المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٩٠٩
٣٩٠٠
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٠٠١٨٥٣

شرح ألفية ابن معط

المسمى : " حرز الفوائد وقيد الأوابد "

لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بـ" ابن النحويّة "

المتوفى سنة (٧١٨ هـ)

من أوله إلى نهاية باب التوابع

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي

الرقم الجامعي : ٤-٨١٣٧-٤١٥

إشراف

الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد

المجلد الأول

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

« إجازة اطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات »

الاسم « رباعي »: عبدالله بن فهيد بن عبدالله البقمي كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا

عنوان الأطروحة: « شرح ألفية ابن معط (المسمى هرز الفوائد وقيد الأوابد لابن النحوية » من أوله إلى نهاية باب التوابع - دراسة وتحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٧/ ٣ /١٤٢٢هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفق... ،،،

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: ا.د سليمان بن إبراهيم العايد	الاسم: ا.د محمد صفوت مرسي	الاسم: ا.د إبراهيم بن محمد أبو عباه
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

يعتمد: رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

* يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.

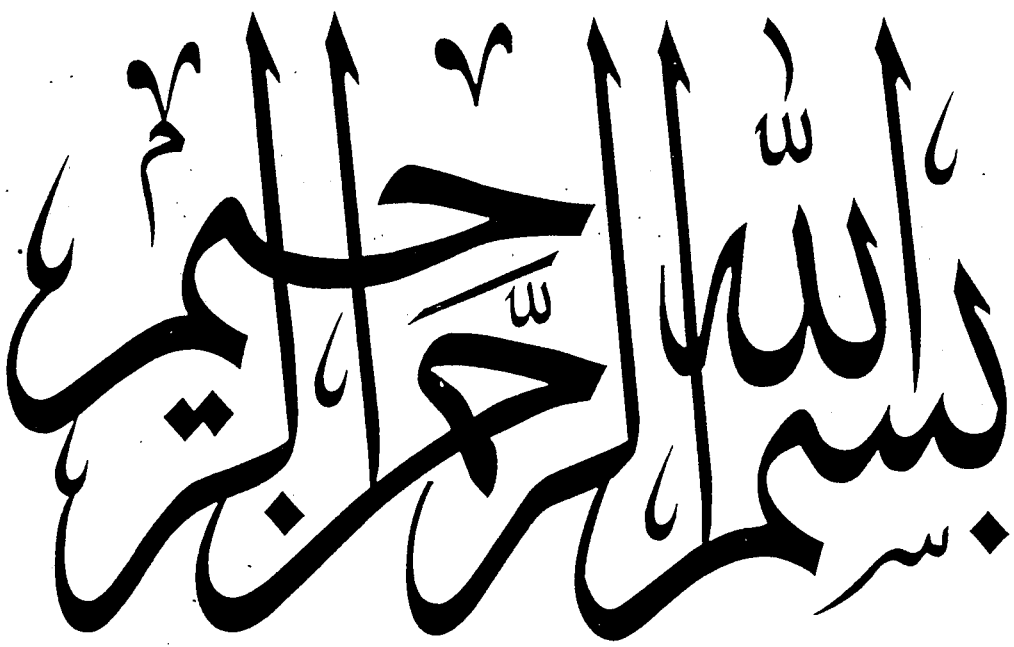
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : شرح ألفية ابن معط المسمى : "**حرز الفوائد وقيد الأوابد** " لمحمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية ، المتوفى سنة ٧١٨هـ من أوله إلى نهاية باب التوابع ، دراسة وتحقيق .

الدرجة العلمية : دكتوراه في النحو والصرف .

مقدمة من الطالب : عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي .

ملخص الرسالة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وبعد

فقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين تسبقهما مقدمة :

القسم الأول : الدراسة ومقدمات التحقيق ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة المؤلف ، وبيان جوانب حياته .

الفصل الثاني : السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد" تحليل ودراسة ، ويشتمل على منهج المؤلف فيه ، ومصادره ، وشواهده ، ومآخذ على هذا السفر .

الفصل الثالث : ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد" .

ويشتمل على : موقفه من المصنّف ، وموقفه من مسائل الخلاف ، واختياراته ، ونقول العلماء عنه .

القسم الثاني : النص المحقق ، ومهدت له باسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ، ووصف النسخ الخطية ، ومنهجي في التحقيق ، ونماذج لمخطوطة الكتاب.

وقد حاولت جاهداً إخراج هذا النصّ في أقرب صورة أرادها له مؤلفه وفق المناهج التي ارتضاها أرباب الصنعة ، ثم أتبعته بفهارس فنيّة ، تعين على الاستفادة منه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،

الطالب	المشرف	عميد الكلية
عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي	أ.د.سليمان بن إبراهيم العايد	د.صالح بن جمال بدوي

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فإن الله - جل ذكره - إذ مَنَّ على هذه الأمة بحفظ لغتها - وهو الذي تأذن بذلك سبحانه - حين تكفّل بحفظ القرآن الكريم ، أعان أولئك الأفذاذ من علمائنا الأوائل على حفظ تراثنا ، وهيأ لهم سبل القيام عليه ، فصنفوا الكتب في شتى الفنون . ومن الوفاء لأسلافنا العناية بمؤلفاتهم ، وضرورة تجلية نشاطهم العلمي . ولما كانت الدرة الألفية التي وضعها الإمام أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور الزواوي ، المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) قد نالت إهتمام العلماء ومثلت مرحلة من مراحل تطوّر النحو ، بل هي بمثابة واسطة العقد ، ارتأيت أن تكون رسالتي في مرحلة الدكتوراه حولها ، فاتجهت إلى فهارس المخطوطات ، وشحذت الهمّة وعقدت العزم ، فوجدت بغيتي في شرح ابن النحوية المتوفى سنة (٧١٨ هـ) " حرز الفوائد وقيد الأوابد " .

وتتضح قيمة هذا الكتاب فيما يلي :

١ - أنّه شرحٌ على ألفية ابن معطٍ ، وهي أول ألفية في النحو ، وتمثل مرحلة مهمة من المراحل التي مرَّ بها النحو العربي .

٢ - قلة شروحها في المكتبة العربية .

٣ - أن ابن النحويّة من شراح الألفية المتقدمين .

٤ - مكانة الشارح العلمية ، ويتضح ذلك من خلال ثناء العلماء عليه ، ومكانته الاجتماعية حيث كان جليساً للملوك ، ومقدماً لديهم .

٥ - ألف هذا الشرح لبدر الدين أبي علي الحسن بن علي بن محمود ، أخي الملك المؤيد إسماعيل صاحب حماة كما نص على ذلك في مقدمته ، والظن في شرح يُؤَلَّفُ لملك أو لأخي ملك أن يبلغ من الجودة والإتقان الغاية .

٦ - ما اتسم به شرحه حيث كان متوسطاً بين الطول والقصر ، وكان المؤلف يعمد إلى تفسير البيت ، وإعراب ما أشكل فيه ، وذكر القاعدة النحوية ، مبيناً آراء النحاة فيها ، وكان موقفه من تلك الآراء موقف الباحث الفاحص المدقق قبولاً ورداً ، فتارة يختار الرأي ، وتارة يضعفه ، واختياراته وتضعيفاته مبنية على أساس من التعليل السليم .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين رئيسين تسبقهما مقدمة .

القسم الأول : الدراسة ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة المؤلف ، ويشتمل على :

- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
- مولده .
- أسرته .
- موطنه .
- شيوخه .
- مكانته وثناء العلماء عليه .
- شعره .
- مآخذ العلماء عليه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- آثاره .

وترجمتي له بصورة مختصرة ، لأنه قد سبقني إلى التعريف به أخي الدكتور حسن ابن عبد الرحمن أحمد في رسالته لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى وكانت بعنوان : " ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب " ، والدكتور إبراهيم بن

عبد العزيز الزيد في رسالته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكانت بعنوان : " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " لابن النحوية وسأضيف ما يستجد من خلال البحث .

الفصل الثاني : السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد " تحليل ودراسة .

ويشتمل على :

- منهج المؤلف فيه .
- مصادره .
- شواهده .
- مآخذ على هذا السفر .

الفصل الثالث : ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد " .

ويشتمل على :

- موقفه من المصنف .
- موقفه من مسائل الخلاف .
- اختياراته .
- نقول العلماء عنه .

القسم الثاني : النص المحقق : ومهدت له باسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ، ووصف النسخ الخطية ، ومنهجي في التحقيق ، وقدمت نماذج لمخطوطة الكتاب .

وسأحاول جاهداً إخراج النص في أقرب صورة أرادها له مؤلفه ، وسيكون ذلك بضبطه ، وعزو شواهده من القرآن والحديث ، وكلام العرب شعراً ونثراً ، وعرض نصوصه على المصادر المختلفة ، وإضافة بعض الحواشي بغية إضاءة النص وإعانة القارئ على فهمه .

وأخيراً تأتي الفهارس التي تكشف عن محتواه ومضمونه .

وبعد فإني أشكر الله - جل وعلا - أولاً وآخراً على أن يسر لي إخراج هذا الأثر النفيس وأعانني على تكبد المشاق في سبيل ذلك ، وأرجوه - سبحانه - أن أكون قد وفقت في إظهاره على الصورة التي أرادها مؤلفه ، مع علمي أن النقص من طبيعة البشر ، وحسبي أنني أخلصت النية ، وتحريت الدقة ، وبذلت ما في وسعي ، واستعنت بالواحد الأحد فأمدني بعونه وتوفيقه .

والشكر موصول لجامعة أم القرى ، ولكلية اللغة العربية على ما يبذلونه من جهد في خدمة طلبة العلم .

كما أخص بالشكر أستاذي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، المشرف على هذه الرسالة ، الذي قبل الإشراف مع كثرة ارتباطاته ومشاغله ، وبذل من وقته وجهده الكثير في سبيل الإنجاز ، ولم يألُ جهداً في توجيهي وتذليل الصعاب التي تعترضني ، فأفدت من توجيهاته وآرائه الصائبة التي تظهر جلية في ثنايا البحث ، فله مني الشكر والثناء ، وله من الله الثواب والجزاء .

أما شيخي الفاضل الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين ، الذي شرفت بالتلقي عنه في دراستي الجامعية الأولى ، وفي مرحلة الماجستير ، والذي أمدني بكتاب " حرز الفوائد وقيد الأوابد " - موضوع الرسالة - وأشار بتحقيقه ، وفتح لي قلبه ومكتبته ، وطوقني بجميل خلقه ، وكريم تعامله ، فله في عنقي دين لا يقوم شكري بوفائه ، أسأل الله - جل وعلا - أن يجعله في ميزان حسناته يوم يلقاه ، وأن يمتعه بالصحة والعافية ، وينفع به العلم وطلابه .

كما أخص بالشكر الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وإعطائها نصيباً من وقتهما الثمين ، وأسأل الله - تعالى - أن ينفعني بما يسديانه من ملحوظات ، وأن يجزيهما خير الجزاء .

وأشكر أيضاً كل من مد لي يد المساعدة من أساتذتي الأفاضل ، وزملائي الكرام ، ومنهم الدكتور محمد الدغريري ، وأخي خالد البقمي ، على ما قدماه من مساعدة فترة إعداد هذه الرسالة ، وأياديهما البيضاء التي لا تنسى .

أسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً .

القسم الأول

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن النحوية : سيرته وآثاره .

الفصل الثاني : السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد " تحليل ودراسة .

الفصل الثالث : ابن النحوية من خلال السفر الأول من "حرز الفوائد وقيد الأوابد " .

الفصل الأول

ابن النحوية : سيرته وآثاره

ويشتمل على :

- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
- مولده .
- أسرته .
- موطنه .
- شيوخه .
- مكانته وثناء العلماء عليه .
- شعره .
- مآخذ العلماء عليه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- آثاره .

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه :

هو محمد[١] بن يعقوب بن إلياس الحموي الدمشقي .

وكنيته : أبو عبد الله ، ولقبه : بدر الدين ، المشهور بـ: ابن النحوية .

فالحموي : نسبة إلى مدينة حماة التي عاش فيها ، والدمشقي : نسبة إلى مدينة دمشق التي انتقل إليها أيام غزو التتار[٢] .

وابن النحويّة : نسبة إلى النحو ، ويظهر أنّ أمّه كانت ذات اهتمامات نحوية ، قال الصفدي[٣] : « تواصيفه وهو ابن النحويّة ، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية » .

مولده :

ذكر الحافظ الذهبي وتبعه الحافظ ابن حجر أن ولادته سنة بضع وخمسين وستمائة[٤] ، وعن السيوطي أنه سنة تسع وخمسين وستمائة[٥] ، والصواب ما ذكره الحافظ الذهبي لعدة أسباب :

١ - أن الحافظ الذهبي تلميذ ابن النحويّة ، وهو من أدرى الناس به .

---

(١) مصادر ترجمته : معجم الشيوخ الذهبي : ٢ / ٣٠٢ ، والوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ ، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي : ج١١ لوحة ٧٣ ، وتذكرة النّبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب : ٢ / ٩٧ ، ودرة الأسلاك في دولة الأتراك لابن حبيب : لوحة ١٨٢ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ ، والدرر الكامنة : ٥ / ٥٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ ، وكشف الظنون : ٢ / ١٧٠٧ و ١٧١٠ و ١٧٦٤ ، وهدية العارفين : ٢ / ١٤٣ ، والأعلام : ٧ / ١٤٦ ، ومعجم المؤلفين : ١٢ / ١١٧ .

(٢) ينظر : معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٥ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) ينظر : أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .

(٤) ينظر : معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، والدرر الكامنة :

(٥) ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

٢ - انفراد الحافظ الذهبي بذكر سنة ولادته ، وتبعه الحافظ ابن حجر .

٣ - ما ذكره ابن حبيب من أن وفاة ابن النحويّة عن نيّف وستين سنة[١] ؛ فلو كانت ولادته سنة تسع وخمسين وستمائة ، ووفاته سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، لكان عمره تسعاً وخمسين سنة .

والراجح أن كلمة " بضع " تحرّفت إلى " تسع " عند السيوطي .

ولم تذكر المصادر مكان ولادته ، ولكنها أجمعت على أنه عاش في حماة ؛ فلعلّه وُلد فيها أو في إحدى قراها .

أسرته :

يظهر أن ابن النحويّة كان من أسرة علميّة ؛ فقد كان أبوه وأمّه من المشتغلين بالعلم ، أمّا أبوه فوردت إشارة في هامش إحدى نسخ الدرر الكامنة أن ابن النحوية أخذ منه[٢] .

وأمّا أمّه فيدل على ذلك كنيته " ابن النحوية " ، قال الصفدي[٣] : « والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحويّة » .

موطنه :

عاش ابن النحوية في الشام ، وبالأخصّ في مدينة حماة ، وأسلفنا نسبته إليها ، وتلقّى تعليمه فيها ؛ فلقد أخذ العلم عن البارزي وعن ابن واصل ، وهما حمويان .

ولم تذكر كتب التراجم انتقاله عنها إلا حينما غزا التتار بلاد العرب سنة ٦٩٩ هـ ، وهي حملتهم الثانية ، إذ سبقتها حملتهم الأولى سنة ٦٥٨ هـ ، فانتقل إلى دمشق ثم عاد إلى حماة عندما استتبّت الأمور ، وقضى فيها بقية حياته ؛ قال

---

(١) ينظر : درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، هامش : ١ .

(٣) ينظر : أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .

الصفدي[١] : « حمى سَرْج النحو بحماه ، وشاد ركنه وحماه » ، وقال[٢] أيضاً : « كان بحماة ، وله يدٌ طولى في الأدب » ، وقال الحافظ ابن حجر[٣] : « وكان مقيماً بحماة ، ثم تحوّل إلى دمشق » ، وكان مصدّراً بجامع حماة الأعلى[٤] ، متصلاً بالملك إسماعيل صاحب حماة وبأخيه الأمير الحسن بن علي بن محمود ؛ فتذكر كتب التراجم أنه ارتجل بيتين على قصيدة مدح بها بعض الشعراء الملك[٥] ، وشرحُه على ألفية ابن معطٍ إنما كان بإشارة من الأمير الحسن ، ذكر ذلك في مقدمته[٦] كما أسلفنا .

وقد دخل ابن النحويّة دمشق قبل حملة التتار الثانية ، يدل على ذلك قول الحافظ الذهبي[٧] : « أنشدنا الشيخ بدر الدين بحماة ، أنشدني أبو الحسن علي بن محمود بن نبهان بدمشق في سنة تسع وسبعين وستمائة لنفسه ... » .

شيوخه :

لم تُحدّد كتب التراجم من شيوخ ابن النحوية غير اثنين ، وإن كان قد أخذ العلم عن غيرهما ، قال ابن حجر[٨] : « أخذ عن القاضي نجم الدين البارزي ، وجمال الدين ابن واصل ، وغيرهما » ، وفي حاشية إحدى نسخ الدرر : « وأخذ من أبيه » .

أما البارزي فهو عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله بن

---

(١) أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ .

(٣) الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .

(٤) ينظر : المقتفى : ج٢ لوحة ٢٧٧ ، وطبقات النحاة واللغويين : ٢٨٧ .

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .

(٦) مقدمة المؤلف : ٢ .

(٧) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٣ .

(٨) الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، وينظر : معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

حسان بن محمد بن منصور بن أحمد ، القاضي نجم الدين الجهني الحموي الشافعي ، المعروف بابن البارزي ، قاضي حماة ، وابن قاضيها ، وأبو قاضيها[١] .

ولد بحماة سنة ثمان وستمائة ، وتوفي سنة ثلاث وثمانين وتسمائة بتبوك في طريقه إلى الحج ؛ فحُمل إلى مدينة الرسول ﷺ ، ودُفن بالبقيع .

كان إماماً فاضلاً بارعاً في الفقه والحديث والنحو والأدب والكلام والحكمة ، وصنّف في كثير من العلوم ، وله شعرٌ بديع ، وفيه ديانة متينة ، وصدق وتواضع ، تولّى القضاء بحماة نيابة عن والده ، ثم وُلّي بعده و لم يأخذ على القضاء رزقاً ، وصُرف قبل موته بسنين .

لم يذكره ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط ، وذكره في " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " ، قال[٢] : « أنشدني شيخنا قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحيم ابن البارزي - رحمه الله - لنفسه ... » .

وأما جمال الدين بن واصل فهو محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل المازني التميمي الحموي الشافعي ، قاضي حماة[٣] . ولد بحماة سنة أربع وستمائة ، وتوفي فيها سنة سبع وتسعين وستمائة .

كان عالماً فاضلاً بارعاً بالمنطق والهندسة والتاريخ والأصول، ومن فقهاء الشافعية، ذاع صيته واشتهر اسمه فرحل إليه الناس وأخذوا عنه ، ومن مصنفاته :

---

(١) أخباره في : العبر : ٥ / ٣٤٣ ، وفوات الوفيات : ٢ / ٣٠٦ ، وطبقات الشافعية : ٥ / ٧١ ، وتذكرة النبيه : ١ / ٩٢ ، والنجوم الزاهرة : ٧ / ٣٦٢ ، والدليل الشافي على المنهل الصافي : ١ / ٤٠٨ .

(٢) ينظر : إسفار الصباح : ١ / ٥٩٥ ، ولوحة ١٧٣ / أ .

(٣) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣ / ٨٥ - ٨٦ ، ونكت الهميان : ٢٥٠ ، وتذكرة النبيه : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والنجوم الزاهرة : ٨ / ١١٣ ، والدليل الشافي على المنهل الصافي : ٢ / ٦٢٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والأعلام : ٦ / ١٣٣ .

" أخبار بني أيوب " ، و" شرح قصيدة ابن الحاجب " في العروض ، و" الصلة والعائد لنظم القواعد " ، و" نظم الدرر في التواريخ والسير " ، و" شرح ما استغلق من ألفاظ كتاب الجمل في المنطق " ، وغيرها ، وله نظم جيّد ، وولّي قضاء حماة مدة طويلة .

هذان هما شيخا ابن النحوية اللذان نصّت عليهما كتب التراجم ، وهما أبرز شيوخه .

ويمكن القول إن ابن النحويّة أخذ من ابن نبهان أيضاً ؛ فقد تقدمت الإشارة[١] إلى أن ابن النحوية أنشد عنه في سنة تسع وسبعين وستمائة بدمشق ، فيكون ابن النحوية إذ ذاك في العقد الثالث من عمره ، وهو من مراحل التلمذة ، وابن نبهان في الرابعة والثمانين .

وابن نبهان هو علاء الدين أبو الحسن علي بن محمود بن الحسن بن نبهان اليشكري الرَّبعي ، وُلد في القاهرة وقيل في البصرة سنة خمس وتسعين وخمسمائة ، وتوفّي في دمشق سنة ثمانين وستمائة[٢] .

عالمٌ بالفلك والأدب ، وله شعرٌ رقيق .

وورد في الدرر الكامنة إشارتان ؛ الأولى : أخذ ابن النحوية من أبيه[٣] ، والأخرى إنشاده عن علي بن هبة الله الحموي[٤] ، ولم أقف لهما على ترجمة .

مكانته وثناء العلماء عليه :

يكفي ابن النحوية من العلم والفضل مجالسته لملك حماة ، واتصاله بالأمير بدر الدين الحسن بن علي بن محمود ، أخي الملك وقد ألّف ابن النحوية شرح الألفية بإشارته ، ولو لم يكن أهلاً لهذه المنزلة لما تبوّأها .

---

(١) انظر الصفحة : ٥ ، من الدراسة .

(٢) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣ / ٩٥ ، والنجوم الزاهرة : ٧ / ٣٥٠ ، والأعلام : ٥ / ٢٠ .

(٣) ٤ / ٢٨٦ .

(٤) ١ / ٣٧ .

وقد برع ابن النحوية في علوم عدة منها الشرعية والعربية والمنطق ، مما جعله يتصدر بجامع حماة للتدريس ، ولكن تآليفه انحصرت في علمي النحو والبلاغة . قال الصفدي[١] : « كان أديباً لبيباً ، فاضلاً أريباً ، حمى سرج النحو بحماة ، وشاد ركنه وحماه ، له يدٌ في النحو طولى ، وذهنٌ بلغ به من الغوامض طولا ، تواصيفه وهو ابن النحويّة ، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحويّة » وقد نسخ الصفدي كتاب ابن النحوية " إسفار الصباح " كاملاً بيده[٢]. وقال ابن حبيب[٣] : « كان مطلعاً على كلام العرب ، عارفاً بالنحو والأدب ، ماهراً في البديع والبيان ، مشهوراً بين الأكابر والأعيان » ، وقال أيضاً : « فاضلٌ كَمُل بدرُه ، وطلع فجرُه ، وعُلم خيرُه ، وحَسُن سُراه وسيرُه » ، وقال ابن حجر[٤] : « ... وصار رأساً في العربية والمعاني والبيان ، خيِّراً ، كيّساً ، متواضعاً ، وقوراً ، مقتصداً في أموره » .

وقد تصدرت عبارة " الإمام " ، و" العلامة " ، و" الشيخ " ، و" الأديب " ما وُصف به ابن النحويَّة ، قال الذهبي[٥] : « الإمام البارع النحوي » ، وقال : « أنشدنا العلاّمة بدر الدين » ، وقال : « أنشدني محمد بن يعقوب الأديب » ، وقال : « أنشدنا بدر الدين » .

وقد أشاد الرعيني بابن النحوية في كتابه " شرح ألفية ابن معط " في مواضع منه ، أشرت إليها في هوامش التحقيق ، واعتبره أصلاً من أصول شرحه ، ومما قاله قوله[٦] : « و لم أر من سلك في ذلك مسلك الصواب من شرّاح هذا الكتاب إلا ابن النحويّة ... » .

---

(١) أعيان العصر : ج١١ لوحة ٧٣ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٦ .

(٣) درة الأملاك : لوحة ١٨٢ .

(٤) الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .

(٥) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٦) شرحه : ١ / ٢٧١ .

شعره :

من شعره ما أورده الصفدي[1] من أن ابن النحوية ارتجل بيتين على قصيدة مدح بها بعض الشعراء صاحب حماة ، قال :

لاَ يُنْشِدَنْ هَذَا القَرِيضَ مُتَيَّمٌ خُوداً يُحَاذِرُ مِن أَلِيمِ صُدُودِهَا

فَتَمَلُّهُ وتَصُدُّهُ وتَظُنُّهُ أَنْ قَدْ أَغَارَ على فَرِيدِ عُقُودِهَا

وعلَّق الصفدي على البيتين بقوله : « لا يقال إلا « حاذرت كذا » ، ولا يقال إلا " صَدَّ عنه " ؛ إلا أن يكون حمل ذلك على المعنى ، ويكون أراد : " حاذرت " بمعنى " خفت " ، و" تصدّهُ " بمعنى " تجفوه " وفي هذا ما فيه » .

ومن شعره مثطوعة ختم بها كتابه ، موجهة إلى ممدوحه الأمير الحسن بن علي ابن محمود ، الذي أشار عليه بشرح ألفية ابن معط ، قال :

نَجَزَ الكِتَابُ مُتَمَّماً بِسَعَادَةٍ تبقى لِمَالِكِهِ مَدَى الأَحْوَالِ

مَقْرُونَةً حَرَكَاتُهُ وَسُكُونُهُ بِدَوَامِهَا فِي الحَالِ وَاسْتِقْبَالِ

لاَ بُدِّلَتْ حَالٌ لَهُ مَادَامَ فِي بَدَلِ يَرَى الإِعْرَابَ أَوْفَى حَالِ

فَتَهَنَّ مَالِكُهُ بِهِ مُتَدَبِّراً مِنْهُ مُفِيدَ جَوَابِهِ وَسُؤَالِ

لِتَرَى مَنَاطَ عُقُودِهِ مُتَقَلِّداً مِنْ حَالِهِ الحَالِي عُقُودَ لآلِ

وَتَلَقَّهُ بِقَبُولِ مَنْ لاَ يَنْثَنِي عَنْهُ بِوَصْمَةِ حَاسِدٍ أو قَالِي

فَالْفَالُ مِنْ حِرْزِ الْفَوَائِدِ مُظْهِرٌ لَكَ بِاسْمِهِ المَيْمُونِ أَحْسَنَ فَالِ

بِبَقَاكَ فِي عُمُرٍ حَرِيزٍ ظَافِراً بِفَوَائِدِ الْعَلْيَاءِ وَالإِقْبَالِ

فَتَهَنَّ بِالْعُمْرِ الطَّوِيلِ وَبَسْطَةٍ فِي العِلْمِ زَيَّنَهَا فَصِيحُ مَقَالِ

فَلأَنْتَ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَرِيدُهُ وَالْبَدْرُ فَرْدٌ لاَ كَوَصْفِ هِلاَلِ

---

(١) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ . وانظر : الدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ .

وكان ابن النحوية بصيراً بأوزان الشعر وعيوبه ، يتّضح ذلك في ثنايا شرحه لألفية ابن معط ؛ فلا ينفكّ بين الفينة والأخرى من ذكر فائدة عروضية فيما يتعلّق بأبيات المصنف وبالشواهد التي يوردها ؛ لعل ذلك يدل على قدرته على صياغة الشعر ، وإن لم يصلنا من شعره إلا النزر اليسير ، وسأشير إلى عنايته بالعروض في مبحث منهج المؤلف[١] .

مآخذ العلماء عليه :

ابن النحوية كغيره من العلماء يؤخذ منه ويردّ عليه ، ومن صور مآخذ العلماء عليه قصّته مع الخطيب القزويني[٢] الذي سأله عن قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لم أَصْنَعِ

في تقديم حرف السلب وتأخيره ؛ فما أجاب بشيء .

وقد اعتذر الصفدي لابن النحوية بقوله : « وقد تكلّم على هذا البيت كلاماً جيّداً في " إسفار الصّباح " ؛ والسّبب في ذلك أنّ كلَّ من وضع مصنّفاً لا يلزمه أن يستحضر الكلام عليه متى طُلب منه ؛ لأنّه حالة التصنيف يراجع الكتب المدوّنة في ذلك الفنّ ويطالع الشروح ؛ فيُحرّر الكلام في ذلك الوقت ، ثمّ يشِذّ عنه » ، وقال ابن حجر بعد أن أورد كلام الصفدي : « أو كان له عذرٌ عن ذلك » .

ومنها ما أورده السيوطي في الأشباه والنظائر[٣] ، قال : « ويعلم أيضاً غلط ابن النحويّة وغيره في استدلالهم بنحو ﴿ أم هل تستوي الظُّلمات والنّور ﴾[٤] ، وبيتي

---

(١) ينظر الصفحة : ، من الدراسة .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٦ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) ٧ / ٥٤ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ١٦ .

علقمة ، على أنّ " هـل " بمعنى " قـد " ؛ ظنّاً منهـم أنّ معنى الاستفهام لا يفارق " أَمْ " ، والاستفهام لا يدخل على الاستفهام » .

أقول : قد استشهد ابن النحوية بهذه الآية في " حرز الفوائد "[1] على ما ذكر السيوطي ، حيث جعل " أم " بمعنى " بل " أيّ : للإضراب ، وأبقى " هل " على أصلها ، قال بعد أن ذكر أنّ " أم " تُقدّر بـ" بل " والهمزة : « وقد يخلو الإضراب بها عن تقدير الاستفهام ؛ فيصحّ وقوع " هل " بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قل هل يستوي ... ﴾ » .

وممّا أخذه الرعيني عليه في شرحه على ألفية ابن معطٍ قوله : « وقد وَهِم ابن النحوية فذكره بالضّاد المعجمة ... » ، يقصد قول لبيد :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والنَّغَض - بالضّاد المعجمة - بمعنى التحرّك وإمالة الرأس ، والنَّغَص - بالصاد المهملة - إذا لم يتمَّ البعيرُ شربَه .

وابن النحويّة إنّما أغفل الرواية المشهورة ، وأمّا " النَّغَض " فهي إحدى روايات البيت ، ذكرها الفارقي في الإفصاح[2] ، وابن خلف في شرح أبيات الكتاب[3] ، والبغدادي في خزانة الأدب[4] ، ولا وجه لاعتراض الرعيني .

واعترض عليه الرعيني في تثنية الممدود الواوي واليائي ؛ فللعرب فيه ثلاثة أوجه : الأول إبقاء همزته كما هي فتقول : « كساءان ، ورداءان » ، والثاني : قلبها واواً فتقول : « كساوان ، ورداوان » ، والثالث : قلبها ياءً فتقول : « كسايان ، ورداين » .

٣٩٠٩

(١) انظر الصفحة ٧٦٦ ، من النص المحقق .

(٢) ٣١٢ .

(٣) ٣ / ٩٩٢ .

(٤) ٣ / ١٩٣ .

وذكر ابن النحوية[١] وجهاً رابعاً وهو ردّ الواوي إلى الواو فتقول : « كساوان » ، وردّ اليائي إلى اليـاء فتقـول : « ردايـان » . وعقّـب عليـه الرعيـني بقولـه[٢] : « وهذا الذي قاله ابن النحوية خلاف ما قدَّمناه ... وهذا الذي قدّمناه هو قول جميع النحويين ؛ فإن كان ابن النحويّة نقل هذا القول الذي قاله عن بعض النحويين ؛ فكان حقّه أن ينسبه إلى قائله لغرابته ، وإن كان رأياً رآه فكان الأولى أن يُنبِّه على أنّ ذلك ظهر له ، ووقع في الصحاح ما يوافق قول ابن النحويّة ؛ فلعلّه تبعه » .

أقول : هذا ديدن ابن النحوية في كتابه ، قليل العزو ، على أساس أن العلم رحـمٌ بين أهله .

تلاميذه :

أسلفنا أن ابن النحويَّة كـان رأسـاً في العربيـة في زمانـه إلى جـانب مشـاركاته في علوم متعدّدة ، وتصدّر للتدريس في جامع حماة ؛ فلابدّ لرجل بهذه المنزلة أن يفيد منه طلاب العلم ، قال الحافظ الذهبي[٣] : « وأخذ عنه أئمة » .

فممّن أخذ عنه نجم الدين القحفازي ، وهو علي بن داود بن يحيى بن كـامل بـن يحيى بن جُبارة ، أبو الحسن القحفازي الزبـيري القرشـي الحنفـي ، المولـود سـنة ثمـان وستين وستمائة ، والمتوفى في دمشق سنة خمس وأربعين وسبعمائة[٤] .

قال الكتبي[٥] : « كان شيخ أهل دمشق في عصره خصوصاً في العربية ، قرأ عليـه

---

(١) شرحه : ١٧٠ .

(٢) شرحه : ١ / ٣٨٣ .

(٣) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ .

(٤) أخباره في : معجـم الشيوخ : ٢ / ٢٥ ، وفـوات الوفيـات : ٣ / ٢٣ ، وتذكـرة النبيـه : ٣ / ٧٤ ، والدرر الكامنة : ٣ / ٤٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٦ .

(٥) فوات الوفيات : ٣ / ٢٤ .

الطلبة وانتفع به الجماعة ، وله النظم والنثر والكتابة المليحة الفائقة » .

وقال الحافظ ابن حجر[١] : « سمع الموطأ وغيره ، ولم يحدّث ، وقرأ القراءات بالروايات ، وأخذ الفقه عن الشيخ جلال الدين الخبازي ، والقاضي صدر الدين ، والعربية عن الشيخ شرف الدين الفزاري ، وقرأ على بدر الدين بن النحوية " ضوء المصباح " ، وشرحه " إسفار الصباح " ، واعتنى بالأدب ، [و] مهر في العروض ، وحلّ المترجم ، وكان مطبوعاً حاذقاً للفضائل ، كثير النوادر في دروسه » .

ونقل السيوطي[٢] عنه : « قال : ولم أصنّف شيئاً لمؤاخذتي للمصنّفين ؛ فكرهت أن أجعل نفسي غرضاً لمن يأخذ عليّ ، غير أنّي جمعت منسكاً للحجّ » .

وجاء في ترجمة ابن النحويّة في بغية الوعاة[٣] : « وأخذ عن النجم القحفازي » ، وهو تحريف ، صوابه : « وأخذ عنه ... » ؛ بدليل ما ذكره السيوطي[٤] في ترجمة القحفازي .

وممن أخذ عن ابن النحوية الحافظ الذهبي ، مؤرّخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، الدّمشقي[٥] .

ولد في دمشق سنة ٦٧٣ هـ ، وتوفّي بها سنة ٧٤٨ هـ ، ارتحل وسمع بدمشق ، وبعلبك ، وحمص ، وحماة ، وحلب ، وطرابلس ، ونابلس ، والرملة ، وبلبيس ، والقاهرة ، والاسكندرية ، والحجاز ، والقدس وغيرها .

---

(١) الدرر الكامنة : ٣ / ٤٧ .

(٢) بغية الوعاة : ٢ / ١٦٦ .

(٣) ٢ / ٢٧٢ .

(٤) بغية الوعاة : ٢ / ١٦٦ .

(٥) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣ / ٣١٥ - ٣١٧ ، وتذكرة النبيه : ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ ، والدرر الكامنة : ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ، والنجوم الزاهرة : ١٠ / ١٨٢ .

أتقن الحديث ورجاله ، وعرف تراجم النّاس ، وأكثر من التصنيف ، وشهرته تُغني عن الإطالة في ترجمته .

وقد ترجم الحافظ الذهبي لابن النحويّة في معجم شيوخه[١] ، وهو دليل قاطع على تتلمذه عليه ، ويعزو إليه بقوله : « أنشدني محمد بن يعقوب .. » ، و« أنشدنا العلامة بدر الدين ... » .

وتتلمذ على ابن النحوية أيضاً إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني ، الحموي الأصل ، المقدسي .

ولد سنة ٧٠٨ هـ ، وتوفّي سنة ٧٦٤ هـ ببيت المقدس .

كان كبير القدر ، ومن زهّاد وقته .

قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة[٢] : « ومن إنشاده عن محمد بن يعقوب بن إلياس ، المعروف بابن النحويّة ، قال أنشدنا على بن هبة الله الحموي ... » .

وفاته :

توفي ابن النحوية في الحادي عشر وقيل الحادي والعشرين من صفر ، سنة ٧١٨ هـ ، بحماة ، ودُفن بمقابر الباب القبلي[٣] .

---

(١) ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) ١ / ٣٦ .

(٣) ينظر : المقتفى : ج٢ لوحة ٢٧٧ ، وأعيان العصر: ج١١ لوحة ٧٤ ، والدرر الكامنة : ٤ / ٢٨٦ ، وطبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ .

آثاره :

ذكرت كتب التراجم لابن النحوية أربعة كتب ، اثنين في البلاغة ، واثنين في النحو ، أما اللذان في البلاغة فهما :

١ - " ضوء المصباح " وهو مختصرٌ لكتاب "المصباح" لبدر الدين بن مالك ، ومنه نسخة خطّيّة في مكتبة " كوبريلي " باستانبول ، رقم (١٤١٠) في مجموع .

٢ - " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " شرح به كتابه " ضوء المصباح " ، قال ابن قاضي شهبة[١] : « وشرحه شرحاً مليحاً إلى الغاية ، وسمّاه " إسفار الصباح في ضوء المصباح " » ، وقد انتقده الصفدي في تسميته " إسفار الصباح " بقوله[٢] : « وشرح بدر الدين بن النحويّة " ضوء المصباح " في مجلّدين ، وسمّاه : " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " ، وعندي في هذه التسمية شيءٌ ؛ وهو أنّ الشروح ما توضع إلا لبيان الأصول ، وضوء الصباح إذا أسفر ذهب نور المصباح و لم بين ... وقد كتبت " إسفار الصّباح " بخطّي ، ووقفتُ فيه على مواضع غلط في التمثيل بها ، منها ما قلّد غيره فيه ، ومنها ما استبدّ به » .

وقد حقّق الجزء الأول منه الأخ إبراهيم بن عبد العزيز الزيد ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، سنة ١٤٢١ هـ .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٢٨٧ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ .

وأما كتاباه في النحو فهما :

١ - حاشية على كافية ابن الحاجب، حصل بها الأخ حسن بن عبد الرحمن بن أحمد على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٩ هـ.

٢ - " حرز الفوائد وقيد الأوابد " شرح به ألفية ابن معطٍ ، وهو الكتاب الذي أحقّقه ، وسأفرد له الفصل الثاني من الدراسة .

الفصل الثاني

حرز الفوائد وقيد الأوابد (السفر الأول)

تحليل ودراسة

ويشتمل على :

- منهج المؤلف فيه .
- مصادره .
- شواهده .
- مآخذ على هذا السفر .

منهج المؤلف في الكتاب

يشتمل الجزء المحقق من شرح ابن النحوية - الجزء الأول من الكتاب - على واحدٍ وستين وأربعمائة بيت من أبيات ألفية ابن معطٍ ، وهو ما يقارب نصف الكتاب ، ابتداءً من ديباجة الألفية إلى نهاية باب التوابع .

وقد قدّم المؤلف لشرحه بمقدمة مقتضبة لم يفصح فيها عن المنهج الذي اختطّه لنفسه في شرحه ، مخالفاً بذلك كثيراً من المؤلفين ، ولم يُعيّن المصادر التي اعتمد عليها، بل بدأها بحمد الله ودعائه بالتوفيق ، والصلاة على النبي ﷺ وآله وأصحابه ، ثم نوّه بعلم الإعراب بقوله : « فإن أولى العلوم بالتقديم، وأحقها باستحباب التعلم والتعليم ، الذي هو لذروتها سنام ، ولجماعتها إمام ، وللشرود منها قائد وزمام ، وهو علم الإعراب ، الذي لا فضيلة إلا هو مفتاحها ، ولا وسيلة إلى نيل العلوم إلا ومنه يُتَّقد مصباحها ... » .

ثم بيّن فضل ألفية ابن معطٍ بقوله : « هذا وإن كتاب الألفية الذي هو في كتابه كالشَّامة ، وللناظر فيه كقول الرابعة : « لا مخافة ولا سآمة » ، من أنفع الكتب فيه ، وأجمعها لمعانيه ، ألفاظٌ أرقّ من الزلال ، ونظمٌ كالسحر الحلال » .

ثم أوضح أن هذا الشرح أنشئ بناءً على طلب بدر الدين حسن بن علي بن محمود بن محمد بن عمر شاهان شاه بن أيوب الأيوبي[1] ، كان هذا من أهل العلم ، وممّن تولّى إمارة دمشق ، وهو أخو الملك إسماعيل ، صاحب حماة ، وقد أسهب في مدحه والثناء عليه بعبارات تليق بالأمراء والملوك ، لا تخلو من المحسنات البديعية ، على طريقتهم في ذلك العصر ، قال عن كتاب الألفية : « وقد زاده الله تشريفاً ، ورفع له قدراً منيفاً ، حيث آثره ذو المآثر ، ونظر إليه ربُّ القلم والمفاخر ، صاحب السيف والقلم ، والعِلم والعَلَم ، والحسب المعلم ، سيد الأمراء في العالمين ، الجامع بين

---

(١) انظر ترجمته في الصفحة : ٢ ، من النص المحقق .

أوصاف الشجاعة والكرم والدين .... ذو الوصف الممدوح ، والخلق المحمود بدر الملة والدين » إلى أن قال : « وقد أشار - أحسن الله إليه ، وأتمّ نعمه عليه ، وحقّق له الأماني ، وأدام له التهاني - أن يُمْلَى على الكتاب ما يحلّ منه المُشْكِل ، ويفتح منه المُقْفَل ، ويَسِم المُغفَل » ولم يزد على بيان منهجه بقوله : « وأُملي عليه شيءٌ هو كعجالة الراكب ، وإيماء الطَّرْفِ وغمزة الحاجب ، امتثالاً لأمره بسرعة الإنجاز ، واعتماد الإيجاز ، إلا أنّ الصعب فيه مُعَبَّد ، والشارد بضوابطه مُقَيَّد » .

ويمكن استبانة المنهج الذي سار عليه المؤلف في شرحه وبسط أفكاره بالاطّلاع على مادة الكتاب ، فقد درج كثيرٌ من شُرَّاح المتون على طريقتين :

الطريقة الأولى : التركيز على ألفاظ المتن ، وتفسيرها وتحليلها ، والكشف عن معانيها ومراد مؤلفيها بعباراتهم ، وموافقتهم وارتضاء كلامهم ، أو الاعتراض عليه وانتقاده أحياناً ، أو إيراد ما ظاهره الاعتراض عليه ثم الإجابة عنه ليسلم مرادهم ، وهذا كلُّه يتّجه إلى كلام المؤلف دون سواه .

والطريقة الأخرى : الإعراض عن كلام المؤلف ، واطّراحه جانباً ، والتكلُّم في القضايا بعيدة عن ألفاظ المؤلف ، حتى كأن الشرح لا علاقة له بأصله .

وقد جمع ابن النحوية بين الطريقتين ، الأولى كثيراً ، والأخرى قليلاً[1] .

فإنه يورد بيتاً من الألفية ، أو مقطوعة تصل أحياناً إلى تسعة أبيات - حسب ما تتضمّنه من معنىً متّحد حول القضية النحوية التي نظمها ابن معط - ويقوم بشرحها ، ومعالجة قضاياها النحويّة ، عارضاً آراء النحاة وحجج كل فريق ، مبدياً رأيه في المسائل غالباً إما صراحة بقوله : وهو الأظهر ، أو الأقوى ، أو الصحيح ، أو

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر : الأسماء الستة : ١٢٠ ، والتثنية : ١٤٤ ، وجمع المذكر السالم : ١٧٢، وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم : ١٨٤ ، ونواصب الفعل المضارع : ٢٣٠ .

الراجح ... أو ضمناً ، أو يتركها دونما ترجيح ، فلعله يتردّد فيها ، أو يساوي بينها ، وترجيحه ومعارضته مبنيّان على أساسٍ من التحليل والتفصيل ، مستشهداً على ذلك بالآيات القرآنية في قراءاتها ، الصحيحة والشاذة ، وأحياناً يستشهد بحديث الرسول ﷺ وأقوال السلف ، ويكثر من إيراد كلام العرب ، شعراً ونثراً ، ومستعيناً بالمصادر النحوية الأصيلة إما بالرجوع إليها مباشرة أو عن طريق مصادر أخرى ابتداءً من سيبويه ، وانتهاءً بنحاة القرن السابع ، فجاء كتابه جامعاً لأقوال العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ، ومولياً كتب اللغة والمعاجم عناية خاصة فيما يحتاجه من تفسير الألفاظ ، وقد يتناول من خلال ذلك مباحث عروضية ، وقضايا من المعرّب ، وحكايات طريفة ، وفوائد في الأيام والشهور ، والنجوم ، والمواضع ، والحيوانات .

ولا ينفكّ عن معالجة بعض القضايا كالاستغناء ، والاعتراض ، والعدول ، والقياس والسماع ، والتقارض ، والإلغاء ، والتعليق ، والنظائر .

وتكلّم عن مجموعة من الظواهر النحوية واللغوية والبيانية ، مثل : التقديم والتأخير ، والمجاز ، والتغاير ، والتخصيص ، والتشبيه ، والإشباع ، والإلحاق ، والشذوذ ...

وقد التزم بتبويب صاحب الألفية ، حديث صاغ ابن معطٍ رؤوس المسائل والموضوعات نظماً ، كقوله :

القول في حدّ الكلام والكلم

وقوله :

القول في الإعراب والبناء

وقوله :

القول في إعراب الاسم الواحد

فالتزم ترتيب ابن معط لأبواب النحو وفصوله ، وسأبين عند الحديث عن موقفه من المصنّف انتقاداته له في الترتيب ، ومع ذلك شرح الألفية كما رتّبها مؤلفها .

هذه من أبرز سمات منهج المؤلف في شرحه ، وينبغي الوقوف عند بعض القضايا، ومنها :

١ - كثرة إحالاته ، وربطه بين الموضوعات :

مما تميّز به منهج ابن النحوية كثرة إحالاته على أبواب الكتاب بغية الاختصار وخشية التكرار ؛ فإذا عرض لمسألة سبق الحديث عنها أحال إليها ، وإذا كانت المسألة متقدّمة على بابها وعد ببيانها في موضعها ؛ على عادة كثير من العلماء في مؤلفاتهم .

ومن أمثلة ذلك : عند حديثه عن " سوف " ، ذكر لغاتها ثم قال[١] : « وقيل : إنّ السين مخفّفة منها ، كما قيل في " مذ " إنها مخفّفة من " منذ " ، وسيأتي الكلام على بقية أحكامها في قوله :

سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ » .

وقوله[٢] في أدوات الشرط :

« فإن توسط بين فعل الشرط والجواب مضارعٌ جاز رفعه ، كقول الحطيئة يمدح بغيض بن عامر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ

تَزُوْرُ امْرَءاً يُعْطِي عَلَى الحَمْدِ مَالَهُ ... وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ المَحَامِدِ يُحْمَدِ

---

(١) انظر الصفحة : ٦٩ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٢٢٣ ، من النص المحقق .

يَـرَى البُخْـلَ لا يُبْقِي عَلَى المَالِ أَهْلَـهُ وَيَعْلَـمُ أَنَّ المَـرْءَ غَـيْرَ مُخَلَّـدِ

كَسُـوْبٌ وَمِتْـلافٌ إِذَا مَـا سَـأَلْتَهُ تَهَلَّـلَ واهْـتَزَّ اهْـتِزَازَ المُهَنَّـدِ

وجاز أيضاً جزمه على البدل ، كقول عبيد الله بن الحر :

مَتَـى تَأْتَنَـا تُلْمِـمْ بِنَـا فِـي دِيَارِنَـا تَجِـدْ حَطَبـاً جَـزْلاً وَنَـاراً تَأَجَّجَـا

وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله :

وَأَبْدَلُوا الفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ [إِذَا] »

وقوله[1] : وفي كمية المفاعيل ثلاثة مذاهب :

« مذهب الجمهور وهو أنها خمسة : المفعول المطلق ، والمفعول به ، وفيه ، وله ، ومعه . لأن دلالة الفعل على المفعول إن كانت بمادّته أي : بحروفه ، فهو المفعول المطلق ، أو بصيغته فهو الزمان المعين ، أو باقتضائه ما يقع فيه الحدث فهو الزّمان والمكان المبهمان ، أو بوقوعه عليه فهو المفعول به ، أو بوقوعه لأجله فهو المفعول له ، أو بمقارنته له فهو المفعول معه .

ومذهب السيرافي : وهو أنها ستّة ، زاد المفعول منه في فعلين : " استغفر ، واختار " ، وقد تقدّم » .

وقوله[2] في التمييز ، عند شرح قول المصنّف :

وَمَـا أَتَـى مِثْـلُ الحِسَـانِ الأَعْبُـدَا وَلَـمْ يَكُـنْ مُنَكَّـراً مُوَحَّـدَا

فَلَيْـسَ تَمْيِيـزاً وَوَجْـهُ نَصْبِـهِ تَشْـبِيهُهُ لَفْظـاً بِمَفْعُـولٍ بِـهِ

---

(١) انظر الصفحة : ٤٢٠ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٤٨٨ ، من النص المحقق ، وللاستزادة انظر الصفحات : ٧٠ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٣١ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٧٨ ، ٣٩٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٤٣ ، ٤٧٢ ، ٤٨٧ ، ٥٢٦ ، ٥٧٩ ، ٦٨٩ .

« قد تَقَدَّم أنّه يجب في التمييز أن يكون نكرة ، وأن يكون مفرداً على ما يراه ، وقد تقدّمت المؤاخذة عليه ؛ فإذا ورد عنهم ما يوهم جواز خلافه من التعريف ، وجب حمله على التأويل ، فمن ذلك قول الحارب بن ظالم :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وَقَوْمِي إِنْ سَأَلْتَ بِهِمْ قُرَيْشٌ بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضِّرَابَا »

٢ - الاستقصاء في اللغات والأوزان :

حرص ابن النحوية على حصر اللغات في المفردات التي يتناولها ، فمن ذلك قوله[١] في حروف الجرّ عند حديثه عن " على " : « وفيها إذا كانت اسماً إحدى عشرة لغة : هذه [أي من عليه] ، و" من عل " بضم اللام وفتحها وكسرها ، وأما قول أوس :

فَمَلَّكَ بِاللِّيْطِ الَّتي تحت قِشْرِهَا كِغِرْقِيْءِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِنْ عَلُ

مَلَّكَ : صَلَّبَ ، واللِّيط : قِشْر رقيق تحت القشر الأعلى ، يصف نَبْعَةً ، وقول أبي النجم :

أَضْحَتْ تَنُوْشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلاَ

وقول امرئ القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فالواو والألف والياء فيه .

---

(١) انظر الصفحة : ٣٠٩ ، من النص المحقق .

و" مِنْ عُلْوٌ " بسكون اللام وضم الواو وفتحها وكسرها ، و" مِنْ عَلٍ " ، و" مِنْ علاً " بالتنوين فيهما ، و" مِنْ عالِ " و" من مَعَالِ " .

فما كان من هذه اللغات غيرَ منوّن فمبنيّ ، لقطعه عن الإضافة ونيّة المضاف إليه كـ" قبلُ ، وبعدُ " ، وبناؤها على الضمّ والفتح والكسر كـ" حيث " ، وما كان منها منوناً فمعربٌ ، بجعل المضاف إليه نسياً منسيّاً كـ" قَبْلٍ ، وبَعْدٍ " فيمن نوَّن » .

وقوله[1] في الاستثناء : « وفي " سوى " أربع لغات ؛ لأن سينها تُضمّ وتُفتح وتُكسَر ؛ فإذا ضُمَّت لزمت القصر ، وإذا فتحت لزمت المدّ ، وإذا كُسِرت جاز الأمران » .

ومن حصره الأوزان :

قوله في الممنوع من الصرف عند حديثه عن الصفات التي زيدت فيها الألف والنون[2] : « وجميع ما جاء من الصفات على " فَعْلاَن " فمؤنّثه " فَعْلَى " إلا اثني عشر اسماً ، وهي : " سيفان " للطويل ، و" قشوان " للدّقيق الساقين، و" حبلان " للعظيم البطن ، و" سخنان " لليوم الشديد الحرّ ، و" دخنان " لليوم المظلم ، و" ضحيان " لليوم المضيء والليلة ، [والمؤنث] من ذلك كله " فعلانة " ، و" مَصَّان " للئيم ، و" موتان " للبليد ، و" علان " للكثير النسيان ، و" ندمان " لواحد الندامى ، لا الصفة المشبهة من " ندم يندم " ؛ فإن المؤنّث منه " ندمى " ، و" نصران " لواحد النصارى ، و" ضوجان " للدّابة اليابسة الظهر ، والأنثى " ضوجانة " .

وأما " عريان " فمؤنّثه " عريانة " أيضاً ، ولذلك قال : « كذا اصرف عريان » ،

---

(١) انظر الصفحة : ٥٢٨ ، من التحقيق ، وللاستزاده انظر : ٦٨ ، ١١٧ ، ٣٠٠ ، ٣٦١ ، ٦٢٠ .

(٢) انظر الصفحة : ٣٥٦ ، من النص المحقق .

وإنّما لم يُعدّ في هذه لأنّه " فُعلان " بضمّ الفاء ، والذي قُصد إلى حصره من هذه هو بفتحها »[١] .

٣ - طريقته في التمثيل :

اتبع ابن النحوية طريقتين في التمثيل ، الأولى : يردف القاعدة بمثالها ، بحيث تفصل الأمثلة بين القواعد ، وتتداخل معها ، وهذا كثير .

والأخرى : ذكر القواعد مرتّبة ، ثم يتبعها الأمثلة مرتّبة على طريقة اللف والنشر ، وهذا قليل .

فمن الأولى قوله في الإعراب حين شرح تعريفه[٢] : « وقوله : « مقدر أو ظاهر » يجوز أن يكون تقسيماً للعامل ، والمقدّر إمّا عاملٌ رفعاً مثل : ﴿ إن امرؤٌ هلك ﴾ ، أو نصباً مثل " أهلاً وسهلاً " ، أو جرّاً كقول رؤبة : « خيرٍ عافاك الله » ، لمن قال له : كيف أصبحتَ ؟ أو جزماً مثل : " أكرمْني أُكرمْك " ، وكذلك الظاهر مثل : " جاء زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، ولم يضربْ " »[٣] .

ومن الأخرى قوله في الممنوع من الصرف على زنة " فُعَل "[٤] : « و" فُعَل " في الكلام ثلاثة أقسام : قسمٌ معربٌ منصرف ؛ وهو خمسة أنواع : مصدر ، وجمع ، واسم غير صفة ، واسمٌ هو صفة ، وجنس يفرق بينه وبين واحده التاء [كـ" تُقَى] وظُلَم ، وصُرَد ، ولبد " مثل : ﴿ أهلكت مالاً لبداً ﴾ ، و" رُطَب "»[٥].

---

(١) للاستزادة انظر : ١٧٧ ، ٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٨١ .

(٢) انظر الصفحة : ٨٦ ، من النص المحقق .

(٣) للاستزادة انظر : ٩٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ٥٩٥ .

(٤) انظر الصفحة : ٣٤٣ - ٣٤٤ ، من النص المحقق .

(٥) للاستزادة انظر : ٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٥٥ .

وقد يراعي المؤلف في أمثلته التنويع والاختلاف ، بحيث لا تكون الثانية صورة لفظية للأولى ، ومن ذلك أمثلته في الممنوع من الصرف لما جاء على " فُعَل " ممنوعاً ، قال[١] : « وقسمٌ معربٌ ممنوعٌ من الصرف نحو : " عُمَر ، وأُخَر ، وجُمَع " » فحرص على أن يشمل الاسمُ غير نوع ؛ فالأول علم ، والثاني صفة ، والثالث من ألفاظ التأكيد .

وأمثلته التي يسوقها قد تكون لمسألة جائزة يُنشَأُ على غرارها ، وقد تكون من قبيل الممنوع ؛ فيمثّل بها لمخالفة مسلكها ، ومن ذلك قوله في ديباجة الألفية[٢] : « وأفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة ؛ فلا يجوز : " أَشْرَفُ الرجلِ " ، ويجوز : " أَشْرَفُ الرجلين ، وأَشْرَفُ الرجالِ " ؛ لأن اشتراط ذلك إنما كان ليصحَّ تبعيض ما يضاف إليه لكونه بعضاً ممّا يضاف إليه ليحصلَ التشريك ، ولا يجوز : " هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُل " ؛ لأنّه لا يتبعّض ، ويجوز : " هذا أَفْضَلُ الكلامِ " ؛ لأن الكلام ممّا يتبعّض ؛ فإذا أُضيف إلى النكرة أُضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة ؛ فقيل : " هو أفضَلُ رجلٍ " ، وهما أَفْضَلُ رجلين ، وهم أَفْضَلُ رجالٍ ؛ لأن النكرة تتبعّض لشياعها »[٣] .

٤ - عنايته بالحدود ومحترزاتها :

تدخل التعريفات والحدود هذا الكتاب من مدخلٍ كبير ؛ لأنّ الحاجة تدعو لها وقد دَرَجَ على ذلك شراح المتون في أغلب الكتب في هذا الفن وغيره ؛ فكثيراً ما كان ابن النحوية يستهلّ الباب بالمعنى اللغوي ثم يختار أقرب حدّ أو تعريف اصطلاحيّ مما ذكره النحاة بحيث يكون جامعاً لكل أجزاء المحدود ، ومانعاً

---

(١) انظر الصفحة : ٣٤٤ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٢٠ ، من النص المحقق .

(٣) للاستزادة انظر : ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٦٤٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٤ .

فلا يدخل مع المحدود غيره ، ويقوم بشرحه وبيان محترزاته ، دون الوقوف عند خلافات النحويين في الحدود غالباً .

فمن ذلك تعريفه للحال بقوله[1] : « الحال تذكر وتؤنّث ، فيقال : حال وحالة ، وتصغيرها : حويلة ، وقد استعمل الأمرين في قوله : " هيئة " ، وفي قوله : " شبيه الوصف " .

وهي في الصناعة : عبارة عمّا يبيّن هيئة الفاعل عند صدور الفعل منه ، كقولك : " أقبل زيدٌ مسروراً " ، أو هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه ، كقولك : " ضربتُ زيداً مشدوداً " ، أو هيئتهما معاً بإفراد ، كقول ابن زيّابة :

وَا اللهِ لَـــوْ لاَقَيْتُـــهُ خَالِيـــاً لآبَ سَـــيْفَاناً مَـــعَ الغَـــالِبِ

أو بتثنية ، كقول عنترة :

مَتَـــى مَـــا تَلْقَنِـــي فَرْدَيْـــنِ تَرْجُـــفْ رَوَانِـــفُ أَلْيَتَيْـــكَ وَتُسْـــتَطَارَا

أو بتعدّد ، تقول : « لقيتُهُ مصعداً منحدراً » ؛ بجعل الأول للأول والثاني للثاني ، وبردّ الصدر على العجز » . ويلاحظ أنّه أورد الأمثلة في ثنايا التعريف .

ثم يمضي في تفسير مفردات الحد بقوله : « وقوله : " هيئة " يتناول الحال ، و" فِعْلَة " الموضوعة [للهيئة] ، كقوله ، عليه السلام : « إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ » والاسم الدّالّ على المصدر ، نحو : " رَجَعَ القَهْقَرَي " ، وبقوله : " شبيه الوصف " يُخرج ذلك ؛ لأنّ شبهها بالوصف في الدلالة على بعض أحوال الذات ، وهذه ليست كذلك ، ويفترقان من حيث أنّ الوصف لبيان هيئة الذّات مطلقاً ، والحال لبيان هيئاتها باعتبار نسبة الفعل إليها فاعلة أو مفعولة » .

ثم يورد حدّاً آخر للحال ويفسّره بقوله : « وكذلك يقال في تعريفها أيضاً :

---

(١) انظر الصفحة : ٤٥٣ ، من النص المحقق .

" ما يبيّن هيئة الفاعل والمفعول لفظاً أو معنىً " ، وقد مثّل بالفاعل اللفظي في قوله : " جاء زيدٌ خائفاً " ، و" يستخفي " حالٌ بعد حال ؛ صاحبها الضمير في الحال المتقدّمة، وهي العامل ، ومثال المفعول اللفظي : " ضربتُ زيداً مشدوداً " ، ومثال الفاعل والمفعول المعنويّين : " زيدٌ في الدار قائماً ، وهذا زيدٌ قائماً " ؛ لأنّ التقدير : استقرّ فيها ، وأُشير إليه » .

وقد يستعرض الحدود التي وضعها النحاة ، ويساوي بينها ، ومن أمثلة ذلك : ذَكَرَ أربعة حدود للإضافة بقوله[1] : « الإضافة في اللغة : الضّمّ ، يقال : " أضفتُ الشيءَ إلى الشيءِ " ؛ إذا ضَمَمْتَهُ إليه ، وفي الاصطلاح مختلفٌ في التعبير عنها ؛ فقيل: " نسبة اسم إلى اسم بواسطة حرف جرٍّ تقديراً " ، وقيل : " نسبة اسم إلى اسم بواسطة حرف جرٍّ لفظاً أو تقديراً مراداً " ليتناول المجرور بحرف ، مثل : " مررتُ بزيدٍ " ؛ لأنّه مضافٌ إليه المرور ، ولا يُرِيد الظّرف - وإن كان منسوباً إليه بواسطة حرف جرّ - لوجهين : الأول : أنّ المنسوب إليه فعل لا اسم ، الثاني : أنّ حرف الجرّ المقدّر معه ليس بمراد ، لأن المعنيّ بكونه مراداً اطّراد ظهوره ؛ وهو في الظرف غير مطّرد الظهور ، كما في " بين ، وعند ، ولدى " ، وجميع ما لا يتصرّف من الظّرف .

وقيل : « اتّصال آخر الأوّل بأوّل الثاني [اتصالاً] يقتضي جرّ الثاني لفظاً أو محلاً » ؛ فاشتراط الاتّصال يستلزم اشتراط حذف التنوين ؛ لأنّه علامة انفصال ، والإضافة علامة اتّصال ؛ فلا يُجمَع بينهما ، ويقتضي جرّ الثاني ليخرج نحو : " أحمدُ قائمٌ " و" لفظاً أو محلاً " ليتناول المعرب والمبني من نحو : " غلام زيد ، وغلامك " .

---

(١) انظر الصفحة : ٦٧١ ، من النص المحقق .

وقيل : « ضمّ اسم إلى اسم ليس بخبرٍ عنه ، ولا مركّب معه ، ولا تابعٍ له ، من غير فاصل » .

ثم حكم عليها بالصحّة ، واختار أولها بقوله : « ولكلّ صحيح ، والأوّل أحصرُها » .

وقد يسبق المعنى اللغوي بالحدّ ؛ فمن ذلك قوله في العلم[1] : « " العلم ما وُضع لشيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه إلا بوضعٍ ثانٍ " ، فـ" بعينه " يخرج أسماء الأجناس ، و" غير متناول ما أشبهه " يخرج بقية المعارف ، و" إلا بوضع ثان " يخرج مثل : " زيد " إذا سُمِّي به ابن عمرو وابن خالد ؛ فإنه وإن تناول ما أشبهه إلا أن ذلك بوضعٍ ثانٍ ؛ فلولا الاحتراز منه أورد نقضاً . وهو مأخوذٌ من علم الأمير أو الثوب ؛ لأنّه يتبيّن به المسمّى »[2] .

٥ – عنايته بالعروض والقافية :

كان لابن النحويّة اهتمام ظاهر بعلم العروض والقافية ، مما يدلّ على أنّه على معرفة تامّة بموسيقى الشعر وعروضه ومعايبه ، وقد أفرد للضرورات الشعرية باباً في كتابه " إسفار الصباح " ، ولا ينفكّ في كتابه هذا من ذكر علة عروضية سواءً منها ما يتعلّق بأبيات المصنّف أو ما يتعلّق بشواهده التي يوردها في الشرح .

ومن أمثلة العروض : في شرح قول المصنّف[3] :

لاَسِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا بُنِيَ عَلَى اِزْدِوَاجٍ مُوجَزِ

---

(١) انظر الصفحة : ٥٦٢ ، من النص المحقق .

(٢) للاستزادة انظر : ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٣، ١٤٤، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ٢١٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥ ، ٤٣٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٥٠٥ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦٢٣ ، ٦٥٢ ، ٦٩٨ ، ٧٠٢ ، ٧١٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٥ .

(٣) انظر الصفحات : ٢٩ ، ٣٤ .

أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوَجِ الشُّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ

قال : « والرجز يستعمل وافياً ، ومجزوءاً ، ومشطوراً ، ومنهوكاً ، فالوافي ما كان على عدد أجزائه في الدائرة ، وأجزاؤه " مستفعلن " ستّ مرّات ، كقوله :

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفْرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرْ

والمجزوء : ما حذف من بيته جزءان ؛ جزءٌ من الصدر ، وجزءٌ من العجز ؛ فيبقى على " مستفعلن " أربع مرات ، كقوله :

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ

والمشطور : ما حذف نصف بيته فيبقى على " مستفعلن " ثلاث مرات ، كقوله :

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا

والمنهوك : ما حذف ثلثا بيته ؛ فيبقى على " مستفعلن " مرتين ، كقوله :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ

والازدواج : أن يجعل كل شطرين منه على رويٍّ واحدٍ ، وكذلك ما يضاهيه ؛ أي : يشابهه من السريع ؛ لأنّ السريع من " مستفعلن مستفعلن مفعولات " مرتين ؛ فإذا شطر جاز في " مفعولات " الكشف ، وهو حذف السابع منه ؛ فيبقى "مفعولاً" ، وينقل إلى " مفعولن " ، كما يجوز في " مستفعلن " من الرجز القطع ؛ وهو حذف المتحرّك أو زنته من الوتد المجموع ؛ فيبقى " مستفعل " أو " مستفعن " ، ويُنقل إلى " مفعولن " أيضاً ؛ فيبقى كلّ واحدٍ من الرجز والسريع : " مستفعلن مستفعلن مفعولن " ، ويجتمعان في شعرٍ واحدٍ ؛ فهذا وجه المضاهاة بينهما »[1] .

---

(١) للاستزادة انظر : ٤٣٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩٧ ، ٦١٨ .

ودرج بعض شراح الألفية على الجزم بأن البيت الذي ذكر فيه الرجز هو من الرجز ، والبيت الذي ذكر فيه السريع هو من السريع إلا الرعيني فإنّه شَنَّع على من جزم بذلك ، وتوقف ابن النحوية عن الجزم بقوله : « والبيت الذي ذكر فيه الرجز هو من الرجز ، والبيت الذي ذكر فيه السريع يجوز أن يكون من كل واحدٍ منهما »[١] .

ومن أمثلة القافية : في شرح قول المصنّف :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرّاً كَإِسْحَاقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

قال[٢] : « وقد جمع هنا بين قافيتين : إحداهما مُتَرَاكِب ، ثلاثة متحركات بين ساكنين في قوله : " تَفْتَحُهُ " ، والأخرى : مُتَدَارِك ، متحركان بين ساكنين في قوله : " شَرْحُهُ " ، وهو شيءٌ خارجٌ عن عيوب القافية العشرة التي هي : الإقواء ، والإصراف ، والإكفاء ، والإجازة ، والتضمين ، والإيطاء ، والتحريد - بالحاء المهملة - والسناد ، والرمل ، والإقعاد . وقد جاء في الرجز الجمع بين المتكاوس والمتراكب والمتدارك من " مستفعلن " سالماً ومطويّاً ومخبولاً ، إلا أنّ الأجود خلافه ، ومنه قول دريد بن الصّمّة :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ

أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

وهما متراكب ومتدارك ، ولو قال : " فَفَتْحُه " على أنه مبتدأ حُذف خبرُه وجوباً لسدّ الحال مسدّه ، وهي " جَرّاً " لأنّه مصدر في موضع النصب على الحال على طريقة : " ضربي زيداً قائماً " ؛ أي : واجبٌ ، لتخلّص من ذلك »[٣] .

---

(١) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٦٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ١٨٩ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٣ .

(٢) انظر الصفحة : ١٣١ - ١٣٢ ، من النص المحقق .

(٣) للاستزادة انظر : ٤٦ ، ٣٨٨ ، ٥٧٣ ، ٦٦٠ ، ٦٨٣ .

وقد أشاد الرعيني بتخريجه هذا في شرحه بقوله[١] : « ولم أَرَ مَنْ سلك في ذلك مسلك الصواب من شُرّاح هذا الكتاب إلا ابن النحويّة ؛ فإنه قال : جمع بين قافيتين ... » .

٦ - عنايتهِ بالمصطلحات :

استخدم ابن النحوية المصطلحات النحوية التي استقرّت عند سابقيه ، والتي أوردها المصنّف في ألفيته ؛ فتارة يقتصر على المصطلح المشهور ، وتارة يذكر أكثر من مصطلح للباب إذا كان له مصطلحات عدة ، وقد يورد مصطلح الكوفيين في مقابلة مصطلح البصريين ، إلا أنه لا يقف عندها كثيراً ؛ فكأنّه يرى أن لا مشاحة في الاصطلاح لعدم ترتّب فائدة على الخلاف في ذلك ، ومن أمثلة ذلك قوله في الممنوع من الصرف[٢] :

« غير المنصرف : ما فيه علتان يشبه بهما الفعلَ في الفرعيّة » فالتزم بمصطلح البصريين ، وهو الذي أورده المصنّف بقوله :

القَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ المُنْصَرِفْ

ويسميه الكوفيون : المُجْرَى وغير المُجرى ، وقد استخدمه المبرّد من البصريين في المقتضب[٣] .

وقوله في المفعول المطلق[٤] : « وسُمِّي مصدراً لأنّ الفعل يصدر عنه ؛ إذ هو مشتقٌّ منه على الصحيح ، ويُسمّيه سيبويه : الحدث والحدثان ؛ لأنّه حركة الفاعل ،

---

(١) شرح الرعيني : ١ / ٢٧١ .

(٢) انظر الصفحة : ٣٣٠ ، من النص المحقق .

(٣) ٣ / ٣٠٩ .

(٤) انظر الصفحة : ٤٢١ ، من النص المحقق .

وهي حادثة ، ويسمّيه أيضاً : الفعل ؛ لأنّه الفعل بالحقيقة ، والفعل الصّناعي سمِّي باسمه ؛ لأنّه أصله » .

وقوله في التمييز[١] : « التمييز ، وفي معناه التفسير والتبيين : تفعيلٌ من المَيْز » .

وقوله في ضمير الشأن[٢] : « ويُسمَّى ضمير الشأن ، وضمير القصّة ، وضمير الحديث ، ويسمّيه الكوفيون : الضمير المجهول ؛ لأنّه غير عائدٍ على مذكور ولا معلوم للمخاطب » .

وقوله في ضمير الفصل[٣] : « ويسمّيه البصريون : فصلاً ؛ لأنه هو الذي بيّن كون ما بعده خبراً [لا] نعتاً ، ويسمّيه الكوفيون : عماداً ؛ لأنّه اعتمد عليه في هذا المعنى »[٤] .

٧ – تلخيص المسائل بعد تحريرها :

من منهج ابن النحويّة في شرحه أنه إذا رأى أن بعض المسائل تحتاج إلى تلخيص يعود إليها بعد تحريرها فيلخّصها بقوله : وقد ظهر بما ذكرنا ، ويظهر مما ذكرناه ، وطريق جبر ذلك .

ومن أمثلة ذلك قوله في الفعل المضارع المعتل إذا اتصلت به نون التوكيد[٥] ، بعد تحرير مسائله : « فقد ظهر بما ذكرنا أنّ معتلّ الآخر إذا اتّصلت به نون التأكيد حذف آخره إن كان فاعله ضمير جماعة مذكرين أو مخاطبة مؤنثة ، سواءً كان معتلاً بالألف

---

(١) انظر الصفحة : ٤٧٦ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٥٨٠ ، من النص المحقق .

(٣) انظر الصفحة : ٦٠٢ ، من النص المحقق .

(٤) للاستزادة انظر : ٢٦٤ ، ٣٩٥ ، ٤٨٩ ، ٥٣٦ .

(٥) انظر الصفحة : ٢٦٣ ، من النص المحقق .

أو الواو أو الياء ، وأنّه إن كان فاعله غيرهما من ضمير المفرد المذكر أو المثنّى أو جماعة الإناث وكان معتلاً بالألف قُلبت ياءً ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء ثبتت » .

وقوله في جواب القسم والشرط إذا اجتمعا[1] : « وقد ظهر بما ذكرنا أنّه يتعيّن كونُ الجواب للشرط في صورتين :

إحداهما : إذا تقدّم ما يقتضي خبراً .

الثانية : إذا لم يتقدّم ، وتقدّم الشرطُ على القسم ، ولم يقترن القسمُ بالفاء .

وأنه يجوز الأمران في صورة واحدة : وهو فيما إذا لم يتقدّم ما يقتضي خبراً ، وتقدّم القسم على الشرط .

وأنّه يتعيّن كون الجواب للقسم في صورة واحدة أيضاً : وهو فيما إذا اقترن القسمُ بالفاء ، فكانت صور جعل الجواب للشرط أكثر ؛ لأن تقدير سقوطه مُخلٌّ بمعنى الكلام ؛ لأنّه تأسيسٌ ، وتقدير سقوط القسم غير مُخلّ بمعناه ؛ لأنّه تأكيدٌ »[2] .

مدى التزامه بمنهجه :

جاء شرح النحوية متوسطاً بين شراح الألفية ، فليس مقتضباً كشرح ابن الخباز والنيلي ، ولا مطولاً كشرح الرعيني ، بناءً على طلب الأمير الحسن بن علي بسرعة الإنجاز ، وقد أشار ابن النحوية في مقدمته إلى منهجه إشارة طفيفة بقوله : « وأملي عليه شيء هو كعجالة الراكب ، وإيماء الطرف وغمزة الحاجب » وسأبيّن مدى التزامه بهذا المنهج :

يتمثّل ذلك جليّاً في كثرة إحالاته إلى أبواب الكتاب ما سبق منها وما يأتي مثلما

---

(١) انظر الصفحة : ٣٢٨ - ٣٢٩ ، من النص المحقق .

(٢) للاستزادة انظر : ٤٣١ ، ٥٩٦ ، ٦٢٠ ، ٦٤٤ ، ٦٧٧ ، ٦٨٦ .

أشرت آنفاً ، ويتمثل أيضاً في قضايا الخلاف ، وسأشير إليها هنا إشارة طفيفة ؛ لأنني سأعقد لها مبحثاً خاصاً ؛ فإن المؤلف قد يكتفي برأي واحد في المسألة الخلافية دون الإشارة إلى خلافات النحاة فيها ، وعلى سبيل المثال ذكر تعذر البدل[١] إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في قولهم : « ما جاءني إلا زيداً أحدٌ » وتعذّر البدل على رأي البصريين ، والكوفيون يجيزونه ، ولم يذكره .

وفي باب المفعول معه ذكر عدم جواز تقدم المفعول معه على الفعل ولا على العامل[٢] ، وخلاف ابن جني مشهور في القضية ، حيث أجاز تقدمه على المصاحب ، ومنعه الجمهور .

وقد يشير المؤلف إلى القضايا دون الخوض فيها كقوله[٣] : « وأما تنوين المقابلة فإنه لا يكون إلا في جمع المؤنث السالم ، نحو : " مسلمات ، وعرفات " عند من يقول به » وهو يشير إلى الخلاف في تنوين " عرفات " ؛ فمن النحاة من يرى أنه للمقابلة ، ومنهم من يرى أنه تنوين تمكين ، ومنهم من يرى أنه تنوين عوض .

وفي شواهده - وسأعقد لها مبحثاً خاصاً - قد يشير إلى قطعة من البيت ، كاستشهاده بقوله[٤] : « قيد الأوابد » ، وهو من قول امرئ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وقوله[٥] : « أنا ابن جلا » ، وهو من قول سُحيم بن وَثِيل الرياحي :

---

(١) انظر الصفحة : ٥٢٣ ، من النص المحقق .

(٢) انظر الصفحة : ٤٩٨ ، من النص المحقق .

(٣) انظر الصفحة : ٦٠ ، من النص المحقق .

(٤) انظر الصفحة : ٥٥٧ ، من النص المحقق .

(٥) انظر الصفحة : ٣٣٦ ، من النص المحقق .

أَنَــا ابْــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّنَايَــا مَتَــى أَضَــعُ الْعِمَامَــةَ تَعْرِفُونِــي

وفي عطف البيان[١] ، فرّق بينه وبين البدل بشيئين :

١ - أن يكون عطف البيان علماً ، والمعطوف عليه معرّفاً باللام [مضافاً إلى] صفة معرّفة بها ؛ فيتعيّن عطفُ البيان ، كما مثل من قوله : « التارك البكريّ بشرٍ » .

٢ - أن يكون عطف البيان علماً أيضاً ، والمعطوف عليه منادى ، مثل : « يا غلامُ زيدٌ ، وزيداً » ؛ فيجب أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً .

ويفرّق النحاة بينهما بثمانية أشياء : أن عطف البيان في تقدير جملة ، والبدل في تقدير جملتين ، وأنه يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل ، وأنه لا يجري على المضمر بخلاف البدل ، وأن البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان ، وأن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل ، وأنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان ، وأنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل .

وإنما اقتصر المؤلف على اثنين فقط ، لِتَبَاينهما بهما ، قال ابن يعيش[٢] : « وتبيَّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين أحدهما النداء ... » فذكر الموضعين بعد تفصيل أوجه الاتفاق والافتراق .

ومع ذلك فإن ابن النحوية قد يطلق العنان لنفسه في بعض المواضع فيطيل فيها ، ومن ذلك " لاسيما " في ديباجة الألفية ، طال نفسُه فيها ، واستغرقت أربع صفحات من المطبوع[٣] .

---

(١) انظر الصفحة : ٧٤٣ - ٧٤٤ ، من النص المحقق .

(٢) شرح المفصل : ٣ / ٧٣ .

(٣) انظر الصفحات : ٣١ - ٣٤ .

وقد يخرج من خلال شرحه إلى قضايا لم يذكرها المصنّف ، كتفصيله القول في " أشياء " عند ذكر اشتقاق الاسم والخلاف فيه ؛ أهو من " سما يسمو " ، على رأي البصريين ، أم من " وسم يسم " ، على رأي الكوفيين ، وقد ردّ مذهب الكوفيين ، ومن ردُوده قوله[1] : « ولم يُعهَد فاء الكلمة واقعة بعد اللام إلا في نحو " حادي " ، ولا لامها قبل الفاء إلا فيما اقتضاه دليل ، كما ذهب إليه سيبويه في " أشياء " ... » ثم أخذ يُفَصِّل القول فيها ، ويذكر خلاف الأخفش والفرّاء ، ثم خلاف الكسائي ، وكان يكفيه الإشارة إلى أن التغيير في الفاء أكثر من اللام .

وكذكره الجمل التي لها محلّ من الإعراب في معرض حديثه عن " يحيى " من قول المصنّف :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الغَفُورِ يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنُ عَبْدِ النُّورِ

فذكر جواز كونه معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ هذا إن لم يجعل فيه ضمير ، وإلا فهو مبنيٌّ محكيٌّ في الأحوال الثلاث ، ثم أخذ يفصِّل في الجمل التي لها محل من الإعراب ذاكراً مواضعها والاستشهاد عليها ، دون الحاجة إليها في هذا الموضع .

---

(١) انظر الصفحة : ٧٨ - ٧٩ ، من النص المحقق .

مصادره

لا يُعدُّ شرح ابن النحوية على ألفية ابن معطٍ كتاب نحوٍ فقط ؛ فهو كتاب نحو ، ولغة ، وأدب ، وأخبار ، وأشعار، وفقه؛ فقد حوى نقولاً عديدة من أمهات الكتب ، وهو في جُلِّ نقوله لا يحرص على إثبات موضع النّقل ، بل يتركه غفلاً ، الأمر الذي يصعب معه تحديد اعتماده على مؤلفات سابقيه أو على مصادر ثانوية استقى منها ، ولعلّ مرجع ذلك إلى ما اعتذر به في مقدمته من قوله : « وأُملي عليه شيءٌ هو كعجالة الراكب ، وإيماء الطرف وغمزة الحاجب » ، وهو امتثال لأمر الأمير الحسن ، الذي أشار عليه بسرعة الإنجاز ؛ فقد رأى أن ذكر مصادره التي استقى منها شرحه قد يطول معه الكتاب ويخرجه عن الهدف الذي قصده ؛ فلم يُصرّح بشيءٍ منها في مقدمته ولا في ثنايا شرحه إلا ما ندر ، وإنما يكتفي بقوله : « قال فلان ، أو قال بعضهم ، أو قيل » .

ولم يقتصر ابن النحويّة على مصادر مدرسة نحوية بعينها ، لأنه من النحاة المتأخرين الذي درجوا على المزج بين المدارس المختلفة والاختيار منها ، وإن كان الغالب عليه ميله إلى آراء سيبويه وجمهور النحاة .

وقد قسّمت مصادره ثلاثة أقسام ؛ الأول : للمصادر التي صرّح بها ، والثاني : للعلماء الذين وردت أسماؤهم في ثنايا شرحه ، والذين اعتمد عليهم اعتماداً ظاهراً ولم يصرّح بهم ، والثالث : لشروح الألفية التي يمكن أن يكون ابن النحوية اطّلع عليها ، ولم يصرّح بها أيضاً .

المصادر التي صرّح بها :

صرّح ابن النحوية بأربعة كتب فقط ، أولها كتاب سيبويه ، وثانيها المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، وثالثها حماسة أبي تمام ، ورابعها الفصول الخمسون ، وهذا الأخير لم يذكره صراحة ، وإنّما عَزَا رأياً لابن معطٍ وقال : « ذكره في غير هذا الكتاب » ، ووجدته في « الفصول الخمسون » .

أما كتاب سيبويه فإن اعتماده عليه ظاهر ، وعنايته به فائقة ، ولا غرو في ذلك فإنه قرآن النحو ، ونبع العربية الذي مُدَّت منه روافدها ؛ فهو المعين الأول الذي أخذ منه ابن النحوية ، ولا تكاد تخلو قضية من قضايا النحو لسيبويه فيها رأي إلا أورده ، واحتجّ له ، وتبنّاه ، ودافع عنه ، ونادراً ما يُضعّفه ويعترض عليه ، متحرّياً الدقّة فيما نُسب إليه من أقوال ؛ فلا ينسب إليه إلا ما صحَّ عنه وحرّره العلماء من بعده .

ولم يكن نقله عنه في الغالب نصّاً ، بل ينقل العبارة بأسلوبه هو ، ومن صور نقله عنه بالنص قوله[١] في باب الممنوع من الصرف وفي باب التوكيد : « وسألته - يعني الخليل - عن « جُمَع » ؛ فقال : معرفة بمنزلة « كلّهم » » .

وفي باب المفعول معه في مثل قولهم : « ما أنت وعبد الله » ، قال[٢] : « إلا أن ناساً من العرب نصبوه على تأويل : « ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد » ، قال سيبويه : « لأن « كنت ، وتكون » يقعان هاهنا كثيراً » .

ومن صور الاحتجاج له :

الخلاف في نون جمع السلامة والمثنّى ، قال[٣] : « زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى ، فتثبت مع اللام كالحركة ، وتُحذف مع الإضافة كالتنوين ، وإليه ذهب سيبويه ، وهو الصحيح لبطلان ما سواه » .

والخلاف بين سيبويه والأخفش في منع « أحمر » من الصرف ، قال[٤] : « وأما « أحمر » علماً وبابه ، وهو ما كان ممتنعاً للوصف وسبب آخر بعد التنكير ، فسيبويه

---

(١) الشرح : ٣٤٣ ، ٧٣٣ .

(٢) الشرح : ٥٠٣ ، وانظر : ٢٤٦ .

(٣) الشرح : ١٨٢ .

(٤) الشرح : ٣٦٧ .

يمنعه من الصرف للوزن والوصف الأصلي ، اعتبره عند زوال المانع من اعتباره ، والأخفش يصرفه ؛ لأن الوصف زال بالعلمية وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية « الأبيض » بـ« أسود » علماً ، ومنه : « الأسود بن يعفر » ، والعلمية زالت بالتنكير فلم يبق فيه غير الوزن ، وسببٌ واحدٌ غير كاف في منع الصرف » ثم ضعّف رأي الأخفش بقوله : « وجمعه على « فُعل » بعد التنكير - كجمع الصفات - يضعّف مذهبه » .

والخلاف في ناصب المفعول معه ، قال[1] : « ذهب سيبويه إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبل « الواو » ؛ لأنه قوي بواسطتها فوصل إلى المعمول » ، ثم ذكر رأي الزجاج ورأي الأخفش ، ورأي عبد القاهر الجرجاني ، ورأي الكوفيين ، وردّها جميعاً ، وعقّب بقوله : « والمذهب هو الأول ، وعليه يتفرّع تقسيم مسائل الباب » .

وقد يورد رأي سيبويه دونما ترجيح أو اعتراض ، كقوله[2] في الوقف على المنقوص : « فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فمن العرب من يقف كما يصل ؛ أي : يحذف الياء إن زال موجب حذفها وهو التنوين إجراءً للوقف مجرى الوصل ، وهو اختيار سيبويه ؛ فتقول : « هذا قاضْ ، وداعْ ، وعَمْ ، وجوارْ » ومنهم من يردّ الياء لأن الموجب لحذفها في الوصل وهو التنوين قد زال في الوقف فتقول : « هذا قاضِيْ ، وداعِيْ ، وعمِيْ ، وجوارِيْ » ، وهو اختيار يونس » .

وفي العامل في فعلي الشرط والجواب ، ذكر رأي سيبويه بقوله[3] : « مذهب

---

(١) الشرح : ٤٩٧ - ٤٩٩ ، وللاستزاده انظر : ١٢٦ ، ١٣٠ ، ٢٠٩ ، ٢٨٠ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٨٥ ، ٥٣٢ ، ٦١١ ، ٦٣٤ ، ٧٢٥ ، ٧٥٢ .

(٢) الشرح : ١٣٥ .

(٣) الشرح : ٢١٣ - ٢١٤ ، وللاستزادة انظر : ٨٧ ، ٩٧ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٧٤ ، ٢١٧ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٤٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٥٥٩ .

سيبويه وعنه روايتان ؛ إحداهما : أن حرف الشرط عمل في الشرط وهما معاً عملا في الجواب ، الثانية : أن حرف الشرط عمل فيهما ، لكن في الشرط بغير واسطة ، والشرط عمل في الجواب » ثم ذكر مذهب المازني ، ومذهب الكوفيين ، ومذهب أكثر البصريين ، ولم يرجّح ؛ فكأنّه يساوي بينها .

وقد يعترض على رأي سيبويه ويضعّفه ، وذلك نادر ، كقوله[1] في حدّ الحرف : « وقال سيبويه : « الحرف ما دل على معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل » ، وأورد النّقض بما دلّ على معنى في غيره من الأسماء كأسماء الاستفهام والشرط ونحوها ؛ لأن معنى كل واحد من الاسم والفعل في نفسه ؛ فإذا دلّت هذه على معنى في غيرها فقد دلّت على معنىً ليس بمعنى اسم ولا فعل » .

وفي جواز حذف نون التوكيد من القسم من نحو : « والله ليقوم زيدٌ » ، قال[2] : ويجوز طرح نون التوكيد في كل موضع تدخل فيه إلا في القسم ؛ فإن طرحها فيه ضعيف ، نصَّ على ذلك سيبويه ، وذلك قولك : « والله ليقومُ زيدٌ » ؛ لأنها دخلت لتفرق بين لام القسم ولام الابتداء . قال ابن النحوية : « وفيه نظرٌ ؛ لأنّ الفرق يحصل بما قبلهما » .

ويتحرّى ابن النحوية الدقة فيما نسب إلى إمام النحاة ، فلا ينسب إليه إلا ما صحّ عنه ، ومن صور ذلك في باب الضمائر ، نسب ابن يعيش إلى سيبويه الرأي القائل بأن « إيّا » لا ظاهرة ولا مضمرة[3] ، والحق أنه رأي ابن درستويه ورأي سيبويه : أن الحروف المتصلة بـ« إيا » - من الكاف ونحوها - لحقت للدلالة على أحوال من يرجع إليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب

---

(١) الشرح : ٥٢ .

(٢) الشرح : ٢٦١ ، وانظر : ٥٣٠ ، ٦٠٩ - ٦١٠ ، ٦٦١ - ٦٦٤ .

(٣) شرح المفصل : ٣ / ١٠١ .

والغيبة ، والضمير إنّما هو « إيّا » وحدها ، وكذا ذكره ابن النحويّة[١] مع أن شرح المفصل لابن يعيش من مصادره .

ومنها أن شراح الألفية[٢] نسبوا إلى سيبويه الرأي القائل بأن « نون المثنّى وجمع السلامة عوض من الحركة والتنوين » ، والصحيح نسبة الرأي إلى ابن ولاّد ، ورأي سيبويه أنها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى فتثبت مع اللام كالحركة وتحذف مع الإضافة كالتنوين ، وكذا ذكره ابن النحوية[٣] .

أما العلماء الذين نقل عنهم ابن النحوية على تفاوتٍ في القلة والكثرة فهم :

- عيسى بن عمر الثقفي ، ت ١٤٩ هـ .
- أبو عمرو بن العلاء ، ت ١٥٤ هـ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت ١٧٥ هـ .
- يونس بن حبيب ، ت ١٨٢ هـ .
- علي بن حمزة الكسائي ، ت ١٨٩ هـ .
- يحيى بن زياد الفراء ، ت ٢٠٧ هـ .
- سعيد بن أوس الأنصاري ، ت ٢١٥ هـ .
- سعيد بن مسعدة (الأخفش) ت ٢١٥ هـ .
- عبد الملك بن قريب (الأصمعي) ت ٢١٧ هـ .

---

(١) الشرح : ٦١١ - ٦١٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ١٢٢ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٨٢ ، وشرح ابن القاموس : ١ / ٢٧٥ .

(٣) الشرح : ١٨١ - ١٨٢ .

- صالح بن إسحاق الجرمي ، ت ٢٢٥ هـ .

- بكر بن محمد المازني ، ت ٢٤٩ هـ .

- العباس بن الفرج الرياشي ، ت ٢٥٧ هـ .

- محمد بن يزيد المبرد ، ت ٢٨٥ هـ .

- أحمد بن يحيى (ثعلب) ت ٢٩١ هـ .

- محمد بن أحمد بن كيسان ، ت ٢٩٩ هـ .

- إبراهيم بن السريّ (الزجاج) ، ت ٣١١ هـ .

- علي بن سليمان الأخفش ، ت ٣١٥ هـ .

- محمد بن سهل بن السّرّاج ، ت ٣١٦ هـ .

- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت ٣٣٩ هـ .

- الحسن بن عبد الله السيرافي ، ت ٣٦٨ هـ .

- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (الفارسي) ، ت ٣٧٧ هـ .

- عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ .

- عبد القاهر الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ .

- عيسى بن إبراهيم الربعي ، ت ٤٨٠ هـ .

- جار الله الزمخشري ، ت ٥٣٨ هـ .

- سعيد بن المبارك بن الدهّان ، ت ٥٦٩ هـ .

- عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، ت ٥٨٣ هـ .

- صدر الأفاضل الخوارزمي ، ت ٦١٦ هـ .

وهناك علماء اعتمد عليهم ابن النحوية كثيراً ، ولم يصرّح بهم ، وهم :

- يعيش بن علي بن يعيش ، ت ٦٤٣ هـ ، ونقل ابن النحوية عن كتابه شرح المفصل[١] .

- عثمان بن عمر بن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ ، ونقل عن الكافية[٢] ، والشافية[٣]، والإيضاح في شرح المفصل[٤] .

- علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، ت ٦٦٣ هـ ، ونقل عن الممتع[٥] ، والمقرب[٦] ، وشرح الجمل[٧] .

- محمد بن عبد الله بن مالك ، ت ٦٧٢ هـ ، ونقل عن نظم الفوائد[٨] ، وشرح الكافية الشافية[٩] ، والتسهيل[١٠] ، وشرحه[١١] .

---

(١) انظر الشرح : ٤٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٦١١ - ٦١٣ ، ٧٤٣ ، ٧٤٩ .

(٢) انظر الشرح : ١٠٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٦٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٣١ .

(٣) انظر الشرح : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٤) انظر الشرح : ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٥ ، ١٤٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ .

(٥) انظر الشرح : ٦٧ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢١ .

(٦) انظر الشرح : ٩٣ .

(٧) انظر الشرح : ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٤٤ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٣ ، ٣٢٢ .

(٨) انظر الشرح : ٣٥٦ .

(٩) انظر الشرح : ٦٨ ، ٢٩٦ ، ٣٤٢ .

(١٠) انظر الشرح : ١٠١ .

(١١) انظر الشرح : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٢ .

- محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، ت ٦٨٨ هـ ، ونقل عن شرحيه للكافية[١] والشافية[٢] .

وتجدر الإشارة هنا إلى شروح الألفية التي يمكن أن يكون ابن النحوية قد اعتمد عليها ؛ فلا يتصوّر العقل أن يشرح ابن النحوية الألفية دون الاطّلاع على مؤلفات من سبقه في هذا المجال ، فهو وإن لم يصرّح بأحدٍ منهم في شرحه إلا أن التشابه واضح بين شرحه وبين شرحي الشريشي وابن القواس في المادة العلمية وفي الشواهد والآراء ، ولا أستطيع الجزم بنقله عن الشريشي ، وأما ابن القواس فإنني أرجّح أن يكون ابن النحويّة اطّلع على شرحه واستفاد منه أو أنهما اعتمدا على مصدر واحد فظهر التشابه بينهما .

ومن الأمثلة على ذلك : نسبتهم إلى المازني الرأي القائل بأن الواو والياء اللاحقة للفعل المضارع من الأمثلة الخمسة ضمير ، والألف علامة التثنية والفاعل مضمر . ونسبتهم إلى الأخفش القول بأن الألف والواو ضمير ، والياء علامة للتأنيث والفاعل مضمر[٣] .

وهو مخالف لما نُقل عنهما ، قال الأعلم[٤] : « وقال أبو عثمان وغيره من النحويين : الألف في « قاما » والواو في « قاموا » حرفان يدلاّن على الفاعلَين والفاعِلِين المضمرين ، والفاعل في النيّة » .

---

(١) انظر الشرح : ١٠٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٦٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٣١ .

(٢) انظر الشرح : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٣) انظر شرح الشريشي : ١ / ٣٥٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٦١ ، وشرح ابن النحوية : ١ / ٢٥١ .

(٤) النكت : ١ / ١٢٤ .

ومن النقول التي رجّحت عندي أن يكون ابن النحوية قد نقل عن ابن القواس استشهاده بقوله تعالى[١] : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ أخطأ ابن النحوية في الآية واستشهد بها هكذا : « إنّ الذين ينفقون أموالهم ... » بزيادة « إنّ » ، والخطأ بعينه عند ابن القواس[٢] .

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ .

(٢) شرحه : ١ / ٧١٥ .

شواهده

حفل شرح ابن النحوية بالكثير من الشواهد ، شأنه شأن كتب النحو ، فالنحوي لا يعدم أن يجد شاهداً على القضية النحوية التي يسوقها ، وقد تنوعت شواهده من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأقوال المأثورة ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

١ - القرآن الكريم :

احتفى ابن النحوية بكتاب الله - عزّ وجل - احتفاءً ظاهراً ، إذ أنه المصدر الوحيد المجمع على صحته وسلامته من التحريف ، فقد استشهد بست مائة وأربع وسبعين آية إذا استثنينا المكرّر منها .

وقد اعتدّ بالقراءات القرآنية السبعيّة والشاذّة؛ ينسبها أحياناً إن كانت سبعية[١] ، وقد لا ينسبها[٢]، وإن كانت شاذةً قال[٣]: « وفي القراءة الشاذة »، أو « على قراءة »، وقليلاً ما كان ينسبها . فانظر إليه يقول[٤] : « ولا يليق بفصاحة القرآن ترك الأولى ».

ويتضح منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم في النقاط الآتية :

- يقدّم القرآن على غيره من الشواهد ثم يُثَنّي بالحديث الشريف ويُثلّث بقول العرب ؛ كقوله[٥] في اجتماع الساكنين : « وحدّهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولين والثاني مدغماً كقوله تعالى : ﴿ أخرجنا لهم دابّةً من الأرض ﴾ وقوله - عليه السلام - : « عليك بخويصَّة نفسك » ، وقولهم : « تُمُودَّ الثَّوبُ » .

---

(١) الشرح : ٦٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٥١٨ ، ٥٨٢ .

(٢) الشرح : ٩٣ ، ٩٤ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٥٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٥٤١ ، ٦١٧ .

(٣) الشرح : ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٥١٧ ، ٦٠٣ .

(٤) الشرح : ٥٨٦ ، وانظر : ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٥) الشرح : ٢٥٦ .

- يحشد أكبر قدر ممكن من الآيات لتقرير القاعدة ؛ كشواهده[١] في وجوب لحاق الفاء لجواب الشرط ؛ استشهد بقوله تعالى : ﴿ إن كنتم تحبّون الله فاتبعوني ﴾ وقوله : ﴿ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ﴾ وقوله : ﴿ وإن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت ﴾ وقوله : ﴿ إن يسرق فقد سرق أخٌ له من قبل ﴾ وقوله : ﴿ وإن تعذّبهم فإنهم عبادك ﴾ وقوله : ﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ﴾ وقوله : ﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ﴾ وقوله : ﴿ وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ﴾[٢] .

- يعتمد على فطنة القارئ فيشير إلى الآية ؛ كقوله[٣] في معاني إلى : « إلى : معناها انتهاء الغاية ، ولا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ووجوب غسل المرافق والكعبين مأخوذٌ من بيان السّنّة » .

أشار إلى قوله تعالى[٤] : ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ ، وقد يورد جزءاً من الآية كاستشهاده في بيان معنى الكلمة بقوله تعالى : ﴿ وتمّت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا ﴾ ، وهي قوله تعالى: ﴿ ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ﴾ ، قال[٥] : « إلى آخر الآيتين » .

- لا يبيّن المعنى ولا يوجّه القراءة في الآية التي يستشهد بها ، وذلك كثير ، وقد يخالف ذلك ، كقوله في جواز طرح الفاء من جواب الشرط في السَّعَة على رأي

---

(١) الشرح : ٢٢٤ .

(٢) وللاستزادة انظر : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٤٧١ ، ٥٤٩ .

(٣) الشرح : ٢٨١ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٦ .

(٥) الشرح : ٤٤ .

الأخفش الصغير ، استشهد بقراءة نافع وابن كثير في قوله تعالى : ﴿ ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾ قرأ : ﴿ بما كسبت أيديكم ﴾ بطرح الفاء ، قال : لأنّ التقدير : « فهو بما كسبت »[١] .

وقوله[٢] في « هَلُمَّ » : « وتكون اسماً لفعلٍ متعدٍّ ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ أي : احضروا ، ولفعلٍ لازم ، كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أي : اقربوا » .

- يمزج التحليل بنصّ الآية كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ قال : « فـ« من » في قوله : ﴿ من الصواعق ﴾ يجوز أن تكون لابتداء الغاية متعلقة بمحذوف ، أي : خوفاً من الصواعق ، ويجوز أن تكون معلّلة بمعنى اللام ، كما هي في قوله تعالى : ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غمٍّ ﴾ أي : « لِغَمٍّ » ، وعلى كلا التقديرين فـ﴿ من الصواعق ﴾ في موضع نصب على أنه مفعول له ، والعامل فيه : ﴿ يجعلون ﴾، و﴿ حذر الموت ﴾ مفعول له أيضاً، والعامل فيه : ﴿ من الصواعق ﴾ ؛ لأنه مقدر بـ« يخافون من الصواعق » ، فـ﴿ من الصواعق ﴾ علة لـ﴿ يجعلون ﴾ معلول بـ﴿ حذر الموت ﴾ ؛ لأنّ المفعول له الأول الذي هو ﴿ من الصواعق ﴾ يصلح جواباً لقولنا : لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم ؟ والمفعول له الثاني الذي هو ﴿ حذر الموت ﴾ يصلح جواباً لقولنا : لِمَ يخافون من الصواعق ؟ »[٣] .

- ينسلخ من الألفاظ وينظر إلى المعنى العام ، كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ ما لهم

---

(١) الشرح : ٤٧ .

(٢) الشرح : ١٠٣ ، وللاستزادة انظر الصفحات : ٤٢ ، ٤٤ ، ٩٤ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٥٩١ .

(٣) الشرح : ٤٩٠ ، وللاستزادة انظر الصفحات : ٦٤ ، ١٠٣ ، ٢١٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ .

به من علم إلا اتباع الظن ﴾ قال : « المفهوم نفي الأعمّ من العلم والظنّ وهو الشيء، لأنّ الظنّ يستحضر بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه مثل : ﴿ فظنّوا أنهم مواقعوها ﴾ فيثبت بثبوته وينتفي بانتفائه ؛ فكأنه قيل : « ما تأخذون بشيءٍ إلا اتباع الظنّ » »[1] .

٢ - الحديث الشريف :

يمضي ابن النحوية على جادّة العلماء الذين فتحوا باب الاستشهاد بحديث الرسول - ﷺ - من أمثال السهيلي وابن خروف وابن مالك ؛ فقد استشهد بسبعة وأربعين حديثاً ، ستة وثلاثون منها وجدتها في الكتب الصحاح ، وأحد عشر منها ليست فيها . ويأتي حديث الرسول - ﷺ - في المرتبة الثانية عند ابن النحوية بعد القرآن الكريم ، قال[2] في اجتماع الساكنين : « وحدُّهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولينٍ والثاني مدغماً كقوله تعالى : ﴿ أخرجنا لهم دابَّة من الأرض ﴾ ، وقوله - عليه السلام - : « عليك بخويصَّة نفسك » ، وقولهم : « تُمُودَّ الثَّوْبُ » » .

ويردُّ بحديث الرسول - ﷺ - على أئمة النحاة من أمثال سيبويه والمبرد ، كقوله[3] : « وقوله عليه السلام : « مَلَّكَكُمْ إيَّاهُم ، ولو شاء مَلَّكَهُم إيّاكم » ، شطره الأول يردّ على سيبويه ، وشطره الثاني على المبرد » فسيبويه يرى أن الضميرين إذا اجتمعا من بابين يُفصل الأعرف ويؤخّر ، والمبرّد يرى الاتصال مع تأخّر الأعرف ، فجاء قوله - عليه السلام - على خلاف رأييهما .

---

(١) الشرح : ٥٠٦ .

(٢) الشرح : ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٣) الشرح : ٦١٠ .

٣ - أقوال العرب والشعر :

كانت شواهد ابن النحوية من أقوال العرب قليلة إذا ما قيست بالقرآن الكريم والشعر أما الشعر والرجز فقد استشهد بثمانمائة وستة وأربعين بيتاً ، وهو عددٌ لا بأس به ، واتسمت شواهده بالأصالة ؛ فهي من شواهد سيبويه ، وأبيات الحماسة ، وشواهد الجمل ، والمفصل ، والكافية ، وهي في معظمها مألوفة متداولة في كتب النحاة ، وهي الشعراء من عصور الاحتجاج سوى أربعة أبيات لأبي تمام ولأبي العتاهية ولأبي نواس ، سأشير إليها لاحقاً ، وتتضح طريقته في الاستشهاد بالنقاط الآتية :

- لا يهتم ابن النحوية بنسبة الشاهد ، مع شهرة كثير من أصحاب الشواهد ؛ فيورده مصدّراً بقوله : « قال الشاعر ، وقال آخر » ، أو يستغني بذكر مصدره عن نسبة الشاهد بقوله : « ومن شواهد الكتاب ، ومن أبيات الحماسة » ، لعلمه بأن أبيات سيبويه وأبيات الحماسة قد عُني العلماء بنسبتها وشرحها .

- يذكر الشواهد عقيب القواعد المتعلقة بها ، وهذا كثير ، وقد يذكرها قبلها وهذا قليل .

فمن الأول استشهاده على إعراب « هن » بالحركات الثلاث بقوله[1] : « وجاء في « هن » لغة أخرى : وهي إعرابه بالحركات حال الإضافة أيضاً ، تقول : « هنك » بالضم والفتح والكسر ، وفي الحديث : « من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا » ، ومنه قول الشاعر :

تَقُولُ يَا شَيْخُ أَمَا تَسْتَحِي ... مِنْ شُرْبِكَ الخَمْرَ عَلَى المَكْبَرِ
وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً ... صَفْرَاءَ لَوْنَ الْفَرَسِ الأَشْقَرِ

---

(١) الشرح : ١٢٨ - ١٢٩ .

رُحْـتِ وَفِـي رِجْلَيْـكِ مَـا فِيهِمَـا وَقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِـنَ الْمِـئْزَرِ

ومنه استشهاده على التضعيف بقوله[1] : « وأما التضعيف فهو زيادة حرف مثل الموقوف عليه وإدغامه فيه ، ويجري في كل صحيح متحرك ما قبل آخره ؛ لئلا يجتمع الساكنان ، غير مهموز لثقل الهمزة .... قال :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلى الكَلْكَلِّ

موقع كَفَّيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي »

ومن الثاني : استشهاده على إثبات فعل الحال وإثبات زمانه بقوله[2] : « وقول زهير :

وَأَعْلَمُ مَا فِـي الْيَـوْمِ وَالأَمْـسِ قَبْلَـهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِـي غَـدٍ عَمِـي

إخبارٌ عن تعلّق علمه بما في الزمانين دون ما في الثالث ، والذي في هذه الأزمنة إنما هو الأحداث ، وقد جعل الأزمنة ثلاثة ؛ فتكون الأحداث التي فيها ثلاثة ، فثبت أن الأفعال ثلاثة ، وهو يستلزم إثبات فعل الحال » .

ومنه استشهاده على أن « أَنَّى » بمعنى « كيف » ، قال[3] : « وقول الكميت :

أَنَّـى وَمِـنْ أَيْـنَ آبَـكَ الطَّـرَبُ مِـنْ بَعْـدِ لاَ صَبْـوَةٌ وَلاَ لَعِـبُ

فهي بمعنى « كيف » » .

ومنه استشهاده على أنّ « أَنْ » تُحمَل على « ما » ولا تعمل حينئذٍ ، قال[4] : « وأما نحو : ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة ﴾ بالرفع في قراءة مجاهد ، وقول الشاعر :

---

(١) الشرح : ١٤١ .

(٢) الشرح : ١٩٩ .

(٣) الشرح : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٤) الشرح : ٢٣٠ - ٢٣١ .

أَنْ تَقْرَآنِ عَلى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وألاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

فحملٌ لها على « ما » لاشتراكهما في المصديّة » .

- يستشهد بأكثر من شاهد على مسألة نحوية واحدة . ومنه استشهاده[1] على أن « سوى » تخرج عن الظرفية إلى الحالات الإعرابية الأخرى ، فقد أورد خمسة شواهد على خروجها ، منها قول الفند الزِّمَّاني :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقول الآخر :

ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلات

وقول محمد بن عبد الله بن المولى :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وقول حسان بن ثابت :

أَصَابَهُمُ بَلاَءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ

وقول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

- ترافق شواهدَه شواهدُ قرآنية فيقدّم القرآن ، كقوله[2] في إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول : « وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إقامة غيره مع وجوده ، واستدلّوا بقوله تعالى : ﴿ ليُجْزى قوما بما كانوا يكسبون ﴾ ، وبقوله : ﴿ ويخرج له يوم القيامة كتاباً ﴾ ، وبقوله : ﴿ وكذلك نُجِّي المؤمنين ﴾ ، وبقول الشاعر :

---

(١) الشرح : ٥٢٩ .

(٢) الشرح : ٥٤٩ .

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلاَبَا»

- بعض شواهده ذات جوانب متعدّدة من الاستشهاد ؛ فيشير إلى الشواهد الأخرى بقوله : « وفيه شاهد على كذا » ، وقد لا يشير إليها .

فمن الأول : استشهد على معاملة « أب ، وأخ ، وحم » معاملة المقصور بالألف في كلّ حال من الرفع والنصب والجر ، مفردة ومضافة إلى الياء وغيرها ، تقول : « جاء الأخا والأبا والحما » ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ثم قال[1] : « وفيه شاهد على استعمال المثنّى بالألف في كل حال » .

ومنه استشهاده على إعراب « هن » بالحركات ، ومنه قول الشاعر :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

قال[2] : « وفيه شاهد على جواز حذف حركة الإعراب ؛ أي : « هَنُكِ » ، على طريقة : ﴿ يأمرْكم ﴾ في قراءة من أسكن الراء .

ومنه استشهاده على تثنية المقصور الزائد على الأربعة بقلب ألفه ياء على مذهب البصريين ، كقول الشاعر :

شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنِ

قال[3] : « وفيه شاهدٌ على إبدال البعض من الكل » .

---

(١) الشرح : ١٢٧ .

(٢) الشرح : ١٢٩ .

(٣) الشرح : ١٦١ ، وللاستزادة انظر : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٤٦٧ .

ومن الثاني : استشهاده على تثنية « أخ » بردّ المحذوف فيقال : « أخوان » ، بقول الشاعر :

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَالاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

يستشهد به النحاة أيضاً على تغليب المذكر على المؤنث ؛ لأنه يعني : الأخ والأخت[1] ، ولم يشر إلى ذلك . وكذلك قول الشاعر :

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يستشهد به النحاة أيضاً على إسكان اللام من « يَلْدَهُ » تخفيفاً ، ولم يشر إلى ذلك[2] .

ومنه استشهاده على وصل الاسم الموصول بكأن ، والعلّة أن التشبيه حكم بإلحاق المشبه بالمشبّه به في أظهر أوصافه ، قال الشاعر :

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

يستشهد به النحاة أيضاً على أن « حِجْلَى » جمع نادر ، لم يرد منه في كلام العرب إلا هو وظِرْبَى ، جمع ظِرْبان ، ويستشهدون به أيضاً على تصغير « صِبْيَة » على « أُصَيْبِيَة » كأنهم جمعوه جمع قِلّة على « أَصْبِيَة » ثم صغروه[3] .

- وقد يعقب الشاهد بتعليق يسهم في استبانته ، كاستشهاده بقول عمرو بن معدي كرب :

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتِ

---

(١) الشرح : ١٦٥ .

(٢) الشرح : ١٦٦ .

(٣) الشرح : ٦٢٤ .

استشهد به على حذف الفاعل لضرورة الوزن ؛ قال[١] : « أراد أن يقول : « فرددتها » ؛ فلم يساعده الوزن .

واستشهاده على تأكيد النكرة المحدودة بـ« أجمع » على رأي الكوفيين ، قال[٢] : « أنشد الفراء :

حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا
وَصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

والخُطَّاف : حديدة حجناء تكون في جانبي البكرة ، فيها المحور ، والبكرة ، بالتسكين وجمعها بِكَر بالتحريك ، كحَلَقَة وحِلَق » .

وقد يطيل في شرح الألفاظ كاستشهاده بأبيات خطام المجاشعي :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍّ بِهَا يُحَلَّيْنْ
غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ
وَغَيْرَ وُدٍّ جَاذِلٍ أو وُدَّيْنْ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

قال[٣] : « « والآي » : جمع « آية » وهي العلامة ، و« الحُطام » : ما تكسَّر من اليَبْس ، و« كِنْفَيْن » أي : ذو كِنْفَين ؛ فحذف المضاف ، وهما تثنية « كِنْف » ، وهو في الأصل وعاء يكون فيه أداة الراعي ، وبتصغيره جاء الحديث : « كُنَيْف مُلِيءَ علماً » ، ثم سُمِّي كلّ وعاءٍ كِنْفاً ، توسُّعاً ، يصفهما بالقلَّة ، و« الجاذل » : المنتصب مكانه لا يبرح ، و« الصاليات » : الأثافي المسوَّدات من النّار ، واحدها « أُثْفِيَّة » ، ووزنها إمّا « أُفْعِيلة » بزيادة الهمزة ، لسقوطها في قولهم : « ثَفَّيْتُ القدرَ » ، فـ« يُؤَثْفَيْن » على هذا « يُؤَفْعَلْن » مثل :

---

(١) الشرح : ٥٣٧ .

(٢) الشرح : ٧٣٥ .

(٣) الشرح : ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وللاستزادة انظر : ٤٨٨ ، ٤٩٤ - ٤٩٥ ، ٥١٤ ، ٦٢٤ ، ٧٤٨ .

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وإمّا « فُعْلِيَّة » بأصالة الهمزة ، فوزن « يُؤَثْفَيْن » : « يُفَعْلَيْن » ، فـ« الكاف » الأولى حرف جرّ ، والثانية اسم ، بمعنى : « مثل » ، ولا يجوز عكسه ؛ لئلا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف يشبه المضاف لفظاً ؛ وهو عديم النظير » .

- قد يذكر الشاهد مخالفاً للقاعدة ، ويبيّن أن وروده من باب الضرورة ؛ لا من باب السعة ، كاستشهاده في باب التمييز بقول راشد بن شهاب اليشكري :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ قُبَالَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

قال[1] : « والبيت محمول على زيادة الأداة ضرورة ؛ لإقامة الوزن » .

واستشهاده على العطف على الضمير دون توكيد بقول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وَتَنَقَّبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْـ ـنَ عُيُوناً سُودَ الْمَحَاجِرِ نُجْلاَ

قال[2] : « وهو عند المانعين محمول على الضرورة » .

- وورود الشاهد برواية نادرة ، كاستشهاده بقول الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ

روايته في كتب النحاة[3] : « أَجْمَعُ » ، قال[4] : « لأنه - أي الشاعر - استعمل في قوافي هذه القصيدة « أجمع » ؛ فكره الإيطاء » . والإيطاء : تكرار القافية بمعنىً واحد .

---

(١) الشرح : ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) الشرح : ٧٦٩ - ٧٧٠ ، وللاستزادة انظر : ٤٦ - ٤٧ ، ١٧٩ - ١٨٠ ، ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٨٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٨٠ ، والأصول : ٣ / ٤٦٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٣٥ .

(٤) الشرح : ٧٢٧ .

- قد يهمل الرواية المشهورة للشاهد ، كاستشهاده بقول لبيد :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

الرواية المشهورة « نَغَص » بالصاد ، من قولهم : « نَغِصَ الرجلُ » ، إذا لم يُتمَّ مراده ، و« النَّغَض » بالضاد : التحرك وإمالة الرأس[1] .

- دقَّته في الاستشهاد بالأبيات على الوجه الصحيح ، كاستشهاده بقول الأعشى[2] :

وَذَا النُّصُبَ الْمَنْصُوبَ لاَ تَعْبُدَنَّهُ وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَا للهَ فَاعْبُدَا

يستشهد به بعض النحاة هكذا :

وَإِيَّاكَ وَالْمِيتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَا للهَ فَاعْبُدَا

وهو مُلَفَّقٌ من بيتين ، هما :

وَإِيَّاكَ والمِيتَاتِ لاَ تَأْكُلَنَّهَا وَلاَ تَأْخُذَنْ سَهْماً حَدِيداً لِتَفْصِدَا

وذَا النُّصُبَ . . . . . .

واستشهاده بقول الجميح الأسدي[3] :

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِنُوهَةٍ فَدْمِ

عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

يستشهد به بعض النحاة هكذا :

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ لَهُ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

فيلفّقونه من بيتين .

---

(١) الشرح : ٤٧٣ .

(٢) الشرح : ٢٥٧ .

(٣) الشرح : ٥٣٢ - ٥٣٣ .

- بعض شواهده لم ترد في دواوين قائليها ، كقول الفرزدق[١] :

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فإنّه لم يرد في ديوانه ، ولا في النقائض .

وقول الأعشى[٢] :

وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

لم يرد في ديوانه .

وقول جرير[٣] :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الكِلاَبَا

لم يرد في ديوانه ، وفيه قصيدة عدّتها ١١٤ بيتاً يهجو بها الفرزدق ، والشاهد من شواردها ، وقبله[٤] :

وَهَلْ أُمٌّ تَكُونُ أَشَدَّ رَعْياً وَصَرّاً مِنْ قُفَيْرَةَ وَاحْتِلاَبَا

- أورد أربعة أبيات لشعراء لا يحتجّ بشعرهم ، كقول أبي تمام[٥] :

إنّ العُلاَ حَسَنٌ فِي مِثْلِهَا الحَسَدُ

ليدلَّ على مصدر الفعل « حَسَد » ، أورده عقيب قوله تعالى : ﴿ حَسَداً مِنْ عِنْد أنفسهم ﴾ ؛ فلعلّه إنما أورده للاستئناس والتمثيل .

---

(١) الشرح : ٧٢٨ .

(٢) الشرح : ٧٨٣ .

(٣) الشرح : ٥٤٩ .

(٤) ديوانه : ١ / ٣٥٩ - ٣٧٣ .

(٥) الشرح : ٣٨ .

وقول أبي العتاهية[١] :

إِنَّمـــا يَعْـــرِفُ ذَا الفَضْـــ ـــــلِ مِـــنَ النَّـــاسِ ذَوُوهُ

وأشار إلى شذوذه .

وقول أبي نواس[٢] :

أَقَمْنَـا بِهَـا يَوْمـاً وَيَوْمـاً وَثَالِثـاً وَيَوْمـاً لَـهُ يَـوْمُ الـتَّرَحُّلِ خَـامِسُ

وأشار إلى أنَّه ضرورة .

وقول أبي نواس[٣] أيضاً :

قُـلْ لِمَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ ثُـمَّ قَـدْ سَـادَ قَبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ

وكذلك يورده العلماء في هذا الموضع[٤] شاهداً على أنّ « ثُمَّ » بمعنى « الواو » .

---

(١) الشرح : ١٢٠ .

(٢) الشرح : ١٧٣ .

(٣) الشرح : ٧٥٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ ، والجنى الداني : ٤٢٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب: ١١ / ٣٧ .

مآخذ في هذا السفر

قيمة الكتاب العلمية لا تخفى ، وحسناته تغلب ما عداها ، ولكن العمل البشري لا يخلو من النقص ، وشرح ابن النحوية على ألفية ابن معط كغيره من الكتب يوضع في ميزان النقد فيُبَيَّن ماله وما عليه ، ووقفت في هذا السفر على بعض الهنات التي لا تحطّ من قدر الكتاب ولا تعيبه بقدر ما ترتقي به وتكمل منفعته ، وقد أجملتها في النقاط الآتية :

١ - مآخذ على الشواهد .

٢ - مآخذ على الآراء النحوية .

أولاً : الشواهد :

أ - الشواهد القرآنية :

ابن النحوية من العلماء الذين أكثروا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية ؛ فكثرة شواهده وتشعّب مسائله قد توقع في خطأ ، أو سقط من نص الآية ، والخطأ والسقط فيها إما من المؤلف وإما من الناسخ ، ومع أنني أربأ بأفاضل العلماء عن الخطأ في آيات القرآن فإن منها ما لا يحتمل الخطأ من غير المؤلف كاستشهاده بقوله تعالى[١] : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ استشهد بها[٢] هكذا : « إن الذين ... » بزيادة « إن » وليست الزيادة من الناسخ لأنه أورد الآية في معرض حديثه عن جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصول إذا دخلت عليه « إنّ » .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٢٧٤ .

(٢) الشرح : ٦٥٠ .

ومنها استشهاده بقوله تعالى[١]: ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ أورد قراءة ابن كثير: ﴿ لأقسم ﴾ بقوله[٢] : قرأ : « والله لأقسمنَّ » ، وأردف بقوله : « وحكي عن العرب : « والله لأضربه » » فدلّ على أن التحريف منه ، عفا الله عنه .

ومنها استشهاده بقوله تعالى[٣] : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض ﴾ استشهد[٤] بهذا هكذا : « ولو شئنا ... » .

ومنها استشهاده بقوله تعالى[٥] : ﴿ وعد الله لا يخلف الله وعده ﴾ ، استشهد[٦] بها هكذا : « ... لا يخلف الله الميعاد » .

وقوله تعالى[٧] : ﴿ ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ﴾ ، حرّف كلمة « الرحيم » إلى « الحكيم » .

وقوله تعالى[٨] : ﴿ ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ﴾ استشهد[٩] به هكذا : « ما أشركنا نحن ولا آباؤنا » .

---

(١) سورة القيامة ، الآية : ١ .

(٢) الشرح : ٢٦١ .

(٣) سورة الزخرف ، من الآية : ٦٠ .

(٤) الشرح : ٢٧٩ .

(٥) سورة الروم ، من الآية : ٦ .

(٦) الشرح : ٤٢٩ .

(٧) سورة الروم ، من الآية : ٥ .

(٨) سورة النحل ، من الآية : ٣٥ .

(٩) الشرح : ٧٦٩ .

وقوله تعالى[١] : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ استشهد[٢] به هكذا : « ما لا تعلموا ... » .

ومن الأخطاء في الشواهد القرآنية ما يمكن أن يُعزى إلى الناسخ ، ومن الأمثلة على ذلك : قوله تعالى[٣] : ﴿ أم حسبتم أن تتركوا ولّما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾ سقطت ميم « أم » منه فورد هكذا[٤] : « أحسبتم » .

وللاستزاده انظر الصفحات : ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٤٤٦ ، ٥٥١ ، ٧٤١ .

ب – شواهد الشعر :

وهم ابن النحوية في نسبة بعض الشواهد إلى قائليها ، ومن ذلك استشهاده بقول الشاعر[٥] :

لاَهِ ابْنِ عَمِّكَ لاَ فُضِّلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

ونسبه إلى الربيع بن ضَبُع ، وهو لذي الإصبع العدواني ، من نونيته المشهورة .

ومنه استشهاده بقول الراجز[٦] :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

نسبه إلى الطرماح بن حكيم ، والصحيح أنه للأغلب العجلي[٧] .

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية : ٩١ .
(٢) الشرح : ٧٦٩ .
(٣) سورة التوبة ، من الآية : ١٦ .
(٤) الشرح : ٢١٠ .
(٥) الشرح : ٣٠٤ .
(٦) الشرح : ٣١١ .
(٧) شعره : (شعراء أمويون) : ١٦٩ .

ومنه وهمه في نسبة الممدوح بقول جرير[١] :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَلَّلْتُ أَوْلاَدِي

فقال[٢] : هشام بن عبد الملك ، والصحيح معاوية بن هشام بن عبد الملك ، يدل عليه قوله في القصيدة :

إِلَى مُعَاوِيَةَ الْمَنْصُورِ إِنَّ لَهُ دِيناً وَثِيقاً وَقَلْباً غَيْرَ حَيَّادِ

- ولفّق ابن النحوية بيتاً من بيتين ، وهو قوله[٣] :

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

لفَّقه من قول زهير بن أبي سلمى[٤] :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

ومن قول المسيّب بن علس[٥] :

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ نَقَعَ الصُّرَاخُ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

والتلفيق في البيت قديم[٦] .

- وحرّف ابن النحوية الرواية في قول الشاعر[٧] :

---

(١) ديوانه : ٢ / ٧٤٥ .

(٢) الشرح : ٧٥٧ .

(٣) الشرح : ١٠٣ .

(٤) شرح شعره : ٧٨ .

(٥) شعر المسيب (ضمن ديوان بني بكر) : ٦١٢ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٦ / ٣١٨ .

(٧) الشرح : ٢٥٣ .

لَـوْلاَ فَـوَارِسُ مِـنْ نُعْـمٍ وَأُسْـرَتِهَا يَـوْمَ الصُّلَيْفَـاءِ لَـمْ يُوفُـونَ بِالْجَـارِ

والرواية الصحيحة: « من ذهل » ، و« من جرمٍ » ، وهما قبيلتان ، و« نعم » امرأة، قال البغدادي[١] : « ورُوي « نعم » أيضاً - بضم النون - وهو اسم امرأة ، وهو تحريف » .

ثانياً : الآراء النحوية :

آراء وهم في نسبتها وتحريرها :

- نسب ابن النحوية إلى الأخفش الرأي القائل بأن « كي » تنصب الفعل المضارع بإضمار « أن » مطلقاً ؛ لأنها عنده حرف جرّ[٢]، وهو مخالفٌ لما في معاني القرآن[٣] ، قال : « وقد تكون « كي » بمنزلة « أنْ » هي الناصبة ، وذلك قوله[٤] : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾؛ فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن « كي » وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام ».

وابن النحوية ليس بدعاً في هذه النسبة ، فقد تناقلها النحاة في كتبهم[٥] .

- نسب ابن النحوية إلى أبي علي الفارسي قوله بأن العلل المانعة من الصرف إحدى عشرة علة[٦] ، والصحيح أن أبا علي يراها تسعاً[٧]، وهو على رأي الجمهور .

---

(١) خزانة الأدب : ٩ / ٣ .

(٢) الشرح : ٢٣٦ .

(٣) ١ / ١٢٠ .

(٤) سورة الحديد ، من الآية : ٢٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ .

(٦) الشرح : ٣٣٤ .

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي : ٣٠٩ .

- نسب ابن النحوية إلى الزجاج أنه أسقط المفعول له من جملة المفاعيل ، تبعاً للكوفيين[١] ، والصحيح أنه أسقط المفعول معه[٢]، والمؤلف ليس بدعاً في هذه النسبة؛ فقد تناقلها النحاة أيضاً في كتبهم[٣] .

- نسب إلى المصنّف ميله إلى أن المفعول معه منصوب على الظرف[٤] ، تبعاً للأخفش الذي يرى أن معنى : « قمت وزيداً » ، « قمت مع زيدٍ » ؛ فحُذفت « مع » ووُضعت « الواو » موضعها ؛ فانتقل نصب « مع » إلى ما بعد « الواو » ، والصحيح أن المصنّف يرى نصبه بالفعل ، وهو على مذهب البصريين ، قال في الفصول[٥] : « الضرب التاسع : المفعول معه ، وهو اسمٌ يصل الفعل إليه بواسطة واوٍ تنوب عن « مع » ، في المعنى لا في العمل » .

---

(١) الشرح : ٤٢٠ ، ٤٩٠ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، والمساعد : ١ / ٥٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٢ ، والمساعد : ١ / ٤٨٥ .

(٤) الشرح : ٤٩٨ .

(٥) ١٩٣ .

الفصل الثالث

ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد "

ويشتمل على :

- موقفه من المصنّف .
- مؤقفه من مسائل الخلاف .
- اختياراته .
- نقول العلماء عنه .

موقفه من المصنّف

أثنى ابن النحوية على ابن معط في مقدمته وعلى ألفيته بقوله[١] : « .... كتاب الألفية الذي هو في كتبه كالشامة ، وللناظر فيه كقول الرابعة : لا مخافة ولا سآمة ، من أنفع الكتب فيه ، وأجمعها لمعانيه .... » ، وهو وإن كان قد وافقه في أغلب آرائه فإن موافقته لم تمنعه من الوقوف موقف العالم المدقّق مؤيّداً ومناقشاً ومعارضاً ؛ فيتدخّل لتوجيه عبارته وتحريرها وتفصيل ما أجمله واستدراك ما أغفله .

فمن صور مناصرته له واعتذاره :

قول المصنف في أقسام الكلمة[٢] :

وَهْيَ ثَلاَثٌ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

فاعتذر له ابن النحوية عن تأنيث « ثلاث » ، قال[٣] : « وقوله عن الأقسام : « وهي ثلاث » ، والأقسام واحدها قسم ، وهو مذكر ، والتاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة إنما تحذف مع المؤنث وتثبت مع المذكر ، فحقّه أن يقول : « وهي ثلاثة » ؛ إلا أن الأقسام لما لم يخرج كل واحدٍ منها عن أن يكون فرقة وجملة ، وعن أن تصدق الكلمة عليه ضرورة صدق الجنس على الأنواع ، كان بهذين الاعتبارين مؤنثاً ، فعومل معاملة المؤنث في طرح التاء ، كما طُرحت في قوله :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَا كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وإن كان الشخص مذكراً ؛ لأن المراد به المؤنث ؛ بدليل تفسيره بقوله : كاعبان ومعصر » .

---

(١) ينظر : مقدمة المؤلف : ٢ .

(٢) ينظر : الشرح : ٤٠ .

(٣) ينظر : الشرح : ٤٦ .

ومنها قول المصنّف في علة البناء[١] :

كحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ وَعِلَّةُ البِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ
أَعْنِي فِي الاسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا الحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا
كَمَنْ وَإِيهِ ونَزَالِ وَهَلُمْ وَلَفْظُ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ يَعُمْ

فاعتذر له ابن النحوية عن تكرار الأمثلة، وعن تذكير الضمير في قوله: « وهو » ، قال[٢] : « ذَكَّر الضمير ، وإن كان لِلعِلَّةِ ؛ لأنها سَبَبٌ ، وأسماء الأفعال الواقعة موقع الفعل الماضي كـ« شتان ، وهيهات » ، وموقع فعل الأمر كـ: « إيه ، ونزال » ، وقد مثّل بأحدهما ، وهو ما للأمر وكرّر الأمثلة ، والذي يظهر من فائدة التكرار أن يكون قصد إلى التمثيل بالمذكر في قوله : « إيه » ، وبالمؤنث في قوله : « نزال » ، ودليل التأنيث قوله :

وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

وبالمركب في قوله : « هلم » ، لينبّه على أنّه لا فرق في الوقوع المقتضي للبناء بين أن يكون الواقع مذكراً أو مؤنثاً ، مركّباً أو بسيطاً » .

ومنها اعتذاره عن ابن معط في الترتيب ، حيث ذَكَر غير المنصرف بعد ذِكر المعتل ، قال[٣] : « وكان الترتيب يقتضي أن يذكر بعد الصحيح المنصرف قسم غير المنصرف ، ثم يذكر المعتل بعد ذلك ، ولكنّه أخّر ذكره إلى بعد المعتل لئلا يوهم اختصاص الصرف والمنع بالصحيح ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن الصرف ومنعه ينال الصحيح والمعتل أيضاً كـ« عَصاً ، وقاضٍ ، وحُبْلَى ، وجوارٍ » ؛ فجعل ذكر غير المنصرف بعد ذكرهما ، كأنه قصد ذكر المنصرف منهما ، ثم ذكر غير المنصرف منهما أيضاً » .

---

(١) ينظر : الشرح : ١٠٠ .

(٢) ينظر : الشرح : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) الشرح : ١١٠ .

ومنها اعتذاره عنه في ذكر « المفاعلة » مكان « التفاعل والافتعال » في قوله :

والوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا المُفَاعَلَهْ

قال ابن النحوية[1] : « وقد أقام « المفاعلة » مقام « التفاعل ، والافتعال » لقربها منهما باقتضائها التعلّق من الطرفين ، وبأنّ مفعولها من جهة المعنى فاعل ؛ فكأنها في المعنى غير مستقلّة بفاعل واحد مثلهما ، وإن كانت في اللفظ مستقلة بفاعلٍ واحدٍ ، تقول: « ضاربَ زيدٌ عمراً مضاربةً » ؛ بخلاف « التفاعل والافتعال » فإنهما لا يستقلاّن بفاعلٍ واحد ؛ ولذلك يجوز : « ضارب زيدٌ وعمرٌو ، فعمرٌو ، ثم عمرٌو خالداً » ، ويجوز « تخاصم واختصم زيدٌ وعمرٌو » ، ولا يجوز : فعمرٌو ، ولا : ثم عمروٌ ، لعدم استقلالهما بفاعلٍ واحد ، وبيان ذلك هو أنّ « فَاعَل » يجري في التعدية مجرى « فَعَل » ؛ فلذلك تقول : « ضاربَ زيدٌ عمراً » كما تقول : « ضَرَب زيدٌ عمراً » ، وإن كان معناه على أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه ، إلا أنّه ليس وضعه على أن ينسب إلى المشتركين بخلاف « تفاعل ، وافتعل » مثل « تخاصم ، واختصم » فإن وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين ، فلذلك تقول : « القوم ضاربوا زيداً » ، ولا تقول : « القوم تخاصموا زيداً ، ولا اختصموا زيداً » ؛ لأن « تفاعل » ينقص مفعولاً عن « فاعل » ؛ لأن مفعول « فاعل » يصير فاعلاً لـ« تفاعل » ؛ فإذا قلت : « ضاربَ زيدٌ عمراً » وعدلت إلى « تفاعل » قلت : « تضَاربَ زيدٌ وعمرٌو » ؛ فيصير ما كان مفعولاً لـ« فاعل » فاعلاً لـ« تفاعل » ؛ فلذلك نقص مفعولاً عنه ، فلو كان « فاعل » متعدّياً إلى اثنين مثل « جاذبت زيداً الثوبَ » وعدلت إلى « تفاعل » فقلت : « تَجَاذَبْنَا الثوبَ » نقص أيضاً عنه مفعولاً وصار متعدّياً إلى واحد، وقد ظهر من هذا أنّ « فاعل » يستقلّ بفاعلٍ واحد من حيث اللفظ ، وأنّ « تفاعل ، وافتعل » الذي بمعناه لا يستقلّ بذلك ؛ لأن وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين » .

---

(١) الشرح : ٧٦٧ .

وإلى جانب مناصرته ومعاضدته والاعتذار عنه أبدى ابن النحوية من خلال شرحه ما يعنّ له من ملاحظات حول ألفية ابن معطٍ؛ فقد تتبّعه في حدوده ، وأمثلته ، وأحكامه ، وتقييد ما أطلقه ، وألفاظه ، ونظمه ، وترتيبه ، والاستدراك عليه ، ونمثّل بمثالٍ واحدٍ لكل قضية من القضايا السابقة :

نقده لحدوده :

حدّ ابن معطٍ الكلام بقوله :

اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الكَلاَمُ

واعترض عليه ابن النحوية بعدم تقييد الفائدة بالتمام بقوله[1] : « وقد دخلت الكلمة في حدّ الكلام بهذا الحدّ ؛ لأنها لفظٌ مفيد ، فلم يكن الحدّ مانعاً ؛ فكان حقُّه أن يُقيِّد الفائدة بكونها تامة » ثم اعتذر عنه بقوله : « ولكنه استغنى عن تتميم الحدّ بالمثال ، حيث قال : « مَضَى القومُ وهُمْ كِرَامُ » » .

ثم اقترح ابن النحوية الحدّ الجيّد بقوله : « والحدّ الجيّد : لفظٌ مركّبٌ دالٌ على معنى تامّ » وقد حدّه به ابن معطٍ في الفصول[2] .

نقده لأمثلته :

عدّد ابن معطٍ أسماء الإشارة بقوله :

هَـذَانِ ثُـمَّ ذَانِ ثُـمَّ ذَانِكَـا هَاتَـانِ ثُـمَّ تَـانِ ثُـمَّ تَانِكَـا
وهَـؤُلاَءِ وأُولَـى أُولاَئِكَـا وَفِـي المُخَاطَبَـةِ قُـلْ مِـنْ ذَلِكَـا

---

(١) الشرح : ٤١ .

(٢) الفصول الخمسون : ١٤٩ .

وتعقَّبه ابن النحوية بقوله[١] : « وقوله :

هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا

غير مستقيم ؛ لأن « هذان ، وذان » واحد ، وكذلك قوله :

هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا

لأن « هاتان ، وتان » واحدٌ أيضاً ، وكذلك قوله :

وهَؤُلاءِ وأُولَى أُولاَئِكَا

لأن « هؤلاء ، وأولى » واحدٌ أيضاً ، لم يفارق الأولى فيها الثاني إلا باتصال حرف التنبيه ، وهو لا يدل على قرب ولا بعد ، ولأنه لم يذكر مثال مثنّى البعيد في المذكر والمؤنث ومجموعهما » .

نقده لأحكامه :

حكم ابن معطٍ على أن الإضافة في قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع » لفظيّة ، بقوله[٢] :

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا
كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلاَةَ الأُولَى ومَسْجِدَ الجَامِعِ حَيْثُ قِيلاَ

مع صحة تقديرها باللام ، وكان قد عرّف الإضافة المعنوية في أول الباب بأنها مقدرة باللام ، قال[٣] :

ثُمَّ الإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالمَحْضَةُ وَهْيَ تُعْرَفُ

---

(١) الشرح : ٦٥٨ ، وانظر : ٣١٦ ، ٣٧١ ، ٦٠٥ .

(٢) الشرح : ٦٨٣ .

(٣) الشرح : ٦٧١ .

بِأَنَّهَـــا إِضَافَـــةٌ مُقَـــدَّرَهْ بِـــلاَمِ تَخْصِيـــصٍ كَعَبْـــدِ حَيْـــدَرَهْ

واعترض عليه ابن النحويّة بقوله[1] : « أكثر النحويين على أن إضافتها معنوية ، وذهب الفارسي وابن السَّرَّاج إلى أنها لفظية ، قالا : لأن المراد بها الانفصال ؛ إذ هي إضافة إلى شيء والمراد الإضافة إلى غيره ؛ فهي في نية الانفصال ، وهذا شأن الإضافة اللفظيّة ، وهي عند الباقين إضافة معنوية ؛ إذ هي بمعنى اللام ، واللفظيّة لا تقدّر بها ، وهذا يرد عليه ؛ لأنه قال في المعنوية : وهي تعرف بأنها إضافة مقدرة بلام تخصيص ، وبتّ القول في « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع » بأن إضافته لفظيّة مع صحّة تقديرها باللام » .

تقييد ما أطلقه وإطلاق ما قيّده :

جعل ابن معط شرط إعراب الأسماء الستّة بالحروف مطلق الإضافة ، و لم يقيّدها بالإضافة إلى غير ياء المتكلم ، قال[2] :

وَسِـــتَّةٌ بِـــالْوَاوِ رَفْعـــاً إِنْ تُضِـــفْ وَالْيَـاءِ فِي الجَـرِّ وَفِـي النَّصْـبِ أَلِـفْ

وتعقَّبه ابن النحويّة بقوله[3] : « وقد أطلق الإضافة و لم يُقيّدها بأن تكون إلى [غير] ياء المتكلم ، بل جعل الشرط في إعرابها بالحروف مطلق الإضافة ؛ فورد عليه هذا » .

وجعل ابن معط إعراب المثنى بالحروف خاصاً بالتثنية اللفظية بقوله :

القَوْلُ فِي التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّهْ

و« كلا ، وكلتا » تثنيتهما معنوية ويعربان إعراب المثنّى بشرطهما ، وتعقَّبه ابن

---

(١) الشرح : ٦٨٦ ، وانظر : ٣٠٢ ، ٦٧٠ .

(٢) الشرح : ١٢٠ .

(٣) الشرح : ١٢٢ ، وانظر : ٤١٦ ، ٤٧٧ - ٤٧٨ ، ٤٨٧ ، ٦٨٤ - ٦٨٥ .

النحوية بقوله[١] : « ومن هنا يتبيّن أن بعض المعنوية يُعطى له حكم اللفظيّة في الإعراب ؛ فكان ينبغي التنبيه عليه لئلا يُتوهَّم خصوصيّة الحكم باللفظية ؛ لأنّه احترز بها عن المعنوية » .

نقده لألفاظه :

قال ابن معطٍ في فوائد الحرف[٢] :

يَجِيءُ إِمَّا رَابِطاً أَوْ نَاقِلاَ أَوْ زَائِداً مُؤَكِّداً أَوْ عَامِلاَ

وتعقَّبه ابن النحوية بقوله[٣] : « فيه اضطراب بتوسيط « أو » بين المؤكّد والعامل ؛ لأنّه يوهم منافاة التأكيد للعمل ، ويوهم أيضاً استلزام كون الزائد على أحد الوصفين من التأكيد أو العمل ، وليس كذلك لما بيّنّا من صحّة اجتماع التوكيد والعمل في « ما جاءني من أحدٍ »، ومن أنّه يتخلّف عنهما كما في ﴿ عما قليل ﴾[٤]، ولو قال : « أو زائداً مؤكّداً وعاملاً » بالواو لقَلَّ الوارد عليه ؛ لأنه بـ« أو » يرد عليه لزوم أنه لا يكون مؤكداً عاملاً ، ولزوم أنه لا يكون غير مؤكّد ولا عامل ، وجاز كونه على وصف التأكيد أو وصف العمل، وعليهما فبـ« أو » يفوت قسمان من الأربعة الممكنة ، وبالواو يفوت قسم واحد » .

نقده لنظمه :

كان لابن النحوية مآخذ عروضية على المصنّف ، ومن صور ذلك مجيء إحدى القوافي مؤسسة والأخرى غير مؤسّسة في قول المصنّف[٥] :

---

(١) الشرح : ١٥١ .

(٢) الشرح : ٧١ .

(٣) الشرح : ٧٤ ، وانظر : ١٥١ ، ١٥٣ - ١٥٤ ، ٣٢١ ، ٤٢٣ .

(٤) سورة المؤمنون ، من الآية : ٤٠ .

(٥) الشرح : ٤٠ .

تَأْلِيفُـــهُ مِـــنْ كَلِـــمٍ وَاحِدُهَـــا كَلِمَـــةٌ أَقْسَـــامُهَا أَحَدُّهَـــا

فتعقّبه بقوله[١] : « والجمع في القافية بين « واحدها ، وأحدّها » عيب من عيوب القافية العشرة ، يقال له : سناد التأسيس ، وهو أحد أنواع السناد الخمسة ، والتأسيس ألف تكون قبل حرف الروي بحرف ، فإذا جاءت إحدى القافيتين مؤسسة والأخرى غير مؤسسة فذلك هو سناد التأسيس ، وذلك كالجمع في القافيتين بين « سالم ، ومسلم » » .

نقده لترتيبه :

من صور نقده لترتيبه : ذكر المصنّف حروف العطف[٢] ومنها « أم » المتصلة وفصل بينها وبين « أم » المنقطعة بـ« لكن ، وبل ، ولا » فتعقّبه ابن النحوية بقوله[٣] : « وسيأتي الكلام على المنقطعة - كما رتّب - وإن كان هذا موضعه » .

الاستدراك عليه :

درج ابن النحوية في ثنايا شرحه على الاستدراك على المصنّف والتنبيه على ما فاته من القواعد والمثل ، ومن صور ذلك :

استدرك عليه « واو رُبَّ ، ولعلّ » في حروف الجر ، قال[٤] : « وقد ذكر في هذا الفصل حروف الجر المجمع عليها والمختلف فيها ، إلا أنّه أخلّ من المختلف فيه بـ« واو رُبَّ ، ولعلّ » ، وسيأتي الكلام عليها » .

---

(١) الشرح : ٤٦ ، وانظر : ١٣١ ، ٦٨٣ .

(٢) الشرح : ٧٥٦ .

(٣) الشرح : ٧٦٣ ، وانظر : ١٣٩ ، ٧٦٦ ، ٧٦٨ .

(٤) الشرح : ٢٦٤ .

واستدرك عليه في باب « ظن » وأخواتها خمسة عشر فعلاً بقوله[1] : « وقد زادها المصنّف « جعلت » ، وسيأتي شرط كونها منها في آخر هذا الفصل ، وزاد غيره عليها خمسة عشر فعلاً » والأفعال التي استدركها: « عدّ ، وأرى ، وحجا ، وهب ، ودرى، وشعر ، وتعلم ، وصيّر ، وردّ ، واتخذ ، وضرب (المعملة في المثل) ، وترك، وألفى ، وسمع ، وتوهّم » .

(١) الشرح : ٣٩٦ - ٣٩٩ ، وانظر : ٦٨١ - ٦٨٢ ، ٦٧٤ ، ٧١٣ - ٧١٥ .

موقفه من المسائل الخلافية

اهتم ابن النحويَّة بآراء من سبقه من العلماء بدءاً بإمام النحاة ومن سبقه ، وانتهاء بالمتأخرين ، و لم يكن مجرد ناقل لآرائهم ، متّبعاً لمشاهيرهم ، بل كان يقف موقف العالم الفاحص المدقّق قبولاً ورفضاً وترجيحاً وتفنيداً وموازنة .

وقد اتبع طرائق ثلاثاً في عرض آراء من سبقه :

الطريقة الأولى : سرد الخلاف دون ترجيح :

ومنه خلافهم في " هَلُمّ "[١] ، قال : « " هَلُمَّ " عند البصريين مركبة من حرف التنبيه مع " لُمَّ " فعل أمر ، وأصله " الْمُمْ " ؛ فلمّا أريد التخفيف بالإدغام نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، واستغني عن همزة الوصل فحذفت ، وحُذفت ألفها للساكنين ؛ لأن اللام في نيّة السكون ..... وهي عند الكوفيين مركبة من " هل " بمعنى : أسرع ، و" أُمَّ " بمعنى : اقصد ؛ فحذفت الهمزة » .

ومنه خلافهم في نصب المصدر المبيّن للنوع في قولهم : « رجع القهقرى ، وقعد القرفصاء ، واشتمل الصماء » ، قال[٢] : « وانتصابه عند سيبويه بالفعل المذكور ؛ لأنّه لّما عمل في الجنس عمل في نوعه ؛ لاندراجه تحته ، وعند المبرد بأنه صفة لمصدر محذوف ؛ أي : " رجع الرجوع القهقرى " ، وعند الكوفيين بفعلٍ محذوف مأخوذ من لفظه ؛ أي : " فتقهقر القهقرى " » .

ومنه خلافهم في علة بناء " الآن " ، قال[٣] : « ... وهو مبني ، واختلف في علة بنائه ؛ فقال الزجاج : لأنه تضمّن معنى الإشارة ، ولأن معنى قولك: " يقول الآن "؛

---

(١) الشرح : ١٠٣ .

(٢) الشرح : ٤٢٢ .

(٣) الشرح : ٦٦٧ .

أي : في هذا الوقت . وقال الفارسي : لتضمّنه معنى لام التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة التعريف ، فوجب أن يكون تعريفه بحرف تعريف ، وليست الألف واللام فيه للتعريف ، بل زائدتان . وقال المبرد : لأنّه وقع في أول أحواله باللام ، وإنما تقع الأسماء نكرات ، ثم تلحقها اللام ؛ فلزم لذلك طريقة واحدة ؛ فكان كالحرف ؛ لأنه يلزم موضعه الذي وقع فيه من أوليته ، ولا يتغيّر عنه » .

فسَرَدَ الخلافات وكأنّه يساوي بينها ، أو يترك للقارئ حرية الاختيار[1] .

الطريقة الثانية : سرد الخلاف مع الترجيح والردّ :

ومنه خلافهم في أصل اشتقاق الاسم : قال[2] : « ... فذهب البصريون إلى أن أخذ لفظ الاسم من معنى " سما يسمو " إذا ارتفع ، فهو مشتقٌّ عندهم من السموّ ؛ وهو العلوّ .... ، ثم اختلفوا في أنه سما على ماذا ؟ فمنهم من قال: سما على قسيميه ؛ الفعل والحرف ؛ لصحّة الإخبار به عنه دونهما ؛ فسما عليهما بذلك ، ومنهم من قال : سما على مسمّاه ؛ فأوضحه وكشف معناه ، ومنهم من قال : سما في نفسه لا على شيء ، من قولهم : « سما إليه ، وسما له » .....

وأصله عندهم : " سِمْو " بالكسر كـ" حِمْل " أو بالضم كـ" قُفْل " ؛ بدليل جمعه على " أسماء " ، و " فِعْل ، وفُعْل " تجمع على " أفعال " كـ" أحْمَال، وأقفال "، وعلى هذا الاختلاف يقال في الابتداء : " اسم " بكسر الهمزة أو بضمها ؛ لأنه لمّا عرض فيه ما يقتضي تخفيفه بالحذف - وهو ثقله بتضمّنه المسمّى - حذفت منه الواو تخفيفاً أو اعتباطاً ، كحذفها من " يد ، ودم ، وأب ، وأخ " ، وبقيت الميم معتقب

---

(١) للاستزادة انظر الصفحات: ١٣٦ - ١٣٧، ٢١٣ - ٢١٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٦٥ ، ٤٧٨ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢ - ٦٠٣ ، ٦٢٧ ، ٦٦١ - ٦٦٤ ، ٦٨٦ ، ٧٢٦ ، ٧٣٤ - ٧٣٥ ، ٧٤٧ .

(٢) الشرح : ٧٥ - ٧٨ .

الإعراب ، ونُقل سكونها إلى السين ، واحتيج إلى همزة الوصل ؛ فأُتي بها مكسورة ومضمومة ؛ تنبيهاً على أصل السين في الكسر والضمّ ؛ فوزنه على هذا " افع " .....

وذهب الكوفيون إلى أنه مأخوذ من " وَسَم يَسِم " ؛ فاشتقاقه من " السِّمة " ؛ وهي العلامة لأنّه علامة على المسمّى ؛ فأصله عندهم " وَسْمٌ " ، وخرّجوه إمّا على حذف الواو تخفيفاً كما في " عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، ووضع همزة الوصل موضعها لسكون السين ؛ فوزنه على هذا " اعل " ، أو على القلب من " وَسْمَ " على زنة " فَلْس " إلى " سَمْو " ، وجعل الفاء بعد اللام ؛ فهو على هذا " علف " ، ثم حذفت الفاء المؤخرة استثقالاً للضّمّة والكسرة عليها ، وبقيت اللام معتقب الإعراب ؛ فنُقل سكونها إلى العين ، واجتلبت همزة الوصل مكسورة للابتداء بالساكن ، وعوضاً عن المحذوف فبقي " اعل " أيضاً ، وهذا ضعيف ؛ لأن الواو إذا سكن ما قبلها جرت في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح .

وقد رُدَّ عليهم : بأن جمعه " أسماء " وتصغيره " سُمَيّ "، وإلى هذين أشار بقوله:

دليله الأسماء والسميّ

وبأن المساوي للرجل في الاسم " سَمِيُّه " ، كقوله تعالى: ﴿ هل تعلم له سميّاً ﴾، وبناء الفعل منه " سَمَّيْتُ " ، ولو كان من " وَسَمَ " لكان الجمع " أوساماً " ، والتصغير " وُسَيْم " ، والمساوي له في الاسم " وَسِيمُه " ، وبناء الفعل " وَسَمْتُ " ، وبأنّ " سُمًّى " أصله " سُمَوٌ " كـ" صُرَدٍ " ، وهو من لفظ السمو ؛ فقُلبت الواو ألفاً ، وبأن الهمزة في أوله كـ" ابن ، واست " يدلّ على أنّه محذوف اللام مثلهما ، وبأنّ حذف اللام أكثر من حذف الفاء ، وبأنّه لو كان محذوف الفاء لعوّض منه آخراً كـ" عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، وبأنّ دعوى القلب لا تقوى ؛ لأنّه مسموعٌ وهو على خلاف القياس ، ولم يعهد فاء الكلمة واقعة بعد اللام إلا في نحو " حادي " ، ولا لامها قبل الفاء إلا فيما اقتضاه دليل ، كما ذهب إليه سيبويه في " أشياء " من أن وزنها " لفعاء " ، وأصلها " شيئاء " ، على وزن " فعلاء " من لفظ " شيء " ؛ لأنّ عليه

دليلاً وهو منع الصرف ، وليس على ما ادعوه دليل سوى التحكم وقياس التصريف يبطله » .

سأكتفي بهذا المثال هنا ، لأنني سأذكر اختياراته بعد .

الطريقة الثالثة : عدم استقصاء الآراء :

ذكر الحروف العوامل بقوله[١] : « والعامل من مطلق الحروف إما عامل رفعاً ونصباً ، كالحروف المشبهة بالفعل ، أو نصباً فقط منواصب الأفعال ، أو جرّاً فقط كحروف الجرّ ، أو جزماً فقط كالجوازم ، وليس في الحروف ما يعمل رفعاً فقط » .

وأغفل رأي الكوفيين الذين يرون أنّ " لولا " ترفع الاسم بعدها ، والبصريون يرون أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء .

وفي باب الإعراب : ذكر أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة ، وأغفل رأي بعض الكوفيين الذين يرون أن الفعل المضارع معربٌ بالأصالة[٢] .

وأغفل رأي الكوفيين الذين يرون أن " أفعل التعجّب " اسم ، والدليل على ذلك تصغيره في قولهم : « ما أميلحه » ، والبصريون يرون أنه فعل لا يجوز تصغيره[٣] .

---

(١) الشرح : ٧٣ .

(٢) الشرح : ٨٤ .

(٣) الشرح : ٦٥ ، وللاستزادة انظر الصفحات : ١٥١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٨ ، ٧٢٦ ، ٧٥٥ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ .

اختياراته

عاش ابن النحوية في زمنٍ أُرسيت فيه دعائم النحو ، وأشبعت مسائله درساً وتحليلاً ، فلم يبق له إلا حسن العرض والتبويب والتنسيق والاختيار ، فأبدى رأيه في كثير من المسائل التي يعرض لها معارضاً وموافقاً ومفنّداً ، متبعاً البصريين ، وجمهور النحاة في غالبية اختياراته ، وقد التزم بآداب العلماء إلى حدٍّ كبير في ردوده عليهم بقوله : ورُدّ هذا ، أو وهو ضعيف ، أو وفي هذا انظر ، وابتعد عن تسفيه العلماء أو الغلظة في الردّ عليهم . ومن اختياراته :

الخلاف في حركة الإعراب :

اختلف العلماء في حركة الإعراب على ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : أن الحركة بعد الحرف ، وإليه ذهب سيبويه وابن جني ، والمذهب الثاني : أن الحركة مع الحركة لا قبله ولا بعده ، وإليه ذهب الفارسي وأبو حيان ، والمذهب الثالث : أن الحركة قبل الحرف ، ولم يُعْزَ في كتب النحو .

قال ابن النحويّة[1] : « والحقّ أن حرف الإعراب متقدّم ، وأنّ قيام الحركة به » .

أخذه من الرضي في شرح الكافية[2] ، قال : « اعلم أنّ الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلّة ؛ فضمّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو .... فالحركة إذن بعد الحرف ، لكنّها من فرط اتصالها به يُتوهَّم أنها معه ، لا بعده بلا فصل » .

الخلاف في علة بناء الاسم :

للعلماء في علة بناء الاسم ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : أن المقتضي لبنائه شيءٌ

---

(١) الشرح : ١٠٩ .

(٢) ١ / ٢٣ - ٢٤ .

واحد وهو شبهه بالحرف ؛ وشبهه به إمّا في الوضع بأن يكون موضوعاً على حرف واحد كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كـ" مَنْ ، وما ، وذا " ، وإما في المعنى كأسماء الشرط والاستفهام والمنادى وأسماء الإشارة ، وإمّا في الاحتياج إلى ما يتمّ به من جملة أو مفرد ؛ فالجملة كالموصولات فإنها تحتاج إلى الوصل بجملة فكانت كالحرف ، والمفرد كالغايات عند قطعها عن الإضافة ونيّة المضاف إليه .

وإليه ذهب ابن السّرّاج والزجاجي والفارسي وابن جني وابن مالك .

والمذهب الثاني : أن المقتضي لبنائه أحد شيئين وهو : إمّا شبه الحرف ، وإما وقوعه موقع الفعل كأسماء الأفعال .

و لم يُعز هذا المذهب .

والمذهب الثالث : أن المقتضي لبنائه أحد ستة أشياء ، يجمعها مناسبته لما لا تمكّن له من فعل أو حرف بوجه قريب أو بعيد :

الأول : تضمّنه معنى الحرف كأسماء الاستفهام ، والشرط ، وأمس .

الثاني : شبهه بالحرف كالمضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ؛ لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج ؛ أما المضمر فإنه إن كان لغائب احتاج إلى ظاهر يرجع إليه لفظاً أو تقديراً أو معنىً ، وإن كان لمتكلم أو مخاطب احتاج إلى قرينة المتكلم أو الخطاب ، وأما اسم الإشارة فلأنّه محتاج إلى ما يتم به من قرينة الإشارة ، والموصول يحتاج إلى الصلة .

الثالث : وقوعه موقع الأفعال كأسماء الأفعال .

الرابع : مشاكلته لما وقع موقع الفعل كـ" فَعَال " التي بمعنى المصدر المعرفة ، والمعدولة عن الصفة ، وعن " فاعلة " في الأعلام ، على لغة أهل الحجاز .

الخامس : وقوعه موقع ما أشبه الحرف كالمنادى المضموم ؛ إذ هو واقع موقع الضمير ، والضمير مشبه للحرف .

السادس : إضافته إلى غير متمكّن كـ" يومئذٍ " .

و لم يُعزَ هذا المذهب ، وذكر ابن معطٍ من هذه العلل خمساً في " الفصول الخمسون "[١] .

واختار ابن النحوية هذا الأخير بقوله[٢] : « وهذا المذهب أجمع » .

الخلاف في نون المثنى وجمع المذكر السالم :

اختلف في نون المثّنى وجمع المذكر السالم على سبعة مذاهب :

الأول : أنها عوض من التنوين ، وإليه ذهب ابن كيسان ، ورده ابن النحويّة : بأنها تثبت مع أداة التعريف ، والتنوين لا يثبت معها .

الثاني : أنها عوض من الحركة ، وإليه ذهب الزجاج ، وردّه ابن النحوية : بانها تُحذف للإضافة ، والحركة لا تُحذف لها .

الثالث : أنها عوض منهما ، ونسب إلى سيبويه خطأ ، وردّه ابن النحوية : باستلزامه التناقض ؛ لأنها من حيث هي عوضٌ من التنوين يجب حذفها مع الألف واللام والإضافة ، ومن حيث هي عوض من الحركة يجب إثباتها معهما ؛ فيؤدّي إلى وجوب حذفها وإثباتها معاً .

الرابع : أنها عوض من التنوين في حال الإضافة ومن الحركة في حال الألف واللام ، وإليه ذهب ابن جني ، ورده ابن النحوية : بأنّه لم يعهد تعويض شيء واحد من شيئين في حالتين .

الخامس : أنها عوضٌ من ثلاث تنوينات في الجمع وتنوينين في التثنية ، وإليه

---

(١) ١٦٦ .

(٢) الشرح : ١٠٠ - ١٠٥ .

ذهب ثعلب ، وردّه ابن النحوية : بأنّ حرفاً واحداً لا يكون عوضاً من حرفين فصاعداً ؛ لأنّه عديم النظير .

السادس : أنها زيدت لتفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف ؛ لأنه يجب إبدال تنوينه ألفاً ، تقول : « رأيت زيدَا » ، فصورته صورة المثنى لولا النون ؛ فزيدت النون لتفرق بينهما ، ثم حمل عليه المنصوب والمجرور في لحاق النون لأنهما منه ، والمجموع لشبهه به في سلامة لفظ الواحد ، وإليه ذهب الفراء ، وردّه ابن النحوية : بأن حال الوقف عارضٌ فلا اعتبار به ، وبأنّ حذفها للإضافة لا وجه له حينئذٍ .

السابع : أنها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى ، فتثبت مع اللام كالحركة ، وتُحذف مع الإضافة كالتنوين ، وإليه ذهب سيبويه .

ورجّحه ابن النحوية بقوله[1] : « وهو الصحيح لبطلان ما سواه » .

الخلاف في فعل الأمر :

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني ، على الأصل ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم باللام مقدرة ، كما جُزم بها مقدرة في قول الشاعر :

مُحَمَّدُ يَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ حَيٍّ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

وردّه ابن النحوية : بأنّ " يَفْد " خبرٌ معناه الدعاء ، وحذف الياء ضرورة ، وبأنّ إعمال حروف الجر مقدّرة ضعيف ، وحروف الجزم فروعٌ عليها ؛ فأن لا تعمل مقدرة أجدر ، وبأن الإعراب مشروط بوجود حرف المضارعة وهو منتفٍ ، وبأنه لو لم يكن مبنيّاً لَمَا بُني ما وقع موقعه من نحو " صهٍ ونَزَالِ " .

---

(١) الشرح : ١٨١ - ١٨٢ .

ويمكن أن يجاب لهم عن الأول بأنهم لا يُسلِّمون أن حروف الجزم فروعٌ ، وعن الثاني بأنّ حرف المضارعة منتفٍ لفظاً لا تقديراً ، وعن الثالث بأن بناء " صه ونَزَالِ " لتضمّنه معنى لام الأمر لا لوقوعه .

إلا أنه يلزمهم الخروج من الأصل من وجهين :

أحدهما : إخراج الفعل عن البناء .

والآخر : تقدير اللام ، والأصل عدم هذا كلّه[1] .

الخلاف في " أيمن " في القسم :

ذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد مشتق من " اليُمن " ، ويجوز فيه إثبات نونه وحذفها ، وهمزته همزة وصل ، واستدلوا على ذلك بقول نصيب بن رباح :

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ ا للهِ مَا نَدْرِي

واحتجّوا بأنها لو لم تكن همزة وصل لما سقطت بدخول لام الابتداء .

وذهب الكوفيون إلى أنّه جمع يَمِين ، واستدلّوا بقول زهير :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِها الدِّمَاءُ .

وردّ ابن النحويّة رأي الكوفيين بأنّ الكلام في " أيمن " المستعملة في القسم لا في غيرها ، وحذف نونه ومجيء الكسر في همزته مع الحذف يُقوِّي مذهب البصريين[2] .

الخلاف في تعريف " جُمَع " :

منعت " جمع " من الصرف للتعريف والعدل ، على رأي ، واختلف في تعريفها على أربعة مذاهب :

---

(١) الشرح : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) الشرح : ٣١٨ - ٣٢٠ .

الأول : قيل بالإضافة ، وردّه ابن النحوية : بأن المضاف إليه المحذوف إنْ نُوي وجب البناء ، وإن لم يُنوَ لم يعرّف ؛ لأنّه يصير نسياً منسيّاً .

الثاني : وقيل بالمتبوع ، وردّه ابن النحوية : بأن المتبوع لو أفاد تعريف التابع لأفاده في غير هذا الباب ، لكنه لا يفيده بدليل : « مررت بزيدٍ ورجلٍ ظريفٍ » .

الثالث : وقيل بالوضع فهو كالعلم ، وإليه ذهب أبو سليمان السعدي ، وردّه ابن النحوية : بأن هذا بعيد ؛ لأنه إن كان كالشخصي اختصّ ببعض الأشخاص ، وإن كان كالجنسي اختصّ ببعض الأجناس ، لكنه غير مختصّ بواحدٍ منهما .

الرابع ورجّحه ابن النحوية بقوله : والأشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة ، لا بها ، لأنّه يؤدّي معناها ؛ فإذا قلت : « مررت بالنساء جُمع » كان مثل : " كلهن " ، وليست ثَمَّ إضافة حقيقة ، فصار له بذلك شبه بالعلم ؛ لأنه معرفة بغير علامة ملفوظ بها ، وهو معنى كلام سيبويه ، قال : وسألته - يعني الخليل - عن " جُمع " فقال : معرفة بمنزلة " كلهم " ؛ فجعله بمنزلة المضاف ، ولم يجعله مضافاً[1] .

الخلاف في الأعداد المعدولة من نحو : " مَثْنَى وثُلاَث " :

اختلف في علة منعها من الصرف على أربعة مذاهب :

الأول : الوصف كقوله تعالى : ﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ والعدل عن " ثلاثة " ونحوها ؛ لأنها هي الألفاظ المستعملة من واحد إلى عشرة ؛ فكانت لذلك أصلاً فامتنع من الصرف بهما . وإليه ذهب سيبويه وغيره .

الثاني : العدل في اللفظ عن " ثلاثة " ، وفي المعنى عن " ثلاثة وثلاثة " ؛ لأنّ الأصل فيما معناه الحصر في تقسيم أمر له أجزاء أن يكرّر الاسم الذي يراد تقسيم

---

(١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

الأشياء عليه ، فصار بعدله مرتين بمنزلة " مساجد " ؛ لأنه في تقدير ما جمع مرتين .

وإليه ذهب ابن السّرّاج ، وردّه ابن النحوية بقوله : وفي هذا نظر ؛ لأن العدل ترك شيءٍ إلى غيره ، ومعنى " ثلاث " في إفادة الحصر باقٍ ، ولكن تُرك التكرار فقط ، فهو في التحقيق عدل في اللفظ لا في المعنى .

الثالث : وقيل المانع العدل والتعريف ، واستدل على تعريفه بامتناع قبوله أداة التعريف . وإليه ذهب ابن كيسان والكوفيون . وردّه ابن النحوية : بأن من النكرات مالا يقبلها كـ" أين ، وكيف " .

الرابع : وقيل المانع العدل والجمع ؛ لأنه بالعدل عاد إلى أكثر من العدة الأولى .

ولم يروه ابن النحوية ، ولكنه اختار المذهب الأول بقوله : « والظاهر من هذه المذاهب الأول »[1] .

الخلاف في صرف " أحمر " ومنعه بعد التسمية به :

ذهب سيبويه إلى أنه ممنوع من الصرف للوزن والوصف الأصلي ، اعتبره عند زوال المانع من اعتباره .

وذهب الأخفش إلى أنه مصروف ؛ لأن الوصف زال بالعلمية ، وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية " الأبيض " بـ" أسود " علماً ، ومنه " الأسود بن يعفر " ، والعلمية زالت بالتنكير ؛ فلم يبق فيه غير الوزن ، وسببٌ واحدٌ غير كافٍ في منع الصرف .

وضعَّف ابن النحوية رأي الأخفش بقوله : « وجمعه على " فُعْل " بعد التنكير - كجمع الصفات - يضعّف مذهبه »[2] .

---

(١) الشرح : ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) الشرح : ٣٦٧ .

الخلاف في رافع الفاعل :

اختلف في رافع الفاعل على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه مرفوعٌ بالفعل .

الثاني : أنه مرفوع بإسناده إليه ، وردّه ابن النحوية : بلزوم كون الفاعل فيه معنوياً ، ولم يقل به أحد .

الثالث : أنه مرفوعٌ بالفاعلية ، وردّه ابن النحوية : بتخلّف حقيقتها في مثل : « مات زيدٌ ، وانقضّ الجدارُ » .

وسكت عن الأول لأنّه يرجّحه[1] .

الخلاف في حذف مفعولي " ظنّ ، وعلم " :

اختلف في جواز حذف مفعولي " ظن ، وعلم " وما في معناهما ؛ فأجازه مطلقاً ابن السرّاج والسيرافي ، وعليه أكثر النحويين ، وحجّتهم ورود السماع به من نحو قوله تعالى : ﴿ إن نظنّ إلا ظنّاً ﴾ ، وقوله : ﴿ إن هم إلا يظنون ﴾ ، وقوله : ﴿ وظننتم ظنّ السوء ﴾ ، وقوله : ﴿ شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ .

وذهب الجرمي إلى عدم جواز ذلك ، محتجّاً بأنه لا يبقى للإخبار بها فائدة إذا قيل : " علمت " أو " ظننت " ؛ لأن من المعلوم أن كل أحدٍ لا يخلو من علم أو ظنّ ؛ فيكون من قبيل إخبار المخاطب بشيءٍ يعلمه . ونسب الرأي أيضاً إلى سيبويه والأخفش وابن خروف والشلوبين .

وردّه ابن النحوية : بأنّ الفائدة للإخبار بحصول العلم أم الظنّ بالفعل ، والذي هو معلوم حصولهما بالقوة . ومعناه : أنك إذا قلت : " علمتُ " فقد أخبرت بأنه

---

(١) الشرح : ٣٨٢ .

ليس لديك شكّ ، وإذا قلت : " ظننتُ " فقد أخبرت بأنه ليس لديك يقين[١] .

وثمَّ رأي ثالث للأعلم لم يذكره ابن النحوية ؛ جوز الحذف في " ظن " وما في معناها ، دون " علم " وما في معناها .

الخلاف في تنكير التمييز وتعريفه :

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تعريف التمميز ، وحجتهم أن المراد منه رفع الإبهام ، وهو يحصل بذكره نكرة ؛ فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً .

وذهب الكوفيون إلى جواز تعريفه ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إلا من سفه نفسه ﴾ ، وبقولهم : « غُبن الرجلُ رأيَه » ، و « وَجِع ظهرَه » ، وبقول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ قَبَالَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وردّ ابن النحويّة شواهدهم بقوله : ولا دليل في شيءٍ من ذلك ، أما ﴿ سفه نفسه ﴾ فلأنه يحتمل أن يكون ضُمِّن " سفه " معنى " ضَيَّع " ؛ لأنّ السفيه مضيّع نفسه ، أو معنى " جَهِل " ؛ فعدّاه تعديتهما ، أو أراد : سفه في نفسه ؛ فأسقط الخافض ، على حدّ قوله :

تُغَالِي اللَّحْمَ للأَضْيَافِ نَيّاً وَتُرْخِصُه إِذَا اسْتَوتِ الْقُدُورُ

أي : باللحم ، وأما " غُبِن رأيَه " فعلى تضمينه معنى " جَهِل " ، أو على إسقاط الخافض ؛ أي : في رأيه ، وأما " وَجِع ظَهْرَهُ " فعلى إسقاط الخافض ؛ أي : من ظهره ، والبيت محمول على زيادة الأداة ضرورة لإقامة الوزن[٢] .

---

(١) الشرح : ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٢) الشرح : ٤٧٨ - ٤٧٩ .

الخلاف في تقديم التمييز :

اختلف النحاة في جواز تقديم التمميز في نحو : « عشرون درهماً » ، و « طاب زيدٌ نفساً » فمنعه سيبويه وأكثر النحاة ، وحجتهم : أما في " عشرون درهماً " فلأن انتصابه من وجهٍ ضعيف ؛ وذلك لما امتنع رفعه لأنّه ليس خبراً عن المميّز ولا نعتاً له ، وامتنع جرّه، لتعذّر الإضافة؛ فلمّا كان نصبه بوجهٍ ضعيف امتنع تقدّمه على العامل .

وأما في " طاب زيدٌ نفساً " ؛ فلأنّ منه ما هو فاعلٌ من حيث المعنى مثل : " طاب زيدٌ نفساً " ، و " تصبّب عرقاً " ، و ﴿ اشتعل الرأس شيباً ﴾ ، معناه : طابت نفسُه ، وتصبّب عرقُه ، واشتعل شيب الرأس ، والفاعل لا يصح تقدّمه على الفعل ، ولأنّ تقدّمه على العامل يُخلّ بما قُصد إليه من المخالفة لغرض الإبهام والتفسير ؛ فلما امتنع تقدم ما هو فاعل معنىً امتنع تقدّم ما ليس فاعلاً ، مثل : ﴿ فجرّنا الأرض عيوناً ﴾ إذ هو مفعول معنىً ؛ لأن أصله : فجرنا عيون الأرض ؛ ليصير الباب كلُّه واحداً .

وأجاز المازني والمبرّد والكوفيون التقديم ، وحجتهم : أنّ العامل متصرّفٌ في نفسه فيتصرف في معموله قياساً على عامل الحال إذا كان متصرّفاً ، وقد جاء في الشعر كقوله :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وردّ ابن النحويّة حجتهم بقوله : والجواب : أما عن القياس فممنوع لقيام الفارق ؛ لتمام الفعل بفاعله في الحال لفظاً ومعنىً ، وتمامه به في التمييز لفظاً لا معنىً ؛ فتقدّمت الحال للاستغناء عنها في التمام ، ولم يتقدم التمميز للحاجة إليه في ذلك ، وردّ البيت : بأنه ضرورة ، وردّه الزجاج بأنّ الرواية : " وما كان نفسي " ، وتأوّله غيره بأنه خبر " كان " ، واسمها ضمير الحبيب ؛ أي : وما كان الحبيب نفساً تطيب بالفراق ؛ لصدق النفس على الإنسان[1] .

---

(١) الشرح : ٤٨٥ - ٤٨٧ .

ثم عقّب ابن النحوية بجواز التقديم في الفعل خاصّة ، لأن المرفوع ليس عاملاً بخلاف الذي قبله ، فتقول : « طابَ نفساً زيدٌ » ، ومنه قول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ

الخلاف في العامل في المفعول له :

ذهب سيبويه إلى أن العامل في المفعول له الفعلُ المعلِّل ، وحجّته أنّ المفعول له جواب " لِمَ " ؛ فإذا قيل : « لِمَ فعلتَ كذا ؟ » قال : لكذا ، فاللام فيه مرادةٌ ، يجوز إثباتها وحذفها ، وهي متعلّقة بالفعل المعلّل ، وهو عاملٌ فيها .

وذهب الزجّاج والكوفيون إلى أنه انتصب انتصاب المصادر ، وحجّتهم أنّ التأديب في « ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً » ومثله نوعٌ من أنواع الضرب ؛ فكان كـ" رَجَعَ القَهْقَرى " ، أو لصحّة تقدير مضاف ؛ أي : « ضَرْبَ تأديبٍ » فكان كـ" ضَرَبْتُهُ ضرباً " ملاقياً له في لفظه ومعناه ، أو « قعدت جلوساً » ملاقياً له في معناه ولفظه .

وردّ ابن النحويّة رأي الزجاج والكوفيين بقوله : ورُدَّ بتخلّف المصدرية في : « لأجل التأديب والسمن » وهو من قولهم : « ضربته لأجل التأديب » ، و « جئتك للسمن » ، مع وجود التعليل في الكلّ ، وبأنّ الجلوس يُفهم من " قعدت " وإن لم يقترن به ، والتأديب لا يفهم من الضرب إلا إذا اقترن به ؛ فلم يكن من بابه[1] .

الخلاف في تعريف المفعول له وتنكيره :

ذكر ابن النحويّة اتفاق النحاة على جواز وقوعه معرفة ونكرة ، وحجتهم السماع واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ابتغاء مرضات الله ﴾ ، وقوله : ﴿ رئاء الناس ﴾ ، وقوله : ﴿ حذر الموت ﴾ ، وقول حاتم :

---

(١) الشرح : ٤٩٠ - ٤٩١ .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وغيرها من الشواهد التي ساقها .

وذهب الجرمي والرياشي إلى عدم جواز تعريفه ، وحجّتهم : أنهم قاسوه على الحال والتمييز ؛ لمشاركته لهما في رفع الإبهام .

واختار ابن النحوية الرأي الأول وساق الأمثلة التي يستدلّ بها على جواز تعريفه[1] .

الخلاف في ناصب المفعول معه :

اختلف في ناصبه على خمسة مذاهب :

الأول للبصريين ، وهو أن ناصبه الفعل الذي قبل الواو ؛ لأنه قوي بواسطتها فوصل إلى المعمول .

والثاني للزجاج ، وهو أنه منصوب بفعل مقدّر بعد الواو ، فإذا قلت : « قمتُ وزيداً » ؛ فالتقدير عنده : « قمتُ وصاحبتُ زيداً » ؛ لأنّ الواو حالت بين الفعل وما بعدها فمنعته من العمل فيه .

وردّه ابن النحوية من وجهين :

الأول : أن الواو موصولة للفعل إلى العمل ؛ فهي من تمامه ؛ فلا يتحقّق الفصل .

الثاني : لو كان التقدير على ما ذكره لكان مفعولاً به ، وبطل معنى المفعول معه .

والمذهب الثالث للأخفش : ويرى أنه منصوب على الظرف ، والأصل في : « قمتُ وزيداً » : « قمتُ مع زيدٍ » ؛ فحُذفت " مع " ووضعت الواو فانتقل تصب " مع " إلى ما بعد " الواو " .

---

(١) الشرح : ٤٩٣ - ٤٩٤ .

وردّه ابن النحوية من وجهين :

الأول : أنّ ما بعد الواو لا يصلح أن يكون ظرفاً لوجود معنى العطف فيه ؛ بما تستدعيه المصاحبة والواو من الجمع ، وذلك ينافي الظرفية ؛ ولوجود معنى العطف في " الواو " لم يجز تقديم المفعول معه على الفاعل ولا على العامل ؛ فلا يقال : « استوى والخشبةَ الماءُ » ، ولا : « والخشبة استوى الماءُ » . وتقدّمه على العامل ممنوعٌ إجماعاً ، وأما على المصاحب فقد أجازه ابن جني .

الثاني : أن الظرف مقدرٌ بـ" في " ، وإذا قُدّرت فلا يخلو من أن تقدّر قبل الواو أو بعدها ، ولا يستقيم واحدٌ منهما ، أما قبلها فلفصل الواو بين الجار والمجرور ، وأما بعدها فلفصلها بين الفعل وما تعلّق به .

والمذهب الرابع لعبد القاهر الجرجاني : ويرى أنه منصوب بالواو ؛ لأن المقتضي لإعرابه كونه مفعولاً معه ، ولا يتقوم بدون الواو ؛ فكانت هي العاملة .

وردّه ابن النحوية : بانفصال الضمير بعدها في نحو : « جلست وإيّاك » ، ولو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة ، نحو : " إنك " ، " لك " .

والمذهب الخامس للكوفيين : ويرون أنه منصوب بالخلاف ؛ لأن ما بعد الواو غير مشارك لما قبلها في فعله .

وردّه ابن النحوية : بأن الخلاف لو كان موجباً للنصب لوجب نصب الفاعل لأنه مخالف للمفعول في وقوع الفعل عليه من غير جهة وقوعه على الفاعل .

واختار ابن النحوية المذهب الأول بقوله : « والمذهب هو الأول »[1] .

---

(١) الشرح : ٤٩٧ - ٤٩٩ .

الخلاف في نصب سوى :

ذهب البصريون إلى أن انتصاب " سوى " على الظرف في مثل : « جاءَ القومَ سوى زيدٍ » فكأنك قلت : « مكان زيدٍ » إلا أن في " سوى " معنى الاستثناء ، واستدلوا على ظرفيته بوقوعه صلة في نحو : « مررت بالذي سواك » ، والصلة لا تكون إلا جملة ، وليس في الأسماء ما يقدّر بالجملة إلا الظرف ، فهو عندهم ظرف غير متصرّف ، وما جاء منه مستعملاً غير ظرف محمول على الضرورة .

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً .

واختار ابن النحوية مذهب الكوفيين بقوله : والوجه استعمالها ظرفاً وغير ظرف[1] ، وأورد الشواهد التي خرجت فيها عن الظرفية .

الخلاف في إقامة غير المفعول مقام الفاعل إذا غاب المفعول به :

اختلف العلماء في الأولى بالإقامة مقام الفاعل إذا غاب المفعول به على أربعة مذاهب :

الأول : أن الأولى بالإقامة الجار والمجرور ؛ وحجتهم أنه في مذهب المفعول به ؛ بدليل أنه إذا حذف الجرّ انتصب انتصاب المفعول به ، ثم ظرف المكان ، ثم ظرف الزمان ، ثم المصدر .

والضابط في ذلك : أن كل ما كانت دلالة الفعل عليه أقوى كانت إقامته مقام الفاعل أضعف ؛ لأنه إذا كانت دلالة الفعل عليه قوية كان مفهوماً ؛ فلم يكن في الكلام فائدة متجدّة بإقامته مقام الفاعل .

الثاني : الجار والمجرور ، وبعده المصدر ، ثم ظرف المكان ، وهو رأي ابن معطٍ .

---

(١) الشرح : ٥٢٨ - ٥٣٠ .

الثالث : المصدر والظرفان أولى من المجرور ، لظهور الإعراب في لفظها دونه .

الرابع : الأولوية . ولم يفسّرها ابن النحوية ، ولعله يقصد بها : ما يوليه المتكلم عنايته ، أو ما يرجّحه المقام .

واختار ابن النحوية الرأي الأول بقوله : « والأول أظهرها »[١] .

الخلاف في الضمير المنفصل " أنا " :

ذهب البصريون إلى أن الهمزة والنون هي الضمير ، والألف بعدهما لبيان الحركة . وذهب الكوفيون إلى أن الألف منه .

واحتج البصريون بأن الألف لا تثبت في الوصل إلا في الضرورة كقول الشاعر :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ولو كانت جزءاً منه لما حُذفت ، وبأن هاء السكت خلفتها في قول الراجز :

إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ
مِنْكَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

واختار ابن النحوية رأي البصريين[٢] .

الخلاف في الضمير المنفصل من نحو " إيّا " :

اختلف النحاة في الضمير المنفصل " إيّا " ، وما يتصل به على ستة مذاهب :

الأول لسيبويه : وهو أن الضمير " إيا " وحدها ، وأما ما يتّصل به فهي حروف لحقت للدلالة على أحوال من يرجع إليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

---

(١) الشرح : ٥٤٨ - ٥٤٩ .

(٢) الشرح : ٥٩٦ - ٥٩٧ .

والتكلم والخطاب والغيبة ، ولا محلّ لهذه اللواحق من الإعراب إذ لا رافع لها ولا ناصب ولا جارّ .

والثاني للخليل : وهو أن " إيا " مضمر أضيف إلى مضمر ، واستدلّ على ذلك بما سمعه من أعرابي قال : « إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشَّوَابّ » بجرّ " الشواب " مضافة إلى " إيّا " .

وردّه ابن النحويّة : بأن الضمير لا يضاف لانتفاء فائدة الإضافة فيه ؛ لأنها إمّا التعريف أو التخصيص ، وهو في غاية التعريف والتخصيص ، فلا تظهر فائدتها فيه .

والثالث للكوفيين : وهو أن ما بعد " إيا " هو الضمير ، وحجتهم أنه هو الضمير في " أكرمني " إلى " أكرمهن " ، لمّا أُريد فصله عن العامل بتقديمه عليه مثل : ﴿ إياك نعبد ﴾ ، أو الفصل بينهما مثل : " ما ضربت إلا إياك " ، ولم تكن ممّا يقوم بنفسه عمد بـ" إيا " لتكون وصلة إلى النطق بها .

وردّه ابن النحويّة : بأنه ينفي وجود المنصوب المنفصل ، ولأنّه لا يلزم من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحكم ، وألا ينقض بالتاء في " أنت " وهي كالتاء في " قمتَ " وليست ضميراً معموداً بالاتفاق .

والمذهب الرابع للزجاج : وهو أن " إيا " اسمٌ ظاهرٌ خُصّ بالإضافة إلى المضمر .

وردّه ابن النحويّة : بأن الاسم الظاهر لا يقتصر به على نوع واحد من الإعراب إلا الظرف والمصدر غير المتمكن ، وليس هذا واحداً منها .

والمذهب الخامس عزي للكوفيين أيضاً : وهو أن " إياك " بكماله هو المضمر ؛ وحجتهم أن الحكم على بعض الكلمة بالاسمية وعلى بعضها بالحرفية مجرّد تحكّم .

وردّه ابن النحوية بأنهما كلمتان بمنزلة اسم الإشارة إذا لحقه حرف الخطاب .

والمذهب السادس لابن درستويه : وهو أن " إيا " لا ظاهرة ولا مضمرة ، لكنه مبهمٌ كُنّي به عن ظاهر ، وحجته : أما أنه ليس بظاهر فللزومه النصب ، وليس مصدراً ولا ظرفاً ، وأما أنه ليس بمضمر فلعدم دلالته على تكلّم أو خطاب أو غيبة .

وردّه ابن النحويّة : بأنه مضمر لما ذُكر من اختلاف صيغته لاختلاف أحوال الإعراب ولدلالته على ما دلّ عليه المنصوب المتصل .

واختار ابن النحويّة الرأي الأول[١] .

الخلاف في " أل " الموصولة :

ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وحجته : أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، تقول : " رأيت الضاربَ " ، كما يكون مع المعرفة إذا قلت : " رأيتُ الرجلَ " .

وأنه يتقدم عليها ما في حيّز الصلة كما في قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ .

وذهب ابن السّرّاج وأكثر النحاة إلى أنها اسمٌ ، وحجتهم : عَود الضمير إليها مفرداً ومثنًّى ومجموعاً في : " الضَّارب ، والضّاربان ، والضَّاربون " .

ورجّحه ابن النحويّة بقوله : وذلك من خصائص الأسماء[٢] .

الخلاف في اسم الإشارة " ذا " :

ذهب البصريون إلى أن اسم الإشارة " ذا " بكماله ، ثم اختلفوا في أصله ؛ فمنهم من قال : " ذيٌّ " بتشديد الياء ، ثم حذفت الياء التي هي لام لثقل الياءين ، وقلبت الياء التي هي عين ألفاً ؛ لتقدير الحركة عليها في الأصل ؛ لئلا يبقى على مثال الحرف وهو " كي " .

ومنهم من قال إن عينه " واو " ولامه ياء ، وأصله " ذوي " بوزن " فرس " ، ثم حذفت اللام تخفيفاً ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

---

(١) الشرح : ٦١١ - ٦١٣ .

(٢) الشرح : ٦٣٨ .

وذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة " الذال " وحدها ، وزيدت عليها الألف لتكثير اللفظ ، وحُرّكت الذال بالفتح لأجل الألف .

وردّه ابن النحويّة : بأنّه اسمٌ ظاهر بدليل إعطائه حكم الأسماء الظاهرة من وصفه نحو : " جاء هذا الرجل " والوصف به نحو : " جاءني زيدٌ هذا "، واسمٌ ظاهرٌ لا يكون على حرف واحد ، ولأن تصغيره " ذيّا " ، والتصغير يردّ الشيء إلى أصله[1] .

الخلاف في العامل في المضاف إليه :

اختلف النحاة في العامل في المضاف إليه على أربعة مذاهب :

المذهب الأول للزجّاج : وهو أن العامل فيه حرف الجرّ المقدّر .

وضعّفه ابن النحويّة بأن حروف الجرّ لا تعمل مضمرة إلا في الضرورة ، كقول الشاعر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ

أو في شذوذ كقول رؤبة : خَيْرٍ ، لمن قال له : كيف أصبحتُ ؟

والمذهب الثاني لعبد القاهر الجرجاني : وهو أن العامل المضاف نيابة عن الحرف، وسكت عنه ابن النحوية لأنّه علّق العمل بالمضاف بعدُ .

والمذهب الثالث للسهيلي : وهو أن العامل الإضافة .

وضعَّفه ابن النحويّة : بأن الإضافة هي المعنى المقتضي للإعراب ، والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى لا المعنى المقتضي .

والمذهب الرابع لسيبويه : وهو أن العامل المضافُ من جهة نفسه ؛ لأن المعنى المقتضي لإعراب المضاف إليه كونه مضافاً إليه ، وكونه مضافاً إليه لا يتقوم إلا بالمضاف ، فالمضاف هو الذي يقوم به المعنى المقتضى ، فهو العامل .

---

(١) الشرح : ٦٥٣ - ٦٥٤ .

ورجّح ابن النحوية هذا الأخير[١] .

الخلاف في إضافة " أفعل " التفضيل :

ذهب الكوفيون إلى أن إضافة " أفعل " التفضيل إذا كانت بمعنى " مِنْ " مثل : " زيدٌ أفضلُ الناس " كانت لفظية ، ولم يتعرّف المضاف إليه ، وإن كانت بمعنى اللام نحو : " الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان " كانت معنوية تعرّف المضاف بالمضاف إليه .

وذهب البصريون إلى أنه متى أُضيف إلى معرفة فهو معرفة بالإضافتين ، ومتى أضيف إلى نكرة فهو نكرة بهما .

وردّ ابن النحوية مذهب البصريين بقوله : وهذا ينتقض بجواز : " مررتُ برجلٍ أفضل الناس " ، وامتناع : " مررت بزيدٍ أفضل الناس " ، ولو كان معرفة لما كان كذلك ؛ لأن المعرفة لا تجري صفة على النكرة ، وتجري صفة على المعرفة[٢] .

الخلاف في العامل في التوابع :

اختلف النحاة في العامل في التوابع على خمسة مذاهب :

المذهب الأول لأصحاب سيبويه : وهو أن العامل في التابع هو عامل المتبوع .

والمذهب الثاني : أنه عاملٌ مقدّر مثل الأول في التوابع كلها ، بدليل : " أعجبني قيام زيدٍ وعمرٍو " ، وتقديره : " وقيام عمرٍو " ؛ لأن العرض الواحد لا يقوم بمحلّين . وإذا وجب في العطف وجب في البواقي قياساً عليه .

وردّه ابن النحوية : بأنه مثل : " أعجبني قيام الزيدين " ؛ فكما لا يحتاج هذا إلى

---

(١) الشرح : ٦٧٧ - ٦٧٨ .

(٢) الشرح : ٦٨٢ - ٦٨٣ .

تقدير فكذلك الآخر لأنه بمعناه ، وبأنّه لو وجب التقدير لوجب في مثل : " جاءني غلام زيدٍ وعمرٍو " ، ولو قُدّر لفسد المعنى ؛ إذ يتعدّد الغلام ، وإنما هو واحدٌ منسوبٌ إليهما .

والمذهب الثالث لأبي علي وابن جنّي : وهو أن العامل مقدّر في البدل والمعطوف ، منسحبٌ في البواقي ، وحجتهم أنه جاء صريحاً في البدل كقوله تعالى : ﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾ وفي العطف كقولنا : " جاء زيدٌ وجاء عمرٌو " .

وردّه ابن النحويّة : بأنه في البدل توكيد للعامل الأول ، كقولنا : " إنّ إنّ زيداً منطلقٌ " .

وفي العطف بأنه عطف عامل على عامل ، لا لقصد عطف معمول على معمول .

والمذهب الرابع للأخفش : وهو أن العامل معنويٌّ ، وهو كونه تابعاً .

وردّه ابن النحوية : بأنّه لو كان معنويّاً للزم أن يكون إعرابه واحداً ؛ لأن العامل المعنوي إنّما يعمل إعراباً واحداً ؛ كما في المبتدأ والفعل المضارع ، ولكنّه تعدّد إعرابه من جهة المتبوع ، ولم يلزم إعراباً واحداً .

والمذهب الخامس : أن العامل عامل المتبوع والمتبوع معاً ، كما قيل في عامل الخبر من أنه الابتداء والمبتدأ معاً .

واختار ابن النحوية المذهب الأول ، وصحَّح الخامس أيضاً بقوله : وهو قريب[1] .

---

(١) الشرح : ٦٩٩ - ٧٠١ .

الخلاف في " كلا " :

ذهب البصريون إلى أنه اسمٌ مفرد ، وحجّتهم : صحة الإخبار عنه بالمفرد نحو : " كلاهما قائمٌ " ، و " كلاهما قام " ، قال الشاعر :

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ تَأْتِنَا إِلاَّ لِمَامَا

ولو كان مثنّى لم يجز ذلك كما لا يجوز : " الرجلان قائمٌ ، ولا قام " ، ومعناه التثنية ، فإذا رجع إليه ضمير أُفرد إن رجع إلى لفظه ، وثُنّي إن رجع إلى معناه، كقول الشاعر :

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيَ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فثنّى في " أقلعا " حملاً على المعنى ، وأفرد في " رابٍ " حملاً على اللفظ .

وذهب الكوفيون إلى أنه مثنّى ، وحجّتهم : ثبوت المفرد لمؤنثه في قول الشاعر :

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ

وردّه ابن النحوية : بأنّ التاء إن كانت مفتوحة فأصلها : " كلتا " ؛ فحُذفت الألف لضرورة الوزن ، وإن كانت مكسورة فلتَوهّم ما بقي بعد الحذف اسماً كاملاً ؛ فأُعرب إعراب ما لم يدخله حذف ، كما فُعل في " يد ، ودم "[1] .

الخلاف في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض :

اختلف النحاة في ذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول لعامة البصريين : وهو أنه غير جائزٍ إلا بإعادة الجار ، وحجتهم : أن اتصال الضمير المجرور بالجار أشدّ من اتصال الفاعل بالفعل لتكرّر الاتصال من جهتين : أما الأول فإن الضمير المجرور لا منفصل له ، وأما ثانياً فلأن الجار والمجرور

---

(١) الشرح : ٧٢٨ - ٧٣٠ .

كشيءٍ واحد ، ولذلك لم يجز الفصل بينهما ؛ فكره العطف عليه ؛ لأنه بمنزلة بعض الكلمة ؛ فأعيد الجار ليكون كالمستقلّ ، والثاني أيضاً شريك للأول في باب العطف ؛ فكما لا يجوز : " مرر بزيدٍ وك " لا يجوز : " مررت بك وزيدٍ " . واحتجوا أيضاً بالسماع كقوله تعالى : ﴿ عليها وعلى الفلك تحملون ﴾ وقوله : ﴿ وقال لها وللأرض ﴾ .

والمذهب الثاني للكوفيين ويونس : وهو أنه جائزٌ مطلقاً من غير شرط إعادة الجار ، وحجتهم : ورود السماع به أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ، وقوله : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجد الحرام ﴾ .

والمذهب الثالث للجرمي : وهو ترك جواز إعادة الخافض بشرط التوكيد بظاهر، مثل : " مررت بك نفسك وزيدٍ " ، قياساً على المرفوع المتصل .

واختار ابن النحوية المذهب الأول ، وسكت عن الثالث ، وردّ مذهب الكوفيين بقوله : وأجيب بجوابين : أحدهما عامٌّ ، وهو أنه يجوز أن يكون جميع ما ذكر محمولاً على شذوذ إضمار الجارّ ؛ كقولهم : " ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة " ؛ أي : ولا كل بيضاء .

والثاني : خاصٌّ بالآيتين : أمّا الأولى : فيحتمل أن تكون الواو للقسم ، وإنما جاز القسم بالأرحام لأنّه من الله - سبحانه وتعالى - وإلا فلا يجوز من الآدميين .

وأما الثانية : فيحتمل العطف على ﴿ سبيل الله ﴾ ، وإنما جاز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو قوله : ﴿ وكفر به ﴾ لكونه تابعاً ، والتابع يغتفر فيه مالا يغتفر في المتبوع ، بدليل قولهم : " ربّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ " ، ولو قيل من أول الأمر : ربّ سخلتها لم يجُزْ ؛ لأنّ " رُبّ " لا تلي المعارف[1] .

---

(١) الشرح : ٧٧١ - ٧٧٥ .

نقول العلماء عنه

نقل عن ابن النحويّة أحمد بن يوسف الرُّعيني المتوفّى سنة ٧٧٩ هـ في كتابيه : " تحفة الأقران " ، و" شرح ألفية ابن معطٍ " ، ويُعدّ " حرز الفوائد وقيد الأوابد " أصلاً من أصول شرح الرعيني ، وقد بيّنت ذلك في هوامش التحقيق ، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى الصفحات التي صرّح فيها بذكر ابن النحويّة في الجزء الأول ، وأما التي أغفله فيها فلا يمكن حصرها .

انظر الصفحات من الجزء الأول : ٣ ، ٥ ، ١٨ ، ٣٥، ١٥٣ ، ٢١٩ ، ٢٧١ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٥٨ ، ٤٩٣ ، ٥٢٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٧٢٤ .

هذه مجرد أمثلة من الجزء الأول ، ويحتوي الجزء الثاني والثالث والسابع - وهي الأجزاء التي خرجت من شرحه - على ما يماثلها . ولا أبعد إذا قلت إن الرعيني اعتمد على ابن النحوية اعتماداً كبيراً في شرحه على ألفية ابن معط .

وقد نقل الرعيني عن " إسفار الصباح " أيضاً ، انظر شرحه : ١ / ٤٩٣ ، وصرّح به أيضاً في كتابه " تحفة الأقران "[١] ، ممّا يدلّ على أن مؤلفات ابن النحويّة كانت تحت يد الرعيني .

ونقل عن ابن النحوية أيضاً تاج الدين السبكي ، المتوفّى سنة ٧٧١ هـ في كتابه " طبقات الشافعيّة "[٢] ، وصرّح بالنّقل عن شرحه على ألفية ابن معطٍ .

ونقل السيوطي عنه أيضاً في كتابه " الأشباه والنظائر "[٣] ، كما أسلفنا .

---

(١) ٦٢ .

(٢) ٩ / ٢٩٣ .

(٣) ٧ / ٥٤ .

القسم الثاني

التحقيق

- اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه .
- وصف النسخة التي اعتمدت عليها .
- منهج التحقيق .
- صور من المخطوط .
- النص المحقق .

اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى ابن النحوية :

« حرز الفوائد وقيد الأوابد » كذا سمّاه مؤلفه ابن النحوية ، وقد نصّ على ذلك في مقدمته[١] ، قال : « ولُقّب بـ" حرز الفوائد وقيد الأوابد " ليطابق تقييده ما قُصد إليه في جمعه وترتيبه » .

وكذا ورد اسمه على صفحة غلاف الكتاب ؛ وفي الصفحة الأخيرة ، حيث ختم الكتاب بقصيدة ، وذكر اسمه في أحد أبياتها بقوله :

فَالقَالُ مِنْ حِرْزِ الفَوَائِدِ مُظْهِرٌ لَكَ بِاسْمِهِ المَيْمُونِ أَحْسَنَ فَالِ

فلا خلاف فيه .

والكتاب ثابت النسبة إلى مؤلّفه ابن النحوية بما يلي :

١ - ورد اسم الكتاب على صفحة العنوان مقترناً باسم المؤلّف .

٢ - ذكره المترجمون لابن النحوية ، وهم :

- الصفدي في « الوافي بالوفيات »[٢] ، ووصفه بأنه شرح حسنٌ .

- ابن حجر في « الدرر الكامنة »[٣] .

- حاجي خليفة في « كشف الظنون »[٤] .

- البغدادي في « هدية العارفين »[٥] .

---

(١) مقدمة المؤلف : ٤ .

(٢) ٥ / ٢٣٥ .

(٣) ٥ / ٥٧ .

(٤) ١٥٥ .

(٥) ٢ / ١٤٣ .

- الزركلي في « الأعلام »[١] .

- عمر رضا كحّالة في « معجم المؤلفين »[٢] .

٣ - نقول العلماء عنه ، ومنهم أبو جعفر الرعيني - رحمه الله - (ت ٧٧٩هـ) في شرحه على ألفية ابن معطٍ ، حيث جعله من أصوله ، قال في شرحه[٣] أثناء حديثه عن هذه الألفية : « .... فهي كما قال ابن النحوية في شرحها ، وقد أنصف في مدحها ؛ فكان من كلامه المُجيد : هذا الكتاب ككلمة التوحيد، خفيفة على اللسان، ثقيلة في الميزان .... إنها كقوله الرابعة : لا مخافة ولا سآمة » .

والنصّ موجودٌ في مقدمة ابن النحوية على شرحه[٤] .

ونقل الرعيني نصوصاً أخرى نكتفي بالإرشاد إلى صفحاتها ، وهي :

الجـــــزء الأول : ٥ ، ١٨ ، ١٥٣ ، ٢٧١ ، ٣٤٣ ، ٤٥٨ ، ٥٢٩ ، ٦٠٢ ، ٧٢٤ .

الجزء الثاني : ٤٢ ، ٤٣ ، ٢٤١ ، ٣٣١ .

الجزء الثالث : ١١٢ ، ١٨١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٩ ، ٤٧٤ ، ٥٣٦ .

الجـزء الســابع : ٥ ، ١١٥ ، ١٤٧ ، ٣٠٠ ، ٤٣٣ ، ٥٢١ ، ٥٥٤ ، ٦١٥ ، ٧٢٨ .

وأشرت إلى مواضع بعض النقول في هوامش التحقيق .

ونقل عنه أيضاً تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) في كتابه « طبقات الشافعيّة »[٥] ، وصرّح بالنقل عن شرحه على ألفية ابن معطٍ .

---

(١) ٧ / ١٤٦ .

(٢) ١٢ / ١١٧ .

(٣) ١ / ٣ .

(٤) انظر مقدمة المؤلف : ٢ .

(٥) ٩ / ٢٩٣ .

وصف النسخة التي اعتمدت عليها :

نسخة الكتاب وحيدة أمدني بها مشكوراً أستاذي الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين - حفظه الله - وقد صوَّرها من مكتبة اسمي خان ، والدة السلطان محمد خان ، بتركيا ، ورقمها في المكتبة (٢٩٥) .

تقع في (٣٦٩) لوحة ، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطراً ، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريباً .

والنسخة مكتوبة بخط نسخي معتاد مشكول، لا تخلو من التصحيف والتحريف ، وكتبها خليل بن محمد بن علي بن سليمان الشافعي - رحمه الله - وفرغ منها بعد صلاة الجمعة ، الحادي عشر من شهر رمضان ، سنة ٧٦٧ هـ .

وهي مقابلة ، وعليها بعض التعليقات في هوامشها ، وكُتبت أبيات الألفية فيها بالقلم الأحمر ، وبخطٍّ مخالف للشرح ، وخلت من الطمس ، وبها خرمٌ في اللوحة ٧١ / أ ، أودى بستة وعشرين بيتاً مع شرحها ، ولم يتنبه الناسخ له ؛ فالنصّ متّصل في وسط الصفحة والسطر أيضاً[1] .

والجزء المختار منها ١٤٨ لوحة ، ويشمل الأبواب التالية :

الكلام والكلم ، وحدّ الاسم والفعل والحرف ، وعلامات الاسم ، وعلامات الفعل ، وعلامات الحرف ومعانيه ، واشتقاق الاسم ، والأصل في الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟ والإعراب والبناء ، والأسماء الستة، والوقف ، والتثنية ، وجمع المذكر السالم، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، وأزمنة الأفعال ، وإعراب الأفعال (الماضي ، والأمر والمضارع) ، وحروف الجر والقسم ، والممنوع من الصرف ، وتعدّي الفعل ولزومه ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز ، والمفعول له ، والمفعول

---

(١) انظر : ٣٨٨ - ٣٨٩ .

معه ، والاستثناء ، وما لم يسمّ فاعله ، والمعرفة والنكرة ، والعلم ، والضمير ، والموصول (ومعه الإخبار بالذي) ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بأل ، والإضافة ، والتوابع (النعت ، التوكيد ، والعطف ، والبدل) .

ولوحة الغلاف تشمل فهرساً للموضوعات في ركنها الأيمن ، وفي الأيسر اسم الكتاب مقروناً باسم المؤلف ، وفي أسفلها ترجمة مختصرة له ، منقولة عن الذهبي ، وعليها بعض التملّكات لإبراهيم بن الصبّاغ المالكي أحسن الله عاقبته سنة ٨٨٨ هـ ، ومحمد بن أبي بكر بن قوام الشافعي سنة ٨١٤ هـ ، وإبراهيم بن أحمد بن أبي العزّ الحنفي سنة ٨١٣ هـ ، ويحيى بن حجي الشافعي سنة ٨٤٥ هـ .

وكتبت عليها بعض أبيات ، منها قول عمرو بن معدي كرب :

وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

وثلاثة أبيات من معلقة زهير بن أبي سلمى .

منهجي في التحقيق :

حاولت جاهداً أن أبرز هذا الأثر على الصورة التي ارتضاها له مؤلّفه ، ويتلخّص منهجي في التحقيق فيما يلي :

١ - نسخ الجزء المختار من الكتاب ومقابلته بأصله وضبطه .

٢ - عنونت أبواب الكتاب .

٣ - عزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقام آياتها وقراءاتها ، وتخريج أحاديث الرسول - ﷺ - وأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم - من الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها ، ونسبة الشعر الذي لم ينسبه المؤلف وتخريجه في حاشية الكتاب من مظانّه ، مبتدئاً بدواوين الشعر ، ثم مجاميع الشعر وكتب الأدب والشواهد عامة .

٤ - تخريج أقوال العلماء ، وعزوها إلى مصادرها الأصلية ؛ فإن تعذّر ذلك فمن المصادر الأخرى المتوفرة .

٥ - ترجمت للأعلام غير المشهورين الذي نقل عنهم المؤلّف .

٦ - شرح ما غَمُض من نصوص الكتاب وأساليبه ، لما يُعين القارئَ على فهم هذه النصوص فقط

٧ - أتبعت النص بفهارس فنيّة مفصلة ؛ لتعين القارئ على الاستفادة من الكتاب ، وهي : فهرس الآيات ، والأحاديث ، والأقوال ، والأمثال ، والأشعار ، والأرجاز ، وأمثلة النحاة ، والأعلام ، والأماكن والبلدان ، والقبائل والطوائف ، والجماعات ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات .

والله أسأل التوفيق والسّداد .

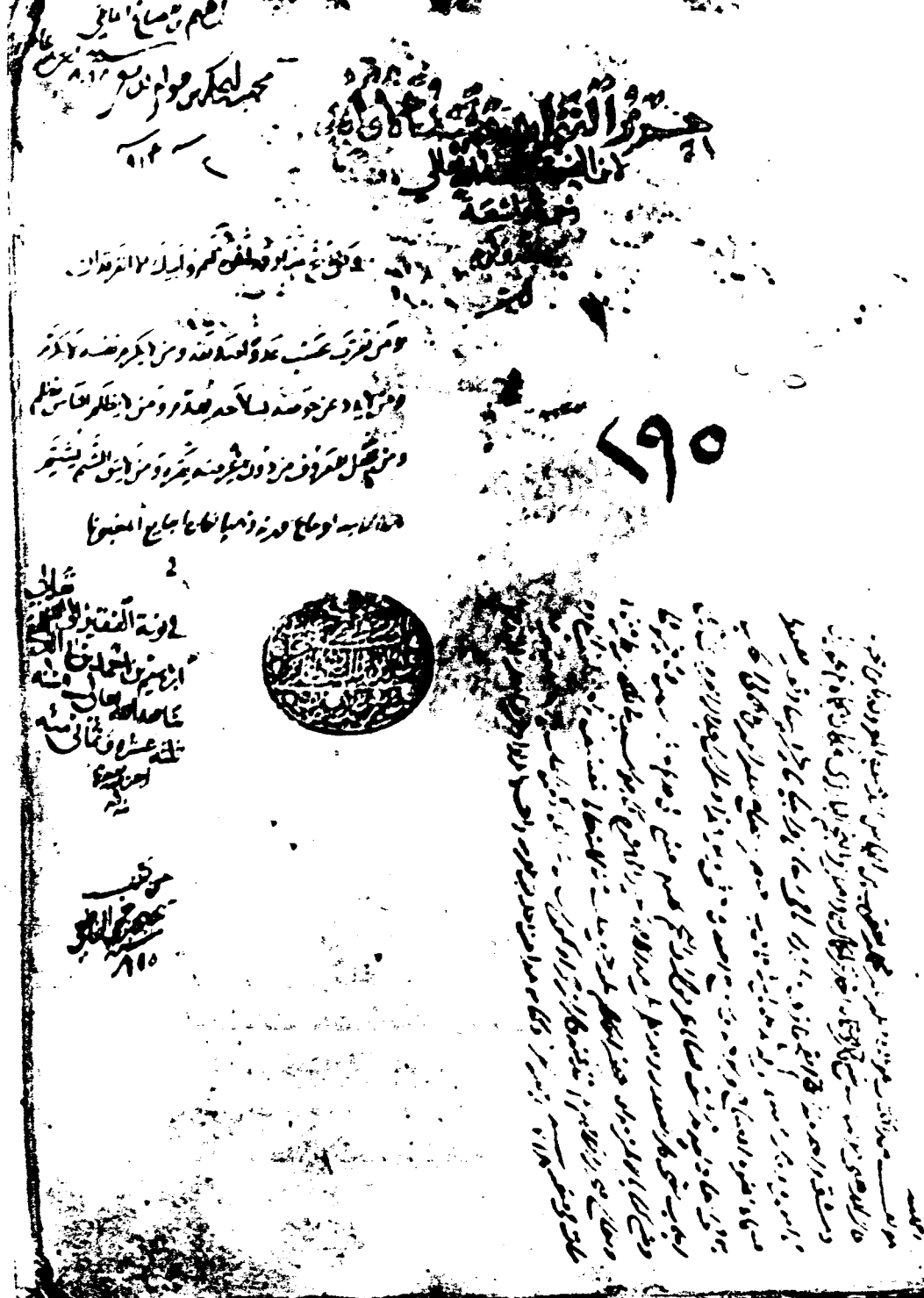

صورة لوحة الغلاف

بسم الله الرحمن الرحيم ... وبه نستعين الاناة قلبه توكلت اليه انيب

اما بعد حمداً لله الموفق للصواب ... الانعام بل عطاياه ورفده بالذي حسنت افعاله واسماؤه واطاعته ايده وحمله ... لا تشعر بمنه لا تشعر ... ولا يزال ركوا عليا ممدوداً وطيه مقصوراً ... التوفيق معناه والسداد في القول والعمل قرينا والصلوة على سيدنا ... والسراج الانور وعلى آله واصحابه من باح وهاش واوى ونصر ... صلاة تصدع رؤوس الارتياب وتذر يوم الحساب فان اولى العلوم بالتقدم واحقها بشحاب التعلم والتعلم الذي هو لذروتها سنام وبمعناها امام والشرد منها مائم ... وهو علم الاعراب الذي لا فضيلة الا وهو مفتاحها ولا وسيلة الى العلوم الا ومنه يقتبس مصباحها ... لا تعلم منها الا وهو اليه سبيل ولا اجر يجتنى منها الا وهو عليه دليل فهو اولى ما راعاه ... وادرى ما تعاهده ... على السنة والكتاب والمستظهر في اقناعهما على اجتناب الخطاء واعتماد الصواب ... ورجع على البيان والمعاني المشرعة كنوزاتها المتاني جلية للسانح ... وكل نفس لانسان يشهد لصاحبه بمزيد الفضل ويفوز به في لقاء الحشر ... ولذا قال امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه العربية من يد في الدين وثبت العقل هذا ولقد كان الامام ... الذي هو في كتبه كالشامة للناظر فيه كقول الرابعة لاحافة ولا سامة من اتساع الحفظ فيه واجتماع المعاني الفاظه ارق من الزلال ونظمه كالسحر الحلال ضمت فنونه وسيلة الوضوح الى فضيلة خفة الروح واجاز الفاظ العبارة الى الاطناب في معاني ما قصد اليه بالايجاز فهو في الافادة بمنزلة كلمة الشهادة خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان ٥

هذا وكم فيه من مزايا وفي زواياه من خبايا ...

تطلع الجزء في الثنايا فتكشف الجزء عن قضايا ...

وقد زاده الله تشريفا ورفع له قدرا منيفا حيث اثر ذو المآثر ونظر اليه رب القلم والمفاخر صاحب التشريف والقلم والعلم والحلم المعلم سيد الامراء في العالمين الجامع بين اوصاف الشجاعة والكرم والدين الجامع لصفات السؤدد مكارم وعلا ... والممتثل في وصف خلاله بقول بعض من خلا ... شجع الشجاعة بالفوت اربه ما احسن الجراب في الحراب ...

وسمي بمعجم جوده بنيه واب لافعال الدنيه الى ...

... مبارع هزه احراز ضوارم وسواد بيض واحمر رجاب ...

... فلتفز الايام منه بماجد غمر الرداء مطهر الاثواب ...

ذو الوصف الممدوح والخلق المحمود ... والدين ابو علي الحسن بن محمود وهو ابن الملك الافضل نور الدين بن الملك المظفر تقي الدين عمر بن الملك المنصور ناصر الدين محمد بن الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن ايوب افاض الله عليه محاسن الآلاء ... وكفاه مخاشي اللاواء ... سليل الملوك السادة الاكارم مو القادة الفراغر ... الذين زين بهم الدهر وافتخر بهم الفخر ... جمعوا بين حسب الاعراق ومكارم الاخلاق تمد بهم الله برحمته ورضوانه واحلهم دار كرامته واحسانه ... فلقد كانوا للعافين ملاذا وما فيهم الا من بلغ الغاية في المكارم هذا الى نسب ابلج الرخص الاغر الى وعصابة الاحسان وطراز ثوب المعالي ... عاشوا فيها الدنيا بالمكارم والوفاء ومانوا فجللوا السير محاسن الابناء ... فهم احد رجل ممن قيل فيه بقول ... الى العلاء ٥

٥ جمال في الارض كانوا في ... عقد لما مات جال الكتب السبد

شبههم في علو الهمم والمجامد ... وافتنن من حسن الشيم والمقاصد ... فاربى على كاملهم كامله وظاهرهم بظهور فضله وافضاله ... ولهم تعدله في خلقه وقوله واشرفهم شرف نفسه وطوله ... وعلى صالحهم بصلاحه ودينه ... وناصرهم بانتصاره لله ودينه ... وقد اشار احسن الله اليه واتم نعمه عليه ... وحقق له الامال وادام له النهاني ... ان يملي على الكتاب ما يحل منه المشكل ... ويفتح منه المقفل ويسم المغفل فتوسل لذلك بالسمع والطاعة ... وشرع في الاملاء بحسب الاستطاعة ... واملى عليه من هو كحالة الراكب وايماء الطرف وغمزة الحاجب ... امتثالا لامره بسرعة الايجاز واعتمادا لايجاز الايجاز ... الا ان الضعف منه متمكن ... والشارد بضوابطه متبدد ... ولقد يعز الفوائد وقيد الاوابد بطائر تقييده ما قصد اليه في حفه وتزيينه ... والمرجو من كرم ذي الجلال ان يجعله مباركا خيرة في الاول وذخيرة في المآل وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الشيخ الامام العلامة المحقق زين الدين ابو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الحوي المغربي عدس الله روحه ونور ضريحه ٥

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معطي بن عبد النور

نقول فعل مضارع ماضيه قال واصله قول بالفتح لانه متعد ولان فاعله قايل

صورة اللوحة الأولى من المخطوط

ملغية عمرو في عمرو زايد أو غيره وفتح عمرو رفع اللفظ بمنزلة المحل وهو المضارع المرفوع بعد
فاء الجزاء فاذا أردت من ذلك جاء الدال فيه تارة على اللفظ وأخرى على المحل مثل
هل من رجل كريم يعطيك عمرا وان شئت أغنى عن أربعة مواضع الأول مدل المنادى المضموم
فانه اذا كان مضافا نحو يا زيدا غلام عمرو فانه يدل على المحل دون اللفظ لأن البدل في حكم
تكرير العامل وحرف النداء اذا دخل على المضاف لا يرفع واذا كان غير مضاف فانه يدل على اللفظ
أو على المحل لأنه هو المقصود بحرف النداء الثاني مدل الاسم الواقع بعد الا من غير المجرور
بمن نحو ما جاءني من أحد الا زيد بل ما جاءني من أحد الا زيد دال على المحل دون اللفظ
لما دخل في زيادة من للنفي في الاثبات لأن ما بعد الا لا يوافق ما قبل النفي مثل
الثالث بدل من مبني لا النافية للجنس مثل لا حول ولا قوة الا بالله زيد دال على الموضع الذي
بدل من مبنيا الحجازية مثل لا رجل ظريفا لأخ لها بل زيد دال على الرفع الذي كان
عامل النفي في الاثبات لو نصب أو الى الناقض فيهما اذ يصير منفيا عاريا لا وما شاكلها
لو توهم وجد الا بعد الاثبات وقد تقدم بيانه في الاستثناء وقوله والبدل الذي يتبع
اللفظ الى آخره تقدم الكلام عليه والأجود فيه ان يضرب عنه بل لا بما لترك
الاول لتوهم الوصف اذا قلت رأيت رجلا حمارا أي بليدا وقد تقدم ايضا
في باب النعت بل حمارا دال لتوهم

القول في بيان الاسم المنادى المفرد إذا جرد
من كل عامل له لفظ عارض يزيله مبني على
اعني المنادى وهو رافع الخبر مثاله زيد مصيب للخير

وقد بان الاسم المنادى ولم يبنه ولكنه اخذ في بيان بعض احكامه مما لا ينفي بيان
جميعه وان اراد بقوله في بيان الاسم المنادى في بيان احكام الاسم المنادى فحذف المضاف
لدلالة الشروع في بيان الاحكام قبل بيان حقيقة الذات وهو مستلزم لتقدم العلم على المجهول والمنادى
هو الاسم لو مقدرا به مجردا من العوامل اللفظية غير الرابط مسندا اليه او الى صفة بعد اداة
لاستفهام لو موقوف متى ولعله ليس مرادا وما يشبهها في كونه مسندا مستغنى بفاعله فان
وسمت في غير الافراد مطابقة فمجرد او غير طابقة فمسندا او في الافراد او مع ما يفرد للمثنى
والمجموع كالارزان وسيأتي بسطه هذا وقيل او مقدرا ليدخل نحو وان نصوما اجرك كم

سواء عليهم انذرتهم أم لم تنذرهم لأن التقدير وصومكم خير لكم وسواء عليهم الانذار
وعدمه وفي المثل ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو على طريقة الأول وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه على طريقة الآية الثانية وقيل غير ان زيد ليدخل نحو هل من خالق
غير الله وما لكم من اله غيره ومحسك زيد ومسندا اليه ليخرج الخبر وقيل بعد اداة
استفهام ليتناول نحو أقائم الزيدان وهل ذا كيف اذ متى منطلق العمران وما قايم الزيدان
وقيل داخله لغير مستثنى ولم يقل داخله الظاهر ليتناول قايمهما وعاقايم اسما وفعلا
وما يشبههما في كونه مسندا مستغنى بفاعله ليدخل اسماء الافعال نحو رويد زيدا
على المختار من انها في موضع رفع بالابتداء لا في موضع نصب على المصدر والفاعل مستتر فيها جملة
من مسند اليه وفاعل استغنى بها عن الخبر الفاعل لما استغنى عنه في قايم الزيدان لأن المقصود
منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل وقوله من كل عامل احترز به من كل عامل الحق ولم يستند بكونه
غير زايد وهو واجب تنبيها بذلك على قوله وهو رافع الخبر فحمل عود الضمير الى الابتداء
لانه اقرب مذكور ويحتمل عوده الى المنادى من قوله المنادى المفرد لانه مقيد
الكلام ومبين عايده الاحتمالين وقد اختلف في العامل في المنادى على اربعة اقوال
الاول ان العامل فيه الابتداء وهو الاعتماد بجعله أولا ان لفظا لونية مثل زيد
منطلق ومنسوب من يشاوك ورد بان الاعتماد بذلك معنى يقوم بنفس المعنى ومثل ذلك لم
يثبت له عمل في موضع الثاني ان العامل شبهه بالفاعل من حيث انه مسند اليه لانه لا يستغنى عن
الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن الفعل فعمل فيه كما كان سببا في رفعه ورد بانه جعل الاصل على فرعه
لان اللفظ في المنادى والخبر على وفق المعنى لان المخبر عنه في المعنى مقدم على الخبر وهو لذلك في
المنادى والخبر فلفظه موافق لمعناه فهو لذلك اصل بخبره على سلم الاصل ونفس الفعل والفاعل
كذلك لان اخبرته مقدم على المخبر عنه فلفظ فيه على وفق المعنى فكان بذلك فرعا محمولا
عن سلم الاصل وهذا بينه رد على جعل الشبه سببا لرفعه الثالث ان العامل فيه الخبر
وهو قول الكوفيين لان مذهبهم انهما تراضان ورد بان اخبر هذه رفع الفاعل في مثل زيد
قايم ابوه فلم جعل ابوه مرتفعا بقايم لانه مسندا ان فلو جعل مع ذلك عاملا في المنادى لأدى الى
اعمال عامل واحد رفعا ونصبا وليس احدهما بالاخر وهو معدوم النظير في كلامهم الرابع
ان العامل المجرد عن العوامل اللفظية واسناد الخبر اليه وهذا هو الصحيح عند البصريين وهو

صورة اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق

الشاذ ... نحو اشعارهم المروتد ۝ الضمير يعود راجع
الى الاضطرار في قوله وفي اضطرار الشعر به نحو مثله فحذف المضاف
والمراد بالاشعار المروتد اى المنقول عنهم ما اتينا على ذكره
مفصلا وما اضربنا عنه لما

وقد يراد المنتهى والشاذ في الخمس المتبين والخمس المابد

تمام الشيء ما يتم به فيكون المشار اليه بقوله هذا ما ذكر من اخر
الكتاب اى هذا المذكور واما الله فيكون المشار اليه درة
كاملة ۝ والدرة اللؤلؤة وجمعها درر قال

كانها درة مقعى بمنبوة كرّ فقيها درر ۝ والالفة منقوله
الى الالف وهو عددها المذكور في قوله عدتها الف وفي وصفها
بالالفة تورية عن انها بمنسه كانها قال عالمة لنفسها ونظمها
جمعها في نظام وهو الخيط الذي ينظم فيه اللؤلؤ قال زينجا للتورية
وملائمة لفظه الدرة ۝ وحذف النون من معطي للساكنين ولم يحرك
لها على تعدد في قوله ولا ذاكر الله الا قليلا ۝ والذكر
مستذكر هذا الحاصل ۝ والوجيزة تقدم الكلام عليها في قوله ارجوزة
وجيزة في النحو ۝ والمعرف لغة المبين واصطلاحا الذي يستعمل قواعد
النحو في الكلام ۝ ووفق الشيء ما توافقه ۝ والشاذة تقدم الكلام
عليها في قوله مسلكها امتحان الشاذة ۝ والخمس المابد على طريقة
التلاميذ للاوائل وقد تقدم ولا يجوز الخمس مابد لانه اضافه معرفة
الى نكرة وهذا في وضعهم في الاضافة والله اعلم ۝

وقد تم الكتاب بيمن لم يزل حضرته مجمع الفضائل ومنبع الافاضل
وسرع الجود ومشرع الوفود جعله الله علما مباركا ويسره له
من طرق السعادة مسالكا فليغتنم الاجانة من محاسن المسابل

وليعتصم مضيفه الى قوت جنابك

بحر الكتاب منهما تسعادة تنقل مالكه مدى الاحوال
مورد جوكاله وسكونه مدوانها في الحال والاستقبال
لا تبتغ حل له ما دام في بذل يرى الاعراب اذ في الحال
فمن ما كله مدبر امنه فعند جوابه وسؤال
الزم بساط عفوه متعلقا من حاله الحال عفو دلاك
واحفه تقبل من لا ينثني عنه بوضة حاسد او قال
فالمال من حرز الفوائد مظهر لك سمه المنون الحسن المال
سعاك في عمر حريز طافر لفوائد العلياء والافضال
فمآب لم الظنون وسطة في العلم زينتها قضيع مقال
فلانت في هذا الزمان فريده والدر فرد لا يوصف بعدال

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين
وامام المهتدين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وعلى التابعين لهم
باحسان الى يوم الدين وسلم آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ۝

وواعي الزراع من تعليقه تم صلوه
الجمعة الحادي عشر من شهر رمضان المعظم
من سنة سبع وستين وسبع مائة
على يد افقر عباد الله واحوجهم الى رحمته
خليل بن محمد بن علي بن سليمان الشافعي غفر الله
له ولوالديه ولمن علم ولمن قرأ فيه ودعا
لهم بالمغفرة والرحمة ولسائر المسلمين عند ذلك

صورة اللوحة الاخيرة من المخطوط

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

أما بعد حمدِ الله الموفِّق للقيام بحمده ، المتصدِّق بالإنعامِ من عطائه ورفده ، الذي حسنت أفعاله وأسماؤه ، وأطاعته أرضه وسماؤه، حمد التسبيح من عنده لا يستشعر فتوراً ، ولا يزال رداؤه علينا ممدوداً و الحمدُ عليه مقصوراً ، حتى يكون للتوفيق معيناً ، وللسداد في القول والفعل قريناً ، والصلاة على نبيه محمد سيدِ البشر والسراج الأنور ، وعلى آله وأصحابه من بايع وهاجر ، وآوى ونصر ، صلاةً تصدع رداء الارتياب ، وتُدَّخر ليوم الحساب .

فإن أولى العلوم بالتقديم ، وأحقَّها باستيجابِ التعلُّم والتعليم ، الذي هو لذروتها سنام ، ولجماعتها إمام ، وللشرود منها قائد وزمام ، وهو علم الإعراب الذي لا فضيلة إلا وهو مفتاحها ، ولا وسيلة إلى نيل العلوم إلا ومنه يتقد مصباحها ، ولا تقدم فيها إلا وهو إليه سبيل ، ولا خير يجتنى منها إلا وهو عليه دليل ، فهو أضوؤها سراجا ، وأكرمها نِتاجا ، نهج علمي السنة والكتاب ، والمسيطر في اقتباسهما على اجتناب الخطأ واعتماد الصواب ، ورَتج[1] عِلْمَي البيان والمعاني ، المثري كنوزَ آيات المثاني ، حلية للسان ، ومكمّل لنفس الإنسان ، يشهد لصاحبه بمزيّة الفضل ويحُوز به في الذكاء الخَصْل[2] ، ولذا قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : العربيَّة تَزيد في الذهن ، وتَشبُّ العقلَ .

---

(١) الرَّتَجُ : الباب العظيم . ينظر : اللسان : (رتج) .

(٢) الخَصْل : واحدته خَصْلَة ؛ وهي الإصابة في الرمي . ينظر : اللسان (خصل) .

هذا وإن كتاب الألفية الذي هو في كتبه كالشامة، وللناظر فيه كقول الرابعة[١]: لا مخافة ولا سآمة ، من أنفع الكتب فيه ، وأجمعها لمعانيه ، ألفاظٌ أرقّ من الزلال ، ونظم كالسحر الحلال ، ضُمّت فيه وسيلة الوضوح إلى فضيلة خفة الروح ، وإيجاز ألفاظ العبارة ، إلى الإطناب في معاني ما قُصِد إليه بالإشارة ، فهو في الإفادة يتبع كلمة الشهادة؛ خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان .

هَـٰذَا وَكَمْ فِيهِ مِنْ مَزَايَا ... وَفِي زَوَايَاهُ مِنْ خَبَايَا
تَطْمَعُ الْحَبْرَ فِي التَّقَاضِي ... فَيَكْشِفُ الْحَبْرُ عَنْ قَضَايَا

وقد زاده الله تشريفاً ، ورفع له قدراً مُنيفاً ، حيثُ آثره ذو المآثر ، ونظر إليه رب القلم والمفاخر ، صاحب السيف والقلم ، والعِلم والعَلَم ، والحسب المعلم ، سيد الأمراء في العالمين ، الجامع بين أوصاف الشجاعة والكرم والدين ، الحائز قصبات السبق مكارم وعلاً ، والمتمثل في وصف خلاله بقول بعض من خلا :

شَفَعَ الشَّجَاعَةَ بِالْقُنُوتِ لِرَبِّهِ ... مَا أَحْسَنَ الْمِحْرَابَ[٢] فِي الْمِحْرَابِ
وَسَمَا بَعَمٍّ عَمَّ جُودُ يَمِينِهِ ... وَأَبٍ لِأَفْعَالِ الدَّنِيَّةِ آبِي / ٢/١
بِبَيَاضِ عِرْضٍ وَاخْمِرَارِ صَوَارِمٍ ... وَسَوَادِ نَقْعٍ وَاخْضِرَارِ رِحَابِ
فَلْتَفْخَرِ الْأَيَّامُ مِنْهُ بِمَاجِدٍ ... غَمْرِ[٣] الثَّوَابِ مُطَهَّرِ الْأَثْوَابِ

ذو الوصف الممدوح، والخلق المحمود، بدر الملة والدين ، أبو علي الحسن بن [علي] ابن محمود[٤] ، وهو ابن الملك الأفضل نور الدين بن الملك المظفر تقي الدين

---

(١) الرابعة ، يشير بهذا إلى حديث أم زرع ، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢ / ٣٢٨ .
(٢) المحراب : الشجاع . ينظر : اللسان (حرب) .
(٣) الغَمْرُ : السَّخِيُّ . ينظر : القاموس المحيط : (غمر) .
(٤) هو الأمير بدر الدين حسن بن علي بن محمود بن محمد بن عمر شاهنشاه بن أيوب الأيوبي .
كان من أهل العلم ، وأحد أمراء دمشق ، وهو أخو الملك إسماعيل ، صاحب حماة ، وكان أسَنَّ منه ، لكنّ الناصر قَدَّم إسماعيل ، جاء في الدرر الكامنة : « سعى في سلطنة حماة جهده فما أفاده ذلك عند الناصر ، وكان لبدر الدين إقطاعٌ كبير ونعمة جليلة ، ومات بها في سنة ٧٢٦ هـ » ، أخباره في الدرر الكامنة : ٢ / ٢٨ ، والنجوم الزاهرة : ٩ / ٢٦٧ .

ابن الملك المنصور ناصر الدين ، محمّد بن الملك المظفّر تقيّ الدين عمر بن شاهان شاه ابن أيوب ، أفاض الله عليه محاسنَ الآلاء ، وكفاه مخاشي اللأواء[١] ، سليل الملوك السادة الأكارم ، والقادة الضراغم ، الذين تزيّنَ بهم الدهر ، وافتخر بهم الفخر، جمعوا بين طِيب الأعراق، ومكارم الأخلاق ، تغمّدهم الله برحمته ورضوانه ، وأحلّهم دار كرامته وإحسانه ، فلقد كانوا للعافين ملاذا ، وما فيهم إلا من يقال له في المكارم هذا النَّشَب[٢] والنَّسَب المُرْخَص الغالي[٣] ، وعصابةُ الإحسانِ وطرازُ ثوبِ المعالي ، عاشوا فحمَّلوا الدنيا بالمكارم والوفاء ، وماتوا فجملوا السير بمحاسن الأنباء ، فهم أجدر ممن قيل فيه بقول أبي العلاء[٤]:

جَمَالَ ذِي الأَرْضِ كَانُوا فِي الحَيَاةِ وَهُمْ ... بَعْدَ المَمَاتِ جَمَالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ

تبعهم في علوّ الهمم والمحامد ، واقتدى بهم في حسن الشيم والمقاصد ، فأربى على كاملِهِمْ بكماله ، وظَاهِرِهم بظهور فضلِه وإفضاله ، وعلى عادِلِهم بعدله في فعله وقوله ، وأشرفِهم بشَرَفِ نفسه وطولِه ، وعلى صَالِحِهم بصلاحه ودينه ، وناصِرِهم بانتصاره لله ودينه ، وقد أشار ـ أحسن الله إليه، وأتم نعمَه عليه ، وحقّق له الأماني، وأدام له التهاني ـ أن يُملَى على الكتاب ما يحلّ منه المُشكِل ، ويفتح منه المقفَل ، ويسم المُغفَل ، فقوبل ذلك بالسمع والطاعة ، وشرع في الإملاءِ بحسَبِ الاستطاعة ، وأُملي

---

(١) المخاشي : ما يُخْشَى ويُكْرَه ، واللأْواء : الشِّدَّة . ينظر : اللسان : (خشي - لأي) .

(٢) النشب : المال والعقار . ينظر : اللسان : (نشب) .

(٣) جاء في حاشية الكتاب : الغَلاء والرّخص : ضِدّان ، لا نقيضان ؛ لأن الثمن والمثمن إذا تقابلا بالقسمة العادلة انْتَفَى الغَلاَءُ والرّخصُ ؛ فيكونان ضِدّين لأنهما لا يجتمعان ويرتفعان، لا نقيضين ، وإلا لم يرتفعا؛ فالجمع بينهما طِبَاقٌ إيجابيٌّ ، على طريقة قوله : ﴿ وتحسبهم أيقاظاً وهم رقودٌ ﴾ ، وقول الشاعر :

رَشَأٌ سَمِعْتُ لِخَدِّهِ وَلِصُدْغِهِ ... فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَدِيثاً سَائِرَا

فَإِذَا رَأَيْتَ هَنَاكَ طَرْفاً وَاقِعاً ... فَاعْلَمْ بِأَنَّ هُنَاكَ قَلْباً طَائِرَا

(٤) ديوانه :

عليه شيء هو كعُجَالةِ الراكب ، وإيماء الطرف وغَمزةِ الحاجب ، امتثالاً لأمره بسرعة الإنجاز ، واعتماد الإيجاز ، إلّا أنّ الصعب فيه مُعبّد ، والشارد بضوابطه مقيّد ، ولُقّب بـ" حِرْز الفَوَائِد وقَيْدِ الأَوَابِد " ليُطابق بتقييده ما قُصد إليه في جمعه وترتيبه ، والمرجو من كرم ذي الجلال أن يجعله مباركاً خِيرَةً في الأول وذخيرةً في المآل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال الشيخ الإمام العلامة المحقّق زين الدين ، أبو زكرياء يحيى بن معطٍ بن عبد النور النحويّ المغربيّ ، قدّس الله روحه ، ونوّر ضريحه :

* * *

يَقُـــولُ رَاجِـــي رَبِّـــهِ الغَفُـــورِ يَحْيَـى بْـنُ مُعْـطٍ بْـنُ عَبْـدِ النُّـورِ

" يَقُول " : فعل مضارع ماضيه " قال " ، وأصل " قـال " : " فعَـل " بـالفتح لا " فعُل " ؛ لأنّه مُتعدٍّ ، ولأنّ فاعله " قائل " ، / و" فاعل " لا يكون من فعُل بالضم ، ١/ب
و" خَـاثِر ، وحَـامِض ، وفَـارِه ، وشَـاذّ ، وطَـاهِر ، وطَـالِق ، وعَـاقِر " علـى معنـى النَّسَب[١]، ولا " فعِل " بالكسر ؛ لأن مضارعه " يفعُل " بالضم ، وهو لا يكـون مـن " فعِل " بالكسر ، و" فَضِل يَفْضُل " من التداخل[٢] .

فتحركت الواو وانفتح ما قبلها و لم يقع بعدها ساكن[٣] فقلبت ألفاً ، فإذا اتَّصـل بها ضميرُ الفاعل البارز المتحرّك حُوِّل إلى " فعُل " بالضم ، فتقـول : " قلـتُ " بضـمّ القاف ، وأصله: " قَوُلتُ " بضم الواو ؛ استثقلت الضمّة عليهـا فنُقلـت إلى القـاف ، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فعلوا ذلك ليَتبيَّن بنات الواو من بنات اليـاء ، إذ لـو قالوا : " قَلت ، وبَعت " بفتح الأول فيهما ، اشتبه البابان ، ولذلك حُوِّل من بنـات الياء إلى " فعِل " بالكسر فقيل : " بِعت " .

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ .

(٢) ينظر : شرح الملوكي : ٤٣ ، وشرح الشـافية : ١ / ١٣٦ ، قـال الرضـي : « المشـهور فَضَـل يَفْضُـل ، كدَخَل يَدْخُل ، وحكى ابـن السـكيت فَضِـل يَفْضَـل ، كحَـذِر يَحْـذَرُ . ففَضِـلَ يَفْضُـل يكـون مركبـاً منهما » .

(٣) لتوضيح العبارة قال ابن يعيش في شرح الملوكـي : ٢٢١ : « ..... ألا تـرى أنهـم قـد قـالوا في التثنيـة : قضيا ورميا وغزوا ودعَوَا ، فلم يقلبوهما ألفين مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين، وبعدهما ألف التثنية لوجب أن يحذف أحدهما لالتقاء السـاكنين فيلتبـس الاثنـان بـالواحد ، ومـن ذلـك قولهم : " الغليان " و " النزوان " فصحّحوهما لأنهم لو قلبوهما ألفـين وبعدهمـا ألـف فعـلان ، لوجـب حذف أحدهما ... » .

وقيل : فعلوا ذلك للبيان المذكور من غير نقل؛ لأنّه نَقل من بناء إلى بناء يخالفه لفظاً ومعنىً ، ولا حاجة إليه ، وإنما لم يضمُّوا في نحو " خِفت " ، وهو من الواو؛ لقصد بيان الزنة ؛ لأنَّه " فعِل " بالكسر " يفعَل " بالفتح[١] .

وأصل " يَقُول" : " يَقْوُل " بسكون القاف وضم الواو ؛ لأنه " فعَل " بالفتح " يفعُل " بالضمّ ، استثقلت الضمّة على الواو ، فنُقلت إلى الساكن قبلها ، فانضمَّت القاف ، وسكنت الواو ، فإذا سكنت اللام بجزم أو نحوه ، حذفت الواو للساكنين نحو : " قُلْ ، ولَمْ يَقُلْ " .

والفاعل يجوز أن يكون " رَاجِي " ، و " يَحْيَى " بدل منه أو عطف بيان ، ويجوز أن يكون الفاعل " يَحْيَى " ، و " رَاجِي " حال منه متقدمة عليه[٢] ، وأسكنتْ الياء للضرورة كقول الحطيئة[٣]:

يَا دَارَ هِنْدٍ عفَتْ إلاَّ أثَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

وقد جاء مثله في سعة الكلام ، قالوا[٤] : « أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا » ، وهو مَثَلٌ يُضرب لمن يتعاطى أمراً وغيره أعرف به منه ، قال[٥] :

---

(١) ينظر في كلّ ما سبق : المنصف : ٢٣٣ فما بعدها ، ولعله مصدر المؤلف .

(٢) هذا رأي ابن الخباز في شرحه : ١ / ٥٢ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٤٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٣٠٦ . وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ٢٧٦ ، وضرائر الشعر : ٩٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤١٠ .
والطَّوِيُّ : اسم ماء بعينه في شرق الجزيرة العربية ، ينظر : بلاد العرب : ١٨١ ، والمعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (المنطقة الشرقية) : ٣ / ١٠٣٧ . وصارات : اسم جبالٍ لبني أسد ، ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٨٨ .

(٤) ينظر : أمثال أبي عبيد : ٢٠٤ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٤٥ ، والمستقصى : ١ / ٢٤٧ .

(٥) البيت في مجمع الأمثال : ٢ / ٣٤٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤١١ ، غير منسوب . ويروى : « لا تفسد القوس » .

يَا بَارِيَ القَوْسِ بَرْيَاً لَيْسَ يُحْكِمُهُ أَفْسَدْتَ قَوْسَكَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

و " رَاجِي " : اسم فاعل من " رَجَا يَرْجُو " ، ولامه واو ، قلبت ياء لانكسار ما قبلها بعد حذف حركتها ، وسكونها ، كما قلبت في " ميزان ، وميقات " لذلك ، وهما من الوزن والوقت ، وله معنيان : المُؤَمِّل كقوله[١] تعالى: ﴿يرجُون تجارةً لن تبور﴾ أي: يُؤَمِّلونها ، والخائف كقوله[٢] تعالى: ﴿وارجُو اليوم الآخر﴾ أيّ : خافوه ، وأما قول كعب[٣] بن زهير :

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فإنّما عطف أحدهما على الآخر وهو بمعناه لتغاير اللفظين ، كما قال عنترة[٤] :

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

وهو هاهنا : المؤمِّل ؛ لقرينة الوصف بالغفور ، والمغفرة مما تُؤَمَّل لا مما تُخاف .

و " الربّ " في الأصل مصدر " رَبَّهُ يَرُبُّهُ رَبّاً " ؛ إذا أصلحه ، ثم استعمل بمعنى المالك ، وهو من أسماء الله تعالى أيضاً بمعنى المعبود ، ويجوز أن يريد ها هنا كل واحد من معنييه ، وإذا أُطلق على الله أطلق معرّفاً باللام أو مضافاً كقوله[٥] تعالى: / ﴿قل من ربّ السموات والأرض﴾ ﴿فسبّح بحمدِ ربّك﴾[٦] ، وإذا أُطلق على غيره لم يكن إلّا مضافاً ، وقوله[٧] : ٢/٢م

---

(١) سورة فاطر : من الآية : ٢٩ .

(٢) سورة العنكبوت : من الآية : ٣٦ .

(٣) البيت في ديوانه : ، من قصيدته المسماة : البردة . وفي شرح قصيدة كعب للتبريزي : ١٨ ، وحاشية البغدادي : ٢ / ٢٣٤ . وينظر : أضداد السجستاني : ٨٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤٣ .
ويروى : أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يُعْجِلْنَ فِي أَبَدٍ وَمَا لَهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

(٤) البيت في ديوانه : ١٨٩ ، وشرح القصائد السبع : ٢٩٨ .

(٥) سورة الرعد : من الآية : ١٦ .

(٦) سورة الحجر : من الآية : ٩٨ .

(٧) هو حاتم الطائي ، والبيت في ديوانه : ١٩٥ ، وينظر : الأغاني : ٦ / ٢٩٦ ، وشرح النيلي : ١ / ٥٠٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٤ .

إِذَا كُنْتَ رَبّاً لِلْقَلُوصِ فَلَا تَدَعْ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبِ

أقحمت فيه اللام المضيفة توكيداً للإضافة ، وكانوا في الجاهليّة يُطلقونه معرّفاً على الملك .

و " الغفور " : " فعُول " ، عدل إليه عن " فاعل " للمبالغة، كما قالوا : " ضَروبٌ ، وأَكُول " ، في " ضارب ، وآكل " ، وهو من أسماء[١] الله تعالى أيضاً ، واشتقاقه من الغَفْر وهو الستر ، ومنه سمي المِغْفَر[٢] ؛ لأنه يستر ما تحته ، والغَفْرُ[٣] : أحد منازل القمر، سمّي غَفْراً ؛ لأنّه كالغطاء على زُبَانَيْ[٤] العَقْرَب ، وجمع " الغفور": " غُفُر " ، مثل " فَخُور ، وفُخُر " ، قال[٥] :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبُهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

و " يَحيى " : يجوز أن يكون عربيّاً منقولاً من " حَيِيَ يَحْيَى " ، وتكون التسمية به كالتسمية بـ" يَعِيش" ؛ لأنّه يرادفه ، وعلى هذا يجوز أن يكون مُعرَباً ممنوعاً من الصرف للعلميّة ووزن الفعل ، إلّا أنّه لم يظهر فيه الإعراب لأنه مُعتلٌّ كـ" يَسْعَى " ، هذا إن لم يُجعل فيه ضمير ، وإلا فهو مبنيٌّ محكيٌّ[٦] في الأحوال الثلاث ، ؛ لأنه يكون

---

(١) ينظر : اشتقاق أسماء الله : ٩٣ .

(٢) المغفر : زردٌ يُنسَج من الدّرع على قدر الرأس ، يُلبَس تحت القلنسوة ، ويُسبَغ على العنق فيَقِيه . ينظر : السلاح لأبي عبيد : ٢٩ ، واللسان : (غفر) .

(٣) قال ابن قتيبة في الأنواء في مواسم العرب : ٧١ : " الغَفْر : وهو ثلاثة كواكب خفيّة بين السماك الأعزل وبين زباني العقرب ، على نحوٍ من خِلْقة العَوّاء " وجاء في اللسان : (عوى) عن شمر : " العَوّاء : خمسة كواكب كأنها كتابة ألف أعلاها أخفاها ، ويقال : كأنها نون .... " . وينظر : الأزمنة والأمكنة : ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، واللسان : (غفر) .

(٤) زبانا العقرب : قرناها ، وهما كوكبان نَيّران ينزلهما القمر . ينظر : الأنواء في مواسم العرب : ٧٢ ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩٣ ، واللسان : (زبن) ، وجنى الجنتين : ٥٧ .

(٥) هو طرفة بن العبد ، والبيت في ديوانه : ٦٤ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١١٣ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٨٨ .

(٦) الحكاية : إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده في الكلام . قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٢٦ : " هذا باب الحكاية التي لا تَغَيّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك قول العرب في رجل يُسَمَّى تَأَبَّطَ شرّاً : هذا تَأَبَطَ شرّاً " .

جملة ، والجملة لا تستحقّ إعراباً من حيث هي جملة ولكن من حيث تقع موقع المفرد، فيُحكم لمحلها بإعرابه .

والجملُ التي لها موضع من الإعراب[١] من غير النّقل خمس عشرة ، ثلاث في موضع رفع: الواقعة خبراً للمبتدأ ، و" إنّ " ، و" لا " التي لنفي الجنس ، مثل : " زيدٌ ، وإنّ زيداً ، ولا غلامَ رجلٍ أَبُوهُ قائمٌ " .

وثمانٍ في موضع نصب: الواقعة خبراً لـ" كان ، وما ، ولا " المشبهتين بـ" ليس "، ومفعولاً ثانياً لباب " عَلِمْت " ، وثالثاً لـ" أعلمت " ، وحالاً ، ومحكية بالقول ، وخبراً لأفعال المقاربة مثل : " [كان][٢] زَيْدٌ ، ومَا زَيْدٌ ، ولاَ رَجُلٌ ، وعَلِمْتُ زَيْداً ، وأَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً أَبُوهُ قَائِمٌ ، وجَاءَ زَيْدٌ وأَبُوهُ قَائِمٌ ، وقُلْتُ زيد قائم " ، و﴿كادوا يكونون عليه لبداً ﴾[٣] .

وواحدة في موضع جر وهي المضاف إليها الظرف مثل: ﴿ هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ﴾[٤] .

وواحدة في موضع جزم؛ وهي الواقعة بعد الفاء في جواب الشرط ، مثل : " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فأبوه قائم " و﴿ أَنْ تضلَّ إحداهما فتذكِّرَ إحداهما الأخرى ﴾[٥] .

وواحدة بوجوه الإعراب كلِّها ، وهي الواقعة صفة للنكرة مثل: " جَاءَنِي رَجُلٌ ، ورَأَيْتُ رجلاً ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ " .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٤١٠ ، والإعراب عن قواعد الإعراب : ٣٧ فما بعدها .

(٢) في الأصل : " كاد " ، تحريف .

(٣) سورة الجن : من الآية : ١٩ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٢ .

وواحدة مختلف فيها وهي الواقعة بعد حتَّى الابتدائية ، فإن النحويين يقولون: لا موضع لها من الإعراب ، وقال الزجَّاج[١]: موضعها جرٌّ ، وسيأتي الكلام عليها في قوله[٢] :

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجُمَلِ

فإذا نقلت الجملة و [سَمّيت بها علماً][٣] صحَّ وقوعها فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فتقع في موضع رفع أو نصب أو جر على ذلك .

ويجوز أن يكون أعجميّاً ممنوعاً من الصرف للعلميّة والعجمة .

و" ابْن " : وزنه " افْع " ، وأصله[٤] : " بَنَوٌ " بتحريك العين ، بدليل تكسيره على " أَفْعَال " ، فهو كـ" جَمَل وأَجْمَال " ، وقول بعضهم : إنه " فِعْل " كـ" حِمْل " ، وقول آخرين: / إنه " فُعْل " كـ" قُفْل " يبطل بقولهم : " بَنُون " بفتح أوّله[٥] ، والمحذوف منه واو ، بدليل قولهم في مؤنثه : " بِنْت " ، والتاء تبدل من الواو كثيراً كـ" تِجَاه، وتُرَاث "، وقيل: ياء ؛ لأنه من " بَنَى بامرأته ، يَبْنِي " إذا دَخَلَ بها ، وأجاز الزجَّاج الوجهين[٦] ، وهو أحد الأسماء العشرة التي أوائلها على السكون[٧] ، ٢/ب

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٣٨٦ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٤٣ .

(٢) لا تشتمل الرسالة على هذا الموضع .

(٣) في الأصل : " وسمي علماً " ، تحريف .

(٤) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٩ ، والصحاح : (بنا) .

(٥) قال الجوهري في الصحاح : (بنا) : " ولا يجوز أيضاً أن يكون " فَعْلاً " ساكن العين ؛ لأن الباب في جمعه إنما هو " أَفْعُل " ، مثل كَلْب وأَكْلُب ، أو " فُعُول " مثل فَلس وفُلُوس " وممن قال : إن المحذوف من " ابن " واو : ابن جني في سرّ الصناعة : ١ / ١٥٠ ، والرضي في شرح الشافية : ٢ / ٢٥٧ . وممن قال : إن المحذوف ياء أو واو الزجاج ، وذكره لاحقاً .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٣٠ .

(٧) الأسماء العشرة : اثنان ، اثنتان ، اسم ، ابن ، ابنة ، امرؤ ، امرأة ، ابنم ، است ، أيمن الله . ينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٧ ، والأصول : ٣ / ٣٢١ فما بعدها ، والمقرب : ٣٩٢ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٥٠ .

وسكون أوله عارض ، لَمَّا حُذِفَت لامه تخفيفاً سكّنوا أوّله ، وأدخلوا همزة الوصل عوضاً مما حذف منه .

و" مُعطٍ " : اسم فاعل من " أَعْطَى يُعطِي " ، والتسمية به كالتسمية بـ" جابر ، ومطيع " ممَّا نقل من الصفات ، وهو كثير ، و" المُعْطِي "[1] من أسماء الله ، واللام فيه لازمة كـ" لام الصَّعِق " ونحوه مما غلب من الشائعة ، فقيل : أصل التسمية " عبد المعطي " ، والتسمية به كالتسمية بـ" عَبْد المُحْسِن ، وعَبْدِ المُؤْمن " ، فحُذِف المضاف ، وفي هذا نظر[2] ؛ لأنه لو كان على ذلك لم يقل : " معطٍ " بحذف اللام ، إذ لا موجب لحذفها ، ولأنَّ العلميَّة إنَّما وقعت وفيه الألف واللام ، فإذا زالت الألف واللام زال اللفظ الذي كان علماً بالغلبة ، وصار نكرة ،لكنَّه لم يصر كذلك بدليل وصفه بالمعرفة .

و " النور " : من أسماء[3] الله تعالى ، وفي الأسماء الحسنى " النور الهادي " ، فالتسمية بـ" عبد النور " كالتسمية بـ" عبد الله " .

وتنوين " معطٍ " للضرورة ؛ لأنَّه علم وصف بـ" ابن " مضاف إلى علم ، وما كان كذلك وجب حذف تنوينه تخفيفاً لكثرته في الكلام ، وهم يحذفون من الشيء

---

(١) ينظر : اشتقاق أسماء الله :

(٢) رَدَّه الرعيني في شرحه : ١ / ١٨ بقوله : « المصنّف كان عنده من القُدرة على النظم ما يصل به إلى الإتيان باسمه واسم أبيه مكمّلاً » اهـ ، ثم نقل كلام ابن النحوية هذا ، وقال : « وفيه تكلُّف ، وما قلناه من الرّد أقنع منه » .

أقول : الحقّ أن الرعيني تكلّف أيضاً . والقول الفصل ما نقله أستاذنا المرحوم الدكتور محمود الطناحي - محقق كتاب " الفصول الخمسون " - بخط المصنّف ، قال : « كنت أكتب قديماً يحيى بن معطٍ ، فاتفق أن كتب كاتب في بعض كتبٍ تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطي ؛ فالتزمت ذلك ... لئلا يصيرَ المشهودُ به خُلْفاً ؛ فهذا عُذْري إليك . وكتب يحيى » .

(٣) ينظر : اشتقاق أسماء الله تعالى : ١٨٢ .

إذا كثُرَ نحو: " لاَ أَدْرِ ، ولَمْ أُبَلْ " ، وقال يونس[١] : حذفه للساكنين ، وقد جاء التنوين في الشعر ، قال الأغلب العجلي[٢] :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَهْ
كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

وقال الحطيئة[٣] :

فَإِنْ لَا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْداً ابْنَ مُهَلْهِلِ

ويمكن حمله على وجهٍ يُخرجه عن الضرورة وذلك بأن يجعل بدلاً لا صفة ، وليس البدل كالصفة؛ لأنَّ الصفة من تمام الأوَّل ، والبدل مستقلٌّ ، ففصله مما قبله بإتمامه بالتنوين أنسب ، ولأن البدل لم يكثر كثرة الوصف .

* * *

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بِأَحْمَدٍ دِيناً لَهُ ارْتَضَانَا

هذه هي الجملة المحكية بالقول ، من قوله : " يَقُول " ، وهي في محلِّ نصب به ؛ لأنَّ القول يُحكَى به وبفُروعه من الماضي والمضارع والأمر ، واسمي الفاعل والمفعول

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) البيت في شعره : (شعراء أمويون) : ١٤٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٠٦ . وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ٢٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٨٢ ، وضرائر الشعر : ٢٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٣٦ . وبين البيتين قوله :

قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَهْ
مَمْكُورَةُ الأَعْلَى رَدَاحُ الحَجَبَهْ

وقيس بن ثعلبة : حيٌّ من بكر بن وائل ، والجارية : امرأة كان يهاجيها ، اسمها : كَلْبَةُ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٠٢ ، يمدح زيد الخيل ، وكان زيدٌ أسَرَه فمَنَّ عليه .

وينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦ ، وشرح الرعيني : ١٩/١ .

لفظ الجملة مثل: ﴿وقالوا الحمد لله الذي صَدَقَنَا وعده﴾[١] ، ويُحكم لمحلِّها بالنصب على المفعول به ، ويُنصب به لفظ المفرد المؤدّي معنى الجملة مثل : " قُلْتُ خُطْبَةً ، وقَصِيدَةً، ورِسَالَةً " .

والحمد والمدح مترادفان[٢] ، وهما نقيضان للذمّ ، ومعناهما : الثناء الحسن ، والفرق بين الحمد والشكر من وجهين[٣] :

الأول : أنَّ الحمد يكون على النعمة وغيرها ، فيكون جزاءً وغيرَ جزَاءٍ ، تقول : " حَمِدتُه على إحسانه إلي ، وحَمِدته على شجاعتِه " ، والشكر لا يكون إلا على النعمة خاصة ، فلا يكون إلا جزاء ، تقول : " شَكَرْتُهُ على إِحْسَانِه إليَّ" ولا تقول : على شجاعته ، فالحمد من هذا / الوجه أعم من الشكر؛ لأنَّه يكون على ما كان عليه الشكر وعلى غيره . ٣/٢

الثاني: أن الحمد يكون باللسان وحده ، فهو قول فقط ، والشكر يكون باللسان والقلب والجوارح ، فهو قول وفعل ، قال[٤] :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءَ مِنِّي ثلاثةٌ يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ المُحَجَّبَا

فالحمد إذن أحد أقسام الشكر ، فالشكر من هذا الوجه أعم من الحمد؛ لأنه يكون بما كان به الحمد وبغيره ، فبينهما عموم وخصوص من وجه .

و " هدى " : يتعدى تارة بنفسه إلى اثنين لتوقف تعقّل معناه عليهما ، مثل : ﴿ اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ ﴾[٥]، ومثله في التعلق : « هدانا بأحمد ديناً » فـ " ديناً " مفعول ثان لـ" هدانا " ، وتارة إلى الثاني بإلى مثل: ﴿ وإنَّك لتَهدي إلى

---

(١) سورة الزمر : من الآية : ٧٤ .

(٢) ينظر : الفروق في اللغة : ٤١ ، واللسان : (حمد) .

(٣) ينظر : الفروق في اللغة : ٣٩ - ٤٠ .

(٤) البيت في الكشاف : ١ / ٤٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٠ ، غير منسوب .

(٥) سورة الفاتحة : الآية : ٦ .

صِرَاطٍ مُستَقيمٍ ﴾[١] ، والمفعول الأوّل محذوف ، وباللام التي بمعناها مثل : ﴿ الحَمْد للهِ الذِي هَدَانا لِهذَا ﴾[٢] ، ومعناه الإرشاد إلى الشيء.

والباء [في] " بِأَحْمَد " للسببيّة ، وصُرِفه للضرورة .

و " الدين " : العادة[٣] ، قال[٤] :

تَقُولُ إِذَا دَرَأْتُ لَهَا وَضِينِي أَهَذَا دِينُهُ أَبَداً وَدِينِي

والدين أيضاً : الجَزَاء[٣] ، ومنه : ﴿ مَالك يَومِ الدِينِ ﴾[٥] ، وقولهم[٦] : « كَمَا تَدِينُ تُدَان » أيّ : كما تُجازِي تُجازَى ، ومنه الديّان[٧] في صفة الله تعالى ؛ أيّ : المُجَازي ، وقوله[٨] تعالى: ﴿ أَءِنَّا لَمَدِينُون ﴾ ؛ أيّ : مُجازون[٩] مُحاسَبون ، والدين أيضا : الطاعَة ، يقال : دَان لَه أيّ : أَطَاعه ، والمراد به ههنا ملّة الإسلام .

وقوله: « ديناً لَهُ ارْتَضَانُا » قيل : هو من المقلوب ، أيّ : ارتضاه لنا ، على طريقة[١٠]: « عَصَبْتُ العِلْبَاءَ بِالعُودِ ، وعَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الحَوْضِ » ، وقوله[١١] :

---

(١) سورة الشورى : من الآية : ٥٢ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٤٣ .

(٣) ينظر : اللسان : (دين) .

(٤) هو المثقّب العبدي ، واسمه عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة الضُّبَعِيّ ، من ربيعة ، شاعرٌ جاهلي .
أخباره في : ألقاب الشعراء : ٣١٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٨٤ . والبيت في ديوانه : ١٩٥ ، وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٤٧ ، والكامل : ١ / ٤٢٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٢ . وقوله : « تقول » يعني ناقته ، والوَضِين : ما يُشَدُّ به الرحل ، ودَرَأه : بَسَطه .

(٥) سورة الفاتحة : الآية : ٤ .

(٦) ينظر : جمهرة الأمثال : ٢ / ١٦٨ ، والمستقصى : ٢ / ٢٣١ .

(٧) ينظر : اشتقاق أسماء الله :

(٨) سورة الصافات : من الآية : ٥٣ .

(٩) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : ١٧٨ .

(١٠) ينظر : الكتاب : ١ / ١٨١ ، وتأويل مشكل القرآن : ١٩٥ .

(١١) سورة النمل : الآية : ٢٨ .

﴿ اذهب بكتابي هذا فألقِه إليهم ثم تولَّ عنهم فانظر ماذا يرجعون ﴾ في أحد تأويليه[١] ، أي : فانظر ماذا يرجعون ثم تولَّ عنهم . وحمل على القلب لأنَّ الذي ورد منه : ﴿ ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾[٢] ، ولم يرد مثل: رضيتكم للإسلام ، ويمكن حمله على غير القلب ؛ لأنَّ ﴿ رضيت لكم الإسلام دينا ﴾[٢] يستلزمه ؛ لأنَّه إذا رَضي لنا شيئاً فقد رضينا[٣] له ، وموضع " له ارتضانا " نصب على أنَّه صفة لـ" دينا " .

* * *

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الْإِسْلَامُ حَتَّى اسْتَبَانَتْ لِلْهُدَى أَعْلَامُ

يقال[٤] : « نَمَى المَالُ وغَيْرُه يَنْمِي نَمَاءً » : إذا زَادَ ، قال[٥] :

يَا حُبَّ لَيْلَى لَا تَغَيَّرْ وَازْدَدِ
وَانْمِ كَمَا يَنْمِي الْخِضَابُ فِي الْيَدِ

وإنما عطف " انْمِ " على " ازْدَدِ " وهو بمعناه لتغاير اللفظين ، ويقال أيضاً : " نَمَا يَنمُو نموّاً " ، وهي قليلة ، قال الكسائي[٦] : لم أسمعه إلا من أخوين من بني سُليم ، ثمَّ سألت [عنها][٧] بني سليم فلم [يعرفوها][٧] .

---

(١) التأويل الثاني : تَوَلّ عنهم مستتراً من حيث لا يرونك ؛ فانظر ماذا يردون من الجواب .
ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١١٧ ، والبحر المحيط : ٧ / ٧٠ .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ٣ .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ١٧٧ .

(٤) ينظر : الفصيح : ٣ ، وأنشد البيتين .

(٥) البيتان في : ما تلحن فيه العامة للكسائي : ١٣٩ ، واللسان : (نما) ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٨ ، غير منسوبين .

(٦) لم يرد النص في كتابه : ما تلحن فيه العامة ، جاء فيه : ١٣٨ : « ويقال : المال والنبات ينمو ، والخضاب وأشباهه ينمي ، قال الشاعر : يا حُبَّ ليلى ... » ، وانظر : الصحاح واللسان : (نما) عنه .

(٧) في الأصل : " عنهما " ، " يعرفوهما " ، والتصحيح من المصادر السابقة .

و " الإسلام " في الأصل : الانقياد[١] ، وهو مصدر " أَسلَمَ " بمعنى استسْلَمَ وانقاد ، ثم غلب علماً على هذا الدين ، ويقال منه : " أَسْلَمَ " ؛ أي : دخل في الإسلام ، ويقال أيضاً: " أَسْلَم أمرَه لله " ؛ أي : سَلَّمه إليه ، ومنه : " أَسْلَمْتُ وَجْهِي لله " .

وفي " لَمْ يَزَلْ " ضمير يرجع إلى " أحمد " هو اسمها ، و " يَنْمي به الإسلامُ " جملة من فعل وفاعل في موضع النصب على الخبر ، والراجع منها إلى الاسم الضمير في " به " ، ويجوز أن يكون الضمير في " لم يزل " ضميرَ الحديث / والجملة كذلك ، ويجوز أن يكون " الإسلام " اسم " لم يزل " ، والخبر " ينمي به " متقدِّم عليه ، أي : فلم يزل الإسلام ينمي به ؛ أي : بسببه .

و" استبانتْ " : ظهرت ، يقال[٢]: « استبان الشيء » : إذا ظهر ، وأصله : اسْتَبْيَنَ ، تحرَّكت الياء وما قبلها في حكم المفتوح فانقلبت ألفاً ، و" استبنته أنا " بمعنى : تَبَيَّنْتُه ، وقرئ[٣] : ﴿ وَلِتَسْتَبِيْنَ سَبِيْلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ برفع " السبيل " ونصبه على اللزوم والتعدي ، فـ" استفعل " فيهما بمعنى " فعل " ، وهو أحد معانيه الخمسة[٤] ؛ لأنه يكون لطلب الفعل مثل : " استعجله " ، أي : طلب عجلته/ ٣/ب وللتحول مثل : " استحجر الطين " ، و:

إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ[٥]

---

(١) ينظر : الزاهر : ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، واللسان : (سلم) .

(٢) ينظر : اللسان : (بين) .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ٥٥ ، والنصب قراءة نافع ، وقرأ الباقون من السبعة بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٥٨ ، والتيسير : ١٠٣ .

(٤) ينظر : شرح الشافية : ١ / ١١٠ - ١١١ ، قال الرضيّ : « وقد يجيء لمعانٍ أخر غير مضبوطة » .

(٥) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، ينظر : أمثال أبي عبيد : ٩٣ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ١٩٧ ، ومجمع الأمثال : ١ / ١٣ ، والمستقصى : ١ / ٤٠٢ .
والبغاث : الطير التي تصاد ، وقيل : ذكر الرَّخم ، وقوله يستنسر : أي يصير نسراً فلا يقدر على صيده .

وللإصابة على صفة مثل : " اسْتَسْمَنْته " ، أيّ: أصبته سميناً ، وللصيرورة نحو : " اسْتَحْصَد الزرعُ " ، أيّ: صار ذا حصادٍ ، وبمعنى فَعَل مثل : " قرَّ في المكان ، واستقرَّ فيه " ، ومنه اسْتَبَان .

و " الأعلام " : جمع " عَلَم " وهو العلَامة ، و" الأَعلام " أيضاً جمع " عَلَم " وهو الجبل ، ومنه قوله[1] : ﴿ ولَهُ الجَوار المُنشَآت في البَحْر كالأَعْلام ﴾ شبَّه السفن بالجبال في العظم والظهور ، وقالت الخنساء[2] :

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وقال جرير[3] :

إِذَا قَطَعْنَا عَلَماً بَدَا عَلَمْ

و" الأَعْلام " أيضاً جمع " عَلَم " ، وهو الثوب أيّ : طِرَازه ، ويُحتمل أن يراد ههنا كلُّ واحد منها ، فيجوز أن يكون المعنى حتى ظهرت للهدى أمارات ودلائلُ من معجزاته ﷺ وبراهين على ما جاء به ، ويجوز أن يُراد : حتَّى ظهَر من عظماء الأمَّة ـ ممَّن دعا النبيّ ﷺ بإعزاز الإسلام به ، وآثره من أصحابه ـ من هم كالجبال في الاشتهار والرزانة والرسوخ في العلم ، وكذلك من بعدهم ممَّن شيَّد الكتاب والسنَّة بإظهار ما أُودع فيهما من الأسرار ودقائق المعاني بوضع المؤلفات في ذلك والكلام فيه ، كالتابعين والأئمَّة ومن اقتدى بهم ، ويجوز أن يُريد ممَّن تزيَّن الدين به وظهر ، فكان له كالطراز في الحُسن والاشتهار .

* * *

(١) سورة الرحمن : الآية : ٢٤ .

(٢) البيت في ديوانها : ٣٨٦ . وينظر : الكامل : ١ / ٢٩٣ ، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٢٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٠ . ورواية صدره في الديوان :

أَغَرُّ أَبْلَجُ تَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ

(٣) البيت في ديوانه : ١ / ٥١٢ . وينظر : الكامل : ٢ / ٩٤١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٠ . وفي الديوان : " قَطَعْنَ " يعني الإبل .

مُـــؤيداً منْـــهُ بخَـــيْرِ الكتُـــبِ وَحْيـــاً إليْـــهِ بلسَـــانٍ عرَبـــي

" مؤيداً " : مُقوّى ، والأَيْدُ: القُوّة ، وقوله[١] تعالى: ﴿ والسماء بنيناها بـأيد ﴾ أي : بقوة ، وانتصابه على الحال من ضمير " أحمد " في " به " ، والعامل « ينمي » ، أو هو بدل[٢] من " ينمي " ، أو خبرٌ بعد خبرَ لقوله : " لم يزل " . والضمير في " منه " يرجع إلى الله من قوله : " الحمدُ لله " ، و" مَنْ " للابتداء[٣] ، والباء في " بخير الكُتُبْ " باء الحال ، أي : مستصحباً له لقوله[٤] : ﴿ هو الذي أيّدَكَ بنَصْره ﴾ أو للسببية ؛ لأنه مُعجزَتُه .

و" خيرُ الكتب " : القرآن ؛ لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا ينسخ بغيره ، وقد نسخ غيره به .

و" وحياً " : مصدر حذفت زوائده[٥] ؛ لأنه من رَباعيٍّ ، وهو في موضع النصب على الحال / والعامل " مؤيداً " ، وصاحب الحال الضمير الذي فيه ، أي : أيّدَهُ وحْياً ، مثل : " جاءَ زيدٌ عَدْواً " ، أي: بُوحيه إليه وحْياً . ٩/٤

والباءُ في " بلسَانٍ " للمصاحبة أيضاً متعلقةٌ بالفعل المقدّر الناصب لقوله : " وحياً " .

---

(١) سورة الذاريات : من الآية : ٤٧ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٥٧ .

(٢) الذي سوّغ ذلك ، أن " ينمي " خبر " لم يزل " في تأويل المفرد .

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ٣١٨ : « من : تأتي على خمسة عشر وجهاً ، أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه » .

(٤) سورة الأنفال : من الآية : ٦٢ .

(٥) يقصد الإيحاء . والحقّ أن الوحي مصدرُ الفعل " وحى " ، قال الزجاج في فعلت وأفعلت : ٩٤ : « وَحَيْتُ إلى الرجل بالكلام وأوحيت » وقال ابن القوطية في الأفعال : ١٥٦ : « وَحَيْتُ إليه وحياً وأوحيت ... » ، وينظر : اللسان : (وحى) .

و " اللسانُ " : اللغة[١] ، ومنه : ﴿ واختلافُ ألسنتِكمْ ﴾[٢] أي : لغاتكم .

* * *

لِكونِهِ أشْرَفَ ما بِهِ نُطِقْ كما الرَّسُولُ خيرُ مخلوقٍ خُلِقْ
صلَّى عليْهِ اللهُ ثُمَّ سلَّمَا وآلِهِ وصَحْبِهِ وكَرَّمَا

موضعُ " لكونِهِ " : النصبُ على أنه مفعولٌ له ، واللامُ فيه واجبةٌ ؛ لأنه ليس فعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّل ؛ لأنَّ العامل فيه إمَّا " مؤيداً " وإمَّا الفعل[٣] الناصب لـ " وحياً " ، وهما من فعل الله تعالى ، وفعل الكون مسند إلى " خير الكتب "[٤] ، فاللام متعلقة إما بـ " مؤيداً " ، وإما بناصب " وحياً " .

و " أشرفَ " : نُصِبَ على الحالِ لا على الخبر[٥] ؛ لأن الكونَ مصدرٌ كان التامَّةلا الناقصة ، لأنَّ الناقصةَ لا مصدر لها ، وذهب أبو سعيد[٦] إلى أن لها مصدراً ، فالنصبُ عنده على الخبر ، وقيل: إنَّ هذا كلام محمولٌ على المعنى ، فإذا قيل[٧] : " أعجبني كونُ زيد قائماً " ، فالتقدير : أنْ كانَ زيدٌ قائماً ، فالنصب بـ" كان" المقدّرة إمَّا حالاً إن كانت تامَّة أي : أن ثبتَ ، وإمَّا خبراً إن كانتْ ناقصة .

---

(١) ينظر : اللسان : (لسن) .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٢٢ .

(٣) الفعل يقصد به المصدر الذي قدّره فيما تقدّم ، وهي عبارة بعض النحويين واللغويين ، يطلقون الفعل ويريدون به المصدر .

(٤) ينظر : شرح الشريشي : ١ / ١٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٥ ، واستحسن وجهاً آخر وهو أن " الكون " مسند إلى " اللسان " لأنه أقرب مذكور .

(٥) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٥٦ .

(٦) شرحه على الكتاب : ١ / ١٥٥ / أ .

(٧) يُمثّل النحويون في هذه القضيّة بخلاف ما مثّل به المؤلف هنا ، يقولون : « أعجبني كَوْنُ زيدٍ أخاك » ، فيجعلون الخبر معرفة ، لتنتفي الحالية ، وإنما اجتنبه المؤلف ليستقيم له ما رآه . ينظر : شرح ابن القواس: ١ / ١٨١ ، وشرح النيلي : ١ / ٢١ .

و " ما " في " أشرف ما به نطق " يجوز أن تكون موصولة صفة لموصوف محذوف ، أي: أشرف الكلام الذي به نطق ، وإنما جاز أشرف الكلام ، وأفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى اثنين فصاعداً إذا أضيف إلى المعرفة ، فلا يجوز : أشرف الرجل ، ويجوز : " أشرف الرجلين ، وأشرف الرجال " ؛ لأن اشتراط ذلك إنما كان ليصح تبعيض ما يضاف إليه لكونه بعضاً مما يضاف إليه ليحصل التشريك ، ولا يجوز : هو أفضل الرجل ؛ لأنه لا يتبعض ، ويجوز : " هذا أفضل الكلام " ؛ لأن " الكلام " مما يتبعض ، فإذا أضيف إلى النكرة ، أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، فقيل : « هو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال » ؛ لأن النكرة تتبعَّض لشياعها . ويجوز أن تكون نكرة موصوفة ، أي : أشرف كلام به نُطِق ، فبه نُطِق على الأوَّل لا موضع له من الإعراب؛ لأنه صلة الموصول ، وعلى الثاني موضعه الجر ؛ لأنه صفة " ما " .

وموضع " به " رفع لنيابته عن الفاعل ، وجاز تقديمه على ما ارتفع به ـ وإن كان الفاعل لا يتقدم ـ اعتباراً بأصل الجار والمجرور في أنه يتسع فيه كما يتسع في الظروف لكثرة الاستعمال .

و " ما " في قوله : " كما الرسول " مصدرية[1] ، مثلها في قوله[2] تعالى: ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم ﴾ ، والمعنى : لأن فضل هذا الكتاب على ما به نُطِق ، كفضل هذا الرسول على من خُلِق ، وفي الحديث[3] : « سيد الكتب القرآن ، وسيد البشر محمد ﷺ » .

---

(١) جعلها النيلي في شرحه : ١ / ٢٠ : كافة ، وذكر الرعيني في شرحه : ١ / ٣٧ : وجهاً ثالثاً ، قال : « والأَوْلَى أنْ يقال إنها مهيِّئَةٌ ؛ لأن المهيِّئة هي التي تقع بعد حرف لا يصح عمله فيما بعده ، فَعَلَى أنها مصدريّة فالكاف متعلقة بغير خلاف ؛ لكونها عاملةً في المصدر المقدّر ، وعلى أنها مهيِّئة لا تتعلّق بشيء ؛ لأنها لا عمل لها » .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٥١ .

(٣) ذكر الشيخ الألباني - رحمه الله - أنه موضوع ، ينظر : ضعيف الجامع : ٣ / ٢٣٢ . وهو للديلمي في مسند الفردوس .

والصلاة / عليه واجبة لقوله[١] تعالى : ﴿ إن الله وملئكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ ، والأمر للوجوب ، ومن حمله على الندب فإنما أراد ما زاد على المرّة ، ووجوبها غير مقيّد بوقت ؛ لإطلاق الآية ، والواجب منها الذي يسقط به الحرج مرة في العمر ، كالشهادة له بالنبوة ، وما زاد على المرة فمندوب مرغّب فيه ، وعند ذكره آكد . ٤/ب

قال المبرد[٢] : وأصل الصلاة الترحُّم ، فهي من الله رحمة ، ومن الملائكة والناس استدعاء للرحمة .

وعن ابن عباس قال[٣] : معناه إنّ الله وملائكته يُباركون على النبيّ .

وقيل[٢] : صلاة الله ثناؤه عليه .

وقيل[٢] : تشريف له وزيادة مكرمة .

وقيل[٢] : هي من الملائكة دعاء واستغفار لما جاء في الحديث في صفة صلاة الملائكة على من جلس ينتظر الصلاة: « اللهم ارحمه اللهم اغفر له »[٤]، ومن الناس دعاء فحسب .

و " آل النبي " ﷺ قيل[٥] : ذرّيته ، وقيل : بنو هاشم وبنو المطلب ، وقيل : كل مؤمن ومؤمنة. وأمّا لغيره فآل[٦] الرجل : أهله وعياله ، وآله أيضاً أتباعه .

---

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٥٦ .

(٢) لم أجده في كتبه . وينظر : تفسير الطبري : ١٢ / ٤٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٣١ ، ومفردات ألفاظ القرآن : ٢٩٣ .

(٣) ينظر : تفسير الطبري : ١٢ / ٤٣ ، وتفسير ابن عباس : ٢ / ٧٣٦ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٢٣٣ كتاب الأذان ، باب فضل صلاة الجماعة . وصحيح مسلم ١ / ٣٧٢ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة .

(٥) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : ٢٦ .

(٦) ينظر : اللسان : (أول) .

وجره بالعطف على الضمير المجرور في قوله : " عليه " من غير إعادة الجار على الوجه المختص بالضرورة عند البصريين[١] ، كما أشار إليه سيبويه ، وأنشد عليه[٢] :

آبَكَ أيَّهْ بِي أوْ مُصَدَّرِ
مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

ويجوز النصب على المفعول معه ، أو عطفاً على محل " عليه "[٣] .

واشتقاقه من : آلَ يؤُولُ ، وقيل[٤] : الألف بدل من هاء " أهل" ، وقيل: من واو " أول" بفتح الواو ، أبدلت منها لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

و" الصحب "[٥] : جمع " صَاحِبٍ " مثل : " راكبٍ ، وركْب " ، وكذلك " الصُّحْبَة " مثل : " فَارِه[٦] وفُرْهَة " ، وهي في الأصل مصدر ، و" الصِّحَاب " مثل : " جَائِع ، وجِيَاع " ، و" الصُّحْبَان " مثل : " شَاب ، وشُبَّان " ، فهذه الأربعة تكسير " صَاحِب " ، وأما " الأَصْحَاب " فجمع " صَحْب " كـ" فَرْخ ، وأَفْرَاخ " ، فهو جمع جمع ، وجمع " الأَصْحَاب : أَصَاحِيب " كـ" أَنْعَام ، وأَنَاعِيم " ،

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٦٣ فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٤٧ . وقوله : آبك : أي : ويلك ، وأيّهْ : كلمة تُدعى بها الإبل ، ومصدَّر : الشديد الصدر ، والجِلَّة : المَسَانُّ ، وجَأْب : غليظ ، وحَشْوَر : منتفخ الجنبين .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٨٢ ، ولم ينسبه . وينظر : المعاني الكبير : ٢ / ٨٣٢ ، واللسان : (أوب) .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ١٨٢ .

(٤) جاء في اللسان : (أول) : " وقالت طائفةٌ : الآل والأهل واحد ، واحتجوا بأن الآل إذا صُغّر قيل : أُهَيْل ، فكأن الهمزة هاء ، كقولهم : هَنَرْتُ الثوبَ وأنَرْتُه : إذا جعلت له علماً » .

(٥) ينظر : اللسان : (صحب) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٥ . والفاره : النشيط ، يُقال : بِرذَونٌ فَارِهٌ وحمارٌ فَارِهٌ . ينظر : اللسان : (فره) .

فـ" الأَصَاحِيب " جمع جمع جمع ، و" الصَّحَابة " ترادف " الأَصْحَاب " ، وهي في الأصل مصدر ، تقول : « صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً وصَحَابَةً » .

* * *

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ ... وَفِي قَلِيلِهِ[1] نَفَادُ الْعُمْرِ

فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمْ ... فَالْحَازِمُ الْبَادِئُ فِيمَا يُسْتَتَمْ

فَإِنَّ مَنْ يُتْقِنُ بَعْضَ الْفَنِّ ... يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلَا يَسْتَغْنِي

" وبعدُ " : أي : وبعد حمد الله والصلاة على نبيه ، ولكنه قطع " بعد " عن الإضافة فبناها على الضم .

و" العلم " : إدراك مطابق[2] ، والمراد به هنا ما غلب اسماً لمعلومات خاصة ، فهو مصدر بمعنى المفعول ، وقَدْرُ الشَّيءِ : مَبْلَغُه ، وجَلِيل القَدْر أي : عظيم القدر ؛ أي : عظيم المبلغ ، والعلم جليل القدر هو وأهله / ؛ لأن العلم يرشد العالم إلى معرفة الله ٩/٥
تعالى ، وما يجوز عليه ويمتنع ، فيزداد منه قرباً ، وله خشية ، قال[3] الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخشى اللهَ من عباده العلمؤا ﴾، وفي الحديث[4]: « أَعْلَمُكُم بالله أشدُّكم له خَشيةً » ، وقال[5] تعالى: ﴿ هل يَستوي الذينَ يَعلَمون والذينَ لَا يَعلَمون ﴾ إنكارا لأن يكون غير العالم مثل العالم ، وقال[6]: ﴿ يَرفعُ اللهُ الذينَ آمنُوا منكم والذينَ أُوتوا العلمَ درجٰتٍ ﴾ ، ولولا جلالة قدر العالم لما قرنت شهادة العالم بشهادة الله وملائكته ،

---

(١) ويروى : " وفي يسيره " ، ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٤١ .

(٢) ينظر : التعريفات : ١٩٩ ، والكليات : ٦١١ .

(٣) سورة فاطر : من الآية : ٢٨ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٧١ باب قول النبي ﷺ : « إنا أعلمكم بالله » .

(٥) سورة الزمر : من الآية : ٩ .

(٦) سورة المجادلة : من الآية : ١١ .

حيث قال[١] : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملئكة وأولوا العلم ﴾ فالعلم أقوى أسباب الوصول إلى الله تعالى والمعرفة به ، وكفى بذلك جلالة ، قال[٢] :

إذا رمت تسمو لنيل العلا ... وقدرك بالله عال وغالي
فبالعلم فاسم لها محرزاً ... فما مثله لطلاب المعالي

وقوله :

وفي قليله نفاد العمر

إشارة إلى كثرة العلم ، كما قيل : الناظر في العلم كالناظر في البحر يستعظم ما يرى ، وما غاب عنه أعظم ، وكما قال[٣] :

قل للذين قضوا في العلم عمرهم ... ثم اطمأنوا وظنوا أنهم فرغوا
العلم أعظم مما تزعمون فكم ... قد بالغ الناس في هذا وما بلغوا

فما من غاية من غايات العلم يبلغها العالم إلا وفوقها غاية أخرى ، كما قال[٤] الله تعالى: ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ ولا تزال درجات العلم متصاعدة إلى أن يبلغ العلم اللدني ، وهو علم الغيب والشهادة الذي استأثر الله عز وجل به ، ولا نهاية له ، ولا يناله البشر إلا باطلاع الله عليه كما قال[٥] تعالى : ﴿ علم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً * إلا من ارتضى من رسول... ﴾ وقال[٦] تعالى: ﴿ فوجدا عبداً من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمنه من لدنا علماً ﴾ ، وإذا كان كذلك فعمر

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨ .

(٢) هما في شرح الرعيني : ١ / ٤٢ ، ولاشك أن ابن النحوية مصدره .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ١ / ٤٣ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٧٦ .

(٥) سورة الجن : من الآيتين : ٢٦ ، ٢٧ .

(٦) سورة الكهف : من الآية : ٦٥ .

الإنسان - وهو مدة بقاء النفس مع الجسم - يقصرُ عن استيفاءِ القليلِ منه ؛ لأن القليلَ منه كثيرٌ بالقياس إلى عُمرِ الإنسان ؛ إذ هو منقطعٌ في نفسه؛ لأنه مُتَنَاهٍ ، والعلمُ غيرُ متناهٍ ، ومن البيِّنِ أنَّ المتناهيَ لا يساوي غيرَ المتناهي ، ولا يساعدُ في الامتداد معه ، فظهرَ أنَّ في القليلِ من العلمِ نفادُ العمر .

و" النفادُ " : الفناءُ والفراغُ[1] ، وفعله : نَفِد بالكسر ، يَنْفَد بالفتح كما قال[2] تعالى : ﴿ لنفدَ البحرُ قبل أن تَنْفَدَ كلماتُ ربِّي ﴾ أي : يَفْنَى قبلَ أن تَفْنَى وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي ألاَّ يبتدئ الإنسانُ إلا بما يُهِمُّهُ من العلوم ؛ لأنه لا يُمْكِنُه الإتيانُ على جميعها ، والذي يهمُّه منها العلم المتعلقُ بالأمورِ الدينية وهو علم الكتاب والسنة، وما كان من العلومِ موصلاً إليهما ، ومُعِيناً عليهما ، لأن الحازم ـ وهو الثابتُ الرأي ـ إنما يبتدئُ فيما يمكنُهُ إتمامُه .

وقوله : « الأهم فالأهم » هو على طريقة قولهم[3] : / " ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ "، ٥/ب
أي : مُرَتَّبين ، والمعنى : رتب ما أردت الشروع فيه منه ، واجعل الأهمَّ مبدوءاً ثم الأهم مما بقي مبدوءاً ، وَهَلُمَّ جَرًّا حتى تفعل كذلك في جميع ما تقصدُ تحصيلَه .

وقوله : « فيما يستتمُّ » أي فيما يمكن طلبُ تمامه ، فـ" استفعل " فيه بمعنى الطلب ، أو فيما يمكن تتميمُه ، فيكون " استفعل " فيه بمعنى " فَعَل " ، أي : فيما يُتَمَّمُ ، وإنما كانت قضيةُ العقلِ تقتضي الشروعَ فيما يُمكِنُ فيه الإتمام ، لا فيما لا يُمكِنُ ؛ وذلك لأن المحصِّلَ لبعضِ علمٍ قد يفتقرُ إلى باقيه ؛ لأن من العلوم ما يتوقفُ بعضُه على بعض ، وذلك كتوقُّفِ العلمِ بأحكام بابِ الاشتغال ـ مثلاً ـ على معرفة أحكامِ ما يختار معه نصبه من الكلم أو يجب ، وكتوقُّفِ العلمِ بأحكامِ الوقفِ على

---

(١) ينظر : القاموس المحيط : (نفد) .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٠٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩٨ .

العلم بأحكام الصحيح والمعتل، وإذا كان بعض العلوم قد يتوقف على غيره ، ويتعلق به ، وذلك كتعلق علم النحو بعلم التصريف ، وتعلق علم التصريف به ، فلا بد أن يتوقف علم على بعضه ، فإذا توقف عليه لزم أن يضطر إليه ولا يستغنى عنه ، أو لأن فضيلة الفن لا تحصل بإتقان بعضه فيتوقف في كمال حصول الفضيلة على إتقان الباقي .

واللام في " الباقي " بمعنى إلى ، كما هي في قوله[1] تعالى : ﴿ أوحى لها ﴾ ، وقوله[2] : ﴿ سقناه لبلد ميت ﴾ .

* * *

وذا حدا إخوان صدق لي على ... أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا
أرجوزة وجيزة في النحو ... عدتها ألف خلت من حشو

" ذا " : إشارة إلى المجموع من كون العلم جليل القدر ، وكون الحازم من يبدأ فيما يمكنه إتمامه ، ولذلك وحد اسم الإشارة ، ولم يثن كما وحد في قوله[3] تعالى : ﴿ عوان بين ذلك ﴾ أي: بين المجموع من الفارض والبكر .

و " حدا " : معناه[4] : بعث وحمل ، تقول : ما حداك على كذا ؟ أي : ما بعثك وحملك عليه ، وأصله من : " حدو الإبل " ، وهو سوقها ، و" الحدواء "[5] : الشمال وهي الريح التي تأتي من ناحية القطب ؛ لأنها تحدو السحاب ؛ أي : تسوقه .

---

(١) سورة الزلزلة : من الآية : ٥ ، وينظر : البحر المحيط : ٨ / ٥٠١ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٥٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ . وينظر :

(٤) ينظر : اللسان : (حدا) .

(٥) ينظر : الأزمنة والأمكنة : ٢ / ٧٥ .

" الإِخْوان " : الأصدقاء ، وهو اسم جمع[١] لا جمع ، إذ لا واحد له بحروفه ، وإخوان الصدق : هم الذين يصدُقون في المودَّة ، أُضيفوا إليه لملابستهم له ، و" صَدَق " يُستعمل لازماً ومتعدِّياً إلى واحد وإلى اثنين ، إمَّا بنفسه أو إلى الثاني بحرف جرّ ، مثال اللازم قولك لمن يُحدِّث : " صَدَقْتَ " ، ومنه : « المُؤْمِن إذا حدَّث صَدَق » ، ومثال المتعدِّي إلى واحد : « صَدِيقُك مَنْ صَدَقَك لا مَنْ صَدَّقَكَ » ، ومنه : ﴿ صَدَقُوا ما عَاهَدوا اللهَ عليه ﴾[٢] ، ومثال المتعدِّي إلى اثنين : « صَدَقْتُ زيداً الحديثَ ، وصَدَقْتُ زيداً في الحديثِ » ، وفي الحديث[٣]: « صَدَقَنِي سِنُّ بَكْرِهِ »، والبَكْر : الفتيّ من الإبل ، وذلك أنّه لمّا نفَر قال البائع : هَدَعْ ، وهو صوتٌ يسكّن به صغار الإبل ، قال المشتري ذلك .

وموضع "لِي " نصبٌ على أنّه صفة لـ" لإِخْوَان صِدْق " ، و" عَلَى أَنِ اقْتَضَوْا " متعلِّق بـ" حَدَا "، و اقتضَوا وتقاضَوا معناه[٤]: طَلَبُوا ، يقال : « اقْتَضَى دَيْنَهُ وتَقَاضَاه » .

و " مِنْ " في "مِنِّي" لابتداء الغاية .

---

(١) الإخوان : اسم جمع في مثل هذا الموضع من بيت المصنّف ؛ وإلا فهي جمع أخ .
جاء في اللسان: (أخا): « .... يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء : إخوة وإخوان ، قال الله - عز وجل - [سورة الحجرات : من الآية : ١٠] : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ ولم يعنِ النسب ، وقال [سورة النور : من الآية : ٦١] : ﴿ أو بيوت إخوانكم ﴾ ، وهذا في النسب » .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ٢٣ .

(٣) يضرب مثلاً في الصدق ، ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٢١٢ ، والمستقصى ٢ / ١٤٠ .

(٤) ينظر : اللسان : (قضى) .

٢/٦ و " أجعل " معناه / هنا : أَضَعُ وأَصْنَعُ ، و" لهم " مُتَعَلَّقٌ بمحذوف دلَّ عليه " أن أجعل" لا بـ" أجعل " الثابت ؛ لأن الصِّلة لا تتقدم على الموصول[1] ، فلا يتقدَّم معمولُها عليه ؛ لأنَّ المعمولَ لا يقعُ إلا حيثُ يصحُّ وقوعُ العامل .

" أرجوزة " : أفعولة من لفظ الرجز .

و " الوجيزة " : المختصرة ، من أوجزتُ الكلام أي : قصرته .

و " النحوُ " في اللُّغة : القصدُ ، يقال : " نحوتُ نحوَكَ " ؛ أي: قصدتُ قَصْدَكَ ، وفي الصناعة[2] : " علمٌ بأحكامٍ مُسْتَنْبَطَةٍ من استقراءِ كلامِ العربِ يتعلقُ بالكَلِمِ في ذواتِها أو بما يعرِضُ لها بالتركيبِ من الكيفيةِ ، لِيُحْتَرَزَ بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذوِ عليه " ، ويجمع في القلة على " أفعالٍ " كـ" فَرْخٍ وأفراخٍ " ، وهو كثيرٌ في المعتل العين بالواو كـ" ثَوْب وأثواب ، وقَوْل وأقوال " ، أو الياء كـ" سَيْف وأسيافٍ ، وقَيْل وأقْيالٍ " ، ويَقِلُّ في المعتل اللام لاستلزامِه التغيير بقلبِ حرفِ العلة همزةً بعد الألف .

وفي الكثرة على " فُعُول " ، فتقلب الواو الأخيرة التي هي لام ياء لتطرفها وانضمام ما قبلها ، وإن حجَزَتِ المدةُ بينهما بعد قلب الضمةِ كسرةً ، فتنقلبُ الأولى التي هي واو " فُعُول " ياءً أيضاً لانكسار ما قبلها ، وتدغم الياء في الياء فيقال : " نُحِيٌّ " ، بكسر أوله كـ" دِلِيٍّ " ؛ لتحصُّل المجانسة بين الياءِ وحركةِ ما قبلَها ، وقد شذَّ التصحيحُ في قولِ بعضهم[3] : " إنكَ لتنظُرُ في نُحُوٍّ كثيرة " .

---

(١) " أنْ " في قوله : " أن اجعل " موصول حرفي ، قال سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢٢٨ : « " أنْ " بمنزلة " الذي " ، تكون مع الصلة بمنزلة " الذي " مع صلتها اسماً » . وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٨ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٤ ، والتعريفات : ٣٠٨ ، والاقتراح : ٢٩ - ٣١ .

(٣) ينظر : الكلام على " عصيّ ومغزوّ " لابن الأنباري : ١٦٠ .

و " الأَلْفُ " : خارجة عن الخطبة ، وعن أربعة أبيات هي خاتمة الكتاب ، أولها[1] :

تَحْوِيه أَشْعَارُهُمُ الْمَرْوِيَّة

وهي في التحقيق ألفا بيت لازدواج الشطور؛ إذ كل شطر منها بيت مشطور .

وقوله : " خلت من حشو " : يحتمل أن يريد به أنه لا يذكر فيها من مسائل النحو إلا ما تدعو الحاجة إليه ، وعلى هذا تكون خالية من الحشو؛ لأن جميع ما ذكره فيها يحتاج إليه في الجملة ، ولهذا قيل: لا تصل من النحو إلى ما تحتاج إليه إلا بما لا تحتاج إليه ، فإذن ما لا تحتاج إليه محتاج إليه ، ولا يلزم من ذلك تناقض؛ لأنه غير محتاج إليه باعتبار كونه عمدة ، محتاج إليه باعتبار كونه وسيلة. وإن أراد أنه لا يذكر فيها ما هو فارغ من معنى لإقامة الوزن ، فقد جاء فيها شيء من ذلك، مثل قوله[2]:

الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لَا تَظْهَرُ

ونحوه .

* * *

لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ ... وَفْقَ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ

لَا سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزْ ... إِذَا بُنِي عَلَى ازْدِوَاجٍ مُوجَزْ

أَوْمَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ ... مُزْدَوَجُ الشَّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ

اللام في " لعلمهم " تتعلق بـ" اقتضوا " ، أي : طلبوا ذلك لعلمهم ، وهو في موضع نصب على أنه مفعول له ، واللام جائزة مثلها في قولك : " زرتك لعلمي بأنك أهل للزيارة ، وعلماً مني بأنك [أهل] للزيارة " ، لاستكمال الشرائط من كونه مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ، ومقارناً .

---

(١) ينظر : الدرة الألفية : ٦٩ .

(٢) قاله في إعراب المقصور ، تنظر : الصفحة : ، من التحقيق .

و " الحفظ " : هنا الاستظهار[١] / لا الحراسة ، و " النظم " : مصدر قائم مقام المفعول ؛ لأنه بمعنى : المنظوم ، فيحتمل الضمير - وإن كان المصدر لا يضمر فيه - لأنه صار صفة ، وبعضهم لا يضمر اعتباراً بالمصدرية ، والأول أظهر ؛ لأنه خرج عنه معنًى ، فإذا قيل : " زَيْدٌ ضَرْبٌ " ، ولم يقدّر بمفعول لم يكن بُدّ من تقدير مضاف ؛ أي : ذو ضرب ، ليتحمل المؤول به ذو - وهو صاحب - ضميراً يرجع إلى زيد ، وإن قُدِّرَ به لم يُحْتَجْ إلى تقدير المضاف لتحمل المفعول الضمير . ٦/ب

و" النظم " اسم لكل ما ينظم شعراً كان أو غيره ، إلا أنه عند الإطلاق إنما يراد به الشعر لكثرة استعماله مقابلاً للنثر ، يقال: نظم ونثر ، فهو عام دخله التخصيص لذلك .

و " الوفق " : " فُعْلٌ " من الموافقة وهو ما يوافق الشيء ، يقال[٢] : « حلوبته على وفق عياله » ؛ أي : لها لبن يوافقهم ؛ لأنه على قدر كفايتهم .

و " الذكي " : ذو الذكاء ، والذكاء : حدة القلب ، يقال[٣] : ذَكِيَ الرَّجُلُ بالكسر يَذْكَى ذكاءً ، فهو ذكي على فعيل بمعنى فاعل .

و" البعيد الفهم " : البليد ، والبليد : ذو البلادة ، والبلادة : ضد الذكاء ، يقال : " بَلُد " بالضم ، فهو بليد .

و " الفهم " : مصدر " فَهِمْتُ الشَّيْءَ فَهْماً وفَهَامَةً " ، مثل " زَهِدَ زَهَادَةً " ، إذا عَلِمْتَه ، وإنما كان المنظوم موافقاً للذكي والبليد لموافقته لمزاج النفس باعتدال بَدْءاتِه وعَوْداته ، ولذلك كان محلاً للغناء ؛ لأنّه يوافق الإيقاع بلزوم الضرب ؛ ولأجل ذلك إنّه قلّما يُوجد من لا يحفظ شعراً ، وقلّما يُوجد من يحفظ نثراً .

---

(١) ينظر : الصحاح : (حفظ) .

(٢) ينظر : اللسان : (وفق) .

(٣) في القاموس المحيط : (ذكى) : " والذَّكَاءُ : سُرعة الفِطْنَةِ ، ذَكِى : كرَضِيَ وسَعَى وكَرُم " .
وينظر : اللسان : (ذكى) جاء فيه : " ذَكَى يَذْكُو ذكاءً ، وذكي يَذْكَي ذكاً " .

وقوله :

لَا سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ

يجوز في " مشطور " الرفع والنصب والجر؛ لأن من النحويين[١] من يعد " لاسِيَّما " في أدوات الاستثناء ، وفي ذلك نظر ؛ لأن الاستثناء يستلزم إثبات ضدِّ حكم المستثنى منه في الإيجاب والسلب للمستثنى ، وليست " لاسيَّما " كذلك ؛ لأنَّها تُثبت حكم الأول للثاني بطريق الزيادة في معناه ، فإذا قلت : « قَامَ القَوْمُ لَاسِيَّمَا زَيْدٌ » ، كان في الكلام إيذانٌ بأنَّ لزيدٍ في القيام فضيلةً ليست لغيره ، وإنما عَدُّوها في باب الاستثناء؛ لأنَّ ما بعدها يخالف ما قبلها بإثبات الزيادة له فكان حكمُهُ غيرَ حُكْم الأول[٢] كما في " إلا " ، ويجوز في المستثنى بها الجر وهو كثير ، والرفعُ وهو قليلٌ ، والنصبُ وهو أقلُّ .

فالجرُّ على وجهين :

أحدهما[٣] : أن تكون " ما " زائدة ، والاسم المجرور بإضافة " السِّي " إليه ، والتقدير : لاَ مِثْلَ زَيْدٍ ؛ لأن " السِّيَّ " هو المثلُ ، فإذا قلت : « هما سِيَّان » فمعناه هما مثلان .

---

(١) جاء في همع الهوامع : ١ / ٢٣٤ : " عدَّ الكوفيون وجماعةٌ من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنّحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لاسيّما .... " .

وينظر : الأصول : ١ / ٣٠٥ ، والإيضاح العضدي : ٢٢٨ ، والمساعد : ١ / ٥٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤٩ . قال ابن عقيل : " ورُدَّ قولُهم ... بدخول الواو عليها ؛ فتقول : " ولاسيّما زيد " ، وبعدم صحة وقوع " إلا " موقعها ، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء ، ويصح وقوع " إلا " موقعها " .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٨٦ ، ولم يذكر سيبويه بعد " لاسيما " إلا الجرّ والرفع .

والثاني : أن تكونَ " ما " تامةً من غيرِ صلة ولا صفة ، مثلها في قولـه[١] تعـالى : ﴿ فنِعِمَّا هي ﴾ وهي مجرورة بإضافة " السِّيِّ " إليها ، والاسم بدل منهـا ، والتقديـر: لاَ سِيَّ رَجُلٍ زَيْدٍ .

والرفع على وجهين أيضاً :

أحدُهما[٢] : أن تكون " ما " موصوفة مجرورة بإضافةِ " السِّيِّ " إليها ، والاسـم خبرُ مبتدأ محذوف ، والجملةُ في موضع جر صفةً لـ" ما " والتقدير : لاَ مِثْلَ رَجُلٍ هُـوَ زَيْدٌ .

والثاني[٣] : أن تكون " مـا " موصولـةً مجـرورةً بإضافـة " السِّيِّ " إليهـا أيضـاً ، والاسم أيضاً خـبرُ مبتـدأ محـذوف ، ولا موضـعَ للجملـةِ مـن الإعـراب ؛ لأنهـا صلـةُ الموصولِ والتقدير : لاَ مِثْلَ الذي هُوَ زَيْدٌ .

[وأما][٤] النصبُ فعلى وجهين أيضاً :

أحدهما: أن تجعلَ " لاسيَّما " بمنزلةِ " إلاَّ " فتنصب ما بعدها كما تقول : " قَـامَ القَومُ إلاَّ زَيْداً " .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧١ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ ، ٣٥٤ .

(٢) وهـو رأي ابـن خـروف . ينظـر : ارتشـاف الضـرب : ٣ / ١٥٥٠ ، والمسـاعد : ١ / ٥٩٧ ، وهمـع الهوامع : ١ / ٢٣٤ .

(٣) ينظر : ارتشـاف الضـرب : ٣ / ١٥٥٠ ، وفيـه : « وزعـم الأخفـش أن " مـا " في موضـع رفـع بمعنـى الذي ، وهو خبرُ " لا " ، وسِيّ اسمها » .

(٤) في الأصل : " والنصب فعلى .... " .

والثاني[١] : أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، و " ما " زائدة أي : " لا مثل / أعْنِي زيداً " ، وقد رُوي بالوجوه الثلاثة قول امرئ القيس[٢] : ٢/٧

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَ لَاسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ويجوز تخفيفها[٣] بحذف إحدى الياءين إما العين ؛ لأنها ساكنة ، وإما اللام ، فأُلقيت حركتها على التي قبلها ، لأنَّ حذف اللام أكثر ، ويجوز أيضاً حذف " لا " منها للعلم بها تقول : « أَكْرَمَه النَّاسُ سِيما زيد » .

ويجوز إيرادها في هذا الرجز مشددة ومخففة ، فالتشديد على أن " مستفعلن " لم يدخله تغيير ، والتخفيف على أن يكون مطويّاً[٤] ، وينقل إلى [مفتعلن][٥] .

---

(١) ومنهم مَنْ يرى نصبه بعد " لاسيما " على التمييز ، وعلى الظرف .
جاء في مغني اللبيب : ١ / ١٤٠ : " والنصبُ على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثلٍ ، في نحو : [سورة الكهف : من الآية : ١٠٩] ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ ، و" ما " كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء ، مثلها في " لا رَجُلَ " ، وأما انتصاب المعرفة نحو : " ولا سيَّما زيداً " ، فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدّهّان : لا أعرف له وجهاً ، ووجَّهَه بعضهم بأن " ما " كافة ، وأن " لاسيما " نُزِّلَتْ منزلة " إلا " في الاستثناء .... ".
وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٥١ ، والمساعد : ١ / ٥٩٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٤ .

(٢) البيت من معلقته المشهورة ، في ديوانه : ١٠ ، وشرح القصائد السبع : ٣٢ ، وينظر : الدارات للأصمعي: ٤٠ ، ومعجم البلدان : ٢ / ٤٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٤ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٤٤ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٩٩ . ودارة جلجل : اسم غدير بديار كِندة .

(٣) حكاه الأخفش وابن الأعرابي والنحاس وابن جني . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٥٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٩ ، والمساعد : ١ / ٥٩٨ . قال ابن هشام : " وتشديد يائه ، ودخول " لا " عليه ، ودخول الواو على " لا " واجبٌ ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ألا ربّ يومٍ .... ، فهو مخطيء " ، وقال أبو حيان : « حذف " لا " من " لاسيما " إنّما يوجد في كلام الأدباء المولدين ، لا في كلام من يحتج بكلامه » .

(٤) الطيُّ : حذف الرابع الساكن . ينظر : الكافي : ١٤٤ .

(٥) في الأصل : " مفتعل " .

وأكثر النحويين على أن " لا " في " لاسِيَّمَا زَيْدٌ " هي التي لنفي الجنس[١] ، و" سيَّ " نكرة مبنية معها على الفتح ، أو منصوبة مضافة إلى زيد ، و " ما " زائدة ، والخبر محذوف ، أي : حاصل أو موجود على طريقة قولهم : " لا بأسَ " ، أي: عليك ، أو إلى " ما " وهي موصوفة أو موصولة ، وزيدٌ خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة أو صلة ، وإنما لم يرفع ويُكرَّر كما هو حكم المعرفة[٢] مع " لا " التي لنفي الجنس ؛ وذلك لأن " السيَّ " لم يتعرَّف بالإضافة لأنَّه بمعنى " مثل " ، و" مثل" أحد الأسماء المتوغلة في الإبهام ، فهي نكراتٌ وإن أضيفت إلى المعارف ، وهي : " مثلُ ، وغيرُ ، وشبهُ " ، ولذلك وصفت بها النكرات فقيل : " مَرَرْتُ برجلٍ مثلِك وغيرِك وشبهِك " ، ولا تتعرف إلا إذا سُمِّي المضافُ بمُغايرةِ المضافِ إليه كقوله[٣] : ﴿ غير المغضوبِ عليهم ﴾ أو بمماثله كقولك : " لا يليقُ بالعالِمِ مثلِك أن يفعلَ كذا " .

والرجزُ يستعمل وافياً ، ومجزوءاً ، ومشطوراً ، ومنهوكاً ، فالوا في ما كان على عددِ أجزائه في الدائرة وأجزاؤه " مستفعلن " ست مرات كقوله[٤] :

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفْرٌ تَرَى آيَاتُهَا مِثْلَ الزَّبُرْ

والمجزوء: ما حُذِفَ من بيته جُزءان؛ جُزءٌ من الصدر وجُزءٌ من العَجُزْ ، فيبقى على " مستفعلن " أربعَ مرات كقوله[٥] :

---

(١) ولذلك أوردها سيبويه في باب " لا " التي لنفي الجنس في الكتاب : ٢ / ٢٨٦ .

(٢) حكم المعرفة إذا جاءت بعد " لا " التي لنفي الجنس الرفع ، هذا على رأي البصريين . وأجاز الكوفيون بناءه . قال سيبويه في الكتاب : ٢ / ٢٩٦ : « واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأنّ " لا " لا تعمل في معرفة أبداً » ، وأما التكرير فكقولهم : لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو . ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٦٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٠٩ .

(٣) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ .

(٤) البيت في العقد الفريد : ٥ / ٤٨٥ ، والكافي : ٧٧ ، غير منسوب .

(٥) البيت في المصدرين السابقين .

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ

والمشطور : ما حُذِفَ نصفُ بيتِهِ فيبقى على " مستفعلن " ثلاث مرات كقوله[1]:

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا

والمنهوك: ما حذف ثلثا بيته فيبقى على " مستفعلن " مرّتين كقوله[2] :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ

والازدواج : أن يجعل كلّ شطرين منه على رَوِيٍّ واحد ، وكذلك ما يُضَاهيه أي يشابهه من السَّريع ؛ لأن السريعَ من : " مستفعلن مستفعلن مفعولات " مرّتين ، فإذا شطر جاز في " مفعولات " الكشف[3] ؛ وهو حذف السابع منه، فيبقى " مفعولا " ، ويُنقل إلى " مفعولن " ، كما يجوز في " مستفعِلن " من الرجز القطع[4] ؛ وهو حذف المتحرك أو زِنته من الوتدِ المجموع، فيبقى " مستفعل، أو مستفعن " وينقل إلى " مفعولن " أيضاً ، فيبقى كلٌّ واحِدٍ من الرَجَزِ والسَّريع : " مستفعلن مستفعلن مفعولن " ، ويجتمعان في شعر واحد ، فهذا وجه المضاهاة بينهما .

قوله : " كالتصريع " : يريد به أن كلّ واحِدٍ من الرجَزِ والسَّريع إذا بُني على الإزدواج ، صار البيتانِ من كلّ واحِدٍ منهما أو / من كليهما كالبيتِ المصرَّع من ٧/ب

(١) هو العجاج ، والبيت في ديوانه : ٣٢١ . وينظر : العقد الفريد : ٥ / ٤٨٦ ، والكافي : ٧٩ .

(٢) هو دريد بن الصمّة ، والبيت في ديوانه : ١٢٨ ، وينظر : الأغاني : ١٠ / ٣١ ، والعقد الفريد : ٥/٤٨٦ ، والمحتسب : ١ / ٢٩٣ ، والكافي : ٧٩ ، والبحر المحيط : ٥ / ٩٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٧١ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٢٠ . وقصته مفصلة في الأغاني والخزانة .

(٣) ينظر : الكافي : ٩٩ .

(٤) القطع : حذف ساكن الوتد وإسكان المتحرك قبله ؛ وإنما سُمِّي بذلك لأنه قطعت حركة وتده . ينظر : المصدر السابق : ٣٣ .

غيرهما ، و" التصريع "[١] : هو أن تُجعَلَ العروضُ مساويةً للضرب في الوزنِ والقافيةِ ، وإنما يكون ذلك إذا كانت مخالفة للضرب ، أما إذا كانت موافقةً لهُ وأُتِيَ فيها بقافيةٍ كان ذلك تقفية[٢] ، وأكثرُ ما يكون التصريعُ أوائلَ القصائدِ ليَدُلَّ من أوَّلِ الأمر على ما بنيت عليه القصيدة من الروي ، وهو مأخوذ من مصراعي الباب ، والبيت الذي ذكر فيه " الرجز " هو من الرجز ، والبيت الذي ذكر فيه " السريع " يجوز أن يكون من كل واحد منهما[٣] .

(١) ينظر : المصدر السابق : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٢٠ .

(٣) توقّف المؤلف هنا عن الجزم بأن البيت الذي ذُكر فيه السَّريع من السريع ، وقد جَزَم بذلك ابن الخباز في شرحه : ١ / ٦٤ ، وابن القواس : ١ / ١٨٩ ، والنيلي : ١ / ٣٤ ، وقد تابع الرعيني في شرحه : ١ / ٦٣ ابن النحويّة وردّ على من ادّعى ذلك بقوله : « .... وإذا أمكن حملُ هذا البيتِ وأمثالِه على الرجز ؛ فما الداعية أن يُحمل على السريع حتى يُنسبَ الناظم إلى إدخال بحرين في بحر ، والشيء إذا احتمل الصواب والغلط ؛ فحملُه على الصواب هو الواجب ، وإن كان حَمَلَهم على هذا قول المصنّف : أو ما يضاهيه من السريع . فالمصنّف لم ينصَّ على أنه يُدخلُ السريع مع الرجز في النظم ، وإنما أخبر أن النظم يَسْهُل ويقربُ من الأفهام إذا كان على أحد هذين البحرين ؛ ولذلك عطف بـ" أو " فقال : " أو ما يضاهيه " ولو كان كما زعموه لقال : " وما يضاهيه " .

[الكلامُ والكلِم]

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حاسِدٍ ... أَوْ جاهِلٍ أَوْ عالِمٍ مُعانِدِ
بِاللهِ رَبِّي فِي الأُمُورِ أَعْتَصِمْ ... القَوْلُ فِي حَدِّ الكَلَامِ والكَلِمْ

" فقلتُ " : معطوف على قوله : " اقتضوا " ، و " غيرَ آمن " نصب على الحال من فاعل " قُلتُ " .

و " الحاسدُ " : اسمُ فاعِلٍ من " حَسَد " بالفتح " يَحْسُدُ " بالضم والكسر[1] ، يتعدى إلى واحد وإلى اثنين ، إما بنفسه كقوله[2] :

وَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ ... زَعِيمٌ نَحْسُدُ الأَنَسَ الطَّعَامَا

أو إلى الثاني بحرفِ الجر كقوله[3] تعالى: ﴿ أم يحسدون الناسَ على ما ءاتاهُمُ اللهُ من فضلِه ﴾ ، والمصدر : " الحَسَد " كقوله[4] تعالى: ﴿ حَسَداً من عند أَنفُسِهم ﴾ ، وقال الشاعر[5] :

---

(١) ينظر : اللسان : (حسد) .

(٢) ينسب إلى شُمَيْر بن الحارث الضَّبي ، بالشين المعجمة ، ويقال : سُمَيْر ، بالسين المهملة ، كما في نوادر أبي زيد : ٣٨٠ ، وهو شاعرٌ جاهلي . أخباره في خزانة الأدب : ٥/١٨٢ . وينسب إلى تأبط شراً ، وهو في ملحق ديوانه : ٢٥٤ . والبيت من خمسة أبيات ترد في كثير من المصادر اللغوية والنحوية . ينظر : الكتاب : ١ / ٤١١ ، والمقتضب : ٢ / ٣٠٧ ، والخصائص : ١ / ١٢٩ ، والجمل : ٣٩١ ، والمقرب : ٣٢٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٧٠ . زعم الشاعر أنه أتاه الجنّ عند ناره فحياهم . وقوله : « إلى الطعام » أي : هلموا إلى الطعام ؛ فحذفها ، والأَنَس : لغة في الإنس ، ويروى بها . ويروى : يَحسد بالياء ، وصلته قوله :

لَقَدْ فُضِّلْتُمُ بالأكل فينا ... ولكن ذاك يُعْقِبُكم سِقَامَا

(٣) سورة النساء : من الآية : ٥٤ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٠٩ .

(٥) هو أبو تمام ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٢١ ، وصدره :

واعذر حسودَك فيما قد خُصِصْتَ به

وينظر : البحر المحيط : ٨ / ٥٣١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٦ .

إنَّ العلا حسن في مثلها الحسد

و" الحَسَادَة " أيضاً ، ومعنى الحَسَد : أن تتمنى زوال نعمة المحسود إليك ، وهذا بخلاف الغِبْطَة ؛ لأنَّ " الغِبْطَة " هي : أن تتمنَّى مثل حال المَغْبُوط من غير أن تريد زوالها عنه ، وليست بحرام ، وفي الحديث[١] : « المُؤْمِنُ يَغْبِطُ المُؤْمِنَ » ، تقول منها : « غَبَطْتُ الرَّجُلَ » بما نال " أَغْبِطُه " بالكسر " غَبْطاً " بالسكون و" غِبْطَة " ، فـ" اغْتَبَط " فهو " مُغْتَبِط " بالكسر ، وعليه ينشد[٢] :

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

أنشده أبو سعيد[٣] بكسر الباء ، الصيغة صيغة " فاعل " لمكان المطاوعة - وهي أن يدلّ فعلٌ على تأثير ، ويدل فعلٌ آخر على قبول ذلك التأثير - والمعنى معنى " مفعول " على طريقة ﴿ عيشة راضية ﴾[٤] ، و﴿ ماء دافق ﴾[٥] ، ولو أُريد اسم المفعول لقيل : " مغبوط " ؛ لأنَّه قياسه.

والترديد[٦] بين " الحاسد ، والجاهل ، والعالم المعاند " صحيح ، وإن كان الحاسد

---

(١) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣ / ٣٣٩ ، وفيه : « أنّه سئل : هل يضرُّ الغبط ؟ قال : لا ، إلا كما يضرُّ العِضَاهَ الخَبْطَ » ، الغبط : حسدٌ خاصٌّ .

(٢) البيت من قصيدة اختلف في نسبتها، قيل إنها لحريث بن جبلة العذري ، وقيل إنها لعشّ بن لبيد العذري، وقيل إنها لعثير بن لبيد العذري ، ولعل هذا الأخير تحريف " عش " وهو شاعر جاهلي قديم مترجم في معجم الشعراء : ٣٠٦ ، ونُسبت لآخرين ، انظر ما كتبه العلامة الميمني عن نسبتها في حاشية اللآلىء : ٢ / ٨٠٠ .

وللقصيدة قصة عجيبة ذكرها أبو حاتم السجستاني في المعمرين : ٣٨ (ترجمة عبيد بن شرية) ، وذكرها الحريري في درة الغواص : ٧٣ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني : ٢ / ١٦٨ .

والبيت في : الأمالي : ٢ / ١٨١ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٤٠١ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٢٥٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) هو الأصمعي . ينظر : الصحاح واللسان والتاج : (عصر) .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ٢١ .

(٥) سورة الطارق : من الآية : ٦ .

(٦) الترديد : يكون بين المعاني المحتملة ، ولا يستلزم اشتراكاً بين أقسامه .
ينظر : الكليات : ٢٦٤ .

لا يخلو عن واحدٍ من الجاهلِ والعالِمِ ، إلا أنه قد يخلو عن العالِمِ المعاندِ ، فلا تكون القسمة متداخلة ، وإنما التداخُلُ كقول أبي الطيب[1] :

فَافْخَرْ فَإِنَّ النَّاسَ فِيكَ ثَلَاثَةٌ مُسْتَعْظِمٌ أَوْ حَاسِدٌ أو جَاهِلُ

فإن الاستعظام يستلزمُ " العلمَ " ، و" العلم " إذا لم يكن مجرداً استلزم " العالم " فيصير في قوة قوله : " عالم ، أو حاسد ، أو جاهل " ، و" الحاسد " لا يخلو من واحدٍ منهما ، فتتداخلُ القسمةُ .

فإن قيل : فـ" العالِمُ المعاندُ " يستلزمُ " العِلم " ، و" العلمُ " يستلزمُ " العالِمَ " ، فيلزم ما ذكرت ؟

فالجواب: أن " العالِمَ المعاندَ " دلالتُهُ على " العالِمِ " بالمطابقة[2]، وقد قُيِّدَ بـ" العِناد " فلزم تقييدهُ بـ" المعاندِ " ، بخلافِ " المستعظِم " فإن دلالته على " العالم " بالالتزام[2] من مرتبتين ، فلا يلزم تقييده بـ" المستعظِم " .

و " أعتصَمَ ": معناه أمتنعُ، و" العِصمة "[3] : المنعُ ، يقال : / " عصمه الطَّعام "، أي : منعَهُ من الجُوع ، و" العواصِم "[4] : بلاد قصبتُها " أَنْطَاكِية "[5] ، سُمِّيَتْ ٢/٨

---

(١) شرح ديوانه المنسوب لأبي البقاء العكبري : ٣ / ٢٥٩ ، ويروى : يا افخر ، والمعنى : يا هذا افخر ؛ فحذف المنادى .

(٢) دلالة المطابقة كدلالة البيت على ما فيه من جدران وسقف وأبواب ومساحة ، ودلالة الالتزام أن يدل اللفظ على معنى خارج عنه لكنه لازم من لوازمه ، كدلالة البيت على ارتفاع السقف .
ينظر : شرح تنقيح الفصول : ٥٤ ، البحر المحيط للزركشي : ٢ / ٣٧ ، وشرح الكوكب المنير : ١٢٦/١ .

(٣) ينظر : اللسان : (عصم) .

(٤) العَوَاصم : بفتح أوله وبالصاد المهملة ، على لفظ جمع عاصمة ، وهي حصونٌ موانع في الشام بين حلب وحماة . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٩ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٦٥ .

(٥) أَنْطَاكِيَة : بالفتح ثم السكون ، والياء مخففة ، قال ياقوت : " ولم تزل أنطاكية قصبة العواصم من الثغور الشامية ، وهي من أعيان البلاد وأمهاتها ... " . ينظر : معجم البلدان : ١ / ٢٦٦ .

بذلك لكثرة الحصون فيها ، و" أعتصم" : أتمسّكُ أيضاً ، ومنه : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾[١] .

و" القول في حدّ الكلام " : خبر مبتدأ محذوف أي: هذا القول ، والجملة [مع] ما قبلها من قوله : " بالله ربي " محكية بالقول .

* * *

اللفظ إن يفد هو الكلام ... نحو مضى القوم وهم كرام

تأليفه من كلم واحدها ... كلمة أقسامها أحدها

وهي ثلاث ليس فيها خلف ... الاسم ثم الفعل ثم الحرف

ذكر في هذا الفصل الكلامَ والكَلِمَ والكَلِمَة ، واستغنى عن بيان الكلمة ببيان أقسامها ، وقدّم حد الكلام على بيان الأقسام ، وكان الأولى تقديمُ بيانها على بيان الكلام؛ لأنها مفرداتُ ، والكلامُ مُرَكَّبٌ منها ، وكلُ مُرَكَّبٍ فهو مسبوقٌ بمفرداته ، وإنما قدّم القولَ فيه على بيانها لحصُول الفائدة التامّة به دونها ، فكان لذلك أهمّ ، وقال في حدّه :

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الكَلَامُ

فتوقّفت معرفته على معرفة اللفظ؛ لأنّ التقدير: الكلام هو اللفظ المفيد .

واللّفظ : اسم لما يُتلفّظُ به قلّت حروفُه أو كَثُرَت ، وحدُّه[٢] : " الصوتُ المعتمدُ على ما تُقطّعُهُ من مخارج الحُروف " ، وهو مصدرٌ قائمٌ مقامَ المفعول[٣] أي : ملفوظٌ ، كقولهم : " دِرْهَمٌ ضَربُ الأمير "؛ أي : مضروبُه، و" ثوبٌ نسجُ اليَمَن "؛

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٠٣ ، وينظر : مفردات الراغب : ٣٤٩ .

(٢) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٧٠ - ٧١ ، والكليات : ٧٩٥ ، وزادا : « تحقيقاً أو تقديراً » .
التقدير : كالضمير المستتر في : اضربْ .

(٣) ينظر : اللسان : (لفظ) .

أي : منسوجٌ فيه ، وقد دخلت الكلمة في حدِّ الكلام بهذا الحد؛ لأنها لفظٌ مفيدٌ ، فلم يكن الحدُّ مانعاً ، فكان حقه أن يقيِّد الفائدة بكونها تامة ، ولكنه استغنى عن تتميم الحدِّ بالمثال حيث قال : " مَضَى القومُ وهُمْ كِرَامٌ " .

والحدُّ الجيِّد[1] : لفظٌ مُرَكَّبٌ دالٌّ على معنى تامٍّ .

فخرج بـ" اللفظِ" : الإشارةُ ، والكتابةُ ، وكلامُ النفس ، وبـ" المركَّب" : المفردُ من نحو " زيد " ، وبـ" معنى تام " : مادل من المركَّب على معنى غير تامّ من نحو " غلام زيد " ، وفي تمثيله بذلك إشارةٌ إلى أن الكلامَ إنما يأتلفُ من اسمين ، أو من اسمٍ وفعلٍ ، وبيانُ ذلك هو أن الإسنادَ الذي هو نسبةُ أحدِ الجزءين إلى الآخرِ لإفادةِ المخاطَبِ شرطٌ في الكلام ، حيث اشترط فيه تمام الفائدة ، فحيث انتفى الإسنادُ انتفى الكلامُ ضرورةَ انتفاءِ الشيءِ عند انتفاءِ شرطه ، والاسم وُضِعَ ليُسْنَدَ ويُسْنَدَ إليه ، والفعلُ وُضِعَ ليُسْنَدَ ولا يُسْنَدُ إليه ، والحرفُ وضع لمعنى في غيره لا ليُسْنَدَ ولا ليُسْنَدَ إليه .

والتركيب العقليُّ إذا رُكِّبَ كلُّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ مع مثلِه ، أو قسيمه لا يزيد على ستةِ أقسام[2] : اسمان ، وفعلان ، وحرفان ، واسمٌ وفعلٌ ، وفعلٌ وحرفٌ ، واسمٌ وحرفٌ ، فأربعةٌ منها لا يتأتَّى فيها الإسنادُ لعدمِ إمَّا المسند أو المسند إليه كالاسم والحرف ، أو لعدم المسند إليه كالفعلين والفعل والحرف، أو لعدمهما كالحرفين ، فلم يبق إلا اسمان واسم وفعل ، وقيل / القسمة العقليةُ تسعةٌ بناءً على أن الاسم والفعل مغايرٌ للفعل والاسم؛ لأن الأوَّلَ جملةٌ اسمية ، والثانية فعلية ، وكذلك القسمان الأخيران . ٨/ب

وأمَّا الاسم مع الحرف في النداء فلنيابة الحرف فيه مَنَابَ الفعل[3] .

---

(١) حدّه به ابن معطٍ في الفصول : ١٤٩ ، وينظر : التعريفات : ٢٣٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ١٩٣ .

(٣) أي قولنا : " يا زيد " في تقدير : أدعو أو أنادي زيداً .

وهو مصدرٌ[١] مقترنٌ به غيرُ فعلِه مما هو في معْناهُ وملاقٍ له في الاشتقاق مثل: ﴿والله أنبتكم من الأرضِ نباتاً﴾[٢] يُطْلَقُ على القليلِ نحو: قُمْ، والمتوسط نحو: قامَ غلامُ زيد، والكثير نحو: ﴿حتى يسمَعَ كلامَ الله﴾[٣] والمراد القرآن، ودليلُ المصدريةِ إعمالُه فيما أنشدَه الأصمعي[٤]:

أَلاَ هلْ إلَى لَيْلَى سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ ... أُكَلِّمُهَا فيها مِنَ الدهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا ... فَإِنَّ كَلاَمِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وتوكيد الفعل به فيما أنشده أبو علي من قول الآخر[٥]:

فَإِنْ تُمْسِ ابْنَةُ السَّهْمِيِّ منَّا ... بَعِيداً مَا تُكَلِّمُنَا كَلاَمَا

وقيل[٦]: اسمٌ للمصْدرِ؛ لأن فعْلَه إما "تَكَلَّمَ" وقياسه "التَّكَلُّم"، أو "كَلَّمَ" وقياسه "التَّكْلِيم"[٧]، ومحلُّ القلبُ كما قال[٨]:

---

(١) رجع إلى الحديث عن "الكلام" وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢٠ - ٢١، والكليات: ٧٥٦، ونقله الرعيني في شرحه: ١ / ٧٢ بنصِّه.

(٢) سورة نوح: من الآية: ١٧.

(٣) سورة التوبة: من الآية: ٦.

(٤) لم أجده برواية الأصمعي. والبيتان ينسبان إلى ذي الرّمة، الأول فقط في ملحق ديوانه: ٧٦١ بتحقيق مطيع بيلي، وليسا في ديوانه بتحقيق عبد القدوس أبو صالح، وله قصيدة على الوزن والقافية، لعل البيتين من شواردها، انظرها في ديوانه: ٢ / ١٣٠٠.

والبيتان في شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢١، وشرح الشريشي: ١ / ٤٠، وشرح الرعيني: ١ / ٧٣. وينظر: شرح ابن القواس: ١ / ١٩٣، وهمع الهوامع: ٢ / ٩٥. ويروى: "مي" و "ريّا".

(٥) لم أجده عن أبي علي، وهو في: مجاز القرآن: ١ / ٢١٦، وشرح الشريشي: ١ / ٤٠، وشرح الرعيني: ١ / ٧٣، غير منسوب.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢١، والكليات: ٧٥٦.

(٧) وزادوا في تصاريفه: "كَالَمَ" ومصدره "مُكَالَمَةٌ"، و "تَكَالَمَ" ومصدره "تَكَالُمٌ". ينظر: شرح ابن القواس: ١ / ١٩٣، واللسان: (كلم)، وشرح الرعيني: ١ / ٧٣.

(٨) البيت في شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢١، غير منسوب.

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلَا

واشتقاقه من : الكَلْم وهو الجُرْح ، اشْتُقَّ منه لتأثيره في نفْسِ السامع ، وتأليفه من " الكَلِم " ، و" الكَلِم" : جنسٌ[١] يَفْرُقُ بينه وبين واحده التاء ، ويطلق على المركب مفيداً كان أو غير مفيد ، والضمير في [واحدها][٢] يرجع إليه ؛ لأنه يؤنث باعتبار الجمع ، تقول : « هَذِهِ الكَلِمُ كَتَبْتُهَا » ، كما تقول : « الكَلِمَاتُ كَتَبْتُهَا » ، ويُذَكَّرُ باعتبار الجنس كقوله[٣] تعالى : ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ ، وبينه وبين الكلام عمومٌ وخُصُوصٌ من وَجْهٍ[٤] ؛ لأن كلَّ واحِدٍ منهما يصدُقُ حيثُ لا يَصْدُقُ الآخَرُ ، ويَصْدُقَانِ معاً ، ويصدق كلُّ واحدٍ منهما على بعض ما يصدُقُ عليه الآخر .

والكلمة في الاصطلاح[٥] : لفظٌ دالٌ على معنى مفردٍ بالوضع .

فـ " لفظ " : احتراز من الكتابة ، والإشارة ، وعقودِ الحساب ، و " دال على معنى " : احتراز من المهملات كمقلوبِ " زيدٍ " ، و " مفرد " : احتراز من الكلام إذْ يصدُقُ عليه أنه لفظٌ دالٌّ على معنى ولكنه مركبٌ ، وهو نسبة القيام إلى زيدٍ مثلاً إذا قُلت : « قامَ زيدٌ » ، و " بالوضع " : احتراز من دلالة المنطوقِ به من المفردات المهملة على وجود الناطِقِ ، كما إذا سمعنا مقلوب " زيد " من وراء جدار[٦] ، إذ

---

(١) الكلم منهم من يرى أنه اسم جنس ، ومنهم من يرى أنه جمع . ينظر : الخصائص : ١ / ٢٥ ، والمرتجل : ٣٠ ، والكليات : ٧٥٨ .

(٢) في الأصل : " احدها " ، تحريف .

(٣) سورة فاطر : من الآية : ١٠ .

(٤) الكلم أعمّ من قبل : أنه يتناول المفيد وغير المفيد ، وأخصّ من قبل : أنه لا يتناول المركب من كلمتين . والكلام أعم من قبل : أنه يتناول المركب من كلمتين ، وأخصُّ من قبل : أنه لا يتناول غير المفيد . ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٥ ، وشرح كتاب الحدود : ٧٨ ، والكليات : ٧٥٧ .

(٥) ينظر : المفصل : ٦ ، والتعريفات : ٢٣٨ ، والكليات : ٧٥٦ .

(٦) في شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٩ معانٍ أُخر ، وينظر : الكليات : ٧٥٨ .

يصدق على ذلك أنَّه لفظ دالٌّ على معنًى مفردٍ وهو كونه قائماً بذات ، ولكن دلالته على ذلك بالعقل دون الوضع .

وفي اللغة يُطلق بالاشتراك على مفهومين أحدهما المصطلح عليه ، والآخر الجمل المفيدة[١] التي هي الكلام وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿ وألزمَهم كَلِمةَ التَّقْوَى ﴾ قال المفسِّرون[٣] : هي بِسم الله الرحْمَٰنِ الرحِيمِ ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ تعالوا إلى كَلِمةٍ سَوَاء / بيننَا وبينكم أن لا نعبدَ إلَّا الله ولا نُشرِكَ بهِ شيئاً ولا يَتَّخذ بعضُنا بعضاً أَرْبَاباً مِن دُون الله ﴾ ، وقوله[٥] : ﴿ وتَمَّت كلمةُ ربِّك الحُسْنَى علَى بَني إسْرَائيل بما صَبَرُوا ﴾ وهي[٦] قوله[٧] تعالى : ﴿ ونُريد أَنْ نَمُنَّ علَى الذينَ استُضعفوا في الأَرْضِ ﴾ إلى آخر الآيتين[٨] ، وجاء : خير كلمة قالها شاعر كلمة لبيد[٩]:

٩/P

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٨٢ ، قال الفاكهي : « وهذا الإطلاق منكرٌ في اصطلاحهم ؛ ولذا لا يُتَعرَّض لذكره في كتب النحو بوجه ، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ، وإن ذكره في الألفية ؛ فقد قيل : إنه من أمراضها التي لا دواء لها » . وقد ذكره ابن مالك في ألفيته بقوله :

وكلمة بها كلام قد يُؤَم

ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٥ .

(٢) سورة الفتح : من الآية : ٢٦ .

(٣) مِمّن قاله الزهري ، ينظر : تفسير الطبري : ٢٦ / ١٠٦ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٦٤ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٧ .

(٦) ينظر : تفسير الطبري : ٩ / ٤٤ ، ٢٠ / ٢٨ .

(٧) سورة القصص : من الآية : ٥ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ .... ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون ﴾ .

(٩) البيت في ديوان لبيد : ٢٥٦ . وينظر : البحر المحيط : ٢ / ٤٤٧ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٥٥ .

ويقولون للسورة والخطبة والرسالة والقصيدة : كلمة ، فقيل : حقيقةٌ ؛ لأنَّها تطلق على الجمل المفيدة ، وقيل[1] : مجازٌ ، إمَّا وصفاً لها بالاستحكام كأنها جزءٌ واحدٌ غير مختلف المباني ، ولا متهاجر المقاطع والمبادئ ، يتقاضى أوَّلُها آخرها ، كما أنَّ الكلمة كذلك ، فإذا أتيتَ بآيةٍ من السورة ، أو فقرةٍ من الخطبة أو الرسالة ، أو بيتٍ من القصيدة ، أو [أعطاك][2] ذاكَ خبرُ ما بعدَه لاستوائه واتصال أجزائه .

وإمَّا تسميةُ الجملة باسم الجزءِ إيذاناً بأنهُ العُمْدَة؛ لأنَّ الجميع به تَمَّ، كما قالوا لربيئة القوم : عيناً ؛ لأنَّهم به يرون ، ولبليغ القوم : لساناً ؛ لأنهم به يتكلَّمون ، ولجملة الإنسان : نفساً ؛ لأنها الناطقة ، فأطلقوا عليها الكلمة ؛ لأنَّها العمدة ؛ إذ هي مادة تركيبها .

وقوله : " أقسامها أحدها " أي : أقسام الكلمة ، لأن الكلمة جنس لقولها على كثيرين مختلفين بالحقيقة ، أنواعه : الاسم والفعل والحرف بالنوع الحقيقيّ ؛ لاختلاف كثيريه بالعدد ، فأطلق الأقسام على الأنواع .

وقوله : " ليس فيها خلف " : يريد أن أنواعها لا تَزيدُ على ثلاثة ، وذلك إمَّا لأنَّ الكلمة لا تخلو من أن تدلَّ على معنى مُستقلٍّ بالمفهومية أو لا ، فإن لم تدل عليه كانت حرفاً ، وإن دلت عليه فلا تخلو من أن تقترن الدلالة بزمان محصَّل أو لا ، فإن لم تقترن كانت اسماً ، وإن اقترنت كانت فعلاً ، أو لأنَّها إمَّا أن تَدلَّ على معنى يصحُّ الإخبارُ به ، وعنه ، أو لا به ولا عنه ، أو به لا عنه ، أو عنه لا به ، الأوَّل الاسمُ ، والثاني الحرفُ ، والثالث الفعلُ ، والرابع ساقطٌ ؛ لأنَّهم لم يعتبروه في كلامهم ، أو لأنَّ الألفاظَ منقسمةٌ بانقسام المعاني ، والمعاني : الذاتُ والحَدَثُ والرابطةُ ، فالذات الاسمُ ، والحَدَثُ الفعلُ ، والرابطةُ الحرفُ .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣ ، وشرح كتاب الحدود : ٨٢ ، والكليات : ٧٥٥ - ٧٥٦ .

(٢) في الأصل : " أو أعطاك " ، زيادة .

والجمع في القافية بين " وَاحِدُها " و " أَحَدُّها " عيبٌ من عيوب القافية العشرة[١] ، يقال[٢] له : سِنادُ التأسيس ، وهو أحد أنواع السناد الخمسة ، والتأسيسُ ألفٌ تكونُ قبلَ حرف الرويّ بحرف ، فإذا جاءتْ إحدى القافيتين مؤسَّسةً والأخرى غيرَ مؤسسة فذلك هو سِنادُ التأسيس ، وذلك كالجمع في القافيتين بين " سَالِم ومُسْلِم " .

وقوله عن الأقسام : " وهي ثلاث " ، والأقسام واحدها : قِسم ، وهو مُذكَّر ، والتاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة إنَّما تحذف مع المؤنث ، وتَثبُت مع المذكَّر ، فحقُّه أن يقول : وهي ثلاثة ، إلا أنَّ الأقسام لمَّا لم يخرج كل واحد منها عن أن يكون فِرقةً وجملةً ، وعن أن تصدق الكلمةُ عليه / ضرورةً صدقَ الجنسِ على الأنواع ؛ كان بهذين الاعتبارين مؤنثاً ، فعُومِلَ معاملةَ المؤنَّث في طرح التاء كما طُرِحَت في قوله[٣] : ٩/ب

فَكَانَ مجَنِّي دُونَ مَا كُنْتُ أَتقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وإن كان الشخصُ مذكَّراً ؛ لأنَّ المراد به المؤنث بدليل تفسيره بقوله : « كاعبان ومعصر » ، و" الكاعب " : الجارية حين يبدو ثَديُها للنهود ، و" المُعْصِر " : التي قاربت الحيض ، فالإعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام .

وأمَّا حذفه الفاء من جواب الشرط وهو مبتدأ وخبر في قوله : « إن يفد هو الكلام » فإنَّ سيبويه أجاز ذلك في ضرورة الشعر ، وأنشد[٤] قول عبد [الرحمن] بن

---

(١) ذكرها لاحقاً في باب الممنوع من الصرف : ، والتَّعليق عليها هناك .

(٢) ينظر : الكافي : ١٦٤ .

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ١٢٦ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٦٦، والمقتضب : ٢ / ١٤٦ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤١٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٩٤ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٦٥ ، ١١٤ .

حسان[١] :

مَنْ يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

وأجازه عليٌّ[٢] بن سليمانَ الأخفش في السعة في جميع الأجوبة الثمانية التي تجب فيها الفاء ، وسيأتي ، واستدلَّ عليه بقراءة[٣] نافع وابن كثير في قوله[٤] تعالى : ﴿ ما أصابكم من مُصيبة فبما كَسَبَتْ أيديكم ويَعْفُو عن كثير ﴾ ﴿ بما كَسَبَت أيْديكم ﴾ بطرح الفاء ، قال : لأنَّ التقديرَ : فهو بما كسبت .

واعلم أنَّ القولَ يُطلق على كلِّ واحد من الكلام والكلِم والكلِمة ؛ لأنَّه يُطلق مصدراً كالقيل والقال ، ويُطلق أيضاً اسماً لما يقال ، وكل واحد منها مقول .

* * *

(١) شعره : ٦١ ، وينسب إلى كعب بن مالك وهو في ديوانه : ٢٨٨ ، وينسب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه . والبيت في : النوادر : ٢٠٧ ، والمقتضب : ٢ / ٧٠ ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٥ .

(٢) ينظر : المساعد : ٣ / ١٦٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥١٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٧٢ ، وأجازه المبرد أيضاً في المقتضب : ٣ / ١٧٨ .

(٣) لم أجد من نسبها إلى ابن كثير ، وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو جعفر في رواية وشيبة .
ينظر : السبعة : ٥٨١ ، والكشف : ٢ / ٢٥١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥١٨ .

(٤) سورة الشورى : من الآية : ٣٠ .

[حد الاسم والفعل والحرف]

فَالاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّى ... فِي الشَّخْصِ والمعْنَى المُسَمَّى عَمَّا
وَالفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانِ ... وَمَصْدَرٌ دَلالَةَ اقْتِرَانِ
وَالحَرْفُ لا يُفِيدُ مَعْنًى إلاَّ ... فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى المُعَلاَّ

ذكر في هذا الفصل حدَّ كلِّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ ، وقال في حدِّ الاسم : " ما أبانَ عن مسمَّى " ، وهذا الحد ذكره طاهر بن أحمد بن بابشاذ[1] في مقدمته المُحْسِبة[2] ، وهو دَوْرٌ ؛ لأنَّه تعريفٌ للاسم بالمسمى ، والمسمى لا يُعْرَفُ إلا بالاسم ، وإذا توقَّفَتْ معرفةُ كلِّ واحدٍ منهما على معرفة الآخر كان دوراً ، ورُدَّ : بمنع كونِ المسمَّى لا يُعرف إلاَّ بالاسم فإنَّه كما يُعرف باسمِه يُعرف أيضاً بحدِّه ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : " رأيت فرساً " ، فإنَّ " فرساً " اسم لحيوان مخصوص وهو مسمَّاه ، وقد عُرف به ، ويُعرف أيضاً بحدِّه إذا قلت : " رأيتُ الحيوانَ الصَّاهل " ، وأجيب : بأنَّ " الحيوانَ الصاهل ، وفرساً " كالمترادفين اسمين لمسمىً واحد ، يدلُّ كلُّ واحد منهما من بيان المسمَّى على ما دلَّ عليه الآخر ، ويُفسَّر به ، فقد اتَّحد مفهوماهما ولم يكن غيرَه ، ولا يفارقه إلا من جهة أنَّ الجنسَ والفصلَ في أحدهما ظاهر ، وفي الآخر مطويٌّ ، وإذا كان كذلك كانت حقيقة المسمَّى متوقِّفةً على الاسم ، فإذا عُرِّفَ الاسمُ بالمسمَّى لزم الدور .

والحد الجيد[3] : " أنه كلمة تدلُّ على معنى مستقلٍّ بالمفهومية غيرَ مقترنٍ بزمان محصَّل " .

فـ" كلمة تدل على معنى " متناول الاسم والفعل والحرف ، و " مستقلٌّ بالمفهومية " يُخْرِجُ الحرفَ ، و" غيرَ مقترن / بزمانٍ محصَّل " يخرجُ الفعلَ ، وقيل: ٩/١٠

---

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، النحوي المصري ، تولى تحرير الكتب الصادرة من ديوان الإنشاء في مصر ، وتصدّر للإقراء في الجامع العمري ، وانقطع في آخر عمره عن الناس . أخباره في : إنباه الرواه : ٢ / ٩٥ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٥١٥ .

(٢) شرح المقدمة النحوية : ٢٩ .

(٣) يفهم هذا الحدّ من ابن السَّرَّاج في الأصول : ١ / ٣٧ ، حيث حدّ الفعل بقوله : " ... وإذا دلَّت على معنى وزمانٍ محصَّل فهي فعل ، وأعني بالمحصَّل : الماضي والحاضر والمستقبل " ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٢ ، ونسب هذا الحدّ إلى السيرافي .

بزمان محصّل ؛ لأنّ الأزمنة التي يُشترطُ تجرّدُ الاسم عنها هي الأزمنةُ الثلاثة التي هي أزمنةُ الأفعال ، وهي الماضي والحاضر والمستقبل لا مطلق الزمان ، فإنّ الأسماء قد تقترن معانيها بالزمان المطلق كـ" الصّبُوح ، والغبُوق " ، وقد تكون دالّةً عليه كـ" الحين ، والوقْت ، والأوان ، والسنة ، والشهر ، واليوم ، والساعة " ، ولا يرد النقضُ باسم الفاعل على طرْده ، فلا يكون جامعاً ، ولا بالأفعال غير المتصرّفة على عكسه ، فلا يكون مانعاً ؛ لأنّ وضع اسم الفاعل على التجرّدِ والاقترانِ عارضٌ عند الإعمال[1] ، ووضع غير المتصرّفة على الاقترانِ والتجرّدِ عارضٌ لشبه الحرف بتضمّنها معنى الإنشاء .

وقوله : " في الشخص والمعنى " يريد أن الاسمَ ينقسم إلى اسم عينٍ واسم معنًى ، قيل : وأصل تركيبه هكذا: " ما أبان عن مسمًّى عمَّ الشخص والمعنى "، فموضع " عمَّ " خفضٌ صفةٌ لمسمًّى ، ولكنه لما أُخِّرَ ضَعُفَ تعلُّقه فعدِّيَ بحرف الجرّ ، وهذا التقدير يقتضي جعلَ قوله "المسمَّى " زيادةً ؛ والأولى تعليقُ الجارّ الّذي هو " في " بقوله : " أبان " ، ويُجعلُ قولُه : " المسمّى عمّ " جملةً اسميةً أي : بها بعد تمام الحدّ إعلاماً بأنّ لفظ المسمَّى يعمُّ كُلَّ واحدٍ من اسمِ العين واسم المعنى ؛ لأنَّ مدلولَ كلٍّ واحد منهما يصدق عليه أنهُ مسمًّى ، فأسماء الأعيان هي المرئيّات المشاهدات القائمة بأنفسها ، سواء كانت غير صفات كـ" رَجُل ، وفَرَس ، وثَوْب ، وكِتَاب " ، أو صفات كـ" رَاكِب ، وذَاهب "، وأسماء المعاني ما لا يقوم بنفسه غير صفات كانت أيضاً كـ" العِلْم ، والجَهْل ، والقُدْرة ، والغَضَب ، والأَنَفَة " ، أو صفات كـ" المَعْلُوم ، والمُضْمَر ، والمَفْهُوم " .

واعلم أنّ ما ذكرناه في حدّ الاسم من : " دلالتهُ على معنى مُسْتَقِلٌّ بالمفهوميّة " أَسَدُّ مِن : يدلُّ على معنًى في نَفْسِه ؛ لأنَّ الضميرَ في " نفسه " إنْ رجع إلى الدّال لزمَ

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٢٢ : « ... ألا ترى أن " ضارباً " يُفهم منه الضَّرْب لأنه من لفظه ، والمفعول لأنه يقتضيه ؛ ولم يوضع لواحدٍ منهما بل وُضع للفاعل لا غير » .

تعريفُ الشيءِ بنفسِه ، أو إلى المدلولِ عليه لزمَ ظرفيةَ الشيءِ لنفسِه ، وكلٌّ واحدٍ منهما محالٌ لامتناعِ تقدُّمِ الشيءِ على نفسِه وإن لم يرجع إلى شيءٍ انخرمَتِ القاعدةُ المعلومةُ في ضميرِ الغائبِ من استدعائه مرجوعاً إليه في اللفظِ أو التقديرِ أو المعنى أو الحكمِ ، وإنْ جُعِلَ من وضعِ الشيءِ موضعَ غيرِه مثل " يطأُهُمُ الطريقُ ، وصيدَ عليه يومانِ " بوضعِ " في نفسه " موضعَ " مستقلٌّ بالمفهومية " كان الموضوعُ مجازاً ، وما وُضِعَ موضعَه حقيقةً ، فيترجَّح .

وقوله في حدِّ الفعل : " ما دلَّ على زمانٍ ومصدرٍ " خيرٌ من قولهم[1] : " ما دلَّ على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ " ؛ لاقتضائه جعلَ الاقترانِ نفسه هو المدلول ،وإخراجَ الحَدَثِ والزَّمانِ عن الدلالة ، ولا يفيد كونهما متعلَّقَ الاقتران ؛ لأنَّه لا يلزم من ثبوت أمرٍ للاقتران ثبوتُه لمتعلَّقه بدليل قولك : " أعجَبَني اقترانُ زيدٍ بعمرٍو " دونهما ، فتُثبت الإعجابُ باعتبار الاقتران ، وتَنفيه باعتبار زيد وعمرو[2] .

وقوله : " دلالةُ اقتران " أيّ : أنَّه يدلُّ عليهما دلالةً واحدة ، وإن كانت جهة الدلالة مختلفة ؛ لأنَّ دلالتَه على الزمان بوضع الصيغة له ، فهو أمر معلوم من الصيغة ، وعلى المصدرِ بحروفه ، ولذلك عملَ فيهما ، والواردُ على طردِ الاسم من اسم الفاعل يردُ هنا / على عكسِه ، والواردُ على العكسِ كغيرِ المتصرِّفة يردُ هنا على طرده ، والجوابُ كما مرَّ. ١٠/ب

وأمَّا النقض بنفس الحدِّ وهو قولنا : " ما دلَّ على مصدرٍ وزمانه " إذ هو دالٌّ على زمانٍ ومصدر ، فيلزم أن يكونَ فعلاً وليسَ بفعلٍ ؛ لأنَّه مركَّبٌ وليس الفعل بمركَّبٍ ؛ فمردودٌ : بما عُلِمَ من أنَّ الفعلَ نوعٌ للكلمة ، والجنسُ صادقٌ على النوعِ ،

---

(١) هي عبارة الزمخشري في المفصل : ٢٤٣ .

(٢) نَقَل المؤلف - رحمه الله - هذا من الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٣ ، بتصرّف .

فالمراد[١] : " الفعل كلمة تدلّ على زمان ومصدر " وحينئذ لا يرد النقض بالحدّ ؛ لأنّه ليس بكلمة ولكنّه كلام .

وأجاب البصريّون عن النقض بمثل : " خَلَق اللهُ الزمَانَ " إذ هو فعل دالٌّ على مصدر و لم يدلّ على زمان[٢] ، فقالوا : إنّا لا نعقل فعلاً إلا في زمان ، فنزّلنا مثل ذلك منزلة ما هو في زمان ، وأجريناه مجرى ما نعقله[٣] ، وإن كان في الحقيقة في غير زمان لئلا يفتقر كلُّ زمان إلى زمان ، ويذهب الأمر إلى غير النهاية ، وهو محالٌ .

وأمَّا الحرف فقد قيل في حَدِّه : " ما دَلَّ على معنًى في غيره " . وأُورد النقضُ بالنعت ؛ لأنّه يدلّ على معنى في المتبوع وهو غيره ، فقد دلّ على معنًى في غيره ، [و] " بمثل ، وكَمْ " الخبريّة ؛ لأنّهما تدلّان على تشبيه وتكثير في غيرهما ، وبجميع أسماء الاستفهام والشرط ، ولأجل ما ورد على هذا الحد من ذلك ، عُدِلَ إلى إيراده على طريق الحصر بالنفي والإثبات فقيل : " ما لا يدلّ على معنًى إلّا في غيره " ، كما فعل المصنف حيث قال[٤] : " والحرف ما لا يدلّ على معنى إلّا في غيره " ؛ لأنّ هذه وإن دلّت على معنى في غيرها فهي أيضاً تدلّ على معنًى في [نفسها][٥] ، بخلاف الحرف فإنّ دلالته لا تكون إلّا على معنًى في غيره ، فحصل الاحترازُ عنها بذلك .

---

(١) يرد النقضُ هنا من استخدام " ما " في الحدِّ ؛ وإن لم يُفْصح المؤلف - رحمه الله - عنها ، وأورده ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٢ قال : " ... وقوله : " ما دلّ " ؛ فما من ألفاظ العموم ؛ فهو جنسٌ بعيد ، والجيِّد أن يُقال : كلمةٌ أو لفظةٌ أو نحوهما ؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من " ما " ؛ فإن قلت " ما " هاهنا وإن كان عامّاً ؛ فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز ؛ قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز ، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء ؛ فلا يستعمل فيه مجازٌ ولا استعارة " .

(٢) الخلاف هنا في زمن الفعل " خَلَق " ، إن قيل : إن له زمناً ؛ فقد ثبت أنَّ الزَّمَن سابقٌ للخلق ؛ لأنّه يُشترط وجود المفعول به قبل وجود الحدث . ينظر : المسائل العسكرية : ٩٣ ، والخصائص : ٢ / ٤٦١ .

(٣) أجاب عنه أبو علي في المسائل العسكرية : ٩٣ بصورة أوضح ، قال : " وممّا يجيبون به عن ذلك أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن وما يتخاطبون به ويتعارفون، وهذا النحو غيرُ ضيِّق في كلامهم ".

(٤) وقال ذلك أيضاً في الفصول : ١٥٣ .

(٥) في الأصل : " نفسه " ، ولا تستقيم العبارة به .

ومنهم من يحترز عن ذلك بزيادة : " و لم يكن أحد جزأي الجملة "[١] .

وقد أُورد النقضُ على الحصر بالفصل وأسماء التوكيد من نحو " أكتعين ، وأبتعين " وسائر الإتباعات ؛ لأنّها لا تدلّ على معنى إلّا في غيرها .

أمّا الفصل فلأنّه يدلّ على أنّ ما بعده ليس نعتاً لما قبله ، ولا يدلّ على غير ذلك، وأمّا أسماء التوكيد ممّا ذكر ونحوها فلأنّها لمّا لم تتقدّم على ما قبلها اقتصر بها على الدلالة على معنى فيه من غير دلالة على شيء آخر ، فكان كلّ واحد منهما لا يدلُّ على معنى إلّا في غيره ، وقال سيبويه[٢] : " الحرف ما دلّ على معنًى ليس بمعنى اسم ولا فعل " ، وأُورد النقضُ بما دلَّ على معنًى في غيره من الأسماء كأسماء الاستفهام والشرط ونحوها ؛ لأنّ معنى كلٍّ واحد من الاسم والفعل في نفسه ، فإذا دلَّت هذه على معنى في غيرها فقد دلّت على معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل[٣] .

وقيل : الحرف ما لا يُخبر به ولا عنه . واعتُرض[٤] عليه بأنّ المخبر عنه في هذه الجملة إن كان اسماً كانت كاذبة ؛ لأنّ الاسم يخبر به وعنه ، ولأنّه أُريد الإخبار بها عن الحرف / فلم يُخبر عنه فكذبت ، وإن كان حرفاً كانت كاذبة ومتناقضة ، أمّا ٢/١١
كاذبة فلأنّ معناها أنّ الحرف لا يُخبر عنه ، وقد أُخبر عنه فكذبت ، وأمّا متناقضة فلأنّه إذا جُمع بين معناها وهو : أنّ الحرف لا يُخبر عنه ، وبين لفظها وهو أنّه قد أُخبر عنه بأنّه لا يُخبر عنه حصل التناقض ؛ لأنّه يصير معناها أنّ الحرف لا يُخبر عنه ، ولفظها أنّه يُخبر عنه ، فإذا جُمع بينهما صار بمنزلة : الحرف لا يُخبر عنه الحرف يُخبر عنه ؛ وهو تناقضٌ ، وهذا بعينه يَرِد على الفعل إذا قيل : الفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٢ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٨ / ٣ : " والجواب عن هذا الإشكال أن هذه الأسماء دلّت على معنًى في نفسها بحكم الاسمية فـ" أين " دلّت على المكان و " وكيف " دلّت على الحال ... " . وينظر : شرح الكافية : ١ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٩٤ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٣٧ .

وأُجيب[١] : بأنَّ المراد من قولهم الفعل والحرف لا يُخبر عنهما أنَّه لا يُخبر عن معنى قولنا : الحرف ، ومعنى قولنا : الحرف ، هو ألفاظ الحروف معبَّراً بها عن معناها ، وألفاظ الحروف معبَّراً بها عن معناها لا يُخبر عنها ، فلا يُخبر عن " مِنْ " في قولنا : " أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ " ؛ لأنَّه قد عُبِّر بها عن معناها وهو الابتداء ، ويُخبر عنها في قولنا : " مِنْ حَرفُ جَرٍّ " ؛ لأنَّها لم يُعبَّر بها عن معناها ، وكذلك سائر الحروف ، فعلى هذا يكون المُخبَرُ عنه في هذه الجملةِ حرفاً ولا تكون كاذبةً ولا متناقضةً ، وكذلك الفعل .

ولكثرة ما ورد على حدِّ الحرف . قال بعضهم[٢] : قد حدَّ المتقدِّمون والمتأخِّرون الحرفَ ، ولم يَسلم لأحد منهم ما حدَّه به ، وقيل : " أَصحُّ الحدود : لفظٌ يَصحَب الاسمَ أو الفعلَ وليس بواحد منهما لإفادة معنى لم يكن " .

والجواب الذي يُدفع به هذه الشكوك ويُستغنَى معه عن العدول إلى جميع ما ذُكر هو أنَّ المراد من قولهم : " الحرف يدلُّ على معنًى في غيره " ، أنَّه لا يَستقلُّ بالمفهوميَّة كالاسم والفعل ، فمعنى " يدلّ على معنًى في غيره " ؛ أيّ : باعتبار غيره[٣] ؛ لأنَّه يُشترَط في دلالته على معناه الإفراديّ ذِكر متعلّق ، لا ظرفيّة الغير للمعنى ، (و من ثمّ لم يكن له بدٌّ من اسم أو فعل يَصحَبه إلاَّ في مواضع حُذف فيها الفعل للعلم به ، واقتُصر على الحرف ، فجرى مجرى النائب كقولهم : " يَا زَيْدُ " ، وقولهم في الجواب : " نَعَم ، أو لَا ، أو بلَى " ، وقوله :

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ)[٤]

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٣٧ .

(٢) قريب من هذا قول ابن الأنباري في أسرار العربية : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٩ .

(٤) هذه عبارة الزمخشري في المفصل : ٢٨٣ ، قال ابن الحاجب في الإيضاح : ٢ / ١٣٩ : « قوله : إلا في مواضع : ليس بسديد ؛ لأنه توهّم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلّق وليس بصحيح ؛ فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الموجود » .

=

فإذن فلا ينبغي العدول في حدِّ الحرف عن قولنا : " الحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيره " بالتفسير الذي ذكرناه .

* * *

= وقوله : « لما تَزُلْ .... » هو للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه : ٨٩ ، وصدره :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

والبيت في : الخصائص : ٣ / ٣٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٥ ، وشرح الرعيني: ١/ ٥٦٣ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٩٧ .

[علامات الاسم]

فَالاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْ عَنْهُ وَثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ
وَنَادِهِ وَاجْرُرْهُ أَوْ صَغِّرْهُ وَانْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْهُ أَوْ أَضْمِرْهُ

ذكر في هذا الفصل إحدى عشرة علامة تختصّ بالاسم دون الفعل والحرف ، ونحن نذكرها على ترتيبه ، كأنَّه قصد التعريف بالرسم مع التعريف بالحدّ حرصاً على البيان ، ويُحتمل كونه ناقصاً بالخاصة وحدّها[1] ، وكونه تامّاً لأنَّه لَمَّا ذكره بعد ذكر الكلمة ، وهي جنسه القريب ، حصل اقتران الخاصَّة به ، وذلك رسمٌ تامٌّ .

أمَّا التعريف فاختصّ بالاسم دونهما لعدم قبول الفعل له ، وعدم احتياج الحرف إليه ؛ أمَّا الفعل فلأنَّه موضوعٌ على التنكير ليستفيد المخاطب منه فائدة لم تكن عنده ، فلو عُرِّف وكان / معلوماً للمخاطب لكان إخبارُه به من قبيل الإخبار له بشيء ١١/ب
يعلمه ، فيكون تحصيلاً للحاصل ، فلم يَقبل تعريفاً لذلك ، وأمَّا الحرف فلأنَّه يدلُّ على معناه الإفراديِّ عند ذكر المتعلّق ، ولا يتوقّف في ذلك على تعريفه ، فلو عُرِّف لوقع التعريف ضائعاً ، فلم يَحْتَجْ إلى تعريفٍ ، فلما امتنع كونه في الفعل والحرف تعيَّن اختصاصه بالاسم لقبوله له وصحَّة معناه فيه .

واعتُرض بأنَّه ليس المراد من المعرفة أن يكون معلوماً للمخاطب ، بحيث لا يُلتبس عليه بغيره ليلزمَ ما ذكرت ، وإنّما المرادُ أن يكون موضوعاً لواحدٍ بعينه وضعاً على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه ، ولولا ذلك لما كانت المبهمات معارفَ .

---

(١) دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحدّ دلالة عامة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٥ . والفرق بين الحدّ والخاصة ، قال فيه الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٢ : « الحدّ مطّرد ومنعكس ، والخاصة مطّردة غير منعكسة » ومعناه : أن الحدّ يصدق على الأسماء كلها ، وأمّا الخاصة كأداة التعريف فإنها لا تصدُق على الأسماء كلّها ، فلا يصح أن يقال : كل ما لم تدخله أداة التعريف فليس باسم .

وأُجيب : بأنّه لو قبل تعريفاً لكان طريقاً إلى كونه معلوماً للمخاطب قبل الإخبار به بوجه ؛ لأنّه يصير به كذلك كالعهديّ ، وحينئذٍ تتخلّف فائدة الإخبار ، ويلزم ما ذكرنا .

واعتُرض : بأنّ ما ذُكر من لزوم تحصيل الحاصل لازمٌ فيما أُخبر به من الأسماء المعارف من نحو : " زَيْدٌ المُنْطَلِقُ ، وزَيْدٌ غُلَامُكَ " .

وأُجيب : بأنَّ التعريف في ذلك للذّات لا لما أُخبر به من الحدث ، فليس التعريف للمخبر به من الانطلاق والغُلُومِيَّة المخبر بهما في الحقيقة .

وقيل : إنَّ فائدة التعريف جعل المحكوم عليه معيَّناً عند المخاطب ، وذلك يَقتضي أن لا يتّصل إلَّا بما يصحُّ أن يكون محكوماً عليه ليجعله معيَّناً ، والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها ، ولا تَظهر فائدة التعريف فيها ، بخلاف الاسم ؛ لأنَّه يقع محكوماً عليه ، فلذلك اختصَّ التعريف به .

وأمَّا الإخبار عنه فلأنَّ وضع الاسم ليُخبر به ويُخبر عنه ، ووضع الفعل ليُخبر به ولا يُخبر عنه ، ووضع الحرف لمعنى في غيره لا ليُخبر به ولا ليُخبر عنه ، فاختصّ الاسم بالإخبار عنه دونهما[1] ، فالفعل لا يُخبر عنه كالاسم، والاسم يُخبر به كالفعل ، إلَّا أنَّ الفعل لا يَنتقل عن كونه مخبراً به ، والاسم يَنتقل عنه ، وهو دليلُ أصالة الفعل في الإخبار به ، وفرعية الاسم في ذلك في اعتبار الواضع ، لأنَّه إذا اشترك أمران في وصف ، واستلزمه أحدهما ، وانتقل الآخر عنه ، دلَّ ذلك على أصالة المستلزم وفرعيَّة المنتقل ، ومثل ذلك اشتراك الاسم والفعل في دلالة الزمان[2] وانتقال الاسم عنها دليل الفرعية ، واستلزام الفعل لها دليل الأصالة ، ومن أجل أصالة الإخبار به في

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ٦٥ .

الفعل وعروضه في الاسم حكم الكوفيُّون[١] على الاسم الجامد مُخبراً به عن المبتدأ بتحمّل الضمير ؛ لوقوعه موقع ما له وصف الإخبار به بالأصالة ، وهو لازمٌ لتحمُّل الضمير مخبراً به عن متقدِّم ، فألحقوه به في ذلك وتأوّلوه ، فإذا قيل : زَيْدٌ أخوك أو غلامُك ، فهو متأوّل عندهم بمؤاخٍ و [متغلِّم][٢] لك فأجروه مجراه حين حُمل عليه ، وإلى ما ذهب إليه الكوفيُّون ميلُ أكثر المحقِّقين من المتأخِّرين .

وأمَّا التثنية والجمع [فلتعذُّر] وجودهما في الأفعال واستغناء الحروف عنهما ، أمَّا الأفعال فلأنَّها مفيدة للمصادر وهي موضوعة للحقيقة بأسرها / فيتعذَّر وجود مثلها معها ، وإذا تعذَّر ذلك بطَلت التثنيةُ والجمعُ لاقتضائهما وجود التعدُّد . ٢/١٢

وأمَّا الحروف فلأنّ إفادة معانيها غير متوقِّفة على تثنية ولا جمع في اعتبار الواضع، فلو ثُنِّيت أو جُمعت كان مخالفة للوضع ، فتُركت تثنيتُها وجمعُها لذلك ، فاختصّ بهما الاسم لصحَّة معناهما فيه لكون مدلوله شخصاً أو معنى يقبل التعدُّد .

وأمَّا التنوين : فالمراد منه تنوين التمكّن والتنكير والعوض والمقابلة ، لا تنوين الترنّم ولا التنوين الغالي .

أمَّا تنوين التمكُّن فلأنَّه يُفيد فيما اتّصل به أنَّه غير مشبَّه بفعل ولا حرف كـ" زَيْد ، ورَجُل " ، فلو دخل في الفعل أفاد أنَّه غيرُ مُشَبَّهٍ بالفعل ، أو في الحرف أفاد أنَّه غير مُشَبَّهٍ بالحرف ، وذلك محالٌ ؛ لاقتضاء التشبيه ونفيه المغايرة بين المشبَّه والمشبَّه به .

وأمَّا تنوين التنكير فلأنَّه يُفيد التنكير فيما اتَّصل به من أسماء الأفعال كـ" إيهٍ ، وصَهٍ ، وأُفٍّ " ، أو الأصوات كـ" غَاق " ، والأفعال موضوعة على التنكير فلا يصحُّ

---

(١) هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف : ١ / ٥٥ ، والعكبري في التبيين : ٢٣٦ .

(٢) في الأصل : " متغلمن " .

فيها ، والحروف مستغنية في إفادة معانيها ، وإذا حُذف مما اتّصل به صار معرفة ، والأفعال والحروف لا تَقبل التعريف ، فإذا قلتَ : " إيهٍ " بالتنوين ، فمعناه : " حَدِّثْ حَدِيثاً " ، أيَّ حديثٍ كانَ ، فإذا قلته بغير تنوين فمعناه : " حَدِّثْ الحَدِيثَ المَعْهُودَ الذي كُنَّا فيه "، وكذلك " صهٍ ، وأفٍ " أي : " اسْكُتْ سُكُوتاً ، أو السكوتُ المعهودُ ، وأَتَضَجَّرُ تَضَجُّراً ، أو التَّضَجُّرُ المَعْهُودُ " ، وقال أبو الفتح[1] : إذا قلت حكاية لصوت الغراب : " غاقٍ غاقٍ " بالتنوين فكأنَّك قلت : " قال بعداً بعداً " ، فإذا قلته بغير تنوين فكأنَّك قلت : " قَالَ البُعْدَ البُعْدَ " .

وأمَّا تنوين العوض من المضاف إليه[2] كـ" يومئذٍ ، وحينئذٍ " و﴿ كل ءامن ﴾[3] و﴿ رفعنا [بعضهم] فوق بعض ﴾[4] و" لات أوانٍ " ، فلأنَّ الأفعال والحروف لا يصحُّ إضافتها ليعوَّض عنها عمَّا أُضيفت إليه عند قطعها عنه ؛ لأنَّ المضاف محكومٌ عليه ، وهي لا تقع محكوماً عليها ، بخلاف الاسم فإنَّه يصحُّ ذلك فيه ؛ فاختصّ به ، تقول : " كَانَ ذلكَ حِينَئِذٍ " ، والتقدير : كان ذلك حين إذ كان كذا ، فحُذفت الجملة المضافة إليها " إذ " ، وعوِّض عنها التنوين ، فكُسرت الذال من " إِذْ " للساكنين ؛ هي والتنوين ، قال أبو ذؤيب الهذلي[5] :

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٩٤ .

(٢) قَيَّد المؤلف - رحمه الله - تنوين العوض بالمضاف إليه ، وأغفل تنوين العوض عن حرف كاللاحق لكلمة : " قاضٍ " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٥ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٣٢ ، وفي الأصل : « بعضكم » ، وفي الأنعام : ١٦٥ : ﴿ ورفع بعضكم فوق بعض ﴾ .

(٥) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٧١ ، وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٥٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٥٣٩ . وقوله : « نهيتك » يخاطب « قلبه » وهو مذكور في البيت الذي قبله ، وقوله : « بعاقبة » يريد : بثباتٍ في آخر الزمان ، ويروى « بعافية » .

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيْحُ

أي : وأنت إذ نَهَيْتُك صحيح .

وأمَّا " لات أَوَان " فقال المبرِّد[١] : حكم " أَوَان " أن يضاف إلى الجمل ، تقول : " جِئْتُكَ أَوَان قَامَ زَيْدٌ وأَوَانَ الحَجَّاجُ أميرٌ " ، فإذا قلت : " قَامَ زيدٌ. ولاَتَ أَوَانٍ " ، فالتقدير : وليس أوانُ زيدٌ قائمٌ موجوداً ، فلمَّا حُذف المضاف إليه عوِّض عنه التنوين ، وجُعلت نون " أوان " ساكنة في التقدير ، فاجتمع ساكنان فكُسرت النون لالتقاء الساكنين كما كُسرت ذال " إِذْ " ، وفي هذا تعسُّفٌ[٢] ، وقال أبو الفتح[٣] : وليس قول أبي العباس بمرضيٍّ ؛ لأنَّ " أواناً " يُضاف أيضاً إلى المفرد ، كقول أبي زبيد الطائيّ[٤] / : ١٢/ب

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ

والتقدير : وليس أوانُ صُلْحٍ موجوداً ، وكالذي تمثَّل به الحجَّاج[٥] من قوله :

---

(١) لم أجد رأيه فيما توفَّر لدي من كتب ، والمؤلّف نقل رأيه هذا عن أبي الفتح ابن جني في كتابه : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٥٠٩ ، ويأتي لاحقاً . وهو منسوب إلى المبرّد في : الأصول : ٢ / ١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٩ / ٣٣ : " والذي حمله على هذا القول أنّه رآه مخفوضاً وليس قبله ما يوجب خفضه فتخيَّله لذلك ، والذي عليه الجماعة أنه مخفوضٌ والكسرة فيه إعراب والتنوين تنوين تمكين والخافضُ لات ، وهي لغة قليلة لقومٍ من العرب يخفضون بها " ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٥٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٠٩ .

(٤) شعره : ٣٠ . والبيت في : الخصائص : ٢ / ٣٧٧ ، والإنصاف : ١/ ١٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٨٣ .

(٥) وذلك حينما قدم إلى العراق والياً عليها ، والقصة مفصلة في الكامل : ٢ / ٤٩٣ - ٤٩٤ .
والبيت لرُشَيْد بن رُميض العنزيّ ، ذكره ابن حجر في الإصابة : ٢٣٧٣ ممّن أدرك النبيّ ﷺ . وهو من جملة أبيات يمدح بها الحُطَم ، ذكره في قوله :

قَدْ لَفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

=

هَذَا أَوَانُ الشَّدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ

وأشار إلى أَنَّ " أواناً " مجرورٌ بـ" لات " كما جُرَّ بهـا " الحين " فيما نقل عن عيسى بن عمر من قوله[١] تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاص ﴾ وأنَّه لغة شاذَّة[٢] .

وأمَّا تنوين المقابلة فإنَّه لا يكون إلَّا في جمع المؤنَّث السالم نحو : " مسلمات ، وعرفات " عند من يقول[٣] به ، والأفعال والحروف لا تقبل الجمع كما تقدَّم .

وأمَّا تنوين الترنُّم والتنوين الغالي فلا اختصاص لهما بقبيل، بل يكونان في الأسماء والأفعال والحروف ، لأنَّه إنَّما يَلحق أواخر الأعجاز والأنصاف المصرَّعة عند رفع الصوت بالحداء لتحسين الإنشاد ، فينوب عن حرف الإطلاق وهو ما يَنشأ عن الضمِّ والفتح والكسر[٤] من الواو والألف والياء في القوافي المُطلَقة[٥] ، وذلك كقول الشاعر[٦] :

= والحُطَم هو : شُرَيْح بن ضُبَيْعة ، أسلم وارتد بعد وفاة النبي ﷺ . والقصة مفصَّلة في الأغاني : ١٥ / ١٩٩ فما بعدها . وربّما نُسبت الأبيات في بعض المصادر لغير رشيد هذا ، والصواب ما أثبت ، والله أعلم .

والشاهد في : أسماء خيل العرب وأنسابها : ١١٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٨٦ ، و " زيم " فرس ، ذكر الأسود الغندجاني : إنها للأخنس بن شهاب ، وفي الصفحة ١٢١ ذكر إنها فرس جابر بن جُنَيّ التغلبي . أقول : ومنشأ الخلاف في الفرس الخلاف في الأبيات فقد نُسبت إلى هذين في بعض المصادر .

(١) سورة ص : من الآية ٣ ، وقراءة عيسى بن عمر في البحر المحيط : ٧ / ٣٨٤ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٥٥ .

(٣) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى الخلاف في تنوين " عرفات " ؛ منهم من يرى أنه للمقابلة ، ومنهم من يرى أنه تنوين تمكين ، ومنهم من يرى أنه تنوين عوض . وذكره لاحقاً في موضعه وفصَّل القول فيه . تنظر الصفحة : ١٨٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٠٤ .

(٥) وهو تنوين الترنّم ، وذكر الغالي لاحقاً .

(٦) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ٢٧٨ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٦ ، وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٨١ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٩ .
وذو طلوح : موضع في ديار بني تميم ، ينظر : صفة جزيرة العرب : ٣٢٦ ، وأنشد البيت .

مَتَى كُنَّ الْخِيَامُ بِـذِي طُلُـوحٍ سُـقِيْتِ الْغَيْـثَ أَيَّتُهَـا الْخِيَـامُنْ

و[قوله للراعي][1] في الفعل الماضي :

أَقِلِّي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْعِتَـابَنْ وَقُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَنْ

وقول الآخر[2] في المضارع :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُوْنُ تُقْضَنْ

فَمَـطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَنْ

وقول امرئ القيس[3] :

... ... مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنْ

---

(١) في الأصل : « وقول الراعي » ، تحريف . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بهـا الراعـي النمـيري ، ومنهـا البيت المشهور : فَغُضَّ الطرف .... . وكان سبب هجائه إياه على ما ذكر البغدادي في خزانة الأدب : قول الراعي :

يَاصَاحِبَـيَّ دَنَا الأَصِيـلُ فَسِيـرَا غَلَبَ الفَرَزْدقُ فِي الهِجَـاءِ جَرِيـرَا

فهجاه جرير بالقصيدة ، وهي في ديوانه : ٢ / ٨١٣ . وردّ عليه الراعي بقصيدة مطلعها :

رَأَيْتُ الْجَحْشَ جَحْشَ بَنِي كُلَيْبٍ تَيَمَّـمَ حَـوْلَ دِجْلَـةَ ثُمَّ هَابَا

وهي في ديوانه : ١٧ . والبيت الشاهد من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٦ ، والمقتضب : ١ / ٣٥٧ ، وينظر : الخصائص : ٢ / ٩٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٠٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٠٩ ، وخزانة الأدب : ١ / ٦٩ .

(٢) هو رؤبة ، والبيتان في ديوانه : ٧٩ . وهما من شواهد سيبويه : ٤ / ٢١٠ . وينظـر : الخصـائص : ٢ / ٩٦ ، واللآلىء : ١ / ٢٣١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٣٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٧٠ .

(٣) هو مطلع معلقته وعجزه :

بِسِقْطِ اللوى بين الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِنْ

والبيت في ديوانه : ٨ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٥ ، وينظر : خزانة الأدب : ١١ /٦ .

ومثاله في الحرف قول النابغة[١] :

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

فإن لحق قافيةً مقيَّدة سُمِّي الغالي ؛ لقلَّته ، لأنَّ الشعر المقيَّد قليل ، وذلك كقول رؤبة[٢] بن العجَّاج :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِنْ
مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقِنْ

وحينئذ فيَجتمع الساكنان ، ويجب تحريك ما قبله إمَّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو بالفتح طلباً للخفة ، ويترجَّح في شعر رؤبة الكسر ؛ لأنَّه الأصل ، لأنَّ القافية مجرورة لولا التقييد ، فيَنبغي أن تُحرَّك عند الحاجة بالحركة التي كان يستحقُّها لو كانت القافية مُطلَقة .

وقد جمعت أقسام التنوين الستَّة ، وبُيِّن المختصُّ منها بالاسم من غير المختصِّ به في قول من قال[٣] :

عَوِّضْ بِتَنْوِيْنٍ وَقَابِلْ بِهِ نَكِّرْ بِهِ الاسْمَ وَمَكِّنْهُ
وَإِنْ تَرَنَّمْتَ فَعَمِّمْ بِهِ وَمِثْلُهُ الْغَالِي فَعَيِّنْهُ

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٤ .

(٢) هو مطلع أرجوزة طويلة في ديوانه : ١٠٤ . والأول من شواهد سيبويه : ٤ / ٢١٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ١١٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٧٨ .

وقوله : قاتم : القُتْمَة : الغُبْرَة ، والأعماق : ما بَعُد من المفاوز . والخاوي : الخالي ، والمخترق : الواسع، والأعلام : الجبال . ولمّاع الخفق : يلمع فيه السَّرَاب . وأصله : الخَفْق ؛ بالسكون ، لأنه مصدر خَفَقَ ، وحَرَّك فاءه ضرورة .

(٣) الأبيات في شرح الرعيني : ١ / ١١١ ، غير منسوبة .

واعلم أنَّ حكم تنوين الترنّم والتنوين الغالي على العكس من حكم بقيَّة أقسام التنوين ؛ لأنّ أقسام التنوين كلّها تَثبت وصلاً وتُحذف وقفاً ، وهذان إنَّما يثبتان في الوقف دون الوصل[١] ، وبقيَّة الأقسام تَثبت [لفظاً][٢] وتُحذف خطّاً ، وهذان يثبتان لفظاً وخطّاً .

وأمّا الجرّ فلأنَّه لا يكون إلَّا بدخول حرف الجرّ أو بالإضافة ، وكلٌّ واحد منهما لا دخول له في الأفعال ولا في الحروف ، أمّا حرف الجرّ فلأنَّ وضعه على أن يفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، فلو دَخل على الفعل أو على الحرف لفات هذا الغرض ، وأمّا مثل[٣] :

وَا اللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ

وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

فعلى تقدير : مقول فيه / . ٢/١٣

وأمَّا الإضافة فلأنَّ المضاف إليه محكومٌ عليه ، والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها ، أو لأنَّ الغرض الأهمَّ من وضع المضاف إليه تعريف المضاف ، والأفعال والحروف موضوعة على التنكير فلا تُفيد الإضافة إليها تعريفاً ، ومن هاهنا يتبيَّن اختصاص الإضافة بالأسماء .

وأمَّا النداء فلأنَّ المنادى مفعول به ، والمفعول به محكومٌ عليه والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها معبَّراً عن معناها بلفظها ، وأمَّا قراءة الكسائيّ : ﴿ ألا يا

---

(١) قوله : « وهذان ... » محلُّ نظر ؛ إنَّما يثبت في الوقف تنوين الغالي فقط كما بَيَّن سابقاً .

(٢) في الأصل : « وصلاً » ، وهو تحريف .

(٣) نسبهما ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٤١٦ إلى أبي خالدٍ القناني ، وهو من قعد الخوارج ، وكان معاصراً لقطري بن الفجاءة وبينهما مناقضات ، أخباره في الكامل : ٣ / ١٨٠١ - ١٨٠٢ ، وشعر الخوارج : ١٢ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٦ ، وأسرار العربية : ٩٩ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٨٨ . ويروى : « وا الله ما زيدٌ » ، وقيل : « نام صاحبه » عَلَمُ رَجُل ، مثل : « شاب قرناها » .

اسجُدُوا ﴾[١] بتخفيف " ألا " وجعلها حرف تنبيه ؛ فإنَّما صحَّ دخول حرف النداء فيها على الفعل لتقدير المنادى محذوفاً[٢] أيّ : يا قوم ، أو يا هؤلاء ، ويجوز أن يكون الخطاب للمؤمنين أيّ : اسجدوا شكراً على الهداية أو مخالفة لهؤلاء ، فإذا وقف على ﴿ يا ﴾ ابتدأ ﴿ اسجدوا ﴾ بضم الهمزة ، ومن ذلك قول الشاعر[٣] :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلّاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

فحذف منه المنادى لدلالة المنادى الثاني عليه ، وتنزيله منزلة المفسِّر له ، وبهذا التقدير يصحُّ دخول حرف النداء على الحرف أيضاً كقوله[٤] تعالى: ﴿ يَا لَيتَنَا نُرْدّ ﴾، وقول الراجز[٥] :

يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

---

(١) سورة النمل : من الآية : ٢٥ ، وقراءة الكسائي في السبعة : ٤٨٠ ، وقرأ الباقون " ألاَّ " بالتشديد ، وهي : أَنْ لا ؛ أُدغمت النون في اللام .

(٢) قال أبو حيّان في البحر المحيط : ٧ / ٦٩ : " والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست " يا " فيه للنداء ، وحذف المنادى ؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حُذف الفعل العامل في النداء واحذف فاعله لحذفه ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى فكان ذلك إخلالاً كبيراً ..... فـ" يا " عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكّد به " ألا " التي للتنبيه ، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد " .

(٣) هو ذو الرّمّة ، والبيت في ديوانه : ١ / ٥٥٩ ، وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٩٤ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٣٤ ، والإنصاف : ١ / ١٠٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٠٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ١١٥ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٢٧ ، وينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٠٣ ، ويرى أبو حيّان أنّ " يا " حرف تنبيه ؛ لما سبق بيانُه .

(٥) البيتان في شرح المفصل : ٤ / ١٥٢ ، والأضداد لابن الأنباري : ١٨٨ ، واللسان : (يدي) ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٩٨ . ويستشهد به النحاة على أن " يَدا " بزنة " فَعَل " وتثنيتها " يديان " .
قال ابن الأنباري : " وموضع اليَدِ خفضٌ بإضافة الكفّ إليها ، وثبتت الألف فيها وهي مخفوضة لأنها شبّهت بالرحى والفتى والعصا .... هذا مذهب أصحابنا ، وقال غيرهم : موضع اليد نصبٌ بـ" كَفّ " ؛ وكفّ فعلٌ ماضٍ " والأول أقوى ؛ لأنّ " اليَدَا " مثل " الرَّحَى " ، وأصلها " يَدَيٌ " تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وهي لغة مروية عن العرب ، وذكرها المؤلف في الصفحة : ١٦٧ - ١٦٨ .
والعَنْس : الناقة الشديدة ، ويروى " العِيس " وهي الإبل البيض .

إِلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْكَفَّ الْيَدَا

وأمَّا التصغير والنعت فكان يَنبغي أن يستغني بأحدهما [عن][1] الآخر ؛ لأنَّهما راجعان إلى معنى واحد لا يصحّ تعلّقه بالأفعال ولا بالحروف ، ويصحُّ في الأسماء وهو كونُ واحدٍ منهما محكوماً به ، والأفعال والحروف لا تقع محكوماً عليها ؛ لأنَّ التصغير عبارة عن نعت المسمَّى بالصغر ، والنعت حكمٌ على المنعوت ؛ لأنَّه يدلُّ على بعض أحواله في ذاته ، وذلك حكم عليه ، وقولهم[2] : " مَا أُمَيْلِحَه " إنَّما يريدون الموصوف بالملاحة كأنَّهم قالوا : " هُوَ مَلِيحٌ " ، تشبيهاً له بالشيء الذي يُلفظ به ويُراد شيء آخر ، كقولهم : " بَنُو فُلاَنٍ يَطَؤُهُمْ الطَّرِيقُ " ؛ أيّ : أهل الطريق .

وأمَّا التأنيث فاختُصَّ بالاسم لصحَّة اتصاف مسمّاه به دون مُسمَّى الأفعال والحروف ، أمّا الأفعال فلإفادتها المصادر ، وهي أسماء أجناس ، وأسماء الأجناس موضوعة على التنكير ، وأمَّا الحروف فلأنَّ معانيها مستغنيةٌ عنه في الدلالة فلم تصحَّ فيها .

وأمَّا الإضمار فلأنَّه يستلزم التعريف ؛ لأنَّ كلَّ مضمر معرفةٌ ، والأفعال والحروف لا تَقبل التعريف كما تقدَّم .

* * *

(١) في الأصل : " على " ، تحريف .

(٢) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى تصغير " أفعل " التعجّب ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ فيرى البصريون أنه فعل لا يجوز تصغيره ، ويرى الكوفيون أنه اسم ؛ فتصغيره مطّرد . والمؤلف تابَعَ البصريين في هذا ؛ كعادته في كثير من المسائل . الإنصاف : ١ / ١٢٦ ، والتبيين : ٢٨٥ . وينظر: المرتجل: ١٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٤٣ .

[علامات الفعل]

وَالفِعْـلُ بِالسِّـينِ وَسَـوْفَ عُرِّفَـا وَالأَمْـرُ وَالنَّهْـيُ وَقَـدْ إِنْ صُرِّفَـا

هذه العلامات الخمس تختصُّ بالفعل بشرط كونه متصرِّفاً ، والتصرُّف : هو اختلاف صيغ الفعل لاختلاف الأزمنة ، فالمتصرِّف إذن هو الذي يُبْنَى منه الماضي والمضارع والأمر كـ" ضَرَبَ " ، وجميع الأفعال متصرِّفة إلا سبعة أفعال وهي: " لَيْس، وعَسَى ، ونِعْم ، وبِئْس ، وحَبَّذا " وفعلا التعجب وهما: " مَا أَفْعَلَهُ، " وأَفْعِلْ بِهِ ".

وعلامات الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: قسم يختصُّ بالماضي ، وقسم يختصُّ بالمضارع، وقسم يشتركان فيه .

أمَّا المختصُّ بالماضي فتاء التأنيث الساكنة ، وهي تاء غير مختصَّة بالمتصرِّف ، تقول : « نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ ، ولَيْسَتْ ، وعَسَتْ » ، ولا تتَّصل بالمضارع لاستغنائه بتاء المضارعة في أوَّله ، ولا بالأمر لاستغنائه بياء المخاطبة في آخره ، وفائدة هذه الدَّلالة على تأنيث الفاعل من أوَّل الأمر ، ووُضعت على السكون فرقاً بينها وبين تاء الأسماء ، فوَجب / اختصاصُها بالفعل ، وقيل : دَخلت للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث ، لأنَّ من الأسماء ما يكون للمذكَّر نحو : هند[1] بن أبي هالة ، وأسماء[2] بن خارجة . ١٣/ب

فإذا اتَّصلت بنحو : " غَزَا ، ورَمَى " حُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، تقول : " غَزَتْ ، ورَمَتْ " ، فإذا تحرَّكت بالكسر لإيلاء ساكن نحو : " غَزَتِ المرأةُ " ، أو

---

(١) هو هند بن أبي هالة بن زُرَارة الأُسيديّ التَّميمي ، ربيب رسول الله - ﷺ - أمُّه خديجة بنت خويلد ، أم المؤمنين ، كانت تحت أبي هالة قبل النبي فولدت له هنداً هذا ، وهو خال الحسن والحسين ، رضي الله عنهما. أخباره في : الاستيعاب : ٤ / ١٥٤٤ ، والإصابة : ٣ / ٦١١ .

(٢) هو أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري ، من سادات قومه ، وكان فارساً شجاعاً كريماً ، مقرَّباً من خلفاء بني أمية . أخباره في الأغاني : ٢٠ / ٣٣٣ .

بالفتح لإيلاء ألف نحو: " المَرْأَتَانِ غَزَتَا " لم تُرَدَّ الألفُ الساقطة؛ لأنّ الحركة عارضة، إلّا في لغة رديئة[١] يقول أهلها: "رَمَاتَا وغَزَاتَا"، قالوا: ومنه قول امرئ القيس[٢] :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

بجعل " خَظَاتَا " فعلاً ماضياً ، أصله : خَظَتَا أيّ : صَلُبَتَا ، فرُدَّت الألف الساقطة ، لا اسماً مثنى حذفت نونه لغير إضافة .

واختلف في نحو : " المَرْأَةُ قَامَتْ " ، فقيل : علامة مثلها في : قَامَت المرأةُ ، والفاعل مستتر ، وقيل : ضمير[٣] .

وأمّا نحو : " ثُمَّتْ ، ورُبَّتْ ، ولاَتَ "؛ فإنّما دخلت لتأنيث اللفظ على تأويل

---

(١) حكاها ابن عصفور في الممتع : ٢ / ٥٢٥ ، قال : « ومن العرب مَنْ يَعْتَدُّ بالحركة في « رَمَتَا » وإن كانت عارضةً ، لشدّة إتصال الضمير بما قبله حتى كأنّه بعضه ؛ فيردّ الألف فيقول : « رماتا » ، وذلك ضرورة لا يجيء إلا في الشعر » وأنشد بيت امرئ القيس .

وحكاها أيضاً في المقرّب : ٢ / ٥٥٢ عن الزجاج . واختلف في التوجيه ، فعن الكسائي : لمّا أسند الفعل إلى ألف الاثنين وزال موجب حذف الألف اضطر الشاعر فردّها وقال : " خظاتا " ، وذهب الفراء إلى أنه اسم مثنّى حذفت منه النون ، ونظيره قول أبي دؤاد : [ديوانه : ٢٨٨] :

ومتنان خظاتان كزحلوفٍ من الهَضْبِ

وقيل : حذفت النون للإضافة ؛ إضافة " خظاتا " إلى الكاف في " كما " لأنها اسم بمثابة " مثل " .

وينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٨٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٢ ، وضرائر الشعر : ١٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٥٦ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٦٤ ، وينظر : المصادر في التعليق السابق .

(٣) نسب ابن هشام هذا القول إلى الجلولي في مغني اللبيب : ١ / ١١٦ ، وهو خرقٌ لإجماع النحاة ، قال المالقي في رصف المباني : ٢٤١ : « ... يدلّ على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : « الهندان قامتا » » ، فتجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران. والجلولي هذا لم أقف له على ترجمة إلا أنّ الأمير في حاشيته على مغني اللبيب : ١ / ١٠٧ قال : « قوله : الجلولي : نسبة إلى جلولاء بالمدّ ، قرية بفارس » ، ولم يزد على ذلك . أقول : وجلولاء أيضاً : مدينة بإفريقية قرب القيروان ، ذكرهما ياقوت في معجم البلدان : ٢ / ١٥٦ ، ولم يذكر من يُنسب إليهما .

الكلمة والمبالغة في معناه ، كما دخلت تاء الأسماء للمبالغة في نحو " عَلَّامَة " و " نَسَّابة " ، وتُحرَّك بالفتح إذ احْتِيجَ إلى تحريكها إتباعاً لحركة ما قبلها في "رُبَّتَ" "وثُمَّتَ"، ومجانسة لما قبلها في "لاَتَ" لا بالكسر كالتي في الفعل من نحو " قَامَتِ الْمَرْأَةُ "، ليحصُل الفرق بينهما، ولا تتَّصل من حروف العطف بغير " ثُمَّ " ، ولا من حروف الجر بغير " رُبَّ " ، ولا من حروف النفي بغير " لَا " ، ولا بغير ذلك من الحروف والأسماء .

وتنفرد عن تاء المخاطب بلحاقها " نِعْم ، وبِئْس " وتاء المخاطب عنها بلحاقها " تَبَارَك "[1] .

وأمَّا المختصُّ بالمضارع فمنه : " السين ، وسَوْفَ " ، وإنَّما اختصَّتا بالفعل ؛ لأنَّهما موضوعتان لتقرير المضارع على الاستقبال بعد صلاحيَّته للحال ، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا في الفعل ، وإنَّما لم يَعملا في الفعل مع اختصاصهما به ؛ لأنَّهما جُعلتا كالجزء منه ، وجزء الشيء لا يَعمل فيه ، أمَّا السين في كونها كأحد أجزائه فواضحٌ ؛ لأنَّها على حرف واحد ، وإنَّما أُعمل من حروف الجرِّ ما هو على حرف واحد كـ" الباء ، واللام ، والكاف " وهو كالجزء إجراء له مجرى غيره ممَّا ليس على حرف واحد ، لئلَّا يَختلف بابُه .

وأمَّا سوف فبدليل دخول اللام عليها في مثل قوله[2] تعالى : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ كما أنَّ لام التعريف لم تَعمل في الاسم مع اختصاصهما به لكونه جُعِلت كجزئه بدليل دخول العوامل عليها ، وتَخطِّي عملها إلى ما دخلت عليه كقولك : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ " .

وفي سوف أربع لغات[3] : " سوفَ " بالبناء على الفتح ، و " سَفْ " بحذف الواو ، و " سَوْ " بحذف الفاء ، و " سَيْ " بقلب الواو ياء والبناء على السكون ، كلٌّ ذلك للتخفيف .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ١٦٧ .

(٢) سورة الضحى : من الآية : ٥ .

(٣) ينظر : اللسان : (سوف) ، وزاد : " سَا " قال : " فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة " .

وقيل[١] : إنَّ السين مخفَّفة منها ، كما قيل[٢] في " مُذْ " إنَّها مخفَّفة من " مُنْذُ " ، وسيأتي الكلام على بقيَّة أحكامِها في قوله[٣] :

سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ

وقوله : "والأمر والنهي " أيّ[٤] : وبحرف الأمر وهو اللام مثل : " لِيَقُمْ زَيْدٌ "، وحرف النهي وهو " لا " مثل : " لاَ تَقُمْ " ، لأنَّ معنى الأمر والنهي غير مختصٍّ بالأفعال ، بل يكون في الأسماء أيضاً[٤] مثل : " صَهْ " بمعنى : اسْكُتْ ، و" إيهاً عنا " بمعنى : اكْفُفْ ، وانْتَهِ عَنَّا ، فالتعريف بمعنى الأمر والنهي يَفتقر إلى زيادة ؛ وهو أنَّ ما دلَّ على أمر أونهي لا يخلو من أن / يَقبل اتِّصال نون التوكيد به أو لا يَقبل ، فإن قَبِل نحو : " اضربنَّ ، ولا تضربنَّ " كان فعلاً ، وإن لم يقبل نحو : " صَهْ ، وحَيَّهَلْ " كان اسماً ؛ لأنَّه لا يقال : صهن ولاحيهلن . ٩/١٤

وأمَّا القسم الذي يَشترك فيه النوعان فهو " قَدْ " ، وإنَّما اختصَّت بالفعل لافتقارها في معناها إلى الزمان ؛ لأنَّ معناها تقريب الماضي من الحال مثل : " قَدْ

---

(١) قاله الكوفيون . وهي من مسائل الخلاف ؛ ويرى البصريون أنها أصلٌ قائمٌ بذاته . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٤٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٨ .

(٢) واستُدلّ على ذلك بضم ذال " مذ " عند ملاقاة الساكن نحو : " مُذُ اليوم " ولولا أن الأصل الضمّ لكَسَرُوا ، وبتصغيره على " مُنَيْذ " والتصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها . وقال المالقي في رصف المباني : ٣٨٧ : " والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من " منذ " ..... وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائمٌ بنفسه " . وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٣٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١ .

(٣) يأتي في باب :

القَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

ولا تشمله الرسالة .

(٤) وهكذا قَدَّره ابن الخباز في شرحه : ١ / ٧٨ ، قال الرعيني في شرحه : ١ / ١٢٣ : " وأمَّا قولهم : إنَّ الأمرَ يكون في الاسم فقد أخرجَه المصنّفُ بقوله : إنْ صُرِّفَ " ، وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢١٢ .

قَامَتِ الصَّلاَةُ " ، وأمَّا في المضارع فتقليله[١] ، وسيأتي بيان ذلك في قوله[٢] :

قَدْ لِتَوَقُّعٍ وَتَقْرِيبٍ وُضِعْ

واعلم أنَّ كلَّ علامتي نوع من الاسم والفعل لا تخلو من أن يتَّفق معناهما أو يَختلف، فإن اتَّفق امتنع اجتماعهما كاللام والإضافة في الاسم ، والسين وسوف في الفعل .

وإن اختلف فلا يخلو من أن يتضادَّا أو لا ، فإن تضادَّا لم يَجتمعا أيضاً كالتنوين والإضافة في الاسم ؛ لأنَّ التنوين يَقتضي الانفصال ، والإضافة الاتِّصال ، وكسوف وتاء التأنيث في الفعل ؛ لأنَّ سوف تَقتضي الاستقبال ، وتاء التأنيث المضيّ .

وإن لم تتضادَّا جاز الاجتماع كاللام والتصغير في الاسم ، "وقد" وتاء التأنيث في الفعل .

* * *

(١) وقد تأتي للتكثير معه ، كقول عبيد بن الأبرص : [ديوانه : ١٤٩] :

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ

ينظر : رصف المباني : ٤٥٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٧٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٢٥ .

(٢) يأتي في باب :

القول في معنى بقايا كلم

ولا تشمله الرسالة .

[علامات الحرف ومعانيه]

وَالْحَـرْفُ فَضْلَـةٌ بِلَفْـظٍ خَـالِي مِـنْ عَلَـمِ الأَسْـمَاءِ وَالأَفْعَـالِ
يَجِـيْءُ إِمَّـا رَابِطـاً أَوْنَـاقِلاَ أَوْزَائِـداً مُؤَكِّـداً أَوْعَـامِلاَ

المراد من قولهم : الحرف فضلة في الكلام : استغناء الكلام عنه في التركيب ، وقيامه بدونه لتركُّبه إمَّا من اسمين كـ" زَيْدٌ قَائِمٌ " ، أو من اسم وفعل كـ" قَامَ زَيْدٌ " ، فالمراد بالفضليَّة استغناء خاصٌّ وهو الاستغناء في التركيب لا مُطلق الاستغناء ؛ لأنَّه يُفيد معاني لاتُستفاد من الاسم والفعل ، فهو بذلك محتاجٌ إليه ، والمحتاج إليه لا يكون فضلةً ؛ فيُؤتَى به إمَّا لمعنى في الاسم خاصَّة كـ" الألف واللام ، والتنوين ، وياء التصغير " ، أو في الفعل خاصة كـ" قَدْ ، والسين ، ونون التوكيد " ، أو لمعنى [فيهما][1] كـ" هَلْ ، ومَا ، ولام التقرير " مثل : " إنَّ زيداً لأخُوك ، أو لَيَقُومُ " .

وقوله :

... ... خَـالِي مِـنْ عَلَـمِ الْأَسْمَـاءِ وَالْأَفْعَـالِ

إشارة إلى قول النحويِّين[2] : الحرف ما لم يَحسن فيه شيءٌ من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، ومرادهم بذلك : أن يَجعلوا خلوَّه من علامات الأسماء والأفعال وعدم قبوله لها علامةً له بعد معرفته بالحدِّ ، لا أن يخرجوا بذلك مخرج التحديد وإلَّا لزم تعريف الشيء بنفسه ؛ لأنَّ من علامات الأسماء والأفعال ما هو حرف ، فيتوقَّف الحرف على الحرف ، والدليل على أنَّهم يُريدون ذلك أنَّهم لا يَذكرون علامات الأسماء والأفعال إلَّا بعد ذكر حدودها كما ذكر المصنِّف .

---

(١) في الأصل : " فيها " ، تحريف .

(٢) منهم ابن جنّي في اللمع : ٤٦ ، وينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٨٠ ، وشرح ابن القواس: ١ / ٢١٥ ، وشرح النيلي : ١ / ٦١ - ٦٢ .

وقوله :

يَجِـيءُ إِمَّـا رَابِطـاً أَوْ نَـاقِلَا ... ... إلى آخـــــره

تبيينٌ لما يُفيده الحرف على طريق الإجمال ، فالرابط إمَّا بين جملتين ، كحروف الشرط مثل : إِنْ قَامَ زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو ، وإمَّا بين مفردين اسمين ، كحروف العطف مثل: قَامَ زَيدٌ وعَمْرٌو ، أو بين مفرد وجملة ، كحروف الجر مثل : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ، وتمثيلهم[1] في المفردين بالفعلين في مثل : " قَامَ زَيدٌ / وتَكَلَّمَ " ، وبالفعل والاسم في مثل : " أَخَذْتُ مِنْ زَيدٍ " ، وهْمٌ ؛ لأنَّ الفعل لا ينفكُّ عن الفاعل فهما باعتبار الفعلين جملتان ، وباعتبار الاسم والفعل مفرد وجملة لا مفردان . ١٤/ب

والناقل والقالب هو الذي يَدخل على جملةٍ ولها معنىً خاصٌّ ، فينقلها إلى معنى آخر كحروف الاستفهام ؛ لأنَّها تنقل الجملة الخبريَّة من الخبر إلى الاستخبار مثل : هَلْ قَامَ زَيدٌ؟ ، وكحروف النفي ؛ لأنَّها تنقل الجملة من الإيجاب إلى السلب مثل : " مَا قَامَ زَيدٌ " .

وأمَّا الزائد من حروف المعاني - لا من حروف الهجاء فإنَّ تلك لا تُزاد إلَّا أبعاضاً لمفردات الكلم ، وهي [حروف][2] " سَأَلْتُمُونِيهَا " ، وسيأتي الكلام

---

(١) منهم ابن معط في الفصول : ١٥٣ ، قال في الحرف : " وإنما يؤتى به رابطاً بين اسمين أو فعلين أو بين جملتين " ومنهم النيلي في شرحه : ١ / ٦٢ ، قال : " ... أو بين فعلين - مع قطع النظر عن الفاعل - نحو قام وقعد " .

وللفرّاء مذهبٌ مشهور في مثل : قامَ وقعدَ زيدٌ ؛ يرى أن زيداً مرفوع بالفعلين ؛ احترازاً من الإضمار قبل الذكر ، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٧٧ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٦١٧ ، وفسَّرَه الرعيني في شرحه : ١ / ١٣٠ بأنه من عطف المفردات . وتمثيل المؤلف بـ: قام زيدٌ وتكلَّم ، بتوسيط الفاعل مغايرٌ لما يُمَثَّل به النحاة في هذه المسألة . ويرى الخضري في حاشيته : ٢ / ٦٧ أن عطف الفعلين يجوز والدليل عليه ظهور النصب والجزم في نحو : " يعجبني أن تقومَ [وتخرجَ] ، ولم تقمْ وتخرجْ " .

(٢) في الأصل : " حرف " ، تحريف .

عليها - فينقسم إلى عامل وغير عامل ، وكلٌّ واحد منهما يَنقسم إلى مؤكِّد وغير مؤكِّد ، والمراد بالزائد ما لا يُخِلُّ سقوطُه بالمعنى الأصلي .

فالعامل المؤكِّد مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، ولَيْسَ زَيدٌ بِقَائِمٍ " ، زِيدت " مِنْ ، والباء " لتأكيد النفي .

والعامل غير المؤكِّد مثل : " بِحَسْبِك زَيدٌ ، وقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " .

وغير العامل المؤكِّد مثل : " مَا إِنْ قَامَ زَيدٌ " ، زيدت " إِنْ " لتأكيد النفي ، ولإفادتها تأكيد النفي ، قال الفراء[١] : إِنَّها و" ما " حرفا نفي ترادَفا لترادُف حرفي التوكيد في : " إِنَّ زَيداً لَقَائِمٌ " .

وغير العامل ولا المؤكِّد مثل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهم ﴾[٢] و﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِن اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[٣] و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[٤] .

والعامل من مطلق الحروف إمَّا عامل رفعاً ونصباً كالحروف المشبَّهة بالفعل ، أو نصباً فقط كنواصب الأفعال ، أو جراً فقط كحروف الجر ، أو جزماً فقط كالجوازم ، وليس في الحروف ما يعمل رفعاً فقط[٥] ، وذهب أبو بكر بن السرَّاج[٦] إلى أنَّ كلَّ زائد لا ينفكُّ عن معنى التوكيد ، وحَكَمَ لذلك بأنَّه لا زائد في كلام العرب .

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٥٨ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١٥٥ .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٥٩ .

(٤) سورة المؤمنون : من الآية : ٤٠ .

(٥) يرى الكوفيون أنّ " لولا " ترفع الاسم بعدها ، ويرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء .
ينظر : الإنصاف : ١ / ٧٠ ، والتبيين : ٢٣٩ .

(٦) الأصول : ٢ / ٢٥٩ .

ومن الحروف ما يُفيد التخصيص ، ولم يذكره في هذا الكتاب ، وذكره في غيره[١] ؛ وهو إمَّا مُخصِّص للاسم كأداة التعريف ، أو للفعل كحروف الاستقبال .

وقوله :

أَوْ زَائِداً مُؤَكِّداً أَوْ عَامِلَا

فيه اضطراب بتوسيط « أَوْ » بين المؤكِّد والعامل ؛ لأنَّه يُوهم منافاة التأكيد للعمل ، ويُوهم أيضاً استلزام كون الزائد على أحد الوصفين من التأكيد أو العمل ، وليس كذلك لما بيَّنَّا من صحَّة اجتماع التوكيد والعمل في : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، ومن أنَّه يتخلَّف عنهما كما في ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[٢] ، ولو قال :

أَوْ زَائِداً مُؤَكِّداً وَعَامِلاَ

بالواو لقلَّ الوارد عليه ؛ لأنَّه بـ" أَوْ " يَرد عليه لزوم أنَّه لا يكون مؤكِّداً عاملاً ، ولزوم أنَّه لا يكون غير مؤكِّد ولا عامل ، وجاز كونه على وصف التأكيد أو وصف العمل ، وعليهما فبـ" أَوْ " يفوت قسمان من الأربعة الممكنة ، وبالواو يفوت قسم واحد[٣] .

* * *

(١) ذكره في الفصول : ١٥٣ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ٤٠ .

(٣) القسم الذي يفوت بالواو : أن يكون غير مؤكد غير عامل .

[اشتقاق الاسم]

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيُّوْنْ وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الْكُوْفِيُّوْنْ
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ دَلِيْلُهُ الأَسْمَاءُ والسِّمِيُّ

لمَّا كان كلُّ واحد من الاسم والفعل والحرف يَفتقر إلى حدٍّ يكشف عن معناه وعلامة تُميِّز لفظه ، واشتقاق / يبيِّن أصل وضعه ، وتقدَّم كلامه على حدودها ٩/١٥
وعلاماتها، أخذ في بيان اشتقاقها فقال : " واشتق الاسم من سما ... " إلى آخره ، وهي مسألة اختلف فيها على مذهبين ، فذهب البصريُّون[١] إلى أنّ أخذ لفظ الاسم من معنى " سَمَا يَسْمُو " إذا ارتفع ، فهو مشتقٌّ عندهم من السموِّ وهو العلوُّ ، وقوله : " مِنْ سَمَا " أيّ : من معناه وهو السموُّ ، لا من لفظه على قياس المشتقَّات ؛ لأنَّه ليس من الأسماء الجارية على الفعل ، ولو كان مشتقّاً من لفظه لذلك لجرى عليه كأسماء الفاعلين والمفعولين[٢] ؛ لأنَّه ليس بصفة مشبَّهة ولا مصدر ولا أفعل تفضيل .

ثمَّ اختلفوا في أنَّه سَمَا على ماذا ؟ فمنهم من قال[٣] : سَمَا على قسيميه الفعل والحرف ؛ لصحَّة الإخبار به عنه دونهما ، فسمَا عليهما بذلك ، ومنهم من قال[٣] : سَمَا على مسمَّاه فأوضحه وكشف معناه ، ومنهم من قال[٣] : سَمَا في نفسه لا على شيء ، من قولهم : « " سما إليه ، وسما له " ، كما قال[٤] :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٥ ، والتبيين : ١٣٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٢٢ - ٢٣ : « ألا ترى أنّ ضارباً يفهم منه الضرب لأنه من لفظه والمفعول لأنّه يقتضيه ، ولم يوضع لواحدٍ منهما بل وُضع للفاعل لا غير » .

(٣) هذه أقوال البصريين . ينظر : الإنصاف : ١ / ٥ ، والتبيين : ١٣٢ .

(٤) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ٥٦ ، وعجزه :

وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا

لأنَّ مدلول الاسم يسمو إلى فهم المخاطب ، وهذا ضعيف ؛ لأنَّ الفعل والحرف يساويانه في هذا الوصف ؛ لأنَّ مدلول كلٍّ واحد منهما يسمو إلى فهم المخاطب ، فتسميته بذلك دونهما ترجيح من غير مرجِّح .

وأصله عندهم : سِمْوٌ بالكسر كـ" حِمْل " ، أو بالضم كـ" قُفْل " بدليل جمعه على أسماء ، و " فِعل ، وفُعل " تجمع على " أفعال " كـ" أَحْمَال ، وأَقْفَال " ، وعلى هذا الاختلاف يقال في الابتداء : " اسم " بكسر الهمزة أو بضمِّها لأنَّه لَمَّا عرض فيه ما يَقتضي تخفيفه بالحذف وهو ثقله بتضمُّنه المسمَّى ، حُذفت منه الواو تخفيفاً أو اعتباطاً كحذفها من "يَدٍ ودَمٍ وأَبٍ وأَخٍ"، وبقيت الميم معتقب الإعراب ، ونُقل سكونها إلى السين ، واحتيج إلى همزة الوصل ، فأُتي بها مكسورة ومضمومة ؛ تنبيهاً على أصل السين في الكسر والضمّ ، فوزنُه على هذا " افْع " ، وفيه ثلاث لغات أخريات[1] :

" سِم " بإبقاء الكسرة بعد الحذف .

و " سُم " بالضمِّ دلالةً على المحذوف ، وعليه أنشد أبو زيد[2] :

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ

قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيْقٍ يَعْلَمُهْ

---

(١) ينظر : اللسان : (سما) .

(٢) النوادر : ٤٦١ ، ونسبهما إلى رجلٍ من كلب ، وزاد بيتاً ثالثاً ، مع اختلاف في رواية الثاني ، قال :

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمُهْ

وَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ

بِاسْـــــــــــمِ....

وينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٩ ، والإنصاف : ١ / ١٦ ، وأسرار العربية : ٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢١٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٣٥ . ونُسبا في شرح شواهد الكشاف : ٤ / ٣١٤ إلى رؤبة ، وليسا في ديوانه .

بكسر السين وضمِّها .

و " سُماً " كـ" هُدًى " ، وزنه " فُعَل " ، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، قال[١] :

وَا للهُ أَسْمَاكَ سُماً مُبَارَكَا

آثَـرَكَ ا للهُ بِـهِ إِيْثَارَكَا

وذهب الكوفيُّون[٢] إلى أنَّه مأخوذ من " وَسَم يَسِم " ، فاشتقاقه من السمة وهي العلامة ؛ لأنَّه علامة على المسمَّى ، فأصله عندهم : " وَسْمٌ " ، وخرَّجوه إمَّا على حذف الواو تخفيفاً كما في " عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، ووضع همزة الوصل موضعها لسكون السين ، فوزنه على هذا : " اعْل " ، أو على القلب من " وَسَم " على زنة " فَلْس " إلى " سَمْو "، وجعل الفاء بعد اللام ، فهو على هذا [عَلْف][٣] ، ثمَّ حُذفت الفاء المؤخَّرة استثقالاً للضمَّة والكسرة عليها ، و بقيت اللام معتقب الإعراب ، فنُقل سكونها إلى العين ، واجتُلبت همزة الوصل مكسورة للابتداء بالساكن ، وعوضاً عن

---

(١) هو أبو خالد القناني ، سبق التعريف به في الصفحة : ٦٣ . والبيتان في : الإنصاف : ١ / ١٥ ، وأسرار العربية : ٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٣٦ . قال ابن يعيش : « ولا حجّة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال : « سُمٌ » ونَصَبَهُ لأنه مفعولٌ ثانٍ » .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٦ ، والتبيين : ١٣٢ ، وجاء في هامش التبيين : « لم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائي والفرّاء وثعلب ، وربّما كان الرأي منقولاً عن المتأخرين منهم ، وقد ذكر الزجاج أنه أوّل من تَحدَّث عن اشتقاق " اسم " وهو تلميذ المبرد وثعلب » ثم أيَّدَه بما جاء في اشتقاق أسماء الله للزجّاجي : ٢٥٥ : قال : « أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به أن اشتقاق " اسم " من سموت أسمو ؛ أي : علوت » . أقول : ولعلهم أخذوه من قول ثعلب : « الاسم سِمَةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها » [الإنصاف : ١ / ٦] فظنّوه مشتقّاً من " وسم " لأن السِّمَةَ محذوفة الواو كـ" عدة، وزِنَة " .

(٣) في الأصل : « اعلف » ، تحريف .

المحذوف فبقي " اعْل " أيضاً ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ الواو إذا سَكن ما قبلها جرت في تحمُّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح .

وقد رُدَّ عليهم : بأنَّ جمعه " أسماء " ، وتصغيره " سُمَيّ " ، وإلى هذين أشار بقوله :

دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ

/ وبأنَّ [المساوي][1] للرجل في الاسم : " سَمِيُّه " كقوله[2] تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَه سَمِيّا ﴾ وبناء الفعل منه " سَمَّيْتُ " ، ولو كان من " وَسَم " لكان الجمع [أوساماً][3] ، والتصغير " وُسَيْم " ، و[المساوي][1] له في الاسم " وَسِيمُهُ " ، وبناء الفعل " وَسَمْتُ "، وبأنَّ " سُمىً " أصله " سُمَوٌ " كـ" صُرَدٍ " ، وهو من لفظ السموّ ، فقُلبت الواو ألفاً ، وبأنَّ الهمزة في أوّله كـ" ابْن ، واسْت " يدلُّ على أنَّه محذوف اللام مثلهما ، وبأنَّ حذف اللام أكثر من حذف الفاء ، وبأنَّه لو كان محذوف الفاء لعوِّض منه آخراً كـ" عِدَةٍ ، وزِنَةٍ " ، وبأنَّ دعوى القلب لا تَقوَى ؛ لأنَّه مسموع وهو على خلاف القياس ، ولم يُعهد فاء الكلمة واقعةً بعد اللام إلَّا في نحو " حادي " ، ولا لامها قبل الفاء إلَّا فيما اقتضاه دليل ، كما ذهب إليه سيبويه[4] في " أَشْيَاء " ، من أنَّ وزنها " لَفْعَاء " ، وأصلها " شَيْئَاء " ، على وزن " فَعْلَاء " من لفظ " شَيْء " ؛ لأنَّ عليه دليلاً وهو منع الصرف ، وليس على ما ادعوه دليل سوى التحكُّم وقياس التصريف يُبطِله ، والأخفش[5] يُخالف سيبويه في ذلك كراهة القلب ، ١٥/ب

---

(١) في الأصل : " المنادى " ، تحريف .

(٢) سورة مريم : من الآية : ٦٥ .

(٣) في الأصل : " أوسام " ، خطأ نحوي .

(٤) الكتاب : ٤ / ٣٨٠ .

(٥) الإنصاف : ٢ / ٨١٣ ، وهي من مسائل الخلاف .

ويقول : وزنها " أَفْعَاء " محذوفة اللام ، وأصلها : " أَفْعِلاَء " ، جمع " شَيِّءٍ " بتشديد الياء كـ" هَيِّن ، وأَهْوِنَاء " ، وهو مذهب الفـرَّاء[1] ، ولـو كـان كمـا قـالا لاسـتعمل الأصل أيضاً ولكراهة القلب أيضاً ، قال الكسائي[1] : وزنها " أَفْعَال " جمع " شَيْءٍ " بتخفيف الياء كـ" فَرْخٍ ، وأفراخٍ " ، فمنعها من الصـرف بغـير علَّـة[2] ، ولم يرتكـب القلب .

* * *

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٩ .

(٢) مُنِع من الصَّرْف عنده تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث ، ورُدَّ ذلك بعدم إجـراء المنـع في نظـائره مـن نحو : أبناء وأسماء . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٨١٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٩ .

[الأصل في الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟]

وَاشْتَقَّ كُوفِيُّونَ أَيْضًا الْمَصْدَرَا ... مِنْ فِعْلِهِ نَحْوُ نَظَرْتُ نَظَرَا
وَاشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَهْ ... وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيقُ النُّصْرَهْ
إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الأَصْلِ ... وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

هذا تعرض لبيان الاشتقاق المُبَيِّن لأصل وضع لفظ الفعل ، قال البصريون[1] : إنما سمي نحو : " ضَرَبَ ، وكَسَا " بهذا الاسم - أي فعلاً - تسمية له باسم أصله ، وأصله المصدر ؛ والمصدر هو الفعل في الحقيقة ؛ لأنه حركة الفاعل ؛ والمسمى فعلاً في الصناعة إخبار عن حصول تلك الحركة في زمان معين ، فتسميته فعلاً تسميةٌ له بما دلَّ عليه وأخذ منه ، ولهذا يقال في حده : " ما دل على حدث مقترن بزمان معين " ، فالأحداث المعينة الزمان هي مدلولات ألفاظ الأفعال ، وألفاظ الأفعال إخبارات عنها، ومن هاهنا لزم أن لا ينفك الفعل الصناعي عن الدلالة على الحدث والزمان .

وأما نحو " كَانَ زَيْدٌ قَائِماً " في أنه لا يدل على الحدث ، ونحو: " خَلَقَ اللهُ الزَّمَانَ "، في أنه لا يدل على الزمان ، فلأن الخبر قام مقام الحدث ؛ لأن المعنى على الإخبار بوقوع قيام في زمان ماض ، وأما تخلف الزمان في " خَلَقَ اللهُ الزَّمَانَ " فلمانع خاص ، وهو في أصله دال على الزمان كما تخلف الانتقال في: " دَعَوْتُ اللهُ سَمِيعاً "، عن الحال المنتقلة لمانع ، وهي في الأصل منتقلة .

وقوى البصريون ما ذهبوا إليه من أن الفعل مأخوذ من المصدر وسمي باسمه ، ومشتق منه بالاستدلال على / ذلك من أربعة أوجه : ٩/١٦

الأول : أنهم قالوا : استقرينا المشتقات فوجدناها تدل على ما اشتقت منه وزيادة ، وتلك الزيادة هي فائدة ذلك الاشتقاق ، وذلك نحو " أحمر ، وضارب " ،

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، والتبيين : ١٤٣ .

فإنَّهما يدلَّان على الحمرة والضرب مع زيادة الشخص ؛ ومدلول المصدر الحدث وحده ، ومدلول الفعل الحدث والزمان ، فهو دالٌّ على ما دلَّ عليه المصدر وزيادة ، ونسبته إليه كنسبة الصورة إلى المادَّة ، مثل السيف والحديد ، لأنَّ السيف فيه ما في الحديد وزيادة الصورة ، فكان المصدر أصلاً والفعل فرعاً عليه لذلك ، وإلى هذا الوجه أشار بقوله :

إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ

الثاني : أنَّهم قالوا : إنَّ المصدر مختلف الأبنية منتشرها ، وذلك يدلُّ على أصالته وأخذ الفعل منه ، ولو كان مأخوذاً من الفعل لجرى على أوزان مخصوصة لا يتجاوزها كاسم الفاعل والمفعول المأخوذين من الفعل .

الثالث : أنَّ المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء أصلٌ للأفعال ؛ لأنَّ منها الفاعلين وهم يتقدَّمون الفعل .

الرابع : أنَّ المصدر مبهم الزمان والفعل خَاصُّهُ ، والمبهم قبل الخاص ، فالفعل بعد المصدر ، والبعديُّ مأخوذ من القَبليّ[1] .

ورُدَّ هذان : بأنَّهما يُثبتان القَبليَّة ، والقَبليَّة لا تَستلزِم الاشتقاق بدليل أنَّ زيداً مثلاً إذا دخل في الوجود قبل عمرو فإنَّه لا يُوجب اشتقاق عمرو من زيد .

وذهب الكوفيُّون[2] إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل ، واستدلُّوا عليه من أربعة أوجه أيضاً :

---

(١) زاد ابن الأنباري أوجهاً أخر في الإنصاف : ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، والتبيين : ١٤٧ .

الأوَّل : أنَّهم قالوا : الفعل عامل في المصدر والعامل قبل المعمول ، فالفعل قبل المصدر ، فالمصدر مأخوذ منه .

ورُدَّ : بأنَّ هذا يُثبت أن الفعل قبل عمله لا قبل معموله ، ولا أنَّ معموله مأخوذ منه ، وبأنَّ الحرف يعمل في الاسم والفعل ، وليسا مأخوذين منه .

الثاني : أنَّ المصدر مؤكِّد للفعل ، والمُؤَكَّد قبل المُؤَكِّد .

ورُدَّ : بأنَّ التأكيد طارئ بعد التركيب والاشتقاق قبل التركيب .

الثالث[1] : قالوا : وجدنا أفعالاً لا مصادر لها كالناقصة وغير المتصرِّفة ، فلو كان الفعل مشتقّاً من المصدر لوجب أن لا يُوجد فعلٌ إلا بعد وجود مصدره .

ورُدَّ : بأنَّ هذا لا يصلح دليلاً على وجوب اشتقاق المصدر من الفعل ولكن ردّاً على ا لقول باشتقاق الفعل من المصدر ، على أنَّه مردودٌ بعكسه وهو وجود مصادر لا أفعال لها مثل : " وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَه ، ووَيْبَه " ومثل الأُبوَّة والأُمومة ، فلو كان المصدر مشتقّاً من الفعل لوجب أن لا يوجد مصدر إلا بعد وجود فعله .

الرابع : قالوا : المصدر يصحُّ بصحَّة الفعل ، ويعتلُّ باعتلاله نحو : " قَامَ قِياماً ، [وَعَاوَدَ][2] عِوَاداً " فهو محمول على الفعل ، وإنَّما يُحمل الفرع على الأصل .

ورُدَّ : بأنَّ الأصل قد يُحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الأصل كالاسم وهو أصل للفعل يُحمل على الفعل فيُبنى بناءه كأسماء الأفعال من نحو : " نَزَالِ ، وهَلُمَّ " ؛ لأنَّ البناء أصل في الفعل / فرع في الاسم ، فلذلك حُمل المصدر ١٦/ب

(١) لم يذكر ابن الأنباري هذا الوجه .

(٢) في الأصل : " عاد " ، تحريف ، جاء في اللسان : (عود) : " وتَعَوَّدَ الشيءَ وعاده وعاوده معاودة وعواداً واعتاده واستعاده وأعاده ؛ أي : صار عادةً له " .

على الفعل في الإعلال ؛ لأنَّ الأفعال أصل في الإعلال لتصرُّفها ، والأسماء جوامد غير متصرَّفٍ فيها .

وأمَّا اشتقاق الحرف فمن الحرف الذي هو طرف الشيء ؛ لأنَّه وقع طرفاً ، من أجل أنَّ الكلام يكون من الأسماء وحدها أو منها مع الأفعال ، ولا يكون من الحروف وحدها، ولا منها مع الأسماء أو الأفعال ، فلمَّا لم يكن قطُّ أحدَ جزئي الجملة سُمِّي حرفاً لوقوعه طرفاً وفضلةً يَتِمُّ الكلام بدونه .

* * *

[الإعراب والبناء]

اَلْقَوْلُ فِي الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ... الأَصْلُ فِي الإِعْرَابِ للأَسْمَاءِ
وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ ... بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرِ
بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ ... كَمَرَّ زَيْدٌ رَاكِباً بِعَمْرِو
وَالْجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ كَلَمْ يَرِمْ ... وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ
وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ ... فَعُوِّضَتْ جَزْماً بِهِ تَقَرُّ

الأصل في الأسماء أن تكون معربةً[١] ؛ لأنَّها تدلُّ على [معانٍ][٢] مختلفة تَطرَأ بالتركيب بصيغة واحدة ، فاحتاجت إلى الإعراب ليُفرَق بين تلك المعاني ، ألا ترى أنَّ نحو : " ما أحسنْ زيدْ " ، بالسكون ، يَحتمل النفي والتعجُّب والاستفهام ، فإذا فتحتَ " أَحْسَنَ " ورفعت " زيداً " نفيتَ ، أو نصبتَه تعجَّبتَ ، أو رفعتَ " أَحْسَنُ " وجررتَ " زيداً " استفهمتَ ، وكذلك قولك : " مَا أَخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمْ " ، بسكون الميم ، يَحتمل الإثبات والنفي ، إنْ رفعتَ أثبتَّ ، و" ما " موصولة مبتدأ ، و" درهم " الخبر ، وإن نصبتَ نفيتَ ، والإعراب هو المبين لذلك[٣] .

واشتقاقه[٤] إمَّا من " أَعْرَبَ عَنْ حَاجَتِه " : إذا أَبَانَ عنها ، لأنَّه يبين المعاني ، ومن « أَعْرَبْتُ الشَّيْءَ » إذا حَسَّنْتَهُ ، ومنه : ﴿ عرباً أترابا ﴾[٥] أي : حساناً ، لأنَّه

---

(١) هذا رأي البصريين ، ويرى بعض الكوفيين : أن المضارع من الأفعال أصل في الإعراب أيضاً . [التبيين : ١٥٣] . وينظر : المرتجل : ٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٤ . والإعراب في الأسماء يختلف عن الإعراب في الفعل ؛ ففي الأسماء وُضِع بإزاء معانٍ يدل عليها ، كالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية ، وليس الإعراب في الفعل موضوعاً بإزاء معانٍ .

(٢) في الأصل : " معاني " ، خطأ نحوي .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٤ ، ٢٥ ، ونقل الرعيني الأمثلة التي ساقها المؤلف بعينها في شرحه: ١/ ١٤٦ ، ولم يشر إلى ابن النحوية .

(٤) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والمرتجل : ٣٤ ، واللسان : (عَرب) ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٣ .

(٥) سورة الواقعة : الآية : ٣٧ .

يُحْسِّنُ الكلامَ ، أو من " عَرِبَتْ[١] الدَّابَّةُ فِي مَرْعَاها " إذا لم تَسْتَقِرَّ في جهة منه ؛ لأنَّه يستلزم الانتقال من حالة إلى أخرى .

وقوله :

وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ

المراد بالتغيُّر : الأعمُّ من كونه منتقلاً من سكون إلى حركة[٢] مثل: " قَامَ زَيْدٌ "؛ لأنَّه كان ساكناً قبل التركيب ، كسكون أسماء العدد ، وأسماء حروف التهجِّي قبله لفقدان سبب الإعراب ، أو من حركة إلى سكون مثل : " لَمْ يَقُمْ " ، أو من حركة إلى حركة مثل : " ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً " .

وقوله : " في الآخر " احتراز من تَغَيُّر الأوَّل والوسط كما في التصغير والتكسير مثل : " زُيَيْد ، وزُيُود " ، وجُعِل في الآخر ؛ لأنَّ الكلمة لا تدلُّ على معناها إلاَّ بعد كمالها وذلك لازمٌ لها ، والإعراب عارضٌ ، والعناية بالمعنى اللازم قبل العارض .

وبعضم يقول[٣] : هو ما به التغيُّر لا نفس التغيُّر ، للاتِّفاق على أنَّ أنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، وأنَّها أسماء للضمَّة والفتحة والكسرة ، وهي ما يُحصل به التَّغيُّر لانفس التغيُّر ، والاشتقاق من " أَعْرَبَ عَنْ حَاجَتِهِ " إذا أبان عنها مساعد على هذا لحصول البيان بالحركات لا بالتغيُّر ، ومن " عَرِبَتْ الدَّابَّةُ في مرعاها " ؛ إذا لم تستقرَّ في جهة مساعدٌ على الأوَّل .

---

(١) ينظر : الأفعال للسرقسطي : ١ / ٢٣٩ ، والصحاح واللسان والقاموس والتاج : (عرب) ، وفيها : عَرِبت الدابَّةُ : نَشِطَت ، والمعنى واحد .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤ .

(٣) الخلاف هنا في الإعراب : أهو لفظي أم معنويّ ؟ وقوله : مابه التَّغَيّر .... ، هذا على رأيْ من يراه معنوياً . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤ ، وجاء في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٤ : " قالوا الاتفاق على أنها حركات الإعراب وحروف الإعراب وعلامات الإعراب يدلُّ على أنها غيرُه ، قلنا : هذا في إضافة الأعم إلى الأخصّ ؛ لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيرَهُ ، فأضيفت إلى الإعراب تخصيصاً " .

٢/١٧ والمراد / بالعامل الشيء الذي به يَتَقَوَّم المعنى المُقْتَضِي للإعراب ، والمُقْتَضِي له الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة ، وكلٌّ واحد منها لا يتقوَّم إلَّا بأمر ينضمُّ إليه في التركيب ، فذلك الأمر الذي يستقلُّ به ذلك المعنى هو العامل .

وقوله : " بعامل " احتراز من تغيُّر الآخر بغير عامل مثل : " حيثُ " بالضمِّ والفتح والكسر[١] .

وقوله : " مقدَّر أو ظاهر " يجوز أن يكون تقسيماً للعامل ، والمقدَّر إمَّا عاملٌ رفعاً مثل: ﴿ إن امرؤٌ هَلَك ﴾[٢] ، أو نصباً مثل : " أهلاً وسهلاً " ، أو جرّاً، كقول رؤبة[٣]: " خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ " ، لمن قال له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ أو جزماً مثل : " أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ " ، وكذلك الظاهر مثل : " جَاءَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، ولَمْ يَضْرِبْ " .

ويجوز أن يكون تقسيماً لقوله : " تغيُّر " لأنَّ من التغيُّر ما يكون ظاهراً ، ومنه ما يكون مقدَّراً ، ولكنَّه قيَّد القافية وإن أطلق جَرَّ على المجاورة كما فعل امرؤ القيس في قوله[٤] :

كَأَنَّ ثَبِيْراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٥ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١٧٦ .

(٣) ينظر : المقرب : ٢١٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٧ .

(٤) ديوانه : ٢٥ ، وينظر : الخصائص : ١ / ١٩٢ ، والمحتسب : ٢ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٩٨ . والجوار هنا لـ" أناس " وليس لـ" بجاد " صحَّحه البغدادي ، وقيل : إن المعنى : " في بجادٍ مُزَمَّلٍ فيه " فحذف حرف الجرّ واستتر الضمير فلا جَرَّ على المجاورة فيه . وثبير : جبل بمكة ، والعرانين : أوائل المطر ، تشبيهاً بالأنوف لأنها تتقدم الوجوه ، والبجاد : كساء مخطط .

فالتغيُّر المقدَّر : في المضاف إلى ياء المتكلِّم ، خلافاً لعبد القاهر[١] فإنَّه عنده مبنيٌّ ، [والمقصور][٢] في الأحوال الثلاث ، والمنقوص في الرفع والجرِّ ، وجمع المذكَّر السالم المضاف إلى ياء المتكلِّم ، والمحرَّك للإتباع مثل : ﴿ الحمدِ لله ﴾[٣] بكسر الدال ، والمحرَّك للحكاية مثل : مَنْ زيداً ؟ لمن يقول : ضَرَبْتُ زيداً ، وفي الأسماء الستَّة على مذهب سيبويه[٤] ، والمضارع المعتلّ اللام على ما سيأتي.

والتغيُّر الظاهر في الاسم الصحيح والجاري مجراه[٥] ، والفعل المضارع الصحيح .

وورود التقسيم في مثل ذلك التغيُّر دون العامل هو الكثير في كلام النحويِّين ؛ لأنَّ الكلام في الإعراب لا في العامل ، ولذلك تَسمعهم يقولون في الإعراب[٦] : هو تغيُّر الآخر بحركاتٍ ظاهرةٍ أو مقدَّرةٍ أو بحروفٍ أو بحذفِ الحركات أو حذفِ الحروف ؛ فيَجعلون الظهور والتقدير وما بعدهما تقسيماً للتغيُّر .

ويقولون في المعرب[٦] : هو ما تغيَّر آخرُه لفظاً - بحركة أو حرف - أو محلاً ، فيجعلون اللفظ والمحلَّ تقسيماً للتغيُّر .

---

(١) الجمل : ١١ ، وكذلك ذهب إليه ابن الشجري وابن الخشاب وابن الخباز ، ويرى الجمهور أنه معربٌ في الأحوال الثلاث ، ويرى ابن جني أنه ليس معرباً ولا مبنياً ، ويرى ابن مالك ظهور حركة الإعراب في حالة الجر فقط . ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٥٦ ، والمرتجل : ١٠٧ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ١١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٢ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٧٩ .

(٢) في الأصل : « فالمقصور » ، تحريف .

(٣) سورة الفاتحة : من الآية : ١ ، وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي . البحر المحيط : ١ / ١٨ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٥٩ .

(٥) ما يجري مجراه قسمان : قسم يجري مجراه في الوجوه الإعرابية كالمعتل بالواو أو الياء ساكن ما قبلها ، وقسم يجري مجراه في بعضها كالمعتل بالياء مكسور ما قبلها . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٥ .

(٦) ينظر : التبيين : ١٦٧ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٣ - ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ١٨ .

والباء في قوله : " بعامل " للسببيَّة ، أو الاستعانة إن كان التقدير : مُختلبٌ بعامل .

وقوله :

بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ

للتعدية[١] ؛ والتقدير : وحركاته تلقَّب بالرفع أو بالنصب أو بالجرِّ بقرينة قوله :

وَالجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ [كَلَمْ يَرِمْ][٢]

أي : لم يَبْرَحْ كقوله[٣] :

أَيَا أَبَتِي لاَ تَرِمْ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

و" أو " بمعنى الواو[٤] كما في قوله[٥] :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيْخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وأمَّا ألقاب البناء : فضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ ، وهذه التفرقة بين ألقاب الإعراب

---

(١) جعلها الرعيني في شرحه : ١ / ١٥٢ سببية ، متعلقة بقوله : « تغيّر » ؛ بمعنى أن التغيّر الذي هو الإعراب هو انتقال من رفع إلى نصب إلى جر . ثم نقل كلام ابن النحوية هذا .

(٢) في الأصل : " ولم يرم " ، تحريف .

(٣) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : . ورواية صدره :

أَبَانَا فَلَا رُمْتَ مِنْ عِنْدِنَا

وهو في الصحاح واللسان : (ريم) .

(٤) هي مسألة خلافية ، أجاز الكوفيون مجيئها بمعنى الواو ، ومنعه البصريون . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٧٨ .

(٥) ينسب إلى حميد بن ثور ، وهو في ديوانه : ١١١ ، وينسب إلى عمرو بن معدي كرب ، وهو في ديوانه: ١٤٥ . والبيت في : السيرة النبوية لابن هشام : ١ / ٣١١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٩١ ، وشرح التصريح: ٢ / ١٤٦ .

وألقاب البناء هي للبصريِّين المتقدِّمين والمتأخِّرين ، وأما الكوفيُّون فيُجوِّزون استعمال كلِّ واحدٍ منها في موضع الآخر ، فيقولون في " حَيْثُ " : مرفوعٌ، وفي " قَامَ زَيْدٌ " : مضمومٌ ، وكذلك باقيها[1] .

وقوله :

وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ

إنَّما لم / تجزم الأسماء للزوم الحركة لها دلالة على المعاني المُعتَورة عليها ، ولزوم التنوين دلالة على التمكُّن[2] ، فلو جُزمت بحذفها أدَّى إلى الإخلال ، أو بحذف أحدهما لزم الترجيح من غير مرجِّح ، أو لا بحذفهما ؛ نافَى معنى الجزم لأنَّه قطعٌ في الأجزاء ، ولأنَّ الأصل فيها الإعراب كما ذكرنا ، والأصل في الإعراب الحركة ، والأصل في الجزم السكون ، فلو جُزمت اجتمع النقيضان . ١٧/ب

وقوله :

وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ

إنَّما لم يدخل الجرُّ الأفعال ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا بدخول حرف الجرِّ أو الإضافة ، وكلٌّ واحد منهما لا دخول له على الأفعال كما تقدَّم ، أو لأنَّ الجزم يدخلُها عوضاً عن الجرّ ، فلو جُرَّتْ لجمع بين العوض والمعوَّضِ عنه .

وقد تبيَّن بما ذكرنا أنَّ أنواع الإعراب أربعة : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ ، وهي مقسَّمة قسمين ، قسمٌ مشترك وهو الرفع والنصب يشترك فيهما الأسماء والأفعال ، وقسمٌ خاصٌّ وهو الجر والجزم ، فالجرُّ يختصُّ بالأسماء ولا يدخل الأفعال ، والجزم يختصُّ بالأفعال ولا يدخل الأسماء ، وقد ذكرنا علَّة ذلك .

* * *

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٤ .

[المعرب والمبني]

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالِ ... وَالأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ للأَفْعَالِ
وَحَدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمْ ... حَرَكَةً مَا أَوْ سُكُوناً الْتُزِمْ
كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ ... وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ

إنَّما وجب بناء الحرف ؛ لأنَّه يدلُّ على معناه مع الاستغناء عن الإعراب ، فلو أُعرب وقع إعرابه ضائعاً ، أو لأنَّه يدلُّ على معناه باعتبار غيره فيُنزَّل لذلك منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة لا يستحقُّ إعراباً[1] .

وقوله : " بكلِّ حال " يريد به أنَّ الحرف لا يَقع معرباً بحالٍ ما دام حرفاً ، فليس هو كالأسماء في أنَّ لها حالة إعراب وحالة بناء ، وإن كان أصلها الإعراب ، ولا كالأفعال في أنَّ لها حالة بناء وحالة إعراب ، وإن كان أصلها البناء ، وأمَّا نحو قوله[2] :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي [عَمْـ ... ـرٍو] وَلَيْتٌ يَقُوْلُهَا الْمَحْزُوْنُ

فإنَّما أعرب " لَيْتَ " لتجريدها .

ولا يخلو من أن يكون على حرف واحد أو حرفين فصاعداً إلى خمسة وهو نهاية ما يكون عليه الحرف ، فإن كان على حرف واحد فهو إمَّا مكسورٌ أو مفتوحٌ

---

(١) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٢٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٦٤ .

(٢) هو أبو طالب عم النبي ﷺ ، والبيت في ديوانه : . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٦١ .
وينظر : الأغاني : ٩ / ٥٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢١٥ ، والروض الأنف : ٢ / ١٢٩ ، ونسبه إلى أبي سفيان ، وهو خطأ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤٦٣ . وفي الأصل : " عون " ، تحريف . ومسافر هذا ، هو مسافر بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس ، أحدُ شعراء قريش ، ومن أجوادهم . ينظر : نسب قريش : ١٣٥ - ١٣٦ ، ومصادر البيت .
والبيت يستشهد به النحاة على أن الاستفهام بعد " ليت شعري " قد يُحذَف ، وتقديره : ليت شعري أنجتمع أم لا . وردّه البغدادي : بإيراده بيتاً سقط من بعض الروايات متضمناً الاستفهام .

كـ" باء " الجر و" كاف " التشبيه ، فيُزاد عليه حرفان من جنس حركته ؛ لأنَّ الثلاثة أدنى الأصول فيُزاد على المكسور ياءان وتدغم إحداهما في الأخرى ، وعلى المفتوح ألفان ، وتقلب الثانية همزة لالتقاء الساكنين ، ثمَّ يعرب ، فيقال في الأوَّل : بِيٌّ ، وفي الثاني : كَاءٌ[١] .

وإن كان على حرفين فإن كان ثانيهما صحيحاً كـ" مِنْ ، وقَدْ " جاز فيه الإعراب من غير زيادة لجريه مجرى " يَد ، و دَم " والحكاية لجريه مجرى " مَنْ ، و كَمْ " .

وإن كان حرف علَّة فهو إمَّا واو أو ياء أو ألف كـ" لَوْ ، وفِي ، ومَا " ، فيُعرب بزيادة واو على الواو ، وياء على الياء والإدغام كقوله[٢] :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ / ١٨/ ٢

وزيادة ألف على الألف [وقلبها][٣] همزة .

فإن كان على ثلاثة كـ" ثُمَّ ، ولَيْتَ " ففيه الإعراب لفظاً أو تقديراً[٤] والحكاية .

وحكم ما زاد على الثلاثة من الرباعيِّ نحو " لعلَّ " ، والخماسيِّ نحو : " لَكِنّ " حكم الثلاثيِّ .

وبناء الحرف إمَّا على حركة أو سكون ، والحركة ثلاثة أنواع ، ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ، والسكون نوع واحد ، فبناء الحرف على الضمِّ نحو " مُنْذُ " ، وليس في الحروف مبنيٌّ على الضمِّ غيرها[٥] ، وعلى الفتح " إنَّ ، وثُمَّ ، وسَوْفَ " ، وعلى

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٥ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٦٢ . وينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٠ . غير منسوب .

(٣) في الأصل : " وقبلها " ، تحريف ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٦٤ .

(٤) التقدير في مثل : " بَلَى " .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ٢٧١ - ٢٧٢ ، وبناؤها على الضمّ إتباعاً لحركة الميم .

الكسر نحو " جَيْرِ ، وبِزَيْدٍ ، ولِزَيْدٍ " ، وعلى السكون نحو " مِنْ ، وهَلْ ، ولَوْ ، وفِي " .

وإنَّما كان أصل الأفعال البناء[١] ؛ لأنَّها وإن دلَّت على معانٍ مختلفةٍ كالأسماء وإن لم تكن معانيها الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة ولكن المضيّ والحضور والاستقبال ، لكنَّها تدلُّ عليها بصيغ مختلفة ، فأغنى اختلافُ صِيَغِها عن إعرابها ، وهو معنى قولهم : إنَّ الغرضَ المقصودَ منها إنَّما هو الدَّلالة على اقتران الأحداث بالأزمنة المحصّلة، وذلك يستفادُ من صِيَغِها ؛ لأنَّ كلَّ صيغة من صِيَغِها تدلُّ على حدثٍ وزمانِه ، فلم يحتج إلى الإعراب .

وحدُّ البناء[٢] : لزومُ أواخرِ الكلم حركةً أو سكوناً من غير عاملٍ ولا اعتلال .

فمن غير عامل : احتراز من حركات الإعراب وسكونه ، لأنَّها لا تكون إلَّا بالعامل .

و لا اعتلال : احترازٌ من سكون الأسماء بواسطة الاعتلال كالمقصور في الأحوال الثلاث ، والمنقوص في حالتي الرفع و[الجرّ][٣] [والأفعال][٤] بالواو والياء في حالة الرفع .

وقوله : " حركة ما " يريد أيّ حركة كانت من ضمٍّ أو فتحٍ أو كسرٍ ، فموضع " ما " نصبٌ ، صفة لحركة[٥] ، والمراد الحركة أو ما يقوم مقامها من الحروف التي

---

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : إعراب الفعل المضارع ، أهو أصلٌ في الإعراب أم محمولٌ على الاسم . الأول رأي الكوفيين ، والآخر رأي البصريين . ينظر : المرتجل : ٣٥ ، وأسرار العربية : ٢٤ ، والتبيين : ١٥٣ .

(٢) ينظر : المرتجل : ٣٥ ، والمفصل : ١٢٥ .

(٣) في الأصل : " النصب " ، تحريف .

(٤) وردت العبارة في الأصل هكذا : " أو بالواو والياء في حالة الرفع " ، وهي ناقصة .

(٥) ذكر ابن القواس في شرحه : ١ / ٢٣١ وجهين ، هذا الذي ذكره المؤلف ، قال : " ويَحْتَمِل أن تكون حرفاً زِيد للعموم " .

تنوب عن حركات الإعراب كالألف والواو والياء في نحو: " يَازَيْدَانِ ، ويَازَيْدُونَ ، ولا غُلاَمَيْنِ " ، نابت عن حركات البناء على حدٍّ نيابتها عن حركات الإعراب ؛ الألف والواو عن الضمة ، والياء عن الفتحة ، وإلَّا فالحركة والسكون لا يتناولان المبنيَّ على الحرف ، ومنهم من يجعل البناء في ذلك على حركاتٍ مقدَّرةٍ[١] .

والبناء ينقسم إلى لازم وزائل ، فاللازم فيما أصله البناء كالماضي والأمر والحروف ، والزائل فيما أصله الإعراب كالمنادى واسم " لا " التي لنفي الجنس ، وينقسم أيضاً إلى واجب وجائز ، وهو تقسيمٌ مغايرٌ للتقسيم قبله ، لأنَّ كلَّ جائزٍ زائلٌ ، وليس كلُّ زائلٍ جائزاً ، والجائز في أربعة مواضع : في الظرف المضاف إلى الجملة تقول : « خَرَجْتُ مِنْ يَوْمَ خَرَجَ زَيْدٌ » ، بجرِّ " يوم " وبنائه على الفتح إن شئتَ ، وقُرئ قوله[٢] تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَادِقِينَ صِدقُهم ﴾ برفع " يومُ " وفتحه ، ومنهم[٣] من يجعله نصباً على الظرف لـ﴿ قَالَ ﴾[٢] ، ولا يُجيز بناء اسم الزمان إذا أضيفَ إلى الفعل ، إلاّ إذا كان الفعل ماضياً[٣] ، كقوله[٤] :

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ الْمَشيْبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

---

(١) وذلك مبنيٌّ على الخلاف في إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم ، أهي معربة بالحروف أم بالحركات ؟ وفصَّل المؤلف القول فيها في أبوابها .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ ، قرأ نافعٌ وحده بالفتح ، والباقون من السبعة بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٥٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٢٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٦٣ ، وهذا الرأي منسوب للبصريين ، أما الكوفيون فيرون أنّه مبني ، وفتحته فتحة بناء ، وإنْ أضيف إلى معرب . ينظر : الأصول : ٢/ ١١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٦ ، والمقرب : ٣١٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٨ .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٣٢ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٣٠ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥١٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٥٥٠ .

ويقول في قوله[١] تعالى : / ﴿ يَومَ لا تَملِكُ ﴾ فيمن فتح : بُني لإضافته إلى غير متمكِّن وهو " لا " . ١٨/ب

وفي الظرف المضاف إلى " إذْ " من نحو : " يَوْمَئِذٍ ، وحِينَئِذٍ " ، وقُرئ[٢] قوله تعالى : ﴿ مِن عَذَاب يَوْمِئذٍ ﴾ بجر " يومٍ " ، والبناء على الفتح .

وفي " مثل " إذا كانت مع " ما " ، وقُرئ قوله[٣] تعالى : ﴿ إنَّه لحقٌّ مِثلُ ما أَنَّكُمْ تَنطِقُون ﴾ برفع " مِثلُ " وفتحها .

وفي " غير "[٤] إذا كانت مع " أَنْ " ، وروي قولُ ابن رفاعة[٥] يصف ناقته :

---

(١) سورة الانفطار : من الآية : ١٩ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٩٦ .

(٢) سورة المعارج : من الآية : ١١ ، البناء قراءة نافع والكسائي ، والجرّ قراءة الباقين من العشرة . ينظر : النشر : ٢ / ٢٨٩ .

(٣) سورة الذاريات : من الآية : ٢٣ . الرفع قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر ، والفتح قراءة الباقين من السبعة . ينظر : السبعة : ٦٠٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣٠ ، والإنصاف : ١ / ٢٨٧ (عَرَضاً) .

(٥) المؤلف تابعٌ في هذه النسبة للزمخشري في المفصل : ١٢٥ ، وهو مصدره . وفيه : " أبو قيس بن رفاعة " وفي بعض شروحه : " قيس بن رفاعة " ، أشار إلى ذلك الدكتور عبد الرحمن بن عثيمين في حواشي التخمير : ٢ / ١٣٧ ، فلعلّ المؤلف خرج من هذا الخلاف بقوله : " ابن رفاعة " . والبيتان يُنسبان إليه وإلى أبي قيس بن الأسلت ، وصحَّح البغدادي نسبتهما إلى ابن الأسلت في خزانة الأدب : ٣ / ٤١٣ ، قال : " البيت الشاهد ، كونه لابن الأسلت هو ما ذكره أبو حنيفة الدينوري في كتاب (النبات) ، وهو في معرفة الأشعار أديبٌ غير منازع فيها ، وقد نسبه الزمخشري في (الأحاجي) إلى الشماخ ، وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه ، ونسبه بعض شُرَّاح شواهد كتاب سيبويه لرجلٍ من كنانة ، ونَسَبَه بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل تبعاً للزمخشري .... " ، ثم ذكر نَسَب قيس بن رفاعة والخلاف فيه ؛ أهو أبو قيس بن رفاعة أم غيره ؟ . والبيتان في ديوان ابن الأسلت : ٨٤ - ٨٥ .

والبيت الشاهد من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٢٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٠٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٩ .

وقوله : " إرقالاً " : الإرقال : الإسراع ، وكذلك الدَّأدأة ، والآل: السَّراب . والأوقال : جمع وَقْل ، وهو شَجَرُ المُقْل ، ويقال : الدَّوْمُ شجرُ المُقْل ، والوَقْل : ثَمَرُه .

تُعْطِيْكَ مَشْياً وَإِرْقَالاً وَدَأْدَأَةً إِذَا تَسَرْبَلَتِ الآكَامُ بِالآلِ
لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُوْنٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

برفع " غير " وفتحها ، والبناء في جميع ذلك ، للإضافة إلى غير متمكِّن .

والواجب فيما عدا ما ذُكر .

وقوله : " كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ " تمثيلٌ لما بُني على حركة وعلى سكون .

فـ" حَيْثُ " ظرف مكان مبنيَّة ؛ لاحتياجها إلى جملة توضِّح معناها ، فأشبهت بذلك الحرف ، وبُنيت على حركة لئلَّا يَجتمع الساكنان ، وكانت الحركة ضمَّةً لشبهها بالغايات في لزومها الإضافة من نحو " قَبْل ، وبَعْد " ، وقد جاء بناؤها على الفتح طلباً للخفَّة ، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين[1] ، ومعنى أصل التقاء الساكنين أنَّ أكثر ما يَلتقي فيه الساكنان الفعلُ إذا لَحِقه الجزمُ أو الوقفُ الذي هو نظيرُ الجزم فيتحرَّك الحركةَ التي لا تُوهم إعراباً ؛ لأنَّ الكسر لا يدخله إعراباً ، ويقال[2] : " حَوْث " بالواو والبناء على الضمِّ والفتح والكسر ، وشذَّت إضافتها إلى المفرد ، [في][3] قوله[4] :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩١ ، واللسان : (حيث) .

(٢) نسب ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ١٣١ هذه اللغة إلى طَيِّءٍ ، وينظر : اللسان : (حوث) .

(٣) في الأصل : " وفي " ، زيادة .

(٤) نسبه العيني في المقاصد النحوية : ٣ / ٣٨٧ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . وهو في إثبات المحصل : ٧٦ لعملس بن عقيل . وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٥٥٦ : « لم يعرف له قائل » . وينظر : التخمير : ٢ / ٢٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٨٤ . والحُبا : جمع حُبْوَة ؛ وهو أن يجمعَ الرجل ظهرَه وساقيه بعمامته ، وبيض المواضي : السيوف .

وأجاز الأخفش[١] وقوعها ظرف زمان ، وأنشد عليه قول[٢] الشاعر :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

قال : معناه في يده حياته ، ورُدَّ[٣] : بأنَّه يجوز أن يكون التقدير : أينما كان ، فتكون مكاناً .

و " أَيْنَ " ظرف مكان تقع في الاستفهام والشرط ، فإذا كانت استفهاماً مثل : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ بُنيت لتضمُّن معنى حرف الاستفهام[٤] ، أو شرطيَّة مثل : " أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ " ، بُنيت لتضمُّن معنى حرف الشرط ، وبُنيت على حركة لئلَّا يجتمع الساكنان ، وكانت الحركةُ فتحةً طلباً للخفَّة[٥] ، وخُصَّت الحركة بالنون دون الياء ؛ لأنَّه لو حرِّكت الياء لم يُغنِ تحريكُها عن تحريك النون إذا وَلِيَها ساكنٌ نحو : أَيْنَ الرَّجُلُ ؟ ، وحينئذٍ يجب قلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، وزوال الساكن المانع من القلب ، وتغيُّر وضعها .

وأما " أَمْس " فهو اسمٌ لليوم الذي قبل يومك ، فهو معرفة لدلالته على شيء بعينه ولكن بغير أداة تعريف ، وقياس ما كان كذلك ولم يكن من أقسام المعارف أن يكون متضمِّناً معنى لام التعريف[٦] ؛ لأنَّ التعريف معنًى ، والقياس في المعاني أن تؤدِّيَها حروفُ المعاني ، فبُني لتضمُّنِهِ معنى الحرف ، والفرق / بين تضمُّن معنى اللام، والعدل عمَّا فيه اللام أنّ العدل يجوز معه الإظهار دون التضمُّن . ٩/١٩

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٠٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣١ .

(٢) هو طرفة بن العبد ، والبيت في ديوانه : ٨٠ . وينظر : اللآلئ : ١ / ٣١٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٠٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٩ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٧ / ٢٠ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢ / ١٣٦ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٥ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٦ .

وبُني على حركة لئلَّا يجتمع الساكنان ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين[١] ، وهذه لغة أهل الحجاز[٢] ، وأمَّا بنو تميم[٢] فيُعربونه ويَمنعونه الصرفُ ؛ لأنَّه عندهم علمٌ معدولٌ عمَّا فيه اللام كـ" سَحَر " ، فيقولون : " ذَهَبَ أَمْسُ بِمَا فِيه " بالرفع ، و" مَا رأيته مُذْ أَمْسَ " ، مجروراً بالفتحة كقوله[٣] :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

وهو عند سيبويه محمولٌ على الضرورة[٤] .

فإذا نُكِّر أعرب إعرابَ المنصرف على اللغتين ، كقولهم[٥] : " كُلُّ غَدٍ يَصِيرُ أَمْساً " ، وكذلك إذا عُرِّف باللام أو أُضيف ، كقوله[٦] تعالى : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ ، وقولك : " ذَهَبَ أَمْسُنَا " ، لزوال علَّة البناء على لغة أهل الحجاز ، وزوال المانع من الصرف على لغة بني تميم ، لأنَّ مُوجِبَ البناء تضمُّنه معنى حرف التعريف ، فإذا نُكِّر لم يمكن اعتبار تضمُّنه معنى حرف التعريف ، وإلَّا اجتمع النقيضان وهو كونه معرفة نكرة في حالة واحدة ، وكذلك إذا عُرِّف باللام ؛ لأنَّ الحرف المُتَضَمَّنَ لا يكون ظاهراً ، وكذلك إذا أُضيف ؛ لأنَّ المضاف يَلزم تجرُّدُه من

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٣٢ .

(٢) لغتهم في الكتاب : ٣ / ٢٨٣ ، والنوادر : ٢٥٧ ، والمفصل : ١٧٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٤ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٠٠ .

(٣) لا يعرف قائلهما ، وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٧ / ١٧٣ : « والبيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها ، وقال ابن المستوفي : وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحوٍ قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه » . وهما من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٨٥ . وينظر : نوادر أبي زيد : ٢٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٨٧ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٢٨٥ .

(٥) ينظر : اللسان : (أمس) .

(٦) سورة يونس : من الآية : ٢٤ .

اللام ومعناها ، وأمَّا على لغة بني تميم فلأنَّ المانعَ من الصرف العدلُ عمَّا فيه اللام والعلميَّة ، فإذا نُكِّر زالت العلميَّة ، وإذا دخلتْه اللاَّمُ لم يكن معدولاً عنها ، وإذا أضيفَ انجرَّ بالكسرة .

وأمَّا " كَمْ " فلا تخلو من أن تكون استفهاميَّةً أو خبريَّةً ، فإن كانت استفهامية مثل : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ فبناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، أو لوضعها وضع الحرف[١] .

وإن كانت خبريَّةً مثل : " كَمْ دِرْهَمٍ مَلَكْتُ " ، فبناؤها لتضمُّنها معنى حرف التكثير لأنَّه معنًى ، فكان من حقِّه أن يُوضع له حرفُ معنًى للتكثير كما وُضع لنقيضه حرف معنى للتقليل وهو " رُبَّ " ، فتضمَّنت " كَمْ " الخبريَّة معنى ذلك الحرف ، أو لشبهها بالحروف في الوضع ، أو حملاً لها على " رُبَّ " لأنَّها نقيضتها[٢] .

والأصل في البناء السكون ؛ لأنَّ البناء ضدُّ الإعراب ، والأصل في الإعراب الحركة ، فكان الأصل في البناء السكون ؛ لأنَّ السكون نقيضُ الحركة[٣] ، وإنَّما يُعدَل عنه إلى الحركة لأحد أربعة[٤] أمور :

الأوَّل : لئلاَّ يُبتدَأ بساكن إمَّا لفظاً كالحروف التي هي على حرف واحد من نحو "الباء، والكاف، واللام"، وإمَّا حكماً كالأسماء التي هي على حرف واحد أيضاً ، من نحو التاءِ في " ضَرَبْتُ " والكاف في " ضَرَبَكَ "[٥] ؛ لأنَّها متميِّزة عمَّا قبلها في الحكم ، مبدؤها بعد تمامِه .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٥٦ ، وأسرار العربية : ٢١٤ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٢١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٢/٧٧٦ .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٧٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٢ ، ولم يذكر الرابع ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٢ .

(٥) جعل المؤلف - رحمه الله - التاء مثل الكاف ، وهذا قياسٌ مع الفارق ؛ فالتاء لازمة للفعل ، لأنّ الفاعل في نيَّة الاتصال ، بخلاف الكاف ؛ فهي في نية الانفصال لأنها فضلة ؛ ولذلك لا يُسَكَّن لها الفعل . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٢ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٤٩ .

الثاني : الدلالة على أنَّ له حالةَ تمكُّنٍ وإعرابٍ كالمنادى ، ومبنيّ " لا " لنفي الجنس ، والغايات ، والمركَّبات نحو : " يَا جَعْفَرُ ، ولاَ رَجُلَ ، ومِنْ عَلُ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ " .

الثالث : لئلَّا يجتمع الساكنان في " أَمْسِ ، وهَؤُلَاءِ " ممَّا سَكَن قبلُ آخره .

الرابع[1] : شبهُه بالمعرب كالماضي ؛ لأنَّه أشبهَ المضارع في وقوعه / خبراً وصفةً . ١٩/ب

فالضمُّ لئلَّا يُلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلِّم ، أو لأنَّه حركة لا تُوهم إعراباً كالمنادى والغايات[2] ، أو لتعيينه كضمير المتكلِّم في " ضَرَبْتُ "، والفتح طلباً للخفَّة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو تشبيهاً بالعمل كالباء واللام ، أو حملاً على الياء كضمير المخاطبة في " ضَرَبْتِ " حُمل على الياء في " اضْرِبِي وتَضْرِبِينَ " .

فالمبنيُّ على السكون ممَّا أصله البناء لا سؤال فيه ، ومما أصله الإعراب فيه سؤال واحد وهو : لم بني ؟ ، والمبنيُّ على حركة مما أصله البناء فيه سؤالان : لم بني على حركة ؟ ، ولم كانت الحركة كذا ؟ ، وممَّا أصله الإعراب فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم بني على حركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ ، والجواب ما قدَّمناه[3] .

* * *

(١) جعله الرعيني في شرحه : ١ / ١٧٧ : مَزِيّة بعض الكلم على بعض نحو الفعل الماضي فإنه بُني على حركة لمزيته على فعل الأمر .... . وينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ٤٩ .

(٢) المنادى والغايات نَقَصَها الضّمُّ ؛ فالمنادى يُنصب كقولهم : يا عبدَ الله ، ويُجَرُّ في الاستغاثة كقولهم : يالزيدٍ ؛ فلمَّا نقصه الرفع في الإعراب عُوِّض به في البناء ، وكذلك الغايات من نحو : " قبل وبعد " تنصب في قولهم : جئت قبلَك ، وتُجَرُّ في قولهم : من قبلِك ، فلما نقصها الرفع عُوِّضت به في البناء . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٣ ، وأسرار العربية : ٢٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٢ .

(٣) انظر هذه الأسئلة في شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣١ .

[المعرب والمبني]

أَعْنِي فِي الاسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا ... الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا
كَمَنْ وَإِيهِ وَنَزَالِ وَهَلُمْ ... وَلَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعُمْ
وَالْمُعْرَبُ الاسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَا ... ثُمَّ مُضَارِعٌ سَيَأْتِي بَيِّنَا

إنَّما وجب ذكرُ علَّة بناء الاسم ؛ لأنَّه بالبناء يخرُج عن أصله ؛ لأنَّ أصله الإعراب، والخروج عن الأصل يَقتضي التعليل فيجب ذكر علَّة بناء الاسم كما يجب ذكر علَّة إعراب الفعل لخروجه عن أصله[1] ؛ لأنَّ أصله البناء ، وإذا ذُكر أسبابُ بناء الفعل والحرف فإنَّما يُذكر تبييناً لمقتضى أصله لا تعليلاً لبنائه ، فلذلك خَصَّص قوله :

وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ

بقوله : « أَعْنِي فِي الاسْمِ » .

وقد اختُلف في علَّة بناء الاسم على ثلاثة مذاهب :

الأوَّل[2] : أنَّ المقتضي لبنائه شيء واحد وهو شبهه بالحرف ، وشبهه به إمَّا في الوضع بأن يكون موضوعاً على حرف واحد كالتاء في " ضَرَبْتُ " للمتكلِّم والمخاطب والمخاطبة ، والنون في " ضَرَبْنَ " ، أو على حرفين كـ" مَنْ ، ومَا ، وذَا ، و نَا " في الرفع والنصب والجرِّ ؛ لأنَّ ذلك من وضع الحرف بالأصالة ، ولا يكون في الأسماء المتمكِّنة ولا في الأفعال ، وإن كان من الحروف ما وضعُه على ثلاثة كـ" لَيْتَ " ، وأربعة كـ" لَمَّا " الحرفية و " هَلاَّ " ، وخمسة وهو " لَكِنَّ " وحدها ، وأمَّا نحو " يَدٍ ، ودَمٍ " فثلاثيٌّ في الأصل بدليل التكسير كـ" الأَيْدِي ، والدِّمَاء " والتثنية كـ" يَدَيَانِ ، ودَمَيَانِ " .

---

(١) سبقت الإشارة في الصفحة : ٩٢ إلى رأي الكوفيين في الفعل المضارع .

(٢) هو رأي ابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وابن مالك . ينظر : الأصول : ١ / ٥٠ ، والإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، والمسائل العسكرية : ١١٦ ، واللمع : ٤٨ ، والتسهيل : ٧ . وينظر : أسرار العربية : ٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٥ ، وحاشية الخضري : ١ / ٢٧ .

وإمّا في المعنى " وذلك بأن يتضمّن معناه تضمّناً لازماً بلا مُعَارض "[١] كأسماء الاستفهام والشّرط من نحو " أَيْنَ ، ومَتَى " ، وكالمنادى المضموم ؛ لأنَّ مَحَلَّه لازمٌ للخطاب[٢] فيُضمَّن معنى حرف الخطاب ، وكأسماء الإشارة مثل : " ثَمَّ ، وهُنَا " ؛ لأنّ الإشارة معنىً فحقُّها أن يُوضع لها حرفُ معنىً فتضمَّنتِ أسماءُ الإشارة معناه ، فلو لم يتضمَّن معناه لازماً كالظروف المتصرِّفة لم يؤثر ، ولو عارضه ما يَقتضي الإعراب / من لُزومِ الإضافة إلى متمكّنٍ ، كـ" أي" [٣] استُصحِب لأنَّه الأصل . ٢٠/ب

وإمَّا في الاحتياج إلى ما يتمُّ به من جملة أو مفرد ، فالجملة كالموصولات فإنَّها تحتاج إلى الوصل بجملة ، فكانت كالحرف ، فإن الحروف بأسرها لا تُستعمل إلا مع جملة إمَّا ظاهرة أو مقدرة ، والمفرد كالغايات عند قطعها عن الإضافة ونيَّة المضاف إليه ، ومن يقول في نحو " اللّذان ، واللّتان ، واللذين ، واللتين " و" اللذون " في الرفع و" الّذين " في النّصب والجر ، بالإعراب ؛ يريد الشبه بالحرف في الاحتياج قوله : بلا معارضٍ أيضاً ؛ لأنَّ هذه وإن أشبهتِ الحرف إلاَّ أنه عَارَضَ الشَّبهَ مُعَارضُ التثنية والجمع ، وهما من خواصِّ الأسماء فأُعربت عندَه لذلك ، ومن يقول فيها بالبناءِ[٤] وأنَّها صيغٌ تدلُّ على المرفوع والمنصوب والمجرور كالضّمائر لا تفتقر إلى ذلك .

---

(١) قَريبٌ من هذا نصّ ابن مالك في التسهيل : ٧ ، قال : « ويَمنعُ إعرابَ الاسمِ مشابهةُ الحرف بلا مُعَارض » .

(٢) لأن قولهم : " يا زيْدُ " ، واقع موقع " يا أنت " ، من حيث كونه مخاطباً . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٢٨ .

(٣) عارضَ لزومُها للإضافة - التي هي من خصائص الأسماء - شَبَهَا للحرف . ينظر : الكتاب: ٣/ ٢٩٩ ، والمساعد : ١ / ٢١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٥ .

(٤) وهو رأي المؤلف في باب الاسم الموصول ، انظره في الصفحة : ٦٢٩ ، ووجه هذا المذهب : أنها لو كانت مثناةً حقيقية لثُنّي المفرد على حاله ، وقيل : اللذيان واللتيان و لم تحذف الياء ، فالظاهر بناؤهما كالمفرد ؛ لأن التثنية التي هي من خواصّ الأسماء لم توجد حتى تُعارِض شبهما الافتقاري ، واختلافهما مع العامل نظراً لصورة التثنية ؛ فبُنيا على ما يشاكل إعرابها من ألف أو ياء . ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٣٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٤٩ - ٥٣ ، وحاشية الخضري : ١ / ٧١ - ٧٢ .

وإمَّا في التأثير من غير تأثُّر كأسماء الأفعال ، فإنَّها أبداً عاملة في غيرها من الفاعل والمفعول ، ولا تليها العوامل ، فكانت كالحرف ، فإنَّه يعمل في غيره ، ولا يعمل غيرُه فيه .

والمذهب الثاني[١] : أنَّ المقتضي لبنائه أحد شيئين وهو : إمَّا شبه الحرف كما ذكرنا ، وإمَّا وقوعه موقع الفعل كأسماء الأفعال فلا يعتبر شبهها بالحرف من هذا الوجه الذي ذكرناه ، ولكن يُجعل نفس وقوعها موقع الفعل هو المقتضي للبناء ، وإلى هذا المذهب أشار بقوله :

... ... وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا

ذكَّر الضمير[٢] ، وإن كان للعلَّة ، لأنَّها سبب وأسماء الأفعال الواقعة موقع الفعل الماضي كـ" شَتَّان ، وهَيْهَات " ، وموقع فعل الأمر كـ" إِيهٍ ، ونَزَالِ " ، وقد مثَّل بأحدهما وهو ما للأمر وكرَّر الأمثلة ، والذي يظهر من فائدة التكرار أن يكون قصد إلى التمثيل بالمذكَّر في قوله : " إِيهٍ " ، وبالمؤنَّث في قوله : " نَزَالِ " ، ودليل التأنيث قوله[٣] :

---

(١) لم أجد من نسب هذا المذهب . وانظره في : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٥ .

(٢) يروى : " وهي " ، ينظر : الدرة الألفية : ٤ ، وفي شرح الرعيني : ١ / ١٩٥ : يمكن إعادة الضمير على الاسم في قوله : " أعني في الاسم " .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، والبيت في شرح شعره : ٧٨ ، وورد صدره هكذا :

ولنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا

وبهذه الرواية استشهد به سيبويه : ٣ / ٢٧١ ، والمبرد في المقتضب : ٣ / ٣٧٠ ، قال ثعلب: « ويُرْوَى: ولأنت أشجع ... » . وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٣١٨ : « وهو مركبٌ من بيتين ، فإنّ البيت الذي فيه " دُعيت نزال " وهو لزهير بن أبي سُلْمَى ، صدره كذا : ولنعم حشو .... وقوله : ولأنت أشجع ..... إنما هو صدرٌ من بيتٍ للمسيّب بن علس ، وعجزه :

نَقَعَ الصُّرَاخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وهذا ليس فيه " دعيت نزال .... " وبيت المسيّب بن علس على ما رتَّبناه هو رواية الجاحظ في كتاب البيان والتبين : [١ / ١٨٩] ، وقد رأيت البيتين في ديوانهما كذلك » . وهو في شعر المسيب : (ضمن ديوان بني بكر) : ٦١٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٠٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٣٠ .

وَلأَنْـتَ أَشْـجَعُ مِـنْ أُسَـامَةَ إِذْ دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فِـي الذُّعْـرِ

وبالمركَّب في قوله : " هَلُمَّ " ، ليُنبِّه على أنه لا فرقَ في الوقوع المقتضي للبناء بين أن يكون الواقع مذكَّراً أو مؤنَّثاً مركَّباً أو بسيطاً .

و" هَلُمَّ " عند البصريين[١] مركبة من حرف التنبيه مع " لُمَّ " فعل أمر ، وأصله : " الْمُمْ " ، فلمَّا أُريد التخفيف بالإدغام نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، واستغني عن همزة الوصل فحُذفت ، وحُذفت ألفها للساكنين ؛ لأنَّ اللام في نيَّة السكون[٢] ، كما حذفت الواو في : ﴿ قَالُ لان ﴾[٣] ؛ لتقدير السكون ؛ لأنَّ أصله ﴿ قالوا الآن ﴾[٣] ، حُذفت منه همزة لام التعريف للدَّرج ؛ لأنَّها همزة وصل ثمَّ الواو للساكنين هي ولام التعريف ، ثم أُلقيت حركة همزة " آن " على الساكن قبلها وهي لام التعريف ، وحُذفت ، فتحرَّكت لام التعريف بحركة الهمزة المحذوفة ، وتركت الواو محذوفة ؛ لأنَّ حركة اللام عارضة فكأنَّها ساكنة فصار ﴿ قَالُ لان ﴾[٣] .

وهي عند الكوفيين[٤] مركَّبة من " هَلْ " بمعنى : أَسْرِع ، / و" أُمَّ " بمعنى : اقصد ؛ فحذفت الهمزة . ٢٠/ب

وتكون اسماً لفعل متعدٍّ ، كقوله[٥] تعالى : ﴿ قُل هلمَّ شُهَدَاءكم ﴾ أي : احضروا ، ولفعل لازم كقوله[٦] تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أي : اقربوا . وأهل

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢٥ ، ومعنى : " لُمَّ " من " هَلُمَّ " : اقْرُبْ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٤٨ ، في قوله تعالى [سورة الأنعام : من الآية: ١٥٠] : ﴿ قل هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٧١ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٤ - ٩٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٠٣ ، والخصائص : ٣ / ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ٧٢ - ٧٣ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٠ .

(٦) سورة الأحزاب : من الآية : ١٨ .

الحجاز[١] فيها على لفظٍ واحدٍ في الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير ، والتأنيث . وبلغتهم ورد التنزيل كما مثلّنا ، وبنو تميم يصرّفونها تصريف الفعل فيقولون[٥] : " هَلُمَّا ، هَلُمُّوا ، هَلُمِّي ، هَلْمُمْنَ " ، ويؤكدونها بنون التوكيد فيقولون : " هَلُمَّنَّ زَيْداً " ، أو إذا قيل للواحد منهم : " هَلُمَّ " يقول : " لاَ أَهْلُمَّ " .

والمذهب الثالث[٢] : أنَّ المقتضي لبنائة أحد ستة أشياء يجمعها مناسبته لما لا تَمَكُّن له من فعل أو حرف بوجه قريب أو بعيد :

الأوَّل : تضمُّنه معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط " وأَمْسِ " .

الثاني : شبهه بالحرف كالمضمرات والموصولات وأسماء الإشارة لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج ، أما المضمر فإنَّه إن كان لغائب احتاج إلى ظاهر يرجع إليه لفظاً أو تقديراً أو معنىً ، وإن كان لمتكلِّم أو مخاطب احتاج إلى قرينة التكلُّم أو الخطاب ، وأمَّا اسم الإشارة فلأنَّه محتاج إلى ما يتم به من قرينة الإشارة ، والموصول [يحتاج][٣] إلى الصلة .

الثالث : وقوعه موقع الأفعال كأسماء الأفعال .

الرابع : مشاكلته لما وقع موقع الفعل كـ" فَعَالِ "[٤] التي بمعنى المصدر المعرفة ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٩ ، والخصائص : ٣ / ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩، والمقرب : ٣١٦ - ٣١٧ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٥٠ - ٥٢ ، وأوصلها إلى إحدى عشرة علة ، وحاشية الخضري : ١ / ٢٧ .

(٣) في الأصل : " ويحتاج " ، زيادة .

(٤) عقد له سيبويه باباً في الكتاب : ٣ / ٢٧٠ ، والمبرد في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ . فالتي بمعنى المصدر كقولهم : فَجَارِ ، وبَدَادِ ، ويَسَارِ ، والمعدولة عن الصفة كقولهم : فَسَاقِ ، وذَفَارِ ، وحَلاَقِ ، والمعدولة عن " فاعلة " كقولهم : حَذَامِ ، وقَطَامِ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، والمساعد : ٣ / ٣٨ - ٣٩ .

والمعدولة عن الصفة ، وعن فاعلة في الأعلام ، على لغة أهل الحجاز[١] .

الخامس : وقوعه موقع ما أشبه الحرف كالمنادى المضموم إذ هو واقع موقع الضمير ، والضمير مشبهٌ للحرف .

السادس : إضافته إلى غير متمكّن كـ" يومئذ " .

وهذا المذهب أجمع .

والأوّلان يخرج منهما المبنيُّ لمشاكلته ما وقع موقع الفعل ، والمضاف إلى غير متمكّن ؛ فالمناسبة[٢] لما لا تمكّن له بوجه بعيد في : المشاكلة لما وقع موقع الفعل ، وفي الوقوع موقع ما أشبه الحرف ، والمناسبة بوجه قريب فيما عداهما .

وقوله :

وَلَفْظُ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ يَعُمْ

يحتمل أنّه يريد أنّه يعمّ كلَّ مبنيٍّ[٣] ، من اسم وفعل وحرف ؛ لأنّه يصدقُ على

---

(١) لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر ، قال سيبويه في الكتاب : « والحجازيّةُ هي اللغة الأولى القُدْمى » ، وبنو تميم يُفَرّقون ؛ فإن كان آخره راءً بنوه على الكسر كاللغة الحجازية ، من أجل الإمالة ، وإن لم يكن آخره راءً أعربوه إعراب مالا ينصرف . ينظر : المصادر في التعليق السابق .

(٢) المشاكلة لما وقع موقع الفعل : ما جاء على زنة " فعالِ " من الأسماء ؛ فإنَّ علة بنائه مشاكلته لـ" نَزَالِ " من الفعل ، وعلة بناء " نَزَالِ " مشابهته لـ" انزل " ؛ فالوجه بعيد . وكذلك وقوعه موقع ما أشبه الحرف، وهو المنادى المبني على الضمّ ؛ فإن علة بنائه مشابهته لضمير الخطاب ؛ لِمَا يتطلبه المنادى من قرينة الحضور ، وعلة بناء الضمير مشابهته للحرف ، فالوجه بعيد أيضاً . وهو شرحٌ لنصّ الزمخشري في المفصل : ١٢٥ ، قال في أصناف المبني : « وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل ، وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد » ، وقد فسَّره ابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٨٠ على غير الوجه الذي رآه ابن النحوية ، وتفسير ابن النحوية أصوب .

(٣) ذهب إليه ابن الخباز في شرحه : ١ / ١٠٠ ، والشريشي : ١ / ١١٠ ، وابن القواس : ١ / ٢٣٨ ، والنيلي : ١ / ٩٣ . ونقل الرعيني في شرحه : ١ / ٢٠٤ ما ذكره ابن النحوية .

كلٌّ واحد منها أنَّه " غير متمكِّن " ؛ لعموم المغايرة للتمكُّن ، والظاهر أنَّه يريد أنَّه يعمُّ كلَّ ما بُني من الأسماء سواء كان بناؤه لمضارعة الحرف أو لوقوعه موقع الفعل على ما ذكره ، فيُطلق على كل واحد منهما أنه " غير متمكِّن " ليتميَّز عن المتمكِّن لأنَّ الأسماء فيها المتمكِّن وهو الذي تمكَّن في بابه ، وغير المتمكِّن وهو الذي خرج إلى باب غيره ، فإذا خُص باسم " غير المتمكِّن " حصلت فائدة تُميِّزه عن المتمكِّن .

وأمَّا الأفعال والحروف فلا متمكِّن فيها لأنَّ التمكُّن فرع ثبوت الاسمية فلا تحصل بإطلاق " غير المتمكِّن " فائدة التميُّز عن شيء ، ولا يطلق عليها اسم " غير المتمكِّن " لأنَّه لا فائدة فيه فلا يعمُّ ذلك فيها .

والمعرب من الأقسام كلِّها الاسم المتمكِّن والفعل المضارع ؛ لأنَّ الاسم انقسم إلى متمكِّن وغير متمكِّن ، والفعل انقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ، والحرف لم ينقسم .

فهذه ستة أقسام ، اثنان منها معربان : وهما أحد قسمي الاسم / وهو المتمكن ، ٢١/ب
وأحد أقسام الفعل وهو المضارع ، وأربعة منها مبنية وهي : قسم الاسم الآخر ، وهو غير المتمكن ، وقسما الفعل الآخران ، وهما الماضي والأمر ، والحرف كله .

ويشترط في المعرب من الأسماء حصول وصفين ، أحدهما وجود سبب الإعراب وهو التركيب ؛ لأن التركيب يطرأ به معانٍ مختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وحينئذ يحتاج إلى الإعرابِ للبيان ، الثاني انتفاءُ المانع منه وهو المناسبة لما لا تمكن له .

ومن ههنا يتبين أن البناء في الاسم يكون إما لانتفاء سبب الإعراب كما في أسماء حروف التهجي من نحو : ﴿ كهيعص ﴾[1] ، [و][2] أسماء الأعداد من نحو : واحد،

---

(١) سورة مريم : الآية : ١ .

(٢) في الأصل : " فأسماء " ، تحريف .

اثنان ، ثلاثة[١] ، وإمّا لعروض مانع منه كما في : ﴿ قَال الذِي عِندَه علمٌ مِن الكِتَاب ﴾[٢] ، وبعضهم[٣] يطلق على المبني لانتفاء السبب اسم المعرب مجازاً ؛ لأنه يَئُولُ إليه ؛ لأن وصف الإعراب ثابت له بالقوة ، كما أطلق على العنب اسم الخمر في قوله[٤] تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِر خَمْراً ﴾ لأنه يئُولُ إليها .

* * *

(١) ينظر : المفصل : ٢١٦ ، قال : « والعدد موضوع على الوقف ، تقُول : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ لأن المعاني الموجبة للإعراب مفقودة ، وكذلك أسماء حروف التهجيّ وما شاكل ذلك إذا عُدِّدت تعديداً ، فإذا قلت : هذا واحدٌ ، ورأيت ثلاثة ؛ فالإعرابُ ، كما تقُول : هذه كافٌ ، وكتبتُ جيماً » .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٤٠ .

(٣) قال سيبويه في أسماء حروف التهجي وأسماء الأعداد : ٣ / ٢٦٥ : « فإنْ قُلت : ما بالي أقولُ : وَاحِدُ اثْنَانِ ؛ فَأُشِمُّ الواحدَ ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فلأَنَّ الواحِدَ اسمٌ متمكِّنٌ » .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٣٦ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٠٩ .

[إعراب المفرد]

الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الاسْمِ الْوَاحِدِ كُلُّ صَحِيْحٍ بِانْصِرَافٍ وَارِدِ
فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ تَبِيْنُ وَيَتْبَعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِيْنُ
وَالنَّصْبُ فِيْهِ بِانْفِتَاحِ الآخِرِ وَالْجَرُّ فِيْهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِرِ

الاسم المعرب ينقسم إلى مفردٍ ومثنًّى ومجموعٍ ، وإنما بدأ بالمفرد لأنه أصل المثنى والمجموع ، ولا يخلو من أن يكون صحيحاً وهو ما ليس حرف إعرابه واواً ولا ألفاً ولا ياء ، أو معتلاً وهو ماحرف إعرابه واحد منها ، ولا ينظر إلى إعتلال الفاء كـ" وَعْد ، و يُسْر" ، ولا العين كـ" قَوْل ، و بَيْع " ، ولا إلى اعتلالهما كـ " يَوْم ، و وَيْل " لأنهما ليسا محلاً للإعراب .

والصحيح لا يخلو من أن يكون منصرفاً وهو ما ليس فيه علتان من تسع وستأتي، أو غير منصرف وهو بخلافه ، وفائدة هذا التقسيم معرفة أنواع الإعراب وعلاماته وأقسامه ومحالّه .

أما أنواعه [فمن][1] الرفع والنصب والجر ، وأما علاماته فمن الحركات والحروف ، وأما أقسامه فمن اللّفظيّ والتّقديريِّ ، وأمَّا محالُّه فالأسماء المعربة وستذكر في ضمنه .

فإذا كان الاسمُ المعربُ مفرداً صحيحاً منصرفاً كان حكمه في الإعراب أنه يضم في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويكسر في الجر ، وينون إذا لم يكن موقوفاً عليه إلا أن يكون معه لام أو إضافة فإنهما يعاقبانه ، وهو في ذلك كُلِّه جارٍ على القياس ؛ إذ الأصل فيما أعربَ أن يكون إعرابُه بالحركاتِ ؛ لأنَّها أخفُّ من الحروف ولا يعدل عن الإعراب بها إلى الإعراب بغيرها إلا بمقتضٍ .

---

(١) في الأصل : " من " .

والأصل فيما أعرب بالحركاتِ أن تجيء الحركاتُ الثلاثُ في المواطن الثلاثة : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر ، وهذا كذلك ؛ فإن عدل عن ذلك فلمقتضٍ أيضاً على ما بُيِّن .

وقوله :

وَيَتْبَعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ

٢١/ب تبيينٌ لمحل التنوين في التأخر وتقدم الحركة / عليه ، فقيل[١] : حرف الإعراب قبل الحركة والتنوين بعدها ، وهي متوسطة بينهما ، وهذا وهم يستلزم قيام العَرَض بنفسه إن أريدت بعدية الحركة في الوجود لا في الزمان ، أما إن أريدت في الزمان فمستقيم لإمكان انفكاك حرف الإعراب عن الحركة ، والحق أنّ حرف الإعراب متقدم ، وأن قيام الحركة به والتنوين متأخر عنهما ، وتبعه لهما معاً ، وكلامه يوهم تبعه للحركة وحدها ؛ لأنه خصصها بالذكر ، وليس كذلك لأنه تابع لهما معاً لتعذر [وجوده بدونهما][٢] ، فتبعه لأحدهما يستلزم تبعه للآخر ؛ لأن تبعه لحرف الإعراب بواسطة الحركة وإلا اجتمع الساكنان ، وتبعه للحركة بواسطة حرف الإعراب وإلا لزم قيام العرض بنفسه ، وسيأتي الكلام على كون التنوين بمفرده علامة للصرف ، أو هو والجر في موضعه من باب مالا ينصرف[٣] .

---

(١) اختلف في حركة الإعراب ؛ فقيل : تحدث بعد الحرف ، وقيل : قبله ، وقيل : معه . والذي ذكره المؤلف هنا منقول عن سيبويه ، واختاره ابن جنّي . قال سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢٤١ : « وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد ، وهنّ يلحقْنَ الحرف ليوصل إلى التكلم به » ، واستدل ابن جنّي على أنها بعد الحرف بعدم الإدغام في : " المَلَل والضَّفَف والمَشَش " ، ورُدّ : بأن الحرفَ تحصَّنَ بالحركة . ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٢٢ . وقال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٢٣ - ٢٤ : « اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضمّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو ..... فالحركة إذن بعد الحرف ، لكنّها من فرْط اتصالها به يتوهّم أنها معه لا بعده بلا فصل » .

(٢) في الأصل : « وجودها بدونه » ، خطأ .

(٣) تنظر الصفحة :

وكان الترتيب يقتضي أن يذكر بعد الصحيح المنصرف قسم غير المنصرف ، ثمّ يذكر المعتل بعد ذلك ولكنه أخر ذكره إلى بعد المعتل لئلا يوهم اختصاص الصرف والمنع بالصحيح ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن الصرف ومنعه ينال الصحيح والمعتل أيضاً كـ" عَصَا ، وقَاضٍ ، وحُبْلَى ، وجَوَارٍ " ، فجعل ذكر غير المنصرف بعد ذكرهما ، كأنه قصد ذكر المنصرف منهما ، ثم ذكر غير المنصرف منهما أيضاً .

* * *

[إعراب المقصور والمنقوص]

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاَّ ... بِأَلِفٍ نَحْوُ الْعَصَا وَحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُوراً بِهِ تُقَدَّرُ ... الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لاَ تَظْهَرُ
وَإِنْ يَكُنْ يَاءٌ وَكَسْرٌ قَبْلَهُ ... سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنَقْصٍ حَلَّهُ
نَحْوُ الشَّجِي وَالنَّصْبُ فِيهِ يَظْهَرُ ... وَالرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

إذا كان آخر الاسم واواً أو ياءً ، فلا يخلو من أن يَسْكُنَ ما قبلهما أو يتحرك ، فإن سَكَنَ صحتا ، وسيأتي[1] الكلام على حكم ما هما فيه من الإعراب ، وإن تحرك فلا تخلو الحركة من أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة .

فإن كانت ضمة وجب[2] قلبها كسرة فتنقلب الواو ياءً ، وتسلم الياء ، ويصير الاسم منقوصاً وذلك مثل " أَدْلٍ ، وأظبٍ " في جمع " دَلْو ، وظَبْي " على " أَفْعُل " ؛ لأن الأسماء المتمكنة لا يكون في آخرها واو مضموم ما قبلها ، وإنما يكون ذلك في الأفعال مثل " يَغْزُو " ، فإذا سمِّي بها أعطيت حكم الأسماء من قلب الضمة كسرة ، والواو ياءً ؛ فقيل : " هَذَا يَغْزِي ، ورَأَيْتُ يَغْزِي ، ومَرَرْتُ بِيَغْزِي " ، ممنوعاً من الصرف للعلمية والوزن ، إلا أن يكون فيها ضمير فإنه لا يتغير ؛ لأن الجمل تحكى ، فيقال : " هَذَا يَغْزُو ، ورَأَيْتُ يَغْزُو ، ومَرَرْتُ بِيَغْزُو " ، أو في الأسماء غير المتكمنة مثل " هُوَ " .

وإنما رفضوا في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد ضمة اجتناباً للثقل ، لأنه لو جمع نحو " دَلْو " على " أَفْعُل " مع بقاء الواو لقيل في الجر : " مَرَرْتُ بِأَدْلُوٍ " بضمة وواو وكسرة ، وفي الإضافة إلى المتكلم : " أَدْلُوِيْ " بزيادة ياء ، وفي النسب إليه " أَدْلُوِيّ " بزيادة يائين ، / وكل ذلك مستثقل ؛ فاجتنب لما أدى إليه [القياس] ٢/٢٢

---

(١) تنظر الصفحة : ١١٦ .

(٢) ينظر : الممتع : ٢ / ٥٥٨ .

فقيل[١] : " أَدْلٍ ، وأَحْقٍ ، وعَرْقٍ ، وقَلَنْسٍ " معلّاً إعلال " قَاضٍ " في جمع " دَلْو ، وحَقْو "، وجمع " عَرْقُوة ، وقَلَنْسُوَة " على حد " تَمْرَةٍ ، وتَمْرٍ "، وأنشد الأصمعي[٢] عن عيسى بن عمر :

لاَ صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ
أَهْلِ الرِّيَاطِ الْبِيْضِ والْقَلَنْسِ

و " عَنْس "[٣] : بالنون قبيلة باليمن .

وإن كانت فتحة انقلبت الواو والياء ألفاً لتحركها بحركة الإعراب وانفتاح ما قبلها ، ولم يقع بعدها ساكن نحو " عَصاً ، ورَحىً " ، ويصير الاسم مقصوراً .

وإن كانت كسرة انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء ، فيصير الاسم منقوصاً أيضاً كـ" الدَّاعِي ، والرَّامِي " فتبين بذلك أن الاسم المعتل اللام من ذوات الواو كان أو من ذوات الياء ، لا يخرج عن كونه مقصوراً أو منقوصاً .

وقوله :

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاّ بِأَلِفٍ ... ...

يُوهم أن اعتلال آخر الاسم بالألف أصل ، وليس الأمر كذلك لأن الألف لا تكون في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال أصلاً أبداً[٤] ، وإنما تكون زائدة كألف فاعل

---

(١) ينظر : المفصل : ٣٨٨ .

(٢) هما من شواهد سيبويه : ٣ / ٣١٧ ، والمقتضب : ١ / ١٨٨ ، وينظر : الخصائص : ١ / ٢٣٥ ، والمفصل : ٣٨٩ ، والتخمير : ٤ / ٤٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠٧ . والرّياط : ضَرْبٌ من الثياب ، فيها لِينٌ ، والقلنسوة : لباس الرأس .

(٣) قال السمعاني في الأنساب : ٩ / ٧٩ : " العَنْسِي : بفتح العين المهملة وسكون النون وفي آخرها سين مهملة ، هذه النسبة إلى " عنس " وهو عنس بن مالك بن أُدد بن زيد ؛ وهو من مَذْحِج في اليمن " . أقول : ومنهم الأسود العنسي الذي ادّعى النّبوّة ، ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٠٥ .

(٤) نقله الرعيني في شرحه : ١ / ٢١٣ ، ولم يُشر إلى ابن النحوية . وينظر : المقتضب : ١ / ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٧ .

واسم الفاعل و" أنا "[١]، أو منقلبة عن واو أو ياء كألف " مَغْزَى ، وغَزَا ، ومَرْمَى ، ورَمَى " ، وأصله " مَغْزَوٌ ، وغَزَوَ ، ومَرْمَيٌ ، ورَمَيَ " ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ، و لم يقع بعدهما ساكن فقلبتا ألفين .

وإنما تكون أصلاً في الحروف لأنها جوامد غير متصرف فيها ، من نحو : " ما ولا " ، أو في الأسماء غير المتمكنة من نحو : " ذَا ، و تَا ، و إيَّا " .

فالمقصور : " كل اسم في آخره ألف مفردة "[٢] أيْ : لا همزة معها ، وحكمه : الإعراب بالتقدير وجوباً في الأحوال كلها تعذراً ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة لأن امتدادها يمنع من قبولها الحركة ، والحركة تحبس الحرف عند مخرجها فلا يمتد ، فالحركة والمد لا يجتمعان فيستلزم المد السكون ، والحركة على الساكن متعذرة ، وإلا اجتمع السكون والحركة ، وهما نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وسُمِّي مقصوراً إما من: " قَصَرْتُ الصَّلاَةَ " إذا لم تُتِمَّهَا ؛ لأنه لم يتم بالحركة[٣]، وإما من : " قَصَرْتُ المَرْأَةَ " إذا حَبَسْتَهَا ؛ فهي مَقْصُورَةٌ وقصِيْرَةٌ[٤] ، قال[٥] :

وَأَنْتِ الّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيْرَةٍ ... إلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَاكَ الْقَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيْرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ ... قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

---

(١) فصل المؤلف القول فيها في بابها ، انظر : ٥٩٦ فما بعدها .

(٢) حدّه ابن جني بذلك في اللمع : ٩٩ ، وينظر : المقتضب : ١ / ٢٥٨ ، وشرح ابن القواس: ١ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢١٥ - ٢١٦ ، وزادوا : سُمِّي مقصوراً من القصر ، ضدّ المدّ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ٤٠ - ٤١ ، وأنشد البيتين .

(٥) هو كثير عزَّة ، والبيتان في ديوانه : ٣٦٩ . وينظر : المعاني الكبير : ١ / ٥٠٥ ، والمخصص : ١٢ / ٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ١٩٤ . والبحاتر : القصيرات المجتمعات الخلق .

ومنه : ﴿ حُورٌ مَقْصُورات فِي الخِيَام ﴾[١] أي محبوسات فيها ؛ لأنه حبس عن الحركة .

وتمثيله " بعَصاً ، وحُبْلَى " تمثيل لجريان منع الصرف في المعتل كما في الصحيح.

والمنقوص : " كل اسم في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة "[٢] فإن فقدت خفتها كـ" صَبِيّ " ، أو سكن ما قبلها كـ" ظَبْي " ، جرى مجرى الصحيح وسيأتي .

وحكمه الإعراب تقديراً في حالتي الرفع والجر استثقالاً للضمة والكسرة على الياء ، وبذلك سُمّي منقوصاً ؛ لأنه نقص الحركتين في الحالتين ، وهو معنى قوله :

سُمِّي مَنْقُوصاً لِنَقْصٍ حَلَّهُ

فإذا نصب أعرب لفظاً لخفة الفتحة مثل / : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ ﴾[٣] ٢٢/ب
و ﴿ فَاقْطَعوا أَيدِيَهما ﴾[٤] .

فإعرابه تقديراً للاستثقال لا للتعذر ، لأن الإتيان فيه بالحركة ممكن ولكنه مستثقل ، ولذلك اختلف في وجوب التقدير ومنعه فقيل : واجبٌ لأنه لما فات الإتيان بالحركة للثقل قُدِّرَت ، وقيل : ممتنع لأن الحركة مقدور على إظهارها ، فلا فائدة في تقديرها بخلاف المقصور .

وإذا كان المقصور والمنقوص منونين حذفت ألف المقصور في الأحوال كلها ، وياء المنقوص في حالتي الرفع والجر لالتقاء الساكنين : هما والتنوين ، وكان حذفُهما أولى من حذفهِ لثلاثةِ أوجُهٍ :

---

(١) سورة الرحمن : الآية : ٧٢ .

(٢) ينظر : المرتجل : ٤٠ ، وأسرار العربية : ٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٦ .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية : ٣١ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .

الأوَّل : أن أثرهما وهو الفتحة قبل الألف ، والكسرة قبل الياء ، يَدُلُّ عليهما بعد الحذف ، والتنوينُ لا دليلَ عليه بعد حذفه .

الثاني[١] : أنَّ التنوينَ يدلّ على معنى وهو الأمكنية ، وألف المقصور وياء المنقوص لا يدلان على معنىً ، وإذا دار الأمر بين حذف ما يدل على معنى وحذف ما لا يدل على معنى كان حذف ما لايدل على معنى أولى .

الثالث : أن الألف والياء ثابتتان والتنوين طارئ والطارئ يزيل حكم الثابت بقوة الورود .

وياء " الشَّجِي " مخففة ، تقول : " شَجِيَ الرَّجُلُ يَشْجَى شَجًى " فهو شَجٍ[٢] ، وفي المثل[٣] " وَيْلٌ للشَّجِي مِنَ الْخَلِي " ، قال المبرد[٤] : وياء " الخليّ " مخففة أيضاً لاقترانه بـ" الشجي " ، قال : وقد يُشدَّدان في الشعر ، وأنشد[٥] :

نَامَ الْخَلِيُّوْنَ عَنْ لَيْلِ الشَّجِيِّيْنَا شَأْنُ السُّلاَةِ سِوَى شَأْنِ الْمُحِبِّيْنَا

فإن جعل " الشَّجِيُّ " فعيلاً بمعنى مفعولٍ من : " شَجَاهُ الحُزْنُ " فهو مَشْجِيٌّ وشَجِيٌّ ، كان بالتَّشديدِ لا غير .

* * *

(١) ينظر : المقصور والممدود لابن السّكّيت : ٤١ .

(٢) وذلك إذا اعترض في حلقه عظمٌ أو نحوه . ينظر : اللسان : (شجا) .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٠ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٣٣٨ ، ومجمع الأمثال : والمثل لأكثم بن صيفي ، قاله في قصّة طويلة مستوفاة في كتب الأمثال .

(٤) لم أجده في كتبه ، وانظره في الصحاح : (شجا) منسوباً إليه ، وهو مخالفٌ لما رواه المؤلف هنا ، قال الجوهري : " قال المبرّد : ياء الخَلِيّ مشدّدة وياء الشجِي مخففّة ، قال : وقد شُدِّد في الشعر ، وأنشد : نام الخليون .... " ، وقول المؤلف : " مخفّفة أيضاً لاقترانه بالشجي " عكسه تشديد " الشجي " لاقترانه بـ" الخلي " ، وقد رُوي بها المثل ؛ إلا أن يكون من : " شجاه الحزن " ، وذكره المؤلف لاحقاً .

(٥) البيت في شرح ابن الخباز : ١ / ١٠٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٢٥ ، وينظر : الصحاح واللسان : (شجا) ، غير منسوب .

[إعراب ما جرى مجرى الصحيح]

وَالْـــوَاوُ وَالْيَـــاءُ إِذَا مَـــا كَـــانَا ... فِـــي اسْـــمٍ حَـــوَى قَبْلَهُمَـــا إِسْـــكَانَاً
أَوْكَـــانَ مَهْمُـــوْزًا كَمِثْـــلِ الشَّـــاءِ ... وَالظَّبْـــيِ وَالآيِ وَكَالْكِسَـــــاءِ
وَالْـعَـــدْوِ وَالْعَـــدُوِّ وَالْكُرْسِـــيِّ ... جِـــئْتَ بِـــإِعْرَابٍ لَهَـــا جَلِـــيِّ

إذا كان في آخر الاسم واو أو ياء ساكن ما قبلهما صحّتا وجرتا في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصّحاح ، إلّا أن يكون الساكن ألفاً زائدة فإنّهما تُعلّان بقلبهما همزتين مثل " كِسَاء ، ورِدَاء " ، لأنّ الزائد يُقدّر كالمعدوم[١] ، فكأنّه لم يسكن ما قبلهما .

فإن لم تكن الألف زائدة كألف " وَاو ، و زَاي " صحّتا و لم تقلبا همزة ، فألف " واو " عند أبي الحسن[٢] منقلبة عن واو ؛ لأنّها لم تسمع منهم إمالتها ، ولو كانت عن ياء لأُميلت ، وعند أبي علي[٣] عن ياء إذ ليس في العربيّة ما فاؤه وعينه ولامه واو ، وألف " زَاي " منقلبة عن واو ولامها ياء ؛ لأنّها من لفظ " زَوَّيْتُ " فالعين معتلّة واللام صحيحة ، فعلى هذا تقول : زَوَّيْتُ [زاياً][٤] حسنةً ؛ أيّ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٥ ، والممتع : ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧ ، وقول المؤلف : " تُعلّان بقلبهما همزتين " هذا في مرحلة تالية ، إذ تقلبان ألفين ، ثم تقلبان همزتين ، قال ابن عصفور : " .... فكما أن الياء والواو يُقلبان إلى الألف إذا انفتح ما قبلهما وكانا في الطرف ، فكذلك قُلِبا في هذا الموضع ، فلما قُلبت الياء والواو ألفاً التقى ساكنان ؛ الألف المبدلة والألف الزائدة قبلها ؛ فقُلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين إذ لابُدَّ من التحريك ، وتحريك الألف لا يمكن ؛ فقُلبت إلى أقرب الحروف لها مما يقبل الحركة وهو الهمزة " .

(٢) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٥٩٨ ، والممتع : ٢ / ٥٦٠ .

(٣) المسائل الحلبيات : ٨ ، وانظر المصدرين السابقين . وقد ناقش ابن جني الرأيين وساوى بينهما .

(٤) في الأصل : " زيّاً " ، تحريف .

كتبتها ، وقد روي عن زيد[١] بن ثابت / أنه سمع قارئاً يقرأ : ﴿ وانظُر إلى العِظَام ٩/٢٣
كَيفَ نُنشِرُها ﴾[٢] فقال : إنما هي زاي فزيِّها ، فعلى هذا تكون ألفها عن ياء .

وفيها أربع لغات[٣] ، هذه ، و " زَاءٌ " بالمد ، و " زَا " بالقصر ، و " زَيْ " كـ" وَيْ " .

واختلف في علة تحمُّل الواو والياء حركات الإعراب إذا سَكَن ما قبلهما ؛ فقال الإمام عبد القاهر[٤] : لأنه إذا سكن ما قبلهما كان في حكم الموقوف عليه فيكون ما بعده في حكم المبدوء به ، فيجب تحريكه لأنه لا يُبتَدأ بساكن .

وقيل[٤] لخفَّتهما بسكون ما قبلهما لأن الحرف يُخِفُّ النطقُ به لسكون ما قبله ، ألا ترى أنك تقول : " غَزْوٌ ، ورَمْيٌ " ولا تُحِسُّ في ذلك استثقالاً كما لا تُحِسُّه في " ضَرْبٍ " .

وقيل : وذلك مُدرَكٌ بالضرورة[٥] .

ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً كـ" ظَبْي ، ودَلْو " ، أو معتلّاً وهو إما واو كـ" عَدُوّ " أو ياء كـ" وَلِيّ " ، ولا تكون الواو إلا مع واو ولا الياء إلا مع ياء لتعذر اجتماعهما لأنه إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وإدغامها فيها .

---

(١) ينظر : اللسان : (زوي) .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٥٩ ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، بضمّ النون الأولى وبالراء ، وقرأ عاصم أيضاً : ﴿ نَنْشُرُها ﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين والراء . ينظر : السبعة : ١٨٩ ، والمبسوط : ١٥١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٩٣ .

(٣) ينظر : اللسان : (زوي) .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٥٧ .

(٥) الضرورة هنا التقاء الساكنين ؛ لأنها لو سكنت التقى ساكنان هما والساكن قبلهما . ينظر : شرح ابن القوّاس : ١ / ٢٤٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣١ .

أو ألف كـ" آي " في جمع " آية " ، وأصله عند البصريين[١] أَيَيٌ على وزن " فَرَسٍ " ، فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهكذا يقول سيبويه في " آية " .

وعند الكوفيين[١] " آيِيٌ " على وزن " فَاعِلٍ " فحذفت الياء الأولى ، وهو عند البصريين ضعيف لأنه يستلزم وقوع الياء متطرفة بعد ألف زائدة وذلك يقتضي قلبها همزة مثل : رداء .

وأما ما في آخره همزة فلا تخلو همزته من أن تسبقها ألف أو لا تسبقها ، فإن سبقها خُصَّ ما هي فيه باسم الممدود لإمكان امتداد الصوت به لوجود الألف ، وسواء كانت الألف بدلاً من أصل مثل " شَاء ، ودَاء " وجمعه " أَدْوَاء " ، أو زائدة مثل " حَمْرَاء " ، وقد سمَّاه مهموزاً ، وهو اصطلاح طاهر بن أحمد[٢] فيما كانت ألفه بدلاً من أصل لأنها في نِيَّة الحركة .

وإن لم يسبقها ألف خُصَّ باسم المهموز ، وسواء سُكِّن ما قبلها كـ" خَبْء ، و رِدْء "[٣] ، أو حُرِّك بالضم كـ " أَكْمُء " ، أو بالفتح كـ[رَشَإٍ][٤] ، أو بالكسر كـ" قَارِئ " ، وكيف ما كان فهو معرب لفظاً لصحَّة الهمزة ، وإن كانت قريبةً من حروف العلة لمشاركتها للألف في المخرج .

---

(١) ينظر : الزاهر : ١ / ٣٤٢ ، والممتع : ٢ / ٥٨٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٨٨ ، وفيها أربعة أقوال أُخر غير ما ذكر المؤلف : أَيَيَةٌ بزنة " فَلَعَة " ، وأَيَّة على مثال " حَيَّة " ، وأَيَيَة على مثال " سَمُرَة " ، وأَيِيَة على مثال " نَبِقَة " ، ذكرها الشيخ خالد الأزهري ، وذكر المآخذ عليها .

(٢) لم أجده في كتبه ، وانظره في : شرح ابن الخباز : ١ / ١٠٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٤٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣٢ .

(٣) " الخَبْء " من معانيه : الغيب ، والرِّدْء : المُعِين . ينظر : اللسان : (خبأ - ردأ) .

(٤) في الأصل : " رسآء " تصحيف وتحريف . والرَّشَأُ : الظَّبْي إذا تحرّك ومشى مع أمّه ، والرَّشَأُ أيضاً : شجرٌ يُشبه الخروع ، والرَّشَأُ : عشبةٌ تُشْبه القَرْنُوَة . ينظر : اللسان : (رشأ) .

و" الشاء " اسم جمع[١] " شاة " وأصله : " شَاهٌ " ، فأبدلت الهاء همزة ، وأصل " شاة : شَاهَةٌ " فحذفت الهاء ، وأصل " شَاهَةٍ : شَوَهَةٌ " ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، يدلُّ على ذلك جمعها على " شِيَاهٍ " وتصغيرها على " شُوَيْهَة "[٢]، ومن شواهد الإقواء قول بعض العرب[٣] : وقد رَبَّى جَرْوَ ذِئْبٍ مع سَخَلةٍ له بلبن أمِّها فلما شَبَّ واستوى أَكَلَها :

أَكَلْتَ شُوَيْهَةً وَفَجَعْتَ قَوْماً ... بِشَاتِهِمُ وَأَنْتَ لَهُمْ رَبِيْبُ
غُذِيْتَ بِدَرِّهَا وَرَبَيْتَ مَعْهَا ... فَمَنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَبَاكَ ذِيْبُ
إِذَا كَانَ الطِّبَاعُ طِبَاعَ سُوْءٍ ... فَلَيْسَ بِنَافِعٍ أَدَبُ الأَدِيْبِ

وقد رُوي مرفوعاً وخُرِّج على أن أصله " أَدَبٌ الأَدِيبُ " بتنوين " أَدَب " ورفع " الأديب " على أنه معمول / المصدر ، ولكنه حُذف منه التنوين حذفه من قول أبي الأسود الدؤلي[٤] : ٢٣/ب

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... وَلاَ ذَاكِرَ اللهَ إِلاَّ قَلِيْلاَ

* * *

(١) هو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٦٠ ، وأبو علي الفارسي فيما رواه عنه ابن جنّي في المنصف : ٢ / ١٤٥ . ومنهم من يرى أنها جمع " شاة " . ينظر : المقتضب : ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٤٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر : الممتع : ٢ / ٦٢٦ ، والصحاح واللسان والتاج : (شوه) .

(٣) الأبيات في عيون الأخبار : ٢ / ٥ ، والقوافي للتنوخي : ١٦٧ . ويروى الشاهد :

فَلاَ أَدَبٌ يُفِيدُ وَلاَ أَدِيْبُ

ويروى أيضاً :

فَلَيْسَ بِنَافِعٍ فِيهَا الأَدِيْبُ

وعليهما فلا إقواء في البيت .

(٤) البيت في ديوانه : ١٢٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٦٩ ، والمقتضب : ١ / ١٥٧ . وينظر : شرح الرعيني : ١ / ١٤٢ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٧٤ . وعدّوا الحذف هنا ضرورة ، ومنهم من يرى أن لا ضرورة ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، و " ذاكر " مضاف إلى لفظ الجلالة ، قال البغدادي :" وإنّما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير » .

[إعراب الأسماء الستة]

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعاً إِنْ تُضِفْ وَالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ أَلِفْ
أَخٌ أَبٌ حَمٌ هَنٌ وَفُوْهُ ذُوْ الْمَالِ قُلْ وَلاَ [يَجُوْزُ][1] ذُوْهُ

هذه الأسماء الستة لها ثلاثة أحوال :

حالة تكون فيها غير مضافة فتكون معربة بالحركات على عيناتها بعد حذف لاماتها تخفيفاً كـ" يَدٍ ، ودَمٍ" تقول : " أَخٌ ، أَبٌ ، حَمٌ ، هَنٌ ، فَمٌ " ، ووزنها " فَعٌ " ، وكلها يجوز أن تستعمل غير مضافة إلا " ذُو " [لأنه][2] وضع وُصلَةٌ إلى الوصف بأسماء الأجناس الظاهرة فلا يقطع عن الإضافة لأنه ليس مقصوداً في نفسه وإنما المقصود ما يضاف إليه ولا يضاف إلى مضمر ، و أمَّا قول كعب[3] بن زهير:

صَبَحْنَا الْخَزَرْجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوِيْ أُرُوْمَتِهَا ذَوُوْهَا

وقول الآخر[4] :

إِنَّمَا يَعْرِفُ [ذَا] الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوْهُ

فشاذٌّ .

---

(١) في الأصل : " تقول " ، وهو خطأ ، والمثبت من الدرة الألفية : ٥ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٢٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٠ ، وشرح النيلي : ١ / ١٠٧ .

(٢) في الأصل : " ولأنه " ؛ بزيادة الواو .

(٣) البيت في ديوانه : ٢١٢ . وينظر : المعاني الكبير : ٢ / ١٢٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٢ .

(٤) هو أبو العتاهية ، والبيت في ديوانه : ٤٢٣ . وينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ١١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٢ .

وكلُّها تُقْطَع عن الإضافة بغير شرط إلا " فُوك " فإنه إذا قطع عن الإضافة اشترط أن تُبدل من واوه ميمٌ[١] ؛ لأنه لو قطع على قياس أخواته لقيل : فُو ، فهو بوزن أَخٍ، فتتَحرَّك الواو ويَنفتِح ما قبلها فتُقلب ألفاً ، وهو منصرف ، فيدخله التنوين وتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، ويؤدِّي إلى بناء الاسم المتمكِّن على حرف واحدٍ ، فأُبدِل من واوِه ميمٌ ؛ لأنها من مخرجها[٢] وثُلِّثَتْ الفاءُ ، فالضم تنبيهٌ على أصل الميم ، والكسر تنبيهٌ على أن ما أُبدل منه الميم كان جائزاً قلبه ياءً ، والفتح على ما كان فإذا أُضيف بَعْدُ جاز الإبدال وتركه .

وأصله : " فَوَهٌ " بالتحريك[٣] بدليل جمعه على " أَفْوَاهٍ " وتصغيره على " فُوَيْهٍ " فحذفت منه الهاء وعومل بما ذكرناه .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٥٣ ، والممتع : ٢ / ٦٢٥ .

(٢) ينظر : اللسان : (فوه) .

(٣) وهو رأي أبي علي الفارسي في العسكريات : ١٧٠ - ١٧٣ ، قال : « اعلم أن أصل هذه الكلمة " فَعَل " ، الفاء منه مفتوحة تسمعها كذلك ، والعين منه واو ، واللام منه هاء ... فحذف للتخفيف .... وهذه الحروف إذا وقعت حروف إعراب لزم انقلابها ألفاً لكونها متحركة طرفاً واقعة بعد متحرك » ، وينظر : اللسان والقاموس والتاج : (فوه) قال الزبيدي : « .... لأنّ فماً أصله فَوَه بالتحريك أو بالتسكين » ويرى بعضهم أنّه بزنة " فَعْل " ساكن العين ، قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٥٣ : « وأما " فم " فأصله " فَوْهٌ " بزنة فَوْزٍ » . وقال ابن جني في سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٤١٣ : « فَمٌ وأصله فَوْهٌ بوزن سَوْط » ثم قال في ٤٢٠ : « فإن قلت فهلاّ قضيت بحركة العين لجمعك إياه على أفواه ، ألا ترى أنّ أفعالاً إنما هو في الأمر العام جمع فَعَل نحو بَطَل وأبطال ، وقدم وأقدام ، ورسن وأرسان ؛ فالجواب أن فعلاً مما عينه واو بابه أيضاً أفعال وذلك نحو سوط وأسواط .... فـ فَوْهٌ لأن عينه واو أشبه بسوط منه بقدم ورسن فاعرف ذلك » وينظر : الكتاب : ٣ / ٣٦٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٦١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤٠ .

وحالة تكون فيها مضافة إلى ياء المتكلم فتكون معربة بالتقدير على الأصح[١] ، كسائر ما يضاف إلى ياء المتكلم من الأسماء فتقول : " أَخِي ، وأَبِي ، وحَمِي ، وهَنِي ، وفَمِي " ، في الأحوال كلها ، وقد أطلق الإضافة و لم يقيدها بأن تكون إلى [غير] ياء المتكلم ، بل جَعل الشرط في إعرابها بالحروف مطلق الإضافة ، فورد عليه هذا .

والمبرد[٢] يجيز تشديد الياء ، وأنشد :

وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو الْمَجَازِ [بِدَارِ]

ورُدَّ : بأنه يجوز أن يكون أقسم بالأب مجموعاً جمع السلامة كما جمع في قول الشاعر[٣] :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا

---

(١) سبق أن نقل المؤلف عن الجرجاني أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، انظره في الصفحة : ، وجعل العكبري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، في كتابه التبيين : ١٥٠ ، ويرى ابن جني في الخصائص : ٢ / ٣٥٦ : أنه لا معرب ولا مبني . يبقى رأي رابع أنه معرب في حال ومبني في حال آخر .

(٢) لم أجده في كتبه ، وهي عبارة الزمخشري في المفصل : ١٠٩ ، ويبدو أن المؤلف نقلها عنه ، وينظر : التخمير : ٢ / ٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٦ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٣٤ ، إلا أن المؤلف - رحمه الله - أضاف : " يجوز أن يكون أقسم بالأب " . والبيت لمؤرج السلمي ، شاعر من شعراء الدولة الأموية وصدره :

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى

وانظره في مجالس ثعلب : ٢ / ٤٧٦ ، ومعجم ما استعجم : ٢ / ٦٣٥ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٦٧ ، وأورد رأي المبرد . ويرد البيت في كتب التراجم لأن الكسائي لَمَّا اعتلّ تمثّل به ، ينظر : إنباه الرواة : ٢ / ٢٦٩ ، ومعجم الأدباء : ١٣ / ١٩٩ . وذو المجاز : من أسواق العرب في الجاهلية يقع بالقرب من عرفة .

ويروى : " ذا النخيل " و " ذا النجيل " ، وهما موضعان قرب المدينة .

(٣) هو زياد بن واصل السلمي ، شاعر جاهلي ، أخباره في خزانة الأدب : ٤ / ٤٧٨ . والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب : ٢ / ١٠١ . وانظر مصادر التخريج في البيت السابق .

وتقول : فَمِي لأنه كذلك في الإفراد ، والفصيح[١] في تشديد الياء لأن قلب الواو ميماً إنما كان للتنوين وقد أُمِن في الإضافة ، ووقعت الواو قبل ياء المتكلم ، فلمَّا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ؛ فقيل : "فِيَّ " بالتشديد في الأحوال كلها .

٢٤/م وحالة تكون / فيها مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة فتثبت فيها الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ، وقد اختلف في إعراب هذه الأسماء في هذه الحالة على ستة مذاهب[٢] :

الأول[٣] : أنها معربة بهذه الحروف ، وأن هذه الحروف علامات إعراب لا حروف إعراب .

وُرُدَّ هذا[٤] : بأن علامات الإعراب زائدة على الكلمة ومن جملة هذه الأسماء " فُوكَ ، وذُو مالٍ " فلو كانت هذه الحروف علامات إعراب أدى إلى بقائها على حرف واحد وهو عديم النظير؛ إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرف واحد .

الثاني[٥] : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وأن هذه الحروف إشباع لها ، وُرُدَّ : بأن الإشباع إنَّما ورد عنهم في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام[٦] ،

---

(١) ينظر : المفصل : ١٠٩ ، واللسان (فوه) .

(٢) وهي كذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٩ وزاد بعضهم على الستة . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٦ - ٨٣٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، والاختلاف في إعراب الأسماء الستة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧ ، والتبيين : ١٩٣ .

(٣) هو رأي قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين . ينظر : الجمل : ٣ ، والتبيين : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٧ ، والمساعد : ١ / ٢٩ ، وهمع الهوامع: ١ / ٣٨ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٠ .

(٥) هو رأي المازني والزجاج ، ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧ ، والتبيين : ١٩٤ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ .

(٦) ويُرَدّ أيضاً بأن " فاك ، وذا مال " تبقى على حرف واحد . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٠ .

وذلك كقول الشاعر[١] في إشباع الضمة :

اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنَا يَوْمَ اللِّقَاءِ إِلَى أَحْبَابِنَا صُوْرُ
وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يُدْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُوْرُ

الصُّورُ : جمع " أَصْوَر " كـ" أَحْمَر ، وحُمْر " من " الصَّوَرِ " ، بالتحريك : و[هو][٢] المَيْل يقال[٣] : " رَجُلٌ أَصْوَرُ ، بين الصَّوَرِ " ؛ أي مَائلٌ مُشْتَاقٌ . وقول الآخر[٤] في إشباع الفتحة :

أَعُوْذ بالله مِنَ الْعَقْرَابِ
الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ

أراد بالعَقْرَاب : الجنس ؛ فلذلك وصف المفرد بالجمع . وقول الآخر[٥] في إشباع الكسرة :

يُحِبُّكِ قَلْبِي مَا حَيِيْتُ وَإِنْ أَمُتْ يُحِبُّكِ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيْبُ

أي تَرِبٌ ، يقال[٦] : تَرِبَ الشَّيْءُ بالكسر فهو تَرِبٌ ؛ إذا أصابه التُّرَاب .

---

(١) هو إبراهيم بن هرمة ، والبيتان في شعره : ٢٣٨ - ٢٣٩ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ ، والإنصاف : ١ / ٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٠ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٤٤ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٢١ . وفي المصادر : " الفراق " بدل " اللقاء " ، وهو الصحيح لأنه موقف فراق ، بدليل قوله : " حيثما سلكوا " . ويروى : " يثني " بدل " يدني " .

(٢) في الأصل : " هي " ، تحريف .

(٣) ينظر : اللسان : (صور) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢١ ، وضرائر الشعر : ٣٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٧٢ ، وشرح أبياته : ٦ / ١٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٩١ ، غير منسوبين .

(٥) البيت في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢١ ، وضرائر الشعر : ٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٩١ ، غير منسوب .

(٦) ينظر : اللسان : (ترب) .

الثالث[١] : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف أيضاً ولكنها منقولة إليها من الحروف ، وأن الأصل في الرفع " هذا أَخَوُك " بضم الواو بعد فتحةٍ ، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت عنها إلى ما قبلها ، فسكنت الواو وانضم ما قبلها فقيل : " أَخُوْكَ " ، ففيها [في][٢] الرفع نقل فقط ، وفي النصب : " رَأَيْتُ أَخَوَكَ " بفتح الواو بعد فتحة ، فتحرَّكتِ الواوُ وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً فقيل : " أَخَاكَ " ، في النصب قلب فقط ، وفي الجر : " مَرَرْتُ بِأَخَوِكَ " بكسر الواو بعد فتحة فاستثقلت الكسرة على الواو فَنُقِلَت إلى ماقبلها فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً ، ففيها في الجر نقل وقلب ، وهذا مذهب أبي عمر الجرمي . ورُدَّ من وجهين[٣] :

أما أولاً : فإنه غير مطَّرد في النصب ؛ لأن النقل على ماذُكر إنما هو في الرفع والجر دون النصب .

وأما ثانياً : فإن النقل إنما يكون من متحرك إلى ساكن في الوقف ، كقول زياد الأعجم[٤] :

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

وهذا هاهنا بالعكس ؛ لأنه نَقلٌ إلى متحرّك في الوصل .

---

(١) ذكر المؤلف - رحمه الله - لاحقاً أنه مذهب أبي عمر الجرمي ، وهو مذهب الربعي أيضاً . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٤٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٨٣٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ - ٣٩ .

(٢) مكررٌ في الأصل .

(٣) نقلهما الرعيني في شرحه : ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ولم يشر إلى ابن النحويّة .

(٤) البيتان في شعره : ٤٥ . وهما من شواهد سيبويه : ٤ / ١٨٠ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٨٦ ، والتخمير : ٤ / ٢٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٠ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٦١ .

الرابع[١] : أنها معربة بالحروف والحركات جميعاً ، ورُدَّ : بأن العامل الواحد لا يُحدث علامتي إعراب في شيء واحد ، وبأنه يؤدِّي إلى بقاء " فُوك ، وذُو مالٍ " على حرف واحد .

الخامس[٢] : أنها معربة بانقلاب بعض هذه الحروف إلى بعض . ورُدَّ : بأنه مستلزم خروجها عن نظائرها ؛ لأنها من جملة الأسماء المفردة وليس في الأسماء المفردة ما يعرب بانقلاب الحروف[٣] / . ٢٤/ب

السادس[٤] : أنها معربة بالحركات مقدَّرة على هذه الحروف وأنها حروف إعراب، وإليه ذهب سيبويه ، وهو [الصحيح] ، والأصل في الرفع : " هَذَا أَخُوكَ " بضمتين ، الأولى منهما تبع للثانية ، فحذفت ضمة الواو استثقالاً لها عليها وقُدِّرت ، وفي النصب : " رَأَيْتُ أَخَوَكَ " بفتحتين ، كذلك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وقُدِّرت عليها الفتحة تعذُّراً ، وفي الجر : " مَرَرْتُ بِأَخِوكَ " بكسرتين كذلك أيضاً ، فحذفت كسرة الواو استثقالاً ، فحروفها في الرفع أصلية وفي النصب والجر منقلبة .

---

(١) هو رأي الكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧ ، والتبيين : ١٩٤ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ .

(٢) هو رأي الجرمي أيضاً ، نُسِب إليه في التبيين : ١٩٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٩ . وتفسيره : إذا قلت : قام أخوك ، فعلامة الرفع عدم انقلاب الواو ، وإذا قلت : رأيت أخاك ؛ فعلامة النصب انقلاب الواو ألفاً ، وإذا قلت : مررت بأخيك ؛ فعلامة الجرّ انقلاب الواو ياءً . ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٢٤٨ .

(٣) ورُدّ أيضاً بأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً ، وبأن العدم لا يكون علامة . ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٥٩ ، والمرتجل : ٥٦ ، والتبيين : ١٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ . وقال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٢٧ : « وقال المصنّف : ظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين ؛ تقديري بالحركات ولفظي بالحروف ، قال : لأنّه قدّر الحركة ثم قال في الواو : هي علامة الرفع ، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين » .

فإذا صُغِّرت في الحالة أُعربت بالحركات أيضاً تقول : " أُخَيُّك " بالضم والفتح والكسر ، وأصله : " أُخَيْوُك " بوقوع ياء التصغير قبل الواو التي هي لام فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها فزال موجبُ ثبوتِ الواو في الرفع ، وقلبِها ألفاً وياءً في النصب والجر .

وقد جاء في " أَخٍ ، وأَبٍ ، وحَمٍ " لغتان أخريان[١] :

إحداهما : أن تعاملَ معاملة المقصور بالألف في كل حال من الرفع والنصب والجر مفردةً ومضافةً إلى الياء وغيرها ، تقول : " جَاءَ الأَخَا ، والأَبَا ، والحَمَا " ، ومنه قول الشاعر[٢] :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفيه شاهد على استعمال المثنى بالألف في كل حال وفي المثل[٣] : " مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَل " .

والثانية : إعرابها بالحركات حال الإضافة كما في الإفراد تقول : " جَاءَنِي أَخُكَ وأَبُكَ وحَمُكَ " بالضم والفتح والكسر ، قال[٤] :

---

(١) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٩ ، والمساعد : ١ / ٢٦ . وزادوا لغة ثالثة ؛ وهي تشديد عيناتها .

(٢) ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحق ديوانه : ١٦٨ ، وينسبان إلى رجل من بني الحارث ، وإلى أبي النجم، وإلى بعض أهل اليمن . وينظر : الإنصاف : ١ / ١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٦٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٥ وفصل البغدادي نسبة البيتين .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٧١ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣٤١ ، والمستقصى : ٢ / ٣٤٧ ، واللسان : (جرل) . وروايته فيها : " مكره أخوك .. " وعليها يفوت الاستشهاد . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٥٧ برواية المؤلف .

(٤) البيتان ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحق ديوانه : ١٨٢ ، وينظر : شرح التصريح : ١ / ٦٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٩ ، يمدح عديَّ بن حاتم الطائي .

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ

وَمَـــنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وانفرد " حَمٌ " بلغتين أخريين[١] :

إحداهما : إجراؤه مجرى " خَبْءٍ "[٢] ، بالهمز في الأحوال كلها مفرداً ومضافاً ، وأنشد الفراء[٣] أيضاً :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَـــدَيْهِ دَارُهَا

تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

والثانية : إجراؤه مجرى دَلْوٍ كذلك .

وهو اسم لمن يكون من قبل الزوج كالأب والأخ وغيرهما ، ولا يكون لغير المرأة ، وأمَّا من قِبل المرأة فهم الأَخْتَانُ والصِّهْرُ[٤] .

وجاء في " هَنٍ " لغة أخرى[٥] وهي إعرابه بالحركات حال الإضافة أيضاً ،

---

(١) إضافة إلى استعماله استعمال المقصور والمنقوص . ينظر : اللسان : (حمأ) ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٣٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٦٣ .

(٢) الخَبْءُ بالفتح : الغَيْبُ . ينظر : اللسان : (خبأ) .

(٣) لم أجد البيتين فيما توفَّر لدي من كتبه ، وهما في الصحاح واللسان : (حما) ، عن الفرّاء .
والبيتان نسبهما العيني في المقاصد النحوية : ٤ / ٤٤٤ إلى منظور بن مرثد الأسدي ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٥ / ٢٤٢٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٢٥ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٤٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٣ . ويستشهد به النحاة على حذف الجازم وإبقاء عمله في قوله : " تِئْذن " وأصله: " لتئذن "، ثم كُسِر حرف المضارعة .

(٤) جاء في اللسان : (صهر) : " والأصهار : أهل بيت المرأة ، ولا يقال لأهل بيت الرجل إلا أَخْتَان ، وأهل بيت المرأة أصهار ، ومن العرب من يجعل الصِّهر من الأحماء والأختان جميعاً » .

(٥) إضافة إلى استعماله استعمال المقصور والمنقوص . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٠ ، والمساعد : ١ / ٢٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٥٩ .

تقول : " هنك " بالضم والفتح والكسر ، وفي الحديث[١] : « من تَعزَّى بعَزَاء الجاهليَّة فأَعِضُّوه بِهَنِ أَبيهِ ولَا تَكْنُوا » ، ومنه قول الشاعر[٢] :

تَـــقُوْلُ يَاشَـيْخُ أَمَـا تَسْـتَحِي ... مِنْ شُرْبِـكَ الْخَمْرَ عَلَـى الْمَكْبَرِ
وَأَنْـتِ لَـــوْ بَاكَـــرْتِ مَشْـمُوْلَةً ... صَفْـرَاءَ لَـوْنَ الْفَـرَسِ الأَشْـــقَرِ
رُحْـتِ وَفِـي رِجْلَيْـكِ مَـا فِيْهِمَـا ... وَقَـــدْ بَـدَا هَنْـكِ مِـنَ الْمِـئْزَرِ

وفيه شاهد على جـواز حـذف حركـة الإعـراب ، أي : " هَنْـكِ " علـى طريقـة ﴿يأمرْكمْ﴾[٣] في قراءة من أسكن الراء .

* * *

(١) ينظر : الأدب المفرد ٢ / ٤٢٧ ، وغريب الحديث ، لأبي عبيد ٣ / ١٦٣ .

(٢) هو الأقيشر الأسدي ، واسمه المغيرة بـن عبـد الله ، وقيـل : ابـن الأسـود ، مـن بـني أسـد ، نشـأ في أول الإسلام وأكثر شعره في الخمر والمجون ، وقصة الأبيات : أنه سَكِر فسقط فبـدت عورتـه ، وامرأتـه تنظـر إليه فضحكـت منـه . أخبـاره في الأغـاني : ١١ / ٢٣٥ ، والمؤتلـف والمختلـف : ٥٦ . والأبيـات في ديوانه : ٤٣ ، والبيت الشاهد مـن شـواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٣ ، وينظـر : مجـالس ثعلـب : ١ / ٨٨ ، والخصـائص: ١ / ٧٤ ، وضرائـر الشـعر : ٩٥ ، وشـرح الرعيـني : ١ / ٢٣٨ ، وخزانـة الأدب : ٤ / ٤٨٤ . وربما نسبت الأبيات إلى ابن قيس الرقيات وإلى الفرزدق خطأ . والبيت الثـاني يستشـهد به النحاة على قصر الممدود : " صفراء " وروايته عندهم : " صفرا كلـون " ، وهـي الروايـة المشـهورة ، وإنمـا لم أثبـت كـاف التشـبيه لأن البيـت ينكسـر بهـا إذا مُـدَّت " صفـراء " . ويـروى : " صهبـاء ، و حمراء " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦٧ ، وهي قراءة أبي عمرو ، ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٤٩ .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرّاً كَإِسْحٰقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

حكم غير المنصرف أن لايدخله كسر وأن يكون في موضع الجر مفتوحاً لشبهه بالفعل في كونه فرعاً من وجهين ، على ما نبين في باب ما لاينصرف ، فمنع من الكسر الذي لا مدخل له فيما أشبهه ، وحمل الجر فيه على / النصب مقارضة كما حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم . ٢٥/م

واختلف في فتحة غير المنصرف في حالة الجر ؛ فقال سيبويه[١] : حركة إعراب لانتفاء موجب البناء ، ولأن حركته في الرفع والنصب إعراب ففي الجر كذلك .

وقال الأخفش والمبرد[٢] : حركة بناء مع الحكم بالإعراب ، قالا : لأن الفتحَ إعراباً حركةُ ما يقتضيه الفعل بغير واسطة ، لأن حركة ما يقتضيه بواسطة : الكسر ، فنافت حركته في حال الجر حركة الإعراب فكانت حركة بناء ، لأنه لا حركة متوسطة بين حركة الإعراب وحركة البناء .

وأجيب : بأن الفتح إعراباً يكون ما يقتضيه الفعل بغير واسطة إذا لم يكن نائباً عن الكسر ، أما إذا كان نائباً عنه كان مثله فلا منافاة .

وكان ينبغي ذكر هذا بعد قوله :

وَالجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِرِ

" [لأنَّه] حركة ما يقتضيه بواسطة " في المنصرف[٣] ، ولكنَّه أخَّره إلى هذا

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١ .

(٢) لم أجده في كتب المبرّد ، وانظره في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٦٩ . وقد تبعهما الزجاج ، ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٣ .

(٣) في النص تقديم وتأخير ، وأصلحته حسب مراد المؤلف .

الموضع لما ذكرناه[١] في أول الباب من قصد ذكر المنصرف من الصحيح والمعتلِّ ، وقصدِ ذكر غيرِ المنصرف منهما .

وقد جمع هنا بين قافيتين :

إحداهما : مُتَرَاكب[٢] ، ثلاثة متحركات بين ساكنين في قوله : " تَفْتَحُهُ " .

والأخرى مُتَدَارِكٌ[٢] ، متحركان بين ساكنين في قوله : " شَرْحُهُ " وهو شيء خارج عن عيوب القافية[٣] العشرة التي هي : الإِقْوَاء ، والإِصْرَاف ، والإِكْفَاء ،

---

(١) ينظر فيما سبق : ١١٠ .

(٢) بنظر في المتراكب والمتدارك : الكافي : ١٤٨ .

(٣) الإصراف : إقواء بالنصب ، كقول الشاعر :

أطعمتُ جابانَ حتى اشتدّ مَغْرِضُهُ ... وكاد ينقَدُّ لولا أنّه طَافَا

فَقُلْ لِجَابَانَ يتركنا لِطِيَّتِهِ ... نومُ الضُّحى بعد نوم اللَّيل إسرافُ

والإكفاء : اختلاف الرويّ ، كقول الراجز :

قُبِّحْتِ مِنْ سَالِفَةٍ ومِنْ صُدُغْ
كأنّها كُشْيَةُ ضَبٍّ في صُقُعْ

والإجازة : اختلاف الرويّ كالإكفاء ، أو اختلاف عروضين ، كقوله :

مَنْ يسأل الناس يحرموه ... وسائل الله لا يخيبُ

سَاعِدْ بأرضٍ إذا كنت بها ... ولا تقُلْ إنني غريبُ

والتضمين : تمام وزن البيت قبل تمام معناه ، كقوله :

وهم وردوا الجفارَ على تميمٍ ... وهم أصحاب يوم عكاظ إني

شهدت لهم مواطنَ صادقاتٍ ... أتيتهمُ بِوُدِّ الصدر منّي

والإيطاء : إعادة القافية مرتين ، كقول الراجز :

يا ربِّ إني رجلٌ كما ترى
على قلوصٍ صعبةٍ كما تَرَى

والتحريد : اختلاف الضروب في الشعر ، نحو " فَعِلُنْ " في ضرب المديد إذا وقع معها " فَعْلُنْ " .

والسناد : الاختلاف قبل الروي ، كقوله :

=

والإِجَازَة ، والتَّضْمِين ، والإِيطَاء ، والتَّحْرِيد ، بالحاء المهملة ، والسِّنَاد ، والرَّمْل ، والإِقْعَاد .

وقد جاء في الرجز الجمع بين المُتَكاوس[١] والمُتَرَاكِب والمُتَدَارِك من " مستفعلن " سالماً ومطوياً ومخبولاً[٢] ، إلا إن الأجود خلافه ، ومنه قول دريد[٣] بن الصمة :

يَالَيْتَنِي فِيْهَا جَذَعْ
أَخُبُّ فِيْهَا وَأَضَعْ

وهما مُتَرَاكِب ومُتَدَارِك .

ولو قال : " فَفَتْحُهُ " على أنه مبتدأ حذف خبره وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه ، وهي « جراً » لأنّه مصدرٌ في موضع النصب على الحال على طريقة « ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً » أي : واجبٌ ، لتخلّص من ذلك[٤] .

* * *

فإن يك فاتني ومضى شبابي وأصبح عارضي مثل اللُّجَيْنِ
فَقَدْ أَلِجُ الخِبَاءَ على عَذَارَى كأنّ عيونَهُنَّ عيونُ عِيْنِ

والرمل : كل شعرٍ مهزول ليس بمؤلف البناء ، كقوله :

أقفر من أهله ملحوبُ فالقُطُبِيَّاتُ فالذَّنُوبُ

والإقعاد : مختصٌّ بالبحر الكامل ؛ وهو خروج الشاعر من العروض الثانية إلى الأولى ، كقوله :

إنّا وهذا الحيَّ من يَمَنٍ عند الهِيَاجِ أعزَّةٌ أكفاءُ
قومٌ لهم فينا دماءٌ جَمَّةٌ ولنا لديهم إِحْنَةٌ ودِمَاءُ

فالبيت الأول من العروض الثانية : " فعلن " ، والبيت الثاني من العروض الأولى : " مستفعلن " .
ينظر : القوافي لأبي يعلى : ١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٣ . والكافي : ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩ .

(١) المتكاوس : أربعة أحرف متحركة بين ساكنين في آخر البيت . ينظر : الكافي : ١٤٧ .
(٢) الطي : حذف الرابع الساكن ، والخبل : حذف الثاني والرابع الساكنين . ينظر : الكافي : ١٤٤ .
(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٥ ، من التحقيق .
(٤) نقل الرعيني في شرحه : ١ / ٢٧١ كلام ابن النحوية هذا ، وعلق عليه بقوله : « ولم أرَ مَنْ سلك في ذلك مسلك الصواب من شراح هذا الكتاب إلا ابن النحوية ؛ فإنه قال : جمع ..... ولاشك أن الأمر كما قال » .

[الوقف]

وَقِـفْ عَلَـى الْمُنْصَـرِفِ الْمَنْصُـوْبِ بِـأَلِفٍ عَـنْ نُـوْنِـهِ مَقْلُـوْبِ
وَفِـي سِـوَاهُ قِـفْ بِغَـيْرِ إِبْـدَالْ وَاحْـذِفْ مِـنَ الْمَنْقُـوْصِ يَـاءَ الإِعْـلاَلْ
فَـإِنْ تُعَرِّفْـهُ فَأَثْـبِتْـهُ وَقِـفْ وَقِـفْ عَـلَى الْمَقْصُـوْرِ [حَتْمًـا][1] بِـالأَلِفْ

الوقف[2] : قطع الكلمة عما بعدها بالفعل إن كان بعدها شيء ، وبالقوة إن لم يكن ، ولذلك سمي وقفاً لأنه وَقْفٌ عن وصله بما بعدُ ، لا لأنه وَقْفٌ عن تَحريكِه ؛ لأنه قد لا يكون له حركةٌ في الوصل كالمبنيات ، إما لانتفاء سبب الإعراب كنحو " أ ب ت ث " أو لعروض مانع كنحو : ﴿ مَنْ ذَا الذِي يُقرِضُ اللهَ ﴾[3] .

ويكون في الاسم كقولك : " هَذَا زَيْدْ " ، وفي الفعل : كقولك : " هُوَ يَضْرِبْ " ، وفي الحرف : كقولك لمن قال : أتخرج ؟ : " نَعَمْ " .

ويكون في الصحيح والمعتل والجاري مجرى الصحيح مثل : " اضْرِبْ "، وفي المتحرك ، ومنه في الصحيح المتحرك سبع لغات :

الأولى[4] : الإسكان الصحيح بإبدال التنوين حرفاً من جنس حركة ما قبله في الأحوال الثلاث محافظة عليه ، / تقول : " هَذَا زَيْدُو ، ورَأَيْتُ زَيْدَا ، ومَرَرْتُ بِزَيْدِي " . ٢٥/ب

---

(١) في الأصل : " وجهاً " تحريف ، وذكره الشارح لاحقاً ، بقوله : « متحتماً » .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧١ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٣٨ ، وحاشية الخضري : ٢ / ١٧٥ . وهو تعريف ابن الحاجب له ، وزاد عليه المؤلف : « بالفعل إن كان ... » .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٥ .

(٤) هي لغة أزد السراة . ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٠ ، وشرح النيلي : ١ / ١١٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٧٧ .

الثانية[١] : بعدم الإبدال في الأحوال الثلاث حكاها الأخفش تقول : " هَذَا زَيْدْ ، ورَأَيْتُ زَيْدْ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدْ " .

الثالث[٢] : التفرقة بين المنصوب في إبدال التنوين ألفاً محافظة عليه ومراعاةً للفتحة في حصول المجانسة مع الخفة ، وبين المرفوع والمجرور في عدم الإبدال للثقل في المرفوع والإلباس في المجرور بالمضاف إلى النفس ، وإلى هذه اللغة أشار بقوله :

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبِ

وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ إِبْدَالْ ... ...

أي : في سواه من المرفوع [والمجرور] ، ولم يذكر اللُّغةَ الأولى ولا الثانيةَ ، والإسكان في كل ما يوقف عليه هو الأصل ؛ لأنه لما وجب الابتداء بالمتحرك اختير الوقف بالسكون ليخالف الانتهاء الابتداء ويقابله .

الرابعة[٣] : الإشمام وهو ضمُّ الشفتين بعد الإسكان .

الخامسة[٣] : الروم وهو أن تروم التحريك .

السادسة[٤] : التضعيف وهو تشديد الحرف الموقوف عليه .

---

(١) وهي لغة ربيعة ، ينظر : الخصائص : ٢ / ٩٧ ، والتبيين : ١٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٦٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٧٧ . قال ابن جني : « حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين » .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٦ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٩ ، وحكم ابن الحاجب على هذه اللغة بأنها الأفصح .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٨ . وينظر في الاشمام والروم : الحجة لأبي علي : ١ / ١٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات : ١ / ١٢٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٦٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٤١ . وذلك نحو : « هذا خالدّ » . قال ابن هشام في أوضح المسالك : ٤ / ٣٤٥ : « وهو لغة سعدية » .

السابعة[١] : نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله .

وأما المعتل فلا يخلو من أن يكون منقوصاً أو مقصوراً ، والمنقوص لا يخلو من أن يكون نكرة أو معرفة ، فإن كان نكرة فلا يخلو من أن يكون مرفوعاً [أو مجروراً] أو منصوباً .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فمن العرب من يقف كما يصل ؛ أي : يحذف الياء إن زال موجب حذفها وهو التنوين إجراءً للوقف مجرى الوصل ، وهو اختيار سيبويه[٢] ، فتقول : " هَذَا قَاضْ ، ودَاعْ ، وعَمْ ، وجَوَارْ " ، ومنهم[٣] من يرد الياء لأنَّ الموجب لحذفها في الوصل وهو التنوين قد زال في الوقف فتقول : " هَذَا قَاضِيْ ، ودَاعِيْ ، وعَمِي ، وجَوَارِيْ " ، وهو اختيار يونس ، وفي التنزيل مرفوعاً : ﴿ ولكلِّ قَومٍ هَادِي ﴾[٤] ، ﴿ ومَا عِندَ الله بَاقِي ﴾[٥] ومجروراً : ﴿ مَالَهُمْ مِن الله مِنْ وَاقي ﴾[٦] وقرئ[٧] وقفاً بالحذف والإثبات .

وإن كان منصوباً[٨] فحكمه حكم الصحيح المنصرف المنون من إبدال التنوين ألفاً ؛ تقول : " رَأَيْتُ قَاضِيَا ، وسَمِعْتُ دَاعِيَا " كما تقول : " رَأَيْتُ رَجُلاَ " ؛ لأن الياء متحركة في الوصل ، فهو جارٍ مجرى الصحيح .

---

(١) ينظر : المصدران السابقان . وذلك نحو : " هذا بَكُرْ " .

(٢) الكتاب : ٤ / ١٨٣ . وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨١ . قال سيبويه : « فهذا الكلام الجيِّد الأكثر » .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٣ ، رواها عن أبي الخطاب ويونس ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٥ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ٧ .

(٥) سورة النحل : من الآية : ٩٦ .

(٦) سورة الرعد : من الآية : ٣٤ .

(٧) الإثبات قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بالحذف . ينظر : السبعة : ٣٦٠ ، والإقناع : ١/ ٥٤٦ ، ٢ / ٦٧٥ .

(٨) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠١ ، قال : « إلاّ على لغة ربيعة » ، وقد مضى تخريجها قريباً .

وإن كان معرفة فلا يخلو أيضاً من أن يكون مرفوعاً أومجروراً أومنصوباً ، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالأجود[١] إثباتُ الياء مثل : " جَاءَ القَاضِيْ ، وقَاضِيْ [دمشق][٢] ، ومَرَرْتُ بِالقَاضِيْ " ؛ لأنها ثابتة في الوصل ، ومنهم[١] من يحذفها وقفاً فيقول : " هَذَا القَاضْ ، ومَرَرْتُ بِالقَاضْ " ، كأنه قصد الفرق بين الوصل والوقف ، ورأى أنَّ الوقف محلُّ تغييرٍ فكان أولى بالحذف .

وإن كان منصوباً[٣] ثبتت الياء ساكنة لغة واحدة ؛ لأنها متحركة في الوصل فتسكن في الوقف تقول : " رَأَيْتُ القَاضِيْ " و : ﴿ إِذَا بَلَغَت التَّرَاقِي ﴾[٤] .

وإن كان مقصوراً فلا تخلو ألفه من أن تكون مبدلة من حرف أصلي واواً كان كـ" عصاً " أو ياءً كـ" رَحًى " أو زائدة للتأنيث كـ" حُبْلَى " ، فإن كانت مبدلة وقف عليها / بإثبات الألف متحتماً في الرفع والنصب والجر ، وقد أشار إلى ذلك ٩/٢٦
بقوله :

وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوْبِ حَتْماً بِالأَلِفْ

وقد اختلف النحاة في الألف الموقوف عليها على ثلاثة مذاهب :

فذهب سيبويه[٥] إلى أنها في النصب هي المبدلة من التنوين إجراء له مجرى

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٣ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠٠ ، قال الرضي في حذفها : « لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل » .

(٢) زيادة من شرح الرعيني : ١ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨٤ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٠٠ .

(٤) سورة القيامة : من الآية : ٢٦ .

(٥) نسب هذا المذهب إلى سيبويه في كثير من كتب النحاة ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠١ ، والمساعد : ٤ / ٣٠٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٩٥ ، وغيرها .

=

الصحيح وأنها في الرفع والجر هي المبدلة من الحرف الأصلي وهو لام الكلمة إذ لا موجب لحذفها لزوال التنوين بالوقف وحذفها في الوصل إنماكان من أجله .

وذهب المازني[١] إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من التنوين لأن الإبدال من التنوين ألفاً في الصحيح في حال النصب دون الرفع والجر واواً وياءً إنماكان استثقالاً للواو والياء لأن الإبدال إنما هو على حسب الحركة ، والحركة في المقصور فتحة في الأحوال الثلاث فلم يؤدِّ الإبدال فيه إلى ثقل ، فأبدلت الألف من التنوين في الأحوال كلها محافظة عليها .

وذهب السيرافي[٢] إلى أن الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من لام الكلمة ، واستدلَّ بالإمالة في قوله[٣] تعالى : ﴿ أَوَ أَجِد عَلى النَّارِ هُدًى ﴾ قال : والألف المبدلة من التنوين لا تمال ؛ لأنها منفصلة وغير موجودة في الوصل ، وليست أيضاً لازمة في كل حال ؛ لتخلفها في الرفع والجر ، هذا إذا كان نكرة .

= وقال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٠٩ ، ٤ / ١٨٧ . قال : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تُحذف في الوقف » ، وقال : « واعلم أن كلَّ ياء أو واوٍ كانت لاماً ، وكان الحرف قبلها مفتوحاً ؛ فإنها مقصورة تُبَدل مكانها الألف ، ولا تُحذف في الوقف » . وقد اعترض الرضي في شرح الشافية : ٢ / ٢٨٣ على نسبة هذا الرأي إليه ، قال : « ولا يعطي كلام سيبويه ما نُسِب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً ، وما نُسِب إليه مذهبُ أبي علي في التكملة » ينظر : التكملة : ١٩٩ ، قال الفارسي : « فالوقف على هذه الأسماء المتمكنة المنتهية بألف في الأحوال الثلاثة بالألف .... إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدل من التنوين ، وفي الجرّ والرفع هي التي تكون حرف الإعراب » .

(١) رأيه في : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠١ ، ونُسب أيضاً إلى الأخفش والفرّاء وأبي علي . وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٤ .

(٢) شرح الكتاب : ٤ / ٢٤١ أ ، وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٢٩٧ . ونُسب أيضاً إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي . واستشهد أيضاً بوقوعها رويّاً .

(٣) سورة طه : من الآية : ١٠ ، وينظر في الإمالة : الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ١٧٧ ، والإقناع : ١ / ٢٨١ ، والإمالة في القراءات : ٢٧٥ .

أما إذا كان معرفة فالوقف على الألف التي هي لام الكلمة إجماعاً .

وإن كانت للتأنيث ففي الوقف عليها أربع لغات :

الأولى[١] : هي الفصيحة المشهورة ، الوقف بالألف إذ لم يحدث لها ما يُوجب تغييرها ، فكانت ثابتة كحالها في الوصل .

الثانية[٢] : لغة فزارة وقيس ، وهي إبدالها [ياءً][٣] ، يقولون : " هذه حُبْلَيْ ، ودَعْوَيْ ، وذِكْرَيْ " لأن الياء تناسب الألف وهي أَبْيَن منها .

الثالثة[٤] : لغة بعض طيِّئ وهي إبدالها واواً يقولون : " هَـٰذِهِ حُبْلَوْ ، وذِكْرَوْ " لأن الواو أَبْيَن من الياء ، ولا يقولون : " دَعْوَوْ " لئلاَّ يجمعوا بين واوين .

الرابعة[٥] : ما نقله الخليل من أن بعض العرب تقلبها همزة فتقول : " هَـٰذِهِ حُبْلَأْ " ؛ وكذلك تفعل في المبدلة من التنوين وفي اللاحقة بضمير الغائبة نحو " رَأَيْتُ رَجُلاًْ ، وَهُوَ يَضْرِبُهَأْ " كأنه لما رأى خفاء الألف وأنها لا اعتماد لها أتى بالهمزة ؛ لأنها أقوى الحروف اعتماداً ، مع مناسبتها للألف ؛ لأنها من مخرجها .

وحكم الجاري مجرى الصحيح من نحو " دَلْو ، وظَبْي " حكم الصحيح في الإسكان الصريح ، والإشمام ، والروم ، ونقل الحركة .

* * *

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠١ .

(٣) في الأصل : " واواً " ، تحريف .

(٤) ينظر : المصادر السابقة .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٢ ، ونسبها إلى بعض طيّئ .

وَالـــرَّوْمُ وَالإِشْـــمَامُ وَالتَّضْعِيْـــفُ وَالنَّقْـــلُ حَـــالاَتٌ بِهَـــا الْوُقُـــوْفُ

الإشمام أقرب إلى الإسكان الصريح من الروم ؛ فلذلك كان الأولى أن يُجعل بعده في الذكر ، والفرق بينه وبين الروم أن الإشمام يدرك بالبصر فحسب ؛ لأنه لا حظ له في النطق ، فيختص به البصير دون الأعمى ، والروم يدرك بالبصر والسمع ؛ لأن له حظاً في النطق فيشترك فيه البصير والأعمى . / ٦٨/ب

ويختص الإشمام بالمرفوع[١] ولا يجري في المنصوب والمجرور ؛ لأنه عبارة عن ضم الشفتين بعد الإسكان ، فلو جرى في المنصوب والمجرور لأوهم خلافَ إعرابه ، ولأنَّ مخرج الفتحة والكسرة مستورٌ بالشفتين ، فلا يمكن الإشارة إليهما ، فوجب إسقاطه فيهما .

ولا يجري هو ولا الروم في " الهاء " المبدلة في الوقف من " تاء التأنيث " المتحرِّكة في الأكثر[٢] ، أما الإشمام فلأنَّ المقصود منه بيان حركة الموقوف عليه في الوصل ، فلو أُشِمَّت الهاء لأوهم ذلك ثبوتَها في الوصل ، وأمَّا الروم فلأن الحركة إنما كانت للتاء فلو جيء بها على الهاء لجيء بحركةٍ على حرف لم تكن عليه .

وتُوجَّهُ القليلة[٣] وهو أن المقصود بهما بيان ما ثبت في الوصل ، والثابت في الوصل ضمة ، فأُتي بهما دلالة عليها ، هذا فيمن وقف عليها " هاء " .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٦٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٠٨ ، قال ابن يعيش : " وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور ، قالوا لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما ، والصواب ما ذكرناه ..... وبعض النحويين لا يعرف الإشمام ولا يُفَرِّق بين الروم والإشمام " ، وقال أبو حيان عن مذهب الكوفيين : " ينبغي أن يُحمَل ذلك على الروم " .

(٢) هي عبارة ابن الحاجب نقلها المؤلف بالمعنى . ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٦ .

(٣) يُشير إلى اللغة القليلة ، وهي الوقوف على الهاء بالروم والإشمام . ينظر : المصدر السابق .

وأما من وقف عليها " تاء " كحالها في الوصل في مثل قوله[١] :

صَارَتْ قُلُوْبُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ
وَكَـــادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

فيجريان في التاء[٢] .

ولا يجريان أيضاً في ميم الجمع من نحو " إِلَيْهِمْ ، وعَلَيْهِمْ ، وفِيْهِمْ " ؛ إذ لا حركة في الوصل فيمن وصل بالإسكان ، والمقصود منهما إنما هو بيان حركة الوصل، وأما من ضَمَّ في الوصل وأشبع الضمة حتى صارت واواً فإنه إذا وقف بحذف الواو تَعَذَّرَا ؛ لأنهما لبيان حركة حرف آخر الكلمة ، والميم الموقوف عليها ليست آخر الكلمة[٣] ، وأمَّا من وصل بالضَّمّ من غير إشباع ، فيجريان فيهما .

ولا يجريان أيضاً في الحركة العارضة لالتقاء الساكنين إذا وُقِف على ما هي فيه في مثل : ﴿ وقَالَت اخْرُج ﴾[٤] فيمن ضَمَّ و لم يكسر على أصل التقاء الساكنين ، إذ ليس للحرفِ حركةٌ في نفسِه فيقصد بيانَها ، وإنما جاءت عارضةً لساكنٍ بعده ، فلمَّا قُطع عنه بالوقف صارت كالمعدومةِ لذهاب المقتضي لها .

---

(١) هو أبو النجم العجلي ، والبيتان في ديوانه : ٧٦ . وينظر : الخصائص : ١ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢١٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٧٧ (الثاني فقط) .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٧٧ .

(٣) قال الرضي في شرح الشافية : ٢ / ٢٧٨ : " وأمّا من حَرَّكها في الوصل ووصلها بواو أو ياء ، فإنما لم يَرُمْ و لم يُشِمَّ أيضاً بعد حذف الواو والياء ، كما رام الكسرة في " القاضي " بعد حذف يائه ؛ لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله تعالى : [سورة القمر : من الآية : ٦] : ﴿ يوم يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ، و لم يأتِ : " عليكمُ ، وإليهمِ " إذا وصلتهما بمتحرك بعدهما ، متحرّكي الميمين محذوفي الصلة؛ فكيف تُرَام أو تُشَمّ حركة لم تكن آخراً قطّ ؟ " .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٣١ .

وأمَّا التضعيف فهو زيادة حرف مثل الموقوف عليه وإدغامه فيه ، ويجري في كل صحيح متحرك ما قبل آخره ؛ لئلا يجتمع الساكنان غير مهموز لثقل الهمزة بعد مخرجها في حالتي الرّفع والجرّ دون النصب ، لئلاَّ تفوتَ الخِفَّةُ بإبدالِ التنوين ألفاً ، كقولك : " هَذَا فَرَجٌّ ، ومَرَرْتُ بِفَرَجٍّ " ، قال[1] :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِّ

مَوْقِعُ كَفَّيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي

وتقول في الفعل المضارع : " هُوَ يَخْرُجُّ " ، وفي الماضي : " ضَرَبَّ "، كقوله[2]:

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

وأجازه سيبويه في المنصوب غير المنون محتجّاً بقوله[3] :

---

(١) هو منظور بن مرثد الأسدي . والبيتان في : النوادر : ٢٤٨ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٥٣٦ ، وأورد الأرجوزة ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٣٥ . وينظر : المحتسب : ١ / ١٠٢ ، وضرائر الشعر : ٥١ ، استشهدا بالثاني فقط . والبيتان غير متواترين ، واختلفت الروايات فيما بينهما . وقوله : " كأن مهواها " أي: الناقة ، والكلكل : الصدر . وقوله : " موضع كفي ..." يريد أنها خَفِيَّةُ الأثر لنحولها .

(٢) ينسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٦٩ ، والبيت من شواهد سيبويه : ٤ / ١٧٠ ، منسوباً إلى رؤبة ، وفي التخمير : ٤ / ٢٣٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٥٤ ، أوردا أرجوزة من ثمانية أبيات ، تشتمل على الشاهد ، والبيت الذي يليه ، ونقل البغدادي عن أبي محمد بن الأعرابي : " .... وليست الأبيات لرؤبة ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها " ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٦٩ ، وضرائر الشعر : ٥٠ .

وقبل البيت :

إني لأرجو أن أرى جَدَبَّا

(٣) البيت والذي قبله من أرجوزة واحدة ، وقبله :

وهَبَّت الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا

تترك ما أبقى الدَّبَا سبسبَّا

المور : الغبار ، والسبسب : القفر .

أَوْ كَالْحَرِيْقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

وأمَّا النقل فهو تحويل حركة الحرف الموقوف عليه في حالتي الرفع والجر إلى الساكن قبله إذا لم يكن حرفَ عِلَّةٍ كقَيْد وعَوْد ، تقول : هذا بكُر ، ومررت ببكِر ، قال[١] :

تَحْفِزُهَا الأَوْتَارُ وَالأَيْدِي الشُّعُرْ
وَالنَّبْلُ سِتُّوْنَ كَأَنَّهَا الْجَمُرْ

وقال[٢] / : ٢/٧٧

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ
شُرْبَ النَّبِيْذِ وَاصْطِفَاقاً بِالرِّجِلْ

وتقول : " اضْرِبُهْ ، وضَرَبَتُهْ " ، قال أبو النجم[٣] :

---

(١) هو وَزَرٌ ، شاعرٌ من بني عُبْدَةَ بن عدي بن جُنْدَب بن العَنْبَر ، من بني تميم ، نسبهم في جمهرة النسب لابن الكلبي : ٢٥٢ . والأبيات ارتجز بها " وزر " هذا في يوم الوقيط ؛ يوم كان في الإسلام بين تميم وبكر بن وائل ، قال :

نَحْنُ حَمَيْنَا حِيْنَ لاَ يَحْمِي الْبَشَرْ
يَوْمَ الوَقِيْطِ والنِّسَاءُ تُبْتَقَرْ
قَوْسٌ تَنَقَّاهَا مِنَ النَّبْعِ وَزَرْ

انظر الأبيات في : أيام العرب : ٤٢٨ ، والتخمير : ٤ / ٢٢٠ (حاشية) ، وانظر يوم الوقيط في العقد الفريد : ٥ / ١٨٢ . والبيتان في المفصل : ٣٣٨ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ٧٠ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٥٩ .

(٢) ينسبان إلى أبي سوار الغنوي . وهما في : النوادر : ٢٠٥ ، والإنصاف : ٢ / ٧٣٤ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٨ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣١٢ .
وقوله : " بنو عجل " هم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . ينظر : جمهرة النسب : ٥١٧ ، ٥٤٤ .

(٣) الأبيات في ديوانه : ١٦٦ . والبيت الشاهد من شواهد سيبويه : ٤ / ١٨٠ . وينظر : المفصل : ٣٣٩ ، والتخمير : ٤ / ٢٢٢ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٦٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣١٦ . ويروى : " أَزْحِلْهُ " وزَحِّلْه : أَبْعِدْهُ ، ومنه سُمِّي زُحَل لبعده عن الأرض .

قُمْنَا عَلَى حَرْبٍ شَدِيْدٍ وَجَلُهْ
نَمُـــــــدُّ حَبْلاً لِبنَاءِ نَعْدِلُهْ
نَقُوْلُ قَـرِّبْ ذَا وَهَــذَا زَحِّلُهْ

ولا تقول : " رَأَيْتُ بَكَر " ؛ لئلا تفوت الخفة كما ذكرنا في التضعيف ، ولا "رأيت البَكَر"؛ لأن اللام عاقبت التنوين فكان كأنه موجودٌ فيه ، وأجازه الكوفيون.

فالمنصوب لا يخلو من أن يكون منوَّناً أو غير منون ، فإن كان منوَّناً وجب إبقاء حركته في محلها لإبدال التنوين ألفاً ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً ، فلا يصح نقلها ، وإن كان غير منون فلا بد فيه بما ينوب مناب التنوين فنزل منزلة المنون فيجري مجراه ، ولايلزم سيبويه الترجيح من غير مرجح في إجازته التضعيف في المنصوب غير المنون دون النقل لورود السماع به في التضعيف ، ولا يصار إليه في النقل بالقياس عليه لمخالفته لقياس آخر ولاختلافهما في الشرط من اعتبار حركة ما قبل الآخر في التضعيف وسكونه في النقل لا يجريان في موقوف عليه واحد ، ولا يكون أحدهما إلا حيث لا يكون الآخر ، وإلا اجتمع النقيضان ، وفي المهموز مثل : خبء ، تحول الحركة في الأحوال الثلاث ؛ لأن الهمزة تخفى في الوقف إذا سكن ما قبلها .

فإن أدّى النقلُ إلى عدم النظير في المهموز وغيره كـ" بُطِءْ ، وقُفِلْ " في الجر ، ورِدُءْ وعِدُلْ في الرفع امتنع ، ومنهم من يفرُّ إلى الإتباع فيجعل المضمومَ الأوَّل في الجرِّ كالمرفوع ، والمكسور الأول في الرفع كالمجرور ، فتقول : " من البُطُءْ " بضمتين ، و" هذا الرِّدِء " بكسرتين ، وفيه لغة ثالثة وهي حذف الهمزة والوقف على الساكن ، وفي المتحرك ما قبلها طريقانِ : إبدالها ألفاً في الأحوال كلها نحو : " هَـٰذَا الكَلَا " ، وإبدالها حرفاً من جنس حركتها .

* * *

[التثنية]

الْقَــوْلُ فِــي التَّثْنِيَــةِ اللَّفْظِيَّــهْ الْــوَاوُ لِلْعَطْــفِ بِهَــا مَنْوِيَّــهْ
لأَنَّهَــا اسْــمَانِ بِلَفْــظٍ وَاحِــدِ فَــإِنْ تُثَــنِّ خَــالِداً مَــعْ خَالِــدِ

التثنية إمّا لفظيّة أو معنويّة ، وتقييده باللفظيّة لتخرج المعنويّة .

فاللفظيّة : ضمّ مفرد إلى مثله لفظاً ومعنًى[١] كـ" رَجُلَان ، وقُرْءَان " لطهرين أو حيضتين ، و" عَيْنَان " لباصرتين أو جاريتين ، لا باصرة وجارية ، فلا تُثنّى الأسماء المشتركة باعتبار ما اشتركت فيه ولكن باعتبار كل واحد من مدلولاتها[٢] ، ولا يَرِد عليه تثنية العلم إذ نسبته إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مدلولاته ، وقد صحّت تثنيته ؛ لأنّ العلم إنّما وُضع دالاً على ذات لأنّها ذاتٌ لشخص معيّن ، مع قطع النظر عن كونه آدميّاً أوغيره ، فإذا حصل معه مسمًّى آخرُ لذلك العلم صحّت التثنية ؛ لأنّه بمعناه من حيث اشتراكهما في دلالة الذات كاشتراك : " مَضْرُوبَان " ، لفرس وحمار ، في دلالة الوصف .

فإن اختلف المفردان في اللّفظ وجب / العطف إلاّ أن يُقصد التغليب ، وهو ٢٧/ب
موقوف على السماع كـ" العُمَرَان[٣] ، والقَمَرَان ، والعَجّاجَان ، والحَسَنَان " ، في أبي بكر وعمر ، والشمس والقمر ، والعجّاج وابنه رؤبة ، والحسن والحسين ،

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٥ .

(٢) اختلف في جواز تثنية المشترك ؛ فالكثيرون على منعه - كما رآه المؤلف هنا - ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٢ ، وجعله ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٥٢٩ شاذاً . ومنهم من أجازه قياساً على العلم . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٧٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٢٦ . وأجازه ابن مالك بشرط فهم المعنى ؛ كقولهم : " لي عينان ، منقودة ومورودة " ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٧٩٢ .
قوله : " ولا يرد عليه " ، هذا احتراز ابن الحاجب في الإيضاح : ١ / ٥٢٩ ، وحاشية الصبان: ٨٦/١ .

(٣) ينظر : إصلاح المنطق : ٤٠٢ ، وليس في كلام العرب : ٣٤١ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٢ .

قال[١] :

مَاكَانَ يَرْضَى رَسُوْلُ اللهِ فِعْلَهُمَا وَالْعُمَرَانِ أَبُوْ بَكْرٍ وَلاَ عُمْرُ

قال[٢] :

أَثَرْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُوْمُ الطَّوَالِعُ

وغُلِّبَ " عُمَر " لإفراده[٣] ، و" القَمَر " لتذكيره ، و" العَجَّاج " لخلوّه من التاء ، و" الحَسَن " لأنَّه الأكبر ، وكذلك إن اختلفا في المعنى فالعطف أيضاً ، إلَّا فيما سمع[٤] كـ" الأَحْمَران " في اللحم والخمر ، و" الأَسْوَدَان " في التمر والماء .

وممَّا تثنيته لفظيَّة ما تثنيته في اللفظ فقط ، ممَّا أُطلق من المثنَّى اسماً لمفرد علماً بغير اللام كـ" أُبَانَيْن[٥] ، وعَمَايَتَيْن[٦] ، وعُنَيْزَتَيْن " في قول عنترة[٧] :

---

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ١٥٩ ، يهجو الأخطل وقومه . ولا وجه للتثنية في قوله : " فعلهما " ؛ فإن رواية الديوان : " دِينَهُمُ " ، ويروى : " فِعْلَهُمُ " . وفيه " الطيبان " بدل " العمران " ، وبها يفوت الاستشهاد . والبيت في معاني القرآن للفراء : ١ / ٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٢٦ .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ١ / ٤١٩ ، يهجو جريراً . وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٦ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٢٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٩١ .
وروايته : " أخذنا " بدل " أثرنا " .

(٣) أي لكونه كلمةً واحدةً ، بخلاف أبي بكر ، فإنَّه مُرَكَّب من كلمتين .

(٤) جعله ابن عصفور قياسا إذا كان المعنى الموجب للتسمية واحداً . قال في شرح الجمل : ١ / ١٣٦ : " وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو : الأحمرين : في اللحم والخمر .... " .

(٥) هما جبلان أبان الأبيض وأبان الأسود ، يتوسطهما وادي الرّمّة ، أحدُ الأودية العظام في الجزيرة العربية ، ويتوسطهما الطريق الذي يربط مقاطعة القصيم بمدينة الرسول - ﷺ - وبينهما ثلاثة أميال . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٢٨٨ ، ومعجم البلدان : ١ / ٦٢ .

(٦) عَمَايَتَان - بفتح أوله وتخفيف ثانيه - جبلان بالعالية في نجد ، أحدهما عماية والآخر يَذْبل ؛ وسُمِّيَا بذلك لأنّ الناس يَضِلّون فيهما . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٢٩٦ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٥٢ .

(٧) البيت في ديوانه : ١٩١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٠٢ . وينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٧ ، ومعجم البلدان : ٤ / ٢٢٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٣٦ .

=

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ

أعلاماً لمواضع ، أو باللام كـ" العَنْزَين[١] ، والنَّخْلَتَيْن[٢] " لموضعين ، وغير علم كـ" المِقَصَّان ، والكَلْبَتَان " لآلتين مخصوصتين ، وقولهم[٣] : " هُوَ يُؤَامِرُ نَفْسَيْه " ؛ لأنّ [المراد][٤] الواحدة .

ومنه ما يُقصد بتثنيته التكثير كقوله[٥] : ﴿ ثمَّ ارْجِعِ البَصَر كرَّتين ﴾ لأنَّ المراد :

= وعُنَيْزَتان : لم تُحَدَّدا في كتب المواضع ، قال ياقوت : تثنية " عُنَيْزَة " ، وروى عن العمراني : أنّه موضع آخر . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٦ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٦٤ . أقول : الحقُ ما قاله العمراني ؛ فهما من نواحي تَرَبَة البُقُوم إلى الشمال منها ؛ إحداهما : عُنَيْزَة الواردة ، وهي أَكَمَةٌ سوداء تَعْتَلي رأس حَزْنٍ مشرفٍ على مدينة تربة ، والأخرى : عُنَيْزَة الصادرة ؛ وهي جبل صغير ، تبعد عن أختها حوالي خمسة أميال . وإنّما سُمّيت الواردة لأنها الأقرب إلى الوادي والمدينة ، والصادرة لأنها الأبعد . ويُرَجِّح هذا التحديد الرواية الأخرى لبيت عنترة ، قال ابن الأنباري : ويُروى :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُنَا حَضَناً وَأَهْلُكِ سَاكِنٌ بِالْغَيْلَمِ

و " حَضَن " هو الجبل المشهور في الأثر : " أَنْجَدَ مَنْ رَأَى حَضَناً " ، وهو جَبَل البُقُوم ، و " عنيزتان " من نواحيه .

(١) لم أجد " العنزين " في كتب المواضع مثناة ، وإنّما " عَنْز " بلفظ العنز من الماشية : جبل بنجد ، ورد في شعر الراعي النميري : [ديوانه : ٢٨٠] قال :

بِأَعْلاَمِ مَرْكُوزٍ فَعَنْزٍ فَغُرَّبٍ مَغَانِيَ أُمِّ الوَبْرِ إِذْ هِيَ مَاهِيا

فقرنَه بـ" مَركوز ، وغُرَّب " وهي جبال ؛ فلعلّه قَدْ غُلِّب على أحدهما . ينظر : معجم البلدان : ٤ / ١٦١ ، ١٩٢ ، ٥ / ١٠٩ .

(٢) النخلتان : نخلَة اليمانية ونخلة الشامية ؛ واديان على الطريق الذي يربط مدينة الطائف بمكة - حماها الله - على طريق السيل الكبير ، نخلة اليمانية مما يلي الطائف والشامية مما يلي مكة ، وإنما قيل لهما " النخلتان " لأنهما يجتمعان ببطن " مَرّ ، وسَبُوحة " . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٦٠ ، ومعجم البلدان : ٥ / ٢٧٦ .

(٣) ينظر : ليس في كلام العرب : ٣٤٢ ، وفيه : " شاور نفسيه " ، وفي شرح الرعيني : ١ / ٣٣٧ ، كما ورد هنا .

(٤) في الأصل : " المراه " ، تحريف .

(٥) سورة الملك : من الآية : ٤ .

كرَّات ، بدليل ﴿ يَنقَلِب إليكَ البَصَرُ خَاسئاً وهُو حَسِير ﴾[١] أيّ مزدجراً وهو كليل[٢] ، وقول الشاعر[٣] :

فَاعْمَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَالَكَ بِالَّذِي ... لاَ تَسْتَطِيْعُ مِنَ الأُمُوْرِ يَدَانِ

المراد نفي اليد فما فوقها .

ومثله[٤] : " لَبَّيْك وسَعْدَيْك " ، ومنه : تثنية العلم إذا لم يقصد بقاؤه على علميَّته لأنَّ العلم لا يُثنَّى إلاَّ بعد تنكيره ولذلك تلزمه الألف واللام بعد تثنيته لتكون عوضاً عن العلميَّة الفائتة بالتثنية ، فإن قُصد بقاؤه على العلمية تعذَّرت تثنيته وعُدل فيه إلى العطف ، كقول الفرزدق[٥] في محمد أخي الحجَّاج ، وقد جاء نعيه من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابن الحجَّاج واسمه محمَّد أيضاً :

إنَّ الرَّزِيَّةَ لاَرَزِيَّةَ مِثْلُهَا ... فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ
مَلِكَانِ قَدْ خَلَتِ الْمَنَازِلُ مِنْهُمَا ... أَخَذَ الحِمَامُ عَلَيْهِمَا بِالْمَرْصَدِ

---

(١) سورة الملك : من الآية : ٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٢٩٨ .

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي ، يُقال له كعب الأمثال ؛ لكثرة ما في شعره من الأمثال . أخباره في : معجم الشعراء : ٣٤١ . وربما نُسب إلى علي بن الغدير الغنوي ، ولا أُراه صواباً ؛ لأن الشاعر يوصي ابنه علياً بقوله في القصيدة :

أَعلِيُّ إنْ بَكَرَتْ تُجَاوِبُ هَامَتِي ... هَاماً بِأَغْبَرَ نَازِحِ الأَرْكَانِ

والبيت مع أبيات أخر في الأمالي : ٢ / ٣١٢ ، وفي اللآلىء : ١ / ٨٢ . وينظر : البيان والتبيين : ٣ / ٨٠ ، والأضداد لابن الأنباري : ٥٣ ، وأضداد أبي الطيب : ١ / ٤٠١ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٦٩ . وقوله : تعلو ، يُقال : " علا بالأمر " : اضطلع به .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤٨ ، وليس في كلام العرب : ٣٤١ ، وجنى الجنتين : ١٠ .

(٥) البيتان في ديوانه : ١ / ١٦١ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ ؛ وفيه : " للنّاس فقد محمد ... ، ملكين ... المنابر ، أخذ المنونُ " . وقصة البيتين مفصلة في الكامل : ٢ / ٦٣٢ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٦٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٤١ .

وأصل التثنية اللفظيّة العطف ، ولذلك يرجع إليه في الضرورة كقوله[١] :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَقَامٍ ضَنْكِ

وقول الآخر[٢] :

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَدْحاً وأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ [الـذَّامِ]

ومثله[٣] :

كَـأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ
فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ بِسُكِّ

بالهمز في النافجة[٤] والحيوان .

---

(١) ينسب إلى واثلة بن الأسقع وإلى جحدر بن مالك الحنفي . ينظر : أسرار العربية : ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٧ ، وضرائر الشعر : ٢٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٤٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦١ ، ويروى : " في مجالٍ " و " في محلٍّ " .

(٢) ينسب إلى عصام بن عُبَيْد الزّمّاني ، من بني زمّان بن مالك ... بن بكر بن وائل ، كان يناقض يحيى بن أبي حفصة مولى مروان بن الحكم . أخباره في : معجم الشعراء : ٢٧٠ ، وأنشد البيت مع آخرين . وينسب أيضاً إلى همام الرقاشي وإلى هشام الرقاشي ، وأرى أحدهما محرفاً عن الآخر ، وإلى أبي القمقام الأسدي .
والبيت في : البيان والتبيين : ٢ / ٣١٦ ، وعيون الأخبار : ١ / ٩٢ ، والعقد الفريد : ١ / ٦٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١١٢٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٧٠ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٤٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٧٣ . وفي الأصل : " الـذّمّ " ، وهو خطأ ؛ فالقصيدة مردفة . قال البغدادي : " والذّام : لغة في الذّمّ ؛ بتشديد الميم " ، ويروى: " ميتاً " بدل " مدحاً "، وهو أقوى .

(٣) ينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي ، وإلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٩١ . والبيتان في : أساس البلاغة : (ذبح) ، وأسرار العربية : ٤٧ ، والتخمير : ١ / ٣٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٨ ، وضرائر الشعر : ٢٥٧ ، وشرح النيلي : ١ / ١٢٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٣٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦٨ .

(٤) النافجة : وعاء المسك ، ينظر : اللسان : (نفج - فأر) . وعدّها الجواليقي من المعرب : ٣٨٩ ، وردّه الشيخ أحمد شاكر ، قال : " ن ف ج " عربية ، وكل ما ارتفع فقد نفج . وقيل : إن فأرة المسك من ضرب القوارض المعروفة . ينظر : خزانة الأدب : ٧ / ٤٧٠ .

وأمَّا التثنية المعنويَّة فمنها : أن يدلَّ على المثَّنى بغير لفظ المثَّنى ، مثل الدلالة عليه بلفظ الجمع[١] كقوله[٢] تعالى : ﴿ فقَدْ صَغَت قُلوبُكُمَا ﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿والسَّارِق والسَّارِقة فَاقْطَعوا أَيدِيَهما﴾ أيّ يداً من كلٍّ واحد منهما . قال[٤] :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

٢/٢٨ / وشرط هذا أن يكونا متصلين مضافين إلى اثنين ممَّا للشيء منه واحد غالباً[٥] ، لأنَّه لا يُلبس إذا جُعل على لفظ الجمع ، وأمَّا ﴿ فَاقْطَعُوا أَيدِيَهُمَا ﴾[٦] فالمراد الأيمان، يدلُّ عليه قراءة[٦] عبد الله : ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا ﴾ وقد جاء فيما للشيء منه أكثر من واحد ، ومنه الحديث[٧] : « أُزرة المُؤْمِن إلى أَنْصَاف سَاقَيْه » ولا يقولون في

---

(١) ينظر : ليس في كلام العرب : ٣٣٩ ، وجنى الجنتين : ٨ .

(٢) سورة التحريم : من الآية : ٤ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .

(٤) ينسب إلى خطام المجاشعي ، وهو خطام ، وقيل بشر ، ابن نصر بن عياض بن يربوع ، من بني دارم . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٨ . وينسب إلى هميان بن قحافة السعدي التميمي ، من شعراء الدولة الأموية . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٩٧ . وعجز البيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٨ .
وينظر : الصحاح : (مرت) ، والحلل : ٣٦٤ ، والتخمير : ٢ / ٣٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥٦ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٦٠ ، ٩٤ . قال البغدادي : « وهي من بحر السريع ، وربّما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز ، كما توهمه بعضهم ؛ لأن الرجز لا يكون فيه " معولات " ؛ فَيُرَدّ إلى " فعولات " » . والمهمه : القفر ، والقَذَف : البعيد من الأرض ، والمَرْتُ : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٠٦ . وفي المحرر الوجيز : ٤ / ٤٣٤ ، والبحر المحيط: ٣/ ٤٨٣ : « أيمانَهم » .

(٧) ينظر : سنن أبي داود ٣ / ٦٢ كتاب اللباس ، باب : في قدر موضع الإزار ، وسنن ابن ماجه ٤ / ١٦٩ كتاب اللباس ، باب : موضع الإزار أين هُوَ .

المنفصلين : أفراسهما ولا غلمانهما ؛ لأنَّ ذلك لا يُلبس ، وقد جاء قليلاً[١] : " وَضَعَا رِحَالَهُمَا " .

فلو كان المضاف إليه مفرداً لزم الإفراد كقوله[٢] تعالى : ﴿ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وعِيسَى بن مَريَم ﴾ ، وكما في الحديث[٣] : « حتَّى شَرَح صَدْرِي لِمَا شَرَح لَه صَدر أبي بَكر وعُمَر » .

ومنها ما دلَّ عل مفردين بالأصالة من غير ثبوت مفرد تلحقه علامة التثنية وهو قسمان : قسمٌ يعامل معاملة التثنية اللفظيَّة في الإعراب بالحروف كـ" اثْنَان ، وكِلَا " مضافاً إلى مضمر ، وقسمٌ يُعرب بالحركات كـ" شَفْع ، وزَكاً " ، ما لم يعرض له ما يقتضي البناء كضمير المثنَّى ، فـ" الشَّفع " يستعمل مع " الوَتْر " و" الزَّكا " مع " الخَسَا "[٤] وهو اسم للمفرد ، قال الكميت[٥] :

مَكَارِمُ لاَ تُحْصَى إِذَا نَحْنُ لَمْ نَقُلْ زَكاً وَخَسَـــاً فِيْمَا نَعُدُّ خِلاَلَهَا

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرَّاء : ١ / ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٣ . قال الفرّاء : « وإنما اختير الجمع على التثنية لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان : اليدين والرجلين والعينين ؛ فلمّا جرى أكثره على هذا ذُهب بالواحد منه إذا أُضيف إلى اثنين مذهب التثنية ..... وقد يجوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان ، وذلك أن تقول للرجلين : خلّيتما نساءكما ، وأنت تريد امرأتين ، وخرقتما قمصكما ، وإنما ذكرت ذلك لأن من النحويين من كان لا يجيزه إلا في خلق الإنسان ، وكلٌّ سواء » .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ٧٨ .

(٣) صحيح البخاري : ١ / ٤٧٣ كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ولفظه : « حتى شرح صدر أبي بكر لشيءٍ ؛ فعرفت أنه الحق » واستشهد به المؤلف بهذا اللفظ في ص ٥٨١ .

(٤) الخسا : الفرد ، وتخاسى الرجلان : تلاعبا بالزوج والفرد ، يقال : خَساً أو زكاً ؛ أي : فرد أو زوج . ينظر : اللسان : (خسا) ، وأنشد البيت .

(٥) البيت في شعره : ، وينظر : اللسان : (خسا) .
وهو من قصيدة له في مدح مسلمة بن عبد الملك ، ذكر أبياتاً منها المرزوقي في شرح الحماسة ٤ / ١٧٩٣ .

ومن هاهنا يتبيَّن أن بعض المعنويَّة يُعطى له حكم اللفظيَّة في الإعراب ، فكان ينبغي التنبيه عليه لئلاَّ يُتوهَّم خصوصيَّةُ الحكم باللَّفظيَّة ؛ لأنَّه احترز بها عن المعنويَّة .

وقد ظهر من تقسيم ما ذكرناه أنَّ المثنى منه ما تثنيته في اللفظ [فقط][1] ، ومنه ما تثنيته في المعنى فقط ، ومنه ما تثنيته في اللفظ والمعنى .

وجميع[2] الأسماء يجوز تثنيتها إلاَّ ما عرض له مانع وذلك في أسماء مخصوصة وهي : " كُلّ ، و بَعْض " لأنَّهما لا يفيدان من الكلِّيَّة والبعضيَّة إلاَّ ما كانا يفيدانه قبلها ، فلا فائدة في التثنية إذن .

و" أَجْمَع ، وجَمْعَاء "[3] استغناءً عن تثنيتهما بـ" كِلاَ ، وكِلْتَا " .

و" أَفْعَل مِنْ كَذَا " لتضُّمنه معنى الفعل ؛ إذ معنى : " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو " : زيد يزيد فضله على فضل عمرو[4] .

وأسماء العدد[5] لأنَّ بعضها يُغني عن تثنية بعض ، فـ" سِتَّة " تُغني عن " ثَلاَثَتَان "، فإن لم يغن ثبتت كـ" مِئَتَان ، وأَلْفَان " .

والأسماء المتوغِّلة في البناء من نحو : " مَنْ ، ومَا ، وذَا " لشبهها بالحرف .

والأسماء المختصَّة بالنفي لخروجها بالتثنية عن العموم ، ألا ترى أنَّ : " مَا جَاءَنِي أحدٌ " ، يفيد من العموم ما لايفيده : " مَا جَاءَنِي أَحَدَان " .

---

(١) في الأصل : " بقوله " ، تحريف .

(٢) من هنا إلى قوله : " والمثنى وجمع المذكر السالم .... " في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ؛ فلعله مصدره .

(٣) وأجازه الأخفش والكوفيون قياساً ، معترفين بعدم السماع . ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٣ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٥٩ .

(٤) ذكر لاحقاً جواز تثنيته إذا كان مضافاً أو فيه أل ، تنظر صفحة : ١٦٢ .

(٥) وأجاز الأخفش ذلك ، ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٣ .

واسم الجمع ، وجمع التكسير ؛ لأنَّ " قوماً " يقع على ما يقع عليه " قَوْمَان " ، و" رجالاً " يقع على ما يقع عليه " رِجَالان " ، فلا يُعطيان بعد التثنية إلَّا ما كانا يعطيانه قبلها ، إلَّا أن يُقصد الفرقة أوالجماعة[١] ، قالوا : " الْتَقَتْ خَيْلَاهُمَا " ، وقال أبو النَّجم[٢] :

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

وفي الحديث[٣] : « مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ » .

واسم الجنس إذ ليس له ما يُضمُّ إليه ، لوضعه للحقيقة بأسرها ، فإذا تنوَّع جاز كـ" عَسَلَان " لعسل النَّحل والتَّمر ، و" مَاءَان " للمِلْح والعَذْب .

والأسماء المحكيَّة من نحو " يَزِيد " إذا نُقل عمَّا فيه ضمير ؛ لأنَّ تثنيتها تُبطل حكايتَها .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٢ ، وليس في كلام العرب : ٣٤٠ ، والصحاح : (أبل) .

(٢) البيتان في ديوانه : ١٧٥ - ١٧٦ ، من لاميته المشهورة ، وهي في الطرائف الأدبية : ٥٧ . وينظر : اللآلىء : ١ / ٥٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٣٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣١٣ . والبقل : نبت الربيع ، ومالك : قبيلة من هوازن ، ونهشل : قبيلة من ربيعة ، تحامى جميعُهم الرعيَ فيما بين فلج والصمّان مخافة الشر ؛ فجاءت بنو عجل فرَعَتْه لعزّها وقوتها .

(٣) ينظر : صحيح مسلم ٤ / ٢٨٩ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم .

والمثنّى وجمع المذكّر السالم ؛ لئلاّ / يجتمع علامتا إعراب في كلمة واحدة[١] . ٢٨/ب

فهذه أربعة عشر نوعاً من الأسماء لا يجوز تثنيتُها[٢] .

وقوله :

لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ

فيه نظر ، أمَّا أوّلاً : فلأنَّ الذي هو اسمان بلفظ واحد وهو في الأصل معطوف ومعطوف عليه إنَّما هوالمثّنى لا التثنية ؛ لأنّ التثنية فعل المثنّي ، ويمكن أن يقال في تمشيته : إنَّه أطلق المصدر على المفعول ، وأراد بالتثنية المثّنى على طريقة قولهم : " دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأَمِيرِ "[٣] .

وأمَّا ثانياً : فإنَّه علَّل قوله :

الوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّة

[بقوله][٤] :

لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ

وكونهما اسمين بلفظ واحد ـ وقد عُلم أنَّ معناهما واحد ـ يَقتضي عدم العطف لا العطف ؛ لئلاَّ يلزم عطف الشيء على نفسه ، والمقتضي للعطف التغاير بالشخصين

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٣ .

(٢) وزادوا في الأسماء التي لا تُثَنَّى : الكنى عن العلم ؛ مثل : فلان وفلانة ، وثواني الكنى ، مثل : أبي بكر وأم بكر ، والمركب تركيب مزج ، وما ختم بويه ، وفي بعضها خلاف . ينظر : المقرب : ٢ / ٣٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥١ - ٥٥٢ .

(٣) نقله الرعيني في شرحه : ١ / ٣٤٣ ، وأشار إلى ابن النحويّة ، وقال الأولى : أن يكون على تقدير مضاف والمعنى : لأنها جعل الاسمين .

(٤) في الأصل : " بقولها " ، تحريف .

لا كونهما اسمين بلفظ واحد ، وإن أراد بقوله : " اسْمَان " مسميَّان - مثل : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾[١] إطلاقاً للاسم على المسمَّى ، والمسمَّى الشخص ، وهما متغايران ، فلا يلزم عطف الشيء على نفسه ، ويصحُّ التعليل - لم يستقم ؛ لأنَّ الشخصين هما المثنَّى لا التثنية[٢] .

* * *

فِي الرَّفْعِ قُلْتَ خَالِدَانِ بِالأَلِفْ وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ فَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ
وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِيَاءٍ سَاكِنَهْ وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِنَهْ

إذا عُدل بالمثنَّى عن أصله الذي هو العطف ، حذف المعطوف مع حرف العطف وحذف من المعطوف عليه حركته وتنوينه ، ثمَّ زِيد عليه ألف في الرفع أو ياء مفتوح ما قبلها في النصب والجرّ ، ونون مكسورة للساكنين في الأحوال الثلاث[٣] ، فتكون الزيادتان الأوليان علامة لضمِّ واحد إلى واحد ، والثانية محلّا يَظهر فيه حكمُ الحركة والتنوين الثابتين في الواحد[٤] ؛ فتُعامل معاملة الحركة في ثبوتها مع الألف واللام

---

(١) سورة النجم : من الآية : ٢٣ .

(٢) أورد الرعيني هذا الاعتراض ، وأجاب عنه ، ثم قال : « وهذا الاعتراض وهذا الجواب لا يَليق بهذا العلم، وإنّما تكلّفنا ذلك لأن بعض الشارحين تعرّض للاعتراض و لم يُجِبْ عنه » ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٣٤٤ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٥٣ .

(٤) هو رأي سيبويه ، ينظر الكتاب : ١ / ١٨ ، ومنهم من يرى أن النون عوض من التنوين فقط ، ومنهم من يرى أنها عوضٌ من الحركة مع الألف واللام ، وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف ، وذلك كقولهم : « رأيت زيدا » فإذا وقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

ومعاملة التنوين في حذفها في الإضافة ، ويخالفهما في ثبوتها في الوقف لأنَّها في الحقيقة ليست إياهما.

وإنَّما جُعل إعرابُ المثنَّى بالحروف لأنَّها تَكَثَّر باشتماله على ضمِّ شيء إلى مثله ، فأُعرب بالحرف ؛ لأنَّه أكثر من الحركة لتحصلَ المناسبة في إعراب المتكثِّر بالمتكثِّر .

وجعلت الألف في الرفع بدلاً من الواو التي كان من حقِّها أن تكون علامة للرفع ؛ لأنَّها أخفُّ منها ، وحين لم يبق للنصب علامة حُمل على الجرِّ لاشتراكهما في إعراب الفضلة[١] ، وفتح ما قبل الياء في حالتي النصب والجرّ ؛ لأنَّه لو سُكِّن التقى ساكنان ، ولو ضُمَّ لم تثبت الياء لسكونها وضَمِّ ما قبلها ، ولو كُسِر استُثقل لتوالي كسرتين وياء ، فتعيَّن الفتح .

واختُلف في هذه الحروف على أربعة مذاهب :

الأوَّل[٢] : أنَّها إعراب لا حروفَ إعراب ؛ لأنَّها تتغيَّر وتتبدَّل بالعوامل ، ويفهم منها الإعراب ولا شيء من حروف الإعراب كذلك .

الثاني[٣] : مذهب عامَّة البصريِّين وهو أنَّها حروف إعراب ، قالوا : لأنَّ هذه الحروف إنَّما زِيدت لتدلَّ على التثنية ، لأنَّ الواحد يدلُّ على الإفراد ، فإذا زيدت عليه

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٩ .

(٢) هو مذهب الكوفيين ، وذهب إليه قطرب . ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٤ .
ومما أجاب به ابن الأنباريّ والعكبري عن مذهبهم : أن وضع الألف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب دليل الإعراب ؛ شأنها في ذلك شأن الضمائر من نحو " أنا ، ونحن " للرفع ، و " إياك " وبابه للنصب ، فوضعها يغني عن ظهور الإعراب ، وإذا كانت الكلمة بأسرها تغني عن الإعراب فبأنْ يدل آخر الكلمة أولى .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧ ، قال سيبويه : « واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللّين ، وهو حرف الإعراب » ، وينظر : الإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٣ .

٢/٢٩ هذه الحروفُ دلَّ / على التثنية ، وإذا كانت كذلك كانت من تمام صيغة الكلمة الموضوعة للتثنية ، فتكون بمنزلة التاء في " قَائِمَة " ، والألف في " حُبْلَى " ، وكما أنَّهما حرفا إعراب فكذلك هذه[١] .

[الثالث[٢] :] وذهب قوم إلى أنَّها ليست إعراباً ولا حروف إعراب ، وإنَّما هي دلائل الإعراب ، قالوا : لأنَّها لو كانت إعراباً لما اختلَّ معنى الكلمة بسقوطها كما لم يختلَّ بسقوط الحركة ، ولو كانت حروف إعراب لما دلَّت على الإعراب كسائر حروف الإعراب ، فإذا بطل كونها إعراباً وحروف إعراب ويفهم منها الإعراب ، تعيَّن أن تكون دلائل إعراب .

[الرابع[٣] :] وذهب الجرميُّ إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب . وردَّ : بأنَّه يؤدِّي إلى أن تكون قبل الانقلاب مبنيَّة ، وإلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولاحرف ، وهو عديم النظير .

وبنو الحرث[٤] يجعلون المثنَّى وما أُلحق به من "كِلَا" مضافاً إلى المضمر، و"اثْنَان" بالألف في الأحوال كلها ، ومنه قراءة من قرأ : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَان ﴾[٥]

---

(١) ولذلك رأى بعضهم تقدير الحركات عليها ، ينظر : النكت : ١ / ١٢١ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٣ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٧٨ ، وشرح الرعيني: ١/ ٣٤٥ .

(٢) وهو رأي الأخفش ، وتبعه المازني والمبرد . ينظر : المقتضب : ١ / ١٥٤ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٩٥ ، والإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٤ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٤ ، ورجَّحَهُ ، وذكر الرعيني في شرحه : ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، آراء أخرى للنحاة .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ ، وزاد : زُبَيد ، وخثعم ، وهمدان ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبكر بن وائل ، وبطوناً من ربيعة .

(٥) سورة طه : من الآية : ٦٣ ، وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي . ينظر : السبعة : ٤١٩ .

وقول الشاعر[١] :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

* * *

(١) هو المتلمس ، جرير بن عبد المسيح ، وقيل : ابن عبد العُزَّى ، من ربيعة ، وهو خال طرفة بن العبد ، وقصته معه مشهورة . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ٩٥ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٥٩ .
والبيت من قصيدة يهجو بها الحارث بن التوأم اليشكري ، وهو من أخواله . انظر : ديوانه : ٣٤ ، وروايته (لنابيه) وبها يفوت الاستشهاد . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٨ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٨١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٦٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٥٩ . وقوله : " فأطرق إطراق الشجاع " من أمثال العرب، والشجاع : الذكر من الحيات ، يضرب للمفكر الدّاهي في الأمور، ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٢٨٤ ، وأنشد البيت .

[تثنية المقصور والمنقوص]

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثُلاَثِيِّ الْبِنَا ... فِيهَا بِرَدِّ أَصْلِهِ تَعَيَّنَا
فَقُلْ بِوَاوٍ عَصَوَانِ كَالْقَنَا ... وَقُلْ بِيَاءٍ رَحَيَانِ كَالْفَتَى
وَإِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لاَ تَحُولُ ... وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لاَ تَزُولُ
تَقُولُ قَاضِيَانِ أَعْلَيَانِ ... وَشَذَّ فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ
مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ أَلْيَانِ ... فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

إذا ثُنِّيَ المعتلُّ فلا يخلو من أن يكون مقصوراً أو منقوصاً ، وإذا كان مقصوراً فلا يخلو من أن يكون ثلاثيّاً أو رباعيّاً أو زائداً على الرباعيّ ، فإن كان ثلاثيّاً فلا يخلو من أن يُعرف لألفه أصلٌ في الواو والياء أو لا يُعرف ، فإن عُرف لها أصل في ذلك رُدَّت إليه في التثنية[1] ، تقول : في تثنية عَصًا " عَصَوَان " كما تقول في تثنية قَنًا " قَنَوَان " ، لأنهما من الواو بدليل قولك : " عَصَوْتُه بالعَصَا " ؛ أي : ضَرَبْتُه بها ، وقولك في جمع قَنَاة : " قَنَوَات " ، وتقول في تثنية رَحًى : " رَحَيَان " ، كما تقول في تثنية فَتًى: " فَتَيَان " ؛ لأنَّهما من الياء بدليل قولك : " رَحَيْتُ بالرَّحَى " ؛ أي : طَحَنْتُ بِهَا ، وقولك في جمع فَتًى : " فِتْيَان ، وفِتْيَة " كما قال[2] تعالى : ﴿ وقَالَ لِفِتْيَتِهِ ﴾ .

وإن لم يُعرف لها أصلٌ فلا تخلو من أن تكون سُمعت فيها الإمالة كـ" مَتَى ، وبَلَى " إذا سُمِّيَ بهما ، أو قُلبت ياء في حال من الأحوال كـ" إِلَى ، ولَدَى ، وعَلَى "

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٤ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٦٢ . و " فتيته " بالتاء ، قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي " لفتيانه " بالنون ، ينظر : السبعة : ٣٤٩ .

إذا سُمِّي بها ؛ لأنَّك تقول : " إِلَيْه ، ولَدَيْه ، وعَلَيْه "[١] ، أو لايكون كذلك .

فإن أُميلت أو قُلبت ياءً في حالٍ ثُنِّيَ ما هي فيه بالياء ، تقول : " مَتَيان ، وبَلَيان "، وتقول : " إِلَيان ، ولَدَيان ، وعَلَيان " تقلبها في الجميع ياء .

وإن لم تُمَلْ ولا قُلبت ياءً في حال كـ" أَلاَ ، وأَمَا " حرفا تنبيه إذا سُمِّيَ بهما ، / ثُني بالواو ، تقول : " أَلَوَان ، و [أَمَوَان][٢] " ، هذه هي طريقة البصريّين[٣] . ٢٩/ب

وزاد الكوفيُّون[٤] فقالوا : إلَّا أن يكون الثلاثيُّ على " فِعَل " بكسر الفاء وفتح العين كـ" مِنًى ، ورِضًى " ، أو على " فُعَل " بضمِّ الفاء وفتح العين كـ" هُدًى ، وعُلاً " ، فإنَّه يُردُّ إلى الياء من غير تفصيل قصداً للمشاكلة في المكسور الفاء ، وطلباً للخفَّة في المضمومها ، قالوا : إلَّا لفظتين شَذَّتا ، تُثنَّيان [بالياء] والواو معاً[٥] ، وهما " حِمىً ، ورِبىً " ، تقول : " حِمَيَان ، ورِبَيَان ، وحِمَوَان ، ورِبَوَان " .

وإن كان رباعيّاً قُلبت الألف ياء باتِّفاق من غير نظَر إلى أصل[٦] ، فيَستوي ماله أصل في الواو والياء وما لاأصل له فيهما ، سواء كانت ألفه للإلحاق أو للتأنيث أو

---

(١) نقله المؤلف عن ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ١٤١ ، ومنهم مَنْ لا ينظر إلى قلبها ياء ، ويجعل الإمالة هي سبب تثنيتها بالياء ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٧ قال : « ولو سميت بـ" إلى، ولدى ، وإذا " قلبت ألفهن واواً ؛ لأن أمرها مجهول ، ولم يسمع فيهن الإمالة » وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٤ ، ويرى الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٧٤ أن تثنيتها بالياء لأنها أخفّ من الواو .

(٢) في الأصل : " أماوان " ، تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٨ ، والمصادر في التعليق السابق .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٥ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٦٧ .

(٥) ينظر : المقصور والممدود للفراء : ٥٦ ، والمخصص : ١٥ / ١١٣ ، وزادا : « رِضًى » .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٢ .

للتكثير أو لغير ذلك ، ردّاً له إلى الحرف الأخفّ[١] لِثِقَله بالزيادة ، تقول : في مَرْمًى " مَرْمَيَان " ، وهو من الياء لأنَّه من " رَمَيْتُ " ، وفي مَلْهًى : " مَلْهَيَان " وهو من الواو لأنَّه من " لَهَوْتُ " ، وفي " أَرْطًى ، وسَلْمَى ، وجرحى، ومُوْسَى ": " أَرْطَيَان ، وسَلْمَيَان ، وجَرْحَيان " للفرقتين ، و" مُوْسَيَان " ، وشذَّ منه " مِذْرَوَان " وهما طرفا الأَلْيَة ، قال عنترة[٢] :

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

وإنَّما ثنَّوه بالواو ؛ لأنَّه لَمَّا لم يُستعمل له مفرد والتُزمت فيه التثنية صارت الواو فيه كالواو في "أُفْعُوَان"[٣] اسماً لمسمَّاه بهذه الصيغة ، وقد جاء "مِذْرَيَان" على الأصل[٤] .

---

(١) علة قلب ألفه إلى الياء خاصة ؛ إما لأنها أخفّ من الواو ، وإما لحملها على تصريف الفعل لأن تصريف الفعل منه بالياء ؛ كقولك : أَلْهَى يُلْهِي ، واصْطَفَى يَصْطَفِي ، واستدعى يَسْتَدْعِي . قال سيبويه : « وكلّما ازداد الحرف كان من الواو أبعد » . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٤ - ٦٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٣٤ ، " وعمارا " منادى مرخّم ، وهو عمارة بن زياد العبسي ، كان يُحَقّر عنترة ويقول : وددت أني لقيته خالياً حتى أريحكم منه ، فبلغ ذلك عنترة فهجاه . والبيت في : الأمالي : ١ / ٢٠١ ، واللآلىء : ١ / ٤٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٩ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٩١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥١٤ .

(٣) الأُفْعُوان : الذكر من الأفاعي . ينظر : اللسان : (فعا) ، وصحَّت الواو فيه لوقوعها حشواً ، ويُنَظِّر النحاة لـ" مذروان " بـ" شقاوة " ؛ قالوا : تحصَّنت الواو بتاء التأنيث فسَلِمَت . وقال الرضي في شرح الكافية : ٢ / ١٧٤ : « إنما قيل " مذروان " لا " مذريان " ؛ لأنهم إنما يقلبون الألف الثابتة في المفرد ياءً عند التثنية ، وهاهنا لم يثبت ألف قط حتى تُقلب ياء ، إذ هو مثنى لم يُسْتَعْمَل واحده » ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٥ ، والمخصص : ١٥ / ١١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٩ .

(٤) ذكر مفرده أبو عبيدة ، جاء في الصحاح : (ذرا) : « و " المذروان " : أطراف الأليتين ، ولا واحد لهما ؛ لأنه لو كان واحدهما " مذرى " على ما يزعم أبو عبيدة لقالوا في التثنية : " مذريان " » .

وإن كان زائداً على الرباعيِّ قلبت ألفه ياء أيضاً عند البصريّين[١] للعلّة المذكورة في الرباعيّ ، وحذفت عند الكوفيّين[١] مبالغة في طلب الخفّة ، تقول : " حُبَارَيَان وجُمَادَيَان " ، وعند الكوفيّين : " حُبَارَان وجُمَادَان " ، والصحيح ما ذهب إليه البصريّون لورود السماع به ، كقوله[٢] :

أَصْبَحَ قَيْسٌ خَفَشَ الْعَيْنَيْنِ
عِلَّتُهُ مَا تَنْقَضِي شَهْرَيْنِ
شَهْرَيْ رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنِ

وفيه شاهد على إبدال البعض من الكلّ[٣] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٩ .

(٢) تنسب الأبيات إلى امرأة من فقعس . وهي بهذه الرواية في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٢ . وتُروى :

يا رُبَّ خالٍ لك من عُرَيْنَهْ
فَسْوَتُهُ لا تنقضي شَهْرَيْنَهْ
شَهْرَيْ رَبِيْعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ

وهي الرواية المشهورة التي تناقلها النحاة في كتبهم عن ابن دريد في الجمهرة : ٣ / ١٣١١ ، وفي سرّ الصناعة : ٢ / ٤٨٩ :

أَصْبَحَ زَيْنٌ خَفَشَ العَيْنَيْنَهْ

وهي في : المخصص : ١٥ / ١١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٢ ، وضرائر الشعر : ٢١٧ ، مخالفاً بذلك روايته لها في شرح الجمل ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٥٨ ، وفي ١ / ٣٦٨ برواية ابن النحويّة ؛ لأنه ينقل عنه كثيراً ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٦ . ويستشهد به النحاة على فتح نون التثنية في : " شهرينه ، وجماد ييه " .

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب : ٧ / ٤٦٠ : « قوله : " شهري ربيع .. الخ " بدل من " شهرينه " ، و" جماديينه " معطوف على " شهري " ، لا على " ربيع " ؛ لوجهين : أحدهما : أنه لا يقال " شهر جمادى " فإن لفظ " شهر " لا يضاف إلا لما في أوله " راء " كـ" شهر ربيع ، وشهر رجب ، وشهر رمضان " ، كما هو المشهور . ثانيهما : لئلا يفسد المعنى فإنه لو عطف على " ربيع " لاقتضى أن البدل أربعة أشهر والمبدل منه شهران » .

وإن كان منقوصاً ثبتت ياؤُه في التثنية على حالها لأنَّها لم يعرض لها ما يُوجب تغييراً سوى فتحها قبل ألف التثنية ويائها وهي تتحمَّل الفتحة[١] تقول في قاض : " قَاضِيَان " في الرفع و" قَاضِيَيْن " في النصب والجرّ .

وقوله :

تَقُولُ قَاضِيَانِ أَعْلَيَانِ

تمثيلٌ بالمنقوص والمقصور الرباعيّ فـ" أَعْلَى " قُلبت ألفه ياء لأنَّه رباعيّ وإن كان من ذوات الواو لأنَّه " أَفْعَل " من " عَلاَ يَعْلُو " مثل : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾[٢] وليس أفعل التفضيل ، لأنَّه لو كان للتفضيل لكانت " مِنْ " فيه مقدَّرة مثل : ﴿ يَعلَم السِّرَّ وأَخْفَى ﴾[٣] ، إذ لا لام / فيه ولا إضافة ، وأفعل التفضيل بـ" مِنْ " لا يثنَّى ولا يُجمَع ؛ لقوَّة معنى الفعل[٤] . ٢/٣٠

وقوله :

مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ أَلْيَانِ

يريد أنَّه إذا ثنِّيَ المؤنَّث فقياسه أن تثبُتَ فيه علامة التأنيث تقول في ضَارِبَة : « ضَارِبَتَان » ، ولو حذفت التاء التبس بتثنية المذكَّر ، وشذَّ منه " أَلْيَان " في تثنية : " أَلْيَة "[٥] ، قال الشاعر[٦] :

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٢ .

(٢) سورة الأعلى : الآية : ١ .

(٣) سورة طه : من الآية : ٧ .

(٤) انظر : تفصيل القول في تثنية أفعل التفضيل وجمعه وتأنيثه في شرح الكافية : ٢ / ٢١٧ .

(٥) نَقَل المبرّد في المقتضب : ١ / ٤١ عن العرب : " ألِيٌّ " ؛ فتثنيتها على " أَلْيَان " صحيحة ، ونقل عنهم " أليتان " تثنية " ألية " ، ونقل عنهم : " خُصْيَي " أيضاً ؛ فلا شذوذ فيهما . وينظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٧ ، وإصلاح المنطق : ١٦٨ ، وجاء فيه : « قال أبو عمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان ، والخصيان : الجلد تان اللتان فيهما البيضتان » .

(٦) البيت في : المقتضب : ٣ / ٤١ ، والمنصف : ٢ / ١٣٧ ، والتخمير : ٢ / ٣٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٣ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥٠٨ ، غير منسوب ، وقبله :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بنُ كَعْبِ
ظَعِينَةٌ وَاقِفَةٌ في رَكْبِ

والوطب : سقاء اللبن .

تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ

و" خُصْيَان "[١] في تثنيته " خُصْيَة " . قال الآخر[٢] :

كَـــأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْـهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وفيه شاهد على استعمال مميِّز اثنين[٣] .

فإذا انضمَّ إليه مذكَّر فلا يخلو من أن يختلفا في اللفظ أو يتَّفقا فيه ، فإن اختلفا وجب العطف تقول : " عِنْدِي ضَارِبٌ وقَائِمَةٌ " ، ولا تجوز التثنية إلَّا فيما غُلِّبَ فيه المذكَّر على المؤنَّث ، وهو موقوف على السماع قالوا : " أَبَوَان " في أب [وأمّ]، قال[٤] الله تعالى : ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤمِنَين ﴾ وكذلك : " شَيْخ ، وعَجُوز ، ورَجُل وامْرَأة " ، لا يقال : شَيْخَان ولا رَجُلان إلَّا على لغة من يقول : " شَيْخ ، وشَيْخَة "[٥] ، كقوله[٦] :

---

(١) انظر المصادر في هامش : ٥ ، من الصفحة السابقة .

(٢) ينسبان إلى خطام المجاشعي وإلى غيره ، والبيتان من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٦٩ . وينظر : إصلاح المنطق : ١٦٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٤ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٠٠ .

(٣) يستشهد به النحاة على إضافة " ثنتان " إلى " حنظل " ، وتقديره : " ثنتان من حنظل " والقياس أن يقول : " حنظلتان " ، وعدّوه ضرورةً ، ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٤ ، والنكت : ٢ / ٩٩٤ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٨٠ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٧ ، وأنشدا البيت .

(٦) هو عبد يغوث بن الحارث بن وقّاص الحارثي ، شاعر جاهلي ، وكان فارساً ، وسيّداً في قومه ، أَسَرَتْه تَيْم وقتلته في يوم الكلاب الثاني ، وقال القصيدة التي منها الشاهد في الأسر . أخباره في : الأغاني : ١٦ / ٢٥٤ ، والعقد الفريد : ٣ / ٩٨ ، وقصيدته في المفضليات : ١٥٥ .
والبيت في : البيان والتبيين : ٢ / ٢٦٨ ، والحلل : ٣٣٩ ، وضرائر الشعر : ٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٨٧ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٩٦ .
وقوله : " عبشميّة " : من عبد شمس بن سعد بن تميم ، وكانت استهزأت به حينما أسره ولدها ، وكان أهوج .

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيَا

وفيه شاهد على أنَّ المضاف والمضاف إليه يُصاغ منهما اسم فيُنسَب إليه[١] ، وعلى جواز إثبات الألف في المعتلّ الآخر بها في الجزم إعمالاً للجازم في الحركة المقدَّرة على الألف[٢] .

أو على لغة من يقول : " رَجُل ، ورَجُلَة "[٣] كقوله[٤] :

خَرَقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمُ لَمْ يُرَاعُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

وإن اتَّفقا في اللفظ كـ" قَائِم ، وقَائِمَة " غُلِّب فيه المذكَّر فقيل : « قَائِمَان » ولا يجوز فيه [تغليب][٥] المؤنَّث إلَّا في " ضَبُع " للمؤنَّث و" ضِبْعَان " للمذكَّر ، قالوا فيهما : " ضَبُعَان " ، ولم يقولوا : ضِبْعَانَان[٦] ؛ لخفَّة لفظ المؤنَّث بقلَّة حروفه .

* * *

(١) اللسان : (عبأ - شمس) .
والنسبة إلى عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، ينظر : جمهرة النسب : ٢٢٩ .

(٢) للبيت روايتان ، الأولى : " كأن لم تَرَيْ " وهي رجوعٌ من الإخبار إلى الخطاب ، ولا ضرورة فيها .
والأخرى : " كأن لم تَرَى " وخُرِّج على وجهين ، الأوَّل : أنه أثبت الألف ضرورة ، والآخر : أنه على لغة من يقول : " راء " في " رأى " مقلوب ، فَجُزِم فصارت : " كأن لم تَرَأْ " ، ثم خُفِّفَت الهمزة فقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها ؛ فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة للجزم . ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٧٦ ، والإفصاح : ١٧٠ ، والحلل : ٣٤٠ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٣٧ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٧ ، وأنشد البيت .

(٤) البيت في : المخصص : ١٦ / ٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٤ ، غير منسوب . وقبله في الصحاح واللسان والتاج : (رجل) :

كُلُّ جَارٍ ظَلَّ مُغْتَبِطاً غَيْرَ جِيْرَانِ بَنِي جَبَلَهْ

(٥) في الأصل : " تعليل " ، تحريف .

(٦) ينظر : ليس في كلام العرب : ١٩٤ ، وحكى أبو زيد في النوادر : ٥٣٧ ، تثنيته ، قال : « وقالوا : ضَبُع وضَبُعان وثلاث أَضْبُع وهي الضِّباع . وضِبْعَان وضِبْعانان وثلاثة ضِبْعانات وهي الضِّباع ؛ الذِّكارة منها » .

وَارْدُدْ إِلَى الأَصْلِ أَبَاً وَإِخْوَتَهْ وَفِي دَمٍ وَبَابِهِ لَنْ تُثْبِتَهْ

ما كان من الأسماء المتمكِّنة على حرفين بالحذف لا يخلو من أن يكون فيه عوض عن المحذوف أولا ، فإن كان فيه تُنِّي على لفظه سواء كان العوض في أوَّله كـ" ابْن " ، أصله " بَنَوٌ " بالفتح ، بدليل جمعه على " أَبْنَاء " ، وهو من البُنُوَّةِ ، فحذفت لامه تخفيفاً ، وعُوِّض من أوله همزة وصل ، أو في آخره كـ" عِدَةٍ " وهي من " الوَعْد " ، فحذفت فاؤها ، وعوِّض من آخرها تاء التأنيث ، تقول في تثنيتهما : " ابْنَان ، وعِدَتَان " بغير ردِّ المحذوف ، لئلاَّ يُجمع بين العوض والمعوَّض عنه .

وإن لم يكن فيه عوضٌ فلا يخلو من أن يكون المحذوف عينه أو لامه ، فإن كان المحذوف عينه لم يردَّ المحذوف أيضاً ، تقول في " سَهٍ : سَهَان " ، أصلها " سَتَهٌ " بدليل " أَسْتَاه وسُتَيْهَة " .

وإن كان المحذوف لامَه فلا يخلو من أن يردَّ محذوفُه في الإضافة أولا يردّ ، فإن رُدَّ محذوفه في الإضافة رُدَّ في التثنية[1] ، وذلك في أربعة أسماء وهي : " أَخٌ ، أَبٌ /حَمٌ ، هَنٌ " ، تقول : " أَخَوَان ، وأَبَوَان ، وحَمَوَان ، وهَنَوَان " لقولك : " أَخُو زَيْدٍ ، وأَبُوه ، وحَمُوه ، وهَنُو عَمْرٍو " قال[2] : ٣٠/ب

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَا لاَ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

---

(١) هذه هي اللغة الفصيحة ، ومنهم من يثنيها ولا يردّ المحذوف . ينظر : خزانة الأدب : ٤ / ٣٨ ، وأورد الشواهد على ذلك .

(٢) أنشده المبرد في الكامل : ١ / ١٦١ ، مع بيت آخر ، ولم ينسبهما ، وقبلهما ثلاثة أبيات على الوزن والقافية منسوبة لعبد الرحمن بن الحكم ؛ فلعل الأبيات كلها له .

وينظر : التخمير : ٣ / ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٢٧ . وقبله :

دعتني أخاها أمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أُرْضَعْ لها بِلِبَانِ

والبيت الشاهد يستشهد به النحاة على تغليب المذكر على المؤنث ؛ لأنه يعني : الأخ والأخت .

وقال الأزديُّ[١] :

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وإن لم يُردَّ في الإضافة لم يُردَّ في التثنية تقول في " يَدٍ ، ودَمٍ : يَدَان ، ودَمَان " ؛ لأنَّه لا يردُّ محذوفهما في الإضافة ، ولكن يجعل الإعراب فيما بَقِي بعد الحذف ، ولا يردُّ في التثنية قال[٢] الله تعالى : ﴿ اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ ﴾ وقال[٣] تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاه مَبْسُوطَتَان ﴾ وقد جاء : " يَدَيَان ، ودَمَيَان " بالردِّ في الضرورة كقوله[٤] :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٦٦ ، ولم يزد في نسبته على : رجلٍ من أزد السراة ، وتناقله النحاة بهذه النسبة ، وعن العيني في المقاصد النحوية : ٣ / ٣٥٤ ، أنه عمرو الجنبي ، لقي امرأ القيس - الشاعر المشهور - في بعض المفاوز فقال له ذلك . وفي شرح التصريح : ٢ / ١٨ : أنه عمر الخشني - ولعله تحريف " الجنبي " سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال : يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام . والله أعلم بالصواب . وينظر : الكامل : ٣ / ١٠٩٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٨٣ ، والإفصاح : ٣٥٢ ، والتخمير : ٤ / ٢٩٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٨١ .

ويستشهد به النحاة على إسكان اللام من " يَلْدَهُ " تخفيفاً ، وحُرِّكت الدال بالفتح لالتقاء الساكنين بعد دخول الجازم ، وإنما حُرِّكت بالفتح لأنها أقرب المتحركات إليها ؛ إذ الياء مفتوحة ، وحمل الدال عليها غير معتدٍّ باللام الساكنة لأنها حاجزٌ غير حصين .

(٢) سورة القصص : من الآية : ٣٢ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٦٤ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع : ٥٧ ، والمخصص : ١٧ / ٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٠ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٩٥ ، وشرح النيلي : ١ / ١٣٩ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٧٦ . غير منسوب .

ومُحَلِّم : ملك من ملوك اليمن ، ويروى : " مُحَرِّق " وهو عمرو بن هند ، وقيل : الحارث بن عمرو ملك الشام .

وقول الآخر[١] في " دَمٍ " وهو يدلُّ على أن أصله " دَمَيٌ " كما قال المبرِّد[٢] لا " دَمَوٌ " :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِيْنِ

وأصل يَدٍ : يَدْيٌ[٣] ساكنة العين ؛ لأنَّ جمعها " أَيْدٍ " ، و" يُدِيٌّ " كـ" فَلْس ، وأَفْلُس ، وفُلُوْس " ، و" فَعَل " بالتحريك لا يُجمع على " أَفْعُل " إلَّا في كلمات معدودة وهي : " زَمَن ، وأَزْمُن ، وجَبَل [وأَجْبُل] ، وعَصاً ، وأَعْص " ، وجمع الجمع : " أَيَادٍ " ، و" اليَدَى " مثل " الرَّحَى " لغة[٤] فيها ، قال[٥] :

يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

إِلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

---

(١) البيت ينسب إلى علي بن بَدَّال بن سُلَيم ، وإلى غيره من الشعراء ، وصحح البغدادي في خزانة الأدب : ٧ / ٤٨٩ نسبته إلى عليٍّ هذا . وينظر : المقتضب : ١ / ٢٣١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٥١ ، وشرح النيلي : ١ / ١٤٠ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٧٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٨٢ .

وقوله : " جرى الدميان " بيانه : ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دمُ المتباغضين ، وعناه الشاعر هنا ؛ أي لا يختلط دمي ودمُه من بغضي له وبغضه لي ، بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة، وقوله: " حَجَر " يروى " جُحر " بتقديم الجيم ، وهو أبلغ ؛ لأن الجحر على هذا المعنى يُحَتِّم اجتماع الدَّم ، ومع ذلك سيفترقان .

(٢) المقتضب : ١ / ٢٣١ ، وهاهنا قضيتان ، الأولى في المحذوف منه ، قيل : الياء ، وهو الأكثر ، وقيل : الواو . والأخرى في زنة " دم " ، وهي التي اشتهر فيها خلاف المبرد ، وينسب رأيه إلى أبي الحسن الأخفش أيضاً ، رَأَيا أنه بزنة " فَعَل " كما ذكر المؤلف هنا ، ومذهب سيبويه أنه بزنة : " فَعْل " ساكن العين ؛ بدليل جمعه على " فِعَال ، وفعولُ " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥ / ٨٤ - ٨٥ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٣٢ ، والصحاح : (يدي) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٤ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٤ ، من التحقيق .

وأصل هذه اللغة : " يَدَيٌ " ، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً قيل : وعلى هذه اللغة قال : " يَدَيَان بَيْضَاوَان " ، ومنهم[1] من فَرَّق بين اليد في الجارحة واليد من النعمة فقال في الجارحة : " يَدَان " ومن النعمة : " يَدَيَان " ، قال : ومنه " يَدَيَان بَيْضَاوَان " ، كأنَّه تخيَّل في النعمة زيادة في المعنى فزاد في اللفظ الدالِّ عليها .

* * *

(١) ينظر شرح ابن الخباز : ١ / ١٢٩ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٩٥ .

[تثنية الممدود]

وَالْهَمْـــزُ إِنْ يُـــزَدْ فَـــوَاواً يُبْـــدَلُ وَإِنْ يَكُـــنْ أَصْـــلاً فَهَمْـــزاً يُجْعَـــلُ
تَـقُـــوْلُ فِـــي الأَصْلِـــيِّ قُـــرَّاءَانِ بِـــالْهَمْزِ وَالْمَـزِيْـــدِ حَمْـــرَاوَانِ

إذا ثُنِّي ما في آخره همزة فلا يخلو ما قبل آخره من أن يكون متحرِّكاً أو ساكناً، فإن كان متحرِّكاً نحو : " نَبَأٍ ، ورَشَأٍ ، وحَدَأٍ "[١] ، ثُنِّيَ على لفظه من غير تغيير .

وإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة ، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو : " عِبْءٍ ، ودِفْءٍ ، وقُرْءٍ ، ورُزْءٍ "[٢] جاز إثبات الهمزة وجاز نقل حركتها إلى الساكن قبلها وحذفها[٣] .

وإن كان حرف علة فلا يخلو من أن يكون واواً أوياء أوألفاً ، فإن كان واواً أو ياء فلا يخلو من أن تكونا أصليَّتين أو زائدتين ، فإن كانتا أصليَّتين نحو : " ضَوْءٍ ، ونَوْء ، وشَيْءٍ " ثُنِّيَ على لفظه أيضاً ، من غير تغيير .

وإن كانتا زائدتين نحو " وُضُوْءٍ ، ونَبِيْءٍ " ، جاز إثبات الهمزة وجاز قلبها حرفاً من جنس ما قبلها وإدغامه فيه تصرُّفاً فيما قبلها بالتخفيف والإدغام لزيادته ، فتُقلب مع الواو واواً ومع الياء ياء[٤] .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة من أن تكون أصليَّة ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، أو زائدة ؛ إمَّا للتأنيث ، أو للإلحاق ؛ فإن كانت أصليَّة ، وهو معنى قوله :

وَإِنْ يَكُنْ / أَصْلاً فَهَمْزاً يُجْعَلُ ٢/٣١

---

(١) الرشأ : الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه ، والحَدَأ : وجعٌ في البطن . ينظر : اللسان (حدأ - رشأ) .

(٢) الدِّفْءُ : ضدّ البرد ، والرُّزْء : من رزأ فلانٌ فلاناً : إذا بَرَّه . ينظر : اللسان : (دفأ - رزأ) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٢ .

(٤) المصدر السابق : ١ / ١٤٣ .

وذلك نحو " قُرَّاء ، ووُضَّاء " للذي يُكثر القراءة والوضوء[١] . وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي جاز إثباتها وهو الأجود نحو " كِسَاء ، ورِدَاء " ، وجاز ردُّها إلى ما انقلبت عنه ، فتقلب في " كِسَاء " واواً وفي " رِدَاء " ياءً ؛ لأنَّهما من الكِسْوَة والرِّدْيَة[٢] ، وإنَّما قلبت الواو والياء همزتين ؛ لوقوعهما متطرِّفتين بعد ألف زائدة .

---

(١) الوُضَّاء أيضاً : من وَضُأَ وجهُ الرجلِ ؛ إذا حَسُنَ وأشرق . ينظر : المخصص : ١٥ / ١١٥ ، وسقط حكم هذه الهمزة ، أسقطه الناسخ و لم يتنبَّه إلى ذلك ، بل أسقط في الأبواب اللاحقة ستةً وعشرين بيتاً من الألفية بشرحها ، و لم يتنبَّهْ أيضاً ، وأشرت إليه في موضعه .

أقول : حكم هذه الهمزة عند النحاة أن تبقى كما هي في المثنى ؛ فيقال : " قُرَّاءان ووُضَّاءان " ، هذه اللغة الفصيحة ، ويجوز قلبُها واواً ، استثقالاً للهمزة بين ألفين ؛ فيقال : قُرَّاوان ووُضَّاوان ، وذلك قليل جداً . انظر : المخصص : ١٥ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٨١ .

(٢) الذي عليه النحويون هو قلبها واواً سواء كان أصلها الواو أو الياء ، وعكس هذا لغة بني فزارة قلبها ياء سواء كان أصلها الواو أو الياء فيقولون في كساء " كسايان " ، وهو واوي .

وما ذكره المؤلف لغة رابعة ، الأولى بقاء الهمزة كما هي ، والثانية قلبها واواً في الواويِّ واليائيِّ ، والثالثة قلبها ياء في الواويّ واليائيّ ، والرابعة ردّ الواوي إلى الواو واليائي إلى الياء ، ونقل الرعيني جملة ما في الباب ، ثم عقَّب على ابنِ النحويّة في هذا الموضع خاصة وأنكر عليه ، قال : « فكان حقه أن ينسبه إلى قائله لغرابته، وإن كان رأياً رآه فكان الأولى أن ينبِّه على أن ذلك ظهر له ، ووقع في الصحاح ما يوافق قول ابن النحوية ؛ فلعلّه تبعه » اهـ .

أقول وعلى الله أعتمد : كان الأولى أن يذكر ابن النحويَّة قَلْب الهمزة واواً ، وهي لغة مشهورة في كتب النحاة ، وأما أنه لم ينبه على القليلة كما قال الرعيني ؛ فلا غرابة في ذلك ، مادامت لغة رواها الجوهري في الصحاح : (عطا) ؛ قال : « وكذلك في التثنية عطاءان وعطاوان ، ورداءان ورداوان » . وكان قال قبله : « والاسم العطاء ، وأصله عطاوٌ بالواو ؛ لأنه من عطوتُ » وحسبك بالجوهري ثقة . وإذا كان الكوفيون قد تصرَّفوا في بعض أبنيته بالحذف في نحو : " قَاصِعاء ، وحَاثِيَاء " فقالوا : " قاصعان ، وحاثيان " ، فالأولى قبول الإعلال . وانظر في كل ما مضى : الكتاب : ٣ / ٣٩١ ، والمخصص : ١٥ / ١١٤ - ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

وإن كانت زائدة للتأنيث قُلبت واواً نحو " صَحْرَاء ، وحَمْرَاء " وهو معنى قوله :

وَالهَمْزُ إِنْ يُزَدْ فَوَاواً يُبْدَلُ

إذ ليست أصليَّةَ فتثبتَ ، ولا منقلبة عن أصل فتردَّ إليه ، ولم تقلب " ياء " لأنَّه يؤدِّي إلى اجتماع يائين في النصب والجرِّ ، و" ياء " وألفين في الرفع ، و" الياء " قريبة ، فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات ، فتعيَّن القلب واواً .

وللإلحاق نحو : " عِلْبَاء ، وحِرْبَاء " ، جاز قلبها واواً وهو الأجود تشبيهاً لها بـ" حَمْرَاء " في الزيادة ، فتُقلب قلبها ، وجاز إثباتها تشبيهاً بـ" قُرَّاء " لإلحاق ما هي فيه بما لامه أصل ، كـ" قِرْطَاس " .

* * *

[جمع المذكر السالم]

الْقَوْلُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَلَمْ ... وَالوَصْفُ وَالْوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمْ
وَالعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعَا ... وَالاسْمُ إِنْ سَلَّمْتَه مَجْمُوعَا
أَلْحَقْتَهُ فِي الرَّفْعِ وَاواً سُكِّنَتْ ... وَالنَّصْبِ كَالجَرِّ بِيَاءٍ لُيِّنَتْ
وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْدُونَا ... وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْدِينَا

الجمع ضمُّ واحد إلى أكثر منه موافق له لفظاً ومعنًى ، فلا تُجمع الأسماء المشتركة باعتبار ما اشتركت فيه ولكن باعتبار كلِّ واحد من مدلولاتها ، وإنَّما يَجب فيها العطف فيقال : " عندي عَيْنٌ [وعَيْنٌ] وعَيْنٌ " ، للباصرة والجارية والجاسوس ، وإذا قيل " عُيُون " كان للباصرات أوالجاريات ، ولا يجوز الجمع مع الاختلاف إلَّا فيما غُلِّب فيه أحد الأسماء على سائرها[1] ، قالوا : " المَهَالِبة " في المُهَلَّب[2] وبنيه ، و" الحُوصُ " في الأَحْوَص بن مُحمّد الأنصاري وإِخْوَته ، قال[3] :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٥ ، ونقله الرعيني في شرحه : ١ / ٣٩٢ عن ابن النحوية .

(٢) هو المهلّب بن أبي صفرة ، ظالم بن سراق الأزدي العتكي ، أمير شجاع ، انتدب لقتال الأزراقة من الخوارج ، وله فيهم وقائع مشهورة . أخباره في : المحبّر : ٢٦١ ، والإصابة : ٦ / ٢١٦ .
وقال ابن الجوزي في " المدهش " : « من العجائب ثلاثة إخوة وُلدوا في سنة واحدة وقُتلوا في سنة واحدة ، وكانت أعمارهم ثمانياً وأربعين سنة : يزيد وزياد ومدرك ، بنو المهلّب بن أبي صفرة » .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١٤٩ ، وينظر : الاشتقاق : ٢٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٦٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٨٣ . والبيت من قصيدة له يستخف بها بعلقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة ، وكان علقمة قد هدّده بالقتل حين نفر عليه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر . أخبار علقمة في الاستيعاب : ٣ / ١٠٨٨ . والحوص والأحاوص : عوف وعمرو وشريح ، أبناء الأحوص بن جعفر ؛ وأصل الحَوَص : ضيق في مؤخر العين . وعبد عمرو : هو ابن الأحوص ، وقيل : ابن شريح بن الأحوص .

ولا يجوز أيضاً العطف مع الاتّفاق إلّا في الضرورة كقوله[١] :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

والدالُّ على أكثر من اثنين إمّا جمع أو اسم جمع أواسم جنس ، ويعرف الجمع بكونه على وزن لم يُبْنَ عليه واحد كـ" أَبَابيل " ، وهو جمع لا واحد له ، وبغلبة التأنيث عليه نحو : " عُكَن "[٢] تقول : " هَذِهِ عُكَنٌ ، وهَذَا رُطَبٌ " ، والوزن واحد ، وأقلُّه ثلاثة وقيل اثنان ، والصحيح الأوّل لتغاير ضميريهما نحو : " قَامَا ، وقَامُوا " ، ولو اشتركا في الجمع اشتركا في الضمير ، ولامتناع وصف المثنّى بالمجموع وعكسه .

ويُعرف اسم الجمع بكون واحده من غير لفظه كـ" قَوْم ، ونِسَاء ، ورَهْط ، ونَفَر ، وخَيْل ، وإِبِل " .

ويُعرف اسم الجنس / بأن يفرق بينه وبين واحده التاء متصلة بالمفرد مثل : ٣١/ب
" تَمْر وتَمْرَة " وبالجنس مثل : " كَمْأَة وكَمْء " ، وبصحّة الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله[٣]: ﴿ إِنَّ الإِنْسَان لَفِي خُسْر، إِلَّا الذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَالِحَات ﴾ ويغلب اسم الجنس في الأشياء المخلوقة ، وقلَّ في المصنوعة كـ" سَفِين وسَفِينَة " .

وينقسم الجمع إلى جمع تصحيح وتكسير ، وسيأتي ، والتصحيح ينقسم إلى مذكّر ومؤنّث ، وسيأتي ، فجمع التصحيح في المذكّر مالحق آخرَه واوٌ مضموم ما قبلها رفعاً،وياءٌ مكسوراً ونصباً ، ونون مفتوحة في الأحوال كلِّها لتعادل خفّتها ثقل الواو والضمّة والياء والكسرة .

---

(١) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ٣٧ ، وهو في شرح أبيات المغني : ٦ / ٨٣ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦٢ .

(٢) العُكَن : الأطواء في البطن من السِّمن ، واحدتها : عُكْنَةٌ ، وعُكَن الدّرع : ما تثنّى منها . ينظر : اللسان : (عكن) .

(٣) سورة العصر : الآيتان : ٢ ، ٣ .

فالزيادة الأولى علمٌ لضمٍّ واحد إلى أكثر منه ، والثانية ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فتعامل معاملتهما على ما ذكر في المثنّى ، وأُعرب بالحروف لأنَّه تَكَثَّر. ومجيء الواو في الرفع والياء في الجرّ على القياس ، لأنَّ الواو والياء أختا الضمّة والكسرة ، وضمّ ما قبل الواو للمجانسة ، ولأنَّه لو انفتح التبس الجمع [بالمقصور][1] ، أو انكسر انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كـ" مِيعَاد " ، وكسر ما قبل الياء للمجانسة أو فرقاً بين التثنية والجمع ، لأنَّ النون تُحذف للإضافة وتُسكَّن للوقف ، أو لأنَّه لو انفتح التبس بالمثنّى حالة الإضافة ، ولو انضمَّ انقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كـ" مُوسِر" . وحمل النصب[2] على الجر لذهاب علامته لحصول اللبس من جهتها ، إذ لو ثبتت في النصب التبس المثنّى بالمجموع عند حذف النون للإضافة فأُسقطت فيهما ، ثمَّ لمَّا كانت أخفَّ الحروف قُصد إلى جعلها بدلاً عمَّا هي أخفّ منه ، فجُعلت بدلاً عن الواو في رفع المثنّى لأنَّه سابق على المجموع.

وهما وحرفا التثنية حروف إعراب عند سيبويه[3] لأنَّ كلَّ معرب لا يخلو من حرف إعراب ، واختلف أصحابه[4] في تقدير الإعراب عليها فقيل : مقدَّر لئلَّا يخلو

---

(١) في الأصل : " المقصور " ، وهو كذلك في شرح الرُّعيني : ٢ / ٤٠٩ ، ويقصد أنه يشتبه جمع الصحيح بجمع المقصور .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٤٩ ، قال الأنباري : " ... النصب محمول على الجرّ ؛ لأن دلالة الياء على الجرّ أشبه من دلالتها على النصب ؛ لأن الياء من جنس الكسرة ، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ فكذلك ما أشبهها " . قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٤ / ١٣٨ : " ..... لأن الجرّ مختصٌّ بالأسماء ولا يكون في غيرها فكان إلحاقه به أولى " .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧ ، ١٨ .

(٤) منهم أبو عمر الجرمي ، يرى : أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، ويزعم أن انقلابها هو الإعراب . ومنهم الأخفش ، ويرى : أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من " زيد " ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعرابَ فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف . اهـ وتابعه المبرّد ، ينظر : المقتضب : ٢/١٥٣ - ١٥٤ .

=

من الإعراب ؛ من إعراب ظاهر أو مقدَّر[١] ، وقيل : غير مقدَّر وإلَّا لانقلبت اليـاء في التثنية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، والتبس المنصوب والمجرور بالمرفوع، [وأجيب]: بأنَّ التحرُّك إنَّما يوجب قلباً إذا كان ملفوظاً به لا مقدَّراً .

ولا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً فشرطه أن يكون مذكَّراً علماً عالماً خالياً من هاء التأنيث ، فلا يجمع نحو " زَيْنَب ، وفَاطِمَة " هذا الجمع ؛ لتأنيثه ، ولا نحو : " رَجُل ، وفَرَس " ؛ لتنكيره ، ولا نحو : " أَعْوَج ، ولَا حِق " ؛ لعدم العلم ، ولا نحو : " طَلْحَة ، وحَمْزَة " ؛ لهاء التأنيث ، خلافاً للكوفيّين[٢] فإنَّهم يُجوِّزون : " طَلْحُون ، وحَمْزُون " ، بحذف التاء وإسكان العين ، وابن كيسان يحذفها ويحرِّك العين قياساً على موازنه من المؤنَّث[٣] .

وردَّه البصريُّون بأنَّ تاءه إن ثُبتت لزم الجمع بين علامتي تأنيث وتذكير ، هي والواو ، وإن حُذفت لم يبقَ في اللفظ ما يكون عوضاً عنها ، فلذلك لم يجمعوه إلَّا بالألف والتاء لتكون تاء الجمع عوضاً / من تائه ، وبأنَّ السماع قد ورد بخلافه ، ٩/٣٢

= ومنهم قطرب ، ويرى : أنها هي الإعراب . ينظر : أسرار العربية : ٥٢ .

وينظر : شرح السيرافي للكتاب : ١ / ٦٩ ، وسر صناعة الإعراب : ٢ / ٦٩٥ ، والنكت : ١/ ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٩ .

والقضية من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٣ ، والتبيين : ٢٠٣ .

(١) على تقدير الإعراب خُرِّجت قراءة : ﴿ إن هذان لساحران ﴾ بالألف ، قال أبو حيان في البحر المحيط : ٦ / ٢٥٥ : " والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب في إجراء المثنى بالألف دائماً ، وهي لغةٌ لكنانة ، حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وأهل تلك الناحية ، حُكي ذلك عن الكسائي ، ولبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومُراد ، وعذرة " . وينظر: سر صناعة الإعراب : ٢ / ٧٠٤ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٤٠ ، والتبيين : ٢١٩ .

(٣) مثل : أَرَضُون ، تُحَرَّك عينه حملاً على أَرَضَات . ينظر : الإنصاف : ١ / ٤٠ .

قال[١] :

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمـــاً دَفَنُوْهَـــا بِسِجِسْـتَانَ طَلْحَـــةَ الطَّلَحَـــاتِ

وقاسه الكوفيُّون على ما سُمع منه مجموعاً جمع التكسير كقولهم في جمع عُقْبَة : " أَعْقَاب " ، على حدِّ " زَيْد ، وزُيُود " ؛ لأنَّه حذفت تاؤه و لم يعوَّض عنها ، قالوا : " عُقْبَة الأَعْقَاب "[٢] ، كما قالوا : " طَلْحَة الطَّلَحَات " ، ورُدَّ ذلك : بقِلَّته فلا يقاس عليه ، وبأنَّ في جمع التكسير من التأنيث ما يقوم مقام العلامة فلم يُحتَج معه إلى تعويض .

وإن كان صفةً فشرطه ما ذكر إلَّا العلميَّة لمنافاتها للصفة ، وأن لايكون " أَفْعَل فَعْلاَء " نحو " أَحْمَر " لجمعهم " أَفْعَل فُعْلى "[٣] به نحو " أَكْبَر " ، فـ" أَفْعَل " إن كان للتفضيل جمع بالواو والنون ، وإن كان صفةً لم يجمع به ، وأجازه ابن كيسان وأنشد قول الكميت[٤] :

---

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه : ٢٠ . وهو من قصيدة يرثي بها طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ، كان أجود أهل البصرة في زمانه . أخباره في : المحبر : ١٥٦، وخزانة الأدب : ٧ / ٢٨٤ . والبيت في : المقتضب : ٢ / ١٨٦ ، والإنصاف : ١ / ٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٧ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠ . ويروى : « نضَّر الله » .

(٢) يشير إلى قول الرَّاجز :

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمْ

ينظر : المصادر السابقة .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٨٣ ، والصحاح : (عجم) ، جاء فيه : « ورجلان أعجمان وقوم أعجمون وأعاجم » .

(٤) البيت في شعره : ٢ / ١١٦ ، ونسب إليه في التبصرة والتذكرة : ٢ / ٦٧٢ ، والمقرب : ٤٠٣ ، والتخمير : ٢ / ٣٦٥ ، والبيت ليس له بل لحكيم الأعور ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ١/ ١٧٩ : « وهذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش الكلبي ، من شعراء الشام ، هجا بها مُضر ، ورمَى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس ، لمّا فرّ منه بثياب امرأته » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٦٠ ، والقصة مفصلة هناك .

=

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِيْنَ وَأَحْمَرِيْنَا

وحمله غيره على الشذوذ .

وأن لا يكون " فَعْلاَن فَعْلَى " لجمعهم " فَعْلاَنَة " عليه نحو : نَدْمان لواحد الندامى ، و" حَبْلان " للكبير البطن ، و" سَيْفَان " للطويل ، و" قَشْوَان " للدقيق الساقين ، و" مَوْتَان " للبليد ، و" عَلاَّن ، ومَصَّان " للَّئيم ، و" نَصْرَان " لواحد النصارى[١] ، فخِيفَ اللبس ، وأن لا يكون مشاركاً للمؤنَّث في اللفظ كـ" فَعِيل ، وفَعُول ، ومِفْعَال، ومِفْعِيل " مثل : " جَرِيح ، وصَبُور ، ومِطْعَام ، ومِنْطِيق " ؛ لأنَّهم لم يخالفوا بينهما في المفرد فلم يخالفوا في الجمع فلا يُجمع نحو " سَكْرَى " و" نَهْد " للفرس [الغليظ][٢] ، و" عَلاَّمَة ، وأَحْمَر ، وسَكْرَان ، وجَرِيح " هذا الجمع ، واختير العِلْم على العَقل ليتناول صفات البارئ (جلَّ وعلا)[٣] ؛ لصحة وصفه بالعلم دون العقل نحو : ﴿فقَدَرْنا فنِعْمَ القَادِرُون﴾[٤] و﴿فنِعْمَ

= وللكميت بن زيد قصيدة على الوزن والقافية ، ومن أجل ذلك نُسب البيت إليه ، ولغيره من الشعراء قصائد على الوزن والقافية أيضاً ، في المهاجاة المشهورة بين القحطانيين والعدنانيين ، وتُسَمَّى قصيدة الكميت : " المُذَهَّبَةُ " ، أولها :

ألا حُيِّيت عنا يا مدينا

قال البغدادي في خزانة الأدب : ١ / ١٧٩ : " وأحسن فيها وهي ثلاثمائة بيت ، لم يترك فيها حياً من أحياء اليمن إلا هجاهم " . وطُبعت مع قصائد له باسم : " الهاشميات ".

أقول : ولأبي عامر السلمي قصيدة أيضاً ذكرها ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار : ٣ / ٢٨١ ، واسمها : " الذّاهبة " ، قال : " ... وهي ثلاثمائة بيت ، يهجو بها اليمن ويذكر مثالبهم من القرآن والأخبار ، ويذكر مناقب قريش " اهـ منها :

يهود القريتين تعاورتكم كخشف جاز بين مُكَلِّبينا

وينظر : الترتيب في اللغة : ١ / ٨٥ .

(١) وزادوا على هذه الألفاظ : يومٌ ضَحْيان للمضيء ، وضَوْجَان للشديد الصلب من الدواب ، ويومٌ سَخْنَان للشديد السخونة . ينظر : توضيح المقاصد : ٤ / ١٢٢ ، وشرح الرعيني : ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢) في الأصل : " للغليظ " .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٢٨٦ .

(٤) سورة المرسلات : الآية : ٢٣ .

المَاهِدُون﴾[١] ، فإنْ جُمع به ما عُدم هذه الشروط أو بعضها فلردِّه إليها بالتأويل نحو : ﴿قَالتَا أَتَيْنَا طَائِعين﴾[٢] و ﴿رَأيتُهُمْ لِي سَاجِدِين﴾[٣] لأنَّ السماء والأرض والكواكب لمَّا أُسندت أفعال أولي العلم من الإتيان والسجود [إليها] ، جُعلت أحكامها أحكام مَنْ يَعلَم .

وحُملت عليه أسماء جموع ، وجموع تكسير ، وجموع لتصحيح لم تستوفِ الشروط ، وأسماء مؤنَّثة ، فأسماء الجموع مثل " أُولُو " ، و" عُشْرُون " وأخواتها ، و" عِلِّيُّون " ممَّا ليس له واحد من لفظه ، و" عَالَمُون " مما واحده أعمّ في الدلالة منه ، وجموع التكسير كـ" ابْن وبَنُون " مما لم يغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه ، وجموع التصحيح التي لم تستوفِ الشروط كـ" أَهْلُون ، ووَابِلُون " ، إذ ليست علماً لمن يعلم ولا صفة له ، قال تعالى[٤] : ﴿شَغَلَتنا أمْوَالُنا وأهلُونَا﴾ [و] قال الشاعر[٥] :

تُلاَعِبُ الرِّيْحَ بِالْعَصْرَيْنِ قَسْطَلُهُ وَالْوَابِلُوْنَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيْدِ

والأسماء المؤنَّثة ، وستأتي[٦] .

* * *

(١) سورة الذاريات : من الآية : ٤٨ .

(٢) سورة فصلت : من الآية : ١١ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٤ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ١١ .

(٥) هو أبو صخر الهذلي ، عبد الله بن سلمة السهميّ ، والبيت في : شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٩٢٥ ، وشعره : (شعراء أمويون) : ٥١ ، ونسب في اللسان والتاج : (جود) إلى صخر الغي ، وهو صخر ابن عبد الله الخثميّ ، والبيت ليس في شعره .

والقسطلُ : الغبارُ ، والتجاويد : يقال : أصابهم أجواد من المطر ، وهو دون الوبل ، جاء في اللسان : " يكون جمعاً لا واحد له كالتَّعاجيب والتَّعاشيب والتَّباشير ، وقد يكون جمع تجواد " .

(٦) تنظر الصفحة :

وَالفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الأَلِفْ وَالنُّونُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِفْ حُذِفْ

لا يخلو المجموع بالواو والنون من أن يكون صحيحاً أو معتلّاً مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان صحيحاً فحكمه / ماذُكر ، وإن كان معتلّاً مقصوراً حُذفت ألفه لالتقاء الساكنين هي والواو في الرفع ، والياء في الجرّ والنصب ، وبَقِيت الفتحة التي كانت على حالها قبل الواو والياء دالّةً عليها ، ونائبةً عنها نحو : ﴿وأَنتُم الأَعْلَوْن﴾[١] ﴿وإنَّهم عندَنا لَمِن المُصْطَفَين﴾[٢] . ٣٢/ب

وإن كان منقوصاً حُذِفت ياؤه[٣] للساكنين أيضاً هي والواو والياء ، وحُوِّلت الكسرة التي بقيت قبل الواو في الرفع ضَمَّةً لتسلم الواو ، وبَقِيت في الجرّ والنصب قبل الياء على حالها ، إذْ لا موجب لتغييرِها نحو : ﴿والنَّاهُون عَن المُنْكَر﴾[٤] ، و﴿إنِّي لِعَمَلِكم مِن القَالِين﴾[٥] .

وفتح نون الجمع في جميع ما ذُكر من الصحيح والمعتلّ المقصور والمنقوص هو الكثير معلّلاً بطلب الخفَّة كما ذكرنا ، أوفرقاً بينها وبين نون التثنية ، وقد حُكي كسرها مع الياءِ خاصَّةً في الضرورة كقوله[٦] :

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص : من الآية : ٤٧ .

(٣) تحذف الياء بعد نقل حركتها إلى الحرف الصحيح قبلها . ينظر : شرح النيلي : ١ / ١٤٦ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٤١٠ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ١١٢ .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ١٦٨ .

(٦) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ٤٢٩ ، وينظر : ضرائر الشعر : ٢١٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٧ ، قال البغدادي في مناسبة الأبيات : « وسبب هذا على ما حكاه محمد بن حبيب : أن جريراً لما هجا غسان السَّلِيطي ، وهو سَلِيط بن الحارث بن يربوع ، من تميم ، وكان خال فضالة أحد بني عَرين بن ثعلبة بن يربوع ، قال فضالة لجرير : أتهجو خالي ، أما والله لأقتلنك ! فقال جريرٌ هذه الأبيات » .

=

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ [مِنَّا] بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِيْنِ
عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيْهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِيْنِ

وقد رُوي مصرَّفاً ومقيَّداً ، وهو في الشذوذ كشذوذ فتح نون التثنية مع الياء أيضاً في قول الآخر[١] :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ

وهو قليل ، وأقلُّ منه فتحها مع الألف في قول الآخر[٢] :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا
وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وفيه شاهد على مجيء الألف في الأحوال كلِّها وهو مما يقوِّي كون الفتح للخفّة ، لا للفرق .

= وعَرين : بفتح العين وكسر الراء : هو عَرين بن ثعلبة بن يربوع ، وعُرَينة : بضمّ العين وفتح الراء : بطنٌ من بجيلة من قبائل اليمن . وقوله : " جعفراً وبني أبيه " : إخوته ؛ وهم : جعفر وجهور وعبيد ، وعَرين أخوهم ، لكنه نفاه منهم ليخُصَّه بالذم دونهم . والزعانف : جمع زِعْنِفَة ، وزعانف الثوب : أهدابه ، يعني أنه دعيّ النسب . وينظر : الأنساب : ٨ / ٤٣٤ ، ٤٤١ .

(١) هو حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ الهلاليُّ ، والبيت في ديوانه : ٥٥ ، وينظر : كتاب ليس في كلام العرب : ٣٣٥ . والشاعر يصف قطاةً ، وقوله : أحوذيين : تثنية أحوذي ؛ وهو السريع ، يريد بهما جناحي القطاة ، استقلت : ارتفعت في الهواء . وفتح النون في المثنى لغة لبني زياد بن فقعس عن الكسائي ، ولبني أسد عن الفراء ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٣ ، والمساعد : ١ / ٣٩ .

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٨٧ ، ونسبهما أبو زيد في النوادر : ١٦٨ : إلى رجل من ضبة ؛ قال : " أنشدني المفضّل لرجلٍ من بني ضبّة " . وينظر : المقاصد النحوية : ١ / ١٨٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٧٨ ، والاقتراح : ٢١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٥٢ ، والدرر : ١ / ٢١ . وقوله : " منها " الضمير راجع إلى " سلمى " من قوله قبله :

إِنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا

وظبيان : اسم رجل ، أراد : منخري ظبيان ، فحذف . وينظر : شرح السيرافي على الكتاب : ١ / ٢٣٤ .

ويجب حذفها لما ذكر في نون التثنية[١] .

واعلم أنَّه قد اختُلف في نون جمع السلامة والمثنَّى بعد الاتِّفاق على وجوب حذفها للإضافة على سبعة مذاهب :

الأوَّل[٢] : أنَّها عوض من التنوين ، ورُدَّ : بأنَّها تَثبت مع أداة التعريف ، والتنوين لا يثبتُ معها .

الثاني[٣] : أنَّها عوضٌ من الحركة ، ورُدَّ : بأنَّها تُحذف للإضافة ، والحركة لا تُحذف لها .

الثالث[٤] : أنَّها عوضٌ منهما ، ورُدَّ : باستلزامه التناقض ؛ لأنَّها من حيث هي عوضٌ من التنوين يَجب حذفُها مع الألف واللام والإضافة ، ومن حيث هي عوض من الحركة يَجب إثباتُها معهما ، فيؤدِّي إلى وجوب حذفها وإثباتها معاً .

الرابع[٥] : أنَّهاعوض من التنوين في حال الإضافة ومن الحركة في حال الألف

---

(١) تنظر الصفحة :

(٢) نُسب إلى ابن كيسان في المساعد : ١ / ٤٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٠ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ .

(٣) نُسب إلى الزجاج ، انظر المصادر السابقة .

(٤) نسبه شراح الألفية إلى سيبويه ، والذي في الكتاب : ١ / ١٧ - ١٨ : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان منهما حرف المدّ واللين ، وهو حرف الإعراب .... وتكون الزيادة الثانية نوناً ؛ كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين ، وهي النون » . ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ١٢٢ ، وشرح الشريشي : ١ / ١٨٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٧٥ . وصحَّحه ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ١٥٣ ، وتبعه ابن النحويّة ، وذكر مذهبه لاحقاً ، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٠ إلى ابن ولاّد ، وابن عقيل في المساعد : ١ / ٤٧ .

(٥) هو رأي ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٤٤٩ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٣ .

واللام ، ورُدَّ : بأنَّه لم يعهد تعويضُ شيءٍ واحد من شيئين في حالتين ، وأيضاً فإنَّه لم يُنَنَّ ولم يُجمَع في حال اللام والإضافة ليكون عوضاً منهما في الحالتين .

الخامس : أنَّها عوضٌ من ثلاث تنوينات في الجمع وتنوينين في التثنية لتحلُّل التثنية إلى مفردين ، والجمع إلى ثلاثة وهو مذهب أحمد بن يحيى[١] من الكوفيّين . ورُدَّ : بأنَّ حرفاً واحداً لا يكون عوضاً من حرفين فصاعداً لأنَّه عديم النظير .

السادس : أنَّها زِيدت لتفرق بين رفع / الاثنين ونصب الواحد في الوقف لأنَّه ٣٣/ ٢
يجب إبدال تنوينه ألفاً تقول : "رَأَيْتُ زَيْدَا" فصورته صورة المثنَّى لولا النون فزيدت النون لتفرق بينهما ثمَّ حُمل عليه المنصوب والمجرور في لحاق النون لأنَّهما منه والمجموع لشبهه به في سلامة لفظ الواحد ، وهو مذهب الفرَّاء[٢] ، ورُدَّ : بأنَّ حال الوقف عارضٌ فلا اعتبار به ، وبأنَّ حذفها للإضافة لا وجه له حينئذ .

السابع : أنَّها زيدت ليظهر فيها حكم الحركة تارة والتنوين أخرى فتثبت مع اللام كالحركة وتحذف مع الإضافة كالتنوين ، وإليه ذهب سيبويه[٣] وهو الصحيح لبطلان ما سواه .

وإذا سُمِّي بهذا الجمع جازت فيه الحكايةُ بثبوت الواو رفعاً والياء نصباً وجراً وفتح النون ، وجاز إعرابه بالحركات ، فجعل النون معتقَبَ الإعراب ولزوم الياء[٤] ، وقد جاء " نَصِيبِين ، وقِنَّسْرِين "[٥] بالوجهين .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٣ ، والمساعد : ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٤٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧ - ١٨ ، وسبقت الإشارة إليه في المذهب الثالث .

(٤) ينظر : العين : ٣ / ١٤٢ ، والكتاب : ٣ / ٢٣٢ ، ٣٧٢ ، والترتيب في اللغة : ٢ / ٩ ، ٧٠ .

(٥) نصيبين : بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٥ / ٢٨٨ : " وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة ، على جادّة القوافل من الموصل إلى الشام " .
قِنَّسْرِين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده . مدينة بالشام ، قريبة من حلب . ينظر : معجم البلدان : ٤ / ٤٠٣ ، والروض المعطار : ٤٧٣ .

وإذا جُمع به المركب فإن كان جملة[١] كـ" شَابَ قَرْنَاها " ، أو من اسم وصوت كـ" عَمْرَوَيْه "[٢] أُتي بـ" ذُو " مجموعة مثله ، معربة إعرابه ، مضافة إلى ما يُراد جمعُه، وإن كان كـ" مَعْدِي كَرِب " أُلحقت علامة الجمع بآخر الجزء الثاني[٣] ، أو مضافاً كـ" عَبْدِ الله " أُلحقت بآخر الأوَّل[٣] .

* * *

(١) ينظر : المقرب : ٤٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧١ .

(٢) أجاز المبرد جمعه بالواو والنون ، قال في المقتضب : ٤ / ٣١ : « وتثني وتجمع فتقول فيه اسم رجل : عَمْرَوَيْهَان وعَمْرَوَيْهُون » .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧١ ، والمساعد : ١ / ٤٩ .

[جمع التكسير وجمع المؤنث السالم]

وَأَعْرَبُوا كَالْفَرْدِ جَمْعَ التَّكْسِيْرْ وَسَالِمَ التَّأْنِيْثِ مِثْلَ التَّذْكِيْرْ
كَخَلْقِ اللهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَفِي السَّمَوَاتِ لِجَرٍ مُثِّلاَ

جمع التكسير : ما دلَّ على آحاد مدلول عليها بحروف المفرد متغيّراً لفظاً بزيادة كـ" رِجَال " أو نقصان كـ" كُتُب " ، أوهما كـ" غِلْمَان " ، أو حركة كـ" أُسْد " ، أو تقديراً كـ" فُلْك ، وهِجَان "[1] ، فلا يتناول جمع التصحيح ؛ لأنَّ واحده غير متغيِّر لا لفظاً بحرف أو حركة ولا تقديراً ، وحكمه في الإعراب حكم المفرد لأنَّه لمَّا استُؤنف له بناء مخصوص أشبه الواحد فأُعطي حكمَه .

فإذا كان صحيحاً منصرفاً كـ" أَفْرَاس " أُعرب بالحركات الثلاث ظاهرة ، أو غير منصرف كـ" مَسَاجد " حُمل جرُّه على نصبه ، أو معتلّاً مقصوراً كـ" خُطًى " أُعرب بالحركات مقدَّرة ، أو منقوصاً كـ" الأَيْدِي " أُعرب تقديراً في الرفع والجرّ ولفظاً في النصب ، وإذا سُكِّن فيه ما قبل الياء والواو كـ" عُمْي ، وعُشْو " ، أو شدِّد المعتلُّ كـ" غَزِيّ " وقولهم[2] : " إِنَّك لَتَنْظُر فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ " جرى مجرى الصحيح .

وإذا كان مهموزاً كـ" أَكْمُؤ " أو ممدوداً كـ" ظِبَاء " فهو صحيح ، كل ذلك على قياس ما ذُكر في المفرد .

وأمَّا جمع المؤنث السالم وهو القسم الثاني من جمع التصحيح فهو ما لحق آخره زيادتان[3] : ألف وتاء ، واختصّ بهما لدلالة الأولى على الجمع في نحو " رِجَال " ، والثانية على التأنيث في نحو " قَائِمَة " ، ويُشترط في ألفه أن لا تكون منقلبة كألف " قُضَاة ، وغُزَاة " ، وفي تائه أن لاتكون أصليَّة كتاء " أَبْيَات ، وأَقْوَات " وإلا كان جمع تكسير .

---

(١) ينظر : التعريفات : ١٠٦ ، وشرح كتاب الحدود : ١١٦ - ١١٧ .

(٢) ينظر : الكلام على عصيّ ومغزوّ لابن الأنباري : ١٤٣ .

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١١٥ .

وحكمه : الإعراب بالحركات لأنَّه الأصل ، ولم يُوجد مانعٌ ، ويُحمل نصبه على جره كالمذكَّر السالم لئلا تَثبت المزيَّة للمؤنَّث على المذكَّر ، أو أُعرب بثلاث حركات والمذكَّر بحرفين ، وجوَّز الكوفيُّون[١] فتح تائه في النصب محتجِّين بقول العرب : / " سَمِعْتُ لُغَاتَهُم " وبقولهم : " رَأَيْتُهم ثُبَاتاً " ، وبما جاء في القراءة الشاذَّة من قوله[٢] ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتاً﴾ وأُجيب بأنَّهما ليسا بجمعين وإنَّما هو ردٌّ للام الكلمة والأصل " لُغَوَة، وثُبَوَة " بوزن " حُطَمَة " تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت[٣] ألفاً . ٣٣/د

ويجري في كلِّ علمٍ لمؤنَّث كـ" هِنْد " وكل اسم فيه تاء تأنيث لمذكَّر كان أو مؤنَّث علماً أو غيره كـ" طَلْحَة ، وشَجَرَة ، وفَاطِمَة ، وقَائِمَة " أو ألف تأنيث مقصورة علماً أو غيره كـ" سُعْدَى ، وشُكْرَى " إلَّا " فَعْلَى ، فَعْلَان " ، أو ممدودة علماً أو غيره كـ" أَسْمَاء ، وصَحْرَاء " إلَّا " فَعْلاَء أَفْعَل " ما دامت صفة لأنَّ مذكَّرهما لم يُجمع بالواو والنون ، فلم يُجمع المؤنَّث بالألف والتاء ؛ لئلّا تَثبت المزيَّة للمؤنَّث على المذكَّر ، وأمَّا ما جاء في الحديث من قوله[٤] عليه السلام : « لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ » فلأنَّه غَلَب اسماً لما يُؤْكَل رَطْباً ولا يُمكِن ادِّخَارُه ، واطَّرَد في صفة جمع ما لايعقل مثل : ﴿فِي أيَّامٍ مَعْدُودَات﴾[٥] و﴿الحَجُّ أشهرٌ مَعلُومَات﴾[٦] وفي تصغيره نحو " يُوَيْمَات ، وثُوَيْبَات " ، وما عدا ماذُكر لا يجوز جمعه بالألف

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٩٣ ، والخصائص : ٣ / ٣٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨ ، واللسان : (لغا) ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٢ ، والمساعد : ١ / ٥٦ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٧١ ، ولم أجد القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراءات ، قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣ / ٢٩٠ : « ولم يُقْرأ " ثباتٍ " فيما علمناه إلا بكسر التاء » وقال الفراء في معانيه : ٢ / ٩٣ : « ... وكذلك قولهم " الثبات ، واللغات " ربّما عَرَّبوا التاء منها بالنصب والخفض ، وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضاً في النصب والخفض ، فيتوهمون أنها هاء ، وأنّ الألف قبلها من الفعل » .

(٣) ينظر : الخصائص : ٣ / ٣٠٤ .

(٤) ينظر : سنن الترمذي ٣ / ٣٠ كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الخُضْرَوات .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٠٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ .

والتاء إلَّا فيما لم يُكَسَّر من المذكَّر وسيأتي ، وحُمل عليه " أُولات "[١] وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وهو بمعنى : ذَوَات، وما سُمِّي به من المفردات كـ" أَذْرِعَات ، وعَرَفَات " فأُعْرب إعْرَابه من ضمِّ التاء رفعاً وكسرها جرّاً أو نصباً .

* * *

وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يُضَمْ وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ
أَلاَ تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ مَعْ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

اختُلف في التنوين اللاحق بجمع المؤنَّث السالم على ثلاثة مذاهب ، فقيل[٢] : تنوين مقابلة للنون في نحو " مُسْلِمين " ؛ لأنَّه في جمع تصحيح لحق بعده علامته ، كما أنَّ النون في " مسلمين " كذلك ، وهو اختيار المصنِّف ، وإليه أشار بقوله : " وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ " واحتجُّوا لهذا القول بثبوته في غير المنصرف في قوله[٣] تعالى : ﴿ فَإِذا أَفَضتُم مِنْ عَرَفَات ﴾ و" عَرَفَات " غير منصرف للتعريف والتأنيث ، والدليل على تعريفه وتأنيثه ما يَثبت من مثل[٤] : " هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكاً فيها " ، فنُصْب الحال عنه دليل التعريف ، والإشارة وعود الضمير إليه دليل التأنيث ، وإنَّما كُسِر في الجرِّ ، وحكم غير المنصرف في الجرِّ الفتح لوجود صورة التنوين ، فكان كأنَّه منصرفٌ ، فعومل معاملة المنصرف .

وقال قوم[٥] : تنوين تَمَكُّن وحكموا على " عَرَفَات " بالصرف ، ولم يعتدُّوا بما فيه من التأنيث ، قالوا : لأنَّه لا يخلو من أن تُعتبر التاء المحذوفة أوالثابتة ؛ أمَّا المحذوفة

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٣١ ، وشرح الكافية : ١ / ١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٠٨ ، والمساعد : ٢ / ٦٧٨ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٩٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٦ .

(٥) ينسب إلى الربعي . ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٩ ، والجنى الداني: ١٤٥ ، والمساعد : ٢ / ٦٧٨ .

فلا يُمكن اعتبارُها ؛ لأنَّها لو اعتُبرت للزم اعتبارها في محلِّها ، ويلزم منه وقوع تاء التأنيث حشواً ، ولأنَّ الثابتة تمنَع من ذلك لأدائه إلى اعتبار صورة علامتي تأنيث ، وأمَّا الثابتة فليست للتأنيث وإنَّما هي مع الألف علامة لجمع المؤنث .

وقيل[١] : هو تنوين عِوَض / عمَّا فاتَه من الفتحة في حال النصب . ٢/٣٤

وقوله : " تُصْرَفُ " أي : يوجد فيه صَرِيفٌ بذلك ، وإنه كتنوين الصرف لفظاً وصورة ، فدخل الجرُّ تبعاً ، ولا يُريد الصَّرْفَ المصطلحَ عليه ، وإلا لَتَدَافع[٢] هو وقوله :

مَعْ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

لأنَّه يَقتضِي عدم الصرف لا الصرف .

* * *

وَتُحْذَفُ [التَّاءُ][٣] الَّتِي فِي الْوَاحِدَهْ إِذَا جَمَعْتَهَا لأَجْلِ الْوَارِدَهْ
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ يَاءً تُبْدَلُ إِلاَّ إِذَا مُدَّتْ فَوَاواً تُجْعَلُ
فَقَصْرُهَا حُبْلَى وَحُبْلَيَاتُ وَالْمَدُّ صَحْرَاءٌ وَصَحْرَاوَاتُ

المجموع بالألف والتاء إن كان تأنيثُ مفردِه بالتاءِ ، نحو " مُسْلِمَة " حذفت في الجمع ؛ لأنَّها لو تُركت أَدَّى ذلك إلى وقوع تاءِ التأنيثِ حشواً ، وإلى اجتماع

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٩ ، والمساعد : ٢ / ٦٧٨ .

(٢) قال الرعيني في شرحه : ١ / ٤٤٤ : " ولأجل هذه المدافعة عُوِّض من هذا البيت بيتٌ آخر ؛ فيُوجَد في بعض النسخ بدل هذا البيت :

أَلاَ تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ نُوِّنَتْ مَعْ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ قَدْ أُنِّثَتْ

وأَظُنُّ هذا البيت إصلاحاً لغير المصنّف " .

(٣) في الأصل : " الواو " ، تحريف .

علامتي تأنيث ، فحذفت إحداهما لذلك ، وخُصَّت الأولى بالحذف ؛ لأنَّ الثانية مع الألف دليل الجمع والتأنيث ، فلو حُذفت لَفَاتَ الغرضُ المقصودُ بها ، ولأنَّ لها قوَّةَ الورود وهو معنى قوله : " لِأَجْلِ الوَارِدَة " .

وإن كان تأنيث مفرده بالألف المقصورة نحو " حُبْلَى " قُلِبت ياءً[١] لئلَّا يجتمع الساكنان هي وألف الجمع ، ولم تحذف لأنَّ الكلمة بُنيت عليها ولزمتها فصارت كبعض حروفها ، ولذلك اعتدَّ بلزومها سبباً مع التأنيث في منع الصرف[٢] ، وخُصَّ القلب بالياء لأنَّها تؤنَّث بها في " تَذْهَبِينَ ، وهَذِي[٣] " .

وإن كان تأنيث مفرده بالألف الممدودة قلبت[٤] واواً ؛ لئلَّا يؤدِّيَ إلى اجتماع الأمثال ؛ لأنَّ الهمزة من مخرج الألف ، وخُصَّ القلب بالواو لأنَّ الياء قريبة من الألف، فلو قُلبت ياءً لكان كأنَّه قد اجتمع ثلاث ألفات .

* * *

وَمِثْلُ هِنْدٍ [جُمْلُ][٥] دَعْدٌ يُجْمَعُ طَوْراً بِتَخْفِيْفٍ وَطَوْراً يُتْبَعُ

المؤنَّث الثلاثيّ الساكن الوسط الخالي من التاء لا يخلو أوَّله من أن يكون مكسوراً أو مضموماً أو مفتوحاً ، فإن كان مكسوراً كـ" هِنْد " أو مضموماً كـ" جُمْل " جاز في جمعه بالألف والتاء إبقاء إسكان وسطه وتحريكه بالفتح طلباً للخفَّة بهما وعليهما ، وينبغي أن يحمل [عليه] قوله : " طوراً بتخفيف " ، وجاز تحريكُ وسطه بحركة أوَّله إتباعاً فيقال : " هِنِدَات " بكسرتين و" جُمُلَات " بضمَّتين[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٣ / ٢٢٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩١ ، والياء في " هذي " للتأنيث على رأي الكوفيين الذين يرون أن الاسم الذال وحدها .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩١ .

(٥) في الأصل : " جمع " ، تحريف .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥١ .

فإن اعتلّ وسطُه كما إذا سَمَّيْتَ امرأةً بـ" عِيْد ورُوْح " امتنع الإتباع في المكسور الفاء والمضمومها استثقالاً للكسر والضمَّة على الياء والواو ، وكذلك المفتوح الفاء كما [إذا] سمَّيتَ امرأة بـ" طَيْف " لئلَّا يَنقلب حرف العلة ألفاً فيَسْكُن في الجميع[١] ، وقد سُمِع الفتح في المكسور الفاء[٢] في قول الكميت[٣] :

عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَد العِـ ـدِ إليهم مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ

وإن كان مفتوح الأول كـ" دَعْد " جاز في عينه الإسكان ، وهو قليل ، والفتح وهو إمَّا طلباً للخفَّة أو لقصد الإتباع[٤] ، فتتساوى الحالتان في اللفظ ، ولا تَمَيُّزَ إلَّا بالقصد كالعدول والتحصيل في / الثنائيّة ، والفتح هو الكثير، قال المخبَّل السَعْدِيُّ[٥]: ٣٤/ب

فَهُمْ أَهَلاَتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوْا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَـرَا

و" الأَهْل " يُذكَّر فيُجمَع بالواو والنون كما مَرَّ ، ويُؤَنَّث[٦] فيُجمَع بالألف

---

(١) يجوز فتحُ الياء فيه على لغة هذيل ؛ فيقولون : « طَيَفَات » . ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٣ ، وذكره المؤلف لاحقاً في جمع " فَعْلَة " .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ .

(٣) البيت في شرح الهاشميات : ٢٦ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٩٩ . وقوله : عِيَرَات : جمع عِير ؛ وهي الإبل التي تحمل الميرة ، والأعكام : جمع عِكم - بالكسر - وهو العِدْل .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ .

(٥) هو ربيعة بن مالك ، من بني شماس بن لأي بن أنف الناقة . أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٤٢٠ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٩٣ . والبيت في شعره : ٢٩٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٦٠٠ ، وينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٣ ، وشرح الرعيني : ١ / ٤٥٨ . والكوثر من الرجال : السيّد الكثير الخير .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣١ ، وشرح الرعيني : ١ / ٤٥٨ ، عن ابن النحويّة .

والتاء ، وقال الفرّاء[١] : إنما جَمَع الشاعرُ " أَهْلَة " . لأنَّه يُقال : " أَهْلٌ ، وأَهْلَةٌ " .

ولا تُخْرِجُه الحركة في جميع ذلك عن كونه جمع تصحيح ؛ لأنَّها ليست لازمة .

وقوله عن المكسور والمضموم والمفتوح :

طَوْراً بِتَخْفِيْفٍ وَطَوْراً يُتْبَعُ

يقتضي أنَّه يريد بالتخفيف مجرَّد الإسكان ، وبالإتباع مطلق مجانسة الحركة من غير تفصيل بينها ، والوجه ما قدَّمنا تفصيله .

* * *

وَمِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ كَالْجَفَنَاتِ وَالصِّفَاتُ أُسْكِنَتْ
وَأُسْكِنَ الْمُعْتَلُّ كَالْعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيْدَ كَالشَّدَّاتِ

وما كان من المؤنَّث على " فَعْلَة " بفتح الأوَّل ، لا يخلو من أن يكون اسماً كـ" جَفْنَة " أو صفة كـ" سَهْلَة " ، فإن كان اسماً فجمعُه بفتح وسطه[٢] تخفيفاً كما قال الشاعر[٣] :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

و لا يُسَكَّن إلَّا في الضرورة كقول ذي الرمَّة[٤] :

---

(١) المذكر والمؤنث له : ١٠٨ ، وعنه في خزانة الأدب : ٨ / ٩٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٩ .

(٣) هو حسان بن ثابت . والبيت في ديوانه : ١٣١ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٧٨ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ١٨٨ ، والمحتسب : ١ / ١٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠٦ .

ويستشهد به النحاة على وضع الجفنات وهي للقليل موضع الجفان التي للكثير . وصف قومه بالندى والبأس ، والجفان : هي القصاع الكبيرة التي يقدّم فيها الطعام .

(٤) البيت في ديوانه : ٢ / ١٣٣٧ ، وتخريجه في : ٣ / ٢٠٣٨ .

=

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِه خُفُوقاً ورَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِلِ

لما اضْطُرَّ[١] أبقاه على سكونه الذي كان له في حال الإفراد .

فإن اعتلَّ وسَطُه بالواو كـ" حَوْزَة " أو بالياء كـ" بَيْضَة " أو كان مضاعفاً كـ" عَزَّة " ، فجمعه بإسكان الوسط[٢] ؛ لئلاَّ تَنْقَلب الواو والياء ألفين لِتَحَرُّكِهما وانفتاح ما قبلهما ، أو يُفَكّ الإدغام فَتَفُوت الخِفَّة ، قال الله تعالى[٣] : ﴿ يُوَارِي سَوْآتِكِم ﴾ وقال تعالى[٤] : ﴿بَدَتْ لَهُما سَوْآتُهمَا﴾ وقال مهلهل[٥] :

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّـــوْرَاتِ وَالأَحْلاَمِ

= وقوله : " أبت ذِكَرٌ " جواب " إذا " في البيت الذي قبله :

إِذَا قُلْتُ وَدِّعْ وَصْلَ خَرْقَاءَ وَاجْتَنِبْ زِيَارَتَهَا تُخْلِقْ حِبَالَ الوَسَائِلِ

قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٩٠ : " وذِكَرٌ : بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر ، والذكر بالكسر والضمّ : اسم لذكرته بلساني وبقلبي ذِكْرى ؛ بالكسر والقصر ..... والنّون من " عوّدن " ضمير الذكر .... رفضات : تفرّقه وتفتّحه في المفاصل " .

(١) ينظر : ضرائر الشعر : ٨٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ١٨٨ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٢٢ .

(٥) البيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٥١ ، وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٢ . ونسبه ابن السيرافي إلى مهلهل بن ربيعة ، قال : ويُروَى لشرحبيل بن مالك ، أحدُ بني عُصْم . ومهلهل هذا ، هو امرؤ القيس ، وقيل : عدي ، بن ربيعة بن الحارث بن زهير بن جشم بن بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب ، وسُمِّي مهلهلاً لأنه أول من هلهل الشعر ؛ أي: أرقّه . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١١ ، والأوائل لأبي هلال : ٢ / ١٩٤ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٦٤ .

قال ابن يعيش : " يقوله للحارث بن عبّاد ، الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير بن الحارث ، قتله مهلهل ، وقال له قولته المشهورة : " بُؤْبِشِسْعِ نَعْلِ كُلَيْب " ؛ أي : كن كفئاً لشسع نعله " .

والسَّوْرة: الحدة والخفّة عند الغضب ، أي فينا إباءٌ وحدّة عند الغضب ، وفينا الحلم والرزانة عند الرضا.

وقد جاء التحريك في لغة هذيل[١] ، قال قائلُهم[٢] :

أَخُـو بَيضَـاتٍ رَائِـحٌ مُتَـأَوِّبٌ رَفِيْـقٌ بِمَسْـحِ الْمَنْكِبَيْـنِ سَـبُوحُ

وقُرئ[٣] شاذّاً : ﴿ثَلاث عَوَرَات لَكُم﴾ بالتحريك . وإنَّما لم تقلب الياء ألفاً مع وجود مقتضى القلب ؛ لأنَّ الحركة عارضة في الجمع فلم يُعْتَدَّ بها .

وإن كان صفةً فجمعه بالإسكان فرقاً بين الاسم والصفة واختُصَّت الصفة بالإسكان لثقلها بتحمُّل الضمير ، وقد شَذَّ التحريك في جمع قولهم[٤] : " شَاةٌ [لَجْبَةٌ] " وهي القليلة [اللبن][٥] ، و" امرأة رَبْعَة " ، ووُجِّها على أنَّهما في الأصل

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٣ .

(٢) البيت في الخصائص : ٣ / ١٨٤ ، والمحتسب : ١ / ٥٨ ، وأسرار العربية : ٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٠ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٤٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٣٣ . قال البغدادي : " وهذا البيت لم أقف على تتمته ولا قائله " . والشاعر يصف ذكراً من النعام بسرعة رجوعه إلى بيضاته ، والسَّبوح : من السبح ؛ وهو شدة الجري ، ورفيق بمسح المنكبين : التحرك يميناً وشمالاً .

(٣) سورة النور : من الآية : ٥٨ ، والقراءة في : البحر المحيط : ٦ / ٤٤٩ ، قال أبو حيان : " ورُوي عن ابن عباس تحريك واو " عورات " بالفتح ..... ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات أن ابن أبي إسحاق والأعمش قرآ ﴿ عوَرَات ﴾ بالفتح ، قال : وسمعنا ابن مجاهد يقول : هو لحنٌ وإنما جعله لحناً وخطأً من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية " . وينظر : شواذ القراءات لابن خالويه : ١٠٣ ، وإعراب القراءات له : ٢ / ١١٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٧ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٥٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣١ ، وشرح الكافية: ٢ / ١٩٠ . وحكى سيبويه " لَجَبَة " بفتح الجيم في المفرد ، وحُكِي " رَبَعَة " بفتح الباء ؛ فعلى ذلك لا شذوذ في الجمع . وفي الأصل : " كحبة " ، تحريف .

(٥) في الأصل : " الدين " ، تحريف .

اسمان وصف بهما كما قالوا : « امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ[١] ، ولَيْلَةٌ غَمٌّ »[٢] .

* * *

وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لُغَاً ثَلاَثٌ رُوِيَتْ

ما كان من المؤنَّث على " فُعْلَة " بضمِّ الأوَّل لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان صفة كـ" حُلْوَة " فهو مُسَكَّنٌ في الجمع[٣] تقول : " حُلْوَات " بالإسكان لثقل الصفة ، كما ذُكر في المفتوح الأوَّل .

وإن كان اسماً فإن كان معتلَّ الوسط كـ" دُوْلَة "[٤] أو مضاعفاً كـ" قُوَّة "[٥] فهو مُسَكَّن أيضاً تقول : " دُوْلاَت ، وقُوَّات " بالإسكان استثقالاً [للحركة] على حرف العلَّة ، ولئلاَّ ينفكّ الإدغام فتفوت الخفَّةُ .

وإن لم يكن كذلك كـ" غُرْفَة " ففيه ثلاث لغات[٦] : " غُرُفَات " بضمَّتين إتباعاً ، و" غُرَفَات " بالفتح طلباً للخفَّة، و" غُرْفَات " بالإسكان على الأصل/. ٣٥/م

---

(١) جاء في اللسان : (كلب) : « وقد غلب الكلب على هذا النوع النّابح ، وربّما وُصف به ، يقال : امرأةٌ كلبةٌ » .

(٢) جاء في اللسان : (غمم) : « وليلة غَمَّةٌ : إذا كان على السماء غَمْيٌ - مثال رَمي - وغَمٌّ ، وهو أن يُغَمُّ عليهم الهلال ..... وليلةٌ غَمَّةٌ وليلٌ غَمٌّ ؛ أي : غامَّةٌ ، وُصِف بالمصدر ، كما تقول : ماءٌ غَوْرٌ وأمرٌ غَامٌّ » . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٠٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٤ ، والأصول : ٢ / ٤٤٠ ، والمؤلف تَابَع سيبويه فإنه لم يذكر إلا الإسكان ، وأجازوا فيه الفتح فيقولون : « دُوَلاَت » قياساً على لغة هذيل في « بَيَضَات » . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٩٠ . والدُّولة : المال المتداول بين الناس .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٨٦ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٩ ، ولم يذكر سيبويه الإسكان . وانظره في : المقتضب : ٢ / ١٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥١ .

وحكم معتلّ اللام من ذلك حكم الصحيح كما مُثِّل بـه مـن " خُطْوَة " ، مـا لم تكـن اللام ياء كـ" فِرْيَة " فإنَّه لا يجوز فيه الإتباع[١] استثقالاً لكسرتين وياء .

* * *

وَشَـــذَّ قَوْلُهُـــمْ سُـــرَادِقَاتُ جَمْـــعَ مُذَكَّـــرٍ وَحَمَّامَـــاتُ

لا يخلو المذكَّر من أن يكون فيه علامة تـأنيث اسمـاً كـان كـ" حَمْـزَة " أو صفـة كـ" عَلاَّمَة " أولا تكون فيه ، فإن كانت فيه يجمع بالألف والتاء تقول : " حَمْزَات ، وعَلاَّمَات " وإن لم تكن فيه فإن لم يجمع جمع التكسير جمع بالألف والتاء عوضاً عمَّـا فاته من تأنيث جمع التكسير[٢] ، موقوفاً على السماع ، وهو معنى قوله :

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ سُرَادِقَاتُ

وذلك كـ" [سُرَادِق][٣] وحَمَّام ، وجَمَـلٌ سِبَحْل للضَّخْـم وسِبَطْر للطويـل " ، قالوا : " سُـرَادِقَات ، وحَمَّامَـات ، وجِمَـالٌ سِبَحْلاَت ، وسِبَطْرَات " ولم يقولـوا : " جُوَالِقا[ت] " ؛ لأنَّهم كَسَّروه فقالوا : " جَوَالِيق " .

---

(١) هي عبارة ابن عصفور في شـرح الجمـل : ١ / ١٥١ . وأجـاز السـيرافي الإتبـاع وتبعـه ابـن الضـائع . ينظر : شرح الكافيـة : ٢ / ١٩٠ ، وشـرح الجمـل لابـن الضـائع : ٢ / ٥٢٥ ، وارتشـاف الضـرب : ٢ / ٥٩٦ .

وأغفل المؤلف - رحمه الله - الصحيح من " فِعْلَة " اسماً ، نحو " سِدْرة " وفيه ثلاث لغات كـ" فُعْلَـة " ، والصفة نحو " عِلْجَة " والمعتل نحو " مِدَّة " وحكمهما الإسكان في الجمع ، والمعتلّ العـين نحـو " دِيَمَـة " ، والمعتل اللام بالواو نحو " رِشْوَة " ، وحكمهما الإسكان والفتح في الجمع . ينظر : الكتاب: ٣/٥٨٠ - ٥٨٢ ، والمقتضب : ٢ / ١٩٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٥١، وشرح الرعيني : ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦١٥ . وقيل : إنما جُمع بالألف والتاء حملاً له على مرادفـه ؛ فـ" سُرَادق " في معنى " خَيْمَة " و" حَمَّام " في معنى " البِنْيَة " . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٠٣ ، وشرح النيلي : ١ / ١٦٤ ، وشرح الرعيني : ١ / ٤٨٢ .

(٣) في الأصل : " سُرَادقات " ، سهو من الناسخ .

وشَذَّ منه " بوَانَات " في جمع " بِوَان " بكسر الباء ؛ وهو عمود الخيمة ، و" هَاوُونَات ، ورَجَبَات ، وشَعْبَانَات ، ورَمَضَانَات ، وشَوَّالاَت ، وسُبَاطَات " مع قولهم: " بُونٌ ، وهَوَاوين ، وأَرْجَاب ، وشَعَابين ، وأَرْمِضَة ، وشَوَاوِيل ، وسَوَابيط "، وأمَّا [سَاباطات] فجمع [سَابَاط][1] ، وإنْ جُمع جمع التكسير لم يجمع بالألف والتاء خلا ما ذُكر ممَّا شذَّ .

* * *

مِثْلَ شُذُوْذِ قَوْلِهِمْ سِنُوْنَا وَأَرَضُوْنَ وَكَذَا حَرُّوْنَا

الأسماء المؤنَّثة لا تجمع بالواو والنون ولو كان مدلولها مذكَّراً كـ" حَمْزَة ، وطَلْحَة " ، خلافاً للكوفيِّين كما تقدَّم ، وإنَّما يجمع منها كذلك ما يجمع ما لحقه من نقص لفظي أو وهمي ، فاللفظي كـ" أَرْض " أصلها أن تكون " أَرْضَة " ، إذ هي مؤنثة وحقُّ التأنيث أن يكون مدلولاً عليه بأداة التأنيث ؛ لأنَّه معنًى ، والأصل في المعاني أن يدلَّ عليها بحروف المعاني ، فلمَّا حُذِفت منه التاء جمع بالواو والنون جبراً له[2] ، وحُرِّكت الراء لِيَدْخُلَه ضربٌ من التكسير تنبيهاً على أنَّه ليس بجمع سلامة ، ولا يُسَكَّن إلَّا في الضرورة كقول عمرو بن قميئة[3] :

قَدْ سَأَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو عَنِ الْـ أَرْضِيْنَ إِذْ تُنْكِرُ أَعْلاَمَهَا

---

(١) في الأصل : " سبائط " في الموضعين ، والصحيح ما أثبتّ ، والساباط : سقيفة بين حائطين من تحتها طريق نافذ ، وجمعها : " ساباطات ، وسوابيط " ، ينظر : اللسان والقاموس والتاج : (سبط) ، وكذلك يمثّل بها النحاة في هذا الموضع . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٨ ، وهي معرب " بلاس آباد " (رسالتان في المعرب : ١٠٦ ، ١٦٣) ، وترد في كتب الأمثال في قولهم : " أفرغ من حجّام ساباط " . ينظر : جمهرة الأمثال: ٢ / ١٠٧ ، والمستقصى: ١ / ٢٧٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٩ ، والمقتضب : ٤ / ٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٦ .

(٣) هو عمرو بن قميئة بن سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة ، شاعرٌ جاهلي معمّر ، ويُسَمَّى عمرو الضائع ، لأنه دخل بلاد الروم مع امرئ القيس . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٥٩ ، ومن اسمه عمرو من الشعراء : ٣١ . والبيت في ديوانه : ٧٣ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧٨ ، ٢٨٥ ، وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ١ / ٣٦٧ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٢ ، وضرائر الشعر : ١٩٣ ، ومعجم البلدان : ٣ / ١٦٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٠٧ .
قال البكري في معجم ما استعجم : ٣ / ٧١١ : " ساتيدما : جبلٌ متصلٌ من بحر الروم إلى بحر الهند " ، وأنشد البيت . ويروى : " قد سألتني بنت عمرو " .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا

فإذا صُغِّرت وعادت إليها التاء جُمعت بالألف والتاء فقيل : " أُرَيْضَة وأُرَيْضَات " .

والوهمي كـ" حَرَّة " وهي أرضٌ ذات حجارة سود ؛ لأنَّه لمَّا أُدغمت إحدى الراءين في الأخرى وذهبت صورتُها تُوُهِّم نقصُ الاسم ، فجُبر بجمعه بالواو والنون فقيل : " حَرُّون "[1] ، وذلك شاذٌّ موقوف على السماع ، وشذوذ ما جمع من المذكَّر بالألف والتاء كشذوذه ، وهو معنى قوله :

مِثْلَ شُذُوْذِ قَوْلِهِمْ سِنُونَا

ثم ما كان من هذا الباب مكسور الأوَّل كـ" مِئَة " بَقِيت كسرتُه[2] في الجمع فقيل : " مِئُون " ، وكذلك مِنْ " لِدَتِه " : وهو مَن يُولَد مع الإنسان ويتَرَبَّى معه . وما كان منه مفتوح الأوَّل كـ" سَنَة " حُوِّلت فتحتُه كسرةً[2] في غير المضاعف كـ" حَرَّة " ، فقيل : " سِنُون " . وما كان مضموم الأول كـ" قُلَة " وهي لعبة للصبيان ، جاز بقاء ضمَّته وجاز تحويلها / كسرة[2] كـ" قُلُون " ، وكذلك " ظُبَة " ، و" الظُّبَة " : حَدُّ السيف . ٣٥/ب

ويجوز جعل إعراب جميع ما يجمع من ذلك بالواو والنون في النون ، ويلزم حينئذٍ الياء[3] ، قالوا : " أَتَتْ عَلَيْهِ سِنِينٌ " وأنشد[4] أبو زيد :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩٩ .

(٢) ينظر : المساعد : ١ / ٥٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٨ ، والمساعد : ١ / ٥٥ .

(٤) لم أجدهما في كتب أبي زيد ، وهما للصمة القشيري ، وهو الصمة بن عبد الله بن طُفيل بن مُرَّة بن هُبَيْرة بن عامر بن سلمة الخير بن قشير ، شاعرٌ أمويٌّ غَزِل . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٤٤ ، والأغاني : ٦ / ٣ . وهما من صيدة له في ديوانه : ٦٠ ، وهي في التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري : ١ / ١٦٤ ، وأوردها الدكتور عبد العزيز الفيصل في : شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام : ٢ / ١٢٢ .

=

دَعَـانِيَ مِنْ نَجْـــدٍ فَـإنَّ سِنِيْنَهُ لَعِبْنَ بنَا شِـــيْباً وَشَـيَّبْنَنَا مُـرْدَا
لَحَـى الله نَجْـداً كَيْـفَ يَـتْرُكُ ذَا الغِنَى فَقِيْراً وَحُرَّ الْقَوْمِ تَحْسَـــبُهُ عَبْدَا

وفي الحديث[1] : « اللهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِيْناً كَسِنِيْنِ يُوْسُفَ » ، وحُمِل عليه في ذلك من المذكَّر " بَنُون " ومنه قول الشاعر[2] :

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عليٌّ أَباً بَرًّا وَنَحْـــنُ لَـهُ بَنِيْـنُ

* * *

= وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ٢٢٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٨ . ورواية البيت الأول في المصادر السابقة : ذراني من نجدٍ ... .
كذا قال الشاعر ، فيُخيّل إليك أنه لا يُحبُّ نجداً ولا سكناها ويودّ مفارقتها ، ولكن الواقع ليس كذلك، فالمتتبع لشعره يرى ما يناقض هذا ؛ فلعله قال ذلك متأثراً بشظف العيش في تلك الأيام التي قال فيها القصيدة ، انظر إليه يتغنى بنجدٍ ويأسف على فراقها ويبكي شوقاً إليها في قصيدة أخرى ، يقول :

قِفَا وَدِّعَا نجداً وَمَنْ حَلَّ بِالحِمَى وَقُلَّ لِنَجْدٍ عِنْدَنَا أَنْ تُوَدّعَا
بِنَفْسِيَ تِلْكَ الأَرْضُ مَا أَطْيَبَ الرُّبَى وَمَا أَحْسَنَ المُصْطَافَ والمَتَرَبَّعَا
وأَذْكُرُ أَيَّامَ الحِمَى ثُمَّ أَنْثَنِي عَلَى كَبِدِي مِنْ خِشْيَةٍ أَنْ تَصَدَّعَا
فَلَيْسَتْ عَشِيَّاتُ الحِمَى بِرَوَاجِعٍ عَلَيْكَ ولَكِن خَلِّ عَيْنَيْكَ تَدْمُعَا

(١) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٢٨١ كتاب الاستسقاء ، باب : دعاء النبي ﷺ : جعلها عليهم سنين كسنيّ يوسف ، وفي مواضع أخرى .
وصحيح مسلم ١ / ٣٧٩ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة .
والرواية فيهما : « اللهمّ اجعلها عليهم سنين كسنيّ يوسف » .

(٢) هو سعيد بن قيس الهَمْدَاني ، من قصيدة له في أحد أيّام صِفّين ، ينظر : خزانة الأدب : ٨ / ٧٥ .

[أزمنة الأفعال]

الْقَوْلُ فِي أَزْمِنَةِ الأَفْعَالِ الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالاِسْتِقْبَالِ
بِأَمْسِ قَدِّرْ مَا مَضَى نَحْوَ قَعَدْ وَالآنَ لِلْحَاضِرِ وَالآتِي بِغَدْ

اختُلف في الأزمنه المحصَّلة التي هي أزمنة الأفعال ، فقيل : ماضٍ وهو المتقدِّم على زمن الإخبار ، ومستقبل وهو المتأخِّر عنه ، وحالٌ وهو المقارن له[١] ، ومنهم من أنكر الحال قال[٢] : لأنَّ الزمان لا يخلو من أن يكون قد وُجد أو لم يُوجد ، فإنْ وُجد فهو ماض وإلا فهو مستقبل ، ولأنَّ آخر الماضي متَّصل بأوَّل المستقبل ، وحجة من أثبته أن كلَّ موجود لا بدَّ له في حال وجوده من زمان ، والماضي والمستقبل موجودان، أمَّا الماضي فلتَقَضِّيه ، وأمَّا المستقبل فلأنَّه لم يحضر بعد ، وموجود في زمان معدومٍ محالٍ ، فهو موجود في غيرهما ، فذلك الغير هو الحال[٣] .

وحُدَّ بأنَّه : « أجزاء من الطرفين يَعْقُبُ بَعْضُها بَعْضاً مِنْ غَيْر فَرْط مُهْلَة ولا تَرَاخٍ »[٤] .

واختُلف أيضًا في الأفعال فاتّفق على الفعلين الماضي والمستقبل ، كما اتّفق على زمانيهما، فالماضي ما اقترن حدثه بالزمان الماضي ، ويُعرف بصحَّة تقديره بـ" أمْس "، والمستقبل ما اقترن حدثه بالزمان المستقبل ، ويُعرف بصحَّة تقديره بـ" غَد " ، وأمَّا فعل الحال : فمنهم[٥] من أنكره كما أنكر زمانه ، قال : لأنَّه لو قيل بوجوده لاستلزم

---

(١) هو مذهب جمهور النحويين . ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ .

(٢) عزاه ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٤ إلى بعض المتكلمين ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٠٥ .

(٤) حدّه به السكاكي في مفتاح العلوم : ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

زماناً ضرورة أنَّ الفعل لا يكون في غير زمان ، وإذا استلزم زماناً لم يكن زمانه إلَّا حالاً ؛ لأنَّ فعل الحال لا يقع في الماضي ولا المستقبل ، وإلَّا لم يكن حالاً ، لكن زمان الحال غير موجود لِمَا بَيَّنَّاه .

ومنهم[١] من أنكره وأثبت زمانه ، واحتجَّ بأنَّه لو كان فعل الحال موجوداً لكانت له بنية [تخُصّه][٢] كالماضي والمستقبل ؛ لأنَّ كل فعل موجود فلا بدَّ له من بنية تخصُّه ، ورُدَّ : بأنَّ من الموجودات [ما][٣] ليس له بنية تخصّه كأنواع الأَرَابِيحِ[٤] فَعَدَمُ اختصاص [الشيء][٥] ببنية تخصُّه لا يدلُّ على عدمه ، ومنهم[١] من أثبته كما أثبت زمانه ، قال : لأنَّه يقال : " هُوَ يَفْعَل الآنَ "، فصحَّة اقتران " يَفْعَل " بـ" الآن " دليل على أنَّه ليس بماضٍ ولا مستقبل ، / وأنَّ المراد به فعل الحال؛ ولأنَّ قول زهير[٦]: ٣٦/ب

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

إخبار عن تعلُّق علمه بما في الزمانين دون ما في الثالث ، والذي في هذه الأزمنة إنَّما هو الأحداث ، وقد جَعَل الأزمنة ثلاثة فتكون الأحداث التي فيها ثلاثة ، فثبت أنَّ الأفعال ثلاثة وهو يَستلزِم إثبات فعل الحال ، وكذلك قوله[٧] تعالى : ﴿ لَه مَا بَين أَيْدِينا وما خلفَنَا وما بَين ذَلك ﴾ ليس المرادُ الزمانَ وحدَه ، بل الزمان وما فيه ، ولأنَّ كلَّ مُتَرقَّب من الزمان يصير حالاً ، وكلَّ حال يصير ماضياً ، ولأنَّ اقتران الأفعال بالأزمنة المحصَّلة هو فائدة اشتقاقها من المصادر ، ولَمَّا كانت أزمنة الأحداث مُبهَمة

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) في الأصل : " مخصة " ، والمثبت عن شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٨ ، وهو مصدره .

(٣) في الأصل : " مما " ، والمثبت عن شرح الجمل أيضاً .

(٤) الأراييح : جمع الأرياح ، والأرياح جمع الريح . ينظر : القاموس المحيط : (روح) .

(٥) في الأصل : " النفي " ، تحريف .

(٦) البيت في شرح شعره : ٣٥ ، وشرح القصائد السبع : ٢٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٢٩ .

(٧) سورة مريم : من الآية : ٦٤ ، وينظر : تفسير الطبري : ٩ / ١٠٤ .

أرادوا أن يجعلوها مُعَيَّنة بذلك فانقسمت الأفعال بانقسام الزمان والأزمنة ثلاثة لما بَيَّنَّا، فكانت الأفعال ثلاثة ، فَلَزِمَ إثباتُ فعل الحال[١] .

* * *

وَالْحَـــالُ لاَ لَفْـظَ [لَـهُ] بِـهِ انْفَـرَدْ لَكِـنَّ لَفْـظَ الْحَـالِ وَالآتِـي اتَّحَـدْ

وَإِنَّمَـا صِيْـغَ لِلاِسْـــــتِقْبَالِ الأَمْـرُ كَـاضْرِبْ وَهْـوَ غَـيْرُ حَـالِ

أمثلة الماضي مختصَّة بالدلالة على الزمان الماضي ، وأمثلة الأمر مختصَّة بالدلالة على الزمان المستقبل[٢] ؛ لأنَّ الآمر لا يأمُر المخاطب بما فعَلَه ولا بما هو مُتَلَبِّس بفعلِه ، ولكن بما لم يَفْعَلْه لِتَوَقُّع فِعْلِه في الزمان المستقبل ، وبمثل ذلك صار النهي مستقبلاً[٣] إذ هو طلب التَّرْك في المستقبل بـ" لا " الجازم ؛ فلا يُنْهَى من انْتَهَى ولا مَنْ هو مُنْتَهٍ ولكن غير مُنْتَهٍ لِيَنْتَهِيَ في المستقبل ، فإن وَرَدَا على مُتَلَبِّس بالفعل أو التَّرْك كقولك لضارب رجل : " اضْرِبْه " ولمن لم يُكلّمْ زيداً : " لا تُكَلِّمْه " فإنَّما يُراد بذلك طلب الاستمرار في المستقبل .

وأمَّا الزمان الحاضر فلم يُوضع له من الأفعال لفظ يختصُّ بالدلالة عليه وإنَّما الفعل المضارع وُضع دالّاً عليه وعلى المستقبل[٤] عند التجرُّد عن القرائن ، إمَّا بالاشتراك ؛

---

(١) وثَمَّ رأي ثالث لابن الطراوة حيث أنكر المستقبل ، وقال : إن الأزمنة ماضٍ وحالٌ ، وحُجَّتُه : أن المستقبل غير مُحَقّق الوجود . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٩٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، والمساعد : ١ / ١٢ .

(٣) ينظر :ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٣١ ، والمساعد : ١٣/١ ، وذكروا قرائن أخرى تُخَلِّصُه للاستقبال.

(٤) وهو رأي أكثر النحويين . ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، والمقتضب : ٢ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، والمساعد : ١ / ١٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

لأنَّه لفظٌ واحد متناول لمعانٍ متعدِّدةٍ على السَّواء ، أو بالحقيقة في الحاضر ؛ لأنَّه الموجود والمجاز في المستقبل[١] ، لأنَّه يصير حالاً فهو مجازٌ بالغاية ، وقيل بعكسه[٢] لما في الحال من الخلاف لأنَّ منهم من [لا] يثبته ، وعلى تقدير ثبوته فهو سريع الزوال [والمستقبل] ممتدّ الزمان فهو أَوْلَى بالحقيقة .

* * *

(١) هو مذهب أبي علي الفارسي ، قاله في العسكريات : ٣٦ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

(٢) هو رأي أبي بكر بن طاهر . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧ .

[بناء الماضي والأمر]

وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمُضِيَّ حَتَّى ... يَأْتِي الضَّمِيْرُ نَحْوَ قُمْنَ قُمْتَا

وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بِالسُّكُوْنِ يُبْنَى ... وَاحْذِفْ عَلِيْلاً كَامْضِ وَاغْزُ وَاغْبَنَا

الفعل الماضي مبني على الفتح ، أما بناؤه فلأن الأصل في الأفعال البناء كما تقدم ، وأمابناؤه على حركة فتفضيلاً له على فعل الأمر لشبهه بالمضارع في وقوعه خبراً وصفة وشرطاً وحالاً وصلة مثله[١] ، تقول في الخبر : " زَيْدٌ ضَرَبَ " كما تقول: " يَضْرِب "، وكذلك البواقي ، ولا شيء من الأمر يقع كذلك إلا بتأويل[٢]، / وكانت الحركة فتحة طلباً للخفة ، أو لأن الفتح أقرب إلى السكون الذي هو أصل البناء بدليل قلبهم الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها واواً كما تقلب الساكنة نحو " جَوْنَة[٣] وجُوَن " ، أو لأن منه مالامه ياء نحو " رَضِي " ، فلو بُني على الضمّ أو الكسر استثقل فتعيَّن الفتح ، أو لأنَّ واو الضمير تُحذف[٤] كما حذفت في قوله[٥] : ٣٦/ب

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٦ ، والمقتضب : ٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٣ .

(٢) وقوع الخبر جملة طلبية نحو : " زيدٌ اضْرِبْه " أجازه الجمهور بلا تأويل ، ومنعه ابن الأنباري وبعض الكوفيين . وحجتهم أنّ الخبر حَقُّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك . ورُدَّ : بأن أصل الخبر أن يكون مفرداً ، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب .

وعُزِي التأويل فيها إلى ابن السَّرَّاج ، والتقدير عنده : " زيدٌ أقول لك اضربْه " ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١١١٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٩٦ . والذي في الأصول : ١ / ٧٢ ، ٢ / ٢٩٧ جواز ذلك دون تأويل ، قال : " ... ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : " زيدٌ كَمْ مرَّةً رأيتَه " ... " .

(٣) الجَوْنة : الشمس ، وأصلها بالهمز . ينظر : القاموس المحيط : (جون) .

(٤) تحذف في لغة هوازن وعليا قيس ، ذكر ذلك الفراء في معانيه : ١ / ٩١ .

(٥) البيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٩١ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٨٨ ، والإنصاف : ١ / ٣٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، وضرائر الشعر : ١١٩ ، ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٢٩ . غير منسوب .

=

وَلَـوْ أَنَّ الأَطِبَّـا كَـانُ حَوْلِـي وَكَـانَ مَـعَ الأَطِبَّـاءِ الأُسَـاةُ

ولو بني على الضم التبس ، أوالكسر استثقل ، وقال الفراء[١] : بني على الفتح حملاً على " ضَرَبَا " ، وقال ابن الدهان[٢] : حملاً على " ضَرَبْتُ " ؛ لأن ماقبل الألف وتاء التأنيث الساكنة لا يكون إلا مفتوحاً ، ورد[٣] بأنه يستلزم حمل الأصل على الفرع فيهما لسبق الإفراد على التثنية والتذكير على التأنيث ، ولا زال مبنياً على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه ، فالسكون على موضعين :

أحدهما : عند الإعلال تقول : " غَزَى ، ورَمَى " ؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة .

والثاني : عند لحوق الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة نحو " ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْنَ " تسكن بها لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف " ضَرَبَا " ؛ لأنَّه لو سُكِّنت لام الفعل التقى ساكنان ، والضمُّ مع واو الضمير.

وأمَّا فعل الأمر فمبنيٌّ على السكون[٤] وهو على الأصل ، ولم يوجد ما يقتضي العدول عنه ، ولكنه يعامل معاملة المجزوم ؛ لموافقته معنى ما فيه لام الأمر ، مثل : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه ﴾[٥] و﴿ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقكم ا لله ﴾[٦] .

= وأورد ابن الأنباري بعد البيت بيتاً آخر ، والرواية عنده هكذا :

فَلَـوْ أَنَّ الأَطِبّـا كَـانُ حَـوْلِي وكَـانَ مَـعَ الأَطِبّـاءِ الشُّـفَاةُ

إِذَنْ مَـا أَذْهَبُـوا أَلَمـاً بِقَلْـبِي وَإِنْ قِيـلَ الشُّـفَاةُ هُـمُ الأُسَـاةُ

(١) رأيه في : سر صناعة الإعراب : ١ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٤ .

(٢) رأيه في المحصول في شرح الفصول : ٤٧ / ب ، عنه .

(٣) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٩٦ .

(٤) هذا رأي البصريين . ينظر : الكتاب : ١ / ١٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٤ ، والتبيين : ١٧٦ .

(٥) سورة الطلاق : من الآية : ٧ .

(٦) سورة يس : من الآية : ٤٧ .

وحكم المجزوم أنه إذا كانت في آخره حركة أو ما يقوم مقامها من النون التي هي علامة الرفع حذفت بالجازم ، وإلا حذف حرف العلة تقول : « اضْرِبْ ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واغْزُ ، وارْمِ ، واخْشَ » كما تقول : «لَمْ يَضْرِبْ ، ولَمْ يَضْرِبَا ، ولَمْ يَضْرِبُوا ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ ، ولَمْ يَخْشَ » ، فتحذف حرف العلة وتُبقي حركة ما بعده تدل عليه لكونها من جنسه ، وهومعنى قوله : " واحذف عليلاً " أي حرف علة عليلاً ، فحذف المضاف والمضاف إليه معاً[١] مثل[٢] :

أَسَالَ [البِحَارَ] فَانْتَحَى لِلْعَقِيْقِ

وقال الكوفيون[٣] هو معرب مجزوم باللام مقدرة كما جزم بها مقدرة في قوله[٤]:

---

(١) ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٥٢٩ ، عن ابن النحوية ، وأجاز أن يكون التقدير : « واحذف آخر عليل الآخر » .

(٢) قائله أبو دؤاد الإيادي ، وهو في ديوانه : ٣٢٧ ، وصدره :

أَلاَ مَنْ رَأَى رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيْقِ

والبيت في كتاب الشعر لأبي علي : ١٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣١ .

قال ابن يعيش : " يصف برقاً ، والمراد : سقيا سحابه ؛ أي : سحاب البرق ، والضمير إذا كان مفرداً منصوباً أو مجروراً فإنه يكون بارزاً ، وإذا كان مرفوعاً يكون مستتراً ؛ فـ" لسقيا " فاعل " أسال " لا البرق ؛ فإن البرق لا يُسيل ؛ فلما حذف المضاف والمضاف إليه معاً أقيم الضمير المجرور مقام المضاف وصار مرفوعاً فاستكن في الفعل حين أسند إليه الفعل ، والبحار جمع بحر ، وهو المكان المتسع ، ومنه سُمّي البحر بحراً لاتساعه " .

وفي الأصل : " التجار " ، تصحيف .

(٣) رأيهم في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٩ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٤ ، والتبيين : ١٧٦ .

(٤) ينسب إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه - وليس في ديوانه ، وينسب إلى الأعشى وليس في ديوانه ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ٩ / ١٤ : « البيت لا يعرف قائله ، ونسبه الشارح [الرضي] في الباب الذي بعد هذا لحسان ، وليس في ديوانه ، وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب : قائله أبو طالب عم النبي - ﷺ - وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : هو للأعشى ، والله أعلم بحقيقة الحال » اهـ

وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٨ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ١٣٢ ، والأصول : ٢ / ١٨٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٧٥ ، والإنصاف : ٢ / ٥٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٥ ، ٩ / ٢٤ ، وضرائر الشعر : ١٤٩ . والتِّبال : سوء العاقبة .

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ حَيٍّ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

وُرِدّ بأن " تَفْدِ " خبر معناه الدعاء وحذف الياء ضرورة ، وبأن إعمال حروف الجر مقدرة ضعيف وحروف الجزم فروع عليها ، فأن لا تعمل مقدرة أجدر ، وبأن الإعراب مشروط بوجود حرف المضارعة وهو منتف ، وبأنه لو لم يكن مبنياً لما بني ما وقع موقعه من نحو " صَهْ ، ونَزَالِ " .

ويمكن أن يجاب لهم عن الأول بأنهم لا يسلمون أن حروف الجزم فروع ، وإنما هي أصل لاختصاصها بالأفعال وهذا على أصلهم في أن إعراب المضارع بالأصالة لا لشبهه بالاسم ، وسيذكر ذلك ، وعن الثاني بأن حرف المضارعة منتف لفظاً لا تقديراً ، وعن الثالث / بأن بناء نحو " صَهْ ، ونَزَالِ " لتضُّمنه معنى لامِ الأمر لا لوقوعه ، إلا أنه يلزمهم الخروج من الأصل من وجهين : ٢/٣٧

أحدهما : إخراج الفعل عن البناء .

والآخر : تقدير اللام ، والأصل عدم هذا كله إذا كان مسنداً إلى المخاطب ، أما إذا كان مسنداً إلى الغائب نحو : " لِيُضْرَبْ زَيْدٌ " ، أو لِمُتَكَلِّم نحو : " لأَضْرِبْ أَنَا "، أو كان مبنياً للمفعول وإن كان مسنداً إلى المخاطب نحو : " لِتُضْرَبْ أَنْتَ " فهو معرب إجماعاً ، ولا تثبت اللام مع المخاطب ، وأما قراءة التاء المثناة من فوق في قوله تعالى[١] : ﴿ فَبِذلكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ وقوله[٢] عليه السلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » فللتنبيه على أن أمر الله ورسوله يتناول الحاضر والغائب ، وقول الشاعر[٣] :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ لِتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِيْنَا

فشاذٌّ .

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٥٨ . هي قراءة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وأبي وأنس والحسن وأبي رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري . ينظر : البحر المحيط : ٥ / ١٧٢ .

(٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣ / ٣٧ ، وفيه : « وفي حديث صلاة الخوف : أنّ النبي - ﷺ - كان مُصَافَّ العدوّ بعُسْفَان ، أي : مقابلهم ، يقال : صفَّ الجيشَ يصُفُّه صفّاً ، وصافَّهُ فهو مُصَافٌّ ، إذا رتَّبَ صفوفَه في مقابل صفوف العدوّ ، والمَصَافّ - بالفتح وتشديد الفاء - جمع مَصَف ، وهو موضع الحرب الذي يكون فيه الصفوف » .

(٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو في الإنصاف : ٢ / ٥٢٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٥٥٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤ .

[إعراب الفعل المضارع]

وَالْمُبْهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيْهِ ... بِالاِسْمِ حَرْفٌ مِنْ أَنَيْتُ فِيْهِ
نَحْوَ أَنَا أَضْرِبُ نَحْنُ نَضْرِبُ ... وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ
هَذَا خُصُوْصاً مُعْرَبٌ مُرْتَفِعُ ... وَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

الفعل المضارع من بين سائر الأفعال معرب إذا سَلِم من معارض يقتضي بناءً على ما سنذكره ، وإنما أُعرب لشَبَهه بالاسم[1] في قبوله لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وقبول الإبهام والتخصيص مع أحد حروف " أَنَيْتُ " وإلا انتقض الماضي لأنه أشبه الاسم في وقوعه خبراً وصفة مثله ، تقول : " إِنَّ زيداً لَيَقُومُ " ، كما تقول : " إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ " قال الله تعالى[2] : ﴿ وإِنَّ ربَّكَ ليَحْكُم بينَهم ﴾ وتقول : " زَيْدٌ يَضْرِبُ " فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا اقترن به " الآن " أو ولي " سَوْفَ " أو " السين " اختص بأحد الزمانين كما تقول : " رَجُل " ، فيصلح لكل [فرد][3] من أفراد الرجال ، فإذا دخلت عليه أداة التعريف اختص بواحد بعينه ، وبذلك من الشبه سمي مضارعاً ؛ لأن المضارعة المشابهة .

وذهب الكوفيون[4] إلى أن إعرابه بالأصالة لا لشبهه بالاسم ، قالوا : لأن المقتضي للإعراب في الاسم إنما هو إزالة اللبس لأنه تطرأ عليه معان مختلفة بالتركيب ، فلولا الإعراب التبست تلك المعاني ، وهذا جار في المضارع ، ألا ترى أنه يفهم من النصب في نحو : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبْ اللَّبَنَ " غير ما يفهم من الجزم ،

---

(١) هو رأي البصريين ، والمسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ، وذكرها العكبري في التبيين : ١٥٣ . وينظر : الكتاب : ٣ / ٩ - ١٠ ، والمقتضب : ٢ / ٥ ، والخصائص : ١ / ٦٣ ، وأسرار العربية : ٢٤ .

(٢) سورة النحل : من الآية : ١٢٤ .

(٣) مكررٌ في الأصل .

(٤) رأيهم في التبيين : ١٥٣ .

وكذلك يفهم من النصب في نحو : " مَا بِكَ فَاقَةً قِتَالٍ " غير ما يفهم من الرفع ، ويختلف فهم كل واحد من هذه المعاني باختلاف الإعراب ، وذلك يدل على أنه لولا الإعراب التبست تلك المعاني كما في الاسم .

وأجيب من وجهين :

أما أولاً : فإن اللبس إنما حصل بحذف " أن " الناصبه لا من الصيغة ، بدليل أنها لو ظهرت ارتفع اللبس .

وأما ثانياً : فإن المعاني المختلفة فيما ذكر إنما كانت لاشتراك الواو في العطف والضرب والحال ، والإعراب لم يُوضع لرفع اللبس بين المشتركات في الوضع ؛ لأن / ٣٧/ب القرائن والصفات ترفعه فلم يكن الإعراب فيه رافعاً للبس باعتبار معان مختلفة بالتركيب كما في الاسم ، ولا تكون الحروف المتعاقبة في صدره حروف مضارعة باعتبار صورها ولكن باعتبار معانيها .

فـ" الهمزة " للمتكلم نحو " أعلم أنا " ، وقوله[1] تعالى : ﴿ وأَعْلَم مِن اللهِ مَا لا تَعلَمون﴾ فإن لم يكن نحو : ﴿ وأَنَّه هو أَغْنَى وأَقْنَى ﴾[2] لم يكن حرف مضارعة ، و" النون " للمتكلم ومن معه من واحد أواثنين فصاعداً أو الواحد العظيم لأنه يتكلم عنه وعن غيره غالباً ، وينفرد إذا تعذرت المشاركة مثل : ﴿ ونُنَزِّل مِنَ القُرآن ﴾[3] فإن لم يكن كذلك مثل : ﴿فلَولَا نَفَر ﴾[4] ﴿ ولقَد نَصَركم ﴾[5] فليست حرف مضارعة .

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٨٦ .

(٢) سورة النجم : الآية : ٤٨ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ٨٢ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ١٢٢ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٣ .

و" التاء " للمخاطب مطلقاً مفرداً ومثنى ومجموعاً مذكراً ومؤنثاً نحو : " أَنْتَ تَضْرِب ، وأَنْتِ تَضْرِبِين ، وأَنْتُمَا تَضْرِبَان ، وأَنْتُم تَضْرِبُون ، وأَنْتُنَّ تَضْرِبْن " ، بخلاف " تَعَلَّم ، وتَكَلَّم " .

والياء للغائب المذكر مفرداً ومثنى ومجموعاً نحو : " زَيْدٌ يَضْرِب ، والزَّيْدَان يَضْرِبَان ، والزَّيْدُون يَضْرِبُون " ، ولجمع الإناث نحو : " النِّسَاءُ يَضْرِبْنَ " بخلاف نحو: ﴿ ولقَد يسَّرنا القُرآن ﴾[1] .

وحركة حرف المضارعة الضم فيما كان الماضي منه رباعياً ، والفتح فيما كان الماضي منه دون الرباعي أو زائداً عليه نحو : " هُوَ يُطِيعُ فَيَسْلَم ويَنْتَفِع " ، والأصل الفتح لأنه أخف الحركات .

وإنما ضم الرباعي لئلا يلتبس بالثلاثي لو قيل في مضارع " ضَرَّبَ ، وأَضْرَب " : " يَضْرِب " بالفتح فقصدوا الفرق ، وخُصَّ الرباعي بالضم إما لأنَّ الثلاثيَّ أصل والرباعي فرع فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع ، وإمَّا لأنَّ الرباعيَّ أقلُّ من الثلاثي والزائد عليه ، فجعل الضم للأقل لأنه أثقل والفتح للأكثر لأنه أخف ليحصل التعادل، وأما قولهم : في مضارع " أَهْرَاق وأَسْطَاع " : " يُهْرِيقُ ويُسْطِيعُ " بالضم مع أنه زائد على الرباعي ؛ فلأن الأصل " أَرَاق وأَطَاع " والهاء والسين مزيدتان على غير قياس ، فبقي على الأصل .

وإعرابه على الرفع والنصب كالاسم ، وجعل له الجزم إعراباً ليُسَاوِيَ إعرابَ الاسم ، وهو معنى قوله فيما تقدم :

فَعُوِّضَتْ جَزْماً بِهَا تَقَرُّ

وهذا على أن إعرابه بـ[الشَّبَهِ][2] لا بالأصالة ، وليست وجوه إعرابه

---

(١) سورة القمر : من الآية : ١٧ .

(٢) في الأصل : " بالنسبة " ، تصحيف .

[أعلاماً][1] على معانٍ كوجوه إعراب الاسم ، فلا يدل الرفع فيه على فاعلية ولا النصب على مفعولية ، بخلاف وجوه إعراب الاسم .

واختلف في عامل رفعه على ثلاثة مذاهب :

فمذهب سيبويه[2] أنه مرتفع بعامل معنوي نظير المبتدأ والخبر ، وفُسِّر العامل المعنوي فيه بوقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فإذا قلت : " زَيْدٌ يَقُومُ " رفعته [لأنه] من مظان صحة وقوع الأسماء .

ومذهب الكسائي[3] أنه مرتفع بحروف المضارعة ، ورُدَّ : بأن عامل الجزم والنصب يدخل عليها فلو ارتفع بها لزم كونه مجزوماً مرفوعاً أو منصوباً مرفوعاً في حالة.

ومذهب الفراء[4] أنه مرتفع بتجرده عن الناصب والجازم ، ورُدَّ : بأنه يستلزم أن يكون النصب والجزم سابقين على الرفع ، وليس كذلك ؛ / لأن [الأسبق][5] إنما هو الرفع ؛ إلا أنه في الجملة أقوى من مذهب الكسائي ، وهو أيضاً أسهل من مذهب سيبويه ؛ لأنه ترد عليه اعتراضات ، ويحتاج إلى الجواب ، كالمضارع المرفوع في خبر أفعال المقاربة إذا قلت : " جَعَل أو طَفِق أو كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " ، فإنه ليس من مظان صحة وقوع الأسماء . ٢/٣٨

وأجيب : بأن الأصل وقوع الاسم في ذلك ولكنه عُدِل إلى الفعل لقيد هذه

---

(١) في الأصل : " أعلامٌ " ، بالرفع ، خطأ نحوي .

(٢) الكتاب : ٣ / ٩ - ١٠ ، وينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣٠ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٨ ، والإنصاف : ٢ / ٥٥١ .

(٤) ينظر : المصدران السابقان ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٣١ .

(٥) في الأصل : " أسبق " ، سهو من الناسخ .

الأفعال المقاربة في لفظه ، وقد جاء على الأصل قول تأبط شراً[١] :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مثلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وأورد أيضاً مثل : " يَقُومُ الزَّيْدَانِ " ، فإنه لم يقع موقع اسم .

وأجيب : بأن المتكلم بمثل ذلك له أن يقول : " الزَّيْدَان يَقُومَان " ؛ لأنه بالخيار فيما يفتتح النطق به من اسم أو فعل ، وعلى هذا فقد صح وقوعه موقع الاسم .

* * *

[جوازم الفعل المضارع]

فَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَأَلَمْ وَلاَمِ أَمْرٍ وَبِلاَ النَّهْيِ انْجَزَمْ

الحروف التي تجزم الفعل المضارع خمسة : " لَمْ ، ولَمَّا " و" لام " الأمر و" لاَ " في النهي و" إنْ " الشرطية .

فـ" لَمْ ، ولَمَّا " تقلبان معنى المضارع ماضياً وتنفيانه مثل : ﴿ لَم يكُن الذينَ كفَرُوا ﴾[٢] و﴿ أ[مْ] حَسِبتُم أن تُتركوا ولَّما يعلمِ الله الذينَ جَاهَدوا منكُم ﴾[٣] وتدخل على " لم " همزة الاستفهام فيبقى عملها بحاله ، مثل : ﴿ ألم يَأتِكم رسلٌ منكُم ﴾[٤] وتختصّ لمّا بالاستغراق وبجواز حذف مجزومها إذا علم ، وتنفي المتوقع ، وأصلها[٥] " لَمْ " زيدت عليها [ما] فاستطال زمان فعلها بذلك ، وجعلت " ما "

---

(١) البيت في ديوانه : ٩١ ، وهو من أبيات الحماسة : ١ / ٧٢ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٨٣ ، وينظر : الخصائص : ١ / ٣٩١ ، والإنصاف : ٢ / ٥٥٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٧٤ .
قوله : " تصفر " : من صفير الطائر ؛ أي تتلهَّف كيف أفلتُ . وقوله : " مثلها " يروى بالجرّ والرفع والنصف ، فالجرّ على أن " كم " خبرية ، والنصب على أنها استفهامية ، ويكون " مثلها " صفة لنكرة محذوفة تقديره : كم مرة مثلها ، والرفع على معنى كم مرة وقع مثلها .

(٢) سورة البينة : من الآية : ١ .

(٣) سورة التوبة : من الآية : ١٦ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٧١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٣ ، ومنهم من يرى أنها غير مركبة ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٥٩/٤ .

عوضاً عن المحذوف عند العلم به ، وتضمنت معنى التوقع والانتظار تقول : " نَدِم زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ " ، أي عَقِيبَ نَدَمِه ، ويجوز أن يكون قد نفعه بعد ذلك ، فإذا قلته بـ" لمّا " ، كان على أن لم ينفعه إلى وقت الإخبار بجُمْلَتِها ، فيصح على هذا : " نَدِمَ آدمُ وَلَمْ يَنْفَعْه النَّدَمُ " ، و" نَدِمَ إبْليسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ " ، ولا يصح بوضع إحداهما موضع الأخرى ، وأما حذف المجزوم بها فكقوله[١] :

أَتَيْتُ قُبُوْرَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُوْرَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

والبَدْءُ : السَّيِّد ، أي : ولَمَّا أَكُنْ سَيِّدا ، فحُذف للعلم به كما حُذف الواقع بعد " قد " كذلك في قوله[٢] :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي : وكَأَنْ قَدْ زَالَتْ .

وأما التوقع فإنه لا يخبر بجُمْلَتِها إلا مَنْ يتوقع الإخبار بذلك ، ولذلك يقول النحويون[٣] : " لَمْ " لنفي فَعَل و" لَمَّا " لنفي " قَدْ [فَعَل] " ؛ لأن " قد " للتوقع .

وهي في الكلام على ثلاثة أضرب :

جازمة كما ذكرنا ، وظرف زمان بمعنى " حين "[٤] نحو : ﴿ [فلمَّا] أَنْ جاءَ البَشِيرُ ألقَاه علَى وَجْهِه ﴾[٥] وسيذكرها هو فيما بعد ، وحرف استثناء بمعنى إلاّ

---

(١) أورده البغدادي في شرح أبيات المغني مع جملة أبيات : ٣ / ٧٢ ، قال : « وهذا الشعر نسبه ابن السكيت إلى رجل من بني أسد ، ولم يذكر اسمه » . وينظر : اللسان : (لمم) ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٧ ، والدرر : ٢ / ٥٢ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٤ ، من التحقيق .

(٣) قاله سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١١٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٥٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٠ .

(٤) وهو رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي : ٣٢٨ ، وينظر : رصف المباني : ٣٥٤ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٩٦ .

كقول عمر - رضي الله عنه - في جواب أبي موسى : " عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطاً " ، أي : إلاَّ ضَرَبْتَ ، وقد قيل في قوله[1] تعالى : ﴿إن كُلُّ نفسٍ لمَّا عليها حَافِظ ﴾ / في قراءة التشديد : إنها بمعنى إلا . ٣٨/ب

و" لام " الأمر هي المطلوب بها الفعل نحو : ﴿ لِيَسْتَأذنكم الذينَ مَلَكت أيمانُكم ﴾[2] وهي مكسورة لشبهها بـ" لام " الجر في الاختصاص ، ويجوز تسكينها مع " الواو ، والفاء ، وثم " نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبوا لي وليُؤْمِنوا بِي ﴾[3] و﴿ ثمَّ ليَقضُوا تفَثَهم ﴾[4] وهو مع " الواو ، والفاء " أكثر منه مع " ثم " .

و" لا " في النهي هي المطلوب بها الترك نحو : ﴿ لا تقُمْ فيه أبداً ﴾[5] .

و" إن " الشرطية تدخل على فعلين فيجعل الأول سبباً للثاني والثاني مسبباً عنه ، وتقلب معنى الماضي إلى الاستقبال تقول : « إن قام زيدٌ غداً قام عمرو بعد غد » ، وعملت الجزم لطول مقتضاها بطلب فعلين ، وحملت عليها " لم ، ولما " لأنهما [مثلها] في القلب ، و" لام " الأمر و" لا " في النهي لأنهما مثلها في الاختصاص بالمستقبل .

و" ألم " هي " لم " دخلت عليها همزة الاستفهام ، ذكرها لينبه على أن " لم " لا يبطل عملها بدخول الهمزة عليها ؛ لأن العامل لا يبطل عمله بدخول أداة الاستفهام عليه .

* * *

(١) سورة الطارق : الآية : ٤ ، وقرأ بالتشديد عاصم وابن عامر وحمزة ، وقرأ بالتخفيف الباقون من السبعة. ينظر : السبعة : ٦٧٨ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٥٤ .

(٢) سورة النور : من الآية : ٥٨ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٦ .

(٤) سورة الحج : من الآية : ٢٩ ، قرأ أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش عن نافع بكسر اللام ، وقرأ الباقون من العشرة بالإسكان . ينظر : المبسوط في القراءات العشر : ٣٠٦ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ١٠٨ .

[أدوات الشرط]

وَاجْـزِمْ [بِحَـرْفٍ][1] الشَّـرْطِ وَهْـوَ إِنْ وَمَـا ضُمِّنَ مَـعْـنَـاهُ [فَمِنْـهُ مَـنْ][2] وَمَـا
وَمِنْـهُ أَيٌّ وَمَـتَـى وَمَـهْـمَـا وَحَيْثُمَـا وَأَيْـنَـمَـا وَإِذْمَـا
وَمِـنْـهُ أَيَّـانَ وَمِـنْـهُ أَنَّـى وَاجْـزِمْ جَـوَابَ [الشَّـرْطِ] إِنْ لَـمْ يُبْنَـا

الشرط : تعليق وجود أحد الجائزين أو عدمِه على وجود جائز آخر أوعدمه[3] ، ولذلك لا يكون إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها نحو: " إِنْ زُرْتَنِي أَكْرَمْتُك ، وَإِنْ لَمْ تَزُرْنِي لَمْ أُكْرِمْك ، وإِنْ زُرْتَنِي لَمْ أُكْرِمْك ، وإِنْ لَمْ تَزُرْنِي أَكْرَمْتُـك " ، فـلا يجوز : " إِنْ تَكَلَّم الحَجَرُ آتِكَ " ؛ لأنه ممتنع فلا احتمال ، ولا : " إِنْ احْمَرَّ البُسْرُ آتِكَ "[4] ؛ لأنه واجب ، فلا شك ، ويجوز بـ" إذا " لأنها للوقت المعلوم ، وحرفه " إن "[5] .

وفي كونه عاملاً في فعلي الشرط والجواب خمسة مذاهب[6] :

مذهب سيبويه[7] وعنه روايتان إحداهما : أن حرف الشرط عَمِلَ في الشرط وهما معاً عمِلا في الجواب .

---

(١) في الأصل : " جواب " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " فمن " سقط .

(٣) ينظر : التعريفات : ١٦٦ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ .

(٥) جاء في الكتاب : ٣ / ٦٣ : " وزعم الخليل أنَّ " إنْ " هي أم حروف الجزاء ، فسألتُه : لِمَ قلتَ ذلك ؟ فقال : من قِبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تفارق المجازاة " .

(٦) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٥٤ .

(٧) الكتاب : ٣ / ٦٢ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ٤٨ ، قال سيبويه : " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : " إِنْ تأْتِنِي آتك " ؛ " فـآتك " ؛ انجزمت بـ" إِنْ تَأْتِنِي " ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : " ائتني آتك " .

الثانية : أن حرف الشرط عمل فيهما ، لكن في الشرط بغير واسطة والشرط عمل في الجواب .

ومذهب المازني[١] وهو أنهما مبنيان ، عوملا معاملة المجزوم كصيغة الأمر ؛ قال: لأن المعرب من الأفعال هوالذي يقع بحيث يصح وقوع الاسم ، وقد وقعا حيث لا تقع الأسماء .

ومذهب الكوفيين[٢] : وهو أن حرف الشرط عمل في الشرط ثم جزم الجواب على المجاورة ، كما جُرَّ الاسم على المجاورة في قولهم : « مَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ » ونحوه .

الخامس[٣] : أن حرف الشرط عمل فيهما معاً بغير واسطة لاقتضائه إياهما .

والأسماء الجازمة المتضمنة معناه عشرة ، أربعة أسماء غير ظروف وهي : " مَنْ ، ومَا ، وأَيّ ، ومَهْمَا " كقوله[٤] تعالى : ﴿ ومَن يتّق الله يجعلْ لَه مخرجاً ﴾ وقوله[٥] : ﴿ ومَا [تُنفقوا] من خيرٍ يوفَّ إليكُم ﴾ وقوله[٦] : ﴿ أيًّا مَا تدعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنَى ﴾ .

فـ" أيّ " جازمةٌ لـ" تدعو " بما تضمَّنَتْه من معنى الشرط ، منصوبةٌ بذاته فلا دور لاختلاف جهة العمل ، وهي بعض مما تضاف إليه فلا تضاف إلا إلى ما يصح تَبَعُّضُه، فإذا أضيفت / إلى النكرة أضيفت إلى الواحد والاثنين والجماعة ، وإذا أضيفت إلى ٩/٣٩

---

(١) رأيه في الإنصاف : ٢ / ٦٠٢ .

(٢) المصدر السابق ، وشرح التسهيل : ٤ / ٧٩ ، والمساعد : ٣ / ١٥٣ .

(٣) وهو مذهب أكثر البصريين ، ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٨ ، والإنصاف : ٢ / ٦٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٧ .

(٤) سورة الطلاق : من الآية : ٢ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٢ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ١١٠ .

المعرفة أضيفت إلى ما كان من اثنين فصاعداً ، وهي عامة فيما تضاف إليه ، فلذلك إذا قال[١] : " أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فَهُو حُرٌّ "، فَضَرَبَه الجميع عَتَقُوا لعموم الفعل بعموم فاعله ، إذ هو ضمير " أي " ، ولو قال : " أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبْتَهُ فَهُو حُرٌّ " فضَرَب الجميع ، لم يَعْتِقْ إلا الأولُ لعدم العموم ، إذ الفعل مسند إلى ضمير المخاطب وهو خاص .

وأما " مهما " فكقوله[٢] تعالى : ﴿ مَهما تَأتِنا بهِ مِنْ آيةٍ لتسحرَنَا بِها فمَا نحنُ لكَ بمُؤْمنينَ ﴾ وقد اختلف فيها فقيل : اسم مركب . قال الخليل[٣] : أصله "مَامَا " الأولى شرطية والثانية زائدة للتوكيد ، فأبدل ألف الأولى هاء كراهة اجتماع المثلين .

وقال الأخفش[٤] : أصله " مَهْ " للكف ، زيدت عليها التي للجزاء فلفظها مركب من غير تغيير ، وقيل[٥] : مفرد بوزن " فَعْلَى " ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل ، وقيل[٦] : حرف ، ورد بعود الضمير إليها كما في الآية ، وقد جاءت للاستفهام في قوله[٧] :

---

(١) ينظر : شرح الرعيني : ١ / ٥٩٨ ، عن ابن النحوية ، قال : « وقد فرّعوا على عموم الإضافة إليها مسألة فقهية ذكرها ابن النحويّة وهي : أنّه إذا قال : أي عبيدي .... » .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٣٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٩ ، وحروف المعاني والصفات : ٣٤ .

(٤) وهو رأي سيبويه أيضاً ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ ، قال : « وقد يجوز أن يكون " مَهْ " كـ" إذ " ، ضُمَّ إليها " ما " » . وينظر : المساعد : ٣ / ١٣٧ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٠ .

(٦) وهو مذهب السُّهيلي ، كما في مغني اللبيب : ١ / ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٦٣ .

(٧) هو عمرو بن ملقط الطائي ، شاعر جاهلي ، كان مقرباً من الملك عمرو بن هند . أخباره في : من اسمه عمرو من الشعراء : ٨٣ ، ومعجم الشعراء : ٢٣٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٥ .

والبيت في : شعر طيءٍ : ، والنوادر : ٢٦٧ ، وأورد القصيدة ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٤٤ ، وضرائر الشعر : ٨٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤٦ ، ٣٣٢ .

قال أبو زيد : مهما تجيء للجزاء فجاء بها في غير موضعها ؛ كأنه قال : مالي سُرقت نعلي مالي .

مَـهْمَا لِـيَ اللَّيْلَـةُ مَهْمَـا لِيَـهْ أَوْدَى بنَعْلَـيَّ وَسِـرْبَالِيَهْ

وثلاثة منهـا ظـروف أزمنـة وهـي : " مَتَـى ، وإِذْ مَـا ، وأَيَّـانَ " ، أمَّـا " متـى " فيجازى بها بدون " ما " كقوله :

مَتَى تَجْمَعِ الكَفَّ الذَّلِيَّ وَصَارِمـاً وَكَفّـاً سَـخِيّاً تَسْـتَهِبْكَ الْقَبَـائِلُ

ومع " ما " فتزيدها[1] إبهاماً كقول الآخر[2] :

مَتَى مَا يَرَى النَّاسُ الْغَنِـيَّ وَجَـارُهُ فَقِيْرٌ يَـقُـولُوا عَـاجِزٌ وَجَلِيـد

والفرق بينهـا وبـين " إذا " في الشـرط أنهـا للوقـت المبهـم[3] ، و" إذا " للمُعَيَّـن ولذلك لا يجازى بها إلا في الضرورة كقوله[4] :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَـا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِـنَـا فَنُضَـارِبِ

فجَزْمُ المعطوف على الجواب دليـل علـى جَزْمـه ، فـإذا كـانت استفهاماً كـانت للوقت المعين مثل : " يَوْمَ الجُمعة " في جواب : مَتَى خَرَجْتَ ؟ دون وقتاً أو زماناً .

وأما " إِذْمَا " فكقول[5] العباس بن مرداس السلمي :

---

(١) ينظر : حروف المعاني والصفات : ٦٤ .

(٢) ينسب إلى المعلوط بن بدل القريعي ، من قُرَيع بن عوف بن كعب بن زيـد منـاة بـن تميـم ، وينسـب إلى سُويد بن خَذَّاق العَبْدي . ينظر : حماسة أبي تمـام : ١ / ٥٧٥ ، وشـرحها للمرزوقـي : ٣ / ١١٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٥ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١٩ . والجليد : مأخوذٌ من الجـلادة ؛ أي القوة والسعي وراء المال .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢١٧ .

(٤) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانـه : ٤١ . وهـو مـن شـواهد سيبويه : ٣ / ٦١ ، والمقتضـب : ٢ / ٥٧ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٧ ، وضرائر الشـعر : ٢٩٨ ، وخزانـة الأدب : ٧ / ٢٥ . ويروى : " للتقاربِ " ، وبها يفوت الاستشهاد .

(٥) البيت في ديوانه : ٧٢ . وهو من قصيدة قالها في غزوة حنين يخـاطب بهـا الرسـول ﷺ ويذكـر بـلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة ، يقول :

=

إِذْمَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَـيْـكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وأصلها : " إذ " ، زيدت عليها [ما] لتكفها عن الإضافة إلى الجملة ، وهي عند سيبويه[١] بعد التركيب حرف لدلالتها بعده على الاستقبال والشرط ، وقبله على المضي من غير شرط ، وعند المبرد[٢] اسم كحالها قبل التركيب ، ودلالتها على الاستقبال مستفادة منه .

وتقول : " أَيَّانَ تَخْرُجْ أَخْرُجْ "، وأكثر استعمالها في الاستفهام كقوله[٣] تعالى: ﴿ أيَّان مُرسَاها ﴾ ﴿ أيَّان يوم الدِّين ﴾[٤] وأصلها[٥] : " أي أوان " ، فخففت

يَـا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ الَّـذِي تَهْـوَى بِـهِ وَجْنَـاءُ مُجْمَـرَةُ المَنَاسِـمِ عِرْمِـسُ

إذ ما أتيت ...

يَا خَيْرَ مَنْ رَكِـبَ المَطِـيَّ وَمَـنْ مَشَـى فَـوْقَ الـتُّرَابِ إِذَا تُعَـدُّ الأَنْفُـسُ

إِنَّـا وَفَيْنَـا بِـالَّذِي عَاهَدْتَنَـا وَالخَيْـلُ تُقْـدَعُ بِالكُمَـاةِ وَتُضْـرَسُ

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٣٢ ، وينظر : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ١٠٢ ، والكامل : ١ / ٣٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ٤٧ ، والخصائص : ١ / ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٧ ، ٧ / ٤٦ ، ورصف المباني : ٧٠٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٩ .

(١) الكتاب : ٣ / ٥٦ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٤٦ ، وفي أول الباب ما يناقض هذا ، قال : « هذا باب المجازاة وحروفها ، وهي تدخل للشرط ، ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره ؛ فمن عواملها من الظروف : أين ومتى وأنى وحيثما ، ومن الأسماء : من وما وأيّ ومهما ، ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ وإذما » .
وقال في ص ٤٧ : « ولا يكون الجزاء في " إذ " ولا في " حيث " بغير " ما " ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زيدت على كل واحدٍ منهما ما منعتا الإضافة فعملتا » . وهذا موافق لما قاله المؤلف ، ولما ورد في كتب النحو منسوباً إلى المبرد ، ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٥٤ ، والمساعد : ٣ / ١٤١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٠ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ١٨٧ .

(٤) سورة الذاريات : من الآية : ١٢ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٤١٩ .

بحذف إحدى اليائين وهمزة " أوان " فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء ، وبنو سليم[١] يكسرون همزتها .

وثلاثة منها ظروف أمكنة وهي : " حَيْثُما ، وأَيْنَمَا ، وأَنَّى " كقوله[٢] تعالى : ﴿ وحيثُما كنتُم فَوَلُّوا وجوهَكم شطرَه ﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿ أينَمَا تكُونُوا يدرككُّمّ الموتُ ﴾ مع " ما " وبدونها كقوله[٤] :

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العِدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ الْعِيْسَ بَعْدَهَا لِلتَّلاَقِي

والدليل على أنّ " أنَّى " ظرف مكان / مجيئها في الاستفهام بمعنى " أَيْن " ٣٩/ب
كقوله[٥] تعالى : ﴿ أنَّى لك هَذا ﴾ بمعنى : من أين لك هذا ، أي : من أي مكان ، ولذلك أجابت بقولها : ﴿ هو من عند الله ﴾[٥] ، وأما قوله[٦] تعالى : ﴿ فأْتُوا حرثَكم أنَّى شِئتُم ﴾ وقول الكميت[٧] :

---

(١) ينظر : المصدر السابق ، واللسان : (أين) ، جاء فيه : " وفي التنزيل العزيز [سورة النحل : من الآية : ٢١] : ﴿ وما يشعرون أيان يُبعثون ﴾ ، أي لا يعلمون متى البعث ، قال الفراء : قرأ أبو عبد الرحمن السلميّ : إيّان يُبعثون ؛ بكسر الألف ، وهي لغة لبعض العرب ، يقولون : متى إوان ذلك ، والكلام : أوان " . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٩ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٤٤ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٧٨ .

(٤) هو عبد الله بن همام السّلولي ، والبيت في ديوانه : ٨٣ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٨ ، والمقتضب : ٢ / ٤٨ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٥ ، ٧ / ٤٥ ، والمساعد : ٣ / ١٤٠ .

العيس : الإبل البيض ، وروايته في المصادر السابقة : " نحوها " بدل " بعدها " .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٣٧ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٢٢٣ .

(٧) البيت في شرح الهاشميات : ١٠٠ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣١٠ . ويروى : " حيث " بدل " بعد " ، و " لا رِيَبُ " بدل " لا لعب " .

أَنَّـى وَمِـنْ أَيْـنَ آبَـكَ الطَّـرَبُ مِـنْ بَعْـدِ لاَ صَبْـــوَةٌ وَلاَ لَعِـــبُ

فهي بمعنى : كيف ؛ أي[١] : كيف شئتم من قدام أو وراء أو يمين أو شمال بعد أن يكون في المَأْتَى المقصود .

و" كيف " لا يجازي بها فلا يجازى ما هو بمعناها ، وأجاز الكوفيون المجازاة بـ" كيف " قالوا[٢] : وهي مع " ما " أقوى في المجازاة ، وهوعند البصريين ضعيف[٢]؛ لأن قول القائل لمن يخاطبه : " كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ " ، محال ؛ لأنه لا يستطيع أن [يكون][٣] على أحواله كلها ، ولا يستطيع أيضاً أن يكون على حالة تكون لغيره ، فإذا قال : " أَنَّى تَكُنْ أَكُنْ " ، استطاع أن يكون في المكان الذي هو فيه .

و" ما " في هذه الظروف واجبة ، وجائزة ، وممتنعة ، فالواجبة في " حَيْثُما ، وإِذْمَا " ، والجائزة في " أَيْنَ ، ومَتَى ، وأَيّ "[٤] ، وفيما عدا ذلك ممتنعة .

فما كان من هذه الجوازم ظرفاً فهو منصوب بفعل الشرط ، وقيل بفعل الجواب وهو ضعيف ؛ لأنه قد يكون جملة اسمية ولا عمل لها ، ويحتاج إلى تكلف تقدير[٥] عامل .

وما كان منها غير ظرف فهو مرفوع إن كان العامل بعده غير متعد ، نحو : " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه " ، وكذلك إن كان متعدياً واشتغل بالضمير نحو : " مَنْ تَضْرِبْه

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠ ، والأصول : ٢ / ١٩٧ ، والإنصاف : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٥ .

(٣) في الأصل : " يكن " ، تحريف .

(٤) وزادوا : " أيان ، وكيف ، وإذا ، وإنْ " . ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٤٠٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٨ / ٢٢٠ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٦٢١ .

(٥) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٦٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٩٦ ، وذكر ابن هشام أن نصبه بالشرط هو قول المحققين ، ونصبه بالجواب هو قول الأكثرين ، وردّه بأمور عدّة .

أَضْرِبْه » ، إلا أن يقدر فعل محذوف يفسره ما بعده فيكون في محل نصب ، وكذلك إن لم يشتغل العامل نحو : " مَنْ يَضْرِبْ " .

وما دخل عليه حرف جر أو أضيف إليه فمجرور نحو : " بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ[1] ، وغَلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ " .

وقوله :

واجْزِمْ جَوابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَا

يحتمل أن يكون التقدير : إن لم يبن الشرط ؛ لأنه إذا لم يبن يكون مضارعاً ، وحينئذ فيكونان مضارعين فيجب جزم الجواب ، ولا يرفع إلا في الضرورة على نية التقديم وحَذْفِ الجَوَابِ لِدَلالة ما تقدم عليه ، وسيأتي ، ومفهومه أنه إذا بني إن كان ماضياً لم يجب الجزم ، ويجوز الرفع على إضمار المبتدأ أو الفاء ، ويحتمل أن يكون التقدير : إن لم يبن الجواب ؛ لأن الجواب إذا كان ماضياً لا يجزم وإنما يجزم ما يعطف عليه ؛ لأنه في محل الجزم .

* * *

تَقُوْلُ إِنْ تُلْمِمْ بِنَا نُكْرِمْكَا وَأَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرْكَا

لا يخلو فعلا الشرط والجواب من أن يكونا مضارعين أو ماضيين ، أو الأول مضارعاً والثاني ماضياً أو عكسه .

فإن كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم كقوله[2] تعالى : ﴿ ومَنْ يَفعلْ ذَلك يلقَ أثاماً ﴾ وشذ رفع الثاني في قول الشاعر[3] :

---

(١) ضَعَّف سيبويه حذف الجار والمجرور هنا ، وتقديره : " به " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٨١ .

(٢) سورة الفرقان : من الآية : ٦٨ .

(٣) ينسب البيتان إلى جرير بن عبد الله البجلي ، رضي الله عنه ، كما في الكتاب : ٣ / ٦٧ ، وإلى عمرو ابن خثارم البجلي كما في : شرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ١٢٧ ، قال : « وجدت هذا الشعر في الكتاب منسوباً إلى جرير بن عبد الله البجلي ، والشعر لغيره من بجيلة ، وقال أبو الخثارم البجلي في منافرة بجيلة وكلب ، وتحاكموا إلى الأقرع بن حابس ؛ فقالت بجيلة : نحن إخوة نزار ، ولهم أحاديث؛

=

يَا أَقْـرَعُ بْـنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ تُصرَعُ

تقديره[١] : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، فحذف الجواب لدلالة المتقدم عليه ، وعلى هذا فلا شذوذ / فيه ، ومعنى تصرع : تَذِلّ ، وفي قراءة[٢] طلحة[٣] بن سليمان : ﴿ أينَما تكُونُوا يُدرِكُكُم الموتُ ﴾ بالرفع . ٢/٤٠

وإن كانا ماضيين حكم بالجزم على محلهما ، وإذا عطف عليه مضارع جزم .

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل في الاستعمال جزم الأول وحكم على محل الثاني بالجزم كقوله[٤] :

وَإِنْ تَقْطَعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلاَدَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قَلاَئِدِ

وقول الآخر[٥] :

= فقال في ذلك أبو الخثارم :

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ
إني أخوك فانظُرن ما تصنعُ
إنك إنْ تَصْرَعْ أخاك تُصرَعُوا
أنا أنا الداعي نِزاراً فاسمعُوا

وجعل " تُصرعوا " للجماعة ؛ يريد الأقرع وقومه ، ولا شاهد فيه على هذا الوجه " اهـ .

وينظر : المقتضب : ٢ / ٧٢ ، والكامل : ١ / ١٧٥ ، والإنصاف : ٢ / ٦٢٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦١٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٢٠ .

(١) وهو تقدير سيبويه في الكتاب : ٣ / ٦٧ ، وعند المبرد في المقتضب : ٢ / ٧٢ : على تقدير الفاء ومبتدأ ، وتقدير الكلام عنده : إنك إن يصرع أخوك فأنت تُصرع .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٧٨ ، وينظر في القراءة : المحتسب : ١ / ١٩٣ ، والبحر المحيط : ٣ / ٢٩٩ .

(٣) هو طلحة بن سليمان السمّان ، قال ابن الجزري في غاية النهاية : ١ / ٣٤١ : « مقرئٌ مصدّر ، أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف ، وله شواذّ تروَى عنه » .

(٤) البيت في شرح ابن القواس : ١ / ٣٣١ ، غير منسوب .

(٥) هو أبو زبيد الطائي ، والبيت في شعره : ٥٢ . يرثي اللجلاج ، ابن أخته ، الذي مات في طريق مكة عطشاً ، وقصيدته هذه من المراثي المشهورة . وينظر : المقتضب : ٢ / ٥٨ ، والبحر المحيط : ٤/ ٣٧٠، وخزانة الأدب : ٩ / ٧٦ . والشجا : ما يعترض في الحلق ، والوريد : عرقٌ بين الحلقوم والعلباوين .

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيْدِ

وإن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً حكم على محل الأول بالجزم وجاز في الثاني الجزم والرفع على حذف الفاء[١] وإضمار المبتدأ كقوله[٢] :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُوْلُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرَمُ

أي : فهو يقول أو فيقول ، و" الخليل " : [الفقير][٣] ، وهو ذو الخَلَّة بالفتح ، و" الخَلَّةُ " : الفَقْر ، و" الحَرِم " بفتح الراء وكسرها : الممنوع .

فإن توسط بين فعلى الشرط والجواب مضارع جاز رفعه[٤] ، كقول الحطيئة[٥] يمدح بغيض بن عامر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِه تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

تَزُوْرُ امْرَأً يُعْطِي عَلَى الْحَمْدِ مَالَهُ وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَحَامِدِ يُحْمَدِ

---

(١) هو رأي المبرد في المقتضب : ٢ / ٧٠ ، وخرجه سيبويه على التقديم والجواب محذوف . ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٦ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى ، والبيت في شرح شعره : ١٢٠ ، وينظر : البحر المحيط : ٣ / ٢٩٩ ، واللسان : (خلل - حرم) .

(٣) في الأصل : " الفقر " ، تحريف ، وينظر : القاموس المحيط : (خلل) .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٥ - ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٣ .

(٥) الأبيات في ديوانه : ٥١ ، والمؤلف قدّم الشاهد هنا ، وإلا فترتيبه في الديوان وفي المصادر بعد الأبيات اللاحقة . وقد رُوي أن عمر - رضي الله عنه - قال لما سمع البيت : « تلك نار موسى ؛ لأن خير موقدها الله عزّ وجل » .

والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ٤٤٥ ، والمقتضب : ٢ / ٦٥ . وينظر : الأغاني : ٢ / ١٦٨ ، واللآلىء : ١ / ٣٤٥ ، والجمل : ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٧٤ ، ٩ / ٩٤ .

والممدوح : بغيض بن عامر بن شَمَّاس بن لأي بن أنف النّاقة التميمي ، وقد ذكره في قوله :

فمازالت الوجناءُ تجري ضفورُها إليك ابن شمّاس تروح وتغتدي

وقوله : تعشو أي : تنظر إليها نظر العُشْي ، لما يضعف بصرك من عظم الوقود واتساع الضوء .

ويروى : " على المرءِ ماله " بدل " على المال آله " .

يَرَى الْبُخْلَ لاَ يُبْقِي عَلَى المَالِ آلَـهُ وَيَعْلم أَنَّ الْمَرْءَ غَيْرَ مُخَلَّـــدِ
كَسُـــوْبٌ وَمِتْلاَفٌ إِذَا مَا سَأَلْتَهُ تَهَلَّلَ وَاهْتَزَّ اهْتِزَازَ الْمُهَنَّـــدِ

وجاز أيضاً جزمه على البدل[١] كقول عبيد الله[٢] بن الحر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَـا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله[٣] :

وَأَبْدَلُو الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ [إذا]

ويجوز عند قيام القرينة حذف الشرط كقوله[٤] :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِنْ لاَ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي : وإن لا تطلقها ، وحذف الجواب كقوله[٥] تعالى : ﴿ وإنْ كَان كَبُرَ عليكَ إعراضُهم فإنِ استطعتَ أنْ تبتغيَ نفقاً في الأرض أو سُلّماً في السَّماء فتأتيَهم بآيةٍ ﴾ أي : فافعلْ ، وحذفهما معاً كقوله[٦] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٣ .

(٢) هو عبيد الله بن الحرّ بن عمرو الجعفي ، قائد من الشجعان الأبطال ، كان من أصحاب عثمان رضي الله عنه ثم مع معاوية في يوم صفين ، ت سنة ٦٨ هـ .
أخباره في : جمهرة النسب لابن الكلبي : ٥٢٠ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٥٦ .
والبيت في شعره : (شعراء أمويون) : ١ / ٩٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٨٦ ، وينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٨٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٩٠ .

(٣) انظر الصفحة : ٧٩٢ .

(٤) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت في شعره : ٢٣٨ ، وتخريجه في : ٣٢٦ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٤٧ ، وشرح أبياته : ٨ / ٥ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٥١ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ٣٥ .

(٦) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٨٦ ، وينظر : ضرائر الشعر : ١٨٤، والبحر المحيط : ١ / ٢١٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٥ . وقبلهما في ديوانه :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنّْ
يَغْسِلُ جِلْدِي وَيُنَسِّينِي الْحَزَنْ
وَحَاجَةً مَا إِنْ لَهَا عِنْدِي ثَمَنْ
مَيْسُورَةً قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمِنْ

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَـانَ عَيِيّاً مُـعْدَماً قَالَتْ وَإِنْ

والجواب باعتبار الفاء ثلاثة أقسام :

قسم تجب فيه ، وذلك إذا كان أمراً أو نهياً أو ماضياً صحيحاً أو مبتدأً وخبراً ، أو مستقبلاً بغير حرف الشرط ، أو فعلاً غير متصرف ، أو منفياً بـ" ما " لأنها لنفي الحال ، أو شرطاً وجوابه ؛ [لأن][1] كل ما لايصلح لاستعماله شرطاً فإنه إذا جعل جواباً لزمته الفاء نحو : ﴿ إن كُنتم تحبُّون اللهَ [فَاتَّبعوني] ﴾[2] و ﴿ فإنْ أطعنَكُم فَلَا تَبغُوا عليهنَّ سَبيلاً ﴾[3] ﴿ وإنْ كانَ قَميصُه / قُدَّ من قُبُلٍ فصَدَقَت ﴾[4] و﴿ إن يَسرقْ فقَد سَرَق أخٌ لَهُ مِنْ قَبْل ﴾[5] و﴿ إن تُعذِّبهم فإنَّهم عِبَادُك ﴾[6] و ﴿ مَنْ يَرتد منكم عَنْ دينِه فسوْفَ يأْتي الله بقومٍ ﴾[7] و ﴿ فإن كَرِهتُموهنّ فعسَى أن تَكرهُوا شيئاً ﴾[8] و " إنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرٌو " ، ﴿وإنْ كَان كَبُر عليك إعراضُهم فإن استطعتَ ﴾[9] . ٤٠/ب

وإنما وجبت الفاء في هذه الأشياء لأنها ليس لحرف الشرط فيها تأثير يقلب معناها إلى الاستقبال وأتِيَ بالفاء للربط ، ولا يجوز حذفها من شيء من ذلك في السعة

---

(١) في الأصل : " إن " ، تحريف .
(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٣١ .
(٣) سورة النساء : من الآية : ٣٤ .
(٤) سورة يوسف : من الآية : ٢٦ .
(٥) سورة يوسف : من الآية : ٧٧ .
(٦) سورة المائدة : من الآية : ١١٨ .
(٧) سورة المائدة : من الآية : ٥٤ .
(٨) سورة النساء : من الآية : ١٩ .
(٩) سورة الأنعام : من الآية : ٣٥ .

إلا نادراً ، منه قوله[١] عليه السلام لأبي بن كعب : « إِنْ جَاء صَاحِبُها وإِلَّا اسْتَمْتِع » ويجوز في الضرورة بكثرة كقوله[٢] :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ ا للهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّـــرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ ا للهِ مِثْـلاَنِ

وقول الآخر[٣] :

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَـيِّ وَالْهَـوَى سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّـلاَمَةِ نَادِمَـا

وتجيء " إذا " الـتي للمفاجـأة عوضـاً عنهـا في الجملـة الاسميـة كقولـه[٤] تعـالى : ﴿ وإن تُصِبهُم سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذَا هُم يقنَطون ﴾ فتدخـل " إذا " علـى الجملـة الاسمية لأنها واقعة موقع الفعل كما دخلت عليها في قوله[٥] :

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الأَحْيَـاءِ مُغْتَبِـطٌ إِذْا هُوَ الرَّمْـسُ تَعْفُـوْهُ الأَعَـاصِيْرُ

لذلك .

وقسم يجوز فيه إثباتها وحذفها وذلـك إذا كـان مضارعـاً مثبتـاً أومنفيـاً بـ" لا " كقوله[٦] تعالى : ﴿ إن تضل إحدَاهُمـا فتُذَكِّـرُ إحداهُمـا الأُخْـرى ﴾ في قـراءة حمـزة وقوله[٧] تعالى: ﴿ ومَن يعملْ مِن الصَّالحاتِ وهوَ مؤمنٌ فلا يخافُ ظلماً ولا هضماً ﴾ في قراءة غير ابن كثير ، وهي في غير ما ذكر من قسمي الواجب والجائز ممتنعة .

* * *

(١) ينظر : سنن أبي داود ١ / ٤٩٨ كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٤٧ ، من التحقيق .

(٣) البيت في المقاصد النحوية : ٤ / ٤٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٥٠ ، غير منسوب .

(٤) سورة الروم : من الآية : ٣٦ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٨ ، من التحقيق .

(٦) سورة البقرة : من الاية : ٢٨٢ . قال ابن مجاهد في السبعة : ١٩٣ : « قرأ حمزة وحده : إن تَضِلَّ ، بكسر الألف ، فَتُذَكِّرُ ، بتشديد الكاف ورفع الراء » .

(٧) سورة طه : الآية : ١١٢ ، قرأ ابن كثير : « فلا يَخَفْ » على النهي . ينظر : السبعة : ٤٢٤ .

وَاجْـزِمْ جَـوَابَ الأَمْـرِ وَالتَّـمَنِّي وَالْعَـرْضِ وَالتَّحْضِيْـضِ إِنْ لَـمْ تَبْنِـي
نَحْـوَ أَلاَ تَـنْزِلُ فِيْنَـا تُكْـرَمِ وَهَكَـذَا الْجَـوَابُ لِلْمُسْـتَفْهِمِ
وَأَحْـرُفُ التَّحْضِيْـضِ مِنْهَـا هَـلاَّ لَـوْلاَ وَلَـوْمَا مِثْـلُهَا وَأَلاَّ

هذه الأشياء السبعة التي هي [الأمر] والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء إذا قصدت بها المجازاة جزم جوابها ؛ لقيامها مقام حرف الشرط والجملة الشرطية بما فيها من معنى الطلب ، والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه ، فوجوده مسبب عنه فإذا وجدت هذه الأشياء أغنت عن ذكر حرف الشرط والسبب جميعاً ، لدلالة المسبب على وجود السبب واقتضائه إياه فالجواب بالحقيقة للشرط لا لها ، وسُمِّي جوابها مجازاً لما دلَّت عليه ، قال الخليل[1] : « هذه الأوائل كلها فيها معنى " إِنْ " ، فلذلك انجزم الجواب » ولم يذكر النهي ولا الدعاء اكتفاء بالأمر ؛ لأنه يدل على النهي وصيغته [و]صيغة الدعاء واحدة تقول : " أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ " ، تقديره : " أَكْرِمْنِي إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ " ، فحذف الشرط لدلالة الأمر عليه ، ومنه قوله[2] تعالى : ﴿ ادْعُ لنا ربَّك يبيِّن لنا مَا هِي ﴾ أيّ : إن تدع لنا ربك يبين .

وتقول / في النهي : " لاَ تَعْصِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ " ، ولا يجوز عند البصريّين[3] جزمُ جوابِ النهي حتى يصحَّ دخول حرف الشرط على أداة النهي دون تغيير معنى ، نحو : " لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ " ، أي : إن لا تَكْفُرْ ، بخلاف " لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ ، ولاَ تَدْنُ مِن الأَسَدِ يَأْكُلْكَ " ؛ لأن النفي لا يدل على الإثبات ، وأجازه الكسائي[4] ٩/٤١

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٩٤ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٢ ، والمساعد : ٣ / ٩٩ .

(٤) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٣٥ ، والمساعد : ٣ / ١٠٠ ، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ١٩٣ إلى الكوفيين عامة .

اتكالاً على ما يسبق منه إلى الفهم ، وقد جاء منه قول الصحابي[١] : « يارسول الله لا تشرف يصبك سهم » .

وتقول في الاستفهام : " أَيْنَ بَيْتُك أَزُرْكَ ؟ " أي : " إِنْ عَرَّفْتَنِي بَيْتَكَ أَزُرْكَ " .

وفي التمني : " لَيْتَه عِنْدَنا يُحَدِّثْنَا " ، أي : " إِنْ حَضَرَ عِنْدَنَا يُحَدِّثْنَا " .

وفي العرض : " أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا نُكْرِمْكَ " .

وفي التحضيض : " هَلاَّ تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصِبْ خَيْراً " ، ومنه قوله[٢] تعالى : ﴿ لولا أخَّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكنْ ﴾ بجزم " أكن " حملاً على المحل .

وفي الدعاء : " اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي عِلْماً أَنْتَفِعُ بِهِ " ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ فهَبْ لي من لَدُنك وليّاً يَرِثُني ﴾ في قراءة الجزم .

وقوله : " إن لم تبني " أي : لأن لم تبن ؛ لأن جواب هذه الأشياء لا يكون إلا فعلاً مضارعاً لا ماضياً ؛ ليناسب الطلب لأنه لا يكون إلا لما في المستقبل ، أو إن لم تبنه على ما قبله بجعله حالاً أو صفة أو خبراً محذوف المبتدأ .

فإن لم يُقْصَدْ بها المجازاة رُفِع الجوابُ ، ورفعُه إما على الصفة كقوله[٤] تعالى : ﴿فهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُني ﴾ في قراءة[٥] الرفع ؛ أي : ولياً وارثاً ، وإما على

---

(١) قائله أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود النَّجَّاري الأنصاري ، صحابي من الرماة ، رضي الله عنه .
أخباره في : الاستيعاب : ٢ / ٥٥٣ ، والإصابة : ٢ / ٦٠٧ .
وينظر قوله في : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٦٢ .

(٢) سورة المنافقين : من الآية : ١٠ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٥ ، ٦ . قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي . ينظر : السبعة : ٤٠٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٢ .

(٤) سورة مريم : من الآية : ٥ .

(٥) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة . ينظر : السبعة : ٤٠٧ .

الحال كقوله[١] تعالى : ﴿ ثمَّ ذَرهم في خَوْضِهم يَلعَبون ﴾ أي : لاعبين ، وإمَّا على القطع كقولهم : " قُمْ يَدْعُوك " ، أي : " فَهُوَ يَدْعُوكَ " ، وقول الشاعر ، أنشده سيبويه[٢] :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوْا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

وحروف التحضيض أربعة : " هَلاَّ ، وأَلاَ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا " والأكثر أنها غير مركبة[٣] ؛ لأن التركيب في الحروف على خلاف الأصل .

[و] يليها الفعل الماضي فيكون معناها التقديم واللزوم على تركه كقوله[٤] تعالى : ﴿ لَولا إذْ سَمِعْتُمُوه ظنَّ المؤمنُون والمُؤمِنَات بأنفُسِهم خَيراً ﴾ ويدخلها معنى التعجيز كقوله[٥] تعالى : ﴿ لَولا جَاءُوا عليه بأربعةِ شُهَدَاء ﴾ ومعنى الاستفهام مثل : ﴿ لولَا أَخَّرتَنِي إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدق ﴾[٦] و ﴿ لولا أُنزل عَليه ملَكٌ ﴾[٧] .

ويليها الفعل المضارع فيكون معناها الاستبطاء والحث عليه كقوله[٨] تعالى : ﴿ لولا يَنهَاهم الربّانيُّون والأَحبار ﴾ وقال سيبويه[٩] : إنهاتكون في الماضي.للحث أيضاً ، على معنى : " إنْ فَاتَكَ هَذَا فَلاَ يَفُتْكَ فِعْلُ مِثْلِهِ " .

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ٩١ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٩٦ ، ونسبه إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥١ ، ومعاهد التنصيص : ١ / ٢٧١ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٨٧ .

(٣) ممن قال بتركيبها سيبويه في الكتاب : ٣ / ١١٥ ، ٤ / ٢٢٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٤٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٣٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٦٧٤ .

(٤) سورة النور : من الآية : ١٢ .

(٥) سورة النور : من الآية : ١٣ .

(٦) سورة المنافقين : من الآية : ١٠ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية : ٨ .

(٨) سورة المائدة : من الآية : ٦٣ .

(٩) الكتاب : ١ / ٩٨ ، ولم يُصَرّح سيبويه بذلك ، بل يفهم من كلامه ، قال : « وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يُبتَدأ بعده الأسماء : " فهلا ولولا ولوما وألاّ " . لو قُلت : هلاَّ زيداً ضربتَ ، ولولا زيداً ضربتَ ، وألاَّ زيداً قتلتَ ، جاز » فقَدَّر الفعل الماضي هنا . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٣٧ .

فإن وَقَع بعد[ها] اسْمٌ كَانَ مرفوعاً بإضمار فعل رافع ، أومنصوباً بإضمار فعل ناصب[١] ، تقول لمن فعل غير الأَوْلَى : " هَلاَّ خيرٌ مِنْ ذَلك " ، مرفوعاً ومنصوباً ، أي : هَلاَّ كَان مِنْكَ خَيْرٌ ، أو : هَلاَّ فَعَلْتَ خَيْراً مِنْ ذَلك ، ومنه قول جرير[٢] :

تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبَ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

/ أي : لولا تعدون . ٤١/ب

ووقوع الجملة الاسمية بعدها موقع الفعلية قليل ، ومنه[٣] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

* * *

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٦٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢ / ٩٠٧ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٢٣ . وينسب إلى الأشهب بن رميلة . وينسب إلى الفرزدق ، وهو خطأ ؛ لأن " ضوطرى " لقب مجاشع جدّ الفرزدق . ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٥٢ ، والمخصص : ١٣ / ١٩٩ ، واللسان : (خطر) .

وقوله : النّيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنّة . وضوطرى : أصله : العبد الكثير اللحم . والكميّ : الشجاع المتكمّي في سلاحه لأنّه كمَّى نفسه ؛ أي : سترها بالدرع والبيضة . والمقنّع : الذي على رأسه البيضة . والمعنى : إنكم تفخرون بذبح الإبل المسنة التي لا ينتفع بلبنها ولا يُرجى نسلها ولا تقدرون على مبارزة الأقران ؛ يرميهم بالجُبن .

(٣) البيت يرد في كثير من المصادر ، ومعه بيت آخر ، وهو قوله :

أَأَكْرَمُ مِنَ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيْعُهَا

وقد اختلف في نسبتهما ، يُنسبان إلى مجنون ليلى ، وهما في ديوانه : ١٩٥ ، وإلى ابن الدمينة ، وهما في ملحق ديوانه : ٢٠٦ ، وإلى الصولي ، وهما في ديوانه : ١٨٥ ، وإلى الصمة القشيري ، وهما في شعر بني قشير : ٢ / ٢٥٥ . وينظر : الحماسة البصرية : ٢ / ١٩٠ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٤٧ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٤١٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٦٧ .

[نواصب الفعل المضارع]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَأَحْرُفٍ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

نواصب الأفعال لا تكون إلا حروفاً بخلاف الجوازم فإنها تكون حروفاً وأسماء ، وهي عشرة أحرف : ثلاثة تَنْصِبُه بنفسها وهي " أن ، ولن ، وإذن " ، وستة تنصبه بإضمار " أن " ، ثلاثة منها حروف جر وهي " لام كي ، ولام الجحود ، وحتى " ، وثلاثة حروف عطف وهي " الفاء ، والواو ، وأو " ، وواحد ينصبه تارة بنفسه ، وتارة بإضمار " أن " وهو " كي "[١] .

فـ" أن " : حرف مصدري يكون هو ومابعده من الفعل مُؤَوَّلاً بمصدر من لفظ ذلك الفعل نحو : ﴿ وأَنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم ﴾[٢] أي : صومكم خير لكم ، وإذا دخل عليها فعل فإن [كان][٣] من أفعال العلم والظن نحو ﴿ أُريد أن تبوءَ بإِثْمي وإِثْمِك ﴾[٤] تعين أن تكون الناصبة ووجب العمل ، وأما نحو ﴿ لمن أرادَ أن يتمَّ الرضَاعَةَ ﴾[٥] بالرفع في قراءة مجاهد ، وقول الشاعر[٦] :

---

(١) في هذه الحروف خلافٌ بين البصريين والكوفيين ، وذكره المؤلف عند حديثه عن كل حرفٍ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .

(٣) في الأصل : " يكن " ، تحريف ، وعطف عليه بَعد بـ" كان " .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٢٩ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٣ . والقراءة في البحر المحيط : ٢ / ٢١٢ .

(٦) البيت يرد في كثير من المصادر مع بيتين آخرين ، وهما :

يا صاحبيَّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رَشَدَا
أن تحملا حاجةً لي خَفَّ محملُها وتصنعَا نِعْمةً عندي بها ويَدَا .
أن تقرآن ...

قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٤٢٨ : " وهذه الأبيات الثلاثة قلَّما خلاَ عنها كتابُ نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يَعزُها أحدٌ إلى شاعر ، والله أعلم " .

ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٣٢٣ ، والخصائص : ١ / ٣٩٠ ، والمنصف : ١ / ٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣٢ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٢٠ .

=

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَـى أَسْـمَاءَ وَيْحَكُمَـا مِنِّـي السَّـلاَمَ وَأَلاَّ تُشْـعِرَا أَحَـدَا

فحمل لها على " ما " لاشتراكهما في المصدرية .

وإن كان من أفعال العلم نحو : ﴿ علم أن سَيكُون منكـم مرضَى ﴾[1] تعين أن تكون المخفَّفةَ من الثقيلة[2] .

وإن كان من أفعال الظن نحو : ﴿ وحَسبوا أنْ لا تكون فتنةٌ ﴾[3] مرفوعاً ومنصوباً[4] جاز الأمران[5] ، وإنما تعيّنت المخفّفة من أفعال العلم لأن الناصبة للرجاء والطمع ؛ فما بعدها غير معلوم التحقق ، وإذا دخل عليها فعل العلم أفاد أن ما بعدها معلوم التحقق ، فكان في الجمع بينهما تناقض معنوي فجعلت المخففة من الثقيلة لذلك .

= واختلف في " أن " فقيل : " أن " خفيفة مصدرية مشبهة بـ " ما " كما قال المؤلف هنا ، ورُدّ : بأن " ما " مصدر معناه الحال ، و" أن " وما بعدها مصدرٌ إما ماضٍ وإما مستقبل ، على حسب الفعل الواقع بعدها ؛ فلذلك لا يصح أحدهما بمعنى الآخر ، ورُدّ أيضاً بأنه لم يستقر رفع الفعل المضارع إلا بعد المخففة .

وقيل : " أن " مخففة من الثقيلة ، والتقدير : « أنكما تقرآن » و " أن " وما بعدها في موضع البدل من قوله : « حاجة » ؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها ، وأولاها الفعل بلا فصلٍ للضرورة ، وهو شاذ ، قال أبو علي : « وهذا وإن كان فيه بعض الضعف أسهل » ؛ لأن " أن " المخففة هي التي استقرّ في كلامهم ارتفاع المضارع بعدها » .

وقيل : " أن " مفسّرة بمعنى " أي " ، ورُدّ : بأن " أن " لا تفسّر إلا مفعولاً مقدّر اللفظ دالاً على معنى القول مؤدياً معناه .

(١) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(٢) وهو رأي الجمهور ، ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والمقتضب : ٢ / ٣٠ ، والإيضاح العضدي : ١٣٢ ، وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع " أن " الناصبة بعد فعل اليقين . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٣٣ ، والمساعد : ٣ / ٦٣ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٧١ .

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٤٧ ، والإقناع : ٢ / ٦٣٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ١٦٦ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣٣ ، وزعم المبّرد أنّ " أنْ " الناصبة لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً ، وهو مردود ؛ لأنها تُؤَوّل بالظن .

وأما فعل الظن فيحتمل التحقق وعدمه فلذلك جاز معه استعمال كل واحدة منهما .

و" لن " : قيل[١] هي توكيد لما تعطيه " لا " من نفي المستقبل فيبقى على وجه التأبيد ، واعترض عليه بقوله[٢] تعالى : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ لأنها مغيَّاة ، فلو كانت للتأبيد لتناقض ؛ لدلالة الغاية على عدمه ، وكذلك قوله[٣] تعالى : ﴿ فلَنْ أُكلِّم اليومَ إنسيّاً ﴾ ولو كانت للتأبيد أيضاً [لتناقض] ؛ لأن اليوم للحال والظاهر أنها ليست له ؛ كقوله[٤] تعالى : ﴿ ولَن يتمنَّوْه أبداً ﴾ ، ولو كانت للتأبيد لكان ذكر الأَبَد معها لا فائدة فيه .

وأصلها عند الخليل[٥] : " لا أن " فخففت بالحذف ، وقال الفراء[٦] : نونها مبدلة من ألف " لا " ، وهو يقتضي عدم الفرق في النفي بينها وبين " لا " ، وهي عند سيبويه[٧] حرفٌ برأسه .

---

(١) هو رأي الزمخشري يتردّد هذا في كتب النحاة ، ولم ينسبه المؤلف إليه ، ينظر : الكشاف : ٢ / ٢٦٨ ، ٤٨٩ ، ٣ / ٢٢ ، قال : في تفسير قوله تعالى [سورة هود : من الآية : ٣٦] : ﴿ وأوحي إلى نوحٍ أنّه لن يؤمن ... ﴾ : « " لن يؤمن " : إقناطٌ من إيمانهم ، وأنّه كالمحال الذي لا تعلّق به للتوقع » وقال في تفسير قوله تعالى : [سورة الحج : من الآية : ٧٣] : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ... ﴾ : « " لن " : أخت " لا " في نفي المستقبل ، إلا أن " لن " تنفيه نفياً مؤكداً » . وينظر : الجنى الداني : ٢٧٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط : ٨ / ٢٦٧ أنه رَجَع عنه ، ينظر : الكشاف : ٤ / ١٠٣ .

(٢) سورة طه : من الآية : ٩١ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٢٦ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٩٥ .

(٥) ومعه الكسائي ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٥ ، والجنى الداني : ٢٧١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٦ ، والجنى الداني : ٢٧٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

(٧) وهو مذهب الجمهور ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٥ ، والمقتضب : ٢ / ٥ ، والجنى الداني : ٢٧٠ .

و" إذن " : معناها الجواب والجزاء . يقول القائل : " أَنَا أُكْرِمُك " ، فتقول : " إِذَنْ أُحِبَّكَ " ، أجبته بهذا الكلام وجعلت محبتك جزاء له على إكرامه .

وشرط[1] نصبها أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، فإن اعتمد ما بعدها على ماقبلها من مبتدأ نحو: " أَنَا / إِذَنْ أُحِبُّكَ " ، أو شرط نحو : " إِنْ فَعَلْتَ إِذَنْ أُحِبُّك "، أو قسم نحو : " وَاللهِ إِذَنْ أُحِبُّك " وجب الرفع . ٩/٤٢

وأن يكون الفعل مستقبلاً ؛ فإذا حدثت بحديث فقلت : " إِذَنْ أَخَالُكَ صَادِقاً " ، رفعت أيضاً ؛ لأن الفعل للحال ، وإنما اشترطا : أما الأول فلأنه إذا اعتمد كان معمولاً لما قبلها ، ولا يمكن أن يكون معمولاً لها ، وإلاَّ لزم عمل العاملين في شيء واحد ، وهو غير جائز للتدافع عند اختلاف العمل .

وأما الثاني : فلأنها جزاء ولا يمكن إلا في المستقبل.

وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير قسم أو دعاء ، أو نداء ، نحو : " إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ ، وإِذَنْ عَافَاكَ اللهُ أُكْرِمَكَ ، وإِذَنْ يَا زَيْدُ أُكْرِمَكَ " ، لأن الفصل في هذه كلا فصل ؛ إذ لا فائدة لها إلا توكيد الكلام ، فلو فصل بغيرها ولو بالظرف نحو : " إِذَنْ عِنْدَ ذَلكَ أُكْرِمُكَ " بطل العمل ، وإذا وقعت بين الواو والفاء وبين الفعل جاز الرفع والنصب ، كقولك لمن يقول : " أَنَا آتِيكَ " : " وإِذَنْ أُكْرِمُك " . فالرفع باعتبار العطف على الجملة الصغرى ، فيعتمد ما بعدها على ما قبلها فتلغى لوقوعها حشواً ، والنصب باعتبار العطف على الجملة الكبرى ؛ لأنها تكون مبتدأً بها في الجملة ، ويزول الاعتماد ، وفي التنزيل[2] : ﴿ وإذن لا يَلبَثُون خلفك إلَّا قليلاً ﴾ وقرئ[3] : ﴿ لا يَلبَثُوا ﴾ .

---

(١) ينظر في شروط إعمالها : الكتاب : ٣ / ١٣ - ١٦ ، والمقتضب : ٢ / ١٠ - ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٢ ، والجنى الداني : ٣٦١ - ٣٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٠ - ١٦٥٤ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ٧٦ .

(٣) هي قراءة أبيّ وابن مسعود . ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٦٦ .

وإذا وقعت بعد الشرط وجوابه جاز فيما بعدها الرفع والنصب والجزم ، مثل : " [إِنْ] تَأْتِنِي آتِكَ وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ " بالرفع على القطع ، أي : " وَأَنَا إِذَنْ أُكْرِمُك " ، والنصب على إعمالها ، والجزم بالعطف على الجواب .

والاختيار كتبها بالنون فرقاً بينها وبين " إذا " ، وقيل : إذا أعملت كتبت بالألف لحصول الفرق[١] ، وهي عند سيبويه [مفردة][٢] وقال الخليل[٣] : مركبة من " إذ " و " أن " فألقيت حركة الهمزة على الذال وحذفت تخفيفاً .

* * *

كَيْ لاَمُ كَيْ لاَمُ الْجُحُوْدِ حَتَّى ... وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ إِذَا أَجَبْتَا
الأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالاِسْتِفْهَامَا ... كَجِئْ لَنَا فَنُوْلِيَ الإِكْرَامَا
وَالْعَرْضَ والتَّحْضِيْضَ وَالتَّمَنِّيَا ... نَحْوَ أَلاَ تَزُوْرُنَا فَنُعْطِيَا
وَمَا أَعِيْبُ فِعْلَهُ فَأَعْذُلَهْ ... وَلاَ تَعِبْ فِعْلَ امْرِئٍ وَتَفْعَلَهْ
وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ أَيْ ... سِرْتُ إِلى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيْرِ كَيْ
وَأَوْ كَمِثْلِ الْزَمْهُ أَوْ يَقْضِيَنِي ... فَانْصِبْ بِإِلاَّ أَنْ لِمَعْنًى بَيِّنِ

---

(١) العلماء في كتابتها على أربعة مذاهب : مذهب المازني أنها تُكتب بالألف لأن الوقف عليها بالألف ، ومذهب المبرد وعليه أكثر النحويين كتابتها بالنون لأنه يُوقف عليها بالنون وفرقاً بينها وبين إذا ، كما ذكر المؤلف هنا ، ومذهب الفرّاء : إذا أُعملت كُتبت بالنون ، وإذا أُلغيت كتبت بالألف ، والمذهب الرابع الذي ذكره المؤلف كتابتها بالألف إذا أُعملت وكتابتها بالنون إذا أهملت . ينظر : الاقتضاب : ١ / ١٢٤ ، ورصف المباني : ١٥٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٧٢٤ .

(٢) تكملة يتم بمثلها النصّ ، قال سيبويه في معرض حديثه عن " إذن " في الكتاب : ٣ / ١٣ : « ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تُفارقه .... لأنّه حرفٌ جامدٌ » . وهو مذهب الجمهور . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٤١ ، ورصف المباني : ١٥٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٠ ، والمساعد : ٣ / ٧٤ ، وشرح الرعيني : ٢ / ٧١٨ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٠ ، والجنى الداني : ٣٦٣ ، والمساعد : ٣ / ٧٤ .

اختلف في " كَيْ " الناصبة للمضارع في مثل : " جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي " ، فعند البصريين[١] : يجوز أن تكون حرف جر فيُنْصَب المضارع بعدها بإضمار " أَنْ " لأن حرف الجر لا يلي الأفعال ، فَتُقَدَّر " أن " لِيَصِيرَ الفعل بها مصدراً ، واستدلُّوا على كونها حرفَ جرٍّ بأنها إذا دخلت على " ما " الاستفهامية حذف ألفها ، وإذا وقف عليها وقف بالهاء ، فتقول لمن قال : " ضَرَبْتُ فُلَانًا " : " كَيْمَ يَا زَيْدُ " ، وإذا وقفت قلت : " كَيْمَهْ " ، / كما يكون ذلك مع حروف الجر من مثل قوله[٢] تعالى : ﴿ فِيمَ ٤٢/ب
أنتَ مِنْ ذِكرَاها ﴾ و ﴿ عَمَّ يتسَاءَلُون ﴾[٣] وإذا وقفت " فِيمَهْ ، وعَمَّه " ؛ فـ" ما " مجرورة بها ، قالوا : ويدل على أن نصب الفعل بإضمار " أن " ظهورها في قول جميل[٤] :

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

فتعين كونها جارة لأن الناصب لا يلي مثله ، ويجوز عندهم أن تكون حرفاً مصدرياً مثل : " أَنْ " فيُنْصَب المضارع بها نفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة مثل : " جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَنِي " ؛ أي : لأَنْ تُكْرِمَنِي ، و﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوا ﴾[٥] لأنَّ حرف الجرِّ لا يلي مثله .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦ ، هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٤ - ١٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ .

(٢) سورة النازعات : الآية : ٤٣ .

(٣) سورة النبأ : الآية : ١ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٢٦ ، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٦٠ إلى حسان بن ثابت ؛ وليس في ديوانه ، قال البغدادي في شرح أبيات المغني : ٤ / ١٥٨ : « وهكذا هو في ديوان جميل ، والبيت له من قصيدة لا لحسّان » ، وينظر : رصف المباني : ٢٩٢ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٨١ .
وذكر ابن يعيش في شرح المفصل : ٩ / ١٥ ، أنه يروى :
لسانك هذا كي تَغُرَّ وتَخْدَعَا
وبها يفوت الاستشهاد .

(٥) سورة الحديد : من الآية : ٢٣ .

ومنع الكوفيون[١] صحة وقوعها حرف جر ، فلا تكون عندهم إلا ناصبة بنفسها و" ما " عندهم منصوبه بفعل مضمر كأنك قلت إذا قال : " ضَرَبْتُ فُلاَناً " ؛ " كَيْ يَفْعَلَ مَاذَا " ؛ قالوا : ولو كانت جراً لم يقتصر بها على جر " ما " الاستفهامية دون بقية الأسماء .

وذهب الأخفش[٢] إلى أن النصب بعدها بإضمار " أَنْ " مطلقاً لأنها عنده حرف جرٍّ ؛ قال : لأنَّ الاشتراك على خلاف الأصل ، وأجاب عن دخول اللام عليها بأنه لا يمتنع اجتماع حرفي جزم في مثل : " إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَكْرِمْهُ " ، وحرفي استفهام في مثل[٣] :

أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

وبأنه قد سمع قوله[٤] :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٧٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ .

(٢) رأيه في شرح الكافية : ٢ / ٢٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٥٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٣ ، قال ابن هشام : " وعن الأخفش أنّ " كي " جارّةٌ دائماً ، وأن النصب بعدها بأنْ ظاهرة أو مضمرة " . وهو مخالف لما في معاني الأخفش : ١ / ١٢٠ ، قال : " وقد تكون " كي " بمنزلة " أنْ " هي الناصبة ، وذلك قوله : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ فأوقع عليها اللام ، ولو لم تكن " كي " وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام " .

(٣) عجز بيت لزيد الخيل ، وهو في شعره (شعراء إسلاميون) : ٢٠٦ ، وصدره :

سائل فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا

والبيت في : المقتضب : ١ / ٤٤ ، والخصائص : ٢ / ٤٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥٣ ، وشرح أبيات المغني : ٦ / ٦٧ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٢٦١ . والشَّدَّة بالفتح : الحملة . و" هل " في البيت بمعنى " قد " .

(٤) هو مسلم بن معبد الوالبي ، شاعر إسلامي في الدولة الأموية ، والوالبي : نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة . أخباره في خزانة الأدب : ٢ / ٣١٢ .
والبيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٦٨ ، والمحتسب : ٢ / ٢٥٦ ، والإنصاف : ٢ / ٥٧١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ١٧ ، وشرح أبيات المغني : ٤ / ١٤٣ .

فَــلاَ وَا للهِ لاَ يُلْفــي لِمَــا بِــي وَلاَ لِلِمَــا بِهِــمْ أَبَــداً دَوَاءُ

فإذا كفت بـ" ما " يبطل عملها كقوله[١] :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وأما " لام " كي و" لام " الجحود و" حتى " فهي ناصبة للفعل بإضمار " أن "؛ لأنها حروف جر لا تدخل على الأفعال فلابد من تقدير حرف مصدري يصير الفعل معه اسماً[٢] ، وحرف المصدر المختصّ بالفعل هو : " ما ، و أن " ، أما " ما " فلا يصح تقديرها لأنها لا تعمل ظاهرة فلا تعمل مقدرة ، فتعينت " أن " ، فإذا قلت : " جئت لتكرمني " ، فالتقدير : " لأن تكرمني " ، وكذلك[٣] ﴿ لِيغفرَ لكَ اللهُ ما تقدَّم من ذَنبِك ﴾ والدليل على أن النصب بعدها بإضمار أن خلافاً للكوفيين[٤] : ظهور أن بعدها في قوله[٥] : ﴿ وأمرتُ لأنْ أكُون ﴾ وسميت " لام " كي لأنها تفيد من التعليل ما تفيده " كي " ، لأن " كي " مقدرة بعدها في قوله .

الجحود يكون بعد نفي داخل على كان[٦] كقوله[٧] تعالى : ﴿ ومَا كَان اللهُ

---

(١) البيت يُنسَب إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٠ ، وينسب إلى النابغة الذبياني وليس في ديوانه ، وينسب إلى النابغة الجعدي وليس في ديوانه ، وينسب إلى عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر . وهو في : إعجاز القرآن للباقلاني : ٨٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٩٨ . ورواه الباقلاني : " يضرَّ وينفعَا " بالنصب ، وعلى هذا " ما " زائدة ، و " يضرّ " مصوبة بـ" كي " .

(٢) هذا رأي البصريين . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٤٠ ، والجنى الداني : ٢٦٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٢ .

(٣) سورة الفتح : من الآية : ٢ .

(٤) ينظر :المصادر في هامش (٢) .

(٥) سورة الزمر : من الآية : ١٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٧ ، والمقتضب : ٢ / ٧ ، والجنى الداني : ١٠٥ .

(٧) سورة الأنفال : من الآية : ٣٣ .

ليعذِّبَهم وأنتَ فِيهم ﴾ و ﴿ ما كانَ الله ليذرَ المؤمنينَ ﴾[١] وهي متعلّقة بمحذوف هو خبر كان ؛ أي : مريداً .

ونفرق بينها وبين لام كي من ثلاثة أوجهٍ ، وهي :

أن هذه إذا سقطت لا يختل الكلام بسقوطها ، وأنها لا تفيد التعليل ، وأنها تكون بعد نفي داخل على " كان " بخلاف " لام " كي في ذلك كله .

و" حتى " تنصب الفعل إما بمعنى " كي "[٢] مثل : " أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ " ، فيكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكون الفعل معها إلا مستقبلاً ، وإما بمعنى " إلى "[٢] مثل : " أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ " ، / فيكون ما قبلها مغيًّا بما بعدها ، ويكون الفعل معها مستقبلاً أو في حكمه كقولك : " سِرْتُ عَامَ أَوَّلَ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ " ، فالدخول وإن كان تَقَضَّى إلا أنه في حكم المستقبل من حيث إنه كان مترقباً عند وجود السير الذي فعل من أجله . ٩/٤٣

فإن قصد بها الحال تحقيقاً مثل : " مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَه " ، أي : الآن ، أوحكاية مثل[٣] : " شَرِبَت الإِبْل عَامَ أَوَّلَ حَتَّى يَجِيءَ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَه " ؛ وجب الرفع ؛ لأنه لا يصح تقدير " أن " مع إرادة الحال لأنها من حروف الاستقبال ، ويجب حينئذ أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، كأنهم لما استعملوها حرف ابتداء وانقطع ما بعدها عما قبلها اشترطت السببية ليحصل الربط بها من حيث المعنى لَمَّا فات الربطُ اللَّفظيُّ ، وتَفَرَّع على ذلك امتناع الرفع[٤] في : " كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُها " ، إذا جعلت " كان " ناصبة ، وجوازه إذا جُعِلت تامة ، وامتناعه في : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَها ؟ وجوازه في : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها ؟.

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦ - ١٧ ، والجنى الداني : ٥٥٤ - ٥٥٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٨ .

(٤) ينظر : التخمير : ٣ / ٢٢٧ - ٢٣٢ .

أما الأول فلأن الرفع مقتضى انقطاعٍ عَمَّا قبلَها ، فتَبْقَى " كان " بغير خبر ، بخلاف التامة فإنها لا تحتاج إلى خبر فجاز ذلك معها .

وأما الثاني : فلأنه لما اقتضى الرفع وجوب السببية امتنع في : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَها ؟ وإلا لزم الحكم بوجود المُسَبَّب مع الشك في وجود السَّبَب ، وهو محال ؛ بخلاف : أَيُّهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها ؟ لأن الشك فيما صدر السبب منه لا فيه[1] .

و" سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلْدَةَ " تمثيل بما يصح أن تكون " حتى " فيه بمعنى " كي " وبمعنى " إلى " ، ومن هاهنا يتبين أنه يتعين أن تكون في بعض المَحَالِّ بمعنى " كي " مثل : " أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ " ، وفي بعضها بمعنى " إلى " مثل : " أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ " ، وفي بعضها يُحْتَمَل كما مُثِّل .

وأما " الفاء ، والواو ، وأو " : فهي ناصبة بإضمار " أَنْ " ، وإنما وجب تقدير " أَنْ " معها[2] لأنها عاطفةٌ في التقدير مصدراً على مصدر ، فإذا قلت : « أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ » فالتقدير : لِيَكُنْ مِنكَ إِكْرَامٌ فَإِكْرَامٌ مِنِّي ، فـ" الفاء ، والواو " بشرط أن يكون ماقبلها أحدَ الأشياء السبعة التي يجزم المضارع في جوابها وهي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنِّي ، والعرض ، والتحضيض ، والدعاء ؛ ويزاد عليها النفي[3] . وقد أشار إليه بالمثال في قوله :

وَمَا أَعِيبُ فِعْلَه فَأَعْذِلَهْ

---

(١) ينظر التخمير : ٣ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٨ ، والأصول : ٢ / ١٥٣ ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والذي ذكره المؤلف هنا رأي البصريين ، وذكر رأي الكوفيين لاحقاً . ينظر : الانصاف : ٢ / ٥٥٥ - ٥٥٩ .

(٣) وزادوا الترجي ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ سورة عبس : الآيتان : ٣ ، ٤] : ﴿ وما يدريك لعله يزَّكى ، أو يذكَّرُ فتَنْفَعَهُ الذكرى ﴾ بنصب " تنفعه " في قراءة عاصم . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٧٣ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٢٧ .

تقول : " أَطِعِ اللهَ فَيُدْخِلَكَ الجَنَّةَ " ﴿ ولا تَطغوا فِيه فيحِلَّ عليكم غَضَبي ﴾[١] و ﴿ فهَلْ لنَا مِنْ شُفعَاء فيشفعُوا لنَا ﴾[٢] و ﴿ يَاليتَني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً ﴾[٣] و" أَلاَ تَنْزِلُ عِندَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً " و ﴿ لولا أخَّرتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدقَ ﴾[٤] ، وإذا حذفت الفاء من هذه الأجوبة كلها انجزمت إلا النفي لخلوه عن معنى الطلب . تقول : " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا " ، على نفي الإتيان والحديث ، أي : ما تَأْتِينَا فكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، كقولهم : " ما بِاللهِ حَاجَةٌ فَيَظْلِمَك " ، أو على نفي الحديث وحده ؛ أي : مِنْك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك[٥] ، وقد شذ النصب بها من غير شرط مما ذكر في قول الشاعر[٦] / : ٤٣/ب

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

---

(١) سورة طه : من الآية : ٨١ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٥٣ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٧٣ .

(٤) سورة " المنافقون " : من الآية : ١٠ ، ولعل المؤلف جعل الآية مثالاً للتحضيض والدّعاء ؛ فإنه لم يُمَثِّل للدعاء ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٧٣ : « ومما يَقرب من التحضيض وفيه معنى الدعاء قوله تعالى : ﴿ لولا أخرتني .... ﴾ » .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠ .

(٦) ينسب إلى المغيرة بن حبناء التميمي ، وهو في شعره (شعراء أمويون) : ٨٣ ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٥٢٢ : « والبيت لم يعزُه أحدٌ من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معيّن ، ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حبناء ..... وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير ، فلم أجده فيه » .
وينظر : المقاصد النحوية : ٤ / ٣٩٠ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ٤٩٧ .
والمغيرة : شاعرٌ إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، غالب شعره في الهجاء ، هاجى أخاه صخراً ، وزياداً الأعجم ، وكان جليساً للمهلب بن أبي صفرة وله فيه مدائح . أخباره في : الأغاني : ١٣ / ٨١ ، والمؤتلف والمختلف : ١٠٥ ، ومعجم الشعراء : ٣٦٩ .
والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٣٩ ، والمقتضب : ٢ / ٢٢ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٨٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ٣٦٠ .

وتقول في الواو في الأمر : " أَكْرِمْنِي [وَ][1] أُكْرِمَكَ " ؛ أي : يجتمع الإكرامان كقول الأعشى[2] :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وفي النهي : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ " ، أي : لا تجمع بينهما ، كقول الآخر[3] :

---

(١) في الأصل : « فأكرمك » ، تحريف .

(٢) هكذا منسوب إلى الأعشى هنا ، وكذلك نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٥ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه ، ونسبه القالي في أماليه : ٢ / ٩٠ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، ونسبه الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب : ٣٦٥ إلى الحطيئة ، وليس في ديوانه ، ونسبه الزمخشري في المفصل : ٢٤٩ إلى ربيعة بن جشم . وقائله : دثار بن شيبان النمري ، قال البغدادي في شرح أبيات المغني : ٦ / ٢٣٠ : « والبيت من قصيدة طويلة لدثار بن شيبان النمري ، من النمر بن قاسط ، أوردها له الأصبهاني في الأغاني ، وأبو عبيد البكري في شرح أمالي القالي .... » . أقول : ومنها قوله :

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فإنّي أنا النّمريّ جارُ الزبرقان

وينظر : الأغاني : ٢ / ١٥٩ ، واللآلىء : ٢ / ٧٢٦ ، والاستيعاب : ١ / ٥٦١ .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٠ ، والإنصاف : ٢ / ٥٣١ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ .

وقوله : " ادعي " يعني زوجته ، وقبله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ

(٣) ينسب البيت إلى شعراء عدّة ، وهو من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها . نسبه سيبويه في الكتاب: ٢ / ٤١ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ، ونسبه أبو عبيد في الأمثال : ٧٤ إلى المتوكل الكناني الليثيّ ، وهو في زيادات شعره : ٢٨٤ ، ونُسِب إلى سابق البربريّ ، وهو في شعره : ١٢١ ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٢ / ١٨٨ إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن معطٍ في الفصول (الخمسون) : ٢٧٥ إلى جرير ، وليس في ديوانه ، ونسبه الأزهري في شرح التصريح : ٢ / ٢٣٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٣٠ ، وكذلك نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني : ٢ / ٧٨٠ ، قال : « المشهور أن هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وقد وقع في قصيدة للمتوكل الليثي ؛ فعزاه بعضهم إليه ؛ فإما أن يكون من توارد الخواطر ، أو سرقة منه فإنه متأخر عنه .... وقال شارح أبيات الإيضاح : اختلف في هذا البيت فنسب لأبي الأسود الدؤلي ، وقيل : هو لأبي جهينة المتوكل الليثي ، ورأيت في تاريخ ابن عساكر أنه للطرماح » اهـ . وينظر : تاريخ دمشق :

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

وإن أردت النهي عنهما جزمت الفعلين فقلت : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ " بالكسر لالتقاء الساكنين ، وفي [التمني][1] : " لَيْتَ لِي مَالاً وَأُنْفِقَهُ " كقوله[2] تعالى : ﴿ ياليتَنَا نردُّ ولَا نكذبَ بآيات ربِّنا ﴾ وفي العرض : " أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا وَنَتَحَدَّثَ " ، وفي التحضيض : " هَلاَّ تَنْزِل عِنْدَنَا ونَتَحَدَّثَ " ، وفي النفي : " مَا تَأْتِينَا وَتُحَدِّثَنَا " ، كقوله[3] تعالى : ﴿ أمْ حَسِبتُم أن تُتركُوا ولمَّا يعلم اللهُ الذينَ جاهدُوامنكُم ويعلم الصَّابرين ﴾ فهي عاطفة في جميع ذلك مصدراً على مصدر مقدر، وكذلك إذا عطفت على مصدر صريح ، كقول [الكلبيّة][4] :

= ٢٤ / ٤٦٧ ، قال : " أخبرنا أبو العز بن كادش ، أنا أبو محمد الجوهري ، أنا أبو عبد الله المرزباني ، حدثني أبو علي الحسن بن علي بن المرزبان النحوي ، قال : قرأ عليه أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : قرأت على عمي الفضل بن محمد ، وذكر أنه قرأ على ابن المنهال عيينة بن المنهال قال : أنشدنا ابن داجة للطرماح : لا تنه ..... البيت " .

(١) في الأصل : " النهي " ، تحريف .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٢٧ ، قرأ بالنصب ابن عامر وحمزة وعاصم . ينظر : السبعة : ٢٥٥ .

(٣) سورة التوبة : آية : ١٦ . ويبقى على المؤلف هنا الاستفهام ومثاله قول الشريف الرضي : [ديوانه : ١ / ٦٥٢] :

أَتَبِيتُ رِيَّانَ الجُفُون من الكَرَى وأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

والتّرجي ، ومثاله : " لعلّي سأُجاهدُ وأَغْنَمَ " . والدعاء ومثاله : اللهم اغفرلي وتُوسعَ علي في الرزق . عن شرح الرعيني : ١ / ٦٩٩ .

(٤) في الأصل : " الكلابية " وكذلك في إحدى نسخ سرّ صناعة الإعراب المخطوطة : ١ / ٢٧٣ ، أشار المحقق إلى ذلك . والصحيح ما أثبتُّ ، وهي ميسون بنت بحدل بن أُنيف بن دلجة بن قنافة بن عديّ بن زهير بن جناب بن هُبَل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عُذرة بن زيد اللات بن رفيدَة بن ثور ابن كلب بن وبرة ، هكذا ذكر نسبها ابن الكلبي في جمهرة النسب : ٥٠ ، وذكر ميسون ، وهي زوجة معاوية بن أبي سفيان وأم ولده يزيد .

وينظر : المحبر : ٢١ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٠٦ ، وتاج العروس : (كلب) .

والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٤٥ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٥٠ ، والمحتسب : ١ / ٢٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢٥ .

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والفرق[١] بين الواو والفاء في هذه الأجوبة أن الفاء تفيد السببية ، والواو تفيد الجمعية ، فإذا أتيت بها بعد النهي امتنع الجمع وجاز الإتيان بكل واحد منهما على انفراده ، إلا إذا دلَّ دليل على منعه كقوله[٢] تعالى : ﴿ ولا تَلبِسوا الحقَّ بالبَاطِل وتكتُموا الحقَّ ﴾ إذا لم يجعل " تكتموا " مجزوماً بالعطف على " تلبسوا " ، فإن لم يقصد السببية وجب الرفع إما على الإشتراك بين الأول والثاني ، تقول : « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أي : " مَا تَأْتِينَا ومَا تُحَدِّثُنَا " ، كقوله[٣] تعالى : ﴿ ولا يُؤذَن لَهُم فيَعْتَذِرون ﴾ ، أو على الابتداء أي : " مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا "[٤] ، أي : تجهل أمرنا فهو الحامل لك على الحديث ، كقول العنبري[٥] :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا

وتقول : " ائْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ " بالرفع أي : فأنا ممن يحدثك على كل حال ، وكذلك إذا لم يقصد بالواو الجمعية تقول : « زُرْنِي وأَزُورُكَ » بالرفع ، يعني : زيارتك على كل حال ، فلتكن منك زيارة .

---

(١) ينظر في الفرق بين الواو والفاء : الكتاب : ٣ / ٤١ ، والأصول : ٢ / ١٨١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٧٧ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٤٢ .

(٣) سورة المرسلات : الآية : ٣٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠ - ٣١ .

(٥) لم أقف له على ترجمة ، وهو كذلك للعنبري في شرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ٣٦ ، ونسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣١ إلى بعض الحارثيين ، قال البغدادي في خزانة الأدب : ٨ / ٥٣٩ : « البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها ولا تتمتها ، والله أعلم به » اهـ . وتفسير البيت عند بعض شرّاح الشواهد دليل على وقوفهم على القصيدة أو على التِّتِمّة ، قالوا في معناه : المعنى أتانا آتٍ بخبر إخوتنا ، غير أنّا ؛ أي لكنّا لم يأتنا الآتي بخبرٍ يقين يوجب اليأس ، فنحن نُرَجّي خلاف ما أتى به .

والعنبريّ : منسوبٌ إلى بلعنبر بن يربوع بن حنظلة بن تميم ، قبيلة مشهورة . ينظر : جمهرة النسب : ٢٢١ .

والبيت في : المقرب : ٢٩٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ . ويروى : « يأتنا » بالمثناة التحتية .

ولا يستقيم قول الجرمي[١] : إن الفاء ناصبة بنفسها ؛ لأنها لو كانت كذلك لم يحتج إلى شرط مما ذكر .

وأجيب : بأن ذلك شرط في عملها فلا تعمل في مثل : " يَقُومُ زيدٌ فَأُحْسِنُ إِلَيه " ؛ لفوات الشرط . ورد : بأنها إن كانت عاطفة فلا تكون ناصبة إلا بإضمار أن لأن حرف العطف لا يعمل ، وإن كانت فاء السببية لم تستقم لوجهين :

الأول : أنها في جملة منقطعة عما قبلها فلا فرق بين أن يكون ما قبلها إنشاء أو خبراً .

الثاني : أن فاء السببية تدخل على الأسماء كقوله[٢] تعالى : ﴿ فأَنتم فِيه سَوَاء ﴾ وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء فثبت أن العامل غيرها .

والكلام على الواو في أنها ناصبة عنده[٣] بنفسها على نحو ما ذكر في الفاء ، وقال الكوفيُّون[٤] : / إنَّ النصب بعدهما على الخلاف ؛ لأن الثاني خبر والأول ليس بخبر ، فلمَّا خالفه في المعنى خالفه في الإعراب . وردّ : بأن المعطوف بـ" لا ، ولكن " مخالف لما قبله فلو كان الخلاف يوجب نصباً فيما ذكر لأوجبه في هذا ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح . ٩/٤٤

وأما " أو " فتنصب المضارع بمعنى " إلى أن " ، أو " إلا أن "[٥] ، تقول :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٤٣ ، ونُسب إلى بعض الكوفيين في الجنى الداني : ٧٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦١ .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٢٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٥٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٦٨ ، وقد ينسب إلى الفرّاء وحده .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٧ ، والأصول : ٢ / ١٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٨٠ ، وزاد بعضهم تقديرها بـ" كي " ، و" حتى أن " .

" لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي " ، سواء جاز التقديران كما ذكر من المثال أو أحدهما كقول زياد[١] :

وَكُنْتُ إِذَا كَسَرْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي : " إلا أن تستقيم " دون " إلى " ، لأن الكسر لا يستطيل زمانه ، وقال[٢] تعالى : ﴿ لَيس لكَ من الأمرِ شيءٌ أو يتوبَ عليهم أو يعذِّبهم ﴾ أي[٣] : إلى أن يتوب عليهم فتفرحك توبتهم ، أو يعذبهم بإهلاكهم فتستريح منهم ، وإلا أن يتوب علهيم أو يعذبهم فيحصل لك أحد الأمرين ، وفي القراءة[٤] الشاذّة ﴿ تُقاتِلُونهم أَوْ يُسْلموا ﴾ [أي][٥] : إلا أن يسلموا ، والمتواترة : ﴿ أو يُسْلمون ﴾ بالرفع إما عطفاً على تقاتلونهم أي : يقع أحد الأمرين ، وإما على الابتداء أي : " أو هم

---

(١) هو زياد الأعجم ، ابن سَلْمى ، مولى عبد القيس ، أحد بني عامر بن الحارث ، كان ينزل " اصطخر " ، وكانت فيه لُكَنَةٌ ، فلذلك قيل له : الأعجم . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٣١ ، والشعر والشعراء : ١ / ٤٣٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٧ .

والبيت في شعره : ١٠١ ، من أبيات ثمانية يهجو بها المغيرة بن حبناء التميميّ ، أوردها الأصفهاني في الأغاني : ١٣ / ٨٩ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني : ٢ / ٧١ ، وفي قوافيها إقواء ، ورواية الشاهد في القصيدة : " تستقيمُ " بالرفع ، قال البغدادي : « كذا رُويت هذه الأبيات بالإقواء ، وهو اختلاف القوافي بالرفع والجرّ ، وسيبويه أنشد البيت الشاهد منها بالنصب ، وتبعه من جاء بعده من النحويين » .

والبيت في : الكتاب : ٣ / ٤٨ ، والمقتضب : ٢ / ٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٥ ، واللسان : (غمز) ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣٧ .

ورواية البيت في المصادر السابقة : " غمزت " بدل " كسرت " الأولى ، والغمز : العصر باليد أو التليين، والقناة : الرمح ، والمعنى : أنه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلا أن يتركوا سبَّه وهجاءه .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٨ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٥٣ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ١٦ . وهي قراءة أبي ، وزيد بن علي . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣١١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٩٤ .

(٥) في الأصل : " أو " ، تحريف ، وينظر : الأصول : ٢ / ١٥٥ .

يسلمون » كما قال سيبويه[١] : « في قول امرئ القيس :

فَقُـلْتُ لَـهُ لاَ تَبْـكِ عَيْنُـكَ إِنَّمَـا نُحَـاوِلُ مُلْكـاً أَوْ نَمُـوْتَ فَنُعْـذَرَا

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والثاني ، أو على أن يكون مبتدأً مقطوعاً عن الأول » ؛ يريد : لو لم تكن القوافي منصوبة ؛ فإذا كانت بمعنى " إلى أن " فالكلام في وجوب تقدير " أن " معها على نحو الكلام في " اللام ، أو حتى " إذا كانت بمعنى [إلى] ، فـ[إلى][٢] تقتضي الأسماء فيجب تقدير الفعل بعدها بمصدر ؛ فإنما تُقَدِّرُ مصدراً بحرف المصدر ، وهو " أَنْ " لأنها التي ثبت تقديرها دون " ما " .

والحروف التي تنصب المضارع بإضمار " أن " ثلاثة أقسام :

قسم يجوز معه إظهارها ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع .

فالجائز[٣] : " لام " كي تقول : « جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي ، ولأَنْ تُكْرِمَنِي » ، فرقاً بينها وبين " لام " الجحود ، ومع الواو [العاطفة][٤] على مصدر صريح تقول : " يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ وَتَذْهَبَ " ، وإن شئت قلت : " وأَنْ تَذْهَبَ " فرقاً بينها وبين عاطفة صريح الفعل في مثل : " يَقُومُ زَيدٌ ويَفْعَلُ " .

والواجب[٥] مع " لام " كي أيضاً إذا دخلت على " لا " النافية تقول : " لأَنْ لاَ يَضْرِبَنِي " ، تُوَسِّطُ " أَنْ " بينهما لئلاَّ تُدْخِلَ حروفَ الجر على حرف النفي فتُخْرِجَه عن صدر الكلام .

والممتنع مع بقية الأدوات .

* * *

(١) الكتاب : ٣ / ٤٧ . والبيت في ديوان امرئ القيس : ٦٦ ، وفي المقتضب : ٢ / ٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٧١ ، والخصائص : ١ / ٢٦٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٤٤ .

(٢) في الأصل : " إلاّ " ، تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٧ ، والأصول : ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والجنى الداني : ١١٦ .

(٤) في الأصل : " والعاطفة " ، زيادة .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢٨ ، والجنى الداني : ١١٦ ، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٥٩ .

[علامات إعراب الفعل المضارع]

وَارْفَعْ مُضَارِعاً صَحِيْحَ الآخِرِ مِثْلَ يَقُوْمُ بِانْضِمَامٍ ظَاهِرِ
وَانْصِبْهُ بِالفَتْحِ وَإِنْ تَجْزِمْ سَكَنْ وَالرَّفْعُ فِي مُعْتَلِّهِ لَمْ يُسْتَبَنْ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلاَّ فِي الأَلِفْ وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيْرُهُ حُذِفْ

الفعل المضارع ينقسم إلى صحيح ومعتل كالاسم ، لا يخلو آخره من أن يكون حرف علة أولا يكون ، فإن لم يكن فهو الصحيح وحكمه أن يعرب بالحركات ظاهرة والسكون ، فيضم في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويسكن في الجزم ، تقول : " هُوَ يَضْرِبُ ، ولَنْ يَضْرِبَ ، ولَمْ يَضْرِبْ " ، وشذ إسكان المرفوع للضرورة في قول امرئ القيس[1] / : ٤٤/ب

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

إما على نية الوقف أوأنه أمر نفسه ؛ فجزمه باللام مقدرة ، أو لأنه ركب عجز " أشرب " مع صدر غير فصار " رَبُ غَيْ " كـ" عَضُدٍ " ، فأسكنه استثقالاً للضمة .

وإن كان آخره حرف علة فهو المعتل ولا يخلو حرف العلة من أن يكون واواً أو ياءً أو ألفاً مثل : " يغزو ، ويرمي ، ويخشى " ، فإذا كان مرفوعاً ثبتت حروف العلة الثلاثة سواكن في الرفع استثقالاً للضمة على الواو والياء ، وتعذراً على الألف ، وإذا كان منصوباً حركت الواو والياء بالفتحة لخفتها ، وبقيت الألف ساكنة كحالها في الرفع لأنها لا تقبل الحركة .

وإذا كان مجزوماً سقطت الحروف الثلاثة لشبهها بالحركة وبقيت الحركات التي قبلها دالة ، ولأنه لما كان الجزم في غير هذا المحل من مثل : " يضرب " بحذف الحركة

---

(١) ديوانه : ١٢٢ ، ٢٥٨ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٠٤ . وينظر : الأصمعيات : ٥٩ ، والكامل : ١ / ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٨ ، وضرائر الشعر : ٩٤ ، والمحتسب : ١ / ١١٠ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٥٠ . ويُروَى : " فاليوم أسقي " و " فاليوم فاشرب " وعليهما يفوت الاستشهاد، وقال علي بن حمزة في التنبيهات: ١١٦ : « لم يقُل امرؤ القيس إلا : فاليوم أشربْ ».

من آخره و لم يكن في آخر هذا إلا حرف علة ساكن جعلوا جزمه بحذفه وشذ إسكان المعتل بالواو والياء في النصب في قول عامر بن الطفيل[١] :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ كَلاَلَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ
وَلَكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا وَأَتَّقِي أَذَاهَا وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِي

وقال الأعشى[٢] يمدح النبي :

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ وَلاَ مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا

ويحتمل أن يكون التفاتاً ؛ عدولاً عن الغيبة إلى الخطاب ، والأصل " تلاقين " فحذف النون للنصب يخاطب بذلك ناقته .

وشذ إثبات الواو والألف والياء في الجزم إجراء لحروف العلة مجرى الحروف الصحاح في تقدير الحركة عليها وحذفها بالجازم في قول الشاعر[٣] :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ [تَهْجُو] وَلَمْ تَدَعِ

---

(١) ديوانه : ١٣ ، والبيت الشاهد في : الخصائص : ٢ / ٣٤٢ ، وضرائر الشعر : ٩٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٤٣ . وقبله :

وإنِّي كنتُ ابنَ سيِّد عامرٍ وفَارِسَها المَشْهُورَ فِي كُلِّ مَوْكِبِ

ويروى : " عن وراثةٍ " بدل " عن كلالةٍ " ، والكلالة من العصَبة : مَنْ ورِث معه الإخوة . ينظر : اللسان : (كلل) .

(٢) ديوانه : ١٠٢ ، والبيت في : أمالي ابن الشجري : ١١٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٠٠ .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء ، واسمه زبّان على الأصح ، والبيت في : معاني القرآن الفراء : ١ / ١٦٢ ، والمنصف : ٢ / ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠٤ ، وضرائر الشعر : ٤٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٦ .

وفي الأصل : " تنجو " ، والمثبت من المصادر السابقة ، والمعنى : لم تهجُ لأنك اعتذرتَ ، ولم تترك الهجو لأنك هجوت ، يخاطب الفرزدق لأنّه جاءه معتذراً .

وقول الآخر[١] :

إِذَا الْعَجُوْزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلاَ تَرَضَّـــاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

ومثله قول عبد يغوث[٢] :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيَا
وَظَلَّ نِسَاءُ التَّيْمِ حَوْلِيَ رُكَّداً يُرَاوِدْنَ مِنِّي مَا تُرِيْدُ نِسَائِيَا

وقال آخر[٣] :

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُوْنُ بَنِي زِيَادِ

وروي عن ابن كثير ﴿ إِنَّه مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِر ﴾[٤] .

* * *

(١) ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٧٩ ، وفي الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٧٨ ، والإنصاف : ١ / ٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠٦ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٤٠٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٥٩ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ١٦٣ ، من التحقيق .

(٣) هو قيس بن زهير العبسيّ ، والبيت في شعره : ٢٩ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٣١٦ ، وينظر : نوادر أبي زيد : ٥٢٣ ، والأصول : ٣ / ٤٤٣ ، والإنصاف : ١ / ١٧ ، وضرائر الشعر : ٤٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٨ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٦١ ، والقصة مفصلة فيه . وبنو زياد : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان العبسي ، والمراد : لبون الربيع بن زياد . وصلته قوله :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِيِّ تُشرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٩٠ . وينظر : السبعة : ٣٥١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢/ ١٨ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٤١ .

[إعراب الأمثلة الخمسة]

ثُـمَّ ثُبُـوْتُ نُـــوْنِ يَفْعَلُوْنَـا وَيَفْعَـلاَنِ ثُـمَّ تَـفْعَلِيْـنَـا
عَلاَمَـــةٌ لِرَفْـعِـــهِ الْمُبِيْـنِ وَاجْزِمْـهُ وانْصِبْـهُ بِحَـذْفِ النُّـوْنِ

من الفعل المضارع ما يعرب بالحركات ومنه ما يعرب بالحروف كالاسم ، والمعرب منه بالحروف ما كان فاعله ضمير اثنين أو ضمير جماعة مُذَكَّرين أو ضمير مؤنثة مخاطبة ، وسواء كان الاثنان مخطابين مثل : " أَنْتُمَا تَضْرِبَانِ " أو غَائِبَين مثل : " هُمَا يَضْرِبَانِ " ، أو كان جماعة المذكرين مخاطبين مثل : " أَنْتُمْ تَضْرِبُون " ، أو غَائِبِينَ مثل : " هُمْ يَضْرِبُون " ، وضمير المؤنثة المخاطبة مثل : " أنت تضربين " .

وإنما أعرب هذا بالحروف لشبه " يضربان " بالمبني في قولك " ضاربان " لإلحاق آخره نوناً مكسورة بعد ألف ، / وشبه " يضربون " بجمع المذكر السالم في قولك ٢/٤٥
" ضاربون " لإلحاق آخره نوناً مفتوحة بعد واو ، وأما " تضربين " فلشبهه بـ" يضربان ، ويضربون " من حيث جاء الضمير فيه ساكناً حرف علة ، وجعل إعرابه بالنون لاستغراق الأسماء للحركات والحروف المجانسة لها ، فأعرب بالنون لشبهها بالمجانسة بما فيها من الغنة إذ هي صوت زائد عليها كزيادة المد على المجانسة ، و[ثبتت][1] في الرفع لأنه أسبق الإعراب ، والثبوت سابق على الحذف لأنه إزالة ما كان فجُعِل السابقُ للسابق ، وجُعِل الحذفُ المتأخر عن الثبوت علامة للجزم عن الرفع ولأنها لَمَّا ثبتت في الرفع كما ثبتت الضمة في " يَضْرِبُ " صارت مثلها في الدلالة على حال المُعْرَب فحذفت في الجزم مثلها ، وحمل النصب عليه في الحذف لأن الجزم في الفعل عوضٌ عن الجر ، وقد حمل النصب على الجر فيما شُبِّه هذا به ، وهو المثنىَّ وجمع المذكر السالم ، فحمل فيه النصب على الجزم تبعاً له .

واختلف في الواو والألف والياء في : " يَفْعلان ، ويَفْعَلون ، وتَفْعلين " ، فذهب

---

(١) في الأصل : " بنيت " ، تصحيف .

سيبويه[١] إلى أنها ضمائر ، وذهب المازني[٢] إلى أن الواو والياء ضمير والألف علامة للتثنية والفاعل مضمر ، وذهب الأخفش[٢] إلى أن الألف والواو ضمير والياء علامة للتأنيث والفاعل مضمر ؛ ويجري مجرى هذه الضمائر ما يشبهها في الصورة ، وإن كان علامة مثل : « يَقُومَان الزَّيْدَان ، ويَقُومُون الزَّيْدُون » ، وقوله عليه السلام[٣] : « يَتَعَاقَبُون فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ ومَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ » لأنه عند أصحاب هذه اللغة علامة مشعرة بحال الفاعل كـ" تاء " التأنيث وليست ضميراً .

وهذا النوع من المضارع معرب لاحرف إعراب له ، وإنما النون فيه علامة الإعراب تثبت في الرفع كما تثبت الضمة في " يَضْرِبُ " وتحذف في الجزم ، وإنما يكون له حرف إعراب لأنه لا يخلو إما أن يكون ماقبل الضمائر أو الضمائر أو مابعدها[٤] ، أما ما قبل الضمائر فمشغول بالحركة المجانسة لها وقد تخطاها العامل وحَذَف النونَ فلا يُقَدَّر عليه الإعراب كما قُدِّر على ماقبل الياء في " غُلاَمِي " ، وإن

---

(١) الكتاب : ١ / ١٩ . وهو رأي جمهور النحويين . ينظر : المقتضب : ٤ / ٨٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٩٣/١ ، والمفصل : ٢٤٤ .

(٢) رأي المازني والأخفش هذا تناقله شراح ألفية ابن معط ، انظر : شرح الشريشي : ١ / ٣٥٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٣٦١ ، وهو مخالفٌ لما نُقل عنهما ، فالألف والواو والياء عندهما أحرفٌ تدل على الفاعلين ، والفعل معربٌ بالحركات المقدرة قبل هذه الحروف . قال الأعلم في النكت : ١ / ١٢٤ : « وقال أبو عثمان وغيره من النحويين : الألف في " قاما " والواو في " قاموا " حرفان يدلان على الفاعِلَين والفاعِلِين المضمرين ، والفاعل في النيّة ؛ كما أنك إذا قلت : " زيدٌ قام " ففي " قام " ضمير في النيّة لا علامة له ظاهرة ؛ فإذا ثُنّي وجُمع فالضمير في النيّة غير أنّ له علامةً » .
وقد حقق الرعيني مذهب الأخفش فقط في شرحه : ١ / ٧٤٧ وذكر أن الفعل معربٌ بالحركات المقدرة تعذّراً قبل الضمائر .
ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٨ ، ٧ / ٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٤٣ - ٨٤٤ ، والمساعد : ١ / ٣١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥١ .

(٣) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٢٠٣ كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، وصحيح مسلم ١ / ٣٥٦ كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٩ .

كان مشغولاً ، وإلا لكان له عملان ، وأما الضمائر فلم يعهد كونها حرفَ إعراب ، وأما ما بعدها فحرف صحيح فلو كان حرف إعراب لتحمل الضمة والفتحة وسكن في الجزم و لم يحذف ، وقد جاء حذف النون في قوله[١] :

أَبِيْتُ أَسْـــرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الـذَّكِي

ومثله[٢] :

قَدْ [رُفِعَ الْفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي]

والصحيح أنه غير مختص بحال الضرورة كقوله[٣] عليه السلام : « والـذِي نَفْسـي بِيَدِه لاتَدْخُلوا الجنَّة حتَّى تُؤْمِنوا ولَا تُؤْمِنُوا حتَّى تَحَابُّوا » فحذفها للتخفيف ، وإنما

---

(١) البيتان غير منسوبين في : الخصائص : ١ / ٣٨٨ ، وضرائر الشعر : ١١٠ ، وشرح التصريح : ١ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٣٩ .

(٢) يُنسَب إلى طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه : ١٥٨ ، وقبله :

يَالَـكِ مِـنْ قُبَّـرةٍ بِمَعْمَـرِ
خَلَاَلَكِ الجَوُّ فِيضِي واصْفِرِي
ونَقِّرِي مَا شِئْـتِ أَنْ تُنَقِّرِي
قَدْ رُفِعَ .....

وجاء في اللسان : (قبر) : « قال ابن برّي : « يا لك من قُبَّرةٍ بمعمرٍ » لكليب بن ربيعة التغلبيّ ، وليس لطرفة كما ذكر ؛ وذلك أن كليب بن ربيعة خرج في حِمَاهُ فإذا هو بقُبَّرة على بيضها ، والأكثر في الرواية : بُحُمَّرَةٍ على بيضها ؛ فلما نظرت إليه صرصرت وخفقت بجناحيها ؛ فقال لها : أَمِنَ روعُك ، أنت وبيضك في ذمتي ، ثمّ دخلت ناقة البسوس إلى الحمى فكسرت البيض فرماها كليبٌ في ضرعها .... فوثب جسّاس على كليب فقتله ؛ فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة » .

وينظر : الحيوان : ٣ / ٦٦ ، ٥ / ٢٢٧ ، والعقد الفريد : ٤ / ٣٤ ، والخصائص : ٣ / ٢٣٠ ، والمنصف : ١ / ١٣٨ ، ٣ / ٢١ . وفي الأصل : « قد وقع الفح مما تحذري » .

(٣) ينظر : سنن الترمذي ٥ / ٥٠ كتاب الاستئذان عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في إفشاء السلام .

بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » فحذفها للتخفيف ، وإنما حذفت للتخفيف وهي متحركة لأن حركتها عارضة للساكنين ، والعارض غير معتد به بدليل قوله[١] : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾ ، و" بِعِ الثَّوْبَ " لأن الأصل في النون السكون في عدم رد المحذوف[٢] ، وجاء إثباتها في النصب والجزم في قول الشاعر[٣] : / ٤٥/ب

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أَنْ يَشْرَبُونَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ

وقول الآخر[٤] :

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ [وَأُسْرَتِهَا] يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بِالْجَارِ

* * *

(١) سورة المزمل : من الآية : ٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٣٦٣ .

(٣) يُنسبُ إلى أحد الخوارج ، ينظر : المقاصد النحوية : ٣ / ١٧٣ ، ولم أجده في ديوان الخوارج .

(٤) البيت غير منسوب في : المحتسب : ٢ / ٤٢ ، والخصائص : ١ / ٣٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨ ، وضرائر الشعر : ٣١٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣ . وقوله : " نُعم " هكذا هنا وفي بعض المصادر ، قال البغدادي : " رُويَ " نُعم " أيضاً بضمّ النون ، وهو اسم امرأة ، وهو تحريف " ، والرواية عنده : " ذُهْل " ، و " جَرْم " . و " ذهل " اسم لقبيلتين ؛ إحداهما : ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة ، والأخرى : ذهل بن ثعلبة بن عكابة ؛ وهما من ربيعة [ينظر : جمهرة النسب: ٤٨٩ ، ٥٢٦] وجرم : قبيلة أيضاً .

والصُّلَيْفاء : مصغّر صلفاء ؛ والصلفاء : ما اشتد من الأرض وغَلُظ ؛ ويوم الصَّلْفَاء : يومٌ من أيام العرب؛ لهوازن على غطفان ، لكنّ الشاعر صَغَّرَه . والذي في أيام العرب قبل الإسلام : ٣١٠ ، والعقد الفريد : ٥ / ١٧٣ ، ومعجم البلدان : ٣ / ٤٢١ : يوم الصلعاء ؛ بالعين المهملة ، وزاد ياقوت : الصُّلَيْعَاء ؛ بالتصغير ، قال : " الصُّلَيْعَاء : تصغير صلعاء ، وقد مرَّ تفسيرُه : موضعٌ كانت به وقعة لهم " والصَّلْعَاء : الأرض التي لا تنبت شيئاً ، وما زال اللفظ مستعملاً في لغة البقوم الدارجة ؛ إلا أن الصّلعاء تُطلق على الأرض التي لا تُنبت شيئاً في الحَرَّة خاصة .

وقوله : " لم يوفون " : حُمِلت " لم " على " لا " ؛ لمّا كانت نافية مثلها .

[بناء الفعل المضارع]

وَنُـــوْنُ يَـفْـــعَلَنْ وَيَفْعَلَنَّـــا مُؤَكِّـــدٌ حَـــلَّ بِـــهِ لِيُبْنَـــى
وَنُـــوْنُ يَفْعَـــلْنَ لأُنْثَـــى جُمِعَـــتْ يُبْنَـــى لَهَـا بِـــالْوَقْفِ كَيْـــفَ وَقَعَـــتْ
وَابْـــنِ افْعَـــلاَهُ وَافْعَلِيْـــهِ وَافْعَلُـــوا بِالْحَـــذْفِ كَـــالْمَجْزُوْمِ ذَاكَ يُجْعَـــلُ

إذا اتصلت بالمضارع نون التوكيد الخفيفة مثل : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[١] أو الثقيلة مثل: ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾[٢] رجع معهما مبنياً على الفتح وبناؤه إما لأن إعرابه كان لشبه الاسم فلما اتصل به ما هو من خواص الأفعال باعده عن شبه الاسم فرجع إلى أصله من البناء فبني ، وإما لأنه ركب مع نون التوكيد تركيب " خمسة عشر " فبني بناءه[٣]، وعلى هذا لو فصل بينه وبين النون فاصل كـ" ألف " الاثنين أو " واو " الجمع أو " ياء " المؤنثة لم يبن لتعذر التركيب بالفاصل ، وحكم عليه بالإعراب مثل : " هَلْ تَضْرِبَانِّ " ، وهَلْ تَضْرِبُنَّ " بضم الباء ، دلالة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، و" هَلْ تَضْرِبِنَّ " بكسرها لمثل ذلك .

وأصل " هل تَضْرِبَانِّ " : هَلْ تَضْرِبَانِنَّ بثبوت نون الرفع ؛ لأنه معرب فحذفت نون الإعراب استثقالاً لتوالي النونات ، وبقيت نون التوكيد للحاجة إليها ، وأعرب تقديراً لزوال علامة الإعراب اللفظيِّ ، وبني على حركة على القول ببنائه[٤] لئلا يجتمع الساكنان لو بني على السكون ، واختيرت الفتحة لخفتها[٥] .

---

(١) سورة العلق : من الآية : ١٥ .

(٢) سورة الهمزة : من الآية : ٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤١٥ ، والمساعد : ٢ / ٦٧١ .

(٤) من النحاة من يرى أن الفعل المضارع إذا أُكّد بالنون مبنيٌّ مطلقاً سواء اتصلت به الضمائر أم لم تتصل . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٩٦ ، والإيضاح العضدي : ٣١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٣٠ ، وشرح النيلي : ١ / ٢٥٧ ، قال : " امتنع السكون لئلا يجتمع ساكنان ؛ النون وما قبلها ، وامتنع الضمّ لئلا يلتبس الواحد بالجمع ، وامتنع الكسر لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ؛ فتعيّن الفتح " .

وإذا أسند إليه نون جماعة الإناث بني أيضًا إلا أنه يبنى معها على السكون ؛ لأنه الأصل ، ولا موجب للعدول عنه ؛ لأن نون جماعة الإناث ضمير مبني على الفتح مثل: ﴿ إِلَّا أَنْ يَعفُون ﴾[1] وهو معنى قوله : " يبنى لها بالوقف " ، وقوله : " كيف وقعت " أي : ضميراً كانت نحو : " النِّسَاءُ يَضْرِبْنَ " ، أو علامة نحو : " يَضْرِبْنَ النِّسَاءُ " كقول الفرزدق[2] :

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوْهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ

وإذا أمر مما علامة رفعه النون وهو الأمثلة الخمسة حذفت النون لأن فعل الأمر حكمه حكم المجزوم ، فتحذف نونه في الأمر كما تحذف في الجزم تقول [في] : " هُمَا يَضْرِبَانِ " : " اضْرِبَا " ،كما تقول : " لَمْ يَضْرِبَا " ، وهو معنى قوله : " كالمجزوم ذاك يجعل " .

ثم إن الخفيفة تقع في جميع مواقع الثقيلة من فعل الواحد المذكر وجمعه[3] ، وفعل الواحد المؤنث. تقول : هل يَضْرِبَنْ ، ويَضْرِبُنَّ وتَضْرِبُنَّ بالثقيلة والخفيفة ، إلا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث تقول : " اضربَانِّ ، واضربْنَانِّ " بالثقيلة دون الخفيفة ؛ لئلا يجتمع الساكنان على غير حدهما ، وحدهما : أن يكون الساكن الأول حرف مد

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٧ .

(٢) ديوانه : ١ / ٤٦ ، يهجو عمرو بن عفراء الضبّي ، قال :

سَتَعْلَمُ يَا عَمْرُو بنَ عَفْرَا مَنِ الَّذِي يُلام إذا مَا الأَمْرُ غَبَّت عواقبُهْ

والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٠ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٩ ، ٧ / ٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٣٤ .

وقوله : ديافيّ : منسوب إلى دياف ، قرية من قرى الشام ، وقيل : من قرى الجزيرة . [معجم البلدان : ٢ / ٤٩٤] وأنشد البيت . وحَوْران : من نواحي دمشق [معجم البلدان : ٢ / ٣١٧] . والسليط : الزّيت .

(٣) وهو رأي جمهور البصريين . ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٧ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٠ .

ولين والثاني مدغماً كقوله[١] تعالى : ﴿ أَخرَجْنَا لَهُمْ دابَّة من الأرْضِ ﴾ / وقوله[٢] عليه السلام : « عَليكَ بخوَيْصَّة نَفْسِك » وقولهم : " تُمُودَّ الثَّوْبُ " ، وأجاز ذلك الكوفيون ويونس[٣] لما في الألف من زيادة المد على غيرها من حروف المد ، فقام ذلك فيها مقام الحركة ، فكأن النون الساكنة وقعت بعد متحرك . ٩/٤٦

وزيادة المد إما بأن امتداد الصوت بها أمكن ، أو بأنها لا تخرج عنه لأن حركة ما قبلها لا تكون إلا من جنسها ، فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، بخلاف الواو والياء فإنهما يخرجان عن المد بزيادة حركة ما قبلهما لهما بكونه فتحة مثل : " قَوْل ، وبَيْع " فيكونان حرفي لين فقط ، وإنما يكونان حرفي مد إذا انضم ما قبل الواو أوانكسر ماقبل الياء مثل : " يَقُوْل ، ويَبِيْع " .

وإنما حذفت الواو والياء من فعل جماعة المذكرين والمخاطبة المؤنثة فقيل : هل تَضْرِبُنَّ وتَضْرِبِنَّ ، وإن كان التقاء الساكنين على حدّهما ؛ لأن التقاء الساكنين على حدّهما مُجَوِّزٌ للجمع بين الساكنين لا مُوجِبٌ له ، فجاز حذفهما إذْ لا لبس ، بخلاف الألف فإنها لو حذفت للساكنين في فعل المثنى التبس بفعل الواحد ، وفي فعل جماعة الإناث أدى إلى اجتماع النونات وحصل الوقوع فيما فُرَّ منه ؛ لأن الألف إنما زيدت لئلا تجتمع النونات[٤] .

---

(١) سورة النمل : من الآية : ٨٢ .

(٢) ينظر : سنن ابن ماجه : ٢ / ١٣٣٠ ، رقم الحديث : ٤٠١٤ ، والنهاية : ٢ / ٣٧ ، وفيه : « بادروا بالأعمال ستّاً : الدّجّال ، وكذا ، وكذا ، وخويصّة أحدكم » ، يريد : حادثة الموت التي تخصّ كل إنسان .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٧ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٦٥ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٥٢٦ : « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت : " اضْرِبْنَانِّ يا نسوةُ ، وهل تَضْرِبْنَانِّ ولَتَضْرِبْنَانِّ " ؛ فإنّما ألحقتَ هذه الألف كراهية النونات ؛ فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها » .

وحكمها إن كانت خفيفة أن تكون ساكنة ، وإن كانت ثقيلة أن تكون متحركة ؛ لئلا يجتمع الساكنان إما بالكسر في فعل الاثنين وفعل جماعة الإناث تشبيهاً لها بنون التثنية في وقوعها آخراً بعد ألف ، وإما بالفتح طلباً للخفة فيما عداهما .

وأنه إذا وُقف على الخفيفة قلبت ألفاً وإن انفتح ما قبلها ، كما يفعل بتنوين المنصوب تقول إذا وقفت عليها من قوله[١] : ﴿ لنسْفَعاً بالنَّاصِيَة ﴾ : " لنسفعا " . قال الأعشى[٢] :

وذَا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَعْبُدَنَّهُ ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وا للهَ فَاعْبُدَا

أي : اعْبُدَنْ ، وإن انضم [أ]و انكسر حذفت كما فعل بتنوين المرفوع والمجرور ، وإذا حذفت رد ما كان حذف لأجلها تقول في " هل تَضْرِبُنْ يا قوم ، وهل تَضْرِبِنْ ياهند " إذا وقفت عليهما : " هل تَضْرِبُونْ وتَضْرِبِينْ " ، بإعادة " واو " الجمع و" ياء " المخاطبة مع نون الإعراب .

وأنه لا يؤكد بها الماضي ؛ لأنه بمضيه قد تحقق فاستغنى عن التوكيد ، ولا الحال لأنه بوقوعه متحقق أيضاً ، فاستغني عنه ، وإنما يؤكّد بها المستقبل الذي فيه معنى الطلب ؛ لأن الطلب يناسب التوكيد لحرص الطالب على وقوعه[٣] ، وذلك بأن يكون أمراً كـ" اضْرِبَنَّ " ، أو نهياً كقوله[٤] تعالى : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً ﴾ ، ﴿ ولا تَقُولنَّ لِشَيْءٍ ﴾[٥] ، أو استفهاماً كقول الشاعر[٦] :

وَهَلْ يَمْنَعَنّي ارْتِيَادِي البِلاَ دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

---

(١) سورة العلق : من الآية : ١٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٧٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٠ ، والمقتضب : ٣ / ١٢ . وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٧٨ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٧ ، وشرح الرعيني : ١ / ٧٦٠ ، وشرح أبيات المغني : ٦ / ١٦٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠٩ ، والإنصاف : ٢ / ٦٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤٠ .

(٤) سورة إبراهيم : من الآية : ٤٢ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٢٣ .

(٦) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ٦٩ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٣ ، ٤ / ١٨٧ . وينظر : المحتسب : ١ / ٣٤٩ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٩ / ٤٠ .

أو عَرْضاً نحو : " أَلاَ تَنْزِلَنْ " ، أو تمنّيًا ، كقول الآخر[١] :

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيَنَّنِي ... لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي بِحُبِّكِ مُغْرَمُ

أو تَحْضِيضاً كقول الآخر[٢] :

هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ [مُخْلِفَةٍ] ... كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

/ أو قسماً كقوله : " أَقْسَمْتُ عَلَيك أَلاَّ تَفْعَلَنَّ ، ولَمَّا تَفْعَلَنَّ " ، بمعنى : ما أطلب منك إلا فعلك . ٤٦/ب

وأما قولهم في الشرط المؤكد حرفه بـ" ما " : " إِمَّا تَفْعَلَنَّ " ، وقوله[٣] تعالى : ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ ﴾ و ﴿ فإمَّا نَذهبَنَّ بك ﴾[٤] و ﴿ فإمَّا يأتينَّكم مِنِّي هدًى ﴾[٥] و ﴿ فإمَّا تثقفنَّهم في الحَرْب ﴾[٦] وقولهم : " حَيْثُمَا تَكُونَنَّ أَكُنْ ، ويُحْمَد مَا يَبْلُغَنَّ ذَاكَ " ، وإن لم يكن في شيء من ذلك معنى الطلب فلتشبيه " ما " بـ" لام " القسم في كونها مؤكدة ، ولا تحذف[٧] منه إلا في الضرورة كقوله[٨] :

---

(١) البيت غير منسوب في ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٨ ، وتروى قافيته : " هائم " بدل " مغرم " .

(٢) البيت غير منسوب في : شرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٨ . وفي الأصل : " خلفة " ، تحريف .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٤١ .

(٥) سورة طه : من الآية : ١٢٣ .

(٦) سورة الأنفال : من الآية : ٥٧ .

(٧) المؤلف على رأي من يُوجب تأكيد المضارع التّالي لإمّا بالنون ، وينسب هذا الرأي إلى المبرد والزجاج ، ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٨ ، ولم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالنون . وقد نفى محقق كتاب المقتضب أن يكون الرأي للمبرد بأدلة ساقها . ينظر : المقتضب : ٣ / ١٤ . والذي عليه سيبويه وجمهور النحاة جواز التأكيد ، وإنما حملهم على ذلك كثرة حذفها في الشعر . ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٠ .

(٨) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٦ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٨ ، والأصول : ٢ / ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٥ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٠ .

=

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول الآخر[١] :

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الإِخْوَانِ مِنْ شِيَمِي

فإن دخلت على الشرط بغير " ما " ، ولا يكون ذلك إلا في الضرورة[٢] [كقوله][٣] :

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ أَبَداً وَقَتْلُ بِنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

أو في الجزاء كقول الآخر[٤] :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُمْ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

= والبيت استشهد به سيبويه على حذف التاء من " أودى " ضرورة .

ويروى صدره روايات عدة ، منها : " فإن تنكري لامرئ لمّة " وبها يفوت الاستشهاد .

(١) البيت في شرح التصريح : ٢ / ٢٠٤ ، والمقاصد النحويّة : ٤ / ٣٣٩ ، غير منسوب .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٥ - ٥١٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ٤١ ، وضرائر الشعر : ٣٠ .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة : ١١ / ٣٩٩ إلى بنت مرّة بن عاهان الحارثي ، لّما قتلت باهلة أباها . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٦ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ١٤ ، وضرائر الشعر : ٣٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٥ . وقتيبة المذكور ، هو قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر ، ابن زوج باهلة .

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٥١٥ إلى ابن الخرع ، وقال البغدادي في خزانة الأدب : ١١ / ٣٨٧ : " والبيت غير موجود في ديوان ابن الخرع ، وإنما هو من قصيدةٍ للكميت بن ثعلبة ، أوردها أبو محمد الأعرابي في ضالّة الأديب " اهـ ، ثم أورد القصيدة . وابن الخرع هو عوف بن عطية بن الخرع ، واسم الخرع : عمرو ، التَّيميّ ، شاعر جاهلي . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٦٤ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٣٧٠ . والكميت بن ثعلبة الفقعسي الأسدي ، شاعرٌ إسلامي ، ويقال له : الكميت الأكبر .

أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٨ ، ومعجم الشعراء : ٣٤٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥٢٣ .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٢ ، وضرائر الشعر : ٣٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٧٩ . وشاهده قوله : " تمنعا " حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .

فلتشبيه المجازاة بالنهي في اقتضاء الجزم ، ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي لاشتراكهما في اقتضاء رفع الحكم ، وذلك كقول الشاعر[١] :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا

شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وقوله[٢] تعالى : ﴿ واتَّقوا فتنةً لا تُصيبنَّ الذينَ ظَلَمُوا منكم خاصَّة ﴾ وقيل : هو نهي ، على طريقة قولهم : " لاَ أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا " ، وكذلك دخولها فيما يقارب النفي ، وهو التعليل ، كقول الشاعر[٣] :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاَتُ

---

(١) البيتان من قصيدة أوردها البغدادي في خزانة الأدب : ١١ / ٤١٠ ، قال : « هذا الشعر من قصيدة مرجّزة أوردها أبو محمد الأعرابي في : ضالة الأديب » اهـ . واختلف الرواة في نسبتها ؛ فنُسِبت إلى ابن حبابة ، ونسبت إلى مساورٍ العبسي ، ونسبت إلى العجاج ، ونسبت إلى أبي حيان الفقعسي ، ونسبت إلى الدّبيريّ .

وهما من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٦ ، وينظر : النوادر : ١٦٤ ، والأصول : ٢ / ١٧٢ ، والإنصاف : ٢ / ٦٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٥ .

والشاعر يصف رغوة حليب الناقة ويشبّهها بالشيخ المعمّم ، قال :

وقِمَعاً يُكْسَى ثُمَالاً قشعمَا

يحسبه ...

القِمَع : آلة تُجعَل في فم السقاء ونحوه ، والثُّمال هنا : الرّغوة ، والقشعم : الضخم .

(٢) سورة الأنفال : من الآية : ٢٥ .

(٣) هو جذيمة الأبرش ، ابن مالك بن فهم التنوخي القضاعي ، ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق وكان أبرصَ ، فهابت العرب أن تقول أبرص ؛ فقالوا : الأبرش ، والبَرَش : أن يكون في الجلد ألوان مختلفة [اللسان : برش] . أخباره في : الأغاني : ١٥ / ٢٥٠ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٠٤ .

والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٥١٨ ، وينظر : النوادر : ٥٣٦ ، والمقتضب : ٣ / ١٥ ، والمرتجل : ٢٣٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٩ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٦ .

ويجوز طرح نون التوكيد في [كلٍّ] موضع تدخل فيه إلا في القسم ، فإن طرحها فيه ضعيف ، نص على ذلك سيبويه[١] ، وذلك قولك : والله ليقوم زيد ؛ لأنها دخلت لتفرق بين لام القسم ولام الابتداء الداخلة على المضارع من نحو : إن زيداً ليقوم ، وفيه نظر ؛ لأن الفرق يحصل بما قبلهما ، ولأن ابن كثير قرأ في قوله[٢] تعالى : ﴿ لَا أُقسِمُ بِيَومِ القِيَامَةِ ﴾ : [﴿ لأُقْسِمُ ﴾ أي :] والله لأقسمنّ[٣] ، وحكي عن العرب : والله لأضربه ، قال : وهي صواب لأن العرب تقول : يقومن زيد ، بطرح اللام ، فكما جاز طرح اللام والاكتفاء بالنون ، جاز طرح النون والاكتفاء باللام .

وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حُذفت ، ولم يُحَرَّك كما يُحَرَّك التنوين للساكن في مثل : " جَاءَنِي زَيْدُ الْعَالم " لأن التنوين أقوى منها ، إذ هو من خواص الأسماء وهي من خواص الأفعال ، والأسماء أقوى من الأفعال لأنها أصلها ، فما يلحق الأسماء أقوى مما يلحق الأفعال ، قال[٤] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٩ ، ٥٠٩ ، قال في مواضع النون : « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب ، الذي دخلته لام القسم ؛ فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم » . وقال : « وقد يستقيم في الكلام : « إنّ زيداً لَيضربُ ولَيَذْهب » ولم يقع ضربٌ ، والأكثر على ألسنتهم - كما خبرتك - في اليمين ؛ فمن ثمَّ ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع » .

(٢) سورة القيامة : الآية : ١ .

(٣) في الأصل : « والله لأقسِمَنّ » ، وقراءة ابن كثير : ﴿ لأُقْسِمُ ﴾ انظرها في : السبعة : ٦٦١ ، والمبسوط: ٤٥٣ ، والمحتسب : ٢ / ٣٤١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٩ ، والإقناع : ٢ / ٧٩٨ ، والبيان: ٢ / ٤٧٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢١٣ . وهي أيضاً قراءة الحسن وعيسى . وفي النص خلل واضح ، لعل ما جاء في مشكل إعراب القرآن يضيئه ، قال مكي : « ومن قرأ ﴿ لأُقْسم ﴾ بغير ألف ، جعل ذلك لام قسم ، دخلت على " أقسم " وفيه بُعْدٌ لحذف النون ، وإنما حقّه : " لأُقسمنّ " ، وإنما جاز ذلك بالحذف في هذا لأنه جعل " أقسم " حالاً ، وإذا كان حالاً لم تلزمه النون في القسم ؛ لأن النون إنما تلزم في أكثر الأحوال لتفرق بين الحال والاستقبال ، وقد قيل : إنه للاستقبال ولكن حُذفت النون ، كما أجازوا حذف اللام من القسم وإثبات النون » .

(٤) هو الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدي التّميمي ، وقُرَيْع : بضمّ القاف وفتح الراء ، وهو شاعر جاهلي وفارس مشهور . أخباره في : الأغاني : ١٨ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٥٥ .
والبيت في الإنصاف : ١ / ٢٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٠٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٣٤ ، ٢ / ٧٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦٠ .

لاَ تُهِينَ الْفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي : لا تُهِينَنْ ، فحذفها للساكن ، وأبقى حركة ما قبلها دالة عليها ، وقال آخر[١] :/ ٩/٤٧

[اضْرِبَ] عَنْكَ الْهُمُوْمَ طَارِقَهَا ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرسِ

أي : [اضربن][٢] فحذفها وأبقى [حركتها][٢] ، وإن لم يلقها ساكن . وإذا حذفت و لم يلقها ساكن فحذفها للساكن أجوز ، وعليه حملت قراءة من قرأ[٣] : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لكَ صَدرَك ﴾ بفتح الحاء ، أي : " نَشْرَحَنْ " حملاً لصورة النفي على النهي ، وإلا فالمعنى إثبات ، ومثله قول الآخر[٤] :

أيُّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ يَوْمَ [لم يُقْدَرَ] أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

---

(١) البيت ينسب إلى طرفة ، وهو في زيادات ديوانه : ١٦٥ ، وقيل : هو مصنوعٌ عليه . وينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٥ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٨٢ ، والخصائص : ١ / ١٢٦ ، والإنصاف : ٢ / ٥٦٨ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٨٧ ، وشرح أبيات المغني : ٧ / ٣٥٨ . وفي الأصل : « اصرف » خطأ . وفي أكثر المصادر : " بالسوط " بدل " بالسيف " ؛ وهو الأنسب ، لأن الفرس تضرب بالسوط لا بالسيف . وقونس الفرس : العظم الناتىء بين أذنيه .

(٢) في الأصل : " اصرفن " ، " ونونها " ، تحريف .

(٣) سورة الإنشراح : الآية : ١ . وهي قراءة أبي جعفر المنصور . ينظر : المحتسب : ٢ / ٣٦٦ ، والكشاف : ٤ / ٢٦٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٨٧ . وذكر الزمخشريّ توجيهاً آخر للقراءة بقوله : " لعلّه بَيَّنَ الحاء وأشبعها في مخرجها ؛ فظنّ السامع أنّه فتحها " وقال أبو حيان : " ..... ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كلّه ؛ وهو أنّه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في " نوادره " : وهي الجزم بـ" لن " والنصب بـ" لم " ، عكس المعروف عند الناس " .

(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهو في ديوانه : ٥٤ ، ونسبه العيني في المقاصد النحوية : ٤ / ٤٤٧ إلى الحارث بن المنذر الجرمي ، وتمثّل به عليٌّ ، رضي الله عنه . والبيت في : نوادر أبي زيد : ١٦٤ ، والعقد الفريد : ١ / ١٠٥ ، والخصائص : ٣ / ٩٤ ، والمحتسب : ٢ / ٣٦٦ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٨٢ ، وضرائر الشعر : ١١٢ ، وخزانة الأدب : ٤٥١/١١ .
وفي الأصل : " لا قُدِّرَ " ، وهو سهوٌ من الناسخ ، بدليل قوله بعد : " أي لم يقدرن " .

أي : لم يُقْدَرنْ .

وإذا اتصلت نون التأكيد بالفعل المعتل اللام ، فلا يخلو من أن يكون معتلاً بالألف أوالواو أو الياء ، فإن كان معتلاً بالألف مثل : " يخشى " ، فلا يخلو من أن يكون فاعله ضمير جماعة مذكرين أو مخاطبة مؤنثة ، أو غير ذلك ، فإن كان فاعله أحدهما وجب حذف آخره ، تقول : " اخْشَوُنَّ ، واخْشَينَّ " ، وإن كان فاعله غير ذلك وجب قلب آخره ياءً ، نحو : " اخْشَيَنَّ يا رجل ، واخْشَيَانّ ، واخْشَيْنَانِّ " .

وإن كان معتلاً بالواو والياء ، وكان فاعله واحداً منهما حذف آخره أيضاً نحو : " اغْزُنَّ ، واغْزِنَّ ، وارْمُنَّ ، وارْمِنَّ " ، وإلا وجب إثباته نحو : " اغْزُوَنَّ ، وارْمِيَنَّ ، واغْزُوَانِّ ، وارْمِيَانِّ ، واغْزُونَانِّ ، وارْمِينَانِّ " .

فقد ظهر بما ذكرنا أن معتل الآخر إذا اتصلت به نون التأكيد حذف آخره ، إن كان فاعله ضمير جماعة مذكرين أو مخاطبة مؤنثة ، سواء كان معتلاً بالألف أوالواو أوالياء ، وأنه إن كان فاعله غيرهما من ضمير المفرد المذكر أو المثنى ، أو جماعة الإناث وكان معتلاً بالألف ، قلبت ياء ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء ثبتت .

* * *

[حروف الجر]

الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوْفِ الْجَرِّ ... وَالْقَسَمُ اعْتَقَبَهَا فِي الذِّكْرِ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَى ... وَعَنْ وَحَاشَى وَعَدَا ثُمَّ خَلاَ
وَالكَافُ وَاللاَّمُ وَمُذْ وَالْبَاءُ ... وَالْوَاوُ فِي الْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
وَمَعْ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثَمَّتْ ... لَوْلاَ عَلَى خُلْفٍ وَكَيْ فَتَمَّتْ

حروف الجر تسمى حروف الإضافة[1] ، وإنما سميت بذلك لأنها وضعت لتجر أو تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء فهي أبداً تفضي بمعانيها إليها وهي متساوية في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء على حسب معنى كل حرف منها ، ويقال في حدها[2] : كُلَّ حَرْفٍ وُضِعَ للإِفْضَاء بمعنى فِعْل ، أو شِبْهِه ، أو مُقَدَّرٍ بِهِ ، إلى مَا بَعْدَه مثل : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وأَنَا مَارٌّ بِزَيْدٍ ، وزَيْدٌ فِي الدَّارِ لإِكْرَامِكَ " ، ولا يرد النقض بـ" إلا " في الاستثناء ، و" الواو " في المفعول معه لأنهما أفضتا بلفظ الفعل ، لينصب ما يليهما ، ويعمل فيه بواسطتهما لا بمعناه ، وهذا على القول بأن العامل الفعل بواسطة الحرف .

وقد ذكر في هذا الفصل حروف الجر المجمع عليها والمختلف فيها ، إلا أنه أخل من المختلف فيه بـ" واو " رُبَّ ، ولَعَلَّ ، وسيأتي الكلام عليهما .

فالمجمع عليه / سبعة عشر حرفاً ، والمختلف فيه خمسة : " كَيْ ، ولَوْلاَ ، ومَعَ ، و واو رُبَّ ، ولَعَلَّ " ، والمجمع عليه ينقسم ثلاثة أقسام : ٤٧/ب

قسم متمحض للحرفية لا يستعمل إلا حرفاً ، وهو تسعة أحرف : " مِنْ وإِلَى ، وحَتَّى ، وفي ، والبَاء ، واللاَّم ، ورُبَّ ، وواو القسم ، وتاؤه " .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢ ، وهي تسمية أطلقها الكوفيون .

(٢) ينظر : التعريفات : ١١٤ .

وقسم يستعمل حرفاً واسماً وهو خمسة : " عَلَى ، وعَنْ ، والكاف ، ومُذْ ، ومُنْذُ " .

وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً ، وهو ثلاثة " حَاشَى ، وعَدَا ، وخَلاَ " .

ولا وجه لمن عَدَّ " عَلَى " اسماً وحرفاً وفعلاً[1] في مثل : " عَلاَ يَعْلُو ؛ لأن القصد إلى التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي ، و" على " إذا كانت اسماً أو حرفاً لا أصل لألفها ، وإذا كانت فعلاً فألفها منقلبة عن واو ، ولذلك لم تعد اللام حرفاً وفعلاً في مثل : " لِ زيداً أمراً " ، من " وَلِي يَلِي " ، وإن كان لفظها كلفظها في قولك : " المَالُ لِزَيْدٍ " ، لأن الفعلية عَيْنُ فِعْلٍ ، فهي بعض كلمة ، والحرفية كلمة برأسها ، ولم يُعَدَّ " مِنْ " حرفاً وفِعْلَ أَمْرٍ من " مَانَ يَمِينُ "[2] ، لأنها إذا كانت فعلاً فهي فاء الكلمة ولامها ، ولم تُعَدَّ " إلى " حرفاً واسماً في قولهم : " إِلَى زَيْدٍ " بمعنى نِعْمَتُه ، وجمعها " آلاء " ؛ لأن أصل ألفها ياء والحرفية لا أصل لألفها ، فلم يُعَدَّ شيء من ذلك كذلك لخروجه عن اللفظ والمعنى الأصلي .

وعملت هذه الحروف لاختصاصها بالأسماء ؛ لأن كل ما اختص بشيء أَثَّرَ فيه غالباً ، وكان عملها جراً ؛ لأنها لم تعملِ الرفعَ لاختصاص العمدة به ، ولا النصب لإيهامِه إهمال الحرف ، وإن العمل للفعل الذي تعلق الحرف به ، فتعين الجر .

* * *

مِثَالُ كَيْ كَيْمَهْ فِي الاِسْتِخْبَارِ ... فَمَا عَلَيْهَا احْكُمْ بِالانْجِرَارِ

وَسِيْبَوَيْهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلاَ ... لَوْلاَكَ لَوْلاَهُ رَآهُ أَوْلَى

كَقَوْلِهِ كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَا ... وَابْنُ يَزِيْدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

---

(١) ينظر : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ١٠٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٩ .

(٢) مَانَ يَمِينُ مَيْناً : كَذَب . ينظر : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ٩٨ ، واللسان : (مين) .

قد تقدم الكلام على " كي " في نواصب الأفعال[١] ، وأما " لولا " الابتدائية فإنها إذا وقع الضمير بعدها ففيه لغتان ، الأولى : وهي الكثيرة أن يكون مرفوعاً منفصلاً لأنه إما [مبتدأ][٢] فالعامل فيه معنوي ، فيجب الانفصال لأنه لا يتصل ما هو لفظ بما ليس بلفظ، وإما فاعل[٢] محذوف الفعل فتقدر " لولا أنا " بـ" لولا حَصَلْتُ "، ثم تَحْذِف الفعلَ فيجب الانفصال أيضاً لزوال ما يتصل به . تقول : " لَوْلاَ أَنَا ، لَوْلاَ نَحْنُ ، لَوْلاَ أَنْتَ ، أنتِ ، أَنْتُمَا ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ " . وفي التنزيل[٣] : ﴿ لَولَا أنتُم لكنَّا مُؤمِنين ﴾ .

اللغة الثانية : وهي قليلة أن يكون الضمير متصلاً على صورة الضمير المجرور تقول : " لولاي ، لَوْلاَنَا ، لَوْلاَكَ ، لَوْلاَكِ ، لَوْلاَكُمَا ، لَوْلاَكُمْ ، لَوْلاَكُنَّ " ، وهذه اللغة هي - وإن كانت مكثورة بالأولى - فهي ثابتة ، رواها الثقات عن العرب ، واحتجّ لها سيبويه[٤] بقول يزيد بن أمّ الحكم الثقفي[٥] :

---

(١) تنظر الصفحة : ٢٣٥ ، من التحقيق .

(٢) في الأصل : " مبتدأة "، تحريف . والضمير أعربه البصريون مبتدأ ، وأعربه الكوفيون فاعلاً . وهو من مسائل الخلاف . انظر : الإنصاف : ١ / ٧٠ ، والتبيين : ٢٣٩ . وينظر : المقتضب : ٣ / ٧٦ ، ورصف المباني : ١٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٧٢ ، وشرح التصريح : ١ / ٢١٢ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٣١ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٧٣ .

(٥) هكذا في الأصل : " ابن أم الحكم " ، وهو كذلك في إحدى النسخ المخطوطة لكتاب سيبويه : ٢ / ٣٧٣ ، والمفصل : ١٣٥ ، والتخمير : ٢ / ١٦٩ ، ولا أدري إلى ما نُسب ، فهو يزيد بن الحكم ابن أبي العاص الثقفي ، وأمّه : بكرة بنت الزبرقان بن بدر ، شاعر أموي ، ولاّه الحجّاج على كورة فارس ثم خلعه ؛ لأنه لم يمدحه . والبيتان من قصيدة يعاتب بها ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان ، أوردها أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني : ١٢ / ٢٩٩ ، والقالي في الأمالي : ١ / ٦٨ ، والبغدادي في خزانة الأدب : ٣ / ١٣٢ ، وفي شرح أبيات المغني : ٥ / ١٨١ ، وينظر : اللآلىء للبكري : ٢٣٩/١ . وأوردوا ترجمة ليزيد .
ونشر القصيدة برواياتها المختلفة الدكتور نوري حمّودي القيسي في شعر يزيد (شعراء أمويون) : ٣ / ٢٧٦ .
والبيت الشاهد في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٨٥ ، والخصائص : ٢ / ٢٥٩ ، والمنصف : ١ / ٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٧٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ .

٩/٤٨ عَـــــدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إِنْ لَقِيتُهُ وَأَنْتَ عَـــدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي /

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْـــرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَـوِي

وبقول الآخر[١] :

تَـقُـــولُ لِي مِنْ دَاخِلِ الهَوْدَجِ لَـوْلاَكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وقد ردّ محمّد بن يزيد المبرّد هذه اللغة[٢] ، وقال : إنّ في هذا الشعر شذوذاً وخروجاً عن القياس ، ولا يُعَرَّج عليه ، وهو معنى قوله :

وابنْ يَزِيدٍ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

واختلف في توجيهها : فمذهب سيبويه[٣] : - وقد حكاه عن الخليل ويونس - أن الياء والكاف في " لَوْلاَيَ ، ولَوْلاَكَ " في موضع جر ، وأن " لَوْلاَ " في هذه اللغة تعمل جراً بأنها حرف جر ، وهي معنى قوله :

وَ سِيبَوَيْهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلَا

---

(١) يُنسَب البيت إلى عمر بن أبي ربيعة في مصادر كثيرة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٤٧٩ ، ويُنسَب إلى العرجيّ ، وليس في ديوانه . قال البغدادي في خزانة الأدب : ٥ / ٣٣٤ : « وزعم الخطيب التبريزيّ في شرح ديوان أبي تمام : أن البيت الشاهد للعرجيّ .... ولم يُوجد في ديوانه ، والذي رواه العلماء أنه لعمر ابن أبي ربيعة ، وهو موجودٌ في شعره ، وسَببُ توهُّمه : أنّ للعرجيّ أبياتاً على هذا النّمط رواها الزجاجي في أماليه الوسطى » اهـ . وينظر : أمالي الزجاجي : ٢٣٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٨١ ، والإنصاف : ٢ / ٦٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ .

ويروى : " أومت بعينيها " ، و " أومت بكفيها " ، وبعده :

أنتَ إلى مكةَ أخرجتني حُبّاً ولولا أنت لم أخرُجِ

(٢) المقتضب : ٣ / ٧٣ ، والكامل : ٣ / ١٢٧٧ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٤ .

وإن لها مع المضمر حالاً ليس لها مع المظهر ، كما أن لـ" لدن " مع " غدوة " حالاً ليس لها مع غيرها[١] ، ألا ترى أن غير " غدوة " يكون معها مجروراً بإضافتها إليه ، كقوله[٢] تعالى : ﴿ مِن لَّدُن حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ وأما " غدوة " فتكون معها منصوبة ، كقوله[٣] :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلاَذَ بِخُفِّهَا بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ

فنصبوها بها نصب " خلاً " في : " راقودٌ[٤] خلاً " ، تشبيهاً لنونها بالتنوين لما رأوها تنزع عنها وتثبت ؛ لأن من لغاتها[٥] : لَدْ ، ولَدُ ، ولُدُ ، ولد ، ويمكن أن يكون المجرور بعد " لولا " بتقدير مضاف محذوف أي : " لولا وجودك " ، ثم حذف المضاف و لم يغير المضاف إليه عن إعرابه .

ومذهب الأخفش[٦] : أن " الكاف ، والياء " بعدها في هذه اللغة في موضع رفع على ما كان المنفصل عليه في اللغة الأولى ، إلا أنه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ، كما استعير لفظ المرفوع المنفصل للمجرور المتصل في قولهم[٧] : " مَا أَنَا كَأَنْتَ " .

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٦ .

(٣) البيت غير منسوب في المفصل : ١٧٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٤ / ١٠٠ .

(٤) الراقود : إناءٌ من الآنية ، أعجميٌّ معرّب ، قال الجواليقي في المعرب : ٢٠٨ : « وهو دنٌّ كهيئة إردَبَّة ، يُسَيَّع باطنه بالقار » اهـ ومنه حديث عائشة رضي الله عنها : « لا تشرب في راقودٍ ولا جَرَّةٍ » ينظر : النهاية : ٢ / ٢٥٠ ، واللسان : (رقد) .

(٥) ينظر : المفصّل : ١٧٢ ، والقاموس المحيط : (لدن) .

(٦) وهو رأي الكوفيين أيضاً . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٩٤ .

ورجَّح النحويُّون[١] مذهب سيبويه على مذهب الأخفش بأنَّ فيه تغييراً واحداً ، وهو تغيير الداخل على الضمير ، وتغيير الضمير تابع له ، وجار على القياس ، فلا يلزم منه إلا تغيير واحد . ومذهب الأخفش يلزم منه اثنا عشر تغييراً باعتبار التكلم والخطاب والغيبة[٢] ، وإلى هذا الترجيح أشار بقوله : " رآه أولى " .

ورجحوا[٣] مذهب الأخفش على مذهب سيبويه ؛ بأن إيقاع بعض الضمائر موقع بعض كثيرٌ في الكلام ، وأماتغيير حقيقة الكلمة بتَغَيُّر ما تدخل عليه فغير موجود ، وتضعيف مذهب سيبويه من جهة أن " لولا " لو كانت مع الضمير حرف جر لزم أن يكون ثَمَّ فِعْلٌ أو شِبْهُه ؛ ليتعلق حرف الجر به ، وأجيب : بأن حرف الجر قد يوجد دون متعلق مثل : " بِحَسْبِكَ زَيْدٌ " ، ورُدَّ : بأن الجار زائد فلا يحتاج إلى متعلق بخلاف " لولاك " ، ويمكن أن يكون متعلق " لولا " فعل الجواب مفيدة فيه معنى الامتناع ؛ لأن كل حرف جر إنما يتعلق بالفعل على حسب معناه[٤] .

وعلى حد هذا الاختلاف اختلف[٥] في " عسى " إذا كُنِّيَ عن الاسم الواقع بعدها ؛ لأن فيه أيضاً لغتين :

الأولى : وهي الكثيرة الجارية على القياس أن يكون المكنيُّ مرفوعاً متصلاً لأنه ضمير فاعل اتصل بفعل ماض فوجب أن يكون كذلك ، تقول : " عَسَيْتُ " بفتح السين وكسرها ، و" عَسَيْنا للمتكلم " ، و" عَسَيْتَ ، وعَسَيْتِ ، عَسَيْتُمَا ، عَسَيْتُمْ ، عَسَيْتُنَّ " للمخاطب ، و" عَسَى ، عَسِيَتْ ، / عَسَيَا ، عَسَوْا ، عَسَيْنَ " للغائب . ٤٨/ب

---

(١) وهو مذهب الجمهور . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٧٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٩٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٣٩ .

(٢) هذا من جهة الضمائر : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب .

(٣) اختاره ابن مالك في شرح التسهيل : ٣ / ١٨٦ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٦٨ .

(٤) ينظر : النكت : ١ / ٦٦٥ ، والإنصاف : ٢ / ٦٨٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٤ ، والإنصاف : ٢ / ٦٧٨ - ٦٨٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٠ ، والجنى الداني : ٤٦١ فما بعدها ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٣ .

الثانية : وهي قليلة أن يكون منصوباً متصلاً كقولك : " عَسَايَ ، عَسَانَا ، عَسَاكَ ، عَسَاكِ ، عَسَاكُمَا ، عَسَاكُمْ ، عَسَاكُنَّ " ، " عَسَاهُ ، عَسَاهَا ، عَسَاهُمَا ، عَسَاهُمْ ، عَسَاهُنَّ " .

واختلف أيضاً في توجيهها ؛ فمذهب سيبويه[1] أن " الكاف ، والياء " في موضع نصب حملاً لـ" عَسَى " على " لَعَلَّ " ؛ لاشتراكهما في معنى الترجي ، ومذهب الأخفش[1] أنه في موضع رفع على ما كان عليه في اللغة الكثيرة ، ولكنه استعير المنصوب المتصل للمرفوع ، ورجح مذهب سيبويه على مذهب الأخفش ، ومذهب الأخفش على مذهب سيبويه بمثل ما رجحا به في " لَوْلاَ " .

وأُورِدَ[2] على سيبويه أن حمل " عَسَى " على " لَعَلَّ " على خلاف القياس ؛ لأن المعروف حمل الحرف على الحرف في العمل ، لا حمل الفعل على الحرف .

وأجيب : بأن هذا فعلٌ أَشْبَهُ شيءٍ بالحرف ؛ لجموده وعدم دلالته على الحدث ، فكان كحمل حرف على حرف لا فِعْلٍ على حرف .

* * *

وَاجْـــرُرْ بِحَتَّـى نَحْـوَ حَتَّـى مَطْلَـعِ ... وَبَعْـدَ مُـذْ وَمُنْـذُ إِنْ شِـئْتَ ارْفَـعِ

تَـقُـوْلُ مَـــا أَكَلْـتُ مُـذْ يَوْمَـانِ ... وَمُنْـذُ يَوْمَـانِ هُمَـا ظَرْفَـــانِ

وَإِنْ جَـــرَرْتَ فَـــهُمَا حَرْفَـــانِ ... حَرْفَـا ابْتِـدَاءِ غَايَـةِ الزَّمَـــانِ

هُـمَـا كَمِـــنْ فِـي غَايَـةِ الْمَكَـانِ ... تَقُـوْلُ فِـي مِـنْ سِـرْتُ مِـنْ عُمَـانِ

أَمَّـــا إِلَـى فَـــلِانْتِهَاءِ الْغَايَـــهْ ... مَبْدَؤُهَـا مِـنْ وَإِلَـى النِّهَايَـــهْ

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٧٥ ، وينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٨٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٨٦ ، والجنى الداني : ٤٦٨ - ٤٦٩ .

" حتى " تجيء في الكلام على أربعة أَضْرُب ؛ تجيء جارة ، وعاطفة وستأتي[١] ، وبمعنى " كَيْ " وقد تقدمت[٢] ، وابتدائية وستأتي[٣] أيضاً عند قوله :

.....مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وليست الناصبة للمضارع بإضمار " أَنْ " - وهي بمعنى " إلى " - قسماً خامساً ؛ لأنها الجارة بعينها ، فالجارة حرف غاية مثل " إلى " ، إلا أنه يجب في مجرورها أن يكون آخر جزء من الشيء ، بخلاف " إلى " ؛ كقولك : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا " ، أو ما يلاقي آخر جزء منه كقولك : " نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ " ، وكقوله[٤] تعالى : ﴿ سَلامٌ هِي حتَّى مَطلَعِ الفَجْرِ ﴾ ؛ لأن ما يلاقي آخرَ جزءٍ من الشيء في حكم آخرِ جزءٍ منه ؛ لاتصاله به ، فمجرورها ينتهي الأمر به ، بخلاف مجرور " إلى " فإنه ينتهي الأمر عنده لا به[٥] ، ولذلك جاز : " القَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ "[٦] ، وامتنع : " رَكِبْتُ الخَيْلَ حَتَّى الحِمَارِ " ، وجاز : " الأمر إلى زيد " كقوله[٧] تعالى : ﴿ والأَمْرُ إِلَيكَ ﴾ بجعل مجرور " إلى " خبراً للمبتدأ ، وامتنع ذلك في " حتى " ؛ لأن جزء الشيء لا يكون خبراً عنه ، وإنما وجب ذلك في " حتى " ؛ لأن الفعل الذي يتعدى بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي على جملته ، فلذلك تقول : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها " ، ولو قلت : " حَتَّى نِصْفِها "

---

(١) تنظر الصفحة : ٧٥٥ ، من التحقيق .

(٢) تنظر الصفحة : ٢٣٨ ، من التحقيق .

(٣) لا تشمل الرسالة هذا الموضع .

(٤) سورة القدر : الآية : ٥ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٢٤ .

(٦) هكذا في الأصل : " القوم حتى زيد " ، وكذلك في الأصول : ١ / ٤٢٤ ، بحذف الفعل المسند إلى القوم لعدم أهميته . وإنما جاء به في مقابلة المثال الذي يليه .

(٧) سورة النمل : من الآية : ٣٣ .

لم يجز ، وتقول : " نِمْتُ اللَّيلَ حَتَّى الصَّبَاحِ " ، ولو قلت : " حَتَّى نِصْفِه " لم يجز ؛ لأن معناه : مازلت نائماً زماناً بعد زمان حتى نمت في الصباح ، ففي مسألتي " السمكة ، والليل " قد أُكِل الرأسُ ؛ لأنه آخر جزء من الشيء ، ونيمَ الصباحُ ؛ لأنه / لاقى آخر جزء منه ، ولو قلته بـ" إلى " لم يكن الرأس مأكولاً ، ولا الصباح منوماً فيه . ٩/٤٩

ويجوز في مسألة " السمكة " الوجوه الثلاثة ، فالجر على الغاية ، والنصب على العطف ، والرفع على الابتداء ؛ والخبر محذوف ؛ أي : مأكول ، هذا عند غير[١] أبي القاسم الزجاجي ، وأما أبو القاسم[٢] فإنه يمنع الرفع إلا أن تكون الجملة منطوقاً بجزئيها فيجيز الرفع في : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسُها أَكَلْتُه " ، ولا يجيزه في : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها " ؛ لأنها لم تتعين ؛ لكونها ابتدائية ؛ لأن الابتدائية هي التي يبتدأ بعدها الكلام مستأنفاً ، والكلام لا يكون جزءاً واحداً ، والذين أجازوه نظروا إلى كون الكلام أعم من أن يكون منطوقاً بجزئيه أو بأحدهما ، والآخر مقدر .

وتتبين مسائلها أنها إذا دخلت على اسم مفرد فلا يخلو من أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها كما ذكرنا من : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا " ، أو لا يكون كذلك كما في : " نِمْتُ اللَّيْلَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وسِرْتُ حَتَّى اللَّيلِ " ، فإن لم يكن لم يجز فيما بعدها إلا الخفض على الغاية ، وإن كان فلا يخلو من أن يقترن به قرينة تجعله كغير الجزء مما قبله ، أو لا يقترن ، فإن اقترنت به لم يجز أيضاً فيما بعدها [إلا] الخفض مثل : صمت الأيام حتى يوم الفطر ؛ لأن يوم الفطر ليس مما يصام ، فتتعين الغاية ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٩٦ - ٩٧ ، والأصول : ١ / ٤٢٥ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني: ١٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥١٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١ - ٢٢ ، وللنّصب وجه آخر غير الذي ذكره المؤلف ، وذلك بإضمار فعل ؛ فتكون المسألة من الاشتغال ؛ فإذا قلت : « أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها أكلتُه » ؛ فالتقدير : " حتى أكلت رأسَها أكلته » ، وذكره المؤلف لاحقاً .

(٢) الجمل : ٦٩ .

وإن لم يقترن به مثل : " صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى الخميسُ " جاز فيما بعدها الخفض على الغاية ، والعطف على حسب إعراب الأول ، والرفع على الابتداء ، وكذلك إذا أتي بعد الاسم بفعل يصح أن يكون خبراً له مثل : " قَامَ القَوْمُ حَتَّى زيدٌ قَامَ " ، جاز في الاسم الرفع ، وهو إما على الابتداء وما بعده الخبر ، أو على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أوبالعطف والفعل تأكيد للأول ، وجاز الخفض على الغاية والفعل كذلك ، وكذلك إذا نُصِب الأولُ فقيل : " ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زيدٌ ضَرَبْتُهُ " ، جاز فيما بعد " حتى " الرفع على الابتداء ، والنصب إما بالعطف والفعل الذي بعده تأكيد للأول ، وإما بإضمار فعل يفسره ما بعده ، والخفض على الغاية[1] ، ومثله قول الشاعر[2] :

أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُه أَلْقَاهَا

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيْدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

بالرفع والنصب والجر .

ولا تدخل حتى عند سيبويه[3] على مضمر ، فلا يقال : " حَتَّاهُ " ، كما يقال :

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٠ .

(٢) ينسب إلى أبي مروان النحويّ ، قاله البغدادي في خزانة الأدب : ٣ / ٢٢ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ٩٨ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء : ١٩ / ١٤٦ إلى مروان لا أبي مروان ، قال في ترجمته : " هو مروان بن سعيد بن عبّاد بن حبيب بن المهلّب بن أبي صفرة المهلبي ، أحد أصحاب الخليل المتقدّمين في النحو المبرِّزين " اهـ . ويُنسب أيضاً إلى المتلمّس الضَّبعي ، قال ابن السّيد في الحُلل : ٨٩ : " ينسبه الناس إلى المتلمّس و لم يقع في ديوان شعره ، وإنّما هو مروان النحوي " اهـ ، والبيتان في ملحقات ديوان المتلمّس : ٣٢٧ . وهما في قصّته حين فَرَّ من عمرو بن هند هو وطرفة بن العبد ، وقصتهما مشهورة . وينظر : الكتاب : ١ / ٩٧ ، والأصول : ١ / ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٤١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٤ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٢٣١ ، وهو رأي جمهور البصريين . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٢٦ ، والجنى الداني: ٥٤٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٣ .

" إِلَيْه " ؛ لأن ألفها إن بقيت خالفت الألفات التي لا أصل لها كألف " عَلَى ، وإِلَى ، ولَدَى " في وجوب انقلابها مع الضمير ياء ، وإن انقلبت خالفت القاعدة الأصلية في أن الضمير لا يغير ما اتصل به ، وأما مخالفة أخواتها للقاعدة الأصلية فلورود السماع به .

وأجاز ذلك المبرد[١] والكوفيون ، وأنشدوا قول الشاعر[٢] :

فَلاَ وَا للهِ لاَ يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيْدِ

ويساوي " حَتَّى " في الاختصاص بالظاهر " مُذْ ، ومُنْذُ ، والكاف ، والوَاو ، والتَّاء " .

و" مُذْ ، ومُنْذُ " يستعملان اسمين ، ويستعملان حرفي جر[٣] ، فإذا كانتا اسمين فلهما / معنيان : ٤٩/ب

أحدهما : أن [تكونا][٤] بمعنى أول المدة ، فيجب أن يليهما مفرد ليفيد الدلالة على الأولية ، معرفة ، لتتعين الأولية ، كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمُ الجُمْعَةِ أي : أَوَّلُ المدة التي انتفت فيها الرؤية يَوْم الجمعة .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٣ .

(٢) البيت غير منسوب في المقرّب : ١٩٤ ، ورصف المباني : ١٨٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٧٤ ، ونقل البغدادي عن أبي حيّان في شرح التسهيل قوله : « وانتهاء الغاية في حتّاك لا أفهمه ، ولا أدري ما عنى بحتّاك ؛ فلعلّ هذا البيت مصنوعٌ » . وانظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٦ . ويُروى : " لا يلقاه ناسٌ " و " لا يُلفِي أناسٌ " بالفاء ، و " يا ابن أبي زيادٍ " .

(٣) وهو رأي الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنهما اسمان في كل موضع ، وإذا انجرّ ما بعدهما فهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما . ينظر : معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ١٠٣ ، ١٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٥ ، والجنى الداني : ٣٠٤ ، ٥٠٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٤) في الأصل : " تكون " ، تحريف .

والثاني : أن تكونا بمعنى جميع المدة ، فيجب أن يليهما المقصود بالعدد كائناً ما كان على مقدار المدة كقولك : " مَا رَأَيْتُه مُنْذُ شَهْرٌ ، ومُذْ يَومَان " أي : مدة انتفاء الرؤية شهر ، ومدة انتفاء الرؤية يومان ، فاعتبار الأول بصحة وقوع ما بعدها جواب " مَتَى " لأنها سؤال عن وقت معين ،و اعتبار الثاني بصحة وقوعه جواب " كَمْ " لأنها سؤال عن الكمية .

وهما في ذلك في موضع رفع على الابتداء ، وما بعدهما الخبر[١] ، وعكس أبو القاسم الزجاجي[٢] هذا الترتيب ، فجعل ما بعدهما مبتدأ وهما الخبر ، ظناً منه أنهما في ذلك على طريقة : " عِنْدَكَ رَجُلٌ " ، وخولف[٣] في ذلك ؛ لأن الظرف فيما ذكره ظرف للمبتدأ ، فيفيد الحكْم عليه لتعلقه بمحذوف ، وليست مذ ظرفاً لـ" يومان " إذا قلت : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ " ، ولكنّك حاكمٌ على مدة انتفاء الرؤية بأنها يومان ، ويمكن تصحيح مذهبه[٤] بتقدير : بيني وبين انقطاع الرؤية يومان .

ويجب لهما في الاسمية البناء لوضع " مُذْ " وضع الحرف ، وحمل " مُنْذُ " عليها ؛ لأنها بمعناها ، أو لقطعهما عن الإضافة ونية المضاف إليه كـ" قَبْل ، وبَعْد " لتقديرهما بأول المدة وجميع المدة .

ولزمتا البناء ؛ لأن المضاف إليه لا يذكر معهما ، بخلاف " قَبْل ، وبَعْد " ، وحُرِّكَت " مُنْذُ " للساكنين ، وضمت اتباعاً لحركة الميم ، وأُسْكِنت " مُذْ " على الأصل ، فإذا وليها ساكنٌ حُرِّكت بالضم ؛ لأنه حركة أصلها[٥] ، إذ هي مخففة من

---

(١) وهو رأي البصريين ، ويرى الكوفيون أن الاسم ارتفع بعدهما بتقدير فعلٍ محذوف ، وذهب الفرّاء منهم إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٨٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٢) الجمل : ١٤٠ ، والأمالي : ١٤٥ ، وهو رأي الأخفش والزجاج أيضاً . ينظر : الإنصاف: ١ / ٣٨٢ ، وشرح ابن القوّاس : ١ / ٣٨٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٢ / ٢٠ .

(٤) الجمل : ١٤٠ ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٣٥ .

(٥) وقد تُحَرَّك بالكسر فيقال : مُذِ اليوم ومُذِ الليلة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٥ .

" مُنْذُ " بدليل تصغيرها على " مُنَيْذ " إذا سُمِّي بها[١] ، ولذلك قيل : هي أدخل في الاسمية ، و" منذ " أدخل في الحرفية لسلامتها[٢] .

فإن وقع بعدهما فعل كانتا اسمي زمان بمعنى " حِين " كقوله[٣] :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

يُدْنِي فَوَارِسَ مِنْ فَوَارِسَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ الغُبَارِ مُثَارِ

وقول خوات[٤] بن جبير صاحب ذات النحيين : " والله [يَا] رَسُولَ اللهِ مَا شَرَدَ مُنْذُ أَسْلَمْتُ " ، أي : حِينَ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ، ومِنْ حِينِ أَسْلَمْتُ .

وكذلك إذا وقع بعدهما مصدر أو مؤول به مثل : " مَا رَأَيْتُه مُنْذُ سَفَرُهُ ، ومُنْذُ أَنَّهُ مُسَافِرٌ " ، أي : مِنْ حِينِ سَفَرِه .

وإذا كانتا حرفي جر فلهما أيضاً معنيان :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٥ ، والجنى الداني : ٣٠٤ . ويرى المالقي في رصف المباني : ٣٨٧ : أنها إن كانت اسماً فهي مقتطعة من " منذ " وإن كانت حرفاً فهي لفظٌ قائم بنفسه .

(٢) واستدلّوا أيضاً بأنّ ذال " مُذْ " يجوز فيها الضمّ والكسر عند ملاقاة ساكن ، والضمّ أعرف ، وليس ذلك إلاّ لأنّ أصلها " مُنْذُ " ، وبأن بني غَنِيّ يضمّون ذال " مُذُ " قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة لفظاً لا نيّةً . ينظر : الجنى الداني : ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٦ .

(٣) هو الفرزدق ، يمدح يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة ، وقد ذكره بقوله قبل البيتين :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

ينظر : ديوانه : ١ / ٣٠٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٦ ، والحلل : ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٥٦ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٢ .

(٤) ينظر : النهاية في غريب الحديث : ٢ / ٤٥٧ ، وقول خوّات : " والله .... " جوابٌ لرسول الله - ﷺ - حينما سأله : ما فعل شِرَادُ جملك ؟ .

وخوات بن جبير بن أمية بن امرئ القيس الأوسي . أحدُ فرسان رسول الله - ﷺ - توفيّ سنة ٤٠هـ . أخباره في : الاستيعاب : ٢ / ٤٥٥ ، وأسد الغابة : ١ / ٦٢٥ .

أحدهما : أن تكونا دالتين على الزمان الحاضر فتكونان فيه بمعنى " في " كقولك : " أَنْتَ عِنْدَنَا [مُذُ][1] الْيَوْمِ ، ومَا فَارَقْتَنَا مُنْذُ اللَّيْلَةِ " ، أي : في هذا اليوم، وفي هذه الليلة .

والثاني : أن تكونا دالتين على الزمان الماضي ، فتكونان بمعنى [مِنْ] في ابتداء الغاية ، إلا أنهما لابتداء الغاية في الزمان ، و" من " لابتداء الغاية في المكان ، تقول : " مَا رَأَيْتُه مُنْذُ يَوْمِ الجُمعةِ ، بالجر ؛ أي : من يوم الجمعة / ، أما دلالة " مُذْ ، ومُنْذُ " على ابتداء الغاية في الزمان ودلالة " مِنْ " على ابتداء الغاية في المكان فلا خلاف فيه[2] . ٥٠/ ب

واختلف في دلالة " مِنْ " على ابتداء الغاية في الزمان فأجازه الكوفيون[3] مستدلين بقوله[4] تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِن أَوَّلِ يَومٍ ﴾ ، وبقول الشاعر[5] :

[تُخَيِّرْنَ] مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الآنَ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

---

(١) في الأصل : " منذ " ، تحريف .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٣٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣١٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٤ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ١٠٨ .

(٥) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٤٥ ، وينظر : شرح التصريح : ٢ / ٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٣١ . وقوله : " تُخَيِّرْن " يعني السيوف ، في قوله قبله :

ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وحليمة المذكورة : هي حليمة بنت الحارث بن أبي شمر الغسَّاني ، ويومها : أشهر أيّام العرب ؛ وهو الذي قُتل فيه المنذر بن المنذر ، ملك عرب العراق . وسببُ إضافة اليوم إليها : أنّها أخرجت طيباً في مِرْكَن فطيَّبت به جيش أبيها الذي وجَّهه إلى المنذر . وانظر أحداثه في : الكامل : ٢ / ٨٣٤ ، والدرّة الفاخرة : ١ / ٢٩٧ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٦٦ ، ٢٣٣ ، وثمار القلوب : ٣١١ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٩٢ ، ٣٩٢ ، والمستقصى : ١ / ٢٤٦ . وذلك عند تفسيرهم للأمثال : « أعزّ من حليمة » ، و « ما يوم حليمة بسِرّ » ، و « لأرينَّك الكواكب ظهراً » ، وغيرها أمثال أُخَر .

وفي الأصل : « يخبون » بدل « تخيّرن » ، تصحيف وتحريف .

وبقول الآخر[١] :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

ومنعه البصريون[٢] إلا على طريق المجاز ، ولذلك يقدرونه بـ" مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وبـ" من مَرِّ أزمانٍ ومَرِّ حِجَجٍ " ، وإن لم يكن التأسيس والمر من المكان إلا أن تقديره يمنع من دخولها على الزمان فيكون للابتداء في غيره .

فمجيء " مِنْ " لابتداء الغاية في المكان كقوله تعالى[٣] : ﴿ مِن المَسْجد الحَرَام إلى المَسْجد الأَقْصَى ﴾ ويعرف بأن ما تدخُل عليه يكون له انتهاء ، سواء ذكر كالآية ، أو لم يذكر لتوفر الغرض على ذكر موضع الابتداء دون موضع الانتهاء مثل: " أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ " .

---

(١) هو زهير ، والبيت في شرح شعره : ٧٦ ، من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان . وروى أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني : ١٠ / ٣١٠ : أنّ حمّاداً الراوية أقرَّ للمهديّ بأنه هو الذي صنع أبياتها الثلاثة الأول ، وخلها زهيراً . اهـ والبيت الشاهد من الثلاثة المنحولة ، وهو مطلع القصيدة .
والبيت في الشعر والشعراء : ١ / ١٣٩ ، والإنصاف : ١ / ٣٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٣٩ .
وقوله : قُنَّة الحِجرْ ، جاء في الخزانة : « والحِجْر بكسر الحاء المهملة : منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القُرى ، قال صعوداء في شرح ديوان زهير : قال أبو عمرو : لا أعرف إلا حِجْر ثمود ، ولا أدري أراده بعينه أم لا ؟ وأما حَجْر بفتح المهملة فهي قصبة اليمامة . ولكن لا يدخلها الألف واللام ؛ فلذلك أنكرها أبو عمرو » اهـ أقول : قُنَّة الحِجْر : ذكرها عرّام بن الأصبغ وهو يذكر نواحي المدينة في كتابه : أسماء جبال تهامة وسكانها : ٤٢٧ فذكَر الرَّحضيّة ثم قال : « وحذاءها قرية أو أرضٌ يقال لها : الحِجْر؛ وبها مياه عيون وآبار لبني سليم ، وحذاءها جبلٌ ليس بالشامخ يقال له : قُنَّة الحِجْر » اهـ وما تزال معروفة إلى الآن إلا أنها في ديار حَرْب بين مكة والمدينة . وينظر : معجم البلدان : ٢ / ٢٢١ .
ويروى : " مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرٍ " ، وهي الرواية التي خرَّج بها البصريون بيت زهير على مذهبهم .

(٢) ينظر : هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ١ .

وتجيء لابتداء غاية فعل الفاعل والمفعول معاً إذا كان الفعل مشتركاً بينهما كقولك[١] : " رَأَيْتُ الهِلاَلَ مِنَ الدَّارِ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ " ، فـ" الدار " للفاعل ، و" خلل السحاب " للمفعول .

وتجيء لبيان الجنس كقوله تعالى[٢] : ﴿ فاجْتَنِبوا الرِّجسَ من الأَوْثَان ﴾ ويعرف بأن تنزع ويوضع موضعها " الذي " ولفظة " الموصوف " ، فيصح الكلام ؛ أي : الرجس الذي هو وثن ، أو الموصوف بأنه الوثن .

وللتبعيض كقولك : " أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ " ؛ أي : بعضها ، ويُعْرَف بأن تُنْزَع ويُوضَع موضعها " لفظة " بعض فيصح الكلام ، وبعموم ما قبلها لما بعدها عند حذفها[٣] .

وللتعليل كقوله تعالى[٤] : ﴿ مِن أجْل ذلكَ كتبْنَا على بَني إسْرَائيل ﴾ أي : لأجل ذلك ، ومثله[٥] : ﴿ ولا تَقْتلُوا أولادَكم مِنْ إملاَق ﴾ .

وللبدلية كقوله[٦] تعالى : ﴿ ولَو [نَشاءُ] لجعَلْنَا منكم ملائكةً في الأرض ﴾ أي : بدلكم ، وقوله[٧] تعالى : ﴿ أَرضيتُم بالحيَاة الدنْيَا من الآخِرَة ﴾ أي : بدلها .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٢٠ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٣٠ .

(٣) كونها للتبعيض على رأي الجمهور . ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣١٩ . ويرى المبرد والأخفش الصغير وابن السّراج والسهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض ، وخرّجوا الشواهد التي جاءت فيها للتبعيض على ابتداء الغاية . ينظر : المقتضب : ٤ / ١٣٧ ، والأصول : ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٠ - ٣٣١ ، والجنى الداني : ٣١٥ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٢ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٥١ .

(٦) سورة الزخرف : من الآية : ٦٠ ، وفي الأصل : " شئنا " ، خطأ .

(٧) سورة التوبة : من الآية : ٣٨ .

وبمعنى الباء كقوله[١] تعالى : ﴿ يَحفظُونه من أَمْرِ الله ﴾ أي : بأمره .

وبمعنى على كقوله[٢] تعالى : ﴿ ونَصرنَاه من القومِ الذينَ كذَّبوا بآياتِنا ﴾ .

وزائدة في النفي مثل[٣] : ﴿ ما لَكم مِن إلهٍ غيره ﴾ و﴿ ما جَاءنا من بَشِير ﴾[٤]، أو شبه النفي من نهي أو استفهام مثل : لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خالقٍ غير الله ﴾ و : ﴿ هَل يراكُم من أحدٍ ﴾[٦] ، ولا يجيز سيبويه[٧] زيادتها في غير ذلك ، لإفادتها فيه التوكيد .

وزيادتها فيه إما لفظاً ومعنى نحو : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، لأنها لو حذفت استفيد الاستغراق من لفظ " أَحَد " / لأنه للعموم ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ، وليست همزته مبدلة من " واو " كما هي في " أَحَد " من " أَحَد عَشَرَ " ، أو لفظاً دون معنى نحو : " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُل " ؛ لأن الاستغراق مستفاد منها . ٥٠/ب

وأجاز الأخفش[٨] والكوفيون زيادتها في الإيجاب مستدلين بقوله[٩] تعالى : ﴿ يَغفِر لَكُم مِنْ ذُنُوبكم ﴾ ، وبقول[١٠] العرب : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " ، وحُملا

---

(١) سورة الرعد : من الآية : ١١ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية : ٧٧ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة فاطر : من الآية : ٣ .

(٦) سورة التوبة : من الآية : ١٢٧ .

(٧) الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٣ . وشرط زيادتها أمران : أحدهما تقدم نفي أو نهي أو استفهام ، والثاني : تنكير مجرورها ، وزاد ابن هشام في المغني ثالثاً وهو : أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ .

(٨) معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٠٥ ، ٢ / ٢٢٥ ، وانظر المصادر السابقة ، واختاره ابن مالك أيضاً . ينظر : التسهيل : ١٤٤ ، وجاء في شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣ : « لا يرى سيبويه زيادة " مِنْ " في الواجب ، لا تقول : " جاءني من رجل " ، كما لا تقول : « جاءني مِنْ أحد » ؛ لأنّ استغراق الجنس في الواجب محال إذ لا يُتصور مجيء جميع الناس ، ويُتَصَوّر ذلك في طرف النفي » . وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٣٥ .

(٩) سورة نوح : من الآية : ٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٢٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٥ .

فيهما على التبعيض ، فاعترض بقوله[١] تعالى : ﴿ إنَّ الله يغفرُ الذنوبَ جميعاً ﴾ وأجيب : بأن الخطاب لقوم نوح ، وهذا لهذه الأمة فلا تناقض .

" إلى " : معناها انتهاء الغاية ، ولا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ووجوب غسل المرافق والكعبين مأخوذ من بيان السنة[٢] ، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها مثل : " سرت من البصرة إلى الكوفة " ، دخل ، وإن لم يكن مثل[٣] : ﴿ أتمُّوا الصيامَ إلى الليلِ ﴾ لم يدخل ، وقيل : مطلقاً ، وقيل : مشتركة بينهما[٤] .

وتجيء بمعنى " مع " كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولا تأكُلُوا أموالَهم إلى أموالِكم ﴾ أي : مع أموالكم ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ مَن أنْصَاري إلى الله ﴾ ، وقوله[٧] تعالى : ﴿ بسُؤَال نَعجَتِك إلى نِعَاجِه ﴾ أي : مع الله ، ومع نعاجه ، وفي المثل[٨] : " الذود إلى الذود إبل " ، أي : مع الذود ، والمعنى: أنه إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيراً،

---

(١) سورة الزمر : من الآية : ٥٣ .

(٢) يشير إلى قوله تعالى في سورة المائدة : من الآية : ٦ : ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديَكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجُلكم إلى الكعبين ﴾ . وبيانها ما ورد في صفة وضوء النبي ﷺ .
ينظر : صحيح البخاري ١ / ٧٨ ، كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، وصحيح مسلم ١ / ١٧٢ ، كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء وكماله .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٤ ، ورصف المباني : ١٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٣٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٧٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٠ . قال ابن هشام : « وقيل : لا يدخل مطلقاً ، وهو الصحيح ، لأنّ الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردّد » .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٢ .

(٦) سورة آل عمران : من الآية : ٥٢ .

(٧) سورة ص : من الآية : ٢٤ .

(٨) قاتله أحيحة بن الجلاح ، سيّد الأوس في الجاهلية ، ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ١٩٠ ، وشرحه (فصل المقال) : ٢٨٢ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٤٦٢ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٦ ، والمستقصى : ١ / ٣٢٢ .

ويمكن ردُّ الجميع إلى معنى الانتهاء بتقدير : " مضمومة ، ومضافين "[١]/ .

وقيل : إنها بمعنى " في " في قوله[٢] تعالى : ﴿ هَل لكَ إلى أنْ تَزكَّى ﴾ ، ويمكن رده إلى الانتهاء ؛ لأن معنى " هل لك " : أدعوك[٣] ، ومثله قول النابغة[٤] :

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيْدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

أي : في الناس ، وهو من المقلوب ، أي : مطلي بالقار ، لا أن القار مطلي به .

* * *

والكَافُ للتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ ... اسْماً وحَرْفاً مِثْلَ مَا يَبِينُ
فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنْ ... وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ
واللاَّمُ للتَّخْصِيصِ والتَّمْلِيكِ ... كَمَا تَقُولُ المَالُ لِلْمَلِيكِ

" الكاف " : للتشبيه ، تقول : " زَيْدٌ كَالأَسَدِ " أي : يُشْبِه الأَسَدَ ، وتجيء حرفاً واسماً [بمعنى][٥] " مثل " ، ودليل الحرفية صحة وقوعها صلة للموصول ، تقول : " جاءني الذي كزيد " ، كما تقول : " الذي في الدار " ، فلما تمَّت الصلة

---

(١) جاء في شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥ : « والتحقيق في ذلك أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر ، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر ؛ فإن العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر ، وذلك كقوله تعالى : [سورة البقرة : ١٨٧]: ﴿ أُحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ وأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ؛ إنّما يقال : رفثتُ بها؛ لكنّه لّما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تُعَدِّي " أفضيت " بـ" إلى " جئتَ بـ" إلى " إيذاناً بأنّه في معناه » .

(٢) سورة النازعات : من الآية : ١٨ .

(٣) ينظر : تفسير الطبري : ١٥ / ٣٩ .

(٤) البيت في ديوانه : ٧٣ ، وقوله : « فلا تتركَنّي » : الخطاب للنعمان بن المنذر ، من قصيدة يعتذر بها إليه . والبيت في ضرائر الشعر : ٢٣٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٧٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٠ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٦٥ . قال البغدادي : « مطليٌّ به القار معناه : مكرَّهٌ مُبغَضٌ ، وهو يتعدّى بـ" إلى " » .

(٥) في الأصل : " بمثل " ، تحريف .

بها علم أنها حرف جر ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، وحروف الجر تتعلق بالأفعال فتصير مع ما دخلت عليه ؛ لتعلقها بها[١] .

وتجيء زائدة لتوكيد التشبيه ، كقوله[٢] تعالى : ﴿ لَيس كَمِثلِه شَيءٌ ﴾ ولو كانت غير زائدة أدى إلى إثبات مثل لله تعالى، لأنها حينئذ تفيد نفي الشيء عن مثله، لا عنه[٣] ، وقيل : و" المِثْلُ " إما لصحة سلب الشيء عن المعدوم ، أو لأن " المِثْلَ " بمعنى : " المَثَل " كـ" الشِّبْه " و" الشَّبَه " ، و" المَثَل " : الصِّفَةُ ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ مَثَل الجنَّة التي وُعد المُتَّقُون ﴾ أي : لَيْسَ كَصِفَتِه شَيْءٌ ، أو لأن المراد بـ" مثل الشيء " : نفسه ، / كقولهم[٥] : " مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كَذَا " ؛ أي : أنت لا تفعله ، ويحتمل هذا كون المراد أن مثلك إذا لم يفعله فأنت أولى أن لا تفعله ، فيكون الكلام على حقيقة المماثلة . ٢/٥١

وإذا كانت اسماً[٦] صح دخول حرف الجر عليها ، كقول الشاعر[٧] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٨٣ ، ٤ / ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٢ .

(٢) سورة الشورى : من الآية : ١١ .

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٩٥ : « هذه الكاف مؤكدة ، والمعنى : ليس مثلَه شيءٌ ، ولا يجوز أن يقال : المعنى مثله شيءٌ ؛ لأنّ من قال هذا فقد أثبت المثل لله، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً ». وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٩١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٧٩ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ٣٥ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٣ / ٤٦٢ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥١٠ .

(٦) ذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسماً إلا في الضرورة ، وذهب الأخفش إلى أنها تكون اسماً في الاختيار . ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٠ ، والمساعد : ٢ / ٢٧٧ .

(٧) هو العجاج ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٣٢٨ ، وينظر : أسرار العربية : ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨ ، وهمع الهوامع : ٢/ ٣١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٦٦ . وقبله :

ولا تَلُمْني اليومَ يا ابن عمّي
عند أبي الصهباء أقصى همّي
بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجِ جُمٍّ
يضحكن ....

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ

أي : عَنْ ثَغْرٍ مِثْلِ البَرَدِ ، فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه ، والمُنْهَمّ : [الذَّائِب] ، ومثله قول خِطَام المُجَاشعي[1] :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ

غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ

وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنَ

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

و" الآي " : جمع " آية " ، وهي العلامة ، و" الحُطَام " : ما تَكَسَّر من اليَبْسِ ، و" كِنْفَيْن " : أي ذو كِنْفَيْن ، فحذف المضاف ، وهما تثنية " كِنْف " ، وهو في الأصل وعاء يكون فيه أداة الراعي ، وبتصغيره جاء الحديث[2] : « كُنَيْف مُلِيءَ عِلْماً » ، ثم سمي كل وعاء كنفاً توسعاً ، يصفهما بالقلة ، و" الجَاذِل " : المنتصب مكانه لا يبرح ، و" الصَّالِيَات " : الأثافي المُسَوَّدات من النار ، واحدها [أُثْفِيَّة][3] ،

---

(١) هو خطام بن نصر ، ويقال : بشر بن نصر بن رياح المجاشعي الدارمي التميميّ . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٨ . والأبيات تنسب إليه ، وتنسب إلى هميان بن قحافة ، ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٨ ، والمحتسب : ١ / ١٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ /٤٢ ، وضرائر الشعر : ٣٠٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٣ ، وشرح شوهد شرح الشافية : ٦٠ .

(٢) وهو قول عمر - رضي الله عنه - في عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤ / ٢٠٥ .

(٣) في الأصل : " ثفيّة " ، تحريف .

ووزنها إما " أُفْعِيلَة " بزيادة الهمزة لسقوطها في قولهم : " ثَفَّيْتُ القِدْرَ " ، فـ" يُؤَثْفَيْن " على هذا [يُؤَفْعَلْنَ] (١) مثل (٢) :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وإما " فُعْلِيَّة " بأصالة الهمزة ، فوزن " يُؤَثْفَيْن " : " يُفَعْلَيْن " (٣) ، فـ" الكاف " الأولى حرف جر ، والثانية اسم بمعنى : " مثل " (٤) ، ولا يجوز عكسه ؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف يشبه المضاف لفظاً ؛ وهو عديم النظير .

وقد جاءت " الكاف " للتعليل في قوله (٥) تعالى : ﴿ واذكُرُوه كمَا هَدَاكم ﴾ أي : لهدايته إيَّاكم ، وحكى سيبويه (٦) : " كَمَا أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ الله عَنْهُ " ، أي : لأَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ .

وهي مختصة بالدخول على الظاهر كما تقدم ذكره (٧) في " حَتَّى " ، ولا تدخل

---

(١) في الأصل : " يفعلين " ، تحريف .

(٢) نسبه الأزهري في شرح التصريح : ٢ / ٣٩٦ إلى أبي حيّان الفقعسي . وينظر : المنصف : ١ / ١٩٢ ، والخصائص : ١ / ١٤٤ ، والإنصاف : ١ / ١١ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٦ .

(٣) القضية مشهورة في كتب اللغة ، ينظر : المنصف : ١ / ٣٧ ، ١٩٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٦ .

(٤) وقيل : إن الكافين حرفان أُكد أولهما بثانيهما ، وقيل : إنّ الكافين اسمان أُكّد أولهما بثانيهما أيضاً . ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣١٥ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٩٨ .

(٦) الكتاب : ٣ / ١٤٠ ، قال : " وسألته عن قوله : " كَمَا أَنَّهُ لا يَعْلَمُ ذلك فتَجَاوَزَ الله عنه ، وهذا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هَهُنَا " ؛ فزعم أنّ العاملة في " أَنَّ " الكافُ ، و" ما " لَغْوٌ ؛ إلا أن " ما " لا تُحذَف من هاهنا كراهِيَةَ أَنْ يجيءَ لفظُها مثل لفظ " كأنّ " ، ولم يذكر سيبويه أنها تجيءُ للتعليل . ونُسِب إلى الأخفش، ومِمَّن تَبِعَه ابن بَرْهان وابن مالك . ينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١٢٨ ، والتسهيل : ١٤٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧١٤ ، والجنى الداني : ٨٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٨١ .

(٧) تنظر الصفحة : ٢٧٤ .

على المضمر إلا في ضرورة الشعر ، كقوله[١] :

فَلَا تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ

كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلاَ

يَصِف حِمَارَ وَحْش وأُتُناً ، و" الحَظْلُ " : المَنْعُ ، وقول الآخر[٢] :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِيْنَكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِيْنَنَا

فَلَوْلاَ الْمُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلاَ الْبَلاَءُ لَكَانُوا كَنَا

وأما " اللام " : فلا تخلو من أن تدخل على من يُوصف بالمِلْك أو على ما لا يوصف به ، فإن دخلت على الأول كانت للتمليك نحو : " المَالُ لِزَيْدٍ " ، وهو معنى التمثيل بقوله : " المَالُ لِلمَلِيكِ " .

وإن دخلت على الثاني كانت للاختصاص الذي عَبَّر عنه بالتخصيص نحو : " السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ " ، وهي غير مُنْفَكَّةٍ عن معنى الاختصاص ؛ لأن كلَّ مالكٍ مُخْتَصٌّ ، ولعموم الاختصاص جاز أن يعبر بها عنه وحده مع صحة من دخلت عليه بالملك كما في قوله[٣] تعالى : ﴿ فسُحْقاً لأصْحَاب السَّعِير ﴾ .

وتجيء للتعدية وتنقسم فيها إلى ما يجوز حذفها نحو : " نَصَحْتُ لِزَيْدٍ وزَيْداً ، وعَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ لِزَيْدٍ وزَيْداً " ، وإلى ما لا يجوز نحو : " مَا أَضْرَبَكَ لِزَيْدٍ ، وأَنَا أَضْرَبُ مِنْكَ لِعَمْرٍو " ؛ لأن كل واحد من فعل التعجب و" أَفْعَل " / التفضيل لا يتعدى بنفسه . ٥١/ب

---

(١) هو رؤبة ، والبيتان في ديوانه : ١٢٨ ، وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٨٤ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٧٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٩٥ .

(٢) هو أبو محمد اليزيدي اللغويّ النحويّ ، كما في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧١١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٩٧ .

(٣) سورة الملك : من الآية : ١١ .

وتجيء زائدة كقوله[١] تعالى : ﴿ قُلْ عسَى أن يكُون رَدفَ لكُم بعض الذي تستعجلون ﴾ أيّ : ردفكم[٢] ، وقول الشاعر[٣] :

أَرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَخَيَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

زاد اللام وقدر " أن " بعدها ، أي : نِسْيَان ذِكْرِها ، وعلى طريقته قوله[٤] تعالى : ﴿ إنَّمَا يُرِيد ا لله ليُذهبَ عنكم الرِّجسَ أهلَ البَيْتِ ﴾ .

وبمعنى " على " كقوله[٥] تعالى : ﴿ فلمَّا أَسْلَما وتلَّه للجَبِين ﴾، وقوله[٦] تعالى : ﴿ يَخرُّون للأَذْقَان ﴾ .

وبمعنى " بعد " كقوله[٧] : « صُومُوا لِرُؤْيَتِه وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِه » ، وقيل في التي بمعنى " على ، وبعد " : إنهما للاختصاص .

وبمعنى " عَنْ " مع القول كقوله[٨] تعالى : ﴿ وقَالَ الذينَ كَفَرُوا للذين آمَنُوا لو

---

(١) سورة النمل : الآية : ٧٢ .

(٢) ذهب المبرد إلى زيادتها في الآية ، وقال ابن هشام : « وليس منه : ﴿ ردف لكم ﴾ خلافاً للمبرد ومن وافقَه ، بل ضُمِّن " ردف " معنى " اقترب " » . ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١٥ .

(٣) هو كثيرٌ ، والبيت في ديوانه : ١٠٨ ، وينظر : الكامل : ٢ / ١٠٠٠ ، وأمالي القالي : ٣ / ١١٩ ، والمحتسب : ٢ / ٣٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١٢٣٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١٦ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٠٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٣٢٩ .

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٣٣ .

(٥) سورة الصافات : من الآية : ١٠٣ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ١٠٧ .

(٧) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٦٣٠ كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا » .

(٨) سورة الأحقاف : من الآية : ١١ .

كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾ إذ لو خاطبهم بذلك لقالوا : " مَا سَبَقْتُونَا إِلَيه " ، وقيل : خاطبوا بعض الذين آمنوا ، وقال " سَبَقُونَا " عن البعض الآخر ، فهي للتعدية[١] .

وبمعنى " إلى " كقوله[٢] تعالى : ﴿ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ .

وتكسر[٣] مع الظاهر تشبيهاً بعملها ، وتفتح مع المضمر غير " اليـاء " ، استثقالاً للخروج من كسر إلى ضم لو كسرت في مثل : " لَهُ " ، وحمل عليـه " لَـكَ " ؛ لأنـه منه ، أو لأنه لما بطل عملها وفات قصد المجانسة اختيرت لها الحركة الخفيفة .

* * *

والبَـاءُ لِلإِلْصَـاقِ قَـدْ تُـزَادُ ... كَمَـا تُـزَادُ مِـنْ فَـلاَ تُـرَادُ

شَـاهِدُهُ كَفَـى بِـهِ شَهِيـدَا ... وَمَـا بِـهِ مِـنْ أَحَـدٍ مِـنْ زِيْـدَا

للباء عدة معان ، يجمعها كلها الإلصاق ، فلا تنفك عنه في جميع معانيها[٤] ، وقد تستعمل دالة عليه مجرداً عن بقية المعاني كقوله[٥] تعالى : ﴿ وأقسَمُوا بالله جَهْـد أيمَانِهِم ﴾ ، ومعنى الإلصاق فيها : إضافته إليه مثل : " خُضْتُ المَاءَ بِرِجْلِي " .

ومن معانيها السببية كقوله[٦] تعالى : ﴿ فبظُلْمٍ من الذينَ هَادوا حرَّمنا عليهم طيِّبَات أُحلّت لهم ﴾ .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤٤٠ ، والبحر المحيط : ٨ / ٥٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢١٣ .

(٢) سورة الرعد : من الآية : ٢ ، وفاطر : من الآية : ١٣ ، والزمر : من الآية : ٥ .

(٣) وتفتح مع الظاهر المستغاث المباشر لـ" يا " نحو : " يا لله " . ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٠٨ .

(٤) وبه اكتفى سيبويه في الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، قال : " ... فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله " ، وأوصل ابن هشام معانيها في مغني اللبيب : ١ / ١٠١ إلى أربعة عشر معنًى ، وقال : " أولها الإلصاق ، قيل : وهو معنًى لا يفارقها " .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٠٩ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١٦٠ .

والاستعانة كقولك : " كَتَبْتُ بِالقَلَمِ " ، وقوله[١] : ﴿ وتَواصَوا بالحقِّ وتواصَوا بالصبرِ ﴾ .

والمصاحبة كقولك : " اشْتَرِ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ ولِجَامِهِ " ، وقوله[٢] : ﴿ تَنبُتُ بالدُّهن ﴾ .

والبدلية كبيت الحماسة[٣] :

فَلَيْتَ لِي بِهُمُ [قَوْماً] إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

أي : بدلهم .

والظرفية كقوله[٤] تعالى : ﴿ وإنَّكم لتمرُّون عليهم مُصبِحِين ، وباللَّيل ﴾ .

والابتداء مثل " مِنْ " كقوله[٥] تعالى : ﴿ عَيناً يشرَب بها المقرَّبُون ﴾ ، وقول عنترة[٦] :

---

(١) سورة العصر : من الآية : ٣ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ٢٠ .

(٣) ١ / ٥٨ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٢٤ . والشاعر : قُرَيْط بن أُنَيفْ ، من بلعنبر بن تميم . يذكر قومه حينما استنجدهم فلم ينجدوه ، ويفخر بنجدة بني مازن له في قوله :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبَانَا

ومازن هذا ؛ هو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أخو العنبر بن عمرو بن تميم .

والبيت في : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٠١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٩٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٤ ، والمساعد : ١ / ٤٨٧ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٣٠٢ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٤١ .

وجاء في الأصل : " قومٌ " مضبوطة بالشكل ، وهو خطأ .

(٤) سورة الصافات : الآية : ١٣٧ ، وجزء من الآية : ١٣٨ .

(٥) سورة المطففين : الآية : ٢٨ ، وقيل إن " يَشْرَب " ضُمِّنَ معنى " يَرْوَى " ، وقال الزمخشري : " يشرب عباد الله بها الخمرَ ، كما تقول : شربتُ الماءَ بالعسل " . ينظر : الكشاف : ٤ / ١٩٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٤٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٥ .

(٦) البيت في ديوانه : ٢٠١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٢٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٥ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٢٩٥ ، وجنى الجنتين : ٤٨ . وقوله : شربت يعني ناقته التي ذكرها بقوله :

=

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أي : مِنْ مَاءِ الدُّحْرُضَيْن .

والمقابلة نحو : " بِعْتُ هَذا بِهَذا " ، ومنه : ﴿ اشتَرَوا الضَّلَالَة بالهُدَى ﴾[١] .

والتعدية كقوله[٢] تعالى : ﴿ ولو شَاء الله لذهَب بسَمْعِهم وأبْصَارهم ﴾ .

وبمعنى " عَنْ " كقوله[٣] تعالى : ﴿ ويَوم تشقَّق السماءُ بالغَمَام ﴾ و ﴿ سألَ سائلٌ بعذابٍ واقع ﴾[٤] .

والتبعيض عند ابن كيسان[٥] كقوله[٦] تعالى : ﴿ وامسَحُوا برءُوسِكم ﴾ .

= هل تُبْلِغَنِّي دَارَها شَدَنِيَّةٌ لُعِنَت بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مُصَرَّمِ

والدُّحْرُضان : تثنية دُحْرُض ؛ بضم أوله وإسكان ثانيه وضمّ الرّاء المهملة بعدها ضاد معجمة . وهما ماءان لبني تميم ، يقال لأحدهما : دحرض ، وللآخر : وَشِيع ؛ فلمّا جمعهما غلّب أحدُ الاسمين . وقد ذكرهما البعيث المجاشعي بقوله :

شَدَدْتُ لَهَا حَبْلاً إِلَى أَوْثَقِ العُرَا وَلَوْ كَانَ دُونِي دُحْرُضٌ ووَشِيعُ

ينظر : معجم ما استعجم : ٢ / ٥٤٤ ، ومعجم البلدان : ٢ / ٤٤٤ . وقال ابن بليهد في صحيح الأخبار : ١ / ٢١٩ : " الدُّحرضان : ماءان لبني تميم أحدهما يقال له اليوم : حرض إلى هذا العهد ؛ وهو واقعٌ في طريق الأحساء للسائر من الخرج ، والثاني : وسيع ؛ وهو ماء واقع في شرقي العرمة ممّا يلي مطلع الشمس على طريق الأحساء ، وكان بنو تميم في الجاهلية يسكنون تلك الناحية ، وفي لغتهم كشكشة بإبدال السّين شيناً ؛ فتُسَمّي ذلك المنهلَ وشيعاً ، وقد غَلّب القوم اسم " دُحْرُض " على " وَشِيع " فقالوا : الدُّحْرُضَيْن " . وقوله : زوراء : مائلة ، والدّيْلم : ماءٌ لبني عبس .

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٠ .

(٣) سورة الفرقان : من الآية : ٢٥ .

(٤) سورة المعارج : الآية : ١ .

(٥) روى عنه الجوهري في الصحاح : (لثم) قول الشاعر :

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ

والبيت يستشهد به النحاة على مجيء " الباء " للتبعيض ، وهو رأي الأصمعي والفارسي والقُتَبي وابن مالك والكوفيين . ينظر : أدب الكاتب : ٤٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٩٧ ، والجنى الداني : ٤٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٥ .

(٦) سورة المائدة : من الآية : ٦ .

وتجيء زائدة قياساً في النفي والاستفهام كقوله[١] تعالى : ﴿ وما ربك بغافل عما يعملون ﴾ و" هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ " ، وسماعاً في المرفوع / والمنصوب والمجرور . ٩/٥٢

أما المرفوع ففي الفاعل كقوله[٢] تعالى : ﴿ كفَى بالله شَهِيداً ﴾ وقول امرئ القيس[٣] :

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

والمبتدأ مثل : " بِحَسْبِكَ زَيْدٌ " ، والخبر كقوله[٤] تعالى : ﴿ جَزاء سيئة بمثلها ﴾ .

وأما في المنصوب ففي المفعول كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهلُكة ﴾ ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ وهُزِّي إليك بجذْع النَّخْلَة ﴾ ، وقول الشاعر[٧] :

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٢ .

(٢) سورة الرعد : من الآية : ٤٣ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٩٢ ، وشرح القصائد السبع : ٤٥٩ . وينظر : الخصائص : ١ / ٢٣٥ ، والمنصف : ١ / ٨٤ ، والإنصاف : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٣ ، وضرائر الشعر : ٦٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٢٤ . وقوله : أتاها : يعني محبوبته ، وتملك : يقال إنها جدّة امرئ القيس لأمّه ؛ على الأرجح ، وبَيْقَر : ترك الخمر ، ويقال : بَيْقَرَ الرَّجُلُ : إذا أَعْيَا .

(٤) سورة يونس : من الآية : ٢٧ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٩٥ .

(٦) سورة مريم : من الآية : ٢٥ .

(٧) ينسب إلى الراعي النميري ، وهو في ديوانه : ١٢٢ ، وصدره :

هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ

وينسب إلى القتّال الكلابي ، وهو في ديوانه : ٥٣ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٤ ، والمعاني الكبير : ٢ / ١١٣٨ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٣٠١ ، والمرتجل : ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٣ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٠٧ .

وقوله : أحمرة : جمع حمار ، وقد صُحِّفت في بعض المصادر إلى " أخمرة " . والمحاجر : ما يقع عليه النّقاب من الوجه ، ووصفهن بأنهن إماء ؛ وخصّ المحاجر دون الوجه والبدن كلّه لأنّه أوّل ما يُرى .

سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وأمَّا في المجرور فكقول الشاعر[١] :

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ فِي جَوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

وهو قليل ، وقد تقدم الكلام على زيادة " من "[٢] .

* * *

وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُنَكَّرِ كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلاً قُرِي
وَبَعْدَ وَصْفِ الاسْمِ يَأْتِي مُظْهَرَا عَامِلُ رُبَّ أَوْ يَكُونُ مُضْمَرَا
وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُبَّمَا صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا
فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا فِي الشِّعْرِ رُبَّ وَحْدَهَا
وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ

" رُبَّ " : حرف جر ، ودليل الحرفية أنها لا بُدَّ لها من عامل ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ يعمَلُ فيها مع مجروره كسائر حروف الجر ، وذهب الكوفيون[٣] والأخفش[٤] إلى أنها

---

(١) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود التميمي ، المعروف بأعشى نهشل ، شاعر جاهلي . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٤٧ ، والشعر والشعراء : ١ / ٢٥٥ .
والبيت في ديوانه : ٢١ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٢١ ، وسر صناعة الإعراب : ١٣٦/١ ، وضرائر الشعر : ٧٠ ، ٣٠٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٢٧ .

(٢) تنظر الصفحة : ٢٨٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٨٣٢ ، والبسيط : ٢ / ٨٦٠ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٥ .

(٤) الأخفش في أحد قوليه ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٤٩ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٤ .

اسم ، واستدلوا بقول الشاعر[١] :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً وَلَكِنْ رُبَّ قَتْلٍ عَارُ

قالوا : فـ" رُبَّ " مبتدأة ، و" عَارٌ " خبره ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً .

وأجيب : بأن " عاراً " خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة لـ" قتل " قائمة مقام العامل ، ووافق الجرمي[٢] على الحرفية إلا أنه قال : لا تحتاج إلى عامل لمضارعتها لحروف النفي[٣] ، وهي لا تحتاج إلى العامل ، وهذا ضعيف ؛ لأن مضارعتها لحروف النفي مع كونها حرف جر لا يقتضي إخراجها عن أحكام حروف الجر ، وإنما يقتضي إعطاءها حكم حروف النفي في وجوب التصدر ، ويجامعه نون التوكيد .

ومعناها التقليل ، وقد تستعمل للتكثير مجازاً وهو من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اتكالاً على أن المخاطب معه من القرائن ما إذا تأمَّله عَلِم من حال المتكلم به تَكَرُّرَ الفِعْل منه[٤] ، وذلك كقول امرئ القيس[٥] :

---

(١) هو ثابت قطنة العتكي ، من شعراء خراسان وفرسانهم ، ذهبت عينه وكان يحشوها بقطنة ؛ فسمّي ثابت قطنة . أخباره في الشعر والشعراء : ٢ / ٦٣٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٧٧ .
والبيت من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب ، وهي في شعره : ٤٩ ، وشعر الخوارج : ٢٣١ .
والبيت في : المقتضب : ٣ / ٦٦ ، وضرائر الشعر : ١٧٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٧٦ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٥ .

(٣) قال ابن القواس في شرحه : ١ / ٤٠٣ : « ... يلزم تقدّمها على الفعل الذي تتعلّق به نحو : رُبَّ رجلٍ لقيتُه ؛ لأن معناه إنشاء التعليل ، وهو يقارب النفي الذي له صدر الكلام ؛ ولأنها نقيضة كم ، فحُملتْ عليها في التصدّر ، كما حُملت تلك عليها في البناء » . وقد قرنها سيبويه بـ كم في الكتاب : ٢ / ١٥٦ ، وانظر توضيح ذلك بعد قليل .

(٤) وذلك كقوله تعالى : سورة الحجر : آية : ٢ : ﴿ رُبما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ، وكقول امرئ القيس الذي سيأتي ؛ فالآية مسوقة للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحداً منهما التقليل . وقد اختلف النحاة في إفادتها التقليل أو التكثير ؛ فمنهم من يرى أنها للتقليل ، والتكثير نادر كما قال المؤلف هنا ، ومنهم من يرى أنها للتكثير ، والتقليل نادر ، ومنهم من يرى أنّ القرائن هي التي تُحدّد ذلك .
ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٣٨ ، والجنى الداني : ٤٤٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٥ .

(٥) ديوانه : ٢٩ ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٥ ، وشرح أبياته : ٣ / ١٦١ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨ . ويروى : " فيا ربّ " .

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

كما أن " قد " مع المضارع للتقليل ، وتستعمل للتكثير على هذا النحو كقوله[1]:

أَخُو ثِقَةٍ لاَ تُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّه قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُهُ/ ٥٢/ب

وتمتاز " رب " عن بقية حروف الجر بخمسة أشياء وهي : وجوب تصدرها لتضمنها معنى الإنشاء فيما دلت عليه من تقليل أو تكثير فيلزم تعدية متعلقها - وإن كان متعدياً بنفسه - بحرف الجر لضعفه بوجوب تأخره نحو : " رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ " .

[ومضيّ][2] معداها لأنها لتقليل تحقق .

وتنكير مجرورها ولو كان ضميراً ؛ لأن إفادتها للتقليل على جهة الشياع[3] ، والنكرة تفيد ذلك ، وأما نحو : رب شاة وسخلتها بدرهم ، فإنما جاز لأنه تابع غير مباشر ، وهم يغتفرون ذلك كما اغتفروا في مثل[4] :

الوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

---

(١) هو زهير بن أبي سُلْمى ، والبيت في شرح شعره : ١١٣ ، وينظر : خزانة الأدب : ٥ / ٥٣ . والذي في شعره : " أخي " بالجرّ ؛ لأنّه صفة لـ" كريم " في قوله قبله :

فأعْرَضْنَ مِنْهُ عَنْ كَرِيمٍ مُرَزَّإٍ جَمُوعٍ عَلَى الأَمْرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهْ

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٠٤ .

(٣) في الأصل : " معنى " ، والتصحيح عن مغني اللبيب : ١ / ١٣٦ ، وغيره من المصادر ، ومضيّ معدّاها هو الأكثر ، ويأتي مستقبلاً وحالاً . ينظر : التسهيل : ١٤٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٧ .

(٤) صدر بيتٍ للأعشى ، وعجزه :

عُوذاً تُزَجِّي بينها أطفالها

والبيت في ديوانه : ٢٩ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٣ ، والمقتضب : ٤ / ١٦٣ . وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٤٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٥٦ . وقوله : " الهجان " أي الكرام ، و " العوذ " : الحديثة النتاج ، والتزجية : السَّوق ، والشاعر يمدح قيس بن معدي كرب . ويستشهد النّحاة بالبيت على إضافة اسم الفاعل المُحَلَّى بأل .

ووصفه على المختار ؛ لأن وصفها لتقليل نوع من جنس ، والصفة تخرج الموصوف من جنس إلى نوع[١] .

وبعد ذلك العامل ، وحذفه وجوباً عند القوم لسد الصفة مسده[٢] ، وكثيراً عند قوم[٣] ، كما حذف متعلق الباء في " بسم الله " ، فقول الأعشى[٤] :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

" هرقته " و" من معشر " فيه صفتان لـ" رفد وأسرى "[٥] ، والعامل محذوف تقديره : " حصل ، أو تحقق " .

والضمير الذي تدخل عليه في مثل قوله[٦] :

وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

نكرة مبهم يرى به من غير قصد إلى مضمر له ، ويجب تمييزه كما يميز العدد المبهم مفرداً في الأحوال كلها ، خلافاً للكوفيين[٧] في وجوب مطابقة التمييز ، وهو

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٠٣ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٢٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٠٣ ، قال ابن القواس : " مجرورها يلزم وصفه إذا كان ظاهراً على الأصح ؛ لأنه أبلغ في التقليل ؛ إذ يصيّرها الوصف نوعاً من جنس ؛ لأنّ النكرة الموصوفة أخصّ من مطلق النكرة » .
وقيل : إنّ الصفة عوضٌ عن العامل المحذوف ، كما يأتي .

(٢) منهم ابن أبي الربيع في البسيط : ٢ / ٨٦٤ ، وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٨ .

(٣) منهم الفارسي ، وتبعه الجزولي . ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٥١ - ٢٥٢ ، والمقدمة الجزولية : ١٢٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٨ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٣ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٥٩ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٠٣ .

(٦) البيت غير منسوب في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٤٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٩٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٧ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٢٥٧ . والشاعر يصف حائطاً قد ضَعُف وهَمَّ بالسقوط .

(٧) قال ابن السراج في الأصول : ١ / ٤٢٢ : " وحكى الكوفيون : رُبَّه رجلاً قد رأيت ، ورُبّهما رجلين ، ورُبّهم رجالاً ، ورُبَّه رجالاً ، ورُبَّهنّ نساءً ، ورُبَّه نساءً » .

عند البصريين[١] ضعيف ؛ لأن المطابقة في الضمير إنما تكون للمرجوع إليه لا لغيره . والعامل في التمييز " رب " ؛ لقيامها مقام " أقلل " ، وقيل : الضمير لجريه مجرى العدد بإبهامه ، وقال الأخفش[٢] : هو نصب على الحال ، والمعنى : أقلله في حال كونه كذا .

ويتصل بها " ما " الكافة فتهيئها للدخول على الأفعال ، وإليه أشار بقوله :

صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا

ويحتمل كون " ما " في " قَلَّمَا " مصدرية فيُقَدَّر " قَلَّمَا قَامَ زَيْدٌ " بـ" قَلَّ قِيَامُ زَيْدٌ " ، فإن قيل : وَصَلَها بالجملة الاسمية في قوله[٣] :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَقَلَّما وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

يمنع كونها مصدرية ؛ لأن " ما " المصدرية لا توصل إلا بالفعل ، إلا نائبة عن ظرف الزمان كقوله[٤] :

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ وَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبُ

إلا قليلاً كقول الآخر[٥] :

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٤٧ ، والمساعد : ٢٩١/٢ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٨ .

(٣) أكثر المصادر على أنّه للمرّار الفقعسي ، والبيت في ديوانه (شعراء أمويون) : ٢ / ٤٨٠ ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٥٨ ، وهو من شواهد الكتاب : ٣ / ١١٥ ، وينظر : المقتضب : ١ / ٢٢٢ ، والمنصف : ١ / ١٩١ ، والإنصاف : ١ / ١٤٤ ، وضرائر الشعر : ٢٠٢ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ٢٤٦ .

(٤) البيت غير منسوب في شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٥ .

(٥) البيت يُنسب إلى الكميت ، وليس في شعره ، وهو في : شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٥ ، والمساعد : ١ / ١٧٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨١ .

أَحْلاَمُكُمْ لِسقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

قيل : هي في ذلك زائدة ، وبه يتبين أن " ما " في " قَلَّمَا " يجوز كونها كافة ، ومصدرية ، وزائدة[١] ، وعلى هذا فلا يصح تنظير " رُبَّمَا " بـ" قَلَّمَا " من كل وجه ؛ لتخلف المصدرية دون الكف والزيادة على ما سيأتي ، وكذلك التنظير بـ" إِنَّمَا " لأنها إنما تكون مثلها في الكف لا في الزيادة ؛ لأن " مَا " في " إِنَّمَا " لا تكون زائدة، وقد ظهر بذلك أنها ناقصة عن " قَلَّمَا " بوجه ، وزائدة على " إِنَّمَا " بوجه .

وتفيد " رُبَّ " المكفوفة بـ" ما " التقليل في نسبة محققة ، فلذلك يجوز : " رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ " دون[٢] " رُبَّمَا يَقُوْمُ " ، وأما قوله[٣] تعالى : ﴿ رُبَمَا يَودُّ الذين كَفَرُوا / لو كانُوا مُسلِمين ﴾ فلوروده في إخبار الله تعالى الذي بمنزلة الواقع المقطوع[٤] به ، وسواء كانت النسبة في جملة فعلية كما مثلنا ، أو اسمية كقوله[٥] : ٣/٥٣

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيْهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

---

(١) يجوز أن تكون " ما " كافة في قول الشاعر : " وقلّما وصالٌ ... " ؛ والتقدير : وقلّما يدوم وصالٌ ، فيُقدّر الفعل بعدها ، و " يدوم " المذكور مفسّر للمحذوف ، ويجوز أن تكون زائدة و " وصالٌ " مرتفعٌ بـ" قَلَّ " ، ويجوز أن تكون مصدريّة ؛ والتقدير : قَلَّ دوام الوصال .

(٢) وذلك لإمكانية تقليل الماضي ، وعدم إمكانية تقليل المضارع ، وتقدّم قريباً إشارة المؤلف إلى ذلك .

(٣) سورة الحجر : من الآية : ٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٨ / ٢٧٩ .

(٥) هو أبو دؤاد الإيادي ، والبيت في ديوانه : ٣١٦ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٩ ، ورصف المباني : ١٩٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٦ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ١٩٨ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٨٦ . والمُؤَبَّل : مأخوذٌ من : أَبَّلَ الرجلُ ، أي : اتّخذ إبِلاً ، والعناجيج : جيادُ الخيل ، واحدها عُنْجوج .

وقال ابن هشام في المغني : " وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً ، وإن " ما " في البيت نكرة موصوفة ، و" الجامل " : خبر لـ" هو " محذوفاً ، والجملة صفةٌ لما » .

وظاهر كلام المؤلف أنّ " ربما " في البيت للتقليل ، لأنّه ذكر التكثير بعد قليل ، وهي هنا للتكثير لأنّ الشاعر في موقف فخر ، ويصف قومه بأنهم ذوو يَسَارٍ .

وقد تكون " ما " معها زائدة أيضاً فيبقى عملها وإفادتها التقليل في المفرد ، كقوله[١] :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

أي : نواحي بصرى[٢] ، وقد تأتي مع " ما " للتكثير كقوله[٣] :

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُوْدِ وُفُوْدُ

[وقوله] :

[و] أَضْمَرُوا فِي الشِّعْرِ [رُبَّ] وَحْدَهَا

يريد بغير " ما " ، لا وحدها دون بقية حروف الجر ؛ لأنه قد جاء إضمارها وإن كان قليلاً ، فمن ذلك إضمار " الباء " في قول رؤبة[٤] : " خيرٍ " ؛ إذ قيل له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ وفي قول الآخر :

وَقَالُوا كَيْفَ أَنْتَ فَقُلْتُ خَيْرٍ تُقَضَّى حَاجَةٌ وَتَفُوْتُ حَاْجُ

---

(١) هو عديّ بن الرعلاء الغساني ، شاعرٌ جاهليّ ، والرعلاء : اسم أمّه ، اشتهر بها . أخباره في : معجم الشعراء : ٢٥٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٨٦ . والبيت من قصيدة أصمعية ، انظر الأصمعيات : ٥ ، وينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٨ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ١٩٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٨٢ . ويروى : « دون بُصْرى » .

(٢) بُصْرَى : في أرض الشام ، قُرب دمشق ، كان يقوم فيها سوق للجاهلية (معجم البلدان : ١ / ٤٤١)، وإنّما صحَّ إضافة " بين " إلى " بصرى " لاشتمالها على أماكن متعددة .

(٣) البيت في رثاء يزيد بن هبيرة الفزاري . يُنسَب إلى أبي العطاء السندي ، ويُنسب إلى معن بن زائدة الشيباني . وهو من قصيدة حماسية ، أوردها أبو تمام في حماسته : ١ / ٣٩١ ، وهي في شرح المرزوقي : ٢ / ٨٠٠ . وينظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٧٦٩ ، وأمالي القالي : ١ / ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٥٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٧٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٣٩ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٣٢ .

وفي القسم[١] ، وإضمار اللام في قولهم[٢] : " لَاهِ أَبُوكَ " بمعنى " للهِ أَبُوكَ " .

وإضمارها إمّا مع " الواو " كقوله[٣] :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

وإليه أشار بقوله :

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي

لأنَّ الواو تدلُّ على " رُبَّ " المحذوفة ، وقد اختُلف فيه : هل الجرُّ بإضمارها أو بالواو نفسها[٤] ؟ ومَجِيءُ الجَرِّ بعد " الفاء " في قول امرئ القيس[٥] :

---

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٩٨ : « ومن العرب من يقول : « اللهِ لأَفْعَلَنَّ » ؛ وذلك أنه أراد حرف الجرّ ، وإيّاهُ نوَى ، فجازَ حيث كَثُر في كلامهم ، وحذفُوه تخفيفاً وهم ينوُونَه » .

(٢) ينظر : المصدر السابق ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٤ ، والأشباه والنظائر : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

ومن النحويين من يرى أن المحذوف اللام المعرّفة ولام لفظ الجلالة ، والباقية لام الجرّ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٢ ، من التحقيق .

(٤) ذهب الكوفيّون والمبرّد : إلى أن الواو هي الجارة ، واستدلّوا في افتتاح القصائد بها ، كهذا البيت ، وردّه البصريّون : بجواز العطف على كلام تقدّم ملفوظٍ به لم يُنْقَل ، أو مقدّر حُكِمَ له بحكم المنطوق به . ورُدَّ مذهب الكوفيين والمبرّد أيضاً بأمور : أحدها : أنّها مع ذكر رُبَّ عاطفة باتفاق ، فكذلك مع حذفها . ثانيها : لو كانت الواو عوضاً من رُبّ لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه . ثالثها : أنها لو كانت نائبة عن رُبّ لجامعها واو العطف . رابعها : أنّ رُبَّ تُضمرَ بعد " الفاء " و " بل " ، ولم يقل أحدٌ إنهما حرفا جرّ ؛ فكذلك ينبغي أن يكون مع الواو . وأشار المؤلف إلى هذا بعد قليل .

ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣١٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٤٣ ، والإنصاف: ١ / ٣٧٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٨٠ .

(٥) البيت في ديوانه : ١٢ ، وشرح القصائد السبع : ٣٩ . وينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٦ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ١٨٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٤ .

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وبعد " بل " في قول الآخر[1] :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ

يُقَوِّي الأَوَّلَ ، أو بدون " الواو " كما في قوله[2] :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِيْ طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وفيها عشر لغات[3] : " رب " بضم الراء وتشديد الباء مع الحركات الثلاث ، وتخفيفها مع الضم والفتح والإسكان ، وفتح الراء والباء معاً والباء مشددة ومخففة ، وبإسكان الباء ، و" رُبَّتْ " بالتاء .

* * *

وَفِيْ مَعَ الْخُلْفُ فَقِيْلَ ظَرْفُ وَقِيْلَ إِنْ أُسْكِنَ فَهْوَ حَرْفُ

---

(١) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت في ديوانه : ١٥٠ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٠٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٦ . ورواه السيوطي :

بَلْ بلدٍ مِثْلِ العَجَاج قَتَمُهْ

وبعده :

لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

(٢) هو جميل بثينة ، والبيت في ديوانه : ١٨٨ ، وأمالي القالي : ١ / ٢٤٦ ، والخصائص : ١ / ٢٨٥ ، واللآلىء : ١ / ٥٥٧ ، والإنصاف : ١ / ٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٧ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٠ .

(٣) أوصلها ابن هشام في المغني : ١ / ١٣٨ إلى ستّ عشرة لغة ، زاد : رُبَّتَ ، ورُبَتْ ، ورُبَتَ ، ورَبَّتْ ، ورَبَّتَ ، ورَبَتْ ، ورَبَتَ ، وزاد أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٣٩ : رُبَّتَا ؛ فصارت سبع عشرة لغة . وقول المؤلف : « رُبّ بضمّ الراء وتشديد الباء مع الحركات الثلاث » أي : رُبَّ ، ورُبُّ ، ورُبٍّ ، وهذه الأخيرة لم يذكرها أحدٌ من النحويين فيما رجعت إليه من المصادر ؛ فإن كانت صحيحة فهي الثامنة عشرة .

وَعَنْ إِذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ وَعَلَى مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلاَ

" مَعَ " : اسم[١] لموضع الاجتماع أو زمن الاجتماع بحسب القرينة ، فـ" جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ " ؛ أي : في موضع جلوسه ، و" خَرَجْتُ مَعَ زَيْدٍ "؛ أي : في زمن خروجه ، ومعناه المصاحبة ، وهو ملازم للظرفية والإضافة مبني[٢] لوضعه وضع الحرف إما على الفتح طلباً للخفة نحو : ﴿ لا تَحْزَن إنَّ الله معَنَا ﴾[٣] وإمَّا على السكون ؛ لأنه الأصل كقول الشاعر[٤] :

فَرِيْشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

---

(١) للنُّحاة في " مع " آراء ثلاثة : أحدُها أنها اسمٌ - كما قال المؤلف هنا - والثاني : أنها حرفٌ دائماً لجمودها ، وهو لزومها وجهاً واحداً في الاستعمال ، ولأنها ثنائية اللفظ ، والثالث : أنها إن تحرّكت فهي اسمٌ ، وإنْ سَكَنت فهي حرفٌ . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٨٧ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٣٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤١٢ ، والجنى الداني : ٣٠٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٣ ، والمساعد : ١ / ٥٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٢٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٧ .

(٢) بناؤها على السكون لغة لقبيلتي ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان ، وغَنْم بن تغلب بن وائل ؛ فيقولون : " ذَهَبْتُ مَعْ أَخِيكَ " و " جِئْتُ مَعْ أَبِيكَ " بالسكون ، فإذا جاء بعدها ساكن كسروها نحو : " مَعِ الْقَوْمِ " ؛ فيُسَكّنون قبل الحركة ، ويكسرون قبل السكون .

ينظر : الجنى الداني : ٣٠٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٨ .

(٣) سورة التوبة : من الآية : ٤٠ .

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٨٧ إلى الراعي النميري ، وهو في ديوانه : (المنسوب إليه) : ٣١١ ، بيت مفردٌ ونُسب في كثير من المصادر إلى جرير ، وهو في ديوانه : ١ / ٢٢٥ من قصيدة طويلة . وينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢ / ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٤٥٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٨ . وقوله : ريشي ؛ الريش : المعاش ، ولماماً أي : يزور وقتاً ويدع أوقاتاً . وفي رواية : " وهواي فيكم " ، وبها يفوت الاستشهاد .

فإذا وليه ساكن نحو : " خَرَجْتُ مَعَ الرَّجُلِ " جاز تحريكه بالفتح طلباً للخفة أو إتباعاً لأوله ، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد يُقطَع عن الإضافة فينصب على الحال كبيت الحماسة[١] :

حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وَشَعْبَاكُمَا مَعَا

أي : مستقران معاً ، وقد يُجَرُّ / بـ" من " ، حكى الخليل وسيبويه[٢] عن العرب: " جِئْتُ مِنْ مَعِهِ " ، وزعم بعض النحويين[٣] أنها حرف إذا سُلِبَت ، وإليه أشار بقوله : ٥٣/ب

وَقِيْلَ إِنْ أُسْكِنَ فَهْوَ حَرْفُ

وليس بواضح ؛ لوجود علامات الأسماء فيها من التنوين وحرف الجر والإضافة ، وقرينة الإسكان لا تقتضي الحرفية وإلا لزم الحكم على كثير من الأسماء الموضوعة وضع الحروف المبنية على السكون كـ" إِذْ ، و مَنْ ، و ذَا " بالحرفية ، وإن لم يحكم لزم الترجيح من غير مرجح .

و" عَنْ " : معناها البعد والمجاوزة[٤] إما حقيقة نحو : " رَمَى عَنِ القَوْسِ ، وأَطْعَمَهُ

---

(١) البيت في حماسة أبي تمام : ٢ / ٣ ، وفي شرحها للمرزوقي : ٣ / ١٢١٥ . وهو منسوب إلى الصمّة ابن عبد الله القشيري ، وكذلك أورده الدكتور عبد العزيز الفيصل في شعراء بني قشير : ٢ / ٢٢٤ في قصيدة من ثمانية وخمسين بيتاً ، وقد خرجها تخريجاً حسناً فانظره هناك ، وذكر أن البيت الشاهد ينسب أيضاً إلى يزيد بن الطثريّة ، وإلى مجنون ليلى ، وإلى قيس بن ذَريح .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٢٠ .

(٣) هو أبو جعفر النحاس ، قاله في إعراب القرآن : ١ / ١٩١ . وينظر : الجنى الداني : ٣٠٦ ، والمساعد : ١ / ٥٣٦ .

(٤) هو المعنى الذي ذكره البصريون ، وأما المعاني الأخرى التي ذكرها المؤلف لاحقاً فهي للكوفيين ومن وافقهم كالقتبي وابن مالك وزادوا على ما ذكره المؤلف : التعليل ، والبدل ، والظرفية ، والزيادة . ينظر : الجنى الداني : ٢٤٥ - ٢٤٩ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٨ .

عَنِ الجُوعِ ، وسَقَاهُ عَنِ العَيْمَةِ "[١] ؛ لأنَّه يقذف عنها بالسهم ويبعده ، ويجعل الجوع والعطش متباعدين .

وإمَّا مجازاً نحو : " أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ " ؛ لأن العلم قائم بالنفس ، فلا ينتقل ، إلا أنه لما تُلُقِّيَ مِنه صَار كأنه مُنْتَقل عنه .

وتجيء بمعنى " بَعْدَ " كقوله[٢] تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طبقاً عَنْ طَبَق ﴾ وقول الشاعر[٣] :

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ

وبمعنى " مِنْ ، والباء " كقوله[٤] تعالى : ﴿ وهُو الذِي يَقبَل التوبةَ عَنْ عِبَادِه ﴾ إن عُلِّقَت بـ" يَقْبَل " وإلا فهي بمعنى " عَلَى " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ ومَا يَنطِق عن الهوى ﴾ .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٦ . وجاء في اللسان : (عيم) : " العَيْمَة : شهوة اللبن ، عام الرجلُ إلى اللَّبن يَعَام ويَعِيم عَيْماً وعَيْمَةً : اشتهاه ..... وفي الدعاء على الإنسان : ماله آمَ وعَامَ ؛ فمعنى آم : هلكت امرأته ، وعَامَ : هلكت ماشيتُه فاشتاق إلى اللبن " .

(٢) سورة الانشقاق : الآية : ١٩ .

(٣) هو الحارث بن عُبَاد ، من بكر بن وائل ، قاله في حرب البسوس ، وكان قد تنحَّى عنها بأهله إلى أن قُتِل ابن أخيه بُجَيْرٌ فيها فخاضها . والبيت في : الأصمعيات : ٥٩ ، والكامل : ٢ / ٧٧٦ ، واللآلىء : ٢ / ٧٥٧ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٧٢ ، ويرد في كتب الأمثال ؛ في تفسير قول مهلهل حينما قتل بجيراً : " بُؤْبِشِسْع نَعْل كُلَيب " ينظر : فصل المقال : ٣٠٥ ، والمستقصى : ٢ / ١ ، وقوله : النّعامة : هي فَرَسُه .

(٤) سورة الشورى : من الآية : ٢٥ . وينظر : البحر المحيط : ٧ / ٥١٧ .

(٥) سورة النجم : الآية : ٣ .

وبمعنى " على " كقول[١] الربيع بن ضبع :

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ فُضِّلْتَ فِيْ حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّـانِي فَتَخْزُوْنِي

ويدخل عليها حرف الجر ، تقول : " جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِه " ، فتكون اسماً[٢] بمعنى : جانب ، لازماً للإضافة ، مبنياً لشبهه بـ" عن " الحرفية لفظاً ومعنىً ، إذ معنى : " جلس عن يمينه " : أنه متراخ عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه[٣] ، ولزومها للإضافة لا يُوجب إعراباً ، كما لا يوجبه في " لدن " ، و" كم " الخبرية ، وإنما أَوْجَب إعرابَ " أَيّ " لضعف سبب البناء ، وهو شبه الحرف معنى فقط دون لفظ ، وهذه أشبهته معنىً ولفظاً بقيام حروفه فيها ، فلم يُؤَثِّر مع قوّة السبب ، قال قطريّ بن الفجاءة ، من شعراء الحماسة[٤] :

---

(١) هذا وهمٌ من المؤلف - رحمه الله - فالبيت لذي الإصبع العَدْوَانِي من نونيته المشهورة ، وهي من المفضليات : ١٦٠ ، وفي الأغاني : ٣ / ١٠٠ ، وفي خزانة الأدب : ٧ / ١٨٤ ، وينظر للشاهد : اللآلىء : ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٥٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٧٣ . وروايته في المصادر السابقة : « لا أَفْضَلْتَ » . ويستشهد به النحاة أيضاً على أن أصل : « لاه ابنُ عمِّك » لله ابنُ عَمِّك ؛ فحذفت منه لام الجرِّ لكثرة الاستعمال ولام التعريف ، وبقيت اللام الأصليّة .

(٢) وفي لغة بني تميم ، يقولون : " أعجبني عَنْ تفعل " أي : أن تفعل ، وأَشْهَدُ عَنَّ ، في : أشهد أنَّ . ذكر ذلك ابن هشام في المغني : ١ / ١٤٩ .

(٣) هذه عبارة الزمخشري في المفصل : ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وينظر : شرحه لابن يعيش : ٨ / ٤٠ .

(٤) البيت في حماسة أبي تمام : ١ / ٨٧ ، وفي شرحها للمرزوقي : ١ / ١٣٦ ، وهو في شعر الخوارج : ١٧١ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٣٦ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٥٨ . وقوله : دريئة ؛ الدريئة : الحَلْقَة يرمي فيها المتعلّم ويطعن ، والدَّرِيَّة - بلا همزٍ وقد رُوي بها البيت - الناقة تُرسَل مع الوحش لتأنس بها ثم يُستَتر بها ويُرمَى الوحش . وبعد البيت قوله :

حتى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

فَلَقَدْ أَرَانِيْ لِلرِّمَاحِ دَرِيْئَةً مِـنْ عَنْ يَمِيْنِيْ مَرَّةً وَأَمَامِي

وقال آخر[١] :

فَقُلْتُ اجْعَلِيْ ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَمِيْناً وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكِ

أي : مِنْ جَانِبِ شِمَالِكِ ، وقوله : " مـن عـن يمـين " إشـارة إلى بيـت القُطَـامِي - واسمه عُمَيْر بن شُـيَيْم[٢] ، وهو تصغير " أَشْيَم " تصغير الترخيم ؛ وهـو الـذي لـه شَامَة ، والقُطَامِي - بالضمّ والفتح - لقب[٢] له [لقوله][٣] :

يَصُـكُّهُنَّ جَانِباً فَجَانِبَا صَكَّ الْقُطَامِيِّ الْقَطَا الْعَوَارِيَا

والقُطَامي : الصَّقْر ، وهو من القَطَم[٤] ، والقَطَـم : شـدة شـهوة اللحـم وشـهوة الجماع ، يقال للفحل : " قَطِمَ قَطَماً " ، مثل : " فَرِقَ فَرَقاً "- إذا اشتهى الضراب - والبيت هو[٥] :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قُبَـلُ

و" الحُبَيَّا " : موضع بالشام[٦] لازم للتعريف والتصغير ، فـلا يسـتعمل منكـراً ولا مكبراً ، و" نَظْرَةٌ " / رُفِع ؛ فَاعل " عَلاَ " ، حذفت من فعله التاء ؛ لأنَّ تأنيثه لفظيّ ، ٥٤/م

---

(١) هـو ذو الرّمّـة ، والبيـت في ديوانـه : ٣ / ١٧٤٣ ، وينظـر : الأزمنـة والأمكنـة : ٢ / ٣٢٧ ، وشـرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٠ . والشاعر يخاطب ناقته وأخبرها أنه يريد في مسيره ما بين منحدر النصر للمغيب وبين الفرقدين " وقد رُوي : " مهوى النسر " .

(٢) هو من تَغْلِب . ينظر : الاشتقاق : ٣٣٩ ، والمؤتلـف والمختلـف : ١٦٦ ، ومعجـم الشـعراء : ٢٤٤ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٧٠ ، ويُلَقَّبُ أيضاً بـ" صريع الغواني " .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٢٦ ، وينظر : المنتخب : ٢ / ٧٤٣ ، وأنشد البيت .

(٤) الفعل منه كـ" فَرِحَ " . ينظر : القاموس المحيط : (قطم) .

(٥) ديوانه : ٢٨ ، وينظر : الخلل : ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤١ ، ورصف المباني : ٤٢٩ ، والبحر المحيط : ١ / ١٨٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٤٨٢ .

(٦) ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ٤٢٤ ، وأنشد البيت .

ويروى : " علت بهم " أي : أَعْلَتْهُمْ ، و" القُبُل " بفتحتين ، أو ضمتين : النظرة التي لم تَتَعَدَّ بها نظرة[١] ؛ أي : الأولى ، وبعده :

أَلَمْحَةً مِنْ سَنَا بَرْقٍ رَأَى بَصَرِي أَمْ وَجْهَ عَالِيَةَ [اخْتَالَتْ][٢] بِهِ الْكِلَلُ

تُهْدِي لَنَا كُلَّمَا كَانَتْ عَلاَوَتُنَا رِيْحَ الْخُزَامَى جَرَى فِيْهَا النَّدَى الخَضِلُ[٣]

و" علاوتنا " : أي : في مكان عال] علينا ؛ فتُعِينُه الريحُ .

و" عَلَى " : للاستعلاء إما حقيقة نحو : " رَكِبْتُ علَى الفَرَس "، وقوله[٤] تعالى : ﴿ فإذَا اسْتَويتَ أَنتَ ومَنْ معَك علَى الفُلْك ﴾ .

أو مجازاً نحو : " عَلَيْه دَيْنٌ " ، كأنه لما لزمه قد علا عليه ، و" فُلاَنٌ عَلَينا آمِرٌ " ، أي : علا علينا في المنزلة ، وقد لا تفيده لا حقيقة ولا مجازاً نحو : " توكلت على الله " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ وتوكَّل على الحيِّ الذي لا يَمُوت ﴾ ولكنها تكون بمعنى الإسناد والإضافة ؛ أي : أسندت توكلي وأضفته إليه .

وتجيء بمعنى " مع " كقوله[٦] :

إِنِّيْ عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرٍ أَعْرِفُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَتِفُ

---

(١) ينظر : اللسان : (قبل) .

(٢) في الأصل : " احتالت " بالحاء ، ووُضعت علامة الإهمال تحتها ، والذي في المصادر : " اختالت " وهو الصحيح ، ومعنى اختالت : تَبَخْتَرَتْ . وقوله : " الكِلَلُ " : هي السُّتُورُ . وعالية : محبوبته .

(٣) الخَضِلُ ؛ بالضاد المعجمة : كل شيءٍ نَدٍ يُتَرَشَّفُ نداه .

(٤) سورة (المؤمنون) من الآية : ٢٨ .

(٥) سورة الفرقان من الآية : ٥٨ .

(٦) البيت في الأمثال لأبي عبيد : ١٠٠ ، وشرحه (فصل المقال) : ١٤٢ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤٢٢ ، والمستقصى : ٢ / ٤١٣ . يُستشهد به عند شرح المثل : « فلانٌ يَعْلَم من حيثُ تُؤكَل الكَتِفُ » ، ولم ينسب إلى قائل مُعَيّن . ويروى : " من حيث " بدل " مِنْ أَيْنَ " .

وبمعنى " عَنْ " كقول الآخر[١] :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وقيل : إنها بمعنى في [في] قوله[٢] تعالى : ﴿ واتَّبعوا ما تَتلُو الشياطينُ على مُلْك سُلَيمان ﴾ وبمعنى " اللام " في قول الشاعر[٣] :

رَعَتْهُ أَشْهُراً وَخَلاَ عَلَيْهَا فَطَارَ النِّيُّ فِيْهَا وَاسْتَغَارَا

وبمعنى " مِنْ " و" عِنْد " في قوله[٤] تعالى : ﴿ كانَ علَى ربِّك حَتماً مَقضِيّاً ﴾ وقوله[٥] تعالى : ﴿ ولَهم عليَّ ذنب ﴾ .

ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً بمعنى [فوق] لازماً للإضافة مبنياً كما ذكر في [عَنْ] ، ولذلك تقلب ألفه ياء في الإضافة إلى الضَّمير كالحرفية ، فرقاً بينه وبين المُعْرب نحو : " عَصَاهُ " ، وذلك كقول مزاحم بن الحارث العقيليّ[٦] :

---

(١) هو القُحَيْف بن خُمَيْر العُقَيلي ، شاعرٌ إسلاميٌّ مُقِلّ ، جعله ابن سلام في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٢ / ٧٩١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٣٩ .
والبيت في : نوادر أبي زيد : ٤٨١ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٨٤ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢٠ ، والمحتسب : ١ / ٥٢ ، والإنصاف : ٢ / ٦٣٠ ، وضرائر الشعر : ٢٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٣٢ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٠٢ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٣٢٦ ، قال أبو حيان : « زعم بعض النحويين أن " على " تكون بمعنى " في " ؛ أي : تتلو في ملك سليمان ، وقال أصحابنا : لا تكون " على " في معنى " في " بل هذا من التضمين في الفعل ، ضُمِّن تتقوّل فَعُدِّيت بـ" على " لأنّ " تقوّل " تُعَدّى بها » ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥١١ .

(٣) هو الراعي النّميريّ ، والبيت في ديوانه : ١٤٢ ، وينظر : المخصص : ١٤ / ٦٦ ، وضرائر الشعر : ٢٣٣ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٤٠ .

(٤) سورة مريم من الآية : ٧١ .

(٥) سورة الشعراء من الآية : ١٤ .

(٦) البيت في ديوانه : ١١ ، وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٣١ ، وينظر : نوادر أبي زيد : ٤٨١ ، والمقتضب : ٣ / ٥٣ ، والأصول : ٣ / ١٧٦ ، والمخصص : ١٤ / ٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٩ ، وضرائر الشعر : ٢٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٩ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٤٧ .
ويروى : " خِمْسُها " بدل " ظِمْؤُها " ، والخِمْس من الأظماء .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

أي : من فوقه ، وقد أشار إليه بقوله : " مِنْ عَلَيْه نُقِلا " والضمير المثنى في قوله " نقلا " يرجع إليه وإلى بيت القُطَامي ، وقبله :

قَطَعْتُ بِشَوْشَاةٍ كَأَنَّ قُتُوْدَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الأَمَاعِزَ هَيْكَلِ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيْمِ الْمُعَيَّلِ

والشَّوْشَاة : الناقة الخفيفة ، والقُتُود : عيدان الرحل ، والخاضب من النعام : الذي أكل الربيع فاحمر ظُنْبُوبَاه[1] ، وهو حينئذ أقوى ما يكون ، والأماعز : المواضع الكثيرة الحجارة ، والهيكل : الضخم ، والكُدْرِيَّة : القطاة ، واللَّقَى : المطروح الذي لايلتفت إليه ، وشَرَوْرَى[2] : موضع ، والمُعَيَّل : الفقير ، والظِّمْءُ : مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، وهو أسرع لطيرانها ، وتَصِلُّ : تُصَوِّت[3] ، والقَيْضُ : قشر البيضة الأعلى ، والبَيْدَاء : الفلاة التي تبيد من سلكها / ويروى : بزِيْزَاءٍ وهي الأرض الغليظة ، والمجهل : القفر الذي [ليس] فيه علم يُهْتَدى به . شَبَّه ناقته في السرعة بالظليم الذي هذه صفتها . ٥٤/ب

---

(١) الظنبوبان : الساقان .

(٢) قال البكريُّ في معجم ما استعجم : ٣ / ٧٩٤ في رسم شَرَوْرَى : « جبلٌ بين العمق والمعدن في طريق مكة إلى الكوفة » وتابعه ياقوت في معجم البلدان : ٣ / ٣٣٩ ، وزاد : « جبلٌ مُطِلٌّ على تبوك في شرقيّها ... وفي كتاب النبات : شَرَوْرى وادٍ بالشام » وأنشد البيتين الثاني والثالث . والمرجَّح : أنّ شروري في البيت رمالٌ في جنوب الجزيرة العربيّة من ناحية اليمن ، وفيها الآن مدينة عامرة تحمل اسمها ، ويُرجّح ذلك تفسير المؤلف بقوله : ليس فيها علَمٌ يُهتَدى به ، وهو مخالفٌ لقولهم : جَبَلٌ ، أو لعلها مصحفة عن : " حبل " . وكثيراً ما أبادت تلك الرّمال مَنْ سلكها بغير دليل . وقد ذكرها زهير بن أبي سُلمى في قوله : (شعره : ٤١) :

دانيةً مِنْ شَرَوْرَى أو قَفَا أَدَمٍ تَسْعَى الحُدَاةُ عَلَى آثَارِهِمْ حِزَقَا

وقرنها زهيرٌ بـ" أدم " ؛ وأدم : من قرى اليمن . قال ذلك ياقوت في معجم البلدان : ١ / ١٢٦ .

(٣) أي : تُصوِّت أحشاؤها مِن يُبس العطش .

وفيها إذا كانت اسماً إحدى عشرة لغة[١] :

هذه ، و" من علُ " بضم اللام وفتحها وكسرها .

وأما قول أوس[٢] :

فَمَلَّك بِاللِّيْطِ الَّتِي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغِرْقِيْءِ بَيْضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلُ

مَلَّكَ : صَلَّبَ ، واللِّيط : قِشْرٌ رقيق تحت القشر الأعلى. يصف نَبْعَةً ، وقول أبي النجم[٣] :

أَضْحَتْ تَنُوْشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنَ عَلاَ

نَوْشـــــــاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلاَ

وقول امرئ القيس[٤] :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُـــــدْبِـرٍ مَعاً كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فالواو والألف والياء فيه .

و" من علْوٍ " بسكون اللام وضم الواو وفتحها وكسرها ، و" من علٍ " ، و" من علاً " بالتنوين فيهما ، و" من عالٍ " ، و" من مَعَالٍ " ، فما كان من هذه اللغات غيرَ مُنَوَّن فمَبْنِيٌّ لِقَطعه عن الإضافة ونِيَّة المضاف إليه كـ" قَبْلُ ، و بَعْدُ " .

---

(١) انظر لغاتها في اللسان : (علا) ، وفي القاموس المحيط : (علو) .

(٢) البيت في ديوانه : ٩٧ ، وينظر : المعاني الكبير : ٢ / ١٠٦١ ، والخصائص : ٢ / ٣٦٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٩٦ . والغرقِيءُ : القشر الرقيق .

(٣) البيتان في ديوانه : ٢١٠ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٢٨ . وينظر : شرح التصريح : ٢ / ٥٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٠ .

وبناؤها على الضم والفتح والكسر كـ" حَيْثُ " ، وما كان منها مُنَوَّناً فمُعْرَب بِجَعْلِ المضاف إليه نسياً مَنْسيّاً كـ" قَبْلٍ " و" بَعْدٍ " فيمَن نَوَّنَ .

ولم يتعرض لشرح " في " كما شرَح غيرَها بعد عَدِّها ، ومعنى " في " الظرفية ، إمَّا حقيقةً نحو : " زَيْدٌ في دَارِهِ " ، أو مجازاً نحو : " نَظَر في الكِتَابِ ، وسَعَى في الحَاجَةِ " ، لاشْتِمَال الكتاب على مَطَارِحِ النَّظَر واخْتِلاَطه بأَسْباب الحاجة[١] .

وتجيء بمعنى " إلى " كقوله[٢] تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِم ﴾ .

وبمعنى مع كقوله[٣] تعالى : ﴿ فادْخُلي في عِبَادي ﴾ .

وبمعنى بعد كقوله[٤] تعالى : ﴿ وفِصَالُه في عَامَين ﴾ .

وبمعنى على كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكم في جُذُوع النّخل ﴾ ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ أَمْ لهم سُلَّمٌ يَستمِعون فيه ﴾ .

وقيل[٧] : هي في الجميع على بابها .

---

(١) ينظر : المفصل : ٢٨٤ ، وشرحه لابن يعيش : ٨ / ٢٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٢٧ .

(٢) سورة إبراهيم : من الآية : ٩ ، وفي الأصل : ﴿ وفصاله في عامين ﴾ ، انتقال نَظَر من الناسخ ، وينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٤٤٧ ، وشرح ابن القوّاس : ١ / ٤١٨ .

(٣) سورة الفجر : الآية : ٢٩ .

(٤) سورة لقمان : من الآية : ١٤ .

(٥) سورة طه : من الآية : ٧١ .

(٦) سورة الطور : من الآية : ٣٨ .

(٧) قاله الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٢٧ ، ونصَّ عليه الزمخشري في قوله : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ .... ﴾ ، قال : " وقولهم في قول الله عزّ وجل : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ إنّها بمعنى " على " عَمَلٌ على الظَّاهر ، والحقيقة أنّها على أصلها ؛ لِتَمَكُّنِ المصلُوب في الجِذْع تَمَكُّنَ الكائن في الظرف فيه " ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٢٠ - ٢١ .

وإذا دخلت على ياء المتكلِّم وَجَب فتحُها ، وإدغامُ يَائِها فيها ، ولا يجُوز تسكينُها معَها ، وإنْ جَاز مع غيرها ؛ لِئَلاَّ يَجتَمِع الساكنان ، وقد جاء كسرُها معَها قليلاً ، وذلك كقول الطِّرِمَّاح بن حَكِيم ، أنشده الزجاج[1] :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا [تَا] فِيِّ

قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٥٩ ، وأنشده الفرّاء في معانيه : ٢ / ٧٦ ، وابن جني في المحتسب : ٢ / ٤٩ . واستشهدوا به على قراءة حمزة ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب في سورة إبراهيم : من الآية: ٢٢ : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ بكسر الياء .

والبيتان ليسا للطِّرِمَّاح بن حكيم ، كما قال المؤلف - عفا الله عنه - بل هما للأغلب العجلي في شعره : (شعراء أمويون : ١٦٩) ، وهما في خزانة الأدب : ٤ / ٤٣٠ ، وكَسْرُ الياء لغة بني يربوع .

وقوله : " ياتا " أي : يا هذه .

[القسم]

والتَّـاءُ في القَسَـمِ فَـرْعُ الـوَاوِ ... فِـي اللهِ حَسْـبُ لَهُمَـا التَّسَـاوِي
والْـوَاوُ فَـرْعُ الْبَـاءِ ثُـمَّ كَـثُرَا ... وَمَعَـهُ فِعْـلُ الْيَمِيْـنِ أُضْمِـرَا
وَيَظْهَـرُ الْفِعْـلُ مَـعَ الْبَـاءِ فَقَـطْ ... وَيَنْصِبُ [الفِعْلُ][1] إِذَا الْحَـرْفُ سَـقَطْ
تَـقُـوْلُ وَاللهِ وَأَقْسَـمْتُ بِـهِ ... وَقَـدْ تَـقُـوْلُ اللهَ حَـالَ نَصْبِـهِ

القسم : اليمين[2] ، والمصدر الإِقْسَامُ والمُقْسَمُ ، وتقول : أَقْسَمَ إِقْسَاماً ومُقْسَماً ، كما تقول : أَخْرَجَ إِخْرَاجاً ومُخْرَجاً .

والقسم في الاصطلاح[3] : جملة اسمية أو فعلية تُؤَكِّد بها جملةً موجبةً أو منفيّةً ، فالمُؤَكِّدَة هي القَسَم ، والمُؤَكَّدَة هي المُقْسَم عَلَيها .

والاسم الذي يلتصق به القَسَم للتعظيم والتفخيم هو المُقْسَم به / . ٩/٥٥

وأفعال القسم ثلاثة : " أَقْسَمْتُ ، وآلَيْتُ ، وحَلَفْتُ " ، وفي التنزيل[4] : ﴿ وأَقسَمُوا بالله جَهْد أيمانِهم ﴾ ومن أبيات الحماسة[5] :

---

(١) هكذا في الأصل : " الفعل " وفي بعض الشروح : " الاسم " وكلاهما صحيح . فإذا بني الفعل : " ينصب " للمعلوم أثبتنا " الفعل " ، وإذا بني للمجهول أثبتنا " الاسم " . وذكره المؤلف بعد قليل .

(٢) ينظر : اللسان : (قسم) ، وشرح كتاب الحدود : ٢٩٧ .

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٩٧ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ١٠٩ .

(٥) حماسة أبي تمام : ١ / ٩٢ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ١٤٢ . وقائله : ابن زيَّابة التيمي ، اختلف في اسمه فقيل : سَلَمة بن ذهل بن مالك بن تيم الله ، وقيل : عمرو بن لأي ، أحد بني تيم اللات بن ثعلبة . وهو شاعرٌ جاهلي . والبيت من مقطوعة يهجو بها الحارث بن همام . أخباره في : من اسمه عمرو من الشعراء : ٤١ - ٤٢ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، واللآلىء : ١ / ٥٠٤ . والبيت في : الكامل : ١ / ٤٧٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١١٤ . وقوله : « فدخّنوا ... » : يروى أنه طعن فارساً فأحدثَ ؛ فقال : نَظّفوه فإني لا أدفن القتيل منكم إلا طاهراً .

آلَيْتُ لاَ أَدْفِنُ قَتْلاَكُمُ فَدَخِّنُوا الْمَرْءَ وَسِرْبَالَهُ

وقال آخر :

حَلَفَتْ بِمَوْضِعِ عِقْدِهَا وَالإِثْمِدِ وَبِلُؤْلُؤٍ مِنْ ثَغْرِهَا الْمُتَنَضِّدِ
لأُهَاجِرَنَّكَ فِي غَدٍ فَأَجَبْتُهَا مَنْ ذَا يَعِيْشُ فَتَهْجُرِيْهِ فِي غَدِ

وحروفه سبعة[1] : " الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومُنْ ، وهَا ، والهمزة " ، و" الباء " أصل حروف القسم لاحتياجه إلى الإلصاق بالمُقْسَم به ، و" الباء " تفيده دون بقية الحروف ، والواو فرع عليها أبدلت منها لاتفاقهما لفظاً ومعنى ؛ لأنها من مخرجها ، والإلصاق والجمع متقاربان ، وتمتاز الباء عنها بأربعة أشياء[2] :

الأول : أنها تكون مع الفعل وحذفه ، تقول : " أَقْسَمْتُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ ، وباللهِ لأَفْعَلَنَّ " ، والواو لا تكون إلا مع حذف الفعل ، فلا يجوز : أَقْسَمْتُ وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ .

الثاني : أنها تدخل على الظاهر والمضمر ، تقول : " باللهِ لأَفْعَلَنَّ ، وبِكَ لأَزُورَنَّ بَيْتَكَ " ، قال عمرو بن يربوع[3] :

رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلاَ بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا

---

(١) زاد المؤلف هنا : هـا ، والهمزة . واقتصر الشُّرّاح على خمسة فقط . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٤٢١ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٣١ . ويأتي ذكر الحرفين بعد قليل على أنهما نائبان عن حرف القسم . وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٠٧ .

(٢) الأربعة الأوجه في الجنى الداني : ٤٥ . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٠٥ .

(٣) عمرو بن يربوع ، من بني تميم ، وهو المقصود في قولهم :

يَا قَبَّحَ اللهُ بَنِي السِّعْلاَتِ
عَمْرَو بنَ يربوع شِرَارَ النَّاتِ

زعموا أن عمرو بن يربوع هذا تَزَوَّج السِّعْلاةَ ؛ فرأت برقاً ذات يوم ، فَحَنَّتْ وطارت إلى بلاد السعالي. أخباره في مصادر البيت ، ورد في : نوادر أبي زيد : ٤٢٢ ، والحيوان : ٦ / ١٩٧ ، والخصائص : ٢ / ١٩ ، واللآلىء : ٢ / ٧٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٣ .

والواو لا تدخل [إلا] على الظاهر ، فلا يجوز : وَكَـ [لأَزُورَنَّ][1] بَيْتَـك ؛ لأنهـا لا تجر المضمر في غير القسم ، فلا تجره فيه بخلاف الباء .

الثالث : أنها تكون للسؤال وغيره ، تقول : " باللهِ أَخْبِرْنِي " ، قال[2] :

بِدِيْنِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَى وَهَلْ قَبَّلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَاهَا

فلا يحتاج إلى جواب لسد الطلب مسده ، وهي متعلقة بفعل القسم أو بفعل الطلب ، ولذلك يجوز : " أخبرني بالله " ، و" الواو " لا تكون إلا لغير السؤال ، فلا يجوز : والله أخبرني .

الرابع : وقوعها حرف جر في القسم وغيره ، بخلاف الواو فإنها لا تقع إلا في القسم خاصة .

و" التاء " فرع على " الواو " ، فهي فرع الفرع ، أُبدلت منها كما أُبدلت منها في نحو : " تُرَاث وتُجَاه " ، ولأن " التاء " مهموسة[3] ، و" الواو " لَيِّنَة ، والهَمْس واللِّين متقاربان ، فتنحط عن " الواو " كما انحطت " الواو " عن " البـاء " ، فتدخل " الواو " على كـل ظاهر يصلح لأن يكون مقسماً به تقول : " واللهِ ، والنَّبِي ، والقُرْآن لأَفْعَلَنَّ " ، وإليه أشار بقوله : " ثم كَثُرا " .

ولا تدخل التاء من الأسماء الظاهرة إلا على اسم الله تعالى خاصة ، كقوله[4] تعالى : ﴿ قَالُوا تاللهِ تَفتَأُ تَذكُر يوسف ﴾ و ﴿ تَاللهِ لأكيدنَّ أصنَامَكم ﴾[5] وحكى الأخفش[6] : " تَرَبِّ الكَعْبَةِ " ، لمرادفة الرب لاسم الله تعالى .

---

(١) في الأصل : " لأزورنَك " ، سهو من الناسخ .

(٢) هو مجنون ليلى ، والبيت في ديوانه : ٢٨٦ ، وروايته : " ليلى " بدل " نُعْمَى " ، ورواية المؤلف في التخمير : ٤ / ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٢ . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٢ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤٧ .

ويرى بعضهم أنه ليس بِقَسَم ؛ لاشتراطهم الصدق والكذب في جملة القسم وجوابه .

(٣) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٤٥ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٨٥ .

(٥) سورة الأنبياء : من الآية : ٥٧ .

(٦) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٩ ، وتبعه ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٢٤ ، وينظر شرح ابن القواس : ١ / ٤٢٣ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٣٠ . وحكم عليه بالشذوذ .

ويجوز سقوط حرف القسم ، فإذا سقط تعدى الفعل المحذوف بنفسه فنصب ، وهو معنى قوله :

وَيَنْصِبُ الفِعْلُ إِذَا الحَرْفُ سَقَطْ

تقول : " ا للهَ لأَفْعَلَنَّ " ، قال[1] :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهْ ا للهَ نَاصِحُ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

وتقول : " أَبَاكَ لأَفْعَلَنَّ " ، أصله : أُقْسِم بِأَبِيك ، فحذف الفعل ، ثم حذف حرف القسم ، فنصب الاسم بالفعل المحذوف .

ويجوز في قوله : " وينصب " البناء للفاعل وللمفعول ، فإذا بني للفاعل قَبِل الفعل ، وإذا بني / للمفعول قَبِل الاسم ، والكل صحيح . ٥٥/ب

ويجوز الجر على إضمار الباء ، فيقال : " ا للهِ لأَفْعَلَنَّ " ، أي : با لله ، ولا يجيزه البصريون[2] إلا في [اسم] ا لله في القسم لكثرته ، وأجازه الكوفيون[2] مطلقاً فيقولون: " أبيك لأفعلن " ؛ أي : بأبيك .

* * *

وَقُلْ هَا اللهِ وَأَللهِ وَجُرْ إِذْ نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُرْ

وَفِي أَمَانَةٍ وَعَهْدِ اللهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ اشْتِبَاهِ

---

(١) هو ذو الرمة . والبيت في ملحق ديوانه : ٣ / ١٨٦١ ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٠٩ . وينظر : المخصص : ١٣ / ١١١ ، والتخمير : ٤ / ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٣ . وقوله : " في الظباء السوانح " يحتمل معنيين ؛ الأول : أراد أن قلبه ينتقل عن نصحي ومودتي كتنقّل الظباء ، والآخر : أنّ السانح من الظباء ماوَالاَكَ ميامنه ، والبارح ماوَالاَكَ مياسره ، وبعض العرب يتيمن بالسانح ويتشاءم بالبارح .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٦٠ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٦ ، ومنعه المبرّد ، والإنصاف : ١ / ٣٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٦٧ .

من خصائص اسم الله تعالى في القسم أنه يُجَر من حروف التنبيه بـ" ها " ، ومن حروف الاستفهام بالهمزة[١] نيابة عن حرف القسم .

أما " ها " فمع " إِيْ " من حروف التصديق ، و" لا " من حروف النفي ، تقول إذا قيل لك : اركب : " إِيْ هَا اللهِ ذَا " ، إن أردت الإثبات ، و" لاَ هَا اللهِ ذَا " ، إن أردت النفي .

وفي " لاَهَا اللهِ ذَا " لغتان : حذف ألف " ها " وإثباتها ، وفيه قولان :

أحدهما : قول الخليل[٢] : وهو أن " ذا " مقسم عليه ، أصله " للأَمْرُذا " فحذف المبتدأ وجوباً اتباعاً للاستعمال ، وأصل الكلام : " إِي وَاللهِ للأَمْرُ هَذَا " ، وحذف المبتدأ فبقي " إِي وَاللهِ هَذَا " ، ثم نُقِل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ، ووُضِع موضع حرف القسم ، وفُصِل بين حرف التصديق والمُقْسَم .

والثاني : أنه من جملة القسم ، تَوْكِيدٌ له أصله " ذَا قَسَمِي " ، فحذف الخبر وجوباً لما حذف له المبتدأ ، وهو مذهب الأخفش[٣] ، قال : والدليل عليه أنهم يقولون : " لاَهَا اللهِ ذَا لَقَدْ كَانَ كَذَا " ، فيجيبون بالمقسم عليه بعده ، وحمله سيبويه[٤] على أنه بدل من المقسم عليه .

وأما الهمزة فكقولك : " آ للهِ لَتَفْعَلَنَّ " ، تثبت همزة الاستفهام ، وتقلب همزة الوصل ألفاً ، ولا تحذفها لئلا يُلْبِس .

وقد حَرَّف المصنف لفظ المسألتين بحذفها .

---

(١) قال ابن عقيل في المساعد : ٢ / ٣٠٧ : " والمغاربة يُعَبِّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة ، لا معنى الاستفهام " . وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٦٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٢٤ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٣٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٦ ، والتخمير : ٤ / ٢٦٠ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥٠٠ .

ويُعَوَّضُ أيضاً عن حرف القسم مع اسم " ا لله " بقطع همزة الوصل وذلك مع الفاء وهمزة الاستفهام خاصة معاً نحو : " أَفَأَ للهِ لَتَفْعَلَنَّ " ، إلا أنه غير لازم لِمَا تَقَدَّم أنه يجوز الجر في اسم " ا لله " بغير عوض كقولك : " ا للهِ لأَفْعَلَنَّ .

(١) .....

فيجوز فيهما الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف أي : يَلْزَمُنِي أو يَمِينِي ، والنصب على تعدية الفعل بعد حذف الحرف ، وقد جاء بالوجهين قوله(٢) :

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ ا للهِ الثَّرِيْدُ

* * *

وفي لَعَمْرُو أيْمُنُ الرفعُ وَجَبْ [وعَمْرُ](٣) مَصْدَرٌ بفعله انْتَصَبْ
وَجَاء للهِ وَمُنْ رَبِّي قَسَمْ ومِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وقَدْ تُضَمّ

" العُمر ، والعَمر " بالضم والفتح : المدة التي يعيشها الإنسان ، وقد تستعمل في غيره ، وخُصَّ القسَمُ بالفتح لكثرته في الكلام(٤) ، والفتح أخف من الضم ، فإذا قلت : " لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ " ، فاللام للابتداء ، مثلها في : ﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾(٥) ، و" العَمْر " مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً لسَدّ جواب القسم مَسَدَّه ، تقديره : قَسَمِي أو يَمِينِي ، وإذا حَذَفْتَ اللام قلت : " عَمْرَ ا للهِ لأَفْعَلَنَّ " نَصَبْتَ العَمْرَ ، وفي نصبه وجهان :

---

(١) سقط في الأصل لا يُعلَم مقداره ، ويمكن أن يُعَوَّض بـ: [وأَمَّا أَمَانَةُ ا للهِ وعَهْدُ ا للهِ ...] .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، ويقال : إنه من صنع النحاة . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٦١ .
وينظر : الأصول : ١ / ٤٣٣ ، والتخمير : ٤ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٢ .

(٣) في الأصل : " عمرو " ، زيادة من الناسخ .

(٤) ينظر : المفصل : ٣٤٤ .

(٥) سورة الحشر : من الآية : ١٣ .

٩/٥٦ أحدهما : أن يكون منصوباً / على المصدر[١] ، وفعله محذوف وجوباً سماعاً كما يكون ذلك إذا أضفته إلى غير المخاطب وأعملته فقلت[٢] : " عَمْرَكَ اللهَ " بنصب " العَمْر " وما بعده على أنه معمول المصدر أي : بِوَصْفِك اللهَ بالبَقَاءِ ، كما قال[٣] :

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمَرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

والثاني : أن يكون منصوباً بفعل القسم ، لما حُذف الحرفُ تعدَّى الفعلُ المحذوف بنفسه ، فنَصَب على حد قولهم : " أَبَاكَ لأَفْعَلَنَّ " .

وقوله : " بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ " يحتمل الوجهين ، فعلى الأول يكون الضمير في قوله : " بفعله " راجعاً إلى قوله : " مصدر " ، وعلى الثاني يكون راجعاً إلى " القَسَم " لَمَّا كان الكلام فيه يحتمل رجوع الضمير إلى " العَمْر " ، والأول أظهر .

وأما " أَيْمُن [الله] لأفعلن " فهو عند البصريين اسم مفرد مشتق من [اليُمْن][٤] ، لا يضاف إلا إلى اسم الله تعالى والكعبة ، وهو مرفوع بالابتداء ،

---

(١) هو تقدير سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٢٢ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد : ٢ / ٣٠٤ : « ومن نصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل » ، وقوله : « أي بوصفك الله بالبقاء » هو تقدير البصريين له . وقدره بعض الكوفيون والهروي بـ: ضِدّ الخُلُوّ ؛ أي: تعمير قلبك بالله . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٠٩ .

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ٤٣٨ . وينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٨ . والثُّريّا بنت عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر ، وسهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري . وزعم الجوهري أن " عمرك الله " هنا في غير القسم ، قال في الصحاح : (عمر) : « يريد سألتُ الله أنْ يطيل عمرك ؛ لأنّه لم يُرِدِ القسم » .

(٤) في الأصل : « اليمين » خطأ ، ورأي البصريين : اشتقاقه من اليُمْنِ والبركة ، أما اشتقاقه من " اليمين " فهو رأي الكوفيين ، ويأتي بعد قليل .
ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٠ ، والأصول : ١ / ٤٣٤ ، والإنصاف : ١ / ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والجنى الداني : ٥٣٨ ، والمساعد : ٢ / ٣١٢ .

والخبر محذوف وجوباً كما ذكر في " لعمرك " ، ويجوز فيه إثبات نونه وحذفها ، وإذا حذفت جاز فتح همزته وكسرها ، غيَّروا أولَه عند تغيير آخره[١] ، وهي همزة وصل عند البصريين[٢] ، واستدل سيبويه على ذلك بقول الشاعر[٣] :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

قال : ولولا أنها همزة وصل لم تَسْقط بدخول لام الابتداء ، وكان من حقها أن تكون مكسورة كسائر همزات الوصل من نحو : " ابْن ، واسْم " وأشباههما من الأسماء العشرة[٤] إذ هو حكم الساكنين إذا التقيا ، ولكنهم شبهوها بالتي هي لام التعريف من قبل أن " أَيْمُن " لازم للقسم كلزوم اللام للدخول على النكرة لإفادة التعريف ، ففُتحت كما فُتحت مع اللام .

وقال الكوفيون[٥] : هو جمع يَمِين ، واستدلوا بقول زهير[٦] :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُوْرُ بِهَا الدِّمَاءُ

---

(١) من لغاتها : " إِيمن : بكسر الهمزة وفتحها . أَيمُ الله : بحذف النون ، والهمزة مكسورة ومفتوحة . ومُ الله : بضم الميم وكسرها . ومُنُ الله : بضم الميم وكسرها . إِمُ الله : بحذف النون والياء ، مع فتح الهمزة وكسرها " .

ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧١ ، والجنى الداني : ٥٤١ ، وأوصلها عشرين لغة ، والمساعد : ٢ / ٣١١ ، والغرر المثلثة : ٢٦٨ .

(٢) انظر المصادر في هامش (٤) من الصفحة السابقة .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٨ . وقائله نصيب بن رباح ، وهو في ديوانه : ٩٤ . وينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٠ ، والأصول : ١ / ٤٣٤ ، والإنصاف : ١ / ٤٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٢ .

والشاعر يصف زيارته لمحبوبته وتعلّله بأنه ينشد إبلاً ضَلّت حتى لا يُنكر عليه أحدٌ مجيئَه .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢ / ٩٢ - ٩٤ .

(٥) رأيهم في : الإنصاف : ١ / ٤٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والجنى الداني : ٥٣٨ ، والمساعد : ٢ / ٣١٢ . واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال .

(٦) البيت في شرح شعره : ٦٩ . وينظر : الإنصاف : ١ / ٤٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٦، والجنى الداني : ٥٣٩ .

وأجاب البصريون بأن الكلام في " أيمن " المستعملة في القسم لا في غيرها ، وحذف نونه ومجيء الكسر في همزته مع الحذف يقوي مذهب البصريين .

وأما " اللام ، ومُنْ " فإن وقوعهما في غير القسم أكثر من وقوعهما فيه ، وهما في القسم واقعتان موقع " الباء " ، وذلك بعد حذف الفعل الذي ألصقته " الباء " بالمقسم به ، فلا يَظهر معهما فعلُ القسَم ، ولا تدخل " اللام " إلا على اسم الله تعالى ، وفيها معنى التعجب[١] لا ينفك عنه ، تقول : " للهِ لا يُؤَخِّرُ الأَجَلَ " ، وأنشد سيبويه[٢] لعَبْد مَنَاة الهُذَلي :

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُوْ حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

ومُنْ مختصة بالدخول على لفظ الرب ، تقول[٣] : " مُن رَبِّي لأَفْعَلَنَّ " ، ويجوز في ميمها الكسر والضم[٤] ، وقيل في المضمومة[٥] : إنها مخففة من " أيمن " ، حذفت الياء ، وذهبت لذهابها همزة الوصل ، ويجوز أيضاً حَذْف نونها / ، وإذا حُذفت ٥٦/ب
صارت كاللام في الاختصاص باسم الله تعالى ، تقول : " مِ الله ، و مُ الله " ، بكسر

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٤٩٧ ، وفيه : « قال أمية بن أبي عائذ » ، والبيت ينسب إليه ، وإلى أبي ذؤيب الهذلي ، وإلى مالك بن خالد الخناعي ، وأورده السّكري له في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٤٣٩ ، وإلى عبد مناف ، وإلى الفضل بن العباس . ورواية صدره في شرح الأشعار :

يَامَيّ لن يُعْجِزَ الأَيَّامَ ذو خَدَمٍ

ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٢ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٩٥ . والمشمخرّ : الجبل العالي ، والظَّيَّان : ياسمين البَرّ ، والآسُ : نُقَطُ العَسَل، تقع من النحل على الحجارة ؛ فيستدلون بها عليه .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٩ ، والأصول : ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٥ .

(٤) حكى فيها الجوهري تثليث الحرفين : مُنُ ، مَنَ ، مِنِ . ينظر : الصحاح : (يمن) ، والمساعد : ٢ / ٣١١ .

(٥) ينظر : المسائل العسكرية : ١٧٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٣٥ .

الميم وضمها[١] ، قال الفارسي[٢] : وليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد غير هذا ، وحسن ذلك لزومها الإضافة ، وعدم التصرف بلزومها مكاناً واحداً ، وإلا فأقل ما عليه الظاهر حرفان ، أحدهما مبدوء بـه ، والآخـر موقـوف عليـه ، فلزومهـا الإضافة أخرجها عن كونها حرفاً واحداً في التقدير ؛ لتنزل المضاف إليه منزلة الحـرف الثاني فصاعداً ، وعدم التصرف قلل استعمال ما هـو علـى خـلاف القيـاس ؛ لأنـه لم يستعمل إلا في موضع وهو اسم الله تعالى ، فاغتُفِرَ ذلك .

* * *

والجُمْلَـةُ الَّتِـي يُجَـابُ الْقَسَـمُ ... بِهَـا تَكُـونُ اسْـمِيَّةً فَتَـلْزَمُ
إِنَّ وَقَـدْ أَدْخَـلَ قَـوْمٌ لاَمَـا ... مَكَـانَ إِنَّ أَكَّـدَ الْكَلاَمَـا
تَقُـولُ وَاللهِ لَـزَيْدٌ مُـفْضِلُ ... وَاللهِ إِنَّ خَالِـداً مُفَضَّـلُ

لا بد للقسم من جواب ؛ لأن جملة القسم مُؤَكِّدَة ، والمُؤَكِّد لا بُدَّ له من مُؤَكَّد، والمُؤَكَّد هو الجملة المحلوف عليها ، وهي الجواب ، ولا تخلو من أن تكـون مُوجَبـة أو مَنفيَّة ، والمُوجَبة لا تخلو من أن تكـون اسميـةً أو فعليـةً ، فـإن كـانت اسميـةً تُلُقِّيَـت[٣] " بـاللاَّم ، وإنَّ " معـاً كقولـه[٤] تعـالى : ﴿ والعَصْـر إنَّ الإنسـانَ لَفِـي خُسْـر ﴾، أو بأحدهما كقولك : " وا للهِ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وَا للهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ " . وقوله :

... وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ لاَمَا ... مَكَانَ إِنَّ ... ...

يُوهِم عدم جواز الجمع بينهما ، وقلة استعمال اللام بِجَعْلِـه المكـان لإن ، وليـس الأمر كذلك ، وإنما وَجَب أن يُتَلَقَّى القسمُ بذلك لِيَحصُل رَبْطُ الجملة الثانية بالأولى ،

---

(١) حكى الهروي فتح الميم أيضاً . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٠ ، والمساعد : ٢ / ٣١١ .

(٢) المسائل العسكرية : ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٧ ، والأصول : ١ / ٤٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٦ .

(٤) سورة العصر : الآيتان : ١ ، ٢ .

كما تربط الفاء جملة الجواب بجملة الشرط عند تخلف الرابط المعنوي ؛ بانتفاء تأثير حرف الشرط في الجواب ، أما إفادة الفاء الربط فواضح ؛ لأنها للتعقيب والتسبيب ، وإذا أفادت حصول الثانية عقيب الأولى ومسببتها عنها ، فقد حصل الربط .

وأمَّا " اللاَّمُ ، وإنَّ " فإنهما وإن كانتا للابتداء ، فإنهما لا تَنْفَكَّان عن إفادة التأكيد ، وإذا أفادتا التأكيد جَانَسَا القسَمَ ؛ لأنه للتأكيد ، وصارَتَا كذلك إذا اتَّصلَتا بالجواب كأنَّ القسم قد أُعيد مرةً أخرى مع الجواب ؛ لأنَّ معناهما في التأكيد معناه ، فلما اختلطا بالجواب صَارَ القسَمُ كأنَّهُ مُخْتَلِطٌ به ، وذلك كَافٍ في حُصُول الرَّبْط .

وإن كانت فِعليةً فقد تعرَّض لها بقوله :

* * *

وَالفِعْلُ إنْ تُجبْ بِهِ فَجِئْ بِقَدْ ... وَاللاَّمِ نَحْوَ وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدْ
وَفِي المُضَارِعِ ائْتِ بِاللاَّمِ وَزِدْ ... نُوناً مُؤَكِّداً عَلَيْهِ [تَعْتَمِدْ]
شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ ... وَمِنْهُ مَا بِاللاَّمِ حَسْبُ جَائِي

إذا كان جواب القسم جملة فعلية فلا يخلو فعلها من أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فإن كان / ماضياً فلا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً[1] ، فإن كان مثبتاً فله أربع أحوال : ٩/٥٧

الأولى : أن يؤتى فيه بـ" قَدْ ، واللاَّم " معاً وهو معنى " فَجِئْ بِقَدْ واللاَّمِ " وذلك لِتُفيدَ اللاَّمُ الرَّبطَ ، و" قد " لتقريب الفعل[2] فيَتَحَقَّق في نفس السَّامع ، وذلك كقوله[3] تعالى: ﴿ قَالُوا تا للهِ لَقَد آثرَكَ ا للهُ علَينا ﴾، وكثيراً ما يجيء ذلك مع حذف القسم مثل[4] : ﴿ لقدْ جَاءَت رُسُلُ رَبِّنا بالحقِّ ﴾ ﴿ لقَدْ أَرسلْنا نوحاً إلى قَوْمِه ﴾[5].

---

(١) لم يذكر المؤلف قَيْدَ التَّصَرُّف هنا . وذكره في موضعه كما سيأتي ، كما أنه ذكر الماضي المنفي في أبيات لاحقة .

(٢) يُشير إلى اشتراط ابن عصفور كون الفعل قريباً من زمن الحال . ينظر : شرح الجمل : ١ / ٥٢٦ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٩١ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٤٣ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

الثانية : أن يؤتى بـ" اللام ، وربما "[١] كقول امرئ القيس[٢] :

لَئِنْ نَزَحَتْ دَارٌ لِلَيْلَى لَرُبَّمَا غَنَيْنَا بِخَيْرٍ وَالدِّيَارُ جَمِيْعُ

الثالثة : أن يؤتى فيه بـ" قد " وحدَها، كقوله[٣] تعالى: ﴿ والشَّمْسِ وضُحَاها ﴾ إلى قوله[٤] : ﴿ قَد أفلحَ مَنْ زَكَّاها ﴾ .

الرابعة : أن يؤتى فيه بـ" اللام " وحدَها ، كقوله[٥] تعالى : ﴿ ولَئِن أرسلنا ريحاً فرَأَوه مصفرّاً لظَلُّوا من بعده يكفرون ﴾ ، وقول امرئ القيس[٦] :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِي

فإن كان الماضي غير متصرف وجب حذف " قد " ، وأتي بـ" اللام " وحدَها ، وذلك كقول الشاعر :

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الفَتَى مَالِكٌ إِذَا الْحَرْبُ أَصْلَتْ لَظَاهَا رِجَالاَ

وإن كان مضارعاً فلا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً[٧] ، فإن كان مثبتاً فله ثلاث أحوال :

---

(١) أو يؤتى "بما" مرادفة "ربما" ، ويستشهد النحاة بقول عمر بن أبي ربيعة : [ديوانه : ٣٣٢] :

فَلَئِنْ بَانَ أَهْلُهُ لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ

ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٣٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٢١ .

(٢) البيت لمجنون ليلى في ديوانه : ١٩٣ ، وينسب إلى قيس بن ذريح ، وليس في ديوانه . ولم أجد من نسبه إلى امرئ القيس غير المؤلف . وهو في : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٢١، وهمع الهوامع : ٢ / ٤٢ ، والدرر اللوامع : ٤ / ٢٢٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٧٦ ، ١١ / ٣٤٤ .

(٣) سورة الشمس : الآية : ١ .

(٤) سورة الشمس : الآية : ٩ .

(٥) سورة الروم : الآية : ٥١ .

(٦) البيت في ديوانه : ٣٢ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٢٠ ، والجنى الداني : ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٧١ . وقيل : إنَّ " قَدْ " مقدّرة في البيت ، أراد : " لقَدْ ناموا " .

(٧) ذكر المضارع المنفي في موضعه كما سيأتي .

الأولى : أن تجيء باللامِ وإحدى النُّونين أيِّهما شِئْتَ ، مشدّدةً أو مخفَّفةً ، وهو معنى قوله : " شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّواءِ " وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ ولَئن لَمْ يَفعَل ما آمره ليُسْجَنن وليَكُوناً من الصَّاغِرين ﴾ .

الثانية : أن تَجيءَ باللامِ وحدَها ، وذلك كقول الشاعر[2] :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوْتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

الثالثة : أن تجيء بالنون وحدها ، وذلك كقول عامر بن الطفيل[3] :

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّه فَرْعٌ وَإِنَّ أخاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٣٢ .

(٢) هو الكميت بن معروف . والبيت في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٣٧ ، والمساعد : ٢ / ٣١٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٥٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٦٨ . ويروى : " عليّ " بدل " عليكم " ، وهو الأنسب لمعنى البيت . وتأكيد الفعل باللام إذا كان للحال منعه البصريون ، استغناءً عنه بالجملة المصدّرة بالمؤكّد ، وأجازه الكوفيون . قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٢٧ - ٥٢٨ : « وإن كان حالاً فمن الناس مَنْ قال إنه لا يجوز أن يقسم عليه ؛ لأنّ مشاهدته أَغْنَت عن أن يُقسَم عليه ، وهذا باطل ؛ لأنّه قَدْ يَعُوقُ عن المشاهدة عائق ؛ فيُحتاج إذ ذاك إلى القسم » .

(٣) البيت في ديوانه : ٥٦ . ورواية قافيته : " لَمْ يُقْصَدِ " ، وهو الصحيح ، فهو من قصيدة دالية ، أولها :

وَلَتَسْأَلَنْ أَسْمَاءُ وَهْيَ حَفِيَّةٌ نُصَحَاءَهَا أَطُرِدْتُ أَمْ لَمْ أُطْرَدِ

والمؤلف - رحمه الله - ليس بدعاً في ذلك ؛ فقد ورد في كثير من كتب النحاة كذلك . والبيت من قصيدة مفضلية أصمعية في المفضليات : ٣٦٣ ، والأصمعيات : ٢١٦ .

وهو في : شرح الكافية : ٢ / ٣٣٩ ، وضرائر الشعر : ١٥٧ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦٤٥ ، وشرح أبياته : ٨ / ٣ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٦٠ . وقوله : " قتيل مُرَّة " يقصد أخاه ، وهو الحكم بن الطفيل ، وقيل : حنظلة . ومُرَّة : أبو قبيلة ، وهو مرّة بن عوف ، من قيس عيلان . وفَرْعٌ : رأس عالٍ في الشرف ، ويروى : فِرْغٌ ؛ أي : هَدَرٌ لم يُطْلَب . ولم يُقْصد : لم يُقْتَل .

وتأكيد الفعل بالنون دون اللام أجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، ولذلك حكم ابن عصفور على البيت بالضرورة ، وتَبِعه ابن هشام في ذلك .

وإن كان الجواب منفياً فقد تعرض له بقوله :

* * *

وَإنْ أَتَـى الْجَـوَابُ مَنْفِيّـاً بِـلاَ أَوْ مَـا كَقَوْلِـي وَاللَّـهِ مَـا فَعَـلاَ
فَـإِنَّـهُ يَجُـوْزُ حَـذْفُ الْحَـرْفِ إِذْ أَمِنُـوا الإِلْبَـاسَ حَـالَ الْحَـذْفِ
كَقَـوْلِـهِ تَـاللهِ تَفْتَـؤُ حُـذِفَ لاَ مِنْـهُ أَيْ لاَ تَفْتَـؤُ الْمَعْنَـى عُـرِفْ

إذا كان جواب القسم منفياً فلا يخلو من أن يكون جملة اسمية ، أو فعلية ، ماضية، أو مضارعة ، كما تقدم في الموجبة .

فإن كانت اسمية نُفيت بـ" مَا ، ولاَ ولَيْسَ " ، كقولك : " وَاللهِ مَا زَيْدٌ قَائِماً ، ولاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ولاَ عَمْرٌو ، ولَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً " .

وإن كانت فعلية ماضية نفيت بـ" ما " مُقَرِّبة للماضي من الحال ، كقولك : " وَاللهِ مَا فَعَل " ، وبـ" لا " صَارِفةً له إلى الاستقبال ، وذلك كقول المُؤَمَّل[1] السعدي[2] :

---

(١) هو المُؤَمَّل بن أُمَيل بن أَسِيد المحاربيّ ، مُحَارب بن خَصَفة بن قيس بن عيلان بن مضر ، كان من جلساء الخليفة المهدي ، وله فيه مدائح ، واشتُهر بقصيدته التي منها الشاهد ، قالها في امرأة كان يهواها ؛ اسمها " هند " ، من أهل الحيرة . أخباره في : الأغاني : ٢٢ / ٢٥٥ ، ومعجم الشعراء : ٣٨٤ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٣٣ .

والبيت في : الأغاني : ٢٢ / ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٨١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٤٣ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٩١ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٣٢ .

وقوله : " صَقَرُ " بالصاد ، هي لغة بلعنبر ، يقلبون السين صاداً .

(٢) هذا وهم من المؤلف - عفا الله عنه - فإنّه ليس سَعْدِيّاً ، وقد تتبَّعت نَسَب قيس عيلان فلم أجد فيهم سعداً رأساً يُنسب إليه ؛ فيُقال : " السعدي " ، انظر نسبهم في جمهرة النَّسَب : ٣١١ - ٣٥٥ ؛ فلعلّ المؤلف قد خلط بين المؤمَّل والمُخَبَّل ؛ فإن المُخَبَّل سعديٌّ . وقوله لاحقاً : " وبهذا البيت سُمِّي مؤمَّلاً " محلُّ نَظَرٍ أيضاً ؛ فإن الشاعر نصَّ على اسمه في أول القصيدة بقوله :

شَفَّ المُؤَمَّلَ يَوْمَ الحِيْرَةِ النَّظَرُ لَيْتَ المُؤَمَّلَ لم يُخْلَقْ لَهُ بَصَرُ

ولم يذكر الذين تَرْجَمُوا له أنَّ " المُؤَمَّلَ " لَقَبٌ له ؛ بل نَصُّوا على أنّه اسمه . ولم يذكره ابن حبيب في كتابه " ألقاب الشعراء " ، ولا كُرَاع في كتابه " المنتخب " ؛ " باب مَنْ قال بيتاً أو قيل فيه فَلُقِّبَ به " ، والله أعلم .

حَسْبُ الْمُحِبِّيْنَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ وَا للهِ لاَ عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا صَقَرُ

/ قيل : وبهذا البيت سُمِّيَ مؤملاً . ٥٧/ب

وإن كانت فعلية مضارعة نُفيت بـ" ما " إنْ أُريد بها الحال كقولك : " وَا للهِ مَا يَقُومُ زَيدٌ الآنَ " ، وبـ" لا " إنْ أُريد بها الاستقبال كقولك : " وَا للهِ لاَ أَقُومُ غَداً " ، ويجوز حذف " لا "[١] منه ، تقول : " وَا للهِ أَفْعَلُ " أي : لاَ أَفْعَلُ ، إذْ لا يَلتبس ؛ لأنه لو كان إيجاباً لم يَخْلُ من " اللام ، ونون التوكيد " معاً ، أو من أحدهما ، ومنه قوله[٢] تعالى : ﴿ قَالُوا تَا للهِ تَفتَؤ تَذْكُر يُوسُف ﴾ أي : لاَ تَفتَؤُ ، وقول امرئ القيس[٣] :

فَقُلْتُ لَهَا وَا للهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وعلى هذا تقول لمن تُحِبُّه : " وَا للهِ أُبْغِضُك " ، أي : لاَ أُبْغِضُك ، ولمن تُبْغِضُه : " وَا للهِ أَحِبُّكَ " ، أي : لاَ أُحِبُّكَ .

ويجوز حذف القسم كقوله[٤] تعالى : ﴿ ثُمَّ لتُسألُنَّ يَومئذٍ عن النَّعِيم ﴾ وهو كثير[٥] ؛ لدلالة الجواب عليه ، وحذف الجواب أيضاً ، وذلك فيما إذا اعترض القسم مثل: " زَيْدٌ وَا للهِ قَائِمٌ "، أو تَقَدَّم على القسَم ما يدلُّ عليه مثل: " زَيْدٌ قَائِمٌ وَا للهِ "؛

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠٥ ، والأصول : ١ / ٤٣٥ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٨٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٢ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٠٤ . وينظر : الأصول : ١ / ٤٣٤ ، والخصائص : ٢ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠٤ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤٣ . وروايته في الديوان وبعض المصادر : " يمين الله " برفع " يمين " ونصبها ؛ فالرفع على أنها مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : لازمي ، والنصب على تقدير : أحلفُ بيمينِ الله ، فحَذَف الفعل والحرف ونَصَب الاسمَ .

(٤) سورة التكاثر ، الآية : ٨ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٠ .

لأنّ القسم إنشاء فلا يتقدم عليه ما في حَيِّزه ، فيُقَدَّر محذوفاً ، وجملة الاعتراض والمتقدمة تدلان عليه ، كما يكون ذلك في الشرط إذا تقدَّمه ما يدُلّ على الجواب مثل : " أُكْرِمُكَ إِنْ تُكْرِمْنِي " ، ويتَبيَّن ذلك في كل واحد منهما إذا اجتمعا ، وحينئذ فلا يخلو من أن يتَقدَّم عليهما ما يقتضي خبراً ، أو لا يتقدَّم ، فإن تقدَّمَ كان الجواب للشرط[١] ، وجواب القسم محذوف سواء تقدم الشرط على القسم مثل : " زَيْدٌ إِنْ تُعْطِهِ وَاللهِ يَشْكُرْكَ ، أو لا يَشْكُرْكَ " ، أو تأخَّر عنه مثل : " زَيْدٌ وَاللهِ إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ أو لا يَشْكُرْكَ " ، سواء في ذلك الإثبات والنفي ، وذلك لاعتراض القسم وتعين كون الشرط خبراً للمتقدم ؛ لأن معناه مقصود الكلام ، فلا يكون خبراً له إلا بالجواب ، فتعيَّنَ كونُ الجواب له .

وإن لم يتقدم عليهما ذلك فلا يخلو من أن يتقدم الشرط على القسم ، أو القسم على الشرط ، فإن تقدَّم الشرطُ كان الجواب له[٢] أيضاً ؛ لاعتراض القسَم نحو : " إِنْ تَأْتِنِي وَاللهِ آتِك " ، في الإثبات أو " لاَ آتِكَ " في النفي ، وإن تقدَّم القسَمُ عليه كان الجواب للقَسَم في الأكثر كقوله[٣] تعالى : ﴿ وأَقسَموا بالله جَهْد أَيْمَانِهِم لئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾ ، ويجوز جعله للشرط[٤]

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٤ ، قال : « وتقول : " أنا والله إنْ تأتِني لا آتِك " ؛ لأنّ هذا الكلام مبنيٌّ على " أنا " ، ألا ترى أنَّهُ حَسَنٌ أنْ تقولَ : " أَنَا واللهِ إنْ تأتِني آتِك " ؛ فالقَسَم هاهنا لغوٌ » ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر شرح الكافية : ٢ / ٣٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٥ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٥٣ .

(٤) أجاز العلماء أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القَسَم ، بقِلَّةٍ في الشعر ، ونُقِل عن الفرّاء إجازته في الكلام أيضاً ، قال البغدادي : « وقد نقلُوا عن الفرَّاء جوازه في الكلام أيضاً ، ورأيتُ كلامَه مضطرباً في هذه المسألة ؛ فتارةً أجاز بمرجوحيّةٍ كما نقَلُوا ، وتارةً جزم بأنّ ما ورد منه في الشعر ضرورة » اهـ ، وحكم على اللام بالزيادة ، وهو رأي ابن هشام أيضاً . ينظر : معاني القرآن: ١/٦٦ - ٦٧ ، ٢ / ١٣٠ - ١٣١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

كقول الأعشى[١] :

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

هذا إذا لم يقترن القسم بالفاء ، فإن اقترن بها - ولا يكون ذلك إلا مع تقدم الشرط - تعيَّنَ كون الجواب للقسَم[٢] سواءً تقدَّم ما يقتضي خبراً ، أو لم يتقدَّمْ نحو : " أَنَا إِنْ تَأْتِنِي فَوَا للهِ لآتِيَنَّكَ ، وإِنْ أَتَيْتَنِي فَوَا للهِ لاَ آتِيكَ " ، ليتوفَّرَ على كلٍّ واحد منهما ما يَقْتضيه ، ومنه قول قَيْس بن العَيْزَارَة[٣] :

فَإِمَّا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَّ عَلَى الْعَصَا فَوَ ا للهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالْمَسَالِمِ

وتقدير القسم في هذا / التركيب كالملفوظ[٤] ، ومنه قوله[٥] تعالى : ﴿ وإن أَطَعْتُمُوهم إنَّكم لمُشْرِكُون ﴾ ولولا ذلك لقيل : " فإنكم "[٦] . ٥٨/أ

---

(١) البيت في ديوانه : ٤٨ . من قصيدة يخاطب بها يزيد بن مُسْهر الشَّيباني ، وكان حَرَّض بني سيَّار أن يقتلوا سَيِّداً من رهط الأعشى . ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٠٩ ، والبحر المحيط : ٦ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٢٧ . وقوله : « نَنْتَفِلُ » أي نَتَنَصَّل . وزعم الفراء أنَّ هذه اللام لَمَّا دخلت على الشرط أُجيب الشرط بجواب القَسَم . قال : « فجَزَم " لا تلفنا " ، والوجه الرفع ، كما قال : [سورة الحشر : من الآية : ١٢] : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾ ، ولكنّه لَمَّا جاء بعد حرفٍ يُنْوَى به الجزم صُيِّر جزماً ، جواباً للمجزوم ، وهو في معنى رفع » .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٨٤ - ١٧٨٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٥ .

(٣) هو قيس بن خُوَيلد الهذلي ، والعَيْزَارة أُمُّه ، أسَرَتْه فَهْم ، وأخذ تأبَّط شراً سِلاحَه ؛ فأفلت منهم . أخباره في : مَن نُسِب إلى أُمّه من الشعراء : ٨٦ ، ومعجم الشعراء : ٣٢٦ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٦٠١ . وينظر : همع الهوامع : ٢ / ٤٣ ، والدرر اللوامع : ٤ / ٢٣٩ .

(٤) رَجَع إلى قوله في الصفحة السابقة : « ويجوز حذف القَسَم .... » .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٢١ .

(٦) ينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٤٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٨٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٦ .

وقد ظهر بما ذكرنا أنَّه يَتعيَّن كونُ الجواب للشَّرط في صورتين :

إحداهما : إذا تقدَّم ما يقتضي خبراً .

الثانية : إذا لم يتقدَّم ، وتقدَّم الشَّرط على القسَم ، ولم يَقترن القسَمُ بالفاء .

وأنه يجوز الأمران في صورة واحدة : وهو فيما إذا لم يتَقدَّم ما يَقتضِي خبراً ، وتَقدَّمَ القسَمُ على الشَّرط .

وأنه يتَعيَّن كونُ الجواب للقسم في صورة واحدة أيضاً : وهو فيما إذا اقترن القسم بالفاء ، فَكَانت صُور جَعلِ الجواب للشَّرط أكثر ؛ لأنَّ تقدير سقوطِه مُخِلٌّ بمعنى الكلام ؛ لأنَّه تأسيس ، وتَقدير سقوط القَسَم غير مُخِلٍّ بمعناه ؛ لأنَّه تَأْكيد .

* * *

[الممنوع من الصرف]

الـقَـوْلُ فِي بَـيَـانِ غَيْرِ المُنْصَرِفْ الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ

وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلِ يَقَعْ وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَـرُّ تَبَعْ

غير المنصرف : ما فيه علَّتان يُشبه بهما الفعلَ في الفَرعيَّة[1] ، فمَنْع الصَّرف مُتوقِّف على وجودِهما ، وهما زائدتان على الاسم ، والزِّيادة تُفيد ثِقلاً حِسِّياً ، فإذا تجرَّد عنهما خَفَّ ، وهو معنى قوله :

الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ

ودليل أصالة الصرف في الاسم ، هو أن المنصرف يستوفي حركات الإعراب المحتاج إليها في الدلالة على المعاني التي تطرأ عليه بالتركيب ، وأنَّ مَنْعَ الصَّرف يتوقَّف على عِلَّة ، والصَّرف لا يَتوقَّف على [عِلَّة] فكان أصلاً .

ومَحلُّه الاسم المتمكِّن ؛ لأنَّ غير المتمكِّن لا يكون مُعرباً ، والصِّرف فرعُ ثُبوتِ الإعراب ، فالاسم إمَّا غيرُ متمكِّن وهو المبنيّ ، أو مُتمكِّن وهو المُعرب ، والمُعرب إمَّا مُنصرف أو غيرُ مُنصرف ، فالمُتمكِّن على هذا يجمعهما ، وقد يُخَصُّ المنصرفُ باسم الأَمكن ، فالاسم على هذا إما غير مُتمكِّن وهو المبني ، أو مُتمكِّن وهو المُعرب غير المُنصرف ، أو أَمْكن وهو المُعرب المُنصرف[2] ، فعلى الأوَّل يجوزُ كونُ الصرف في المتمكِّن ، وعلى الثاني لا يكون إلا في الأمكن ، وهو معنى قوله :

وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلِ يَقَعْ

وإنما كان الأَمكن هو الأصل ؛ لأنَّ عدم التَّمكُّن وعدمَ الصَّرف طارئان عليه ، والأصلُ عَدَمُهُما .

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٢٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ .

وأمَّا علامة الصَّرف فقيل[١] : التَّنوين وحدَه ، لأن غيرَ المُنْصرف لَمَّا أشبهَ الفعلَ امتنع من التَّنوين الذي لا مدخل له في الفعل ، وتبعه الجر ؛ لأن بينهما ملازمة في الوجود من حيث إن كلَّ اسم منصرف مجرور لا بد فيه من التَّنوين ، أو ما يقُوم مقامَه من " ألف ، ولام " أو إضافة ، فكانت بينهما ملازمة في العَدَم ، ولِئَلاَّ يلتبس بالمضاف إلى النَّفس لو لم يَتْبَعْه ، لأنَّ من لغاتِه حذفَ الياء وإبقاءَ الكسرة كما في النِّداء[٢] ، وهذا هو اختيار المُصنِّف ، وإليه أشار بقوله :

وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرُّ تَبَعْ

وقد قِيل[٣] : إنَّهما امتنَعا معاً ، وعلى هذا تكون عَلامتُه التنوين والجر ، ويؤيد الأوَّل أنَّ الشَّاعر إذا اضطُرَّ إلى إقامة الوزن في الرَّفع والنَّصب أتَى بالتَّنوين وحدَه ، ويقال : / قد صرف[٤] ، وإن " عَصًا " منصرف ، وإن " حُبْلَى " غير منصرف ، ولا فَارِقَ إلاَّ التَّنوينُ وعَدَمُه ، ويُؤيِّد الثَّاني أنَّ اشتقاقه من الصَّرف[٥] وهو التَّقلُّب ، وهو مع الجرِّ أكثر ، وأنَّ الجرَّ من خصائص الأسماء ، فكان بمنزلة التَّنوين . ٥٨/ب

وقد قِيل : إنَّ اشتقاقَه من الصَّريف[٥] ؛ وهو صوت خَفِيّ ؛ لأن التنوين يحدث فيه غنة ، وهذا يؤيد الأول أيضاً ، ومما يُؤيِّده أنَّ الشَّاعر إذا اضطُرَّ إلى تنوين غير

---

(١) وهو رأي جمهور النحويين . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٥ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٨٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٣٨ ، وشرح التصريح :٢/ ٢١٠، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤ .

(٢) في بعض المصادر : حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء . وكلاهما صواب ؛ إلا أنّ الأقوى أن يقال : " في غير النداء " ؛ لأنّ النداء يُدَلُّ عليه غالباً بالأداة . ويُستشهد عليه بقول الشاعر :

شَرِقَتْ دُمُوْعٍ بِهِنَّ فَهْيَ سُجُوْمُ

ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٤٣٩ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) هو رأي الزجاج والرماني . ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١٠ .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٢ .

(٥) ينظر : اللسان : (صرف) .

المنصرف في حالة الجرِّ نَوَّنَ وجَرَّ[1] ، ولو كان الجرُّ من الصَّرف لَما زَاد على مَحَلِّ الضَّرُورة .

* * *

وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنَ اسْمٍ مُشْبِهِ ... لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجُهِ
وَهْيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعْ ... مِنْهَا فِي الاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعْ
عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَقْصَى ... وَعُجْمَةٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ خُصَّا
وَنُونُ فَعْلاَنَ الْمَزِيدُ وَالصِّفَهْ ... وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالاسْمُ الْمَعْرِفَهْ

العلل المعتبرة في منع الصرف على الأكثر تسع : " العَدْل ، والوَصْف ، والتَّأنيث ، والمعرفة ، والعُجْمة ، والجَمْع ، والتَّركيب ، والألف والنُّون الزَّائدتان ، ووَزن الفِعْل "، وإنما اعتُبرت هذه لأنها كلُّها فروع ، فالعدل فرع على المعدول عنه ، والوصف على الموصوف ، والتَّأنيث على التَّذكير ، والتَّعريف على التَّنكير ، والعُجْمة على العربيَّة ؛ لأنها دخيلة في كلامهم ، والجَمع والتَّركيب على الإفراد ، والألف والنون الزائدتان على المزيد عليه ، ووَزْن الفِعل على وَزْن الاسم ، فإذا حصَل في الاسم منها اثنان صار بهما فرعاً من وجهين ، فيُشبه الفِعلَ ؛ لأنَّه فَرْعٌ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أنه يفتقر إليه في التركيب ، والاسم لا يفتقر إليه في ذلك .

والآخر : أنه مُشْتَقٌّ مِن المَصدر على الصَّحيح ، والمَصدر اسم ، والمُفْتقر فرع على ما لا يَفْتقر ، والمُشتقُّ فرع على المُشْتَقّ منه ، فيَمتنع مما امتنَع منه ، هذا عند

---

(١) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٣ ، ومثَّل له بقول امرئ القيس [ديوانه : ١١] :

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

فصَرَف " عنيزة " .

البصريين[١] ، وأمَّا الكوفيون فـالمَصدر عندهـم مُشتقٌّ مِـن الفِعـل . فيَقولـون : ولأنَّ الاسم مـن الفعـل بمنزلـة المفـرد مـن المركـب ؛ لأن الفعـل لا ينفـكُّ عـن الفـاعل[٢] ، والمُركَّب فرع على المفرد ، ولا [يُبْنَى][٣] لِشَبهه بالفعل كما يُبنى لِشَبهه بـالحرف ، لأنَّه إذا أَشْبَه الحرفَ تعدَّى معناه إليه ، بخلاف الفعل .

والسِّيرافي[٤] يَجعـل العِلَـلَ عشـراً ، يزيـد ألـف الإلحـاق في المقصـور ، نحـو : " أَرْطَى "[٥] إذا سُمِّي به وصار علماً ، فإنه يعتبرها مانعة حينئذ لشبهها بألف التأنيث في الزيـادة ، والمُوَافقـة لِمِثـال مـا هـي فيـه للتـأنيث ، لأن " عَلْقَـى "[٥] علـى وزن " سَكْرَى " ، و" عِزْهَى "[٥] على وزن " ذِكْرى " ، وهذا بخلاف الممدودة[٦] ، فإنهـا إذا كانت للإلحاق لا تكون مُوَافِقَة لِمِثال ما هي فيه للتأنيث ؛ لأنهـا إنمـا تكـون فيمـا هو على وزن " فِعْلاَء " كـ" عِلْبَاء ، وحِرْبَاء " ، أو وزن " فُعْلاَء " كـ" قُوْبَـاء[٥] / ، ومُزَّاء "[٥] ، ولا شيءَ مِمَّا هُما فيه للتأنيث على هذين الوزنين ، فلذلك إذا سُمِّي بمـا فيه ألف الإلحاق الممدودة كان منصرفاً ، بخلاف المقصورة . ٩/٥٩

---

(١) ينظر : التبيين : ١٤٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٣٥ .

(٢) وقيل أيضاً : الفعل مركب لدلالته على الحدث والزمان ، والاسم يدل على الحدث فقـط ؛ فـلا تركيـب إلا بعد إفراد . ينظر : التبيين : ١٤٥ .

(٣) في الأصل : " يُثَنَّى " ، تصحيف .

(٤) ينظر شرح السيرافي على الكتاب وألف الإلحاق ذكرها سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢١٠ ، والمـبرد في المقتضب : ٣ / ٣٣٨ .

(٥) الأَرْطَى : واحدته أرطأةٌ ، وهو شجرٌ ينبت بالرمل ، يشبه الغضا ، وله رائحة طيبـة . والعَلْقَـى : شـجرٌ تدوم خضرتُه في القيظ ، ولها أفنان دقاق ، وورقٌ لطاف . وعِزْهَى : يقال : رجلٌ عِزْهَى ؛ أي : لئيم . والقُوْبَاءُ : داء يظهر في جلد الإنسان . والمُزَّاء : الخمر التي تلذع اللسـان . ينظـر : اللسـان : (أرط - علق - عزه - قوب - مزز) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢١٩ .

والفارسيُّ[١] يجعَلُها إحدى عشرة ، يزيد الحمل على الموازن مثل : " سَرَاويل " .

ومنهم[٢] من يزيد مراعاة الأصل نحو : " أَحْمَر " إذا سُمِّي بـه ، ثـم نُكِّـر ؛ لأنَّـه يَعتبر صِفَتَه الأصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية .

ومنهم[٣] من يجعلها أربـع عشـرة ، يزيـد التكريـر نحـو : " بُشْـرَى ، وحَمْـرَاء " ، وعدم النظير في نحو : " مساجد ، ومصابيح " ؛ لأنهما مفهومان زائدان على التـأنيث والجمع .

وعبد القاهر جعلها ثمانية[٤] أسـقط الألـف والنـون الزائدتـين ، فلزمـه المنـع بعلـة واحدة في " حَمْدَان ، وسَكْرَان " .

وصدر الأفاضل[٥] يرد التسع إلى اثنتـين وهمـا : " الـتركيب ، والحكايـة " ؛ أمـا التركيب فيجعل المعتبر منه في منع الصرف ما لايتضمن الثـاني فيـه معنـى حـرف[٦] ، وهو سبعة أنواع : تركيب المزج نحو : " مَعْدِي كَرِب " ، وتركيب الزائد مع الأصـل نحو : " عِمْرَان ، وسَكْران " ، وتركيب الجمع نحو : " مَسَاجد ، ومَصَابِيح " ، أو هو

---

(١) الإيضاح العضدي : ٣٠٩ ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٩ .

(٢) نُسب إلى ابن الطراوة في ارتشاف الضرب : ٤ / ٨٥٩ .

(٣) هو الزمخشري في المفصل : ١٨ ، قال : " والتكرير في نحو " بُشرى، وصحراء، ومساجد، ومصـابيح " ؛ نُزِّل البناءُ على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحال ، والزِّنَةُ التي لا واحد عليها ، منزلة تـأنيث ثـانٍ وجمـع ثانٍ " . وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٧ ، والمقتضب : ٣ / ٣٤٥ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٩٦٥ .

(٥) هو القاسم بن الحسين بن محمد ، مجد الدين الطَّرائفيّ الخُوَارَزْمي ، ت ٦١٧ هـ . أخبـاره في : معجـم الأدباء : ١٦ / ٢٣٨ ، وبغية الوعاه : ٢ / ٢٥٢ .
ونقل المؤلف عن كتابه التخمير (شرح المفصل) : ١ / ٢٠٩ فما بعدها ، بتصرّف .

(٦) مَثَّل صدر الأفاضل للمتضمّن معنى حرف بـ: " هو جاري بيتَ بَيْتَ ؛ أي : بيتاً لبيتٍ ، وخمسةَ عشَـر ؛ أي : خمسة وعشرة " ، ولا مدخل لهذا النوع من التركيب في باب مالا ينصرف .

بمنزلة جمعين رُكِّبَ أحدهما مع الآخر ، وتركيب العجمة لأنه ضُمَّت فيه علمية العجمة إلى علمية العربية نحو : " إبراهيم " ، وتركيب التأنيث نحو : " سُعَاد ، وطَلْحَة ، وبُشْرَى ، وحَمْرَاء " ، وتركيب العلمية نحو : " عُمَر " ؛ لأنه في قوة علمين، إذ الواضع قصد التسمية بـ" عامر " وهو صفة ، فعدل إلى هذه الصيغة خيفة التباس العلم بالصفة ، وركبت العلمية التي قصد بها مع العلمية التي عدل إليها ، فإن كان هذا الوزن جنساً كـ" نُغَر ، وصُرَد ، وحُطَم " ، ومنقولاً عن جنس كما لو سمي بواحد من هذه كان منصرفاً[1] ، فـ" زُفَر " إن جعل منقولاً عن الجنس - وهو السيد - كان منصرفاً ، أو قصدت التسمية بـ" زافر " ، وهو الحامل ، ثم عدل إلى هذه الصيغة خيفة الالتباس ، كان ممنوعاً .

وتركيب [التكرير][2] نحو : " أُحَاد ، ومَوْحَد ، وأُخَر ، وجُمَع " ؛ لأنه ركبت فيه الصفة التي مفهومها الدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما في " ضارب، ومضروب ، وحَسَن " مع العدل على جهة [التكرير][2] وعدم القيام بواحد بعينه .

وأما الحكاية فيجعل المعتبر منها وزن الفعل مع العلمية نحو : " أحمد " ، ووزن الفعل مع الصفة نحو : " أحمر " ، فمنع الصرف في هذين بطريق الحكاية الفعلية ؛ لأنه من باب إطلاق الفعل على الشيء ، مثل[3] :

---

(١) هذا رأي أبي علي الفارسي ، نقله صدر الأفاضل عنه ، وهو في الإيضاح : ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : " التنكير " ، تحريف ، والتصحيح عن التخمير : ١ / ٢١٦ .

(٣) البيت يُنسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٢ . وقد ضَمَّنه الناظم ألفيته ، انظره في باب " العلم " . وبعده :

ظُلْماً علينا لَهُمُ فَدِيْدُ

=

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

و :

أَنَا ابْنُ جَلاَ... ... ... [١]

ثم فارقتها الفعلية إما إلى العلمية مثل : " أحمد ، وتغلب " [أو] إلى الصفة نحو: " أسود ، وأفضل " [٢] .

وقوله : " أو من أوجه " قيل[٣] : ليتناول نحو : " ماه ، وجور " [٤] بما فيه ثلاثة أسباب ، فإن فيهما العلمية والعجمة ، ولا تأثير لها مع سكون الوسط بدليل صرف " نوح ، ولوط " ، فلما انضم إليهما التأنيث قوي أمرهما فامتنع الاسم بهما معه بثلاثة أسباب/ ، وفي هذا نظر ؛ لأن غير المنصرف لم يشبه الفعل لا من أوجه ، ولا من وجهين ؛ لأن الشبه لم يتعدد ، وإنما أشبهه من وجه واحد ، وهو كونه فرعاً من وجهين مثله ، والعبارة المخلصة أن يقال : الاسم يمتنع من الصرف بعلتين من تسع ، أو ما يقوم مقامهما أو أكثر ؛ إن لم يعتبر تأثيرهما لشبه الفعل بذلك في الفرعية .

٥٩/ب

* * *

= والبيت في مجالس ثعلب : ١ / ١٧٦ ، والتخمير : ١ / ٢١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٤٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٧٠ .

(١) قطعة من بيت لسُحَيم وَثِيل الرِّياحيّ ، وهو بتمامه :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي

ومن القصيدة الأولى في الأصمعيات : ١٧ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٠٧ ، وينظر : التخمير : ١ / ٢١١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٥٥ .

(٢) انتهى نقله عن صدر الأفاضل ، بتصرّف .

(٣) ممّن قاله ابن القواس في شرحه : ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٤) جاء في معجم البلدان : ٤ / ٤٩ : « " مَاه ، وجُور " اسما بلدتين بأرض فارس ، وأهل البصرة يُسَمّون القصبة بـ" ماه " ؛ فيقولون : " ماه " البصرة ، و " ماه " الكوفة ؛ كما يقولون : قصبة البصرة وقصبة الكوفة » .

فَالْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ نَحْوُ عُمَرَا ... والْوَزْنُ والتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَذَّرَا
وأَحْمَدٍ وتَغْلِبٍ ويَشْكُرَا ... والْوَزْنُ والْوَصْفُ كَمِثْلِ أَحْمَرَا
والْوَصْفُ والْعَدْلُ كَمِثْلِ أُخَرَا ... وَمِثْلِ مَثْنَى وَثُلَاثَ اشْتَهَرَا

كل واحد من العدل ووزن الفعل يمنع مع التعريف الذي هو تعريف العلمية ، لأن غيره من أنواع التعريف إما في قسم مبني كتعريف الإضمار وتعريف الإبهام ، فلا يمكن اعتباره في قسم المعرب ، وإما موجب الدخول في حكم الصرف كتعريف الأداة وتعريف الإضافة ، فلا يمكن اعتباره في منع الصرف أيضاً ، ويمنع مع الصفة[١] ، ويتبين منه أن العلمية ليست شرطاً فيهما كبقية ما يمنع [مع][٢] العلمية ؛ مثل التأنيث، والتركيب ، والعجمة ، والألف والنون الزائدتين ، إذا كانتا في اسم .

فالعدل مع التعريف نحو : " عُمَر " ، والعدل فيه تقديري ؛ لأنه لم يوجد له قياس يستدل به على عدله تحقيقاً ، ولو لم تمنع العرب صرفه لكان قياسه الصرف ؛ لأنه ليس فيه ظاهراً إلا العلمية ، ولكنه لما وقع في كلامهم ممنوعاً قدر له العدل ؛ لإمكانه وعدم إمكان غيره ، ؛ لئلا تنخرم القاعدة المعلومة في منع الصرف. ويحقق ذلك عدم تقدير العدل في نحو : " أُدَدٍ "[٣] لما وقع في كلامهم منصرفاً . فإذا صُغِّر " عُمَر " انصرف لزوال لفظ العدل ، ولأنه يستوي تصغيره وتصغير ما ليس بمعدول نحو : " عمرو " فيتبعه في الصرف[٤] .

---

(١) أي العدل ووزن الفعل يمنعان مع الصفة .

(٢) في الأصل : " من " خطأ .

(٣) أُدَدٌ : كعُمَر ، ويقال : أُدٌّ ؛ بضمتين : أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضَر بن معدّ بن عدنان . وأُدّ بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان من القحطانية .
ينظر : جمهرة النسب : ١٧ ، ١٨٩ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٩٨ ، ٣٩٧ ، ونهاية الأرب : ٤٥ ، واللسان والتاج : (أدد) . قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٦٤ : « والعرب تَصرف " أُدَداً " ، ولا يتكلّمون به بالألف واللام ، جَعَلُوه بمنزلة " ثُقَبٍ " ، ولم يجعلُوه مثل " عُمَر " » .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٤ .

ووزن الفعل مع التعريف نحو : " بَذَّرَ ، و[أَحْمَد][١] ، ونَرْجِس " مسمًّى به ، و" تَغْلِب ، ويَشْكُر " ، وشرط المعتبر منه في منع الصرف الوزن المختص بالفعل أو الذي في أوله زيادة كزيادة الفعل من " همزة ، أو نون ، أو ياء ، أو تاء " ، ولا يقبل " تاء " التأنيث كـ" أَرْمَل ، ويَعْمَل "[٢] ؛ لأن قبوله لها مساعد له عن شبه الفعل إذ هي من خواص الأسماء ، ومعنى كزيادة الفعل : أن يصير بها على مثال الفعل ، فلا بد من الزيادة ، وكونه على مثال الفعل ، فإن عدمت الزيادة كـ" أُبَيِّضٍ " تصغير " إِبَاض " ، وهو الحَبْل ، ووزنه " فُعَيِّل " انصرف إذا سُمِّيَ به ، وإن كان على وزن الفعل وهو أن " ابيضَّ الشيء " من البياض ، وكذلك إذا عدم الوزن وإن حققت الزيادة ، فـ" نَرْجِس " مثل " نضرب " بزيادة النون[٣] ؛ لأن " فَعْلِلاً " لا يوجد في الكلام ، ولو كان في الكلام " فَعْلِل " لصُرِفَ إذا سُمِّيَ به ؛ لأنه حينئذٍ لا تتحقق فيه الزيادة ، كما صرف " نَهْشَل " لوجود " فَعْلَل " كـ" جَعْفَر " ، فإذا كسرت[٤] نونه وهي لغة / انصرف لمخالفته لوزن الفعل ، ومنهم من يصرفه مع فتح النون لقبول ٦٠/ب
التاء ، ومن منعه لم يعتد بها ؛ لأنها فارقة بين الجنس والواحد منه ؛ فلم تؤثر تأثير

---

(١) في الأصل : " أحمر " ، تحريف .

(٢) يُقال في المؤنّث : " يَعْمَلَةٌ " ؛ وهي النّاقة التي يُعْمَل عليها في السَّير . ينظر : الكتاب : ٣ / ١٩٤ ، والمنصف : ١ / ١٠٢ ، واللسان : (عمل) .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣١٨ ، ونَقَل المؤلف عن الجوهري في الصحاح : (نرجس) ، قال : " " نَرْجِس " : مُعَرَّب ، والنّون زائدة ؛ لأنّه ليس في الكلام " فَعْلِل " ، وفي الكلام " نَفْعِل " . فلو سَمَّيتَ به رجلاً لم تصرفه ؛ لأنّه مثل " نَضْرب " ولَوْ كان .... " . وينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١٨ ، وجمهرة اللغة : ٣ / ١١٨٣ ، والمعرب : ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٤) أي نون " نَرْجِس " ، وهي لغة ، يقال : " نِرْجِس " . ينظر : اللسان : (رجس - نرجس) .

وأجاز الزجاج منعه مع الكسر ، قال: " لأن الكسر يقع تابعاً للكسر " ما ينصرف ومالا ينصرف: ١٨ .

الفارقة في الصفة ؛ لأنها مؤثرة في اللفظ ، وتلك مؤثرة في اللفظ والمعنى ، وقولهم[١] : « [والغَالِب][٢] فيه » منقوض بـ" أَفْعَل " ، فإنه غالب في الاسم ، إذ كل فعل ثلاثي له " أفعل " اسماً إما للتفضيل أو لغيره كما في الألوان والعيوب والحُلَى[٣] مثل : " أَسْوَد ، وأَحْوَل ، وأَشْهَل "[٤] ، وقد يكون من غير فعل كـ" أَرْنَب ، وأَفْعَى " ، وهو معتبر بـ" فاعل " فإنه غالب في الفعل ، وهو غير معتبر[٥] ؛ لأنه إذا سمي بنحو " خَاتَم " انصرف .

وقد أشار إلى الشرط الأول[٦] في تمثيله بـ" بذَّر " ، وهو اسم ماء[٧] ، و" فَعَّل " لا يوجد في الأسماء إلا منقولاً عن الفعل كـ" عثَّر" اسم موضع[٨] ، أو أعجمياً كـ" بَقَّم "[٩] .

وأشار إلى الثاني[١٠] في تمثيله بـ" أَحْمَد ، وتَغْلِب ، ويَشْكُر " .

---

(١) مِمَّن قاله الزمخشري في المفصل : ١٦ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٢٠٦ . قال السيوطي في همع الهوامع : ١ / ٣٠ : « والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب ؛ لأنه يبطل بـ" أفعل " ؛ إذ هو في الأسماء أكثر .... وأيضاً فإن " فاعل " بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو " خاتم " ، وهو في الأفعال أكثر من أن يُحصى كـ" ضارب ، وقاتل " ؛ ولو سُمي بـ" خاتم " صُرف ؛ فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ، ووجه الأولوية أنّ لتلك الزوائد في الفعل معاني ، ولا معنى لها في الاسم » . وينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف : ٢٠ ، والتخمير: ١ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٦٠ - ٦١ ، وشرح الشريشي : ١ / ٤٩٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٤٧ .

(٢) في الأصل : « والغائب » ، تحريف .

(٣) الحُلَى بالضم والكسر : جمع حِلْيَة ؛ وهي الصورة والخلقة . ينظر : القاموس : (حلي) .

(٤) الشُّهْلَة في العين : أن يشوب سوادها زرقة أو حُمْرَة . ينظر : اللسان : (شهل) .

(٥) أي لا يَمْنع الاسم الصَّرف .

(٦) الشرط الأول : قوله سابقاً : أن يكون على وزن مختصٍّ بالفعل .

(٧) وهي البئر التي احتفرها هاشم بن عبد مناف عند حَطِيم الخَنْدَمَة على فم شِعْب أبي طالب . ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ٢٣٥ .

(٨) عَثَّر : جبل بتَبَالَة ، و" تبالة " : من نواحي بيشة . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٢١ .

(٩) بَقَّم : صِبغٌ معروف ، أعجميّ . ينظر : المعرب : ١٠٧ ، واللسان : (بقم) .

(١٠) الشرط الثاني : قوله سابقاً : أن يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل .

ومن المختص ما كان على وزن " فُعِل ، وافْعَالَّ ، وافْعَلَّ ، وفُوعِلَ ، وانْفَعَلَ " كـ" ضُرِبَ ، واحمارّ ، واحمرّ ، وضُورِب ، وانْطَلَق " ، فإذا سمِّي بها امتنعت للعلمية ووزن الفعل المختص ، وأما " الدُّئِلَ "[١] لقبيلة أو دويبَّة ، و" الحِبُك " في لغة ، و" إِسْحَار "[٢] لبَقْلَة ؛ فنادر .

فإن سمي بـ" ضُرْب " مخففاً بتسكين العين ، فسيبويه[٣] يصرفه ، وقال المبرد[٤] : إن كان التخفيف قبل التسمية انصرف ، أو بعدها امتنع . وإن سمي به وهو معتل العين كـ" قيل ، وبيع " ، أو مضاعف اللام كـ" رد " انصرف مطلقاً ؛ لخروجه بالإعلال والإدغام عن الوزن المختص إلى ما يكثر في الأسماء نحو : " [عيد][٥] وحُرّ " .

وأما منعهما من الوصف فوزن الفعل معه مثل : " أحمر " وكل ما صفته أصلية وإن غلب في الأسماء نحو : " أسود ، وأدهم " للحيّة والقَيْد[٦] ، وإن لم تكن الصفة أصلية لم يعتد بها مانعة مثل : " مررت بنسوة أربعٍ "[٧] ، وقيل[٨] : انصرافه لأن وزن الفعل فيه غير معتبر لقبوله " التاء " .

---

(١) الدُّئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وقيل غيره . ينظر : جمهرة النسب : ١٤٩ . والدُّئل : دويبة تُشبه الثعلب . ينظر : اللسان : (دأل) .

(٢) إِسْحَارّ وأَسْحَارّ : بقلٌ يَسْمَن عليه المال ، يُشبه الفجل . ينظر : اللسان : (سحر) . وهو من أمثلة سيبويه في الكتاب : ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، وابن جني في المنصف : ١ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٢٢٧ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٠ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٣١٤ ، ٣٢٤ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٤٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٦٤ .

(٥) في الأصل : " عبد " ، تصحيف .

(٦) ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١١ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٤١ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٢٤ - ٢٥ .

(٨) ممن قاله الرضي في شرح الكافية : ١ / ٤٦ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٤٥٢ .

وأجيب : بأن " التاء " المشترطة [التي] تجرد وزن الفعل عنها التاء القياسية ، وهذه ليست قياسية ؛ لثبوتها مع المذكر دون المؤنث .

والعدل معه مثل : " أُخَر ، وجُمَع ، ومَثْنَى ، وثُلَاث " .

أما " أُخَر " ففيه الوصف كقوله[١] تعالى : ﴿ فعِدَّةٌ مِن أيَّام أُخَر ﴾ ، وعدل محقق مقبل عما فيه " اللام " ؛ لأنه جمع " أخرى " تأنيث " آخر " ، وأفعل التفضيل من التأخر ، فمؤنثه أفعل التفضيل ، فجمع مؤنثه أفعل التفضيل ، فثبت أنه أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل إذا قطع عن الإضافة و" من " لزمته " اللام " ، فلما استعمل معرى عنها علم أنه معدول عما هي فيه[٢] ، وقال أبو علي[٣] : المعدول عن المعرفة معرفة ، وهذا نكرة لوصفه بالنكرة في قوله[٤] : ﴿ وأُخَرَ مُتَشَابِهَات ﴾ ووصف النكرة به في قوله : ﴿ مِن أيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

ورد : بأنه إنما يكون معرفة إما لقصد العلمية كما في " سَحَر "[٥] ، وهذا صفة ، والصفة تنافي العلمية ، أو لقصد تضمنه معنى " اللام " كما في " أمس " ، فيجب كونه مبنياً / وهذا معرب ، وقيل[٦] : " أَفْعَلُ من كذا " إذا قطع عن " اللام " والإضافة لزمته " من " ، فلما جاء بغير " من " كان معدولاً عنها . ٦٠/ب

ورد : بأن " من " يلزمها الإفراد[٧] وهذا جمع فلا يكون معدولاً عنها .

وأما " جُمَع " فهو جَمْعٌ لـ" جَمْعَاء " ، و" جَمْعَاء " : تأنيث " أَجْمَع " ، و" فَعْلَاء "

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .

(٢) وهو رأي سيبويه في : الكتاب : ٣ / ٢٢٤ . وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٧٦ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦٢ .

(٣) المسائل المنثورة : ٢٧٩ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٢ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية : ٧ .

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦٢ .

(٦) نُسب هذا الرأي إلى ابن جني في : شرح الكافية : ١ / ٤٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٦ . وينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٥٠٥ . وقيل : هو معدول عن أخريات .

(٧) كقولهم : زيدٌ أفضل من عمرو ، الزيدان أفضل من العُمَرين ، الزيدون أفضل من العَمْرين ، وهكذا في التذكير والتأنيث . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٢ .

إلى الحركة[١] ، وقال أبو عليّ[٢] : " فَعْلاء " إنَّما يجمع على " فُعْل " فيما لم يجمع مذكَّره بالواو والنون من الألوان والعيوب ، وهذا قد جمع مذكره بالواو والنون كـ" أَجْمَعون " ، قال : فهو معدول عن " فُعَالى ، أو فُعَالى " بناء على أنه من باب " صحراء " . ورد : بأن " صحراء " لا مذكر له ، وهذا له مذكر ، فليس من بابه ، وحمله على " حمراء " أولى من حمله على " صحراء " لمماثلته في الزنة والوصفية ، وقيل[٣] : هو معدول عن " جُمْعَاوات " ؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون فيجمع بالألف والتاء ، فهو معدول عن " جمعاوات " لا عن " جُمْع " ولا " جُمَاعى " ؛ لأنه ليس من باب واحد منهما ، وفيه الوصف في الأصل لما جاء في الحديث : « بهيمة [جمعاء][٤] » أي : سالمةٌ لا عيب فيها .

وقيل : التعريف ؛ فقيل[٥] : بالإضافة. ورد : بأن المضاف إليه المحذوف إن نوي وجب البناء ، وإن لم يُنْوَ لم [يعرف][٦] ؛ لأنَّه يصير نسياً منسيّاً .

---

(١) هو رأي الأخفش والزجاج والسيرافي ، ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٠ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٢) رأيه في شرح الكافية : ١ / ٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ .

(٣) هو رأي ابن مالك ، ذكره في شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٧٥ ، ورجَّحَه المؤلف في حاشيته على الكافية : ١ / ٣٣ ، ويظهر ترجيحه هنا بدليل قوله : « ليس من باب واحدٍ منهما » . وينظر : المساعد : ٣ / ٣٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٤) في الأصل : « جَمَّاء » ، والتصحيح عن لفظ الحديث ، قال ﷺ : « كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ » . ينظر : صحيح البخاري ١ / ٤٥٧ كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصّبي فمات هل يُصلى عليه وهل يُعرض على الصّبي الإسلام .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٣ .

(٦) في الأصل : « يعرب » ، تحريف ، والنصُّ في حاشيته على كافية ابن الحاجب : ١ / ٣٦ ، قال : « ... لأن المضاف إليه إن نُوي كان غايةً فيلزم البناء ، وإن لم يُنو صار نسياً منسياً ؛ فلا يُفيد تعريفاً » .

وقيل : بالمتبوع. ورد : بأن المتبوع لو أفاد تعريف التابع لأفاده في غير هذا الباب ، لكنه لا يفيده بدليل " مررت بزيد ورجل ظريف " .

وقيل : بالوضع[١] فهو كالعلم ، وهذا بعيد ؛ لأنه إن كان [كالشَّخْصِيّ][٢] اختص ببعض الأشخاص ، أو كالجنسي اختص ببعض الأجناس ، لكنه غير مختص بواحد منهما .

والأشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة لا بها ؛ لأنه يؤدي معناها ، فإذا قلت : " مررتُ بالنِّسَاء جُمَع " كان مثل " كُلِّهِنَّ " ، وليست ثَمَّ إضافة حقيقة ، فصار له بذلك شبه بالعلم ؛ لأنه معرفة بغيرعلامة ملفوظ بها ، وهو معنى كلام سيبويه[٣] ، قال : وسألته - يعني الخليل - عن " جُمَع " فقال : معرفة بمنزلة " كُلّهم " ، فجعله بمنزلة المضاف ، ولم يجعله مضافاً .

و" فعل " في الكلام ثلاثة أقسام : قسم معرب منصرف ، وهو خمسة أنواع : مصدر ، وجمع ، واسم غير صفة ، واسم هو صفة ، وجنس يفرق بينه وبين واحده التاء [كـ" تُقًى "][٤] ، وظُلَم ، وصُرَد ، ولُبَد " مثل[٥] : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالاً

---

(١) هو رأي أبو سليمان السعدي ، كما في ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦٨ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٧٥ ، والمساعد : ٣ / ٣٥ .

(٢) في الأصل : " كالشخصين " . والتصحيح عن ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٧٥ .

(٤) في الأصل : " كقُفًى " ، تحريف . والصحيح : " تُقًى " ، جاء في شرح الشافية لابن الحاجب : ١ / ١٥٧ : " ليس في المصادر ما هو على فُعَل إلا الهُدَى والسُّرَى .... وأما تُقًى فقال الزجاج : هو فُعَل ، والتاء بدل من الواو كما في تَقْوَى ، وقال المبرد : وزنه تُعَل والفاء محذوف كما يُحذف في الفعل " وجاء في اللسان : (وقى) : " وقد توقَّيْتُ واتقيتُ الشيءَ وتَقَيْتُه ، أَتَّقِيه وأَتْقِيه تُقًى وتَقِيَّةً وتِقَاءً " .

(٥) سورة البلد : من الآية : ٦ .

لبداً ﴾ و" رُطَب " ، وقسم معرب ممنوع من الصرف نحو : " عُمَر، وأُخَر، وجُمَع " ، وقسم مبني مثل[١] " يا فُسَق ، ويا لُكَع " في النداء .

وأما " مَثْنَى ، وثُلَاث " وما أشبههما من الأعداد المعدولة إلى " مَفْعَل " أو " فُعَال " ففيه الوصف لقوله[٢] تعالى : ﴿ أُولي أجنحةٍ مثنَى وثُلَاث ورُبَاع ﴾ والعدل عن " ثلاثة " ونحوها[٣] ؛ لأنها هي الألفاظ المستعملة من واحد إلى عشرة ، فكانت لذلك أصلاً ؛ فامتنع من الصرف بهما ، وقال ابن السراج[٤] : المانع له العدل في / ٩/٦١ اللفظ عن " ثلاثة " وفي المعنى عن " ثلاثة ، وثلاثة " ؛ لأن الأصل فيما معناه الحصر في تقسيم [أمر له أجزاء][٥] أن يكرر الاسم الذي يراد تقسيم الأشياء عليه ؛ صار بعدله مرتين بمنزلة " مساجد " ؛ لأنه في تقدير ما جمع مرتين ، وفي هذا نظر ؛ لأن العدل ترك شيء إلى غيره ، ومعنى " ثلاث " في إفادة الحصر باق ، ولكن ترك التكرار فقط ، فهو في التحقيق عدل في اللفظ لا في المعنى .

وقيل[٦] : المانع العدل والتعريف ،و استدل على تعريفه بامتناع قبوله أداة

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٠ .

(٢) سورة فاطر : من الآية : ١ .

(٣) وهو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٤ . وينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٤١ .

(٤) الأصول : ٢ / ٨٨ .

(٥) في الأصل : " .... مَنْ لَهُ .... " ، سقطٌ وتحريف ، والمثبت عن شرح الكافية : ١ / ٤١ ، قال : « وأمَّا ثُلاث ومَثْلث .... وفائدتهما تَقْسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعيّن ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مُكرَّرٌ على الاطراد في كلام العرب ، نحو " قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ...." فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير ، عملاً بالاستقراء » .

(٦) نُسِبَ هذا الرأي إلى الكوفيين وابن كيسان . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٤١ .

التعريف[١]. ورد : بأن من النكرات ما لا يقبلها كـ" أين ، وكيف " .

وقيل[٢] : المانع العدل والجمع ؛ لأنه بالعدل عاد إلى أكثر من العدة الأولى ، والظاهر من هذه المذاهب الأول ، وإليه أشار بقوله : " اشتهرا " .

ولم يأت في التنزيل إلا إلى " أربعة " كقوله[٣] تعالى : ﴿ فَانكِحُوا ما طَابَ لَكُم مِن النِّساء مَثْنَى وثُلَاث ورُبَاع ﴾ واختلف فيما جاوزه إلى العشرة ، فمنهم من أجازه قياساً على ما سمع ، وهو مذهب الزجاج[٤] والكوفيين ، ومنهم من لم يجزه ، وقد جاء قول الكميت[٥] :

ولم يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ تَ فَوقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا

وسمع " مَخْمَس ، ومَعْشَر " ، واستعمله أبو الطيب فقال[٦] :

أُحَادُ أَمْ سُدَاسُ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِي

---

(١) أجاز الزمخشري دخول أداة التعريف عليها . انظر : الكشاف : ١ / ٤٩٦ ، قال : « وهي نكرات يُعَرَّفْنَ بلام التعريف ، تقول : فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع » ، ورُدّ التعريف بجواز وقوعها حالاً في قولهم : « جاء القومُ مثنى » ، انظر : شرح الكافية : ١ / ٤٢ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي بهامش الكتاب : ٣ / ٢٢٦ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٠٨ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٣ .

(٤) ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٤ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٤ ، والمساعد : ٣ / ٣٤ .

(٥) البيت في ديوانه : ١ / ١٩١ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٤١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٦ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٧٠ .

(٦) البيت في شرح ديوانه المنسوب للعكبريّ : ١ / ٣٥٣ . قال الشارح : « ... أراد : واحدة أم ستّ في واحدة ؛ وست في واحدة إذا جعلتها فيها كالشيء في الظرف ، ولم يرد الضرب الحسابي ، وخصّ هذا العدد لأنه أراد ليالي الأسبوع » .

إلا أنه استعمله على خلاف وضعه ؛ لأنه لا يستعمل " سداس " في موضع " ستة " ، فلا يقال : " هذه سداس " ، أي : هذه ستة ، وإنما يقال : " جاءوا سداس " ، أي : ستة ستة .

* * *

وَعَلَمِ أُنِّثَ نَحْوَ حَمْزَهْ ... وَزَيْنَبٍ وَحَلَبٍ وَعَزَّهْ
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوَ سَكْرَى ... وَنَحْوَ حَمْرَاءَ وَنَحْوَ بُشْرَى
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَا يَنْصَرِفُ ... مَا هِيَ فِيهِ نَكِّرُوا أَوْ عَرِّفُوا

الاسم المؤنث لا يخلو من أن يكون تأنيثه لفظياً أو معنوياً .

فاللفظيُّ : ما دل عليه بعلامة ، والعلامة إما " تاء " أو " ألف " مقصورة ، أو ممدودة ، [والمعنويُّ] [1] ما خلا من ذلك ، فما كان تأنيثه بالتاء ، فإنه لا ينصرف في المعرفة مؤنثاً كان مدلوله كـ" عزة " اسم امرأة أو مذكراً كـ" حَمْزَة " اسم رجل ، وشرطه العلمية ، وإنما اشترطت فيه لأنه لا يلزم إلا معها ؛ بدليل صرف " مررت بامرأة قائمة " وفيه التأنيث والصفة لعدم لزومه إذا وصف به المذكر . ونحو " طَلْحَة، وحَمْزَة " ، تحذف منه إذا أريد به الجنس ، وكذلك ما كان تأنيثه بالمعنى مع الزيادة على ثلاثة[2] نحو : " زَيْنَب " ، أو تحرك الوسط[3] إن لم يكن زائداً كـ" سَقَر " ، وهو معنى التمثيل بقوله : " وحَلَب " .

أو معه العجمة كـ" مَاه ، وجُوْر " ليقوى أمر التأنيث فيه ، ولأنها اشترطت في الأقوى ففي الأضعف أولى .

---

(١) في الأصل : " فالمعنوي " ، تحريف .

(٢) لِتَنَزُّل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث ، ويأتي بعد قليل . وينظر : الأصول : ٢ / ٨٤ .

(٣) لِتَنَزُّل الحركة منزلة الحرف الزائد .

فإنْ دُلَّ به على مذكر فلا يخلو في حال تأنيثه من أن يكون منقولاً أو مرتجلاً ، فإن كان منقولاً انصرف كيف ما كان لضعف / أمر التأنيث فيه كـ" رَبَاب " اسم امرأة إذا سمي به مذكر ؛ لأنه منقول من الرَّبَاب ؛ وهو سحاب أبيض ، وإن كان مرتجلاً امتنع إن كان زائداً على ثلاثة ؛ لتنزّل الحرف الرابع منزلة " تاء " التأنيث ، بدليل " أُرَيْضَةٍ ، وعُقَيْرِب "[١] ، وانصرف فيما عداه . ٦١/ب

وما كان تأنيثه بالألف فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لقيامها مقام علتين حين دلت على التأنيث ولزمت الكلمة لزوماً لا تنفك عنها بحال في إفراد ولا جمع ، بدليل " حُبْلَيَات ، وحَمْرَاوَات " ، فتنزل لزومها لها وبناؤها عليها منزلة تأنيث ثان ، فصار ما هي فيه كأن فيه تأنيثين ، وتمثيله بـ" سَكْرَى ، وبُشْرَى " للدلالة على أنه لا فرق بين أن يكون ما هي فيه صفة كـ" سَكْرَى، وعَطْشَى "، أو مصدراً كـ" بُشْرَى ، ورُجْعَى " ، أو اسماً غير صفة ولا مصدر كـ" سَلْمَى " ، ولا فرق أيضاً بين أن يكون مضموم الفاء كـ" حُزْوَى "[٢] ، أو مفتوحها كـ" رَضْوَى "[٣] ، أو مكسورها كـ" دِفْلَى "[٤] ، أو غير ساكن الوسط كـ" بَرَدَى[٥] ، وشُعَبَى "[٦] ، وأما نحو

---

(١) " أَرْض " : ثلاثية ، والقاعدة في تصغير المؤنث الثلاثي بغير تاء أن تُزاد فيه التاء ، قال الرضي : « ويُزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاء تاءٌ كـ" عُيَيْنة ، وأُذَينة " » . وأمّا الرباعي : فإن الحرف الرابع يُنَزّل منزلة تاء التأنيث ؛ لذلك صُغّرت " عقرب " على لفظها .
ويُمَثّل النحويون في هذا الموضع بـ" زينب ، وسعاد " . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٠ .

(٢) حُزْوَى : موضع في ديار تميم ، وقيل : حَبْلٌ من جِبَال الدهناء ، وقيل : كثيب منقطع وحده طويل . ولا تَعَارُضَ بين القولين . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٢٩٨ ، ومعجم البلدان : ٢ / ٢٥٥ . وفيه : « جبل » بالجيم ، وهو تصحيف ؛ فليس في الدهناء جبال ؛ لأنها منطقة رمليّة ، بل هي حبالٌ من الرمل .

(٣) رَضْوَى : جبل من جبال تهامة قرب ينبع . ينظر : أسماء جبال تهامة وسكانها : ٣٩٦ .

(٤) الدِّفْلَى : شجرٌ مرٌّ أخضر ، حسن المنظر ، تُقْدَح به النار ، ومن أمثالهم : « اقدحْ بِدِفْلَى أو بِمَرْخٍ ثُمَّ اشْدُدْ يديك أو أَرْخِ » ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٤٨٨ ، والمستقصى : ١ / ٢٧٧ ، واللسان : (دفل) .

(٥) بَرَدَى : نهر دمشق ، سبق ذكره .

(٦) شُعَبَى : بضم أوله وفتح ثانيه ثم باء موحدة والقصر ؛ جبل بِحِمَى ضَرِيّة . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٤٦ .

" حَبَالَى ، وصَحَارَى " فإنما امتنع لأن ألفه منقلبة عن " ياء " ، وهي منقلبة عن " ألف " التأنيث ؛ لأن قياس هذا الجمع كسر ما بعد ألف التكسير كـ" دراهم " ، فتقلب ألف التأنيث " ياء " للكسرة ، ثم فتح طلباً للخفة ، فانقلبت " الياء " ألفاً ، واعتد بها للزومها كما في المفرد ، وقيل : هي ألف التأنيث لما لم يوجد موجب قلبها " ياء " ثبتت ، ويحتمل منعه للجمع ، وإنما لم يكسر ما قبل آخره للألف ، فإن كسرت [الراء] [1] من " صحارى " تعين المنع للجمع .

* * *

وَهَكَذَا الجَمْعُ العَدِيمُ المِثْلِ ... فِي المُفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شَكْلِ
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ ... نَحْوَ مَحَارِيبَ مَسَاجِدَ عُرِفْ
ثَالِثُهُ الأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهُ ... حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ شَدَّهْ

الجمع العديم المثل أي : الذي لا نظير له في الآحاد ، هو كألف التأنيث في قيامه مقام علتين ، وهو معنى قوله : " وهكذا " ، أي : مثل ما تقدمه من ألف التأنيث ، ويضبط بأن يكون ثالث حروفه ألفاً وبعد الألف حرفان ، الأول منهما مكسور ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، أو حرف مشدد نحو : ﴿دَرَاهِم مَعْدُودَة﴾[2] ، و﴿لِمَسَاكِين يَعمَلُون فِي البَحْر﴾[3] و﴿مِن النَّاسِ والدَّوَابِّ والأَنْعَام﴾[4] .

وشرط منعه : تجرده من " تاء " التأنيث و" ياء " النسب ، أما " تاء " التأنيث فلأنها إذا اتصلت به كـ" فَرَازِنَة "[5] خرج بها إلى صيغ المفردات[6] كـ" طَوَاعِيَة ،

---

(١) في الأصل : " الياء " ، تحريف .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٢٠ .

(٣) سورة الكهف : من الآية : ٧٩ .

(٤) سورة فاطر : من الآية : ٢٨ .

(٥) الفرازنة : واحدهم " فَرْزِين ، وفِرْزان " ، هو الملك في لعبة الشطرنج . ينظر : المعرب : ٢٨٥ ، واللسان : (فرزن) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي : ٣١٢ ، ولعلّه مصدره .

ورَفَاهِيَة " ، وأما " ياء " النسب فلأنها إذا اتصلت به هيأته لوصف المفرد به كـ" مَدَائِنِيّ " ، فيضعف اعتبار الجمع فيهما ، وضابط ما تدخل فيه " التاء " من ذلك أنه لا يخلو من أن يكون معرباً أو لا .

فإن كان معرباً دخلته للتعريب[١] كـ" مَوَازِجَة[٢] ، وجَوَارِبَة "[٣] ، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون فيه معنى النسب أو لا ، فإن كان فيه معنى النسب دخلته / للنسبة[٤] كـ" المَهَالِبَة[٥] ، والأَشَاعِثَة "[٦] ، وإن لم يكن فيه معنى النسب فلا يخلو من أن يقصد تأكيد معنى الجمع وهو التأنيث ؛ لأن الجمع جماعة ، أو لا يقصد ، فإن قصد دخلته لذلك[٧] كـ" صَيَاقِلَة ، وقَشَاعِمَة "[٨] ، وإن لم يقصد فلا يخلو من أن يكون في واحده حرف مد ولين كـ" تَنُّور ، ومصباح ، وقنديل " أو لا يكون ؛ فإن لم يكن لم تدخله كـ" مساجد ، ودراهم " ، وإن كان في واحده ذلك فلا يكون جمعه إلا على " فَعَالِيل " لا على " فَعَالِل " ؛ لأن حرف المد واللين إن كان واواً أو

٦٢/ب

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢٠ .

(٢) " مَوَازِجَة " : واحدها " مَوْزَج " ؛ وهو الخُفُّ . فارسي معرب وأصله : " مُوْزَهْ " . ينظر : المعرب : ٥٥ ، واللسان : (مزج) .

(٣) " جَوَارِبَة " : واحدها " جَوْرَب " ؛ فارسي معرب وأصله " كَوْرَب " . ينظر : المعرب : ٥٥ ، واللسان : (جرب) .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٢١ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٨٧ . قال الرضي : « والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حُذفت فيه لكون أقصى الجموع ثقيلاً لفظاً ومعنًى فلا يُرَكَّب إذا رُكِّب وجُعل مع شيءٍ كاسم واحد إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخفّ من الياء المشدّدة وبينهما مناسبة » .

(٥) المَهَالِبة : أولاد وأحفاد المُهلَّب بن أبي صفرة .

(٦) الأشاعثة : فرقة من الخوارج ، ينسبون إلى الأشعث بن قيس الكندي .

(٧) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٨ ، ٦٢٠ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٩٠ .

(٨) الصياقلة : جمع صَيْقَل ، وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها . والقشاعمة : جمع قَشْعَم ؛ وهو المسنّ من النسور . ينظر : شرح أبنية سيبويه : ١١٠ ، واللسان : (صقل - قشعم) .

ألفاً انقلبتا يائين للكسرة قبلهما ، وإن كان ياء ثبتت ، وحينئذ فلا يخلو من أن يخفف بحذف الياء أو لا يخفف ، فإن لم يخفف لم تدخله ، وإن خفف فلا يخلو من أن يقصد التعويض عن المحذوف أو لا يقصد ، فإن لم يقصد لم تدخله أيضاً كـ[مَكَاكِي][1] و" مَفَاتِح " من قوله[2] تعالى : ﴿ مَا إِن مَفَاتِحَه ﴾ وقوله[3] : ﴿ وعِندَه مفَاتِح الغَيْب ﴾ ، إذا جُعِلَ جمع " مِفْتَاح " لا " مَفْتَح " وإن قصد دخلته[4] كـ" فَرَازِنَة ، وجَحَاجِحَة "[5] ، فقد ظهر بما ذكرناه أن دخولها لأحد أربعة أشياء وهي : التعريب، والنسب ، وتأكيد معنى الجمع ، والتعويض ، وأن انتفاء دخولها لانتفاء الأربعة .

واختلف في اعتباره مانعاً من الصرف دون غيره من الجموع ، فقيل : لأنه لما لم يكن على زنته واحد[6] ، صار كأنه قد تكرر فيه الجمع ، لأن الجمع الذي لا نظير له في الآحاد يجوز جمعه كما يجمع نظيره ، وهذا لما لم يكن له نظيرفيجمع جمعه ، صار كأنه قد جمع مرتين ؛ إحداهما جمعه ، والأخرى جمع نظيره الذي لم يكن ، فنحو " جِمَال " الذي نظيره من المفرد " كِتَاب " ، يجوز جمعه ، كما يجوز جمع " كِتَاب " ، فيقال : " جِمَالَات " ، كما يقال : " كُتُب " ، ونحو : " أُصُل " جمع " أَصِيل " ، نظيره " عُنُق " ، فيجمع جمع نظيره فيقال : " آصال ، و أَصَائل " ، كما يقال :

---

(١) في الأصل : " كمكا كن كن " . والمكاكي : واحدها مُكَّاء ؛ وهو طائر . والمكاكيُّ أيضاً : واحدها مَكُّوك ؛ وهو مكيال لأهل العراق ، وجمعه مكاكيك ومكاكيّ على البدل كراهية التضعيف . ينظر : اللسان : (مكك ، مكا) .

(٢) سورة القصص : من الآية : ٧٦ .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ٥٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٢٢ ، ٦٢٠ ، والخصائص : ١ / ١١٤ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٨٨ .

(٥) الجحاجحة : جمع جَحْجاح ؛ وهو السيّد الكريم . ينظر : اللسان : (جحجح) .

(٦) هو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٧ . وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢٧ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٥٣ .

" أَعْنَاق " ، ولا يجمع " أَصَائل " إذ لا نظير له في المفرد ، وأما نحو " أَفْعَال ، و أَفعُل " ، كـ" أَجْمَال ، و أَضْلُع " ، فإنما انصرف ، ولا نظير له في الآحاد إما لجريه مجرى الواحد في تصغيره على لفظه كـ" أُجَيْمَال ، و أُضَيْلِع "، وفي جمعه كـ" أَعْرَاب ، و أَعَارِيب ، و أَكْلُب ، و أَكَالِب " ، أو لأن نظيره في الواحد قد وجد ، قالوا[1] : "بُرمَةٌ أَعْشَار ، و ثَوْبٌ أَسْمَالٌ " ، وصفوا بهما المفرد ، ووصف المفرد لا يكون جمعاً ، وجاء [أَذْرُح][2] ، وهو اسم الموضع الذي اجتمع فيه الحكمان ، قال[3] :

كَأَنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحٍ ... يُطِيفُ بِلُقْمَانَ الْحَكِيمِ يُوَارِبُهْ

وَلَمَّا الْتَقَيْنَا فِي تُرَاثِ مُحَمَّدٍ ... عَلَتْ بِابْنِ هِنْدٍ فِي قُرَيْشٍ مَضَارِبُهْ

وفي الحديث[4] : « مَن اسْتَمَع إِلى قَيْنَةٍ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الآنُكُ » وهذا هو رأي أبي علي[5] ، واختاره المصنف .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢٩ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، والخصائص : ١ / ٢٥ ، ٢/٤٨٠ .

(٢) في الأصل : " أذرج " بالجيم ، والصحيح " أذرح " بالحاء المهملة ، وهي بلدة في أطراف الشام . قال ياقوت في معجم البلدان : ١ / ١٢٩ : « أَذْرُح : بالفتح ثم السكون وضمّ الراء والحاء المهملة » إلى أن قال : « وقد وهم فيه قوم فرَوَوْه بالجيم » ، وأنشد البيتين .

(٣) نسبهما المؤلف في حاشيته على الكافية : ١ / ٣٨ إلى كعب بن جُعَيْل التَّغْلِبي ، وهو شاعرٌ مخضرم ، قال ابن سلاّم : « شاعرٌ مُفْلقٌ ، قديم في أول الإسلام » . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٢ / ٥٧٤ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٩ . والشاهد سقط من أبيات القصيدة في الطبقات . وقوله : « لقمان الحكيم » يعني عمرو بن العاص ، وابن هند : معاوية بن أبي سفيان .

(٤) ينظر : الجامع الصغير ٢ / ٥٦٩ ، ذكره الشيخ الألباني - رحمه الله - في ضعيف الجامع ٥ / ١٦٤ برقم ٥٤١٨ .

(٥) الإيضاح العضدي : ٣١٢ ، وسبقت الإشارة في هامش : ٦ ، من الصفحة السابقة إلى أنه مذهب سيبويه والمبرد والزجاج .

وقيل[١] : لأنَّه صيغة منتهى الجموع، فكأنه جمع مرتين إما تحقيقاً نحو: " أَسَاوِر ، و أَنَاعِيم " ، أو تقديراً : كـ" مَسَاجد ، و قَنَاديل " ، فالجمع عِلَّةٌ ، ونهايته أخرى ، إحداهما : لفظيّة ، والأخرى : معنويّة .

ومنع " حَضَاجِر" - علم[٢] للضَّبُع - لنقله عن الجمع[٣] / كمسمًّى لا للصيغة ؛ لأنها شرط الجمع المانع ، فلا تجعل على انفرادها سبباً . ومنع " سَرَاوِيل " على الكثير فيه إمَّا لأنَّه جمع تقديراً[٤] ، ورُدَّ ذلك ؛ لئلَّا تنخرم القاعدة المعلومة في منع الصرف ، أو تحقيقاً[٥] ومفرده " سِرْوَالة " كقوله[٦] : ٦٢/ب

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفِ

---

(١) ممّن قاله الرضي . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٤٠ .

(٢) أي علم للجنس ، لا لواحدة بعينها .

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٩ : « ... سُمِّيت بجَمْع الحِضَجْر ؛ سمعنا العرب يقولون : أَوْطُبٌ حَضَاجِر ؛ وإنما جُعل هذا اسماً للضَّبُع لسَعَةِ بطنها » . وينظر : المقتضب : ٤ / ٤٨ ، ٣١٩ ، والتخمير: ١ / ٢٢١ . وقوله : « لا للصيغة » أي : إنما منع لاجتماع العلمية مع الصيغة وحدها دون معنى الجمع ؛ لزواله . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٥٥ .

(٤) قوله : « جمع تقديراً » أي جاء على صيغة الجمع وليس بجمع ؛ ففيه صيغة الجمع لا معناه ؛ لأنه مفردٌ يطلق على الآلة المعروفة . فتنخرم القاعدة وهي اشتراط عدم النظير من الآحاد ، وهو واحد . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٩ ، والمقتضب : ٣ / ٣٤٥ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٥٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٥٥ .

(٥) كعِثْكَالَة ، وعثاكيل .

(٦) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٤٦ ، والنكت : ٢ / ٨٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ١٠٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٣٣ .

قال الأعلم : « " سروالة " : لغة في " سراويل " ، والدليل على ذلك أنّ الشاعر لم يُرد عليه من اللُّوم قطعة من السراويل ، هذا بعيد » .

وإما لأنه معرَّب ، أُلحق بموازنه[١] .

وإذا كان هذا الجمع معتلاً منقوصاً غير معرف بلام أو إضافة كـ" جَوَارٍ " ، وقوله[٢] تعالى : ﴿ ومِنْ فَوقِهِم غَوَاشٍ ﴾ أجري مجرى " قاض " في حالتي الرفع والجر من حيث اللَّفظ ، واختلف فيه فقيل[٣] : منصرف لأنه ليس بعد الألف فيه إلا حرف واحد كـ" صَلَاح ، و سَلَام " فانصرف لنقصانه عن الصيغة كما انصرف " شَرّ " لذلك ، وقيل[٤] : ممنوع ؛ والتنوين عوض عن إعلال الياء بالسكون[٥] فهو موجب لحذفها[٦] ، أو عن حذفها[٧] ، تخفيفاً لما توالت فيه أسباب الثقل من الجمع والإعلال والصيغة ، فحذفها موجب له ، وأما بقاء حرف واحد فمشفوع بإبقاء الكسرة اعتداداً بالمحذوف ، وإذا اعتد به في بقاء الكسرة ، وجب الاعتداد به في منع الصرف ؛ لأنه حكم لفظي مثله ، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ، وقول

---

(١) وهو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٢٩ . قال الزجاج : « وإنما هي بالفارسية شَرْوال » ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ٤٦ ، والمعرب : ٥٥ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٤١ .

(٣) هو رأي الزجاج في : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١١٢ .

(٤) هو رأي الخليل وسيبويه والمبرد . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والمقتضب : ١ / ١٤٣ . واختلفوا في التنوين ، ويأتي بيانه .

(٥) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٧٠ : « ... الأصل أن تقول : هذه جواريُ ، كما تُقول : قواتلُ ، إلا أن هذه الياء تستثقل عليها الحركة فتُحذف فيبقى جواري - ساكن الآخر - فيُعَوَّض التنوين من ذهاب الحركة فيلتقي ساكنان ؛ الياء الساكنة والتنوين ساكن فتحذف الياء [لذلك] ، وكان حذف الياء أولى ، لأن التنوين عوض » .

(٦) هو رأي المبرد في المقتضب : ١ / ١٤٣ .

(٧) هو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣١٠ - ٣١١ ، قال السيرافي [في هامش الكتاب] : « فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء » . وانظر : ما ينصرف ومالا ينصرف : ١١٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٣ .

الفرزدق[١] :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

لغة قليلة ، ووجهها أن يقدر ممنوعاً من أول الأمر ، وحكم الممنوع الفتح في الجر .

* * *

وَزَائِدَا مُعَرَّفٍ كَعِمْرَانْ وَنَحْوَ عُثْمَانَ وَنَحْوَ عَفَّانْ
وَغَطَفَانَ وَانْصِرَافُ حَسَّانْ إِذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَّانْ
وَزَائِدَا الوَصْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانْ مُقَابِلاً فَعْلَى كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ

الألف والنون الزائدتان في الأسماء والصفات نحو : " حَمْدَان ، و سَكْرَان " يمنعان الصرف ، قال الكوفيون[٢] : الأسماء لزيادة الألف والنون والعلمية ، وهي شرط فيها فلذلك امتنع " سَعْدَان " علماً لرجل ، وانصرف اسم جنس لنبت ، وفي المثل[٣] : « مَرْعًى ولا كَالسَّعْدَان ، و مَاءٌ ولا كَصَدَّى » .

وفي الصفات لزيادة الألف والنون والصفة بشرط انتفاء " فَعْلَانَة " ، أو وجود

---

(١) قاله يهجو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وقصتهما مشهورة . والبيت ليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٣١٣ ، وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٧٦ ، والمقتضب : ١ / ١٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ .

(٢) ينظر لرأيهم : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٥٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٦٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٥٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢١٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٠ .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ١٣٥ ، وفصل المقال : ١٩٩ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٢٦٥ ، ٢٦٧ . وصَدَّى : بئرٌ للعرب عذبة جداً ؛ وسميت بذلك لأن من شرب ماءها صَدَّه عن غيره . ويقال فيها : " صَدًى ، وصَدًا ، وصَدْاء ، وصُدَّاء ، وصَيْدَاء " .
وقال الجوهري في الصحاح : (صدد) : « وسألت عنه رجلاً في البادية من بني سليم فلم يهمزه » .
وينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٨٢٨ ، ومعجم البلدان : ٣ / ٣٩٦ .

" فَعْلَى " ليتحصن مما هو من خواص الأسماء وهو " تاء " التأنيث المتحركة ، ويترتب على الاختلاف في الشرط اختلاف في نحو " رَحْمَان و لِحْيَان " مما لا مؤنث له ، فإن كان الشرط انتفاء " فَعْلَانة " امتنع ، وإن كان وجود " فَعْلَى " انصرف .

وقال البصريون[1] : لمضارعتها لألف التأنيث في نحو " حَمْرَاء ، و " بُشْرَى " من ثمانية أوجه[2] ، ستة تختص بالممدودة ، واثنان تشترك فيهما الممدودة والمقصورة ، فتقوم مقام علتين مثلهما .

أما الستة فمن حيث إنهما زيادتان في آخر الاسم كما أن " ألف " التأنيث في " حمراء " كذلك ، وأن الأولى منهما ألف كما في " حمراء " ، وأنه لا تنقلب الأولى منهما في التصغير ياء كما تنقلب في / " مِصْباح " ونحوه، فيقال: " حُمَيْرَاء "، ٣/٦٣
و " سُكَيْرَان " ، وأن " سَكْرَان " كـ " حَمْرَاء " في الحركات والسكنات ، ومثلها في عدة الحروف ، ومثلها في مخالفته لمؤنثه كمخالفة مذكر " حَمْرَاء " لها .

وأما الاثنان فإنهما زيادتان اختص بهما المذكر ، كما أن الألفين زيادتان اختص بهما المؤنث ، ولأنه لا تدخل عليهما " تاء " التأنيث كما أن " ألفي " التأنيث كذلك ، أما في الاسم فلأن العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من النقصان ، وأما في الصفة فلأنه يؤدي إلى تكثير الزيادة فعُدل به إلى " فُعْلَى " ، فإذا سمي بـ" سَكْرَان " على الأول امتنع من الصرف لزيادة الألف والنون والعلمية ، فإذا نكر جرى فيه الخلاف الذي في تنكير " أَحْمَر " بعد التسمية به ، وسنذكره[3] ، وأما على

---

(١) ينظر لرأيهم : الكتاب : ٣ / ٢١٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣٣٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٥٦ ، والتخمير : ١ / ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر الصفحة : ٣٦٣ في شرح قول المصنّف :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعرَّفاً كَأَحْمَرَا

الثاني فلا خلاف في منع الصرف بعد التنكير .

وجميع ما جاء من الصفات على " فَعْلَان " فمؤنثه " فَعْلَى" إلا اثني عشر اسماً وهي[١] : " سَيْفَان " : للطويل ، و " قَشْوَان" : للدَّقيق السَّاقين ، و " حَبْلَان " : للعظيم البطن ، و " سَخْنَان " : لليوم الشديد الحر ، و " دَخْنَان " : لليوم المظلم ، و " ضَحْيَان " : لليوم المضيء والليلة ، [والمؤنث] من ذلك كله " فَعْلَانة " ، و " مَصَّان " : للَّئيم ، و " مَوْتَان " : للبليد ، و " عَلَّان " : للكثير النسيان[٢] ، و " نَدْمَان " : لواحد النَّدامى ، لا الصفة المشبهة من " نَدِمَ يَنْدَمُ " ، فإن المؤنث منه: " نَدْمَى" ، و " نَصْرَان " : لواحد النَّصارى ، و " ضَوْجَان "[٣] : للدابة اليابسة الظهر ، والأنثى " ضَوْجَانة "[٣] ، وأما " عُرْيَان " فمؤنثه " عُرْيَانة " أيضاً ، ولذلك قال : " كذا اصْرِفْ عُرْيَان " وإنما لم يعد في هذه لأنه " فُعلان " بضم الفاء ، والذي قصد إلى حصره من هذه هو بفتحها ، ولا فرق في الاسم بين كونه مضموم الأول أو مفتوحه أو مكسوره كـ" عُثْمَان ، و عَفَّان ، و عِمْرَان " ، أو مفتوح الأول والثاني كـ" غَطَفَان " ، من العَثْم[٤] ، والعِفَّة ، والعِمَارة ، والغَطَف ؛ وهو لين العيش.

ومنه " سِرْحَان ، و إِنْسَان " إذا سمي بهما ، وكذلك الصفة نحو : " عُرْيَان ، عَجْلَان " إلا أنه لا يجيء من الصفة مكسور الأول .

وقد يجيء بعض الأسماء على مثال ما فيه الزيادة مع احتمال النون للأصالة واعتبار الزيادة بقيام الدليل عليها بالاشتقاق كـ" غَضْبَان " ، أو بعدم النظير

---

(١) ينظر : نظم الفوائد لابن مالك : ٦٢ ، والمزهر : ٢ / ١١٣ - ١١٤ .

(٢) في اللسان والقاموس : (علل) : بمعنى الجاهل .

(٣) ويقال فيه : صوجان ؛ بالصاد المهملة ، جاء في القاموس : (صوج) : « الصَّوْجان : كل يابس الصُّلْب من الدوابّ والناس ، ونخلة صَوْجَانة : يابسة كزّة السعف » ، وينظر : اللسان : (صوج) .

(٤) العَثْم : إساءة الجبر ، جاء في اللسان : (عثم) : « عَثَمَ العظمُ عَثْماً ، فهو عَثِمٌ : ساء جَبْرُه ، وبقي فيه أَوَدٌ فلم يَسْتَو » .

كـ" مَرْجَان " إذ لم يجئ " فَعْلَال " في غير المضاعف كـ" زَلْزَال ، و قَلْقَال " ، و " نَاقَةٌ خَزْعَالٌ " نادر(١) ، وكذلك الأصالة كـ" حَنَّان مَنَّان " ؛ من التَّحَنُّن والمَنِّ ، وما لم يقم عليه دليل منهما يحتملهما كـ" سَمَّان " ؛ بين السُّمّ أو السَّمن، و " حَسَّان " من الحِسّ بالكسر ، أو الحَسّ بالفتح ؛ وهو القتل ، أو من الحُسْن ، و " تَبَّان " ؛ من التَّبَاب وهو الخُسْران ، أو من التِّبْن ، [و](٢) " مُرّان " ؛ وهو شجر بَيِّن المرارة ، أو المرونة وهي اللِّين ، و " رُمَّان " ؛ من الرَّمّ وهو الإصلاح ، أو من " رَمَن بالمكان " إذا أقام(٣) فيه ، و " شَيْطَان " ؛ من شَاطَ يَشِيطُ إذا هلك ، أو من شَطَنَ إذا بَعُدَ ، و " العَيْدَان " جمع " عَيْدَانة " ، وهي النّخلة(٤) ؛ من عَادَ يَعُودُ ؛ لعَوْدِ ثمرها في كلّ عام ، فقلبت الواو ياء للخفة ، أو من " عَدَن بالمكان " إذا أقام فيه أيضاً ، و " قَيْس عَيْلَان "(٥) من " عَالَ يَعِيلُ " : إذا تَبَخْتَرَ في [مَشْيِه](٦) ، / أو من " عَلَن يَعْلُن " ٦٣/ب
- بالضم - إذا ظهر .

فإذا سمي بجميع ذلك امتنع إن كان من مادة الزيادة ، وانصرف إن كان من مادة الأصالة .

وَعَلَمِيَّةُ الَّذِي تَرَكَّبَا كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَعْدِي كَرِبَا

---

(١) ناقة خَزْعال : أي بها ضَلْعٌ . جاء في القاموس : (خزعل) : « وناقة بها خَزْعال : ضَلْعٌ ، وليس « فَعْلال » من غير المضاعف سواه ، وقَسْطَال وخَرْطال » ، وينظر : اللسان : (خزعل) .

(٢) في الأصل : « أو » تحريف .

(٣) ينظر : التاج : (رمن) .

(٤) هي النَّخْلَة الطويلة . ينظر : النخل للسجستاني : ٦١ ، واللسان والقاموس : (عود - عدن) .

(٥) قيس عيلان بن مُضر بن نزار بن معدّ بن عدنان . ينظر : جمهرة النسب : ٣١١ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٤٣ ، ونهاية الأرب : ٣٦٢ .

(٦) في الأصل: « نفسه » ، وما أثبتُه هو الصحيح ، جاء في اللسان: (عيل) : « وعال في مشيه يعيل عَيْلاً ، وهو عيّال ، وتَعَيَّل : تبختر وتمايل واختال » .

التركيب في الكلام إما تركيب مزج أو إضافة أو إسناد ، والمعتبر في منع الصرف منها : المزج ، وهو ما كان في كل اسمين جعلا واحداً لا على جهة الإضافة ، ولم يتضمن معنى حرف كـ" عبد الله ، و خمسة عشر " وأخواته[١] ، ونحو[٢] : " جَارِي بَيْتَ بَيْتَ ، و لَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ " ، أي : ملاصقاً ومواجهاً .

وأما تركيب الإضافة والإسناد فلا يصيران مانعين ؛ أما تركيب الإضافة فلأنه يوجب للممتنع الدخول في حكم الصرف ، فلا يوجب للمنصرف الدخول في حكم المنع وإلا لكان موجباً للشيء ونقيضه ، وأما تركيب الإسناد فلأنه لا يكون إلا في الجمل ، والجمل لا تستحق إعراباً من حيث كونها جملاً ، ومنع الصرف إنما يكون بعد ثبوت الإعراب ، وشرطه العلمية ليلزم وذلك نحو : " مَعْدِي كَرِب ، و مَارَسَرْجِس "[٣] اسمان لرجلين ، و " بَعْلَ بَكّ ، و قَالِي قَلَا[٤] ، و رَامَ هُرْمُز[٥] ، و حَضْرَ مَوْت " ، أسماء مدن ، وحكم ما هو فيه بناء الأول على الفتح إن كان صحيحاً ، وعلى السكون في الأكثر إن كان معتلاً كـ" معدي " ، ومنع الثاني من

---

(١) أصله : خمسة وعشرة . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٥ ، وينظر في تعريف التركيب المزجي : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٤ ، والجمل : ٢٢٢ ، وشرح كتاب الحدود : ٩٠ .

(٢) وهو على تقدير حرف الجرّ ، الأصل : جاري بيته إلى بيتي ، ولقيته كَفَّةً لِكَفّةٍ ، أو عَنْ كَفَّةٍ . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، والمقتضب : ٣ / ١٨٤ ، ٤ / ٢٩ ، واللسان : (بيت - كفف) .

(٣) مارَ سرجس : قَسٌّ من النصارى كان يحضر مع تغلب حرب قيس عيلان . ينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢ / ٢٥٢ ، قاله في شرح بيت جرير : [ديوانه : ٢ / ٧٥٠] :

لَقِيتُمْ بِالجَزيرة خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَ سَرْجِسَ لاَ قِتَالاَ

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان : ٤ / ٢٩٩ : « قالي قلا : بأرمينيّة العظمى ... ومعناه إحسان قالي » اهـ . وقالي : اسم امرأة بَنَتِ المدينة ، ومنها أبو عليّ القالي ت ٣٥٦ هـ ، مؤلف كتاب الأمالي .

(٥) رام هرمز : من مدن خوزستان ، ومعناها : رام : المقصود أو المراد ، وهرمز : اسم أحد الأكاسرة . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ١٧ ، ومنها الإمام المحدث الشهير محمد بن خَلاَّد الرَّامَهُرْمُزي، ت ٣٦٠هـ ، صاحب أمثال الحديث .

الصرف للعلمية والتركيب .

وفيه لغتان أخريان[١] : إحداهما : الإضافة ، وإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه إن كان منصرفاً[٢] ، ويبقى على المنع إن كان ممتنعاً كـ" هُرْمُز ، و سَرْجِس " ، تقول : " هذا بَعْلَبَكُّ " ببناء الأول على الفتح لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، ويعطى الثاني حكم الممتنع ؛ من الضمة رفعاً ، والفتحة نصباً وجراً ، وإن شئت : " هذا بَعْلُبَكّ " تعامل الأول معاملة المضاف من إعرابه بوجوه الإعراب ، وتجر الثاني بالكسرة إن صرفته ، وبالفتحة إن منعته .

والأخرى : بناؤهما على الفتح لتضمن الثاني معنى الحرف كما في " خمسة عشر "، وهي قليلة .

* * *

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأَعْلَامِ فَنَحْوَ إِسْحَاقَ وإِبْرَاهَامِ
إِلَّا ثُلَاثِيّاً بِهِ قَدْ سُكِّنَا ثَانِيهِ فَالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا
إِلَّا مُؤَنَّثاً كَمِصْرَ المَعْرِفَهْ فَذَا كَهِنْدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ

العجمة مانعة من الصرف في الأعلام خاصة ؛ لأن المعرب من الأسماء الأعجمية قسمان : جنس وعلم ، أما ما عُرِّب وهو اسم جنس كـ" اللِّجام ، و الفِرِنْد[٣] ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٦ ، والأصول : ٢ / ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦٦ ، والمساعد : ٣ / ٣٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٦٥ : " ... وإذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه ؛ فإذا صرفته اعتقدت فيه التذكير ، وإذا منعته الصرف اعتقدت فيه التأنيث " .

(٣) الفِرِنْد : فارسي معرب ، وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه . ينظر : السلاح لأبي عبيد : ١٨ ، والمعرب : ٢٩١ .

و الإِبْرَيْسَم[١] ، و الدِّيْبَاج[٢] ، و السَّوْسَن "[٣] فغير مُعْتَدٍّ بعجمته ، ولو صار علماً ؛ لأنه لما نُقل غير علم اعتورت عليه أحكام كلامهم من اللام والإضافة وغير ذلك ، فصار كأنه من جنسه ، فضعف اعتبار العجمة فيه ، فإذا سميت به وصار علماً صرفته إن كان المسمى به مذكراً ، ومنعته إن كان مؤنثاً للعلمية والتأنيث لا للعجمة .

وأما ما عرِّب وهو علم كـ" إبراهيم ،/ و إسماعيل ، و إسحاق ، و يعقوب، و فرعون ، و قارون ، و هَارُوت ، و مَارُوت " مما هو علم على واحد بعينه تزيد عدته على ثلاثة أحرف ، فإنه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، فإن لم تزد عدته على ثلاثة أحرف ساكن الوسط كان أو متحركه كـ" نُوْح ، و لُوْط ، و شِيْث ، و حَام ، و سَام ، و عَزَر ، و شَتَر "[٤] ، فهو منصرف في المعرفة والنكرة، هذا هو مذهب سيبويه[٥] ، وقد نقله عن الخليل ويونس ، وذهب الأخفش والمبرد[٦] إلى منع صرف المتحرك الوسط ، جعلاه كالمتحرك الوسط من المؤنث الثلاثي نحو : ٩/٦٤

---

(١) الإِبْرَيْسَمُ : بكسر الألف وفتح الراء ، ويقال : الأَبْرَيْسَمُ : بفتح الألف والراء ؛ نوعٌ من الثياب ، فارسيٌّ مُعَرَّب . ينظر : المعرب : ٧٥ ، وقصد السبيل : ١ / ١٤٨ .

(٢) الدِّيباج : نِسَاجةُ الجنّ ؛ فارسي معرب : " ديوباف " ، وقد كَثُر في كلام العرب واشتقت منه فقالوا : " دَبَجَ الغَيْثُ الأرضَ " ، إذا سقاها . ينظر : المعرّب : ١٨٨ ، وقصد السبيل : ٢ / ٤٣ .

(٣) السَّوْسَن : نبتٌ أجناسه كثيرة وأطيبه الأبيض ، عريض الورق ، منه برّيٌّ ومنه بستانيّ . ينظر : قصد السبيل : ١ / ١٦٨ ، واللسان والقاموس : (سوسن) .

(٤) شَتَر ، بالتحريك ، قلعة من أعمال أرّان بين بَرْذَعة وكنجة ، وأرّان من أصقاع أرمينية . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٢٥ .

(٥) الكتاب : ٣ / ٢٣٥ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥٣ ، والأصول : ٢ / ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٨ . وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني الصرف والمنع . ينظر : أدب الكاتب : ٢٢١ ، والمقتصد : ٢ / ٩٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٧ .

(٦) المقتضب : ٣ / ٣٢٠ ، ٣٥٠ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٥١ ، وشرح الكافية : ١ / ٥٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٣ .

" قَدَم " ، وفرق سيبويه[١] بين الأعجمي وبينه ، بأن التأنيث أثقل من العجمة ، ولذلك لم يقيد بالعجمة في نحو : " دِيبَاج ، و إبراهيم " إذا سمِّي به ، ولا مع سكون الوسط ، وبأن ثقل التأنيث يرجع إلى المعنى ، وثقل العجمة يرجع إلى اللفظ ، ولذلك إذا خفَّ اللفظ في الأعجميِّ بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط سقط اعتبار العجمة ، ولم يكن لها معه أثر ، بخلاف المؤنث ، فإن ثقله باق وإن خف اللفظ ، فلا يلزم من اعتبار التأنيث مع التحرك اعتبار العجمة معه ، فإن سمي به مؤنث امتنع من الصرف سواء كان متحرك الوسط لأنه يصير به مثل " قَدَم " اسم امرأة ، أو ساكنه ، لأنه يصير مثل " مَاه ، وجُوْر "[٢] اسم بلدتين ، فهو وإن صار بتسمية المؤنث به مؤنثاً ساكناً ، إلا أن ما فيه من العجمة يقوي أمر التأنيث ، فإن لم يكن للعجمة أثر مع سكون الوسط، فيمتنع قولاً واحداً ، ويجوز في " هِنْد " الوجهان[٣] ، كقوله[٤] :

لَمْ تَتَلفَّع بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

وفي " إبراهيم " خمس لغات[٥] : هذه ، و" إِبْرَاهِم " بحذف الياء وإبقاء الكسرة ، و " إِبْرَاهَام " بالألف ، و " إِبْرَاهَم " بحذفها وإبقاء الفتحة، و " إِبْرَهَم " بحذفهما ، وجمعه " أَبَارِه " .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٤٢ .

(٢) سبق التعريف بهما في الصفحة : ٣٣٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤١ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ .

(٤) ينسب إلى جرير ، وهو في ملحقات ديوانه : ٢ / ١٠٢١ ، وينسب إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٨ . والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٤١ ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٠ ، والمنصف : ٢ / ٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٠ .

(٥) ينظر : المعرب : ٦١ ، وفي القاموس : (برهم) : إبراهُم : الهاء مثلثة ، وزاد : إبراهوم .

ويعرف الأعجمي بكونه مركباً بما لم يركب منه العرب كـ" قُبْج[١] ، و كُرَّج[٢]، و صَنْج "[٣] فإنهم لا يركبون الجيم مع واحدة من " القاف ، والكاف ، والصاد " ، وبكونه مخالفاً لأوزانهم كـ" إسماعيل ، و فِيَثَاغُورس ، و جَالِينُوس " ، وبالنقل وإن وجد مثله في أوزانهم كـ" إسحاق " ؛ لأن مثله مصدر " أَسْحَقَ الضَّرْعُ " : إذا ذهب لبنه ، وبجهل الاشتقاق كما في " الكَلّ "[٤] ، وكـ" موسى " علماً ، وأما اسم الآله فعربي مشتق من : " أَوْسَيْتُ رَأْسَه " إذا حلقته ، ووزنها " مُفْعَل " بزيادة الميم ، لا " فُعْلَى " ؛ لأنه قد سمع فيها التنوين ، وما فيه ألف التأنيث المقصورة لا ينون ، وقياس ميمها الكسر كـ" المِقْبَض ، و المِحْلَب " ، فضُمَّت لئلا تنقلب الواو ياء ، ويذهب دليل الاشتقاق .

والاستثناء في قوله : " إلا ثلاثياً " متصل ؛ لأن المعنى على أن نحو : " إسحاق ، و إبراهيم " الذي هو مثال لعجمة الأعلام لاينصرف إلا إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، والضمير في " به " يرجع إليه ، و" الباء " للظرفية ، أي إلا ثلاثياً في مثال عجمة الأعلام ؛ الذي هو نحو : " إسحاق ، و إبراهيم " ، قد سكن ثانيه ، وكذلك الاستثناء في قوله : " إلا مؤنثاً " لأن المعنى على أن الأعجمي الثلاثي / الساكن الوسط يصرف إلا أن يكون مؤنثاً فإنه يمتنع ، فهو استثناء من استثناءٍ . ٦٤/ب

وأما "مِصْر " فقد جاء مصروفاً في قوله[٥] تعالى : ﴿ اهبِطُوا مِصْراً ﴾ وقرئ في الشاذّ بمنع الصرف ، وهي قراءة الأعمش[٦] ، وجاء ممنوعاً في قوله[٧] : ﴿ ادخُلُوا

---

(١) القُبْجُ : الحَجَلُ ، من أنواع الطيور . ينظر : المعرب : ٣٠٩ .

(٢) الكُرَّج : لعبة . ينظر : المصدر السابق : ٣٣٨ .

(٣) الصَّنْج : يُتَّخَذُ من صُفْرٍ : يُضْرَب أحدهما بالآخر ، مُعرّب ، وهو ذو الأوتار الذي يُلعب به ، ومن هنا سُمّي الأعشى : صَنَّاجة العرب ؛ لجودة شعره . ينظر : المعرب : ٢٦٢ ، واللسان : (صنج) .

(٤) الكَلُّ ، بالفتح : رئيس اليهود . ينظر : الترتيب في اللغة : ٢ / ٣٩١ ، واللسان : (كلل) .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٦١ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٣٤ .

(٧) سورة يوسف : من الآية : ٩٩ .

مِصْرَ ﴾ وقد اختلف في علة صرفه فقيل[١] : لأنه وإن كان علماً مؤنثاً نظراً [إلى كونه] بقعة ومدينة إلا أنه ثلاثي ساكن الوسط ، فجاز فيه الصرف لمقاومة السكون أحد السببين كما في " هند " ، وإلى هذا أشار بقوله : " فَذَا كَهِنْد " وقيل[١] : لأنه مذكّر نظراً إلى كونه موضعاً وبلداً ، فليس فيه إلا سبب واحد ، وهو العلمية ، وقيل[١] : لأنه أراد مصراً من الأمصار ، فلا سبب فيه ألبتة ، فانصرف .

واختلف أيضاً في علة منعه فقيل[٢] : للعلمية والتأنيث ، فامتنع جوازاً كما في: " هند " ، وقيل[٣] : للعلمية والتأنيث والعجمة ؛ لأن أصله "مِصْرَاييم " فَعُرِّب[٤] ، فهو كـ" مَاه ، و جُور " ، فامتنع وجوباً اعتباراً بالعجمة مقوية لأمر التأنيث .

* * *

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ [مُعَرَّفاً][٥] كَأَحْمَرَا
وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلَامٍ أَوْ تُضِفْ أَوْ نُكِّرَ العَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفْ

الأسماء التي لا تنصرف نكرة خمسة أقسام : الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع ، وما فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، وما فيه وزن الفعل والصفة ،

---

(١) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٢ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢٣ .

(٤) قيل : سُمّيت مصر بـ: مصريم بن مركائيل بن دواييل بن غرياب بن آدم ، وقيل : سُمّيت بـ: مصرام بن نقراوش ، وقيل سمّيت بـ: مصر بن بيصر . وقيل : سُمّيت بـ: مصر بن مصرايم بن حام بن نوح . ينظر : الترتيب في اللغة : ١ / ١١ ، ومعجم البلدان : ٥ / ١٣٧ ، والنجوم الزاهرة : ١ / ٤٨ ، وقصد السبيل : ٢ / ٤٧٤ .

(٥) في الأصل : " معرفة " ، والتصحيح عن الدرة الألفية : ١٤ ، وذكرهُ لاحقاً بقوله : " معرفاً " .

وما فيه الألف والنون الزائدتان ، والصفة ، والمعدول في العدد ، والأربعة الأول لا تنصرف معرفة أيضاً إما لأن المقتضي للمنع حال التنكير باق في حال التعريف كالجمع وما فيه ألف التأنيث ، وإما لأن أحد سببيه زال بالتسمية وخلفه غيره كوزن الفعل والألف والنون مع الصفة ؛ لأن الصفة تزول بالتسمية لما بينها وبين العلمية من التضاد من حيث إن العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه والصفة وضعه لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً ، فلو اجتمعا اجتمع النقيضان بكون الاسم مختصاً غير مختص في حال واحدة ، وتخلفها العلمية ، فاستثقل الحكم بمنع الصرف .

والقسم الخامس وهو المعدول في العدد ينصرف معرفة إذا سمي به مذكر ، خلافاً للجرمي[1] ، لزوال المانع حال التنكير وهو الوصف ، فإنه يزول بالعلمية لما ذكرنا ، والعدل فإنه يزول بالتسمية أيضاً ؛ لأن معناه إنما يستقيم إذا أريد العدد[2] ، ويظهر مما ذكرنا أن التعميم في قوله :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً ...

غير مستقيم إلا على مذهب الجرمي ، ولعله يرى رأيه . فالحكم بالمنع في الجمع وما فيه ألف التأنيث بعد التسمية لبقاء السببين ، وبالصرف في المعدول العددي لزوالهما ، والحكم بالمنع في الوزن والألف والنون لقيام سبب مقام آخر .

---

(١) الجرمي يرى بقاء العدل فيه بعد التسمية به ، ورأيه في شرح الكافية : ١ / ٦٥ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٤٠ ، وشرح بن القواس : ١ / ٤٦٤ ، ونَسَب إليه أبو حيان وابن عقيل الصرف فيه ، ونَسَبا الصرف أيضاً إلى أبي علي الفارسي ، ورأيه المنع نَصَّ عليه في المسائل المنثورة : ٢٧٨ . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧٤ ، والمساعد : ٣ / ٣٥ . وقال الشلوبين في شرح الجزولية : ٣ / ٩٨٦ : " وهو قسمٌ غريب في الباب ، أعني أن يكون الاسم منصرفاً في المعرفة ، وغير منصرف في النكرة » .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٣ .

وجميع ما لا ينصرف إذا عرف باللام أو أضيف انجر بالكسرة[١] ، واختلف فيه : فقيل[٢] : منصرف ؛ لأن المنع إنما كان لشبه الفعل / فلمّا دخل عليه ما هو من خواص الأسماء باعده منه ، فرجع إلى أصله ، فانصرف . ولا يرد النقضُ بحروف الجر ، إذ هي من خواص الأسماء ؛ لأن اللام والإضافة لهما من التأثير ما ليس لحروف الجر من حيث إنهما يخرجان الاسم من مبهم إلى معيّن ، فيغيّران ذات الاسم . وقيل[٣] : باق على المنع لوجود العلّتين ، وأمّا دخول الجرّ فلأنّه لم يمتنع إلّا تبعاً للتنوين الذاهب بالعلّتين ، فلمّا كان ذهاب التنوين مع اللام والإضافة لهما لا للعلّتين ؛ لأنّه لا يثبت معهما بحال ؛ لتنزّلهما منزلة العوض منه ، فكأنّه موجود فدخله الجرّ بخلاف العلتين[٤] ، فإنه يقدر معهما معدوماً لأنهما ليستا عوضاً منه وإلا لما جمع بينه وبينهما في الضرورة وقصد التناسب[٥] ، ولأنّهما السبب الأقوى في ذهابه ؛ لأنّ قرينتهما لفظية ، فأضيف الحكم إليهما لا إلى العلتين ، فقد زال موجب منع الجر فدخل ، ولأن الجر ليس من الصرف كما تقدم[٦] ، وقيل[٧] : إن كان أحد السببين مما يزول بدخولهما وذلك فيما أحد سببيه العلمية حكم بالانصراف ، وإن لم يكن مما يزول به كالجمع وألف التأنيث حكم بالامتناع .

٩/٦٥

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢١ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢١ .

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٠ .

(٣) هو رأي سيبويه في الكتاب : ١ / ٢٣ ، ٣ / ٢٢١ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٥ - ٣٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٧٠ .

(٥) قصد التناسب كما في قوله تعالى في سورة الإنسان : من الآية : ٤ ﴿ **سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً** ﴾ ؛ فصرف " سلاسل " لصرف " أغلال ، وسعير " . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٥ ، والمساعد : ٣ / ٤٣ .

(٦) تقدّم في الصفحة : ٣٣١ من التحقيق .

(٧) هو رأي ابن الخبّاز في شرحه : ، وينظر : شرح النيلي : ١ / ٣٨٣ .

وأما قوله :

أَوْ نُكِّرَ العَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفُ

فالتعميم فيه غير مستقيم ؛ لانتقاضه بـ " أحمر " علماً ثم ينكر ؛ لأنه مختلف لما سنبينه ؛ فنقول : ما كان ممتنعاً للعلمية وسبب آخر قسمان : قسم يزول سببه الآخر لزوال العلمية بالتنكير ، وقسم لا يزول ، وضابطه : أن ما كانت العلمية شرطاً في سببه الآخر فإنه يزول بزوالها[1] ، وما لم تكن شرطاً فيه فإنه لا يزول بزوالها .

فالأول أربعة أسباب : التأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ، إذا كانتا في اسم .

والثاني سببان : العدل ووزن الفعل ، وبيان أن العلمية ليست شرطاً فيهما أنهما يمنعان مع غيرها ، فالعدل مع الصفة في نحو : " مَثْنَى ، و ثُلَاث " ، ووزن الفعل مع الصفة أيضاً في نحو : " أحمر " ، ولو كانت شرطاً فيهما لما منعا مع غيرها كالأربعة المتقدمة ، هذا فيما كانت العلمية فيه مؤثرة ، أما ما لا تأثير لعلميته في منع الصرف كعلمية رجل سمي بـ " عَسَاكِر ، و حَمْرَاء " ، فإنه يبقى على منعه بعد التنكير كما كان قبل التعريف .

وطريق جبر ذلك أن يقال : إن العلمية إما أن يصح مجامعتها لشيء من الأسباب أولا. الثاني الوصف لما بينهما من التضاد[2] ، والأول إما أن تكون مؤثرة أو لا ، الثاني الجمع وألفا التأنيث ، والأول إما أن تكون شرطاً فيه أو لا ، الثاني العدل ووزن الفعل ، والبواقي بما معها مؤثرة شرطاً فيها ، وهي الأربعة المتقدمة ، فإذا نكر

---

(١) ينظر : المفصل : ١٧ .

(٢) إذ العلمية تقتضي الخصوص ، والوصف يقتضي العموم . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٦٨ .

ما [كانت] العلمية شرطاً فيه بقي بلا سبب أصلاً لزوال المشروط عند زوال شرطه[١]، وإذا نكر ما ليست شرطاً فيه بقي على سبب واحد ، وعلى كلا التقديرين يلزم الانصراف .

وأما " أَحْمَرَ " علماً وبابه ؛ وهو ما كان ممتنعاً للوصف وسبب آخر بعد التنكير فسيبويه[٢] يمنعه الصرف للوزن / والوصف الأصلي اعتبره عند زوال المانع من ٦٥/ب اعتباره ، والأخفش[٣] يصرفه ؛ لأن الوصف زال بالعلمية وبقي اسماً محضاً بدليل تسمية " الأبيض " بـ " أَسْود " علماً ، ومنه : الأسود بن يعفر[٤] ، والعلمية زالت بالتنكير فلم يبق فيه غير الوزن ، وسبب واحد [غير] كاف في منع الصرف ، وجمعه على " فُعْل " بعد التنكير - كجمع الصفات - يُضعِّف مذهبه .

* * *

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١ / ٦٩ : « ... التأنيث لا أثر له إلا مع التعريف ؛ فإذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه ؛ فإن شئت أن تقول بقي بلا سبب لأن السبب الباقي لا أثر له ، وإن شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً » .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٩٣ ، ٢٠٣ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٧٧ ، والإيضاح العضدي : ٣٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢١١ .

(٣) وتبعه المبرد . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣١٢ ، ٣٧٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢١ ، وغيرها من المصادر النحوية ؛ فإن خلاف الأخفش لسيبويه في هذه المسألة مشهور تناقله العلماء . قال الزمخشري في المفصل : ١٧ : « إلا نحو " أحمر " فإنّ فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب » ونقل الأندلسي في شرحه للمفصل : ١ / ٩٣ خلاف ذلك ، قال : « من حكى عنه هذا فقد أخطأ ، وكتابه يَرُدُّ عليه ؛ فإنه قال في الأوسط : وما كان صفة من " أفعل " فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، نحو " آدم ، وأحمر " ، ثم قال : والقياس أن يُصرَف في النكرة ؛ فهذا نصٌّ منه موافق لمذهب سيبويه » .

وأكّد ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٨٨ ، فقد ذكر أن للأخفش قولين . وأورد رأياً آخر للفراء وابن الأنباري يوفّق بين المذهبين ، وهو : إن كان المسمى بـ" أحمر " رجلاً أحمر وافقا سيبويه ، وإن سُمِّي به " أسود ، أو أبيض " وافقا الأخفش ، وينظر : حاشية التخمير : ١ / ٢٢٤ .

(٤) هو الأسود بن يَعْفُر النَّهْشَلي ، شاعرٌ جاهلي ، من سادات تميم ، يقال له : أعشى بني نهشل . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٢٥٥ ، واللآلئ : ١ / ٢٤٨ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٠٥ .

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لأَبْ تَصْرِفُهُ نَحْوَ قُرَيْشٍ وَعَرَبْ
وَإِنْ تُرِدْ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَلَخْمَا

الاسم الدالّ على فرقة من فرق العرب إما حي أو قبيلة ؛ فالحي ما لم يقل فيه " بنو فلان " ، ولا " من بني فلان " ، والقبيلة ما يقال فيه ذلك ، والحي إن كان فيه مانع من الصرف حكم فيه بالمنع كـ" تَغْلِب " فيه العلمية والوزن ، و " بَاهِلَة " فيه العلمية والتأنيث ، و [عَيْلَان] (١) ؛ وهو حي من عَبْدِ القَيْسِ ، فيه العلمية والزيادة ، وإن لم يكن فيه مانع وجاز اعتبار القبيلة فيه فهو ثلاثة أقسام :

قسم يغلب فيه اعتبار الحي فيكون صرفه أكثر من منعه ، وذلك نحو : " قُرَيْش ، و مَعَدّ(٢) ، و ثَقِيف ، و عَاد ، و لَخْم "(٣) ، وفي التنزيل(٤) : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ ، وقد يعتبر فيه القبيلة فيمنع من الصرف ، وذلك كقول الشاعر(٥) في منع صرف " قريش " أراد القبيلة :

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوليدُ سَمَاحَةً وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسَادَهَا

---

(١) في الأصل : : " حيلان " ، بالحاء المهملة ، تحريف ، إذ لم أجد " حيلان " هذا في بني عبد القيس بن أفصى بن دُعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، ينظر : جمهرة النسب : ٢٩٥ - ٢٩٦ . وقد مثّل المؤلف بـ" عيلان " فيما سبق : ويُمثّل به النحويون في هذا الموضع . انظر : شرح الشريشي: ٢ / ٥٤٣ .

(٢) مَعَدّ بن عدنان . ينظر : جمهرة النّسب : ١٧ .

(٣) لَخْم : هو مالك بن عدي بن الحارث بن مرّة بن أُدد بن زيد بن يشجب . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٢٢ .

(٤) سورة قريش : من الآية : ١ .

(٥) هو عدي بن الرقاع العاملي ، يمدح الوليد بن عبد الملك . والبيت في ديوانه : ٥٣ ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦٢ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، والمخصص : ١٧ / ٤٢ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٦٧ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٨٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٠٣ .

و" المسامِيح " : جمع " سمح " على غير قياس .

وقول الآخر[١] في منع صرف " مَعَدّ " :

عَلِمَ القَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عُطَارِدِ

وقسم يغلب فيه اعتبار القبيلة ، فيكون منعه أكثر من صرفه ، وذلك نحو : " هُذَيْل " ، و " تَنُوخ "[٢] ، كقوله[٣] :

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ ا للهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وقول الآخر[٤] :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بزَوْبَرَا

وقسم يستوي فيه الأمران ، فلا يترجح فيه الصرف ولا المنع[٥] ، وذلك نحو : " سَبَأ ، و ثَمُود " ، كقوله[٦] تعالى في منع صرفهما: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِم ﴾

---

(١) البيت لايعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٠ . وينظر : المقتضب: ٣ / ٣٦٣ ، والنكت: ٢ / ٨٣٩ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٥ . ومحمد بن عطارد : أحد بني تميم ، وسيّدهم في الإسلام .

(٢) تَنُوخ : جماعة من بطون شَتَّى ، وسُمُّوا تنوخاً لأن التَّنُوخ الإقامة ؛ فتحالفوا على الإقامة بموضع بالشام . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٦٢ .

(٣) هو حسان بن ثابت . والبيت في ديوانه : ٤٤٣ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٤٨٦ . وينظر : الكامل : ٢ / ٦٢٦ ، والمحتسب : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١١٤ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ٣٣٩ . والفاحشة التي ذكرها : أن الشاعر أبا كبير الهذلي لما أسلم سأل رسول ا لله ﷺ تحليل الزنا .

(٤) البيت ينسب إلى الفرزدق ، وهو في ديوانه : ١ / ٢٠٦ ، ٢٩٦ ، وينسب إلى الطرماح ، وهو في ملحق ديوانه : ٥٧٤ ، وينسب إلى ابن أحمر ، وهو في ديوانه : ٨٥ . وينظر : الخصائص : ٢ / ١٩٨ ، واللآلئ : ١ / ٥٥٤ ، ورجّح العلامة الميمني أن يكون لابن أحمر ، والإنصاف : ٢ / ٤٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٨ . وبعده :

وَيَنْطِقُهَا غَيْرِي وَأَكْلَفُ جُرْمَهَا فَهَذَا قَضَاءٌ حَقُّه أَنْ يُغَيَّرا

(٥) ينظر في هذا الباب : الكتاب : ٣ / ٢٤٨ فما بعدها .

(٦) سورة سبأ : من الآية ١٥ . ومَنْع " سبأ " من الصرف على قراءة ابن كثير وأبي عمرو . و" مساكنهم " بالألف : قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر . ينظر : السبعة : ٤٨٠ ، ٥٢٨ .

وقوله[١] : ﴿ أَلَا بُعداً لمدين كما بَعُدت ثمود ﴾ ، وقوله[٢] تعالى في صرفهما : ﴿ وجِئتُك مِنْ سَبَأ بِنَبَأ يَقِين ﴾ وقوله[٣] : ﴿ أَلَا إِنَّ ثموداً كَفَرُوا رَبَّهم ﴾ .

وإن لم يجز اعتبار القبيلة فيه تعين الصرف كـ" مَذْحِج "[٤] .

والقبيلة إن كان فيها أيضاً مانع من الصرف حكم بالمنع كـ" عُذْرَة[٥] ، و كِنَانَة ، و ذُبْيَان "[٦] ، وإن لم يكن ؛ فإن كانت منقولة من اسم أب ترجَّح الصرف مثل : " كَلْب ، و تَمِيم ، و عَبْس " ، وهو تميم[٧] بن مُرّ ، وعَبْس بن بَغِيض[٨] ، قال[٩] :

فَأَمَّا تَمِيمُ تَمِيمُ بْنُ مُرّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

وإن كانت منقولة من اسم أُمّ ترجَّح المنع كـ " سَدُوس[١٠] ، / و سَلُول "[١١] ، ٩/٦٦

---

(١) سورة هود : من الآية : ٩٥ .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٢٢ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٦٨ .

(٤) مَذْحِج بن يخامر بن مالك بن أدد بن زيد بن كهلان . ينظر : نهاية الأرب : ٣٧٢ .

(٥) عُذْرة بن سعد هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافي بن قضاعة . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٤٤٨ .

(٦) ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان . ينظر : جمهرة النسب : ٤١٤ .

(٧) ينظر : جمهرة النسب : ١٩١ .

(٨) عبس بن بغيض : أخو ذبيان بن بغيض الذي سبق ذكره .

(٩) هو بشر بن أبي خازم الأسدي . والبيت في ديوانه : ١٩٠ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٨٢ . وينظر : المعاني الكبير : ٩٣٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٥٥ . وقوله : « رَوْبَى » أي : الذين اسْتَثْقَلُوا نوماً .

(١٠) قال الكلبي في جمهرة النسب : ١٩٦ « كل سَدوس في العرب فهو مفتوح السين إلا سُدوس بن أَصْمَع من طيِّئ ؛ فإنه مضموم السين » . والمشهور : سَدُوس بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم .

(١١) سلول بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . ينظر : جمهرة أنساب العرب : ٢٧١ .

قال[١] :

إِذَا مَا كُنْتَ مُفْتَخِراً فَفَاخِرْ بِبَيْتٍ مِثْلِ بَيْتِ بَنِي سُدُوسَا

وأما اسم الصِّنف فإنه إن أريد به الجيل كـ " العَرَب ، و العَجَم ، و التُّرك ، و الرُّوم ، و الزِّنج " فهو مصروف ، وإن أريد به الطائفة ، أو القبيلة كـ" اليَهُود ، و المَجُوس " فهو ممنوع ، كقوله[٢] :

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْماً قُلْتَها لم تُؤَنَّبِ

وقول الآخر[٣] :

[كَنَارِ] مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

وقوله :

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لِأَبْ تَصْرِفُهُ ... ...

الحكم فيه بالصرف غير مستقيم ؛ لأن الحي قد يكون فيه مانع ، فلا يحكم

---

(١) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ٣٤٤ . وسُدُوس بضم السين هنا ؛ لأنه يمدح خالد بن سُدُوس بن أَصْمَع النبهاني .

(٢) هو خوات بن جبير ، يردّ على العباس بن مرداس ، والبيت في ديوان العباس : ٣٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٤ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٠ ، والمخصص : ١٧ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣٥ .

(٣) صدر البيت :

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْناً

صدره لامرئ القيس ، وعَجزُه للتوأم اليشكري . جاء في ديوان امرئ القيس : ١٤٧ : « قال الأصمعي : قال أبو عمرو بن العلاء : كان امرؤ القيس مِعَنّاً ضِلِّيلاً ، ينازع كل من ادّعى الشعر ؛ فنازع التوأم اليشكري ، فقال : إن كنتَ شاعراً فَمَلِّط أنصاف ما أقول وأَجزِها ؛ قال : نعم ؛ فقال : أَحَارِ ... ؛ فقال التوأم : كَنَارِ ... » اهـ . ومثله في اللسان (مجس) عن ابن بري . والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٥٤ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣٥ . وقوله : « بُرَيقاً » تصغيره تصغير تعظيم ، و" وهناً " : بعد هَدْء الليل .

بصرفه ، وقد لا يكون ويترجح منعه كما تقدم ، وتمثيله " بعرب " غير مستقيم أيضاً؛ لأنه ليس أبا وإنما هو صنف .

وقولـــه :

وَإِنْ تُرِدْ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا

مستقيم ، أي : مطلق القول إن أريد بـه الحـي أو الأب انصـرف ، وإن أريـد بـه القبيلة أو الأم امتنع ؛ فللتذكير محملان وللتأنيث محمـلان ، لكـن تمثيلـه بـ " تَغْلِب ، و لَخْم " ، والحكم عليه بعدم الانصراف لما ذكره غير مستقيم ؛ لأن " تَغْلِب " ممنـوع لغير ما ذكر ، وهو ما فيه من العلتين ، و " لَخْم " يترجح فيه الصرف .

* * *

كَـــــذَا إِذَا أَرَدْتَ بِـــــالبُلْدَانِ تَـــأْنِيثَ تَعْرِيـــفٍ كَمِـــنْ عُمَـــانِ
لَمْ يَنْصَـــرِفْ إِذْ بُقْعَـــةً أَرَدْتَـــا وإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعـــاً صَرَفْتَـــا
كَوَاسِـــطٍ وَدَابِـــقٍ وَفَلْـــجِ دَلِيلُهَـــا فِي الشِّـــعْرِ لِلمُحْتَـــجِّ

أسماء الأماكن مسورة كانت أو غيرها تنقسم قسمين : قسم فيه علامـة تـأنيث ، وقسم لا علامة تأنيث فيه ، والذي فيه علامة التأنيث إما معرى من اللام فهـو ممنـوع مـن الصـرف للعلميـة والتـأنيث اللفظـي إن كـانت العلامـة تـاء ، أو لألـف التـأنيث المقصورة أو الممدودة ، إن كانت العلامة ألفـاً ، وذلـك مثـل " مَكَّـة ، وحُـزْوَى[1] ، وتَيْمَاء " ، أو معرف باللام فمنصرف كـ" المَدِينَة ، والبَصْرة ، والكُوفَة ، والرُّصَافـة ، والعَقَبَة " .

والذي لا علامة تأنيث فيه ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم يغلب فيه التأنيث على التذكير لإرادة البقعة ، فهـو ممنـوع مـن الصـرف في

---

(١) سبق التعريف بها في هامش الصفحة : ٣٤٧ ، من التحقيق .

الأكثر للعلمية والتأنيث المعنوي ، وذلك نحو : " عُمَان ، وفَارِس ، ودِمَشْق ، وخُرَاسَان ، وبَغْدَاد " ، قال الشاعر[١] :

لَقَدْ عَلِمَتْ أَبْنَاءُ فَارِسَ أَنَّنِي عَلَى عَرَبِيَّاتِ النِّسَاءِ غَيُورُ

وإلى هذا القسم أشار بقوله :

كَـذَا إِذَا أَرَدْتَ بالبُلْدَانِ تَأْنِيثَ تَعْرِيفٍ ...

لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةً أَرَدْتَا ... ...

تعريضاً بوجوب المنع إن أريدت البقعة ، أو الصرف إن أريد الموضع ، والمشار إليه بـ" ذا " ما تقدمه من الأحياء والقبائل ، فهو مثله إن أريد به اعتبار التأنيث كالبقعة امتنع ، أو اعتبار التذكير كالموضع انصرف ، إلا أن محل التذكير هنا واحد ، وكذلك التأنيث[٢] .

وإذا وُجِدَ في هذا القسم ثلاثيٌّ ساكن الوَسَط كـ" مِصْر ، وحِمْص ، وبَلْخ " رجع كـ" هِنْد " في تساوي الأمرين ؛ الصرف وتركه ؛ إلا إذا قيل بعجمته فإنه يتحتَّم[٣] / المنع. ٦٦/ب

وقسم يغلب فيه التذكير على التأنيث لإرادة الموضع فهو منصرف في الأكثر كـ" بَدْر ، وحُنَين ، ونَجْد ، وهَجَر ، ووَاسِط ، ودَابِق ، وفَلْج " ، و" مِنَى " مقصور يصرف - موضع بمكة - مذكَّر يصرف[٤] ، وفي التنزيل[٥] : ﴿ لقَد نَصَركُم ا للهُ

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في معجم ما استعجم : ٤ / ١٤٠٦ .

(٢) سبق قريباً في الأحياء والقبائل أنّ للتذكير محملين وللتأنيث محملين ؛ فالتذكير باعتبار الحي والأب ، والتأنيث باعتبار القبيلة والأم . والتذكير هنا واحدٌ باعتبار الموضع ، والتأنيث واحدٌ باعتبار البقعة .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٢ .

(٤) المصدر السابق : ٣ / ٢٤٣ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ١٢٣ .

ببدرٍ ﴾ وفيه[١] : ﴿ ويَومَ حُنَيْن إذْ أعجَبَتْكم كَثرتُكم ﴾ وقال الشاعر[٢] :

فَإنْ تَدَعِي نَجْداً أَدَعْهُ وَمَنْ بِهِ وَإنْ تَسْكُنِي نَجْداً فَيَا حَبَّذَا نَجْدُ

وفي المثل[٣] : « كَمُسْتَبْضِعِ تَمْرٍ إلى هَجَرٍ » مصروفاً ، وقال الأخطل[٤] :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا

وقال آخر[٥] :

بِدَابِقٍ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقُ

وآخر[٦] :

---

(١) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

(٢) نسبه الأصفهاني في الزهرة : ١ / ٢٠٩ ، إلى بعض الأسديين ، وقبله :

وَإنْ كَانَ يَوْمُ الوَعْدِ يَوْمَ لِقَائِنَا فَلاَ تَعْذِلاَنِي أَنْ أَقُولَ مَتَى الْوَعْدُ

(٣) ينظر : أمثال أبي عبيد : ٢٩٢ ، وجمهرة الأمثال: ٢ / ١٥٣ ، ومجمع الأمثال: ٣ / ٣٩ ، والمستقصى : ٢ / ٢٣٣ . ويروى : " كجالب " و" كمهدي " .

(٤) البيت في ديوانه : ١ / ١٠٥ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ١٧٤ ، والمقتضب : ٣ / ٢٩٥ ، وينظر: مجاز القرآن : ١ / ٥٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٤٤ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٣١ .

(٥) نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٤٣ إلى غيلان . وهو غيلان بن حُرَيث الرَّبَعيّ ، ونسبه الجوهري في الصحاح : (دبق) إلى الهدّار . والبيت في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٧٠ . وروايته في بعض المصادر : « ودابقُ » بالمنع ، حملاً على البقعة . و" دابق " : قرية قريبة من حلب .

(٦) نسبه سيبويه في الكتاب : ١ / ١٨٧ إلى الأشهب بن رُمَيْلة ونسبه البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٣٢ إلى حُريث بن مُحَفِّض نقلاً عن أبي تمّام في كتابه [مختار أشعار القبائل] والأشهب شاعر من بني تميم ، مخضرم ؛ أدرك الجاهلية والإسلام . أخباره في المؤتلف والمختلف : ٣٢ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٣٠ . وحُرَيث شاعرٌ إسلامي ، من شعراء الدولة الأموية ، تميميٌّ أيضاً . أخباره في خزانة الأدب : ٦ / ٣٢ . والبيت في : المؤتلف والمختلف : ٣٣ ، والمحتسب : ١ / ١٨٥ ، ومعجم ما استعجم : ١١٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٤ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٢٥ .

=

وإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقد جاء منعها قليلاً ، قال حسان[1] ، فمنع " حنيناً " :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَأَعْلَوا جَدَّهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

وقال الفرزدق[2] ، فمنع " وَاسِطاً ، وهَجَراً " حملاً على البقعة :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتَ بِهَا أَيَّامُ وَاسِطَ والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا

وقسم سووا فيه بين الأمرين، و لم يغلبوا فيه تأنيثاً ولا تذكيراً، وذلك كـ" حِرَاء " بالكسر والمد ، و" قُبَاء " بالضم والمد[3] ، قال الشاعر[4] في تأنيث " حِرَاء " ومنعه :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرّاً وَأَعْظَمَهُمْ بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا

* * *

كَذَاكَ لا تُصْرَفُ أَسْمَاءُ السُّوَرْ كَهُودَ والتَّأْنِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرْ
مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الإِضَافَهْ إِذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافَهْ
وَمِثْلُ حَامِيمَ وَيَاسِينَ بُنِي وَقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا اعْتُنِي

= وفَلْج : وادٍ بين البصرة وحمى ضريّة . وفي البيت شاهد آخر ؛ وهو قوله : « وإنّ الذي » ، أصله : « وإن الذين » ؛ فحذف النون منه تخفيفاً .

(١) البيت في ملحق ديوانه : ٣٩٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٧٥ ، ومعجم ما استعجم : ٢ / ٤٧٢ ، ٤ / ١٤٠٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٩٤ .

(٢) البيت في ديوانه : ١ / ٢٣٥ ، من قصيدة يرثي بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٤٣ . وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٣ ، والمخصص : ١٧ / ٤٧ ، ومعجم البلدان : ٥ / ٣٤٧ . ويروى " فارس " ، بدل " واسط " .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٩ .

(٤)نسبه سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٤٥ إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وفيه قصيدة على الوزن والرويّ ، لعل البيت من شواردها ، انظر ديوانه : ٢ / ٨٨٦ . ورواية صدره عند سيبويه :

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيماً

وهو برواية المؤلف في الصحاح : (حرا) . وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥٩ .

أسماء السور قسمان : جملة ومفرد ، فالجملة نحو : ﴿ اقْتَرَبَت السَّاعَة ﴾[١] و ﴿ قَد سَمِع اللهُ ﴾[٢] و ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾[٣] و ﴿ قُلْ أُوحِي إِلَيَّ ﴾[٤] وهذا القسم محكي لا يدخله إعراب سواء كانت الجملة مصدرة بحرف من حروف المعاني نحو : ﴿ هَل أَتَى ﴾[٥] و ﴿ أَلَمْ نَشْرَح ﴾[٦] و ﴿ إِنَّا أَعْطَينَاك الكَوثَر ﴾[٧] أو مدلولاً عليها به نحو : ﴿والشَّمْس وضُحَاها ﴾[٨] .

فلو سميت السورة بـ(إقتربت) من ﴿ اقْتَرَبت السَّاعة ﴾[١] ، أعربته إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وقطعت همزة الوصل[٩] ، لأنه قد صار من جملة الأسماء ؛ وألف الوصل لا تكون من الأسماء إلا في الأسماء العشرة المعروفة ، وأبدلت تاء التأنيث هاء في الوقف كما هو حكم تاء التأنيث .

والمفرد قسمان : قسم فيه الألف واللام نحو : " الأنعام ، والأعراف ، والأنفال ، والنحل ، والكهف " ، وغير ذلك ، وهو مصروف .

وقسم معرًّى من اللام ، وهو قسمان : قسم كان علماً قبل تسمية السورة به نحو : " محمَّد ، ويونس ، ويوسُف ، وإبراهيم ، وسُبحان ، وهُود ، ونُوح " فما ليس فيه سببان منه قبل التسمية ، فممتنع إن جعلته اسماً للسورة ، ومنصرف إن نويت حذف المضاف كـ" محمَّد " ، وما فيه سببان ممتنع إن جعلته اسماً لها أو نويت حذف مضاف ، أما إذا جعلته اسماً للسورة فللعلمية والتأنيث ، وأما إذا نويت حذف مضاف

---

(١) سورة القمر : من الآية : ١ .
(٢) سورة المجادلة : من الآية : ١ .
(٣) سورة النحل : من الآية : ١ .
(٤) سورة الجن : من الآية : ١ .
(٥) سورة الإنسان : من الآية : ١ .
(٦) سورة الشرح : من الآية : ١ .
(٧) سورة الكوثر : من الآية : ١ .
(٨) سورة الشمس : الآية : ١ .
(٩) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٦ .

فللعلمية والعجمة كما في " إبراهيم " ، أو للعلمية والزيادة كما في " سُبْحَان " .

٢/٦٧ وأما " هُود ، ونُوح " / [مما ليس][1] فيه سببان منه قبل التسمية ، فممتنع إن جعلته اسماً للسورة ، ومنصرف إن نويت حذف مضاف كـ" محمد " ، وما فيه سببان ممتنع إن جعلته اسماً لها ، أو نويت حذف مضاف ، أما إذا جعلته اسماً للسورة فللعلمية والتأنيث ، فإنك إن جعلته اسماً للسورة امتنع ؛ لأنه وإن صار مثل " هند " ثلاثياً ساكن الوسط إلا أن معه العجمة[2] ، فهو كـ" مَاه ، وجُور " ، وإن نويت حذف مضاف انصرف ؛ لأن العجمة لا أثر لها مع سكون الوسط .

وقسم لم يكن علماً قبل التسمية ، وهو أيضاً قسمان : قسم ليس من أسماء حروف التهجي ، وقسم منها ، فالأول كـ" فاطر ، وتنزيل ، وبراءة " ، وهذا إن جعل اسماً للسورة امتنع ، وإن نوي إضافة " سورة " إليه انصرف إلا أن يكون مضافاً كـ" آل عمران " ، فإن له حكم نفسه .

والثاني ثلاثة أقسام : قسم هو ثلاثة أسماء فصاعداً نحو : ﴿ طسم ﴾[3] و ﴿ المص ﴾[4] و ﴿ المر ﴾[5] و ﴿ كهيعص ﴾[6] و ﴿ حم عسق ﴾[7] ، وهذا مبني لعدم التركيب ، إلا ما كان منه على ثلاثة فقط مثل : ﴿ طسم ﴾[3] ، فإنه يجوز فيه

---

(١) في الأصل : " لا فيه ... " ، تحريف .

(٢) هذا ليس على إطلاقه ، فـ" هود " مختلف فيه ، قيل : إنه عربي ، واشتقاقه من : هاد يهود ، إذا تاب ، وقيل : أعجمي . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٥ ، والمعرّب : ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٩٠ ، واللسان : (هود) .

(٣) سورة الشعراء : الآية : ١ .

(٤) سورة الأعراف : الآية : ١ .

(٥) سورة الرعد : من الآية : ١ .

(٦) سورة مريم : الآية : ١ .

(٧) سورة الشورى : الآيتان : ١ ، ٢ .

جعل الأولين منه اسماً واحداً كـ" قَابِيل "[١] ، ويركب مع الثالث ، ويعامل معاملة " بَعْلبك " في لغاته الثلاث[٢] .

وقسم هو اسمان نحو : ﴿ حم ﴾[٣] و ﴿ يس ﴾[٤] و ﴿ طس ﴾[٥] ، وفيه طريقان ؛ البناء لعدم التركيب ، والإعراب ومنع الصرف للعلمية وعجمة مقدرة ؛ لأن هذه حروف لا تفهمها العرب فتنزل منزلة ما هو على زنتها من الأسماء الأعجمية نحو : " هَابِيل ، وقَابِيل ، وهَارُون "[٦] ، وهو معنى قوله :

وَقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتُنِي

وقسم هو اسم واحد نحو : " قاف ، وصاد ، ونون " ، وهذا إن نويت إضافة سورة إليه كان منصرفاً معرباً بإعراب المضاف المحذوف ، وإن جعل اسماً للسورة جاز الصرف وتركه لأنه كـ" هند "[٧] .

وأما أسماء المُدَد فالممتنع من الصرف منها من الشهور " الجُمَادَيان " لألف التأنيث المقصورة ، و " شَعْبان ، ورَمَضَان " للعلمية والزيادة ، ومن أيام الأسبوع في

---

(١) أي " طاسين " . ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٨ .

(٢) تقدّم ذكرها في الصفحة : ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣) الآية الأولى من : سورة غافر ، وفصّلت ، والزخرف ، والدّخان ، والجاثية ، والأحقاف .

(٤) سورة يس : الآية : ١ .

(٥) سورة النمل : من الآية : ١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٨ ، وقد مثّل بـ" هاروت " بالتاء ، وكلاهما أعجميّ . ينظر : المعرب : ٣٩٤ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٨ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٢ ، وأجاز الزجّاج وجهاً رابعاً ، قال : " وإن شئت قلت : " هذه نُونْ يا هذا " موقوفة ؛ فحكيتَ الحرف على ما كان يُلفظ به في السورة " .

التسمية القديمة " أَوَّل ، وأَهْوَن "[١] ليومي الأحد والاثنين ، للعلمية ووزن الفعل ، و " عَرُوبَة "[٢] ليوم الجمعة ، للعلمية والتأنيث ، وفي الحديثة : " الثلاثاء ، والأربِعاء " - مثلّث العين - لألف التأنيث الممدودة .

* * *

(١) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب : ٢ / ٧٦٧ ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ٢٧٠ . ويقال ليوم الاثنين : " أَوْهَد " أيضاً . وسُمِّي الأحد أوّل : لأنهم جعلوه أوّل عدد الأيام ، وسُمِّي الاثنين : أهونَ : من الهون ؛ وهو السكون ، وأَوْهَد : يَدُلُّ على هذا المعنى ؛ لأن الوهدة الانخفاض ؛ كأنهم جعلوا الأول أعلى ثم انخفضوا في العدّ .

(٢) عَرُوبة أي : الرّحْمَة . ينظر : المصدران السابقان .

[تعدي الفعل ولزومه]

القَـــوْلُ فِي الأَفْعَـــالِ فِي التَّعَـــدِّي ... وتَنْتَهِـــي لِسَـــبْعَةٍ فِي العَـــدِّ
أَوَّلُهَـــا لَمْ يَتَجَـــاوَزْ فَـــاعِلَا ... إِذْ لَيْـــسَ لِلْمَفْعُـــولِ ذَاكَ قَـــابِلَا
كَطَـــالَ واحْمَـــرَّ وَمِثْـــلُ خُلِقَـــا[1] ... وَمِثْـــلُ رَاحَ واغْتَـــدَى وَانْطَلَقَـــا[2]

الفعل ينقسم إلى متعد وغير متعد ، وغير المتعدي قسم واحد ، والمتعدي ستة أقسام ، فالسبعة بالنظر إلى التعدي واللزوم لا إلى التعدي وحده ، فالتقدير : القول في الأفعال في التعدي واللزوم ، فحذف المعطوف للعلم به[3] ، كما حذف في قوله[4] تعالى : ﴿ لا نُفَرِّق بينَ أحَدٍ من رُسُله ﴾ والجارّ / الثاني بدل من الأول ؛ بدل اشتمال ، أي : في تعدي الأفعال ولزومها . ٦٧/ب

وقوله :

أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلَا

أي : أول مطلق الأفعال الذي هو مورد القسمة ، لا أول الأفعال المتعدية ، وإلا لكان اللازم قسماً من المتعدي ، فيكون المتعدي صادقاً عليه وهو مباين له ، وذلك محال ، فغير المتعدي هو الذي لا يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل[5] ، ويقتصر عليه ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ؛ لأنه ليست فيه دلالة عليه ، واستحق الأولية

---

(١) في الدرة الألفية : ١٤ : « ظَرُفَا » .

(٢) في الدرّة الألفية : ١٤ : « انْصَرَفا » . وذَكَرَ في الشرح : « انصرف » .

(٣)وقيل : أراد التعدّي في اللغة ؛ وهو التجاوز ؛ فكأنه قال : القول في تجاوز الأفعال أو تعدّيها إلى منتهى عددها . وقيل أيضاً أراد بالتعدّي : التعدد ؛ فأبدل الياء من أحدد الدالات كراهية التضعيف .

ينظر : شرح الشريشي : ٢/ ٥٥٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٧٥ ، وشرح النيلي : ١ / ٣٩٥ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٥ . والمعطوف المحذوف هنا تقديره : « لا نفرّق بين أحدٍ من رسله وبين أحد » . ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٣٦٥ .

(٥) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٧٤ .

لتوقف فهم معناه على شيء واحد وهو الفاعل ، فتوقف فهم المتعدي على ... [1] الفاعل والمفعول ، وما يتوقف على شيء واحد فهو أول لما يتوقف على شيئين .

ويعرف من جهة المعنى بأن يكون خلقة ، أي : من فعل الطبيعة كـ" طَالَ ، ونَبَتَ ، وبَلِي " ، أو من أفعال النفس من غير ملابسة كـ" فَرِح ، وحَزِن " ، أو حركة جسم من غير مماسة كـ" رَاحَ ، واغْتَدَى ، وانْصَرَف " كما مثّل .

ومن جهة اللفظ بأن يكون على زنة " فعل " من الثلاثيِّ الحروف كـ" حَسُن ، وقَبُح "، وأمّا " رَحُبَتْك الدارُ " فشاذّ ؛ لتضمنه معنى وسعتك ، أو على زنة " انْفَعل ، وافْعَلَّ ، وتَفَعْلَلَ ، وتَفَوْعَل ، وتَفَيْعَل ، وتَفَعْنَل ، وتَفَعْلَى " من الخماسيها ، أو على زنة " افْعَوْعَل ، وافْعَنْلَلَ ، وافْعَنْلَى ، و[افْوَنْعَل] [2] وافْعَالّ ، وافْعَلَلَّ " من السداسيها كـ" انْقَطَع ، واحْمَرَّ ، وتَدَحْرَج ، وتَحَوْقَل ، وتَشَيْطَن ، وتَقَلْنَس ، وتَقَلْسَى " ، و" اغْدَوْدَن الشعرُ " : إذا طال ، و" اسْحَنْكَك " : إذا اشتدَّ سوادُه ، و" اسْلَنْقَى على قفاه " ، و" احْوَنْصَل الطائرُ " خرجت حوصلته ، " واحمارَّ ، واطمأنَّ " ، وما عدا هذه الأوزان يأتي في الغالب متعدِّياً وغير متعدٍّ .

* * *

وكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٍ فَاعِلَهُ ... فَلَا[3] يَكُونُ الفِعْلُ إلَّا قَبْلَهُ

وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ ... وَالفِعْلُ حَتْماً وَضْعُهُ التَّذْكِيرُ

وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ ... تَقُولُ قَامَتْ دَعْدُ غَيْرَ فَاصِلِ

وَإِنْ فَصَلْتَ الفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ ... لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِي فِعْلِهِ

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي المُؤَنَّثِ ... غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَرِثِ

وَإِنْ يُؤَنَّثْ فَاعِلٌ ضَمِيرُ ... فَلَيْسَ فِي تَأْنِيثِهِ تَخْيِيرُ

---

(١) بياض بمقدار كلمة ، والكلام تام .

(٢) في الأصل : " افنوعل " ، تحريف .

(٣) في المصادر : " ولا " .

الفعل التام وهو المراد من قوله : " وَكُلُّ فِعْلٍ " متعدياً كان أو غير متعد إذا ذكر فلا بد له من فاعل يرتفع به إما ظاهراً أو مضمراً أو محذوفاً منوباً عنه لأنه عرض وحكم وعامل ؛ فلا بد له مما يقوم به ومحكوم عليه ومعمول ، وقُيِّد بالتام لتخرج الأفعال الناقصة ؛ لأن مرفوعها لا يسمى فاعلاً في الاصطلاح ، وإنما لم يقيِّده لأن الناقص خرج بقرينة ذكره بعد .

والفاعل كل اسم أسند إليه فعل لم[1] تُغَيِّرَّ صيغته مقدم عليه ، أو اسم يشبهه[2] . مثل : " قام زيد ، وما قام زيد " ؛ لأنه بمعنى امتنع ، و" زيد قائم غلامه " ، وقولنا : " لم تُغَيِّرَّ/صيغته "[1] ليَخْرج مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله عند من لا يراه فاعلاً[3] ، ٩/٦٨
و " مقدم عليه " ليَخْرج المبتدأ في مثل : زيد قام ؛ لأنه موهم أن " زيداً " هو المسند إليه " قام "[4] .

وارتفاعه بالفعل ، وقيل[5] : بإسناده إليه ، وقيل[6] : بالفاعلية .

وردَّ الثاني : بلزوم كون العامل فيه معنوياً ، ولم يقل به أحد ، والثالث : بتخلف حقيقتها في مثل : " مات زيد ، وانْقَضَّ الجدار " .

وخصَّ بالرفع لأنه لا يكون إلا متحداً ؛ لأن فعلاً واحداً لا يكون له فاعلان فصاعداً على غير جهة الاشتراك بحرف العطف ، بخلاف المفعول ، فإنه يتعدد ، فجعل

(١ ١) مكرّرٌ في الأصل .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٧٠ - ٧١ ، وشرح كتاب الحدود : ١٩٣ .

(٣) ممّن يراه فاعلاً : الزمخشري . ينظر : المفصل : ٢١ ، وشرح الكافية : ١ / ٧١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، وأسرار العربية : ٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٩ .

(٥) هو رأي خلف الكوفي . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٧١ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٥٩ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٥ .

أثقل الحركات للمتحد ، وأخفها للمتعدد ليحصل التعادل ، ومجيء العكس قليل كقولهم[١] : " خَرَقَ الثَّوبُ المِسْمَارَ " ، وقول الشاعر[٢] :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

وهو من المقلوب ، ولأنه لما كان أحد ركني الإسناد ، بخلاف المفعول والمضاف إليه أعطي أقوى الحركات لتناسب قوتها قوة الحاجة إليه ، ووجب تقديم رافعه ؛ لأنه كالجزء الأخير منه بدليل سكون لام الفعل له في مثل : " ضَرَبْتُ " لئلا يجتمع أربعة متحركات لوازم فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهو عديم النظير ، وجزء الكلمة الأخير لا يتقدم على الأول ، ويُوَضِّح كونه كالجزء منه وقوع علامة إعراب الفعل بعده في مثل " يَضْرِبُون " ، ومجيء النسبة إليهما معاً في مثل قوله[٣] :

فَأَصْبَحَتْ كُنْتِيّاً وأَصْبَحْتُ عَاجِناً وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتٌ وَعَاجِنُ

وأجاز الكوفيون تقدمه عليه[٤] ، واستشهدوا بقول الزبّاء[٥] :

---

(١) ينظر : البسيط : ١ / ٢٦٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦٩٩ .

(٢)هو الأخطل ، والبيت في ديوانه : ١ / ٢٠٩ . وهو من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، وتعرّض لهجاء كليب بن يربوع بأبيات منها الشاهد ، وروايته : عَلَى العِيَارَاتِ ... أو حُدِّثَتْ ... . وينظر : مجاز القرآن: ٢ / ٣٩ ، والأصول : ٣ / ٤٦٤ ، والمحتسب : ٢ / ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٨٢ . وشاهده : نصب " السَّوْءَات " ورفع " هجر " على القلب . والهُدَّاج ، والهِدَاج ، والهَدَج: المشي المتقارب .

(٣) البيت لا يعرف قائله . وهو في المخصص : ١٣ / ٢٤٦ ، وأسرار العربية : ٣٦ ، ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣١١ ، واللسان : (عجن - كون) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١١٨ .
وقوله : " كنتي " : الذي يقول : كُنْتُ كذا وكذا ، والعاجن : الذي يعتمد على الأرض إذا أراد النهوض من كبر أو بدانة .

(٤) رأيهم في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٠ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٨١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٩ .

(٥) الزبّاء بنت عمرو بن الضَّراب ، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة أخبارها في : الأغاني : ١٥ / ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٢٧٣ .

⇐

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيِهَا وَئِيدَا

أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

وقالوا التقدير : وئيداً مشيها ، وردَّ : بأنَّ الرواية : " مَشْيِها " بالجرِّ على أنه بدل اشتمال من الجمال أي : ما لمشي الجمال وئيداً .

ووضع الفعل على التذكير لإفادته المصدر ، وهو مذكَّر ؛ لأنه جنس ، فإذا لحقته تاء التأنيث فإنما تلحقه دالة على تأنيث الفاعل من أول الأمر ، وصح لحاقها به دالة على تأنيث غيره - وعلامة تأنيث الشيء لا تكون في غيره - لأنه لما كان كالجزء منه ، امتزجا فصارا كشيء واحد ، وإنما لحقته علامة التأنيث دالة على تأنيث فاعله ولم تلحقه التثنية والجمع دالة على [تثنية] فاعله وجمعه فيقال : " قَامَا الزَّيْدَان ، وقامُوا الزَّيْدُون " لئلا يؤدي إلى اجتماع فاعلين ، فثبتت علامة التأنيث حيث لا محذور ، وطرحت علامة التثنية والجمع حيث المحذور موجود .

وأما نحو : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾[1] وقوله[2] : « يتعَاقَبُون فيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ وملَائِكَةٌ بالنَّهَار » وقول الفرزدق[3] :

= والبيتان ينسبان إليها في كثير من كتب اللغة والنحو ، وينسبان إلى قَصِير صاحب جذيمة الأبرش ، ولها معهما خبر مذكور في الأغاني ، وينسبان إلى الخنساء وليسا في ديوانها ، وقيل : إنهما مصنوعان . ينظر: معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٣ ، وأمالي الزجاجي : ١٦٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٦٩٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٨٢ ، وشرح أبياته : ٧ / ٢١٦ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٤٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٢٨ .

(١) سورة الأنبياء : من الآية : ٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥١ .

(٣) البيت في ديوانه : ١ / ٤٦ . من قصيدة يهجو بها عمرو بن عفراء الضّبّي . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ١٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٣٤ .

وديافٍ وحوران : من مدن الشام . ينظر : معجم البلدان : ٢ / ٣١٧ ، ٤٩٤ ، والسّليط : الزيت .

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

وقولهم[١] : " أَكَلُوني البَرَاغِيثُ " فمحمول على أنها ضمائر ، والظاهر بدل منها[٢] ، أو مبتدأ خبره ما تقدم / من الجملة ، أو علامات تدل على تثنية الفاعل وجمعه[٣] ، لدلالة تاءِ التأنيث على تأنيثه فهي على ذلك حروفٌ ، فلا يلزم الجمع بين فاعلين . ٦٨/ب

ثم الفاعل المؤنث إما حقيقي التأنيث وهو ما بإزائه ذكر في الحيوان كـ" النَّاقة ، والمَرأة " أو لفظية وهو ما تأنيثه بالوضع والاصطلاح كـ" الظُّلْمَة " .

أمّا الفعل : فإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، لم يجز طرح العلامة من فعله للزوم التأنيث ، وللفرق بين المذكر والمؤنث إذا اشتركا في الاسم ، فإنه قد يسمىٰ المذكر باسم المؤنث كـ" هِنْد " ، وقد يسمَّى المؤنَّث باسم المذكر كـ" جَعْفَر " ، قال[٤] :

قَتَلْتَ في حَرَمٍ مِنَّا أَخَا ثِقَةٍ هِنْدَ بْنَ أَسْمَاءَ لا يَهْنَى لَكَ الظَّفَرُ

وقال الآخر[٥] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٠ . وهي لغة طَيِّء وأزد شنوءة .

(٢) هذا رأي الفرّاء ، ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٧ .

(٣) هذا رأي سيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ١٩ .

(٤) هو أعشى باهلة ، والبيت من قصيدة مرثيّة ، وهي من المراثي المفضّلة المشهورة بالبراعة والبلاغة ، رثى بها الأعشى المنتشر بن وهب الباهلي ، أخاه لأمّه ، وكان قتله هند بن أسماء بن زنباع . ذكر القصيدة الآمدي في المؤتلف والمختلف : ١٤ ، في ترجمة الأعشى ، وأوردها البغدادي كاملة مشروحة في خزانة الأدب : ١ / ١٨٥ . والشاهد في : ١ / ١٩٩ . وقوله : « في حرمٍ » أراد : ذا الخلصة ؛ وهو صنمٌ كان في تبالة .

(٥) لم أجد من نسبهما ، وهما في الكامل : ١ / ١٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٣ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٦٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٨١ . قال المبرّد : « كان أعرابيٌّ يختلف إلى مَغَنِّيةٍ لآل سليمان ؛ فأشرفت عليه ذات مرّة ؛ فأومأت إليه بيدها إيماءَ عائبٍ له بالقِصَر ؛ فأنشأ يقول ... » . والدّحداح : القصير .

يَـا جَعْفَرُ يَـا جَعْفَرُ يَـا جَعْفَرُ
إِنْ كُنْتُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ

بكسر التاء من " أنت " ، وفيهـم : أسمـاء بـن خارجـة[١] ، إلا إذا فصـل بينهمـا تقول : " حضر القاضي اليوم امرأة " ، قال جرير[٢] :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ مُقَلَّدَةً من الأُمَّاتِ عَـــارَا

وإثباتها أجود .

وإذا كان الفاعل غير حقيقي فحكمه حكم الحقيقي المفصول بينـه وبـين فعلـه في جواز طرح العلامة وإثباتها كقولك : " طلع الشـمس " ، وهـو مـع الفصـل أجـود ، وإنما جاز الطرح مع الفصل فيهما ؛ لأن الإثبات إنما كان عنـد كونـه كـالجزء ، فلمـا حصل الفصل انتفت الجزئية ، وفي التنزيل[٣] : ﴿ فمَنْ جَاءَه موعِظةٌ مِن ربِّه فانْتَهى ﴾ وفيه : ﴿ ولَوْ كَان بِهم خَصَاصة ﴾[٤] ، للفصل بضمير المفعول ، وبالجـار والمجـرور ، هذا إذا كان الفاعل ظاهراً .

---

(١) هو أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري ، تابعي ، من أهل الكوفة ، كـان سيّدَ قومـه جواداً مقدّماً عند الخلفاء ، ممّن يُنْقَل عنه لطائف القول وفصيح الكلام . ينظـر : الكـامل : ١ / ٣٢٠ ، ٢ / ١٠٧٠ ، ١١٩٢ ، والأنساب : ٩ / ٢٩٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ١ / ٢٨٣ . وينظر : معاني القـرآن للفـراء : ٢ / ٣٠٨ ، والمقتضـب : ٢ / ١٤٨ ، والخصـائص : ٢ / ٤١٤ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش : ٥ / ٩٢ ، وشـرح التصريـح : ١ / ٢٧٩ . ورواية عجزه في الديوان وفي المصادر :

عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

ولم أجد رواية المؤلف في أيٍّ من المصادر ، فالبيت من قصيدة ميمية ، عدتها سبعة وأربعون بيتاً ، وقوله: صُلُبٌ : جمع صليب ، والشام : جمع شامة .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٥ .

(٤) سورة الحشر : من الآية : ٩ .

أما إذا كان مضمراً فلا بد من إثبات العلامة ، حقيقياً كان الفاعل أو غير حقيقي، تقول : " المرأة قامت ، والشمس طلعت " ، وفي التنزيل[١] : ﴿.ورَحْمَتِي وَسِعت كُلّ شَيء﴾ ، ولا يجوز : الشمس طلع ؛ لئلا يلتبس بإسناد الفعل إلى مذكر من سببها ؛ أي : ضوؤها ، أو نورها ، أو غير ذلك ، والمراد الإسناد إليها ، ولأن الفعل في موضع الخبر ، وأصله بالاسم ، والاسم تلزم فيه التاء إذا أخبر به عن مؤنث ، وأما قول الطائي[٢] :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقول الأعشى[٣] :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـــةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فهو على تأويل الأرض بالمكان ، والحوادث بالحدثان[٤] ، وقال : " أَوْدَى " ، ولم يقل : أَوْدَتْ مع إمكانه ؛ لاحتياجه إلى الألف للردف ، لأن البيت من قصيدة مردفة أولها[٥] :

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٥٦ .

(٢) هو عامر بن جوين الطائي ، شاعرٌ جاهلي ، كان سيداً في قومه ، وله من امرئ القيس بن حجر أخبار . ترجمته في : أسماء المغتالين : ٢٠٩ ، وخزانة الأدب : ١ / ٥٣ . وينسب البيتان إلى الخنساء خطأً ، لأن لها أبياتٌ على الوزن والقافية في رثاء أخيها صخراً .

والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٦ . وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧ ، والخصائص : ٢ / ٤١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ١٢٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٦ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٨ ، والأصول : ٢ / ٤١٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٢٤ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٤ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٠ .

(٤) وقيل: استغنى عن علامة التأنيث بما عُلِم من تأنيث الأرض والحوادث . ينظر: خزانة الأدب: ١ / ٤٦ .

(٥) البيت في ديوانه : ١٢٠ .

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا وَقَدْ عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا

فلو لم يأت بها كان سِنَاد رِدْفٍ[1] .

وإذا أُسند الفعل إلى ظاهر الجمع ، فإن كان مذكراً سالماً لم تلحق فعله العلامة لسلامة لفظ المذكر فيه ، وأجازه طاهر بن أحمد على قصد الجماعة[2] ، [3]وأما قول العنبري : لفظه ، وعلى هذا فلا شاهد فيه [3] .

---

(١) السِّنَادُ : اختلاف الرّدفين ، ويستشهدون بقول الشاعر :

فَقَدْ أَلِجُ الخباءَ على جوارٍ كأنّ عيونَهُنَّ عيونُ عِيْنِ

ثم قال :

فأَصْبَحَ رأسُهُ مثلَ اللُّجَيْنِ

فكسر ما قبل الياء في الأول ، وفتح في الثاني . ينظر : الصحاح : (سند) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٧ ، والكافي في العروض والقوافي : ١٦٤ .

(٢) المقدمة المحسبة :

(٣ ٣) هكذا في الأصل : « وأما قول العنبري لقطه ، وعلى هذا فلا شاهد فيه » وهو خللٌ واضح .

أمّا " العنبريّ "؛ فهو قُرَيْط بن أُنَيْف ، شاعرٌ إسلامي ، صدّر أبو تمّام حماسته بقصيدته التي منها الشاهد .

وأمّا " قوله " فهو :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وأما " لقطة " فهي محرّفة عن " اللقيطة " . والبيت يستشهد به النحاة على لحاق التاء للفعل " تستبح "، والفاعل " بنو " جمعُ مذكّرٍ سالم . والعلة : أنّ مفرده " ابن " لّما تغيّرت صورته في الجمع أشبه جمع التكسير ؛ فعُومل معاملته في لحاق التاء للفعل . وقوله : « فلا شاهد فيه » : إذا أراد بـ" بني اللقيطة " القبيلة ، وهي مؤنث ، أو أنّه لّما أضيف إلى " اللقيطة " اكتسب التأنيث منها . مستفادٌ من شرح ابن القواس : ١ / ٤٨٥ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٤١ . وصحّح البغدادي البيت بـ" الشقيقة " بدل " اللقيطة " ، والشقيقة بنت عبّاد بن زيد بن عوف بن ذهل بن شيبان ، وأما " اللقيطة " فليس هذا موضعها ؛ وهي أم حصن بن حذيفة وإخوته .

(١) .....

وجعل " القَدَمَا "(٢) فاعلاً مثنًّى مرفوعاً محذوف النون لغير إضافة ، / ضرورة ٦٩/ب

---

(١) سقط في الأصل أودى بستة وعشرين بيتاً مع شرحها ، و لم يتنبّه الناسخ لذلك ؛ فالنص متصل في وسط الصفحة والسطر أيضاً . وهي :

الآخر التاليه ذو الوصول ... بأحرف الجرّ إلى المفعول

وهو على ضربين أما الأول ... فالحرف حتماً عنه ليس يُفصَلُ

والآخر الذي أجازوا فصلَه ... مثاله اشكر خالداً واشكر لَهُ

الثالث الناصب مفعولاً فقط ... وكونه مؤخراً لا يشترط

إلا للبسٍ لو أتى معكوسَا ... كما تقول زار عيسى موسى

وينصب المفعول فعلٌ مضمرُ ... تقول إيّاك وشيئاً يُنكَرُ

ومثله مكة والهلالاَ ... لما رأى الأُهبَةَ والإهْلالاَ

شأنَك والحجَّ أي الزم شأنكَا ... أهلك والليلَ أي الحقْ أهلَكا

وهكذا كليهما وتَمْرا ... إياك إياك المِرَاء الشَّرَّا

وانته خيراً ووراء أَوْسَعَا ... وناقةَ الله وكلٌّ سُمِعَا

قد أضمروا أَعْطِ وزدني واحذرْ ... واتقِ وأْتِ مثل ذاك يُضْمَرْ

ومنه مفعولٌ على المعنى حُمِلْ ... أُضْمِر فعلُه كبيتٍ قد نُقِلْ

قَدْ سَالَم الحيَّاتُ منه القَدَمَا ... الأفْعُوَانَ والشجاعَ الشَّجْعُمَا

(٢) وذلك من قول الراجز :

قَدْ سَالم الحياتُ منه القَدَما
الأُفْعُوانَ والشجاعَ الشجعمَا

وقد ضمّنه ابن معط ألفيته ، كما سبق . واختلف في قائله ، فينسب إلى ابن جَبَابة اللّص ، وإلى مساور العبسي ، وإلى العجاج ، وليس في ديوانه ، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى الدُّبَيْري، وإلى عبد بني عبس . وهما من شواهد سيبويه : ١ / ٢٨٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٨٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١١ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٠ ، والمخصص : ١٦ / ١٠٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤١١ .

والراجز يصف رجلاً بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ؛ فكأنّ بينهما وبين الحيّات مسالمة .

والأفعوان : الذكر من الأفاعي ، والشجاع : الذكر من الحيات ، والشجعم : الطويل مع عظم الجسم .

وقوله : " وجعل القدما فاعلاً ... " هو قول الفراء ، فقد رواه بنصب " الحياتِ " مفعول به ، والفاعل القدمان ، محذوفة النون ، والأفعوانَ وما بعده بدل من الحيّات .

على حدّ قوله[١] :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ والمَوْتُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

برفع " إِسَار " لا بجرّه على زيادة " إمَّا " ، ومثله قول الآخر[٢] :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ

أي : خَظَاتَان ، وقول سيبويه[٣] أظهر وأعرب .

* * *

الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولُ ثُمَّ لَهُ لِآخَرٍ وصُولُ
لَكِنْ بِحَرْفِ الجَرِّ نَحْوَ اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ وَقَدِ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطاً ومُسْتَبِينَا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَا

المتعدّي من الأفعال إلى مفعولين قسمان ، قسم يتعدَّى إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر ، وقسم يتعدى إليهما بنفسه ، فالأول ثلاثة أفعال : " اخْتَرْتُ ، وأَمَرْتُ ، واسْتَغْفَرْتُ " ، تقول : " اخترتُ زيداً من الرِّجال ، وأمرتُ زيداً بالخير " ،

---

(١) هو تأبّط شرّاً ، والبيت في ديوانه : ٢٨٤ . وهو من قصيدة حماسيّة ، أوردها أبو تمام في حماسته: ، وهي في شرح المرزوقي : ١ / ٨٩ . والشاهد في الخصائص : ٢ / ٤٠٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ٥٧، وهمع الهوامع : ١ / ٤٩ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٩٩ . وفي رفع " إسار ، ومِنّة " حذف نون المثنّى ، وفي جرّهما الفصل بين المتضايفين بـ" إما " ، فلم ينفكّ البيت عن ضرورة . قاله ابن هشام في مغني اللبيب : ٢ / ٦٤٣ .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٦٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٨٠ ، والمخصص : ٢ / ٨٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٥٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٨٧ ، قال : " فإنّما نصب الأُفْعُوَانَ والشجاعَ لأنّه قد عُلم أنَّ القَدَمَ ههنا مُسَالِمَة كما أنها مُسَالَمَةٌ ، فحَمَل الكلامَ على أنّها مُسَالِمَةٌ " اهـ . فيكون الأفعوان وما بعده منصوباً بإضمار فعل ؛ كأنه قال : وسالمت القدمُ الأُفعوانَ والشجاعَ ؛ فالمسالمة واقعةٌ منهما ، وكان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه " سالم " ؛ لأن المسالمة إنما تكون من اثنين فصاعداً ؛ فلما اضطُرّ إلى النصب حمل الكلام على المعنى .

وفي التنزيل[١] : ﴿ وأمُرْ أهلَكَ بالصَّلَاة ﴾ و" اسْتَغْفَرْتُ اللهَ مِنْ ذَنْبِي " ، ويجوز حذف حرف الجر كقوله[٢] تعالى : ﴿ واخْتَار مُوسَى قومَه سبعين رجلاً﴾ أي : من قومه ، وقول الفرزدق[٣] :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَبِرّاً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

أي : من الرجال ، والمفعول الأول نائب مناب الفاعل ، وقيل : إن " سبعين " بدل من قوله : " قومه "[٤] . ورد : بأن " اختار " تقتضي مختاراً ، ومختاراً منه ؛ فلو أبدل " سبعين " من قوله : " قومه " لذهب المختار منه ؛ لأن الثاني هو المقصود ، وهذا الردّ إنما يتوجه إذا كان البدل في حكم تنحية الأول ، وظاهر أنه ليس كذلك ؛ لانتقاضه بمثل : " زيد رأيت أباه عمراً " ، وإذا قالوا ذلك فإنما يريدون به استقلاله بنفسه ، ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمتين للمتبوع ، لا أن الأول ملغى[٥] . وقال الآخر[٦] :

---

(١) سورة طه : من الآية : ١٣٢ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٥٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ١ / ٤١٨ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٣٠ . وينظر : الأصول : ١ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١١٣ ، ١٢٣ . والزّعازع : الرّياح التي تهبّ بشدّة .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٣٩٩ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٨ ، قال : " ... كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه مَنَع من اعتباره مستقلاً ، ولّما لم يكن للبدل معنىً في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف ، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فُهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً " .

(٦) اختلف في نسبته ، فينسب إلى عمرو بن معدي كرب ، وهو في ديوانه : ٣٥ ، وإلى خفاف بن ندبة ، وهو في ديوانه : ١٢٦ ، وإلى العباس بن مرداس ، وهو في ديوانه : ٣١ ، وإلى أعشى طرود ، وهو في الصبح المنير : ٢٨٤ ، وإلى رُزْعة بن السائب .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٦ . وينظر : الأصول : ١ / ١٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٤ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٢٤ .

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وآخر[١] :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ

ويجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين ، وفي التنزيل[٢] : ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُم إِنَّه كانَ غَفَّارا ﴾ وفي حديث[٣] الإسراء : " اخْتَرْتُ الفِطْرَة " ، وقال آخر :

أَمَرْتُكَ أَمْراً جَازِماً فَعَصَيْتَنِي

وهذه الأفعال الثلاثة تحفظ ولا يقاس عليها ، وأبو سعيد[٤] يقيس عليها غيرها ، فيجيز في نحو : " أَجْلَسْتُ زيداً إلى عمرٍو ، أَجْلَسْت زيداً عمراً " ، ويسمّي المفعول الثاني لـ" اخْتَرْت ، واسْتَغْفَرْت " إذا سقط حرف الجرّ مفعولاً منه لتقديره بـ" مِنْ " ،

---

(١) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢١ . وينظر : الخصائص : ٣ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١١١ .

(٢) سورة نوح : من الآية : ١٠ .

(٣) ينظر : صحيح مسلم ١ / ١٣٠ - ١٣٢ كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات ، وفرض الصلوات .

(٤) هذا وهمٌ من المؤلف - عفا الله عنه - فإن أبا سعيد السيرافي نصَّ على الالتزام بالمسموع من العرب ، جاء في شرح الكتاب : ١ / ٣١٠ في شرح قول سيبويه : « وليست « استغفر الله ذنباً » ، و« أمرتك الخير » أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنّما يتكلّم بها بعضهم » .

قال : « يعني أن حذف حرف الجرّ من هذين الفعلين ليس كثيراً في كلامهم [يعني] العرب ، وإنّما يتكلّم به بعض العرب . وليس كل ما كان متعدياً بحرف جر جاز حذفه إلاّ ما كان مسموعاً من العرب سماعاً ، ألا ترى أنك تقول : « مررتُ بزيدٍ » ، وتكلّمتُ في زيدٍ » ، ولا تقول : « مررتُ زيداً » ، ولا تكلّمتُ زيداً ، كما تقول : « أمرتُك الخيرَ ، ودخلتُ البيتَ » في معنى : « أَمَرتُكَ بالخيرِ ، ودخلتُ في البيت » اهـ . والمؤلف ليس بدعاً في هذه النسبة ، فالرأي منسوب إلى السيرافي في شرح ابن القوّاس : ١ / ٥٠٢ . والذي يتردّد في كتب النحاة نسبة القياس إلى الأخفش الأصغر ، علي بن سليمان ، وتبعه في ذلك ابن الطراوة ؛ بشرطين : تعيّن الحرف وتعيّن مكانه . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٩١ ، والمساعد : ١ / ٤٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٨٢ .

وألحق بعضهم[١] بها ثلاثة أفعال أخر وهي : " سَمَّى ، وكَنَى ، ودَعَا " ، تقول : " سَمَّيْتُهُ بِزَيدٍ ، وزَيْداً " ، قال :

وَسَمَّيْتُهُ سَعْداً تَفَاءلْتُ بِاسْمِهِ فَأَلْفَيْتُ فَالِي بِالسُّعُودِ وَفَالِي

و" كَنَيْتُهُ بأبي عبد الله ، وأبا عبد الله " ، قال[٢] :

وَمَا صَفْرَاءُ تُكْنَى أُمَّ عَوْفٍ كَأَنَّ سُوَيْقَتَيْهَا مِنْجَلَانِ

/ و" دَعَوْتُه بعمرو ، ودَعَوْتُه عمراً " ، قال[٣] : ٦٩/ب

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

وأما القسم الثاني فقد أشار إليه بقوله :

والخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَوْتُ العَبْدَ حُلَّتَيْنِ

الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعولين قسمان أيضاً :

الأول : ما يتعدَّى إليهما والأول منهما غير الثاني ، وهو ضربان أحدهما : متعدٍّ إليهما بالأصالة نحو ما مثل من قوله : " كَسَوْتُ العَبْدَ حُلَّتَيْنِ " ، وكذلك " سَأَلْتُ الأَمِيرَ مِائَةً " ، والثاني : متعدٍّ في الأصل إلى واحد ، ونقل بالهمزة إلى اثنين نحو : " أَعْطَيْتُ زيداً درهماً " ، أصله : عَطَوْتُ ؛ بمعنى تَنَاوَلْتُ ، قال امرؤ القيس[٤] :

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحِلِ

---

(١) هو سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٧ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٣٩٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٩٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٨٢ .

(٢) قائله حمّاد الرَّاوية . وهو في الشعر والشعراء : ٢ / ٧٦٧ ، والحيوان : ٥ / ١٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٤٦ . وأم عوف : الجرادة .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ١٦٥ ، من التحقيق .

(٤) البيت من معلقته ، وهو في ديوانه : ١٧ ، وشرح القصائد السبع : ٦٧ ، الشثن : الخشن ، وظبي : اسم رمل ، وأساريعه : دوابُّ بيض تكون فيه ، والإسحل : شجرٌ له غصون دقاق ، يُستاك به .

فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ، وقال الفراء[١] : المفعول الثاني منصوب بفعل محذوف تقديره : " فأخذ درهماً " ، [ورُدَّ][٢] جواز نحو : " أَعْطَيْتُ زيداً درهماً فلم يأخذه " .

ويجوز تقديم الثاني فيه على الأول إلا أن يلبس مثل : " أَعْطَيْتُ زيداً عمراً " ، ويجوز إثباتهما معاً وحذفهما معاً عند قيام القرينة ، تقول لمن قال : " هل كَسَوْتَ أحداً ثوباً " ؟ : نعم كسوت ، وفي التنزيل[٣] : ﴿ فأمَّا مَن أَعْطَى واتَّقَى ﴾ ويجوز حذف أحدهما نحو : " كَسَوْتُ زيداً " ولا تَذْكُر ما كَسَوْتَه ، و" كَسَوْتُ ثوباً " ولا تَذْكُر مَنْ كَسَوتَه .

والقسم الثاني : يتعدَّى إليهما والأول هو الثاني ، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما ، وقد أشار إليه بقوله أيضاً :

* * *

(١) رأيه في شرح الشريشي : ٢ / ٥٩٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٠٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٨٣ .

(٢) في الأصل : " وأورد " ، تحريف .

(٣) سورة الليل : الآية : ٥ .

[ظن وأخواتها]

وَسَادِسٌ لَهَا ثَمَانٌ تَطْلُبُ ... مُبْتَدَأً وَخَبَراً فَتَنْصِبُ
وَهْيَ ظَنَنْتُ مَعْ حَسِبْتُ خِلْتُ ... عَلِمْتُ مَعْ رَأَيْتُ مَعْ وَجَدْتُ
زَعَمْتُ مَعْ جَعَلْتُ وَهْيَ كُلُّهَا ... تُلْغَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمَلُهَا
وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ ... لَكِنَّهَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِلْ مُطْلَقَاً ... مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا

سادس لها أي : للأفعال المذكورة باعتبار المتعدي ، وهذه الأفعال هي أحد نواسخ الابتداء ، فلا تدخل إلا على ما يصح نسخه فيه ، وهو المبتدأ والخبر ، فلذلك قال : " تطلب مبتدأ وخبراً " ، وإذا دخلت عليهما نصبتهما على المفعولية ، وهو معنى قوله : " فتنصب " وتسمى أفعال القلوب ؛ لأن الأفعال تنقسم إلى ما يكون بالقلب كالإرادة والمحبة والبغضاء ونحوها ، وإلى ما يكون بالجوارح ، وهذه لا علاج فيها بالجوارح[1] ، ولأن أول مفعوليها محكوم عليه بالثاني ، والحكم أمر عقلي ، والعقل محله القلب لقوله[2] تعالى : ﴿ لَهُم قُلُوبٌ يَعقِلُونَ بِهَا ﴾ فعبر عن الحكم بالقلب ؛ لأنه محله ، وتسمى أيضاً أفعال الشك واليقين ؛ لأن " حَسِبْتُ ، وخِلْتُ " للشّك ، وهو التردد بين الجائزين على السواء ، وأما الظنّ فهو ترجيح أحد الجانبين على الآخر .

و" عَلِمْتُ ، ورَأَيْتُ ، ووَجَدْتُ " لليقين ، و" زَعَمْتُ " يحتمل الأمرين / لأنها ٢/٧٠
قول مقرون باعتقاد ، فإن كان جزماً كانت يقيناً وإلا كانت شكاً ، فهذه سبعة أفعال ، ويقال في حدها : " ما اتصل بالمبتدأ والخبر من العوامل اللفظية لبيان ما هو عنه " لأن النسبة قد تكون عن علم في غرض المتكلم ، فتقول : " عَلِمْتُ " ونحوه ،

---

(١) هي عبارة ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٦٢ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٤٦ .

فـ" رَأَيت ، ووَجَدْت " بمعناه ، وقد تكون عن ظن فتقول : " ظَنَنْت " ، وقد تكون عن شك فتقول : " حَسِبت ، وخِلْت " .

فما اتصل بالمبتدأ والخبر من العوامل أعم من أن تكون معنوية أو لفظية ، وقولهم: اللفظية يخرج المعنوية ، وقولهم : " لبيان ما هو عنه " يخرج ما عداها من العوامل اللفظية مثل " إنَّ " وأخواتها ، و" كَانَ " وأخواتها .

وقد زادها المصنف " جَعَلْت " ، وسيأتي شرط كونها منها في آخر هذا الفصل[١] .

وزاد غيره عليها خمسة عشر فعلاً ، وهي : " عَدَّ ، وأَرَى " لأنهما يرادفان " ظَنَّ " كقوله[٢] :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ

وقول الآخر[٣] :

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وتقول : أَيْنَ تَرَى بِشراً جَالساً ؟ أي : تَظُنّ ، وقد يُستَعمل مقلوباً ، وفي الحديث[٤] : « فَرَاء أَنَّه لَمْ يُسمِعِ النِّسَاءَ فأَتَاهُنَّ فذَكَّرَهُن ووَعَظَهُنَّ » .

---

(١) تنظر الصفحة : ٤١٣ ، من التحقيق .

(٢) هو النعمان بن بشير الأنصاري - رضي الله عنه - ، والبيت في ديوانه : ١٥٩ . وينظر : شرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٥٧ .

(٣) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ١٤٤ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥١ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٠٣ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٦٥ .

ويستشهد به النحاة أيضاً على جواز كسر همزة " إن " وفتحها بعد " إذا " الفجائية .

(٤) ينظر : النهاية : ٢ / ١٧٧ ، وفيه : « أنّه خطب فرُئي أنّه لم يُسمع » فأورده على أصله دونما قلب .

و" حَجَا " ، و " هَبْ " في الأمر ؛ لأنهما يرادفان " حَسِب " كقوله[١] :

وَكُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِـمَّـاتُ

وقول الآخر[٢] :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

و" دَرَى " ، و " شَعَر " ، و" تَعَلَّمْ " في الأمر ؛ لأنها ترادف " عَلِـمَ " كقولـه[٣] تعالى : ﴿ ومَا أَدْرَاك مَا هِيَه ﴾ ، وقول الشاعر[٤] :

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ جَمِيلُ

وقوله[٥] تعالى : ﴿ ومَا يُشْعركم أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُون ﴾ وقول الشاعر[٦] :

---

(١) البيت ينسب إلى أبي شبل الأعرابي ، يهجو أبا عمرو الشيباني . ينظر : تهذيب اللغة : ٥ / ١٢٠ ، ومعجم الأدباء : ٦ / ٨١ . وينسب إلى تميم بن مقبل ، وليس في ديوانه . وهو في المساعد : ١ / ٣٥٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٨ .

(٢) هو عبد الله بن همام السلولي . والبيت في شعره : ٨٥ . وينظر : معاهد التنصيص : ١ / ٩٦ ، والمساعد : ١ / ٣٥٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٩ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٦ .

(٣) سورة القارعة : الآية : ١٠ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو في المساعد : ١ / ٣٥٨ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٣٢ . وتروى قافيته : " حميدُ " .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٠٩ .

(٦) هو زياد بن سَيَّار . والبيت في : شرح التصريح : ١ /٢٤٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٩ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٢٩ .

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

و" صَيَّرَ " وما يرادفها وهو أربعة أفعال : " رَدَّ " كقوله[١] :

رَمَى الحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَـــهُ سُمُودَا

فَرَدَّ شُـــعُورَهُنَّ السُّودَ بِيْضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيْضَ سُودَا

و" اتَّخَذَ " كقوله[٢] تعالى : ﴿ واتَّخَذ اللهُ إبْرَاهيمَ خَلِيلَا ﴾ .

و" ضَرَبَ " المُعْمَلة في المَثَل[٣] كقوله[٤] تعالى : ﴿ واضْرِب لهمْ مَثَلاً أَصْحَاب القَرية ﴾ و﴿ ضرَبَ اللهُ مثلاً عَبداً مَملُوكاً ﴾[٥] .

و" تَرَكَ " كقوله[٦] تعالى : ﴿ وتَرَكْنَا بعضَهم يومئذٍ يَمُوج في بَعْض ﴾ ، وتقول: " صيَّرت زيداً أميراً " .

و" أَلْفَى " كقوله[٧] تعالى : ﴿ إنَّهم ألفَوا آباءَهم ضَالِّين ﴾ ، وقول الشاعر[٨] :

---

(١) ينسبان إلى عبد الله بن الزبير ، وهما في ملحق ديوانه : ١٤٣ ، وإلى أيمن بن خريم ، وهما في ديوانه : ١٢٦ ، وإلى فضالة بن شريك ، وإلى الكميت بن معروف . ينظر : عيون الأخبار : ٣ / ٦٧ ، وذيل الأمالي : ٣ / ١١٥ ، ومعجم الشعراء : ٣٠٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤١٧ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١٢٥ .

(٣) وذهب ابن أبي الربيع إلى أن " ضرب " بمعنى " صيّر " متعدٍّ لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره ، نحو : " ضربتُ الفِضَّةَ خلْخالاً " . ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٢٦١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥١ .

(٤) سورة يس : من الآية : ١٣ .

(٥) سورة النحل : من الآية : ٧٥ .

(٦) سورة الكهف : من الآية : ٩٩ .

(٧) سورة الصافات : الآية : ٦٩ .

(٨) البيت لا يعرف قائله . وهو في المقاصد النحوية : ٢ / ٣٨٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٩ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٣٥ .

قَـــدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوهُ المُغِيثَ إِذَا مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي عَلَى أَحَدِ

و" سَمِعَ " إذا وليه غير مسموع[1] كقولك : " سَمِعْت زيداً يقرأُ " .

و" تَوَهَّمَ " كقوله[2] :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

ولذلك أجري مجراها في الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد في قول المعري[3] :

وَهُنَّ مُنِيْفَاتٌ إِذَا جُبْنَ وَادِياً تَوَهَّمْتَنَا مِنْهُنَّ فَوْقَ جِبَالِ / ٧٠/ب

وزاد بعضهم السبعة[4] التي تتعدَّى إلى ثلاثة إذا بنيت لما لم يسم فاعله ؛ لأنها تجري مجراها في التعدي إلى اثنين هما في الأصل مبتدأ وخبر ، فيكون المجموع ثلاثين فعلاً ، وبنو سليم يلحقون " قُلتُ " بـ" ظَنَنْت " ، فينصِبون بها المفعولين[5] ، كقول

---

(١) أما إذا وليه مسموع كقولهم : " سمعت كلاماً " فإنه متعدٍّ إلى واحد . وهو مذهب الأخفش ووافقه الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع وابن مالك . ومذهب الجمهور أن سمع تتعدّى إلى واحدٍ ؛ فإن كان ممّا يسمع فهو ذاك ، وإن كان غير مسموع فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال . ينظر : المسائل الحلبيات : ٨٢ ، ٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٠ .

(٢) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٣٠ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٨٦ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٣٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٧٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٠٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٤٥٣ .

(٣) البيت في شروح سقط الزند : ١١٧٢ .

(٤) هي : " أعلم ، وأرى ، وأخبر ، وخبَّر ، وأنبأ ، ونَبَّأَ ، وحدَّث " . ينظر : التخمير : ٣ / ٢٦٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧٥ .

(٥) حكاها سيبويه عن أبي الخطاب ، الأخفش الأكبر ، ينظر : الكتاب : ١ / ١٢٤ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٠٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٠٥ ، والمساعد : ١ / ٣٧٥ .

الراجز[١] :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فِطِّيْنَا

هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْـرَائِيْنَا

وأما غيرهم فلا يجري القول مجرى الظنّ إلا بأربعة شروط[٢] :

الأول : أن يكون فعلاً مضارعاً .

الثاني : أن يكون للمخاطب .

الثالث : أن يكون مستفهماً عنه .

الرابع : أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين ، كقولك : [أ] أنت تقول زيد منطلق ؟ ، لأن الاستفهام عن فاعله لا عنه ، وذلك كقول الراجز[٣] :

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا

يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِـــمٍ وَقَاسِمَا

فإن فصل بظرف نحو : أَيَومَ الجُمعة تقولُ زيداً قائماً ؟ ، وأَعِندَك تقُول زيداً قائماً ؟ ، أو بجار ومجرور نحو : أَفِي الدَّارِ تقُول زيداً جالساً ؟ ، أو بأحد المفعولين

---

(١) لا يعرف قائلهما . وهما في المعاني الكبير : ٢ / ٦٤٦ ، واللآلئ : ٢ / ٦٨١ ، والمساعد: ١/ ٣٧٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٧ . و" إسرائين " لغة في " إسرائيل " .

(٢) ينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٠٦ ، والمساعد : ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٣) هو هدبة بن الخشرم ، والبيتان في شعره : ١٣٠ . وهما من قصيدة يردّ بها على زيادة بن زيد بن مالك ، وكان الأخير قد تغزّل بأخت هدبة ، وهما في الطريق إلى الحج ؛ فردّ عليه هدبة بأرجوزة يتغزّل فيها بأخت زيادة ، وهي " أم قاسم " ، ويقال : " أمّ خازم " . أورد ابن حبيب قصتهما في أسماء المغتالين : ٢٥٦ ، وأورد البغدادي الأرجوزتين في خزانة الأدب : ٩ / ٣٣٥ ، فما بعدها . والبيتان في الشعر والشعراء : ٢ / ٦٩١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٧ . ويروى : « يحملن » بدل « يدنين » .

كقول الشاعر[١] :

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

لم يَضُرّ ذلك عندهم .

وإن فصل بغير ذلك نحو : أزيدٌ تقُول غلامُه ذاهبٌ ؟ ، لم يُعمِلوا .

ولهذه الأفعال بالنسبة إلى المفعولين ثلاثة أحوال : حالة توسّط بينهما ، وحالة تأخر عنهما ، وحالة تقدم عليهما .

فإذا توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها وذلك من خصائصها ، أما الإعمال فلتعلقها بالجملة ، وأما إلغاؤها فلضعفها بتقدم المفعول عليها ، واستقلال الجزءين كلاماً ، فتقدر هي بالظرف في الفضلية ، فإذا قلت : " زيد قائم ظننت " ، أو " زيد ظننت قائم " ، كان في قوة " قَائم في ظَنِّي " ، إلا أن الإعمال مع التوسط أولى لقوتها بالتقدم على أحد الجزأين ، والإلغاء مع التأخر أولى لضعفها[٢] بالتأخر عنهما مع ضعفها الأصلي ؛ لأنها غير نافذة ولا واصلة من الفاعل إلى المفعول[٣] ،

---

(١) هو الكميت بن زيد . والبيت في ملحقات ديوانه : ٣ / ٣٩ . من نونيّته المشهورة في المهاجاة بين القحطانيين والعدنانيين . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٢٣ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٧٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٨٣ .
ويروى : أنُوَّاماً .... مُتَنَاوِمِينَا . وصلته :

عَنِ الرَّامِي الكِنَانَةَ لَمْ يُرِدْهَا وَلَكِنْ كَادَ غَيْرَ مُكَايَدِينَا

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١١٩ .

(٣) معناه : أنك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فالضرب واصلٌ إلى عمرو ، وإذا قلت : ظننتُ زيداً قائماً ، فالظنّ لا يصل إلى زيد ، وإنما عملها في مضمون الجملة . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٧ - ٦٨ .

فمن إلغائها متوسطة قول المنقري[١] يهجو العجّاج :

أَبَا الأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

ومتأخّرة قول الآخر[٢] :

وَالْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نَجَوْتُ وَخَابُوا

وقال قوم[٣] : الإعمال والإلغاء متساويان ، إلا أن يؤكد الفعل بالمصدر فيترجح الإعمال كقولك : " زيداً ظننت ظناً قائماً " .

وإذا تقدّمت أُعملت لقوتها بالتقدُّم ، إلا أن يقع بعدها ما يعلّقها عن العمل ، وهو معنى قوله :

مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا

---

(١) هو اللَّعِين المِنْقَري ، واسمه منازل بن ربيعة ، بينه وبين جرير والفرزدق مهاجاة . أخباره في كنى الشعراء : ٢٩٠ ، والشعر والشعراء : ١ / ٤٩٩ . والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ١٢٠ . وينظر : الأصول : ١ / ١٨٣ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ٨٤ .

وقال ابن المستوفي في إثبات المحصّل : ١٤٣ - ١٤٤ « والبيت الذي أورده الزمخشري ، كذا أورده النحويون : " اللؤم والخور " ، وهي رواية سيبويه ، والقصيدة لاميّةٌ يهجو بها عمر بن لجأ التيمي ، وقيل: إن اللَّعين يهجو بها رؤبة بن العجّاج ، وهو الصحيح ، وشعره يدلّ على ذلك » اهـ . وقبل البيت :

إِنِّي أَنَا ابْنُ جَلاَ إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُنِي يَا رُؤْبُ والْحَيَّةُ الصَّمَّاءُ وَالْجَبَلُ

أَبَا الأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والفَشَلُ

وكذا أنشده البغدادي في خزانة الأدب : ١ / ٢٥٧ ، قال : « وهذا البيت ينشده النحويون :

وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

والصواب ما ذكرناه ؛ فإنّ القصيدة لاميّة ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية » .

(٢) البيت لا يعرف قائله . وهو في شرح الشريشي : ٢ / ٦١٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨٠ ، والمساعد : ١ / ٣٦٤ .

أي : أنت أو هي ، وقد أشار إلى المُعلِّق بقوله :

* * *

لَامُ ابْتِـــدَاءٍ أَوْ حُـــرُوفُ الجَحْـــدِ أَوْ حَـــرْفُ الاسْـــتِفْهَامِ لَا تُعَـــدِّي
نَحْـــوَ عَلِمْـــتُ مَـــنْ تَـــرَى أَبُوكَـــا وَقَـــدْ ظَنَنْـــتُ مَـــا هُنَـــا أَخُوكَـــا

من خصائص هذه الأفعال التعليق وهو عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، ولذلك يجوز معه العطف على المحل بالنصب كقولك : " علمت لزيد منطلق وعمراً " ، وهذا بخلاف الإلغاء ، فإنه إبطال للعمل لفظاً ومحلاً / فلا يجوز : " زَيدٌ ظننتُ منطلقٌ وعمراً " ، لكن " وعمرٌو " بالرفع ، على اللفظ ، فإذا تقدمت هذه الأفعال وفصل بينها وبين مفعولها ما لا يصح إعمال ما قبله فيما بعده ، لأن له صدر الكلام - فلو عمل ما قبله فيما بعده خرج عن أن يكون له صدر الكلام - وجب أن تعلق عن العمل والأشياء المعلقة لها عن العمل ثلاثة : ٩/٧١

لام الابتداء كقولك : " لزيد قائم " ، ومنه قوله[١] تعالى : ﴿ ولَقَد عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ما لَه في الآخِرَةِ مِنْ خَلَاق ﴾ .

وحروف النفي من نحو : " ما ، ولا ، وإن " مثل : " علمت ما زيد قائم " ، ومنه قوله[٢] تعالى : ﴿ لقَدْ عَلِمت ما هَؤلاء يَنطِقُون ﴾ ، و" علمت لا زيد عندك ولا عمرو " ، و" علمت إن زيد قائم " ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ وتَظنُّون إنْ لَبِثتُم إلَّا قليلاً ﴾ .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية : ٦٥ .

(٣) سورة الاسراء : من الآية : ٥٢ .

وحرف الاستفهام نحو : " علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ " ، أي : علمت جواب ذلك ، وهو التعيين ، ويقوم في التعليق مقام حرف الاستفهام تضمن.[١] معناه نحو : " علمت من ترى أبوك ؟ "، وفي التنزيل[٢] : ﴿ لِنعْلم أيّ الحِزبَيْن أحْصَى لما لَبِثوا أمداً ﴾ واختلف في نصب " زيد " ورفعه من : " علمت زيداً من أبوه ؟ " ، فاختار قوم النصب لعدم الفاصل بينه وبين الفعل ، ومنهم[٣] من يرفعه لعموم الاستفهام للجملة .

واختلف[٤] أيضاً في جواز : " عَلِمْتُ هَل زيدٌ عندك ؟ " ، فمنهم من أجازه قياساً على : " عَلِمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ " ، لحصول الجملة في الموضعين ، ومنهم من منع ؛ لأن الاستفهام إنما يعلق العلم بالنظر إلى جوابه ، و" أم ، والهمزة " لطلب التعيين فالتقدير معهما : علمت أحدهما بعينه بخلاف " هل " فإنها ليست لطلب التعيين .

ومن خصائصها أيضاً مجيء فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد تقول : " عَلِمْتُنِي منطلقاً ، وظَنَنتُك خَارجاً " أي : علمت نفسي وظننتَ نفسَك ، وفي التنزيل[٥] : ﴿ أنْ رَآه اسْتَغنَى ﴾ أي : علم نفسه مستغنياً ، ومنه قول الشاعر[٦] :

---

(١) يشير إلى أنّ الهمزة هي أصل أدوات الاستفهام . قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ١٨٩ : « وليست « أي ومن وما ومتى » بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة هذا وذاك ؛ إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا ؛ إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة ؛ فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف ، وكذلك " هل " إنما تكون بمنزلة " قد " ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت " هل " لا تقع إلا في الاستفهام " . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٢ .

(٣) ممّن أجاز رفعه سيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٨٣ .

(٥) سورة العلق : الآية : ٧ .

(٦) هو النمر بن تولب . والبيت في ديوانه : ٨٨ . وينظر : المعمرين : ٧٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٩٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٠ .

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

ولا يجوز ذلك في غيرها ، فلا تقول[١] : " ضَرَبْتُنِي ولا شَتَمْتُك " ، أي : ضَرَبْتُ نفسِي وشتمتَ نفسَك ؛ لأنَّ العادة أن يتعدَّى فعل الفاعل إلى غيره ، فلو قيل ذلك لسبق إلى الوهم ما هو الغالب ، فيوقع ذلك في الغلط ، فعدل إلى لفظ النفس ؛ لأن نفس الإنسان معه كغيره ، ولذلك تراهم يقولون : " قُلتُ لنفسي ، وقالت لي نفسي " ، ومن شعر الحماسة[٢] :

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعْزِيَةً إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدِ

ويحكى أنه وقف على الجرمي رجل فقال : كيف تقول : " ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ " ؟ فقال : كما قلت ، فقال : أزيد فاعل أم مفعول ؟ فقال : إن كانت الأجزاء الضاربة أكثر من المضروبة فهو فاعل ، أو أقل منها فهو مفعول ، وهذا على نحو ما قال المبرد[٣] : الفاعل بالكُليَّة لا يكون مفعولاً بالكُليَّة .

وأجري مجراها في ذلك " عَدِمْتُ ، وفَقَدْتُ ، ورأيت " الحِلْمِيَّة والإبْصَارِيَّة[٤] ، وإن كان العَدَم والفَقْد لا يقع من الفاعل على نفسه لأنه إذا عدم نفسه عدم هو ،

---

(١) هذا على رأي الجمهور ، وذهب ابن كيسان إلى جوازه . ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٥٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢١٢٢ .

(٢) هو العُريان بن سَهْلَة النّبهاني ، وقيل : الجرمي ، وهو شاعرٌ جاهلي ، قَتَل أخوه ابناً له ؛ فقُدِّم إليه ليقتاد منه ؛ فألقى السَّيف وأَنْشأ يقول : أقول ....

كِلاَهُمَا خَلَفٌ مِنْ فَقْدِ صَاحِبِهِ هَذَا أَخِي حِيْنَ أَدْعُوْهُ وَذَا وَلَدِي

أخباره في : من نُسب إلى أمّه : ٨٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٦٠ . والبيت في الحماسة : ١ / ١٢٠ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٢٠٧ . وينظر : عيون الأخبار : ٣ / ٨٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣١٢ ، ٦ / ٣٦١ .

(٣) لم أجده في كتبه ، وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٨ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢١٢٢ - ٢١٢٣ .

وإنما ذلك على طريق التوهم والتخيل فجريا / لذلك مجرى الظنّ ، أمّا " عُدِمت " ٧١/ب
فكقول جِرَان العَوْد[١] :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي ... وَعَمَّا أُلَاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

وأما " فَقَدْتُ " فكقول الآخر[٢] :

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتُنِي ... كَمَا يَنْدَمُ المَغْبُوْنُ حِينَ يَبِيْعُ

و" أَرَى " الحلميّة كقوله[٣] تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً وقَال الآخرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوق رأسِي خُبْزاً ﴾ .

والإبصاريّة كقول[٤] عائشة رضي الله عنها : " لقَدْ رَأَيْتُنَا مَع رسُول الله وليسَ لنَا طَعامٌ إلَّا الأَسْوَدَان " تعني الماء والتمر .

* * *

وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ... فَارْفَعْ كَخِلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ
وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ... أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ... وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتَ رَأْيَ عَيْنِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ ... وَفِي الجَمِيعِ فِعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطْ

---

(١) هو عامر بن الحارث بن كُلْفَة ، وقيل : كلدة . أخباره في خزانة الأدب : ١٠ / ١٨ .
والبيت في ديوانه : ٣٩ . وينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٨ .

(٢) هو مجنون ليلى . والبيت في ديوانه : ١٩١ . وينظر : الأمالي : ١ / ١٣٦ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٣٦ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري ٦ / ١٠٨ ، كتاب الأطعمة ، باب من أكل حتى شبع .

إذا اتصل بهذه الأفعال ضمير الشأن كقولك : " ظَنَنْتُهُ زيدٌ قَائِمٌ " ، وقوله : " خِلْتُهُ هُنا الزَّيْدَان " ، أي : ظَنَنْتُ الشَّأنَ أو الحديثَ زيدٌ قائمٌ وهنا الزيدان ، وجب بقاء الجملة بعدها على إعرابها الأصلي من رفع المبتدأ والخبر ، مفسرة لضمير الشأن ، وهي في موضع نصب على أنها المفعول الثاني ، والمفعول الأول ضمير الشأن ، ويجوز حذف هذا الضمير معها في الضرورة ، فيبقى المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين كما كانا قبل حذفه ، وذلك كقول كعب بن زهير[1] :

أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ

أي : إِخَالُه ، وقول الآخر[2] :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

كما حذف مع غيرها من نواسخ الابتداء من نحو : " إِنَّ ، ولَيْتَ " في قول الشاعر[3] :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جآذِراً وَظِبَاءَ

وقول الآخر[4] :

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٧ من التحقيق .

(٢) نسَبه المرزوقي في شرح الحماسة : ٣ / ١١٤٦ إلى بعض الفزاريين . والبيت في المقرب : ١١٧ ، وشرح التصريح : ١ / ١٥٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٣ ، وخزانة الأدب: ٩ / ١٣٩ .وروايته في الحماسة : " الأدبا " بالنصب ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقبله :

أَكْنِيْهِ حِيْنَ أُنَادِيْهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

(٣) ينسب إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وهي في : الآلئ : ١ / ٢٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٥٧ ، ٥ / ٤٢٠ .

(٤) هو عدي بن زيد . والبيت في ديوانه : ١٦٢ . وينظر : الإنصاف : ١ / ١٨٣، وهمع الهوامع : ١ / ١٣٦ .

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

وفي ذلك دليل على جواز الاقتصار فيها على أحد المفعولين ، فالقياس عدم الجواز ؛ لأنهما وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً ، وحذف كل واحد منهما جائز عند قيام القرينة ، إلا أنهما لما صارا متعلقين للفعل عقد الحديث عليهما ، فلا تقول في " ظننت زيداً قائماً " : ظننت زيداً ولا قائماً ، وتسكت ، لفقد ما عقدت عليه حديثك ؛ لأن المظنون في ذلك ليس هو زيداً فإنما هو كون زيد قائماً ، فإذا قلت : " ظننت زيداً " لم يكن كلاماً مفيداً ؛ لأن المظنون غير مذكور ، وكذلك إذا قلت : " ظننت قائماً " ؛ لأن المخبر عنه غير مذكور ، والذي يدل على أنهما مقصودُ الحديث أنك إذا حذفت " ظننت " بقي ما بعدها من المفعولين / كلاماً تاماً[1] ، وأمّا ٢/٧٢
قوله[2] تعالى : ﴿ ولا تَحسبَنَّ الذينَ يَبخَلون بمَا آتَاهُم اللهُ من فَضْلِه هُو خيراً لَهُم ﴾ على قراءة الياء المثناة[3] من تحت في " يحسبنّ " وجَعل الموصول فاعلاً ، فقد استدل به على حذف المفعول الأول ، أي : بخلهم ، و" خيراً " المفعول الثاني ، و" هو." فصل وليس بصريح في الدلالة على ذلك لاحتمال أن يكون هو المفعول الأول ، أصله " بخله " ، أي : بُخْل ما يبخلون به ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه ، وكان قياسه " إياه " ، ولكنه وضع المرفوع المنفصل موضع المنصوب ، كما وضع موضع المجرور في قولهم : " مَا أنَا كَأَنْتَ " ، و" خَيْراً لهم " المفعول الثاني ، وأما على قراءة التاء المثناة من فوق فالموصول مفعول أول ، والأصل: " بخلهم " على أن يجعل بدل اشتمال من الموصول ؛ أي : بخل الذين يبخلون ، ثم

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٧ - ٦٨ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٠ .

(٣) قرأ حمزة بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء . ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٦٨ ، والتيسير : ٩٢ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢ / ٣٦٦ ، والنشر : ٢ / ٢٤٤ . وينظر : تفسير القرطبي : ٤ / ٢٩٠ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٢٧ .

حذف المضاف ، و" خيراً لهم " المفعول الثاني أيضاً ، وقول عنترة[١] :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ

" تَظُنِّي " فيه بمعنى : تَتَيَقَّنِي ، كما هو بمعناه في قول الآخر[٢] :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ بِالفَارِسِيِّ المُسَرَّدِ

و" تَيَقَّنَ " متعدّ إلى واحد ، تقول : " تَيَقَّنْتُ الأمر " ، أي : تَحَقَّقْتُهُ[٣] .

وأما حذف المفعولين معاً فجائز[٤] ، خلافاً للجرمي ، فإنه منع من ذلك ، واحتج بأنه لا يبقى للإخبار بها فائدة إذا قيل : " عَلِمْتُ ، أو ظَنَنْتُ " ، لأن من المعلوم أن كل أحد لا يخلو من علم أو ظن ، فيكون من قبيل إخبار المخاطب بشيء يعلمه[٥] .

---

(١) البيت من معلقته ، وهو في ديوانه : ١٩١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٠١ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢١٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٢٧ .

(٢) هو دُريد بن الصّمّة . والبيت في ديوانه : ٦٠ ، من قصيدة أصمعيّة حماسية ، انظر : الأصمعيات : ١٠٧ ، وحماسة أبي تمام : ١ / ٣٩٦ ، وشرحها للمرزوقي : ٢ / ٨١٢ . وينظر : المحتسب : ٢ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥١٠ .

(٣) ومن أمثلة حذف المفعول الثاني قول الحارث بن حلّزة :

لا تَخِلْنَا عَلى غِرَّاتِكَ إنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الأعداءُ

أي : لا تخلنا أذلّةً . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٧٩ .

(٤) اختلف النحاة في ذلك ، أجازه مطلقاً ابن السّرّاج والسيرافي وعليه أكثر النحويين ، ومنعه مطلقاً الجرمي، ونُسب هذا الرأي أيضاً إلى سيبويه والأخفش وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، والأعلم جوّزه في " ظنّ " وما في معناها دون " علم " وما في معناها . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧٩ ، والمقرب : ١١٦ ، وشرح الجمل لابن لابن عصفور : ١ / ٣١١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٩٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٢ .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ١٥٩ .

وُرِدَّ : بأن الفائدة للإخبار بحصول العلم أو الظن بالفعل[١] والذي هو معلوم حصولهما بالقوة ، وبأن السماع قد ورد بذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ وقوله[٣] : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّون ﴾ وقوله[٤] : ﴿ وظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوء ﴾ وقوله[٥]: ﴿ شُرَكَائِي الذينَ كنتُم تَزعمُون ﴾ أي : تزعمونهم شركاء ، وفي المثل[٦] : « مَنْ يَسْمَع يَخَلْ » أي : يظُنُّ ويتَّهم ؛ لأنَّ سماعه يكون سبباً لاتِّهامه .

وإذا اتصل بها ضمير المصدر كقولك : " ظَننتُهُ زيداً قائماً " ، أي : ظننت ظنّاً ، أو ضمير الزمان كقولك : " اليومَ ظننتُه زيداً قائماً " ، أو ضمير المكان كقولك : " أمامَك ظننتُه زيداً قائماً " فإنها تنصب المفعولين ؛ لأنها تنصب هذه الأشياء مع نصب المفعولين ظاهرة ، فتنصبهما مع نصبها مضمرة ، تقول : " ظننت زيداً قائماً ظناً اليوم أمامك " .

وقوله :

وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتَ رَأْيَ عَيْنِ

فيه إشارة إلى أن هذه الأفعال إنما تنصب جزئي المبتدأ والخبر على المفعولية بالنّظر إلى اقتضائها الجزئين ، فإذا وضعت لمعنى آخر لا يقتضي متعلقاً ، أو لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً وجب أن لا تتعدى أو لا تتعدى إلا إلى واحد ؛ لأن التعدي أمر معنوي

---

(١) معناه : أنك إذا قلت : « ظَنَنْتُ » فقد أخبرت بأنّه ليس لديك يقين ، وإذا قلت : « عَلِمْتُ » فقد أخبرت بأنّه ليس لديك شكّ .

(٢) سورة الجاثية : من الآية : ٣٢ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٧٨ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ١٢ .

(٥) سورة القصص : من الآية : ٦٢ .

(٦) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٩٠ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٦٣ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣١٠ ، والمستقصى : ٢ / ٣٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٣ .

يتعدد بتعدد المقتضي له ، ويتحد باتحاده ، ويفوت بفواته ، فـ" ظننت " : يتعدى إلى مفعولين إذا كانت لترجيح أحد الجائزين كقوله[١] تعالى : ﴿ إنَّه ظنَّ أنْ لنْ يَحُور ﴾ / ٧٢ أو نفيه كقوله[٢] تعالى : ﴿ وما أظنُّ الساعةَ قَائِمَة ﴾ .

فإن كانت بمعنى : اتهمت ، كقوله[٣] تعالى : ﴿ وما هُو علَى الغيبِ بظَنِين ﴾ وبمعنى : تيقنت ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ ورَأى المجرِمُون النَّارَ فظنُّوا أنَّهم مُواقِعُوها ﴾ تعدت إلى واحد . و" حسبت " إذا كانت للتردد بين الجائزين على السواء من : الحسبان[٥] ، أو بمعنى : الظن ، كقوله[٦] تعالى : ﴿ ويَحسَبون أنَّهم على شيء ﴾ لاحسب إذا صار أحسب ؛ والأحسب : الأشقر[٧] ، فإنه لازم .

و" خِلْتُ " من المَخِيْلَة وهي الحُسْبَان ، لا من الخُيَلاء ؛ وهي الكِبْر إذا قلت : " خِلْتُ " بمعنى اخْتَلْتُ فإنه لازم أيضاً ، ولا إذا بنيت " فَعَلْتُ " من " أَخَلْتُ السَّحَابَةَ ، وأَخْيَلْتُهَا "[٨] : إذا رأيتها مُخيلَةً لِلْمَطَرِ ؛ كقول الأَسْدي[٩] - بسكون

---

(١) سورة الانشقاق : الآية : ١٤ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ٣٦ .

(٣) سورة التكوير : الآية : ٢٤ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٥٣ .

(٥) ينظر : اللسان : (حسب) .

(٦) سورة المجادلة : من الآية : ١٨ .

(٧) الأحسب : الأشقر من الناس والإبل ، وهو الذي ابيضّت جلدتُه من داء ففسدت شَعَرَتُه فصار أحمر وأبيض ، وهو الأبرص . ينظر : خلق الإنسان في اللغة : ١٩٣ ، والصحاح واللسان والتاج : (حسب) .

(٨) ينظر : اللسان : (خيل) .

(٩) هو يَعْلَى بن مسلم بن أبي قيس ، من بني يشكر ، يُلقَّب بـ" الأحول " ، شاعرٌ إسلامي ، من شعراء الدولة الأموية . قال القصيدة التي منها البيت وهو في الحبس . وقول المؤلف : « الأسدي » - بسكون السين - هي لغة في الأزدي . أخباره في : الأغاني : ٢٢ / ١٤٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٧٧ .
=

السين - يصف برقاً :

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أخِيلُهُ وَمِطْـــوَايَ مُشْـــتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

فإنه متعدٍّ إلى واحد . و" عَلِمْتُ " إذا كانت بمعنى " عَلِمَ " النسبية لا بمعنى " عَرَفْتُ " كقولك : " عَلِمْتُ الأمر " أي : عَرَفْتُهُ[١] ، وقوله[٢] تعالى : ﴿ لا تَعْلَمُهم نحنُ نَعلَمهم ﴾ فإنها تتعدى إلى واحد ، ولا من قولك : " عَلِمَ " إذا صار أَعْلَم ؛ والأَعْلَم : المشقوق الشفة العليا ، فإنه لازم . و" رَأَيْتُ " إذا كانت بمعنى : عَلِمْتُ كقوله[٣] تعالى : ﴿ ويَرى الذينَ أُوتُوا العلمَ الذي أُنزل إليك من ربِّك هُو الحقّ ﴾ أي : يَعْلَمُونَه ، أو بمعنى : ظَنَنْتُ ، وقد اجتمعا في قوله[٤] تعالى : ﴿ إنَّهم يرونَه بعيداً ونَرَاه قَريباً ﴾ أي : يظنونه بعيداً ونعلمه قريباً ، لا بمعنى أَبْصَرْتُه ولا " ضَرَبْتُ رِئَتَهُ " ولا اعْتَقَدْتُه من قولهم : " يَرَى رَأْيَ الخَوَارِجِ " ، وكَبَيْتِ الحماسة[٥] :

وَإِنَّا لَقَومٌ لَا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْــهُ عَامِرٌ وَسَــلُولُ

فإنها تتعدَّى إلى واحد ، فإن وقع بعده منصوب آخر كان حالاً .

= والبيت في المقتضب : ١ / ٣٩ ، والخصائص : ١ / ١٢٨ ، وضرائر الشعر : ١٢٤ ، وخزانة الأدب: ٥ / ٢٦٩ .

ويروى : " فَبِتُّ " و" أُرِيغُهُ " . وقوله : " مطواي " : المِطْو : الصاحب . والبيت يستشهد به النحاة أيضاً على إسكان الهاء من " له " ، وهي لغة الأزد .

(١) ينظر : اللسان : (علم) .

(٢) سورة التوبة : من الآية : ١٠١ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٦ .

(٤) سورة المعارج : الآية : ٦ ، ٧ .

(٥) حماسة أبي تمام : ١ / ٨٠ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ١١٤ . قال تروى لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، أو للسَّموأل بن عادياء اليهودي . والبيت في شعر يهود في الجاهلية وصدر الإسلام : ٣٤٨ . وينظر : الحيوان : ٦ / ٤٢٣ ، وأمالي القالي : ١ / ٦٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥١٢ .

و" وَجَدت " إذا كانت بمعنى عَلِمْت أيضاً ، كقولك : " وَجَدْتُ اللهَ عالياً " ، وقوله[١] تعالى : ﴿ تَجِدُوه عندَ اللهِ هُوَ خَيراً ﴾ فإن كانت حزناً ، أو غنى لم يتعد ، أو وجدان ضالة تعدت إلى واحد[٢] . و" زَعَمْتُ " إذا لم تكن قولاً[٣] كقوله[٤] تعالى : ﴿ زَعَم الذينَ كَفَرُوا أنْ لن يُبْعَثوا ﴾ [أي] قالوا ذلك ، ولذلك جاء بعده : ﴿ قُل بَلَى وربِّي لتُبعثنَّ ﴾[٤] أي : قالوا كذا ، فقيل لهم كذا ، ولا كفالة كقوله[٥] تعالى : ﴿ وأنَا بِه زَعِيم ﴾ أي : كفيل .

و" جَعَلْتُ " إذا كانت بمعنى : صَيَّرْتُ ، كقوله[٦] تعالى : ﴿ وجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُم عبادُ الرَّحمٰنِ إناثاً ﴾ لا خَلْقاً كقوله[٧] تعالى : ﴿ وجَعل الظُّلمات والنُّور ﴾ ولا إلقاءً كقوله[٨] تعالى : ﴿ ثم اجْعَل على كلِّ جبَلٍ منهنَّ جُزءاً ﴾ ولا أخذاً في الفعل كقولك : " جعَل زيدٌ يقُولُ كذا " .

* * *

(١) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(٢) بقي من معانيها : وَجَدَ عليه ؛ في الغضب ، وهو فعلٌ لازمٌ . ينظر : اللسان : (وجد) .

(٣) قال الشريشي في شرحه : ٢ / ٦٠٣ : « ... ولا تكون لمجرد القول لأنها لو كانت كذلك لكانت الجملة بعدها محكيّة و لم تنصب المفعولين بل هو إخبارٌ صدر عمّا في النفس وما في النفس قد يكون حقاً فيكون الزعم صحيحاً وقد يكون باطلاً فيكون الزعم كذلك » .

(٤) سورة التغابن : من الآية : ٧ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٧٢ .

(٦) سورة الزخرف : من الآية : ١٩ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية : ١ .

(٨) سورة البقرة : من الآية : ٢٦٠ .

[المُتَعدِّي إلى ثَلاثة مَفاعِيل]

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُلُ ... الهَمْزُ أو ضُعِّفَ ثُمَّ يُنْقَلُ
إلَى ثَلاثَةٍ تَقُولُ أعْلَمَا ... القَوْمُ خَالِداً أبَاكَ الأكْرَمَا
كَذَا تَعَدَّى لِثَلاثَةٍ أرَى ... كَذَاكَ أنْبَا وكَذَاكَ أخْبَرَا

٢/٧٣ / التعدّي إلى ثلاثة مفاعيل هو نهاية التعدّي ؛ لأنّ تعدّي الفعل إنّما هو بحسب اقتضائه للمفعول ، وتوقّف فهم معناه عليه ، ودلالة الفعل بالالتزام بحسب الاستقراء ، إمّا إلى ثلاثة أشياء أو إلى أربعة أو خمسة أو ستّة ، فدلالته على ثلاثة يشترك فيها اللازم والمتعدّي ، وهي الزمان والمكان والفاعل ، ودلالته على أربعة يختصّ بها المتعدّي إلى واحد كـ" ضَرَب " فإنّه يدلّ بالالتزام مع دلالته على الأشياء الثلاثة على محلّ مخصوص إن ذكر ، أو غير مخصوص إن لم يذكر ، وهو المضروب ؛ إذ لا يعقل ضَرْبٌ بدون مَضْرُوب ، ودلالته على خمسة يختصّ به المتعدّي إلى اثنين كـ" أَعْطَيْتُ ، وعَلِمْتُ " لتوقف الإعطاء بعد الثلاثة على المعطى ، والشيء الذي يُعطاه ، وتوقّف علم النسبة على صفة ومحلّ ، ودلالته كذلك على ستّة يختصّ به المتعدّي إلى ثلاثة كـ" أَعْلَمْتُ " لاقتضائه مصيراً عالماً بنسبة ، وهي تتوقف على منسوب ومنسوب إليه، واختصاص كل نوع من المتعدي بما اختص به من ذلك إنما هو بحسب تخصيص الواضع له بذلك .

وقد اختلف في تعدّي المتعدّي إلى ثلاثة إلى الظرف المجعول مفعولاً به على السعة نحو : " اليومَ أَعْلَمْتُه زيداً عمراً منطلقاً " ، أي : أعلمت فيه ، فمنعه قوم إذ لا أصل له يرد إليه[١] ، و لم يختلف في تعدّي المتعدّي إلى اثنين والمتعدّي إلى واحد إلى ذلك[٢]

---

(١) وممّن أجازه الأخفش . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥١٩ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٦ .

كقولك : " يَومَ الجُمعَة عَلِمتُـه زيـداً قائمـاً " ؛ أي : علمـت فيـه ، و" يَـومَ الخَمِيـس ضَربتُه زيداً " ، أيّ : ضربت فيه ؛ لأنّ كلّ واحد منهما له أصل يردّ إليه من المتعـدّي إلى ثلاثة ، والمتعدّي إلى اثنين ومنه قول العامري[١] :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَاً وَعَامِراً قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

أي : شهدنا فيه .

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة أفعال ، اثنان منها منقولان بـالهمزة مـن المتعـدّي إلى اثنين وهما : " أَعْلَم ، وأَرَى " ، نقلا بـالهمزة مـن " عَلِـم ، ورَأَى " المتعدّيين إلى اثنين ؛ لأنّ الهمزة تنقل اللازم فيتعـدّى إلى واحـد ، والمتعـدّي إلى واحـد فيتعـدَّى إلى اثنين ، والمتعدِّي إلى اثنين فيتعدَّى إلى ثلاثة نحو : " أَعْلَمتُ زَيداً عَمراً عَاقلاً ، وأَرَيتُ بشراً بكراً كريماً " ، وفي التنزيل[٢] : ﴿ كَذلِك يُرِيهِم اللهُ أَعمَالَهم حَسَرَاتٍ عَليهم ﴾ ولم يسـمع ذلـك في غيرهمـا مـن أفعـال القلـوب ، وأجـاز الأخفـش[٣] " أَظْنَنْـتُ ، وأَحْسَبْتُ ، وأَخَلْتُ ، وأَزْعَمْتُ " قياساً علـى مـا سمـع مـن " أَعْلَمْتُ ، وأَرَيْتُ " ، ومنعه سـيبويه[٤] ؛ لأن التعديـة بـالهمزة مـن وضـع اللغـة ، واللغـة لا تثبـت قياسـاً في

---

(١) هكذا أيضاً في الكتاب : ١ / ١٧٨ ، نسبه إلى رجل من بني عامر ، ولم أجده . والبيت في المقتضب : ٣ / ١٠٥ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٣٠٨ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٠٣ ، وهمع الهوامع : ٣/ ١٦٦ ، وخزانة الأدب : ٧ / ١٨١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٦٧ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٧١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٢٠ ، وشرح المفصل لابـن يعيـش : ٧ / ٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٤ ، وهمع الهوامـع : ١ / ١٥٩ . وزادو في مذهبـه : " أوجد " . . وأوصلها بعضهم تسعة عشر فعلاً ؛ زادوا : " عرف ، وأشعر ، وأدرى ، وعَلَّم ، وأرى (الحلمية) ، واستعطى ، وأكسى " وجمهور النحاة يؤوِّلون ما ورد من ذلك على التضمـين ، أو حـذف حرف الجرّ ، أو الحال .

(٤) الكتاب : ١ / ٤١ ، ولم ينصّ على منعه . ونقل ذلك عنه ابن القـواس في شرحه : ١ / ٥١٩ ، وابـن عقيل في المساعد : ١ / ٣٨٣ .

الأصحّ، ولذلك يجوز : " كَلَّمْتُ زيداً " ، ولا يجوز : أَكْلَمْتُه ، بالقياس عليه ، ولا يجوز تعدية " أَعْلَم وأَرَى " بالتضعيف قياساً على الهمزة ؛ لأنّه لم يأت ، ويساوي الهمزة التضعيف في نقل اللازم و المتعدّي إلى واحد ، فتقول : " جَلَّست زيداً ، وضرَّبت زيداً عمراً " ، ولا يساويانها في نقل المتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة ، وعلى هذا فلا يصحّ قوله : " الذِي عَلَيه يَدخُل / الهمزُ أو ضُعِّف فهُو يُنقَل إلى ثلاثة " ؛ لأنّ هذا حكم يختصّ بالهمزة دون التضعيف . ٧٣/ب

والخمسة الباقية من السبعة هي : " أَنْبَأ ، ونَبَّأ ، وأَخْبَر ، وخَبَّر ، وحَدّث " ، وهي في الحقيقة متعدية إلى واحد كقوله[١] : ﴿ نَبَّأني العَلِيم الخَبِير ﴾ ؛ لأنّه لا يتوقّف فهم معناها على أكثر منه ، ومفعولها الثاني والثالث نفس المصدر الذي هو النبأ ، والخبر والحديث ، عُدل إليهما لبيان النوع[٢] كـ" رَجَع القَهْقَرى " ، إذ لا فرق بين " أنبأت زيداً عمراً قائماً " ، وبين " أنبأته نبأ " ، إلا بيان خصوصية النبأ في الأول دون الثاني ، وأما قوله[١] تعالى : ﴿ مَنْ أَنبَأَك هَٰذا ﴾ فأصله " بهذا " ، فحذف الجار ؛ لأنها لا تتعدى إلى مفعول ثان إلا بـ" الباء " كقوله[٣] تعالى : ﴿ أَنبِئُوني بأَسْمَاء هَٰؤُلاء ﴾ أو بـ" عن " كقوله[٤] تعالى : ﴿ ونَبِّئهم عَنْ ضَيْف إبرَاهيم ﴾ أو بـ" من " كقوله[٥] تعالى : ﴿ قَد نَبَّأنَا اللهُ مِن أَخبَاركم ﴾ ولكنها لما استلزمت الإعلام [و] وافقت " أَعْلَم " في معناه عُدّيت تعديته ، ومفعولها الأوّل كمفعول المتعدّي إلى اثنين[٦] ، الأوّل منهما غير الثاني يجوز الاقتصار عليه ، ومفعولاها الثاني

---

(١) سورة التحريم : من الآية : ٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٣١ .

(٤) سورة الحجر : من الآية : ٥١ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ٩٤ .

(٦) وذلك من باب : كَسَى .

والثالث كمفعولي المتعدي إلى اثنين[١] ، الأول منهما هو الثاني لا يجوز الاقتصار على أحدهما، ويجوز أن يسكت عنهما[٢] .

قال الأخفش[٣] في قوله[٤] تعالى : ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِن أخبَاركم ﴾ : إن " مِنْ " زائدة بناء على مذهبه في جواز زيادة "مِنْ" في الإثبات ، والمفعول الثالث محذوف ، وهو ضعيف ؛ لأنّه أحد ركني الإسناد فلا تحصل الفائدة مع حذفه ، ولا يجوز فيها التعليق ولا الإلغاء ولا إضمار الشأن[٥] ؛ لأنّ مفعولها الأول معلم ، وضمير الشأن غير صادق على ما يصحّ إعلامه وهو الجملة .

---

(١) وذلك من باب : ظنَّ ؛ لأن قولنا : « ظننتُ زيداً قائماً » في تقدير : ظننتُ قيامَ زيدٍ .

(٢) سكت المؤلف - رحمه الله - عن جواز حذف الأول من الثلاثة كقولهم : « أعلمتُ كبشَكَ سميناً » .
وللعلماء مذاهب أربعة في جواز الحذف : الأول عليه المبرّد وابن كيسان ورجّحه ابن مالك : بجواز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الأول ، الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ولا الاقتصار عليه بل لابدّ من الثلاثة ، الثالث : وعليه الشلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، الرابع وعليه الجرمي : يجوز حذف الآخرين فقط ، دون الأول لأنه في حكم الفاعل . ينظر : الكتاب : ١ / ٤١ ، والمقتضب : ٣ / ٩٥ ، والأصول : ٢ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٨ ، وشرح الكافية: ٢ / ٢٧٦، وهمع الهوامع : ١ / ١٥٨ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٩٨ - ٩٩ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ٩٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٦٧ - ٦٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٢٠ . قال ابن يعيش: " واعلم أن هذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها كما جاز فيما نُقلت عنه لأنك إذا قلت : علمتُ أو ظننْتُ ونحوهما فهي أفعالٌ ليست واصلة ولا مؤثرة ؛ إنما ذلك شيءٌ وقع في نفسك لا شيء فعلتَه . وإذا قلت: أعلمتُ فقد أثّرت أثراً أوقعتَه في نفس غيرك ... وأنت إذا قُلتَ : « زيدٌ ظننتُ منطلقٌ » بإلغاء " ظننتُ " كان التقدير : « زيدٌ منطلقٌ » فدخل الظنّ والكلام تام ، ولو أخذتَ تُلغي « أعلمت وأريت » ونحوهما في قولك : « أعلمتُ بِشْراً خالداً خيرَ الناس » لَبَقِيَ : « بشرٌ خالدٌ خيرُ الناس » وهو كلام غير تام ولا منتظم " .
وممّن جوّز إلغاءها وتعليقها ابن مالك في التسهيل : ٧٤ ، وينظر : المساعد : ١ / ٣٨١ ، وهمع الهوامع: ١ / ١٥٨ ، واستشهدوا على ذلك .

واعلم أنّ التعدية لها عشرة أسباب : الهمزة ، والتّضعيف ، وحروف الجرْ - وقد تقدمت - وسين استفعل مثل : " خَرَجَ واسْتَخْرَجْتُه " ، وألف فاعل مثل : " جَلَس وجَالَسْتُه " ، وإسقاط الهمزة مثل : " أَوْدَى "[1] إذا هلك و" وَدَيْتُه " ، وإبدال الكسرة فتحة مثل : " حَزِنَ ، وحَزَنْتُهُ " ، ومنه[2] : ﴿ ولَا يَحزُنكَ قولُهم ﴾ .

و" واو " مع ، و" إلا " في الاستثناء، وتضمين فعل معنى آخر كتضمين " رَحُبَ " معنى وَسِع[3] ، وقد تقدّم[4] .

* * *

(١) ينظر : اللسان والقاموس : (ودى) .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٦٥ .

(٣) ينظر : العين : ٣ / ٢١٥ ، والقاموس : (رحب) ، قال الخليل : « وهذه كلمة شاذّة » .

(٤) تنظر الصفحة : ٣٨١ .

[المَنْصُوبَات]

القَـــوْلُ في تَعْدِيَـــةِ الأَفْعَـــالِ لِسَـــبْعةٍ تَـــأْتِي عَلَـــى التَّـــوَالِي

الأشياء التي يستوي في التعدّي إليها جميع الأفعال المتعدّي منها وغير المتعدّي : المصدر ، والظرف - بنوعيه - والحال ، والتمييز ، والمفعول له ، والمفعول معه - بواسطة الواو - والمستثنى بواسطة " إلّا " ، فهذه ثمانية أشياء ، وإنّما جعلها سبعة ؛ لأنه اعتبر الظرف بنوعيه واحداً ، وإنّما رتبها هذا الترتيب[1] وكان المناسب أن يذكر المفعول له ومعه بعد المفعول المطلق ؛ وهو المصدر ، والمفعول فيه ؛ وهو ظرفا الزمان والمكان ، ليكون ذكر المفاعيل جملة ، ثم يذكر المشبهات / بالمفعول وهي : الحال ، ٩/٧٤
والتمييز ، والمستثنى ؛ لأنّه قصد جهة أخرى ، وهي أنّه أراد أن يذكر ما يتعدّى الفعل إليه على جهة لزومه له ، وما يتعدّى إليه لا على جهة اللزوم مبيناً ، فذكر الأربعة الأول جملة ؛ لأنّها تلزم الفعل ؛ إذ كلّ فعل فهو مشتقٌّ من المصدر على المذهب الصحيح ، والمصدر مشتقٌّ منه على المذهب الآخر[2] ، وكيف ما كان فهو يستدعيه ويستلزمه .

ولا بدَّ للفعل أيضاً من زمان ومكان يكون فيهما ضرورة أن الفعل إذا صدر من الفاعل لا يخلو منهما ، ولا يكون في غيرهما ، ولا بدَّ أيضاً للفاعل الذي لا يخلو الفعل منه ؛ لأنّه علّة فاعليّة له من حال يكون عليها .

وأمّا الأربعة الأُخر فقد لا يكون في الكلام إبهام ، فلا يَحتاج الفعل إلى التمييز ؛ لأنّه إنّما يَحتاج إليه لرفع الإبهام ، وقد يكون فاعل الفعل ساهياً فلا يفعله لسبب ، فلا يحتاج إلى المفعول له ، وقد لا يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله ، فلا يحتاج إلى المفعول معه ، وقد لا يكون في الكلام ما يُستَثنى منه ، فلا يُحتاج إلى الاستثناء ،

---

(١) يقصد ترتيبها في الألفية .

(٢) الأول رأي البصريين ، والآخر رأي الكوفيين . ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٣٥ .

وأيضاً فإنّ الاستثناء والتمييز مخصّصان ، والأصل عدم التخصيص ، فقد تبيَّن أنَّ اللازم للفعل من هذه الثمانية إنّما هو الأربعة المتقدّمة ، فلذلك ذكرها جملة.

وهذه الثمانية إن كان الفعل لازماً تعدَّى إليها ، وإن كان متعدّياً إلى واحد ، صار بها متعدّياً إلى تسعة ، أو إلى اثنين ، صار بها متعدّياً إلى عشرة ، أو إلى ثلاثة ، صار بها متعدّياً إلى أحد عشر .

وفي كميَّة المفاعيل ثلاثة مذاهب :

مذهب الجمهور وهو أنَّها خمسة[1] : المفعول المطلق ، والمفعول به ، وفيه ، وله ، ومعه ، ؛ لأنَّ دلالة الفعل على المفعول إن كانت بمادَّته أي : بحروفه ؛ فهو المفعول المطلق ، أو بصيغته فهو الزمان المعيّن ، أو باقتضائه ما يقع فيه الحدث فهو الزمان والمكان المبهمان ، أو بوقوعه عليه فهو المفعول به ، أو بوقوعه لأجله فهو المفعول له ، أو بمقارنته له فهو المفعول معه .

ومذهب السِّيرافي وهو أنّها ستّة ، زاد المفعول منه في فعلين : " اسْتَغْفَر ، واخْتَار " ، وقد تقدَّم[2] .

ومذهب الزّجّاج وهو أنّها أربعة ، أسقط المفعول له ؛ لدخوله عنده في المفعول المطلق ، وسيأتي ذلك في المفعول له[3] .

وأمَّا المُشَبَّهات بالمفعول فسبعة : الحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والاسم في باب " إنّ " ، والخبر في باب " كَانَ " ، والمنصوب بـ" لا " التي لنفي الجنس، وخبر " ما ، ولا " [المشبّهة] بـ" لَيْسَ " ، فجملة المنصوبات اثنا عشر ، أو ثلاثة عشر عند أبي سعيد ، أو أحد عشر عند الزجَّاج .

* * *

(١) ينظر : الجمل : ٣١٦ ، والمفصل : ٣١ ، ٣٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٥١ .

(٢) تقدم في الصفحة : ٣٩٢ من التحقيق ، وانظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٢٤ .

(٣) انظر تصحيح مذهبه في باب المفعول له : ٤٩٠ .

[المَفْعُول المُطْلَق]

المَصْدَرُ المُبْهَمُ لِلتَّأْكِيدِ ... مِثْلُ بَيَانِ النَّوعِ [والمَحْدُودِ][1]

والكُلُّ مَنْصُوبٌ إذَا مَا وَقَعَا ... عَلَيْهِ فِعْلٌ كطَمِعْتُ طَمَعَا / ٧٤/ب

وَمِنْ بَيَانِ النَّوعِ عَادَ القَهْقَرَى ... واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ يَعْدُو الخَطَرَا

وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ ... سَوْطَيْنِ أَوْ أَلْفاً كَهَذَا الضَّرْبِ

بدأ بالمصدر وهو اسم حركة الفاعل بدنية كـ" الضَّرب " ، أو نفسانية كـ" الغَضَب " ، أو جمادية كـ" انقضَّ الجِدارُ " ؛ لأن دلالة الفعل عليه أقوى من دلالته على غيره ؛ لأنه يدل عليه من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأن حروفه قائمة فيه ، وأما المعنى فلاستدعائه إياه ولزومه له ، ولذلك من قوة دلالته عليه كانت إقامته مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول أضعف من إقامة غيره من الجار والمجرور والظرفين .

وسمّي مصدراً ؛ لأنّ الفعل يصدُر عنه ، إذ هو مشتقٌّ منه على الصّحيح[2] ، ويسمّيه سيبويه[3] : الحَدَث والحَدَثَان ؛ لأنّه حركة الفاعل ، وهي حادثة ، ويسمّيه أيضاً : الفعل[4] ؛ لأنه الفعل بالحقيقة ، والفعل الصناعي سمّي باسمه ؛ لأنّه أصله .

وهو ينقسم ثلاثة أقسام ؛ لأنّه يكون إمّا للتوكيد ، وإمّا للنوع ، وإمّا للعدد.

أمّا الذي للتوكيد فهو الذي لا يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ، وإنما يؤتى به لتقريره ، فينوب لذلك مناب الجملة ، فإذا قلت : " قَامَ قياماً " ، فكأنّك قلت :

---

(١) في الأصل : " المحدود " خطأ ، والتصحيح عن الدرة الألفية : ١٧ . وينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٣٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٥٢ .

(٢) هو رأي البصريين ، ينظر : الخصائص : ١ / ١١٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٣٥ ، والتبيين : ١٤٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٤ ، ٣٦ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٦٨ ، ٤ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٠ .

" قُمتُ قُمتُ " ، ومنه[١] : ﴿ وكلَّم اللهُ مُوسَى تَكلِيما ﴾ ولا يثنّى ولا يُجمع ؛ لأنّه للحقيقة بأسرها ، فيتعذّر وجود مثله معه ، فإن اختلفت أنواعه جاز ؛ لحصول التعدد كقوله[٢] :

ثَلاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبٌّ عَلاقَةٍ وَحُبٌّ تِمِلَّاقٍ وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْلُ

وأمّا الذي للنوع فهو الذي يختصّ ببعض أنواع الفعل ، إما باسم خاصّ مثل : " رَجَعَ القَهْقَرَى "[٣] ، وهي رجوع من غير اسْتِدْبَار ، و" قَعَدَ القُرْفُصَاء "[٣] ، وهي أن يقعد المُحْتَبِي ، إلّا أنّه يجعل يديه مكان الحُبْوَة ، و" اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ "[٣] ، وهي أن يردّ الرداء من قبل يمينه على عاتقه الأيسر ثم يُمرّه من خلفه على عاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعاً ، وكذلك " هو يَمْشِي الخَطَرَا " ، وهي نوع من المِشَى ؛ مثل : الخَوْزَلى والخَيْزَلى والخَوْزَرَى[٤] ، وهي [مشًى] فيها تعلّل .

وانتصابه عند سيبويه[٥] بالفعل المذكور ؛ لأنّه لمّا عمل في الجنس عمل في نوعه ؛ لاندراجه تحته ، وعند المبرّد[٦] بأنّه صفة لمصدر محذوف أيّ : " رَجَعَ الرُّجُوعَ القَهْقَرَى " ، وعند الكوفيّين[٧] بفعل محذوف مأخوذ من لفظه أي : " فتَقَهْقَرَ القَهْقَرَى " ، وإمّا بصفة مع وجوده مثل : " ضَربتُه ضرباً شديداً " ، ﴿ وسَرِّحُوهنَّ

---

(١) سورة النساء : من الآية : ١٦٤ .

(٢) أنشده ثعلب في مجالسه : ١ / ٢٩ عن ابن الأعرابي ، قال : « أنشدني أعرابي .... » . وينظر : إعراب ثلاثين سورة : ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٤٧ . ويروى : « حُبٌّ » بالتنوين في المواضع كلها .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٥ .

(٤) ينظر : اللسان والقاموس : (خزر - خزل) .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٥ ، وينظر : الأصول : ١ / ١٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ .

(٦) رأيه في : الأصول : ١ / ١٦٠ ، وأسرار العربية : ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٢٩ .

(٧) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١١٥ ، وشرح ابن القوّاس : ١ / ٥٢٩ .

سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾[١] ؛ لأنّ الصفة تُنوّع الموصوف ، وتُخرجه من جنس إلى نوع ، أو مع حذفه مثل : " ضَرَبْتُه أَيَّ ضَرْب " ، أو بتعريف عهد مثل : " ضَرَبْتُه الضَّرْبَ " ، يشير إلى ضرب معهود بينك وبين المخاطب ، أو بإضافة ، مثل : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ " .

وهذا يُثنّى ويُجمع ؛ لإمكان ضمّ نوع إلى مثله أو أكثر منه ، وفي التنزيل[٢] : ﴿وتَظُنُّون بالله الظُّنُونَا ﴾ .

٩/٧٥ وأمّا الذي للعدد فهو الذي / يبيّن المرّات ، إمّا باتّصال التاء الفارقة بين الجنس والواحد منه مثل : " ضَرَبتُه ضربةً " ، أو بالتثنية مثل : " ضَرَبْتُه ضَرْبَتَينِ " .

وقوله : " إذَا مَا وَقَعَا عَلَيه فِعلٌ " تعدية الوقوع بـ" على " تختصّ بالمفعول به لا بالمصدر ؛ لأنّ المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، ويُراد بوقوعه تعلّقه بما لا يعقل معناه إلّا به ، وأمّا المصدر فالفعل يَنطلِق إليه بغير واسطة ولذلك يسمّى المفعول المطلق ؛ لأنّه لا يقيّد بحرف كما قُيّد غيره من المفاعيل ، حيث قيل : مفعول به ، وفيه، وله ، ومعه .

واعلم أنّه يجوز حذف المصدر وإقامة بعض ما يتعلّق به مقامه ، وهو واحد من عشرة أشياء وهي :

صِفَتُه نحو : " ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ ضَرْبٍ " ، أي : ضرباً أَشَدَّ ضَرْبٍ .

والآلةُ التي يُبَاشَر بها الفعلُ نحو : " ضَرَبْتُهُ سَوْطاً " ، أي : ضَرْباً بِسَوْطٍ ، أَوْ ذَا سَوْطٍ .

وَعَدَدُه : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُما مائةَ جَلْدَة ﴾[٣] ﴿ فَاجْلِدُوهم ثَمانِينَ

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية : ٤٩ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ١٠ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٢ .

جلدة﴾[١] أي : جلداً هو مائة وهو ثمانون .

وضميرُه : ﴿ لَا أُعذِّبُه أحداً مِن العَالمين ﴾[٢] .

ومُرَادِفُه نحو : " قَعَدْتُ جُلُوساً " .

وما يُشَارُ به إليه نحو : " جَلَسْتُ ذَلكَ الجُلُوس " .

وكُلٌّ نحو : " جِدَّ كُلَّ الجِدِّ " .

وبعضُ : " ارْفِقْ بَعْضَ الرِّفْقِ " ؛ لأنّ كلاًّ وبعضاً من جنس ما يُضافان إليه .

وأسماءُ الاستفهام نحو : " أَيَّ ضَرْبٍ ضَرَبْتَ " ، و" كَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ " .

وموصوفُه نحو : " ضَرَبْتُه أَنْوَاعاً من الضَّرْبِ " .

وانتصاب المرادف عند المازنيّ[٣] بالفعل المذكور ؛ لأنّه بمعناه ، وعند سيبويه[٤] بفعل مقدَّر من لفظه ليشتقّ منه ؛ لأنّ عمله فيه تابع لاشتقاقه .

واختلف في ستّة ألفاظ وهي : " جاءوا جميعاً ، ومَعاً ، وكُلاًّ ، وطُرّاً ، وقَاطِبَةً ، وعَامَّةً " ، فسيبويه[٥] ينصب الثلاثة الأول على الحال ، أيّ : في حال اجتماعهم

---

(١) سورة النور : من الآية : ٤ .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٥ .

(٣) رأيه في شرح الكافية : ١ / ١١٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٢٩ ، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٣٥٤. وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ .

(٤) الكتاب : ٤ / ٨١ . وتبعه المبرد . ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٥٤ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ . وهو رأي الخليل أيضاً ، ينظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٤١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٣١ . قال السيرافي (في هامش الكتاب) : " إذا قلت : " مررتُ بهم جميعاً " ؛ فله وجهان : أحدهما أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون كما قال الله عزَّ وجلَّ [سورة القمر : من الآية : ٤٤] : ﴿ أم يقولون نحن جميع منتصر ﴾ والآخر أن تريد مررت فجمعتهم بمروي وإن كانوا متفرقين في مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره ، وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعلٍ آخر " .

ومصاحبتهم وشمولهم ، والثلاثة الثانية على المصدر ، أي : جاءوا مجيئاً جامعاً لهم ، والأخفش[١] ينصب الكُلَّ على المصدر .

* * *

والفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرَا	وَيَنْصِبُ الَّذِي يَكُونُ مَصْدَرَا
تَقُولُ خَيْرَ مَقْدَمٍ وسَقْيَا	وَنُعْمَةً ومَرْحَباً ورَعْيَا
وَمِنْهُ لَبَّيْكَ وَوَيْلاً كَيْلَا	وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَوَيْلاً عَوْلَا
وَخَيْبَةً وَجَنْدَلاً وَبَهْرَا	وَصِبْغَةَ اللهِ وَجَدْعاً عَقْرَا

الفعل الناصب للمصدر يُحذف إمّا جوازاً أو وجوباً ، والوجوب إمّا سماعاً أو قياساً ، وقد لا يكون له فعل أصلاً ، وهو ممّا يقوّي مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر كما تقدَّم[٢] في قوله :

واشْتَقَّ كُوفِيُّونَ أيضَا المَصْدَرَا

لأنَّه لو كان المصدر مشتقّاً منه ، لوجب أن يوجد لكلّ مصدر فعل ، بخلاف عكسه ، فإنَّه إذا وُجد المصدر جاز وجود الفعل وعدمه ، فالمحذوف جوازاً كقولك للقادم من سفره : " خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، وإن شئت قلت : " قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، فتنصب / ٧٥/ب " خيراً " نصب المصدر ؛ لأنّه أَفْعَلُ تفضيل ، وأَفْعَلُ التفضيل بعضٌ ممَّا يضاف إليه ، وقد أُضيف إلى مقدم وهو مصدر ، فكان " خَيرٌ " مصدراً[٣] ؛ لإضافته إلى المصدر ، ومثله قولهم لمن يعد ويخلف : " مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ "[٤] ، وإن شئت قلت : " وَعَدْتَ

---

(١) رأيه في : شرح ابن القواس : ١ / ٥٣١ .

(٢) انظر الصفحة : ٤٢١ ، من التحقيق .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٣ .

(٤) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٨٧ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٤٣٣ ، ومجمع الأمثال : ٣ / ٣٣٠ ، والمستقصى : ١ / ١٠٧ .

مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ " ، بإظهار الفعل ، وكذلك قولهم لمن يغضب ولا يُعْبَأ بغضبه : " غَضَبَ الخَيلِ عَلَى اللُّجُمِ "[١] ، ويُظهرون الفعل أيضاً فيقولون : " غَضِبْتَ غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ " .

وأمَّا المحذوف وجوباً سماعاً فكقولك : " سَقْياً ورَعْياً " في الدعاء للرجل ، و" نُعْمَةً " بضمّ النون وفتحها ، ولا يُستعمل إلّا مع " نَعَم " من حروف الإيجاب ، تقول : " نَعَم ، ونُعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ "[٢] . و" خَيْبَةً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً "[٣] في الدعاء عليه ، وهي مصادر منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً من حيث السماع ؛ لأنّها كَثُرت في [استعمالهم][٤] فخفّفوها بحذف أفعالها ، فهي معلّلة بالكثرة ، إلّا أنّ الكثرة لمّا تعذّر عليهم معرفة ضابط كلّي يعرفون به ما كثر ممّا لم يكثر توقّف أمرها على السماع ، ولذلك يُكثرون من التمثيل بها .

وانتصاب " مَرْحَباً " عند سيبويه[٥] : على أنّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً من حيث السماع أيضاً لكثرة استعماله ودوره في الكلام لا مصدر ، ومثله عندهم " أَهْلاً وَسَهْلاً " ، فإذا قلت لمن تُخاطبه : " مَرْحَباً وأَهْلاً وسَهْلاً " ، فالتقدير عنده : " أَصَبْتَ رُحْباً لا ضِيْقاً، وأَتَيْتَ أَهْلاً لا أَجَانِبَ ، ووَطِيْتَ سَهْلاً من البلاد لا حَزَناً "،

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٤١٢ ، والمستقصى : ٢ / ١٧٧ . وهو من أمثلة سيبويه : ١ / ٢٧٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٣ .

(٢) ومن لغاتها أيضاً : " نُعْمَ عينٍ ، ونِعْمَةَ عينٍ ، ونِعَام عينٍ ، ونَعَامَةَ عينٍ ، ونَعِيمَ عينٍ ، ونُعَامى عينٍ ، ونُعْمَى عينٍ " أي : أفعل ذلك كرامةً لك وإنعاماً بعينك . ينظر : المنتخب : ٢ / ٥٤٦ ، واللسان : (نعم) .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١١ .

(٤) في الأصل : " اشتمالهم " ، خطأ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٩٥ ، ٣٤٩ ، وتبعه الزجاجي في الجمل : ٣٠٥ .

ويجوز رفعها على الابتداء[١] ؛ أي : " لَكَ مَرحبٌ وأَهلٌ وسَهلٌ " ، قال[٢] :

وَبِالشِّعْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

وعند غير سيبويه : هي منصوبة على المصدر المجعول بدلاً من الفعل[٣] ، أيّ : " رَحُبَتْ بِلَادُكَ مَرْحَباً "؛ لأنّ المصدر يجيء على " مَفْعَل " كـ" المَدْخَل ، والمَخْرَج "، و" أَهِلَتْ بلادُك - بالكسر - أَهْلاً " ، و" سَهُلَتْ - بالضمّ - سَهْلاً " ، وقد اختاره المصنّف ، ولذلك مثّل بـ" مَرْحَباً " مع " سَقْياً ، ورَعْياً " .

وأمّا المحذوف وجوباً قياساً فمنه : " لَبَّيْكَ " وبابه ، وهو : " سَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ، ودَوَالَيْكَ ، وهَذَاذَيْكَ " ، وهي مصادر منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً قياساً ؛ لأنّها قد عرف لها ضابط كلّي عُلم أنّه يحذف الفعل معه لزوماً وهو كونها وقعت في كلامهم مثنّاةً ، فوقوعها مثنّاة موقوف على السّماع ، ووجوب حذف الفعل فيها قياس ، وقال سيبويه[٤] : وجب حذف فعلها لنيابة تكرير التثنية منابه ؛ لأنّ المراد بتثنيتها التكرير مثل : ﴿ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[٥] ، وهي عند يونس[٦]

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٤ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٦٠ .

(٢) هو طفيل الغنوي . والبيت في ديوانه : ٣٨ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٩٦ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٩ .
وقوله : " بالشعب " هكذا في الأصل : والذي في المصادر : " وبالسَّهْب " ، قال ياقوت في معجم البلدان: ٣ / ٢٨٩ : " " السَّهْب " بفتح أوله وسكون ثانيه ، وآخره باء موحّدة ... سَبَخَةٌ بين الحمَّتَين والمِضْيَاعة ، تبيض بها النعام " وأنشد البيت . أقول : قوله : " الحَمَّة " في جزيرة العرب حِمَامٌ كثيرة ، وأصلها : الأرض ذات الحجارة السوداء اللازقة بالأرض . و" المِضْيَاعة " : جبل قُرب " سُوَاج " ، و" سُوَاج " جبل بحمى ضرية . انظر : معجم البلدان : ٢ / ٣٠٦ ، ٥ / ١٤٦ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢١٨ ، وشرح الكافية : ١ / ١١٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٦٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٥٠ .

(٥) سورة الملك : من الآية : ٤ .

(٦) رأيه في الكتاب : ١ / ٣٥١ .

مفردة قُلبت ألفها ياء ، كما قلبت في " لَدَى " عند إضافتها إلى الضمير ، فـ" لَبَّيْكَ " من قولهم : " أَلَبَّ بالمكان إِلْبَاباً " إذا أقام فيه ، فإذا قلت : " لَبَّيْكَ " فكأنّك قلت : " إِلْبَاباً على طاعتك بعد إِلْبَابٍ " ، أيّ : " إقامةً عليها بعد إقامةٍ " ، وسَعْدَيْكَ : من الإِسْعَاد ، وهو العطَاء ، / وحَنَانَيْكَ : من التَّحَنُّن ، ودَوَالَيْكَ : من المُدَاوَلَة على الشيء وهي المُوَاظَبَة ، وهَذَاذَيْكَ : من [هذّ][1] إذا أسرع ، كأنّك قلت : " إسراعاً إلى طاعتك بعد إسراع " ، ولا تُضاف إلى الأسماء الظاهرة ، ولا من المضمرة إلى غير ضمير المخاطب ، وأما قول الشاعر[2] : ٢/٧٦

دَعَانِي لِمَا نَابَهُ مِسْوَرٌ فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فشاذٌّ ؛ يساويها في الإضافة إلى المضمر دون الظاهر : " وَحْدَه " ، إلّا أنّه يضاف إلى جميع أنواعه ، تقول : " وَحْدِي ، ووَحْدَك ، ووَحْدَه " .

ومنه : ﴿ صِبْغَةَ الله ﴾[3] وهو مصدرمنتصب عن قوله[4] : ﴿ آمَنَّا بِالله ﴾، وما بعده محذوف الفعل وجوباً من حيث القياس أيضاً ؛ لأنّ له ضابطاً كلّيّاً وهو وقوعه موقع جملة لا يحتمل لها غيره ، فهو توكيد لنفسه أكّد به ما تضمنه ما قبله من الإيمان بالله وبما أنزل إلى أنبيائه ، مع عدم التفريق بين أحد منهم ومع الإسلام له، وذلك هو صِبْغة الله صَبَغَ بها المؤمنين[5]، ومثله قوله[6] تعالى: ﴿ صُنْعَ الله ﴾ بعد قوله[6] :

---

(١) في الأصل : " هذا " ، تحريف .

(٢) نُسب في اللسان : (لبب) إلى رجل من بني أسد ، ولم أجده . والبيت من شواهد سيبويه: ١/ ٣٥٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٩٠ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٩٢ . وروايته في المصادر :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً

وهو المناسب لعجز البيت .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٣٨ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٣٦ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤١١ .

(٦) سورة النمل : من الآية : ٨٨ .

﴿ وتَرى الجِبال تَحسَبها جَامِدةً وَهيَ تَمرُّ مرَّ السَّحَاب ﴾ ، وقوله[١] تعالى : ﴿ وعَد الله لَا يُخلِفُ اللهُ [وعدَه] ﴾ بعد قوله[٢]: ﴿ يَنصُر مَن يَشَاء وهُو العَزيز الرَّحِيم﴾ ، وقولهم[٣] : " اللهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحقِّ ، وله عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً " .

فإن وقع المصدر مضمون جملة لها محتمل غيره يُسمَّى توكيداً لغيره ، أي : باعتبار غيره ؛ لأنَّ تحققه إنَّما كان باعتبار نفي الغير كقولهم : " زيدٌ قائمٌ حقاً ، وفَعَلَ ذلك البَتَّةَ " ، قال سيبويه[٤] : ولا يستعمل " البَتَّةَ " هنا إلا بالألف واللام ، وهي من " بَتَّ الشَّيءَ " إذا قطعه ، وهو أيضاً نوع ممّا وجب حذف فعله قياساً ، وضابطه الكُلّيّ وقوعه مضمون جملة لها محتمل غيره .

ومن مواضع وجوب حذف الفعل قياساً : أن يقع المصدر مثبتاً بعد نفي داخل على اسم لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه مثل : " مَا زيدٌ إلا ضَرْباً " ، فإن وقع مثبتاً من غير نفي مثل : " زيدٌ ضَرْباً " ، أو منفياً مطلقاً مثل : " مَا زيدٌ ضَرْباً " ، أو كان النفي داخلاً على فعل مثل : " مَا ضَرَبْتُ إلا ضَرْباً " ، أو على اسم يصحّ أن يكون المصدر خبراً عنه مثل : " مَا ضَرْبِي إلا ضَرْباً " ، لم يجب الحذف ، تقول : " زيد يضرب ضَرْباً ، وما زيد يضرب ضَرْباً ، وما ضَرْبِي إلا أَنْ أَضْرِبَ ضَرْباً " ، أي : قويّاً ، وحكم معنى النفي حكم النفي في قولك ، مثل : " إنّما زَيْدٌ ضَرْباً " .

---

(١) سورة الروم : من الآية : ٦ . وجاء في الأصل : ﴿ لا يخلف الله الميعاد ﴾ وهي في سورة الزمر : من الآية : ٢٠ . وقد تداخلت على المؤلف أو الناسخ . والآية التي أثبتّها هي التي أرادها المؤلف بدليل إيراده الآية التي قبلها في قوله : ﴿ ينصر من يشاء ... ﴾ وهي التي يستشهد بها النحاة في هذا الموضع . انظر على سبيل المثال : الكتاب : ١ / ٣٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٧ .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٥ ، وفي الأصل : " الحكيم " خطأ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٧٩ .

ومنها أيضاً أن يقع المصدر مكرّراً بعد اسم لا يصحّ أن يكون المصدر خبراً عنه أيضاً مثل : " زيد ضَرْباً ضَرْباً " ، فإن وقع مكرّراً بعد اسم يصحّ أن يكون المصدر خبراً عنه كقوله[١] تعالى : ﴿ كَلَّا إِذا دُكَّت الأَرض دَكّاً دكّاً ﴾ لم يجب الحذف .

ومنها : أن يقع المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر ، وعلى صاحب المصدر محاولة[٢] مثل : " مَرَرْتُ فَإِذَا لِزَيْدٍ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ وإذا له صُرَاخُ صُرَاخُ الثَّكْلَى " ، أي : يُصَوِّتُ تَصْوِيتَ حمارٍ ؛ فأُقيم اسمُ المصدر مُقامَه ، وقيل[٣] : هو حال من الاسم الذي بمعناه ؛ لتخصّصه بوجوب تقدّم الخبر ، فصحّ لذلك وقوعه صاحب حال ، وذلك إذا لم يضف [إلى] / معرفة مثل : " صُرَاخٌ ، [وصراخُ] الثكلى " ، ويجوز فيه الرفع ، فإن كان مضافاً إلى نكرة مثل : " صَوْتُ صَوْتُ حمارٍ " ، فالرفع إمّا صفة للاسم الذي بمعناه ، أوبدل منه ، وإن كان مضافاً إلى معرفة مثل : " صُرَاخُ صُرَاخُ الثَّكْلَى " ، فهو بدل منه لا غير ، فإن [لم] يكن فيه معنى المحاولة والمزاولة[٤] مثل : " مررتُ فإذا له هَدْيُ الصَّلَحَاءِ " وجب الرفع[٥] ؛ لأنّ المعنى على الثبوت لا الحدوث ، فإن لم يكن للتشبيه مثل : ٧٦/ب

---

(١) سورة الفجر : الآية : ٢١ .

(٢) المحاولة بمعنى أن لا تكون الصفة ثابتة بل عارضة في قولنا : « مررتُ فإذا لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار » فصوتُ الحمار ليس عادة لزيدٍ ، ولكن صَدَر منه في تلك اللحظة فقط . وعبّر عنه سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٦٢ : بالعلاج ، قال في التفريق بين الجملة السابقة وبين قولهم : « له علمٌ علمَ الفقهاء » : « وإنّما فُرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج ، وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرّجل » . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ١٢١ ، والمساعد : ١ / ٤٧٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٢٣ ، والمساعد : ١ / ٤٧٦ .

(٤) هذا من باب الإتباع ؛ يقال : « ما أدري ما يُحَاول أو يزاول » . ينظر : الاتباع والمزاوجة : ٦٣ .

(٥) وأجاز فيه سيبويه النصب على المفعول المطلق على تقدير الصفةِ عارضةً ، قال في الكتاب : ١ / ٣٦٢ : « وإن شئتَ نصبت فقلت : له علمٌ علمَ الفقهاء ؛ كأنك مررت به في حال تعلُّم وتَفَقُّه ، وكأنّه لم يستكمل أن يُقال له : عالمٌ » .

"لِزيدٍ صَوْتُ صَوْتُ حمارٍ" ، أو لم يكن بعد جملة مثل : " الصَّوْتُ صَوْتُ حمارٍ " ، أو لم تكن الجملة مشتملة على اسم بمعناه مثل : " مررتُ فإذا لِزيدٍ صَوْتُ حمارٍ " ، أو لم تكن مشتملة على صاحبه مثل : " مررتُ فإذا صَوْتُ صَوْتُ حمارٍ " ، خرج عن كونه مفعولاً مطلقاً .

ومنها : أن يقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة[1] مثل[2] : ﴿ فشُدُّوا الوَثَاق فإمَّا منّاً بعد وإمَّا فداء ﴾ ، ﴿ فشُدُّوا الوَثَاق ﴾ : جملة مضمونها " الشَّدُّ " ، و" الشَّدُّ " له آثار تظهر بَعْدُ من المَنِّ وغيره ، وقوله : ﴿ فإمّا مَنّاً ﴾ تفصيل لأثر ذلك المضمون ، فإن لم يقع تفصيلاً مثل : " مَنَنْتُ مَنّاً " ، أو وقع تفصيلاً لأثر مضمون مفرد مثل : " زيدٌ إِمَّا أَنْ يُسَافِرَ سَفَراً قَرِيباً أَوْ بَعِيداً " ، لم يجب الحذف أيضاً .

فهذه سبعة أنواع مشتركة في وجوب حذف الفعل قياساً لحصول ضابط كلّيّ لكلّ واحد منها ، علم أنّهم يحذفون الفعل معه وجوباً ، وهو كونه مثنّى ، أو مضمون جملة لا يحتمل لها غيره أو لها محتمل غيره ، أو مثبتاً بعد نفي ، أو معناه داخل على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو مكرّراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه أيضاً ، أو للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر وعلى صاحب المصدر ، أو تفصيلاً لأثر مضمون جملة .

وأمَّا ما لا فعل له فهو " وَيْلَهُ " وبابه ، وهو : " وَيْحَهُ ، ووَيْسَهُ ، ووَيْبَهُ " ، وهي مصادر لا أفعال لها ، كأنّهم استثقلوا بناء الأفعال منها ؛ لاعتلال عينها وفائها ، والتقدير[3] : " ألزمه الله وَيْلاً " ، ومنهم من يقدّر لها فعلاً من معناها أي : " هَلَكَ هَلَاكاً " ؛ لئلّا تخرج بتقدير : " ألزمه " إلى كونها [مفعولاً][4] به ، ومعناها

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٢١ .

(٢) سورة محمد : من الآية : ٤ .

(٣) ينظر : الصحاح : (ويح) .

(٤) في الأصل : " منقولاً " ، تحريف .

الشتم[١] ، وإذا أضيفت نصبت على المصدر ، وإذا أفردت رفعت على الابتداء[٢] كقوله[٣] تعالى : ﴿ ويلٌ للمُطَفِّفين ﴾ و﴿ ويلٌ لكلِّ هُمَزَة ﴾[٤] وتقول : " له الويل ويلاً كيلاً ، وويل كيل " ، فالنصب على المصدر أو الحال ، والرفع على البدل من المبتدأ أي : " لَهُ وَيلٌ كَيلٌ " ، وكذلك : " ويلاً عولاً " ، ومعنى " كيلاً " : كثيراً ، و" العَوْل " هنا : الزيادة ، أي : ذا زيادة ، وإذا أضيف فقيل : " عوله " لم يستعمل إلا معطوفاً على " ويله " فيقال : " ويله وعوله " ، قال سيبويه[٥] : ولا يجيء عوله وحده من غير عطف على " ويله " ، و" العول " هنا : البكاء ، أي : " أَلزمَه اللهُ ويله وبكاه " .

و" سبحان " مصدر لا فعل له أيضاً ، وقولهم : " سَبَّح " معناه قال : " سبحان الله "/ ، وهو غير متصرّف ، فلا ينقل عن المصدريّة ، ولا تدخله اللام ، ومعناه ٢/٧٧
البراءة[٦] ، فإذا قلت : " سُبحَان الله "، فكأنّك قلت: " أُبَرِّئُ اللهَ من السُّوء بَرَاءةً "، ويدخله معنى التعجّب ، ومنه قوله[٧] عليه السلام : « سُبحانَ اللهِ إنَّ المُؤمنَ لَا

---

(١) المصدر السابق : (ويل) ، و" ويح " معناها : الرحمة ، و" ويس " : استملاحٌ للصبيِّ ، و" ويب " : للتعجّب . ينظر : اللسان : (ويب - وويس) .

(٢) وأُجيز نصبها إذا أُفردت بشرط مجيء اللام بعدها فتقول : « ويلاً له وويحاً له » ، قال جرير : [ديوانه : ١ / ١٦٢] :

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

ينظر : الكتاب : ١ / ٣٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢١ .

(٣) سورة المطففين : الآية : ١ .

(٤) سورة الهمزة : من الآية : ١ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٣٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٢٤ ، واللسان : (سبح) .

(٧) ينظر : صحيح البخاري ١ / ١١٦ كتاب الغُسل ، باب عَرَق الجُنب ، وأن المسلم لا ينجسُ . وصحيح مسلم ١ / ٢٣٢ كتاب الحيض ، باب الدليل على أن المسلم لا ينجسُ .

يَنْجس » ، وإذا قطع عن الإضافة لم ينوّن ؛ لامتناعه من الصرف إذ هو علم على التّسبيح ، وفيه الزيادة ، قال الأعشى[١] :

أَقُولُ لما جَاءَنِي فَخْرُه سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

وأمّا قول الآخر[٢] :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُوْدِيُّ والجُمُدُ

فمن ضرورة الشعر .

وأمّا " جَنْدَلاً "[٣] فهو مفعول به أُجري مجرى المصدر في النيابة عن الفعل ، وفي كونه مدعوّاً به كالمصادر التي يُدعى بها ، وأكثر ما يستعمل مع " تُرْباً " فيقال : " تُرْباً له وجَنْدَلاً " ، أيّ : " أطعمه الله تُرْباً[٤] ولقّاه جَنْدَلاً " ، والرفع فيه أكثر منه في المصادر المدعوّ بها في نحو : " خَيْبَةً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً " ، قال[٥] :

لَقَدْ أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الرِّجَالِ وَجَنْدَلُ

---

(١) البيت في ديوانه : ١٤٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٢٤ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٨ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٣٦ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٩٧ . وعلقمة المذكور : هو علقمة بن علاثة - رضي الله عنه - هجاه الأعشى بالقصيدة التي منها البيت ، ومدح ابن عمّه عامراً ، وغلّبه عليه .

(٢) ينسب إلى أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه : ٣٠ ، وإلى زيد بن عَمْرو بن نُفَيْل العَدَوي ، وإلى ورقة بن نوفل ، رضي الله عنه ، وصحّح البغدادي نسبته إليه . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٢٦ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٨٨ . و" الجُودِي " : الجبل الذي استقرت عليه سفينة نوح ، عليه السلام ، وهو في شرقي دجلة، والجُمُد بضمتين : جَبَلٌ بنَجْد . انظر : معجم ما استعجم : ١ / ٣٩١ ، ومعجم البلدان : ٢ / ١٦١ ، ١٧٩ . وأنشدا البيت .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١١ ، ٣١٤ .

(٤) يُقال : التُرْب والتُراب ... ، والجَنْدَل : الحجارة . ينظر : اللسان : (ترب) .

(٥) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣١٥ ، والمقتضب : ٣ / ٢٢٢ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٦١ ، والمخصص : ١٢ / ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٩٤ . وفي المصادر : « الوشاة » بدل « الرجال » ، وهو الأصحّ .

و" بَهْراً "[١] : الذي يستعمل معه هو الذي معناه الدعاء ، يقال : " بَهْراً له " أيّ : تَعْساً له ، وهو من باب " سَقْياً ورَعْياً " لا المصدر من قولهم : " بَهَرَه الشّيءُ " إذا غَلَبَه ، ومن قولهم : " بَهَر القمرُ الكواكبَ " إذا غَلَبَها بِنُورِه ، ولا بمعنى " ظَهَر " كقوله[٢] :

لَقَدْ بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ القَمَرَا

ولا الذي بمعنى العَجَب ، كقول عمر بن أبي ربيعة[٣] :

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ العَرُوسِ تَهَادَى ... بَيْنَ خَمْسِ كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْراً ... عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى والتُّرَابِ

لأنّ فعله غير واجب الحذف .

* * *

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١١ ، ٣١٤ .

(٢) هو ذو الرّمّة . والبيت في ديوانه : ٢ / ١١٦٣ . وربّما نُسب إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وهو في معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٨١ ، والأصول : ١ / ٨٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٥٠ .

(٣) البيتان في ديوانه : ٥٩ ، ٦٠ ، وليسا متواليين . والشاهد من شواهد سيبويه : ١ / ٣١١ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٨٨ . ويروى : " عدد النجم " .

[المَفْعُولُ فِيهِ]

الظَّـــرْفُ ظَرْفَـــانِ فَأَمَّـــا الأَوَّلُ ... فَهْـوَ زَمَـانُ الفِعْـلِ فِيـهِ يُفْعَـلُ

تَقُـولُ فِي المُبْهَـمِ سِـرْتُ دَهْـرَا ... وَفِي الَّـذِي يَخْتَـصُّ سِـرْتُ شَـهْرَا

الظّرف : الوعاء[١] ، وسمّيت الأزمنة والأمكنة ظروفاً ؛ لأنّها أوعية للأفعال تقع الأفعال فيها[٢] .

وهو في الاصطلاح[٣]: كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان ، يراد فيه معنى " في "؛ أيّ : يكون قد وقع فيه فعل ، فلذلك انقسم إلى ظرف زمان وظرف مكان ، وظرف الزمان ألزم للفعل من المكان ؛ إذ لا يخلو فعل عنه ، ويخلو عن المكان نحو: " عَلِمَ الله، وحَدَث العَالَم " ، وإن تنوّع المحمول بتنوّعه ، ولذلك يدرج فيه في شرائط التناقض .

وينقسم ظرف الزمان إلى ثلاثة أقسام :

مُبْهَم : وهو ما يصلح للقليل والكثير نحو : " حِين ، ووَقْت ، ودَهْر ، وعَصْر ، وأَوَان ، وزَمَان " .

ومُخْتَصّ : وهو ما يصلح للوقوع في جواب " مَتَى " ؛ لأنّها سؤال عن وقت معيّن معلوم المقدار كان نحو : " شَهْر رَمَضَان ، ويَوْم الخميس ، وعَامُ أَوَّل " ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ويَومَ حُنينٍ إذْ أعْجَبَتكم كَثرتُكم﴾ أو غير معلوم المقدار ، نحو : " سَحَر ، وغُدْوَة ، وبُكْرَة " من يوم بعينه .

---

(١) ينظر : الصحاح واللسان والتاج : (ظرف) .

(٢) ينظر : اللسان : (ظرف) .

(٣) ينظر : الجمل : ٣١٦ ، وشرح كتاب الحدود ، ٢١٨ .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

٧٧/ب ومَعْدُود[١] : وهو ما يصلح للوقوع / في جوابهما كالصيف والشتاء إذا قيل : مَتَى ، أو كَمْ صُمتَ ؟ ، فيكون مختصّاً معدوداً ، أمّا اختصاصه فمن حيث هو معيَّنُ الزّمان ، وأمّا عدده فمن حيث هو معلوم المقدار .

وقِدَمه على المكان لدلالة الفعل عليه التزاماً ومطابقةً[٢] ، أمّا التزاماً فلدلالته عليه بتوسّط وضعه لما يستلزمه وهو الحدث ، وأمّا مطابقةً فلدلالته عليه بتوسّط وضعه له إذْ كان محصّلاً ، ودلالته على المكان التزاماً فقط ، ولأنّه يدلُّ على الخاصّ منه ، والخاصّ يَستلزم العام[٣] ، ولا يدلّ من المكان إلّا على العامّ ، والعامّ لا يَستلزم الخاصّ، فكانت دلالته على الزمان أقوى ، ولذلك تعدّى إليه مبهماً ومعيّناً ، ولم يتعدّ إلى المكان إلّا مبهماً[٤] .

* * *

---

(١) جعل المؤلف المعدود قسماً ثالثاً لظرف الزمان وكذلك جعله ابن معطٍ في الفصول : ١٨٤ . والصحيح أن المعدود يُعَدّ في المبهم وفي المختص ؛ فمن المبهم المعدود قولنا : سرتُ شهراً ، ومن غير المعدود : سرت دهراً ، كما ذكر .

والمختصّ مثّل له . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٦ .

(٢) دلالة الالتزام : أن يدلّ اللفظ على معنى خارجٍ عنه ، لكنّه لازمٌ من لوازمه ، كدلالة البيت على ارتفاع السقف ، ودلالة المطابقة : هي مطابقة اللفظ لتمام المعنى الموضوع له ، كدلالة البيت على ما فيه من جدران وسقف وأبواب . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢ ، وشرح تنقيح الفصول : ٢٤، والبحر المحيط للزركشي : ٢ / ٣٧ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٢ / ٤٣ : " العام داخلٌ في الخاصّ ؛ فكلُّ يومِ جمعةٍ زمانٌ ، وليس كلُّ زمانٍ يومَ جمعةٍ " .

(٤) سبق أن فصّل المؤلف هذه القضيّة عند شرح قول المصنّف :

الفعل ما دلّ على زمان

انظر : الصفحة ٥٠ ، من التحقيق .

فَمِنْـهُ مَـا لَمْ يَنْصَـرِفْ مُنَكَّـرَا مَعْرِفَـةً عُـدِلَ أَعْـنِي سَـحَرَا
وَمِنْـهُ مَـا تَنْكِـيرُهُ قَـدِ اسْـتَمَرْ نَحْـوُ مَسَـاءٍ وَصَبَـاحٍ وَبَكَـرْ

من ظرف الزمان ما لا ينصرف كـ" سَحَر " ، إذا أُريد به سَحَر يوم بعينه كقولك : " خَرَجْتُ يَومَ الخَميس سَحَر " ، وامتناعه للعلميّة والعدل ؛ لأنّه وقع في كلامهم معرفة بغير ألف ولام ؛ فهو علم بالغلبة على هذا الزمان المخصوص ، وكان في الأصل لكلّ سَحَرٍ ، فلمّا غلب في هذا المحلّ صار علماً معدولاً عن الألف واللام ، وكان تعريفه في الأصل بهما ، وهو غير متصرّف أيضاً لأنّه لا يخرج عن الظرفيّة ، فلا يرفع ولا يجرّ ، وإذا صُغِّر بقي على عدم التصرّف ، ولكنّه ينصرف[1] ؛ لأنّه في حال التصغير قد زال منه العدل ؛ لأنّ العدل إنّما كان وهو مكبّر و لم يعدل في حال التصغير؛ لأنّه أمر حدث بعد ذلك ، وكذلك لو صَغَّرت " عُمَر " لصرفته ؛ لزوال العدل وإنّما حُكم عليه بالعدل مع اتّحاد صيغة المعدول والمعدول عنه للزوم اللام له قبل العدل ، وتنزّلها منه منزلة الجزء ، فلمّا عدل عنها اختلفت الصيغتان .

ومن ظرف الزمان ما يلزم التنكير والظرفيّة ، فيكون منصرفاً غير متصرّف كـ" صَبَاحٍ ، ومَسَاءٍ ، وبَكَرٍ " بفتح الكاف ، إذا أردت بـ" صَبَاح " : صَبَاح يومك ، وبـ" مَسَاء " : مَسَاء ليلتك ، فإن لم ترد صباح يومك ولا مساء ليلتك جاز التعريف والخروج عن الظرفيّة ، كقوله[2] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٥ ، ٣ / ٢٨٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٥٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٠ .

(٢) يُنسب إلى خالد بن الوليد - رضي الله عنه - قاله حينما أمره أبو بكر - رضي الله عنه - بالسَّير من اليمامة إلى العراق . ويُنسب إلى الجُمَيح ، وإلى الخُلَيْج التغلبي ، وإلى الأغلب العجلي ، وهو في ملحق شعر الأخير : ١٧٧ .

والبيت الأوّل من الأمثال . انظره في : أمثال أبي عبيد : ١٧٠ ، وفصل المقال : ٣٣٤ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤٢ ، والمستقصى : ٢ / ١٦٨ . و" غيايات " : جمع " غَيَايَة " ؛ وهي ما أضَلَّ الإنسان .

عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى
وَتَنْجَلِي عَنْهُمْ غَيَايَات الكَرَى

وقول أميّة[١] :

خَلِيلٌ لَا يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ عَنِ الخُلُقِ الجَمِيلِ وَلَا مَسَاءُ

وأمّا " بَكَر " فلازم للتنكير والظرفيّة من غير تفصيل من يومك أردته أو من غيره ، ومن شواهد الطَّيِّ[٢] في تغيير البسيط قوله :

ارْتَحَلُوا غُدْوَةً فَانْطَلَقُوا بَكَراً في زُمَرٍ مِنْهُمُ يَتْبَعُهَا زُمَرُ

فهذان النوعان المذكوران في هذين البيتين[٣] أحدهما غير متصرّف ولا منصرف، والآخر غير متصرّف أيضاً ، ولكنّه / منصرف ؛ لعدم المانع ، اشتركا في عدم التصرّف ، واختلفا في الصرف . ٩/٧٨

* * *

وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهْوَ مَعْرِفَهْ كَغُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ لَنْ تَصْرِفَهْ
وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتَارَةً بِهِ تُخَبِّرُ

" غُدْوَة ، وبُكْرَة " في الحكم على العكس من " صَبَاح ، ومَسَاء " ، لا يتصرّفان إذا أريد بهما من يوم بعينه ، وهما منصرفان لأنّه لا علّة منهما تمنعهما ، و" غُدْوَة ، وبُكْرَة " غير منصرفين للعلمية والتأنيث إذا أُريد بهما من يوم بعينه ، وهما متصرّفان

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت . والبيت في ديوانه : ١٧ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٤ / ١٧٨١، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤١ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٥٢ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣٢ .

(٢) الطيّ : حذف الرابع الساكن من " مستفعلن " ؛ فتصير : " مستعلن " ، وتُحوَّل إلى " مفتعلن " ، وقد دخل الطيّ في تفعيلات البيت جميعها . ينظر : الكافي : ١٤٤ .

(٣) يقصد أبيات المصنّف .

ينقلان عن الظرفيّة ، ويُخبر بهما وعنهما ، فتقول[١] : " الوقتُ غُدْوَةٌ ، والبُكْرَةُ طَيِّبَةٌ " .

ومن ظروف الأزمنة ما يكون متصرّفاً ويُنقل عن الظرفيّة ، وتَعتقب عليه العوامل كـ" يَوم ، ولَيلة ، وشَهر ، وحِين " ، ويُخبر به كقوله[٢] تعالى : ﴿ الحجُّ أشهرٌ مَعلُومات ﴾ وعنه كقولك : " مضَى اليومُ والليلةُ ، والحِينُ طيِّبٌ " ، ومنصرفاً أيضاً لعدم العلّة المانعة كما مثّلنا .

وقد ظهر بما ذكرناه أنّ ظروف الأزمنة تنقسم إلى ما يكون منصرفاً متصرّفاً ، وهو الذي ذكره أخيراً ، وإلى ما لا يتصرّف ولا ينصرف كـ" سَحَر " ، وهو ما ذكره أوّلاً ، وإلى ما لا يتصرّف إذا كان من يوم ، وهو منصرف لعدم العلّة كـ" صَبَاح ، ومَسَاء " ، وهو ما ذكره ثانياً ، وإلى ما لا ينصرف للعلّتين ، ويتصرّف كـ" غُدْوَة ، وبُكْرَة " من يوم بعينه ، وهو ما ذكره ثالثاً ، فهو إمّا منصرف متصرّف ومقابله ، أو منصرف غير متصرّف ومقابله ، والضمير في " منه " أوائل هذه الأبيات الأربعة من هذه الأبيات الثمانية يرجع إلى ظرف الزمان .

* * *

أمَّا المَكَانُ فَالجِهَاتُ السِّتُّ ... مِثَالُهُ[٣] يَمْنَةُ خَلْفُ تَحْتُ
وَعَكْسُهَا فَوْقُ أَمَامُ يَسْرَهْ ... وَمِثْلُهَا مَا سَأُبِيْنُ أَمْرَهْ

المكان " فَعَالٌ "[٤] ، من مَكَنَ : إذا ثبت ، سمّي بذلك لثبوته أو الثبوت فيه ، وأُضيف الظرف إليه إضافة للأعمّ إلى الأخصّ ؛ ليتخصّص ، وقد فعل مثله في ظرف

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ .

(٣) في شرح النيلي : ٢ / ٤٧٢ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣٧ : « مثالها » .

(٤) وقيل : إنّه " مَفْعَل " من " ك . و . ن " . ينظر : اللسان : (مكن) .

الزمان ، ويمتاز عنه بمماسّته سطح باطنه لسطح ظاهر المظروف ، [أو][1] من جهة واحدة[2] ، ويتعذّر ذلك في الزمان لأنّه عرَض هو مقدار حركة يقوم بها الأمر .

وينقسم أيضاً إلى مُبْهَمٍ ومُخْتَصّ ومَعْدُود .

فالمبهم : كلّ مكان كان له اسمه باعتبار أمر غير داخل في مسمّاه[3] ، فلا يكون له اسمه أبداً إلّا من جهة غيره ، فمنه " بَيْنَ " والجهات الستّ التي لا بدّ لكلّ متحيّز منها ، وهي : " فَوْق وتَحْت ، ويَمْنَة ويَسْرَة " وما رادفهما [وهو][4] " يَمِين وشِمَال " ، و" أَمَام وخَلْف " وما رادفهما وهو " قُدّام ووَرَاء " ، وهذه هي الأسداس المضروبة فيها الأخماس إذا قيل[5] : " فُلانٌ يَضرِب أَخْمَاسَه في أَسْدَاسِه " ، أيّ : حواسّه في جهاته .

والاستقرار في المكان إمّا حقيقة ، بأَنْ يتماسَّ ظاهرُ السّطحين أو بعضهما مثل : " جَلستُ أَمَامَك " ، أو [مجازاً][6] مثل : " الكَرَمُ عِندَك " / . ٧٨/ب

* * *

(١) في الأصل : " وأو " .

(٢) قوله : سطح باطنه : أي سطح باطن الظرف ، وسطح ظاهر المظروف ، أي : الشيء المحويّ ؛ كالماء في الكوز . وقوله : أو من جهة واحدة أي : ما ليس له حدودٌ تحصره ، مثل : جَلَسْتُ أَمَامَك ، وبيَّنَه المؤلف فيما يأتي . ينظر : شرح ابن القواس : ٢ / ٥٤٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٧٣ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٠٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣١٧ .

(٤) في الأصل : " فهو " .

(٥) ينظر : أمثال أبي عبيد : ٨٢ ، وفصل المقال : ١٠٥ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٢٥٩ . وأصله : " ضَرَبَ أخماساً لأسداس " وذلك في الخديعة والمكر ؛ يُضرَب لراعي الإبل الذي يُوردها السّدس برسم الخمس ، تغليظاً لصاحبها ومكراً عليه حتى لا يتكبّد مئونة إيرادها الماء وصرْفها إلى المرعى . والخِمس - بالكسر - أن ترد الإبل الماء في اليوم الخامس ، والسدس : أن تَرِدَ في اليوم السادس . وانظر اللسان والتاج : (خمس) ، وذكر الزبيدي من معانيه ضرب الحواسّ في الجهات .

(٦) في الأصل : " مجاز " .

مِنْـــهُ تُجَـــاهُ وكَـــذَا حِـــذَاءُ وَمِنْـــهُ تِلْقَـــاءُ كَـــذَا إِزَاءُ
وَدُونَ مِنْهَـــا وَكَـــذَا عِنْـــدَ وَمَـــعْ فَهَـــذِهِ وَشِـــبْهُهَا انْصِبْهَـــا جُمَـــعْ

هذه هي الموعود بها في قولـه : " مَـا سَـأُبِينُ أَمْـرَهُ " فالضمـير في " منـه " يرجـع إلى "ما " من قوله " مَا سَأُبِينُ أَمْرَه " وهذه الظروف ظـروف مكـان مبهمـة ، فمنهـا " تُجَاه " ، تقول : " جلسْتُ تُجَاهَك " ، وأصله : وُجَاهَك - بضم الواو وكسـرها - لأنّـه مـن المُواجهـة ؛ أي : مُوَاجهـاً لـك ، فـأُبدلت التّـاء مـن [الـواو](١) فقيـل : " تُجَاهَك " ؛ بضم التاء أيضاً وكسرها كأصلها .

ومنها : " حِذَاء ، وتِلْقَاء ، وإِزَاء " كلّها بمعنى ، تقول : " جَلَسْـتُ حِـذَاءَكَ " ، وهو من " حَذَا يَحْذُو " : إذا قصد(٢) . قُلبت واوه همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة على حدّ " كِسَاء ، وعُطَاء " .

و" تِلْقَاءَك، وإِزَاءَك " أيّ: في المكان المقارب لك من أمامك ، واشتقاق " تِلْقَاء " من : " تَلَقَّاه " ؛ إذا استقبله ، فلامه يـاء ؛ لأنّـه مـن : " تلقَّيـتُ " ، فهمزتـه كهمـزة " رِدَاء " ، وقد تكون مصدراً بمعنى اللقاء(٣) كقوله(٤) :

أَمَّلْتُ خَيْرَكِ أَنْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الأَمَلُ

أي : عن لِقَائك ، وأمّا قوله(٥) تعالى : ﴿ وإِذَا صرفَت أبصارهم تِلقَـاء أصحَـابِ

---

(١) في الأصل : " الياء " خطأ .

(٢) ينظر : اللسان : (حذا) .

(٣) ينظر : الصحاح : (لقا) ، وجاء في اللسان : (لقا) : " قال كراع : هو مصدر نادرٌ ولا نظـير لـه إلا التِّبيان " .

(٤) هو الراعي النميري . والبيت في ديوانه : ١٩٨ . وينسب إلى عنترة ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٣٨. وهو من شواهد سـيبويه : ٤ / ٨٤ . وينظـر : الحيـوان : ١ / ٢٣١ ، والبيـان والتبيـين : ١ / ١٨٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤٤ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٧٢ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ٤٧ .

النار﴾ فانتصابه على نزع الجارّ ، أيّ : إلى ناحيتهم ، لا على الظرفية ؛ لأنّ الصرف ليس في التّلقاء ، ولكنّه إليه[١] .

ومن ظروف المكان المبهمة " دُونَ " ، وهو نقيض " فَوْقَ " ، ويَقْصُر عن غايته ، تقول : " جَلَسَ دُونَ زيدٍ لا فوْقَهُ ، وَهُوَ دُونَ زيدٍ " ، أي : لم يَبْلُغْ غايتَه ، وأمّا " الدُّونُ " بمعنى الرَّدِيء ؛ فاسم لا ظرف[٢] .

ومنها : " عِنْد " بكسر العين وضمّها وفتحها[٣] ، والكسر أفصح ، ونَطَق يونسُ بالضّمّ ، فقال له سيبويه : كيف تضمّ ؟ فقال : يجوز الضمّ والفتح والكسر ؛ فقال سيبويه: ما كان ذلك عندي ؛ فقال يونس : أوَ لَكَ عِنْدٌ[٤] ؟ وهي أعمُّ من " لَدَى "، تقول : " عِنْدي كذا " لما كان في ملكك ، حضَرَك أو غابَ عنك[٥] ، ولا تقول : " لَديَّ كذا " إلّا لما لا يتجاوز حَضْرَتَك[٦] .

ومنها : " مَعَ " وهي ظرف ؛ معناه المصاحبة ، تقول : " جَلَس زيدٌ معَ عمرٍو " أيّ : مصاحباً له في مكانه ، و" جَلَس الرَّجُلان معاً " أيّ : مُتصاحبين في مكان الجلوس ، قال امرؤ القيس[٧] :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعاً عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٣٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٤١٠ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٥٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٥٦ ، واللسان والتاج : (عند) .

(٤) هذه الحكاية جاءت في تهذيب اللغة : ، ولم يعزها إلى يونس وسيبويه . وعنه في لسان العرب (عند) ، وأوردها الزبيدي في التاج أيضاً عنه ، واستشهدوا بها على خروج " عند " عن الظرفية ؛ فتُعرب مبتدأً في قول يونس . ولم أجد من عزاها إلى يونس وسيبويه غير المؤلف .

(٥) ينظر : المقتضب : ١ / ٥١ .

(٦) أوجه الاتفاق والخلاف بينهما في مغني اللبيب : ١ / ١٥٦ .

(٧) البيت في ديوانه : ١١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٧ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٤٥ .

واختُلف في ألفها في حالة النصب ، فقال الخليل[١] : بدل من التنوين ، وقال يونس[٢] : بدل من لامها ، وهي ياء بدليل التثنية على " مَعَيَان " إذا سمّي بها ، فقُلبت الياء لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ألفاً ، فإذا أُضيفت حُذفت ، فهي على هذا عكس " أخٍ " ؛ لردّ لامها في الإفراد دون الإضافة ، وردّ لامه في الإضافة دون الإفراد[٣] .

وأمّا [شبهها][٤] أيّ شبه الملحق بالجهات ، فـ" قُبَالَة " تقول : " جَلستُ قُبَالَتَه " كما تقول : " تِجَاهَهُ " ، و[حِذَة][٥] تقول : " جلست [حِذَتَهُ] كما تقول : [حِذَاءَه] ، وكذا تقول : " جلس لَدَيْهِ " كما تقول : " عِنْدَهُ "[٦] ، وهي أخصّ من " عِنْد " ، وفيها ثماني لغات[٧] / " لَدَى ، بالألف ، ولَدُنْ ، ولَدَنْ ، ولَدِنْ، ولُدْنْ ، ولَدْنْ ، بالنون ، ولَدْ ولُدْ ولَدُ " بحذفها ، وهي مبنيّة ؛ لأنّ من لغاتها " لَدْ ، ولُدْ ، ولَدُ " ووضعها وضع الحرف ؛ فبنيت لذلك ، وحُملت [عليها] بقيّة لغاتها ؛ لأنّها بمعنى واحد ، ولو لم يجئ من لغاتها إلّا " لَدُنْ " ونحوها ممّا هو على ثلاثة أحرف لم يكن لبنا[ئها][٨] وجه ؛ لأنّها بمعنى " عِنْد " ، ولم يختلف في أنّ " عِنْد " معرفة ، وإن لم يدخلها من وجوه الإعراب إلّا النصب على الظّرفيّة والجرّ بـ" مِنْ " وحدها دون بقيّة حروف الجرّ .

٩/٧٩

وكذلك " قَرِيبَكَ ، وقَرِيباً منك ، وحَوْلَكَ " .

* * *

(١) وتبعه سيبويه ، ينظر الكتاب : ٣ / ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٥٨ .

(٢) رأيه في شرح الكافية : ٢ / ١٢٧ ، والجنى الداني : ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٥٨ ، وتبعه الأخفش ، ورجّحه الرضي وابن مالك على مذهب الخليل . انظر : شرح التسهيل : ٢ / ٥٣٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٢٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٤٥ .

(٤) في الأصل : " شبههما " خطأ .

(٥) في الأصل : بالدال المهملة ، في الأمثلة كلها ، والمثبت عن المعاجم . ينظر : اللسان : (حذا) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣٤ .

(٧) زادوا : " لَدْنَ ، ولُدُنْ ، ولُدُ ، لَدُنَ ، ولَدْنِ " . ينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٣٩ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٦٣ ، والتاج : (لدن) .

(٨) في الأصل هكذا : " لـا " .

وَهٰكَذَا تَفْعَلُ فِي الْمَعْدُودِ كَالْمِيلِ وَالْفَرْسَخِ وَالْبَرِيدِ

المعدود من ظروف الأمكنة : ما دلّ على مقدار معلوم يتبيّن بلفظه أو بلفظ ما يضاف إليه ، واعتباره بأن يصلح للوقوع في جواب " كَمْ "[1] ، كما ذكره في المعدود من ظروف الأزمنة ، فالأوّل مثل : " المِيل ، والفَرْسَخ ، والبَرِيد " ، تقول : " سِرتُ مِيلاً ، وفَرسَخاً ، وبَرِيداً " ، و" المِيل " : مدّ البصر وهو مقدّر بأربعة [آلاف][2] ذراع ، و" الفَرْسخ " : ثلاثة أميال ، و" البَرِيد " : أربعة فراسخ[3] .

والثاني مثل : " القَاب ، والقِيب ، والقَاد ، والقِيد ، والقَدَا ، والقَيس " ، تقول إذا قال لك القائل : كم قربتَ ؟ " قربتُ قابَ قَوسٍ " ، أيّ : مقدار قوس ، فتبيّن حقيقة المقدار بما تضيفه إليه ، و" قِيب قَوسٍ ، وقَاد رُمحٍ ، وقِيد رمحٍ ، وقَدَا شِبْرٍ " ، وقَيس شِبْرٍ ، وهي متصرّفة تُنقل عن الظرفيّة ، ويُخبر بها وعنها ، قال[4] تعالى : ﴿ فكَان قَابَ قَوسَين أَو أَدنى ﴾ أيّ : فكان مقدار قربه من ربه قابَ مثل قوسين[5] ، فحذف من اسم " كان " مضاف أو مضاف إليه ، فعاد الضمير المضاف إليه المجرور مرفوعاً ، واتّصل بفعل ماضٍ ، وهو لغائب فاستتر ، ومن الخبر مضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وأُعرب بإعرابه ، وقال[6] ﷺ : « لقَابُ قَوسِ أَحَدِكم ومَوْضِعُ سَوْطه من الجَنَّة خَيرٌ من الدُّنيَا ومَا فِيها » .

* * *

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٧ ، وشرح كتاب الحدود : ٢١٨ .

(٢) في الأصل : « ألف » خطأ .

(٣) اختلف في هذه المقاييس ، ومنبع الخلاف فيها من خلافهم في الميل ، وما بعده مترتّبٌ عليه . فقيل : إنه ثلاثة آلاف ذراع ، وقيل : أربعة آلاف ذراع ، وقيل : أربعة آلاف خطوة ؛ والخطوة : ذراعٌ ونصف ؛ فيكون الميل ستة آلاف ذراع . ينظر : التاج : (ميل) .

(٤) سورة النجم : الآية : ٩ .

(٥) ينظر : تفسير الطبري : ٢٧ / ٤٥ ، والبحر المحيط : ٨ / ١٥٨ .

(٦) ينظر : صحيح البخاري : ٢ / ٢٧٩ كتاب الجهاد والسير ، باب فضل رباط يوم في سبيل الله ، وسنن الترمذي : ٤ / ١٥٦ كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الغُدُوّ والرّواح في سبيل الله .

وَالظَّـــرْفُ قَـــدْ يَدْخُلُـــهُ الْبِنَـــاءُ كَمِثْـــلِ مِـــنْ قَبْـــلُ وَمِـــنْ وَرَاءُ

الظروف المبنيّة منها الغايات ، والمراد بالغايات : ظروف لازمة للإضافة ، قُطعت عمَّا تضاف إليه ، واقتُصر عليها دون المضاف إليه ، فصارت حدوداً ينتهى إليها[1] ، فلذلك سُمّيت غايات ، وذلك نحو : " قَبْل ، وبَعْد " والجهات السّتّ ، و" أَسْفَل ، ودُون ، وابْدأْ بهَذَا أَوَّلُ " .

وإنّما بُنيت ؛ لأنّها لمّا قُطعت عن الإضافة ، تنزّلت منزلة قطع الاسم عن تمامه ، فصارت كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يستحقّ إعراباً ، أو لأنّ المضاف إليه بمنزلة التنوين لمعاقبته له ، والتنوين حرف ، فلمّا حُذف المضاف إليه ونُوي صار المضاف كأنّه قد تضمّن معنى الحرف ، فبُني ، وبُنيت على حركة ؛ لأنّ منها ما يَسكُن ما قبل آخره ، فبُني على حركة ؛ لئلّا يجتمع الساكنان[2] ، ثُمَّ حُملت البواقي / عليه ؛ لأنّها ٧٩/ب من باب واحد ، وكانت الحركة ضمّة إمّا للدلالة - بكونها أقوى الحركات - على أنّ لها حالةَ تمكُّن وإعراب قبل البناء ، وإمّا لأنّها قبل البناء تُعرف بالنصب والجرّ ، تقول : " خَرجتُ قبلَ زيدٍ ، ومِن قَبْل زيد " ، قال[3] الله تعالى : ﴿ مِن قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهنَّ ﴾ فبُنيت على الحركة التي لا تُوهم إعراباً ، ولا تكون مبنيَّة بعد قطعها عن الإضافة إلّا إذا نُوي المضاف إليه ليتحقّق كونها كبعض كلمة ، فإن لم ينوَ ، وجُعل نسياً منسيّاً فالإعراب ، وذلك مثل ما أنشده الفرّاء[4] من قول الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٨٥ .

(٢) رَدَّه ابن يعيش في شرح المفصّل : ٤ / ٨٦ ، وحجّته : أن من الغايات " أوّلُ ، ومِنْ عَلُ " وآخرهما متحرك ولم يلتقِ فيهما ساكنان ، وينظر : التخمير : ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٧ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٢٠ . وقافيته : " الحميمِ " . ينسب إلى يزيد بن الصَّعِق ، وإلى عبد الله بن يعرب وإلى النابغة ، وهو في ديوانه : ٢١١ . والبيت في شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٨٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٥٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٢٦ . ويروى أيضاً : " بالماء المعين " ، و" بالماء الزلال " .

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وفي القراءة[١] الشّاذّة : ﴿ لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ والمعنى واحد ، وقيل : معنى " مِنْ قَبْلُ ، ومِنْ بَعْدُ " - بالبناء - الزمان المتقدّم على هذا الزمان ، والزمان المتأخّر عن هذا الزمان ، وبالإعراب زمان من الأزمنة المتقدّمة ، [و] زمان من الأزمنة المتأخّرة .

واختلف في ظرفيّتهما ؛ فقيل : زمانيّتان ؛ لدلالتهما على التقدّم والتأخّر ، وهما من خواصّ الزمان ، وقيل : مكانيّتان ؛ لقطعهما عن الإضافة ، وقد علم بالاستقراء أنّه إنّما تُقطع عن الإضافة ظروف المكان من نحو " فَوق ، وتَحت ، وأَمَام ، وقُدَّام ، وخَلف ، ووَرَاء ، وأَسْفَل ، ودُون ، ومِنْ عَلُ " ، وقيل : بحسب ما [يضافان إليه][٢] فيُحكم بالزمان مثل : " خَرَجْتُ قَبْلَ يَوْمِ الخميسِ ، وبَعْدَ يومِ الجمعة " ، وبالمكان نحو : " نَزَلَ الحَاجُّ قَبْلَ المدينة ، وبَعْدَهَا " .

وأُجري مُجْرَى هذه الظّروف " حَسْبُ ، ولا غَيْرُ ، وليس غَيْرُ " وإن لم تكن ظروفاً ، فقُطعت عن الإضافة ، وبُنيت على الضمّ مثلها ؛ لكون المضاف إليه مراداً ، فإذا أُضيفت أُعربت .

وتقول : " جَلَستُ أَسْفَلُ ، ودُونُ " إذا دلّت القرينة على خصوصيّة المضاف إليه المحذوف ، وتقول : " ابْدَأْ بهذا أَوَّلُ " ؛ أيّ : أَوَّلَ فِعْلِكَ ، كما تقول : " قَبْلَ فِعْلِكَ " ، فإن لم تَنوِ المضاف إليه قلت : " ابْدَأْ بهذا أَوَّلاً " .

وقد يلحق بالغايات ما يشبهها في لزوم الإضافة ، فيُبنى على ما بُنيت عليه كـ" حيثُ " ، وعلّة بنائها : افتقارها إلى جملة توضّح معناها ، فأشبهت بذلك الحرف

---

(١) سورة الروم : من الآية : ٤ ، وهي قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٧٦ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٦٢ .

(٢) جاءت العبارة في الأصل هكذا : " ما قبل فان إليه " .

الذي يَفتقر إلى ما يتمّ به ، وبُنيت على حركة لالتقاء الساكنين ؛ لأنّ ما قبل آخرها ساكن ، وكانت الحركة ضمّة لشبهها بالغايات في لزوم الإضافة ، وقد تُبنى على الفتح طلباً للخفّة ، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويقال : " حَوْثُ "[١] بالواو مبنيّة على الضمّ والفتح والكسر ، ولا تُضاف إلى مفرد إلّا في الضرورة كقوله[٢] :

ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

ويُمكن حملُه على الإضافة إلى الجملة في " حَيْثُ الحُبَا " بجعل " الحُبا " مبتدأ ، والخبر محذوف ، أيّ : حيث الحبا مستقرّة ، وأمّا " حَيْثُ لَيِّ العَمَائِم " فالإضافة إلى المفرد فيه متحتّمة .

ومن الظروف المبنيّة : " الآن " / وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم[٣] ، ٩/٨٠
وعلّة بنائه : تضمّنه معنى حرف التعريف ، وليست الألف واللام فيه للتعريف ؛ لأنّها لازمة له من أول أحواله ، وذلك ليس حكم لام التعريف ، فوجب أن يكون متضمّناً معنى معرِّف مقدّر ، فبُني لتضمُّنه معناه[٤] .

* * *

وَفِي بِـهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ ... فَهْوَ إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوفُ

---

(١) ينظر : اللسان والتاج : (حوث) ، ونُقلت عن بني تميم وعن طيء ، وعن اللحياني أنها لطيءٍ فقط . وهي في الكتاب : ٣ / ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٣١ .

(٢) ينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، وإلى عملس بن عقيل . وقال البغدادي في خزانة الأدب : ٦ / ٥٥٦ : " البيت لم يعرف له قائل " . وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٣٨٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢١٢ . و" الحُبَا " : جمع حُبْوَة ؛ وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته .

(٣) ينظر : المفصل : ١٧٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي مِنْ أَمْكُنٍ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي
كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالشَّامِ وَالْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ

الحرف المفيد للوعاء والظرفيّة هو "فِي" ، ولذلك لم تَدخل إلّا على ما يكون وعاءً للشيء ليصحّ معناه فيه ، ولا يَنتصب الظرف إلّا بتقديره ؛ لأنّه إذا وُجد ظاهراً وجب الخفض به ، فإذا حُذف تعدّى الفعل بنفسه فنصب متعدّياً كان أو غير متعدٍّ ؛ لأنّ الحرف المحذوف يعدّيه ، ويَقوَى بواسطته ، وساغ حذفه لدلالة ألفاظ الأزمنة والأمكنة عليه ، وذلك أنّ الأزمنة والأمكنة لمّا كانت أوعية للأحداث ، دلّت ألفاظُها على المعنى المستفاد من " في " ، ولا يلزم من تقديرها بناء الظرف بأن يقال : قد تضمّن معنى [الحرف][1] ؛ لأنّه لا يلزم من التقدير التضمّن ؛ لأنّ المتضمّن لمعنى حرف لا يجوز ظهور ذلك الحرف معه كـ" أَيْن ، ومَتَى " المتضمّنتان لمعنى حرف الاستفهام أو الشرط ، فإنّه لا تَظهر معهما الهمزة ، ولا "إِنْ" . و"فِي" لا يَمتنع ظهورها مع الظرف ، تقول : "سِرتُ اليومَ ، وفي اليومِ" ، وأمّا عدم الظهور مع "عِنْد" فلا ؛ لالتزامهم أن لا تجرّ بغير "مِنْ" كقوله[2] تعالى : ﴿ قُل كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللهِ ﴾ ، ولا يلزم أيضاً نصب كلّ ما تُقدَّر معه مثل : ﴿ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهَار ﴾[3] ، و﴿مَالك يَوم الدِّين﴾[4] ، وقول الشاعر[5] :

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

---

(١) في الأصل : « الحدث » تحريف .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٧٨ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٣٣ .

(٤) سورة الحمد : الآية : ٣ .

(٥) لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧٥ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٨٠ ، والأصول : ١ / ١٩٥ ، والمحتسب : ٢ / ٢٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢ / ٦٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٥ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٥٤٨ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٣ .

وإن كان تقديرها شرطاً في نصب الظرف ؛ لأنّ تقديرها أعمّ من النصب بتقديرها ؛ لأنّه كلّما صدق النصبُ بتقديرها صدق تقديرُها ، فلا يلزم من صدق الأعمّ صدق الأخصّ[١] .

وقوله : " ولا يجوز حذف ما يعدّي " الذي يعدّي هو " في " ، وهذا تعرّض لبيان ما يجوز حذفها منه من الظروف ، وما لا يجوز ، وهو مبنيٌّ على انقسام الظرفين إلى المبهم والمختصّ ، أمّا الزمان فلا فرق بين المبهم منه والمختصّ في جواز حذف " في " منهما ؛ لأنّ الفعل الذي يتعدّى إليهما ويقتضيهما له دلالة عليهما ، أمّا المبهم فلاقتضائه زماناً يقع فيه ضرورة أنّ الفعل لا يكون في غير زمان ، وأمّا المختصّ فبوضعه ولفظه ؛ لأنّ الواضع وضع أمثلة الماضي دالّة على الزمان المعيّن من الماضي ، وأمثلة الأمر دالّة على المستقبل ، وأمثلة المضارع مشتركة بينهما فكانت / للفعل دلالة على الزمان المبهم والمعيّن ليتعدّى إليهما بحسب دلالته عليهما ، تقول : " سِرْتُ وَقْتاً، وسِرْتُ يومَ الجمعة " ، فيستوي المبهم والمعيّن . ٨٠/ب

وأمّا المكان فإنّه إن كان مبهماً ، دلّ الفعل عليه لاقتضائه مكاناً يقع فيه ضرورة أنّه أيضاً لا يكون في غير مكان ، وإن كان مختصّاً - وهو كلّ مكان له اسمه من جهة نفسه[٢] ، بخلاف المبهم ، فإنّه له اسمه من جهة غيره ، ويشتركان في صحّة وقوع كلٍّ منهما في جواب " أَيْنَ " - لم يدلّ عليه الفعل ؛ لأنّ الأفعال ليست لها دلالة على الأمكنيّة المعيّنة ، بخلاف الأزمنة المعيّنة فلا تقول : " جَلَسْتُ الدّارَ ، ولا جَلَسْتُ المسجدَ " ، بخلاف " صلّيتُ أَمَامَكَ وخَلْفَكَ " ، وقد يُشبَّه بعض المعيّنة بما ليس بمعيّن لعموم فيه ، فيُنصب نصبَه ، منه قولهم : " ذَهَبْتُ الشّامَ " ، شُبِّه [بالمبهم][٣] لاشتماله على أمكنة معدودة ، قال سيبويه[٤] : " وهذا شاذّ ؛ لأنّه ليس في " ذَهَبْتُ "

---

(١) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٤٩ ، وشرح النيلي : ٢ / ٤٨٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣١٧ .

(٣) في الأصل : " المبهم " .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٥ .

دليل على الشام " ، وأمّا " دَخَلْتُ الدَّارَ " ، فإنّ ممّا يقع بعد " دَخَلْت " من الأمكنة المعيّنة الإخبار فيه أنّه نصبٌ على الظرف نظراً إلى أنّ " دَخَلْت " لازمٌ لورود مصدره على " فُعُول " ، وهو مصدر اللازم غالباً كـ" الجُلُوس ، والقُعُود ، والصُّفُون " ، وحملاً له على [نظيره] من " عَبَرْتُ ، وخَرَجْتُ "[1] ، وقال المبرِّد[2] : هو مفعول به لا ظرف ؛ لأنّ " دَخَلْت " يتعدَّى تارة بنفسه لتوقُّف معناه على المدخول إليه ، وتارةً بحرف الجرّ مثل : " نَصَحْتُه ، ونَصَحْتُ له " ، تقول : " دَخَلْتُ العراق ، وإليه، وعليه " ، وأمّا قول ساعدة بن جؤية[3] يَصِف رمحاً :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

فإنَّ " الطّريق " منصوب على أنّه مفعول به على السّعة[4] كما تقول : " الذي

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٨ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٣ .

(٢) المقتضب : ٤ / ٣٣٧ ، وقال : " فهو في التّعدّي كقولك : عَمَرْتُ الدّارَ ، وهَدَمْتُ الدَارَ ، وأَصْلَحْتُ الدَّارَ ؛ لأنّه فعلٌ وصل منك إليها ، مثل : ضَرَبْتُ زيداً " ، ويُنسَب الرأي أيضاً إلى الأخفش والجرمي ، وقد فصّل بعضهم في معمول " دَخَل " فإن كان واسعاً فالنصب كقولهم : " دخلتُ العراق " ، وإن كان ضيّقاً فالجرُّ كقولهم : " دَخَلْتُ في البئرِ " . ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٣٥ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٤ .

(٣) ساعدة بن جؤية الهذلي، شاعرٌ جاهلي . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١١٣ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٣ / ١١٢٠ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦ . وينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٧ ، والخصائص : ٣ / ٣١٩ ، والمخصص : ١٤ / ٧٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٨٣ .

(٤) وهو رأي أبي علي الفارسي في " دخل " ومن وافقه من العلماء ، وأَلْحَق بها الفراء: " ذهب، وانطلق "، حكى أنهم يقولون : " دَخَلْتُ الكوفة ، وذهبت اليمن ، وانطلقت الشام " . ينظر : البغداديات : ٥٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٣ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٩٠٠ . وأما جواز حذف حرف الجرّ من عدمه ، فقد مضى في الصفحات الساقطة من الأصل ، في شرح قول المصنّف :

والآخَرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصْلَهُ ... مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا وَاشْكُرْ لَهُ

سِرْتُه يومُ الجمعة " ، وكذلك قول عامر بن الطفيل[١] :

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَناً وعُوَارِضاً وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

أيّ : في قَناً وعُوارِض ، ولكنّه حَذَف الجارّ اتّساعاً، وعَدَّى الفعل ، و" قَنـاً "[٢]: اسم جبل ، و" عُوارِض[٣] ، وضَرْغَد "[٤] : علمان على أرضين ، وصرفهما للضرورة أو لإرادة الموضع .

ثمّ من ظروف الأمكنة ما يلزم الظرفيّة ، فيكون نظير ما لا يتصرّف من ظروف الأزمنة كـ" بَيْن " و" وَسْط " ساكن العين ، وكذلك " عِنْد " ؛ لأنّها لا تُجَرُّ إلّا بـ" مِنْ " وحدها ، فلم يُخرجها ذلك إلى التصرّف ، ومنها ما لا يلزمها كـ" يَمِين ، وشِمَال " ، وفي التنزيل[٥] : ﴿ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ ومنها مختلف فيه كـ" سِوى وسَوَاء " ، وسيأتي الكلام عليهما في أدوات الاستثناء .

ثم اعتبار ما يُفرَق به بين " وَسْط " ساكن العين ومتحرّكها هو أن وَسْطاً - بالتسكين - يُطلق بالاشتراك على معنيين[٦] :

---

(١) البيت في ديوانه : ٥٥ . من قصيدة في المفضليات : ٣٦٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٦٣ . وينظر : المخصص : ١٥ / ١٦٣ ، وأسرار العربية : ١٨٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٧٤ . ويروى : " ولأنعينكم " .

(٢) قَنًا : بفتح أوله وثانيه ، مقصور ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٤ / ١٦٤ : " وأخبرنا رجلٌ من طيِّئ من سكان الجبلين أن القَنَا جبلٌ في شرقي الحاجر وفي شماله جبلان صغيران يقال لهما صايرتا قنا ، وقَنًا أيضًا : جبلٌ لبني مرَّة من فزارة " ، وأنشد البيت . وينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ١٠٩٥ .

(٣) عُوَارض : بضمّ أوله وكسر الراء المهملة بعدها ضاد معجمة : جبل في ديار طيِّئ ، وعليه قبر حاتم . ينظر : معجم ما استعجم : ٣ / ٩٧٨ ، ومعجم البلدان : ٤ / ١٦٤ (وأنشد البيت) .

(٤) ضَرْغَد : بفتح أوله وإسكان ثانيه . وهو اسم حرّة قُرب حِمَى ضَرِيَّة . ينظر : بلاد العرب : ٣٩٤ ، ومعجم ما استعجم : ٣ / ٨٥٨ ، ومعجم البلدان : ٣ / ٤٥٦ (وأنشدا البيت) .

(٥) سورة ق : من الآية : ١٧ .

(٦) ينظر : الصحاح واللسان : (وسط) .

أحدهما : أن يكون مصدرَ " وَسَطْتُهُم أَسِطُهُمْ وَسْطاً " إذا تَوَسَّطْتَهُمْ .

والآخر : أن يكون ظرفاً غير متصرّف بمعنى " بَيْنَ " .

وأنّ " وسَطاً " - بالتحريك - يُطلق أيضاً بالاشتراك على معنيين :

أحدهما : أن يكون بمعنى العَدْل والخِيَار ، ومنه قوله[1] تعالى : ﴿ جَعَلْنَاكم أُمَّةً وسَطاً﴾ أيّ : عَدلاً وخِياراً .

والآخر : أن يكون ظرفاً متصرِّفاً ينقل عن الظرفيّة ، ويُخبر عنه ، يقال : " وَسَطُ رَأْسِي صُلْبٌ " ، والفرق بين " وسَط " - بالتحريك - و" وَسْط " - بالتسكين - إذا كانا ظرفين من وجهين[2] : ٢/٨١

أحدهما : من حيث اللّفظ وهو أنّ كلّ ما صحّ وضع " بَيْنَ " موضعه ، فهو بالتسكين ، تقول : " جَلَسْتُ وَسْط القوم " أيّ : بينهم ، وأنّ كلّ ما لم يصحّ وضع " بَيْنَ " موضعه فهو بالتحريك ، تقول : " وَسَطُ الدَّار طَيِّبٌ " ، فلذلك يجوز : " جَلَسْتُ وسْط القوم " بالتسكين ، دون " وَسْط الدار " بالتسكين ؛ لأنّ " بَيْناً " لا يستقلّ بمفرد ، ويجوز : " جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ والقَوْمِ " بالتحريك ؛ لأنّ كلّ ما له وسْط بالتسكين فله وسَطٌ بالتحريك[3] .

والآخر : من حيث المعنى وهو أن معنى " وَسْط " - بالتسكين - حصول المظروف داخل المحيط قريباً إليه أو بعيداً منه ، ومعنى " وَسَط " - بالتحريك - المركز الذي نِسبتُه إلى المحيط من كلّ جهة على مقدار سواء[4] .

* * *

جامعة أم القرى مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٤٣ .

(٢) ينظر : الصحاح واللسان : (وسط) .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤١١ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٢ ، وشرح الكافية : ١ / ١٨٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٠٠ .

(٤) ومعناه أنك إذا قلت : " جلستُ وسْطَ القَوْمِ " فإن وَسْطَ القوم ليس منهم ، وإذا قلت : " جَلَسْتُ وسَطَ الدَّارِ " فإن وسَطَ الدار منها .

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٩٠٩

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٢٩٠٨
٠٠٤٨٥٤

شرح ألفية ابن معط

المسمى : " حرز الفوائد وقيد الأوابد "

لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بـ" ابن النحويّة "

المتوفى سنة (٧١٨ هـ)

من أوله إلى نهاية باب التوابع

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي

الرقم الجامعي : ٤-٨١٣٧-٤١٥

إشراف

الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد

المجلد الثاني

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

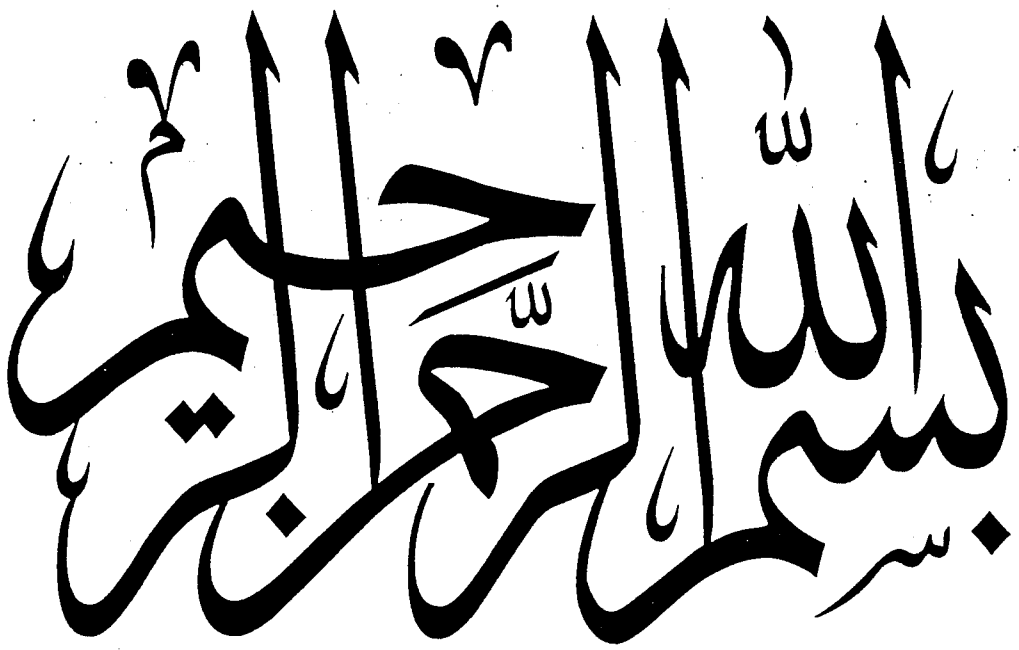
بسم الله الرحمن الرحيم

[الحال]

وَالْحَـالُ هَيْئَـةُ شَـبِيهُ الْوَصْـفِ كَجَـاءَ زَيْـدٌ خَائِفـاً يَسْـتَخْفِي
مَنْصُوبَـةٌ مُشْـتَقَّةٌ مُنَكَّـورَهْ حَـالٌ مِـنَ الْمَعْرِفَـةِ الْمُذَكَّـورَهْ
بَعْـدَ كَـلَامٍ تَمَّ فَهْـيَ فَضْلَـهْ فِيهَـا ضَمِـيرٌ وَتَكُـونُ جُمْلَـهْ
فَتَـلْزَمُ الْـوَاوُ وَطَـوْراً تُحْـذَفُ وَالْحَـالُ مِـنْ عَامِلِهَـا مَـا يَضْعُـفُ

الحال تُذكَّر وتُؤنَّث ، فيُقال : حَالٌ وحَالَةٌ[1] ، وتصغيرها : حُوَيلَة ، وقد استعمَل الأمرين في قوله : " هَيْئَة " ، وفي قوله : " شَبِيه الوَصْف " .

وهي في الصِّناعة[2] : عبارة عما يُبيِّن هيئة الفاعل عند صدور الفعل منه ، كقولك: " أَقْبَلَ زَيْدٌ مَسْرُوراً " ، أو هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه ، كقولك : " ضُرِبْتُ زَيداً مَشْدُوداً " ، أو هيئتهما معاً بإفراد ، كقول ابن زيابة[3] :

وَا للهِ لَوْلَا قَيْتُهُ خَالِياً لَآبَ سَيْفَاناً مَعَ الْغَالِبِ

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ٩٣ ، ولابن التستري : ٦٩ ، والقاموس : (حول) . قال الفراء : « الحال : أنثى ، وأهل الحجاز يُذَكِّرونها ، وربما أدخلوا فيها الهاء » .

(٢) ينظر : الأصول : ١ / ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٥ ، والمساعد : ٢ / ٥ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٢٤ .
ويُزَاد في حدِّه : متضمّناً ما فيه معنى " في " ؛ فإذا قلت : جاء زيدٌ ماشياً ؛ فمعناه : في حال مشيٍ ، وغير تابعٍ ولا عمدة ؛ وذكره فيما يأتي .

(٣) زَيَّابَة : أمُّ الشاعر ، وهي زَيَّابة بنت شيبان بن ذهل بن ثعلبة . واختلف في اسمه ؛ فقيل : عمرو بن لأي ، وقيل : سلمة بن ذهل ، وقيل : عمرو بن الحارث بن همام ، وهو من شعراء الجاهلية . أخباره في : من نسب إلى أمه : ٣٢٠ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، وأنشد البيت ، وخزانة الأدب : ٥ / ١١٢ - ١١٣ .
والبيت مع آخرين في الحماسة : ١ / ٩٢ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ١٤٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٠٩ .

أو بتثنية كقول عنترة[١] :

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

أو بتعدّد ، تقول : " لَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً " ، بجعل الأوّل للأوّل والثاني للثاني ، وبردّ الصدر على العجز[٢] .

وتُعتبر بصحّة وقوعها جواباً لـ" كَيْفَ " ؛ لأنّ معنى " كَيْفَ " السؤال عن الحال .

وقوله : " هَيْئَةٌ " يتناول الحال و" فِعْلة " الموضوعة [للهيئة][٣] ، كقوله[٤] عليه السلام : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ » ، والاسم الدالّ على المصدر نحو : " رَجَع القَهْقَرَى " ، وبقوله : " شَبِيهُ الوَصْفِ " يُخرج ذلك ؛ لأنّ شبهها بالوصف في الدلالة على بعض أحوال الذات ، وهذه ليست كذلك .

ويَفترقان من حيث إنّ الوصف لبيان هيئة الذات مطلقاً ، والحال لبيان هيئاتها باعتبار نسبة الفعل إليها فاعلةً أو مفعولةً .

---

(١) البيت في ديوانه : ٢٣٤ . وينظر : ليس في كلام العرب : ٢٦٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٠٥ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٥٠٧ .

والروانف : مفردها رانفة : وهي طرف الألية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً .

(٢) أي بجواز أن يكون الأول للثاني والثاني للأول ، وهو الأولى ليكون في الكلام فَصْلٌ واحدٌ، فـ" مُصْعِداً " ملاصقٌ للهاء وهو حالُه ، وإنما الفصل بين التاء وحالها وهو " منحدراً " ، أما إذا جعلت الأول للأول والثاني للثاني ففي الكلام فصلان ، فصلٌ بين التاء وحالها بالهاء ، وفصلٌ بين الهاء وحالها بـ" مصعداً " . ينظر : المقتضب : ٤ / ١٦٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ١٨ .

(٣) في الأصل : « المهيئة » خطأ .

(٤) ينظر : صحيح مسلم : ٣ / ٢٩١ كتاب الصّيد والذّبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الأمر بإحسان الذّبح والقتل وتحديد الشّفرة .

وكذلك يُقال[١] في تعريفها أيضاً : " مَا يُبَيِّن هيئةَ الفاعل والمفعول لفظاً أو معنى " ، وقد مثّل بالفاعل / اللفظيّ في قوله : " جَاءَ زَيْدٌ خَائِفاً " ، و" يَسْتَخْفِي " حالٌ بعد حال ؛ صاحبها الضمير في الحال المتقدّمة ، وهي العامل ، ومثال المفعول اللفظيّ : " ضَرَبْتُ زَيْداً مَشْدُوداً " ، ومثال الفاعل والمفعول المعنويّين : " زَيْدٌ في الدَّارِ قَائِماً ، وهَذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، لأنّ التقدير : استقرّ فيها ، وأُشِير إليه . ٨١/ب

وتُشبه أيضاً المفعولَ بكونها فضلةً ، وهو علّة نصبها ، والظرف بكونها مفعولاً فيها ، فالتمييزَ برفعها الإبهام ، والخبرَ بكونها حكماً على صاحبها .

وأكثر ما تجيء بالأسماء المشتقّة ؛ لتدلّ باشتقاقها على المعنى الذي اشتُقّت منه ، وهو ما حصل به التلبّس ، فتفيد بيانَ الهيئة.

وقد يَعرض لها - وذلك في مواضع - أن يقع بينها وبين حال أخرى من واحد أومن اثنين " أَفْعَل " التفضيل كقولك : " هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ [مِنْهُ][٢] رُطَباً ، ومُحَمَّدٌ طِفْلاً أَجَلُّ مِنْ عَلِيٍّ كَهْلاً " ، والعاملُ أفعلُ التفضيل[٣] ؛ لأنّه وإن ضَعُف بتأخّره عن الحال الأولى ، فهو قويٌّ بالنسبة إلى العامل الظرفيّ ، وقد عمل متأخّراً في قوله[٤] تعالى : ﴿ والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة من قرأه بالنصب .

وإذا عمل العامل الظرفيّ متأخّراً فـ" أَفْعَل " التفضيل أولى لتضمّنه معنى الفعل وحروفه.

---

(١) وهو تعريف ابن الحاجب لها ، ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٨ .

(٢) في الأصل : " منهاه " .

(٣) وهو رأي سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٠٠ ، وقيل : العامل في الحال الأولى اسم الإشارة ، وأفعل التفضيل في الثانية . وينظر : الأشباه والنظائر : ٨ / ٢٩٠ ، حيث أفرد لها السيوطي باباً ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٠٦ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ ، وهي قراءة عيسى بن عمر ، والجحدري . وممن أجاز عمل الجار والمجرور متاخراً : الأخفش والفراء والزجاج . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٦٢ ، والمحتسب : ١ / ٢٣٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٤٠ .

ومنها أن يُبيَّن بها سعرٌ كقولك : " بِيعَ اللَّحْمُ رِطْلاً بِدِرْهَمٍ " ، أو تشبيه[١] كقولك : " سَطَا زَيْدٌ أَسَداً " ، وقول الشاعر[٢] :

بَدَتْ قَمَراً وَمَاسَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالَا

أو نوعٌ كقولك : " زَكَتْ ثَمَرُنَا عِنَباً " .

ومنها أن تَدلَّ على تفاعل نحو : " بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ " ، أو تقسيم نحو : " بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَه بَاباً بَاباً "، أو كانت مقدَّرة كقوله[٣] تعالى : ﴿ وتَنْحِتُونَ مِن الجِبَالِ بُيُوتاً ﴾.

فهذه سبعة مواضع جاءت الحال فيها بالجامد دون المشتقّ[٤] .

ويجب كونها نكرة ؛ لأنَّها حكم على صاحبها ، والأصل في الأحكام أن تكون نكراتٍ ، ولأنَّها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة عندما يكون صاحبها منصوباً مثل : " ضَرَبْتُ زَيْداً الرَّاكِبَ " ، وصاحبها معرفة ؛ لأنَّه محكوم عليه ، والحكم على الشيء إنَّما يكون بعد تَعيُّنه ؛ ولأنَّ أحوال المعارف أهمُّ ، بخلاف النكرات ، فإنَّ وَصفَها يُغني .

وأن تكون بعد تمام الكلام ؛ لأنَّها مبيِّنة لهيئة الفاعل أو المفعول به ولا يكونان إلَّا في الكلام ، أمَّا الفاعل فلكونه أحد جزئي الجملة ، وأمَّا المفعول به فلأنَّه الذي يقع عليه فعل الفاعل فيستدعيهما ، وهما كلام تامّ .

---

(١) ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ١١٢ ، عن ابن النحوية .

(٢) هو أبو الطيب المتنبي ، والبيت في ديوانه : ٣ / ٢٢٤ . وهو من شواهد البلاغة ، ينظر : دلائل الإعجاز : ١٩٨ ، وأسرار البلاغة : ٢٢٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٢٢ . وقوله : " ماسَتْ " أي : تبخترت واختالت ، ويروى : " مالت " .

(٣) سورة الشعراء : من الآية : ١٤٩ .

(٤) زاد الرعيني في شرحه : ٣ / ١١٣ فما بعدها ، ثلاثة أخر : أن تكون موصوفة : كقوله تعالى في سورة مريم : من الآية : ١٧ : ﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾ ، وأن تدل على أصالة : كقوله تعالى في سورة الإسراء : من الآية : ٦١ : ﴿ أأسجد لمن خلقت طيناً ﴾ ، وأن تدل على فرعية ؛ كقولنا : هذا حديدك خاتماً .

وإذا كانت مشتقَّة كان فيها ضمير يعُود على صاحبها ؛ لأنَّها كالصفة له ، ففيها ضمير الموصوف ، وتكون جملة ؛ لأنَّها حكم ، والأحكام تكون بالمفرد وبالجملة كما في الخبر ، ويلزم أن تكون الجملة خبريَّة ؛ لأنَّها لمَّا كانت حكماً تَحتمل الصدق والكذب ، لم يصح أن يقع موقعها من الجمل إلَّا ما يَحتمِلها ، وهي الجمل الخبريَّة لا الإنشائيَّة .

ولا تخلو الجملة الواقعة / حالاً من أن تكون اسميَّة أو فعليَّة ، والفعليَّة لا يخلو ٢/٨٢
فعلُها من أن يكون مضارعاً أو ماضياً ، وكلُّ واحد منهما لا يخلُو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً .

فالاسميَّة أكثر ما تجيء بالواو والضمير كقوله[١] تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ وتجيء بالواو وحدَها ، وهو أيضاً كثير ، وذلك كقول امرئ القيس[٢] :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وتجيء بالضمير وحدَه إلَّا أنَّه لم يكثر كثرة مجيئها بالواو وبهما ؛ كأنَّ الحال لمَّا كانت مقدَّرة بجزء الجملة الذي هو الخبر - إذا قلت : " جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ حَاضِرٌ " ، لأنَّ التقدير في حال حضور أبيه - لم يكن لها دلالة على صدر الجملة ، فأرادوا أن يأتوا بما يُشعر بالحاليَّة داخلاً على الشطر الأوَّل ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ وقوله[٤] تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ومن كلامهم[٥] : " كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ " ، و" جَاءَ زَيْدٌ عَلَيْهِ

---

(١) سورة النساء : من الآية : ٤٣ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٩ ، وشرح القصائد السبع : ٨٢ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٥٦ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٦٠ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٣٦ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦١ .

جُبَّةُ وَشْيٍ " ، وأقلُّ منه مجيئها بدون الواو والضمير كقول الشاعر[١] :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

أيّ : انتصَف النهارُ ، يريد بلغَ نصفَه ، فلو كان الضمير في مثل هذا ممَّا يُعلم [لَحسُن الحذفُ هنا][٢] كقولك : " اشْتَرَيْتُ اللَّحْمَ الرِّطْلَ بِدِرْهَمٍ " ؛ لأنَّ التقدير : الرِّطْل مِنْهُ ، إلاَّ أنَّه لمَّا كان معلوماً جاز حذفه ؛ جوازه في مثل : " السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ " .

وإنَّما اختصَّت " الواوُ " بالحال دون " الفَاء ، وثُمَّ " ؛ لإفادتها الجمع المطلق ، وصحَّ التلَبُّس بمثل " وأَبُوهُ حَاضِرٌ " ، وإن لم يكن وصف هيئة الفاعل أو المفعول ؛ لأنَّ التقدير مقارناً لحضور أبيه ، والمقارنة وصف هيئة الفاعل ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهم ﴾ أيّ : مقارناً لاهتمام أنفس طائفة .

والفعليَّة إن كان فعلُها مضارعاً مثبتاً كانت بالضمير وحدَه لأنَّه منزَّل منزلة اسم الفاعل ، وجارٍ عليه في اللفظ ، فأُجري مجراه في الاستغناء عن الواو في فصيح الكلام ،كقوله[٤] تعالى : ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّون ﴾ و﴿ جَاءُوا أَبَاهُم عِشَاءً يَبْكُون ﴾[٥]

---

(١) البيت ينسب إلى الأعشى ، وليس في ديوانه المطبوع ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون في حاشية الخزانة أن الأستاذ الميمني قابل القصيدة التي منها البيت على نسخة رامبور من ديوان الأعشى ، فأثبتها . وينسب إلى المسيب بن علس وهو خال الأعشى . ينظر : شواهد إصلاح المنطق : ٤٤١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف : ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٣٣ .

(٢) جاءت العبارة هكذا في الأصل : « لجنبن الحذف شيئاً » ، تحريف .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٥٤ .

(٤) سورة الصافات : من الآية : ٩٤ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ١٦ .

وقد جاءت [الواو في][1] الضرورة[2] :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَ[أَرْهَنُهُمْ] مَالِكَا

وهو قليل .

وإن كان منفيّاً فله ثلاثة أحوال وهي : أن يأتيَ بالواو وحدها ، أو بالضمير وحدَه ، أو بهما كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو ، وجَاءَ زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُه، وجَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ " .

وكذلك حكم الفعليّة الماضية الفعل مثبتةً كانت أو منفيَّةً ، تقول في المثبتة : " جَاءَ زَيْدٌ وقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو ، وقَدْ خَرَجَ غُلَامُهُ "[3] ، وفي المنفيَّة : " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو ، [ومَا خَرَجَ غُلَامُهُ] ، مَا خَرَجَ غُلَامُهُ ، ولا بدَّ في الماضية المثبتة من " قَدْ " إمَّا ظاهرةً كما مثَّلنا ، وإمَّا مقدَّرة[4] / كقوله[5] تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ ٨٢/ب

---

(١) مكرر في الأصل .

(٢) هو عبد الله بن همام السلولي ، والبيت في ديوانه : ٨٥ . وينظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٦٥١ ، والمخصص : ١٣ / ٢٣ ، والمقرب : ١ / ١٥٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٦ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٦ . وفي الأصل : " وأكرهتهم " وهو تحريف ؛ ويروى في المصادر : " وأَرْهَنْتُهُمْ " بصيغة الماضي، وإنما أثبتُّ " وأَرْهَنُهم " ؛ ليَصِحَّ الاستشهاد به هنا ، لأن المؤلف أورده في معرض حديثه عن الفعل المضارع ، وهي رواية الأصمعي كما جاء في الصحاح : (رهن) بعد إنشاد البيت : « قال ثعلب : الرواة كلهم على " أَرْهَنْتُهُم " على أنه يجوز : رهنْته وأَرْهَنْته ، إلا الأصمعي فإنه رواه " وأَرْهَنُهم " على أنه عطف بفعلٍ مستقبلٍ على فعلٍ ماضٍ ، وشبَّهه بقولهم : قمتُ وأَصُكُّ وَجْهَه ؛ وهو مذهبٌ حسنٌ ؛ لأن الواو واو حال ، فيجعل " أصكُّ " حالاً للفعل الأول على معنى : قمتُ صاكاً وجهه ؛ أي تركته مقيماً عندهم ، ليس من طريق الرهن ؛ لأنه لا يقال : أرهنْتُ الشيءَ ، وإنما يقال : رَهَنْتُه » ، وقال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٢٤٨ - ٢٤٩ : « قال الأصمعي : ومن روى بيت ابن همام : « فلما ... وأَرْهَنْتُهُمْ » فقد أخطأ ، إنما الرواية : « نجوت وأَرْهَنُهم » .

(٣) في الكلام سقطٌ ، تقديره : « قَدْ خَرَجَ عمرٌو » ، بدون الواو .

(٤) وهي من مسائل الخلاف ، والذي ذكره المؤلف رأي البصريين ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الماضي المثبت حالاً بدون " قد " (الإنصاف : ١ / ٢٥٢) وينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٤ ، والأصول : ١ / ٢٥٤ ، والتبيين : ٣٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٢١٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٦١٠ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٩٠ .

حَصِرَت صُدُورُهم ﴾ و﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُون ﴾[١] ليصحّ تَلبُّس صاحب الحال ؛ بما يُفيده في الماضي من تقريبه من الحال ، ولعدم صحّة التلبُّس امتنع وقوع المستقبل حالاً في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ سَيَضْحَك " .

* * *

فَلَا تُقَدِّمْهَا عَلَى تَنْبِيهِ ... وَلَا إِشَارَةٍ وَلَا تَشْبِيهِ

وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهِ[٢] عَمَلْ ... وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدَّمْ لَمْ تُبَلْ

وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحَلْ ... كَقَوْلِهِ لِمَيَّ مُوحِشاً طَلَلْ

لا بدّ للحال من عامل ؛ لأنَّها معربة ، والمقتضي لإعرابها كونها حالاً ، وكونها حالاً لا يتقوَّم إلَّا بأمر ينضمّ إليها في التركيب ، فذلك الأمر الذي يَستقلّ به المعنى [هو][٣] عاملها ، ولا يخلو من أن يكون لفظيّاً أيّ فعلاً متصرِّفاً وشبهه من اسم فاعل أو مفعول ، أو معنويّاً أيّ : معنى فعل .

فإن كان لفظيّاً جاز تقديمُها عليه تارة وعلى صاحبها أخرى ؛ لأنَّه إذا كان متصرِّفاً في نفسه تصرَّف في معموله ، تقول : " رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ ، وجَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ " ، اللهم إلَّا أن يَعرِض لها ما يَمنع من تقديمها عليه بأن يكون فعلاً صلة للذي واسم فاعل صلة للألف واللام نحو : " الَّذِي ضَرَبَ زَيْداً قَائِماً أَنَا ، والضَّارِبُ زَيْداً قَائِماً أَنَا " ، فلا يجوز : " الَّذي ضَرَب [قَائِماً] زَيْداً أَنَا ، ولَا قَائِماً الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا " ؛ لأنَّ ما في حيِّز الصلة لا يتقدَّم على الموصول فلا يتقدَّم معموله ؛ لأنَّ المعمول إنَّما يقع حيث يصحّ وقوع العامل .

---

(١) سورة الشعراء : من الآية : ١١١ .

(٢) في الدرة الألفية : ١٩ ، وفي الشروح : « فيها » ، والحال كما سبق مما يذكرّ ويؤنث .

(٣) في الأصل : « وهو » ، بزيادة الواو .

وأمّا صاحبها فيجوز تقديمها عليه مرفوعاً ومنصوباً نحو : " جَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ ، وضَرَبْتُ مَشْدُوداً عَمْراً " ، واختُلف في تقديمها عليه مجروراً ، فقيل[١] : ممتنع فلا يجوز : " مَرَرْتُ رَاكِباً بِزَيْدٍ " ، ولا " سَلَّمْتُ جَالِساً عَلَى عَمْرٍو " ، وأن يكون " رَاكِباً وجَالِساً " حالاً من المجرور ، ولكن من الفاعل ؛ لأنَّ حال المجرور من تَتِمَّته ، فكما لا يجوز تقدُّم المجرور على جارّه ، كذلك ما هو من تَتِمَّته ، وقيل : جائز[٢] لقوله[٣] : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وقول الشاعر[٤] :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

ولأنَّ العامل فيها فعل ، والمجرور منصوب المحلّ بدليل العطف عليه بالنصب ، فكأنَّها لم تتقدَّم إلَّا على منصوب ، فيما عامله فعل صريح .

وقيل[٥] : إن كان مجروراً بحرف جاز التقديم ، وإن كان مجروراً بالإضافة لم يجز، كقوله[٦] تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ لأنَّ العامل بمعنى الإضافة ، وهو ضعيف ، ولأنَّ المضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف ، فكذلك حاله ؛ لأنَّها من تَتِمَّته .

---

(١) منعه جمهور البصريين . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٢ ، والمقتضب : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٣ .

(٢) سبق أن أشار المؤلف إلى هذا في الصفحة : ٤٥٥ ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ على قراءة من نصب « مطويات » . انظر التعليق عليه .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٢٨ .

(٤) ينسب إلى المخبل السعدي ، والبيت في ملحق ديوانه : ١٣٤ . وينسب إلى رجلٍ من بني قُريع ، اسمه : قُرَيع بن عوف السعدي ، من بني تميم ، وقيل : اسمه المعلوّط بن بدل القُريعي . وينسب إلى سويد بن حذّاق العبْدي .

وهو من قصيدةٍ في الحماسة : ١ / ٥٧٥ ، وشرحها للمرزوقي : ٣ / ١١٤٨ . وينظر : عيون الأخبار : ١ / ٢٤٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٦٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١٩ .

(٥) نُسب إلى أبي علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠٧ ، والمساعد : ١ / ٢١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٢٨١ ، ورأي أبي علي في المسائل الحلبيات : ١٨٣ ، وابن برهان في شرح اللمع : ١ / ١٣٧ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٣٥ .

فإن كان المضاف عاملاً في محلِّ المضاف إليه رفعاً أو نصباً مثل : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً أو عَمْرٍو رَاكِباً "[١] ، جاز ؛ لأنَّ الإضافة في نيَّة الانفصال ، فكأنَّها لم تتقدَّم على مجرور .

فإن اشتمل / صاحبها على ضمير ما اشتملت عليه بإضافة مثل : " جَاءَ مُحِبَّ زَيْدٍ صَدِيقُهُ " ، أو بغير إضافة مثل : " سَارَ مُبْغِضاً لِعَمْرٍو عَدُوُّهُ " ، وجب تقديمها عليه وإن كان مجروراً ؛ لئلَّا يعود الضمير على غير مذكور لا لفظاً ولا تقديراً . ٩/٨٣

وأيُّهما قُصد حصرُه من الحال أو صاحبها ، وجب تقديم غير المحصور مثل : " مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَاكِباً ، وَ[رَاكِباً إِلَّا زَيْدٌ][٢] " .

وإن كان العامل معنويّاً لم يجز تقديمها عليه ؛ لأنَّه ضعيف ، وتأخيره يَزيده ضعفاً ، بدليل ضعف اللفظيّ بالتأخير ، ولذلك جاز : "لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ " ، وامتنع : " ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ " ، فلا يجوز في " هَذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، وقوله[٣] :

وَهَذَا عَرُوساً بِالْيَمَامَةِ خَالِدُ

وإن تقدَّم على صاحبها ولافي " كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ رَاكِباً " ، وقوله[٤] :

---

(١) نُسب هذا الرأي إلى صاحب البديع في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٠ ، والمساعد : ٢ / ٢٥ .

(٢) في الأصل : " إلا راكباً زيدٌ " وهو تمثيل ينافي عبارة المؤلف ، فلعلّه خطأٌ من الناسخ .

(٣) صدره :

أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَا

والبيت لا يعرف قائله ، وهو في : الأصول : ١ / ١٥٣ ، ولحن العامة للزبيدي : ٢٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٦١ .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١٩ . وقبله :

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا شَكَّ الْمُبَيْطِرِ إِذْ يَشْفِي مِنَ الْعَضَدِ

الفريصة : اللحمة التي بين الجنب والكتف ، والمِدْرى : قرن الثور ، والسَّفُّود : الحديدة التي يُشوَى بها ، والشَّرْب : جمع شارب ، والمفتأد : مكان الشوي . شبَّه قرن الثور النافذ في الكلب بسَفُّودٍ فيه شواء .

والبيت في : الخصائص : ٢ / ٢٧٥ ، والمرتجل : ٢٠٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٨٥ .

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وذلك لأنَّ التنبيه والإشارة والتشبيه معانٍ ، وكذلك " لَيْتَ زَيْداً غُلَامِي صَالِحاً ، ولَعَلَّ زَيْداً غُلَامِي صَحِيحاً ، ويَا زَيْدُ وَاقِفاً " ، وقوله[1] :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

لأنَّ الترجي والتمنِّي[2] والنداء معانٍ أيضاً ، هذا هو مذهب سيبويه[3] ، ولا يجوز انتصاب الحال عن " زَيْد " في : " هَذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، إلَّا إذا كان المخاطب يَعرِف زيداً ، فلا يجوز إذا كان المراد تعريف المخاطب بزيد[4] ؛ لأنَّ معنى الكلام يصير : " هَذَا زَيْدٌ فِي حَالِ قِيَامِه دُون حَالِ قُعُودِه " ، وهو محالٌ .

ومنع الفرَّاء[5] تقديم الحال على العامل وإن كان لفظيّاً إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً ، فلا يجوز عنده : " رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ " ؛ لأنَّ في " رَاكِباً " ضميراً يَرجِع إلى

---

(١) صدره :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

وهو للنابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٨٢ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٧٨ . وينظر : الأصول : ٢ / ١٣ ، والخصائص : ٣ / ١٠٦ ، والإنصاف : ١ / ٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٣٠ . ويستشهد به النحاة أيضاً على زيادة اللام بين المتضايقين .

(٢) الأخفش يرى أن التّمنّي والتّرجّي لا يعملان في الحال ، ووافقه الرضي وأبو حيان . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٧٨ ، ١٤٨ . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٦٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٥ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٦٠ . وهو رأي الجمهور .

(٤) وإذا كان المخاطب يعرف زيداً قَدَّر له سيبويه فعلاً قال في قولهم : « هذا عبد الله منطلقاً » : « والمعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقاً ، لا تريد أن تُعَرِّفه عبد الله ؛ لأنّك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً » . ينظر : الكتاب : ٢ / ٧٨ .

(٥) رأيه في : أسرار العربية : ١٩٢ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٢ ، ونسبه إلى الكسائي أيضاً . ونُسب إلى الجرمي في شرح التصريح : ١ / ٣٨١ . ونُسب إلى الكوفيين عموماً في شرح الكافية : ١ / ٢٠٦ .

زيد ، فلم يجز تقديمها من أجل الضمير لئلّا يلزَم الإضمار قبل الذكر ، وأجازه فيما إذا كان صاحبها ضميراً نحو : " مُحْسِناً أَعْطَيْتُ " ، قال : لاشتراكهما فيما يفسِّرهما من الحضور ، بخلاف الأوّل ، فإنّ مفسِّره الظاهر ؛ فيعود عليه ، ولأنّ الضمير لا يعود على الضمير ، وما ذكره يَبطُل ، بـ" ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ " ، وبقولهم[١] : " شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ " ، ومنعه بعضُهم مطلقاً ، سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً ، قال : لأنّها أشبهتِ التمييز في رفع الإبهام[٢] ، [ورُدَّ] هذا بأنّها وإن أشبهت التمييز وهو لا يتقدَّم على العامل فقد أشبهتِ المفعولَ ، وهو يتقدَّم عليه ، وبأنّ من التمييز ما هو فاعل في المعنى دون الحال .

وأجاز أبو الحسن[٣] تقديمها على العامل المعنويّ في مثل : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً "، بشرط تقدُّم المبتدأ إجراءً لها في ذلك مجرى الظرف في مثل : " كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ " ، وقال في قوله[٤] تعالى : ﴿ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا ﴾ وقوله[٥] تعالى : ﴿ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ فيمن قرأهما بالنصب : إنّه حال ، والعامل فيهما " لذُكُورِنا ، وبيَمِينِهِ " ، وقال سيبويه[٦] : العامل متعلّق [الجارّ][٧] والمجرور من قوله[٤] : ﴿ مَا

---

(١) ينظر : أمثال أبي عبيد : ١٣٣ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٥٠ ، والمستقصى : ٢ / ١٢٧ . وشَتَّى : متفرقون ، والحَلَبَة : جمع حَالِب . ومعناه : كلٌّ منهم مشتغلٌ بحَلْب ناقته فيرجعون متفرِّقين . فَشَتَّى : حالٌ متقدِّم على عامله .

(٢) هو رأي الجرمي . ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨١ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٥٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨١ .

(٣) سبقت الإشارة إلى رأيه في الصفحة : ٤٥٥ ، هامش (٤) ، وينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٣١ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٩ ، والنصب قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير . ينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩٢ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٣١ .

(٥) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٩١ . وينظر : المساعد : ٢ / ٣٢ .

(٧) في الأصل : " بالجارّ " ، بزيادة الباء .

﴿ فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الأَنْعَامِ ﴾ / أيّ : استقرّ في بطونها ، و ﴿ قَبْضَتُهُ ﴾[١] في الآية الأخرى ؛ لأنّ التقدير : في قَبْضَته ، وفُرِّق بينها وبين الظرف بأنّ الظرف يُتّسع فيه ما لا يُتّسع في غيره . ٨٣/ب

واختُلف في العامل في " قَائِماً " من : " هَٰذَا زَيْدٌ قَائِماً " ، فقيل : حرف التنبيه ، فيجوز : " هَا قَائِماً ذَا زَيْدٌ " ، وقيل : اسم الإشارة لصحّة " ذَا زَيْدٌ قَائِماً " دون " هَا زَيْدٌ قَائِماً " ؛ لأنّ الكلام لا يتركّب من اسم وحرف ، وقيل : يجوز أن يكون كلٌّ واحد منهما[٢] ، وسُئل الزمخشريّ وهو بمكّة عن العامل في " شَيْخاً " من قوله[٣]: ﴿ هَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ فقال : ما في حرف التنبيه أو الإشارة من معنى الفعل[٤] ، فقِيل له : قد خالفتَ حيث جعلتَ العامل في الحال غير العامل في صاحبها[٥] ، فأُلزم على حسب ما يَراه من أنّ العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فقال التقدير : أُنبّه عليه شيخاً ، أو أُشير إليه شَيْخاً[٦] ، فالضمير هو صاحب الحال ، والعامل فيه وفي الحال

---

(١) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ .

(٢) مذهب الجمهور جواز أن يكون العامل حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، وذهب ابن أبي العافية إلى كونه اسم الإشارة دون التنبيه ، وذهب السُّهيلي إلى امتناع كون العامل أحدهما . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٤٨ ، والمقتضب : ٤ / ١٦٨ ، ونتائج الفكر : ٢٢٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٨٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٩ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٧٢ .

(٤) ينظر : المفصل : ٦٢ ، والكشاف : ٢ / ٢٨١ . قال : « وشيخاً : نُصب بما دلّ عليه اسم الإشارة ».

(٥) رأي جمهور النحاة اتحاد عامل الحال وصاحبها ، ويرى بعضهم أنه قد يعمل في الحال غير ما يعمل في صاحبها ، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إن هذه أمتكم أمةً واحدةً ﴾ فالعامل في " أمة " اسم الإشارة ، والعامل في " أمتكم " إنّ ، وبقول الشاعر :

هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغِ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

فالعامل في " بيّناً " ها التنبيه ، والعامل في " ذا " الابتداء .

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٦٠٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٩ ، وشرح الرعيني : ٣ / ١٥٦ .

(٦) وهو تقدير سيبويه ، ينظر : الكتاب : ٢ / ٧٨ .

واحد ، ويجوز رفع " شَيْخاً " على جعل " بَعْلي " ، بدلاً من " هَٰذَا " ، و" شَيْخٌ " خبر المبتدأ ، وعلى كونه خبراً بعد خبر ، وعلى كونه خبر مبتدأ محذوف[1] .

وحضَر المبرِّدُ مجلساً غنَّت جاريةٌ فيه بقول الشاعر[2] :

وَقَالُوا لَهَا هَٰذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ فَقَالَتْ أَلَا إِعْرَاضُهُ أَيْسَرُ الْخَطْبِ

فَمَا هِيَ إِلَّا نَظْرَةٌ بِتَبَسُّمٍ فَيَرْجِعُ مُنْقَاداً إِلَى طَاعَةِ الْحُبِّ

فطَرِب أهلُ المجلس إلَّا المبرِّد ، فقِيل له : أنتَ أحقُّ بالطرب ، فقالت الجارية : سَمِعني أقول : " مُعْرِضٌ " ، فظنَّني لَحَنْتُ ، ولم يعلم أنَّ ابن مسعود قرأ[3] : ﴿ هَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ ، قال : فطَرِب المبرِّد حتَّى شقَّ ثوبه .

وقوله :

وَحَالٌ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحَلْ

إنَّما يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان نكرة إذا لم يكن للنكرة مسوِّغ ، فإن كان لها مسوِّغ من مسوِّغات الابتداء بالنكرة يُخصِّصها بوجه ، فتَقرُب من المعرفة لم يجب التقديم ، وذلك أنَّه لمَّا كان للحال شبهٌ بالخبر من حيث إنَّها حكمٌ مثلُه ، كان لصاحبها شبهٌ بالمبتدأ من حيث إنَّه محكومٌ عليه ، فكما لا يجوز الابتداء بالنكرة إلَّا بمسوِّغ ، لم يجز وقوع صاحب الحال نكرة إلَّا بمسوِّغ ، فإذا وُجد المسوِّغ فلا يجب التقديم ، وإذا لم يوجد وجب ليكون هو المسوِّغ كما في الخبر من نحو : "فِي الدَّارِ رَجُلٌ" .

---

(١) انظر هذه الوجوه في الكشاف : ٢ / ٢٨١ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٤ .

(٢) البيتان في الزهرة : ١ / ٧٩ ، غير منسوبين ، وهما في شرح الرعيني : ٣ / ١٥٠ ، ونقل الحكاية كما هي هنا .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٤ ، وهي قراءة الأعمش أيضاً .

فمن المُسوِّغات : أن [تَتخصَّص][1] النكرة بوصف ، كقراءة[2] بعضهم : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُم كِتابٌ مِنْ عِنْد اللهِ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم ﴾ ، وفي الحديث[3] : " فجَاءَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ سَابِقاً " ، وقال[4] تعالى : ﴿ فِيها يُفْرَق كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ فإذا حصل الوصف لم يجب التقديم ، ولكنَّه يكون جائزاً كقوله[5] :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

أو بإضافة كقوله[6] تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً للسَّائِلِين ﴾ أو عموم بوقوع النكرة في سياق النفي كقوله[7] تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ والنهي في ذلك كالنفي لشبهه به كقول قَطَريّ بن الفُجَاءة[8] :

لَا [يَرْكَنَنْ أَحَدٌ] إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

---

(١) في الأصل : « تتمحض » ، تحريف .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٨٩ ، وهي قراءة ابن أبي عبلة ، ينظر : البحر المحيط : ١ / ٣٠٣ .

(٣) أخرجه الحافظ الدِّمْياطي في كتاب فضل الخيل . ينظر : السَير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي : ١ / ٢٢٣ .

(٤) سورة الدخان : من الآيتين : ٤ ، ٥ .

(٥) ينسب إلى كثير عزّة ، والبيت في ملحقات ديوانه : ٥٣٦ ، وينسب إلى ذي الرمة ، وليس في ديوانه . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٠٩ . والأسحم : الأسود ، والمراد به : السحاب . ويروى : « لعزَّة موحشاً ... » .
قال البغدادي : « وهذا البيت من روى أوله : " لعزَّة موحشاً الخ " ؛ قال : هو لكثيرٍ عزّة ، ومن رواه : " لميَّة موحشاً " ؛ قال : إنه لذي الرمة . فإن عزّة اسم محبوبة كثيرّ ، وميَّة اسم محبوبة ذي الرّمة » .

(٦) سورة فصّلت : من الآية : ١٠ .

(٧) سورة الحجر : الآية : ٤ .

(٨) البيت في شعر الخوارج : ١٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ١٣٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٧٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٦٠ . وفي الأصل : « لا يركبن أحداً » .

وقد مثّلوا بي وجوب التقدُّم / لتخلُّف مسوِّغ سواه بقول الشاعر[١] : ٨٤/٢

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

بناء على أنَّ " يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ " حالٌ لا صفة ، وفيه نَظَر ؛ لأنَّه جملة دلَّت على بعض أحوال الذات بعد نكرة ، فجاز كونها صفةً لها ؛ لأنَّ النكرة تُوصف بالجملة ، والذي هو صريح في خلوِّ صاحب الحال النكرة من مسوِّغ سوى التقديم قول الآخر[٢] :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وإذا جُعل حالاً لم يَقبح ؛ لأنَّ صاحب الحال وهو " طَلَلٌ " وإن كان نكرة إلَّا أنَّها قد تخصَّصت بتقدُّم حالها الأولى عليها ، وأصل :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

" لِمَيَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ " ، على الوصف - وقد جاء في مثل ذلك النصب على الحال كقولهم : " لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ بِيضاً ، ووَقَعَ أَمْرٌ فُجَاءَةً ، ومَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ "[٣] ، إلَّا أنَّه قبيحٌ ؛ لأنَّه حال من نكرة دون مسوِّغ - فقُدِّمت الصفة على الموصوف ، وهو أيضاً قبيحٌ ؛ لأنَّ فيه مخالفةً لحقيقتي التابع والمتبوع ، فنُصب على الحال ليَبْطُلَ

---

(١) هو كثيِّر عزّة ، والبيت في ديوانه : ٥٠٦ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٢٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٧ ، والخصائص : ٢ / ٤٩٢ ، وأسرار العربية : ١٤٧ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢١١ .

والخِلَلُ : واحدتها خِلَّة بالكسر ؛ وهي بطائن يُغَشى بها أجفان السُّيُوف منقوشة بالذهب وغيره . ويروى : " لِعَزَّةَ " .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٢٣ . وينظر: التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٩٩ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ١١٢ .

الوصفُ، فنَقَلَ الفتحُ شيئاً ، ولذلك يسمّيه النحويُّون أحسنَ القبيحين[١] ، وقد جاء في الحديث[٢] : « فصَلَّى جَالِساً وصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً » وهو ممَّا يُقوّي صحَّةَ وقوع الحال من النكرة دون مسوِّغ ، وقد قيل[٣] : كون " مُوحِشاً " حالاً من " طَلَل " لا يَصدُق عليه حدُّ الحال ؛ لأنَّه لم يُبيِّنْ هيئةً باعتبار فاعليَّةٍ ولا مفعوليَّةٍ ، وأيضاً يَلزَم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ؛ لأنَّ عاملها متعلّق الجارّ ، وعامل صاحبها الابتداء ، وإنَّما يصحُّ على مذهب أبي الحسن[٤] ؛ لأنَّه عنده فاعلٌ .

وأُجيب : بأنَّ النكرة في مثل : "لِزَيْدٍ دِرْهَمٌ " يصحُّ تقديرُها فاعلاً معنى كقوله[٥] :

وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ

ويصحُّ تقديرُها مفعولاً معنًى كالبيت الممثَّل به ؛ لأنَّ تقديره : اختَصَّت ميَّةُ بِطَلَلٍ في حالِ كَوْنِه مُوحِشاً ، وحينئذ يتَّحد العامل في الحال وصاحبها .

* * *

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٤ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٧٨ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٣٧٨ كتاب تقصير الصلاة ، باب صلاة القاعد .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٣ / ٢١٠ .

(٤) رأيه في المسائل العسكرية : ١٠٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٦٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٩٠ .

وقوله : « لأنه فاعل » أي " طَلَلُ " فاعلٌ ، والرافع له الجار والمجرور ، وعندئذٍ يتحد العامل في الحال وصاحبها . ويجوز رفع " طَلَل " على الفاعلية بفعلٍ تقديره : " لاَحَ لميَّة موحشاً طَلَلُ " . انظر : شرح الشريشي : ٢ / ٦٧٩ .

(٥) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٢ / ١٠٢٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٢٣ . وينظر : خلق الإنسان لثابت : ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيداً كَمَا قَالَ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا

الحال تنقسم إلى منتقلة ومؤكِّدة ، فالمنتقلة [هي] (١) التي يجوز الخلوّ عنها كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً " ؛ لأنَّها تدلّ بالمفهوم على أنَّه غير راكب في غير حال المجيء ، وتنقسم هذه إلى مقدَّرة وغير مقدَّرة ، والمقدَّرة إمَّا في الماضي وهي التي تتقدَّم على العامل في الزمان كقولك(٢) : " جَاءَ زَيْدٌ عَلَى يَدِهِ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ أَمْسِ " ، أو في المستقبل ، وهي التي تتأخَّر عن العامل في الزمان كقوله(٣) : ﴿ ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ لأنَّ الخلود متأخِّر عن الدخول ، وقوله(٤) : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ ﴾ لأنَّ الأمن بالحلول لقوله(٥) تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ أيّ : حلَّه ، وقولهم : " جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً " ؛ لأنَّ الركوب مقارن للمجيء .

والمؤكِّدة تنقسم إلى مؤكِّدة لمضمون الجملة وهو معنى يستفاد من لفظ الخبر ، وإلى مؤكِّدة للعامل ، فالمؤكِّدة لمضمون الجملة / تُعرف من حيث المعنى بأنَّها تفهم ٨٤/ب قبل ذكرها كقولك : " زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً " ؛ لأنَّ العطف وصف ملازم للأبوَّة مفهوم منها ، وقوله(٦) تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ ﴾ لأنَّ الصدق وصفٌ ملازمٌ للحقِّ مفهوم منه ، ومن حيث اللفظ بأنَّها تكون عقيب جملة اسميَّة عقدُها من اسمين لا عمل لهما(٧) ؛ أيّ : جامدين لتوكيد خبرها ، ونفي الشك عنه كما مثَّل من : " زَيْدٌ أَبُوكَ " ومن قوله(٦) ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ وكذلك قولك : " أَنَا فُلَانٌ بَطَلاً شُجَاعاً " إذا

---

(١) في الأصل : " هو " ، وإنما أثبت " هي " لتستقيم العبارة ، وإلا فالحال يجوز تأنيثها وتذكيرها .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٩ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٧٣ .

(٤) سورة الفتح : من الآية : ٢٧ ، وينظر : البحر المحيط : ٨ / ١٠١ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٩٧ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٩١ .

(٧) وهي عبارة الزمخشري في المفصل : ٦٣ ، وينظر : شرحه لابن يعيش : ٢ / ٦٥ .

أردتَ أن تُحقِّق ما أنت مُتَّصِفٌ به وما هو ثابتٌ لك في نفسك ، قال[١] :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي فَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

ولا تقول : " زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقاً " ؛ لأنَّه لم يتضمَّن الخبر معنى الحال ، وليس في الانطلاق ما يقرِّر معنى الأُبوَّة ، فإن زدتَ في حاجتك جازَ ؛ لأنَّه يصلُح لتقرير مضمون الجملة إذ هو نوع من العطف ، وكذلك إذا أردتَ التبَيِّي جاز أيضاً ، لكن على أنَّها مستقلَّة أيّ : تَبَنَّاكَ في حال الانطلاق ، وهذه يجب حذف عاملها لإشعار الكلام به ، فلا فائدةَ في إثباته ؛ أيّ : " أَحُقُّه ، أو أُثْبِتُه " أونحو ذلك[٢] ، إن قدَّرت حالاً من المفعول ، أو " حَصَل ، أو ثَبَت " إن قدَّرت من الفاعل .

وأمَّا المؤكِّدة للعامل ، فيجب إثباتُ عاملها ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى حصول تأكيد من غير مؤكَّد ، وهو محالٌ ، وذلك كقوله[٣] تعالى : ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾ و ﴿ تَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[٤] و ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِين ﴾[٥] و ﴿ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[٦] إن لم تجعل " رسولاً " مصدراً ، و ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّه لَا إِلهَ إِلَّا هُو والمَلَائِكَة وأُولُوا العِلْم قائماً بالقِسْط ﴾[٧] وكذلك ﴿ يَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً ﴾[٨] ، وقوله[٩] : ﴿ ولَا تَعْثَوا فِي الأَرْض مُفْسِدِين ﴾ .

---

(١) هو سالم بن دارة الغطفاني . ودارة : أمُّه ، سميت بذلك تشبيهاً بدارة القمر ، من جمالها . وقيل : دارة لقب جَدِّه . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١١٦ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٦٦ ، وأنشدا البيت . والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٧٩ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٨٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢١٥ .

(٣) سورة النمل : من الآية : ١٠ .

(٤) سورة النمل : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ٧٩ .

(٧) سورة آل عمران : من الآية : ١٨ .

(٨) سورة مريم : من الآية : ١٥ .

(٩) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ .

وقد تبيَّن بما ذكرنا أنَّ عامل الحال منه ما يَجب حذفُه ، ومنه ما يَجب إثباتُه ، ومنه ما يجوز فيه الحذف عند قيام القرائن حاليَّةً أو مقاليَّةً ، والإثبات وهو ما عدا واجب الحذف ووا جب الإثبات وذلك كقولك : " رَاكِباً " في جواب من يقول : " كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ " ؟ ، وإن شئتَ قلتَ : " جَاءَ رَاكِباً " ، وقوله[1] تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه بَلَى قَادِرِين ﴾ أيّ : نجمَعُها قادرين ، وتقول عند قيام القرائن الحاليَّة للقادم من سفره : " مَأجُوراً مَبْرُوراً " ؛ أيّ : رجعتَ ، وللمرتحل إذا رأيته يَأخُذ الأُهْبَة : " رَاشِداً مَهْدِيّاً ، ومُصَاحَباً مُعَاناً " ، أيّ : ارْتَحِلْ .

فإن وقع قبلها اسمٌ جامد نحو : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلاً صَالِحاً " ، وقوله[2] تعالى : ﴿ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾ سُمِّي الجامد حالاً مُوَطِّئَةً ، وما بعده صفةٌ له وهي الحال في الحقيقة ؛ لأنَّ التقدير : في حَالِ صَلَاحِه ، فالحال بهذه خمسة أنواع : مُنتَقِلة ، ومُقَدَّرة ، ومؤكِّدة لمضمون الجملة ، ومؤكِّدة للعامل ، وموطِّئَة ، وستة إن اعتبر التقدير في الماضي والمستقبل ، وأربعة إن جعلتَ المؤكِّدة لمضمون الجملة وللعامل نوعاً واحداً .

* * *

وَقَدْ تَجِيءُ الْحَالُ طَوْراً مَعْرِفَهْ ... فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُشْتَقٍّ صِفَهْ

كَقَوْلِهِ أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَا ... وَوَحْدَهُ وَجُهْدَهُ أَتَاكَا / ٨٥/ب

قد تقدَّم أنَّ من حقِّ الحال أن تكون نكرة[3] ؛ لأنَّها حكم على صاحبها ، والأصل في الأحكام أن تكون نكرات ، وأنَّها لو لم تكن نكرةً وكانت معرفةً لالتبست بالصفة عندما يكون صاحبها منصوباً إلَّا أنَّها قد تَجِيء معرفةً على خلاف الأصل ، و لم يجئ ذلك فيها إذا كانت صفةً ، ولكن إذا كانت مصدراً أو اسماً مَحْذُوّاً

---

(١) سورة القيامة : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الأحقاف : من الآية : ١٢ .

(٣) انظر الصفحة : ٤٥٦ ، من التحقيق .

به حَذْوَ المصدر كقولهم : " مَرَرْتُ بِهِمْ [الجَمَّاءَ][1] الغَفِيرَ "[2] ، وقول لبيد[3] :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

فنصَب " العِرَاك " على الحال ، وهو معرفة . يَصِف عَيْراً وأُتُناً قد أوردها الماءَ ؛ لأنَّها تتبعه ، أيّ : أوردها دُفعةً واحدةً متزاحمةً يَعرُك بعضُها بعضاً ، ولم يَذُدها كما يفعل الرعاءُ إذا أورَدت الإبلَ ، فجَعلَتها ذوداً ذوداً ، والدِّخال : جمع دَخِيل ، وهو بعيرٌ قد دخَل بين بعيرين ، ولم يشربا ليشربَ معهما مرَّةً ثانيةً لِكَرَمِه عليهم ، وهو أيضاً بعيرٌ نَفُورٌ يدخُل بين ذَلُولين لِيَتَأَنَّسَ فيُرَدّ[4] ، والنَّغْض : التحرُّك وإمالة الرأس[5]، وفي التنزيل[6] : ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيكَ رُءُوسَهم ﴾ .

وتقول : " مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه ، وجَاءُوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِم ، وفَعَلْتَهُ جُهْدَكَ وطَاقَتَكَ ، ورَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ ، وادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ " ، واختُلف في توجيهها : فقال سيبويه[7] ومن تَابَعَه : هي موضوعة موضع ما لا تعريفَ فيه ، فإذا قلتَ :

---

(١) في الأصل : « العجماء » ، تحريف .

(٢) ينظر : مجمع الأمثال : ٣ / ٢٥٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠٣ .

(٣) البيت في ديوانه : ٨٦ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٧٢ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٧ . وينظر : الإفصاح : ٣١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٩٢ . ويروى : « نغص » بصاد مهملة ؛ يقال : نَغِص الرجل : إذا لم يتم مراده .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٠١ .

(٥) النَّغْض ؛ بالضاد المعجمة ، والرواية المشهورة : النَّغْص بالصاد المهملة ؛ والنغص : إذا لم يتم البعيرُ شربه. ينظر : الصحاح واللسان (نغص) . وردّه الرعيني بقوله : « وقد وهم ابن النحوية فذكره بالضاد المعجمة .... » ينظر : شرحه : ٣ / ١٨١ .

أقول : هي إحدى روايات البيت ، ذكرها ابن خلف في شرحه لأبيات الكتاب : ٣ / ٩٩٢ ، والفارقي في الإفصاح : ٣١٢ ، والبغدادي في خزانة الأدب : ٣ / ١٩٣ ، وغيرهم ، والذي يؤخذ على المؤلف إغفاله الرواية المشهورة .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ٥١ .

(٧) الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، وينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠٢ .

" أَرْسَلَهَا العِرَاكَ " فكأنَّك قلت : مُعْتَرِكَة ، وإذا قلتَ : " مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه " فكأنَّك قلتَ : مُنْفَرِداً ، و" جَاءُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهِم " أيّ : جميعاً ، من قولهم : " جَاءَنَا بِالقَضِّ والقَضِيضِ " أيّ : بالكبير والصغير ، والقَضُّ[1] : الحَصَا ، والقَضِيض : صِغَارُه ، قال[2] :

مَا بَالُ جِسْمِكَ لَا يُلَائِمُ مَضْجَعاً إِلَّا أَقَضَّ عَلَيْهِ ذَاكَ المَضْجَعُ

أو من الانقضاض : وهو الوقوع على الشيء بسرعة ، أيّ : انقضَّ بعضُهم على بعض وتجمَّعوا ، وتقديره : مُنْقَضّاً بعضُهم على بعض .

و" فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ وطَاقَتَكَ " أيّ : مُجتهداً ، و" رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِه " أيّ : كارّاً في طريقه الذي جاء منه ، و" ادْخُلُوا مُرَتَّبِين " .

وإنَّما اغتُفر مجيئُها بهذه المعارف ؛ لأنَّها أسماء أجناس ، واسم الجنس تعريفه كتنكيره ، ولذلك يُوصَف بالجملة معرَّفاً باللام كقوله[3] :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وقال أبو عليّ[4] [و] السيرافيّ[5] : انتصابها على المصدر ، والحال مقدَّرة بالأفعال الناصبة لها ، أيّ : " أَرْسَلَها تَعْتَرِكُ العِرَاكَ ، وجَاءَ يَنْفَرِدُ وَحْدَهُ " ، أيّ : انفراداً ، و" جَاءُوا يَتَجَمَّعُونَ تَجَمُّعاً ، وفَعَلْتُهُ مُجْتَهِداً اجْتِهَاداً ، ورَجَعَ يَعُودُ عَوْداً في المكان الذي بَدَأ منه ، وادْخُلُوا تُرَتِّبُونَ تَرْتِيباً " .

---

(١) ينظر : اللسان : (قضض) .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٥ . وهو من قصيدة في المفضليات : ٤٢١ . وينظر : الأمالي : ١ / ١٨٢ ، وشرحه (اللآلىء) : ١ / ٤٤٩ . ويروى : " أم ما لجسمك ... " .

(٣) ينسب إلى رجل من سلول ، وينسب إلى عميرة بن جابر الحنفي ، وينسب إلى شِمْر بن عمرو الحنفي . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٢٤ . وينظر : الأصمعيات : ٧٤ ، والخصائص : ٣ / ٣٣٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٥٧ .

(٤) الإيضاح العضدي : ٢٠٠ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٣ .

(٥) شرح السيرافي : ٢ / ١٢٨ ب ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٣ .

ولا يُستعمل " وَحْدَه " إلَّا منصوباً ، ولم يجئ مجروراً إلَّا بإضافة أحد أربعة أسماء إليه ، واحد منها معناه المدح ، وهو قولهم : " فُلَانٌ نَسِيجُ وَحْدِه " ، أيّ : لم يُنسَج على مِنْوَاله مثلُه ، وثلاثة معناها الذمّ ، وهي : " فُلَانٌ جُحَيْشُ وَحْدِه ، وعُيَيْرُ وَحْدِه ، ورُخَيْلُ وَحْدِه "[١] .

وقال الكوفيُّون[٢] : انتصابه على الظرف ، فيُعلّق بمحذوف أيّ : مستقرّاً وحدَه؛ لأنَّه بمعنى / قولك : " عَلَى حَالِه " من قولهم[٣] : " جَلَس حِيَالَه " ، أيّ : قُبَالَتَه . ٨٥/ب

وقولهم : " مَرَرْتُ بِهِم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ " ، قال الخليل[٤] : والألف واللام فيه على نيَّة ما لم يدخله كأنَّه قيل : " مَرَرْتُ بِهِم جَمِيعاً " ، وبتأويله أخذ سيبويه[٤] ، و" الجَمَّاء " : الجماعة من قولهم[٥] : مَاءٌ جَمٌّ أيّ : كثير ، و" الغَفِير "[٦] من : غَفَرْتُ الشَّيْءَ ؛ إذا سترتَه ، ومنه المِغْفَر ، وهو صفةٌ للجَمَّاء ، ولم يَقُل الغَفْرَة ؛ لأنَّه " فَعِيل " بمعنى " فَاعِل " ، أُجري مجراه ، بمعنى : " مَفْعُول " في استواء المذكَّر والمؤنَّث فيه ، إذ جرى على الاسم على طريقة : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾[٧] ، و" الجمَّاء " وإن كان اسماً فهو منصوب في موضع المصدر كـ" العِرَاك " ، كأنَّك قلتَ : " مَرَرْتُ بِهِم الجُمُومَ الغَافِرَ " أي : جَمَامِين غَافِرِين ، يُريد : كَثِيرين سَاتِرين الأرض بكَثْرَتِهم .

* * *

(١) ينظر : الزاهر : ١ / ٣٣٢ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر : الأصول : ١ / ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٧ .

(٣) ينظر : الصحاح واللسان : (حول) .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٥ - ٣٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٦٣ .

(٥) ينظر : الصحاح واللسان : (جمم) .

(٦) ينظر : الصحاح واللسان : (غفر) .

(٧) سورة الأعراف : من الآية : ٥٦ .

[التمييز]

وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدْ ... وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَمْسُوحٍ يُحَدْ
بِمُفْرَدٍ مَنْكُورِ اسْمِ جِنْسِ ... مُفَسِّرٍ بِمِنْ مُزِيلِ اللَّبْسِ
نَحْوُ ثَلاَثِينَ مَنًا شَرَابًا ... وَنَحْوُ قَدْرِ رَاحَةٍ سَحَابًا

التمييز وفي معناه التفسير والتبيين : " تَفْعِيل " من المَيْز ، والمَيْزُ : تَخْلِيص بعض الأشياء من بعض[1] ، وهو في الصناعة : عبارة عمَّا يَرفَع إبهاماً غَيْرَ عَارِضٍ عَنْ ذَاتٍ في مُفردٍ أو جُمْلةٍ ، بالنصِّ على أحد مُحتَملات المُفْرد والجُمْلة[2] .

فـ" مَا يَرفَع الإبهام " عَامٌّ في كلِّ ما يَرفَعه ، و " غَيرَ عَارِضٍ " يُحتَرز به من صفة الأسماء المشتركة من نحو : " أَبْصَرْتُ عَيناً جَارِيةً " ؛ لأنَّها تَرفَع إبهاماً ، إلَّا أنَّه عارضٌ للسامع عند انتفاء القرينة ، وهو معيَّنٌ في ذهن المتكلِّم به ؛ لأنَّ الاسم المشترك في أصل الوضع لكلِّ واحد من مدلولاته على التعيين .

و " عَنْ ذَاتٍ " يُحتَرز به عن الحال والمصدر المختصّ ببعض أنواع الفعل من نحو : " رَجَعَ القَهْقَرَى " ؛ لأنَّ الحال تَرفَع الإبهام عن هيئة الفاعل والمفعول لا عن ذاتهما ، و" القَهْقَرَى " تَرفَعه عن هيئة الرجوع لا عن ذاته ؛ لأنَّها معلومةٌ .

و " فِي مُفْرَدٍ أو جُمْلَةٍ " تفصيلٌ لمَحَلِّ الذات ، فالذات في المفرد مذكورةٌ بالفعل ، وفي الجملة بالقوَّة .

فالقسم الأوَّل : وهو ما يَرفَع الإبهام عن الذات في المفرد ينقسم قسمين ؛ لأنَّ المفرد يكون مقداراً ويكون غيرَ مقدار ، فالمقدار خمسة أنواع : عددٌ نحو " عُشْرُونَ

---

(١) ينظر : اللسان : (ميز) .

(٢) هو تعريف الزمخشري له في المفصل : ٦٥ ، وينظر : التخمير : ١ / ٤٤٧ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٣٨ .

دِرْهَماً " ، وكَيْلٌ نحو " مَكُّوكَانِ دَقِيقاً "[١] ، ووَزْنٌ نحو : " رِطْلَانِ سَمْناً " ، ومَسَاحَةٌ نحو : " جَرِيبٌ نَخْلاً "[٢] ، ومَقَايِيسُ معلومةٌ بين المُتَخَاطِبين نحو : " مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً ، وعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً " ، ويَجري مجرى المقاييس الأوعية نحو : " رَاقُودٌ خَلّاً[٣] ، وظَرْفٌ سَمْناً " ، فيُنصَب مميِّزها ويُجرّ ، والنصب فيها أولى ؛ لتعيُّن المعنى المقصود به دون الجرّ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : " عِنْدِي ظَرْفُ سَمْنٍ " ، احتمَل أن يكون المراد بيان أنَّ عندك الوعاء الصالح / للسَّمْن ، لا بيان أنَّ عندَك ما ٩/٨٦ يَملَأُه من الجنس المذكور ، وإذا نصبتَ زالَ هذا الاحتمال ، فكان أولى ، وقد مثَّل بالعدد والوزن والمقدار دون الكيل والمساحة ؛ لأنَّ " مَناً " تمييزٌ لثلاثين ، و" شَرَاباً " تمييزٌ لـ" مَناً " ، و" سَحَاباً " تمييزٌ لـ" قَدْرِ رَاحةٍ " .

و" المَنَا " مقصورٌ من ذوات الواو كـ" العَصَا " ، ومشدَّد النون[٤] ، مائةٌ وثمانون مِثقَالاً ، والمِثقَال درهمٌ وثلاثةُ أَسْبَاع ، وذلك مِائتَان وخَمسونَ درهماً وسُبْع دِرْهم ، فهو إذن رِطْلان ؛ لأنَّ الرِّطْل تِسعون مِثقَالاً .

وغير المقدار مثل : " بَابٌ سَاجاً ، وثَوْبٌ خَزّاً ، وخَاتَمٌ حَدِيداً " ، والجرُّ فيه أولى من النصب ؛ لأنَّه يحصُل بالجرِّ من البيان ما يَحصل بالنصب مع أَمْن اللبس وحصول التخفيف بحذف التنوين للإضافة ، ويجوز فيه الإتباع على الصفة .

وقوله : والأَصل فِيه تَفْسير العَدَد والكَيْل والوَزْن والمَسَاحَة بِمُفْرَد ، قالوا : إنَّما كان أصل التمييز الإفرادَ ؛ لأنَّهم لمَّا أرادو الدلالة على أحد المُحْتَمَلات دلُّوا عليه بالأخفِّ وهو مفردٌ ، وهذا يُشعر بالتزام الإفراد مطلقاً دون تَفْصيل ، وليس كذلك ؛

---

(١) المكُّوك : مكيالٌ لأهل العراق ، وهو صاعٌ ونصف . ينظر : اللسان : (مكك) .

(٢) الجَرِيب : قَدْرُ ما يُزرع فيه من الأرض . ينظر : اللسان : (جرب) .

(٣) قال الجوهري في الصحاح : (رقد) : " الرَّاقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإِرْدَبَّة ، يُسَيَّع داخله بالقار، وهو معرّبٌ " وينظر : المعرب : ٢٠٨ .

(٤) المَنَا : مكيال السَّمن ، وبنو تميم يُشدّدون النون منه فيقولون : " المَنّ " . ينظر : اللسان : (مني) .

لأنَّ الإفراد فيه والجمع إنَّما هو بحسب مُقتَضياتٍ تُوجب إمَّا الإفراد وإمَّا الجمع ، فإن كان جنساً وهو ما يُطلق على القليل والكثير بلفظه كالعسل والماء ونحو ذلك ، وَجَب فيه الإفراد إن لم تُقصَد أنواعُه ؛ لأنَّ البيان يَحصُل به ؛ ولأنَّه كان يُلبِس لو جُمع بِقَصْد الأنواع ، والمراد الجنس ، وإن قُصِدت الأنواعُ والدلالةُ عليها وَجَب الجمعُ نحو : " رِطْلُ زُيُوتاً "إذا قُصد الانفاق مثلاً وغيره ، وكذلك أعسالاً ، وإن لم يكن جنساً وَجَب الجمعُ نحو : " قِنْطَارٌ كِسَاءً ، وصُنْدُوقٌ ثِيَاباً " ؛ لأنَّ الإفراد إنَّما كان لصلاحيَّة إطلاقه على القليل والكثير ، فإذا فاتَ ذلك وجب الجمعُ ليتبيَّن به إرادةُ الكثير[١] .

وأمَّا تنكيره فلأنَّ المراد منه رفع الإبهام ، وهو يَحصُل بذكره نكرةً ، فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً ، لا فائدةَ فيه[٢] ، وأجازَ الكوفيُّون[٣] تعريفَه ، واستدلُّوا بقوله[٤] تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ وبقولهم[٥] : " غُبِنَ الرَّجُلُ رَأْيَهُ ، ووَجِعَ ظَهْرَهُ " ، وبقول الشاعر[٦] :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ قَبَالَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

---

(١) ينظر : المساعد : ٢ / ٦٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٦ .

(٢) هو رأي البصريين ، ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢ ، والمساعد : ٢ / ٦٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٣٣ .

(٣) رأيهم في معاني القرآن للفراء : ١ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨١ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٢٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٣٠ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٢٣ .

(٦) هو راشد بن شهاب اليشكري . شاعرٌ جاهلي ، وكان من سادات قومه . أخباره في شرح المفضليات للتبريزي : ٣ / ١٣١٨ ، واللآلىء : ٢ / ٨٢٩ . والبيت من قصيدة في المفضليات : ٣١٠ ، وشرحها للتبريزي : ٣ / ١٣٢٥ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٠ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٨٩ ، وشرح التصريح : ١ / ١٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٠ . ويروى : « وجوهنا » بدل « قبالنا » .

ولا دليلَ في شيء من ذلك ، أمَّا ﴿ سَفِهَ نَفْسَه ﴾[١] فلأنَّه يَحتمل أن يكون ضمَّن " سَفِهَ " معنى " ضَيَّعَ " ؛ لأنَّ السفيه مضيِّعٌ نفسَه ، أو معنى " جَهِل " ، فعدَّاه تَعديتَهما ، أو أراد سَفِه في نفسِه ، فأسقط الخافضَ[٢] على حدِّ قوله :

تُغَالِي اللَّحْمَ لِلْأَضْيَافِ نَيّاً وَتُرْخِصُهُ إِذَا اسْتَوَتِ الْقُدُورُ

أيّ : باللحم ، وأمَّا " غُبِنَ رَأْيَهُ " ، فعلى تَضمينه معنى " جَهِل " ، أو على إسقاط الخافض أيّ : فِي رَأْيِه ، وأمَّا " وَجِعَ ظَهْرَهُ " فعلى إسقاط الخافض أيّ : مِنْ ظَهْره ، والبيت محمولٌ على زيادة الأداة ضرورةً ؛ لإقامة الوزن .

وأمَّا تقديره بـ" مِنْ " ، فإنَّ كلَّ تمييز فيه معنى " مِنْ " المبيِّنة للجنس لقصد معنى البيان فيه ، إلَّا أنَّ بعضه يَصلُح لمباشرتها ، فتَثبُت ظاهرةً ، وبعضُه لا يَصلُح لذلك ، كما أنَّ الظرف كلَّه فيه معنى [فِي][٣] ، بعضه يَصلُح لمباشرتها ، وبعضُه لا يَصلُح لذلك / . ٨٦/ب

فأمَّا ما يَصلُح لمباشرتها فجميع أنواع المفرد إلَّا العدد[٤] ؛ لأنَّك لو قلتَ في : " لَهُ عِنْدِي عُشْرُونَ دِرهماً " : " عُشْرُون مِن دِرْهَمٍ " لَتُوُهِّمَ أنَّك مُقِرٌّ بعِشْرين جُزءاً مِن درهمٍ ، فلم يأتوا بـ" مِنْ " دَفْعاً لهذا الإلباس ، ويصحُّ في الوَزْن والكَيْل والمَسَاحة والمقاييس المعلُومة بين المتَخَاطِبين والأَوعِية ، تقول : " مَكُّوكَانِ مِنْ دَقِيقٍ ، ورِطْلَانِ مِنْ سَمْنٍ ، وجَرِيبٌ مِنْ نَخْلٍ ، ومَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ مِنْ سَحَابٍ ، ورَاقُودٌ مِنْ خَلٍّ " ، فتُظهِر " مِنْ " التي لبيان الجنس[٥] ، تحقيقاً لِمَا تُريد من التبيين ، ولا يجوز إظهارُها في شيءٍ من تمييز الجملة ، لا تقول : " طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، ولا اشْتَعَلَ

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٣٠ .

(٢) ينظر : تأويل مشكل إعراب القرآن : ١ / ٧١ ، والتخمير : ١ / ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٩٤ . وزاد أبو حيان : أن " نفسه " بدلٌ من " مَنْ " ؛ لأنها منصوبة على الاستثناء .

(٣) في الأصل : " وفي " بزيادة الواو .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٣٢ .

الرَّأْسُ مِنْ شَيْبٍ " ؛ لأنَّها تُوهِم الابتدائيَّةَ ، فتُحِيل المعنى إلى ابتداء الطيب من النفس، وليس المعنى عليه ، ولكنَّه على أنَّ الطيب للنفس لا لغيرها .

* * *

يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينِ وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
مُشَبَّهاً بِضَارِبِينَ رَجُلَا تَقُولُ لِي مِلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلَا

التمييز منصوب ؛ لِشَبَهِه بالمفعول في الفضليَّة ، ولا يَنتصب عن مفرد إلَّا بعد أن يَتِمَّ ذلك المفرد ، والذي يَتِمُّ به المفرد سبعة أشياء :

التنوين مثل : " رِطْلٌ زَيْتاً " ، وتقديره مثل : خَمْسَةَ [عَشَرَ][1] دِرْهَماً ، و" زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ أَباً ، وكَمْ دِرْهَماً عِنْدَكَ ؟ " .

ونون التثنية مثل : " قَفِيزَانِ بُرّاً " ، وتَقديرُها مثل : ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾[2] ونون الجمع مثل : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[3] وشِبْهُها مثل : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِارَعاً ﴾[4] .

والإضافة مثل : " [عَلَى][5] التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً " .

وناصبها في [هذه][5] الأقسام كلِّها الاسم التامُّ قبله ؛ لشبهه بالأسماء المتَّصلة بالأفعال شبهاً لفظياً ، فـ" رِطْلٌ زَيْتاً " كـ" ضَارِبٌ رَجُلاً " ، و" مَنَوَانِ سَمْناً " كـ" ضَارِبَانِ رَجُلاً " ، و" عُشْرُونَ دِرْهَماً " كـ" ضَارِبُونَ رَجُلاً "[6] .

---

(١) في الأصل : " عشرة " خطأ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ .

(٣) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ٣٢ .

(٥) في الأصل : " هذا " خطأ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٩ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٩ - ١٦٣٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٩٥ .

وتَنقسِم هذه التمَامَات إلى زائلٍ ولازمٍ، فالزائل التنوين ونون التثنية ؛ لأنَّهما يُحذَفان ، ويجوز الإضافة فتقول : " رِطْلُ زَيْتٍ ، ومَنَوَا سَمْنٍ " ، واللازم الخمسة الباقية .

أمَّا تقدير التنوين في " خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً " ؛ فلِئلَّا يَصِير ثلاثة أشياء كشيء واحد، وفي " أَفْضَل مِنْكَ أَباً " ؛ لئلَّا يَتغيَّر المعنى ؛ لأنَّ معناه بالنصب : ابنُ مُفَضَّلُ الأَبِ ، وبالإضافة : أَبُ مُفَضَّلٌ ، وضَابِط مَا يُفرَق به بين المعنيين : أنَّه إذا تقدَّم قبل التمييز مبتدأٌ ليس لفظه كلفظه مثل : " عِنْدَك أَحْسَنُ وَجْهاً " ، فالنصب لأنَّه لو جُرَّ لَزِم أن يكون العبدُ نفسُه وَجْهاً ، وإن كان لفظه كلفظه مثل : " وَجْهُكَ أَحْسَنُ وَجْهٍ " ، فالجرُّ ؛ لأنَّه لو نُصب لَزِم أن يكون للوجه وجهٌ ، وهذا لأنَّ أفعلَ التفضيل إنَّما يُضاف إلى ما هو بعضٌ له[1] ، وفي " كَمْ دِرْهَماً " لئلَّا تَلتبس بالخبريَّة .

وأمَّا في تقدير التثنية فلئلَّا يَخرُجَ عن أخواته : من " أَحَدَ عَشَرَ " إلى "تِسْعَةَ عَشَرَ " .

وأمَّا نون الجمع في : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[2] فلِمَا ذُكِر في أفعل التفضيل وفي غيره تَفْضِيلٌ ؛ مبنيٌّ على أنَّه إنْ صحَّ الاشتراكُ فيه مثل : " [حَسَنُو][3] عَبْدٍ " ، جازَ ، وإن لم يصحَّ مثل : " [حَسَنُو][3] وَجْهٍ " ، لم يجز ، إلَّا أن يُجمَع[4] .

وأمَّا شبه نون الجمع فللتعذُّر ، وأمَّا مع بقاء النون فلأنَّها شبيهةٌ بنون الجمع ، وأمَّا مع حذفها فلأنَّها / ليست عوضاً عن التنوين . ٩/٨٧

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٨٠ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .

(٣) في الأصل : « حسنوا » بالألف ؛ خطأ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٩٨ .

وردَّ هذا بلزوم امتناع " عُشْرُوكَ ، وعُشْرُو زَيْدٍ " ، فقيل : لأنَّ ما هي فيه صفةٌ في الأصل للتمييز ، فلو أُضيف لَزِم إضافةُ الصفةِ إلى الموصوف ، فلا يَلزَم امتناع " عُشْرُوكَ ، وعُشْرُو زَيْدٍ " ؛ لأنَّه مضافٌ إلى صاحبه لا إلى موصوفه[1] .

وأمَّا مع الإضافة فالعذر أيضاً في مثل : " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً " ، أمَّا مع بقاء الضمير ، فلامتناع الإضافة لأنَّ المضاف حينئذ إمَّا الأوَّل أو الثاني أو هما ، والأوَّل ممتنعٌ لوجود الفصل بالثاني ، والثاني كذلك لامتناع إضافة الضمير ، وأمَّا هما فلامتناع إضافة شيئين إلى شيء واحد ، وأمَّا مع حذفه فلفساد المعنى ؛ لأنَّ المماثلة بين " التَّمْرَة ، والزُّبْد " ، لا بين " الزُّبْد " وشيء آخر غيرها[2] ، وفي مثل : " لَهُ مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً " ؛ لفساد المعنى أيضاً ، إذ لا يَصِحُّ نسبةُ المِلْءِ إلى العسل ؛ لأنَّه مملوءٌ به[3] .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالِ مَعْمُولُهَا يُؤْذِنُ بِانْتِقَالِ
تَقُولُ مِنْهُ طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا

هذا هو القسم الثاني من قسمي التمييز ، وهو ما يَرفَع الإبهام في الجملة بالنصِّ على أحد مُحتَمَلاتها ، والتمييز في هذا القسم عن نسبةٍ عامَّةٍ يُقصد بها إلى أمرٍ يَتعلَّق بالمذكور ، تقول : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً " ، وقال[4] تعالى : ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ فطرفا الجملة لا إبهام في واحد منهما ، وإنَّما الإبهام نشأ من نسبة أحد الطرفين إلى

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٢١٨ : " وقد جاء نحو " عشرو درهم " قليلاً ، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه نحو : " عشروك " " . وينظر : المساعد : ٢ / ٥٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٧ ، والمساعد : ٢ / ٥٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٢٠ .

(٤) سورة مريم : من الآية : ٤ .

الآخر ، وهي نسبة الطيب إلى زيد[١] ؛ لأنَّه لم يُعلَم من أيِّ وجه نُسِب إليه ، ثمَّ النسبة قد تكُون في جملة كما مثَّل ، وقد تكون فيما يُشبه الجملة وهي الأسماء الصفات كقولك : " زَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً " ، وحُكِم عليها بِشَبَه الجملة ، ولم يُحكَم عليها بأنَّها جملة ؛ لأنَّه لا يُمكن أن تكون مع الضمائر التي فيها جملة ؛ لأنَّها تَصدُق على المفرد إذا قلت : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، فـ" زَيْدٌ " هو المنطلق ، والمنطلق هو زيد ، فلو كانت مع الضمائر التي فيها جملة لكانت الجملة صادقةً على المفرد ، فيكون المفردُ جملةً ، هذا خُلْفٌ .

وقد تكون النسبة في إضافة كقولك : " يُعْجِبُنِي طِيبُ زَيْدٍ نَفْساً " ، والأصل في هذه التمييزات أن تكون مسنداً إليها ، فيقال : " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ؛ لأنَّ المعنى على وصف النفس بأَطْيَب ، والفعل في الحقيقة وصف في الفاعل ، تقول : " أَكَلَ زَيْدٌ " ، فيَستَلزِم وصفُ زيدٍ بالأكل ، وهو معنى قوله : "يُؤْذِنُ بِانْتِقَالٍ " .

وقوله : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا . فإنَّما أُزيلت عن أصلها لِغَرَض الإبهام أوَّلاً ، والتفسير ثانياً ، فيَعظُم وَقْعُها في النفس بذكرها مرَّتين ، مُبهَمةً ومُفَسَّرةً ، وإلقائها إلى السامع حَالَ تَشَوُّقِه وإِصْغَائِه .

فإذا نُقِل عن جمع جاز فيه الإفراد والجمع نظراً إلى حصول رفع الإبهام تارةً ، وإلى الأصل / أخرى نحو : " طَابَ الزَّيْدُونَ نَفْساً ، وطَابُوا نُفُوساً " ، وإذا نُقِل عن ٨٧/ب
مفرد فإن لم يكن لمن انتصب عنه منه إلا واحدٌ وجَبَ الإفرادُ نحو : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً وأُبُوَّةً " ، وإن كان له منه أكثر من واحد نحو : " قَرَّ زَيْدٌ عَيْناً ، وطَابَ أُبُوَّةً لِأَبٍ وجَدٍّ " ، جاز الإفراد والتثنية والجمع[٢] ، قال[٣] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٥ - ١٦٢٦ ، والمساعد : ٢ / ٦٤ .

(٣) هو أبو طالب عمّ الرسول - ﷺ - والبيت ليس في ديوانه . وينظر : شرح شواهد المغني : ٢ / ٦٨٧ ، وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٥٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٩٥ . ويروى " منه " بدل " منك " .

فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ وَابْشِرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْكَ عُيُونَا

ثمَّ لا يَخلُو المفرد من أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً ، فلا يَخلُو من أن يصحَّ جعلُه لمن نُسِب إليه الحكم أوْ لا ، فإن صحَّ جاز كونُه له ولمتعلَّقِه نحو : " طَابَ زَيْدٌ أَباً "(١) ، وإن لم يصحَّ تعيَّن كونُه لمتعلَّقِه نحو : " طَابَ زَيْدٌ دَاراً " ، ويجب حينئذٍ المطابقة بالاعتبارين في الإفراد والتثنية والجمع إن لم يكن جنساً ، أو كان جنساً وقُصِدت الأنواع نحو : " طَابَ زَيْدٌ أُبُوَّةً وأُبُوَّتَيْنِ و[أُبُوَّاتٍ](٢) " .

وإن كان صفةً مثل : " وِللهِ دَرُّهُ مُتَكَلِّماً " ، تَعيَّن كونُه لمن نُسِب إليه الحكم ، ووَجَبت المطابقةُ للضمير ، وجاز النصب على الحال ولكنَّه ضعيفٌ ؛ لدلالة التمييز على المدح مطلقاً ، ودلالة الحال عليه مبتدأ ، وتخصيصه بهذا الحكم من الفعل بتمييز الجملة ، يُوهم اختصاصُه بها ، وليس كذلك ، فإنَّ تمييز المفرد مثله في ذلك ؛ لأنَّه مُتَّصِفٌ بما هو مُنتَصب عنه ، فإذا قُلتَ : " عِنْدِي رِطْلٌ زَيْتاً " ، فـ" رِطْلٌ " صفة لـ" زَيْت " ، أيّ : عِنْدِي زَيْتٌ هُو رِطْلٌ ، وكذلك : " قَفِيزَانِ بُرّاً " ، فـ" قَفِيزَانِ " صفة لـ" بُرّ " ، وكذلك : " عِنْدِي عُشْرُونَ دِرْهَماً " ، أصله : عِنْدِي دَرَاهِمُ هِي عُشْرُونَ ، فـ" عُشْرُونَ " صفة لـ" دَرَاهِم " ، كما تقول : " دَرَاهِمُ مَعْدُودَةٌ " ، ولهذا قيل : إنَّ " عُشْرُونَ " هو الناصب لـ" دِرْهماً " ، إذا قلتَ : " عُشْرُونَ دِرْهَماً " ؛ لأنَّه مثل اسم الفاعل في أنَّه يُوصَف به، فشُبِّه " عُشْرُونَ دِرْهَماً " بـ" ضَارِبُونَ زَيْداً "، ثمَّ خُولِف بذلك لِمَا ذكرناه في تمييز الجملة من قصد الإبهام والتفسير .

* * *

وَلا تُؤَخِّرْ عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكِّمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

---

(١) هاهنا تقديران : الأول : يصح أن تقول : زيدٌ أبٌ ؛ فيكون التمييز له والمعنى : طاب زيدٌ ، ويصح أن يكون التمييز لأبيه ، والمعنى طاب أبو زيدٍ . ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٢٥ .

(٢) في الأصل : " أبوان " ، خطأ .

انتصاب التمييز إمَّا عن مفرد مثل : " عُشْرُونَ دِرْهَماً " ، أو عن نِسْبةٍ مثل : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً " كما تقدَّم ، فالعامل في الأوَّل المُمَيِّز ، وفي الثاني الفعلُ ، ولا يجوز عند سيبويه[1] التقدُّم على العامل فيهما ؛ أمَّا الأوَّل فلأنَّ انتصابه من وجه ضعيف ، وذلك لمَّا امتنَع رفعُه لأنَّه ليس خبراً عن المميِّز ولا نعتاً له ، وامتنعَ جرُّه ؛ لتعذُّر الإضافة في أكثر أقسامه ؛ لأنَّها إنَّما تَتأتَّى في قسمي التمَامِ في التنوين ونون التثنية ، وتتعذَّر في البواقي ، وهي خمسة ، تعيَّن النصب على تشبيه " عُشْرُونَ " بـ" ضَارِبُونَ " ، فلمَّا كان نصبُه بوجهٍ ضعيفٍ ، امتنعَ تقدُّمُه على العامل باتِّفاق ، فلا يجوز : " عِنْدِي دِرْهَماً عُشْرُونَ " ، وامتنع الفصلُ بينه وبينه أيضاً ، فلا يجوز : " عِنْدِي عُشْرُونَ فِي الكِيسِ دِرْهَماً " إلَّا في الضرورة كقوله[2] :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلَا/ ٨٨/أ

يُذَكِّرُنِيكِ هَبُوبُ الرِّيَاحِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلَا

وأمَّا الثاني فلأنَّ منه ما هو فاعل من حيث المعنى مثل : " طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وتَصَبَّبَ عَرَقاً " ، و﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[3] ، مَعناه : طَابت نَفْسُهُ ، وتَصَبَّبَ عَرَقُهُ ، واشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، والفاعل لا يَصِحُّ تقدُّمُه على الفعل[4] ، ولأنَّ تقدُّمَه على

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣١٩ .

(٢) هو العباس بن مرداس السلمي . والبيتان في ديوانه : ١٣٦ . وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ١٥٨ . وينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٤٢٤ ، والإنصاف : ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٠، وضرائر الشعر : ٢٠٣ ، والمساعد : ٢ / ١٠٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٩٩ .

ويروى :

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ

وهي الوَالِهُ التي فقَدَت وَلَدَها .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ .

العامل يُخلُّ بما قُصد إليه من المخالفة لغرض الإبهام والتفسير[١] ، ويكون امتناعاً بعد اتِّساع ، فلمَّا امتنع تقدُّم ما هو فاعل معنًى ، امتنع تقدُّم ما ليس فاعلاً مثل : ﴿فَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونَاً﴾[٢] إذ هو مفعول معنًى ؛ لأنَّ أصله : فجَّرنَا عُيُونَ الأَرْضِ ؛ لِيَصِيرَ البابُ كلُّه واحداً ، مع أنَّه يُمكن ردُّ ما هو مفعول من حيث المعنى إلى الفاعل اعتباراً بالمطاوعة ؛ لدلالة : فَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْض على : فتَفَجَّرت عُيونُ الأَرْضِ ، فدلَّ الأوَّل على تأثير ، ودلَّ الثاني على قَبوله ، ويجوز جَعله حالاً مقدَّرةً .

وأمَّا " امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً " ؛ فإنَّ المِلْءَ مُسنَدٌ إلى الماء معنًى ؛ إذ معناه : " مَلأَ المَاءُ الإِنَاءَ "، وعلى هذا فكلُّ تمييز عن نِسْبةٍ فهو فاعل معنًى .

وأجاز المازنيُّ والمبرِّدُ والكوفيُّون[٣] التقديم في هذا القسم نظراً إلى أنَّ العامل متصرِّف في نفسه فيتصرَّف في معموله قياساً على عامل الحال إذا كان متصرِّفاً ، قالوا : وقد جاء ذلك في الشعر كقوله[٤] :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

[والجواب : أمَّا عن] القياس [فممنوعٌ] لقيام الفارق ؛ لتمام الفعل بفاعله في الحال لفظاً ومعنًى ، وتمامُه به في التمييز لفظاً لا معنًى ، فتقدَّمت الحال للاستغناء عنها في التمام ، ولم يتقدَّم التمييز للحاجة إليه في ذلك و[رُدَّ] البيت بأنَّه ضرورةٌ ، ورَدَّه

---

(١) هو رأي الزجاج وأبي عليٍّ الفارسي . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ .

(٢) سورة القمر : من الآية : ١٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٦ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٣ .

(٤) ينسب إلى المخبّل السعدي ، والبيت في ديوانه : ١٢٤ ، وينسب إلى أعشى همدان ، وهو في الصبح المنير : ٣١٢ ، وينسب إلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ، والبيت في : المقتضب : ٣ / ٣٧ ، والأصول : ١ / ٢٢٤ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٥٢ . ويروى : « وما كاد » .

الزجَّاج[١] بأنَّ الرواية : " ومَا كَانَ نَفْسِي " ، وتأوَّلَه غيره بأنَّه خبرُ كَانَ ، واسمها ضمير الحبيب أيّ : " ومَا كَانَ الحَبِيبُ نَفْساً تَطِيبُ بِالفِرَاق "[٢] لصِدْق النفس على الإنسان كما في : ﴿ خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[٣] .

ويجوز التقديم في هذا القسم على المرفوع ؛ لأنَّه ليس عاملاً بخلاف الذي قبله ، تقول : " طَابَ نَفْساً زَيْدٌ " ، قال الشاعر[٤] :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ

[وقوله] :

وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

يُوهِم الاتِّفاق ، وقد منعه سيبويه كما تقدَّم[٥] ، ويُمكن تخريجُه على : وحَكَم بَعضُهم ، ثمَّ حذف المضاف وهو البعض ، وأُقيم المضاف إليه وهو الضمير المجرور مقامه ، فارتفع [بالفعل][٦] .

* * *

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الْأَعْبُدَا ... وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّراً مُوَحَّدَا

فَلَيْسَ تَمْيِيزاً وَوَجْهُ نَصْبِهِ ... تَشْبِيهُهُ لَفْظاً بِمَفْعُولٍ بِهِ

---

(١) رأيه في الجمل : ٣٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٧٤٥ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٢٢ ، واستشهد بأبياتٍ أُخر تقدّم فيها التمييز على العامل .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١ .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي ، يُشبِّب بأخت الحجاج بن يوسف . والبيت في شعره (شعراء أمويون) : ٣ / ١٢٣ . وينظر : إصلاح المنطق : ٢٥٨ ، والكامل : ٢ / ٧٧٠ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٥٠ ، والأمالي : ٢ / ٢٤ ، وشرحه (اللآلىء) : ٢ / ٦٥٨ ، ومعجم ما استعجم : ١٣١٦/٤ . ويروى : " عطراتِ " .

(٥) انظر : الصفحة : ٤٨٥ ، من التحقيق .

(٦) في الأصل : " الفعل " ، تحريف .

قد تقدَّم أنَّه يجب في التمييز أن يكون نكرةً ، وأن يكـون مفـرداً علـى مـا يـراه ، وقد تقدَّمت المؤاخذة عليه[١] ، فإذا ورد عنهم ما يُوهم جـواز خلافـه مـن التعريـف ، وجب حملُه على التأويل[٢] ، فمن ذلك قول الحارث بن ظالم[٣] :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَـــعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّـعْرِ الرِّقَابَا

وَقَوْمِي إِنْ سَأَلْتِ فَهُمْ قُرَيْشٌ بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضِّرَابَا/ ٨٨/ب

أصله : الشُّعْرِ الرِّقَابُ مِنهُم ، برفع " الرِّقَاب " ، فنُقل الضمير إلى " الشَّعْر " ، وجُعِـل للموصوف ، ونُصب " الرِّقاب " على التشبيه بالمفعول ، ومعنى التشبيه بالمفعول : أنَّ اسم الفاعل مضاف إلى معموله المنصوب لِيَحصـل التخفيـف بحـذف التنويـن تقـول : " هَذَا ضَارِبُ زَيْداً ، وضَارِبُ زَيْدٍ " ، فأرادوا إجراء الصفة المشـبَّهة مجـراه في ذلـك ، وليس لها معمول منصوب ؛ لأنَّها إنَّمـا تُشـتَقُّ مـن الـلازم ، فشـبَّهوا معمولَهـا المرفـوع بالمفعول ، فنَصبوه لتصحَّ الإضافة إليـه فقـالوا : " مَـرَرْتُ بِـالرَّجُلِ الحَسَـنِ الوَجْـهُ " ، برفع " الوَجْه " ؛ أيّ : الوَجْهُ مِنْهُ، ثمَّ نَقلُوا الضمير إلى الصفة عائداً على الموصوف ، ونَصبُوه فقالوا : " الحَسَنِ الوَجْهَ " ، ثمَّ أضافوا فقالوا : " الحَسَـنِ الوَجْـهِ " ؛ لِتَجـرِيَ الصفةُ المشبَّهة على طريقة اسم الفاعل في إضافته إلى المنصوب ، فإذا قلـتَ : " قَوْمُـكَ الحِسَانُ الأَعْبُدَ " ، تعيَّن التشبيه بالمفعول ، وإذا قلتَ: " الحِسَانُ عَبْداً "، تعيَّن التمييز ، وإذا قلت : " الحِسَان أَعْبُداً " ، جاز الأمران ، والتمييز أولى لكونه جمعاً .

* * *

(١) انظر : الصفحة : ٤٧٨ - ٤٧٩ ، من التحقيق .

(٢) هذا على رأي البصريين ، وأما الكوفيون فيُجيزون وقوعه معرفةً . وتقدّم ذكر الخلاف والتعليق عليـه في الصفحة : ٤٧٨ ، من التحقيق .

(٣) البيتـان في ديوانـه : ٢٥٨ . والأول مـن شـواهد سـيبويه : ١ / ٢٠١ ، والمقتضـب : ٤ / ١٦١ . وينظر : معاني القـرآن للفـراء : ٢ / ٤٠٨ ، والمفضليـات : ٣١٤ ، والإنصـاف : ١ / ١٣٣ ، وشـرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٨٩ . ويروى : " بكر " بدل " سعد " و " الشُّعْرَى رِقابا " .

[المفعول له]

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ ... يُنْصَبُ نَحْوُ جِئْتُ زَيْداً قَتْلَهُ
مُقَارِناً لِلْفِعْلِ فِعْلِ الْفَاعِلِ ... أَعَمَّ مِنْهُ لا بِلَفْظِ الْعَامِلِ
بَلْ مَصْدَراً وَاللَّامُ فِيهِ قُدِّرَا[1] ... إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ كَانَ مُظْهَرَا
وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ... يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ ... وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ

المفعول له : " علّة إصدار [الفعل] بالعلّة الغائيّة ، ومعلولٌ له بالعلّة الفاعليّة "[2] إن صحّ كونُ الفعل علّةً ، ويكون غرضاً كـ" ضَرَبْتُه تَأْدِيباً ، وجِئْتَ زَيْداً قَتْلَهُ " ، وغيره كـ" قَعَدْتُ جُبْناً " ، فيكون علّةً فاعليّةً للفعل ، ويُسمّى عذرَ الفاعل ؛ لأنّ العذر أعمُّ من الغائيّة والفاعليّة ، ولذلك صحّ أن يقع جواب : لِمَ فَعَلْتَ ؟ قال سيبويه[3] : كأنّه قيل : لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ فقال : لِكَذَا ، فاللام فيه مرادةٌ يجوز إثباتُها وحذفُها ، وهي متعلّقة بالفعل المعلَّل وهو عاملٌ فيها ، فإذا بُيِّنت اتّصل الفعلُ بها اتّصال الإضافة ، وإذا حُذِفت اتّصل بها اتّصال التعدية ، فنصَب متعدّياً كان أو لازماً؛ لأنّه يَقوَى بواسطة الحرف .

---

(١) انفرد المؤلف بهذه الرواية : ، ويروى : « جَوَابَ لِمْ مُقَدَّرَا » . ينظر : الدرة الألفية : ٢٠ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٨٠ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٦٩١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٢٦ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٢٦ .

(٢) ويقال في تعريفه : المصدر القلبي الفضلة ، المعلِّل لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً . ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢١٦ . ونقل الرعيني حدّ ابن النحويّة هذا في شرحه : ٣ / ٢٢٦ ، وقال : « وبيانه أنك إذا قلت : " ضربت زيداً تأديباً " فـ" تأديباً " يكون سبباً ومُسَبَّباً ، وذلك من جهتين مختلفتين . أمّا كونه سبباً للضرب فاعتبار كونه غايته وفائدته ؛ فلولاه لما وقع الضرب ، وهذا معنى قوله : " بالعلّة الغائية" . وأما كونه مُسَبَّباً باعتبار وجوده ؛ فإن التأديب لم يوجد إلاّ بعد الضرب ، وهذا معنى قوله : " بالعلة الفاعلية " » .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٦٩ .

وقد يكون معلولاً لعلَّة أخرى ، وذلك كقوله[١] تعالى : ﴿ يَجعَلُونَ أَصَابِعَهم فِي آذَانِهِمْ مِن الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ فـ" مِنْ " في قوله : ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ يجوز أن تكون لابتداء الغاية متعلّقة بمحذوف أيّ : خوفاً من الصواعق ، ويجوز أن تكون معلّلةً بمعنى اللام كما هي في قوله[٢] تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمٍّ ﴾ أيّ: لِغَمٍّ ، وعلى كلا التقديرين ، فـ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ في [موضع] نصب على أنَّه مفعول له ، والعامل فيه ﴿ يَجْعَلُون ﴾ ، و﴿ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ مفعول له أيضاً ، والعامل فيه ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ ؛ لأنَّه مقدَّرٌ بـ" يَخَافُون مِن الصَّوَاعِق " فـ ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ علَّةٌ لـ﴿ يَجْعَلُون ﴾ معلولٌ بـ ﴿ حَذَرَ المَوْت ﴾ ؛ لأنَّ / المفعول له الأوَّل الذي هو ﴿ مِن الصَّوَاعِق ﴾ يصلح جواباً لقولنا : لِمَ يَجْعَلُون أَصَابِعَهم فِي آذَانِهِم ؟ والمفعول له الثاني الذي هو ﴿ حَذَرَ المَوْت ﴾ يصلُح جواباً لقولنا : لِمَ يَخَافون مِن الصَّوَاعِق[٣] ؟ ٩/٨٩

فقد ظهر بما ذكرناه أنَّه قد يكون معلولاً لعلَّة أخرى ، وزعم الزجَّاج والكوفيُّون[٤] أنَّ نصبه على المصدر إمَّا لأنَّ التأديب في " ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً " ، ومثله نوع

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٩ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٢٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٧ ، وأجاز نصب " حذرَ " على المصدر ، والتقدير : يحذرون حذر الموت . وينظر : البحر المحيط : ١ / ٨٧ .

(٤) أسقط الكوفيون المفعول له ، وجعلوه تابعاً للمفعول المطلق . وأمّا الزّجاج فإنه ليس تابعاً لهم ، والمؤلّف ليس بدعاً في عزو هذا المذهب إلى الزجاج ، فقد نُسب إليه في : شرح الكافية : ١ / ١٩٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٢٨ ، والمساعد : ١ / ٤٨٥ ، وغيرها . واضطرب النقل عنه في بعض المصادر ، نصَّ على ذلك أبو حيّان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٤ . والصحيح أنه أسقط المفعول معه ، وذكره المؤلف في باب المفعول معه . وهاك بعض النصوص من كتابه معاني القرآن وإعرابه التي تدلّ على صحة مذهبه ، في تفسير قوله تعالى : سورة البقرة : من الآية : ٩٠ : ﴿ أن يكفروا بما أنزل إليه بغياً ﴾ قال : « ونُصب ﴿ بغياً ﴾ مصدراً مفعولاً له » معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٣ . وفي تفسير قوله تعالى : سورة البقرة : من الآية : ٢٠٧ : ﴿ يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ قال : « ونُصب ﴿ ابتغاء مرضاة الله ﴾ على معنى المفعول له ، المعنى : يشريها لابتغاء مرضاة =

من أنواع الضرب فكان كـ" رَجَعَ القَهْقَرَى " ، أو لصحّة تقدير مضاف أيّ : " ضَرْبَ تَأْدِيبٍ " فكان كـ" ضَرَبْتُهُ ضَرْباً " ملاقياً له في لفظه ومعناه ، أو " قَعَدْتُ جُلُوساً " ملاقياً له في معناه دون لفظه .

وَرُدَّ : بتخلُّف المصدريَّة في : لِأَجْلِ التَّأْدِيبِ والسَّمْنِ[1] : مع وجود التعليل في الكلّ ، فأُدِير الحكمُ عليه ، وبأنَّ الجلوس يُفهَم من " قَعَدْتُ " وإن لم يقترن به ، والتأديب لا يُفهم من الضرب إلَّا إذا اقترن به ، فلم يكن من بابه .

ولجواز حذف اللام منه ثلاث شرائط[2] :

أن يكون مصدراً [و][3] فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ، ومقارناً له في الوجود ، فإنْ فُقدت الشرائطُ أو بعضُها ، وجَبَ إثباتُها ، تقول : " جِئْتُك للسَّمْنِ واللَّبَنِ " عند فقدان الجميع ، و" جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ زَيْداً " عند فقدان كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، و" جِئْتُك لِإِكْرَامِي لَكَ غَداً " عند فقدان المقارنة ، وإنَّما [اشْتُرِطَت][4] هذه في جواز حذف اللام ؛ لأنَّ أكثر ما يكون الحامل على الفعل لذلك ، والغرض الدلالة على حذف اللام ، فجُعِل اشتراطُها - لكونها ملازمةً للتعليل في الغالب - دليلاً على حذف اللام ، فلا يجوز حذفها إلَّا عند قيامها .

= الله » معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٧٩ . وقال في نَصْب ﴿ حذر الموت ﴾ من الآية التي استشهد بها المؤلف : « إنما نُصب ﴿ حذر الموت ﴾ لأنه مفعول له ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبُه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذراً ؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدلّ على حذرهم الموت » اهـ معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٧ .

أقول : ولعل هذا منشأ الخلاف ؛ فقد تلقّف النحويون قوله : « وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر » وجعلوه تابعاً للكوفيين في مذهبهم ، مع أنه صرّح بالمفعول له .

(١) يأتي التمثيل " بالسمن " بعد قليل .

(٢) جعلها بعضهم أكثر من ثلاثة ، ونصّ المؤلّف - بعد قليل - على أن ما زاد على الثلاثة لوازمُ للمفعول له .

(٣) في الأصل : « أو » ، تحريف .

(٤) في الأصل : « أُسقطت » ، تحريف .

وحينئذٍ فلا يخلو من أن يكون نكرةً أو معرَّفاً باللام أو بالإضافة ، فإن كان نكرةً رُجِّح حذفُها ، أو معرَّفاً باللام رُجِّح إثباتُها ، وقد جاء في الشعر[1] :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْـــدَاءِ

أو معرَّفاً بالإضافة نحو : " جِئْتُكَ إِرَادَةَ بِرِّكَ " ، استوى الحذفُ والإثباتُ .

وقوله : " أَعَمَّ مِنْهُ " أيّ : من الفعل ، من وجهٍ ، ألا ترى أنَّه يجوز في اعتبار الضرب والتأديب أنَّه يصدُق الضربُ حيث لا يَصدُق التأديب ، وأنَّه يصدُق التأديب حيث لا يَصدُق الضربُ ، وجاز أن يَصدُقا معاً ، فالتأديب يُحتَمل أن يكون بالضرب وغيره ، والضرب يُحتمَل أن يكون للتأديب وغيره ، كما أنَّ الحيوان يُصدُق على الأَبْيَض وغيره ، والأَبْيَض يَصدُق على الحيوان وغيره .

قال ابن جنّي[2] : ويكون من غير لفظ الفعل ، وتَبِعه المصنِّف حيث قال : " لَا بِلَفْظِ العَامِلِ " اعتماداً على أنَّ المغايرة في اللفظ تَستلزِم المغايرة في المعنى ، وهو غير لازمٍ ؛ لأنَّ نحو " قَعَدْتُ جُلُوساً " تَغَايُرُ فيه اللفظ والمعنى واحدٌ ، وكذلك سائر المترادفة ، فاللازم إذن المغايرة في المعنى ، وأمَّا مثل " أَكْرَمْتُكَ إِكْرَاماً لِزَيْدٍ ، وأَهَنْتُكَ إِهَانَةً لَهُ " ، فالتغاير حاصل بحسب المتعلَّق ، وإنَّما لَزِمه / ذلك لأنَّه سبب للفعل ، والشيء لا يكون سبباً لنفسه ؛ لامتناع تقدُّم الشيء على نفسه ، وقيل : إنَّه سببٌ للفعل ، ولم يُقَل إنَّ الفعل سببٌ له ، وإن استقام في " ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً " أن يكون الفعل سبباً ؛ لأنَّ من المفعول له " قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً " ، ولا يَستقيم أن يكون الفعلُ سبباً له ، ويَستقيم أن يكون هو سبباً للفعل ، فوجَب ردُّ الجميع إليه . ٨٩/ب

---

(١) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٧ ، والمساعد : ١ / ٤٨٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٣٦ ، وهمع الهوامع : ٣ / ١٣٤ .

(٢) اللمع : ١٣٠ . وينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٢٨١ .

وكونه أعمَّ على الوجه المذكور ، ومغايراً للعامل ، وجواب "لِمَ" لوازمُ يختصُّ بها لا شروط في جواز حذف اللام ؛ لأنَّ نحو " أَكْرَمْتُكَ إِكْرَاماً لِزَيْدٍ " منتفٍ فيه العموم باعتبار معناه ، وإلَّا لكان الشيءُ أعمَّ من نفسه ، والمغايرة أيضاً ، واللام محذوفة لوجود الشرائط الثلاث ، وقد أشار إلى الأولى بقوله : " بَلْ مَصْدَراً " ، و" بَلْ " فيه للشروع في كلام بعد تمام ما قبله على طريقة ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾[1] لا للإضراب ، أيّ : بل يكون مصدراً .

وإلى الثانية بقوله : "فِعْلِ الفَاعِلِ" وإلى الثالثة بقوله : " مُقَارِناً " وهو حالٌ ، عاملها قوله : " يُنْصَبُ " .

واتَّفق النحويُّون على جواز وقوعه معرفةً ونكرةً إلَّا الرِّيَاشيّ[2] والجَرْميّ ، فإنَّهما أَبيَا أن يكون معرفةً قياساً على الحال والتمييز لمشاركته لهما في رفع الإبهام[3] ، ويَنصُر قولَ الأكثرين قولُه[4] تعالى : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ ﴾ وقولُه[5] : ﴿ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ وقولُه[6] : ﴿ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ ، وقولُ حاتم[7] :

---

(١) سورة السجدة : من الآية : ٣ .

(٢) هو العباس بن الفرج بن علي الرياشي البصري ، ت ٢٥٧ هـ ، من علماء النحو واللغة والرواة المشهورين . أخباره في : إنباه الرواة : ٢ / ٣٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، والأصول : ١ / ٢٠٩ ، وأسرار العربية : ١٨٨ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٢ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٠٧ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٦٤ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٩ .

(٧) البيت في ديوانه : ٢٢٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦٨ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٨ . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٥ ، والأصول : ١ / ٢٥٠ ، والجمل للزجاجي : ٣١٠ ، والحلل : ١٢٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٢٢ . ويروى : " اصطناعُهُ " و " أصفح " .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

وكذلك الرجز الذي أنشده من قول العجّاج[1] :

عَالَيْتُ أَنْسَاعِي وَجِلْبَ الْكُورِ
عَلَى سُرَاةٍ رَائِحٍ مَمْطُورِ
أَمْسَى بِذَاتِ الْحَاذِ وَالْجُدُورِ
مِنَ الدَّبِيلِ نَاشِطاً لِلدُّورِ
يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ
وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ

" الأَنْسَاع " : حُزُم عِراضٌ تُنسَج للتَّصْدير[2] ، واحدها نِسْعَةٌ ، و" جِلْبُ الكُورِ "[3]: عِيدَانُهُ ، و" السَّرَاة " : الظَّهْر ، و" الرَّائح " : السَّرِيع ، ومنه الحديث[4]: « ومَنْ رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولَى ، مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَة الثَّانِيَة » وقِيل : الذي أصابَتْه الرِّيح ، فهو كـ" لَابِن ، وتَامِر " . شبَّه ناقَتَه بثَوْرٍ وَحْشيٍّ أصابَتْه الريحُ والمطرُ ، وهو

---

(١) الأبيات في ديوانه : ٢٣٣ - ٢٣٤ . وقوله : « مخافة ... » و « والهول ... » من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦٩ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٥١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٨٥ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٥٤ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٤٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١١٤ .

(٢) أي توضع على صدر البعير . ينظر : كتاب الرَّحْل والمنزل : ١٢٢ ، واللسان : (نسع) .

(٣) الكُور : الرَّحل . ينظر : كتاب الرَّحْل والمنزل : ١٢٤ ، واللسان : (كور) .

(٤) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٣٠٥ ، كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة ، وصحيح مسلم : ٢ / ٥ ، كتاب الجمعة ، باب الطِّيب والسِّواك يوم الجمعة .

قال ابن حجر عند شرحه هذا الحديث في الفتح (٢ / ٤٢٦) : « قوله (ثمّ راح) زاد أصحاب الموطّأ عن مالك (في الساعة الأولى) » .

أسرعُ لحركته ، و" الحَاذُ " : نَبْتٌ[١] ، و" الجُدُور " : جمع جَدْرٍ وهو نَبْتٌ أيضاً[٢] ، وذَات الحَاذ[٣] والجُدُور : الأرض التي تُنبت هذين النبتين ، وهي من جملة " الدَّبِيل " ، وهو موضع ، و" الدُّور " موضعٌ أيضاً[٤] ، و" نَاشِطاً " معناه خَارِجاً ، و" العَاقِر " من الرمل : ما لا يُنبت ، و" الجُمْهُور " المُجتمِع على ما حوله لكثرته ، وجُمْهُور الشيء مُعظمُه ، و" الزَّعَل ، والعَلَز " القَلِق من كثرة النشاط ، و" المَحْبُور " : المَسْرُور ، و" الهَوْل " : الفَزَع ، و" التَّهَوُّل " : أن يَعظُمَ الشيءُ عندك ، و" الهُبُور " : جمع هَبْر، وهو : ما اطمأنَّ من الأرض .

والشاهد نصب " مَخَافةً " على المفعول لأجله ، وهو نكرة ، ونصب " زَعَلَ المَحْبُورِ / ، و الهَوْلَ " وهما معرفتان ، ويجوز في " زَعَل المَحْبُور " أن يكون مصدراً ، أي : زَعِل زَعَلَ المَحْبُور ، ويجوز في " والهَوْلُ " أن يكون معطوفاً على " كُلَّ عَاقِرٍ " أيّ : ويَرْكَبُ الهَوْلَ . ٩٠/م

وقوله : " مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ " يجوز أن تكون " مِنْ " فيه ابتدائيَّة ، ويجوز أن تكون بمعنى اللام كما هو في قوله[٥] تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيل ﴾ أيّ : لأجل ذلك ، فيكون في موضع نصب على أنَّه مفعولٌ له أيضاً .

* * *

(١) الحَاذُ : نبتٌ ، وقيل : شجرٌ من شجر الحمض يعظم ، ومنابته السهل والرمل . ينظر : النبات والشجر للأصمعي : ٢٩ ، واللسان : (حوذ) .

(٢) جاء في اللسان : (جدر) عن أبي حنيفة : « الجَدْرُ كالحَلَمة ، غير أنّه صغير ، يترَبَّلُ ، وهو من نبات الرَّمْل ، ينبُت مع المكر » . وينظر : النبات والشجر للأصمعي : ٤٣ .

(٣) ذكرها الهمداني في صفة جزيرة العرب : ٢٦٣ في ديار ربيعة في نجد .

(٤) قال الهَمْدَاني في صفحة جزيرة العرب : ٣٨٨ : « الدُّورُ : جُوَبٌ تَنْجَابُ في الرَّمْل وبفَلْج » ، وأنشد بيت العجَّاج .

(٥) سورة المائدة : من الآية ": ٣٢ . وينظر : البحر المحيط : ٣ / ٤٦٨ .

[المفعول معه]

ثُـمَّ الَّـذِي سُمِّـيَ مَفْعُـولاً مَعَـهْ تَنْصِبُـهُ إِذْ مَـعَ وَاوٍ مَوْضِعَـهْ
نَحْـوُ اسْـتَوَى الْمَـاءُ وَسَـطْحَ الـدَّارِ وَمَـا لِزَيْـدٍ وَارْتِكَـابَ الْعَـارِ
وَنَحْـوُ مَـا أَنْـتَ وَهَـٰذَا الْقَـوْلَا وَالرَّفْـعُ فِي هَـٰذَا الْأَخِـيرِ أَوْلَى

المفعول معه : " الاسمُ المذكورُ بعدَ واوٍ دالَّةٍ على المُصَاحَبة بِلَا تَشريكٍ في الحُكْمِ "[1] .

سُمِّي مفعولاً معه : لإيجاد الفاعل الفعل مصاحباً له .

فـ " بَعْد وَاوٍ " احترازٌ من " مَعَ زَيْدٍ " ، و " دَالَّةٍ على المُصَاحبة " احترازٌ من نحو " ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً " ؛ لأنَّ الفعل واقعٌ عليهما لا على أحدهما مصاحباً للآخر ، وكذلك " جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، و" بِلَا تَشْرِيكٍ في الحُكْم " احترازٌ من الواو في مثل : " اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " فإنَّها وإن دلّت على المصاحبة إلَّا أنَّها شاركت بين زَيد وعَمْرو في الفاعليَّة ، وبين " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " في التجرُّد للإسناد ، ومن واو الحال في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، ومَا زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلُ فِي زِيَادَةٍ " ، فهي وإن دلَّت على المصاحبة إلَّا أنَّها في الأصل الواو التي يُعطَف بها جملةٌ على جملة للتشريك بين مَضمُونَي الجملتين في الحُصُول .

واشتراط البعض كونه مصاحباً لفاعل مردودٌ[2] بمثل : " حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ " ؛ لأنَّه مشاركٌ لمفعول ، إذ المعنى : " وكَفَاكَ وزَيْداً "[3] ، واشتراط أبي الحسن وابن

---

(١) ويُحَدُّ بقولهم : « الاسم الفضلة ، التالي واواً أُريد بها التنصيص على المعيّة ، مسبوقة بفعلٍ ، أو ما فيه حروفه ومعناه » ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٢١ . ونقل الرعيني تعريف ابن النحويّة له في شرحه : ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٤ ، وعقّب عليه بقوله : « وهو حَسَنٌ » .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١٠ ، قال سيبويه : « ومن ثمَّ قالوا : " حسبُك وزيداً " ؛ لمّا كان فيه معنى " كفاك " ، وقَبُح أن يحملوه على المضمر ، نَوَوا الفعلَ ؛ كأنّه قال : " حسبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ " ».

جِنِّيٍّ[١] صحَّة العطف ومَنْعُهما مثل : " قَامَ زَيْدٌ والحَجَرَ " مردودٌ بمثل : " مَا زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ " ، وهو منه إجماعاً .

واختُلف في ناصبه على خمسة مذاهب :

فذهب سيبويه[٢] إلى أنَّه منصوبٌ بالفعل الذي قبل " الواو " ؛لأنَّه قَوِي بواسطتها فوَصَل إلى المعمول .

وذهبَ الزجَّاج[٣] إلى أنَّه منصوب بفعل مقدَّرٍ بعد " الواو " ، فإذا قلتَ : " قُمْتُ وَزَيْداً " ، فالتقدير [عنده][٤] : " قُمْتُ وصَاحَبْتُ زَيْداً " ، قال : لأنَّ " الواو " حالَت بين الفعل وما بعدها ، فمَنعَتْهُ من العمل فيه ، ورُدَّ هذا من وجهين:

الأوَّل : أنَّها مُوصِلةٌ للفعل إلى العمل ، فهي من تمامه ، فلا يتحقَّق الفصلُ .

الثاني : أنَّه لو كان كذلك لكان مفعولاً به ، وبطَل معنى المفعول معه .

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٣١٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٥٢ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٥ . قال ابن جني: " ومثله امتناعهم أن يقولوا : " انتظرتُك وطلوعَ الشّمسِ " ، أي : مع طلوع الشّمس ؛ فينصِبونه على أنّه مفعولٌ معه ، كما ينصِبون نحو : " قمتُ وزيداً " ، أي : مع زيدٍ . قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى " مع " لا تُستعمل إلاّ في الموضع الذي لو استُعملت فيه عاطفةً لجازَ ، ولو قلت : " انتظرتك وطلوعُ الشّمسِ " ، أي : " وانتظرتُك طلوعُ الشَّمسِ" لم يَجُزْ » .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٧ ، ٣٠٧ . وهو رأي البصريين . ينظر : أسرار العربية : ١٨٢ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٣) رأيه في : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ ، والجنى الداني : ١٥٥ ، والمساعد : ١ / ٥٤٠ . وكان المؤلف قد ذكر مذهب الزَّجَّاج في المفاعيل وأنه أسقط المفعول له ، والصَّحيح أنه أسقط المفعول معه ، كما ذكره هنا .

(٤) في الأصل : " قمت عنده " ، بزيادة " قمت " .

وذهب الأخفش[١] إلى أنَّه منصوبٌ على الظرف ، وأنَّ الأصل في " قُمْتُ وزَيْداً " : قُمْتُ مَعَ زَيْدٍ ، فحُذفت " مَعَ " ، ووُضِعت " الواوُ " موضعَها ، فانتقلَ نصبُ " مَعَ " إلى ما بعد " الوَاو " ، وإلى هذا المذهب مَيْلُ المصنِّف[٢] ، وقد أشار إليه بقوله/ : " إِذْ مَعَ وَاوٍ مَوْضِعَهْ " . ٩٠/ب

ورُدَّ هذا أيضاً من وجهين :

الأوَّل[٣] : أنَّ ما بعد " الواو " لا يَصلُح أن يكون ظرفاً ؛ لوجود معنى العطف فيه ، بما تَستَدعيه المصاحبة والواو من الجمع ، وذلك يُنافي الظرفيَّة ؛ لأنَّ المعطوف في التقدير من جملة أخرى ، والظرف من الجملة الأولى ، ولوجود معنى العطف في " الواو " لم يَجُزْ تقديمُ المفعول معه على الفاعل ولا على العامل ، فلا يُقال : " اسْتَوَى والخَشَبَةَ المَاءُ " ، ولا : " والخَشَبَةَ اسْتَوَى المَاءُ "[٤] .

الثاني : أنَّ الظرف مقدَّرٌ بـ" فِي " ، وإذا قُدِّرَت فلا يَخلُو من أن تُقدَّر قبل " الواو " أو بعدها ، ولا يَستقِيم واحدٌ منهما ، أمَّا قبلها فلفصل " الوَاو " بين الجارّ والمجرور ، وأمَّا بعدها فلفصلها بين الفعل وما تعلَّق به ، مع ضعفه بلزومه .

---

(١) رأيه في : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٢٨ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٢) وإليه ذهب ابن الخباز في شرحه على الألفية : ١ / ٢٨٤ ، وينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٢٥٩ ، قال : " وفيه بُعْدٌ " . والمصنّف على مذهب البصريين في أن المفعول معه منصوبٌ بالفعل ؛ لأنه قوي بواسطتها . قال في الفصول : ١٩٣ : « الضرب التاسع : المفعول معه ، وهو اسمٌ يَصِل الفعلُ إليه بواسطة واوٍ تُنوبُ عن " مع " ، في المعنى لا في العَمَل » فقوله " في المعنى لا في العمل " ؛ لأن " مع " تَجُرُّ بالإضافة ؛ لأنّها ظرفٌ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٤٩ .

(٤) تقديم المفعول معه على العامل ممنوعٌ إجماعاً ، وأما تقدّمه على المصاحب فمنعه الجمهور ، وأجازه ابن جنّي . ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٣ .

وذهَب الإمامُ عبد القاهر[١] إلى أنَّه منصوبٌ بالواو ؛ لأنَّ المُقتضِي لإعرابه كونه مفعولاً معه ، وكونه مفعولاً معه لا يَتقوَّم بدون " الواو " ، فكانت هي العاملة ؛ لأنَّ العامل [هو] الذي يتقوَّم به المعنى المُقتضِي للإعراب .

ورُدَّ هذا : بانفصال الضمير بعدها في نحو : " جَلَسْتُ وَإِيَّاكَ " ، ولو كانت عاملة لوجب اتِّصال الضمير بها ، كما يَتَّصل بغيرها من الحروف العاملة كـ" مِنْ " نحو : " إِنَّكَ ، ولَكَ " .

وذهب الكوفيُّون[٢] إلى أنَّه منصوبٌ بالخلاف لأنَّ ما بعد " الواو " غير مُشَارِكٍ لما قبلها في فعله .

ورُدَّ : بأنَّ الخلاف لو كان موجباً للنصب لوجب نصبُ الفاعل ؛ لأنَّه مخالفٌ للمفعول في وقوع الفعل عليه من غير جهة وقوعه على الفاعل ، وإلَّا لَزِم الترجيحُ من غير مرجِّح ، أمَّا على الفاعل فمن جهة أنَّه مَحَلُّهُ الذي أصدره ، وأمَّا على المفعول فمن جهة أنَّه محلُّه الذي قَبِلَه[٣] .

والمذهب هو الأوَّل ، وعليه يتفرَّع تقسيمُ مسائل الباب ، فنقُول :

لا يخلُو العامل في المفعول معه من أن يكون لفظيّاً أيّ : فعلاً وشِبهَه ، أو معنويّاً .

فإن كان لفظيّاً فلا يخلُو من أن يَمتنِع معه العطف أو لا يَمتنِع ، فإن امتنَع سواء كان بأصله مثل : " اسْتَوَى المَاءُ وسَطْحَ الدَّارِ ، ومَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ " ، إذ لا

---

(١) الجمل للجرجاني : ٢٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٦٥٩ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٥ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٣) ردّه ابن الأنباري في الإنصاف : ١ / ٢٥٠ بقوله : « هذا باطلٌ بالعطف الذي يُخالف بين المعنيين نحو قولك : " ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو ، وما مررتُ بزيدٍ لكن بكرٍ " ، وما بعد " لكن " يُخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب " .

يستقيم الاشتراك ، ومنه : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم ﴾[١] ؛ لأنَّه لا يُقال : " أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي " ، ولكن " جَمَعْتُهُمْ " ، أو لفَوَات شرطِه مثل : " قَعَدْتُ وَزَيْداً " لفُقْدان التوكيد بمُنْفَصلٍ وجَب النصبُ .

وإن جاز العطفُ مثل : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " ، جاز الأمران ؛ العطفُ والنصبُ ، ومن النصب بيت الكتاب[٢] من قول شُعْبَةَ بن قُمَيْر المَازِنِيّ :

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

فإنْ قَوِي فيه معنى المعيَّة ترجَّح النصبُ مثل : " جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ[٣] ، ولَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا رَضَعَهَا " .

فإن كان العامل معنويّاً فلا يخلُو أيضاً من أن يَمتنِع العطفُ / لفوات شرطه مثل : ٢/٩١
" مَالَكَ وَزَيْداً " ؛ لأنّ المعنى : ما تَصْنَع ، وما تُلَابِس ، و" مَا شَأْنُكَ وعَمْراً "[٤] ،

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٧١ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٨ . وكذا نسبه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب : ٢٢ إلى شعبة هذا . وهو شعبة بن قمير الطُّهوي ، من بني تميم . أخباره في : المؤتلف والمختلف : ١٤٣ . وقول المؤلف : " المازني " محلّ نظر ، فالطهوي والمازني كلاهما من تميم ، وليس في بني طهية بنو مازن ، ولا العكس . انظر : جمهرة النسب : ٢١١ ، ٢٦١ ، وجمهرة أنساب العرب : ٤٦٧ .
والبيت في مجالس ثعلب : ١ / ١٠٣ ، والأصول : ١ / ٢١٠ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٨ .
ويروى صدره :

وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا

وبها يفوت الاستشهاد .

(٣) الطَّيَالِسَة ، جمع " الطَّيْلَسَان " ، أعجميٌّ معرّب : " تالسان " ، وهو ثوبٌ يُحيط بالبدن يُنسَج للّبس ، خالٍ عن التفصيل والخياطة ، وهو من لباس العجم . ينظر : المعرب : ٢٧٥ ، والقاموس المحيط : (طلس) .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٠٧ .

إذ لم يُعَدْ الجارُّ ، أو لا يمتنع ، فإن امتنَع وجبَ النصبُ أيضاً ، ومنه قول مِسْكِين الدَّارِمِيّ[١] :

فَمَا لَكَ وَ[التَّلَدُّدَ] حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

وإن جاز تعيَّن مثل : " مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو " ؛ لأنَّه الأصل ، إلَّا على ضعفٍ ، وقد مَثَّل به في قوله :

وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ

* * *

[وقوله] :

وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا

يُريد : إنَّه إذا لم يكن في الكلام فعلٌ كما [في] " جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ " ، ولا شِبهُه كما في : " حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ " ، أيّ :كَفَاكَ ، وفي قول الشاعر[٢] :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

---

(١) هو ربيعة بن عامر الدارمي ، من تميم ، توفي سنة ٨٩ هـ . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٥٤٤ ، وألقاب الشعراء : ٣٠٥ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٩ .

والبيت في ديوانه : ٦٦ . ورواية صدره :

أَتُوعِدُنِي وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ

وعليها لا شاهد في البيت . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٠٨ . وينظر : الكامل : ١ / ٤٣٢ ، والجمل للزجاجي : ٣٠٨ ، والحلل : ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٤٢ .

(٢) نسبه القالي في أماليه : ٢ / ٢٢٦ إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وينظر : ذيل الأمالي : ١٤٠ . وأنكر الأستاذ الميمني هذه النسبة ، ينظر الآلىء : ٢ / ٨٩٩ . وهو في : الأصول : ٢ / ٣٧ ، والمخصص : ١٦ / ١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥١ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٥٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٢٤ .

ولا في معناه كما في : " مَا لَكَ وَزَيْداً ، ومَا شَأْنُكَ وعَمْراً " ، أيّ : مَا تَصْنَعُ ، وذلك مثل : " مَا أَنْتَ وَعَبْدَ اللهِ ، وكَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ " ، فقد عُدِم الناصبُ ، ومُقتَضاهُ : أنَّه لا يجوز النصبُ لِفُقْدان مُؤَثِّره ، وأنَّه يَجِب الرفعُ كما قال المُخَبَّل السَّعْدِيُّ[١] :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالفَخْرُ

ومثله قول جميل[٢] :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَرَهْطُنَا يَمَانٍ وَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ

ولأنَّ التقدير[٣] : " مَا أَنْتَ وَمَا عَبْدُ اللهِ " ، فالمبتدأ وهو " مَا " الاستفهاميَّة ، مقدَّرٌ ، فتعيَّنَ ما بعده للخبر كالأُولى ، والدليل على أنَّها مقدَّرة ظهورُها في قول زِيَاد الأَعْجَم[٤] :

تُعَيِّرُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ
فَمَا شَرِبَتْهُ جَرْمٌ فَهْوَ حِلٌّ وَلَا غَالَتْ بِهِ إِذْ قَامَ سُوقُ

---

(١) هو ربيعة بن مالك التميمي . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٤٢٠ ، والأغاني : ١٣ / ١٨٩ ، والزبرقان ابن عمه ، وهو حصين بن بدر . والبيت في ديوانه : (شعراء مقلون) : ٢٩٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٩٩ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢١ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٩١ .

(٢) البيت في ديوانه : ٩١ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٩٩ . وينظر : الكامل : ١ / ٤٣١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ٢٥٩ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٤١ . ويروى : « تهامٍ » بدل « يمانٍ » .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٠١ .

(٤) وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٠١ ، نسبه إلى زياد الأعجم ثم قال : « ويقال غيره » .
والبيت في : الشعر والشعراء : ١ / ٤٣٣ ، والكامل : ١ / ٤٣١ ، والمخصص : ٥ / ٨ ، والحلل : ٣٦٩ . ويروى الشاهد : « تكلفني » . والسويق : الخمر ، سميت سويقاً لانسياقها في الحلق . وجرم : هو ثعلبة ابن عمرو بن الغوث ، من طيِّئ .

فَلَمَّا أُنْزِلَ التَّحْرِيمُ فِيهِ إِذَا الْجَرْمِيُّ مِنْهُ لَا يَضِيقُ

إلَّا أنَّ ناساً من العرب نصَبُوه على تأويل : " مَا كُنْتَ أَنْتَ وَعَبْدَ اللهِ ، وكَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ " ، قال سيبويه[1] : " لأنَّ " كُنْتَ ، وتَكُونُ " يقَعَان ههنا كثيراً " ، ومنه قول أُسَامة بن حَبِيب الهُذَلِيّ[2] :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

وهو قليلٌ ، والوجهُ الرفعُ .

واعلم أنَّ أكثر البصريِّين[3] يَرون أنَّ هذا الباب قياسٌ في كلِّ شيءٍ ؛ لأنَّهُ مفعولٌ كسائر المفاعيل ، قال أبو عُثمان المازنيّ : " مَا سَمِعتَ أَنْتَ ولَا غَيْرُكَ اسمَ كلِّ فاعلٍ ولا مفعولٍ ، ولكنْ سَمِعتَ بعضَه فَقِسْتَ عليه ، والقَائِسُ على كلامِ العَرَب مُتَكلِّمٌ بكَلَامِهِم " .

وبعض النحويِّين يَقصُرُه على السماع ، قالوا : لأنَّ الواو ههنا قد خالفت ما وُضِعت له ؛ لأنَّها وُضعت لغير التعدية ، وقد عَدَّت الفعلَ إلى ما بعدها ، فلا يُستَعْمل إلَّا فيما سُمِع .

وقد ظهر من تفصيل ما تقدَّم أنَّه بحسب إعرابه خمسةُ أقسام :

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

(٢) هو أسامة بن الحارث ، وحبيب : جدّه . أخباره في الشعر والشعراء : ٢ / ٦٦٦ ، والآلىء : ١/ ٨١ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٣ / ١٢٨٩ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٠٣ . وينظر : الجمل للزجاجي : ٣٠٩ ، والحلل : ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢١ . ويروى : « فما أنت » و « يُعَبِّرُ » بدل « يُبَرِّحُ » . والمَتْلَف : القفر الذي يتلف من سلكه ، والذكر الضابط : البعير القوي .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٢ ، وشرح الكافية : ١ / ١٩٨ ، والمساعد : ١ / ٥٤٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٩٣ .

واجبُ النصبِ مثل : " خَرَجْتُ وَزَيْداً " .

ورَاجِحُهُ على الرفع مثل : " جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ " .

ورَاجِحُ الرفعِ عليه مثل : " مَا أَنْتَ وَهَذَا القَوْلُ " .

ورَاجِحُ الجرِّ عليه مثل : " مَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابِ العَارِ " .

ومُسْتَوٍ فيه الرفعُ والنصبُ مثل : " خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ، وزَيْداً "[1] . / ٩١/ب

ولا يجوز حذفُ واوِه ، ومنهم من أجاز ذلك محتجّاً بقوله[2] :

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

أيّ : ونُجُومَ اللَّيلِ .

ورُدَّ : بأنَّ " نُجُوم اللَّيل " يُحتمَل كونُه معمولاً لـ" كَاسِفَة " ، فيَسقُط الاحتجاجُ به للاحتمال .

* * *

(١) أسقط المؤلف - رحمه الله - واجب الرَّفع في نحو : " كلُّ رَجُلٍ وضيعتُه " ، ولعلّه يراه قد خَرَج من باب المفعول معه إلى باب العطف . وعوّض عنه " راجح الجرّ " ، والعذرُ له أنّه يجوز فيه النصب على المعيَّة ؛ فيدخُل بهذا الاعتبار في المفعول معه .

(٢) هو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٧٣٦ . وينظر : الكامل : ٢ / ٨٣٣ ، والإفصاح : ١٩٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤ / ٢٦ .

ويروى :

الشمس كاسفة ليست بطالعةٍ

وهو الأنسب .

[الاستثناء]

هَـٰذَا مَكَـانُ ذِكْـرِ الاسْـتِثْنَاءِ إِذْ هُـوَ عَـدَّى الْفِعْـلَ لِلْأَسْمَـاءِ

هذا هو السابع ممَّا يستوي في التعدِّي إليه المتعدِّي وغير المتعدِّي ، وإنَّما كان هذا مكان ذكره ؛ لمشاركته للمفعول معه في انتصابه بفعل أو معناه بواسطة حرف .

واشتقاقه إمَّا من : ثَنَّيْتُ الشَّيْءَ بالتشديد: إذا ضاعفته[1] ؛ لأنَّه ضُوعف فيه الخبر مرَّتين ، إذ معنى " قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً " : قَامَ القَوْمُ ، و لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وهما خبران .

أو من : ثَنَيْتُهُ بالتخفيف : إذا عَطَفْتَه[1] ، لأنَّ المتكلِّم بالاستثناء يَعطِف آخر كلامه على أوَّله ، فيخرج به منه المستثنى أو يدخله فيما خرج منه غيره .

وفي الكلام حذف تقديره : إذ حرفه عدَّى الفعل إلى الأسماء ، فحذف المضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، فوجب ردّ الضمير المتَّصل منفصلاً .

وهو في الصناعة[2] : " إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ حُكْمٍ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ ، أو إِدْخَالُه فِي حُكْمٍ خَرَجَ مِنْهُ غَيْرُه ، بِإِلَّا وأَخَوَاتِها " ، وليست " أَوْ " هذه بالتي يَفسُد لها [الحدّ][3] ؛ لأنَّ المراد : ما كان على أحد هذين الوصفين ، وهذا حدٌّ للمتَّصل منه ، أمَّا المنقطع : " فَهُو المَذْكُورُ بَعْدَ حُرُوفِ الاسْتِثْنَاءِ لِغَيْرِ الإِخْرَاجِ " من غير الجنس كان مثل : " قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً " ، أو منه إذا لم يكن داخلاً في جملة المستثنى كقولك

---

(١) ينظر : اللسان : (ثني) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٤٨ ، والتسهيل : ١٠١ ، والمساعد : ١ / ٥٤٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٤٠ . ويقال فيه : " المخرج تحقيقاً أو تقديراً بإلاّ أو إحدى أخواتها من مذكور ، أو متروك بشرط الفائدة " ، وحدّ المتصل : " ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه " ، والمنقطع : " مالا يكون المستثنى بعض المستثنى منه " .

(٣) في الأصل : " بالحدّ " ، بزيادة الباء .

لقومٍ ليس فيهم زيد : " قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً " .

وبعضهم يُسوِّي بينهما في إفادة الإخراج[١] ، إلَّا أنَّه يخُصُّ المتَّصل بالإخراج من حكم دلالة المنطوق ، والمنقطع بالإخراج من حكم دلالة المفهوم ، كأنَّك حين قلتَ : " جَاءَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً " ، دلَّ بالمفهوم على أنَّ مجيء القوم يَستَتْبع مجيء كلّ ما تدعو حاجتهم إليه ، فاستُثنِيَ من ذلك " حِمَار " ، ويَختلف المفهوم بحسب دلالة الكلام عليه ، فدلالة المفهوم من قوله[٢] تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ غيرُ دلالةِ المفهوم من قوله[٣] تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ لأنَّ المفهوم من الآية الأولى : أنَّ الناكح ما نَكَح أبُوه مُؤاخذٌ بفعلِه[٤] ، فأُخرِج منه الفعلُ السابق على النهي ، والمفهوم من الثانية نَفْيُ الأَعَمِّ من العلم والظنِّ وهو الشيء ، لأنَّ الظنَّ يُستَحضر بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه مثل : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾[٥] فيَثْبُت بثبوته ، ويَنتَفِي بانتفائه[٦] ، فكأنَّه قيل : " مَا تَأْخُذُون بِشَيْءٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ " .

وقوله :

إِذْ هُوَ عَدَّى الفِعْلَ لِلْأَسْمَاءِ

يعرض لذكر العامل النصب في المستثنى ، وقد اختُلف في ذلك على خمسة

---

(١) منهم ابن مالك . ينظر : التسهيل : ١٠١ ، والمساعد : ١ / ٥٤٨ . انظر : الحاشية : ٢ ، من الصفحة السابقة .

(٢) سورة النساء : من الآية : ٢٢ . وينظر : البحر المحيط : ٣ / ٢٠٨ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١٥٧ .

(٤) ينظر : الاستغناء : ٤٦١ ، والبحر المحيط : ٣ / ٢٠٨ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٥٣ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٥١١ ، والمساعد : ١ / ٥٤٨ .

مذاهب[١] :

فذهب الأكثرون[٢] إلى أنَّ العامل هو الفعل أو معناه أو شبهه مثل : " قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْداً ، والقَوْمُ فِي الدَّارِ إلَّا زَيْداً ، والقَوْمُ قَائِمُون إلَّا زَيْداً " بواسطة " إلَّا " ، كما كان / بواسطة " الواو " في المفعول معه ، ولذلك استوى في التعدّي إليه المُتعدّي وغير ٩/٩٢
المُتعدّي .

وذهب المبرّد[٣] إلى أنَّ العامل فعل دلَّت عليه " إلَّا " ، تقديره : أَسْتَثْنِي . ورُدَّ هذا : بأنَّه لو كان كذلك لم يجز في المستثنى إلَّا النصب ، وبأنَّه ترجيحٌ من غير مُرجِّح ؛ لأنَّه ليس تقدير " أَسْتَثْنِي " بأولى من تقدير: " نَفَى "، فيَجِب رفعُه دائماً[٤] .

وذهب الفرَّاء[٥] إلى أنَّ أصل " إلَّا " : " إنْ لَا " ثمَّ أُدغمت النون في اللام بعد التخفيف ، فباعتبار " إنْ " يُنصَب المستثنى في الإيجاب ، وباعتبار " لَا " يُرفَع في النفي ، وهو قولٌ لا دليلَ عليه يَستلزِم التركيب في الحرف ، والمعروف أنَّها بسَائِطُ[٦] بالاستقراء .

---

(١) ناصب المستثنى من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . الإنصاف: ١ / ٢٦٠ ، والتبيين: ٣٩٩ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٣ ، والاستغناء : ١٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٥ - ١٥٠٦ .

(٣) الكامل : ٢ / ٦١٣ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩٠ . وتبعَه الزّجّاج . ينظر : المصادر السابقة في الحاشيتين السابقتين .

(٤) انظر الردّ في الإنصاف : ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٧ ، قال : « ونرى أنّ قول العرب : " إلا " إنّما جمعُوا بين " إنْ " التي تكون جَحْداً ، وضَمُّوا إليها " لا " فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجَا من حدّ الجَحْد إذ جُمِعَتا فصارا حرفاً واحداً » اهـ . فـ" إن " عنده نافيةٌ ، وليست المخفّفة من " إنّ " كما فسَّر المؤلف هنا ، وكما فسَّره النحويون قبله . انظر : الإنصاف : ١ / ٢٦١ ، والتبيين : ٤٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٣ ، والاستغناء : ١٤٥ . وغيرها من المصادر ، فقد تواتر هذا التفسير لمذهب الفرّاء وفيه ما فيه .

(٦) أي : غير مركّبة .

وذهب قومٌ[١] إلى أنَّ العامل " إلَّا " نفسُها ؛ لاختصاصها بالأسماء ، غير منزَّلة منها منزلة الجزء كـ" لَام التعريف " ، فإنَّها تَنزَّلَت منزلة الجزء ، بدليل دخول العامل عليها في مثل : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ " .

وذهب آخرون إلى أنَّ العامل المستثنى منه[٢] ، سواء كان في الكلام فعلٌ أو لم يكن مثل : " القَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْداً " ؛ لأنَّ المقتضِي لإعرابه كونه مستثنًى ، وكونه مستثنًى لا يتقوَّم إلَّا بالمستثنى منه فالمستثنى منه هو الذي استقلَّ به ذلك المعنى فيَجِب أن يكون عاملاً .

والاتِّفاق[٣] على أنَّه لا يكون مُسْتَغْرِقاً مثل : " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا عَشَرَةً " ؛ لعدم الفائدة فيُلغَى ويُعمَل بما قبله ، ولأنَّ " لَيْسَ لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ " يقُوم مقامَه .

---

(١) ينسب إلى الفرّاء ، وانظر الحاشية السابقة ، وربّما نُسب إلى المبرّد ، ولا يصحُّ ، فقد حقّق المؤلف مذهبه ، وذكره فيما تقدّم . وينسب إلى عامَّة الكوفيين ، وارتضاه ابن مالك . ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٥ ، والجنى الداني : ٥١٦ ، والمساعد : ١ / ٥٥٥ .

(٢) لم أجد هذا الرأي فيما رجعت إليه من مصادر . ولعلّ المؤلّف أخذه من الرأي القائل : إن المستثنى منصوبٌ عن تمام الكلام ، وقد أغفَلَه هنا . قال المرادي في الجنى الداني : ٥١٧ : « وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً ؛ وهو أنّ المستثنى ينتصِب عن تمام الكلام ؛ فالعامل فيه ما قبله من الكلام ؛ بدليل قولهم : " القومُ إخوتُكَ إلاّ زيداً " ، وليس هاهنا فعلٌ ، ولا ما يعمل عمله ، قال : وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح » اهـ . أقول : اضطرب النقلُ عن سيبويه ، وما عزاه المراديّ إليه نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب : ٢ / ٣٣٠ ، قال : « هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً ؛ لأنّه مُخرَجٌ ممّا أدخلتَ فيه غيرَه ، فعَمِل فيه ما قبله ، كما عَمِلَ " العشرون " في الدرهم حين قُلتَ : " له عشرون درهماً " ، وهذا قول الخليل - رحمه الله - » .

(٣) انظر في هذه القضية : بدائع الصنائع : ٣ / ١٥٥ ، والاستغناء : ٥٣٦ فما بعدها ، وائتلاف النُّصرة : ١٦١ - ١٦٢ ، وقرة عيون الأخبار : ٢ / ١٠٤ .

واخْتُلِف فيما قبل العَشَرة ، فأَجَازه الفُقَهاء[١] في جميعه حتَّى عَشَرَة إلَّا تِسْعةً ونصفاً ، وشَرْط أكثر النحويِّين[٢] كونُه أقلَّ من النصف ، فيُجِيزون "عَشْرَةٌ إلَّا أربعةً" دون "إلَّا خَمْسَةً" ، قالوا[٣] : لأنَّ المثبت في النفي أقلُّ من نصف المنفي مثل : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ " ، فَحُمِل الإثبات على النفي ، ولأنَّ الاستثناء بعد الإقرار إنكارٌ ، والإنكارُ غير مقبول بعد الإقرار ، ولكنَّه يُقبَل فيما دون النصف لقِلَّتِه ، وفي هذا نَظَرٌ ؛ لأنَّه لا يُحكم بالاستثناء إلَّا بعد تقدير الإخراج ، وحينئذٍ لا يكون إنكاراً ، ولولا اعتبار ذلك لَزِم التناقضُ في : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ﴾[٤] وفي كلِّ استثناء ، وهذا المحْمَل في دَفْع التناقض أولَى من جعل الاستثناء مبيِّناً لغَرَض المُتكلِّم بالمستثنى منه كالتَّخْصيص ، ومن جَعْل المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء كشيءٍ واحدٍ ؛ لمخالفة الإجماع على أنَّه إخراجٌ وبُطلانُ النُّصُوصِيَّة[٥] . وفائدة العدول عن

---

(١) هو مذهب جمهور الشافعيين ، وأهل الظاهر من الفقهاء ، ومنعه الحنابلة . ينظر : الإحكام لابن حزم : ١ / ٤٣٤ ، وإحكام الفصول : ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والتبصرة في أصول الفقه : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ١١٤ ، والاستغناء : ٥٤٥ - ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٠ ، والجنى الداني : ٥١٢ ، وائتلاف النصرة : ١٦١ - ١٦٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٨ .

وهو مذهب البصريين وابن عصفور والأُبَّذيّ ، وخَالَفَهم أكثر الكوفيين وأبو عبيد ، والسيرافي ، وابن خروف ، والشلوبين ، وابن مالك . وانظر : التسهيل : ١٠٣ .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٩٢ .

(٤) سورة العنكبوت : من الآية : ١٤ . والتناقُض الذي يرد : لو كان " خمسين " موجوداً في " ألف " ثم استُثني منه لكان إنكاراً بعد إقرار . ويُرَدُّ : بأن المستثنى غيرُ موجودٍ في المستثنى منه . وانظر : الكشاف : ٣ / ٢٠٠ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٤٥ .

(٥) قوله : " كشيء واحد " ، أي : إذا قُلت : " له عليَّ عشرةٌ إلاَّ ثلاثة " فإنها بإزاء " سبعة " . مستفادٌ من الاستغناء : ٥٣٥ . وقوله : " وبطلان النُّصوصيَّة " أيّ : النَّصُّ في العدد ؛ لأن الأعداد نصوصٌ بإزاء ما وضعت له ، ومعناه : جواز الاستثناء منها ، قال : القرافي في الاستغناء : ٥٢٦ عن أسماء الأعداد : " ... وقد يَمنَع أنها نصوصٌ بناءً على ما وُجد فيها من المجاز ، كقوله تعالى : [سورة التوبة : =

" قَامَ زَيْدٌ " إلى " مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ " ، وعن " لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ " ، إلى " قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً " الدلالة على الإثبات والنفي صريحاً ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يدلُّ على الآخر لذلك ، إذ " قَامَ زَيْدٌ " لا يدلُّ صريحاً على أنَّ غيرَه قَامَ .

واخْتُلِف في زمن اتِّصاله بالمستثنى منه ، فالأكثر على أنَّه لا يَمتَدُّ إلَّا لِعُذْرٍ كانقطاع النَّفَسِ ، وقيل : مَا لَمْ يَشْرَعْ في كلامٍ آخرَ ، وقيل : ما لَمْ يَقُمْ من المجلس ، ونُقِل عن ابن عبَّاس أنَّه يَمتَدُّ إلى شَهْرٍ[1] ، وقَاسَ أصحابُ مَالِكٍ عليه التَّعقيبَ [بِالمَشِيئَة][2] بِالأَيْمَانِ .

* * *

= من الآية : ٨] : ﴿ إن تَستَغفر لهم سبعين مرةً فلن يغفر الله لهم ﴾ قال العلماء : المراد بالسبعين العدد الكثير من غير اعتبارٍ بخصوص السبعين .... وقد دخل التأكيد في أسماء العدد في قوله تعالى : [سورة البقرة : من الآية : ١٩٦] : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ والتأكيد إنّما هو لإبعاد المجاز ؛ فلولا قَبول اللفظ للمجاز لَمَا قال : " كاملة " " .

(١) مذهب جمهور الفقهاء أن الاستثناء يجب اتصاله ولا يَمتَدُّ إلا لعذرٍ ؛ كانقطاع النفس والسُّعَال والعطاس والجشاء . ورُوي عن ابن عبّاس - رضي الله عنه - جواز تأخيره إلى شهر ، وروي عنه إلى سنة ، وروي عنه مطلقاً ، وبه قال سعيد بن جبير ومجاهد - رحمهما الله - ورُدّ : بأنّ هذا لا يَصِحُّ عنه ، أو أن يُحمَل - إن صحَّ - على إضمار الاستثناء في وقت الإثبات وإبدائه بعد ذلك ؛ فيكون ناوياً له في وقته ، كما هو مذهب الإمام أحمد ، أو أن يُقال : أراد به استثناءات القرآن ، كما عليه بعض الفقهاء . وقوله: " ما لم يقم من المجلس " ، هو رأي الحسن وطاوسٍ وعطاءٍ ولا يَصِحُّ عندهم مازاد عليه . ينظر : الاستذكار : ١٥ / ٦٩ ، والتبصرة في أصول الفقه : ١٦٢ - ١٦٤ ، وبدائع الصنائع : ٣ / ١٥٤ ، والاستغناء : ٥٢٨ - ٥٣٠ .

(٢) في الأصل : " بالمُشَبَّه " ، تحريف ، والتعقيب بالمشيئة مشهورٌ في كتب الفقهاء . وهو أن يُعَلِّق المُستَثنِي قوله بمشيئة الله . وسُمِّي استثناءً لأنه صرفُ الكلام من جهة وجوده إلى جهة امتناعه أن يَحصُل ؛ فإذا قال : " أنتِ طالقٌ إنْ شاءَ الله " ، لا يقع شيءٌ . ينظر : الجامع الصغير : ١٩٩ ، ومعاني الأدوات والحروف للبخاري : ٣٤٤ ، والاستغناء : ٩٢ ، وقرة عيون الأخبار : ٢ / ١٠٦ . قال القرافي : " وذهب بعض أصحاب مالك إلى جواز تأخير الاستثناء لفظاً ، لكن مع إضمار الاستثناء متّصلاً بالمستثنى منه ، ويكون المتكلّم به مديناً فيما بينه وبين الله تعالى ، ولعلّه مذهب ابن عبّاس " . انظر : الاستغناء : ٥٢٨ .

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ / ٩٢/ب

" إِلَّا " هي الأصل في باب الاستثناء[1] ؛ لأنَّها متَّفق على حرفيَّتها ، والاستثناء معنى من المعاني والموضوع لإفادة المعاني إنَّما هو الحروف ، وما عداها من أدوات الاستثناء متضمِّن معناها في الإخراج ، ولأصالتها انفردت عن بقيَّة أدوات الاستثناء بشيئين :

أحدهما : أنَّه يجوز معها ذكر المستثنى منه وتركه ، نحو : " مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ " ، ولا يجوز ذلك مع غيرها من أدوات الاستثناء إلَّا مع " غَيْر " ؛ لأنَّها أُعربت [إعراب] الاسم الواقع بعد " إِلَّا " وهي مضافة إليه فتنزَّلت منزلة " إِلَّا " ، وكذلك " سِوَى " لأنَّها بمعناها ، وأمَّا مع غيرها فلا بدَّ من ذكر المستثنى منه .

والثاني : أنَّه يجوز أن يستثنى بها المتَّصل والمنقطع ، ولا يستثنى بغيرها إلَّا المتَّصل ، ويوافقها في ذلك أيضاً " غَيْر ، وسِوَى " لما ذكر نحو : " قَامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ ، وسِوَى حِمَارٍ "[2] .

والمتضمِّن معناها في الإخراج ثلاثة أقسام : قسم متمحِّض للاسميَّة وهو " غَيْر ، وسِوَى " ، وسيأتي الكلام على بقيَّة لغاتها .

وقسم متمحِّض للفعليَّة وهو " لَيْسَ ، ولاَ يَكُونُ ، ومَاعَدَا ، ومَاخَلَا " .

وقسم دائر بين الفعليَّة والحرفيَّة ، وينقسم إلى راجح الفعليَّة وهو : " عَدَا ، وخَلَا " ، وراجح الحرفيَّة وهو : " حَاشَى " .

جامعة أم القرى ... جامعة أم القرى UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٠٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩١ ، والمرتجل : ١٨٨ .

(٢) زاد الرعيني في شرحه : ٣ / ٢٧٩ وجوهاً أُخر تَميّزت بها " إلا " على أخواتها . وهي أن الجمل تقع بعدها ولا تقع بعد غيرها من الأدوات . وأنّها تتوسَّط بين شيئين أحدهما يقتضي الآخر ، نحو " ما زيدٌ إلاّ قائمٌ " ، وغيرها من الأدوات لا تقع لفساد المعنى . والمستثنى يُحذف بعدها لفظاً ومعنًى ، تقول : " أخذت عشرةً لَيْسَ إلاّ " . والمستثنى بعدها يستوفي جميع الإعراب ؛ الرّفع والنّصب والجرّ . وتدخل على أدوات الاستثناء تأكيداً ، وأنّهم ادَّعَوْا زيادتها . وينظر : الجنى الداني : ٥٢٠ .

فإذا وَقَعَت " إلَّا " في كلامٍ مُثبَتٍ تامٍّ ؛ أيّ : قد ذُكر فيه المستثنى منه ، وجَب نصبُ المُستثنَى بها ؛ لشَبَهِه بالمفعول في كونه فضلةً مثلَه .

* * *

تَقُــولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرَا وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى

يُشير به إلى أَنَّ " إلَّا " تُستَعمل استثناءً ، وتُستَعمل صفةً كـ" غَيْر " ، وأصل ذلك أنَّ وضع " غَيْر " في الأصل للدَّلالة على معنى الوصفيَّة ، ودلالتها على ذلك إمَّا بالمغايرة أو بخلاف المُماثلة ، فالمغايرة إمَّا من جهة الذات كقولك : " جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ " ، أو [من] جهة الصفة كقولك : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ غَيْرِ بَخِيلٍ " ، أو من جهتيهما كقولك : " اصْحَبْ رَجُلاً يَهْدِيكَ غَيْرَ امْرَأَةٍ تُرْدِيكَ " ، وخلاف المماثلة كقولك : " دَخَلْتُ بِوَجْهٍ غَيْرِ الوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتُ بِهِ " ، إلَّا أنَّها لمَّا وافقَت " إلَّا " في أنَّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها حُملت عليها في الاستثناء ، فاستُثني بها ، ثمَّ حُمِلت " إلَّا " عليها في الصفة [مُقَارَضَةً] [(١)] فوُصِف بها بثلاث شرَائِطَ[(٢)] :

[أوَّلاً] : أن تقعَ في موضع يتعذَّر فيه الاستثناءُ .

---

(١) في الأصل : " مفاوضةً " ، تصحيف وتحريف . وانظر : المفصل: ٧٠ ، وشرحه لابن يعيش: ٢ / ٨٨ .

قال الزمخشري : " واعلم أن " إلاّ " و " غير " يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما " .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٤٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٩٥ ، والجنى الداني : ٥١٧ - ٥١٨ . ومنهم من اشترط في الوصف بإلاّ صحّة الاستثناء ، ويَرِدُ عليه قوله تعالى : في سورة الأنبياء : من الآية : ٢٢ : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا ﴾ ، وفَصَّل المؤلف القول فيها بعد قليل ، وبيَّن تَعَذّر الاستثناء ، ويَرِد على من اشترط في الوصف بها تَعَذُّر الاستثناء قول الشاعر :

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

وذكره المؤلف لاحقاً ، وحكم عليه بالضرورة .

[ثانياً] : أن يكون الموصوف بها [ثَابِتاً][1] في اللفظ .

[ثالثاً] : أن يقعَ بعدَها مفردٌ .

وإنَّما افتقَرَ حملُ " إلَّا " على " غَيْر " في الصفة إلى شرط ؛ لِضَعْف سبب الحمل وهو [المُقَارَضَة][2] ، بخلاف " غَيْر " على " إلَّا " في الاستثناء ، فإنَّ سَبَبَهُ قويٌّ ، وهو الشَّبَه .

وتَعَذُّر الاستثناء : بأن تكون " إلَّا " جاريةً على جمعٍ منكورٍ غير محصورٍ ، أمَّا كونه منكوراً فلتَتَأَتَّى الوصفيَّة بها ؛ إذ هي نائبة مناب " غَيْر " ، و" غَيْر " لا يُوصف بها إلَّا النكرة ، لأنَّها لا تَتَعَرَّف بالإضافة ؛ لتوغُّلها في الإبهام ، فلا تَجري صفةً إلَّا على نكرة ، وأمَّا كونه [غيرَ محصورٍ] / فليتحقَّقَ تعذُّر الاستثناء ، ألا ترى أنَّك إذا ٢/٩٣
قلتَ : " مَرَرْتُ بِرِجَالٍ إلَّا زيدٍ " ، جاز أن لا يكون " زَيْد " داخلاً في " رِجَال " من قولك : " جاءَنِي[3] رِجَالٌ " ؛ لعدم دلالته على الحصر والعموم ؛ لأنَّه نكرةٌ في سياق الإثبات ، فلا تَستَوعِب جميعَ الأفراد ، فيَتَخَلَّف الاستثناءُ لتخلُّف لَازِمِهِ وهو الإخراج .

ولا تُستَعمل صفةً مع تأتِّي الاستثناء إلَّا في الضرورة ، كقول عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب[4] :

---

(١) في الأصل : « ثانياً » ، تصحيف .

(٢) في الأصل : « المعارضة » ، تحريف .

(٣) « جاءني » ليست في المثال السابق ، بل « مَرَرْتُ » .

(٤) البيتان في ديوانه : ١٨١ . وينسبان إلى حضرمي بن عامر الأسدي ، وإلى سوار بن المضرب . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٣٤ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ١٣١ ، والكامل : ٣ / ١٤٤٤ ، والمقتضب : ٤ / ٤٠٩ ، والمؤتلف والمختلف : ٨٥ ، وفصل المقال : ٢١١ ، والإنصاف : ١ / ٢٦٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٢١ . والفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، لا يفارق أحدهما الآخر .

وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى وَإِنْ ضَنَّتْ بِهَا سَتُفَرَّقَانِ
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

ومثله قول لبيد، من أبيات الكتاب[1] :

فَقُلْتُ لَيْسَ بَيَاضُ الرَّأْسِ مِنْ كِبَرٍ لَوْ تَعْلَمِينَ وَعِنْدَ الْعَالِمِ الْخَبَرُ
لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَىٰ الْيَوْمَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

أيّ : لو كان غيري من الأشياء في موضعي لغيَّرتْهُ الحوادثُ إلَّا السَّيْف فإنَّه لا يتغيَّر ، فأنا مثله ، فجَعَل " إلَّا " صفةً لـ" غَيْرِي " مع تَأتِّي الاستثناء .

وأمَّا ثبوت الموصوف فإنَّ " إلَّا " لمَّا كانت لغير الصفة في الأصل ، واستُعملت صفةً على خلافه ، لم تتصرَّفْ تَصَرُّفَ غيرها من الصفات ، فلا يجوز معها حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفةِ مقامَه ، كما كان ذلك مع غيرها كقوله[2] تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ ، وقول الشاعر[3] :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

ولذلك شبَّهها سيبويه بـ" أَجْمَعُون " في أنَّه لا بُدَّ أن يكون مسبوقاً بشيء[4] ، فلو

---

(١) البيتان في شرح ديوانه : ٦٢ . والثاني من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٣٣ . وينظر : اللسان : (إلا) ، والمساعد : ١ / ٥٧٩ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ١٠٤ . والصارم : السيف القاطع ، والذكر : الذي حديده فولاذ .

(٢) سورة الصافات : الآية : ٤٨ .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٣٩ . وينظر: السلاح لأبي عبيد: ٢٩ ، والترتيب في اللغة : ١ / ١٦٧ ، والمخصص : ٦ / ٧١ ، ١٣ / ٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٨ . وقوله : " مسرودتان " : المسرودة من الدروع : المثقوبة . و" صَنَعُ " : يقال : " رجلٌ صَنَعٌ وامرأةٌ صَنَاعٌ " ، للحاذق في العمل .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٣٤ .

قلت في مثل قوله[1] تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ : " لو كان فيهما إِلَّا الله " لم يَجُزْ .

وإنَّما وجب كون " إِلَّا " في هذه الآية صفةً ، ولم يجز أن تكون استثناءً[2] ؛ لأنَّها لو كانت استثناءً لكان المستثنى منه ما بعد " لَوْ " ، وما بعد " لَوْ " له جهتان :

إحداهما : كونُه مُثبَتاً في اللفظ .

والأخرى : كونُه منفيّاً في المعنى .

فإن استُثنِي منه باعتبار كونه مثبتاً في اللفظ ، لَزِم نفيُ المستثنى ؛ لأنَّ المستثنى من المثبت منفيٌّ ، وحينئذٍ يلزَم تعليقُ امتناع الفساد على نفي المستثنى وثبوت المستثنى [منه] ، إذ يَصِير المعنى أنَّ امتناع الفساد فيهما إنَّما كان لانتفاء المستثنى وهو " الله " ، وثبوت المستثنى منه وهو " الآلهة " ، والمُرتَّب على انتفائه وثبوتهم إنَّما هو الفساد لا امتناع الفساد .

وإن استُثنِي منه باعتبار كونِه منفيّاً في المعنى - إذ [يَصِير معنى] ﴿ لَوْ كَانَ فِيهما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾[1] : مَا فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ - فلا يخلُو المستثنى من أنْ يُنصَب على أصل الاستثناء ، أو يُرفَع على البدل من المستثنى منه ، والكلُّ باطلٌ ، أمَّا النصب فلأنَّ الله مستثنًى من آلهة ، فيصير المعنى : " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مستثنًى منها اللهُ لَفَسَدَتا " ، ويَؤُول المفهوم إلى أنَّ الفساد إنَّما امتنع لكون الله مستثنى من الآلهة ، وهو فاسدٌ ، وأمَّا البدل فلأنَّ النفيَ المعنويَّ لا يَجرِي مجرى النفي اللفظيّ بدليل امتناع الرفع في مثل : " تَرَكَ القَوْمُ القِيَامَ إِلَّا زَيْداً " ، ولو كان النفي المعنويُّ كاللفظيِّ لجاز الرفع على البدل / ، ولجاز : " لَوْ كَانَ فِيهِما إِلَّا اللهُ " ، بحذف المُبدَل منه ، كما يجوز : ٩٣/ب

(١) سورة الأنبياء : من الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٨٨ ، والتبيان : ٢ / ٩١٤ - ٩١٥ ، والبحر المحيط : ٦ / ٣٠٥ .

" مَا فِيهِما إلَّا اللهُ " بحذفه ، وهو غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ المبدل منه هو المستثنى منه ، [وحَذْفُ المستثنى][1] منه إنَّما يكون في النفي الصريح ؛ لصحَّة تقديره عامّاً من جنس المستثنى، والنفي بعد " لَوْ " ليس بصريح ؛ لأنَّه مشوبٌ بإثبات[2] ، ولأنَّ معنى البدل في الاستثناء كمعنى النصب ، فيلزَم عليه من الفساد ما لَزِم على النصب .

وأمَّا صِحَّة وقوعها صفةً في قوله : " قَامَ القَوْمُ إلَّا جَعْفَراً " مع تعريف الموصوف فلِرَدِّ المعرفة فيه إلى النكرة بالتأويل ، وذلك أنَّه لم يُقصَد بالقوم قومٌ بأعيانهم ، فهو كالنكرة في عدم اختصاصه بقومٍ دون قومٍ ، وبهذا التأويل جازَ وصفُ المعرفة بـ" غَيْر " في قوله[3] تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي القَاعِدُون مِن المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ بالرفع صفة لـ" القَاعِدون " ، والجَرّ صفةً لـ" المُؤْمِنِينَ " ، والنصب على الاستثناء[4] ؛ لأنَّه لم يُقصَدْ إلى قاعدين من المؤمنين بأعيانهم ، ويُحتَمل ردُّ غَيْرٍ فيه إلى المعرفة ؛ لأنَّه [يُقال][5] اشْتَهَر المضافُ بمغايرة المضاف إليه على حدِّ قوله[6] تعالى : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ويُحتمل جَعْلُ " غَيْر " بدلاً في الرفع والجرّ ممَّا جُعِلت صفةً له ، وهو أولى من الصفة لاستغنائه عن التأويل .

وأمَّا وقوع المفرد بعدها [فَحَمْلاً][7] في ذلك على " غَيْر " لأنَّها جاريةٌ مجراها

---

(١) مكرَّرٌ في الأصل .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٢٧٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٥٦ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٩٥ .

(٤) قرأ بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ، وقرأ بالنصب : نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ بالجرّ : الأعمش وأبو حيوة . ينظر : السبعة : ٢٣٧ ، والإقناع : ٢ / ٦٣١ ، والبحر المحيط : ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١ . ويجوز نصب " غير " على الحال . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩٣ .

(٥) في الأصل : " قال " ، ولم يتقدَّمْه قولٌ ، ولعلّ الصحيح ما أثبتُّ . و " غير " تُخالف الاسم الذي تُضاف إليه ، قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٤٣ : " اعلم أنَّ غَيْراً أبداً سوى المضاف إليه " .

(٦) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ .

(٧) في الأصل : " مُحملاً " ، تحريف .

في الصفة ، و" غَيْر " إنَّما تُضاف إلى مفرد لا إلى جملة ، فلا يجوز : " جَاءَنِي رِجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ " .

* * *

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ ... أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ لَا النَّهْيِ
وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً فَإِنْ نُصِبْ ... فَعَلَى الاسْتِثْنَا وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ
وَنَحْوُ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرُ ... يَجُوزُ إِلَّا جَعْفَرًا [أَوْ][1] جَعْفَرُ

لجواز إبدال المستثنى من المستثنى منه ثلاثُ شرائط[2] :

الأولى : أن يكون الاستثناء غيرَ موجبٍ بأن يكون إمَّا نفياً لفظاً ومعنًى مثل : " مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ " ، لا لفظاً فقط مثل : " مَا زَالَ القَوْمُ قَائِمِينَ إِلَا زَيْدٌ " ، وإمَّا [نَهْياً][3] مثل : " لَا يَقُمِ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " ، وإمَّا استفهاماً مثل : " هَلْ قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " ، وأمَّا : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[4] في قراءة الرفع فَحَمْلاً على المعنى لدلالة ﴿ فَشَرِبُوا مِنْه ﴾ على : فَلَمْ يَكُونُوا مِنْه .

الثانية : أن يكون المستثنى فضلةً ، وإنَّما يكون فضلةً إذا ذُكر المستثنى منه ، وقد أشار إليه بقوله : " وكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً " فكأنَّه قال: وكان المستثنى [منه] مذكوراً .

الثالثة : أن يكون الاستثناء متَّصلاً مثل : " مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " ، لا منقطعاً مثل : " قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً " ؛ لأنَّه لا يَستَقِيم فيه أَخْذُ الإِبْدَال .

---

(١) في الأصل : « أو إلاّ » ، بزيادة " إلا " .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٤ فما بعدها ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٨٩ ، والجنى الداني : ٥١٥ .

(٣) في الأصل : « مبهماً » ، تحريف .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٩ . قرأ بالرفع عبد الله وأبيّ والأعمش . ينظر: الكشاف: ١ / ٣٨١ ، والتبيان : ١ / ١٩٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٦٦ . قال الزمخشري : « وقرأ أبيّ والأعمش ﴿ إلاّ قليلٌ ﴾ ؛ بالرَّفع ، وهذا من مَيْلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية ؛ فلمّا كان معنى ﴿ فشربوا منه ﴾ في معنى " فلم يطيعوه " حُمِل عليه ، كأنّه قيل : " فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم " » .

فحينئذٍ يجوز إبدالُ المستثنى من المستثنى منه مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً مثل : " [مَا] قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، ومَا مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلَّا زَيْدٍ " ، وإن شئتَ نصبتَ على أصل الباب ، فيتميَّز البدل من النصب للمخالفة في الإعراب ، كما تتميَّز الموجبة المُحصَّلة عن السالبة المعدولة بخلوِّ الأولى من حرف سَلْب ، ووجود[٥] / في الثانية ، أمَّا ٩٤/م إذا قلت : " [مَا] ضَرَبْتُ القَوْمَ إِلَّا زَيْداً " ، فلا يتميَّز البدل من النصب على أصل الباب ؛ لأنَّ المبدلَ منه منصوبٌ إلَّا بالنيَّة كالموجبة المعدولة[١] والسالبة المحصَّلة فإنَّه لا تتميَّز إحداهُما عن الأخرى ، إذا كانت القضيَّة ثنائيَّةً ، إذ في كلِّ واحدةٍ منهما حرفُ سلبٍ واحدٌ إلَّا بالنيَّة .

والبدل في ذلك كلِّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وإنَّما حُذف الضمير المُلتَزم في بدل البعض للعلم به ، أيّ : " مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُم " ، والبدل أولى من النصب ، وقد أشار إليه بقوله : " وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ " .

واختُلف في العلَّة على أربعة أقوال :

قال أبو العبَّاس[٢] : لأنَّه يُفيد ما يُفيده النصب من الإخراج ، وفيه موافقة اللفظ، وهذا يَنتقِض بما إذا كان المستثنى منه منصوباً ؛ لأنَّ موافقةَ اللفظ موجودةٌ فيهما ، فيَنبغي على هذا أن لا يترجَّح البدل على الوجه الآخر لمساواته له في الموافقة .

وقيل[٣] : لأنَّ أكثرَ القرَّاء على البدل في قوله[٤] تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ولم يَقرأ[أ] بالنصب إلَّا ابنُ عامر[٥]، فدلَّ ذلك على ترجيح البدل، [ورُدَّ] : بأنَّ

---

(١) الموجبة المعدولة مَثَّل لها سيبويه في الكتاب : ٢ / ٣٣١ بقوله : « وتقول : " ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيداً " ، كأنه قال : " قد قالوا ذلك إلا زيداً " » اهـ قال القرافي في الاستغناء : ١٨٣ : « وتقول: " ما فيهم أحدٌ .... " ؛ فهو استثناءٌ من موجب ؛ إذ المعنى : قد قالوا ذلك كلهم إلا زيداً » .

(٢) المقتضب : ٤ / ٣٩٦ .

(٣) ينظر : الاستغناء : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٨ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ٦٦ .

(٥) ينظر : الكشف : ١ / ٣٩٢ ، والإقناع : ٢ / ٦٣٠ .

النصب مساوٍ للبدل في ثبوته بالتواتر ولا ترجيحَ .

وأمَّا قوله[١] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ بالنصب فقد وُجّه على أنَّه مستثنًى[٢] من قوله : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ كيلا تُحمَل قراءة الأكثر على غير الأقوى ، وهو ضعيفٌ يَستلزِم وقوعَ التناقض في كلام الله تعالى ؛ لأنَّها تكون غيرَ مَسْرِيٍّ بها على هذا التوجيه ؛ مَسْرِيّاً بها على جعله بدلاً من " أَحَد "[٣] ، فالأَوْلى حملُ نصبه على أصل الباب ؛ لمساواته للرفع في ثبوته كما في الآية الأخرى .

وقيل[٤] : لأنَّ البدل يَجري في تعلُّق العامل به مجرى المبدل منه ، فيكون أظهرَ في قياس عوامل العربيَّة ؛ لأنَّه يَصِير من مقتضيات العامل ، والنصب على الاستثناء للتشبيه بالمفعول ، فكان أولى من جعله فضلةً .

وقيل[٥] : لأنَّ النصب على الاستثناء في عقليَّة العامل فيه إشكالٌ ، فحَمْلُه على غيره من الواضح أَوْلَى .

---

(١) سورة هود : من الآية : ٨١ . قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ بالنصب الباقون . ينظر : السبعة : ٣٣٨ ، والإقناع : ٢ / ٦٦٦ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٨ .

(٢) هذا التوجيه للزمخشري في الكشاف : ٢ / ٢٨٤ ، واحتجَّ بأن : ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ﴾ ساقطة من مصحف ابن مسعود ، وأجاز أن يستثني من ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ﴾ . وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٦ .

(٣) رُوي أنّ لوطاً أُمر أن يَسريَ بأهله سوى زوجته ؛ فإنه نُهي أن يُسرَى بها وأُمر بتخليفها مع قومها . وقيل : إنّ لوطاً أخرجها معه ، وإنّه نُهي أن يلتفت ومن معه سوى زوجته ، وإنّها التفتت فهلكت . ويترتّب على اختلاف الروايتين اختلافُ القراءتين . ينظر : تفسير الطبري : ١٢ / ٨٩ ، والكشاف : ٢ / ٢٨٤ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٤٨ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٥٩٧ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٩٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٣٣ .

وهذا البدلُ مخالفٌ لغيره من الأبدال ؛ لأنَّ غيرَه يكون البدل والمبدل منه فيه مُتَوافِقَين في الإثبات أو النفي ، وهما هاهنا مُختلِفان فيهما ؛ لأنَّ الحكم منفيٌّ عن الأوَّل مُثْبَتٌ للثاني ، إلَّا أنَّ ذلك لا يَقدَح في جواز البدليَّة ، كما لا يَقدَح اختلافُ الصفة والموصوف فيهما في جواز الوصفيَّة مثل : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[1] و" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ " ؛ لأنَّ التقدير : مُتَوَسِّطَةٌ ، فأُثبت الحكمُ فيه بالتوسُّط للموصوف ، ونُفِي الحكمُ بالمثل في الصفة ، فقِيس البدلُ على الصفة بجامع المُلَابَسة بين الصفة والموصوف ، والبدل والمبدل منه[2] .

فإن تعذَّر البدل على اللفظ أُبدِل على المَحَلِّ[3] مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا / [زَيْدٌ] " ، لتعذُّر زيادة " مِنْ " في الإثبات ، لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل ، وكذلك " لَا أَحَدَ فِيها إِلَّا زَيْدٌ ، ومَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ " ؛ لتعذُّر عمل " مَا ، ولَا " بعد ؛ لأنَّهما إنَّما عَمِلتا للنفي مع حصول التناقض إذ يَصير مثبتاً لوقوعه بعد [إِلَّا][4] ، فأمَّا " لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً " بالنصب بدلاً على اللفظ فلأنَّ عَمَلَ " لَيْسَ " إنَّما هو للفعليَّة والفعليَّة باقيةٌ ، وإن زال النفي بـ" إِلَّا " ، وأمَّا حصول التناقض فإنَّ " لَيْسَ " لها جهتان : الفعليَّة والنفي ، فإذا قُدِّرت بعد " إِلَّا " قُدِّرت مجردةً من معنى النفي ، فلا تَناقُضَ .

٩٤/ب

فإن لم يُذكر المستثنى منه في غير الموجب تفرَّغ العامل قبل " إِلَّا " للعمل في

---

(١) سورة النور : من الآية : ٣٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٥ ، والمقتضب : ٤ / ٤٢٠ ، والأصول : ١ / ٢٨٤ ، والاستغناء : ١٥٧ - ١٥٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥١٠ .

(٤) في الأصل : " لا " ، تحريف .

المستثنى بعدها ، فعَمِل فيه عَمَلَهُ في المستثنى منه[١] ، تقول : " مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، ومَا رَأَيْتُ [إِلَّا زَيْداً] ومَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ " ، برفع المستثنى ونصبه وجرِّه ، فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، وفي التنزيل : ﴿ ومَا نُرْسِلُ المُرْسَلِين إِلَّا مُبَشِّرِينَ ومُنْذِرِينَ ﴾[٢] وفيه : ﴿ ومَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[٣] وهو مستثنى من مستثنى منه محذوف ، بدليل : " مَا قَامَ إِلَّا هِنْدُ " ، أيّ : " أَحَدٌ " ، وإِلَّا لمَا جازَ طرحُ العلامة مع المؤنَّث الحقيقيّ ، وقد نُسب طرحُها إلى حصول الفصل بين [الفعل][٤] والفاعل بـ" إلاَّ " بناءً على أنَّه فاعلٌ بالحقيقة ، بدليل إثباتها في قوله[٥] :

وَقَدْ نَضِيَتْ أَنْضَاؤُهَا بِدُوِيِّهَا وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا [الضُّلُوعُ] الْجَرَاشِعُ

وقد جاء النصب مع التفريغ في الضرورة ، كقول عروة[٦] :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٦ ، والاستغناء : ٢٣٤ ، والمساعد : ١ / ٥٥٣ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ٤٨ .

(٣) سورة الجاثية : من الآية : ٢٥ .

(٤) في الأصل : " الفاعل " ، تحريف .

(٥) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٢ / ١٢٩٦ . وينظر : المحتسب : ٢ / ٢٠٧ ، والتخمير : ٢ / ٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٥٩٨ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٢٩٢ . والرواية المشهورة لصدر البيت في الديوان والمصادر :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

يصف ناقته وما أصابها من شدة الاستحثاث في السير ، " النحز " : ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير ، و" الأجراز " : الأرض التي لا تنبت ، و" الغروض " : حزام الرحل ، و" الجراشع " : واحدها جُرْشَع ، وهو المنتفخ الجنبين . و" نضيت " : هزلت ، و" الأنضاء " : الإبل الهزالى ، و" الدوي " : الصحارى .

(٦) هو عروة بن حزام العذري . والبيت في ديوانه : ٤ . وينظر : أمالي القالي : ٣ / ١٦٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢١٧ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٣٧٥ .

وأورد القصيدة كاملة ، قال : « والبيت قد تحرّف على من استشهد به ، وروايته هكذا :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ بَكْرَةً
وَمَالِيَ يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانِ

والقصيدة نونيّة عدتها ثلاثة وسبعون بيتاً » .

ولا يجوز التفريغ ولا البدل في الموجب ؛ لتعذُّر تقدير المستثنى منه عامّاً ، فلا يصحُّ الإخراج إلَّا أن يَستقيمَ المعنى مثل : " قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا " ؛ لتَأَتِّي تعميم الأيَّام بالقراءة وتَرْك يوم ؛ بخلاف " ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْداً " .

* * *

والنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللُّـــزُومِ

إذا تكرَّر المُخرَج من المستثنى منه مع أداة الاستثناء ، فلا يخلو من أن يكون مدلولُ الثاني هو مدلولَ الأوَّل ، أو غيره ، فإن كان مدلولُ الثاني هو مدلولَ الأوَّل كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا ابْنُ عَمْرٍو " ، و" ابنُ عَمْرٍو " هو " زَيْد " وَجَب رفعُهما ، أمَّا الأوَّل فلأنَّه فاعلٌ ، وأمَّا الثاني فلأنَّه بدلٌ من الأوَّل بدلَ كلٍّ .

وإن كان غيرَه فلا يخلو من أن يُذكَر بحرف العطف أو دونه ، فإن ذُكر بحرف العطف كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وإِلَّا عَمْرٌو " وجَب رفعُهما أيضاً ، أحدهما فاعلٌ ، والآخر معطوفٌ عليه ، فإن لم يُذكَر بحرف العطف وجبَ رفعُ أحدهما ونصبُ الآخر[1] ، مقدَّماً أحدُهما على الآخر أو مؤخَّراً عنه كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْراً ، أو إِلَّا عَمْراً إِلَّا زَيْدٌ " برفع أيِّهما شئتَ ونصبِ الآخر ، ولا يجوز رفعُهما ؛ لأنَّ الفعل الواحد لا يَرتفِع به فاعلان على غير جهة الاشتراك بحرف العطف ، ووجه النصب أنَّ قولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْراً " كان بمنزلة قولك : " تَرَكُونِي إِلَّا عَمْراً " في كونه مستثنى من موجب / وليس " عَمْرٌو " مستثنًى ٩٠/أ
من " زَيْد " ، ولكنَّه مستثنى مما استُثني منه زَيْد ، إلَّا أنَّ " زَيْداً " مستثنًى منه ملزوماً، و" عَمْراً " مستثنى منه لازماً كأنَّهم أرداوا : " وإِلَّا عَمْراً " ، فلمَّا حذفوا حرف العطف نصبوه على ما ذكرنا ، فهما مستثنيان ، والدليل على أنَّهما مستثنيان وجوب نصبهما إذا قُدِّما على المستثنى منه في قولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمْراً أَحَدٌ " ،

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٣٧٧ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٢٢ .

هذا إذا كان القصد بالتكرير إخراجَ الثاني ممَّا خرَج منه الأوَّل .

فإن كان القصد إخراجَ الثاني من الأوَّل مثل : " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِداً " ، ففي معرفة المتحصِّل طريقان :

الأوَّل : أنْ يُجعَل كلُّ وِتْرٍ حَطّاً ، وكُلُّ شِفْعٍ جَبْراً .

الثاني : أن يُحَطَّ الأخيرُ ممَّا يَليه ، ثمَّ ما بَقِي منه ممَّا يَليه حتَّى يَبلغَ الأوَّل ، فما تحصَّل بالعملين فهو الباقي .

والمتحصِّل بالعملين في المثال المذكور سَبْعَةٌ ؛ لأنَّ الخمسة بالعمل الأوَّل حَطٌّ يبقَى خمسةٌ ، والأربعة جَبْرٌ يعودُ تِسْعَةٌ ، والثلاثة حَطٌّ يبقَى ستَّةٌ ، والاثنان جَبْرٌ يعُودُ ثمانيةٌ ، والواحد حَطٌّ يبقَى سَبعةٌ .

وبالعمل الثاني يُحَطُّ الواحدُ من اثنين يبقَى واحدٌ ، يُحطُّ من ثلاثةٍ يبقَى اثنان ، يُحطَّان من أربعةٍ يبقَى اثنان ، يُحطَّان من خمسة يبقَى ثلاثةٌ ، يُحطُّ من عَشَرة يبقَى سبعةٌ ، فالابتداء بالعمل الأوَّل من الأوَّل ، وبالعمل الثاني من الأخير[1] .

وأمَّا تقديم المستثنى على المستثنى منه فقد تقدَّم القول في أنَّ المستثنى إذا كان من كلامٍ تامٍّ غير موجب ، جاز فيه النصب على أصل الاستثناء ، والبدل من المستثنى منه ، فيَعرِض هاهنا لبيان أنَّ البدل من المستثنى منه إنَّما يكون إذا كان المستثنى منه مقدَّماً على المستثنى كقولك : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً " ، وإذا تقدَّم [المستثنى][2] كقولك : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ " ، فإنَّه يتعذَّر البدل[3] ؛ لأنَّه تابعٌ ، فلا يكون

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٨ ، والاستغناء : ٥٧٤ - ٥٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٢٤ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣١٣ - ٣١٤ .

(٢) في الأصل : " المستثنى منه " ، تحريف .

(٣) هذا على رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون الرفع على البدل . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٨ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩٧ ، ٤٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٣ ، والاستغناء : ١٤٨ .

إلَّا مع تقدُّم المتبوع ، وإذا تعذَّر البدلُ تعيَّن الوجه الآخر وهو النصب ، ومنه قول الكُمَيت[١] :

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

فإنْ تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه لا عليه كقولك : " مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ " ، ففيه مذهبان :

أحدهما : مذهب سيبويه[٢] وهو أنَّه يجوز فيه البدل ؛ لأنَّه لم يتقدَّم على المستثنى منه ، ولكن على صفته ، وصفته تابعٌ يُستَغنى عنه ، والبدل من الموصوف لا من الصفة.

والثاني : مذهب المازنيِّ[٣] وهو أنَّه يُنزَّل تقديمُه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف ؛ لأنَّ الصفة والموصوف كشيء واحد ، فإذا تقدَّم على أحدهما فكأنَّه تقدَّم على الآخر فيُمنع البدل ، ويُلتزم النصبُ ، فتقول : " مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبَاكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ " بالنصب لا غير .

وأمَّا المستثنى المنقطع فقد حَكَمَ عليه بوجوب النصب ، وليس على إطلاقه ولكن فيه تفصيلٌ ، وذلك أنَّ المستثنى المنقطع لا يخلُو من أن يكون في الإيجاب أو غيره ، فإن كان في الإيجاب نحو : " جَاءَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً "، وجب نصبُه في لغة جميع العرب، وإن كان في غير الإيجاب / فلا يخلُو من أن يصحَّ الاستغناءُ عن المستثنى منه أو لَا ٩٥/ب

---

(١) البيت في شرح الهاشميات : ٥٠ . وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٨ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٩ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣١٤ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٦ . وتبعه المبرّد . انظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٩ .

(٣) رأيه هذا في المقتضب : ٤ / ٣٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٠٩ . وفي النقل عنه اضطرابٌ ، قال أبو حيان : « وعن المازني اختيار النصب ، وعنه اختيار البدل ، وعنه وجوب النصب ؛ وهو وهمٌ عليه من ابن عصفور ومن صاحب النهاية » . وأورد الاضطراب الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب : ٤ / ٤٠٠ .

يصحُّ ، فإن لم يصحَّ مثل : ﴿ لَا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾[1] وجب النصب عند جميعهم أيضاً ، هذا إذا لم يُجعل متَّصلاً بتقدير : لَا عَاصِم إلَّا الرَّاحم أو : لا مَعْصُوم إلَّا المَرْحُوم ، لكن منقطعاً بتقدير : لَا عَاصِمَ إلَّا المَرْحُوم[2] .

وإن صحَّ الاستغناء مثل : " مَا فِيها إِنْسَانٌ إِلَّا وَتِدٌ " ، فإنَّه يصحُّ الاستغناء فيه بالمستثنى عن المستثنى منه بأن يقال : " مَا فِيهَا إِلَّا وَتِدٌ " ، فبنو تَمِيمٍ يُجَوِّزون فيه الرفع على البدل[3] ، فيقولون : " إِلَّا وَتِدٌ " ، ويقرأون : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾[4] بالرفع ، ومنه قوله[5] :

وَمَنْزِلٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

فإنَّه يصحُّ الاستغناء به عن المستثنى منه بأن يقال : لَيْسَ بِهِ إِلَّا اليَعَافِيرُ ، إِلَّا أنَّ

---

(١) سورة هود : من الآية : ٤٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٢٧ ، وقدّر فيه أيضاً : « لا معصوم إلا الراحم » ؛ فيكون " عاصم " كـ" ماء دافق " ؛ أي : مدفوق .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٩ ، والمقتضب : ٤ / ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨٨ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ١٥٧ . وانظر في القراءة : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١١ ، والبيان : ١ / ٢٧٤ .

(٥) هو جران العود ، واسمه عامر بن الحارث بن كلفة ، من بني ضنّة بن نمير . أخباره في خزانة الأدب : ١٠ / ١٨ .

والبيتان في ديوانه : ٥٢ . وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٢٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ٣١٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٨٠ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٥ . ويروى :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

و" اليعافير " : أولاد الظباء والبقر الوحشيّ ، و " العِيس " : الإبل البيضاء .

لغة النصب هي الفصيحة ؛ لأنَّه لا يَستقِيم فيه أحدُ الأَبْدَال لا الكلّ والبعض ولا الاشتمال ، فلم يبقَ إلَّا النصب لتعذُّر البدل كما ذُكِر في تقدُّم المستثنى على المستثنى منه ، ولكن يُمكن حملُه على بدل البعض بتنزيل اليعافير منزلة الأنيس ، وفيه بعدٌ .

* * *

ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى إِلَّا يَجِيئُكَ[1] اسْماً وَيَجِيءُ فِعْلَا

[فَالاسْمُ غَيْرُ وَسِوَاءُ وسِوَى وَالفِعْلُ حَاشَى وَعَدَا ثُمَّ خَلَا][2]

إنَّما تضمَّنت هذه معنى " إلَّا " ، واستُعملت استعمالَها لمضارعتها لها بمعانيها حيث استَلزمَت مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وهي أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ كما تقدَّم[3] ، ولم يتعرَّض لذكر الحرف هنا ، وجزم بفعليَّة "حَاشَى ، و عَدَا ، وخَلَا " . وهي متردِّدةٌ بين الفعليَّة والحرفيَّة ، لا متمحِّضة للفعليَّة ، والمتمحِّض للفعليَّة " مَا عَدَا ، [وَ] مَاخَلَا " ، وسيأتي الكلام عليهما[4] ، و" لَيْسَ ، ولَا يَكُونُ " وهما من الأفعال الناقصة ، والمنصوب بعدهما خبرٌ لهما ، قال[5] :

فَأَصْبَحْتُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي بَقِيَّةٌ لِنَاظِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا

واسمهما مضمرٌ فيهما لا يَبرُزُ أبداً إذا استُثني بهما ولا يؤنَّث ، تقول : " قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، ولَا يَكُونُ زَيْداً ، ولَيْسَ هِنْداً ، ولا يَكُونُ هِنْداً " ، دون لَيْسُوا [ولا

---

(١) في الدرة الألفية : ٢١ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٧١٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٤ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٤٦ . " ويجيء اسماً " .

(٢) أثبت الناسخ في الأصل قول المصنّف :

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

وتَقَدَّم شرحُه في الصفحة : ٥١١ ، من التحقيق ، وليس مكانه هذا .

(٣) ينظر الصفحة : ٥١١ ، من التحقيق .

(٤) ينظر الصفحة : ٥٣٤ ، من التحقيق .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في تهذيب اللغة : ١٣ / ٧٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٥ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٤٧ .

يَكُونُون][1] ، ولَيْسَت ولَا تَكُون ؛ لأنَّ الضمير غير عائدٍ على المستثنى منه ، وإنَّما هو إضمارُ البعض أيّ : لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْداً ، ولَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْداً[2] ، ولأنَّهما فرعان على " إلَّا " ، وهي وما بعدها جزءان ، فلم يجعلوا الواقعَ موقعَها أوسعَ مجالاً منها بكونه ثلاثة أجزاء : رافعاً ، ومرفوعاً ملفوظاً به ، ومنصوباً ، لئلَّا يلزَم ترجيحُ الفرع على الأصل .

فإن وُصف بهما كما يُوصف بـ" غَيْر " نحو : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْداً ولَا يَكُونُ عَمْراً " كما مثَّل سيبويه[3] ، عاد الضمير على ما قبلهما .

ثمَّ المتضمِّن معنى " إلَّا " ثلاثة أقسام : مفردٌ اسماً كـ" غَيْر ، وسِوَى " ، أو فعلاً كـ" لَيْسَ ولَا يَكُونُ " و" عَدَا ، وخَلَا " على قَوْلٍ[4] ، أو حرفاً كـ" حَاشَى " على قَولٍ[5] .

ومركَّب من كلمتين مثل " مَا عَدَا ، ومَا خَلَا " .

ومركَّب / من ثلاث كلمات مثل : " لَا سِيَّمَا " ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في ٩/٩٦

---

(١) في الأصل : " ولا يكون " ، تحريف .

(٢) هذا على رأي البصريين . أما الكوفيون فيرون أنه يعود على الفعل المفهوم من الكلام ؛ فإذا قيل : " قَامَ القومُ لَيْسَ زيداً " ؛ فالتقدير عندهم : " لَيْسَ فِعلُهم فِعْلَ زيدٍ " . وقدَّره بعض النحاة باسم الفاعل المفهوم من الكلام ؛ أي : " ليسَ القائمُ زيداً " . ينظر : الكتاب: ٢ / ٣٤٧ ، والمقتضب: ٤ / ٤٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٤٨ .

(٤) مذهب سيبويه أن " عدا ، وخَلا " فعلان ، ومذهب الأخفش : إن انتصب الاسم بعدهما فهما فعلان ، وإن انجرَّ فهما حرفان . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٠٩ ، وأسرار العربية : ٢١٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ٨٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٤ ، والجنى الداني : ٤٦١ ، ٥٦٢ ، والمساعد : ١ / ٥٨٤ - ٥٨٥ .

(٥) القول بحرفيّة " حاشا " لسيبويه وأكثر البصريين . وأجاز الأخفش والفراء والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وأبو عمرو الشيباني وأبو زيد أن تكون فعلاً ، وهي من مسائل الخلاف . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٩١ ، والإنصاف : ١ / ٢٧٨ ، والتبيين : ٤١٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٢ - ١٥٣٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٢ .

خطبة الكتاب[١] .

وفي " سوى " أربع لغات لأن سينها تضم وتفتح وتكسر ، فإذا ضمت لزمت القصر ، وإذا فتحت لزمت المد ، وإذا كسرت جاز الأمران[٢] .

* * *

وَكُلُّ مُسْتَثْنًى بِالاسْمِ جُرَّهُ وَانْصِبْ سَوَاءً مَدَّهُ وَقَصْرَه

الاسم من أدوات الاستثناء هو : " غَيْر ، وسِوَى " ، وحكم المستثنى بهما أنَّه يكون مجروراً ؛ لوجوب استعمالهما مضافين ، فيجب جرّ المستثنى بهما بإضافتهما إليه .

وأمَّا إعرابهما في أنفسهما فإعراب " سِوَى " عند سيبويه النصب على أنَّه ظرف من حيث المعنى ؛ لأنَّك إذا قلتَ : " جَاءَ القَوْمُ سِوَى زَيْدٍ " ، فكأنَّك قلت : مَكَان زَيْدٍ[٣] ، فيظهر الإعراب في لفظه إن كان ممدوداً ، ويقدَّر عليه إن كان مقصوراً ، واستدلّ على ظرفيَّته بوقوعه صلة[٤] في نحو : " مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ " ، والصلة لا تكون إلَّا جملة ، وليس في الأسماء ما يقدَّر بالجملة إلَّا الظرف ، وهو عنده ظرف غير متصرِّف ، فلا ينفكُّ عن الظرفيَّة ويستعمل غير ظرف ، وما جاء منه مستعملاً غير ظرف فهو محمول عنده على الضرورة[٥] ، وذلك مثل مجيئه فاعلاً في قول الفِنْد

---

(١) فصَّل المؤلف القول فيها في الصفحات : ٣١ - ٣٤ ، من التحقيق .

(٢) ينظر : الحجّة لأبي علي : ١ / ١٨٦ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٤ ، واللسان : (سوى) .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٥٠ ، قال سيبويه : " وأمَّا أتاني القومُ سواك ؛ فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك أتاني القومُ مكانك ، و " ما أتاني أحدٌ مكانَك " ، إلاَّ أن في " سواك " معنى الاستثناء " اهـ . وقوله : " مكان زيدٍ " أيّ : عِوَض زيدٍ وبَدَله . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٤١ .

(٤) ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٧ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٥٠ .

(٥) خروج " سوى " عن الظرفيّة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والذي ذكره المؤلف رأي =

الزِّمَّانِيّ[١] :

وَلَمْ يَبْـقَ سِـوَى الْعُـدْوَا نِ دِنَّـاهُمْ كَمَـا دَانُـوا

ومضافاً إليها في قول الآخر[٢] :

ذِكْـرُكَ اللهَ عِنْـدَ ذِكْـرِ سِـوَاهُ صَـارِفٌ عَـنْ فُـؤَادِكَ الْغَفَـلَاتِ

ومبتدأً في قول الآخر[٣] :

وَإِذَا تُبَـاعُ كَرِيمَـةٌ أَوْ تُشْـتَرَى فَسِـوَاكَ بَائِعُهَـا وَأَنْـتَ الْمُشْـتَرِي

وصفةً في قول الآخر[٤] :

أَصَـابَهُمُ بَـلَاءٌ كَـانَ فِيهِـمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ

البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً ، وقد توسَّط الرمَّاني والعكبري بين المذهبين ، فذهبا إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً . ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٢٩٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٧ ، والتبيين : ٤١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤٦ - ١٥٤٧ .

(١) هو شهل بن شيبان بن ربيعة بن زِمَّان ، من بكر بن وائل ، ولقَبُه : الفِنْد ، ومعناه القطعة من الجبل ، وهو شاعرٌ جاهلي . أخباره في : الاشتقاق : ٣٤٤ ، والأغاني : ٢٣ / ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٣٤ . والبيت في : اللآلىء : ٢ / ٩٤٠ ، والاستغناء : ٣١٩ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٤١ .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : المساعد : ١ / ٥٩٥ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ١٢٦ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٠٢ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٧١ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن المولى ، مولى الأنصار ، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . أخباره في معجم الشعراء : ٤١١ ، واللآلىء : ١ / ١٨٢ . والبيت من قصيدة يمدح بها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب .

والبيت في الحيوان : ٦ / ٥٠٩ ، ومعجم الشعراء : ٤١١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤ / ١٧٦١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧١٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٦٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٠٢ .

(٤) هو حسان بن ثابت ، رضي الله عنه . والبيت في ديوانه : ١٨٣ ، وينظر : همع الهوامع : ١ / ٢٠٢ . والضمير في قوله : « فيهم » راجع إلى بني قريظة .

ومجرورةً بحرف الجرّ في قول الأعشى[١] :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ويَضعُف ما ذهب إليه باستعمالها غير ظرف في سعة الكلام نحو ما جاء في الحديث من قوله[٢] عليه السلام : « سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ » ، وقوله[٣] عليه السلام : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ » فإذن الوجهُ استعمالُها ظرفاً وغير ظرف .

* * *

وَغَيْرُ كَاسْمٍ بَعْدَ إِلَّا تُعْرِبُهْ فَصِفْ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا انْصِبُهْ[٤]

إعراب " غَيْر " كإعراب الاسم الواقع بعد " إِلَّا " ، والاسم الواقع بعد " إِلَّا " تارة يكون معرباً بإعراب ما قبله ، وذلك إذا جُعلت " إِلَّا " صفة كـ" غَيْر " ، وانتقل إعراب " غَيْر " إليه كقولك : " جَاءَنِي رِجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ رِجَالاً إِلَّا زَيْداً " ، ومَرَرْتُ بِرِجَالٍ إِلَّا زَيْدٍ ، فيُريد أنَّك تقول في مثل ذلك باعتبار " غَيْر " : " جَاءَنِي رِجَالٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، ورَأَيْتُ رِجَالاً غَيْرَ زَيْدٍ ، ومَرَرْتُ بِرِجَالٍ غَيْرِ زَيْدٍ " ، فتُعطي " غَيْر " حكم الاسم الواقع بعد " إِلَّا " في الصفة ، هذا ظاهر كلامه .

وفيه نَظَر : إذ هو إلحاق لـ" غَيْر " بـ" إِلَّا " في الوصفيَّة ، والأمر بعكسه ؛ لأنَّ " إِلَّا " هي الملحقة بـ" غَيْر " في ذلك ، وأيضاً فإنَّه يَقتضي أن لا تستعمل " غَيْر " صفة إِلَّا في الموضع الذي يتعذَّر فيه / الاستثناء ؛ لأنَّ " إِلَّا " لا تُستعمل صفةً إِلَّا في ٩٦/ب

---

(١) البيت في ديوانه : ٨٩ . يمدح هوذة بن علي الحنفي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٢ . وينظر : أضداد الأصمعي : ٤٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٩ ، وليس في كلام العرب : ٤٠ ، والمحتسب : ٢ / ١٥٠ ، والإنصاف : ١ / ٢٩٥ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٣٥ . ويروى : " تزاور " ، و " وما عدلت " ، و " جل " بدل " جو " .

(٢) ينظر : صحيح مسلم : ٤ / ٣٤٠ كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض .

(٣) ينظر : صحيح البخاري ٤ / ٢٥٤ كتاب الرقاق ، باب كيف الحشر ، وصحيح مسلم ١ / ١٦٩ كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة .

(٤) في الدّرّة الألفية : ٢١ ، وشرح الشريشي : ١ / ٧٢٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٠٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٥٠ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٣٣٥ : « تَنْصِبُهْ » ، وهو المناسب لأوَّل البيت .

ذلك ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّك تقول : " مَا جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ " ، فتصف بـ" غَيْر " ، وإن لم يكن الاستثناء متعذِّراً لا نصباً ولا بدلاً ، وتقول : " لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمٍ " بالرفع على الوصف ، فتلزم المائة ، و" غَيْرَ دِرْهَمٍ " بالنصب على الاستثناء فيلزم تسعة وتسعون .

وإذا كان الاستثناء غير متعذِّر أيضاً ، فتارة تكون مستثنى ، فتنصب في الموجب وفي المنقطع على التفصيل المتقدِّم ، وفي التقديم ، ويجوز فيه النصب والبدل في غير الموجب على حسب العوامل ، إذا حذف المستثنى منه فتعامل " غَيْر " إذا كانت استثناء معاملته .

تقول : " قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ " ، كما تقول : " إِلَّا زَيْداً " ، و" قَامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ " ، كما تقول : " إِلَّا حِمَاراً " ، و" مَا فِيهَا إِنْسَانٌ غَيْرَ وَتِدٍ " بالنصب ، و" غَيْرُ وَتِدٍ " بالرفع أيضاً في لغة تميم ؛ لأنَّه يصحّ فيه الاستغناء بالمستثنى ، و" مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ " بالنصب لا غير ؛ لتقدُّمه على المستثنى منه " أَحَد " ، و" مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ ، وغَيْرُ زَيْدٍ " بالنصب والرفع على الاستثناء والبدل ، و" مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ومَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ ، ومَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ " على التفريغ ، كلُّ ذلك على حسب حكم الاسم الواقع بعد " إِلَّا " ، وذلك أنَّه لمَّا وجب جرّ المستثنى بها لإضافتها إليه ، انتقل إعرابُه إليها ؛ لأنَّها اسم ، وقد وقع مركَّباً ، فلا بدَّ له من إعراب ، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة وهو بالحقيقة المستثنى ، فجعل إعرابها الإعراب المستحقّ لما بعد " إِلَّا " كما جعل إعراب ما بعد إِلَّا عند استعمالها صفة كـ" غَيْر " إعراب " غَيْر " .

والعامل فيها الفعل قبلها ، وإنَّما عَمِل فيها متعدِّياً كان أو غيره لشبهها بالظرف بما فيها من الإبهام[١] .

* * *

وَعِنْدَ سِيْبَوَيْهِ حَاشَى تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الجَرّ لاَ يَفْتَرِضُ

" حَاشَى " عند سيبويه[٢] حرف جرٍّ لا غير ، ومعناه الاستثناء ، فلا يكون المستثنى به عنده إلَّا مجروراً ، واستدلّ على حرفيَّته من وجهين :

الأوَّل : أنَّ " مَا " لا تدخل عليه كما تدخل على " خَلَا ، وعَدَا " ، فلا يقال : " جَاءَ القَوْمُ مَا حَاشَى زَيْداً " ، كما يقال : " مَا خَلَا زَيْداً ، ومَا عَدَا عَمْراً " ، قال : وما ذاك إلَّا لأنَّ الحرف لا يدخل على الحرف .

الثاني : أنَّ نون الوقاية لا تصحَبها مع الياء إذا قلت : " قَامَ القَوْمُ حَاشَايَ " ، كما لا تصحب " إلَى ، وعَلَى " إذا قلت : " إلَيَّ ، وعَلَيَّ " ، قال[٣] :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وأيضاً قد ثبَت الجرُّ بها في قول الشاعر[٤] :

---

(١) اختُلف في العامل في " غير " ؛ فقيل : الفعل قبلها ، وقيل : كونها جاءت فضلةً بعد تمام الكلام كالاسم بعد " إلاّ " ، وقيل : منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء ، وقيل : مبنيّةٌ . والذي ذكره المؤلف هنا رأي السيرافي وابن الباذش ، ويَرِدُ عليه : إذا لم يكن في الكلام فِعلٌ ؛ كقولنا : " القوم إخوتك غيرَ زيدٍ " . ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٣٨٢ ، وشرح السيرافي للكتاب : ٣ / ١٠٧ ب ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٤١ ، والمساعد : ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ . وتقدّم الخلاف فيها قريباً ، في الصفحة : ٥٢٧ ، هامش (٢) .

(٣) هو الأقيشر الأسدي . والبيت مفردٌ في ديوانه : ٤١ . وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٣ ، والجنى الداني : ٥٦٦ ، وشرح التصريح : ١ / ١١٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٢ .
وقوله : " معذور " أي مختون .

(٤) ينسب إلى الجميح الأسدي ؛ منقذ بن الطمّاح ، شاعر جاهلي قتل يوم جبلة . أخباره في معجم

=

حَاشَى أَبِي ثَـوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِنُوهَةٍ فَـدْمِ
عَمْـرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وهي عند الكوفيّين[1] فعلٌ لا غير مضمرٌ فاعلُه ، فلا يكون المستثنى بها عندهم إلَّا منصوباً ، فإذا قلت : " قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْداً " فالتقدير : " حَاشَى بَعْضُهم زَيْداً " .

واستدلُّوا على الفعليَّة بتصرُّفها ، تقول : " حَاشَى يُحَاشِي " ، قال النابغة[2] :

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وبأنَّه يُحذف منه / فيُقال : " حَاشَ " ، والحرف لا يُحذف منه ، وبأنَّه قد دخل ٢/٩٧
على حرف الجرّ في قوله[3] تعالى : ﴿ حَاشَ لِلّٰهِ ﴾ والحرف لا يَدخُل على مثله ، وقد سُمع النصب بها في قول الأعرابيّ[4] : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَى الشَّيْطَانَ

الشعراء : ٤٠٣ . وينسب إلى سيرة بن عمرو الأسدي في التاج : (حشا) .
والبيت من قصيدة في المفضليات : ٣٦٧ . وينظر : الإنصاف : ١ / ٢٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٤ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٠٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٨٢ .
ويروى في بعض كتب النحاة هكذا :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

بالتلفيق من البيتين . والفَدْمُ : الرجل الثقيل . ويروى : « بِكْمة » وهو الأخرس .

(١) تقدّم تخريج رأيهم قريباً ، في الصفحة : ٥٢٧ ، هامش (٣) .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٠ . وينظر : الأصول : ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦١١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٠٣ .
والضمير في « يشبهه » راجع إلى النعمان بن المنذر .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٣١ .

(٤) ينظر : الأصول : ١ / ٢٨٨ ، والمفصل : ٢٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٢ / ٨٥ ، ورصف المباني : ٢٥٥ ، والجنى الداني : ٥٦٢ . وروى : « وابن الأصبغ » .

وأَبَا الأَصْبَغِ " .

وقال من احتجّ لسيبويه : أمّا التصرُّف فإنّ " حَاشَيْتُ " مأخوذٌ من لفظ : " حَاشَى " ، تقول : " حَاشَيْتُه وأُحَاشِيه " إذا قلت له : " حَاشَاكَ " ، كما تقول : " سَوَّفْتُهُ " إذا قلت له : " سَوْفَ أُعْطِيكَ " ، وأمَّا الحذف منه فقد حُذف من الحر[ف] ، قالوا : " رُبَ " بالتخفيف ، و" إِنْ زَيْداً لَقَائِمٌ " ، بحذف إحدى النونين ، وأيضاً فـ" حَاشَ " لغةٌ فيها كقولهم : " حَشَا " ، وأمَّا دخول الحرف على الحرف فجائزٌ إذا دلَّ أحدُهما على المعنى الذي وُضِع له ، وكان للآخر فائدةٌ أخرى كقولك : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ، ومَا جَاءَ زَيْدٌ ولَكِنْ عَمْرٌو ، [و] جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو " ، فكذلك " حَاشَى " .

[وهي] حرفٌ معناه البراءة من السوء[1] ، واللام زائدة تُفيد توكيد اختصاصه بما دخَل عليه .

وقال الجرميّ والمبرِّد[2] : وهي مثل " خَلَا ، وعَدَا " ، تكون حرفاً فيُجرُّ المستثنى بها ، وتارةً فعلاً فينُصَب ، والجرُّ بها أكثر من النصب ؛ لأنَّ استعمالَها حرفَ جرٍّ أكثرُ من استعمالها فعلاً .

* * *

وَإِنْ أَتَتْ مَا مَعْ خَلَا وَمَعْ عَدَا فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرْضٌ بَدَا

" خَلَا ، وعَدَا " فعلان مضمرٌ فاعلُهما ، والمستثنى بهما منصوب على أنَّه مفعول بعد كلِّ كلام إثباتاً كان أو نفياً ، تقول : " قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْداً وعَدَا عَمْراً " ، والفاعل المرتفع بهما لا يُلفَظ به ، ولا يجوز إظهارُه ؛ لأنَّهما وقعتَا موقع " إلَّا " ،

---

(١) ينظر : المفصل : ٢٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٨ / ٤٧ ، والجنى الداني : ٥٦٧ .

(٢) المقتضب : ٤ / ٣٩١ . وانظر : الصفحة : ٥٢٧ ، هامش (٢) .

و" إلَّا " لا يقَع بعدها إلا اسم واحد ، فوجب لذلك أن لا يُلفظ بعدهما بالمرفوع لتُوافِقا " إلَّا " في وقوع اسمٍ واحدٍ بعدهما ، وتقدير الفاعل إذا قلت : " قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْداً " عند سيبويه[١] : " خَلَا بَعضُهم زَيْداً " ، وعند الكوفيّين[٢] : " خَلَا قِيامُهُم زَيْداً " ، أيّ : جاوزَ ، وأجاز سيبويه[٣] الجرّ بـ" خَلَا " ، قال : وبعض العرب يقول : " أَتَانِي القَوْمُ خَلَا عَبْدِ اللهِ " بجعل " خَلَا " بمنزلة " حَاشَى " ، وأجاز الأخفش[٤] الجرّ بـ" عَدَا " ، ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرِّد .

فإذا أُدخِلت " مَا " عليهما تعيَّنت فِعْلِيَّتُهُمَا ، ووجب نصب المستثنى بها عند الجميع ؛ لأنّ " مَا " الداخلة عليهما " ما " المصدريَّة ، وهي لا تُوصَل إلَّا بالفعل ، قال لبيد[٥] :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

وأجاز أبو عليّ[٦] أن تكون " مَا " زائدةً فيُجرُّ ما بعدها ، وهو قول منقولٌ عن الربَعِيّ[٧] .

* * *

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٥٣٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ .

(٤) رأيه في شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٧٠٣ . وينظر : الجنى الداني : ٤٦١ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٥٦ . وينظر : اللآلىء : ١ / ٢٥٣ ، والبحر المحيط : ٢ / ٤٤٧ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٥٥ .

(٦) إيضاح الشعر : ١ / ٣٣ .

(٧) نُقل أيضاً عن الكسائي والجرمي . ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٣٤ ، والمساعد : ١ / ٥٨٤ .

[ما لم يسمّ فاعله]

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظاً جَاهِلُهْ

أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ يُفْتَرَضْ[1]

ما لم يسمّ فاعلُه يَصدُق على الفعل ، ويَصدُق على المفعول ، فيقال : فِعْل ما لم يُسمّ فاعلُه ، ومفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه ، لصحَّة إضافة الفاعل إلى كلٍّ واحد منهما ، أمَّا إلى الفعل فواضح ، وأمَّا إلى المفعول فلأنّ / الشيء يُضاف إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما على طريقة قوله[2] : ٩٧/ب

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

فإذا حُذف الفاعل فقد صَدق على كلٍّ واحد منهما أنَّ فاعله لم يُسمّ ، ويُحتَمل أن يريدهما بقوله :

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ

لأنّه ذكر في الباب أحكام كلّ واحد منهما .

والمقتضي لحذف الفاعل واحدٌ من عشرة أشياء وهي : إمَّا الجهلُ ، وإمَّا العلمُ ،

---

(١) في الأصل : « يقترض » بالقاف ، والتصحيح عن الدرة الألفية : ٢١ ، وشرح ابن الخباز : ١ / ٢٩٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦١٥ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٥٣ . وذكر المؤلف الافتراض لاحقاً بعد قول المصنّف :

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : المحتسب : ٢ / ٢٢٨ ، والمخصص : ٦ / ٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقرب : ٢١٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١١٢ .

والخَرْقاء : هي المرأة التي لا تُحسن العمل ، قال البغدادي : « فأضاف الكوكب إلى الخرقاء بملابسة أنها لمَّا فَرَّطت في غزلها في الصيف و لم تستعدّ للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيلٍ سَحَراً ، وهو زمان مجيء البرد ؛ فبسبب هذه الملابسة سُمِّي سهيلٌ كوكبَ الخرقاء » .

إمَّا مجرَّداً أو مع غرض مناسب ، أمَّا الجهل - وهو المراد من قوله :

قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظاً جَاهِلُهْ

أيّ : في اللفظ دون المعنى ؛ لأنّه لا يصحّ عند الفعل وجود فعل من غير فاعل - فكقولك[١] : " سُرِقَ المَتَاعُ " ؛ لأنَّك لم تعلم من سرقه فتُعيِّنه ، وأمَّا العلم مجرَّداً فكقوله[٢] تعالى : ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ الذِي أُنزِل فِيه القُرْآن ﴾ طَوَى ذكر الفاعل للعلم بأنّ المنزِّل له هو الله تعالى .

وأمَّا الأغراض المناسبة فمن ثمانية أوجه[٣] :

وذلك مثل أن يُطوَى ذكرُه لتعظيمه بترك ذكره مع المفعول كقولك : " قُطِعَ اللِّصُّ " ، يُريد : قطَعَه السُّلطان .

أو لحقارته كقولك : " شُتِم السلطانُ " ولا يُذكَر من شَتَمه ، لحقارته ، قالوا : ومنه : " طُعِن عُمَرُ " ، يريدون : " طَعَن العِلْجُ عُمَرَ " .

أو للخوف من ذكره ، كما تقول في زمن الحجَّاج : " قُتِل سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ " .

أو لإرادة الإبهام على السامع كقولك : " ضُرِبَ زَيْدٌ " ، وأنت تَعلم الضارب إذا لم تُرد إعلام المخاطب .

أو اتِّباعاً لغرضه لئلَّا يَعلَمه غيرُه .

أو لضرورة وزن كقول عَمْرو بن مَعْدِي كَرِب[٤] :

---

(١) جواب قوله : « أما الجهل » .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٨٥ .

(٣) قوله : من ثمانية أوجه ، ليس على سبيل الحصر ؛ فمنهم من زادها ومنهم من نقصها . ينظر : شرح الرعيني : ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٤) البيت في ديوانه : ٤٣ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ١٥٨ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ٤١٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٤٣٨ .

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتِ

أراد أن يقول : " فَرَدَدْتُهَا " ، فلم يُساعده الوزنُ .

أو مراعاةً لرءوس الفَواصل والقوافي ، أمَّا الفواصل فكقوله[1] تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ أيّ : " يَجْزِيها " ، فبناه للمفعول ليناسب رءوس الآي من نحو " الأَعْلَى ، ويَرْضَى " ، وأمَّا القوافي فمثل :

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ[2]

فلو بناه للفاعل فقال : " أَنْ تَرُدَّ الوَدَائِعَا " لكان إصرافا ؛ لأنَّ قصيدة البيت مرفوعة .

أو للتقارب في السجع مثل : " كَثُرَ الطَّعَانُ ، وجُدِّلَت الأَقْرَانُ " ، لئلَّا تَطُول السجعة الثانية على الأولى لو قيل : " وجَدَّلَت الرِّجَالُ الأَقْرَانَ " .

وإذا حذف الفاعل لأحد هذه الأمور أُقيم المفعول مقامه في رفعه ، وإسناد الفعل إليه ؛ لأنَّ الفعل لا يجوز خلوُّه من الفاعل ، فيكون إمَّا ظاهراً أو مضمراً أو محذوفاً منوباً عنه وهو هذا .

ويَجب عند بناء الفعل للمفعول تغيير صيغة الفعل ؛ لئلَّا يَلتبِس بالفاعل ، وقد أشار إلى كيفيَّة التغيير بقوله :

* * *

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلْ [وَكَسْرُ][3] مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يُجْعَلْ

---

(١) سورة الليل : الآية : ١٩ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه ، والبيت في ديوانه : ١٧٠ . وينظر : شرح ابن القواس: ١ / ٦١٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١١٧ .

(٣) في الأصل : " وليس " ، تحريف .

فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضُرِبَا وَافْتَحْهُ فِي الآتِي فَقُلْ لَنْ يُضْرَبَا

/ فعل المفعول المُفترَض رفعُه وهو المبنيّ للمفعول ، لا يخلُو من أن يكون ماضياً أو مستقبلاً ، فإن كان ماضياً ضُمَّ أوَّلُه وكُسِر ما قبل آخره ، وإنَّما لم يُعكس ؛ لأنَّ هذا البناء قد ثبَت مثلُه في نحو : " الدُئِل ، والحِبُك " ، ولم يَثبت العكس ، وأمَّا " الحِبُك " فبكسر الأوَّل وضمِّ الثاني في لغة فَمِنْ تَدَاخُل اللغتين ؛ لأنَّه يُقال بكسرتين ، ويقال بضمَّتين ، فأُخِذ كسرُ الأوَّل من إحدى اللغتين ، وضمُّ الثاني من اللغة الأخرى[1] . ٢/٩٨

وهذا إذا لم يكن معتلَّ العين ثلاثيّاً كان أو زائداً عليه ، تقول : " ضُرِبَ ، ودُحْرِجَ " ، وحُكم معتلِّ الفاء واللام أو معتلّهما حكم الصحيح في ذلك ؛ تقول : " وُعِد ، ورُمِي ، ووُشِي إليه " ، إلَّا أنَّ الألف الثابتة في المبنيِّ للفاعل منه تَنقلِب ياءً ؛ لانكسار ما قبلها عن واو كانت كـ" غُزِيَ " ، أو ياء كـ" عُصِيَ " ، وقوله : " فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ " أيّ : صَحَّ وسطُه لا مطلقاً ، وقد نبَّه على ذلك بقوله بعد هذا :

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلَا

فدلَّ على أنَّه يُريد هنا صحَّة الوسط .

وإنَّما جُمع بين ضمِّ الأوَّل وكسر ما قبل الآخر ؛ لأنَّه لو اقتُصِر على الضمِّ لالتبَس بمضارع " أَفْعَلُ " للمتكلِّم إذا بُني للمفعول فقيل : " أُعْلَمُ ، وأُكْرَمُ " ، ولو اقتُصر على الكسر لم يُفد بناؤُه فيما كان على " فَعِل " من نحو : " عَلِمَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ "، ولا يُزاد على ذلك إلا أن يكون في أوَّله تاءُ مُطاوَعَةٍ أو همزة وصل ، فإنَّه يُضاف إلى ضمِّ الأوَّل مع تاء المطاوعة ضمُّ [الثاني][2] ؛ لئلَّا يَلتبِس بمضارع فَعِل للمخاطب إذا قيل : " تُعْلَمُ " .

---

(١) ينظر : المحتسب : ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، واللسان : (حبك) . والحبك : طرائق الغيم .

(٢) في الأصل : " الأول " ، تحريف .

ومع همزة الوصل ضمُّ الثالث ؛ لأنَّها تَسقط في الدَّرج إذا قلت : " أَلَا اسْتُخْرِج " ، فلو اقتُصِر على ضمِّ الأوَّل التبَس بالأمر منه .

وإن كان مستقبلاً ضُمَّ أيضاً أوَّله ، إلَّا أنَّه يُفتح ما قبل آخره سواء في ذلك الثلاثيّ والزائد عليه والصحيح والمعتلّ ، تقول : " يُضْرَبَ ، ويُدَحْرَجُ ، ويُوعَدُ ، ويُغْزَى ، ويُرْمَى ، ويُوشَى إليه ، ويُبَاع " ، إلَّا أنَّ المعتلّ اللام تَنقلِب لامُه ألفاً واواً كانت أو ياء ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، وكذلك معتلّ العين ومعتلّ الفاء إن كان ياء قُلِبت واواً ؛ لانضمام ما قبلها نحو : " يُوبَسُ "[1] ، وإن كان بواو ثانية ثبتَت نحو : " يُوجَل " ، أو محذوفة رُدَّت ؛ لزوال موجب الحذف وهو كسر ما قبل الآخر نحو : " يُوعَدُ " ، وإنَّما جُمع أيضاً بين [ضمِّ] الأوَّل وفتح ما قبل الآخر ؛ لأنَّه لو اقتُصر على الضمِّ لم يُفِد في مضارع " أَفْعَل " إذا قلت : " يُخْرِج " ، ولو اقتُصر على الفتح لم يُفِد في مضارع " فَعِلَ " إذا قلت " يَعْلَمُ " .

* * *

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلَا ... فَاكْسِرْ بِهِ الْأَوَّلَ نَحْوُ قِيلَا
وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ... ثُمَّ الَّذِي يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِهِ
يَكُونُ مَفْعُولاً كَغِيضَ الْمَاءُ ... وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَيُشْفَى الدَّاءُ

إذا بُنِي الفعل للمفعول وكان معتلَّ العين مقلوبها من ذوات الواو كـ" قَالَ " ، أو الياء كـ" بَاعَ " ، كُسر أوَّله أو سُكِّن ثانيه كـ" قِيلَ ، وبِيعَ " ، وأصله " قُوِل ، وبُيِع " ، استُثقِلت الكسرة على الواو والياء فنُقِلت إلى الفاء / فانكسَرت وسَكَنت الواو والياء ، ثمَّ قُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسَلِمت الياء فقيل : ٩٨/ب

(١) " يُوْبَس " : من الفعل " يَبِسَ " . وقد مثَّلَ به ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٤١ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤١ .

" قِيلَ ، وبِيعَ " فيهما ، ومن العرب من يُشير إلى الضمِّ مع التلفُّظ بالكسر[١] ، ولا يُغَيِّر الياء تنبيهاً على الأصل ، ويُسمَّى إشماماً على طريق التساهل ؛ لأنَّ الإشمام عبارة عن ضمِّ الشفتين بعد الإسكان[٢] ، ويُدرِكه البصير دون الأعمى ، وهذا إشارة إلى ضمٍّ مع حركة ، ويَشتَرك فيه البصير والأعمى ، وقد قُرِئ [به] في قوله[٣] ﴿ وغِيضَ المَاءُ ﴾ .

فإن عرَض بإخلاص الكسرة التباسُ فعل المفعول بفعل الفاعل وجبَ الإشمامُ أو الضمُّ نحو : " خُفْتُ " بمعنى " خُشِيتُ " مبنيّاً للمفعول ، وإن عرَض ذلك بإخلاص الضمّ وجَب الإشمامُ أو الكسر نحو : " طِلْتُ " بمعنى " غُلِبْتُ " في المطاولة مبنيّاً للمفعول[٤] ، وتجري الوجوه الثلاثة من الضمّ والكسر والإشمام في فاء المضاعف[٥] ،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٩٥ .

(٢) الإشمام لا يكون إلا بعد ساكن ، نحو إشمام ضمة الدال من : « نعبدْ » بعد إسكانها ، وأما في الحرف المتحرك فيُسمَّى رَوْماً . وقول المؤلف : على طريق التساهل ، ذكره مكي في الكشف : ١ / ١٢٢ : قال : « فإنْ وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة روم ؛ لأنه لا يُسْمَع ؛ نحو ترجمتهم الإشمام في « سِيئَت ، وقِيل » وشبهه ؛ هذا إشمامٌ يُسْمَع فهو كالرُّوْم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يُترجمون عن الإشمام الذي لا يُسْمَع بالرَّوْم ، ويُترجمون عن الرَّوْم الذي يُسْمَع بالإشمام الذي لا يُسْمَع » وينظر : الإقناع : ١ / ٥٣٤ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٤٤ ، وقرأ بها هشام والكسائي . ينظر : الكشف : ١ / ٢٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٣٩٩ ، عن ابن النحويّة ، ومِمَّن أوجبه ابن مالك ، ينظر : شرح التسهيل: ٢ / ١٣١ . وقال أبو حيّان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤٢ : « وقال ابن مالك : ولا يجوز إخلاص الكسر ، ولا إخلاص الضمّ إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه ؛ إلا بشرط أن لا يُلبس فعل المفعول بفعل الفاعل ؛ بل يتعيّن عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضماً ؛ فإذا قلت في : بِيع العبدُ : بِعْتَ يا عبدُ ؛ بالكسر ؛ وفي عُوق الطالبُ : عُقْتَ يا طالبُ ؛ بالضم ، التبس ، ويتبادر إلى الذهن أنهما فاعلان لا مفعولان ؛ فالتزم الإشمامُ لذلك . ولم يعتبر أصحابُنا الالتباس ، بل قالوا : إذا أُسند إلى ما ذُكر فالعرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سُمِّي فاعلُه مضمومة ؛ فيقولون : طالما قُدْتُ ؛ مسندة للفاعل ، ويكسرونها مسندة للمفعول ، ويُختَارُ الضمُّ في الفاء إذا كانت فيما سُمِّي فاعله مكسورة فيقولون : طالما قُدْت مسندة للفاعل يكسرونها ، ومسندة للمفعول يضمّونها تفرقة بين المعنيين » .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٣٤٤ .

وقد قُرئ بها في قوله[١] تعالى : ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

وفيه لغة ثالثة[٢] وهي : أن يُترك الأوّل على الضمّ ، وتُحذف الكسرة على الواو والياء استثقالاً ، فتَسلم الواو ، وتَنقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، تقول: " قُولَ ، وبُوعَ " ، ومنه قول الشاعر[٣] في الواو :

حُوكَتْ عَلَى نُولَيْنِ إِذْ تُحَاكُ
تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

وقوله[٤] في الياء :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

فإن لم يكن مقلوبَ العين كـ" عَورَ ، وصَيِدَ " ممَّا صحَّت عينُه لكونها فيما هو بمعنى ممَّا وجَب فيه تصحيحُها[٥] ، وهو " أَعْوَر ، وأَصْيَد " لسكون ما قبل الواو والياء ، فإنَّه إذا بُني للمفعول لم يُغيَّر بنقل ولا قلب ، وتُرك على الأصل من ضمِّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر ، فقيل : " عُوِرَ ، وصِيدَ في المكان " .

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٦٥ . قرأ الجمهور بضمّ الراء ، وقرأ علقمة بن قيس ، ويحيى بن وثّاب ، والأعمش بكسر الراء . ولم أجد من روَى الإشمامَ قراءة ولعل المؤلف يقصد جوازها لغةً . ينظر : الشواذ : ٦٤ ، والمحتسب : ١ / ٣٤٥ ، والبحر المحيط : ٥ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٧٠ ، والمساعد : ١ / ٤٠٢ .

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : المنصف : ١ / ٢٥٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٦٥ .

(٤) هو رؤبة ، والبيتان في ملحق ديوانه : ١٧١ . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٠٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٩٤ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ٢٤٨ .

(٥) في النص خللٌ واضحٌ ، ولا يخفَى مراد المؤلف ، قال سيبويه في الكتاب : ٤ / ٣٤٤ : « وأما قولهم : عَوِرَ يَعْوَرُ وحَوِلَ يَحْوَلُ وصَيِدَ يَصْيَدُ ؛ فإنما جاءوا بهنّ على الأصل لأنه في معنى مالا بدَّ له من أن يخرج على الأصل نحو : اعْوَرَرْتُ واحْوَلَلْتُ ... » .

ثمَّ ما يُراد إقامتُه مقام الفاعل لا يخلُو من أن يكون مفعولاً به أو غيره ، فإن كان مفعولاً به وقد عُلم أنَّه لا يكون إلَّا للفعل المتعدّي ، والمتعدّي يكون إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة ، فإن كان متعدّياً إلى واحد أُقيم مقام الفاعل ، ولم يبقَ له مفعولٌ منصوبٌ كما مثَّل من قوله[1] تعالى : ﴿ وقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ .

وإن كان متعدِّياً إلى اثنين فلا يخلو من أن يكون الأوَّل منهما غير الثاني كباب " أَعْطَيْتُ " ، أو يكون الأوَّل منهما هو الثاني كباب " ظَنَنْتُ " ، فإن كان الأوَّل منهما غير الثاني ، أقمت أيَّهما شئتَ إن لم يحصُل لبسٌ ، تقول : " أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَماً ، وأُعْطِي دِرْهَمٌ زَيْداً " ، إلَّا أنَّ الأوَّل أولى بالإقامة[2] ؛ لأنَّه فاعلٌ من حيث المعنى إذ هو الآخذ ؛ وإلَّا تعيَّن الأوَّل مثل : " أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً " .

وإن كان الأوَّل منهما هو الثاني ، تعيَّنت إقامة الأوَّل ، ولم يجز إقامة الثاني .

واختُلف في العلَّة فقيل : لأنَّه في الأصل خبر المبتدأ ، فلو أُقيم مقام الفاعل لصار مخبراً عنه ، وهو باطلٌ ؛ لأنَّ الخبر لا يكون مخبراً عنه وإلَّا لزم كونُه خبراً عن خبر[3] ، وقيل : لأنَّه يكون جملةً وظرفاً ، وكلٌّ واحد منهما لا يكون فاعلاً / ، فلا يكون نائباً ٩/٩٩ عن الفاعل ، وأجاز بعض النحويِّين[4] إقامةَ أيِّهما شئتَ بناءً على جواز كون الشيء خبراً من جهة ، مُخبَراً عنه من أخرى ، إلَّا أنَّه جعل إقامة الأوَّل أولى للعلَّة الثانية .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢١٠ .

(٢) وهو رأي البصريين ، وقبَّح الكوفيون إقامة الثاني إن كان نكرة ، كالمثال الذي أورده المؤلف . ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٩ .

(٣) قال النيلي في شرحه : ٢ / ٥٦٢ : « ... فيلزم أن يكون الشيء الواحد مسنداً ومسنداً إليه في كلام واحد » ، ويضعف من وجه آخر وهو : أكثر ما يكون الثاني مشتقاً في نحو : ظننت زيداً قائماً ؛ فلو أقمته عاد الضمير في (قائم) على متأخر لفظاً ورتبة . ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٤٠٨ .

(٤) منهم ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٣٨ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٢ / ١٢٩ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٠ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٠٨ .

وإن كان متعدِّياً إلى ثلاثة تعيَّنت إقامة الأوَّل أيضاً دون الثاني للَّبْس ، ودون الثالث لأنَّه خبر المبتدأ[١] ، فلا يكون مُخبَراً عنه ، وبذلك ورد السماع كقوله[٢] :

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ الدَّارِ [بِالجَوِّ] أَصْبَحَتْ كِرَاماً مَوَالِيهَا لِئَاماً صَمِيمُهَا

فأقام ضمير المتكلِّم ، وما سوى المفعول الأوَّل ممَّا يقَع عليه الفعل فهو منصوب لأنَّه لمَّا لم يكن للفعل إلَّا فاعل واحد ، وجب أن لا ينوبَ عنه إلَّا مفعول واحد فتعيَّن عند إقامة الأوَّل نصبُ ما سواه .

وإن كان غير مفعول به ، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً له أو معه أو غيرهما ، فإن كان مفعولاً له لم يجز إقامته مقام الفاعل ؛ لأنَّه قد يكون علَّة لأفعال متعدِّدة ، وحينئذٍ إذا أُقيم فإن أُقيم مقام أحدهما تعيَّن له الفعل الرافع له ، وبقي ما عداه غير مُعلَّل ، وإن أُقيم مقام الكلّ خلَا كلٌّ واحد من تلك الأفعال من الفاعل ؛ لأنَّ الكلَّ غير كلٍّ واحد ، فلمَّا امتنع في ذلك امتنع في غيره ، وكذلك المفعول معه ؛ لأنَّه إن أُقيم مع الواو فقيل : " اسْتُوِيَ وَالخَشَبَةُ " ، لزم العطف على غير معطوف عليه ؛ لأنَّ معناه في بعض الصور يَستلزِم العطفَ مثل[٣] : " لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَ " ، أو بدونها خرَج عن كونه مفعولاً معه ؛ لأنَّ معناه لا يُعقَل بدونها .

---

(١) ذهب الجزولي إلى جواز إقامة الثاني والثالث إذا لم يُلْبِس ، نحو : أُعْلِم زيداً كَبْشُك سميناً ، وأُعلم زيداً كَبْشَكَ سمينٌ . وتبعه ابن مالك في ذلك . ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٣٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢٩ .

(٢) البيت ينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٩ . وينظر : شرح التصريح : ١ / ٢٩٣ .

ويروى : « نبئت عبد الله » . وهو عبد الله بن دارم ، من تميم . ينظر : جمهرة النسب : ١٩٧ . وفي الأصل : « بالحق » . وهو تحريف ، « والجوّ » : اسمٌ لناحية اليمامة . ينظر : معجم البلدان : ٢ / ١٩٠ . والصميم : الخالص النسب .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٩٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٩٥ .

وإن كان غيرَهما من مفعولٍ فيه أو مفعولٍ مطلقٍ أو جارٍّ ومجرور ، فقد أشار إليه بقوله :

* * *

وَأَحْـرُفُ الْجَـرِّ مَـعَ الْمَجْـرُورِ ... تُرْفَـعُ مَوْضِعـاً عَلَـى التَّقْدِيـرِ
كَمُرَّبِـي وسِـيرَبِي وَقَـدْ بُـنِي ... فِعْـلُ الْمَفَـاعِيلِ لِظَـرْفِ الزَّمَـنِ
وَلِلْمَـكَانِ وَالْمَصَـادِرِ الْأُوَلْ ... وَالِاخْتِصَـاصُ شَـرْطٌ كُلُّهَـا شَـمِلْ
لِفَقْـدِ مَفْعُـولٍ بِـهِ صَرِيـحِ ... تُقَـامُ هَـذِهِ مَـعَ التَّرْجِيـحِ
فَالْأَسْـبَقُ الْمَجْـرُورُ وَالْمَصَـادِرُ ... ثُـمَّ الزَّمَـانُ وَالْمَكَـانُ آخِـرُ
فَـإِنْ تَقُـلْ سِـيرَ بِزَيْـدٍ سَـيْرَا ... يَوْمَـيْنِ فَرْسَـخَيْنِ كَـانَ خَـيْرَا
وَإِنْ رَفَعْـتَ وَاحِـداً فَالْبَـاقِي ... يَنْصِبُـهُ الْفِعْـلُ عَلَـى اسْـتِحْقَاقِ
وَحَـالُ ذَا الْمَفْعُـولِ حَـالُ الْفَـاعِلِ ... فِي الرَّفْـعِ وَالـتَّرْتِيبِ فِي الْأَوَائِـلِ

إذا كان الفعل غيرَ متعدٍّ لم يجز بناؤه للمفعول عند أكثر النحويّين[1] ، وأجاز ذلك سيبويه[2] على أن يُقام مقام الفاعل إمَّا الجارّ والمجرور أو الظرف ؛ المكان أو

---

(١) ينظر : الأصول : ١ / ٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٢٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٤ . قال ابن السَّرَّاج : « واعلم أن الأفعال التي لا تتعدّى لا يُبْنَى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محالٌ ، نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيدٌ ، ولا جُلِسَ عمروٌ ؛ إذ كُنت إنما تبني الفعل للمفعول ؛ فإذا كان الفعل لا يتعدّى إلى مفعول ؛ فمن أين لك مفعول تبنيه له » ، وأجاز بعضهم بناءَه ، واختلفوا فيما يقامُ بدل الفاعل ، قال السيوطي : « إذا بُني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال ، أحدها : ضمير المصدر كـ : جُلِس ؛ أي : الجلوس ، وعليه الزجاجي وابن السِّيد ، قال أبو حيّان : ويجعل فيه اختصاص ؛ أي : الجلوس المعهود ، الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ؛ لأنه لما حُذف الفاعل أُسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه : المصدر أو الوقت أو المكان ؛ فلم يُعلم أيّها المقصود فأُضمر ضمير مجهول ، الثالث : أنه فارغٌ لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء » .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ١ / ٢٢٩ : « فمن ذلك قولك على قول السائل : أيَّ سَيْرٍ سِيْرَ عليه ؟ فتقول: سِيْرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ ؛ فأجريتَه مفعولاً ، والفعلُ له » .

الزمان أو المصدر ؛ المتصرِّفة المختصَّة ، أمَّا الجارّ / والمجرور فأجمع من جوَّز بناء غير ٩٩/ب
المتعدِّي للمفعول على جواز إقامته مقام الفاعل بشرط كونه متعلِّقاً بالفعل المبنيّ للمفعول لا بمحذوف إمَّا حالاً مثل : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[1] أيّ : مُلْتَبِسة ، و" خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِه " ، أيّ : مُلتَفّاً ، أو صفةً مثل :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2]

أيّ : جملٌ كائنٌ من جمالهم ، وخَرَجَ رَجُلٌ مِن بَنِي تَمِيم ، أيّ : كائنٌ ؛ لأنّ فاعل الفعل لا يكون معمولاً لغيره ، فكذلك ما ينوب منابه .

وبشرط أن لا يكون مفيداً للتعليل مثل : " خَرَجْتُ لِإِكْرَامِك " ، لِمَا ذُكر في إقامة المفعول له من تخلُّف التعليل .

إلّا ابن سعدون السُّهَيْلي[3] - رحمه الله تعالى - فإنَّه منع من جواز إقامته ، قال : لأنَّ مفعول ما لم يسمَّ فاعله إذا تقدَّم على الفعل صار مبتدأً ، والجارُّ والمجرور لا يجوز كونه مبتدأً ، فإن وُجد في كلامهم مثل : " سِيرَ بِزَيْدٍ " ، حُمِل على أنَّ القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، وقد رُدَّ ما ذَهب إليه بقول العرب : " دِيرَ بِالرَّجُلِ دُوَاراً "

---

(١) سورة (المؤمنون) : من الآية : ٢٠ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه : ١٢٦ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤٣٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٣٨ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٤٧ ، والأصول : ٢ / ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٦٧ .

وقوله : « كأنك » يهجو عيينة بن حصن الفزاري . وبنو أقيش ، قيل : حيٌّ من عُكْل ، جمالهم تَنفِر من كل شيء ، وقيل : حيٌّ من الجنّ . والشنّ : القِربة البالية .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حسين بن سعدون الخثعمي السهيلي ، صاحب الروض الأنف ونتائج الفكر ، وغيرها من المؤلفات ، نسبته إلى « سهيل » من قرى مالقة بالأندلس ، عالِمٌ باللغة والسِّيَر ، وكان مقرباً من حاكم مرّاكش . أخباره في : إنباه الرواه: ٢ / ١٦٢ ، ووفيات الأعيان : ٣ / ١٤٣ . ورأيه هذا في : نتائج الفكر : ٣٧٠ ، وعزى أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٦ هذا الرأي إلى ابن درستويه ، قال : « وتبعه السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي » .

بنصب المصدر ؛ إذا أخَذَه الدُّوَارُ وهو الدَّوْخَة ، فهو مَدُوٌّ به ، وهو يدلُّ على أنَّ الجارَّ والمجرور هو الذي أُقيم مقام الفاعل .

وأمَّا الظرفان والمصدر فيُشترَط في جواز إقامتها مقام الفاعل أن تكون متصرِّفةً ، فلا يقام من ظروف الأمكنة مثل : " لَدَى " ، ولا من ظروف الأزمنة مثل : " إِذَا " ، ولا من المصادر مثل : " مَعَاذَ الله " ، ويشاركها في ذلك حرف الجرّ ، فلا يُقام منه ما لا يتصرَّف ؛ بلزومه وجهاً واحداً في الاستعمال كـ" مُنْذُ ، ورُبَّ " وما اختصّ بقسم كـ" الوَاو ، والتَّاء " ، أو استثناء كـ" حَاشَى " ، ولكن ما تصرَّف كـ" البَاء ، واللَّام ، ومِنْ ، وإِلَى ، وعَنْ ، وعَلَى ، وفِي " وأن تكون مختصَّة ، فلا يُقام من ظروف الأمكنة ما توغَّل في الإبهام مثل : " مَكَان ، ومَوْضِع " ، ولا من ظروف الأزمنة مثل : " وَقْت ، وزَمَان " ؛ لأنَّ نيابتهما عن الفاعل لا تُفيد ، إذ لا يحصُل بذكرها مزيدُ على ما فُهم من الفعل ، ولا من المصادر مثل : " سِرْت سَيْراً " ؛ لأنَّ الفعل أشعرَ به ، واختصاص المصدر بأن يُفهِم منه ما لا يُفهَم من الفعل إمَّا بواسطة أمرٍ لفظيٍّ كتعريف عهد وكإضافة أو تثنية أو صفة مثل : " سِيرَ [السَّيْرُ][1] ، و سَيْرُ الإِبِلِ ، و سَيْرَان " ، وقوله تعالى[2] : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ أو تقديريٍّ مثل : " سِيرَ [سَيْرٌ][3] بِزَيْدٍ " نوعٌ من السير ، أيّ : حَسَن أو شَدِيد أو نحوه ، إلَّا أنَّك حذفتَ الصفة لفهم المعنى كقوله[4] تعالى : ﴿ الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ ﴾ أيّ : الحقّ البَيِّن ، وإلَّا فكُلّما جَاء به حقّ .

---

(١) في الأصل : " شهر " تحريف . وانظر : شرح ابن القوّاس : ١ / ٦٢٣ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤١٤ .

(٢) سورة الحاقة : الآية : ١٣ .

(٣) في الأصل : " شهر " ، تحريف ، وينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٦ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٧١ .

[قوله] :

وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلَّهَا شَمِلْ

الضمير في " كلّها " راجعٌ إلى الظرفين والمصدر ، ثمّ لا تخلو هذه من أن تجتمع ، أو لا يكون في الكلام منها إلّا واحد ، فإن لم يكن إلّا واحد أُقيم ، وإن أجتمعت كما مثّله بقوله :

فَإِنْ تَقُلْ سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرَا ... ... إلى آخره

أُقيم واحدٌ ، وبَقِي ما عداه منصوباً لفظاً أو محلّاً كما أشار إليه بقوله :

فَإِنْ أَقَمْتَ وَاحِداً فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ ... ...

واختُلف في الأَوْلى بالإقامة ؛ فقيل : أَوْلاها بالإقامة / الجارّ والمجرور[1] ؛ لأنّه في ١٠/ب مذهب المفعول به ، بدليل أنّه إذا حُذف حرفُ الجرّ انتصب انتصاب المفعول به[2] ، ثمّ ظرف المكان ، ثمّ ظرف الزمان ، ثمّ المصدر ، وضابطه أن كلّ ما كانت دلالة الفعل عليه أقوى كانت إقامته مقام الفاعل أضعف ؛ لأنّه إذا كانت دلالة الفعل عليه قويّةً ، كان مفهوماً ، فلم يكن في الكلام فائدة متجدّدة بإقامته مقام الفاعل ، فظرف المكان أولى من ظرف الزمان ؛ لأنّ دلالة الفعل على ظرف المكان دلالة اقتران فقط ، لدلالته عليه بتوسُّط وضعه لما يَستلزِمه وهو الحدث ، ودلالته على ظرف الزمان دلالة التزام ومطابقة ؛ لأنّ الواضع وضع أمثلة الماضي دالّة على الزمان الماضي ، وأمثلة المضارع مشتركة ، وظرف الزمان أولى من المصدر ؛ لأنّ حروف الفعل موجودة فيه، فدلالته عليه أقوى ، وهو مفهوم منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لم يُفِد شيئاً ، فإنّ " ضَرَبَ " أشعرَ به .

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٩٥ .

(٢) أو إذا عُطِفَ عليه جاز الأمران : الجرّ بالحمل على اللفظ والنّصب بالحمل على الموضع . ينظر : شرح الرعيني : ٣ / ٤١٣ .

وقيل : الجارّ والمجرور وبعده المصدَر ، وبعد المصدَر الزمان وبعده المكان كما هو رأي المصنِّف[١] .

وقيل : المصدر[٢] والظرفان أَوْلى من المجرور ؛ لظهور الإعراب في لفظها دونه .

وقيل : الأولويَّة[٣] . والأوَّل أظهرُها .

هذا إذا لم يُوجد في الكلام مفعول ، أمَّا إذا وُجد المفعول به تعيَّن لإقامته مقام الفاعل ، و لم يجُز إقامةُ غيرِه[٤] ؛ لأنَّه شريكُ الفاعل في المحلِّيَّة ، إذ هو محلُّ الفعل القابل له ، كما أنَّ الفاعل محلُّه الصادر عنه ، وفي الإخبار عنه بالفعل أيضاً .

وذهب الكوفيُّون والأخفش[٤] إلى جواز إقامة غيره مع وجوده ، واستدلُّوا بقوله[٥] تعالى : ﴿ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون ﴾ وبقوله[٦] : ﴿ ويُخرَج لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَاباً ﴾ وبقوله[٧] : ﴿ وكَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ ﴾ ، وبقول الشاعر[٨] :

---

(١) ذكره أيضاً في الفصول « الخمسون » : ١٧٧ ، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٩ أنه تابع للأخفش .

(٢) اختار ابن عصفور أولوية المصدر ، ينظر : شرح الجمل : ١ / ٥٣٩ ، قال : « والسببُ في ذلك أن المصدرَ يصل إليه الفعل بنفسه ، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجرّ ، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في » .

(٣) لم يُفَسِّر المؤلف - رحمه الله - الأولوية هنا ، وكذا نقلها عنه الرعيني في شرحه : ٣ / ٤١٧ دون عزو ، و لم يفسرها . ويقصد بها ما يوليه المتكلم عنايته واهتمامه يُصرَف إليه الفعل من المصدر أو المجرور أو الظرفين . ولعلها المعتمد في هذه القضيّة ، فقد تباينت آراء العلماء كما مرَّ ، وكلٌّ منهم يحتجّ لرأيه ، وأغفلوا المتكلم والمَقَامَ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، ينظر : شرح الكافية : ١ / ٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٢ .

(٥) سورة الجاثية : من الآية : ١٤ .

(٦) سورة الإسراء : من الآية : ١٣ .

(٧) سورة الأنبياء : من الآية : ٨٨ .

(٨) هو جرير ، والبيت من قصيدة عدتها ١١٤ بيتاً يهجو بها الفرزدق ، في ديوانه : ٢ / ٨١٣ - ٨٢٥ ، وفي النقائض : ١ / ٣٥٩ - ٣٧٣ . وقد سقط الشاهد منها ، وقبله :

وَهَلْ أُمٌّ تكُونُ أَشَدَّ رَعْياً وَصَرّاً مِنْ قُفَيْرَةَ وَاحْتِلاَبَا

وينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٢٦ ، والخصائص : ١ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ٧٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٦٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٧ . وقُفَيْرَة : أم الفرزدق ، وقيل : جدته .

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

وأُجيب عن الآية الأولى بأنَّها منسوبةٌ إلى أبي جعفر بن القعقاع ، ولم يَثبت عنه[١] .

وعن الثانية : بأنَّ في " يُخْرَجُ " ضميراً وهو مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه يَرجِع إلى الطائر من قوله[٢] : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ .

وعن الثالثة : بأنَّ النون أُخفِيت في الجيم[٣] .

وعن البيت : بأنَّ " الكِلَابَا " منصوبٌ بـ" وَلَدَت " ، و" جَرْوَ كَلْبٍ " منصوبٌ على النداء ، و" الجَرْو " مرفوعٌ بـ" سُبَّ " أيّ : الكِلَاب التي تَلِدها قُفَيْرَةُ جَرْوُها يُسَبُّ بها ، وعلى الأوَّل الكِلاب تُسَبُّ [بـ] الجَرْو ، وأمَّا قول الشاعر[٤] :

ليس منبياً أمـــر منبيه للصالحات مساس دينه

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذَاكَ قَلْبُهُ .

---

(١) هو يزيد بن القعقاع ، الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ ، أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور . أخباره في : غاية النهاية : ٢ / ٣٨٢ ، وقراءته في : البحر المحيط : ٦ / ١٥ ، والنشر : ٢ / ٣٧٢ . وقول المؤلف - رحمه الله - : « لم يثبت عنه » محلّ نظر ؛ قال ابن الجزري : « وكذا قرأ شيبة ، وجاءت أيضاً عن عاصم » اهـ . وعاصم أحد القراء السبعة ؛ ولم يذكرها ابن مجاهد ؛ لأنها من غير الطريقين اللذين اختارهما .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ١٣ .

(٣) هي قراءة : ابن عامر وأبي بكر عن عاصم . ينظر : السبعة : ٤٣٠ ، والنشر : ٢ / ٣٢٤ . قال ابن الجزري : « أصله : نُنَجِّي ؛ بفتح النون الثانية ، وقيل الأصل : نُنْجِي ؛ بسكونها ؛ فأُدغمت كإجَّاصة وإجَّانة ، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يُعرف » .

(٤) البيت الأول لم أستطع قراءته فرسمته كما هو في الأصل . والبيت الثاني لا يعرف قائله ، وهو في : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦١٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٥١٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٩١ . ويروى : « بذكر » بدل « بذاك » .

فمحمولٌ على الشذوذ ، وقيل : إنَّه مُولَّد .

وحكم مفعول ما لم يسمَّ فاعله أن يكون مرفوعاً / لنيابته عن مرفوع ، وقد نبَّه ١٠٠/أ عليه بقوله :

وَحُكْمُ[١] ذَا الْمَفْعُولِ حُكْمُ[١] الْفَاعِلِ ... ... فِي الرَّفْعِ

وأن لا يُقدَّم على الفعل كما هو حكم ما ناب عنه ، وأن يُلتزم تَقدِيمُه في مواضع التزام تقديم الفاعل مثل : " أُعْطِيَ مُوسَى عِيسَى " عند عدم القرينة ، و" أُعْطِيتُ دِرْهَماً " ، عند كونه ضميراً متَّصلاً ، و" مَا أُعْطِيَ زَيْدٌ إِلَّا دِرْهَماً " ، عند حصر المفعول الثاني وعكسه ، وهو معنى قوله : " والتَّرْتِيبِ فِي الأَوَائِلِ " .

فإن قُدِّم على الفعل خرج عن كونه مفعولاً لما لم يسمَّ فاعله ، وصار مبتدأً كما كان ذلك في الفاعل .

واختُلف فيه إذا كان جارّاً ومجروراً مثل : " سِيرَ بِزَيْدٍ "، منهم من منع تقديمَهُ[٢]؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور لا يَصلُح مبتدأً إلَّا إذا كان حرف الجرِّ زائداً مثل: "بِحَسْبِكَ زَيْدٌ "، ومنهم من أجازه[٣] محتجّاً بقوله[٤] تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ [كَانَ] عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ فـ" عنه " معمول اسم المفعول ، وبأنَّه مفعولٌ به من حيث المعنى ، وهو جائز التقديم .

* * *

---

(١) هكذا في الأصل : " حكم " ، والذي في أبيات المصنّف : " وحَالُ " .

(٢) مِمَّن منع تقديمه أبو جعفر النحاس ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٣٧ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤١٣ .

(٣) ممّن أجازه الزمخشري في الكشاف : ٢ / ٣٦١ .

(٤) سورة الإسراء : من الآية : ٣٦ .

مَسْـــأَلَةٌ بِهَـــا امْتِحَـــانُ النَّشْـــأَهْ أُعْطِـــيَ بِـــالْمُعْطَى بِـــهِ أَلْـــفُ مِائَـــهْ
وَكُسِـــيَ الْمَكْسُـــوُّ[فَـــرْواً جُبَّـــهْ][1] وَنُـــقِـــصَ الْمَـــوْزُونُ أَلْفَـــا حَبَّـــهْ

النشأة : جمع ناشيء ، والناشيء : الحَدَث المجاوز حدَّ الصغر كـ" طَالِب ، وطَلَبَة " ، والمراد بهم هاهنا : الشارعون في التعلُّم ، وُضع لهم النحويُّون هذه المسائل وأشباهها ؛ [ليتدرَّبوا] بها كما يتدرَّب [الصرفيُّون] بمسائل التمرين .

والمسألة التي ذكرها تَشتَمِل على أربعة أسماء : اسم المفعول ، والضمير الذي فيه، ومعموله ، ومفعول الفعل المبنيّ للمفعول ، وهي تتفرَّع إلى أربع مسائل ، ذكر منها اثنتين وكرَّر الثانية لبيان أنَّ اسم المفعول فيها يكون تارة من لفظ الفعل كما في " كُسِيَ المَكْسُوُّ " ، وتارةً من غير لفظه كما " نُقِصَ المَوْزُونُ " ، فإنَّ الحكم فيهما واحدٌ ، ولا بدَّ من تقديم خمسة أشياء :

الأوَّل : أنَّ اسم الفاعل والمفعول إذا دخلت عليهما الألف واللام كانت موصولة بمعنى الذي .

الثاني : أنَّ الموصول لا بدَّ له من ضمير يعُود عليه من صلته .

الثالث : أنَّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول ، ولا بين الصلة والموصول بأجنبيٍّ .

الرابع : أنَّ اسم المفعول يعمل عمل فعله الذي أُخذ منه ، وهو المبنيُّ للمفعول .

الخامس : أنَّ " الباء " تجيء بمعنى " فِي " إذا كان معنى الكلام المعاوضة ، تقول: " أُعْطِيَ زَيْدٌ بِفَرَسِهِ عِشْرِينَ " ، أيّ : في فرسه ، لأنّ المعنى : دُفِع لَهُ فِيهَا .

وبيان الأربع : هو أنَّ الفعل واسم المفعول لا يخلوان من أن يُعلَّق بهما حرفُ الجرِّ أو يُجرَّدان منه ، أو يُعلَّق الفعل دون اسم المفعول ، أو عكسه .

---

(١) في الأصل : " فرو الجُبَّة " ، والمثبت من الدرّة : ٢٢ ، وشرح ابن الخباز : ٣٠٤ .

فإن عُلِّق بهما كقولك : " أُعْطِيَ بِالمُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مِائَةً " ، وهي إحدى المذكورتين ، وجَب رفعُ الاسمين ، الأوَّل منهما على أنَّه معمول اسم المفعول ، والثاني / منهما على أنَّه مفعولٌ به ، فلا يُقَام المجرور مع وجوده ، فأصل الكلام : ١٠١/و " أَعْطَيْتُ مِائَةً ، فِي [المُعْطِي] أَلْفاً زَيْدٌ " ، فأوَّل المنصوبين منصوب بالفعل ، والثاني منصوب باسم المفعول ، فلمَّا بُنِي الفعل للمفعول ، وحُوِّل اسمُ الفاعل إلى اسم المفعول رُفع الثاني باسم المفعول ، والأوَّل [بالفعل] المبنيّ للمفعول ، وكان ترتيبه هكذا : " أُعْطِيَ مِائَةٌ فِي المُعْطَى أَلْفٌ فِيهِ " ، فلمَّا أُريد الجمع بين العاملين وبين المعمولين بالتقديم والتأخير ، وُضعت " الباء " موضع ما هي بمعناه [فـ] صار كذلك .

وإن جُرِّدا كقولك : " كُسِيَ المَكْسُوُّ فَرْواً جُبَّةً " ، وهي ثانية المذكورتين ، وجَب نصبُهما على أنَّ الأوَّل منهما مفعولاً ثانياً لاسم المفعول ، والثاني منهما مفعولاً ثانياً للفعل ، ولا يجوز عكسُه ، وهو أن يكون الأوَّل منصوباً بالفعل ، والثاني منصوباً باسم المفعول ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى الفصل بين العامل والمعمول والصلة والموصول بأجنبيّ ، ألا ترى أنَّ الأوَّل إذا كان منصوباً بالفعل ، كان مفصولاً بينهما باسم المفعول ، وأنَّ الثاني إذا كان منصوباً باسم المفعول ، كان مفصولاً بين اسم [المفعول] ومعموله الذي هو من تمام صلة الموصول بمفعول الفعل ، ومفعول ما لم يسمَّ فاعله للفعل " المَكْسُوُّ " ، ومعمول اسم المفعول الضمير المستكنّ فيه عائداً على الموصول الذي هو الألف واللام في " المَكْسُوّ " ، ويجوز رفعهما أيضاً على أن يقاما مقام الفاعل ، ويُنصب " المَكْسُوّ " ، والضمير الذي فيه [يعود] منفصلاً ؛ لأنَّ إقامة المفعول الثاني في باب " أُعْطِيْتُ " جائزةٌ عند أَمْن اللبس ، فيقال : " كُسِيَ المَكْسُوُّ إِيَّاهُ فَرْوٌ جُبَّةٌ "، أو صلة " كُسِيَ جُبَّةٌ المَكْسُوَّ فَرْوٌ إِيَّاهُ " ، فـ" جُبَّة " مفعول ثانٍ لـ" كُسِيَ " قائمٌ مقام الفاعل ، و " المَكْسُوّ " المفعول الأوَّل له ، و " فَرْوٌ " مفعولٌ ثانٍ لـ" المَكْسُوّ " ، قائمٌ مقام الفاعل ، و" إِيَّاهُ " المفعول الأوَّل له ، وزَانُهما وزَانُ قولك : " أُعْطِيَ زَيْداً دِرْهَمٌ " .

وإن عُلِّق بالفعل دون اسم المفعول كقولك : " أُعْطِي بِالمُعْطَى أَلْفاً مِائَةٌ " ، وجَب رفعُ آخر الاسمين على أنَّه مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه للفعل ، ونصبُ أوَّلِهما على أنَّه مفعول ثانٍ لاسم المفعول ، ويجوز رفعُه على إقامة المفعول الثاني ، وجَعْل الضمير المستكنّ في اسم المفعول منصوباً .

وإن عُلِّق باسم المفعول دون الفعل كقولك : " أُعْطِي المُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مائةَ " ، وجَب رفعُ أوَّل الاسمين على أنَّه معمولُ اسم المفعول ، ونصبُ ثانيهما على أنَّه مفعولٌ ثانٍ للفعل ، ويجوز رفعُه على إقامته مقام الفاعل ، فيُنصب " المُعْطَى " على أنَّه المفعول الأوَّل .

فـ" الأَلْف ، والمِائة " في المسألة الأولى وهي مسألة التعليق بـ" الباء " قيمةٌ ، وفي الثانية ليست بقيمة ، وفي الثالثة والرابعة المرفوع قِيمةٌ ، والمنصوب ليس بقيمةٍ .

فإن كان الفعل متعدِّياً إلى ثلاثة ، وشُغِل كلُّ واحد من الفعل واسم المفعول / ١٠١/ب بالباء كقولك : " أُعْلِمَ بِالمُعْلَمِ بِهِ زَيْدٌ أَخَاهُ عَبْدُ اللهِ غُلَامَهُ " ، وجَب رفعُ " زَيْد " باسم المفعول ، و" بِهِ " في موضع نصب ، إذ لا يُقام المجرور مع وجود المفعول به ، و" أَخَاهُ " منصوبُ مفعولٌ ثالثٌ له ، ووجب رفع " عَبْد اللهِ " بالفعل ، وبـ" المُعْلَم " في موضع نصب ، و" غُلَامَه " منصوبُ مفعولٌ ثالثٌ له .

وإن لم يُشغَلا رُفِع " المُعْلَم " بالفعل مفعولٌ أوَّل قائمٌ مقام الفاعل ، ويُنصَب " عَبْدَ اللهِ ، وغُلَامَهُ " مفعولٌ ثانٍ وثالثٌ له ، وجُعِل في اسم المفعول ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ به مفعول أوَّل له ، ونُصِب " زَيْد ، وأَخُوه " مفعولٌ ثانٍ وثالثٌ له ، ولا يجوز عكسُ ذلك ؛ لئلاَّ يُفصَل بين العامل والمعمول والصلة والموصول بأجنبيٍّ ، كما ذُكر في المتعدِّي إلى اثنين .

وقد ظهر بما ذكرناه الحكمُ فيما إذا شُغِل الفعل دون اسم المفعول ، أو شُغِل اسم المفعول دون الفعل ؛ [أمَّا] تقديرُه فهو بيِّنٌ ، إن شاءَ اللهُ تعالَى .

[المعرفة والنكرة]

الْقَوْلُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ... تَنْكِيرُ الاسْمِ الأَصْلُ كَالتَّذْكِيرِ
أَلاَ تَرَى عُمُومُ شَيْءٍ أَوَّلُ ... وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْماً رَجُلُ
فَكُلُّ مَا يَقْبَلُ رُبَّ أَوْ أَلْ ... أَوْ كَمْ مُضَافَةً عَلَيْهِ تَدْخُلْ
أَوْ مِنْ لِلاسْتِغْرَاقِ أَوْ كُلاًّ لَهُ ... فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ مُثْلَهُ
رُبَّ غُلاَمٍ قَدْ مَلَكْتُ أَوْ كَمْ ... وَكُلَّ عَبْدٍ مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمْ

النكرة : كُلُّ اسمٍ شَاعَ فِي جِنْسِيَّتِه كـ" حَيَوَان " ، أو نَوْعِيَّتِه كـ" إِنْسَان " ، أو صِنْفِيَّتِه كـ" زِنْجِيّ " ، ولم يخصَّ واحداً من أمَّته دون آخر[1] .

والتنكير أصل ، والتعريف فرع[2] ؛ لأنَّ التنكير فيه العموم ، والتعريف فيه الخصوص ، والعموم قبل الخصوص ، ولأنَّ التعريف يطرأ على التنكير فيوجد بعد وجوده ، ألا ترى أنَّ إطلاق " زَيْد " على الشخص مسبوق بإطلاق " رَجُل " عليه ، ولأنَّ كلَّ اسم معرفة فله اسم نكرة ، وهو شيء يُطلق بعمومه عليه وعلى غيره ، فيندَرِج كلُّ معرفة تحت نكرة من غير عكس ، وهو معنى قوله :

أَلاَ تَرَى عُمُومَ شَيْءٍ أَوَّلُ

أيّ : مستقرّاً في أوَّل الأمر ، ولكنَّه لمَّا قُطع عن الإضافة وصار غاية بني على الضمّ ، وكذلك التذكير أصل والتأنيث فرع ؛ لأنَّه ما من موجود إلَّا ويسمَّى اسماً

---

(١) ينظر : المفصل : ١٩٨ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٣ .

(٢) هذا رأي سيبويه والجمهور ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن النكرة ليست أصلاً للمعرفة ، واحتجوا بأمور ، منها المضمرات ، فإنّه لا يفارقها التعريف . ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢ ، ٣ / ٢٤١ ، والمقتضب : ٤ / ٢٧٦ ، وأسرار العربية : ٣٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٧ .

النكرات شَيءٌ ، ثمَّ موجودٌ ، ثُمَّ مُحدَثٌ ، ثمَّ جَوْهَرٌ ، ثمَّ جِسْمٌ ، ثمّ حَيَوَانٌ ، ثمّ إنْسانٌ ، ثمّ رَجُلٌ. وكلُّ واحدٍ منها أخصُّ ممَّا قبله ، وآخرُها يَصدُق عليه الأوَّل ، والضابط : أنَّ كلَّ نكرة يَدخُل تحتها غيرها ، ولا تَدخُل تحت غيرها ، فهي أنكر النكرات ، فإنْ دخَلت تحت غيرها ، ودخل غيرُها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمُّ ، وبالإضافة إلى ما تَدخُل تحته أخصُّ[1] .

وقد ذَكَر للنكرة خمسَ علامات :

الأولى : قَبول " رُبَّ " ، وإنَّما قَبِلتها ؛ لأنَّها للتقليل ، والتقليل إنَّما يَسُوغ فيما شاع في أمَّته وعمَّ ، لأنَّ ذلك يقتضي الكثرة معنًى ، فإذا دخلت عليه " رُبَّ " أفادت فيه التقليل .

الثانية : قَبول " أَلْ " المؤثِّرة كـ" الرَّجُل ، والغُلَام " ، لا التي لِلَمْح الصفة كـ" الحَارِث والعَبَّاس" / فإنَّها لا أثرَ لها في إفادة التعريف ، فيَصِح دخولُها على ٩/١٠٢
المعرفة ، أو كونه في معنى ما يَقبَلها ، فيحكم بتنكير " ذُو " ، فإنَّه وإن لم يَقبل الألف واللام ، فهو في معنى ما يقبلها وهو " صَاحِب " .

الثالثة : قبول إضافة " كَمْ " الخبريّة إليها ، لأنّ معناها التكثير ، والمعرفة لا تَقبل التكثير ؛ لأنَّها لواحد معيَّنٍ ، أو تمييز " كَمْ " الاستفهاميّة بها ؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلَّا نكرة ، فلا وجه لتخصيصه " كَمْ " بكونها مضافةً ؛ لأنَّ مميِّز " كَمْ " الاستفهاميَّة مساوٍ لمميّز " كَمْ " الخبريَّة في ذلك .

الرابعة: قبول "مِنْ" المزيدة لاستغراق الجنس نحو : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُه ﴾[2] لأنَّ الاستغراق لا يَصِحُّ في المعرفة ؛ لأنَّها لشيء بعينه ، فلا تَعمّ فضلاً عن أن تَستَغرق .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٥ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

الخامسة : قبول " كُلّ " المفيدة له أيّ : للاستغراق ، مثل : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[١] و﴿ كُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾[٢] بخلاف : " أَنْفَقْتُ الدِّرْهَمَ كُلَّهُ " ، فإنّها دخلت على مختصٍّ لشمولٍ معيَّن ، فلا تَستَغرق .

ثمّ ذكَر المُثُل وهي جمع مثال كـ" حِمَار ، وحُمُر " ، إلّا أنّه أخلّ بمثال ما دخلت عليه " أَلْ " وهو واضحٌ ، ونصبها بإضمار فعل أيّ : " خُذْ مُثُلَهُ " ، يُريد مثل ذلك فأفردَ الضميرَ[٣] .

وللنكرة خمس علامات أُخر ، وهي : صحّة وقوعها حالاً ، وتمييزاً ، ومبنيّة مع " لَا " لنفي الجنس ، واسماً وخبراً لـ" لَا " المشبّهَة بـ" لَيْسَ " ، ووصفاً لنكرة مثل : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[٤] ، و :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ[٥]

و" بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، ومِثْلِكَ ، وشِبْهِكَ " .

* * *

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٥ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية : ١٣ .

(٣) ضُبِطَت الكلمة في الشُّروح : « مَثَّلَهُ » على أنّه فِعْل ، وفاعله المُثُل المذكورة بعد . والمعنى : مَثِّلَ لك ما تَقَدَّم هذه المُثُل التي أذكُرُها . ينظر : شرح ابن الخباز : ١ / ٣٠٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٢٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٧٦ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٣٤ . قال الرعيني : « ضَبَطَ بعضُهم هذه اللفظة : « مُثُلَه » ... » يعني ابن النحوية .

(٤) سورة الأحقاف : من الآية : ٢٤ .

(٥) جزء من بيت امرئ القيس ، وهو قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وهو في ديوانه : ١٩ ، وشرح القصائد السبع : ٨٢ .

[أنواع المعارف]

أَمَّا الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ أَوَّلُهَا الْأَعْلَامُ ثُمَّ الْمُضْمَرُ
وَالْمُبْهَمُ الْمَخْصُوصُ وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ وَالْمُضَافُ لِاسْمٍ يُعْرَفُ

المعرفة : مَا وُضِع لِشيء بعَيْنه وَضْعاً على خلاف وَضْع النكرة في كونِها موضوعةً لشيءٍ لا بِعَيْنه[1] ، [المعروفة][2] لِلمُخاطب بحيثُ لا تَلتبِس عليه بغيرها .

وعلامَتُها : أن لا يَصِحَّ اتِّصالُ علامات النكرةِ بها ، وأن [يَصِحَّ][3] الابتداء بها من غير شرط .

وأقسامها بحسب الاستقراء سبعة : المُضْمر ، والعَلَم ، والمُبْهَم - وهو : أسماء الإشَارة ، والمَوْصُولات - والمعرَّف باللام ، والمضافُ إلى كلِّ واحدٍ منها إضافةً معنويَّةً قابلاً للتعريف ، لا كـ" غَيْر " ونحوها ، والمعرَّف بالنداء نحو : " يَا رَجُلُ " ، ولم يذكره المصنِّف[4] ، وقيل : هي بالحقيقة ستَّةٌ ؛ لأنَّ المُعرِّف إمَّا لفظٌ أو معنًى ، واللفظ إمَّا من أوَّل المعرَّف فهو المعرَّف باللام ، أو من آخره وهو المضاف والموصول، والمعنى : إن لم يُحتَج بعد تعيينه إلى غيره فهو العَلَم ، وإن احتاج فإمَّا إلى ملفوظٍ به فهو ضمير الغائب ، أو غير ملفوظٍ به وهو بقيَّة أقسام الضمير واسم الإشارة ، ويَندرج المنادى في الضمير ؛ لأنَّه واقعٌ موقعَه ، فلا يُجعَل قسماً سابعاً ، وجعلها المصنِّف خمسةً لشمول المبهم لاسم الإشارة والموصول ، وإنَّما قال : " وَ المُبهم المخصوص " احترازاً من المبهم غير المخصوص ، وهو النكرة .

واختُلف في أعرف المعارف على ثلاثة مذاهب :

---

(١) ينظر : المفصل : ١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٧ ، وشرح كتاب الحدود : ١٣٤ .

(٢) في الأصل : " لا المعروفة " ، سهو من الناسخ .

(٣) في الأصل : " صَحَّ " ، تحريف .

(٤) زاده قومٌ منهم ابن مالك . ينظر : التسهيل : ٢١ ، وشرحه : ١ / ١١٦ ، والمساعد : ١ / ٧٧ .

الأوّل : مذهب سيبويه[١] وهو أنّه المضمر ، ثمّ العَلَم ، ثمّ المُبهَم / ، ثمّ المعرَّف ١٠٢/أ باللام ، والمضاف يُعتبر أمرُه بما يُضاف إليه ، وذلك لأنّ المُضمَر منه " أنَا " ، ولا يتطرّق إليه اشتراكُ البتّة ، ثمّ حُملت بقيّة المضمرات عليه ؛ لأنّها بابٌ واحد ، وكذلك لا يُوصف ولا يُضاف ولا يُبدَل منه ظاهرٌ بدلُ كلٍّ إذا كان لغائب ؛ لتوغُّل ضمير المتكلِّم والمخاطب في الوضوح ، بخلاف العَلَم وما بعده ، فإنّ الاشتراك يتطرّق إليها ، وقدّم العَلَم على ما بعده ؛ لأنّ الاشتراك فيه باعتبار وضع ثانٍ ، وما بعده بالوضع الأوّل ، وقدّم المُبهَم على المعرَّف باللام ؛ لأنّها قد تُعرِّف باعتبارالجنس مثل : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٢] وفي ذلك عمومٌ ، وأمّا المضاف فأمرُه في التعريف يتغيّر بما يُضاف إليه إلّا المضاف إلى المضمر فإنّه بمنزلة العَلَم ؛ لأنّه قد بايَنَ ما أُضيف إليه ؛ لأنّه ظاهرٌ ، وقال المبرِّد[٣] : ما أُضيف إلى واحد منها أقلُّ تعريفاً منه قياساً على المضمر ، ورُدَّ ذلك : بأنّ المضاف إلى المعرَّف باللام يُوصف بالمعرَّف بها ، كقول طرفة[٤] :

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَنَّباً كَسِيدِ الْغَضَا [نَبَّهْتَهُ] الْمُتَوَرِّدِ

ولو كان كما قال لما جاز ذلك ؛ لأنّ الموصوف أخصُّ أو مساوٍ .

والثاني : مذهب الفرّاء[٥] وهو أنّه المبهم ثمّ المضمر ثم العَلَم ثمّ المعرَّف باللام ،

---

(١) الكتاب : ٢ / ٥ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ .

(٢) سورة العصر : الآية : ٢ .

(٣) لم أجد رأيه في كتبه ، ونُسب إليه في : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٣ ، وشرح القصائد السبع : ١٩٤ .

و« المضاف » : الذي أضافته الهموم ، و« المُحَنَّب » : الفرس الناتئ العظام ، و« سِيد الغضا » : ذئب الغضا ؛ وهو أخبث الذئاب .

(٥) ينسب أيضاً إلى الكوفيين بعامَّة ، وإلى ابن كيسان . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ ، والمساعد : ١ / ٧٩ .

قال : لأنّ تعريفه بالعين والقلب ، ولأنَّه إذا اجتمع المُشارُ والعَلَم في الإخبار ، قُدِّم المشارُ ، فيقال : " هَذَا زَيْدٌ ، لا زَيْدٌ هَذَا " ، ولأنَّه لا يَقبل التنكير ، بخلاف المضمر والعلم نحو : " رُبَّهُ رَجُلاً ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وزَيْدٍ آخَرَ " ، وبه أخذ أبو بكر بن السرَّاج[1] .

ورُدَّ : بأنَّ التعريف لا يَزيد في الكَمِّيَّة ، وقولنا : هذا أعرف من هذا أيّ : أَلْزَمُ للتعريف ، وفي هذا الجواب تسليمُ الدليل الثالث ، وبأنَّ العرب إنَّما قدَّمت المشار ؛ لأنَّهم يُقدِّمون القريب على البعيد في الإخبار فيقولون : " أَنَا وأَنْتَ قُمْنَا " ، لا قُمْنَا ، " وأَنْتَ وزَيْدٌ قُمْتُمَا " ، لَا قَامَا .

والثالث : مذهب أبي سعيد[2] وهو أنَّه العلم ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ المعرَّف باللام ، وإليه مَيْلُ المصنِّف ؛ لأنَّه قال :

أَوَّلُهَا الْأَعْلَامُ ثُمَّ الْمُضْمَرُ

إلى آخر ما ذكر ، فعطَف المضمر وما بعده على الأعلام بـ" ثُمَّ " ، وهي للترتيب ، قال : لأنَّ العلم أخصُّ من جميع المعارف ؛ لأنَّها كلَّها اشتركت في أنَّها موضوعةٌ لشيء بعينه ، وانفرد هو بأنَّه لا يتناول غيره ، وإنْ تناوله فإنَّما يتناوله بوضعٍ ثانٍ وثالث ، وهي تتناول غيرها ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ لمن يحضرك : " أَنْتَ " ، جاز أن تقول لآخر وآخر : " وأَنْتَ ، وَأَنْتَ " ، ولأنَّ الضمير يَحتاج إلى مفسِّر ،

---

(١) الأصول : ٢ / ٣٢ .

(٢) شرح الكتاب : ٢ / ١٥٥ . وينظر : أسرار العربية : ٣٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ ، ولم ينسبه ، وذكر مذاهب أخرى ، منها : أن لا تَفَاوتَ بينها ، وهو رأي ابن حزم الظاهري ، وأن أعرفها العلم ثم المضمر ثم ذو الأداة ثم اسم الإشارة ، وأن أعرفها بالمعرف بالأداة ، وذهب ابن مالك إلى أنّ أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم الخاص ثم ضمير الغائب ثم المشار به ثم المنادى ثم الموصول ثم ذو الأداة . ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١١٦ .

بخلاف العلم ، ولأنَّه يَصدُق على النكرة إذا عاد إليها مثل : " جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُهُ " .

وأنواع المُضمَر : ضمير المتكلِّم والمُخاطَب ثمّ الغائب ، وذلك بحسب قِلَّة الاشتراك وكثرته[1] / . ٩/١٠٣

* * *

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٦ ، والمساعد : ١ / ٧٧ - ٧٨ .

[العلم]

[فَالْعَلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي يَكُونُ مِثْلُهُ لِغَيْرِ النَّاسِ
مِمَّا يُلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ وَلَاحِقٍ وَشَدْقَمِ]

العلم : " ما وُضع لشيءٍ بعينه غيرَ مُتناولٍ ما أَشْبَهَه إلَّا بوَضْعٍ ثانٍ "[1] ، فـ" بعينه " يُخرج أسماءَ الأجناس ، و " غير مُتَناول مَا أَشْبَهه " يُخرج بقيَّة المعارف ، و " إلَّا بوضعٍ ثانٍ " يُخرج مثل : " زَيْد " إذا سمِّي به ابنُ عَمْرو وابنُ خالدٍ؛فإنَّه وإن تناول ما أشبهه إلَّا أنَّ ذلك بوضعٍ ثانٍ ، فلولا الاحتراز منه أُورد نقضاً .

وهو مأخوذٌ من علم الأمير أو الثوب ؛ لأنَّه يتبيَّن به المسمَّى[2] ، فكان مثلَهما في البيان ، أو من العِلْم ؛ لأنَّ المسمَّى يُعلَم به ، وأصل وضعه للأناسيّ لحاجتهم إلى التداعي به ، وافتقار كلِّ واحدٍ منهم إلى معرفة الآخر والإشارة إليه والتمييز بينه وبين غيره بلفظ يختصُّ به .

وقد يُوضع لغيرهم ، وهو إمَّا حيوان أو غيره ، والحيوان إمَّا مألوفٌ أو غيره ، وغير الحيوان إمَّا جمادٌ أو غيره ، فالمألوف هو ما يُتَّخذ ويُلَابس من الخيل والإبل والغنم والكلاب ، وذلك نحو " أَعْوَج " وهو فَحلٌ من الخيل كان لكِنْدَة ، وإليه تُنسَب الخيل الأَعْوَجِيَّات[3] ، ويقال لها : بَنَات أَعْوَج ، وكذلك " لَاحِق " وهو اسم فرس كان لمعاوية[4] ، و" سَكَابِ " اسم حِجْر[5] ، والحِجْر بالكسر : الأنثى من

---

(١) شرح الكافية : ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، وشرح كتاب الحدود : ١٤٦ .

(٢) ينظر : الصحاح واللسان : (علم) .

(٣) ينظر : نسب الخيل : ٣٣ ، والخيل لأبي عبيدة : ١٧٨ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها : ٦٢ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٣٧ .

(٤) ينظر : نسب الخيل : ٦٨ ، والخيل لأبي عبيدة : ١٧٧ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها : ٥٥ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢١٤ ، والقاموس : (لحق) . وهو لغنيّ بن أَعْصر .

(٥) ينظر : أسماء خيل العرب وفرسانها : ٤٨ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤ .

الخيل ، علمٌ مؤنّث تجري فيه اللغة الحجازيّة فيبنى على الكسر ، واللغة التميميّة فيعرب ويمنع من الصرف ، قال الشاعر التميميّ[١] :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

مُفَدَّاةٌ مُكَرَّمَةٌ عَلَيْنَا تُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلَا تُجَاعُ

وشَدْقَم اسم فحلٍ من الإبل كان للنعمان[٢] ، و" عُلَيَّان " فحلٌ من الإبل أيضاً كان لكُلَيْب وَائِل[٣] ، و" الجَدِيل " للنُّعمان أيضاً[٤] ، و" صَيْدَح " نَاقَة لَبِيد[٥] ، قال[٦] :

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

و" خُطَّةٌ " عنزُ سوءٍ، وفي المثل[٧]: " لَعَنَ اللهُ مُعْزًى خَيْرُها خُطَّةٌ " و" هَيْلَةٌ "[٨]

---

(١) هو عبيدة بن ربيعة بن قحفان ، من بني تميم ، وهو فارس « سكاب » . والبيت الأول في : أسماء خيل العرب وفرسانها : ٤٨ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤ . والبيتان من قصيدة حماسية ، ينظر شرحها للمرزوقي : ١ / ٢١١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٩٩ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٣٨٩ . وقوله : « أبيت اللعن » يخاطب ملكاً من الملوك وكان طلب « سكاب » منه .

(٢) ينظر : القاموس : (شدقم) .

(٣) هو المذكور في المثل : « دون عُلَيَّان خَرْطُ القَتَاد » . ينظر : المستقصى : ٢ / ٨٢ ، ومجمع الأمثال : ١ / ٤٧٤ ، وقصّته مذكورة عندهما .

(٤) ينظر : الحيوان : ١ / ١٢١ ، والقاموس : (جدل) .

(٥) المشهور أنّها لذي الرّمّة ، والبيت الذي استشهد به له . ينظر : الصحاح واللسان والقاموس والتاج : (صدح) .

(٦) هو ذو الرمة . والبيت في ديوانه : ٣ / ١٥٣٥ ، يمدح بلال بن أبي بردة ، أمير البصرة وقاضيها . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٠ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٣٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٦٧ . وقوله : « النّاسُ » ضُبطت في الأصل بالرفع ، وهو صحيح ، والمعنى : سمعت من يقول : الناسُ ... ، ورُوي بالنصب على المفعولية .

(٧) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٣٥٥ ، وشرحه (فصل المقال) : ٤٨٤ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ١٢٤ . وروايته عندهم : « قبّح الله ... » .

(٨) هي المذكورة في المثل : « هَيْلَ هَيْلَ ، خيرُ حَالِبَيْكِ تَنْطَحِين » ، وهي عنزةٌ لامرأةٍ ، كان مَنْ أساء إليها درّت له ، ومن أحسن إليها نَطَحَتْه . ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٩٥ ، وشرحه (فصل المقال) : ٤١٨ ، وأنشد البيت ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٤٢٣ ، والقاموس : (هيل) .

مثلها ، قيل : كانت تُمهل الحالب حتّى إذا امتلأ القـدحُ رَمَحَتْهُ برجلها فبدَّدَتْه ، قال الكُمَيت[١] :

فَإِنَّكَ وَالتَّحَوُّلَ عَنْ مَعَدٍّ كَهَيْلَةَ قَبْلَنَا وَالْخَالِبِينَا

و" ضُمْرَان " كلبُ النابغة[٢]، و" كَسَابِ " كلبة لَبيد[٣] ، وهو مثل " قَطَامِ "، وضعوا لهذه الأشياء أعلاماً كلٌّ واحد منها مختصٌّ بشخص بعينه يَعرفونه به لحاجتهم إلى ذلك لكثرة مخالطتهم لها ، لِيُميِّزوا بذلك بين بعضها وبعض .

وغير المألوف ما لا يُتَّخذ ولا يُلابس مثل الطير والوحش والهوامّ كـ" أَبِي بَرَاقِش "[٤] لطائر يتلوَّن ألواناً ، و" ابنْ دَأْيَة "[٥] للغُراب ؛ لأنَّه يقَع على دَأْيَة البعير ، و" أُسَامَة "[٦] للأسد ، و" ثُعَالَة "[٧] للثعلب ، و" ابْنُ قُتْرَة[٨] ، وبِنْتُ طَبَق "[٩] للحيَّة .

---

(١) البيت في شعره : ١١٦ . وينظر : فصل المقال : ٤١٨ .

(٢) ينظر : الصحاح والقاموس : (ضمر) .

(٣) ذكرها في معلقته بقوله : [شرح ديوانه : ٣١٢] :

فَتَقَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابِ وَضُرِّجَتْ بِدَمٍ وَغُودِرَ فِي الْمَكَرِّ سُخَامُهَا

وينظر : الحيوان : ٢ / ١٩ .

(٤) هو طائرٌ مُنَقَّشٌ . ينظر : الحيوان : ٣ / ٤٧٧ ، وثمار القلوب : ٢٤٧ .

(٥) ابن دَأْيَة : سُمِّي بذلك لأنَّه يقع على دَأْيَةِ البعير الدَّبِر ، والدَّأْيَة : عظام الصُّلْب . ينظر : ثمار القلوب : ٢٦٦ ، والقاموس : (دأي) .

(٦) ينظر : الحيوان : ٢ / ٤٣ .

(٧) المصدر السابق : ٦ / ١٣٤ .

(٨) ابن قِتْرَة : ضربٌ من الحيّات ، وهي حيّةٌ خبيثة لا ينجو سليمها ، وقيل : هو ذَكَر الأفعى ، دقيقٌ صغيرٌ ، إذا رأت الإنسان وثبت في الهواء فوقعت عليه . ينظر : ما يُعَوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه : ١٣ / أ .

(٩) بنت طَبَق : الدَّاهية ، وبنت طبق : حَيَّةٌ تتولَّد بين الحيّة والسُّلَحْفَاة قَتَّالَةٌ ، وقيل : سُلَحْفَاةٌ تبيض تسعاً وتسعين بيضة ، كلها سلاحف ، وتبيض بيضةً تَنقُف عن حَيَّة ، وشُبِّهت الداهية بها . ينظر : القاموس: (طبق) ، وما يُعوَّل عليه : ٩٩ / ب .

والعَلَم في هذا للجنس بأَسْرِه لعدم الحاجة إلى التمييز بين أفراده ، وهو موضوع للحقيقة الذهنيَّة بمنزلة المعهود الذهنيّ ، وإطلاقه على الأفراد الخارجيَّة لوجود تلك الحقيقة كوجود / [المعنى][1] الكلّيّ في جزئيّاته ، لا لأنَّه موضوعٌ لها ، بخلاف أسماء ١٣/ب الأجناس فإنَّها موضوعةٌ لكلِّ فرد من الأفراد الخارجيَّة ، وإنَّما حكم [بِغَلَبَتِها][2] لمعاملتهم إياها معاملة الأعلام في منع الصرف كـ" أُسَامَة ، وثُعَالَة " ، وامتناع إضافتها ودخول اللام عليها ، وفي نصب الحال عنها ، تقول : " هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً " .

وأمَّا غير الحيوان من الجماد فكالبلدان والجبال والبقاع كـ" مَكَّة ، وحِرَاء ، ومِنَى " [و] من غير الجماد مثل المعاني والأزمنة والمصادر كـ" بَرَّة ، وشَعُوب " للمَبَرَّة والمَنِيَّة ، وكـ" غُدْوَة ، وبُكْرَة ، وسَحَر " من يومٍ بعينِه ، وكـ" سُبْحَان " و[كَيْسَان][3] للتسبيح والغَدْر .

وبما ذكرناه يتبيَّن انقسام العلم إلى شخصيّ وهو ما يختصُّ ببعض الأشخاص كأعلام الأناسيّ وما يُلابسونه والجماد ، وإلى جنسيّ وهو ما يختصُّ ببعض الأجناس ، وهو فيما عداها ، وقوله : كـ" أَعْوَج ولَاحِق " تمثيلٌ لقوله : " لِغَيْرِ النَّاسِ " لا للنعَم فالتقدير : لِغير النَّاس كـ" أَعْوَج ، ولَاحِق " ممَّا يُلَابسونه كالنعم أيّ : كمُلَابسة النَّعَم ، وإلَّا فالخيل ليست من النعَم ؛ لأنّ النعَم : الإبِل والبَقَر والغَنَم خاصَّة[4] .

* * *

(١) في الأصل : " معنى " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " فعليتها " ، تحريف .

(٣) في الأصل : " كنسيان " ، تحريف . و" كَيْسَان " : عَلَمٌ لِجِنْس الغَدْر ، في لغة طَيِّئ . ينظر : اللسان : (كيس) .

(٤) نقله الرعيني في شرحه : ٣ / ٤٧٤ ، عن ابن النحويّة ، وذكر له محملاً آخر ، قال : " أن يُحمل كلامه على أنَّه مَثَّل المُلابس بوجهين من التمثيل : إجمالي ، وهو قوله : " كالنَّعَم " ، وتفصيلي ، وهو قوله : " لاحق ، ... إلى آخره " . ورواية البيت عنده بتقديم " لاحق " على " أعوج " .

ثُـمَّ الَّـذِي فِي النَّـاسِ مِنْـهُ مُفْـرَدُ مُرْتَجَـلٌ مِثَالُـهُ مُحَمَّـدُ
وَضِـدُّهُ الْمَنْقُـولُ نَحْـوُ الْفَضْـلِ وَأَسَـدٍ وَنَقَلُـوا عَـنْ فِعْـلِ
نَحْـوُ يَـزِيدَ وَأَتَـى عَـنْ أَمْـرِ كَـإِصْمِتٍ وَأَطْرِقَـا فِي الشِّـعْرِ
وَمُـرَكَّبٍ كَمَعْـدِي كَرِبَـا وَجُمْلَـةٍ مَحْكِيَّـةٍ لَـنْ تُعْرَبَـا
كَشَـابَ قَرْنَاهَـا وَذَرَّى حَـبَّا وَمِنْـهُ بَيْـتٌ قَـدْ نَمَتْـهُ الْأَنْبَـا
نُبِّئْـتُ أَخْـوَالِي بَـنِي يَـزِيدُ ظُلْمـاً عَلَيْنَـا لَهُـمُ فَدِيـدُ

العلم ينقسم أربعة أقسام لأنَّه أوَّلاً ينقسم إلى مفرد ومركَّب ، وكلٌّ واحد منهما ينقسم إلى مَنقُول ومُرتَجَل[1] ، فالمفرد : ما كان من كلمة واحدة ، والمركَّب : ما كان من أكثر من ذلك ، وسواء كان بين طرفيه ارتباطٌ أو لم يكن ، والمَنقُول[2] : ما كان مسبوقاً باستعمالٍ في غير العلميَّة ، والمُرتَجَل[2] : ما ليس كذلك .

فالمفرد المنقول أربعة أنواع ، لأنَّه منقولٌ إمَّا عن اسم عَيْن ، أو اسم معنًى ، أو فعلٍ ، أو صوتٍ .

والمفرد المُرتَجَل نوعان : جارٍ على القياس ، وخارجٌ عنه .

والمركَّب المنقول نوعان أيضاً : ما بين طرفيه ارتباطٌ جُمليّ ، وما بينهما ارتباطٌ إضافيّ .

والمركَّب المُرتَجَل نوع واحد وهو ما ليس بين طرفيه ارتباط .

---

(١) أكثر النحاة على تقسيم العلم إلى منقول ومُرتجل . ويرى بعضُهم أن الأعلام كلها منقولة ، وحجّتهم أنّ الواضع لابُدّ أن يكون قد عَلِم تلك اللفظة ثُمَّ سَمَّى بها . ويرى الزَّجَّاج أن الأعلام كلها مرتجلة ، وحجّته أنّ النّقل لا يثبُت إلا بتصريح من الواضع ، ولم يثبُت عنه نقل . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٦١ - ٩٦٢ ، والمساعد : ١ / ١٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٤٨ .

فالأنواع الجامعة لمعاقد هذا الفصل تسعة : مفردٌ منقولٌ عن اسم عين ، ومفردٌ منقولٌ عن اسم معنًى ، ومفردٌ منقولٌ عن فعلٍ ، ومفردٌ منقولٌ عن صوتٍ ، ومفردٌ مُرتجلٌ قياسيّ ، ومُفردٌ مُرتجلٌ غيرُ قياسيّ ، ومُركّب منقولٌ جمليّ ، ومركّبٌ منقولٌ إضافيّ ، ومُركّب مُرتجلٌ .

فالمفرد المنقول عن اسم عين إمَّا عن اسم عين غير صفة ، أو صفة ، أو جمع / ؛ ٩/١٠٤ فغير الصفة إمَّا حيوان ، أو جَمَاد ، أو نَبَات ، فالحيوان إمَّا طائر كـ" صَقْر، وعُقَاب "، أو غير طير كـ" أَسَد ، وشُجَاع " ، والجماد إمَّا آلة كـ" سِنَان ، ومِفْتَاح " ، أو غير آلة كـ" صَخْر ، وحَجَر " ، وفي معناه المنقول عن أسماء الأيَّام والشهور كـ" خَمِيس ، وجُمْعَة ، ورَجَب ، وشَعْبَان " ، والنبات كـ" طَلْحَة ، وزُهَيْر " .

والصفة إمَّا اسم فاعل كـ" حَاتِم ، وصَالِح " ، أو اسم مفعول كـ" مَحْمُود ، ومُفَضَّل " ، أو صفة مُشبّهة كـ" حَسَن ، وحُسَيْن " .

والجمع مثل " عَسَاكِر ، وثَمَايِل "[1] .

والمفرد المنقول عن اسم معنًى كـ" زَيْد ، وفَضْل ، وسَعْد " .

والمفرد المنقول عن فعل إمَّا ماضٍ كـ" شَمَّر " أبو قبيلة[2] منقول من : " شَمَّرَ في الأَمْر " إذا جدَّ فيه[3] ، قال امرؤ القيس[4] :

وَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شُوطٍ وحَيَّةٍ وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا

---

(١) ثَمَايل : جمع ثَمِيْلَة ، وهي ما يكون فيه الطعام والشراب . ينظر : اللسان : (ثمل) .

(٢) ينظر : نهاية الأرب : ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الاشتقاق : ٨٥ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٩٣ . وشوط وحيَّة : من جبال طيّئ . ينظر : معجم البلدان : ٢ / ٣٣٣ ، ٣ / ٣٧٢ .

وعلم لفرس[١] أيضاً ، و" كَعْسَب " اسم رجل ، منقولٌ من " كَعْسَبَ " إذا أَسْرَع ، و" دُئِل " أبو قبيلة[٢] أيضاً منقول من " دَأَلَهُ " إذا خَتَلَهُ ، أو مضارع كـ" يَزِيد " إذا أُعرب ومُنع من الصرف لأنَّه يكون منقولاً من قولك : " يَزِيدُ المَالُ "، فلا ضميرَ فيه ، فهو مفرد ، أو أَمْر كـ" إِصْمِتْ " في قول الراعي[٣] :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ

وهو اسمٌ لِبَرِّيَّةٍ معروفةٍ ، والدليل على إفراده إعرابُه ومنعُه الصرفَ دون حكايته ، وأصله أنَّ رجلاً قال لصاحبه بها [إِصْمِت] تخويفاً له ، فسُمِّيت به ، وهو يُثبت وجود " صَمَتَ يَصْمِتُ " بالكسر[٤] وقَطْع الهمزة فيه ضرورةً ، أو أنَّه لمَّا نُقل من معنًى إلى معنًى ناسَب ذلك تَغيير بعض حركاتِه ليكون ذلك دليلاً على إخراجه عن وضع أوَّل إلى ثانٍ ، كما غُيِّر بقطع همزة الوصل لخروجه إلى الاسم ، وهي فيه قليلةٌ ، وإنَّما يَكثُر في الأفعال والمصادر التي تُعَدُّ ألفاتُها إذا ابتدئ بها أربعةَ أحرفٍ فصاعداً ، وقيل[٥] : " وَحْش إِصْمِتَ " المضاف والمضاف إليه علمٌ جنسيٌّ على كلِّ مكانٍ قَفْرٍ .

---

(١) هي فرس جدّ جميل بثينة ، قال فيها : [ديوانه : ١١٣] :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

ينظر : أسماء خيل العرب وفرسانها : ١٣٦ .

(٢) هو الدُّئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة . ينظر : جمهرة النسب : ١٤٩ .

(٣) البيت في ديوانه : ٦٩ . وينظر : المعاني الكبير : ١ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٩ ، ومعجم البلدان : ١ / ٢١٢ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٤ .

(٤) الأصل فيه : صَمَتَ يَصْمُت ، بضمّ الميم ، والأمر منه : أُصْمُت . ولغة الكسر حكاها ابن جني في المبهج : ١٥ - ١٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٣٩ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٨٨ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٧ ، وما يعوّل عليه: ٤٠٣/ ب . وردّه ابن الحاجب بأنّ الاتفاق على كسر الشين منه ، ولو كان مثل « بعلبك » لجاز فتح الشين منه ، كما فُتحت اللام من « بعلبك » . ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٩ .

يقول : دَعَا هذا الصائدُ كلبَه أو كلاباً سَلُوقيَّة بَاتَت - أيّ الكِلَاب - بوَحْشِ إِصْمِتَ وبَاتَ هو أيضاً بها ، أيّ : بِوَحْشِ إِصْمِتَ ، فأعاد الضمير على " وَحْش إِصْمِت " ، وهو [متأخّرٌ][1] ؛ لأنَّه مقدَّمٌ في التقدير ، و"فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ " صفة للسلوقيَّة ، وهو دليلُ قوَّتها ، وجمع الأصلاب يُقَوِّي أنَّه أرادَ كِلَاباً ؛ لأنَّ الكلبة إنَّما لها صلبٌ واحد ، والإِشْلَاء بمعنى الدعاء لا بمعنى الإرسال ، قال ثَعْلَب[2] : وقول الناس : " أَشْلَيْتُ الكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ " خَطَأٌ .

والمفرد المنقول عن صوت كقولهم لعبدِ اللهِ بن الحَارِثِ بن نَوْفَل[3] : " بَبَّهْ " ، وهو لَقَبُهُ ؛ لَقَّبَتْهُ به أمُّه بنت أبي سُفْيَان بن حَرْب ، وهي حكاية صوته وهو رضيع ، كان يصوِّت بذلك يَتعجَّل الكلام ، فقالت[4] له أمُّه وهي تُرقِّصه :

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جَارِيَةً خِدَبَّـهْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَهْ

خِدَبَّة : ضَخْمَة ، وتَجُبُّ أهلَ الكَعْبَة : تَقْطَعُهم في الحُسْن .

والمفرد المرتجل القياسيّ : هو ما كان له نظير في أسماء الأجناس كـ" غَطَفَان ، وعِمْرَان ، وحَمْدَان " ، نظيرها " نَزَوَان ، وسِرْحَان ، وسَعْدَان " : الوُثُوب ، والذِّئْب، ونَبْتٌ مَخْصُوصٌ ، / وفي المثل[5] : " مَرْعًى وَلَا كَالسَّعْدَانِ " . ١٠٤/ب

---

(١) في الأصل : " مبتداخر " تحريف . قال الخوارزمي في التخمير : ١ / ١٧٢ : " الباء في " بها " تتعلّق بـ" باتت " ، والضّمير في " بها " لوحش إصمت ، مقدَّمٌ على هذا الضّمير من حيث النّيّة والتقدير ؛ وهذا لأنّ من حقّ المفعول غير الصحيح أن [لا] يتقدّم المعطوف على الفعل الذي له ذلك المفعول ؛ إذ من حقّ المفعول أن ينقضي بجميع أذياله ثم ينعطف عليه فعلٌ آخر " .

(٢) الفصيح : ٣٢٠ .

(٣) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، كان واليَ البصرة ؛ وأمُّه هند بنت أبي سفيان . أخباره في : نسب قريش : ٢٤ .

(٤) الأبيات في الخصائص : ٢ / ٢١٧ . وينظر : ليس في كلام العرب : ٣٦ ، والمنصف : ٢ / ١٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٢ . قال ابن خالويه : وغلامٌ بَبَّةٌ ؛ أي : سمين . فهو عنده منقولٌ من الصِّفَة .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة :٣٥٤ ، من التحقيق .

وقوله في هذا : " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " فيه نَظَر ؛ لأنَّ محمَّداً ليس مرتجلاً ، ولكنَّه منقول إمَّا عن اسم مفعول من التحميد كـ" مُفَضَّل ، ومُشَرَّف " من التفضيل والتشريف ، أو عن مصدر كـ" المُجَرَّب " في قوله[1] :

وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ

و" المُمَزَّق " في قوله[2] تعالى : ﴿ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ ويُقوِّي ذلك صحَّة دخول اللام عليه كما في قول الأعشى[3] :

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

وتوجيهه على أن يُجعَل تمثيلاً للمفرد ، ويكون تركيب أصل الكلام : " هَذَا ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ ، مِنْهُ مُرْتَجَلٌ وضِدُّهُ المَنْقُولُ "[4] .

---

(١) ينسب إلى رجلٍ من بني مازن ، وقد أوقعت بنو مازنٍ بقومٍ من بني عِجْل فقتلوا منهم ؛ فعَدَت بنو عجل على جارٍ لبني مازن فقتلوه . وصدره :

وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ

ينظر : التخمير : ٣ / ٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥٣ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٣١٠ . جاء في حاشية التخمير : « وقال ابن المستوفي : رواه الخوارزمي : « عند المجرَّب » ... ولا شاهد فيه إذاً إلا موافقة وزن المصدر ، ويصحّ الاستشهاد به إذا رُوي : « بعد المجرَّب » ؛ فيكون حينئذٍ مصدراً » .

(٢) سورة سبأ : من الآية : ٧ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٢٥ . من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٣٦ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٨٦ . و« الكَلَالُ » : الهزال .

(٤) نقل الرعيني في شرحه : ٣ / ٤٨٦ كلام ابن النحوية هذا ، ولم يُصَرِّح به ، ثم قال : « وقد ثبت في بعض النُّسخ بيتٌ بعد هذا ... وهو قوله :

مَا لَمْ يَكُنْ وَصْفاً بِهِ فِي النَّاسِ وَمِنْهُ ما شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ

يعني أنّ « محمداً » مُرتَجل ما لم يُستعمل صفةً قبل التَّسمية به ؛ فإذا استُعمل صفةً قبل التَّسمية به خَرَج عن الارتجال ، والغَرضُ أن « محمداً » الذي مَثَّل به لم يُستعمل قبل التسمية به » .

والمفرد المُرتَجل غير القياسي ما خالف الأصول ، وذلك بأنْ يصحَّ مع وجوب إعلالِه ، أو [يُفَكَّ][1] مع [وجوب][2] إدغامه ، أو يُفتَح مع [وجوب][2] كسره ، فالأوَّل مثل : " مَكْوَزَة ، وحَيْوَة " ، أمَّا " مَكْوَزَة " فقياسُها " مَكَازَةٌ " ؛ لأنَّ واوها متحرِّكة وما قبلها في حكم المفتوح ، وقياس مثلها أن تُقلَب ألفاً كـ" مَفَازَة، ومَقَامَة " ، وأمَّا " حَيْوَة "[3] فقياسُها " حَيَّةٌ " ؛ لأنَّ الواو والياء إذا اجتمعتا وسَبَقت إحداهما بالسكون ، وجَب قلب الواو ياءً ، وإدغامها في الياء ، تقدَّمت الياء على الواو أو تأخَّرت عنها كـ" طَيٍّ ، ولَيَّة ، وسَيِّد ، ومَيِّت " .

والثاني كـ" مَحْبَب " ، قياسُه " مُحَبّ " بالإدغام ؛ لاجتماع المثلين في كلمة كـ" مَرَدّ ، ومَقَرّ " ، ولا إلحاقَ كـ" قَرْدَد " ولا خوفَ لَبْس كـ" شَرَر " .

والثالث كـ" مَوْهَب " علمٌ لرجل ، و" مَوْظَب " علمٌ لبُقْعة[4] غير منصرف ، هكذا مفتوحين ، وقياسهما الكسر ؛ لأنَّ " مَفْعِلاً " إذا بُني من المعتلّ الفاء بالواو كُسِرت عينُه في المصدر والزمان والمكان كـ" المَوْعِد ، والمَوْرِد ، والمَوْقِف " ؛ لأنَّ المستقبل ممَّا بُني منه " يَفْعِل " بالكسر ؛ فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، فأرادوا أن يدلُّوا على المستقبل بذلك ، وأمَّا " يَهَب ، ويَضَع " فالفتح لحرف الحلق .

والمركَّب المنقول الجُمْليّ ، ومنه ما فعل الجملة ماضٍ مثل " شَابَ قَرْنَاهَا "[5] في قول الأسديّ[6] :

---

(١) في الأصل : " يُقِلّ " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " وجود " ، تحريف .

(٣) جاء في التاج : (حوى) : " هو مقلوبٌ من ح و ي ، إمّا مصدر حويت حيّة ، وإمّا مقلوبٌ من الحيّة التي هي الهامّة ، فيمن جعل الحيّة في ح و ي ، وإنّما صحّت الواو لنقلها إلى العلميّة ، وسهَّل لهم ذلك القلبُ ، إذ لو أعلّوا بعد القلب - والقلب علّة - لتوالى الإعلالان " .

(٤) ينظر : معجم ما استعجم ٤ / ١٢٧٩ ، ومعجم البلدان ٥ / ٢٢٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٠٧ .

(٦) نسبه إلى الأسدي أيضاً أبو عبيدة في مجاز القرآن : ١ / ٤٧ . ولم يزد على ذلك . والبيت من شواهد سيبويه : ٢ / ٨٥ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٤٢ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٩٦ .

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصُرُّ وتَحْلُبُ

أيّ : شَابَ جَانِبَا رَأْسِها في الصرِّ والحَلْب ، يُعَيِّرهم بكونها أمَةً ، و" ذَرَّى حَبّاً "[1] اسم رجل ، سُمِّي بذلك لأنَّه كان يُذرِّي الحبَّ محبَّةً لِزَرْعِه ، و" تَأَبَّطَ شَرّاً "[2] أيّ : جَعَلَه تَحتَ إِبْطِه ، ومنه ما فعلها مضارع مثل " يَزِيد " في البيت الذي ضمَّنه من قول الراجز[3] :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

لأنَّه منقولٌ من قولك : " المَالُ يَزِيدُ " ، ففيه ضميرٌ فيكون جملةً ، والتاء في " نُبِّئْتُ " مفعولٌ أوَّل قائمٌ مقام الفاعل ، و" أَخْوَالي " مفعولٌ ثانٍ ، و" بَنِي يَزِيدُ " عطفُ بيانٍ له أو بدلٌ منه ، و" لَهُمْ فَدِيدُ " مفعولٌ ثالثٌ ، و" ظُلْماً " مفعولٌ من أجله ، والعامل فيه ما دلَّ عليه " فَدِيدُ " أيّ : يَفِدُون من أجل الظلم ، لا " فَدِيدُ " ؛ لأنَّه مصدرٌ / ، والمصدر لا يعمل فيما قبله ، أو مصدر في موضع الحال ، والعامل فيها ٩/١٠٥
مادلَّ عليه " فَدِيدُ " أيضاً ، لا " لَهُمْ فَدِيدُ " ؛ لأنَّه معنًى ، والحال لا يتقدَّم على العامل المعنويّ ، أو مفعولٌ ثالثٌ على حذف مضاف ، أيّ : [ذَوِي][4] ظُلْمٍ ، و" لَهُمْ فَدِيدُ " تفسيرٌ له ، والفَدِيد : الصِّيَاح . ومعنى " نَمَتْهُ الأَنْبَاءُ " : نقَلَتْهُ الأَخْبَارُ؛ أيّ : أصحابُها ، فحذَف المضافَ .

---

(١) ينظر : اللسان : (ذرا) .

(٢) هو لقب الشاعر المشهور ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي ، كان أحد لصوص العرب ، يغزو على رجليه وحده . أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٣١٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٣٧ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٣٥ - ٣٣٦ ، من التحقيق .

(٤) في الأصل : " ذو " ، تحريف .

ومنه ما فعلها أمرٌ مثل " أَطْرِقَا " في قول أبي ذؤيب الهذليّ[١] :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوِيْ ... يَزْبُرُهُ الكَاتِبُ الْحِمْيَرِيْ

عَلَى أَطْـــرِقَا بَالِيَاتِ الْخِيَامِ ... إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيْ

" أَطْرِقَا " اسم بقعةٍ[٢] ، وأصله أنَّ رجلاً قال لصاحبيه : " أَطْرِقَا " تخويفاً لهما ، فسُمِّي المكانُ به ، وصار علماً عليه ، و " بَالِيَاتِ الخِيَامِ " حالٌ من الديار ، ويجوز رفعه على الابتداء ، والخبر قوله : " [عَلَى] أَطْرِقَا " ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، والجملة نُصبت على الحال ، أيّ : وَهي بَالِيَات الخِيَام عَلَى أَطْرِقَا ؛ فـ" عَلَى أَطْرِقَا " حالٌ أيضاً ، عاملها : " بَالِيَات " أو " عَرَفْتُ " ، و" إِلَّا الثُّمَامُ " [بالنصب والرفع ، على الاستثناء] ، أو على الابتداء ، والخبر محذوفٌ ؛ أيّ : إِلَّا الثُّمَامُ وإِلَّا العِصِيُّ لَمْ تَبْلَ ، وبالرفع يَصِحُّ جعلُ القافية مطلقةً ، وإِلَّا كان إصرافاً ، وإذا قُيِّدت كان من الضرب الثالث المحذوف العروض الأولى الوافية من المتقارب ، والقافية مُتَدَارك[٣] ، وإذا أُطلقت كان من الضرب الأوَّل التامّ لها ، والقافية مُتَوَاتِر[٣] ، وعجزُ الأوَّل

---

(١) البيتان في شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٠٠ . وينظر : معجم ما استعجم : ١ / ١٦٧ ، ومعجم البلدان : ١ / ٢١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٢٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٤٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٩٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٢٦ . ويروى : « كرقم » ، و« يزبرها » . شبَّه الشاعر آثار الديار بالخط في الصحيفة . و« الزّبر » : الكتابة . و« الحميريّ » : منسوب إلى حمير ، وأصل الكتابة لهم .

(٢) هو موضع بالحجاز ، من نواحي مكة . ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ١٦٧ ، ومعجم البلدان : ١ / ٢١٨ .

(٣) المتدارك : حرفان متحرّكان بين ساكنين ، وهي هنا « العِصِيْ » العين والصاد بين اللام والياء . والمتواتر: حرف متحرّك بين ساكنين ، وهي هنا « العِصِيْ يُوْ » الياء بين الياء الواو . ينظر : الكافي : ١٤٨ .

مثروم[١] ، وعجز الثاني مثلومٌ ، والخَرْمُ في العجز قليل[٢] .

والمركَّب المنقول الإضافيّ كـ" عَبْدِ اللهِ ، وامْرِئ القَيْسِ " وسائر الكُنَى .

والمركَّب المُرتَجَل مثل : " مَعْدِي كَرِب ، ورَامَ هُرْمُز "[٣] ، ومنه نحو " سِيبَوَيْه ، وعَمْرَوَيْه " ، والجزء الأوَّل من هذا مبنيٌّ على الفتح ؛ لتنزُّله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، والثاني مبنيٌّ على الكسر بغير تنوين ؛ لشبهه بالأصوات من نحو " غَاق ، ومَاءِ ، وشِيبِ "[٤] ، شُبِّه بها من حيث كان اسماً أعجميّاً غيرَ معلومِ المعنى، قال[٥] :

يَا عَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ

فَأَنْتَ لَا تُبْلَى وَلَا تُسَاقُ

وإذا نُكِّر دخلَه تنوينُ التنكير ، ومنهم مَنْ يُعرِبه[٦] .

---

(١) الثرم : « فَعُولُ » إذا خُرِم ، أي : حذفت منه الفاء ، وقد تحقّق هنا في : « يَزْبُ » ، وزنها : « عُوْل » . والثَّلْم : « فَعُولُنْ » إذا خُرِم ، وقد تحقق هنا في إِلَلْتْ ، وزنها : « عُوْلُنْ » . ينظر : الكافي : ١٤٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٧٦ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٣٤٣ . ويروى الأول :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَسْمِ الدَّوَا ... ةِ يَزْبُرُهُ الْكَاتِبُ الحِمْيَرِيْ

فلا ثَرْمَ فيه .

(٣) رَامَ هرمز : من مدن خوزستان ، ورام معناها : المراد والمقصود ، وهرمز : اسم أحد الأكاسرة . ينظر : المعرب : ٣٩٥ ، ومعجم البلدان : ٣ / ١٧ .

(٤) الشِّيب : حكاية صوت مشافر الإبل . ينظر : القاموس : (شيب) .

(٥) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : المقتضب : ٣ / ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٠ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٥٣٤ . والرواية في المصادر : « لا تبكي ولا تشتاق » ، وإنما أثبتُّ « لا تُسَاق » لمناسبتها للانطلاق ، و« لا تُبْلَى » ، لعله مأخوذٌ من قولهم : « ابْتُلِي » ؛ إذا استُخْبِر وجُرِّب . ينظر : اللسان : (بلا) .

(٦) ما كان مختوماً بـ« ويه » حكمه البناء على الكسر ، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وما كان مختوماً بغير « ويه » جاز فيه ثلاثة أوجه : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، والإضافة بالإعراب في الأول وخفض الثاني ، والبناء كـ« خمسة عشر » . ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٠٢ ، ورصف المباني : ٣٤٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٦٤ ، والمساعد : ١ / ١٢٨ .

وقوله : " ومُتَرَكَّبٍ " وما بعده من قوله : " وجُمْلَة مَحْكِيَّة " هو مجرور عطفاً على قوله : " ونَقَلُوا عَنْ فِعْل "[١] .

ولا اختصاص للمفرد ولا للمركَّب الجمليّ ولا الإضافيّ بأعلام الأناسيّ ؛ لأنَّ الإفراد والتركيب يجريان في أعلام غير الأناسيّ أيضاً ، فالمفرد كـ[" الوَجِيه "][٢] اسم فحل من الخيل و" الغُرَيْر "[٣] اسم فحل من الإبل ، والمركَّب الجمليّ كما ذكرنا من " أَطْرِقَا " والمركَّب الإضافيُّ مثل : " سِقْطِ اللِّوَى[٤] ، وقُرَّاء سَحْبَل "[٥] ممدودٌ ،

---

(١) هذا محلّ نظر ، فإنّ المؤلف - رحمه الله - مَثَّل بـ" معدي كرب " على المرتجل ؛ فإذا جعل قوله :

ومُتَركَّبٍ كَمَعْدِي كَرِبَا

معطوفاً على : " وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ " صار " معدي كرب " منقولاً ، وهذا تناقض . وجعله الرعيني في شرحه : ٣ / ٤٩٠ معطوفاً على " مفرد " ، من قوله : " ومنه مفرد " ، وهو الأولى ؛ لأنّ المصنّف ذكر أنواع المفرد من مرتجل ومنقول ، ثُمَّ عقَّب بالمركّب .

(٢) في الأصل : " الوَحْيَة " ، تصحيف . و" الوَجيه " اسم فحلٍ من الخيل لغنيّ بن أعصر . ينظر : نسب الخيل : ٣٣ ، والخيل لأبي عبيدة : ١٧٧ ، وأسماء خيل العرب وفرسانها : ٥٥ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٥١ .

(٣) جاء في اللسان : (غرر) : " الغُرَيْر : فحلٌ من الإبل ، وهو ترخيمٌ ، تصغير " أغرّ " ، كقولك في أحمد: " حُمَيْد " والإبل الغُرَيريّة منسوبة إليه " .

(٤) سقط اللّوى : منقطع الرَّمْلَة ، يَصِحُّ إطلاقه على كل موضعٍ انقطع رملُه ، وليس علماً على موضعٍ بعينه. ويمكن حَمْلُ كلام المؤلف - رحمه الله - على أنّه إذا قُرِن بغيره صار علماً على موضع ، كقول امرئ القيس في مطلع معلّقته .

بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

قرنَه بالدَّخول وحومل ، فصار علماً على ذلك الموضع الذي يقع بينهما .

(٥) " قُرَّى سَحْبَل " بالقصر ، بزنة " فُعْلَى " ، ولم أجد من ذكره ممدوداً . وهو اسم ماء . و" سَحْبَل " : اسم وادٍ بعينه ، قريبٌ من تبالة ، في ديار بني الحارث بن كعب . ينظر : صفة جزيرة العرب : ٣٢٠ ، ومعجم ما استعجم : ٣ / ١٠٦٢ ، ومعجم البلدان : ٣ / ١٩٤ ، ٤ / ٣٤٠ . وانظر أيضاً : الصحاح واللسان : (سحبل) ، والقاموس والتاج : (قرر) .

أو أشباه ذلك ، ومن شعر الحماسة[1] :

أَهَفْي بِقُرَّى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِلُ

فقَصَره للضرورةِ .

* * *

(١) الحماسة : ١ / ٦٣ ، وشرحها للمرزوقي : ١ / ٤٤ ، وقائله : جعفر بن علبة الحارثي . وينظر : التاج : (قرر) .

[الضمير]

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرُ ... مُقَدَّمٌ أَوْ بَعْدَهُ مُؤَخَّرُ

أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ ... أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ/ ١٠٥ب

أَمَّا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهْ ... فَنَحْوُ زَيْدٌ جَاءَ عَمْراً خَبَرُهْ

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ ... فَنَحْوُ نِعْمَ رَجُلاً جَرِيرُ

وَبِئْسَ عَبْداً قَدْ مَلَكْتُ رِقَّهُ ... وَرُبَّهُ عَبْداً أَرَدْتُ عِتْقَهُ

المضمر: مأخوذٌ إمَّا من الضَّمْر ؛ وهو الهُزَال؛ لأنّ منه ما هو على حرف واحد، ومنه ما لا لفظ له كالمستتر ، أو من " أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ "[١] : إذا أَخْفَيْتَهُ ، يقال : " أَضْمَرَتْهُ البِلَادُ "؛إذا أَخْفَتْه ، ومنه ما أنشده أبو عثمان[٢] :

أَرَاكَ إِذَا أَضْمَرَتْكَ الْبِلَا ... دُ نُجْفَى وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ

لأنَّه يُخْفِي الاسمَ الظاهرَ .

وقد حدَّه بأنَّه : " الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ " من الوجوه التي ذكرها لا مُفَسِّر مُطلَق ، وإلَّا انتقض بالعامل المضمر على شريطة التفسير مثل : " زَيْداً ضَرَبْتُهُ " ، وسائر المميَّزات لأنَّ لها مُفسِّراً .

وحدَّه غيره[٣] بأنَّه : " مَا وُضِع لِحَاضِرٍ أو غَائِبٍ " ، فالحاضر يتناول المتكلِّم والمخاطب ؛ لاستلزام التكلّم والخطاب الحضور ، ولا يَرد " جَاءَ زَيْدٌ " مراداً به المتكلّم أو المخاطب ؛ لأنَّه استعمالٌ على خلاف الوضع ، فالمتكلّم والمخاطب

---

(١) ينظر : الصحاح واللسان : (ضمر) .

(٢) قائله الأعشى ، والبيت في ديوانه : ٢٩ . وينظر : الحماسة بشرح المرزوقي : ٣ / ١٢٤٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٥٩٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤٤٧ . ويروى : « تُرَانا » و« أُرانا » .

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٣٩ .

يفسِّرهما الحضور ، والغائب يُفسِّره من وجوه ؛ وهي أن يُفسِّره متقدِّم عليه لفظاً مثل : " ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ " أو تقديراً كقولهم في المثل[1] : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ " ، [وفي][2] قول زهير[3] :

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِماً يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

أو ما بعده ، أو سياق الكلام ، أو العِلْم به ، فلذلك انقسم الضمير باعتبار مفسِّره خمسة أقسام : مُفسَّر بالحضور ، ومُفسَّر بمتقدِّم ، أو مُتأخِّر ، أو سياق قول أو عِلْم ، وقد ذكرها جملةً ، ثمَّ أخذ يُفصِّلُها فقال :

أَمَّا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهْ

وهو قسمان :

قسم يكون في جملة لربطها بمتقدّم ؛ كالواقعة خبراً للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظيَّة وبعدها ، وقد مثَّل بها في قوله : " زَيْدٌ جَاءَ [عَمْراً][4] خَبَرُهْ " ، وكذلك الواقعة حالاً ، وصلةً ، وصفةً .

وقسم يكون في مفرد ؛ كالعائد من توكيد إلى مؤكَّد ، أو بدل إلى مُبدَل منه ، أو معطوف إلى معطوف عليه ، أو من فاعل إلى مفعول ، أو عكسه مثل : " جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ ، وضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ ، وجَاءَ زَيْدٌ وَأَخُوهُ ، وضَرَبَ زَيْداً غُلَامُهُ ، وزَيْدٌ غُلَامَهُ " .

---

(١) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٥٤ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ١٠١ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٤٤٢ ، والمستقصى : ٢ / ١٨٣ .

(٢) في الأصل : " وهو " ، تحريف .

(٣) البيت في شرح شعره : ٥٠ ، يمدح هرم بن سنان . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٠٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٣٣٥ .

(٤) في الأصل : " عمرو " ، خطأ .

وأمَّا الذي يُفسِّره ما بعده فقد أشار إليه بقوله :

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ

والمفسِّر له إمَّا مفرد أو جملة ، فالمفرد في ثلاثة مواضع في " نِعْم ، وبِئْس " إذا كان فاعلُهما مضمراً مثل : " نِعْمَ رَجُلاً جَرِيرٌ ، وبِئْسَ عَبْداً غَدِيرٌ "[1] ، وفي الضمير المجرور بـ" رُبَّ " ، وقد تقدَّم في حروف الجرّ[2] ، وفي تنازع العاملين وسيأتي[3] .

وأمَّا المفسَّر بجملة فقد أشار إليه بقوله :

---

(١) هذا على رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّه ليس فيه ضمير ، بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل بـ" نعم ، وبئس " . ينظر : الإنصاف : ١ / ٩٧ ، والتبيين : ٢٧٤ .

(٢) انظر الصفحة : ٢٩٤ - ٢٩٥ ، من التحقيق .

(٣) انظر الصفحة : ٥٨٦ ، من التحقيق .

[ضمير الشأن]

وَمِنْـــهُ مَـــا تَفْسِـــيرُهُ بِجُمْلَـــهْ وَهْـــوَ ضَمِـــيرُ الشَّـــأْنِ حَـــلَّ قَبْلَـــهْ
مَوْقِعُـــهُ فِي الِابْتِـــدَا وَإِنَّـــا وَبَـــابِ كَـــانَ مَـــعَ بَـــابِ ظَنَنَّـــا/ ٩/١٠٦
كَقَوْلِـــهِ جَـــلَّ ﴿ هُـــوَ اللَّهُ أَحَـــدْ ﴾ وَمِنْـــهُ مَـــا فُسِّـــرَ بِاسْـــمٍ انْفَـــرَدْ

" منه " أيّ من القسم الذي يفسّره مـا بعـده ، والضمـير في " قَبْلَـه " يرجـع إلى الشأن ، أيّ : قبـل الشـأن وهـو الجملـة ، أو إلى تفسـيره أيّ : حـلّ تفسِيرُه ، وهـذا الضمير تقدَّم قبل الجملة لغرض التعظيم في القصَّة ، لأنَّ الشـيء إذا ذُكِر مبهمـاً ، ثـمَّ ذُكر مفسَّراً كان في النفس أَوْقَعَ من ذكرِه مفسَّراً من أوَّل الأمر ، فقدَّروا لذلك حديثاً معهوداً في الذهن ، ثمَّ أضمروه لهذا الغرض وجعلوه على لفـظ الغيبـة لأنَّـه لغـائب في التحقيـق ، ويُسـمَّى ضمـيرَ الشـأن وضمـيرَ القصَّـة وضمـيرَ الحديـث[1] ، ويسـمِّيه الكوفيُّون[2] الضميرَ المجهولَ ؛ لأنَّه غـيرُ عـائدٍ على مذكـور ولا معلـوم للمخـاطب ، والتزموا تفسيرَه بالجملة اسميَّةً كانت أو فعليَّةً ؛ لأنَّها هـي المـرادة بالإضمـار ، وأجـاز الكوفيُّون تفسيره بمفرد قالوا : ومنه قوله[3] :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأَبْهَتَ حَتَّى لَا أَكَادُ أُجِيبُ

---

(١) هذه تسمية البصريين . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٧ ، والمساعد : ١ / ١١٤ - ١١٥ .

(٣) البيت يُنسب إلى عروة بن حزام ، وهو في ديوانه : ٥ ، وإلى كُثيِّر ، وهو في ديوانه : ٥٢٢ ، وإلى الأحوص ، وهو في ديوانه : ٢٦٥ ، وإلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ٥٩ . وهو من شواهد سيبويه: ٣ / ٥٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٢ / ٩٠٤ ، واللآلئ : ١ / ٤٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٨ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٥٦٠ . والبيت يستشهد به النحاة أيضاً على نصب الفعل " أبهت " والفاء عندئذ عاطفة ، ورفعه على القطع ؛ أي : " فأنا أبهت " ، فتكون الفاء استئنافية .

وقول عمر[١] رضي الله عنه : " فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِشَيْءٍ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ " ، ففسَّره بـ " أَنْ " [الخفيفة][٢] ، وهي [و] ما دخلت عليه بتأويل مفرد ، وأُجيب عنه : بأنَّه ليس بمفرد صريح ؛ لأنَّه من حيث اللفظ جملة ، فلم يُفسَّرْ إلَّا بالجملة .

ويكون تارةً منفصلاً ، وذلك إذا كان العامل فيه معنويّاً ، وإليه أشار بقوله : "مَوْقِعُهُ فِي الِابْتِدَا " ، ومنه قوله[٣] تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد ﴾ أيّ : قُل الشأن أو الحديث " اللهُ أَحَد " ، وتارةً متَّصلاً بارزاً وذلك إذا كان العامل فيه حرفاً أو كان ضمير مفعول كقولك : " إِنَّه زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ ﴾ و" ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ؛ لأنَّه إنَّما يَستتِر المرفوع دون المنصوب والمجرور ، ومُسْتَتِراً وذلك إذا كان ضميرُ غائب مفرداً في فعل ماضٍ كقولك : " كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ وكبيت الكتاب[٦] :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

---

(١) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٤٧٣ كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة .

(٢) في الأصل : " الحقيقة " ، تصحيف . وردّه البغدادي في خزانة الأدب ، قال : " وليس " هو " في البيت ضمير الشأن والحديث كما زعمه شارح أبيات المفصّل ؛ لأنّ ضمير الشأن لا بُدَّ أن يُفَسَّر بجملة ، ولا جملة هنا ، وأمَّا " أن أراها " ففي تأويل المفرد ، كما صرَّح به سيبويه ؛ لأنّ " أنْ " هي الناصبة للمضارع ، وليست مخفّفة من الثقيلة " .

(٣) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

(٤) سورة الجن : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة التوبة : من الآية : ١١٧ .

(٦) الكتاب : ١ / ٧١ ، ١٤٧ . ونسبه سيبويه إلى هشام أخي ذي الرّمّة . وينظر : المقتضب : ٤/١٠١ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٦ ، وهمع الهوامع: ١ / ١١١ ، وشرح شواهد المغني : ٢ / ٧٠٤ .

ومن كلام العرب[١] : " لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ " ، وقد أشار إلى الجميع بقوله :

... ... وَإِنَّا وَبَابِ كَانَ مَعَ بَابِ ظَنَّا

ويجيء مؤنَّثاً إذا كان في الكلام مؤنَّث مناسبة لما في الكلام[٢] ، ويُحمل على القصَّة كقوله[٣] تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ أيّ : فَإِنَّ القِصَّةَ ؛ والمعنى إِنَّ عَمَى الأَبْصَار لا يُعتَدُّ به لسهولة أمره ، وإنَّما يُعتدُّ بعمَى البَصَائر .

وأمَّا قراءة أهل الشام[٤] : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[٥] بتأنيث " تَكُنْ " ورفع " آيةٌ " فقد قيل : في " تَكُن " ضمير القصَّة ، و " لَهُمْ آيَةٌ " يفسِّره ، فـ" أَنْ يَعْلَمَهُ " خبر مبتدأ محذوف تفسير لقوله : ﴿ لَهُمْ آيَةً ﴾ وقُدِّر كذلك؛ لئلَّا يكون اسم كان نكرةً وهو " آيَةٌ " ، وخبرها معرفة وهو " أَنْ يَعْلَمَهُ " ، واعتُرِض عليه : بأنَّ [لَمْ] تَصْرف الفعل إلى الماضي ، و" أَنْ " تَصرِفه إلى المستقبل ، والجمع بينهما محالٌ ؛ لامتناع وقوع / المستقبل في الماضي ، وحينئذٍ لا يصحُّ تعلُّق " أَنْ يَعْلَمَهُ " بـ" تَكُنْ " ؛ لفساد المعنى ، فقيل : الأَوْلى جعل " آيَةٌ " اسمها ، و " لَهُمْ " خبرُها ، و" أَنْ يَعْلَمَهُ " خبر مبتدأ محذوف ، وهذا الاعتراض لازمٌ على هذا الأَوْلَى ؛ لأنَّ " أَنْ يَعْلَمَهُ " إذا جُعل خبرَ مبتدأ محذوف كان تفسيراً لقوله : " آيَةٌ " ؛ لأنَّ التقدير : وَهِيَ أَنْ يَعْلَمَهُ ، وإذا لم يصحَّ تعلُّقُ " أَنْ يَعْلَمَه " بـ " لَمْ تَكُنْ " لم يصحَّ تعلُّقه باسم " لَمْ تَكُنْ " لتباين الزمانين أيضاً[٦] . ١٠٦/ب

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٠ ، والجنى الداني : ٤٩٩ .

(٢) تَبِع المؤلف الكوفيين الذين يرون أنّ المخبر عنه إن كان مؤنّثاً فالضمير مؤنّث ، وإنْ كان مذكّراً فالضمير مذكّر ، والبصريون يجيزون تأنيث الضمير باعتبار القصّة وتذكيره باعتبار الشأن مطلقاً ، وممّا يُرَدّ به على الكوفيين قولهم : " إنَّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ " ، ولو كان على ما قالوا لقيل : " إنّها " . ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٧ ، والمفصّل : ١٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٨ - ٩٤٩ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٤٦ .

(٤) ينظر : السبعة : ٤٧٣ ، وقرأ الباقون : ﴿ يكن ﴾ بالياء ، و﴿ آية ﴾ بالنصب .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ١٩٧ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٣ / ١٢٨ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤١ .

ولضمير الشأن عشر خصائص[١] :

الأولى : أنَّه لا يجوز وضع الظاهر المقدَّر به موضعَه ؛ لأنَّه يُنافي الإبهام .

الثانية : أنَّ الجملة التي تُفسِّره وتقع خبراً عنه لا يَلزَم أن يكون فيها ضمير يَرجِع إليه ؛ لأنَّه هو الجملة في المعنى .

الثالثة : أنَّه لا تَجري عليه التوابع ، فلا يُعطَف عليه ، ولا يُبدَل منه ، ولا يُؤكَّد ؛ لأنَّه ليس بتامٍّ ولا مُستقلٍّ ، والتوابع من لواحق الكلم المستقلَّة .

الرابعة : أنَّه إذا كان مبتدأً لا يجوز حذفُه إلَّا إذا نَصَبَتْهُ " إنَّ " كقوله[٢] :

إِذَا هَبَّتْ رِيَاحُكَ فَاغْتَنِمْهَا فَإِنَّ لِكُلِّ خَافِقَةٍ سُكُونُ

وهو قليلٌ ؛ لأنَّ حذفَه يُخِلُّ بما قُصد إليه من التعظيم .

الخامسة : أنَّ خبره لا يُحذَف ، ولايتقدَّم عليه ؛ لأنَّ حذفَه وتقديمَه يُخِلَّان بما قُصِد إليه من التفسير .

السادسة : أنَّه لا يُثنَّى ولا يُجمَع .

السابعة : أنَّه يَستمِرُّ حذفُه مع " أَنْ " إذا خُفِّفَت .

الثامنة : أنَّه لا يُخبَر عنه بالذي .

التاسعة والعاشرة : أنَّه لا يكون إلَّا على لفظ الغَيْبة ، وأن لا يُفسَّر إلَّا بالجملة ، وقد تقدَّما .

* * *

(١) انظر خصائصه في : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٤٧ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٩٠ .

(٢) هو المعرّي ، والبيت في ديوانه :

[التنازع]

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى ... عَوَامِلٍ تَنَازَعُ اسْماً انْجَلَى
كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرَا ... وَمِنْهُ آتُونِي أُفْرِغُ قِطْرَا
فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِلُ الْأَخِيرَا ... فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أَسْبَقِ الْفِعْلَيْنِ وَهْوَ أَوْلَى ... وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَوْلَا
يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ... لِسِيبَوَيْهِ وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَهْ

" ذَاكَ " إشارة إلى ما فُسِّر باسم مفرد ممَّا يُفسِّره ما بعده ، وهو يُوهم اختصاص هذا الباب به ، وأنَّ جميع ما ذُكر قبله مُفسَّرٌ بجملة، وليس كذلك، فإنَّ فاعل " نِعْمَ " إذا كان مضمراً مفسَّرٌ باسم مفرد كما تقدَّم وهو من جملة ما ذُكِر قبله، إلَّا أن يكون الضمير الذي في " مِنْهُ " راجعاً إلى مطلق الضمير لا إلى الضمير المفسَّر بما بعده ، ويَحمِلُ قولُه الانفرادَ عن حكم ما قبله ؛ لأنَّ مُفسِّر ما قبله إمَّا منصوب على التمييز كمفسِّر فاعل " نِعْمَ " وضمير " رُبَّ " ، أو جملة كضمير الشأن ، و" ذَاكَ " على هذا إذاً إشارة إلى الاسم المنفرد عن حكم ما قبله .

وهذا الذي ذكره هنا هو الباب المشهور بباب تنازع العاملين ، وحقيقته[1] أن يُذكَر عاملان فصاعداً ، ويُذكَر بعد ذلك معمولٌ واحدٌ يكون لكلٍّ واحد من ذينك العاملين أو / العوامل صلاحيَّة العمل في ذلك المعمول ، وإلَّا فلا تنازع قبل العمل ولا ٩/١٠٧
بعده ، أمَّا قبله فواضحٌ ، وأمَّا بعده فلأنَّ العامل في المعمول أحدُهما ، والآخر في ضميره فلا تنازعَ ، فشرطُه صلاحيَّتهما جميعاً ؛ فنحو قوله[2] :

---

(١) ينظر : المقرب : ١ / ٢٥٠ ، والتسهيل : ٨٦ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٠٣ .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : الخصائص : ٣ / ١٠٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٥٨ . ويروى : « اللاحقوك » .

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ليس منه ؛ لأنَّ الصالح لذلك أحدهما ، والآخر توكيد لـه ، ولـو صَلُحـا لقيـل : " أَتَاك أَتَوْكَ " ، أو " أَتَوْكَ أَتَاكَ " إلَّا على مذهب الكسائيّ[١] .

وأن يتَّحد المعمول مع تعدُّد العامل ، فلا يكـون مـع تأخُّرهمـا ؛ لتعـدُّد المعمـول بالإضمار في كلٍّ واحد منهما لو قيل : " زَيْدٌ ضَرَبَـنِي ، أو أَكْرَمَـنِي " ولا بالنسبة إلى الأسماء المضمرة لأنَّهما يَستَويان في صحَّة الإضمار في كلٍّ واحد منهما ، فيتعدَّد أيضاً، وهو معنى قوله : " تَنَازَعُ اسْماً انْجَلَى " ، أيّ : انْجَلَى بكونـه اسمـاً ظـاهراً لا مضمـراً ، وأمَّا نحو[٢] " مَـا ضَـرَبَ وأَكْـرَمَ إلَّا أَنَـا ، أو إلَّا أَنْـتَ ، أو إلَّا هُـوَ " فمحمـول علـى الحذف ، أيّ : " مَـا ضَـرَبَ إلَّا أَنَـا وأَكْـرَمَ إلَّا أَنَـا " ، فحـذف عـن الأوَّل اختصـاراً لدلالة الثاني عليه ، ولوكان من باب التنازع لَزِم أن يكون في أحدهما ضمير مـن هـو له ، فيُقال : " مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَ إلَّا أَنَا ، أو مَا ضَـرَبَ وأَكْرَمْـتُ إلَّا أَنَـا " ؛ لأنَّـه إن أُعمل الثاني أُضمر في الأوَّل عند سيبويه[٣] ، وإن أُعمـل الأوَّل أُضمـر في الثـاني عنـد الجميع[٤] ، وحينئذٍ يَفسُد المعنى بلزوم استثناء الشيء من نفسه .

وقوله : "فِي عَطْـفِ عَوَامِـلٍ عَلَـى عَوَامِـلٍ" ليـس العطـف شـرطاً فيـه ، وإلَّا لمَـا تخلَّف في : ﴿ آتُونِي أُفْـرِغْ عَلَيْـهِ قِطْـراً ﴾[٥] ، و : ﴿ يَسْـتَفْتُونَكَ قُـلِ اللهُ يُفْتِيكُـمْ فِي الكَلَالَةِ ﴾[٦] .

---

(١) الكسائي يرى جواز حذف الفاعل في باب التنازع ، فيُعمل الثاني في الظـاهر ، ويحكـم علـى الأول بـأنّ فاعله محذوف . وحُجَّته : لو لم يكن الفاعل محذوفاً لأُضمر وبَرَزَ ؛ فقيل : أتوك أتاك ... ، وممّـا رُدّ بـه مذهبه : أنّ الإعمال للثاني ، والأوّل اسـتتر فيـه ضمـير مفـردٌ في الأحـوال كلهـا . ينظـر : الإنصـاف : ١ / ٨٣ ، والتبيين : ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١/ ٧٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٧٣ ، ٧٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ١١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٨ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٩٦ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ١٧٦ .

ولا فرقَ بين أن يكون كلُّ واحدٍ من العاملين يطلُبه على جهة الفاعليَّة كقولك : " ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ "، أو على جهة المفعوليَّة كقولك : " ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْداً "، أو يَطلُبانه مختلفين ، بأن يطلبَه الأوَّل على جهة الفاعليَّة ، والثاني على جهة المفعوليَّة كقولك : " ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً " ، ومثله : " زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْراً " الذي بَيَّنَ به تفسيرَ الضمير الذي في الفعل السابق باسمٍ مفردٍ كقول كُثيِّر[1] :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَـــزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو اسماً وفعلاً كقوله[2] تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ ﴾ .

والإجماع على جواز إعمال أيِّهما شئتَ في المذكور ، واختُلف في الأَوْلى ، فأجاز البصريُّون إعمال الثاني[3] ، واستدلُّوا بقوله[4] تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ، وقول طُفيل الغَنَويّ[5] :

وَكُمْتاً مُدَمَّـــاةً كَـــأَنَّ مُتُـونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولو أُعمل الأوَّل لقيل : " أُفْرِغْهُ ، واسْتَشْعَرَتْهُ " ؛ لأنَّه إذا أُعمل الأوَّل والثاني يَفتقِر إلى مفعول فالأَوْلى إضماره لِيربِطَ الفعل الثاني بالاسم المذكور ، ويَمنَع من تعلُّقه بغيره ، ولا يَليق بفصاحة القرآن ترك الأَوْلَى ، وبأنَّ الثاني أقربُ إلى المذكور من

---

(١) البيت في ديوانه : ١٤٣ . وينظر : الإنصاف : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٢١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٢٣ . و« المعنَّى » : الأسير .

(٢) سورة الحاقة : من الآية : ١٩ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ١١٢ ، والإنصاف : ١ / ٨٨ ، والتبيين : ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٩ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٩٦ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٧ ، والمقتضب : ٤ / ٧٥ . وينظر : الجمل للزجاجي : ١١٦ ، والحلل : ٤٤ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٧ ، وضرائر الشعر : ٢٦٨ .
و« الكمت » : المشربة الحمرة ، و« المدمّاة » : الشديدة الحمرة .

الأوَّل ، فكان أَوْلَى بالعمل فيه ، وقد رَاعت العربُ الجوارَ فقالوا[١] : " جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، ومَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ " ، فعدَلُوا عن الإعراب مراعاةً للقرب .

واختار / الكوفيُّون إعمال الأوَّل[٢] ، واستدلُّوا بقول ذي الرمَّة[٣] : ١٠٧/ب

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي ... لَئِيماً أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالَا

وبقول عُمر بن أبي رَبيعة[٤] :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

أيّ : تُنُخِّلَ عودُ أَرَاكَةٍ فَاسْتَاكَتْ بِهِ ، قالوا : ولو أَعمل الثاني لقال : " فَاسْتَاكَتْ بِهِ بِعُودِ إِسْحِلِ " ؛ لأنَّ " اسْتَاكَتْ " لا يتعدَّى بنفسه ، وبقول امرئ القيس[٥] :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

قالوا : ولو أَعمل الثاني لنَصَبَ " قَلِيلاً " ، والرواية برفعه ، والعدول عن النصب

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٩٢ .

(٢) ينظر : المصادر في هامش : ٣ ، من الصفحة السابقة .

(٣) البيت في ديوانه : ٣ / ١٥٣٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٣٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٥ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٣٩ ، ويُنسب إلى طفيل الغنوي ، وهو في ديوانه : ٦٥ ، ويُنسب إلى المُقنّع الكندي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٨ . وينظر : الإيضاح العضدي : ١١٠ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٥٣ ، والنكت : ١ / ٢١٤ ، والحلل : ١٥٥ ، والتبيين : ٢٥٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٦ . والإسْحِل : شَجَرٌ يشبه الأَثْل ، تُتّخذ منه المساويك ، ويَعظُم فتُتَّخذ منه الرِّحال ، ينبت بالحجاز . ينظر : اللسان : (سحل) .

(٥) البيت في ديوانه : ٣٩ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٧٦ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٧ ، واللآلئ : ١ / ٨٥ ، والإنصاف : ١ / ٨٤ ، والتبيين : ٢٥٦ ، وخزانة : ١ / ٣٢٧ .

إلى الرفع من غير ضرورة - مع ما يَلزَم من حذف الضمير من الثاني أيّ : لَمْ أَطْلُبْهُ - دَليلُ الأَوْلَوِيَّة ، وبأنَّ تقديمه يدلُّ على الاهتمام به ، وإذا اهتمَّ به في الرتبة اهتمَّ به في العمل ، ورجَّحوا بلزوم الإضمار قبل الذكر إذا أُعمل الثاني .

وأُجيب : بأنَّ الاهتمام معارضٌ بالقرب ، وبأنَّ الإضمار قبل الذكر قد ورد في هذا الباب في قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَفَاءٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُضْمِرُ

وقول الآخر[1] :

هَوِيْنَنِي وَهَوِيْتُ الغَانِيَاتِ إِلَى ... أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وفي غيره كضمير الشأن و" نِعْمَ ، ورُبَّ " .

وأمَّا " عُودُ إِسْحِل " و " لَئِيماً " فيَحتمِل البدلَ من الضمير المجرور والمنصوب ، فلا حجَّةَ فيه .

وقول امرئ القيس ليس من باب التنازع ، وإلَّا لفسَد معناه بوقوع المثبت في حيِّز " لَوْ " وهو " كَفَانِي " ، فيكون منفيّاً ، ووقوع المنفي في حيِّزها وهو " لَمْ أَطْلُب " ، فيكون مثبتاً ، فإذا وُجِّها إلى " قَلِيلٌ " صار المعنى : " مَا كَفَانِي قَلِيلٌ وَأَنَا أَطْلُبُهُ " ، وهو يجرُّ إلى التناقض ؛ لأنَّ طَلَبَه للقليل فيه اعترافٌ منه بأنَّه يَكفيه ، وقد قال لا يَكْفِيه بقوله : [وَلَمْ أَطْلُبْ] ؛ فيصير عند الجمع بينهما : كَفَانِي مَا كَفَانِي ، وهو تناقضٌ بيِّنٌ ؛ لأنَّ الظاهر القصدُ إلى اجتماع شرائط التناقض من وحدة الموضوع والمعمول والزمان ، فيجب [لذلك][2] حملُه على الحذف من الثاني أيّ : لَمْ أَطْلُبْ

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في المقاصد النحوية : ٣ / ٣١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٠٤ .

(٢) في الأصل : " أن لك " تحريف .

الكثيرَ ، وحينئذٍ يتعدَّد المعمول مع تعدُّد العامل ، ويخرُج من باب التنازع ، والذي يدلُّ على ذلك قوله[١] بعده :

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقال أبو عليّ[٢]: يَصِحُّ جعلُه من باب التنازع بجعل الواو في قوله: " وَلَمْ أَطْلُبْ " واو الحال ، أيّ : كَفَانِي القَلِيلُ غَيْرَ طَالِبٍ لَهُ .

والتفريع على الاختيارين:إنَّه إذا أُعمل الثاني فالأوَّل إمَّا أن يفتقر إلى فاعل أو إلى مفعول ، فإن افتقر إلى فاعل فقد اختُلف فيه على ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه[٣] وهو إضماره على وَفْق الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

والثاني : مذهب الكسائيّ[٤] . " [تَقُول على مذهب سيبويه : ضَرَبَانِي][٥] وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ " ، وفي الجمع " ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ " ، بإبراز الضمير ، / ٩/١٠٨ وعلى مذهب الكسائيّ " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ " ؛ لأنَّ الفاعل محذوفٌ فلا ضميرَ في الفعل .

---

(١) البيت في ديوانه : ٣٩ . وينظر : همع الهوامع : ١ / ١٤٣ ، والدرر اللوامع : ١ / ١٢٢ . والمؤثّل : المثمر الذي له أصل .

(٢) لم أعثر على قوله فيما رجعت إليه من كتبه . وانظره في : شرح الكافية : ١ / ٨٢ ، ورُدّ ذلك بأن المعنى يصير : إنّ الكفاية إنما هي على تقدير السعي لأدنى معيشة . فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب .

(٣) الكتاب : ١ / ٧٩ .

(٤) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٧٨ .

(٥) في الأصل : " ضربني " ، والصحيح ما أثبتّ ؛ وفي النصّ خللٌ واضح تداخلت فيه الأمثلة على رأي سيبويه مع الأمثلة على رأي الكسائي ؛ فلم يستطع الناسخ التفريق بينها .
وإنّما مثّل المؤلّف بالمثنّى والجمع لأنّه أوضحُ في تباين الرأيين ، قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١ / ٧٧: " وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع ؛ فتقول على مذهب سيبويه في التثنية : " ضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ " ، وفي الجمع : " ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ " ... " .

الثالث : مذهب الفرّاء[1] وهو المنع ، أو الإضمار متأخّراً نحو : " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ "، ومن مذهبه أنّهما إذا كانا رافعين نحو : " ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ " أن يكون الاسم مرفوعاً بهما ، قال : لأنَّه إذا جاز أن يكون للعامل معمولان ، جاز أن يكون للمعمول عاملان ، ورُدَّ : بأنَّ جواز الحكم في محلٍّ لمقتضٍ ، لا يَلزَم منه جوازُ حكمٍ في محلٍّ آخر مع عدم المُقتضِي ، فلذلك نظَّروا قوله بقول القائل : " إذَا جَازَ أَنْ يَأْكُلَ زَيْداً الأَسَدُ ، جَازَ أَنْ تَأْكُلَه البَعُوضَةُ " .

وإن افتقر إلى مفعول حُذف كقولك : " ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ " إلَّا أن يكون خبراً نحو : " ظَنَّنِي قَائِماً وظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً " ، فإنَّه لا يجوز حذفُه ؛ لأنَّه غير مستغنًى عنه ولا إضماره متقدّماً ؛ لأنَّه إضمارٌ للمعمول قبل الذكر ، وهو غير جائز اتّفاقاً ، ولكن يُظهَر متقدّماً كما مثّلنا ، أو يُضمَر متأخّراً كقولك : " ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً إيَّاهُ " .

وإن أُعمل الأوّل [فالثاني][2] أيضاً إمّا أن يفتقر إلى فاعل أو مفعول ، فإن افتقر إلى فاعل كقولك : " ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْداً " ، أُضمر قولاً واحداً ؛ لأنَّه لا يَلزَم منه إضمارٌ قبل الذكر ، وإن افتقر إلى مفعول كقولك : " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدٌ " ، خُيِّر بين إضماره وحذفه ، وإضماره أَوْلى ؛ لأنَّه تَحقَّق كونُه من باب التنازع ، إلَّا أن يكون خبراً غيرَ مطابقٍ لِمَا يُفسِّره كقولك : " ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقاً " ، فإنَّه لا يجوز حذفُه ولا إضمارُه ، أمَّا حذفُه فلأنَّه غير مستغنًى عنه ، وأمَّا إضمارُه فلأنَّه إن أُضمر مثنًّى لَزِم الإخبارُ بالمثنَّى عن المفرد ، وإن أُضمر مفرداً لَزِم عودُ المفرد على المثنَّى ، فإن طابقَ المفسّر كقولك : " أَظُنُّ ويَظُنُّنِي أَخَاً زَيْداً أَخاً " ، جاز الإضمارُ دون الحذف ، تقول : " أَظُنُّ ويَظُنُّنِي إيَّاهُ زَيْداً أَخاً " ، دون " أَظُنُّ ويَظُنُّنِي زَيْداً أَخاً " .

* * *

(١) معاني القرآن : ١ / ٤٢٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٧ .

(٢) في الأصل : " والثاني " .

[الضمير المرفوع المنفصل]

أَمَّـا سِـيَاقُ الْقَـوْلِ فَهْـوَ مِثْـلُ ... بَـلْ هُـوَ شَـرٌّ وَالْمُـرَادُ الْبُخْـلُ
أَمَّـا الَّـذِي فَسَّـرَهُ الْحُضُـورُ ... فَنَحْـنُ وَأَنْـتَ وَأَنَـا الضَّمِـيرُ
أَمَّـا الَّـذِي تَفْسِـيرُهُ فِي النَّفْـسِ ... حَتَّـى تَـوَارَتْ فِيـهِ ذِكْـرُ الشَّـمْسِ

الضمير الذي يُفسِّره سياق القول - وهو القسم الثالث من الأقسام الخمسة في ترتيبه - قسمان : قسمٌ يُؤخَذ من لفظ يدلّ على مُفسِّره ، وقسمٌ يُؤخَذ من قوّة الكلام .

فالأوّل كقوله[1] تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُو أَقربُ للتَّقوَى ﴾ أيّ : العدل ، وقوله[2] تعالى : ﴿ وَلَا تَحسَبَنَّ الذِينَ يَبْخلُون بِمَا آتَاهُم اللهُ مِن فَضْلِه هُو خَيْراً لَهُمْ بَل هوَ شَرٌّ لَهُم ﴾ فعلى قراءة الياء المثنّاة من تحت في " تَحْسَبَنَّ "[3] يكون الضميران في قوله : ﴿ هُو خَيْراً لَهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴾ مُفسَّرين بالبُخْل المدلول عليه بقوله ﴿ يَبْخَلُون ﴾ ، وعلى قراءة / التاء يكون الضمير الأوّل مفسَّراً بمضاف محذوف ، ١٠٨/ب
أيّ : " بُخْل الذين يَبْخَلُون " ، والضمير الثاني إمّا مفسَّرٌ بذلك ، أو بما دلّ عليه ﴿ يَبْخَلُون ﴾ من البُخْل .

والثاني كقوله[4] تعالى : ﴿ ولِأَبَوَيْه لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ أيّ : لأبوي الموروث ؛ لأنّه لمّا كان الكلام في الميراث ، دلّت قوّة الكلام على أنّ ثَمَّ موروثاً ، فأُعيد الضمير إليه .

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٨ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٠ .

(٣) قرأ حمزة بالتاء ، والباقون بالياء . ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ٣٦٦ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ١١ .

وأمَّا الضمير الذي يُفسِّره الحضور وهو الرابع فهو ضمير المتكلِّم والمخاطب سواء [كانَا][(١)] منفصلين كـ" أنَا ، وأنْتَ " ، أو [متَّصلين][(٢)] مرفوعين كـ" ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ "، أو منصوبين كـ" ضَرَبَنِي ، وضَرَبَكَ "، أو مجرورين كـ" مَرَّ بِي ، وبِكَ " ، فقرينة الحضور المتناولة للتكلُّم والخطاب في جميع ذلك هي المفسِّرة له .

وأمَّا الضمير الذي تفسيره في النفس وهو الخامس الذي أشار إليه بقوله :

أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ

فهو كقوله[(٣)] تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾ أيّ : الشمس ، أعاد سليمان الضمير إليها لمَّا كانت معلومة في نفسه ، وقيل : لدلالة " العَشِيِّ " عليها في قوله[(٤)] : ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالعَشِيِّ﴾ وقيل : هو عائد على " الصَّافِنَات "[(٥)] .

وكذلك قولهم : " إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي " ؛ أيّ : إذا كان ما نحن عليه غداً .

وظاهر كلامه التناقض ؛ لأنَّه قال أوَّلاً :

أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ

فنفى عنه المفسِّر ، وقال هنا تفسيره في النفس ، فأثبت له المُفسِّر ، وصحَّة كلامه بحَمله قوله :

أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلَا تَفْسِيرِ

---

(١) في الأصل : « كان » ، تحريف .

(٢) في الأصل : « منفصلين » ، تحريف .

(٣) سورة ص : من الآية : ٣٢ .

(٤) سورة ص : من الآية : ٣١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٣٩٧ . وإذا عاد الضمير على « الشمس » بدلالة « العشي » ، أو عاد على « الصافنات » ؛ فلا شاهد في الآية .

أيّ : بلا تفسير ممَّا ذُكِر ؛ لأنَّه لمَّا حدَّ الضمير بقوله :

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرُ

ـ وقسَّم المفسِّر إلى ما يكون إمَّا متقدِّماً عليه أو متأخِّراً عنه أو مقارناً له كالسياق والحضور ـ دلَّت القرينة على أنَّهُ يُريد بقوله : " بِلَا تَفْسِير " أيّ : بِلَا تَفْسِيرٍ مِمَّا ذُكِر، حتَّى كأنَّه قال : بِلَا تَفْسِيرٍ غيرِ العِلْم لتَنَزُّل العِلْم به منزلة المُفَسِّر ، وعلى هذا فقد أثبت المفسِّر ، و لم ينفه مطلقاً ، فلا تناقضَ ، فلذلك أثبت المفسِّر هاهنا .

وقد ظهر بما ذكرناه أنَّ الضمير لا يخلو من أن يكون له مفسِّر أو لا مفسِّر له بالتأويل الذي ذكرناه ، فإن لم يكن له مفسِّرٌ فهو هذا .

وإن كان له مفسِّر فلا يخلو من أن يكون ملفوظاً به أو غيرَ ملفوظ به ، فإن كان ملفوظاً به فلا يكون [إلَّا] مقدَّماً أو مؤخَّراً ، فإن كان مقدَّماً فهو مثل : " يَضْرِبُ زَيْدٌ غُلَامَهُ " ، وإن كان مؤخَّراً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جملة ، فالمفرد في باب "نِعْم" وباب التنازع ، والجملة في ضمير الشأن ، وإن لم يكن ملفوظاً به فهو إمَّا سياقٌ أو حضورٌ ، وهذا هو المُقَارِن ، وقد تقدَّم جميع ذلك .

ومنهم من يجعل القسمة في مفسِّر الضمير ثُلاثيَّة فيقول : مفسِّر الضمير إمَّا متقدِّم عليه ، أو متأخِّر عنه ، أو الحال ، ثُمَّ يُقسِّم الحال أربعة أقسام : حالِ مُشَاهَدةٍ كضمير المتكلِّم والمخاطب ، وحالِ مُفَاطَنَةٍ مثل : ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[1] و﴿ لِأَبَوَيْهِ ﴾[2]، وحالِ مُوَاعَدَةٍ مثل : " إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي " ، وحالِ مُصَاحَبَةٍ مثل : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾[3] .

* * *

(١) سورة المائدة : من الآية : ٨ .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١١ .

(٣) سورة ص : من الآية : ٣٢ . وانظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٦٠ ، وشرح الرعيني : ٣ / ٤٩٤ .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ الْبِنَا مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ نَحْنُ وَأَنَا / ٩/١٠٩
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُنَّا أَنْتُمْ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَّا

المضمرات كلُّها مبنيَّةٌ ؛ لشبهها بالحرف في الوضع أو في الافتقار ، أمَّا الأوَّل فلأنَّ منها ما هو على حرف واحد وهو وضع الحرف ، إذ ليس في الأسماء المتمكِّنة والأفعال ما هو على حرف واحد فبُنِي ، ثُمَّ حُمِلت البواقي عليه لأنَّها من باب واحد ، وأمَّا الثاني فلأنَّ الضمير لا يخلو من أن يكون لمتكلِّم أو مخاطَب أو غائب ، وإن كان لمتكلِّم أو مخاطب افتقر إلى ما يُتِمُّ من قرينة التكلُّم أو الخطاب ، فإن كان لغائب افتقر إلى ظاهر يَرجِع إليه لفظاً أو تقديراً أو معنًى أو حكماً على تفصيل ما تقدَّم ، أو لأنَّ صِيَغَهُ في البعض مُختصَّةٌ بأنواع الإعراب كالمرفوع مع المنصوب مثل : " ضَرَبْتُكَ " ، فأغنت دلالة الصيغة عنه ، وحُمل غير المختصِّ كالمنصوب مع المجرور عليه مثل : " أَكْرَمْتُكَ ، لَكَ " ، لأنَّها بابٌ واحدٌ ، وينقسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور ؛ لأنَّه يقع موقع الظاهر ، والظاهر يكون كذلك .

وكلُّ واحد من المرفوع والمنصوب ينقسم إلى منفصل ومتَّصل ، فالمتَّصل ما لا ينفكُّ عن اتِّصاله بكلمة ، والمنفصل ما يَجرِي مجرى المظهر في استداده بنفسه ، وأمَّا المجرور فلا يكون إلَّا متَّصلاً . فهذه خمسة أقسام ، مرفوع منفصل ومتَّصل ، ومنصوب كذلك ، ومجرور لا يكون إلَّا متَّصلاً .

والمرفوع المنفصل ألفاظه اثنا عشر لفظاً ، ومدلولاته ثمانية عشر مدلولاً ، وكذلك بقيَّة الأقسام الخمسة ، فمجموع ألفاظ الضمائر ستُّون لفظاً من ضرب اثني عشر [لفظاً][1] في خمسة ، وهي متغايرةٌ إلَّا المنصوب المتَّصل والمجرور فإنَّ لفظهما متَّفقٌ ، ويُميَّز أحدُهما عن الآخر بالعامل ، ومجموع مدلولاتها تسعون مدلولاً من ضرب ثمانية عشر في خمسة .

---

(١) في الأصل : " مدلولاً " ، تحريف .

وتفصيل ذلك هو أنَّ المرفوع المنفصل لا يخلو من أن يكون لمتكلِّم أو مخاطب أو غائب ، وكلٌّ واحد منها لا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنًّى أو مجموعاً ، صارت تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، وكلٌّ واحد من التسعة لا يخلو من أن يكون مذكَّراً أو مؤنَّثاً ، صارت ثمانية عشر من ضرب تسعة في اثنين ، ستَّةٌ للمتكلِّم لأنَّه إمَّا مفردٌ أو مثنًّى أو مجموع ، وكلٌّ واحد منها مذكَّر ومؤنَّث ، وستَّةٌ للمخاطب ، وستَّةٌ للغائب لأنَّه كذلك .

وَضَعت العرب لستَّة المتكلِّم لفظين يدلَّان عليها " أَنَا " لمفرد المذكَّر والمؤنَّث ، و" نَحْنُ " لمثنَّاهما ومجموعهما ، فهذان لفظان يدلَّان على ستَّة .

ووَضعت لستَّة المخاطب ، خمسة ألفاظ تدلُّ عليها " أَنْتَ " بفتح التاء لمفرد المذكَّر ، و" أَنْتِ " بكسرها لمفرد المؤنَّث ، و" أَنْتُما " لمثنَّاهما ، و" أَنْتُمْ " لجمع الذكور ، وأصله " أَنْتُمُو " فحُذِفت الواو تخفيفاً ، و" أَنْتُنَّ " لجمع الإناث ، فهذه خمسة ألفاظ تدلُّ على ستَّةٍ لحصول الاشتراك في المثنَّى بين المذكَّر والمؤنَّث .

ووَضَعت لستَّة الغائب خمسة ألفاظ أيضاً تدلُّ عليها : " هُوَ " لمفرد المذكَّر ، " هِيَ " لمفرد المؤنَّث بسكون الواو والياء / ، وبفتحهما مخفَّفتين ومشدَّدتين[1] ، ١٠٩/ب و" هُمَا " لمثنَّاهما ، و" هُمْ " لجمع الذكور ، و" هُنَّ " لجمع الإناث ، فهذه اثنا عشر لفظاً تدلُّ على ثمانية عشر معنًى ، اثنان للمتكلِّم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب .

ويجري المرفوع المتَّصل على هذا الترتيب ، تقول للمتكلِّم : " ضَرَبْتُ ، [ضَرَبْنَا][2] ، فهذا اثنان يدلَّان على ستَّة ، وللمخاطب : " ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتِ ،

---

(١) سكون الواو والياء من " هو " و" هي " لغة قيس وأسد ، وفتحهما أشهر اللغات ، والتشديد لغة همدان . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٦ - ٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٨ ، والمساعد : ١ / ١٠١ .

(٢) في الأصل : " ضربتما " ، انتقال نظر .

ضَرَبْتُمَا ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ " ، فهذه خمسة تدلُّ على ستَّة ، والغائب : " ضَرَبَ ، ضَرَبَتْ ، ضَرَبَا ، ضَرَبُوا ، ضَرَبْنَ " ، فهذه خمسة ألفاظ أيضاً تدلُّ على ستَّة ، وهذا باعتبار الماضي مبنيّاً للفاعل أو المفعول .

وكذلك المنصوب المنفصل ، تقول : " إِيَّايَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّانَا ، إِيَّاكُمَا ، إِيَّاكُمْ ، [إِيَّاكُنَّ][1] ، إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ " .

والمنصوب المتَّصل تقول : " ضَرَبَنِي ، ضَرَبَنَا ، ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكُمَا ، ضَرَبَكُمْ ، ضَرَبَكُنَّ ، ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهَا ، ضَرَبَهُمَا ، ضَرَبَهُمْ ، ضَرَبَهُنَّ " .

وتقول في المجرور : " غُلَامِي ، غُلَامُنَا ، غُلَامُكَ ، غُلَامُكِ ، غُلَامُكُمَا ، غُلَامُكُمْ ، غُلَامُكُنَّ ، غُلَامُهُ ، غُلَامُهَا ، غُلَامُهُمَا ، غُلَامُهُمْ ، غُلَامُهُنَّ " ، ولا يكون إلَّا متَّصلاً ؛ لأنَّه لا يقع موقعاً ولا شيء قبله ، إذ لا يتقدَّم على جارِّه ، ولا يُحذف جارُّه عنه .

فهذه ستُّون لفظاً تدلُّ على تسعين معنًى ، ولا يخرج عن هذا القسم إلَّا " الياء " التي هي ضمير المؤنَّثة في قولك : " أَنْتِ تَضْرِبِين واضْرِبِي " ، وقول الأخفش[2] : إنَّها علامةٌ ، غيرُ سديدٍ ؛ لأنَّها لفظٌ اتَّصل بآخر الفعل دلَّ على من هو له ، فوجَب الحكمُ عليها بالضمير قياساً على سائر الضمائر المرفوعة البارزة نحو : " ضَرَبْتُ ، وضَرَبَا ، ويَضْرِبَانِ " وغير ذلك .

واعلمْ أنَّ الضمير المرفوع المنفصل في قولك : " أَنَا " إنَّما هو الهمزة والنون عند البصريّين ، والألف بعدهما لبيان الحركة ، وقال الكوفيّون : الضمير المجموع[3] ،

---

(١) في الأصل : " إياهنّ " ، تحريف .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩١٤ ، والمساعد : ١ / ٨٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٧ ، والمساعد : ١ / ٩٨ .

وردَّ : بأنَّ الألف لا تَثبت في الوصل[١] إلَّا في الضرورة كقوله[٢] :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ولو كانت جزءاً منه لما حُذفت ، كما لا تُحذف في الوقف ، وبأنَّ هاء السكت قد خَلَفَتها في قول الآخر[٣] :

إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ
مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

وهي لبيان الحركة لا جزء .

[و] تحريك النون من " نَحْنُ " للساكنين ، وبالضمِّ لكونه ضميراً مرفوعاً[٤] ، فالضمَّة من علامات الرفع ، وقال الزجَّاج[٥] : لدلالته على الرفع ، والواو تدلُّ عليه ،

---

(١) هذا على لغة أهل الحجاز ، وعلى لغة تميم وبعض قيس وربيعة تثبت الألف وصلاً ووقفاً . ولغة قضاعة « آن » ، بقَلْب الألف إلى موضع العين ، حكاها الفرّاء عنهم ، وهي ممّا يُقوِّي مذهب الكوفيين . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٧ ، والمساعد : ١ / ٩٨ .

(٢) هو حُمَيْد بن حُرَيْث بن بَحْدَل ، من بني كلب بن وبرة ، وينتهي نسبه إلى قضاعة، وهو شاعرٌ إسلامي. وابن عمّه حسان بن مالك بن بحدل سيّدُ كلب في زمانه . أخباره في : خزانة الأدب : ٥ / ٢٤٣ . والبيت في أساس البلاغة : (ذرى) منسوبٌ إلى حُمَيْد ؛ فأثبته الأستاذ عبد العزيز الميمني في ديوان حميد ابن ثور الهلالي : ١٣٣ ، خطأً . وينظر : المنصف : ١ / ١٠ ، والمرتجل : ٣٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢٣ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٤٢ . وقوله : « تذريت السناما » أي : علوت ذروة السنام .

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٢٢ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٤١ .

(٤) هو رأي الأخفش الصغير . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٠ .

(٥) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٠ . وقوله : « الواو تدلّ عليه » أي الواو في جمع المذكر السالم والأسماء السّتّة .

والضمَّة من الواو ، وقال المبرِّد[١]: لدلالته على اثنين فصاعداً ، فشُبِّه بـ" قَبْل ، وبَعْد " في صلاحيَّتهما لذلك بعد القطع عن الإضافة ، وقيل[٢] : الأصل " نَحُنْ " بضمِّ الحاء ، فنُقِلت ضمَّة العين إلى اللام .

وضمير المخاطب في قولك : " أَنْتَ ، وأَنْتِ " إلى آخرها إنَّما هو الهمزة والنون كما كان في ضمير المتكلِّم[٣] ، وأُسكنت النون لئلَّا تَتَوالى الحركات ، والتاء اللاحقة له حرف خطاب ، يتغيَّر بتغيُّر من هو له ، ولا موضعَ له من الإعراب ؛ لأنَّه ليس مضافاً إليه ، ولا قبله رافع ولا ناصب ، بخلاف " التَّاء " في " ضَرَبْتُ " ونحوها ، فإنَّها اسمٌ ؛ لأنَّها الفاعل / ، وقال الكوفيُّون[٣] : الضمير المجموع ؛ فالتاء جزء من ٩/١١٠ الكلمة ، وحُرِّكت للساكنين ، وبالفتح لتدلَّ على حال المخاطب ، وبالكسر لتدلَّ على حال المخاطبة ، فالميم والألف في " أَنْتُمَا " علامة التثنية ، وقيل[٤] : الألف بانفرادها قياساً على المثنَّى ، وزيادة الميم معها لئلَّا تَلتبِس بألف الإشباع . وأصل " أَنْتُمْ " : " أَنْتُمُو " ، وبه قراءة ابن كثير[٥] ، والميم والواو علامة الجمع ؛ لأنَّ علامة

---

(١) انظر المصادر في الهامش السابق .

(٢) هو رأي قطرب وهشام الضرير . قال ابن يعيش وعزى الرأي إلى قطرب وحده : « وكان الذي دعاه إلى هذه المقالة أنه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمة إلى الساكن قبله فيقولون : « نَحُنْ » ، كما يقولون : « هذا بَكُرْ » ؛ فادّعى أنّ أصلها ذلك ... وهذا لا يستقيم لأنّ النّقل من عوارض الوقف فلا يُجعَل أصلاً يُبنَى عليه حكم » . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٧ ، والجنى الداني : ٥٨ ، والمساعد : ١ / ٩٩ . وربّما نُسِب الرأي الثاني إلى الفرّاء وحده من الكوفيين . وثَمَّ رأيٌ ثالث لابن كيسان وهو أن التّاء هي الاسم وكُثِّرت بـ« أَنْ » .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٥ .

(٥) ينظر: شرح الكافية : ٢ / ١١ ، ونسَب إليه ابن الباذش في الإقناع : ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣ خلاف ذلك ، قال : « فحمزة والمصريون عن ورش عن نافع يُمَطِّطون اللّفظ ، ويُمَكِّنون المدَّ والتشديد ، ويزيدون أدنى مَدٍّ في حروف المدّ واللّين ... وأمَّا قالون وابن كثير وأبو عمرو فقراءتهم على خِلاف ذلك ؛ لأنهم يذهبون إلى السّهولة في التلاوة » .

الجمع في مقابلة علامة التثنية ، وهي في التثنية حرفان ، فكانت في الجمع كذلك ، وقيل : الواو بانفرادها[١] . والنون في " أَنْتُنَّ " حرف دالٌّ على الجمع ، ولا يجوز حذفُها كما تُحذف الواو في " أَنْتُمْ " ؛ لتحصُّنها بالإدغام وعدم الدليل عليها[٢] .

وضمير الغائب في نحو : " هُوَ ، وهِيَ " اسمان بكمالهما ، وقال الكوفيُّون[٣] : الهاء بانفرادها ، والواو والياء إشباعٌ قياساً على المتَّصل في " ضَرَبَهُ ، وضَرَبَهَا " .

ورُدَّ : بأنَّ المتَّصل يَستغني عن كثرة الحروف باتِّصاله بغيره ، بخلاف المنفصل ، فكان جعلُهما أصلاً أَوْلَى من جعلهما إشباعاً ، والكلام في " هُمَا ، وهُمْ ، وهُنَّ " كالكلام في " أَنْتُمَا ، وأَنْتُمْ ، وأَنْتُنَّ " .

* * *

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٦٤ .

(٢) ينظر : المصادر السابقة ، وقيل : إنّه بكماله اسمٌ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٨ ، والمساعد : ١ / ٩٩ .

[ضمير الفصل]

وَالـفَـصْلُ بَـيْنَ الْمُبْتَـدَا وَالْخَـبَرِ ... إِنْ عُـرِّفَ اخْتُـصَّ بِهَـذَا الْمُضْمَـرِ

يَجِـيءُ فِي كَـانَ وَبَـابِ إِنَّـا ... وَبَـابِ مَـا أَيْضـاً وَبَـابِ ظَـنَّـا

كَمِثْـلِ إِنَّـهُ هُـوَ الْغَفُـورُ ... فَهُـوَ فَصْـلٌ زَائِـدٌ ضَمِـيرُ

المشار إليه بقوله : " بِهَذَا المُضْمَر " هو الضمير المرفوع المنفصل ، وهو يتوسَّط بين المبتدأ والخبر[1] مطابقاً للمبتدأ فيما له من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلّم وخطاب وغيبة ، ولا يكون بصيغة المنصوب ، فنحو : " ظَنَنْتُ زَيْداً إِيَّاهُ القَائِمَ " بدلٌ لا فصل ، تقول : " زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، والزَّيْدَانِ هُمَا المُنْطَلِقَانِ ، والزَّيْدُونَ هُمْ المُنْطَلِقُونَ ، والهِنْدَاتُ هُنَّ المُنْطَلِقَاتُ ، وإِنِّي أَنَا المُنْطَلِقُ ، وإِنَّكَ أَنْتَ المُنْطَلِقُ ، وإِنَّهُ هُوَ المُنْطَلِقُ " ، دون " أَنْتَ أَنَا أَفْضَلُ مِنْكَ " ، فأمَّا قول جرير[2] :

وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

فعلى حذف مضاف؛أيّ : يَرى مُصَابي هُوَ المُصَابَا[3] ، أيّ : المُصَاب العَظِيم .

وأجاز قوم[4] توسُّطه بين الحال وصاحبها ، وجعلوا منه قراءة من قرأ : ﴿ هَٰؤُلَاءِ

---

(١) أجاز الفرّاء تقديمه أوّل الكلام . ينظر : معاني القرآن : ١ / ٥١ ، ٢ / ٣٥٢ .

(٢) البيت ليس في ديوانه بتحقيق د. نعمان طه ، وهو في طبعة الصاوي : ١٧ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٩٧ . و« كائن » : خبريّة لإفادة التكثير ككم الخبرية .

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب : ٥ / ٣٩٧ - ٣٩٨ : « ووجه قيام « الياء » مقام المضاف : أنّ مفعول « يرى » في الحقيقة هو المضاف المحذوف ، والياء مضافٌ إليه ، فلما حذف المضاف قام « الياء » المجرور محلاً مقام ذلك المضاف المنصوب على المفعولية ؛ فالفصل مطابقٌ للمحذوف لا للقائم مقامه » .

(٤) أجازه الأخفش ، ومنعه الجمهور . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٦ ، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٢ .

بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[١] بنصب " أَطْهَرَ " .

ورُدَّ : بأنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرةً ، فلا تَلتبِس بالصفة ، ولا تَفتقِر إليه .

وأُجيب عن " أَطْهَر " بأنَّه منصوبٌ على الحال بـ" لَكُم " ، و" لَكُم " خبر " هُنَّ " فيكون من تقديم الحال على العامل الظرفيّ كما في قوله[٢] تعالى : ﴿ والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ بنصب " مَطْوِيَّاتٍ " .

وإنَّما يتوسَّط بينهما إذا كان الخبر معرفة كما مثَّلنا[٣] ، وكقوله[٤] تعالى : ﴿وجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ البَاقِينَ﴾ أو مضارعاً لها بامتناع دخول حرف التعريف عليه كـ" أَفْعَل مِنْ كَذَا " مثل : ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا / أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾[٥] وكذلك ١١٠/ب
" مِثْل ، وغَيْر " ، ولا توسُّطه بينهما إذا كان الخبر مضافاً مثل : " زَيْدٌ غُلَامُ رَجُلٍ " ، وإن امتنع دخول حرف التعريف عليه ؛ لأنَّ " أَفْعَل مِنْ كَذَا " أشدُّ مضارعةٍ للمعرفة من المضاف وإن اشتركا في امتناع دخول اللام ؛ لأنَّ " مِنْ " فيه معاقبةٌ لـلَّام فكأنَّها موجودة فيه ؛ لدلالة أحد المتعاقبين على الآخر .

وتوسُّطه بينهما يكون قبل دخول العوامل اللفظيَّة عليهما ، وهي : " كَانَ ، وإِنَّ ، وظَنَنْتُ " وأخواتها ، و" مَا " في لغة أهل الحجاز ، وبعد دخولها أيضاً

---

(١) سورة هود : من الآية : ٧٨ . قرأ بنصب " أطهر " الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي ، وقرأ الجمهور " أطهر " بالرفع . ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) سورة الزمر : من الآية : ٦٧ .

(٣) سكت المؤلف - رحمه الله - عن ذكر تعريف المبتدأ هنا وكأنّه استغنى بالأمثلة التي سردها عن ذلك ؛ فالبصريُّون يشترطون تعريفه ، وأجاز الفراء وهشام وقوع ضمير الفصل بعد النكرة . وذكره بعد قليل ضمناً بقوله : " فيجب كونهما معرفتين " . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٤ ، والمساعد : ١ / ١٢٠ .

(٤) سورة الصافات : من الآية : ٧٧ .

(٥) سورة الكهف : من الآية : ٣٩ .

كقوله[١] تعالى : ﴿إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ وقوله[٢] تعالى : ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾ ، وتقول : " مَا زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ " ، وقد أشار إلى الجميع بقوله :

وَجَاءَ فِي كَانَ وَبَابِ إِنَّا ... ... إلى آخره

ودخوله ليُؤذِن من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعده من المعرفة خبرٌ لا نعت ؛ لأنَّ النعت والمنعوت لا يُفصَل بينهما بشيء ؛ لأنَّهما كجزء واحد ، بخلاف الخبر والمخبر عنه فإنَّهما جزءان ، ولذلك اشْتُرِط كون الخبر معرفةً ؛ لأنَّ النكرة لا تَجري نعتاً على المعرفة ، وحينئذٍ فيجب كونهما معرفتين ؛ لامتناع الإخبار عن مجرى التوكيد ، وإنَّما تؤكَّد المعارف .

ويسمِّيه البصريُّون فصلاً ؛ لأنَّه هو الذي بيَّن كون ما بعده خبراً [لا] نعتاً ، ويسمِّيه الكوفيون عِمَاداً ؛ لأنَّه اعْتُمِد عليه في هذا المعنى[٤] .

واختُلف فيه : هل له موضع من الإعراب أولا موضع له ؟ والخلاف في هذا مبنيٌّ على أنَّه : هل هو ضمير أو حرفٌ وُضع لهذا المعنى[٥] ؟ يتغيَّر بتغيُّر من هو له ، كما كانت حروف الخطاب كذلك ، فإن قيل : إنَّه ضمير لَزم أن يكون اسماً ، وقد وقع مركَّباً ، فلا بدَّ أن يكون له موضع من الإعراب ، وإن قيل : إنَّه حرفٌ ، فلا موضعَ

---

(١) سورة الأنفال : من الآية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٧ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٥١ ، ٢٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥١ ، والمساعد : ١ / ١١٩ .

(٥) ذهب أكثر النحاة إلى أنّه حرفٌ ، وذهب الخليل إلى أنّه ضمير باقٍ على اسميته . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٥٢ ، والجنى الداني : ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٧ ، والمساعد : ١ / ١٢٠ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٨ .

له من الإعراب ، واستَدَلَّ من رجَّح فيه الحرفيَّة بأنَّه لو كان اسماً وله موضع من الإعراب ، لكان إعرابه إمَّا بطريق الأصالة أو التبعيَّة ، ولو كان الأوَّل لوجب أن يكون مبتدأ ، ولو كان مبتدأ لوجب رفع ما بعده لتعيُّنه للخبريَّة ، لكنَّه لا يجب ، ولو كان الثاني لاختلف باختلاف من هو له ، لكنَّه لا يختلف ، واختار من جعله ضميراً أن يكون تابعاً ، ولا يلزم اختلافُه باختلاف من هو له ؛ لأنَّ ذلك مخصوصٌ بغير التأكيد بالضمائر بدليل قولهم : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وبِهِ هُوَ ، وبِنَا نَحْنُ " ، وإليه ميل المصنِّف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فَهُوَ فَصْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ

فصرَّح بكونه ضميراً .

ويجوز أن تدخل عليه لام الابتداء كقوله[١] تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ لأنَّها تؤكِّد المعنى الذي توسَّط لأجله .

وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعده خبره[٢]، ومنه ما نُقِل في غير السبعة من قراءة ابن مسعود: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٣] و﴿أَنَا أَقَلُّ﴾[٤] في قراءة من رفع "أَقَلُّ"، وهي قليلة، وجعل سيبويه[٥] من هذا الباب قول النبيِّ[٦] ﷺ :

---

(١) سورة الصافات : الآية : ١٦٥ . وفي الأصل : " وإنا كنا لنحن الصالحين " .

(٢) هي لغة قومٍ من بني تميم . وذهب البصريون إلى أنه لا محلّ له من الإعراب ، وذهب الكسائي والفراء إلى أنّ له محلاً . بحسب ما بعده وهو قول الكسائي ، وبحسب ما قبله وهو قول الفراء . ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٩٢ ، والإنصاف : ٢ / ٧٠٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢٧ . وينظر : الجنى الداني : ٣٥١ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٩٧ ، والمساعد : ١ / ١٢٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧٠ .

(٣) سورة الزخرف : من الآية : ٧٦ . وانظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ /٤٢٠، والبحر المحيط : ٨ / ٢٧ ، وعزى القراءة إلى عبد الله وأبي زيدٍ النحويّين .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٣٩ . وقرأ بالرفع عيسى بن عمر . ينظر : البحر المحيط : ٦ / ١٢٩ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٩٣ .

(٦) تقدم تخريجه في الصفحة : ٣٤٢ .

« كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ / عَلَى الفِطْرَة حَتَّى يَكُون أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِه ويُنَصِّرَانِه » ، ٢/١١١
فإن جُعل في " يَكُونُ " ضميرٌ يعُود على " المَوْلُود " فهو على اللغة الكثيرة ، وإن لم يُجعَل وجُعِل " أَبَوَاهُ " اسمَ " يَكُونُ " فهو من القليلة .

* * *

[الضمير المرفوع المتصل]

وَإِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُلْتَا قُمْتُ وَقُمْنَا قُمْتِ قُومِي قُمْتَا
وَقُمْتُمَا وَقُمْتُمُ قُمْتُنَّا قَامَا وَقَامَتَا وَقَامُوا قُمْنَا

هذا هو المرفوع المتّصل بأمثلته الاثني عشر إلّا أنّه زاد "قُومِي ، وقَامَتَا" ، وأخلّ بـ"قَامَ ، وقَامَتْ" ، والضمير في قوله : "وإِنْ وَصَلْتَهْ" يرجع إلى المرفوع المنفصل ، وينقسم هذا إلى بارز ومستتر ، ولا يكون المستتر في غيره ، فالبارز ما لفظ به كـ"التاء" في "قُمْتُ" ، والألف والواو في "قَامَا،وَقَامُوا".

والمستتر ما نُوي كالذي في : "زَيْدٌ قَامَ" ، وهو يستتر في الماضي للغائب المفرد المذكّر ، والغائبة المفردة المؤنّثة ؛ لأنّ قرينتهما لفظيّة ، بخلاف ضمير المتكلّم والمخاطب ، ولا يستتر في الماضي لغير ذلك ، تقول : "زَيْدٌ قَامَ ، وهِنْدٌ قَامَتْ" ، وليست التاء ضميراً ، وإنّما هي حرف يدلّ على تأنيث الفاعل ، ولو كان ضميراً لما ثبتت مع الضمير في "قَامَتَا" ، ولا مع الظاهر في "قَامَتْ هِنْدٌ" ؛ لأنّ الفعل لا يكون على غير جهة الاشتراك بحرف العطف ، وكان هذا مستتراً دون المثنّى والمجموع؛ لأنّه مفرد ، والمفرد سابق على المثنّى والمجموع ، فكان أحقّ بالخفّة ، فإذا ساروا إلى المثنّى والمجموع أبرزوا في المؤنّث والمذكّر ، تقول : "قَامَا ، وقَامُوا ، وقَامَتَا ، وقُمْنَ" .

واعلم أنّ الضمير المرفوع يستتر في غير الماضي أيضاً من المضارع والأمر والصفة، أمّا المضارع فللمتكلّم في جميع أقسامه ، تقول : "أَقُومُ" للمفرد المذكّر والمؤنّث ، و"نَقُومُ" لمثنّاهما ومجموعهما ؛ لأنّ في لفظه ما يدلُّ على من هو له من الهمزة والنون ، وللمخاطب المفرد المذكّر دون غيره من أقسام المخاطب ، وكذلك الأمر والغائب المفرد الذكر ، والغائبة المفردة المؤنّثة دون غيرهما من أقسام الغائب ، تقول : "أَنْتَ تَقُومُ ، وَاضْرِبْ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ ، وهِنْدٌ تَقُومُ" ، وتقول : "أَنْتِ تَقُومِينَ ،

وَأَنْتُمَا تَقُوْمَانِ ، وأَنْتُمْ تَقُومُونَ ، وَأَنْتَنَّ تَقُمْنَ ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوْا ، وَاضْرِبْنَ " بإبراز الضمير ، وكذلك بقيَّة أقسام الغائب والغائبة .

وأمَّا الصفة فمطلقاً للمفرد والمثنَّى والمجموع مذكَّراً ومؤنَّثاً ، تقول : " زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وهِنْدٌ ضَارِبَةٌ ، والزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ ، والهِنْدَانِ ضَارِبَتَانِ ، والزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ ، والهِنْدَاتُ ضَارِبَاتٌ " ، أوجبوا فيها الاستتار ؛ لأنَّ في [لفظها] [1] ما يدلُّ على من هي له ، وليست الألف في " ضَارِبَان " والواو في " ضَارِبُونَ " بضمير ؛ لأنَّها تنقلب في النصب و الجرّ ياء ، والضمائر لا تتغيَّر إلَّا بتغيُّر عاملها كقولك : " قُمْتَ،فَإِنَّكَ " ، وليس العامل هنا بعامل في الضمير ، وإنَّما هو عامل في الصفة ، والضمير فاعل لها .

وقد ظهر بما ذكرناه أنَّ مَحَالَّ الاستتار أربعة : الماضي والمضارع والأمر والصفة ، وأنَّ أقسام المستتر باعتبار / من هو له ثمانية ؛ لتعدُّده في محلَّين منها وهما الماضي ١١١/ب والمضارع ، [في] [2] الماضي إلى اثنين : الغائب ، والغائبة . وفي المضارع إلى أربعة : المتكلِّم كلّه ، والمخاطب وحده ، والغائب ، والغائبة . وإذا كانتِ المَحَالُّ أربعةً وقد تعدَّد في اثنين منها إلى ستَّة ، ولم يتعدَّد في اثنين ، وجب أن تكون أقسامه ثمانية في أربعة محالّ ، وهذه الثمانية واحد منها لازم ، وسبعة غير لازمة ، ومعنى اللزوم فيه : أنَّ ما اتَّصل به لا يسند البتَّة إلى ظاهر ولا إلى مضمر بارز .

فاللازم في مضارع المتكلِّم وهو فعلان " أَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ " ، وغير اللازم فيما عداه[3] ، أمَّا الماضي فيسند إلى الظاهر والمضمر البارز ، تقول: " قَامَ زَيْدٌ ، وَقُمْتُ "،

---

(١) في الأصل : " لفظهما " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " بقي " ، تحريف .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٨ ، وأضاف إلى اللازم : " افْعَلْ ، وتفعلُ " للمخاطب ، واستدركها المؤلف لاحقاً . قال ابن يعيش : " فأمَّا " أَفْعَلُ " إذا أخبرَ عن نفسه ، و" تَفْعَلُ " إذا أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورةُ فاعلٍ البتّة ، استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو : الهمزة في " أَفْعل " والنون في " نَفْعَل " ، وما عدا ما ذُكر من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه فاعرفه "، وانظر : شرح الكافية : ٢ / ٨ .

فلا يكون الاستتار في " زَيْدٌ قَامَ " لازماً ، وأمَّا المضارع للمخاطب فتقول فيه : " تَقُوْمُ ، وَتَقُومَانِ " ، فتسنده إلى البارز ، فلا يكون الاستتار في " تَقُومُ " لازماً ، ومضارع الغائب يسند إلى الظاهر والمضمر البارز ، تقول : " يَقُومُ زَيْدٌ ، والزَّيْدَانِ يَقُوْمَانِ " ، وأمَّا الأمر فيسند إلى المضمر البارز ، تقول : " اضْرِبَا ، واضْرِبُوا " ، وأمَّا الصفة فتسند إلى الظاهر نحو : " زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوْهُ " . فمن غير اللازم ما يسند مع إسناده إلى المستتر إلى المضمر البارز ، فلا يسند إلى الظاهر كالأمر ومضارع المخاطب، ومنه ما يسند إلى الظاهر ولا يسند إلى المضمر البارز كالصفة ، ومنه ما يسند إليهما كالماضي ومضارع الغائب .

وأصل الضمير : المتّصل المستتر ، ثمّ المتّصل البارز ، ثمّ المنفصل مراعاة للأخصر ، فلا يسوغ المنفصل إلّا لتعذُّر الاتّصال ، ويمتنع " ضَرَبَ أَنَا " ؛ لإمكان " ضَرَبْتُ " .

وأسباب تعذُّر الاتّصال سبعة : تقدُّم الضمير على عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] . والفصل بينهما لزيادة معنى كالفصل بإلّا لفظاً أو تقديراً ، واللام الفارقة مثل : مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا ، وَإِنَّمَا ضَرَبَكَ أَنَا ، وإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيَهْ " ، فلا يجوز " ضَرَبَ زَيْداً أَنَا " ، إذ لا يزيده معناه على " ضَرَبْتُ زَيْداً " . وكون عامله معنويّاً مثل : ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾[2] ، إذ لا يتّصل لفظ بما ليس بلفظ[3] . أو محذوفاً مثل : ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[4] . أو حرفاً وهو مرفوع مثل :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[5]

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية : ٥ .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٣٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٣ .

(٤) سورة الإسراء : من الآية : ١٠٠ .

(٥) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه :

وَلاَ الأَصِيْلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

والبيت ليس في ديوانه المطبوع . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٢١ ، والمساعد : ١ / ١٥٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٢ .

﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ﴾[١] دون " إِنَّكَ ، وَلَـكَ " ؛ لئلَّا يؤدِّي إلى الاستتار في الحرف عندما يكون لغائب مفرد ، على اللغة التميميَّة هو داخل في كون العامل معنويّاً[٢] . أو أُسند إليه مصدره [غير][٣] معرَّف باللام مثل : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي أَنْتَ ، وَمِنْ ضَرْبِ زَيدٍ أَنَا " ؛ لتعذُّر اتِّصاله للفصل بالمضاف إليه ، وتعذُّر استتاره لأنَّ المصدر لا يُضمر فيه[٤] .

فإن أُسندت إليه صفةٌ جارية على غير من هي له وجب الانفصال مطلقاً عند البصريِّين[٥] ؛ لما يؤدِّي إليه من اللبس في كثير من المواضع مثل : " نَحْنُ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ ، وَأَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ ، وَأَنْتَ زَيْدٌ ضَارِبُهُ " ، بِخِلَافِ الفعل لو قِيل : " يَضْرِبُهُم " أو " اضْرِبْهُ " / أو يَضْرِبُهُ ، فإنَّه يتبيَّن من قوله بحرف المضارعة ، ولا ٩/١١٢ يتبيَّن في اسم الفاعل ؛ لأنَّه للمتكلِّم والمخاطب والغائب بلفظ واحد ، ففصل لرفع اللبس ، وجعل الباب كلّه واحداً .

وقصره الكوفيُّون[٥] على مواضع اللبس . فنحو : " نَحْنُ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ " ، " نَحْنُ " إجماعٌ ، ونحو " هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَزَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ " ، يفصله البصريُّون طرداً للباب دون الكوفيِّين إذ لا لبس .

---

(١) سورة فاطر : من الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٠٣ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق ، والمثال الذي أورده المؤلف للمصدر إذا أضيف إلى المفعول ويكون فاعله مضمراً ، وأما إذا كان المصدر معرفاً باللام فمثاله : « عجبتُ من الضرب زيداً أنت » . ينظر : حاشية المؤلف على شرح الكافية : ١ / ٢٤٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧ ، وارتشاف الضرب: ٢ / ٩٣١ ، والمساعد : ١ / ١٠٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٤ ، والمقتضب : ٣ / ٩٣ ، والخصائص : ١ / ١٨٦ ، والإنصاف : ١ / ٥٧ ، والتبيين : ٢٥٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٢ .

فإن اجتمع ضميرا نصب ، أو نصب وجرّ ، وأحدهما أعرف مقدّماً ، جاز الأمران عند غير سيبويه نحو : " الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وَضَرْبِيْكَ قَبِيْحٌ ، وَضَرْبِي إِيَّاكَ قَبِيْحٌ "[١] ، وأمّا سيبويه[٢] فيوجب الاتّصال كقوله[٣] تعالى : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوْهَا﴾ ، وإلّا فهو منفصل إمّا من باب واحد مثل : " أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ ، أو أَعْطَيْتُكَ إِيَّاكَ ، [أ]و أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ "[٤] ، وشذّ في الغائبتين " أَعْطَاهَاهُ وأَعْطَاهُوْهَا "[٥]، ومنه قوله[٦] :

وَأَبْقَتْ لِيَ الأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكاً ... وَمُرَّةَ والدُّنْيَا شَدِيْدٌ عِقَابُهَا

قَرِيْنَيْنِ كَالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمَانِنِي ... وَشَرُّ صِحَابَاتِ الرِّجَالِ ذِئَابُهَا

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

أو من بابين والأعرف مؤخّر مثل : " أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ " ؛ لئلّا يجعل للأنقص على الأقوى مزيّة فيما هو كالكلمة الواحدة ، وجوّز المبرّد[٧] الاتّصال مع تأخّر الأعرف

---

(١) ينظر : المفصل : ١٣٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٣ / ١٠٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٤ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٦٤ ، ووجوب الاتصال هنا حيث قُدِّم ضمير المخاطب على ضمير الغائب ، وهو ما عبّر عنه المؤلف بقوله : « أعرف » . قال سيبويه : « وأما قول النحويين : « قد أعطاهوك ، وأعطاهوني » ؛ فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلَّمْ به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تُكُلِّم به كان هيّناً » .

(٣) سورة هود : من الآية : ٢٨ .

(٤) معنى الأمثلة الثلاثة : منحتني نفسي ، ومنحتك نفسك ، ومنحته نفسه . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٦٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : في الموضع السابق .

(٦) تنسب الأبيات إلى مغلس بن لقيط الأسدي ، وتنسب إلى لقيط بن مرة الأسدي . والثالث من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٦٥ . وينظر : معجم الشعراء : ٣٩١ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٠١ . ويروى : « عتابُها » بدل « عقابها » .

(٧) لم أهتد إليه في كتبه ، وانظره في الأصول : ٢ / ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٥ ، والمساعد : ١ / ١٠٦ .

مثل : " أَعْطَيْتُهُوْكَ ، وَأَعْطَاهُونِي " ، وقوله[١] عليه السلام : « مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ مَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » ، شطره الأوّل يَرُدُّ على سيبويه ، وشطره الثاني على المبرّد .

وحرّكت التاء من " قُمْتُ " للساكنين ، لأنّهم أسكنوا لها لام الفعل ، وبالضمّ تنبيهاً على محلّها .

ومجموع النون والألف في " قُمْنَا " هو الضمير ، وقيل : النون وحدها ، وزيدت الألف لئلّا يلتبس بنون جماعة الإناث[٢] .

وحركت " تَاءٌ " المخاطب والمخاطبة في " قُمْتَ ، وَقُمْتِ " لما تركت له " تَاء " المتكلّم ، وفتحت الأولى لأنّ مدلولها كالمفعول من حيث رفع الخطاب عليه ، فتحرّكت بحركته ، وكسرت [الثانية] لأنّ الكسر من الياء وهي دالّة على التأنيث في " اضْرِبِي " ، وهذي والميم والألف في " قُمْتُمَا " لمثنّى المخاطب ، لأنّه لمّا فارق مثنّى المظهر في المعنى بامتناع تنكيره ، [فارقه][٣] في اللفظ ، وضمّ ما قبل الميم حملاً لها على الواو في " ضَرَبُوا " من حيث كانت شفهيّة مثلها .

وأصل قُمْتُمْ : " قُمْتُمُوْ " بالواو بدليل عودها مع ضمير المفعول في مثل : " ضَرَبْتُمُوْهُ " ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوْهَا ﴾، ولكنّها [حذفت][٥] للتخفيف .

والباقي " قُمْتُنَّ " ضمير الفاعل ، والنون دالّة على الجمع ، وقيل : الضمير المجموع[٦] .

* * *

---

(١)

(٢) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧١ ، والمساعد : ١ / ٨٣ .

(٣) في الأصل : : " وفارقه " ، بزيادة الواو . وانظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧١ .

(٤) سورة هود : من الآية : ٢٨ .

(٥) في الأصل : " لما حذفت " ، بزيادة " لما " .

(٦) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧١ .

[الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ المُنْفَصِل]

وَاللَّفْظُ بِالمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ ... إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ

إِيَّاكَ إِيَّاكِ وَقُلْ إِيَّاكُمَا ... إِيَّاكُمُ إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمَا

إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَّا ... جَمْعُ الإِنَاثِ مِثْلُ إِيَّاكُنَّا

هذه هي مُثُل المنصوب المنفصل الاثنا عشر ، لم يُخلّ منها إلَّا بالترتيب[1] .

والحروف التي تتّصل بـ" إِيَّا " من الكاف / ونحوها ، لحقت للدلالة على أحوال ١١٢/ب
من يرجع إليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلّم والخطاب والغيبة؛ لأنَّها ألفاظ اتّصلت بما لفظه واحد ، تبيَّن بها من يرجع إليه فوجب أن تكون حروفاً كالتاء في " أَنْتَ ، وَأَنْتِ " ونحوهما ، والضمير إنَّما هو " إِيَّا " وحدها ، وحكم بكونه مضمراً ؛ لاختلاف صيغته باختلاف أحوال الإعراب ، ومنصوباً لدلالته على المفعوليَّة كدلالة الضمير المنصوب المتّصل إذا قيل : مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ ، وَمَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّايَ " ، ولا محلَّ لهذه اللواحق من الإعراب إذ لا رافع لها ولا ناصب ولا جارّ ، وإنَّما هي علامات كالتنوين ، وتاء التأنيث ، وياء النسب في الدلالة على الأمكنيَّة ، والتأنيث والنسبة ، هذا مذهب سيبويه[2] .

وذهب الخليل[3] إلى أنَّ " إِيَّا " مضمرٌ أضيف إلى مضمر ، واستدلَّ عليه بما سمعه من أعرابيّ : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ " ، بجرّ " الشوابّ " بإضافة " إِيَّا " إليها .

---

(١) الإخلال هنا أنه بدأ بالمنفصل قبل المتصل ، والعذر للمصنّف أن المنفصل مستقلٌّ بنفسه ، من غير حاجة إلى اتصاله بكلمة أخرى . ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٦٢٢ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٥٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ٣١٤ ، والإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٠ .

[وردَّ] بأنَّ الضمير لا يضاف لانتفاء فائدة الإضافة فيه ؛ لأنَّها إمَّا التعريف أو التخصيص ، وهو في غاية التعريف والتخصيص فلا تظهر فائدتها فيه .

وذهب الكوفيُّون[١] إلى أنَّ ما بعد " إيَّا " هو الضمير ، وأنَّه هو الضمير في " أَكْرَمَنِي " إلى " أَكْرَمَهُنَّ " لمَّا أُريد فصله عن العامل بتقديمه عليه مثل : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٢] أو الفصل بينهما مثل : " مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ " ، ولم تكن ممَّا يقوم بنفسه عمد بـ" إِيَّا " لتكون وصلة إلى النطق بها ، وهو ضعيف ؛ لأنَّه ينفي وجود المنصوب المنفصل ، ولأنَّه لا يلزم من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحكم ، وألَّا ينقض بـ" التَّاءِ " في " أَنْتَ " ؛ لأنَّ لفظها كلفظ " التَّاءِ " في " قُمْتُ " ، وليست " التَّاء " في " أَنْتَ " ضميراً معموداً بالاتِّفاق .

وذهب الزجَّاج[٣] إلى أنَّ [" إِيَّا " اسم][٤] ظاهر خُصَّ بالإضافة إلى المضمر ، [وردَّ] بأنَّ الاسم الظاهر لا يقتصر به على نوع واحد من الإعراب إلَّا الظرف والمصدر غير المتمكِّن كـ" صَبَاح " من يوم بعينه و" سُبْحَانَ اللهِ " ، وليس هذا واحداً منها .

وقيل[٥] : " إِيَّاكَ " بكماله هو المضمر ؛ لأنَّ الحكم على بعض الكلمة بالاسميَّة

---

(١) عُزي الرأي إلى الفراء وحده ، وإلى الكوفيين عامةً ، وإليه ذهب ابن كيسان . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٠ ، والجنى الداني : ٥٣٧ ، والمساعد : ١ / ١٠٢ .

(٢) سورة الحمد : من الآية : ٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٢ .

(٤) في الأصل : " اسم إيّا " ، سهوٌ من الناسخ .

(٥) عُزي إلى الكوفيين . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٣٠ .

وعلى بعضها بالحرفيَّة تحكُّم [فحكم][1] بكونه كلمة ، وإنَّما هو كلمتان بمنزلة اسم الإشارة إذا لحقه حرف الخطاب .

وقيل[2]: " إيَّا " لا ظاهرة ولا مضمرة ، لكنَّه مبهم كُنِّيَ به عن ظاهر كما هو مذهب طاهر بن أحمد[3] في أسماء الإشارة ، أمَّا أنَّه ليس بظاهر ، فللزومه النصب ، وليس مصدراً ولا ظرفاً ، وأمَّا أنَّه ليس بمضمر فلعدم دلالته على تكلُّم أو خطاب أو غيبة ، [وردَّ] بمنع كونه غير مضمر لما ذكرنا من اختلاف صيغته لاختلاف أحوال الإعراب ، ولدلالته على ما دلَّ عليه المنصوب المتَّصل / . ٩/١١٣

* * *

(١) بياضٌ بمقدار كلمة ، والنصّ قلق ، ويمكن الاستئناس بما جاء في شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٥ ، قال : " ... احتجّ بأنّ الكلمة لو لم تكن بكمالها اسماً ، لكان الحكم على بعضها بالاسميّة والبعض بالحرفية مجرّد تحكّم . الجواب : إنّا لا نُسلّم أنها كلمة واحدة ، بل هي مركّبة من كلمتين بمنزلة ... " .

(٢) هو رأي ابن درستويه . ينظر : حاشية المؤلف على الكافية : ١ / ٢٤٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦١ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة : ١٦١ .

[الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ المُتَّصِل]

[وَإِنْ تَصِلْ بِالفِعْلِ قُلْتَ صَدَّنِي ... النُّونُ وَاقٍ وَكَذَاكَ إِنَّنِي
وَصَدَّنَا وَصَدَّهُ وَصَدَكَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ وَكَذَاكَ إِنَّكَا
وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِي مَفْهُومُ ... وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومُ]

الضمير المنصوب المتَّصل ناصبه إمَّا الفعل وشبهه من الصفات أوالحروف المشبَّهة به ، وقد أشار إلى ذلك في التمثيل بقوله : " وَصَدَّكَا ، وَإِنَّكَا " ، وهو اثنا عشر كما تقدَّم ، مثَّل منها بما للمتكلِّم في قوله : " صَدَّنِي ، و[صَدَّنَا][1] " ، وبما للمخاطب في قوله : " وَصَدَّكَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ " ، وأَخَلَّ بالمفرد المؤنَّث ، ونبَّه عليه بقوله : " فَكُلُّ مَا بَقِي مَفْهُومُ " ، وبما للغائب في قوله : " وَصَدَّهُ " ، وأشار إلى البقيَّة بقوله :

وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومُ

و " نَا " في " صَدَّنَا " ، مشترك للرفع والنصب والجرّ ، تقول : " نَحْنُ ضَرَبْنَا ، وَزَيْدٌ ضَرَبَنَا ، وَمَرَّ بِنَا " ، ويفرق بين المرفوع والمنصوب بسكون ما قبل المرفوع ، وفتح ما قبل المنصوب ، وبإعلال لام الفعل مع المنصوب نحو : " دَعَانَا ، وَرَمَانَا " ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وعدم إعلالها مع المرفوع ؛ لسكونه نحو : " دَعَوْنَا ، وَرَمَيْنَا " ، والضمير في " صَدَّكُمَا ، وَصَدَّكُمْ ، وَصَدَّكُنَّ " هو الكاف وحدها ، وما بعدها دليل التثنية والجمع والتأنيث على الأصحّ ، وقيل : " الكَافُ " وما بعدها[2] ، و" الهَاءُ " في " صَدَّهُ ، وَصَدَّهَا " وحدها هي الضمير أيضاً ؛ لعدم احتياج المتَّصل إلى كثرة الحروف ، والواو والألف بعدها إشباع عند البصريِّين ، وعند الكوفيِّين " الهَاء "

---

(١) في الأصل : " صدّكا " ، تحريف .

(٢) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٨ .

وما بعدها[١] ، والخلاف في " صَدَّهُمَا ، وَصَدَّهُمْ ، وَصَدَّهُنَّ " على نحو الخلاف في " صَدَّكُمَا ، وَصَدَّكُمْ ، وَصَدَّكُنَّ " .

و" النُّونُ وَاقٍ " إشارة إلى أنَّ بعض الضمائر يشترط فيه في بعض المحالّ وقوع حرف بعينه قبله ، وذلك الضمير هو ضمير المتكلّم الذي هو " اليَاء " ، والحرف هو نون الوقاية ، سُمِّيت بذلك لأنَّها دخلت لتقي الفعل من الكسر الذي هو أخو الجرّ ؛ لأنَّ الفعل لا مدخل للجرّ فيه ، فأرادوا صونه ممَّا يشبهه ، وذلك أنَّهم التزموا أن تكون حركة ما قبل " ياء " المتكلّم كسرة لتناسبها ، فلو وصلوها بالفعل من غير هذه النون ، لوقعت الكسرة الملتزمة قبل " اليَاءِ " على آخر الفعل[٢] .

وتنقسم هذه النون إلى واجبة وجائزة ، والجائزة تنقسم إلى قويَّة ومتوسِّطة وضعيفة ، فالواجبة في ثلاثة مواضع :

الأوَّل : الماضي العريّ عن نون جماعة الإناث كقولك : " زَيْدٌ ضَرَبَنِي " ، أمَّا لو اتَّصل بالماضي نون جماعة الإناث كقولك : " النِّسَاءُ ضَرَبْنَنِي " ، جاز حذفها استغناء بنون الضمير عنها ، إلَّا أنَّه أكثر ما يجيء في الشعر كقوله[٣] :

---

(١) هكذا في الأصل : الإشباع في " صدَّهُ ، وصدّها " عند البصريين . وهو مخالفٌ لما سبق عند حديثه عن " هو ، وهي " ، قال في الصفحة : ٥٩٩ : " وضمير الغائب في نحو " هي ، وهو " اسمان بكمالهما ، وقال الكوفيون " الهاء " بانفرادها ، والواو والياء إشباعٌ قياساً على المتَّصل في " ضَرَبَه ، وضَرَبَها " " . وهو مخالفٌ أيضاً لما جاء في شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٧ ، قال : " وأما " صَدَّهُ " فالهاء هي الاسم بالاتفاق؛ لعدم احتياج المتصل إلى كثرة الحروف ، والواو التي تتبعه في اللفظ للإشباع ، وأما نحو " صَدَّها " فالضمير عبارة عن الهاء والألف عند البصريين ، وعند الكوفيين هو الهاء ، والألف صلة للفتحة " . وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩١٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٩ . وعَزَيَا القول بأنّ مجموع الهاء والواو في " صَدَّه " هي الضمير إلى الزّجّاج وحده .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٦٨ ، والإنصاف : ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٩ ، ١٢٥، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٢ ، والجنى الداني : ١٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٤ .

(٣) هو عمرو بن معدي كرب . والبيت في ديوانه : ١٦٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٢٠ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٠ ، ومجاز القرآن : ١ / ٣٥٢ ، والمنصف : ٢ / ٣٣٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٧١ . وفي الأصل : " القاليات ، وقليني " بالقاف ، وهو تصحيف ، والصحيح " الفاليات " بالفاء ؛ جمع فالية . وهي التي تفلي الشعر وتخرج القمل منه . و" الثَّغام " شجرٌ إذا يبس ابيضّ .

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوْءُ [الفَالِيَاتِ] إِذَا [فَلَيْنِي]

الثاني : في المضارع العريّ عن نون الإعراب كقولك : "زَيْدٌ يَضْرِبُنِي" ، أمَّا لو اتَّصل بالمضارع نون الإعراب كقولك : "يَضْرِبَانِنِي ، وَيَضْرِبُوْنَنِي ، وَتَضْرِبِيْنَنِي" ، لم يجب ، وما هو المحذوف ؟ قيل[١] : نون الوقاية استغناء بنون الإعراب عنها كما قلنا في "نُونِ" الإناث ، ولأنَّها غير دالَّة على معنى ، بخلاف نون الإعراب / كقولك : ١١٣/ب
"يَضْرِبَانِنِي ، وَيَضْرِبُوْنَنِي" ، فإنَّها تدلّ على الرفع ، فإبقاؤها أولى ، وقيل[٢] : نُونُ الإعراب لأنَّها هي المعرَّضة للحذف بالناصب والجازم ؛ ولأنَّها قد عُهد حذفُها مع ما يقتضيها كما تقدَّم من مثل :

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي[٣]

وقول الآخر[٤] :

قَدْ رُفِعَ الفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

ومن مثل ما جاء في الحديث من قوله[٥] عليه السَّلام : "لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" وأمَّا نون الوقاية فلم يُعهد حذفُها مع ما يقتضيها ، وإذا دار

---

(١) هو قول الأعلم والجزولي ، واختاره ابن هشام . ينظر : النكت : ٢ / ٩٦٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٢ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٤٤ .

(٢) هو رأي سيبويه ، وأشار إليه بعد . ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٢ .

(٣) بعده :

شَعْرَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

وسبق تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ ، من التحقيق .

(٤) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ ، من التحقيق .

(٥) تقدّم تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ .

الأمر بين حذف ما عُهد حذفُه وحذف ما لم يُعهد حذفُه ، فحذف ما عُهد حذفُه أولى ، وهذا هو اختيار صاحب الكتاب .

وإذا اجتمعتا جاز إدغام الأولى في الثانية ؛ لأنَّهما مثلان في كلمة كقوله[١] تعالى: ﴿ [قَالَ] أَتُحَاجُّونِّي﴾ قُرئ بالتشديد على الإدغام ، وبالتخفيف على حذف إحداهما ، ومن الحذف قوله[٢] تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُوْن ﴾ فيمن قرأ بكسر النون .

الثالث : في الأمر كقولك : " اضْرِبْنِي ، وَاضْرِبِيْنِي ، وَاضْرِبَانِيْ ، وَاضْرِبُوْنِيْ ، وَاضْرِبْنَنِي " ، لأنَّها لو حُذفت التبس بأمر المؤنَّثة وبغيره .

والجائزة القويَّة في الماضي مع "نونِ" الإناث ، و" لَيْتَ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، وَقَدْ ، وَقَطْ " ، أمَّا " لَيْتَ " فكقوله[٣] تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ ولا يجوز حذفها منها إلَّا في ضرورة الشعر[٤] كقوله[٥] :

[كَمُنْيَةِ] جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِيْ أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ٨٠ . قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بكسر النون مخفّفة ، وقرأ الباقون بتشديد النون . ينظر : السبعة : ٢٦١ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٦٩ . وفي الأصل : « قل » ، تحريف .

(٢) سورة الحجر : من الآية : ٥٤ . قرأ نافع بكسر النون مخفّفة ، وقرأ ابن كثير بكسر النون مشدّدة ، والباقون بفتحها مخفّفة . ينظر : السبعة : ٣٦٧ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ٧٣ .

(٤) لا يجوز على رأي سيبويه ، وجَوَّز الفراء حذفها . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٣ ، والمساعد : ١ / ٩٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٤ .

(٥) هو زيد الخيل ، والبيت في شعره (شعراء إسلاميون) : ١٩٥ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٧٠ ، والمقتضب : ١ / ٢٥٠ . وينظر : نوادر أبي زيد : ٢٧٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٧٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٤ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٧٥ .

وجابر : رجل من غطفان ، تمنّى أن يلقى زيداً ؛ فلقيه زيدٌ وقتلَه . وفي الأصل : « لمية » ، تحريف . ويروى : " وأتلف " . و" جلّ مالي " .

وأمَّا " مِنْ ، وَعَنْ " فاختيرت منهما محافظة على سكونهما البنائيّ ، ولا تحذف منهما إلَّا في الضرورة[١] أيضاً كقوله[٢] :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسٌ مِنِّي

وأمَّا " قَدْ ، وَقَطْ " فمحافظة على سكونهما أيضاً كقوله[٣] :

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

وقال الآخر[٤] :

امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي
مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٤ .

(٢) البيت في : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٥ ، وضرائر الشعر : ١١٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨٢ ، والمساعد : ١ / ٩٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٨٠ . جاء في الخزانة : " وفي النفس من هذا البيت شيءٌ ؛ لأنا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً لاجتماع الحذف في الحرفين . ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين و لم ينسبه إلى العرب " . وينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٧٠ .

(٣) هو حريث بن عنّاب الطائي ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٦١ . والبيت في : مجالس ثعلب : ٢ / ٥٣٨ ، وذكر القصيدة ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ٨ ، والمقرب : ٢١٣ ، وشرح الشريشي : ٢ / ٤٧٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٤١ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٤٣٤ . ويروى : " قُلت " بدل " قال " و" لِتُغْنِنَّ " بدل " لتغني " وهي لغة لطيِّئ .

(٤) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : مجالس ثعلب : ١ / ١٥٨ ، والخصائص : ١ / ٢٣ ، واللآلئ : ٤٧٥ ، والإنصاف : ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٣١ ، والأول فقط في شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٠ .

وجاء حذفها فيهما كقول الشاعر[١] :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وفي بعض الروايات[٢] : « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَقُوْلُ : قَطِي » .

والجائزة المتوسّطة في المضارع الذي فيه نون الإعراب ، و" لَدُنْ ، وَإِنَّ " وأخواتها النونيَّات كقولك : " يَضْرِبُوْنَنِي ، وَيَضْرِبُونِي ، وَلَدُنِّي " بتشديد النون وتخفيفها ، وكذلك " إِنَّنِي ، وَأَنَّنِي ، وَلَكِنَّنِي ، وَكَأَنَّنِي " ، وإن شئت حذفتها استغناء بنون هذه الحروف[٣] .

والجائزة الضعيفة[٤] في " لَعَلَّ " كقولك : " لَعَلَّنِي " قال[٥] :

وَأَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوْتِ لَعَلَّنِي أُحَدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ يَا أُمَّ خَالِيا

---

(١) هو حميد الأرقط ، وربّما نُسب في بعض المصادر إلى أبي بَحْدَلَة ، ويُحرَّف إلى أبـي نُخَيْلَـة . وكلاهمـا تحريف « بهدلة » ولا خلاف ، فـ« بَحْدَلَة » أحدُ أجداد حميد الأرقط . وهو حميد بن مالك بن رِبْعي بن مُخَاشِن بن قيس بن نَضْلَة بن أُحَيمر بن بَهْدَلة بن عوف بـن كعـب بـن سـعد بـن زيـد منـاة بـن تميـم . أخباره في خزانة الأدب : ٥ / ٣٩٥ . وانظر : جمهرة النسب : ٢٣٦ . والبيت من شـواهد سيبويه : ٢ / ٣٧١ . وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ١٧٣ ، ونوادر أبي زيـد : ٥٢٧ ، والإنصـاف : ١ / ١٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٨٢ . والخُبَيْبَان : عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خُبَيْب - ومصعب أخوه ، غُلّب عليه لشهرته .

(٢) ينظر : صحيح البخاري : ٣ / ٣٣٣ كتاب التفسير ، باب ﴿ وتقول هل من مزيـد ﴾ في تفسـير سـورة (ق) بلفظ « قَط قَط » بدون ياء .

قال ابن حجر عند شرحه الحديث في فتح الباري ٨ / ٤٦١ : « ووقع في بعض النّسخ عن أبي ذرّ « قطي قطي » بالإشباع ، و " قطني " بزيادة نون مشبعة » .

(٣) ينظـر : الكتـاب : ١ / ٢١٠ ، ٢ / ٣٦٩ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، وشـرح الكافية : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٢٣ - ٩٢٤ ، والمساعد : ١ / ٩٦ .

(٤) انظر : المصادر في الهامش السابق .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٠ . وفيه : « ياميّ » بدل « يا أم » ، ولعلـه الصواب .

والكثير " لَعَلِّي " كقوله[١] تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ وإنَّما كانت ضعيفة ؛ لأنَّ من لغاتها " لَعَنِّ " ، فكرهوا اجتماع النونات / بشبهها وهو اللام . ٢/١١٤

فجميع مواضع " نُونِ " الوقاية ستَّة عشر موضعاً ، ثلاثة للواجبة : الماضي العَرِيُّ عن " نونِ " جماعة الإناث ، والمضارع [العَرِيّ][٢] عن " نُونِ " الإعراب ، والأمر . وستّة للقويّة ، الماضي مع " نُونِ " الإناث ، و" [لَيْتَ] وَمِنْ ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطْ "، وستّة [للمتوسّطة][٣] المضارع مع " نُونِ " الإعراب ، و" لَدُنْ ، وإِنَّ ، وأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ " وواحد للضعيفة وهو " لَعَلَّ " .

* * *

(١) سورة غافر : من الآية : ٣٦ .

(٢) في الأصل : " والعري " ، بزيادة الواو .

(٣) في الأصل : " للمتوسط " ، تحريف .

[الضَّمِيرُ المَجْرُور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتْماً يَتَّصِلْ ... بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلْ

نَحْوُ غُلَامِي لِي عَلَى مَا قُدِّمَا ... وَأَشْرَعُ الآنَ أُبَيِّنُ الْمُبْهَمَا

فَالْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالإِشَارَهْ ... شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهْ

لَمَّا كان الجرّ في الأسماء الظاهرة لا يكون إلَّا بدخول حرف الجرّ أو الإضافة، وجب أن لا يكون الضمير مجروراً إلَّا بأحدهما ، فلذلك مثل بقوله : " غُلَامِي لِي " ، فضمير المتكلِّم في قوله : " غُلَامِي " مجرور بإضافة الاسم إليه [و] في قوله : " لِي " مجرور بدخول حرف الجرّ عليه ، وقوله : " حَتْماً يَتَّصِل " إشارة إلى أنَّ الضمير المجرور لا منفصل له ، وأنَّ اتِّصاله متحتِّم ؛ لأنَّ الأمور الموجبة للانفصال متعذِّرة فيه ؛ لأنَّها إمَّا التقدُّم على العامل مثل : " إِيَّاكَ ضَرَبْتُ " ، والمجرور لا يتقدَّم على جارِّه كما مرَّ ، أو الفصل لغرض إمَّا بـ" إِلَّا " كقولك : " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا أَنَا "، وإِمَّا بـ" اللَّامِ " الفارقة بين " إِنِ " الخفيفة والنافية نحو: " وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَه "[1]، والمجرور لا يفصل بينه وبين جارِّه بها ، سواء كان الجارّ حرفاً أو اسماً مضافاً ، أو كون العامل معنويّاً مثل : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ ﴾[2] ، وعامل المجرور لفظيّ ، أو محذوفاً مثل: " إِيَّاكَ وَالأَسَدَ " ، والجارّ لا يُحذف عن مجروره إلَّا قليلاً إذا كان اسماً ظاهراً مثل : " لَاهِ أَبُوكَ " أيّ : " لله " ، ولأنَّ انفصاله يَستدعي وضع منفصل له ولم يوضع فوجب اتِّصاله ، ولم يمثل منه إلَّا بما لمفرد المتكلِّم دون مثنَّاه ومجموعه ، ودون المخاطب والغائب ، وهو واضحٌ بما تقدَّم من التمثيل في المرفوع والمنصوب ، وهو معنى قوله : " عَلَى مَا قُدِّمَا " .

---

(١) من قولهم : " إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ " . ينظر : الأصول : ١ / ٢٦٠ .

(٢) سورة يوسف : من الآية : ٤٥ .

وأمَّا المبهم فهو في الاصطلاح عبارة عمَّا كان في أوَّل الوضع غير مختصّ بمعيّن ، ثمّ اختصّ به و لم يتّفق استعمال أصله في جزئيَّاته ، فباين بذلك النكرة ، و لم يناف المعرفة ، وهو منحصر بحكم الاستقراء في اسم الإشارة والموصول ، أمَّا اسم الإشارة فلصلاحيَّته وصفاً لكلّ مشار إليه ، وأمَّا الموصول فلصلاحيَّته كذلك لوصف كلّ ما يقصد وصفه بالجملة على اختلاف الأجناس والأنواع فيهما ، وأمَّا استعمالاً فلا يطلقان إلَّا على معيَّن[1] .

* * *

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦ ، وشرح كتاب الحدود : ١٥٣ .

[بَابُ الْمَوْصُول]

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صِلَهْ ... بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادَلَهْ / ١١٤ ا

وَهْيَ تَكُونُ خَبَرِيَّةً يَصِحْ ... الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ

نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي ... وَمَنْ وَمَا وَالجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ

نَحْوُ اللَّذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالأُولَى ... وَاللَّائِي وَاللَّاتِي وَذُو قَدْ نُقِلَا

عَنْ طَيِّئٍ فِي ذُو حَفَرْتْ شَاهِدُ ... كَذَا الأُولَى فِي الشِّعْرِ أَيْضاً وَارِدُ

وَذَا الَّتِي مَعْ مَا فَقُلْ مَاذَا تَرَى ... مَعْنَاهُ مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبَرَا

وَأَيٌّ الْمَوْصُولُ وَاللَّامُ الَّتِي ... تُوْصَلُ كَالْمُعْطَى بِهِ [بِالصِّفَةِ][1]

الموصول في الاصطلاح : ما لا يصحّ وقوعه أحد جزئي الجملة إلّا بصلة وعائد ، والصلة جملة مستقلّة خبريّة صحيحة ، أيّ : تحتمل الصدق والكذب ، اسميّة كانت أو فعليّة ، ، أو ما يقدّر بالجملة من ظرف أو جارّ ومجرور[2] ؛ فلا يوصل بجملة " لَكِنَّ " لأنّها للاستدراك ، فهي غير مستقلّة ؛ لاحتياجها إلى المستدرك بها ، ولا بجملة " مَا دَامَ " لأنّها كذلك ، ولا توصل بالجمل الإنشائيّة كجملة الأمر والنهي والاستفهام ؛ لأنّها ليست خبريّة ، ولا بما دخل عليه من الجمل الخبرية " لَيْتَ ، أو لَعَلَّ ، أو مَا " التعجّبيّة ؛ لأنّها ليست صحيحة ؛ لخروجها بما اتّصل بها عن احتمال الصدق والكذب[3] [ويُوصَل بـ" كَأَنّ "][4] ؛ إذِ [التشبيه][5] حكم بإلحاق المشبَّه بالمشبَّه

---

(١) في الأصل : " والصفة " ، وسترد في الشرح على ما أثبتُّ .

(٢) ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٣ - ١٥٥ .

(٣) وهو رأي الجمهور ، وخالف الكسائي بأن جوّز وقوع جملة الأمر والنهي صلة نحو: " جاء الذي اضربه "، وأجاز المازني وقوع جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر صلة ، نحو : " الذي يرحمه الله زيدٌ " . ينظر : الأصول : ٢ / ٢٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق ، وفي الوصل بـ" كأنّ " خلاف ، منهم من أجازه ، ومنهم من قال الأحسن أن لا يوصل بها . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٧ .

(٥) في الأصل : " التسمية " ، تحريف .

به في أظهر أوصافه ، قال الشاعر[١] :

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

وأمَّا قول الفرزدق[٢] :

وَإِنِي لَـــرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُوْرُهَا

فلأنَّه مقدَّر بـ" أَقُولُ " فيها ، ، وإنَّما احتاج إليها لوضعه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل كوضع " ذُو " وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ووضع " أَيّ " وصلةً إلى نداء ما فيه اللام ؛ لأنَّ الجمل لمَّا كانت نكرات ، وأرادوا وصف المعارف بها لم يمكن مع بقائها على التنكير ، فتوصَّلوا إلى ذلك بـ" الَّذِي " ، ومن حقِّها أن تكون معلومة للمخاطب ، تقول : " هَذَا الَّذِي خَرَجَ أَبُوهُ " ، لمن يعلم خروج الأب ويجهل الابن ، فتفيده علم ما لم يعلمه بما يعلمه ، وقيل[٣] : لا يشترط أن تكون معلومة إلَّا إذا كان الموصول مخبراً عنه لوجوب كون المخبر عنه معلوماً ، وإلَّا لزم الحكم على المجهول ،

---

(١) هو عبد الله بن الحجاج التغلبي ، يخاطب عبد الملك بن مروان ويعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير . والبيت في : المحتسب : ٢ / ٢٧١ ، والمخصص : ٨ / ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٢١ ، ١٣٤ .

وقوله: " حِجْلَى " : جمع حَجَلَة، وهو طائر معروف ، ويستشهد به النحاة على هذا الجمع ، وهو نادرٌ ، لم يرد منه في كلام العرب إلا هو و" ظِرْبَى " ؛ جمع ظِرْبان . ويستشهد به النحاة أيضاً في باب التصغير؛ تصغير " صِبْيَة " على " أُصَيْبِيَة " ، كأنهم جمعوه جمع قلة على " أَصْبِيَة " ثم صَغَّروه . والشَّرَبَّةُ : موضع بنجد ، يفصل بين وادي الرَّمَّة ووادي الجريب . ينظر : معجم البلدان : ٣ / ٣٣٣ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢ / ١٠٦ ، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة . وهو من قصيدة لامية ، ورواية البيت فيه :

لَعَلِّي وَإِنْ شَقَّتْ عَلَيَّ أَنَالُهَا

قال البغدادي في خزانة الأدب : ٥ / ٤٦٧ : " وآخر البيت مُغَيَّرٌ عن أصله ، والرواية الصحيحة ... أنالُها " . وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٣٨٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٥ .

والموصول إنَّما يعلم بصلته ، فوجب أن تكون معلومة إذا كان مخبراً عنه ، وفي هذا نظر ؛ لأنَّ المراد كونها معلومة للمخاطب لا للمخبر ، وإنَّما كانت الجملة معرفة له وهي نكرة لاشتمالها على ضميره ، وهو معرفة ، والحقُّ أنَّ التعريف إنَّما حصل بها ؛ لكونها معلومة لا بالضمير ، وإلَّا لزم تعريف الشيء بنفسه .

والعائد ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلُّم والخطاب والغيبة ، نحو : " أَنَا الَّذِي خَرَجْتُ ، وَأَنْتَ الَّذِي خَرَجْتَ " ، ويجوز " خَرَجَ " اعتباراً بلفظ الموصول ، ويجوز حذف العائد مرفوعاً إذا كان صدر جملة / كقول بعض[1] العرب : " مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً " ، وقوله[2] تعالى : ٢/١٥٥
﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ بضمّ النون في قراءة ابن مسعود[3] ، ومنصوباً بغير " إنَّ " وأخواتها كالمنصوب بفعل في قراءة من قرأ قوله[4] تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، أو بوصفٍ ، كقوله[5] تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ أيّ : قاضيه ، ومجروراً إذا جُرَّ الموصول بمثل ما جُرَّ به العائد ، كقولك : " أَخَذْتُ مِنَ الَّذِي أَخَذْتَ مِنْهُ " ، وقوله[6] تعالى : ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ أيّ : تَأْمُرُنَا بِالسُّجُودِ لَهُ ، وقول الشاعر[7] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٤٠٤ ، والمحتسب : ١ / ٢٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٢ . والتقدير : " هو قائل " وقد ضعَّفَ حذفه ابن يعيش .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٤ .

(٣) وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق أيضاً . ينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٥٥ .

(٤) سورة يس : من الآية : ٣٥ ، وهي قراءة أبي بكر وحمزة والكسائي . ينظر : السبعة : ٥٤٠ ، والكشف : ٢ / ٢١٦ .

(٥) سورة طه : من الآية : ٧٢ .

(٦) سورة الفرقان : من الآية : ٦٠ .

(٧) هو عنترة ، والبيت في ديوانه : ٢٩٨ . وينظر : الخصائص : ٣ / ٩٠ ، وشرح التصريح : ١ / ١٤٧ . ويروى : " تَعَزَّيت عن ذكرى سمية " ، و" قبح عنك منها " .

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ أَسْمَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أيّ : بَائِحٌ بِهِ ، وقال ابن السرّاج[1] : إذا اتّفق الفعلان جاز حذفه وإن لم يتّفق الحرفان نحوُ : " سِرْتُ بِالَّذِي سِرْتَ " أيّ : إليهِ ، ومنهم من منع حذفه مطلقاً ؛ لأدائه إلى اللبس في بعض الصور مثل : " رَغِبْتُ فِي الَّذِي رَغِبْتَ " ؛ لأنّه يحتمل " عَنْهُ ، وَفِيهِ "[2] .

وإنّما جاز حذفه من جملة الصلة كما حذف من الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ في مثل قول الشاعر[3] :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبـــاً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ومن الجملة الواقعة صفة للنكرة في قول الآخر[4] :

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَـــاءٍ وَبُعْـدُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُـوا

إلّا أنّ حذفه من الصلة أسوغ من حذفه من الصفة ، وحذفه من الصفة أسوغ من حذفه من الخبر ؛ لأنّ الصفة والموصوف مقدّران بجزء واحد ، فيستغنى منهما عن الربط ، والمبتدأ والخبر جزءان فيحتاج فيهما إليه ، والصفة والموصوف بينهما .

---

(١) الأصول : ٢ / ٣٠٧ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٢٠ ، والمساعد : ١ / ١٥٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شروط حذف الضمير : " أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً " . شرح المفصل : ٣ / ١٥٢ ، وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٢ .

(٣) هو أبو النجم العجلي ، والبيتان في ديوانه : ١٣٢ . وهما من شواهد سيبويه : ١ / ٨٥ ، والمقتضب : ٤ / ٢٥٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٥ ، والخصائص : ٣ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٥٩ . وأم الخيار : زوجته ، والذنب هنا : الشيب .

(٤) هو الحارث بن كلدة الثقفي ، طبيب العرب المشهور . أخباره في المؤتلف والمختلف : ١٧٢ . ونسبه العيني في المقاصد النحوية: ٤ / ٦٠ إلى جرير ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه: ١ / ١٣٠ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٨٩ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢١٩ .

ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ومن ثمَّ امتنع : " جَاءَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " ، إن علّق الظرف بالخبر لا بـ " جَاءَ" .

واختلف في تقديم متعلّقها من ظرف أو حرف جرّ مثل : " جَاءَنِي الَّذِي جَلَسَ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ " ، فأجازه الكوفيُّون والأخفش ، ومنعه الباقون[١] .

ولا الفصل [بينها][٢] وبينه ، ومن ثمَّ امتنع : " جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُنْطَلِقٌ " إن علّق بـ " جَاءَ" لا بالخبر ، إلّا عند من يشترط الترتيب في أجزاء الصلة ، فإنّه يمنع منه[٣] وإن علّق بالخبر ، وإنّما اشترط الترتيب في أجزائها ؛ لأنّها مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة[٤] ، فكما يجب الترتيب في حروف الكلمة ، وإلّا اختلت دلالتها ، فكذلك يجب فيما هو بمنزلة حروفها .

ومن أحكامها : أنّها لا تعمل في الموصول ؛ لأنّ بعض الكلمة لا يعمل في بعض، ولا فيما قبله ؛ لامتناع تقدُّم الصلة على الموصول .

وأنّها لا تحذف لفوات الغرض المقصود منها من تتميم الموصول وإيضاحه ، إلّا إذا قُصد التهويل وتفخيم الأمر كقولهم : " بَعْدَ اللُّتَيَّا وَالَّتِي " ، وقوله[٥] :

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٧ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٤٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٨ .

(٢) في الأصل : " بينهما " ، تحريف . ومعناه : أن لا يفصل بين الصلة والموصول ولا بين أجزائها ، والمثال الذي أورده بعد يشير به إلى أنه كما لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، لا يجوز الفصل بين أجزاء الصلة . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٨٨ . وقال المؤلف في حاشيته على الكافية : ٢٦٤ : " وللصلة خواص وهي : ألا تتقدم ولا جزؤها على الموصول ... ولا يُفصل بينها وبين الموصول ؛ لكونهما بمنزلة كلمة واحدة " .

(٣) وصحة الجملة على هذا الرأي : " جاء الذي أبوه منطلق يوم الجمعة " .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٤٠ ، والمساعد : ١ / ١٧٥ .

(٥) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في مجاز القرآن : ١ / ١١٩ ، وتفسير القرطبي : ٥ / ٨٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٨٨ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٥٤ . وقوله : " لداتي " : جمع لِدَة ؛ ولِدَةُ الرجل : تِرْبُهُ الذي وُلِد معه ويروى : " زعمن أن قد ... " .

بَعْدَ اللُّتَيَّا وَالَّتِي وَاللَّاتِي
زَعَمُنَ أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي

وحكم الموصول البناء ؛ لشبهه بالحرف إمَّا في الوضع لأنَّ منه ما وضعه وضع الحرف ، فـ" مَنْ،ومَا " تُبنَى ، ثمَّ حُملت البواقي عليه ؛ لأنَّها باب واحد ، وإمَّا في الافتقار ؛ لاحتياجه إلى الصلة / . ١١٥/ب

والعائد ، ومن أحكامه أنَّه لا يُخبر عنه ، ولا يُتبع ، ولا يُستثنى منه إلَّا بعد تمامه بالصلة والعائد ؛ لأنَّه كجزء كلمة ، وجزء الكلمة لا يَجري فيه شيء من ذلك ، فلا يجوز : " الَّذِي ضَرْبْتُهُ قَائِمٌ عِنْدَكَ " إذا علِّق الظرف بـ" ضَرْبْتُه " ، ويجوز إذا علِّق بـ" قَائِمٌ " ، ولا " جَاءَنِي الَّذِي الظَّرِيفُ خَرَجَ أَبُوهُ ، وَلَا الَّذِينَ إِلَّا زَيْداً قَامُوا " .

والكلم الموصولة هي : " الَّذي " بإثبات الياء مخففَّة ومشدَّدة ، وبحذفها بكسر الذال ، وسكونها للمفرد المذكَّر[١] .

وهل هو معرب أو مبنيّ على الضمّ أو الكسر في لغة التشديد ؟ فيه خلاف كقوله[٢] :

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ مِنَ الأَمْوَالِ إِلَّا لِلَّذِيِّ
يُرِيدُ بِهِ العَلَاءَ وَيَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

وأصله عند البصريّين[٣] : " لَذِي " كـ" عَمِي ، وشَجِي " ، وعند الكوفيّين[٣] " الَذالُ " وحدها ؛ لسقوط الياء في التثنية ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ اسماً غير مضمر

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٩ - ٤٠ ، واللسان : (لذا) .

(٢) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في الإنصاف : ٢ / ٦٧٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٤٠ ، والأول منهما في شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٤٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٥٠٤ . ويروى : " وإن أغناك إلا ... " ، و" يمتهنه " بدل " يصطفيه " .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٩ .

ولا مخفَّف بالحذف ، لا يكون على حرف واحد ، وسقوط الياء في التثنية للفرق بين تثنية المعرب و[المبنيّ][1] .

و" الَّتِي " كذلك للمفرد المؤنَّث ، و" اللَّذَانِ ، واللَّتَانِ " بتخفيف النون وتشديدها عوضاً عن الياء[2] المحذوفة لمثنَّاهما ، ويجوز حذف النون لطوله بالصلة[3] كقوله[4] :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَيَّ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

و" الَّذِينَ " بالياء في الأحوال الثلاث ، وفي بعض اللغات " اللَّذُونَ " في الرفع لجمع المذكَّر[5] .

وهي صيغٌ مُرتجَلة للتثنية والجمع ، والتغيير الذي فيها ليس بإعراب ؛ لقيام موجب البناء ، وقد جاء حذف النون منه في اللغتين كقوله[6] :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

---

(١) في الأصل : " المثنى " ، تصحيف .

(٢) ياء الذي ، ينظر : اللسان : (لذا) .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٠ .

(٤) هو الأخطل ، والبيت في ديوانه : ١ / ١٠٨ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٤٦ . وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٢٣٦ ، والمنصف : ١ / ٦٧ ، والمحتسب : ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٥٤ (ونسبه خطأ إلى الفرزدق) ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٨٥ . وعمّاه : عمرو ومرّة ابنا كلثوم ، عمرو قتل عمرو بن هند ، ومرّة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر . وقيل : غيرهما .

(٥) هي لغة هذيل . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٠ ، واللسان : (لذا) .

(٦) سبق تخريجه ، ينظر الصفحة : ٣٧٤ ، من التحقيق . وسبق أن فصَّل المؤلف القول فيها في الصفحة : ١٠١ ، من التحقيق .

وقول الآخر[١] :

قَوْمِي [اللَّذُو] بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُؤْسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالمَصَاقِيْلِ

وقوله[٢] تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوْا ﴾ يحتمل الحذف ، ويحتمل كونه صفة لمصدر محذوف تقديره : " وَخُضْتُمْ خَوْضاً كَالَّذِي خَاضُوْا "[٣] .

و" اَلَّلاء " بالهمزة ودونها كسراً وسكوناً ، و" اَلَّلات " بالتَّاء كذلك ، و" اَللَّوَاتِي ، واَللَّا ، واَللَّوَا "[٤] ، قال[٥] :

فَدُومِي عَلَى العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا أَمَ انْتِ مِنَ اَللَّا مَا لَهُنَّ عُهُوْدُ

وقال[٦] :

شَرِبْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ غِزَارِ

مِنَ اَللَّوَا [شُرِّفْنَ] بِالصَّرَارِ

و" اَللَّاتِ " بالكسر والإعراب لجمع المؤنَّث ، والأُولَى في قوله :

كَذَا الأُولَى فِي الشِّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ .

---

(١) هو أمية بن الأسكر الكناني ، شاعرٌ فارس مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان من سادات قومه . أخباره في خزانة الأدب : ٦ / ١٨ وأنشد البيت . وينظر : شرح ابن القوّاس : ١ / ٦٩٢ .
وفي الأصل : " الذي " تحريف ، وإنما أثبتُّ " اللذو " لقول المؤلف قبله : " وقد جاء حذف النون منه في اللغتين " . وكذلك أنشده ابن القواس والبغدادي : " اللذو " .

(٢) سورة التوبة : من الآية : ٦٩ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٦٩ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤١ ، ويقال : اللائي واللاتي ؛ بالياء .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٠٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ .

(٦) البيتان لا يعرف قائلهما ، والثاني في : شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٣ . وهما في اللسان : (لوى) . وفي الأصل : " شربن " ، تحريف .

بجمعهما قال أبو ذؤيب[١] :

وَتُبْلِي الأُولَى يَسْتَلِئمُونَ عَلَى الأُولَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحَدإِ القُبَّلِ

يجري جميع ذلك في أولي العلم وغيرهم .

و " مَا " لغير أولي العلم غالباً تقول : " جَاءَنِي مَا عِنْدَكَ مِنَ المَتَاعِ " ، دون " مَا عِنْدَكَ مِنَ الرِّجَالِ " ، ولكن " مَنْ عِنْدَكَ " ، وقد جاء قول[٢] العرب : " سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا ، وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ " ، أيّ : سبحان الربّ الذي سَخَّرَكُنَّ لنا ، وقوله[٣] تعالى : ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ إذا لم تجعل " مَا " مصدرية[٤] ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ وقوله[٦] : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ وتجيء موصوفة كقوله[٧] : ٩/١١٦

---

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١ / ٩٢ . وينظر : همع الهوامع : ١ / ٨٣ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٢٤٩ . وقوله : وتُبْلي الأُلى : أي القوم . يستلئمون: يلبسون اللأمات وهي الدروع . والألى: الخيل . والحَدَأ القبل : المُفَزَّعة .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٤ ، وجعل " ما " مصدريّة ظرفية ، والتقدير : سبحان الله مُدَّةَ تسبيح الرعد بحمده ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٣٥ .

(٣) سورة الشمس : الآيات : ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٤) ينظر : البغداديات : ٢٦٥ ، والمساعد : ١ / ١٦٥ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٣ .

(٦) سورة النساء : من الآية : ٢٢ .

(٧) اختلف في نسبة هذا البيت ، وقد أورد البغدادي في خزانة الأدب جُلَّ ما قيل حوله ؛ قال : " البيت الشاهد قد وُجد في أشعار جماعة ، والمشهور أنه لأميّة بن أبي الصلت ، من قصيدة طويلة عدتها تسعة وسبعون بيتاً ... ووُجد أيضاً في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي ، وقيل هي لابن صِرْمة الأنصاري ... " وروى عن ابن المستوفي : " وجدت قوله : ربما تكره النفوس من الأمر ... البيت في أبيات لأبي قيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي بن النّجّار ، ووجد أيضاً في أبيات لحُنَيف بن عمير اليشكري " وروى عن صاحب الحماسة البصرية : " وقيل إنها لنهار ابن أخت مسليمة الكذّاب " . ينظر : خزانة الأدب : ٦ / ١١٢ - ١١٦ . والبيت في ديوان أمية : ٤٤٤ ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٠٩ ، والمقتضب : ١ / ٤٢ . وينظر : الحماسة البصرية : ٢ / ٧٧ ، والأصول : ٢ / ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٤٨ .

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

واستفهاميَّة كقوله[١] تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ وشرطيَّة نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾[٢] وتامَّة نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٣] وصفة نحو : ﴿ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾[٤] .

و " مَنْ " لأولي العلم غالباً[٥] ، وقد جاء قوله[٦] تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ وقوله[٦] : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ ، وقوله[٧] : ﴿ جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴾ من النعمة ، وقيل : المراد نوح عليه السلام ، لأنَّه نعمة أنعم الله بها عليهم فكفروا بها[٨] ، وتجيء استفهاميَّة نحو : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[٩] ، وشرطيَّة نحو : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴾[١٠] ، وموصوفة [كقوله][١١] :

---

(١) سورة طه : من الآية : ١٧ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ ، وفي الأصل : " يوفّ إليكم " ، خطأ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٧١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٦ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٣٤ ، والمساعد : ١ / ١٦٤ .

(٦) سورة النور : من الآية : ٤٥ .

(٧) سورة القمر : من الآية : ١٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٨٨ ، والبحر المحيط : ٨ / ١٧٨ .

(٩) سورة البقرة : من الآية : ٢٤٥ .

(١٠) سورة الفرقان : من الآية : ٦٨ .

(١١) في الأصل : " كقوله تعالى " . والبيت ينسب إلى حسان بن ثابت ، وهو في ديوانه : ١ / ٥١٥ ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، وإلى كعب بن مالك الأنصاري ، وهو في ديوانه : ٢٨٩ ، وإلى بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وإلى عبد الله بن رواحة ، وليس في ديوانه .
وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٠٥ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢١ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٧٣ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٢٠ .

وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وأجاز الكوفيُّون وقوعها زائدة كقوله[١] :

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

وقيل المراد : والأَثْرَونَ إِنْسَاناً يُعَدُّ عَدَداً ، فهي نكرة موصوفة .

و " ذُو " في لغة طَيِّئ كقوله[٢] :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وهي بالواو في الأحوال كلّها تقول : " جَاءَنِي ذُو خَرَجَ ، وَرَأَيْتُ ذُو خَرَجَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو خَرَجَ " ؛ أيّ : بالذي خرج ، ولا تتغيَّر عن لفظها في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[٣] ، ومنهم من يُعربها[٤] ، قال[٥] :

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : شرح القصائد السبع : ٣٥٣ ، وضرائر الشعر : ٨١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٩٢ ، وخزانة الأدب: ٦ / ١٢٨ . وقوله : « الأثرون » : جمع أثرى، وهو أفعل تفضيل من : ثريتُ بك ، بكسر الراء ؛ أي كَثُرت بك . ويروى : " العشيرة " بدل " القبائل " . وجَعَل المؤلف " مَنْ " موصوفة بجملة ، ويجوز أن تكون موصوفة بمفرد ، بجَعْل " عددا " مصدراً بمعنى المفعول . وكلا التخريجين للبصريين .

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي ، شاعرٌ إسلامي . أخباره في خزانة الأدب : ٦ / ٤٠ . والبيت في : شرح الحماسة للمرزوقي : ٢ / ٥٩١ ، والمرتجل : ٦٩ ، والإنصاف : ١ / ٣٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٣٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٣٤ .

(٣) حكى فيها أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٠٧ : التثنية والجمع ، قال الرضى في شرح الكافية : ٢ / ٤١ : " الأكثر أن " ذو " الطائية لا تصرف ، نحو : " جاءني ذو فعل وذو فعلا ... " . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤١ - ٤٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٠٧ .

(٥) هو منظور بن سحيم الفقعسي الكوفي ، إسلاميّ . أخباره في معجم الشعراء : ٣٧٤ ، وأنشد البيت . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١١٥٨ ، والمقرب : ٥٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧٤ .

وَإِمَّا كِـــرَامٌ مُوْسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عَنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

ومنهم من يقول فيها : " ذَات " في المؤنَّث[١] .

و" ذَا " مع " مَا " أو " مَنْ " الاستفهاميَّتين ، تقول : مَاذَا صَنَعْتَ ، وَمَنْ ذَا ضَرَبْتَ ؟ أيّ : مَا الَّذي صَنَعْتَهُ ، ومَنْ الَّذِي ضَرَبْتَهُ ؟ ولا يكون " ذَا " عند سيبويه[٢] موصولاً بمعنى " الَّذِي " إلَّا مع " مَا ، أو مَنْ " ، ولا يجيء غيره من ألفاظ الإشارة كذلك ، وأجازه الكوفيُّون بدونها[٣] وأنشدوا[٤] :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

واحتجّوا بأنَّه لمَّا صحَّ استعماله كذلك في صورة ، صحَّ في كلِّ صورة .

[واحتجّ] سيبويه بأنَّ وضع الموصول منافٍ لوضع اسم الإشارة ؛ لدلالته على الغائب ، ودلالة اسم الإشارة على الحاضر[٥] ، فوضع أحدهما موضع الآخر على

---

(١) حكاها الجزولي . ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤١ .

(٢) يرى ابن الأنباري أنها لا تتركب مع " من " كما تتركّب مع " ما " الاستفهامية ، وهو مردود بالسماع عن العرب ، قال سيبويه في الكتاب : ٢ / ٤١٦ : " هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة " الذي " وليس يكون كالذي إلا مع " ما " و" من " في الاستفهام " اهـ . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٠٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٨ ، والإنصاف : ٢ / ٧١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٢ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٤ - ٦٩٥ .

(٤) قائله : يزيد بن مفرّغ الحميريّ . والبيت في ديوانه : ١١٥ . وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٣٦٤ ، والمحتسب : ٢ / ٩٤ ، والإنصاف : ٢ / ٧١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٤١ .

وقوله : " عَدَسْ " : كلمة يزجر بها البغل . وعبّاد : هو عبّاد بن زياد بن أبيه ، والي سجستان من قبل معاوية . وطليق : الذي أُطلق من الإسار .

(٥) الكتاب : ٢ / ٦١ ، ٤ / ٢٢٨ .

خلاف القياس ، وأجازه [الكوفيُّون] أيضاً في غير " ذَا " ، وحملوا عليه قوله[١] تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ .

ويجوز تقدير مَاذَا : بِمَا الَّذِي ، على أنَّ " مَا " مبتدأ ، و" الَّذِي " خبرُه[٢] ، أو عكسه ، فلا يجوز عمل ما بعدهما فيهما ، ولا في واحد منهما ؛ لأنَّ الصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله ، وبأيّ شيء ، على أنَّه مفعول به لما بعده .

وجاء بالوجه الأوَّل دون الثاني قوله[٣] :

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ/ ١١٦/ب

لأنَّ إثبات الهمزة ورفع البدل يدلّ على أنَّ " ذَا " موصولة .

وبالوجه الثاني دون الأوَّل قوله[٤] :

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

لامتناع كون "عَسَى" صلة ؛ لأنّ الصلة جملة خبريَّة ، وعَسَى لا تحتمل الصدق والكذب ، وبالوجهين قوله[٥] تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ ، ويختار في

---

(١) سورة طه : من الآية : ١٧ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٢٨ .

(٣) هو لبيد بن ربيعة . والبيت في ديوانه : ٢٥٤ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٤١٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٩ ، والمعاني الكبير : ٣ / ١٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٣ ، والبحر المحيط : ١ / ١١٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٦ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٤٥ . وقوله : أَنَحْبٌ ؛ النَّحْبُ : النَّذْرُ .

(٤) ينسب إلى جميل بثينة ، وهو في ديوانه : ١٤٢ ، وإلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ٢٠٣ . وينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١٣٨٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٦ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٥٠ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢١٩ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٣ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٥٨ - ١٥٩ .

جواب الوجه الأوّل الرفع ، وفي جواب الوجه الثاني النصب ، فيكون الجواب مطابقاً للسؤال بحسب القرينة في أنَّ وقوع الجملة الاسميَّة مع الاسميَّة ، والفعليَّة مع الفعليَّة أولى من العكس ، وقُرئ[١] : ﴿ قُلِ العَفْوَ ﴾ بالرفع والنصب ، فالرفع بتقدير : الَّذِي يُنْفِقُونَه العَفْوُ ، والنصب بتقدير : أَيُنْفِقُونَ العَفْوَ .

و" أيّ " في مثل : " جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ " ، أيّ : الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ ، وتجيء استفهاميَّة نحو : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾[٢] وشرطيَّة نحو : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾[٣] وموصوفة نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا العَزِيزُ ﴾[٤] وصفة نحو : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ " ، والمراد منها هاهنا الموصولة ، ولذلك قيَّدها بقوله : " وأيٌّ المَوْصُولُ " ، ولا بدَّ من إعرابها إذا حذف ما تضاف إليه[٥] ، حذف صدر صلتها أو لم يحذف ، نحو : " أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ أَيّاً أَفْضَلُ ، وأيّاً هُوَ أَفْضَلُ " ، وكذلك إذا أضيفت وكمل صدر صلتها نحو : " أَوْصِ مِنْ بَنِيكَ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ " .

فإذا حذف صدر صلتها بُنيت على الضمّ[٦] ، أمَّا البناء فلأنَّها بحذف صدر الصلة بقيت كبعض كلمة ، وأمَّا الضمّ فلتضمُّنها المحذوف تضمّن " قَبْلُ ، وَبَعْدُ " المضاف إليه عند حذفه ، فبُنيت بناءهما نحو : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٧] ومنهم

---

(١) الرفع قراءة أبي عمرو ، والنصب قراءة الجمهور . ينظر : السبعة : ١٨٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٥٩ .

(٢) سورة النمل : من الآية : ٣٨ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية : ١١٠ .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٧٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٨ .

(٦) ينظر : الكتاب: ٢ / ٤٠٠ ، والأصول : ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢١ ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ يرى الكوفيون أنها معربة في الأحوال كلها ، ويرى البصريون أنها تُبْنَى إذا كانت مضافة وحذف صدرُ صلتها . الإنصاف : ٢ / ٧٠٩ .

(٧) سورة مريم : من الآية : ٦٩ .

من يعربها مع حذف صدر الصلة ، وعليه قراءة[١] من قرأ : ﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بفتح الياء ، ويروى في قوله[٢] :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِمْ أَفْضَلُ

الجرّ والضمّ[٣] وهي في بقيّة أقسامها معربة مطلقاً ؛ لملازمتها الإضافة إلى المفرد أو التنوين إن لم تضف ، أو حملاً على نظيرها وهو " بَعْض " ، أو نقيضها وهو " كُلّ "[٤] .

وحكم " أَيَّة " للمؤنّث حكم " أَيّ " للمذكّر في جميع ما ذُكر .

و" الألف واللام " في اسم الفاعل أو المفعول نحو : " جَاءَنِي الضَّارِبُ " أيّ : الَّذِي ضَرَبَ ، أو " المَضْرُوْبُ " أيّ : الَّذِي ضُرِبَ ، وهي المشار إليها بقوله :

... ... وَاللَّامُ الَّتِي تُوْصَلُ كَالْمُعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

يريد : باسم الفاعل أو المفعول ، ولا يكون إلّا مع الجملة الفعليّة ليتأتّى اشتقاق اسم الفاعل أو المفعول على حسب المعنى ؛ لأنّهما إنّما يُشتقّان من الفعل[٥] ، وإنّما عدل إليهما مراعاة للفظ اللام ؛ لأنّ لفظها كلفظ المعرفة ، وتلك لا تدخل إلّا على

---

(١) هي قراءة طلحة بن مصرِّف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش ، وقرأ الجمهور " أيُّهم " بالرفع . البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ - ٢٠٩ . وينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٣٩ .

(٢) البيت ينسب إلى غسان بن وعلة في كثير من المصادر ، وقد أنشده أبو عمرو الشيباني في الجيم : ٢ / ٢٦٤ ، عن غسان بن وعلة . وغسان هذا : أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب ، فلعل نسبته إليه جاءت من روايته له . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٧١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٧ ، وشرح التصريح : ١ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٦١ .

(٣) في الأصل : " وقوله : الجر والضمّ " ، وهي زيادة من الناسخ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٥ .

اسم ، والذي يدلُّ على أنَّ اسم الفاعل والمفعول الواقع بعدها صلة لها في تقدير الفعل : عمله عمل الفعل مطلقاً من غير اشتراط في الزمان على ما سيأتي ، وقد جاء وصلها بصريح الفعل في ضرورة الشعر كقوله[١] / : ٩/١١٧

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

واختلف فيها هل هي حرف أو اسم ؟

فذهب الأخفش[٢] إلى أنَّها حرف تعريف ؛ لأنَّ العامل يتخطَّاها ويعمل فيما بعدها ، تقول : " رَأَيْتُ الضَّارِبَ " ، كما يكون ذلك مع المعرِّفة إذا قلت : " رَأَيْتُ الرَّجُلَ " ، ولأنَّها لو كانت اسماً موصولاً لما تقدَّم عليه ما في حيِّز الصلة ، لكنَّه تقدَّم في قوله[٣] تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ ﴾ .

وذهب ابن السرَّاج[٤] إلى أنَّها اسم ، وهو اختيار المصنِّف ؛ لذكره إياها في جملة المعارف ، واحتجُّوا لذلك بعود الضمير إليها مفرداً ومثنًّى ومجموعاً في : " الضَّارِب ، والضَّارِبَانِ ، والضَّارِبُونَ " ، وذلك من خصائص الأسماء .

* * *

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٠٧ ، من التحقيق .

(٢) رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٨ ، والجنى الداني : ٢٠٢ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٩٨ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٢٠ .

(٤) الأصول : ٢ / ٢٢٣ ، ٢٦٥ . وهو رأي الأكثرين . ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٦٩٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠١٣ ، والمساعد : ١ / ١٨٠ . ويُقَدَّر في قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ محذوفٌ دلَّت عليه الصلة ، وهو " زاهدين فيه من الزاهدين " ، أو على تقدير : أعني .

[الإخبار بالذي وفروعه]

وَمِنْـهُ بَـابُ اسْـمُهُ الإِخْبَـارُ ... بِـأَلْ وَبِـالَّذِي كَمَـا تُخْتَـارُ
وَذَاكَ أَنْ يُقَـالَ كَيْـفَ تُخْـبِرُ ... عَـنْ ذَا بِـأَلْ وَبِـالَّذِي فَتَنْظُـرُ
إِنْ كَـانَ عَـامِلٌ لَـهُ تَصَرَّفَـا ... وَكَـانَ مِمَّـا جَـازَ أَنْ يُعَرَّفَـا
وَكَـانَ مِمَّـا جَـازَ أَنْ تُضْمِـرَهُ ... وَأَنْ تُعِيـدَ لِلَّـذِي مُضْمَـرَهُ
فَـانْقُلْ لآخِـرِ الْكَـلَامِ الاسْمَـا ... وَاجْعَـلْ مَكَانَـهُ ضَمِـيراً حَتْـمَا
وَانْـتِ بِـأَلْ وَبِـالَّذِي ابْتِـدَاءَ ... خَـبَرُهُ مَـا فِي الْأَخِـيرِ جَـاءَ
نَحْـوُ الَّـذِي يَقُـومُ مِنَّـا عَمْـرُو ... وَالضَّـارِبُ الْغُـلَامَ مِنَّـا بَكْـرُ
[فَفِـي][1] يَقُـومُ مُضْمَـرُ الَّـذِي اسْـتَتَرْ ... كَـذَاكَ فِي الضَّـارِبِ ذِكْـرُ مَـا ظَهَـرْ
وَثَـنِّ وَاجْمَـعْ ثُـمَّ أَنِّـثْ مُخْـبِرَا ... بِشَـرْطِ أَنْ يَـأْتِي الْكَـلَامُ خَـبَرَا

أيّ : ومن قسم الموصول باب اسمه الإخبار ، ومعنى الإخبار من قولهم : أَخْبَرَ عَنْ كَذَا بالَّذي، أيّ: بَيَّنه إذا كان مبهماً أو معلوماً من غير جهة كونه كذا بأنَّه كذا، سواء كان منسوباً إليه كالمبتدأ والفاعل ، أو منسوباً كالخبر ، أو لا يكون كذلك كالمفعول ، وذلك لأنَّ الشيء قد يكون مبهماً أو معلوماً من جهة ، مجهولاً من جهة أخرى ، فإذا أُريد إزالة إبهامه أو جَعله معلوماً من الجهة التي هو منها مجهول، فُعل به ما سنذكره من كيفيَّة الإخبار ،فليس معنى قولهم : أَخْبَرَ عَنْ كَذَا بِالَّذِي عَلَى ظَاهِرِه؛ لأنَّ ظاهره : اجْعَل الَّذِي خَبَراً عَنْهُ ، وليس ذلك بمرادٍ ، وإنَّما معناه : أَخْبَرَ عَنْ مُبْهَمٍ أو معلومٍ من جِهَة يُراد الإعلامُ به من غيرها ، وهو في نفْس الأَمْر كَذَا بأنَّه كَذَا ،

(١) في الأصل : " ففي الذي " ، بزيادة الذي .

متوصّلاً إلى ذلك بالَّذِي[١] ، فالباء في قولهم :"بِالَّذِي"للاستعانة .

ويساوي " الَّذِي " في ذلك من الموصولات " اللَّام " التي بمعناه ، فتخبر بأيِّهما شئتَ ، وهو معنى قوله :

بِأَلْ وَبِالَّذِي كَمَا تُخْتَارُ

أيّ : أنت مخيَّرٌ في الإخبار بأيِّهما شئت [في][٢] الجملة الاسميَّة ، / واللام لا يخبر بها إلَّا في الجملة الفعليَّة خاصَّة[٣] ؛ لأنَّ صلتها لا تكون إلَّا اسم فاعل أو مفعول ، ولا يمكن صوغهما إلَّا من الجمل الفعليَّة دون الاسميَّة ؛ لأنَّهما لا يُشتقَّان إلَّا من الفعل كما تقدَّم ، ولا تفارقه في غير ذلك إلَّا من حيث إنَّه إذا كان الفعل مسنداً إلى ضمير غير المخبر عنه ، وأُخبر عنه باللام ، وجب إبراز الضمير وفصله على ما يراه البصريُّون[٤] ؛ لأنَّ الصفة المسندة إلى الضمير حينئذٍ تكون جارية على غير من هي له ، فتقول : " الضَّارِبُه أَنَا زَيْدٌ " ، لأنّ " اللَّام " لزيد واسم الفاعل للمتكلِّم ، ولو أخبرت بالذي فقلت : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " لم يجب ذلك ، فلا تقول : " الَّذِي ضَرَبَهُ أَنَا زَيْدٌ " ، وكيفيَّة الإخبار أن تصدِّر الجملة بالموصول مبتدأ ، وتضع موضع الاسم الذي الإخبار عنه ضميراً مطابقاً للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث عائداً ، وتؤخِّر ذلك الاسم خبراً عن الموصول ، وهو معنى قوله : ١١٧/ب

فَانْقُلْ لِآخِرِ الكَلَامِ الاسْمَا

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٧٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٠٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٥٦ .

(٢) في الأصل : " وفي " بزيادة الواو .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥١ ، والمساعد : ٣ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٦ ، والمساعد : ٣ / ٢٨٥ .

إلى قوله :

خَبَرُهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَ

فإذا أخبرت عن زيد من " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، قلت : " الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ " ، أو عن منطلق قلت : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ " ، أو عن زيد من" قَامَ زَيْدٌ " قلت : " الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، والقَائِمُ زَيْدٌ " ، ونظيره من تمثيله :

.....الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو وَالضَّارِبُ الْغُلَامَ مِنَّا بَكْرُ

فالذي مبتدأ ، وعمرو خبره ، وما بينهما من الفعل والفاعل المستتر صلة الذي ، والعائد الضمير المستتر ، وهو معنى قوله :

فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرْ

أيّ : مضمر يعود على " الَّذِي " مستتراً فأضافه إليه ، وأمَّا " الضَّارِبُ الغُلَامَ مِنَّا بَكْرُ " ، فضارب صلة الألف واللام ، وفيه ضمير يعود عليه ، وقد أشار إليه بقوله :

كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرْ

وكذلك إذا ثنّيت الموصول واسم الفاعل أوجمعتهما أو [أ]نّثتهما ، ثنّيت المخبر عنه ، وجمعته وأنّثته[1] .

وقوله :

بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِي الكَلَامُ خَبَرَا

احتراز من المستفهم عنه ومعمول الأمر والنهي ؛ لأنّه لا يخبر عن شيء منها لعدم صحّة وقوع جملها صلة ، وللإخبار على هذه الطريقة شروط ، ذكر منها أربعة ؛ واحد منها يختصُّ بالإخبار باللّام ، وثلاثة عامّة للّام والّذي ، فالمختصُّ باللام تصرّف العامل[2] ، وقد أشار إليه بقوله :

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥١ .

إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرَّفَا

ولكنَّه لم ينبِّه على اختصاصه ، وإنَّما اختصّت اللام بذلك ؛ لأنَّ صلتها لا تكون إلَّا اسم فاعل أو مفعول .

ولا يصحُّ اشتقاقهما إلَّا من الفعل المتصرِّف دون غيره ، فلا يجوز الإخبار عن زيد من " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، ولا عن زيد من " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً " باللام[1] ؛ لعدم صحَّة اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منهما ، ويجوز بالذي تقول : " الَّذِي عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، والَّذِي لَيْسَ قَائِماً زَيْدٌ " ، وصحَّ وقوع جملة " عَسَى " صلة ، وإن لم تكن خبريَّة صحيحة لتقديرها بالقول الذي يقال فيه : " عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، والثلاثة الباقية ممَّا ذكره من الشروط :

أحدها : أن يكون الاسم الذي يُراد الإخبار عنه بحيث يصحّ تعريفه ، وهو معنى قوله :

وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا / ٩/١١٨

لأنَّ الإخبار عنه يستلزم وضع الضمير موضعه ، فإذا كان غير قابل للتعريف ، لم يصحّ وضع الضمير موضعه ، فيبطل الإخبار عنه على هذه الطريقة ، وعلى هذا فلا يصحّ الإخبار عن الحال ، ولا عن التمييز[2] ، ولا عن المجرور بـ" رُبَّ " ، ولا عن مبني " لَا " التي لنفي الجنس ؛ لأنَّها لا تكون إلَّا نكرات ، وكذلك عن "رَجُل" في مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٠١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥١ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٤٩٨ : " وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز فلأن ذلك يؤدي إلى رفعهما ، وذلك إخراج لهما عن بابهما ، وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما معرفتين ، والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلا منصوبين مظهرين منكرين " .

وثانيها : أن يكون ممَّا يَصِحُّ إضمارُه[١] ، فلا يخبر عن المجرور بـ" حَتَّى ، والكَافُ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ " و" وَاو " القسم وتائه ؛ لأنَّها مختصَّة بالظاهر ، ولا عن المصدر العامل في مثل : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً " ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أن يكون الضمير عاملاً[٢] لو قلت : " الَّذِي عَجِبْتُ مِنْهُ زَيْداً ضَرْبَكَ " ، ولا عن الموصوف ، ولا الصفة ؛ لأنَّ الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة .

وثالثها : أن يكون بحيث يصحُّ أن يعاد الضمير الموضوع موضعه إلى الموصول ، وهو معنى قوله :

وَأَنْ تُعِيْدَ لِلَّذِي مُضْمَرَهُ

أيّ : وجاز أن تُعيد للذي مضمره ، وذلك بأن لا يكون ضميراً مستحقّاً لغير الموصول ، فلا يجوز الإخبار عن الضمير في مثل : " زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ " ؛ لأنَّه إذا قيل : " الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ " بوضع ضمير موضعه ، فتأخيره خبراً ، فحينئذٍ إن أُعيد الضمير إلى الموصول على قاعدة الإخبار ، بقي المبتدأ بلا عائد ، وإن أعيد إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد[٣] ، ويفوت شرط الإخبار فيفسد ولا يجوز أن يعود إليه الضمير المتأخِّر ؛ لأنَّه من جملة أخرى غير جملة الصلة ، والضمير العائد إلى الموصول يجب أن يكون من الجملة التي هي صلة ؛ لأنَّ فائدته ربط الصلة بالموصول ؛ لئلَّا تقع أجنبيَّةً .

ومن شروطه أيضاً ــ ولم يذكره ــ أن يكون بحيث يصحُّ تأخيره ، فلا يجوز الإخبار عمَّا له صدر الكلام كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط[٤] ، ولا عن ضمير

---

(١) ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٦٥٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٧ - ٤٩٨ ، قال : " ... وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفة ؛ فإنهم يجيزون : " ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ " وذلك لا يجوز عندنا " .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٠ .

(٤) أسماء الاستفهام يجوز الإخبار عنها بشرط تقدمها ؛ كقولنا : " أيُّهم الذي هو قائمٌ " . ينظر: الأصول : ٢ / ٣٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٣ .

الشأن[١] .

ومنها[٢] : أن يكون بحيث يصحُّ رفعه ، لاستلزام الإخبار عنه تأخيره خبراً ، فلا يخبر عن المصادر غير المتصرِّفة من نحو : " سُبْحَانَ الله ، وَمَعَاذَ الله ، وَعَمَرَكَ الله ، وقَعْدَكَ الله " ؛ لأنَّها لا تنفكُّ عن المصدريَّة ، ولا يخبر بها ولا عنها ، فلا يصحُّ رفعها[٣] ، ولا عن الظروف غير المتصرِّفة أيضاً من نحو : " سَحَر ، وذَات مَرَّة " ؛ لأنَّها كذلك[٤] .

فشروط الإخبار إذاً ستَّةٌ ، واحد مختصٌّ باللام وهو : تصرُّف العامل ، وخمسة عامَّة للام والذي ، وهي : صحَّة تعريف المخبر عنه ، وإضماره ، وعود الضمير إليه ، وتأخيره ، ورفعه ، وما عدا ما ذكر فحكمه في جواز الإخبار عنه وكيفيَّة الإخبار يُعلم ممَّا ذكرنا ، فاعتبره في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

أمَّا المرفوعات فإذا أخبرت عن الشمس من " طَلَعَ الشَّمْسُ " بطرح العلامة قلت : " الَّتِي طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَالطَّالِعَةُ الشَّمْسُ " بإثباتها ؛ ليعود الضمير على الموصول مؤنَّثاً .

وأمَّا ما ينوب مناب الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول فكلُّه يجوز الإخبار عنه إلَّا الجارّ والمجرور[٥] ؛ لامتناع إضمار الحرف .

---

(١) لأنه لا يكون إلا مبتدأ . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٦ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٤٨ .

(٣) أغفل المؤلف الحديث عن المصدر عموماً ؛ فذكر غير المتصرف هنا ، والمتصرّف فيه خلاف ، انظره في : شرح الكافية : ٢ / ٤٦ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٣ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٨ .

ويجوز الإخبار عن اسم " كَانَ ، وَصَارَ / ، وأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، ١١٨/ب وَبَاتَ " بِالَّذِي والألف واللام[١] ، ولا يجوز في بقيَّة أخواتها إلَّا بالذي ؛ لتعذُّر بناء الفاعل منها ، وكذلك خبر " إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ " يخبر عنه بالذي دون الألف واللام[٢] ؛ لأنَّ جملها اسميَّة ، وأمَّا " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنَّ " فلا يخبر عن واحد من معموليها لامتناع وقوع الجملة صلة في " لَيْتَ ، ولَعَلَّ " ؛ لخروجها عن الخبر واحتياج ما بعد " لَكِنَّ " إلى ما قبلها ، ولا يمكن تصدير جملها بالموصول .

وأمَّا المنصوبات فتقول في الإخبار عن المفعول إذا كان الفعل متعدِّياً إلى ثلاثة[٣] في مثل : " أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً عَاقِلاً " ، وأخبرت عن المفعول الأوَّل " الَّذِي أَعْلَمَهُ اللهُ عَمْراً عَاقِلاً زَيْدٌ ، والْمُعْلِمُهُ اللهُ عَمْراً عَاقِلاً زَيْدٌ " ، وعن الثاني : " الَّذِي أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً إيَّاهُ[٤] عَاقِلاً عَمْرٌو " ، وعن الثالث : " الَّذِي أَعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً إيَّاهُ عَاقِلٌ ، والْمُعْلِمُ اللهُ زَيْداً عَمْراً إيَّاهُ[٤] عَاقِلٌ " .

وفي المفعول فيه من نحو : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ : الَّذِي سِرْتُ فِيهِ يَومُ الْجُمُعَةِ ، والَّذِي جَلَسْتُ فِيهِ أَمَامَكَ ، والسَّائِرُ أَنَا فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، والجَالِسُ أَنَا فِيهِ أَمَامَكَ "[٥] .

فإن جعلته مفعولاً به على السعَة ، قلت : " الَّذِي سِرْتُهُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، والسَّائِرُهُ أَنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٥٨ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٠ .

(٣) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٨٦ .

(٤) يجوز حذف الضمير هنا ، ينظر : المصدر السابق ، قال ابن السرَّاج : " وإثبات الهاء هاهنا هو الوجه ، وحذفها جائز ، وهو هاهنا أسهل عند المازني وعندي ؛ لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولُه " .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٠٢ ، وقُيِّد بالمتصرف . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٠٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٤ .

وفي المفعول[١] له : " الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاه أو لَه تَأْدِيبٌ ، والضَارِبُ أَنَا زَيْداً إِيَّاه وَلَه تَأْدِيبٌ " .

وفي المفعول معه[٢] : " الَّذِي قُمْتُ وَإِيَّاهُ زَيْدٌ ، والقَائِمُ أَنَا وَإِيَّاهُ زَيْدٌ " ، ولا يخبر عن مثل : مَالَكَ وَزَيْداً ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْراً ؟ ؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام .

وفي اسم إنَّ : " الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ " بِالَّذِي دون الألف واللام ، وفي خبر "كَانَ" في مثل : " كَانَ [زَيْدٌ][٣] أَخَاكَ : الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ ، وَالَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ أَخُوكَ " بانفصال الضمير واتّصاله ، و" الكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ " ، وفي المستثنى " الَّذِي قَامَ القَوْمُ إِلَّا إِيَّاهُ [زَيْدٌ] " .

وأمَّا المجرورات[٤] فتقول في المجرور بالحرف في مثل : " سِرْتُ بِزَيْدٍ ، وأَخَذْتُ مِنْ عَمْرٍو : الَّذِي سِرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، وَالَّذِي أَخَذْتُ مِنْهُ عَمْرٌو " ، ولا يجوز الإخبار عن مجرور " مِنْ " إذا كانت زائدة للزومها النفي ، فلا يمكن التصدير بالموصول ، وفي : " المَالُ لَكَ ، وَزَيْدٌ عَلَى الفَرَسِ " : " الَّذِي المَالُ لَهُ أَنْتَ ، وَالَّذِي زَيْدٌ عَلَيهِ الفَرَسُ " .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٥٠٨ : " ... والصحيح أن الإخبار عن المفعول من أجله لا يجوز " ، وأجازه ابن الضائع ، ينظر : شرحه للجمل : ٢ / ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٤ ، والمساعد : ٣ / ٢٨٥ . استدل ابن عصفور على منعه : " بأن الإخبار عنه يغيّره عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار ؛ لأن المفعول من أجله إنّما يكون اسماً ظاهراً وكان منصوباً لأنه فعل لفاعل الفعل المعلل ؛ فإذا أدّى الإخبار عن الشيء إلى تغيير حاله لم يجز الإخبار عنه " . أما المجيز فاستدل ببقاء شرط من شروطه ؛ وهو اللام في (له) كما مثّل المؤلف .

(٢) فيه خلافٌ كالذي قبله ، منَعَه أبو الحسن الأخفش ، وتابعه ابن عصفور ، وجوّزه ابن الضائع . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠٨ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٢ / ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٥ . وأغفل المؤلف هنا ذكر المفعول المطلق ، وانظره في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٠٩ ، وفيه خلاف أيضاً .

(٣) في الأصل : " زيداً " خطأ من الناسخ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٥ .

وفي المجرور بالإضافة مثل : " جَاءَ غُلَامُ زَيْدٍ " : " الَّذِي جَاءَ غُلَامُهُ زَيْدٌ " ، فإن جُعل المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً مثل : " عَبْد الله ، وامرُؤالقَيْس " لم يجز الإخبار عن المضاف إليه[١] .

وأمَّا التوابع فالصفة والتوكيد وعطف البيان لا يُخبر عنها[٢] ؛ لأنَّه لا يصحُّ إضمارُها ، وأمَّا البدل[٣] فتقول في : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ " إذا أخبرت عن المبدل منه : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلُ زَيْدٌ " ، برفع " زَيْد " فتؤخِّر المخبر عنه خبراً ثمّ تُبدل منه ، وإن شئت : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ رَجُلٌ " ، بجرّه بدلاً من الضمير ، وكذلك الألف واللام ، وإذا أخبرتَ عن البدل قلت : " الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ ، والمَارُّ أَنَا بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ " ، فتُعيد الجارّ / إذ لا منفصل للمجرور . ٩/١١٩

وتقول في العطف[٤] في " قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " إذا أخبرتَ عن المعطوف عليه : " الَّذِي قَامَ هُوَ وعَمْرٌو زيدٌ " ، فتؤكِّد بمنفصل ، وعن المعطوف : " الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وهُوَ عَمْرٌو " ، [و] عنهما معاً : " اللَّذَانِ قَامَا زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، فلا يجوز في " قَامَ زَيْدٌ أو عَمْرٌو " ، عنهما معاً ، ولكن عن أحدهما لعدم اشتراكهما في الفعل .

* * *

وَتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَلْتَهَا بِالْفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا أَدْخَلْتَهَا

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٩٨ .

(٢) أجاز ابن عصفور في شرح الجمل : ٢ / ٤٩٨ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٦٨ ، الإخبارَ عن الصفة ؛ فتقول في : " مررتُ برجلٍ عاقلٍ " ... الذي مررت به رجلٌ عاقلٌ " ، وأجاز أبو حيان أيضاً الإخبار عن التوكيد تقول في : " قَامَ زيدٌ نفسُه " : " الذي قام زيدٌ نفسُه " .

(٣) اختُلف في البدل ؛ فمنهم من اشترط الإخبار عنهما معاً ؛ لأنهما كالصفة والموصوف ، ومنهم من أجاز الإخبار عن كلّ واحدٍ منهما على حدته . ينظر : المقتضب : ٣ / ١١١ ، والأصول : ٢ / ٣٠٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢ / ٣٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٠٤ .

فِي خَبَرِ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً بِهِمَا وَ[1]شُبِّهَا بِالظَّرْفِ حَيْثُ أُبْهِمَا
نَحْوُ الَّذِي يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

قوله : " إِذَا وَصَلْتَها " أيّ : إذا وصلتَ هذه الموصولات بفعل أو ظرف أدخلت الفاء في خبر الموصول بذلك ، كما أدخلتها في خبر [الموصوف][2] بهما ، أيّ : بأحدهما ، هذا في مسألته وهذا في مسألته ، ولم يشترط تنكير الموصوف بهما ؛ لأنّ قرينه صحّة الوصف بذلك تدلُّ على اشتراطه إذ لا يصحُّ جريُهما صفة إلّا على نكرة لتقديرهما بالجملة ، فإذا كانت الأسماء الموصولة مبتدآتٍ ، وكانت صلتها فعلاً مستقبلاً لا حرف شرط معه ، أو ما يقدّر بالفعل من ظرف أو جارٍّ ومجرور ، وقصد العموم والمجازاة دخلت الفاء في أخبارها لشبهها بأسماء الشرط بإبهامها لوقوعها على غير معيَّن ، وذكر ما يصحّ أن يكون شرطاً من فعل ظاهر أو مقدَّر به ، وهو معنى قولهم : إِذَا تَضَمَّنَ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ ، صَحَّ دُخولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ ، تقول : " الَّذِي يَأْتِينِي ، أَوْ عِنْدَكَ ، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " .

وقوله : " الَّذِي يُعْطِي " تمثيلٌ للموصول بالفعل ، وقوله : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ ﴾[3] تمثيل للموصول بالمجرور ، أيّ : فَهِي مِن اللهِ ، على معنى أنّ استقرار النعمة بكم سبب للإخبار بكونها من الله ، لا سبب لكونها من الله[4] ، وكذلك النكرة الموصوفة بهما أيّ : بالفعل أو ما قدّر به كقولك : " كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي إِنَّهُ عِنْدَكَ ، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، ولم يمثّل بها ، وحكم المضاف إلى أحدهما

---

(١) في بعض المصادر : " إذ شُبِّها " ، ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٦٧٢ .

(٢) في الأصل : " الموصول " خطأ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧١٣ .

(٣) سورة النحل : من الآية : ٥٣ .

(٤) قال ابن القواس في شرحه : ١ / ٧١٤ : " والفرق بين ثبوت الفاء في الجواب وعدمها أن ثبوتها يؤذن بأن الأول سبب للثاني كما في الشرط " . وإنّما يتأتّى في هذه الآية كما فسر المؤلف : بأن استقرار النعمة سببٌ للإخبار بكونها من الله لأنها مجهولة عندهم ؛ لا أن استقرارها سببٌ في كونها من الله . وينظر : المحرر الوجيز : ٨ / ٤٤١ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٧٤ .

كحكمهما في ذلك تقول : " كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُهُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَتَّقِي اللهَ فَسَعِيدٌ " ، وكذلك الموصوف بالموصول بذلك كقولك : " السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ " ، فلو عدم قصد المجازاة كقولك : " الَّذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ " ، ولم يرد أن الدرهم مستحقّ بالإتيان ، بل مجرَّد الإخبار لم تدخل الفاء ، وكذلك لو عدم العموم بصرف الموصول إلى معيَّن لم تدخل أيضاً ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذلك لو عدم الاستقبال ؛ فإن دخلت مع عدم العموم والاستقبال ، حُملت على أنَّها زائدة لا فاء الجواب ، وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ ﴾ .

وإذا دخل على المبتدأ الذي هذا شأنه " لَيْتَ ، أَوْ لَعَلَّ ، أَوْ كَأَنَّ " ، لم تدخل الفاء بالإجماع أمَّا مع " لَيْتَ ، / وَلَعَلَّ " فلأنَّ خبرهما غير محكوم عليه بالصدق ١١٩/أ والكذب ، أو ما يقع بعد الفاء محكوم عليه بهما ؛ لأنَّه خبرٌ محض فتنافيَا ، وكان في الجمع بينهما تناقضٌ معنويٌّ .

وأمَّا " كَأَنَّ " فلمنافاة معناها لمعنى الشرط ، لأنَّ معنى الشرط مبنيٌّ على التحقيق ، بخلاف التشبيه ، إذا قلت : " كَأَنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " .

وإذا دخلت عليه " إِنَّ ، أَوَّ أَنَّ ، أَوْ لَكِنَّ " ، فمذهب سيبويه[2] جواز دخول الفاء ؛ لأنَّ هذه لا تُغيِّر المعنى الإخباريّ ، وهو الصحيح الذي ورد به التنزيل ، وذلك

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٦٦ . قال ابن عطية في المحرر الوجيز : ٣ / ٤١٢ عن الفاء : " رابطة مشددة ، وذلك للإبهام الذي في " ما " فأشبه الكلام الشرط " اهـ وعقَّب عليه أبو حيان في البحر المحيط: ٣ / ١٠٩ بقوله : " ليس شرطاً وجزاءً فيحتاج فيه إلى ذلك ، بل هذا من باب الإخبار عن شيء ماضٍ ، والإخبار صحيح ؛ أخبر تعالى أن الذي أصابهم يوم أحد كان لا محالة بإذن الله ؛ فهذا إخبارٌ صحيح ومعنى صحيح " .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٨ - ١٤٠ ، ٣ / ١٠٢ - ١٠٣ ، ولم ينصَّ على إنّ وأخواتها . وفي النقل عن سيبويه اضطرابٌ ، عُزِي إليه جواز دخول الفاء والعكس ، وعُزي إلى الأخفش والعكس . انظر : الاضطراب في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠١ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٣ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٤ - ٧١٥ ، وقال ابن الحاجب عن هذا الاضطراب : " والظاهر أنه مبني على نقل الزمخشري ، وقد أوضحه معلِّلاً في غير المفصّل ، وهو بعيد من جهة النقل والفقه ، أما النّقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله : ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ بقوله : ﴿ قل إن الموت ﴾ وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات » .

كقوله[١] تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ، وقوله[٢] تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ وأمَّا استشهادهم لسيبويه في ذلك بقوله[٣] تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ وقوله[٤] تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ واستشهادهم له في مجامعة أنَّ ـ المفتوحة الهمزة ـ للفاء بقوله[٥] تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلهِ خُمُسَهُ ﴾ فإنَّ الفاء في جميع ذلك زائدة[٦] ، لا فاء الجواب لفوات شرط الاستقبال ، وأمَّا الاستشهاد في " لَكِنَّ " بقول الشاعر[٧] :

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُم وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ

فصحيحٌ فهي فيه فاء الجواب ؛ لوجود شرط الاستقبال ، ولصحَّة تقديره بالشرط إذا قلت : " إِنْ يَقْضِ اللهُ أَمْراً فَسَيَكُونُ " ، ومذهب الأخفش[٨] [منع][٩] دخول الفاء ، قال : لأنَّ هذه الحروف لا مدخل لها على باب الشرط فلا تدخل على ما

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤ . وفي الأصل : " إن الذين ... " بزيادة " إن "، وهو وهمٌ من المؤلف، عفا الله عنه .

(٢) سورة الجمعة : من الآية : ٨ .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية : ١٣ .

(٤) سورة البروج : من الآية : ١٠ .

(٥) سورة الأنفال : من الآية : ٤١ .

(٦) انظر في هذه الفاء : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤١٦ ، والبيان : ١ / ٣٨٧ ، والتبيان : ٢ / ٦٢٤ ، ١١٥٥ ، ١٢٢٢ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٩٨ . منهم من يرى زيادتها - كما قال المؤلف هنا - ومنهم من يرى أنها الداخلة في خبر الذي . وعزا ابن القواس القول بزيادتها إلى الأخفش . ينظر : شرحه : ١ / ٧١٥ .

(٧) هو الأفوه الأودي . والبيت في : شرح التصريح : ١ / ٢٢٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١١٠ ، والدرر اللوامع : ١ / ٨٠ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ١٠١ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٣ ، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٤ - ٧١٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦٥ .

(٩) في الأصل : " منه " ، تحريف .

أشبهه ، ويحمل ما ورد من ذلك على زيادة الفاء ، كما زيدت في قوله[١] : .

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُوْمَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

لأنَّ من مذهبه جواز زيادة الفاء[٢] في خبر المبتدأ نحو : "زَيْدٌ فَيَنْطَلِقُ" ، ولتحقُّق زيادة إحدى الفاءين في قوله[٣] :

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ومنهم من يَعكِس هذا النقل في مذهب سيبويه والأخفش[٤] ، وما قدَّمناه هو الصحيح[٥] .

* * *

(١) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٣٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١١٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٤٥٥ . وخولان : حي باليمن ، والأكرومة : مكرمة الحيَّيْن ؛ حيّ أبيها وحي أمها ، والخِلْو : التي لا زوج لها .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٦٥ .

(٣) هو النمر بن تولب ، والبيت في ديوانه : (شعراءإسلاميون) : ٣٥٧ . وصدره :

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٣٤ ، والمقتضب : ٢ / ٧٦ . وينظر : اللآلئ : ١ / ٤٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣١٤ .

والمنفس : المال النفيس . والشاعر يعاتب زوجته عندما لامته على بذل ماله للأضياف .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٠٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٧٥ .

(٥) ورجَّحَه ابن القواس أيضاً في شرحه : ١ / ٧١٥ .

[أسماء الإشارة]

أَمَّـا الْإِشَـارَاتُ فَـفِيهَا رُتَـبُ ... فِي الْقُـرْبِ وَالْبُعْـدِ كَمَـا تُرَتَّـبُ

هَـٰذَا يَلِـيهِ ذَاكَ ثُـمَّ ذَٰلِكَـا ... هَاتَـا تَلِيهَـا تِيـكَ ثُـمَّ تَـالِكَا

هَـٰذَانِ ثُـمَّ ذَانِ ثُـمَّ ذَانِكَـا ... هَاتَـانِ ثُـمَّ تَـانِ ثُـمَّ تَانِكَـا

وَهَـٰؤُلَاءِ وَأُولَى [أُولَائِـكَا] (١) ... وَفِي الْمُخَاطَبَـةِ قُـلْ مِـنْ ذَلِكَـا

كَيْـفَ تَـرَى ذَاكَ الْفَتَـى يَـا سَـعْدُ ... وَكَيْـفَ ذَلِـكَ الْفَتَـى يَـا دَعْـدُ / ٢/١٢٠

وَكَيْـفَ ذَاكُـمُ الْفَتَـى يَـا فِتْيَـتِي ... وَكَيْـفَ ذَاكُـنَّ الْفَتَـى يَـا نِسْـوَتِي

فَـذَا وَتَـا اسْـمُ مَـنْ لَـهُ أَشَـرْتَا ... وَالْكَـافُ حَـرْفُ مَـنْ لَـهُ خَاطَبْتَـا

[قوله] : " أمَّا الإشارات " يريد أمَّا أسماء الإشارات ، فحَذف المضاف ، وأقامَ المضاف إليه مقامه ، وذلك لأنَّ المدلول به على الرُّتَب إنَّما هو أسماء الإشارة لا الإشارة ، ولأنَّه إنَّما مثَّل بأسماء الإشارة في قوله : " هَٰذَا يَلِيهِ ذَاكَ " إلى آخر ما مثَّل، ولأنَّ الكلام مسوقٌ في المعارف وأسماء الإشارة أَحَدُها لا الإشارة .

وقال : "فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ " و لم يذكر التوسُّط استغناء بذكر المتَضَايِقَين(٢) عن ذكر ما بينهما ؛ لأنَّ تصوُّرَهما يَستلزِمه .

وأسماء الإشارة في الاصطلاح : مَا وُضِع لِمُشَارٍ إِلَيْه ، والمشار إليه لا يتوقَّف على اسم الإشارة ؛ لصحَّة قولنا : هَٰذَا الشَّيْءُ مُشَارٌ إليه ، فيُعلَم كونه مشاراً إليه بدون اسم الإشارة ، فلا دَورَ(٣) .

---

(١) في الأصل : " أولالكا " ، تحريف .

(٢) هكذا في الأصل : " المتضايقين " ، والذي في شرح ابن القواس : ١ / ٧١٦ : " المتضادين " ، ولعله الصواب .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٠ ، ويقال في تعريفه : " اسم مظهر ، دلَّ بإيماءٍ على حاضرٍ أو مُنَزَّلٍ منزلته " . ينظر : شرح كتاب الحدود : ١٥٣ .

وهي مبنيَّةٌ كما ذُكر في الموصولات من شبه الحرف ، إمَّا في الوضع لأنَّ منها ما هو على حرفين كـ" ذَا ، وتَا " ، فبُني وحُمِلت البواقي عليه ، لأنَّها من باب واحد ، وإمَّا في الافتقار ؛ لاحتياجها إلى ما تَتِمُّ به من قرينة الإشارة ، فكانت كالحرف في افتقاره إلى ما يتمُّ به[١] .

وهي منقسمة بانقسام المشار إليه ، وهو إمَّا مفرد أو مثنًّى أو مجموع ، وكلٌّ واحد منها مذكَّر ومؤنَّث ، فهذه ستَّةٌ ، إلَّا أنَّهم وضعوا اسم الإشارة إلى مجموع المذكَّر والمجموع المؤنَّث مشتركاً ، فكانت الألفاظ الدالَّة على الستَّة خمسة : " ذَا " للمفرد المذكَّر ، و" تَا " للمفرد المؤنَّث ، وفي معناه "تِي ، وتِهْ ، وذِهْ ، وتِهِي ، وذِهِي " ، بالمدّ ، و" تِهِ ، وذِهِ " بالكسر و" ذِي ، وذَات " ، فهذه عشر لغات[٢] .

واختُلف[٣] في " ذَا " فقيل : مضاعف الياء لمجيء الإمالة فيه ، حكاها سيبويه[٤] ، وهو يُوجب أن تكون ألفُه عن ياء ، وإذا كانت ياءً كانت لامُه كذلك لامتناع مثل : " حَيَوْتُ " ، وأصله " ذَيٌّ " بالتشديد[٥] ، ثمَّ حُذفت الياء التي هي لام لثقل الياءين ، وقُلبت الياء التي هي عين [ألفاً][٦] لتقدير الحركة عليها في الأصل ؛ لأصالة الأسماء في الإعراب ، وانفتاح ما قبلها ، ولئلَّا يَبقى على مثال الحرف وهو " كَيْ " ، فوزنه " فَعْ " .

---

(١) سبق أن ذكر المؤلف في باب المعرب : أن أسماء الإشارة بُنيت لتضمّنها معنى حرف الإشارة ؛ الذي كان ينبغي وضعه . ينظر صفحة : ١٠١ ، من التحقيق .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٥ .

(٣) هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . الإنصاف : ٢ / ٦٦٩ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٦ .

(٤) لم أجده في الكتاب ، وهو محكي عن سيبويه أيضاً في شرح الكافية : ٢ / ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٧ .

(٥) هو رأي الأخفش ومن تابعه من البصريين . ينظر : الإنصاف: ٢ / ٦٦٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٠ .

(٦) في الأصل : " الفاء " ، تحريف .

وقيل[١] : عينه واو ولامه [ياء][٢] ، أصله " ذَوَيْ " بوزن " فَرَس " ؛ لأنَّ باب " طَوَيْتُ ، ولَوَيْتُ " أكثر من باب " عَتِيتُ ، وعَيِيتُ " ، ثمَّ حُذفت اللام تخفيفاً وتحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً .

وقال الكوفيُّون[١] : الاسم الذال وحدَها ، وزِيدت عليها الألف لتكثير اللفظ ، وحُرِّكت الذال بالفتح لأجل الألف ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّه اسمٌ ظاهر بدليل إعطائه حكم الأسماء الظاهرة من وصفه / في مثل : " جَاءَ هَٰذَا الرَّجُلُ " ، والوصف به في ١٢٠/ب مثل : " جَاءَنِي زَيْدٌ هَٰذَا " ، [واسمٌ][٣] ظاهر لا يكون على حرف واحد ؛ ولأنَّ تصغيره : " ذَيَّا " ، والتصغير يردُّ الشيء إلى أصله ، وهذا الاختلاف جارٍ في باقي لغات المؤنَّث على التفصيل .

و" ذَانِ " لمثنَّى المذكَّر رفعاً ، و" ذَيْنِ " نصباً وجرّاً[٤] ، وليس هذا بتغيير إعراب ؛ لقيام موجب البناء ، ولكنَّها صِيغٌ دالَّة على المرفوع والمنصوب والمجرور كصِيَغ الموصولات[٥] .

و" تَانِ " لمثنَّى المؤنَّث رفعاً ، و" تَيْنِ " نصباً وجرّاً .

ولا يُثنَّى من لغاته إلَّا " تَا " وحدها ، فتُحذَف الألف ، إذ لو بقيت لحُرِّكت ، وهي لا تقبل الحركة ، وخُولف هذا القياس في " فَتَيَان ، ورَحَيَان " ، وإلَّا لالتبس المثنَّى بالمفرد عند الإضافة ، وهذا مأمونٌ في أسماء الإشارة ؛ لأنَّها لا تضاف .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٧٠ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٠ .

(٢) في الأصل : " واو " ، تحريف .

(٣) في الأصل : " وأنتم " ، تحريف .

(٤) حكى الخوارزمي في التخمير : ٢ / ١٨١ مجيء " ذان " بالألف ، في بعض اللغات مجروراً ومنصوباً .

(٥) من النحويين من يرى أنها صيغٌ دالة على الرفع والنصب والجرّ ؛ فهي باقية على بنائها ، ومنهم من يرى أنها معربة ، والتغيّر إعراب . ينظر : التخمير : ٢ / ١٨١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٨٣ .

و" أُلاَءِ " بالمدّ والقصر على وزن " فُعَال " ، و" فُعَلٍ " لجمعهما ، وحرِّك آخر الممدود لئلّا يجتمع الساكنان ، وبالكسر على أصلهما،يَستوِي في ذلك كلّه أُولُو العقل وغيرهم ، كقوله[1] :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَىٰ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ

وحرف التنبيه الداخل عليها ليس هو منها ، وإنَّما هو حرفٌ أُتِىَ لتنبيه المخاطب على المشار إليه ، قبل الإتيان باللفظ الدالّ على الإشارة ، كما يُؤتَى به قبل الجمل الإسناديَّة من نحو : " هَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقول النابغة[2] :

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

وما يتّصل بها من الكاف ونحوها حروفُ خطاب لا موضع لها من الإعراب ، أُتي بها لتدلَّ على أحوال المخاطب باسم الإشارة ، وليست بأسماء مضمرة ، وإلَّا لكانت إمَّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ؛ لأنَّ المضمر لا يخلو من أحدها ، وليست مرفوعةً ؛ لأنَّ الكاف ليست من ضمائر الرفع ، ولا منصوبةً إذ لا ناصب قبلها ، ولا مجرورة ؛ لأنَّها لو كانت مجرورة [لم يكن] إلَّا بإضافة اسم الإشارة إليها ، إذ لا حرف جرٍّ قبلها ، لكنَّ اسمَ الإشارة لا يُضاف ؛ لاستغنائه عن الإضافة بتعريفه .

---

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٩٩٠ . وروايته : " الأقوامِ " . وينظر : المقتضب : ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٦ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧١٩ ،وشرح التصريح: ١/ ١٢٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٤٣٠ .

واللِّوَى : بالكسر وفتح الواو والقصر : منقطع الرَّمْلة . (معجم البلدان : ٥ / ٢٣) .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٨ . وروايته : " ها إنّ ذي ... مشارك النكدِ " ، من قصيدة مدح بها النعمان واعتذر إليه فيها مما افتري عليه .

وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١١٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٨٠ ، وخزانة والأدب : ٥ / ٤٥٩ .

واستعمالها باعتبار حرف التنبيه والخطاب إمَّا بدونهما إو بهما أو بأحدهما ، وفي الحديث[١] : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ مِنْهُ حَرًّا يَوْمَ القِيَامَةِهَاذَيْنِكَ الرَّجُلَيْنِ " ، وقال طرفة[٢] :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَٰذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

ولا يقولون : " هَٰذَالِكَ " ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى تكثير بزيادة .

وأقسام المخاطب باعتبار المعنى ستَّةٌ ، لأنَّه إمَّا مفرد أو مثنًّى أو مجموع ، وكلٌّ واحد منها مذكَّر ومؤنَّث ، إلَّا أنَّ المثنَّى جاء مُشتركَ اللفظ للمثنَّى المذكَّر والمؤنَّث ، كما في الضمائر ، فكانت الألفاظ الدالَّة على الستَّة خمسة ، أربعة خصوص : المفرد المذكَّر ، والمفرد المؤنَّث ، والمجموع المذكَّر ، والمجموع المؤنَّث ، [و]واحد مشترك وهو المثنَّى ؛/ فإذا ضُربت أقسام المشار إليه في أقسام المخاطب ٩/١٢١
بأسماء الإشارة من حيث المعنى ، كانت ستَّة وثلاثين ، من ضرب ستَّة في ستَّة ، والمشار إليه في كلِّ واحد إمَّا قريب أو بعيد أو متوسِّط ، صارت مائة وثمانية ، من ضرب ستَّةٍ وثلاثين في ثلاثة ، وإذا ضُربت الألفاظ الدالَّة على أحدهما في الألفاظ الدالَّة على الآخر ، كانت خمسةً وعشرين ، من ضرب خمسة في خمسة ، والمشار إليه في كلِّ واحد منها إمَّا قريب أو بعيد أو متوسِّط ، فيكون خمسة وسبعين ، من خمسة وعشرين في ثلاثة[٣] .

فإذا أشرت إلى واحد وخاطبت مثله أو الأربعة الباقية ، فاجعل أوَّل كلامك للمشار إليه عنايةً به ، وآخرَه لمن تُخاطبه ، فقل : " جَاءَنِي ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ " ،

---

(١) ينظر : المستدرك للحاكم : ٤ / ٦٥١ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٧ . وشرح القصائد السبع : ١٩٢ . وينظر : همع الهوامع : ١ / ٧٦ .
وبنو غبراء : الصعاليك والفقراء ، والطراف : بيت من أدم ، وأهله المياسير والأغنياء .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٤١ - ٣٤٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٩ .

بفتح الكاف ، كقوله[١] تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ و" جَاءَنِي ذَٰلِكِ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةُ " ، بكسرها كقوله[٢] تعالى : ﴿ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ ، و" جَاءَنِي ذَٰلِكُمَا الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ " كقوله[٣] تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ ، و" جَاءَنِي ذَٰلِكُمُ الرَّجُلُ يَا رِجَالُ " ، كقوله[٤] تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ، و" جَاءَنِي ذَٰلِكُنَّ الرَّجُلُ يَا نِسَاءُ " ، كقوله[٥] تعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ ، واجْرِ فيما بقي من الخمسة والعشرين على قياس ما ذُكر ، هذا هو الكثير في الكلام .

وقد يُستعمل ما للواحد المذكَّر من حرف الخطاب للجميع كقوله[٦] تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ﴾ وقياسه " ذَٰلِكُمْ " ، وقوله[٧] تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ [لَهَا] العَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً ﴾ وقياسه : ذَٰلِكُنَّ[٨] .

واستعمالها في الدلالة على المراتب من القُرب والبُعد والتوسُّط أن يُؤتَى باسم الإشارة مجرَّداً من حرف الخطاب للقريب ، ومع حرف الخطاب للمتوسِّط ، وبزيادة عليه للبعيد ، والزيادة إمّا " لَام " في المفرد المذكَّر والمؤنَّث ومجموعهما، نحو: " ذَلِكَ ، وتَالِكَ ، وأُلَالِكَ "، أو تشديد النون في المثنّى، مثل: ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾[٩]،

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة مريم : من الآية : ٢١ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ٣٧ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٥٤ .

(٥) سورة يوسف : من الآية : ٣٢ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٢ .

(٧) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٠ ، وفي الأصل : " له " ، تحريف .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٨ .

(٩) سورة القصص : من الآية : ٣٢ ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، وقيل : أبو عمرو يخفّف ويثقّل . ينظر : السبعة : ٤٩٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ١١٨ .

وقد يُستَعمل تشديد النون في القريب كقوله[١] تعالى : ﴿ إِنْ هَـٰذَانِّ لَسَاحِرَان ﴾ في قراءة ابن كثير[٢] ، كأنَّهم لمَّا حذفوا الألف من " هَـٰذَا " في التثنية ، ولم يقلبوها ، جعلوا التشديد عوضاً عن المحذوف ، ولم ينظروا إلى قرب أو بعد .

وقوله :

هَـٰذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَٰلِكَا

مستقيمٌ ، وكذلك قوله :

هَاتَا تَلِيها تِيكَ ثُمَّ تَالِكَا

وقوله :

هَـٰذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا

غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ " هَـٰذَانِ ، وذَانِ " واحدٌ ، وكذلك قوله :

هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا

لأنَّ " هَاتَانِ ، وتَانِ " واحدٌ أيضاً ، وكذلك قوله :

وَهَؤُلَاءِ وأُلَاء أُولَائِكَا

لأنَّ " هَـٰؤُلَاء ، وأُلَاءِ " واحدٌ أيضاً ، لم يُفارق الأوَّلُ فيها الثاني إلَّا باتِّصال حرف التنبيه / ، وهو لا يدلُّ على قرب ولا بعد ، ولأنَّه لم يذكر مثال مثنَّى البعيد في المذكَّر والمؤنَّث ومجموعَهما[٣] . ١٢١/ب

(١) سورة طه : من الآية : ٦٣ .

(٢) ينظر : السبعة : ٤١٩ . والبحر المحيط : ٦ / ٢٥٥ ، وقراءته بتخفيف النون من " إن " .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٧٩ .

واعلم أنَّ من أسماء الإشارة ما يَختصُّ بالمكان ، ولا يُشار بـه إلى غـيره ، والمكـان إمَّا قريب أو متوسّط أو بعيد ، فإن كان قريباً أُشـير إليـه بـ" هُنَـا ، وهَاهُنَـا " بحـرف التنبيـه ، أو متوسِّـطاً أُشير إليـه بـ" هُنَـاكَ " بحـرف الخطـاب ، أو بعيـداً أُشـير إليـه بـ" هُنَـالِكَ " ، بزيـادة الـلام ، ومنـه : ﴿ هُنَـالِكَ تَبْلُـوا كُـلُّ نَفْـسٍ مَـا أَسْـلَفَتْ ﴾[1] وتُسـاوِي " هُنَـالِكَ " في الاختصـاص بـالبعيد " ثَـمَّ " ، ومنـه : ﴿ وَإِذَا رَأَيْـتَ ثَـمَّ رَأَيْتَ ﴾[2] ، و" هُنَّا " بتشديد النون مفتوح الهاء ومكسورها ، قال :

وَخَيْلٍ حَشَوْنَاهَا الْأَسِنَّةَ بَعْدَمَا تَكَدَّسْنَ مِنْ هَنَّا عَلَيْنَا وَمِنْ هَنَّا

جعلوا التشديد عوضاً من اللام ، ومن حرف الخطاب معاً .

* * *

(١) سورة يونس : من الآية : ٣٠ .

(٢) سورة الإنسان : من الآية : ٢٠ .

[المعرف بأل]

أَمَّا[1] الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَهْ ... فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِجِنْسٍ وَصِفَهْ

وَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِمَعْهُودٍ سَبَقْ ... فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقْ

نَحْوُ أَتَى عَبْدُ فَقَالَ الْعَبْدُ ... الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبَانَ الْعَهْدُ

المعرفة في قوله : " بِلَامِ المَعْرِفَة " مصدرٌ كالتعريف ، وقوله : " فَمِنْهُ " يُريد : فمن تعريفه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، ولام المعرفة هي التي تدخُل على الاسم الشائع ، فتجعله مختصّاً بواحد بعينه ، بعد أن كان لواحد لا بعينه ، وتُغَيِّر كيفيَّتَه بنقلِه من تنكيرٍ إلى تعريفٍ ، فيُستَعمل قافيتين معرَّفاً ومنكَّراً[2] ، فلا يكون ذلك إيطاءً[3] لِتَغايُر المعنى ، قال[4] :

يَا رَبِّ سَلِّمْ سَدْوَهُنَّ اللَّيْلَهْ

وَلَيْلَةً أُخْرَى وَكُلَّ لَيْلَهْ

والسَّدْوُ : مصدر سَدَت الناقةُ إذا مدَّت يدَها وتذرَّعَت في المشيِ[5] .

واختصَّت اللام بوضعها للتعريف دون غيرها ؛ لأنَّهم قصدُوا امتزاج المعرِّف بالكلمة ، ليصيرا كالشيء الواحد ، فأتَوا بما يحصُل منه ذلك وهو اللام ؛ لأنَّها تُدْغَم

---

(١) في بعض المصادر : " ثُمَّ " . ينظر : الدرة الألفية : ٣٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٩٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٨ .

(٣) الإيطاء : إعادة القافية . ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٧ .

(٤) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في اللسان والتاج : (سدا) . وجاء في التاج : " سدت الناقة تسدو سدواً : تذرعَّت في المشي ... ؛ إنما أراد سلمهنّ وقوِّهنّ ؛ لكن أوقع الفعل على السدو ؛ لأن السّدو إذا سلم فقد سلم السادي " .

(٥) ينظر : الصحاح واللسان : (سدا) ، والتذرّع : اتساع الخطو .

في جميع حروف طَرَف اللسان ، و[هي] أكثر حروف الفم[١] ، وجُعِلت في أوَّل الكلمة محافظةً عليها ؛ لأنَّ الآخر محلُّ التغيير ، فيؤدِّي إلى حذفها[٢] ، ولم تُجعَل وسطاً لئلاَّ يَمضي أوَّلُ الكلمة على غير تعريف ، وسَكَنَت لأنَّ المتحرِّك يقوَى بحركته ، فلا يَمتزِج وقَصْدُهم الامتزاج .

ومذهب سيبويه[٣] : أنَّ هذه اللام وحدَها هي المعرِّفة ، وأنَّ الهمزة قبلها همزة وصل ، اجتُلبت ليُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن كهمزة " ابْن ، واسْم " ، واسْتَدَلَّ من ثلاثة أوجه[٤] :

الأوَّل : أنَّها على مقابلة التنوين ؛ لأنَّه يدلُّ على التنكير ، وهي تدلُّ على التعريف ، فكما أنَّ دليل التنكير حرف واحد ، فكذلك دليل التعريف .

الثاني : أنَّها تَسقُط في الدرج ، ولو كانت جزءاً من المعرَّف ، لم تَسقُط فيه ، ويَبقَى معناها ؛ لأنَّ حرف المعنى تَختلُّ دلالتُه على معناه بسقوط جزئه .

الثالث : أنَّ العامل يتخطَّاها إلى ما بعدها في مثل : بـ" الرَّجُلِ " ؛ لقوَّة امتزاجها / به ، وهو دليلُ كونِها حرفاً واحداً ، وإليه ميل المصنِّف ، فلذلك قال : ٩/١٢٢

أَمَّا الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ

وقال بعده : " وَتَلْزَمُ اللَّامُ " فأفرد اللامَ بالذِّكر .

---

(١) حروف طرف اللسان هي : النون ، والراء ، والدال ، والطاء ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والذال ، والظاء ، والثاء . وحرفان يخالطان طرف اللسان وهما : الضاد والشين . ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٥٧ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٣٤٧ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٩٥٧ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٤٩ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ، ٥٠٣ ، ٤ / ١٤٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٣١ ، ورصف المباني : ١٥٨ .

ومذهب الخليل[١] أنَّ المعرِّف المجموع من اللام والهمزة ، وأنَّ " أَلْ " حرفٌ ثنائيٌّ كـ" هَلْ ، وبَلْ " والهمزة همزة قطع ، ولكنَّها عُومِلت معاملة همزة الوصل في سقوطها في الدرج ، واستمرَّ بها التخفيف لكثرة دورها ، واسْتَدَلَّ من ثلاثة[٢] أوجه أيضاً :

الأوَّل : ثبوتها مع همزة الاستفهام مثل ﴿ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ ﴾[٣] كما ثبتَت همزة القطع مثل : ﴿ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ ﴾[٤] .

الثاني : أنَّها لو كانت همزةَ وصلٍ ، لكُسِرت كغيرها من همزات الوصل في الأسماء والأفعال والمصادر من نحو : " ابْنُكَ انْطَلَقَ انْطِلَاقاً " ، ولم تُفتَح .

الثالث : أنَّها لو كانت حرفاً واحداً ، لما جازَ قطعُها عمَّا بعدها في التذكُّر إذا قيل : " أَلِي "[٥] في تذكُّر الحارث ونحوه بكسرها ، وإلحاق حرف التذكُّر ، وإنَّما كُسرت ؛ لأنَّ التذكُّر إذا عَرَض عند ساكن كُسِر ؛ لأنَّ حرف التذكُّر ساكن ، فكُسِرت للساكنين ، ولمَا جَازَ الوقفُ عليها عَرُوضاً في قول الشاعر[٦] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ، والمصادر في الهامش السابق .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٧ - ١٨ ، ورصف المباني : ١٥٨ .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٤٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٤٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٢٥ ، قال سيبويه : " ويقول الرجل : " أَلِي " ، ثمّ يتذكَّر ؛ فقد سمعناهم يقولون ذلك " . وينظر : التخمير : ٤ / ١٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٥٢ - ٥٣ .

(٦) هو عبيد بن الأبرص ، والبيتان في ديوانه : ١١٥ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٢٥٥ ، والمنصف : ١ / ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٧ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٤ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٩٠ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، قوله : اربعا : من ربع بالمكان إذا أقام فيه ، والحِلال بالكسر : جمع حِلَّة ، وهي جماعة البيوت . والسَّحْق بالفتح : الثوب البالي . والبُرْد بالضم: ثوب مخطط . وعفَّى تعفية : غطاه ومحاه . والمَغْنَى : من غَنِي بالمكان ؛ إذا أقام فيه . وتأويب الشمال : تردّد هبوبها .

يَـا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا واسْتَخْبِرَا الْ مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الحِلَالِ

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّا بَعْدَكَ الْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّـمَالِ

وأُجيب بأنَّ ثبوتَها مع همزة الاستفهام لئلاَّ يَلتبِس الاستفهامُ بالخبر ، وبأنَّهـا إنَّمـا فُتِحت طلباً للخفَّة لكثرةِ دورِها في الكـلام ، وبـأنَّ قَطْعَهـا والوقـفَ عليهـا إنَّمـا جـاز لمصاحبتها الهمزة لزوماً ، فأُعطِيت لذلك حكمَ ما هو على حرفين .

ورُجِّح مذهبُ الخليل من أربعة أوجه :

الأوَّل : أنَّ مذهب سيبويه يَلزَم منه الزيادة في الحرف ، والحروف لا يُزاد فيهـا ؛ لأنَّها جوامدُ غير مُتَصَرَّفٍ فيها ، وإنَّما ذلك مختصٌّ بالأسماء والأفعال بدليل الاستقراء.

الثاني : أنَّه إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، لَـزِم التبـاسُ الخـبر بالاسـتفهام إن حُذِفت ، أو بقاء همـزة الوصـل في الـدرج مسـهَّلة أو مقلوبـة إن سُـهِّلت أو قُلِبـت ، وقياسها في الدرج الحذف دون التسهيل والقلب .

الثالث : أنَّه يَلزَم منه قطعُ همزة الوصل في السعة ، فـإنَّهم قـالوا : " يَـا أَللهِ " ، بقطع الهمزة ووصلها ، وهي لا تُقطع إلَّا في الضرورة ، كقوله[1] :

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الْحَدِيثِ قَمِينُ

الرابع : أنَّه يَلزَم منه إثباتُ همزة الوصل مع الاستغناء عنها فيما إذا تحرَّكت اللام بنقـل الحركـة إليهـا ، فـإنَّ مذهـبَ ورش جـواز الابتـداء بهـا في مثـل : " الآخِـرَة ،

---

(١) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه : ١٦٢ . ونسبه المبرّد في الكامل : ٢ / ٨٨٣ خطأ إلى جميل بن معمر ، وهو في ديوانه : ٢٠٢ ، وكذلك نسبه الأمير أسامه بـن منقـذ في لبـاب الأداب : ٢٤٠ . وقـد صحّح الثقات نسبته إلى قيس . ينظر : نوادر أبي زيد : ٥٢٥ ، والآلئ : ٢ / ٧٩٦ ، وضرائر الشعر : ٥٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٨٣ .

ورواه بعضهم : " إذا جاوز الخلّين " هروباً من قطع همزة " اثنين " ولكن رواية " الاثنين " ثابته .

والأُولَى "[١] إذا نُقِلت حركةُ همزة " آخِرَة ، وأُولَى " إلى الساكن قبلها ، وحُذِفت ، فتقول : " الآخِرَة ، والُولَى " ، وقول المعرّي[٢] / : ١٢٢/ب

وَخِلَّيْنِ مَقْـــرُونَيْنِ لَمَّـا تَعَاوَنَا أَزَالَا قَصِيّاً فِي المَحَلِّ بَعِيـــدَا

وَيَنْفِيهِمَا أَنَّ أَحْدَثَ الدَّهْرُ دَوْلَةً كَمَا جَعَلَاهُ فِي الدِّيَارِ طَرِيدَا

يَحتمِل ترجيح مذهب الخليل ؛ لأنَّه عبَّر عن أداة التعريف بالتثنية ، فدلَّ على أنَّها حرفٌ ثنائيٌّ ، ويَحتمِل ترجيحَ مذهب سيبويه ؛ لأنَّه عبَّر عنها بالاقتران ، واقتران الشيء بالشيء يدلُّ على زيادته عليه ، ومُغايَرَتِه له ، ووصف التنوينَ بكونه قصيّاً لأنَّه في آخر الاسم ، وهما في أوَّله .

وتُفيد هذه اللام ، إمَّا تعريف الجنس كقولهم[٣] : " أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ ، والرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ " ، أيّ : هَذَانِ الحَجَرَانِ المعرُوفَان من بين سَائر الأَحْجَار ، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه ، وقوله[٤] تعالى : ﴿ وَالمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا ﴾ ، وسواء كان ما دخلت عليه مفرداً كما مثَّلنا أو جمعاً كقوله[٥] تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ فتَعُمّ .

وقال عبد القاهر[٦] : إن كان جمعاً عمَّت ، وإلَّا فلَا . وتُعرَف بصحَّة وضع " كُلّ " مكانها في مثل : " الإِنْسَانُ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ " ، أيّ : كلُّ إنسانٍ .

---

(١) ينظر : التيسير : ٣٥ - ٣٦ ، والإقناع : ١ / ٣٨٨ .

(٢) البيتان في ديوانه :

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ١٩ ،وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٨٦ ، ويقال : " أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيض " .

(٤) سورة الحاقة : من الآية : ١٧ .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٣٤ .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٩١٩ ، وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٢٥ .

ويجوز الاستثناءُ مِمَّا دخلت عليه مع كونه بلفظ المفرد كقوله[١] تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وبجوازِ وَصْفِه بالجمع كقوله[٢] تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ وسواء كان الجنس بلفظ الاسم كما مثَّلنا أو بلفظ الصفة كقوله[٣] تعالى : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِن الْمُصْلِحِ ﴾ وقوله[٤] : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ .

وقوله : " لِجِنْسٍ وَصِفَة " يُوهِم التغايرَ ، والكلُّ تعريفُ جنسٍ .

وإمَّا تَعريف العهد فيفتقِر إلى قرينة تتقدَّمها من معهود إمَّا بذكرٍ كقوله[٥] تعالى : ﴿ [كَمَا] أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ أو بعلمٍ كقولك : مَا فَعَلَ الرَّجُلُ ؟ ، و" أَنْفَقْتُ الدِّرْهَمَ " لرجلٍ ودرهم معهودين بينك وبين المخاطب ، وقوله[٦] تعالى : ﴿ أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ﴾ يُريد : عَبْدَ اللهِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُوم ، أو حضورٍ كقوله[٧] تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ و" جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ " ، وقولك لشَاتِمِ رجلٍ حَاضرٍ : " لَا تَشْتِمِ الرَّجُلَ " .

وقوله : " فَهُوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ " يُريد به أنَّ الثاني هو الأوَّل ، كما أنَّ الضمير الراجع إلى المذكور هو الأوَّل .

وقوله : " بَلْ أَحَقُّ " لأنَّه بلفظ الأوَّل ، بخلاف الضمير فإنَّه مغايرٌ في اللفظ للأوَّل .

---

(١) سورة العصر : الآية : ٢ ، وجزء من الآية : ٣ .

(٢) سورة النور : من الآية : ٣١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٢٠ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .

(٥) سورة المزمل : من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

(٦) سورة عبس : الآية : ٢ .

(٧) سورة المائدة : من الآية : ٣ .

وتعرف العهديَّة بتقدُّم القرينة ، وبأنَّ مضمر ما تدخُل عليه يفيد ما يفيده مظهره كما لو قال : فعَصَاهُ[١] ، وبأنَّ ما تدخل عليه لا يحتمل الشركة ، بخلاف الجنسيَّة في ذلك كلّه .

وأهل اليمن يُبدِلُون منها ميماً[٢] ، وجاء في الحديث[٣] : " لَيْسَ مِن امْبِرّ [امْ] صِيَام [فِي امْسَفَر][٤] " ، إمَّا لأنَّ المخاطب بذلك كانت هذه لغتَه ، أو هي لغة الراوي[٥] التي لا يَنطِق بغيرها ، وقال[٦] :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وقوله : " والسَّلِمَة " واحدة السِّلام بالكسر ، و هي الحجارة[٧] .

* * *

وَتَلْزَمُ اللَّامُ كَلَامِ الآنَا وَاللهِ وَالَّذِينَ وَالزُّبَانَا

وَقَدْ تُزَادُ مِثْلَ لَامِ النَّسْرِ وَقَوْلِهِ بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ / ٩/١٢٣

اللام في قوله : " وتَلْزَمُ اللَّامُ " للعهد بذكرٍ ؛ لأنَّها تقدَّم ذكرها في قوله :

أَمَّا المُعَرَّفُ بِلَامِ المَعْرِفَهْ

---

(١) قوله : " فعصاه " : تقدير في الآية السابقة : ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٣ ، واللهجات العربية في التراث : ١ / ٣٩٨ - ٤٠٠ .

(٣) ينظر : مسند الإمام أحمد : ٥ / ٤٣٤ .

(٤) في الأصل : فمسفر ، والصحيح ما أثبتُّ .

(٥) راويه النّمر بن تولب العُكْلي ، الشاعر الصحابي . أخباره في : الشعر والشعراء: ١ / ٣٠٩ ، والإصابة : ٦ / ٤٧٠ . وليست هذه لغته .

(٦) هو بجير بن عنمة الطائي . ينظر : اللسان : (سلم) .

(٧) ينظر : اللسان : (سلم) ، وأنشد البيت .

إلَّا أنَّ العهد فيها باعتبار لفظها لا باعتبار معناها ؛ لأنَّ من أقسامها غيرَ المعرِّفَة ، فلو رَجَعَ العهدُ [إلى] معناها لصار التقدير : اللَّامُ المُعَرِّفة تَنقسِم إلى معرِّفة وغَيْرِ مُعَرِّفَةٍ ، واللَّامُ المُعَرِّفَة لا تكون غيرَ مُعرِّفة ، فيَفسُد التقسيم حينئذٍ ، وهي تنقسم فيما تدخل عليه إلى معرِّفة له وغيرِ معرِّفة ، والمعرِّفة إمَّا للجنس أو للعهد ، وقد تقدَّمت ، وغيرُ المعرِّفة إمَّا لازمة أو غير لازمة .

فاللازمة كلَامِ " الآنَ " ، وهو ظرف زمانٍ حاضرٌ ، ويُقال : إنَّه حدُّ الزمانين ؛ أيّ : الماضي والمستقبل ، وهو مبنيٌّ ، واختُلف[١] في علَّة بنائه ، فقال الزجَّاج[٢] : لأنَّه تضمَّن معنى الإشارة ، ولأنَّ معنى قولك : " يَقُومُ الآنَ " ؛ أيّ : في هذا الوقت .

وقال الفارسيُّ[٣] : لتضمُّنه معنى لام التعريف ؛ لأنَّه معرِفةٌ بغير أداة التعريف ، فوجَب أن يكون تعريفُه بحرفِ تعريفٍ ، وليست الألف واللام فيه للتعريف ، بل زائدتان .

وقال المبرِّد[٤] : لأنَّه وقَع في أوَّل أحواله باللام ، وإنَّما تقع الأسماء نكراتٍ ، ثمَّ تَلحقها اللامُ ، فلَزِم لذلك طريقةً واحدةً ، فكان كالحرف ؛ لأنَّه يَلزَم موضِعَه الذي وقع فيه من أوَّليَّتِه ،ولا يَتغيَّر عنه .

وألفه منقلبة عَنْ واوٍ ، وأصله " أوَان " ، فحُذفت الألف التي بعد الواو ، وقُلِبت الواو ألفاً[٥] ، وقيل : عَنْ ياءٍ ؛ لأنَّه من : " آنَ ، يَئِينُ " ؛ إذا قَرُبَ .

---

(١) هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٥٢٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٥٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٢ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٥٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ .

(٤) لم أجده في كتبه ، وهو في : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ ، والإنصاف : ٢ / ٥٢٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٨ .

وقال الفرّاء[١] : الألف واللام فيه موصولةٌ ، وهو فِعلٌ ماضٍ كأنَّك قلت : " فَعَلْتُه فِي الزَّمَانِ الَّذِي قَرُبَ " .

وأمَّا الاسم المعظَّم فاللام فيه زائدةٌ ، وليست للتعريف ، ولذلك جُمِع بينها وبين حرف النداء ، وهي لازمة له لا تُفارقه ، قال سيبويه[٢] : لأنَّها عِوضٌ عن همزة " إِلَٰه " ، وأصله : " الإِلَٰه " ، ثمَّ نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحُذفت ثمَّ أُدغمت اللام في اللام ، والتُزم التفخيم بعد المضموم والمفتوح ، والترقيق بعد المكسور .

وأمَّا " الَّذِي ، والَّتِي " فليست الألف واللام فيهما للتعريف أيضاً[٣] ؛ لأنَّ من الموصولات ما هو بمعناه وهو مَعرِفة ، وليس فيه الألف واللام كـ " مَنْ ، ومَا ، وأَيّ " ، وكذلك جاز دخول حرف النداء عليها في قوله[٤] :

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

وإنَّما هي زائدةٌ لازمةٌ .

وأمَّا " الزُّبَانَى "[٥] فهي من الأعلام الغالبة كـ" الدَّبَرَان "[٦] ، والعَيُّوق[٧] ،

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٩٥ .

(٣) هو رأي الجمهور، ومنهم من يرى أن الألف واللام فيها مُعَرِّفة . ينظر : أسرار العربية : ٣٧٩ - ٣٨٠، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٩٠ ، والمساعد : ١ / ٢٠٠ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٩٧ ، والمقتضب : ٤ / ٢٤١ . وينظر : أسرار العربية: ٢٣٠ ، والإنصاف: ١ / ٣٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٨ ،وضرائر الشعر : ١٦٩ . قال ابن عصفور : " يريد : يا أيها التي " .

(٥) قال ابن قتيبة في الأنواء في مواسم العرب : ٧٢ : " الزُّبَانَي : زُبَانَيَا العقرب ؛ أي قرناها ، وهما كوكبان مفترقان ، بينهما في رأي العين مقدار خمسة أذرع " . وينظر : الأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩٣ .

(٦) قال المرزوقي في الأزمنة والأمكنة : ١ / ١٨٨ : " ... الدَّبَرَان : الكوكب الأحمر الذي على أثر الثريّا بين يديه كواكب كثيرة مجتمعة " وسُمِّي بذلك لاستدباره الثريا . وينظر : الأنواء في مواسم العرب : ٤١ .

(٧) جاء في اللسان : (عوق) : " والعَيُّوق : كوكبٌ أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ويطلع قِبَل الجوزاء ، سمِّي بذلك لأنه يعوق الدَّبَران عن لقاء الثريّا " .

والسِّمَاك[١] ، والثُّرَيَّا " ، غَلَبت على هذه الكواكب المخصوصة من بين سائر ما يُوصَف بمعانيها من الدُّبُور والعَوْق والسُّمُوك والثَّرْوَة والزَّبْن ، وما كان من هذا القبيل فاللام فيه لازمة ؛ لأنَّه إنَّما غَلَب وهي فيه فصارت من جملة حروفه التي تدلُّ على مُسَمَّاه ، وأمَّا غير اللازمة فكلام " النَّسْر " ، وهو اسمُ صَنَمٍ[٢] ، دخلت عليه اللام زائدةً لا للتعريف ؛ لأنَّه عَلَمٌ ، قال[٣] / : ٨٣/ب

أَمَا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا

إلَّا أنَّها لا تَلزَم ، وفي التنزيل[٤] ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ ، وكذلك اللام في " العَمْر " من قول أبي النَّجْم[٥] :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

---

(١) وهما سماكان : الرامح والأعزل ، وسُمِّي الرامح رامحاً : لكوكب صغير بين يديه ، وسُمِّي الأعزلُ أعزلَ لأنه لا شيء بين يديه . ينظر : الأنواء في مواسم العرب : ٦٦ ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩٢ .

(٢) ينظر : الأصنام لابن الكلبي : ٢٦ .

(٣) هو عمرو بن عبد الجنّ التنوخي ، جاهلي قديم . أخباره في معجم الشعراء : ٢٠٩ ، وأنشد البيت ، وبعده :

وَمَا قَدَّسَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ هَيْكَلٍ أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ هَزَّ مِنِّي عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ حُسَاماً إِذَا مَا هُزَّ بِالكَفِّ صَمَّمَا

والبيت في : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٦٠ ، والمخصص : ١٣ / ١٠٥ ، والإنصاف : ١ / ٣١٨ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٢١٤ . قوله : مائرات أي : مترددات . والعَندم : شجر أحمر يُصبغ به . والعُزّى : اسم صنم كان لقريش وبني كنانة ، وقيل : العُزَّى : سَمُرَةٌ كانت لغطفان يعبدونها . والنَّسْر : اتّخذته حمير فعبدوه . (الأصنام لابن الكلبي : ٢٥ - ٢٦) .

(٤) سورة نوح : من الآية : ٢٣ .

(٥) البيتان في ديوانه : ١١٠ . وينظر : المقتضب : ٤ / ٤٩ ، والإنصاف : ١ / ٣١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٤ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٢٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٦٩٨ . وقيل : إن اللام زائدة لإقامة الوزن ، وقيل : لتعريف العهد .

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل ذلك اللام الداخلة لِلَمْح الصفة من نحو " الحَرِث والمُظَفَّر " . وقوله :

وَقَدْ تُزَادُ مِثْلَ لَامِ النَّسْرِ

يُوهِم أنَّها فيما قبله من " الآنَ ، والَّذِينَ " ونحوهما غيرُ زائدة ، وليس الأمر كذلك ، وتَصحِيحه حملُه على أنَّه يُريد بالزيادة الزيادة التي يجوز حذفُها ، فلا يُخِلُّ الحذفُ بالتعريف ، فتُفارق اللامَ في " الآنَ " وما بعدها ؛ لأنَّها لا يجُوز حذفُها ، وتُفارق المعرفةَ ؛ لأنَّ حذفَها يُخِلُّ بالتعريف ؛ والتقسيم الصحيح هكذا : اللام إمَّا مُعرِّفة أو غيرُ مُعرِّفة ، والمُعرِّفة إمَّا للجنس أو للعهد ، وغير المُعرِّفة إمَّا لازمة أو غير لازمة .

* * *

[الإضافة]

ثُـــمَّ الإِضَافَـــةُ الَّـــتِي تُعَـــرِّفُ ... الاسْـــمَ فَالْمَحْضَـــةُ وَهْـــيَ تُعْـــرَفُ
بِأَنَّهَـــا إِضَافَـــةٌ مُقَـــدَّرَهْ ... بِـــلَامِ تَخْصِيـــصٍ كَعَبْـــدِ حَيْـــدَرَهْ
وَتَـــارَةً قُـــدِّرَ مِـــنْ فِي الْمَحْضَـــهْ ... كَخَـــاتَمِ الْفِضَّـــةِ أَيْ مِـــنْ فِضَّـــهْ

الإضافة في اللغة[1] : الضمُّ ، يقال : " أَضَفْتُ الشَّيءَ إِلَى الشَّـيْءِ " ؛ إذا ضَمَمْتَه إليه .

وفي الاصطلاح مُختلَفٌ في التعبير عنها فقيل[2] : نِسْبَةُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ تَقْدِيراً .

وقيل[3] : نِسْبَة اسْمٍ إِلَى اسْمٍ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيـراً مُـرَاداً ؛ ليتنـاول المجرور بحرف مثل : " مَرَرْتُ بِزَيْـدٍ " ؛ لأنَّـه مضـافٌ إليـه المرور ، ولا يَـرِد الظـرفُ - وإن كان منسوباً إليه بواسطة حـرف جرٍّ - لوجهـين : الأوَّل : أنَّ المنسـوب إليـه فعلٌ لا اسم .

الثاني : أنَّ حرف الجرِّ المقدَّر معه ليس بمرادٍ ؛ لأنَّ المعنيَّ بكونه مراداً اطِّرادُ ظهـورِه ، وهو في الظرف غيرُ مطَّرد الظهور كمـا في " بَيْن ، وعِنْـد ، ولَـدَى " ، وجميـع مـا لا يتصرَّف من الظرف .

وقيل[4] : اتِّصالُ آخِرِ الأَوَّلِ بأوَّلِ الثاني [اتِّصَالاً][5] يَقتضِي جرَّ الثاني لفظـاً أو

---

(١) والإضافة في اللغة أيضاً : الإمالة ، ومنه : ضافت الشَّمْسُ إلى الغروب ؛ أي : مالت . ينظر : اللسـان : (ضيف) ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٩٩ .

(٢) ينظر : الأصول : ٢ / ٥ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٢ .

(٤) ينظـر : شـرح المفصـل لابـن يعيـش : ٢ / ١١٨ ، وشـرح ابـن القـواس : ١ / ٧٢٩ - ٧٣٠ . وتمـام التعريف عند ابن القواس : " اتصال آخر الاسم الأول بأول الاسم الثاني ، من غير فصلٍ غالبـاً ، اتصـالاً يعقبه جرّ الثاني لفظاً أو محلاً " .

(٥) في الأصل : " أيضاً لا " ، تصحيف وتحريف .

محلّاً ، فاشتراط الاتّصال يَستلزِم اشتراط حذف التنوين ؛ لأنَّه علامة انفصال ، والإضافة علامة اتّصال فلا يُجمَع بينهما ، ويَقتضِي جرَّ الثاني لِيَخْرُج نحو : " أَحْمَدُ قَائِمٌ " ، ولفظاً أو محلّاً ليتناول المُعرَب والمبنيَّ من نحو : " غُلَامُ زَيْدٍ ، وغُلَامُكَ " .

وقيل[1] : ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ لَيْسَ بِخَبَرٍ عَنْهُ وَلَا مُرَكَّبٍ مَعَه ولَا تَابِعٍ لَهُ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ .

والكلُّ صحيحٌ ، والأوَّلُ أحْصَرُها ، وتنقسم إلى مَحْضَةٍ وتُسمَّى معنويَّةً أيضاً ، وغيرِ مَحْضَةٍ ، وتُسمَّى لفظيَّةً .

فالمحضة هي التي يكون المضاف فيها غيرَ صفة مضافة إلى معمولها ، سواء كان اسماً جامداً مثل : " غُلَامُ زَيْدٍ " ، أو مصدراً مثل : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ " ، أو صفة مضافة إلى غير معمولها مثل : " ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ "[2] .

وحرف الجرِّ المقدَّر فيها هو إمَّا " اللام " أو " مِنْ " أو " فِي " ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يخلو من أن يكون جنساً للمضاف أو ظرفاً له ، أو لا يكون كذلك ، فإن كان جنساً / للمضاف مثل : " خَاتَمُ حَدِيدٍ " ، كان الحرف المقدَّر " مِنْ " ؛ لأنَّ معناه : ٩/١٨٤
مِنْ حَدِيدٍ ، وإن كان ظرفاً له مثل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾[3] ، وقوله[4] :

أَلَا إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتِ

---

(١) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٣٠ .

(٢) الصفة هنا لا تستحقّ العمل في زيدٍ ؛ لأنه بمعنى الماضي ، وقد ذكره المؤلف لاحقاً .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٣٣ .

(٤) نسبه أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩١ إلى ابن رمح الخزاعي ، وأنشده ياقوت في معجم البلدان : ٤ / ٣٦ مع أبيات أُخر ، ونسبه إلى أبي دهبل الجمحي . وهو في شرح ابن القواس : ١ / ٧٣١ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٠٦ .

والطفُّ : ما أشرف من أرض العرب على ريف العراق ، والمذكور هنا : أرض من ضاحية الكوفة ، كان فيها مقتل الحسين بن علي ، رضي الله عنه .

كان "في" ؛ لأنَّ المعنى : فِي اللَّيْلِ ، والقَتْلَى في الطَّفِّ. وإن لم يكن كذلك مثل : " دَارُ زَيْدٍ " ، كان الحرف المقدَّر هو " اللام " ؛ لأنَّ معناه : دَارٌ لِزَيْدٍ .

والفرق بين الإضافة التي بمعنى "مِنْ" والتي بمعنى " اللام " : أنَّ التي بمعنى "مِنْ" المضاف فيها نوعٌ يجوز جَعْل المضاف إليه خبراً عنه وصفةً له وتمييزاً ، بخلاف التي بمعنى " اللام " ولذلك كانت الإضافة في : " يَدُ زَيْدٍ ، ووَجْهُ عَمْرٍو ، وبَعْضُ القَوْمِ " بمعنى " اللام " لتَخَلُّف النوعيَّة والخبريَّة ، والوصفيَّة والتمييز ، وكذلك إضافة " كُلّ " ؛ لأنَّها بجميع أجزائها ؛ فلا تكون بمعنى "مِنْ" لأنَّها بعكس ذلك ، وكذلك إضافة الجهات لامتناع كون المكان جزءاً من البعض ، فلا يكون بمعنى "مِنْ" ، ولا بمعنى "في" ؛ لأنَّك تقول : " اجْلِسْ وَرَاءَكَ " ، فيُؤَدِّي إلى كون الظرف مظروفاً ، والمظروف ظرفاً من جهة واحدة ، وهو محالٌ ، وإنَّما يَصِحُّ من جهتين مثل : " المَاءُ فِي الجُبِّ ، والجُبُّ فِي البَيْتِ " ، وكذلك إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى المميَّز ؛ لأنَّ الأوَّل عددٌ والثاني معدودٌ ، وأمَّا " ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ " فالأُولَى بمعنى "مِنْ"[1] ، والثانية بمعنى " اللام " ؛ لأنَّ الأوَّل والثاني عددٌ ، والثالث معدودٌ .

وتُفيد هذه الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفةً مثل : " غُلَامُ زَيْدٍ " ؛ لأنَّ وَضْعَها للدلالة على أنَّ بين المضاف والمضاف إليه خصوصيَّةً ليست لغير المضافِ إليه ، فصار المضافُ بذلك دالّاً على شيء بعينه ، وهو معنى التعريف .

وإن كان المضاف إليه نكرةً مثل : " غُلَامُ رَجُلٍ " ، أفادت تخصيص المضاف ؛ لأنَّه يَخرُج بذلك من جنس إلى نوع ، والنوع أخصُّ من الجنس ، ومن هاهنا يتبيَّن أنَّ الإطلاق في قوله :

ثُمَّ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالْمَحْضَةُ ... ...

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٠ .

تَحتَاج إلى تَقْييد ؛ لأنَّ الاسم إنَّما يتعرَّف بالإضافة المَحْضَة إذا كان المضاف إليه معرفةً لا نكرةً ، فكان حقُّه أن يُقيِّد بقوله : إذا كان المضاف إليه معرفة ، ولكنَّه يُريد أنَّ المحضة هي التي تُعرِّف لا غيرها ، وذلك صحيحٌ من غير تقييد بما ذُكر ، ولأنَّ قضيَّته مهملةٌ ، وهي في قوَّة الجزئيَّة ، فكأنَّه قال : بَعْضُ المَحْضَة تُعرِّف .

ثمَّ إنَّ تعريف المضاف بالمضاف إليه عامٌّ لجميع الأسماء المضافة إضافة معنويَّة ، إلاَّ أسماء توغَّلت في الإبهام ، فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارف ، وذلك : نحو " مِثْل ، وغَيْر ، وشِبْه " ، و" عَبْد بَطْنِه ، ووَاحِد أُمِّه "[1] ، " وغَيْر ، وسِوَى " أشدُّ إبهاماً ، ألا ترى أنَّه يَصِحُّ أن تقول : " كُلُّ أَحَدٍ غَيْرُكَ ، وسِوَاكَ " ، فيقعان على كلِّ واحد ، ولا يَصِحُّ أن تقول : " كُلُّ أَحَدٍ مِثْلُكَ ، ولا شِبْهُكَ " ، إلاَّ أنَّهما في الجملة شائعان في كلِّ مماثلٍ ومشابهٍ[2] / ، والذي يدلُّ على تنكيرها مع إضافتها إلى المعارف ١٢٤/ب وصف النكرة بها في قوله[3] تعالى : ﴿ وإنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ﴾ و﴿ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِه ﴾[4] وقوله[5] : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِه ﴾ ، ودخول " رُبَّ " عليها في قوله[6] :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٢ .

(٢) اختلف النحاة في هذه الألفاظ ؛ فرأي الأخفش أن الأسماء وُضعت في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف ، وهذه الألفاظ استعملت في أول أحوالها مضافات . ونُسب إلى المبرد : أنها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ؛ فغيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك وهكذا ، فكما أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرف بالإضافة ؛ فكذلك ما في معناه . ونُسب إلى ابن السّراج : أنها تكون معرفة ونكرة ، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة وإن كان شخصاً واحداً كانت معرفة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٣ .

(٣) سورة محمد : من الآية : ٣٨ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٦٨ .

(٥) سورة الطور : من الآية : ٣٤ .

(٦) هو أبو محجن الثقفي ، ولم أجد البيت في ديوانه المطبوع . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب : ٤ / ٢٨٩ . وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٦ ، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب : ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي . وقوله : غريرة ؛ هي التي لم تَلْقَ بُؤْساً ولا شدّة .

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

إلَّا إذا شُهِر الموصوف بهذه الأسماء بمغايرة ما يُضاف إليه كقولك : الصَّادِقُ غَيْرُ الكَاذِبِ فَعَل كَذَا ، والعَالِمُ غَيْرُ الجَاهِلِ مُطَاعٌ " ، ومنه قوله[1] تعالى : ﴿ [الَّذِينَ] أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وكذا إذا شُهِر بمماثلته كقولك : " لَا يَلِيقُ بِالعَالِمِ مِثْلِكَ أَنْ يَقُولَ فُحْشاً "[2] .

وأمَّا " عَبْدُ بَطْنِهِ " فهو واقعٌ على كلِّ مَنْ همَّتُه الأكل ، لا يَختصُّ به واحدٌ دون آخر ، وكذلك " وَاحِدُ أُمِّه " ؛ لأنَّه لكلِّ مَنْ ليس لأمِّه سواه ، فهما نكرتان ؛ لأنَّهما شائعان من جهة المعنى[3] .

وقد يَكتسِب المضاف من المضاف إليه في الإضافة المعنويَّة غير ما ذُكر من التعريف والتخصيص ، وذلك مثل أن يكون المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير تغيُّر معنًى ، فيَكتسِب المضاف إليه التأنيث وذلك كقول الشاعر :

أَتَتْ الْفَوَاحِشِ بَيْنَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهُمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

وقول الآخر[4] :

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ ، وفي الأصل : " الذي " ، تحريف .

(٢) وعكسه إذا كانت المغايرة أو المماثلة شائعة في نحو : مثلك ، جاز أن يكون " مثلك " في الطول أو اللون أو العلم ... الخ . ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٧٥ .

(٣) وقد يكونان معرفتين إذا كان المتقدم الذي يرجع إليه الضمير معرفة كقولهم : " زيدٌ عبدُ بطنه وواحد أمِّه " ، وأما إن كان نكرة كقولنا : رُبَّ رَجُلٍ عبد بطنه وواحد أمه ؛ فهما نكرتان . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٣ .

(٤) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٧٥٤ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٥٢ ، والمقتضب : ٤ / ١٩٧ . وينظر : المحتسب : ١ / ٢٣٧ ، والمخصص : ١٧ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٢٥ .
يصف نساءً ، والنواسم : الضعيفة الهبوب . وروايته في الديوان : رويداً كما ... . وفيه وفي المصادر : " تَسَفَّهت " أي : استخفّت الريح أعالي الرماح . وانفرد ابن النحوية بـ:" تسهجت " ، جاء في اللسان : (سهج) : " وسهجت الريحُ الأرض : قشرت وجهها " .

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَهَّجَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

فإنْ تَغيَّر المعنى بحذف المضاف والاستغناء بالمضاف إليه [و] أُنِّث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، عُدَّ ذلك شاذّاً ، وذلك كقولهم[١] : " ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِه " ، وقول الشاعر[٢] :

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

ويَكتسِب أيضاً التذكير بالشرط المذكور ، فيُذَكَّر المضاف لتذكير المضاف إليه ، وذلك كقوله[٣] :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَئُولُ لَهُ الْأَمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقوله[٤] تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ إن لم يُقل : إنَّ " فَعِيلاً " بمعنى " فَاعِل " محمولٌ على " فَعِيل " بمعنى " مَفْعُول " في استواء المذكَّر والمؤنَّث فيه .

ويُعطَى بالشرط المذكور أيضاً حكمَه في أحكام مَنْ يَعقِل كقوله[٥] تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ فأُعطِيت الأعناق ما هو لأصحابها مِنْ حكم مَنْ

---

(١) ومنه قولهم : " قُطِعَت رأسُ هندٍ " ، لا يقال : " قُطِعَت هندٌ " ، والمراد رأسُها . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٩ .

(٢) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٩١٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٥٢ ، والمقتضب : ٤ / ١٩٧ . وينظر : المذكر والمؤنث للفراء : ١١٢ ، ومجاز القرآن : ١ / ١٩٧ ، والمخصص : ١٧ / ٧٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢١٨ .

(٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو في المقاصد النحوية : ٣٦٩/٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٤٩ ، والدر اللوامع : ٢ / ٦٠ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٥٦ .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ٤ .

يَعقِل ، فأُخبر عنها بـ" خَاضِعِين " ، وهو جمع صفات مَنْ يَعقِل لصلاحيَّة الأعناق للحذف والاستغناء عنها بضمير أصحابها دون تغيُّر معنًى لو قيل : فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ .

وقد ظهر من ذلك أنَّ المضاف يَكتسِب من المضاف إليه : التعريف ، والتخصيص ، والتأنيث ، والتذكير ، وحكم مَنْ يعقل، وزادَ بعضُهم الاستفهام مثل : غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ والفرق بين : غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ ومَنْ عِنْدَك غُلَامُهُ ؟ : أنَّ الأوَّل سؤالٌ عن الغلام / ، والثاني سؤالٌ عن مالكه ، والشرط مثل : " غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ " ، [والعموم][1] مثل : " عِنْدِي غُلَامُ كُلِّ رَجُلٍ " ، والبناء جوازاً مثل : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2] وقد تقدَّم في أسباب البناء ، والتنكير إذا أُوِّل العلمُ بواحد من الأمة المسمَّاة به مثل : " هَٰذَا زَيْدُ رَجُلٍ " ؛ لأنَّه كان قبل الإضافة معرفةً ، فلمَّا أُضيف تنكَّر وتميَّز عن " زَيْد امْرَأَةٍ " ، فهذه عشرة أشياء[3] . ٩/١٢٥

واختُلف في العامل في المضاف إليه فقيل : حَرْف الجرِّ المقدَّر[4] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا تَعمَل مضمرةً إلَّا في ضرورة كقوله[5] :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ

أو في شذوذٍ كقول رُؤبَة : " خَيْرٍ " إذا قِيل له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟

وقال عبد القاهر[6] : المضاف نيابةً عن الحرف .

---

(١) في الأصل : " فالعموم " تحريف .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٩ ، ولم ترد بعض هذه الوجوه عندهما .

(٤) هو رأي الزجاج ، وقيّده على معنى اللام فقط ، وغيره يرى أنها على معنى اللام أو في . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٩٩ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٣٠٠ ، من التحقيق .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٧١ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٣٢ .

وقيل : العامل الإضافة[١] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ الإضافة هي المعنى المقتضي للإعراب ، والعامل ما به يتقوَّم المعنى المُقتَضى لا المعنى المقتَضِي .

والتحقيق أنَّ العامل المضاف[٢] من جهة نفسه ؛ لأنَّ المعنى المقتضي لإعراب المضاف إليه كونه مضافاً إليه ، وكونه مضافاً إليه لا يتقوَّم إلا بالمضاف ، فالمضاف هو الذي يقوم به المعنى المقتضَى ، فهو العامل .

* * *

وَغَيْرُ مَحْضَةٍ لِنُونٍ قُدِّرَا ... فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَرَا

مِنْهَا[٣] اسْمُ فَاعِلٍ أُرِيدَ الْحَالُ ... بِهِ مُضَافاً أَوِ الاِسْتِقْبَالُ

كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْدِ ... دَلِيلُهُ غَيْرُ مُجِلِّي الصَّيْدِ

وَمِثْلُ [ذَاكَ] كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ... وَقَدْ قُرِي[٤] كَذَا مُتِمُّ نُورِهِ

وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ ... مُشْبِهَهُ كَحَسَنِي الْوُجُوهِ

أيّ : ومن الإضافة غيرُ مَحْضَةٍ ، والإضافة غير المحضة : هي إضافة الصفة إلى ما استحقَّت منه فاعلاً أو مفعولاً أو مُشبَّهاً بالفاعل ، وذلك كاسم الفاعل ، والصفة المشبَّهة به واسم المفعول إذا قلت : " ضَارِبُ زَيْدٍ ، وحَسَنُ الوَجْهِ ، ومَعْمُورُ الدَّارِ "؛ لأنَّ التقدير : " ضَارِبٌ زَيْداً ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ ، ومَعْمُورَةٌ دَارُهُ " ، والتنوين مقدَّرٌ فيها ، وهي في نِيَّة الانفصال ، ولأجل هذا الانفصال لم يتعرَّف المضاف بها ، وهو

---

(١) هو رأي السهيلي في ، وينظر : : شرح التصريح : ٢ / ٢٥ .

(٢) هو رأي سيبويه في الكتاب : ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، وينظر : المساعد : ٢ / ٣٢٩ .

(٣) في بعض المصادر : " منه " . ينظر : الدرة الألفية : ٢٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٣٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٠٧ .

(٤) في المصادر السابقة : " رُوي " .

معنى قوله : "لِنُونٍ قُدِّرَا" ، وكان ينبغي أن يقول : ولم [تُخَصِّصْه][1] ؛ لأنَّ نَفْيَ التعريف لا يَستلزِم نَفْيَ التخصيص ؛ لأنَّ التعريف أخصُّ من التخصيص[2] ، ونَفْي الأخصّ أعمّ من نَفْي الأعمّ ، ولا يَلزَم من صِدْق الأعمّ صِدْقُ الأخصّ .

"لِنُونٍ" يُريد التنوين ؛ لأنَّه نون ساكنة ، ولذلك ذكَّر الضمير في "قُدِّرَا ، وظَهَرَا" ، وأتَى بالنون ليتَناولَ المفرد والمثنَّى والمجموع ؛ لأنَّ المحذوف للإضافة من المثنَّى والمجموع نون لا تنوين ، فلو أتَى بالتنوين موضع النون ، لم يتناولهما .

والإضافة اللفظيَّة لا تُفيد أمراً معنويّاً من تعريف أو تخصيص ، ولكن مجرَّد التخفيف بحذف التنوين ، والمعنى على ما كان / عليه قبل الإضافة عند ظهور ١٢٥/ب
التنوين ، وهو معنى قوله : "كَمَا لَوْ ظَهَرَا" أيّ : كما لو ظهَر التنوينُ ، فتُوصَف النكرة به كقوله[3] تعالى : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ فـ" مُمْطِرُنا " مضاف إلى الضمير ، وهو صفة لـ" عَارِض " ، و" عَارِض " نكرةٌ ، ومثله : ﴿ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾[4] ، وتَدخُل عليه أداة التنكير كما في قول الشاعر[5] :

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ويُخبَر به عن النكرة كما في قوله[6] تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾ فـ" كُلُّ

---

(١) في الأصل : " يختصّه " ، تحريف .

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠١ : " والإضافة إنما تُفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف ؛ فإذا أضيف إلى معرفة اقتضى التخصيص التام من الإضافة " .

(٣) سورة الأحقاف : من الآية : ٢٤ .

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٥) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ١ / ١٦٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٢٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٥٠ . وينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٣٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٤٧ . ويروى : " يعرفكم " .

(٦) سورة الأنبياء : من الآية : ٣٥ .

نَفْسٍ " مبتدأ نكرة ، خَبَرُه " ذَائِقَةُ المَوْتِ " وهو نَكِرةٌ ، لم يتعرَّف بالإضافة ، ولو تعرَّف بالإضافة لم يُخبَر به عن النكرة ؛ لأنَّ المعرفة لاتكون خبراً عن النكرة ، ويُنتصِب على الحال كقوله[1] تعالى : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ وقول الهذليّ[2] :

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً [سُهُداً] إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

فإن قيل : فـ" ضَارِب " في : " هَـٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الآن أو غَداً " ، قد تخصَّص بالإضافة ؛ لأنَّه أخصُّ من مطلق قولك : " ضَارِب " .

[فـ][3] الجواب : أنَّ التخصيص حصَل بعمله فيه النصب ؛ لأنَّ " ضَارِباً زَيْداً " [أخصُّ] من " ضَارِب " ، فالتخصيص حاصلٌ قبل الإضافة ، فلو أُضيفت الصفة إلى ما لم تَستحقَّ العمل فيه - بِتَخَلُّف شرط العمل مثل إضافة اسم الفاعل بمعنى الماضي ، إذ شرطه في العمل إرادة الحال أو الاستقبال ، لِيَقَع موقع الفعل المضارع ، ويجري عليه في حركاته وسكناته - لم تكن الإضافة لفظيَّةً بل معنويَّةً ، تفيد التعريف عند البصريِّين[4] كقولك : " هَـٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ ، ووَحْشِيٌّ قَاتِلُ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ "، وكذلك اسم المفعول بخلاف الصفة المشبَّهة[5] ؛ لأنَّها تَعمَل من غير اشتراط في الزمان ، فلا يَجري فيها التفصيل ، وإنَّما جُعلت إضافتها لفظيَّةً إلحاقاً باسم الفاعل ، وقد أشار بقوله :

---

(١) سورة الحج : من الآية : ٩ .

(٢) هو أبو كبير الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ١٠٧٣ . وينظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٦٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٨٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٨ . وقوله : " مبطّناً " : أي خميص البطن . وفي الأصل : " شهداً " ، والتصحيح عن شرح الأشعار والمصادر الأخرى . وقوله " سهداً " أي : لا ينام الليل كله ، و" الهوجل " : الثقيل .

(٣) في الأصل : " والجواب " .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧١ ، شرح الكافية : ١ / ٢٧٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٣٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٣ ، والمساعد : ٢ / ٣٣١ .

وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ

لأنَّ عملَها لشبهها به ، لا لكونها جاريةً على الفعل مثله ، فلمَّا كان عملُها إلحاقاً به ، كانت إضافتها لفظيَّةً كذلك ، ولو لم تُلْحَقْ به فتُعمَل ، كانت إضافتها معنويَّةً .

واسم الفاعل يُضاف إلى معموله المفعول لا إلى معموله الفاعل ؛ لئلَّا يَلزَم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنَّه هو الفاعل ، وإنَّما يُجاز ذلك في الصفة المشبَّهة بعد نصبها على الشبه بالمفعول ؛ لِيَحصُل التغاير بين المضاف والمضاف إليه ، وما ثُنِّيَ من ذلك أو جُمع مُصحَّحاً أو مكسَّراً ، فحكمه حكم المفرد ، وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ وقوله[2] تعالى : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ و﴿ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾[2] في قراءة غير أبي عَمْرو ، وكذلك قوله[3] تعالى : ﴿ واللهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ بالإضافة في قراءة حَفْص .

وجمع بين " ضَارِب العَبْد ، وكَاسِي زَيْد " و﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ لِيُمَثِّل بما كان من الثلاثيّ صحيحاً ومعتلّاً ، وبما كان من الرباعيّ ، و﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ و﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ لِيُمَثِّل بالجمع مصحّحاً للمذكَّر والمؤنَّث ، ولم يُمَثِّل بجمع

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ١ .

(٢) سورة الزمر : من الآية: ٣٨ ، وقراءة أبي عمرو وعاصم والكسائي : كاشفاتٌ ، وممسكاتٌ ، بالتنوين ، وقرأ الباقون بالإضافة . ينظر : السبعة : ٥٦٢ .

(٣) سورة الصف : من الآية : ٨ . وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : " متمٌّ " بالتنوين . ينظر : السبعة : ٦٣٥ .

التكسير ، ولا بالمثنَّى ، ومثالهما/ قولُهم : " هُمْ سُكَّانُ البَلَدِ الحَرَامِ " ، وقوله[١] تعالى : ﴿ يَا صَاحِبَيْ السِّجْنِ ﴾ . ٩/١٢٦

وإذا كان اسم الفاعل معرَّفاً باللام ، وكان المضاف إليه معرفةً بغيرها ، جازت إضافة المثنَّى والمجموع نحو : الضَّارِبَا زَيْدٍ ، والضَّارِبُو زَيْدٍ ، وقوله[٢] تعالى : ﴿ والمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ لحصول التخفيف بحذف النون ، وامتنعت إضافةُ المفرد نحو : " الضَّارِبُ زَيْدٍ " ؛ لأنَّ التنوين قد حُذف لأداة التعريف ، فلا تَحصُل بالإضافة خِفَّةٌ ، وأجازَه الفرَّاء[٣] قياساً على " الضَّارِب الرَّجُلِ ، والضَّارِبُكَ " .

وأُجيب عن " الضَّارِب الرَّجُل " : بأنَّه محمولٌ على ما حُمل عليه [الحَسَن الوَجْه] ؛ لأنَّ " الحَسَن الوَجْه " حُمِل عليه في النصب ، فحُمِل هو عليه في الجرّ .

وعن " الضَّارِبكَ " من وجهين :

الأوَّل : أنَّ الكاف في موضع نصب ، فلا إضافةَ فيه يُقاس عليها .

الثاني : أنَّه محمولٌ على " ضَارِبُكَ " ؛ لأنَّ حذف التنوين فيه لئلاَّ يُجمَع بينه وبين الضمير المتَّصل ؛ لأنَّه يُنافيه ، لا للتخفيف ، فحُمِل " الضَّارِبُكَ " في ذلك عليه ، وإن لم يَحصُل تخفيفٌ لكون المضاف إليه ضميراً متَّصلاً فيهما ، وأمَّا قوله[٤] :

الْوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

---

(١) سورة يوسف : من الآية : ٣٩ .

(٢) سورة الحج : من الآية : ٣٥ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٢٢٦ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨١ .

(٤) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٩٤ ، من التحقيق .

فجائز على ضعفه ؛ لكونه تابعاً كما جاز : " رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ عِنْدَنَا ، ورُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ " كذلك .

وارتكب في الجمع بين " ضُرّه ، ونُورِه " سنادَ الرّدف[1] ، فأتَى بإحدى القافيتين مُردَفة ، وبالأخرى غير مُردَفة ، وهو أحد عيوب القافية العشرة ، وأحد أنواع السناد الخمسة .

ومنهم من لا يقصر الإضافة اللفظيَّة على إضافة الصفة إلى معمولها ، ولكنَّه يجعلها عبارة عن الإضافة التي يكون المضاف إليه فيها مجروراً في اللفظ مرفوعاً أو منصوباً في المحلّ ، فتدخل في ذلك إضافة الصفة إلى معمولها ، وإضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول[2] مثل : " يُعْجِبُنِي دَقُّ القَصَّارِ الثَّوْبَ ، ودَقُّ الثَّوْبِ القَصَّارُ " ، وإضافة أفعل التفضيل بمعنى الزيادة مثل : " زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ " ؛ لأنَّ المعنى على أنَّه فَضَل النَّاسَ ، فالمضاف إليه مجرور في اللفظ منصوب في المحلّ ، وفيه تفصيل نذكره بعد هذا .

* * *

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا
كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلَاةُ الْأُولَى وَمَسْجِدُ الجَامِعِ حَيْثُ قِيلَا

اختُلف في إضافة أفعل التفضيل ؛ فقال الكوفيُّون[3] : إذا كانت إضافته بمعنى

---

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٧ .

(٢) قال أبو حيّان في ارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٥ : " ومذهب الجمهور أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة ، وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أنها غير محضة فلا تُعَرِّف " ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٠٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ .

(٣) ينظر : الأصول : ٢ / ٨ ، والإيضاح العضدي : ٢٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٩٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٨٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧١٢ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٥ .

"مِنْ "[١] مثل : " زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ " ، كانت لفظيَّةً ، ولم يتعرَّف المضاف بالمضاف إليه ، وإن كانت بمعنى "اللام"[١] مثل : " النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَان "[٢] ، وقول أَيْمَن[٣] بن خُرَيْم عن نُصَيْب[٤] : " هُوَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِه " ، كانت معنويَّةً تُعرِّف المضاف بالمضاف إليه .

وقال البصريُّون[٥] : متى أُضيف إلى معرفة فهو معرفة بالإضافتين ؛ أيّ : التي بمعنى "مِنْ" والتي بمعنى " اللام " ، أو إلى نكرة فهو نكرة بهما أيضاً ، وهذا يَنتقِض بجواز : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ / أَفْضَلِ النَّاسِ " ، وامتناع : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَفْضَلِ النَّاسِ " ، ١٢٦/ب ولو كان معرفةً لمَا كان كذلك ؛ لأنَّ المعرفة لا تَجرِي صفةً على النكرة ، وتَجرِي صفةً على المعرفة ، فقوله :

لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

---

(١) الإضافة بمعنى " من " يكون المضاف والمضاف إليه مشتركين في المعنى إلا أن للمضاف زيادة عليه كقولنا : " زيدٌ أفضل الناس " فكلهم فاضلٌ إلا أن زيداً أفضل منهم ، والإضافة بمعنى اللام : لا يكون للمضاف إليه شركة مع المضاف ، بل يكون المضاف هو الأفضل على الإطلاق ، وإنما يضاف لأجل التخصيص . ينظر : التخمير : ٢ / ٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٩ .

(٢) النّاقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، سُمِّي بذلك لأنه نقص أعطيات بني مروان وردّهم إلى القَدْر المستحق ، والأشجّ : هو عمر بن عبد العزيز بن مروان ، سُمِّي بذلك لشَجَّةٍ عليه . أخبارهما في : السيرة النبوية وأخبار الخلفاء : ٥٦٥ ، ٥٦٨ . وينظر : التخمير : ٢ / ٢٨ .

(٣) هو أيمن بن خُريم بن فاتك ، من بني أسد ، شاعرٌ ، وكان أثيراً عند عبد العزيز بن مروان ، ويُسَمَّى خليل الخلفاء . أخباره في الشعر والشعراء : ١ / ٥٤١ - ٥٤٣ . وأورد البكري الخبر في اللآلئ : ٢٩٢ ، وعزَا القول إلى الفرزدق ، ثم قال : " هكذا روى محمد بن يزيد ، وقيل : إنّ صاحب هذه المقالة في نُصَيْب أيمن بن خريم بين يدي عبد الملك بن مروان " . وأورد ابن القواس في شرحه : ١ / ٧٣٧ ، والنيلي في شرحه : ٢ / ٧١٢ ، الخَبَرَ معزوّاً إلى عُمَر ، وهو خطأ ، ولم يتنبّه المحققان إليه .

(٤) هو نُصَيْب بن رَبَاح ، كان عبداً أسودَ لرجل من أهل وادي القُرَى ، باعَه من عبد العزيز بن مروان ، وله مدائح فيه . أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٤١٠ ، واللآلئ : ١ / ٢٩١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠٤ ، والأصول : ٢ / ٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٥ .

إنَّما يَستقِيم على قول الكوفيِّين في إضافته بمعنى "مِنْ"، وقول البصريِّين فيما إذا كان المضاف إليه نكرةً ، وقد أَطلَق القول في ذلك .

وقوله :

كَذَاكَ قَوْلُهُمْ صَلَاةُ الأُولَى

الأَجْوَد أن يُجعَل تشبيهاً بما اشتمَل عليه أوَّل الفصل من ذكر أنواع الإضافة غير المحضة ، أيّ : صَلاة وبَابه من أنواع الإضافة غير المحضة لا بما قبله من قوله :

لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

لأنَّه لم يُختلَف في أنَّ إضافة ذلك مفيدةٌ للتعريف[١] ، وبَيانُه هو أنَّ مسجداً صالحٌ لكلِّ مسجدٍ ، فإذا أُضيف إلى الوقت الموصوف بأنَّه جامعٌ ، اختصَّ بمسجد بعينه[٢] .

ولكن اختُلف في هذه الأسماء المضافة إلى ما تَصلُح أن تكون وصفاً لها من نحو : " صَلَاة الأُولَى ، ومَسْجِد الجَامِع ، وجَانِب الغَرْبِيّ[٣] ، وبَقْلَة الحَمْقَاء "[٤] ، هل

---

(١) ظاهر كلام المؤلف - رحمه الله - التناقض ؛ فإنّه ألحقها بغير المحضة ، وذكر أنها تفيد التعريف ؛ فلعلّه تبع ابن مالك الذي يرى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة ، قال في التسهيل : " وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة " ، قال ابن عقيل في شرح مذهبه : " وتقرير ما اختاره أنّ في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنْو معه ضمير كما نُوِي في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها ، وانفصالاً من قبل أنّ المعنى على التبعيّة ، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف ، مراعاة لشبهه بالمتصل لفظاً ونيةً " . ينظر : التسهيل : ١٥٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٣ .

(٢) التقدير : صلاة الساعة الأولى : ومسجد الوقت الجامع . وهذا التقدير هروباً من إضافة الموصوف إلى الصفة ؛ فالأولى صفة لصلاة ، والجامع صفة للمسجد . وإنّما تأوّل هذا البصريون ، وأما الكوفيون فإنهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٨٣ ، والإنصاف : ١ / ٤٣٦ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧١٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٠٦ .

(٣) وهو في قوله تعالى في سورة القصص : ٤٤ : ﴿ وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر ﴾ .

(٤) بقلة الحمقاء : التي تسمّيها العامة : الرِّجْلَة ؛ لأنها مُلْعِبَةٌ ؛ فشُبِّهت بالأحمق الذي يَسِيل لُعابُه . ينظر : اللسان : (حمق) .

إضافتها معنويَّة أو لفظيَّة ؟ وأكثر النحويِّين[١] على أنَّ إضافتها معنويَّة ، وذهب الفارسيّ[٢] وابن السرَّاج[٣] إلى أنَّها لفظيَّة ، قالا : لأنَّ المراد بها الانفصال ، إذ هي إضافة إلى شيء والمراد الإضافة إلى غيره ، فهي في نيَّة الانفصال ، وهذا شأن الإضافة اللفظيَّة ، وهي عند الباقين إضافة معنويَّة ، إذ هي بمعنى اللام ، واللفظيَّة لا تقدَّر بها ، وهذا يرد عليه ؛ لأنَّه قال في المعنويَّة : وهي تُعرف بأنَّها إضافة مقدَّرة بلام تخصيص ، وبتَّ القول في " صَلَاة الأُولَى ، ومسْجِد الجَامِعِ " بأنَّ إضافته لفظيَّة مع صحَّة تقديرها باللام .

ويظهر ممَّا ذكرناه أنَّ الإضافة اللفظيَّة منها مجمع عليه ومختلف فيه ، وأنَّ المجمع عليه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول بشرطهما ، وإضافة الصفة المشبَّهة ، وأنَّ المختلف فيه إضافة المصدر[٤] وأفعل التفضيل والمضاف إلى ما يصلُح صفة له .

ويظهر منه أيضاً أنَّ من الإضافة اللفظيَّة ما لم يُستفَد منه تعريف كالثلاثة الأُوَل ، ومنها ما يُستفاد منه ذلك كإضافة المصدر ، وما يصلح صفة ، ومنها مختلف فيه كـ" أَفْعَل التَّفْضِيل " .

* * *

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا ... يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا
وَجُرَّ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ ... وَالْحَذْفُ يَطْرَا مِثْلُهُ عَلَيْهِ

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٧١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ .

(٢) الإيضاح العضدي : ٢٨٢ .

(٣) الأصول : ٢ / ٨ .

(٤) لم يذكر المؤلف - رحمه الله - المصدر فيما سبق ، ولكنّه قرنه بأفعل التفضيل هنا ، لأن قولهم : " زيد أفضل الناس " في معنى : زيدٌ يزيد فَضْلُه على الناس . وذهب الجمهور إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة . وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافته غير محضة . ينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٠٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٥ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٢ .

المضاف تَلزَمه أحكام :

الأوَّل : حذف التنوين وبَدَلُه منه ، وذلك لأنَّ الإضافة علامة اتِّصال ، والتنوين علامة انفصال ، فلم يُجمَعوا بينهما لذلك .

الثاني : تَجريدُه من التعريف وأداته في المعنويَّة ؛ لأنَّه إن لم يُجرَّد فالمضاف إليه إمَّا أن يكون معرفةً أو نكرةً ، فإن كان معرفةً لَزِم الجمع بين تعريفين مع الاكتفاء بأحدهما ، وإن كان نكرةً لزم إضافةُ المعرفة إلى النكرة ، وهو عَكْسُ وَضْعِهم في الإضافة ، ولأنَّ / المضاف لا يَكتَسِي من المضاف إليه حينئذٍ إلَّا التخصيص ، وتعريفه ٩/١٢٧
أبلغُ من تخصيصه .

وأجاز الكوفيُّون[1] الجمع بين أداة التعريف والإضافة في العدد خاصَّةً من الثلاثة إلى العشرة ، فقالوا : " الثَّلَاثَةُ الأَثْوَابِ ، والعَشَرَةُ الدَّرَاهِمِ " ، إمَّا قياساً على " الحَسَنُ الوَجْهِ " ، أو لأنَّ الأوَّل يكون مسنداً إليه وهو الثاني في المعنى فكان أشبهَ بالتعريف ؛ فلما عُرِّف لم يمكن تنكير الثاني وإلَّا لَزِم إضافةُ المعرفة إلى النكرة .

والأوَّل غيرُ مستقيمٍ لأنَّك لو حَذَفت الأداة من الأوَّل في " الحَسَن الوَجْه " لم يتعرَّف بالثاني ؛ لأنَّ إضافته لفظيَّةٌ فلا يَلزَم الجمع بين تعريفين بخلاف " ثَلَاثَة الأَثْوَاب " فإنَّ إضافته معنويَّةٌ ، وكذلك الثاني نحو : " خَاتَمُ حَدِيدٍ " يكون الأوَّل مسنداً إليه وهو الثاني في المعنى ، ولا يَسُوغ فيه ذلك ، ثُمَّ ما أجازوه مخالفٌ للقياس - لأنَّه جمع بين تعريفين - [واستعمال] الفصحاء ؛ لأنَّ المسموع منهم " ثَلَاثَةُ الأَثْوَابِ " ، قال ذو الرمَّة[2] :

---

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٩ ، والإيضاح العضدي : ٢٣٦ ، والمفصل : ٨٣ ، والتخمير : ٢ / ٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٠ .

(٢) البيتان في ديوانه : ٢ / ١٢٧٣ - ١٢٧٤ . وينظر : المقتضب : ٢ / ١٧٦ . والأول منهما من شواهد سيبويه : ٣ / ٥٧١ . والثاني في : المخصص : ١٧ / ١٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٣ . منزلتاها : في الشتاء والصيف . والعمى : الجهل . والبلاقع : الخالية . وروايته في الديوان : " ميّ " بدل " سلمى " ، ولعله الصحيح ، إذ يكثر ذكر " مي " في شعره من مثل قوله في بائيته المشهورة :

=

أَمَنْزِلَتَيْ سَلْمَى سَـــــــلَامٌ عَلَيْكُمَا

هَـــلِ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَىٰ

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِـــــعُ

والثالث : إعرابُه بما يَقتضِي له به العامل من الرفع والنصب والجرّ ، وهو معنى قوله :

... ...أَعْرِبْهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا

إذ لا مانعَ من الإعراب ، اللهمّ إلَّا إذا حُذف المضاف إليه ، ولم يعوَّض عنه ، ونُوي كما في الغايات من نحو : " قَبْل ، وبَعْد ، وفَوْق ، وتَحْت ، وأَمَام ، وقُدَّام ، وخَلْف ، ووَرَاء ، وأَسْفَل ، ودُون " فإنَّه يُبنَى ؛ لأنَّه يبقَى كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يستحقُّ إعراباً وذلك كقوله[1] تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ .

فإن لم يُنْوَ المضاف إليه بعد حذفه بل جعل نسياً مَنسِيّاً ، فالإعراب كقوله[2] :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْـمَاءِ الْفُـــرَاتِ

= دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ

وقوله : زَارَ الخَيَالُ لِمَيٍّ هَاجِعاً لَعِبَت .....

وقوله : لِمَيَّةَ بِالمَعَادَ رَحَتْ عَلَيْهِ .....

(١) سورة الروم : من الآية : ٤ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٤٤٥ ، من التحقيق .

وقُرئ[١] : ﴿ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بالجر والتنوين .

أمَّا المضاف إليه ، فيَلزَمه حكمٌ واحد ، وهو جرُّه إمَّا بالحرف المقدَّر أو بالمضاف نيابةً من عنه ، أو من جهة نفسه كما تقدَّم[٢] ، وكان حكمه الجرّ دون الرفع والنصب ؛ لأنَّ الرفع والنصب استقلَّ بهما الفاعل والمفعول ، فلم يبقَ إلَّا الجرُّ .

قوله :

والحَذْفُ يَطَرا مِثْلُهُ عَلَيْهِ

يريد أنَّ الحذف يَطْرَأ على المضاف كما يَطْرَأ على المضاف إليه ، فهو حكمٌ يشتركان فيه ، فالضمير في " عَلَيْه " للمضاف ، لأنَّ الكلام فيه حيث قال :

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا

وفي " مِثْله " للمضاف إليه ، أيّ : يَطْرَأ [الحذفُ][٣] على المضاف طريانـاً مثل طريانه على المضاف إليه ، فنصَب "مِثْلَه" على أنَّه صفةٌ لمصدر محذوف ، وحَذَف المضاف وأقامَ المضاف إليه مقامه .

ولا شكَّ في أنَّ المضاف يجوز حذفُه ، ولكن بشرط أَمْن الإلباس ، وقد / كَثُر في الكلام والقرآن والشعر ، ولم يأتِ اللبسُ إلَّا في الشعر ، فممَّا أُمن فيه الإلباس قوله[٤] تعالى : ﴿ واسْئَل القَرْيَةَ ﴾ أيّ : أَهْلَ القَرْيَةِ ؛ لأنَّه لا يُلبِس أنَّ المسئول أهلها لا هيَ ؛ لأنَّ السؤال إنَّما يكون لِمَنْ يَعقِل ، وقد قيل[٥] : إنَّ القرية هنا معبَّرٌ بها عن [أهلها] ١٢٧/ب

---

(١) هي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي . ينظر : الكشاف : ٣ / ٢١٤ ، والتبيان : ٢ / ١٠٣٦ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٦٢ .

(٢) انظر : الصفحة : ٦٧٧ - ٦٧٨ ، من التحقيق

(٣) في الأصل : " بالحذف " ، تحريف .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ٨٢ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٢ / ٣٣٧ ، والمحرر الوجيز : ٨ / ٤٦ - ٤٧ .

كما عبَّر عن القبيلة بأبيها في قولهم : " قَالَتْ قَيْسٌ كَذَا " ، وكذلك يقال : " آمَنَت القَرْيَةُ وكَفَرَت القَرْيَةُ " ، قال[١] الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا ﴾ ، وقال[٢] تعالى : ﴿ ونَجَّيْنَاهُ مِن القَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَل الخَبَائِثَ إِنَّهُم كَانُوا قَوْمَ سُوءٍ فَاسِقِين ﴾ وعلى هذا فلا يُقدَّر مضاف محذوف ، وممَّا أُمن فيه الإلباس قوله[٣] تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلوبِهِمْ العِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ أيّ : حبّ العِجْل ، وقوله[٤] : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَات ﴾ أيّ : وَقْت الحَجّ ، وقوله[٥] : ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً مَاكِثِينَ فِيهِ ﴾ أيّ : في نعيمه ، وقوله[٦] : ﴿ وَلَكِنَّ البِرَّ مَن اتَّقَىٰ ﴾ أيّ : برّ مَن اتَّقَى ؛ أيّ : الذي يُقيّد به ، وقالوا : " اللَّيْلَةَ الهِلَالُ " ؛ أيّ : رُؤْيَة الهِلَال ، و" البَرْدُ شَهْرَان " ؛ أيّ : قُوَّة البَرْدِ ذَات شَهْرَين ، و" اليوم خمر وغداً أمر "[٧] ؛ أيّ : شُرب خَمْرٍ ووُقُوع أَمْرٍ ، وإلَّا فظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثَّة ، وقالوا : بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُم الطَّرِيقُ ، أيّ : أَهْلُ الطَّرِيقِ ، وقال[٨] :

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةُ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا فَائِحَهْ

أيّ : رَائِحَة المِسْك .

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٩٨ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية : ٧٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٩٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ١٩٧ .

(٥) سورة الكهف : من الآيتين : ٢ ، ٣ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٨٩ .

(٧) قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي ، حينما بلغه خبر مقتل أبيه وهو يشرب الخمر ، وجرى قوله مجرى المثل . ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٣٣٣ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٤٣١ ، والمستقصى : ١ / ٣٥٨ .

(٨) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : همع الهوامع : ٢ / ٥١ ، والدرر اللوامع : ٢ / ٦٤ . ويروى : " نافحة " .

وأمَّا المُلْبِس فكقول الفرزدق[١] :

أَرَى الْخَطَفَى بَذَّ الْفَرَزْدقَ شِعْرُهُ وَلٰكِنَّ خَيْراً مِنْ كُلَيْبٍ مُجَاشِعُ

وقول ذي الرمَّة[٢] :

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَىٰ الْقَوْمِ هَوْبَرُ

أيّ : ابن الخَطَفَى ، وابن هَوْبَر .

وحكمه : أنَّه إذا حُذف أن يُقام المضاف إليه مقامَه ، ويُعرب بإعرابه ، وقد يُقام مقامَه في غير ذلك من التذكير ، وذلك كقول حسَّان[٣] في أولاد جَفْنَة :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أيّ : ماء بَرَدَى ، فذكَّر الضمير في " يُصَفِّق " ، وأعطى " بَرَدَى " من التذكير ما للمضاف المحذوف ، وجاء قوله[٤] تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُون ﴾ معتبراً فيه التأنيث بقوله : ﴿ جَاءَهَا ﴾ والمحذوف بقوله : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُون ﴾ لأنّ المعنى : وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ ، فذكَّر القرية تذكير أهلها ، ولولا

---

(١) البيت ليس في ديوانه ، ولم أجده في المصادر .

(٢) البيت في ديوانه : ٢ / ٦٤٧ . وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ١٣٦ ، وضرائر الشعر : ١٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٣٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٧١ . و" ابن هوبر " : من بني الحارث بن كعب ، كان سيّداً ورأساً ، وقد قُتِل .

(٣) البيت في ديوانه : ١٢٢ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٥ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤١٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٨١ . وقبل البيت :

لِلّٰهِ درُّ عِصَابَةٍ نَادَمْتُهُمْ يَوْماً بِجِلّقَ فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ

أَوْلَادِ جَفْنَةَ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِمُ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ

والبريص : اسم نهر دمشق ، ويُسمّى بَرَدَى أيضاً . ينظر : معجم ما استعجم : ١ / ٢٤٠ ، ومعجم البلدان : ١ / ٤٠٧ ، وأنشدا البيت . وجفنة بن عمرو بن مزيقياء ، من الغساسنة .

(٤) سورة الأعراف : من الآية : ٤ .

ذلك لقال : أَوْ هِيَ قَائِلَةٌ .

وأمَّا حذفه وإبقاء المضاف إليه على إعراب نفسه من الجرّ كقولهم[١] : " مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ، ولَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ " ، وقول أبي دُؤَاد[٢] :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا

فضَعِيفٌ ، وقد نَظَّره قومٌ[٣] في الشذوذ بإضمار الجارّ في مثل : " لَاهِ أَبُوكَ " بمعنى : لِلّه أَبُوكَ .

وأمَّا حذف المضاف إليه فمنه ما يُوجب بناء المضاف وذلك فيما إذا نُوي كما ذُكر في الغايات ، ومنه ما لا يُوجبه وذلك فيما لم ينو أو عُوِّض عنه كقوله[٤] تعالى : ﴿ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِيّاً ﴾ / وقوله[٥] تعالى : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ . ٩/١٢٨

وقد يحذفان معاً ؛ أيّ : المضاف والمضاف إليه إذا كان قبلهما ما يَصلُح لمباشرة ما بعدهما ، وذلك كقوله[٦] تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى القُلُوب ﴾ أيّ : مِنْ أَفْعَال أَصْحَابِ تَقْوَى القُلُوبِ ، وقوله[٧] : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ أيّ : مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٨٧ ، والمستقصى : ٢ / ٣٢٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ٣٥٣ . وينسب إلى عدي بن زيد ، وهو في زيادات ديوانه : ١٩٩ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٦٦ . وينظر : الأصمعيات : ٢٨ ، والكامل : ١ / ٣٧٦ ، والمحتسب : ١ / ٢٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٦ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٧ .

(٣) منهم الزمخشري ، ينظر : المفصل : ١٠٦ ، والتخمير : ٢ / ٥٨ - ٥٩ .

(٤) سورة فاطر : من الآية : ١٢ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ١٦٥ .

(٦) سورة الحج : من الآية : ٣٢ .

(٧) سورة طه : من الآية : ٩٦ .

ومِمَّا يشتركان فيه : أنَّه لا يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام إلَّا إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى الفاعل ، فإنَّه يجوز الفصل بينهما بالمفعول[1] كقولك : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْداً عَمْرٍو " ؛ لأنَّه واقعٌ في غير محلِّه ، فالنيَّة به التأخير ، فكان الفصلُ به كَلَا فصلَ ، ومنه قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِن الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[2] ببناء الفعل للمفعول ، ورفع " قَتْلُ " ، ونصب " أَوْلَادَهُمْ " ، وجرّ " شُرَكَائِهِمْ " ، ومثل ما أنشده الأخفش[3] من قول الشاعر :

---

(١) هي من مسائل الخلاف ، يرى الكوفيون جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف والجار والمجرور . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٢٧ ، والتخمير : ٢ / ٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٤٢ ، والمساعد : ٢ / ٣٧٢ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٧ . وقرأ الباقون من السبعة : " زَيَّنَ " ببناء الفعل للمعلوم ، و" قتلَ " بالنصب ، و" أولادِهم " بالجرّ ، و" شركاؤُهم " بالرفع . ينظر : السبعة : ٢٧٠ .

وقد تجاسر كثيرٌ من أكابر النحاة على ابن عامر ، وأغلظوا عليه ، وردّوا قراءته مثل الفراء ، وابن الأنباري ، والزمخشري ، قال السمين : " وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سنداً ، وأقدمهم هجرة ... وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيهاً على خطأ من ردّ قراءته ، ونسبه إلى لحن ، أو اتباع مجرّد المرسوم فقط " إلى أن قال : " وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يُلتفت إليها لأنه طعنٌ في المتواتر ، وإن كانت صادرةً عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم ، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحّة هذه القراءة لغةً " . ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٥٧ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٦ ، والكشاف : ٢ / ٥٤ ، والدر المصون : ٥ / ١٦١ - ١٧٩ .

(٣) قوله : " ومثل ما أنشده الأخفش " أيّ : في بعض نسخ الكتاب . وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ؛ فأدخله بعض النُّسَّاخ في بعض النسخ . وقد أثبته محقق الكتاب في الهامش : ١ / ١٧٦ ، وأشار إلى زيادته .

والبيت ينسب إلى بعض المولدين المدنيين . وهو في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٥٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، وضرائر الشعر : ١٩٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٢٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٥ .

و" المِزَجّة " : ما يُزَجُّ به من رمح وغيره . " والقلوص " : الناقة الفتيّة . و" أبو مزادة " : كنية رجل .

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وليس بضرورة ؛ لأنَّه كان يُمكِنه أن يُضيف المصدر إلى المفعول ، ويرفع الفاعل فيقول : " زَجَّ القَلُوصِ أَبُو مَزَادَةٍ " ، فعَدَل عنه اختياراً لا ضرورة ، وهو دليل جوازه ، وقول الزمخشريّ[1] : " وما يَقَع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... ... البيت

فسيبويه بريءٌ من عُهدَته " ، قيل[2] : إنَّما قَصَد به نفيَ الشناعة عنه في ردِّ القراءة المتواترة ، فلذلك مالَ على البيت دون القراءة .

ولا يجوز الفصل بينهما بالفاعل إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى المفعول مثل: " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٌ عَمْرٍو " ؛ لأنَّه واقعٌ في محلِّه ، فلا يُنوَى به التأخير فيتحقَّق الفصل ، وإنَّما لم يجز الفصل بينهما ؛ لتنزُّل المضاف إليه من المضاف منزلة التنوين ، ولذلك لا يُنوَّن المضاف ؛ لقيام المضاف إليه مقام التنوين ، فكان مكمِّلاً له ، كما أنَّ التنوين كذلك ؛ لأنَّه دخَل مكمِّلاً للاسم بدلالته على تَمَكُّنه ، فكما لا يجوز الفصل بين الاسم وتنوينه ، كذلك لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. إلَّا أنَّ سيبويه[3] أجاز الفصل بينهما بالظرف في الشعر ؛ لأنَّ الظرف ليس بأجنبيٍّ من

---

(١) المفصل : ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) قد مال الزمخشري على القراءة في الكشاف : ٢ / ٥٤ ، بقوله : " وأما قراءة ابن عامر : " قتلُ أولادَهم شُرَكائِهم " برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجرّ الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ، كما سَمُج ورُدَّ : زجّ القلوص أبي مزاده فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف " شركائهم " مكتوباً بالياء ، ولو قُرئ بجرّ الأولاد و" الشركاء " لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم ، فوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب " .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧٨ .

الأشياء ، لأنَّه لا يخلو شيءٌ غالباً من زمان ومكان ، فالفصل بينهما كَلَا فَصْلَ ، ومنه قول عَمْرو بن قَمِيئَة[١] :

لَمَّا رَأَتْ [سَاتِيدَمَا] اسْتَعْبَرَتْ ... لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

وقو الآخر[٢] :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِخَطٍّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقالت دُرْنَا[٣] :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... إِذَا نَابَ يَوْماً حَادِثٌ فَدَعَاهُمَا

وقد جاء الفصل في الضرورة بغير ذلك ، ففُصِل بالمنادى في قوله[٤] :

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ
زَيدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

---

(١) سبق تخريجه ، تنظر الصفحة : ١٩٦ ، من التحقيق ، وفي الأصل : " شأني وما " ، تحريف .

(٢) هو أبو حيَّة النُّمَيْريّ ، واسمه : الهيثم بن الربيع . أخباره في : خزانة الأدب : ١٠ / ٢١٧ . والبيت في شعره : ١٤٦ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٠٥ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٩ . وقوله : " يُزِيل " ؛ أي : يباعد بين الكتابة .

(٣) ينسب البيت إليها وهي دُرْنا بنت عَبْعَبَة ، من بني قيس بن ثعلبة ، وقيل : دُرْنا بنت سيَّار بن ضبرة بن حطان بن سنان بن عمرو بن ربيعة . وينسب إلى عمرة الخثعمية أو الجشميّة . والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٠٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣ / ١٠٨٣ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢١ ، وضرائر الشعر : ١٩٢ . والشاعرة ترثي أخويها .

(٤) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في الخصائص : ٢ / ٤٠٤ ، وشرح التصريح : ٢ / ٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٣ ، والدرر اللوامع : ٢ / ٦٧ . والفاصل : " أبا عصام " ، والتقدير : كأنّ برذون زيدٍ يا أبا عصام ...

وبالمضاف والمضاف إليه في قول الآخر[١] :

نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ/ ١٢٨/ب

وبالفاعل والجارّ والمجرور جميعاً في قول الآخر[٢] :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

قيل : فالتصرُّف بالفصل بين المضافين بهذه الأشياء دليل الجواز ، ولأنَّ كلَّ واحد منها غير الآخر ؛ لأنَّ المضاف إليه يُعرِّف ويُخصِّص ، والشيء لا يَتعرَّفْ بنفسه ولا يتخصَّص بها .

وممَّا يشتركان فيه أنَّه لا يكون المضاف موصوفاً للمضاف إليه ولا صفةً له ، وكذلك المضاف إليه ، فلا يُضاف موصوفٌ إلى صفتِه ، ولا صفةٌ إلى موصوفها[٣] ، أمَّا الأوَّل فلئلَّا يَلزم تعريف الشيء بما لم يُقصَد به الدلالة على الذات ، وكون المضاف إليه مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً ؛ لأنَّ الصفة حينئذٍ يَلزم جرُّها من حيث كونها مضافاً إليها ، وإعرابها بإعراب الموصوف من حيث كونها صفةً ، وقد يكون الموصوف مرفوعاً أو منصوباً ، وأمَّا [الثاني] فلئلَّا يلزم علَّتين ، حقيقتيّ التابع والمتبوع بتأخير ما حقُّه التقديم ، وتقديم ما حقُّه التأخير .

وأمَّا ما يُوهِم جواز إضافة الموصوف إلى الصفة كـ" مَسْجِد الجَامِعِ " وبابه ، فمحمولٌ على أنَّه مضافٌ إلى موصوف محذوف أُقيمت الصفة مقامَه ، أيّ :

---

(١) هو معاوية بن أبي سفيان . والبيت في : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٤٤ ، والمساعد : ٢ / ٣٧٢ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٤٧٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ٥٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٢ . والمراديُّ : هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن مُلْجَم -لعنه الله- وهو قاتل علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

(٢) البيت لا يعرف قائله ، قال البغداديُّ في خزانة الأدب : ٤ / ٤١٤ : " وهذا البيت مصنوع وقائله مجهول " وهو في : الإنصاف : ٢ / ٤٢٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٩٣ .

(٣) تقدّم قريباً الإشارة إلى هذه القضية والتعليق عليها ، انظرها في الصفحة : ٦٨٥ ، هامش : ٢ .

" مَسْجِد الوَقْت الجَامِع ، وجَانِب المَكَانِ الغَرْبِيّ ، وبَقْلَة الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، وصَلَاة السَّاعَةِ الأُولَى للظُّهْر " ، أيّ : الأُولى من بعد الزَّوَال ، ولذلك قيل : إنَّ إضافته لفظيَّةٌ كما تقدَّم ؛ لأنَّه أُضيف إلى شيء والمراد إضافتُه إلى غيره[١] .

وأمَّا ما يُوهِم جواز [إضافة] الصفة إلى موصوفها من نحو[٢] : " جَرْد قَطِيفَةٍ ، وأَخْلَاق ثِيَابٍ " فمحمولٌ على أنَّ الأصل : قَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، ثمَّ حُذف الموصوف وصار نسياً منسيّاً ، وبَقِي " جَرْدٌ " صالحاً لأن يكون قطيفةً وغيرها ، فلمَّا أُريد تبيين كونه قطيفةً ، أُضيف بياناً وتخصيصاً لا على أنَّه الموصوف المحذوف[٣] ، ومنه قولهم[٤] : هَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةُ خَبَرٍ ، ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ ؟ أيّ : خَبَرٌ جَائِبَةٍ وخَبَرُ مُغَرِّبَةٍ ؛ لأنَّ الخبرَ قضيَّةٌ ، فوُصف بالمؤنَّث لذلك ، ثمَّ فُعِل به ما ذُكِر.

* * *

(١) ينظر : المفصل : ٩١ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٧ .

(٢) انظر هذه الأمثلة في المفصل : ٩٢ ، والتخمير : ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٣ . والجَرْد : الثوب إذا انسحق ولَانَ .

(٣) ينظر : التخمير : ٢ / ٣٧ ، وهو مصدره . ويجوز تقدير موصوفٍ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أي : شيءٌ جردٌ من جنس القطيفة . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٧ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ٢٥٦ .

(٤) ينظر : المفصل : ٩٢ ، والتخمير : ٢ / ٣٦ - ٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١١ . ومعناه : خَبَرٌ يجوب الأرض من بلد إلى بلد ؛ أي : يقطعها . ومغرِّبة خبر : خَبَرٌ طرأ عليهم من بلد سوى بلدهم ؛ فهو غريب . والهاء فيهما للمبالغة .

[التوابع]

الْقَـــوْلُ فِي تَوَابِـــعِ الكَلِـــمِ الأُوَلْ نَعْـــتٌ وَتَـــأْكِيدٌ وَعَطْـــفٌ وَبَـــدَلْ

التوابع : " كُلَّ ثَانٍ يُشَارِكُ الأَوَّلَ فِي إِعْرَابِهِ ثَابِتاً وَمُتَجَدِّداً "[1] ، فكلُّ ثانٍ : عامٌّ يدخل فيه التوابع وغيرها من نحو خبر " كَانَ ، وإِنَّ " ، والمفعول الثاني لأفعال القلوب ، وخبر المبتدأ ، و" يُشَارك الأَوَّل في إِعْرَابِه " يُخرج خبر " كَانَ ، وإِنَّ " ، و" ثَابِتاً ومُتَجَدِّداً " يُخرج المفعول الثاني وخبر المبتدأ ؛ لأنَّهما وإن شاركا الأوَّل في إعرابه الثابت ، إلَّا أنَّهما لا يشاركانه في المتجدِّد إذا قيل في " ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً " ، وفي " زَيْدٌ قَائِمٌ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ " بخلاف التوابع ، فإنَّها تشاركه فيها.

وهي خمسة أنواع : نَعْت ، وتَأْكِيد ، وعَطْف نَسَق ، وبَدَل ، وعَطْف بَيَان .

وذلك لأنَّ التابع لا يخلو من أن يدلَّ على بعض أحوال الذات أولا يدلّ ، فإن دلَّ فهو النعت ، وإن لم يدلّ فلا يخلو من أن يحقّق معنى الأوَّل في نفسه أو عمومه ، أو لا يحقِّق ، فإن حقَّق فهو التأكيد / وإن لم يحقِّق فلا يخلو من أن يكون معتمد الحديث أو لا يكون كذلك ، فإن كان معتمدَ الحديث فهو البدل ، وإلَّا فهو عطف البيان . ٩/١٢٩

ويقال : كِلِم وكَلْم ؛ مثل : كَذِب وكَذْب ، وكَتِف وكَتْف : بسكون العين وحركتها بالكسر ، والحركة هي الأصل كقوله[2] تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ وقوله[3] تعالى : ﴿ وجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ والإسكان للتخفيف[4] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٤٥ .

(٢) سورة فاطر : من الآية : ١٠ .

(٣) سورة يوسف : من الآية : ١٨ .

(٤) هي لغة تميميَّة ؛ يقولون في المفرد : " كِلْمَة " ، بالكسر . ينظر : اللسان والقاموس : (كلم) .

فإن قلته على الأصل فانقل حركة همزة " أَوَّل " إلى الساكن قبلها واحذفها ، فقل : " تَوَابِع الكِلْم لُوَلْ " ، إلَّا أنَّ فيه ضرورةً وهي : حذف حركة الإعراب من الكلم ، وسيأتي الكلام عليها في ضرائر الأشعار .

واختُلف في عامل التوابع على خمسة مذاهب :

الأوَّل[1] : مذهب أصحاب سيبويه وهو أنَّ العامل عامل المتبوع ينصبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، فينسَحِب حكمه عليهما .

الثاني[2] : أنَّه عامل مقدَّر مثل الأوَّل في التوابع كلِّها بدليل " أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، ولو كان منسحباً لزم أن يكون قيام زيد منسوباً إلى عمرو ، وهو محال ؛ لأنَّ العرض الواحد لا يقوم بمحلَّين ، فوجب تقدير : وقِيَام عَمْرٍو ، وإذا وجب في العطف وجب في البواقي قياساً عليه بجامع التبعية ، [ورُدَّ :] بأنَّه لم ينسب إلى عمرو بعد نسبته إلى زيد ليلزم ذلك ، ولكنَّه نُسب إليهما معاً ، فهو مثل " أَعْجَبَنِي قِيَامُ

---

(١) منهم المبرد ، ورأيه في المقتضب : ٤ / ٣١٥ ، وابن السَّرَّاج ، ورأيه في الأصول : ٢ / ٤١ - ٤٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٢٦ . وهو المفهوم من سيبويه قال في الكتاب : ١ / ٤٢١ : « فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ؛ فصار النعت مجروراً مثل المنعوت ؛ لأنهما كالاسم الواحد » وقد منع تعدّد العامل ، قال : « وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع ، وذلك قولك : « هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين » ، « وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين » لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد » اهـ قال السيرافي في شرحه (بهامش الكتاب) : ٢ / ٥٩ : « اختلاف الرفعين والجرّين يمنع من جمع الصفتين ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ؛ فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف ؛ فلو جُمع الصفتان بلفظٍ واحدٍ فجُعلتا للمرفوعين المتقدّمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين - وهو واحد - معلّقاً برافعين أو جارّين ؛ فلذلك لم يصلح : " هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمان " لأن الرجل رفع بخبر الابتداء، وآخر مرفوعٌ بالابتداء ؛ فهما عاملان مختلفان لا يُحمل " كريمان " عليهما » . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٩٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٩٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

الزَّيدين " ، فكما لا يحتاج هذا إلى تقدير ، فكذلك الآخر ؛ لأنَّه بمعناه[١] ، وبأنَّه لو وجب التقدير لوجب في مثل " جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، ولو قدِّر [لَفَسد][٢] المعنى ، إذ يتعدَّد الغلام ويصير منسوباً إلى كلٍّ واحد منهما ، وليس كذلك ، وإنَّما هو واحد منسوب إليهما .

الثالث : مذهب أبي عليٍّ[٣] وجماعة أنَّه مقدَّر في البدل والمعطوف ، منسحب في البواقي ، أمَّا في البدل فلمجيئه صريحاً في قوله[٤] تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ وأمَّا العطف فلصحَّته في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ وجَاءَ عَمْرٌو " ، ورُدَّ في البدل : بأنَّ اللام الثانية إنَّما أُتي بها توكيداً للأولى ، كما يكون ذلك في العمل في الشيء الواحد من نحو : " إنَّ إنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ " ، و[٥] :

[و] لَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وفي العطف بأنَّه إنَّما صحَّ في ذلك لقصد عطف عامل على عامل ، لا لقصد عطف معمول على معمول .

الرابع : مذهب الأخفش[٦] أنَّ العامل معنويٌّ ، وهو كونه تابعاً ، ورُدَّ : بأنَّه لو كان كذلك ، لزم أن يكون إعرابه واحداً ؛ لأنَّ كلَّ عامل معنويٍّ إنَّما يعمل إعراباً

---

(١) وردّه الرضي بقوله : " القيام ههنا ليس بعرضٍ واحد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك : " وعمرٍو " " . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٠ .

(٢) في الأصل : " لسدّ " تحريف .

(٣) إيضاح الشعر : ، وتبعه تلميذه ابن جني في سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٦٣٥ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٠ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧١٩ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٣٣ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٣٦ ، من التحقيق .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٩٩ ، والمساعد : ٢ / ٤١٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٥ .

واحداً كما في المبتدأ والفعل المضارع ، ولأنَّ تعدُّد إعرابه إنَّما كان من جهة المتبوع ، فإذا كان إعرابه من جهة نفسه لا من جهة المتبوع ، لزم أن يكون واحداً .

الخامس : أنَّ العامل عامل المتبوع والمتبوع معاً ، كما قيل في عامل الخبر من أنَّه الابتداء والمبتدأ معاً .

والصحيح الأوَّل ؛ لأنَّ المعنى عليه ، وبه يتقوَّم المعنى المقتضى للإعراب ، والخامس أيضاً قريب ؛ لأنَّه يستقيم أن يتقوَّم المعنى المقتضى للإعراب بهما جميعاً/. ١٢٩/ب

* * *

[النعت]

فَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ يُبِينُ الأَسْمَا ... [أ] وْمَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا

وَالنَّعْتُ كَالمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ ... كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ

وَالنَّعْتُ كَالمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ ... وَضِدِّهِ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ

وَضِدِّهِ والجَمْعِ والإِفْرَادِ ... والضِّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التِّعْدَادِ

النعت والوصف قيل : مترادف ، وقيل : النعت يختصُّ بما كان خِلْقَةً كـ" طَوِيل وقَصِير "[(١)] ، والوصف يختصُّ بما كان من فعل كـ" قَاعِد وقَائِم "[(١)] ، وقيل : النعت يجري على ما يَتغيَّر دون غيره ، والوصف يجري على ما يتغيَّر وغيره وعلى الآخرين ، فلا يجوز أن يقال للباري (جَلَّ جَلَالُه) : " مَنْعُوتٌ " ، ويجوز أن يقال له : " مَوْصُوفٌ " ، والصحيح الأوَّل ، إلَّا أنَّ النعت من عبارات الكوفيِّين ، والوصف من عبارات البصريِّين[(٢)] .

وحدُّ النعت[(٣)] : " تَابِعٌ يدلُّ علَى بَعض أَحْوَال الذَّاتِ " .

فتابعٌ يدلُّ على جميع التوابع ، ويدلُّ على بعض أحوال الذات يُخرِج ما عداه ، ولا يَرِد النقض بالحال ؛ لأنَّها خرجت بذكر التابع ، وقد عُلم أنَّ التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الثابت والمتجدِّد ، والحال ليست كذلك ، فليست تابعاً .

والرجل في نحو : " مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ " ، داخلٌ في هذا الحدّ ؛ لأنّ اسم الإشارة يدلُّ على ذات مبهمة ، فإذا قيل : هذا ، احتمل أن يكون رجلاً وفرساً وثوباً وكتاباً ، فإذا قيل : " الرَّجُل " دلَّ على بعض ما تَحتمِله تلك الذات ، فصار بذلك دالّاً على بعض أحواله .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٩٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٤٥ .

(٢) ينظر : المساعد : ٢ / ٤٠١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١١٦ ، قال : « والأكثر عندهم الوصف والصفة » .

(٣) ينظر : المفصل : ١١٤ ، والتخمير : ٢ / ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ - ٤٧ .

وليس المراد بالوصف هنا الدالّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود[١] ؛ لأنَّ هذا هو الوصف المعتبر في منع الصرف ، وقد تقدَّم ، وإنَّما المراد الوصف بمعنى التابع أيّ : الدالّ على معنى المتبوع[٢] .

وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه ؛ لإمكان انفكاك كلٍّ واحد منهما عن الآخر ، وإمكان اجتماعهما على الصدق في ذات واحدة ، فالعالم في قولنا : " العَالِمُ مَوْجُودٌ " دالٌّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، وليس دالّاً على معنى في المتبوع، والرجل في قولنا : " جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ " دالٌّ على معنى في المتبوع ، وليس دالّاً على ذات باعتبار معنى هو المقصود - وإن دلَّ على ذات باعتبار الذكورة - لأنَّ المقصود منه الدلالة على الذات لا على المعنى الزائد عليها كما في قولنا : " أَحْمَر " ، والعالم في قولنا : " جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ " دالٌّ على الأمرين .

وأمَّا الاشتقاق فمنهم من لا يشترطه[٣] ، قال : لأنَّ المقصود من النعت وهو الدلالة على معنى في المتبوع أيّ : بعض أحوال الذات ، يحصل بدونه ، فلا حاجة إلى اشتراطه ، إلَّا أنَّ الوجه فيه أن يكون مشتقّاً لأنَّ القصد به الدلالة على معنى في المتبوع ، والأسماء الدالَّة على المعاني هي المصادر وما اشتُقّ منها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهة بها ، وهو معنى قولهم : ليدلَّ باشتقاقه على المعنى الذي اشتُقَّ منه ، فإذا / استُعمل بغيرها من الجوامد ، أُوِّل بالمشتقِّ لذلك[٤] ، وهو معنى ٩/١٣٠
قوله :

أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا

---

(١) هذا تعريف الوصف العام ، انظره في شرح الكافية : ١ / ٣٠١ .

(٢) هذا تعريف الوصف الخاص ، ينظر : المصدر السابق .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٠٧ .

(٤) لذلك عطف المصنّف بـ" أو " . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٩٩ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٢١ .

وهو قسمان : قياسيّ وسماعيّ ، والقياسيّ قسمان : ما لحقته ياء النسبة من نحو : " تَمِيمِيّ ، وهَجَرِيّ ، وتَابِعِيّ " ، وهو مؤوّل بـ" مَنْسُوب ، أو مَعْزُوّ "[1] ، والدليل على تأوُّله بذلك قولهم : " هَٰذَا رَجُلٌ مَكِّيٌّ أَبُوهُ " ، رفعوا " الأَب " بـ" مَكِّيّ " لتقديره بمنسوب إلى مكّة أبُوهُ ، و" ذُو " المقصود بها الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وتأويله إمَّا بصاحب أو باسم الفاعل من لفظ اسم الجنس ، فـ" ذُو مَالٍ ، وذَاتُ سِوَارٍ " متأوَّل إمَّا بصاحب مالٍ وصاحبة سوارٍ ، أو بممتموّل ومتسوِّرة .

ولا ينفكُّ القياسيُّ عن استعماله صفة ، بخلاف السماعيّ فإنَّه يستعمل صفة وغيرها ، والسماعيّ لا حصر له كقولهم : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ " ، [أيّ] :كاملٌ في الرجوليَّة[1] ، وبـ" هَٰذَا الرَّجُلِ " أيّ : المتَّصف بها ، وبـ" زَيْد هَذَا " أيّ : المشار إليه[2] ، وبـ" رَجُل سُوءٍ " أيّ : فاسد ، ويقولون : " هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ " أيّ: صُلْبٌ، و" ثَوْبٌ خَزٌّ " أي : لَيِّن ، والوجه الجرّ على الإضافة ، أو النصب على التمييز ؛ لتوغُّلهما في الجمود ، ويقولون : " مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ "[3] أيّ : خَشِن ، قال[4] :

وَلَيْـــلٍ يَقُولُ النَّاسُ فِي ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ العُيُونِ وَعُورُهَا

كَـــأَنَّ لَنَا مِـــنْـهُ بُيُوتاً حَصِينَةً مُسُوحاً أَعَالِيْهَا وَسَاجاً صُدُورُهَا

---

(١) انظر هذه الأمثلة في التخمير : ٢ / ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٨ .

(٢) مكررٌ في الأصل .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٦ .

(٤) البيتان ينسبان إلى الأعشى ، وهما في ديوانه : ٣٧٣ ، وينسبان إلى مُضَرِّس بن رِبعِيّ . وهما في : ديوان المعاني : ١ / ٣٤٣ ، وزهر الآداب : ٢ / ٧٥١ ، ٧٥٢ وفيه : « قال ابن محكان السعدي ... » ولعله راوٍ للشعر ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨ . و" المُسُوح " : جمع مِسْح - بالكسر - وهو الكساء من الشَّعَر . و" الساج " : ضربٌ من الشَّجَر خشبه أسود ، و" الساج " أيضاً : الطيلسان الأخضر . ويروى : " كسورها ، و ستورها " بدل " صدورها " .

جعل " مُسُوحاً ، و سَاجاً " صفة للبيوت ؛ لتأوُّلها بمسوَّدة كثيفة ، ويقولون[١] : " مَرَرْتُ بِإِبِلٍ مِائَةٍ " ، أيّ : معدودة ، و" بثَوْبٍ ذِرَاعٍ " أيّ : مَقِيس ، و" برَجُلٍ أَبِي عَشَرَةٍ " ، أيّ : والد عَشَرة .

واستضعف سيبويه[٢] أن يقال : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ " على تأويل جريء ؛ لأنَّه [لحيوان][٣] مخصوص ، فاستعماله صفة على خلاف القياس ، وتصحيحه بتقدير مضاف أيّ : مثل أسد ؛ لأنّه بمعنى مُمَاثِل .

والنعت مثل المنعوت في الإعراب ، ويساويه في ذلك بقيَّة التوابع ، وهو معنى قوله :

كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ

ومثله في الإفراد والتثنية والجمع ، ويساويه في ذلك التأكيد وبدل الكلّ دون عطف البيان ؛ لأنَّه لم يأت مثنًّى ولا مجموعاً ، ودون عطف النسق وبقيَّة الأبدال .

ومثله في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، ويساويه في ذلك التأكيد عند الكوفيِّين في تجويزهم تأكيد النكرة المحدودة ، وسيأتي ذلك[٤] ، وعطف البيان عند مجيئة على خلاف الغالب فيه ؛ لأنَّ الغالب فيه أن يكون بالأعلام والكنى ، وسيأتي[٤] أيضاً ، ودون عطف النسق والبدل إلَّا بدل الكلّ في التأنيث والتذكير ، فإنَّه يساويه فيهما ؛ لأنَّ مدلوله مدلول الأوَّل .

---

(١) ينظر : الكتاب: ٢ / ٢٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠٦ ، ومنه قوله عليه السلام : " الناس كإبلٍ مائة ".

(٢) الكتاب : ١ / ٤٣٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠٣ .

(٣) في الأصل : " كحيوان " ، تحريف .

(٤) تنظر الصفحة : ٧٤١ ، من التحقيق .

ويظهر من ذلك أنَّ النعت مثل المنعوت في عشرة أشياء معلَّلة [بثلاث][1] علل، ثلاثة بعلَّة ، وخمسة بعلَّة ، وهي الرفع والنصب والجرّ ؛ لأنَّه معرب من الجهة التي أُعرب / بها المتبوع ، فوجب مطابقته في ذلك ، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير ١٣٠/ب والتأنيث ؛ لأنَّ فيه ضمير المنعوت و لم يذكر التثنية صريحاً ؛ لدلالة الجمع عليها ، إذ لا يُتصوَّر وجوده بدونها ؛ لاستلزامه إيَّاها .

والتعريف والتنكير ؛ لأنَّه في المعنى هو الأوَّل ، إلَّا إذا جرى النعت على المنعوت باعتبار ما هو من سببه ، فإنَّه لا يتبعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ لأنَّ تبع النعت للمنعوت في ذلك إنَّما كان باعتبار اشتراكه على ضمير المنعوت ، فإذا جرى عليه باعتبار متعلَّقه ، خلا من الضمير لرفعه الظاهر ، وصار بمنزلة الفعل رافعاً فاعله ، والفعل لا يلحقه ذلك إلا باعتبار مرفوعه ، فلذلك تقول : " مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنَةٍ جَارِيَتُهُ ، وبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ غُلَامُهَا ، وبرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُه ، وبرِجَالٍ قَاعِدٍ غُلَامُهُم " ، و لم ينبِّه على ذلك ، وسواء كانت العلاقة في ذلك قريبة مثل : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ " ، أو بعيدة مثل : " مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامِ أَبِي غُلَامِ أَبِيهِ " .

وأمَّا وصفهم المفرد بالجمع في قولهم[2] : " بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ ، وثَوْبٌ أَسْمَالٌ " ، فعلى تقدير مضاف أيّ : ذَات أَعْشَار ، وذُو أَسْمَال ، أو نظر إلى المعنى ؛ لأنَّ كلَّ جزء من البُرْمَة عُشْر ، وكلَّ جزء من الثوب سَمَلٌ ، وتقول : " عِنْدِي عِشْرُون رَجُلاً فُضَلاءُ "، بالرفع صفة لـ" عِشْرُون " ، و" فُضَلاءَ " بالنصب صفة لرجل حملاً على كون معناه جمعاً .

ويجوز جمع الموصوف وتفريق الصفة نحو : " مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ القَائِمِ والقَاعِدِ والعَالِمِ " ، وجمع الصفة وتفريق الموصوف نحو : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو وخَالِدٍ

---

(١) في الأصل : " ثلاثة " ، تحريف .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٥ ، ٢ / ٤٨٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٠ ، واللسان : (سمل) .

العلماءِ " ، وإن كان أحدهما مبهماً لم يجز[١] نحو : " مَرَرْتُ بِهَـٰؤُلَاءِ القَائِمِ والقَاعِدِ والعَالِمِ " ؛ لأنَّ المبهم في وضعه كالشيء الواحد ، وكذلك " مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ هَـٰذَا وَهَـٰذَا وَهَـٰذَا " وإن جاز : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَـٰذَا " لأنّ المبهم في وضعه غير مختصّ بمعيّن ، وإنَّما يختصُّ بقرينة تعيّن الموصوف به إذا قلت : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَـٰذَا " ، فإذا ساغ الموصوف بسبب الجمع امتنع ذلك .

وأمَّا وصف المذكَّر بالمؤنَّث في قولهم[٢] : " رَجُلٌ عَلَّامَةٌ " ، فلأنّه إنّما يقال له ذلك إذا كان كثير العلم ، فينزَّل لذلك منزلة جماعة ، والجماعة مؤنَّثة ، والمؤنَّث بالمذكَّر في قولهم : " كَفٌّ خَضِيبٌ "[٣] ؛ لأمن اللبس ؛ لأنَّه إنَّما يكون عند ذكر الموصوف كقولك : " امْرَأَةٌ قَتِيلٌ " ، فرقاً بينه وبين " فَعِيل " بمعنى " فَاعِل " كـ" عَلِيم ، وقَدِير " .

ويفيد النعت إمَّا توضيح المنعوت إن كان معرفة ، وإمَّا تخصيصه إن كان نكرة ؛ [لأنَّه][٤] يخرجه من جنس إلى نوع وهو معنى قوله : " يُبِين الأَسْمَاء " أيّ : يبيِّنها إمَّا بتوضيحها بإزالة الاشتراك العارض لها مثل : هَـٰذَا زَيْدٌ العَاقِلُ ؛ لأنَّ اشتراك الأعلام عارضٌ اتّفاقيٌّ غير مقصود بالوضع ، بخلاف اشتراك النكرات ، وإمَّا بتخصيصها مثل: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ " ، وقد يفيد مجرَّد الثناء كأوصاف الله تعالى من نحو : ﴿الخَالِق البَارِئ المُصَوِّر﴾[٥] أو مجرّد الذمّ ، وذلك في الموضع الذي يكون المنعوت فيه متعيّناً بدون ذكر النعت كقولك : " فَعَلَ فُلَانٌ الفَاسِقُ الخَبِيثُ كَذَا " .

---

(١) نصّ على منعه سيبويه في الكتاب : ٢ / ٨ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٢٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٤ - ٥٦ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٥٦ : « حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعل نحو عليم وسميع » ، وقال : « لو قلت : رأيت خضيباً ، وأنت تريد كفّاً لم يُجزْ للالتباس » .

(٤) مكررٌ في الأصل .

(٥) سورة الحشر : من الآية : ٢٤ .

وقد تفيد مجرّد التوكيد / كقولهم[١] : " مَرَّ أَمْسِ الدَّابِرُ " ، وقوله[٢] تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ قالوا : ومنه : ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٣] ، وليس " وَاحِدَة " بتأكيد " نَفْخَة " وإن دلّت على ما دلّت عليه " نَفْخَة " وهو الوحدة ؛ لأنّها لم تُقرِّر أمر النفخة في نسبة ولا شمول ، والتأكيد ما قرّر أمر المتبوع في أحدهما[٤] ، بل لم يقرّر أمرها مطلقاً ؛ لأنّ معنى " نَفْخَة " النَّفْخُ ، وليس في " وَاحِدَة " دلالة على نَفَخَ[٥] ، وأمّا : " جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وجَاءَنِي رَجُلَان اثْنَان " ، في أنّ الأوّل تأكيد ، والثاني صفة ، فلأنّ "كِلَاهُمَا" يدلّ على ما دلّ عليه الرجلان ؛ لأنّه يفهم من كلا الرجلين ما يفهم من " الرَّجُلَان كِلَاهُمَا " ، وإذا دلّ على ما دلّ عليه الأوّل ، كان تأكيداً ، وأمّا "اثنان" فدالٌّ على بعض ما دلّ عليه الرجلان ، فكان دالّاً على بعض أحوال الذات ، وهو معنى الصفة ، وأمّا اثنين في قوله[٣] تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ فالتحقيق أنّ فائدته تعيين إرادة العدديّة لا الجنسيّة دون مجرّد التوكيد ؛ لأنّ نحو "رَجُل،ورَجُلَان" يدلّ على الكمّيّة والجنسيّة ، ولهذا يُستغنَى به عن العدد ومميّزه إذا قيل : " عِنْدِي رَجُلٌ ورَجُلَانِ " ، دون " وَاحِد رَجُل ، واثْنَا رَجُلَيْنِ " ؛ لحصول الدلالتين بلفظة واحدة ، فإذا أُريد به العدد دون الجنس أو الجنس دون العدد ، شُفع بما يُعينه للمراد به ، فمن الأوّل : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٣] لأنّ الذي سِيق له الحديث من الدلالتين فيه إنّما هو العدد ، فيشفع بما يعينه لذلك ، ولذلك قيل بعده : ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٣] ولو قلت : " إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ " ، ٩/١٣١

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٨ .

(٢) سورة الحاقة : من الآية : ١٣ .

(٣) سورة النحل : من الآية : ٥١ .

(٤) ينظر : التخمير : ٢ / ٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٠ - ٤١ ، وشرح الكافية : ٣٠٣/١ ، ٣٣١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٢٢ .

ولم تصفه بواحد ، خيل أنَّك تثبت الإلهيَّة لا الوحدانيَّة ، ومن الثاني قوله[١] تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لأنّ المراد بدابَّة وطائر - والذي سِيق له من الحديث من الدلالتين فيهما - إنَّما هو الجنسيَّة[٢] لا الإفراد بدليل قوله[١] : ﴿إِلَا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ بجمع أُمَم ، فشُفع كلٌّ واحد منهما بما يعينه لذلك ، ويحقّق فيه إرادة الجنسيَّة من الوصف الملازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابَّة غير منفكَّة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفكٍّ عن كونه طائراً بجناحيه ؛ لينتفي إرادة توهُّم الفرديَّة ، ويفيد بذلك إرادة العموم حتَّى كأنَّه قيل : ومَا دَابَّة من جميع ما يَدِبُّ في الأرض ولا طائر من جميع ما يَطِير بجَنَاحَيْه إلَّا وحكمه كذا .

* * *

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ وَنَسَبُ ... وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلَاجٌ يُنْصَبُ

وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ ... غَيْرُ العِلَاجِ رَافِعٌ لِلَّبْسِ

كَزَيدٍ العَالِمِ والمُصَلِّي ... وَهِنْدٍ الفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ

وَعَمْرٍو العَلَّامَةِ المَكِّيِّ ... وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَسْوَدِيِّ

هذا تقسيمٌ للنعت باعتبار معناه ، وهو في ذلك على أربعة أقسام : حِلْيَة ، ونَسَب ، وصِنَاعة ، وفِعْل[٣] .

فالحِلْية الصفة الثابتة ، أيّ : في الخِلْقَة كـ" أَدْعَج[٤] ، وأَشْهَل[٥] ،

---

(١) سورة الأنعام : من الآية : ٣٨ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١١٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٠٧ .

(٤) الدَّعَجُ : شدة سواد سواد العين وشدة بياض بياضها ، مع سعتها ، وقيل : الدعج : السواد في العين وغيرها . ينظر : اللسان : (دعج) .

(٥) الشُّهْلَةُ في العين : أن يشوبَ سوادها زرقة . ينظر : اللسان : (شهل) .

وأَزَجّ[١] ، وأَقْنَى[٢] ، وطَوِيل / وقَصِير ، وعَاقِل " ، و" أَخْرَق " : وهو الذي لا ١٣١/ب يُحسن العمل ، والمرأة خَرْقَاء .

والنسب إمَّا إلى بلد كـ" مَكِّيّ " ، أو إلى قبيلة كـ" هَاشِمِيّ " ، أو إلى غير ذلك كقولهم في النسب إلى الأسود : " أَسْوَدِيّ " .

والصناعة نحو : " خَيَّاط ، ونَجَّار " ، وأكثر ما يجيء على وزن " فَعَّال " ؛ لأنّ صاحب الصنعة لمَّا كان يُديمها ، جُعل له البناء الدالّ على التكثير ، وصاحب التجارة كـ" البَزَّار ، والعَطَّار " بمنزلته في ذلك ؛ لأنَّه يُديمها أيضاً ، وقد يجيء على وزن " فَاعِل " كـ" لَابِن ، وتَامِر " ، ومعناه : ذو لَبَنٍ وذو تَمْرٍ ، فهو لمن يلابس الشيء في الجملة ، فإذا أُريد أنَّه حِرْفَة قيل : " لَبَّان وتَمَّار " .

والفِعْل ضربان : عِلَاج وغير عِلَاج ، فالعِلَاج ما تُتْعِبُ المواظبةُ عليه ؛ لأنّه بالحركات البدنيّة كـ" الضَّارِب ، والقَائِم ، والمُصَلِّي " ، وهو معنى قوله : " عِلَاجٌ يُنْصِبُ " أيّ : يُتْعِبُ ، وغير العلاج ضدُّه كـ" عَالِم ، وصَالِح ، وامْرَأة فَارِك " ، والفَارِك : التي تُبْغِضُ زَوْجَهَا ، وقد فَرَكَها هو ، والفِرْكُ بالكسر[٣] : البُغْضُ ، ولا يُستعمل في غير الزوجين[٤] ، وفي تمثيله بـ" ذَات الدَّلِّ " إشارة إلى أنَّ الوصف بـ" ذَات " بمعنى صاحبة كالوصف بـ" ذُو " بمعنى صاحب ، وقد تقدَّم القول فيه في الأسماء الستّة ، تقول : " هَذَا رَجُلٌ ذُو مَالٍ ، وامْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ " ، فـ" ذُو " للمذكّر و" ذَات " للمؤنّث ، والتاء فيه للتأنيث ، وتاء الأسماء تُكتب هاء نحو : " ضَارِبَة " ؛ لأنَّ الوقف عليها بالهاء نحو : " ضَارِبَه " تابع للوقف ، وهذه لا يُوقف عليها فتكتب

---

(١) الزَّجَجُ : دقةٌ في الحاجبين وطول ، الأزجُّ أيضاً : طويل الساقين . ينظر: الصحاح واللسان: (زجج) .

(٢) القنا في الأنف : طولُه ودقَّة أرنبته مع حدَب في وسطه . ينظر : اللسان : (قنا) .

(٣) في اللسان والقاموس : (فرك) : الفِرْك بالكسر ويفتح .

(٤) ينظر : الصحاح : (فرك) .

تاء للزومها الوصل بلزوم الإضافة ، ومنهم من يكتبها هاء ، وهو قليل ، وفي تمثيله بـ" الفَارِك ، والعَلَّامة " تَعريض بأنَّ متابعة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث قد تكون معنى ولفظاً كـ" رَجُل طَوِيل ، وامْرَأة طَوِيلَة " ، وقد تكون معنى لا لفظاً ، فيوصف المذكَّر الحقيقيّ بالمؤنَّث لفظاً كقولهم : " رَجُلٌ عَلَّامَةٌ ونَسَّابَةٌ " ، [في](١) أوصاف المدح و" رَجُلٌ فَرُوقَة ، ومَلُولَة ، وهِلْبَاجَة ، وفَقْفَاقَة " في أوصاف الذمّ ، والهِلْبَاجَة(٢) : الأحمق الأكول ، والفَقْفَاقَة(٣) : الأحمق المهذار .

ويوصف المؤنَّث الحقيقيّ بالمذكَّر لفظاً كقولهم : " امْرَأَةٌ فَارِكٌ ، وحَائِضٌ ، وطَالِقٌ ، وطَامِثٌ " ؛ فقال الكوفيُّون(٤) : لأنَّ هذه الصفات لا تكون إلا للمؤنَّث ، فأُمن اللبس ، وهذا يَنتقض بِجَرْي " الضَّامِر ، والبَازِل " على الناقة والجمل ، و" العَاشِق ، والعَاقِر ، والفَارِك " على المرأة والرجل ، وتأوَّله البصريُّون بأنَّه على معنى النسب أيّ : " ذَاتُ حَيْضٍ ، وذَاتُ طَلَاقٍ "(٥) ، أو على أنَّ المراد إنسان أو شخص حائض(٦) ، هذا في الصفة ، فإن أُريد الحدوث قيل : " حَائِضَة ، وطَالِقَة الآن أو غداً "(٧) .

وما عدا التذكير والتأنيث ممَّا يتبع النعت فيه للمنعوت فلا بدَّ فيه من الموافقة

---

(١) في الأصل : " وفي " .

(٢) ينظر : خلق الإنسان للأصمعي : ٢٣١ ، واللسان : (هلبج) .

(٣) ينظر : اللسان : (فقق) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٠٠ .

(٥) هو رأي الخليل ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٠٠ .

(٦) هو رأي سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٨٤ ، قال : " فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثمّ وصفُوا به المؤنث " .

(٧) قال سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٨٤ : " وتقول هي حائضةٌ غدًا ، لا يكون إلا على ذلك ، لأنَّك إنما أجريتها على الفعل ؛ على : هي تَحيض غدًا " .

معنى ولفظاً - إلَّا الجمع ، وقد تقدَّم التنبيه[١] عليه - وذلك لشدَّة اتِّصاله به بصدقه عليه ، ولذلك لم يجز الفصل بينهما إلَّا بمعمول النعت / إذا كان المنعوت مذكوراً ؛ ٢/١٣٢ لأنَّ حذفه جائز مثل : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[٢] ومنه : ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[٣] .

فإن لم يكن مذكوراً امتنع ذلك ، فيجوز في : " زَيْدٌ نِعْمَ رَجُلاً آكِلاً طَعَامَكَ ": " زَيْدٌ نِعْمَ رَجُلاً طَعَامَكَ آكِلاً " ، ولا يجوز : " زَيْدٌ نِعْمَ طَعَامَكَ آكِلاً " ، ولكن : " زَيْدٌ نِعْمَ آكِلاً طَعَامَكَ " ؛ لئلَّا يلي المميَّز غير مميِّزه فيختلف التفسير .

* * *

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ ... يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمْ

بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِفِ ... أَمَّا الإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

لِأَنَّهُ[٤] اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ ... مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثَّلِ

ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلَامٍ وَصْفُهُ ... بِمِثْلِهِ أَوْ [مَالَهُ][٥] تُضِيفُهُ

ثُمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِهِ وَصِفْهُ ... فَالنَّعْتُ قَدْ أَبَنْتُهُ فَاعْرِفْهُ

للنعت انقسامات ثلاثة : انقسام باعتبار ما يفيده في المنعوت من التوضيح أو التخصيص أو الثناء أو الذمّ أو التأكيد[٦] ، وقد ذُكر ، وانقسام باعتبار معناه في نفسه من كونه حِليةً أو نَسَباً أو صِناعة أو فعلاً علاجاً أو غيره[٧] ، وقد ذُكر أيضاً ، وهذا انقسام باعتبار صحَّة ما يُنعت ويُنعت به من الأسماء .

---

(١) تنظر الصفحة : ٧٠٦ ، مما سبق .

(٢) سورة الصافات : من الآية : ٤٨ .

(٣) سورة ق : من الآية : ٤٤ .

(٤) في شرح ابن القواس : ١ / ٧٥١ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٢٩ : " لأنَّها " .

(٥) في الأصل : " لامه " . تحريف .

(٦) ينظر : المفصل : ١١٤ .

(٧) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٠٩ .

والأسماء بهذا الاعتبار أربعة أقسام : قسم لا يُنعت ولا يُنعت به ، وقسم يُنعت ولا يُنعت به ، وقسم يُنعت به ولا يُنعت ولم يذكره ، وقسم يُنعت ويُنعت به[١] ، وذلك مبنيٌّ على أنّ المنعوت يُشترط فيه أن يكون أبعد في باب التعريف من النعت أو مساوياً له ؛ لأنَّ المنعوت هو المقصود ،والنعت مكمِّل له ، فلو لم يكن كذلك ، لزم أن يكون غير المقصود في باب التوابع راجحاً في الدلالة على ما هو المقصود ولا يرد النقض بعطف البيان ؛ لأنَّه قد يكون أعرف من المتبوع ، مع أنَّ المتبوع فيه هو المقصود ؛ لأنَّ ذلك غير ملتزَم فيه ، بدليل قوله[٢] :

أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

والكنية أعرف من العلم ، وبدليل قول سيبويه[٣] في " يَا هَـٰذَا ذَا الجُمَّةِ " : إنَّ " ذَا الجُمَّةِ " عطف بيان لهذا واسم الإشارة أعرف من ذي الأداة وممَّا أُضيف إليه. وأمَّا مثل : " يَا غُلامُ بِشْرٌ " فصلاحيَّة الثاني للاستقلال كالبدل ، صيَّرته كأنَّه هو المقصود ، ولا يقال : إذا كان المنعوت أَقعَدَ في التعريف من النعت كان أخصَّ منه ، فيكون النعت أعمّ ، والأعمّ لا يُوضِّح الأخصّ لأنَّا نقول : الإيضاح إنَّما حصل من مجموعهما ، وهو أخصّ من كلّ واحد منهما ، ألا ترى أنَّ " زَيْداً الطَّوِيلَ " أخصُّ من " زَيْد " وحده ومن " الطَّوِيل " وحده ، نعم يجوز أن يكون المنعوت أعمّ إذا كان نكرة نحو : " هَـٰذَا شَيْءٌ حَنِيذٌ " ؛ لأنَّ الغرض / تقليل العموم ، فلذلك لم يُرَاعَ فيه ٣٢/أ
تقديم الأخصّ على الأعمّ مع أنَّهما متساويان في عدم التعيُّن .

---

(١) ينظر : المفصل : ١١٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٣١ فما بعدها .

(٢) قائله أعرابي أتى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يطلب راحلة ، ويدّعي أن راحلته دَبِرَةٌ ؛ فكذّبه عمر ، وأقسم بقوله : والله ما بها نقبٌ ولا دبر ، فانطلق الأعرابي ينشد الرجز ، وصلته :

مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ
فَاغْفِرْ لَهُ اللهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

فلما سمعه ، وتأكّد من صدق مقالته حمله على بعير ، وزوّده وكساه . ينظر : المخصص : ١ / ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٢١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٥٤ .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٩٠ .

فالقسم الأوّل هو المضمر ، أمّا أنّه لا يُنعت فلأنّه لا يتطرّق إليه اشتراك يحتاج معه إلى التوضيح ؛ لأنّه إن كان لمتكلّم أو مخاطب عيّنته قرينة التكلّم والخطاب ، وإن كان لغائب عيّنه مفسره ، إمّا الظاهر الذي يرجع إليه أو ما في النفس منه ، وأمّا أنّه لا يُنعت به ؛ فلأنّه أعرف من بقيّة المعارف ، فلو نُعت به كان النعت أعرف من المنعوت، فيلزم رجحان غير المقصود ، وأجاز الكسائيّ[1] وصف ضمير الغائب نحو : " مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِينِ " ، قال : لأنّه لمّا جاز وصف مفسّره وهو الظاهر الذي يرجع إليه ، جاز وصف المُفَسَّر به وهو الضمير ، وليس ما أجازه بواضح ؛ لأنّه إنْ جُرَّ على اللفظ احتمل البدل ، فإن نُصب على المحلّ ، احتمل الاختصاص والترحُّم كقوله[2] :

[وَيَأْوِي] إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

والقسم الثاني هو العلم ، يُنعت ببقيّة المعارف ؛ لأنّه أعرف منها، ولا ينعت به؛ لأنّها دونه في ذلك ، وهو معنى قوله : " وَيُنْعَتُ العَلَمُ بِكُلِّ مَا بَقِي مِن المَعَارِفِ " والذي بقي أربعة أنواع : اسم الإشارة ، والموصول ، والمعرّف باللام ، والمضاف إلى واحد من المعارف ، تقول : " جَاءَنِي زَيْدٌ هَذَا ، وزَيْدٌ الَّذِي عِنْدَكَ ، وزَيْدُ الطَّوِيلُ ، وزَيْدٌ صَاحِبُكَ ،وصَاحِبُ عَمْرٍو ، وصَاحِبُ هَذَا ، وصَاحِبُ الَّذِي عِنْدَكَ ، وصَاحِبُ الرَّجُلِ " ، ولا يلزم نعت العلم بالعلم ؛ لأنّه مساوٍ ، لأنَّ دلالة العَلَم على المسمّى [ودلالة الصفة] على بعض أحوال الذات ، فلا يصلح للنعت به .

---

(١) رأيه في : شرح الكافية : ١ / ٣١١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٥١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٣١ ، والمساعد : ٢ / ٤٢٠ .

(٢) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٥٠٧ ، وروايته :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلاتُ الصُّدُو رِ عُوجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعَالِي

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٩٩ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٨ ، وشرح التصريح : ٢ / ١١٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٤٠ . وفي الأصل : و " إياي " ، تحريف . و" الشعث " : جمع شعثاء ؛ وهي التي تَغيَّر شعرُها وتَلبَّد لقلّة تعهده بالدهن .

[و][1] القسم الثالث الأسماء الصفات ، وهي ما دلَّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة ، وكذلك الأسماء الموصولة من نحو " الَّذِي ، والَّتِي " ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما مقصود الوصف به لا لوصفه ، أمَّا الأسماء الصفات فواضح ، وأمَّا الموصول فلأنّ وَضْعَه ليُتَوَصَّل به إلى وصف المعارف بالجمل ، فلو وُصف انصرف الوصف إلى الموصوف به لا إليه .

والقسم الرابع بقيَّة المعارف من نحو : المعرَّف باللام ، واسم الإشارة ، والمضاف إلى معرفة ، تقول في المعرَّف باللام : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الطَّوِيلِ " ، فتصفه بمثله ، وتصف به ، و" مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الدَّارِ " ، فتصفه بالمضاف إلى مثله ، وهو معنى قوله : " أَوْ مَا لَهُ تُضِيفُه " أيّ : وصفه بما تُضيفه إلى ما فيه اللام ، فاللام في " لَهُ " بمعنى إلى كما هي بمعناها في قوله[2] تعالى : ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ والضمير في " لَهُ " يرجع إمَّا إلى المعرَّف باللام أو إلى مثله ، فالتقدير : أو بما تضيفه للمعرَّف باللام ، أو بما تضيفه لمثل المعرف باللام ، ولا يوصف المعرف باللام بغير ذلك من بقيَّة المعارف[3] ؛ لأنَّها أخصُّ منه[4] ، إلَّا الموصول ؛ لوصله بالجملة ، فالمعرَّف باللام أخصُّ منه لذلك .

وأمَّا المضاف إلى بقيَّة المعارف ، فمن حكم بأنَّه / أعرفُ منه أو مساوٍ ، يجوز ٩/١٣٣
وصفه به نحو : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِكَ ، وصَاحِبِ عَمْرٍو ، وصَاحِبِ هَٰذَا " ، ومن حكم بأنَّ المضاف إليها حكمه حكم ما أُضيف إليه ، منع منه ، وحمله على البدل .

---

(١) في الأصل : " فالقسم " .

(٢) سورة الرعد : من الآية : ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٦ ، والتخمير : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧ .

(٤) قضية الأخصّ في المعارف من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر ما سبق في أنواع المعارف: في الصفحة ٥٦٠ ، من التحقيق . وينظر : الكتاب : ٢ / ٥ - ٦ ، والإنصاف : ٢ / ٧٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٧ - ٩٠٨ .

وتقول في اسم الإشارة : " مَرَرْتُ بِهَٰذَا الرَّجُلِ ، وبِزَيْدٍ هَٰذَا " ، فتصفه أيضاً ، وتصف به عند من يرى العَلَمَ أعرفَ منه[١] ، وإلَّا فهو بدل ، وتقول في المضاف إلى معرفة : " جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ الطَّوِيلِ ، وزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو " ، وهو معنى قوله :

ثُمَّ المضَافُ [صِفْ بِهِ وَصِفْهُ][٢]

فإذا كان المنعوت والنعت مضافين ، فإن كان المنعوت مضافاً إلى معرفة هي أعرف من المعرفة المضاف إليها النعت ، جاز ذلك نحو : " صَاحِبُكَ غُلَامُ الطَّوِيلِ عِنْدَنَا " ، وكذلك " صَاحِبُ عَمْرٍو ، وصَاحِبُ هَٰذَا ، وصَاحِبُ الَّذِي فِي الدَّارِ " .

وإن كان الأمر بعكس ذلك لم يجز، فلا يجوز : " غُلَامُ الطَّوِيلِ صَاحِبُكَ عِنْدَنَا "، أو " صَاحِبُ عَمْرٍو ، وصَاحِبُ هَٰذَا ، وصَاحِبُ الَّذِي فِي الدَّارِ " على الوصف ، ويجوز على البدل .

ويجوز وصف المضاف إليه وإرادة وصف المضاف للمجاورة مثل[٣] : هَٰذَا مَاءُ

---

(١) نُسِبَ إلى سيبويه في ارتشاف الضرب : ٢ / ٩٠٨ قال أبو حيان : « وقيل أعرفُها العَلَم ، ونُسب إلى سيبويه وإلى الكوفيين » وكذلك في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧ ، ونُسب إلى سيبويه أيضاً أن المضمر هو أعرف المعارف ، وسبق أن عزاه المؤلف إليه في أنواع المعارف ، انظر صفحة : ٥٥٩ ، من التحقيق . قال ابن الأنباري في الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ : « ذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر » وكذلك في شرح الكافية : ١ / ٣١٢ . وإنما منشأ الخلاف من أن سيبويه حينما عدَّ المعارف بدأ بالعَلَم ؛ فرآه بعضُهم أقوى المعارف . ينظر : الكتاب : ٢ / ٥ ، وأُخذ الرأي الثاني من قوله في الكتاب : ١ / ٤٤٠ : « ... وإذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته ، أو اسم فأضمرته أو أظهرته فهو أقوى ؛ لأنك تُضمِر ما ذكرتَ وأنت هنا تُضْمِر ما لم تذكر » فاضطرب النقل عن سيبويه .

(٢) في الأصل : " صفه وصف به " ، تحريف مُخِلٌّ بالوزن ، غير مُخِلٍّ بالمعنى .

(٣) يستشهد النحاة في هذا الموضع أيضاً بقول العرب : « هذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، بجَرِّ " خرب " وهو في الأصل صفة لـ" الحجر " ، قال سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٣٦ : « ... فَجَرُّوه لأنّه نكرة كالضبّ ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضَّبِّ ، ولأنّه صار هو والضّبّ بمنزلة اسم واحد » ، وخَرَّجه السيرافي [في حاشية الكتاب] تخريجاً حسناً نقلاً عن بعض النحويين قال : « زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا حُجر ضَبٍّ خَرِبِ الحجر » وعليه يكون التقدير في المثال الذي أورده المؤلف : هذا ماءُ شَنٍّ بارِدِ الماء . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣١٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩١٢ .

شنٍّ بَارِدٍ ، ومنه : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[١] إلَّا أنَّ الوصف فيه لغـويٌّ ؛ لأنَّ المضمر لا يُوصف الوصف الصناعيّ ، كما تقدَّم .

وقوله :

أَمَّا الإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

وجه خفائه ما ذكره من كونه جامداً ، والجوامد لا تدلّ على أحوال الذوات إلَّا بالتأويل ، وإنَّما تدلُّ عليها المشتقَّات ، أو مخالفته لغيره من النعـوت في أنَّ النعت يـدلّ على معنًى في متبوعه ، ونعت اسم الإشارة يدلّ اسم الإشارة على معنًى فيـه ؛ لأنَّـه ينقله من تعريف الجنس إلى تعريف العهد بحضور ، أو أنَّه إذا نُعت بالمشتقّ وكان غـير مختصٍّ بنوع مثل : " مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ " ، فإنَّه لا يُزيل إبهام اسم الإشـارة ، ومـن شأن النعت إزالة الإبهام بالتوضيح أو التخصيص ، فلذلك قَبُح[٢] ، أمَّا لو كان مختصّـاً بنوع مثل : " مَرَرْتُ بِهَذَا الكَاتِبِ " ، فإنَّه يحسُن ؛ لأنَّه يتبيَّن به أنَّه إنسان .

وقوله : [وَصْفُه][٣] مع قوله : " تُضِيفُه " سِنادُ رِدْفٍ[٤] ، ولـو قـال : " صِفْـه بِمِثْلِه " على الأمر ، ثمَّ قال : " أَوْ مَا لَه تُضِفْهُ " بحذف الياء من غير جازم للضـرورة ، فخَلَص من ركَّة السنادِ ، وقد جاء مثلُه في الشعر ، قال[٥] :

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَـــمَـــا
جُوْداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

* * *

(١) سورة الشعراء : من الآية : ٤ ، والمضاف هنا محذوف ، تقديره : « أصحاب الأعناق » ، وأصل الكلام: « فظلُّوا لها خاضعين » ، فأُقحمت الأعناق لبيان موضع الخشوع . ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٥ - ٦ .

(٢) مِمَّن قبّحه سيبويه في الكتاب : ٢ / ٧ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٣٤ .

(٣) في الأصل : " صفه " ، تحريف .

(٤) تقدم تعريف السناد في مواضع من الكتاب ، انظر الصفحة : ١٣١ - ١٣٢ ، من التحقيق .

(٥) البيتـان لا يعـرف قائلهمـا ، وهمـــا في معـاني القـرآن للفـراء : ٢ / ٢٧ ، والخصـائص : ٣ / ٩٠ ، والإنصاف : ١ / ٣٨٧ ، واللسان : (ليق) . وقوله : « لا تليق » ؛ أي : لا تُمْسِك .

[التأكيد]

وَهَـــاكَ فِي التَّـأْكِيدِ حَـدّاً يَجْمَعُـهْ ... تَحْقِيـقُ مَعْنَـى عِنْـدَ شَـخْصٍ يَسْـمَعُهْ
كَجَـــاءَ زَيْـــدٌ عَيْنُـــهُ وَنَفْسُـــهُ ... كُـرِّرَ مَعْنًـى لِيَـزُولَ لَبْسُـــهُ
وَثَـنِّ وَاجْمَـعْ ثُـمَّ فِي الْإِحَاطَـهْ ... قُـلْ كُلُّـهُ وَاعْـرِفْ لِـذَا اشْـتِرَاطَـهْ
وَهْـيَ التَّجَـزِّي بِخِـــلَافِ الْأَوَّلِ ... وَجَـاءَ بَعْـدَ كُلِّهِـمْ مُمَـثَّـــلِ[1]

التأكيد بالهمز والتوكيد بالواو لغتان ، الأولى من عبارات البصريّين ، والثانية من عبارات الكوفيّين[2] ، ومعناه في اللغة : الإِحْكَام[3] ، ومنه قوله[4] تعالى : ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ .

وفي / الاصطلاح[5] : ما ذكره ، وهو تحقيق معنى المؤكَّد عند السامع فيما ٣٣ب
ينسب إليه أو يدلّ هو عليه ، لرفع احتمال إرادة النسبة إلى غيره ، أو احتمال إرادة الخصوص بما معناه العموم كقولك : " جَاءَ زيدٌ نَفْسُهُ " ، فقولك : " نَفْسُه " رَفَع احتمال نسبة المجيء إلى كتابه أو رسوله مثل : ﴿وجَاءَ رَبُّك﴾[6] أيّ : أَمْرُه وآياتُ اقْتِدَارِه ، وكقولك : " جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُم " ، فـ" كُلُّهُمْ " رفَع احتمال إرادة مجيء البعض ، وهو معنى قولهم[7] : تحقّق أمر المسموع في النسبة أو الشمول ، وقد تحقَّق

---

(١) في الدرة : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٥٧ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٣٧ : « كلّه الممثّل » .

(٢) لم أجد نسبتهما فيما توفر لدي من الكتب ، بل هما لغتان - كما قال المؤلف - جاء في اللسان : (وكد) : " وَكَّد العقدَ والعهدَ : أو ثقه ، والهمز فيه لغة ، يقال : أوكدتُه وأكّدتُه وآكدتُه إيكاداً ، وبالواو أفصح ، أي شددتُه .... وتقول : إذا عقدتَ فأكّد ، وإذا حلفتَ فوَكِّد » .

(٣) ينظر : اللسان : (أكد) .

(٤) سورة النحل : من الآية : ٩١ .

(٥) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٥٦ .

(٦) سورة الفجر : من الآية : ٢٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤١ .

أمره فيهما معاً إذا جمع بين ما يفيدهما مثل : " جَاءَ القَوْمُ أَنْفُسُهُمْ كُلُّهُمْ " ، فـ" أَنْفُسُهُمْ " رفَع احتمال نسبة المجيء إليهم مجازاً ، و" كُلُّهُمْ " رفع احتمال مجيء البعض .

وقوله : " تَحقِيق معنًى " هو خبر مبتدأ محذوف ، أيّ : هو تحقيق معنى أو فاعل بجمعه ، وأطلق المعنى والمراد معنى المؤكِّد ، فأَتَى بالعامّ وهو يريد الخاصّ اتّكالاً على المثال حيث قال عقيبه :

كَجَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ وَنَفْسُهُ

ولا يلزم الدور وإن توقَّفت معرفته على المؤكَّد ؛ لأنَّ معرفة المؤكَّد لا تتوقَّف عليه إذا قيل : هذا الاسم مؤكِّد .

وينقسم إلى لفظيّ ومعنويّ ، فاللفظيّ هو إعادة الأوَّل بلفظه أو مرادفه تخوُّفاً من اعتراض السهو أو عدم الإصغاء .

ويجري في الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد والظاهر والمضمر ، فالاسم كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ " ، وقوله[1] تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾ ومثله[2] :

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ

وقد مثّلوا في هذا بقول الآخر :

كُرَةٌ طُرِحَتْ لِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

---

(١) سورة الفجر : من الآية : ٢١ .

(٢) قائله مهلهل بن ربيعة ، والبيت في ديوانه : ٣٥ . وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢١٥ . وينظر : الخصائص : ٣ / ٢٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٢١٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ١٦٢ . والإنشار : إحياء الميت .

وفيه نظر ؛ لأنّ من شأن المُؤَكِّد أن لا يخلّ طرحُه بالمراد ؛ أيّ الأصليّ ، وها هنا لو طرح الثاني لفات المعنى المقصود ؛ لأنّ معناه انحصر في تقسيم من هو له على ما يذكر من العدد منسوقاً على الأوّل فيما له من تأثير العامل ، وإنّما يحصل ذلك بأن يكرّر الاسم الذي يراد تقسيم الأشياء عليه ، وأصله التكرار بأكثر من واحد ، اقتصر منه على أوّل مراتب التكرار ، وهو الواحد اختصاراً لحصول المقصود به ، وطرح الثاني ، فخلّ بذلك ، وإنّما هو عطف محذوف الحرف أي: رَجُلٌ فَرَجُلٌ ، كما تقول: " أَنْفَقْتُ الدَّرَاهِمَ دِرْهَمَيْنِ دِرْهَمَيْنِ ، وعَشَرَةً عَشَرَةً " ، أيّ : درهمين فدرهمين وعشرة فعشرة ، وأكثر مجيئه نصباً على الحال .

والفعل إمّا مع فاعله الظاهر كقولك : " قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ " ، أو المضمر كقولك: " قَامَ الزَّيْدَانِ قَامَا " ، أو دون ذلك كقولك : " قَامَ قَامَ زَيْدٌ " ، وقد اجتمع الأمران في قوله[1] :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْـنَ الفِـرَارُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وأمّا الحرف فلا يخلو إمّا أن يكون جوابيّاً أو غيره ، فإن كان جوابيّاً أُعيد بلفظه؛ لأنّه مستقلٌّ لنيابته مناب الجملة كقولك / لمن قال : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ : " نَعَمْ نَعَمْ " ، ٢/١٣٤ أو : " لَا لَا " ، قال جميل[2] :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ بَعْدَ مَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقـاً وَعُهُودَا

والأحسن أن يُعاد بمرادفه كقولك : " نَعَمْ أَجَلْ ، أو أَجَلْ جَيْرِ " ، كقوله[3] :

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٨٥ ، من التحقيق .

(٢) البيت في ديوانه : ٧٩ . وينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٢٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٥٩ .

(٣) هو مُضَرِّس بن رِبْعِيّ الأسدي . والبيت في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٢٢ ، والمفصل : ١٧٠ ، والتخمير : ٤ / ١٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ١٠٣ .

=

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ

وإن كان غير جوابيٍّ لم يؤكَّد في الغالب إلَّا مع لفظ ما دخل عليه[1] كقولك : " إِنَّ زَيْداً إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ " ، أو ضميره كقولك : " إِنَّ زَيْداً إِنَّهُ قَائِمٌ " ، وقوله[2] تعالى : ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيها خَالِدُون﴾ لأنَّه كالجزء ممَّا دخل عليه ، ولا يؤكَّد دون ما دخل عليه إلَّا قليلاً في ضرورة الشعر كقوله[3] :

حَتَّى نَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ
أَعْنَاقُهَا مُلَزَّزَاتٌ بِقَرَنْ

= قال البغدادي : " وهذا البيت كذا في المفصل وغيره ، ولم أره كذا في شعر مُضَرِّس على ما رواه الأصمعي ، وإنما الرواية كذا :

وَقُلْنَ أَلاَ الفِرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرٍ مِنَ الحَيِّ إِنْ كَانَتْ أُبِيرَتْ دَعَاثِرُهْ

وهذا ليس فيه " أجل جير " ، والذي فيه الشاهد إنّما هو شعر طفيل الغنوي ، وهو :

فَلَمَّا بدا دَمْخٌ وأَعْرَضَ دُوْنَهُ غَوَارِبُ مِنْ رَمْلٍ تَلُوحُ شَوَاكِلُهْ
وقُلْنَ أَلاَ البَرْدِيُّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كانت رِوَاءً أَسَافِلُهْ

.... وقد غَيَّر النحاةُ هذا الشاهد وجعلوه خنثى " . انظر ديوان طفيل : ١٠ . أقول : وقصيدة مُضَرِّس الأصمعيّة ليست في المطبوع من الأصمعيات ، قال الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - [في حاشية الخزانة] : " هذا نَصٌّ نادرٌ يثبت نقص الأصمعيات المطبوعة " . وقد أورد أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين معظم القصيدة في حاشية التخمير ، نقلاً عن إثبات المحصّل .

و" الفردوس " : ماءٌ لبني تميم ، عن يمين الحاج من الكوفة ، و" الدعاثر " : جمع دُعْثُور ؛ وهو الحوض المتثلّم .

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ١٠٧ .

(٣) البيتان ينسبان إلى خطام المجاشعي ، وإلى الأغلب العجلي ، وهما في شعره : ١٦٥ . وينظر : المقاصد النحوية : ٤ / ١٠٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٥ .

فإن كان مع ذلك على حرف واحد كان أقلَّ وذلك كقوله[١] :

فَلَا وَا للهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وأمَّا الجملة فأكثر ما يجيء توكيدها مع حرف العطف ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿وما أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ أيّ : لَكَ ، فحذف شطر الجملة ، وقوله[٤] تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون﴾ .

فإن جاءت بغير عاطف فأكثرما يكون في الشعر كقوله[٥] :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ ا للهُ لَكَ ا للهُ لَكَ ا للهُ لَكَ ا للهُ

ومنه في غير الشعر في كلمات الأذان كلِّها إلّا الهيللة في آخرها .

وأمَّا المضمر فلا يخلو من أن يكون منفصلاً أو متَّصلاً ، فإن كان منفصلاً أعيد بلفظه كالظاهر كقولك : " مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ " ، وقول الشاعر[٦] :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِ جَالِبُ

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٣٦ ، من التحقيق .

(٢) سورة الإنفطار : الآيتان : ١٧ ، ١٨ .

(٣) سورة القيامة : الآيتان : ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) سورة التكاثر : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٥) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : المقاصد النحوية : ٤ / ٩٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٥ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٦٠ .

(٦) البيت ينسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٣ . وينظر : الخصائص : ٣ / ١٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٧١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٣ .

وإن كان متّصلاً أُعيد مع ما اتّصل به كقولك : " مَرَرْتُ بِكَ بِكَ ، وعَجِبْتُ مِنْهُ مِنْهُ "[١] .

وأمّا المعنويّ فهو إعادة الأوّل بمعناه لا بلفظه ، والألفاظ التي يعاد بها معنى الأوّل تسعة : " نَفْسُه ، وعَيْنُه ، وكُلُّه ، وكِلَا ، وكِلْتَا ، وأَجْمَع ، وجَمْعَاء ،وأَجْمَعُون ، وجُمَع " .

[أمَّا النَّفْس والعين فالمراد بهما][٢] معنى الأوَّل : الشيء ، لا النّاطقة والباصرة، فهما لغير الإحاطة ، ويؤكَّد بهما المفرد والمثنّى والمجموع مذكَّراً ومؤنّثاً ، بِجَعْل المؤكَّد نصّاً فيما قُصد به ، وهو معنى قوله :

كُرِّرَ مَعْنًى لِيَزُولَ لَبْسُهُ

وإذا أكِّد بهما المثنّى جاز إفراد لفظهما كقولك : " جَاءَنِي الزَّيْدَان نَفْسُهُمَا وعَيْنُهُمَا " ، وتثنيته كقولك : نَفْسَاهُمَا وعَيْنَاهُمَا ، وجمعه ـ وهو الأكثر ـ كقولك : " أَنْفُسُهُمَا وأَعْيُنُهُمَا " ؛ لعدم اللبس ؛ لأنَّه يرتفع بإضافتهما إلى ضمير المثنّى ، ولأنَّه مثنًّى أضيف إلى مثنًّى ، وهو معنى قوله : " وثَنِّ واجْمَعْ " ، وهذا هو الوجه في كلّ مثنًّى متّصل أضيف إلى ما يتضمَّنه ، كقول الشاعر[٣] في الإفراد/ : ١٣٤/ب

حَمَامَةَ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوَادِي مَطِيرُهَا

---

(١) لم يذكر المؤلف الضمير المستكن ، وتوكيده بما يوافقه معنىً كقولهم : قم أنتَ ، وقمتُ أنا .
ينظر : التخمير : ٢ / ٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٨ .

(٢) في الأصل : " أما النفس العين المراد بها " .

(٣) ينسب إلى الشماخ ، وهو في ديوانه : ٤٣٨ ، وإلى توبة بن الحمير ، وهو في ديوانه : ٣٦ ، وإلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ١٣٢ . وينظر : الشعر والشعراء : ١ / ٣٥٧ ، والأغاني : ١١ / ١٩٨ ، وأمالي القالي : ١ / ١٣١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢٩١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥١ .

وفي التثنية والجمع :

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ [التُّرْسَيْنْ] (١)

وقوله(٢) تعالى في الجمع : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وقد تقدَّم ذلك في التثنية ، والجمع في ذلك أحسن من الإفراد ، والإفراد أحسن من التثنية(٣) .

وأمّا " كلّ " فهو للإحاطة والشمول ، ويؤكَّد به غير المثنّى من مفرد ومجموع مذكَّر ومؤنَّث ، له أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقعه لصحة افتراقها لفظاً كقولك : " جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ " ، أو حكماً كقولك : " اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ " ، فاللفظ بحسب المعمول ، والحكم العامل ، ولا تقول : " جَاءَ زيدٌ كُلُّه " ؛ لأنَّه لا يرفع احتمال كون الجائي بعضه ، بخلاف " أَكَلَ الأَسَدُ زَيْداً كُلَّهُ " ، ونحو : " قَرَأْتُ كِتَابَ زَيْدٍ كُلَّهُ " ، دون " جَاءَ كتابُ زَيْدٍ كُلُّهُ " ، [فالمشارُ](٤) إليه بذا من قوله : " واعْرِفْ لِذَا اشْتِرَاطَهْ " هو " كلّ " ، والهاء في اشتراطه إمَّا للعدد أيّ : اشتراطة واحدة وهي التجزيء ، أو هي ضمير كلّ [أيّ](٥) : اشتراط هو له دون " النَّفْس ، والعَيْن " ، وهو معنى قوله : " بِخِلَافِ الأَوَّلِ " أيّ : بخلاف المتقدِّم ، فلذلك أُفرد الأوَّل المراد به النفس والعين .

* * *

(١) في الأصل : " الترس " ، تحريف . والبيت سبق تخريجه في الصفحة : ١٤٩ ، من التحقيق .

(٢) سورة التحريم : من الآية : ٤ .

(٣) الذي عليه جمهور النحاة تأكيد المثنى والجمع بالجمع ؛ فيقولون : قام الزيدان أنفسُهما أعينهما وقام الزيدون أنفسُهم أعينهم ، وممّن أجاز تأكيد المثنى بالمثنّى ابن مالك في التسهيل : ١٦٣ ، وابنه في شرح الألفية : ٥٠١ .

ينظر في هذه المسألة : الأصول : ٢ / ٢٠ ، والتبصرة والتذكرة : ١ / ١٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٣٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٤ ، والمساعد : ٢ / ٣٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٤٧ .

(٤) في الأصل : " فالمضاف " ، تحريف .

(٥) مكررٌ في الأصل .

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ ... أَبْتَعُ والكُلُّ لِكُلٍّ تَبَعُ[1]
كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ ... والنَّفْسُ والعَيْنُ مُقَدَّمَانِ
كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا ... وَمَا لِمَا ثُنِّيَ سِوَى كِلَيْهِمَا

يشترط في " أَجْمَع " ما اشترط في " كُلّ " ، من أنَّه لا يؤكَّد به إلَّا ما له أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه ، ويجوز الجمع بينهما ، وإذا اجتمعا قُدِّم " كُلّ " كقوله[2] تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ، وإلى هذا أشار بقوله :

كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ

وإنَّما كان كذلك لأنَّ " كُلّاً " قد يستعمل غير تأكيد ، ويبتدأ به ، فيقال : " كُلُّهُمْ مُنْطَلِقٌ " ، كقوله[3] تعالى : ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ ولا يقال : " أَجْمَعُونَ مُنْطَلِقٌ " ، فلمَّا استُعمل غير تابع ثبتت له رتبة المتبوع ، فوجب تقديمه على " أَجْمَعِين " ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا تابعاً ، ومذهب الخليل وسيبويه[4] في اجتماعهما أنَّه تأكيد بعد تأكيد ، وقال المبرِّد[5] : جمع بينهما ليدلّ " كلّ " على الإحاطة ، و" أَجْمَعُون " على سرعة الطاعة ، فإذا قيل : " قَامَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون " ، دلّ " كُلُّهُمْ " على قيام الجميع و" أَجْمَعُون " على اجتماعهم في وقت القيام ، وفي هذا نظر ؛ لأنَّه لو كان المعنى على ذلك لوجب نصب " أَجْمَعِين " على الحال ؛ لأنَّ ما ذكره هو معنى الحاليَّة ، ولمَّا لم يُنصَب ، دلَّ على أنَّه تأكيد ، وهو معنى كلام سيبويه .

---

(١) في الدرة الألفية : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٥٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤١ : " يتبع " .

(٢) سورة الحجر : من الآية : ٣٠ .

(٣) سورة مريم : من الآية : ٩٥ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٨٧ ، وينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ١٦٧ .

(٥) لم أجد رأيه في كتبه ، وهو في شرح الكافية : ١ / ٣٣٧ .

وأمّا " أَكْتَع ، وأَبْصَع ، وأَبْتَع " فمنهم من يكمل بها عدَّة ألفاظ التوكيد المعنويّ تسعة بإسقاط " أَجْمَعِين ، وجَمْعَاء ، وجُمَع " ؛ لأنَّها هي " أَجْمَع " بما لحقه من الجمع والتأنيث ، ومنهم من يجعلها بها ثمانية بإسقاط " كِلْتَا " ؛ لأنَّها مؤنَّث " كِلَا " ، فأغنى ذكرُه عنها ، ومنهم من يعدّ كما عدَّها أوَّلاً ، وكيف / ما كان فهي إتباع لا ٩/١٣٥ جمع[١] ، وإنَّما قال : " والكُلُّ لِكُلٍّ تَبَعٌ " ؛ لأنَّ " أَجْمَع " تَبَعٌ لـ" كُلّ " ، وهذه تبع لـ" أَجْمَع " ، وتبعُ التبعِ تبعٌ ، فصحَّ بذلك أن يكون تبعاً لـ" كلّ " ، وإلّا فلو قلت : " قَامَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَكْتَعُون " ، لم يجز[٢] .

واختُلف هل معناها معنى الإتباعات لتقوية معنى ما قبلها من غير دلالة على معنى خاصّ يستفاد من لفظها ، أو لها معنى يقوم بها ؟ فالأكثرون على أنَّها إتباعات[٣] مثل قولهم[٤] : " حَسَنٌ بَسَنٌ ، وقَبِيحٌ شَقِيحٌ ، وعَطْشَانُ نَطْشَانُ ، وشَيْطَانُ مَيْطَانُ ، وحَارٌّ يَارٌّ " ، وقال قوم[٥] : بل هي معنى يناسب التأكيد ، فـ" أَكْتَع " من قولهم[٦] : " أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتِيعٌ " أيّ: تامّ ، و" أَبْتَع " من قولهم[٦]: " بَتِعَ الفَرَسُ فهو بَتِعٌ - بالكسر فيهما - بَتَعاً " : إذا اشتدّ مَغْرِزُ عُنُقِه .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١١١٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥١ .

(٢) لا يجوز على رأي الجمهور ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان . ينظر : ارتشاف الضرب: ٤ / ١٩٥٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٤ ، قال : « فهذه ألفاظٌ أخرجتها العرب عن مدلولاتها إلى العموم » .

(٤) البسن : الذي حَسُنَت سَجِيَّته ، والشقيح : من قولهم : شَقَحَ البُسْرُ ، إذا تغيّرت خضرتُه ليحمرَّ أو ليصفرّ ، وهو أقبح ما يكون حينئذٍ ، ونطشان : ما به قوة ، وميطان : من المياط ؛ وهو التباعد ، ويقال: " شيطان ليطان " والليطان : الذي يلزق بالشرّ ، ويارّ : من اليَرَّة ؛ وهي النار . ينظر : الإتباع لأبي الطيب : ٧٥ ، ٩٤ ، ١١١ ، والإتباع والمزاوجة : ٤٠ ، ٥٠ ، ٦٧ ، واللسان : (يرر) .

(٥) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٥٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٠ .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٦ ، واللسان : (بتع ، كتع) .

و" أَبْصَع " من قولهم[١] : " مَضَى بِصْعٌ مِن اللَّيْلِ " أيّ : معظم منه .

وقوله :

والنَّفْسُ والعَيْنُ مُقَدَّمَانِ

يريد به إذا اجتمعت " النَّفْس ، وكُلّ ، أو العَيْن وكُلّ " بُدئ بالنفس أو العين ؛ لأنَّ استعمالهما غير تأكيد أكثر من استعمال " كلّ " ، فاستحقّا بذلك رتبة المتبوعيَّة ، فإذا اجتمعت بُدئ بالنفس قبل العين ، والعين قبل كلّ ، وكلّ قبل أَجْمَع ، ثـمّ بتوابع أَجْمَع على ما رتَّبه ، فقيل : " جَاءَ الجيشُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ " .

وقال ابن كيسان[٢] : تبدأ بأيِّهنَّ شئت بعد " أَجْمَع " ؛ لأنَّ المراد تأكيد " أَجْمَع " وذلك يحصل بما تبعه منها . وأمَّا استعمالها دون " أَجْمَع " فضعيف[٣] ؛ لأنَّها إتباعات له ، ولا تستعمل دونه ، وأمَّا ما أنشده الأخفش من قول الشاعر[٤] :

تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ [أَكْتَعُ]

فضرورة ؛ لأنَّه استعمل في قوافي هذه القصيدة " أَجْمَع " ، فكره الإيطاء .

---

(١) ينظر : المصدر السابق : (بصع) ، وربّما رواه بعضهم بالضاد المعجمة .

(٢) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٢ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٠ .

(٣) أجاز بعضهم : " جاءَ القومُ أكتعون " . ينظر : التخمير : ٢ / ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٢ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٨١ . وينظر : معاني الفراء للفراء : ٢ / ٨٠ ، والأصول : ٣ / ٤٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٣٥ .

وفي الأصل : " أجمعُ " . وهو كذلك في المصادر ، وإنما أثبتُّ " أكتع " ، لأن كلام المؤلف بعد يقتضيها بقوله : " فكره الإيطاء " ، والإيطاء : تكرار القافية بمعنىً واحدٍ . فدلّ ذلك على أنّ الشاعر قد استعمل " أجمع " في بيت سابق . وهي كذلك " أكتع " في شرح الجمل لابن عصفور ؛ فلعله مصدره .

وأمَّا " كِلَا " فمختصٌّ بتوكيد المثنَّى في الموضع الذي يستقلّ فيه بأحد المفردين ، وذلك عند إضافته إلى الضمير مثل : " قَامَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا " ، بخلاف " تَضَارَبَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا " ، فإنَّه لا يكون إلَّا من اثنين ، فلا يحتاج إلى تقوية كونهما اثنين[١]، وهو عند البصريِّين[٢] اسمٌ مفرد بدليل صحَّة الإخبار عنه بالمفرد في قولك : " كِلَاهُمَا قَائِمٌ ، وكِلَاهُمَا قَامَ " ، وقول الشاعر[٣] :

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ [وَإِنْ] لَمْ تَأْتِنَا إِلَّا لِمَامَا

ولو كان مثنًّى لم يجز ذلك ، كما لا يجوز : " الرَّجُلَانِ قَائِمٌ ، ولَا قَامَ " ، ومعناه التثنية ، فإذا رجع إليه ضمير أُفرد إن رجع إلى لفظه ، وثُنِّيَ إن رجع إلى معناه ، وذلك كقوله[٤] :

كِلَاهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فثنَّى في " أَقْلَعَا " حملاً على المعنى ، وأفْرَد في " رَابٍ " حملاً على اللفظ ،

---

(١) أجاز الجمهور التأكيد هنا بـ" كلا " فيقولون : « اختصم الرجلان كلاهما » ، ومنعه الفراء وهشام وأبو علي ونقل عن الأخفش الجواز والمنع . حجة المانعين ما ذكره المؤلف ، وحجة المجيزين أنه يفيد في نحو : " ضربت أحدَ الرجلين كليهما " برفع توهم الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال .

ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣٥ ، وارتشاف الضرب : ١٩٤٨/٤ ، والمساعد : ٢ / ٣٨٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ .

(٣) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ٢ / ٧٧٨ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٤ . ويروى : " يوم صدقٍ " ، وهو الأنسب للمعنى . وفي الأصل : « وإلا لم » ، تحريف .

(٤) هو الفرزدق ، يهجو جريراً حينما زوّج ابنته من ابن زوجته ، ثم طلقها منه بفدية .

والبيت ليس في ديوانه ، ولا في النقائض ، ونُسب في اللسان : (سكف) إلى جرير خطأً ، وأورده محقق الديوان فيما ينسب إليه : ٢ / ١٠٢١ . وينظر : النوادر : ٤٥٣ ، والخصائص : ٢ / ٤٢١ ، والإنصاف : ٢ / ٤٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٣١ .

وقال[١] تعالى : ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ فأفرد حملاً على اللفظ .

وهو لازم للإضافة ، فإذا أُضيف إلى الظاهر أُعطي حكم غيره من التصوُّرات من الإعراب تقديراً ، وقال قوم[٢] : وكذلك إذا أُضيف إلى المضمر وكان مرفوعاً ، وإن كان منصوباً أو مجروراً قلبت ألفه ياء ، حملاً لألفه على ألف " لَدَى ، وإِلَى " ، وخصّ الحمل على حالها في الرفع / ، وليس هذا التغيير عند هؤلاء من أثر العامل ولا ١٣٥/ب بسببه ، ولا هو عندهم معرب بالحروف ، فلا الألف علامة رفع ، ولا الياء علامة نصب ولا جرّ كما في التثنيه ، بل هما لام الكلمة ، والرفع والنصب والجرّ في المحلّ كما كان ذلك عند إضافته إلى الظاهر .

وزعم الفرّاء[٣] أنّ كنانة تجعله كذلك مضافاً إلى الظاهر أيضاً ، فتثبت الألف رفعاً وتقلبها نصباً وجرّاً .

---

(١) سورة الكهف : من الآية : ٣٣ .

(٢) منهم ابن جني في سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٧٤٦ ، وإلم يُصَرِّح بذلك إلا أنّه يفهم من كلامه ، قال في الحمل على " إلى وعلى ولدى " : " ..... ونظير هذا " كلا وكلتا " في قلبهم ألفها ياءً متى اتصلت بضميرٍ وكانت في موضع نصب أو جَرّ ، نحو : ضربت الرجلين كليهما ، ومررتُ بهما كليهما ..... ، ولم يقلبوا الألف في موضع الرفع ياءً فيقولوا : قام الرجلين كليهما ولا قامت المرأتان كلتيهما ؛ لأنهما بَعُدا برفعهما عن شبه " إليك ، وعليك ، ولديك " ؛ إذ كُنَّ لاحظَّ لهنّ في الرفع " ومثله في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٩ ، وأجاز ابن الأنباري في الإنصاف : ٢ / ٤٥٠ حملها على " إلى ، وعلى ، ولدى " في الأحوال الثلاث ، قال : " وكما أن " لدى وإلى وعلى " لا تُقلب ألفُها ياءً مع المظهر نحو " لدى زيدٍ ، وإلى عمرٍو ، وعلى بكرٍ " وتُقلَب مع المضمر نحو : " لديك ، وإليك ، وعليك " فكذلك " كلا وكلتا " لا تُقلَب ألفهما ياءً مع المظهر وتُقلب مع المضمر " .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ١٨٤ . وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٨ ، وهمع الهوامع : ١/ ٤١ . ولم يذكر المؤلف هنا لزومها الألف مطلقاً وإعرابها بالحركات المقدرة ، وهي لغة محكية في كتب النحو ، عُزيت إلى بني الحارث بن كعب وإلى بعض بني سليم وإلى خثعم . ينظر على سبيل المثال لا الحصر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥١ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٨ .

وقال الكوفيُّون[١] : هو مثنًّى لثبوت المفرد لمؤنَّثه في قول الشاعر[٢] :

في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ
كِلْتَاهُمَا مقْـــرُونَةٌ بِـــزَائِدَهْ

وُرُدَّ : بأنَّ التاء إن كانت مفتوحة فأصلها " كِلْتَـا " ، فحُذفت الألف لضرورة الوزن ، وإن كانت مكسورة فلتوهُّم ما بَقِي بعد الحذف اسماً كاملاً ، فأعرب إعراب ما لم يدخله حذف ، كما فعل ذلك في " يَدٍ ، ودَمٍ " .

واختُلف في ألف " كِلَا " ، فقيل[٣] : عن ياء بدليل جواز إمالتها ، وبأنَّ حكم الألف المجهولة القضاء عليها بالياء حتى يقوم دليلٌ على خلافه ، وقال أبو الفتح[٤] : عن واو ؛ لقولهم في النسب : " كِلَوِيّ " ، وُرُدَّ : بأنّه يجوز أن تكون الواو فيه منقلبة عن ألف هي منقلبة عن واو كقولك : " عَصَوِيّ " ، ويجوز أن تكون منقلبة عن ألف هي منقلبة عن [ياء][٥] كقولك : " رَحَوِيّ " ؛ لِتَسَاوِي الألف الواويّة واليائيّة في هذا الحكم ، فلا دليل في " كِلَوِيّ " . ولقولهم[٦] في مؤنَّثه : " كِلْتَا " ، والتاء تبدل من الواو كثيراً كما في " تُرَاث ، وتُجَاه " . وُرُدَّ : بأنّها كما أُبدلت من الواو ، فقد

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ .

(٢) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٥٦ ، وأسرار العربية : ٢٨٨ ، والإنصاف : ٢ / ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٢٩ ، وخزانة الأدب: ١ / ١٢٩ . ويروى : " سلامى زائده " ، " مقرونة بواحدة " وهو الأنسب . و" السُّلامى ": واحدة السلاميات ، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل اليد أو الرجل .

(٣) ينظر : شرح ابن القواس : ١ / ٧٦٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤١ .

(٤) سرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٥١ .

(٥) في الأصل : " واو " ، تحريف .

(٦) رَجَع إلى أبي الفتح ، وممّن يرى ذلك سيبويه في الكتاب : ٣ / ٣٦٤ . وانظر : الخصائص : ١ / ٢٠٢ .

أبدلت من الياء في قولهم : " ثِنْتَان " ، وأصله : " ثِنْيَان " ؛ لأنَّه من " ثَنَيْتُ " .

وقال الجرميّ[١] : تاء " كِلْتا " كتاء " قَائِمَة " . ورُدَّ : بلزوم وقوع تاء التأنيث حشواً ، وبلزوم كونه " فِعْتَلاً " وليس من أوزان العربيَّة ، وبأنَّ تاء التأنيث لا يكون ما قبلها ساكناً ولكن مفتوحاً .

ويلزم أن يكون ما يضاف إليه " كِلَا " معرفةً ؛ لأنَّ وضعه للتأكيد فيما يضاف إليه ، فلا وجه لتأكيد النكرة ، ويلزم أن يكون مثنًّى أو ما في معناه كقول الشاعر[٢]:

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْباً وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

وقول الآخر[٣] :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِبَلْ

[وما في معناه] مثل : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٤] أو معطوفاً ومعطوفاً عليه ، وهو قليل ؛ لأنَّ نفس المثنَّى في المضاف إليه مقصود ، فلذلك اختصّ بالشعر كقوله[٥] :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ

* * *

(١) رأيه في سرّ صناعة الإعراب : ١ / ١٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤١ .

(٢) هو النمر بن تولب ، والبيت في ديوانه : ١٢٢ . وينظر : المفصل : ٨٨ ، والتخمير : ٢ / ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢ .

(٣) هو عبد الله بن الزبعري ، من قصيدة قالها يوم أحد قبل إسلامه ، أورد الآمدي منها أبياتاً في المؤتلف والمختلف : ١٣٢ - ١٣٣ ، وأوردها السيوطي في شرح شواهد المغني : ٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠ . وينظر: الأغاني : ١٥ / ١٣٦ ، والمفصل : ٨٨ ، والتخمير : ٢ / ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٠ .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : المقاصد النحوية : ٣ / ٤١٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٤٣ ، وشرح شواهد المغني : ٢ / ٥٥٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥٠ .

وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَا وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا
وَقَدْ[1] رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ كَذَا بَتْعَاءَ
وَقُلْ لِأُنْثَى جَمْعُ إِذْ تُجْمَعُ وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ

تقدير قوله : " والجَمْعُ أَجْمَعُون " : توكيد الجمع " أَجْمَعُون " ، فحذف المضاف، لا أنَّه يريد / " أَجْمَعُون " جمع " أَجْمَع " ؛ لأنَّ " أجمعون " ليس جمعاً لـ" أَجْمَع "[2] ؛ لأنَّه لو كان جمعاً له لزمته الألف واللام ؛ لتنكُّره بالجمع ؛ لأنَّ كلَّ اسم معرفة جمع جمع التصحيح ، فإنَّه يتنكَّر وتلزمه الألف واللام عوضاً عمَّا فات من تعريفه بالجمع كـ" الزَّيْدُون " ، ولكنَّه اسم موضوع للجمع لا مفرد له ، وضع توكيداً للذكور من أولي العلم كقولك : " قَامَ الرِّجَالُ أَجْمَعُونَ " ، ولا تقول : " ذَهَبَتْ الأَيَّامُ أَجْمَعُونَ " ، والدليل على أنَّ " أَجْمَع " معرفة منعه من الصرف ، وليس المانع له إلَّا التعريف ووزن الفعل ، وليس في قولهم : " أَجْمَع ، وجَمْعَاء " ما يدلّ على أنَّه صفة كـ" أَحْمَر ، وحَمْرَاء " ؛ لأنَّ " أَفْعَل " قد جاء اسماً أيضاً كـ" أَثْكَل " و" فَعْلَاء " كذلك كـ " صَحْرَاء " ، وبهذا يتبيَّن أنَّ التعريف المعتبر في منع الصرف إمَّا تعريف العلميَّة ، أو تعريف التواكيد ، وقد ذكر الاختلاف في الجهة التي اكتسب منها التعريف في باب منع الصرف[3] ، وأنَّه لا يكون بتقدير الإضافة ؛ لأنَّها تدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف ، ولا يكون أيضاً بالعلميَّة ؛ لأنَّه لو كان علماً

٩/١٣٦

---

(١) في الدرة الألفية : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤٥ : « قُلْ » .

(٢) سبق أن أشار المؤلف إلى الخلاف فيها في باب الممنوع من الصرف ، انظر : ٣٤٢ ، من التحقيق ، وقوله : ليس جمعاً ، هذا على رأي ، ومن النحويين من يرى أنها جمع لأجمع . قال ابن عقيل في المساعد : ٢ / ٣٩٠ " من الجمع سمعته من بعض النحويين " وقد حكوا التثنية ، قالوا : « قَبَضْتُ المالَيْن أَجْمَعَيْنِ » . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥١ . وينظر : اللسان : (جمع) .

(٣) تنظر : الصفحة : ٣٤٢ - ٣٤٣ ، من التحقيق .

لكان إمَّا مختصّاً وهو مختصٌّ ببعض الأشخاص ، وإمَّا جنسيّاً وهو مختصٌّ ببعض الأجناس ، وليس " أَجْمَع " كذلك[١] ، والأشبه أنَّ تعريفه من جهة الإضافة ؛ لأنَّه يؤدِّي معناها ، فإذا قلت : " ذَهَبَ النَّهَارُ أَجْمَعُ " ، كان بمنزلة قولك : " كُلُّهُ " ، وليست ثَمَّ إضافة حقيقة ، فصار له بذلك شبه بالعلميَّة ؛ لأنَّه معرفة بغير علامة ملفوظ بها ، وهو معنى كلام سيبويه[٢] ، قال : وسألته - يعني الخليل - عن " أَجْمَع " فقال : معرفة بمنزلة " كُلّ "، فجعله منزَّلاً منزلة المضاف ، ولم يجعله إيَّاه .

وقال الزجَّاج[٣] : المانع له الصفة والوزن ،وأنَّ صفته أصليَّة ، ولكنّه غَلَبَ في الاسمية كغلبة " أَسْوَد "[٤] ، واستُعمِل توكيداً .

وحال " أَكْتَع ، وأَبْصَع ، وأَبْتَع " كحال " أَجْمَع " في جميع ما ذُكر .

والأظهر في ترتيبها " أَكْتَع ، أَبْصَع ، أَبْتَع " ، وقد أشار إليه بقوله :

.... أَكْتَعُونَا وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا

وأمَّا " جَمْعَاء " فتوكيد المؤنَّث ؛ ما يؤكَّد بـ" أَجْمَع " ، ويجيء لغيره ، تقول : " ذَهَبَتْ اللَّيْلَةُ جَمْعَاءَ ، والقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ " ، وحكم جمع المذكَّر غير العاقل واسم جمع المؤنَّث ، حكم المؤنَّث في ذلك ، تقول : " لَبِسْتُ الثِّيَابَ جَمْعَاءَ ، ورَأَيْتُ النِّسَاءَ جَمْعَاءَ " ، وهي ممتنعة من الصرف للتعريف والتأنيث ، وقيل[٥] : لألف التأنيث .

---

(١) من النحويين من جعل منعه للتعريف من جهة الإضافة ، كما ذكر المؤلف هنا ، ومنهم من جعله من جهة العلمية ؛ كأنّه علّق على معنى الإحاطة لما يتبعه ، ومنهم من جعله من جهة العدل عما فيه الألف واللام ، والمعنى : الأجمع . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٢ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٤ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٢٠٣ .

(٣) ما ينصرف ومالا ينصرف : ١٢ .

(٤) " أَسْوَد " يقال للحيَّة ، ومنعه من الصرف للصفة ووزن الفعل . ينظر : الكتاب : ٣ / ١٩٣ ، ٢٠١ ، وما ينصرف ومالا ينصرف : ١١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٦١ .

(٥) قاله ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٢٧٣ .

ويشترط في مؤكِّدها من صحَّة التجزيء ما اشترط في مؤكَّد " أَجْمَع " ، وليست تأنيثاً لـ" أَجْمَع "[١] كـ" حَمْرَاء ، أَحْمَر " ؛ لأنَّها اسم معرفة ، وهذا إنَّما جاء في الصفات ، وحكم " كَتْعَاء ، وبَصْعَاء ، وبَتْعَاء " في ذلك كحكم " جَمْعَاء " .

وأمَّا " جُمَع " فيؤكَّد به جمع المؤنَّث مطلقاً ، فيكون تأكيداً لجمع ما يؤكَّد بـ" جَمْعَاء " ، وتجيء لغيره ، تقول : " ذَهَبَتْ اللَّيَالِي جُمَعُ ، والنِّسَاءُ جُمَعُ " ، وتقول في جمع المذكَّر غير العاقل : " لَبِسْتُ الثِّيَابَ جُمَعَ " ، وهو ممتنع من الصرف للتعريف والعدل[٢] ، وليس جمعاً لـ" جَمْعَاء " ؛ لأنَّه معرفة ، ولذلك قال أبو عليّ[٣] : إنَّه ليس معدولاً عن " جُمَع " ؛ لأنَّ جمع " فَعْلَاء " / على " فُعَل " إنَّما يكون في الصفات، واختار أن يكون معدولاً عن " فَعَالَى " كـ" صَحَارَى " . ٦/١٣٦ب

وحكم " كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع " كحكم " جُمَع " في ذلك .

وقوله :

وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ

لم يختلف في جواز توكيد النكرة بالتأكيد اللفظيّ كقولك : " لَبِسْتُ ثَوْباً ثَوْباً "، واختلف في جواز توكيدها بالتوكيد المعنويّ ؛ فمنعه البصريُّون[٤] ، ولم يجيزوا :

---

(١) سبق الحديث عنها في باب الممنوع من الصرف ، انظر : ٣٤١ ، من التحقيق . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٤٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥١ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣ / ٢٢٤ .

(٣) رأيه في شرح الكافية : ١ / ٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٢ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧٣ .

(٤) الإنصاف : ٢ / ٤٥١ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٣ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٢ .

" رَأَيْتُ رَجُلاً نَفْسَهُ ، ولا قَبَضْتُ دِرْهَماً كُلَّهُ ، ولا لَقِيتُ عَبْداً عَيْنَهُ " ؛ لأنّ المراد من التوكيد المعنويّ تقرير الحقيقة ، ورفع المجاز ، ولا يتأتّى في النكرة ؛ لأنّ النكرة لم يثبت لها في الفهم حقيقة ، فلا يجوز ، ولأنّ ألفاظ التأكيد المعنويّ معارفُ ، فلا تتبع النكرات .

وأجازه الكوفيّون[1] بـ" كُلّ ، وأَجْمَع " فحسب ، فيما كان من النكرة محدوداً كقولك : " أَكَلْتُ رَغِيفاً كُلَّهُ ، وأَجْمَعَ ، وسِرْتُ يَوْماً كُلَّهُ ، وأَجْمَعَ " ، بخلاف : " مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كُلِّهِمْ وأَجْمَعَ " ، قالوا : لأنّ المؤقّت كالمعروف ، وأنشد الفرّاء[2] :

حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا

وَصَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

والخُطَّاف : حديدة حَجْنَاء تكون في جانبي البكرة فيها المِحْوَر ، و" البَكْرَة " بالتسكين ، وجمعها " بِكَر " بالتحريك كـ" حَلْقَة ، وحِلَق "[3] ، وأنشد[4] أيضاً :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

---

(١) انظر المصادر في الهامس السابق .

(٢) المذكر والمؤنث : ٦٨ . والبيتان لا يعرف قائلهما ، وقيل : إنهما مصنوعان . ينظر : أسرار العربية : ٢٩١ ، والمفصل : ١١٣ ، والتخمير : ٢ / ٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٥ ، وضرائر الشعر : ٢٩٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٣٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٨١ .

(٣) ينظر : البئر لابن الأعرابي : ٧٠ - ٧١ ، قال : " وإذا كانت عارضتا البكرة وعضداها من حديد فهما الخُطَّاف ، وإذا كانت من خشب فهو قَعْوٌ " .

(٤) المذكر والمؤنث : ٦٨ ، والبيتان لحميد الأرقط . وهما من شواهد سيبويه : ٤ / ٢٢٦ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٠٧ ، والمخصص : ١٤ / ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٣ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٤ . ومما تأوّله البصريون : أن " أجمع " بمعنى مجتمع .

يقال : " قَوْسٌ فَرْعٌ " بالعين المهملة ، أيّ : غير مشقوقة[١] ، وقال البصريّون : " أَجْمَع " ليس توكيداً لـ" فَرْع " ، وإنَّما هو توكيد لقوله : " وَهْي أَجْمَعُ فَرْعٌ " وكان قياسه أن يقول : " وَهْي جَمْعَاء " ، ولكنَّه ذكَّر لأنَّها قضيب ، كما قال الآخر[٢] :

يَا بِئْرُ يَا بِئْرُ بَنِي عَدِيِّ
لَيُنْزَحَنْ قَعْرُكِ بِالدُّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ

فقال : " أَقْطَع " ، وكان قياسه : " قَطْعَاء الوَلِيِّ " ؛ لأنَّ البئرَ قليبٌ .

* * *

وَالْقَطْعُ وَالْعَطْفُ إِذَا أَكَّدْتَا ... امْتَنَعَا وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا
أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفَا ... إِتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالعَطْفَا

القطع : مُخَالفَة التَّابِع المَتْبُوع فِي إِعْرَابِه ، إِمَّا بالرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف ، أو بالنصب على إضمار فعل ناصب لا يظهر ، فإذا كان المتبوع مجروراً ظهرت المخالفة رفعاً ونصباً ، وإذا كان مرفوعاً ظهرت نصباً ، واحتمل الرفع القطع والإتباع ، وإذا كان منصوباً ، ظهرت رفعاً ، واحتمل النصب القطع والإتباع، ولا يسوغ ذلك في غير باب النعت ، ويجوز أيضاً عطف التابع وهو في الاختصاص بالنعت كالقطع ، وذلك إذا كان المعطوف عليه تابعاً أيضاً ، فلا يجوز عطفه على المتبوع في غير عطف النسق ؛ لأنَّه يُوهم المغايرة في بدل الكلّ وعطف البيان والنعت ،

---

(١) الفَرْع : القوس التي تُصنَع من عودٍ واحدٍ ، فإذا صُنِع منه أكثر من قوس سمِّيت : شريجةً ، وفِلْقاً .
ينظر : الترتيب في اللغة : ١ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والمخصص : ٦ / ٣٧ .

(٢) الأبيات لا يعرف قائلها ، وهي في : المخصص : ١٦ / ١٤٨ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٩ ، واللسان : (طوى) ، والمقاصد النحوية : ١ / ٤٣٩ .

ويستلزم عطف الشيء على نفسه لو قيل : " وسِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ، وجَاءَنِي غُلَامُكَ وزَيْدٌ ، وجَاءَنِي زَيْدٌ والطَّوِيلُ " ، ويوهم الاستقلال ، وتعلّق الحكم بكلّ واحد منهما في التأكيد وبدل البعض / والاشتمال ، وليس كذلك ، بل الحكم متعلّق ٩/١٣٧ في التأكيد [بـ] الأوّل ، وفي البعض والاشتمال بالثاني .

وقوله :

والقَطْعُ والعَطْفُ إِذَا أَكَّدْتَا امْتَنَعَا .....

أمّا القطع ففي " أَجْمَع " وأخواته وتوابعه ؛ لأنّ العوامل لا تليها .

وفي " كُلّ ، وكِلَا ، وكِلْتَا " ؛ لأنّ إيلاءها العوامل واستعمالها غير تأكيد قليل[١]، فكرهوا في باب التأكيد إعطاءها الحكم القليل مع كثرة التأكيد ، فيكثر ما قلّلوه ، ويستلزم خروجها عن باب التوكيد .

وفي " النَّفْس ، والعَيْن " لدلالتهما على حقيقة الشيء ، فقطعهما كقطع الشيء عن نفسه .

وأمّا العطف وامتناعه على المؤكِّد لاستلزامه المغايرة ، [لو][٢] قيل : " جَاءَ زَيْدٌ وَنَفْسُهُ " لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ، [فلا تعطف][٣] بعض ألفاظه على بعض ؛ لأنّها مشتركة في أمر عامّ ، وهو تقرير الأوّل ، فعطف بعضها على بعض كعطف الشيء على نفسه .

وقوله : " والنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا ..... " إلى آخره ، يُوهم اشتراط التكرير في كلّ

---

(١) وذلك نحو قولهم : " الرجلان جاء كلاهما ، ومررتُ بكليهما " ينظر : شرح النيلي : ٢ / ٧٥١ .

(٢) في الأصل : " ولو " ، بزيادة الواو .

(٣) في الأصل : " وفي بعض ألفاظه على بعض " ، والتصحيح عن شرح الكافية : ١ / ٣٣٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٥ .

من الإتباع والقطع والعطف ، وهو شرط في العطف وحده ، ولا يكون إلَّا في الصفة الثانية وما بعدها ، دون الإتباع والقطع ؛ لأنَّ الإتباع يكون مع إفراد النعت كقوله[١] تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ كما يكون مع التكرار كقوله[٢] تعالى : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ .

وكذلك القطع يكون مع الإفراد كقولهم: " الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ ، والمُلْكُ لِلهِ أَهْلٌ"، وقوله[٣] تعالى : ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ بالقطع رفعاً ونصباً ، كما يكون مع التكرار ، وذلك كقول الخِرْنق بنت هِفَّان[٤] :

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية : ٦ .

(٢) سورة التكوير : الآيات : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة المسد : من الآية : ٤ . قرأ عاصم وحده بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : السبعة : ٧٠٠ .

(٤) اختلف في نسبها فقيل : الخرنق بنت هفان القيسية ، من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . وقيل : الخرنق بِنْت بدر بن هفّان ، من بني سعد بن ضُبيعة ، رهط الأعشى . وهي أخت طرفة بن العبد لأُمّه . وقصيدتها التي منها الأبيات في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد الضُّبعي وأخويه ، وابنها علقمة ومن قُتل معهم من قومها ، قتلتهم بنو أسد بن خزيمة . أخبارها في : الشعر والشعراء : ١ / ١٨٥ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٥١ ، ٥٥ . والأبيات في ديوانها : ٣٩ - ٤٠ . والأولان من شواهد سيبويه : ١ / ٢٠٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٥ ، والأصول : ٢ / ٤٠ ، والمحتسب : ٢ / ١٩٨ ، والحلل : ٢٤ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٨ ، واللسان : (نحت) ، وخزانة الأدب : ٥ / ٤١ .

وقولها : الجُزْر : جمع جزور ، وسُكّنت تخفيفاً ، و" الطيبون " : أرادت أنهم أعفّاء الفروج ، والنَّحيت : الدخيل في القوم ، والنُّضار : الخالص النسب . وفي الأبيات رواياتٌ يطول حصرها ، انظرها في مصادر التخريج .

وَالخَالِطُونَ نَحِيْتَهُمْ بِنُضَارِهِمْ وَذَوي الغِنَى مِنْهُمْ بِذِي الفَقْرِ

فإن قولها : " النّازِلين " صفة ثانية ، وقد رُوي بالرفع إتباعاً وقطعاً ، وبالنصب قطعاً ، وإذا رفع " والطَّيّبُون " عطفاً عليه ، وإذا نُصب نُصب ، ويجوز المخالفة برفع " النّازِلِين " ونصب " الطَّيِّبِين " وعكسه ، وإنَّما جاز جري الصفة بعد القطع على الموصوف المعرفة ، وقد صارت به جملة مستقلّة - والجملة لا تجري صفة للمعرفة ؛ لأنَّها نكرة - لأنَّ المحذوف لمَّا كان واجب الحذف ، صار الثابت كأنَّه مفرد في اللفظ ، وإن كان جملة في التقدير ، كما جرى الموصول صفة للمعرفة ، وإن كان بالنظر إلى الصلة جملة في التقدير لمَّا لم يكن جملةً في اللفظ .

ويمكن أن يجاب عنه بأن يكون مراده أنَّك إن كرَّرت النعت ، جاز فيه الأمور الثلاثة من الإتباع والقطع والعطف ، وأنَّك إن لم تكرره لم يجز فيه إلَّا اثنان منها وهما الإتباع والقطع ، فيكون المعنى على أنَّ التكرار شرط في جواز الثلاثة ، لا على أنَّ كلَّ واحد من الثلاثة مشروط بوجود التكرار ، ومن العطف لوجود شرطه / ١٣٧/ب قوله[1] تعالى : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * والَّذِي أَخْرَجَ المَرْعَى﴾ فإنَّه جاء في الصفة الثالثة وما بعدها .

* * *

(١) سورة الأعلى : الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

[العطف]

والعَطْفُ عَطْفَانِ بَيَانٌ ونَسَقْ ... عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ

لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا ... فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى البَدَلَا

أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلَامِ ... وَبِالكُنَى كَرَاهَةَ الإِبْهَامِ

كَقَوْلِهِ[1] يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا ... وَالتَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرَّا

عطفت عطفاً : مشترك في اللغة[2] ، بين " ثِلْت ، وأَشْفَقْت ، وثَنَيْت " ، يقال : " عَطَفْتُ عليه وإليه ، وعَطَفْتُه " ، وهو في الصناعة بمعنى أتبعت ، وينقسم فيها إلى بيان ونسق ، ودليل الحصر أنَّه لا يخلو من أن يحتاج الثاني إلى حرف لكونه [مغايرًا][3] للأوَّل لفظاً ومعنى ، أو لايحتاج إليه ؛ لأنَّه هو الأوَّل في المعنى ، فإن لم يحتج إليه فهو عطف البيان ، وإن احتاج فهو عطف النسق .

فعطف البيان تَابِعٌ يُوضِّحُ مَتْبوعَه غير مشتقٍّ ولا مؤوّلٍ به[4] .

فـ " يُوضِّح مَتبوعَه " يخرج ما عدا النعت ، و " غَير مشتقّ ولا مؤوّل " يخرج النعت ، وهو معنى قوله : " شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ " لكنّه ليس بمشتقّ ، فشبَّهه به في إيضاح المتبوع بإزالة الاشتراك ، وفي موافقة المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما ، فهو بإيضاحه المتبوع يُشبه الصفة ، وبكونه غير مشتقّ ولا مؤولّ به يُشبه البدل ،

---

(١) في بعض المصادر : " شَاهِدُهُ " . ينظر : الدرة الألفية : ٣٠ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٨ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٥٣ .

(٢) ينظر : اللسان : (عطف) .

(٣) في الأصل : " مغايرٌ " ، خطأ .

(٤) اختلفت عبارات النحويين في تعريف عطف البيان ، ومؤداها واحد ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٦٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٥٤ .

فشبهه بالبدل من هذه الحيثيَّة ، لا من حيث أنَّه مقصود بالنسبة ، وأنَّه في حكم تكرير العامل ، وأنَّ متبوعه منويُّ الاطِّراح ، فإنَّ عطف البيان ليس كذلك ، بخلاف البدل .

وقوله :

أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلَامِ

يشير به إلى قلَّة وقوعه نكرة ، وكثرة مجيئه معرفة علَماً ، وكثرة مجيئه معرفة علماً إمَّا اسماً أو كنية أو لقباً ، فالأوَّل كقوله[١] تعالى : ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ و﴿يُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[٢] و﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[٣] ، وقوله[٤] ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » فيمن رواه بتنوين " خَمْس " ، والثاني كقولك : " جَاءَ صَاحِبُكَ زَيْدٌ " ، وقول الراجز[٥] :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

مَا أَنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

وقولك في الكنية : " جَاءَ غُلَامُكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ " ، وفي اللقب : " جَاءَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بَطَّةُ " ، ومن ذلك قوله[٦] تعالى : ﴿عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ وقوله[٧] : ﴿وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ وقوله[٨] تعالى : ﴿وَإِلَى عَادٍ

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ٩٥ .

(٢) سورة إبراهيم : من الآية : ١٦ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٣٥ .

(٤) ينظر : صحيح البخاري : ١ / ٤٨٧ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الوَرِق .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٧١٣ ، من التحقيق .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٧) سورة البقرة : من الآية : ١٣٣ .

(٨) سورة الأعراف : من الآية : ٦٥ .

أَخَاهُم هُوداً﴾ وقوله[١] : ﴿واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي﴾ وهو كثير ، وأمَّا ما مثَّل به من قول الراجز[٢] :

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

ففيه تفصيل ؛ / أمَّا " نَصْر " الأوَّل فليس فيه إلاَّ البناء على الضمّ ؛ لأنَّه منادى ٩/١٣٨ مفرد معرفة ، وأمَّا " نَصْر " الثاني فلا يخلو من أن ينشد منوَّناً أو غير منوَّن ، أمَّا غير منوَّن فهو إمَّا بدل ؛ لأنَّ البدل في باب النداء حكمه حكم المستقلّ ، إذ هو في حكم تكرير العامل ، أو توكيد لفظيّ ؛ لأنَّه بلفظ الأوَّل ، وأمَّا منوناً فيجوز أن يكون عطف بيان لـ" نَصْر " الأوَّل على اللفظ إن رُفع ، وعلى المحلّ إن نُصب ، قيل : ويجوز أن يكون تأكيداً لفظيّاً عليهما ، و[٣] قيل [على الرفع] وهو أولى ؛ لأنَّه بلفظ الأوَّل ، فلا وجه [للنصب] ؛ لأنَّه لو كان توكيداً ، لما كان إلاَّ لفظيّاً لا معنويّاً ، وإذا كان لفظيّاً وجبت إعادته بلفظه لرفعه ، ولا لنصبه منوَّناً[٣] .

وأمَّا " نَصْر " الثالث فيجوز أن يكون توكيداً لفظيّاً للثاني إن نُصب الثاني ، ويجوز أن يكون مصدراً مجعولاً بدلاً من اللفظ بالفعل مثل ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٤] أيّ : " انْصُر نَصْراً " ، إن نُصب الثاني أو رُفع[٥] .

---

(٨) سورة الأعراف : من الآية : ٦٥ .

(١) سورة طه : من الآية : ٣٠ .

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحقات ديوانه : ١٧٤ . وهما من شواهد سيبويه : ٢ / ١٨٥ ، والمقتضب : ٤ / ٢٠٩ . وينظر : الأصول : ١ / ٣٣٤ ، والخصائص : ١ / ٣٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٢ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢١٩ .

(٣) في النص خللٌ واضح ، واجتهدت في إقامته على حسب مراد المؤلف .

(٤) سورة محمد : من الآية : ٤ .

(٥) وقيل : إنّ " نصر " الأول هو نصر بن سيَّار ، أمير خراسان . و" نصر " الثاني حاجبه ، وكان منع رؤبة من الدخول . انظر : مصادر البيتين .

وأمّا قول المرّار الأَسَدِيّ[١] :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

عَلَاهُ بِضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ نَوَائِحَهُ وَأَرْخَصَتِ البُضُوعَا

فيُذكر في معرض فصل عطف البيان عن البدل في اللفظ ، وهو ينفصل عنه من جهة اللفظ بشيئين[٢] :

أحدهما : أن يكون عطف البيان علماً ، والمعطوف عليه معرَّفاً باللام [مضافاً إلى][٣] صفة معرَّفة بها ، فيتعيَّن [عطفُ][٤] البيان ، كما مثَّل من قوله : " التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ " ؛ لأنَّ بشراً لو جُعل بدلاً من البكريّ لكان " التَّارِك " العامل في " البَكْرِيّ " مقدّر الدخول على " بِشْر " ؛ لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل ، وهو

---

(١) البيتان في شعره : (شعراء أمويون) : ٢ / ٤٦٥ . وبشر المذكور : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجلٌ من بني أسد ، ففخر المرار بذلك .

والأول من البيتين من شواهد سيبويه : ١ / ١٨٢ . وينظر : الإفصاح : ١٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٤٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٨٤ . والبضوعا : جمع " بَضْعَة " ؛ وهي القطعة من اللحم ، أو جمع " بُضْع "؛ ويطلق على الفرج والجماع .

والبيت أنشده المبرد بنصب " بشر " وذكر المؤلف روايته لاحقاً ، وغلّط سيبويه ، واحتجّ بأنه إنما جاز " أنا ابن التارك البكريّ " ، تشبيهاً بـ" الضارب الرجل " ؛ فلما جئت بـ" بشر " وجعلته بدلاً صار مثل: " أنا الضاربُ زيداً " ، الذي لا يجوز فيه إلا النصب ، ورُوي عنه أيضاً الرجوع إلى رواية سيبويه في كتابه المسمّى " الشرح " - وهو شرح لكتاب سيبويه ، مذكورٌ في كتب التراجم - ورُدّ قول المبرّد بأن " بشر " عطف بيان لا بدل ؛ لأن البدل في حكم تنحية المبدل منه وحلوله محلّه .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٧ ، والأشباه والنظائر : ٤ / ٨٩ .

(٣) في الأصل : " مضافة صفة ... " ، والتصحيح عن شرح ابن القواس : ١ / ٧٧١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٤٤ .

(٤) في الأصل : " كعطف " ، تحريف ، وهو عكس مراد المؤلف .

غير جائز عند البصريّين ؛ لأنّ الصفة المعرَّفة باللام لا تضاف عندهم إلّا إلى المعرَّف بها دون غيره ؛ لأنَّه لا يستفاد من إضافتها إليه خفَّة ، وأجازه الكوفيُّون ، وقد تقدَّم ذلك[1] .

وأمَّا المبرِّد[2] فإنَّه يرويه بنصب " البَكْرِيّ " ، وعلى هذا يجوز فيه الأمران : العطف والبدل ؛ لانتفاء مانعه ، ولا يتعيَّن أحدهما .

الثاني : أن يكون عطف البيان علماً أيضاً ، والمعطوف عليه منادى ، مثل : " يَا غُلَامُ زَيْدُ ، وزَيْداً " ؛ فيجب أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنَّه لو كان بدلاً لكان في نيَّة حرف النداء معه ، وكان يلزم بناؤه على الضمّ كما يلزم في كلّ منادى مفرد معرفة ، وما عدا هذين الموضعين ممَّا يحكم بعكسه بأنَّه عطف بيان فإنَّه يجوز الحكم عليه بالبدليَّة ، وأمَّا ما يفصله عن البدل من حيث المعنى فالمفهوم من حدَّيهما .

* * *

(١) تقدم ذلك في باب الإضافة ، في الصفحة : ٦٨٦ ، من التحقيق .

(٢) رأيه في : الأصول : ١ / ١٣٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٧٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٨٤ ، وإذا نُصِب " البكري " نُصب " بشر " ، وانظر التعليق على البيت .

[عطف النسق]

والنَّسَقُ الحَمْلُ عَلَى المَعْطُوفِ ... عَلَيْهِ مَعْطُوفاً بِذِي الحُرُوفِ

الوَاوُ للجَمْعِ بِلَا تَرْتِيبِ ... والفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ

وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ أَمَّا حَتَّى ... فَمِثْلُ صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَا/ ١٣٨/أ

المعطوف عطف النسق : تَابِعٌ غَيْرُ مُوَضِّح يَتَوَسَّط بينه وبَين مَتْبُوعه أَحَدُ الحُرُوفِ المُتْبِعة[١] .

فـ " غَيْر مُوَضِّح " يُخرج الصفة وعطف البيان ، و " يَتَوَسَّط بينَه وبينَ مَتبُوعِه " يُخرج التأكيد والبدل ، ولم يستغن " يَتَوَسَّط بينَه وبينَ مَتبُوعِه " عن " غَيْر مُوضِّح " ؛ لأنَّه متناول الصفات المعطوف بعضها على بعض كـ" زَيْدٌ العَالِمُ عِنْدَنَا "[٢] .

وقد اختلف في كَمِّيَّة الحروف المُتبعة على ستَّة مذاهب :

الأوَّل[٣] : مذهب الأكثرين وهو أنَّها عشرة : " الوَاو ، والفَاء ، وثُمَّ ، وحَتَّى ، وأَوْ ، وإِمَّا ، وأَمْ ، ولَا ، وبَلْ ، ولَكِنْ " .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣١٨ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٥٤ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٧٢ .

(٢) في الأصل : إحالة فوق كلمة " العالم " ، ولم تتضح في التصوير . والصفة المذكورة هنا لم تُعْطَف ، ولعلّ المؤلف يريد ما أورده الرضي في شرح الكافية : ١ / ٣١٨ ، قال : " قوله : يتوسط بينه ... إلخ ، ليس من تمام الحدّ ، بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حدّه ، ولم أستغنِ في الحدّ بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ؛ لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله :

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَا ... مِ ولَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ

..... ويجوز أن يُعترض على حدّه بمثل هذه الأوصاف فإنه يطلق عليها إنها معطوفة ؛ إلا أن يُدَّعى أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز " .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٣ .

الثاني : مذهب الفارسيّ[١] وهو أنّها تسعة ، أسقط " إمّا " لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه ، وجعل العطف بالواو التي قبلها ، وهي داخلة لمعنى من المعاني التي تستفاد منها وستذكر .

وأُجيب : بمنع كون الواو الداخلة عليها حرف عطف ، بل " الواو " وما دخلت عليه من " إمّا " معاً حرف العطف ، ويحقّقه وقوع " أَوْ " موقعها إذا قلت : " قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو " ، وبمنع كون المتقدّمة حرف عطف ، ولكنّها حرف يشعر بالشكّ ، فيما يقع بعده ليعلم أنّ الكلام مبنيٌّ على الشكّ من أوّل الأمر ، فهي للشكّ المحض من غير عطف ، والثانية لهما .

الثالث : أنّها ثمانية بإسقاط " إِمَّا ، وحَتَّى "[٢] لأنّها غاية .

الرابع : مذهب ابن السرّاج[٣] أنّها ثلاثة : " الوَاو ، والفَاء ، وثُمَّ " ، قال : لأنّها تشرك بين ما بعدها وما قبلها في الإعراب ، ومعنى الحديث دون ما عداها . .

الخامس : أنّها " الوَاو ، والفَاء " ؛ لأنّهما اللتان تفيدان اقتران المعطوف بالمعطوف عليه ، بخلاف " ثُمَّ " ، فإنّه يتراخى عنه .

السادس : مذهب الكوفيّين[٤] أنّها أحد عشر ، زادوا " لَيْسَ " ، وأنشدوا[٥] :

---

(١) الإيضاح العضدي : ٢٩٧ ، وهو رأي ابن كيسان ، وتابعهما ابن مالك . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٣ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٦ ، والمساعد : ٢ / ٤٤١ .

(٢) أسقطها الكوفيون ، كما في ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٨ .

(٣) لم أجد رأيه في الأصول ، ولا فيما توفر لدي من كتب النحو ، وهو في شرح ابن القواس : ١ / ٧٧٣ دون عزو ، ونسب هذا الرأي إلى ابن درستويه في شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٩ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٧ ، والمساعد : ٢ / ٤٤٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٣٥ ، وحكى ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٢٢٥ أن البغداديين هم الذين زادوها .

(٥) قائلهما نفيل بن حبيب الخثعمي ، يخاطب " أبرهة " صاحب الفيل وجيشه حينما أرسلت عليهم الطير ، وكان أبرهة أخذ نفيلاً ليدلّه طريق البيت . ينظر : السيرة لابن هشام : ١ / ٥٢ - ٥٣ ، والجنى الداني : ٤٩٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٩٦ ، وشرح أبياته : ٥ / ٢١١ .

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَـــــهُ الطَّالِبُ
والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ

وتأوّله البصريُّون بأنَّ " الغَالِب " اسم " لَيْس " ، وخبرها ضمير متَّصل بها عائد على " الأَشْرَم " ، ثُمَّ حذف كما يحذف من قولهم : " الصَّدِيقُ كَأَنَّهُ زيدٌ " ، فيقال : " الصَّدِيقُ كَأَنَّ زيدٌ " ، وكما يحذف من قولهم : " زيدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو " ، فيقال : " زيدٌ ضَرَبَ عَمْرٌو " .

وأجاز الكوفيُّون[١] وقوع " الوَاو ، والفَاء ، وثُمَّ " زوائد ، أمَّا الواو فكقوله[٢] تعالى : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وتَلَّه لِلْجَبِين ونَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيم﴾ وقوله[٣] : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وفُتِحَت أَبْوَابُهَا﴾ أيّ : فُتِحَت ؛ لقوله[٤] في ذكر جهنَّم : ﴿فُتِحَت أَبْوَابُهَا﴾ وتأوّله البصريُّون[١] على حذف الأجوبة للعلم بها ، أيّ : " أَدْرَكَ ثَوَابَهُ ، وعَرَفُوا صِحَّة مَا وُعِدُوا به " .

وأمَّا " الفَاء " فكقوله[٥] تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ وقول الشاعر[٦] :

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانَ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ] الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وتأوّله البصريُّون على أنَّها للسببيَّة أيّ : " رَبُّكَ عَظِيمٌ فَكَبِّرْهُ ، وثِيَابُكَ لِلْعِبَادَة فَطَهِّرْهَا ، وخَوْلَان / مَرْغُوبٌ فِيهِم فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ " . ٩/١٣٩

(١) الإنصاف : ٢ / ٤٥٦ ، وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٧ . وفي شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٣ أن البغداديين هم الذين حكموا بزيادتها .

(٢) سورة الصافات : من الآية : ١٠٣ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٧٣ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٧١ .

(٥) سورة المدثر : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٦) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٥١ ، من التحقيق ، وفي الأصل : « مكرومة » ، تحريف .

وأمَّا " ثُمَّ " فكقوله[١] تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِم الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وضَاقَتْ عَلَيْهِم أَنفُسُهُمْ وظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ لَهُمْ مِن اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم لِيَتُوبُوا﴾ أيّ : تَابَ عَلَيهِم ، وقول زهير[٢] :

أُرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

أيّ : فَإِذَا أَصْبَحْتُ .

وأمَّا معاني هذه الحروف فالواو للجمع المطلق لا ترتيب فيها ، بل يجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر ، ولا عكسه[٣] ، ولا أنَّهما يجتمعان ، بل الأعمّ من ذلك فيجوز كلّ واحد [منهما][٤] ، ويحقّق ذلك قوله[٥] تعالى : ﴿ادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ﴾ ،

---

(١) سورة التوبة : من الآية : ١١٨ .

(٢) البيت في شرح شعره : ٢٠٧ . وينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، ورصف المباني : ٣٤٦ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٩١ . وقيل : إن الفاء هي الزائدة .

(٣) أكثر النحاة على أن الواو للجمع ، ومنهم من يرى أنها تفيد الترتيب ، قال سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٣٨ : " ... يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرو ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة " ، وقال ابن هشام في مغني اللبيب : ٢ / ٣٥٤ : " وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق غير سديد ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد " . وعزي القول بإفادتها الترتيب إلى الكوفيين واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها * وأخرجت الأرض أثقالها ﴾ فزلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها ، والواو هي التي دلّت على ذلك . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٧ ، ورصف المباني : ٤٧٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٢ ، والجنى الداني : ١٦٢ .

(٤) في الأصل : " منها " ، تحريف .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٥٨ .

وقوله[١] : ﴿ وقُولُوا حِطَّةٌ وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً ﴾ والقصَّة واحدة ، وقوله[٢] تعالى : ﴿نَمُوتُ ونَحْيَى﴾ وقوله[٣] : ﴿وجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِن سِجِّيل﴾ ولأنَّها لو كانت للترتيب لكان " جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو بَعْدَه " تكراراً ، و" قَبْلَه " نقضاً ، ولذلك تعيَّنت فيما لا يستقلّ بطرف واحد مثل : " اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، و﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ ومَمَاتُهُمْ﴾[٤] ولذلك قال أهل اللغة[٥] : واوالعطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع في المتَّفقة ، إلَّا أنَّهم لمَّا لم يتمكَّنوا من جمع المختلفة أتوا بواو العطف فقالوا : " قَائِمُون " في " قَائِم وقَائِم وقَائِم " عند إمكانه ، و" قَائِم ، وقَاعِد ، ونَائِم " عند تعذُّره .

وواو الجمع إنَّما تفيد الاشتراك في الحكم دون الترتيب ، فكذلك واو العطف ، وأمَّا من قال هي للترتيب[٦] لقوله[٧] ﷺ : « بِئْسَ خَطِيبُ القَوْمِ أَنْتَ » لمن قال : " وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى " ، وقول عمر[٨] رضي الله عنه : « لَوْ قَدَّمْتَ الإِسْلَامَ

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٦١ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ٣٧ .

(٣) سورة هود : من الآية : ٨٢ .

(٤) سورة الجاثية : من الآية : ٢١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩١ ، ورصف المباني : ٤٧٧ .

(٦) ممن قال ذلك : قطرب والرّبعي والفرّاء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي . وسبقت الإشارة إلى أنه معزوٌّ للكوفيين . ينظر : رصف المباني : ٤٧٤ ، والجنى الداني : ١٥٨ - ١٥٩ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٥٤ .

(٧) ينظر : صحيح مسلم : ٢ / ١٥ كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة .

(٨) ينظر : الكامل : ٢ / ٧٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٣ ، وجملة ما ذكره المؤلف في هذه القضية مأخوذٌ منه .

لَأَجَزْتُكَ » لمن قال[١] :

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وقول الصحابة[٢] لابن عبَّاس : « لِمَ تَأْمُرُنَا بِالعُمْرَةِ قَبْلَ الحَجِّ ، وقد قال[٣] تعالى : ﴿وأَتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرَةَ لِلّهِ﴾ » ولولا أنَّهم فهموا الترتيب لم يقولوا ذلك ، وكقول المطلِّق لغير المدخول بها : " أَنْتِ طَالِق وَطَالِق " ، فإنَّها تطلُق واحدة ، ولا تلحقها الثانية ، ولو كانت للجمع لوقعت ثنتان ، كما إذا قال : " أَنْتِ طَالِق طَلْقَتَيْنِ " .

فيُجاب عنه : بأنَّ الذمَّ إنَّما كان على كونه لم يفرد اسم الله تعالى بالذكر ، ليكون أدخل في التعظيم ، وبأنَّ عمر إنَّما قال ذلك لأنَّ الأدب يقتضي أنَّ المقدَّم في الفضيلة يكون مقدَّماً في الذكر ، وبأنَّ قول الصحابة معارض بقول ابن عبَّاس[٤] ، ولولا أنَّه فهم الجمع لم يأمرهم بذلك ، وبأنَّ الكلام الأوَّل في قول المطلِّق لمَّا كان تامّاً بانت به فلم تلحقها الثانية ، بخلاف قوله : " طَلْقَتَيْنِ " ، فإنَّه يتبيَّن لما أراد بالأوَّل .

و" الفَاء " للترتيب والتعقيب[٥] ، أيّ : بغير مهلة ، كقوله[٦] تعالى : ﴿خَلَقَكَ

---

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس . والبيت في ديوانه : ١٦ ، وصدره :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا

وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٢٦ ، ٤ / ٢٢٥ . وينظر : الكامل : ٢ / ٧٦٨ ، وأسرار العربية : ١٤٤ ، والإنصاف : ١ / ١٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٠٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٦٧ ، ٢ / ١٠٢ .

(٢) ينظر : تفسير ابن عباس : ١ / ٨٦ - ٨٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٩٦ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٨ / ٩٣ : « إنكار الجماعة معارضٌ بأمر ابن عباس فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ولو كانت الواو تُرتّب لما خالف » .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٨ ، ٤ / ٢١٧ ، وحروف المعاني والصفات : ٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٤ - ٩٥ ، ورصف المباني : ٤٤٠ ، والجنى الداني : ٦١ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦١ .

(٦) سورة الإنفطار : من الآية : ٧ .

فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة معقباً من غير مهلة ، لا على سبيل المضايقة في الزمان ، فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بابتغاء المهلة / فيستعمل[١] ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً﴾ وقوله[٣] : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ لأنَّ مثل ذلك يستقرب فيه الزمان بالنسبة إلى عظم الأمر ، فتستعمل الفاء ، ولا يكون ذلك مخالفاً لوضعها ، وكذلك إذا قال : " دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ " ، حمل على الممكن من زمن قطع المسافة ، لأنَّه المتعارف لا على الممتنع . ٨٣٩/أ

ودليل إفادتها التعقيب دخولها على الجزاء في مواضع وجوبها ، مفيدة له عند امتناع استفادته من السبب ، لامتناع تأثير الحرف فيما دخلت عليه ، فأمَّا نحو : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[٤] والسّحت لا يقع عقيب الافتراء ، ونحو : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[٥] وهو لا يقع عقيب المداينة ، فمحمول على المجاز لاستعمالها في غير ما وُضعت له[٦] .

---

(١) قال ابن القواس في شرحه : ١ / ٧٧٩ : " ... المهلة بين الثاني والأول بالنسبة إلى زمن الفعل ، وأما بالنسبة إلى نفس الفعل فوجود الثاني عقيب الأول من غير مهلة " .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية : ١٤ ، وقيل : إن " الفاء " واقعة موقع " ثم " . قال الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ : " نظراً إلى تمام صيرورتها علقة ، ثم قال : ﴿ فخلقنا ... ﴾ نظراً إلى ابتداء كل طور ، ثم قال : ﴿ ثم أنشأناه ... ﴾ إمّا نظراً إلى تمام الطور الأخير ، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية من الأطوار المتقدمة " وينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٨ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٦٣ . قال الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ : " ثم اعلم إن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة ، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله ... ﴾ فإن اخضرار الأرض يبتديء بعد نزول المطر ، لكنْ يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار " .

(٤) سورة طه : من الآية : ٦١ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٣ . و" رُهُنٌ " قراءة ابن كثير وأبي عمرو . ينظر : السبعة : ١٩٤ .

(٦) خرجت الفاء في الآية الأولى عن التعقيب ، وخرجت في الموضع الثاني عن الترتيب .

وأمَّا دخولها على لفظ التعقيب في مثل : " جَاءَ زَيْدٌ فتَعَقَّبَهُ عَمْرٌو " ، فلا تكون له ؛ لئلاَّ يلزم التكرار ، فمحمول على التوكيد ، وأمَّا أنَّ التعقيب يخبر عنه ، وهي لا يخبر عنها ، فهي مغايرة له ؛ فلأنَّ الحرف لا يخبر عنه معبَّراً به عن معناه ، ولا عن معناه معبَّراً عنه به ، ويخبر عنهما في غير ذلك فتساويا .

و" ثُمَّ " للمهلة[١] على ما ذكر في الفاء من اعتبار العادة ، ولدلالتها على المهلة ، قال سيبويه[٢] : إذَا مَرَرْتَ بِرَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةٍ فَالمَرُّورُ هُهُنَا مُرُورَان ، وأمَّا قوله[٣] تعالى : ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾ فإنَّ ما يستقرب زمانه بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل فيه الفاء ، وقد يستبعد بالنسبة إلى طول الزمان ، فيستعمل فيه " ثُمَّ " ، ولا منافاة ، وقد قيل[٤] في عطف المضغة على العلقة في إحدى الآيتين بـ" الفَاء " ، وفي الأخرى بـ" ثُمَّ " أنَّ المراد بـ" الفَاء " آخر كونها علقة ، وأوَّل كونها مُضْغَة ، وبـ" ثُمَّ " أوَّل كونها علقة ، وآخر كونها مضغة .

وقد تأتي للدلالة على عظم الأمر كقوله[٥] تعالى : ﴿ومَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين﴾ وقوله[٦] تعالى : ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون * ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون﴾ .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ ، ورصف المباني : ٢٤٩ ، والجنى الداني : ٤٢٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٣٨ .

(٣) سورة الحج : من الآية : ٥ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٧ .

(٥) سورة الانفطار : الآيتان : ١٧ ، ١٨ .

(٦) سورة التكاثر : الآيتان : ٣ ، ٤ .

وبمعنى " الواو " كقول الشاعر[١] :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

وللترتيب في الإخبار لا في الوجود كقوله[٢] تعالى : ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ وأمَّا قوله[٣] تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ ومجيء البأس متقدِّم على الإهلاك ، فقد وُجِّه[٤] على : أنَّه لمَّا أهلكها حكم بأنَّ البأس جاءها ، أيّ : صح الحكم بمجيء البأس بعد الإهلاك ، وعلى[٥] : أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ، وعلى[٦] أنَّ الفعلين إذا تقاربا في المعنى برجوعهما إلى معنى واحد من نَفْعٍ أو ضَرٍّ ، جاز تقدّم كلّ واحد منهما على الآخر ، وتأخُّره عنه كقولهم : " أَعْطَيْتَنِي / فَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ ، وأَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَأَعْطَيْتَنِي " ، وكذلك " شَتَمْتَنِي فَأَسَأْتَ إِلَيَّ " ؛ لأنَّ أحد الفعلين هو الآخر ، ومكتفٍ به ، ولا يتغيَّر المعنى بالتقديم والتأخير ، وعلى أنَّ المعنى[٧] : أَهْلَكْنَاهَا بِالإِضْلَال فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بِالعَذَابِ ، وأمَّا قوله[٨] تعالى : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾ والهداية متقدِّمة ، فقد وُجِّه ٩/١٤٠

---

(١) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ١٢٢ . وينظر : شرح الكافية : ٢/ ٣٦٧ ، والجنى الداني: ٤٢٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ١١٧ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٧ . وروايته في المصادر : " أنّ من ساد " .
وقيل في الشاهد : إنّ " ثمَّ " على أصلها ، وهي لمجرد الترتيب في الذكر من دون اعتبار التراخي والبعد .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٤ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٥ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٣٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٦١ ، والبحر المحيط: ٤/٢٦٨ .

(٦) قاله الفراء في معاني القرآن : ١ / ٣٧١ ، وينظر : المصادر في التعليق السابق ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٥ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٦٨ .

(٨) سورة طه : من الآية : ٨٢ .

على أنَّ المعنى : ثُمَّ دام على الهدى ، أو على : ثُمَّ ازدَادَ هُدًى[١] ، كقولـه[٢] تعـالى : ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ والدوام والازدياد ليسا متقدِّمين ، فإن قيل : فإذا لم يكونا متقدِّمين فليسا بمتراخيين ، فما وجه العطف بـ" ثُمَّ " ؟

قيل : نَظَراً إلى طول زمان الدوام ، وهي بدلالتهـا علـى الـتراخي تَستلزِمه ؛ لأنَّ التراخي لا ينفكّ عن طول الزمان[٣] .

وقد قيل[٤] : إنَّ كلَّ واحد من " الفَاء ، وثُمَّ " تُستَعمل في موضع الأخرى ، وأنَّ من استعمال " ثُمَّ " موضع " الفَاء " قولُ الشاعر[٥] :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى في الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أيّ : فَـاضْطَرب ، ومـن اسـتعمال " الفَـاء " اسـتعمال " ثُـمَّ " قولـه[٦] تعـالى : ﴿أَخْرَجَ المَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ أيّ : ثُمَّ جَعَلَه .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٦٦ .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ١٣ .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٦ / ٢٦٦ : " ... وكلمة التراخي دَلَّتْ على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في : جاءني زيدٌ ثم عمرٌو ؛ أعني إن منزلة الاستقامة على الخبر مباينة لمنزلة الخبر نفسه لأنها أعلى منه وأفضل " .

(٤) ممّن قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٢٠٩ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٢٧ .

(٥) هو أبـو دؤاد الإيـادي ، والبيـت في ديوانـه : ٢٩٢ . وينظـر : الخيـل لأبـي عبيـدة : ١٦٢ ، والمعـاني الكبـير : ١ / ٥٨ ، وارتشـاف الضـرب : ٤ / ١٩٨٨ ، والجنـى الدانـي : ٤٢٧ ، ومغـني اللبيـب : ١ / ١١٩ . والبيت في وصف فرس . و" الرديـني " : صفـة لـلرمح ، وهـو منسـوبٌ إلى امـرأة اسمهـا رُدَيْنَة ، كانت تُقَوِّم الرماح ، و" الأنابيب " : جمع أنبوبة ، وهي ما بين العقدتين من الرمح .

(٦) سورة الأعلى : الآيتان : ٤ ، ٥ .

وأمَّا " حتَّى " فمثل " ثُمَّ " في إفادة الترتيب والمهلة[١] ، إلَّا أنَّها تفارقها في أنَّ معطوفها يجب أن يكون آخر جزء من المعطوف عليه ، ويكون إمَّا أفضلَه كقولهم[٢] : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ " ، أو دونه كقولهم : " قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ " ؛ لأنَّ المعنى على أنَّه يقضي ما تعلّق بالمعطوف عليه شيئاً فشيئاً ، حتى أتى على المعطوف فصار بذلك غاية له ، فوجب أن يكون آخر جزء ، وإنَّما كان أفضلَه أو دونه ؛ لأنَّ القصد إلى بيان مخالفة المعطوف للمعطوف [عليه] فيما أوجبت له المهلة من قوَّة أو ضَعْف ، فوجب أن يكون إمَّا أفضلَه وإمَّا أَدْوَنَه لذلك ، فلا تقول : " قَامَ القومُ حَتَّى زيدٌ " ، حتَّى تنزّله منزلة من يستبعد منه القيام إمَّا لترفُّعه عن القيام ، أو قصوره عنه ، ولا " صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى الأَرْبِعَاءَ " ، حتَّى تجعله ممَّا ينبغي أو لا ينبغي أن يُصام فيه ، ومنه المثل[٣] : " اسْتَنَّتِ الفِصَالُ حَتَّى القَرْعَى " ، وهو معنى التمثيل بقوله : " صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَ " إن جُعل السَّبْتُ ممّا يُرغب في صومه كان على طريقة : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ " ، أو ممّا لا يُرغب في صومه كان على طريقة : " قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ " .

وإذا كان المعطوف عليه بـ" حَتَّى " مجروراً أُعيد الجارّ مع معطوفها تقول : " مَرَرْتُ بِالقَوْمِ حَتَّى بِزَيْدٍ " ؛ لئلّا تلتبس بالجارَّة ، وإذا كان مرفوعاً أو منصوباً [و][٤] المعطوف بها ضمير ، وجب كونه منفصلاً ، تقول : " قَامَ القَوْمُ حَتَّى

---

(١) العطف بـ" حتى " رواه سيبويه وأبو زيد عن العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عاطفة ، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل . ينظر : الكتاب : ١ / ٩٦ - ٩٧ ، والإيضاح العضدي : ٣٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ ، والجنى الداني : ٥٤٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ١٢٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ .

(٣) ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦ ، والمستقصى : ١ / ١٥٨ وفيه : القُرَيْعَى ، بالتصغير . والاستنان : العَدْوُ ، والفِصَال : صغار الإبل ، والقرعى : جمع قَرِيع ، والقَرْع : قَرْحٌ يظهر في أعناق الفصلان .

(٤) في الأصل : " أو " ، تحريف .

نَحْنُ ، وضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى إيَّاكَ " ؛ لأنَّ حروف العطف لا تليها الضمائر متَّصلة ؛ إيذاناً بالاستقلال / لتتحقَّق المغايرة . ٩٤/ب

وقد تجيء لغير الترتيب ، ومنه الحديث[١] : « كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجْز والكَيْس » وليس في القضاء ترتيب ، وكذلك قول الشاعر[٢] :

رِجَالِيَ حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُوْرِثُ الحَمْدَ والمَجْدَا

* * *

وَأَوْ وَإِمَّا فِيهِمَا مَشْهُورُ الشَّكُّ والإِبْهَامُ وَالتَّخْيِيرُ
وَأَمْ كَآذَنَ أَمْ أَقَامَا وَلَكِنِ اسْتَدْرِكْ بِهَا الكَلامَا
هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلا وَبَلْ لِلاضْرَابِ[٣] عَنِ اسْمٍ أَوَّلا
وَلا بِعَكْسِهَا فَهَذِي عَشَرَهْ تُوْجِبُ عَطْفَ الكَلِمِ المُؤَخَّرَهْ
عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

العطف بـ" أوْ ، وإمَّا " لإثبات الحكم لأحد الأمرين مبهماً[٤] ، ولا يخلوا من أن يقعا في الخبر أو في الأمر ، فإن وقعتا في الخبر فأشهر معانيهما فيه الشكّ ، وهو تردّد بين أمرين فصاعداً ، لا مرجّح لواحد منهما كقولك : " قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو ، وقَامَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو " .

---

(١) ينظر : صحيح مسلم : ٤ / ٢١١ ، كتاب القَدَر ، باب كل شيء بقَدَر .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في همع الهوامع : ٢ / ١٣٦ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٨٨ .
وقوله : « تمالأوا » : اجتمعوا ، وساعد بعضهم بعضاً .

(٣) في الدرة الألفية : ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٣ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٦٨ : « لإضرابٍ » .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٥ ، ٣ / ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ ، ورصف المباني : ١٨٣ ، ٢١٠ ، والجنى الداني : ٢٢٧ ، ٥٢٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦٠ ، ٦١ .

والإبهام : هو إخفاء الحكم عن المخاطب بإدارته بين أمرين فصاعداً[١] ، ويسمَّى التشكيك أيضاً كقوله[٢] تعالى : ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾ وقوله[٣] تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ وأمَّا قوله[٤] تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فيحتمل الإبهام ويحتمل الشكّ على معنى : أَرْسَلْنَاهُ إِلى قَوْمٍ هُمْ فِي الكَثْرَةِ بِحَيْثُ لَوْ رَآهُم [الرَّائِي] رَأَى الشَّكَّ ، هَلْ هُمْ مِائَةُ [أَلْفٍ] أو يَزِيدُون عَلَيْهَا[٥] .

وقد تجيء " أَوْ " للتقسيم ، ومنه : الكَلِمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ .

وللإضراب مثل " بَلْ " على رأي الكوفيِّين[٦] كقولك : " أَنَا أَخْرُجُ أَوْ أُقِيمُ " ؛ أَضْرَبْتَ عن الخروج ، وأَثْبَتَّ الإقامة ، كأنَّك قلتَ : " بَلْ أُقِيمُ " ، ومنه قول جرير[٧]

---

(١) ينظر : الكليات : ٣٣ .

(٢) سورة يونس : من الآية : ٢٤ .

(٣) سورة سبأ : من الآية : ٢٤ .

(٤) سورة الصافات : من الآية : ١٤٧ .

(٥) وقيل أيضاً إنها بمعنى " بل " ، وقيل : بمعنى " الواو " . ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣١٤ ، والكشاف : ٣ / ٣٥٤ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٦٧ .

(٦) الكوفيون يرون أنها للإضراب مطلقاً ، وذكر سيبويه من معانيها الإضراب بشرط تقدم النفي وإعادة العامل ، قال في الكتاب : ١ / ١٨٨ : " ... ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لستَ بشْرا أو لستَ عمراً، أو قلت : " ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو " ، لم يجيء إلا على معنى : لا بل ما أنت بعمرو " . وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٦٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٩٠ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦٤ .

(٧) البيتان في ديوانه : ٢ / ٧٤٥ ، وقوله : " لهشام " غير صحيح، إنما يمدح معاوية بن هشام بن عبد الملك، يدل عليه قوله :

إِلَى مُعَاوِيَةَ الْمَنْصُوْرِ إِنَّ لَهُ دِيْنًا وَثِيْقاً وَقَلْباً غَيْرَ حَيَّادِ

وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٦٤ ، وشرح أبياته : ٢ / ٥٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٤ .

وقيل في الشاهد : إن " أو " بمعنى الواو . وروايته في الديوان : " لم تُحْصَ " ، و" قَتَلْتُ " .

لهشام بن عبد الملك :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِـــعَـــدَّادِ
كَانُـــوا ثَمَـانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَـــدْ قَلَّلْتُ أَوْلَادِي

وللتخيير كآية الكفّارة[١] ، وذلك إذا تضمّن معنى الأمر ، وأمّا قوله[٢] تعالى : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وقوله[٣] : ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ فيحتمل التخيير أيّ : أنّها قد بلغت النهاية في القَسْوة ، فشَبّهوها إن شئتم بالحجارة أو بما هو أشدّ قسوةً منها ، ويحتمل الإبهام[٤] .

وتجيء بمعنى " الواو " عند أمن اللبس كقوله[٥] :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

لأنّ ما يضاف إليه بيّن لا يعطف عليه بغير الواو ، ولأنّ التثنية لا تعقل بواحد ، وأمّا بيت الحماسة[٦] :

---

(١) قوله تعالى : ﴿ ففدية من صيامٍ أو صدقة أو نُسك ﴾ سورة البقرة : من الآية : ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٧٤ .

(٣) سورة النجم : من الآية : ٩ .

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط : ١ / ٢٦٢ : « ﴿ أو أشد قسوة ﴾ : أو بمعنى الواو [أو بمعنى الإبهام] أو للإباحة أو الشكّ أو للتخيير أو للتنويع ، أقوال . وذكر المفسرون مثلاً لهذه المعاني ، والأحسن القول الأخير ، [وكانت] قلوبهم على قسمين ؛ قلوبٌ كالحجارة قسوة وقلوبٌ أشدُّ قسوة من الحجارة ؛ فأجمل ذلك في قوله : ﴿ ثم قست قلوبكم ﴾ ثم فصّل ونوّع إلى مشبّهٍ بالحجارة وإلى أشدّ منها ؛ إذ ما كان أشدُّ كان مشاركاً في مطلق القسوة ثم امتاز بالأشديّة » وينظر : معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٥٦ ، والكشاف : ١ / ٢٩٠ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة : ٨٨ ، من التحقيق .

(٦) ١ / ٦٣ ، وشرح المرزوقي : ١ / ٤٥ . وقائله : جعفر بن علبة الحارثي . وينظر : الأشباه والنظائر للخالديين : ١ / ٩٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٤ .

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

معناه : لا بدّ منهما في الإيجاد ، وأمّا في التعلّق فالواقع أحدهما ، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى الواو .

وإن وقعتا في الأمر كانتا / إمّا للتخيير إن توسّطتا بين شيئين الأصل فيهما المنع ٩/١٤١ كقولك[١] : " خُذْ دِرْهَماً أو دِينَاراً " ، أو للإباحة إن توسّطتا بين شيئين قد ثبتت الفضيلة لكلّ واحد منهما كقولك : " جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرين ، وتَعَلَّمْ إمّا النّحوَ وإمّا الفِقْهَ " .

والفرق بين التخيير والإباحة أنّ التخيير يَأبى الجمع ، والإباحة لا تأباه ، هذاإذا كان التخيير مع الأمر ، فإن كان مع النهي فلا يخلو من أن يكون النهي بكلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه لا على البدل ، أو متعلّقاً بأحدهما لابعينه ، فإن كان الأوّل نحو: " لَا تَأْتِ زِناً أَوْ قَتْلَ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقّ " وقوله[٢] تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ [مِنْهُم] آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ لم يأب التخيير الجمع ، ووجه الكفّ عن كلّ واحد منهما منفردين ومجتمعين ؛ لأنّ معناه : لا تفعل أحدهما ، وإذا نُهي عن فعل أحدهما فلأنْ يكون منهيّاً عن فعلهما معاً يكون بطريق الأولى ، كما دلّ النهي عن قوله لوالديه : " أُفٍّ " على النهي عن الضرب بطريق الأَوْلى ، ولذلك تعيّنت " أَوْ " لأنّها لأحد الشيئين ، فلو جاءت " الوَاو " في موضعها لكان نهياً عن الجمع بينهما ، لا عن كلّ واحد منهما لا على البدل ، وكان مقتضاه أنّه يجوز له فعل أحدهما .

وإن كان الثاني نحو: " لَا تَأْخُذْ دِرْهَماً أَوْ دِينَاراً " فهاهنا له الامتناع من أحدهما ، وله الامتناع منهما ، فلا يأبى التخيير في النهي الجمع بينهما في الترك .

---

(١) وجه المنع هنا : أنّ مالَ الغير محظورٌ . والأجود أن يُقَيِّدَه المؤلف - رحمه الله - بقوله : « من مالي » ؛ ليتضح المنع . وهو كذلك في شرح ابن القواس : ١ / ٧٨٢ .

(٢) سورة الإنسان : من الآية : ٢٤ .

والفرق بينه وبين التخيير في الأمر أنَّه في الأمر ممنوع من الأخذ ؛ لأنَّ الأصل فيهما المنع ، وفي النهي ليس ممنوعاً من الترك ؛ لأنَّه ليس الأصل فيهما المنع من الترك.

وقد ظهر من تفصيل ما ذكرناه أن " أَوْ " ، و " إِمَّا " تجيء في الكلام للدلالة على أحد سبعة معانٍ[1] ، خمسة مختصَّة بالخبر ، وهي الشكّ والإبهام إمَّا مجرَّداً أو ومعه التقسيم أو الإضراب ، وتكون " أَوْ " بمعنى " الواو " ، وواحد مختصٌّ بالأمر وهو الإباحة ، وواحد مشترك بينهما وهو التخيير .

ويجب مع " إِمَّا " أن يكون قبلها " إِمَّا " أخرى إعلاماً من أوَّل الأمر بأنَّ الحكم لأحد الأمرين ، ويجوز مع " أَوْ " .

وقد يستغنى عن " أَوْ " بـ" إِلَّا " وذلك كقول الشاعر[2] :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيْنِي

وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى بالثانية من الأولى ، وذلك كقول الآخر[3] :

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَالٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

---

(١) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب : ١ / ٦١ لأوْ اثني عشر معنى .

(٢) هو المثقب العبدي ، والبيتان في ديوانه : ٢١١ - ٢١٢ . وهما من قصيدة له في المفضليات : ٢٨٧ - ٢٩٢ . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٣٢ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦١ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٤٨٩ ، ١١ / ٨٠ . وقيل في الشاهد : إن " إلا " خلفت " إما " .

(٣) البيت ينسب إلى الفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢ / ٧١ ، وينسب إلى ذي الرمة ، وهو في ديوانه : ٣ / ١٩٠٢ ، وصحَّح البغدادي في خزانة الأدب : ١١ / ٧٨ نسبته إلى الفرزدق . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٠٢ ، ورصف المباني : ١٠٢ ، والجنى الداني : ٥٣٣ ، ومغني اللبيب : ١ / ٦١ . وقوله : " تُهَاضُ " أي : يتجدّد جُرحُها ؛ يعني النفس . وفي المصادر : " وإمّا بأموات " ، و" أَلَمَّ " : قَرُبَ .

وقد تجيء الثانية عريَّة عن " الواو " كقول الآخر[١] :

إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارِ

وأمَّا " أَمْ " فهي في الكلام على ضربين : متَّصلة ومنقطعة ، والعاطفة هي الأولى، وشرطها : أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام دون غيرها من أدوات الاستفهام من نحو: " هَلْ ، ومَنْ ، وكَيْفَ " ، أمَّا دون " هَلْ " / فلاصطحابهما في التقرير ، كقوله[٢] تعالى : ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ و " هَلْ " لا تصحبها في ذلك[٣]، وأمَّا " مَنْ ، وكَيْفَ " فلأنَّ " مَنْ " سؤال عمّن يَعقِل ، و" كَيْفَ " سؤال عن الحال ، فلا يحتاج معها إلى ذكر غير المسئول عنه ، ولأنَّ الهمزة تستعمل للإثبات كقوله[٤] تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِين﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفِيلِ﴾[٥] فناسب معناها معنى " أَمْ " ؛ لأنَّ المتكلِّم مثبت الحكم لأحدهما ، إلَّا أنَّه لا ١٤١/ب

---

(١) صدره :

يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا

والبيت ينسب إلى الأحوص ، وهو في ديوانه : ٢٧٤ ، وينسب إلى النُّحَيْف ، وصحّح البغدادي وغيره نسبته إلى هذا الأخير . واسمه سعد بن قُرط ، أحد بني جذيمة ، من عبد القيس ، والقصيدة التي منها البيت يخاطب بها أمَّه ، وكان تزوّج امرأة نهته عنها . وينظر : المحتسب : ١ / ٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٥٩ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٨٦ . ويستشهد به أيضاً على إبدال ميم " إمّا " ياءً ؛ فيقال : " إيما " ، ويروى " أيْما " ؛ بفتح الهمزة .

(٢) سورة النازعات : الآية : ٢٧ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية : ١ / ٣٧٣ : " وربما تجيء " هل " قبل المتصلة على الشذوذ نحو : هل زيدٌ عندك أم عمرو ، وإنما لزمت الهمزة في الأغلب دون هل لأن أم المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى أيّ الشيئين ؛ فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى أي ، وأمّا " هل " فإنها دخيلة في معنى الاستفهام " .

(٤) سورة التين : الآية : ٨ .

(٥) سورة الفيل : الآية : ١ .

يعلمه بعينه ، فهو يسأل عن التعيين ، وكذلك كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا ، ومعنى الهمزة معها إمَّا التسوية كقوله[١] تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُم أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ ، وإمَّا الدلالة على معنى " أيّ " مثل : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ أيّ : أَيُّهُمَا عِنْدَك ؟

فمعناها معها إمَّا التقرير أو الإثبات كما تقدَّم أو التسوية أو الدلالة على معنى " أيّ " .

وحذفها معها قليل كقوله[٢] :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

وفي القراءة[٣] الشّاذّة : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ .

ويُعطف بها مفرد على مفرد ، ولا يخلو من أن يكونا محكوماً عليهما ، أو حكمين ، فإن كان الأوّل فالأكثر تقديمهما على الحكم المتعلّق بهما كقولك : أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو فِي الدَّارِ ؟ ، وأَزَيْداً أَمْ عَمْراً ضَرَبْتَ ؟ ، وتوسُّطه بينهما كقولك : أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ؟ ، وأَزَيْداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً ؟ ، وذلك للإيذان من أوّل الأمر بتبيين الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويجوز تقديمه عليهما كقولك : أَضَرَبْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ ومنه قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي سَلْمَى أَتَهْوَيْنَ مَنْ يَهْوَاكِ أَمْ مَنْ رَضِيْتِهِ بِالشَّبَابِ

والأوّلان أكثر .

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٩٣ .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ٣٩٩ . وهو من شواهد سيبويه : ٣ / ١٧٥ ، والمقتضب: ٣ / ٢٩٤ . وينظر : المحتسب : ١ / ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٥٤ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٢ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٢٢ . ويروى : « وإني لحاسبٌ » .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦ ، وهي قراءة : الزهري وابن محيصن . ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٨ .

وإن كان الثاني فالأكثر أيضاً تقديمهما على المحكوم عليه كقولك : أَقَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ زَيْدٌ ؟ ومنه قوله[١] تعالى : ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ ، وتوسُّطه بينهما كقولك : أَقَائِمٌ زَيْدٌ [أَمْ][٢] قَاعِدٌ ؟ لما ذكرنا من قصد التبيين ، ويجوز تقديمه عليهما كقولك : أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ ؟ والأوَّلان أكثر .

ويعطف بها جملة على جملة في حكم مفردين ، وهما إمَّا فعليَّتان كما مثّل من قوله : أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا ؟ وكقول الشاعر[٣] :

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالحَــزْنِ تَيْسٌ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ الغَيْبِ لَئِيمُ

وإمَّا اسميَّتان كقول الآخر[٤] :

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

وإمَّا مختلفتان كقوله[٥] تعالى : ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي [أَقَرِيبٌ] مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ التقدير : بنَبِيب تَيْسٍ أم بجفاء لَئِيم ، وبنَأْيِ مَوْتِي أَمْ بِوُقُوعِه ، وبقُرْب وَعْدِكم أَمْ يَجْعَل له رَبِّي أَمَداً[٦] / . ٩/١٤٢

وسيأتي الكلام على المنقطعة كما رتَّب وإن كان هذا موضعَه .

---

(١) سورة الأنبياء : من الآية : ١٠٩ .

(٢) في الأصل : « أما » ، تحريف .

(٣) هو حسان بن ثابت ، والبيت من قصيدة يهجو بها ابن الزبعري وبني مخزوم يوم أحد ، وهو في ديوانه : ٨٩ . والبيت من شواهد سيبويه : ٣ / ١٨١ ، والمقتضب : ٣ / ٢٩٨ . وينظر : خزانة الأدب : ١١ / ١٥٥ .

ويروى : « لحاني » بدل « جفاني » ، ومعناه : شتمني .

(٤) هو متمّم بن نويرة ، يرثي أخاه مالكاً ، والبيت في ديوانه : ١٠٥ . وينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٢١٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤١ ، وشرح شواهده : ١ / ١٣٤ ، وشرح أبياته : ١ / ١٩٩ .

(٥) سورة الجن : الآية : ٢٥ ، وفي الأصل : « أقريب أم بعيد » ، اشتبهت على الناسخ مع الآية التي قبلها .

(٦) أي : بُعْداً ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٣٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٥٥ .

وأمَّا " لَكِنْ " فيعطف بها المفرد ، فتكون للاستدراك بعد النفي مثل : " مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو " ؛ لأنَّها لمغايرة ما قبلها لما بعدها إثباتاً ونفياً ، فإذا عطف بها المفرد - والمفرد لا يكون نفياً - وجب تقدُّم النفي عليها ؛ لتحصل المغايرة ، ويقوم النهي في الاستدراك بها مقام النفي نحو : " لَا تَضْرِبْ زَيْداً لَكِنْ عَمْراً " ، وتدخل عليها الواو كقوله[1] تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾ فيجب أن تكون لمجرّد الاستدراك ، وتتعرَّى عن معنى العطف ، وإلَّا لزم دخول العاطف على مثله ، فإن توسَّطت بين جملتين كانت أيضاً لمجرَّد الاستدراك ، وينفصل ما بعدها عمَّا قبلها ، ويستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي ، تقول : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو ، وجَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لم يجئ "[2] ، ولكونها لمجرَّد الاستدراك وليست بعاطفة كـ" أَمْ " المنقطعة قال يونس[3] : إنَّها مخفَّفة من الثقيلة ، وبطل عملها بالتخفيف ؛ لأنَّ الثقيلة للاستدراك لا للعطف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلَا

وقد بيّنّا كيفيَّة الفصل بـ" لَكِنْ " ، وسيأتي بيان كيفيَّة الفصل بـ" أَمْ " المنقطعة[4] .

وأمَّا " بَلْ " فهي للإضراب عن الأوَّل موجباً أو منفيّاً ، تقول : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو " ، وإذا غلطت في نسبة المجيء إلى زيد : [جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو][5] ، وإمَّا

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية : ٤٠ .

(٢) قول المؤلف - رحمه الله - : " لم يجيء " إنما هو على رأي البصريين الذين يشترطون كون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، وأجاز الكوفيون : أتاني زيدٌ لكنْ عمرٌو ؛ فلا يشترطون المخالفة . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٨٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٧٩ .

(٣) رأيه في شرح الكافية : ٢ / ٣٧٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٥ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٩٢ .

(٤) يأتي في الصفحة : ٧٦٥ ، من التحقيق .

(٥) في الأصل : " وما جاء زيدٌ بل عمرو " ، وهو مخالفٌ لمراد المؤلف . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٣٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٧٨ .

لبيان من نسب إليه المجيء المنفيّ كما في الإثبات ، أو لإثبات المجيء لعمرو بعد نفيه عن زيد ، وتجيء في الجمل لترك الكلام والأخذ فيما هو أهمّ منه كقوله[1] تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ .

و " لَا " مختصَّة بأن تنفي عن الثاني ما وجب للأوَّل كقولك : " جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو " ، فهي عكس " بَلْ " إذا كانت للإضراب عن الأوَّل منفيّاً مثل : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو " ، ولم يقصد بها بيان من نسب إليه المجيء المنفي ، ولكن إثبات المجيء لعمرو ، ونفيه عن زيد لا مطلقاً .

* * *

وَأَمْ بِمَعْنَى بَلْ وَهَمْزٍ جَاءُوا ... بِهِ كَمِثْلِ إِبِلٍ أَمْ شَاءُ[2]

وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَهْ ... نَحْوَ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَهْ

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلْتَهُ ... فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ

كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالْغُلَامُ ... وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

"أَمْ" المنقطعة هي التي تتوسَّط بين جملتين ليستا في حكم مفردين ، والثانية منهما منفصلة عن الأولى ، مستقلَّة بفائدتها ، ولا تنفكُّ " أَمْ " هذه عن معنى الإضراب ، والإضراب فيها إمَّا لترك الأوَّل والأخذ في غيره ، أو لإبطاله ، وكثيراً ما يقدَّر معه

---

(١) سورة السجدة : من الآية : ٣ .

(٢) رواية البيت في الدرة الألفية : ٣١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٧ ، وشرح النيلي : ٢ / ٧٧٨ :

وأم به استفهم وبل معناه ... في إنّها لإبلٌ أم شاءُ

والتي ذكرها المؤلف هي إحدى الروايات ، أثبتها محقق الدرة في الحاشية ، ومحقق شرح النيلي ، ونَقَل الأخيرُ عن شرحٍ مجهول المؤلف - مخطوط - لوحة : ٩٣ : « قوله " وبل معناه " فيه نظر ؛ فإن أم هاهنا معناها معنى بل والهمزة جميعاً ، لا معنى بل وحدها » وعلى هذا تكون رواية ابن النحوية - رحمه الله - هي الأصح .

الاستفهام ، فتكون بمعنى بَلْ والهمزة[١] ، فالأوّل / كقوله[٢] تعالى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ ١٤٣/ب
رَبِّ العَالَمِين * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ التقدير : بَلْ أَيَقُولُونَ افْتَرَاهُ ، تَرَكَ الكلام الأوّل ثمّ استأنف سؤالاً على سبيل الإنكار عليهم والتعجب من قولهم ، والثاني كقولهم[٣] : " إِنَّها لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ " ، التقدير : بَلْ أَهِي شَاءٌ ، جَرَى أوّل الكلام على اليقين ، ثمّ اعترضه الشكّ فأبطله بالإضراب عنه مستفهماً .

وقد يخلو الإضراب بها عن تقدير الاستفهام فيصحّ وقوع " هَلْ " بعدها كقوله[٤] تعالى : ﴿قَلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى والبَصِير أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ﴾ ومن هاهنا يعلم أنّها تقع بعد الخبر كما مثّلنا[٣] ، وبعد الاستفهام كقوله[٥] تعالى : ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ وليست " أَمْ " المنقطعة بحرف عطف[٦] ؛ لأنّها لم تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وإنّما تأتي لاستئناف كلام بعد آخر ، وكان ينبغي أن يذكرها مع قوله :

---

(١) هذا على رأي البصريين ، وجعلها الكسائي وهشام بمنزلة " بل " ، وجعلها الفراء بمنزلة " بل " إذا كان في أول الكلام استفهام ، وقدرها بعض الكوفيين بـ" بل " بعد الاستفهام والخبر . ينظر : الكتاب : ٣ / ١٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٧٢ ، والمسائل العضديات : ١٦١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٠ ، والجنى الداني : ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٤ - ٤٥ .

(٢) سورة يونس : من الآيتين : ٣٧ - ٣٨ .

(٣) هو من أمثلة سيبويه : ٣ / ١٧٢ ، قال : " ويدُلّك على أنّ هذا الآخر منقطعٌ من الأول قول الرجل : إنها لإبلٌ ، ثم يقول : أم شاءٌ يا قوم . فكما جاءت " أم " هاهنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام " وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

(٤) سورة الرعد : من الآية : ١٦ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية : ١٩٥ .

(٦) يرى ابن مالك أنها تعطف المفرد ، قال : " وعطفَها المفردَ قَليلٌ " واستدل بقول العرب : إنّ هناك إبلاً أم شاءً ، بالنصب . ينظر : التسهيل : ، والمساعد : ٢ / ٤٥٦ ، وارتشاف الضرب : ٤/٢٠١١ ، ومغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

وأم كآأذَّنَ أَمْ أَقَامَا

وأمَّا قوله :

والوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا المُفَاعَلَهْ

فهو إشارة إلى ما تقدَّم من أنَّ " الواو " للجمع المطلق ، وأنَّها لا ترتيب فيها ، وقد أقام المفاعلة مقام التفاعل والافتعال ؛ لقربها منهما باقتضائها التعلّق من الطرفين ، وبأنَّ مفعولها من جهة المعنى فاعل[1] ، فكأنَّها في المعنى غير مستقلَّة بفاعل واحد مثلهما ، وإن كانت في اللفظ مستقلَّة بفاعل واحد ، تقول : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً مُضَارَبَة " ، بخلاف التَّفَاعُل والافْتِعَال ، فإنَّهما لا يستقلَّان بفاعل واحد ، ولذلك يجوز : " ضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، فعمرٌو ، ثُمَّ عَمْرٌو خَالِداً " ، ويجوز : " تَخَاصَمَ واخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، ولا يجوز : فَعَمْرٌو ولَا ثُمَّ عَمْرٌو ؛ لعدم استقلالهما بفاعل واحد ، وبيان ذلك هو أنَّ " فَاعَل " يجري في التعدية مجرى " فَعَل " ، فلذلك تقول : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً " ، كما تقول : " ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً " ، وإن كان معناه على أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه ، إلَّا أنَّه ليس وضعه على أن ينسب إلى المشتركين ، بخلاف " تَفَاعَل ، وافْتَعَل " مثل : " تَخَاصَم ، واخْتَصَم " ، فإنَّ وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين ، فلذلك تقول : " القَوْمُ ضَارَبُوا زَيْداً " ، ولا تقول : " القَوْمُ تَخَاصَمُوا زَيْداً ، ولا اخْتَصَمُوا زَيْداً " ؛ لأنَّ " تَفَاعَلَ " ينقص مفعولاً عن " فَاعَلَ " ؛ لأنَّ مفعول " فَاعَلَ " يصير فَاعِلاً لـ" تَفَاعَلَ " ، فإذا قلت : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً " ، وعدلت إلى " تَفَاعَلَ " قلت : " تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو " ، فيصير ما كان مفعولاً لـ" فَاعَلَ " فاعلاً لـ" تَفَاعَلَ " ، فلذلك نقص مفعولاً عنه ، فلو كان " فَاعَلَ "

---

(١) لبيان ذلك ، قال النيلي في شرحه : ٢ / ٧٨١ : " لابُدَّ هنا من حذف لأن قولك : ضارَبَ زيدٌ عمراً ، تقديره : وضارَبَ عمرٌو زيداً ..... فقوله : " نحو المضاربة والمقاتلة " ، صحيح ، ويَحْتَمِل أنْ يريد بالمفاعلة التفاعل .... " .

متعدِّياً إلى اثنين مثل : " جَاذَبْتُ زَيْداً الثَّوْبَ " ، وعدلت إلى " تَفَاعَلَ " فقلت : " تَجَاذَبْنَا الثَّوْبَ " ، نقص أيضاً عنه مفعولاً ، وصار متعدِّياً إلى واحد ، وقد ظهر من هذا أنَّ " فَاعَلَ " يستقلّ بفَاعِلٍ واحد من حيث اللفظ ، [وأنَّ][1] " تَفَاعَلَ وافْتَعَلَ " الذي بمعناه لا يستقلّ بذلك ؛ لأنَّ وضعهما على أن ينسبا إلى المشتركين ، وكان موضع ذكر هذا عند ذكر " الواو " .

وأمَّا قوله : " والمُضْمَر المَرْفُوعُ " إلى آخره ، فلا يخلو المعطوف عليه من أن / [يكون] اسماً ظاهراً أومضمراً ، فإن كان ظاهراً عطف عليه بغير شرط ، وإن كان [مضمراً][2] فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان منصوباً عطف عليه بغير شرط ، وإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون منفصلاً أو متّصلاً بارزاً أو مستتراً . ٩/١٤٣

فإن كان منفصلاً عطف عليه بغير شرط ، وكذلك عطفه في جميع ما ذكر ، تقول : " قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وضَرَبْتُكَ وزَيْداً ، وضَرَبْتُ زَيْداً وإيَّاكَ ، وأنَا وزَيْدٌ مُقِيمَانِ ، وزَيْدٌ وأنْتَ ذَاهِبَانِ " .

وإن كان متَّصلاً لم يعطف عليه في اختيار البصريِّين[3] إلَّا بعد توكيده بضمير مرفوع منفصل مطابق للمتَّصل ، أو طُول الكلام بفاصل قبل حرف العطف أو بعده ، وذلك لأنَّ الضمير المتَّصل اشتدّ اتّصاله بما قبله حتى صار كبعض حروفه ، ولذلك يسكَّن له لام الفعل ، إذا قيل : " ضَرَبْتُ " لئلَّا يجتمع أربع متحرِّكات لوازمُ فيما هو كالكلمة الواحدة ، فكرهوا العطف عليه ؛ لأنَّه يصير كأنَّه عطف على بعض الكلمة ؛ ولأنَّه يُوهم عطف الاسم الجامد على الفعل عند استتار الضمير إذا قلت : " زَيْدٌ

---

(١) في الأصل : " فإن " ، تحريف .

(٢) في الأصل : " مرفوعاً " ، تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧٨ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٤ - ٧٥ ، وشرح الكافية : ١ / ٣١٩ .

ضَرَبَ وعَمْرٌو " ، فأتى بالصورة[١] بضمير منفصل ؛ ليكون العطف على متميِّز في اللفظ ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ و﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[٣] و﴿ [مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ] نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾[٤] و﴿مَا [لَمْ] تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾[٥] ، ومثال الفصل قبل حرف العطف قوله[٦] تعالى : ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ فصل بالمفعول ، وقوله[٧] تعالى : ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ فصل بهمزة الاستفهام ، وبعد حرف العطف قوله[٨] تعالى : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فصل بـ" لَا " بين العاطف والمعطوف ، وقد أجيز[٩] العطف عليه دون توكيد ولا فصل ، ومنه قول جرير[١٠] :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

وقول عمر بن أبي ربيعة[١١] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

---

(١) هي الأمثلة التي أوردها المصنّف .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٥ .

(٣) سورة المائدة : من الآية : ٢٤ .

(٤) سورة النحل : من الآية : ٣٥ ، وفي الأصل : ﴿ ما أشركنا نحن ولا آباؤنا ﴾ خطأ ، واستشهد المؤلف بها على أصلها بعد قليل .

(٥) سورة الأنعام : من الآية : ٩١ ، وفي الأصل : ﴿ مالا تعلموا ﴾ .

(٦) سورة الرعد : من الآية : ٢٣ .

(٧) سورة الصافات : الآيتان : ١٦ ، ١٧ .

(٨) سورة الأنعام : من الآية : ١٤٨ .

(٩) أجازه الكوفيون ، ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٧٤ .

(١٠) البيت في ديوانه : ١ / ٥٧ ، وفي نقائض جرير والأخطل : ٩١ . وينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٧٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٨ .

(١١) البيتان في ديوانه : ٣٤٠ . والأول من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٧٩ . وينظر الخصائص: ٢/ ٣٨٦ ، والإنصاف : ٢ / ٤٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٦ ، وضرائر الشعر : ١٨١ .
وقوله : " زُهْر " ، جمع زهراء ؛ أي بيضاء مشرقة ، و " تهادى " : تمشي المشي الرّويد ، والملا : الفلاة الواسعة .

وَتَنَقَّبْنَ بِالحَرِيرِ وَأَبْدَيْـ نَ عُيُوناً سُودَ المَحَاجِرِ نُجْلَا

وهو عند المانعين محمول على الضرورة ، وأمّا ما حُكي من قولهم : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ " ، برفع " والعَدَم " عطفاً على الضمير في " سَوَاء " فنادرٌ في الكلام ، ضعيفٌ في القياس ، فلا يُعتدّ به ؛ لأنّ النّادر كالعدم .

* * *

كَذَاكَ أَكِّدْ بَعْدَ تَأْكِيدٍ ظَهَرْ بِالنَّفْسِ والعَيْنِ بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ
والمُضْمَرُ المَجْرُورُ إِنْ عَطَفْتَا عَلَيْهِ جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا
نَحْوَ مَضَى بِهِ وبِالغُلَامِ وَشَذَّ مِنْهُ بِكَ والأَيَّامِ

قوله : " كَذَاكَ أَكِّدْ " مسألة من باب التوكيد ذكرها في العطف لخصوصيّة تعلّقها بالمرفوع المتّصل / لمّا ذكر ما يختصّ به من باب العطف ، ذكر ما يختصّ به ١٤٣/ب من باب التوكيد على سبيل الاستطراد ، وذلك أنّ الضمير المرفوع المتّصل بارزاً كان أو مستتراً إذا أُكِّدَ ، فلا يخلو من أن يؤكّد بالنفس أوالعين من ألفاظ التوكيد المعنويّ أو بغيرهما ، فإن أُكِّد بغيرهما أُكِّد بغير شرط ، وإن أُكِّد بهما لم يؤكّد بهما حتّى يؤكّد بضمير مرفوع منفصل مثل : " ذَهَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، أو عَيْنُكَ ، وزيدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ ، أو عَيْنُهُ " ، ولا يجوز : " ذَهَبْتَ نَفْسُكَ ، ولا ذَهَبَ عَيْنُهُ " ، كذلك ؛ لما قدمناه من أنّ المرفوع المتّصل اشتدّ اتّصاله بما قبله حتى صار كبعض حروفه .

و" النَّفْسُ ، والعَيْنُ " يستعملان تأكيداً وغير تأكيد ، فَيَلِيهِمَا العواملُ بهما [ولأنّهما][1] غير تأكيد ، ولأنّهم كرهوا أن يؤكّدوا ما هو كالجزء بما هو كالمستقلّ من الظواهر ، فأكّدوا أوّلاً بضمير مستقلّ بمعنى الأوّل ، ثمّ أجروا هذا المستقلّ عليه ،

(١) في الأصل : " وأنهما " ، تحريف .

وأمَّا غير المرفوع المتَّصل من الضمائر كالمنصوب والمجرور فليس مثله في شدَّة الاتِّصال، فلذلك تقول : " ضَرَبْتُهُ نَفْسَهُ ، ومررتُ بِهِ نَفْسِهِ " .

وغير " النَّفْس ، والعَيْن " ليس مثلهما في الاستقلال ، فإنَّ غيرهما من ألفاظ التأكيد لا يستعمل مستقلاً ، فلا يقال : " ضَرَبْتُ كُلَّهُمْ ، ولا فِي كُلِّهِمْ " ، ولا يستعمل إلَّا توكيداً ، إلَّا أنَّه قد جاء باستعمال " كُلّ " وحدها غير تأكيد ، إذا كانت مبتدأ لا غير ؛ لكون العامل في المبتدأ [غير][1] لفظيّ ، فكأنَّه لم يلها عامل ، وقد تقدَّم ذكر ذلك ، ومنه[2] : « كُلُّكُم رَاعٍ وَكُلُّ رَاعٍ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » فلم يَجْرِ ما ذكرناه من شرط التوكيد بالمنفصل فيها ، بل يقال : " خَرَجُوا كُلُّهُم ، وذَهَبُوا أَجْمَعُونَ " دون تأكيد بمنفصل معه على سبيل الجواز .

قوله : " والمُضْمَرُ المَجْرُورُ " إلى آخره ، اختلف في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب :

الأوَّل : مذهب عامة البصريِّين[3] وهو أنَّه غير جائز إلَّا بإعادة الجارّ ، وذلك كقوله[4] تعالى : ﴿يُنجِيكُم مِنْها ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ و﴿عَلَيْهَا وعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[5] و﴿قَالَ لَهَا ولِلْأَرْضِ﴾[6] و﴿خَسَفْنَا بِهِ وبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾[7] .

---

(١) في الأصل : " وغير " ، زيادة من الناسخ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري : ٢ / ٢٣٧ كتاب الوصايا باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ من بعد وصية توصون بها أو دين ﴾ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٦٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٣ ، والمساعد : ٢ / ٤٧٠ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٦٤ .

(٥) سورة المؤمنون : من الآية : ٢٢ .

(٦) سورة فصلت : من الآية : ١١ .

(٧) سورة القصص : من الآية : ٨١ .

والثاني : مذهب الكوفيِّين[١] ويونس وهو جوازه مطلقاً من غير شرط إعادة الجارّ ولا غيره .

والثالث : مذهب الجرميّ[٢] وهو ترك جواز [إعادته][٣] بشرط توكيده بظاهر مثل : " مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ وزَيْدٍ " ، كما جاز العطف على المرفوع المتّصل حين أُكِّد بمنفصل .

ودليل البصريِّين أنَّ اتِّصال الضمير المجرور بالجارّ أشدّ من اتّصال الفاعل بالفعل ؛ لِتَكَرُّرِ الاتّصال من جهتين : أمَّا الأوَّل فلأنَّ الضمير المجرور لا منفصل له ، وأمَّا ثانياً : فلأنَّ الجارَّ والمجرور كشيء واحد ، ولذلك لم يجز الفصل [بينهما][٤] ، فكُرِه العطف عليه ؛ لأنَّه بمنزلة بعض الكلمة ، وليس له منفصل يؤكَّد به كالمرفوع ، فأُعيد الخافض ليكون كالمستقلّ، وأيضاً فإنَّ الثاني في باب العطف شريك للأوَّل، [فلمَّا][٥] لم تصلح مشاركة الثاني للأوَّل ، لم تصلح مشاركة الأوَّل للثاني[٦] ، فكما لا يجوز: " مَرَرْتُ بِزَيْدٍوَكَ " ، لا يجوز : " مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ " ، ومن / [ذلك] : ٩/١٤٤

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٧]

---

(١) انظر المصادر في الهامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٣ ، والمساعد : ٢ / ٤٧٠ .

(٣) في الأصل : " إعادة " ، تحريف .

(٤) في الأصل : " بينهم " ، تحريف .

(٥) في الأصل : " فيما " ، تحريف .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٤٣ ، ونسب هذا التوجيه للمازني .

(٧) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ٣٨٣ . وينظر : الكامل : ٢ / ٩٣١ ، والأصول : ٢ / ١١٩ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٢٣ .
وقوله : " قَرَّبت " أي : جَعَلْتَ تفعَل كذا .

وقول الآخر[١] :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

ومثله :

بَكَيْتُ بِعَيْنٍ لَمْ يُصِبْهَا ضَمَانَةٌ وَأُخْرَى بِهَا رَيْبٌ من الحَدَثَانِ

عَذِيرُكِ يَا عَيْنِي الصَّحِيحَةُ وَالبُكَا وَمَالَكِ يَا عَوْرَاءُ والهَمَلَانِ

وقوله[٢] تعالى : ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ في قراءة حمزة ، وقوله[٣] تعالى : ﴿وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .

وأُجيب بجوابين :

أحدهما عامٌّ وهو : أنَّه يجوز أن يكون جميع ما ذُكر محمولاً على شذوذ إضمار الجارّ كقولهم[٤] : " مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ " ، وقولهم : " لَاهِ أبوكَ " أيّ : ولا كُلُّ بَيْضَاءَ ، و لِلّهِ أبوكَ ، ويحتمل قوله :

وَشَذَّ مِنْهُ بِكَ وَالأَيَّامِ

---

(١) هو مسكين الدارمي ، والبيت في ديوانه : ٥٣ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٥٣ ، والحيوان: ٦ / ٤٩٤ ، والإنصاف : ٢ / ٤٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٤٤ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٤٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٢٥ . وقوله : " السواري " ، جمع سارية ، شبَّه قومَه بالسواري لطول أجسامهم ، و" غوط " : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، و" نفانف " : جمع نَفْنَف ؛ وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوًى فهو نَفْنَف .

(٢) سورة النساء : من الآية : ١ ، وقراءة حمزة في السبعة : ٢٢٦ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٥٧ .
وقرأ الباقون من السبعة : بنصب الميم من " الأرحام " .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢١٧ .

(٤) ينظر : جمهرة الأمثال : ٢ / ٢٨٧ ، والمستقصى : ٢ / ٣٢٨ ، وهو من أمثلة سيبويه في الكتاب : ١ / ٦٥ .

الإشارة إلى هذا الجواب .

والآخر خاصٌّ بالآيتين ؛ أمَّا الآية الأولى فيحتمل أن تكون الواو للقسم ، ورُدَّ : بأنَّه قد ورد النهي عن الحلف بغير الله ، ولذلك قال الزجَّاج[١] : هو خطأ عظيم في أمر الدين ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال[٢] : « لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » ، وأُجيب : بأنَّ ذلك إنَّما هو في حقِّ الآدميِّين ، وأمَّا الله عزَّ وجلَّ فله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته ، كما أقسم بالسماء والأرض والليل والنهار والشمس والقمر والنجوم وغير ذلك .

وأمَّا الآية الثانية : فيحتمل العطف[٣] على ﴿ سَبِيلِ اللهِ ﴾[٤] ، ورُدَّ : بأنَّه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيٍّ ، وهو قوله[٤] : ﴿وكُفْرٌ به﴾ ، وأُجيب : بأنَّه إنَّما جاز ذلك فيه لكونه تابعاً ، والتابع يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في المتبوع بدليل قولهم[٥] : " رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ " ، وقول الشاعر[٦] :

الوَاهِبِ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦ .

(٢) ينظر : سنن الترمذي : ٤ / ٩٣ كتاب النذور والأَيْمَان ، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله : « إنّ الله ينهاكم أن تَحْلِفُوا بآبائكم ، لِيَحْلِفْ حالِفٌ بالله أو لِيَسْكُتْ » .

(٣) نَسَبَ أبو حيان في البحر المحيط : ٢ / ١٤٧ هذا التخريج إلى المبرد ، ولم أجده في كتبه . وعقَّب عليه بترجيح رأي الكوفيين ، وكذلك في ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٤ . قال : « والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً لأن السماع يعضّده والقياس يقويه ، أمّا السماع فما رُوي من قول العرب : ما فيها غيرُه وفَرَسِه ؛ بِجَرِّ " الفرس " عطفاً على الضمير في " غيره " ، والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه، والقراءة الثانية في السبعة : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ أي وبالأرحام ، وتأويلها على غير العطف على الضمير ممّا يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل،قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش و[ابن رزين] وحمزة ، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب » ثم أورد تسعة شواهد من الشعر الفصيح على جواز العطف .

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢١٧ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٣٢١ .

(٦) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٩٤ ، من التحقيق .

ولو قيل من أوّل الأمر : رُبَّ سَخْلَتِهَا ، والوَاهِبُ عَبْدِهَا ، لم يجز ؛ لأنَّ " رُبَّ " لا تلي المعارف ، ولأنَّ الإضافة اللفظيَّة لا تجوز حيث لا يستفاد منها خفَّة ، ولكنَّه اغتُفر ذلك لكونه تابعاً .

واعلم أنَّهم قد تصرَّفوا في العطف من عشرة أوجه :

الأوَّل : أنَّهم حذفوا حرف العطف وحده ، ومنه الحديث[١] : « تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ » ، وقول الشاعر[٢] :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَـزْرَعُ الوُدَّ في قُلُوبِ الرِّجَالِ

الثاني : أنَّهم حذفوه مع المعطوف كقوله[٣] تعالى : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ أيّ : بَيْنَ أَحَدٍ وأَحَدٍ ، ومثله :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ كَانَ سَالِماً أَبُو حُجُـــرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِـــلُ[٤]

أيّ : وَبَيْنِي ، وقول امرئ القيس[٥] :

كَأَنَّ الحَصَا مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَّلَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا

---

(١) ينظر : صحيح مسلم : ٢ / ٩٦ كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو في الخصائص : ١ / ٢٩٠ ، وديوان المعاني : ٢ / ٢٢٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٤٠ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٩٣ .

ورواية قافيته في المصادر : « الكريم » ، ويروى : « فؤاد » بدل « قلوب » .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٥ .

(٤) قائله النابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ . وينظر : المقاصد النحوية : ٤ / ١٦٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥٣ . و " أبو حُجْر " : كنية المرثي .

(٥) البيت في ديوانه : ٦٤ ، يصف ناقته . وينظر : الكامل : ٢ / ١٠٠٩ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ١٦٩ . وقوله : " نَجَّلَتْه " : فَرَّقَتْه ، و " الخذف " : الرمي بالحصى ونحوها ؛ فإذا كان بالعصا وشبهها فهو الحذف ، وخَصَّ الأعسر لأن رميه لا يذهب مستقيماً .

أيّ : ويدها .

الثالث : أنّهم حذفوه مع غير المعطوف كقول الشاعر[١] يصف أتاناً وحماراً :/ ١٤٤/ب

تُوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ

أراد : تُوَاهِق رِجْلَاهَا يَدَيْهَا ، ويَدَاهَا رِجْلَيْهَا ، فحذف حرف العطف مع المفعولين .

الرابع : أنّهم حذفوا المعطوف وأبقَوا معموله كقوله[٢] تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ أيّ : وَلْيَسْكُنْ زَوْجُكَ ؛ لأنّ فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر ، وقول الشاعر[٣] :

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

أيّ : وكَحَّلْنَ ، وقول الآخر[٤] :

---

(١) هو أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه : ٧٣ . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٨٧ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٢٥ ، واللآلىء : ٢ / ٧٠٠ . وقوله : « تواهق » أي : تُسَايِر ، والعَيْر يُقَدِّم الأتان بين يديه ثم يسير خلفها ، ورأسه فوق عجز الأتان كالقتب الذي يكون على ظهر البعير ، و« الحقيبة » : ما يحمله الإنسان خلفه إذا كان راكباً ، و« الرادف » : الذي يكون على الردف . ويروى : « يداه » .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٥ .

(٣) هو الراعي النميري ، والبيت في ديوانه : ٢٦٩ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٢٣ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٢ ، والإنصاف : ٢ / ٦١٠ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٣٥٧ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤١ . وتزجيج الحواجب : تدقيقها وإطالتهما . ورواية صدره في الديوان :

وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ ...

(٤) هو ذو الرمّة ، والبيت في ديوانه : ٣ / ١٨٦٢ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٤ ، والخصائص : ٢ / ٤٣١ ، والإنصاف : ٢ / ٦١٣ ، والتخمير : ١ / ٣٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٣٩ . و« شَتَتْ » : أقامت في الشتاء . وفي الأصل : « فعلفتها » .

[عَلَفْتُهَا] تِبْنـــاً وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَـــــتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أيّ : وَسَقَيْتُها .

الخامس : أنَّهم حذفوا المعطوف عليه كقوله[١] تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ أيّ : فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ[٢] ، وكذلك : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر﴾[٣] أيّ : فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر .

السادس : أنَّهم قدَّموا المعطوف عليه كقوله[٤] :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمَرْعَوِي

السابع : أنَّهم فصلوا بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف كقوله[٥] تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ﴾ أيّ : وأَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ .

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ .

(٢) يرى المؤلف - رحمه الله - أن المحذوف هنا المعطوف عليه وحده دون حرف العطف ، وهو رأي لبعضهم ، ومنهم من يرى أن المحذوف المعطوف عليه والفاء من المعطوف ، وأُقرّت الفاء من المعطوف عليه فاتّصلت بالمعطوف ، فأُبقي من كل منهما ما يدلّ على المحذوف . ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٧ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، والبيت من قصيدة يعاتب بها ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان ابن أبي العاص . والشاهد في الأصول : ١ / ٣٢٦ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٤٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٢٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٣٠ . وقوله : « بمرعوي » ، يقال : ارعوى عن الشيء ؛ أي : رجع عنه . والبيت استشهد به ابن جني على جواز تقديم المفعول معه على المصاحب .

(٥) سورة النساء : من الآية : ٥٨ .

الثامن : أنَّهم فصلُوا بينهما بالجارّ والمجرور كقوله[١] تعالى : ﴿آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ أيّ : وحَسَنَةً فِي الآخِرَة .

التاسع : أنَّهم عطفوا الفعل على الاسم[٢] كقوله[٣] تعالى : ﴿إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ ومثله : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٤] وكذلك : ﴿فَالمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[٥] .

العاشر : أنَّهم عطفوا الاسم على الفعل كقوله[٦] تعالى : ﴿فَالِقُ الحَبِّ والنَّوَى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ومُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾ فذُكِر بلفظ الاسم في ظرف إخراج الميِّت من الحيِّ ليدلَّ على خلاف التجدُّد ، وبالفعل في ظرف إخراج الحيِّ من الميِّت ليدلَّ على التجدُّد ؛ لِسَبْقِ الميِّتِ هنا على الحيِّ ؛ لأنَّ الحَبَّ والنَّوَى متقدّم على النّبات والشّجر ، فإخراجهما متجدِّد ، أمَّا خروج الحَبّ والنَّوَى من النّبات والشّجر فغير متجدِّد ؛ لأنَّ الإخراج الأوَّل سببٌ في حصوله ، فعبَّر عن فاعله بما لم يقتض التجدُّد[٧] ، وفرّق بينهما كما فُرِّقَ بين " زيدٌ ضَرَبَ ، وزيدٌ ضَارِبٌ " حين قصد التجدُّد في الأوَّل وعدمه في الثاني ، ومثله :

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٠١ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٢٤٨ : " ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل ؛ فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول " .

(٣) سورة الحديد : من الآية : ١٨ .

(٤) سورة الملك : من الآية : ١٩ .

(٥) سورة العاديات : الآيتان : ٣ ، ٤ .

(٦) سورة الأنعام : من الآية : ٩٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٧٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٨٥ . وجعل أبو حيان " مخرج " معطوفة على " فالق " .

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ[1]
أُمَّ صَبِيٍّ قَـدْ حَبَـا وَدَارِجِ

والعَوَاهِج : جَمْعُ عَوْهَج ؛ وهي الطويلة العنق .

وأمَّا العطف على معمولي عاملين ، فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

فذهب البصريُّون[2] المتقدِّمون إلى منعه مطلقاً بناء على أنَّ حـرف العطـف نـائب عن العامل في المعطوف عليه مقدَّر الدخول على المعطوف ، وهو / لمّا ثبت من جـواز ٩/١٤٥
حذفه وفصله عن المعطوف ، فلا يَقْوَى أن ينوب مناب عاملين ، فـلا يجـوز عندهـم : " جَلَسَ زيدٌ عَلَى البِسَاطِ وعَمْرُو الأَرْضِ " ، بعطف عَمْرو على زَيْد ، والأرض علـى البِسَاط .

وذهب الكوفيُّون[2] إلى جوازه مطلقاً تمسُّكاً بما سُمِع من مثـل قولهـم : " مَـا كُـلُّ

---

(١) قائلهما جندب بن عمرو ، وهو شاعرٌ من رهط الشّمّاخ الشاعر المشـهور ، وكـان يبغضـهُ ، وهمـا مـن رجزٍ عَرَّض فيه بامرأة الشّمّاخ ، واسمها سليمى ، يقول في أوله :

طَيْفُ خَيَالٍ مِنْ سُلَيْمَى هائجي

والبيتان غير متواليين ، بينهما قوله :

يَالَيْتَنِـي كَلَّمْتُ غَيْرَ حَارِجِ
قَبْلَ الرَّوَاحِ ذَاتَ لَوْنٍ بَاهِجِ
أُمَّ صَبِيٍّ ...

ينظر : ديوان الشماخ : ٣٦٣ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ١٧٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٣٨ .

(٢) منهم الخليل وسيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ٦٤ - ٦٦ ، والمبرد في المقتضب : ٤ / ١٩٥ ، والأخفش في أحد قوليه ، وابن السَّرَّاج في الأصول : ٢ / ٧٤ . وينظر : شرح المفصل لابن يعيـش : ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢٣ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٨٦ ، والمسـاعد : ٢ / ٤٧١ . قـال ابن يعيش : " وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثلـه علـى العطـف على عاملين وهو رأي الكوفيين " وحديثه حول المثل : " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة " .

سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ " ، ومن قول أبي دُؤَاد[١] :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا

وحمله البصريُّون على حذف المضاف ،وترك المضاف إليه على إعراب نفسه.

وذهب المتأخِّرون[٢] إلى التفصيل ، فجوَّزوا منه قسماً ، ومنعوا آخر ، وضابط ما جوَّزوه منه : أن يتقدَّم المجرور على المرفوع والمنصوب ، في الجملة المعطوف عليها ، ثُمَّ يأتي في الجملة المعطوفة كذلك ؛ فيُجوِّزون : " في الدَّارِ زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو ، وإنَّ في الدَّارِ زَيْداً والحُجْرَةِ عَمْراً " ، دون " زيدٌ في الدَّارِ وعمرٌو الحُجْرَةِ ، وإنَّ زيداً في الدَّارِ وعَمْراً الحُجْرَةِ " ، فاقتصروا فيه على موارد النصوص ، وجوّزوا منه ما سُمِع دون ما لم يُسمَع .

وإذا كان في المعطوف عليه ضمير يعود على متقدِّم وجب أن يكون في المعطوف مثله ، ولذلك تعيَّن الرفع في : " مَا زَيْدٌ قَائِماً ولَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو " على الابتداء وتقديم الخبر ، وعطف الجملة على الجملة ، ففي " ذَاهِب " ضمير " عَمْرو " ، فلا يصحُّ عطفه على " قَائِماً " الذي فيه ضمير " زَيْداً " . ولا ضميرَ فيه إنْ جُعل " عَمْرو " مرتفعاً به ، ولا يصحُّ جعله خبراً مقدَّماً ، و" عَمْرو " معطوف على"زيد"، أيّ : " ولَا عَمْرٌو ذَاهِباً " ؛ لأنَّ " ما " لا تعمل في الخبر مقدَّماً . أمَّا " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً ولَا ذَاهِباً عَمْرٌو " بالنصب فهي جائزة على تقديم الخبر ، وعطف الجملة على الجملة لا بالعطف على " قَائِماً " ، وسيأتي بيان ذلك[٣] .

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٩٢ ، من التحقيق .

(٢) منهم أبو جعفر بن مضاء ، وأبو بكر بن طلحة ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٥ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٨٦ .

(٣) يأتي في باب المبتدأ والخبر ، ولا يشمله الجزء المحقّق .

وأمَّا جواز[1] : " الَّـذِي يَطِيرُ فَيَغْضَـبُ زَيْـدٌ الذُّبَـابُ " ، فـلأنّ الفـاء للسـببيّة لا للعطف ، ولذلك لم يجز وضع الواو موضعها ؛ لفوات السببيّة .

* * *

(١) ينظر : الأصول : ٢ / ٣٥٧ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٢٢ .

[البدل]

وَالْبَدَلُ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ ... مِنْهُ وَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ
مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرَا ... عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أَضْمَرَا
وَهْوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَا ... كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا
وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوَ أَكَلْ ... زَيْدٌ رَغِيفاً ثُلُثَيْهِ أَوْ أَقَلْ
وَذُو اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ ... أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

البدل : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ[1] .

فـ " تَابِع " يشمل جميع التوابع ، و " مَقْصُود بِالْحُكْم " يُخرج التأكيد والصفة وعطف البيان ؛ لأنَّها ليست مقصودة بالحكم ، وإنَّما يُؤتى بها لبيان الأوَّل أو تقريره.

و " بِغَيْرِ وَاسِطَة " يُخرج العطف بالحرف .

وقوله : " اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ " تبيينٌ أنَّه مقصود بالحكم دون الأوَّل ، وأنَّ الأوَّل في حكم التنحية من حيث المعنى ؛ لأنَّه مقصود بالنسبة دونه ، والذي يدلُّ على ذلك / أنَّه في حكم تكرير العامل[2] لمجيئه صريحاً في قوله[3] تعالى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ وقوله[4] تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا ١٤٥/ب

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٦١ .

(٢) الذي ذكره المؤلف هنا هو رأي أبي الحسن الأخفش وأبي علي والرماني ، ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٦٧ ، ويرى المبرّد والسيرافي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وعلَّلوا ظهور العامل في البدل بأنه من باب التأكيد . ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٩٥ ، والإنصاف :١٠ / ٨٣ ، والتخمير : ٢ / ١١٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٢ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨٠١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦١ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية : ٧٥ .

(٤) سورة الزخرف : من الآية : ٣٣ .

لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ بإعادة لام الجرّ ، ولولا أنَّ النيَّة بالأوَّل الطرح معنًى لما جاز ذلك ؛ لأنَّه لو كان غير مستقلّ ، ومن تمام الأوَّل كالصفة والصلة لما ساغ إدخال العامل عليه ؛ لئلَّا يؤدِّي إلى توسُّط العامل بين شيئين كالشيء الواحد ، وهو غير جائز ، ولذلك امتنع أن يقال في " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّوِيلِ وَبِالَّذِي قَامَ أَبُوهُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِالطَّوِيلِ وَبِالَّذِي [قَامَ][1] أَبُوهُ " ؛ لأنَّ كلَّ واحد من الصفة والموصوف والصلة والموصول كالشيء الواحد .

وقولنا : " مِنْ حَيْثُ المَعْنَى "[2] تنبيه على أنَّه لا يكون في حكم تنحية الأوَّل من حيث اللفظ ، لأنَّه لو نُوي بالأوَّل الطرح لفظاً ، ولم يُقيَّد به أصلاً ، لما جاز مثل : " ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ " ؛ لأنَّه إذا لم يعتدَّ بزيدٍ لم يكن للضمير في " رَأْسَه " ما يعود عليه ، ولم يسدَّ الكلام ، وكذلك قولك : " جِئْتُ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَخَاهُ زَيْداً " ، أبدلتَ " زَيْداً " من " أَخَاه " ، فلو نُوي بالأوَّل الطرح لخلت الجملة الواقعة صلةً من ضمير يعود على الموصول ، ومن أبيات الكتاب[3] :

وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا [حَاجِبَيْهِ] مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

أبدلَ " حَاجِبَيْه " من الضمير في " كَأَنَّه " ، و " مُعَيَّن " خبر كأنَّ ، و " مَا " زائدة ، فلو نُوي بالأوَّل الطرح لفظاً ، لزم الإخبار عن المثنَّى بالمفرد .

---

(١) في الأصل : " بقام " ، تحريف .

(٢) ينظر : التخمير : ٢ / ١١٧ - ١١٩ .

(٣) ١ / ١٦١ ، والبيت ينسب إلى الأعشى وليس في ديوانه . وينظر : الإفصاح : ١٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٣٩٦ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٩٧ . وفي الأصل : " صاحبيه " ، تحريف .

والشاعر يصف ثوراً وحشيّاً شبّه به بعيره في حدّته ونشاطه ، وقوله : « لهق السراة » أي : أبيض أعلى الظهر ، أسفع الخدّين ، كأنّما عُيِّن بسواد .

وقوله : " وأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الأَوَّلِ " يشير به إلى أنَّه لا يجب متابعة البدل للمبدل منه إلَّا في الإعراب وحده دون الإظهار والإضمار والتعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع[١] ، وقد صرح بذلك في قوله :

عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أَضْمَرَا

فيكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين في الأبدال الأربعة ، فتكون صُوَرُهُ ستَّ عشرةَ صورةً : " زَيْدٌ أَخُوكَ ، زَيْدٌ رَأْسُهُ ، زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، زَيْدٌ الحِمَارُ ، زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُهُ إِيَّاهَا ، ثَوْبُ زَيْدٍ سَلَبْتُهُ إِيَّاهُ " ، بعد تقدُّم ذكر زَيْد والحِمَار " لَقِيتُهُ إِيَّاهُ " ، ثمَّ من التاسعة إلى السادسة عشرة يُؤخذ الأوَّل من الأربع الأُوَل ، ويجعل مع الثواني من الأربع الثواني فيقال : " ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ ، يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُ زَيْداً إِيَّاهَا ، ثَوْبُ زَيْدٍ سَلَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ " بعد تقدُّم زَيْد والحِمَار ، " لَقِيتُ زَيْداً إِيَّاهُ " أيّ : الحِمَار ، والأوَّل من الأربع الثواني ، ويُجعل مع الثواني من الأربع الأُوَل ، فيقال : " ضَرَبْتُهُ أَخَاكَ ، زَيْدٌ قَطَعْتُهُ رَأْسَهُ ، زَيْدٌ سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ " بعد تقدُّم زَيْدٍ والحِمَار ، " لَقِيتُهُ الحِمَارَ " .

ويكونان أيضاً معرفتين كقوله[٢] تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ ونكرتين كقوله[٣] تعالى : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حَدَائِقَ﴾ وهو بدل كلّ ، وكقول كُثيِّر[٤] :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٦ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٢ . وفصل المؤلف القول فيها بعد قليل .

(٢) سورة الفاتحة : الآيتان : ٦ ، ٧ .

(٣) سورة النبأ : الآيتان : ٣١ ، ٣٢ .

(٤) البيتان في ديوانه : ٩٨ ، ٩٩ . والثاني من شواهد سيبويه : ١ / ٤٣٣ . وينظر : مجاز القرآن : ١ / ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٤ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢١١ .

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَـــزَّةَ قُيِّدَتْ بِقَيْدٍ ضَعِيفٍ عَـزَّ مِنْهَا فَضَلَّتِ/ ٩/١٤٦

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وهو بدل بعض ، ومعرفة من نكرة كقوله[١] تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْـدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللهِ﴾ ونكـرة مـن معرفـة كقولـه[٢] تعـالى : ﴿بِالنَّاصِيَـةِ * نَاصِيَـةٍ﴾ ويجرى ذلك في الأبدال الأربعة ، فتكون صُوَرُهُ أيضاً ستَّ عَشْرَةَ صورةً ، الأربعة مـن الستّ عشرة المتقدِّمة ، و" رَجُلٌ أَخٌ لَكَ ، ورَأْسٌ لَهُ ، وثَوْبٌ لَهُ ، ورَجُلٌ حِمَارٌ " ، ثمَّ من التاسعة إلى السادسة عشرة يفعل ما فعل فيما قبله ، فيقال : " زَيْدٌ أَخٌ لَكَ ، ورَأْسٌ لَهُ ، وثَوْبٌ لَهُ ، وزَيْدٌ حِمَارٌ ، ورَجُلٌ أَخُوكَ ، ورَأْسُهُ وثَوْبُهُ ، ورَجُلٌ الحِمَارُ "، ولا شرط في الأول إلَّا في بدل الظاهر من المضمر ، فإنَّه لا يُبدل منه بدل كلٍّ إلَّا من ضمير الغائب ، تقول : " ضَرَبْتُهُ زَيْداً " ، دون ضَرَبْتَنِي ، أو ضَرَبْتُك زَيْداً ؛ لئلَّا يكون المقصود بالنسبة ناقصاً في الدلالة عن غير المقصود[٣] ؛ لأنَّ ضمير المتكلِّم والمخاطب أدلُّ وأقوى من الظاهر ، بخلاف ضمير الغائب إذ ليست له تلك القوَّة في الدلالة ؛ لاحتمال توهُّم غير المرجوع إليه ، ومنه قوله[٤] تعالى : ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ وقول الفرزدق[٥] :

---

(١) سورة الشورى : من الآيتين : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة العلق : من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

(٣) جاء في شرح النيلي : ٢ / ٧٩٥ : " لا تقول : " مَرَرْتُ بِي زيدٍ " على البدل من ياء المتكلم ؛ لأن المظهر يفهم منه الغيبة ، والياء يُفهم منها الحضور ، وذلك متنافٍ " وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٥ .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢ / ٢٩٧ ، يهجو رجلاً من بلعنبر ، كان دليلاً فضَلَّ بهم ، ورواية الديوان :

عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

وبها يفوت الاستشهاد . والبيت في : الكامل : ١ / ٣٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ١٨٦ . والشاهد : " حاتم " بدل من الضمير في " جوده " .

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُـــــودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

وأجازه الأخفش[١] في ضمير المخاطب والمتكلِّم ، واستدلَّ بقوله[٢] تعالى : ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ قال : فـ "الَّذِينَ" بدل من الضمير المنصوب [في] " لَيَجْمَعَنَّكُمْ " ، وبقول الشاعر[٣] :

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا .

فجعل " حُمَيْداً " بدلاً من الياء .

وأُجيب : بأنَّ " الَّذِينَ " يحتمل الاستئناف ، و " حُمَيْداً " يحتمل الحال[٤] ، فلا حجَّة فيهما .

وأمَّا غير بدل الكلّ كبدل البعض والاشتمال ، فيُبدَل الظاهر فيه من المضمر مطلقاً ، سواء كان لمتكلِّم أو مخاطب أو غائب ، تقول : " اشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي ، واشْتَرَيْتُك نِصْفَكَ ، وأَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ ، وأَعْجَبْتُكَ عِلْمِي " ، ومنه قول الشاعر[٥] في

---

(١) ووافقه الكوفيون . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٦٥ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٦١ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٧ .
وجوّزه بعضهم إنْ أفاد معنى الإحاطة ؛ كقولهم : " أكرمتكم كبيركم وصغيرَكم " .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٢ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٥٩٧ ، من التحقيق .

(٤) يرى ابن عصفور أنه منصوبٌ على الاختصاص . ينظر : شرح الجمل : ١ / ٢٩١ .

(٥) هو العُدَيْل بن الفُرْخ ، من رهط أبي النجم العجلي ، شاعرٌ إسلامي ، هجا الحجاج وهرب منه إلى قيصر الروم ؛ فبعث به إليه بعد أن هدّده ، فمدح الحجاج بأبيات كانت السبب في العفو عنه . أخباره في خزانة الأدب : ٥ / ١٩٠ - ١٩١ .
والبيتان في مجالس ثعلب : ١ / ٢٢٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨٨ .
وشاهده إبدال " رجلي " من الياء في " أوعدني " ، وفيه وجوه أخر ؛ قيل : إن " رجلي " مفعولاً ثانياً حذف منه حرف الجر اختصاراً ، والتقدير : " لرجلي " ، وقيل : منادى على طريق الاستهزاء بالموعد ، وقيل : معطوفة على ياء المتكلم . وقوله : " الأداهم " هي القيود . " وشثنة " : غليظة .

بدل البعض :

أَوْعَدَنِي بِالقَيْدِ وَالأَدَاهِـــمِ
رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

وقول الآخر[١] في بدل الاشتمال :

ذَرِيْنِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتُنِي حِلْمِي مُضَاعَا

ولا شرط في الثاني أيضاً إلَّا في بدل النكرة من المعرفة ، فإنَّه لا يجوز إذا كان الثاني خالياً عن الفائدة كقولك : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ " ؛ لأنَّه معلوم أنَّ زيداً رَجُلٌ ، بخلاف " مَرَرْتُ بِالشَّخْصِ رَجُلٍ ، وبالدَّابَّةِ فَرَسٍ " ، وشَرَط بعضُهم[٢] أن تكون النكرة من لفظ الأوَّل ، وأن تكون موصوفة كقوله[٣] تعالى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ لتَحصُلَ الفائدة بالصفة ، قال : أَلَا تَرَى أنَّك إذا قلتَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ " ، فإنَّه لا يُفيد ، فإذا قلتَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ " ، أفاد بواسطة الصفة ، والتحقيق أنَّه إذا كان البيان حاصلاً ، فلا فرق بين أن يكون بلفظ الأوَّل أو

---

(١) البيت ينسب إلى عدي بن زيد ، وهو في ديوانه : ٣٥ ، وينسب إلى رجل من بجيلة ، وإلى رجل من خثعم ، وصحّح البغدادي نسبته إلى عدي . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٥٦ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٤ ، والأصول : ٢ / ٥١ ، والإفصاح : ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٩١ . وشاهده إبدال " حلمي " من الياء في " ألفيتُني " .

(٢) شَرَطَه البغداديون ، كما في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٦٢ . وقد مثّل سيبويه بالنكرة من المعرفة موصوفة ، قال في : الكتاب : ٢ / ٨٦ : " ... هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، على البدل ، كما قال تعالى جَدُّه : ﴿ بالناصية * ناصيةٍ كاذبةٍ ﴾ " .

(٣) سورة العلق : من الآيتين : ١٥ ، ١٦ .

دونه ، وأن تكون النكرة موصوفة أو غير موصوفة / ، وأنشد الأخفش[1] في ذلك : ١٤٦/ب

إِنَّا وَجَـــدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُوْلٍ وَلَا قِصَرِ

فـ" لَا طُول ، ولَا قِصَر " نكرتان ، وهما بدل من ساعد الضبّ ، وهو معرفة ، ولم يُنعتَا ، ولا هما من لفظ الأوَّل .

وقوله : " وَهوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ " قد تُسَمَّى أقسام البدل بحسب القسمة العقليَّة ستَّة : كلّ من كلّ ، وبعض من بعض ، وكلّ من بعض ، وبعض من كلّ ، واشتمال ، وغَلَط ، سقط الكلّ من البعض والبعض من البعض ؛ لأنَّهما لم يوجدا في كلام العرب، فثبت أربعة ، بدل الكلّ والبعض والاشتمال والغَلَط .

ويشترط في بدل البعض والاشتمال ضميرٌ يعود على المبدل منه ؛ ليربطه ، ولا يحذف إلَّا إذا كان معلوماً ، فبدل الكلّ مدلول الثاني فيه هو مدلول الأوَّل ، ولذلك تسمع النحويِّين يقولون فيه : بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، وهو أولى من قولهم: بدل الكلّ ؛ لأن " كلّاً " لا تَدخُل عليه الألف واللام[2] ؛ لأنَّه في تقدير الإضافة ، فهو معرفة بدليل انتصاب الحال عنه في قولهم : " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِماً " .

وفائدته جعل الأوَّل كالبِسَاط لذكر الثاني ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد ، وذلك كما مثّل من قوله : " جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا " وإلى هذا المثال أشار بقوله : " كَمَا تَقَدَّمَا " .

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو في : الحيوان : ٦ / ١١٢ ، ورواية قافيته : " ولا عظم " . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨٣ . و" بنو جِلَّان " ؛ حيٌّ من عَنَزة ، وهم رماةٌ ، و" ساعدُ الضَّبِّ " : ذراع يده ؛ والضَّبُّ ساعدُ جميع أفراده على مقدارٍ معيّن خِلْقةً ، لا يزيد ولا ينقص ساعدُ فردٍ من أفراده على آخر ، بخلاف سائر الحيوانات .

(٢) انظر : اللسان : (كلل) .

وبدل البعض[١] مدلوله بعض مدلول الأوّل ، وذلك كقوله[٢] تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ فـ " مَنْ " بدل من " النَّاس " ، ومدلوله بعض مدلول الناس ؛ لأنَّ الناس منهم المستطيع وغيره ، والتقدير : مَن اسْتَطَاع مِنْهُمْ، فحذف الضمير لمَّا كان معلوماً ، وقد مثّل فيه بقوله : " أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيفاً ثُلُثَيْه " ، ومثله : " ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ " .

وبدل الاشتمال بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلّيّة والبعضيّة كقولك : " سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ " ، وقوله[٣] تعالى : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود * النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾ فـ "النَّار" بدل من " الأُخْدُود " وهو النار فيه ؛ ليَحصُلَ الربطُ ، ولكنَّه حُذف للعلم .

وبدل الغلط هو المذكور بعد ذكر الأوّل غَلَطاً كقولك : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ "، أردت أن تقول : بِحِمَارٍ ، فسبقك لسانك إلى رجل ، فتداركتَه ، والأَوْلى في مثل هذا إذا حصل الغلط بذكر الأوّل أن لا يُبدَل ، ولكنَّه يُضرب عنه بـ" بَلْ " ؛ لأنَّها لترك الأوّل ، ولئلاَّ يُتوهَّم قصد الصفة إذا قلت : " رَأَيْتُ رَجُلاً حِمَاراً " ، أو ثَوْر ، أو إِبِل[٤] ، أردتَ : جَاهِلاً أو بَلِيداً ، وهو معنى قوله :

---

(١) لا تدخل الألف واللام على " بعض " أيضاً ، جاء في اللسان : (بعض) : " قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : رأيت في كتاب ابن المقفّع : " العلمُ كثيرٌ ، ولكن أَخْذُ البعضِ خيرٌ من ترك الكل " ؛ فأنكره أشدّ الإنكار وقال : الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل ؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام ، وفي القرآن العزيز : ﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾ ، قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو ؛ فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب ، وقال الأزهري : النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل ، وإنْ أبَاه الأصمعي " .

وينظر : تهذيب اللغة :

(٢) سورة آل عمران : من الآية : ٩٧ .

(٣) سورة البروج : الآيتان : ٤ ، ٥ .

(٤) هكذا في الأصل : " ثور أو إبل " وهي معطوفة على " حمار " ، وهو منصوب ، وتصحّ بتقدير : هذا رجلٌ ثورٌ ، وهؤلاء رجالٌ إبلٌ .

وَالأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ

وحاصل المستعمل من أقسامه العقليَّة أنَّه لا يخلو من أن يكون مدلول الثاني فيه هو مدلول الأوَّل أو لا ، [1]فإن كان الأوَّل فهو بدل الكلّ ، وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون بعضه أولا[1] ، فإن كان الأوَّل فهو البعض / وإن كان الثاني فلا يخلو ٢/١٤٧
من أن يكون بينه وبينه ملابسة بغير الكلّيّة والبعضيّة أو لا ، فإن كان الأوَّل فهو بدل الاشتمال ، وإلَّا فهو بدل الغَلَط .

وقد أثبت بعضهم بدل الكلّ من البعض واستدلّ بقول الشاعر[٢] :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأُجيب : بأنَّه لا يخلو من أن يقال بنصب " طَلْحَة " أو بجرِّه ، فإن نُصب فعلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، أيّ : أَعْظُمَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ ، وإن جُرَّ فعلى حذف المضاف أيضًا ، ولكنَّه ترك المضاف إليه على إعراب نفسه ، قال[٣] :

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وعلى كلا التقديرين فهو بدل كلّ ، وإذا احتمل ذلك سقط الاحتجاج به ؛ لأنَّ أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات .

وزاد بعضُهم[٤] بدل البَدَاء كقولك : " أَعْطِ زَيْداً دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ " ،

(١ ١) مكرّرٌ في الأصل ، انتقال نظر .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ١٧٦ ، من التحقيق .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٩٢ ، من التحقيق .

(٤) ممّن زاده سيبويه وجماعة من النحويين ، وأنكره المبرّد وغيره . ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣٩ ، والمقتضب: ٤ / ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ١٢٦ .

قال سيبويه : " وذلك قولك : " مررتُ برجلٍ حمارٍ " ؛ فهو على وجهٍ محالٌ ، وعلى وجهٍ حسنٌ ؛ فأمّا المحال فأنْ تعني أنّ الرجلَ حمارٌ ، وأما الذي يحسُن فهو أن تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمار مكان الرجل فتقول : " حمارٍ " ، إمّا أن تكون غَلِطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدوَ لك أنْ تُضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار ، بعد ما كنت أردت غير ذلك » .

وقوله[١] ﷺ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُها ثُلُثُهَا رُبْعُهَا إلى العُشْرِ » ومعلوم أنَّه ليس المعنى على نفي الكتابة للنصف وإثباتها لجميع بقيَّة الكسور أو نفيها عنه ، وكذلك مع الثلث وما بعده ؛ لأنَّ ذلك لشيء واحد ، فلو أُثْبتت الكتابة له أو نُفيت عنه استلزم زيادة الشيء على نفسه ، وإنَّما المعنى أنَّه-عليه السلام-لمَّا أخبر أنَّ الرجل يصلِّي الصلاة وما كتب له نصفها ، بدَا له أن يخبر بما بعده ، فأخبر أيضاً أنَّه يصلِّيها وما كُتب له ثلثُها ، وكذلك البدل فيما بعده إلى العشر[٢] ، ولو كان ذكر النصف غلطاً وما بعده مذكور بعد الغَلَط ، وبدل الغَلَط مقدَّر بـ" بَلْ " ، لزم ما ذكرنا ؛ لأنَّ التقدير يصير : بَل كُتِب لَهُ ، أو بَلْ مَا كُتِب لَهُ ، إذا جعلت بياناً لما نسب إليه النفي ، والفرق بين هذا وبين بدل الغلط أنَّ هذا مصحوب للقصد ، وبدل الغلط متخلِّف عنه ؛ لأنَّ ذكر الأوَّل في هذا بقصد المتكلِّم ، وفي الغلط بدون قصده ، وإنَّما ذُكر على جهة الغَلَط ، ثمَّ ذكر الثاني لرفع ذلك الغَلَط ، فسُمِّي بدل الغلط ؛ لأنَّه مذكور بعد الغَلَط ، لا لأنَّه في نفسه غلط ، فهو على طريقة :

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ[٣] ... ...

لأنَّ الشيء يضاف إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما ، وهو معنى قوله في آخر الباب:

وَهْوَ عَلَى المَجَازِ سُمِّيَ بِالبَدَلْ

أيّ : بِبَدِل الغَلَط ، أو أنَّ الغَلَط كان سبباً لذكره ، فأُطلق عليه إطلاقاً للسبب

---

(١) ينظر : سنن أبي داود ١ / ٢٥٣ كتاب الصلاة ، باب ما جاء في نقصان الصلاة ولفظ الحديث : « إن الرجل لَيَنْصَرِفُ وما كُتِبَ له إلا عُشْر صلاته تُسْعُها ثُمْنُها سُبْعُها سُدْسُها خُمْسُها رُبْعُها ثُلُثُها نِصْفُها » .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٤ .

(٣) البيت بتمامه :

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لاَحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ عَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ

وسبق تخريجه في الصفحة : ٥٣٦ ، من التحقيق .

على المُسبَّب ، وذلك مجازٌ .

وقد جعل بعضهم الحديث من باب العطف ، وقد حذف منه حرف العطف والمعطوف ، وأثبت معموله ، أمَّا حذف حرف العطف فكما حذف من قوله[1] :

مَالِيَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَّاتِي
صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

أيّ : صَبَائِحِي وغَبَائِقِي وقَيْلَاتِي .

وأمَّا حذف المعطوف فكما حُذف من : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾[2] أيّ : والبَرْدَ ، وأمَّا إثبات معموله ، فكما أُثبت في : ﴿والَّذِين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾[3] أيّ : وأَلْفَوا الإِيمَانَ ، والتقدير : ومَا كُتِب لَهُ ثُلُثُهَا ومَا كُتِبَ لَهُ رُبْعُها وكذلك إلى العُشْر .

* * *

وَأَبْدَلُوا الفِعْلَ مِنَ الفِعْلِ إِذَا ... كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَاكَ مِثْلَ ذَا / ١٤٧/ل
إِنَّ عَلِيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا
وَالبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الغَلَطَا ... كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْداً غَلَطَا
وَالأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ ... وَهْوَ عَلَى المَجَازِ سُمِّيَ بِالبَدَلْ

إذا ترادف الفعلان ، أو كان في الثاني معنى من الأوَّل ، جاز إبداله منه ، وهو

---

(١) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما في الخصائص : ١ / ٢٩٠ ، والبيان لابن الأنباري : ٢ / ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٤ .

والشاعر يذكر إبِلَه ، وقوله " علاتي " : جمع عَلَّة ؛ وهي ما يتعلَّل به ، وفَسَّرها بالصبائح والغبائق والقيلات ؛ أي : التي يحلبها في الصباح والمساء والقيلولة .

(٢) سورة النحل : من الآية : ٨١ .

(٣) سورة الحشر : من الآية : ٩ .

معنى قوله : " إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ " ؛ لأنَّه أعمّ من كونه مرادفاً ، أو فيه معنى منه ، إذ يصحُّ ردُّه إلى معناه ، وإنَّما اشترط ذلك في إبدال الفعل من الفعل ليتأتَّى بدل الكلّ في الأوَّل ، والاشتمال في الثاني[1] ، تقول : " مَنْ يَأْتِنِي يَمْشِ إِلَيَّ أُكْرِمْهُ " ، بالجزم على بدل الكلّ ، و" مَنْ يَضْحَكْ يَتَلأْلأْ وَجْهُهُ أُكَلِّمْهُ " ، على بدل الاشتمال ، وإن شئت رفعتَ وجعلتَه حالاً ، ولو قلت : " مَنْ يَأْتِنِي يَضْحَكُ أُكَلِّمْهُ " ، لم يجز جزم يَضْحَك ؛ لأنَّه ليس مرادفاً للأوَّل ، ولا فيه معنى منه ، ولكن يرفع في موضع الحال ، وإذا وجد شرط البدل شارك الثاني للأوَّل في إعرابه إن كان معرباً ، وفي قصد الحكاية بالقول إن كان محكيّاً ، فالأوَّل كقوله[2] تعالى : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ فـ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ بدل كلّ من ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ لأنَّه بمعناه ، فلذلك اشتركا في الجزم ، وكذلك ما أنشده من قول الراجز[3] :

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

أبدل " تُؤْخَذ " من " تُبَايِع " فشرَّك بينهما في النصب ، وهو بدل كلّ بالنظر إلى البدل وما عطف عليه ؛ لأنّ المبايعة إمَّا كره أو طوع ، وبدل بعض بالنظر إليه وحده، فلذلك عطف عليه ، لأنَّ بدل البعض لا يجري في الفعل ؛ لإفادته المصدر ، والأحداث

---

(١) إبدال الفعل بدل كل من كل ، اتّفق عليه جمهور النحاة ، وأما بدل الاشتمال ؛ فمنعه بعضهم ، وحجتهم أن الفعل لا يشتمل على الفعل . ينظر : الكتاب : ٣ / ٨٦ - ٨٧ ، والمقتضب : ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، والمساعد : ٢ / ٤٣٩ .

(٢) سورة الفرقان : من الآيتين : ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما من شواهد سيبويه : ١ / ١٥٦ ، والمقتضب : ٢ / ٦٣ . وينظر : الأصول : ٢ / ٤٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٤٢ ، وشرح النيلي : ٢ / ٨٠٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٦١ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٠٣ .

ليست ذات أجزاء ، وتقديره : إنّ عَلَيَّ قَسَماً بِاللهِ عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ كَرْهاً بِالبَيَاعِ أو تَجِيءَ طَائِعاً ، فحذف " قَسَماً " الدالّ على فعل القسم وحرف القسم ؛ فتعدّى الفعل المحذوف بنفسه ، فنصب المقسم به سادّاً مسدّ اسم " إنَّ " ، وحَذَفَ حرفَ الجرّ عن " إنّ " لأنّ حروف الجرّ تُحذَف مع " إنَّ ، وأَنَّ " قياساً .

والثاني كقوله[1] تعالى : ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً﴾.

وكثيراً ما تُبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أدلّ على المعنى المقصود من الأولى بما فيها من زيادة البيان ، وذلك كقوله[2] تعالى : ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وعِظَاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ ، وقوله[3] تعالى : ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ وقول الشاعر[4] :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

أبدل " لا تُقِيمَنَّ " من " ارْحَلْ " لأنّه أوفى بتأدية معنى الكراهة ؛ لإقامته عندهم من " ارْحَل " لدلالة " لا تُقِيمَنَّ " على طلبه عدم الإقامة بالمطابقة ، ودلالة " ارْحَل " عليه بالالتزام .

واعلم أنَّ كلَّ ما يُبدل منه فإنَّه لا يخلو من أن يكون له موضع خلاف لفظه أو لا يكون كذلك ، فإن لم يكن / فالإتباع ليس إلَّا ، مثل : " جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ ، ٩/١٤٨

---

(١) سورة يس : من الآيتين : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) سورة المؤمنون : الآيتان : ٨١ ، ٨٢ .

(٣) سورة الشعراء : من الآيتين : ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو في شرح التصريح : ٢ / ١٦٢ ، وشرح شواهد المغني : ٢ / ٨٣٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٠٧ .

ورَأَيْتُ زَيْداً سَيِّدَكَ " ، دون " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غُلَامِكَ " لأنَّ له موضعاً خلاف لفظه ، وإن كان له وهو في أحد عشر شيئاً :

اسم " إنَّ " ، واسم " لَا " لنفي الجنس ، ولذلك ترفع المعطوف عليهما ، وسيأتي ذلك.

وخبر الأفعال الناقصة ، وخبر " مَا " الحجازيَّة ، وخبر " لَا " المشبَّهة بـ" لَيْسَ "، والمنادى المضموم ، ولذلك نصب وصفه ، وسيأتي أيضاً .

والمضاف إليه صفة مشبَّهة ، والمضاف إليه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، ولذلك نصب تابعه في قوله[1] :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

والمضاف إليه مصدر فعل متعدٍّ أو لازم ، ولذلك يُنصب أو يُرفع تابعه .

والمجرور بحرف زائد ، ولذلك نصب معطوفه في قوله[2] :

---

(١) البيت ينسب إلى جابر بن رألان السِّنْبِسِيّ ، من طيء ، وينسب إلى جرير ، وليس في ديوانه ، وينسب إلى تأبط شراً ، وهو في ديوانه : ٢٤٥ (الشعر المنسوب إليه) ، وقيل : إنه مصنوع . وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٧١ ، والمقتضب : ٤ / ١٥١ . وينظر : الحلل : ١١٨ ، وهمع الهوامع : ٢/ ١٤٥ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٢١٥ . وشاهده نصب " عبد رب " بالعطف على موضع " دينار " ؛ لأن محلّه النصب ، وقيل : بإضمار فعل .

(٢) صدره :

معاوي إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

وقائله عقيبة بن هبيرة الأسدي ، شاعرٌ جاهليّ إسلاميّ ، وفد على معاوية بن أبي سفيان وشكا إليه جور عمّاله . أخباره في خزانة الأدب : ٢ / ٢٦٠ .

والبيت من شواهد سيبويه : ١ / ٦٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٨ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٤٨ ، والإنصاف : ١ / ٣٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٠٩ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٦٠ .

=

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

ورفع وصفه في قوله[1] تعالى : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ﴾ أو غير زائد نحو : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، ولذلك جاز نصب وصفه .

والفعل المضارع المرفوع بعد الفاء في الجواب مثل : " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرٌو "، لفظه رفع ، وموضعه جزم بدليل أنَّه لولا الفاء لكان مجزوماً ، وقد قرئ قوله[2] تعالى : ﴿إِنْ تُبْدُو مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ برفع " يُعَذِّب " وجزمه ؛ لأنَّ دخول الفاء في " فَيَغْفِرُ " بمنزلة دخولها على الجواب .

وتقول في اسم " إنَّ " واسم " لَا " التي لنفي الجنس : " إِنَّ زَيْداً رَأْسُهُ مَضْرُوبٌ، ولَا رَجُلَ ثَوْبُهُ مَسْلُوبٌ " ، برفع " رَأْسه ، وثَوْبه " بدلاً على الموضع ، وبنصبهما بدلاً على اللفظ .

وفي خبر " كَانَ ، ومَا ، ولَا " المشبَّهتين بـ" لَيْسَ " : " كَانَ زَيْدٌ رَئِيساً سَيِّدٌ ، ومَا زَيْدٌ رَئِيساً سَيِّدٌ ، ولَا رَجُلٌ رَئِيساً سَيِّدٌ " ، برفع "سَيِّد" ونصبه بدلاً على اللفظ والمحلّ ، ويحتمل النصب كونه خبراً بعد خبر .

وتقول في الصفة المشبَّهة : " جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ الوَجْهِ العَيْنُ " ، برفع " العَيْن "

= والبيت من قصيدة مجرورة الروي ، والشاهد أولها ، وبعده :

فَهَبْنَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِيَاعاً يَزِيْدُ أَمِيْرُهَا وأَبُو يَزِيْدِ .

ورواية النصب لسيبويه ، واعتُذر له بأن الذي أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد ، لا بقول الشاعر . وقوله : " أسجح " أي : ارْفِقْ .

(١) سورة الأعراف : من الآية : ٥٩ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٨٤ ، قرأ بالجزم : ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ بالرفع: عاصم وابن عامر . ينظر : السبعة : ١٩٥ .

وجرّها ، بدلاً من الوجه على اللفظ والمحلّ ، وفي اسم الفاعل : " زَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو رَأْسُهُ " بالجرّ على اللفظ ، والنصب على الموضع .

وفي المصدر : " يُعْجِبُنِي صَوْتُ زَيْدٍ أَخِيكَ وأَخُوكَ " .

وفي المجرور بالحرف : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وأَخَاكَ " جرّاً ونصباً على اللفظ والمحلّ .

وفي الفعل المضارع : " إِنْ يَقُمْ عَمْرٌو فَيَقُومُ زَيْدٌ يَنْهَضْ أَخُوهُ " رفعاً وجزماً .

ويظهر ممّا ذكرناه أنّ هذه الأشياء ستّة أقسام :

قسم منصوب اللفظ مرفوع المحلّ ، وهو خمسة اسم " إِنَّ " ، واسم " لَا " التي لنفي الجنس ، وخبر الأفعال الناقصة ، وخبر " مَا " الحجازيّة ، وخبر " لَا " المشبّهة بـ" لَيْسَ " .

وقسم مضموم اللفظ منصوب المحلّ ، وهو المنادى المضموم إلّا أنّ البدل منه حكمه حكم المستقلّ وسيأتي .

وقسم مجرور اللفظ منصوب المحلّ ، وهو [المضاف إليه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال][1] .

وقسم مجرور اللفظ منصوب المحلّ أو مرفوعه ، وهو إتيان المضاف إليه مصدرٌ ، [أو صفةٌ مشبّهة][2] ، والداخل / عليه حرف جرٍّ زائد أو غيره . ١٤٨/ب

---

(١) في الأصل : " المنادى المضموم صفة مشبهة " ، وهو انتقال نظر من الناسخ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، والمؤلف ذكر موضعين هنا ؛ الأول : مجرور اللفظ منصوب المحل ؛ وهو المضاف إليه مصدر الفعل المتعدي ، مثل : " يعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو " ، والآخر : مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وهو المضاف إليه مصدر الفعل اللازم ، مثل : " يعجبني قيامُ زيدٍ " ، وكذلك في الصفة المشبهة فالمضاف إليها مجرور اللفظ مرفوع المحل ، مثل : " هذا حسنُ الوجهِ " . مستفاد من شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٥٢ - ٢٥٥ ، ذكر بعض هذه المواضع في باب العطف .

وقسم مرفوع اللفظ مجزوم المحلّ وهو المضارع المرفوع بعد فاء الجزاء .

فإذا أُبدل من شيء من ذلك جاز البدل فيه تارة على اللفظ ، وأخرى على المحلّ مثل : " يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ أَخِيكَ عَمْراً " ، وإن شئت " أَخُوك " إلَّا في أربعة مواضع :

الأوَّل : بدل المنادى المضموم ، فإنَّه إذا كان مضافاً نحو : " يَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو "، فإنه يُبدل على المحلّ دون اللفظ ؛ لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل ، وحرف النداء إذا ولي المضاف لا يَرفع ، وإذا كان غير مضاف فإنَّه يُبدل على اللفظ دون المحلّ؛ لأنَّه هو المقصود بحرف النداء .

الثاني : بدل الاسم الواقع بعد " إلَّا " من اسم مجرور بحرف جرٍّ لا يُزاد في الإثبات ، مثل : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلَّا زَيْدٌ " ، بالرفع على المحلّ دون الجرّ على اللفظ ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى زيادة ما زيد للنفي في الإثبات ؛ لأنّ ما بعد " إلَّا " الواقعة بعد النفي مثبتٌ .

الثالث : بدله من مبنيّ " لَا " لنفي الجنس مثل : " لَا أَحَدَ فِيهَا إلَّا زَيْدٌ " ، بالرفع على الموضع .

الرابع : بدله من خبر " مَا " الحجازيَّة مثل : " مَا زَيْدٌ شَيْئاً إلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ "، بالرفع أيضاً ؛ لئلَّا يُؤدِّي إلى إعمال ما عمل للنفي في الإثبات لو نصب ، أو إلى التناقض فيهما ، إذ يصير منفيّاً باعتبار " مَا " ، مثبتاً لوقوعه بعد " إلَّا " بعد الإثبات ، وقد تقدَّم بيانه في الاستثناء .

وقوله :

والبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الغَلَطَا ... ... إلى آخره

تقدَّم الكلام عليه ، والأجود فيه أن يُضرَب عنه بـ" بَلْ " ؛ لأنَّها لترك الأوَّل ، ولئلَّا يُتوهَّم الوصف إذا قيل : " رَأَيْتُ رَجُلاً حِمَاراً " ؛ أيّ : بليداً ، وقد تقدَّم أيضاً ، فإذا قيل : " بَلْ حِمَاراً " ، زَالَ التوهُّم .

* * *

الفهـــــارس

٢٩٥

دليل الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية ٨٠١ - ٨٣٨

٢ - فهرس الأحاديث النبوية ٨٣٩ - ٨٤٠

٣ - فهرس الأمثال وأقوال العرب ٨٤١ - ٨٤٧

٤ - فهرس الأشعار ٨٤٨ - ٨٧٣

٥ - فهرس الأرجاز ٨٧٤ - ٨٨٣

٦ - فهرس أمثلة النحاة ٨٨٤ - ٩١٢

٧ - فهرس الأعلام ٩١٣ - ٩٢٠

٨ - فهرس القبائل والطوائف والجماعات ٩٢١ - ٩٢٣

٩ - فهرس الأماكن والبلدان ٩٢٤ - ٩٢٦

١٠ - فهرس مصطلحات العروض والقافية ٩٢٧ - ٩٢٨

١١ - فهرس المصادر والمراجع ٩٢٩ - ٩٦٨

١٢ - فهرس تفصيل أبواب الكتاب ومسائله ٩٦٩ - ١٠١٥

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ الحمد لله ﴾	١	٨٧
﴿ مالك يوم الدين ﴾	٤	١٤ ، ٤٤٨
﴿ إياك نعبد ﴾	٥	٦٠٧ ، ٦١٢
﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾	٦	١٣ ، ٧٣٨ ، ٧٨٤
﴿ الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾	٧	٣٤، ٥١٦، ٦٧٥، ٧٨٤

سورة البقرة

﴿ سواء عليهم ءأنذرتهم ﴾	٦	٧٦٢
﴿ اشتروا الضلالة بالهدى ﴾	١٦	٢٩٠
﴿ الآن جئت بالحق ﴾	٧١	٥٤٧
﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾	١٩	٤٩٠ ، ٤٩٣
﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾	٢٠	٢٩٠
﴿ لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة ﴾	٢٦	٦٣٢
﴿ أنبؤني بأسماء هؤلاء ﴾	٣١	٤١٦
﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾	٣٥	٧٦٩ ، ٧٧٦
﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾	٣٦	٤٥٧
﴿ إنه هو التواب الرحيم ﴾	٣٧	٦٠٢
﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾	٤٢	٢٤٣
﴿ ذلكم خير لكم ﴾	٥٤	٦٥٧
﴿ ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة ﴾	٥٨	٧٤٨
﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾	٦٠	٧٧٧
﴿ اثنتا عشرة عيناً ﴾	٦٠	٤٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولا تعثوا في الأرض ﴾	٦٠	٤٧١
﴿ اهبطوا مصراً ﴾	٦١	٣٦٢
﴿ يأمركم ﴾	٦٧	١٢٩
﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ﴾	٦٨	٢٢٦
﴿ عوان بين ذلك ﴾	٦٨	٢٦ ، ٧٣١
﴿ قال لان ﴾	٧١	١٠٣
﴿ فهي كالحجارة أو أشد قسوة ﴾	٧٤	٧٥٨
﴿ إن هم إلا يظنون ﴾	٧٨	٤١٠
﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً لما معهم ﴾	٨٩	٤٦٧
﴿ أن يكفروا بما أنزل الله بغياً ﴾	٩٠	٤٩٠
﴿ وهو الحق مصدقاً لما معهم ﴾	٩١	٤٧٠
﴿ واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم ﴾	٩٣	٦٩٠
﴿ ولن يتمنّوه أبداً ﴾	٩٥	٢٣٢
﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ﴾	١٠٢	٣٠٧
﴿ على الملكين ببابل هاروت وماروت ﴾	١٠٢	٧٤١
﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ﴾	١٠٢	٤٠٣
﴿ حسداً من عند أنفسهم ﴾	١٠٩	٣٧
﴿ إلا من سفه نفسه ﴾	١٣٠	٤٧٨
﴿ وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ﴾	١٣٣	٧٤١
﴿ ملة إبراهيم حنيفاً ﴾	١٣٥	٤٦١
﴿ آمنا بالله ﴾	١٣٦	٤٢٨
﴿ صبغة الله ﴾	١٣٨	٤٢٨
﴿ أأنتم أعلم أم الله ﴾	١٤٠	٦٦٢
﴿ جعلناكم أمة وسطاً ﴾	١٤٣	٤٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾	١٤٤	٢١٨
﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم ﴾	١٥١	٢٠
﴿ كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ﴾	١٦٧	٤١٥
﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾	١٨٤	٣٤١ ، ٧٧٧
﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾	١٨٤	٢٣٠
﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾	١٨٥	٥٣٧
﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾	١٨٦	٢١٢
﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾	١٨٧	٢٨٢
﴿ أتموا الصيام إلى الليل ﴾	١٨٧	٢٨١
﴿ ولكن البر من إتقى ﴾	١٨٩	٦٩٠
﴿ ولا تلقوا بايديكم إلى التهلكة ﴾	١٩٥	٢٩١
﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾	١٩٦	٧٥٠
﴿ ففدية من صيامٍ أو صدقة أو نسك ﴾	١٩٦	٧٥٨
﴿ تلك عشرة كاملة ﴾	١٩٦	٥١٠
﴿ الحج أشهر معلومات ﴾	١٩٧	١٨٥، ١٩٧، ٤٣٩
﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾	١٩٧	٦٣٢
﴿ فإذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	١٨٦
﴿ واذكروه كما هداكم ﴾	١٩٨	٢٨٥
﴿ آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ﴾	٢٠١	٧٧٨
﴿ في أيام معدودات ﴾	٢٠٣	١٨٥
﴿ يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾	٢٠٧	٤٩٠ ، ٤٩٣
﴿ وقضي الأمر ﴾	٢١٠	٥٤٣
﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾	٢١٧	٧٧٣
﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾	٢١٩	٦٣٥
﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾	٢٢٠	٦٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فأتو حرثكم أنى شئتم ﴾	٢٢٣	٢١٨
﴿ ذلك يوعظ به من كان منكم ﴾	٢٣٢	٦٥٧
﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾	٢٣٣	٢٣٠
﴿ إلاَّ أن يعفون ﴾	٢٣٧	٢٥٥
﴿ من قبل أن تمسوهن ﴾	٢٣٧	٤٤٥
﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾	٢٤٥	١٣٣ ، ٦٣٢
﴿ فشربوا منه إلا قليل ﴾	٢٤٩	٥١٧
﴿ وانظر إلى العظام كيف ننشزها ﴾	٢٥٩	١١٧
﴿ ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ﴾	٢٦٠	٤١٣
﴿ رئاء الناس ﴾	٢٦٤	٤٩٣
﴿ فنعما هي ﴾	٢٧١	٣٢ ، ٦٣٢
﴿ وما تنفقوا من خير يوف إليكم ﴾	٢٧٢	٢١٤
﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾	٢٧٤	٦٥٠
﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى ﴾	٢٧٥	٣٨٦
﴿ أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾	٢٨٢	٩ ، ٢٢٥
﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهن مقبوضة ﴾	٢٨٣	٧٥١
﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾	٢٨٤	٧٩٦
﴿ كل ءامن ﴾	٢٨٥	٥٨
﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾	٢٨٥	٣٨٠ ، ٧٧٥

سورة آل عمران

﴿ وأخر متشابهات ﴾	٧	١٤١
﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم﴾	١٨	٢٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾	٣١	٢٢٤
﴿ أنى لك هذا ..... هو من عند الله ﴾	٣٧	٢١٨
﴿ من أنصاري إلى الله ﴾	٥٢	٢٨١
﴿ تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ﴾	٦٤	٤٤
﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط ﴾	٧٩	٤٧١
﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾	٩٧	٤٧٠
﴿ و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾	٩٧	٧٨٩
﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾	١٠٣	٤٠ ٠
﴿ ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾	١٠٧	٧٢١
﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾	١٢٣	٢٠٧، ٣٧٣، ٣٧٤
﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم ﴾	١٢٨	٢٤٥
﴿ وأنتم الأعلون ﴾	١٣٩	١٧٩
﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾	١٥٤	٤٥٨
﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾	١٥٩	٧٣
﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾	١٦٦	٦٤٩
﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين ﴾	١٧٩	٢٣٨
﴿ ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾	١٨٠	٤٠٨ ، ٥٩١
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	١٨٥	٥٥٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾	١	٤٨٧
﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾	١	٧٧٣
﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾	٢	٢٨١
﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾	٣	٣٤٥ ، ٦٣١
﴿ ولأبويه لكل واحدٍ منهما السدس ﴾	١١	٥٩١ ، ٥٩٣
﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ﴾	١٩	٢٢٤
﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾	٢٢	٥٠٦ ، ٦٣١
﴿ أرسلناك للناس رسولاً ﴾	٢٥	٤٧١
﴿ فإن أطعنكم فلا تبغون عليهن سبيلاً ﴾	٣١	٢٢٤
﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾	٣٤	٦٦٤
﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾	٤٣	٤٥٧ ٠
﴿ أم يحسدون الناس على ما ءاتاهم الله من فضله ﴾	٥٤	٣٧
﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾	٥٨	٧٧٧
﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾	٦٦	٥١٨
﴿ فانفروا ثباتاً ﴾	٧١	١٨٥
﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾	٧٣	٢٤٠ ، ٦١٧
﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾	٧٨	٢١٨ ، ٢٢١
﴿ قل كل من عند الله ﴾	٧٨	٤٤٨
﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾	٩٠	٤٥٩
﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾	٩٥	٥١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾	١٢٥	٣٩٨
﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾	١٥٥	٧٣
﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾	١٦٠	٢٨٨
﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾	١٦٤	٤٢٢
﴿ مالهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾	١٥٧	٥٠٦ ، ٥٢٥
﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾	١٧٦	٥٨٥
﴿ إن امرؤ هلك ﴾	٢١٦	٨٦

سورة المائدة

﴿ غير محلي الصيد ﴾	١	٦٨١
﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾	٣	٦٦٥
﴿ ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾	٣	١٥
﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾	٦	٢٨١ ، ٢٩٠
﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾	٨	٥٩١ ، ٥٩٣
﴿ ما جاءنا من بشير ﴾	١٩	٢٨٠
﴿ اذهب أنت وربك فقاتلا ﴾	٢٤	٧٦٩
﴿ أريد أن تبوء بإثمي وإثمك ﴾	٢٩	٢٣٠
﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾	٣٢	٢٧٩ ، ٤٩٥
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾	٣٨	١١٤، ١٤٩، ٦٦٥
﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ﴾	٥٤	٢٢٤
﴿ لولا ينهاهم الربانيون والأحبار ﴾	٦٣	٢٢٨
﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾	٦٤	١٦٦
﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾	٧١	٢٣١
﴿ على لسان داود وعيسى بن مريم ﴾	٧٨	١٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هديٌ بالغ الكعبة ﴾	٩٥	٦٧٩
﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾	٩٥	٧٤١
﴿ لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾	١١٥	٤٢٤
﴿ إن تعذبهم فإنهم عبادك ﴾	١١٨	٢٢٤
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	٩ ، ٩٣ ، ٦٧٧
سورة الأنعام		
﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾	١	٤١٣
﴿ لولا أنزل عليه ملك ﴾	٨	٢٢٨
﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم ﴾	١٢	٧٨٦
﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾	٢٧	٦٤ ، ٢٤٢
﴿ وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ﴾	٣٥	٢٢٤
﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ﴾	٣٨	٧٠٩
﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾	٤٨	٥٢١
﴿ ولتستبين سبيل المجرمين ﴾	٥٥	١٦
﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾	٥٩	٣٥٠
﴿ ينجيكم منها ومن كل كرب ﴾	٦٤	٧٧١
﴿ حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾	٦٨	٦٧٤
﴿ قال أتحاجوني ﴾	٨٠	٦١٧
﴿ ما [لم] تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾	٩١	٧٦٩
﴿ ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾	٩١	٢٢٨
﴿ فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾	٩٥	٧٧٨
﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾	١٠٩	٢٨٨ ، ٣١٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾	١٠٩	٣٩٧
﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾	١٢١	٣٢٨
﴿ وما ربك بغافل عما يعلمون ﴾	١٣٢	٢٩١
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾	١٣٧	٦٩٣
﴿ خالصة لذكورنا ﴾	١٣٩	٤٦٤
﴿ آلذكرين حرم أم الأنثيين ﴾	١٤٣	٦٦٣
﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾	١٤٨	٧٦٩
﴿ قل هلم شهداءكم ﴾	١٥٠	١٠٣
﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾	١٥١	٢٧٩
﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٦٢٥
﴿ ورفع بعضكم فوق بعض درجات ﴾	١٦٥	٥٨ ، ٦٩٢

سورة الأعراف

﴿ المص ﴾	٢١١	٣٧٧
﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون ﴾	٤	٦٩١ ، ٧٥٣
﴿ بدت لهما سوآتهما ﴾	٢٢	١٩١
﴿ يواري سوآتكم ﴾	٢٦	١٩١
﴿ ومن فوقهم غواش ﴾	٤١	٣٥٣
﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا ﴾	٤٣	١٤
﴿ لقد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾	٤٣	٣٢٢
﴿ وإذا صُرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار ﴾	٤٧	٤٤١
﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾	٥٣	٢٤٠
﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾	٥٦	٤٧٥ ، ٦٧٦
﴿ سقناه لبلد ميت ﴾	٥٧	٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه ﴾	٥٩	٣٢٢
﴿ مالكم من إله غيره ﴾	٥٩	٢٨٠، ٥٥٦، ٧٩٦
﴿ وإلى عاد أخاهم هوداً ﴾	٦٥	٧٤١
﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾	٧٥	٧٨٢
﴿ مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾	١٣٢	٢١٥
﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا ﴾	١٣٧	٤٤
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾	١٥٥	٣٩١
﴿ ورحمتي وسعت كل شيء ﴾	١٥٦	٣٨٧
﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً ﴾	١٦١	٧٤٩
﴿ أيان مرساها ﴾	١٨٧	٢١٧
﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾	١٩٣	٧٦٢
﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها ﴾	١٩٥	٧٦٦
سورة الأنفال		
﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾	٢٥	٢٦٠
﴿ إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾	٣٢	٦٠٢
﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾	٣٣	٢٣٧ ، ٢٣٨
﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾	٤١	٦٥٠
﴿ فإما تثقفنهم في الحرب ﴾	٥٧	٢٥٨
﴿ هو الذي أيدك بنصره ﴾	٦٢	١٨
سورة التوبة		
﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾	٦	٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾	٨	٥١٠
﴿ أم حسبتهم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾	١٦	٢١٠ ، ٢٤٢
﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾	٢٥	٣٧٤ ، ٤٣٥
﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾	٢٥	٤٧١
﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾	٣٨	٢٧٩
﴿ لا تحزن إن الله معنا ﴾	٤٠	٣٠١
﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾	٦٩	٦٣٠
﴿ قد نبأنا الله من أخباركم ﴾	٩٤	٤١٦
﴿ لا تعلمهم نحن نعلمهم ﴾	١٠١	٤١٢
﴿ لا تقم فيه أبداً ﴾	١٠٨	٢١٢
﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾	١٠٨	٢٧٧
﴿ والناهون عن المنكر ﴾	١١٢	١٧٩
﴿ كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾	١١٧	٥٨١
﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنّوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	١١٨	٧٤٨
﴿ فلولا نفر ﴾	١٢٢	٢٠٧
﴿ هل يراكم من أحد ﴾	١٢٧	٢٨٠
سورة يونس		
﴿ قال يا قوم اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾	٢٠ ، ٢١	٧٩٤
﴿ أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً ﴾	٢٤	٧٥٧
﴿ كأن لم تغن بالأمس ﴾	٢٤	٩٧
﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾	٢٧	٢٩١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هنالك تبلوا كل نفس ما أسلفت ﴾	٣٠	٦٥٩
﴿ لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه ﴾	٣٧-٣٨	٧٦٦
﴿ فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون ﴾	٤٦	٧٥٣
﴿ فبذلك فليفرحوا ﴾	٥٨	٢٠٥
﴿ ولا يحزنك قولهم ﴾	٦٥	٤١٨
﴿ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ﴾	٧١	٥٠٠
﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ﴾	٩٨	٦٩٠
سورة هود		
﴿ أنلزمكموها ﴾	٢٨	٦٠٩ ، ٦١٠
﴿ وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن ﴾	٣٦	٢٣٢
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	٥٢٥
﴿ وغيض الماء ﴾	٤٤	٥٤١
﴿ ألا إن ثموداً كفروا ربهم ﴾	٦٨	٣٧٠
﴿ قبضته ﴾	٧٢	٤٦٥
﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾	٧٨	٦٠١
﴿ فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾	٨١	٥١٩
﴿ وجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل ﴾	٨٢	٧٤٩
﴿ ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ﴾	٩٥	٣٧٠
سورة يوسف		
﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾	٤	١٧٨
﴿ جاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾	١٦	٤٥٨
﴿ وجاءوا على قميصه بدم كذب ﴾	١٨	٦٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ دراهم معدودة ﴾	٢٠	٣٤٨
﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾	٢٠	٦٣٨
﴿ وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت ﴾	٢٦	٢٢٤
﴿ وقالت اخرج ﴾	٣١	١٤٠
﴿ حاش الله ﴾	٣١	٥٣٣
﴿ فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾	٣٢	٦٥٧
﴿ ولئن لم يفعل ما آمره به ليسجنن وليكوناً من الصاغرين ﴾	٣٢	٣٢٤
﴿ إني أراني أعصر خمراً وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً ﴾	٣٦	١٠٧ ، ٤٠٦
﴿ ذلكما مما علمني ربي ﴾	٣٧	٦٥٧
﴿ يا صاحبي السجن ﴾	٣٩	٦٨٢
﴿ أنا أنبئكم ﴾	٤٥	٦٢١
﴿ وقال لفتيته ﴾	٦٢	١٥٨
﴿ هذه بضاعتنا ردت إلينا ﴾	٦٥	٥٤٢
﴿ وأنا به زعيم ﴾	٧٢	٤١٣
﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾	٧٦	٢٤
﴿ إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ﴾	٧٧	٢٢٤
﴿ يا أيها العزيز ﴾	٧٨	٦٣٦
﴿ اسئل القرية ﴾	٨٢	٦٨٩
﴿ قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾	٨٥	٣١٤ ، ٣٢٦
﴿ وأعلم من الله مالا تعلمون ﴾	٨٦	٢٠٧
﴿ إنه من يتقي ويصبر ﴾	٩٠	٢٤٩
﴿ قالوا تالله لقد آثرك الله علينا ﴾	٩١	٣٢٢
﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه ﴾	٩٦	٢١١
﴿ ادخلوا مصر ﴾	٩٩	٣٦٢ - ٣٦٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك ﴾	١٠٢	٦٥٧

سورة الرعد

﴿ المر ﴾	١	٣٧٧
﴿ كل يجري لأجل مسمى ﴾	٢	٢٨٨ ، ٧١٥
﴿ ولكل قوم هاد ﴾	٧	١٣٥
﴿ يحفظونه من أمر الله ﴾	١١	٢٨٠
﴿ قل من رب السموات والأرض ﴾	١٦	٧
﴿ قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ﴾	١٦	٧٦٦
﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم ﴾	٢٣	٧٦٩
﴿ مالهم من الله من واق ﴾	٣٤	١٣٥
﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾	٣٥	٢٨٣
﴿ كفى بالله شهيداً ﴾	٤٣	٢٩١

سورة إبراهيم

﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾	٩	٣١٠
﴿ ويسقى من ماء صديد ﴾	١٦	٧٤١
﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾	٢٢	٣١١
﴿ ولا تحسبن الله غافلاً ﴾	٤٢	٢٥٧

سورة الحجر

﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾	٢	٢٩٣ ، ٢٩٧
﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾	٤	٤٦٧
﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	٣٠	٧٢٥
﴿ من أنبأك هذا ﴾	٥١	٤١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فبم تبشرون ﴾	٥٤	٦١٧
﴿ فسبح بحمد ربك ﴾	٩٨	٧
سورة النحل		
﴿ أتى أمر الله ﴾	١	٣٧٦
﴿ [ما عبدنا من دونه من شيء] نحن ولا آباؤنا ﴾	٣٥	٧٦٩
﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾	٥١	٧٠٨
﴿ وما بكم من نعمة ﴾	٥٣	٦٤٨
﴿ وضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً ﴾	٧٥	٣٩٨
﴿ سرابيل تقيكم الحر ﴾	٨١	٧٩٢
﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾	٩١	٧١٨
﴿ وما عند الله باق ﴾	٩٦	١٣٥
﴿ وإن ربك ليحكم بينهم ﴾	١٢٤	٢٠٦
سورة الإسراء		
﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾	١	٢٧٨
﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾	١٣	٥٥٠ ، ٥٥٧
﴿ ويخرج له يوم القيامة كتاباً ﴾	١٣	٥٤٩
﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولائك كان عنه مسؤلاً ﴾	٣٦	٥٥١
﴿ فسينغضون إليك رءوسهم ﴾	٥١	٤٧٣
﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً ﴾	٥٢	٤٠٣
﴿ أأسجد لمن خلقت طيناً ﴾	٦١	٤٥٦
﴿ وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً ﴾	٧٦	٢٣٣
﴿ وننزل من القرآن ﴾	٨٢	٢٠٧
﴿ لو أنتم تملكون ﴾	١٠٠	٦٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يخرون للأذقان ﴾	١٠٧	٢٨٧
﴿ أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٢١٤، ٦٣٦
سورة الكهف		
﴿ أن لهم أجراً حسناً ماكثين فيه ﴾	٢، ٣	٦٩٠
﴿ لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً ﴾	١٢	٤٠٤
﴿ إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى ﴾	١٣	٧٥٤
﴿ وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود ﴾	١٨	٣
﴿ ولا تقولن لشيء ﴾	٢٣	٢٥٧
﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	٧٢٩
﴿ وما أظن الساعة قائمة ﴾	٣٦	٤١١
﴿ إن ترن أنا أقل منك مالاً وولداً ﴾	٣٩	٦٠١، ٦٠٣
﴿ ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ﴾	٥٣	٤١١، ٥٠٦
﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾	٦٣	٧٨٥
﴿ فوجدا عبداً من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً ﴾	٦٥	٢٤
﴿ لمساكين يعملون في البحر ﴾	٧٩	٣٤٨
﴿ فكان أبواه مؤمنين ﴾	٨٠	١٦٣
﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾	٩٦	٥٨٥
﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾	٩٩	٣٩٨
﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾	١٠٣	٤٨٠، ٤٨١
﴿ لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ﴾	١٠٩	٢٥
﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾	١٠٩	٣٣
سورة مريم		
﴿ كهيعص ﴾	١	١٠٦، ٣٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ اشتعل الرأس شيباً ﴾	٤	٤٨٢ ، ٤٨٥
﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ﴾	٥	٢٢٧
﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾	١٧	٤٥٦
﴿ يوم يبعث حياً ﴾	١٨	٤٧١
﴿ كذلك قال ربك ﴾	٢١	٦٥٧
﴿ وهزي إليك بجذع النخلة ﴾	٢٥	٢٩١
﴿ فإما ترين من البشر ﴾	٢٦	٢٥٨
﴿ فلن أكلم اليوم إنسياً ﴾	٢٦	٢٣٢
﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾	٦٤	١٩٩
﴿ هل تعلم له سمياً ﴾	٦٥	٧٨
﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾	٦٩	٦٣٦
﴿ كان على ربك حتماً مقضياً ﴾	٧١	٣٠٧
﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾	٩٥	٧٢٥

سورة طـــه

﴿ يعلم السر وأخفى ﴾	٧	١٦٢
﴿ أو أجد على النار هدى ﴾	١٠	١٣٧
﴿ وما تلك بيمينك ﴾	١٧	٦٣٢ ، ٦٣٥
﴿ واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي ﴾	٣٠	٧٤٢
﴿ لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب ﴾	٦١	٧٥١
﴿ إن هذان لساحران ﴾	٦٣	١٥٦ ، ٦٥٨
﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾	٧١	٣١٠
﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾	٧٢	٦٢٥
﴿ ولا تطغوا فيحل عليكم غضبي ﴾	٨١	٢٤٠
﴿ وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ﴾	٨٢	٧٥٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾	٩١	٢٣٢
﴿ فقبضت قبضة من أثر الرسول ﴾	٩٦	٦٩٢
﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً ﴾	١١٢	٢٢٥
﴿ فإما يأتينكم مني هدى ﴾	١٢٣	٢٥٨
﴿ وامر أهلك بالصلاة ﴾	١٣٢	٣٩١
سورة الأنبياء		
﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾	٣	٣٨٤
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	٥١٢ ، ٥١٥
﴿ كل نفسٍ ذائقة الموت ﴾	٣٥	٦٧٩
﴿ تالله لأكيدن أصنامكم ﴾	٥٧	٣١٤
﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾	٦٥	٤٠٣
﴿ ونجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث إنهم كانوا قوم سوءٍ فاسقين ﴾	٧٤	٦٩٠
﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾	٧٧	٢٨٠
﴿ وكذلك نجزي المؤمنين ﴾	٨٨	٥٤٩
﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾	١٠٩	٧٦٣
سورة الحج		
﴿ فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة ﴾	٥	٧٥٢
﴿ ثاني عطفه ﴾	٩	٦٨٠
﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ﴾	٢٢	٤٩٠
﴿ ثم ليقضوا تفثهم ﴾	٢٩	٢١٢
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٢٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فإنها من تقوى القلوب ﴾	٣٢	٦٩٢
﴿ المقيمي الصلاة ﴾	٣٥	٦٨٢
﴿ لهم قلوب لا يعقلون بها ﴾	٤٦	٣٩٥
﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾	٤٦	٥٨٢
﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾	٦٣	٧٥١
﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ﴾	٧٣	٢٣٢
سورة المؤمنون		
﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ﴾	١٤	٧٥١
﴿ تنبت بالدهن ﴾	٢٠	٢٨٩ ، ٥٤٦
﴿ عليها وعلى الفلك تحملون ﴾	٢٢	٧٧١
﴿ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك ﴾	٢٨	٣٠٦
﴿ نموت ونحيى ﴾	٣٧	٧٤٩
﴿ عما قليل ﴾	٤٠	٧٣ ، ٧٤
﴿ بل قالوا مثل ما قال الأولون * قالوا أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أإنا لمبعوثون ﴾	٨١ - ٨٢	
سورة النور		
﴿ فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾	٢	٤٢٣
﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾	٤	٤٢٤
﴿ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً ﴾	١٢	٢٢٨
﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ﴾	١٣	٢٢٨
﴿ أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾	٣١	٦٦٥
﴿ يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾	٣٥	٥٢٠ ، ٧٤١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾	٤٥	٦٣٢
﴿ ومنهم من يمشي على أربع ﴾	٤٥	٦٣٢
﴿ وأقسموا با لله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ﴾	٥٣	٣٢٧
﴿ ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ﴾	٥٨	٢١٢
﴿ ثلاث عورات لكم ﴾	٥٨	١٩٢
سورة الفرقان		
﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾	٢٥	٢٩٠
﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت ﴾	٥٨	٣٠٦
﴿ أنسجد لما تأمرنا ﴾	٦٠	٦٢٥
﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ﴾	٦٨	٢٢٠، ٦٣٢، ٧٩٣
سورة الشعراء		
﴿ طسم ﴾	١	٣٧٧
﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾	٤	٦٧٦ ، ٧١٧
﴿ ولهم علي ذنب ﴾	١٤	٣٠٧
﴿ أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ﴾	١١١	٤٦٠
﴿ أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين ﴾	١٣٢ ، ١٣٣	٧٩٤
﴿ وتنحتون من الجبال بيوتاً ﴾	١٤٩	٤٥٦
﴿ وإني لعملكم من القالين ﴾	١٦٨	١٧٩
﴿ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾	١٩٧	٥٨٢
سورة النمل		
﴿ طس ﴾	١	٣٧٨
﴿ من لدن حكيم عليم ﴾	٦	٢٦٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولّى مدبراً ﴾	١٠	٤٧١
﴿ فتبسم ضاحكاً ﴾	١٩	٤٧١
﴿ وجئتك من سبأ بنبأ يقين ﴾	٢٢	٣٧٠
﴿ ألا يا اسجدوا ﴾	٢٥	٦٤
﴿ اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ﴾	٢٨	١٥
﴿ والأمر إليك ﴾	٣٣	٢٧١
﴿ أيكم يأتيني بعرشها ﴾	٣٨	٦٣٦
﴿ أنا آتيك به ﴾	٣٩	٦٠٧
﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب ﴾	٤٠	١٠٧
﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون ﴾	٧٢	٢٨٧
﴿ أخرجنا لهم دابة من الأرض ﴾	٨٢	٢٥٦
﴿ صنع الله ﴾	٨٨	٤٢٨

سورة القصص

﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون ﴾	٥	٤٤
﴿ اسلك يدك في جيبك ﴾	٣٢	١٦٦
﴿ فذانك برهانان من ربك ﴾	٣٢	٦٥٧
﴿ وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر ﴾	٤٤	٦٨٥
﴿ شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾	٦٢	٤١٠
﴿ ما إن مفاتحه ﴾	٧٦	٣٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وخسفنا به وبداره الأرض ﴾	٨١	٧٧١
سورة العنكبوت		
﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ﴾	١٤	٥٠٩ .
﴿ وارجو اليوم الآخر ﴾	٣٦	٧
سورة الروم		
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٤	٤٤٦ ، ٦٨٨
﴿ ينصر من يشاء وهو العزيز الحكيم ﴾	٥	٤٢٩
﴿ وعد الله لا يخلف الله وعده ﴾	٦	٤٢٩
﴿ واختلاف ألسنتكم ﴾	٢٢	١٩
﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون﴾	٣٦	٢٢٥
﴿ ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون ﴾	٥١	٣٢٣
سورة لقمان		
﴿ وفصاله في عامين ﴾	١٤	٣١٠
سورة السجدة		
﴿ أم يقولون افتراه بل هو الحق من ربك ﴾	٣	٤٩٣ ، ٧٦٥
سورة الأحزاب		
﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾	١٠	٤٢٣
﴿ هلم إلينا ﴾	١٨	١٠٣
﴿ صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾	٢٣	٢٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً ﴾	٣٠	٦٥٧
﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾	٣٣	٢٨٧
﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﴾	٤٠	٧٦٤
﴿ وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾	٤٩	٤٢٣
﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾	٥٦	٢١
سورة سبأ		
﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾	٦	٤١٢ ، ٦٠٢
﴿ كل ممزق ﴾	٧	٥٧٠
﴿ لقد كان لسبأ في مساكنهم ﴾	١٥	٣٦٩
﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾	٢٤	٧٥٧
﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾	٢٨	٤٦١
﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾	٣١	٢٦٦
﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾	٣٣	٤٤٨ ، ٦٧٢
سورة فاطر		
﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾	١	٣٤٤ .
﴿ هل من خالق غير الله ﴾	٣	٢٨٠
﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾	١٠	٤٣ ، ٦٩٨
﴿ ومن كل تأكلون لحماً طرياً ﴾	١٢	٦٩٢
﴿ يجري لأجل مسمى ﴾	١٣	٢٨٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وما أنت بمسمع ﴾	٢٢	٦٠٨
﴿ ومن [الناس] والدواب والأنعام ﴾	٢٨	٣٤٨
﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾	٢٨	٢٣
﴿ يرجون تجارة لن تبور ﴾	٢٩	٧
يـــس		
﴿ يس ﴾	١	٣٧٨
﴿ واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية ﴾	١٣	٣٩٨
﴿ وما عملته أيديهم ﴾	٣٥	٦٤٥
﴿ أنفقوا مما رزقكم الله ﴾	٤٧	٢٠٣
سورة الصافات		
﴿ أئنا لمبعوثون * أو آباؤنا الأولون ﴾	١٦ - ١٧	٧٦٩
﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾	٤٨	٥١٤ ، ٧١٢
﴿ أءنا لمدينون ﴾	٥٣	١٤
﴿ إنهم ألفوا آباءهم ضالين ﴾	٦٩	٣٩٨
﴿ وجعلنا ذريته هم الباقين ﴾	٧٧	٦٠١
﴿ فأقبلوا إليه يزفون ﴾	٩٤	٤٥٨
﴿ فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم ﴾	١٠٣	٢٨٧ ، ٧٤٧
﴿ وإنكم لتمرون عليهم مصبحين ، وبالليل ﴾	١٣٧ ، ١٣٨	٢٨٩
﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾	١٤٧	٧٥٧
﴿ وإنا لنحن الصافون ﴾	١٦٥	٦٠٣
سورة ص		
﴿ ولات حين مناص ﴾	٣	٦٠
﴿ بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾	٢٤	٢٨١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إذ عرض عليه بالعشي ﴾	٣١	٥٩٢
﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾	٣٢	٥٩٢ ، ٥٩٣
﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين ﴾	٤٧	١٧٩
سورة الزمر		
﴿ يجري لأجل مسمى ﴾	٥	٢٨٨
﴿ هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾	٩	٢٣
﴿ وأمرت لأن أكون ﴾	١٢	٢٣٧
﴿ لا يخلف الله الميعاد ﴾	٢٠	٤٢٩
﴿ هل هن كاشفات ضرّه ﴾	٣٨	٦٨١
﴿ ممسكات رحمته ﴾	٣٨	٦٨١
﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾	٥٣	٢٨١
﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾	٦٠	٤٥٧
﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	٦٧	٤٥٥، ٤٦٤، ٦٠١
﴿ فتحت أبوابها ﴾	٧١	٧٤٧
﴿ ألم يأتكم رسل منكم ﴾	٧١	٢١٠
﴿ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها ﴾	٧٣	٧٤٧
﴿ فادخلوها خالدين ﴾	٧٣	٤٧٠
﴿ وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده ﴾	٧٤	١٣ .
سورة غافر		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾	٣٦	٦٢٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة فصلت		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾	١٠	٤٦٧
﴿ وقال لها وللأرض ﴾	١١	٧٧١
﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾	١١	١٧٨
سورة الشورى		
﴿ حم عسق ﴾	١ - ٢	٣٧٧
﴿ ليس كمثله شيء ﴾	١١	٢٨٣
﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾	٢٥	٣٠٣
﴿ ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾	٣٠	٤٧
﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾	٥٢-٥٣	١٤ ، ٧٨٥
سورة الزخرف		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾	١٩	٤١٣
﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾	٣٢	٥٨
﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾	٣٣	٧٧٠، ٧٨٢، ٧٨٣
﴿ فإما نذهبن بك ﴾	٤١	٢٥٨
﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض ﴾	٦٠	٢٧٩
﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾	٧٦	٦٠٣
سورة الدخان		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا ﴾	٥٢٤	٤٦٧
سورة الجاثية		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾	١٤	٥٤٩
﴿ سواء محياهم ومماتهم ﴾	٢١	٧٤٩
﴿ ما كان حجتهم إلا أن قالوا ﴾	٢٥	٥٢١
﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾	٣٢	٤١٠
سورة الأحقاف		
﴿ حم ﴾	١	٣٧٨
﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾	١١	٢٨٧
﴿ لساناً عربياً ﴾	١٢	٤٧٢
﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ﴾	١٣	٦٥٠
﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾	٢٤	٦٧٩
﴿ أجيبوا داعي الله ﴾	٣١	١١٤
سورة محمد		
﴿ فضرب الرقاب ﴾	٤	٧٤٢
﴿ فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء ﴾	٤	٤٣١
﴿ وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ﴾	٣٨	٦٧٤
سورة الفتح		
﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ﴾	٢	٢٣٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾	١١	١٧٨
﴿ وظننتم ظن السوء ﴾	١٢	٤١٠
﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾	١٦	٢٤٥
﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾	٢٦	٤٤
﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾	٢٧	٤٧٠
سورة الحجرات		
﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾	١٠	٢٧
سورة ق		
﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾	١٧	٤٥١
﴿ ذلك حشر علينا يسير ﴾	٤٤	٧١٢
سورة الذاريات		
﴿ أيان يوم الدين ﴾	١٢	٢١٧
﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾	٢٣	٩٤
﴿ والسماء بنيناها بأيد ﴾	٤٧	١٨
﴿ فنعم الماهدون ﴾	٤٨	١٧٧ ، ١٧٨
سورة الطور		
﴿ فليأتوا بحديثٍ مثله ﴾	٣٤	٦٧٤
﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾	٣٨	٣١٠
سورة النجم		
﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	٣	٣٠٣
﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾	٩	٤٤٤ ، ٧٥٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إن هي إلا أسماء سميتموها ﴾	٢٣	١٥٤
﴿ وأنه هو أغنى وأقنى ﴾	٤٨	٢٠٧
سورة القمر		
﴿ اقتربت الساعة ﴾	١	٣٧٦
﴿ يوم يدع الداع ﴾	٦	١٤٠
﴿ فجرنا الأرض عيوناً ﴾	١٢	٤٨٦
﴿ جزاء لمن كان كفر ﴾	١٤	٦٣٢
﴿ ولقد يسرنا القرآن ﴾	١٧	٢٠٨
﴿ أم يقولون نحن جميع منتصر ﴾	٤٤	٤٢٤
سورة الرحمن		
﴿ وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام ﴾	٢٤	١٧
﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾	٧٢	١١٤
سورة الواقعة		
﴿ عرباً أتراباً ﴾	٣٧	٨٤
سورة الحديد		
﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾	١٨	٧٧٨
﴿ لكي لا تأسوا ﴾	٢٣	٢٣٥
سورة المجادلة		
﴿ قد سمع الله ﴾	١	٣٧٦
﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾	١١	٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ويحسبون أنهم على شيء ﴾	١٨	٤١١
سورة الحشر		
﴿ والذين تبوءوا الدار والإيمان ﴾	٩	٧٩٢
﴿ ولو كان بهم خصاصة ﴾	٩	٣٨٦
﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾	١٢	٣٢٨
﴿ لأنتم أشد رهبة ﴾	١٣	٣١٧
﴿ الخالق البارىء المصور ﴾	٢٤	٧٠٧
سورة الصف		
﴿ والله متم نوره ﴾	٨	٦٨١
سورة الجمعة		
﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾	٨	٦٥٠
سورة المنافقون		
﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن ﴾	١٠	٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٠
سورة التغابن		
﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾	٧	٤١٣
سورة الطلاق		
﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾	٢	٢١٤
﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾	٧	٢٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التحريم		
﴿ نبأني العليم الخبير ﴾	٣	٤١٦
﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾	٤	١٤٩ ، ٧٢٤
سورة الملك		
﴿ ارجع البصر كرتين ﴾	٤	١٤٦ ، ٤٢٧
﴿ ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾	٤	١٤٦
﴿ فسحقاً لأصحاب السعير ﴾	١١	٢٨٦
﴿ أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ﴾	١٩	٧٧٨
سورة الحاقة		
﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾	١٣	٥٤٧ ، ٧٠٨
﴿ والملك على أرجائها ﴾	١٧	٦٦٤
﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه ﴾	١٩	٥٨٦
﴿ عيشة راضية ﴾	٢١	٣٨
﴿ ذرعها سبعون ذراعاً ﴾	٣٢	٤٨٠
سورة المعارج		
﴿ سأل سائل بعذاب واقع ﴾	١	٢٩٠
﴿ إنهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً ﴾	٦ - ٧	٤١٢
﴿ من عذاب يومئذ ﴾	١١	٩٤
سورة نوح		
﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾	٤	٢٨٠
﴿ استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ﴾	١٠	٣٩٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾	١٧	٤٢
﴿ ولا يغوث ويعوق ونسرا ﴾	٢٣	٦٦٩
سورة الجن		
﴿ قل أوحي إلي ﴾	١	٣٧٦
﴿ وأنه لما قام عبد الله ﴾	١٩	٥٨١
﴿ كادوا يكونون عليه لبداً ﴾	١٩	٩
﴿ قل إن أدري [أقريب] ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً ﴾	٢٥	٧٦٣
﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ﴾	٢٦ - ٢٧	٢٤
سورة المزمل		
﴿ قم الليل ﴾	٢	٢٥٣
﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول ﴾	١٥ - ١٦	٦٦٥
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	٢٣١
﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾	٢٠	٤١٣
سورة المدثر		
﴿ وربك فكبر * وثيابك فطهر ﴾	٣ - ٤	٧٤٧
سورة القيامة		
﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾	١	٢٦١
﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه * بلى قادرين﴾	٣ - ٤	٤٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إذا بلغت التراقي ﴾	٢٦	١٣٦
﴿ أولى لك فأولى * ثم أولى لك فأولى ﴾	٣٤ - ٣٥	٧٢٢
سورة الإنسان		
﴿ هل أتى ﴾	١	٣٧٦
﴿ سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً ﴾	٤	٣٦٥
﴿ وإذا رأيت ثم رأيت ﴾	٢٠	٦٥٩
﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾	٢٤	٧٥٩
سورة المرسلات		
﴿ فقدرنا فنعم القادرون ﴾	٢٣	١٧٧
﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾	٣٦	٢٤٣
سورة النبأ		
﴿ عم يتساءلون ﴾	١	٢٣٥
﴿ إن للمتقين مفازاً * حدائق ﴾	٣١ - ٣٢	٧٨٤
سورة النازعات		
﴿ أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها ﴾	٢٧	٧٦١
﴿ فيم أنت من ذكراها ﴾	٤٣	٢٣٥
سورة عبس		
﴿ أن جاءه الأعمى ﴾	٢	٦٦٥
﴿وما يدريك لعله يزكى * أو يذكر فتنفعه الذكرى﴾	٣ - ٤	٢٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التكوير		
﴿ إنه لقول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين * مطاع ثم أمين ﴾	١٩-٢٠-٢١	٧٣٨
﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾	٢٤	٤١١
سورة الإنفطار		
﴿ خلقك فسواك فعدلك ﴾	٧	٧٥٠ - ٧٥١
﴿ وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾	١٧ - ١٨	٧٢٢ ، ٧٥٢
﴿ يوم لا تملك ﴾	١٩	٩٤
سورة المطففين		
﴿ ويل للمطففين ﴾	١	٤٣٢
﴿ عيناً يشرب بها المقربون ﴾	٢٨	٢٨٩
سورة الإنشقاق		
﴿ إنه ظن أن لن يحور ﴾	١٤	٤١١
﴿ لتركبن طبقاً عن طبق ﴾	١٩	٣٠٣
سورة البروج		
﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ذات الوقود ﴾	٤ - ٥	٧٨٩
﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾	١٠	٦٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الطارق		
﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾	٤	٢١٢
﴿ ماء دافق ﴾	٦	٣٨
سورة الأعلى		
﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾	١	١٦٢ ، ٧٣٩
﴿ الذي خلق فسوى * والذي قدر فهدى * والذي	٢ - ٤	٧٣٩
أخرج المرعى ﴾		
﴿ أخرج المرعى * فجعله غثاء أحوى ﴾	٤ - ٥	٧٥٤
سورة الفجر		
﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً ﴾	٢١	٤٣٠ ، ٧١٩
﴿ وجاء ربك ﴾	٢٢	٧١٨
﴿ فادخلي في عبادي ﴾	٢٩	٣١٠
سورة البلد		
﴿ أهلكت مالاً لبداً ﴾	٦	٣٤٣ - ٣٤٤
سورة الشمس		
﴿ والشمس وضحاها ﴾	١	٣٢٣ ، ٣٧٦
﴿ والسماء وما بناها * والأرض وما طحاها * ونفس	٥ - ٧	٦٣١
وما سواها ﴾		
﴿ قد أفلح من زكاها ﴾	٩	٣٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الليل		
﴿ فأما من أعطى واتقى ﴾	٥	٣٩٤
﴿ وما لأحد عنده من نعمة تجزى ﴾	١٩	٥٣٨
سورة الضحى		
﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾	٥	٦٨
سورة الشرح		
﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾	١	٢٦٢ ، ٣٧٦
سورة التين		
﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾	٨	٧٦١
سورة العلق		
﴿ أن رآه استغنى ﴾	٧	٤٠٤
﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾	١٥	٢٥٤ ، ٢٥٧
﴿ بالناصية * ناصية كاذبة ﴾	١٥ - ١٦	٧٨٥ ، ٧٨٧
سورة القدر		
﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٢٧١
سورة البينة		
﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾	١	٢١٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزلزلة		
﴿ أوحى لها ﴾	٥	٢٦
سورة العاديات		
﴿ فالمغيرات صبحاً * فأثرن به نقعاً ﴾	٣ - ٤	٧٧٨
سورة القارعة		
﴿ وما أدراك ما هية ﴾	١٠	٣٩٧
سورة التكاثر		
﴿ كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمون ﴾	٣ - ٤	٧٢٢ ، ٧٥٢
﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾	٨	٣٢٦
سورة العصر		
﴿ والعصر إن الإنسان لفي خسر ﴾	١ - ٢	١٧٣، ٣٢١ ، ٥٥٩ ، ٦٦٥
﴿ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	٣	١٧٣ ، ٦٦٥
﴿ وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾	٣	٢٨٩
سورة الهمزة		
﴿ ويل لكل همزة ﴾	١	٤٣٢
﴿ لينبذن ﴾	٤	٢٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفيل		
﴿ ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ﴾	١	٧٦١
سورة قريش		
﴿ لإيلاف قريش ﴾	١	٣٦٨
سورة الكوثر		
﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾	١	٣٧٦
سورة المسد		
﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾	٤	٧٣٨
سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	٥٨١

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

اخْتَرْتُ الفِطْرَة ٣٩٢

إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ ٤٥٤

أُزْرَةُ المؤمنِ إلى أنصافِ ساقيهِ ١٤٩

أعلمكم با لله أشدكم له خشية ٢٣

ألا أخبركم بأشدّ منه حرًّا يوم القيامة هاذينك الرجلين ٦٥٦

إن جاء صاحبها وإلا استمتع ٢٢٥

إنّ الرجل ليُصلّي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها ، إلى العشر ٧١٩

بئس خطيب القوم أنت ٧٤٩

تصدق رجل من دينارِه من درهمه من صاع برّه من صاع تمره ٧٧٥

حتى شرح صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر ١٥٠

حتى يضع الجبار فيها قدمه فيقول : قطي ٦١٩

سألت ربي أن لا يُسلّط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم ٥٣٠

سبحان ا لله ، إنّ المؤمن لا ينجس ٤٣٢

سيِّد الكتب القرآن ، وسيّد البشر محمد ، صلى ا لله عليه وسلم ٢٠

صدقني سنّ بكره ٢٧

صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ٢٨٧

عليك بخويصَّة نفسك ٢٥٦

فجاء على فرسٍ له سابقاً ٤٦٧

فراءى أنه لم يُسمع النساء فأتاهنّ فذكّرهن ووعظهنّ ٣٩٦

فصلى جالساً ، وصلَّى وراءه قومٌ قياماً ٤٦٩

فما هو إلا أن رأيت ا لله قد شرح صدر أبي بكر لشيءٍ ؛ فعرفت أنه الحق ٥٨١

كُلُّ شيء بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجز والكيس ٧٥٦

كلكم راعٍ وكل راعٍ مسئول عن رعيته ٧٧١
كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ... ٦٠٣
كُنَيْفٌ مُلِيءَ عِلْماً ٢٨٤
لا تحلفوا بآبائكم ٧٧٤
لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا ٦١٦
اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف ١٩٧
اللهم ارحمه ، اللهم اغفر له ٢١
لتأخذوا مصافكم ٢٠٥
لَقَابُ قَوْسِ أحَدِكم ومَوْضِعُ سَوْطِهِ من الجنَّة خيرٌ من الدُّنيا وما فيها ٤٤٤
لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وليس لنا طعام إلا الأسودان ٤٠٦
لَيْسَ فِي الخَضْرَاواتِ صدقةٌ ١٨٥
ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقةٌ ٧٤١
ليس من امْبرّ امصيام في امسفر ٦٦٦
المؤمن يغبط المؤمن ٣٨
ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ٥٣٠
ما من مولود إلا يولد على الفطرة .... كما تُنْتج البهيمة بهيمة جمعاء ،
هل تحسون فيها من جَدْعَاء ٣٤٢
مثل المنافق كمثل الشَّاةِ العائرة بين الغنمين ١٥٢
من استمع إلى قينة صبّ في أذنيه الآنك ٣٥١
مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجاهلية فأَعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تكنوا ١٢٩
من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ٢٨١
ومن راح في الساعة الأولى ، من راح في الساعة الثانية ٤٩٤
الناس كإبلٍ مائةٍ ٧٠٥
والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا ٢٥٢
يا رسول الله لا تُشْرِفْ يُصِبْك سهمٌ ٢٢٧
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ..... ٢٥١ ، ٣٨٤

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة

(أ)

- أتت عليه سنينٌ ١٩٦
- أرسلها العراك ٤٧٤
- استنّت الفصال حتى القرعى ٧٥٥
- اشتر الفرس بسرجه ولجامه ٢٨٩
- اشتمل الصّمّاء ٤٢٢
- اصحب رجلاً يهديك غير امرأة ترديك ٥١٢
- أضمرته البلاد ٥٧٧
- أكلوني البراغيث ٣٨٥
- التقت خيلاهما ١٥٢
- امرأة رَبَعة ١٩٢
- امرأةٌ فارك ٧١٠
- امرأة كَلْبَةٌ ١٩٣
- إن احمرَّ البسرُ آتك ٢١٣
- إنْ فاتَكَ هذا فلا يفتْك فعلُ مثله ٢٢٨
- إنّها لإبلٌ أم شاء ٧٦٦
- إنْ يشينك لهيه ..... ٦٠٧ ، ٦٢١
- أهلك الناس الدينار والدرهم ٦٦٤
- أهلاً وسهلاً ..... ٨٦ ، ٤٢٦
- إيهاً عنّا ٦٩

الصفحة

(ب)

- برمة أعشار ..... ٣٥١ ، ٧٠٦
- بعد اللّتيّا والتي ٦٢٧
- بقلة الحمقاء ٦٨٥
- بنو فلانٍ يطؤهم الطريق ..... ٦٥ ، ٦٩٠
- بهر القمر الكواكب ٤٣٤

(ت)

- تربِّ الكعبة ٣١٤
- تربًا له وجندلاً ٤٣٣
- ثوبٌ أسمال ..... ٣٥١ ، ٧٠٦

(ج)

- جاءوا قضّهم بقضيضهم ٤٧٣
- جاري بيت بيت ٣٥٨
- جانب الغربيّ ٦٨٥
- جحر ضبّ خربٍ ٥٨٧
- جُحيش وحده ٤٧٥
- جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ٦٩٧

(ح)

- حارٌّ يارٌّ .....
- حسنٌ بَسَنٌ ٧٢٦
- حلوبته على وفق عياله ٣٠

الصفحة

(خ)

- خرق الثوبُ المسمارَ ٣٨٣
- خيبةً وجدعاً وعقراً ..... ٤٢٦ ، ٤٣٣
- خيرٍ عافاك الله ٨٦

(د)

- دير بالرجل دواراً ٥٤٦

(ذ)

- الذود إلى الذود إبلٌ ٢٨١

(ر)

- راشداً مهديّاً ٤٧٢
- ربّ رجل وأخيه عندنا ٦٨٣
- رُبّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ..... ٦٨٣ ، ٧٧٤
- رجع عوده على بدئه ٤٧٣
- رجع القهقرى ٤٢٢
- رجلٌ علاّمة ٧٠٧
- رجلٌ فروقة ، وملولة ، وهلباجة ، وفقفاقة ٧١١
- رُخيل وحده ٤٧٥

(س)

- سبحان الله ٦٤٤
- سبحان ما سخّركنّ لنا ، وسبحان ما سبّح الرعدُ بحمده ٦٣١
- سقياً ورعياً ٤٢٧

الصفحة

(ش)

- شاةٌ لَجَبَةٌ ١٩٢
- شتّى تؤوب الحلَبَة ٤٦٤
- شربت الإبلُ عام أوّل حتى يجيء البعيرُ يجُرُّ بطنه ٢٣٨
- شيطان ميطان ٧٢٦

(ص)

- صلاة الأولى ٦٨٥

(ع)

- عبد بطنه ٦٧٤
- عرضت الناقة على الحوض ١٤
- عصَبْت العلباء بالعود ١٤
- عطشان نطشان ٧٢٦
- على التمرة مثلها زبداً ..... ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢
- عمرك الله ..... ٣١٨ ، ٦٤٤
- عُيير وحده ٤٧٥

(غ)

- غبن الرجل رأيه ٤٧٨
- غضبت غضب الخيل على اللجم ٤٢٦

(ف)

- في بيته يُؤتى الحكم ٥٧٨

الصفحة

(ق)

- قبيح شقيح ٧٢٦
- قد كان من مطرٍ ..... ٧٣ ، ٢٨٠
- قعد القرفصاء ٤٢٢
- قعدك الله ٦٤٤

(ك)

- كثُر الطعان وجدّلت الأقران ٥٣٨
- كفٌّ خضيب ٧٠٧
- كلُّ غدٍ يصير أمساً ٩٧
- كلَّمته فوه إلى فيَّ ٤٥٧
- كما تدين تدان ١٤
- كمستبضع تمرٍ إلى هجر ٣٧٤

(ل)

- اللهم ارزقني علماً أنتفع به ٢٢٧
- لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذيك ٤٢٧
- لعن الله مِعزَى خيرها خطّة ٥٦٣
- لقيته كفَّة كفَّة ٣٥٨
- لله درّه متكلّماً ٤٨٤
- له عليّ ألف درهم اعترافاً ٤٢٩
- له عليَّ مائةٌ بيضاً ٤٦٨
- لو تُركت الناقة وفصيلها لرَضَع ٥٤٤
- ليس خلق الله مثله ٥٨٢

الصفحة

- ليلة غمّ ١٩٣
- الليلة الهلال ٦٩٠

(م)

- مأجوراً مبروراً ٤٧٢
- ماء شنٍّ بارد ٥٨٧
- ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ٦٢٥
- ماءٌ ولا كصدَّى ٣٥٤
- ما بك فاقة قتال ٢٠٧
- ما في السماء قدر راحة سحاباً ٤٧٧
- ما فيها إنسانٌ إلا وتد ٥٢٥
- ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ..... ٦٩٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠
- مثلك لا يفعل كذا ٢٨٣
- مررت بإبلٍ مائة ٧٠٥
- مررت برجلٍ سواءٍ والعدم ٧٧٠
- مررت بقاعٍ عرفج ٧٠٤
- مررت بهم الجمّاء الغفير ٤٧٣
- مرعًى ولا كالسعدان ..... ٣٥٤ ، ٥٦٩
- مسجد الجامع ٦٨٥
- مصاحباً معاناً ٤٧٢
- معاذ الله ٦٤٤
- مكرهٌ أخاك لا بطل ١٢٧
- من يسمع يخل ٤١٠
- مواعيد عرقوب ٤٢٥

الصفحة

(ن)

- الناقص والأشج أعدلا بني مروان ٦٨٤
- نسيج وحده ٤٧٥
- نعم رجلاً جرير ، وبئس عبداً غدير ٥٧٩
- نعمة عين ٤٢٦

(هـ)

- هذا بسراً أطيب منه رطباً ٤٥٥
- هذا ماء شنّ بارد ٧١٦
- هل عندك جائبة خبر ٦٩٧
- هم سكان البلد الحرام ٦٨٢
- هو أشعر أهل جلدته ٦٨٤
- هو يؤامر نفسيه ١٤٦

(و)

- واحد أمّه ٦٧٤
- وجع ظهره ٤٧٨
- وضعا رحالهما ١٥٠
- ويحه ، وويسه ، وويبه ٤٣١
- ويلٌ للشّجيّ من الخليّ ١١٥
- ويله وعوله ٤٣٢

(ي)

- يرى رأي الخوارج ٤١٢
- يضرب أخماسه في أسداسه ٤٤٠
- يمشي الخطرا ٤٢٢
- اليوم خمرٌ وغداً أمرُ ٦٩٠

فهرس الأشعار

قافية الهمزة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ظباءَ	الخفيف	الأخطل	٤٠٧
الدِّماءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	٣١٩
ولا مساء	=	أمية بن أبي الصلت	٤٣٨
دواء	=	مسلم الوالبي	٢٣٧ ، ٧٠٠ ، ٧٢٢
أكفاء	الكامل	–	١٣٢
ودماء	=	–	١٣٢
الأعداء	الخفيف	الحارث بن حلّزة	٤٠٩
بقاء	=	أبو زبيد الطائي	٥٩
نجلاء	=	عدي الغسَّاني	٢٩٨

قافية الباء

بالشبابْ	الخفيف	–	٧٦٢
اضطرب	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٧٥٤
تَصَوَّبَا	الطويل	أعشى نهشل	٢٩٢
المحجَّبا	=	–	١٣
اللَّقَبا	البسيط	بعض الفزاريين	٤٠٧
الأدبا	=	=	٤٠٧
الرّقابا	الوافر	الحارث بن ظالم	٤٨٨
الضرابا	=	=	٤٨٨
الكلابا	=	جرير	٥٥٠
المصابا	=	=	٦٠٠
هَابَا	=	الرَّاعي النُّميري	٦١
أَجْرَبُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢٨٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مشعب	الطويل	الكميت بن زيد	٥٢٤
وتحلب	=	شاعرٌ أسدي	٥٧٢
ومرحب	=	طفيل الغنوي	٤٢٧
جالب	=	الفضل القرشي	٧٢٢
ذاهب	الكامل	-	٢٩٦
وتغيب	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	١٨٠
تطيب	=	المخبل السعدي أو غيره	٤٨٦
أجيب	=	عروة بن حزام أو غيره	٥٨٠
تريب	=	-	١٢٤
عقابها	=	مغلس الأسدي أو غيره	٦٠٩
ذئابها	=	=	٦٠٩
نابها	=	=	٦٠٩
عواقبهْ	=	الفرزدق	٢٥٥
أقاربهً	=	=	٢٥٥ ، ٣٨٥
بواربه	=	كعب التغلبي	٣٥١
مضاربه	=	=	٣٥١
عرب	البسيط	ذو الرمّة	٦٨٨
الأدب	=	بعض الفزاريين	٤٠٧
فالذَّنوب	=	-	١٣٢
لا يخيب	=	-	١٣١
غريب	=	-	١٣١
أصابوا	الوافر	الحارث بن كلدة الثقفي	٦٢٦
ربيب	=	-	١١٩
ذيب	=	-	١١٩
الأديب	=	-	١١٩
الثعلب	الكامل	ساعدة بن جؤية	٤٥٠

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وخابوا	الكامل	–	٤٠٢
لعب	الرمل	الكميت بن زيد	٢١٩
مذهبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٥٨٦
موكب	=	عامر بن الطفيل	٢٤٨
ولا أب	=	=	٢٤٨
بمنكبي	=	=	٢٤٨
الخطب	=	–	٤٦٦
الحب	=	–	٤٦٦
المجرِّب	=	رجل من بني مازن	٥٧٠
لم تُؤَنَّب	=	خوات بن جبير	٣٧١
راكب	=	حاتم الطائي	٨
الكتائب	=	النابغة الذبياني	٢٧٧
التَّجارب	=	=	٢٧٧
طالب	=	معاوية بن أبي سفيان	٦٩٦
القرائب	=	–	٥٣٦ ، ٧٩١
فَنُضَارب	=	قيس بن الخطيم	٢١٦
ذا نَشَب	البسيط	عمرو بن معدي كرب أو غيره	٣٩٢
ولم تُصِب	=	حسان بن ثابت	٣٦٩
عجب	=	–	٧٧٢
الكَلَب	=	الكميت الأسدي	٢٩٧
رابي	=	الفرزدق	٧٢٨
عَطَبِهْ	=	–	٢٩٥
الأديب	الوافر	–	١١٩
الهضب	=	أبو دؤاد الإيادي	٦٧
المحراب	الكامل	–	٢
آبي	=	–	٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
رحاب	الكامل	-	٢
الأثواب	=	-	٢
الغالبِ	السريع	ابن زيابة	٤٥٣
أتراب	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٤٣٤
التُّراب	=	=	٤٣٤
أودى بها	المتقارب	الأعشى	٢٥٩ ، ٣٨٧
أطرابها	=	=	٣٨٨
في العُلب	المنسرح	جرير أو غيره	٣٦١
قافية التاء			
شَمَالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	٢٦٠
مُلمَّات	البسيط	أبو شبل الأعرابي أو غيره	٣٩٧
طويت	الوافر	سنان الطائي	٦٣٣
الشُّفَاة	=	-	٢٠٣
الأُسَاة	=	-	٢٠٣
فاستقرتِ	=	عمرو بن معدي كرب	٥٣٨
فضَلَّت	الطويل	كثير عزة	٧٨٥
فشُلَّت	=	=	٧٨٥
فذلَّت	=	أبو دهبل الجمحي أو غيره	٦٧٢
خفرات	=	محمد بن عبد الله الثقفي	٤٨٧
الملمات	البسيط	-	٧٣١
الفُرات[1]	الوافر	يزيد بن الصعق أو غيره	٤٤٥ ، ٦٨٨
الطَّلحات	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيّات	١٧٦ ، ٧٩٠
الغفلات	=	-	٥٢٩

(١) ويروى : " المعينِ " ، و " الزُّلالِ " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		قافية الجيم	
تَأَجَّجَا	الطويل	عبيد الله بن الحرّ	٢٢٣
حَاْجُ	الوافر	-	٢٩٨
الحَشْرجِ	الكامل	-	٢٩٠
أَحْجُج	السريع	عمر بن أبي ربيعة أو غيره	٢٦٧
أَخْرُجِ	=	=	٢٦٧
		قافية الحاء	
فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء أو غيره	٢٤٠
فائحهْ	الكامل	-	٦٩٠
مُتَزَحْزَحُ	الطويل	عامر بن الحارث	٤٠٦
بائح	=	عنترة	٦٢٦
سبوحُ	=	-	١٩٢
إذٍ صحيح	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	٥٩
السَّوَانح	الطويل	ذو الرمة	٣١٥
		قافية الدال	
والمجدا	الطويل	-	٧٥٦
فاعبدا	=	الأعشى	٢٥٧
مُرْدا	=	الصّمّة القشيري	١٩٧
عبدا	=	=	١٩٧
محمّدا	=	الأعشى	٢٤٨
بعيدا	=	المعري	٦٦٤
طريدا	=	=	=
رَشَدا	البسيط	-	٢٣٠
ويدا	=	-	٢٣٠
أحدا	=	-	٢٣١

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عددا	البسيط	-	٦٣٣
سُمُودا	الوافر	عبد الله بن الزبير أو غيره	٣٩٨
الحديدا	=	عقيبة الأسدي	٧٩٦
وتُضهدا	الكامل	-	١٦٦
عهودا	=	جميل بن معمر	٧٢٠
مزاده	=	بعض المولدين	٦٩٣
الوَعْدُ	الطويل	بعض الأسديين	٣٧٤
نجد	=	=	٣٧٤
مهند	=	جرير أو غيره	٥٠١
خالد	=	-	٤٦٢
وفود	=	أبو العطاء السندي أو غيره	٢٩٨
عهود	=	-	٦٣٠
جَلِيد	=	المُعْلَوِّط القُرَيعي أو غيره	٢١٦
شديد	=	المخبل السعدي أو غيره	٤٦١
الحسد	البسيط	أبو تمّام	٣٨
والجُمُد	=	أمية بن أبي الصلت أو غيره	٤٣٣
أود	=	الراعي النميري	٥٦٨
رشد	=	-	٤٦٥
الثَّريد	الوافر	-	٣١٧
وسادها	الكامل	عدي بن الرّقاع	٣٦٨
جَدُّهْ	الخفيف	أبو نواس	٧٥٣
وتغتدي	الطويل	الحطيئة	٢٢٢
مُوقِدِ	=	=	٢٢٢
يُحْمَدِ	=	=	٢٢٢
مُخَلَّدِ	=	=	٢٢٣
المهَنَّدِ	=	=	٢٢٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
المُمَدَّد	الطويل	طرفة بن العبد	٦٥٦
المسرَّد	=	دريد بن الصِّمَّة	٤٠٩
المحمد	=	الأعشى	٥٧٠
المتورِّد	=	طرفة بن العبد	٥٥٩
تشهد	=	-	٤٦٨
خالد	=	الأشهب بن رميلة أو غيره	٣٧٥ ، ٦٢٩
قَلائد	=	-	٢٢١
البلد	البسيط	النابغة الذبياني	٦٥٥
أحد	=	=	٥٣٣
العضد	=	=	٤٦٢
مفتأد	=	=	٤٦٣
أحد	=	-	٣٩٩
ترد	=	العُريان النبهاني	٤٠٥
ولدي	=	=	٤٠٥
التّجاويد	=	أبو صخر الهذلي	١٧٨
بفرصاد	=	عبيد بن الأبرص	٧٠
حَيَّاد	=	جرير	٧٥٧
بعدّاد	=	=	٧٥٨
أولادي	=	=	٧٥٨
بالتنادي	الوافر	أبو الطيب المتنبي	٣٤٥
زياد	=	قيس بن زهير	٢٤٩
حداد	=	=	٢٤٩
الحديد	=	عقيبة الأسدي	٧٩٦
يزيد	=	=	٧٩٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يزيد[1]	الوافر	–	٢٧٤
وكأن قد	الكامل	النابغة الذبياني	٥٣ ، ٢١١
ضرغد	=	عامر بن الطُّفيل	٤٥١
لم أطردِ	=	=	٣٢٤
لم يقصدِ	=	=	٣٢٤
المُتَنَضِّد	=	–	٣١٣
في غد	=	–	٣١٣
ومحمَّد	=	الفرزدق	١٤٧
بالمرصد	=	=	=
عطارد	=	–	٣٦٩
بسواد	=	الأعشى	٧٨٣
الوَرِيد	المنسرح	أبو زبيد الطائي	٢٢٢

قافية الراء

فُخُرْ	الرمل	طرفة بن العبد	٨
النمرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٦٧ ، ٣٩٠
فَنُعْذَرَا	الطويل	=	٢٤٦
بَيْقَرَا	=	=	٢٩١
فَعَرْعَرَا	=	=	٧٥
أعسرا	=	=	٧٧٥
شَمَّرا	=	=	٥٦٧
شَمَّرَا	=	جميل بن معمر	٥٦٨
بزَوْبَرَا	=	الفرزدق أو غيره	٣٦٩
يُغَيَّرَا	=	=	٣٦٩

(١) يروى " زيادِ " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
كوثرا	الطويل	المخبل السعدي	١٨٩
هجرا	البسيط	الفرزدق	٣٧٥
القمرا	=	ذو الرّمّة	٤٣٤
والقمرا	=	جرير	٥٠٤
عُمَارَا	الوافر	عنترة بن شداد	١٦٠
وتستطارا	=	عنترة	٤٥٤
عارَا	=	جرير	٣٨٦
نارَا	=	=	٣٧٥
وَاسْتَغَارَا	=	الراعي النميري	٣٠٧
استعارا	=	التوأم اليشكري	٣٧١
سائرَا	الكامل	-	٣
طائرَا	=	-	٣
جَرِيرَا	=	الراعي النميري	٦١
عشارا	المتقارب	الكميت	٣٤٥
نارا	=	أبو دؤاد أو غيره	٦٩٢ ، ٧٨٠ ، ٧٩٠
مِسورا	=	-	٤٢٨
مضمرُ	الطويل	-	٥٨٨
تَصْفِرُ	=	تأبط شراً	٢١٠
أجدرُ	=	=	٣٩٠
والمتغوِّر	=	جميل بن معمر	٥٠٢
هَوْبر	=	ذو الرمة	٦٩١
القَطْر	=	=	٦٤
ومعصر	=	عمر بن أبي ربيعة	٤٦
الجآذر	=	ذو الرمة	٤٦٩
القَصَائِرُ	=	كثيرٌ عزة	١١٣
البحاترُ	=	=	١١٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
غيورُ	الطويل	-	٣٧٣
أزورها	=	الفرزدق	٦٢٤
وعورها	=	الأعشى أو غيره	٧٠٤
صدورها	=	الأعشى أو غيره	٧٠٤
مطيرها	=	الشماخ أو غيره	٧٢٣
دعاثره	=	مضرس بن ربعي	٧٢١
الخبر	البسيط	لبيد	٥١٤
الذكر	=	=	٥١٤
بصرُ	=	المؤمل	٣٢٥
صقرُ	=	=	٣٢٦
ولا قِصَر	=	-	٧٨٨
عُمَرُ	=	جرير	١٤٥
هجرُ	=	الأخطل	٣٨٣
الظفرُ	=	أعشى باهلة	٣٨٥
زُمَر	=	-	٤٣٨
الأعاصيرُ	=	حريث العذري أو غيره	٣٨
الأَعَاصِيْرُ	=	-	٣٨ ، ٢٢٥
نارُ	=	الخنساء	١٧
صُوْرُ	=	إبراهيم بن هرمة	١٢٤
فأنظورُ	=	=	١٢٤
الخورُ	=	اللعين المنقري	٤٠٢
القدور	الوافر	-	٤٧٩
يُستنسِر	الكامل	-	١٦
والفخر	=	المخبل السعدي	٥٠٢
عَارُ	=	ثابت العتكي	٢٩٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
معذور	الكامل	الأقيشر الأسدي	٥٣٢
المِهَار	الخفيف	أبو داؤد الإيادي	٢٩٧
الفرار	=	مهلهل بن ربيعة	٧١٩
نَدْري	الطويل	نصيب بن رباح	٣١٩
المكر	=	زياد بن سيار	٣٩٨
الخُضْر	=	جرير	٤٣٢
عمرو	=	راشد اليشكري	٤٧٨
صدورها	=	-	٦٩٦
بالسُّوَر	البسيط	الراعي النميري أو غيره	٢٩٢
والسير	=	أبو العلاء المعري	٣
بالْجَار	=	-	٢٥٣
بمِقْدَار	=	الأخطل	٢٢٨
عار	=	سالم الغطفاني	٤٧١
نار	=	الأحوص أو غيره	٧٦١
النضير	الوافر	حسان بن ثابت	٥٢٩
دهر	الكامل	زهير	٢٧٨
الذُّعْر	=	زهير بن أبي سلمى	١٠٣
الذُّعْر	=	المسيب بن علس	١٠٢
لم يُثأر	=	عامر بن الطفيل	٣٢٤
لا يدري	=	الأعشى أو غيره	٤٥٨
الجزر	=	الخرنق بنت هفّان	٧٣٨
الأزر	=	=	٧٣٨
الفقر	=	=	٧٣٩
المشتري	=	محمد بن عبد الله بن المولى	٥٢٩
الأبصار	=	الفرزدق	٢٧٦
الأشبار	=	=	٢٧٦
مُثَار	=	=	٢٧٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بِدَارِ	الكامل	مؤرخ السلمي	١٢٢
الفاخر	السريع	الأعشى	٤٣٣
المَكْبَرِ	=	الأقيشر الأسدي	١٢٩
الأشقرِ	=	=	١٢٩
المئزرِ	=	=	١٢٩
مِسور	المتقارب	-	٤٢٨
قافية السين			
سدوسا	الوافر	امرؤ القيس	٣٧١
خامسُ	الطويل	أبو نواس	١٧٣
الآس	البسيط	عبد مناة الهذلي أو غيره	٣٢٠
عرمس	الكامل	العباس بن مرداس	٢١٧
المجلس	=	=	٢١٧
الأنفس	=	=	٢١٧
وتُضْرَس	=	=	٢١٧
احبسِ	الطويل	-	٥٨٥ ، ٧٢٠
الفرسِ	المنسرح	طرفة بن العبد	٢٦٢
قافية الصاد			
الأحاوصا	الطويل	الأعشى	١٧٢
قَالِصُ	=	-	٢٦٨
قافية الطاء			
الضابطِ	المتقارب	أسامة بن حبيب الهذلي	٥٠٣
قافية العين			
أجمعا	الطويل	حُريث بن عتاب الطائي	٦١٨
المُقَنَّعا	=	جرير أو غيره	٢٢٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وتخدعا	الطويل	جميل بثينة	٢٣٥
تَمْنُعا	=	الكميت بن ثعلبة أو غيره	٢٥٩
وشعباكما معا	=	الصَّمّة القُشيري أو غيره	٣٠٢
تُودَّعا	=	=	١٩٧
المُتربَّعا	=	=	١٩٧
تصدَّعا	=	=	١٩٧
تدمُعا	=	=	١٩٧
مضاعا	الوافر	عدي بن زيد أو غيره	٧٨٧
وقوعا	=	المرار الأسدي	٧٤٣
البضوعا	=	=	٧٤٣
رَفَعهْ	المنسرح	الأضبط بن قريع	٢٦٢
وينفعُ[1]	الطويل	قيس بن الخطيم أو غيره	٢٣٧
أكتع	=	–	٧٢٧
واسع	=	الكميت بن معروف	٣٢٤
واقع	=	متمّم بن نويرة	٧٦٣
الجراشع	=	ذو الرمة	٥٢١
رواجع	=	=	٦٨٨
البلاقع	=	=	٦٨٨
مجاشع	=	الفرزدق	٦٩١
الطَّوالع	=	=	١٤٥
الزعازع	=	=	٣٩١
الودائع	=	لبيد بن ربيعة	٥٣٨
وازع	=	النابغة الذبياني	٩٣

(١) ويروى : " وينفعا " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
سابع	الطويل	النابغة الذبياني	٣٩٩
يبيع	=	مجنون ليلي	٤٠٦
جميع	=	امرؤ القيس	٣٢٣
وَشِيعُ	=	البعيث المجاشعي	٢٩٠
شفيعها	=	مجنون ليلى	٢٢٩
أُطيعها	=	=	٢٢٩
يباع	الوافر	عبيدة بن قحفان	٥٦٣
تجاع	=	=	٥٦٣٠
المضجع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٤٧٤
تبَّع	=	=	٥١٤
الخشّع	=	جرير	٦٧٦
وقَّع	=	عبد الله بن الحجاج التغلبي	٦٢٤
تدعِ	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	٢٤٨
فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٦٥١
سافع	=	حميد بن ثور أو غيره	٨٨ ، ٧٥٨
الملسوع	=	الشريف الرضي	٢٤٢
قافية الغين			
فرغُوا	البسيط	-	٢٤
بلغوا	=	-	٢٤
قافية الفاء			
طافا	البسيط	-	١٣١
نفانفُ	الطويل	مسكين الدارمي	٧٧٣
رادف	=	أوس بن حجر	٧٧٦
إسراف	البسيط	-	١٣١
الكَتِف	المنسرح	-	٣٠٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الشُّفوفِ	الوافر	ميسون الكلبية	٢٤٣
شَافِي	الكامل	بنت مرة بن عاهان الحارثي	٢٥٩
لمستضعف	المتقارب	-	٣٥٢
قافية القاف			
خلقا	البسيط	زهير	٥٧٨
حِزَقا	=	زهير بن أبي سلمى	٣٠٨
عاشقُ	الطويل	جميل بثينة	٦٣٤
طليق	=	يزيد الحميري	٦٣٤
السويق	الوافر	زياد الأعجم	٥٠٢
سوق	=	=	٥٠٢
لا يضيق	=	=	٥٠٣
للعَقِيقِ	الطويل	أبو دؤاد الإيادي	٢٠٤
مخراق	البسيط	جابر السنبسي أو غيره	٧٩٥
بطلاق	الكامل	أبو محجن الثقفي أو غيره	٦٧٥
لِلتَّلاَقِي	الخفيف	عبد الله بن همام	٢١٨
قافية الكاف			
لسوائكا	الطويل	الأعشى	٥٣٠
هالكا	المتقارب	عبد الله بن همام	٣٩٧
مالكا	=	=	٤٥٩
شمالكِ	الطويل	ذو الرمة	٣٠٥
قافية اللام			
خلالها	الطويل	الكميت بن زيد	١٥٠
جبلَهْ	المديد	-	١٦٤
الرّجلهْ	=	-	١٦٤
مالا	الوافر	ذو الرمة	٥٨٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بلالا	الوافر	ذو الرمة	٥٦٣
تَبالا	=	حسان بن ثابت أو غيره	٢٠٥
لا قِتَالا	=	جرير	٣٥٨
غزالا	=	المتنبي	٤٥٦
خيالا	الكامل	الأخطل	٣٧٤
الأغلالا	=	=	٦٢٩
لينالا	=	جرير	٦٦٩
أطفالها	=	الأعشى	٢٩٤ ، ٦٨٢ ، ٧٧٤
دليلا	=	-	٤٣
سِرْباله	السريع	ابن زيَّابة التَّيمي	٣١٣
رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٦٩
نُجْلا	=	=	٧٧٠
التَّأْميلا	=	العنبري أو غيره	٢٤٣
رجالا	المتقارب	-	=
إبقالها	=	عامر بن جوَين	٣٨٧
قليلا	=	أبو الأسود الدؤلي	١١٩
كميلا	=	أبو العباس السلمي	٤٨٥
هديلا	=	=	٤٨٥
وجندلُ	الطويل	-	٤٣٣
القتل	=	أعرابي	٤٢٢
من عَلُ	=	أوس بن حجر	٣٠٩
أوَّل	=	النمر بن تولب	٤٠٥
القبائل	=	-	٢١٦
زائل	=	لبيد بن ربيعة	٤٤ ، ٥٣٥
باطل	=	=	٦٣٥
المباسل	=	جعفر بن علبة الحارثي	٥٧٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
سلاسل	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٧٥٩
قلائل	=	النابغة الذبياني	٧٧٥
أوائله	=	-	٩١
فاعله	=	زهير بن أبي سلمى	٢٩٤
نائله	=	=	٢٩٤
نوافله	=	رجل من بني عامر	٤١٥
شواكله	=	طفيل الغنوي	٧٢١
أسافله	=	=	٧٢١
خيالها	=	الفرزدق	٧٦٠
جميل	=	-	٣٩٧
سلول	=	عبد الملك بن عبد الرحيم أو غيره	٤١٢
الأمل	البسيط	الراعي النميري	٤٤١
والجبل	=	اللعين المنقري	٤٠٢
والفشل	=	=	٤٠٢
والعَمَل	=	-	٣٩٢
قبل	=	القطامي	٣٠٥
الكِلَل	=	=	٣٠٦
الخَضِل	=	=	٣٠٦
ننتفل	=	الأعشى	٣٢٨
تنويل	=	كعب بن زهير	٧
يزيل	الوافر	أبو حية النميري	٦٩٥
خلل	=	كثير عزة	٤٦٨
أو جاهل	الكامل	المتنبّي	٣٩
الأباطل	=	حسان بن ثابت	٣٧٥
جميل	=	-	٦٧٥
تنويل	=	كعب بن زهير	٤٠٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مبذول	الكامل	هشام أخوذي الرمة	٥٨١
يُؤهَلُ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٢٣
أفضل	المتقارب	غسان بن وعلة أو غيره	٦٣٧
رجل	المتدارك	-	٧١٩
وقبل	=	عبد الله بن الزبعري	٧٣١
مرجلي	الطويل	امرؤ القيس	٣٣٢
فحومل	=	=	٥٧٥
هيكلِ	=	امرؤ القيس	٤٥٧ ، ٥٥٧
مُزَمَّل	=	=	٨٦
إسحل	=	=	٣٩٣
جلجل	=	=	٣٣
من عل	=	=	٣٠٩
مُحْوِل	=	=	٣٠٠
فانزل	=	=	٤٤٢
ابن مهلهل	=	الحطيئة	١٢
إسحل	=	عمر بن أبي ربيعة	٥٨٧
هيكل	=	مزاحم العقيلي	٣٠٧
المُعَيَّل	=	=	٣٠٧
مَجْهَل	=	=	٣٠٧
القبل	=	أبو ذؤيب	٦٣١
الوسائلِ	=	ذو الرّمّة	١٩١
المفاصلِ	=	=	١٩١
المال	=	امرؤ القيس	٥٨٧
أمثالي	=	=	٥٨٩
تِمْثَال	=	=	٢٩٤
ولا صالي	=	=	٣٢٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٣٢٦
وفالي	=	-	٣٩٣
جبال	=	المعري	٣٩٩
بال	=	عدي بن زيد	٤٠٧
سبيل	=	كثير عزة	٢٨٧
والجَدَل	البسيط	الفرزدق	٦٠٧ ، ٦٣٨
بالمصاقيل	=	أمية الكناني	٦٣٠
آمالي	=	-	٥٨٨
بالآل	=	أبو قيس بن الأسلت أو غيره	٩٥
أوقال	=	=	٩٥
مالي	الوافر	زيد الخيل	٦١٧
بالرجال	=	مسكين الدارمي	٥٠١
الطحال	=	شعبة الطهوي	٥٠٠
الدخال	=	لبيد	٤٧٣
الهوجل	الكامل	أبو كبير الهذلي	٦٨٠
الأوّل	=	حسان بن ثابت	٦٩١
المُفْضل	=	=	٦٩١
السَّلسل	=	=	٦٩١
الحلال	الرمل	عبيد الأبرص	٦٦٣
الشمال	=	=	٦٦٣
الرجال	=	-	٧٧٥
واغل	السريع	امرؤ القيس	٢٤٧
جَلَلِهْ	المنسرح	جميل بثينة	٣٠٠ ، ٦٧٧
العقال	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٦٣٢
حِيال	=	الحارث بن عباد	٣٠٣
أَقْيَالِ	=	الأعشى	٢٩٥

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وغالي	المتقارب	-	٢٤
المعالي	=	-	٢٤
السعالي	=	أمية بن أبي عائذ	٧١٤
قافية الميم			
الرحمْ	المتقارب	الأعشى	٥٧٧
المزدحم	=	-	٧٤٥
ترم	=	-	٨٨
دما	الطويل	حسان بن ثابت	١٩٠
عندما	=	عمرو التنوخي	٦٦٩
مسلما	=	-	٧٩٤
تكرّمَا	=	حاتم الطائي	٤٩٤
لصمَّما	=	المتلمّس	١٥٧
نَادِما	=	-	٢٢٥
فدعاهما	=	دُرْنا بنت عبعبة أو غيرها	٦٩٥
وامسلمه	البسيط	بجير بن عنمة الطائي	٦٦٦
السناما	الوافر	حميد بن بحدل	٥٩٧ ، ٧٨٦
أغاما	=	عمرو بن يربوع	٣١٣
لِمَاما	=	الراعي النميري أو غيره	٣٠١
كلاما	=	-	٤٢
الطعاما	=	شمير الضَّبّي أو غيره	٣٧
ستاما	=	=	٣٧
تستقيما[1]	=	زياد الأعجم	٢٤٥
لماما	=	جرير	٧٢٨

(١) يروى : " تستقيم " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أعلامها	السريع	عمرو بن قميئة	١٩٥
لامها	=	=	١٩٦ ، ٦٩٥
نياما	المتقارب	بشر بن أبي خازم	٣٧٠
مُغْرَم(١)	الطويل	-	٢٥٨
حاتم	=	الفرزدق	٧٨٦
يدوم	=	المرّار الفقعسي أو غيره	٢٩٦
صميمها	=	الفرزدق	٥٤٤
غريمها	=	كثير عزة	٥٨٦
قدمُهْ	المديد	طرفة بن العبد	٩٦
ولا عِظَم	البسيط	-	٧٨٨
حَرَم	=	زهير بن أبي سلمى	٢٢٢
الحُسَام	الوافر	الأحوص الأنصاري	٢٢٣
وشام	=	جرير	٣٨٦
مستديم	=	كثير عزة أو غيره	٤٦٧
سُخَامُهَا	الكامل	لبيد بن ربيعة	٥٦٤
عظيم	=	أبو الأسود الدؤلي أو غيره	٢٤٢
سُجُوْمُ	=	-	٣٣١
لئيم	الخفيف	حسان بن ثابت	٧٦٣
عَمِي	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٩٩
العُدْم	=	النعمان بن بشير	٣٩٦
النواسم	=	ذو الرمة	٦٧٦
اللهازم	=	-	٣٩٦
المسالم	=	قيس بن العيزارة	٣٢٨

(١) ويروى : " هائم " .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
حاتم	الطويل	الفرزدق	٧٨٦
العمائم	=	الفرزدق أو غيره	٩٥ ، ٤٤٧
الأكم	البسيط	زيد الخيل	٢٣٦
ذي سَلَم	=	–	٢٥٨
شِيَمي	=	–	٢٥٩
لأقوام	=	النابغة الذبياني	٤٦٣
الذَّام	=	عصام الزّمّاني أو غيره	١٤٨
أم الهيثم	الكامل	عنترة العبسي	٧
الدَّيْلَم	=	=	٢٩٠
مُصَرَّم	=	=	٢٩٠
بالغيلم	=	عنترة العبسي	١٤٦
المكرم	=	عنترة	٤٠٩
فدم	=	الجميح الأسدي أو غيره	٥٣٣
والشتم	=	=	٥٣٣
وأمامي	=	قطري بن الفجاءة	٣٠٥
لجامي	=	=	٣٠٤
لحمام	=	=	٤٦٧
الأيام	=	جرير	٦٥٥
الأحلامِ	=	المهلهل أو غيره	١٩١
الأعكام	الخفيف	الكميت	١٨٩

قافية النون

ومنزلنْ	الطويل	امرؤ القيس	٦١
فَحوملنْ	=	=	٦٢
أصابنْ	الوافر	جرير	٦١
الخيامن	=	=	٦١
وكأن قدنْ	الكامل	النابغة الذبياني	٦٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مرتينْ	السريع	خطام المجاشعي أو غيره	١٤٩
التّرسيْن	=	=	١٤٩
يأتينْ	المتقارب	الأعشى	٢٥٧
ومن هُنَّا	الطويل	-	٦٥٩
وحرمانا	البسيط	جرير	٦٧٩
وركبانَا	=	قُرَيط بن أُنيف	٢٨٩
شيبانا	=	=	٢٨٩ ، ٣٨٨
المُحبِّينا	=	-	١١٥
كلانا	الوافر	النمر بن تولب	٧٣١
العيونا	=	الراعي النميري	٧٧٦
متجاهلينا	=	الكميت بن زيد	٤٠١
مُكَايَدِينا	=	=	٤٠١
الحالبينا	=	=	٥٦٤
مُكلّبينا	=	أبو عامر السلمي	١٧٧
وأحمرينا	=	حكيم الأعور	١٧٧
يُجِبْنَهْ	=	رجل من بني أسد	٢١١
إيانا	الكامل	حسان بن ثابت	٦٣٣
عيونا	=	أبو طالب عم الرسول	٤٨٤
دانوا	الهزج	الفِند الزّمّاني	٥٢٩
المُسْلِمِينا	الخفيف	-	٢٠٥
مجانيننا	المتقارب	أبو محمد اليزيدي	٢٨٦
لكانوا كَنَا	=	=	٢٨٦
بالأبينا	=	زياد بن واصل السلمي	١٢٢
عاجنُ	الطويل	-	٣٨٣
قمين	=	قيس بن الخطيم	٦٦٣
يكون	=	الأفوه الأودي	٦٥٠

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بنين	الوافر	سعيد الهَمَدَاني	١٩٧
سكون	=	المعري	٥٨٣
المحزون	الخفيف	أبو طالب عم النبي ﷺ	٩٠
أبوان	الطويل	عمرو الجنبي أو غيره	١٦٦
بمَكان	=	أحد الخوارج	٢٥٣
أرقان	=	يعلى بن مسلم اليشكري	٤١٢
ثمان	=	عمر بن أبي ربيعة	٧٦٢
بِلبان	=	لعله عبد الرحمن بن الحكم	١٦٥ ، ٣٩٣
الأخوان	=	=	١٦٥ ، ٣٩٣
الحدثان	=	-	٧٧٣
الهملان	=	-	٧٧٣
مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان أو غيره	٤٧ ، ٢٢٥
فتخزومني	=	ذو الإصبع العدواني	٣٠٤
عيْن	الوافر	-	١٣٢ ، ٣٨٨
اللُّجَيْن	=	-	١٣٢ ، ٣٨٨
وديني	=	المُثَقّب العبدي	١٤
سميني	=	=	٧٦٠
تتقيني	=	=	٧٦٠
عَرين	=	جرير بن عطية	١٨٠
آخرين	=	=	١٨٠
اليقين	=	علي بن بدَّال أو غيره	١٦٧
فليني	=	عمر بن معدي كرب	٦١٦
بشن	=	النابغة الذبياني	٥٤٦
إنّي	=	-	١٣١٠
منّي	=	-	١٣١
عنّي	=	-	٦٦٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهجان	الوافر	دثار بن شيبان النمري	٢٤١
داعيان	=	=	٢٤١
الزبرقان	=	=	٢٤١
سَفرقان	=	عمرو بن معدي كرب	٥١٤
الفرقدان	=	=	٥١٤
منجلان	=	حماد الراوية	٣٩٣
تعرفُوْنِي	=	سحيم الرياحي	٣٣٦
الأركان	الكامل	كعب بن سعد الغنوي	١٤٧
يدان	=	=	١٤٧
لا يعنيني	=	رجل من سلول	٤٧٤
مني	الرمل	-	٦١٨
التواني	=	-	٦٧٦
يَلتِقِيان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣١٨
يماني	=	=	٣١٨
قافية الهاء			
فَاهَا	الوافر	مجنون ليلى	٣١٤
رضاها	=	القُحَيف العُقَيلي	٣٠٧
ألقَاهَا	الكامل	مروان المهلبي أو غيره	٢٧٣
وَقَلاَهَا	=	=	=
أنساهُ	الوافر	-	٧٢٢
الله	=	-	٧٢٢
ذووه	الرمل	أبو العتاهية	١٢٠
قافية الواو			
ذووها	الوافر	كعب بن زهير	١٢٠
بمُسْتَوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٦٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مُنْهَوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٦٧
بمرعوي	=	=	٧٧٧

قافية الياء

باريْها	البسيط	-	٧
فواديْها	=	الحطيئة	٦
الحميريْ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٥٧٣
العصيْ	=	=	٥٧٣
غاديا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٧٤٨
خاليا	=	ذو الرمة	٤٢
لمابيا	=	=	٤٢
ماهيا	=	الراعي النميري	١٤٦
يمانيا	=	عبد يغوث الحارثي	١٦٤ ، ٢٤٩
كما هيا	=	-	٦٥١ ، ٧٤٧
كفانيا	=	منظور الفقعسي	٦٣٤
خاليا	=	-	٦١٩
البواليا	=	-	٥٢٦
ثمانيا	=	عروة العذري	٥٢١
نسائيا	=	=	٢٤٩
مواليا	=	الفرزدق	٣٥٤
ناهيا	=	سحيم عبد بني الحسحاس	٧٥٠
خبايا	البسيط	-	٢
قضايا	=	-	٢
وَسِرْ بَالِيَه	السريع	عمرو بن ملقط	٢١٦
لِلَّذِيّ	الوافر	-	٦٢٨
وللقَصِيّ	=	-	٦٢٨

فهرس الأرجاز

الرجز	القائل	الصفحة
الهيجاء	-	٤٩٢
الأعداء	-	=
جدبّا	رؤبة أو غيره	١٤١
أخصبّا	رؤبة أو غيره	=
هبّا	رؤبة أو غيره	=
سبسبّا	رؤبة أو غيره	=
القصبّا	رؤبة أو غيره	١٤٢
ابن ثعلبَه	الأغلب العجلي	١٢
مُقَعَّبَه	الأغلب العجلي	=
الحَجَبَه	الأغلب العجلي	=
مُذْهَبَه	الأغلب العجلي	=
بَبَّهْ		
خدبَّهْ	أم عبد الله بن الحارث بن نوفل	٥٦٩
محبَّهْ	أم عبد الله بن الحارث بن نوفل	
الكعبهْ	أم عبد الله بن الحارث بن نوفل	=
ديبَه	-	٥٥٠
قلبَه	-	=
الطالبُ	نفيل الخثعمي	٧٤٧
الغالب	نفيل الخثعمي	=
عجَبهْ	زياد الأعجم	١٢٥
أضربهْ	زياد الأعجم	=
صاحبه	أبو خالد القناني	٦٣

الرجز	القائل	الصفحة
جانبه	أبو خالد القناني	٦٣
كَعْبِ	–	١٦٢
رَكْب	–	=
الوَطْب	–	١٦٣
الأَدْنَاب	–	١٢٤
العَقْرَاب	–	=
الغلصمتْ	أبو النجم العجلي	١٤٠
أمت	أبو النجم العجلي	=
ليتُ	رؤبة	٥٤٢
فاشتريت	رؤبة	=
السِّعْلاتِ	–	٣١٣
النّات	–	=
علاَّتي	–	٧٩٢
قيلاتي	–	=
واللاتي	–	٦٢٨
لداتي	–	=
شجَا	العجاج	٣٥
العواهجِ	جندب بن عمرو	٧٧٩
دارج	جندب بن عمرو	=
هائجي	جندب بن عمرو	=
حارج	جندب بن عمرو	=
باهج	جندب بن عمرو	=
تَوَسَّدَا	–	٦٤ ، ١٦٧

الرجز	القائل	الصفحة
اليدا	–	٦٥ ، ١٦٧
وئيدا	الزباء أو غيرها	٣٨٤
حديدا	الزباء أو غيرها	=
واحده	–	٧٣٠
زائده	–	=
يزيدُ	رؤبة	٣٣٦ ، ٥٧٢
فديد	رؤبة	=
وازددِ	–	١٥
اليد	–	=
قدي	حميد الأرقط	٦١٩
البَشَرْ	وزر	١٤٢
تبتقر	وزر	=
وزر	وزر	=
الشعر	وزر	=
الجمر	وزر	=
عمر		٧١٣ ، ٧٤١
دبر		=
الزبر	–	٣٤
قُدِر	علي بن أبي طالب أو غيره	٢٦٢
سطرا	رؤبة	٧٤٢
نصرا	رؤبة	=
السُّرى	خالد بن الوليد أو غيره	٤٣٨
الكرى	خالد بن الوليد أو غيره	=

الرجز	القائل	الصفحة
كما ترى	–	١٣١
كما ترى	–	=
مقفرُ	–	٣٥
جعفر	أعرابي	٣٨٦
أقصر	أعرابي	=
دارها	منظور بن مرثد الأسدي	١٢٨
وجارها	منظور بن مرثد الأسدي	=
مُصَدَّرِ	–	٢٢
حشور	–	=
بِمَعْمَرِ	طرفة بن العبد أو غيره	٢٥٢
واصفري	طرفة بن العبد أو غيره	=
تُنَقِّري	طرفة بن العبد أو غيره	٢٥٢
تحذَرِي	طرفة بن العبد أو غيره	٢٥٢ ، ٦١٦
الدار	–	٤٤٨
غزار	–	٦٣٠
بالصرار	–	=
الكور	العجاج	٤٩٤
ممطور	العجاج	=
والجدور	العجاج	=
للدور	العجاج	=
جمهور	العجاج	=
المحبور	العجاج	=
الهبور	العجاج	=

الرجز	القائل	الصفحة
أسيرها	أبو النجم العجلي	٦٦٩
قصورها	أبو النجم العجلي	٦٧٠
خَمْسَا	–	٩٧
أَمْسَا	–	=
أنيسُ	جران العود	٥٢٥
العيس	جران العود	=
بعَنْسِ	عيسى بن عمر	١١٢
والقلنس	عيسى بن عمر	=
جذعْ	دريد بن الصمة	٣٥ ، ١٣٢
وأضع	دريد بن الصمة	=
صُقُع	–	١٣١
تقعقعا	–	٧٣٥
أجمعا	–	=
تبايعا	–	٧٩٣
طائعا	–	=
أَقْرَعُ	أبو الخثارم	٢٢١
تصْنَع	أبو الخثارم	=
تُصْرَعوا	أبو الخثارم	=
فاسْمَعوا	أبو الخثارم	=
أجمع	حميد الأرقط	٧٣٥
وإصبع	حميد الأرقط	=
تدَّعي	أبو النجم العجلي	٦٢٦
أصنع	أبو النجم العجلي	=

الرجز	القائل	الصفحة
صُدُغْ	–	١٣١
الرفاقُ	–	٥٧٤
تساق	–	=
فَطَلِّقِ	رؤبة	٢٤٩
تَمَلَّقِ	رؤبة	=
دابق	غيلان الربعي أو غيره	٣٧٤
مُبَارَكَا	أبو خالد القناني	٧٧
إيثاركا	أبو خالد القناني	=
تحاكُ	–	٥٤٢
تشاك	–	=
والفَكِّ	منظور بن مرثد الأسدي أو غيره	١٤٨
بسُكَ	منظور بن مرثد الأسدي أو غيره	=
ضَنْكِ	واثلة بن الأسقع أو غيره	١٤٨
تدلكي	–	٢٥٢ ، ٦١٦
الذكي	–	= ، =
عِجلْ	أبو سوار الغنوي	١٤٢
بالرِّجلِ	أبو سوار الغنوي	=
من علا	أبو النجم العجلي	٣٠٩
الفلا	أبو النجم العجلي	=
حَلاَئِلاَ	رؤية	٢٨٦
حاظلاَ	رؤبة	=

الرجز	القائل	الصفحة
الليلة	–	٦٦٠
ليلة	–	=
وَجَلُهْ	أبو النجم	١٤٣
نعدلُهْ	أبو النجم	=
زَجِّلُهْ	أبو النجم	=
التَّدَلْدُل	خطام المجاشعي أو غيره	١٦٣
حَنْظَلِ	خطام المجاشعي أو غيره	=
التَّبَقُلِ	أبو النجم	١٥٢
وَنَهْشَلِ	أبو النجم	=
الكلكلِّ	منظور بن مرثد الأسدي	١٤١
يُصلِّي	منظور بن مرثد الأسدي	=
حُطمْ		٥٩
زيم	رُشَيْد بن رُمَيض العنزي	٦٠
الكرَمْ	رؤبة	١٢٨
ظلم	رؤبة	=
علمْ	جرير	١٧
درهما	–	٧١٧
الدما	–	=
يعلما	ابن حبابة أو غيره	٢٦٠
مُعَمَّمَا	ابن حبابة أو غيره	=
قشعما	ابن حبابة أو غيره	=
يؤَكرما	–	٢٨٥
القَدَما	حُبَابة اللّصّ أو غيره	٣٨٩

الرجز	القائل	الصفحة
الشَّجْعَما	حُبَابة اللّصّ أو غيره	٣٨٩
الرواسما	هدبة بن الخشرم	٤٠٠
قاسما	هدبة بن الخشرم	=
قَتَمُهْ	العجاج	٣٠٠
جَهْرَمُهْ	العجاج	=
يُقرِّمُهْ	رجل من كلب	٧٦
يَعلَمهْ	رجل من كلب	=
سمهْ	رجل من كلب	=
الأصمِّ	-	١٧٦
عمّي	العجاج	= - =
همّي	العجاج	= - =
جُمِّ	العجاج	= - =
المُنْهَمِّ	العجاج	= - =
شُمِّ	العجاج	= - =
الأداهم	العُديل بن الفُرخ	٧٨٧
المناسم	العُديل بن الفُرخ	=
عصام	-	٦٩٥
باللجام	-	=
الترسينْ	خطام المجاشعي أو غيره	١٤٩ ، ٧٢٤
يُحَلَّيْنْ	خطام المجاشعي	٢٨٤
كِنْفَيْنْ	خطام المجاشعي	=
وَدَّيْنَ	خطام المجاشعي	=
يُؤَثْفَيْنْ	خطام المجاشعي	=

الرجز	القائل	الصفحة
المُخْتَرَقْنْ	رؤبة	٦٢ ، ٢٩٩
الخَفَقِنْ	رؤبة	٦٢
تُقْضَنْ	رؤبة	٦١
بَعْضَنْ	رؤبة	=
يَمُنّْ	رؤبة	٢٢٣
الحزَنْ	رؤبة	=
ثَمَنْ	رؤبة	=
وَمِنْ	رؤبة	=
وَإِنْ	رؤبة	٢٢٤
وَإِنْ	رؤبة	=
كأن	خطام المجاشعي أو غيره	٧٢١
بقرن	خطام المجاشعي أو غيره	=
بدنَهْ	–	٥٩٧
أنَهْ	–	=
العَيْنَانَ	رؤبة بن العجاج	١٨٠
ظَبْيَانَا	رؤبة بن العجاج	=
ديوانا	رؤبة بن العجاج	١٨٠
فِطِّينا	–	٤٠٠
إسرائينا	–	=
عُرَيْنَهْ	امرأة من فقعس	١٦١
شهريْنَهْ	امرأة من فقعس	=
جماديينَهْ	امرأة من فقعس	=
العيينيْنَهْ	امرأة من فقعس	=

الرجز	القائل	الصفحة
قطني	-	٦١٨
بطني	-	=
العينيْنِ	امرأة من فقعس	١٦١
شهريْنِ	امرأة من فقعس	=
وجماديْنِ	امرأة من فقعس	=
أَبَاهَا	رؤبة أو غيره	١٢٧
غايتاها	رؤبة أو غيره	=
عيناها	ذو الرمة	٧٧٧
العَوَارِيَا	القطامي	٣٠٥
يَاتَافِيِّ	الأغلب العجلي	٣١١
بالمَرْضِيِّ	الأغلب العجلي	=
عديّ	-	٧٣٦
بالدليّ	-	=
الوليّ	-	=

فهرس أمثلة النحاة

الصفحة

(أ)

- ائْتِني فأُحدِّثُك ٢٤٣
- آ للهِ لَتَفْعَلَنَّ ٣١٦
- أبصرت عيناً جارية ٤٧٦
- ابنك انطلق انطلاقاً ٦٦٢
- أتاني القوم خلا عبد الله ٥٣٤
- أجلست زيداً إلى عمرٍو ٣٩٢
- اخترت زيداً من الرجال ٣٩٠
- اختصم زيدٌ وعمرو ٧٤٩
- أخذتُ عنه العِلم ٣٠٣
- أخذت من الذي أخذت منه ٦٢٥
- اخْشَوُنَّ واخْشَينَّ ، اخْشَيَنَّ يا رجل ، واخشيَانّ واخْشَيْنَانِ ٢٦٣
- ادخُلوا الأوّلَ فالأوّلَ ..... ٢٥ ، ٤٧٣
- إذا جاز أن يأكل زيداً الأسد ، جاز أن تأكله البعوضة ٥٩٠
- إذا كان غداً فأتني ..... ٥٩٢ ، ٥٩٣
- إذَنْ أخالُكَ صادقاً ٢٣٣
- أزيداً أم عمراً أضربتَ ، وأزيداً ضربتَ أم عمراً ؟ ٧٦٢
- أزيدٌ أم عمرٌو في الدار ، وأزيدٌ في الدار أم عمرو ؟ ٧٦٢
- استبانَ الشّيءُ ١٦
- استبنتهُ أنا ١٦
- استُوِيَ والخشبة ٥٤٤

الصفحة

- استوى الماء والخشبة ٤٩٨
- استوى الماء وسطح الدار ، ومازلت أسير والنيل ٤٩٩
- أسحق الضرع ٣٦٢
- أسلمَ أمرَه للهِ ١٦
- أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنّةَ ..... ٢٣٨ ، ٢٣٩
- أسيرُ حتّى تَغيبَ الشّمسُ ..... ٢٣٨ ، ٢٣٩
- اشترك زيد وعمراً ٤٩٦
- اشتريتُ اللحم الرطل بدرهم ٤٥٨
- اشتريتني نصفي ، واشتريتك نصفك ٧٨٥
- أضمرته البلاد ٥٧٧
- أَطِعِ الله فيُدخلك الجنّةَ ٢٤٠
- أظن ويظنني إياه زيداً أخاً ٥٩٠
- أعجبتني علمك ، وأعجبتك علمي ٧٨٥
- أعجبني اقترانُ زيدٍ بعمرٍو ٥٠
- أعجبني قيام زيدٍ وعمرو ٦٩٩
- أعجبني قيام الزيدين ٦٩٩
- أعطِ زيداً درهماً درهمين ٧٩٠
- أعطي زيدٌ درهماً ٥٥٣
- أعطي زيدٌ عمراً ٥٤٣
- أعطي موسى عيسى ٥٥١
- أعطاهاه ، وأعطاهوها ٦٠٩
- أُعْطِيَ بالمعطى ألفا مائة ٥٥٤
- أُعْطِيَ المُعْطى به ألف مائة ٥٥٤

الصفحة

- أعطيتُ درهماً ٥٥١
- أعطيتُ وعلمتُ ٤١٤
- أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ٦٠٩
- أعطيتني فأحسنتَ إليّ ، وأحسنتَ إليّ فأعطيتني ٧٥٣
- أعلم بالمعلم به زيدٌ أخاه عبد الله غلامه ٥٥٤
- أعلم الله زيداً عمراً عاقلاً ٦٤٥
- أعلمتُ زيداً عَمْراً أبوه قائمٌ ٩
- أَفَأَ لله لَتَفْعَلَنَّ ٣١٧
- أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ ، وأقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ، وأزيدٌ قائمٌ أم قاعدٌ ؟ ٧٦٣
- اقتضَى دَيْنَه وتقاضاه ٢٧
- أقسمت بالله لأَفْعَلَنَّ ٣١٣
- أَقْسَمْتُ عليك ألاَّ تَفْعَلَنَّ ولَمَّا تفعَلَنَّ ٢٥٨
- أكرمتك إكراماً لزيد ، وأهنتك إهانة له ٤٩٢
- أَكرِمْني أُكرِمْكَ ٢٢٦
- أَكرمَه النّاسُ سيّما زيد ٣٣
- أكل الأسدُ زيداً كلّه ٧٢٤
- أكل زيدٌ رغيفاً ثلثيه ، وضربت زيداً رأسَه ٧٨٩
- أكلت رغيفاً كله ٧٣٥
- أكلت السمكة حتى رأسها ٢٧١
- ألا تنزِلُ عندَنا فتُصيبَ خيراً ٢٤٠
- ألا تنزِلُ عندَنا نُكرِمْكَ ٢٢٧
- ألا تنزِلُ عندنا ونتحدَّثَ ٢٤٢
- أَلاَ تَنْزِلَنْ ٢٥٨

الصفحة

- امتلأ الإناء ماءً ٤٨٦
- أنا وزيدٌ مقيمان ٧٦٨
- إن احمرَّ البُسْرُ آتِك ٢١٣
- إن تأتِني آتِكَ وإذَنْ أُكرمُكَ ٢٣٤
- إنْ تكلَّمَ الحجرُ آتِك ٢١٣
- إنْ زُرتَني أكرمتُك ٢١٣
- إنْ فعلتَ إذَنْ أُحبُّك ٢٣٣
- إن قامَ زيدٌ غداً قام عمرٌو بعدَ غدٍ ٢١٢
- إن قامَ زيدٌ فما يقومُ عَمْرٌو ٢٢٤
- إنْ لم يقُمْ زيدٌ أُكرمْهُ ٢٣٦
- إن يقض الله أمراً فسيكون ٦٥٠
- إن يقمْ زيدٌ فأبوه قائمٌ ٩
- إن يقم زيدٌ فيقوم عمرو ٧٩٦
- إنْ يقم عمرو فيقوم زيدٌ ينهض أخوه ٧٩٧
- أنا أخرج أو أقيم ٧٥٧
- أنا إذَنْ أُحبُّك ٢٣٣
- أنا إنْ تأتني فوالله لآتينك ٣٢٨
- أنا فلان بطلاً شجاعاً ٤٧٠
- أنا الذي خرجت ٦٢٥
- أنا وأنت قمنا ٥٦٠
- أنت تضربين واضربي ٥٩٦
- أنت عندنا مُذُ اليومِ ، وما فارقتنا منذُ الليلةِ ٢٧٧
- أنتِ طالق وطالق ، وأنتِ طالق طلقتين ٧٥٠

الصفحة

- أنت الذي خرجت ٦٢٥
- أنت وزيد قمتما ٥٦٠
- الإنسان يشبعه رغيفٌ ٦٦٤
- أنفقت الدرهم كله ٥٥٧
- أنفقت الدراهم درهمين درهمين ٧٢٠
- إنّ إنّ زيداً منطلقٌ ٧٠٠
- إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ ٧٢١
- إنّ زيداً إنّه قائمٌ ٧٢١
- إنّ زيداً رأسَه مضروب ، ولا رجل ثوبه مسلوب ٧٩٦
- إنَّ زيداً لأخوك ، أو لَيَقُومُ ٧١
- إنَّ زيداً ليقوم ٢٦١
- إنّ في الدار زيداً والحجرة عمراً ٧٨٠
- إنّك لتنظُرُ في نحوٍ كثيرةٍ ..... ٢٨ ، ١٨٤
- إنما ضربك أنا ٦٠٧
- إنه زيد قائم ٥٨١
- أنَّى تكُنْ أكُنْ ٢١٩
- أهلاً وسهلاً ٨٦
- أوصِ من بنيك أيّاً أفضل وأيّاً هو أفضل ٦٣٦
- إياك ضربت ٦٢١
- إياك والأسد ٦٢١
- أيّانَ تخرُجْ أخرُجْ ٢١٧
- أينَ بيتُك أزُرْكَ ؟ ٢٢٧
- أينَ تجلِسْ أَجْلِسْ ٩٦

الصفحة

- أيوم الجمعة تقول زيداً قائماً ٤٠٠
- إيهٍ ٥٨
- إيهاً عنّا ٦٩
- أيُّ عَبيدي ضَرَبَك فهو حُرٌّ ٢١٥
- أيُّهم سارَ حتَّى يدخلَها ؟ ٢٣٨

(ب)

- بحسبِك زيدٌ ..... ٧٣ ، ٢٦٩ ، ٥٥١
- بعته يداً بيدٍ ٤٥٦
- بمَنْ تمرُرْ أمرُرْ ، وغلامَ مَنْ تضربْ أضرِبْ ٢٢٠
- بنو فلانٍ يطؤُهم الطّريقُ ٦٥
- بهر القمر الكواكب ٤٣٤
- بِيْعَ اللَّحم رُطَلاً بدِرْهَم ٤٥٦
- بَيَّنْتُ له الحساب باباً باباً ٤٥٦

(ت)

- تخاصم واختصم زيدٌ وعمرٌو ٧٦٧
- ترك القوم القيام إلا زيداً ٥١٥
- تُمُودَّ الثَوبُ ٢٥٦

(ث)

- الثلاثة الأثواب ، والعشرة الدراهم ٦٨٧
- ثوب زيدٍ سلبت زيداً إياه ٧٨٤
- ثوبٌ نسْجُ اليمنِ ٤٠

الصفحة

(ج)

- جئتك إرادة برِّك ٤٩٢
- جئتُك أَوَانَ قامَ زيدٌ وأَوانَ الحجّاجُ أميرٌ ٥٩
- جئتُ كي تُكرمَني ، وجئتُ لكي تُكرمني ٢٣٥
- جئتك لإكرامك زيداً ٤٩١
- جئتك لإكرامي لك غداً ٤٩١
- جئت لتكرمني ٢٣٧
- جئْتُ لتُكرمَني ، ولأَنْ تُكرمَني ٢٤٦
- جئت الذي أكرمت أخاه زيداً ٧٨٣
- جئتك للسمن واللسبن ٤٩١
- جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو ٥٣٤
- جاء البرد والطيالسة ..... ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤
- جاء الجيش نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع ٧٢٧
- جاء راكباً زيد ٤٦١
- جاء زيدٌ ٥٧٧
- جاء زيدٌ خائفاً ٤٥٥
- جاء زيدٌ راكباً ٤٧٠
- جاء زيدٌ زيدٌ ٧١٩
- جاء زيد على يده صقر صائداً به أمس ٤٧٠
- جاء زيد عليه جبَّة وشي ..... ٤٥٧ - ٤٥٨
- جاء زيدٌ فتعقبَّه عمرو ٧٥٢
- جاء زيدٌ لا عمرٌو ٧٦٥
- جاء زيدٌ ما يتكلم غلامه ٤٥٩

الصفحة

- جاء زيدٌ نفسُه ٧١٨
- جاء زيد وأبوه حاضرٌ ٤٥٧
- جاءَ زيدٌ وأبوه قائمٌ ٩
- جاء زيدٌ وأخوه ٥٧٨
- جاء زيدٌ وجاء عمرٌو ٧٠٠
- جاء زيدٌ وعمراً ٤٩٦
- جاء زيد وقد خرج عمرو ٤٥٩
- جاء زيدٌ وما خرج عمرو ٤٥٩
- جاء زيد وما يتكلم عمرو ٤٥٩
- جاء زيدٌ وما يتكلم غلامه ٤٥٩
- جاء صاحبك زيدٌ ٧٤١
- جاء غلامك أبو عبد الله ، جاء أبو عبد الله بطة ٧٤١
- جاء القوم إلا حماراً ٥٢٤
- جاء القوم أنفسهم كلهم ٧١٩
- جاء القوم سوى زيد ٥٢٨
- جاء القوم كلهم ..... ٥٧٨ ، ٧١٨
- جاء الذي جلس عندك ٦٢٧
- جاء محب زيد صديقه ٤٦٢
- جاء يوم الجمعة الذي أبوه منطلق ٦٢٧
- جاءني أيهم هو في الدار ٦٣٦
- جاءني ذلك الرجل يا امرأة ٦٥٧
- جاءني ذلك الرجل يا رجل ٦٥٦
- جاءني ذو خرج ، ورأيت ذو خرج ، ومررت بذو خرج ٦٣٣

الصفحة

- جاءني رجلٌ ٩
- جاءني رجلٌ حسنُ الوجه العين ، وزيدٌ ضارب عمرو رأسه ٧٩٦
- جاءني رجل غير زيد ٥١٢
- جاءني رجال إلا زيدٌ ، ورأيت رجالاً إلا زيداً ، ومررت برجال إلا زيد ، رأيت رجالاً غير زيد ، ومررت برجال غير زيد ٥٣٠
- جاءني رجلان اثنان ٧٠٨
- جاءني الرجلان كلاهما ٧٠٨
- جاءني زيدٌ أخوك ٧٩٤
- جاءني زيدٌ العالم ..... ٢٦١ ، ٧٠٣
- جاءني زيدٌ هذا ٧١٤
- جاءني الضارب ، أو المضروب ٦٣٧
- جاءني غلام زيد الطويل ٧١٦
- جاءني ما عندك من المتاع ٦٣١
- جاءني هذا الرجل ٦٦٥
- جاذبت زيداً الثوبَ ٧٦٨
- جلس زيدٌ على البساط وعمرٌو الأرض ٧٧٩
- جلس زيد مع عمرو ٤٤٢
- جلست بين زيد وعمرو ٧٤٩
- جَلَسْتُ حِذَاءَكَ ٤٤١
- جلست قِبَالَتَهُ ٤٤٣
- جلست وإياك ٤٩٩
- جلست وسْط القوم ٤٥٢

الصفحة

(ح)

- حسبك وزيداً درهم ..... ٤٩٦ ، ٥٠١
- حَيْثُما تكُونَنَّ أكُن ٢٥٨

(خ)

- خاتم حديد ٦٧٢
- خذ درهماً أو ديناراً ٧٥٩
- خرج زيد بثيابه ٥٤٦
- خرجت أنا وزيدٌ ، وزيداً ٥٠٤
- خرجتُ قبل زيد ٤٤٥
- خرجت قبل يوم الخميس ٤٤٦
- خرجت لإكرامك ٥٤٦
- خرجتُ مع الرَّجل ٣٠٢
- خرجتُ من يومِ خرجَ زيدٌ ٩٣
- خرجت وزيداً ٥٠٣
- خرجت يوم الخميس سحر ٤٣٧
- خرجوا كلُّهم ، وذهبوا أجمعون ٧٧١
- خضتُ الماءَ برجْلِي ٢٨٨
- خلقَ الله الزّمانَ ..... ٥١ ، ٨٠

(د)

- دخلت البصرة فبغداد ٧٥١
- دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ٥١٢
- دخلت الدار ٤٥٠

الصفحة

- الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ٦٠٩
- درهمٌ ضَربُ الأمير ..... ٤٠ ، ١٥٣
- دعَوْتُ الله سميعاً ٨٠
- دير بالرجل دواراً ٥٤٦

(ذ)

- ذا زيدٌ قائماً ٤٦٥
- ذهبَ أمسُنا ٩٧
- ذهبتُ أنت نفسُك ، وزيدٌ ذهب هو نفسُه ٧٧٠
- ذهبت بعض أصابعه ٦٧٦

(ر)

- رأيتُ أَخَوَكَ ١٢٥
- رأيتُ رجلاً ٩
- رأيت رجلاً حماراً ٧٩٨
- رأيتُ الهلال من الدار من خلل السحاب ٢٧٩
- رأيتُهم ثُباتاً ١٨٥
- راشداً مهدياً ، ومصاحباً معانا ٤٧٢
- راقودٌ حلاً ، وظرف سمناً ٤٧٧
- راكباً جاء زيد وجاء راكباً زيد ٤٦٠
- رُبَّ رجلٍ كريم لقيته ٢٩٤
- ربّ رجلٍ وأخيه عندنا ٦٨٣
- ربه رجلاً ومررت بزيد وزيد آخر ٥٦٠
- رجع عوده على بدئه ٤٧٣

الصفحة

- رجع القهقرى ٤٢٢
- الرجل خيرٌ من المرأة ٦٦٤
- رحَيْتُ بالرَّحَى ١٥٨
- رطلٌ زيتاً ٤٨٠
- رغبتُ في الذي رغبتَ ٦٢٦
- ركِبتُ على الفَرَسِ ٣٠٦

(ز)

- زارني وزرتُ عمراً ٥٨٦
- زرتُك لعلمي بأنّك أهلٌ للزيارة ، وعلماً مني بأنك أهلٌ للزيّارة ٢٩
- زُرْني وأَزورُكَ ٢٤٣
- زيد أبوك عطوفاً ٤٧٠
- زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ١٥١
- زيدُ أفضل منك أباً ٤٨٠
- زيدٌ أفضل الناس ٦٨٣
- زيدٌ إنْ تعطه والله يشكرك ٣٢٧
- زيد جاء عمراً ٥٧٨
- زيداً رأيت أباه عمراً ٣٩١
- زيدٌ سلبته ثوبه ٧٨٤
- زيدٌ ضَرْبٌ ٣٠
- زيداً ضربته ٥٧٧
- زيد ضربني وأكرمني ٥٨٥
- زيد طيبٌ نفساً ..... ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥
- زيداً ظننت ظناً قائماً ٤٠٢

الصفحة

- زيد في الدار قائماً ٤٦٤
- زيدٌ فينطلق ٦٥١
- زيد قائم ظننت ٤٠١
- زيدٌ قطعته رأسه ٧٨٤
- زيدٌ نعم رجلاً آكلاً طعامك ، وزيدٌ نعم رجلاً طعامك آكلاً ٧١٢
- زيدٌ هند ضاربها هو ٦٠٨
- زيد هو المنطلق ، والزيدان هما المنطلقا والزيدون هم المنطلقون ، والهندات هن المنطلقات ، وإنني أنا المنطلق ، وإنك أنت المنطلق ، وإنه هو المنطلق ٦٠٠
- زيد وأنت ذاهبان ٧٦٨

(س)

- سار مبغضاً لعمرو عدوه ٤٦٢
- سرتُ بالذي سرتَ ٦٢٦
- سرتُ حتّى أدخُلَ البلدةَ ٢٣٩
- سرتُ عامَ أوّلَ حتّى أدخلَ البلدَ ٢٣٨
- سُرِق المتاع ٥٣٧
- سرت من البصرة إلى الكوفة ٢٨١
- سرت ميلاً ٤٤٤
- سرتُ وقتاً ٤٤٩
- السعي الذي تسعاه فستلقاه ٦٤٩
- السمن منوان بدرهم ٤٥٨
- سير يزيد ..... ٥٤٦ ، ٥٥١

الصفحة

(ص)

- صدقْتُ زيداً الحديث ، وصدقتُ زيداً في الحديث ٢٧
- الصديق كأنّه زيدٌ ٧٤٧
- صمت الأيام حتى الخميس ٢٧٣

(ض)

- الضاربة أنا زيد ، والذي ضربته زيدٌ ، والذي ضربه أنا زيدٌ ٦٤٠
- الضارب زيداً قائماً أنا ٤٦٠
- ضاربُ زيدٍ ، وحسنُ الوجه ، ومعمور الدار ٦٧٨
- ضارب زيد أمس ٦٧٢
- ضارب زيدٌ عمراً مضاربة ، وضارب زيدٌ وعمرٌو ٧٦٧
- الضاربك ، والضارب زيدٍ ٦٨٢
- ضرِبَ زيدٌ ٥٣٧
- ضرب زيدٌ غلامه ٥٧٨
- ضرب زيداً غلامُه ، وزيدٌ غلامَه ٥٧٨
- ضرب غلامه زيدٌ ٤٦٤
- ضرباني وضربت الزيدين ٥٨٩
- ضربت زيداً إيّاه ٧٨٤
- ضربت زيداً تأديباً ٤٩٢
- ضربت زيداً رأسه ..... ٥٧٨ ، ٧٨٣
- ضربت زيداً الراكب ٤٥٦
- ضربت زيداً وإياك ٧٦٨
- ضربت زيداً وعمراً ٤٩٦

الصفحة

- ضربت القوم حتى إياك ٧٥٦
- ضربت مشدوداً عمراً ٤٦١
- ضربتُ وأكرمت زيداً ٥٨٦
- ضربت وضربني زيدٌ ٥٩٠
- ضربت وضربني زيداً ٥٩٠
- ضربتك وزيداً ٧٦٨
- ضربتُه أخاك ٧٨٤
- ضربته الضرب ٤٢٣
- ضربته نفسَه ، ومررت به نفسِه ٧٧٠
- ضربني وأكرمني زيدٌ ..... ٥٨٦ ، ٥٩٠
- ضربني وضربت زيدٌ ٥٩٠
- ضربني وضربت زيداً هو ٥٩٠
- ضربني وضربت الزيدين ٥٨٩
- ضربوني وضربت الزيدين ٥٨٩
- ضربيك قبيح ، وضربي إياك قبيح ٦٠٩

(ط)

- طاب زيدٌ أباً ٤٨٤
- طاب زيد أبوه وبوتين وأبوات ٤٨٤
- طاب زيد داراً ٤٨٤
- طاب الزيدون نفساً ، وطابوا أنفساً ٤٨٣
- طُعِن عمر ٥٣٧
- طلع الشمس ٣٨٦

الصفحة

(ظ)

- ظننت زيداً إياه القائم ٦٠٠
- ظَنَنْتُ زيداً قائماً ..... ٨٥ ، ٤٠٨
- ظننته زيدٌ قائم ٥٨١
- ظننته زيداً قائماً ٤١٠
- ظنني وظننت زيداً منطلقاً إياه ٥٩٠
- ظنني وظننتهما منطلقين الزيدان ٥٩٠

(ع)

- عاوَدَ عِواداً ٨٢
- عجبت من ضربك زيداً ٦٤٣
- عجبتُ من ضربي أنت ٦٠٨
- عجبت منه منه ٧٢٣
- عَرِبَت الدّابّةُ في مَرْعاها ٨٥
- عَصَوْتُه بالعصا ١٥٨
- عَلِمْتُ ٤١٣
- علمتُ أزيد عندك أم عمرو ٤٠٤
- علمتُ لا زيد عندك ولا عمرو ٤٠٣
- عَمْرُكَ الله ٣١٨
- عندك أحسن وجهاً ٤٨١
- عندي رجلٌ ورجلان ٧٠٨
- عندي عشرون درهماً ٤٨٤
- عندي عشرون رجلاً فضلاء ٧٠٦

الصفحة

- عندي غلام كل رجل ٦٧٧

(غ)

- غَبطْتُ الرَّجلَ ٣٨
- غلام من تضرب أضرب ٦٧٧

(ف)

- فعل فلانٌ الفاسق الخبيث كذا ٧٠٧
- فعلته جهدك وطاقتك ٤٧٣
- في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ٧٨٠

(ق)

- قام إمّا زيد وإمّا عمرو ٧٥٦
- قام زيدٌ أو عمرٌو ٧٥٦
- قام زيدٌ قام زيدٌ ٧٢٠
- قام الزيدان كلاهما ٧٢٨
- قام قام زيدٌ ٧٢٠
- قاما الزيدان ٣٨٤
- قام القوم إلا حماراً ٥١٧
- قام القومُ إلاّ زيداً ..... ٣٢ ، ٥٠٥
- قام القوم حاش زيداً ٥٣٣
- قام القوم حاشاي ٥٣٢
- قام القوم خلا زيداً ٥٣٤
- قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً ٥٣٤
- قام القوم غير حمار ، وسوى حمار ٥١١

الصفحة

- قام القوم كلهم أجمعون ٧٢٥
- قام القوم كلهم أكتعون ٧٢٦
- قام القوم ليس زيداً ٥٢٦
- قامَ قياماً ٨٢
- قُتل سعيد بن جبير ٥٣٧
- قد كان من مطرٍ ٧٣
- قدم الحاج حتى المشاة ٧٥٥
- قرأت إلا يوم كذا ٥٢١
- قر زيد عيناً ، مطاب أبوة لأبٍ وجدّ ٤٨٣
- قُطِع اللص ٥٣٧
- قعدت جلوساً ٤٩١
- قلت خطبةً وقصيدةً ورسالةً ١٣
- قلتُ زيدٌ قائمٌ ٩
- قُمْ قياماً ٤٢١
- قمت أنا وزيدٌ ٥٠٠
- قمت وزيداً ..... ٤٩٧ ، ٤٩٨
- القوم إخوتك إلا زيداً ٥٠٨
- القوم ضاربوا زيداً ٧٦٧
- قومك الحسان الأعبد ٤٨٨

(ك)

- كأن الذي يأتيني فله درهم ٦٤٩
- كان ذلك حينئذٍ ٥٨
- كان زيدٌ رئيساً سيّدٌ ٧٩٦

الصفحة

- كان زيدٌ قائم ٥٨١
- كان زيدٌ قائماً ٨٠
- كان سَيْري حتّى أدخلَها ٢٣٨
- كسوت العبد حلتين ٣٩٣
- كُسي المكسو إياه فرو جبة ٥٥٣
- كسي المكسو فروا جبة ٥٥٣
- كفاك وزيداً ٤٩٦
- كلَّمتُ زيداً ٤١٦
- كل أحدٍ غيرك ، وسواك ٦٧٤
- كل رجلٍ يأتيني إنه عندك فله درهم ٦٤٨
- كل رجلٍ يتقي الله فسعيد ٦٤٩
- كلُّ غدٍ يصيرُ أمْساً ٩٧
- كل يوم لك ثوب ٤٦٤
- كم درهماً عندك ٤٨٠
- كم درهمٍ مَلكْتُ ٩٨
- كم ضربت ضربت ٤٢٤
- كيف تكُنْ أَكُنْ ٢١٩

(ل)

- لألزَمنَّك أو تُعطيني حقّي ٢٤٥
- لا أحد فيها إلا زيدٌ ٧٩٨
- لا أَدْرِ ، ولم أُبَلْ ١٢
- لاَ أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا ٢٦٠
- لا تأكلِ السَّمكَ وتشرب اللبنَ ..... ٢٠٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

الصفحة

- لا تَعصِ الله يَدْخِلْكَ الجنَّةَ ٢٢٦
- لا تكفُرْ تَدخُلُ النّارَ ، ولا تدنُ من الأسدِ يأكُلكَ ٢٢٦
- لا غلامَ رجلٍ أبوه قائم ٩
- لاه أبوك ..... ٦٢١ ، ٦٩٢
- اللهِ لأَفْعَلَنَّ ٣١٥
- لله دره متكلماً ٤٨٤
- لا يليقُ بالعالم مثلك أن يفعل كذا ٣٤
- لا يليق بالعالم مثلك أن يقول فحشاً ٦٧٥
- لبّيكَ وسَعْديْك ١٤٧
- لبست ثوباً ثوباً ٧٣٤
- لبست الثيابَ جمعاء ٧٣٣
- التي طلعت الشمس ، والطالعة الشمس ٦٤٤
- الذي أعلم الله زيداً إياه عاقلاً عمرو ٦٤٥
- الذي أعلم الله زيداً عمراً إياه عاقلٌ ٦٤٥
- الذي أعلمه الله عمراً عاقلاً زيدٌ ٦٤٥
- الذي إنّه قائمٌ زيدٌ ٦٤٦
- الذي جاء غلامه زيدٌ ٦٤٧
- الذي جلست فيه أمامك ٦٤٥
- الذي زيدٌ ضربته هو ٦٤٣
- الذي سرت به زيد ٦٤٦
- الذي سرت فيه يوم الجمعة ٦٤٥
- الذي سرتُه يوم الجمعة ٦٤٥
- الذي ضرب زيداً قائماً أنا ٤٦٠

الصفحة

- الذي ضربت زيداً إياه ، أوله تأديبٌ ٦٤٦
- الذي عسى أن يقوم زيد ، والذي ليس قائماً زيدٌ ٦٤٢
- الذي قام زيدٌ ، والقائم زيدٌ ٦٤١
- الذي قام زيدٌ وهو عمرو ٦٤٧
- الذي قام القوم إلا إياه زيدٌ ٦٤٦
- الذي قام هو وعمرو زيدٌ ٦٤٧
- الذي قمت وإياه زيدٌ ٦٤٦
- الذي كان زيد إياه أخوك ٦٤٦
- الذي المال له أنت ، والذي زيدٌ عليه الفرس ٦٤٦
- الذي مررت برجل به زيدٌ ٦٤٧
- الذي مررت به رجلٌ زيدٌ ٦٤٧
- الذي هو منطلق زيد ، والذي زيدٌ هو منطلق ٦٤١
- الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب ٧٨١
- لعل زيداً غلامي صحيحاً ٤٦٣
- لقيت زيداً إياه ٧٨٤
- لقيته الحمار ٧٨٤
- لقيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً ٤٥٤
- له علي عشرة إلا عشرة ٥٥٨
- له عندي عشرون درهماً ٤٧٩
- له عندي مائة غير درهم ٥٣١
- له ملء الإناء عسلاً ٤٨٢
- ليت زيداً غلامي صالحاً ٤٦٣
- ليتَ لي مالاً وأُنفقَه ٢٤٢

الصفحة

- ليتَه عندَنا يُحدِّثنا ٢٢٧
- ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرٌو ٧٨٠
- ليقُمْ زيدٌ ٦٩

(م)

- مأجوراً مبروراً ٤٧٢
- ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ٥٢٤
- ما أتاني أحد إلا أباك خير من زيد ٥٢٤
- ما أعطى زيدٌ إلا درهماً ٥٥١
- الماء في الجبّ ، والجبّ في البيت ٦٧٣
- ما أكرمني إلا أنت أنت ٧٢٢
- ما أُمَيْلحَه ! ٦٥
- ما أَنَا كَأَنت ٢٦٨
- ما إن قامَ زيدٌ ٧٣
- ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ٥٠١
- ما أنت وهذا القول ٥٠٤
- ما تأتينا فتُحدِّثَنا ..... ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣
- مات الناس حتى الأنبياء ٧٥٥
- ما جاء زيد إلا راكباً ٤٦٢
- ما جاء زيدٌ ولكن عمرو ٥٣٤
- ما جاءني أحد إلا زيدٌ ٥٠٩
- ما جاءني أحد إلاَّ زيْداً ٥٢٢
- ما جاءني أحد غير زيد ٥٣١
- ما جاءني أحد ليس زيداً ولا يكون عمراً ٥٢٧

الصفحة

- ما جاءني إلا زيدٌ أحداً ٥٢٢
- ما جاءني إلا زيد إلا ابن عمرو ٥٢٢
- ما جاءني إلا زيد إلا عمرو ، أو إلا زيداً إلا عمراً ٥٢٢
- ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو ٥٢٢
- ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ ٧٦٥
- ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو ٧٦٤
- ما جاءني غير زيد أحد ٥٣١
- ما جاءني غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، وما مررت بغير زيد ٥٣١
- ما جاءني من أحد ٢٨٠
- ما جاءَني من أحدٍ ، وليس زيدٌ بقائمٍ ٧٣
- ما جاءني من أحد إلا زيدٌ ..... ٥٢٠ ، ٧٩٨
- ما جاءني من رجل ٦٤٢
- ماذا صنعتَ ، ومن ذا ضربتَ ؟ ٦٣٤
- ما رأيته منذ سَفَره ، ومنذ إنّهُ مُسَافِرٌ ٢٧٦
- ما رأيته منذ شهر ٢٧٥
- ما رأيته منذ يوم الجمعة ٢٧٤
- ما زيد إلا ضرباً ٤٢٩
- ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعبأ به ٧٩٨
- ما زيدٌ قائماً ولا ذاهب عمرٌو ٧٨٠
- ما شأنك وعمراً ٥٠٠
- ما ضرب زيدٌ إلا أنا ٦٢١
- ما ضرب وأكرم إلا أنا ، أو إلا أنت ، أو إلا هو ٥٨٥
- ما ضربت إلا إياك ٦١٢

الصفحة

- ما ضربت القوم إلا زيداً ٥١٨
- ما ضربت وأكرم إلا أنا ، أو ما ضرب وأكرمت إلا أنا ٥٨٥
- ما ضربك إلا أنا ٦٠٧
- ما في السماء قدر راحة سحاباً ٤٧٧
- ما فيها إنسان إلا وتد ٥٢٥
- ما قام أحد إلا زيدٌ ٥١٧
- ما قام إلا زيدٌ ٥١٠
- ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ٥٢٠
- ما قام زيد لكنْ عمرو ٧٦٤
- ما قام القوم إلا زيدٌ ٥١٧
- ما قام القوم إلا زيداً ٥١٠
- ما قام القوم إلا زيد ، وما مررت بالقوم إلا زيدٌ ٥١٧
- ما لزيد وارتكاب العار ٥٠٤
- مالك وزيداً ٥٠٠
- المال لزيد ٢٨٦
- المال يزيد ٥٧٢
- محسناً أعطيت ٤٦٤
- مرّ أمسُ الدابر ٧٠٨
- مررت بالدابة فرس ٧٨٧
- مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ٩
- مررت برجلٍ أبي عزة ٧٠٥
- مررت برجل أسد ٧٠٥
- مررت برجل أفضل الناس ٦٨٤

الصفحة

- مررت برجلٍ أيّ رجل ..... ٦٣٦ ، ٧٠٤
- مررت برجلٍ حسنٍ غلام أبي أبيه ٧٠٦
- مررت برجلٍ حسنةٍ جاريتُه ٧٠٦
- مررت برجلٍ حمارٍ ٧٨٩
- مررت برجلٍ طويل ٧٠٧
- مررت برجل كريم غير بخيل ٥١٢
- مررت برجل لا كريم ولا شجاع ٥٢٠
- مررت بالرجل ٥٣٤
- مررت بالرجل الحسن الوجه ٤٨٨
- مررت بالرجل صاحب الدار ٧١٥
- مررت بالرجل صاحبك ، وصاحب عمرو ، وصاحب هذا ٧١٥
- مررت بالرجل الطويل ٧١٥
- مررت برجال إلا زيدٌ ٥١٣
- مررت بزيدٍ أخيك وأخاك ٧٩٧
- مررت يزيد رجلاً صالحاً ٤٧٢
- مررت بزيدٍ رجلٍ ٧٨٧
- مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ٧٨٧
- مررت بزيدٍ الطويل وبالذي قام أبوه ٧٨٣
- مررت بالزيدِين القائم والقاعد والعالم ٧٠٦
- مررت بالشخص رجلٍ ٧٨٧
- مررت بقومٍ كلهم وأجمع ٧٣٥
- مررتُ بك أنتَ ، وبه هو ، وبنا نحن ٦٠٣
- مررت بك بك ٧٢٣

الصفحة

- مررت بكلٍّ قائماً ٧٨٨
- مررت بالذي سواك ٥٢٨
- مررت به وحده ..... ٤٧٣ ، ٤٧٤
- مررت بهذا الأبيض ٧١٧
- مررت بهذا الرجل ٧٠٢
- مررت بهذا الرجل ، وبزيدٍ هذا ٧١٦
- مررت فإذا لزيد صوت صوت حمار ٤٣٠
- مضى اليوم والليلة ، والحين طيب ٤٣٩
- المعلم الله زيداً عمراً إياه عاقلٌ ٦٤٥
- المعلمه الله عمراً عاقلاً زيدٌ ٦٤٥
- مَن تضربْه أَضْربْه ٢٢٠
- من ربي لأَفْعَلَنَّ ٣٢٠
- من يأتني يضحك أكلّمه ٧٩٣
- من يأتني يمش إليّ أكرمه ، ومن يضحك يتلألأ وجهه أكلمه ٧٩٣
- مَن يقُمْ أَقُم معه ٢١٩

(ن)

- نحن الزيدون ضاربوهم ٦٠٨
- النساء ضربنني ٦١٥
- نَمَى المالُ وغيرُه ينمي نماءً ١٥
- نمتُ الليل حتى الصباح ٢٧٢

(هـ)

- ها زيدٌ قائمٌ ٦٥٥

الصفحة

- ها قائماً ذا زيد ٤٦٥
- هذا أخوك ١٢٥
- هذا أفضلُ الكلامِ ٢٠
- هذا خاتم حديد ٧٠٤
- هذا رجلٌ مكيٌّ أبوه ٧٠٤
- هذا زيدُ رجلٍ ٦٧٧
- هذا زيدٌ العاقل ٧٠٧
- هذا زيد قائماً ٤٦٥
- هذا زيدٌ لا زيدٌ هذا ٥٦٠
- هذا ضارب زيداً ٤٨٨
- هذا ضارب زيد الآن أو غداً ٦٨٠
- هذا الذي خرج أبوه ٦٢٤
- هل نَضْرِبُنَّ وتضرِبِنَّ ٢٥٦
- هل تضرِبُنْ يا قوم ، وهل تضرِبِنْ يا هند ، وهل تَضْرِبُونْ وتضرِبِينْ ٢٥٧
- هل قام القوم إلا زيدٌ ٥١٧
- هلاّ تَنزلُ عندَنا تُصِبْ خيراً ٢٢٧
- هلاّ تنزِل عندَنا ونتحدَّثَ ٢٤٢
- هلُمَّنَّ زيداً ١٠٤
- هم سكان البلد الحرام ٦٨٢
- هو أفضل رجلٍ ، وهما أفضلُ رجلين ، وهم أفضل رجالٍ ٢٠

(و)

- وجدتُ الله عالياً ٤١٣
- وحشيٌّ قاتل حمزة يوم أحد ٦٨٠

الصفحة

- وسط الدار طيِّبٌ ٤٥٢
- واللهِ إذَنْ أُحِبُّك ٢٣٣
- والله إن زيداً قائم ٣٢١
- والله لا أقوم غداً ٣٢٦
- والله ليقوم زيد ٢٦١
- والله ما زيدٌ قائماً ٣٢٥

(ي)

- يا أللهُ ٦٦٣
- يا زيد ٥٣
- يا زيد أخا عمرو ٧٩٨
- يا زيدٌ واقفاً ٤٦٣
- يحمد ما يُبْلَعَنَّ ذاك ٢٥٨
- يد زيدٍ قطعت زيداً إياها ٧٨٤
- يزيد المال ٥٦٨
- يضرب زيد غلامه ٥٩٣
- يضرباني ، ويضربوني ، وتضربيني ٦١٦
- يعجبني دقّ القصّار الثوب ، ودقّ الثوب القصّار ٦٨٣
- يعجبني صوت زيدٍ أخيك وأخوك ٧٩٧
- يعجبني ضرب زيد ٦٧٢
- يعجبني ضرب زيد أخيك عمراً ٧٩٨
- يعجبني ضربُ زيداً عمرٍو ٦٩٣
- يعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو ٦٩٤
- يعجبني ضرب زيد عمراً ، أو عمرو راكباً ٤٦٢

الصفحة

- يعجبني طيب زيد تعساً ٤٨٣
- يقومُ زيدٌ فأُحسِنُ إليه ٢٤٤
- يوم الجمعة علمته زيداً قائماً ٤١٥

فهرس الأعلام

الصفحة

(أ)

- أبي بن كعب ٢٢٥
- أحمد بن يحيى (ثعلب) ..... ١٨٢ ، ٥٦٩
- الأحوص بن محمد الأنصاري ١٧٢
- الأخطل (غياث بن غوث) ٣٧٤
- الأخفش (سعيد بن مسعدة) ..... ٧٨ ، ٩٦ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٥ ، ٥٤٩ ، ٥٩٦ ، ٦٣٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٩٣ ، ٧٠٠ ، ٧٢٧ ، ٧٨٦ ، ٧٨٨
- الأزدي (عمرو الجنبي) ١٦٦
- أسامة بن حبيب الهذلي ٥٠٣
- الأسدي (شاعر) ٥٧١
- أسماء بن خارجة ..... ٦٦ ، ٣٨٦
- أبو الأسود الدؤلي ١١٩
- الأسود بن يعفر ٣٦٧
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ..... ٤٢ ، ١١٢
- الأعشى (ميمون بن قيس) ..... ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٩٥ ، ٣٢٧ ، ٣٨٧ ، ٥٣٠ ، ٥٧٠
- الأعمش (سليمان بن مهران ٣٦٢
- الأغلب العجلي ١٢

الصفحة

- امرؤ القيس .... ٣٣ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٩٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٦٤٧ ، ٧٧٥
- أمية بن أبي الصلت ٤٣٨
- أوس بن حجر ٣٠٩
- أيمن بن خريم ٦٨٤
- بغيض بن عامر التميمي ٢٢٢
- أبو بكر (رضي الله عنه) ..... ١٤٤ ، ٥٨١
- تأبط شراً ٢١٠
- تميم بن مر ٣٧٠
- جران العود ٤٠٦
- الجرمي (صالح بن إسحاق) .... ١٢٥ ، ١٥٦ ، ٢٤٤ ، ٢٩٣ ، ٣٦٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤٩٣ ، ٥٣٤ ، ٧٣١ ، ٧٧٢
- جرير ..... ١٧ ، ٢٢٩ ، ٣٨٦ ، ٦٠٠ ، ٦٩١ ، ٧٥٧ ، ٧٦٩
- أبو جعفر بن القعقاع ٥٥٠
- جميل بن معمر ..... ٢٣٥ ، ٥٠٢ ، ٧٢٠
- ابن جني ..... ٥٨ ، ٥٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٧٣٠
- حاتم الطائي ٤٩٣
- الحارث بن ظالم ٤٨٨
- الحجاج بن يوسف ٥٩
- الحسن بن علي (رضي الله عنه) ١٤٤
- الحسن بن علي بن محمود ٢
- حسان بن ثابت ..... ٣٧٥ ، ٦٩١

الصفحة

- الحسين بن علي (رضي الله عنه) ١٤٤
- الحطيئة ..... ٦ ، ١٢ ، ٢٢٢
- حفص بن سليمان ٦٨١
- حمزة بن حبيب ٧٧٣
- الخرنق بنت هفّان ٧٣٨
- خطام المجاشعي ٢٨٤
- الخليل ..... ١٣٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ ، ٦١١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٧٢٥
- الخنساء ١٧
- خوات بن جبير ٢٧٦
- أبو دؤاد الإيادي ..... ٦٩٢ ، ٧٨٠
- الدئّل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ٥٦٨
- درنا بنت عبعبة ٦٩٥
- دريد بن الصّمّة ١٣٢
- ابن الدهان ٢٠٣
- أبو ذؤيب الهذلي ..... ٥٨ ، ٥٧٣ ، ٦٣١
- ذو الرمة ..... ١٩٠ ، ٥٨٧ ، ٦٨٧ ، ٦٩١
- رؤبة بن العجاج ..... ٦٢ ، ١٤٤ ، ٢٩٨ ، ٦٧٧
- الراعي ..... ٦١ ، ٥٦٨
- الربعي ٥٣٥
- الربيع بن ضبع ٣٠٤
- ابن رفاعة ٩٤
- الرياشي ٤٩٣

الصفحة

- الزباء ٣٨٣
- أبو زبيد الطائي ٥٩
- الزجاج ..... ١٠ ، ٣١١ ، ٣٤٥ ، ٤٢٠ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٧ ، ٥٩٧، ٦١٢، ٦٦٧ ، ٧٣٣ ، ٧٧٤
- الزجاجي ..... ٢٧٢ ، ٢٧٥
- الزمخشري ٦٩٤
- زهير بن أبي سلمى ..... ١٩٩ ، ٣١٩ ، ٥٧٨ ، ٧٤٨
- أبو زيد الأنصاري ..... ٧٦ ، ١٩٦
- زيد بن ثابت ١١٧
- زياد الأعجم ..... ١٢٥ ، ٢٤٥ ، ٥٠٢
- ابن زيّابة ٤٥٣
- ساعدة بن جؤية ٤٥٠
- ابن السّرّاج ..... ٧٣ ، ٣٤٤ ، ٥٦٠ ، ٦٢٦ ، ٦٣٨ ، ٦٨٦ ، ٧٤٦
- ابن سعدون السهيلي ٥٤٦
- سيبويه .. ٢٢ ، ٥٢ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ٩٧ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤١، ١٤٣ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، ٥٠٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، ٥٥٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦٣٤ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٦١ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٨ ، ٦٩٤ ، ٦٩٩ ، ٧٢٥ ، ٧٣٣ ، ٧٥٢

الصفحة

- السيرافي ..... ١٩ ، ٣٨ ، ١٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٤٧٤ ، ٥٦٠
- ابن سيرين ٧٥٩
- شعبة بن قمبر المازني ٥٠٠
- طاهر بن أحمد (ابن بابشاذ) ..... ٤٨ ، ١١٨ ، ٣٨٨ ، ٦١٣
- طرفة بن العبد ..... ٥٥٩ ، ٦٥٦
- الطرماح بن حكيم ٣١١
- طفيل الغنوي ٥٨٦
- طلحة بن سليمان ٢٢١
- أبو الطيب (المتنبي) ..... ٣٩ ، ٣٤٥
- عائشة (رضي الله عنها) ٤٠٦
- ابن عامر (القارئ) ..... ٥١٨ ، ٦٩٣
- عامر بن جوين الطائي ٣٨٧
- عامر بن الطفيل ..... ٢٤٨ ، ٣٢٤ ، ٤٥١
- العامري (شاعر) ٤١٥
- ابن عباس (رضي الله عنه) ..... ٢١ ، ٥١٠ ، ٧٥٠
- العباس بن مرداس السلمي ٢١٦
- عبد الرحمن بن حسان ٤٦
- عبد القاهر الجرجاني ..... ٨٧ ، ١١٧ ، ٣٣٤ ، ٤٩٩ ، ٦٦٤ ، ٦٧٧
- عبد الله ابن أم مكتوم ٦٦٥
- عبد الله بن الحارث بن نوفل ٥٦٩
- عبد الله بن مسعود ..... ١٤٩ ، ٤٦٦ ، ٦٢٥
- عبس بن بغيض ٣٧٠
- عبد مناة الهذلي ٣٢٠

الصفحة

- عبد يغوث بن وقاص الحارثي ٢٤٩
- عبيد الله بن الحر ٢٢٣
- عبيدة بن ربيعة بن قحفان التميمي ٥٦٣
- أبو عثمان المازني ..... ١٣٧ ، ٢١٤ ، ٢٥١ ، ٤٨٦ ، ٥٠٣ ، ٥٢٤ ، ٥٧٧
- العجاج ..... ١٤٤ ، ٤٠٢ ، ٤٩٤
- عروة بن حزام العذري ٥٢١
- علي بن سليمان الأخفش ٤٧
- أبو علي الفارسي ..... ٤٢ ، ١١٦ ، ٣٢١ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٤٧٤ ، ٥٣٥ ، ٥٨٩ ، ٦٦٧ ، ٦٨٦ ، ٧٠٠ ، ٧٣٤ ، ٧٤٦
- عمر بن أبي ربيعة ..... ٥٨٧ ، ٧٦٩
- عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ..... ١٤٤ ، ٥٨١ ، ٧٤٩
- عمر بن عبد العزيز بن مروان ..... ١ ، ٦٨٤
- أبو عمرو بن العلاء ٦٨١
- عمرو بن قميئة ..... ١٩٥ ، ٦٩٥
- عمرو بن معدي كرب ..... ٥١٣ ، ٥٣٧
- عمرو بن يربوع ٣١٣
- عمير بن شييم القطامي ..... ٣٠٥ ، ٣٠٨
- العنبري ..... ٢٤٣ ، ٣٨٨
- عنترة ..... ٧ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ٢٨٩ ، ٤٥٤
- عيسى بن عمر ..... ٦٠ ، ١١٢
- الفراء ..... ٧٣ ، ٧٩ ، ١٢٨ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢٣٢ ، ٣٩٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٣ ، ٥٠٧ ، ٥٩٠ ، ٦٦٨ ، ٦٨٢ ، ٧٢٩

الصفحة

- الفرزدق ..... ١٤٧ ، ٢٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٤ ، ٣٩١، ٦٢٤، ٦٩١، ٧٨٥
- الفند الزماني ٥٢٩
- قطري بن الفجاءة ..... ٣٠٤ ، ٤٦٧
- قيس بن العيزارة ٣٢٨
- قيس عيلان ٣٥٧
- أبو كبير الهذلي ٦٨٠
- ابن كثير ..... ٤٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ ، ٥٩٨ ، ٦٥٨
- كثيرّ عزّة ٥٨٦
- الكسائي ..... ١٥ ، ٦٣ ، ٧٩ ، ٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩
- كعب بن زهير ..... ٧ ، ١٢٠ ، ٤٠٧
- الكلبية ٢٤٢
- كليب وائل ٥٦٣
- الكميت ..... ١٥٠ ، ١٧٦ ، ١٨٩ ، ٢١٨ ، ٣٤٥ ، ٥٢٤ ، ٥٦٤
- ابن كيسان ..... ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٩٠
- لبيد ..... ٤٤ ، ٤٧٣ ، ٥١٤ ، ٥٣٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤
- اللّعين المنقري (منازل بن ربيعة) ٤٠٢
- المؤمل بن أميل ٣٢٥
- المبرد ..... ٢١ ، ٥٩ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٦٧ ، ٢١٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤ ، ٣٤٠ ، ٣٦٠ ، ٤٠٥ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٥٠ ، ٤٦٦ ، ٤٨٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٥٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦٦٧ ، ٧٤٤
- مجاهد ٢٣٠
- محمد بن الحجاج ١٤٧
- محمد بن الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهان شاه ابن أيوب ٣

الصفحة

- محمد بن يوسف (أخو الحجاج) ١٤٧
- المخبل السعدي ..... ١٨٩ ، ٥٠٢
- المرار الأسدي ٧٣٤
- مزاحم بن الحارث العقيلي ٣٠٧
- مسكين الدارمي ٥٠١
- معاوية ٥٦٢
- المعري ..... ٣ ، ٣٩٩ ، ٦٦٤
- ابن معط ٤
- الملك المنصور ناصر الدين ٣
- أبو موسى الأشعري (رضي الله عنه) ٢١٢
- المهلب بن أبي صفرة ١٧٢
- مهلهل بن ربيعة ١٩١
- النابغة الذبياني ..... ٦٢ ، ٢٨٢ ، ٥٣٣ ، ٥٦٤.، ٦٥٥
- نافع (القارئ) ٤٧
- أبو النجم ..... ١٤٢ ، ١٥٢ ، ٦٦٩
- نصيب بن رباح ٦٨٤
- النعمان ٥٦٣
- نوح عليه السلام ٦٣٢
- نور الدين بن الملك المظفر تقي الدين ٢
- هند بنت أبي سفيان بن حرب ٥٦٩
- هند بن أبي هالة ٦٦
- ابن هوبر ٦٩١
- يزيد بن أم الحكم الثقفي ٢٦٦
- يزيد بن الوليد بن عبد الملك ٦٨٤
- يعلى بن مسلم الأسدي ٤١١
- يونس بن حبيب .... ١٢، ١٣٥، ٢٥٦، ٢٦٧، ٣٦٠، ٤٢٧، ٤٤٢، ٤٤٣، ٧٧٢

فهرس القبائل والطوائف والجماعات

الصفحة

- أزد السراة ١٣٣
- الأشاعثة ٣٤٩
- باهلة ٣٦٨
- البصريون ..... ٢٢ ، ٥١ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥ ، ٤٢٥ ، ٥٠٣ ، ٥٨٦ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٨ ، ٦٤٠ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٧٠٢ ، ٧١١ ، ٧١٨ ، ٧٢٨ ، ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٤٤ ، ٧٤٧ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠
- بنو الحارث ١٥٦
- بنو هاشم ٢١
- التابعون ١٧
- الترك ٣٧١
- تغلب ٣٧٢
- تميم ..... ٣٧٠ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ ، ٥٦٣ ، ٦٠٨
- تنوخ ٣٦٩
- ثقيف ٣٦٨
- ثمود ٣٦٩
- الحجازيون ..... ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٥٦٣ ، ٦٠١
- الحوص ١٧٢
- دئل ..... ٣٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٦٨
- ذبيان ٣٧٠

الصفحة

- ربيعة ١٣٤
- الروم ٣٧١
- الزنج ..... ٣٧١ ، ٥٥٥
- سبأ ٣٦٩
- سدوس ٣٧٠
- سلول ٣٧٠
- سليم ..... ١٥ ، ٣٩٩
- شَمَّر ٥٦٧
- الصياقلة ٣٤٩
- عاد ٣٦٨
- عبد القيس ٣٦٨
- عبس ٣٧٠
- عذرة ٣٧٠
- العجم ٣٧١
- عنس ١١٢
- فزارة ١٣٨
- الفقهاء ٥٠٩
- قريش ٣٦٨
- القشاعمة ٣٤٩
- قيس ١٣٨
- قيس عيلان ..... ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٦٩٠
- كلب ٣٧٠
- كنانة ٣٧٠

الصفحة

- الكوفيون ..... ٧٧ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٨٣ ، ٤٢٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٨ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٥٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٧٠٢ ، ٧١١ ، ٧١٨ ، ٧٣٠ ، ٧٣٥ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥٧ ، ٧٧٢ ، ٧٧٩
- لخم ..... ٣٦٨ ، ٣٧٢
- المجوس ٣٧١
- مذحج ٣٧٠
- معد ٣٦٨
- المفسرون ٤٤
- المهالبة ..... ١٧٢ ، ٣٤٩
- هذيل ..... ١٩٢ ، ٣٦٩
- اليهود ٣٧١

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة

- أبانين ١٤٥
- أذرح ٣٥١
- أطرقا ٥٧٣
- أنطاكية ٣٩
- بدر ٣٧٣
- بذّر ٣٣٩
- بردى ٣٤٧
- البصرة ٣٧٢
- بعلبك ٣٥٨
- بغداد ٣٧٣
- بلخ ٣٧٣
- تربة ١٤٥
- تيماء ٣٧٢
- الجدور ٤٩٥
- جور ..... ٣٣٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧
- حراء ..... ٣٧٥ ، ٥٦٥
- حزوى ..... ٣٤٧ ، ٣٧٢
- حضرموت ٣٥٨
- حلب ٣٤٦
- حمص ٣٧٣
- حُنين ..... ٣٧٣ ، ٣٧٥
- خراسان ٣٧٣

الصفحة

- دابق ٣٧٣
- الدبيل ٤٩٥
- دمشق ..... ١٣٦ ، ٣٧٣
- الدور ٤٩٥
- ذات الحاذ ٤٩٥
- رام هرمز ..... ٣٥٨ ، ٥٧٤
- الرصافة ٣٧٢
- رضوى ٣٤٧
- سقط اللوى ٥٧٥
- الشام ٤٤٩
- شتر ٣٦٠
- شروري ٣٠٨
- شعبى ٣٤٧
- ضرغد ٤٥١
- عثّر ٣٣٩
- العراق ٤٥٠
- عرفات ١٨٦
- العقبة ٣٧٢
- عمان ٣٧٣
- عمايتين ١٤٥
- العنزين ١٤٦
- عنيزتين ١٤٥
- عوارض ٤٥١

الصفحة

- العواصم ٣٩
- فارس ٣٧٣
- فلج ٣٧٣
- قالي قلا ٣٥٨
- قباء ٣٧٥
- قراء سحبل ٥٧٥
- قناً ٤٥١
- قِنَّسرين ١٨٢
- الكوفة ٣٧٢
- ماه ..... ٣٣٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧
- مصر ..... ٣٦٢ ، ٣٧٣
- مكة المكرمة ..... ٣٧٢ ، ٥٦٥
- منى ..... ٣٧٣ ، ٥٦٥
- موهب ٥٧١
- نجد ٣٧٣
- النخلتين ١٤٦
- نصيبين ١٨٢
- هجر ..... ٣٧٣ ، ٣٧٥
- واسط ..... ٣٧٣ ، ٣٧٥
- اليمن ١١٢

فهرس مصطلحات العروض والقافية

الصفحة

- الإجازة ١٣٢
- الإزدواج ٣٥
- الإصراف ١٣١
- الإقعاد ١٣٢
- الإقواء ١٣١
- الإكفاء ١٣١
- الإيطاء ..... ١٣٢ ، ٦٦٠
- التام ٥٧٣
- التحريد ١٣٢
- التصريع ..... ٣٥ ، ٣٦
- التضمين ١٣٢
- التقفية ٣٦
- تنوين الترنّم ٦٠
- تنوين الغالي ٦٠
- الثرم ٥٧٤
- الثلم ٥٧٤
- الخبل ١٣٢
- الخرم ٥٧٤
- الرمل ١٣٢
- السناد ١٣٢
- سناد التأسيس ٤٦
- سناد الردف ..... ٣٨٨ ، ٦٨٣ ، ٧١٧

الصفحة

- الضرورة ..... ١١ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٤٦ ، ١٧٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥١٣ ، ٥٢١ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٧٦ ، ٥٨٨ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٣٨ ، ٦٦٣ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، ٦٩٩ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٢٧ ، ٧٧٠
- الطي ..... ٣٣ ، ١٣٢ ، ٤٣٨
- القطع ٣٥
- الكشف ٣٥
- المتدارك ..... ١٣١ ، ١٣٢ ، ٥٧٣
- المتراكب ..... ١٣١ ، ١٣٢
- المتكاوس ١٣٢
- المتواتر ٥٧٣
- المجزوء ٣٤
- المشطور ٣٤
- المقيّد ١٨٠
- المنهوك ٣٤
- الوافي ..... ٣٤ ، ٥٧٣

المصادر والمراجع

المخطوطات

- **إثبات المحصّل** لابن المستوفي ، مصورة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين.
- **إسفار الصباح عن ضوء المصباح** لمحمد بن يعقوب بن النحوية ، رسالة دكتوراه ، إعداد إبراهيم الزيد ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢٠ هـ .
- **أعيان العصر وأعوان النصر** للصفدي ، الجزء الحادي عشر ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (١٨٨٣ تراجم) .
- **جمال الدين أبو بكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه التعليقات الوفيّة في شرح الدرة الألفية** ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد محمد محمد سعيد ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- **حاشية ابن النحوية على شرح الكافية** لمحمد بن يعقوب بن النحوية ، رسالة ماجستير ، بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، إعداد حسن بن عبد الرحمن بن أحمد ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- **درة الأسلاك في دولة الأتراك** لابن حبيب ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (١٤٣٤ تاريخ) .
- **شرح ألفة ابن معط** للرعيني (الجزء الأول) تحقيق د. حسن عبد الرحمن أحمد ، رسالة دكتوراة ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٤ هـ .
- **شرح ألفية ابن معط** للرعيني (الجزء الثالث) تحقيق د. إبراهيم رجب بخيت ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن الضائع ، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ٢٠ .

- **شرح الشريشي** = جال الدين أبو بكر الشريشي ومنهجه في النحو .

- **شرح كتاب سيبويه** للسيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم : ١٩٦ ، ١٩٨ - ٢٠١ ، عن نسخة دار الكتب المصرية : ١٣٧ (نحو) .

- **شرح المفصل** للأندلسي ، مصورة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين .

- **شرح النيلي = الصفوة الصفية** .

- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** (الجزء الأول) رسالة دكتواره ، بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، إعداد د. محسن بن سالم العميري ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب** لابن خلف ، تحقيق د. إنجا بنت إبراهيم اليماني ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .

- **ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه** للمحبّي ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، رقم (٦٦٣) ، (أدب) ، عن دار الكتب المصرية ، رقم (٧٨) .

- **المحصول في شرح الفصول** لابن إياز ، نسخة دار الكتب المصرية .

- **معاني الأدوات والحروف للبخاري** ، تحقيق أسماء العسّاف ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية بالرياض ، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- **المقتفى في التاريخ** (الجزء الثاني) للبرزالي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم (١٠٩٤ تاريخ) عن نسخة أحمد الثالث بتركيا رقم (٢٩٥١) .

المطبوعات :

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** للزبيدي ، تحقيق د. طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الإتباع والمزاوجة** لابن فارس ، تحقيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنّى ببغداد .

- **إحكام الفصول في أحكام الفصول** للباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الإحكام في أصول الأحكام** لابن حزم ، بيروت ، دار الكتاب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- **الأزمنة والأمكنة** للمرزوقي ، بتصحيح سوهام المصري ، قطر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

- **أساس البلاغة** للزمخشري ، تحقيق عبد الرحيم محمود ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** للقرافي ، تحقيق د. طه محسن ، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** لابن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر .

- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، لابن الأثير ، القاهرة ، كتاب الشعب .

- **أسرار العربية** للأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

- **أسماء جبال تهامة وسكانها (ضمن نوادر المخفوظات)** للسلمي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

- **أسماء خيل العرب وأنسابها** للأسود الغندجاني ، تحقيق د. محمد علي سلطاني، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

- **أسماء خيل العرب وفرسانها** لابن الأعرابي، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء (ضمن نوادر المخفوظات)** لابن حبيب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

- **الأشباه والنظائر** للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الاشتقاق** لابن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة، مكتبة الخانجي.

- **اشتقاق أسماء الله الحسنى** للزجاجي ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ .

- **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر العسقلاني ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، مصر ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٧٠ م .

- **الأصمعيات** للأصمعي ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، بيروت، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الأصول في النحو** لابن السَّرَّاج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الأضداد** للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ، نشرة أوغست هفنر ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **الأضداد** لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الأضداد** للسجستاني ، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ، نشرة أوغست هفنر، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **الأضداد** لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) نشرة أوغست هفنر ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **الأضداد في كلام العرب** لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

- **إعجاز القرآن** للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار المعارف، ط٥ .

- **إعراب ثلاثين سورة** لابن خالويه ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

- **الإعراب عن قواعد الإعراب** لابن هشام ، تحقيق د. علي فودة، الرياض، ط١ ، ١٤٠١ هـ .

- **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالويه ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان ابن عثيمين ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ .

- **إعراب القرآن** للنحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الأعلام** لخير الدين الزركلي ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٦ ، ١٩٨٤ م .

- **الأغاني** للأصفهاني ، تحقيق لجنة من الأدباء ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٣ م .

- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** للفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٠ هـ .

- **الأفعال** للسرقسطي ، تحقيق د. حسن محمد محمد شرف ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **الأفعال** لابن القوطية ، تحقيق علي فودة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .

- **الاقتراح في أصول النحو وجدله** للسيوطي ، تحقيق د. محمود فجال ، أبها ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب** لابن السّيد ، تحقيق مصطفى السّقّا ود. حامد عبد المجيد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ م - ١٩٨٣ م .

- **الإقناع في القراءات السبع** لابن الباذش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٠٣ هـ .

- **ألقاب الشعراء، ومن يعرف منهم بأمه** (ضمن نوادر المخطوطات لابن حبيب)، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٣ هـ .

- **الإمالة في القراءات واللهجات العربية** ، د. عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، دار نهضة مصر ، ط٢ ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **أمالي الزجاجي** ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، بيروت، دار الجيل ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الأمالي الشجرية** لابن الشجري ، بيروت ، دار المعرفة .

- **الأمالي** لأبي القالي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط٢ ، ١٣٤٤ هـ .

- **الأمثال** لأبي عبيد ، القاسم بن سلام ، حققه وعلق عليه وقدم له د. عبد المجيد قطامش ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، دار الفكر العربي ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الأنساب** للسمعاني ، تحقيق عبد الرحمن اليماني وغيره ، بيروت محمد أمين دمج ، ط٢ ، ١٤٠٠ هـ .

- **الإنصاف في مسائل الخلاف** للأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر .

- **الأنواء في مواسم العرب** لابن قتيبة، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٨ م.

- **الأوائل** لأبي هلال العسكري ، تحقيق د. وليد قصاب ومحمد المصري ، الرياض دار العلوم .

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط٥ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، القاهرة، مطبعة دار العلوم ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، مطبعة العاني .

- **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك ، بيروت، دار النفائس، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **أيام العرب قبل الإسلام** لأبي عبيدة ، (نصوص مجموعة) ، جمع وتحقيق ودراسة د. عادل جاسم البياتي، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

- **البحر المحيط** للزركشي ، مجموعة من المحققين ، الكويت ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** للكاساني ، بيروت ، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد الثبيتي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال** للبلي، تحقيق د. سليمان ابن إبراهيم العايد ، مكة المكرمة ، مطابع جامعة أم القرى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **بلاد العرب** للأصفهاني ، تحقيق حمد الجاسر والدكتور صالح العلي ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ .

- **البيان في غريب إعراب القرآن** للأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **البيان والتبيين** للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٤ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار التراث ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **تاج العروس من جواهر القاموس** للزبيدي ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ط١ .

- **تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر ، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، بيروت ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

- **التبصرة في أصول الفقه** للفيروزأبادي الشيرازي ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر .

- **التبصرة والتذكرة** للصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** للعكبري ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **تحصيل عين الذهب = شرح شواهد سيبويه** .

- **تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن** للرعيني ، تحقيق د. علي حسين البواب ، جدة ، دار المنارة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن بن عثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٠ م .

- **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه** لابن حبيب ، تحقيق د. محمد محمد أمين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ م .

- **التذييل والتكميل (الجزء الثامن)** مصورة مركز البحث العلمي برقم (٨٣) عن مكتبة الأسكوريال برقم (٥٦) .

- **الترتيب في اللغة** لابن مطرف الكناني ، تحقيق عبد الله بن فهيد البقمي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٣ هـ .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، منشورات وزارة الثقافة ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **التعريفات** للجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **التعليقات والنوادر** لأبي علي الهجري ، تحقيق د. حمود عبد الأمير الحمادي ، بغداد ، دار الشئون الثقافية ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)** ، تحقيق محمود محمد شاكر ومراجعة أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٣٧٤ هـ .

- **تفسير ابن عباس** للدكتور عبد العزيز الحميدي ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط١ .

- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، بيروت، دار التراث العربي ١٩٦٥ م، عن ط٢ ، ١٣٧٢ هـ .

- **التنبيهات على أغاليط الرواة** لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٦ م .

- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

- **التيسير في القراءات السبع** للداني ، تصحيح اتو يرتزل ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ .

- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** للثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف .

- **الجامع الصغير** للشيباني ، بيروت ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير** للسيوطي ، بيروت ، دار الفكر ، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الجمل** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

- **الجمل في النحو** للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، دار الأصل ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، المؤسسة الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٥ .

- **جمهرة اللغة** لابن دريد ، تحقيق د. رمزي منير ، بيروت دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

- **جمهرة النسب** لابن الكلبي ، تحقيق د. ناجي حسن ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنّين** للمحبّي، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- **حاشية البغدادي على بانت سعاد** لابن هشام ، تحقيق نظيف محرم خواجه ، بيروت ، دار صادر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- **حاشية الخضري على ابن عقيل** ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

- **حاشية الصبان على الأشموني = شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .**

- **الحجة** لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **الحجة في القراءات السبع** لابن خالويه ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٧١ م .

- **الحديث النبوي في النحو العربي** للدكتور محمود فجال ، الرياض، أضواء السلف، ط٢ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- **حروف المعاني** للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت ، مؤسسة الرسالة، إربد ، دار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الحلل في شرح أبيات الجمل** لابن السيد البطليوسي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م .

- **الحماسة البصرية** للبصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، بيروت ، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **حماسة أبي تمام** ، تحقيق د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الحيوان** للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٧٩ م .

- **الخصائص** لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **خلق الإنسان** لثابت بن أبي ثابت ، تحقيق عبد الستار فراج ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٥ م .

- **خلق الإنسان في اللغة** لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن ، تحقيق د. أحمد خان ، راجعه مصطفى حجازي ، الكويت ، معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الخيل** لأبي عبيدة ، رواية أبي حاتم السجستاني ، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، القاهرة ، مطبعة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الدارات** للأصمعي ، تحقيق يُسرى عبد الغني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة ، دار الكتاب الحديثة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** للشنقيطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **الدرة الألفية في علم العربية** لابن معطٍ ، تحقيق الدكتور ك. ف. زيتر ، ليبزج ، ١٣١٧ هـ - ١٩٠٠ م .

- **درة الغواص في أوهام الخواص** للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة** للأصبهاني ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ م .

- **دلائل الإعجاز** للجرجاني ، علق عليه محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **الدليل الشافي على المنهل الصافي** لابن تغري بردي ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، مكة المكرمة ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت، ١٩٧٤ م .

- **ديوان الأسود بن يعفر التميمي** ، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ، ١٩٧٠ م .

- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين ، بيروت ، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ، ١٩٦٨ م .

- **ديوان الأقيشر الأسدي** ، تحقيق د. خليل الدويهي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف، ط٢ ، ١٩٦٤ م .

- **ديوان أمية بن أبي الصلت** جمع وتحقيق ودراسة ، صنعة د. عبد الحفيظ السلطي ، دمشق ، المطبعة التعاونية ، ط٢ ، ١٩٧٧ م .

- **ديوان أوس بن حجر** ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٩٦٠ م .

- **ديوان أيمن بن خريم** ، تحقيق الطيب العشاش، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد التاسع ، سنة ١٩٧٢ م .

- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٩٧٣ م .

- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام** ، جمع وتحقيق د. عبد العزيز نبوي ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

- **ديوان تأبط شراً وأخباره** ، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي** ، تحقيق محمد عبده عزام ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ .

- **ديوان تميم بن أبي مقبل** ، تحقيق وتعليق وتقديم خليل إبراهيم العطية ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

- **ديوان جران العود النميري** ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢ م .

- **ديوان جرير بن عطية** ، بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د. نعمان أمين طه ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦ م .

- **ديوان جميل بن معمر** ، تحقيق د. حسين نصّار ، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٦٨م .

- **ديوان حاتم الطائي وأخباره** ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق د. سيد حنفي حسنين ومراجعة حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **ديوان الحطيئة** ، رواية ابن حبيب وأبي عمرو الشيباني ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **ديوان حميد بن ثور الهلالي** ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥١ م .

- **ديوان خفاف بن ندبة (ضمن شعراء إسلاميون)** جمع د. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **ديوان الخنساء** ، شرح أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. أنور أبو سويلم ، عمان ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

- **ديوان أبي دؤاد الإيادي** ، غوستاف فون غرنباروم ، بإشراف د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، دار مكتبة الحياة .

- **ديوان دريد بن الصمة** ، تحقيق د. عمر عبد الرسول ، القاهرة ، دار المعارف .

- **ديوان ابن الدمينة**، تحقيق أحمد راتب النفّاخ، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٩٥٩ م.

- **ديوان ذي الرمة** ، شرح أبي نصر ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ديوان رؤبة بن العجاج** (**ضمن مجموع أشعار العرب**) اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ديوان الراعي النميري** جمعه وحققه راينهارت فايبر ، بيروت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **ديوان ربيعة بن مالك التميمي = شعراء مقلون** .

- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** ، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني ، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

- **ديوان الشريف الرضي** ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

- **ديوان الشماخ بن ضرار** تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ م .

- **ديوان الصّمّة القشيري** ، جمع د. عبد العزيز الفيصل ، الرياض ، النادي الأدبي ، ١٤٠١ هـ .

- **ديوان أبي طالب = غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب** ، تحقيق محمد خليل الخطيب ، مصر ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ م .

- **ديوان طرفة بن العبد** ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **ديوان الطرماح بن حكيم** ، حققه د. عزة حسن ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **ديوان الطفيل الغنوي** ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ١٩٦٨ م .

- **ديوان عامر بن الطفيل** ، بيروت ، ١٩٦٢ م .

- **ديوان العباس بن مرداس السلمي** ، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري ، بغداد ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- **ديوان عبد الله بن الزبير** ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٤ م .

- **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق د. حسين نصّار ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .

- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٩٥٨ م .

- **ديوان أبي العتاهية** ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- **ديوان العجاج** ، رواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ، مكتبة أطلس ، ١٩٧١ م .

- **ديوان عدي بن الرقاع العاملي** عن أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ود. حاتم الضامن ، بغداد ، المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد ، بغداد ، شركه دار الجمهورية للنشر والطبع ، ١٩٦٥ م .

- **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري** ، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، راجعه : د. فخر الدين قباوة ، حلب ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- **ديوان علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)** ، جمع وترتيب عبد العزيز كرم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، بيروت ، دار بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **ديوان عمرو بن قميئة** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

- **ديوان عمرو بن كلثوم** ، جمعه وحققه وشرحه د. إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي** ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، دمشق ، ١٩٧٤ م .

- **ديوان عنترة** ، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **ديوان الفرزدق** ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **ديوان القتال الكلابي** ، حققه وقدم له إحسان عباس ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

- **ديوان القطامي** ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ، دار الثقافة ، ط١ ، ١٩٦٠ م .

- **ديوان أبي قيس بن الأسلت** ، تحقيق د. حسن باجودة ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

- **ديوان كثير عزة** ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ط١ ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- **ديوان المتلمّس الضبعي** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

- **ديوان المثقب العبدي** ، حققه حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ، معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **ديوان مجنون ليلى** ، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، مكتبة مصر .

- **ديوان المخبل السعدي** ، للدكتور حاتم الضامن ، مجلة المورد العراقية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، سنة ١٩٧٣ م .

- **ديوان المرار الفقعسي = شعراء أمويون** .

- **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ .

- **ديوان أبي النجم العجلي** ، صنعه وشرحه علاء الدين أغا ، الرياض ، النادي الأدبي ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **ديوان نصيب بن رباح** ، تحقيق د. داود سلوم ، بغداد ، ١٩٦٨ م .

- **رسالتان في المعرب** لابن كمال باشا ، والمنشي ، تحقيق د. سليمان العايد ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى .

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** للمالقي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دمشق ، دار القلم ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام** ، لعبد الرحمن السهيلي ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م .

- **الروض المعطار في خبر الأقطار** للحميري ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٤ م .

- **زاد المسير في علم التفسير** لابن الجوزي ، بيروت ، المكتب الإسلامي، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بغداد ، طباعة دار الشئون الثقافية العامة ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .

- **الزَّهرة للأصفهاني** ، اعتنى بنشره د. لويس نيكل البوهيمي ، بيروت ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٣٢ م .

- **السبعة في القراءات** لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جنّي ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **السلاح** لأبي عبيد الهروي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **سنن أبي داود** لأبي داود السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- **سنن ابن ماجه للحافظ محمد بن يزيد القزويني** ، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي** ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدّة ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** ، للدكتور محمود فجال ، الرياض ، أضواء السلف ، ط٢ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- **السيرة النبوية** لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ١٩٣٦ م ، نسخة مصورة عنها ، دار إحياء التراث العربي .

- **شرح أبنية سيبويه** لابن الدهان ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، الرياض ، دار العلوم ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

- **شرح أبيات سيبويه** لابن السيرافي ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٦ هـ .

- **شرح أبيات مغني** اللبيب للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دمشق ، مكتبة دار البيان ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **شرح أشعار الهذليين** للسكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه : محمود شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

- **شرح ألفية ابن مالك** للأشموني ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .

- **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيّد ، بيروت ، دار الجيل .

- **شرح التسهيل** لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد ومحمد المختون ، القاهرة ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- **شرح التصريح على التوضيح** للأزهري ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

- **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول** للقرافي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن خروف ، تحقيق د. سلوى عرب ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤١٩ هـ .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، بغداد ، وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **شرح حديث أم زرع** للبعلي ، تحقيق د. سليمان العايد ، القاهرة، مطبعة المدني.

- **شرح ابن الخباز = الغرة المخفية** .

- **شرح ديوان الحماسة** للمرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **شرح ديوان كعب بن زهير** ، صنعة السكري ، القاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٦٧ م .

- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، تحقيق د. إحسان عباس ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤ م .

- **شرح ديوان المتنبي** المنسوب لأبي البقاء العكبري ، تصحيح وضبط مصطفى السقّا وآخرين ، دار الفكر .

- **شرح شافية ابن الحاجب** للاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد المجيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **شرح شعر زهير بن أبي سلمى** ، صنعة أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ .

- **شرح شواهد سيبويه (تحصيل عين الذهب) للشنتمري**، تحقيق إبراهيم أزوغ، جامعة سيدي محمد عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، فاس .

- **شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب** للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد المجيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **شرح شواهد المغني** للسيوطي ، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، بيروت ، دار مكتبة الحياة .

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** لأبي بكر الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **شرح قصيدة كعب للتبريزي** ، تحقيق ف. كرنكو ، تقديم د. صلاح الدين المنجّد ، دار الكتاب الجديد ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧١ م .

- **شرح ابن القواس لألفية ابن معط** ، تحقيق د. علي موسى الشوملي ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شرح الكافية** للرضي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ .

- **شرح كتاب الحدود في النحو** للفاكهي ، تحقيق د. المتولي الدميري ، القاهرة، دار التضامن للطباعة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصاحبيه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ م .

- **شرح الكوكب المنير المسمّى مختصر التحرير للنجّار** الحنبلي، تحقيق د. نزيه حماد ود. محمد الزحيلي ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** لأبي هلال العسكري ، تحقيق د. السيد محمد يوسف ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **شرح المفصّل** لابن يعيش ، القاهرة ، إدارة الطباعة المنيرية .

- **شرح المفضليات** للتبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **شرح المقدمة النحوية** لابن بابشاذ ، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف ، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ، ١٩٧٨ م .

- **شرح الملوكي في التصريف** لابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي** ، تفسير أبي رياش ، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **شعر إبراهيم بن هرمة** ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **شعر الأحوص الأنصاري** ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، قدم له د. شوقي ضيف ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

- **شعر الأخطل** ، صنعه السكري ، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ، دار الأصمعي .

- **شعر الأغلب العجلي = شعراء أمويون** .

- **شعر الحارث بن ظالم = دراسات في الأدب الجاهلي** ، تأليف عادل جاسم البياتي ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، ج٢ ص ٢٥٨ ، ١٩٨٦ م .

- **شعر الخوارج** ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

- **شعر أبي زبيد الطائي** ، جمعه وحققه د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ، مطبعة المعارف ١٩٦٧ م .

- **شعر زيد الخيل (ضمن شعراء إسلاميون)** جمع د. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شعر زياد الأعجم** ، جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، بيروت ، دار المسيرة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **شعر طيّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام**، جمع وتحقيق وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري** ، جمع وتحقيق د. سامي مكي العاني ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧١ م .

- **شعر عبد الله بن همام السلولي** ، تحقيق وليد محمد السراقبي ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- **شعر عبيد الله بن الحرّ = شعراء أمويون** .

- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي** ، تحقيق د. حسين عطوان ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **شعر قيس بن زهير العبسي** ، تحقيق عادل البياتي ، النجف ، ١٩٧٢ م .

- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** ، جمع وتقديم د. داود سلوم ، بغداد ، مكتبة الأندلس ، ١٩٦٩ م .

- **شعر المتوكل الليثي** للدكتور يحيى الجبوري ، لبنان ، سنة ١٩٧١ م .

- **شعر مزاحم بن الحارث العقيلي** ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

- **شعر المسيب = ديوان بني بكر** .

- **شعر المغيرة بن حبناء التميمي = شعراء أمويون** .

- **شعر النعمان بن بشير الأنصاري** ، تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨ م.

- **شعر النمر بن تولب** ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٩ م .

- **شعر هدبة بن الخشرم** ، تحقيق يحيى الجبوري ، دمشق ، ١٩٧٦ م .

- **شعر يهود في الجاهلية وصدر الإسلام** ، تحقيق د. عبد الله جبريل مقداد ، دار عمار ، عمان ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- **شعراء إسلاميون** ، د. نوري حمودي القيسي ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

- **شعراء أمويون** ، دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي (الجزءان الثاني والثالث) مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ هـ - ١٤٠٢ هـ، ١٩٧٦ م- ١٩٨٢ م . (الجزء الرابع) مطبوعات عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام** ، للدكتور عبد العزيز بن محمد الفيصل، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **شعراء مقلون** للدكتور حاتم صالح الضامن ، بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **الشعر والشعراء** لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٦ م .

- **شواذ القراءات = مختصر في شواذ القرآن** .

- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين** ، دار قتيبة ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .

- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نسخة مصورة عن الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **صحيح البخاري بحاشية السندي** ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- **صحيح مسلم** لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج ، قدم له وصحّحه وشرح غريبه وخرج أحاديثه أحمد شمس الدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- **صفة جزيرة العرب** للهمداني ، تحقيق محمد بن علي الأكوع ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- **ضرائر الشعر** لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت ، دار الأندلس ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ .

- **ضعيف الجامع الصغير وزياداته** للشيخ الألباني ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **طبقات الشافعية** للسبكي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

- **طبقات النحويين واللغويين** لابن قاضي شهبة ، تحقيق د. محسن غياض ، بغداد ١٩٧٣ م .

- **الطرائف الأدبية** ، جمع وتحقيق عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، عن الطبعة المصرية ، ١٩٣٧ م .

- **العبر في خبر من غبر** للذهبي ، تحقيق فؤاد السيد ، الكويت ، ١٩٦١ م .

- **العقد الفريد** لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- **العين** للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **عيون الأخبار** لابن قتيبة ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢ م ، نسخة مصورة عنها ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

- **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ، نشره ج. برجستراسر ، القاهرة ، مكتبة المتنبي .

- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة** للفيروزأبادي ، تحقيق د. سليمان العايد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة .

- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية** لابن الخباز ، تحقيق حامد محمد العبدلي، بغداد ، دار الأنبار ، بدون .

- **غريب الحديث** لأبي عبيد الهروي ، مراقبة الطبع د. محمد عبد المعيد خان ، باعتناء وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **الفائق في غريب الحديث** للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط٢ .

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لابن حجر ، القاهرة ، دار الريان للتراث ، ط٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** للأسود الغندجاني ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دمشق ، دار النبراس ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** لأبي عبيد البكري ، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين ، بيروت ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- **الفصول الخمسون** لابن معطٍ ، تحقيق د. محمود الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- **الفصيح** لثعلب ، تحقيق د. عاطف مدكور ، القاهرة ، دار المعارف .

- **فضل ا لله الصمد في توضيح الأدب المفرد** للجيلاني ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، ط٢ ، ١٣٨٨ هـ .

- **فعل وأفعل** للأصمعي ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، العد الرابع ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **فعلت وأفعلت** للزجاج ، الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **فوات الوفيات** لابن شاكر الكتبي ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر .

- **القاموس المحيط** للفيروزأبادي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **قرة عيون الأخبار** ، تكملة حاشية ابن عابدين ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** للمحبّي ، تحقيق د. عثمان الصيني ، الرياض ، مكتبة التوبة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ .

- **القوافي** لأبي يعلى التنوخي ، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان ، دار الإرشاد ، بيروت ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

- **الكافي في العروض والقوافي** للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، القاهرة ، دار الجيل .

- **الكامل** للمبرد ، حققه محمد أحمد الدالي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **الكتاب** لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- **كتاب الشعر** لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للزمخشري ، بيروت ، دار المعرفة .

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لحاجي خليفة ، بغداد ، منشورات مكتبة المثنّى .

- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **الكلام علي " عصيّ ، ومغزوّ "** للأنباري ، تحقيق د. سليمان العايد ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد الثالث، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- **الكليّات** للكفوي ، تحقيق د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- **كنى الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات)** تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥١ - ١٩٥٤ م .

- **اللآلئ** للبكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الحديث.، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ .

- **لحن العامة** للزبيدي ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ م .

- **لسان العرب** ، لابن منظور ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- **اللمع في العربية** لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، بيروت ، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **ليس في كلام العرب** ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** للآمدي ، تصحيح وتعليق د. ف. كرنكو ، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ما تلحن فيه العامة** للكسائي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، دار الرفاعي ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

- **ما يجوز للشاعر في الضرورة** للقزّاز القيرواني ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، الكويت ، ١٩٨٢ م .

- **ما ينصرف وما لا ينصرف** للزجاج ، تحقيق د. هدى محمود قرّاعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

- **المبسوط في القراءات العشر** للأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **مجاز القرآن** لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي .

- **مجالس ثعلب** ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٦٩ م .

- **مجمع الأمثال** للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سنة الإيداع ١٩٧٧ - ١٩٧٩ م .

- **المحبّر** لابن حبيب ، رواية السّكّري ، تصحيح د. ايلزة ليختن شتيتر ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة .

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٦ هـ .

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** لابن عطية ، تحقيق وتعليق الرحالي الفاروق ، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد إبراهيم ومحمد الشافعي صادق العناني ، الدوحة ، مؤسسة دار العلوم ، ط١ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** لابن سيدة ، تحقيق مجموعة من العلماء ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الجزء السادس ، تحقيق الدكتور مراد كامل ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالويه ، نشره برجستراسر ، مصر ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤ م .

- **المخصص** لابن سيدة ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **المذكر والمؤنث** لأبي بكر الأنباري ، تحقيق طارق عبد عون الجنابي ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٨ م .

- **المذكر والمؤنث** لابن التستري ، تحقيق د. أحمد هريدي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **المذكر والمؤنث** للفراء ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥ م .

- **المرتجل** لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها** للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط٣ .

- **المسائل الحلبيات** لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم - بيروت ، دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **المسائل العسكريّات** لأبي علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة د. نهاد الموسى ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١ م .

- **المسائل المنثورة** لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية .

- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **مسالك الأبصار وممالك الأمصار** للعمري ، تحقيق أحمد فؤاد سيّد ، القاهرة ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، ط١ .

- **المستقصى في أمثال العرب** للزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ هـ .

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٢، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- **المشترك وضعاً والمفترق صقعاً** للحموي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الحجاز ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** ، لأحمد بن محمد الفيومي ، بيروت ، المكتبة العلمية ، مصورة عن طبعة دار المعارف ، ١٩٧٧ م ، بتحقيق د. عبد العظيم الشناوي .

- **مفتاح العلوم** للسّكّاكي ، تحقيق نعيم زرزور ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **المفصل في علم العربية** للزمخشري ، باعتناء محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ .

- **المفضليات** للمفضّل الضبّي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٧ ، ١٩٨٣ م .

- **معاني الحروف** المنسوب إلى الرماني ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **معاني القرآن** للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، المطبعة العصرية ، ط٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- **معاني القرآن** للفراء ، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ، الجزء الثاني بتحقيق محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة محمد النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ م .

- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **المعاني الكبير في أبيات المعاني** لابن قتيبة ، حيدر أباد الدكن ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ط١ ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** للعباسي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

- **معجم الأدباء** لياقوت الحموي ، القاهرة ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة .

- **معجم البلدان** لياقوت الحموي ، بيروت ، دار صادر .

- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (بلاد القصيم)** لمحمد بن ناصر العبودي ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال المملكة)** لحمد الجاسر ، الرياض ، دار اليمامة .

- **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (عالية نجد)** ، لسعد بن عبد الله بن جنيدل ، الرياض ، دار اليمامة ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **معجم الشعراء** للمرزباني ، تعليق د. ف. كرنكو ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- **معجم الشيوخ** للذهبي ، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة ، الطائف ، مكتبة الصدّيق ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة ، نسخة مصورة ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** للوزير البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

- **معجم مفردات ألفاظ القرآن** للراغب الأصفهاني ، تحقيق نديم مرعشلي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ط٢ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- **المعمرون والوصايا** للسجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦١ م .

- **المغرب في حلي المغرب** لعلي بن موسى بن سعيد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ .

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** للعيني، بهامش الخزانة ، ط١، دار صادر ، بيروت .

- **المقتصد في شرح الإيضاح** للجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .

- **المقتضب** للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ط٣ ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

- **المقدمة الجزولية في النحو** للجزولي ، تحقيق شعبان عبد الوهاب ، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **المقرب** لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، ١٩٨٦ م .

- **المقصور والممدود** لابن السّكّيت ، تحقيق د. محمد محمد سعيد ، القاهرة ، مطبعة الأمانة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **المقصور والممدود** للفراء ، تحقيق ماجد الذهبي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- **الملخص في ضبط قوانين العربية** لابن أبي الربيع ، تحقيق د. علي سلطان الحكمي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **الممتع في التصريف** لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ، ١٣٩٩ هـ .

- **من اسمه عمرو من الشعراء** لابن الجرّاح ، تحقيق د. عبد العزيز المانع ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

- **المنتخب في غريب كلام العرب** لكراع النمل ، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- **المنصف** لابن جني ، وهو شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- **من نُسب إلى أمه من الشعراء** لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) .

- **نتائج الفكر** للسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** لابن تغري بردي ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، مصر ، وزارة الثقافة والمؤسسة المصرية العامة للكتاب .

- **النخل** لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، الرياض ، دار اللواء ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **نسب الخيل** لابن الكلبي ، تحقيق د. نوري القيسي ، ود. حاتم الضامن ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **نسب قريش** للزبيري ، نشرة ا. ليفي بروفنسال ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ .

- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- **نظم الفوائد** لابن مالك ، تحقيق د. سليمان العايد ، مجلة جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٩ هـ .

- **نقائض جرير والفرزدق** لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ، بيروت ، دار صادر ، ط١، ١٩٩٨ م .

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **نكت الهميان في نكت العميان** للصّفدي ، تحقيق أحمد زكي باشا ، المطبعة الجمالية ، القاهرة ، ١٣٢٩ هـ .

- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب** للقلقشندي ، بيروت ، دار الكتب العلمية.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر** لابن الأثير ، تحقيق د. محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، بيروت ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- **النوادر في اللغة** لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ .

- **هدية العارفين** لإسماعيل باشا ، بيروت ، دار العلوم الحديثة .

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** للسيوطي ، صحّحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، بيروت ، دار المعرفة .

- **الوافي بالوفيات** للصّفدي ، باعتناء س. دريد رينع فيسبادن فرانز شتاينر ، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية .

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر ودار الثقافة .

الفهرس التفصيلي لأبواب الكتاب ومسائله

الموضوع **الصفحة**

أ - قسم الدراسة

- المقدمة ..... أ - هـ
- الفصل الأول (ابن النحوية : سيرته وآثاره) ٢
- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ٣
- مولده ٣
- أسرته وموطنه ٤
- شيوخه ٥
- مكانته وثناء العلماء عليه ٧
- شعره ٩
- مآخذ العلماء عليه ١٠
- تلاميذه ١٢
- وفاته ١٤
- آثاره ١٥
- الفصل الثاني (السفر الأول من " حرز الفوائد وقيد الأوابد ")

تحليل ودراسة ١٧
- منهج المؤلف ١٨
- مصادره ٣٨
- شواهده ٤٧
- مآخذ في هذا السفر ٦١
- الفصل الثالث (ابن النحوية من خلال السفر الأول من " حرز الفوائد

وقيد الأوابد) ٦٧
- موقفه من المصنّف ٦٨

الموضوع **الصفحة**

- موقفه من المسائل الخلافية ٧٧
- اختياراته ٨١
- نقول العلماء عنه ١٠٣
- اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ١٠٥
- وصف النسخة التي اعتمدت عليها ١٠٧
- منهج التحقيق ١٠٩
- صور من المخطوط ..... ١١٠ - ١١٣

الموضوع **الصفحة**

ب - موضوعات النص المحقق

- مقدمة المؤلف **١**

- ديباجة الألفية **٥**

- الكلام والكلم **٣٧**

- حدّ الكلام ٤٠

- أقسام الكلام ٤١

- تصريف الكلام واشتقاقه ..... ٤١، ٤٣

- تعريف الكلمة الاصطلاحي ٤٣

- إطلاق الكلام في اللغة على مفهومين ٤٤

- أقسام الكلمة ٤٥

- تعريف القول ٤٧

- حدّ الاسم والفعل والحرف **٤٨**

- حدّ الاسم ، وشرح التعريف ٤٨

- انقسام الاسم إلى : اسم عين واسم معنى ، وضابط كلٍّ منهما ٤٩

- حدّ الفعل ، وشرح التعريف ٥٠

- حدّ الحرف ، وشرح التعريف ٥١

- حدّه عند سيبويه ٥٢

- تفسير المؤلف المراد من قولهم : « الحرف يدل على معنى في غيره » ٥٣

- علامات الاسم **٥٥**

- للاسم إحدى عشرة علامة ٥٥

- الأولى : التعريف ٥٥

- الثانية : الإخبار عنه ٥٦

- الثالثة : التثنية والجمع ٥٧

الموضوع **الصفحة**

- الرابعة : التنوين ، وبيان أنواعه السّتة ٥٧
- الخامسة : الجر ، والسادسة : الإضافة ، والسابعة : النّداء ٦٣
- الثامنة : التصغير ، والتاسعة : النعت ، والعاشرة : التأنيث ،
والحادية عشرة : الإضمار ٦٥
- علامات الفعل ٦٦
- علامات الفعل المتصرف خمس ٦٦
- معنى التصرف في الفعل ٦٦
- علامات الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ٦٦
- علامة الماضي ٦٦
- علامة المضارع ٦٨
- دخول (قد) على الماضي والمضارع ..... ٦٩ ، ٢٩٤
- اجتماع علامتين في الاسم ، أو الفعل ٧٠
- علامات الحرف ومعانيه ٧١
- من الحروف ما يفيد التخصيص ٦٣
- المراد من قولهم : « الحرف فضله في الكلام » ٧١
- فائدة الحرف ٧٢
- المراد بالحرف الزائد ، وأقسامه ٧٣
- الحرف العامل ٧٣
- اشتقاق الاسم ٧٥
- الخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاقه ٧٥
- الأصل في الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟ ٨٠
- خلاف البصريين والكوفيين في أيهما الأصل ..... ٨٠ ، ٢٣٣
- اشتقاق الحرف ٨٣

الموضوع **الصفحة**

- الإعراب والبناء ٨٤
- الإعراب ٨٤
- الأصل في الأسماء الإعراب ٨٤
- اشتقاق الإعراب ٨٤
- شرح حدّ الإعراب ٨٥
- تعريف العامل ٨٦
- الإعراب التقديري والإعراب الظاهر ٨٧
- الجملة المحكية والجملة المنقولة للعلمية ، والتي سميّ بها ..... ٨ ، ١٠
- إعراب الجملة المحكية بالقول ..... ١٢ ، ١٣
- الجمل التي لها محل من الإعراب ..... ٩ ، ١٠
- تعريف المعرب ٨٧
- ألقاب البناء ٨٨
- علّة امتناع جزم الأسماء ، وعدم دخول الجر الأفعال ٨٩
- أنواع الإعراب ٨٩
- البناء ٩٠
- علّة بناء الحرف ٩٠
- الحرف مبني دائماً مادام حرفاً ٩٠
- عدّة الحروف ٩٠
- طريقة إعراب الحروف (متى تعرب الحروف) ٩١
- علامة بناء الحرف ٩١
- أصل الأفعال البناء ٩٢
- حدّ البناء ٩٢
- علامة البناء ٩٢

الموضوع **الصفحة**

- تقسيم البناء إلى لازم وزائل ، وواجب وجائز ٩٢
- مواضع البناء الجائز ٩٣
- مواضع البناء الواجب ٩٥
- علّة بناء : أين ، وأمس ٩٦
- الكلام على (أمس) في لغة أهل الحجاز وبني تميم ٩٧
- بناء (كم) الاستفهامية والخبرية ٩٨
- الأصل في البناء السكون ، وبيان المواضع التي يُعدل فيها عنه ٩٨
- **المعرب والمبني** **١٠٠**
- الأصل في الاسم الإعراب ١٠٠
- المذاهب في علة بناء الاسم ثلاثة ١٠٠
- غير المتمكن من أقسام الكلمة ١٠٥
- المعرب من أقسام الكلمة ١٠٦
- الاسم المتمكن والفعل المضارع، وشرط المعرب من الأسماء، وسبب بناء الاسم..... ١٠٦
- **إعراب المفرد** **١٠٨**
- انقسام الإعراب إلى لفظي وتقديري ١٠٨
- تقسيمات للاسم المعرب المفرد من حيث دلالته العددية ، وآخره ، وانصرافه ، وبيان حكم إعراب كل قسم ١٠٨
- موضع الحركة من حرف الإعراب ، قبله أو بعده ١٠٩
- **إعراب المقصور والمنقوص** **١١١**
- الأسماء المتمكنة لا يكون في آخرها واو مضموم ما قبلها ١١١
- حكم الفعل الناقص الواوي إذا سمّي به ١١١
- الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال ١١٢
- تعريف المقصور ، وحكمه الإعرابي ، وسبب تسميته بالمقصور ١١٣

الموضوع **الصفحة**

- تعريف المنقوص ، وحكمه الإعرابي ، وسبب تسميته بالمنقوص ١١٤
- إعراب المقصور والمنقوص منوّنين ١١٤
- إعراب ما جرى مجرى الصحيح ١١٦
- تعريف الشبيه بالصحيح ، وحكمه الإعرابي ١١٦
- الخلاف في علّة تحمل الواو والياء الحركات ١١٧
- الأسماء السّتة ١٢٠
- للأسماء الستة ثلاثة أحوال ١٢٠
- كلها تستعمل ناقصة إلا " ذو " ١٢٠
- الخلاف في إعرابها إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبّرة ١٢٣
- في " أخ " و " أب " لغتان أخريان ١٢٧
- انفرد " حم " بلغتين أخريين غير القصر والنقص ١٢٨
- شاهد على جواز حذف حركة الإعراب ١٢٩
- إعراب الممنوع من الصرف ١٣٠
- مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش والمبرد في فتحة غير المنصرف في حالة الجر ١٣٠
- الوقف ١٣٣
- تعريفه ، ومواضعه ١٣٣
- في الوقف على الصحيح المتحرك سبع لغات ١٣٣
- الوقف على المنقوص ١٣٥
- الوقف على المقصور ١٣٦
- مذاهب النحاة في الألف الموقوف عليها ١٣٦
- الوقف على الجاري مجرى الصحيح ١٣٨
- الوقف بالرَّوم والإشمام والتضعيف والنقل ١٣٩

الموضوع **الصفحة**

- الوقف على المختوم بالهاء المبدلة من تاء التأنيث المتحركة ١٣٩
- الوقف بالتضعيف ١٤١
- الوقف بالنقل ١٤٢
- **التثنية** **١٤٤**
- التثنية إما لفظية أو معنوية ١٤٤
- التثنية اللفظية (تعريفها) ١٤٤
- إذا اختلف المفردان في اللفظ وجب العطف ١٤٤
- التثنية بالتغليب ١٤٤
- إذا اختلف المفردان في المعنى وجب العطف ما عدا المسموع ١٤٥
- المثنى المسمّى به ١٤٥
- المثنى الذي يقصد به التكثير ١٤٦
- أصل التثنية اللفظية العطف ١٤٨
- من التثنية المعنوية : أن يدل على المثنى بلفظ الجمع ، وشرط ذلك ١٤٩
- ومنها : اثنان وكلا ، وشفع ، وزكا من المثنى : ما تثنيته في اللفظ فقط ، ومنه ما تثنيته في المعنى فقط ، ومنه ما تثنيته في اللفظ والمعنى ١٥٠
- مالا يجوز تثنيته من الأسماء ١٥١
- علّة إعراب المثنى بالحروف ١٥٥
- اختلاف النحاة في الحروف علامة إعراب المثنى ..... ١٥٥ ، ١٧٤
- لغة بني الحرث في المثنى بالألف في الأحوال كلها ..... ١٥٦ ، ١٢٧ ، ١٨٠
- تثنية المقصور ١٥٨
- تثنية المقصور الذي ألفه ثالثة بقلبها واواً أو ياءً ١٥٨
- تثنية المقصور الذي ألفه رابعة بقلبها ياء ١٥٩

الموضوع **الصفحة**

- تثنية المقصور الذي ألفه خامسة فصاعداً بقلبها ياء عند البصريين ،
وحذفها عند الكوفيين ١٦١
- تثنية المنقوص ، ببقاء يائه مفتوحة ١٦٢
- تثنية المؤنث بالتاء ببقاء علامة التأنيث ولو حذفت التاء التبس بتثنية المذكر... ١٦٣
- تثنية المؤنث مع المذكر ، إذا اختلفا في اللفظ وجب العطف ،
ولا تجوز التثنية إلا فيما غلب فيه المذكر على المؤنث ١٦٣
- وإن اتفقا في اللفظ غلّب فيه المذكر ١٦٤
- تثنية ما كان على حرفين من الأسماء المتمكنة ١٦٥
- تثنية ما عوّض عن المحذوف منه يكون على لفظه ١٦٥
- تثنية محذوف العين التي لم يعوّض عنها بعدم ردّ المحذوف ١٦٥
- تثمية محذوف اللام التي لم يعوّض عنها برد المحذوف إن ردّ في الإضافة ١٦٥
- وإن لم يردّ في الإضافة لم يردّ في التثنية وقد جاء يديان ودميان في الضرورة .. ١٦٦
- تثنية اليد الجارحة واليد من النعمة ١٦٨
- تثنية الممدود ١٦٩
- تثنية ما همزته أصلية بإثبات الهمزة ١٦٩
- تثنية ما همزته منقلبة عن حرف أصلي بوجهين إثباتها وهو الأجود ،
وردها إلى ما انقلبت عنه ١٧٠
- تثنية ما همزته زائدة للتأنيث قلبت واواً ١٧١
- تثنية ما همزته زائدة للإلحاق جاز قلبها واواً وهو الأجود ، وإثباتها ١٧١
- نون المثنى : فتحها مع الياء قليل ، وأقل منه فتحها مع الألف ١٨٠
- يجب حذف نون المثنى للإضافة ١٨١
- اختلف في نون المثنى التي يجب حذفها للإضافة على سبعة مذاهب ١٨١

الموضوع **الصفحة**

- جمع المذكر السالم ١٧٢
- تعريفه ، وإعرابه بالحروف ، وعلّة ذلك ١٧٣
- حرفا الجمع حروف إعراب عند سيبويه واختلف أصحابه في
تقدير الإعراب عليها ١٧٤
- شروط جمع الاسم جمع مذكر سالماً ١٧٥
- شروط جمع الصفة جمع مذكر سالماً ١٧٦
- أفعل التفضيل يجمع بالواو والنون ١٧٦
- إذا جمع جمع مذكر سالماً ما عدم شروط الاسم والصفة فيردّ إليها بالتأويل ١٧٨
- الملحقات بجمع المذكر السالم ..... ١٧٨ ، ١٩٥
- جمع محذوف اللام المعوّض عنها بالتاء ١٩٦
- جمع (ابن) .....
- جمع الصحيح جمع مذكر سالماً ١٧٩
- جمع المقصور جمع مذكر سالماً بحذف ألفه ، وإبقاء الفتحة قبل الواو والياء ١٧٩
- وجمع المنقوص بحذف يائه وتحويل الكسرة التي قبل الواو ضمة ،
وإبقائها في الجر والنصب ١٧٩
- نون جمع المذكر السالم مفتوحة ، وقد حكي كسرها مع الياء خاصة ١٧٩
- تحذف نون جمع المذكر السالم للإضافة ١٨١
- إعراب جمع المذكر السالم بالحركات على النون مع لزوم الياء ١٩٦
- اختلف في نون جمع المذكر السالم التي يجب حذفها للإضافة على
سبعة مذاهب ١٨١
- حكم جمع المذكر السالم المسمّى به ١٨٢
- جمع المركب الإسنادي جمع مذكر سالماً يكون بـ" ذو " وكذا المركب
المزجي المختوم بـ" ويه " ١٨٣

الموضوع **الصفحة**

- وجمع المركب المزجي غير المختوم بـ" ويه " يكون بإلحاق علامة الجمع آخر الجزء الثاني ١٨٣
- وجمع المركب الإضافي يكون بإلحاقها بآخر الأول ١٨٣
- جمع التكسير ١٨٤
- تعريفه ١٨٤
- المختوم بألف وتاء وكانت ألفه منقلبة أو تاؤه أصلية يكون جمع تكسير ١٨٤
- إعرابه ١٨٤
- ضابط الجمع ، وأقسامه ١٧٣
- ضابط اسم الجمع ، اسم الجنس ١٧٣
- وصف المفرد بالجمع ١٢٤
- جمع الغفور غُفُر ، كفخور وفُخُر ٨
- الجمع على أفْعَال ..... ١٠ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٧٦
- (نَحْو) يجمع على أفعال وعلى فُعُول ٢٨
- صاحب : يجمع على صحب ، وصحبة ، وصحاب ، وصحبان ٢٢
- جمع الجمع ٢٢
- الإخوان اسم جمع لا جمع ٢٧
- (فَعَل) بالتحريك لا يجمع على أفْعُل إلا في كلمات معدودة ١٦٧
- جمع فَعْلاَء مؤنث أفْعَل هو فُعْل ٣٤٢
- رأي أبي علي في جمع فَعْلاَء ٣٤٢
- جمع المؤنث السالم ١٨٤
- تعريفه ١٨٤
- يشترط في ألفه أن لا تكون منقلبة ، وفي تائه أن لا تكون أصلية ١٨٤
- إعرابه بالحركات ١٨٥

الموضوع **الصفحة**

- الأسماء التي تجمع هذا الجمع ١٨٥
- الملحق بهذا الجمع : أولات ، وما سمّي به من المفردات ١٨٦
- الخلاف في التنوين اللاحق بجمع المؤنث السالم على ثلاثة مذاهب ١٨٦
- تحذف تاء المفرد المؤنث بالتاء عند جمعه بالألف والتاء ١٨٧
- وتقلب ألف المقصور ياء ١٨٨
- وتقلب ألف الممدود واواً ١٨٨
- ويجوز في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط الخالي من التاء مكسور الفاء أو مضمومها وجهان : إبقاء إسكان وسطه والاتباع ١٨٨
- ومفتوح الفاء ، الكثير فتح عينه ، والقليل إسكانها ١٨٩
- ويبقى إسكان وسطه فقط إن اعتل وسطه ١٨٩
- جمع ما كان من المؤنث على " فَعْلة " وهو اسم يكون بفتح وسطه ، ولا يسكّن إلا في الضرورة ١٩٠
- وكذا إن كان معتّل الوسط ، أو مضاعفاً ١٩١
- جمع ما كان من المؤنث على " فَعْلة " وهو صفة يكون بالإسكان ١٩٢
- جمع ما كان من المؤنث على " فُعْلة " وهو صفة يكون بالتسكين ، وكذا إن كان اسماً معتل الوسط ، أو مضاعفاً ١٩٣
- جمع ما كان من المؤنث على " فُعْلة " وهو اسم غير مضاعف ولا معتل الوسط فيه ثلاث لغات ١٩٣
- ومعتل اللام منه كالصحيح ، ما لم تكن اللام ياء فإنه لا يجوز فيه الإتباع ١٩٤
- جمع المذكر بالألف والتاء ..... ١٩٤ ، ١٩٥
- الأهل : يؤنث فيجمع بالألف والتاء ١٨٩
- **أزمنة الأفعال** **١٩٨**
- اختلف في أزمنة الأفعال ، وهي عند الجمهور : ماض ومستقبل وحال ١٩٨

الموضوع **الصفحة**

- الفعلان الماضي والمستقبل ١٩٨
- دلالة الماضي الزمنية ، وعلامته صحة تقديره بـ" أمس " ١٩٨
- دلالة المستقبل الزمنية ، وعلامته صحة تقديره بـ" غد " ١٩٨
- الفعل الحال : من النحاة من أنكره وزمانه ، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .. ١٩٨

- بناء الماضي والأمر ٢٠٢

- بناء الفعل الماضي على الفتح ، وعلّة ذلك ٢٠٢
- بناؤه عللى السكون في موضعين ٢٠٣
- علامة بناء فعل الأمر ٢٠٣
- فعل الأمر معرب مجزوم عند الكوفيين ٢٠٤

- إعراب الفعل المضارع ٢٠٦

- علّة إعرابه ٢٠٦
- أحرف المضارعة ..... ٢٠٧ - ٢٠٨
- حركة حرف المضارعة ٢٠٨
- المذاهب في رافع المضارع ٢٠٩

- جوازم المضارع ٢١٠

- حروف الجزم خمسة ٢١٠
- لم ، ولّما ٢١٠
- لّما في الكلام على ثلاثة أضرب ٢١١
- لام الأمر ..... ٢١٢ ، ٢٠٥
- لا النهي ٢١٢

- أدوات الشرط ٢١٣

- إن الشرطيّة ..... ٢١٢ ، ٢١٣
- أسماء الشرط الجازمة لفعلين المتضمنة معنى (إن) ٢١٤

الموضوع **الصفحة**

- تعريف الشرط ٢١٣
- مذاهب النحاة في جازم الشرط والجواب ٢١٣
- إعرابها ، والعامل فيها ٢١٩
- يكون فعلا الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين ، وبيان أحكام كلٍّ ٢٢٠
- وجوه الإعراب الجائزة في المضارع المتوسط بين فعلي الشرط والجواب ٢٢٢
- يجوز عند وجود القرينة حذف الشرط ، وحذف الجواب ، وحذفهما معاً ٢٢٣
- جواب الشرط باعتبار الفاء ثلاثة أقسام : ٢٢٤
- مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ٢٢٤
- حذف الفاء عند سيبويه ، وعند علي بن سليمان الأخفش ..... ٤٦ ، ٤٧
- الموضع الذي تغني فيه إذا الفجائية عن الفاء .....
- الموضع الذي يجوز فيه إثبات الفاء وحذفها ٢٢٥
- الموضع الذي يمتنع فيه إثبات الفاء ٢٢٥
- شروط جزم المضارع في جواب الطلب ، ومواضعه ٢٢٦
- رفع الجواب بعد الطلب ٢٢٧
- اجتماع حرفي جزم في مثل : إن لم يقم زيد أكرمه ٢٣٦
- حروف التحضيض : الأكثر أنها غير مركبة ٢٢٨
- لولا : وقوع الماضي بعدها ، ووقوع المضارع بعدها ٢٢٨
- هلاّ : الاسم بعدها مرفوع أو منصوب ، وإعرابه في الحالين ٢٢٩
- وقوع الجملة الاسمية بعدها موقع الفعلية قليل ٢٢٩
- **نواصب المضارع** **٢٣٠**
- نواصب الأفعال لا تكون إلا حروفاً ٢٣٠
- نواصب المضارع عشرة أحرف .....

الموضوع **الصفحة**

- أن الناصبة : ٢٣٠
- تتعين أن ناصبة إن لم تكن بعدها فعل من أفعال العلم والظن ٢٣٠
- قد تهمل ويرفع الفعل بعدها حملاً على " ما " ٢٣١
- يتعين أن تكون مخففة من الثقيلة إن كانت بعد فعل من أفعال العلم ٢٣١
- يجوز الأمران إن كانت بعد فعل من أفعال الظنّ ٢٣١
- لن : ٢٣٢
- رأي الزمخشري في دلالتها ، والرد عليه ٢٣٢
- أصلها عند الخليل ، وعند الفراء ، وعند سيبويه ٢٣٢
- إذن : ٢٣٣
- معناها ، وشروط نصبها ٢٣٣
- إذا وقعت بعد الشرط وجوابه جاز فيما بعدها الرفع والنصب والجزم ٢٣٤
- الاختيار أن تكتب بالنون ٢٣٤
- حقيقتها عند سيبويه ، والخليل ٢٣٤
- كي : ٢٣٥
- هي حرف جر عند البصريين ، ودليلهم على ذلك ..... ٢٣٥ ، ٢٦٦
- وعند الكوفيين ناصبة بنفسها ، ومنعوا صحة وقوعها حرف جر ٢٣٦
- أحوال (كي) : .....
- تكون جارة إذا ظهرت (أن) الناصبة بعدها ٢٣٥
- وتكون ناصبة بنفسها إن دخلت اللام الجارة ٢٣٥
- مذهب الأخفش أنّ النصب بعدها بـ(أن) المضمرة مطلقاً ٢٣٦
- دخول (ما) الكافة على (كي) فيبطل عملها ٢٣٧
- مذهب البصريين نصب المضارع بـ(أن) المضمرة بعد لام التعليل ، ولام الجحود ، وحتّى ٢٣٧

الموضوع **الصفحة**

- نصب المضارع بعد لام التعليل ٢٣٧
- نصب المضارع بعد لام الجحود ٢٣٧
- الفرق بين اللامين من ثلاثة أوجه ٢٣٨
- نصب المضارع بعد حتّى التي بمعنى " كي " وشرط ذلك ..... ٢٣٨ ، ٢٧١
- نصب المضارع بعد حتّى التي بمعنى " إلى " وشرط ذلك ..... ٢٣٨ ، ٢٧١
- يجب رفع المضارع بعد حتّى إن قصد بها الحال ٢٣٨
- متى يمتنع رفع المضارع بعد حتّى ، ومتى يجوز ؟ ٢٣٨
- نصب المضارع بعد (فاء) السببيّة ، و (واو) المعيّة ، و (أو) العاطفة ٢٣٩
- نصب المضارع بعد الفاء والواو ، وشرط ذلك ٢٣٩
- يجزم المضارع إذا حذفت الفاء ، إلا مع النفي لخلّوه عن معنى الطلب ٢٤٠
- نصب المضارع بعد الفاء من غير شرط مما ذكر ٢٤٠
- نصب المضارع بعد واو المعيّة ٢٤١
- نصب المضارع بعد الواو العاطفة ٢٤٢
- يجب الرفع بعد الفاء إذا لم يقصد السببيّة ، وبعد الواو إذا لم يقصد المعيّة ٢٤٣
- رأي الجرمي أن الفاء والواو هما ناصبتا المضارع ، والرد عليه ٢٤٤
- النصب بعدهما - عند الكوفيين - على الخلاف ٢٤٤
- نصب المضارع بعد (أو) وشرط ذلك ٢٤٤
- انقسام الحروف الناصبة للمضارع بإضمار (أن) ثلاثة أقسام :

قسم يجوز معه إضمارهما ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع ٢٤٦

- علامات إعراب الفعل المضارع ٢٤٧
- إعراب صحيح الآخر ٢٤٧
- شذ إسكان المرفوع ، وتوجيه ذلك ٢٤٧
- إعراب معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء في حالة الرفع ٢٤٧

الموضوع **الصفحة**

- إعرابه في حالة النصب ٢٤٧
- شذ إسكان المعتل بالواو والياء في النصب ٢٤٨
- إعرابه في حالة الجزم ٢٤٧
- شذ إثبات الواو والألف والياء والياء في الجزم ، وتوجيه ذلك ..... ٢٤٨ ، ١٦٤
- **إعراب الأمثلة الخمسة بالحروف وعلة ذلك** **٢٥٠**
- جاء حذف النون في الرفع ، وإثباتها في النصب والجزم ٢٥٢
- مذهب سيبويه ، والمازني ، والأخفش في الألف والواو والياء في " يفعلان " و " يفعلون " و " تفعلين " ٢٥٠
- الأمثلة الخمسة معربة ، لا حرف إعراب لها ٢٥١
- أمر الأمثلة الخمسة تحذف نونه ٢٥٥
- **بناء الفعل المضارع** **٢٥٤**
- بناء الفعل المضارع على الفتح إن اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة وعلة ذلك ٢٥٤
- وبناؤه على السكون إن اتصلت به نون جماعة الإناث ، وعلة ذلك ٢٥٥
- توكيد المضارع بالنون الثقيلة والخفيفة ، وبيان مواقع كلٍّ منهما ٢٥٥
- مواضع توكيد المضارع ٢٥٧
- توكيد المضارع في القسم ٢٦١
- توكيد المضارع المعتل اللام ٢٦٣
- **حروف الجر والقسم** **٢٦٤**
- حروف الجر تسمّى حروف الإضافة ، وسبب تسميتها بذلك ٢٦٤
- حدّها ٢٦٤
- حروف الجر المجمع عليه سبعة عشر حرفاً ، والمختلف فيه خمسة ٢٦٤
- المجمع عليه ينقسم ثلاثة أقسام ٢٦٤

الموضوع **الصفحة**

- العلّة في عملها الجر ٢٦٥
- الضمير بعد لولا فيه لغتان ٢٦٦
- لولا جارة عند سيبويه إذا وقع الضمير المتصل بعدها ٢٦٧
- وعند الأخفش الضمير المتصل في موضع رفع ٢٦٨
- وجه رجحان مذهب سيبويه ، ووجه رجحان مذهب الأخفش ٢٦٩
- حتّى الجارّة التي بمعنى إلى ٢٧١
- الفرق بينها وبين إلى ٢٧١
- الأوجه الجائزة في الاسم الواقع بعد حتى في «أكلت السمكة حتى رأسها» ٢٧٢
- دخول حتى على مضمّر غير جائز عند سيبويه وأجاز ذلك المبرد والكوفيون.. ٢٧٤
- أحرف الجر المختصة بالظاهر ٢٧٤
- مذ ومنذ يستعملان اسمين ويستعملان حرفي جر ٢٧٤
- معناهما وإعرابهما إذا كانتا اسمين ٢٧٤
- معناهما إذا كانتا حرفي جرّ ٢٧٦
- دلالة مذ ومنذ على ابتداء الغاية في الزمان والمكان ٢٧٧
- معاني (من) : ٢٧٧
- دلالة من على ابتداء الغاية في المكان ٢٧٧
- الخلاف في دلالتها على ابتداء الغاية في الزمان ٢٧٧
- دلالتها على ابتداء غاية فعل الفاعل والمفعول معاً ٢٧٩
- من في (مني) لابتداء الغاية ٢٧
- مجيؤها لبيان الجنس ، والتبعيض ، والتعليل ، والبدلية ٢٧٩
- مجيؤها بمعنى الباء ، وعَلَى ، وزائدة ٢٨٠
- زيادتها في النفي أو شبهه ٢٨٠
- زيادتها في الإيجاب ٢٨٠

الموضوع **الصفحة**

- معاني (إلَى) : ٢٨١
- دلالتها على انتهاء الغاية ، وبمعنى مَعَ ، وبمعنى (في) ،
وردّ معناها في الجميع إلى معنى الانتهاء ٢٨١
- معاني الكاف : ٢٨٢
- التشبيه ، وزائدة لتوكيد التشبيه ٢٨٢
- مجيؤها اسماً ٢٨٣
- مجيؤها للتعليل ٢٨٥
- دخولها على المضمر في ضرورة الشعر ٢٨٥
- معاني اللام : ٢٨٦
- مجيؤها للتمليك ، والاختصاص ، والتعدية وانقسامها فيها إلى ما يجوز
حذفها وإلى مالا يجوز ٢٨٦
- مجيؤها زائدة ، وبمعنى عَلَى ، وبَعْد ، وعَنْ ٢٨٧
- وبمعنى إلى ..... ٢٨٨ ، ٢٦
- تُكْسَر مع الظاهر ، وتفتح مع المضمر غير الياء ٢٨٨
- إضمار اللام الجارة في قولهم : لاهِ أبوك . بمعنى : للهِ أبوك ٢٩٩
- معاني الباء : ٢٨٨
- للباء عدة معانٍ يجمعها كلها الإلصاق ٢٨٨
- مجيؤها بمعنى الإلصاق فقط ٢٨٨
- من معانيها السببيّة ..... ٢٨٨ ، ١٤ ، ١٨
- ومن معانيها الاستعانة ، والمصاحبة ، والبدلية ، والظرّفية ، والابتداء.... ٢٨٩ ، ١٨
- ومن معانيها المقابلة ، والتعدية ، والتبعيض ٢٩٠
- مجيؤها زائدة قياساً في النفي والاستفهام ، وسماعاً في المرفوع
والمنصوب والمجرور ٢٩١

الموضوع **الصفحة**

- إضمار الباء الجارّة في القسم وغيره ..... ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣١٥
- رُبَّ : ٢٩٢
- رُبَّ حرف جر والدليل على الحرفية ٢٩٢
- مذهب الكوفيين والأخفش أنها اسم ، ودليلهم ، والجواب عنه ٢٩٢
- رأي الجرميّ أنها حرف لا تحتاج إلى عامل ٢٩٣
- معنى (ربّ) التقليل ، وقد تستعمل للتكثير مجازاً ٢٩٣
- تمتاز رُبَّ عن بقية حروف الجر بخمسة أشياء ٢٩٤
- دخول " ما " الكافة على " رُبّ " فتهيئها للدخول على الأفعال ٢٩٦
- لا يصحّ تنظير " ربّما " بـ" قَلَّمَا " من كل وجه ، وكذلك " إنَّما " ٢٩٧
- فائدة " رُبَّ " المكفوفة بـ" ما " التقليل في نسبة محققة ٢٩٧
- وقد تأتي مع " ما " للتكثير ٢٩٨
- إضمار " رُبَّ " قليل ٢٩٨
- إضمارها مع " الواو " ، واختلافهم في الجارّ هل هي الواو أو رُبَّ ؟ ٢٩٩
- إضمارها بعد الفاء ٢٩٩
- إضمارها بعد بَلْ ٣٠٠
- إضمارها بدون الواو ٣٠٠
- في " رُبَّ " عشر لغات ٣٠٠
- مع : ٣٠٢
- زعم بعض النحويين أنّها حرف ، وردّ المؤلف على من قال ذلك ٣٠٢
- عَنْ : ٣٠٢
- معناها البعد والمجاوزة حقيقة أو مجازاً ٣٠٢
- تجيء بمعنى " بعد " وبمعنى " مِنْ والباء " ٣٠٣
- وتجيء بمعنى " على " ٣٠٤

الموضوع **الصفحة**

- تكون اسماً لازماً للإضافة مبنياً إذا دخل عليها حرف الجر ٣٠٤
- عَلَى : ٣٠٦
- عَلَى للاستعلاء حقيقة أو مجازاً ٣٠٦
- عَلَى في قول الله تعالى : ﴿ وتوكل على الحيّ الذي لا يموت ﴾
لا تفيد الاستعلاء حقيقة ولا مجازاً ولكنها بمعنى الإسناد والإضافة ٣٠٦
- تجيء بمعنى " مع " ٣٠٦
- تجيء بمعنى " عن " ، وفي ، واللام ، ومِنْ ، وعِنْدَ ٣٠٧
- تكون اسماً بمعنى " فوق " لازماً للإضافة مبنياً مثل " عَنْ "
إذا دخل عليها حرف الجر ٣٠٧
- إذا كانت اسماً فيها إحدى عشرة لغة ٣٠٩
- بناؤها على الضمّ والفتح والكسر كـ" حيث " ٣١٠
- في : [مما استدركه المؤلف] معناها الظرفية حقيقة أو مجازاً ٣١٠
- يجيء بمعنى " إلى " ، و " مع " ، و " بعد " ، و " على " ٣١٠
- يجب فتحها إذا دخلت على ياء المتكلّم ، وإدغام يائها فيها .
وقد جاء كسرها معها قليلاً ٣١١
- القسم ٣١٢
- تعريفه في اللغة والاصطلاح ٣١٢
- الاسم الذي يلتصق به القسم للتعظيم والتفخيم ٣١٢
- المقسم به ٣١٢
- أفعال القسم ثلاثة ٣١٢
- حروفه سبعة « الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومُنْ ، وها ، والهمزة » ٣١٣
- الباء أصل حروف القسم ، والواو فرع عليها ٣١٣
- الفرق بينها وبين الواو ٣١٣

الموضوع **الصفحة**

- التاء فرع على " الواو " ٣١٤
- التاء مختصة بجرّ اسم الله تعالى ، وحكى الأخفش « تربّ الكعبة » ٣١٤
- يجوز سقوط حرف القسم ، فإذا سقط تعدى الفعل المحذوف بنفسه فنصب... ٣١٥
- يجوز الجر على إضمار " الباء " في (اللهِ لأفعلّن) مع اسم الجلالة
عند البصريين ، وعند الكوفيين مطلقاً ٣١٥
- الجر بـ" ها " من حروف التنبيه ، والهمزة من حروف الاستفهام ٣١٦
- الجر بـ" ها " مع " إيْ " من حروف التصديق، و" لا " من حروف النفي ٣١٦
- " لاها الله ذا " فيها لغتان ، وقولان ٣١٦
- اجتماع همزة القسم مع همزة الوصل ٣١٦
- يعوّض عن حرف القسم مع اسم " الله " بقطع همزة الوصل
مع الفاء وهمزة الاستفهام خاصة ٣١٧
- الأوجه الإعرابية في " أمانة الله " ٣١٧
- إعراب " لعمرك " ٣١٧
- قول البصريين في " ايمن الله " من حيث اشتقاقه ، وإضافته ،
وإعرابه ، وإثبات نونه وحذفها ، وهمزته ٣١٨
- قول الكوفيين في " ايمن " من حيث اشتقاقه ٣١٩
- اللام ، وقوعها في غير القسم أكثر من وقوعها فيه وتقع موقع الباء ،
ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وفيها معنى التعجب ٣٢٠
- مُنْ في القسم ووقوعها موقع الباء كاللام ، وهي مختصة بالدخول على
لفظ الرّب ، ويجوز في ميمها الكسر والضم ، ويجوز حذف نونها فتصير
كاللام في الاختصاص باسم الله تعالى . وليس في الأسماء الظاهرة ما هو
على حرف واحد سواها ، وحسّن ذلك لزومها الإضافة وعدم التصرّف ٣٢٠
- جملة جواب القسم ٣٢١

الموضوع **الصفحة**

- أنواعها وأحكامها ٣٢١
- حذف القسم ، وحذف الجواب ٣٢٦
- اجتماع القسم والشرط ، ولأيهما الجواب ٣٢٧
- يتعيّن كون الجواب للشرط في صورتين ٣٢٨
- يتعين كون الجواب للقسم في صورة واحدة ٣٢٩
- يجوز الأمران في صورة واحدة .....

- الممنوع من الصرف ٣٣٠

- غير المنصرف ما فيه علتان ٣٣٠
- دليل أصالة الصرف في الاسم ٣٣٠
- محل الصرف الاسم المتمكن ٣٣٠
- علامة الصرف التنوين وحده وتبعه الجر ، أوهما معاً ٣٣١
- علل المنع من الصرف تسع ٣٣٢
- بيان وجه شبه الاسم بالفعل ٣٣٢
- عند السيرافي علل المنع من الصرف عشر يزيد ألف الإلحاق في المقصور ٣٣٣
- العلل عند الفارسي إحدى عشرة ، يزيد الحمل على الموازن ٣٣٤
- من النحاة من يزيد مراعاة الأصل ، ومنهم من يجعلها أربع عشرة ، يزيد التكرر ، وعدم النظير ٣٣٤
- العلل عند الجرجاني ثمانية ٣٣٤
- صدر الأفاضل يردّ العلل التّسع إلى اثنتين ، وهما التركيب والحكاية ٣٣٤
- ما فيه ثلاثة أسباب ساكن الوسط يقوى بالتأنيث فيُمنع الصرف ..... ٣٣٦ ، ٣٤٦
- من موانع الصرف العدل مع التعريف ٣٣٧
- العلمية ووزن الفعل ، وشرط المعتبر منه في منع الصرف ٣٣٨
- علة منع (يحيى ويعيش) من الصرف ٨

الموضوع **الصفحة**

- الوصفية ووزن الفعل ، وشرط الصفة المانعة من الصرف ٣٤٠
- الوصفية والعدل ، أُخَر ، وجُمَع ، ومثنى ، وثلاث ٣٤١
- الكلام على " أُخَر " ٣٤١
- الكلام على " جُمَع " ٣٤١
- " فُعَل " في الكلام ثلاثة أقسام ٣٤٣
- الكلام على " مثنى وثُلاث " وما أشبههما ٣٤٤
- العلمية والتأنيث ٣٤٦
- المؤنث بالتاء لا ينصرف في المعرفة ، مؤنثاً كان مدلوله أو مذكرّاً ٣٤٦
- المؤنث المعنوي الزائد على ثلاثة لا ينصرف ٣٤٦
- والثلاثي محرّك الوسط ..... ٣٤٦ ، ٣٦٠ ، ٣٧٣
- حكم المؤنث المسمّى به مذكر ٣٤٦
- المؤنث بالألف يمنع من الصرف معرفة ونكرة لقيامها مقام علتين ٣٤٧
- علّة منع " حبالى وصحارى " من الصرف ٣٤٨
- الجمع الذي يمنع من الصرف ، وشرط منعه ٣٤٨
- سبب اعتباره مانعاً من الصرف دون غيره من الجموع ٣٥٠
- علّة منع " حضاجر " و " سراويل " من الصرف ٣٥٢
- حكم الاسم المنقوص لمنع الصرف ٣٥٣
- العلمية والوصفية مع زيادة الألف والنون ٣٥٤
- علّة منع كلٍّ منهما من الصرف عند الكوفيين والبصريين ٣٥٤
- جميع ما جاء من الصفات على " فَعْلان " مؤنثه " فَعْلى " إلا اثني عشر اسماً ... ٣٥٦
- حكم ما جاء من الأسماء على مثال ما فيه الزيادة مع احتمال النون للأصالة ... ٣٥٦
- العلمية والتركيب ٣٥٨
- المعتبر في منع الصرف التركيب المزجي ٣٥٨

الموضوع **الصفحة**

- حكم العلم المركب المزجي بناء الأول على الفتح إن كان صحيحاً ، وعلى السكون في الأكثر إن كان معتلاً ، ومنع الثاني من الصرف ٣٥٨
- وفيه لغتان أخريان ٣٥٩
- مما لا ينصرف - عند المؤلف - الجملة المسمّى بها ١٠
- العلميّة والعجمة ٣٥٩
- العجمة مانعة من الصرف في الأعلام خاصة ٣٥٩
- الأعجميّ إن كان اسم جنس وسميت به وصار علماً صرفته إن كان المسمّى به مذكراً ، ومنعته إن كان مؤنثاً للعلمية والتأنيث ، لا للعجمة ٣٦٠
- شرط العلم الأعجمي الممنوع من الصرف أن تزيد عدّته على ثلاثة أحرف ، وينصرف في النكرة ٣٦٠
- العلم الأعجمي الثلاثي -ساكن الوسط أو متحركه- منصرف في المعرفة والنكرة، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع صرف المتحرك الوسط كالثلاثي المؤنث... ٣٦٠، ٣٦٣
- سيبويه يفرّق بين الأعجمي وبين المؤنث ٣٦١
- في " إبراهيم " خمس لغات ٣٦١
- العلامات التي يُعرف بها الأعجميّ ٣٦١
- كلمة " مصر " جاءت مصروفة وغير مصروفة في القرآن الكريم ، بيان الخلاف في علّة صرفها ومنعها من الصرف ٣٦٢
- صرف غير المنصرف : ٣٦٣
- الأسماء التي لا تنصرف نكرة خمسة أقسام ٣٦٣
- تصغير العلم المعدول يصرفه ٣٣٧
- جميع مالا ينصرف إذا عرّف باللام أو أضيف انجر بالكسرة ، واختلف فيه من جهة الصرف ومنعه ٣٦٥
- حكم اسم " الحيّ " أو " القبيلة " من جهة الصرف ومنعه ٣٣٦٨

الموضوع **الصفحة**

- حكم أسماء الأماكن من جهة الصرف ومنعه ٣٧٢
- حكم أسماء السُّوَر من جهة الصرف ومنعه ٣٧٦
- حكم أسماء المُدَد (أسماء الشهور وأيام الأسبوع) من جهة الصرف ومنعه ٣٧٨
- تعدّي الفعل ولزومه ٣٨٠
- تعريف المتعدي واللازم ٣٨٠
- العلامة التي يعرف بها اللازم ٣٨١
- صَدَق يستعمل لازماً ومتعدياً ٢٧
- المتعدّي إلى مفعولين قسمان ٣٩٠
- تعدية (هَدَى) لاثنين بنفسه وبغيره ١٣
- حَسَد يتعدى إلى واحد وإلى اثنين ٣٧
- الفاعل ٣٨٢
- تعريفه ، رافعه ، وسبب اختصاصه بالرفع ٣٨٢
- من أحكامه : وجوب تقديم رافعه ، وأجاز الكوفيون تقدمه عليه ٣٨٣
- علّة لحوق تاء التأنيث عامله مع الفاعل المؤنث ، وعدم لحوق علامة التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والمجموع ٣٨٤
- توجيه ما ورد ممّا أسند إلى الفاعل الظاهر ، ولحقته علامة التثنية أو الجمع ٣٨٤
- من أحكامه : لحوق عامله علامة التأنيث إن كان الفاعل مؤنثاً ٣٨٥
- موضع لحوق تاء التأنيث العامل في الفاعل وجوباً ..... ٣٨٥ ، ٣٨٧
- موضع لحوق تاء التأنيث العامل في الفاعل جوازاً ..... ٣٨٦ ، ٣٨٧
- ظن وأخواتها ٣٩٥
- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ٣٩٩
- بنو سليم يجرون القول مجرى الظنّ بلا شروط ٣٩٩
- شروط إجراء القول مجرى الظنّ عند غير سليم ٤٠٠

الموضوع **الصفحة**

- التعليق والإلغاء ٤٠١
- موضع الإلغاء ٤٠١
- موضع التعليق ٤٠٣
- الأشياء المعلّقة عن العمل ٤٠٣
- من خصائص " ظنّ وأخواتها " مجيء فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ٤٠٤
- وممّا أجرى مجراها " عدمت ، وفقدت ، ورأيت الحلمية والإبصارية " ٤٠٥
- إذا اتصل بـ" ظنّ وأخواتها " ضمير الشأن وجب بقاء الجملة بعدها على إعرابها ، ويجوز حذف الضمير في الضرورة ٤٠٧
- حكم حذف أحد مفعولي " ظنّ " ٤٠٨
- حكم حذف مفعولي " ظنّ " ٤٠٩
- إذا اتصل بـ" ظنّ " ضمير المصدر ، أو ضمير الزمان ، أو ضمير المكان فإنها تنصب المفعولين ٤١٠
- تتعدى " ظنّ " إلى مفعول واحد إن كانت بمعنى " اتّهم " و " يتقن " ٤١١
- تكون " حسب " لازمة إن كانت من الحسبان . وكذا " خال " إن كانت من المخيلة وهي الحسبان ٤١١
- (عَلِم) بمعنى (عرف) متعدية لواحد ، ومن العَلْم تكون لازمة ٤١٢
- (رأي) المتعدية لمفعولين تكون بمعنى (عَلِم) و (ظنّ) ، وتتعدى لواحد إذا كانت بمعنى أبصرته ، أو ضربت رئته ، أو اعتقدت ٤١٢
- (وجد) المتعدية لمفعولين تكون بمعنى (علم) وتتعدى إلى واحد إذا كانت من (وجدان ضالة) وتكون لازمة إذا كانت حزناً أو غنى ٤١٣
- (زعم) المتعدية لمفعولين إذا لم تكن قولاً ٤١٣
- (جعل) المتعدية لمفعولين إذا كانت بمعنى (صير) . وتكون متعدية لواحد إذا كانت بمعنى (خلق) أو (ألقى) (جعل) التي من أفعال الشروع ٤١٣

الموضوع **الصفحة**

- المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ٤١٤
- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة أفعال ٤١٥
- أسباب التعدية عشرة ٤١٨
- المنصوبات ٤١٩
- في كمية المفاعيل ثلاثة مذاهب ٤٢٠
- المشبهات بالمفعول سبعة ٤٢٠
- المصدر (المفعول المطلق) ٤٢١
- تعريفه ، وسبب تسميته ، وأقسامه ٤٢١
- المصدر المؤكد ٤٢١
- المصدر المبين للنوع ٤٢٢
- خلاف النحاة في ناصب المصدر في قولك « رجع القهقرى » ونحوه ٤٢٢
- هذا النوع من المصدر يثنى ويجمع ٤٢٣
- المصدر المبين للعدد ٤٢٣
- النائب عن المصدر واحد من عشرة أشياء ٤٢٣
- انتصاب المرادف عند المازني بالفعل المذكور ، وعند سيبويه بفعل مقدّر ٤٢٤
- خلاف سيبويه والأخفش في إعرابه " جميعاً ، ومعاً ، وكلاً ، وطراً ، وقاطبة ، وعامة " في قولك جاءوا جميعاً ٤٢٤
- الفعل الناصب للمصدر يحذف جوازاً أو وجوباً ٤٢٥
- أمثلة المحذوف وجوباً وسماعاً ٤٢٦
- انتصاب (مرحباً) عند سيبويه على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً ٤٢٦
- وعند غيره منصوبة على المصدر المجعول بدلاً من الفعل ٤٢٧
- أمثلة المحذوف وجوباً قياساً ومواضعه ٤٢٧
- المصادر التي لا أفعال لها ٤٣١

الموضوع **الصفحة**

- الكلام على " سبحان " ٤٣٢
- الكلام على " جندلاً " و " بهراً " ..... ٤٣٣ ، ٤٣٤
- لا يضمر في المصدر ٣٠
- **الظرف (المفعول فيه)** ٤٣٥
- تعريفه ، وأقسامه ٤٣٥
- انقسام ظرف الزمان إلى ثلاثة أقسام ٤٣٥
- ظروف الأزمنة تنقسم إلى منصرف متصرّف ، وغير منصرف وغير متصرّف ٤٣٧
- ظرف المكان ٤٣٩
- انقسامه إلى ثلاثة أقسام ، وأمثلة كل قسم ٤٤٠
- الظروف المبنيّة ٤٤٥
- لا ينتصب الظرف إلا بتقدير " في " ٤٤٨
- حذف " في " من الفعل المتعدي بها من الظروف ٤٤٩
- ظروف الأمكنة غير المتصرفة ٤٥١
- **الحال** ٤٥٣
- تعريف الحال ٤٥٣
- أكثر ما تجيء الحال مشتقة ٤٥٥
- المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة ..... ٤٥٥ ، ٢٤
- قد يقطع " مع " عن الإضافة فينصب على الحال ٣٠٢
- شروط الحال إذا كانت مفردة ٤٥٦
- الجملة الاسمية الواقعة حالاً ٤٥٧
- الجملة الفعلية الواقعة حالاً ٤٥٨
- عامل الحال ٤٦٠
- تقديم العامل وتأخيره ٤٦٠

الموضوع **الصفحة**

- وجوب تقديم الحال على صاحبها ٤٦٦
- مسوّغات مجيء الحال من النكرة ٤٦٧
- تقسيم الحال إلى منتقلة ومؤكدة ٤٧٠
- مجيء الحال معرفة ٤٧٢
- خلاف النحاة في توجيه ما جاء من الحال معرفة ٤٧٣
- **التمييز** **٤٧٦**
- تعريفه ٤٧٦
- القسم الأول من قسمي التمييز : ما يرفع الإبهام عن الذات في المفرد ٢٧٦
- تمييز الضمير الذي تدخل عليه رُبَّ ٢٩٥
- المنصوب الواقع بعد (رُبَّ) الداخلة على الضمير تمييز ، وعند الأخفش حال ٢٩٦
- مجيء التمييز معرفة ..... ٤٧٨ ، ٤٨٨
- استعمال مميّز (اثنين) ١٦٣
- العامل في التمييز ..... ٤٨٠ ، ٤٨٥
- العامل في تمييز الضمير (رُبَّ) ، وقيل : الضمير ٢٩٦
- القسم الثاني من قسمي التمييز وهو ما يرفع الإبهام في الجملة ٤٨٢
- حكم تقدّم التمييز على عامله عند سيبويه ٤٨٥
- وعند المازني والمبرد والكوفيين ٤٨٦
- **المفعول له** ٤٨٩
- تعريفه ٤٨٩
- المفعول له - عند الكوفيين - منصوب على المصدر ٤٩٠
- شروط حذف اللام من المفعول له ..... ٤٩١ ، ١٩ ، ٢٩
- وقوع المفعول له معرفة ونكرة ٤٩٣

الموضوع **الصفحة**

- المفعول معه ٤٩٦
- تعريفه ٤٩٦
- الناصب للمفعول معه وبيان خلاف النحاة فيه ٤٩٧
- حكم العامل فيه إن كان لفظياً ٤٩٩
- حكم العامل فيه إن كان معنوياً ٥٠٠
- للاسم الواقع بعد الواو خمسة إعرابات ٥٠٣
- الاستثناء **٥٠٥**
- تعريفه لغة واصطلاحاً ٥٠٥
- مذاهب النحاة في عامل النصب في المستثنى ٥٠٦
- ما اختصت به " إلاّ " عن باقي أخواتها ٥١١
- أقسام أدوات الاستثناء ٥١١
- تستعمل " إلاّ " استثناء ، وتستعمل صفة كـ" غير " ، وشروط استعمالها صفة ٥١٢
- شروط إبدال المستثنى من المستثنى منه ٥١٧
- مذاهب النحاة في علّة الإبدال ٥١٨
- الاستثناء المفرّغ ٥٢٠
- حكم تكرار المخرج من المستثنى منه مع أداة الاستثناء ٥٢٢
- حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه ٥٢٣
- مذاهب النحاة في ذلك ٥٢٤
- حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع ٥٢٤
- الأسماء والأفعال والحروف التي تضمنت معنى " إلاّ " ٥٢٦
- اللغات في " سوى " ٥٢٧
- حكم المستثنى بـ" غير " ، و " سوى " ٥٢٨
- " سوى " عند سيبويه لا تخرج عن الظرفية ٥٢٨

الموضوع **الصفحة**

- إعراب " غير " ٥٣٠
- حاشى عند سيبويه ٥٣٢
- وعند الكوفيين فِعْل ٥٣٣
- الاستثناء بـ" خلا " و " عدا " بـ" ما " وبدونها ٥٣٤
- الاستثناء بـ" لاسيما " ٣١
- **مالم يسمّ فاعله** ٥٣٦
- علّة التسمية ٥٣٦
- أسباب حذف الفاعل ٥٣٦
- تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول ٥٣٩
- أوجه بناء الفعل الثلاثي المعتل للمفعول ٥٤٠
- نيابة المفعول به عن الفاعل في المتعدي إلى واحد أو أكثر ٥٤٣
- منع إنابة المفعول له والمفعول معه عن الفاعل ٥٤٤
- حكم بناء الفعل غير المتعدي للمفعول ٥٤٥
- نيابة الجار والمجرور أو الظرف أو المصدرؤ مناب الفاعل ٥٤٥
- تقديم الجار والمجرور النائب عن الفاعل على عامله توسعّاً ٢٠
- شروط نيابة الظرفين والمصدر مناب الفاعل ٥٤٧
- يأخذ النائب عن الفاعل أحكام الفاعل ٥٥١
- مسائل في باب نائب الفاعل لتدريب الناشئين ٥٥٢
- **المعرفة والنكرة** ٥٥٥
- تعريف النكرة ٥٥٥
- علامات النكرة ..... ٥٥٦ ، ٥٥٧
- تعريف المعرفة وأقسامها ٥٥٨

الموضوع **الصفحة**

- أنواع المعارف ٥٥٨
- مذاهب النحاة في أعرف المعارف ٥٥٨
- العلم ٥٦٢
- تعريفه ٥٦٢
- العلم للإنسان وغيره ٥٦٢
- العلم شخصيّ أو جنسيّ ٥٦٥
- أقسام العلم ٥٦٦
- المفرد المنقول عن اسم عين ٥٦٧
- المفرد المنقول عن اسم معنى ..... ٥٦٧ ، ١١
- المفرد المنقول عن فعل ٥٦٧
- المفرد المنقول عن صوت ٥٦٩
- المفرد المرتجل القياسي ٥٦٩
- المفرد المرتجل غير القياسي ٥٧١
- المركب المنقول الجملي ٥٧١
- المركب المنقول الإضافي ٥٧٤
- المركب المرتجل ٥٧٤
- الضمير ٥٧٧
- تعريفه ٥٧٧
- أقسام الضمير باعتبار مفسره ٥٧٨
- ضمير الشأن ٥٨٠
- تعريفه ، وفائدته ، وتسميته عند البصريين والكوفيين ٥٨٠
- أحواله في الجملة ٥٨١
- خصائص ضمير الشأن ٥٨٣

الموضوع **الصفحة**

- التنازع ٥٨٤
- حقيقته وشروطه ٥٨٤
- خلاف النحاة في الأولى بالعمل ٥٨٦
- مذاهب النحاة عند إعمال الثاني وافتقار الأول إلى فاعل ٥٨٩
- الحكم عند إعمال الثاني وافتقار الأولى إلى مفعول ٥٩٠
- الحكم عند إعمال الأول وافتقار الثاني إلى فاعل أو مفعول ٥٩٠
- الضمير المرفوع المنفصل ٥٩١
- أقسام الضمير الذي يفسره سياق القول ٥٩١
- الضمير الذي يفسره الحضور ٥٩٢
- الضمير الذي تفسيره في النفس ٥٩٢
- أقسام المفسر ٥٩٣
- ما يكون متقدماً عليه .....
- ما يكون متأخراً عنه .....
- ما يكون مقارناً له .....
- حكم المضمرات ٥٩٤
- تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ، وإلى منفصل ومتصل ٥٩٤
- ضمائر الرفع المنفصلة ٥٩٤
- ضمائر الرفع المتصلة ٥٩٥
- ضمائر النصب المنفصلة والمتصلة ٥٩٦
- خلاف النحاة في ضمير الرفع المنفصل " أنا " ٥٩٦
- علة تحريك النون من " نحن " ٥٩٧
- خلاف النحاة في ضمير المخاطب في قولك : " أنت " وفروعه ٥٩٨
- خلاف النحاة في ضمير الغائب في : " هو " و " هي " ٥٩٩

الموضوع **الصفحة**

- ضمير الفصل ٦٠٠

- تعريفه وموضعه ٦٠٠

- تسميته عند البصريين وعلّة ذلك ، وتسميته عند الكوفيين وعلة ذلك ٦٠٢

- اختلاف النحاة في موضعه من الإعراب ٦٠٢

- الضمير المرفوع المتصل **٦٠٥**

- أقسامه ، ومواضع استتاره ٦٠٥

- أسباب تعذر الاتصال ٦٠٧

- خلاف النحاة عند اجتماع ضميري نصب ، أو نصب وجر ٦٠٩

- الخلاف في " نا " المتكلمين ، و " أنتن " ٦١٠

- الأصل في " أنتم " ٦١٠

- الضمير المنصوب المنفصل ٦١١

- مذاهب النحاة في الحروف التي تتصل بـ(إيا) وحكم " إيا " ٦١١

- الضمير المنصوب المتصل **٦١٤**

- ناصبه ٦١٤

- هي اثنا عشر ٦١٤

- " نا " مشترك للرفع والنصب والجر ٦١٤

- نون الوقاية مع ياء المتكلم ٦١٥

- سبب تسمية نون الوقاية بذلك ٦١٥

- انقسام نون الوقاية إلى واجبة وجائزة ومواضع كلٍّ ٦١٥

- خلاصة مواضع نون الوقاية ستة عشر موضعاً ٦٢٠

- الضمير المجرور **٦٢١**

- موضعه ٦٢١

- الضمير المجرور لا يفصل بينه وبين جارّه ٦٢١

الموضوع **الصفحة**

- عامله لفظي أو محذوف ٦٢١
- باب الموصول ٦٢٣
- المبهم في الاصطلاح .....
- انحصاره في اسم الإشارة والموصول .....
- تعريف الموصول في الاصطلاح ٦٢٣
- جملة الصلة ٦٢٣
- سبب احتياج الموصول إلى جملة الصّلة ٦٢٤
- الكلام على العائد ، وشروطه ، وحذفه ، وأحكامه ..... ٦٢٥ ، ٦٢٨
- حكم تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول ..... ٦٢٧ ، ٢٨
- من أحكام الصلة أنها لا تعمل في الموصول ، ولا تحذف ٦٢٧
- حكم الموصول البناء ٦٢٨
- ألفاظ الموصول ٦٢٨
- " ما " تجيء موصولة ، وموصوفة ..... ٦٣١ ، ٢٠
- واستفهامية ، وشرطية ، وتامّة وصفة ٦٣٢
- " من " تجيء موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ٦٣٢
- " من " زائدة عند الكوفيين ٦٣٣
- " ذو " الطائية ٦٣٣
- " ذا " مع (ما) أو (مّنْ) الاستفهاميتين ٦٣٤
- " أي " ٦٣٦
- " أل " الموصولة ٦٣٧
- اختلاف النحاة في " أل " هل هي حرف أو اسم ؟ ٦٣٨
- الإخبار بالذي وفروعه **٦٣٩**
- معنى الإخبار ٦٣٩

الموضوع **الصفحة**

- ما يخبر به ، وطريق الإخبار به ٦٤٠
- شروط الإخبار ٦٤١
- مجمل شروط الإخبار ستة ٦٤٤
- الإخبار عن المرفوعات ٦٤٤
- الإخبار عن المنصوبات ٦٤٥
- الإخبار عن المجرورات ٦٤٦
- الإخبار عن التوابع ٦٤٧
- حكم الموصولات إذا وصلت بفعل أو ظرف ٦٤٨

- أسماء الإشارة ٦٥٢

- تعريفها في الاصطلاح ٦٥٢
- أقسام أسماء الإشارة باعتبار المشار إليه ٦٥٣
- الألفاظ الدالة على الإشارة ، وبيان كل لفظ ٦٥٣
- توحيد اسم الإشارة مع المجموع ٢٦
- أقسام المخاطب باعتبار المعنى ستة ٦٥٦
- من أسماء الإشارة ما يختص بالمكان ٦٥٩

- المعرف بأل ٦٦٠

- المراد بلام المعرفة ٦٦٠
- لام التعريف لا تعمل في الاسم مع اختصاصها به ٦٨
- سبب اختصاصها بوصفها للتعريف ٦٦٠
- آراء النحاة في " أل " التعريف ٦٦١
- " أل " الجنسية ٦٦٤
- " أل " العهدية ٦٦٥
- إبدال لام التعريف ميماً عند أهل اليمن ٦٦٦

الموضوع **الصفحة**

- أقسام " أل " غير المعرفة ٦٦٧
- انقسامها إلى " لازمة " و " غير لازمة " ومواضع كلٍّ ٦٦٧
- المعطي ، الصّعق ، اللام فيهما لازمة ١١
- الإضافة ٦٧١
- تعريفها لغة واصطلاحاً ٦٧١
- انقسامها إلى محضة (معنوية) وغير محضة (لفظية) ٦٧٢
- تعريف الإضافة المحضة ٦٧٢
- الفرق بين الإضافة التي بمعنى " من " والتي بمعنى " اللام " ٦٧٣
- فائدة الإضافة المحضة ..... ٦٧٣ ، ٦٧٥
- الأسماء المتوغلة في الإبهام نكرات وإن أضيفت إلى المعارف ..... ٦٧٤ ، ٣٤ ، ٩٤
- خلاصة ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه في الإضافة المحضة ٦٧٧
- اختلاف النحاة في العامل في المضاف إليه ٦٧٧
- الإضافة غير المحضة (اللفظية) ٦٧٨
- تعريفها ..... ٦٧٨ ، ٦٨٣
- فائدتها ٦٧٩
- اختلاف الكوفيين والبصريين في إضافة " أفعل " التفضيل ..... ٦٨٣ ، ٢٠
- إضافة الشيء إلى نفسه ، ومذاهب النحاة في ذلك ..... ٦٨٥ ، ٦٩٦
- أحكام المضاف ثلاثة ٦٨٧
- حكم المضاف إليه واحد ٦٨٩
- حذف المضاف ، والمضاف إليه ٦٨٩
- شرط حذف المضاف ٦٨٩
- حكمه إذا حذف ٦٩١
- حذف المضاف إليه ٦٩٢

الموضوع **الصفحة**

- موضع حذفهما معاً ٦٩٢
- حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٦٩٣
- لا يكون المضاف موصوفاً للمضاف إليه ، ولا صفة له ،
وكذلك المضاف إليه ٦٩٦
- الظرف المضاف إلى الجملة ٩٣
- إضافة الظرف إلى إذ ٩٤
- إضافة حيث ٩٥
- لدن مع غدوة ٢٦٨
- مع ٣٠١
- إضافة " كلا " ٧٢٩
- التوابع ٦٩٨
- تعريفها ..... ٦٩٨ ، ٥١
- أنواعها ٦٩٨
- مذاهب النحاة في عامل التوابع ٦٩٩
- النعت ٧٠٢
- حدّ النعت ..... ٧٠٢ ، ٥١
- النعت قسمان : قياسي ، وسماعي ٧٠٤
- الأمور التي يتبع النعت فيها منعوته ٧٠٥
- وصف المفرد بالجمع ٧٠٦
- جمع الموصوف وتفريق الصفة ، والعكس ٧٠٦
- وصف المذكر بالمؤنث ٧٠٧
- انقسام النعت باعتبار ما يفيده في المنعوت (فائدة النعت) ٧٠٧
- انقسام النعت باعتبار معناه إلى أربعة أقسام ٧٠٩

الموضوع **الصفحة**

- انقسام النعت باعتبار صحة ما ينعت به من الأسماء إلى أربعة أقسام ٧١٣
- القسم الأول هو المضمر ٧١٤
- القسم الثاني هو العَلَم ٧١٤
- القسم الثالث هو الأسماء والصفات ٧١٥
- القسم الرابع هو بقية المعارف ٧١٥
- **التأكيد** **٧١٨**
- تعريفه لغة واصطلاحاً ٧١٨
- انقسامه إلى لفظي ومعنوي ٧١٩
- ضابط المعنوي ، وألفاظه ٧٢٣
- التوكيد بالنَّفْس والعين ..... ٧٢٣ ، ٧٢٧
- التوكيد بـ" كلّ " ٧٢٤
- التوكيد بـ" أجمع " ٧٢٥
- التوكيد بـ" أكتع وأبصع وأبتع " ..... ٧٢٦ ، ٧٣٣
- اجتماع " النفس " و " كل " أو " العين " و " كل " ٧٢٧
- التوكيد بـ" كلا " ٧٢٨
- الخلاف في ألف " كلا " ، وتاء " كلتا " ٧٣٠
- يلزم أن يكون ما يضاف إليه " كلا " معرفة ، ومثنى ٧٣١
- توكيد الجمع " أجمعون " ٧٣٢
- التوكيد بـ" جمعاء " ٧٣٣
- التوكيد بـ" جُمَع " ٧٣٤
- حكم توكيد النكرة ٧٣٤
- القطع والعطف في باب التوكيد ٧٣٦
- معنى القطع ٧٣٦

الموضوع **الصفحة**

- العطف ٧٤٠
- تعريفه في اللغة ..... ٧٤٠ ، ١٥
- انقسامه إلى بيان ونسق ٧٤٠
- تعريف عطف البيان ٧٤٠
- يقلّ وقوعه نكرة ، ويكثر مجيئه معرفة علماً ٧٤١
- الفرق بين عطف البيان والبدل ٧٤٣
- عطف النسق ٧٤٥
- تعريفه ومذاهب النحاة في كميّة حروفه ٧٤٥
- معاني حروف عطف النسق ٧٤٨
- معنى الواو ..... ٧٤٨ ، ٧٦٧
- معنى الفاء ٧٥٠
- معنى ثمّ ٧٥٢
- استعمال كلٍّ من الفاء وثمّ في موضع الأخرى ٧٥٤
- معنى حتى ٧٥٥
- العطف بـ" أو ، و إمّا " ، ومعناهما ٧٥٦
- " أم " العاطفة ، ومعناها ..... ٧٦١ ، ٧٦٥
- " لكن " العاطفة ، ومعناها ..... ٧٦٤ ، ٢٤٤
- " بل " العاطفة ، ومعناها ٧٦٤
- " لا " العاطفة ، ومعناها ..... ٧٦٥ ، ٢٤٤
- العطف على الاسم الظاهر بغير شرط ٧٦٨
- العطف على الضمير فيه تفصيل ٧٦٨
- مسألة من باب التوكيد جاءت في باب العطف لخصوصية تعلقها بالضمير المرفوع المتصل ، وهي حكم الضمير المرفوع المتصل مع ألفاظ التوكيد المعنوي ٧٧٠

الموضوع **الصفحة**

- العطف على الضمير المجرور فيه ثلاثة مذاهب ..... ٧٧١ ، ٢٢
- عشرة أوجه في العطف تصرّف النحاة فيها : ٧٧٥
- الأول : حذف حرف العطف وحده ، والثاني : حذفه مع المعطوف ٧٧٥
- الثالث : حذفه مع غير المعطوف ، والرابع : حذف المعطوف وإبقاء معموله.. ٧٧٦
- الخامس : حذف المعطوف عليه ، والسادس : تقديم المعطوف عليه ،
والسابع : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف ٧٧٧
- الثامن : الفصل بينهما بالجار والمجرور ، والتاسع : عطف الفعل على الاسم ،
والعاشر : عطف الاسم على الفعل ٧٧٨
- العطف على معمولي عاملين فيه ثلاثة مذاهب ٧٧٩
- **البدل** **٧٨٢**
- تعريفه ٧٨٢
- ما يتبع فيه البدل المبدل فيه ٧٨٤
- أقسام البدل ، وبيان كل قسم ٧٨٨
- إبدال الفعل من الفعل ٧٩٣
- إبدال الجملة من الجملة ٧٩٤
- حكم البدل إذا كان المبدل منه لم يكن له موضع خلاف لفظه ٧٩٤
- حكم البدل إذا كان المبدل منه له موضع خلاف لفظه ٧٩٥

مسائل متفرقة

الموضوع **الصفحة**

- الاشتقاق .....

- اشتقاق بعض أسماء الله ..... ٧ ، ١١ ، ١٤
- اشتقاق الإسلام ١٦
- اشتقاق صَحْب ..... ٢٢ ، ٢٣
- اشتقاق أرجوزة ٢٨
- اشتقاق النحو ٢٨
- اشتقاق ذكيّ ٣٠

- الإعلال والإبدال .....

- إعلال (قال) ووزنها ٥
- إعلال (يقول) ٦
- إعلال (راجي ، وميزان ، وميقات) ٧
- أصل (ابن) ووزنه ..... ١٠ ، ١١ ، ١٦٥
- الإبدال في (بنت ، وتجاه ، وتراث) ١٠
- إعلال (استبان) ١٦
- الإبدال في (آل) ٢٢
- إعلال (اسم ، ويد ، ودم ، وأب ، وأخ) ..... ٧٦ ، ١٦٧
- إعلال (سوف) ، ولغاتها ٦٩
- إعلال (مغزي ، وغزا ، ومَرْمَى ، ورَمَى) ١١٣
- تصريف (الشجيّ) ١١٥
- قلب الواو والياء همزة إذا تطرقتا بعد ألف زائدة ١١٦
- إعلال (واو) و (زاي) ١١٦
- في (زاي) أربع لغات ١١٧

الموضوع **الصفحة**

- إعلال (آي) جمع (آية) ١١٨
- إعلال (شاء) ١١٩
- أصل (سه) ١٦٥
- إعلال (لغة ، وثبة) ١٨٥
- **التاء** .....
- تاء التأنيث الساكنة غير مختصة بالمتصرف ، ولا تتصل بالمضارع ٦٦
- من أحكامها حذفها مع الناقص المختوم بالألف وقد تبقى في لغة رديئة ٦٦
- التاء في (ثمّت ، وربّت ، ولات) ..... ٦٧ ، ٦٨
- علامة التأنيث في نحو : المرأة قامت ٦٧
- الفرق بين تاء التأنيث الساكنة وتاء المخاطب وما تنفرد به كلّ واحدة منهما عن الأخرى ٦٨
- التاء في (علاّمة ، ونسّابة) ٦٨
- يقال : (شيخ وشيخة) و (رَجُل ورَجُلة) ١٦٤
- دخول التاء على الجمع لأحد أربعة أشياء ٣٥٠
- **التخفيف** .....
- الإسكان للضرورة ، وفي سعة الكلام ٦
- الحذف لكثرة الاستعمال في (لا أدرِ ، ولم أُبَلْ) ١١
- **التداخل** .....
- فَضِلَ يَفْضُلُ ٥
- **الترادف** .....
- الحمد والمدح ١٣
- الحمد والشكر ١٣

الموضوع **الصفحة**

- التصغير .....
- تخريج لقولهم : ما أميلحه ! الحُبَيّا موضع بالشام ، لازم للتعريف والتصغير ٦٥
- الحركة .....
- دلالة الحركة على المحذوف ٥
- شاهد على حذف حركة الإعراب ١٢٩
- الزيادة .....
- معاني (استفعل) ، وأمثلتها ..... ١٦ ، ١٧ ، ٢٥
- كل زائد لا ينفك عن معنى التوكيد ٧٣
- عسى .....
- إذا كني عن الاسم الواقع بعدها فيها لغتان ٢٦٩
- مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش في إعراب المضمر بعدها ،
ووجه رجحان مذهب كلٍّ منهما ٢٧٠
- مسألة فقهية .....
- بطلان قولهم « له عليّ عشرة إلا عشرة » ٥٠٨
- الخلاف بين النحاة والفقهاء فيما قبل العشرة زمن اتصال المستثنى بالمستثنى منه.... ٥٠٨
- القلب .....
- المقلوب في نحو : عصبت العلباء بالعود ١٤
- مذهب سيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفراء في (أشياء) ٧٨
- لاسيما .....
- الاستثناء بها ، وإعراب الاسم الواقع بعدها ٣١
- تخفيفها بحذف إحدى اليائين ٣٣
- حذف (لا) منها ٣٣
- إعرابها ٣٤

الموضوع **الصفحة**

- ليس في كلام العرب .....

- ليس في العربية ما فاؤه وعينه ولامه واو ١١٦

- " ما " .....

- " ما " في (قَلَّما) كافة أو مصدرية أو زائدة ٢٩٧

- " ما " المصدرية لا توصل بالفعل إلا نائبة عن ظرف المكان ٢٩٦

- المشترك اللفظي .....

- معاني (الدّين) ١٤

- المشتقات .....

- اسم الفاعل : .....

- صوغه من (فَعَل) بفتح العين ، المتعدي ٥

- صوغه من الناقص الواوي ٧

- صوغه من غير الثلاثي ١١

- فعيل بمعنى فاعل ٣٠

- المبالغة في اسم الفاعل : .....

- صيغة (فَعُول) ٨

- اسم المفعول : .....

- فعيل بمعنى مفعول ٢٣

- المصدر بمعنى المفعول ٣٠

- المصدر .....

- الوحي : مصدر أو اسم مصدر ؟ ١٨

- مصدر كان الناسخة الناقصة ١٩

- مجيء المصدر على (فَعَالة) ٣٠

الموضوع **الصفحة**

- الممدود .....

- تعريفه ١١٨

- المهموز .....

- تعريفه ١١٩

- النّسب .....

- النسب بصيغة (فاعل) ٥

- المضاف والمضاف إليه يصاغ منهما اسم فينسب إليه ، نحو : عبشمي ١٦٤

- النسب إلى (كلا ، وعصا ، ورحا) ٧٣٠

- نون التوكيد .....

- لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة ٢٥٥

- توكيد المضارع ، ولا يؤكد بهما الماضي والحال ، ويؤكد بهما الأمر ٢٥٧

- إذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت ٢٦١

- الهمزة .....

- همزة الوصل في الأسماء ١٠

- اجتماع حرفي استفهام ٢٣٦

المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
كليّة اللّغة العربيّة
قسم الدراسات العليا العربيّة
فرع اللّغة

شرح ألفيّة ابن معط

لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيني (٧٢٩ هـ)

السِّفر الأوّل

تحقيق ودراسة

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربية

إعداد الطالب

حسن محمّد عبدالرّحمن أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمّد إبراهيم البنّا

المجلّد الأوّل

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

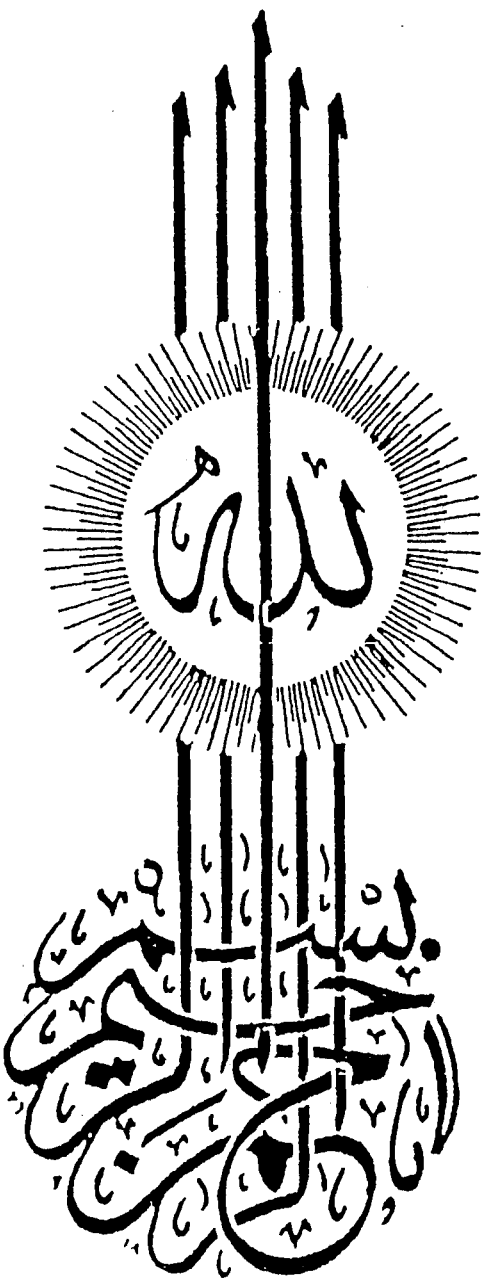
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

موضوع هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه "**شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني (ت٧٧٩هـ) -السفر الأول- تحقيق ودراسة**" وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين: الدراسة والنص المحقق.

أما الدراسةُ فقد جاءت في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة تبين سببَ اختيار الموضوع وأهميته.

الفصل الأول: أبوجعفر الرعيني: حياته وآثاره، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه

المبحث الثاني: مولده

المبحث الثالث: أسرته

المبحث الرابع: صفاته وأخلاقه

المبحث الخامس: طلبه العلم ورحلاته برفقة ابن جابر

المبحث السادس: شيوخه وثقافته

المبحث السابع: شعره ونثره وخطه

المبحث الثامن: تلاميذه

المبحث التاسع: آثاره

المبحث العاشر: وفاته ورثاؤه

الفصل الثاني: السفر الأول من شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: تحليل ودراسة، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: ألفية ابن معطٍ وشراحها

المبحث الثاني: مادة السفر الأول من شرح الرعيني ومنهجه

المبحث الثالث: مصادرالسفر الأول من شرح الرعيني

المبحث الرابع: شواهد السفر الأول من شرح الرعيني

المبحث الخامس: موازنة بين السفر الأول من شرح الرعيني وما يقابله من شرح الشريشي

الفصل الثالث: الرعيني من خلال السفر الأول من شرحه على ألفية ابن معطٍ، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: موقفه من المصنف

المبحث الثاني: موقفه من شراح الألفية

المبحث الثالث: اختياراته

المبحث الرابع: بعض المآخذ عليه

وأما **النص المحقق** فقد اجتهدت في إخراجه سليما مبرأ من السقط والتحريف وفق المناهج التي ارتضاها شيوخ الصنعة، ومهدت له بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتجزئته وزمن تأليفه، ووصف نسختيه الخطيتين وعملي في تحقيقه، وأتبعته بفهارس تفصيلية كاشفة تذلل الانتفاع به.

ومن أهم نتائج البحث:

التعريف بالرعيني، وهو شخصية نحوية فذة من نحاة القرن الثامن الهجري لم تنل حظها في دراسات الباحثين المحدثين.

إبراز الجوانب العلمية المتعددة للرعيني، فالرجل إلى جانب كونه نحويا، كان لغويا عروضيا بلاغيا، له مشاركة في القراءات والحديث وغيرهما من العلوم.

التعريف بآثار الرعيني التي ذكرتها له المصادر سواء أكانت هذه الآثار مطبوعة أم مخطوطة أم مفقودة.

إخراج هذا السفر الأول من شرحه على ألفية ابن معط، وهو من خير شروح الألفية استيعابا وشمولا وتحليلا، مع سلاسة الأسلوب وتيسير المادة والربط بين علوم العربية المختلفة.

مقارنة هذا الشرح ببعض شروح الألفية الأخرى مما يبرز أهميته التي قدمنا ذكرها.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الطالب	المشرف	عميدالكلية
حسن محمدعبدالرحمن أحمد	الأستاذالدكتورمحمد إبرهيم البنا	الدكتورسعد بن حمدان الغامدي

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل آلائه، والشكر له على سوابغ نعمائه، ثم الصلاة على خاتم أنبيائه وعاقب رسله، صلوات الله عليهم أجمعين، وسلام عليهم في العالمين، الحمد لله الذي هدانا للإسلام، وفضلنا على جميع الأنام، وجعلنا من أمة محمد نبيه عليه الصلاة والسلام(١).

أما بعدُ فإن العلمَ كنزٌ لايفنى، ومَغْنًى فيه من الخيراتِ كلُّ معنى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابه، والأداةُ الموصلةُ إلى استخراج لُبابِه، تخيَّرَها الله لإنزال كتابه، وأنطق بها من أرسله بسداد القول وصوابه، فالحاجةُ إليها شديدة، والآراءُ في تعلمها سديدة(٢).

ولقد أولى سلفُنا الصالحُ -رضوانُ الله عليهم- لغةَ القرآن الكريم جلَّ عنايتهم، فاشتغلوا بها تدريسا وتصنيفا، واختلفت مصنفاتُهم شرعة ومنهاجا، وبين مُنْشِىءٍ وشارح، ومُخْتَصِرٍ ومُهَذِّب، ومُحَشٍّ ومُوَضِّح، زخرت المكتبة الإسلامية في جانبها اللغوي والنحوي بتراث هائل مازالت تغص به خزائنُ المخطوطات في العالم.

واليوم وقد تكالبت على أمتنا المحن، وتداعت عليها الأمم، مستهدفة طمس هويتها الإسلامية، وإنهاء دورها في قيادة الحضارة وتوجيه العالمين، وجهت سهام الكيد والمكر أول ماوجهت إلى اللغةالعربية حتى يحال بين المسلمين وبين دينهم ممثلا في القرآن الكريم وسنة سيد المرسلين، صلى الله عليه وسلم، ثم تراث الأئمة العالمين العاملين، الذي ظلت تحتضنه العربية قرونا طويلة، وستظل كذلك رغم كيد الكائدين وحقد الحاقدين، تصديقا لقول أصدق القائلين: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٣).

---

(١) من مقدمة بهجة المجالس، لابن عبدالبر: ٣٥ بتصرف يسير.

(٢) من مقدمة الرعيني في هذا الشرح: ٢ .

(٣) سورةالحجر: الآية: ٩ .

ولا أدلَّ على ذلك من أن هذه المؤامرات المتواصلة التي تولى كِبْرَها أعداءُ الأمة وصنائعُهم لم تؤد نتائجها التي رسمت لها إلا في أضيق الحدود، ووجدنا في المقابل دعوةً تبناها المخلصون للغتهم والغيرُ على دينهم تستهدف إقالةَ العثرة وتصحيحَ المسار والنهوض بمستوى الاداء اللغوي للعربية منذ سني التعليم الأولى وحتى مراحله المتأخرة والعالية، ولن يتسنى ذلك إلا بالعودة إلى ماخلفه الأسلاف من فكر لغوي بتحقيقه ونشره واستلهامه فيما يُنْشَدُ من تيسير.

وقد شاءت إرادة المولى القدير أن أسهم في هذه المرحلة بجهد متواضع بتحقيق ودراسة السفر الأول من كتاب شرح ألفية ابن معط، لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي المتوفى سنة تسع وسبعين وسبعمائة من الهجرة النبويه. وقد كنت أرى جزء الكتاب الثاني[1] في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى فانصرف عنه لعدم وقوفي على أجزائه الأولى، حتى دلني مشكورا الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي على إشارة بروكلمان إلى نسخ أخرى للكتاب، وقد تيسر لي بفضل الله تعالى ومَنِّه الحصولُ على نسختين من السفر الأول فعزمت على تحقيقه ودراسته **مدفوعا بالأسباب التالية**:

أولا: أن الشرح يدور حول ألفية ابن معط التي تعتبر أول ألفية في النحو العربي، وما دُرس من شروح هذه الألفية لايتعدى أصابعَ اليد الواحدة.

ثانيا: أن تأخر زمنِ الشارح قد أتاح له أن يستخلص زُبْدَةً من فوائد الشراح المتقدمين، وبعضُهم ممن لم نقف على شرحه حتى الآن.

---

(١) كذا فهرس في مركز البحث العلمي، وهكذا كنت أظن حتى وقفت على الجزء الأول من الكتاب فاتضح أنه الجزء الثالث من الشرح.

ثالثا: ما يتميز به هذا الشرحُ من سلاسةِ الأسلوب، وقربِ المأخذ، وحسنِ التبويب والتقسيم، وجودةِ العرض، مع الاستيعاب والشمول، وكثرةِ الآراء والنقول، ووفرةِ الشواهد والأدلة والحجج.

رابعا: تقديرُ العلماء للكتاب وثناؤهم على مصنفه بما هو أهلهُ، فقد جاء في الدر المنتخب(١) لابن خطيب الناصرية: "وهذا الكتابُ يدل على عِظَم قدره وكثرةِ اطلاعه وتَبَحُّرِهِ في هذه العلوم". وفي تاريخ ابن قاضي شهبة(٢): "وعمل شرحا مُطَوَّلاً على ألفية الإمام يحيى أتى فيه بما فيه النفوسُ تحيا". وجاء في حاشية إحدى نسخ الدررالكامنة(٣) الخطية: "وشَرَحَ ألفيةَ ابنِ معطي شرحا عظيما حافلا في أحد عشر مجلدا بخطه، وهو خطٌّ حسنٌ على طريقة المغاربة، أبان في هذا الشرحِ عن علم جَمٍّ واطلاعٍ كثير ونظرٍ دقيق".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين: الدراسة والنص المحقق.

أما الدراسةُ فقد جاءت في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة تبين سببَ اختيار الموضوع وأهميته.

الفصل الأول: أبوجعفر الرعيني: حياته وآثاره، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه

المبحث الثاني: مولده

المبحث الثالث: أسرته

المبحث الرابع: صفاته وأخلاقه

المبحث الخامس: طلبه العلم ورحلاته برفقة ابن جابر

المبحث السادس: شيوخه وثقافته

المبحث السابع: شعره ونثره وخطه

المبحث الثامن: تلاميذه

المبحث التاسع: آثاره

المبحث العاشر: وفاته ورثاؤه

---

(١) الدرالمنتخب: ١٢٩/١ أ .

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١ ب .

(٣) الدررالكامنة: ٣٦١/١ هامش ٣ .

الفصل الثاني: السفر الأول من شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: تحليل ودراسة، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: ألفية ابن معطٍ وشراحها

المبحث الثاني: مادة السفر الأول من شرح الرعيني ومنهجه

المبحث الثالث: مصادرالسفر الأول من شرح الرعيني

المبحث الرابع: شواهد السفر الأول من شرح الرعيني

المبحث الخامس: موازنة بين السفر الأول من شرح الرعيني وما يقابله من شرح الشريشي

الفصل الثالث: الرعيني من خلال السفر الأول من شرحه على ألفية ابن معطٍ، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: موقفه من المصنف

المبحث الثاني: موقفه من شراح الألفية

المبحث الثالث: اختياراته

المبحث الرابع: بعض المآخذ عليه

وأما النص المحقق فقد اجتهدت في إخراجه سليما مبرأ من السقط والتحريف وفق المناهج التي ارتضاها شيوخ الصنعة، ومهدت له بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتجزئته وزمن تأليفه، ووصف نسختيه الخطيتين وعملي في تحقيقه، وأتبعته بفهارس تفصيلية كاشفة تذلل الانتفاع به.

وبعد فلله الحمد والشكر، وله المنة والفضل على ما يسر وأعان من إنجاز هذالعمل في بلده الحرام، ومن شكر الله تعالى شكر عباده، فـ"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"(١)، فالشكر لجامعة أم القرى التي أتاحت لي فرصة إكمال دراستي العليا في رحابها وبجوار بيت الله العتيق، ولكلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا العربية بها على ما يبذله القائمون عليهما، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد ابن مريسي الحارثي عميد الكلية السابق، وخلفه الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، والأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس القسم، من جهود مشكورة في خدمة طلبة العلم وتسهيل ما يعترض مسيرتهم.

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢/٢٥٢.

وأما شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم البنا فلن توفيه كلمات الشكر حقه فقد طوق عنقي بجميل لاأنساه إذ قبل الإشراف على هذا البحث مع كثرة ارتباطاته ومشاغله، ثم تابعه منذ أن كان فكرة حتى استوى على هذه الصورة، باذلا من وقته وجهده وعلمه في ساعات الإشراف وخارجها ما لايبذله إلا المخلصون المتسامون فوق شكر الناس وثنائهم المبتغون بأعمالهم ما عندالله، لقد كان لي الأستاذ العالم والأخ الحاني والموجه الناصح، حفظه الله تعالى ومتعه بالصحة والعافية ونفع به العلم وطلابه.

ولشيخي الفاضل الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين جزيل الشكر والتقدير على تفضله برعايتي والإجابة على استفساراتي برحابة صدر ودماثة خلق.

وقد شملني الأستاذ محمد أبوالفتوح شريف رئيس قسم اللغة العربية السابق بجامعة الإمارات العربية المتحدة باهتمامه ورعايته فله مني كل التقدير والوفاء.

كما أشكر الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري الذي أمدني بنسخة من الصفوة الصفية، ونسخة من التعليقات الوفية، والدكتور حماد محمد الثمالي الذي أمدني بنسخة من شرح الجمل لابن الفخار.

والشكر موصول موفور للأخوين الكريمين محمد عبدالرحيم ابن الشيخ محمد علي سلطان العلماء ويوسف بن محمد العامري على جهدهما الصادق في هذاالبحث، فقد تجشم الأخ عبدالرحيم مصاعب السفر معي إلى مدينة ميلانو بإيطاليا بحثا عن مخطوطات الكتاب، ثم قابل معي نسخته الثانية على أصله، وكان لمكتبته العامرة وعينه الفاحصة وآرائه القيمة أثر بعيد في إخراج هذه الرسالة. وأما الأخ يوسف الذي مذ عرفته عرفت فيه الأخ المخلص الذي يقدم مصلحة إخوانه على مصلحة نفسه، فقد أخذت هذه الرسالة من وقته أياما طوالا وليالي ذوات عدد لم تكن من فضول أوقاته قضاها معي في قراءة أصل الكتاب ثم في طباعة نصوص دراسته وفهارسه، مع إهدائه إياي ملاحظات وتصويبات هامة.

والشكر أيضا للأخ الكريم ذي الخلق النبيل محمد بن أحمد القرشي على ما قدمه لي من عون ومساعدة وتشجيع.

كما لايفوتني أن أقدم خالص الشكر وأوفره للأستاذ راشد عبيد الكشف الملحق الثقافي بسفارة الإمارات بالرياض على ما بذله من جهد في تذليل ما اعترض مسيرتي العلمية من عقبات.

فإلى هؤلاء الأساتذة الأفاضل والإخوة الأكارم وغيرهم ممن مد لي يد العون والمساعدة، وقدم لي مصدرا أو رأيا أو توجيها خالص الشكر والتقدير والامتنان، سائلا المولى العلي القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم يوم لاينفع مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، وأن يعصمني من الزلل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

القسم الأوّل

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأوّل : أبو جعفر الرُّعيني : حياته وآثاره

الفصل الثاني : السِّفر الأوّل من شرح ألفيّة ابن معطٍ ، للرُّعيني : تحليلٌ ودراسة

الفصل الثالث : الرُّعيني من خلال السِّفر الأوّل من شرحه على ألفيّة ابن معطٍ

الفصل الأوّل

أبو جعفر الرُّعيني : حياته وآثاره

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه

المبحث الثاني : مولده

المبحث الثالث : أسرته

المبحث الرابع : صفاته وأخلاقه

المبحث الخامس : طلبه العلم ورحلاته برفقة ابن جابر

المبحث السادس : شيوخه وثقافته

المبحث السابع : شعره ونثره وخطّه

المبحث الثامن : تلاميذه

المبحث التاسع : آثاره

المبحث العاشر : وفاته ورثاؤه

٣

المبحث الأول

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه

هو[١] أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكِ[٢-بنِ إسماعيلَ بنِ أحمدَ-٢]، شهابُ

---

(١) أخباره في :

- الوافي بالوفيات، للصفدي: ٣٠٥/٨-٣٠٧ (١٥٧/٢-١٥٨)
- الذيل على العبر، للولي العراقي: ٤٧٣/٢
- غاية النهايه في طبقات القراء، لابن الجزري: ١٥١/١-١٥٢ (٦٠/٢)
- الدر المنتخب في تاريخ حلب، لابن خطيب الناصرية: ١٢٨/١أ-١٣١أ
- السلوك، للمقريزي: ٣٢٥/١/٣ (٣٥٠/١/٣)
- درر العقود الفريدة، للمقريزي: ٣١٤/٢ ، ٤٢٧
- تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١أ-ب
- الدرر الكامنة، لابن حجر: ٣٦١/١-٣٦٢ (٤٢٩/٣-٤٣٠)
- إنباء الغمر، لابن حجر: ٢٤٤/١ (٢٩٠/١)
- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي: ١٨٩/١١ (١٩٢/١١)
- المنهل الصافي، لابن تغري بردي: ٢٧٠/٢-٢٧١
- الدليل الشافي، لابن تغري بردي: ٩٨/١
- كنوز الذهب في تاريخ حلب (جزء الخطط): ١٦٨-١٧٢
- التحفة اللطيفة، للسخاوي: ٢٧٤/١ (٤٨١/٣-٤٨٤)
- الذيل التام على دول الإسلام، للسخاوي: ٣٠٢ (٣٠٧)
- بغية الوعاة، للسيوطي: ٤٠٣/١ (٣٤/١-٣٥)
- بدائع الزهور، لابن إياس: ٢٢٢/٢/١ .
- مفتاح السعادة، لطاش كبري زادة: ١٨١/١ (١٨١/١)
- درة الحجال، لابن القاضي: ٦٢/١ (٢٤٢/٢-٢٤٣)
- نفح الطيب، للمقري: ٦٧٥/٢-٦٩٠ ، ٣٧١/٧-٣٧٧ (٦٦٤/٢-٦٧١ ، ٣٠٢/٧-٣٣٩ ، ٣٤٧-٣٧١)
- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٢٣٤/١-٢٣٥ ، ٢٦٢-٢٦٣ ، ٦٨٨ (١٥٢/١ ، ١٥٥ ، ٢٣٤ ، ٦٨٨ ، ١١٧١/٢ ، ١٢٧٤)
- شذرات الذهب، لابن العماد: ٤٤٩/٨-٤٥٠ (٤٦٢/٨)
- إيضاح المكنون، للبغدادي: ١١١/١ ، ٨١/٢
- هدية العارفين، للبغدادي: ١١٤/١ (١٧٠/٢)
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، للطباخ الحلبي: ٧٣/٥-٧٨ (٧٨/٥-٨٠)
- الأعلام، للزركلي: ٢٧٤/١ (٣٢٨/٥)
- معجم المؤلفين، لكحالة: ٢١٣/٢ (٢٩٤/٨)
- المستدرك على معجم المؤلفين، لكحالة: ١١٤ (٥٩٤)
- تاريخ الأدب العربي، للدكتور عمر فرّوخ: ٥٢٨/٦-٥٣٠ (٥٣٠/٦-٥٣٧)

وللرعيني ذكرفي =======:

الدين، أبوجعفرٍ،(١-ابنُ الشيخِ جمالِ الدين أبي المَحاسِنِ-١)، الـرُّعَيْنِيُّ، الأندلسـيُّ، الإِلْبِيرِيُّ الغَرْناطِيُّ، المغـربيُّ، الحَلَبِيُّ(٢)البِيرِيُّ(٣)، المـالِكِـيُّ.

أمّاالرُّعَيْنِيُّ فهـو "بضم الـراء وفتـح العين المهملة وبعـدها اليـاءُ المنقوطة باثنتين مـن تحتهـا وفي آخرهـا النـون، هذه النسبة إلى ذي رُعَيْنٍ مـن اليمـن، وكان من الأَقْيال، وهو قَبِيلٌ من اليمن، نزلت جماعةٌ منهم مصرَ"(٤). ورُعَيْنٌ اسـم جبـل باليمن فيه حصن يُنسـب إليـه ذلك القَيْلُ، أي: الملـك مـن ملوك حِمْيَرَ(٥).

وأمّـا الإِلْبِيرِيُّ فنسبـةٌ إلى "إِلْبِيرَةَ" بقطـع الهمـزة، وهـي كُـورَةٌ كبيرةٌ من الأندلس من مدنها غَرْناطةُ، ويُنسب إليها كثيرٌ من أهـل العلم في كل فنٍّ(٦).

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: ٢/٢٧٧
- خزانة الأدب، للبغدادي: ١/٥
- صلة السلف بموصول الخلف، للروداني: ٦٥ ، ١٧٩

وينظر:

- مقدمة تحقيق كتبه: تحفة الأقران ، واقتطاف الأزاهر ، وطراز الحلة.
- مقدمة تحقيق الحلة السيرا في مدح خير الورى، لابن جابر.
- مقـدمة تحقيـق كشـف النقـاب الحـاجب مـن مصطلـح ابن الحـاجب، لابن فـرحون: ٣٣.
- مقدمة تحقيق برنامج المجاري: ٢٨.

كماتردبعض أخباره في ترجمة رفيقه أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهـواري الضرير، وقـد أثبتنـا أمـاكن هذه الترجمة- حيثمـا وردت في المصـادر التي ترجمـت للـرعيني- بين قـوسين، ويضاف إليها:

- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي: ٢٤٤-٢٤٦ .
- الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين بن الخطيب: ٢/٣٣٠ .

(٢-٢) انفرد به الصفدي في الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٥.

(١-١) انفرد به ابن قاضي شهبة في تاريخه: ١/٢٤٨أ.

(٢) "المغربي الحلبي" من الذيل التام: ٣٠٢.

(٣) "البيري" من الأعلام: ٥/٢٧٤ .

(٤) الأنساب: ٦/١٣٩ .

(٥) اللسان: ١٣/١٨٣(رعن) ، ١١/٥٨٠(قيل) ، وفيه: "وقال ثعلب: الأقيال: الموك من غير أن يخص بها ملوك حمير".

(٦) معجم البلدان: ١/٢٤٤ .

وأمّا نسبتُه إلى المغرب فلم يذكرْها إلاالسخاويُّ، ولعله يعني بها تنقله في بعض بلاد المغرب للطَّلب قبل قدومه الشرق؛ فقد ذكر السخاويُّ نفسُه نقلا عن ابنِ فَرْحُونَ في سياق حديثه عن رُفْقَةِ الرُّعَيْنِيِّ وابنِ جابرٍ أنهما "ارتحلا من بلاد الأندلس ودخلا غالب بلادِ المغرب"(١).

وأمّا البِيرِيُّ فنسبةٌ إلى "البِيرَةِ" قريةٌ بحلبَ على شاطىء الفرات(٢)، وقد استوطنها الرعينيُّ وأقام بهانحوَ ثلاثين سنة(٣).

وأمّا المالِكِيُّ فنسبةٌ إلى مذهب الإمام مالك بن أَنَسٍ -رضي الله عنه- فقد تَفَقَّهَ الرعينيُّ في بلاده، وبَرَعَ في فقه المالكيَّة(٤).

ويُعرف الرعينيُّ ايضا بـ"البَصِير" للتفرقة بينه وبين صاحبه ابنِ جابرٍ الضَّرير(٥).

---

(١) التحفة اللطيفة: ٣/٤٨٣ .

(٢) مراصد الاطلاع: ١/٢٤٠ ، وتاج العروس: ١٠/٢٧٣(بير).

(٣) الذيل على العبر: ٢/٤٧٣ ، والدر المنتخب: ١/١٢٨أ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة: ١/٢٤٨أ ، والدرر الكامنة: ١/٣٦١ ، وبغية الوعاة: ١/٤٠٣.

(٤) المنهل الصافي: ٢/٢٧٠ .

(٥) درة الحجال: ١/٦٢ ، وكشف الظنون: ١/٦٨٨ .

المبحث الثاني

مولده

لم تحدّد أكثرُ المصادرِ التي ترجمت للرُّعَيْنِيِّ سنةَ ولادته تحديدا دقيقا، لكنَّ بعضَ هذه المصادرِ(١) يجعلُ ولادتَه في حدود السبعمائة تقريبا، والبعضُ الآخَرُ(٢) يجعلُها بعد السبعمائة، وبعضٌ(٣) يجعلُها قبل العَشْرِ وسبعمائة.

ولم يَجْزِمْ بتاريخ ولادتِه إلاابنُ فَرْحُونَ فيما نقله السخاويُّ(٤) من حديثه عن صُحْبَةِ الرعينيِّ وابنِ جابرٍ: "وكذا كان مولدُهما في سنةٍ واحدة، وهي ثمانٍ وسبعِمائة". أمّا الصَّفَدِيُّ(٥) فيقولُ: "اجتمعتُ بهما أولا سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة، وسألتُه- يعني الرُّعَيْنِيَّ- عن مولده فقال: سنة ثمانٍ أوتسعٍ وسبعِمائة".

ونَخْلُصُ من هذا إلى دَوَرانِ ميلاد الرجل بين عامي ثمانٍ و تسعٍ وسبعمائة؛ ذلك أن الصفديَّ وابنَ فَرْحُونَ أقربُ من غيرهما إلى معرفة ميلاده، فكلاهما لَقِيَهُ وأجازَ له، لكنّنا نميلُ إلى تحديد ميلادِ الرعينيِّ بسنة تسع وسبعمائة لأمرين:

أحدُهما: نصُّ الصفديِّ على سؤال أبي جعفرٍ وتشكُّكُه في الإجابة لايجعلُنا نُسَلِّمُ بسنة ثمانٍ وسبعِمائة التي جزم بها ابنُ فَرْحُونَ موعدا لميلاد الرعينيِّ دونَ تحديدٍ لمصدر هذا الجزم، خاصةً إذا علمنا أن ابنَ فَرْحُونَ أخطأَ في تحديد سنة ولادةِ ابن جابرٍ الذي أشركه مع الرعينيِّ في سنة الميلاد؛ فالمصادرُ(٦) تذكرُ أن ولادتَه كانت سنة ثمانٍ وتسعين وستِّمائة.

---

(١) الدرالمنتخب: ١٢٨/١أ ، والمنهل الصافي: ٢٧٠/٢

(٢) دررالعقودالفريدة: ٤٢٧/٢ ، وبغية الوعاة: ٤٠٣/١ ، ودرةالحجال: ٦٢/١ ، ومفتاح السعادة: ١٨١/١ ، والأعلام: ٢٧٤/١ ، ومعجم المؤلفين: ٢١٣/٢.

(٣) الدرالمنتخب: ١٢٨/١أ .

(٤) التحفةاللطيفة: ٤٨٣/٣ .

(٥) الوافي بالوفيات: ٣٠٥/٨ .

(٦) ينظرمثلاالدررالكامنة: ٤٢٩/٣ ، وبغيةالوعاة: ٣٤/١ .

والآخَرُ: إجماعُ المصادرِ التي ذكرت وفاةَ الرعينيِّ أنها كانت سنةَ تسعٍ وسبعينَ و سبعِمائة، وتحديدُ كثيرٍ من المصادر[١] عمرَه إذذاكَ بسبعين سنة، والله أعلم.

وانفردَ ابنُ فَرْحُونَ[٢] بتحديد مكان ولادة الرعيني، فذكر أنه وُلد في غَرْناطَةَ، على حينَ سكتت المصادرُ الأخرى عن تحديد هذا المكانِ، لكنَّها تَنْسُبُه إلى غَرْناطَةَ فلعلَّ تلك النسبةَ نسبةُ وِلادة ومَنْشَأٍ.

---

(١) ذيل العبر، للعراقي: ٤٧٣/٢ ، والسلوك: ٣٢٥/١/٣ ، ودررالعقودالفريدة: ٣١٤/٢ ، وتاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١ب ، والدررالكامنة: ٣٦١/١ ، وإنباءالغمر: ٢٤٤/١ ، والنجوم الزاهرة: ١٨٩/١١ ، والذيل التام: ٣٠٢.

(٢) فيما نقله عنه السخاوي في التحفة اللطيفة: ٤٨٣/٣ .

المبحث الثالث

أسرته

ليس لدينا عن أسرة الرعينيِّ إلا إشاراتٌ يسيرةٌ لاتُعْطي صورةً واضحةَ المعالمِ عن حياة تلك الأسرةِ.

فأولُ تلكَ الإشاراتِ ما أورده ابنُ قاضي شُهْبَةَ في تاريخه(١) من وصف والدِ الرعينيِّ بـ"الشيخ" مما يَدُلُّ على أن لوالده صِلَةً ما بالحياة الثقافية والفكرية في عصره، لكنني لم أعثر للرجل على ترجمة تُمَكِّنُني من معرفة مدى تلك الصلةِ ونوع العلم أو أنواعِ العلوم التي مارَسَها.

وثاني تلك الإشاراتِ أن للرُّعينيِّ أخًا هو محمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيُّ، ولأخيه هذا ولدان هما أحمدُ ومحمدٌ، ولاأدري إن كان والدُهما قد خرج من الأندلس أم لا؟ ولم أعرفْ شيئا عن مستواه العلمي أو حِرْفَتِه، وكلُّ ما عرفتُه عن أحمدَ هو ما جاء في آخر المجموع الذي يحتوي على كُتُبٍ للرعينيِّ وابنِ جابرٍ(٢) من أن ناسخ هذا المجموعِ هو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيُّ الأندلسيُّ الغَرْناطِيُّ المالِكيُّ، ابنُ أخي المُصَنِّفِ، وأنه كتبه في المدينة الشريفة على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام، وذلك صبيحةَ يوم السبت السادسَ عشرَ من رجبٍ الفردِ سنةَ سبعينَ وسبعمائة، فلعل أحمدَ هذا كان يرافقُ عمَّه وصاحبَه ابنَ جابر ويتتلمذُ عليهما، وأنه كان برُفْقَتِهما للحج في تلك السنةِ.

وأما أخوه محمدٌ فقد ترجم له ابنُ القاضي في دُرَّة الحِجَال(٣)، وقيَّد وفاته بسنة اثنتين وثمانين وسبعمائة، وذكر له شرحًا على البُرْدَةِ في ثلاثِ مُجَلَّدات.

و ثالثُ الإشاراتِ حول أسرةِ الرعينيِّ ما صرَّحت به بعضُ المصادرِ من إعراضه مع صاحبه ابنِ جابر "عن التزوج والتَّسَرِّي، رغبةً في دوام الصُّحْبَةِ وخوفا من أسباب الفُرْقَةِ"(٤)، وقد مات الرعيني عَزَبًا، أمّا ابنُ جابرٍ فقد تزوج في أُخريات حياتِه، وكان زواجُه السَّبَبَ في افتراقهما(٥).

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١أ .

(٢) ينظرمقدمة تحقيق تحفة الأقران: ١٤ ، ٢١ .

(٣) درةالحجال: ٢٤٦/٢ .

(٤) التحفةاللطيفة: ٤٨٣/٣ .

(٥) إعلام النبلاء: ٧٥/٥ .

المبحث الرابع
صفاته وأخلاقه

أما الصفات الجسدية فلم تكن مما تهتم به كتب تراجم العلماء كثيرا؛ ذلك أن شخصية العالم لاتتوقف على تلك الصفات، فكم من قصير نحيل كان له شان كبير وشأو بعيد في مجال العلم والمعرفة، وكم من قويم وسيم لم يحقق في هذا المجال شيئا يذكر.

ولذا فليس بين أيدينا عن صفات الرعيني الجسمانية إلا كلمة عابرة وصفه بها تلميذه طاهر بن حبيب فيما نقله ابن قاضي شهبة(١)وهي أنه كان "حسن الخَلْق"، كما يمكن أن نستنتج من وصف ابن فرحون(٢)له ولصديقه ابن جابر اهتمام الرعيني بمظهره وثيابه وزينته.

أما أخلاق الشخص، وهي كيفية تعامله مع سائر الناس، فإنها متوقفة على علاقته بربه وخالقه، وقد وُصف الرعيني -رحمه الله تعالى- بمتانة الدين وكثرة العبادة فأثر ذلك في تعامله مع الآخرين أخلاقا عالية من التواضع وحسن المعاملة وجميل المصاحبة للإخوان والرفاق والسعي في قضاء حوائج الناس وإنصاف المظلومين منهم، قال لسان الدين بن الخطيب(٣): "كان ديّنا متخلقا متواضعا...حسن المعاملة"، وقال ابن خطيب الناصرية(٤): "كان...ديّنا ثقة حجة"، وقال(٥): "وكان حسن الأخلاق، حلو المحاضرة"، وقال تلميذه طاهر بن حبيب(٦): "كان حسن الخَلْق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق"، وقال ابن حجر(٧): "وكان أبوجعفر كثير العبادة"، وقال ابن فرحون فيما نقله السخاوي(٨) من حديثه عن الرعيني وابن جابر: "وهما اليوم في تلك البلاد -يعني حلب- ملاذا للقربى وملجأ للمظلومين، شفاعتهما مقبولة وكلمتهما عالية".

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١أ .

(٢) فيما نقله السخاوي في التحفة اللطيفة: ٤٨٢/٣-٤٨٣ وينظر ص ١٠-١١ فيما تقدم .

(٣) فيما نقله السخاوي في التحفة اللطيفة: ٢٧٤/١ .

(٤) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ .

(٥) السابق: ١٢٨ ب .

(٦) فيما نقله ابن قاضي شهبة في تاريخه: ٢٤٨/١ أ .

(٧) إنباء الغمر: ٢٤٤/١ .

(٨) التحفة اللطيفة: ٤٨٤/٣

المبحث الخامس

طلبُه العلمَ ورحلاتُه برُفْقَةِ ابن جابرٍ

لاتذكرُ المصادرُ شيئا ذابال عن طفولة الرُّعَينيِّ وصِباه، كما هو الشأنُ في الغالب؛ فإن الشخص لايُهْتَمُّ به ويُؤْبَهُ له إلاإذا نَبُهَ وصار له ذكرٌ وصِيتٌ في مجال من مجالات الحياة المختلفة، وحينئذٍ يكونُ كثيرٌ من أخبارِ ذلك الشخصِ قد ضاعَ ونُسِي.

على أننا -مع ذلك- نستطيعُ أن نستنتج مما تقدم في المَبْحَثَيْنِ السابقين أن أبا جعفرٍ بدأ دراستَه في غَرْناطةَ، ولعلَّ لأبيه أثرًا في دراسته الأولى وتوجيهه إلى طريق العلم والمعرفة، وقد دَرَسَ الرعينيُّ في المسجد الأعظم بغَرْناطة، فبعضُ العلماءِ الدين تتلمذ عليهم كانوا يُدرِّسون في هذا الجامع الذي كان منارةً للعلم تُعقد فيه حلقاتُ الدروس المتنوعةُ لعلماء غرناطةَ وغيرِهم من الوافدينَ عليها.

وقد تَعَرَّفَ الرعينيُّ، وهو شابٌّ، في مجالس العلم على محمدِ بنِ أحمدَ بن جابرٍ الهَوارِيِّ الضَّريرِ(١)"فأَلِف أحدُهما الآخَرَ فاصْطَحَبا ولم يَفْتَرِقا"(٢)، وقد غَدا أمرُ هذه الصُّحْبَةِ مشهورا حتى عُرِفا بـ"الأَعْمَى والبصير"(٣)، وبـ"الأَعْمَيَيْنِ"(٤)، "وكان بينهما من الاتِّفاق ما يُتَعَجَّبُ منه"(٥).

ولقد صوَّرَ لنا ابنُ فَرْحُونَ صُحْبَتَهُما واتِّفاقَهما تصويرا دقيقا فقال فيما نقله عنه السخاويُّ(٦): "وأُخُوَّةُ هذين الشَّيْخَيْنِ واتفاقُهما في الأخلاق والأقوال والأفعال لم أرَ مثلَها ولم أسمعْ بذلك، لايملكُ أحدُهما دونَ أخيه

---

(١) تقدم ذكر مصادر ترجمته مع مصادر ترجمة الرعيني ص: ٣-٤ .

(٢) التحفة اللطيفة: ٣/٤٨٣ .

(٣) بغية الوعاة: ١/٣٤ ، ٤٠٣ .

(٤) إنباء الغمر: ١/٢٤٤ .

(٥) غاية النهاية: ٢/٦٠ .

(٦) التحفة اللطيفة: ٣/٤٨٢-٤٨٣ .

شيئـا، ولايَتَخَصَّصُ عنه بشيء مـن أمور الدنيا قَلَّ أو جَلَّ، ولايلبـسُ أحدُهما غيرَ مَلْبَـسِ الآخَر، لكل واحدٍ منهما مثلُ مالصاحبه، إن فصَّلا ثيـابا فمن نوعٍ واحدٍ ولـونٍ واحد، وكـذا في العَمـائم والفُـوَطِ ... وثيـابِ التَّجَمُّـلِ وثيـابِ المِهْنَـةِ، ولباس الشتاءِ والصيـف، وكذا الفُرُشُ والأَوْطِيَـةُ والأَنْطَـاعُ والوَسائد والنِّعـالُ وغيرُها، وإذا لَبِسـا لَبِسـا لَوْنًا واحدا بياضا كـان أوغيرَه، ولايمكنُ أن يُغَيِّرَ أحدُهمـا لِبـاسًا دونَ الآخَر، ويأكلانِ جميعـا ويَرْقُـدانِ جميعـا في بيـت واحد، وأَعْرضا معا عن الزَّواج والتَّسَرِّي رغبـةً في دوام الصُّحْبَة(١)، وخوفـا من أسباب الفُرْقَةِ، وكان معهما مَمْلُوكٌ يَخْدُمُهُما.

وكـان صاحبُ الترجمة -يعني ابنَ جابرٍ- ضريرا بسبـب جُدَرِيٍّ عَرَضَ له في صِغَرِهِ بعد دُخوله المكتبَ في أواخر السنة الخـامسةِ من عُمره؛ فكان يَعْتَمِدُ على رفيقه في خروجهما إلى المسجد ورجوعهما.

وفي بلادهمـا كـانا كذلـك لايَفْتَرقان أصْلا، ولايَعتمـدُ على مَمْلـوكه إلا في النّادر إذا حَصَلَ لرفيقه عُذْرٌ عظيم.

وإذا دخل الإنسانُ بينهما لم يُفَرِّقْ بين مَجْلِسَيْهِما إلا بالكُتُـب لقُرْبِها من أبي جعفـرٍ لتَسـاوي القـراءتين وجميـعِ مـا يَنْطِـقُ بهمـا مـن الأَغْطِيَـةِ والأَوْطِيَـةِ.

ومـن أعجب الأشياء أنهمـا يمرضان جميعا ويَصِحّـان جميعا، كما شاهدتُه منهمـا في المجاورة الثانية، مَرِض أبوجعفرٍ في يوم وأبوعبـدِالله في اليوم الثاني وتمادَى بينهما المرضُ مُدَّةً طويلة، وكان المرضُ واحدا..."

وقـد خرج الـرعينيُّ من الأندلـس للحج شابا لم يجـاوز الثلاثين وذلـك في أوائلِ المحرمِ من سنةِ ثمانٍ وثلاثين وسبعمائة بصُحبة ابن جابرٍ متفقَيْنِ على أن يقـومَ ابنُ جابر بالنَّظْـمِ وأبو جعفـرٍ بالكتـابة، ويقتسمـان نتيجـةَ ذلك(٢).

---

(١) ثم تزوج ابن جابر في أخريات حياته فافترقا. الدرر الكامنة ٣/١٢٩.

(٢) الدرر الكامنة: ١/٣٦٢

فـ"دخلا غالِبَ بلادِ المغرب، ورَوَيا الحديثَ، وأخذا العلمَ عن الشيوخ...ثم قدِما الشرقَ بعلم كثير"(١)، وفي كتاب الرعينيِّ طِرازالحُلَّة إشارةٌ إلى التقائه ببعض علماءِ سَبْتَةَ(٢) والإسكندريةِ(٣).

ثم حجّا معا ودَخَلا القاهرةَ وسمعا بها من أبي حيّانَ وغيرِه(٤)، ولم تطل إقامتُهما فقد دخلا دمشقَ سنة إحدى وأربعين وسبعِمائة، وسمعا بها من شيوخِ العصرِ كالمِزِّيِّ والجَزَرِيِّ وابنِ عبدالهادي وغيرِهم، وكان نزولُهما بالأَشْرَفِيَّةِ دارِالحديث، وقد اجتمع بهما الصَّفَدِيُّ في سنة اثنتين وأربعينَ وسبعِمائة(٥)، وتوجّها من دمشقَ إلى حلبَ في أخريات سنة ثلاثٍ وأربعينَ وسبعِمائة(٦)، فمَرّا بـ"بَعْلَبَكَ" وسمعا بها الشاطِبِيَّةَ من فاطمةَ بنتِ اليُونِينِيِّ بإجازتها من الكمالِ الضَّرير(٧)، ثم استوطنا "البيرةَ" من أعمال حلبَ نحوَ ثلاثين سنةً، "ورتّب لهما السلطانُ فيها ما يكفيهما، واشتهر ذكرُهما وفضلُهما، وخَدَمَهُما رؤساءُ البلادِ وسَراةُ الناس، ومدحَهُما الأدباءُ وكتّابُ الإنشاءِ"(٨).

وقد حجّا من حلبَ مِرارا، وجاوَرا بالمدينة الشريفة سنةَ خمسٍ وستٍّ وخمسينَ وسبعِمائة، وخمسٍ وستٍّ وستينَ وسبعِمائة(٩).

ويبدو أن الرعينيَّ وصاحبَه كانا يَتَنَقَّلانِ في البلاد الشامِيَّةِ ثم يعودانِ إلى مقَرِّهما في حلب، وقد يكونُ ذلك في طريق ذهابِهما وعودتِهما من الحج،

---

(١) التحفة اللطيفة: ٣/٤٨٣ .

(٢) طرازالحلة: ٢٩١ .

(٣) طرازالحلة: ٣٣٠ .

(٤) الدرر الكامنة: ١/٣٦١ .

(٥) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٥-٣٠٦ .

(٦) نكت الهميان: ٢٤٤-٢٤٥ .

(٧) غاية النهاية: ١/١٥١ ، ٢/٦٠ .

(٨) التحفة اللطيفة: ٣/٤٨٣ .

(٩) طرازالحلة: ٣٠٧ ، والتحفة اللطيفة: ٣/٤٨٢ ، ٤٨٤ .

فقد دخل الرعينيُّ حِمْصَ(١)، وحَماةَ(٢)، ومارِدِينَ(٣)، وطَرَابُلُسَ(٤)، وكانا معا في دمشقَ سنة إحدى وسبعين وسبعمائة قادمَيْنِ من الحجّ(٥).

و"قبل موتِهما افترقا بالقُلوب؛ لأن أباعبدِالله تزوَّج بالبيرةِ وأقام، وقَدِمَ أبوجعفرٍ حلبَ"(٦).

---

(١) طرازالحلة: ٤٦٧ .

(٢) نفسه: ٢٨٢ ، ٢٩٣ .

(٣) كنوزالذهب: ١٦٩ ، وإعلام النبلاء: ٧٥/٥ .

(٤) طرازالحلة: ٢٧٨ .

(٥) غايةالنهاية: ٦٠/٢ .

(٦) كنوزالذهب: ١٦٩ ، وإعلام النبلاء: ٧٥/٥ .

المبحث السادس

شيوخُه وثقافته

تَتَلْمَذَ الرعينيُّ على شيوخ عصره في بلده "غَرْناطَةَ"، وكانت إذذاكَ في أَوْجِ نهضتها الفكريةِ والثقافيةِ، ثم يَمَّمَ شطرَه نحوَ المشرق مارًّا بغالب بلدانِ المغرب، فنَهَلَ من علم الشيوخ في كثير من حواضر العالم الإسلاميِّ الذي كانت أقطارُه مفتوحةَ الأبواب لكل مسلم مهما بَعُدَتْ ديارُأهله أواختلف موطنُ ولادته، يقول الرعينيُّ(١): "وجعلتُ أضربُ أعدادَ البلادِ بعضا في بعض، وأَخُطُّ [...] الأرض تارَةً عن طول وآونَةً عن عَرْض، وأنا في طيِّ ذلك أستخرجُ الدُّرَرَ من أصدافها، وأجمع الفوائدَ على اختلاف أصنافها، إلى أن جمعتُ من ذلك ما حَلا منه وطاب، وذُقْتُ من حلاوة الرحلة ما يُسْتَعْذَبُ منه ويُسْتَطاب، فلم أزلْ أقفُ على تنوعات البلدان موقفَ الاستحقاق، وأتبينُ مدلولَ قوله تعالى: {سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي الآفَاقِ}(٢).

ولاغَرَضَ في ذلك كلِّه إلامسألةٌ أُفيدها أو أَسْتَفِيدُها، أو كلمةٌ أُجِيدُها أو أَسْتَجِيدُها، أو عالمٌ أعودُ من رُؤْياه مُمْتَلِيءَ الفؤاد، أو مُتَعَلِّمٌ أُظْفِرُهُ بالعلم المُسْتَفاد.

ومابَرِحْتُ في طلب هذا المَقْصِد، وتَوَرُّدِ هذا المَوْرِد، أَحِلُّ من كل مدينةٍ مَحَلَّ المُنْتَقِد، وأَحُلُّ بها من عُقَدِ العلم ماأُبْرِمَ وعُقِد، إلى أن ألحقتُ الفراتَ بالنيل، وبلغتُ فيما بينهما غايةَ المُسْتَنِيل، وجعلتُ ما بينَ الأندلس والشام، كمرحلة يوم من الأيام، وما حَجَزَني عن الحِجاز قَطْعُ حَزْنٍ ولاسَهْل، ولاتشاغلتُ عن ذلك بوطن ولاأهل، إلى أن جمعتُ بين زيارة الحرمين، وحصلت من الرحلة على غُنْمَيْن، ولم يَرُعْني أن بغرناطةَ دياري، وبالشام مَزاري...".

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٣٧-٣٨ .

(٢) سورةفصلت: من الآية: ٥٣ .

وسأذكرُ هنا شيوخَ الرعينيِّ الذين عرفتُهم في كل بلد مع الترجمة لكل منهم، مُرَتِّبًا إيّاهم حَسَبَ وفياتِهم:

شيوخه في غرناطة:

*** القَيْجاطِيُّ (٦٥٠-٧٣٠هـ)(١)**

أبوالحسن عليُّ بنُ عمرَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِالله، الكِنانيُّ القَيْجاطِيُّ، نسبةً إلى قَيْجاطَةَ من أعمال جَيّانَ، قرأ على أبيه، وأبي عبدالله بن مُساعِدٍ الغَسّانيِّ، وأبي جعفرٍ الصَّبّاغِ، وابنِ الصّائِغِ، والأُبَّذِيِّ، وابنِ أبي الأَحْوَصِ، قال ابنُ الخطيب: "أوحدُ زمانِه علما وخُلُقًا وتواضعا وتَفَنُّنًا، أصلُه من بَسْطَةَ واستُدْعِيَ إلى غَرْناطةَ سنةَ ثِنْتَي عشرةَ وسبعمائة، فقعد بالجامع الأعظم يُقْرِئُ فنونا من العلم من قراءات وفقه وعربية وأدب" وله تأليفٌ وشعرٌ ونثرٌ.

قال الصفديُّ(٢) في ترجمة الرعينيِّ: "قرأ بالسَّبْعِ على الأستاذِ أبي الحسن علي بن إبراهيم المعروفِ بالقَيْجاطيِّ".

*** أبوعبدِالله بنُ بَكَّرَ (٦٧٤-٧٤١هـ)(٣)**

محمدُ بنُ يحيى بنِ محمدِ بنِ يحيى بنِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ بَكَّرَ بنِ سعدٍ، الأشعريُّ المالَقِيُّ، سمع من أبي القاسم بنِ الطَّيْلَسانِ، وأبي عبدالله محمدِ بنِ عبّاسٍ، وأبي جعفرِ بنِ الزُّبير، وأبي عبدالله بنِ رُشَيد، وأجاز له جماعةٌ من سَبْتَةَ وإفْرِيقِيَّةَ والمشرقِ منهم الشَّرَفُ الدِّمْياطِيُّ والأَبَرْقُوهِيُّ، ووليَ الخطابةَ والقضاء بغرناطةَ فصَدَعَ بالحق، قال ابنُ الخطيب: "كان من صُدُور العلماءِ وأعلامِ الفضل معرفةً وتَفَنُّنًا ونَزاهةً عارفا بالأحكام والقراءات مُبَرِّزًا في الحديث والتاريخ حافظا للأنساب والأسماء والكُنَى قائما على العربية مشاركا في الأصول والفروع واللغة والفرائض والحساب".

---

(١) أخباره في الإحاطة: ٤/١٠٤-١٠٧ ، والديباج المذهب: ٢/١١٠ ، وغاية النهاية: ١/٥٥٧-٥٥٨، وبغية الوعاة: ٢/١٨٠ ، ودرة الحجال: ٣/٢٣٩.

(٢) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٥ ، وينظر غاية النهاية: ١/١٥١ .

(٣) أخباره في الإحاطة: ٢/١٧٦-١٨٠، والدرر الكامنة: ٥/٥٥ ، ونفح الطيب: ٥/٣٨٥-٣٨٧ ، وشذرات الذهب: ٨/٢٣١-٢٣٢.

ذكر الصفديُّ(١)أن الرعينيَّ قرأ عليه الفقهَ وسمِع عليه الصحيحَ بفوت.

* **أبوعبدِالله البَيّانِيُّ (...- ٧٥٣هـ)(٢)**

محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدٍ، السَّيَّارِيُّ الغَرْناطِيُّ، المعروفُ بالبَيّانيِّ، قرأ على أبي جعفرِ بنِ الزُّبَيْر، وأبي عبدالله بنِ رُشَيْد، وأبي الوليدالحَضْرَمِيِّ، وابنِ أبي الأَحْوَصِ، وأبي جعفرِ بنِ الزَّيّات، وغيرِهم، أقرأ الفقهَ ودَرَّسَه عُمْرَه، وانتصب للفُتْيا وتكلَّم للجمهور، وكان مشاركا في العربية والفرائض والأصول وغيرِها، درّس بالمدرسة النَّصْرِيَّة، وخطب بمسجد المنصورة.

ذكرالصفديُّ(٣)أن الرعينيَّ قرأ عليه الفقهَ.

* **ابنُ الفَخّارِ(...-٧٥٤هـ)(٤)**

محمدُ بنُ عليِّ بنِ أحمدَ، الأستاذُ أبوعبدالله الخَوْلانيُّ البِيرِيُّ.

قال ابنُ الخطيب: "...أستاذُ الجماعة وعلَمُ الصناعة وسيبويه العصر...وكانت له مشاركةٌ في غير صناعةالعربية من قراءات وفقه وعَروض وتفسير، وتقدّم خطيبا بالجامع الأعظم، وقعد للتدريس بالمدرسة النَّصْرِيَّة، وقَلَّ في الأندلس من لم يأخذْ عنه من الطلبة".

قرأ على أبي إسحاقَ الغافِقِيِّ، وأبي عبدالله بن حُرَيْثٍ، وأبي القاسم بنِ الشّاط، وغيرِهم. له "شرح جمل الزجاجي" و "شرح ألفية ابنِ مُعْطٍ" لم يَكْمُلْ.

ذكره الرعينيُّ في شرح الألفية، وصدّر ذكرَه بقوله: "شيخُنا ومُفِيدُنا الإمامُ العَلامَةُ، حَسَنةُ أوانِه، وسيبويهِ زَمانِه"(٥).

وقد قرأ الرعينيُّ عليه القراءاتِ والنحوَ والفقهَ(٦).

---

(١) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٥-٣٠٦ .

(٢) أخباره في الديباج المذهب: ٢/٢٧٦-٢٧٧ ، والدررالكامنة: ٣/٣٨٢ ، ودرةالحجال: ٢/٤٩.

(٣) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٥ .

(٤) أخباره في الإحاطة: ٣/٣٥-٣٨ ، وغايةالنهاية: ٢/٢٠٠-٢٠١ ، والدررالكامنة: ٤/١٧٦ ، وبغيةالوعاة: ١/١٧٤-١٧٥ ، وينظر أبوعبدالله بن الفخار وجهوده: ٦-٣٦.

(٥) شرح الألفية: ٦ ، وينظر ٤٧٧ ، ٥٣٦ ، ٧٢٢.

(٦) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٥ ، وغايةالنهاية: ١/١٥١ ، ٢/٢٠٠ ، والدرالمنتخب: ١/١٢٨ أ.

شيوخه في مالَقَةَ:

*** أبوبكر بنُ مَنْظُورٍ (...-٧٣٥هـ)(١)**

محمدُ بنُ عُبيدالله بنِ محمدِ بنِ يوسفَ، أبوبكر بنُ مَنْظُورٍ القَيْسِيُّ المالَقِيُّ، أصلُه من إِشْبِيلِيَةَ، من بيت علمٍ وفَضْلٍ، نشأ بمالَقَةَ وولِيَ فيها القَضاء والخطابَةَ، وكان محمودَ السيرة، كثيرَ الخَشْيةِ، حَسَنَ الاعتقاد. قرأ على الأستاذ أبي محمدِ بنِ أبي السدّاد الباهليِّ، وأبي عبدِالله الطَّنْجاليِّ، وأبي عبدالله بنِ الأديبِ، وأجاز له أبوجعفرِ بنُ الزُّبَيْرِ وغيرُه. من مصنفاته "السُّحُبُ الواكِفَة والظلال الوارِفَة في الرَّدِّ على ما تضمنه المَضْنُونُ به على غير أهله من اعتقاد الفلاسفة" و "الصَّيِّبُ الهَتّان الواكِفُ بغايات الإحسان المشتمل على أدعية مستخرجة من الأحاديث الصحيحة النبوية وسور القرآن" و "نفحاتُ النُّسُوك وعيونُ التِّبْرِ المَسْبُوك في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك"، وله شعرٌ مقبول.

ذكر الرعينيُّ في رفع الحجاب(٢)أنَّ ابن منظورٍ من شيوخه.

شيوخُه في المدينة:

*** المَطَرِيُّ (٦٧١-٧٤١هـ)(٣)**

محمدُ بنُ أحمدَ بنِ خلفِ بنِ عيسى، الخزرجيُّ الأنصاريُّ السَّعْدِيُّ المَدَنِيُّ، أبوعبدالله جمالُ الدين المَطَرِيُّ نسبةً إلى المَطَرِيَّةِ بمصرَ.

حضر على أبي اليُمْنِ بنِ عَساكِرَ، وسمع منه ومن غيره، وحدّث، وكان إماما عالما مشاركا في العلوم، عارفا بأنساب العرب له يَدٌ في ذلك، مع زهد وعبادة وشعر رائق وفضائلَ جَمَّةٍ. وكان مؤذِّنا بالمسجد النبوي ومن أحسنِ الناس صوتا، ولي نيابةَ الحُكْمِ والخطابَة في المدينة، وألَّفَ لها تاريخا سمّاه "التعريفُ بما أَنْسَت الهجرة من معالم دار الهجرة".

ذكر الرعينيُّ في طرازالحلة(٤)أنه قرأ عليه الحديثَ بالحرم النبوي الشريف.

---

(١) أخباره في الإحاطة: ٢/١٧٠-١٧٢ ، والدررالكامنة: ٤/١٥٦ ، والأعلام: ٦/٢٦٠.
(٢) رفع الحجاب: ٢١٩ ب .
(٣) أخباره في الوفيات: ١/٣٥٨-٣٥٩ ، والتحفةاللطيفة: ٣/٤٦٦-٤٦٩ ، والدررالكامنة: ٣/٤٠٣-٤٠٤ ، والأعلام: ٥/٣٢٥-٣٢٦.
(٤) طرازالحلة: ٣٠٩ .

* ابنُ فَرْحُونَ (...-٧٩٩هـ)[١]

أبوالوفاءِ إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ بنِ أبي القاسم بنِ محمدِ بنِ فَرْحُونَ بنِ محمدِ بنِ فرحونَ، اليَعْمَرِيُّ المَدَنِيُّ، برهانُ الدين.

وُلد ونشأ بالمدينة وسمع بها من الوادِي آشِي، والزُّبَيْرِ بنِ عليٍّ الأَسْوانِيِّ، والجمالِ المَطَرِيِّ، وغيرِهم، ورحل إلى مصرَ عدة مرات وإلى القدسِ ودمشقَ، وبرع وصنّف وجَمَع، ووليَ القضاءَ، له "التَّبْصرة في أدب القضاء" و "كَشْف النِّقاب الحاجِب من مُصْطَلح ابنِ الحاجب" و "الدِّيباجُ المُذْهَب في معرفة أعيانِ علماءِ المَذْهب".

قرأ عليه الرعينيُّ مع ابنِ جابر صحيحَ البخاري، وكان الرعينيُّ هو القارئُ، كما حضرا عليه قراءةَ كتابه "العُدَّةُ في إعراب العُمْدة"[٢]، وقد أجازَ ابنُ فَرْحُونَ للرعينيِّ جميعَ رواياتِه وماله من نظم ونثر[٣].

شيوخُه في القاهرة:

* أبوحيّانَ الأندلسيُّ (٦٥٤-٧٤٥هـ)[٤]

محمدُ بنُ يوسفَ بنِ عليٍّ بنِ يوسفَ بنِ حيّانَ، الإمامُ أثيرُالدين أبوحيّانَ الأندلسيُّ النِّفْزِيُّ، نسبةً إلى نِفْزَةَ قبيلةٌ من البَرْبَرِ، نحويُّ عصرِه ولُغَوِيُّهُ ومفسِّرُهِ ومحدِّثُه ومُقْرِئُه ومُؤَرِّخُه وأديبُه، وُلد بمَطْخْشارَشَ من نواحي غرناطةَ ورحل إلى مالَقَةَ، وتَنَقَّلَ إلى أن استقرَّ بالقاهرة، ومات بها بعد أن كَفَّ بصرُه بأَخَرَةٍ.

---

(١) أخباره في تاريخ ابن قاضي شهبة (المطبوع): ٦٢٣ ، والدرر الكامنة: ٤٩/١ ، والتحفة اللطيفة: ١٣١/١-١٣٢ ، وتوشيح الديباج: ٤٥-٤٦ ، ودرة الحجال: ١٨٢/١-١٨٣ ، وينظر مقدمة تحقيق كتابه كشف النقاب الحاجب.

(٢) التحفة اللطيفة: ٤٨٢/٣ .

(٣) نفسه: ١٣١/١ .

(٤) أخباره في الوافي بالوفيات: ٢٦٧/٥-٢٨٣ ، ونكت الهميان: ٢٨٠-٢٨٦ ، والدرر الكامنة: ٧٠/٥-٧٦ ، وبغية الوعاة: ٢٨٠/١-٢٨٥ ، وطبقات المفسرين، للداودي: ٢٨٦/٢-٢٩١.

قال الصفديُّ: "لم أرَ في أشياخي أكثرَ اشتغالا منه لأني لم أرَهُ إلا يُسْمِعُ أو يَشْتغلُ أو يَكْتبُ ولم أرَه على غير ذلك".

وقال ابنُ حجر: "وله التصانيفُ التي سارت في آفاق الأرض واشتهرت في حياته، وأقرأ الناسَ قديما وحديثا حتى ألحقَ الصغارَ بالكبار، وصارت تلامذتُه أئمةً وأشياخا في حياته".

من مصنفاته "البحرالمحيط"، ومختصره "النهرالمادّ"، و"التَّذْييلُ والتكميل" في شرح التسهيل، و"الأَرِيب بما في القرآن من الغَرِيب"، و"عقد اللآلىء" في القراءات، و"نحاة الأندلس"، و"الأبيات الوافية في علم القافية"، وغيرُها كثير.

وقد ذكر الذين ترجموا للرعينيِّ أنه قرأ على أبي حيّانَ في مصرَ في طريق عودته من الحج.

شيوخُه في دمشقَ:

*** المِزِّيُّ (٦٥٤-٧٤٢هـ)(١)**

يوسفُ بنُ عبدِالرحمن بنِ يوسفَ، أبوالحجّاج، الكَلْبيُّ القُضاعِيُّ المِزِّيُّ الدمشقيُّ الشافعيُّ، محدِّثُ الإسلام، نشأ في المِزَّةِ وقرأ القرآنَ وشيئا من الفقه، ثم طلب الحديثَ بنفسه، وسمع ببلاد كثيرة، وجُمع له الدرايةُ والروايةُ وعلوُّ الإسناد، وحدّث نحوَ خمسين سنة، ومهر في اللغة والنحو والتصريف، له "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، و"تُحْفَة الأشراف بمعرفة الأطراف" قال ابنُ طُولون: "ومن المعلوم أن المُحَدِّثِين بعده عِيالٌ على هذين الكتابين"، وله أيضا "المُنْتَقى من الأحاديث" وغيرُها.

ذكر بعضُ من ترجموا للرعينيِّ أنه سمع منه في دمشق.

---

(١) أخباره في معجم شيوخ الذهبي: ٢/٣٨٩-٣٩٠ ، وتذكرةالحفاظ: ٤/١٤٩٨-١٥٠٠ ، وفوات الوفيات: ٤/٣٥٣-٣٥٥ ، وطبقات الشافعيةالكبرى: ١٠/٣٩٥-٤٣٠ ، والدررالكامنة: ٥/٢٣٣-٢٣٧.

* **ابنُ عبدِالدّائم (...- ٧٤٣هـ)**(١)

شمسُ الدين أبوعبدالله محمدُ بنُ أبي بكرِ بنِ أحمدَ بنِ عبدالدّائم بنِ نعمةَ، المقدسيُّ الصّالِحِيُّ، الشيخُ المُكْثِرُ، سمع من جدِّهِ كثيرا، ومن عمرَ بنِ محمدٍ الكَرْمانِيِّ، والشيخِ شمسِ الدين محمدِ بنِ أبي عمرَ، وأبي الحسنِ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ البُخاريِّ، وغيرِهم، وحدّث كثيرا.

ذكره في شيوخ الرعينيِّ كلٌّ من ابنِ قاضي شُهْبَةَ وابنِ حجر(٢).

* **أبوالعبّاسِ الجَزَرِيُّ (٦٤٩-٧٤٣هـ)**(٣)

أحمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسنِ بنِ داودَ، الجَزَرِيُّ ثم الصالِحِيُّ الحنبليُّ، مُسْنِدُ الشام المقرىءُ الصالحُ العابدُ، حضر على محمدٍ وعبدِالحميد ابنَيْ عبدالهادي، واليَلْدَانِيِّ، والبَكْرِيِّ، وخطيبِ مَرْدا، وابنِ عبدالدّائم، وغيرِهم، وأجاز له خلقٌ، قال تَقِيُّ الدين السُّبْكِيُّ: "لم أرَ أجلدَ منه على العبادة والصلاة"، لقّن خلقا القرآنَ العظيمَ بمدينة حماةَ، ثم انتقل في آخر عمره إلى دمشق.

ذكره في شيوخ الرعينيِّ كلٌّ من المَقْرِيزِيِّ وابنِ حجر وابنِ تَغْرِي بَرْدِي والسيوطي(٤).

* **ابنُ كامِيار (٦٥٠-٧٤٣هـ)**(٥)

زينُ الدين أبومحمد عبدُالرحيم بنُ إبراهيمَ بنِ كامِيارَ -بكسرِ الميمِ وتخفيفِ

---

(١) أخباره في الوفيات: ٤٣١/١ ، ومعجم شيوخ الذهبي: ٣١٣/٢ ، والدررالكامنة: ٢٠/٤.

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١أ ، والدررالكامنة: ٣٦١/١.

(٣) أخباره في ذيل العبر، للحسيني: ٢٣٢ ، والوفيات: ٤٣٢/١- ٤٣٣ ، والدررالكامنة: ٢٢٠/١-٢٢١.

(٤) دررالعقودالفريدة: ٤٢٧/٢ ، والدررالكامنة: ٣٦١/١ ، والمنهل الصافي: ٢٧١/٢ ، وبغيةالوعاة: ٣٤/١.

(٥) أخباره في ذيل تذكرةالحفاظ: ٥٠-٥١ ، وذيل العبر، للحسيني: ٢٣٩-٢٤٠ وفيهما أنه توفي سنة ٧٤٤ ، والوفيات: ٤٢١/١-٤٢٢ ، والدررالكامنة: ٤٦١/٢.

التحتانية وراء مهملة- بنِ أبي نصرٍ، القَزْوِينيُّ ثم الدمشقيُّ، أجاز له عثمانُ بنُ خطيب القَرافةِ، ومحمدُ بنُ أبي الحسينِ اليُونينيُّ، والحسنُ بن محمدٍ البَكْرِيُّ، وعبدُالله بنُ الخُشُوعِيِّ، وخلقٌ، وحدَّث مرات، وخرّج له البِرْزاليُّ جزءا من حديثه، وكان شيخا صالحا خيّرا ساكنا من طلبة دار الحديث الأشرفية.

ذكر السيوطيُّ (١)أن الرعينيَّ ورفيقَه ابنَ جابرٍ سمِعا منه في دمشق.

*** ابنُ عبدِالهادي (٧٠٥-٧٤٤هـ)(٢)**

محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدالهادي بنِ عبدالحميد بنِ عبدالهادي، شمسُ الدين أبوعبدالله بنُ قُدامةَ، المقدسيُّ، الجَمّاعِيليُّ الأصلِ، ثم الدمشقيُّ الصالحيُّ، المقرىءُ الفقيهُ الحافظُ النحويُّ المُتَفَنِّنُ، قرأ بالروايات وسمع الكثيرَ من القاضي سليمانَ بنِ حمزةَ، وأبي بكر بنِ عبدالدائم، وخلقٍ كثير، وتفقَّه في مذهب الإمام أحمدَ، وأفتى وقرأ الأَصْلَيْنِ والعربيةَ وبرع فيهما، له "العُقودالدُّرِّيَّة في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تَيْمِيَّةَ" و "شرح التسهيل" و "العلل" في الحديث، و "الأحكام" في فقه الحنابلة، وغيرُها.

ذكره في شيوخ الرعينيِّ كلٌّ من ابنِ خطيب الناصريَّةِ وابنِ قاضي شُهْبَةَ وابنِ حَجَر(٣).

*** فخرُالدين المُلَقِّنُ (نحو٦٥٣-٧٤٥)(٤)**

أبوعُمَرَ عثمانُ بنُ سالمِ بنِ خَلَفٍ، البَذِّيُّ المقدسيُّ ثم الدمشقيُّ الصالحيُّ الحنبليُّ، والبَذِّيُّ نسبةٌ إلى "بَذّا" بفتح الموحدة وتشديد المعجمة، مقصور، قريةٌ من الساحل.

سمع من ابنِ عبدالدائم، وابنِ البُخاريِّ، وجماعةٍ، وسمع منه الذهبيُّ والبِرْزاليُّ، وكان شيخا مَهِيبا يأمرُ بالمعروف وينهى عن المنكر.

---

(١) بغية الوعاة: ١/٣٤.

(٢) أخباره في الوافي بالوفيات: ٢/١٦١-١٦٢، والدليل الشافي: ٢/٥٨٧، والمقصدالأرشد: ٢/٣٦٠، وبغية الوعاة: ١/٢٩-٣٠.

(٣) الدرالمنتخب: ١/١٢٨أ، وتاريخ ابن قاضي شهبة: ١/٢٤٨أ، والدررالكامنة: ١/٣٦١.

(٤) أخباره في معجم شيوخ الذهبي: ١/٤٣٤-٤٣٥، وذيل العبر، للحسيني: ٢٤٦، والوفيات: ١/٤٩٦-٤٩٧، والدررالكامنة: ٣/٥٣-٥٤.

ذكر ابنُ خطيب الناصريةِ[١]أن الرعينيَّ سمع منه في دمشق.

* **التِّكْرِيتِيُّ (نحو٦٦٣-٧٤٥هـ)**[٢]

زينُ الدين عبدُالرحمن بنُ عليِّ بنِ حسينِ بنِ مَنّاعٍ، التِّكْرِيتِيُّ ثم الدمشقيُّ الصالحيُّ، سمع من ابنِ عبدالدائم، وعمرَ الكَرْمانيِّ، وعبدِالرحمن بنِ أبي عمرَ، وابنِ البخاريِّ، وغيرِهم، وحدّث، وكان تاجرا حَسَنَ الشكلِ مَهِيبا مُنَوَّرَالشَّيْبَةِ كريمَ الأخلاق، مُحْتَشِما.

ذكر ابنُ خطيب الناصرية[٣]أن الرعينيَّ سمع منه.

* **خطيبُ الصَّالِحِيَّةِ (٦٦٣-٧٤٨هـ)**[٤]

محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِالله بنِ أبي عمرَ، عزُّالدين الصالحيُّ الحنبليُّ، الإمامُ الفقيهُ الخيِّرُ الصالح، سمع من ابنِ عبدالدائم والكَرْمانيِّ حُضُورا، وأجاز له إسماعيلُ بنُ الدَّرَجِيِّ وغيرُه، ومهر في الفقه و درّس بأماكن، وخطب بالجامع المُظَفَّرِيِّ، وكان على سَمْتِ السّلف هَدْيًا ودَلا، طَلْقَ الوجهِ حَسَنَ البِشْرِ، مَهِيبا وَقُورا، أمّارا بالمعروف.

ذكر ابنُ خطيب الناصرية[٥]أن الرعينيَّ سمع منه بدمشق.

* **شمسُ الدين السَّلاّوِيُّ (٦٥٩ أو ٦٦٠-٧٤٩هـ)**[٦]

أبومحمد، وقيل أبوعبدالله، محمدُ بنُ عمرَ بنِ أبي القاسم بنِ عمرَ، السَّلاوِيُّ ثم الدمشقيُّ، سمع من أحمدَ بنِ عبدالدائم، وابنِ أبي اليُسْرِ، وغيرِهما، وحدّث.

---

(١) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ .

(٢) أخباره في ذيل العبر، للحسيني: ٢٤٥-٢٤٦ ، والوفيات: ٤٩٥/١-٤٩٦ ، والدررالكامنة: ٤٤٤/٢.

(٣) الدرالمنتخب: ١٢٨/١أ .

(٤) أخباره في معجم شيوخ الذهبي: ١٣١/٢ ، وذيل العبر، للحسيني: ٢٦٦-٢٦٧ ، والوفيات: ٥٢/٢ ، والدررالكامنة: ٣٧٤/٣ ، والقلائدالجوهرية: ١٣٦/١.

(٥) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ .

(٦) أخباره في الوفيات: ١١٥/٢-١١٦ ، والدررالكامنة: ٢٤٢/٤ .

ذكرابنُ خطيب الناصريَّةِ[١]أن الرعينيَّ سمع منه في دمشق.

* ابنُ المُرابِطِ (٦٨٠-٧٥٢هـ)[٢]

الحافظُ أبوعمرٍو محمدُ بنُ عثمانَ بنِ يحيى بنِ أحمدَ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ ظافِرٍ، المُرادِيُّ الغَرْناطِيُّ، تلا بالسبع على ابنِ الزُّبَيرِ، وسمع منه سُنَنَ النَّسائيِّ الكبرى، وسمع بمصرَ من الدِّمْياطيِّ وغيرِه، وبالقدس من زينبَ بنتِ شكر، وسكن دمشقَ، وسمع منه المِزِّيُّ والحُفّاظُ.

جاء في صِلَةِ الخَلَفِ[٣]أن الرعينيَّ روى عنه سُنَنَ النَّسائيِّ الكبرى.

شيوخُه في بَعْلَبَكَ:

* فاطمةُ اليُونِينِيَّةُ (٦٦٥-٧٣٠هـ)[٤]

فاطمةُ بنتُ عليِّ بنِ أحمدَ، اليُونِينِيَّةُ البَعْلِيَّةُ، أمُّ الخيرِ بنتُ الحافظِ شرفِ الدين أبي الحسين، سمعت من نصرِالله بنِ عبدِالمُنْعِمِ بنِ حَوْرانَ، وحدّثت.

جاء في غايةالنهاية[٥]في ترجمة الرُّعينيِّ: "ثم توجَّه إلى بَعْلَبَكَ، وسمع الشاطبيةَ من فاطمةَ بنتِ اليُونينيِّ بإجازتها من الكَمالِ الضَّرِيرِ".

شيوخُه في حَلَب:

* أبوإسحاقَ الحَلَبِيُّ (٦٧٦-٧٦٠هـ)[٦]

جمالُ الدين إبراهيمُ بنُ الشهابِ محمودِ بنِ سلمانَ بنِ فهدٍ، القاضي،

---

(١) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ ب .

(٢) أخباره في الوفيات: ١٤٢/٢-١٤٣ ، وطبقات الحفاظ: ٥٢٧ ، وذيل طبقات الحفاظ: ٣٥٩.

(٣) صلة الخلف: ٦٥ .

(٤) أخبارها في الدررالكامنة: ٣٠٧/٣ .

(٥) غاية النهاية: ١٥١/١ .

(٦) أخباره في سيرأعلام النبلاء: ٢٧/٥-٢٩ ، والوافي بالوفيات: ١٤٣/٦-١٤٥ ، والوفيات: ٢٢٣/٢-٢٢٤ ، والمنهل الصافي: ١٧٢/١-١٧٥ ، والدررالكامنة: ٧٣/١-٧٤.

سمع من والده، وأبي الحسينِ الصَّوّافِ، والحافظِ الدِّمْياطيِّ، وغيرِهم، وحدّث بالقاهرة سمع بها عليه البُلْقِينيُّ والمِزِّيُّ وآخرون، كما حدّث بحَلَبَ وسمع بها عليه خَلْقٌ منهم الحافظُ العِراقيُّ، وأبوالحسنِ الهَيْتَمِيُّ، وأبوالمعالي بنُ عشائرَ، وكان كثيرَ الفضائل والوَقار، عفيفا ديِّنًا، مليحَ الخط، فصيحَ اللفظ، متواضعا على طريقة السلف، بارِعا مُنْشِئًا بليغا.

ذكره الرعينيُّ في غير موضع من كتابه طرازالحُلَّة(١)، وصدّر ذكرَه بقوله: "أنشدنا شيخُنا الإمامُ العلامةُ". وذكر ابنُ خطيب الناصريَّةِ(٢)أن الرعينيَّ سمع منه الحديثَ بحلب.

وممن روى عنه الرعينيُّ شيئا من الشعر:

*** ابنُ هانِئ (...-٧٣٣هـ)(٣)**

محمدُ بنُ عليِّ بنِ هانئٍ اللَّخْمِيُّ السَّبْتِيُّ، أبوعبدالله، أصلُه من إِشْبِيلِيَةَ، قرأ على الأستاذَيْن أبي إسحاقَ الغافِقِيِّ، وأبي بكر بنِ عَبيدةَ، وعلى أبي عبدالله بنِ حُرَيْثٍ.

كان عالما بالقراءات والنحو والأدب وفنونٍ من العلم، وله تصانيفُ مفيدةٌ منها "شرح تسهيل ابن مالك" و "الغُرَّةُ الطالعة في شعراء المائة السابعة" و "إنشادُ الضَّوالّ وإِرْشادُ السَّوّال" في لحن العامة.

---

(١) طرازالحلة: ٦٣ ، ١٦٠ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٥٢١ .

(٢) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ .

(٣) أخباره في الإحاطة: ١٤٣/٣-١٥٤ ، والدررالكامنة: ٢١٠/٤ ، وغاية النهاية: ٢١١/٢-٢١٢ ووفاته فيه سنة ٧٣٤هـ ، وبغية الوعاة: ١٩٢/١-١٩٣.

جاءَ في طرازالحلة للرعيني[١]: "وممّا أنشده الإمامُ العلامةُ خاتمةُ نُحاة المغرب، أبوعبدالله بنُ هانئٍ السَّبْتِيُّ ببستانه خارجَ سَبْتَةَ، رحمه الله تعالى..."

* ابنُ شِبْرِينَ (٦٧٤-٧٤٧هـ)[٢]

محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالرحمن بنِ عليٍّ بنِ شِبْرِينَ، أبوبكرٍ الجُذاميُّ، الشيخُ الفقيهُ القاضي المؤرخُ الكاتبُ، أصلُه من إشْبِيلِيَةَ، وُلد بسبتةَ، وانتقل إلى غَرْناطةَ، فكتَب للسلطان. وولِيَ القضاءَ بعدة جهات.

قرأ على أبي بكرِ بنِ عَبيدةَ، وسمع من أبي إسحاقَ الغافِقِيِّ، وأبي عبدالله بنِ حُرَيْثٍ، وأبي جعفرِ بنِ الزُّبَيْرِ، وغيرِهم، وأجازَه خلقٌ كثير من مصرَ والحجازِ وتونسَ منهم ابنُ دَقِيقِ العِيدِ، وزينُ الدين بنُ النَّحاس، والشَّرَفُ الدِّمْياطِيُّ، والأَبَرْقُوهِيُّ.

جاء في طرازالحلة للرعيني[٣]: "أنشدنا القاضي الإمامُ العلامةُ أبوبكرِ بنُ شِبْرِينَ لنفسه بجامع غَرْناطة..."

* ابنُ صَارُو (٧١٠-٧٤٧هـ)[٤]

شهابُ الدين أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ صارُو، البَعْلِيُّ ثم الحَمَوِيُّ. قال الذهبيُّ: "شابٌّ فاضلٌ فقيهٌ أديبٌ، طلب الحديثَ في الكِبَرِ من المِزِّيِّ وزينبَ وأبي العباسِ بنِ الجَزَرِيِّ". وقال ابنُ حَجَرٍ: "كتب الطِّباقَ وقال الشعرَ".

جاء في طرازالحلة[٥]: " فمنه ماأنشدنا صاحبُنا الشيخُ شهابُ الدين أبوبكر أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ صارُو البَعْلِيُّ لنفسه بحماة..."

---

(١) طرازالحلة: ٢٩١ .

(٢) أخباره في الإحاطة: ٢/٢٣٩-٢٤٩ ، والدررالكامنة: ٣/٤٣٩-٤٤٠ ، ونفح الطيب: ٥/٥٤١-٥٤٣ ، ومعجم المؤلفين: ٨/٣١٧.

(٣) طرازالحلة: ٢٨٢ .

(٤) أخباره في المعجم المختص: ١٠ ، والوفيات: ٢/٣٤-٣٥ ، والدررالكامنة: ١/٩٤-٩٥.

(٥) طرازالحلة: ٢٨٢ ، وينظر ٢٩٣ .

* ابنُ الوَرْدِيِّ (٦٩١-٧٤٩هـ)(١)

عمرُ بنُ مُظَفَّرِ بنِ عمرَ بنِ محمدِ بن أبي الفَوارِسِ، أبو حفصٍ زينُ الدين ابنُ الوَرْدِيِّ، المَعَرِّيُّ الشافعيُّ، الشيخُ الفقيه الأديب الشاعر النحوي المؤرخ، نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الأقرانَ، أخذ عن الشَّرَفِ البارِزِيِّ بحماةَ، وعن الفَخْرِ خطيبِ جِبْرِينَ بحلب، وكان ينوبُ في الحكم بحلب، ووليَ قضاءَ مَنْبِجَ ثم أعرض عنه.

من تصانيفه "البَهْجَةُ الوَرْدِيّة" وهي نظمُ "الحاوي الصغير" في فقه الشافعية، لنجم الدين عبدالغفّار بنِ عبدالكريم القَزْوِينِيِّ، و "تَتِمَّةُ المختصر في أخبار البشر" و "ضوءُ الدُّرَّةِ" على ألفية ابن مُعْطٍ، و "شرح ألفية ابن مالك".

جاء في طراز الحلة(٢): "ومنه للشيخ زينِ الدين بنِ الورديِّ، رحمه الله تعالى، وقد أنشدنيها..."

* ابنُ المَوْصِلِيِّ (٦٩٩-٧٧٤هـ)(٣)

شمسُ الدين محمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِالكريم بنِ رضوانَ بنِ عبدِالعزيز، الموصليُّ الأصلِ البَعْلَبَكِيُّ المولدِ الشافعيُّ المذهبِ، المعروفُ بابن المَوْصِلِيِّ، نزيلُ طَرابُلُسَ ثم دمشقَ، كان فقيها عالما خطيبا، سمع من القُطْبِ اليُونِينِيِّ، والمِزِّيِّ، والذَّهَبِيِّ، وغيرِهم، وتفقَّه على الشَّرَفِ البارِزِيِّ، والبَدْرِ التِّبْرِيزِيِّ، ومَهَرَ في الفُنون وقال الشعر، من مصنفاته "بَهْجَةُ المَجالس ورَوْنَقُ المُجالِس" و "لوامع الأنوار نظمُ مطالعِ الأنوار" لابن قَرْقُولٍ، ونظم "المِنْهاج" للنَّوَوِيِّ، وغيرُها.

جاء في طراز الحلة(٤): "ومنه ماأنشدنا الشيخُ شمسُ الدين بنُ محمدِ بنِ عبدالكريم الموصليُّ لنفسه بمدينة طَرَابُلُسَ من الشام"

---

(١) أخباره في فوات الوفيات: ٣/١٥٧-١٦٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣٧٣-٣٧٧ ، والدررالكامنة: ٣/٢٧٢-٢٧٤ ، بغيةالوعاة: ٢/٢٢٦-٢٢٧ ، البدرالطالع: ١/٥١٤-٥١٥ ، والأعلام: ٥/٦٧.

(٢) طرازالحلة: ٢٩٠ .

(٣) أخباره في الوافي بالوفيات: ١/٢٦٢-٢٦٩ ، والدررالكامنة: ٤/٣٠٦-٣٠٧ ، والدليل الشافي: ٢/٦٩٧.

(٤) طرازالحلة: ٢٧٨ .

وممَّن كتب الإجازةَ للرعينيِّ:

*** صلاحُ الدِّينِ الصَّفَدِيُّ (٦٩٦-٧٦٤هـ)(١)**

خليلُ بنُ أَيْبَكَ بنِ عبدِالله، أبوالصَّفاءِ، الإمامُ الأديبُ الناظمُ الناثرُ، أديبُ العصر، أخذ عن الشهابِ محمودٍ، وابنِ سيِّدِالناسِ، وابنِ نُباتةَ، وأبي حيّانَ، ونحوِهم، وسمع بمصرَ من يونسَ الدَّبُّوسيِّ وغيرِه، وبدمشقَ من المِزِّيِّ وجماعةٍ، وسمع منه بعضُ أشياخِه كالذَّهبيِّ، وابنِ كثيرٍ، والحُسَيْنِيِّ، وغيرِهم. أَرْبَتْ مُصنَّفاتُه على المائتين في التاريخ والأدب، تولى كتابةَ السِّرِّ بحلبَ ووكالة بيتِ المال وكتابةَ الدَّسْتِ(٢)بدمشق، وكان مُحَبَّبًا إلى الناس حَسَنَ المعاشرةِ جميلَ المودة.

استجازه الرعينيُّ فأجاز له بقوله(٣):

لكن أطعتُ امتثالا ما أمرتَ بِهِ وقد أَجَزْتُكَ مالي فارْضَ لُقْياهُ

وهكذا تنوعت ثقافةُ الرعيني وتعددت جوانبُ معرفته لاختلاف مشارب العلماء الذين نهل من علمهم، فانتظمت ثقافتُه أكثر المعارف المتداولة في عصره. وإن كان لابد للشخص من التخصص في مجال بعينه فإن الرعيني قد غلب عليه جانب العلوم العربية من نحو وصرف ولغة وبيان وبديع وعروض وأدب، لكنه قد أخذ مع هذا بنصيب وافر من علوم الحديث والفقه والقراءات وغيرها.

قال ابن الجزري(٤): "إمام نحوي شيخنا"، وقال ابن خطيب الناصرية(٥): "كان إماما عالما فاضلا أديبا ماهرا في النثر والنظم مجيدا فيهما مكثرا بارعا في النحو والبيان والتصريف والبديع متقنا لكلام العرب"، وقال المقريزي(٦): "كان عالما بالنحو والتصريف والبديع والعروض، يجيد قراءة الحديث ويشارك فيه مشاركة جيدة، وله يد طولى في الأدب وإتقان لعلم اللغة"، وقال طاهر بن حبيب(٧):

---

(١) أخباره في المعجم المختص: ٩١-٩٢ ، والوفيات: ٢/٢٦٨-٢٧٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٥-٣٢ ، والدرر الكامنة: ٢/١٧٦-١٧٧.

(٢) الدست هو الديوان، وكاتب الدست من موظفي ديوان الإنشاء، ويجلس أصحاب الدست بدار العدل أيام المواكب خلف كاتب السر، ويقرؤون أمام السلطان القصص المرفوعة من الرعية، ويكتبون عليها ما يشير عليهم السلطان بكتابته، ثم تحمل إلى كاتب السر فيعينها. ينظر صبح الأعشى: ١١/٣٣٣.

(٣) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٧ .

(٤) غاية النهاية: ١/١٥١ .

(٥) الدر المنتخب: ١/١٢٨أ .

(٦) درر العقود الفريدة: ٢/٤٢٧ .

(٧) فيما نقله ابن قاضي شهبة في تاريخه: ١/٢٤٨ أ .

"كان...عالما بالنحو والتصريف والبديع، كاشفا عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيدا في قراءة الحديث، عارفا بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب وإتقان لمعرفة كلام العرب"، وقال ابن تغري بردي: "الشيخ الإمام العلامة"(١)"الفقيه الأديب المحدث"(٢)"تفقه ببلاده وبرع في فقه المالكية وغيره"(٣)"وكان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في علوم كثيرة"(١)

وقد استجاز الرعيني خليل بن أيبك الصفدي فكتب إليه في الإجازة منوها بفضله وعلمه ومكانته(٤):

يافاضلا في النُّهَى والعلمِ مَنْماه ... وللهُدى ومَحَلِّ الفضلِ مَرْماه
شنَّفْتَ سمعي بأبياتٍ إذا تُلِيَتْ ... في مجلس الفضل راق الطرفَ مَغْناه
رقمتَ بالمِسْكِ في الكافورِ أَسْطُرَها ... كصبح خَدٍّ وليلُ الصُّدْغِ غَشّاه
تَحْكِي السطورُ التي ضمَّت محاسنَها ... ثغرَ الحبيب إذا افترَّتْ ثناياه
قد كان للناس سِحْرٌ يَخْلُبُون به ... عقلَ الأنام وهذا من بقاياه
وليس مِثْلَكَ مَنْ يبغي الإجازةَ مِن ... مثلي فإن صريحَ العقل يأباه
إذ لستُ أَهْلا فإن العجزَ قَصَّرَ بي ... عن اللَّحاق بشَأْوٍ رُمْتُ أَدْناه
لكن أطعتُ امتثالا ماأمرتَ به ... وقد أجزتُكَ مالي فارضَ لُقْياهُ

---

(١) النجوم الزاهرة: ١١/١٨٩ .

(٢) الدليل الشافي: ١/٩٨ .

(٣) المنهل الصافي: ١/٢٧٠ .

(٤) الوافي بالوفيات: ٨/٣٠٦-٣٠٧ .

المبحث السابع

شعرُه ونثرُه وخطُّه

مرَّ بنا أن الرعينيَّ حينما ارتحل من الأندلس برُفْقَةِ ابن جابرٍ كان الاتفاقُ بينهما على أن يقومَ الرعينيُّ بكتابة ما يقولُه ابنُ جابرٍ من نظم ونثر، وليس يعني هذا أن الرعينيَّ لم يكن مُقْتَدِرًا في هذين الفَنَّيْن، لكنه في تلك الفترةِ كان مُبْتَدِئا، ثم نَبَغَ وإن لم يكن مُكْثرا في النَّظْم كثرةَ ابنِ جابر(١)؛ فالذين ترجموا للرعيني قد وضعوه من هاتين الصِّناعتَيْنِ في مرتبةٍ سامية، فابنُ خطيبِ الناصريةِ(٢) يصفُه بأنه كان "أديبا ماهرا في النثر والنظم مُجيدا فيهما مُكْثِرًا" وبأن له "النظمَ البديعَ الفائقَ والنثرَ المنيعَ الرائقَ"، والمَقْريزيُّ ينعتُه بالبَراعة(٣)، وبطُولِ اليد في الادب(٤)، وتتردّد هذه النُّعوتُ ونحوُها عند أكثر مترجميه.

وما وصل إلينا من شعر الرعيني ونثره يُنْبِئُ عن هذه المنزلةِ، ويُفْصِحُ عن هذه المكانةِ، لكنه يظلُّ، كما يقولُ الدكتورُ عمر فَرُّوخ(٥): "أدبَ شروحٍ ومُعارَضاتٍ واقتباسٍ من القرآن ومن الحديث ومن أقوال الشعراء ومن موضوعات النحو والبلاغة في مُقَطَّعاتٍ من بَيْتَيْنِ وثلاثةٍ وأربعةٍ".

فمن شعره- رحمه الله- ما قاله عند رحيله من غَرْناطَةَ، وأعلامُ نَجْدٍ تلوحُ، وحَمائِمُه تَشْدُو على الأَيْكِ وتَنُوحُ:

ولمّا وقفنا للوداع وقد بَدَتْ ... قِبابُ قَبا نَجْدٍ على ذلك الوادِي
نظرتُ فألفيتُ السَّبيكةَ فِضَّةً ... لُحْسْنِ بياضِ الزَّهْرِ في ذلك النادِي
فلمّا كستها الشمسُ عاد جُيُنُها ... لنا ذَهَبًا فاعْجَبْ لإِكْسِيرِها البادِي(٦)

---

(١) الدرر الكامنة: ٤٢٩/٣ .
(٢) الدر المنتخب: ١٢٨/١ أ- ب .
(٣) درر العقود الفريدة: ٤٢٧/٢ .
(٤) السلوك: ٣٢٥/١/٣ .
(٥) تاريخ الأدب العربي: ٥٢٨/٦ .
(٦) طراز الحلة: ١١١-١١٢. والسبيكة: موضع بخارج الحمراء من غرناطة. طراز الحلة: ١٥٣ ، ونفح الطيب: ٦٨٧/٢، ونجد: متنزه من أشرف وأظرف متنزهات غرناطة. نفح الطيب: ٥١٣/٣ ، والقَبا: نوع من الشجر. اللسان: ١٦٩/١٥(قبا).

ومنه قولُه مُتَشَوِّقًا إلى حَمْراءِ غَرْناطَةَ:

ذابت على الحَمْراء حُمْرُ مَدامِعي ... والقلبُ فيما بين ذلك ذائبُ
طال المَدَى لي عنهُمُ ولَرُبَّمَا ... قد عاد من بعد الإطالة غائبُ(١)

وقال:

لاتُعادِ الناسَ في أوطانهم ... قلَّ ما يُرْعَى غريبُ الوَطَنِ
وإذا ما شئتَ عَيْشًا بينهم ... خالِقِ الناسَ بخُلْقٍ حَسَنِ(٢)

وقال:

قالوا عَشِقْتَ وقد أَضَرَّ بكَ الهَوَى ... فأَجَبْتُهُمْ ياليتني لم أَعْشَقِ
قالوا سَبَقْتَ إلى مَحَبَّةِ حُسْنِهِ ... فأجبتُهُمْ مافاز مَنْ لم يَسْبِقِ(٣)

وقال:

لو كنتَ تعلمُ ما عيناكَ قد صَنَعا ... لما بَخِلْتَ على المشتاقِ بالأَمَلِ
لكن بخلتَ فلم تعلمْ بما صَنَعَتْ ... في مُهْجَتِي لَحَظَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ(٤)

وقال:

مَهْلا فما شَيمُ الوَفاءِ مُعارَةً ... لِمَنِ ابْتَغَى مِنْ نَيْلِها أَوْطارًا
رُتَبُ المَعالي لاتُنالُ بِحِيلَةٍ ... يومًا ولَوْ جَهِدَ الفَتَى أَوْ طارا(٥)

وقال:

ياراحلا يَبْغِي زيارَةَ طَيْبَةٍ ... نلتَ المُنى: بزيارة الأَخيارِ
حَيِّ العقيقَ إذا وصلتَ وصفْ لنا ... وادي مِنى: بأطايبِ الأَخبارِ
وإذا وقفتَ لدى المُعَرَّفِ داعيًا ... زال العَنا: وظَفِرْتَ بالأوطارِ(٦)

---

(١) طراز الحلة: ١٩٨ .
(٢) نفسه: ٢٧٨ .
(٣) نفسه: ٣٧٣ .
(٤) نفسه: ٥٦٢ .
(٥) نفسه: ١٦٣ .
(٦) نفسه: ٢٦٥ .

وقال:

خَلِّ الأنامَ ولاتُخالِـــطْ منهُـــمُ أحداً ولـو أَصْفَـى إليـكَ ضمـائرَهْ
إنَّ المُـوَفَّقَ مـــن يكـونُ كـأنَّهُ مُتَقـاربٌ فهوالوَحِـــيدُبدائِرَهْ(١)

ومن نثره -رحمه الله تعالى- ما تقدم في مبحث شيوخه(٢)، من حديثه عن رحلاته في طلب العلم، ونورد هنا أيضا قولَه في طِرازالحُلَّة(٣)، وقد ذَكَرَ العَقِيقَ: "وكان هذا الوادي المُبارِكُ زَمَنَ عثمانَ -رضي الله تعالى عنه- ذا قُصُورٍمُحْتَفَّةٍ، وحدائِقَ مُلْتَفَّةٍ، وبُنْيانٍ مَشِيدٌ، ونَخْلٍ طَلْعُهُ نَضِيدٌ، وجنّاتٍ تُؤْتِي أُكُلَهـا كـلَّ حِينٍ، وسَـواقٍ تَجْـرِي به بماءٍ مَعِينٍ، ثم لَعِبَـتْ به أيدي السِّنِينَ، وغَيَّرَتْ مَعالِمَهُ فصارَ عِبْرَةً للنّاظِرِينَ، فلمْ يَبْقَ من مَعاهِدِهِ إلا آثارٌ تَشْهَـدُ بحُسْنِهِ، ونَضْرَةُ نَعِيمٍ تَدُلُّ على ما سَلَفَ من نَضارَةِ غُصْنِهِ، وقد خرجنـا إلى هذا الوادي أيامَ مُجاورتِنا بالمدينة الشريفة، وهو يتدفقُ بمائه، ويُعـارِضُ بجَوْهَرِ حَبابِهِ أَنْجُمَ سَمـائِهِ، وقد سالت شِعابُهُ، وفـاضَ عُبابُهُ، والناسُ تَفَرَّقـوا في جِهاته، وافتَرَشُوا غَـضَّ نَباته، والشِّيحُ قد تَوَشَّـحَ بالنَّدَى، والأُنْسُ قد راحَ به وغَـدا، والأَصِيـلُ مُـذهبُ الـرِّداء، والبَيْداءُ مُخْضَـرَّةُ الأَنْداء، وبحـافَّتِهِ آثارُ قُصُـورٍ، ليـس لهـا في الحُسْـنِ قُصُـورٌ، قـد بَلِيَـتْ وحُسْنُهـا جدَيدٌ، وخَرِبَتْ ورَبْعُهـا بالأُنْس مَشِيـدٌ".

وأبوجعفـرٍ فوقَ ذلك موصـوفٌ بحُسْنِ الخطِّ وجمـالِه، فقـد وُصف خطُّ نسخـةٍ مـن شرح ألفيةِ ابنِ مُعْـطٍ له كتبها بخطه بأنه "خطٌّ حَسَـنٌ على طـريقة المَغارِبة"(٤)، وقـد كَتَب الرعينيُّ غيرَ مصنفاتِه ومصنفات رفيقـه ابنِ جابر كثيرا من الكُتُب، من ذلك نسخةٌ من صحيح البخاريِّ في ثلاثينَ مُجَلَّـدا، وكذا نسخةٌ مـن صحيح مسلم، قـال أبوذر(٥): "وبعـضُ هـذَيْنِ الكتـابَيْنِ مـوجودٌ بحلـبَ".

---

(١) طرازالحلة: ٢٩٤ .

(٢) ينظر ص ١٤ فيما تقدم.

(٣) طرازالحلة: ١٥٨-١٥٩ .

(٤) الدررالكامنة: ٣٦١/١ هامش ٣ .

(٥) كنوزالذهب: ١٦٨ ، وينظرإعلام النبلاء: ٥/ ٧٤ .

المبحث الثامن

تلاميذُه

طـوّف الرعينيُّ ماشاء الله لـه أن يُطوِّفَ في أنحاء العـالمِ الإسلامـي غربه وشـرقه، ثم قدم حلبَ وقد نَضِجَتْ شخصيتُه العلميةُ واستـوت أسبابُ ثقافته، فـأقام بهـا مع رفيقه ابنِ جابر "مـدة ثلاثينَ سنةً مُجِدًّا في الأَشْغـال والاشتِغـال، صـابرا مع الغُرْبَةِ على العَـزْمِ ومشقَّـةِ الاحتمال"(١)، "تُحَـثُّ إليهمـا الـرَّواحِلُ وتُضـرب إليهما آباطُ النُّجُـبِ"(٢)، وقـد انتفـع الحلبيُّـون به وبرفيقـه، وأخذ عنهمـا علمَ النحـو والأدبِ جمـاعةٌ كثيرةٌ(٣)، وقـد عُـرف مسجـدُهما بمسجـد النُّحاة(٤)، وحدّثا عن المِزِّيِّ بصحيح البخاريِّ(٥).

وقـد جاور الرعينيُّ وابنُ جابر في المـدينة الشريفـة مـرتين "وانتفع الطلبةُ بهمـا في هاتين المجاوَرَتَيْنِ، وقُـرئ عليهما كتبٌ متعددةٌ في العـربية والأَصْلَيْنِ واللغة والعَروض والبديع وغيرها، وسُمع عليهما الحديث"(٦).

وسـأترجمُ هنـا لتلاميـذالـرُّعينيِّ الـذين عرفتُهم مُـرَتِّبينَ حَسَـبَ وفيـاتِهم:

* **أبوالرَّبيعِ المِصْرِيُّ** (...-٧٧٨هـ)(٧)

سليمـانُ بنُ داودَ بنِ يعقـوبَ بنِ أبي سعيـدٍ ،القـاضي جمـالُ الـدين أبوالـربيع، المعـروفُ بالمصـريِّ الحَلَبيِّ، الكـاتبُ الأديبُ، كـان بارعـا في صناعة الإنشاءِ والتَّرَسُّلِ، له النظمُ الرائقُ والنثرُ الفائقُ، ومـن نظمه "الشَّفْعِيَّة في مَدْح خيرِالبَرِيَّة".

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١ أ-ب .

(٢) نفح الطيب: ٣٠٣/٧ .

(٣) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ-ب .

(٤) كنوزالذهب: ١٦٨ ، وإعلام النبلاء: ٧٣/٥ .

(٥) بغيةالوعاة: ٣٤/١ .

(٦) التحفةاللطيفة: ٤٨٢/٣ .

(٧) أخبـاره في السلـوك: ٢٩٨/١/٣ ، والـدررالكامنة: ٢٤٦/٢-٢٤٧ ، وإنبـاءالغمر: ٢٠٩/١ ، والمنهل الصافي: ٣٣/٦-٣٤ ، وإعلام النبلاء: ٦٦/٥.

جاء في آخر المُجلدَيْن الثالثِ والسابعِ من شرح ألفية ابن مُعْطٍ أن المُتَرْجَمَ قرأهما على مؤلفهما الرعينيِّ في مجالسَ آخرُها في المجلد الثالث يومَ الجمعةِ العاشرِ من ذي القِعْدة سنةَ ثمانٍ وستينَ وسبعِمائة، وفي المجلد السابع يومَ السبتِ العشرين من شهر رَجَبٍ المُحَرَّم سنةَ اثنتين وسبعين وسبعِمائة، وأن الرعينيَّ أجازَ له روايتَهما وروايةَجميعِ ماله من مَنْقُولٍ ومَقُولٍ بشرط ضَبْطِهِ وضبطِ شَرْطِه.

*** ابنُ المُهاجِرِ الشاعرُ (...-٧٧٨هـ)**(١)

عمرُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِالله بنِ المُهاجِرِ، زينُ الدين الحلبيُّ الشافعيُّ، قال ابنُ حجر: "تفقَّه على زينِ الدين البارِينيِّ، وأخذ عن أبي عبدالله وأبي جعفرٍ الأندلسيين، وكتب الإنشاءَ بحلب، وكان له نظم حسن"، وكان يُعَدُّ من أعيان الحلبيِّينَ.

*** أبوالمَعالِي بنُ أبي العَشائِرِ (٧٤٢-٧٨٩هـ)**(٢)

محمدُ بنُ عليٍّ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ هاشمِ بنِ عبدِالواحدِ بنِ أبي حامدِ بنِ أبي المكارمِ عبدِالمنعم بنِ أبي العَشائِرِ، أبوالمعالي السُّلَمِيُّ الحلبيُّ، ناصرُالدين الخطيبُ. كان فاضلا عالما مشارِكا في العلوم، خطب بجامع حلبَ بعد أبيه، وكان سريعَ الحفظ، أخذ عن أكثرَ من مائتي شيخٍ في حلبَ ودمشقَ والقاهرةِ وغيرِها. له ذيلٌ على تاريخ ابنِ العَديم، لم يَكْمُلْ، و "تاجُ النِّشْرِينِ في تاريخ قِنَّسْرِينَ".

ذكره في تلاميذ الرعينيِّ كل من ابنِ خطيب الناصريةِ وابنِ حجر(٣).

*** عَلاءُ الدين البِيرِيُّ (...-٧٩٤هـ)**(٤)

عليُّ بنُ عبدالله بنِ يوسفَ، القاضي علاءُ الدين البِيرِيُّ الحلبيُّ، نشأ بهاوتعانى الأدبَ فمهر في النظم والنثر والإنشاء، وله تصانيفُ جيّدة في ذلك منها "تلوينُ الحريريِّ من تكوين البِيرِيِّ" يشتمل على ماله من منظوم ومنثور.

قال ابنُ حجر: "أخذ عن أبي جعفرٍ وأبي عبدالله الأندلسيين في العربيةِ وغيرِها".

---

(١) أخباره في الدرر الكامنة: ٢٢٧/٣ ، والدليل الشافي: ٤٩٤/١ ، وإعلام النبلاء: ٦٧/٥.

(٢) أخباره في السلوك: ٥٧١/٢/٣ ، والدررالكامنة: ٢٠٤/٤-٢٠٥ ، وإنباءالغمر: ٢٧٣/٢-٢٧٤، والنجوم الزاهرة: ٣١٤/١١ ، وإعلام النبلاء: ٩٧/٥-١٠٠.

(٣) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ ، ب ، والدررالكامنة: ٢٠٤/٤ .

(٤) أخباره في الدليل الشافي: ٤٥٩/١-٤٦٠ ، والدررالكامنة: ١٤٧/٣-١٤٨ ، وإعلام النبلاء: ١١٢/٥-١١٤ .

* **الكَرَكِيُّ (٧٢٨-٧٩٧هـ)**[١]

عمرُ بنُ محمودِ بنِ محمدٍ، الشيخُ زينُ الدين أبوحفصٍ الكَرَكِيُّ الشافعيُّ نزيلُ حلب، اشتغل بها وبدمشق، وكان فاضلا ديِّنا متواضعا مواظبا على الاشتغال والأَشْغال، ثم تفرَّغ للعلم يُفْتي ويُدَرِّس.

ذكر ابنُ خطيب الناصِرِيَّةِ أنه أخذ عن أبي جعفرٍ المغربيِّ.

خطيبُ سَرْمِينَ (...-٨٠١هـ)[٢]

أبوبكر محمدُ بنُ احمدَ بنِ عمرَ، العَجْلُونيُّ، شرفُ الدين الحلبيُّ، يُعرف بخطيبِ سَرْمِينَ. قرأ بحلبَ على أبي حَفْصٍ البارِينيِّ، وسمع من الظَّهيرِ بنِ العَجَمِيِّ وغيرِه، ووعظ بحلبَ ومكةَ، وحجَّ وجاور غيرَ مرةٍ ومات بمكة، وكان يقولُ إنه من ذُرِيَّةِ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ، وكانت له عنايةٌ بقراءة الصحيحين وضبطِهما مع حُسْنِ الديانةِ والمُواظَبَةِ على العبادة.

قال ابنُ حَجَرٍ في ذيل الدُّرَرِ: "سمع من أبي عبدالله بنِ جابرٍ الأندلسيِّ، ورفيقِه أبي جعفرٍ الغَرْناطيِّ"

* **أبوالبَرَكاتِ الأَنْصارِيُّ (٧٤٨-٨٠٢هـ)**[٣]

موسى بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ جمعةَ بن أبي بكرٍ، قاضي القضاةِ شرفُ الدين الأنصاريُّ الحلبيُّ الشافعيُّ. قال السخاويُّ: "تفقَّه بالأَذْرَعِيِّ، وبالشمس محمدٍ العراقيِّ شارحِ الحاوي، ثم ارتحل إلى القاهرة فأخذ بها عن الإِسْنَوِيِّ، والمَلَوِيِّ المنفلوطيِّ، والبُلْقِينيِّ، وغيرِهم، وسمع بها وبحلبَ وغيرِهما، ومن شيوخه في السماع احمدُ بنُ محمدٍ الآبُلِيُّ زُغْنُش، والعَلاءُ مُغَلْطاي"، وبرع وأفتى ودرّس وخطب بجامع حلب، له "شرح الغاية القُصْوى" للبَيْضاويِّ، وكان فاضلا ديِّنا كثيرَ الحياء قليلَ الشر.

ذكر ابنُ خطيب الناصرية[٤] أنه أخذ علمَ النحو والأدب عن أبي جعفرٍ ورفيقِه ابنِ جابر.

---

(١) أخباره في الدرالمنتخب: ٢ ص ١٣٥، والدررالكامنة: ٢٦٩/٣-٢٧٠، وإعلام النبلاء: ١١٥/٥.

(٢) أخباره في إنباء الغمر: ٨٠/٤-٨١، وذيل الدرر الكامنة: ٧٦، والعقدالثمين: ٣٦٣/١-٣٦٤، والضوء اللامع: ٣٣/٧.

(٣) أخباره في الدليل الشافي: ٧٥٣/٢، والضوءاللامع: ١٨٩/١٠-١٩٠، وإعلام النبلاء: ١٢٥/٥.

(٤) الدرالمنتخب: ١٢٩/١ ب.

* **الدّادِيخِيُّ (...-٨٠٣هـ)**[١]

أبوبكرِ بنُ سليمانَ بنِ صالحٍ، الشَّرفُ الدّادِيخِيُّ، نسبةً إلى دادِيخَ قريةٌ من عمل سَرْمِينَ من غربيات حلبَ، برَع في الفقه والأصول، ودرّس في المدرسة الصاحِبيَّةِ، ووليَ القضاءَ بحلب مدة، كان ديّنا عالما مداوما على الأشغال والاشتغال والتصنيف والإفتاء والكتابة.

ذكرابنُ خطيب الناصرية أنه أخذ النحوَ بحلبَ عن أبي عبدالله وأبي جعفرٍ الأندَلُسِيَّيْنِ.

* **ابنُ حَبِيبٍ (بعد ٧٤٠-٨٠٨هـ)**[٢]

طاهرُ بنُ الحسنِ بنِ عمرَ بنِ حسنِ بنِ عمرَ بنِ حبيبٍ، الشيخُ زينُ الدين أبوالعِزِّالحلبيُّ الحنفيُّ، قال السخاويُّ: "...اشتغل وحصّل ولازم الشيخَيْنِ أبا جعفرٍ الغرناطيِّ وابنِ جابر وغيرِهما، وكتب الخطَّ المَنْسُوب، وبرع في الأدب وغيره، ونظم تلخيصَ المفتاح، والسِّراجِيَّةِ في فرائض الحَنَفِيَّة، ومَحاسِنِ الاصطلاح للبُلْقِينيِّ، وشرح البُرْدَةَ وخَمَّسَها، وذَيَّل على تاريخ أبيه بطريقته".

وقال ابنُ قاضي شُهبة[٣] في ترجمة الرعينيِّ: "ذكره طاهرُ بنُ حبيبٍ، وعدَّه في جُمْلة مشايخه".

* **إِسْتَدّارُ بَجّاسٍ (٧٥٢-٨١٢هـ)**[٤]

الأميرُ جمالُ الدين يوسفُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ جعفرِ بنِ قاسمٍ، البِيرِيُّ ثم الحلبيُّ، نزيلُ القاهرة، تَزَيّا في أول أمرِه بزِيِّ الفقهاء، فحفظ القرآنَ وكتبا في الفقه والعربية، ثم تَزَيّا بزي الجُنْد، وقدِم مصرَ فخَدَمَ الإِسْتَدّارَ بَجّاسًا فعُرِفَ به، وتزوّج ابنتَه، وعَظُمَ قَدْرُهُ ومَحَلُّه، واستقرَّ في الإِسْتَدّارِيَّةِ[٥] سنة ٨٠٧هـ، ومن يومئذٍ أخذَ أمرُه يظهرُ

---

(١) أخباره في الدرالمنتخب: ١٨٤/١ب، والضوء اللامع: ٣٤/١١-٣٥، وإعلام النبلاء: ١٣٣/٥.

(٢) أخباره في المنهل الصافي: ٣٦٦/١-٣٦٨، والضوء اللامع: ٣/٤-٥، وإعلام النبلاء: ١٤٧/٥-١٤٨.

(٣) تاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١ أ.

(٤) أخباره في إنباء الغمر: ١٩٨/٦-٢٠٢، وذيل الدرر: ٢٠٥، والدليل الشافي: ٧٩٦/٢-٧٩٧، والضوء اللامع: ٢٩٤/١٠-٢٩٧.

(٥) الإستدارية: هي القيام بأمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشراب والحاشية والغلمان وغيرها، وهي كلمة فارسية معربة، والإستدار هو القائم بهذه الوظيفة. صبح الاعشى: ٢٠/١، ٤٥٧/٥.

حتى صار حاكمَ الدولةِ ومُدَبِّرَها على الحقيقة بعدَ أن قتل خلائقَ من الأعيان، وقد جُوزيَ ببعض ظُلْمه في الدنيا، فقُتل بعد أن عُوقب أياما بأنواعٍ من العَذابات.

قال ابنُ حجر في ذيلِ الدُّرَرِ: "سمع من ابنِ جابرٍ ورفيقِه أبي جعفرٍ"

* **الحاضِرِيُّ (٧٤٧-٨٢٤هـ)**(١)

محمدُ بنُ خليلِ بنِ هلالٍ، الشيخُ عزُّ الدين الحاضِرِيُّ الحلبيُّ الحنفيُّ، كان إماما عالما بفنون من نحو وصرف وقراءات وفقه وحديث وغيرها. حفظ خمسةَ عشرَ كتابا في فنون، أخذ عن الجَمال بنِ العَدِيم، والشَّرَفِ موسى الأنصاريِّ، والسِّراجِ الهنديِّ، وأخذ النحوَ عن الرعينيِّ وابنِ جابرٍ، وارتحل إلى دمشق، ودخل القاهرةَ غيرَ مرة، وشَرَحَ توضيحَ ابنِ هشام وشُذُورَه، وحَشَّى على مُغْنِيه، واختصر جَلاءَ الأَفْهام لابن القيِّم، وشرح بعضَ المَنار، والفوائدَالغِياثِيَّةَ في المعاني والبيان لعضُدالدين عبدِالرحمن الإيجِيِّ.

* **ابنُ الجَزَرِيِّ (٧٥١-٨٣٣هـ)**(٢)

محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ، أبوالخَيْر، شمسُ الدين العمريُّ الدمشقيُّ ثم الشيرازيُّ الشافعيُّ الشهيرُ بابن الجَزَرِيِّ، المقرىءُ المحدِّثُ، شيخُ الإقراء في زمانه، وقاضي قضاةِ شِيرازَ، سمع الحديث من أصحاب الدِّمْياطِيِّ، والأَبَرْقُوهِيِّ، والفَخْرِ بنِ البُخاريِّ، وأخذ القراءاتِ عن شيوخ عصره. له "النَّشْر في القراءات العشر"، ومختصرُه "التَّقْرِيب" و "تَحْبِيرُ التَّيْسِير في القراءات العشر" و "غايةُالنهاية في طَبَقات القُرّاء" وغيرُها كثيرٌ في التفسير والحديث والفقه والعربية.

وقد ترجم ابنُ الجزريِّ للرعينيِّ في غاية النهاية(٣)، فقال: "...إمامٌ نحويٌّ شيخُنا...قرأتُ عليه قصيدةَ القَيْجاطِيِّ بدمشق وكذلك التيسيرَ في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة...".

---

(١) أخباره في الدليل الشافي: ٦١٩/٢، والضوء اللامع: ٢٣٢/٧-٢٣٤، وإعلام النبلاء: ١٦٩/٥-١٧١.

(٢) أخباره في غايةالنهاية: ٢٤٧/٢-٢٥١، والدليل الشافي: ٦٩٧/٢، والضوءاللامع: ٢٥٥/٩-٢٦٠، وطبقات الحفاظ: ٥٤٣-٥٤٤، وطبقات المفسرين، للداودي: ٥٩/٢-٦١.

(٣) غاية النهاية: ١٥١/١.

* **الحصونيُّ (٧٥٩-٨٤٠هـ)**[١]

الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ صدقةَ بنِ محمدِ بنِ عينِ الدولةِ، البدرُ الشكريُّ الحصونيُّ الحلبيُّ الشافعيُّ. قال السخاويُّ: "وُلد في أوائل سنة تسعٍ وخمسين وسبعمائة، وحفظ القرآنَ والجامعَ الصغير وحَلَّه حلا حسنا، ومن شيوخه في الفقه الشهابُ الأَذْرَعِيُّ، والزينُ بنُ الكَرَكِيِّ، وفي النحو أبو جعفرٍ الغرناطيِّ والسراجُ الغَنَوِيُّ، والسَّيِّدُ الأَخْلاطِيُّ، ومحمدٌ الكازَرُونيُّ...وقد أعرض بأَخَرةٍ عن الاشتغال مع فقهه، وناب في القضاء عن الجَمالِ الحسفاويِّ...ومات قريبا من الأربعين ظنًّا".

* **سِبْطُ ابنِ العَجَمِيِّ (٧٥٣-٨٤١هـ)**[٢]

إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ خليلٍ، أبوإسحاقَ برهانُ الدين الحلبيُّ، عالمٌ بالحديث ورجاله من كبار الشافعية، رحل إلى دمشقَ وفلسطينَ ومصرَ وأخذ عن علمائها، ذَكر أن مشايخَه في الحديث نحوُ المائتين، وفي العلوم غير الحديث نحوُ الثلاثين، ومن روى عنه شيئا من الشعر بِضْعٌ وثلاثون، من كتبه "التَّلْقِيح لفَهْم قارىء الصحيح" و "المُقْتَفَى في ضَبْطِ ألفاظ الشِّفا" و "نُور النِّبْراس على سيرة ابنِ سيِّد الناس" و "نهايةُ السُّول في رُواة الستة الأُصول" وغيرُها.

ذكر ابنُ خطيب الناصرية[٣] أنه أخذ النحو عن أبي عبدالله بن جابر الأندلسي ورفيقه أبي جعفر وغيرهما.

* **محمدُ بنُ عَشائِرَ (٧٦٠-٨٥٠هـ)**[٤]

محمدُ بنُ عبدالله بنِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هاشمِ بنِ عبدالواحد بنِ أبي حامدِ بنِ عَشائِرَ، الحلبيُّ الشافعيُّ.

حفظ القرآن واشتغل يسيرا ولم يَتَمَيَّزْ، لكنه كتب الخطَّ الحسنَ وسمع على الظَّهيرِ محمدِ بنِ عبدالكريم بنِ العَجَمِيِّ، وعلى الكمالِ بنِ حبيبٍ، وعمرَ بنِ إبراهيمَ بنِ العَجَمِيِّ، والشهابِ بنِ المُرَحِّلِ،

---

(١) أخباره في الضوء اللامع: ٩٣/٣ ، وإعلام النبلاء: ١٩٧/٥.

(٢) أخباره في المنهل الصافي: ١٤٧/١-١٥٣ ، والضوءاللامع: ١٣٨/١-١٤٥ ، وطبقات الحفاظ: ٥٤٥-٥٤٦ ، وإعلام النبلاء: ١٩٩/٥-٢٠٧.

(٣) الدرالمنتخب: ١٢٨/١ أ ، ب .

(٤) أخباره في الضوء اللامع: ٨١/٨ ، وإعلام النبلاء: ٢٣٣/٥.

والشَّـرَفِ أبي بكرٍ الحَـرّانيِّ، وناصـرِالدين بنِ الطَّبّـاخِ، والأستـاذِ أبي جعفـرٍ الـرعينيِّ، وابنِ صـدقةَ، وآخرين، وأجازَ لـه كثيرون، وكـان مـن بيت رياسةٍ وحِشْمَةٍ وكرم ومُروءة تامة مُنْجَمِعًا عن الناس لقلّة علمه.

*** ابنُ العَجَمِيِّ (٧٧٥- ٨٥٧هـ)**[١]

محمـدُ بنُ أحمدَ بنِ عمرَ، أبوجعفـرٍ شهابُ الدين القـرشيُّ الأمويُّ الحلبيُّ الشافعيُّ، المعروفُ بابن العَجَمِيِّ.

نشـأ بحلـبَ فسمـع بها على الشهـاب بنِ المُـرَحِّلِ، وأبي بكـرٍالحرّانيِّ، وأبي جعفـرٍ الأندلسيِّ، وآخرين، كما سمع بدمشقَ والقاهرةِ، وأجاز لـه خلقٌ، وليَ قضـاء حلبَ وعزل نفسَه بعد أربعـة أشهر لكون نائبهـا طلـب منه القَرْضَ من الأوقاف أو من مال الأيتام. سمع منه الحديثَ ابنُ فهدٍ والسخاويُّ، وكان من رؤسـاء بلـده لطيـفَ المحاضـرة، درَّس في الـزجاجيةِ والشَّـرَفِيَّةِ والظـاهِرِيَّةِ والشَّمْسِيَّـةِ، لـه "استيفـاءُ المنقـول فيمـا يَصِحُّ أن يُدعـى به مـن المجهـول".

وقد أجاز الرعينيُّ لمن أدرك حياتَه، فقال[٢]:

أَذِنْتُ أن يَرْوُوا جميـعَ مـابِهِ ... حدّثني كـلُّ إمـامٍ سـالِكِ
يقـولُ ذا مُتَّبِعًـا لِشَـرْطِهِ ... أحمـدُ بْنُ يوسـفَ بنِ مـالِكِ

وممَّنْ أجازَ له:

*** أبوحامِدِ بنُ ظَهِيرَةَ (٧٥١-٨١٧هـ)**[٣]

جمـالُ الدين محمدُ بنُ عبدالله بنِ ظَهِيرَةَ بنِ أحمـدَ بنِ عَطِيَّةَ بنِ ظَهِيرَةَ، القـرشيُّ المخزوميُّ المَكِّيُّ الشـافعيُّ، قاضي قضاةِ مكةَ وخطيبُهـا ومُفْتيها، رحل إلى مصرَ ودمشقَ وحلبَ وحماةَ وبيتِ المَقْدِس، وأجاز لـه جماعةٌ كثيرون من شيوخ البلاد التي سمع بها.

لازم العِـراقيَّ في الحـديث، والبُلْقِينيَّ في الفقـه، وأخذ أيضـا عـن البهـاء السُّبْكِيِّ، والشهابِ الأَذْرَعِيِّ في آخَرين.

ذكر السيوطيُّ[٤] في ترجمة الرعينيِّ أنه أجازَ لابنِ ظَهِيرَةَ.

---

(١) أخبـاره في الضـوء اللامـع: ٣٠/٧ ، وإعلام النبلاء: ٢٥٢/٥-٢٥٣ ، والأعلام: ٣٣٢/٥-٣٣٣.

(٢) طرازالحلة: ٦٣٨ وينظربغيةالوعاة: ٣٥/١ .

(٣) أخبـاره في العقـدالثمين: ٥٣/٢-٥٩ ، والـدليل الشـافي: ٦٤٥/٢ ، وطبقـات الحفـاظ: ٥٤٢-٥٤٣ ، والضوء اللامع: ٩٢/٨-٩٥.

(٤) بغيةالوعاة: ٤٠٣/١ .

المبحث التاسع

آثارُه

كان الرعينيُّ -رحمه الله- من العلماء الذين جَمَعُوا بينَ الاعتناءِ بالتَّدْرِيس والتَّصْنِيف، ولم يشغلْه أولُّهما عن الآخِر، فقد كان مع حِرْصِه على إفادَةِ الطلبةِ "كثيرَ التَّواليفِ في العربية وغيرِها"(١)، وقد أثنى القدماءُ على مؤلفاته ووصفوها بالجودة والإفادة، قال ابنُ خطيبِ الناصِرِيَّةِ(٢): "له مؤلفاتٌ مَلِيحةٌ مفيدةٌ في النحو والبديع والعَروض والتصريف"، وقال ابنُ فَرْحُونَ(٣) في سياق حديثه عن الرعينيِّ وابنِ جابرٍ: "ولهما معا تصانيفُ كثيرةٌ وأوضاعٌ مفيدةٌ لو رُمْنا ذكرَها ووَصْفَ محاسِنِها لخرجنا عن المقصود".

وفيما يأتي بيانٌ بمصنفات الرعينيِّ التي ذكرها القدماءُ، ونُبْذَةٌ عن مادَّةِ كلِّ مُصَنَّفٍ ومنهجِه:

*** رَدُّ الشَّوارِدِ إلى حُكْمِ القَواعِد**

هذا الكتابُ من مصنفات الرعينيِّ التي لم أقفْ عليها حتى الآن، ويبدو أنه من أوائلِ الكُتُبِ التي صنَّفها أبوجعفرٍ؛ فهو يُحِيلُ عليه في رَفْعِ الحِجاب عن تَنْبِيه الكُتّاب، وفي اقتطاف الأَزاهِر، وفي شرح الألفية(٤). فيسميه في الأول "رَدَّ الشَّوارِد إلى القَواعِد" وفي الآخَرَيْنِ "رَدّ الشَّوارِد إلى حُكْمِ القواعِد".

ويتَّضِحُ من هذه الإحالاتِ أن الكتابَ يَهْدفُ إلى تَتَبُّعِ وحَصْرِ الأَبْنِيَةِ والتَّراكِيبِ التي شَذَّتْ عن القواعد الصرفية والنحوية، مع محاولة بيانِ سببِ هذا الشُّذُوذِ وتَأْوِيلِه.

---

(١) الدرر الكامنة: ٣٦١/١-٣٦٢ ، وبغية الوعاة: ٤٠٣/١ .

(٢) الدر المنتخب: ١٢٨/١ ب .

(٣) فيما نقله السخاوي في التحفة اللطيفة: ٤٨٢/٣ .

(٤) رفع الحجاب: ٢٢٨ أ ، ٢٤٣ ب ، واقتطاف الأزاهر: ٥٠ ، وشرح الألفية: ٤٨١/٢.

قال الرعينيُّ في شرح الألفية(١): "اعلَمْ أن قواعدَ النحويين أكثرُها لايَسْلَمُ من النَّقْض، فهي غيرُ مُطَّرِدَةٍ، وأنا أذكرُ لك شيئا من ذلك تَطَّلِعُ منه على كَيْفِيَّةِ ذلك، فمنه أنهم قالوا: إن المضارعَ المعتلَّ اللامِ يُجْزَمُ بحذف حرفِ العلة، نحو: لم يَرْمِ، وانتقض ذلك بقول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

وقالوا: الاسمُ الذي فيه تاءُ التأنيثِ إذا ثُنِّيَ لاتُحْذَفُ منه التاءُ، وانتقض ذلك بقولهم: خُصْيانِ، وأَلْيانِ، في تثنية "خُصْيَةٍ" و "أَلْيَةٍ".....

وقالوا إذا اجتمعت الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياء، نحوُ "مَيِّتٍ" وانتقض ذلك بقولهم: ضَيْوَنٌ، وحَيْوَةُ.

وقالوا: تُقلب الواوُ ياءً في "فُعْلَى" إذا كان اسما، نحوُ "الدُّنْيا" و "العُلْيا"، وانتقض ذلك بـ"القُصْوَى" و "الحُزْوَى".....ومن أرادَ التَّشَفِّيَ من هذا الأسلوبِ فعليه بكتابنا المُسَمَّى بـ"رَدِّ الشَّوارِدِ إلى حُكْمِ القواعِد".

وقال في رَفْعِ الحِجاب(٢): "ولا يُجْمَعُ بين (مِنْ) والألفِ واللامِ في (أَفْعَلَ) فلاتقولُ: زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو، فأمّا قولُه:

ولَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهم حَصًى وإنّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

فمُؤَوَّلٌ: منهم من قال: إن الألفَ واللامَ في (الأَكْثَرِ) زائدةٌ، والتقديرُ: بأَكْثَرَ، ومنهم من قال: (منهم) لايتعلقُ بـ(الأَكْثَرِ)، وإنما يتعلقُ بـ(ليسَ)، وهو أحدُ قولَيْ أبي عليٍّ الفارِسِيِّ، وقد مَدَدْنا الباعَ في هذه المسألةِ في كتابنا المُسَمَّى بـ(رَدِّ الشَّوارِدِ إلى القَواعِد)".

---

(١) شرح الألفية: ٢/٤٧٠-٤٨١ .

(٢) رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب: ٢٢٨ أ .

٤١

* رَفْعُ الحِجابِ عن تَنْبِيهِ الكُتّابِ

دكره إسماعيلُ باشا البغداديُّ(١)، وهو شرحٌ على قصيدة صاحبِه ابنِ جابرٍ الهواريِّ في الظاءات، يقولُ الرعينيُّ في مقدمة كتابه(٢): "ولمّا دخلنا إلى إِلْبِيرةِ الشرقِ(٣)حرسَها الله تعالى، رَغِبَ منا مَنْ ظَهَرَتْ في العلمِ مَحَبَّتُه، وكَثُرَتْ في الإفادةِ رَغْبَتُه، أن يُجْمَعَ له ممّا يُكْتَبُ بالظاء أبياتٌ يَسْهُلُ حِفْظُها، ويُسْبَكُ في قالَبِ التعريفِ لَفْظُها، فتعاونتُ أنا وصاحبُنا الشيخُ الإمامُ العلامةُ الأديبُ الأوحدُ شمسُ الدين أبو عبدِالله محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ جابرٍ الهوارِيُّ الأندلسيُّ المَرِيُّ المالكيُّ في إجابته تَعاوُنَ اليَدَيْن، ورأينا امتثالَ أمرِه آكَدَ من أداء الدَّيْن، فتَكَفَّلَ صاحبُنا أبوعبدالله باسْتِطْلاعِ صُبْحِها في نَظْمِها، وتَكَفَّلْتُ بإيضاحِ شَرْحِها وفَضِّ خَتْمِها، ليفوزَ كلٌّ من إجابته بنصيب، ويَرْمِيَ إلى ذلك الغَرَضِ بسَهْمٍ مُصِيبٍ".

وقصيدةُ ابنِ جابرٍ قصيدةٌ ميميةٌ وَعْظِيَّةٌ ضمَّنَها كثيرا من النصائحِ والحِكَمِ، فقال في مُفْتَتَحِها:

حَمْدُ الإلهِ أَجَلُّ ما يُتَكَلَّمْ ... بَدْءًا بِهِ فلهُ الثَّناءُ الأَدْوَمُ

وعلى النَّبِيِّ الهاشِمِيِّ وآلِهِ ... أَزْكَى صلاةٍ عَرْفُها مُتَنَسَّمُ

وعلى صَحابَتِه مَصابِيحِ الهُدَى ... ماأَعْقَبَ الإِصْباحَ ليلٌ مُظْلِمُ

وأَقُولُ فيما بعدَ ذلك إنَّهُ ... لِلظَّاءِ بالضَّادِ التِباسٌ يُعْلَمُ

فرأيتُ حَصْرَالظاءِآكَدَواجِبٍ ... لِيَبِينَ أَنَّ الغَيْرَ ضادٌ تُرْسَمُ

فسَبَكْتُها في حكمةٍ أَدَبِيَّةٍ ... لِيَهُونَ مَقْصِدُها لِمَنْ يَتَعَلَّمُ

والآنَ أبدؤُها وأَسْأَلُ رَبَّنا ... إِتْمامَها فبِعَوْنِهِ سَتُتَمَّمُ

فاعْلَمْ وعَلِّمْ فهو أَشْرَفُ حُظْوَةٍ ... والمَرْءُ يَشْرُفُ قَدْرَ ماهو يَعْلَمُ

كَتْمُ العُلُومِ عنَ أَهْلِها ظُلْمٌ لَها ... والجَهْلُ للإنسانِ لَيْلٌ مُظْلِمُ

---

(١) هدية العارفين: ١/١١٤ .

(٢) مجموع يحتوي على الكتاب: ٢٠٢ ب .

(٣) كذا في النسخة، وهي "بيرة الشرق".

ذِيبٌ بأَظْلَـــمَ في الظَّلِيمِ مُمَـــرَّغٌ أَهْـدَى وأَرْشَـدُ مِـن جَهُـولٍ يَنْعَـمُ
وقُلامَـةُ الأَظْـفارِ أَحْظَـى مِـن أَخِي جَهْـلٍ وأَنْظَـفُ عنـدَ مَـنْ يَتَـوَسَّمُ
دَعْ كُـلَّ ظَمْـــياءِ الشِّفـاهِ كـأَنَّما في ظَلْمِهـا عَـــسَلٌ إذا هـي تُلْثَمُ
واظْعَـنْ لِعِلْـــمٍ تَسْتَفِيـدُ بِنَيْلِـهِ كَـرَمًا وحَظًّـا في النُّفُـوسِ وتَعْظُـمُ
واحْفَـظْ أخاكَ وظُـنَّ خيرًا واتَّعِـظْ بســواكَ واثْنِ اللَّحْـظَ عمّـا يَحْـرُمُ
واصْفَـحْ عن الفَـظِّ الغَلِيظِ إذا جَنـا فـأخو المَكـارِمِ مَـنْ يُغـاظُ فيَكْظِـمُ

وطـريقةُ الـرعينيِّ في شـرح هذه القصيدةِ أن يأتيَ بالبيـت مـن أبيات ابنِ جابرٍ ثم يُعْقِبُهُ بشرحه مُبْتَدِئاً بذكر لُغةِ البيتِ وغريبِه، مُبَيِّنًا في الأبيات الأولى مـن القصيـدة مو ضعَ الشاهد في البيـت، وهـو اللفظةُ أو الألفـاظُ التي قَصَـدَ الناظِمُ إلى أنها تُكتَبُ بالظاء، حتى إدا اتَّضَحَ المُرادُ للقارىء مَضَى أبوجعفرٍ في شرح مفرداتِ الأبياتِ دونَ الإشارةِ إلى اللفظةِ المقصودةِ، مُثَنِّيًـا بإعراب البيتِ وتوجِيهِه، مُخْتَتِمًا بذكر المعنى الإجماليِّ للبيت ما دعت إليـه الحاجةُ، مُتَطَرِّقًا من خلال ذلك إلى بيان كثيرٍ من المسائل الخلافيةِ في اللغـة والنحو، وذِكْرِ بعضِ المسائلِ الفقهيةِ والأُصوليَّةِ والحديثيَّةِ، وقد يُعَنْوِنُ لبعض استطراداته بـ"مَسْأَلة".

يقولُ الرعينيُّ[1] في شرح قولِ ابن جابرٍ:

دَعْ كُلَّ جِنْعاظٍ وصاحِبَ ظِنَّةٍ فمَظِنَّةُ الإسعادِ إلْفٌ يَكْرُمُ

"اللغة: الجِنْعاظُ والجِنْعاظَةُ: العَسِر الأخلاقِ. وقولُه: "ظِنَّـةٍ" الظِّنَّةُ: التُّهْمَةُ، والجمعُ: الظِّنَنُ، يقالُ منه: أَظَنَّهُ وأَظَنَّهُ، بالظاء والطاء: إذا اتَّهَمَـهُ، وفي حديث ابنِ سِيرينَ: "لم يكُـنْ عَلِيٌّ يُظَـنُّ في قَتْـلِ عثمـانَ"، وهـو "يُفْتَعَـلُ" مـن الظَّنِّ، فأُدغم، قال الشاعرُ:

---

(١) رفع الحجاب: ٢٢٤ ب - ٢٢٥ أ .

ولا كُلُّ مَنْ يَظَّنُّني أنا مُعْتِبٌ ولاكلُّ ما يُروَى عليَّ أقولُ

والتَّظَنِّي: إعمالُ الظَّنِّ، وأصلُه التَّظَنُّنُ، فأبدلوا من إحدى النوناتِ ياءً.

وقولُه: "فمَظِنَّةُ"، المَظِنَّةُ: الموضعُ الذي يُظَنُّ كونُ الشيءِ فيه، والجمعُ: المَظانُّ، ويقالُ: مَوْضِعُ كذا مَظِنَّةٌ من فلانٍ: مَعْلَمٌ منه. قال النابغةُ:

فإن يكُ عامرٌ قد قال قولا فإن مَظِنَّةَ الجَهْلِ الشَّبابُ

ويُروى: السِّباب، ويروى: مَطِيَّة.

وقولُه: "إِلْفٌ" الإِلْفُ: الأَلِيفُ، يقال: حَنَّت الإِلْفُ إلى الإِلْف، وجمعُ الأليفِ: الأَلائِفُ، مثلُ تَبِيعٍ وتَبائِعَ، وأَفِيلٍ وأَفائِلَ، ويقالُ: أَلِفَ المكانَ، بالكسر، يَأْلَفُه، وباقي البيت قد تقدم.

الإعراب: "دَعْ كُلَّ جِنْعاظٍ" : فعلُ أمرٍ ومفعولٌ به ومضافٌ إليه.

و "صاحبَ ظِنَّةٍ" : معطوفٌ على "كلَّ" ومضافٌ إليه.

"فمَظِنَّةُ": مبتدأ.

"الإسعادِ": مضافٌ إليه.

"إِلْفٌ": خبر.

"يَكْرُمُ": فعلٌ مضارع، وفاعلُه مستترٌ يعودُ على "الإِلْفِ"، والجملةُ في موضع الصفة للإِلْف.

المعنى: اترُكْ كلَّ شخص سيِّءِ الأخلاقِ، وكثيرِ الشِّقاق، وكذلك اجتنبْ أهلَ الرِّيَبِ والتُّهْمَة، واتخذْ إِلْفًا، أي: صاحبا، يُظَنُّ فيه خيرا، ولايكونُ قَرينَ سَوْءٍ؛ فكلُّ قرينٍ بالمُقارَن مُقتَدِي".

وقد انتهى الدكتورُ عابد ياشار كوجاك من مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى من تحقيق هذا الكتابِ، وهو بصَدَدِ طباعته وإذاعتِه على القُرّاء.

*** تُحْفَةُ الأَقْرانِ فيما قُرِئَ بالتَّثْلِيثِ من حُروف القرآن**

ذكره في كتب الرعينيِّ كلٌّ من حاجي خليفةَ، وإسماعيلَ باشا البغداديِّ، وعمر رِضا كحّالةَ(١)، ونقل عنه السيوطيُّ في الإتقان في علوم القرآن(٢)، وقد فَرَغَ الرعينيُّ من تأليفه "صَبيحةَ يومِ الاثنين، رابع جُمادَى الأولى سنةَ خمسٍ وأربعينَ وسبعِمائةٍ، وذلك بشاطىء الفُراتِ بجامع البِيرَةِ المحروسةِ"(٣).

والكتابُ كما هو واضحٌ من عنوانه حَصْرٌ للألفاظ القرآنيةِ التي قُرئت بالحركات الثلاث، يقول الرعينيُّ في مقدمة كتابه(٤): "أمّا بعدُ فإني رأيتُ من القراءات ما جاء مُثَلَّثَ اللفظِ، وهو من القسم الشاردِ عن الحفظ، فأردتُ أن أجمعَه مُتَتَبِّعًا لجواهِرِه، ومُقْتَطِفًا لأزاهِرِه، ومُبَيِّنًا لإعرابه، ورافِعا لإغْرابِه، مع نُكَتٍ أُبْدِيها، وتُحَفٍ أُهْدِيها".

وقد عَرَضَ المؤلفُ(٥)في كتابه ثمانيًا وثمانينَ لفظةً مُثَلَّثَةً سَواءٌ أكان التثليثُ في بِنْيَةِ الكلمةِ أو في حركة إعرابِها لتَغَيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليها.

وقد رَتَّبَ الرعينيُّ هذه الألفاظَ المثلثةَ على حروف المعجمِ مُراعيا الحرفَ الذي وردَ فيه التغييرُ بصَرْفِ النظرِ عن موقعه في اللفظة، فـ{شُرَكَاءُكُمْ} بتثليثِ الهمزةِ في حرف الهمزة، و{رُبَّ} بتثليث الباءِ في حرف الباء، مع التَّنْبيه على الحروف التي لم تَرِدْ فيها ألفاظٌ مثلثةٌ، أمّا داخلَ كلِّ حرفٍ فإن المصنفَ يرتبُ الآياتِ التي وردت فيها ألفاظٌ مثلثةٌ حَسَبَ ترتيبِها في المُصْحَفِ الشريف.

---

(١) كشف الظنون: ٣٦٢/١ ، وهدية العارفين: ١١٤/١ ، ومعجم المؤلفين: ٢١٣/٢.

(٢) الإتقان: ٢٧٧/٢-٢٨٠ .

(٣) تحفة الأقران: ٢٠١ .

(٤) تحفة الأقران: ٢٥ .

(٥) ينظر حديث عن منهج المؤلف في مقدمة تحقيق كتابه: ١١ .

فهو يذكرُ الآيةَ مُبَيِّنًا اللفظةَ المثلثةَ فيها، ذاكرا مَنْ قرأ بكل وجهٍ من الوجوه الثلاثة، سواءٌ أكانت القراءةُ سَبْعِيَّةً أم عَشْرِيَّةً أم شاذَّةً، مُورِدا ما قيل في كل قراءةٍ من توجيهٍ وتعليلٍ، مُستشهدا بعددٍ لابأسَ به من شواهدِ الكلامِ والشعرِ.

والرعينيُّ يستطردُ في كتابه في كثير من الأحيان إلى بيان مسألةٍ نحوية أو معنى لُغَوِيٍّ أو نُكْتَةٍ بلاغيةٍ أو الإشارةِ إلى قراءاتٍ في اللفظة ليست من قبيل التثليث، وهو يجعلُ هذه الاستطراداتِ تحتَ عنوانِ "تَتْمِيمٌ".

ولتوضيح منهجِ المؤلفِ نُورد المثالَ الآتي:

قال في حرف (الصاد)(١): "ومن ذلك قولُه تعالى في سورة (غافر): {وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ}(٢)، قُرىء بفتح الصاد وضمها وكسرها.

فأمّا قراءةُ الفتحِ فقرأ بها السبعةُ إلا الكوفيين، ووجهُه أنه مبنيٌّ للفاعل، والفاعلُ (فرعونُ)، أي: وصَدَّ فرعونُ عن السبيل، و(صَدَّ) غيرُ مُتَعَدٍّ، ويمكنُ أن يكونَ مُتَعدِّيًا والمفعولُ محذوفٌ، والتقديرُ: وصَدَّ فرعونُ قومَه؛ لأن الصَّدَّ يَتَعَدَّى ولايَتَعَدَّى.

وأمّا قراءةُ الضمِّ فقرأ بها الكوفيون، ووجهُها أنه مبنيٌّ للمفعول، والمُقامُ ضميرٌ عائدٌ على (فرعونَ) الذي كان فاعلا في القراءة الأولى، وكان التقديرُ: صَدَّ اللهُ فرعونَ عن السبيل، فلما بُنِيَ للمفعول حُذف الفاعلُ وأُقيمَ ضميرُ فرعونَ مُقامَ الفاعلِ.

وأمّا قراءةُ الكسرِ فقرأ بها ابنُ وَثّابٍ، ووجهُها ماتقدَّم في قوله تعالى: {وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ}(٣)من إتباع حركةِ الصادِ لحركةِ الدالِ المُقَدَّرَةِ.

تَتْمِيمٌ:

وقرأ ايضا هنا ابنُ أبي إسحاقَ، وعبدُالرحمن بنُ أبي بَكْرَةَ: {وَصَدٌّ} بفتح الصادِ ورفع الدال والتنوينِ، ووجهُها أن يكونَ معطوفا على {سُوءُ عَمَلِهِ}، واللهُ أعلم".

وقد طُبع كتابُ "تُحْفَةِ الأَقْران" في دار المَنارة بجدة سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م بتحقيق الدكتورِ علي حسين البوّاب.

---

(١) تحفة الأقران: ١٢٥-١٢٦ .

(٢) سورة غافر: من الآية: ٣٧ .

(٣) سورة الرعد : من الآية: ٣٣ .

* اقتطافُ الأزاهِر والتقاطُ الجَواهِر

عـدّه في كتبه إسماعيلُ باشا البغـداديُّ(١)، وذَكَـرَ أنه في الأدب، وتابعـه كحّالةُ(٢)، والحقُّ أنه في اللغة والتصـريف(٣)، ولعـلَّ إيحاءَ عنوان الكتـابِ هو الذي أوقعهما في هذا الوَهْم، كما ذكر المؤلفُ كتابَه هذا وأحال عليه في طِرازالحُلة(٤).

وقد أَلَّفَ الرعينيُّ هذا الكتابَ للملك الصالـحِ بنِ الملكِ المنصورِ(٥)، كما نَصَّ على ذلك في مقدمة الكتاب، وهذا يَدُلُّ على أنه أَلَّفَهُ قبلَ سنةِ ستٍّ وستينَ وسبعِمائة، وهي سنةُ وفاةِ الملك الصالح.

افتتـح الـرعينيُّ كتـابَه بخُطْبَـةٍ بليغـةٍ ذكر فيها رحلاتِه وتَنَقُّلاتِه في الأقطـار الإسلاميـه المختلفـة بَدْءًا مـن موطنه غَرْناطةَ، وانتهاءً بمُهـاجَرِه في الشـام، وأن لاغَـرَضَ له من ذلك إلا الاستفـادةُ من الشيوخ، وإفادةُ الطَّلَبـة، ثم ذكر عَزْمَهُ على زيارةِ ديارِ بَكْـرٍ لِما يَتَّصِـفُ به مَلِكُها من صفات الشهـامة والكرم "فكم رَدَّ مـن غريب إلى أوطانه، وأعـان على الزمان بعُمُـومِ إحسـانه"(٦)، وامتـــدحه وآباءَه بقصيدةٍ طويلةٍ يقولُ في بعضها(٧):

---

(١) إيضاح المكنون: ١١١/١ ، وهدية العارفين: ١١٤/١ .

(٢) معجم المؤلفين: ٢١٣/٢ .

(٣) ينظرمقدمة تحقيق تحفة الأقران: ١٠ .

(٤) طرازالحلة: ١١٦ .

(٥) هـو الملك الصالح صالح بن الملك المنصور غازي بن المظفـر قرا أرسلان بن السعيد غـازي بن أرتق أرسلان "كـان من أجلّ ملـوك مـاردين من بني أرتق حزمـا وعـزما ورأيا وسؤددا وكـرما ودهـاء وشجاعة وإقداما، وكـان يحب الفقهاء والفضلاء وأهـل الخير، ويجـالسهم، وكان له فضل وفهم جيد وذوق للشعر، ... دام في سلطنة ماردين أربعة وخمسين سنـة إلى أن توفي بها سنة سـت وستين وسبعمائة". أخباره في تذكـرةالنبيه: ٢٨١/٣-٢٨٢ ، والـدررالكامنة: ٣٠١/٢ ، والمنهل الصافي: ٣٢٩/٦-٣٣٠.

(٦) اقتطاف الأزاهر: ٣٩ .

(٧) اقتطاف الأزاهر: ٤١ .

فهُـمُ المُـلوكُ بَنُـو المُلُـو ... كِ فعِنْـدَهُمْ تُغْنِي الـوَسائِلْ
وعلى وُجُوهِهِـمُ مِـنَ الـ ... ـبُشْرَى لِمَـنْ وافَى دَلائِلْ
أَخْلاقُـهُمْ مِـثْلُ الـرِّيا ... ضِ إذا تَبَسَّـمَتِ الخَمائِلْ
كالسِّـلْكِ فِـيهِمْ دَرُّهُ ... رَمَـتْ؟ به الغِـيدُ العَقـائِلْ
سِـلْكٌ بـ(أَرْتَقَ) بَدْؤُهُ ... وإلى (السَّعِيدِ)النَّظْمُ واصِلْ
وإلى (المُظَفَّـرِ) بعـدَهُ ... والنَّظْمُ لـ(المَنْصُورِ) حاصِـلْ
وكَمـالُهُ بـ(الصَّـالِحِ) الـ ... ـأعلى فهـذا السِّلْـكُ كامِـلْ

ثم قال مُبَيِّنًا مو ضوعَ كتابِه: "وحينَ رأيتُه -يعني الملكَ الصالحَ- قد عُنِيَ بتحسين الأفعالِ أَلَّفْتُ له كتابا في تصاريف الأفعال، وحيثُ أَلْفَيْتُ أفعالَه تَتَصَرَّفُ في فتح الآمالِ التي تُقِرُّ العين، اقتصرتُ من الأفعال على (فَعَلَ) الذي هو مفتوحُ العين"(١).

بعد هذه الخُطْبَةِ قدَّم الرعينيُّ لموضوعِه بمقدمة ذكر فيها أقسامَ "فَعَلَ" المفتوحَ العينِ والأوزانَ التي يجيءُ عليها مضارعُ كلِّ قسمٍ:

فالقسمُ الأولُ: هو الصحيحُ، ويجيءُ مضارعُه على "يَفْعُـلُ" نحو: خَرَجَ يَخْـرُجُ، بضم العين، و"يَفْعِلُ" بكسرها نحو: ضَرَبَ يَضْـرِبُ، وقد يجيءُ ذلك في الفعل الواحد، نحو: عَرَشَ يَعْـرُشُ ويَعْرِشُ، قال: "وهـذا كثيرٌ جدا، وبسببه وضعتُ هذا الكتابَ"(٢).

والقسمُ الثاني: معتلُّ الفاءِ، ويأتي المضارعُ منه على "يَفْعِـلُ" بكسر العين، نحو: وَعَدَ يَعِدُ. فإن كانت العينُ أو اللامُ حرفا من حروف الحلق فُتحت العينُ في المضارع، نحو: وَهَبَ يَهَبُ.

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٤٢ .

(٢) نفسه: ٤٧ .

والقسمُ الثالثُ: معتلُّ العينِ أو اللامِ، فإن كان الاعتلالُ بالواو جاء المضارعُ على "يَفْعُلُ" بالضم، نحو: قام يَقُومُ، وغَزا يَغْزُو، وإن كان بالياء جاء على "يَفْعِلُ" بالكسر، نحو: باع يَبِيعُ، ورَمَى يَرْمِي، فإن كانت العينُ حرفَ حلق جاء المضارعُ على "يَفْعَلُ" بالفتح، نحو: سَعَى يَسْعَى.

والقسمُ الرابعُ: المُضاعَفُ، فإن كان مُتَعَدِّيًا جاء مضارعُه على "يَفْعُلُ" بالضم، نحو: رَدَّ يَرُدُّ، وإن كان غيرَ مُتَعَدٍّ جاء مضارعُه بالكسر، نحو: فَرَّ يَفِرُّ.

ثم جاءَ بتكملةٍ ذكر فيها مصدرَ "فَعَلَ" المفتوحِ العينِ، وصيغةَ المَرَّةِ والهَيْئَةِ، واسْمَي الزمانِ والمكانِ. ونَبَّهَ في آخر هذه المقدمةِ على أقسامِ هذا الفعلِ، وهي الصحيحُ والمعتلُّ والمضاعَفُ.

ثم شَرَعَ المصنفُ بما قصده وأتى بما اشترطه في الخُطْبَةِ بقوله: "فصَنَّفْتُ هذا الكتابَ جمعتُ فيه ما جاء من (فَعَلَ) بفتح العين، والمضارعُ منه بالضم والكسرِ مع اختلافِ المعنى واتفاقِه، وبَوَّبْتُه على حروف المعجم، فجاء كالسِّلْكِ المُحْكَم، وأبدأُ كلَّ بابٍ بما هو مُتَّفِقُ المعنى؛ ليكونَ أَسْهَلَ للناظر وأَهْنا"(١).

قَسَّمَ المؤلفُ مادةَ كتابِه إلى ستةٍ وعشرينَ بابا هي عددُ الحروفِ الهجائيةِ عدا الظاءِ والياءِ اللذَيْن لم يُورد فيهما شيئا، مُدْرِجًا تحتَ كلِّ بابٍ الأفعالَ التي فاؤُها من جنسه، فالأفعالُ التي فاؤُها همزةٌ أُدْرِجَتْ تحتَ بابِ الهمزة، والأفعالُ التي فاؤُها باءٌ دخلت تحت بابِ الباء، وقسَّم كلَّ بابٍ من هذه الأبوابِ إلى فصولٍ هي:

فصلُ الصحيحِ المُتفِقِ المعنى.

فصلُ الصحيحِ المختلِفِ المعنى.

فصلُ الأجوفِ المتفِقِ المعنى.

فصلُ الأجوفِ المختلِفِ المعنى.

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٤٣ .

فصلُ المُضاعَفِ المتفِقِ المعنى.

فصلُ المُضاعَفِ المختلِفِ المعنى.

فصلُ المعتلِّ المتفِقِ المعنى.

فصلُ المعتلِّ المختلِفِ المعنى.

ويعني بالمعتل هنا معتلَّ الآخِر.

ولم تَرِدْ هذه الفصولُ كاملةً إلا في بابَيْنِ من أبواب الكتابِ هما بابُ العينِ وبابُ الغينِ، وأمّا الأبوابُ الأخرى فاتَّفَقَتْ جميعُها بوجود فصلِ الصحيحِ المتفق، واختلفت في وجود غيرِه من الفصول فيها، فبابُ الواوِ ليس فيه من الفصول إلا فصلُ الصحيحِ المتفق، وكلٌّ من باب الهمزةِ والتاءِ والذالِ فيه فصلان، وهكذا...

وقد رُتِّبت الأفعالُ داخلَ كلِّ فصلٍ بمُراعاة الحرفِ الثاني مع الثالث، فـ"أَجَرَ" في فصل الصحيح المتفق المعنى من باب الهمزة، بعد "أَثَمَ" وقبلَ "أَجَنَ".

وعقد الرعينيُّ في آخر الكتابِ فصلينِ جعل أحدَهما لِما جاء المضارعُ منه مُثَلَّثًا، بالضم والفتح والكسر، وجعل الآخَرَ لِما يَتَعَدَّى من الأفعال بنفسه ومالا يَتَعَدَّى.

ونُورد هنا مثالا من الكتاب(١) يَتَّضِحُ به منهجُ المصنفِ:

"بابُ الثاء

فصلُ الصحيحِ المتفقِ

* ثَلَثْتُ شَرابي أَثْلُهُ وأَثْلِهُ ثَلا.

فصلُ الصحيحِ المختلِفِ المعنى

* ثَلَثْتُ القومَ أَثْلُثُهُم، بالضم: إذا أخذتَ ثُلُثَ أموالهم، وأَثْلِثُهُم، بالكسر: إذا كنتَ ثالثَهم، أو كمَّلْتَهم ثلاثةً بنفسك. قال الشاعر:

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٩٧-٩٩ .

فإن تَثْلِثُوا نَرْبَعْ، وإن يكُ خامسٌ يكن سادسٌ حتى يُبِيرَكُمُ القَتْلُ

* ثَمَلَ الرجلُ يَثْمُلُ، بالضم: إذا أَطْعَمَ غيرَه. وثَمَلَ يَثْمِلُ، بالكسر: إذا أكل هو ثُمْلا.

* ثَمَنْتُ القومَ أَثْمُنُهُم، بالضم: إذا أخذتَ ثُمُنَ أموالِهم. وأَثْمِنُهُم، بالكسر: إذا كنتَ ثامِنَهُم.

فصلُ المُضاعَفِ المُتَّفِقِ

* ثَرَّت الناقةُ تَثُرُّ وتَثِرُّ: إذا كَثُرَ لبنُها، وناقةٌ ثَرُورٌ، أي غزيرةُاللَّبن، ومنه قولُه صلى الله عليه وسلم، في صفة الكثير الكلام: "الثَّرْثارُونَ المُتَفَيْهِقُونَ" أي الذين يُكْثِرون الكلامَ بغير فائدة.

فصلٌ في المعتلِّ المتفقِ

* ثَأَى السِّقاءَ يَثْأُوهُ ويَثْئِيهِ: إذا مَدَّهُ لِيَتَّسِعَ.

* ثَفاهُ يَثْفُوهُ ويَثْفِيهِ: إذا تَبِعَهُ".

وقد حقّق الأستاذُ عبدُالله حامد النَّمَرِيُّ كتابَ "اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر" ونال به درجةَ الماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى - الفرع اللغوي، سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨٢ م .

* طِرازُ الحُلَّة وشِفاءُ الغُلَّة

وهـذا الكتابُ من أكثر كتبِ الرعينيِّ دوَرانًا عند مُتَرْجِميه فقد ذكره كلٌّ مـن ابنِ خطيـب النـاصرية، وابنِ حَجَـرٍ، وأبي ذر، والسخـاويِّ، والسيـوطيِّ، وطـاشِ كبري زادة، وابنِ القاضي، والمَقَّرِيِّ، وحاجي خليفـة، وإسماعيلَ باشا البغـداديِّ، والـزركليِّ، وكحّـالةَ(١)، كمـا نقـل عنـه البغـداديُّ في مقـدمة الخزانة(٢). والكتـابُ شرحٌ لبَدِيعِيَّةِ رفيقِه ابنِ جابرٍ المُسَمّاةِ "بَدِيعِيَّـةَ العُمْيانِ"، وممّا ينبغي التنبيهُ إليه هنا أن الزِّرِكْليَّ وكَحّالَةَ قد وَهَمـا فعَدّا شرحَ البديعيةِ وطرازَ الحُلةِ كتابَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

"والبديعيةُ قصيدةٌ طويلةٌ في مدح النبي محمدٍ -صلى الله عليه وسلم- على بحـر البسيـط، وروِيِّ الميمِ المكسـورةِ، يَتَضَمَّـنُ كلَّ بيـتٍ مـن أبيـاتها نوعا من أنواع البديعِ يكونُ هذا البيتُ شاهدا عليه، وربما وُرِّيَ باسـمِ النوعِ البديعيِّ في البيت نفسِه في بعض القصائدِ"(٣).

وقـد بلغـت أبياتُ بديعيـةِ ابنِ جابرٍ مائةً وسبعةً وسبعينَ بيتـا جَمَـعَ فيها ثلاثةً وأربعينَ نوعًا من أنواع البديع اللفظيةِ والمعنويةِ(٤).

يقولُ ابنُ جابرٍ في مُفْتَتَحِ بديعيتِه:

بطَيْبَـةَ انزِلْ ويَمِّـمْ سَـــيِّدَ الأُمَـمِ ... وانْشُـرْ لـه المَـدْحَ وانْثُرْ أَطْيَـبَ الكَلِمِ
وابْذُلْ دُمُـوعَـكَ واعْذِلْ كـلَّ مُصْطَبِرٍ ... والحَـقْ بِمَـنْ سارَ والحَـظْ ما على العَلَمِ
سَـــــنا نَبِيٍّ أَبِيٍّ أنْ يُضَيِّعَنـــا ... سَلِيـــلِ مَجْـدٍ، سَلِيمِ العِـرْضِ، مُحْتَرَمِ

---

(١) الـدرالمنتخب: ١٢٨/١ ب ، والـدررالكامنة: ٣٦٢/١ ، ٤٢٩/٣ ، وإنبـاء الغمر: ٢٤٤/١ ، وكنوزالذهب: ١٧٢ ، والذيل التام: ٣٠٢ ، وبغيةالوعاة: ٣٥/١ ، ٤٠٣ ، ومفتاح السعادة: ١٨١/١ ، ودرةالحجال: ٦٢/١ ، ونفح الطيب: ٦٧٦/٢ ، وكشف الظنون: ٢٣٤/١ ، ٦٨٨ ، وإيضاح المكنون: ٨١/٢ ، وهـدية العارفين: ١١٤/١ ، والأعلام: ٢٧٤/١ ، ومعجم المؤلفين: ٢١٣/٢ ومستـدركه: ١١٤ ، وتاريخ الأدب العربي، لفرّوخ: ٥٢٨/٦.

(٢) خزانة الأدب: ٥/١ .

(٣) البديعيات: ٤٦ .

(٤) مقدمةتحقيق طرازالحلة: ٥٠-٥١ .

جَمِيـلُ خَلْـقٍ على حَقٍّ، جَزِيلُ نَدى هَـدَى، وفـاضَ نَدَى كَفَّيْـهِ كـالدِّيَمِ
كَـفَّ العُـداةَ، وكَـدَّ الحـادِثاتِ كَفَـى فكَـمْ جَرَى مِنْ جَدا كَفَّيْـهِ مِـن نِعَـمِ
وكَـمْ حَبـا، وعلى المُسْتَضْعَفِينَ حَنـا وكَـمْ صَفـا وضَفـا جُودا لِجِبْرِهِـمِ
ما فاهَ في فَضْحِهِ مَنْ فاءَ ليـس سِوَى عَـذْلٍ بِعَـدْلٍ ونُصْحٍ غيرِ مُتَّهَـمِ
حانٍ على كلِّ جانٍ، حابٍ آنْ قَصَدُوا حامٍ شَفَى مِن شَقا جَهْلٍ ومِـن عَـدَمِ
لَيْثُ الشَّرَى إذْ سَرَى مَوْلاهُ صـارَ لَهُ جارًا فَجـازَ، ونَيْلا مـنه لم يَرُمِ

وقـد شـرح ابنُ جابر بديعيتَـه، واسمُ شرحِه "الحُلَّـةُ السِّيرا في مـدح خيرِ الـوَرَى"(١)، وشَـرَحَها كـذلك القاضـي محمـودُ بنُ خليل دامـاد بيـاضي زادة المُـوستارِيُّ الحنفـيُّ (ت ١٠٩٩هـ)(٢)، كمـا انتقى الأديبُ الشـاعـرُ محمـدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدٍ البشتكيُّ (ت ٨٣٠هـ) مُختصرا من شرح الرعينيِّ أسماهُ "مُنْتَقَى شرحِ بديعيةِ ابنِ جابر" منه نسخةٌ في معهد المخطوطات العـربية بالقاهرة، برقم (٥٧)(٣). غيرَ أن شرحَ الرعينيِّ لايبقى هو خيرَ شروحِ هذه البديعيةِ فحَسْبُ، بل إنه في رأي بعـضِ البـاحثين القُـدامـى والمُحْـدَثِينَ(٤)مـن خير شـروحِ البديعيات.

وقـد قدَّم الرعينيُّ لشرحه بمقـدمة ذكر فيها أن هـذا الشرحَ ليس بالطويل المُمِـلِّ، ولا بالقصير المُخِـلِّ "فخيرُ الأمـورِ أوسطُهـا، والغَـرَضُ بيـانُ مـا يفـي بالمَقاصِدِ ويَضْبِطُها"(٥)، وأنه وضعـه على بديعية ابنِ جابر؛ لأن هـذه البديعيةَ "نادِرَةٌ في فنِّها، فريدةٌ في حُسْنِها، يُجْتَنَى ثَمَرُ البلاغةِ مـن غُصْنِها، وتَنْهَلُّ سَواكِبُ الإجادة مـن مُـزْنِها، لم يُنْسَـجْ على مِنْـوالِها، ولاسَمَحَـتْ قَـرِيحَةٌ بمثالِها"(٦).

---

(١) حقق هذا الشرح علي أبو زيد، ونشرته عالم الكتب في بيروت.

(٢) مقدمة تحقيق الحلة السيرا: ١٠ .

(٣) مقدمة تحقيق طرازالحلة: ٦٦ ، ومقدمة تحقيق الحلة السيرا: ١٠.

(٤) مقدمة تحقيق طرازالحلة: ٦٣ ، ومقدمة تحقيق الحلة السيرا: ١٩.

(٥) طراز الحلة: ٧٨ .

(٦) طرازالحلة: ٧٧ .

ثم ذَكَرَ خمسَ مسائلَ جعلها كالمفتاح لشرحه، فعرّف في المسألة الأولى بالبديع لغةً واصطلاحا، وفي الثانية بالفصاحةِ والبلاغةِ والفَرْقِ بينهما، وتكلّم في المسألة الثالثة عن نِسْبَةِ البديعِ من المعاني والبيان، وفي الرابعة عن تقسيم أنواعِ البديعِ بحَسَبِ اللفظِ والمعنى، وذَكَرَ في المسألة الخامسة أن البديعَ أحدُ علومِ الأدبِ الستةِ وهي اللغةُ والتصريفُ والعربيةُ والمعاني والبيانُ والبديعُ.

وبعد هذه المقدمة بدأ الرعينيُّ يذكرُ أنواعَ البديعِ التي احتوت عليها بديعيةُ ابنِ جابرٍ(١)، حيثُ يبدأُ بذكر النوعِ البديعيِّ لغةً واصطلاحًا وتَفْرِيعًا، ويُعْقِبُهُ ببيت الناظمِ شارِحا مفرداتِه، مُعْرِبًا تراكيبَه، مُوَضِّحًا موضعَ الاستشهادِ فيه مع الإشارة إلى ما في البيت من أنواعٍ بلاغيةٍ أخرى، مُخْتَتِمًا بشرح معنى البيتِ وبيانِ مُرادِ الناظمِ منه.

والشارحُ في كل هذا يُشْعِرُ قارئَه أنه أمامَ أديبٍ واسعِ الاطِّلاعِ في العلوم العربيةِ والإسلاميةِ والتاريخيةِ؛ فقد جاء الشرحُ رائقَ العبارة رائعَ الأسلوب، زاخرا بالشواهد الكلامية والشعرية، مستطرِدًا إلى كثيرٍ من المسائلِ الحديثيةِ والفقهيةِ والتاريخيةِ.

ولتوضيح منهجِ الشارحِ نورد المثالَ الآتي من كتابه(٢):

" ذكرُ الازدواجِ

وهو في اللغة مصدرُ ازدَوَجَ الشيئانِ إذا اقترنا، وفي الاصطلاح أن يأتيَ في واحدٍ من الشرط والجزاء بأمرين مُزْدَوَجَيْنِ، كقولك: إن قام بكرٌ وقعد عمرٌو قام زيدٌ وقعد خالدٌ، أمّا لوكان الشرطُ مُزْدَوَجًا دونَ الجوابِ فلا يُسَمَّى ذلك ازدِواجا، نحوُ قولِه تعالى: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(٣)، وذكر الناظم له بيتا واحدا قال:

إذا تَبَسَّمَ في حَرْبٍ وصاحَ بهم يُبْكِي الأُسُودَ ويَرْمِي اللُّسْنَ بالبَكَمِ

---

(١) ينظر منهجه في مقدمة تحقيق طرازالحلة: ٦١-٦٣ ، ومقدمة تحقيق الحلة السيرا: ٢٠.
(٢) طرازالحلة: ٤٣٢-٤٣٣ .
(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٨١ .

اللغة: الحربُ: ضِدُّ السِّلْمِ، وهي مؤنثةٌ، وتصغيرُها بغير هاء، فهي من الأشياء المُسْتَثْناةُ الخارجةُ عن القاعدة.

قولُه: "وصاحَ" أي: صَوَّتَ، وله مصادرُ: الصَّيْحُ، والصَّيْحَةُ، والصِّياحُ، والصَّياحُ، بكسر الصاد وضمها، والصَّيَحانُ كالهَيَجانِ.

قولُه: "اللُّسْنَ" أي: الفُصحاء، الواحدُ "أَلْسَنُ" نحو: أَحْمَرَ وحُمْرٍ.

قولُه: "البَكَم" هو مصدرُ "بَكِمَ"، بكسر الكاف، إدا كان أَخْرَسَ مع عِيٍّ وبَلَهٍ. وقيل: الخَرَسُ مطلقا. وقيل: البَكَمُ: أن يولد الإنسانُ لايَنْطِقُ ولايَسْمَعُ ولايُبْصِرُ.

الإعراب: "تَبَسَّمَ": جملةٌ في موضع الخفضِ بـ"إذا"، و"صاحَ": معطوفٌ على "تَبَسَّمَ"، والفاعلُ في "تَبَسَّمَ" و "صاحَ" ضميرٌ عائدٌ على النبي -صلى الله عليه وسلم- ، والضميرُ في "بهم" عائدٌ على المُحارِبين المفهومين من الحرب. و "يُبْكِي": مضارعُ "أَبْكَى"، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ على النبي -صلى الله عليه وسلم- ، و"الأُسُودَ": مفعولٌ به، والجملةُ جوابُ "إذا" ، و"يَرْمِي": معطوفٌ على الجواب.

الاستشهاد: فيه استشهادٌ واحد، وهو الازدِواجُ، وموضعُ الشاهد "تَبَسَّمَ" و "صاحَ" فإنه زاوَجَ بينهما في الشرط، و "يُبْكِي" و "يَرْمِي" فإنه زاوَجَ بينهما في الجزاء، ومنه قولُ البُحْتُرِيِّ:

إذا مانَهَى النّاهِي فَلَجَّ بِيَ الهَوَى أَصاخَتْ إلى الواشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ

وله أيضا:

إذا احْتَرَبَتْ يَوْمًا ففاضَتْ دِماؤُها تَذَكَّرَتِ القُرْبَى ففاضَتْ دُمُوعُها

الزيادة: فيه المُقابلَةُ، فإنه ذَكَرَ أولا أمرَيْن، وهما التَّبَسُّمُ والصِّياحُ، ثم قابَلَهُما بضِدِّهِما، وهما البُكاء والرَّمْيُ بالبَكَم. وفيه أيضا المُطابَقَةُ من غير مُقابَلَة، وذلك في "اللُّسْن" و "البَكَم". وفيه الإرْصادُ فإن كلمةَ الرَّوِيِّ مفهومةٌ عند السامع قبلَ ذكرِها.

المعنى: ذَكَرَ أنه إذا تَبَسَّمَ يومَ حربِه بكت الأسودُ من هَيْبَتِهِ ورُعْبِه، وإذا صاح بعِداتِه في ذاك المَقامِ خَرِسَتْ ألسنتُهم عن الكلام.

وقد حُقق كتابُ "طِراز الحلة وشفاء الغُلَّة" مرتين -فيما أعلم- فقد حقَّقَتْه الأستاذةُ حذام جمال الدين الألوسي، وحصلت به على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٧١ م ، ثم حققته الدكتورة رجاء السيد الجوهري أستاذة الأدب المساعدة بكلية التربية للبنات بجدة، ونشرته مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠ م .

*** شرحُ ألفيةِ ابنِ مُعْطٍ**

وهو الكتابُ الذي أقومُ بتحقيق السِّفْرِ الأولِ منه، وسأفردُ لدراسته فصلا خاصا.

*** رسالةٌ في السيرة والمولدِ النبويِّ**

ذكرها الزركليُّ(١)، وذكر أنها مخطوطةٌ بدار الكتب المصرية.

*** وللرُّعينيِّ وابنِ جابرٍ تأليفٌ فيمن اجتمعا به في رحلتهما**، ذكره ابنُ فَرْحُونَ، وأبوذر، والطبّاخُ الحلبيُّ(٢).

---

(١) الأعلام: ٢٧٤/١ .

(٢) التحفة اللطيفة: ٤٨٣/٣ ، وكنوز الذهب: ١٧٢ ، وإعلام النبلاء: ٨٠/٥ .

المبحث العاشر

وفاته ورثاؤه

أجمعت المصادر التي ترجمت للرعيني أن وفاته كانت بحلب سنة تسع وسبعين وسبعمائة، وحددتها بعض تلك المصادر بيوم السبت(١)، منتصف رمضان من تلك السنة(٢)، وكان عمره عند وفاته سبعين عاما، وقد كانت جنازته مشهودة(٣)، ودفن -رحمه الله تعالى- بمقابر الصالحين خارج باب المقام(٤).

وقد رثاه رفيقه ابن جابر الهواري بقصيدة طنّانة يقول في بعضها(٥):

لقد عزّ مفقود وجلّ مصابُ ... فللخد من حمر الدموع خضابُ

مصابٌ لعمري ماأصيب بمثله ... ولا أنا فيما بعد ذاك أصابُ

فإن أبك لم أعتب وإن أر صابرا ... فليس على الصبر الجميل عتابُ

بكيت ولكن لم أجد ذاك نافعا ... ولا فيه إلا أن يضيع ثوابُ

فأبت بحسن الصبر وهو أجلّ ما ... إليه إذا جلّ المصاب يُؤابُ

لعمرك ماالدنيا بدار إقامة ... فللناس عنها رحلة وذهابُ

إذا مارأيت الدار ملأى فإنه ... سينعق فيها بالفراق غرابُ

ومن صحِب الأيام كرّت خطوبها ... عليه وكرّات الخطوب غِرابُ

وكيف خلاص المرء منها وخلفه ... خيول الردى يجرين وهي عِرابُ

لئن جمعتنا والجماعة رحمةٌ ... فقد فرقتنا والفراق عذابُ

تشاب بسمّ الموت والمرء غافل ... مواردُ منها للحياة عِذابُ

---

(١) الدرالمنتخب: ١٢٩/١ ب ، ودررالعقودالفريدة: ٣١٤/٢ ، وكنوزالذهب: ١٦٩.

(٢) الثلاثة السابقة ، والدررالكامنة: ٣٦٢/١ ، وبغيةالوعاة: ٤٠٣/١ ، وإعلام النبلاء: ٧٥/٥.

(٣) كنوزالذهب: ١٦٩ ، وإعلام النبلاء: ٧٥/٥ .

(٤) الدرالمنتخب: ١٣٠/١ أ .

(٥) كنوزالذهب: ١٦٩-١٧٢ ، وإعلام النبلاء: ٧٥/٥-٧٨ .

عجبتُ لهذا الدهر تفنى خيارُه ... وهم فيه زين إن ذا لعجابُ
لقد أخذ الموتُ اللّبابَ فلم يدع ... سوى القشرِ لا يُلْفَى لديه لبابُ
فأيُّ شهاب غاب عنا فلم يكن ... ليخلفه في الخافقين شهابُ
فوالله ما يأتي الزمانُ بمثله ... وإن زعموا إتيانه فكذابُ
فكم عطف الحسنى على مثلها وكم ... حوى منه تأكيد البيان جوابُ
ومن نعتُه هذا فلا بدّ له ... ولو طلبوا الأبدال منه لخابوا
هو العَلَم الفردُ المنادى لكشف ما ... له عن عقول الباحثين غيابُ
فإن ضمَّ منا للقلوب محبة ... فقد أنصفوا في ضمه وأصابوا
سلوني على المرء الخبير سقطتم ... فأحواله في الصالحين عجابُ
أبا جعفر ما زلت والله سالكاً ... سبيل رجال أخلصوا وأنابوا
عطفتَ على كَتْبِ الحديث وضبطه ... فولّى مشيبٌ فيهما وشبابُ
وكنتَ إذا أدّيته قارئاً له ... تكاد القلوبُ القاسيات تذابُ
فتطرب أهلُ الحي حتى كأنما ... غذا القومَ من ثغر الكؤوس رُضابُ
فما للبخاري بعد موتك قارىء ... ولو علموا عظم المقام غابوا
وكم مدع في العلم إدراكه الغنى ... وما ثم من علم لديه يصابُ
مراراً أمام المصطفى قد قرأته ... بأفصح نطق لم يفتْه صوابُ
تخاطبه في قبره وهو سامع ... وأنت بإجزال الثواب تجابُ
وفي حجر إسماعيل أيضاً قرأته ... وقد شرعت للدارعين حرابُ
فتسمع أصوات الرجال إذا التقوا ... كما تزأر الآساد وهي غضابُ
وأنت مديم للقراءة لا الحشا ... يراع ولا منك الفؤاد يرابُ
ومن كان في البيت المحرم قارئاً ... حديث رسول الله كيف يهابُ
وفي ذاك ما زلنا جميعاً كأننا ... حسامان ضمّ الصفحتين قرابُ
نلازم تحقيق العلوم وجمعها ... وليس نرى إلا بحيث نثابُ
فنسهر حتى يقضي الليل عمره ... ويكشف عن وجه الصباح نقابُ
وكنا كندماني جذيمةَ لم يكن ... يعضّ علينا للتفرق نابُ

فلم ندر إلا والتفرق واقع ... وقد سد من دون التواصل بابُ
كأن لم يكن منا اجتماعٌ ولم نبت ... ومن بيننا للكشف منه كتابُ
وأي اجتماع بعدما حكم الردى ... وحان من الترب المهيل حجابُ
ولكن نرجّى أن يكون لنا غداً ... بجنة عدن مجمعٌ ومآبُ
أبا جعفر قد كنت أكرم صاحب ... إذا عدّ من أهل الوفاء صحابُ
لقد كنت سمح النفس خلواً عن الأذى ... حميد السرى لا شيء فيك يعابُ
ولو أن ما بي من فراقك بالحصى ... لذاب فكيف القلب ليس يذابُ
بموتك مات العلم والحلم والتقى ... فأصبح ربع الفضل وهو خرابُ
وأصبحت الطلاب بعدك لا يرى ... لهم طمع في أن ينال طِلابُ
فمن للمعاني الغرّ بعدك عندما ... ترى وهي للذهن السليم صعابُ
ومن لفنون العلم يجمع شملها ... إذا اختلفت سبْل لها وشعابُ
ومن لكلام الحق في وجه مبطلٍ ... ولو أنه قد عزّ منه جَنابُ
لمثلك تبكي العين من متوكلٍ ... عليه من الحمد الجميل ثيابُ
أبا جعفر ما مات من عاش ذكرُه ... وذكرك باق لم ينله ذهابُ
فوالله ما أنساك حتى يضمني ... كمثلك في بطن الضريح ترابُ
سبقتَ وإنا لاحقون فكلّنا ... سنمضي مضاءً ليس فيه إيابُ
ولا بد أن يستوفي المرء عمره ... ويفرغ زاد خَصّه وشرابُ
وتقديم أقوام وتأخير غيرهم ... يفاوت أعماراً لهن كتابُ
لقد أوحشت من بعدك الأرض كلها ... كان البلاد العامرات يبابُ
فآنسك المولى كما كنت مؤنسي ... وذو البر مجزيّ به ومثابُ
سقى الله ذاك القبرَ صيّبَ رحمةٍ ... يخالطها من ذي الجلال ثوابُ

الفصل الثاني

شرح ألفيّة ابن معطٍ الرُّعيني «السفر الأوّل» تحليلٌ ودراسة

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول: ألفيّة ابن معطٍ وشرّاحها

المبحث الثاني : مادّة السِّفر الأوّل من شرح الرُّعيني و منهجه

المبحث الثالث : مصادر السِّفر الأوّل من شرح الرُّعيني

المبحث الرابع : شواهد السِّفر الأوّل من شرح الرُّعيني

المبحث الخامس : موازنة بين السِّفر الأوّل من شرح الرُّعيني وما يقابله من شرح الشَّريشي

المبحث الأول

ألفية ابن معطٍ وشراحها

لم يكن ابنُ معطٍ أَوَّلَ من نظم في النحو، بل سبقه إلى ذلك علماءُ أجلاءُ لعلّ من أشهرهم القاسمَ بنَ علي الحريريَّ المتوفى سنة ٥١٦ هـ صاحبَ مُلْحَة الإعراب في صناعة الإعراب(١)، لكن ابنَ معط هو أَوَّلُ من صنع ألفيةً في النحو العربي(٢)، فاتحا بذلك البابَ ومُمَهِّدًا السبيلَ لمن أتى بعده كابن مالك وغيره من أعلام الدراسة النحوية.

وقد امتدح العلماءُ ألفيةَ ابنِ معط بما هي أهلُه، فهذا جمالُ الدين الشريشيُّ(٣) يصفُها بقوله: "وهذه الأرجوزةُ البديعةُ الفصيحةُ شاهدةٌ له بسَعَةِ العلم وجودة القريحة؛ إذ نَظَمَ فيها علمَ العربية نظمَ الجواهرِ في السلك، وخلَّصها من الحَشْوِ تخليصَ الذهب عند السَّبْك، فهي كما قلتُ فيها:

الدُّرَّةُ المنظومةُ الألفيهْ ... أجلُّ ما في الكتبِ النَّحْويهْ
لكونها في حجمها صغيرهْ ... جليلةً في قدرها كبيرهْ
قد ضبطتْ أصولَ علمِ الأدبِ ... واختصرت مافي طِوالِ الكُتُبِ
من أجل ذاك لُقِّبَتْ بالدُّرَّهْ ... واشتهرت فى الناس أيَّ شُهْرَهْ
نَظَمَها الشيخُ الإمامُ يحيى ... فذكرُه يَبْقَى بها ويَحْيا
على مرور الدهرِ والأَعْصارِ ... وحيثُما حلَّتْ من الأَمْصارِ
فرحمةُ اللهِ مع السلامِ ... عليه من علامَةٍ إمامِ"

ويصفها ابنُ النَّحْوِيَّةِ(٤) بقوله: "هذا الكتابُ ككلمةِ التوحيد، خفيفةٌ على اللسان، ثقيلةٌ في الميزان".

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق الفصول الخمسون: ٣٣ .

(٢) نفسه: ٥ .

(٣) التعليقات الوفية: ٣

(٤) شرح الرعيني: ٣ .

ويَقْرِنُها ابنُ الوَرْدِيِّ[١] بكتاب سيبويه إذ يقولُ: "شاهدة لناظمها بإصابة الصواب، والتفَنُّنِ في الآداب، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يا يحيى خذ الكتاب"، ويَحُثُّ الرعينيُّ[٢] طلابَ علم النحوِ على لزومها والاجتهادِ في تحصيلها فيقولُ:

يا طالبَ النحوِ ذا اجتهادٍ ... يسمو به للعُلا ويحيا

إن شئتَ نيلَ المُرادِ فاقصِدْ ... أُرجوزةً للإمام يحيى

ومن أهم خصائص ألفية ابن معط[٣] ما يلي:

١- سلاسَةُ الأسلوب، وإحكامُ صياغةِ القواعد النحوية، فابنُ معط إلى جانب علمه الذي شهد له به مترجموه، وشهدت له به مصنفاتُه، كان شاعرا متمكنا مُمْتَلِكًا لفنِّ القول أيَّما امتلاك، وقد جاءت ألفيتُه شاهدةً بذلك لما امتازت به من حسن النظم وجودة السَّبْك، والبعد عن التزَيُّد والحشو، يقول الرعينيُّ شارحا قولَ ابنِ معط: "خَلَتْ مِن حَشْوِ": "يحتملُ أن يريدَ بالحَشْوِ: المسائلَ التي هي من تَعَمُّقات النحويينَ التي يضعونها للاختبار والتمرينِ كمسائل الإخبارِ والأَبْنِيَةِ، وهذا موجودٌ عند أهل كلِّ علم، وهو كالحَشْوِ بالنسبة إلى مايُحتاجُ إليه، ولاخفاءَ أن المصنفَ لم يذكرْ في هذا الرَّجَزِ إلامايُحتاجُ إليه. ويحتملُ أن يريدَ بالحشو: الكلامَ الفارغَ من معنى العلم كما يَصْنَعُهُ الناظمون في العلوم، وهو دليلٌ على عدم القدرة على النَّظْمِ، ولاشكَّ أن هذا الرجزَ أخلصُ الكتبِ من ذلك، وإن وقع منه شيءٌ فهو نادر، وإذا تأملته وجدتَ فيه زيادةَ بيان وإيضاحَ معنى، فيكونُ من الحشو المُسْتَحْسَنِ عند

---

(١) تاريخ ابن الوردي: ٢/٢٣٢ .

(٢) شرح الرعيني: ٤ .

(٣) ينظر في ذلك مقدمة تحقيق الفصول الخمسون: ٣٨ فما بعدها.

أهـل البديع، ...ولاخفاءَ أن هذا المصنفَ قد جَرَى النظـمُ على لسانه جَرَيانَ المـاء، واشتهر بذلك اشتهارَ الإعـراب في الأسماء، حتى إنه يَنْظِـمُ إذا أراد أن يَنْثُرَ، ويَشْعُـرُ في نَثْرِه وهو لايَشْعُرُ، وفي "فُصُوله" ما يشهـدُ لهذا الكلام، ويُبَيِّنُ قـدرتَه على حُسْنِ الانسجام، فمن ذلك قولُه في باب البـدل: "فظاهرٌ من ظاهرٍ، ومضمـرٌ مـن مضمـرٍ، ومضمرٌ مـن ظـاهرٍ، وظاهرٌ من مضمـرٍ"، ومنـه في باب العطـف: "الـواوُ للجمع بلا تَرْتِيـبٍ، والفـاءُ للترتيـب والتعقيـبِ"، وقـد قال النـاسُ: إنه لم يُنْظَـمْ فى العلـوم أحسـنُ مـن ثلاثِ أراجيزَ: هـذه في النحـو، وأرجورةُ ابنِ سينـــا في الطـــب، وأرجوزةُ الضـــرير في علمِ الكلام".

٢- ضمّن ابنُ معط ألفيَّتَه كثيرا من شواهد النحو قـرآنا وحديثا وشعرا، فمن تضمين القرآن قولُه:

كـ"خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ"العُلا وفي السَّموات جَزٌّ مُثِّلا

وقولُه:

واجرُرْ بحَتّى نحو "حَتَّى مَطْلَعِ" وبعدَ مُذْ ومُنْذُ إن شئتَ ارْفَعِ

فـ{خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ} جزءٌ من الآية الرابعة والأربعين من سورة العنكبوت، وغيرهـا من السور، و {حَتَّى مَطْلَـعِ} جزء من الآية الخـامسة مـن سورة القدر.

ومن تضمين الحديث قولُه:

والجَزْمُ من ألقابه كـ"لم يَرِمْ" وليس في الأسماءِ شيءٌ يَنْجَزِمْ

فـ"لم يَرِمْ" قطعـةٌ مـن حديث كتـاب النبي إلى هـرقـل، وهـو في الصحيـح.

ومن تضمين الشعر قولُه في عطف البيان:

أكثـرُ مـا يكـونُ بالأعلام وبالكُنى كـــراهةَ الإبهـــامِ

شـاهدُه "يانصـرُ نصـرٌ نصـرًا" و "التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْـرٍ" جَرّا

فالشاهد الأول من رجز لرؤبة بن العجاج، وهو:

إني وأَسْطارٌ سُطِرْنَ سَطْرا لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا(١)

والشاهد الثاني من قول المَرّار بن سعيدٍ الفَقْعَسِيِّ الأسديّ:

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وُقوعا(٢)

وظاهرةُ التضمينِ هذه، وخاصةً تضمينَ القرآنِ والشعر تشيعُ في ألفية ابن معط شُيوعا ظاهرا، وإنما اجتزأنا هذه الأمثلةَ للتدليل فحَسْبُ.

٣- صاغ ابنُ معطٍ رؤوسَ المسائلِ والموضوعات نَظْمًا وعَنْوَنَ بها أبوابَ الألفية، فمن ذلك قولُه:

بالله ربِّي في الأُمورِ أَعْتَصِمْ القولُ في حَدِّ الكلامِ والكَلِمْ

وقولُه:

القولُ في الإعرابِ والبناءِ الأصلُ في الإعرابِ للأسماءِ

وقولُه:

القولُ في إعرابِ الاسمِ الواحدِ كلُّ صحيحٍ بانصرافٍ وارِدِ

وقولُه:

القولُ في التثنيةِ اللفظيهْ الواوُ للعطفِ بها مَنْوِيَّهْ

وقولُه:

القولُ في جمعِ المذكرِ العَلَمْ والوصفِ والواحدُ فيه قد سَلِمْ

وقولُه:

القولُ في أزمنةِ الأفعالِ الحالِ والماضي والاستقبالِ

وعلى هذا جَرَتْ أبوابُ الألفيةِ المختلفة.

---

(١) ملحقات ديوانه: ١٧٤ .

(٢) شعره (ضمن شعراء أمويون): ٤٦٥/٢ .

شُرّاحُ ألفيّةِ ابنِ مُعْطٍ:

ونظرا لهذه الأهميةِ التي حَظِيَتْ بها ألفيةُ ابنِ معطٍ فقد اعتنى بشرحها كثيرٌ من العلماء من مختلف الأقطار، وأنا أرتِّبُ هنا من عرفتُ منهم حَسَبَ وَفَياتهم:

١- ابنُ الخَبّازِ (٥٥٧ - ٦٣١هـ)(١)

محمدُ بنُ أبي بكر بنِ عليٍّ ، نجمُ الدينِ الموصليُّ الشافعيُّ المعروفُ بابنِ الخبّار ، كان من كبار العلماء ، بَرَعَ في علم العربية وقَدِمَ مصرَ فأقرأ الناسَ بها مدة ، وصنَّف كتبا مشهورةً منها شرحُ الجُزُوليَّة ، وتوفي بحلب.

ذكر شرحَهُ على ألفية ابنِ معطٍ كلٌّ من الإسنويِّ وابنِ قاضي شُهْبَةَ والبغداديِّ وكحّالةَ.

٢- ابنُ الخبّازِ (...- ٦٣٩هـ)(٢)

أبوالعباس أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ أحمدَ بنِ أبي المعالي بنِ منصور ، شمسُ الدين الإربليُّ الموصليُّ النحويُّ الضريرُ، كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعَروض والفرائض ، وله المصنفاتُ المفيدة منها شرحُ الإيضاح ، وشرحُ الجُزُوليّة ، وشرحُ الفصولِ ، والنهايةُ في شرح الكفاية.

واسمُ شرحه: الغرةُ المَخْفِيَّه في شرح الدُّرَّةِ الألفيَّه ، وقد حققه الدكتورُ عبدُالرحمن أحمد محمود الكبش للحصول على درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بالأزهر سنة ١٩٧٥م ، كما حقق حامد محمد العَبْدَليُّ الجزءَ الأولَ من هذا الشرحِ ، ونشرته دارُ الأنبار ببغداد سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.

---

(١) أخباره في : وفيات الأعيان: ١٠٠/٧ ، وطبقات الشافعية الكبرى: ١١٣/٨ ، وطبقات الشافعية، للإسنوي: ٤٤٩/١ ، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ١٠٥/٢-١٠٦ ، وهدية العارفين: ١١٣/٢ ، ومعجم المؤلفين: ١١٤/٩-١١٥.

(٢) أخباره في: نكت الهميان: ٩٦ ، وإشارة التعيين: ٢٩ ، وبغية الوعاة: ٣٠٤/١.

وأشار بعضُ شراحِ الدرة الألفية كالشريشي والرعيني إلى أن لابن الخباز عليها شرحين ، يقول الرعيني(١): "شَرَحَها شرحين ولم يَقْتَنِعْ بالواحد حتى صَيَّرَهُ اثنين" ، وقد نقل الشريشيُّ(٢)من شرحي ابنِ الخباز فقال: "وقال ابنُ الخباز في أحد شرحيه: إن اللام متعلقة بـ(اقتضوا) ، وقال في الشرح الآخر: إنها متعلقةٌ بـ(حَدا) أو (اقتضوا) أو (أَجْعَل) وهو أَوْلى" ، والنقلُ الأولُ في الغرة المخفيةِ(٣)، ولم أقف على الشرح الآخر.

٣- ابنُ هشامٍ الخَضْراوِيُّ (٥٧٥ - ٦٤٦هـ)(٤)

محمدُ بنُ يحيى بنِ هشامٍ بنِ عبدالله الخضراويُّ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ الأندلسيُّ، من أهل الجزيرة الخضراء ، يُعرف بابن البرذعي ، كان إماما في العربية ، له مؤلفاتٌ جليلة منها: الإفصاحُ بفوائد الإيضاح ، والاقتراحُ في تلخيص الإيضاح، وفصلُ المقال في تلخيص أبنية الأفعال.

ذكرَ إسماعيلُ باشا البغداديُّ(٥)أن له شرحا على ألفية ابن معط.

٤- الخُرَفِيُّ (...- ٦٦٤هـ)(٦)

أحمدُ بنُ المُبارك بن نَوْفَل ، الإمامُ تقيُّ الدين أبوالعباس النَّصِيبِيُّ الخُرَفِيُّ ، نسبة إلى "خُرَفَةَ" من قرى "نَصِيبِينَ" كان إماما عالما فقيها نحويا مقرئا ، ألّف في الأحكام والفرائض والعَروض ، وشرح مقصورةَ ابن دُرَيْدٍ ، ودرّس بالمَوْصِلِ وسِنْجارَ والجزيرة.

ذكر الرعينيُّ(٧)أن له على الألفية شرحين "أحدُهما كبيرٌ سماه (التذكرة) والآخرُ مختصر سماه (البُلْغَةُ السَّنِيَّة في شرح الدُّرَّةِ الألفيَّة)".

---

(١) شرح الرعيني: ٤/١ .

(٢) التعليقات الوفية: ٢٨/١-٢٩ ، وينظرشرح الرعيني: ٥٥ .

(٣) الغرةالمخفية: ٦٢/١ .

(٤) أخباره في: إشارة التعيين: ٣٤١ ،والبلغة: ٢١٦ ،وبغية الوعاة: ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٥) إيضاح المكنون: ١٢٠/١ .

(٦) أخباره في: المشتبه في الرجال: ٢٢٧/١ ، والوافي بالوفيات: ٣٠٢/٧-٣٠٣ ، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٩/٨ ، وغاية النهاية: ٩٩/١ ، وتبصيرالمنتبه بتحرير المشتبه: ٤٩٦-٤٩٧ ، وبغية الوعاة: ٣٥٥/١ ، ٣٩٠ ، وتاج العروس: ١٨٨/٢٣-١٨٩(خرف).

(٧) شرح الرعيني: ٥.

٥- سَعْفَصُ المَراغِيُّ (...-٦٦٦هـ)[١]

عزُّالدين أبوقَرَشَتْ ، الحسنُ بنُ عبدالمجيد بنِ الحسن بنِ بدل بنِ خطاب بنِ مَهْد، يُعرف بسَعْفَصَ، المراغيُّ النحويُّ، نزيلُ بغداد، تأدّب بها وقرأ النحو والتصريفَ على سعدِ بنِ أحمدَ البيّانيِّ، ثم خرج من بغداد واستوطن شِيرازَ وتوفي بها، له رسائلُ وأشعارٌ.

ذكر ابنُ الفُوَطِيِّ أن له شرحا على الدرة الألفية.

٦- ابنُ إيازٍ (...- ٦٨١هـ)[٢]

جمالُ الدين أبومحمد الحسينُ بنُ بدرِ بنِ إيازِ بنِ عبدالله البغداديُّ ، من أئمة النحو والتصريف ، وَلِي مشيخةَ النحو بالمستنصرية ، له: المحصولُ في شرح الفصول ، وقواعدُ المُطارحة ، والإسعافُ في الخلاف ، وشرحُ ضروري التصريف.

ذكر الرعينيُّ[٣] أن له شرحا على ألفية ابنِ معط.

٧- الشَّرِيشِيُّ (٦٠١ - ٦٨٥هـ)[٤]

محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِالله بنِ سُجْمانَ ، جمالُ الدين أبوبكر الوائليُّ البكريُّ الأندلسيُّ الشريشيُّ المالكيُّ ، برع في المذهب وأتقن العربيةَ والأصولَ والتفسيرَ ، وكان من العلماء الزهاد كثيرَ العبادة والورع.

واسمُ شرحه "التعليقاتُ الوفية بشرح الدرة الألفية" ، وقد حقق الجزءَ الأول منه الدكتورُ محمد محمد سعيد للحصول على درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٦م.

---

(١) أخباره في تلخيص مجمع الآداب: ٤/١/٧٣-٧٤ ، وبغية الوعاة: ١/٥١١.

(٢) أخباره في: إشارة التعيين: ١٠٣ ، والوافي بالوفيات: ١٢/٣٤٢-٣٤٣ ، وبغية الوعاة: ١/٥٣٢.

(٣) شرح الرعيني: ٧/لوحة: ٣.

(٤) أخباره في: الوافي بالوفيات: ٢/١٣١-١٣٢ ،وبغية الوعاة: ١/٤٤-٤٥ ،ونفح الطيب: ٢/٢١٧-٢١٨ ،وطبقات المفسرين، للداوي: ٢/٧٤-٧٥.

٨- ابنُ القَوّاس (٦٢٨ - ٦٩٦هـ)[١]

عبـدُالعزيز بنُ زيدِ بنِ جمعـةَ الموصليُّ النحويُّ ، المشهـورُ بابنِ القَوّاس ، قـرأ النحـوَ على ابن إيازٍ ، وأعـاد بالمستنصـرية ودرّس بهـا ، مـن كتبه شرحُ الكافية ، وشرحُ الأُنموذج.

واسـمُ شـرحه "المباحثُ الخَفِيَّـة في حلِّ مشكلات الـدرةالألفية" وقـد قـام بتحقيقـه الدكتورُ عبدالله الحسيني أحمد هلال للحصـول على درجة الدكتوراة مـن كلية اللغة العربية بالأزهـر سنة ١٩٧٨م ، كما حققـه أيضـا الدكتور علي مـوسى الشوملي للحصول على درجة الـدكتوراة من جامعـةالقاهرة، ثم نشـره بمكتبة الخريجي بالرياض سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

وقد أفاد شيخُنا الدكتورُ محمـودٌ الطناحيُّ[٢] أن لهذا الشرح ملخصـا نقل عنه الشيخُ يس العليمي.

٩- النِّيلِيُّ (من علماء القرن السابع)[٣]

تقيُّ الدين أبوإسحاقَ إبراهيمُ بنُ الحسينِ بنِ عبيدالله بنِ إبراهيمَ بنِ ثابتٍ الطائيُّ البغـداديُّ ، المعـروفُ بالنِّيليِّ ، لـه أيضـا شـرحُ كـافية ابنِ الحـاجب.

واسـمُ شرحه: الصَّفْوَةُ الصَّفِيَّـة في شرح الدرة الألفيَّـة ، وقـد حقّق الجزءَ الأول منه الأستاذُ الدكتورُ محسن سالم العُمَيْرِيُّ للحصول على درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠- الشّارِمْساحِيُّ (من علماء القرن السابع تقريبا)

ذكـر الرعينيُّ[٤] أن لـه شرحا على الدرةالألفيـة، ووصفه بقـوله: "الإمـامُ الفقيـهُ، شـرفُ الـدين محمدُ ابنُ العلّامـةِ سـراجِ الدين أبي محمـدٍ عبـدِالله بنِ

---

(١) أخبـاره في: تلخيـص مجمع الآداب: ٢١٠/١/٤ ، وبغيـة الـوعاة: ٩٩/٢ ، وتاريخ علمـاء المستنصرية: ١٠٦/١.

(٢) مقدمة تحقيق الفصول الخمسون: ٥١ ، وينظر نقل العليمي في حاشيته على شرح التصريح: ١٧٦/١.

(٣) أخبـاره في: بغية الوعاة: ٤١٠/١ ، ومفتـاح السعادة: ١٧٣/١ ، وينظرمقدمة تحقيق الصفوة الصفية.

(٤) شرح الرعيني: ٥ .

عبدِالرحمن، الشَّارِمْساجِيُّ، المالكيُّ"، ولم أهتد له إلى ترجمة، وجاء في ترجمة والـده المتوفى سنة ٦٦٩هـ أنه دخل بغدادَ سنة ٦٣٣هـ ومعـه أهلُه وولدُه(١)، فلعل محمدا هذا كان من بين ولدِه يومئذ، واللهُ أعلم.

١١- ابنُ النَّحْوِيَّةِ (٦٥٩ - ٧١٨هـ)(٢)

محمـدُ بنُ يعقوبَ بنِ إلياس ، بدرُ الـدين أبوعبدالله الحمويُّ ، المعروفُ بابنِ النَّحْـوِيَّةِ ، أخذ عـن القـاضِيَيْنِ عبـدِالرحيم بنِ إبراهيمَ البـارزيِّ، وجمـالِ الـدين بنِ واصِلٍ ، وكان رأسـا في العربية والبيان والبـديع ، مـن مصنفاته : حاشيـةٌ على كافية ابنِ الحـاجب ، وضَوْءِ المصباحِ اختصـر به كتابَ "المصباح" لبـدرِ الـدين بنِ مالكٍ، ثم شَـرَحَهُ باسم "إسْفارِ الصبـاح عـن ضَوْءِ المِصْباح".

وقـد ذكـر شَـرْحَهُ على ألفيـة ابنِ معـط كـلٌّ مـن الصفـديِّ وابنِ حجـر والسيـوطيِّ وحاجي خليفةَ والبغـداديِّ والزركليِّ وكحّـالةَ، واسمُ هذا الشرحِ "حِرْزُ الفوائِد وقَيْدُ الأوابِد" منه مصورة لدى الدكتورِ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين.

١٢- ابنُ جُبارَةَ (٦٤٧ - ٧٢٨هـ)(٣)

أحمـدُ بنُ محمدِ بنِ عبدالولي بنِ جُبارَةَ المقدسيُّ المَرْداوِيُّ الحنبليُّ المقـرىءُ الأصـوليُّ النحـويُّ، شهـابُ الـدين أبوالعبـاس، سمع مـن خطيـب مَـرْدا وابنِ عبدالدائم وجماعةٍ، وقرأ القراءاتِ على الشيخ حسن الراشديِّ، والأصولَ على الشهـاب القَـرافيِّ، والعربيةَ على البَهـاء بنِ النَّحّاس، مـن مصنفـاته أيضا شرحٌ كبير على الشاطبية، وآخَرُ على الرائية.

ذكـر شـرحَه على ألفيـة ابنِ معـط كلٌّ من ابنِ رجب والـداوديِّ وحاجي خليفـةَ والـزركليِّ وكحـالةَ، قـال ابنُ رجب: "ولاأدري أكملـه أم لا".

---

(١) الديباج المذهب: ٤٤٨/١ .

(٢) أخبـاره في : معجـم شيـوخ الـذهبي: ٣٠٢/٢ ، والـوافي بالـوفيات: ٢٣٥/٥-٢٣٦ ، والدررالكامنة: ٥٧/٥ ، وبغية الوعاة: ٢٧٢/١ ، وكشف الظنون: ١٥٥/١ ، وهدية العارفين: ١٤٣/٢، والأعلام: ١٤٦/٧ ، ومعجم المؤلفين: ١١٧/١٢.

(٣) أخبـاره في : معجـم شيـوخ الـذهبي: ٩٦/١ ، وذيل طبقـات الحنابلة: ٣٨٦/٢-٣٨٧ ، وطبقـات المفسـرين، للـداودي: ٨٠/١-٨١ ، وكشـف الظنـون: ١٥٥/١ ، والأعلام: ٢٢٢/١-٢٢٣ ، ومعجم المؤلفين: ١٢٥/٢-١٢٦.

١٣- الجَزَرِيُّ (... - ٧٣٥هـ)[١]

عبدُالمطلب بنُ مُرْتَضَى الحُسينيُّ الشريفُ الجَزَرِيُّ النحـويُّ ، ولد سنة بضع وخمسين وستمائة ، واشتغل بالنحو والفقه ، ودرّس بالنُّورية بالمَوْصِل وتخرَّج به فضلاؤها.

ذكر شرحَه على الألفية ابنُ حجر وابنُ القاضي وحاجي خليفةُ والبغداديُّ وكحّالةُ ، وسماه الأخيران "ضَوْء الدُّرَر".

ومن هذا الشرح نسخة خطية في مكتبة المتحف العـراقي برقم ١٠٩٩٨ [٢]

١٤- ابنُ الوَرْدِيِّ (٦٩١ - ٧٤٩هـ)

عمرُ بنُ مُظَفَّرِ بنِ عمرَ بنِ محمد ، زينُ الدين بنُ الـورديِّ، الحلبيُّ الشافعيُّ، وقد تقدم التعريف به في مبحث شيوخ الرعيني[٣]

واسمُ شرحه "ضَوْءُ الدرة" هكذا جاء عند من عدّه في كتبه من مترجميه، وأفاد الأستاذُ الدكتور محسـن العميري[٤]أنه اطلـع على نسخة من شـرح ابن القَـوّاس على غلافهـا أسماءُ شـروح الـدرةِ الألفية التي وقـف عليهـا كاتبُها ، ومنها شرحُ ابنِ الورديِّ وسمّاه "الدُّرَّةَ الشَّفِيَّة على الألفيَّة".

١٥- ابنُ الفَخّارِ (... - ٧٥٤هـ)

محمدُ بنُ عليِّ بنِ أحمد ، الأستاذُ أبوعبدالله الخَوْلانيُّ ، تقـدم التعريفُ به في مبحث شيوخ الرعيني[٥].

ذكـر لـه الـرعيني[٦]شـرحا على الألفيـة ، قـال: "وأظنـه لم يَكْمُـلْ".

١٦- الرُّعَيْنِيُّ (٧٠٩ - ٧٧٩هـ)

أحمـدُ بنُ يوسـفَ بنِ مـالكٍ، الـرُّعَيْنِيُّ الإلبيريُّ الغـرناطيُّ ، أبوجعفـر الأندلسي. وهو موضوع هذه الرسالة وسأفرده بدراسة مستقلة.

---

(١) أخبـاره في الـدرر الكامنـة: ٢٨/١ ، ودرة الحجـال: ١٧١/٣ ، وكشـف الظنـون: ١٥٥/١ ، وهدية العارفين: ٦٢٢/١ ، ومعجم المؤلفين: ١٧٦/٦.

(٢) مقدمة تحقيق الغرة المخفية ، لحامد محمد العبدلي: ١٣.

(٣) ينظر ص ٢٦ فيما تقدم

(٤) مقدمة تحقيق الصفوة الصفية: ١٥/١.

(٥) ينظر ص ١٦ فيما تقدم

(٦) شرح الرعيني: ٦.

١٧- ابنُ جابر (٦٩٨ - ٧٨٠هـ)[١]

محمدُ بنُ علي بنِ جابر الأندلسيُّ الهَوّارِيُّ المالكيُّ، أبوعبدالله الأعمى النحويُّ، رفيقُ الرعيني، وهما المعروفان بالأعمى والبصير، كان إماما عالما فاضلا بارعا نحويا أديبا، له البديعية المعروفة بـ"بديعية العميان"، ومنظومةٌ في الظاءات، وشرحُ ألفية ابن مالك، وديوانُ شعر، وغيرُ ذلك.

ذكر شرحه على الألفية كلٌّ من السيوطيِّ وطاش كبري زادةَ وابنِ القاضي وحاجي خليفةَ وابنِ العماد والبغداديِّ والزركليِّ وكحّالةَ[٢]، وهو شرح بسيط في ثماني مجلدات.

١٨- البَابَرْتِيُّ (... - ٧٨٦هـ)[٣]

محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمودِ بنِ أحمدَ البابَرْتيُّ الحنفيُّ، أكملُ الدين، ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة، أخذ عن أبي حيان والشمسِ الأصفهاني، وبرع وساد وأفتى ودرّس وأفاد، وصنّف فأجاد، فمن ذلك: شرحُ مشارقِ الأنوار، وشرحُ الهداية، وشرحُ المنار، وشرحُ مختصر ابنِ الحاجب، وغيرُها.

ذكر شَرْحَهُ على ألفية ابنِ معط كلٌّ من ابن قُطْلُوبُغا والسيوطيُّ والداوديُّ وحاجي خليفةُ والبغداديُّ والزركليُّ. واسمُ هذا الشرح "الصَّدَفَةُ المَلِيَّة بالدُّرَّةِ الألفيَّة".

١٩- ابنُ خطيبِ المَنْصُورِيَّةِ (٧٣٧ - ٨٠٩هـ)[٤]

يوسفُ بنُ الحسنِ بنِ محمد، القاضي جمالُ الدين أبوالمحاسن الحمويُّ

---

(١) ينظر مصادر ترجمته مع مصادر ترجمة الرعيني ص ٣ فيما تقدم.

(٢) البغية: ٣٥/١، ومفتاح السعادة: ١٨١/١، ودرةالحجال: ٢٤٣/٢، وكشف الظنون: ١٥٥/١، وشذرات الذهب: ٤٦٢/٨، وهديةالعارفين: ١٧٠/٢، والأعلام: ٣٢٨/٥، ومعجم المؤلفين: ٢٩٤/٨.

(٣) أخباره في: تاج التراجم: ٢٧٦-٢٧٧، والدرر الكامنة: ١٨/٥، وبغية الوعاة: ٢٣٩/١-٢٤٠، وطبقات المفسرين، للداودي: ٢٥١/٢-٢٥٢، وكشف الظنون: ١٥٥/١، وهدية العارفين: ١٧١/٢، والأعلام: ٤٢/٧.

(٤) أخباره في: إنباء الغمر: ٥١/٦-٥٢، وذيل الدرر الكامنة: ١٩٠، والضوء اللامع: ٣٠٩/١٠، وبغية الوعاة: ٣٥٥/٢، وكشف الظنون: ١٥٥/١، والبدر الطالع: ٣٥٢/٢-٣٥٣، والأعلام: ٢٥٢/٢.

الشافعيُّ، أخذ عن التاج السُّبْكي والجمالِ الشريشيِّ والصدرِ الخابُوريِّ وابنِ هانىء اللَّخْمِيِّ ، وفاق أقرانه في العربية وغيرِها ، ورحل إليه الناس ، وكان خَيِّرًا ساكنا.

ذكر شرحَه على ألفية ابنِ معط كلٌّ من السخاويِّ والشوكانيِّ والزركليِّ. كما ذكر له شرحا على ألفية ابنِ مالك كل من ابنِ حجر والسيوطيِّ وحاجي خليفةَ.

وقد جعل بعضُ الباحثين(١) ذلك خلافا حول شرحٍ واحد ، ولايَبْعُدُ أن يكون ابنُ خطيب المنصورية قد شرح الألفيتين(٢).

٢٠- الآثارِيُّ (٧٦٥ - ٨٢٨هـ)(٣)

شعبانُ بنُ محمدِ بنِ داودَ بنِ علي بنِ أبي المكارم ، زينُ الدين الموصليُّ الأصل، المصريُّ المولد ، اشتغل بالعربية والعَروض وأُولع بالشعر فنظم الكثيرَ حتى جاد شعرُه ، له أكثرُ من ثلاثين كتابا في الأدب والنحو ، اشتهر بالآثاري لإقامته برِباط الآثار بمصر ، وقيل لكونه أقام بمكة نحو عشرين سنة.

واسم هذا الشرحِ "نِعْمَةُ المُعْطِي في تصحيح ألفيَّةِ ابنِ معطي"، ذكره في قائمة كتبه الدكتورُ محمد السعيد عبدالله عامر(٤) وذكر أن الآثاريَّ أحال عليه في مقدمة كتابه "الهداية في شرح الكفاية"(٥)، ولم أقف على شرحه على الألفية، غير أن حامد محمد العبدلي نقل منه نصوصا في حواشي تحقيق الغرة المخفية(٦) دون أن يشيرَ إلى مكان وجوده.

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق الفصول الخمسون: ٥٣ ، ومقدمة تحقيق الصفوة الصفية:١/١٦-١٧.

(٢) وينظر هدية العارفين: ٢/٥٥٩ ، ومعجم المؤلفين:١٣/٢٩٢.

(٣) أخباره في: إنباء الغمر: ٨/٨٢-٨٤ ، وذيل الدرر الكامنة: ٣٠٣-٣٠٤ ، والضوء اللامع: ٣/٣٠١-٣٠٣ ، والأعلام:٣/١٦٤.

(٤) ينظر زين الدين الآثاري وألفيته في النحو للدكتور محمد السعيد عبدالله عامر ، مجلة عالم الكتب ، مج ١٠ ، العدد الثاني ، شوال ١٤٠٩هـ = مايو ١٩٨٩م ، ص ١٩١.

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية ، الأول والثاني من أصل أربعة أجزاء.

(٦) ينظر ص : ٣٤، ٥٣، ٥٦.

٢١- عبدُالله الشيراشنيُّ

له شرحٌ على الدرة الألفيه بمكتبة نور عثمانية بتركيا تحت رقم (٤٥٦٦) ، (٤٥٦٧)[١]، ولم أهتد إلى ترجمته.

ومن الشروح المجهولة المؤلف:

١- الـدِّرَّةُ الألفية في شرح الدُّرة الألفية لمجهول، ذكـر له الدكتور محسن العميري[٢]نسختين إحداهمـا بمكتبة شهيد علي بتركيا تحـت رقم (٢٤٠٥)، فُرغ مـن تأليفها وتسويدها في رجب المبـارك سنة ست وثمانين وستمـائة، والأخرى بالمتحـف العـراقي تحـت رقـم (١٣٥٣)، وهـي نسخـة مبتـورةُ الأول والآخِر.

٢- شـرحُ ألفية ابن معط لمجهـول، منه نسخة خطيـة في مكتبـة تورخان خديجة، تحت رقم (٢٩٥)[٣].

٣- شـرح ألفية ابن معط لمجهـول، وهو شرح مَزْجِيٌّ، لـه نسخـة قديمة نفيسـة، ناقصـةُ الأول والآخِر، مـن مخطـوطات مكتبة إمـام الجمعـة (محمـد بن محمود الحسيني) في زَنْجانَ[٤]بإيران.

---

(١) فهارس مكتبة نور عثمانية: ٢٦٢ .

(٢) مقدمة تحقيق الصفوةالصفية: ٦/١ ، ١٤-١٥ .

(٣) فهارس يكي جامع: ٩٨ .

(٤) دليل المخطوطات: ١١٢/١ .

المبحث الثاني

مادة السفر الأول من شرح الرعيني ومنهجه

تعـرّض الرعينيُّ في هذا السفـرِ الذي أحققه لشرح اثنين وعشـرين ومائةِ بيتٍ من أبيات ألفية ابن معطٍ، وقد تضمنت هذه الأبياتُ ديباجةَ الألفية، وحدَّ الكلام والكلم، وحدَّالاسم والفعل والحرف، والإعرابَ والبناء، وإعرابَ الاسم المفـرد، والـوقفَ، والمثنى، وجمعـي السلامـة، وأزمنةَ الأفعـال، وجزمَ الفعـل المضارع، ونصبَه، ورفعَه، وبناءَ الفعل.

وقـد قـدَّم الر عينيُّ لشرحه بمقـدمة نَوَّهَ فيهـا بمكانة علم العـربية بين سـائر العلوم، وأن "الحاجةَ إليها شديدة، والآراء في تعلُّمِهـا سَديدة"، ثم ذكر داعِيَهُ إلى تأليف هذا الكتابِ الذي تَمَثَّل في طلب بعضِ المشتغلين منـه أن يضع شرحا على ألفية ابن معط، فكانت مُبادرتُه إلى إجابة هذا السـائلِ لما لهذة الألفية من الأهميـة فهـي "أحسنُ المنظومـاتِ مَساقا، وأحلاها مَذاقـا وأوقعُهـا في القلوب وأوفـاها بالمطلوب"، ثم عدّد بعضـا من شراحها معترفـا لهـم بالفَضْل والسَّبْق، وأنه "جرى في حَلْبَتِهـم على قُصُـور باعه، وجاء بعد انفضـاض سُوقهم فلم يجد مُشْتريا لمَتـاعه"، ولكنه أراد أن يُنْظَـمَ في عِقْدِهم ويجمـعَ ما تفرَّق من فوائدهم من بعدهم.

بعـد ذلك عَقَدَ الرعينيُّ فصلا للتعـريف بابن معطٍ ذكـر فيـه اسمَه ومكانتَه وبعضَ شيوخه وكتبَه وشيئا من شعره.

ثم انتهى إلى مَقْصِدِه من شرح أبيات الألفية.

طريقتُه في الشرح:

أورد الـرعينيُّ أبياتَ ديباجة الألفيـة بيتا بيتا مُتَعَـرِّضًا لكل لفظة في البيت الـذي يورده من حيث اللغةُ والإعراب، مبيّنا مرادَ الشـارح من بعض الألفاظ التي تحتملُ غيرَ معنى معتمدا على القرائن اللفظية والمعنوية. وقد يَتَطَرَّقُ لبعض المبـاحث البلاغيـة والعَـروضيـة، كمـا أنه قـد يورد المعنى الإجمـاليَّ لبعـض

الأبيات. يقولُ الرعينيُّ في شرح قولِ ابن معط:

فابْدَأْ بما هو الأَهَمُّ فالأَهَمّ فالحازِمُ البادِئُ فيما يُسْتَتَمّ

"البَدْءُ بالشيء: تقديمُه على غيره، و(ابْدَأْ) فعلُ أمرٍ من (بَدَأَ) ثلاثيا، ولايُستعملُ رباعيا، وأما قولُه تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}(١) فإتباعٌ لـ {يُعِيْدُ}، دليلُه قولُه تعالى: {فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ}(٢)، فجاء ثلاثيا، ولايلزمُ الإتباعُ في كل موضع، فقد جاء مع (يعيد) ثلاثيا على الأصل، قال تعالى: {وَهُوَالَّذِي يَبْدَؤُا الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}(٣).

و "الأَهَمُّ" من الأمور: آكدُها وأعظمُها في النفس، يُقالُ: أَهَمَّني الأمرُ، وهو أمرٌ مُهِمٌّ، وهو في الحقيقة مايكونُ هَمُّهُ في النفس أكبرَ وأعظم.

و (فَالأَهَمّ) معطوفٌ بالفاء على حدِّ: (ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ)، أي: مُرَتَّبين، والمعنى: رَتِّبْ ما أردتَ الشُّروعَ فيه من العلوم، واجعل الأهمَّ مبدوءا به ثم الأهم مما بقي مبدوءا به إلى آخرِ ما يَسَعُهُ العمرُ من العلوم، وقد أحسنَ القائلُ في هذا المعنى، فقال:

ماحَوَى العِلْمَ جميعا أَحَدٌ لاولو مارَسَهُ ألفَ سَنَهْ
إنَّما العِلْمُ بَعِيدٌ غَوْرُهُ فخُذُوا من كلِّ شيءٍ أَحْسَنَهْ

و (الحازِمُ): المُجْتَهِدُ في الأمر الخائفُ من فواته، والفعلُ منه: (حَزُمَ) بالضم، وأصله من الحَزْمِ وهو الرَّبْطُ والشدُّ.

---

(١) سورةالعنكبوت: من الآية: ١٩ .

(٢) سورةالعنكبوت: من الآية: ٢٠ .

(٣) سورةالروم: من الآية: ٢٧ .

و (يُسْتَتَمّ) يجوزُ أن يكونَ (اسْتَفْعَلَ) فيه للطلب، أي: فيما يمكنُ فيه طلبُ تمامِه، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى (فَعَلَ)، أي: فيما يَتِمُّ، وهوالأولى في هذا الموضع، والمعنى: أنه إذا كانت العلومُ كثيرةً مُتَشَعِّبَة، والعمرُ قصيرٌ، فابدأْ منها بما يرجعُ عليكَ نفعُه في الدنيا والآخرة، وهو العلمُ الذي يُتَوَصَّلُ به إلى فَهْمِ الكتاب والسنة، ولاتَشْتَغِلْ بجملةٍ من العلوم دَفْعَةً واحدةً فرُبَّما يَعْسُرُ تحصيلُها، فقد قيل: (ازدحامُ العلومِ مَضَلَّةُ الفُهُوم)، إلاأن يكونَ العِلْمانِ متقارِبَيْنِ كالنحو والتصريف والعَروض والقوافي، فإن بعضَها يكونُ عونًا على البعض، ومأأَحْسَنَ قولَ أبي الحَسَنِ سَهْلٍ، في ترتيبِ تحصيل العلوم:

العِلْمُ شَيْءٌ حَسَنٌ ... فَكُن له ذا طَلَبِ
فابْدَأْهُ بالنَّحْوِ وخُذ ... مِنْ بَعْدِهِ بالأَدَبِ
فإنْ أَرَدْتَ أنْ تَرَى ... جَاهًا وعِزَّ مَنْصِبِ
فاقْرَأْ أُصُولَ مَالِكٍ ... واحْفَظْ فُرُوعَ المَذْهَبِ
فإنَّ (قالَ مالِكٌ) ... سِلْسِلَةٌ مِنْ ذَهَبِ
وَاعْمَلْ بما رَتَّبْتُه ... تَحْظَ بأَعْلَى الرُّتَبِ"(١)

ولما انتهى الرعينيُّ من شرح الديباجة وخَلَصَ إلى معالجة موضوعات النحو كان يورد البيت أو الأبيات ذات الوحدة الموضوعية والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى سبعة أبيات، ثم يعقبها بشرحها متبعا الطريقة التالية:

---

(١) الشرح: ٤٤-٤٥ .

أ- إجمالُ محتوى البيت من قواعد النحو، وقد يجعلُ ذلك في مسائلَ وفصول.

ب- تفصيلُ تلك القواعدِ والتمثيلُ والاستشهادُ لها، وذكرُ اختلاف النحاة فيها، وإيرادُ مالم يرد في كلام المصنف منها.

ج- بعد إشباع القول في معنى البيت أو الأبيات يعود الرعيني إلى الحديث عن ألفاظها مُبَيِّنًا مُرادَ الشارح من تلك الألفاظ، مُوَجِّهًا ما يحتاجُ منها إلى توجيه.

تلك هي الطريقةُ الغالبة في شرح الرعيني، وستتضحُ من خلال حديثنا عن طُول نَفَسِ الرعينيِّ في شرحه، وفي أحيانٍ قليلةٍ كان الرعينيُّ يبدأ بالحديث عن البيت من حيث لفظُه، ثم يُتْبِعُ ذلك بالحديث عن معناه وما تضمنه من القواعد والمسائل(١).

بعد هذا العرض الموجزِ أحب أن أقفَ عند بعض القضايا التي تسترعي الانتباهَ في هذا الشرح:

١- **طولُ نَفَسِ الرعينيِّ في الشرح والتحليل**، واستقصاءِ جوانب موضوع البحث، وذكرِ اختلافات العلماء وحُجَجِهم وما يرد على بعض تلك الحجج، وهذا أمرٌ يظهر للوهلة الأولى في هذا الشرح، وليس أدلَّ عليه من أن هذا السفرَ الأولَ الذي بلغت ورقاتُه عشرا ومائتين لم تزد أبياتُ الألفية المشروحة فيه عن ثلاثة وعشرين ومائةِ بيت، ونكتفي هنا بمثال واحد لتوضيح مانقول، وهو بابُ الأسماء الستة(٢)، فبعد أن أورد الرعينيُّ بيتي ابنِ معطٍ في هذا الباب وهما:

وستةٌ بالواو رَفْعا إن تُضِفْ والياءُ في الجر وفي النصب الألفْ
أخٌ، أبٌ، حَمٌ، هَنٌ، وفُوهُ ذو المال قُلْ، ولايجوزُ ذُوهُ

---

(١) ينظر مثلا ص ١٣٤ ، ١٤٢ ، ٤٤٠ .

(٢) الشرح: ٢٣٦- ٢٦٧ .

أدار شرحَه عليهما في ثماني مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في عدد هذه الأسماء، ذاكرا اختلافَ العلماء في عدِّ "هَنٍ" في هذا الباب أو إسقاطها منه.

المسألةُ الثانية: في حقيقة هذه الأسماء لغةً، مفصلا القولَ في معنى كلِّ لفظ من هذه الألفاظ، متطرّقا إلى استعمالات بعضها تَغْلِيبا، ذاكرا اختلافَ العلماء في مادة الفم ولغاته.

المسألةُ الثالثة: في شروط إعرابها.

المسألةُ الرابعة: في إعرابها، وقد ذكر في إعرابها عشرةَ أقوال عزاها إلى أصحابها، وأورد حجةَ كل قول، واختار منها قولَ سيبويه، وهو إعرابُها بالحركات المُقَدّراتِ في الواو والألف والياء، وساق ما أُورد على غيره من الأقوال.

المسألةُ الخامسة: في جواز إضافتها ولُزومها، قال: "وهي بهذا النظر قسمان: قسمٌ يلزم الإضافة وهو (ذو)، وقسمٌ أنت فيه بالخيار: إن شئتَ أضفت، وإن شئت أفردت، وهو ما عدا ما ذُكر، إلاأن (فُوك) إذا أفرد أبدلوا من واوه ميما"، ثم أورد اعتراضا على إفراد (فم) مع عدم الإبدال وأجاب عنه، وعلّل للزوم "ذو" الإضافةَ، ثم قسّم هذه الأسماءَ بالنظر إلى إضافتها إلى الظاهر والمضمر، وهي بهذا الاعتبار قسمان أيضا.

المسألةُ السادسة: "في المحذوف من هذه الأسماء، وهى اللاماتُ، وهي بهذا الاعتبارِ قسمان: قسمٌ يلزمُ فيه حذفُ اللامِ سواءٌ أُفرد أو أُضيف، وهو (فوك) و (ذو مالٍ)، وقسمٌ تُحذف لاماتُه في الإفراد، وتَرْجِعُ في الإضافة، على الصحيح، وهي الأربعةُ الباقيةُ.

ثم هي باعتبار حقيقةِ اللامِ تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ لامُه واوٌ، وقسمٌ فيه خلافٌ: هل لامُه هاءٌ أو ياءٌ أو واوٌ أو ميمٌ؟، وقسمٌ فيه خلافٌ: هل لامُه ياءٌ أو واوٌ؟" ثم فصّل القولَ في هذه الأقسام.

المسألةُ السابعة: في أوزانها، وقد ذكر وزنَ كلِّ لفظ من هذه الأسماء، وما في وزن بعضِها من اختلافٍ بين العلماء، وحججَ كل منهم.

المسألةُ الثامنة: في لغاتها، فذكر في "أب" و "هَن" ثلاثَ لغات، وفي "أخ" أربعَ لغات، وفي "حم" خمسَ لغات، ثم ذكر حالَ "فوك" في الإفراد وفي الإضافة إلى ياء المتكلم وغيره، مُبَيِّنًا درجةَ كلِّ لغة من حيث الكثرةُ والقلة.

واختتم الرعينيُّ البابَ، كما هو منهجُه الغالب، بالحديث على لفظ المصنف.

٢- موقفُه من الخلاف:

ألمحتُ في النقطة السابقة إلى حرص الرعيني في شرحه على إيراد اختلاف العلماء وحججهم، ومايَرِدُ على بعض تلك الحجج، وأحبُّ هنا أن أزيدَ هذه المسألةَ شيئا من البيان والتوضيح، فالحقُّ أن موضوعَ الخلاف النحويِّ أمرٌ واضح وجليٌّ في هذا الشرح، والمُتَتَبِّعُ له يلحظُ أن الرعيني يعرضُ للمسائل الخلافية بإحدى الطرق التالية:

الطريقةُ الأولى: أن يذكرَ الأقوالَ في المسألة الخلافية وحجةَ كل قول، ويختارَ أحدَ هذه الأقوالِ مُعَللا لاختياره في بعض الأحيان، ويُورد ما يُرَدُّ به على غير ذلك القول، ومثالُ هذه الطريقةِ المسألةُ التي قدمناها في إعراب الأسماء الستة، وكذلك الخلافُ في اشتقاق الاسم(١)، والخلافُ في ألف المقصور المنون في حالة الوقف(٢)، والخلافُ في إعراب المثنى(٣)، وفي النون اللاحقة له(٤).

الطريقةُ الثانية: أن يذكر الأقوالَ في المسألة وأدلتها دونَ إبداءِ رأيٍ أو ترجيحِ قولٍ من تلك الأقوال، فمن ذلك ماذكره من اختلاف النحويين في تخريج ثَباتِ حروفِ العلة مع الجازم في الفعل المضارع المعتل(٥).

---

(١) الشرح: ١٣٦-١٣٩ .

(٢) الشرح: ٢٩٤-٢٩٨ .

(٣) الشرح: ٣٤٥-٣٥٠ .

(٤) الشرح: ٣٥٠-٣٥٤ .

(٥) الشرح: ٧٤٥ .

الطريقةُ الثالثة: أن يعرضَ خلافَ النحاة في المسألة مُفَنِّدًا حُجَجَ فريقٍ منهم مما يدل على اختياره لرأي الآخرين، فمن ذلك مسألةُ الخلاف في الفعل الواقع بعد "لن" هل يكونُ خبرا أو دعاء(١).

الطريقةُ الرابعة: أن يختارَ الرعينيُّ وجها من وجوه المسألة الخلافية فيذكرَه دون الإشارة إلى الوجه أو الوجوه الأخرى، ومن أمثلة هذه الطريقة قولُه: "و (صَحْبِه) هو جمعُ صاحب"(٢)، فهذا مذهبُ الأخفش، وذهبَ سيبويه والجمهورُ إلى أنه اسمٌ للجمع وإن كان من لفظ الواحد؛ لأن تصغيرَه (صُحَيْبٌ).

ومع احتفال الرعينيِّ في شرحه بالخلاف ووُلُوعِه بذكر الوجوهِ والأقوالِ المختلفةِ في المسألة الخلافية فإنه في بعض الأحيان يضربُ صَفْحا عن تفصيل الخلاف الذي لافائدةَ منه ولاطائلَ تحته، يقول الرعينيُّ في سياق تعريف الاسم: "وهل الاسمُ هو المُسَمَّى أم لا؟ مسألةُ خلافٍ تَنازَعَ الناسُ فيها قديما وحديثا حتى قيل فيها: ذَيْلُها طويلٌ ونَيْلُها قليلٌ، والقَدْرُ المحتاجُ إليه منها أن تقولَ: الاسمَ إن أُريدَ به اللفظُ فهو غيرُ المُسَمَّى، وإن أُريد به المعنى فهو المُسَمَّى"(٣). ويقولُ في اختلاف النحاةِ في أصل الاشتقاق: "وقد أطال النحويون في هذه المسألة الكلام، وأكثروا من الاستدلال للفريقين، ولاجدوى في الإكثار من ذلك، وماذكرناه كافٍ إن شاء الله تعالى"(٤). ويقولُ بعد أن ساق اختلافَ العلماء في العامل في الشرط والجواب: "وقد طوَّل النحويون الكلامَ في هذه المسألة بإيراد الحجج والرد، فصارَ ذيلُها طويلا ونَيْلُها قليلا؛ لأن الخلافَ إذا لم يَترَتَّبْ عليه حُكْمٌ نُطْقِيٌّ ولااختلافٌ في المعنى فلاحاجةَ إلى الاشتغالِ به، والخلافُ في مسألتنا من هذا القَبِيل"(٥).

---

(١) الشرح: ٧١٣-٧١٤ .

(٢) الشرح: ٤١ .

(٣) الشرح: ٨٣ .

(٤) الشرح: ١٤٤ .

(٥) الشرح: ٦٣٧ .

٣- الربطُ بين موضوعات الألفية:

حَرَصَ الرعينيُّ في شرحه على الربط بين موضوعات الألفية كي تبدو مترابطةَ الأجزاء متينة البناء، وقد تمثّل هذا الربطُ في محاولته التماسَ العلةِ للمصنف في إيقاعه بابا معينا من الأبواب في مكان ما دونَ غيره، وفي ترتيب جزئيات الباب ذلك الترتيبَ دون ماسواه، ولايكادُ بابٌ من أبواب الشرح يخلو من هذا الربط، ولعل مَرَدَّ ذلك إلى بعض الانتقادات التي تعرَّض لها ابنُ معط في بناء ألفيته من بعض شراحها، فكانت محاولةُ الرعيني هذه إنصافا لابن معط ودفاعا عنه، يقولُ الرعيني تعقيبا على بيت ابن معط:

وَهْيَ ثلاثُ ليس فيها خُلْفُ الاسمُ ثم الفعلُ ثم الحرفُ

"هذا البيت يذكر فيه أقسامَ الكلمة؛ لأنه لما قال (أقسامُها) فُهم منه أنه يُقَسِّمُها"(١)، ويقولُ بعد أن أورد بيتَ ابنِ معط في تعريف الاسم: "لما فرغَ من الكلام في حدِّ الكلام وفي أقسام الكلمة شرع يَحُدُّ كلَّ واحد من أقسام الكلمة، وبدأ بحدِّ الاسم؛ لأنه أصلُ الكلمات"(٢)، وقال بعد أن أنشد بيتَ المصنف:

وكُلُّ مالَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كإسْحاقَ ويَأْتِي شَرْحُهُ

"اعترَضَ ابنُ الخَبّازِعلى المصنف، وتَبِعَهُ بعضُ الشُّرّاحِ، وقالوا: كان حقُّ المصنف أن يأتيَ بهذا البيتِ في أول البابِ بعد قولِه:

"والجرُّ فيه بانْكِسارٍ ظاهِرِ".

وعندي أن الذي صَنَعَ المصنفُ هو الأولى؛ لأن إتيانَه بغير المنصرفِ في هذاالموضعِ يُؤْذِنُ بأن الذي تقدم ذكرُه منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ سواءٌ كان صحيحا أو معتلا مقصورا أومنقوصا، نحوُ:

---

(١) الشرح: ٧٩ .

(٢) الشرح: ٨٣ .

زيدٍ، وأحمدَ، وعَصا، وحُبْلَى، وقاضٍ، وجَوارٍ، فكأنَّ المصنفَ يقولُ: فكلُّ ما لمْ ينصرفْ مما تقدم ذكرُه فحكمُه هذا الحكمُ، فلو قدَّم هذا البيتَ إلى الموضع الذي قالوه لم يُعْطِ هذا المعنى، وكان كلامُه مقصورا في ذلك على الاسم الصحيح، لاغيرُ"(١).

٤- الإحالات:

وكما حَرَصَ الرعينيُّ على بيان حكمةِ الناظمِ في بناء ألفيته حَرَصَ هو أيضا على ترابط شرحِه واتِّساقِه، وعدمِ تداخلِ وتَكْرارِ موضوعاتِه، وذلك بإيقاع الشرح في بابه المعين ومَظِنَّتِه المعلومة، فإن دعت الحاجةُ إلى ذكر موضوع في غير موضعه للارتباط بينه وبين موضوع آخرَ أحال الشارحُ على تقدمه، أو على أنه سيأتي لاحقا، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ منها قولُ الرعيني: "والعاملُ من الحروف هو الذي يُحْدِثُ إعرابا فيما يدخلُ عليه، وهو أقسامٌ:

قسمٌ يعمل الجرَّ فقط، وهو حروفُ الجر، وهي ثمانيةَ عشرَ حرفا، أو عشرون على الخلاف في ذلك، وقد قيل أكثرُ من ذلك على ما يأتي في ذكر حروف الجر"(٢)، وقوله: "أمّا الاسمُ فأصلُه الإعرابُ، وقد خرج عن أصله فبُنِيَ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، على ما يأتي.

وأما الفعلُ فأصلهُ البناءُ على الصحيح مما تقدم، وخرج الفعل المضارعُ عن أصله فأُعرب، لشَبَهِهِ بالاسم على ما يأتي"(٣).

٥- اهتمامُه بنص الألفية:

وقد تمثّل ذلك الاهتمامُ في الأمور التالية:

---

(١) الشرح: ٢٦٨ ، وينظر كذلك: ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ٢٣٦، ، ٢٧٢ ، وغيرها من مقدمات الأبْواب.

(٢) الشرح: ١٢٨ .

(٣) الشرح: ١٦٢ ، وينظر كذلك: ١٩٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧٦٢٥٥ ، ٢٦٥ ، وغيرها.

أ- رجوعُه إلى نُسَخٍ متعددةٍ للألفية:

يقولُ الرعينيُّ في باب اشتقاق الفعل: "قولُه: (أَيْضاالمُصْدَرا) كذا يوجدُ في أكثر النُّسَخِ بالألف واللامِ في (المصدر) وحذفِ التنوينِ من (أَيْضًا) ضرورةً لأجل إقامةِ الوزن، وهي لغةٌ، وعليه قولُه:

ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

ومنه قراءةُ بعضِهم: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ. اللَّهُ}(١) بحذف التنوينِ من {أَحَدٌ}. ويوجدُ في بعض النُّسَخِ: (أَيْضًا مَصْدَرا) بتنوينِ (أَيْضًا) وحذفِ الألف واللام من (المصدر). والأولُ أَوْلى؛ لما تُعطيه الألفُ واللامُ من العهد في (المصدر)، أي: واشتقَّ كوفيون أيضًا المصدرَ المتقدمَ بيانُه"(٢).

ويقول في باب إعراب ماجرى من الأسماء مَجْرى الصحيح: "ويوجدُ في بعض النسخِ بَدَلَ الآي: (اللأى)، على وزن: العَصا، وهوحمارُ الوحش، وهو تصحيفٌ؛ لأنه لايَصِحُّ به التمثيلُ؛ لأن آخرَه ليس همزةً ولا واوا ولا ياءً مُسَكَّنًا ماقبلها"(٣).

ب- إعرابُه وتوجيهُه لنص الألفية:

حتى لايكادُ يتركُ بيتا من أبياتها دون إعرابٍ أو توجيهٍ لبعض ألفاظه، فمن ذلك توجيهُه للفظ "هو" من قول المصنف:

أَعْنِي في الاسم وهو أن يُضارِعا الحرفَ أو كان اسمَ فعلٍ واقعا

"أمّا "هو" فيحتملُ وجهين: أن يعودَ على الاسم في قوله: (أَعْنِي في الاسمِ) ويحتملُ أن يعودَ على (علةُ البناءِ) على لَحْظِ السببِ؛ فيكونَ من باب عَوْدِ الضميرِ على المُرادِفِ، وهو كثيرٌ، والوجهُ الأولُ أَوْلى؛ لكون (الاسمِ) أقربَ مذكورٍ، وهو مُذكرٌ، والوجهُ الثاني أولى من جهة المعنى"(٤).

---

(١) سورةالإخلاص: الآية: ١ ، ومن الآية: ٢ .

(٢) الشرح: ١٤٢-١٤٣ .

(٣) الشرح: ٢٣٤ ، وينظر كذلك: ١٩٤ ، ٤٤٤ .

(٤) الشرح: ١٩٥ .

ومن ذلك قولُه في إعراب بيت المصنف:

وأحرفُ التَّحْضِيضِ منها هَلّا لَـوْلا ولَوْما مثلُها وألّا

"وقولُه: (منها هَلّا)، (هَلّا): مبتدأٌ، والخبرُ في المجرور قبله.

و قوله:

(لَوْلا...) إلى آخره

معطـوفٌ على قولِه: (منها هَلّا)، التقـديرُ: ومنها (لَوْلا)، ومنهـا (لَوْما)، ومنها (ألّا)، ولايكـونُ (لَوْلا) ومابعده معطوفا على (هَلّا) وحدَهُ؛ لأنه يلـزمُ منه أن تكـون هـذه الأحرفُ الأربعـةُ بعـضَ حروفِ التحضيـض، وهـي جميعُهـا.

و نظيرُ هذا قولُه تعالى: {مِنْهَـا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ}(١)، فقولُه تعالى: {وَحَصِيـدٌ} معطوفٌ على {مِنْهَا قَائِمٌ} أي: ومنها حصيد، ولايجوزُأن يكـونَ {حَصِيدٌ} معطوفا على {قَـائِمٌ} وحدَهُ؛ لأنه يلـزمُ منـه أن يكـونَ ثَمَّ شـيءٌ آخَرُ غيرُ القـائمِ والحصيدِ، وليس كذلك"(٢).

ج- ربطُه نصَّ الألفية بنصِّ "الفصول الخمسون":

وقـد أفاد هذا كثيرا؛ ذلـك أن عبارةَ النَّظْمِ مُقَيَّدَةٌ بالـوزن والقـافية، وقد لاتُؤَدِّي المعنى بالـوضوح المُؤَمَّل، فربطُها بنظيرها من المنثـور يُجَلِّي النصَّ ويحددُّ مـرادَ المصنـفِ منـه، يقـول الـرعينيُّ في سيـاق شـرحِه لقـول ابن معـط:

والفعلُ بالسينِ وسوف عُرِّفا والأمرِ والنهيِ وقد إن صُرِّفا

"واختلـف الشارحون في قوله: (والأَمْرِ): فمنهم مَنْ حَمَلَـهُ على حذفِ مضاف، التقـديرُ: ولامِ الأمرِ، وإنما حملهم على هذا التأويلِ شيئـان: أحدُهما أن الأمر ليـس مختصا بالفعل، بل يكونُ في الفعـل كـ(قُمْ) وفي الاسـم كـ(صَهْ). الثاني: أن تكـونَ العلامـاتُ كلُّها خارجةً عـن اللفـظ المُعَلَّـمِ عليـه، فـإن لامَ الأمـر خلافُ فعـلِ الأمـر، كما أن (سَـوْفَ) خلافُ الفعـلِ. ومنهـم مَـنْ حَمَلَـهُ على ظاهره.

---

(١) سورة هود: من الآية: ١٠٠ .

(٢) الشرح: ٦٧٦ .

قلتُ: وهو الأَوْلى، وأما قولُهم: إن الأمرَ يكونُ في الاسم فقد أخرجه المصنفُ بقوله: (إن صُرِّفَ)، وقد ذكره في "الفصول" في علامات الفعل، فقال: والأمرُ شرطُه أن يكونَ مشتقا. يوجدُ ذلك في بعض الرواياتِ، وهي صحيحة، فهذا دليلٌ أنه أراد الأمرَ لا لامَه، وأما كونُ العلاماتِ كلِّها خارجةً عن لفظ المُعَلَّمِ عليه، فلا يلزمُ؛ إذ العلامةُ تكون لفظيةً ومعنويةً"(١).

٦- عنايتُه بالحدود والتعريفات:

الحدُّ ينبغي أن يكون جامعا لكل أجزاء المحدود بحيث لايَشِذُّ عنه منها شيء، وينبغي كذلك أن يكون مانعا بحيث لايدخل مع المحدود غيرُه، وحدودُ النحويين -كما يرى الرعينيُّ- "أكثرُها لايفي بالغَرَض المقصود"(٢)، ولهذا فهم "يجمعون بين الحدِّ والخاصَّةِ حِرْصًا على تحصيل الفائدة"(٢).

وقد أطال الرعينيُّ الوقوفَ عند حدود المصنف مبينا محترزاتِها، ذاكرا مايَرِدُ على بعضها، وسأمثّل لذلك عند الحديث عن موقفه من ابن معط(٣)، كما أورد الرعيني حدودا لما لم يَحُدَّهُ المصنفُ من موضوعاتٍ مبينا قُيُودَ تلك الحدودِ ومحترزاتِها، فمن ذلك تعريفُه النحو بقوله: "علمٌ بأحكامٍ مُسْتَنْبَطَةٍ من استقراء كلامِ العرب يتَعَلَّقُ بالكَلِمِ في ذواتها، أو ما يَعْرِضُ لها بالتركيب من الكَيْفِيَّةِ؛ لِيُتَحَرَّزَ بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامِهم، وفي الحَذْوِ عليه"(٤). وحدُّه التنوينَ بقوله: "نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تُحَرَّكُ لالتقاء الساكنين تَلْحَقُ الاسمَ بعد كَمالِه تفصِلُه عمّا بعده تَثْبُتُ لفظا وصلا لاوَقْفًا وتَسْقُطُ خطًّا.

---

(١) الشرح: ١٢٣ ، وينظر ٣٥٤ .

(٢) الشرح: ٩٤ .

(٣) ينظر ص ١٢٣ فيما سيأتي من الدراسة.

(٤) الشرح: ٥٣ .

فقولُنا: (نونٌ) جِنْسٌ، وقولُنا: (ساكنةٌ) يُخْرِجُ المتحركةَ، وقولُنا: (زائدةٌ) يُخرج الأصليةَ، وقولُنا: (تُحَرَّكُ لالتقاء الساكنَيْنِ) يُخرج المُحَرَّكَةَ لغير التقاء الساكنين، وقولُنا: (تَلْحَقُ الاسمَ بعد كماله) يُخرج النونَ الخفيفةَ، وقولُنا: (تَفْصِلُه عمّا بعده) أي: أنك إذا قلتَ: غلامٌ لزيدٍ، كأنك فصلتَ الغلامَ عنه، وقولُنا: (تَثْبُتُ لفظا وصلا لا وَقْفا وتَسْقُطُ خطًّا) يُخْرُجُ به تنوينُ التَّرَنُّم والغالي؛ فإنهما بالعكس يَثْبُتان في الوقف دون الوصل، ويَثْبُتان لفظا وخطا"(١).

والرعينيُّ في كل ذلك لايُغْفِلُ ذكرَ المناسبةِ بينَ المعنى اللغويِّ للمعرَّف والمعنى الاصطلاحيِّ له.

٧- السهولةُ واليُسْرُ في شرح الرعيني:

ألف الرعينيُّ شرحَه على ألفية ابن معط بطلب من بعض المشتغلين بالعلم؛ فجاء هذاالشرحُ مع طوله واستيعابه قريبَ المأخذ سهلَ الفهم تحقيقا لتلك الرغبة، ونستطيعُ أن نُجْمِلَ سماتِ السهولةِ واليسرِ في هذا الشرح في النقاط التالية:

أ- سلاسَةُ الأسلوب، وبعدُه عن التكلف والتعقيد، فعبارةُ الرعينيِّ تؤدي المعنى المقصودَ دون كدٍّ أو عناء، ولاغَرْوَ في هذا فالرجلُ -شأنُه في ذلك شأنُ أهلِ بلاده من الأندلسيين- لم يَدْلِفْ إلى ميدانِ الدراسة اللغوية والنحوية إلا بعد أن أخذ من صناعة الأدب بنصيب وافر استحق معه أن يوصف بأنه كان "أديبا ماهرا في النثر والنظم مُجيدا فيهما مُكثرا"(٢).

ب- جودةُ تقسيمِ الموضوع وحصرُ جزئياته في مسائلَ وفصولٍ ووجوهٍ مما يُيَسِّرُ تَمَثُّلَ ذلك الموضوعِ والإلمامَ بجوانبه المختلفة، وهو أمرٌ واضح في شرح الرعيني لايحتاجُ إلى تمثيل.

---

(١) الشرح: ١٠٠-١٠١ .

(٢) ينظر مبحث: شعره ونثره في الفصل الأول من الدراسة.

ج- الإكثارُ من ضرب الأمثلةِ على القواعد لتقريبها وترسيخها في الأذهان؛ فالقاعدةُ المُجَرَّدَةُ عن المثال صعبةُ الفهم بعيدةُ المنال، وأوضحُ مثالٍ على هذه النقطةِ ماساقه الرعينيُّ من أمثلة في مسألة حكم الفعل المعتل والمضاعف إذا لحقتهما نونا التأكيد، يقول الرعينيُّ: "أما المعتلُ فإن كان آخرَه ياءٌ أو واوٌ فتقول للمذكر: (ارمينّ واغزُوَنّ) برد الياء والواو؛ وذلك أن الواو والياء كانتا قد حُذفتا في الأمر بالحمل على المجزوم، وهذ اللَّحْظُ يزول بلَحاق النون، فترجعُ اللام، وتقولُ للمؤنثة: (ارْمِنَّ) بكسر الميم، و (اغْزِنَّ) بشم ضم الزاي، وتَحذفُ الياءَ والواوَ لالتقاء الساكنين، وتقولُ في التثنية: (ارْمِيانِّ، واغْزُوانِّ)، وفي المذكرِينَ: (اغْزُنَّ، وارْمُنَّ) بحذف الواو لالتقاء الساكنين، وفي جماعة الإناثِ : (ارْمِينانِّ، واغْزُونانِّ) بألفٍ تفصل بين النونات.

فإن كان آخرَه ألفٌ، نحو: (اخْشَ، وارْضَ) فتعودُ الألفُ كما تقدم في الياء والواو، وترجعُ إلى أصلها، فتقولُ للمذكر: (اخْشَيَنَّ، وارْضَيَنَّ) بفتح الياء، وللمؤنثة: (اخْشَينَّ، وارْضَينَّ) بكسر الياء، والأصلُ: (اخشَيْ، وارْضَيْ)، وتقولُ في التثنية: (اخْشَيانِّ، وارْضَيانِّ)، وتقولُ في الجمع المذكر: (اخْشَوُنَّ، وارْضَوُنَّ) بضم الواو، وفي جمع المؤنث: (اخشَيْنانِّ، وارضَينانِّ).

فإن كان الفعلُ لم يبقَ منه إلاحرفٌ واحدٌ، نحوُ: رَزيدا، فعلُ أمرٍ من (رَأَى)، وقِ عمرًا، فعلُ أمرٍ من (وَقَى) فإن كان الحرفُ مفتوحا، نحوُ: رَ زيدا، جرى في الحكم مَجْرى (اخْشَ)، فتقولُ للمذكر: (رَيَنَّ) بفتح الياء، كما تقولُ: (اخْشَيَنَّ)، وللمؤنثة: (رَينَّ) بكسر الياء، كما تقولُ: (اخْشَينَّ)، وفي التثنية: (رَيانِّ) كما تقولُ: (اخْشَيانِّ)،

وتقولُ في الذكور: (رَوُنَّ) بضم الواو، كما تقولُ: (اخْشَوُنَّ)، وتقولُ في الإناث: (رَيْنانِّ) كما تقولُ: (اخْشَيْنانِّ).

فإن كان الحرفُ مكسورا، نحوُ: قِ عمرًا، جرى مَجْرى (ارْمِ) فتقولُ في المذكر: (قِينَّ) كما تقولُ: (ارْمِينَّ)، وللمؤنثة: (قِنَّ) كما تقول: (ارْمِنَّ)، وفي التثنية: (قِيانِّ) كما تقولُ: (ارْمِيانِّ)، وفي المذكرين: (قُنَّ) كما تقول: (ارْمُنَّ)، وفي المؤنثات: (قِينانِّ) كما تقولُ: (ارْمِينانِّ).

وأما المضاعفُ فتستوى عند لَحَاق النون اللغتان؛ لأنك تقولُ على لغة الحجاز: (ارْدُدْ) بالفكِّ، وعلى لغة بني تميم: (رُدُّ، ورُدِّ، ورُدَّ) بالإدغام: بالضم إتباعا، وبالكسر على أصل التقاءِ الساكنين، وبالفتح تخفيفا، فتقولُ: رُدَّنَّ، ورُدِّنَّ، ورُدّانِّ، ورُدُّنَّ، واردُدْنانِّ، وكان قبل لَحَاق النون يجوزُ الفكُّ؛ لسكون الثاني، فلما لحقته النونُ تحرّك بحركة لازمةٍ؛ فلزم الإدغامُ، كما لزم في: رُدّا، ورُدّوا.

وتقولُ في (اطْمَئِنَّ) للواحد: (اطمَئِنَّنَّ) بفتح النونِ الأُولى من النونين المشدَّدَتين، وللواحدة: (اطمَئِنِّنَّ) بكسر النونِ الأولى من النونين، وفي التثنية: (اطْمَئِنّانِّ)، وفي جمع المذكر: (اطْمَئِنُّنَّ) بضم النون الأولى، وفي جمع المؤنث: (اطْمَأْنِنّانِّ) بمنزلةِ (اشْمَأْزِزْنانِّ) فيجري (إنَّ) من (اطمَئِنَّ) مَجْرى (فِرَّ)"(١).

د- التفصيلُ بعد الإجمال، وبسطُ مايحتاج إلى شرحٍ وتوضيحٍ وبيانُه، فمن ذلك ما أورده الرعيني في شرح قولِ سيبويه: "التصغيرُ والتكسيرُ يَجْرِيانِ من وادٍ واحدٍ" قال الرعينيُّ: "يعني في كونهما يَرُدّان الأشياءَ إلى أُصولها" ثم قال مبيِّنا ماأجمله: "وبيانُ ذلك: أنك إذا وجدتَ اسمًا مُتَمَكِّنًا على حرفين فلابد أن يكونَ فيه حرفٌ محذوفٌ، إلاأنه لايُعْرَفُ ذلك

---

(١) الشرح: ٧٦١-٧٦٢ .

المحذوفُ: هل هو فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ، فإذا أردتَ تَعْيينَ ذلك المحذوفِ فصَغِّرِالاسْمَ أوكَسِّرْهُ يظهرْ لك ذلك المحذوفُ في موضعِه فمن ذلك (عِدَةٌ) حُذفت منه الفاءُ بدليل تصغيره على (وُعَيْدَةٍ) فظهر المحذوفُ فاءً، ومن ذلك (مُذْ) إذا سَمَّيْتَ به، قالوا: فيه نونٌ محذوفةٌ وهي العينُ بدليل تصغيره على (مُنَيْذٍ) وتكسيرِه على (أَمْناذٍ)، ومن ذلك (فَمٌ) قالوا: فيه هاءٌ محذوفةٌ وهي اللامُ بدليل تصغيرِه على (فُوَيْهٍ) وتكسيرِه على (أَفْواهٍ)،ومن ذلك (شَفَةٌ) قالوا: فيه هاءٌ محذوفةٌ وهي اللامُ، والأصلُ: (شَفْهَةٌ) كـ(جَفْنَةٍ) بدليل تصغيرِه على (شُفَيْهَةٍ) وتكسيرِه على (شِفاهٍ)،ومن ذلك (حِرٌ) وهو فرجُ المرأة، قالوا: فيه حاءٌ محذوفةٌ بدليل تصغيرِه على (حُرَيْحٍ) وتكسيرِه على (أَحْراحٍ)..."(١).

وفي بعض الأحيان يُجْمِلُ الرعينيُّ ماسبق أن فصَّله وشَقَّقَ الكلامَ فيه. وقد يأتي الرعينيُّ بضوابطَ كليةٍ لبعض القواعد كما في قوله في مسألة دخول الفاء و"إذا" على الجواب: "والضابط في ذلك أن تقول: إذا كان الجوابُ لايَصْلُحُ أن يكونَ شرطا فلابُدَّ من الفاء أو "إذا"، نحوُ قولك: إنْ قام زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ، فقولك: عمرٌو منطلقٌ، جملةٌ اسميةٌ لاتصلحُ أن تكونَ شرطا، فلابد من الفاء.

وما يصلح من الجواب أن يكون شرطا فلاتَدْخُلُ عليه الفاءُ، نحو: إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، فقولُك: يقمْ عمرٌو، يصلح أن يكونَ شرطا، فلاتَدْخُلُ عليه الفاءُ"(٢).

هـ- التنظيرُ: كثيرا ما كان الرعيني يُقَرِّبُ المسائلَ التي يبحثُها بالإحالة على نظائرها الشائعة والمعهودة، فمن ذلك قولُه في سياق تعريف الأمر: "فحَصَل مما تقدم أن كل ما يُفْهَمُ منه الأمرُ يقال له: أمرٌ، لغةً، ولا يُقال

---

(١) الشرح: ١٤٠ ، وينظر ١٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٤٤٣ .

(٢) الشرح: ٦٤٢ ، وينظر ٦٦٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨١ .

لـه: أمرٌ، اصطلاحا إلابهذه القيودِ المتقدمةِ، فقولك: (انْزِلْ) متفـق على أنه أمرٌ لغـةً واصطلاحا، وقـولك: (لِيَنْزِلْ زيدٌ) و (نَزالِ) أمـرٌ لغـةً لااصطلاحا، فـالاصطلاحُ هنا خُصِّصٌ لبعض موارد اللغة، ونظيرُ هذا قـولُك: زيدٌ قام، وقامَ زيد، فـ(زيدٌ) فـاعلٌ لغـةً سـواءٌ تقـدم على الفعـل أو تأخر، ولايُقـال لـه فى الاصطلاح فاعلٌ إلاإذا تأخر عن الفعل»(١).

وقد يُنَظِّرُ الرعينيُّ ببعض المسائل الفقهية، فمن ذلك قولُه في وصف مذهب الرماني وابن جني في المضاف إلى ياء المتكلم، والمُتَبع، والمَحْكِيِّ: "فهذه الأسماءُ عند هذا القائلِ ليست مبنيةً؛ لعدم مُوجِبِ البناءِ فيها، وليسـت معربة؛ لأنها لم تدخلْ تحت حدِّ الإعراب، ألا ترى أن آخِرَها لم يتغيرْ لتغيرِ العـواملِ، فَتَوَقَّفَ في أمرها، ولم يَحْكُمْ عليها بإعراب ولا بناءٍ. وهي عنده نظيرُ الخُنْثَى المُشْكِلِ عند الفقهـاء؛ لكـون أدلـةِ الإعـراب والبنـاءِ تَتَجـاذبُها، وكـذلك أدلـةُ الـذكوريةِ والأُنُوثِيَّةِ تتجاذبُ الخُنْثَى المشكلَ"(٢).

و- حَصْـرُ المُتَمـاثِلات، وقـد يكـونُ ذلك الحصرُ نظمـا، فمـن ذلـك قولُه: "واعلمْ أن الأفعـال كلَّها متصرفةٌ إلاسبعةَ أفعالٍ: ليـسَ، وعَسَى، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبَّـذا، وفِعْلاالتعجبِ: ماأَفْعَلَـهُ، وأَفْعِلْ به، وقد حصرتُهـا نَظْما في بيت واحد فقلتُ:

يُصَرَّفُ فِعْلٌ غيرُ لَيْسَ وحَبَّذا عَسَى، نِعْمَ، بِئْسَ اعْدُدْ وفِعْلَيْ تَعَجُّبِ"(٣)

---

(١) الشـــرح: ٥٠٩ ، وينظـــر ١٢٤ ، ٣٤٥ ، ٤٤٣-٤٤٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ .

(٢) الشرح: ١٦٢ .

(٣) الشرح: ١٢٦-١٢٧ ، وينظر ٢٩ ، ٢٣٤ ، ٣٩٩-٤٠٠ .

ز- الطريقةُ الجَدَلِيَّةُ: وذلك بافتراض السؤال والجواب عنه، وفي بعض الأحيان بالاعتراض على الجواب ورَدِّ ذلك الاعتراض، فمن ذلك قولُ الرعينيِّ بعد أن أورد قولَ المبردِ في مُوجب بناء "أمس"، وهو شَبَهُه بالحرف: "قيل: يلزمُ على هذا أن يُبْنَى (غَدٌ)؛ إذ لافرقَ بينهما.

قيل: لو بُنِيَ (غَدٌ) لاجتمعَ فيه نَقْصانِ: نقصُ البناءِ، ونقصُ الحَذْفِ.

قيل : فكان يلزمُ أنه إذا رجع المحذوفُ أن يُبْنَى، ولم يُبْنَ، قال الشاعر:

وما النّاسُ إلا كالدِّيارِ وأهلُها بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ

وقال الآخر:

فَعَجِّلاها وادْلُواها دَلْوا إنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخاهُ غَدْوا

فرجع المحذوفُ وهو الواوُ، ولم يُبْنَ.

قلتُ: رجوعُ المحذوفِ عارضٌ مَنْبَهَةً على الأصلِ، والعارضُ هنا لايُعْتَدُّ به، ألا ترى أن الواوَ من (يَقُومُ) حُذفت في الجزم لالتقاء الساكنين، فقيلَ: لم يَقُمْ، فلمّا تحركت الميمُ في قولك: لم يَقُمِ الغلامُ، لم ترجع الواوُ؛ لأن الحركةَ عارضةٌ، فكأنَّ سكونَ الميمِ موجودٌ"(١).

٨- تَطَرُّقُه إلى بعض المباحث اللغوية والعَروضية والبلاغية:

أولا: المباحثُ اللغوية:

للرعيني باعٌ طويلٌ في مجال البحث اللغوي، وله فيه مُصَنَّفاتٌ مُفْرَدَةٌ(٢)، ولذا فليس من الغريب أن يَحْتَفِلَ في شرحه هذا احتفالا بالغا

---

(١) الشرح: ١٩٠-١٩١ ، وينظر ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٤-١٥٥ ، ٢١٤ ، ٣٤٣ ، ٤٤٦-٤٤٧ ، ٤٥٠ .

(٢) ينظر مبحث آثاره من الفصل الأول .

باللغة، فقد تَطَرَّقَ الرعينيُّ إلى بيان دَلالاتِ كثيرٍ من ألفاظ المصنف وأمثلتِه، وشرح كثيرا من مفردات أبياتِ الاستشهاد، وفَسَّرَ كثيرا من الأمثلة التي ساقها هو، واعتنَى في كثير مما تَطَرَّقَ إليه بالضَّبْط والتَّقْييد، فمما شرح به أمثلةَ المصنف قولُه: " وقولُه: (نَحْوُ الشَّجِي) يقالُ: رجلٌ شَجٍ، إذا كان حزينا، والياءُ منه مخففةٌ، والفعلُ: شَجِيَ يَشْجَى، مثلُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، والمصدرُ: الشَّجا، واسمُ الفاعلِ: الشَّجِي، وقد يُشَدَّدُ في الشعر، قال الشاعرُ:

نامَ الخَلِيُّونَ عن لَيْلِ الشَّجِيِّينا شَأْنُ السُّلاةِ سِوَى شَأْنِ المُحِبِّينا

هذا إذا كان الشَّجِي من: شَجِيَ، أمّا إذا كان من: شَجاهُ الحُزْنُ، فالشَّجِيُّ فيه: فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، فلابُدَّ من تشديده"(١). ومما شرح به أمثلتَه هو قوله: "فالياءُ في (دِرْحايَةٍ) زائدةٌ للإلحاق بـ(هِمْلاجَةٍ) ولم تُقلب الياءُ من: (دِرْحايَةٍ) همزةً، كما فُعِلَ في: عِلْباءٍ؛ لأنها تَخَصَّنَتْ بالتاء، والدِّرْحايَةُ: الرجل العظيم. والهِمْلاجَة: الدابةُ الحسنةُ المشي بسرعة. والعِلْباءُ في الأصل: عَصَبُ العُنُقِ"(٢).

ومن تفسير مفردات الشواهد قولُه في شرح قول الشاعر:

ولكنَّما أَجْدَى وأُمْتِعَ جَدُّهُ بِفِرْقٍ يُخَشِّيهِ بَهَجْهَجَ ناعِقُهْ

"وهَجْهَجَ: زَجْرٌ للغنم. و (أَجْدَى) في البيت بفتح الهمز وبالجيم والدال المهملةِ، وهو بمعنى: أَنْفَعَ. و (أُمْتِعَ) بمعنى: مُتِّعَ. وجَدُّهُ: سَعْدُهُ. والفِرْقُ، بكسر الفاء: القطعةُ العظيمةُ من الغنم. ويُخَشِّيهِ: يُخَوِّفُهُ. والناعقُ: الراعي"(٣).

---

(١) الشرح: ٢٢٤-٢٢٥. وينظر ١٥٧ ،

(٢) الشرح: ٣٨٥. وينظر ٣٨٠ ، ٣٨١

(٣) الشرح: ٤٧٧-٤٧٨. وينظر ١٥٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣١١ ، ٣٢٨ ، ٣٦١ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٥٦٢ ، ٦٠٤ .

ثانيا: مباحث العروض والقافية:

الرعيني من علماء العروض والقافية المعدودين، وله فيهما بحوثٌ ومؤلفات مستقلة لم نقف عليها، وقد جاءت الملاحظاتُ التي تدور حول العَروض والقافية والتي نَثَرَها الرجلُ هنا وهناك في شرحه هذا لتدل على مكانته وتقدمه في هذين الفنين، وخيرُ مثال نستدل به في هذا المجال من علم العروض وقفةُ الرعينيِّ الطويلةُ عند بيت المصنف:

أو مايُضاهِيهِ من السريعِ مُزْدَوَجَ الشُّطُورِ كالتَّصْرِيعِ

فقد جعل شراحُ ابنِ معط هذا البيتَ دليلا على أنه بَنَى قصيدتَه هذه على بحرين من بحور الشعر هما الرجزُ والسريعُ، وقد رَدَّ الرعيني هذا الادعاءَ، فبيّن وجهَ مشابهةِ السريعِ للرجز، وأن المصنفَ لم يُدخل السريعَ مع الرجز، وإنما أراد بهذا البيتِ أن يبينَ أن النظمَ يَسْهُلُ ويَقْرُبُ من الأذهان إذا كان على أحد هذين البحرين، يقول الرعينيُّ: "ووجهُ مُشابهَةِ السريعِ الرجزَ: أنهما لايفترقان إلا بالجزء الأخير، وهو (مَفْعُولاتُ) في السريع، و (مُسْتَفْعِلُنْ) في الرجز، ومع هذا فالجزءان متقاربان لافرقَ بينهما إلا بالوَتِدِ المفروقِ في آخر (مَفْعُولاتُ) والوَتِدُ المجموعُ في آخر (مُسْتَفْعِلُنْ)، وهذا الفرقُ يَسِيرٌ. وإذا قُطِعَ (مُسْتَفْعِلُنْ) في الضربِ الثاني من الرَّجَزِ صار (مُسْتَفْعِلْ) بسكون اللام، يُنْقَلْ إلى (مَفْعُولُنْ)، فإذا أَتْبَعْتَ العروضَ للضَّرْبِ لأجل التَّصْرِيعِ صار البيتُ:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ

فيصيرُ مثلَ السريعِ المَكْشُوفِ لافرقَ بينهما بشيء، وذلك أن (مَفْعُولاتُ) في السريع إذا كُشِفَ حُذفت تاؤُه، يبقى (مَفْعُولا)، يُنْقَلْ إلى (مَفْعُولُنْ)، فيصيرُ عينَ ما قرَّرناه في الرَّجَزِ.

فتَحَصَّلَ لك من هذا أن الضربَ الثانيَ من الرجز المقطوعِ إذا صُرِّعَ صار مثلَ البيتين من السريع المكشوفِ المُزْدَوَجِ إن قلنا بثُبُوتِ الشَّطْرِ، أو البيت الواحدِ المُقَفَّى إن قلنا بإسقاطِ الشَّطْرِ.

ومن هذا يتبين لك أن المصنف لم يُدْخِلْ سريعًا في هذه الأُرْجُوزَةِ، وأن كل ما ادَّعوا أنه سريعٌ مكشوفٌ فنحن نقولُ: إنه رَجَزٌ مقطوعٌ مُصَرَّعٌ، وأن كل ما ادَّعوا أنه سريعٌ موقوفٌ فنحن نقول: إنه رَجَزٌ مقطوعٌ مُذَيَّلٌ بعد القطعِ مُصَرَّعٌ؛ لأنه إذا ذيَّلْناه بعد القَطْعِ صار على وزن (مَفْعُولانْ) بسكون النون، وهو نظيرُ (مَفْعُولاتْ) بسكون التاء في السريع، وهو المُعَبَّرُ عنه بالموقوف . فإذا كانت الصورةُ واحدةً فلاحاجةَ إلى ادِّعاء السريع والخروجِ عن الرجز، وتَذْييلُ الضَّرْبِ المقطوعِ متفق على إثباته من كلام العرب وإن كان شاذًّا، وحَمْلُ هذه الأرجوزةِ على بحرٍ واحدٍ وإن كان في بعضه شذوذٌ أَولى من حملها على إدخال بحرين في قصيدة واحدة.

فتَحَصَّلَ من هذا أن هذه الأرجوزةَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ من الرجز: ضربٌ تامٌّ مُقَفًّى، وهو الأولُ منه، كقولِه:

مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ وَحْيًا إِلَيْهِ بِلِسانٍ عَرَبِي

وضربٌ مقطوعٌ مُصَرَّعٌ، وهو الثاني منه، كقولِه:

أَوْ ما يُضاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ .... البيت

وهذا هو الذي ادَّعَوْهُ سريعًا مكشوفا، وضربٌ مقطوعٌ مُذَيَّلٌ مُصَرَّعٌ، وهو الشاذُّ، كقوله:

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَما الْبَصْرِيُّون .... البيت

وهو الذي ادَّعَوْهُ سريعا موقوفا، ويا عَجَبًا ممَّن ادَّعى أن البيتَ الذي ذَكَرَ فيه الرجزَ رجزٌ، والبيتَ الذي ذَكَرَ فيه

السريعَ سريعٌ، وعدَّها نُكْتَةً لطيفةً، وإذا أمكن حَمْلُ هذا البيتِ وأمثالِه على الرجز فما الدّاعِيَةُ أن يُحْمَلَ على السريع حتى يُنْسَبَ الناظمُ إلى إدخال بحرين في بحر؟! والشيءُ إذا احتملَ الصوابَ والغلطَ، فحَمْلُهُ على الصواب هو الواجبُ، وإن كان حَمَلَهُمْ على هذا قولُ المصنف:

أَوْ ما يُضاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ

فالمصنف لم يَنُصَّ على أنه يُدْخِلُ السريعَ مع الرجز في النظم، وإنما أخبر أن النظمَ يَسْهُلُ ويَقْرُبُ من الأفهام إذا كان على أحد هذين البحرين؛ ولذلك عَطَفَ بـ(أو) فقال: (أو ما يُضاهِيهِ)، ولو كان كما زعموه لقال: وما يُضاهِيهِ"(١).

ومما يُثَّلُ به هنا أيضا من علم القافية ردُّ الرعينيِّ على اعتراض أكثر الشراح على المصنف في جمعه بين قافيتين مختلفتين هما "المُتَراكِبُ" و "المُتَدارِكُ" في شَطْرَيْ قولِه:

وكلُّ مالم يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كإسحاقَ ويَأْتي شَرْحُهُ

أما "المُتَراكِبُ" وهي التي بين الساكنين فيها ثلاثةُ متحركات فقولُه: "تَفْتَحُهُ"، وأما "المُتَدارِكُ" وهي التي بين الساكنين فيها متحركان فقولُه: "شَرْحُهُ"، وقد جعل الشراحُ ذلك عيبا من عيوب القافية، يقول الرعيني رادا عليهم: "قلتُ: وهذا ردُّ مَنْ لم يعرفْ أحكامَ القافيةِ، فقد أجاز الخليلُ -رحمه الله تعالى- وهو إمامُ هذا الشأنِ المرجوعُ فيه إليه، اجتماعَ قافيتين مختلفتين، وثلاثَ قوافٍ مختلفاتٍ في بحرٍ واحدٍ.

أمّا القافيتان فأجازهما في الضَّرْبِ الأولِ من الكامل والثامنِ منه؛ لأنهما على وزن (مُتَفاعِلُنْ) فيجوزُ فيهما ما يجوزُ في الحشو من الزِّحافِ، فإذا جاء سالِمًا وهو (مُتَفاعِلُنْ) كانت القافيةُ من المُتَدارِك، وإذا جاء مَخْزُولا، وهو حذفُ ألفِه وتسكينِ تائِه كانت القافيةُ من المُتراكِب.

---

(١) الشرح: ٦١-٦٣، وينظر ١٦٥، ٢٠١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٠٤، ٣٢٦، ٤٠٨، ٤٥٣، ٤٥٩، ٥٢٠، ٧٥٠.

وأمّا القوافي الثلاثُ فأجازَها في الضَّرْبِ الرابعِ من البسيط، وهو المَجْزُوءُ كعَروضِه، ويجوزُ فيه من الزِّحاف مايجوزُ في حَشْوِه، ووزنُه (مُسْتَفْعِلُنْ)، فإذا جاء سالِمًا كانت القافيةُ من المُتدارِك، فإذا جاء مَطْوِيًّا، وهو حذفُ فائِه، كانت القافيةُ من المُتَراكِب، فإذا جاء مَخْبُولا، باللام، وهو حذفُ سينِه وفائِه، كانت القافيةُ من المُتَكاوِس.

وكذلك يجوزُ جمعُ ثلاثِ قَوافٍ مختلفاتٍ في جميع ضُروب الرجزِ، إلا الضربَ الثانيَ منه؛ لكونه مَقْطُوعًا، فلايُتَصَوَّرُ فيه اجتماعُ القوافي الثلاثِ، واجتماعُها في الرجز كثيرٌ بحيث لا يُحْصَى؛ إذ هو بحرٌ تَساهَلَتْ فيه العربُ، ودار على ألسنتهم كثيرا"(١).

ثالثا: البلاغةُ في شرح الرعيني:

وردت في شرح الرعيني إشاراتٌ بلاغيةٌ متفرقةٌ انحصرَ أكثرُها في علم البديع، ودارت حول ماورد في نص الألفية من فنونه كالالتفات، والاقتباس، والاحتباك، واللف والنشر، والعَقْدِ وغيرِها، يقول الرعينيُّ معقبا على قول ابن معط:

كمَرَّ زيدٌ راكبا بعمرِو

"هذا النصفُ جاء به تمثيلا للرفع والنصب والجر على الفصيح من طريقة اللَّفِّ والنَّشْرِ: الأولُ للأولِ والثاني للثاني والثالثُ للثالث، فـ(زيدٌ) راجعٌ للرفع، و(راكِبًا) راجع للنصب، و(بعمرٍو) راجعٌ إلى الجر، فهو كقوله تعالى: {جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ}(٢)، إلاأنه مَثَّلَ ذلك في ثلاثةِ أسماءٍ، والأَولى أن يكونَ التمثيلُ في اسم واحدٍ كقولك: قام زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ"(٣). ويقول: "وقوله -يعني ابن معط- :

---

(١) الشرح: ٢٧٠ .

(٢) سورةالقصص: من الآية: ٧٣ .

(٣) الشرح: ١٥٥ .

ولاتَعِبْ فعلَ امرِىءٍ وتَفْعَلَهْ

تمثيلٌ للنهي وجوابِه، وهذا المثالُ فيه من ألقاب البديع العقدُ: عَقَدَ فيه آيةً من الكتاب العزيزِ وبيتا من الشعر، أما الآيةُ فقولُه تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ}(١)، وأما البيتُ فقولُه:

لاتَنْهَ عن خُلُقٍ و تأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ"(٢)

ومما ورد في شرح الرعيني من غير البديع قولُه: "وقد تَجَوَّزَ النحويونَ في جَعْلِها -أي أمس- علامةً للماضي، فأطلقوه على الزمان الماضي من حيثُ هو ماضٍ، وهو مجازٌ ضعيفٌ؛ لأنهم استعملوا اللفظَ الخاصَّ في موضع العامِّ، فصار المجازُ أوسعَ مَعْنًى من الحقيقة، وقاعدةُ المجازِ العكسُ"(٣).

٩- تنبيهه على الأساليب ودرجات الاستعمال واللغات:

فمن تنبيهه على الأساليب قولُه في باب نصب الفعل المضارع: "وأماالواوُ فالمرادُ بها إذا وقعت جوابا الجمعُ، وهو أَحَدُ معانيها، ويُنصبُ الفعلُ المضارعُ بعدها بـ(أنْ) لازمةَ الإضمار في أماكن الفاء من حيثُ هي لا على أنَّ كلَّ موضعٍ تقعُ فيه الفاءُ تقعُ فيه الواوُ؛ إذ تدخلُ الفاءُ في موضعٍ لاتدخلُ فيه الواوُ، وذلك إذا كان الأولُ سببا للثاني على التعيين، نحوُ: لاتَدْنُ من الأسد فيأكُلَك، لايُقالُ هنا: لاتَدْنُ من الأسد ويأكُلَكَ، بالواو؛ لأن الدُّنُوَّ سببٌ في الأكل على التعيين، وتدخل الواوُ في موضعٍ لاتدخلُ فيه الفاءُ، نحو: لاتأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ، لايُقالُ: فتشربَ، بالفاء؛ لأن الأكل ليس سببا في الشرب، وإنما المعنى أن الواو توجدُ في أماكن الفاءِ لا على جهة

---

(١) سورةالبقرة: من الآية: ٤٤ .

(٢) الشرح: ٧٣٦ .

(٣) الشرح: ١٨٦ .

تَتَبُّعِ الأماكن، بل من حيثُ هي"(١)، ومنه ماذكره من الفروق الأسلوبية بين لام الجحود ولام "كي"(٢).

وكما حَرَصَ الرعينيُّ على التنبيه على الأساليب حَرَصَ أيضا على بيان درجات الاستعمال من حيث الكثرةُ والقلةُ والندورُ والشذوذُ والضرورةُ، يقول الرعيني: "والاسمُ الذى بعد "لاسِيَّما" يجوزُ فيه الجرُّ، وهو كثير، ويجوزُ فيه الرفع، وهوقليل، ويجوز فيه النصب، وهو أقلُّ"(٣)، ويقول في سياق حديثه عن "إن" الشرطيةِ: "وهي مكسورة، وأجاز فتحَها الكوفيون، وهو نادر"(٤)، ويقول في السياق نفسه: "والدليلُ على أصالة (إنْ) أنه يجوز فيها مالايجوزُ فى غيرها من أدوات الشرط، فمن ذلك وقوعُ الاسم بعدها فصيحا، قال تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}(٥)، وذلك فيما عداها شاذٌّ(٦)،ويقول في سياق حديثه عن الفصل بين "كي" ومعمولها: "ولايجوزُ الفصلُ بما عدا (ما) و (لا) إلا في الضرورة"(٧).

وحَرَصَ الرعينيُّ كذلك على التنبيه على لغات القبائل، فمن ذلك قولُه في لغات "حيث": "وهي ست (حيث) بالياء مع الحركات الثلاث، و(حوث) بالواو مع الحركات الثلاث، والياءُ أكثر من الواو، والضمُّ أشهر من الفتح والكسر، وهي لغةُ قيس وكِنانة، والفتحُ يلي الضمَّ في الكثرة، وهي لغةُ تميم"(٨).

---

(١) الشرح: ٦٩٦-٦٩٧ .

(٢) الشرح: ٧٢٦-٧٢٧ .

(٣) الشرح: ٥٨ .

(٤) الشرح: ٥٨١ .

(٥) سورةالتوبة: من الآية: ٦ .

(٦) الشرح: ٥٨٢ .

(٧) الشرح: ٦٨٧ ، وينظر ٤٥٨ ، ٤٩٠ ، ٥٤٨ ، ٥٥٦ ، ٥٦٥ ، ٥٧٣ ، ٥٨٨ ، ٥٩٩ .

(٨) الشرح: ١٨٠ ، وينظر ٧٥ ، ٢٠٤ ، ٢٧٧ ، ٣٦٣ ، ٤٠١ ، ٥٩٠ .

١٠- ذكرُه بعض الحكايات:

فمن ذلك ما أورده في سياق حديثه في حروف المضارعة من قوله: "وقد كان شيخُنا الأستاذُ العلامة أبو عبدالله يحكى لنا أن الأستاذ أباعلى الشَّلَوْبِينَ سأل يوما طلبته عن الكلمة التى تجمعُ حروفَ المضارعة هل تكون (نأيت) أو (أَنَيْتُ)، وكان بالحَضْرَةِ العلامة أبو القاسم بنُ الجَدِّ، فقال: الأَوْلى أن تكونَ (أَنَيْتُ) لتدلَّ أن مَوْطِنَ كلِّ حرف ضِعْفُ ماقبله، وأشار إلى ما قرَّرناه، قال: فاستجاد أبوعلي هذا الجوابَ واستحسنه وعدَّه من النُّكَتِ الحسنةِ، وقال له: يا أبا القاسم حقُّنا أن نقرأَ عليكَ لا أن تقرأَ علينا.

قلتُ: هكذا كان أهلُ العلم فيما تقدم يُعَظِّمُ بعضُهم بعضا، هذا الأستاذُ أبو علي على جلالة قدره ومكانته من العلم استعظم جوابا صدر من قائله، وكم لأبي علي من جواب زُيِّنَتْ به الدروسُ، ونكتةٍ خُلِّدَتْ في بُطون الطُّروسِ، ولكنْ أبو علي - رحمه الله - كما قيل:

إنّما يَعْرِفُ ذا الفضلِ من الناس ذَوُوهُ"(١)

---

(١) الشرح: ٥٣٦ ، وينظر ٢٧٥ .

المبحث الثالث

مصادر السفر الأول من شرح الرعيني

كان أمام الرعينيِّ موروثٌ ضخم في شتى ميادين المعرفة الإسلامية يمثل نِتاجَ ثمانيةِ قرون لأمةٍ احتلت الصدارةَ بين أمم الدنيا في البحث والتأليف والتدوين، وقد أفاد الرعينيُّ من قَدْرٍ كبير من هذا الموروثِ وخاصة الموروثَ النحويَّ واللغويَّ فجاء شرحُه حافلابنقولٍ وآراءٍ كثيرةٍ لمتقدمي النحاة واللغويين ومتأخريهم.

لكن تحديدَ مصادرِ الرجل المختلفة - والحالُ كذلك - ليس بالأمر اليسير خاصة أنه يُغْفِلُ في بعض الأحيان التصريح بمصادره، ومن هنا فسأذكر مصادرَه التي عرفتُها إما بتصريحه أو بمقارنة نصوصِه بأصولها، ويمكن تقسيمُ هذه المصادرِ إلى أربعِ مجموعات:

أولا: شروحُ الدرةِ الألفية:

تأتي في مقدمة مصادرِ الرعيني بعضُ شروح الدرة الألفية كشرح ابن الخباز والشريشيِّ وابنِ القواس والنيليِّ وابنِ النحوية، فقد اعتمد الرعيني على هذه الشروح كثيرا مُصَرِّحًا تارةً ومُغْفِلا التصريحَ تارة أخرى، ولاضَيْرَ عليه في ذلك، فالرجلُ قد نصَّ في مقدمته على اعتماده على هذه الشروح، وذلك قولُه بعد ذكره عددا من شراح الألفية: " ثم كنتُ أخيرَ من جَرَى فى حَلْبَتِهم على قُصُور باعه، وجاء بعد انْفِضاضِ سُوقهم فلم يجدْ مُشْتَرِيًا لمَتاعه، ولكني أردتُ أن أُنْظَمَ في عِقْدهم، وأجمع ما تفرَّقَ من فوائدهم من بعدهم"(١). وقد حاولت توثيق نقوله من هذه الشروح في حواشي التحقيق.

وقد تفاوت اعتمادُ الرعيني على هذه الشروح قلةً وكثرةً، فجاء شرحُ الشريشيِّ في مقدمة الشروح التي أفاد منها، وسأعقد بين هذا الشرح وشرحِ الرعيني موازنةً في مبحث مستقل.

---

(١) شرح الرعيني: ٦ .

على أن هناك من شروح الألفية ما ذكره الرعيني في مقدمته كشرح الخَرَفِيِّ والشّارِمْساحِيِّ وابنِ بابشاه وابنِ الفخار، ولم أتمكن من تحديد مدى اعتمادِه على هذه الشروح لعدم تصريحه بشيء منها في ثنايا شرحه، وهي في ذات الوقت شروحٌ لم أتمكن من الوقوف عليها.

ثانيا: كتب شيوخه:

من مصادر الرعيني الرئيسةِ في شرحه كتبُ بعض شيوخه، كأبي حيان وابنِ الفخّار، فقد اتّكأ اتكاءً ظاهرا على كتاب "التذييل والتكميل في شرح التسهيل" لأبي حيان ونقل منه نقولا عديدة خاصة في باب الشرط والجزاء دون التصريح باسمه، وإن كان اسمُ أبي حيان مقرونا بالشيخ قد تردَّد في مواضعَ من الشرح، كما اعتمد أيضا على تفسير شيخه "البحر المحيط".

ومن شيوخ الرعيني الذين أفاد من مؤلفاتهم في هذا الشرح أبوعبدالله ابنُ الفخّار في شرحه على الجمل، وقد حاولتُ توثيقَ نقولِه من هذه المؤلفات في حواشي التحقيق.

ثالثا: الفصولُ الخمسون، لابن معطٍ، وشروحُه:

تكرّر كثيرا في هذا السِّفْر من شرح الرعيني ذكرُ كتابِ "الفصول الخمسون" لابن معط، ووازن الرعينيُّ بينه وبين الدرةِ الألفية، وقد تطرقتُ إلى هذا في الحديث عن منهج الرعيني(١)، كما سيأتي له زيادةُ بيان في حديثي عن موقف الرعيني من ابن معط(٢).

وكما أفاد الرعينيُّ من "الفصول" أفاد من شرحَيْه لابن إياز، والخُوَيِّيِّ، وكانت إفادتُه من ابن إيازٍ أوضحَ وأظهرَ، ففي حين نقل عن الخُوَيِّيِّ في موضع واحد تكرَّر ذكرُه ابنَ إياز في عدة مواضعَ مصرِّحا مرة واحدة بذكر شرحِه، كما أفاد منه في غير هذه المواضع دونَ ذكرٍ له أو لكتابه.

---

(١) ينظر ص ٨٣ فيما تقدم .

(٢) ينظر ص ١٢٣ ، ١٢٧ فيما سيأتي .

رابعا: كتبُ غيرِ هؤلاء من أئمة النحو واللغة وغيرِهم:

أما كتبُ النحو فيأتي في مقدمتها إمامُها "الكتاب" لسيبويه، فسيبويه رائدُ النحو العربي، وكتابُه عمدةُ هذا العلم حوى أصولَه وفروعَه فلم يترك زيادةً لمستزيد، والكتابُ بعد ذلك مشتملٌ على كثير من مسائل نحو الخليل، ويونسَ ابنِ حبيب، والأخفشِ الأكبر، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بنِ عمر، وأبي زيد الأنصاري، وهارونَ بنِ موسى، وعبدِالله بنِ أبي إسحاقَ الحضرميِّ (١).

ومن هنا كان لابدَّ لكل دارس للنحو العربي من هذا الكتابِ لايُعذر بتجاوزه؛ فإن كلَّ من جاءوا بعده إنما منه يَنْهَلُونَ وعنه يَصْدُرون، وقد اعتمد الرعيني على سيبويه اعتمادا ظاهرا وصرَّح في مو ضعين من شرحه باسم كتابه، وهو حَفِيٌّ بآراء إمامِ النحاة يقدِّمُها على غيرها ويختارُها عند الترجيح، كما سيتضح ذلك -إن شاء الله تعالى- في المبحث الذي أعقده لاختياراته (٢).

ومما يدل على تقدير الرعيني لسيبويه قولُه في الرد على جماعة من كبار النحاة كالمبرد والفارسيِّ وابنِ الدهان وابن مالك قالوا بجواز تصغير (غد) و (أمس): "وما ذاك إلا لذُهولهم عن نصِّ سيبويه تبع الآخِرُ في ذلك الأولَ من غير تأمُّلٍ "(٣).

واعتمد الرعينيُّ كذلك على طائفة كبيرة من كتب النحو منها:

- جمل الزجاجي
- الإيضاح، والتكملة، للفارسي
- سرالصناعة، واللمع، لابن جني
- شرح الإيضاح، للجرجاني
- المقرب، لابن هشام الفهري

---

(١) ينظرالعلة النحوية، لمازن المبارك: ٥٢ .

(٢) ينظر ص ١٣٦ فيما سيأتي.

(٣) شرح الرعيني: ١٨٩ .

- شرح المفصل، وشرح الملوكي، لابن يعيش الحلبي
- شرح المفصل، لابن عمرون الحلبي
شرح الجزولية، للأندلسي
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور
- ألفية ابن مالك
- الكافية الشافية، وشرحها، لابن مالك
- التسهيل، وشرحه، لابن مالك
- شرح الجمل، لأبي بكر بن عبيدة

*** ومن كتب اللغة:**

- نوادر أبي زيد
- فصيح ثعلب
- غريب القرآن، للعُزيزي
- الصحاح، للجوهري
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي
- أمالي ابن بري

*** ومن الكتب الأخرى:**

- صحيح البخاري
- الكشاف، للزمخشري
- الشاطبية
- التبيان في علم البيان، لابن الزملكاني

ومما يَجْدُرُ بي التنبيهُ عليه هنا هو أنني لاأستطيعُ الجـزمَ بأن الرعينيَّ اعتمد على مصـادر هذه المجموعةِ اعتمـادا مباشرا؛ فقد يكونُ استقـى مادةَ بعضِها من طريقٍ غير مباشر، وذلك من طريق مصادره في المجموعات الثلاث الأولى، وهو مايُؤْذِنُ به سياقُ ورودِ بعضِ مصادرِ هذه المجموعة في شرحه.

المبحث الرابع

شواهد السفر الأول من شرح الرعيني

حَفَلَ شرحُ الرعيني بعدد وافر من الشواهد يتمثَّلُ في أدلة السماع المعتمدة من قرآن وحديث وأمثال وأقوال وشعر.

القرآن الكريم:

القرآن الكريمُ كتاب الله الخالدُ الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأسلوبُه أفصحُ أساليب العربية على الإطلاق، والنحوُ العربي إنما وُلد في أحضان هذا الكتاب الخالد حفاظا عليه، وصَوْنًا للغته من اللَّحْن والفساد، من هنا كان اهتمامُ الرعيني بالشاهد القرآني بقراءاتِه المختلفة، فقد بلغت شواهدُه من القرآن الكريم بضعةً وسبعين وثلاثمائةِ شاهدٍ إذا استثنينا الشواهدَ المكررة، وهو يتخذُ من هذ الشاهدِ وسيلةً لتقرير قاعدةٍ نحوية، أو معنى لغوي، أونُكْتَةٍ بلاغية.

والرعيني يَعْتَدُّ بقراءات القرآنِ المختلفة، سواءً أكانت سبعيةً أم عشريةً أم شاذة، فمتى توافرت شروطُ قَبولِ قراءةٍ مّا وجب المَصِيرُ إليها والأخذُ بها في تقرير القواعد والأصول، يقول الرعيني رادًّا على أبي حاتم إنكارَه قراءةَ الحسنِ وشيبةَ وغيرِهما: {أَتَعِدَانَنِي}(١)، بفتح النون الأولى: "وإذا ثبتت فلا معنى لإنكاره"(٢).

ولم أر الرعينيَّ ضعَّف قراءةً إلا مرة واحدة، فقد ضعّف قراءةَ النصبِ في {يَغْفِرُ} من قوله تعالى: {وَإِن تُبْدُو مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ}(٣)، قال الرعيني: "وأما النصبُ فهو خارج السبعة، قرأ به ابنُ عباسٍ، والأعرجُ، وأبوحَيْوَةَ، ووجهُها أنه منصوب بإضمار "أنْ" بعد الفاءِ، فينسبكُ من "أنْ" ومابعدها مصدرٌ مرفوعٌ معطوفٌ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ من الحساب، التقدير: تكنْ محاسبةٌ فمغفرةٌ.

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية: ١٧ .

(٢) الشرح: ٧٤٨ .

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٤ .

وهذه القراءةُ ضعيفةٌ؛ لأن الفاءَ هنا وقعت بعد الجواب، وهي لا ينتصبُ الفعلُ بعدها بإضمار "أنْ" إلا في غيرالواجب، ووجهُها أنه لما كان بعد الجزاء، والجزاءُ متوقفٌ على الشرط، والشرطُ ممكنٌ أن يكونَ وألايكونَ أشبهَ بذلك ما وقع بعد غيرِالواجب"(١).

وقد أخطأ الرعينيُّ في تلاوة بعض الآيات التي استشهد بها، وقد نبهتُ على ذلك في حواشي التحقيق، وسأشيرُ إلى طرف منه في مبحث المآخذ(٢).

الحديث الشريف:

أما حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم- فيأتي في المرتبة الثانية من الفصاحة والبلاغة، لكن الحديثَ الشريفَ سُمح بروايته بالمعنى مما جعل متقدمي النحاةِ يتشددون في الاستشهاد به في تقرير مسائل النحو والصرف، وأكثرَ المتأخرون كابنِ الطراوة والسهيلي وابنِ خروف من الاستشهاد به، وقد بلغت هذه الكثرةُ ذِرْوَتَها عند الإمام جمالِ الدين بنِ مالك(٣).

وقد سار الرعيني على هذا النَّهْجِ من تجويز الاستشهاد بالحديث، فأورد في السفر الأول من شرحه نحوَ أربعةٍ وخمسين حديثا وأثرا جاء جُلُّها في سياق الاستشهاد، وعددٌ قليل منها أورده للتمثيل.

أقوال العرب شعرا ونثرا:

أما النثر فقد استشهد الرعيني في السفر الأول من شرحه بعدد لابأس به من أمثال العرب وأقوالهم.

وأما الشعر والرجز فقد بلغت شواهدُهما عند الرعيني في هذا السفر نحو أربعمائةٍ وستةٍ وستين شاهدا، سوى المكررة والمُوردة للتمثيل، وشواهدُ الرعيني من شعر رجال الطبقات الثلاث المتفق على الاحتجاج بأشعارهم وأرجازهم، وهم الجاهليون والمخضرمون

---

(١) الشرح: ٦٥٥ .

(٢) ينظر ص ١٧٨ فيما سيأتي من الدراسة.

(٣) ينظر خلاف النحاة في الاحتجاج بالحديث: خزانة الأدب: ١/٩-١٥ ، وإتحاف الأمجاد: ٧٧-٩١ ، وأبوالقاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد البنا: ٢٥١ فما بعدها، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور محمود فجال.

والإسلاميون(١)، ولم يُورد من شعر الطبقة الرابعة، وهم المولدون، للاستشهاد سوى بيتين أولهما لأبي نواس، وهو قولُه:

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يومُ الترَحُّلِ خامسُ(٢)

وثانيهما للمتنبي، وهو قوله:

واستقبلت قَمَرَ السماءِ بوجهِها فأرتنيَ القمرين في وقتٍ مَعا(٣)

وما سواهما من شعر هذه الطبقة أورده للتمثيل، ومعروفٌ أن العلماء لايجيزون الاحتجاج بشعر هذه الطبقة، وإن كان الزمخشريُّ يجيز الاحتجاجَ بشعر من هم من أئمة اللغة ورُواتِها من هذه الطبقة، قال في الكشاف بعد أن استشهد ببيت لأبي تمام: "وهو وإن كان مُحدَثا لايُستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقولُه بمنزلة ما يرويه، ألاترى إلى قولِ العلماء الدليلُ عليه بيتُ الحماسة، فيَقْنَعُون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"(٤).

وقد وردت بعضُ أبيات الاستشهاد عند الرعيني بروايات لم أتمكن من الوقوف عليها فيما رجعتُ إليه من مصادر التخريج، فمن ذلك قول الشاعر:

لاتَرْتَجِي حينَ تُلاقِي الذّائِدا أسبعةً لاقيتهم أم واحدا(٥)

فالذي في المصادر "لاقَتْ مَعا".

وقولُ أبي ذؤيب الهذلي:

قد نالها ربُّ الكلاب بكفه بيض رِهاف رِيشهن مُقَزَّعُ(٦)

هو في شرح أشعار الهذليين(٧)، ومصادر التخريج "قد ناله".

---

(١) الصحيح جواز الاستشهاد بشعر طبقة الإسلاميين، وإن كان بعض العلماء كأبي عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم. الخزانة: ٦/١ .

(٢) الشرح: ٣٨٨ .

(٣) الشرح: ٣٢٥ .

(٤) الكشاف: ٢٢٠/١ ، وينظرالاقتراح: ١٨١ ، والخزانة: ٧/١ .

(٥) الشرح: ١٢ .

(٦) الشرح: ١٤ .

(٧) شرح أشعار الهذليين: ٣١/١ .

ومن ذلك أيضا قول قُطيب بن سِنان الهُجَيْمِيِّ:

سِنِيني كلُّها لاقت شُؤونا أشدُّ من الصّلادِمَةِ الذُّكُورِ(١)

فالبيتُ في المصادر التي رجعتُ إليها:

سنيني كلُّها لاقيتُ حَرْبا أُعَدُّ مع الصّلادِمَةِ الذُّكُورِ

وقد تكون الروايةُ التي ينفرد بها الرعينيُّ في موضع الشاهد، كما في قول الحطيئة:

ألم أك جارَكم ويكونُ بيني وبينكُمُ المودةُ واللقاءُ(٢)

فقد جاء عند الرعيني برفع "ويكونُ" مستشهدا به على جواز القطع بعد النفي، والرواية في الديوان "بالفاء" هكذا:

ألم أكُ مسلما فيكونُ بيني وبينكم المودةُ والإخاءُ(٣)

وعليها يفوتُ الاستشهاد، وفي المصادر الأخرى بنصب "يكون"، ونصبُه بإضمار "أن" بعد الواو، والتقديرُ: ألم يقع أن أكون جارَكم ويكونَ بيني وبينكم المودة.

وفي بعض الأحيان يذكر الرعيني الرواياتِ المختلفةَ في البيت ويوجهها، كما في بيت الحُصين بن الحُمام المُرِّي:

فلَسْنا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكنْ على أقدامِنا يَقْطُرُ الدَّما

قال: "ويُروى (يَقْطُرُ الدَّما) بالتاء والياء، فمن رواه بالتاء فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ إلى (الكُلُوم) ويكونُ (الدَّما) تمييزا على مذهب الكوفيين؛ لأن التمييز عندهم يكونُ معرفةً، وعلى مذهب البصريين يكونُ إمّا تمييزا على زيادة الألفِ واللامِ، وهو قليلٌ، وإمّا أن يكونَ بدلا من الضمير في (تَقْطُرُ) على أن يكون مقصورا، كقوله:

---

(١) الشرح: ٤١٨، وينظر كذلك ١٩٠، ٢٢٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٣٤٠، ٤١٢، ٦٠٤، ٧٥٣.

(٢) الشرح: ٦٩٨.

(٣) ديوان الحطيئة: ٨٤.

١٠٧

غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فإذا هِي بعِظامٍ ودَما

ومن رواه بالياء فيكونُ (الدَّما) فاعلا على القَصْرِ"[١].

---

(١) الشرح: ٣٧٩ .

المبحث الخامس

موازنة بين السفر الأول من شرح الرعيني

وما يقابله من شرح الشريشي

أشرتُ(١) في مبحث مصادرِ السفر الأول من شرح الرعيني إلى اعتمادِه على شرح الشريشي، ووعدتُ بعقد مُوازنة بين الشرحين ، فأقولُ وبالله التوفيق: بينَ شرحِ الرعينيِّ والشريشيِّ تَشابُهٌ ظاهرٌ تَخَطّى الخطوطَ العامةَ إلى كثير من التفصيلات والتعبيرات والشواهد، ولقد تردَّدَ اسمُ الشريشي في السفر الأول من شرح الرعيني سبعَ مرات، ولكن هذا لايُنْبِئُ أبدا عن أثر الشريشي في هذا الشرح، فالحقُّ أن أثرَه أبعدُ بكثير من مجرد المواطنِ التي صرّح الرعينيُّ فيها باسمه، فلا تكاد العينُ الفاحصةُ تخطئُ هذا الأثرَ في كل فصل من فصول الكتاب، إلى الحدِّ الذي تابع فيه الرعينيُّ الشريشيَّ في بعض ما وقع فيه من سهو أو خطأ، وقد نبهتُ على شيءٍ من هذا في مبحث المآخذ(٢).

ومع هذا التأثر والمتابعةِ فملامحُ شخصيةِ الرعيني بارزةٌ في شرحه واضحةٌ تمامَ الوضوح:

فالرعيني أكثرُ ارتباطا بالنص المشروح من الشريشي، فعلى حين يمضي الشريشيُّ في شرحه دون تَقَيُّدٍ في غالب الأحيان بنص الدرة الألفية أو يشير إليه بين وقت وآخَرَ فحَسْبُ، نجدُ الرعينيَّ يتوقفُ عند كل لفظة من ألفاظِها شارحا وموجها.

ومما يوضح عنايةَ الرعيني بهذه الناحية أنه قد يرجعُ الى نُسَخٍ مختلفة من نسخ الدرة الألفية أو إلى كتب ابن معطٍ الأخرى ليُحَرِّرَ النصَّ الذي يشرحُه، كما أنه قد يتوقفُ عند بعض أبيات المصنف وقفاتٍ بلاغيةً مبيِّنا ما فيها من فنون البديع المختلفة، ولم أقفْ على شيء من مثل هذا عند الشريشي.

---

(١) ينظر ص ٩٩ فيما تقدم .

(٢) ينظر ص ١٧٤ ، ١٧٩ فيما سيأتي من الدراسة .

ومما يؤكد هذا الجانبَ أيضا أن الرعيني في مواطنَ كثيرةٍ من شرحه كان يكتفي بإيراد البيت الواحد من أبيات الدرة الألفية إذا استقلَّ معناه عن البيت الذي يليه على حين نجدُ الشريشيَّ يجمعُ بين مثل هذه الأبيات ثم يشرحُها مجتمعةً، وخيرُ مثال لذلك بابُ الوقف، فقد ساق الشريشي أبياتَ ابنِ معطٍ الأربعةَ في الباب ثم شرحها، في حين تعرَّض الرعينيُّ لشرحها بيتا بيتا(١).

الرعيني أنصعُ أسلوبا وبيانا وأحسنُ تقسيما وتبويبا، ولعل مما يُؤَيِّدُ حسنَ تقسيمِ الرعينيِّ وتبويبِه كثرةُ التنبيهاتِ والزياداتِ والتتماتِ التي وردت عند الشريشي مما يَقِلُّ مثيلُها عند الرعيني.

شواهدُ الرعيني المختلفةُ في هذا السفر أوفرُ عددا من مثيلاتها عند الشريشي، فشواهدُه من القرآن الكريم تربو على شواهد الشريشي بحوالي مائةِ شاهد، وشواهدُه من الحديث والأثر تزيدُ على ما عند الشريشي بحوالي خمسةٍ وثلاثين شاهدا، وشواهدُه من الشعر والرجز تتجاوزُ شواهدَ الشريشي بأكثرَ من خمسين شاهدا.

عنايةُ الرعيني بالجانب اللغويِّ في شرحه أوضحُ وأظهرُ ممّا هي عليه عند الشريشي، فقد تطرَّق إلى بيان دَلالاتٍ كثيرٍ من ألفاظ المصنفِ وأمثلتِه، وشرح كثيرا من مفردات أبيات الاستشهاد، وفسَّر كثيرا من الأمثلة التي ساقها هو، واعتنى في كثير مما تطرَّق إليه بالضَّبْط والتَّقْييد، وقد مَثَّلْتُ لهذه الجوانبِ في المبحث الذي عقدتُه لمادة الكتاب ومنهجه(٢).

الرعينيُّ أكثرُ من الشريشي بَسْطًا للأبواب وتَفْريعا للمسائل وإيرادا للمذاهب والأقوال والحُجَج والرُّدُودِ والاعتراضات وتعليلا للأحكام، وهذه قضيةٌ ظاهرةٌ جليَّةٌ عند تَصَفُّحِ شرحِ بابٍ مّا من أبواب الألفية عند الرجلين،

---

(١) شرح الرعيني: ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ٢٩٩ ، والتعليقات الوفية: ١٥٦/١ .

(٢) ينظر ٩٠ فيما تقدم .

ولايكاد يَشِذُّ عنها إلامسائلُ قليلةٌ متفرقةٌ ذكرها الشريشيُّ ولم يعرض لها الرعينيُّ أو أجمل ذكرَها، أذكرُ منها مايلي:

* فصَّل الشريشيُّ القولَ في اختلاف البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق أهو الفعلُ أم المصدرُ، و أورد حجج كلٍّ من الفريقين، على حين أجمل الرعينيُّ فيها القولَ معقبا بقوله:"وقد أطال النحويون في هذه المسألة الكلامَ وأكثروا من الاستدلالات للفريقين، ولاجَدْوَى في الإكثار من ذلك، وما ذكرناه كافٍ إن شاء الله"(١).

* فصَّل الشريشيُّ القولَ في اختلاف النحويين في الإعراب هل هو نفسُ الحركات وما يقومُ مَقامها من الحروف، أو هو معنى تدل عليه هذه الحركاتُ وما يقومُ مَقامَها، وأشار الرعينيُّ إلى هذه المسألة إشارةً عابرةً(٢).

* ذكر الشريشيُّ(٣)حُجَجَ النحاةِ في أن أصل الإعراب للحركات والحروفُ محمولةٌ عليها، ولم يذكرْها الرعيني.

* في إعراب الاسم الصحيح عَرَضَ الشريشيُّ(٤)لخلافَ النحويين في معنى الصَّرْفِ، ولم يعرض له الرعيني.

* تكلّم الشريشيُّ(٥)عن لفظ "الذات" الذي يستعمله الأصوليون وغيرُهم، وهل هو مؤنثُ "ذو" أو غيرُه، ولم يُشِر الرعينيُّ إلى شيء من ذلك.

* فصّل الشريشيُّ خلافَ البصريين والكوفيين في تثنية "كلا" و "كلتا" على حين اكتفى الرعيني بإشارة عابرة إلى أن تثنيَتَهما لفظيةٌ(٦).

* ذكر الشريشي(٧)مسألةَ دخولِ الشرط على الشرط، ولم يذكرْها الرعيني.

---

(١) الشرح: ١٤٤ ، والتعليقات الوفية: ١/٧٥-٧٨ .

(٢) الشرح: ١٤٨ ، والتعليقات الوفية: ١/٨٧-٨٨ .

(٣) التعليقات الوفية: ١/٨٨ .

(٤) التعليقات الوفية: ١/١١٣-١١٥ .

(٥) التعليقات الوفية: ١/١٤٢ .

(٦) الشرح: ٣٣٨ ، والتعليقات الوفية: ١/١٧٣-١٧٦ .

(٧) التعليقات الوفية: ١/٢٩ .

وأُوردُ الآن مثالا مُتكامِلا من شَرْحَي الرجلين تتضح منه بعضُ الاختلافات السابقة بينهما راعيتُ فيه أن يكون قصيرا قَدْرَ الإمكان وهو شرحُهما لقول ابن معط:

وارْدُدْ إلى الواوِ أبًا وإخوتَهْ وفي دَمٍ وبابِه لن تُثْبِتَهْ

قال الشَّريشِيُّ في شرح هذين البيتين: "في هذين البيتين أحكامٌ كثيرة ذكرها المصنفُ مجملة ولابد من تفصيلها، أما قولُه:

وارْدُدْ الى الواوِ أبًا وإخوتَهْ

فليس يريد به جميعَ الأسماء الستة التي تُعرب بالحروف وقد عرفتَها، وإنما يريد ما كان محذوفَ اللام فقط في حال إفراده، وهي أربعةُ أسماء: أب، وأخ، وحم، وهن، وأمّا فو، وذو فلهما حكمٌ آخَرُ يوجبُ إفرادَهما بالذكر.

إذا ثبت هذا فاعلم أن ماحُذفت لامُه في حال الإفراد على قسمين: قسمٌ تُعاد لامُه عند الإضافة وهي هذه الأسماءُ الأربعةُ التي ذكرناها، تقول في إضافتها: أخوك وأبوك وحموك وهنوك، فهذه تثنيتُها بإعادة لاماتِها، تقول في تثنيتها: أخوان وأبوان وحموان وهنوان، وأبوين وأخوين وحموين وهنوين، وإنما فُعل ذلك فيها لأن التثنيةَ تشبه الإضافةَ من حيثُ هي زيادةٌ على آخر الاسم ويسقطُ معها التنوينُ كالإضافة، فكما أُعيدت لاماتُها في الإضافة أعيدت في التثنية، وأيضا فإن الحذفَ خلافُ الأصل، والبقاءُ على الأصل مهما أمكن هو الواجب، وقد أمكن في التثنية فيبقى على الأصل، والمحذوفُ في الأسماء واوٌ فتعودُ في التثنية لما قلنا، وهو الذي أراد بقوله:

واردُدْ إلى الواو أبًا وإخوتَهْ

والقسمُ الثاني: وهو ما لاتُعاد لامُه في الإضافة وهو دمٌ، ويدٌ، وابنٌ، وابنةٌ، واستٌ، وما أشبهها، وإيّاه أراد بقوله:

وفي دمٍ وبابِه لن تُثْبِتَهْ

أي: لاتعيدُ المحذوفَ، فتقولُ في تثنيته هذه دمان ودَمَيْنِ، ويدان ويَدَيْنِ، وابنان وابنَيْنِ، وابنتان وابنَتَيْنِ، واستان واستَيْنِ، وإنما كان كذلك؛ لأن الحذفَ لمّا اطَّرَدَ فيها في حالين وهما الإفرادُ والإضافةُ غلب الحذفُ فيها فجرى أمرُ التثنية على الغالب بخلاف أبٍ وبابِه، هذه هي اللغة الفصيحةُ، وفيها لغةٌ أخرى، وهي إعادةُ اللام في التثنية كما في أبٍ، وعليه قول الشاعر:

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليقينِ

وقال الآخرُ:

يدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قد يَمْنَعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدا

وزعم بعضُهم أنهم إذا قالوا يدان أرادوا به الجارحةَ، وإذا قالوا يديان أرادوا به النِّعْمةَ، وأشار إلى هذا البيت.

وأما (ذو) و (فو) فلا تُعاد لامُهما في حال الإضافة، فلا تُعاد في حال التثنية؛ لأن الموجود فيهما عند الإضافة عينُ الكلمة لا لامُها، فتقولُ في تثنية (ذو): ذوا مال، وذَوَي مالٍ، وأما (فو) فقد علمتَ أنه إذا أُفرد عن الإضافة عُوِّضَ من واوه، وهي عينُ الكلمة، ميمٌ، فيقالُ: فَمٌ، فيُثَنَّى على ذلك، فيقالُ: فمان وفَمَيْنِ.

وقد علمتَ أن قولَ الفرزدق:

هما نَفَثا في فِيَّ من فَمَوَيْهِما على النابحِ العاوِي أَشَدَّ رِجامِ

شاذٌّ حيث جمعَ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه ولا يُقاس عليه، والقاعدةُ فيها ما ذكر، وإنما لم تعد اللامُ هاهنا لما ذُكر من استمرار حذفِها في الإضافة، والتثنيةُ محمولةٌ عليها، والله أعلم"(١)

---

(١) التعليقات الوفية: ١/١٩٤- ١٩٥ .

وقال الرعيني في شرح البيتين السابقين: "لمّا تكلّمَ في تثنية المنقوصِ المقيسِ، وهو الذي يُقَدَّرُ الإعرابُ في الحرف المحذوفِ منه، نحوُ: قاضٍ، أخذ يتكلمُ في كيفية تثنيةِ المنقوصِ غيرِ المقيسِ، وهو الذي لا يُقَدَّرُ الإعرابُ في الحرف المحذوف منه، بل يَنْتَقِلُ إلى ما قبلَه، نحوُ: أَخٍ، ويَدٍ.

واعلمْ أن الاسمَ الذي حُذفَ منه حرفٌ لا يخلو أن يكون فاءً أو عينا أو لاما، فالفاءُ نحو: عِدَةٍ، الأصل: وِعْدٌ، فحُذفت الواوُ وهي الفاءُ، وعُوِّضَ عنها التاءُ، والعينُ نحوُ: سَهٍ، الأصل: سَتَهٌ، بالتاء، بدليل: أَسْتاهٍ، فحُذفت التاءُ، وهي العينُ، ولم يُعَوَّضْ منها، واللامُ نحو: ابْنٍ، أصلُه: بَنَوٌ، فحُذفت الواوُ، وهي اللامُ، وعُوِّضَ منها ألفُ الوصل.

فإن كان المحذوفُ فاءً أو عينا فلا تَرُدَّهُ في التثنية، تقول: عِدَتانِ، وسَهانِ، من غير رَدِّ الواوِ ولا التاء.

فإن كان المحذوفُ لاما فلا يخلو أن يُعَوَّضَ منه أولا:

فإن عُوِّضَ منه نحو: ابْنٍ، لم يُرَدَّ، فتقول: ابْنانِ؛ لأنك لو رَدَدْتَ لكنتَ قد جمعتَ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه.

فإن لم يُعَوَّضْ فلا يخلو أن يكون مقيسا نحو: قاضٍ، أولا، فإن كان مقيسا رَدَدْتَ المحذوفَ، فتقولُ: قاضِيانِ، بردِّ الياء، وإن لم يكن مقيسا نحو: أَخٍ، ودَمٍ، فلا يخلو أن يُرَدَّ المحذوفُ في الإضافة أولا، فإن رُدَّ المحذوفُ في الإضافة رُدَّ في التثنية، فكما تقولُ: أخوك، وأبوك، وحَمُوك، وهَنُوك ، بردِّ الواوِ، كذلك تقولُ في التثنية: أَخَوانِ، وأَبَوانِ، وحمَوَانِ، وهَنَوانِ.

قلتُ: هذه اللغةُ الفصيحةُ ، ومنهم من لم يَرُدَّ فيقول: أَخانِ، وأَبانِ، قال الفرزدقُ:

يا خَلِيلَيَّ اسْـــقِياني أربَعًـــا بعـــدَ اثْنَتَيْنِ
مـن شَرابٍ كَـدَمِ الجَـوْ فِ يَحُـــزُّ الكُلْيَتَيْنِ
واصْرِفا الكَأْسَ عن الجا هـــلِ يحيى بنِ الحُضَيْنِ
لا يَذُوقُ اليـومَ كَـأْسًا أو يُفَـــدَّى بالأَبَيْنِ

فثَنَّى "أَبًا" ولم يَرُدَّ المحذوفَ، ولو رَدَّهُ لقال: بالأَبَوَيْنِ. وقد استعمل المتنبي هذه اللغةَ، فقال:

تَسَلَّ بذكرٍ في أَبَيْكَ فإنّما بكيتَ فكان الضِّحْكُ بعدَ قَريبِ

يريدُ: أَبَوَيْكَ، فثَنَّى بغير رَدٍّ. ومنه:

تُزْهَى على تِلْكَ الظِّبا ءِ فلَيْتَ شِعْرِي مَنْ أباها

يريدُ: أَبَواها، فثَنَّى بغير ردٍّ.

وإن لم يُرَدَّ المحذوفُ في الإضافة، نحوُ: يَدٍ، ودَمٍ، فلا تَرُدَّهُ في التثنيـة، فكما تقولُ: يَدُكَ، ودَمُكَ، من غير ردٍّ، كذلك تقولُ: يَدانِ، ودَمانِ، بلا رَدٍّ، قال الله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}(١).

قلتُ: هذه اللغةُ الفصيحةُ، ومنهم من يَرُدَّ المحذوفَ، فيقولُ: يَدَيانِ، ودَمَيانِ، قال الشاعر:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قد تَمْنَعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدا

ومعنى "تُضْهَدُ": تُقْهَرُ، وقال الآخَرُ:

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقينِ

---

(١) سورة المائدة: من الآية: ٦٤ .

وفيه دليلٌ على أن المحذوفَ من "دَمٍ" ياءٌ لا واوٌ.

ومنهم من فَرَقَ فقال: إذا ثَنَّيْتَ اليدَ التي هى الجارحةُ فلا تَرُدَّ المحذوفَ، فتقولُ: يَدانِ، وإذا ثَنَّيْتَ اليدَ التي هي النعمةُ رُدَّ المحذوفَ، فتقولُ: يَديانِ، وكأنَّ هذا الفارِقَ تَخَيَّلَ في اليد التي هي النعمةُ زيادةً في المعنى على اليد التي هى الجارحةُ فناسَبَ الردُّ؛ لتَدُلَّ كثرةُ الحروفِ على كثرة المعنى.

إذا تقرَّر هذا فلنرجعْ إلى كلام المصنفِ، فقولُه:

وارْدُدْ إلى الأصلِ أَبًا وإخْوَتَهْ

يعني في اللغة الفصيحة، ولم يَخْفِلْ بلغة من لم يَرُدَّ لقلتها. والإخوةُ هنا المرادُ بها: أَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، لافَمٌ، وذُو مالٍ؛ فإنهما لايُرَدُّ المحذوفُ منهما في التثنية، فأَطْلَقَ والمرادُ التقييدُ، وإنما لم يُرَدَّ المحذوفُ في تثنية "فَمٍ" و "ذِي مالٍ" لأنه لم يُرَدَّ في الإضافة، والردُّ في التثنية مُتَوَقِّفٌ على الردِّ في الإضافة، فكما تقولُ: فَمُكَ، وذو مالٍ، بلا رَدٍّ، كذلك تقولُ في التثنية: فَمانِ، وذَوا مالٍ.

وقولُه: (وفي دَمٍ) اختُلف في (دَمٍ) في موضِعَيْنِ: في وزنِه، وفي المحذوف منه.

أمّا وزنُه فمذهبُ سيبويه أنه (فَعْلٌ) بسكون العين بدليل جمعِهم له على (فِعالٍ) و (فُعُولٍ) نحوُ: دِماءٍ، ودُمِيٍّ، ونظيرُه: ظَبْيٌ وظِباءٌ وظُبِيٌّ، ودَلْوٌ ودِلاءٌ ودُلِيٌّ؛ لأن (فَعْلا) أخفُّ من غيره، فمهما أمكن لا يُدَّعى غيرُه.

فإن قلتَ: فقد تحركت الميمُ منه في قوله:

* جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ*

فهذا دليلٌ على أنَّ وزنَهُ (فَعَلٌ) بفتح العين.

فالجوابُ: أن التحريكَ في التثنية لادليلَ فيه، ألاترى أنهم فتحوا الدالَ في تثنيــة (يَدٍ) فقـالوا: يَدَيانِ، وقـد أجمعـوا أنَّ وزنَه (فَعْـلٌ) بسكـون العين.

ومذهبُ أبي الحسن الأخفش والمبرد أن وزنَه (فَعَلٌ) بفتـح العين، واستدلا على ذلك بفتح الميم في الشعر كما قال:

فلَسْنا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكنْ على أقدامِنا يَقْطُرُالدَّما

ومذهبُ سيبويه هو الصحيحُ عندهم.

ويُروى (يَقْطُرُالدَّما) بالتاء والياء، فمن رواه بالتاء فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ إلى (الكُلُـوم) ويكـونُ (الـدَّما) تمييزا على مـذهب الكـوفيين؛ لأن التمييز عنـدهم يكونُ معرفةً، وعلى مذهب البصريين يكونُ إمّا تمييزا على زيادة الألفِ واللامِ، وهــو قليـلٌ، وإمّـا أن يكـونَ بدلا مــن الضمير في (تَقْطُــرُ) على أن يكـون مقصورا، كقوله:

غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فإذا هِي بعِظامٍ ودَما

ومن رواه بالياء فيكونُ (الدَّما) فاعلا على القَصْرِ.

وأما المحذوفُ منه فقيل: هو ياءٌ، وقيل: هو واوٌ، فعلى هذا لك فى تثنيته وجهان: بالياء والواو، والياءُ أكثرُ.

وقولُه: (وبابِهِ) الضميرُ راجعٌ إلى (دَمٍ) والمراد بباب دَمٍ: كلُّ منقوص على غير قياس لم يُرَدَّ محذوفُهُ في الإضافة.

وقــولُه: (لــن تُثْبِتَــهْ) يعني في اللغــة الفصيحــة، وهــي عــدمُ الــردِّ.

وما ذكره المصنفُ هنا أولى مما ذكره في (الفصول)؛ لأنه قال هناك: (وفي يَدٍ، و دَمٍ، وبابِهما وجهـان) فسـوَّى بينَ الردِّ وعـدمِه، وليـس كذلك"(١).

---

(١) الشرح: ٣٧٥- ٣٧٩ .

الفصل الثالث

الرُّعيني من خلال شرحه على ألفيّة ابن معطٍ

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأوّل: موقفه من المصنّف

المبحث الثاني : موقفه من شرّاح الألفيّة

المبحث الثالث : اختياراته

المبحث الرابع : بعض المآخذ عليه

المبحث الأول

موقفه من المصنف

يغلبُ على الرعيني تقديرُ ابنِ معط والثناءُ عليه والدفاعُ عنه، فقد تقدم[١] امتداحُه ألفيتَه، وحثُّه طلابَ العلمِ على لزومها والاجتهادِ في تحصيلها، ووصفُه لها بالإحكام والخُلُوِّ من الحشو والتزيد، ووصفُ أسلوبِ ابنِ معط فيها وفي غيرها بالسلاسة وحسنِ الانسجام.

لكن هذا التقديرَ وذلك الثناءَ لم يمنع الرعينيَّ من الموضوعية وانتهاجِ جادة الحق، فقد وقف في شرحه وقفاتٍ كثيرة مع ابن معط في دُرَّتِهِ منبها على ما فاته، أو معترضا على بعض ألفاظه، أو أمثلته، أو حدوده، أو ترتيبه، أو غيرِ ذلك. ونشير إلى موقف الرعيني من ابن معط في النقاط التالية:

١- دفاعه عنه واعتذاره له:

وقد تَمَثَّلَ في رَدِّ الرعينيِّ كثيرا من الانتقادات التي وجَّهها شُرَّاحُ الدرة الألفية لابنِ معطٍ ومحاولتِه التماسَ العذرِ له فيما صنع، فمن ذلك رده على ابن النحوية في جَعْلِه "لاتظهَرُ" حشوا، وذلك في قول ابن معط:

وإنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلا ... بأَلِفٍ نحوُ الفَتَى وحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تُقَدَّرُ ... الحَرَكاتُ كُلُّها لا تَظْهَرُ

قال الرعيني: "وعندي أنه ليس بحشو، بل يُعْطِي مَعْنًى أيَّ مَعْنًى، وذلك أن المعتلَّ على قسمين: قسمٌ تُقَدَّرُ فيه الحركةُ ويمكنُ ظهورُها كالمنقوصِ في حالة الرفع والجر، ألاترى أنه يمكنُ إظهارُها، ولذلك يُظْهِرُها الشاعرُ إذا اضطُرَّ إليها. وقسمٌ تُقَدَّرُ فيه الحركةُ، ولايمكنُ إظهارُها، نحو (العصا)، فقولُه: (لاتَظْهَرُ) يُعطي أنه من القسم الذي تُقَدَّرُ فيه الحركةُ، ولايمكنُ إظهارُها، ولو سكت على قوله: (تُقَدَّرُ) لقيل: فهل يمكنُ إظهارُها، فأتى به لِيُحْرِزَ هذا المعنى"[٢].

---

(١) ينظر ص ٦١ فيما تقدم.
(٢) الشرح: ٢١٩ .

ومن ذلك أيضا اعتذارُه للمصنف عن اعتراض ابن الخباز عليه في ذكره بابَ الوقف بعد باب الإعراب، قال الرعيني: "والعذرُ للمصنف أن هذا الرجزَ بناه على الاختصار، وعادةُ المختصرين أن يذكروا المسائلَ فى المختصرات على جهة الاستطراد، أي إنهم إذا ذكروا مسألةً ذكروا معها مسألةً أخرى من غير بابها لمناسبةٍ بينهما حرصا على الاختصار، ألا ترى أن أبا عليٍّ لما وَضَعَ (الإيضاحَ) على الاختصار لم يُبَوِّبْ على (الاشتغال)، وإن كان بابا مُتَّسِعًا، بل ذكره في باب (الابتداءِ) على جهة الاستطرادِ؛ لأن الاشتغالَ أصلُه الابتداءُ، وكذلك المصنفُ لمّا ذكر الإعرابَ أخذ يذكرُ الوقفَ استطرادا للمناسبة التي بينهما، وهي اشتراكُهما في محلٍّ واحد، وهو آخرُ الكلمةِ، والحاملُ على هذا الاختصارُ"(١).

وقد يعتذرُ الرعينيُّ عن ابن معط ملتمسا له الحجةَ في استخدام بعض الألفاظ في غير موضعها، أو إهمالِه ذكرَ بعضِ الأمور، أو التمثيلَ لها، أو تكريرِ بعض الأمثلة، فقد اعتذر عن استعمال ابنِ معط "ثُمَّ" في موضع الواو في:

صلَّى عليه اللهُ ثم سَلَّما وآله وصَحْبِه وكرَّما

بقوله: "و (ثم) لم أرَ أحدا من الشراح تكلم على العطف بـ(ثُمَّ) في هذا الموضع، والموضعُ موضعُ الواو، قال الله - عز وجل -: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}(٢)، وقد تَلَمَّحْت فيه وجها حسنا، وهو أن العطفَ بـ"ثُمَّ" هنا فيه تنبيهٌ على المُهْلة بين طلب الصلاة وطلب التسليم؛ ليُعلم أن المرادَ طلبُ صلاةٍ تَعْقُبُها صلاةٌ بحيث يمتد زمانُ ذلك ويطولُ تَتابُعُ الصلاةِ عليه، ثم يُطْلَبُ بعد ذلك السلامُ على نحو ماكانت الصلاةُ؛ إذ العطفُ

---

(١) الشرح: ٢٧٢ ، وينظر كذلك ١٨ ، ٦١ ، ٢١٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٥٦ .

يُشَرِّكُ بين المعطوفين في المعنى، ولو لم يَعْطِفْ بـ(ثُمَّ) لم يَحْصُلْ هذا المعنى، وكان الطلبُ طلبَ صلاةٍ واحدةٍ لامتدادَ لزمانها"(١).

واعتذر عن ترك ابنِ معط بعضَ أدوات الشرط بقوله: "شرع يذكرُ الأدواتِ التي تضمنتْ معنى (إنْ) فذكر منها ما كَثُرَ دَوْرُهُ في الكلام واشتهر، وأَضْرَبَ عن باقي ما ذكرناه من الأدوات؛ لأنه بَنَى هذه الأرجوزةَ على أن يذكرَ الأهمَّ فالأهم"(٢).

وترك ابنُ معط التمثيلَ لجمع المؤنث السالم في حالة الرفع، فاعتذر له الرعيني بقوله: "ولم يذكر له مثالا لبيانه"(٣).

وقد يكرر ابنُ معط بعضَ مُثُلِه لغاية معينة، فيسعى الرعينيُّ لكشف هذه الغاية وإبرازها، فمن ذلك قوله مُعَقِّبًا على البيتين التاليين:

كَمَنْ، وإِيهِ، ونَزالِ، وهَلُمّ ولَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعُمّ

"لما ذَكَرَ أن علةَ البناء شيئان: مضارعةُ الحرفِ، والوقوعُ موقعَ الفعلِ، أراد أن يُمَثِّلَ ذلك، فأتى بهذا النصفِ من البيت تمثيلا لذلك، فـ(مَنْ) تمثيلٌ للاسم الذي ضارع الحرفَ، و (إِيهِ ونَزالِ وهَلُمَّ) تمثيلٌ للاسم الواقعِ موقعَ الفعلِ.

فإن قلتَ: فلأيِّ شيءٍ كرَّر أمثلةَ الاسم الواقعِ موقعَ الفعلِ ولم يقتصرْ على مثال واحدٍ كما اقتصرَ على (مَنْ) في شَبَهِ الحرف؟

---

(١) الشرح: ٣٩ ، وينظر ١٤٤ ، ٢٠٦ ، ٢٨٧ ، ٧٣٣ .

(٢) الشرح: ٦٦١ ، وينظر ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٣٧٨ ، ٦٦٠ ، ٦٧٣ .

(٣) الشرح: ٤٤٠ .

فالجوابُ: أن فائدةَ التَّكْرارِ هي إعلامٌ بأن الاسمَ الواقعَ موقعَ الفعلِ لايتوقفُ على صفةٍ من تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتركيبٍ، بل كلُّ ذلك إذا وقع موقعَ الفعل بُنِيَ، فـ(إيهِ) مثالٌ للمذكر، و (نَزالِ) مثالٌ للمؤنث، و (هَلُمَّ) مثالٌ للمركب"(١).

نقد ألفاظه:

قد يطلق ابنُ معط ألفاظَه في موضع يحتاجُ إلى تقييد، أو يتسامحُ في استخدام بعضِ الألفاظ، أو يستعملُ ألفاظا لايدخل تحتها كلُّ ما يريد، أو يُغفل المطابقةَ المطلوبة في بعض التراكيب، مما جعل الرعينيُّ يعرض لهذه المواطنَ موجها النقدَ للمصنف، مقترحا في بعض الأحيان لفظا جديدا يؤدي المراد، ونمثل لنقد الرعيني بمثال واحد لكل أمر من الأمور السابقة:

- عَقَّبَ الرعينيُّ على قول ابن معط:

وقف على المُنْصَرِفِ المنصوبِ بألِفٍ عن نونِه مَقْلُوبِ

بقوله: "فيه إطلاقٌ من وجهين فلا بُدَّ من تقييدهما:

الأولُ: أن الاسم الذي فيه تاءُ التأنيثِ، نحوُ قولك: رأيتُ قائمةً، منصرفٌ منصوبٌ، ومع هذا فلا يجوزُ الوقفُ عليه بالألف بدلا من التنوين.....

الثاني: أن الاسمَ الذي فيه الألفُ واللامُ، نحوُ: رأيتُ الرجلَ، منصرفٌ منصوبٌ، ومع هذا فلا يجوزُ الوقفُ عليه بالألف بدلا من التنوين. فكان حَقُّ المصنفِ أن يُخْرِجَهُما بقيدٍ كما لو قال:

وقِفْ على مُنْتَصِبٍ بغيرِ تا مُنَوَّنٍ بأَلِفٍ حيثُ أَتَى

---

(١) الشرح: ١٩٩ ، وينظر ٢١٤ .

فبقوله: (مُنْتَصِبٍ) يُخْرِجُ المرفوعَ والمجرورَ، وبقوله: (بغير تا) يُخْرِجُ (قائمَةً) وبقولِه: (مُنَوَّنٍ) يُخْرِجُ نحوَ (الرجلِ)"(١).

- واعترض الرعيني قولَ ابن معط في باب جمع المؤنث السالم:

وألفُ التأنيثِ ياءً تُبْدَلُ ... إلا إذا مُدَّتْ فواوًا تُجْعَلُ

فقَصْرُها حُبْلَى وحُبْلَياتُ ... والمَدُّ صَحْراءُ وصَحْراواتُ

بقوله: "وقولُه : (إلاإذا مُدَّتْ) وقوله: (فَقَصْرُها) الضميرُ فيهما يعودُ إلى الألف، وفيه وصفُ الألفِ بالمد والقصر، وذلك على سبيل المُسامحة، وإنما القصرُ والمدُّ من صفات الأسماء التي فيها الألفُ"(٢).

- وفي باب جزم الفعلِ المضارع قال الرعيني في سياق حديثه عن لفظ بيت المصنف:

فجَزْمُهُ بلَمْ ولمّا وأَلَمْ ... ولامِ أَمْرٍ وبلا النَّهْيِ انْجَزَمْ

"كان الأولى أن يقولَ: لامُ الطلب و (لا) الطلب؛ ليَدْخُلَ له تحت ذلك الأمرُ والنهيُ والدعاءُ والالتماس"(٣).

- وانتقد الرعيني تذكيرَ ابنِ معط لفظَ العدد في قوله:

وَهْيَ ثَلاثُ لَيْسَ فيها خُلْفُ ... الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

فقال: "وقولُه: (ثلاث) كان الأَوْلى والفصيحَ أن

---

(١) الشرح: ٢٨٢ .

(٢) الشرح: ٤٥٥ .

(٣) الشرح: ٥٧٥ .

يُؤَنِّثَ لفظَ العدد؛ لأن المعدودَ مُذَكَّرٌ وهو (قِسْمٌ)[١]، والعُذْرُ في ذلك: أنه لَحَظَ في المعدود المعنى وهو (كَلِمَةٌ)"[٢].

نقد حدوده:

للرعيني رأيٌ في تعريفات النحويين تقدم الحديثُ عنه في مبحث مادة الكتاب ومنهجه[٣]، وبناءً على رأيه ذاك فقد توقف الرعينيُّ كثيرا عند حدود ابنِ معط التي أوردها في دُرَّتِه مبيِّنا مافي بعضها من القُصور، موازنا في بعض الأحيان بين التعريف هنا ونظيرِه في "الفصول الخمسون" إذا كان ابنُ معط قد استوفى ما يجب للحد هناك، يقول الرعيني في شرح البيت التالي:

اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هو الكَلامُ نَحْوُ مَضَى القَوْمُ وَهُمْ كِرامُ

"هذا البيتُ يشتملُ على حد الكلام وتمثيلِه، أما حدُّه فقولُه:

اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هو الكَلامُ

والنظرُ فيه من أوجهٍ:

الأولُ: أن طريقةَ الحد أن يُجْعَلَ المحدودُ مبتدأ والحدُّ خبرا، كقولكَ في حد الإنسان: الإنسانُ الحيوانُ الناطقُ، فكان حقُّه أن يقولَ: الكلامُ هو اللفظُ المفيدُ.

الثاني: كان حقُّه أن يذكرَ مع الإفادة التركيبَ وإلا يَنْتَقِضُ عليه بالكلمة؛ لأنها لفظٌ مفيدٌ يدل على معنى.

---

(١) في قوله قبل:

تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ واحِدُها كَلِمَةٌ أَقْسامُها أَحُدُّها.

(٢) الشرح: ٧٩ ، وينظر ٧٨ ، ٨٤ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٦٦ ، ٣٣٩ ، ٣٥٥ ، ٣٧٨ ، ٧٣٤ ، ٧٦٧ .

(٣) ينظر ص ٨٤ فيما تقدم .

والجوابُ: أنه قداستدركه بقوله بعدُ: (تَأْلِيفُهُ)؛ لأن التأليفَ يُؤْذِنُ بالتركيب، أو يكونَ اكتفى بالتمثيل عن ذلك، كما قال الشاطبيُّ، رحمه الله:

وباللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عن القَيْدِ إن جَلا

أو أرادَ بالإفادة: الإفادةَ التي يَحْسُنُ السكوتُ عليها.

الثالثُ: أن معرفة الحد متوقفةٌ على معرفة اللفظ، فإذن لابد من معرفة اللفظ، فنقولُ: اللفظُ اسم لما يُلْفَظُ به قَلَّتْ حُروفُه أو كَثُرَتْ، وهو مصدرٌ قائم مَقامَ المفعولِ، أي: الملفوظُ به.

الرابعُ: أنه قدَّم حدَّ الكلام على حدِّ الكلمة، والنظرُ يوجبُ تقديمَ الكلمة؛ لأنها أصلُ الكلام ومادَّتُه، ومعروفٌ أن المُرَكَّبَ لايُعْرَفُ حتى تُعْرَفَ مادتُه، فكان حقُّه أن يُعَرِّفَ الكلمةَ أولا ثم بعد ذلك يعرفُ الكلام، والعذرُ: إنما بدأ بتعريف الكلامِ لأنه المقصودُ عند التخاطبِ.

الخامسُ: أنه حذف الفاءَ من جواب الشرط ضرورةً، والتقديرُ: إن يُفِدْ فهو الكلام، ومنه قولُ الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُهُ

أي: فالله يشكره.

السادسُ: إدخالُ (إنْ) في الحد، والحدُّ مُنَزَّهٌ عن الشرط والترديدِ وغير ذلك من التَّشْكيكاتِ، وقد استوفى المصنفُ ما يجب للحد في كتابه المُسَمَّى بـ(الفصول) فقال فيه: (الكلامُ هو اللفظُ المركبُ المفيد بالوضع)"[1].

---

(١) الشرح: ٧٠-٧١ ، وينظر ٨٥ ، ٩١ ، ١٥٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٠٦ .

التنبيه على ما فاته:

نَبَّهَ الرعينيُّ في مواطنَ من شرحه على ما أهمله ابنُ معط من القواعد، أو التمثيلِ لها، مستدركا ذلك المهملَ، فمن ذلك تعقيبُه على قول المصنف في باب الوقف:

وقِفْ على المُنْصَرِفِ المَنْصُوبِ بأَلِفٍ عن نُونِهِ مَقْلُوبِ

"وفاتَ المصنفَ المبنيُّ المفتوحُ المُنَوَّنُ، نحوُ: واهًا، وإيهًا؛ فإن الوقفَ عليه بالألف بدلا من التنوين كالوقف على المنصوب المُنَوَّنِ، ولا يَدْخُلُ له تحتَ قولِه: (المنصوبِ)؛ لأن النصبَ مُغايِرٌ للفتح، فكان حَقُّهُ أن يُنَبَّهَ عليه"(١).

ومن ذلك أيضا قولُه في باب نصب الفعل المضارع: "ولم يذكرْ تمثيلَ الاستفهامِ، ومثالُه: {فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا}(٢)،.... ولم يذكرْ تمثيلَ التحضيضِ، ولاالتمني، ومثالُ التحضيضِ: هلاتزورُنا فنُكرمَكَ، ومثالُ التمني قولُه تعالى: {يَلَيْتَنَا نُرَدُّوَلانُكَذِّبَ}(٣)"(٤).

وقد ينبه الرعينيُّ على ما فات ابنَ معط دونَ استدراكِه وذكرِه، وذلك قولُه في شرح بيت المصنف في علامات الفعل:

والفِعْلُ بالسِّينِ وسَوْفَ عُرِّفا والأَمْرِ والنَّهْيِ وَقَدْ إِنْ صُرِّفا

" وكان حقُّ المصنفِ أن يأتيَ بعلامة للفعل الذي لا يتصرفُ"(٥).

نقد مُثُلِه:

عرض الرعينيُّ لبعض الأمثلة التي مَثَّلَ بها ابنُ معط في ألفيته مبينا ما في

---

(١) الشرح: ٢٨٢ .

(٢) سورةالأعراف: من الآية: ٥٣ .

(٣) سورةالأنعام: من الآية: ٢٧ .

(٤) الشرح: ٧٣٥-٧٣٦ ، وينظر ١٧١ ، ٣١٦ ، ٣٥٥ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٧٣٣ ، ٧٣٦ .

(٥) الشرح: ١٢٧ .

التمثيل بها من إشكال، فقد مثّل ابنُ معط لثنية المقصور بـ"أَعْلَيان"، واعترضه الرعينيُّ بقوله: "وفي قولِه: (أَعْلَيانِ) إشكالٌ من جهة تثنيتِه؛ لأن (أَفْعَلَ) التفضيلِ لا يُثَنَّى إلاإذا كان بالألف واللام أو بالإضافة، أماإذا كان مُجَرَّدًا منهما فلا يُثَنَّى، و (أَعْلَى) ليس بألفٍ ولامٍ ولابإضافةٍ، فيمكنُ أن يكونَ اسْتَعْمَلَ ذلك ضرورةً، ويمكنُ أن يكونَ هنا لم يُرِدْ به (أَفْعَلَ)التفضيلِ، فيكونُ مثلَ قولك: اللهُ أكبرُ، على الصحيح من مذهبهم"(١).

كما انتقد الرعينيُّ ترتيبَ بعض أمثلة ابن معط، فمن ذلك قوله معقبا على الأبيات التالية:

والياءُ والواوُ إذا ما كانا ... في اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُما إِسْكانا
أو كانَ مَهْمُوزًا كَمِثْلِ الشَّاءِ ... والظَّبْيِ والآيِ وكَالْكِساءِ
والعَدْوِ والعَدُوِّ والكُرْسِيِّ ... جِئْتَ بِإِعْرابٍ لَهَا جَلِيِّ

"واعلمْ أن المصنف لم يأتِ بالمُثُل على طريقٍ من طُرُقِ النَّشْرِ، فإنه لم يجعل الأولَ للأولِ إلى أن يجعلَ الآخِرَ للآخِرِ، ولا الأولَ للآخِرِ إلى أن يجعلَ الآخِرَ للأولِ، وإنما خَلَطَ المُثُلَ اتِّكالا على فَهْمِ الناظرِ"(٢).

نقد ترتيبه:

تعرَّض ابنُ معط في ترتيب ألفيته لكثير من الانتقادات من قِبَلِ شُرَّاحِ هذه الألفية، والرعينيُّ وإن كان في مواطنَ كثيرةٍ قد دافع عن المصنف والتمس له الحُجَجَ والمعاذيرَ، لم يجد بُدًّا في بعض المواطنِ من توجيه النقد إلى ترتيبه فمن ذلك قولُه: "وكان حقُّ المصنف أن يذكر جمعَ التكسير بعد الجمع المؤنث

---

(١) الشرح: ٣٧١ ، وينظر ١٥٥ ، ٢٣٢ .

(٢) الشرح: ٢٣٥ ، وينظر ٥٤٢ .

السالم؛ لأن جمع المؤنث السالم عادةُ النحويين أن يذكروه بعد الجمع المذكر السالم؛ لأنه محمولٌ عليه في الإعراب وتالٍ له، وقد قال المصنف:

وسالمُ التأنيثِ يَتْلُو التذكيرْ

فقال ولم يفعل؛ فكان حقُّه كما تلاه إعرابا أن يتلُوَه ذِكْرا"(١).

وقد وازن الرعينيُّ بين ترتيب ابنِ معط في الألفية و"الفصول الخمسون" فاعترض في بعض الأحيان على ترتيب الألفية وامتدح ترتيبَ الفصول، فمن ذلك قولُه في تثنية المقصور والمنقوص: "بدأ أولا بالكلام على المقصور، وكان الأَولى أن يبدأ بالمنقوص كما صنع في (الفصول)؛ لأنه أقلُّ أحكامًا، وأخفُّ كلاما، قالوا: وهكذا حَقُّ المصنفِ أن يفعل إذا أتى بالأقسام أن يأتيَ بالأخف أولا فأولا"(٢).

ومما ينبغي التنبيهُ عليه هنا أن ابنَ معط قدَّم في "الفصول الخمسون"(٣) ذكر تثنية المقصور كما صنع في الألفية، فلعل الرعينيَّ اعتمد على نسخ أخرى من الفصول تقدَّم فيها ذكرُ المنقوص على المقصور.

وقد يُرَجِّحُ الرعينيُّ ترتيبَ الألفية على الفصول، فمن ذلك قولُه في باب جمع المذكر السالم: "لما تكلّم على التثنية شرع يتكلمُ على الجمع المذكر السالم؛ لأنه بعدَ التثنيةِ عقلا؛ فناسَبَ أن يكونَ بعدها وضعا، وهذا الترتيبُ الذي رتَّبَهُ المصنفُ هنا هو ترتيبُ النحويين، وهو أحسنُ ممّا رَتَّبَ في (الفصول)؛ لأنه هنا ذَكَرَ المثنى أولا، ثم ذَكَرَ بعده جمعَ السلامةِ الذي هو على حدِّه، و في (الفصول) ذكر المثنى ثم ذكر جمعَ التكسير، وليس بجيِّدٍ"(٤).

---

(١) الشرح: ٤٢٩ .

(٢) الشرح: ٣٦٩ .

(٣) الفصول الخمسون: ١٦٠-١٦١ .

(٤) الشرح: ٣٨٧ .

المبحث الثاني
موقفُه من شراح الألفية

تقدَّم في مبحث مصادر الرعيني[١] اعتمادُه بصفة رئيسةٍ على بعض شراح الدرة الألفية، وما أود التَّطَرُّقَ إليه هنا هو موقفُ الرعيني من هؤلاء الشراح، فهل يعني اعتمادُه عليهم أنه ارتضى كل ما نَقَلَ عنهم، أو أنه ناقشهم وخالفَهم في بعض ذلك ؟ الحقُّ أن الرعينيَّ وقف من هؤلاء الشراح موقفا معتدلا، فمع إقراره لهم بالسبق والفضل ومُوافقتِه لهم في كثير من الآراء نراه لم يَنْسَقْ وراءَ آرائهم بدون بَيِّنَةٍ أو دليلٍ، فقد تَلَبَّثَ عند بعض تلك الآراء مناقشا ومعقِّبا ومُتَمِّمًا، وسأبينُ موقفَ الرعيني من كلٍّ من ابن الخباز والشريشيِّ وابنِ القواس وابنِ النحوية وهم من صَرَّحَ بأسمائهم في شرحه، وهناك شُرَّاحٌ آخرون ناقشهم الرعينيُّ دون تصريحٍ بأسمائهم، ولم أهتد إلى معرفة أشخاصهم، وموقفُه ممن سأذكر يكشف عن موقفه من غيرهم.

موقفه من ابن الخباز:

اتَّضَحَ رأيُ الرعينيِّ في ابن الخباز من الصفحات الأولى من شرحه، نظرا للموقف المتشدد الذي وقفه ابنُ الخباز من ابن معط وانتقاداتِه المتكررة له، يقول الرعيني في سياق ذكره شراحَ الألفية: " فأولُ من شق الصدف عن دُرَّتها، وبرقتْ له أساريرُ مَسَرَّتِها، الإمامُ العلّامةُ شمسُ الدين أبو العباسِ أحمدُ بنُ الحسين بنِ أحمدَ بنِ أبي المعالي بنِ منصورٍ، الموصليُّ، المعروفُ بابنِ الخَبّاز- رحمه الله- شرحها شرحين، ولم يقتنع بالواحد حتى صيّره اثنين، إلا أنه تعقَّبَ على صاحبها، وهمَّ بتكدير الصافي من مشاربها، فَعَدَلَ في شرحها عن الإنصاف، ولم يُوَفِّ لها ما يجب من الأوصاف:

ماضرّ شمسَ الضُّحَى والشمسُ طالعةٌ ألا يرى ضوءَها مَنْ ليس ذا بَصَرِ"[٢]

---

(١) ينظر: ص ٩٩ فيما تقدم.

(٢) الشرح: ٤ .

ومـن هنا ضعَّف الرعينيُّ كثيرا مـن آراء ابن الخباز، ففـي قول ابن معط:

يقولُ راجي ربِّه الغَفُورِ يحيى بنُ معطٍ بنِ عبدِالنُّورِ

أعـرب الشراحُ "راجي" فاعلا بـ"يقـول" و "يحي" بدلٌ منـه أو عطفُ بيان، وقد جوَّز فيه ابنُ الخباز(١)وجها آخر، وهو أن يكون الفاعلُ "يحي" و"راج" حالا مقـدمة، وأسكنت ياؤه في النصب ضرورةً، وقد ضعَّـف الرعينيُّ رأي ابن الخبـاز فقـال: "والأولُ أَولى؛ للخـروج عـن لغة ضعيفـة، والسلامـةِ من تقييد الرجاءِ بالقول"(٢).

واختلف الشراحُ في "أشرف" من قول ابن معط:

لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مابِهِ نُطِقْ كَما الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ

"فمنهـم من جعله حالا نظرا إلى أنَّ الكـونَ مصدرُ (كـان) التـامةِ، ومنهم من جعلـه خبرا نظرا إلى أن الكونَ لـ(كـان) الناقصةِ"(٣). وقـد خطَّأ ابنُ الخبـاز أصحابَ القول الثاني بقوله: "ومن جعله خبرا لـ(كان) فقد أخطأ؛ لأن الكون مصدرُ (كان) التامة"(٤). قال الرعيني: "قولُه: "فقد أخطأ" فيه غِلَظٌ في القول، لاسيَّمـا وقـد جوّز ذلك كثيرٌ مـن عظماء النحويين منهـم أبو سعيـد السيرافيُّ، وحجتُـه قـولُهم: أعجبني كـونُ زيدٍ أخاك، فـ (أخاك) تَتَحَتَّمُ فيـه الخبريةُ؛ لتعريفه"(٥).

وضعَّف الرعينيُّ جَعْلَ ابن الخباز الهاء من "لكونه" عائدةً إلى "خير الكتب" في قول ابن معط:

---

(١) الغرة المخفية: ٥٢/١ .

(٢) الشرح: ١٣ .

(٣) الشرح: ٣٥ .

(٤) الغرة المخفية: ٥٦/١ .

(٥) الشرح: ٣٦ .

مُـؤَيَّدًا منـه بخَيْـرِ الْكُتُـبِ وَحْيًـا إليـه بلسـانٍ عَـرَبى
لِكَـوْنِهِ أَشْـرَفَ مـابِهِ نُطِـقْ كَمـا الـرَّسُولُ خَيْـرُ مَخْلُـوقٍ خُلِـقْ

قال الرعيني: "والهاءُ من (لكونه) عائدةٌ إلى اللسان؛ لأنه أقربُ مذكور، ولأنه تحصل معه فائدةُ تعليل الوحي باللسان العربي. وذهب ابنُ الخباز، ويُفْهَمُ من ابن النَّحْـوِيَّةِ أنه يعود إلى (خيرالكتـب)، وهو ضعيفٌ؛ لبعـد المذكور وفواتِ التعليل المتقدم"(١).

كمـا ضـعَّف الرعينيُّ جَعْـلَ ابن الخباز اللامَ في قـول ابن معـط:

لِعِلْمِهِمْ بأنَّ حِفْظَ النَّظْمِ وَفْقُ الذَّكِيِّ والبَعِيدِ الفَهْمِ

متعلقةً بـ"أَجْعَل" من قوله قبل:

وذا حدا إخوانُ صِدْقٍ لي على أَنِ اقْتَضَوا مِنِّي لهم أَن أَجْعَلا

قـال الـرعيني: "لأن عِلْمَهم إنما هو سَبَبٌ لطلبهم الجَعْـلَ لاأنَّ علمَهـم سببٌ للجَعْـلِ، وإذا عُلِّقَت بـ(أَجْعَـلَ) كان العلمُ سببا للجَعْـل، وليس كذلك"(٢).

وتَمَّم الرعيني(٣) جوابَ الشراح في ردِّهم على ابنِ الخباز حيث جعل التردد بـ"أو" في قول ابن معط:

فقلتُ غيرَ آمنٍ من حاسِدِ أو جاهلٍ أو عالِمٍ مُعانِدِ

غيرَ مستقيم؛ "لأن كلامَـه يؤذنُ بأن الحـاسدَ لاجاهـل ولاعـالم"(٤).

وقد استغنى ابنُ الخباز(٥) بعدِّ جميع حروف المعاني عن حدِّ الحـرف؛ لأنه كَلِمٌ محصورة. قال الرعيني: "وهـذا ليس بجيد؛ لأن الحدَّ المقصودُ منه التعـريف بالحقيقـة، وتعـريفُ الحقيقـة لايتـوقف على محصـور أو غير محصـور"(٦).

---

(١) الشرح: ٣٥ ، وينظر هامش (٣) فيها .

(٢) الشرح: ٥٦ .

(٣) الشرح: ٦٦-٦٧ .

(٤) الغرةالمخفية: ٥٦/١ .

(٥) الغرةالمخفية: ٧٤/١-٧٥ .

(٦) الشـرح: ٩٣ ، وينظركذلـك ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٥٤٢ ، ٧٣٣.

موقفه من الشريشي:

أما موقف الرعينيِّ من الشريشي فإنه يختلفُ عن موقفه من ابن الخباز؛ فتأثُّرُه به أكثرُ، ومتابعتُه له أظهرُ، ونَقْدُه له أقلُّ وطأةً وحِدَّةً، أما تأثره به فبيِّنٌ ظاهرٌ فيما قدمناه في مبحث الموازنة بين شرحيهما(١)، وأما مُتابعتُه له فقد ألمحنا في تلك الموازنة إلى أن الرعيني قد تابع الشريشي في مواضعَ كثيرةٍ إلى الحد الذي وقع فيما وقع فيه الشريشيُّ من سهو أو خطأ. ويمكن أن نشيرَ في هذا الجانب أيضا إلى متابعة الرعينيِّ الشريشيَّ في بعض أمور لم أقف عليها عند غيرهما، فمن ذلك ما نقله الشريشيُّ وتابعه فيه الرعينيُّ في الوقف على المنقوص النكرة المنصوب إذا كان منصرفا، قال الشريشي: "وقد حُكي عن قوم من العرب أنهم يقولون في حال الوصل: رأيت قاضٍ، بحذف الياء والتنوين مع النصب كالمرفوع والمجرور، ويقفون عليه: رأيت قاضْ، بسكون الضاد كالمرفوع والمجرور"(٢).

ومع هذا وقف الرعيني وقفاتٍ عديدةً موجها فيها الاعتراضَ والنقد للشريشي مصرحا باسمه تارة ومبهما بلفظ "بعضهم" تارة أخرى، فمن ذلك أن الشريشي(٣) جعل "لهم" من قول ابن معط:

وذا حَدَا إِخْوانَ صِدْقٍ لِي على أَنِ اقْتَضَوا مِنِّي لَهُم أَنْ أَجْعَلا

متعلقا بـ"اقتضوا". قال الرعيني: "وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنه يلزم منه تَعَدِّي فعلُ المضمر المتصلِ إلى المضمر المجرور، وهما لشيء واحد، وذلك ليس من باب (ظَنَنْتُ) ولا (فَقَدْتُ) ولا(عَدِمتُ)، والضميرُالمتصلُ هو الواوُ في (اقتضوا)، والضميرُ المجرورُ هو (لَهُمْ)، والضميرانِ لشيءٍ واحدٍ"(٤).

---

(١) ينظر ص ١٠٨ فيما تقدم .

(٢) التعليقات الوفية: ١٥٠/١ ، وشرح الرعيني: ٢٨٧ ، وينظركذلك التعليقات: ١٥٤/١ ، والشرح: ٣٠٠ .

(٣) التعليقات الوفية: ٢٥/١ .

(٤) الشرح: ٥٠ .

وقال الرعيني في قول ابن معط في حد البناء:

وحَدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الكَلِمْ حَرَكَةً مّا أو سُكُونًا التُزِمْ

"وقولُه: (التُزِمْ) جملةٌ في موضع الصفةِ لـ (سُكُونًا) وإنما وصفه باللُّزُومِ وإن كان قد تقدم ما يُعْطِي ذلك؛ إشعارا بأن السكونَ أكثرُ لُزُومًا من الحركة؛ إذ هو الأصلُ؛ إذ ليس نوعٌ من أنواعِ الكلمِ الثلاثِ إلا والبناءُ على السكون يدخلُ فيه كـ(قُمْ) و (مِنْ) و (كَمْ)، بخلافِ الحركةِ فإن بعضَها قد يتخلفُ عن بعض الأنواعِ، ألا ترى أن الضمَّ والكسرَ لا يدخلان في الأفعال، فإذن قولُه: (التُزِمْ) ليس بِحَشْوٍ كما ذكره بعضُهم"(١).

وهذا البعضُ الذي لم يحدده الرعيني هو الشريشي حيث يقول: "وقولُه: (التُزِمْ) تكريرٌ لاحاجة إليه؛ لأن الحد قد تَمَّ بدونه"(٢).

موقفه من ابن القواس:

عرض الرعيني لآراء ابن القواس بالنقد والتَّوْهيم والاستدراكِ في كل موضع صرَّح فيه باسمه إلا في موضعين، فقد رجَّح ابنُ القواس(٣)في قول ابن معط:

فلَمْ يَزَلْ يَنْمِي به الإسلامُ حتّى استَبَانَتْ لِلهُدَى أَعلامُ

أن يكون اسمُ "يزال" ضميرَ الأمر والشأن، وجَعَلَه أظهرَ من كونه "الإسلام" أو ضميرَ "أحمد" في بيت متقدم؛ وذلك "لأن المعنى على التفخيم، وضميرُ الشأن يُقْصَدُ به ذلك". قال الرعيني رادا عليه: "كان أظهرَ لولم يلزم منه التهيئةُ والقطعُ، فإن (لم يزل) مهيأٌ أن يرفع (الإسلام) على أنه اسمُه، ثم يُقطعُ عنه إلى ضمير الشأن، والتهيئةُ والقطعُ عندهم مكروهةٌ قولا وفعلا،

---

(١) الشرح: ١٧٣ ، وينظركذلك ٢٩ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ٤٥٣ .

(٢) التعليقات الوفية: ٩٠/١ .

(٣) شرح ابن القواس: ١٧٨/١ .

ولهذا رُدَّ على من قال في قوله تعالى: {فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ}(١): إن {قَلْبُهُۥ} مبتدأٌ، و {ءَاثِمٌ} خبرٌ مقدمٌ، قيل له: يلزم من ذلك التهيئةُ والقطعُ؛ لكون (إنَّ) مُهَيّأَةً لترفع (آثمًا) على الخبر، ثم تُقْطَعُ عنه إلى غير ذلك، ولم أرَأحدا من المتأخرين تكلم في التهيئة والقطع إلا أصحابَنا الأندلسيين"(٢).

وقال ابن القواس في بيت الكميت:

عِيَرَاتُ الفِعَالِ والسُّودَدِ العِـ ـدِّ إليهم مَحْطُوطَةُ الأَعْكامِ

"يروى بفتح الياء وإسكانها"(٣). قال الرعيني معقبا على رواية الإسكان: "وأظنه وهما؛ لأن البيت من الخفيف، فلو سُكِّنَتِ الياءُ انكسر البيتُ؛ لأنه يؤدي إلى حذف العين من (فاعِلاتُنْ)وهو صورةُ التَّشْعيثِ، ولاأعلمُ أحدا جوَّز ذلك في الحشو لافي المشهور ولا في الشاذِّ، وإنما يجوز ذلك في العروض الأولى من هذا البحر، وفي ضربها على خلافٍ"(٤).

موقفه من ابن النحوية:

اعتمد الرعيني على ابن النحوية ونَقَلَ عنه كثيرا، وارتضى بعض ما نقله، وامتدحه في بعض المواطن كامتداحه موقفَه من قول ابن معط:

وكُلُّ مالَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كإِسْحاقَ ويَأْتِي شَرْحُهُ

فقد اعترض أكثرُ الشراح على ابن معط هنا لجمعه بين قافيتين مختلفتين، فـ"تَفْتَحُهُ" من المتراكب، و "شَرْحُهُ" من المتدارك، قالوا: وذلك عيب، وقد رد عليهم الرعيني ثم عقَّب بقوله: "ولم أَرَ مَنْ سَلَكَ في ذلك مَسْلَكَ الصوابِ من شُرّاحِ هذا الكتابِ إلا ابنَ النحويةِ،

---

(١) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٣ .

(٢) الشرح: ٢٧ .

(٣) شرح ابن القواس: ٢٩٩/١ .

(٤) شرح الرعيني: ٤٥٧ ، وينظركذلك ١٢ ، ٢٨٦ ، ٣٥٠ ، ٤٦٧ ، ٥٤٦ .

١٣٤

فإنه قال: جَمَعَ بينَ قافِيَتَيْنِ مختلفتين، وليس من عيوب القافية العَشَرةِ، إلا أن الأجودَ عَدَمُهُ. ولا شكَّ أن الأمرَ كما قال؛ إذ اتفاقُ القافيةِ هو الأصلُ، وقد استشهد ابنُ النحويةِ على جواز ذلك بقول دُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ:

يا لَيْتَني فيها جَذَعْ أَخُبُّ فيها وأَضَعْ

فجَمَعَ بين المُتَدارِكِ والمُتَراكِبِ، ثم قال ابنُ النحوية: ولو قالَ المصنفُ:

وكلُّ ما لم يَنْصَرِفْ فَفَتْحُهُ جرا ... ...

على أن يكونَ "فَتْحُهُ" مبتدأً، و"جَرًّا" قد سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ على طريق: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائِمًا؛ لَخَلَصَ من ذلك"(١).

وكما ارتضى الرعينيُّ بعضَ ما نقله عن ابن النحوية فقد خالفه في بعض آرائه وتوجيهاته، فمن ذلك أن الرعينيَّ رد على من زعم في بيت المصنف:

يقولُ راجي ربِّه الغَفُورِ يحيى بنُ معطٍ بنِ عبدِالنُّورِ

أن أصل التسمية "عبدالمعطي"، وأنه حذف "عبد" والألف واللام لضرورة الوزن، ووصف ذلك بالبطلان ثم قال معقبا: "وقد ردَّ ابنُ النَّحْويَّةِ على من زَعَمَ أن التسميةَ (عبدُالمُعْطِي)، وفيه تكلُّفٌ، وما قلناه من الرد أقنعُ منه"(٢).

ومن ذلك أيضا أن ابن النحوية جعل التثنية في قول المصنف:

القَوْلُ في التَّثْنِيةِ اللفظيهْ الواوُ للعطف بها مَنْوِيَّهْ
لأنها اسمانِ بلفظٍ واحدِ فإن تُثَنِّ خالدا مَعْ خالدِ

"بمعنى المثنى فيكون، من إطلاق المصدر، والمراد به المفعول، نحو: هذا درهم ضرب الأمير"(٣)؛ وذلك لأنه لايصح الإخبار عن "التثنية" وهو مصدر بالمثنى الذي هو "اسمان"، فالهاء في "لأنها" عائدة إلى التثنية.

---

(١) الشرح: ٢٧١.

(٢) الشرح: ١٨.

(٣) الشرح: ٣٤٣.

وفيه تخريج آخر، وهو أن يكونَ على حذف مضاف، والتقديرُ: لأن التثنية جعل الاسمين، وقد جعل الرعيني هذا التخريج أولى من تخريج ابن النحوية لوجهين:

"أحدُهما: أن حذفَ المضاف كثيرٌ واسعٌ حتى قال ابنُ جِنّى: استقريتُهُ في القرآن فوجدتُه في أكثرَ من ثلاثِمائة موضع.

قلتُ: ومن يَسْتَقْرِيه ويُمْعِنُ النظرَ في ذلك يجدُه أكثرَ ممّا قال، ولكثرته في الكلام تجدُالنفسَ تميلُ إليه وتَسْتَعْذِبُهُ.

وإطلاقُ المصدرِ والمرادُ به المفعولُ قليلٌ جدا بالنظر إلى حذف المضاف، ولقلته تجدُ النفسَ لا تميل إليه مَيْلَها إلى حذف المضاف.

الثاني: أن الأَلْيَقَ بالمَحَلِّ أن تكونَ التثنيةُ المرادُ بها المصدرُ؛ لأن الغرضَ التعريفُ بكيفية التثنية، ألا تراهم يقولون: التثنيةُ: ضمُّ اسمٍ إلى مثله، فيخبرون عن التثنية بالضم، وضمُّ اسمٍ إلى مثله هو كيفيةُ التثنية"(١).

---

(١) الشرح: ٣٤٣، وينظر كذلك ٣٥، ١٥٣، ٢١٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٢، ٤٥٨، ٤٩٣، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٩٨، ٦٠٢ ٦٠٣، ٧٢٤.

المبحث الثالث

اختياراته

ليس للرعيني آراءٌ نحويةٌ مستحدثةٌ انفرد بها؛ ذلك أن الزمن قد تأخر بالرجل فجاء وقد أُرسيت دعائمُ النحو العربي أصولا وفروعا، وأُشبعت مسائلُه وقضاياه درسا وتحليلا، فلم يبقَ للمتأخرين إلا عرضُ هذا الموروث وتنسيقُه والاختيارُ منه، وقد أجاد الرعينيُّ في هذه الجوانب فعرض في شرحه مادةً نحوية ثَرَّةً أحسنَ عرضَها وتبويبها وتنسيقها، ولو لم يكن للرجل إلا هذا لكفاه، لكن الرعينيَّ مع الاستيفاء وحسنِ العرض كان يرجحُ ويختارُ من الآراء التي يعرضها ما يراه أقربَ إلى الصواب من حيث موافقته لأصول الصناعة النحوية، وأَعْرِضُ هنا لطائفة من اختيارات الرعيني في السفر الأول من شرحه.

اختياراته في الأدوات:

*** السين الدالّة على التنفيس أصلٌ بنفسها**

اختُلف[(١)] في السين الداخلة على الفعل المضارع نحو: سأفعل، فذهب الكوفيون إلى أنها السين التي في "سوف" اقتُطعت منها تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فكما صحّ عن العرب أنهم قالوا في "سَوْفَ أفعلُ": "سَوْأفعل" و "سَفْ أفعل" فحذفوا الفاءَ تارة، والواوَ أخرى، جاز أن يُجمع بينهما في الحذف فيقال: "سأفعل"؛ ولأنّ السين و"سوف" تدلان على معنى واحد وهو الاستقبال.

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها، قال الرعيني: "وعليه الاعتماد؛ لأن مذهب الكوفيين يلزمُ منه شيئان: الحذفُ وهو تصرف، والتصرفُ لايكون في الحروف، وتوالي إعلالين: حذفُ الفاء فيمن قال: (سَوْ)، وحذفُ الواو فيمن قال: (سَفْ)، وتوالي إعلالين ممنوعٌ في الأسماء والأفعال، فكيف بالحروف؟!"[(٢)].

*** هل تُعطي السينُ من المعنى ما تعطيه "سوف"؟**

ذهب البصريون إلى أن"سوف" أشدُّ تراخياً في الاستقبال من السين[(٣)]؛

---

(١) الانصاف: ٦٤٦/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٨/٨ ، وشرح التسهيل: ٢٥/١ ، والجنى الداني: ٥٩-٦٠ ، والمغني: ١٨٤.

(٢) شرح الرعيني: ١٢١.

(٣) الإنصاف: ٦٤٧/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٨/٨-١٤٩ ، والمغني: ١٨٤.

لأن كثرةَ المبنى تدل على زيادةالمعنى"[١]، واستَرْوَحُوا ذلك من قوله تعالى: {وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ}[٢]، قالوا: فطال الأمدُ والزمانُ، ومن قوله تعالى:{ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ}[٣]، قالوا: فَتَعَجَّلَ القولُ، قالوا: ومتى جاء الفعلُ الذي يُراد به يومَ القيامة ومعه (سوف) فهو الأصل، كقوله تعالى: {كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ }[٤]، ومتى جاء ومعه السينُ، نحوُ: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا}[٥]، فالتقريبُ فيه يُرادُ به التَّخْوِيفُ والترهيبُ؛ فلأجل ذلك عُدِلَ عن (سوف)"[٦].

وذهب الكوفيون[٧]إلى أن معناهما واحد، ووافقهم ابنُ مالك[٨]ورَدَّ مذهبَ البصريين بأن العرب عبّرت بـ"سيفعل" و"سوف يفعل" عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فمن ذلك قوله تعالى:{كَلاسَيَعْلَمُونَ}[٩] و{كَلاسَوْفَ تَعْلَمُونَ}[١٠]، وقال طَرِيف بن أبي وَهْبٍ العَبْسِيّ:

وماحالةٌإلاسَيُصْرَفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى وسوفَ تَزولُ[١١]

وارتضى الرعيني هذا المذهب بقوله: "وإليه تميلُ النفسُ إذ لادليلَ على ما قالوه"[١٢]يعني أصحابَ المذهب الأول.

*** الفاء المصاحبة لـ"إذا" الفجائيّة حرفُ عطف:**

اختلف النحويون في الفاء المصاحبة لـ"إذا" الفجائيّة في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها زائدة؛ "لأنها تعطي من المعنى ما تعطيه"إذا" فجئ

---

(١) شرح ابن القواس: ٩٢/١.
(٢) سورة الزخرف: من الآية: ٤٤ .
(٣) سورة البقرة: من الآية: ١٤٢.
(٤) سورة التكاثر: الآيتان: ٣ ، ٤.
(٥) سورة الشعراء: من الآية: ٢٢٧.
(٦) شرح الرعيني: ١٢١.
(٧) الإنصاف: ٦٤٦/٢.
(٨) شرح التسهيل: ٢٦/١-٢٧.
(٩) سورة النبأ: الآية: ٤ ، ومن الآية: ٥.
(١٠) سورة التكاثر: الآية: ٣.
(١١) الحماسة: ٥٢٨/١.
(١٢) شرح الرعيني: ١٢١.

بها زائدةً للتأكيد ثم لزمت ولايُنكر لزومُ الزائد"[١]وهو قولُ المازني والفارسي وابن جنّي[٢]، ورُدَّ[١]بأن الزيادةَ على خلاف الأصل.

القول الثاني: أنها جوابُ شرط مقدّر، وهو قولُ الزِّياديِّ والزجّاج[٣]، ورُدَّبأن"خرجتُ فإذا زيدٌ" إخبارٌ عن حال ماضية والشرط مبني على الاستقبال، وبأنه لو كان في الكلام معنى الشرط لاستغنى بـ"إذا" في الجواب.

القول الثالث: أنها حرفُ عطف، وهو قول مُبَرْمَانَ[٤]، ورُدَّ[٥]بعدم المُشاكلة بين الجملتين فـ"خرجتُ" جملةٌ فعليّة، و"فإذا زيدٌ" جملةٌ اسميّة، والمُشاكلة في العطف بالفاء مطلوبة.

وقد اختار الرعيني هذا القولَ، واستدلّ عليه بوقوع "ثم" موقعَ الفاء نحو قوله تعالى: {وَمِنْ ءَايَٰتِهِ أَن خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُمْ بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ}[٦]، "فـ(ثُمَّ) هنا لاتكونُ إلا عاطفةً، فكذلك الفاءُ"[٧]، وهذا الذي اختاره الرعيني استَقْرَبَهُ الرضيُّ والمالقيُّ[٨].

*** مجئ "إن" الشرطيّة بمعنى "إذ":**

ذهب الكوفيون[٩]إلى أن "إن" الشرطيّةَ تقع بمعنى"إذ"، وذهب البصريون[٩]إلى أنها لا تقع بمعناها.

واحتج الكوفيون بمجئ"إن" كثيراً في كتاب الله وكلام العرب بمعنى"إذ"

---

(١) شرح الرعيني: ٦٠٦ .

(٢) سرالصناعة: ٢٦٠/١-٢٦٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١ ، وجواهر الأدب: ٦٦ ، والجنى الداني: ٧٣ ، والمغني: ٢٢١.

(٣) سرالصناعة: ٢٦٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١ ، والارتشاف: ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني: ٧٣ ، والمغني: ٢٢١.

(٤) سرالصناعة: ٢٦٠/١ .

(٥) سرالصناعة: ٢٦٣/١ .

(٦) سورةالروم: الآية: ٢٠ .

(٧) شرح الرعيني: ٦٠٨ .

(٨) شرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١ ، ورصف المباني: ٤٤٩ .

(٩) الإنصاف: ٦٣٢/٢ ، والمغني: ٣٩ ، وائتلاف النصرة: ١٥٤ .

فمن ذلك قوله تعالى: {وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا}(١)، فـ"إن" هاهنا لا يجوزُ أن تكون شرطيّةً؛ لأنها تفيد الشكّ، ولاشكّ أنهم كانوا في ريب؛ فدلّ على أنّها بمعنى "إذ"، وقوله تعالى: {وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ}(٢)معناه إذ كنتم؛ لأن الإيمانَ قد وقع، ومنه قولُ الفرزدق:

أتغضبُ إن أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ولم تغضبْ لقتلِ ابنِ خازِمِ(٣)

فـ"إن" في البيت بمعنى "إذ" لأنّ الشرط مستقبل وهذه القصّة قد مضت.

وقد ارتضى الرعيني(٤)مذهبَ الكوفيين ، وأجاب عن الآيتين السابقتين وغيرِهما بإمكان أن تكون "إن" فيها بمعنى "إذ".

أما البصريون فقد تمسّكوا باستصحاب الحال؛ إذ الأصل في "إن" أن تكون شرطًا، والأصل في "إذ" أن تكون ظرفا، ولا يُعدل عن ذلك إلا بإقامة الدليل، قالوا: ولا دليلَ، مجيبين عن كل ما أورده الكوفيون(٥).

*** مجئ "أو" بمعنى الواو:**

مجيءُ "أو" بمعنى الواو مسألة خلافية(٦)، منعها جمهور البصريين، وأجازها الكوفيون والأخفش والجرمي، وقالو قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلامِ العرب كقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}(٧)، وكقول تَوْبَةَ بنِ الحُمَيِّرِ:

وقد زعمت ليلى بأَنِّيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فُجُورُها(٨)

وبمذهبهم أخذ الرعينيُّ فقال في بيت ابن معط:

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٣ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٧٨ .

(٣) ديوانه: ٣١١/٢ .

(٤) شرح الرعيني: ٥٧٧-٥٧٩ .

(٥) تنظر هذه الأجوبة في الإنصاف: ٦٣٤/٢-٦٣٥ .

(٦) الإنصاف: ٤٧٨/٢ ، والمغني: ٨٨ .

(٧) سورة الصافات: الآية: ١٤٧ .

(٨) أمالي القالي: ٨٨/١ .

بالرَّفْعِ أو بالنَّصْبِ أو بالجَرِّ كَمَـــرَّ زَيْدٌ راكِبًا بعَمْـــرِو

"(أو) فيه بمعنى الواوِ، أي: بالرفع والنصبِ والجرِّ؛ لأن التغيرَ لا يَحْصُلُ بأحدها بل بمجموعها، وعليه قولُ الشاعر:

قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

أي: وسافعِ"(١).

وقد تأول جمهورُ البصريين هذه الأدلة، وتمسكوا بأن الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، والأصلُ في الواو أن تكون لمطلق الجمع، والأصلُ في كل حرف ألا يدل إلا على ما وُضع له.

*** هل يجوز أن تأتيَ "كي" حرفَ جر؟**

في هذه المسألة ثلاثة أقوال(٢):

القولُ الأول: أنها تكونُ حرفَ جرٍ تارة وناصبةً للفعل تارة، وهو قول البصريين.

القول الثاني: أنها ناصبةٌ للفعل دائمًا، ولاتكونُ حرفَ جر أبدا، وهو قول الكوفيين ، ورُدَّ عليهم بدخولها على "ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها، فيقال "كيمه" كما يقال "لمه"، واعتذروا عنه بأن "مَهْ" من كَيْمَهْ ليس لـ"كي" فيه عمل، وإنما هو في موضع نصب؛ لأن الأصل "كي يفعلَ ماذا"، "ويلزمُهم كثرةُ الحذف، وإخراجُ "ما" الاستفهامية عن الصدر، وحذفُ ألفها في غير الجر، وحذفُ الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكلُّ ذلك لم يثبت"(٣).

---

(١) شرح الرعيني: ١٥٣ .

(٢) الإنصاف: ٥٧٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨/٤-٥٠ ، والجنى الداني: ٢٦٤ ، والمغني: ٢٤٢ .

(٣) المغني: ٢٤٣ .

كما ردَّ عليهم بقول حاتم:

وأوقدتُ ناري كي ليُبْصِرَ ضوءَها وأخرجتُ كلبي وَهْوَ في البيت دَاخِلُه(١)

لأن لام الجر لاتفصل بين الفعل وناصبه، واعتذروا بزيادة اللام،كما رُدَّ عليهم بقول جميل

فقالت أكلَّ الناس أصبحتَ مانِحًا لسانَك كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا(٢)

واعتذروا عنه بأن "أن" زائدةٌ أو بدلٌ من "كي"

القول الثالث: أنها حرفُ جر دائمًا، ويرده نحوُ قوله تعالى: {لِكَيْلا تَأْسَوْا}(٣)، ولا يُعتذر عنه بأن "كي" تأكيدٌ للام كما في قول مُسْلِم بن مَعْبَد بن طَوَّاف الوالبيّ:

فلا والله لا يُلْفَى لِما بِي ولا لِلِما بِهم أبدا دواءُ(٤)

فإنه شاذ لا يقاس عليه.

وقد نُقل هذا القولُ الثالث عن الأخفش، لكنه يقول في المعاني(٥): "وقد تكون (كي) بمنزلة (أن) هي الناصبةُ وذلك قولُه {لِكَيْلاتَأْسَوْا}(٣)، فأوقع عليها اللام، ولولم تكن (كي) وما بعدَها اسما لم تقع عليها اللامُ".

وقد اختار الرعيني(٦)من هذه الأقوال القول الأول.

* **"لن" غير مركبة:**

اختُلف في حقيقة لفظ "لن" على مذاهب:

فذهب سيبويه والجمهور(٧)إلى أنها بسيطةٌ لاتركيبَ فيها ولا إبدالَ.

---

(١) شرح الرعيني: ٦٨٤ .

(٢) شرح الرعيني: ٦٨٥ .

(٣) سورةالحديد: من الآية: ٢٣ .

(٤) شرح الرعيني: ١١٤ .

(٥) معاني الأخفش: ١٢٠/١ .

(٦) شرح الرعيني: ٦٨٥ .

(٧) الكتاب: ٥/٣ ، والمقتضب: ٨/٢ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، والنكت: ٦٩٢/٢.

وذهب الفراء[١] إلى أن نونَها مبدلةٌ من ألف، وأنها في الأصل "لا" النافية، ورُدَّ[٢] بأن المعهودَ في لسان العرب إبدالُ النون ألفا، وليس العكس، وبأن "لا" لم توجد ناصبةً في موضع.

وذهب الخليل - في أحد قوليه - والكسائي[٣] إلى أنها مركبةٌ، وأصلها "لاأن"، حُذفت همزةُ "أن" تخفيفا، ثم حُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، ورُدَّ[٤] هذا القولُ بأوجه:

الأول: أن البساطةَ أصلٌ والتركيبُ فرعٌ فلا يُدَّعَى إلا بدليل قاطع.

الثاني: أنها لو كانت مركبةً من "لاأن" لم يجز تقديم معمولِ معمولِها عليها لأجل "أن" المصدرية، وهو جائز في نحو: زيدا لن أضربَ، وأُجيب عنه بأنه يجوز في المركبات ما لايجوز في البسائط.

الثالث: أنها لو كانت مركبةً من "لاأن" للزم ألا يكونَ نحو: لن يقوم زيد كلاما؛ لأن "أن" وما بعدها في تقدير المفرد، وقد اتفقوا على أنه كلام؛ وأجاب المبردُ بأنه في موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوفٌ لازمُ الحذف أي "لاقيامُ زيدٍ واقعٌ" وهو ضعيف؛ لعدم النطق بهذا المحذوف مع أنه لم يسد شيء مسده، ولأن الكلام تام بدون المقدر، ولأن "لا" الداخلة على الجملة الاسمية واجبةُ التَّكْرار إذا لم تعمل.

الرابع: أن المركب يوجد فيه لفظُ أجزاء التركيب، و "لن" ليس فيها لفظ "لا" ولا لفظ "أن".

وقد اختار الرعيني[٥] مذهبَ سيبويه؛ لأنه الأصلُ، وهو عدمُ التركيب.

---

(١) شرح السيرافي: ٨٣/١ ، وشرح المفصل: ١٦/٧ ، ١١٢/٨ .

(٢) ينظرالجنى الداني: ٢٧٢ ، والمغني: ٣٧٣ .

(٣) رأي الخليل في الكتاب: ٥/٣ ، والمقتضب: ٨/٢ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، وفي شرح السيرافي: ٨١/١: "وروي عن الخليل روايتان في (لن) إحداهما مثل القول الذي ذكرناه -أي القول بالبساطة- والثانية أنها كانت (لاأن) فحُذف وخُفف لكثرته، كما قالو: (أَيْش) و (وَيْلُمِّه) والأصل (أي شيء) و (ويل أمه) "، ورأياهما في شرح التسهيل: ١٥/٤ ، والجنى الداني: ٢٧١ ، والمغني: ٣٧٤.

(٤) ينظرالجنى الداني: ٢٧١ ، وشرح الرعيني: ٧١٠-٧١١ .

(٥) شرح الرعيني: ٧١٠ .

* **النفي بـ"لن" لا يستغرق زمان الاستقبال.**

اختُلف في حقيقة النفي بـ"لن" على أربعة أقوال:

القول الأول: أن النفي بها لايستغرق زمان الاستقبال، وهو قول جمهور النحويين (١).

القول الثاني: أن النفي بها يستغرق جميع الزمان المستقبل، وهو قول الزمخشري (٢) ميلا إلى مذهبه الاعتزالي في قوله تعالى: {لَن تَرَانِي} (٣) حيثُ يُنكرُ المعتزلةُ رؤيةَ الله سبحانه وتعالى.

وقد رُدّ بقوله تعالى: {لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ} (٤)، "فلو كانت تُعطي استغراقَ الزمان لما صح أن يُغَيَّا نفيُ البراح إلى وقت الرجوع" (٥)، وبقوله تعالى: {وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا} (٦)؛ إذ لو كانت تُعطي التأبيدَ لم يَقُل: {أَبَدًا}؛ لأنه تَكْرار والأصلُ عدمه (٧).

القول الثالث: أن "لن" آكد في النفي من "لا" وهو قول الزمخشري أيضا، قال في المفصل (٨): "و (لن) لتأكيد ما تُعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول لاأبرح اليوم مكاني؛ فإذا وَكَّدْتَ وَشَدَّدْتَ قلتَ: لن أبرحَ اليوم مكاني"، ووافقه على إفادتها التوكيد جماعةٌ منهم ابنُ الخباز والسيوطي (٩).

ورُدَّ (١٠) هذا القولُ بأنه دعوى لادليل عليها، وبأن النفي بـ"لا" قد يكون آكدَ من النفي بـ"لن"؛ لأن النفيَ بـ"لا" قد يكون جوابا للقسم،

---

(١) الكتاب: ١/١٣٥-١٣٦ ، والمقتضب: ٣/٦ ، والإيضاح العضدي: ٣١٩ ، والتبصرة والتذكرة: ١/٣٩٦ ، والتسهيل: ٢٢٩ ، والجنى الداني: ٢٧٠ ، والمغني: ٣٧٤.

(٢) ينظر هامش (١) ص ٧١٥ من شرح الرعيني .

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ١٤٣ .

(٤) سورة طه: من الآية: ٩١ .

(٥) شرح الرعيني: ٧١٥ ، وينظر شرح التسهيل: ٤/١٤ ، والبحر المحيط: ٦/٢٧٢.

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٩٥ .

(٧) المغني: ٣٧٤ ، وشرح الرعيني: ٧١٥ .

(٨) المفصل: ٣٠٨ .

(٩) الغرة المخفية: ١/١٦٠ ، والهمع: ٤/٩٥ .

(١٠) ينظر الجنى الداني: ٢٧٠ .

نحو والله لايقوم زيد، والنفي بـ"لن" لايكون جوابا له، ونفي الفعل إذا أُقسم عليه آكدُ منه إذا لم يقسم عليه

وأُجيب(١) بأنه قد وقعت "لن" جوابَ القسم في قول أبي طالب:

والله لن يَصِلُوا إليك بجَمْعِهِمْ حتى أُوَسَّدَ في التراب دَفينا

القول الرابع: عكسُ القول السابق أن "لا" آكد في النفي من "لن"، وهو قول أبي محمد عبدالواحد بن عبدالكريم الزَّمَلْكاني(٢) قال: "لأن اللفظَ يكونُ مطابقا للمعنى، و(لا) آخرُه ألفٌ، و(لَنْ) آخرُه نونٌ، والألفُ فيها المدُّ، والنونُ ليس فيها مدٌّ؛ فناسب أن يكونَ زمانُ النفي بـ(لا) أَمَدَّ من زمان النفي بـ(لَنْ)، واستَقْرَى ذلك من آية الجمعة(٣)، وآيةِ البقرة(٤)، فإن الشرطَ في آية الجمعةِ عنده عامٌّ في كل الأزمان؛ فاقتضى أن يُقابَلَ بالنفي بـ(لا) لامتداده. والشرطُ في آية البقرة مخصوصٌ بالحال؛ إذ المرادُ: فتمنوا الموتَ الآن؛ فاختُصَّ أن يُقابَلَ بـ(لن) لقصور النفي فيها"(٥).

ورُدَّ(٦) هذا القولُ بأن كل واحد من "لا" و "لن" يُستعمل حيث يمتد النفي وحيث لايمتد.

وقد صحح الرعينيُّ(٧) من هذه الأقوال قول جمهور النحويين مبينا ما رُدَّت به الأقوال الأخرى من الحجج والبراهين.

---

(١) ينظر الجنى الداني: ٢٧٠ .

(٢) التبيان في علم البيان: ٨٤-٨٥ .

(٣) قوله تعالى: {قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ. وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ} الآيتان: ٦ ، ٧.

(٤) قوله تعالى: {قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ. ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ} الآيتان: ٩٤ ، ٩٥.

(٥) شرح الرعيني: ٧١٦-٧١٧ .

(٦) ينظر التذييل والتكميل: ١٠٩/٨ ب .

(٧) شرح الرعيني: ٧١٤ .

اختياراته في الأبنية والدلالة

*** "الكلم" اسم جنس:**

اختلف النحاةُ في الكلِم، فذهب قوم منهم الفارسي وابن مالك وابن الضائع وابن فلاح(١)إلى أنه اسمُ جنس؛ لأن إسقاطَ التاء فَرْقٌ بين واحده وجمعه، وذهب آخرون كالسيرافي وابن جني والجوهري والجرجاني وابن أبي الربيع(٢)إلى أنه جمعُ تكسير، نحو: تُخَمَةٍ وتُخَم.

قال الرعيني: "والصحيحُ أن الكلِمَ اسمُ جنسٍ؛ لأنه يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، يقال: هو الكَلِمُ وهي الكَلِمُ، فهو في ذلك كـ(النَّخْلِ) قال الله تعالى: {نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ}(٣)، و {نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}(٤)، فمن أَنَّثَ لَحَظَ معنى الجمع، ومن ذَكَّرَ لحظ لفظ الجنس وهو مفرد، وجمعُ التكسير يُؤَنَّثُ باعتبارالجمع، فتقولُ: هي الزُّيُودُ، ولايُذَكَّرُ؛ لأنه لايُلْحَظُ فيه الإفرادُ؛ فلهذا حُكِمَ على (التُّخَمِ) بأنه جمعُ تكسير؛ لأنه سُمع فيه التأنيثُ، قالوا: هي التُّخَمُ، ولم يسمعوا التذكيرَ"(٥).

***أصل اشتقاق الاسم**

في أصل اشتقاق الاسم مذاهبُ ثلاثة:

المذهب الأول: مذهب البصريين(٦)وهو أنه مشتق من السُّمُوِّ، لأن السمو في اللغة هو العُلُوّ، والاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى.

---

(١) المرتجل: ٣٠ ، وشرح التسهيل: ٧/١ ، والمغني في النحو: ١٨/٢ ، والهمع: ٣٦/١.

(٢) شرح السيرافي بهامش الكتاب: ٣/١ ، والخصائص: ٢٥/١ ، والصحاح: ٢٠٣٣/٥(كلم) ، والمقتصد: ٦٩/١ ، والملخص: ١٠١/١ ، والهمع: ٣٦/١.

(٣) سورةالقمر: من الآية: ٢٠ .

(٤) سورةالحاقة: من الآية: ٧ .

(٥) شرح الرعيني: ٧٥ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠/١ ، واشتقاق أسماء الله: ٢٥٥ ، والمنصف: ٦٠/١ ، والإنصاف: ٥/١ ، والتبيين: ١٣٢ ، وائتلاف النصرة: ٢٧.

"وأصلُه عندهم: (سِمْوٌ) إمّا بكسر السين كـ(حِمْلٍ) أو بضمها كـ(قُفْلٍ) بدليل جمعه على (أَفْعالٍ)، و(فِعْلٌ) و (فُعْلٌ) يُجمعان على (أَفْعالٍ)، كـ(أَحْمالٍ) و(أَقْفالٍ)، فحذفوا الواوَ اعتباطا، كما حذفوها من (دَمٍ) و (أَبٍ) وانتقلَ الإعرابُ إلى الميم بعد أن انتقل سكونُها إلى السين، فلما سكنت السينُ احْتِيجَ إلى ألف الوصل فجيءَ بها مكسورةً ومضمومةً تنبيها على أن أصل السينِ الكسرُ والضمُّ"(١).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين(٢)وهو أنه مشتق من الوَسْمِ؛ لأن الوسم في اللغة العلامة، والاسمُ وَسْمٌ على المُسَمَّى وعلامةٌ له يُعرف به. وأصلُه عندهم وَسْم، حذفت الواو تخفيفا، ثم جاءوا بألف الوصل لأجل سكون السين.

وقال بعض الكوفيين حدث فيه قَلْبٌ بأن جُعلت الواو بعد الميم، ثم حُذفت لمَّا صارت أخيرا اعتباطا، ونُقل سكونُ الميم إلى السين؛ فجاءوا بألف الوصل لأجل ذلك.

المذهب الثالث: أنه مشتق من "سَوَمَ"؛ لأنه من "السِّيمياء" وهي العلامة.

قال الرعيني: "والصحيحُ من هذه المذاهبِ الثلاثةِ مذهبُ البصريين؛ لأنه، وإن كان اشتقاقُهم بعيدا واشتقاقُ غيرِهم قريبا، فالتصريفُ شاهدٌ لهم، فمن ذلك التكسيرُ، قالوا في تكسير الاسم:(أَسْماءٌ) وفي تصغيره: (سُمَيٌّ)، وفي بناءِ الفعلِ منه: (سَمَّيْتُهُ)، وفي المُساوِي للرجل في اسمه: (سَمِيُّهُ)، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا في التكسير: (أَوْسامٌ)، وفي التصغير: (وُسَيْمٌ)، وفي بناء الفعلِ: (وَسَمْتُهُ)، وفي المُساوي في الاسم: (وَسِيمُهُ).

---

(١) شرح الرعيني: ١٣٧ .

(٢) ينظر هامش (٤) ص ١٣٧ من شرح الرعيني .

وممّا يَرد على الكوفيين قولُهم في بعض اللغات: (سُمًا) أصلُه (سُمَوٌ) كـ(صُرَدٍ) فظهرت الواوُ لاما، ولايُلْتَفَتُ لمن قال بالقلب، وممّا يَرد على الكوفيين أنه لو كان مما حُذفت فاؤُه لكان التعويضُ فى آخره، دليلُه (عِدَةٌ) و (زِنَةٌ)، فلما جاء العِوَضُ أولا حَمَلْناهُ على باب (ابْنٍ) و (اسْتٍ) وهو المحذوفُ اللامِ، ويَرد عليهم أن حذفَ الفاءِ قليلٌ، وحذفَ اللام كثير.

ويَرد على من قال إنه من (السِّيمياءِ) ما تقدَّم من التكسير والتصغير وبناءِ الفعل، فلو كان من (السِّيمياءِ) لكان تكسيرُه (أَسْوامًا) وتصغيرُه (سُوَيْمًا) وبناءُ الفعلِ منه (سَوَّمْتُهُ)، واللهُ أعلم"(١).

*** الحركة مع الحرف لاقبله ولابعده:**

اختلف النحويون في الحركة هل هي مع الحرف أو قبله أو بعده على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الحركة مع الحرف لاقبله ولابعده، وهو مذهب الفارسي واختيارُ العُكْبَرِيِّ وأبي حيان(٢)، واحتجوا بأن الحرف يوصف بالحركة فيقال حرف مضموم ومفتوح ومكسور، والصفة مع الموصوف لاقبله ولابعده(٣)، وبأن النون الساكنة تَخْرُجُ من الخيشوم، والمتحركة تخرج من الفم، فلو كانت الحركةُ قبل الحرف أو بعده لكانت النونُ ساكنةً في كل حال فكانت تخرج من الخيشوم(٤). وأجيب(٥)بأن الشيءَ قد يُؤَثِّرُ فيما قبله من قَبْلِ وجوده؛ لأنه قد عُلِمَ أنه يَرِدُ فيما بعد، فالنون الساكنة مثلا تُقلب ميما في اللفظ؛ إذا وقعت بعدها الباء فيقال: عَمْبَرَ وشَمْباء، في: عَنْبَرٍ وشَنْبَاء.

---

(١) شرح الرعيني: ١٣٩ .

(٢) الخصائص: ٣٢٤/٢ ، والارتشاف: ٤١٣/١ ، والأشباه والنظائر: ٢٦/٢.

(٣) ينظر شرح الرعيني: ١٥٨ .

(٤) ينظر الخصائص: ٣٢٤/٢ ، وشرح الرعيني: ١٥٩ .

(٥) ينظر الخصائص: ٣٢٤/٢ .

واعترُض[١]على هـذا المذهب بأن الحركات أبعاضُ حروف المـد واللين، وكما أن الحرفَ لا ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد؛ فكذلك الحركة التي هـي بعـضُ الحـرف لايجـوز أن تنشـأ مـع حرف آخر في وقـت واحد.

وأجيب[٢]عن هذا الاعتراض بأنه لايمتنعُ النطق بالحركة مع الحرف الذي تدخل عليه كما ينطقُ بالحرفين المدغمين معا.

كمـا اعترُض[٣]عليـه بأنا نقـول: اطْـوِايجَلْ، أمـرين للمـذكر مـن الطَّيِّ والـوَجَلِ مـن غير حرف عطف، والأصـلُ: اطـوِاوْجَلْ، فلـولا أن كسـرةَ واوِ "اطـوِ" في الرتبة بعدها لما قُلبـت واوُ "اوجل" ياءً؛ فـإنها لوكانت الكسرةُ مع الـواو لم تقلب الواوُ الثانيـة؛ لأن بإزاء الكسرة المخالفـة للـواو الثانية الواوَ الأولى المـوافقةَ للفظ الثـانية والحرفُ أوفى صوتا، وأقـوى جَرْسًـا من الحركة.

المـذهب الثاني: أن الحركـةَ قبل الحرف[٤]، وحجـةُ هذا المـذهب[٥]أن الـواو في نحو "يَعِدُ" إنما حُذفـت لوقوعها بين ياء وكسـرة، فلـو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في "يَعِدُ" بين فتحة وعين.

واعترُض[٦]على هـذا المـذهب بأن الحـركة لو كانت قبـل حرفهـا لبطل الإدغـام في الكلام؛ لأن حركـة الثـاني كـانت تكـونُ قبلـه حاجزةً بين المثلين.

واعترُض[٧]عليـه أيضـا بمـا اعترض به على المـذهب الأول مـن نحـو: "اطْـوِايجَلْ"؛ لأنه لو كانت الكسـرة في "اطْوِ" قبل الواو لكـانت الـواوُ الأولى حاجزةً بينها وبين الثانية.

---

(١) ينظرالخصائص: ٣٢٧/٢ .

(٢) ينظرشرح الرعيني: ١٥٩ .

(٣) ينظرالخصائص: ٣٢٢/٢-٣٢٣ .

(٤) هـذا المـذهب مـن غير نسبـة في الخصـائص: ٣٢١/٢ ، وشـرح الـرعيني: ١٥٩ ، والأشبـاه والنظائر: ٢٠/٢.

(٥) ينظرالخصائص: ٣٢٥/٢ .

(٦) ينظرالخصائص: ٣٢٢/٢ .

(٧) ينظرالخصائص: ٣٢٣/٢ .

المذهب الثالث: أن الحركة بعد الحرف ونُقل عن سيبويه(١)، وإليه ذهب ابنُ جني واختاره ابنُ الخباز(٢).

وحجة هذا المذهب(٣)امتناعُ الإدغام في مثل "طَلَلٍ" و "شَرَرٍ" و "شَدَدْتُ" و "مَدَدْتُ" لأجل الحاجز بين المثلين وهو حركةُ الحرف الأول منهما، وعدم امتناعه في نحو "شَدَّ" و "مَدَّ"؛ لأن الحرف الأول ساكن ، وحركةُ الثاني بعده.

واعتُرض(٤)على هذا المذهب بأن الإدغام في الأمثلة المتقدمة إنما امتنع لتحصن الحرف الأول بالحركة لا للحاجز؛ لأن الإدغام إنما يكون عند سكون الحرف الأول.

وقد صحح الرعيني(٥)من هذه الأقوال القول الأول.

* **"فوك" وزنُه في الأصل "فَعْلٌ" بسكون العين.**

اختُلف في وزن "فو" فذهب سيبويه والجمهور(٦)إلى أن وزنه "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين، والأصل فيه "فَوْهٌ" حُذفت الفاء منه اعتباطا.

وقيل(٧): حُذفت لموجب، وهو استثقال اجتماع الهاءين في قولك : فُوهُهُ، بالإضافة، وحُمل ما لاثِقَلَ فيه عليه.

وحجةُ هذا المذهب جمعه على "أفواه" لأن "فَعْلا" الساكنَ العين إذا كان معتلَّها جُمع على أفعال، نحوُ: سَوْطٍ وأسواط وبَيْتٍ وأبيات، ولايُعترض بجمع "فَعَلٍ" المتحرك العين على "أفعال" أيضا نحو: ناب و أنياب، وباب وأبواب؛ لأنه "إذا كان (أَفْواهٌ) يحتملُ أن يكونَ جمعا لـ(فَعْلٍ) بسكون العين، أو لـ(فَعَلٍ) بفتحها، فالأولى أن يُدَّعَى أن واحدَهُ: فَعْلٌ، بالسكون؛ لأنه الأصلُ، والحركةُ فرعٌ، والأصلُ أولى بالادِّعاءِ"(٨).

---

(١) الكتاب: ٢٤١/٤ ، وينظرشرح السيرافي بهامشه: ٢٤٢/٤ .

(٢) الخصائص: ٣٢٢/٢ ، والغرةالمخفية: ١٠٣/١ .

(٣) ينظرالخصائص: ٣٢٢/٢ .

(٤) ينظرالتذييل والتكميل: ٣٦/١ ب ، وشرح الرعيني: ١٦٠ .

(٥) شرح الرعيني: ١٦٠ .

(٦) الكتاب: ٣٦٥/٣ ، والمقتضب: ١٥٨/٣ ، وشرح المفصل: ٥٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/٢.

(٧) ينظرالصحاح: ٢٢٤٤/٦(فوه) ، وشرح الرعيني: ٢٥٨ .

(٨) شرح الرعيني: ٢٥٩ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/٢ ، والبسيط: ١٩١/١.

وذهب الفراء[١] إلى أن وزنه "فُعْلٌ" بضم الفاء وإسكان العين، مُتَمَسِّكًا بضم الفاء من "فُوك".

وصحح الرعيني[٢] مذهبَ الجمهور، ورَدَّ مذهبَ الفراء بعدم الدليل.

* **ألفُ المقصور المُنَوَّن في الوقف:**

إذا كان المقصورُ منصرفا منونا فالوقف عليه بالألف، نحو: هذه عصا، ورأيت عصا، وضربت بعصا، إلا أن النحويين اختلفوا في هذه الألف على ثلاثة مذاهبَ:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وأكثرِ النحويين[٣]، وهو أن الألف في حالة النصب هي الألفُ المبدلة من التنوين، والألفُ التي هي لام الكلمة محذوفةٌ، وأما الألف في حالتي الرفع والجر فهي لام الكلمة.

وحجةُ هذا المذهب إجراءُ المعتل مُجْرَى الصحيح فكما أن الوقف على الصحيح في النصب بالألف التي هي بدلٌ من التنوين وفي الرفع والجر على لام الكلمة؛ فكذلك المعتل.

المذهب الثاني: مذهبُ المازني والفراء والفارسي في قوله الجديد، وارتضاه ابنُ إياز[٤]، وهو أن الألف الموقوف عليها هي ألف التنوين مطلقا في الرفع والنصب والجر.

وحجةُ هذا المذهب أن الصورة واحدة في الأحوال الثلاثة، فإذا قُلب التنوينُ في حال النصب ألفا وجب قلبُه في حالتي الرفع والجر[٥]. وأن الموجب لإبدال التنوين في الصحيح في حال النصب ألفا هو الفتحةُ قبله، وتلك الفتحة زائلة بزوال عامل النصب، والفتحةُ في المقصور لازمة في كل

---

(١) التذييل والتكميل: ٤٩/١ ب ، والهمع: ١٣١/١ .

(٢) شرح الرعيني: ٢٥٨-٢٥٩ .

(٣) الكتاب: ٣٠٩/٣ ، ١٨٧/٤-١٨٨ ، والفصول: ٢٦٧ ، والغرة المخفية: ١١٦/١ ، وشرح المفصل: ٧٦/٩ ، والتعليقات الوفية: ١٥١/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٤/١ ، والصفوة الصفية: ١٢٠/١ ، والارتشاف: ٣٩٣/١ ، وشرح الرعيني: ٢٩٥.

(٤) التكملة: ١٩٩ ، والخصائص: ٢٩٦ ، وشرح المفصل: ٧٧/٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٩٨٣/٤ ، والمحصول في شرح الفصول: ١٨٤ ب ، والارتشاف: ٣٩٣/١ ، والمساعد: ٣٠٤/٤.

(٥) ينظر شرح المفصل: ٧٧/٩ .

حال؛ فكان الموجب للإبدال في المقصور أقوى[١]. واعتُرض[٢]على هذا المذهب بأنه قد جاء عنهم: هذا فتى؛ بالإمالة، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الإمالة؛ إذ لا سبب لها.

وأجيب[٣]بأن الألف المبدلة من التنوين لما عاقبت المنقلبةَ عن اللام أُجري عليها ما كان يجري على المنقلبة.

المذهب الثالث: مذهب أبي عمرو بن العلاء والكسائي والسيرافي وابن كيسان وابن برهان الأسدي، وابن مالك، وقال السيرافي: هو المفهوم من كلام سيبويه[٤]، وهو أن الألفَ الموقوف عليها في الأحوال الثلاثة لامُ الكلمة، والتنوين محذوف.

وحجةُ هذا المذهب[٥]:

١- وقوعُ هذه الألف رويا في حال النصب كوقوعها في حال الجر والرفع، والألف المبدلة من التنوين لاتقع رويا باتفاق، قال الشمَّاخُ:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَى[٦]

٢- أنها تمال في حال النصب ولو كانت المبدلة من التنوين لم تُمل.

٣- أنها تُكتب بالياء والمبدلة لاتُكتب إلا ألفا.

وأُجيب[٧] بأن الألف في "سُرَى" هي على لغةِ من لم يُعَوِّض من التنوين ألفا في حال النصب، بل يقفُ بالسكون كما في المرفوع والمجرور، والإمالةُ ضعيفةٌ، والكتابةُ بالياء تنبيهٌ على الأصل.

---

(١) ينظر الصفوة الصفية: ١/١٢٠ .

(٢) ينظر شرح المفصل: ٩/٧٧ .

(٣) ينظر المساعد: ٤/٣٠٥ .

(٤) شرح اللمع لابن برهان: ١/١٧-١٨ ، وشرح المفصل: /٧٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٩٨٣-١٩٨٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢/٢٨٠-٢٨٤ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٦٥ ، والارتشاف: ١/٣٩٣ ، والمساعد: ٤/٣٠٤.

(٥) ينظر شرح اللمع لابن برهان: ١/١٨-١٩ .

(٦) ملحقات ديوانه: ٤٦٧ .

(٧) ينظر التعليقات الوفية: ١/١٥٢-١٥٣ .

وقد أخذ الرعيني[١] بمذهب سيبويه وقوى حجته بقوله: "وحجةُ سيبويه أظهرُ وأقوى من حجة المازني؛ لأن في قول سيبويه حَمْلُ الفرع على الأصل، وهو القياسُ، ولا يُعْدَلُ عنه إلا إذا تَعَذَّرَ الحملُ، ولا تَعَذُّرَ هنا"[٢]. ورَدَّ على ابن إياز[٣] الذي نقض حجة سيبوية بأن المعتل قد ينفرد بأحكام تخالف أحكام الصحيح كوجود "سَيِّدٍ" وهو "فَيْعِلٌ" في المعتل العين ولم يوجد في الصحيح. قال الرعيني: " ولا يُلْتَفَتُ إلى قول ابنِ إيازٍ... فإن ذلك خلافُ الأصل، و مهما أمكن الحملُ على الأصل فهو أَولى، ولا تُهْدَمُ القواعدُ النحويةُ بأمرٍ خارجٍ عن القياس، ولو اعتبرنا هذا لم تَسْلَمْ لهم قاعدةٌ، فما من قاعدةٍ إلا وقد شَذَّ عنها ما يُخالفها ويُناقضُها"[٤].

*** الألف والتاء في الجمع المؤنث السالم زيدتا معا لتدلا على التأنيث والجمع معا:**

اختلف النحويون في الألف والتاء اللاحقتين لجمع المؤنث السالم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الألف والتاء زيدتا معا كياءَيِ النَّسبِ، لتدلا على التأنيث والجمع معا من غير تفصيل[٥].

وحجةُ هذا القول[٦] أن كُلا من الألف والتاء قد استُخْدِمتا للدلالة على الجمع والتأنيث، فمثالُ دَلالتهما على الجمع: رجال، وبَغَّالةٌ، ومثال دلالتهما على التأنيث: حُبْلَى، وقائمة.

---

(١) شرح الرعيني: ٢٩٨ .

(٢) شرح الرعيني: ٢٩٧ .

(٣) نقض ابن إياز لحجة سيبويه في: المحصول في شرح الفصول له: ١٨٤ ب.

(٤) شرح الرعيني: ٢٩٥ .

(٥) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل: ٦/٥ إلى الأكثرين، ونسبه الشريشي في التعليقات الوفية: ٢١٩/١ إلى المحققين، وهو مذهب الجرجاني. المقتصد: ٢٠٤/١ ، وينظرشرح ابن القواس: ٢٩٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٤٩/١ .

(٦) ينظرشرح ابن القواس: ٢٩٣/١ .

القول الثاني: أن التاء وحدها تدل على الجمع والتأنيث، والألفُ جيء بها فرقا بين الواحد والجمع وهو مذهب العَبْدي، واختاره ابن الدهان(١).

القول الثالث: أن الألف وحدها تدل على الجمع، والتاء تدل على التأنيث، نقله الثَّمانِينيُّ(٢)عن المتقدمين(٣).

وقد صحح الرعيني(٤)من هذه الأقوال القولَ الأول؛ وذلك لسقوط الأقوال الأخرى، فإن التاء لو كانت وحدها تدل على التأنيث لكان الوقف عليها بالهاء، ولو كان كلُّ حرف يدل على معنى على انفراده لذهب المعنى الذي يدل عليه عند سقوطه، والأمرُ ليس كذلك فإنك لو أسقطتَ التاء وأبقيت الألفَ لم يبقَ اللفظُ دالا على الجمع، ولو أسقطتَ الألفَ وأبقيتَ التاءَ لم تدل التاءُ على تأنيث الجمع.

*** الهمزة في "صحراء" ونحوه بدل من ألف التأنيث.**

اختلف النحويون في حقيقة الهمزة في آخر الأسماء المؤنثة، نحو: صحراء، وحمراء إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأول: مذهبُ سيبويه والمحققين من النحويين(٥)أن هذه الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث "ذلك أنه كان الأصلُ في (صحراءَ)، وأشباهِهِ: صَحْرًا، فلما أرادوا التأنيثَ أتوا بألف التأنيث، فقالوا: صَحْرا؛ فجاء على صيغة (سَكْرَى)، فأرادوا أن يَفْرُقُوا بين الألفين تَفُنُّنًا في الكلام؛ فزادوا ألفا قبل ألفِ التأنيث، فقالوا:صَحْرااا، بألفين، فالتقى ألفان زائدتان، فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما أو حَرَكَتِها، فلم يجز الحذفُ؛ لأنك لو حذفتَ الأولى لزال

---

(١) التعليقات الوفية: ٢١٩/١ ، وشرح الرعيني: ٤٣٥ .

(٢) شرح اللمع، نسخة غير مرقمة، باب جمع التأنيث .

(٣) في الكتاب ٢٣٦/٤: "وأما التاء فتؤنث بها الجماعة، نحو: منطلقات" وينظر المقتضب: ٣٣١/٣ ، والتأنيث في اللغة العربية: ٦٢.

(٤) شرح الرعيني: ٤٣٦ .

(٥) الكتاب: ٢١٣/٣-٢١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والأصول: ٤١١/٢ ، والتكملة: ٣٢٠ ، والمنصف: ١٥٥/١ ، وشرح المفصل: ٩١/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٢٣/٣ ، والمساعد: ٢٩٠/٣ ، والارتشاف: ٢٩٣/١ ، وشرح التصريح: ٢٨٥/٢.

المَدُّ وقد بُنِيَت الكلمةُ ممدودةً، ولو حُذفت الثانيةُ لزال عَلَمُ التأنيث، وهو أقبحُ من الأول، فلم يبقَ إلا تحريكُ إحداهما، فلم يَجُزْ تحريكُ الأولى؛ لأن حرفَ المد متى حُرِّكَ فارق المدَّ؛ فوجب تحريكُ الثانية، فلما حُرِّكَتْ انقلبت همزةً، فقالوا: حمراءُ، وصحراءُ."(١).

والدليلُ على أن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث "أنك إذا أزلتَ الألفَ من قبلها بقلبها خرجت هي عن الهمزة، وذلك قولُهم في جمع (صحراء): صحاريُّ، فهذه الياء الأولى المدغمةُ هي الألفُ التي كانت قبل الهمزة في (صحراء) انقلبت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع (مفتاح) و (غِرْبال) إذا قلت: مفاتيح، وغرابيل؛ فلما انقلبت الألفُ إلى الياء انقلبت علامةُ التأنيث التي كانت بعدها في (صحراء) ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها، وذلك قولك: صحارِيُّ، وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها"(٢).

المذهب الثاني: مذهبُ الكوفيين والزجاجيِّ(٣)أن هذه الهمزة هي نفسُها للتأنيث.

ورُدَّ عليه بجوابين(٤)، أحدهما أن الهمزة لم تَرِدْ للتأنيث في غير هذا الموضع، وإنما يُؤَنثُ بالتاء والألف، فكان حَمْلُ الهمزة هنا على أنها بدلٌ من ألف التأنيث أولى. والجواب الثاني: أنها لو كانت أصلا بنفسها لم تنقلب ياءً في الجمع كما مر.

المذهب الثالث: "أن الألفَ الأولى من (صحراء) وشبهه هي علامةُ التأنيث، والألف المهموزةُ بعدها زيدت للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو (أحمر حمراء) وبين مؤنث (فعلان) نحو (سكران سكرى)"(٥).

---

(١) شرح الرعيني: ٤٥٠-٤٥١ .

(٢) المنصف: ١/١٥٥-١٥٦ .

(٣) الارتشاف: ١/٢٩٣ ، والمساعد: ٣/٢٩٠ ، وشفاء العليل: ٣/٩٩٩ ، والهمع: ٦/٦١ ، وشرح التصريح: ٢/٢٨٥.

(٤) ينظرشرح المفصل: ٥/٩١.

(٥) شرح الرعيني: ٤٥٤ .

ورُدَّ[١] بأن علامةَ التأنيث لاتقع حشوا وإنما تقع طرفاً، نحو حبلى، وفاطمة.

المذهب الرابع: مذهب الأخفش[٢] أن الألف والهمزة معا هما علامةُ التأنيث، وقد رُدَّ بعدم النظير؛ إذ لم تأت علامةُ تأنيثٍ على حرفين[٣].

كما رُدَّ بتغيير الهمزة وحدها في الجمع المؤنث السالم فيقال: صحراوات "فقلبك الهمزةَ في هذا الجمع نظيرُ حذفِ التاء من (طَلَحَاتٍ)؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث ، ولو كانت الألفُ قبلها داخلةً معها في أنها علامةُ تأنيثٍ لوجب تغييرُها في الجمع كما وجب تغيير الهمزة لما كانت علامة تأنيث، فتركهم الألفَ بحالها، وتغييرهم الهمزة، دلالةٌ على أن الهمزة وحدها علامةُ التأنيث"[٤].

وقد ساق الرعيني المذاهبَ السابقة، وبعضَ ما رُدَّت به المذاهبُ الثلاثة الأخيرة، ثم قال: "فالصحيحُ إذن من هذه الأقوال قولُ سيبويه"[٥].

اختياراته في العامل

*** "إذْ ما" تجزم مطلقا:**

اختلف النحويون هل تجزم "إذْ ما" نظما ونثرا أو في الشعر فقط: فمذهب الجمهور[٦] أنها تجزم مطلقا؛ إلا أن الجزم بها قليل[٧].

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٩/١٠ .

(٢) المساعد: ٢٩٠/٣ ، وفي المنصف ١٥٤/١: "فإن قيل فإن: سيبويه يقول في مواضع من الكتاب: فعلت بألفي التأنيث وصنعت بهما، يعني هذه الألف والهمزة، قيل: إنما قال هذا لأن الهمزة لما كانت لاتنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما تجوزا" وينظرالكتاب: ٢١٤/٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والمقتضب: ١٥٨/٢.

(٣) ينظرشرح المفصل: ٩/١٠ .

(٤) المنصف: ١٥٥/١ .

(٥) شرح الرعيني: ٤٥٤ .

(٦) الكتاب: ٥٦/٣ ، والمقتضب: ٤٦/٢ ، والأصول: ١٥٩/٢ ، والتبصرة: ٤٠٨/١ ، والارتشاف: ٥٤٧/٢ ، والجنى الداني: ١٩١ ، والمغني: ١٢٠ ، والمساعد: ١٤٠/٣.

(٧) المغني: ١٢٠ .

وذهب بعضُهم[١] أنها بمعنى "إذا" فلا تجزم إلا في الشعر كـ"إذا".

وقد صحح الرعيني مذهبَ الجمهور وأورد ما رُدَّ به المذهبُ الآخر من أنها "لو كانت مثلَ (إذا) لارتفع الفعلُ بعدها في النثر كما يرتفع بعد (إذا)، فكنتَ تقولُ: إذْما تقومُ أقومُ، قالوا: وهذا غيرُ محفوظٍ في لسانهم، بخلاف (إذا) فإنَّ الفعلَ يرتفعُ بعدها، قال تعالى: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ}[٢]"[٣].

* **"إذا" لاتجزم إلا في الشعر.**

اختُلف في الجزم بـ"إذا" على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور النحويين[٤] أنها لا تجزم إلا في الشعر، قال سيبويه: "جازَوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن) حيثُ رأوها لما يُستقبل وأنها لابُدَّ لها من جواب".

القولُ الثاني : قول الكوفيين وإليه ذهب ابنُ مالك[٥]، وهو أنها تجزم مطلقا نظما ونثرا وذلك بالحمل على "متى".

القول الثالث: قولُ الصَّيْمَرِيِّ[٦] وهو الفرق بين أن تصحبَها (ما) فتجزمَ مطلقا؛ لأن (ما) تَكُفُّها عن الإضافة، أو لاتصحبَها (ما) فتجزمَ ضرورة.

قال الرعيني[٧]: والقول الأول هو الصحيح.

وإنما لم تجزم "إذا" في الكلام "لمخالفتها (إن) الشرطية؛ وذلك لأن (إذا) لما تُيُقِّنَ وجوده أو رُجِّحَ بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه"[٨].

---

(١) هذا الرأي من غير نسبة في الارتشاف: ٥٤٧/٢ ، والجنى الداني: ١٩١ ، والمغني: ١٢٠ ، والمساعد: ١٤٠/٣ ، والهمع: ٣١٨/٤.

(٢) سورةالحج: من الآية: ٧٢ .

(٣) شرح الرعيني: ٥٩٣ .

(٤) الكتاب: ٦١/٣ ، وينظر ١٣٤/١ ، والمقتضب: ٥٥/٢ ، ومجالس ثعلب: ٧٤/١ ، والتبصرة: ٤١١/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٩٥/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٧ ، والمغني: ١٢٧ ، والهمع: ١٨٠/٣.

(٥) التسهيل: ٢٣٧ ، والمساعد: ١٥٥/٣ ، والجنى الداني: ٣٦٨.

(٦) التبصرة والتذكرة: ٤٠٨/١ ، وينظرشرح ابن القواس: ٣٢٦/١ ، والمساعد: ١٥٥/٣ ، والخزانة: ٧٧/٧-٧٨.

(٧) شرح الرعيني: ٦١٨ .

(٨) الجنى الداني: ٣٦٧ .

وحملُها على متى عند أصحاب القول الثاني غيرُ مستقيم؛ فإنها تخالفها في أنه يقع بعدها "الظَّرْفان المختلفان، تقول: إذا زرتَني اليوم أزورُكَ غدا، ولا يجوز هذا في(متى)، لايُقال: متى زرتَني اليوم زرتُكَ غدا"(١).

* **أداة الشرط تعمل في الشرط والجواب معا.**

اتفق النحويون على أن أداةَ الشرط هي العاملة في فعل الشرط، واختلفوا في العامل في الجواب على أقوال:

القول الأول: قول المحققين من البصريين(٢)وعزاه السيرافي(٣)إلى سيبويه، وهو أن أداة الشرط هي العاملةُ في الشرط والجواب معا.

واعترُض عليه بأن الجزمَ نظيرُ الجر، فإذا كان الجارُّ وهو أقوى لايعمل عملين فأحرى ألا يعملَه الجازم.

وأجيب بأن "العمل أصلُه الطلبُ، فمن طلب شيئا واحدا عَمِلَ فيه سواءٌ كان قويا أو ضعيفا، ومن طلب شيئين عَمِلَ فيهما سواءٌ كان قويا أو ضعيفا، و"إنْ" تطلب شيئين وهما: الشرطُ والجوابُ؛ فعملتْ فيهما، نظيرُه "ظننتُ" فإنها تطلب شيئين فتَنْصِبُهُما"(٤).

القول الثاني: قولُ الأخفش واختيار ابن مالك(٥)وهو أن الشرط مجزوم بالأداة؛ لأنها تطلبه، والجوابُ مجزومٌ بالشرط؛ لأنه يطلبه ولضعف أداة الشرط عن عملين.

ورُدَّ بأن "الشرطَ لا يطلبُ الجوابَ، بل "إنْ" هي التي ربطت بينهما"(٦). وباستغراب عملِ الفعل الجزمَ(٧).

---

(١) شرح الرعيني: ٦١٧ .

(٢) الخصائص: ٣٨٨/٢ ، والتبصرة: ٤٠٨/١ ، والإنصاف: ٦٠٢/٢ ، والمقدمة الجزولية: ٤٠ ، وشرح المفصل: ٤٢/٧ ، والمقرب: ٣٠٠ ، وشرح الرضي على الكافية: ٩١/٤ ، والارتشاف: ٥٥٧/٢، والهمع: ٣٣١/٤.

(٣) شرح السيرافي: ٢٢٩/٣ أ.

(٤) شرح الرعيني: ٦٣٤ .

(٥) التسهيل: ٢٣٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤ ، والمساعد: ١٥٢/٣ ، والهمع: ٣٣١/٤.

(٦) شرح الرعيني: ٦٣٤ .

(٧) ينظرشرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤ .

القول الثالث: قولُ المبرِد، ونسب إلى الخليل وسيبويه(١)، وهو أن الأداة عملت في الشرط، ومجموعُ الأداة والشرط عمل في الجواب؛ وذلك أن حرفَ الجزمِ ضعيفٌ لايقوى أن يعمل في فعلين فإذا قوي بالشرط عملا معا في الجواب.

ورُدَّ بأن الأصل ألا يعملَ الفعل في الفعل(٢)، وبأن العامل المركبَ لايجوز انفصالُ جزءيه ولا حذفُ أحدهما، كـ"إذْ ما" و"حيثُما"، والفصلُ بين الشرط والأداة جائز، نحو "إن زيدا تكرمْ يكرمْك، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة، نحو:

فطَلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ(٣)

القول الرابع: قول المازني واستقربه الرضي(٤)، وهو أن الشرط والجزاء ليسا مجزومين معربين، وإنما هما مبنيان؛ لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لايصلح فيه الأسماء فبَعُدا من شَبَهِها فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأصل.

ورُدَّ(٥) بأنه لو وجب بناءُ الفعل بدخول "إن" عليه لوجب له البناءُ أيضا بدخول النواصب والجوازم؛ لأن الأسماء لاتقع بعدها.

القول الخامس: قول المازني(٦)أيضا، وهو أن فعل الشرط معرب والجواب مبني، "وحجتُه أن فعل الشرط قد عملت فيه الأداةُ وظهرالجزمُ فيه، وأما الجوابُ فهو مبنيٌّ؛ لأنه ليس بمنصوب لعدم الناصب، ولابمجزوم ؛ لأنه لا يصح عنده شيءٌ مما نُسِبَ إليه الجزمُ فى الأقوال المتقدمة، ولابمرفوع؛ لأنه لم يقع موقعَ الاسم، لايقال: إن قام زيد قائم عمرو، فإذا انتفى الإعرابُ لم يبقَ إلا البناءُ"(٧).

---

(١) الكتاب: ٦٢/٣ ، والمقتضب: ٤٨/٢ ، وشرح الرعيني: ٦٣٥ .

(٢) ينظرالإنصاف: ٦٠٨/٢ .

(٣) ينظرشرح التسهيل: ٨٠/٤ .

(٤) شرح السيرافي: ٨٩/١ ، والإنصاف: ٦٠٢/٢ ، وشرح المفصل: ٤٢/٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤.

(٥) ينظرشرح السيرافي: ٨٩/١ .

(٦) شرح ابن القواس: ٣٣٢/١ ، والارتشاف: ٥٥٧/٢ ، والمساعد: ١٥٣/٣ ، والهمع: ٣٣٢/٤.

(٧) شرح الرعيني: ٦٣٦ .

القول السادس: قول الكوفيين(١)، وهو أن الأداة عملت في الشرط، وأن الجواب جُزم على الجوار حملا للجزم على الجر.

ورُدَّ(٢)بأن العمل بالجوار للضرورة، وإنما يكون عند التلاصق، والجزاءُ ينجزم مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزِم بدون الشرط المجزوم.

وقد صحح الرعيني(٣)من هذه الأقوال القول الأول.

*** عاملُ النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية.**

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد الفاء في أجوبة الأمر والنهي والنفي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام على أقوال:

القول الأول: قول سيبويه وجمهورِ البصريين(٤)أنه منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا؛ لأن الفاء حرفُ عطف وحرفُ العطف لايعمل؛ لأنه غيرُ مختص "فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حُوِّل إلى الاسم"(٥)، "فإذا قال: زُرْني فأزورَك، فكأنه قال: لتكن منك زيارة فزيارة مني، فلما كان الأولُ في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يَسُغْ عطفُ الفعل بعده عليه؛ لأن الفعلَ لايعطف على الاسم، فإذا أُضمرت (أن) قبل الفعل صارا معا في تقدير المصدر، والمصدر اسمٌ ، فجاز لذلك عطف اسم على اسم"(٦).

القول الثاني: قولُ الجرمي وبعض الكوفيين(٧)وهو أنه منصوب بالفاء نفسِها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

---

(١) الإنصاف: ٦٠٢/٢ ، وشرح التسهيل: ٧٩/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤ ، والارتشاف: ٥٥٧/٢ ، والمساعد: ١٥٣/٣ ، والهمع: ٣٣٢/٤.

(٢) ينظرشرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤ .

(٣) شرح الرعيني: ٦٣٤ .

(٤) الكتاب: ٢٨/٣ ، والمقتضب: ١٣/٢ ، والأصول: ١٥٣/٢ ، والجمل: ١٨٥ ، والتبصرة: ٤٠١/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٥٤٣/٣.

(٥) الإنصاف: ٥٥٨/٢ .

(٦) سر الصناعة: ٢٧٢/١ .

(٧) الإنصاف: ٥٥٧/٢ ، وشرح المفصل: ٢١/٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٤ ، والجنى الداني: ٧٤ ، والمغني: ٢١٣ .

ورُدَّ[١] بأنه لو خرجت عن أصلها من العطف لجاز دخول حرف العطف عليها، وذلك مثل واو القَسَم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها، نحو: "فوالله لأفعَلَنَّ، ووالله لأفعَلنَّ" فلما امتنع هاهنا دخولُ حرف العطف عليها دل على أنها باقيةٌ على حكم الأصل.

القول الثالث: قول الفراء[٢] وهو أنه منصوب بالخلاف "لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله، وذلك أنه لما قال: لاتظلمني فتندمَ، دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم، فحين عطفت فعلا على فعل لايشاكله في معناه ولايدخل عليه حرفُ النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصبَ بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لايشاكله في قولهم: لو تُركتَ والأسدَ لأكلك، قال: وذلك من قبل أن الأفعال فروعٌ للأسماء؛ فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبا وجب أن يكون في الفرع كذلك"[٣].

ورُدَّ بأنه "لو أوجب الخلافُ الانتصابَ لم يجز العطفُ في نحو: مامررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لاعمرو"[٤]، "وأيضا فإنه ليس [نصبُ] الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني، فيقال لهم: فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دل هذا على فساد مذهبكم"[٥]

وقد أخذ الرعيني[٦] بمذهب جمهور البصريين.

*** "إذن" هي الناصبة بنفسها.**

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد "إذن" على أقوال:

القول الأول: قول جمهور النحويين[٧] أن النصب بـ"إذن" نفسِها؛ وذلك أن "إذن" إذا نصبت تكون للاستقبال لاغيرُ فتكون بمنزلة "أن" في العمل.

---

(١) ينظر الإنصاف: ٥٥٩/٢ .

(٢) شرح المفصل: ٢١/٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٤ ، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين في الإنصاف: ٥٥٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٢/٢ ، ١٤٨ ، وإلى بعضهم في الجنى الداني: ٧٤ ، وتوضيح المقاصد: ٢٠٨/٤ ، وإلى الفراء وبعض الكوفيين في الارتشاف: ٤٠٧/٢.

(٣) شرح المفصل: ٢١/٧ .

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٥٥/٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي: ١٤٣/٢ .

(٦) شرح الرعيني: ٦٩١ .

(٧) الكتاب: ١٢/٣ ، والمقتضب: ١٠/٢ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، والتبصرة: ٣٩٥/١ ، وشرح المفصل: ١٦/٧ ، والبسيط: ٢٣٠/١ ، والجنى الداني: ٣٦٣ ، والمغني: ٣٠ ، والمساعد: ٧٣/٣-٧٤.

القول الثاني: قول الخليل - فيما حكاه عنه أبوعبيدة- وقولُ الزجاج والفارسي (١)أن النصب بـ"أن" مضمرة بعدها.

وحجةُ هذا القول من أوجه:

١- أن "إذن" غيرُ مختصة، بل تدخل على الجملة الابتدائية، نحو: إذن زيد يكرمك (٢).

٢- أن المضارع يُرفع بمضارعته الاسم، فيجب أن يكونَ عاملُ النصب فيه ما يعمل النصبَ في الأسماء، والأسماءُ تُنصب بـ"أنّ" فينصب المضارع بـ"أنْ"، ووجه المضارعة فيهما أن كلا منهما يُؤَوَّل مع ما بعده بمصدر (٣).

٣- القياس في إضمار "أن" بعد "إذن" على "حتى" و "كي"، ولام "كي"، ولام الجحود (٤).

وقد رُدَّ بما يلي:

أن النصب لو كان بـ"أن" مضمرةً بعدها لجاز انتصابُ المضارع بعدها في نحو: عبد الله إذن يأتيك، ولم يكن معنى لاشتراط تقدمها في العمل (٥).

أن "أن" لاتُضمر إلا بعد حرف جر أو عاطف (٦).

القول الثالث: أن النصب بـ"أن" المنطوقِ بها؛ لأنها مركبةٌ إما من "إذن" و"أن" وهو مذهب الخليل- في أحد أقواله- وبعض الكوفيين (٧)، وإما من "إذا" و "أن" وهو مذهب أبي علي الرُّنْدِيّ (٨).

ورُدَّ (٩)بأنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت ناصبةً على كل حال: تقدمت أو تأخرت، وعدمُ عملها متأخرة ومتوسطة في بعض المواضع دليلٌ على عدم التركيب.

---

(١) الكتاب: ١٦/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٤ ، والمساعد: ٧٤/٣.

(٢) ينظر المساعد: ٧٤/٣ .

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٢-٦٤ .

(٤) ينظر رصف المباني: ١٥٧ .

(٥) ينظر الكتاب: ١٦/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار: ٧٩٠/٣ .

(٦) ينظر المساعد: ٧٤/٣ .

(٧) شرح التسهيل: ٢٠/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦/٤ ، والجنى الداني: ٣٦٣ ، ورصف المباني: ١٥٧.

(٨) الارتشاف: ٣٩٥/٢-٣٩٦ ، والهمع: ١٠٤/٤ .

(٩) ينظر رصف المباني: ١٥٧ .

وقد صحح الرعيني[١] مذهبَ الجمهور.

اختياراته في الإعراب.

*** الإعراب أصل في الأسماء فرعٌ في الأفعال.**

ذهب البصريون[٢] إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، "وذلك لأن الأسماء تتضمن معانيَ مختلفةً نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تُعرب لالتبست هذه المعاني بعضُها ببعض...وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وُضعت له بصيغها، فعدمُ الإعراب لايُخِلُّ بمعانيها، ولايُورث لبسا فيها، والإعرابُ زيادةٌ والحكيمُ لايزيد شيئا لغير فائدة"[٣]، وشيءٌ آخر[٤] وهو أن الأفعال عوامل في الأسماء، فلو وجب أن تكون معربةً للزم أن تكون لها عواملُ تُعربها، وحينئذ لا تكون أحقَّ بالإعراب من عواملها، ثم يلزم ذلك في عوامل عواملها إلى ما لانهاية، وهو بَيِّنُ الفساد.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وذلك أنه كما كانت في الأسماء معانٍ مختلفةٌ لاتُفهم دونَ الإعراب، فكذلك الفعل المضارعُ فيه معانٍ لاتفهم إلا بالإعراب فقولك: لاتأكل سمكا وتشرب لبنا، يحتمل ثلاثة معان "فإذا جُزِمَ تعيَّنَ النهيُ مطلقا، وإذا نُصِبَ تعيَّنَ النهيُ عن الجمع، وإذا رُفِعَ تعيَّنَ النهيُ عن أكل السمك في حال شربِ اللبن، فهذه معانٍ ثلاثةٌ في الفعل لا تُفْهَمُ إلا من الإعراب"[٥].

ورُدَّ[٦] بأن هذه المعانيَ التي احتملها الفعل في هذه الصورة حادثةٌ لأجل الواو وليست بمطَّردة، فكأنها عِلَّة قاصرة، والعلة القاصرة لاتوجب حكما.

---

(١) شرح الرعيني: ٧٢٣ .

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٧٧-٨٢ ، والتبيين: ١٥٣-١٥٥ .

(٣) أسرارالعربية: ٢٤-٢٥ .

(٤) ينظرالإيضاح في علل النحو: ٧٧-٧٨ .

(٥) شرح الرعيني: ١٤٥ .

(٦) ينظرشرح الرعيني: ١٤٧-١٤٨ .

كما أن الإعراب هنا لم يبيِّن المعانيَ الثلاثة، وإنما تبين النهيُ مطلقا من "لا" الجازمةِ المحذوفة؛ إذ التقدير: ولاتشربْ، وتبيّن النهيُ عن الجمع من "أن" الناصبةِ المحذوفة؛ إذ التقدير: وأن تشربَ، وتبين النهيُ عن الأكل في حال شرب اللبن من المبتدأ المحذوف؛ إذ التقدير: وأنت تشربُ.

وقد صحح الرعيني(١) مذهبَ البصريين موردا حججهم، وما قيل في رَدِّ حجة الكوفيين.

*** المضافُ إلى ياء المتكلم باقٍ على إعرابه.**

اختلف النحويون في المضاف إلى ياء المتكلم على أقوال:

القول الأول: قول جمهور النحويين(٢) أنه معرب، والإعراب فيه مقدَّر في الأحوال الثلاثة "لوجود الكسرة الشاغلةِ حرفَ إعرابه عن قَبول تأثير العامل فيه، السابقةِ على تركيبه بالعامل"(٣).

القول الثاني: قولُ ابن مالك(٤) أنه معرب في الأحوال الثلاثة، لكن إعرابَه في الرفع والنصب مقدر، وأما في الجر فإعرابُه بالكسرة الظاهرة.

ورُدَّ بأن الكسرة "من مقتضيات الياء، ألاترى إلى ثبوتها في الرفع والنصب وفي المبني على السكون وفي المبني على الفتح، وما كان من مقتضى شيء لايكون مقتضى لغيره مع وجود ذلك المقتضى"(٥).

القول الثالث: قول جماعة من النحويين منهم الجرجاني وابن الشجري وابن الخشاب والمُطَرِّزِيُّ وابن الخباز وظاهرُ قول الزمخشري واحتمالٌ في قول ابن السراج(٦)، وهو أنه مبني في الأحوال الثلاثة لإضافته إلى مبني، وهو بناءٌ عارض يزول بزوال الإضافة.

---

(١) شرح الرعيني: ١٤٦ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١٠٠/١ ، والارتشاف: ٥٣٥/٢ ، وجواهر الأدب: ٢١٩.

(٣) جواهر الأدب: ٢١٩ .

(٤) شرح التسهيل: /٢٧٩ .

(٥) منهج السالك: ٣٠٦ .

(٦) الأصول: ١٢٣/٢-١٢٤ ، وجمل الجرجاني: ١١ ، والمفصل: ١٠٧ ، والأمالي الشجرية: ٤/١ ، والمرتجل: ١٠٧ ، والغرة المخفية: ١١٠/١ ، وشرح الكافية الشافية: ٩٩٩/٢-١٠٠٢.

ورُدَّ بثلاثة أمور(١):

الأول: أن ذلك يستلزم بناءَ المضاف إلى سائر المضمرات، وهو باطل.

الثاني: أن ذلك يستلزمُ بناءَ المثنى المضافِ إلى ياء المتكلم، وهو باطل أيضا.

الثالث: أن المضافَ إلى المبني لايُبنى لمجرد إضافته، بل للإضافة مع كونه قبلها مُشابِها للحرف في الإبهام والجمود.

القول الرابع: قول الرماني وابن جني(٢)وهو أن المضاف إلى ياء المتكلم لامعرب ولامبني؛ إذ لو كان معربا لظهرت فيه حركةُ الإعراب؛ لأنه يقبل الحركة، ولو كان مبنيا لكان لابد من سبب للبناء من مشابهة الحرف أو تضمن معناه أو الوقوعِ موقعَ الفعل، فلما لم يوجد شيءٌ من ذلك انتفى البناءُ(٣).

ورُدَّ بأنه معرب "لكن ظهورَ الحركة فيه مستثقلة كما تُستثقل على الياء في المنقوص، وكما تمتنع على الألف، ولم يَمْنَعْ ذلك من كونه معربا"(٤).

وقد صحح الرعيني(٥)من هذه الأقوال كونَ المضاف إلى ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة.

*** جمعُ المؤنث السالم معربٌ بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا.**

في إعراب جمع المؤنث السالم ثلاثةُ مذاهبَ:

المذهب الأول: مذهب جمهور النحويين(٦)أنه معرب بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا، وإنما نُقِصَ هذا الجمعُ الفتحَ وأتبع الكسرَ إجراء له

---

(١) ينظرشرح التسهيل: ٢٨٠/١ .

(٢) الخصائص: ٣٥٦/٢ ، والتعليقات الوفية: ١١١/١ ، وشرح الرعيني: ١٦٢.

(٣) ينظرالتبيين: ١٥١ ، وشرح المفصل: ٣٢/٣ .

(٤) التبيين: ١٥١ .

(٥) شرح الرعيني: ١٦٣ .

(٦) الكتاب: ١٨/١ ، والأصول: ٤٧/١ ، والإيضاح: ٦٧-٦٨ ، وأسرار العربية: ٦٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ٢٠٠/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٣/١-٢٩٤ ، وشرح اللمحةالبدرية: ١٩١/١ ، والارتشاف: ٤١٩/١.

مُجْرَى أصله، أي: جمعُ المذكر السالم، فجعلوا "الكسرةَ علامةً للنصب والجر كما أن الياء في الجمع المذكر السالم علامةً للنصب والجر، ولو أعربوه بالفتحة نصبا لكان الفرعُ أوسعَ مجالا من الأصل، وهو خلاف القاعدة"(١).

المذهب الثاني: مذهب الأخفش والمبرد(٢)أنه معرب بالضمة رفعا، وبالكسرة جرا، مبني على الكسر في حالة النصب، قال ابن جني: "ولاشيءَ حملهما على أن قالا إن كسرة تاء (ضربتُ الهنداتِ) حركةَ بناء إلا ضعفُها وقلةُ تمكنها في هذا الموضع من حيث كانت محمولةً على غيرها"

ورُدَّ(٣)بأنه يلزم أن يكون المثنى والمجموع على حده مبنيين في حالة النصب، ولا قائلَ به.

المذهبُ الثالث: مذهب الكوفيين(٤)أنه كما يجوز أن يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة يجوز أن يعرب بالفتحة نصبا، فيقال: رأيت مسلماتا، واستدلوا على ذلك بالقراءة الشاذة: {انفِرُوا ثُبَاتًا}(٥)، وبقول بعض العرب: "سمعتُ لغاتَهم" و "استأصل اللهُ عِرْقَاتَهُم" بفتح التاء، وبقول أبي ذؤيب:

فلما جَلاها بالإيام تَحَيَّزَتْ ثُباتا عليها ذُلُّها واكتئابُها(٦)

"ولا حجةَ للكوفيين في هذا كله: أمّا (ثُباتٌ) و (لُغاتٌ) فقالوا: يحتمل كلُّ واحدٍ منهما أن يكون مفردا، رُدَّ فيهما المحذوفُ، وذلك أن أصلَهما: لُغَوَةٌ، وثُبَوَةٌ، على وزن: حُطَمَةٍ، تحركت الواوُ فيهما وانفتح ماقبلها،

---

(١) شرح الرعيني: ٤٣٦ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٧٦/١ .

(٢) سرالصناعة: ٤٧٣/٢ ، والتعليقات الوفية: ٢٢١/١ ، وشرح اللمحةالبدرية: ١٩١/١ ، والارتشاف: ٤١٩/١.

(٣) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٢١/١ ، وشرح الرعيني: ٤٣٧.

(٤) معاني الفراء: ٩٣/١ ، وشرح المفصل: ٨/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٢/٣ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٤٩/١ ، وشرح اللمحةالبدرية: ١٩٢/١ ، والارتشاف: ٤١٩/١ ، والهمع: ٦٧/١. وخصه ابن هشام بن معاويةالضريرالكوفي فيما حذفت لامه في المفرد ولم ترد في الجمع كلغات وبنات. تنظر المصادر الثلاثة الأخيرة.

(٥) سورةالنساء: من الآية: ٧١ ، وينظرللقراءة: البحرالمحيط: ٢٩٠/٣ .

(٦) شرح أشعارالهذليين: ٥٣/١ .

انقلبت ألفا، فصارا: لُغاةً، وثُباةً، ثم أُضيفا، فقيل: لُغاتُهم، وثُباتُهم. وأمّا (عِرْقاتُهُمْ) فمَنْ كسر التاءَ فهو جمعُ (عِرْقٍ) ومَنْ فتح فهو مفردٌ، وألفُه منقلبةٌ عن ياءٍ للإلحاق بـ (دِرْهَمٍ) ، والتاءُ للتأنيث"(١).

وقد صحح الرعيني(٢) من هذه المذاهب المذهب الأول.

*** الفتحةُ في آخر المضارع المؤكد بالنون المجرد من الضمير البارز فتحةُ بناء.**

اختلف النحويون في الفتحة في آخر الفعل المضارع المؤكد بالنون المجرد من الضمير البارز نحو لنفعلَنَّ، ولتَفْعَلَنَّ، على قولين:

القول الأول: أنها فتحة بناء، وهو قول المبرد وابن السراج والفارسي (٣)، ونُسب لسيبويه(٤)، وإنما بني الفعل هنا لتركبه مع النون فبني معها على الفتح بناء خمسةَ عشرَ(٥).

القول الثاني: أن هذه الفتحةَ لالتقاء الساكنين، وهو قول الزجاج والسيرافي والأعلم(٦)، وصححه ابنُ يعيش(٧)، ونُسب أيضا إلى سيبويه(٨).

وحجة هذا القول "أن الأصل في البناء السكونُ فكان يجب أن يكون آخرُ الفعل ساكنا، فلما دخلت عليه النون التقى ساكنان، ففُتح آخر الفعل

---

(١) شرح الرعيني: ٤٣٩ .

(٢) شرح الرعيني: ٤٣٦ .

(٣) المقتضب: ١٩/٣ ، والأصول: ١٩٩/٢ ، والإيضاح العضدي: ٣١٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٩٠/٤ ، والتعليقات الوفية: ٣٦٢/١ ، والصفوة الصفية: ٦٢٥٦/١ وشرح الرعيني: ٧٥٧ ، وفي الكتاب ٥١٩/٣: "وإن كان فعل الواحد مرفوعا ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا لئلا يلتبس الواحد بالجميع".

(٥) ينظر المقتضب: ١٩/٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/١ ، والنكت: ٩٦٣/٢ ، والتعليقات الوفية: ٣٦٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩٠/٤.

(٧) شرح المفصل: ٣٧/٩ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/١ ، ٤٩٦ ، والتعليقات الوفية: ٣٦٢/١ ، والارتشاف: ٣٠٧/١، وشرح الرعيني: ٧٥٧ ، وفي الكتاب ٥١٨/٣: "اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوما فلحقته الخفيفة والثقيلة حركتَ المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم؛ لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: اعلمن ذلك، وأكرمن زيدا، وإما تكرمنه أكرمه".

لالتقاء الساكنين، وإنما فُتح ولم يُكسر طلبا للتخفيف"(١).

وقد صحح الرعيني القول الأول، واستدل على ذلك بأن "هذه الفتحةَ لو كانت لالتقاء الساكنين لم ترجع الياءُ والواوُ في (بِيعَنَّ) و (قُولَنَّ)، كما لم ترجع في (قُلِ القولَ) و (بِعِ الثوبَ)؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضةٌ فلا يرجع بسببها المحذوفُ لالتقاء الساكنين"(٢).

اختياراته في التراكيب

*** العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.**

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين(٣)وهو أنه لايعطف على الضمير المجرور في غير ضرورة إلا بإعادة الجار "وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطفتَ على الضمير المجرور- والضميرُ إذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لايكون إلا متصلا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب- فكأنك قد عطفتَ الاسم على الحرف الجار، وعطفُ الاسم على الحرف لايجوز"(٤).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين(٥)ويونس وقطرب والأخفش والشلوبين وابن مالك وأبي حيان والسمين الحلبي(٦)وهو أنه يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في السعة.

---

(١) التعليقات الوفية: ٣٦٢/١ .

(٢) شرح الرعيني: ٧٥٨ .

(٣) الكتاب: ٣٨١/٢-٣٨٣ ، والمقتضب: ١٥٢/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٦/٢ ، والإنصاف: ٤٦٣/٢ ، وضرائرالشعر: ١٤٧.

(٤) الإنصاف: ٤٦٦/٢ .

(٥) الإنصاف: ٤٦٣/٢ ، وحواشي المفصل: ٤١٣ ، وشرح التسهيل: ٣٧٥/٣ ، والبسيط: ٣٤٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٦/٢ ، والبحرالمحيط: ١٤٧/٢ ، ورأي الفراء والكسائي في هذه المسألة هو رأي البصريين. معاني الفراء: ٢٥٢/١-٢٥٣ ، ومجالس ثعلب: ٣٢٤/١ ، فلعل ما نسب إلى الكوفيين هنا هو رأي متأخريهم.

(٦) حواشي المفصل: ٤١٣ ، وشرح التسهيل: ٣٧٥/٣ ، والبحرالمحيط: ١٤٧/٢ ، والدرالمصون: ٣٩٤/٢ ، والخزانة: ١٢٤/٥.

المذهب الثالث: مذهب أبي عمر الجرمي[١] وهو إن أُكِّدَ الضميرُ جاز العطف من غير إعادة الجار، وإلا فلا يجوز إلا ضرورةً، ورَدَّه الرضي[٢] بعدم السماع، وبأن التأكيدَ بالمرفوع خلافُ القياس، وإعادةُ الجار أقربُ وأخفُّ.

وقد ارتضى الرعيني مذهب الكوفيين ومن وافقهم بقوله: "وبه أقول لكثرته نظما ونثرا"[٣].

*** نيابةُ "إذا" عن الفاء في جواب الشرط.**

في نيابة "إذا" عن الفاء في جواب الشرط قولان:

أحدهما: للخليل وسيبويه وجمهور النحويين[٤] أنه يجوز أن تنوب "إذا" الفجائيةُ عن الفاء في جواب الشرط إذا كان جملةً اسمية غيرَ طلبية ولا منفية ولا مصدرة بـ"إن"، وعلى هذا القول "لايجوز أن يُجمع بين الفاء و (إذا) لايقال: إن يقم زيد فإذا عمرو خارج؛ لما يلزم في ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه"[٥].

والثاني: للأخفش[٦] أنه لايجوز الربط بـ"إذا"، وإنما الرابطُ هو الفاء المحذوفةُ، فقوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[٧] عنده على تقدير: "فإذا هم يقنطون".

وقد اختار الرعيني مذهبَ الجمهور، وقال عن مذهب الأخفش: "يَرُدُّ عليه أن الجمعَ بينهما لم يُسمع في الجزاء، وإن كان قد سُمع في غيره، نحو: خرجت فإذا الأسدُ"[٨].

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٦/١ ، والبحر المحيط: ١٤٧/٢ ، والدر المصون: ٤٩٣/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٦/٢-٣٣٧ .

(٣) شرح الرعيني: ٤٠ ، وينظر ماورد من ذلك نظما ونثرا في البحر المحيط: ١٤٧/٢-١٤٨.

(٤) الكتاب: ٦٤/٣ ، والتسهيل: ٢٣٨ ، والارتشاف: ٥٥٣/٢ ، والجنى الداني: ٣٧٥ ، والمساعد: ١٦١/٣-١٦٣ ، والهمع: ٣٢٨/٤-٣٢٩.

(٥) شرح الرعيني: ٦٤٦ .

(٦) الارتشاف: ٥٥٣/٢ ، والمساعد: ١٦٣/٣ ، والهمع: ٣٢٩/٤ ، والذي في معاني الأخفش ٤٣٨/٢: "...فقوله: {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} هو الجواب؛ لأن {إِذَا} معلقةٌ بالكلام الأول بمنزلة الفاء".

(٧) سورة الروم: من الآية: ٣ .

(٨) شرح الرعيني: ٦٤٧ .

ومما يُرَدُّ به مذهبُ الأخفش أيضا أن حذفَ الفاء من الجملة الاسمية لايجوز عند سيبويه إلا في الشعر(١).

*** لايجوز الفصل بين "كي" ومعمولها بغير "ما" و "لا" إلا في الضرورة.**

اتفق النحويون على جواز الفصل بين "كي" ومعمولها بـ"لا" النافية، كقوله تعالى: {كَيْلا يَكُونَ دُولَةً}(٢)، وبـ"ما" الزائدة، كقول سعدِ بنِ عُبادة الخزرجي، رضي الله عنه:

أردتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنها سراويلُ قيسٍ والوفودُ شُهُودُ(٣)

وبهما معا كقول الشاعر:

أرادت لكيما لا تَرَى لي عَثْرَةً ومن ذا الذي يُعطى الكمالَ فيَكْمُلُ(٣)

فإن كان الفصلُ بغير "ما" و "لا" فقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول البصريين وهشام ومن تبعه من الكوفيين(٤)أنه لايجوز إلا في ضرورة.

القول الثاني: قول الكسائي(٥)أنه يجوز الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه "كي"، وبالقَسَم، وبالشرط الملاصق لها، ويبطل العمل بالفصل، فتقول: جئتُ كي فيك أرغبُ، وأزورُك كي والله تزورُني، وجئت كي إن تحسن أزورُك.

القول الثالث: قولُ ابنِ مالك وابنه بدر الدين(٦)وهو جواز الفصل مع بقاء العمل، فتقول: جئت كي فيك أرغبَ، وأزورك كي والله تزورَني، وجئت كي إن تحسن أزورَك.

---

(١) الكتاب: ٦٤/٣ ، والارتشاف: ٥٥٣/٢ .

(٢) سورةالحشر: من الآية: ٧ .

(٣) ينظر تخريجهما في شرح الرعيني: ٦٨٦ .

(٤) الكتاب: ٢٩٤/١ ، والارتشاف: ٣٩٤/٢ ، والمساعد: ٧٢/٣ ، وشفاء العليل: ٩٢٤/٢ ، والهمع: ١٠٢/٤.

(٥) شرح التسهيل: ١٨/٤ ، والارتشاف: ٣٩٤/٢ ، والمساعد: ٧٢/٣ ، وشفاءالعليل: ٩٢٤/٢ ، والهمع: ١٠٢/٤.

(٦) التسهيل: ٢٣٠ ، وشرحه: ١٨/٤ .

قال الرعيني - بعد أن ساق هذه الأقوال-: "والصحيح ما ذهب إليه البصريون، ولا يجوزُ الفصل بما عدا (ما) و (لا) إلا في الضرورة"(١).

* **حذف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية.**

إذا اجتمعت نونُ الرفع مع نون الوقاية جاز فيهما الإظهارُ، نحو: يضربونني، والإدغام، نحو: يضربونِّي، وحذف إحداهما، نحو: يضربوني، واختُلف حينئذ في المحذوف منهما:

فمذهب سيبويه(٢)أن المحذوفةَ نون الرفع، واختاره ابنُ مالك(٣)، واحتج له بأن نون الرفع قد تُحذف بلا سبب، ولم يُعهد ذلك في نون الوقاية، وحذفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى. وبأن نون الرفع نائبةٌ عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفا نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾(٤)، فحذفُ النون النائبة عنها تخفيفا أولى. وبأنه إذا حذفت نونُ الرفع لايُحتاج إلى حذفٍ آخرَ للجازم والناصب، ولاإلى تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوفُ نونَ الوقاية لاحتيج إلى الأمرين.

ومذهب الأخفشين الأوسط والصغير والمبرد والسيرافي والفارسي وابن جني(٥)أن المحذوف نونُ الوقاية "لأنها لاتدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف؛ ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعلَ من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفُها أولى؛ ولأنها دخلت لغير عامل، ونونُ الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفةَ لزم وجودُ مؤثر بلا أثر"(٦).

وقد اختار الرعيني(٧)في هذه المسألة رأي سيبويه، وعزاه إلى أكثر المتأخرين.

---

(١) شرح الرعيني: ٦٨٧ .

(٢) الكتاب: ٣/٥١٩-٥٢٠ .

(٣) شرح التسهيل: ١/٥٢ ، وينظرالهمع: ١/١٧٧ .

(٤) سورةالبقرة: من الآية: ٦٧ ، وينظرللقراءة: التبصرة في القراءات: ١٤٨-١٤٩.

(٥) المنصف: ٢/٣٣٧-٣٣٨ ، والارتشاف: ١/٤٢٠ ، والمغني: ٨٠٨ ، والهمع: ١/١٧٧.

(٦) الهمع: ١/١٧٧ .

(٧) شرح الرعيني: ٧٤٩ .

*** لاتدخل نون التأكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة:**

اختلف النحويون في دخول نون التأكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة:

فذهب سيبويه وجمهور البصريين(١)إلى أنها لاتدخل في هذين الفعلين؛ "لأنها إن بقيت ساكنة جمعتَ بين ساكنين في الوصل، وهو غير جائز إلا إذا كان بعد الألف حرف مشدد، نحو (دابة)، وإن حذفتَ الألف لسكونها وسكون النون التبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وإن كسرتَ النونَ لاجتماع الساكنين فقد حركتَ ما أصلُه السكون من غير ضرورة"(٢).

وذهب يونس والكوفيون(١)إلى جواز دخولها في هذين الفعلين، وحجتُهم أن هذه النون مخففة من الثقيلة، فكما جاز دخول الثقيلة في هذين الموضعين إجماعا، فكذلك النونُ الخفيفة، واستدلوا بقراءة نافع: {وَمَحْيَايْ}(٣)بسكون الياء، وبقراءة ابن عامر {وَلاتَتَّبِعَانْ}(٤)بسكون النون، وبقول العرب: "التقت حَلْقتا الْبِطان" بمد الألف مع سكون لام التعريف، قالوا: وإنما جاز في مثل هذا اجتماعُ ساكنين أحدهما الألف؛ لأن الألف فيها زيادة مد، والمدُّ يقوم مقامَ الحركة.

قال الرعيني: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وقولهم: (التقت حَلْقتا الْبِطان) والقراءتان بحيث لايقاس عليه"(٥).

---

(١) الكتاب: ٥٢٧/٣ ، والإنصاف: ٥٦٠/٢ .

(٢) الصفوة الصفية: ٢٥٨/١ .

(٣) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٢ ، وينظر السبعة: ٢٧٤ .

(٤) سورة يونس: من الآية: ٨٩ ، وينظر البحر المحيط: ١٧٨/٥ .

(٥) شرح الرعيني: ٧٥٩ .

المبحث الرابع

بعض المآخذ على الرعيني

ويمكن تقسيم هذه المآخذ إلى الأقسام الآتية:

أولا: مآخذ منهجية:

وقد تمثلت في الأمور التالية:

١- **عدمُ التزام الرعيني طريقة واحدة في عرض مادته العلمية**، فبينما يقدِّم في غالب الشرح الحديثَ عن معنى بيتٍ أو أبياتِ الألفية التي يشرحها، ويقرر ما فيها من القواعد والأصول، ويؤخر الحديثَ عن لفظ البيت بعد تقرير تلك القواعد والأصول، نجده في بعض المواضع يفعلُ العكسَ فيقدم الحديث عن لفظ البيت أو الأبيات على الحديث عن معناه(١)، وقد يمزج بين الطريقتين أحيانا أخرى(٢).

٢- التَّكرار:

مع وعي الرعيني التام لمادة شرحه ما سبق منها وما سيأتي، وحرصِه على ترابط هذا الشرح بالإحالة على السابق واللاحق، نجدُ بعضَ المواطن التي كرر فيها ما سبق أن شرحه، فمن ذلك تكريرُه الحديثَ عن كَتْبِ "إذن" والوقفِ عليها في بابي الوقف ونواصبِ الفعل المضارع(٣)، ومن ذلك تكريرُه شرح كلمة "قَوْنَس" في قول الشاعر:

اضربَ عنك الهمُومَ طارقَها ضربَكَ بالسوط قَوْنَسَ الفَرَسِ

حيثُما تكرر هذا البيت(٤).

٣- الاستطراد:

نظرا لطول نفس الرعيني في الشرح والتحليل فإنه كثيرا ما يستطرد في شرحه، وهذه الاستطراداتُ في معظمها مما له علاقةٌ بموضوع بحثه، لكن بعضها قد يطول، كما هو الحال في شرحه لقول المصنف:

---

(١) الشرح: ١٣٤ ، ١٤٢ ، ٤٤٠ .
(٢) الشرح: ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ .
(٣) الشرح: ٢٨٠ ، ٧٢٤ .
(٤) الشرح: ٥٢٩ ، ٥٥٠ ، ٧٢٥ .

وشَذَّ قولُهُم سُـرادِقاتُ جَمْعَ مُذَكَّرٍ وحَمّاماتُ
مِثْلَ شُذوذِ قولِهم سِنُونا وأَرَضُونَ وكذا حَرُّونا

فقد مهَّد الرعيني لشرح هذين البيتين بقوله: "اعلم أن قواعدَ النحويين أكثرُها لايَسْلَمُ من النقض فهي غيرُ مطردةٍ، وأنا أذكرُ لك من ذلك شيئا تَطَّلِعُ منه على كيفية ذلك فمنه:

أنهم قالوا: إن المضارع المعتلَّ اللامِ يُجزمُ بحذف حرف العلة، نحو:لم يَرْمِ. وانتقض ذلك بقول الشاعر:

ألم يَأْتيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

وقالوا: الاسمُ الذى فيه تاءُ التأنيث إذا ثُنِّيَ لاتُحذفُ منه التاءُ. وانتقض ذلك بقولهم :خُصْيانِ، وأَلْيانِ، في تثنية (خُصْيَةٍ) و (أَلْيَةٍ)"(١).

وهكذا راح مستطردا يسوقُ ما شَذَّ عن قواعد النحويين في أبواب النحو والصرف المختلفة، وكأنه أحسَّ بعد ذلك بهذا الصَّنيعِ فقال: " قلتُ: وإذ أَفْضَى بنا القولُ إلى هذا الحدِّ، فلنَكُفَّ عِنانَ القلمِ؛ فقد خرجنا عن المقصود، ومن أراد التَّشَفِّيَ من هذا الأسلوبِ فعليه بكتابنا المُسَمَّى بـ(ردِّ الشوارِد إلى حُكْمِ القواعد)"(٢).

ثانيا: مآخذ حول الآراء النحوية:

ويندرجُ تحت هذا القسمِ مايلي:

١- آراء أخطأ في نسبتها إلى أصحابها، فمن ذلك:

* نقل الرعيني موافقةَ سيبويه للخليل في أنه يقف على المُعَرَّفِ بالنداء

---

(١) الشرح: ٤٧٠ .

(٢) الشرح: ٤٨١ .

غيرِ المحذوف منه شيء، نحو: ياقاضي، بالياء، والصواب أن سيبويه موافق في هذه المسألة ليونس الذي يقف هنا بحذف الياء، فيقول: ياقاضْ(١).

* تابع الرعيني الشريشي وابن القواس في نسبتهما إلى المبرد تجويز إضافة "ذو" إلى المضمر، وقد نص المبرد في المقتضب على عدم جواز إضافتها إليه(٢).

* خلط الرعيني بين مذهبي الجرمي والرَّبَعي في إعراب الأسماء الستة فنسب إليهما القول بأنها معربة بالحركات المنقولة من حروف العلة في تلك الأسماء إلى الحروف التي قبلها، وهذا مذهبُ الرَّبَعي، وأما الجرمي فمذهبه أن انقلاب حروفِ العلة هو الإعراب(٣)، وقد أورده الرعيني في هذا السياق من غير نسبة(٤).

* نسب إلى ابنِ مالك القولَ بأن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وهو مذهب الكوفيين، وابنُ مالك يذهب في هذه المسألة مذهبَ البصريين الذين يقولون بأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال(٥).

* اختلف النحاة في "إذْما" فذهب سيبويه إلى أنها حرف، وذهب المبرد في أحد قوليه وابن السراج وأبوعلي إلى أنها اسمٌ ظرفُ زمان، قال الرعيني: "وصحَّح المتأخرون مذهب المبرد ومن تبعه"(٦)، والحق أن أكثر المتأخرين على تصحيح مذهب سيبويه(٧).

٢- آراء نسبها إلى مسبوقين بالقول بها، فمن ذلك:

* ما نسبه إلى الزمخشري ومن تبعه من قولهم إن "أَهَلات" جمعُ "أهل" لُحظ فيه التأنيث، والصحيح أن الزمخشري متابع في هذا لسيبويه، وإنما اعتمد

---

(١) الشرح: ٢٨٩ ، والكتاب: ١٨٤/٤ .

(٢) الشرح: ٢٥٢ ، والمقتضب: ١٢٠/٣ .

(٣) الشرح: ٢٤٥ ، وينظر شرح المفصل: ٥٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٧٨/١ ، ٧٩ .

(٤) الشرح: ٢٤٨ .

(٥) الشرح: ١٤٦ ، والتسهيل: ٧ ، وشرحه: ٣٤/١-٣٥ .

(٦) الشرح: ٥٩٤ .

(٧) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٩٥/٢ ، وشرح التسهيل: ٧٢/٤ ، والجنى الداني: ١٩١ ، والارتشاف: ٥٤٧/٢ .

الرعيني في نسبة هذا المذهب إلى الزمخشري على عبارة ابن يعيش في شرح المفصل حيث قال: "وأما (أَهَلاتٌ) فهو جمعُ (أَهْلَةٍ) بالتاء، وليس بجمع (أَهْلٍ) كما ظنه صاحب الكتاب" وابن يعيش إنما يعني كتاب سيبويه لامفصل الزمخشري(١).

* نسب إلى الزجاج القول بأن الرجاء لايكونُ بمعنى الخوف إلا في سياق النفي، والحق أن الزجاج إنما نقل هذا الرأي، وهو للفراء في معانيه(٢).

* نسب إلى ابن جني القول بأن علة البناء متحدة، وهي شبه الحرف لاغير، وابن جني في هذا متابع لابن السراج والزجاجي والفارسي(٣).

* أورد الرعيني قول الأعشى:

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ فياعَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحاوِصا

ثم عقّب عليه بقوله: "فجمع (الأحاوصَ) على التغليب، والمرادُ بذلك: الأحوصُ بنُ محمدٍ الأنصاريُّ وإخوتُه، كذا قال ابنُ عصفورٍ وابنُ النَّحْوِيَّةِ، وقال الجوهريُّ: عَنَى بالأحاوصِ من وَلَدَهُ الأحوصُ، منهم عوفُ بنُ الأحوصِ، وعمرو بنُ الأحوصِ، وشُريحُ بنُ الأحوصِ"(٤).

وليس ما نسبه للجوهري بتفسيره، بل هو مسبوقٌ به، فقد ورد عند ابن السكيت في إصلاح المنطق(٥).

* عزا الرعيني إلى ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح القول باستواء

---

(١) الشرح: ٤٥٨ ، وينظرالكتاب: ٦٠٠/٣ ، تحصيل عين الذهب: ٥٠١ ، والمفصل: ١٩٢ ، وشرحه: ٣١/٥ ، والخزانة: ٩٧/٨ ، ٩٨ .

(٢) الشرح: ١٢ ، وينظر معاني الفراء: ٢٨٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٠٠/٢ .

(٣) الشرح: ١٩٥ ، وينظرالأصول: ٥٠/١ ، والجمل: ٢٦٤ ، والمسائل العسكريات: ١٣٣ ، واللمع: ٤٨ .

(٤) الشرح: ٣٩٢ .

(٥) إصلاح المنطق: ٤٠١ ، وينظرالصحاح: ١٠٣٤/٣(حوص) .

لغتي (نَما يَنْمِي ويَنْمُو) في الفصاحة، وإنما ابنُ هشام في هذا القول متابع لغيره، فقد وردت التسوية بينهما عند ابن السكيت في الإصلاح(١).

* نسب إلى الشريشي القولَ بأن "إلى" و "على" و "لدى" إذا سُمِّيَ بها تثنى بالواو ولاتثنى بالياء لعدم الإمالة فيها، غيرَ مُعْتَدٍّ بقلب الألف فيها ياء إذا دخلت على الضمير، وهذا الذي نسبه إلى الشريشي وحده هو مذهب جمهورالنحويين الذين يذهبون إلى تثنية المقصور إذا جُهل أصلُ ألفِه وحسُنت فيه الإمالة بالياء، فإن لم تحسن فيه الإمالة ثني بالواو، ولم يعتدوا بقلب الألف ياءً في بعض الصور(٢).

* قال الرعيني: "وقد استدل ابنُ النحوية وغيرُه على أن (كَيْفَ) لايُجازَى بها، بأن قولَ القائل: كيف تكنْ أكنْ، محالٌ؛ لأنه لايستطيع أن يكونَ على أحواله كلِّها، ولايستطيعُ أن يكون على حالة تكونُ لغيره"(٣). وابنُ النحوية مسبوق بهذا الاستدلال، فقد أورده ابن الأنباري(٤)في الحجج التي يَرُدُّ بها البصريون على الكوفيين الذين يجوّزون المجازاة بـ"كيف".

٣- آراء وهم في تحريرها:

* نسب الرعيني القولَ بإعراب المثنى بالحركات المقدرة في الألف والياء لسيبويه وأبي علي وابن كيسان والسيرافي وأبي بكر بن السراج(٥)، وهذه النسبة غيرمحررة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أن حروف المد في التثنية حروفُ إعراب، قال في الكتاب: "واعلم أنك إذا ثنيتَ الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرفُ المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولامُنَوَّنٍ...وتكون الزيادةُ الثانية نونا كأنها عوض لما مُنِعَ من الحركة والتنوين"(٦).

---

(١) الشرح: ٢٧ ، وينظرإصلاح المنطق: ١٣٨ ، وشرح الفصيح: ٤٨ .

(٢) الشرح: ٣٦٦ ، وينظرالكتاب: ٣٨٨/٣ ، والتبصرة: ٦٢٤/٢ ، والغرةالمخفية: ١٢٤/١ ، وشرح المفصل: ١٤٧/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٣/٣ .

(٣) الشرح: ٦٠٢ .

(٤) الإنصاف: ٦٤٥/٢ .

(٥) الشرح: ٣٤٥ .

(٦) الكتاب: ١٧/١-١٨ .

واختلف أصحابُه في الإعراب، فقال بعضُهم هو مقدر على هذه الحروف كما يقدر على المقصور، وعليه السيرافي والصيمري والأعلم والسهيلي(١)، وقال آخرون لايقدر عليها إعراب، وهو قول الزجاج وابن كيسان وابن السراج والفارسي(٢).

* نسب إلى الخليل القول بأن نون التأكيد الخفيفة أصلٌ بنفسها وليست مخففةً من الثقيلة، وهذا الذي نسبه الرعيني إلى الخليل هو قول سيبويه والبصريين، وإنما انفرد الخليلُ بالقول بأن النون الثقيلة أشدُّ تأكيدا من الخفيفة، وهو ماأورده الرعيني لاحقا من غير نسبة(٣).

* أجمل الرعيني مذاهب العلماء في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم بقوله: "و بالجملةِ ففي المضاف إلى ياء المتكلم أربعةُ أقوالٍ: الإعرابُ، وهو الصحيح، والبناءُ، والوقفُ، والتَّفْرِقَةُ بينَ أن يكونَ مجرورا فيكونَ مُعربا؛ لموافقة الحركةِ للعامل، وبينَ أن يكونَ مرفوعا أو منصوبا فيكونَ مبنيا؛ لمخالفة الحركةِ للعامل"(٤)، ولم أقف على القول الرابع في شيء من المصادر التي رجعت إليها، والذي أظنه أن الشارح -رحمه الله- قد وهم في تحرير هذا القول؛ فمن فَرَقَ في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم بين حالة الجر من ناحية وحالتي الرفع والنصب من ناحية أخرى، وهو ابنُ مالك(٥)، جعله في حالة الجر معربا بكسرة ظاهرة، وفي حالتي الرفع والنصب معربا بضمة وفتحة مقدرتين، لامبنيا كما ذكر الشارح، والله أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: ٦٩/١ ب ، والتبصرةوالتذكرة: ٨٨/١-٨٩ ، والنكت: ١٢١/١ ، والهمع: ١٦١/١ .

(٢) سرالصناعة: ٦٩٥/٢ ، وشرح المفصل: ١٣٩/٤ ،وشرح الرضي على الكافية: ٨٥/١ ، والإعراب بالحروف: ٢٩ فما بعدها .

(٣) الشرح: ٧٦٣-٧٦٤ ، وينظرالكتاب: ٥٠٩/٣ ، ٥٢٤ ، والإنصاف: ٦٥٠/٢ .

(٤) الشرح: ١٦٣ .

(٥) شرح التسهيل: ٢٧٩/٣ .

ثالثا: مآخذ حول الشواهد:

شواهد القرآن الكريم:

أخطأ الرعيني -رحمه الله- في تلاوة بعض الآيات التي استشهد بها في شرحه، وقد نبهتُ على ذلك في حواشي التحقيق، وإنما أذكر هنا آيةً واحدة أخطأ الرعيني في تلاوتها فأدى ذلك إلى استشهاده بغير القرآن، والآية التي أعنيها هي قولُه تعالى: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ}(١)، فقد قرأها الرعيني: "إنما أمرنا" مستدلا بها على أن الأمر يأتي بمعنى الشأن، أي: إنما شأنُنا فى إيجاد ذلك(٢). وليس ماأورده قرآنا، وكان حقه أن يستدل بقوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}(٣).

شواهد الشعر:

ويمكن تقسيم المآخذ على الرعيني في هذا الجانب إلى مايلي:

١- أبيات أخطأ في نسبتها:

* نسب الرعيني بيت المَرَّار بن سعيد الفَقْعَسِيّ:

أَعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

لسُحيم(٤).

* انفرد الرعيني بنسبة البيت التالي:

إذا قالت حَذامِ فصدقوها فإن القولَ ماقالت حَذامِ

للنابغة الذبياني(٥)، وليس في ديوانه، والبيت تدور نسبته بين دَيْسَمِ بنِ طارقٍ ولُجَيم بنِ صعب.

---

(١) سورةالنحل: من الآية: ٤٠ .

(٢) الشرح: ٥١٢ .

(٣) سورةيس: الآية: ٨٢ .

(٤) الشرح: ٣٦ .

(٥) الشرح: ١٩٦ .

١٧٩

* تابع الرعينيُّ الشريشيَّ في نسبة هذا البيت:

لقد أغدُو على أَشْقَـ ـرَ يَغْتالُ الصَّحارِيا

ليزيد بن الحكم الثقفي(١)، وهو للوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان.

٢- استشهاده بما لاشاهد فيه:

* فقد استشهد الرعيني بقول الشاعر:

اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقها ضربكَ بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ

على أن نون التأكيد الخفيفة تُحذف لالتقاء الساكنين، والتقدير: اضربن(٢)، وقد نُبِّه في حاشية الأصل على أنه لم يلتق في هذا البيت ساكنان، وإنما حُذفت نون التأكيد الخفيفة من "اضربن" تخفيفا وإن لم يكن بعدها ساكن.

* ويمكن أن نَعُدَّ من هذا النوع مااستشهد به الرعيني من قول الراجز:

أما ترى حيثَ سُهيلٍ طالعا

حيث أنشده بنصب "حيث" على أنه اسمٌ معربٌ مفعول لـ"ترى"، ونسب هذا التخريج للفارسي، وليس إنشادُه البيتَ بالنصب موافقا لاستدلال الفارسي؛ فإن أبا علي جعله باقيا على بنائه على الضم مع خروجه عن الظرفية(٣).

٣- إيرادُه بعض الروايات المحرفة:

فقد استشهد الرعيني بقول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتها يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفون بالجارِ(٤)

والبيتُ يروى بـ"من ذُهْل" و "من جَرْم" و "من قيس" وهي قبائل، قال البغدادي: "ورُوي (نُعْم) أيضا بضم النون، وهو اسم امرأة، وهو تحريف"(٥).

---

(١) الشرح: ٤٥٢ ، وينظر التعليقات الوفية: ٢٢٧/١ .

(٢) الشرح: ٧٦٥ .

(٣) الشرح: ١٨٢ ، وكتاب الشعر: ١٨٠/١-١٨١ .

(٤) الشرح: ٥١٩ .

(٥) الخزانة: ٤/٩ .

٤- تلفيق الشواهد:

وقد يكون هذا التلفيق بين بيتين كما في:

أَكُلَّ الدَّهْرِ حَلٌّ وارْتِحالٌ أما يُبْقي عَلَيَّ ولا يَقِيني
وماذا يَزْدَرِي الشعراءُ منِّي وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ(١)

فهذان البيتان ملفقان من قصيدتين لشاعرين مختلفين، فالأول للمثقب العبدي(٢)، والثاني لسُحيم بن وثيل بن عمرو الرِّياحي اليَرْبُوعي(٣).

وقد يكونُ التلفيق بين شطرين، كما في قوله:

ولأَنتَ أَشْجَعُ من أُسامَةَ إذْ دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ(٤)

فهذا البيت ملفق من بيتين، فشطره الأول من قول المسيب بن علس:

ولأنتَ أشجعُ من أُسامةَ إذْ يَقَعُ الصراخُ ولُجَّ في الذُّعْرِ(٥)

وشطره الثاني من قول زهير:

ولنِعْمَ حشوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعيت نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ(٦)

والتلفيق في هذا البيت قديم(٧)، وكان حق الشارح التنبيه على ذلك.

رابعا: مآخذ أسلوبية:

تحدثتُ(٨) عن سلاسة أسلوب الرعيني، وبعدِه عن التكلف والتعقيد، وتأديةِ عبارته المعنى المقصود دون كد أو عناء، وأشير هنا إلى بعض الهَنات الأسلوبية التي وقفتُ عليها عند الرجل في السفر الأول من شرحه، فمن ذلك:

---

(١) الشرح: ٤١٤ .

(٢) ديوانه: ١٩٨ .

(٣) الأصمعيات: ١٩ .

(٤) الشرح: ٢٠٢ .

(٥) شعره (ضمن ديوان بني بكر): ٦١٢ .

(٦) ديوانه: ١٦٦ .

(٧) ينظر إصلاح المنطق: ٣٣٦ ، والصحاح: ١٨٦١/٥(أسم) ، والخزانة: ٣١٨/٦ .

(٨) ينظر ص ٨٥ فيما سبق .

* قال الرعيني في باب أدوات الشرط : "وأما (حيثُ) فهي ظرف مكان تعم جميع الأمكنة، ولاتُستعمل إلا في الشرط مقرونة بـ(ما)"(١)، فحصر استعمالَ "حيثُ" في الشرط، وليس كذلك، وصواب العبارة أن يقال: "ولا تُستعمل في الشرط إلا مقرونة بـ(ما)"، فـ"حيثُ" من غير "ما" قد تُستعمل في غير باب الشرط.

* قال الرعيني في باب أدوات الشرط أيضا: "وأما (إذا) فهي اسم على الأصح، بدليل إبدال الاسم الصريح منها، تقول: أجيئُك غدا إذا طلعت الشمس، فـ(إذا) بدلٌ من (غدا)؛ فوجب اسميَّتُها"(٢). وصواب العبارة: "إبدالُها من الاسم الصريح".

---

(١) الشرح: ٥٩٦ .

(٢) الشرح: ٦٠٣ .

خامسا: مآخذ متفرقة:

١- عرّف الرعيني تنوينَ العِوض بقوله: "هو الذي يلحق المضاف عوضا من المضاف إليه"(١)، ثم قسمه فجعل من أنواعه تنوين العوض عن الحرف، وهذا النوعُ لايدخل في التعريف الذي أورده.

٢- مذهب السهيلي وتلميذِه أبي علي الرُّنْدِيّ في إعراب الأسماء الستة أن الإعراب في "فوك" و "ذو مالٍ" بالحركة المقدرةِ في حروف العلةِ؛ لأنه لو جُعِلَ الحرفُ علامةَ إعرابٍ كان زائدا، فيبقى الاسمُ على حرف واحد، وفي باقيها يكونُ الإعرابُ بالحروف لكون الكلمةِ تَبْقَى على حرفين. وقد رد الرعيني مذهبهما بما رد به مذهبَ الأخفش وأبي القاسم الزجاجي وأبي علي في الإيضاح من أنها معربة بالحروف(٢)، ورَدُّه هذا غير متجه؛ فالأخفش ومن تبعه يقولون بأن الأسماءَ الستة كلَّها معربةٌ بالحروف، ورُدَّ قولهم بلزوم بقاء "فوك" و "ذومال" على حرف واحد، وقد أخرجهما السهيلي وتلميذه من حكم أخواتهما، وقالا بإعرابهما بالحركة المقدرة في حروف العلة؛ فلم يلزمْهما الاعتراضُ.

٣- ذكر الرعيني أن التشعيثَ غيرُ جائز في بحر الخفيف، وإنما يجوز في العروض الأولى منه، وفي ضربها على خلاف(٣)، والحق أن التشعيث يجوز في الضرب الأول من هذا البحر، واختلفوا في جوازه في عروضه، فمنعه الجمهور، وأجازه ابنُ القَطَّاع(٤).

٤- قد يتوقف الرعيني في بعض ما ينقله بأن يقول : "وفيه نظر" أو "لاينهض عند التحقيق" أو "وهذا القولُ فيه ماترى" دون أن يبين مافي ذلك من النظر أو التحقيق فمن ذلك قولُه في علامات الاسم: "وإنما اختصَّ بالأسماء -يعني الإضمار- لأن الفعل يدل بلفظه على معنى وبصيغته على معنى آخرَ، فلو أُضمر الفعلُ لم يُدْرَ هل الضميرُ لِما يدل عليه بلفظه أو لِما يدل عليه بمعناه، وفيه نظرٌ"(٥).

---

(١) الشرح: ١٠٣ .

(٢) الشرح: ٢٤٨-٢٤٩ .

(٣) الشرح: ٤٥٧ .

(٤) البارع: ١٦٨-١٦٩ ، والدرالنضيد: ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، والعيون الغامزة: ٢٠٦ .

(٥) الشرح: ١١٩ ، وينظر ٩٣ ، ٢٠٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٦٠٣ .

القسم الثاني
التحقيق

مقدمة التحقيق

تحقيق نسبة الكتاب وتجزئته وزمن تأليفه

تحقيق نسبة الكتاب:

كتاب شرح ألفية ابن معط الذي بين أيدينا ثابت النسبة إلى أبي جعفر الرعيني بالأمور التالية:

أولا: ثبوت اسمه كاملا في صدر نسخة الأصل من السفر الذي أحققه، وفي نهاية السفرين الثالث والسابع، وجاء أيضا في أول وآخر السفر السابع أنه بخط الرعيني، والذي يظهر لي من مقارنة هذا الخط بما أورده الزركلي في الأعلام(١) وبتوقيعاته في آخر السفرين الثالث والسابع أنه ليس بخطه، ويؤكد هذا ما جاء في هامش النسخة مقابل قوله "كمل المجلد السابع من شرح ألفية ابن معط على يد مؤلفه المعترف بذنبه الراجي عفو ربه أحمد بن يوسف بن مالك المالكي الأندلسي الغرناطي" حيث كتب هنا في هامش النسخة "قال في الأصل" مما يدل على أنها نسخة منقولة عن نسخة المؤلف.

ثانيا: توقيعه، رحمه الله، في آخر المجلدين الثالث والسابع من هذا الكتاب على صحة قراءتهما عليه من أحد تلاميذه، وهو جمال الدين أبوالربيع سليمان بن داود المصري، وقد صرح أبوالربيع بنسبتهما إلى الرعيني.

ثالثا: إحالته في هذا الكتاب(٢) على كتابه "تحفة الأقران" وهو كتاب ثابت النسبة إليه.

رابعا: إحالته في هذا الكتاب(٣)، وفي غيره من الكتب(٤) الثابتة النسبة إليه على كتابه "رد الشوارد إلى أحكام القواعد" ولم نقف على الكتاب ولا على ذكر له عند مترجميه.

خامسا: ذكره(٥) صاحبه الإمام أبا عبدالله محمد بن جابر الأندلسي، وهذه الصحبة مما استفاض ذكره واشتهر، كما مر في الفصل الأول من الدراسة.

---

(١) الأعلام: ٢٧٤/١.
(٢) شرح الرعيني: ١٥٣/٧ ب، ١٥٥ ب.
(٣) شرح الرعيني: ٤٨١.
(٤) رفع الحجاب: ٢٢٨ أ، ٢٤٣ ب، واقتطاف الأزاهر: ٥٠.
(٥) شرح الرعيني: ١٦٦.

سادسا: ماذكره كل من ولي الدين العراقي وابن خطيب الناصرية والمقريزي وابن قاضي شهبة وابن حجر[1] من أن للرعيني شرحا على ألفية ابن معط.

تجزئة الكتاب:

وصف بعض من ذكروا شرح الرعيني على ألفية ابن معط بأنه شرح مطول[2] عظيم حافل في أحد عشر مجلدا[3]، وما وقفنا عليه من هذا الشرح يترجم هذه الحقيقة أصدق ترجمة، فالذي بين أيدينا منه ثلاثة مجلدات كبار هي الأول والثالث والسابع[4]، والمجلد الأول منه نسختان خطيتان مختلفتا النهاية، حيث تنتهي إحداهما بنهاية باب الممنوع من الصرف، وتحوي هذه النسخة شرح ١٩٥ بيتا من أبيات الألفية، وتنتهي الأخرى بنهاية بناء الأفعال، وتحوي شرح ١٢٢ بيتا من أبيات الألفية، والذي يظهر لي بعد مقارنة المجلدات الثلاثة -والله أعلم- أن تجزئة المؤلف هي التجزئة الثانية؛ ذلك أن المجلد الثالث يبدأ بباب الظرف، فتكون محتويات المجلد الثاني على هذا هي الأبواب التالية: حروف الجر، والقسم،والممنوع من الصرف، وتعدي الأفعال ولزومها، والفاعل، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، والمصدر، وتقع هذه الأبواب في ١٢٢ بيتا من أبيات الألفية، ولو اعتبرنا التجزئة الأولى لكان عدد الأبيات المشروحة في المجلد الثاني ٤٩ بيتا، وهو أمر مستبعد إذا علمنا أيضا أن عدد أبيات ألفية ابن معط التي شرحها الرعيني في السفر الثالث بلغت ١٠٣ أبيات، شملت أبواب الظرف، والحال، والتمييز، والمفعول له، والمفعول معه، والاستثناء، ونائب الفاعل، والنكرة والمعرفة، والعلم، وبعض باب المضمر. وأن عدد الأبيات التي شرحها في السفر السابع بلغت ٨٥ بيتا، شملت أبواب أفعال المدح والذم، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر العامل عمل فعله، واسم الفعل، والنداء، والندبة، والاستغاثة.

---

(١) الذيل على العبر: ٤٧٣/٢، والدر المنتخب: ١٢٨/١ ب، والسلوك: ٣٢٥/١/٣، ودرر العقود الفريدة: ٣١٤/٢، وتاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١ أ، والدرر الكامنة: ٣٦١/١ هامش ٣.

(٢) درر العقود الفريدة: ٣١٤/٢، وتاريخ ابن قاضي شهبة: ٢٤٨/١أ.

(٣) الدرر الكامنة: ٣٦١/١ هامش ٣.

(٤) يقوم بتحقيق السفر الثالث الأخ إبراهيم رجب بخيت ، وبتحقيق السفر السابع الأخ عبدالله عمر حاج إبراهيم، كلاهما للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى، بإشراف الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر.

ولعل مما يقوي ما ذهبنا إليه أن التجزئة الأولى التي تستمر بالمجلد الأول إلى نهاية باب الممنوع من الصرف لم يرد في نهايتها أي ذكر لتجزئة الكتاب، على حين جاء في نهاية التجزئة الثانية التي تقف به عند نهاية بناء الأفعال مانصه: "كمل المجلد الأول من شرح الدرة الألفية، يتلوه في المجلد الثاني قوله: القول في ذكر حروف الجر".

زمن تأليف الكتاب:

جاء في تقدمة الرعيني لشرحه هذا قوله -وقد سأله بعض طلبة العلم أن يضع شرحا على ألفية ابن معط- : "فلما رأيتُها دُرّةً على الحقيقة، وأحسنَ الكتب في سلوك هذه الطريقة، عزمتُ على إجابة السائل، وقدمتُ إلى الله تعالى حُسْنَ الوسائل، ومازالت الشواغلُ تأخذ بعِنانى، وتُقَيِّدُ عن ذلك المَرام لسانى، إلى أن أسعدت الليالي والأيام، بمجاورة الرسول -عليه الصلاة والسلام - فلما حللتُ بجِواره، وتفرَّغ القلب من أوطاره، رأيتُ أن الاشتغال بالعلم أولى مااتُّخِذَ في ذلك المَقام، وأحسنُ ماقُطع به هناك أمدُ الأيام، فشرعتُ في شرحها، جانيا لأزهار كِمامها، جالبا لأسرارالمعاني من كلامها"(١).

ومن هنا نعلم أنه ألف هذا الشرح في إحدى مجاوراته بالمدينة النبوية، وقد عرفنا أنه جاور فيها سنة خمس وخمسين وست وخمسين وسبعمائة، وسنة خمس وستين وست وستين وسبعمائة(٢)، ففي أي المجاورتين كان ذلك؟ هذا ما لانستطيع الجزم به، وإن كان يستشف من حديثه أنها المجاورة الأولى.

---

(١) شرح الرعيني: ٤.

(٢) التحفة اللطيفة: ٣/٤٨٢، ٤٨٤.

وصف نسختي السفر الأول من الكتاب

حصلت بتوفيق الله تعالى ثم بمساعدة الأخ الكريم حمد صراي على نسختين خطيتين للسفر الأول من شرح الرعيني تحتفظ بهما مكتبة بودليانا ببريطانيا، الأولى تحت رقم ١٢٠١ ، والثانية تحت رقم ١٢٠٩، وقد ذكرهما بروكلمان(١)، كما أشار إلى وجود نسخة من الكتاب في مكتبة الإمبروزيانا بميلانو بإيطاليا، برقم ٤٤، وقد قصدت هذه المكتبة بحثا عن هذه النسخة فاتضح أن المفهرس تحت هذا الرقم هو نسخة من الدرة الألفية لابن معط، وبالبحث في فهارس المكتبة وسؤال القائمين عليهااتضح أيضا عدم وجود كتاب للرعيني هناك. وفيما يلي وصف لنسختي الكتاب اللتين اعتمدت عليهما في إخراجه:

النسخة الأولى (الأصل):

تقع هذه النسخة في ٣٥٤ لوحة، وذلك حتى آخر باب الممنوع من الصرف، وعدد الأسطر في كل صفحة ٢١ سطرا، ومعدل كلمات السطر نحو ١١ كلمة، وهي مكتوبة بخط نسخي قديم معتاد مضبوط بالشكل الكامل، وقد سقطت منها لوحة كاملة هي اللوحة السابعة، واستدركت بخط مغاير لخط النسخة الأصلي، وفيما عدا ذلك فأسقاطها وتحريفاتها قليلة، وقد خلت النسخة من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، لكن الناسخ يقول في أولها بعد ذكره اسم المؤلف: "وفقه الله" مما يدل على أنها نسخت في حياة المصنف، وعلى بعض حواشي النسخة تعليقات وتصويبات أفدت منها في تحقيق الكتاب، وبعض هذه التعليقات يدل على أن هذه النسخة منقولة عن أصل المصنف، فقد جاء في حاشية ١٦٢ أ في سياق الحديث عن مهما: "رسم المصنف مهما بالياء صورة ولم أر غيره رسمها إلا بالألف". وفي حاشية ١٦٤ ب : "هكذا رسم المصنف بخطه {أَيَّمَا} وهو وهم، وإنما رسمها {أَيًّا مَا}". وجاء

---

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣٠٦/٥.

في حاشية ١٦٦ أ تعقيبا على تقييد المصنف "القتائدة" بدال معجمة: "صوابه بدال مهملة، وذكره الجوهري في حرف الدال المهملة، ولعل (غيرا) سقطت من خط المصنف سهوا".

وقد ورد في صفحة العنوان بخط مغاير: "هذا كتاب شرح ألفية في علم النحوي؟ لابن معط"، وعلى الصفحة أيضا ترجمة الرعيني من كتاب إنباء الغمر بأبناء العمر، لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، وعلى يسار هذه الصفحة من الأعلى تملك للكتاب باسم محمد بن محمد بن يحي بن علي.

النسخة الثانية (ب):

تقع هذه النسخة في ١٦٨ لوحة، وذلك حتى آخر باب الأفعال، وفي كل صفحة ٢١ سطرا، ومعدل كلمات السطر نحو ١٥ كلمة، وهي بخط نسخي معتاد، وقد خلت النسخة من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وجاء على بعض حواشيها ما يفيد أنها مقابلة ومصححة، ومع هذا فهي كثيرة التحريف والتصحيف، وبها إضافة إلى أسقاط صغيرة عديدة سقطان كل منهما بمقدار صفحة واحدة، أحدهما في لوحة ٦١ ب حيث سقطت الأقوال السابع والثامن والتاسع في إعراب الأسماء الستة، والآخر في لوحة ١١٧ أ حيث سقط القسم الثالث من القرائن التي تصرف الفعل المبهم عن زمانه الذي وضع له، وهو قسم القرائن التي تخلصه إلى الحال.

وقد خلت هذه النسخة من النسبة إلى مصنفها إلا ما جاء خطأ على صفحة العنوان من أنها لصاحب كتاب شرح مقامات الحريري.

عملي في التحقيق

١- نظرا للمزيات التي ذكرتها للنسخة الأولى فقد اتخذتها أصلا لتحقيق السفر الأول من هذا الكتاب، ووقفت بها عند نهاية باب الأفعال الذي رجحت أن يكون آخر هذا السفر كما ورد في تجزئة النسخة (ب).

٢- حاولت ما وسعني الجهد إخراج النص سليما مبرأ من التصحيف والتحريف والسقط، ولم أتدخل فيه بزيادة أو نقص أو تعديل مالم تدع الحاجة إلى ذلك.

٣- قابلت بين النسختين وأثبت فروق النسخة (ب) في حواشي التحقيق، وفي أحيان قليلة أثبت ما في نسخة (ب) في أصل النص حيث دعت الضرورة مشيرا إلى فروق الأصل في هامش التحقيق.

٤- رقمت أبيات الألفية، وعنونت لموضوعات الكتاب، ووضعت العنوانات بين معقوفين هكذا [ ].

٥- دللت على مواضع الآيات في المصحف الشريف، وخرجت القراءات من كتب القراءات، والأحاديث من كتب الصحاح والسنن، والأمثال والأقوال من كتب الأمثال واللغة، والشعر من دواوين الشعراء والمجاميع الشعرية وكتب النحو واللغة والأدب.

٦- وثقت الآراء والنقول النحوية من كتب أصحابها إن وجدت، وإلا فمن أمهات كتب النحو.

٧- شرحت ما رأيته يحتاج إلى شرح من المفردات اللغوية معتمدا في ذلك على كتب اللغة والمعاجم.

٨- ترجمت لعدد من الأعلام الواردة في الكتاب رأيت الحاجة تدعو إلى التعريف بهم مشيرا إلى بعض مراجع الترجمة.

٩- أتبعت النص المحقق بفهارس تفصيلية كاشفة تذلل الانتفاع به.

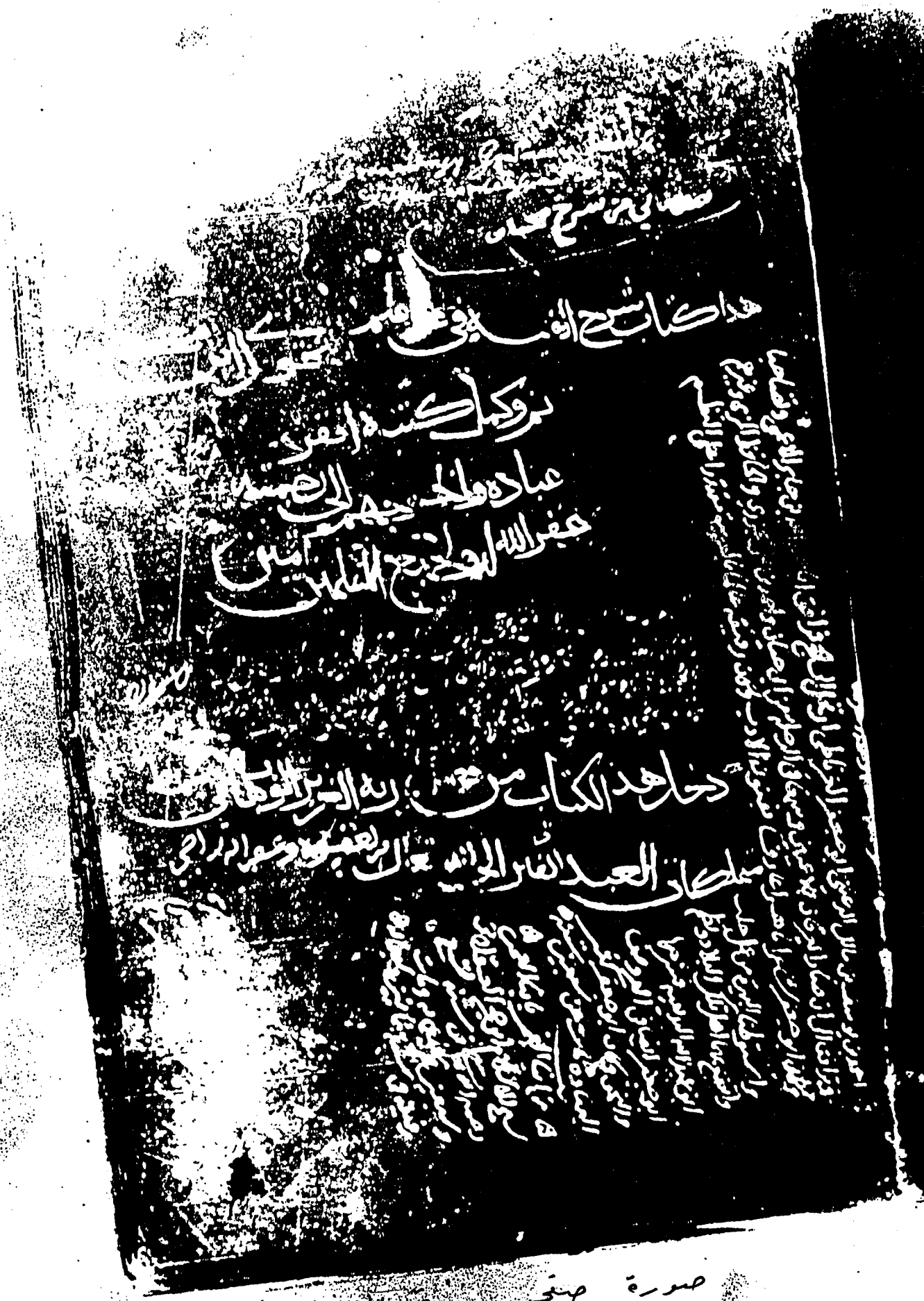

صورة صفحة العنوان من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأتم بخير يا كريم وصلى على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن يوسف
ابن ملكي الرعيني الأندلسي الغرناطي وفقه الله

الحمد لله الذي أنطقنا بالعلم في محله ووفقنا لإحراز هديه
في محله وسهل لنا ما تصعب من سبله وشرفنا بمحمد صلى الله عليه
وسلم أكرم خلقه وأشرف رسله نحمده على ما وهبنا من فضله
ونشكره شكرا نأمن به يوم قضاء الحكم فصله ونشهد أن لا إله إلا الله شهادة من
الحق وكان من أهله ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أنقذ الجاهل
من رقدة جهله وهتك حجب الكبر برغم أبي جهله صلى الله عليه وسلم ما أرسل
جفن المزن دموع وبله وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وعزروه ونصروه وتبعوا النور الذي أنزل معه
أما بعد فإن العلم كنز لا يفنى ومغنى فيه من الخيرات كل مبتغى والعربية
مفتاح أبوابه والأداة الموصلة الى استخراج لبابه فحق بها من أرسله لسداد القول وصوابه فالحاجة إليها شديدة
والعناية بالآراء في تعلمها شديدة وقد كان بعض المشتغلين سألني أن أختصر
له شرحا على التسهيل الإمام العلامة أبي زكريا يحيى بن معط موضحا لأسراره
ومستنبطا لأزهاره ومظهرا لما أودعه من العلم هنالك فكثرت
عناية السالكين بذلك فوجهت عنايتهم بها عناية حق وألفيت الألفية
المذكرة قد أحرزت قصب الإحسان كل سبق أحسن المنظومات مساقا
وأحلاها مذاقا وأوقعها في القلوب وأوفاها بالمطلوب فهي كما قال
ابن المجدونة في شرحها وقد انصف في مدحها فكانت كما قال
الجيد هذا الكتاب كلمة التوحيد حفيظة على اللسان الفيلسوف

صورة الصفحة الأولى من الأصل.

فجزمه بحذف النون نحو لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي والأمر منه مبنيّ
على حذف النون نحو قوما وقوموا وقومي وهذا الأمر هو المعتمد
في بيت المصنف فان قلت لأي شيء حذفوا الياء في هذه الأفعال المعتلة
على الجزم قلت الجواب أنهم لما أبقوا الياء في فعل الأمر للمذكر نحو ارمي لا التبس
بفعل الأمر للمؤنثة نحذفت الياء من المذكر لأجل اللبس وكان حذفها
أولى لأنها لغير معنى بخلاف الياء في فعل الأمر للمؤنثة فانها لمعنى ولو أبقوا
الواو في فعل الأمر للمذكر نحو اغزو لالتبس بفعل الأمر للجماعة نحذفوا الواو
من أمر المفرد لها ذكر في الياء وكان حقهم أن يبقوا الالف في اخش لأنه
لا لبس فيها الا أنهم حذفوها بالحمل على الواو والياء ليكون الباب واحدا
وترجع الى لفظ المصنف قوله بالحذف لما لم يوجد فيه نظير لان حذف الشيء
لا يكون الا بعد اثباته والنون انما تثبت في هذه الأفعال فتحذف للبناء لكنهم
لما رأوا الأفعال المعتلة قد حذف منها في الأمر ما يحذفه الجازم
نحو اخش وارم واغز توهموا أن هذه الأفعال قد دخلها النون فحذفوها
للبناء كما يحذفها الجازم ٥

القول في ذكر حروف الجر والقسم اعلم أن
الجر يكون بثلاثة أشياء بحروف الجر وهي التي تذكر في هذا الباب
وبالاضافة وبالتبعية والاصل في ذلك حرف الجر ثم الاضافة ثم التبعية
وقد اجتمع ذلك كله مرتبا في البسملة فقسم خفض بالحرف والله بالاضافة
والرحمن بالتبعية وسبأ الجر بالاضافة وبالتبعية وبهما لما كان
القسم حروفه من حروف الجر ذكره استطرادا بعد حروف الجر

والله اعلم

صورة صفحة الأصل المقابلة لنهاية النسخة (ب)

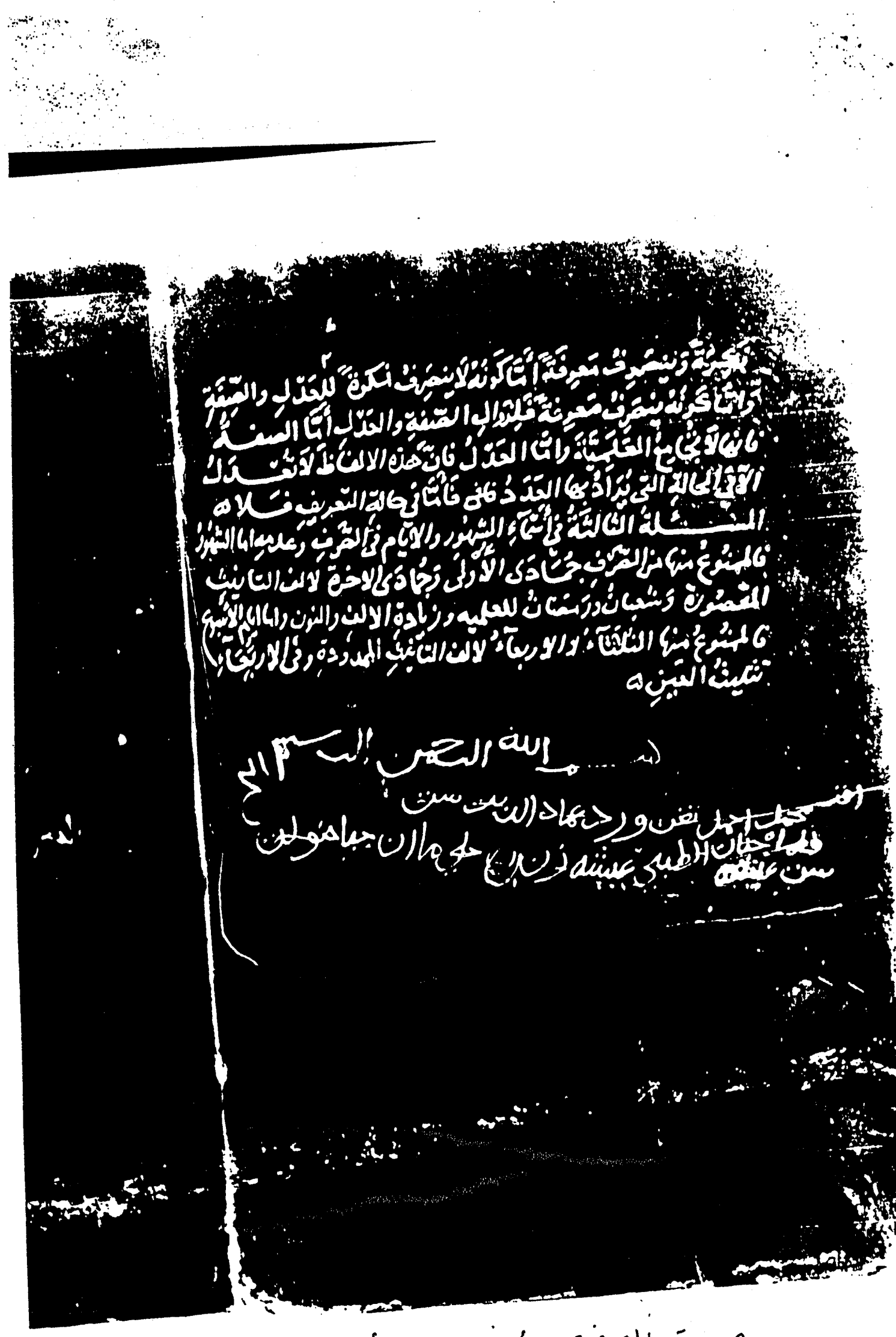

صورة الصفحة الأخيرة من الأصل

لصاحب كتاب شرح مقامات الحريري

Sharḥ-ul-Maqāmāt al-Ḥarīrī

إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار

صورة صفحة العنوان في النسخة
(ب)

صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت

الحمد لله الذي أنطقنا العلم في محله ، ووفقنا لإهداء مدده في محله ، وسهل
لنا ما تصعب من سبله ، وشرفنا بمحمد صلى الله عليه وسلم أكرم خلقه وأشرف رسله
نحمده على ما وهبنا من فضله ، ونشكره شكرا لمن به يوم قضاء الكلم وفصله
ونشهد أن لا إله إلا الله شهادة من اتبع الحق وكان من أهله ، ونشهد أن محمدا
عبده ورسوله الذي انتقض الجاهلية من فتق جهله ، وفتق حجاب الكفر برغم أنف جهله
صلى الله عليه وسلم ما أرسل حين الزمن دموع وبله ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا
به وكملوا بجهله أما بعد فإن العلم كنز لا يفنى ، ومقتنى فيه من الخيرات كل معنى
والعربية مفتاح أبوابه ، والأداة الموصلة إلى استخراج لبابه ، بحرها الله لا زال
كما يه ، وأطلق بما أمر له لسداد القول وصوابه ، فلحجه اليها شديده ، والآراء
في تعلمها سديده ، وقد كان بعض المشتغلين بها سألني أن أصنع له شرحا على ألفيه
الإمام العلامة أبي زكريا يحيى بن معطي موضحا لأسرارها ، ومستنطقا لأزهارها
ومظهرا لما أودعه من العلم من كنوزها ، وكرت عنايته بذلك ، فوجدت عنايتهم
بها عنايه من ألفت الألسنة المذكوره فبادرت في الإحسان كل سبق وأحسن
النظومات مساقا ، وأحلاها مذاقا ، وأوقعها في القلوب ، وأوفاها بالمطلوب
فسميته ابن الخشاب في شرحها ، وقد انتصف في مدحها ، فمن من كلامه المجيد
هذا الكتاب لكم في التوحيد ، مختتم على اللسان ، مثبته في الميزان ، وما أودع
في كلامه مدحها لإمامه ، إنما كدليل الرابعة لا محامده ولا سامه ، فقال الإمام رحمه الله

الدين الشرقي من شواحها ، ناظما في مدحها

الدرة المطوية الأليفة ، أجل ما في الكتب النحوية
لكونها في حجم أصغير ، جليلة في قدرها الكبير
قد ضبطت أصول علم الأدب ، واختصرت ما في طول الكتب
من أجل ذاك لقبت بالدرة ، واشتهرت في الناس أي شهره
نظمها الشيخ الإمام يحيى ، مؤلفا سماها وحيا
على مرور الدهر والأعصار ، وحيثما حلت من الأمصار
فرحمة الله مع السلام ، عليه مع علائه الأمام
وكاملت بادخالها ، ومحرضا على درسها ، على فتح اللطيف
يا طالب النحو اجتهد بتيمه للعلي وحيا
إن ستحز المراد فاقصد رجوزة الأمام يحيى

فلما رأيتها درة على الحقيقة ، وأحسن الكتب في سلوك الطريقة ، عزمت على الجاهل الذي
وقمت إلى الله حسن الوقاية ، وزالت السوافل لحد يقاني ، وبعيد عن ذلك الرام
لكافي إلى أن أسعدت الليالي والأيام بمجاورة الرسول عليه الصلوة والسلام ، فلما
حللت بحواره ، وتفرغ القلب من أوطاره ، رأيت أن الاشتغال بالعلم أولى ما اتخذ
من ذلك المقام ، وأحسن ما قطع به هناك أمر الأيام ، فشرعت وشرحها جانيا
لأزهارها ، جالبا لأسرار المعاني من كلامها ، وسميته الألفية مداعبة وتيمنا
وحديثا شرحها ، وكثيرا لها بمعرض أنوار ضحها ، فأول من سبق الصدق عن
درها ، وبرقمه أساور شرفها ، الإمام العلامة شمس الدين أبو العباس أحمد بن
الحسين بن أحمد بن علي المالكي بن منصور الوصلي المعروف بابن الخباز رحمه الله شرحها
شرحين ، ولم يسع الواحد حتى صيته اثنين ، الأنه تعب على صاحبها ، وهم بتكثير الصالي

والباطرية اي فيه دقوله ليس فيه اشكال لانه يعطي از طول النون سبب في البناء وانما هو سبب في تأكيد الفعل والجواب ان اللام هنا ليست للتعليل وانما هي لام الصيرورة التي في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان ليكون جنيا كل الى العذاب ومن لم يعلم بهذه اللام فيمكن ان يكون من لم يعلم التعليل ويكون من باب اقامة المسبب مقام السبب وذلك اصل اللام حل عليه لو كبني فالتأكيد في النون سبب للبناء والبناء مسبب عنه فحذف السبب الذي هو التأكيد واقيم المسبب مقامه وهو البناء وقوله ونون نسعلن لانه حمت بنى لها بالوقف ونون الاناث او الحقت بالفعل المضارع بنى منه نسعلن شذوذا وحبر لانه حمت وبنى لها جبران وانما حملت لانه حمت حالا دمنى لها الخبر وقوله كيف وقعت نريد على اي حال كانت هذا النون بنى بسببها الفعل سواء كانت فاعلة نحو الهندات يقمن او علامة للفاعل نحو يقمن الهندات تلك الزيدون ولكن ديانى ابن وامة لحوريان يقرن السلط اقارنه فاقارنه فاعل يعيبون والنون علامة وديانى منسوب الى ديان توضيح كالجريري وهو منبسط الشاعر قاله الجوهري

ولن افعلا واعليه واعلوا بالحذف كالمحزوم ذاك الجعل

لما ذكر بناء الفعل المضارع اخذ يذكر صور البناء في الامر من الاصل الخمسة واعلم ان صيغة الامر من حيث هي مبنية على الصحيح وهي محمولة في البناء على ما جزم به الفعل المضارع الذي تجري عليه فان كان الفعل المضارع صحيحا مجزوما بالسكون نحو لم يضرب فالامر منه مبني على السكون نحو اضرب فان كان معتلا مجزوما بحذف حرف العلة نحو لم يرم ولم يغز ولم يخش والامر منه مبني على حذف ذلك الحرف نحو ارم واغز واخش فان كان من الاصل الخمسة مجزوما بحذف النون نحو لم يضربا ولم تضربوا ولم تضربي والامر منها مبني على حذف النون نحو ضربا وضربوا وضربي وهذا الامر هو المقصود في بيت المصنف فان قلت لاي شيء حملوا البناء في هذه الافعال المعتلة على الجزم فالجواب انهم لما اعتوا الياء في فعل الامر للذكر نحو اغز ولا لبس بفعل الامر للمونث حذفوا الياء من

من المذكر لاجل اللبس وكان حذفها اولى لانها ليست معنى بخلاف الالف في فعل الامر للمونث فانها معنى ولما اتوا الواو في فعل الامر للمذكر نحو اغزو ولا لبس بفعل الامر للجماعة حذفوا الواو من آخر المفرد المذكر وابقوا الياء لان الياء واحد والواو اثنان واحتاجوا الى لفظ المصنف قوله بحذف كالجزم فيه فطرد ان حذف الذي لا يكون الا بعد اباحة والنون لم يحت في هذه الافعال فحذف للبناء فلهم ما راوا الامثال المتقدمة حذف منها في الامر بلا خلاف نحو اخش يا رجل واغزو هؤلاء ان هذه الافعال قد دخلها النون حذفوها للبناء كما حذفوا الجازم والله اعلم

كمل المجلد الاول من شرح الدرة الالفية ويليه في المجلد الثاني

قوله القول في ذكر حروف الجر

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

النصّ المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

(١- ربِّ يسِّر، واخْتِمْ بخيرٍ ياكريمُ، وصلِّ على محمدٍ وآله وصحبِه، وسلِّمْ تسليما كثيرا.

قال الشيخُ الإمامُ العلاّمةُ أبوجعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ، الرُّعَيْنِيُّ، الأندلسيُّ، الغَرْناطِيُّ، وفقه الله :-١).

(١-١) ليس فى ب، وفيها بعد البسملة: "وما توفيقى إلابالله عليه توكلت" ثم بياض بمقدار ثلاثة أسطر .

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي أنطقنا بالعلم في مَحَلِّه، ووفقنا لإهداء هديه في مَحِلِّه(١)، وسَهَّلَ لنا ماتصعَّب من سُبْلِه، وشرَّفنا بمحمد- صلّى الله عليه وسلم - أكرمِ خَلْقِه وأشرفِ رُسْلِه. نحمده على ما وهبنا من فضله، ونشكره شكرا نأمنُ به يومَ قضاءِ الحكمِ وفَصْلِه، ونشهد أن لاإله إلاالله شهادةَ من اتَّبع(٢)الحقَ وكان من أهله، ونشهد أن محمدا عبدُه ورسولُه الذي أيقظَ الجاهلَ من رَقْدَة جهله، وهَتَكَ حجابَ الكفر برَغْم أبي جَهْلِه(٣)، صلى الله عليه وسلم ما أرسل جَفْنُ المُزْنِ(٤)دموعَ وَبْلِه(٥)، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وتمسَّكُوا بحَبْلِه .

أما بعدُ فإن العلمَ كنزٌ لايفنى، ومَغْنًى(٦)فيه من الخيراتِ كلُّ معنى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابه، والأداةُ الموصلةُ إلى استخراج لُبابِه(٧)، تخيَّرَها الله لإنزال كتابه، وأنطق بها من أرسله بسداد القول وصوابه، فالحاجةُ إليها شديدة، والآراءُ في تعلمها سديدة .

---

(١) مَحِلُّ الهَدْي: الموضع الذى يُنحر فيه. تفسيرغريب القرآن لابن قتيبة: ٧٨، والصحاح: ١٦٧٣/٤ (حلل).

(٢)"اتبع" غير واضحة فى الأصل .

(٣) جاء فى حاشية الأصل: "أضاف الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه إلى الضمير حيث قال: أبى جهله، كما فعل الحريري فى المقامة السادسةعشرة حيث قال: أبوزيدنا. قال المطرزي: جُعل المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ثم أُضيف إلى ضميرالمتكلم، ويجيء مثل هذا كثيرا في كلام الفصحاء، ومن ذلك ما حكى الإمام عبدالقاهرالنحوي عن بعضهم أنه قال: رآني البحتري ومعي دفتر شعر، فقال: ماهذا؟ فقلت: شعرالشنفرى، فقال: وإلى أين تمضي؟ فقلت: إلى أبي العباس أقرؤه عليه، فقال: قد رأيت أبا عباسكم هذا منذ أيام...الحكاية". وانظرشرح مقامات الحريري للشريشي: ٢٢٥/٢.

(٤) المُزن: السحاب الأبيض، واحدته: مُزْنَة. الصحاح: ٢٢٠٣/٦(مزن).

(٥) الوَبْل والوابل: المطرالشديد، الضخم القطر. اللسان: ٧٢٠/١١ (وبل).

(٦) المَغْنَى: واحدُالمغاني، وهي المنازل والديار التى كان بها أهلوها، وقيل: المغنى: المنزل الذى غني به أهله ثم ظعنوا عنه. اللسان: ١٣٩/٥ (غنا).

(٧) لُبّ كل شيء ولُبابُه: خالصه وخياره. اللسان: ٧٢٩/١(لبب).

٣

وقد كان بعضُ المشتغلينَ سأل مني[١] أن أضع له شرحا على ألفية الإمام العلّامةِ أبي زكرياءَ يحيى بنِ مُعْطٍ، مُوَضّحًا لأسرارها، ومُقْتَطِفًا لأزهارها، ومُظْهِرًا لما أودعه من العلم هنالك .

وكَثُرت عِنايةُ السالكين بذلك، فوجدتُ عنايتَهم بها عنايةَ حق، وألفيتُ الألفيةَ المذكورةَ قد أحرزت في الإحسان كلَّ سَبْق، أحسنَ المنظومات مَساقا، وأحلاها مَذاقا، وأوقعَها في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، فهي كما قال ابنُ النَّحْوِيَّةِ[٢] في شرحها، وقد أنصف في مدحها، فكان من كلامه المُجيد: هذا الكتابُ ككلمةِ التوحيد، خفيفةٌ على اللسان، ثقيلةٌ / في الميزان، ومما أودع ٢/ب
في مدحها كلامَه: أنها كقول الرابعة: "لاخَافةَ ولاسآمة"[٣]، وكما قال[٤] الإمامُ جمالُ الدين[٥] بنُ الشَّرِيشِيِّ من شراحها، ناظما في امتداحها:

الدُّرَّةُ المنظومةُ الألفيهْ ... أجلُّ ما في الكتبِ النَّحْويهْ
لكونها في حجمها صغيرهْ ... جليلةً في قدرها كبيرهْ
قد ضبطتْ أصولَ علمِ الأدبِ ... واختصرت ما في طِوالِ الكُتُبِ
من أجل ذاك لُقِّبَتْ بالدُّرَّهْ ... واشتهرت في الناس أيَّ شُهْرَهْ
نَظَمَها الشيخُ الإمامُ يحيى ... فذكرُه يَبْقَى بها ويَحْيا
على مرور الدهرِ والأَعْصارِ ... وحيثُما حلَّتْ من الأَمْصارِ
فرحمةُ اللهِ مع السلامِ ... عليه من علامَةٍ إمامِ[٦]

---

(١) لم أقف على تعدية الفعل "سأل" بـ"من" فى المعاجم التى بين يدي، والمعروف تعديته إلى مفعولين بنفسه،أو إلى الثانى بـ"عن" يقال: سألتُه الشيءَ، وسألتُه عن الشيء. الصحاح: ١٧٢٣/٥ (سأل) فيمكن أن يكون ضمّن "سأل" معنى "طلب".

(٢) ينظر التعريف به فى قسم الدراسة، ص ٦٨ .

(٣) هذه قطعة من حديث أم زرع المشهور . أخرجه الشيخان فى صحيحيهما: البخارى: ١٩٨٨/٥ باب حسن المعاشرة مع الأهل من كتاب النكاح، رقم٤٨٩٣. ومسلم ١٨٩٦/٤ فى فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، رقم٢٤٤٨. وينظر غريب الحديث لأبى عبيد: ٢٨٦/٢-٣٠٩، ومنال الطالب لابن الأثير: ٥٣٥، وممن أفرد الحديث بتأليف خاص القاضى عياض فى: بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد.

(٤) فى الأصل: "قاله" .

(٥) في النسختين: "كمال الدين" والمثبت من مصادر ترجمته. ينظر ص ٦٦ من الدراسة.

(٦) التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية، للشريشي:٣/١-٤ .

وكما قلتُ مادحا لها، ومُحَرِّضًا فى درسها على فتح اللَّها(١):

يا طالبَ النحوِ ذا اجتهادٍ يسمو به للعُلا ويحيا

إن شئتَ نيلَ المُرادِ فاقصِدْ [أُرجوزةً](٢)للإمام يحيى

فلما رأيتُها دُرّةً على الحقيقة، وأحسنَ الكتب في سلوك هذه الطريقة، عزمتُ على إجابة السائل، وقدمتُ إلى الله تعالى حُسْنَ الوسائل، ومازالت الشواغلُ تأخذ بعِنانى، وتُقَيِّدُ عن ذلك المَرام لسانى، إلى أن أسعدت الليالي والأيام، بمجاورة الرسول -عليه الصلاة والسلام - فلما حللتُ بجِواره، وتفرَّغ القلب من أوطاره، رأيتُ أن الاشتغال بالعلم أولى مااتُّخِذَ في ذلك المَقام، وأحسنُ ماقُطع به هناك أمدُ الأيام، فشرعتُ في شرحها، جانيا لأزهار كِمامها(٣)، جالبا لأسرارالمعاني من كلامها.

وهذه الألفيةُ قد اعتُنِيَ قديما وحديثا بشرحها، وكُشِفَ لأفهامهم عن أنوار صُبْحها، فأولُ من شَقَّ الصدفَ عن دُرَّتها، وبرقتْ له أساريرُ مَسَرَّتِها، الإمامُ العلّامةُ / شمسُ الدين أبو العباسِ أحمدُ بنُ الحسين بنِ أحمدَ بنِ أبي المعالي بنِ منصورٍ، الموصليُّ، المعروفُ بابنِ الخَبّاز(٤)- رحمه الله- شرحها شرحين، ولم يقتنع بالواحد حتى صيّره اثنين، إلا أنه تعقَّبَ على صاحبها، وهمَّ بتكدير الصافي من مشاربها، فَعَدَلَ في شرحها عن الإنصاف، ولم يُوَفِّ لها ما يجب من الأوصاف: ٢/ب

ماضرّ شمسَ الضُّحَى والشمسُ طالعةٌ ألا يرى ضوءَها مَنْ ليس ذا بَصَرِ(٥)

---

(١) اللها: واحدها لهاة، وهى الهنة المطبقة في أقصى سقف الحلق، ويجمع كذلك على: لَهَوات، ولَهَيات. الصحاح: ٦/٢٤٨٧ (لها).

(٢) فى الأصل: "ألفية"، والمثبت من هامش الأصل، وب، والنجوم الزاهرة: ١١/١٨٩.

(٣) الكِمام: جمع كِمّ، وكِمّةٍ، وكِمامَةٍ، وهي وعاءُ الطلع وغطاء النَّوْر. ويجمع كذلك على: أَكِمّةٍ، وأَكْمام، وأكامٍ. الصحاح:٥/٢٠٢٤(كمم).

(٤) شُرّاح الألفية الذين سيذكرهم الرعيني هنا، تقدم التعريف بهم فى قسم الدراسة، ص ٦٤ فما بعدها.

(٥) البيت لمنصور بن إسماعيل التميمي المصري الضرير، من فقهاء الشافعية، له مصنفات في المذهب، توفي سنة ٣٠٦هـ أخباره في طبقات الفقهاء للشيرازي: ١٠٧-١٠٨ ، ووفيات الأعيان: ٥/٢٨٩-٢٩٢ ، ونكت الهميان: ٢٩٧-٢٩٨ . والبيت في شعره (منصور بن إسماعيل الفقيه: حياته وشعره): ١٠٣ ، ومصادر ترجمته.

ثم تَتَابَعَ [الناسُ][(١)] بعد ذلك في شرحها أفواجا، وسلكوا من ذلك لُجَجًا وفِجاجا، فعرفوا حقَّها، واستَمْطَرُوا وَدْقَها، وأعلَوا مكانَها، وأَثْبَتُوا إحسانَها.

فمنهم الإمامُ العلّامةُ الأديبُ جمالُ الدين[(٢)] محمدُ بنُ أحمدَ الوائِليُّ، عُرِف بالشَّرِيشِيِّ.

ومنهم الإمامُ النحويُّ شَرَفُ الدين عبدُالعزيز بنُ جمعةَ بنِ زيدٍ المالكيُّ، المَوْصِليُّ، نزيلُ بغدادَ[(٣)]، عُرف بابن القَوّاس.

ومنهم الإمامُ تقيُّ الدين أبو العباسِ أحمدُ بنُ المُبارِكِ بنِ نوفلٍ الخَرَفِيُّ[(٤)]، النَّصِيبيُّ له على الألفية شرحان: أحدُهما كبيرٌ سمّاه بـ"التَّذْكِرَة" والآخرُ مختصرٌ سمّاه "البُلْغَةُ السَّنِيَّةُ في شرح الدُّرَّةِ الألفية".

ومنهم الشيخُ الإمام تقيُّ الدين أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ الحسينِ بنِ عبيدِالله بنِ إبراهيمَ بنِ ثابتٍ، النِيليُّ، وسَمَّى شرحَه "الصَّفْوةَالصّفيةَ في شرح الدُّرَّةِ الألفية".

ومنهم الإمامُ الفقيهُ[(٥- شرفُ الدين محمدُ ابنُ -٥)] العلّامةِ سراجِ الدين أبي[(٦)]محمدٍ عبدِالله بنِ عبدِالرحمن، الشَّارِمْسَاحِيُّ، المالكيُّ.

[(٥- ومنهم الشيخُ الإمامُ ناصرُالدين عبدُالمطلب بنُ المُرتَضَى بنِ بابشاه، العَلَوِيُّ، الحُسَينِيُّ -٥)].

ومنهم الإمامُ المُتَفَنِّنُ[(٧)]بدرُالدين محمد بنُ يعقوبَ بنِ إلياسٍ عُرِفَ بابنِ النَّحْوِيَّةِ.

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل: "كمال الدين" والمثبت من ب، ومصادر ترجمته، ينظر: ص ٦٦ من الدراسة.

(٣) في ب : "ببغداد"، و "بغداذ" لغة فيها .الصحاح: ٥٦١/٢(بغدذ)، ومعجم ماستعجم: ٢٦١/١.

(٤) في النسختين: "الربعي" وهو تحريف، والمثبت من مصادر ترجمته، ينظر قسم الدراسة ص ٦٥ ، وضبطه الصفدي بالقاف بدل الفاء.

(٥-٥) سقط من ب .

(٦) في ب : "أبو" .

(٧) في ب : "المتقن" .

٦

ومنهم شيخُنا ومفيدُنا الإمامُ العلّامةُ حَسَنَةُ أوانه، وسيبويه زمانه، أبوعبدالله محمدُ بنُ علي الأندلسيُّ، عُرف بالبيري، نزيلُ غَرْناطَة، (١-وأظنه لم يكمُل-١). إلى غير ذلك ممّن اعتنى / بشرحها، واطَّلَعَ على عُلوّ قِدْحِها(٢). ٢/٣

ثم كنتُ أخيرَ من جَرَى فى حَلْبَتِهم على قُصُور باعه، وجاء بعد انْفِضاضِ سُوقهم فلم يجدْ مُشْتَرِيًا لمَتاعه، ولكني أردتُ أن أُنْظَمَ في عِقْدهم، وأجمع ما تفرَّقَ من فوائدهم من بعدهم، واللهُ تعالى يُعينني على تمام القَصْد، ولايقابلُ [عملي](٣)بالرد، فعليه أَتّكلُ فى أعمالي، وهو حسبي فى تيسير آمالى، ولاحولَ ولاقوةَ إلابحَوْلِه، ولا نتمسكُ إلابحبله، والصلاة على خِيرته من خلقه وصَفْوَتِه، وعلى آله وصحبه الذين قاموا(٤)بسنته.

(١-١) ليس فى ب .

(٢) القِدْح: الحظ .يقال: له القِدْحُ المُعَلّ ، أي: الحظ الأوفر. ينظر: المعجم الوسيط: ٧١٧(قدح).

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى ب " أقاموا " .

فصلٌ في التعريف بالمصنف

هو[١] زينُ الدين أبو زكرياءَ يحيى بنُ معطِ بنِ عبد النُّور، المغربيُّ الأصلِ والمنشأ، الزّواويُّ القبيلةِ، الجزائريُّ البلدِ، المالكيُّ أولا، الحنفيُّ آخرا.

كان - رحمه الله- في علم العربية حَبْرًا مُغْرِبا، وبحرًا عن أسرارها مُعربا، لم يزل قاذفا لجواهرها، وقاطفا لأزاهرها، وناظما لعُقُودها، ومُوَشِّيًا لبُرُودها، وكان المَغْربُ قد أضاءَ ببدره المُشْرِقِ، ثم رحل إلى الحجاز فاستوطن بالشأم من بلاد المشرق، فكان بالمغرب طلوعُه، وبالمشرق[٢] غروبُه، وفيه ظهر بَديعُ علمه وغريبُه، لم يزلْ شامةً في وَجْنَةِ الشَّآم[٣]، وعَلَما بين أَئِمَّتِها الأعلامِ، والمُشارَ إليه في علم العربية بالبنان، ورئيسَ أهل الأدب في ذلك الزمان .

وكان الملِكُ المُعَظَّمُ[٤] مُعَظِّمًا لقَدْرِه، مُهْتَدِيًا ببدره، فولاهُ نَظَرَ الجامعِ الأمويِّ بالشام، وأحلّه من أُفُقِ مُلْكِهِ مَحَلَّ بَدْرِ التَّمام، فلما تُوُفِّي الملكُ المعظمُ، وانْتَثَرَ سِلْكُه، نقله الملكُ الكاملُ[٥] إلى مصرَ ليتزيّنَ به مُلْكُه، فقرَّبَه

---

(١) ينظر في مصادر ترجمته: إنباه الرواة:٤/٤٤، ومقدمة تحقيق كتابه "الفصول الخمسون" للأستاذ الدكتورمحمود محمدالطناحي: ١١.

(٢) فى الأصل: "بالشرق"، والمثبت من ب ، وهو مناسب لقوله قبل: "بالمغرب".

(٣) فى ب : "الشام". و "الشآم" لغةٌ فيها. اللسان: ١٢/٣١٦.

(٤) الملك المعظم (٥٧٦-٦٢٤ هـ) عيسى بن محمد بن أبى بكر بن أيوب، شرف الدين الأيوبي، سلطان الشام، من علماء الملوك . أخباره فى: وفيات الأعيان: ٣/٦٨٢-٤٩٦، والبداية والنهاية: ١٣/١٢١-١٢٢، والجواهر المضية: ٢/٦٨٢-٦٨٤.

(٥) الملك الكامل (٥٧٦-٦٣٥هـ) أبو المعالى محمد ابن الملك العادل محمد بن أيوب، ناصر الدين الأيوبى، كان عارفا بالأدب له شعر، سمع الحديث ورواه. أخباره فى: وفيات الأعيان: ٥/٧٩-٨٩، والوافى بالوفيات: ١/١٩٣-١٩٧، والنجوم الزاهرة: ٦/٢٢٧ فما بعدها.

وأدناه، واشْتَمَل عليه اشتمالَ اللفظ على معناه، ولم يزل مُقتَبِسا من فوائده / مُلتقِطًا من فرائده، مُعلِيا لرُتْبَته، مقدّما له على خوّاص حَضْرته، وكان ينزل للقراءة عليه، ويتساوى مع الطلبة بين يديه، إلى أن أَفَلَ بدرُه الزاهر، وغاض بحرُه الزاخر، فيَتِمَت علومُ الأدب، وندبته ألسن[1] العرب . وكانت وفاته بمصرَ يوم الاثنين سنة ثمان وعشرين وستمائة، في آخر يوم من ذي القَعْدَة، ودُفن يوم الثّلاثاء أولَ يوم من ذي الحِجة. ٣/ب

قرأ العربيةَ بالمغرب على شيخه أبي موسى عيسى بنِ يَلَلْبَخْت الجُزُوليّ، ومن تآليفه[2] هذه الأرجوزةُ، وكتابُ "الفُصُول"، وتعليقاتٌ على أبواب الجُزولية، وأمثلةٌ لمسائلها، وقد وقفت على هذه الأمثلة بـ"حَماةَ"[3]، ووجدتُها كتابا حسنا، فتح من الجُزُولِيَّةِ كلَّ مُقْفَلٍ وأوضح كلَّ مُبْهَمٍ، وله نَظْمٌ في العَرُوض وقفتُ عليه أيضا، وهو حَسَنٌ، (٤-وله نَظْمٌ في البديع، جاءَ فيه بالحَسَنِ البديع-٤)، ويُقال: إنه نَظَمَ كثيرا من صِحاح الجوهري، ولم يكمُلْ.

ومن شعره- رحمه الله - وقد جاء الرِّيحُ فرفع بعضَ أستار الكعبة، فقال[5]:

ولمّا تَبَدَّى لي من السّجْفِ[6] جانِبٌ[7] ... ومُقْلَةُ ليلى من وراءِ نِقابِها

بَعَثْتُ رسولَ الدمعِ[8] بيني وبينَها ... لِتَأْذَنَ في قُرْبِي وكَشْفِ حِجابِها[9]

فما أَذِنَتْ إلا بإيماض طَرْفِها[10] ... ولاسمحتْ إلا بلَثْمِ تُرابِها

---

(١) في ب : "لسان" .

(٢) في ب : "تواليفه" .

(٣) في ب : "بمدينة حماة" .

(٤-٤) ليس في ب .

(٥) الأبيات في: إنباه الرواة: ٤٥/٤، وتاريخ ابن الوردي: ٢٣٢/٢ .

(٦) السَّجْفُ والسِّجْفُ: السِّتْر . الصحاح:١٣٧١/٤ (سجف).

(٧) في إنباه الرواة: "حاجب" .

(٨) في إنباه الرواة: "بعثت الرسول الدمع" .

(٩) في إنباه الرواة، وتاريخ ابن الوردي: "وتقبيل بابها" .

(١٠) في إنباه الرواة: "بإيماء لحظها"، وفي تاريخ ابن الوردي: "بإيماض برقها".

وهـاأنا أبتدئ فيما قصـدتُ، وعلى الله اعتمدتُ، قـال المُصنّـفُ- رحمه الله تعالى -: / ٢/٤

[ديباجة الألفية]

١- يقولُ راجي ربِّه الغَفُورِ يحيى بنُ معطٍ بنِ عبدِالنُّورِ

اختلفت(١) أغـراضُ المُصَنّفينَ عند افتتـاح كتبهم: فمنهـم من يبتدئ ذلك بالفعل الماضي من القول، كما فعل ابنُ مالكٍ في ألفيته، فقال:

قال محمدٌ هو ابنُ مالكِ

فإن كان قال ذلك الناسخُ أو المصنفُ بعد الفراغ من التصنيف فالأمرُ فيه بيّنٌ؛ لكـون المَحْكِـيِّ بالقول قـد وقع، وإن كان قاله المصنـفُ عنـد شُروعه في التصنيف فيحتاج إلى تأويل، وهو أن يكون من وضع الماضي مَوْضِعَ المضارعِ تحقيقـا لوقوع الفعل، وهو عنـد البلغاء من فصيح الكلام، وهـوعندهم ضربٌ من الالتفـات(٢)، وذلـك أنهـم يَعْمِدُون إلى الشـيء الـذي لم يقـع إذا كـان مُتَحَقَّقَ الوقوع أو قريبَ الوقوع فيخبرون عنه بلفظ الماضي؛ إعلاما بأنه لابُدَّ مـن وقـوعه، وهو في القرآن كثيرٌ، وقـد اشتمل آخرُ "الـزُّمَر" مـن لدن قوله تعـالى: {وَنُفِـخَ فِي الصُّوْرِ فَصَعِـقَ مَـن فِي السَّمَٰوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ...}إلى آخر السورة(٣)على كثير من ذلك، فتأملْه.

وكما يكونُ ذلك في الأفعال يكون في الظروف، فيضعـون الظرفَ الماضيَ والمـرادُ به الاستقبالُ، فمنه قولُه تعالى: {إِذِالأَغْلَـٰلُ فِي أَعْنَـٰقِهِمْ}(٤) يعنى يومَ القيامة، فـ{إِذْ}في الآيـة المرادُ بها "إذا"(٥)، ومنه قوله تعالى: {إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى

---

(١) فى ب "اختلف".

(٢) الالتفـات هو: الانتقال من صيغة إلى صيغة، كالانتقال مـن خطاب حاضـر إلى غائب، أو مـن خطاب غائب إلى حاضر، أو مـن فعل ماض إلى مستقبل، أو مـن مستقبـل إلى ماض، أو غير ذلك . المثل السائر: ١٦٨/٢.

(٣) سورة الزمر: الآيات: ٦٨-٧٥ .

(٤) سورةغافر: من الآية: ٧١ .

(٥) هـذا مذهب الجمهور الذين ذهبوا إلى أن الأمور المستقبلة لما كانت فى إخبار الله متيقَّنة مقطـوعا بهـا عُبِّرَ عنها بلفظ الماضـى. ينظـرإعراب القرآن المنسوب للـزجاج: ٨٨٨/٣، والكـشاف: ٤٣٦/٣، والتبيان: ١٣٦، والبسيط: ٢٢٣/٢، والجنى الداني: ١٨٨. وذهـب بعض المتأخرين، ومنـهم ابـن مـالك، إلى أن "إذ" قـد تجـيء للمستقبـل. ينظر شرح التسهيـل: ٢١٢/٢ ، ١٨١/٣ ، وشـرح الرضي على الكافية: ١٨٤/٣، والمغني: ١١٣.

الحَنَاجِرِ}(١)، {إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ}(٢)، ومنه قولُ وَرَقَةَ(٣) للنبي - صلى الله عليه وسلم -: "إِذْ يُخْرِجُكَ قومُكَ"(٤)، فـ"إِذْ" [هاهنا](٥)يُراد بها "إذا"، فعلى هذا يُحْمَلُ قولُ مَن ابتدأ(٦)بالفعل الماضي.

ومنهم من يبتدئ ذلك بالفعل المضارع، كما فعله المُصنِّف، والأمرُ فيه بَيِّنٌ.

و"يَقُولُ" أصلُه: يَقْوُلُ، بضم الواو وسكونِ القاف، فاستثقلوا الضمةَ على الواو فنقلوها إلى القاف، فانضمت القافُ وسكنت الواوُ.

و"الراجي" اسمُ فاعلٍ من "رَجا يَرْجُو"، فلامُه واوٌ قُلبت ياءً لانكسار ما قبلها، وله معنيان:

أحدهما: المُؤَمِّل(٧)، كقوله(٨)تعالى:/ {يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَن تَبُورَ}(٩)أي: يُؤَمِّلُونَها(١٠). ٤/ب

---

(١) سورةغافر: من الآية: ١٨ .

(٢) سورةمريم: من الآية: ٣٩ .

(٣) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزى بن قُصي، ابن عم خديجة بنت خويلد، أدرك أول عهد النبوة، واختلف في إدراكه الدعوة. أخباره في: جمهرة نسب قريش: ٤٠٨-٤٢٠، وأسدالغابة: ٤٤٧/٥-٤٤٨ ، والإصابة: ٦٠٧/٦-٦١٠.

(٤) أخرجه الشيخان في صحيحيهما: البخاري ٤/١ كتاب بَدْء الوحي، باب كيف كان بدءُ الوحى إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رقم: ٣. ومسلم ١٤٢/١ كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، رقم: ٢٥٢ ولفظه "حين يخرجك" ولا شاهد فيه. وتمامُ السياق: "ليتنى أكونُ حياإذ يخرجك قومك".

(٥) في الأصل: "فإذ في هذه" .

(٦) في ب "ابتدى" .

(٧) تهذيب اللغة: ١٨١/١١، واللسان: ٣٠٩/١٤ (رجا) .

(٨) في ب : "لقوله" .

(٩) سورة فاطر: من الآية: ٢٩ .

(١٠) ينظر البحر المحيط: ٣١٠/٧ .

الثاني: الخائفُ(١)، كقوله(٢)تعالى: {وَارْجُواْ الْيَوْمَ الآخِرَ}(٣)، أي: خافوه(٤)، قال أبوذُؤَيبٍ(٥):

إذا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لم يَرْجُ لَسْعَها وحالَفَها في بيت نُوبٍ عوامِلِ(٦)

و"النُّوبُ" فيه(٧)جمعُ نائب، مثل "فارِهٍ، وفُرْهٍ" وهي النّحل، سُمّيت بذلك لأنها تَضربُ إلى السّواد(٨)، وقيل(٩): سُمّيت بذلك من النَّوْبَةِ؛ لأنها تَنُوبُ الناسَ لوقت معروف.

وقيل في قوله تعالى: {فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ}(١٠): إنه يحتملُ الوجهين، أي: يُؤَمِّلُ لقاءَ ربه، أو يخافُ لقاء ربه(١١).

---

(١) اللسان: ٣١٠/١٤ (رجا).

(٢) في ب: "لقوله".

(٣) سورةالعنكبوت: من الآية: ٣٦.

(٤) مجازالقرآن: ١١٥/٢، وتفسير القرطبي:٣٤٣/١٣،والبحرالمحيط: ١٥١/٧.

(٥) أبوذؤيب الهذلي (... - نحو٢٧ هـ) خويلد بن خالد بن مُحَرِّث، شاعر فحل مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، واشترك في الغزو والفتوح. أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٢٣، ١٣١-١٣٢، والمؤتلف والمختلف: ١٧٣، والإصابة: ١٣١/٧-١٣٣.

(٦) شرح أشعار الهذليين: ١٤٤/١، ومعاني الفراء: ٢٨٦/١، ومجاز القرآن: ٢٧٥/١، ٧٣/٢، ١١٥، وتفسير غريب القرآن: ٢٧١، وتأويل مشكل القرآن: ١٩١، ومعاني القرآن للنحاس: ٣٠٢/٤، والبحرالمحيط: ٤٩١/٦. وفي ب: "خالفها" وهي رواية. والضمير في "لسعته" يعود على مشتار النحل الذي ذكره في بيت سابق. وفي شرح أشعارالهذليين: "وحالفها: لازمها. وقال أبوعمرو: خالفها، أي: جاء إلى عسلها وهي غائبة ترعى وقد سرحت، خالفها إلى العسل .... عوامل: تعمل العسل والشمع".

(٧) "فيه" ليس في ب.

(٨) هذا قول أبي عبيدة كما في إصلاح المنطق: ١٢٦، وشرح أشعار الهذليين: ١٤٤/١، واللسان: ٧٧٦/١ (نوب).

(٩) هذا قول الأصمعي كما في اللسان: ٧٧٦/١ (نوب).

(١٠) سورةالكهف: من الآية: ١١٠.

(١١) في زادالمسير ٢٠٣/٥: "وفي قوله: {فَمَن كَانَ يَرْجُو} قولان: أحدهما: يخاف، قاله ابن قتيبة، والثاني: يأمل، وهو اختيار الزجاج" وينظرتفسير غريب القرآن: ٢٧١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣١٦/٣، والبحرالمحيط: ١٦٩/٦.

وذكرابنُ القواس[١]إطلاقَه على المعنيين المتقدمين مجازا في الخوف حقيقةً في الأمـل، وفَسَّرَ الأملَ بطلب الحصـول مع خَوْفِ الفَوْت، فـإذاأُطْلِقَ على الخوف وحدَه دون طلـب الحصولِ كان مـن إطلاقِ اللفظ على جُزْءِ معنـاه، وهـو من المجـاز، ونَفَى أن يكونَ حقيقـةً في المَعْنَيَيْنِ دَفْعًا للاشتراك؛ لأن اللفـظَ إذا دار بين الاشتراكِ والمَجاز فالمجازُ أولى؛ لأن الاشتراكَ يُخِلُّ بالتَّفاهُم.

قلـتُ: وهـذا الـذي قـالـه صحيحٌ إن سـاعده النقـلُ عـن أهـل اللغـة.

وقال الزجاجُ[٢]: لايكـونُ الرجاءُ بمعنى الخوف إلا في سيـاق النفي، نحوُ قولِه تعالى: {مَالَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا}[٣]، وأنشدعلى ذلك:

لاتَرْتَجِي حينَ تُلاقِي الذّائِدا أسبعةً لاقيتَهُم أم واحدا[٤]

---

(١) شرح ابن القواس: ١/١٧٣-١٧٤ .

(٢) الـذي في معـاني القـرآن وإعـرابه ٢/١٠٠ عـند تفسـير قـولـه تعـالى: {وَتَرْجُوْنَ مِـنَ اللَّـهِ مَـالايَرْجُونَ}: " قال بعض أهل التفسير: مـعنى {تَرْجُونَ} هاهنا: تخافـون، وأجمع أهلُ اللغة الموثوقُ بعلمهـم أن الرجاء هاهنا على معنى الأمـل لاعلى تصريح الـخوف، وقـال بعضهـم: الرجاء لايكون بمعنى الخوف إلا مع الجحد ".

والذى أوجب ألا يكون الخوف بمعنى الرجاء إلا في سياق النفي هو الفـراء، قال في المعاني ١/٢٨٦: "ولم نجد معنى الخوف يكـون رجاءً إلا ومعه جحد" .

(٣) سورةنوح: الآية: ١٣ .

(٤) لم أقف على قائله، وهو من شواهد معاني الفراء:١/٢٨٦، ومعـاني القرآن وإعرابه: ٢/١٠٠، وتهذيب اللغة: ١١/١٨٢، وشـرح المفضليات للتبريزي: ١/٤٩٠.

وفى الأصـل: "الوائدا"، والمثبت مـن ب ، ومصادر تخريج الشاهد، والـوأد والوئيد: الصوت العالي الشديد. اللسان: ٣/٤٤٢ (وأد).

و "لاقيتهم" كذا في النسختين، والذي في المصادر "لاقت معا".

والضمير في "ترتجـي ، وتلاق" يعـود على الإبل، والـذائد: الـذي يذود الإبل إذا طـردها وسـاقها. اللسان: ٣/١٦٨(ذود).

فعلى قولِ الزجاجِ لايكونُ "راجٍ" من قوله: "راجي ربه" بمعنى الخائف(١)؛ لأنه وقع بعد الإثبات.

والظاهرُ من "الرّاجي" في البيت أن يكونَ الآملُ؛ لقرينة "الغَفُور"، هذاالكلامُ على "الرّاجي" من جهة اللغة.

وأما الإعرابُ فالظاهرُ أنه فاعلُ بـ"يقول"، و"يَحْيَى" بدلٌ منه أو عطفُ بيان.

وجوَّز فيه ابنُ الخباز(٢)وجهًا آخرَ، وهو أن يكونَ الفاعلُ "يحيى" و "راجٍ" حالاً مُقَدَّمَةً، وأُسكنت الياءُ في النصب، كقول الحُطَيْئَةِ:

يادارَ هندٍ عَفَتْ إلا أَثافِيها بينَ الطَّوِيِّ/ فَصاراتٍ فَوادِيها(٣) ٢/٥

وقد قالوا في النثر: "أعطِ القَوْسَ بارِيها"(٤).

والأولُ أَولى؛ للخروج عن لغة ضعيفة، والسلامةِ من تقييد الرجاءِ بالقول(٥).

---

(١) في ب : "الخوف" .

(٢) الغرة المخفية: ٥٢/١ .

(٣) ديوانه: ٢٨٠، والكتاب: ٣٠٦/٣، وكتاب الشعر: ١٩٥/١، والنكت: ٨٧٢/٢، وسفر السعادة: ٨٣٧/٢، وضرائرالشعر: ٩٢.

وعفت: درست، اللسان: ٧٢/١٥(عفا). والأثافي: جمع أُثْفِيَّة، بالضم والكسر، وهي الحجارة تُنصب عليها القدور، القاموس: ٣١٠/٤(ثفا). والطَّوِيُّ: بئر بأعلى مكة حفرها عبدُ شمس بن عبد مناف، معجم البلدان: ٥١/٤ . وصارات: جمعُ صارة، وهي رأس الجبل، ثم سُمِّيَ بها جبلٌ، قيل: في ديار بني أسد، وقيل: قُرْبَ فَيْدٍ، وقيل: بالصمد بين تيماء ووادي القرى، معجم البلدان: ٣٨٨/٣. والشاهد فيه تسكينُ الياء من "أثافيها" للضرورة.

(٤) أي: رد الأمرإلى العالم به، كتاب الأمثال لأبي عبيد: ٢٠٤، والفاخر: ٢٤٦، وجمهرة الأمثال: ٧٦/١، وفصل المقال: ٢٩٨، ومجمع الأمثال: ٣٤٥/٢.

(٥) في الصفوةالصفية ٥/١: "ولا يحسن أن يكون (يحيى) فاعلُ (يقول) و(راجي ربه) حال، وقد أَسكن الياءَ للضرورة؛ لأن ذلك إنما يصح إذا لم يتعرف اسم الفاعل بالإضافة لكونه للحال أو للاستقبال، وليس الأمر هنا كذلك؛ فإنه لم يُرد أن رجاءه مقيدٌ بزمان دون زمان، بل إن شأنه رجاء ربه مطلقا فى جميع الأوقات في الماضي وغيره من غيرتقييد بزمان، فلم يتعين اسم الفاعل للحال أو للاستقبال، فلم يكن نكرة فلم يكن حالا، وأيضا فبتقدير جعله للماضي يصح استمراره إلى زمن الحال ولاينعكس".

و "الربُّ" مصدرٌ في الأصل من قولك: "رَبَّ يَرُبُّ رَبًّا" إذا أَصْلَحَ، ثم وُصِفَ به كـ"عَدْلٍ، ورِضا"(١)فوزنُه "فَعْلٌ"، وقيل: هو اسمُ فاعلٍ، وأصلُه: "رابٌّ"، وحُذفت ألفُه، كما قالوا: "رجلٌ بارٌّ وبَرٌّ"، فوزنه على هذا في الأصل "فاعِلٌ"(٢).

وهو في اللغة: السيّدُ، والمالكُ، والمَعْبُودُ، والخالِقُ، والثابِتُ، والمُصْلِحُ، وزاد بعضُهم: الصاحبَ(٣)، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعرِ:

قَدْ نالَها رَبُّ الكِلابِ بكَفِّهِ بِيضٌ رِهافٌ ريشُهُنَّ مُقَزَّعُ(٤)

ولادليلَ فيه(٥)، وكلُّها تَصْلُحُ في بيت المصنف إلا الثابتَ، والصاحبَ.

وإذا أُطلق على الله أُطلق مُعَرَّفًا باللام أو بالإضافة، وإذا أُطلق على غيره لم يكنْ إلا مُضافا لاغيرُ(٦)، فأما قولُه:

إذا كنتَ رَبًّا للقَلُوصِ فلاتَدَعْ رَفيقَكَ يمشي خَلْفَها غيرَراكِبِ(٧)

---

(١) ينظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ٢١، والكشاف: ٥٣/١، والتبيان: ٥/١، والدرالمصون: ٤٥/١.

(٢) الدرالمصون:٤٤/١، كما يجوز أن يكون على وزن "فَعَلٍ" كقولك: نَمَّ يَنِمُّ فهو نَمٌّ. المصدرالسابق، والكشاف: ٥٣/١.

(٣) تنظر هذه المعاني في الصحاح، واللسان، والتاج: (ربب)، والزاهر لابن الأنباري: ٥٧٥/٢-٥٧٦، وعمدةالحفاظ في تفسيرأشرف الألفاظ: ١٩١-١٩٢، والدرالمصون: ٤٤/١.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعارالهذليين: ٣١. وينظر شرح مايقع فيه التصحيف: ٣٢٠، والبحرالمحيط: ١٨/١، والدرالمصون: ٤٤/١، ومادة (رهب) في اللسان: ٤٣٨/١ ، والتاج: ٥٣٩/٢، وهو في المصادرالسابقة برواية "قد ناله". والضميريعود على ثور مذكور في بيت سابق. ورِهاف: جمع رهيف، وهو الرقيق، اللسان: ١٢٨/٩ (رهف). ويروى: "رهاب" جمع رهب، وهو السهم الرقيق، وقيل: العظيم، اللسان: ٤٣٨/١(رهب). والمقزع: المنتوف، ويقال: المخفف المحشور، شرح أشعار الهذليين.

(٥) لأنه بمعنى المالك، وليس معنى زائدا، الدرالمصون: ٤٤/١ .

(٦) إعراب ثلاثين سورة: ٢١، والكشاف: ٥٣/١ .

(٧) البيت لحاتم الطائي في ديوانه: ١٩٥، وينظرالصداقة والصديق: ١٥٥، والحماسةالبصرية: ٣٨/٢، والصفوةالصفية: ٥٠٣/١. والقلوص: الناقة الشابة، الصحاح: ١٠٥٤/٣ (قلص).

فاللامُ فيه زائدةٌ، والتقديرُ: إذا كنتَ ربَّ القَلُوص، ثم زِيدت اللامُ توكيدا للإضافة، وقد أُطلق بالألف واللام والمرادُ به غيرُ الله، قال الشاعر:

وهو الربُّ والشَّهِيدُ على يوْ مِ الحُوارَيْنِ والبَلاءُ بَلاءُ(١)

قال الجوهريُّ(٢): "وقد قالوه(٣)في الجاهلية للمَلِك" يعنى: الربّ، بالألف واللام، وأنشد البيتَ للحارث بن حِلِّزَةَ(٤).

و"الغَفُورُ": "فَعُولٌ" من أمثلة المبالغة، عُدِلَ إليه من "فاعِلٍ" للمبالغة، واشتقاقُهُ من "الغَفْر" وهو السَّتْرُ؛ لأن الله يسترُ ذُنُوبَ عبادِه، ومنه سُمِّيَ "المِغْفَرُ"؛ لأنه يسترُ ماتحته(٥)، ومنه قولُهم: "جاء القومُ الجَمّاءَ الغَفِيرَ"(٦)،

---

(١) ديوان الحارث بن حلزة: ٢٩ وفيه: "الحيارين". وينظر شرح القصائدالسبع الطوال: ٤٧٥، ومعاني القرآن للنحاس: ٥٩/١، وشرح القصائد العشر: ٣٩٠، وتفسيرالقرطبي: ١٣٦/١، والدرالمصون: ٥٤/١. والمقصودُ بالرب في البيت: المنذربن ماء السماء. وفي معجم البلدان: ٣١٥/٢: "حوارين: بضم أوله ويكسر، وتخفيف الواو، وكسرالراء، وياء ساكنة، ونون: بلدةبالبحرين... قاله السمعانى، وقال الحفصي: حوارين، بلفظ التثنية وكسرأوله، والجيار قريتان بالبحرين، كأنه ضم الجيار إلى حوار وسماهما حوارين نحو القمران...واختلفوا في قول الحارث بن حلزة... فروى ابن الأعرابي "الحوارين" بلفظ التثنيةوكسرالحاء، وروى غيره "الحيارين" بالياء، قال: همابلدان، وقال آخرون: "الحيارين" بكسر الحاء والراء، وهويوم من أيام العرب مشهور." وينظرالأنساب: ٢٦٢/٤.

(٢) الصحاح:١٣٠/١(ربب) .

(٣) في الأصل: "قالوا"، والمثبت من ب، وهو كذلك في الصحاح .

(٤) هو الحارث بن حلزةبن مكروه بن بُديد اليشكري الوائلي، جاهلي من أصحاب المعلقات، كان أبرصَ فخورا. أخباره في: الشعر والشعراء: ١٩٧/١-١٩٨، والمؤتلف والمختلف: ١٢٤، والخزانة: ٣٢٥/١-٣٢٦ .

(٥) ينظر اللسان: ٢٥/٥(غفر) .

(٦) الكتاب: ٣٧٥/١، ٩١/٢،١٠٧، والأصول: ٣١٢/٢، ومعناه: جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع، ولم يتخلف أحد، وكانت فيهم كثرة، اللسان: ٢٧/٥(غفر).

أي: الكثيرَ الساتِرَ للأرض، ومنه: "الغَفْرُ": أحدُ منازلِ القمر(١)سُمِّيَ بذلك لأنه(٢) كالغطاء على زُنابَي العقربِ(٣)، وجمعُه "غُفُرٌ"، مثلُ: "فَخُورٍ وفُخُرٍ".

و "يحيى" يحتمل أن يكونَ عربيا أو عجميا(٤)، فإن كان عجميا فلا ينصرفُ للعلمية / والعُجمة، وإن كان عربيا فهو منقولٌ من: "حَيِيَ يحيا" ٥/ب
وحينئذ يحتملُ أن يكون سُمِّيَ به مجردا من الضمير، أو فيه ضميرٌ، فإن كان مجردا فهو معربٌ غيرُ منصرفٍ للوزن والعَلَمِيَّةِ، وإن كان فيه ضميرٌ فهو مبنيٌّ؛ لأن التسميةَ وقعت بالجملة.

ويُكتبُ بالياء، وكان الأصلُ أن يُكتبَ بالألف؛ لأن القاعدة أن كلَّ ألفٍ وقعت رابعةً فصاعدا في اسم أو فعل كُتب بالياء، إلافيما كان قبل الألفِ ياءٌ، نحوُ: "دُنيا"، فإنه يكتبُ بالألف كراهيةَ اجتماعِ الياءَيْن، إلا"يحيى" و "زَيْنَ" عَلَمَيْنِ فإنهما يُكتبان بالياء؛ فَرْقًا بين "يحيى" علما وبينه فعلا، وفَرْقًا بين "زَيْنَ" علما أو صفة(٥).

---

(١) هو ثلاثةُ كواكبَ خفيةٌ بين السماك الأعزل وبين زنابى العقرب على نحو من خلقة العواء. الأنواء لابن قتيبة: ٧١، واللسان: ٢٩/٥(غفر).

(٢) "لأنه" مكررة في الأصل .

(٣) زنابة العقرب وزناباها: كلتاهما إبرتها التي تلدغ بها، اللسان: ٤٥٣/١(زنب)، والمقصود بالعقرب هنا: برج من بروج السماء، الأنواء: ٧٢.

(٤) في إعراب القرآن للنحاس ٣٧٤/١: "{يَيَحْيَى} لم ينصرف؛ لأنه فعل مستقبل سمي به، وقيل: لأنه أعجمي".

وقال السمين: النقل من الفعل هو المشهور عند أهل التفسير. الدرالمصون: ١٥٤/٣، وينظر تفسير الطبري: ٣٧٠/٦-٣٧١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٠٦/١، والبحر المحيط: ٤٣٣/٢.

(٥) ينظرأدب الكاتب: ٢٥٨-٢٥٩، وكتاب الكتّاب لابن درستويه: ٤٥، وشرح الرضي على الشافية: ٣٣٢/٣-٣٣٣.

١٧

واختلفوا في جمعه: فذهب الخليلُ وسيبويه(١)أن جمعَه "يَخْيَوْنَ" بحذف الألف وفتح ما قبلها سواءٌ كان أعجميا أو عربيا. وذهب الكوفيون(٢)إلى الفَرْقِ بين أن يكونَ أعجميا فتَضُمَّ الياءَ، أو عربيا فتَفْتَحَها.

و "ابْنٌ" أصلُه: "بَنَوٌ" بتحريك العين، بدليل تكسيره على "أَفْعالٍ"(٣) فهو كـ"جَمَلٍ وأَجْمالٍ"، ومن قال(٤):إنه "فِعْلٌ" كـ"عِدْلٍ"، أو "فُعْلٌ" كـ"قُفْلٍ" فمردودٌ بقولهم(٥): "بَنُونَ" بفتح أولِه(٦). والمحذوفُ منه واو، فالأصل: "بَنَوٌ"؛ لقولهم في المؤنث: "بِنْتٌ"، والتاءُ بدلٌ(٧)من الواو، كـ"تُراثٍ" وهو كثيرٌ، أو ياءٌ، فالأصلُ: "بَنَيٌ"؛ لأن الابنَ مبنيٌّ على والده، قولانِ(٨). والألفُ في أوله عِوَضٌ من ذلك المحذوفِ.

---

(١) الكتاب: ٣/٣٩٠-٣٩١، والأصول: ٢/٤١٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٣٧٤، والتبصرة: ٢/٦٣٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١/٣٧٤، والبحر المحيط: ٢/٤٣٣، وائتلاف النصرة: ٩٥. وفي شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٠: "وأجاز الكوفيون ضمَّ ماقبلَ الواو، وكسرَ ماقبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة" وينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٣٧١ ، والدر المصون: ٣/١٥٥.

(٣) ينظر المقتضب: ١/٣٦٥ ، والأصول: ٣/٣٢٣ ، وسر الصناعة: ١/١٥٠ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢/٢٥٥-٢٥٦ ، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال: ٥٣.

(٤) أجاز الزجاج أن يكون أصل "ابن": "فَعَلا" و "فِعْلا". معاني القرآن وإعرابه: ١/١٣٠.

(٥) في ب : "لقولهم" .

(٦) ينظر الكتاب: ٣/٣٦٤ ، والأمالي الشجرية: ٢/٦٨ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢/٦٨.

(٧) في ب : "بدلا" .

(٨) حكم أكثرُ النحويين بأن المحذوف من "ابن" واوٌ، واستدلوا بظهور الواو في "البُنُوَّة". وقال آخرون: ليس ظهور الواو في "البنوة" بدليل؛ لقولهم في مصدر "الفتى": "الفُتُوَّة" ولامُه ياءٌ بدلالة ظهور الياء في "فَتَيان، وفِتْيان، وفَتَيات" فأصله إذن "بَنَيٌ" من "بَنَيْتُ". واستدل الأكثرون أيضا بقولهم: "بِنْتٌ" وإبدال التاء من حرف العلة يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال التاء من الواو أضعافُ إبدالها من الياء، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس. ينظر الكتاب: ٣/٣٦١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/١٣١، وسر الصناعة: ١/١٥٠-١٥١، والأمالي الشجرية: ٢/٦٩، وشرح الرضي على الشافية: ٢/٢٥٧، والدر المصون: ١/٣٠٩.

و "مُعْطٍ" اسمُ فاعلٍ من: "أَعْطَى يُعْطِي"، وهو في التسمية كـ"جابِرٍ، ومُطيعٍ"، وكثيرا ما يُسمِّي أهلُ المغرب بـ"مُعْطٍ"، ومن زَعَمَ(١) أن أصل التسميةِ "عبدُالمُعْطِي" فحَذَفَ "عَبْدا" والألفَ واللامَ لضرورة الوزن، فباطلٌ؛ لأن المصنفَ أعرفُ باسم أبيه من غيرِه، ولأنه لاتحملُه الضرورةُ على إتلاف اسمِ أبيه، وارتكابِه مالايجوزُ من نعت النكرة بالمعرفة(٢)؛ لأن "مُعْطٍ" على هذا صار نكرةً، وقد نُعِتَ بـ"ابنِ عبدالنُّور"، وهو معرفةٌ، ولأنه لايُعْرَفُ عند أهلِ بلادِه / إلا بـ"ابنِ مُعْطٍ"، ولو كان كما زَعَمَ هذاالقائلُ لقالوا: يحيى بنُ ٢/٦
عبدِالمُعْطِي. والمصنفُ [كان](٣) عنده من القُدرة على النَّظْم مايصل به إلى الإتيان باسمه واسمِ أبيه مُكَمَّلا، ولايَصْعُبُ ذلك عليه، وقد كرَّرَ ذلك في آخر الكتاب مع أنه كان يمكنُ له أن يقولَ هناك:

نَظَمَها يَحْيَى بنُ عبدِالمُعْطِي المَغْرِبِيُّ فأَتَتْ كالسِّمْطِ

وكان يمكنُه أن يقولَ أولا:

يقولُ راجيًا لخَيْرِ مُعْطٍ مُسْتَغْفِرًا يحيى بنُ عبدِالمُعْطِي

إلى غير ذلك من العبارات .

وقد ردَّ ابنُ النَّحْويَّةِ على من زَعَمَ أن التسميةَ "عبدُالمُعْطِي"، وفيه تكلُّفٌ، وما قلناه من الرد أقنعُ منه.

ثم وقفتُ على نسخة من الألفية وعليها إجازةٌ، وفي آخرها: وكتبه مُنْشئُها يحيى بنُ عبدالمعطي بنِ عبدالنُّور، فإن صَحَّ أنه خطُّ المصنف فقدارتفع الإشكالُ، واتَّجَه الاعتراضُ على المصنف، والله أعلم بحقيقة ذلك(٤).

---

(١) في الغرة المخفية ١/٥٣: "وقال لي بعض المصريين: المعروف التسمية بـ(عبدالمعطي) والتسمية بـ(معط) غريبة، فقلت له: غير متهم في اسم ابيه".

(٢) في ب : "بالمعروف" .

(٣) من ب .

(٤) جاء على صفحة قسم مخطوط من كتاب "المفصل" للزمخشري إجازة للكتاب من ابن معط، وقد قال بعد صورة الإجازة: "وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوي الحنفي بالقاهرة" ثم عقب بقوله: "كنت أكتب قديما يحيى بن معط، فاتفق أن كتب كاتب في بعض كتب تقع الشهادة فيه: يحيى بن عبدالمعطى، فالتزمت ذلك... لئلايصيرالمشهودُ به خُلْفًا، فهذا عذري إليك على ذلك . وكتب يحيى". نقلا عن مقدمة تحقيق "الفصول الخمسون": ١٢.

ونوّنَ "مُعْطٍ" ضرورةً؛ لأن القاعدةَ أن "ابْنًا" إذا وقع صفةً لعَلَمٍ أو كُنْيَةٍ أو لَقَبٍ مضافا لعلمٍ أو كُنْيَةٍ أو لَقَبٍ حُذف منه الألفُ، وحُذف التنوينُ من الاسم قبله طلبا للخفَّةِ(١)؛ لأن الصفة والموصوفَ كالشيء الواحد، فحدث الثِّقَلُ لذلك، فوَقَعَ التخفيفُ بما ذُكِرَ من حذف الألف والتنوين.

ويمكنُ أن يكونَ المصنفُ لَحَظَ في "ابْنٍ" البدلية، فلذلك نَوَّنَ "مُعْطٍ"؛ لأن الثقل الذي كان بين الصفة والموصوفِ قد زال، ويُكتَبُ "ابْنٌ" إذا كان بدلا بالألف لما ذكرنا من زوال الثقل(٢)، ومنه قولُ الأَغْلَبِ العِجْلي(٣):

جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثَعْلَبَهْ كأنّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ(٤)

وقال الحُطَيْئَةُ:

فإلّا يكنْ مالٌ يُثابُ فإنه سيأتي ثَنائي زيدًاابنَ مُهَلْهِلِ(٥)

و "عبدالنُّور": اسمُ علمٍ، كعبدالمؤمن، وعبدِالرحيم، و"النُّور": اسمٌ من أسماء الله تعالى / . ٦/ب

---

(١) ينظر الكتاب: ٥٠٤/٣ ، والمقتضب: ٣١١/٢ ، وأدب الكاتب: ٢١٦-٢١٧ ، وكتاب الكتاب: ٧٦ ، وسر الصناعة: ٥٢٥/٢ ، وباب الهجاء، لابن الدهان: ١١-١٢.

(٢) ينظر المقتضب: ٣١٤/٣ ، وسر الصناعة: ٥٣٠/٢-٥٣١ ، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٩/١.

(٣) الأغلب العجلي (٠٠٠-٢١هـ) هو الأغلب بن عمرو بن عُبَيْدةَ، جاهلي إسلامي، قُتل بنَهاوَنْد، وهو أول من أطال الرجز. أخباره في المؤتلف: ٢٣ ، والإصابة: ٩٨/١-٩٩ ، والخزانة: ٢٣٩/٢-٢٤٠.

(٤) شعره (ضمن شعراء أمويون): ١٤٨/٤ ، والكتاب: ٥٠٦/٣ ، ومعاني الفراء: ٤٣٢/١ ، والمقتضب: ٣١٣/٢ ، وضرائر الشعر: ٢٨ ، والخزانة: ٢٣٦/٢ وفيها: "أراد بـ"جارية": امرأة من العرب اسمها كلبة، كان بينهما مهاجاة"، وقيس بن ثعلبة: حي من بكر بن وائل، جمهرة أنساب العرب: ٣١٩.

(٥) البيت أول أبيات له في مدح زيد الخيل، وكان زيد أسره فمنّ عليه، ديوانه: ٣٠٢ ، ومعاني الفراء: ٤٣٢/١ ، وسر الصناعة: ٥٣١/٢ ، والأمالي الشجرية: ٣٢٨/١ ، وشرح المفصل: ٦/٢ ، وضرائر الشعر: ٢٨.

ومفعولُ "يقولُ": من قوله:

"الحمدُ لله الذي هدانا"

إلى آخرالأُرْجُوزةِ، ومفعولُ كلِّ قولٍ الكلامُ الذي بعده(١).

* * **

٢- الْحَمْدُ للَّهِ الذي هدانا بأحمدٍ دِينًا لهُ ارْتَضَانا

"الحَمْدُ" مُرادِفٌ للمدح، وهما نقيضان للذَّمِّ، وهما الثناءُ على الممدوح بجميل صفاته وأفعاله(٢)، فهو من هذا الوجه أعمُّ من الشكر(٣)؛ إذ الشكرُ إنما يكونُ في مُقابلةِ الأفعال لافي مُقابلة الصفات، فلاتقولُ: شكرتُه على علمه، وتقول: شكرتُهُ على إحسانه، إلاأن الحمدَ لايكونُ إلابالسان، والشكرُ يكونُ باللسان واليد والقلب، قال الشاعرُ:

أَفادَتْكُمُ النَّعْماءُ مني ثلاثةً يدي ولساني والضميرَالمُحَجَّبَا(٤)

فالشكرُ بهذا الاعتبار أعمُّ من الحمد، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ لامطلقا.

وقيل: إن الحمدَ والشكرَ بمعنى واحد، وهو الظاهرُ من كلام ثعلبٍ في"الفصيح"(٥) فإنه قال: "وتقول: حَمِدْتُ الرجلَ، إذا شكرتَ له صَنيعَهُ" ففسَّرَ الحمدَ بالشكر، ولايُفَسَّرُ الشيءُ إلا بمرادفه.

و "الحَمْدُ" مصدرٌ في الأصل، وهو مبتدأٌ، و"لله" الخبرُ(٦)، أي: الحمدُ مُسْتَقِرٌّ لله.

---

(١) في ب : "ومفعول كل قول يأتي الباب الذي بعده" .

(٢) التهذيب: ٤٣٥/١ ، واللسان: ١٥٦/٣(حمد).

(٣) معاني القرآن للنحاس: ٥٧/١ ، ومفردات الراغب: ١٣١ ، واللسان: ١٥٥/٣(حمد).

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد الكشاف:٤٧/١ ، وشرح شواهده: ٣٢٤/٤ ، والدرالمصون: ٣٦/١. أي: أنا أشكر نعماءكم باليد واللسان والقلب.

(٥) الفصيح: ٢٧٥ ، وليس فيه: "وتقول" . وينظر تفسيرالطبري: ١٣٥/١ ، ومعاني القرآن للنحاس: ٥٧/١ هامش: (١).

(٦) ينظر شرح ابن القواس: ١٧٥/١ .

و"الله" هو المعبودُ بحقٍ، وهو عَلَمٌ؛ لأنه يُوصَفُ بأسماء الله ولايُوصفُ به شيءٌ منها، وأما قولُه عزوجل: {الْعَزِيْزِالْحَمِيْدِ.اللَّهِ}(١)على قراءة الخفض، فهو بدلٌ لاصفة.

واختُلِفَ فيه: هل هو مُرْتَجَلٌ أو منقولٌ؟(٢): فمن قال بالارتجال قال: إن الألفَ واللامَ فيه زائدةٌ(٣)، والذين قالوا بالنقل اختلفوا في الأصلِ المنقولِ منه، على ما قُرِّرَ(٤)في موضعه.

و"هَدَى" معناه: أرْشَد، وهو يتعدي إلى مفعولين الثاني منهما بحرف الجر(٥): إمّا اللامُ، كقوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا}(٦)، أو "إلى" كقوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ}(٧)، وقد يُحذفُ حرفُ الجر فيتعدى بنفسه، كقوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَٰطَ الْمُسْتَقِيمَ}(٨).

---

(١) سورةإبراهيم: من الآيتين: ١ ، ٢ . وقراءة الخفض هي قراءة غير نافع وابن عامرمن السبعة. السبعة: ٣٦٢، وينظرالكشف: ٢٥/٢.

(٢) نقل القول بالارتجال عن سيبويه والمازني، وصوّبه السمين الحلبي. وذهب أكثرالنحاة إلى القول بالاشتقاق، واختلفوا بعد ذلك في الأصل المشتق منه: فذهب سيبويه -في أحد قوليه- وطائفة كبيرة من متقدمي النحاة إلى أن أصله "إلاهٌ" على وزن "فِعال" من قولهم: أله الرجل يأله إلاهةً، أي: عبد عبادة، وحذفوا منه الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، وعُوّض منها "أل" التعريف، وأدغمت اللامان، فقيل: الله. ورد الجوهري هذا القول بأن الألف واللام لو كانتا عوضا من الهمزة لم تجتمعا مع المعوَّض منه في قولهم: الإله. وذهب سيبويه -في قوله الآخر- إلى أن أصله "لاهٌ" على وزن "فَعَلٍ" من: لاهَ يَلِيهُ إذا تستّر، ثم دخلت عليه "أل" فقيل: الله. وذهب الخليل إلى أن أصله "وِلاهٌ" من الوَلَه والتحيّر، وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها كما قيل في "وشاح": إشاح، ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة، فقيل: الله، فوزنه "العال". قال ابن يعيش في شرح الملوكي: "وليس المراد بقولنا: إن الألف واللام عوض من الهمزة، أنهما دخلا بعد حذف الهمزة وإنما المراد أنهما دخلا لما ذكرناه من التعظيم ودفع الشياع، ثم لما حذفت الهمزة صارت الهمزة واللام عوضا منها على معنى أن الكلمة لم تنقص عدتها عن أبنية الأصول بالألف واللام". تراجع المسألة في الكتاب: ١٩٥/٢ ، ٤٩٨/٣ ، ومجالس العلماء: ٥٦-٥٧ ، واشتقاق أسماء الله: ٢٣-٢٩ ، والصحاح: ٢٢٢٣/٦-٢٢٢٤(أله) ، وشرح المفصل: ٣/١-٤ ، وشرح الملوكي: ٣٥٦-٣٦١ ، والصفوةالصفية: ١٠/١-١٢ ، والدرالمصون: ٢٤/١-٢٩ ، ومعجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم: ٢٥-٢٦.

(٣) وعلى القول بالاشتقاق تكون معرّفة، ونقل السهيلي وابن العربي أن الألف واللام فيه أصلية غير زائدة، واعتذرا عن وصل الهمزة بكثرة الاستعمال، وردّ قولهما بوجوب تنوين لفظ الجلالة، ولم ينون، فدل على أن "أل" فيه زائدة على ماهية الكلمة. الدرالمصون: ٢٨/١.

(٤) في ب : "على قرر" بسقوط "ما". ويأتي تقرير هذا عند شرح الرعيني لقول المصنف في باب المعرف باللام:

وتلزم اللام كلام الآنا والله والذين والزُّبانى

متن الألفية: ٤٣ ، وهو من أجزاء الشرح التي لم أقف عليها.

(٥) زيد بعده في ب : "مثل مررت بزيد". وينظر في تعدي "هدى": التبيان: ٨/١ ، والدرالمصون: ٦٢/١ .

(٦) سورةالأعراف: من الآية: ٤٣ .

(٧) سورةالشورى: من الآية: ٥٢ . (٨) سورةالفاتحة: الآية: ٦ .

٢٢

"بِأَحْمَدٍ": الباءُ سببيةٌ(١)، أي: هدانا بسبب أحمدَ، وقالوا(٢): / إن ٢/٧
"أحمد" صُرِفَ ضرورةً، ويمكن أن يُخَرَّجَ ذلك على لغةٍ لبعض العرب يصرفون مالا ينصرف مطلقا نثرا ونظما(٣)، وعلى هذه اللغةِ حُمِلَ قولُه تعالى: {قَوَارِيرَاْ. قَوَارِيرَاْ}(٤)، و {سَلَاسِلَاْ}(٥) فيمن نَوَّن(٦).

و "دِينًا" مفعولٌ ثانٍ لـ"هدانا" على إسقاط حرف الجر: إمّا اللامُ أو "إلى"(٧)، والمرادُ به هنا: مِلَّةُ الإسلام، وهو في الأصل: الطاعة(٨)، يقالُ: دان له، أي: أطاعه، ويُطلقُ ويرادُ به العادةُ(٨)، قال الشاعر:

تقولُ إذا دَرَأْتُ لها وَضِينِي أهذا دِيْنُهُ أبدًا ودِينِي(٩)

---

(١) شرح ابن القواس: ١٧٦/١ .

(٢) التعليقات الوفية: ٨/١ .

(٣) حكى هذه اللغةَ عنهم الأخفش، وحكى الكسائي أنهم يصرفون كل مالاينصرف إلا "أفعل منك" . مشكل إعراب القرآن: ٤٣٦/٢، والكشف: ٣٥٢/٢، والبحرالمحيط: ٣٩٤/٨ وفيه موافقة الأخفش للكسائي في النقل.

(٤) سورةالإنسان: من الآيتين: ١٥،١٦ .

وفي الأصل: {قَوَارِيرَاْ} فقط، والمثبت من ب ، وهو موافق للقراءة، فقد قرىء بالتنوين فيهما.

(٥) سورةالإنسان: من الآية: ٤ .

(٦) التنوين في {سَلَاسِلَاْ} و {قَوَارِيرَاْ . قَوَارِيرَاْ} قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم والكسائي. ونوّن ابن كثير {قَوَارِيرا} الأولى، ورُوي عنه كذلك تنوين {سَلَاسِلَاْ}. السبعة: ٦٦٣-٦٦٤، والتبصرةفي القراءات: ٣٦٦، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٧٣٧-٧٣٩.

(٧) شرح ابن القواس: ١٧٦/١ .

(٨) التهذيب: ١٨١/١٤-١٨٢، والصحاح: ٢١١٨/٥(دين)، ومفردات الراغب: ١٧٥.

(٩) البيت للمُثَقِّبِ العَبْدِيِّ (عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة، من ربيعة، شاعر جاهلي، له مدائح في عمرو بن هند والنعمان بن المنذر. أخباره في الشعر والشعراء: ٣٩٥/١-٣٩٨ ، وسمط اللآلي ١١٣/١ ، والخزانة: ٨٤/١١-٨٥) في ديوانه: ١٩٥، ومجازالقرآن: ٢٤٧/١، وتأويل مشكل القرآن: ١٠٧، والكامل: ٤٢٦/١، ونظام الغريب: ١٨٩، والدرالمصون: ٥٤/١. وفي ب : "أهذا دأبه" وهي رواية في البيت. اللسان: ٤٥٠/١٣(وضن). والضمير في "تقول" يعودعلى ناقة الشاعر، وإنماأراد أنها لو تكلمت لأعربت عن شكواها بمثل هذاالقول. الموشح: ١٢٦ . ودرأت وضين البعير: إذا بسطته على الأرض، ثم أبركته عليه لتشده به. اللسان:٧٥/١(درأ). والوضين: بطان عريض منسوج بعضه على بعض يشد به الرَّحْلُ على البعيرِ. اللسان:٤٥٠/١٣(وضن).

(١-أي: عادتُه وعادتي-١)، ويُطلق أيضا ويرادُ به الجزاءُ(٢)، ومنه: {مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ}(٣)، ومنه: الدَّيَّانُ، في صفة الله تعالى، أي: المُجازي(٤)، ومنه قوله تعالى: {أَءِنَّا لَمَدِينُوْنَ}(٥)أي: لمُحاسَبُون ومُجازَوْنَ(٦).

"له ارتضانا" هذه الجملةُ في موضع الصفة لـ"دِينٍ"(٧)، وحَمَلَها الشُّراحُ على القلب(٨)، والتقديرُ عندهم: دينا ارتضاه لنا، والقلبُ عند العرب جائزٌ إذا فُهم المعنى(٩)، كقولهم: "أُدْخِلَ القبرُ زيدا"(١٠)؛ إذ المعلومُ أن القبرَ لايَدخُلُ، بل زيدٌ هو الداخلُ، ومنه: "أدخلتُ القَلَنْسُوَةَ في الرأس"(١١)، [أي: أدخلتُ رأسي في القَلَنْسُوَةِ](١٢)، ومنه: "عَصَبْتُ العِلْباءَ بالعُود"(١٣)، أي: عصبتُ العُودَ بالعِلْباء، والعِلْباءُ: عصبٌ يُشَدُّ به العُودُ(١٤)، ومنه:

(١-١) ليس في ب .

(٢) التهذيب: ١٨١/١٤-١٨٢، ومفردات الراغب: ١٧٥ .

(٣) سورة الفاتحة: آية: ٤ . وينظر مجاز القرآن: ٢٣/١، وتفسير القرطبي: ١٥٥/١.

(٤) الصحاح: ٢١١٨/٥(دين)، وفي اللسان ١٦٦/١٣(دين): "الديان: من أسماء الله عزوجل معناه: الحَكَمُ القاضي... والديان: القَهّارُ".

(٥) سورة الصافات: من الآية: ٥٣ ، وفي النسختين: "إنا".

(٦) مجاز القرآن: ١٧٠/٢، وتفسير القرطبي: ٨٢/١٥ .

(٧) ينظر شرح ابن القواس: ١٧٧/١ .

(٨) ينظر الغرة المخفية: ٥٤/١ .

(٩) ينظر كتاب الشعر: ١٠٥/١-١٠٩، والأمالي الشجرية: ٣٦٦/١-٣٦٧، والمغني: ٩١١-٩١٤، والأشباه والنظائر: ٢٩٦/٢-٢٩٩.

(١٠) شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وفيه: "أُدخل القبرُ الميتَ".

(١١) الكتاب: ١٨١/١، وكتاب الشعر: ١٠٨/١ وفيه: "دَخلت الكُمَّةُ في رأسي"، والأمالي الشجرية: ٣٦٦/١، والبسيط: ٧١٣/٢، ٧١٨، ٩٦٩، ٩٧٠.

(١٢) ليس في الأصل.

(١٣) مأخوذ من قول الشماخ بن ضرار:

أنا الجِحاشِيُّ شَماخٌ وليس أبي ... بِنِخْسَةٍ لنَزِيعٍ غير موجود

منه وُلدتُ ولم يُوشَب به حَسَبي ... لَيٌّاكما عُصِبَ العِلباءُ بالعُود

ديوانه: ١١٩-١٢٠، وتأويل مشكل القرآن: ١٩٥، والصاحبي: ٣٢٩ .

(١٤) في النهاية ٢٨٥/٣: "هو عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل، وهما علباوان يمينا وشمالا... وكانت العرب تشد على أجفان سيوفها العَلابيَّ الرطبةَ فتجف عليها، وتشد الرماح بها إذا تصدعت، فتيبس وتقوى".

"عرضتُ الحوضَ على الناقة"(١)، أي: عرضتُ الناقةَ على الحوض، ومنه: "خرق الثوبُ المسمارَ"(٢)، أي: خرق المسمارُالثوبَ، ومنه في الشعر قوله:

ولاتَهَيَّبُني المَوْماةُ أركبُها إذا تَجاوبتِ الأَصْداءُ بالسَّحَرِ(٣)

أي: لاأَتَهَيَّبُ المَوْماةَ، والمَوْماةُ: واحدةُ الموامي، وهى المفاوزُ(٤)، ومنه قولُ كعب - رضي الله عنه -:

كأنّ أَوْبَ ذراعَيْها إذا عَرِقَتْ وقد تَلَفَّعَ بالقَوْزِالعَساقِيلُ(٥)

---

(١) كتاب الشعر: ١٠٥/١، والأمالي الشجرية: ٣٦٧/١، والكشاف: ٥٢٣/٣ وهوفي هذه المصادر: عرضت الناقة على الحوض، أي: عرضت الحوض على الناقة.

(٢) شرح التسهيل: ١٢٩/٢ ، والبسيط: ٢٦٢/١، والمغني: ٩١٧.

(٣) البيت لتميم بن أُبَيّ بن مُقْبِل (من بني العجلان (ت ٢٥هـ) جاهلي إسلامي، بلغ مائة وعشرين سنة، وكان يبكي أهل الجاهلية. أخباره في الشعروالشعراء: ٤٥٥/١-٤٥٨، والإصابة: ٣٧٧/١-٣٧٨، والخزانة: ٢٣١/١-٢٣٣) في ديوانه: ٧٩ ، وكتاب الشعر: ١٠٧/١، وأمالي المرتضى: ٢١٧/١، والحلل: ٣٤٦، والأمالي الشجرية: ٣٦٧/١، وضرائرالشعر: ٢٦٩، وشرح أبيات المغني: ١١٥/٨ . وفي الأصل: "تهيبني"، والمثبت من ب ، وهوكذلك في مصادر تخريج البيت. والأصداء: جمع "صدى"، وهوذكر البوم. اللسان: ٤٥٤/١٤(صدى).

(٤) اللسان: ٥٦٦/١٢(موم) وفيه: "المولماة: المفازة الواسعة الملساء، وقيل: هي الفلاةالتي لاماء بها ولاأنيس بها".

(٥) ديوان كعب بن زهير: ١٦، وتهذيب اللغة: ٤٠٣/٢، ٢٨٠/٣، ٦٠٩/١٥، والأمالي الشجرية: ٣٦٧/١، والمغني: ٩١٢، وشرح أبياته: ١١٩/٨، واللسان: ٢٢٠/١(أوب) وفيه: "الأوب: ترجيع الأيدي والقوائم". وخبر "كأن": "ذراعا عيطل" في قوله بعد:

شد النهار ذراعا عيطل نصف قامت فجاوبها نكد مثاكيل

والمعنى: كأن ذراعي هذه الناقة في سرعتها وفي السير ذراعا هذه المرأة في اللطم لما فقدت ولدها، وجاوبهانساء فقدن أولادهن. شرح قصيدةكعب بن زهير: ٢٣٢.

المعنى: وقد تَلَفَّعَ القَوْزُ، وهي الرَّابيةُ الكبيرةُ، بالعساقيل، وهوالسَّرابُ(١)، هذا كان الأصل ثم قُلب، والقَوز، بفتح القاف / وبالزاي(٢). ٧/ب

ومنه في التنزيل قولُه تعالى: {اذْهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ}(٣)، أي: فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم(٤)، ومنه قولُه تعالى: {لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ [أُوْلِي الْقُوَّةِ}(٥)أي: لتَنُوءُ العصبةُ](٦) أولوا القوةِ بها(٧)؛ فإن العُصْبَةَ هي التي تنهضُ بالمفاتيح لاأنَّ(٨)المفاتيحَ تنهض بالعُصْبة.

وعليه حَمَلَ بعضُهم قولَه- صلى الله عليه وسلم -: "زَيِّنُوا القرآنَ بأصواتِكم"(٩) ، أي: زيِّنُوا أصواتكم

---

(١) في اللسان: ٤٤٨/١١(عسقل): "العَسْقَلُ والعَسْقَلَةُ والعَسْقُولُ، كله: تلمُّعُ السراب وتَرَيُّعُهُ، وقيل: عساقيل السراب: قِطَعُهُ، لاواحد لها".

(٢) كذ اقيده الشارح، ولم أقف على هذاالتقييد في مصادر تخريج البيت السابقة، والذي فيها: "القور" بضم القاف وبالراء، ومعناهما متقارب. ينظر منال الطالب: ٥٤٠، والنهاية: ١٢٠/٤. ١٢١، واللسان: ١٢١/٥-١٢٢(قور).

(٣) سورةالنمل: الآية: ٢٨ .

(٤) معاني الفراء: ٢٩١/٢، ومعاني الأخفش: ٤٣٠/٢، وكتاب الشعر: ١٠٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١١٧/٤، وزادالمسير: ١٦٧/٦، والبحر المحيط: ٧٠/٧ . وقيل في تفسيرالآية أيضا: ثم تول عنهم مستترا من حيث لايرونك، فانظر ماذا يردون من الجواب. المصادر السابقة غير معاني الأخفش وكتاب الشعر.

(٥) سورةالقصص: من الآية: ٧٦ .

(٦) سقط من الأصل بانتقال النظر.

(٧) معاني الفراء: ٣١٠/٢، ومجازالقرآن: ٦٤/١، ومعاني الأخفش: ٤٣٤/٢، وزادالمسير: ٢٤٠/٦ . وقيل في تفسيرالآية أيضا: "ماإن مفاتحه لتُنِيء العصبة، أي: تميلهم من ثقلها، فإذا أدخلت الباء قلت: تنوء بهم، وتُنِيء بهم". معاني الفراء، وزادالمسير في الموضعين السابقين، وتأويل مشكل القرآن: ٢٠٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٥٥/٤.

(٨) "أن" ساقطة من ب .

(٩) أخرجه النسائي في سننه: ١٧٩/٢ كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت، رقم: ١٠١٥، ١٠١٦ . وأبوداود في سننه: ٧٤/٢ كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، رقم: ١٤٦٨ . وذكره البخاري في صحيحه:٢٧٤٣/٦ تعليقا، كتاب التوحيد، باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم- : "الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، وزينواالقرآن بأصواتكم".

بالقرآن(١)، وهو كثيرٌ عند من أَثْبَتَه(٢) ويأتي الكلامُ على القلب عند قول المصنف:

ومنه مفعولٌ على المعنى حُمِلْ(٣)

والذى حَمَلهم على تخريج لفظ المصنف على القلب - وإن كان على غير الأصل - قولُه تعالى: {وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَٰمَ دِينًا}(٤) فظاهرُ الآية أن الإسلامَ ارتضاه لنا، وظاهرُ كلامِ المصنف عكسُه، فإذا حَمَلناه على القلب اتفق كلامُ المصنف - رحمه الله - مع الآية.

ويمكن أن يُحْمَلَ كلامُ المصنف - رحمه الله - على ظاهره، ويكون المعنى: أن اللهَ ارتضانا لدينه(٥)، يُؤَيِّده من جهة المعنى قولُه تعالى: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}(٦)، وقد تقدم أن قولَه(٧):"ارتضانا" صفةٌ لـ"دين" فإن حُمِل كلامُ المصنف - رحمه الله - على القلب، فالتقديرُ: دينا مَرْضِيًّا لنا، وإن حُمِلَ على ظاهره، فالتقدير: دينا مَرْضِيًّا له نحن.

* * * *

٣- فلَمْ يَزَلْ يَنْمِي به الإِسلامُ حتّى استَبَانَتْ لِلهُدَى أَعلامُ

"لم يَزَلْ": اسمُ "يَزالُ" يجوزُ أن يكونَ "الإسلامُ"، أو ضميرا يعود على النبي، صلى الله عليه وسلم، أو ضميرا يعود على الأمر والشأن، والخبرُ "يَنْمِي".

---

(١) ينظر حاشية الإمام السندي على شرح الحافظ السيوطي لسنن النسائي: ١٧٩/٢.

(٢) ينظر الاختلاف في القلب في: الصاحبي: ٣٢٩-٣٣٢، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام: ٢٢٢.

(٣) متن الألفية: ٢٧ ، وشرحه في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٤) سورة المائدة: من الآية: ٣ .

(٥) في شرح ابن القواس ١٧٧/١: "والمعنى: اختارنا له أي للدين، وإذا ارتضاه لنا فقد ارتضانا له".

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١١٠. وينظر معاني الفراء: ٢٢٩/١، ومعاني النحاس: ٤٥٨/١، وتفسير الطبري: ١٠٠/٧-١٠٦، وزاد المسير: ٤٣٨/١.

(٧) زيد بعده في الأصل: "تعالى".

قال ابن القوّاس(١): إن كونَ اسمِ "يزال" ضميرَ الأمر والشأن أظهرُ؛ / لأن المعنى هنا على التفخيم والتعظيم، وضميرُ الأمر يعطي ذلك. ٢/٨

قلت: كان أظهرَ لولم يلزم منه التهيئةُ والقطعُ، فإن "لم يزل" مهيأٌ أن يرفع "الإسلام" على أنه اسمُه، ثم يُقطعَ عنه إلى ضمير الشأن، والتهيئةُ والقطعُ عندهم مكروهةٌ قولا وفعلا، ولهذا رُدَّ على من قال في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾(٢): إن ﴿قَلْبُهُۥ﴾ مبتدأٌ، و ﴿ءَاثِمٌ﴾ خبرٌ مقدمٌ(٣)، قيل له: يلزم من ذلك التهيئةُ والقطعُ؛ لكون "إنَّ" مُهَيّأَةً لترفع "آثما" على الخبر، ثم تُقْطَعَ عنه إلى غير ذلك، ولم أرَ أحدا من المتأخرين تكلم في التهيئة والقطع إلا أصحابَنا الأندلسيين(٤).

و "يَنْمِي" يقال: نَمَى الشيءُ يَنْمِي نَمَاءً، إذا زاد وكثرُ(٥)، ويقال فيه: نما ينمو نُمُوًّا، قيل: وهي قليلةٌ، نُقل عن الكسائي(٦)أنه قال: لم أسمعه إلا من أخوين من بنى سُليم، ثم سألتُ عنها بنى سُليم فلم يعرفوها. وقال ابنُ هشام(٧) في "شرح الفصيح": هما مستويتان في الفصاحة، يعنى: نَمَى يَنْمِى ويَنْمُو.

---

(١) شرح ابن القواس: ١٧٨/١ . وفي الأصل: "ابن القوس".

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٣ .

(٣) ينظر الكشاف: ٤٠٦/١، والتبيان: ٢٣٣/١، والدرالمصون: ٦٨٤/٢.

(٤) ينظر البسيط: ٧٤٢/٢ .

(٥) في اللسان ٣٤١/١٥(نمى): "النماء: الزيادة. نَمَى يَنْمِي نَمْيا ونُمِيًّا ونَمَاءً: زاد وكثر".

(٦) الصحاح: ٢٥١٥/٦(نمى).

(٧) ابن هشام (٠٠٠-٥٥٧هـ) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي السبتي، النحوي اللغوي، له تآليف مفيدة استعملهاالناس منها: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، والفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وشرح الفصيح، وشرح مقصورة ابن دريد. أخباره في إشارةالتعيين: ٢٩٨، والبلغة: ١٨٩، والبغية: ٤٨/١-٤٩.

وانظرقوله هذا في شرح الفصيح: ٤٨، وقد سوّى بينهما قبله ابن السكيت في إصلاح المنطق: ١٣٨.

وقال بعضُهم(١)إلا الخِضابَ فإنه لايُقالُ [فيه](٢)إلا يَنْمِي، بالياء، قال الشاعر:

يا حُبَّ ليلى لاتَغَيَّرْ وازْدَدِ وانْمِ كما يَنْمِي الخِضابُ في اليدِ(٣)

ويقالُ: نَمَى بمعنى: رَفَع، ومنه: فلان يَنْمِي الحديثَ، أي: يرفعُه، قال النّابِغَةُ:

وانْمِ القُيُودَ على عَيْرَانَةٍ أُجُدِ(٤)

و "أُجُد" معناه: قوية، ولايُوصف به إلا الناقةُ.

والفاعل بـ"يَنْمِي" إما الإسلامُ إن كان اسمُ "يزالُ" ضميرا، أو ضميرٌ يعود على الإسلام إن كان "الإسلامُ" اسمَ "يزالُ"(٥).

---

(١) قال الكسائي في: ماتلحن فيه العامة ١٣٨: "المال والنبات ينمو، والخضاب وأشباهه يَنْمِى". وفي اللسان ٣٤٢/١٥(نمى): "ولهذا قيل: نمى الخضابُ في اليد والشَّعَر، إنما هوارتفع وعلا وزاد فهو يَنْمِي، وزعم بعض الناس أن ينمو لغة...وزعم الكسائي أن أبا زياد أنشده:

ياحب ليلى لاتغير وازدد وانم كما ينمو الخضاب في اليد

قال ابن سيدة: والرواية المشهورة: "وانم كما ينمي".

(٢) ليس في الأصل.

(٣) ورد البيتان من غير نسبة في: ماتلحن فيه العامة: ١٣٩، والفصيح: ٢٦٠، ومقاييس اللغة: ٤٧٩/٥، وأفعال السرقسطي: ١٧٢/٣، وأساس البلاغة: ٤٧٤(نمى). ونمى الخضاب: ازداد حمرة وسوادا، اللسان: ٣٤٢/١٥(نمى).

(٤) ديوان النابغة الذبياني: ١٦ ، وصدرالبيت:

فَعَدِّ عمّا تَرَى إذ لا ارتجاعَ له

وينظر مقاييس اللغة: ٦٢/١، ٢٥١/٤، وتهذيب اللغة: ٥١٧/١٥، واللسان: ٣٤٢/٣(قتد)، ٣٤٢/١٥(نمى). وفي المصادر السابقة: "القتود" بالتاء، والقتود: جمع قتد، وهو خشب الرَّحْل، وقيل: من أدوات الرحل، وقيل: جميع أداته. اللسان: ٣٤٢/٣(قتد). وعيرانة: الناقة تشبه بالعَيْر في سرعتها ونشاطها. الصحاح: ٧٦٤/٢(عير).

(٥) شرح ابن القواس: ١٧٧/١-١٧٨ .

و "به" الباءُ سببيةٌ والضميرُعائدٌ إلى "أحمد" ، صلى اللـه عليه وسلم(١)، أي: لم يزل يَنْمِي الإسلامُ بسبب أحمدَ.

و "الإسلامُ" هـو في الأصـل: الانقياد(٢)، وهـو مصـدرأسلم، أي: استسلم وانقاد، ثم جُعل علما على هذه المِلَّة.

و "اسْتَبانَتْ": ظهرت، يقال: استبان الشيءُ بمعنى ظهر، ويقال: استبان زيدٌ الشيءَ، أي: طَلَبَ البيانَ، فهو يتعدى ولايتعدى(٣)، وقُرىء(٤): / ٨/ب {وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}(٥) بنصب "السبيل" ورفعه(٦)، على التعدي وعدمِه.

و "الهُدى": الرشاد، وهو من جملة المصادر التى على "فُعَلٍ" وهى: الهُدَى، والبُكَى، والسُّرَى، واللُّقَى، مصدر لَقِيتُهُ، قالوا: ولم يجىء غيرُها(٧). وزعموا(٨)أنه أكثرُ مايرد في القرآن مع الضّلال، قال تعالى: {وَوَجَدَكَ ضَالا فَهَدَى}(٩)، وقال تعالى: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}(١٠)، وهذا يُحتاجُ فيه إلى تَتَبُّع.

---

(١) شرح ابن القواس: ١/١٧٧-١٧٨ .

(٢) اللسان: ١٢/٢٩٣(سلم).

(٣) ينظر الصحاح: ٥/٢٠٨٢(بين).

(٤) "وقرىء" سقط من ب .

(٥) سورةالأنعام: من الآية: ٥٥ . وفي ب {وَلِيَسْتَبِينَ} وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. السبعة: ٢٥٨، وينظرالكشف: ١/٤٣٣-٤٣٤.

(٦) قرأ نافع {سَبِيلَ} بالنصب، ورفع الباقون. تنظرالمصادرالمتقدمة في هامش (٥).

(٧) في المخصص ١٥/١٠٨: "... بل لاأعرف غير الهُدى والسُرى والبُكى المقصور" وفي الدرالمصون ١/٨٧: "قالوا ولم يجىء في هذاالوزن من المصادرإلا: سُرى وبُكى وهُدى، وقد جاء غيرها، وهو لقيته لُقى".

(٨) التعليقات الوفية: ١/١١ .

(٩) سورةالضحى: الآية: ٧ .

(١٠) سورةسبأ: من الآية: ٢٤ .

و "الأعلامُ": جمعُ عَلَمٍ، وهو مااستُدِلَّ به على الشيء من علامة أو أمارة. والعَلَمُ: الجبل، قالت الخنساء:

وإن صَخْرًا لتَأْتَمُّ الهُداةُ به كأنه عَلَمٌ في رأسه نارُ(١)

وقال جرير:

إذا قَطَعْنا عَلَما بَدا عَلَمْ(٢)

والعَلَمُ: طِرازُالثّوب . والعَلَمُ: عَلَمُ الجيش، جُعِلَ ليَهْتَدِيَ به الجيشُ إذا ضلوا.

و "الأعلامُ" في البيت يمكن أن يُراد بها كلُّ واحد مما ذكرنا، فإن أُريد بها العلاماتُ والأَماراتُ كان المعنى: حتى ظهرت للهُدى علاماتٌ وأماراتٌ من معجزاته صلى الله عليه وسلم، وإن أُريد بها الجبالُ كان المعنى: حتى ظهرت للهُدى أئمّةٌ يُقتَدَى بهم كالجبال في الاشتهار والرَّزَانَة والرسوخ في العلم، وإن

---

(١) الديوان: ٣٨٦ ، ورواية الصدر فيه:

أَغَرُّ أَبْلَجُ تَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ

ورواية الشارح هي رواية أغلب المصادر. ينظر الكامل: ٢٩٣/١، ٩٤١/٢، ١٤١٢/٣، والمصون: ١٦، والمغني: ٧٢٣، وشرح أبياته: ٤٩/٦، ١٢٠/٧، ومعاهدالتنصيص: ٣٤٦/١ . وصخر: أخوالخنساء.

(٢) ديوانه: ٥١٢/١ بلفظ "قطعن" والضمير يعود على الإبل، وبعده:

فهن بحثا كمضلات الخدم

حين تناهين إلى باب الحكم خليفة الحجاج غير المتهم

يريد أنهن يبحثن بمناسمهن الأرض كما تبحث النساء المضلات خلاخيلهن في التراب، وإنما يضيع الخلخال من المعافسة والمعانقة مع من يحببنه. شرح الديوان. والحكم: هو الحكم بن أيوب بن أبي عقيل الثقفي، وهوابن عم الحجاج وعامله على البصرة. الكامل: ٦٤٧/٢ .

وينظر مجازالقرآن: ٢٢٤/٢، والكامل: ٩٤١/٢، ١١٠٩/٣، ١٤١٣، وتهذيب اللغة: ٤١٨/١، والصحاح: ١٩٩٠/٥(علم)، وتفسيرالقرطبي: ١٦٤/١٧.

أُريد بها الطِّرازُ كان المعنى: حتى ظهرت للهُدى أئمةٌ يُقْتَدى بهم هم للدِّين كالطِّراز في الثوب في الحُسْن والاشتهار، وإن أُريدَ بها أعلامُ الجيش كان المعنى: حتى ظهرت للهُدى أئمةٌ يُقتدى بهم ويُرجعُ إليهم عند الحَيْرَة والضلال.

* * * *

٤- مُؤَيَّدًا منه بخَيْرِ الْكُتُبِ وَحْيًا إليه بلسانٍ عَرَبي

"مُؤَيَّدًا": مُقَوّى، والأَيْدُ: القوة، ومنه قوله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْيدٍ}(١) أي: بقوة(٢)، وهو اسم مفعول من: أُيِّدَ، وانتصابُه على أنه حالٌ: إما من "أحمدَ" والعاملُ فيه "هَدَى"، وإما من الضمير في "يزال" على أنه ضميرُ "أحمد" - صلى الله عليه وسلم - / وإما من الضمير في "به"(٣). ٩/أ

وجوّز ابنُ الخبّاز(٤) فيه وجها آخرَ، وهو أن يكون خبرا ثانيا لـ"يزال".

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لكون الخبر الأول جملةً والثاني مفردا، وقد توقف فيه بعضُ النحاة(٥)، والذي يُسَوِّغُه قولُه تعالى: {وَهَذَا كِتَبٌ أَنزَلْنَهُ مُبَارَكٌ}(٦) فقدّم {أَنزَلْنَهُ} وهو جملةٌ، على {مُبَارَكٌ} وهو مفردٌ، والصفةُ والخبرُ في هذا الحكمِ سواءٌ.

و "منه" الضميرُ فيه يعود على "الله" من قوله: "الحمدُ لله"، وهو متعلقٌ بـ"مُؤَيَّدًا"(٧).

---

(١) سورة الذاريات: من الآية: ٤٧ .

(٢) تفسيرغريب القرآن: ٤٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥٧/٥، والمحرر الوجيز: ٣٦/١٤ ، وزادالمسير: ٤٠/٨.

(٣) ينظرالتعليقات الوفية: ١٢/١ .

(٤) الغرةالمخفية: ٥٦/١ .

(٥) ينظرالهمع: ٥٣/٢-٥٤، ومنع بعض النحاة، ومنهم ابن درستويه وابن أبي الربيع، تعدد خبر "كان" وأخواتها. إصلاح الخلل: ١٤٩، وشرح التسهيل: ٣٣٨/١، والبسيط: ٦٩٠/٢، والهمع: ٧٥/٢.

(٦) سورةالأنعام: من الآيتين: ٩٢،١٥٥ .

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ١٧٨/١ .

و "بخيرالكتُبِ": القرآنُ الكريمُ؛ لأنه لايأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، ولايُنْسَخُ بغيره، ويُنْسَخُ غيرُه به، والكتب هنا: كتبُ الله المنزلةُ، كالتّوراة والإنجيل والزَّبُور(١).

ومعنى تأييدِ الله نبيَّه بالقرآن: كونُهُ جعله من أعظم معجزاته، وأظهرِدلائله على صدقه، صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه تحدّى به فُصحاءَالعرب وأربابَ البلاغة فَعَجَزوا عن الإتيان بمثله أو بشيء منه، قال الله تعالى: {قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَاالْقُرْءَانِ لايَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا}(٢).

والباءُ في "بخيرالكتب" باءُ الحال، أي: أَيَّدَه ومعه خير الكتب، كقوله تعالى: {هُوَالَّذِى أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ}(٣)، أو باءُ السبب، أي(٤): أيده بسبب خير الكتب، وهي تتعلق بـ"مُؤَيَّدًا"(٥).

و "وَحْيًا" الوحيُ على ثلاثة أقسام(٦): وحيُ إرسال، وهو الذي يَنْزِلُ به الملكُ، ووحيُ إِلْهام كما أوحى الله - عز وجل - إلى النّحل، ووحيُ إشارة كما أوحى زكرياءُ - صلى الله عليه وسلم - إلى قومه بالإشارة: {أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا}(٧)، والمرادُ في البيت: الوحيُ بالقرآن، فلا يكون إلا من القسم الأول، وهو مصدرٌ.

---

(١) في ب : "والزبور والإنجيل".

(٢) سورةالإسراء: الآية: ٨٨ .

(٣) سورةالأنفال: من الآية: ٦٢ .

(٤) في ب : "أنه".

(٥) ينظرشرح ابن القواس: ١٧٨/١ .

(٦) في مفردات الراغب ٥١٥: "أصل الوحي: الإشارة السريعة، ولتضمن السرعة قيل: أمرٌ وحِيٌّ، وذلك يكون بالكلام على سبيل الرمز والتعريض، وقد يكون بصوت مجرد عن التركيب، وبإشارة ببعض الجوارح، وبالكتابة...ويقال للكلمة الإلهيةالتي تلقى إلى أنبيائه وأوليائه وحي...وذلك إمابرسول مشاهد...وإمابسماع كلام من غير معاينة... وإمابإلقاء الروع...وإمابإلهام...وإمابتسخير...وإمابمنام" وينظرتفسيرالطبري: ٤٠٥/٦ ، وتفسيرالرازي: ٤٨/٨ ، وتفسيرالقرطبي: ٨٥/٤-٨٦ ، والبحرالمحيط: ٥٢٦/٧، واللسان: (وحى).

(٧) سورةمريم: من الآية: ١١ .

قال ابن الخباز(١): انتصابُه بفعل محذوف، أي: أوحى وحيا، فجَعَلَهُ غيرَ جارٍ على فعله كقوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنبَتَكُم / مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا}(٢). ٩/ب

قلتُ: وقد نقل غيرُه أنه يُقال: "أَوْحَى، ووَحَى"(٣)، قال العَجَّاجُ:

وَحَى لها القرارَ فَاسْتَقَرَّتِ(٤)

فعلى أن "وَحَى" ثابتٌ يكون جاريا على فعله؛ فيكونُ هو المُقدَّرُ لا "أَوْحى"، وهو في موضع الحال، والعاملُ "مُؤَيِّدًا"، وصاحبُ الحال الضميرُالذي فيه، أي: أَيَّدَه وحيا.

و "بِلِسانٍ" المرادُ به هنا: اللغةُ(٥)، قال اللّه تعالى: {وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ}(٦)، وقد يُرادُ به الكلمةُ(٧)، قال أعشى باهِلَةَ(٨):

---

(١) الغرةالمخفية: ٥٦/١ .

(٢) سورةنوح: الآية: ١٧ .

(٣) معاني الفراء: ١٦٣/٢، وفعلت وأفعلت للسجستاني: ١٣٣، وللزجاج: ٩٤، وتهذيب اللغة: ٢٩٦/٥، واللسان: ٣٧٩/١٥-٣٨٠(وحى).

(٤) ديوانه: ٢٦٦ ، وقبله:

الحمد لله الذي استقلتِ بإذنه السماء واطمأنتِ

بإذنه الأرض وما تعتتِ وحى.. ... ...

يقول: أوحى إليها أن استقري، فاستقرت. والبيت من شواهد مجازالقرآن: ١٨٢/١، وتأويل مشكل القرآن: ٤٩٠ ، وتهذيب اللغة: ٢٩٦/٥، ٢٩٧، والمحتسب: ٣٣١/٢، ومقاييس اللغة: ٩٣/٦، وتفسيرالقرطبي: ١٤٩/٢٠.

ويروى "أوحى" شرح الديوان، ومجازالقرآن: ٣٠٦/٢، وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد.

(٥) ينظرشرح ابن القواس: ١٧٩/١، واللسان: ٣٨٦/١٣(لسن).

(٦) سورةالروم: من الآية: ٢٢ .

(٧) الصحاح: ٢١٩٥/٦(لسن).

(٨) هو أبو قُحافَةَ عامربن الحارث بن رِياح، أحد بني عامر بن عوف بن وائل بن معن، شاعر جاهلي مجيد. أخباره في طبقات فحول الشعراء: ٢٠٣/١، ٢١٠-٢١٢، والكامل: ١٤٣٠/٣-١٤٣٢ ، والمؤتلف: ١١-١٢.

٣٤

إني أَتَتْنِي لِسانٌ لا أُسَـــرُّ بِها من عَلْوَ، لاعَجَبٌ منها ولاسَخَرُ(١)

واللسان أيضا: الجارحةُ التى يُتكلم بها، وهو يُؤَنَّثُ ويُذَكَّرُ(٢)، فمن ذكّره قال في الجمع: "ثلاثةُأَلْسِنَةٍ"، مثل: "حِمَارٍ وأَحْمِرَةٍ"، ومن أنّثه قال: "ثلاثُ أَلْسُنٍ"، مثل: "ذِراعٍ وأَذْرُعٍ"، وذلك قياس ماجاء على "فِعَالٍ" من المذكر والمؤنث(٣)، و"بلسان" يتعلق بالعامل المُقَدَّرِ الذي نصب "وَحْيًا"، وكذلك "إليه"(٤).

و"عربي" صفةٌ لـ"لسانٍ" على التذكير، وخَفَّف(٥)ياءَ النسب ضرورةً(٤).

* * * *

٥- لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مابِهِ نُطِقْ كَما الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ

---

(١) البيت مطلع قصيدة له في الأصمعيات : ٨٨ في رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب الباهلي. قال الأصمعي: "ليس في الدنيا مثلها" فحولةالشعراء: ١٢٢ ، وقال المرتضى في أماليه ٢٠/٢: "وهذه القصيدة من المراثي المفضلة المشهورة بالبلاغة والبراعة".

وقد روي البيت روايات مختلفة، وروايته في الأصمعيات:

وقد جاء من عل أنباءُ أُنَبِّؤُها إليَّ لاعَجَبٌ منها ولاسَـــخَرُ

ولاشاهد فيه حينئذ.

وينظرنوادرأبي زيد: ٢٨٨، وتأويل مشكل القرآن: ١٤٦، والكامل: ١٤٣١/٤، وجمهرةأشعارالعرب: ٧١٤/٢، والكشاف: ٥١٣/٢، وفي الخزانة ٥١١/٦: "قال صاحب الصحاح: وعلو، بتثليث الواو: أي أتاني خبر من أعلى نجد. وقال أبو عبيدة: أرادالعالية، وقال ثعلب: أي من أعالي البلاد...والسخر، بفتحتين وبضمتين: الاستهزاء. يقول: لاعجب من هذه الرسالة وإن كانت عظيمة؛ لأن مصائب الدنيا كثيرة، ولاسخربالموت، وقيل: معناه: لاأقول ذلك سخرية" وينظرالخزانة: ١٩١/١، والصحاح: ٢٤٣٦/٦(علا).

(٢) في المذكروالمؤنث للفراء ٧٤: "واللسان يذكر، وربما أنث إن قصدوا باللسان قصد الرسالةأو القصيدة...فأماللسان بعينه فلم أسمعه من العرب إلامذكرا" وينظر الكامل: ١٤٣٢/٣، والمذكروالمؤنث، لابن الأنباري: ٢٩٤-٢٩٥، ولابن التستري: ١٠١-١٠٣، ولابن جني: ٩٠.

(٣) ينظرالكتاب: ٦٠١/٣ .

(٤) ينظرشرح ابن القواس: ١٧٩/١ .

(٥) في ب : "وخففت".

"لكونه" اللامُ متعلِّقٌ إما بـ"مُؤَيِّدًا"، وإما بناصب "وحيا"(١)، والجارُ والمجرورُ في موضع نصب على المفعول له، واللامُ فيه واجبةٌ؛ لأنه ليس فعلا لفاعل الفعل المُعَلَّل؛ لأن العامل فيه - كما تقدم - إما "مُؤَيِّدًا"، وإما الناصبُ لـ"وَحْيًا"، وهما من فعل الله، وفعلُ الكون مسندٌ إلى "خيرالكتب".

والكونُ مصدرٌإما لـ"كان" التامةِ، ولاخلافَ في ذلك، وإما لـ"كان" الناقصةِ، وفيه خلافٌ مشهور(٢).

والهاء من "لكونه" عائدةٌ إلى اللسان؛ لأنه أقربُ مذكور، ولأنه تحصل معه فائدةُ تعليل الوحي باللسان العربي. وذهب ابنُ الخباز(٣)، ويُفْهَمُ من ابن النَّحْوِيَّةِ أنه يعود إلى "خيرالكتب"، وهو ضعيفٌ؛ لبعد المذكور وفواتِ التعليل المتقدم.

و "أشرف" اختلف الشارحون / فيه: فمنهم(٤)من جعله حالا نظرا إلى ٢/١٠
أنَّ(٥)الكونَ مصدرُ "كان" التامةِ، ومنهم(٦)من جعله خبرا نظرا إلى أن الكونَ لـ"كان" الناقصةِ.

قال ابنُ الخبّاز(٤): ومن جعله خبرا فقد أخطأ .

---

(١) ينظرالغرةالمخفية: ٥٦/١، وجوز بعض الشراح أن يتعلق بفعل دل عليه "خير"، أو بـ"عربي". شرح ابن القواس: ١٨٠/١، والصفوةالصفية: ١٩/١-٢٠، وضعّف النيليُّ تعلقه بـ"مؤيدا".

(٢) ينظرإصلاح الخلل: ١٦١-١٦٢، والصفوةالصفية: ٢١/١ .

(٣) لم أقف عليه في الغرةالمخفية، وفي التعليقات الوفية للشريشي ١٦/١: "وجعل ابن الخبازالهاء عائدة إلى (خير)، واللام متعلقة بـ(مؤيد)، وهو جائز ولكنه ضعيف"، ثم ذكر في ضعفه وجهين.

(٤) الغرةالمخفية: ٥٦/١ .

(٥) "أن" ساقطة من ب .

(٦) ينظرشرح ابن القواس: ١٨١/١، والصفوةالصفية: ٢١/١ .

قلتُ: قوله: "فقد أخطأ" فيه غِلَظٌ(١) في القول، لاسيَّما وقد جوّز ذلك كثيرٌ من عظماء النحويين منهم أبو سعيد السيرافيُّ(٢)، وحجتُه قولُهم: أعجبني كونُ زيدٍ أخاك، فـ "أخاك"(٣) تتَحَتّمُ فيه الخبريةُ؛ لتعريفه.

و "مابه نُطِقْ" تحتملُ "ما" أن تكونَ موصولةً و "به نُطِقْ" صلةٌ(٤)، والصلةُ والموصولُ في موضع الصفة لموصوف محذوف، والتقديرُ: أشرفُ الكلامِ الذي به نُطِقْ. وتحتملُ أن تكونَ نكرةً و "به نُطِقْ" في موضع الصفة، والتقديرُ: أشرفُ كلامٍ به نُطِقْ، و "به" في موضع رفع بـ"نُطِقْ" لنيابته منابَ الفاعل(٥)، وجاز فيه التقديمُ، وإن كان الفاعلُ لايتقدم؛ لكونه جارا ومجرورا في اللفظ(٦).

و "كما" الكاف للتشبيه، و "ما" اختُلِف فيها: فمنهم من جعلها مصدريةً، والجملةُ الاسميةُ صلتُها، وهو قليلٌ(٧)، وعليه قولُ سُحَيْمٍ(٨):

---

(١) في الأصل: "غلط".

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٥٥/١ أ.

(٣) زيد بعده في ب: "أن".

(٤) ينظرالتعليقات الوفية: ١٤/١.

(٥) في ب: "الفعل".

(٦) ينظرشرح ابن القواس: ١٨١/١.

(٧) في شرح الرضي على الكافية ٤٤١/٤: "وصلة (ما) المصدرية لاتكون عند سيبويه إلافعلية، وجوَّز غيرُه أن تكون اسمية أيضا، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا". وينظرالكتاب: ١١/٣، ١٥٦.

(٨) بل البيت للمرار بن سعيد الفَقْعَسِيّ الأسدي، أموي عباسي، كان مفرط القصر ضئيلا، وكان يهاجي المساور بن هند. أخباره في الشعروالشعراء: ٦٩٩/٢-٧٠١، والمؤتلف: ٢٦٨، والخزانة: ٢٨٨/٤-٢٨٩.

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّـدِ بعـــدما أفنانُ رَأْسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ(١)

والأفنـانُ: جمعُ فَنَنٍ، وهـو الغُصْنُ(٢)، والثَّغـامُ: شَجَـرٌ يُشَبَّهُ به الشَّيْـبُ، يُقال(٣)لـه ببلادنا: شيبُ العجـوز، والمُخْلِسُ: الذي يخـالطُ سوادَه بياضٌ(٤).

ومنهم(٥)من قال: إنها كافةٌ، وليس بصحيح؛ لأن الكافةَ هي التي تقعُ في مـوضعٍ يصح عملُ ما قبلها فيمـا بعدها، و"الرسولُ خيرُ مَخْلُـوقٍ" جملةٌ اسميةٌ لايصح عملُ الكاف فيها.

والأَولى أن يُقـالَ: إنها مهيئةٌ؛ [لأن المهيئـةَ](٦)هـي التي تقعُ بعـد حرفٍ لايصح عملُه فيما بعده، فعلى أنها مصدريةٌ فالكافُ متعلقـةٌ بغير خلاف؛ لكونها عـاملةً في المصـدر المُقدر، وعلى أنهـا مهيئـةٌ لاتتعلق بشـيء؛ لأنهـا لاعملَ لها.

و "الـرَّسُولُ": "فَعُولٌ" بمعنى "مُفْعَـلٍ"، والألفُ واللامُ للعهـد، وقد يكونُ "الرسولُ" / بمعنى الرسالة، قال الشاعر: ١٠/ب

---

(١) شعرالمرار (ضمن شغراء أمويون): ٤٦١/٢ ، والكتاب: ١١٦/١، ١٣٩/٢، والمقتضب: ٥٣/٢، والأصـول: ٢٣٤/١، ٢٥٨/٢، والنكت: ٢٥٠/١، ونتـائج الفكر: ١٨٨، والبسيـط: ٢٨٩/١، والخـزانة: ٢٣٢/١١ .

والعلاقـة: الحب . والوليد: مصغر "وليـد" صغره ليدل على شباب المـرأة. ينظـرتحصيل عين الذهب: ٧٩.

(٢) في ب : "غصن" بسقوط الألف واللام.

(٣) في ب : "ويقال".

(٤) في الأصـل: "يخلـط بياضـه سـواد" والمثبت من ب وهو الصـواب -إن شـاء اللـه - ففي الصحـــاح ٩٢٣/٣(خلـــس): "وأخلـــس رأســه إذا خالـط ســوادَه البيـــاضُ". وفي اللســـان ٦٥/٦-٦٦(خلس): "وأخلس الشعر فهو مخلس وخليس: استوى سواده وبيـاضه، وقيل: هوإذا كان سواده أكثر من بياضه ...أبوزيد: أخلس رأسه فهومخلس وخليس إذا ابيـض بعضه، فإذا غلب بياضه سواده فهو أغثم".

(٥) ينظرالصفوةالصفية: ٢٠/١ .

(٦) سقط من الأصل.

لقد كَذَبَ الواشُون مافُهْتُ عندهُمْ بقَوْلٍ ولا أَرْسلتُهُمْ برَسُولِ(١)

أي: برسالة .

و "خيرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ" خبرُ المبتدأِ الذي هو "الرسولُ" و "خُلِقْ" في موضع جرٍ صفةٌ لـ"مخلوق".

وفي البيت الاقتباسُ(٢)فقد قيل: إنه جاء في الحديث: "سيّدُالكتب القرآنُ، وسيّدُ البشر محمدٌ"(٣)، صلى الله عليه وسلم.

* * **

٦- صَلَّى عليه اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَا وَآلِهِ وصَحْبِهِ وكَرَّمَا

الصلاةُ في اللغة: الدعاءُ، ويُحْكَى أن أعرابيا لما أراد أن يسافرَ قامت بِنْتُهُ تدعو له بالسلامة(٤)من الآفات، فقال في ذلك:

تقولُ بِنْتِي وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحَلا يارَبِّ جَنِّبْ أبي الأَوْصابَ والوَجَعا
عليكِ مثلُ الذي صَلَّيْتِ فاغْتَمِضِي نَوْمًا فإنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعَا(٥)

---

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه: ١١٠ ، والرواية فيه:

لقد كذب الواشون مابحت عندهم بليلى ولا أرسلتهم برسيل

و"الرسيل" أيضا بمعنى الرسالة. اللسان: ٢٨٣/١١(رسل).

وينظر مجازالقرآن: ٨٤/٢، وتفسيرغريب القرآن: ٣١٦، والزاهر: ١٢٨/١، والصحاح: ١٧٠٩/٤(رسل)، والكشاف: ٤٩٧/٤، وتفسيرالقرطبي: ٩٣/١٣.

(٢) الاقتباس: أن يُضَمَّنَ الكلامُ نثرا كان أونظما شيئا من القرآن أو الحديث. التعريفات: ٤٩ . وجعل ابن حجّة الاقتباس نوعين: فما قام به الناثرون يسمى الاقتباس، وما يتم على أيدي الشعراء يسمى التضمين. خزانةالأدب لابن حجة: ٥٥٠ ، وينظرمعجم المصطلحات البلاغية: ٢٧٠/١-٢٧٣.

(٣) قطعة من حديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس: ٣٢٤/٢ عن علي بن أبي طالب، رقم: ٣٤٧١ ولفظ الشاهد فيه: "...وسيدالعرب محمد...وسيد الكلام القرآن..." وضعفه السيوطي، الجامع الصغير: ٢٩٢/٢ رقم: ٤٧٥٤، وينظرفيض القدير: ١٢٣/٤.

(٤) في ب : "بالسلام".

(٥) البيتان للأعشى ميمون بن قيس بن جندل، أبوبصير، جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم. أخباره في الشعروالشعراء: ٢٥٧/١-٢٦٦، ومعجم الشعراء: ٣٢٥-٣٢٦ ، والخزانة: ١٧٥/١-١٧٨. وهما في ديوانه: ١٥١ من قصيدته في مدح هَوْذَة بن علي الحنفي. وينظرمجازالقرآن:٦٢/١، ١٣٨/٢، وغريب الحديث للهروي: ١٧٩/١، والزاهر: ١٣٩/١، والاقتضاب:٣٤/١، والخزانة: ٢٩٧/٢ وفيها: "والمرتحَل: الجمل الذي وُضع عليه الرَّحْل، وهذا كناية عن الرحيل".

وفي ب ، والديوان: "يوما" مكان "نوما" .

والصلاةُ بحَسَب من صَدَرَتْ منه[١]: فمن الله - عز وجل - الرحمةُ، ومن الملائكة الاستغفارُ، ومن الناس الدعاءُ[٢].

واختُلِفَ[٣] في الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - فقيل: إنها واجبةٌ كلما ذُكر اسمُه، وقيل: لاتجب، وقيل: تجب مرةً في العمر كالشهادة له بالنبوة، وما زاد على المرة فمندوبٌ.

وأما الصلاة على غير النبي - صلى الله عليه وسلم - فقيل: تجوز، وقيل: لاتجوز إلا بالعطف على النبي - صلى الله عليه وسلم -[٤] كما صنع المصنف، فلا يقال مثلا: اللهم صل على أبي بكر؛ لأن الصلاة مَنْصِبُ النبي - صلى الله عليه وسلم - فَتَخْتَصُّ به، وله - صلى الله عليه وسلم - أن يَخُصَّ بها من شاء من أمته[٥]، فقد رُوي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "اللَّهُمَّ صَلِّ على آل أبي أَوْفَى"[٦].

و "ثُمَّ" لم أرَ أحدا من الشراح تكلم على العطف بـ"ثُمَّ" في هذا الموضع، والموضعُ موضعُ الواو، قال الله - عز وجل -: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}[٧]، وقد تَلَمَّحْت فيه وجها حسنا، وهو أن العطفَ بـ"ثُمَّ" هنا فيه تنبيهٌ على المُهْلة / بين طلب الصلاة وطلب التسليم؛ ليُعْلَمَ أنّ المرادَ طلبُ صلاةٍ ٢/١١
تَعْقُبُها صلاةٌ بحيث يمتد زمانُ ذلك ويطولُ تَتابُعُ الصلاةِ عليه، ثم يُطْلَبُ بعد ذلك السلامُ على نحو ماكانت الصلاةُ؛ إذ العطفُ يُشَرِّكُ بين المعطوفين في المعنى، ولولم يَعْطِفْ بـ"ثُمَّ" لم يَحْصُلْ هذا المعنى، وكان الطلبُ طلبَ صلاةٍ واحدةٍ لاامتدادَ لزمانها.

---

(١) في ب : "عنه".

(٢) التهذيب: ٢٣٦/١٢-٢٣٧، ونتائج الفكر: ٥٧-٦٠، واللسان: ٤٦٤/١٤-٤٦٥(صلا).

(٣) في حكم الصلاة على النبي-صلى الله عليه وسلم- خلاف طويل، ومذاهب متعددة أوصلها الحافظ ابن حجر إلى عشرة مذاهب. فتح الباري: ١٥٢/١١-١٥٣ ، وينظرالقول البديع: ٢٠ فمابعدها.

(٤) وقيل أيضا: لاتجوزمطلقا، وقيل: تجوزتبعا فيما ورد به النص أوألحق به، وقيل: تكره استقلالا، لاتبعا. القول البديع: ٨٢-٨٣، وينظرجلاءالأفهام: ٣٦٦.

(٥) ينظر جلاءالأفهام: ٣٦٠ .

(٦) أخرجه البخاري ٥٤٤/٢ كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، رقم: ١٤٢٦. ومسلم ٧٥٧/٢ كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقة، رقم: ١٧٦.

(٧) سورةالأحزاب: من الآية: ٥٦ .

فإن كان المصنفُ لَحَظَ هذا فحَسَنٌ، وإن لم يكن لحظه ولا تَنَبَّهَ لمثله، فلو سمعه لاستحسنه، فقد كان المتنبي إذا سُئل عن معنى بيتٍ من شعره أرسل السائلَ إلى أبي الفتح بنِ جنيّ؛ لأنه كان يستنبط له المعانيَ التي لم تخطر بباله، فإذا(١) سمعها استحسنها واستجادها(٢).

و "سلّم" السلامُ في اللغة: النَّجاءُ(٣)، ومعنى سلّم اللهُ عليك: نَجّاكَ الله.

و "آله" آلُ(٤) النبي - صلى الله عليه وسلم - يُطْلَقُ بخصوصٍ وهم بنو هاشم، ومواليهم منهم على الأصح، وهم الذين لاتَحِلُّ لهم الصدقةُ، ويُطْلَقُ بعُمومٍ وهم كلُّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ(٥).

وعَطَف على الضمير المخفوض في "عليه" من غير إعادة الخافض، وهو جائزٌ عند الكوفيين(٦)، وبه أقول؛ لكثرته نظما ونثرا، وجوّزوا فيه النصبَ على المفعول معه، أو على العطف على محل الجار والمجرور من "عليه"(٧).

---

(١) في ب : "وإذا".

(٢) ينظرمقدمة تحقيق الخصائص: ٢١ .

(٣) في اللسان ٢٩١/١٢(سلم): "وسلم من الأمر سلامة: نجا".

(٤) اختلف في تصريف "آل" على ثلاثةأقوال: فذهب سيبويه أن أصله "أهل" قلبت الهاء همزة، ثم أبدلت ألفا. وذهب النحاس إلى أن أصله "أهل" أيضا، لكنه قال: قلبت الهاء ألفا من غير أن تقلب أولا إلى همزة. وذهب الكسائي إلى أن أصله "أول" تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا. سرالصناعة: ١٠٠/١-١٠٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٢٣/١، والممتع: ٣٤٨/١-٣٥٠، وشرح الرضي على الشافية: ٢٠٨/٣، وينظرمعجم مفردات الإبدال والإعلال: ٣٦-٣٧.

(٥) وقيد بعضهم هذاالقسم بالأتقياء، وقيل في آل النبي أيضا: إنهم ذريته وأزواجه خاصة. ينظرجلاءالأفهام: ١٦٤-١٦٦، والقول البديع: ١٢٢-١٢٤.

(٦) جعل بعض النحويين -كما فعل الشارح- جوازَ العطف على المضمر المجرور من غيرإعادة الجار مذهبا للكوفيين، لكن الفراءَ والكسائي موافقان لجمهورالبصريين في هذه المسألة، فلعل مانسب إلى الكوفيين هو رأي لبعض متأخريهم. وممن أجازالعطفَ على المضمر المجرور دون إعادة الخافض يونس وقطرب وأبوعلي الشلوبين وابن مالك وأبوحيان والسمين. ينظرفي المسألة: الكتاب: ٣٨١/١-٣٨٣ ، ومعاني الفراء: ٢٥٢/١-٢٥٣ ، ومجالس ثعلب: ٣٢٤/١ ، والإنصاف: ٤٦٣/٢-٤٧٤ ، وحواشي المفصل: ٤١٣ ، والتسهيل: ١٧٧-١٧٨ ، وشرح التسهيل: ٣٧٥/٣-٣٧٨ ، والبسيط: ٣٤٥/١-٣٤٧ ، والبحرالمحيط: ١٤٧/٢-١٤٨ ، ١٥٧/٣-١٥٩ ، والدرالمصون: ٣٩٤/٢-٣٩٦ ، ٥٥٤/٣-٥٥٥ ، والخزانة: ١٢٤/٥.

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٢/١ .

وأَضاف "آلاً" إلى الضمير، والصحيحُ عندهم أنه لايضاف إلاإلى ظاهر مُعَظَّم(١).

و "صَحْبِهِ" هو جمعُ "صاحِبٍ"(٢)، نحوُ(٣) "راكِبٍ، ورَكْبٍ"، ويُجمع على "صُحْبَةٍ"(٤)، نحو "فارِهٍ، وفُرْهَةٍ"، ويُجمع على "صِحَابٍ"، نحو "جائِعٍ، وجِياعٍ"، ويُجمع على "صُحْبانٍ"، نحو "شابٍّ، وشُبّانٍ"، فهذه أربعةُ أبنيةٍ جاء تكسيرُ "صاحِبٍ" عليها(٥)، وأمّا "الأَصْحابُ" فجمعُ "صَحْبٍ"، نحو "فَرْخٍ، وأَفْراخٍ" فهو(٦) جمعُ جمعٍ، وجمعُ "الأَصْحابِ": "أصاحيبُ"، نحو "أَنْعامٍ، وأَناعِيمَ"، فـ"الأَصاحِيبُ" جمعُ جمعِ جمعٍ(٧).

و"كَرَّمَ" التكريمُ / والإِكْرامُ: رَفْعُ الدرجة، وتعظيمُ المنزلة(٨). ١١/ب

* * * *

٧- وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ القَدْرِ وفي يَسِيرِهِ نَفادُ العُمْرِ

أصلُ الكلامِ: أمّا بعدَ حمدِ الله والصلاةِ على نَبِيِّهِ فالعلمُ جليلُ القَدْرِ، فحَذَفَ "أمّا" لكثرة الاستعمال، ثم حَذَفَ المضافَ إليه فانقطع الظرفُ عن الإضافة؛ فبُنِيَ على الضم(٩).

"فالعِلْمُ" الفاءُ في جواب "أمّا" المحذوفةِ، قال تعالى {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ}(١٠).

---

(١) هذا مذهب الكسائي والنحاس وأبي بكر الزبيدي. إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٣/١، ولحن العامة: ٤١-٤٢، والدرالمصون: ٣٤٢/١، وذهب جماعة منهم ابن السيد والسهيلي إلى جواز إضافته إلى المضمر. الاقتضاب: ٣٥/١-٣٩، والروض الأنف: ٢٦٧/١.

(٢) هذا مذهب الأخفش، وذهب سيبويه والجمهور إلى أنه اسم للجمع وإن كان من لفظ الواحد؛ لأن تصغيره "صُحَيْب". الكتاب: ٤٩٤/٣، ٦٢٤، وشرح الرضي على الشافية: ٢٦٥/١-٢٦٦، والصفوة الصفية: ٢٣/١-٢٤، والهمع: ١٢٧/٦.

(٣) في ب : "مثل".

(٤) "صُحْبَة" جمع شاذ. دقائق التصريف: ٤٠٣ ، وفي المحكم ١١٩/٣ أنه اسم جمع.

(٥) وجاء كذلك "صَحَابة" و "صِحَابة" . ينظر التبصرة: ٦٦٩/٢، والمحكم: ١١٩/٣.

(٦) في ب : "وهو".

(٧) ينظر الكتاب: ٤٠٧/٣، ٦١٨-٦٢٠، وشرح جمل الزجاجي: ٥٤٣/٢-٥٤٧.

(٨) اللسان: ٥١١/١٢-٥١٢(كرم).

(٩) ينظر شرح ابن القواس: ١٨٣/١، والصفوة الصفية: ٢٤/١ .

(١٠) سورة الضحى: الآية: ٩ ، وينظر الجنى الداني: ٥٢٢، والمغني: ٨٠.

واختلف أهلُ النَّظَرِ في حدِّ العلم(١): فمنهم من قال: لايُحَدُّ؛ لأن الحدَّ يلزمُ أن يكونَ أَجْلى من المحدود، ولاشيءَ أجلى من العلم، وقيل: لأن حدَّهُ عَسِيرٌ؛ لتعذُّرِ معرفةِ الجِنْسِ والفَصْل، وقيل: لأنه ضروريٌّ.

ومنهم من جوَّزَ حدَّه، ولهم فيه حدودٌ أحسنُها فيما ذكره ابنُ الحاجبِ(٢): صفةٌ توجب تمييزا لايَحْتَمِلُ النّقيض بوجه.

و "الجَلِيلُ": العظيم، ويقال فيه: "جَلِيلٌ، وجُلالٌ"(٣)، نحوُ "عَظِيمٍ، وعُظامٍ"، و"عَجِيبٍ، وعُجابٍ"، و "كَبِيرٍ، وكُبارٍ".

و "القَدْرُ" يُطْلَقُ على المِقْدارِ وعلى القِيمَةِ(٤)وعلى المَنْزِلة، وهوالمرادُ هنا.

ولاخَفاءَ أن العلمَ جليلُ القدر، اتفق على ذلك العقلُ والنَّقْلُ، ويكفي في ذلك أن الله تعالى جعل العلمَ(٥)حياةً والجهلَ مماتا، قال تعالى: {أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ}(٦)، قيل(٧)معناه: أفمن(٨)كان جاهلا فعلَّمناه، وماأحسن قولَ الشاعرِ:

إذا رُمْتَ تَسْمُو لِنَيْلِ العُلا ... وقَدْرُكَ باللهِ عالٍ وغالِ

فَبِالْعِلْمِ فاسْمُ لها تُحْرِزا ... فَما مِثْلُه لِطِلابِ المَعالِي(٩)

---

(١) ينظر في هذا الاختلاف: بيان المختصر: ٣٩/١ .

(٢) بيان المختصر: ٤٦/١.

(٣) التهذيب: ٤٨٨/١٠، ٤٨٩، والصحاح: ١٦٥٩/٤(جلل).

(٤) في ب : "والقيمة" بسقوط "على".

(٥) عبارة "جعل العلم" مكررة في الأصل.

(٦) سورةالأنعام: من الآية: ١٢٢ ، وفي النسختين: "أفمن" .

(٧) قاله الماوردي في تفسيره: ٥٥٩/١ ، وينظرزادالمسير: ١١٧/٣، وتفسيرالقرطبي: ٧٨/٧.

(٨) كذا في النسختين، وحقه: "أومن" حتي يوافق لفظ الآية.

(٩) لم أقف عليهما فيما راجعت من المظان.

و "فى يَسِيرِهِ"، ويُروى: "وفي قليلـــه"(١)، وهمـــا بمعنى واحد.

والنَّفادُ، بالدال المهملة: الفراغُ والفناءُ، قال الله تعالى: {مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ اللَّهِ}(٢)، أي: مافنيت.

و "العُمرُ": مدةُ الحياة، يُقال فيه: "عُمُرٌ" كـ"عُنُقٍ" /، ويقال فيه: "عُمْرٌ" بتسكين الميم، كـ"قُفْلٍ"، ويُقالُ: "عَمْرٌ" بفتح العين وتسكين الميم(٣). ٢/١٢

و أشار بقوله:

"وفي يسيره نَفادُ العُمْرِ"

إلى كثرة العلم وامتداده، وقد قيل: "الناظرُ في العلم كالناظر في البحر يَسْتَعْظِمُ ما يرى، وما غابَ عنه أعظمُ"، وقال الشاعرُ:

قُل للذين قَضَوا في العِلْمِ عُمْرَهُمُ ... ثم اطْمَأَنُّوا وظنُّوا أنهـم فَرَغُوا

العِلْمُ أعظمُ مِمّا تَزْعُمُونَ فَكَمْ ... قد بالَغَ الناسُ في هذا ومابَلَغُوا(٤)

وإذا كان العلمُ في الامتداد بهذه المَثابة، فالعمرُ ولو طال قصيرٌ بالنسبة إلى تحصيلِ القليل من العلم؛ إذ القليلُ بالنسبة إلى الكثير كثيرٌ.

وفى البيت الاقتباسُ من كلام بُقْراطَ الحكيم(٥)فإنه قال: "العمرُ قصيرٌ، والصناعةُ طويلةٌ، والتَّجْرِبةُ خَطَرٌ"(٦)، والمرادُ بالصناعة: علمُ الطب.

* * **

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٣/١، والصفوةالصفية: ٢٤/١ .

(٢) سورةلقمان: من الآية: ٢٧ .

(٣) اللسان: ٦٠١/٤(عمر)، والقاموس: ٥٧١(عمر).

(٤) لم أقف عليهما فيما راجعت من مظان .

(٥) هو بقراط أو أبقراط بن إيراقليس، طبيب يوناني شهير، كان مسكنه مدينة "قو"، وهي مدينة حمص من أرض الشام، وكان في زمن بهمن بن اسفنديار، وهو قبل سقراط وأفلاطون، وهو الذي بث صناعة الطب في الناس، وعهد إلى الأطباء عهدا طويلا مشهورا، من مصنفاته: كتاب الفصول، وتقدمة المعرفة، وطبيعة الإنسان. أخباره في تاريخ الأطباء والفلاسفة: ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، وطبقات الأطباء والحكماء: ١٦-١٧ ، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء: ٤١/١-٥٥.

(٦) في عيون الأخبار ١٢٧/٢: "العلم كثير، والعمرقصير، والصنعة طويلة، والزمان جديد، والتجربة خطأ".

٨- فَابْدَأْ بِما هُوَ الأَهَمُّ فَالأَهَمّ فَالْحازِمُ البادِئُ فيما يُسْتَتَمّ

البَدْءُ بالشيء: تقديمُه على غيره، "وابْدَأْ" فعلُ أمرٍ من "بَدَأَ" ثلاثيا، ولايُستعملُ رباعيا، وأما قولُه تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}(١) فإتباعٌ لـ {يُعِيْدُ}(٢)، دليلُه قولُه تعالى: {فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ}(٣)، فجاء ثلاثيا، ولايلزمُ الإتباعُ في كل موضع، فقد جاء مع "يعيد" ثلاثيا على الأصل، قال تعالى(٤): {وَهُوَالَّذِي يَبْدَؤُا الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}(٥).

و "الأَهَمُّ" من الأمور: آكدُها وأعظمُها في النفس، يُقالُ: أَهَمَّنِي الأمرُ، وهو أمرٌ مُهِمٌّ، وهو في الحقيقة مايكونُ هَمُّهُ في النفس أكبرَ وأعظم.

و "فَالأَهَمّ" معطوفٌ بالفاء على حدِّ: "ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ"(٦)، أي: مُرَتَّبين، والمعنى: رَتِّبْ ما أردتَ الشُّروعَ فيه من العلوم، واجعل الأهمَّ مبدوءا به ثم الأهمَّ مما بقي مبدوءا به إلى آخرِ ما يَسَعُهُ العمرُ من العلوم(٧)، وقد أحسنَ / القائلُ في هذا المعنى، فقال: ١٢/ب

ما حَوَى العِلْمَ جميعا أَحَدٌ لا ولو مارَسَهُ أَلْفَ سَنَهْ
إنَّما العِلْمُ بَعِيدٌ غَوْرُهُ فَخُذُوا من كلِّ شيءٍ أَحْسَنَهْ(٨)

---

(١) سورةالعنكبوت: من الآية: ١٩ .

(٢) في معاني الأخفش ٤٣٦/٢: "وقال: {كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ} وقال: {كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ} لأنهما لغتان، تقول: بدأالخلق وأبدأ". وفي الصحاح: ٣٥/١(بدأ): "وبدأالخلق وأبدأهم بمعنى". وفي اللسان: ٢٦/١(بدأ): "بدأ به وبدأه يبدؤه بدأ، وأبدأه وابتدأه" وفيه ٢٧/١: "وبدأ في الأمر وعاد وأبدأ وأعاد". وينظر: مجازالقرآن: ١١٥/٢، وفعلت وأفعلت للسجستاني: ١٥١، وللزجاج: ٦، وللجواليقي: ٢٧.

وفي ب : "ليعيده" .

(٣) سورةالعنكبوت: من الآية: ٢٠ .

(٤) "قال تعالى" مكررة في الأصل.

(٥) سورةالروم: من الآية: ٢٧ ، وفي ب : "هو الذي" بسقوط الواو.

(٦) الكتاب: ٣٩٨/١ ، والمقتضب: ٢٧١/٣، وشرح التسهيل: ٢٦٠/١.

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٣/١-١٨٤، والصفوةالصفية: ٢٤/١ .

(٨) البيتان للإمام الشافعي في ملحقات شعره: ٣٢٢ ، ونزهة الأبصار: ٥٢ ، ولعلي بن أبي طالب في التمثيل والمحاضرة: ١٦٥ ، ومن غير نسبة في إتحاف السادة المتقين: ٣٢٢/١.

و "الحازِمُ": المُجْتَهِدُ في الأمر الخائفُ من فواته، والفعلُ منه: "حَزُمَ" بالضم، وأصله من الحَزْم وهو الرَّبْطُ والشدُّ.

و "يُسْتَتَمّ" يجوزُ أنَ يكونَ "اسْتَفْعَلَ" فيه للطلب، أي: فيما يمكنُ فيه طلبُ تمامِه(١)، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى "فَعَلَ"، أي: فيما يَتِمُّ، وهوالأولى في هذا الموضع، والمعنى: أنه إذا كانت العلومُ كثيرةً مُتَشَعِّبَة، والعمرُ قصيرٌ، فابدأْ منها(٢)بما يرجعُ عليكَ نفعُه في الدنيا والآخرة، وهو العلمُ الذي يُتَوَصَّلُ به إلى فَهْم الكتاب والسنة، ولاتَشْتَغِلْ بجملةٍ من العلوم دَفْعَةً واحدةً فرُبَّمَا يَعْسُرُ تحصيلُها، فقد قيل: "ازدحامُ العلوم مَضَلَّةُ الفُهُوم"(٣)، إلاأن يكونَ العِلْمانِ متقارِبَيْنِ كالنحو والتصريف والعَروض والقوافي، فإن بعضَها يكونُ عونًا على البعض، وماأَحْسَنَ قولَ أبي الحَسَنِ(٤)سَهْلٍ، في ترتيبِ تحصيلِ العلوم:

العِلْمُ شَيْءٌ حَسَنٌ ... فَكُنْ له ذا طَلَبِ
فَابْدَأْهُ بالنَّحْوِ وخُذ ... مِنْ بَعْدِهِ في الأَدَبِ(٥)
فإنْ أَرَدْتَ أنْ تَرَى ... جَاهًا وعِزًّ مَنْصِبِ
فاقْرَأْ أُصُولَ مَالِكٍ ... واحْفَظْ فُرُوعَ المَذْهَبِ
فإنَّ "قالَ مالِكٌ" ... سِلْسِلَةٌ مِنْ ذَهَبِ
وَاعْمَلْ بما رَتَّبْتُه ... تَحْظَ بأَعْلَى الرُّتَبِ

* ** *

٩- فإنَّ مَنْ يُتْقِنُ بَعْضَ الفَنِّ ... يُضْطَرُّ لِلْباقِي ولايَسْتَغْنِي / ٩/١٣

إِتْقانُ الشيءِ: إحْكامُه،قال الله تعالى: {اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ}(٦)

---

(١) ينظر الغرة المخفية:١/٥٩ .

(٢) في الأصل: "ملها".

(٣) التعليقات الوفية: ٢٣/١ ، والتذييل والتكميل: ٢٢٢/٨ ب ، وفي إتحاف السادة المتقين ٣٣٤/١: "ازدحام العلم في السمع مضلة الفهم".

(٤) أبوالحسن (٥٥٩-٦٣٩هـ) سهل بن محمد بن سهل بن مالك الأزدي الغرناطي، من الشعراء الكتاب، برع في العلوم القديمة والحديثة، وكانت له وفادات على الملوك، امتحن أيام الملك ابن هود وغُرب إلى مرسية. أخباره في برنامج الرعيني: ٥٩-٦٣ ، واختصارالقدح المعلى: ٦٠-٦٥ ، وسيرأعلام النبلاء: ١٠٣/٢٣-١٠٤ ، والذيل والتكملة: ١٠١/٢/٤-١٢٤ ، وفيه ١٠٦-١٠٧ الأبيات الأربعة الأولى باختلاف يسير، وفي ب : "أبي الحسين" ، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: "بالأدب" والمثبت من ب ، والذيل والتكملة، وينظراللسان: ٤٧٥/٣(أخذ).

(٦) سورة النمل: من الآية: ٨٨ . ولم يرد لفظ الجلالة في ب .

و "الفَنّ" بمعنى قسمٍ من أقسام الشيء، وهو مُرادِفٌ للنَّوْعِ والضَّرْبِ والنَّحْو، ويُجْمَعُ على "فُنُونٍ"(١)، ويُقالُ فيه: "أُفْنُونٌ" كـ"عُصْفُورٍ" ؛ فيُجْمَعُ على "أَفَانِينَ".

و"يُضْطَرُّ" معناه: يُلْجَأُ ويُحْوَجُ(٢)، قال تعالى: {فَمَنِ اضْطُرَّ}(٣) أي: فمن أُحْوِج(٤)، وهو بضم الياء، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه في الأشهر.

و "لِلْباقِي"(٥) يتعلقُ بـ"يُضْطَرُّ"، واللامُ فيه بمعنى "إلى"(٦).

و "لايَسْتَغْنِي" الاستغناءُ عن الشيء: عدمُ الحاجة إليه.

والمعنى: أنه من أتقن بعضَ علمٍ فلايستغني عن معرفة باقيه؛ لأنه يَصيرُ(٧)كمن دخل بُسْتانًا فذاق ثَمَرَةً من ثمارِه(٨)فاستحلاها، فإنَّ النفسَ تدعوه إلى الأكل من جميع باقي ثمارِه؛ بخلاف من لم يكنْ عنده ذوقٌ من الشيء فإن نفسه لاتَتَشَوَّفُ إليه ذلك التَّشَوُّفَ(٩)، وماأَحْسَنَ قولَ المتنبي في هذا المعنى:

وما صَبَابَةُ مُشْتاقٍ لَهُ أَمَلٌ مِنَ اللِّقاءِ كمُشْتاقٍ بِلا أَمَلِ(١٠)

* * * *

١٠- وذا حَدَا إِخْوانَ صِدْقٍ لِي على أَنِ اقْتَضَوا مِنِّي لَهُم أَنْ أَجْعَلا

---

(١) ويجمع الفن كذلك على "أَفْنَانٍ" ينظراللسان: ٣٢٦/١٣(فنن).

(٢) اللسان: ٤٨٣/٤-٤٨٤(ضرر).

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ١٧٣ وغيرهامن السور.

(٤) تفسيرالطبري: ٣٢١/٣، وزادالمسير: ١٧٥/١ . وقيل في تفسير الآية أيضا: أكره. تفسيرالطبري: ٣٢٢/٣، وتفسيرالقرطبي: ٢٢٥/٢.

(٥) في ب : "والباقي" .

(٦) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٥/١ .

(٧) في ب : "لايصير".

(٨) في ب : "ثمره" .

(٩) ينظرالصفوةالصفية: ٢٥/١-٢٦ .

(١٠) ديوانه بشرح أبي العلاء المعري: ٢٦٨/٣ وفيه: "على أمل"، وقال الشارح: "أي: كصبابة مشتاق بلاأمل، فحذف المضاف". والصبابة: رقة الشوق.

"ذا": اسمُ إشارةٍ لمفرد، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ المشارُ إليه واحدا مما ذَكَرَ: إمّا كونُ العلمِ جليلَ القدر، وإما كونُه في قليله نفادُ العمر، وإما الابتداءُ بالأهم، وإما أن الحَزْمَ البَدَاءَةُ بما يَتِمُّ، أو كونُ إتقانِ البعض يَضْطَرُّ إلى الباقي. والأولى أن تكونَ الإشارةُ راجعةً إلى مجموع هذه الأشياءِ(١)، وإنما وَحَّدَ اسمَ الإشارة لكونه لَحَظَ "ما ذُكِرَ"، أي: حَمَلَهم على طلب هذه الأرجوزةِ ما ذُكِرَ من مجموع هذه الأشياء، ويكونُ نظيرُه(٢)قولَه تعالى: {لافَارِضٌ وَلابِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}(٣)، أي: عوانٌ بين ما ذُكِرَ من الفارض والبِكْرِ(٤).

و "حَدَا" معناه: ساق وبَعَث، تقولُ: ما حَداكَ على هذا؟ أي: ما حملكَ وبعثكَ عليه(٥)؟، ومنه "الحَادِي": الذى يسوقُ الإبلَ ويبعثُها على المسير، ومنه "الحَذْوَاءُ": للريح التي تأتي من نحو القُطْبِ، / سُمِّيت بذلك لأنها تَحْذُو السحابَ وتسوقُها(٦). ١٣/ب

و "إِخْوانَ" المرادُ به: الأصحاب، وهو جمعُ "أَخٍ"، ويُجمعُ [أيضا](٧) على "آخَاءٍ"، وعلى "أَخْوَةٍ" بكسر الهمزة وضمها(٨).

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٥/١، والصفوةالصفية:٢٦/١ .

(٢) في ب : "نظير".

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٦٨ .

(٤) ينظرمعاني الفراء: ٤٥/١، وتفسيرالطبري: ١٩٦/٢-١٩٧،والتبيان: ٧٥/١.

(٥) "عليه" سقط من ب .

(٦) تنظر هذه المعاني في اللسان: (حدا).

(٧) ليس في الأصل.

(٨) ينظرإصلاح المنطق: ١١٦ ، ١٣٤ ، والصحاح: ٢٢٦٤/٦(أخا)، واللسان: ١٩/١٤(أخا)، وفيه ٢٠/١٤: "...فأما سيبويه فالأُخوة، بالضم، عنده اسم للجمع، وليس بجمع؛ لأن "فَعْلا" ليس مما يكسر على "فُعْلَة" ". والذي في الكتاب: ٦٢٥/٣: "إِخوة" بالكسر، وقال السيرافي في هامش الكتاب: "هكذا رأيته في هذه النسخة وغيرها من النسخ، وهوغلط عندى؛ لأن إِخوة: فِعْلَة، وفِعْلَة من الجموع المكسرة القليلة...والصواب أن يكون مكان إِخوة: أُخوة، حتى يكون بمنزلة: صُحْبَة، وفُرْهَة، وظُؤْرَة".

قال العَسْكَرِيُّ(١): الأَخُ الذي هو النَّسيبُ يُجمعُ على "إِخْوَةٍ"، والأَخُ الذي هو الصديقُ يجمع على "إِخْوانٍ". وإليه نَظَر أبو تمّام بقوله:

ذُوالوُدِّ عندي وذوالقُرْبَى بِمَنْزِلَةٍ وإِخْوَتِي إِسْوَةٌ عندى وإِخواني(٢)

وهذه التَّفْرِقَةُ تحتاجُ إلى نقل عن أهل اللغة(٣).

و "صِدْقٍ" تركيبُ (ص - د - ق) راجعٌ إلى الثُّبُوتِ(٤)، فمنه الصِّدْقُ ضِدُّ الكذب؛ لأن الصادقَ ثابتٌ لايميلُ عن الصدق إلى غيره، ومنه قولُهم: صَدَقَ في الحرب والأمر، أي: ثَبَتَ، ومنه: فَرَسٌ صَدْقٌ، ورُمْحٌ صَدْقٌ، أي: ثابتٌ عند الاختبار، ومنه قولُه تعالى: {قَدَمَ صِدْقٍ}(٥)، ومنه إخوانُ صِدْقٍ، أي: ثابتون على الأُخُوَّةِ عند الشدائد(٦). وفعلُه: "صَدَقَ" ويستعملُ على أربعةِ أقسامٍ: لازما، ومنه(٧): "المُؤمنُ إذا حدَّثَ صَدَقَ"(٨)، ومتعديا إلى واحد، نحوُ قوله تعالى:{صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ}(٩)، ومتعديا إلى اثنين(١٠)بنفسه، نحو: صدقتُ زيداالحديثَ، ومتعديا إلى اثنين الثاني بحرف الجر، نحو: صدقتُ زيدا في الحديث.

---

(١) العسكري(٠٠٠- بعد٣٩٥هـ)الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مِهْرانَ، أبوهلال، اللغوي الأديب، صحب أبا أحمد العسكري وأخذ عنه فأكثر، وأخذ عن غيره، له من التصانيف: الصناعتين، والفروق اللغوية، وجمهرةالأمثال، وغيرها. أخباره في: إنباه الرواة: ١٨٩/٤، ومعجم الأدباء: ٢٥٨/٨-٢٦٧، وإشارةالتعيين: ٩٦.
وينظرقوله هذا في التعليقات الوفية: ٢٥/١ .

(٢) ديوانه: ٣٣٤/٣ وفيه "مني" مكان "عندي" في الشطرالأول.

(٣) في التهذيب ٦٢٥/٧: "..وقال أبوحاتم: قال أهل البصرة أجمعون: الأخوة في النسب، والإخوان في الصداقة..قال أبوحاتم: وهذا خطأ وتخليط، يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء: إخوة وإخوان، قال الله- جل وعز-: {إِنَّمَاالْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} ولم يعن النسب، وقال: {أَوْبُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ} وهذا في النسب".

(٤) في مقاييس اللغة ٣٣٩/٣(صدق): "الصاد والدال والقاف أصل يدل على قوة في الشيء قولا وغيره".

(٥) سورةيونس: من الآية: ٢ .

(٦) تنظر هذه المعاني في الصحاح واللسان: (صدق).

(٧) في ب : "وهو".

(٨) أورده القرطبي في تفسيره ١٢٢/١٨ ، وتمام لفظه: "..وإذا وعد أنجز، وإذا اؤتمن وفي" ، وذكر السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٣٧ أن حديث: "المؤمن إذا قال صدق، وإذا قيل صدّق" باطل اللفظ صحيح المعنى.

(٩) سورةالأحزاب: من الآية: ٢٣ ، وينظرالبحرالمحيط: ٢٢٣/٧.

(١٠) في ب : "مفعولين اثنين".

و "لِي" يتعلق بمحذوفٍ صفةٍ لـ"إِخْوانَ"(١).

و "على" المجرورُ به: "أَنِ اقْتَضَوا"، والتقديرُ: على الاقتضاء ، وهو متعلقٌ بـ"حَدَا"(١).

"اقْتَضَوا": طَلَبُوا والْتَمَسُوا، يقالُ: اقتضى دينَه، أي: طَلَبَه.

و "مِنِّي" "مِنْ" فيه لابتداء الغاية، وهو متعلقٌ بـ"اقتَضَوا"(٢).

و "لَهُمْ" يتعلقُ بفعلٍ مُضْمَرٍ دلَّ عليه "أَجْعَل" ولايتعلقُ بـ"أَجْعَل" هذا الظاهرِ؛ لأن "أَنْ" موصولةٌ، وما بعد الموصولِ لايعملُ فيما قبله(٣)، ونظيرُهُ قولُه تعالى: {فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ}(٤) فـ {لَكَ} يتعلقُ بفعلٍ مُقدَّرٍ تقديرُه "أَنْصَحُ" لدلالة {النَّاصِحِينَ} عليه، ولايتعلق بـ {النَّاصِحِينَ}؛ لأن الألفَ واللامَ موصولةٌ، وما بعد الموصول لايعملُ فيما قبله(٥)، وهذا / مَخْرَجُ كلِّ ما جاء من هذ النَّحو، نحوُ قوله تعالى: {إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ}(٦). ١٤/٢

---

(١) ينظرشرح ابن القواس:١٨٥/١ .

(٢) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٥/١ .

(٣) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٦/١ .

(٤) سورةالقصص: من الآية: ٢٠ .

(٥) ينظرمعاني القرآن وإعرابه: ١٣٨/٤ .

(٦) سورةالشعراء: من الآية:١٦٨ .

وللعلماء في تخريج هاتين الآيتين وأمثالهما، مما ظاهره تقدم معمول الصلة على "أل" في حالة كونه جارا ومجرورا، ثلاثة مذاهب: أولها ماذكره الشارح، والثاني: تقدير "أعني" أي: أعني لك، وأعني لعملكم، ورد بأن "أعني" لايتعدى بحرف جر، والثالث: تعلق المجرور بالصلة نفسها؛ لأن الظرف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها.

أماالمازني فالألف واللام عنده معرّفة وليست موصولة، واختاره المبرد. ينظر: الكامل: ٥٢/١، والمنصف: ١٣٠/١، والارتشاف: ٥٥٢/١-٥٥٣، والدرالمصون: ٢٧٩/٥-٢٨٠.

وقال الشَّرِيشِيُّ(١): إن "لَهُمْ" يتعلقُ بـ"اقْتَضَوا"، وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنه [يلزم](٢)منه تَعَدِّي فعلُ المضمر المتصلِ إلى المضمر المجرور، وهما لشيء واحد، وذلك ليس من باب "ظَنَنْتُ" ولا "فَقَدْتُ"(٣) ولا"عَدِمتُ"(٤) والضميرُ المتصلُ هو الواوُ في "اقتضوا"، والضميرُ(٥)المجرورُ هو "لَهُمْ"، والضميرانِ لشيءٍ واحدٍ(٦).

فإن قلتَ: فقد وَرَدَ ذلك في القرآن والكلامِ كثيرا، فمن ذلك قولُه تعالى: {فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ}(٧)، وقولُه تعالى: {وَهُزِّي إِلَيْكِ}(٨)، وقولُه تعالى: {وَاضْمُمْ إِلَيْكَ}(٩)، وقولُه تعالى:{أَمْسِكْ عَلَيْكَ}(١٠) وقال الشاعرُ:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُها(١١)

---

(١) التعليقات الوفية: ٢٥/١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في ب : "قعدت"

(٤) في النسختين: "عزمت".

(٥) في ب : "والمضمر".

(٦) لايصح أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غيرباب "ظن" و"فقد" و"عدم". ينظر: شرح التسهيل: ١٥٦/١ ، والمغني: ١٩٤، والهمع: ١٨٨/٤، والخزانة: ١٤٨/١٠.

(٧) سورةالبقرة: من الآية: ٢٦٠ .

(٨) سورةمريم: من الآية: ٢٥ ، وتمام التلاوة: {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا}، وإنما أتممت التلاوة هنا ليتضح رأي أبي علي الآتي قريبا.

(٩) سورةالقصص: من الآية: ٣٢ .

(١٠) سورةالأحزاب: من الآية: ٣٧ .

(١١) البيت أول بيتين للأَعْشَى وَرِالشَّنِّيِّ في الحماسة البصرية: ٢/٢ ، والبيت الثاني:

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ولاقاصرٌ عنكَ مأمورُها

وهما من شواهدالكتاب: ٦٤/١، والمقتضب: ١٩٦/٤، والأصول: ٦٩/٢، والتبصرة: ١٩٦/١، والنكت: ٢٠٠/١، والإفصاح: ٢١٥، وشرح أبيات المغني: ٢٦٩/٣ قال البغدادي: "والبيتان رأيتهما في ديوان علي بن أبي طالب".

والشاهد في البيت: أن مجرور "على" وفاعل متعلقها الذي هو "هَوِّنْ" ضميرا مُخاطَبٍ واحد. والأعورالشَّنِّي هو بِشْرُ بنُ مُنْقِذٍ من عبدالقيس، وشَنٌّ منهم، شاعرٌإسلامي مُجيد. أخباره في الشعروالشعراء: ٦٣٩/٢، والمؤتلف: ٤٥-٤٦، وسمط اللآلي : ٨٢٧/٢.

وقال الآخرُ:

دَعْ عنكَ نَهْبًا صِيْحَ في حَجَراتِهِ(١)

ويُقال في الكلام: خفِّضْ عليكَ، فقد تَعَدَّى فعلُ الضمير المتصلِ في هذه الأماكنِ، وهو ضميرُ المُخاطَب، إلى الضميرالمجرور، وهو الكافُ، وهما لشيءٍ واحد، وليس ذلك من الأبوابِ المتقدمةِ.

فالجوابُ: أن كلَّ ما جاء من هذ النحوِ محمولٌ عندهم على التأويل:

إمّا أن تكونَ "إلى" و "عَنْ" و "على" في هذه المواضع أسماءً، أمّا "عَنْ" و"على" فقد ثَبَتَتْ اسميتُهُما لدخول حرفِ الجر عليهما(٢). وأمّا "إلى" فقد حكى ابنُ عصفورٍ في "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح" عن ابن الأنباريِّ(٣) أنَّ "إلى" تكونُ اسما، فيقالُ: انصرفتُ من إليك.

وإمّا أن تكونَ "إلَيْكَ" و "عَلَيْكَ" أسماءُ أفعالٍ بمعنى: خُذْ، قاله ابنُ عصفورٍ(٤).

---

(١) صدر بيت لامرىء القيس بن حجر في ديوانه: ٩٤، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها جاريةَ بن مرّ بن حنبل، أخا بني ثُعل، ويعرّض بخالد بن أصمع النبهاني. وعجزالبيت:

ولكن حديثا ما حديثُ الرَّواحلِ

وينظرالمقرب: ٢١٤، والمغني: ٢٠٠، وشرح أبياته: ٢٢٧/٣ .

والنهب: الغنيمة، الصحاح: ٢٢٩/١(نهب). والحجرات: النواحي، الصحاح: ٦٣٢/٢(حجر).

(٢) كقول الشاعر:

غدَتْ من عليه بعدما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ

فأدخل "من" على "على". وكقول الآخر:

فقلتُ للرَّكْبِ لمّا أنْ عَلا بِهِمْ مِنْ عَنْ يمينِ الحُبَيّانَظْرَةٌ قَبَلُ

فأدخل "من" على "عن". ينظرالكتاب: ٢٣١/٤، والمقتضب: ٥٣/٣، والإيضاح العضدي: ٢٧٢، ومعاني الحروف للرماني: ٩٤،١٠٧، والمغني: ١٩٣-١٩٤.

(٣) ابن الأنباري(٢٧١-٣٢٨هـ)أبوبكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، له: الزاهر، وشرح القصائدالسبع الطوال، وإيضاح الوقف والابتداء، وغيرها. أخباره في طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣-١٥٤ ، ووفيات الأعيان: ٣٤١/٤-٣٤٢ ، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى: ٦٩/٢-٧٣.

وانظر ما حكي عنه في الجنى الداني: ٢٤٤ ، والمغني: ١٩٥.

(٤) المقرب: ١٤٩ ، وفي المغني ١٩٥: "ولايحسن تخريج ذلك على ظاهره...ولاعلى قول ابن الأنباري: إن "إلى" قد ترد اسما، فيقال: انصرفت من إليك، كمايقال: غدوت من عليك؛ لأنه إن كان ثابتا ففي غاية الشذوذ، ولاعلى قول ابن عصفور: إن "إليك" في: {وَاضْمُمْ إِلَيْكَ} إغراءٌ، والمعنى: خُذْ جَناحَكَ أي: عصاك؛ لأن "إلى" لاتكون بمعنى خُذْ عندالبصريين؛ ولأن "الجَناحَ" ليس بمعنى "العصا" إلاعند الفراء وشذوذ من المفسرين". وينظرمعاني الفراء: ٣٠٦/٢.

ويمكنُ أن يكونَ {إِلَيْكِ} من قوله - عزَّ وجلَّ -: {هُزِّى إِلَيْكِ} حالامن {جِذْعِ النَّخْلَةِ} فيتعلقَ بمحذوف، والباء فى {بِجِذْعِ} زائدةٌ، كقولك: قرأتُ بالسورة، والتقديرُ: وهُزِّي جِذْعَ النخلةِ مُتَهَيِّئًا إليك، قاله الفارسيُّ(١).

* * * *

١١- أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً فِي النَّحْوِ عِدَّتُها أَلْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ / ١٤/ب

"أُرْجُوزَةً": أُفْعُولَة من لفظِ الرَّجَزِ، والمُرادُ بها شِعْرٌ على بحر الرجزِ وهو أحدُ(٢)البحور الخمسةَ عشرَ، ونصبُه على المفعولِ بـ"اقْتَضَوا"(٣)أي: طَلَبُوا أُرْجُوزَةً، ولايلزمُ منه التَّضْمِينُ(٤)؛ لأن التَّضْمِينَ لايكونُ في الفَضَلاتِ.

و "وَجِيزَةً" أي: مُخْتَصَرَةً، يقالُ: أَوْجَزَ في كلامه إذا قالَ كلاما مختصرا.

و "فِي النَّحْوِ" النَّحْوُ في اللغة: القَصْدُ، يقالُ: نَحَوْتُ نَحْوَ كذا إذا قَصَدْتَ إليه، قال الشاعرُ:

فلمَّا نَحَوْنا جانِبَ القَوْمِ أَجْفَلَتْ جماعَتُهُم مِثْلَ النَّعامِ مُشَرَّدا(٥)

ثم نُقِلَ إلى هذا العلمِ، وإنما سُمِّيَ هذا الفَنُّ من العلوم نَحْوًا؛ لأن صاحبَه ينحو بكلامه نحوَ كلامِ العرب، أي: يقصدُ إلى معرفته(٦).

---

(١) ينظرالحجة للقراء السبعة: ٥/٢٠٠ .

ويمكن أن تخرج الآيات الكريمة أيضا على حذف مضاف، أي: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك. ينظرالمغني: ١٩٤.

(٢) في الأصل: "آخر"، وجاء في حاشيته: "صوابه: أحد؛ إذ الرجز سابع البحور لاآخرها، وإنما آخرها المتقارب كما هو مقررفي محله".

(٣) ينظرشرح ابن القواس: ١/١٨٦ .

(٤) التضمين في العروض هو أن يبنى بيت على كلام يكون معناه في بيت يتلوه من بعده مقتضيا له، وإنما كان عيبا لأن "خير الشعر ما قام بنفسه، وكمل معناه في بيته، وقامت أجزاء قسمته بأنفسها، واستُغني ببعضها لو سُكت عن بعض". المصون في الأدب: ٨-٩ ، والموشح: ٣٢ ، وينظرمعجم المصطلحات البلاغية: ٢/٢٦٠-٢٦١.

(٥) لم أقف على قائله، وقد ورد في النهاية في شرح الكفاية: ٢٦ ، والتعليقات الوفية: ١/٢٦.

(٦) وفي التهذيب ٥/٢٥٢: "نحا نحوه ينحوه: إذا قصده، ونحا الشيء ينحاه وينحوه: إذاحرَّفه، ومنه سُمّي النحويّ؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب".

وقيل[١]: إن عليا - رضي الله عنه - هو الذي سمّاه نَحْوًا؛ لأنه قال لأبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ- وقد أَرْشَدَهُ إلى الاسم والفعلِ والحرفِ وشيءٍ من الإعراب -: انْحُ نَحْوَ هذا، فسُمِّيَ نَحْوًا.

وهو في الاصطلاح: علمٌ بأحكامٍ مُسْتَنْبَطَةٍ من استقراء كلامِ العرب يتَعَلَّقُ بالكَلِمِ[٢]في ذواتها، أو ما يَعْرِضُ لها بالتركيب من الكَيْفِيَّةِ؛ لِيُتَحَرَّزَ بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامِهم، وفي الحَذْوِ عليه[٣].

"عِدَّتُها ألفٌ" يعنى ما خلا الخُطْبَةَ وأربعةَ أبياتٍ، وهي[٤]خاتِمَةُ الكتاب، أولُها:

تَحْوِيهِ أَشْعارُهُمُ الْمَرْوِيَّهْ

ومن قولِه: "أَلِفٌ" يُؤْخَذُ أن مذهبَه إسقاطُ الضَّرْبِ المَشْطُورِ من الرجز، وردُّهُ إلى الضَّرْبِ الأولِ، فالشطرانِ[٥]عنده بيتٌ واحدٌ من الضَّرْبِ الأولِ مُقَفًّى، وعلى هذا حُذَّاقُ العَرُوضيِّينَ، وإليه أشار ابنُ الحاجب بقوله في هذا الموضعِ:

... وبالإِسْقاطِ قال مَلا

فصَيَّرُوه من الأُولى مُصَرَّعَةً وذاكَ أَقْرَبُها قَوْلا لِمَنْ عَدَلا[٦]

---

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو: ٨٩ ، ومراتب النحويين: ٢٤، ونزهة الألباء: ١٨.

(٢) في الأصل : "الكلام" وهو سهو.

(٣) هذاالحد للنحو إنما هو باعتباره علم العربية، كما هو عند متقدمي النحاة، بقسميه: النحو والصرف، لاباعتباره قسيم التصريف، كمااستقر عليه الأمر عند المتأخرين. ينظر: الخصائص: ٣٤/١، والتعريفات للجرجاني: ٣٠٨، وشرح كتاب الحدود للفاكهي: ٥٢-٥٦، والاقتراح: ١٢٧-١٢٨، وأبجدالعلوم: ٢٦٠/٢ فمابعدها.

(٤) في ب : "هي" بدون واو.

(٥) في ب : "والشطران".

(٦) ينظر: الدرالنضيد في شرح القصيد: ٢٨٨ ، وفيه : "فصيروها".

"خَلَتْ مِن حَشْوِ" يحتملُ أن يريدَ بالحَشْوِ: المسائلَ التي هي من تَعَمُّقات النحويينَ التي يضعونها للاختبار والتمرينِ كمسائل الإخبارِ والأَبْنِيَةِ، وهذا موجودٌ عند أهل كلِّ علم، وهو كالحَشْوِ بالنسبة إلى مايُحتاجُ[1] / إليه، ٢/١٥
ولاخفاءَ أن المصنفَ لم يذكرْ في هذا الرَّجَزِ إلامايُحتاجُ إليه. ويحتملُ أن يريدَ بالحشو: الكلامَ الفارغَ من معنى العلم كما يَصْنَعُهُ الناظمون في العلوم، وهو دليلٌ على عدم القدرة على النَّظْمِ، ولاشكَّ أن هذا الرجزَ أخلصُ الكتبِ من ذلك، وإن وقع منه شيءٌ فهو نادر، وإذا تأملته وجدتَ فيه زيادةَ بيان وإيضاحَ معنى، فيكونُ من الحشو المُسْتَحْسَنِ عند أهل البديع، كقوله:

إنَّ الثَّمانِينَ - وبُلِّغْتَها - قد أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمانْ[2]

وكقوله:

فَسَقَى بلادَكَ - غيرَ مُفْسِدِها - صَوْبُ الغَمامِ ودِيمَةٌ تَهْمِي[3]

---

(١) في ب : "مالايحتاج".

(٢) البيت من قصيدة لعَوْف بنِ مُحَلِّمٍ الخُزاعيّ، أبي المِنْهال، أحدِ العلماء الأدباء الرواة الندماء الشعراء، اختصه طاهرُ بن الحسين بمنادمته، وهو ممن لايحتج بشعره، وفاته في حدودالعشرين ومائتين. أخباره في: سمط اللآلي ١٩٨/١، ومعجم الأدباء: ١٣٩/١٦-١٤٥، وفوات الوفيات: ١٦٢/٣-١٦٤.

والبيت في أمالى القالي: ٥٠/١، والأمالي الشجرية: ٢١٥/١، والمغني: ٥٠٨،٥١٧، ومعاهدالتنصيص: ٣٦٩/١ . والترجمان، بفتح التاء مع فتح الجيم وضمها، وبضمهما: المفسر لغة بلغة أخرى، والمراد به في البيت: من يرفع الصوت لقصدالإسماع. ينظرشرح أبيات المغني: ١٩٩/٦.

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٩٧ ، وفيه: "الربيع" مكان "الغمام"، من قصيدة له في مدح قتادة بن سلمة الحنفي. وينظرتهذيب اللغة: ٤٦٧/٦، وتفسيرالقرطبي: ٢٤٣/٢، واللسان: ٣٦٥/١٥(همي)، والهمع: ٢٥/٤، ومعاهدالتنصيص: ٣٦٢/١.

والصوب: نزول المطر، الصحاح: ١٦٤/١(صوب). والديمة: المطرالذي ليس فيه رعد ولابرق، وأقله ثلث النهار، وأكثره مابلغ من العدة، الصحاح: ١٩٢٤/٥(ديم). وتهمي: تسيل، اللسان: ٣٦٥/١٥(همي).

فقولُه: "وبُلِّغْتَها"، وقولُه: "غيرَ مُفْسِدِها" حَشْوٌ، إلاأنه زاد في البيت[١] طَلاوةً وحُسْنا، ولاخفاءَ أن هذا المصنفَ قد جَرَى النظمُ على لسانه جَرَيانَ الماء، واشتهر بذلك اشتهارَ الإعراب في الأسماء، حتى إنه ليَنْظِمُ[٢] إذا أراد أن يَنْثُرَ، ويَشْعُرُ في نَثْرِه وهو لايَشْعُرُ، وفي "فُصُوله" ما يشهدُ لهذا الكلام، ويُبَيِّنُ قدرتَه على حُسْنِ الانسجام، فمن ذلك قولُه في باب البدل: "فظاهرٌ من ظاهرٍ، ومضمرٌ من مضمرٍ، ومضمرٌ من ظاهرٍ، وظاهرٌ من مضمرٍ"[٣]، ومنه في باب العطف: "الواوُ للجمع بلا تَرْتِيبٍ، والفاءُ للترتيب والتعقيبِ"[٤]، وقد قال الناسُ: إنه لم يُنْظَمْ في العلوم أحسنُ من ثلاثِ أراجيزَ: هذه في النحو، وأرجوزةُ ابنِ سينا في الطب، وأرجوزةُ الضرير[٥] في علمِ الكلام.

وفي البيت نُكْتَةٌ حَسَنَةٌ وهي[٦] أنه جاء بالصفات على ما ينبغي من ترتيب الفصاحة، فجاء أولا بالصفة المفردةِ وهي "وَجِيزَةً" ثم جاء بالجارِّ والمجرور وهو "في النَّحْوِ" ثم جاء بالجملة وهي "عِدَّتُها أَلْفٌ"، فالبيتُ إذن نظيرُ قولِه تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُ}[٧]

* * **

١٥/ب ١٢- لِعِلْمِهِمْ بأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ وَفْقُ الذَّكِيِّ والبَعِيدِ الفَهْمِ /

قال ابنُ الخبّاز في أحد شرحَيْه[٨]: إن اللامَ متعلقةٌ بـ"اقْتَضَوا"، وقال في الشرح الآخر[٩]: إنها متعلقةٌ بـ"اقْتَضَوا" أو بـ"حَدا" أو بـ"أَجْعَلَ".

---

(١) في ب : "زاد البيت" .

(٢) اللام غير واضحة في الأصل .

(٣) الفصول: ٢٣٨، وفيه: "ظاهرمن ظاهر" بإسقاط الفاء.

(٤) الفصول: ٢٣٦-٢٣٧ .

(٥) في الأصل : "الضرر" ، ولعل المراد هو يوسف بن موسى، أبو الحجاج الكلبي الضرير (ت ٥٢٠هـ) من أهل سرقسطة، قال ابن بشكوال: "كان من أهل النحو والتقدم في علم التوحيد والاعتقادات، وهو آخر أئمة الغرب فيه، ...وله تصانيف حسان وأراجيز مشهورة". أخباره في الصلة، لابن بشكوال: ٦٨٢/٢ ، وبغية الملتمس: ٤٩٢ ، وبغية الوعاة: ٣٦٢/٢.

له التنبيه والإرشاد (منظومة في علم الاعتقاد) عدة أبياتها ١٣٤٥ بيتا، منها نسختان في الخزانة العامة بالمغرب إحداهما برقم (٣٣٤ج)، والأخرى ضمن مجموع برقم (٣٠١٥). فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة: ٩٠/١.

(٦) في ب : "وهو" ، وتنظر هذه النكتة في شرح ابن القواس: ١٨٧/١.

(٧) سورة غافر: من الآية: ٢٨ .

(٨) الغرة المخفية: ٦٢/١ .

(٩) لم أقف على هذا الشرح، والرأي منسوب إليه في التعليقات الوفية: ٢٩/١.

قلتُ: أمّا تَعَلُّقُها بـ"اقْتَضوا" أو بـ"حَدا" فمُحْتَمَلٌ، وأمّا تَعَلُّقُها بـ"أَجْعَلَ" ففيه نظرٌ؛ لأن عِلْمَهم إنما هو سَبَبٌ لطلبهم الجَعْلَ لاأنَّ علمَهم سببٌ للجَعْلِ، وإذا عُلِّقَت بـ"أَجْعَلَ" كان العلمُ سببا للجَعْل، وليس كذلك.

واللامُ في "لِعِلْمِهِمْ" غيرُ لازمةٍ؛ لأنها داخلةٌ على المفعول من أجله، وقد استوفى الشروطَ.

و "بأنَّ" البـاءُ زائدةٌ(١)، كقـوله تعـالى:{أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّـهَ يَرَىٰ}(٢)

و "حِفْظَ" المرادُ به هنا: الاستظهارُ، لاالحراسةُ(٣).

و "النَّظْمُ" مصدرٌ في الأصل، والمرادُ به: المنظومُ، كقـولهم: "دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ" أي: مَضْرُوبُه(٤)، والنظمُ لغةً: يُطْلَقُ على كل منظوم سـواءٌ كان شعرا أو غيرَه(٥)، إلاأنه إذا أُطْلِقَ لايُرادُ به إلاالشعرُ؛ لكثرة استعمـاله مُقابلا للنَّثْرِ، فهو من قبيل العامِّ الذي دخله التَّخْصِيصُ(٦).

و "وَفْق" بمعنى المُوافِق، أي: المُلائِم.

و "الـذَّكِيِّ": ذو الذكاء، والـذكاءُ: حِدَّةُ القلب، يُقـال منه: ذَكِيَ الرجلُ، بالكسـر، يَذْكَـى ذَكـاءً فهو ذَكِيٌّ، فهـو "فَعِيـلٌ"(٧) بمعنى "فـاعِلٍ"(٨).

و "البَعِيـدِ الفَهْـمِ": البَلِيـدُ، وهـو ضـد الـذكـي، ويُرْوَى: "والبَطِـيءِ الفَهْمِ"(٩).

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٧/١ .

(٢) سورةالعلق: الآية: ١٤ .

(٣) في الصحـاح ١١٧٢/٣(حفـظ): "حفظـت الشيء حفظا، أي: حرستـه، وحفظتـه أيضا بمعنى استظهرته".

(٤) في الكتـاب ٤٣/٤: "وقد يجـيء المصدر على المفعول، وذلك قـولك: لبن حَلْـبٌ، إنما تريد: محلوب...ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، وإنما يريدون: مضروب الأمير".

(٥) في اللسـان ٥٧٨/١٢(نظم): "النظم: التأليف...وكل شيء قـرنته بآخر أوضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته".

(٦) ينظرالغرةالمخفية: ٦٢/١ .

(٧) في ب : "فعول".

(٨) ينظرالصحاح: ٢٣٤٦/٦(ذكا).

(٩) ينظرالدرةالألفية(طبعة ليبسج): ص٢ هامش(١).

و "الفَهْـم" مصدرُ فهمتُ الشيءَ فَهْمًا وفَهامَةً إذا علمتَـه، وإنما كانَ النَّظْمُ مُوافِقا للذكي والبليد؛ لأنه يُمازِجُ طَبْعَ كلِّ أحدٍ(١) لكـونه مُعْتَـدِلَ الأجزاء، مضبـوطَ المَقـاطع، والنفـسُ أَمْيَـلُ إلى الاعتـدالِ والضبـط في الأشيـاء.

* * **

١٣- لاسِيَّما مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ إذا بُنِي على ازْدِواجٍ مُـوجَزِ

"لاسِيَّمـا" عدَّها أبو علي الفـارسيُّ(٢) فى أدوات الاستثنـاء، والأَولى أن تكـونَ مـركبةً من اسم وهـو "سِيٌّ"، و [حرفين، وهمـا "لا"](٣) و "مـا".

واعترُضَ(٤) على أبى علي في جَعْلِهـا من أدوات الاستثنـاء؛ لأن الاستثناء إخراجُ الثـاني / من الحُكْم الـذي دخل فيه الأولُ، وأنت إذا قلـتَ: أَكْـرَمَنِي ١٦/أ
الناسُ(٥) لاسيما زيدا، فـ"زيدٌ" لم يخرج من الحكـم الذي دخل(٦)فيه الناسُ، بل وقـع منه إكرامٌ كما وقع من الناس. وأبو علي لَحَـظَ شيئا آخرَ، وذلك أن المعنى: أكـرمني النـاسُ إكـرامـا وَسَطًـا لاسِيَّمـا زيدا فـإنه بالَغَ في الإكـرام، فبالمُبالغة(٧-في الإكرام-٧) خَرَجَ عن حكم الناس(٨).

---

(١) في ب : "واحد".

(٢) الإيضـاح: ٢٢٨ ، وهو كذلك مذهب الكوفيين والأخفش وأبي حاتم والنحـاس والزجاج وابن مضاء. ينظرالمساعد: ٥٩٦/١، والهمع: ٢٩١/٣، وعزاه ابن أبي الـربيع في الملخص: ٣٩٩/١ إلى المبرد، وفي الأصول ٣٠٥/١: "وقال بعضهم: (لاسيما) يجيء شبيها بالاستثنـاء، وحكى: ولاسيما يوم ويوما".

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ينظرشرح التسهيل: ٣١٨/٢ .

(٥) في ب : "أكرمني النـاس إكـراما وسطا لاسيما زيدا" وهذه الـزيادة وهـي "إكراما وسطا" مكانها فيما يأتي من تقدير أبي علي.

(٦) "دخل" سقط من ب .

(٧-٧) ليس في ب .

(٨) ينظرشرح جمل الزجاجي: ٢٦٢/٢، والملخص: ٣٩٩/١ .

وأصلُ "سِيَّما"(١): "سِوْيٌ"؛ لأنه من "ساوَيْتُ"(٢)، ويجوزُ تخفيفُ الياءِ من "لاسِيَّما"(٣) في البيت وتشديدُها، فإن شددتَ فـ"مُسْتَفْعِلُنْ" لم يدخله تغييرٌ، وإن خففتَ فيكون قد دخله الطيُّ، وهو حذفُ الرابع المُسَكَّنِ. ولايجوز حذفُ "لا" من "لاسِيَّما"(٤)، وقيل: يجوزحذفُها، وهو غيرُ صحيح(٥).

والاسمُ الذي بعد "لاسِيَّما" يجوزُ فيه الجرُّ، وهو كثير، ويجوزُ فيه الرفع، وهوقليل، ويجوز فيه النصب، وهو أقلُّ(٦)، فـ"المشطورُ" إذن يجوزُ فيه الجر والرفع والنصب، أما الجر فيحتمل أن يكون مجرورا بـ"سِيِّ"، و "ما" زائدةٌ، أي: لامثلَ مشطورِ الرجز، ويحتملُ أن يكونَ مجرورا على البدل من "ما" وهي نكرة، والتقديرُ: لامثلَ شيءٍ مشطورِ الرجز.

---

(١) كذا في النسختين، وحقه: "سي".

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ١/١٨٨، والمغني: ١٨٦، والهمع: ٣/٢٩٤.

(٣) حكى تخفيف الياء الأخفش وابن الأعرابي وابن جني . قال أبوحيان: وفي ذلك رد على ابن عصفورالذي زعم أنه لايجوزتخفيف الياء. ينظرالارتشاف: ٢/٣٣٠، والمغني: ١٨٦، والهمع: ٣/٢٩٥.

(٤) في ب : "سيما" بسقوط "لا".

(٥) في الارتشاف ٢/٣٢٩: "وكذلك حذف (لا) من (لاسيما) إنما يوجد في كلام المولدين، لافي كلام من يحتج بكلامه". وينظرشرح الرضي على الكافية: ٢/١٣٦.

(٦) الاسم الذي بعد "لاسيما" إن كان معرفة جاز فيه الجر والرفع، الكتاب: ٢/٢٨٦ ولم يتعرض سيبويه لحكم النكرة بعد "لاسيما". وفي شرح الرضي على الكافية ٢/١٣٥: "وليس نصب الاسم بعد (لاسيما) بقياس، لكن روي بيت امرىء القيس:

ألا رُبَّ يوم صالح لكَ منهما ولاسيما يومٌ بدارة جُلْجُلِ

بنصب (يوما)، فتكلفوا لنصبه وجوها، قال بعضهم: (ما) نكرة غير موصوفة، ونصب (يوما) بإضمار فعل، أي: أعني يوما.

قال الأندلسي: لاينتصب بعد (لاسيما) إلا النكرة، ولاوجه لنصب المعرفة، وهذاالقول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه تمييز." وينظرشرح المفصل: ٢/٨٥-٨٦، وشرح التسهيل: ٢/٣١٨ والاستغناء في أحكام الاستثناء: ١١١-١١٢، والارتشاف: ٢/٣٢٨، والهمع: ٣/٢٩٢-٢٩٣.

وأما الرفعُ فهو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مشطورٌ، و "ما" حينئذٍ يمكن أن تكون موصولةً فالجملةُ بعدها صلتُها، والتقديرُ: لامثل الذي هو مشطورٌ، ويمكن أن تكونَ نكرةً والجملةُ بعدها صفةٌ، والتقديرُ: لاسِيَّ شيءٍ، أي: لامثلَ شيءٍ هو مشطورٌ.

وأما النصبُ فيحتمل أن يكون منصوبا بـ"لاسِيَّما" فتكونَ بمنزلة "إلا"، ويحتملُ أن يكونَ منصوبا بفعلٍ مُضْمَرٍ تقديرُه: أَعْنِي(١).

و "بَحْرِ" البحرُ في اللغة معروف، والمرادُ به هنا نوعٌ من أنواع الشعر، وإنما سُمِّيَ كلُّ نوعٍ من أنواع الشعر بَحْرًا؛ لأن كل واحد منها يُنظمُ عليه من الشعر مالايتناهى والوزنُ باقٍ، فهو كالبحر الذي يُغْتَرَفُ منه ولا يَفْنَى، ذكره ابنُ واصلٍ(٢)، وقيل: إنما سُمِّيَ بحرا؛ لأن له ضُرُوبًا كموج البحر في اختلافها ومجيئها في كل بيت بعد ذهابِها في الذي قبله.

و "الرَّجَزِ" / المرادُ به هنا: أَحَدُ البحورِالخمسةَ عشرَ، وقيل لهذا الضربِ ١٦/ب
من الشعر: رَجَزٌ؛ لضعفه وقلةِ حروفه تشبيها برَجَز الناقة، وهو داءٌ يأخذُها في عَجُزِها فإذا ثارت للقيام ارتعشت فَخِذاها(٣).

و "بُنِي" سَكَّنَ الياءَ من "بُنِيَ" ضرورةً، أو أتى بذلك على لغة طيءٍ، فإنهم يُسَكِّنُونَ الياءَ في مثل هذه الأفعالِ، قال شاعرُهم:

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ١٨٨/١، والصفوةالصفية: ٣١/١، واقتصرابن الخباز في الغرةالمخفية: ٦٣/١ على ذكرالجر والرفع في "مشطوربحرالرجز" وهو الصواب لما قرر في الهامش السابق.

(٢) ابن واصل (٦٠٤-٦٩٧هـ) محمد بن سالم بن نصرالله بن واصل، أبوعبدالله، المازني، التميمي، الحموي، قاضيها، جمال الدين، سمع من البرزالي وبرع في العلوم العقليةوالشرعية، من مصنفاته: الدرالنضيد في شرح القصيد، وشرح الجمل، والموجز كلاهما للخونجي في المنطق، ومفرج الكروب في دولةبني أيوب. أخباره في: تاريخ ابن الوردي: ٣٤٩/٢، ونكت الهميان: ٢٥٠-٢٥٢، وبغيةالوعاة: ١٠٨/١-١٠٩.

وانظرما ذكره هنا في كتابه الدرالنضيد: ٩٧ .

(٣) ينظرالكافي: ٧٧، والبارع: ١٣٩، والدرالنضيد: ٢٨٤ .

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بالحَضِيضِ ونَصْـ طادُ نُفوسا بُنَتْ على الكَرَمِ(١)

و "على ازدواجٍ مُـوجَزٍ" المـراد بالازدواج هنا على مـاقررنا من الظاهر من اختياره(٢): أن يجعـلَ البيتَ الواحد على رَوِيَّيْنِ مُتَّفِقَيْنِ، ومـن أثبـتَ المشطورَ جعل الازدواجَ بين بيتين لابين نصفين .

ووصـفُ الازدواج بالـموجز يحتـاج إلى تأويل؛ لأن الازدواج لايوصـف بالإيجـاز ولا بالإطناب؛ لأنه بين شطـرين أو بيتين فلا طـولَ في ذلك ولا قِصَر، وتأويلُـه أن يكون الازدواجُ وُضـع موضعَ المزدوج، فيكـون المصـدرُ أريد به اسمُ الفاعل، ويكون التقدير: على نظم مزدوج موجز، فيكون الإيجازُ راجعاإلى الأرجوزة، كمـا قال: "أُرجوزةً وجيزةً" فعلى هذا التـأويل يكون "موجَز" بفتح الجيم، ويحتمل أن يكون بكسر الجيم، ويكون الإيجازُ حصل في الأرجوزة بسبب الازدواج، ويبقـى الازدواجُ على هـذا التأويل على أصلـه من المصدرية، وهذا المعنى حسـن؛ لأنه إذا لم يُضطَـرّ الناظـمُ إلـى جـعل الـرويّ واحداً في جميـع الأبيات تمكَّنَ مـن الإيجاز والاختصار.

* * **

---

(١) البيـت ثاني بيتين لبعض بني بولان مـن طيء أوردهما أبوتمـام في الحماسة: ١٠١/١، وهو في شـرح ديوان المتنبي المنسـوب للعكبري: ٥/٤، وشـرح شـواهدالشافيـة: ٤٨، واللسـان:٨٠/١٤(بقي). ويروى: "تستوقدالنبل".

وجاء البيت في إصلاح ماغلط فيه أبوعبدالله النمري: ٥١ منسوبا لـرجل من بلقين، وروايته هناك: "صيغت على الكرم" وعليها يفوت الاستشهاد.

ومعنى البيـت: تنفذ سهامنا في الـرمية حتى تصل إلى حضيض الجبل فتخـرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا، ونصيد بها نفوسا مبنية على الكرم، يعني أنا نقتل الرؤساء.

والشـاهد في قوله: "بُنَتْ" فإن أصله: "بُنِيَتْ" وطيء تفتح قياسا ماقبل اليـاء إذا تحركت الياء بفتحة غير إعـرابية، فتنقلـب الياء ألفا لتحـركها وانفتـاح ما قبلها، فصار "بُنـات" فحـذفت الألـف لالتقاء الساكنين. ينظرشرح شواهدالشافية: ٤٨-٥٠.

(٢) ينظر ص ٥٣ فيماتقدم.

١٤- أَوْ ما يُضاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوَجِ الشُّطُورِ كالتَّصْرِيعِ

"أو ما يُضاهِيهِ" أي: مايشابهه، والمضاهاة: المشابهة(١) والهاءُ عائدةٌ على الرجز.

و "السَّرِيع" بحر من بحار الشعر، وسُمِّيَ سريعا لسرعته على اللسان / وسهولة تقطيعه لكثرة الأَسْبابِ فيه(٢)؛ لأن في كل واحد من "مُسْتَفْعِلُنْ" سَبَبَيْنِ، وجزؤُه الثالثُ الذي هو "مَفْعُولاتُ" فيه سَبَبانِ بالأصل، والوَتِدُ المَفْرُوقُ(٣) الحرفانِ الأولانِ منه على صورةِ السببِ الخفيفِ. ٩/١٧

ووجهُ مُشابهَةِ السريعِ الرجزَ(٤): أنهما لايفترقان(٥) إلابالجزءِ الأخير، وهو "مَفْعُولاتُ" في السريع، و "مُسْتَفْعِلُنْ" في الرجز، ومع هذا فالجزءان متقاربان لافرقَ بينهما إلا بالوَتِدِ المفروقِ في آخر "مَفْعُولاتُ" والوَتِدُ المجموعُ في آخر "مُسْتَفْعِلُنْ"، وهذا الفرقُ يَسِيرٌ. وإذا قُطِعَ(٦) "مُسْتَفْعِلُنْ" في الضربِ الثاني من الرَّجَزِ صار "مُسْتَفْعِلْ" بسكون اللام، يُنْقَلُ إلى "مَفْعُولُنْ"، فإذا أَتْبَعْتَ العروضَ للضَّرْبِ(٧) لأجل التَّصْرِيعِ(٨) صار البيتُ:

---

(١) في الصحاح: ٦/٢٤١٠(ضهى): "والمضاهاة: المشاكلة، تهمز ولاتهمز".

(٢) ينظرالكافي: ٩٥، والدرالنضيد: ٣١٥.

والأسباب جمع سبب، وينقسم عند أكثر العروضيين إلى سببين: خفيف وثقيل: فالخفيف حرف متحرك بعده حرف ساكن، نحو: "قد" و "لن"، والثقيل حرفان متحركان معا، نحو: "بك" و "لك". ينظركتاب العروض لابن جني: ٥٦، والكافي: ١٧-١٨، والبارع: ٥٣.

(٣) الوتد على ضربين: مجموع ومفروق: فالمجموع حرفان متحركان بعدهما حرف ساكن، نحو: "أجل" و "نعم"، والمفروق حرفان متحركان بينهما ساكن، نحو: "أين" و "ليس". ينظركتاب العروض لابن جني: ٥٦، والكافي: ١٨، والبارع: ٥٣.

(٤) في ب : "إلى الرجز".

(٥) في ب : "يفرقان".

(٦) القطع من علل النقص، وهو: حذف ساكن الوتد المجموع مع إسكان ماقبله. ينظرالكافي: ١٤٤، والبارع: ١٩٧، والدرالنضيد: ١٥٨.

(٧) العروض اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت، والضرب اسم لآخرجزء في النصف الثاني من البيت. ينظر: الكافي: ٢٠.

(٨) التصريع: جعل عروض البيت مثل وزن ضربه وقافيته فيصيران على وزن واحد وقافية واحدة. ينظرالكافي: ٢٠، والدرالنضيد: ١١٦.

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ

فيصيرُ مثلَ السريعِ المَكْشُوفِ(١)لافرقَ بينهما بشيء، وذلك أن "مَفْعُولاتُ" في السريع إذا كُشِفَ حُذفت تاؤُه، يبقى "مَفْعُولا"، يُنْقَلُ إلى "مَفْعُولُنْ"، فيصيرُ عينَ ما قرَّرناه في الرَّجَزِ.

فتَحَصَّلَ لك من هذا أن الضربَ الثانيَ من الرجز المقطوعِ إذا صُرِّعَ صار مثلَ البيتين من السريع المكشوفِ المُزْدَوَجِ إن قلنا بثُبُوتِ الشَّطْرِ، أو البيت الواحدِ المُقَفَّى إن قلنا بإسقاطِ الشَّطْرِ.

ومن هذا يتبين لك أن المصنف لم يُدْخِلْ سريعًا في هذه الأُرْجُوزَةِ، وأن كل ما ادَّعَوا أنه سريعٌ مكشوفٌ فنحن نقولُ(٢): إنه رَجَزٌ مقطوعٌ مُصَرَّعٌ، وأن كل ما ادَّعَوا أنه سريعٌ موقوفٌ(٣)فنحن نقول: إنه رَجَزٌ مقطوعٌ مُذَيَّلٌ(٤)بعد القطعِ مُصَرَّعٌ؛ لأنه إذا ذيَّلْناه بعد القَطْعِ صار على وزن "مَفْعُولانْ" بسكون النون، وهو نظيرُ "مَفْعُولاتْ" بسكون التاء في السريع، وهو المُعَبَّرُ عنه بالموقوف . فإذا كانت الصورةُ واحدةً فلاحاجةَ(٥)إلى ادِّعاء السريع / والخروجِ عن الرجز، وتَذْييلُ الضَّرْبِ المقطوعِ مُتَّفَقٌ على إثباته من كلام العرب وإن كان شاذًّا(٦)، وحَمْلُ هذه الأرجوزةِ على بحرٍ واحدٍ وإن كان في بعضه شُذوذٌ أَولى من حملها على إدخال بحرين في قصيدة واحدة. ١٧/ب

---

(١) "المكشوف" بشين معجمة، كذا في النسختين، وعند أكثرالعروضيين، ينظر: العروض لابن جني: ١١٨، ١٢٤، والإقناع: ٥١، والكافي: ٩٥، والبارع: ١٥٠ وفيه: "وقال بعضهم مكسوف بالسين غير معجمة، فكأنه ذهب نوره"، ومفتاح العلوم: ٥٢٥، والدرالنضيد: ١٦١، وفي القسطاس ٤٤: "المكسوف بالسين غيرالمعجمة، والشين تصحيف"، وكذا في القاموس المحيط: ١٠٩٧(كسف). والكسف: حذف السابع المتحرك.

(٢) "نقول" مكررة في الأصل.

(٣) الوقف: إسكان السابع المتحرك. ينظرالكافي: ٩٥، والدرالنضيد: ١٦١-١٦٢ .

(٤) التذييل: زيادة حرف ساكن على ماآخره وتد مجموع. ينظرالمعيار: ١٢٢، والدرالنضيد: ١٥٤.

(٥) في ب : "ولاحاجة".

(٦) ينظرالبارع: ١٤١، والمعيار: ٥٩، والدرالنضيد: ٣٠٠ .

فتَحَصَّـلَ من هذا أن هذه الأرجوزةَ على ثلاثةِ أَضْـرُبٍ مـن الرجز: ضربٌ تامٌّ مُقَفّى، وهو الأولُ منه، كقولِه:

مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ وَحْيًا إِلَيْهِ بِلِسانٍ عَرَبِي

وضربٌ مقطوعٌ مُصَرَّعٌ، وهو الثاني منه، كقولِه:

أَوْ ما يُضاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ ... ... البيت

وهـذا هو الذي ادَّعَوْهُ سريعًـا مكشوفا، وضربٌ مقطـوعٌ مُـذَيَّلٌ مُصَرَّعٌ، وهو الشاذُّ، كقوله:

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَما الْبَصْرِيُّون ... . البيت.

وهو الذي ادَّعَوْهُ سريعا موقوفا، وياعَجَبًا ممَّن ادَّعى أن البيتَ الذي ذَكَرَ فيه الـرجزَ رجزٌ، والبيتَ الذى ذَكَـرَ فيه السريعَ سريعٌ، وعـدَّها نُكْتَةً لطيفةً[1]، وإذا أمكـن حَمْـلُ هذا البيتِ وأمثـالِه على الرجز فما الـدّاعِيَةُ أن يُحْمَـلَ على السريع حتى يُنْسَبَ الناظمُ إلى إدخال بحـرين في بحر؟![2] والشيءُ إذا احتمـلَ الصـوابَ والغلطَ، فحَمْلُهُ على الصـواب هو الواجبُ، وإن كـان حَمَلَهُـمْ على هذا قولُ المصنف:

أَوْ ما يُضاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ

فـالمصنف لم يَنُصَّ على أنه يُدْخِلُ السـريعَ مع الرجز في النظـم، وإنما أخبر أن النظـمَ يَسْهُلُ ويَقْرُبُ من الأفهـام إذا كان على أحد هـذين البحـرين؛ ولذلك عَطَفَ بـ"أو" فقال: "أو ما يُضاهِيهِ"، ولو كان كما زعمـوه لقال: وما يُضاهِيهِ.

---

(١) في الغرةالمخفية ٦٤/١ عندالكلام علىقول الناظم:

لاسيما مشطوربحرالرجز إذابنى على ازدواج موجز

أومايضاهيه من السريع مزدوج الشطور كالتصريع

"وفي نظمه لطيفة: وهو أن البيت الذي فيه ذكرالرجز من الرجز، والبيـت الذي فيه ذكرالسريع من السريع". وينظرشرح ابن القواس: ١٨٩/١، والصفوةالصفية: ٣٤/١.

(٢) في الغـرةالمخفية ٦٤/١: "ويستـدرك عليه أنه بنى القصيدة من بحـرين، وهـذا لاتسلكه العرب". وينظرشرح ابن القواس: ١٨٩/١.

والازْدِواجُ والتَّشْطِيرُ قد تقدَّم الكلامُ فيهما(١).

وقولُه: "كالتَّصْرِيعِ" شَبَّهَ ازدواجَ الشطورِ في بحر السريع بازدواجِها في البيت المتضمن للتصريع، وهذا(٢)دليلٌ على أن المُرادَ / عنده بالشطور أنصافُ ٢/١٨ الأبيات؛ لأن التي تَزْدَوِجُ في التصريع إنما هي الأنصاف، وتقديرُ الكلام: مُزدَوَجُ الشطور كازدواجِها في التصريع.

فإن قلتَ: فإذا(٣)أراد بالشطر الأنصافَ فلِمَ لم يجعلْه تصريعًا [بعينه](٤)، ولم يَحْتَجْ إلى التشبيه؟

فالجوابُ: أن المشطورَ من السريع عند من ادَّعاه(٥) ضربان: الواحدُ منهما موقوفٌ، والآخَرُ مكشوفٌ، والمصنفُ لايرى بإثبات الشطر كما قرَّرْناه مع الإسقاط كما ذكره العَروضيون ضَرْبًا موقوفًا على عَروضٍ مثلِه والمكشوفَ ضربا مكشوفا على عروضٍ مثلِه، وإذا كانت العَروضُ مثل الضربِ تَعَذَّرَ التصريعُ، فيكون الازدواجُ فيه تَقْفِيَةً(٦)لاتصريعًا، والتقفيةُ شبيهةٌ بالتصريع؛ فلهذا قال: "كالتَّصْرِيعِ".

وإذا تأملتَ ما ذكرناه وتَحَقَّقْتَهُ تبيَّنَ لكَ أنه لادليلَ لهم في قولِه: "كالتَّصْرِيعِ" على أن كل شطر من هذه الأُرجوزةِ بيتٌ.

* * *

١٥- فقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حاسِدِ أَوْ جاهِلٍ أو عالِمٍ مُعانِدِ

قولُه: "فقلتُ" هو معطوفٌ على قولِه: "أَنِ اقْتَضَوا".

---

(١) ينظر ص ٥٣ ، ٦٠ فيماتقدم.

(٢) في ب : "فهذا".

(٣) "فإذا" سقط من ب .

(٤) ليس في الأصل.

(٥) ينظراختلاف العروضيين في مشطورالسريع في: الدرالنضيد: ٣٢٣-٣٢٤.

(٦) التقفية هي أن تكون العروض على زنة الضرب وقافيته مع اتفاقهما فيما يجوز من الإعلال، سواء كانت تلك الموافقة بتغييرالعروض عن زنته أولم تكن كذلك. والتقفية شيء أحدثه المتأخرون. ينظرالدرالنضيد: ١١٦-١١٧.

وقولُه: "غيرَ آمِنٍ" الأمنُ: ضدُّ الخوفِ، و "غَيْرَ" منصوبٌ على الحال من التاء في "قلتُ" أي: فقلتُ خائفًا من حاسد(١).

وقولُه: "مِنْ حاسِدٍ" الحاسدُ: اسمُ فاعلٍ من حَسَدَ، بالفتح، يَحْسُدُ، بالضم والكسر(٢)، وهو يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين بنفسه، كقوله:

فقُمْتُ إلى الطعامِ فقالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ يَحْسُدُ الإنْسَ الطَّعاما(٣)

وإلى مفعولين: الثاني بحرف الجر، كقولِه تعالى: {أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى ما ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ}(٤)، والمصدرُ منه: حَسَدٌ(٥)، بالفتح، قال الله تعالى: {حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ}(٦)، ومعنى الحَسَدِ: أن يتمنى الشخصُ زوالَ نعمة المحسود وانتقالَها إليه، وقيل(٧): زوالَ نعمتِه مطلقا، والغِبْطَةُ: / تَمَنِّي النعمةِ من غير زوالِها عن المَغْبُوطِ(٨)، وهو ١٨/ب

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ١٩٠/١، والصفوةالصفية: ٣٤/١ .

(٢) في الصحاح ٤٦٥/٢(حسد): "...يقال: حسده يحسده حسودا. قال الأخفش: وبعضهم يقول: يحسِده، بالكسر، فال: والمصدر: حسَدًا، بالتحريك، وحسادة".

(٣) البيت رابع أبيات أربعة أوردها أبوزيد في نوادره: ٣٨٠ ونسبها إلى شُمَيْرِ بنِ الحارث الضَّبِّيّ. قال الأخفش فيما كتبه على النوادر: "حفظي سُمَير" وكذا ضبطه الصاغاني في "العُباب" بالسين المهملة، وقال: هوشاعرٌ جاهلي، ينظرالخزانة: ١٨٢/٥. ونسبت الأبيات كذلك إلى تأبط شرا، وهي في ملحق ديوانه: ٢٥٤.

وينظرالحيوان: ١٨٦/١، ٤٨٢/٤، والحلل: ٣٩١، والحماسةالبصرية: ٢٤٦/٢، والخزانة: ١٧٠/٦ . ورواية الشاهد في المصادرالسابقة: "فقلت إلى الطعام...نحسد..." قال البغدادي: "وقوله: (نحسد) إلخ يروى بالنون فالجملة مقول القول. ويروى بالمثناةالتحتية فالجملة صفة لـ(زعيم)، فيكون البيت الذي بعده مقول القول" وقبل بيت الشاهد قوله:

أَتَوْ نارِي فقلتُ: مَنُونَ أنتم فقالوا: الجنُّ، قلتُ: عِمُواظلاما

وقد زيد بعد بيت الشاهد في الحلل والحماسةالبصرية قوله:

لقد فضلتم بالأكل فينا ولكن ذاك يعقبكم سقاما

(٤) سورةالنساء: من الآية: ٥٤ .

(٥) في ب : "حسدا" .

(٦) سورةالبقرة: من الآية: ١٠٩ .

(٧) القاموس المحيط: ٣٥٣(حسد).

(٨) الصحاح: ١١٤٦/٣(غبط)، والنهاية: ٣٣٩/٣-٣٤٠(غبط).

الصحيحُ على المشهور(١)، والحسدُ يحرمُ مطلقا، وقيل: استُثْنِيَ منه شيئان: الحسدُ في العلم، والحسدُ في الإنفاق في سبيل الله، لقوله- صلى الله عليه وسلم -: "لاحَسَدَ إلا في اثنتين"(٢)...الحديث، قال الشاعرُ:

إنَّ العُلا حَسَنٌ في مِثْلِها الحَسَدُ(٣)

والحكمةُ في ذلك: أن الله تعالى إذا حرَّمَ شيئا على عباده، وعَلِمَ منهم أنه عَسِيرٌ عليهم تَرْكُهُ أباحَ من ذلك شيئا تَوْسِعَةً عليهم ولُطْفًا بهم.

وقولُه: " أو جاهِلٍ" الجهلُ على ضربين: بسيطٌ ومركبٌ(٤): فالبسيطُ ألا يعتقدَ الشيءَ ولا يَشْعُرَ به، والمركبُ أن يعتقدَ الشيءَ على خلافه، وما أحسنَ قولَ الشاعرِ يهجو طبيبا نصرانيًّا:

قال حِمارُ الطبيبِ توما ... لو أَنْصَفُوني لكنتُ أَرْكَبْ
لأنَّني جاهلٌ بسيطٌ ... وراكِبي جهلُهُ مُرَكَّبْ(٥)

قال ابنُ الخبّاز(٦): التَّرَدُّدُ هنا بـ"أَوْ" غيرُ مستقيم؛ لأن كلامه يُؤْذِنُ بأن الحاسدَ لاجاهلٌ ولاعالِمٌ، ولو قال: غيرَ آمِنٍ من حاسِدٍ من جاهِلٍ أو عالِمٍ، فبيَّنَ الحاسِدَ بالجاهلِ لكان جيدا. انتهى .

وقد أجاب الشُّرّاحُ(٧)عنه فقالوا: إن الحاسد، وإن كان لايخلو من أحد القسمين الباقِيَيْنِ، احتملَ خُلُوَّهُ من العِناد؛ فَتَصِحُّ القسمةُ بهذا الاعتبارِ؛ لأن الغَرَضَ أن الحاسدَ يَخْرُجُ عنه العالمُ المُعانِدُ، فالقسمةُ عندهم صحيحةٌ بهذا الاعتبارِ.

---

(١) ونقل عن ابن الأنباري أن الغبْط هو الحسد، ينظر اللسان: ٣٥٩/٧(غبط).

(٢) أخرجه البخاري ٣٩/١ كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة، رقم: ٧٣، ومسلم ٥٥٩/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها،باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه، رقم: ٨١٦. والحديث بتمامه: "لاحسدإلافي اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسُلِّطَ على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها".

(٣) عجز بيت لأبي تمام في ديوانه: ٢١/٢ وصدره:

واعذر حسودك فيما قد خُصصتَ به

وينظرالكشاف: ٣٠٢/٤ ، والبحرالمحيط: ٥٣١/٨ .

(٤) ينظرالتعريفات: ١٠٨، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٣٦٢/١-٣٦٣.

(٥) لم أهتد إلى قائلهما، وقد وردا في التذييل والتكميل: ٨ /٢٢٢ ب .

(٦) الغرةالمخفية: ٦٥/١ بتصرف .

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ١٩٠/١، والصفوةالصفية:٣٥/١ .

وهذاالجوابُ لابأسَ به إلا أنه يحتاج إلى تتميم، وهـو أن يقال: إن الجاهل في التقسيم المرادُ به: جاهلٌ غيرُ حاسد؛ لئلا يَدْخُلَ الجـاهلُ تحت الحاسد، فنعودَ إلى الاعتراض. والجـوابُ المُخَلِّـصُ في ذلك أن نقولَ: إن المـؤلفَ خاف ممَّنْ يُتَّقَـى أذاه، وهو كلُّ حاسدٍ كيف كان، أو غيرُ حاسدٍ فيـه صفةٌ تُتَّقَى، فدخل
/ تحت الحاسد كلُّ ذى حَسَدٍ سواءٌ(١)كان جاهلا أو عالِما مُعانِدا مع الحَسَدِ أو ١٩/أ
غيرَ مُعانِد، وبقي غيرُالحاسدِ ممن فيه صفةٌ تُتَّقَى غيرَالحسد(٢)، ويشملُ الجاهلَ غيرَ الحـاسد، وقد نَصَّ عليه بقـوله: "أوجاهِلٍ" والعالمَ المُعـانِدَ غيرَ الحاسد، وقد نَصَّ عليـه بقـوله: "أو عالمٍ مُعـانِدٍ" فقـد تمت القسمةُ المُـرادةُ مـن غير تداخُلٍ.

وضـابطُ هذا أن تقولَ: الناسُ على ستة أقسام؛ لأنهـم إما عالمٌ أو جاهلٌ، والعالمُ أربعةُ أقسامٍ: عالمٌ لايَحْسُدُ ولايُعانِدُ وهذا لايُتَّقَـى منه، ومُقابِلُه عالمٌ يَحْسُدُ ويُعـانِدُ، وعالمٌ يُعانِدُ ولايَحْسُـدُ، وعَكْسُهُ عالمٌ يَحْسُدُ ولايُعـانِدُ، والجـاهلُ قسمان: جاهـلٌ يَحْسُدُ وجاهلٌ لايَحْسُدُ، والمُعـانَدَةُ لاتَصِحُّ من الجـاهل؛ فـإنها لاتكون إلا بعد عِلْمٍ؛ إذ المُعانِدُ مَنْ رَدَّ بعد عِلْمِهِ(٣). فالقسمةُ إذن ستة كما ذكـرنا، يَخْرُجُ منهـا العـالمُ الذي لايَحْسُدُ ولايُعـانِدُ؛ لأنه لايُخافُ منـه، يبقـى خمسةٌ دخل منها تحـت الحاسدِ ثلاثةٌ: عالمٌ حاسدٌ مُعانِدٌ، وعالمٌ حاسدٌ غيرُ مُعـانِدٍ، وجاهلٌ حاسدٌ، يبقـى اثنـان: الجاهلُ غيرُ الحـاسد، والعـالمُ المُعانِدُ غيرُ الحـاسدِ، وقـد ذكرهما فـاستوفى الأقسـامَ الخمسـةَ مـن غير تَداخُلٍ، فتـأملْ مـا ذكـرتُه فهـو حَسَنٌ في الموضعِ.

* * **

---

(١) في ب : "سوى أن".

(٢) في ب : "غيرالحاسد".

(٣) في اللسـان: ٣٠٧/٣(عنـد): "والمعـاندة والعنـاد: أن يعـرف الـرجل الشـيء فيـأباه ويميل عنه...وعاند معاندة أي: خالف ورد الحق وهو يعرفه، فهو عنيد وعاند".

[الكلام والكلم]

١٦- بِاللَّهِ رَبِّي فِي الأُمُورِ أَعْتَصِمْ القَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلامِ وَالْكَلِمْ

قولُه: "بِاللَّهِ" الباءُ تتعلقُ بـ"أَعْتَصِمْ"(١)، أي: أعتصمُ باللهِ من الأصناف التي ذكرناها.

وقولُه: "رَبِّي" يحتملُ أن يكونَ صفةً للجلالة أو بدلًامنها، ولايجوزُ فيه عطفُ البيان(١)؛ لأن عطف البيان يأتي لرفع الاشتراك، واللهُ تعالى لايشاركُه أحدٌ في الجلالة فيُرْفَعُ ذلك بعطف البيان؛ / ولأن الصحيح في عطف البيان أن يكونَ بالأعلام(٢). ١٩/ب

وقولُه: "فِي الأُمُورِ" الأمورُ: جمع أمرٍ، وهو الشأن.

وقولُه: "أَعْتَصِمْ" معناه: أَمْتَنِعُ، ومنه قولُه تعالى:{سَئَاوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ}(٣)، أي: يمنعني، ومنه سُمِّيَ الخبزُ عاصِمًا(٤)؛ لأنه يمنعُ من الجوع، وهذه الجملةُ في موضع المفعول، ولفظُها لفظُ الخبر ومعناها الدعاءُ، أي: أسألُ ربي العصمةَ من الخطأ فيما أقول، وممّا لفظُهُ لفظُ الخبرِ ومعناه الدعاءُ قولُ الشاعر، وهو قيسٌ(٥):

---

(١) ينظر: شرح ابن القواس: ١٩٠/١، والصفوةالصفية: ٣٥/١-٣٦ .

(٢) في الفصول ٢٣٦: "وأكثر ما يقع [أي عطف البيان] علما بعد علم، أو علما بعد كنية، أو كنية بعد علم". وينظرالغرةالمخفية: ٣٧٩/١، والمقرب: ٢٧٣، وشرح ابن القواس: ٧٧٠/٢، والارتشاف: ٦٠٥/٢، والهمع: ١٩٢/٥.

(٣) سورةهود: من الآية: ٤٣ .

وينظر معاني القرآن وإعرابه: ٥٤/٣، وتفسيرالطبري: ٣٣١/١٥، وتفسيرالقرطبي: ٣٩/٩.

(٤) في الصحاح ٩٨٦/٥(عصم): "وأبوعاصم: كنية السويق".

(٥) اختلف في تحديداسم أبيه اختلافا كبيرا، فقيل: قيس بن الملوح، وقيل: قيس بن معاذ، وقيل غير ذلك، وهومن بني عامر، وكان مجنونا بليلى، وقد نُحل عليه شعر كثير. أخباره في: الشعروالشعراء: ٥٦٣/٢-٥٧٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٨٩، وفوات الوفيات: ٢٠٨/٣-٢١٣.

يارَبِّ لاتَسْلُبَنِّي حُبَّها أَبَدًا ويَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قالَ آمِينا(١)

أي: أسألكَ أن ترحمَ من قال: آمين(٢)، وهو كثيرٌ في كلامهم.

وقولُه: "القَوْلُ" هو مصدرُ قال يقولُ قَوْلا، ويُقالُ فيه: قِيلٌ وقالٌ(٣)، وفي الحديث: "نَهَى عن قيلٍ وقالٍ"(٤)، وفي حرفِ عبدالله بنِ مسعود-رضي الله عنه-: {ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَالُ الْحَقِّ}(٥).

ونظيرُ القولِ والقالِ في كونهما مصدرين: العَوْمُ والعامُ، يُقالُ: عامَ الرجلُ يَعُومُ عَوْمًا وعامًا إذا سَبَحَ، قال بعضُهم(٦): ومنه: العامُ الذي هو السنةُ، أصلُه المصدرُ من عامَ يَعُومُ عامًا إذا سَبَحَ، ثم سُمِّيَ به هذا المقدارُ من الزمان؛ لأنها عَوْمَةٌ من الشمس في الفلك، قال عزوجل: {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}(٧).

واختلف الناسُ في القَوْل: فذهب بعضُهم(٨)إلى أنه عبارةٌ عن كلِّ ما نَطَقَ به اللسانُ تامًّا كان أو ناقصا، مُفيدا كان أوغير مُفيدٍ. وذهب آخرونَ(٩)

---

(١) ديوانه: ٢١٩ ، ونسب في اللسان: ٢٧/١٣ لعمربن أبي ربيعة، وليس في ديوانه. وهومن شواهد معاني القرآن وإعرابه: ٥٤/١، والأمالي الشجرية: ٢٥٩/١، ٣٧٥، والكشاف: ٥٧/١، وسفرالسعادة: ١٣٣/١، وشرح المفصل: ٣٤/٤.

(٢) في ب : "آمينا" .

(٣) في ب : "قالٌ وقيلٌ"، وجاء في اللسان ٥٧٣/١١(قول): "وقيل: القول في الخير والشر، والقال والقيل في الشر خاصة".

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥٣٧/٢ كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: {لايَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا}. وكم الغنى، رقم: ١٤٠٧، ومسلم في صحيحه: ١٣٤١/٣ ، واللفظ له، في الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم: ١٧١٥.

(٥) سورةمريم: من الآية: ٣٤ . وانظر قراءة ابن مسعود في: المصاحف: ٧٥ ، وشواذ ابن خالويه: ٨٤، والبحرالمحيط: ١٨٩/٦.

(٦) في البحرالمحيط ٢٨٥/٢: "وقال النقاش: العام مصدر كالعوم سُمِّي به هذا القدر من الزمان؛ لأنها عومة من الشمس في الفلك، والعوم كالسبح"، وينظرمفردات الراغب: ٣٥٤(عوم).

(٧) سورةيس: من الآية: ٤٠ .

(٨) ينظرشرح المفصل: ٢١/١، واللسان: ٥٧٢/١١(قول)، وشرح كتاب الحدود للفاكهي: ٧٠.

(٩) ينظراللسان: ٥٢٣/١٢(كلم)، والقاموس: ١٣٥٨(قول).

إلى أنه مرادفٌ للكلام، ويرده قولُ سيبويه(١): إنّ "قلتُ" وُضع في الكلامِ ليُحكى به ما كان كلاما لاقولا. فجعل القولَ مباينًا للكلام. وذهب بعضُهم إلى أنه ينطلق على المُرَكَّبِ خاصَّةً سواءٌ كان مفيدا أو غيرَ مفيد، والظاهرُ أن إطلاقَ القول على ما ذُكِرَ مجازٌ، والأصلُ فيه أن يُطلقَ على المفرد(٢).

وقولُه: / "في حَدِّ"، الحدُّ في اللغة: المَنْعُ، وفي الاصطلاح: شرحُ مادل عليه اللفظُ بطريق الإجمال(٣)، وقيل: الحدُّ ماكان لجنس ما فرَّقَهُ التفصيلُ جامعا ولدخول ماليس منه في جملته مانِعا، والزيادةُ في الحدِّ نقصانٌ ممّا يحويه، والنُّقْصانُ منه زيادةٌ أبدا فيه(٤). ٢/٢٠

وقولُه: "والكَلِمْ" هو معطوفٌ على حدِّالكلام، أي: في حدِّ الكلامِ وفي الكَلِمِ، ولايجوزُ عطفُه على الكلام؛ لأنه يكونُ التقديرُ(٥): في حدِّ الكلام وفي حد الكلم، والمصنف لم يَحُدَّ الكَلِمَ.

* * **

[حد الكلام وتأليفه]

١٧- اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هو الكَلامُ نَحْوُ مَضَى القَوْمُ وَهُمْ كِرامُ

هذا البيتُ يشتملُ على حد الكلام وتمثيلِه، أما حدُّه فقولُه:

"اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هو الكَلامُ"

والنظرُ فيه من أوجهٍ:

الأولُ: أن طريقةَ الحد أن يُجْعَلَ المحدودُ مبتدأ والحدُّ خبرا، كقولكَ في حد الإنسان: الإنسانُ الحيوانُ الناطقُ، فكان(٦)حقُّه أن يقولَ: الكلامُ هو اللفظُ المفيدُ.

---

(١) في الكتاب ١٢٢/١: "واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ماكان كلاما لاقولا".
(٢) ينظرالفصول الخمسون: ١٤٩ .
(٣) ينظرشرح تنقيح الفصول: ٤ ، وشرح الكوكب المنير: ٩٠/١ .
(٤) ينظرالعدة في أصول الفقه: ٧٤/١-٧٦ ، والتمهيد في أصول الفقه: ٣٥/١.
(٥) في ب : "للتقدير" .
(٦) في الأصل: "وكان".

الثاني: كان من حقِّه أن يذكرَ مع الإفادة التركيبَ وإلا يَنْتَقِضُ عليه بالكلمة؛ لأنها لفظٌ مفيدٌ يدل على معنى. والجوابُ: أنه قداستدركه بقوله بعد: "تَأْلِيفُهُ"؛ (١-لأن التأليفَ يُؤْذِنُ بالتركيب-١)، أو يكون اكتفى بالتمثيل عن ذلك، كما قال الشاطبيُّ(٢)- رحمه الله -:

وباللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عن القَيْدِ إن جَلا(٣)

أو أرادَ بالإفادة: الإفادةَ التي يَحْسُنُ السكوتُ عليها(٤).

الثالثُ: أن معرفة الحد متوقفةٌ على معرفة اللفظ، فإذن لابد من معرفة اللفظ، فنقولُ: اللفظُ اسم لما يُلْفَظُ به قَلَّتْ حُروفُه أو كَثُرَتْ(٥)، وهو مصدرٌ قائم مَقامَ المفعولِ(٦)، أي: الملفوظُ به.

الرابعُ: أنه قدَّم حدَّ الكلام على حدِّ الكلمة، والنظرُ يوجبُ تقديمَ الكلمة؛ لأنها أصلُ الكلام / ومادَّتُه، ومعروفٌ أن المُرَكَّبَ لايُعْرَفُ حتى تُعْرَفَ ٢٠/ب
مادتُه، فكان حقُّه أن يُعَرِّفَ الكلمةَ أولا ثم بعد ذلك يُعرِّفُ الكلام، والعذرُ: إنما بدأ بتعريف الكلامِ لأنه المقصودُ عند التخاطبِ(٧).

الخامسُ: أنه حذف الفاءَ من جواب الشرط ضرورةً(٨)، والتقديرُ: إن يُفِدْ فهو الكلام، ومنه قولُ(٩)الشاعر:

(١-١) ليس في ب .

(٢) الشاطبي (٥٣٨-٥٩٠هـ) أبومحمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، الضرير، إمام القراء، ولد بشاطبة في الأندلس وتوفي بمصر، كان عالما بالحديث والتفسير واللغة، له: حرزالأماني (الشاطبية)، وعقيلة أتراب القصائد. ترجمته في: معجم الأدباء: ١٨٤/٥-١٨٥، ووفيات الأعيان: ٧١/٤-٧٣، ومعرفة القراء الكبار: ٥٧٣/٢-٥٧٥.

(٣) حرز الأماني ووجه التهاني: ١٣ ، والوافي في شرح الشاطبية: ٢٤.

(٤) في شرح ابن القواس ١٩١/١: "واعلم أن المفيد في عرف النحاة لايطلق إلا على مايحسن السكوت عليه، لاعلى ما أفاد إفادة ما".

(٥) في شرح كتاب الحدود ٧٠-٧١: "اللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا أو تقديرا".

(٦) ينظرالصحاح: ١١٧٩/٣(لفظ).

(٧) ينظرالغرةالمخفية: ٦٧/١-٦٨ .

(٨) ينظرالغرةالمخفية: ٦٨/١، وشرح ابن القواس: ١٩٢/١ .

(٩) في ب : "كقول" .

٧٢

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُهُ(١)

أي: فالله يشكره.

السادسُ: إدخالُ "إنْ" في الحد، والحدُّ مُنَزَّهٌ عن الشرط والترديدِ وغير ذلك من التَّشْكيكاتِ، وقد استوفى المصنفُ ما يجب للحد في كتابه المُسَمَّى بـ"الفصول"(٢) فقال فيه: "الكلامُ هو اللفظُ المركبُ المفيدُ بالوضع".

والكلامُ مصدرٌ غيرُ جارٍ على فعله(٣)، نحوُ قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾(٤)، وهو ينطلقُ على القليل، نحوُ: قُمْ، والمتوسطِ، نحوُ: قام غلامُ زيدٍ، والكثيرِ(٥) نحوُ: كلامِ الله، والمرادُ به القرآن، والدليلُ على أنه مصدرٌ إعمالُه، أنشد الأصمعي:

---

(١) صدربيت نسب لحسان بن ثابت ولولده عبدالرحمن بن حسان ولكعب بن مالك - رضي الله عنهم -. وتمامه:

والشر بالشر عندالله مثلان

وهوفي ديوان كعب: ٢٨٨، وشعرعبدالرحمن: ٦١ ، وينظر: الكتاب: ٦٥/٣، ١١٤، ونوادرأبي زيد: ٢٠٧، والمقتضب: ٧٠/٢، والأصول: ١٩٥/٢، ٤٦٢/٣، وضرائرالشعر: ١٦٠، والخزانة: ٤٥/٩ . وروايته في المصادرالسابقة: "يشكرها".

وقدزعم المبرد أن هذاالبيت غيَّره النحويون، والرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال البغدادي: وهذا مردود؛ لأنه طعن في الرواة العدول.

(٢) الفصول الخمسون: ١٤٩ .

(٣) هو قول بعض النحويين، وليس بالقوي، قال الرضي في شرحه على الكافية ٢٠/١: "والكلام بمعناه - أي بمعنى اللفظ - لكنه لم يوضع في الأصل مصدرا على الصحيح؛ إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر"، وينظرشرح المفصل: ٢٠/١، وشرح ابن القواس: ١٩٣/١، والصفوةالصفية: ٣٨/١.

(٤) سورةنوح: من الآية: ١٧ .

(٥) في الصحاح ٢٠٢٣/٥(كلم): "الكلام: اسم جنس يقع على القليل والكثير"، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٢٠/١.

ألاهَـلْ إلى لَيْلَى سَبِيـلٌ وســـاعةٌ أُكَلِّمُها فيها من الدَّهْـــرِ خالِـيا
فـأَشْفِيَ نَفْسِـي مـن تَبـاريحِ مـا بِهـا فإنَّ كَلامِيها شِـــفاءٌ لِمـا بِيا(١)

التقـديرُ: فإن كلامي إيّاها، ومن الدليـلِ على أنه مصدرٌ(٢)توكيـدُ الفعلِ به، أنشد أبو علي:

فَإِنْ تُمْسِ ابْنَةَ السَّهْمِيِّ مِنّا بَعِيدًا ما تُكَلِّمُنا كَلاما(٣)

وقيل(٤): الكلامُ اسـمٌ للمصدر لامصدرٌ؛ لأنه غيرُ جارٍ على الفعـل؛ لأنَّ الفعـلَ إمّـا "كَلَّمَ" ومصـدرُه: التَّكْلِيمُ، أو "تَكَلَّمَ" ومصـدرُه: التَّكَلُّمُ، أو "كـالَمَ" ومصـدرُه: مُكـالَمَةٌ أو "تَكالَمَ" ومصـدرُه: تَكالُمٌ، والكلامُ ليـس واحدا مـن هذه المصادرِ.

وأمّا تَمْثيلُه فقولُه:

"نَحْوُ أَتَى(٥)الْقَوْمُ وهم كِرامٌ"

فقـولُه: "أَتَى القَوْمُ" تمثيلٌ للكلام، ويُقالُ له: جملـةٌ فعليةٌ لتقدم الفعل / فيهـا، وقـولُه: "وهم كِرامٌ" تمثيـلٌ ثانٍ، ويقالُ له: جملـةٌ اسميـةٌ لتقدم الاسم فيها، وقدَّم الجملةَ الفعليةَ هنا على الاسمية، وصَنَـعَ في "الفصول"(٦)بالعكـس. ٢/٢١

واختُلـفَ في الجملـة: هـل الفعليـة هي الأصلُ والاسميـةُ هـي الفرعُ أو بالعكس؟ فذهـب(٧)الـزمخشري، وتبعه ابنُ الحـاجب أن الفعليـةَ هي الأصلُ؛

---

(١) نسـب البيت لذي الرمة، وليـس في طبعة ديوانه التي رجعـت إليهـا، وينظرشرح المفصل: ٢١/١ ، وشرح ابن القواس: ١٩٣/١ ، والهمع: ٧٨/٥ ، والدرر: ٢٦٣/٥.

(٢) في ب : "ومن الدليل على المصدر".

(٣) لم أهتـد إليه فيما بين يدي من كتب أبي علي، ولم أقف على قـائله، وهو في: مجازالقرآن: ٢١٦/١، والمـذكر والمؤنث، لابن الأنباري: ٤٦٣ ، والغرةالمخفية: ٦٧/١، والنهـاية في شرح الكفاية: ٨٩ ، والمغني في النحو: ٤٠/١.

(٤) في شـرح المفصـل ٢١/١: "وذهـب الأكثرون إلى أنه اسـم للمصـدر"، وينظـرشرح ابن القواس: ١٩٣/١، والصفوةالصفية: ٣٨/١.

(٥) كـذا في النسختين، وهي رواية في البيـت. ينظرالدرةالألفيـة بتحقيـق زيترستين: ٢ ، وقد تقـدم البيـت عند الشارح بلفظ "مضـى القوم" ، وهو كذلك في شروح الـدرة التي وقفـت عليها.

(٦) الفصول الخمسون: ١٤٩ .

(٧) في الأصل : "فمذهب" .

لأن أصل المرفوعات عندهما إنما هو الفاعلُ، والباقي مُشَبَّهٌ به(١).

وقولُه: "نَحْوُ" النحو: المِثْلُ، ويُضبطُ بالرفع على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو، وبالنصب على الظرف، أي: في نحو.

* * **

١٨- تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ واحِدُها كَلِمَةٌ أَقْسامُها أَحُدُّها

قولُه: "تَأْلِيفُهُ" التأليفُ: ضمُّ شيءٍ إلى شيء مُشْعِرٌ بالأُلْفة فهو تركيب بقيد(٢)إشعار الألفة(٣)، فالتأليفُ أخصُّ من التركيب والتركيبُ أعمُّ، فكل تأليفٍ تركيبٌ وليس كلُّ تركيبٍ تأليفا، والضميرُ راجعٌ إلى الكلام(٤).

وقولُه: "مِنْ كَلِمٍ" "مِنْ" فيه لابتداء الغاية(٤)؛ لأن الكلام لايُبْدَأُ تأليفُه إلا من هذه الثلاثةِ؛ لأنها مادتُه، ولايجوزُ أن تكونَ للتبعيض؛ لأنه يلزمُ منه أنه لايتألف الكلامُ إلا من كلمتين فقط، والأمرُ بخلافه.

وقد اختلف النحاةُ في الكَلِمِ: فمنهم من قال(٥): هو اسمُ جنسٍ؛ لأن إسقاط التاء فَرْقٌ بين واحدِه وجمعِه، نحو: شَجَرَةٍ وشَجَرٍ، ومنهم من قال(٦): إنه جمعُ تكسيرٍ، نحو: تُخَمَةٍ وتُخَمٍ.

---

(١) في المفصل ١٨، والكافية ٦١: "فالرفع علم الفاعلية". قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٤/١: "...ثم قدم الكلام على الفاعل؛ لأنه الأصل في استحقاق الرفع، وما عداه محمول عليه"، وينظر شرح ابن القواس: ١٩٣/١.

(٢) في الأصل: "يفيد".

(٣) في التاج ٣٣/٢٥: "وألف بينهما تأليفا: أوقع الألفة، وجمع بينهما بعد تفرق ووصلهما، ومنه تأليف الكتب"، وينظر شرح كتاب الحدود: ٧٦.

(٤) ينظرشرح ابن القواس: ١٩٥/١، والصفوةالصفية: ٣٥/١ وفيها أن "من" لبيان الجنس.

(٥) كالفارسي وابن مالك وابن الضائع وابن فلاح. ينظرالمرتجل: ٣٠ ، وشرح التسهيل: ٧/١ ، والمغني في النحو: ١٨/٢ ، والهمع: ٣٦/١.

(٦) كالسيرافي وابن جني والجوهري والجرجاني وابن أبي الربيع. ينظرشرح السيرافي بهامش الكتاب: ٣/١، والخصائص: ٢٥/١، والصحاح: ٢٠٢٣/٥(كلم)، والمقتصد: ٦٩/١، والملخص: ١٠١/١، والهمع: ٣٦/١.

والصحيحُ أن الكلمَ اسمُ جنسٍ؛ لأنه يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، يقال: هو الكَلِمُ وهي الكَلِمُ(١)، فهو في ذلك كـ"النَّخْلِ" قال الله تعالى: {نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ}(٢)، و {نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}(٣)، فمن أَنَّثَ لَحَظَ معنى الجمع، ومن ذَكَّرَ لحظ لفظ(٤)الجنس وهو مفرد، وجمعُ التكسير يُؤَنَّثُ باعتبارالجمع، فتقولُ: هي الزُّيُودُ، ولايُذَكَّرُ؛ لأنه لايُلْحَظُ فيه الإفرادُ؛ فلهذا حُكِمَ على "التُّخَمِ" بأنه جمعُ تكسير(٥)؛ لأنه سُمع فيه التأنيثُ، قالوا: هي التُّخَمُ، ولم يسمعوا التذكيرَ.

وبين الكَلِمِ والكلامِ خصوصٌ وعمومٌ من وجه، فخصوصُ الكَلِمِ كونُه لاينطلقُ إلاعلى ثلاثةٍ فأكثرَ، وعمومُه / كونُه ينطلقُ على المُفِيدِ وغيرِ المُفيد، ٢١/ب
وخصوصُ الكلام كونُه ينطلقُ على المُفيد، وعمومُه كونُه ينطلقُ على اثنين فأكثرَ.

وقولُه: "واحِدُها" الضميرُ راجعٌ إلى الكَلِمِ(٦)، أي: واحدُ الكلم كلمةٌ، وأنث الضميرَ لأنه جائزٌ فيه.

وقولُه: "كَلِمَةٌ" الكلمةُ فيها ثلاثُ لغاتٍ(٧): إحداها: كَلِمَةٌ، على وزنِ نَبِقَةٍ، وهي حجازيةٌ، وهي أكثرُها. الثانيةُ: كِلْمَةٌ، على وزن كِسْرَةٍ، وهي تميميةٌ. الثالثة: كَلْمَةٌ، على وزن ضَرْبَةٍ، وهي أقلُّها. وهي في الاصطلاح:

---

(١) في المذكروالمؤنث لابن الأنباري ٥٥٧: "الكلم: جمع كلمة، مذكر"، وينظرالمذكروالمؤنث لابن التستري: ١٠٠.

وقال الفراء: "وكل جمع كان واحدته بالهاء وجمعه بطرح الهاء فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير" المذكروالمؤنث: ١٠١.

(٢) سورةالقمر: من الآية: ٢٠ .

(٣) سورةالحاقة: من الآية: ٧ .

(٤) "لفظ" سقط من ب .

(٥) ينظرالكتاب: ٥٨٢/٣، وشرح الرضي على الشافية: ١٠٨/٢-١٠٩.

(٦) ينظر شرح ابن القواس: ١٩٥/١ .

(٧) حكاها الفراء، كمافي اللسان: ٥٢٣/١١(كلم).

لفظٌ دالٌّ على معنى مفردٍ بالوضع(١). فقيل: لفظٌ؛ ليُحْتَرَزَ به من الكتابة والإشارة، وقيل: دالٌّ على معنى؛ ليُحْتَرَزَ به من المُهْمَلات، كمقلوب زيد، وهو: دَيْزٌ، وقيل: مفردٌ؛ ليُحْتَرَزَ به من الكلام؛ إذ يصدق عليه أنه لفظٌ دالٌّ على معنى، إلا أن معناه مركبٌ.

وقد تطلقُ الكلمة ويرادُ بها الكلامُ إطلاقَ الجزءِ على الكل(٢)، قال الله تعالى: {وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ}(٣)، قيل(٤): هي {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ}(٥)، وقوله تعالى: {وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ}(٦)، قيل(٧): الكلمةُ قولُه تعالى: {وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي

---

(١) ينظر المفصل: ٦، والكافية: ٥٩ . وفي التسهيل ٣: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أومنوي معه كذلك" وانظرشرحه: ٣/١-٥.

(٢) في شرح التسهيل ٥/١: "والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لابد من قصده، ومجازي مهمل في عرف النحاة وهوإطلاق الكلمة على الكلام التام، فلايتعرض لهذا بوجه، ومجازي مستعمل في عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأي العلم المضاف، فترك التعرض له جائز، والتعرض له أجود؛ لأن فيه مزيد فائدة". وقد قال في الخلاصة:

وكلمة بها كلام قد يؤم

قال أبوحيان في منهج السالك ٣: "كان ينبغي أن يذكر للكلمة حدا بدل هذا الذي ذكره ممالايحتاج إليه في علم النحو"، وينظر: شرح كتاب الحدود: ٨٣-٨٣.

(٣) سورةالفتح: من الآية: ٢٦ .

(٤) هو قول الزهري، كما في تفسير عبدالرزاق: ٢٢٩/٢، وتفسيرالطبري(دارالفكر): ١٠٦/٢٦، وزادالمسير: ٤٤٢/٧، والدرالمنثور: ٥٣٧/٧.

وأخرج ابن مردويه عن سلمة بن الأكوع عن النبي -صلى الله عليه وسلم - في قول الله تعالى: {وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ} قال: "لاإله إلاالله"، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين. المصادرالسابقة.

(٥) سورةالفاتحة: الآية:١ ، وسورةالنمل: من الآية: ٣٠.

(٦) سورةالأعراف: من الآية: ١٣٧.

(٧) أخرجه الطبري في تفسيره: ٧٧/١٣-٧٨ عن مجاهد، وينظر زادالمسير: ٢٥٣/٣.

الأَرْضِ}(١)... الآية، وجاء: "خيرُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لَبيدٍ:

ألا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللّهَ باطلُ"(٢)

وإنما أُطلق على عيسى -عليه السلام- كلمةٌ؛ لأنه نشأ عن قوله: {كُنْ}(٣).

وقولُه: "أَقْسامُها" الضميرُ راجعٌ إلى الكلمة، والأقسام جمعُ قِسْم، بكسر القاف، وهو في الاصطلاح: اسمٌ لكل أخصَّ تحت أعمَّ(٤)، وهو هنا كذلك؛ لأن الكلمةَ لفظٌ عامٌّ تحته أنواعٌ ثلاثةٌ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ، وكلٌّ واحد منها قسمٌ للكلمة، و "أَقْسامُها" مبتدأٌ والخبرُ الجملةُ من "أَحُدُّها".

وقولُه: "أَحُدُّها"، أي: أبيِّنُ حقائقَها.

---

(١) سورةالقصص: من الآية: ٥ .

(٢) أخرجه البخاري ١٣٩٥/٣ في فضائل الصحابة، باب أيام الجاهلية، رقم: ٣٦٢٨، وينظر ٢٢٧٦/٥، ومسلم ١٧٦٨/٤-١٧٦٩ في الشعر، رقم: ٢٢٥٦.

وقد أورد الشارح عجز البيت وهو:

وكل نعيم لامحالة زائل

في الحديث، وليس من نصه.

وينظر البيت في ديوان لبيد: ٢٥٦، وأسرارالعربية: ٢١١، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٢/٢، والبحرالمحيط: ٤٤٧/٢، والمغني: ١٧٩، ٢٥٩، والخزانة: ٢٥٥/٢.

ولبيد (٠٠٠-٤١هـ) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أحدالشعراء الفرسان في الجاهلية، وفد على النبي - صلى الله عليه وسلم- وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلابيتا واحدا، قيل هو:

ماعابت المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

أخباره في: الشعروالشعراء: ٢٧٤/١-٢٨٥، والإصابة: ٦٧٥/٥-٦٨٠، والخزانة: ٢٤٦/٢-٢٥١.

(٣) سورةآل عمران: من الآيتين: ٤٧،٥٩ .

والقول أخرجه الطبري في تفسيره: ٤١١/٦ عن قتادة.

(٤) في التعريفات ٢٢٤: "قسم الشيء: مايكون مندرجا تحته أوأخص منه، كالاسم فإنه أخص من الكلمة ومندرج تحتها".

وفي هذاالبيت عيبٌ من عيوب القافية يُقال له السِّنادُ(١)، وهو أنواعٌ(٢):
منها سِناد التَّأْسِيسِ(٣)، وهو الذي في هذا البيتِ / وهو بين قولِه: "واحِدُها" ٢/٢٢
و "أَحُدُّها"؛ فإنَّ "واحِدُها" قافيةٌ مُؤَسَّسَةٌ لوقوع الألف قبل الحرف الواقعِ قبل حرف الرَّوِيِّ، و "أَحُدُّها" ليس فيه ألفٌ، فهو كمن جَمَعَ بين مُسْلِمٍ و سالِمٍ، وهو قليلٌ(٤)، ومنه قولُ العَجّاجِ:

يادارَ سَلْمَى يااسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي فَخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العالَـــمِ(٥)

فجمع بين "اسْلَمِي" و "عالَمِ"، وقيل: لاسِنادَ فيه؛ لأن العَجّاجَ من لغته همزُ الألف من العالَمِ والخاتَمِ وأشباهِهِما(٦).

* * **

---

(١) أصل السناد: الاختلاف، يقال: خرج القوم متساندين، أي على رايات شتى، إذا خرج كل بني أب على راية، ولم يجتمعوا على راية واحدة، ولم يكونوا تحت راية أميرواحد، اللسان: ٢٢٢/٣(سند). والسناد في الشعر: اختلاف كل حركة قبل الروي، الموشح: ١٨، وفي الكافي ١٦٥: "ومنهم من يجعلُ كل عيب في القافية سنادا".

(٢) يراجع في أنواع السناد: الكافي: ١٦٤-١٦٥، والقوافي: ١٨٤-١٩٠.

(٣) التأسيس من حروف القافية: ألف بينها وبين الروي حرف متحرك، فإن كانت الألف من كلمة والروي من كلمة أخرى ليس بمضمر ولامن جملة اسم مضمرلم يكن تأسيسا. ينظرالكافي: ١٥٤-١٥٥، والقوافي: ١٠٦-١١٤.

(٤) ينظرالموشح: ١٩ .

(٥) هذان بيتان متباعدان من أرجوزة واحدة في ديوانه أولهما مطلع الأرجوزة ص: ٢٨٩ والثاني ص: ٢٩٩، وإنما جمع الشارح بينهما ليبين القافية غير المؤسسة مع القافيةالمؤسسةعلى تقدير عدم الهمز.

وينظرسرالصناعة: ٩٠/١، وشرح المفصل: ١٣/١٠، وضرائرالشعر: ٢٢٣، وتفسيرالقرطبي: ١٣٨/١، وشرح شواهدالشافية: ٤٢٨، وفيه: "وخندف هي امرأة إلياس بن مضر، وهي أم مدركة وطابخة وقمعة، وأبوالثلاثة إلياس، وأراد نسل خندف".

(٦) ينظر سرالصناعة: ٩٠/١، والشاهد بهذه الرواية في الديوان، ومصادرالتخريج المتقدمة.

[أقسام الكلمة]

١٩- وَهْيَ ثَلاثٌ لَيْسَ فيها خُلْفُ الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

هـذا البيتُ يذكر فيه أقسامَ الكلمـة؛ لأنه لما قال: "أَقْسـامُها" فُهِمَ منه أنه يُقَسِّمُها، فقولُه: "وهي" هذا الضميرُ راجعٌ إلى الأقسام.

وقـولُه: "ثلاثٌ" كان الأَوْلى والفصيحَ أن يُؤَنِّثَ لفـظَ العـدد(١)؛ لأن المعـدودَ مُذَكَّرٌ وهو "قِسْمٌ"، والعُـذْرُ في ذلك: أنه لَحَظَ في المعـدود المعنى وهـو "كَلِمَةٌ"، وهو نظيرُ قولِ(٢)عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

فكانَ مِجَنِّي دونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ(٣)

فذَكَّـرَ "ثَلاثُ" باعتبـار المعـنى؛ لأن الشـخصَ يُراد به المـؤنثُ بدليـل "كـاعِبانِ ومُعْصِـرُ"، ومنـه قولُه تعالى: {مَـن جَاءَ بِالْحَسَنَـةِ فَلَـهُ عَشْرُأَمْثَالِهَا}(٤)، فذكَّـرالعددَ وإن كان مضافا لمذكر؛ لأن الأمثـالَ يُرادُ بها

---

(١) ينظرالغرةالمخفية: ٦٩/١، وشرح ابن القواس: ١٩٦/١.

(٢) في ب : "ونظيره قول".

(٣) ديوانه: ١٢٧ ، والكتـاب: ٥٦٦/٣، والمقتضـب: ١٤٦/٢، والأصـول: ٤٧٦/٣، والخصائص: ٤١٧/٢، والنكت: ١٥٣/١، ٩٩١/٢، والخزانة: ٣٩٤/٧ . والمجن: الترس، الصحـاح: ٢٠٩٤/٥(جنن). والكـاعب: الجـارية حين يبـدو ثديهـا للنهـود، الصحـاح: ٢١٣/١(كعـب). والمعصـر: الجـارية أول مـاأدركت وحاضت، يقال: قدأعصرت، كـأنها دخلت عصرشبابها أوبلغتـه...والجمع: معاصر، ويقال: هي التي بلغت الحيض، الصحاح: ٧٥٠/٢(عصر).

(٤) سورةالأنعام: من الآية: ١٦٠ .

الحَسَناتِ(١)، أويُقالُ: لمّا أضاف الأقسامَ إلى ضمير المؤنثِ في قوله: "أَقْسامُها" لَحَظَ فيه التأنيثَ، ومنه قولُهم: "ذهبتْ بعضُ أصابعِه"(٢)، فأنَّثَ "البعضَ"؛ لأنه مضافٌ إلى الأصابع وهي مؤنثةٌ، وأما قولُه تعالى: {يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا}(٣)، وقولُه تعالى: {إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا}(٤)، وقولُه صلى الله عليه وسلم: "ثُمَّ أَتْبَعَهُ بستٍّ من شَوّالٍ"(٥) فإنما جاء ذلك بغير تاءٍ، وإن كان المعدودُ مذكرا وهو الأيامُ؛ لأن المعدودَ لم يُذْكَر، وقد نَصُّوا على أن المعدودَ إذا كان مذكرا وحذفتَهُ فلكَ فيه وجْهانِ(٦): / إبقاءُ العددِ على ماكان عليه لو لم تَحْذِفِ(٧) المعدودَ فتقول: صُمْتُ خَمْسَةً، تريدُ: خمسةَ أيامٍ، وهذا هو الفصيحُ، ويجوزُ أن تحذفَ التاءَ، حَكَى الكسائيُّ: "صُمْنا من الشهرِ خَمْسًا"(٨)، وعلى هذا الذي حَكاهُ(٩) الكسائيُّ تُحْمَلُ(١٠) الآيتان والحديثُ(١١)، واللهُ أعلمُ. ٢٢/ب

---

(١) تفسيرالطبري: ٢٧٤/١٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٠٩/٢، والدرالمصون: ٢٧٣/٥.

(٢) الكتاب: ٥١/١ ، ٤٠٢ ، وسرالصناعة: ١٣/١ .

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٢٣٤ .

(٤) سورةطه: من الآية: ١٠٣ .

(٥) أخرجه مسلم ٨٢٢/٢ في الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان، رقم: ١١٦٤ ، وأبوداود في سننه ٣٢٤/٢ واللفظ له، كتاب الصوم، باب في صوم ستة أيام من شوال، رقم: ٢٤٣٣.

(٦) ينظرالبحرالمحيط: ٢٢٣/٢، والدرالمصون: ٤٨٠/٢ .

(٧) في ب : "يُحذف" بالبناء للمجهول.

(٨) في البحرالمحيط ٢٢٣/٢: "وحكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمسا".

(٩) في ب : "حكى".

(١٠) في ب : "تحتمل" .

(١١) وقال المبرد: إن حذف التاء لأجل أن التقدير: عشرمدد كل مدة منها يوم وليلة، وقال الزمخشري: وقيل: {عشرا} ذهابا إلى الليالي، والأيام داخلة فيها". الكشاف: ٣٧٢/١، والبحرالمحيط: ٢٢٣/٢.

وقولُه: "ليسَ فيها خُلْفٌ" الاختلافُ ضد الاتفاق، وهو تَفَرُّقُ الآراءِ والمذاهب، والمعنى: أنهم اتفقوا على أن الكَلِمَاتِ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ لارابعَ لها، وللنحاةِ طريقانِ في إثبات الحَصْرِ: طريقُ النَّقْلِ، وطريقُ العَقْلِ، أمّا طريقُ النَّقْلِ فهو أنهم تَتَبَّعُوا كلامَ العرب فلم يجدوا فيه غيرَ هذه الثلاثةِ: الاسمِ والفعلِ والحرفِ، فلارابعَ[(١)]، وبه استدلَّ المصنفُ، وأما طريقُ العَقْلِ فهو التقسيمُ الدائرُ بين النفي والإثباتِ، فيُقالُ: لايخلو هذا الرابعُ المُدَّعَى أن يَدُلَّ على معنى أو لا[يدل][(٢)]، فإن لم يَدُلَّ فلا كلامَ فيه، وإن دلَّ فلايخلو أن يَدُلَّ على معنى في نَفْسِهِ أو في[(٣)]غيره، فإن دلَّ على معنى في غيره فهو الحرفُ، وإن دَلَّ على معنى في نفسه فلا يخلوأن يَدُلَّ على زمانِ ذلك المعنى أولا، فإن دَلَّ على ذلك الزمانِ فهو فِعْلٌ[(٤)]، وإن لم يَدُلَّ على ذلك الزمانِ فهو اسمٌ، فلارابعَ، وقد طَلَب بعضُهم[(٥)]أن يَخْرِقَ هذا الإجماعَ وادّعى قسما رابعا، وإنما حَمَلَه على ذلك حُبُّ الخِلافِ وأن يُذْكَرَ بخلافه، وماأَحْسَنَ قولَه:

الناسُ قد أَلِفُواالخِلافَ ومالَهُمْ ... غَرَضٌ سِوَى أن يُعْرَفُوا بِخِلافِهِمْ
هَلا اتَّقَوا رَدَّالأَنامِ عَلَيْهِمِ ... والذِّكْرَ بالمَذْمُومِ من أَوْصافِهِمْ[(٦)]

---

(١) في ب : "ولارابع".

(٢) ليس في الأصل.

(٣) "في" ليس في ب .

(٤) في ب : "الفعل".

(٥) هو ابن صابر الذي زعم أسماء الأفعال قسمارابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة، الهمع: ١٢١/٥.

وابن صابر هو أحمد بن صابر أبوجعفر النحوي، قرأ عليه أبوجعفر بن الزبير، بغية الوعاة: ٣١١/١.

(٦) لم أقف عليهما فيما راجعت من المظان.

وقولُه:

"الاسمُ ثُمَّ الفعلُ ثُمَّ الحرفُ"

قـدَّمَ الاسمَ على الفعل والحـرفِ لشرفه؛ لأنه يُخْبَرُ به وعنـه، وأخَّرَ الحرفَ لأنه لايُخْبَرُ به ولاعنـه، ووسَّطَ الفعـلَ لأن فيه شائِبَةٌ من الاسـم وهو كونُه يُخْبَرُ به، وفيه شائِبَةٌ من الحرف وهو كونُه لايُخْبَرُ عنه(١)، وهذا لَحْظٌ حَسَنٌ، ونظيرُه قولُ اللهِ تعالى: {فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِـي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}(٢) قَدَّمَ الذي يمشي / على بطنه؛ لأنه أشدُّ في الاعتبار؛ لكونه ٢٣/أ
ليسـت لـه آلةٌ ظاهرةٌ للمشي، فهـو في المشي كأصله وهـو المـاءُ، وأخَّرَ الذي يمشـي على أربعٍ لكثرة آلاتِ المشي، ووسَّطَ الذي يمشي على رجلَيْنِ؛ لأنه يأخذ بطَرَفٍ من هذا وطَرَفٍ من هذا.

والألـفُ واللامُ في "الاسـمِ والفعلِ والحرفِ" للعهـد، أي: الاسـمُ والفعلُ والحرفُ المُصْطَلَحُ عليها عند النحاة.

وإنما عَطَفَ بـ"ثُمَّ"، وإن كان الموضعُ موضعَ الواو إعلاما بِبُعْدِ مَرْتَبَةِ كلِّ واحدٍ من مرتبةِ صاحبِه(٣).

قلتُ: وهذا النَّحْوَ نَحا الـزمخشريُّ(٤) في قـوله تعالى: {قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُـرُوا}(٥)، جَعَـلَ العطفَ هنا بـ"ثُمَّ" إعلامـا بالبُعْدِ الـذى بين الأمرين؛ فـإن {سِيرُوا} أمرٌ يُرادُ به الإباحةُ، و {انظُـرُوا} أمرٌ يُرادُ به الـوجوبُ، وحيـث جاءَ "سِيرُوا فَـانْظُرُوا" فـالفـاءُ فيـه للسببيـة، التقديرُ: قُـلْ سِيرُوا لأجلِ النَّظَـرِ

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ١٩٧/١ .

(٢) سورةالنور: من الآية: ٤٥، وينظر: الكشاف: ٧١/٣ .

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ٧٠/١ .

(٤) الكشاف: ٧/٢ .

(٥) سورةالأنعام: من الآية: ١١ .

ولاتَسيرُوا سيرَ الغافلين، والله أعلم. ومنه قولُه تعالى: {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ}(١) عَطَفَ بـ{ثُمَّ} إعلاما بالتَّبايُنِ الذي بينَ المَنْزِلَتَيْنِ.

* * **

[حد الاسم]

٢٠- فَالاسْمُ ماأَبانَ عَنْ مُسَمًّى فِي الشَّخْصِ والمَعْنَى المُسَمَّى عَمّا

لمّا فرغ من الكلام في حدِّ الكلام وفي أقسام الكلمةِ شَرَعَ يَحُدُّ كلَّ واحد من أقسام(٢) الكلمة، وبدأ بحدِّ الاسمِ؛ لأنه أصلُ الكلمات كما تقدَّم، فقولُه: "ماأَبانَ" أي: ما أظهرَ مُسَمَّاهُ وأَوْضَحَه.

وقولُه: "عَنْ مُسَمًّى" هو عبارةٌ عن مدلولِ الاسمِ، فإذا قلتَ: زيدٌ، مثلا، فالزايُ(٣) والياءُ والدالُ هي الاسمُ، ومدلولُ هذه الحروفِ، وهو الشَّخْصُ، هو المُسَمَّى.

وهل الاسمُ هو المُسَمَّى أم لا؟ مسألةُ خلافٍ(٤) تنازعَ الناسُ فيها قديمًا وحديثا حتى قيل فيها: ذَيْلُها طويلٌ، ونَيْلُها قليلٌ(٥)، والقَدْرُ المُحْتاجُ إليه منها أن تقولَ: الاسمُ إن أُريدَ به اللفظُ فهو غيرُ المُسَمَّى، وإن أُريدَ به المعنى فهو المُسَمَّى.

---

(١) سورةطه: الآية: ٨٢ .

وفي الكشاف ٥٤٨/٢: "الاهتداء هوالاستقامةوالثبات على الهدى المذكور وهو التوبةوالإيمان والعمل الصالح، ونحوه قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟}، وكلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في جاءني زيد ثم عمرو: أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه؛ لأنها أعلى منها وأفضل".

(٢) "أقسام" سقط من ب .

(٣) في ب : "فالزاي" .

(٤) ينظر هذاالخلاف في المقصدالأسنى: ٢٤ فمابعدها، ونتائج الفكر: ٣٩ فمابعدها، وتفسيرالقرطبي: ١٠١/١-١٠٢، وروح المعاني: ٥٢/١.

(٥) ينظرالمقصدالأسنى: ٣١ .

وقولُه "فِي الشَّخْصِ" هو ماكان مَرْئِيًّا، كإنسانٍ وفَرَسٍ وغيرِهما من الجَواهِرِ.

وقولُه: "والمَعْنَى" هوما سِوَى المَرْئِيِّ كالعِلْمِ / والجَهْلِ وغيرِهما من الأَعْراضِ. ٢٣/ب

هذا الكلامُ على الحد من جهة اللفظ، وأمّا من جهةِ الصناعةِ فنقولُ: قولُه: "ماأَبانَ عن مُسَمّى" هو كالجِنْسِ؛ لأنه يَدْخُلُ تحته المحدودُ وقَسِيماهُ(١): الفعلُ والحرفُ، وقولُه: "في الشَّخْصِ" هو كالفَصْلِ يَخْرُجُ به الفعلُ والحرفُ؛ لأنهما لايَدُلانِ على شَخْصٍ.

وهذاالبيتُ نَظَمَ فيه حدَّ ابنِ بابشاذَ(٢)، فإنه قال في حدِّالاسمِ: "الاسم(٣) ماأَبانَ عن مُسَمّى شَخْصًا كان أوغيرَ شَخْصٍ". إلاأن لفظَ البيتِ فيه تعقيدٌ لابدَّ من حَلِّهِ، فنقولُ: التَّعْقِيدُ إنما سَرَى في هذاالبيتِ من تَكْرِيرِ "المُسَمّى" أخيرا، ومن قولِه: "عَمَّ"، والأَولى في حَلِّهِ أن يُجْعَلَ تمامُ الحدِّ عند قولِه:

"...ماأَبانَ عَنْ مُسَمّى فِي الشَّخْصِ والمَعْنَى..."

وقولُه: "المُسَمّى عَمَّ" جملةٌ ليست من الحد، وإنما جاء بها بيانا لمُقْتَضى الحدِّ، كأنه قال: فالاسمُ على هذا الذي ذكرتُهُ عَمَّ المُسَمّى كيف كان، ويكونُ "المُسَمّى" مفعولا مُقَدَّمًا بـ"عَمَّ"، وفي "عَمَّ" ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على الاسم.

---

(١) قسيم الشيء: هومايكون مقابلا للشيء ومندرجا معه تحت شيء آخر، كالاسم، فإنه مقابل للفعل ومندرجان تحت شيء آخر وهي الكلمةالتي هي أعم منهما، التعريفات: ٢٢٤.

(٢) ابن بابشاذ(٠٠٠-٤٦٩هـ)أبوالحسن طاهر بن أحمد النحوي المصري الجوهري، أصله من العراق، كان يتولى تحرير الكتب الصادرة من ديوان الإنشاء في مصر، ويلازم الإقراء في الجامع العمري، تزهد في آخر عمره، وجمع في حال انقطاعه تعليقة كبيرة في النحو وسميت بعده بتعليق الغرفة، وله أيضا: المقدمة النحوية، وشرحها، وشرح جمل الزجاجي، وشرح أصول ابن السراج. أخباره في نزهة الألباء: ٢٦٣ ، وإنباه الرواة: ٢/٩٥-٩٧ ، ووفيات الأعيان: ٢/٥١٥-٥١٧ ، وإشارةالتعيين: ١٥١-١٥٢.

وينظر حده الاسم في شرح المقدمة النحوية له: ٢٩ .

(٣) "الاسم" سقط من ب .

ويمكنُ أن يُقالَ في حَلِّهِ: إنّ "في الشَّخْصِ" يتعلقُ بـ"عَمَّ"، وكان قبلُ مفعولا صريحا إلا أنه لما قُدِّمَ جُرَّ بـ"في"، نحوُ قولِكَ: لِزيدٍ ضربتُ(١)، و"عَمَّ" فيه ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على "المُسَمَّى" أولا، و"المُسَمَّى" الثاني صفةٌ لـ"المَعْنَى"، والجملةُ من "عَمَّ" ومُتَعَلَّقاتِهِ صفةٌ لـ"المُسَمَّى" الأولِ، فيكونُ التقديرُ على هذا: الاسمُ ماأبانَ عن مُسَمّى عَمَّ الشخصَ والمعنى الذي سُمِّيَ، ولاخَفاءَ على هذا التأويلِ أن المُسَمَّى الثانيَ لاحاجةَ إليه. والأَخْلَصُ في الحَلِّ ماذكرناه أولا؛ لأنه يُعْطِي الحدَّ الذي نَظَمَهُ لفظا ومعنى من غيرِ تقديمٍ ولاتأخيرٍ.

وفي حدِّ المصنفِ نظران: أحدُهما: تصديرُ الحدِّ بلفظ "ما" وهي مُبْهَمَةٌ، والحدُّ يُصانُ عن المُبْهَماتِ(٢). الثاني: أن الاسمَ تَتَوَقَّفُ معرفتُه على معرفة المُسَمَّى، والمُسَمَّى مأخوذٌ من الاسم؛ فيلزمُ الدَّوْرُ(٣).

* * *

[حد الفعل]

٢١- والفِعْلُ ما دَلَّ عَلى زَمانٍ وَمَصْدَرٍ دَلالَةَ اقْتِرانِ / ٢٤/أ

هذاالبيتُ جاء به حدًّا للفعل، وثَنَّى بحدِّ الفعلِ؛ لأنه في الرُّتْبَةِ- كما تقدم- بعدَ الاسمِ، فقولُه: "الفِعْلُ" نقولُ: [الفعلُ](٤) له إطلاقان: إطلاقٌ لُغَوِيٌّ وهو مايفعله الإنسانُ من قيام وقعودٍ وأكلٍ وشُرْبٍ، وهو الفعلُ حقيقةً، وإطلاقٌ صِناعِيٌّ وهو الذي حدَّه المصنفُ.

---

(١) في المغني ٢٨٦: "ومنها- أقسام لام التوكيد- اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعُف: إما بتأخره، نحو: {هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ}..."

(٢) في الصفوةالصفية ٤٤/١: "لفظ (ما) في قوله: (ما أبان) أعم من (اللفظ) الذي هو أعم من (الكلمة)، لكنه جرى على المألوف في التصدير بالألفاظ العامة ثم التقييد بالألفاظ الخاصة".

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ٧١/١، وشرح ابن القواس: ١٩٨/١، والدور هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، التعريفات: ١٤٠ .

(٤) سقط من الأصل .

وقولُه: "ما دَلَّ" دَلالةُ اللفظِ على المعنى إشعارُه به وصَرْفُ ذِهْنِ السامِعِ إليه.

وقولُه: "عَلى زَمانٍ" هو الليلُ والنهارُ وأجزاؤُهما كساعةٍ وغُدْوَةٍ وعَشِيَّةٍ وماتركب منها كالشهور والسنة وغيرِ ذلك. وللقدماء فَرْقٌ بين الزمان والدهر(١)، ولافرقَ بينهما عندنا في اللغة، قال الشاعرُ، أنشده(٢)في "الصحاح":

إنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِجُمْلٍ لَزَمانٌ يَهُمُّ بالإحْسانِ(٣)

وقوله: "ومَصْدَرٍ" الفعلُ اللُّغَوِيُّ الذي تقدم ذكرُه هو المصدرُ، قيل له مصدرٌ(٤)تسميةً بالمكان الذي يصدرُ عنه؛ لأن الفعلَ الصناعِيَّ الذي هو "قام" مثلا لمّا اشْتُقَّ من القيام كأنه وَرَدَ عليه ثم صَدَرَ عنه فسُمِّيَ مصدرا؛ لأنه مَوْضِعُ صُدُورِ الفعلِ(٥). ويقالُ له أيضا: حَدَثٌ(٦)؛ لأن الفاعلَ أَحْدَثَه. ويقالُ له: فِعْلٌ(٧)؛ لأن الفاعل فَعَلَه.

---

(١) في التهذيب ١٩٢/٦(دهر): "وقال شمر: الزمان والدهر واحد، واحتج بقوله:

إن دهرا يلف حبلي بجمل لـــزمان يهم بالإحسان

فعارض أبوالهيثم شمرا في مقالته وخطأه في قوله: الزمان والدهر واحد، وقال: الزمان: زمان الرطب وزمان الفاكهة وزمان الحر وزمان البرد، ويكون الزمان شهرين إلى ستة أشهر، والدهر لاينقطع. قلت: والدهر عندالعرب يقع على بعض الدهر الأطول، ويقع على مدة الدنيا كلها، وقدسمعت غير واحد من العرب يقول: أقمنا على ماء كذا وكذا دهرا، ودارنا التي حللنا بها دهرا، وإذا كان هذا هكذا جاز أن يقال: الزمان والدهر واحد في معنى دون معنى."

(٢) "أنشده" ليس في ب ، ومكانها بياض بمقدار الكلمة .

(٣) نسبه الزمخشري في أساس البلاغة: ٤١٢(لفف) لحسان بن ثابت، وعنه في زيادات ديوانه(طبعة الدكتور وليد عرفات): ٥١٧/١ ، كما ورد في ملحقات ديوان بشار بن برد: ٢٢٠/٤ عن الطرائف واللطائف، لأحمد المقدسي، والبيت من غير نسبة في معاني الفراء: ١٥٦/٢ ، وتأويل مشكل القرآن: ١٣٣ ، وأمالي المرتضى: ١٤٥/٢ ، ودلائل الإعجاز: ٣٢٠ ، والمجيد في إعجاز القرآن المجيد: ٩٠ ، ومادة (دهر) في الصحاح: ٦٦١/٢ ، واللسان: ٢٩٣/٤ ، والتاج: ٣٤٦/١١.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٧٨/١ .

(٥) ينظر المفصل: ٣١، واللسان: ٤٤٩/٤(صدر).

(٦) ينظر الكتاب: ٣٤/١-٣٥ .

(٧) ينظر شرح المفصل: ١١٠/١، والمصطلح النحوي: ١٣٩.

وقولُه: "دَلالةَ" يُضبطُ بكسر الدال وفتحِها، قال الجوهريُّ(١): "والفتحُ أعلى".

وقولُه: "اقْترانِ" هو المُصاحبةُ، أي: دَلالةً لاتنفصل.

هذاالكلامُ على الحدِّ من جهة اللفظ، وأما من جهة الصِّناعةِ فنقولُ: قولُه: "ما دَلَّ" هو كالجنس؛ لأنه يشمل المحدودَ وقَسِيمَيْهِ(٢)، وهما الاسم والحرفُ.

وقولُه: "على زمانٍ ومَصْدَرٍ" فصلٌ أخرجَ بالمصدر أسماءَ الزمانِ كاليوم والليلة؛ لأنهما يدلان على الزمان المُجَرَّدِ، ولايريدُ بالزمان في الحد مُطْلَقَ الزمانِ، بل الزمانَ المُعَيَّنَ: إمّاالماضيَ أو الحالَ أو المستقبلَ، وهو المُعَبَّرُ [عنه](٣) عندهم بالزمان المُحَصَّلِ(٤)، وإلا دَخَلَ عليه "الصَّبُوحُ" و "الغَبُوقُ"(٥)؛ لأنهما / يدلان على مصدرٍ وهو الشُّرْبُ، وعلى زمانٍ وهو ٢٤/ب
الصباحُ والعَشِيُّ، إلا أنه غيرُ مُعَيَّنٍ لايُعْرَفُ هذا الصَّباحُ وهذا العَشِيُّ من أيِّ يومٍ هما، فتَعْيينُ(٦)الزمانِ يُخْرِجُهُما عن حد الفعلِ؛ لأن الفعل يَدُلُّ على المصدر والزمان المُعَيَّنِ كـ"قام".

---

(١) في الصحاح: ١٦٩٨/٤(دلل): "وقد دله على الطريق يدله دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى."

(٢) في ب : "وقسميه".

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في شرح المفصل ٢/٧: "...وقد يضيف قوم إلى هذاالحد زيادة قيد فيقولون: بزمان محصل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان؛ إذ الحدث لايكون إلا في زمان، لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل، والحق أنه لايحتاج إلى هذاالقيد".

(٥) الصبوح: الشرب بالغداة، الصحاح: ٣٨٠/١(صبح). والغبوق: الشرب بالعشي، الصحاح: ١٥٣٥/٤(غبق).

(٦) في ب : "فتعين".

وقولُه: "دلالةَ اقْترانٍ" فصلٌ يَخْرُجُ به دَلالةُ الاشتراكِ(١)كالعين؛ لأن الفعل يدلُّ على الزمان بقيد مُقارنتــه [للمصدر](٢)، فلايُفْهَـمُ المصدرُ من الفعـل إلا مقترنا بفَهْـمِ الـزمان بخلاف دَلالـة المُشْتَرَكِ فإنه يدلُّ على كـل معنى مـن معانيه بانفراده لااقترانَ بينه وبين الآخَر، فإذا أُطْلِقَ العينُ على الجارِحَة لم يُفْهَمْ حينئذٍ عينُ الذهب، وبالعكس.

واعلم أن دَلالةَ الفعل على المصدر دَلالةُ مُطابَقَةٍ(٣)إن قلنا: إن دَلالتَه على الزمان دَلالَةُ التزام(٣)؛ لكون المصدرِ جميعَ المعنى الذي وُضِعَ له الفعلُ، وإن قلنـا: إن دلالتَه على الزمان دَلالـةُ تَضَمُّنٍ(٣)كـانت دلالتُه على المصـدر دلالـةَ تَضَمُّـنٍ؛ لأن كلَّ واحد منهمـا حينئذٍ يكونُ جزءَ المعنى، ويكـونُ الفعـلُ يدل عليهما معا بالمُطابَقَةِ، هذا قولُ النحويين.

قلـتُ: وعلى كل قولٍ فهو مُشْكِـلٌ: أمّا إن قلنا بدَلالـةِ الفعـلِ على الزمان دَلالـةَ التزامٍ فغيرُ جارٍ على قـاعدتها؛ لأن دَلالةَ الالتزامِ لاإشعـارَ في اللفـظ بها لامـن جهة حروفه ولامن جهة هَيْئَتِـهِ، والفعلُ يدلُّ على الـزمان بهيئتـه؛ فهذا خارجٌ عـن قاعدة الالتزام، وأمّاإن قلنا بدَلالته على الـزمان تَضَمُّنًا كدَلالته على المصـدر فغيرُ جارٍ أيضًا على قاعدة دَلالةِالتَّضَمُّنِ؛ لأن اللفـظَ إنما يَدُلُّ على كلِّ

---

(١) في الأصل: "المشترك".

ودلالـةالاشتراك: أن يدل اللفظ الـواحد على معنيين مختلفين فأكثر دلالـة على السواء عند أهل تلك اللغة، المزهر: ٣٦٩/١.

(٢) في النسخين: "للزمان" وهو سهو.

(٣) دلالـة المطابقة هي: مطابقـة اللفظ لتمام المعنى الموضوع لـه، كـدلالة البيت على مافيه من جدران وسقف وأبواب ومساحة من الأرض.

ودلالـة الالتزام: أن يدل اللفظ على معنى خارج عنه لكنه لازم مـن لوازمه، كدلالة البيت على ارتفاع السقف.

ودلالـة التضمـن: أن يدل اللفـظ على جزء معنـاه، كـدلالـة لفـظ البيـت على السقـف. ينظرشرح تنقيح الفصول: ٢٤ فما بعـدها ، والبحرالمحيط، للزركشي: ٣٧/٢ ، وشرح الكوكب المنير: ١٢٦/١-١٢٧ ، ودلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية: ٤٧-٤٨.

واحدٍ من جزءَيْه بطريق التَّضَمُّنِ من جهةٍ واحدةٍ، فمن الوجه الذي يَدُلُّ من أحد جزءَيْه تَضَمُّنًا من ذلك الوجهِ يَدُلُّ على الآخَرِ من غير اختلافٍ في جهة الدَّلالةِ، ودلالةُ الفعلِ على الزمان والمصدرِ ليست كذلك؛ لأن دَلالتَه على المصدر من جهة حروفه، وعلى الزمان من جهة هَيْئَتِهِ، فاختلفت الجهتان / فلايَصِحُّ أن يكونَ دَلالةَ تَضَمُّنٍ. ٢/٢٥

والأَنْسَبُ أن يُدَّعَى أن يكونَ الفعلُ يَدُلُّ على كل واحد من المصدر والزمانِ بانفراده دَلالةَ مُطابقةٍ(١)، فوُضِعَتِ الحروفُ بمُجَرَّدِها للمصدر فدلت عليه مُطابَقَةً، ووُضِعَتِ الهَيْئَةُ للزمان فدلت عليه أيضا مُطابَقَةً، لكنهم قالوا: إنما يَصِحُّ هذا على تسليم أن الحروفَ بمُجَرَّدِها مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الحركات تَصِحُّ دَلالَتُها على المصدر، وأن الحركاتِ بمُجَرَّدِها مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الحروف تدل على الزمان، قالوا: ولانُسَلِّمُ هذا؛ لأن النطق بالحروف يستلزمُ الحركاتِ، والنطقَ بالحركات يستلزمُ الحروفَ.

قلتُ: ومامانعُ أن تكونَ دَلالةُ الفعلِ على المصدر بمجرد الحروف، وتكونَ الحركةُ شرطا فيه؟ والشرطُ يكونُ خارجا عن المشروط، وكذلك نقولُ في دَلالة الحركات على الزمان: إن الحروفَ شرطٌ فيها.

ولنذكرْ هنا إيراداتٍ(٢)على حدِّ الفعلِ يَتِمُّ بإيرادها الغَرَضُ، فمنها أن يُقالَ: يلزمُ أن يكونَ الحدُّ وهو "ما دَلَّ على زمانٍ ومَصْدَرٍ دَلالةَ اقْتِرانٍ" فِعْلا؛ لأنه قد استوفى شروطَ الفعل.

والجوابُ: أن الفعلَ يُقالُ له كلمةٌ، والحدُّ ليس بكلمة، بل هو كلامٌ.

ومنها أن يقالَ: ينتقضُ الحدُّ بأفعالٍ لاتدخلُ تحته، منها خَلَقَ اللهُ الزمانَ(٣)؛ لأنه يُفْهَمُ منه المصدرُ دونَ زمانٍ؛ لأن خَلْقَ الزمانِ لايكونُ في زمانٍ وإلا دارَ.

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٢/٧ .

(٢) في ب : "إرادات" .

(٣) ينظرالمسائل العسكريات: ٣٠ .

ومنها عند بعضِهم(١) "كان" الناقصةُ وأخواتُها فإنها بعكس "خَلَقَ" يُفْهَمُ منها الزمانُ ولايُفْهَمُ منها المصدرُ.

ومنها "نِعْمَ" وأخواتُها فإنها لاتدل على زمان ولامصدر.

والجوابُ(٢)عن هذا كلِّه أن تقولَ: هذه الأفعالُ كلُّها وُضعت أولا لِتَدُلَّ على الزمان والمصدر، ولكن طَرَأَ عليها طَوارِئُ(٣)أخرجَتْها عن الوَضْعِ الأولِ، فـ"خَلَقَ" طَرَأَ عليه كونُ الزمان لايكونُ في زمان، و"كان" وأخواتُها طَرَأَ عليها كونُ أخبارِها جُعِلَتْ عِوَضًا عن مصادرها، ولايُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه، / و "نِعْمَ" وأخواتُها(٤)طَرَأَ عليها الإنشاءُ فأخرجَها عن أصلها، ٢٥/ب
دليلُه "بِعْتُ" و "طَلَّقْتُ" في الإنشاء، والحدودُ لايُعْتَبَرُ فيها إلا الوضعُ الأولُ لاما يَطْرَأُ عليه، واللهُ أعلمُ.

* * **

[حد الحرف]

٢٢- وَالْحَرْفُ لايُفِيدُ مَعْنًى إلا فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْمُعَلَّى

أتى بهذاالبيتِ لِيَحُدَّ به الحرفَ، وأتى به أخيرا؛ لأن رتبتَه أخيرةٌ

---

(١) ذهب جماعة من النحويين منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني إلى أن "كان" وأخواتها تدل على الزمان دون المصدر، اللمع: ٨٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٩/١، والمقتصد: ٣٩٨/١. وخطأهم ابن مالك في شرح التسهيل: ٣٣٨/١ فمابعدها، وجعل سبب تسميتها نواقص عدم اكتفائها بمرفوع، قال: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي".

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٢٠٠/١، والصفوةالصفية: ٤٩/١ .

(٣) في ب : "طوارٍ"، وقد جاء في اللسان ١١٤/١(طرأ): "وقد يترك الهمز فيه فيقال: طرا يطرو طروا".

(٤) في ب : "وأخواته".

قولُه: "والحَرْفُ" الحرفُ في اللغة لفظٌ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ على حرفِ الهجاء كالزاي(١) من "زيد"، ويُطلقُ على طَرَفِ الشيء، وعلى الناقةِ الهزيلةِ، شَبَّهُوها بالنُّونِ في تَقْويسِها ورِقَّتِها، ويُطْلَقُ على الشَّكِّ، وعلى الطريقة، وعلى الرَّأْيِ(٢).

والحرفُ في الاصطلاح ما ذكره المصنفُ، وهو منقولٌ من الحرف الذي هو طَرَفُ الشيء؛ لأن الحرف لما لم يكنْ ركنا للإسناد فكأنه طَرَفٌ.

وهذا الحدُّ الذي أورده المصنفُ ناقصٌ(٣)؛ لأنه لم يذكرْ فيه جنسا، فكانَ حقُّه أن يقولَ: الحرفُ كلمةٌ لاتفيدُ معنًى إلا في غيره، كما صَنَعَ في "الفصول"(٤).

وقولُه: "لايفيدُ مَعْنًى إلا في غَيْرِهِ"(٥) فصلٌ خرج به الاسمُ والفعلُ؛ لأن كل واحد منهما يدل على مَعْنًى في نفسه، وأتى بالحَصْر في الحدِّ احترازا من الأسماء التي تدل على معنى في غيرها، كأسماء الاستفهامِ والشرطِ فإنها تدل على معنى في غيرها، وكالموصول فإنه يدل على

---

(١) في ب : "كالزاء".

(٢) في ب : "الراء" وهو سهو.

وانظرهذه المعاني للحرف في مادة (حرف) من اللسان: ٩/٤١-٤٣،والتاج: ٢٣/١٢٨-١٣٠، والمعجم الوسيط: ١٦٧، وانظركذلك شرح ابن القواس:١/٢٠١.

(٣) ينظرشرح ابن القواس: ١/٢٠٠ .

(٤) الفصول الخمسون: ١٥٣ وفيه: "كلمة لاتدل على معنى إلا في غيرها".

(٥) جاء في حاشية ب : "قوله: (لايفيد معنى إلا في غيره) أقول: يخرج بهذاالقيد الفعل؛ فإنه شارك الحرف في أن جزء مدلوله، أعني النسبة إلى فاعل معين، غير مستقل بالمفهومية، وامتاز عنه بأنه يدل على معنى مستقل بالمفهومية هو الحدث والزمان، فالفعل وإن شارك الحرف في دلالته على معنى في غيره، لكن يمتاز عنه الحرف في أنه لايدل على معنى إلافي غيره بخلاف الفعل. لمحبره: محمد بن حسن الكواكبي".

وهو محمد بن حسن بن أحمد الكواكبي (١٠١٨-١٠٩٦هـ) الحلبي الحنفي، مفتي حلب ورئيسها والمقدم فيها في الفنون النقلية والعقلية مع سعة الجاه والمال، من كتبه: "الفوائد السمية في شرح الفرائد السنية" و "نظم الوقاية" في فقه الحنفية ، و "نظم المنار" في أصول الفقه، وشرحه. أخباره في خلاصة الأثر: ٣/٤٣٧-٤٣٩ ، وإعلام النبلاء: ٦/٣٥٦-٣٦٣ ، والأعلام: ٦/٩٠.

معنى في الصلة، وكالنعت فإنه يدل على معنى في المنعوت، وكـ"مِثْلٍ" و"كَمْ" الخبريةِ فإنهما يدلان على تشبيهٍ وتكثيرٍ في غيرهما، إلى غير ذلك من الأسماءِ التي تدل على مَعْنًى في غيرها، فلو أَتَى بالحد غيرَ محصورٍ كما فعل غيرُه فقال: الحرفُ يَدُلُّ على مَعْنًى في غيره(١)، لدخلتْ عليه هذه الأسماءُ؛ لأنها تدل على معنى في غيرها(٢)، فلمّا حَصَرَ وقال: "لايُفيدُ مَعْنًى إلافي غيره" خرجت هذه الأسماءُ؛ لأن الحدَّ صار في قُوَّةِ قولِكَ: الحرفُ ليست له صفةٌ إلا الإفادةُ في غيره، بخلاف هذه الأسماءِ فإن لها / صفةً زائدةً على الإفادةِ في غيرها، وهي ٩/٢٦
إفادَتُها مَعْنًى في نفسها.

ويَرِدُ على الحدِّ بقيد الحَصْرِ أسماءُ الفَصْلِ، نحوُ قولك: ظننتُ زيدا هو القائمَ، فـ"هو" يدل على معنى في "القائم" وهو نَفْيُ الصفةِ وتَعْيينُهُ للمَفْعُولِيَّةِ؛ لأنك إذا قلتَ: ظننتُ زيدا القائمَ، احتمل "القائمُ" أن يكون صفةً لـ"زيد" فيبقى السامعُ ينتظرُ المفعولَ، أو يكونَ المفعولَ، فإذا قلتَ: ظننتُ زيدا هو القائمَ، تَمَحَّضَتِ المفعوليَّةُ وانتفت الصفةُ، فظَهَرَ أن "هو" في هذا الموضعِ يدل على معنى في غيره لافي نفسه، ولذلك قال بعضُهم(٣): إن أسماءَ الفُصُولِ إنما هي حروفٌ.

---

(١) ينظرجمل الزجاجي: ١ ، والمفصل: ٢٨٣، والكافية: ٢١٥ .

(٢) في شرح المفصل ٨/٢-٣: "والجواب عن هذاالإشكال أن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية، فـ(أين) دلت على المكان، و(كيف) دلت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء فـ(من) دلت على من يعقل، و(ما) دلت على مالايعقل، وأما دلالتها على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفَيْهما، فهما شيئان دلا على شيئين، فالاسم دل على مسماه، والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤها لتضمنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدلالتين ليكون كاسرا للحد".

(٣) ذهب أكثرالنحويين إلى أن ضمائر الفصل حروف، وصححه ابن عصفوربعدم وجود أسماء لامحل لها من الإعراب في كلام العرب. شرح جمل الزجاجي: ٦٥/٢، والمساعد: ١١٩/١-١٢٠، والهمع: ٢٣٦/١.

وممّا يَرِدُ عليه أيضا أسماءُ التوكيد، نحوُ "أَكْتَعِينَ" و "أَبْتَعِينَ"، وكذلك الأسماءُ التي وُضِعَتْ إتباعا، نحوُ "حَسَنٍ بَسَنٍ"(١)؛ فإن هذه الأسماءَ لاتدل على مَعْنًى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها، وفي هذا كلِّه نظر(٢).

وقال ابنُ الخبّاز(٣): الحرفُ محصورٌ فلا يُحْتاجُ إلى حدِّه، ثم عدَّ جميعَ الحروفِ وانتهى بها إلى ثلاثةٍ وسبعينَ حرفا، واستغنى بالعدِّ عن الحَدِّ، وهذا ليس بجيد؛ لأن الحدَّ المقصودُ منه التعريفُ بالحقيقة، وتعريفُ الحقيقةِ لايتوقفُ على محصور أو غيرِ محصور.

واعلمْ أن قولَهم في الاسم والفعل: "ما دَلَّ على مَعْنًى في نفسه" معناه: لايَفْتَقِرُ في إفادة معناه إلى شيء آخَرَ يُضَمُّ إليه كما يَفْتَقِرُ الحرفُ، ألاتَرَى أنك إذا سألتَ عن اسمٍ، فقلتَ: ماهذا؟ فقيل: إنسانٌ أوفَرَسٌ أو غيرَ ذلك حَصَلَ الجوابُ، وكذلك لو سألتَ عن فِعْلٍ فقلتَ: مافَعَلَ؟ فقيل: قامَ أو قَعَدَ حَصَلَ الجوابُ، ولاكذلك الحرفُ؛ فإنك لو قلتَ: أين كنتَ؟ ومِنْ أينَ جئتَ؟ فقيل: "في" أو "مِنْ" لم يَحْصُلِ الجوابُ حتى يقالَ: في الدار أو من السوق(٤).

وقولُه: "كَهَلْ(٥) أَتَى المُعَلّى" فيه تمثيلٌ لكيفية دَلالةِ الحرفِ على معنى في غيره؛ فإن "هَلْ" أفادت معناها في الجملة التي دخلت عليها، وكذلك الألفُ واللامُ في "المُعَلّى" دخلت لِمَعْنًى في الاسم الذي دخلت عليه. / ٢٦/ب

---

(١) في اللسان ٥٢/١٣(بسن): "وحسن بسن إتباع. ابن الأعرابي: أَبْسَنَ الرجلُ: إذا حَسُنَتْ سَحْنَتُه".

(٢) هذه الاعتراضات أكثرها لأبي علي الفارسي أوردها على من قال في حد الحرف: "مادل على معنى في غيره" وقد ساقها ابن يعيش في شرح المفصل: ٣/٨ ثم عقب عليها بقوله: "كأن أبا علي أورد هذه التشكيكات للبحث، وإذا أنعم النظر كانت غير لازمة.." ثم فصل عدم لزومها.

(٣) الغرةالمخفية: ٧٤/١-٧٥ وحاصل جمع ما ذكره من الحروف اثنان وسبعون لاثلاثة وسبعون، ذكر ذلك محقق الغرة في هامش ص ٧٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٧/٢ ولهم في ذلك تفسيرات أخرى. ينظرالصاحبي: ٩٥، وشرح السيرافي: ٥٢/١، والتبصرة: ٧٤/١، والبسيط: ١٧٠/١، والفوائدالضيائية: ٣١٨/٢.

(٥) في ب : "وقوله: كمثل هل".

[علامات الاسم]

٢٣- فالاسْمَ[١]عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْعَنْهُ وَثَنِّـــهِ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ
٢٤- وَاجْرُرْهُ أَوْنادِهِ[٢]أَوْصَغِّرْهُ وَانْعَتْهُ أَوْأَنِّثْهُ أَوْ أَضْمِـرْهُ

لما فرغ من حدِّ الكلماتِ الثلاثِ أخذ يذكرُ خواصَّ كلِّ واحدة منها، فبدأ بخواص الاسم، وهكذا عادةُ النحويين يجمعون بين الحد والخاصَّةِ حِرْصًا على تحصيلِ الفائدة؛ لأن حدودَهم أكثرُها لا يفي بالغرض المقصود.

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين التعريف بالحد والتعريفِ بالخاصَّةِ؟

فالجوابُ: أن الفرقَ بينهما هو أن التعريف بالحد تعريفٌ بجميع أجزاءِ المحدود الذاتية، كالنُّطْقِ والحَيَوانِيَّةِ في حد الإنسان[٣]، وأن التعريفَ بالخاصة[٤]تعريفٌ بصفة من صفات المحدودِ خارجةٍ عن ذاته لازمةٍ لنوعه، كالكتابة بالقوة فإنها لازمةٌ لجميع نوعِ الإنسان، والتعريفُ بمثل هذه الخاصةِ يساوي التعريفَ بالحد في صحة الاطِّراد والانْعِكاسِ[٥]؛ لأن

---

(١) في الأصل: "والاسم"، والمثبت من ب ، ومتن الألفية، بتحقيق زيترستين: ٢ ، وبتحقيق العبدلي: ١١ ، والغرةالمخفية: ٧٥/١، وشرح ابن القواس: ٢٠١/١، والصفوةالصفية: ٥٣/١.

(٢) في ب : "وناده واجرره"، وهو كذلك في الغرةالمخفية: ٧٥/١.

(٣) الحد قسمان: تام وناقص، فالتام: مايتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق. والناقص: مايكون بالفصل القريب وحده، أوبه وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق، او بالجسم الناطق. التعريفات: ١١٢.

(٤) الخاصة: كلية مقولة على أفراد حقيقةٍ واحدة فقط قولا عرضيا، سواء وجد في جميع أفراده، كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراده، كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه، فالكلية مستدركة. التعريفات: ١٢٨.

(٥) الاطراد: وجوب الحكم لوجودالعلة، وهو التلازم في الثبوت. التعريفات: ١٨٣. والانعكاس: تعلق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردا إلى أصل آخر، فيكون ضد الاطراد. التعريفات: ١٩٨.

الكتابةَ بالقُوَّةِ كلما وُجدت وُجد الإنسانُ، وهو معنى الاطِّرادِ، وكلما وُجد الإنسانُ وُجدت الكتابةُ بالقُوَّة وهو معنى الانعكاسِ، وإن كانت الخاصةُ لاتشملُ(١) النوعَ كلَّه بل هي موجودة في بعض الأشخاصِ دون بعضٍ لم تساوِ الحدَّ في اجتماع الاطراد والانعكاسِ بل تكونُ(٢) مُطَّرِدَةً غيرَ مُنْعَكِسَةٍ، كالكتابة بالفعل، فإنها لاتشملُ نوعَ الإنسان وإنما تُوجَدُ في بعض أفراده، فإذا وُجدت وُجد الإنسانُ، وإذا وُجد الإنسانُ فقد(٣) توجدُ الكتابةُ بالفعل وقد تَتَخَلَّفُ، وهكذا خواصُّ الأسماءِ والأفعالِ منها خاصَّةٌ(٤) شاملةٌ للنوع، كقَبول الفاعليةِ(٥) والمفعولية والإضافةِ في الأسماءِ؛ فإن كل اسمٍ يقبلُها، فهي تساوى الحدَّ في الاطراد والانعكاس، فمتى وُجد قَبولُ الفاعليةِ وُجد الاسمُ، ومهما وُجِدَ الاسمُ وُجد قَبُولُ الفاعلية، ومنها خاصةٌ لاتشملُ النوعَ كلَّه، كالألف واللامِ والتنوينِ؛ إذ لاتوجدُ في كل اسم، فإذا(٦) وُجدت / وُجد الاسم، ٢/٢٧
وإذا وُجد الاسمُ قد توجد الألفُ واللامُ والتنوينُ وقد تَتَخَلَّفُ.

واعلم أن هذه الخواصَّ تنقسمُ إلى لفظية وهي ما له لفظٌ كالألف واللام ونحوِها في الأسماء، و"قد" ونحوِها في الأفعال، وإلى معنوية، وهي ما ليس له لفظٌ كالتعريف بالعَلَمِيَّة والإخبارِ عنه في الأسماء، وجوازِ التصريفِ وغيرِه في الأفعال.

وتنقسمُ أيضا بالنظر إلى محلها ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ يكون في أول الاسم، وقسمٌ يكونُ في آخره، وقسمٌ يكونُ في جُمْلَتِهِ.

---

(١) في ب : "لاتشتمل" .

(٢) في الأصل: "تكن"، وهو سهو.

(٣) في ب : "قد".

(٤) "خاصة" ساقطة من ب .

(٥) قبول الفاعلية ليست خاصة شاملة في الأسماء؛ فاسم الشرط والاستفهام لايكون فاعلا؛ لأن أسماء الشرط والاستفهام لها الصدارة. ينظرشرح جمل الزجاجي: ٩١/١.

(٦) في ب : "وإذا".

أمّا القسمُ الذي يكونُ في أوله فكالألفِ واللام، وحروفِ الجر، وحروفِ النداء، و "إنَّ" وأخواتِها، و "كان" وأخواتها، وما أشبهَ ذلك.

وأما القسمُ الذى يكون في آخره فكالخفضِ(١)، والتنوين، والتاءِ التي تُبدل في الوقف هاءً، وألفِ التأنيث الممدودة، والمقصورة، وياءِ النسب وعلامةِ التثنية، وعلامةِ الجمع.

وأما القسمُ الذى يكونُ في جملته فكالتصغير، والجمع، وعَوْدِ الضميرِ عليه، وكونِه يُخْبَرُ به، ويُخْبَرُ عنه، وكونِه نعتا، أو منعوتا، أو ظرفًا، أو ضميرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا، أو مضافا إليه.

وخواصُّ الأسماءِ كثيرةٌ متعددة، وقد ذكر منها المؤلفُ في هذين البيتين إحدى عشرةَ خاصة، وأنا أتكلمُ عليها، واحدةً واحدةً فأقولُ:

قولُه: "فالاسْمَ(٢) عَرِّفْهُ"(٣) هذه الخاصةُ الأولى وهي التعريف، ولفظُ التعريفِ أشملُ من قولهم: الألفُ واللامُ؛ لأن التعريفَ يشملُ جميعَ المعارف وهي: تعريفُ العلمية، وتعريفُ الإبهام، وتعريفُ [الألف](٤)واللام، وتعريفُ الإضافة، وتعريفُ الإضمار وقد ذكره المصنف في قوله: "أو أَضْمِرْهُ" فيكونُ من ذِكْرِ الخاصِّ بعد العامِّ. وقولُ ابنِ الخبّاز(٥): "الظاهرُ أنه يريدُ بالتعريف تعريفَ الألفِ واللامِ" فيه نظر، وهو كلُّه من خواص الأسماء، وإنما كان من خواصِّ الأسماء دون الأفعالِ والحروف؛ لأن الاسمَ مُحَدَّثٌ عنه،

---

(١) في ب : "كالخفض".

(٢) في الأصل: "والاسم".

(٣) بعده في ب : "وأخبرعنه"، وستأتي قريبا في موضعها.

(٤) ليس في الأصل.

(٥) الغرةالمخفية: ٧٥/١، وقال ابن القواس: يريد به مطلق التعريف، عدا تعريف الإضمار، شرحه: ٢٠٣/١.

وحقُّ المُحَدَّثِ عنه أن يكونَ معرفةً عند السامعِ / وأمّا الفعلُ فهو خبرٌ، وحقُّ ٢٧/ب
الخبرِ أن يكونَ نكرةً ليُفيدَ، وأمّا الحرفُ فلما كان معناه في الاسم أوالفعل(١)صار كالجزء منهما، وجزءُ الشيء لايوصفُ بتعريف ولاتنكير.

و"الاسم" في قولِه: "والاسمَ عَرِّفْهُ" يجوزُ فيه النصبُ والرفعُ من باب الاشتغال، والنصبُ أكثر(٢).

فإن قلتَ: فقد جاءت الألفُ واللامُ داخلةً على الفعل، قال الفرزدقُ:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولاذِى الرَّأْيِ والجَدَلِ(٣)

فأدخل الألفَ واللامَ على "تُرْضَى" وهو فعلٌ مضارع.

فالجوابُ: أن هذه الألفَ واللامَ ليست التي للتعريف؛ فإن هذه تَخْلُفُها "الذي" فتقولُ: الذي تُرْضَى حكومتُه، وتلك لاتخلفها "الذي"(٤)، لاتقول(٥)في الرجل: الذي رجل، فالداخلةُ على الفعل موصولةٌ والفعلُ صلتُها، والداخلةُ على الاسم ليست كذلك، ومع هذا فدخولُها على الفعل شاذٌّ، والقواعد لا تُهْدَمُ بالشواذِّ(٦).

---

(١) في ب : "والفعل".

(٢) إنما كان النصب أكثر لأن ما ولي المشغول عنه هنا فعل أمر، والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل؛ لأن الأمر والنهي لايقعان إلابالفعل مظهرا أومضمرا. ينظرالكتاب: ١٣٧/١.

(٣) ليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها. والبيت له في الإنصاف: ٥٢١/٢، والمقاصدالنحوية: ١١١/١، ٤٤٥، والخزانة: ٣٢/١، ومن غير نسبة في شرح جمل الزجاجي: ١١٢/١، ١٧٩، ٦٠٢/٢، وضرائرالشعر: ٢٨٨، وشرح الكافيةالشافية: ١٦٣/١.

والشاعر يهجو رجلا من بني عذرة فضل جريرا عليه وعلى الأخطل في حضرة عبدالملك بن مروان. المقاصدالنحوية: ١١٤/١ .

(٤) في ب : "وتلك لاتخلفها الألف واللام".

(٥) في ب : "لاتقل" .

(٦) مذهب جمهور النحويين أن دخول الألف واللام على الفعل المضارع خاص بالشعر، وخالف في ذلك الأخفش وابن مالك. ينظرشرح التسهيل: ٢٠٢/١ ، والمغني: ٧٢.

وقولُه: "وأَخْبِرْ عنه" هذه الخاصةُ الثانيةُ، وهي الإخبارُ، وهو التحدثُ عن الاسم بما كان منه وبما يكونُ، وهو يشملُ: الفاعلَ، والمفعولَ الذي لم[1] يُسَمَّ فاعلُه، والمبتدأَ، والمفعولَ الصريح، وكان حقُّ المصنفِ أن يذكرَ الإسنادَ عِوَضَ الإخبارِ[2]؛ لكونه أعمَّ من الإخبار؛ لأنه يدخلُ تحته الإخبارُ كـ "قام زيد"، والإنشاءُ كـ "قُمْ"، والإخبارُ لايدخل تحته الإنشاءُ، فكل مُخْبَرٍ عنه إسنادٌ وليس كلُّ إسنادٍ مُخْبَرًا عنه.

وإنما لم يُخْبَرْ عن الفعل؛ لأنه وُضِعَ أن يُخْبَرَ به فلو أُخْبِرَ عنه لَزِمَ منه التناقضُ، وإنما لم يُخْبَرْ عن الحرف ولا به؛ لأنه ليس له مَعْنًى في نفسه.

فإن قلتَ: فقد أُخبر عن الفعل والحرف، قالوا: "قام" فعلٌ ماضٍ، و"مِنْ" حرفُ جرٍّ، فقولُك: [فعلٌ][3] ماضٍ، خبرٌ عن "قام"، وحرفُ جر، خبرٌ عن "مِنْ".

فالجوابُ: أن الإخبار / الذي هو من خواص الأسماء هو الإخبار ٢/٣٨
المعنويُّ، نحوُ: زيد قائم، فـ "قائم" خبرٌ عن الشخص المُسَمَّى بـ "زيدٍ" لاعن الزاي[4] والياء والدال من "زيد"، فقولُكَ: قام زيدٌ، إنما معناه قامَ المُسَمَّى بـ"زيد"، وأمّا الإخبارُ اللفظيُّ فليس بمختصٍّ بل يكونُ في الأسماء، نحوُ قولكَ - اذا رأيتَ كاتبا قد كتب لفظَ "زيد" وحَسَّنَهُ-: زيدٌ حَسَنٌ، أي: هذه اللفظةُ، وفي الأفعال قولُكَ: "قام" فعلٌ ماضٍ، أي: هذا اللفظُ فعلٌ ماضٍ، وفي الحروف: "مِنْ" حرفُ جر، أي: هذا اللفظُ.

فإن قلتَ: فقد قالوا: "تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أنْ تَراهُ"[5]، وقال تعالى: { وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا}[6]، فـ "خَيْرٌ" خبرٌ عن "تَسْمَعُ" وهو فعلٌ مضارعٌ، و {مِنْ ءَايَٰتِهِۦ} خَبَرٌ عن {يُرِيكُمْ} وهو فعلٌ مضارع.

---

(١) "لم" سقطت من ب .

(٢) ينظر شرح ابن القواس: ٢٠٣/١، والصفوة الصفية: ٥٤/١ .

(٣) تتمة يقتضيها السياق .

(٤) في ب : "الزاء" .

(٥) قاله النعمان بن المنذر للصّقعب بن عمرو النهدي، من قضاعة معد، وكان يسمع بذكره فيستعظمه، فلما رآه اقتحمته عينه، وقيل: بل هو للمنذر بن ماء السماء في شقة بن ضمرة التميمي. ينظر المثل في : أمثال العرب: ٥٥، والأمثال لأبي عبيد: ٩٧، والفاخر: ٥٣، وجمهرة الأمثال: ٢٦٦/١، وفصل المقال: ١٣٥، والمستقصي: ٣٧٠/١.

(٦) سورة الروم : من الآية: ٢٤ . ولم يرد في الأصل قوله تعالى: {خَوْفًا وَطَمَعًا}.

فالجوابُ: أن ذلك على حذف "أنْ" المصدريةِ، و"أنْ" مع الفعل يُخْبَرُ عنهما لكونها مع الفعل بتأويل الاسم، قال تعالى :{وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}(١)، التقديرُ: وصيامُكم خيرٌ لكم(٢)، فكذلك "تَسْمَعُ" الأصلُ فيه: أنْ تَسْمَعَ(٣)، فحُذفت "أنْ"؛ لأنه مَثَلٌ، والأمثالُ تُغَيَّرُ(٤)، ثم رُفع "تَسْمَعُ" إصلاحا للفظ؛ لأن الموضعَ ليس من مواضع حذف "أنْ"، فالتقديرُ إذن: سَماعُكَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ، وكذلك قولُه تعالى: {يُرِيكُم } أَصْلُهُ: أنْ يُرِيَكُم، فحُذفت "أنْ" وارتفع الفعلُ، والمرادُ به المصدرُ كما تقدم، والتقديرُ: ومن آياتِه رؤيتُكم البرقَ(٥).

وقولُه: "وثَنِّهِ" هذه الخاصةُ الثالثةُ، وإنما اختصَّت التثنيةُ بالاسم؛ لأن مدلَوله إمّا شخصٌ وإما مَعْنًى، وكلاهما يقبلُ التعددَ، والفعلُ معناه المصدرُ، والمصدرُ حقيقةٌ(٦)واحدةٌ؛ فلا يقبلُ التعددَ.

---

(١) سورةالبقرة: من الآية: ١٨٤ .

(٢) ينظرمعاني الأخفش: ١٥٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/١.

(٣) في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٩٧: "كان الكسائي يدخل فيه (أن)، والعامة لاتذكر (أن)، ووجه الكلام ماقال الكسائي".

(٤) يريد: أن الأمثال موضع تغيير، وهذا ملحوظ في الأمثال الواردة عن العرب، فإننا نجد فيها حذفا وتخفيفا وتقديما وتأخيرا، ومن أمثلة ذلك حذف (أن) هنا، وهذا أرادالمؤلف، والتغيير في الأمثال قد يكون بسبب مااستجيز فيها أصلامن الضرورات كالشعر، أو بسبب ما تعرضت له على أيدي الرواة. ينظر: المحتسب: ٧٠/٢، والمزهر: ٤٨٧/١، والأمثال العربية للدكتورقطامش: ٢٠٨ فما بعدها.

وأما قولهم: "الأمثال لاتغير" فإنما يعنون به أنها تلزم حالة واحدة، هي التي جرت عليها أولا، مهما اختلفت الأحوال التي تضرب فيها بعد ذلك. فإذا طلب الرجل شيئا ضيعه قبل ذلك قيل له: "الصيف ضيعتِ اللبن" بكسر تاء الخطاب؛ لأن المثل قد ورد في امرأة. ينظرالمزهر: ٤٨٧/١، والأمثال العربية: ٢٠١ فما بعدها.

(٥) ينظرمعاني الأخفش: ٤٣٧/٢، وبعضهم يجعل {مِنْ ءَايَٰتِهِ} حالامن {الْبَرْقَ}، أي: يريكم البرق كائنا من آياته. وبعضهم يجعل التقدير: ومن آياته آية يريكم فيها البرق، فحذف الموصوف والعائد. ينظرمعاني الفراء: ٣٢٣/٢، والبيان: ٢٥٠/٢، والتبيان: ١٠٣٨/٢-١٠٣٩.

(٦) في ب : "حقيقته".

وإن[١] شئتَ قلتَ: إنما اختصَّت بالاسم لأنها ضمُّ مفرد إلى مثله، ولايَصِحُّ إلا في ثابتٍ متعدد، والفعلُ عَرَضٌ لايمكن بقاؤُه؛ فلايُضَمُّ. وإن شئتَ قلتَ: إنما لم يُثَنَّ الفعلُ لأنه يلزمُ أن يكونَ له فاعلٌ / فيكونَ جملةً، والجملةُ لاتُثَنَّى. ٢٨/ب
وإن شئتَ قلتَ: إنما لم يُثَنَّ الفعلُ لأن حقَّ المثنى أن يدل على شيئين، ولو ثُنِّيَ الفعلُ لدل على أربعةِ أشياءَ: حَدَثَيْنِ[٢] وزمانَيْنِ.

وإنما لم يُثَنَّ الحرفُ لأن معناه الذي وُضع عليه إذا تأملتَه وجدتَه غيرَ متوقفٍ على التثنية، فلو ثُنِّيَ لكان مخالفا لوضعه. وإن شئتَ قلتَ: إن التثنية ضربٌ من التصرف، والحروفُ لاتقبلُ التصرفَ. وإن شئتَ قلتَ: الحرفُ[٣] كالجزء من الكلمة، وجزءُ الكلمةِ لا يُثنى ولايُجمع.

وقولُه: "واجْمَعْهُ" هذه الخاصةُ الرابعة، وهي الجمع، والكلامُ عليها كالكلام على التثنية.

وقولُه: "أو نَوِّنْهُ" هذه الخاصةُ الخامسة، وهي التنوينُ، والتنوينُ مصدرٌ في الأصل، يقالُ: نَوَّنْتُ الاسمَ تنوينا، إذا جعلتَ في آخره نُونا[٤]، وحدُّه: نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تُحَرَّكُ لالتقاء الساكنين[٥] تَلْحَقُ الاسمَ بعد كَمالِه تفصِلُه عمّا بعده تَثْبُتُ لفظا وصلا لاوَقْفًا وتَسْقُطُ خطًّا.

---

(١) في ب : "فإن".

(٢) في الأصل: "حديثين".

(٣) في ب : "إن الحرف".

(٤) ينظر: اللسان: ١٣/٤٢٩(نون).

(٥) في ب : "للالتقاء الساكنين".

كما تحرك أيضا إذا ألقيت عليها حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، نحوقولك: هذا زيدنَ بوك، ورأيت زيدنَ باك، ومررت بزيدنَ بيك. ينظرسرالصناعة: ٢/٤٩٠.

فقولُنا: "نونٌ" جِنْسٌ، وقولُنا: "ساكنةٌ" يُخْرِجُ المتحركةَ، وقولُنا: "زائدةٌ" يُخرج الأصليةَ، وقولُنا: "تُحَرَّكُ لالتقاء(١) الساكنَيْنِ" يُخرج المُحَرَّكَةَ(٢) لغير التقاء الساكنين، وقولُنا: "تَلْحَقُ الاسمَ بعد كماله" يُخرج النونَ الخفيفةَ، وقولُنا: "تَفْصِلُه عمّا بعده" أي: أنك إذا قلتَ: غلامٌ لزيدٍ، كأنك فصلتَ الغلامَ عنه، وقولُنا: "تَثْبُتُ لفظا وصلا لاوَقْفا وتَسْقُطُ خطًّا" يَخْرُجُ به(٣) تنوينُ الترنُّم والغالي؛ فإنهما بالعكس يَثْبُتان في الوقف دون الوصل، ويَثْبُتان لفظا وخطا.

واعلمْ أن التنوينَ على قسمين: قسمٌ يختص بالأسماء، ومن شأنه أنه لايُجامعُ الألفَ واللامَ والإضافةَ، وقسمٌ مُشْتَرَكٌ بين الأسماء والأفعالِ والحروفِ، ويُجامعُ الألفَ واللامَ.

القسمُ الأولُ المختصُّ بالأسماء هو الذي حدَدناه، وينقسمُ أربعةَ أقسامٍ:

الأولُ:/ تنوينُ التَّمَكُّنِ(٤)، سُمِّيَ بذلك لتمكن الاسمِ الذي دخل فيه ٢/٢٩
نحوُ: زيد، وإنما اختَصَّ بالاسم؛ لأن الغرضَ منه أنه يدلُّ على أن الذي دخل عليه لايُشْبِهُ الفعلَ ولا الحرفَ، فلو قدَّرْنا دخولَه على الفعل لدلَّ على نفي شَبَهِ الفعل للفعل وهو مُحال؛ لأن نفيَ المُشابهة يقتضي المُغايَرَةَ من كل الوجوه، والحقيقةُ الواحدةُ لاتُغايِرُ نفسَها، فهو في قُوَّةِ قولِك: هو فعلٌ ليس بفعل، والكلامُ على الحرف كذلك.

الثاني: تنوينُ التنكير، وإنما اختصَّ بالاسم؛ لأنه إذا وُجد عُلم أن(٥) المُراد التنكيرُ، فإذا حُذف عُلم أن المرادَ التعريفُ، والفعلُ والحرفُ لايقبلان التعريفَ، وهذا التنوينُ يقعُ في ثلاثة مواضعَ(٦):

---

(١) في ب : "للالتقاء" .

(٢) في ب : "المتحركة" .

(٣) في ب : "منه".

(٤) في ب : "التمكين".

(٥) "أن" مكررة في ب .

(٦) ينظرالكتاب: ١٩٩/٢، ٣٠٢/٣، والمقتضب: ١٧٩/٣-١٨٣.
ووقوعه في أسماء الأفعال والأصوات سماعي، وفي العلم المختوم بـ"ويه" قياسي. ينظرالمغني: ٤٤٥، والموضح المبين: ٥٣.

الأولُ: أسماءُ الأفعال، نحو: "إيهٍ" و "صَهٍ"، فإذا قيل: إيهٍ، بالتنوين فمعناه: حدِّثْ حديثا أيَّ حديثٍ كان، وإذا قيل: إيهِ، بلا تنوينٍ فمعناه: حدِّث الحديثَ المعهودَ، قال ذوالرُّمَّةِ(١):

وقَفْنا فَقُلْنا:إيهِ عن أمِّ سالمٍ! وما بالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ البلاقِعِ؟!(٢)

فقال: "إيهِ" بغير تنوين، أي: حدِّث عن أمِّ سالمٍ الحديثَ الذي بيني وبينكَ، وكذلك "صَهٍ" إذا قيل بالتنوين فمعناه: اسكت سكوتا أيَّ سكوتٍ كان، وإذا قيل بلاتنوين فمعناه: اسكت السكوتَ المعهودَ منكَ.

الثاني: الأصواتُ مثل أن تقولَ: صاحَ الغرابُ غاقٍ(٣)، إن كان مُنَوَّنًا فمعناه صاح صياحا، وإن كان غيرَ مُنَوَّنٍ فمعناه: صاح الصياحَ المعهودَ.

الثالثُ: الأسماءُ المركبةُ مع الأصوات، نحو: سيبويه، وعَمْرَوَيْهِ، فإن "سِيبَ" و "عَمْرَ" اسمان و "وَيْهِ" صوتٌ، فإذا قيل: سيبويهِ، بلا تنوينٍ علمتَ أن المرادَ إمامُ النحو، وإذا قيل بالتنوين علمتَ أنه واحدٌ ممّن اسمُه سيبويه.

---

(١) ذوالرُّمة (٧٧-١٧٧هـ) غَيْلان بنُ عقبة العدوي المضري، أبوالحارث، أحدُ فحولِ الشعراء وعشاق العرب المشهورين، أكثر شعره تشبيب وبكاء وأطلال. أخباره في الشعروالشعراء: ٥٢٤/١-٥٣٦، ووفيات الأعيان: ١١/٤-١٧، والخزانة: ١٠٦/١-١١٠.

(٢) ديوانه: ٧٧٨/٢، وإصلاح المنطق: ٢٩١، والمقتضب: ١٧٩/٣، ومجالس ثعلب: ٢٢٨/١، وسرالصناعة: ٤٩٤/٢، وشرح المفصل: ٧١،٣١/٤، ١٥٦،٣٠/٩، والخزانة: ٢٠٨/٦ وفيها: "والبال: الشأن والحال...والديارالبلاقع- وهي رواية الديوان وأكثرالمصادر-: التي ارتحل سكانها، فهي خالية. طلب الحديث من الطلل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم، وهذا من فرط تحيره وتدلهه واستخباره مما لايعقل، ثم أفاق وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الإخبار عن السواكن".

وقد أنكر الأصمعي، كما في شرح الديوان، على ذي الرمة قوله: "إيه" بلا تنوين، وقال: كان ينبغي أن ينون. قال ابن جني: "وأما من أنكر هذاالبيت على ذي الرمة فإنه خفي عليه هذا الموضع".

وذهب ابن السكيت وثعلب إلى أن ذا الرمة لم ينون؛ لأنه بنى على الوقف، ورده البغدادي، وذهب الزجاج إلى أنه ترك التنوين للضرورة.

(٣) غاق: حكاية صوت الغراب، الصحاح:١٥٣٩/١٤(غيق).

الثالثُ من التنوين: تنوينُ العوض، وهو الذى يلحق المضافَ عِوَضا من المضاف إليه(١)، وإنما اختص بالأسماء؛ لأنه عِوَضٌ من المضاف إليه، والفعل والحرف لا يضافان إلى غيرهما فيُحذفَ ما أضيفا إليه ويُعَوَّضَ / منه التنوينُ، ٢٩/ب
وامتنع(٢) تنوينُ العوضِ من [الحرف من](٣) الفعل والحرفِ بالحمل على تنوين العوض من المضاف إليه.

وهذا التنوينُ يكون عوضا من ثلاثةِ أشياءَ:

الأولُ أن يكون عوضا من حرف(٤)، وذلك في كل اسمٍ فيه مانعُ الصرف، آخرُه ياءٌ قبلها كسرةٌ، نحوُ: جوارٍ، وغواشٍ، فالتنوينُ فيهما تنوينُ عِوَضٍ من الياء(٥)، دليلُه أن الياء إذا رجعت في النصب لم تأتِ بالتنوين، فتقولُ: رأيتُ جواريَ، وإنما قلنا: فيه مانعُ الصرف؛ ليَخْرُجَ تنوينُ: قاضٍ وغازٍ؛ فإنه تنوينُ تَمَكُّنٍ لثبوته في الأحوال الثلاثةِ.

---

(١) هذاالتعريف لتنوين العوض لايشمل النوع الأول من أنواعه التى ذكرها بعد؛ لأنه ليس عوضا عن مضاف إليه، وإنما هو عوض عن حرف فقط.

(٢) في ب : "وامتنعا".

(٣) سقط من الأصل بانتقال النظر.

(٤) هذا الحرف قد يكون أصليا كما مثل المصنف، أو زائدا كـ"جَنَدَلٍ" فإن تنوينه عوض من ألف "جنادل". ينظرالكتاب: ٢٢٨/٣ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٢٥/٣-١٤٢٦، والمغني: ٤٤٦.

(٥) هذا مذهب سيبويه. الكتاب: ٣١٠/٣ ، وينظرشرح السيرافي بهامشه، وذهب المبرد والزجاج إلى أن التنين عوض من الحركة: الضمة والكسرة. ماينصرف وما لاينصرف: ١١٢ ، والخصائص: ١٧١/١ ، وانظر ص ٢٢٤ فيما يأتي من شرح الرعيني.

الثاني: [أن][(١)] يكونَ عِوَضا من اسم، وذلك في كل اسم حقُّه أن يكونَ مضافا، ثم يُحذفُ المضافُ إليه للعلم به، ويُؤتَى بالتنوين عِوَضا من المضاف إليه[(٢)]، نحوُ قوله تعالى: { وَكُلا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ }[(٣)]، أى: وكلُّهم، ومنه: {كُلٌّ ءَامَنَ}[(٤)]، {وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ}[(٥)]، ومنه قولُ أبي زُبَيْدٍ الطائيّ[(٦)]:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أَوانٍ فأَجَبْنا أنْ ليس حينَ بَقاءِ[(٧)]

التقديرُ: ولاتَ أَوانَ صُلْحٍ[(٨)]، خلافا للمبرد[(٩)] حيث يقولُ: إنَّ "أوانَ"[(١٠)] لايضافُ إلا إلى الجمل.

---

(١) من ب .

(٢) وقيل: هو تنوين التمكن رجع لزوال الإضافة التى كانت تعارضه. ينظر المغني: ٤٤٧، والموضح المبين: ٦٤.

(٣) سورة النساء: من الآية: ٩٥ . وسورة الحديد: من الآية: ١٠.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٥ .

(٥) سورة الزخرف: من الآية: ٣٢ .

(٦) أبو زبيد الطائي (٠٠٠- نحو ٦٢هـ) حَرْمَلَةُ بنُ المنذر -وقيل: المنذرُ بن حرملة- القحطاني، شاعر نديمٌ معمر من نصارى طيء، أدرك الإسلام ولم يسلم على الصحيح، استعمله عمر على صدقات قومه، وكان يفد على عثمان فيقربه ويدني مجلسه. أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٠١/١-٣٠٤ ، والاشتقاق: ٣٨٦، وسمط اللآلى: ١١٨/١-١١٩، والإصابة: ١٧٠/٢.

(٧) شعره: ٣٠ . وهو من شواهد معاني الفراء: ٣٩٨/٢، ومعاني الأخفش: ٤٥٣/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٥٢٩، والأصول: ١٤٣/٢، والإنصاف: ١٠٩/١، والبحر المحيط: ٣٨٤/٧، والخزانة: ١٨٣/٤.

(٨) هذا تقدير الزمخشري. الكشاف: ٣٥٩/٣، وفي المغني ٣٣٦: "ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه".

(٩) لم أقف على رأيه هذا فيما بين يدي من كتبه المطبوعة، وقد نسب إليه في: سر الصناعة: ٥٠٩/٢، وشرح المفصل: ٣٢/٩، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٨/٢، وما نقله عنه تلميذه أبو بكر بن السراج في الأصول: ١٤٣/٢ يشعر بغير ما نسب إليه.

(١٠) في الأصل: "أوانا".

الثالثُ: أن يكونَ عِوَضًا من جملة، وذلك مع "إذْ"، وأكثرُ ما تأتي مركبةً مع ظرفٍ آخَرَ، نحوُ: ساعَتَئِذٍ وحينَئِذٍ، [ويومَئِذٍ](١)، فالتنوينُ عوضٌ من الجملةِ المحذوفةِ المعلومةِ عند السامع(٢)، فقولُه تعالى:{فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُوْمَ وَأَنتُمْ حِيْنَئِذٍ تَنظُرُونَ}(٣)، التقديرُ: وأنتم حِينَئِذْ بلغت الحُلْقُومَ، فحُذف(٤)"بلغت الحُلْقُومَ" لتقدمه، وأُتِيَ بالتنوين عِوَضًا منه، وقد يأتي تنوينُ العوض مع "إذْ" وهي غيرُ مركبة، نحوُ قولِ الشاعر:

نَهَيتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عَمْروٍ بِعَاقِبَةٍوأنتَ إذٍ صَحِيحُ(٥)

التقديرُ: وأنتَ إذْ نَهَيْتُكَ صحيحٌ.

وهنا تنبيهان:

الأولُ: أنك إذاأظهرتَ الجملةَ المعوَّضَ منها التنوينُ فلا تجمعْ بين "إذْ" والظرفِ المركب معه، فلاتقول(٦): جئتكَ حينَئِذٍ كان كذا، بل تأتي بأحدهما، فتقولُ:/ جئتكَ حين كان كذا، أو جئتُكَ إذ كان كذا. ٢/٣٠

---

(١) من ب .

(٢) وذهب الأخفش إلى أن تنوين "إذ" تمكين، وأن الكسرة كسرة إعراب بإضافة "يوم" ونحوه إليها. ينظر: معاني القرآن: ٣٥٤/٢، والمغني: ٤٤٧، والموضح المبين: ٥٨، وفي شرح المفصل ٣٠/٩: "والذي يدل أن الكسرة في ذال "إذ" من قولك: يومئذ، وحينئذ، كسرة بناء لاكسرة إعراب قول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيح

ألاترى أن "إذ" في هذا البيت ليس قبلها شيء يضاف إليها، فيتوهم أنه مخفوض به".

(٣) سورةالواقعة: الآيتان" ٨٤،٨٣ . وفي النسختين: "حتى إذا بلغت".

(٤) في ب : "فحذفت".

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١٧١/١ وقبله:

جمالك أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريح

وهو من شواهد الأصول: ١٤٤/٢، والخصائص: ٣٧٦/٢، وسرالصناعة: ٥٠٤/٢، وشرح المفصل: ٢٩/٣، ٣١/٩، وشرح الكافيةالشافية: ٩٤٠/٢، والخزانة: ٥٣٩/٦.

وفي شرح أشعار الهذليين: "بعاقبة: يريد بثبات في آخرالزمان". وروي البيت: "وأنت إذا صحيح" فجعل بعضهم التنوين فيه عوضا عن المضاف إليه، والمشهور أن "إذا" في مثله للجواب والجزاء. ينظرالخزانة: ٥٤٠/٦.

وفي النسختين: "بعافية" ، وهو تصحيف. ينظرالخزانة: ٥٤٩/٦.

(٦) في ب : "تقل".

الثاني: أن هذا التنوينَ ضدُّ ماقبله؛ فإن الذي قبله[١]يُؤذنُ بالتنكير، ولهذا قيل له تنوينُ التنكير، وهذا يُؤْذِنُ بأن المضافَ المحذوفَ معرفةٌ.

الرابعُ من التنوين: تنوينُ المقابلة، وهو الذي يكونُ في جمع المؤنث السالم نحو هنداتٍ، وإنما قيل له: تنوينُ المقابلة؛ لأنه جُعل في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وليس تنوينَ صرفٍ[٢]؛ لأنه يدخلُ في الأسماء التي لا تنصرف كـ "عَرَفاتٍ" لأن فيها العلميةَ والتأنيثَ، والدليلُ على أنها معرفةٌ قولهم:" هذه عَرَفاتٌ مُبارَكا فيها"[٣]، فـ "مُبارَكٌ" منصوبٌ على الحال من "عَرَفاتٍ"، والحالُ لا تكونُ إلا من معرفة، ولو كانت نكرةً لقيل: "مُبارَكٌ" على أنه صفة، وإنما اختصَّ هذاالتنوينُ بالاسم؛ لأنه لايكون إلافي جمع[٤]المؤنث السالم، والأفعالُ والحروفُ لاتُجمع.

القسمُ الثاني في التنوين الذي لم يختص بالاسم بل يكونُ[٥]في الاسم والفعل والحرف، وهو على قسمين:

الأولُ: تنوينُ الترَنُّمِ[٦]، وهو الذي يلحقُ أواخرَ الأَعجازِ والأَنْصاف

---

(١) في الأصل: "الذي ما قبله".

(٢) ذهب علي بن عيسى الربعي إلى أنه تنوين صرف. ينظرالمساعد: ٦٧٨/٢، وهوظاهر اختيارالزمخشري، فقد أجاب عن الحجة التي نقلها الشارح بأن "عرفات" مصروف؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، ولايصح تقديرغيرها. الكشاف: ٣٤٨/١، وينظرالمغني: ٤٤٥-٤٤٦. كما ذهب بعضهم إلى أن هذا التنوين تنوين عوض عن الفتحة نصبا، ورد بثبوته رفعا وجرا. ينظرالمغني، والمساعد في الموضعين السابقين.

(٣) الكتاب: ٢٣٣/٣، والمقتضب: ٣٣٣/٣ .

(٤) في ب : "الجمع" .

(٥) في الأصل: "يكن" ، وهو سهو.

(٦) أنكرابن معزوز تنوين الترنم، وذهب إلى أنه نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو: رأيت زيدا، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه. ينظرالارتشاف: ٣١٣/١، والموضح المبين: ٧٣.

وابن معزوز هو: يوسف بن إبراهيم بن عبدالعزيز- وقيل: يوسف بن معزوز- القيسي، أبوالحجاج، الأستاذ الأديب النحوي، من أهل الجزيرة الخضراء، أخذالعربية عن ابن ملكون والسهيلي، وعنه عالم كثير منهم الوقشي، له: شرح إيضاح الفارسي، والرد على الزمخشري في مفصله، وغير ذلك، مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.أخباره في: إشارةالتعيين: ٣٨٩، والبلغة: ٢٤٤-٢٤٥، والبغية: ٣٦٢/٢.

المُصَرَّعَةِ(١)، ولايكونُ ذلك إلاإذا أرادوا أن يُحَسِّنُوا الإنشادَ، وهو في إنشاد بني تميم كثيرٌ(٢)، وهـذا التنوينُ لا يكـونُ إلا عِوَضا من حروف الإطلاق: الـواوِ والياءِ والألفِ، مثالُ(٣)ذلك أنك إذا قلتَ:

قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِي(٤)

بياءٍ بعد اللام، والياءُ هي حرف الإطلاق، فإذا أردتَ أن تأتيَ بالتنوين حذفتَ الياءَ فقلت: مَنْزِلْنْ.

قلـتُ: وفي تسميـة هذا التنـوينِ تنـوينُ الترنم نظـرٌ؛ فـإن الترنمَ إنمـا هو تَرْجِيعُ الصوتِ وتَرْدِيدُه، ولا يتأَتّى إلا مع وجودِ حرفِ الإطلاق: الواوِ والياءِ والألـفِ؛ لأنه معها يتَأَتّى مـدُّ الصوتِ والتَّرْدِيدُ، بخلاف التنـوين فإنه لايتَأَتّى / معه ذلك لسكونه(٤). ٣٠/ب

---

(١) ينظر تعريف التصريع في هامش ٧ من صفحة ٦١ .

(٢) وكـذلك في إنشـاد قيـس، وأمـا أهـل الحجـاز فـإنهم يبقون المـدة. ينظـرالكتاب: ٢٠٦/٤، وسرالصناعة: ٥٠١/٢، والمساعد: ٦٧٨/٢.

(٣) كلمة "مثال" وردت في ب في موضع التقفية .

(٤) وعجزالبيت:

بسقط اللوى بين الدخول وحومل

وهو مطلع معلقةامرىء القيس. ديوانه: ٨ .

وينظـرالكتاب: ٢٠٥/٤، والأصـول: ٣٨٥/٣، وسـرالصناعة: ٥٠١/٢، والمسـاعد: ٦٧٩/٢، والخـزانة: ٦/١١.

(٥) قال سيبويه: "أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ماينون ومالاينون؛ لأنهم أرادوا مـد الصوت" وقال: "وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكـان المدة النون فيما ينون ومـالم ينون، لمّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا، ولفظوا بتمـام البناء وماهو منه". الكتاب: ٢٠٤/٤،٢٠٦-٢٠٧.

والجوابُ: أن التسمية على حذف مضاف، أي: تنوينُ عَدَمِ التَّرَنُّم أو تنوينُ مَحَلِّ التَّرَنُّم، وقد رأيتُ بعضَ المتأخرين سمّاه تنوينَ قَطْعِ الترنم(١)، فأظهر المضافَ المحذوف، (٢- وزعم ابنُ يعيشَ(٣) أن هذا التنوينَ به نفسِه وقع الترنمُ فلا يُحتاجُ إلى حذف مضاف، قال: لأن الترنم يحصل بالتنوين؛ لأنه حرفٌ أغنُّ، قال: ومنه سمى المُغَنِّى مغنيا، لأنه يُغَنِّنُ صوتَه، أى: يجعلُ فيه غُنَّةً، والأصلُ في مُغَنٍّ: مُغَنِّنٌ، بثلاث نونات، وأُبدلت الأخيرةُ ياءً تخفيفا-٢).

وهذاالتنوينُ - كما قدمنا- يكونُ في الكلم الثلاث: فى الاسم ويجامعُ الألفَ واللامَ، ويكونُ في الفعل، وقد جمع بينهما الشاعرُ فقال:

يا صاحِ ماهاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ من طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ(٤)

فـ"الذُّرَّفَنْ" اسمٌ فيه الألفُ واللام، و "أَنْهَجَنْ" فعلٌ ماضٍ، وقال الآخرُ [جامعا](٥)بينهما:

---

(١) ينظر: المغني: ٤٤٧، وقال ابن مالك في التسهيل ٢١٧ وهو يعدد أنواع التنوين: "أو إشعار بترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم". وينظرالموضح المبين: ٧٦.

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) شرح المفصل: ٣٣/٣ .

(٤) البيتان للعجاج من أرجوزتين مختلفتين، فالأول مطلع أرجوزة فائية، وهي قوله:

ياصاح ماهاج الدموع الذرفا من طلل أمسى تخال المصحفا

الديوان: ٤٨٨، والثاني من أرجوزة جيمية مطلعها:

ماهاج أحزانا وشجوا قد شجا من طلل كالأتحمي أنهجا

الديوان: ٣٤٨ ، وينظر البيتان في: الكتاب: ٢٠٧/٤، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٢٨/٣، وشرح الألفيةلابن الناظم: ٢٤، وتوضيح المقاصد: ٢٧/١، والمقاصدالنحوية: ٢٦/١ .

والأتحمي: من برود اليمن، نسبةإلى "الأتحمي" موضع تعمل فيه البرود. وأنهج: أخلق، شبه آثار الديار ببرد قد أخلق وبلي، ينظرشرح الديوان.

وفي الأصل: "العيون الذرفن" ، والمثبت من ب ، والديوان .

(٥) سقط من الأصل.

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وقُولى إن أَصَبْتُ لقد أَصابَنْ(١)

فـ"العِتابَنْ" اسمٌ فيه الألفُ واللام، و"أَصابَنْ" فعلٌ ماضٍ، وقال آخرُ:

مَتَى كُنَّ الخِيامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُنْ(٢)

فـ"الخِيامُنْ" اسمٌ فيه الألفُ واللام، وقال آخرُ:

لِلهِ مَنْزِلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كانَتْ مُبارَكَةً من الأَيّامِنْ(٣)

والتنوينُ في هذه المواضعِ كلِّها عِوَضٌ من حرف الإطلاق: ففي "العِتابَنْ" عوضٌ من الألف؛ إذ الأصلُ: العتابا، وفي "الخيامُنْ" عِوَضٌ من الواو؛ إذ الأصلُ: الخِيامو، وفي "الأَيّامِنْ" عوضٌ من الياء؛ إذ الأصلُ: الأَيّامي. ويكونُ في الحرف، قال الشاعر:

فهَلْ لَها أن تَرِدَ الخَمْسَ هَلَنْ(٤)

فأدخلَ التنوينَ على "هَلْ".

---

(١) البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية في ديوانه: ٨١٣/٢ يهجو الراعي النميري، وهو من شواهدالكتاب: ٢٠٥/٤، والمقتضب: ٣٧٥/١، والأصول: ٣٨٦/٢،٣٨٨، وسر الصناعة: ٤٧١/٢،٥٠١، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٢٩/٣، والخزانة: ٦٩/١.

وفي ب : "فقد أصابن".

(٢) البيت أيضا لجرير في ديوانه: ٢٧٨/١، وهو من شواهد الكتاب: ٢٠٦/٤، والأصول: ٣٨٦/٢، وسرالصناعة: ٤٧٩/٢،٥٠١، والمغني: ٤٨٢، وشرح أبياته: ١٤١/٦.

وذوطلوح: واد في أرض بنى العنبر من تميم سمي به لكثرة شجرالطلح به، وهو شجرعظيم، وبطن ذي طلح القنفذة. معجم ماستعجم: ٨٩٣/٣، وشرح أبيات المغني: ١٤٢/٦.

(٣) البيت لجريرفي الكتاب: ٢٠٦/٤، والخصائص: ٤٣/٣، وليس في طبعة ديوانه التى رجعت إليها، وهو من غير نسبة في اللسان: ١٧١/١٠(سوق).

وفي النسختين: "بعنف" وهوتحريف. ونعف سويقة: موضع بعينه. معجم البلدان: ٢٩٣/٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وقد ورد في شرح ابن القواس: ٢٠٦/١ ، والخمس من أظماء الإبل: أن ترد الإبل الماء يوما فتشربه ثم ترعى ثلاثة أيام، ثم ترد الماء اليوم الخامس، فيحسبون اليوم الأول والآخر اليومين اللذين شربت فيهما. تاج العروس ٢٥/١٦(خمس).

فإن قلتَ: لأي شيء لم يستغنوا بتنوين العوض عن تنوين الترنم ؟ ألا ترى أنهم جعلوه عوضا / عن[١]حرف الإطلاق، والأصلُ تقليلُ الألفاظ المصطلحِ عليها مهما أمكن؟ ٣١/أ

فالجوابُ: أنهم فرَّقوا بالتسمية بين التنوين المختص بالأسماء وبين التنوين المُشْتَرَكِ بين الأسماء والأفعال والحروف، وإن شئتَ قلتَ: إنما يكونُ العوضُ إذا كان يُعطي معنى المُعَوَّضِ منه، بخلاف تنوين الترنم فإنه يُعطى مَعْنًى مُناقضا لما يعطيه حرفُ الإطلاق، وهو عدمُ الترنم الذي كان موجودا مع حرف الإطلاق؛ فلا يصح عوضا، ومن أَطلقَ عليه عِوَضا فبالمجاز.

القسم الثاني: التنوينُ الغالي[٢]، ويكونُ في الأسماء والأفعال والحروف، وهو الذي يلحق القوافيَ المُقَيَّدَةَ[٣]، وسُمِّيَ غاليا من الغُلُوِّ في السِّعْر وهو الزيادةُ؛ لأنه زيادةٌ على وزن البيت، فإذا أُسقِطَ صحَّ البيتُ، قال رُؤْبة[٤]:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقِنْ[٥]

---

(١) في ب : "من".

(٢) هذاالقسم زاده الأخفش والعروضيون. الكافي: ١٥٩، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٢٩/٣، والمغني: ٤٤٩.

(٣) القافية المقيدة هي ما كان الروي فيها غير موصول. الكافي: ١٤٦.

(٤) رؤبة(٠٠٠-١٤٥هـ) رؤبة بن عبدالله(العجاج) بن رؤبة، التميمي السعدي، أبوالجحَّاف أو أبومحمد، راجز مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قال الخليل لما مات: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. أخباره في : الشعروالشعراء: ٥٩٤/٢-٦٠١، والمؤتلف: ١٧٥، ووفيات الأعيان: ٣٠٣/٢-٣٠٥.

(٥) ديوانه: ١٠٤ في وصف مفازة، وروايته: "المخترق"، وعليها يفوت الاستشهاد. وينظرالكتاب: ٢١٠/٤، والأصول: ٣٨٩/٢، وسرالصناعة: ٤٩٣/٢،٥٠٢، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٢٩/٣، والخزانة: ٧٨/١.

والقتام: الغبار، ومكان قاتم الأعماق، أي: مغبرالنواحي، الصحاح: ٢٠٠٥/٥(قتم). والمخترق: الممر، الصحاح: ١٤٦٧/٤(خرق).

الأصلُ: خاوي المُخْتَرَقْ، بسكون القاف، وتمَّ الوزنُ بدون التنوين، إلا أنه لمّا كان الرويُّ مُسَكَّنًا لم يُعلمْ أَوَصْلٌ هو أم[١]وَقْفٌ، فلما أرادوا التَّنْصِيصَ على الوقف أَتَوا بالتنوين علامةً على الوقف، فلأجل هذا يَثْبُتُ وقفا ويُحذفُ وصلا.

وأنكر الزجاجُ والسيرافيُّ[٢]تنوينَ الغالي؛ لأنه يلزمُ منه كسرُ البيت؛ لأنه زيادةٌ على الوزن، وطَعَنا في رواية من روى "خاوي المُخْتَرَقِنْ" بكسر القاف والتنوين، قالا: وإنما قال رؤبة: "المُخْتَرَقْ" بسكون القاف، ثم قال بعد ذلك "إنْ" إعلاما بأن هذا بيتٌ كامل، وكذا صنع في جميع الرجز، فظنَّ السامعُ أنه تنوينٌ، وهذا الذي ذكره السيرافيُّ والزجاجُ بعيد جدا[٣].

وقد أنشدنا شيخنا الإمامُ العلامةُ سيبويه زمانه، الأستاذُ أبو عبدالله محمدُ بنُ علي، عُرِفَ بالبَيْرِيِّ، نزيلُ غَرْناطةَ، في أقسام التنوينِ، [فقال][٤]:

تَفَطَّنْ فللتَّنْوِينِ[٥]خمسةُ أَضْرُبٍ ... فمنه لتنكيرٍ ومنه لِتَمْكِينِ

ومنه لِتَعْوِيضٍ وجمعِ مُؤَنَّثٍ ... يُقابَلُ بالجمع المذكرِ بالنونِ

ومنه لإِطْلاقِ القوافي إذا أَتَتْ ... بإِثْرِ رَوِيٍّ نابَ عن أَحْرُفِ اللِّينِ/ ٣١/ب

وقد نظمها بعضُهم، ونصَّ على المختصِّ منه بالاسم وغيرِ المختص، فأحسنَ [حيثُ قال][٤]:

عَوِّضْ بتنوينٍ وقابِلْ بِهِ ... نَكِّرْ به الاسمَ و مَكِّنْهُ

وإِنْ تَرَمَّتَ فعَمِّمْ بِهِ ... ومِثْلُهُ الغالي فعَيِّنْهُ

---

(١) في ب : "أو" .

(٢) الجنى الداني: ١٤٧ ، والمغني: ٤٤٨ .

(٣) ما استبعده الشارح هنا صححه ابن مالك بقوله: "وهذاالذي ذهب إليه أبوسعيد تقريرصحيح مخلص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن". شرح الكافيةالشافية: ١٤٣٠/٣.

(٤) من ب .

(٥) في ب : "فلتنوين" .

وقد زاد بعضُهم(١)على أقسام التنوين أقساماأُخَرَ منها: تنوينُ المُنادَى العَلَمِ في الضرورة، نحو قولُ الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليسَ عليكَ يا مَطَرُالسَّلامُ(٢)

ومنها تنوينُ الحكاية كما لو سميتَ رجلاأوامرأةً بـ"عاقِلَةٍ" فإنك تحكيه بتنوينه، وإن كان فيه العلميةُ والتأنيثُ، ومنها: تنوينُ الاسم الذي لاينصرفُ نحوُ قوله تعالى: {سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلاْ وَسَعِيرًا}(٣)، وهذه التَّنْوِيناتُ المُسْتَدْرَكاتُ إذا تأملتَها وجدتَها في الأصل تنوينَ التَّمَكُّنِ.

وقد استدركوا تنوينا غريبا لايُفْهَمُ له معنى من معاني التنوين، حكاه أبو زيد عن العرب، وهو قولُهم: "هؤلاءٍ قومُكَ" بتنوين "هؤلاء".

---

(١) نقل ابن هشام هذه الأقسام المزادة في المغني: ٤٤٨-٤٤٩.

وقدجعل بعضهم تنوين الاسم الذي لاينصرف وتنوين المنادى العلم في الضرورة قسما واحدا سماه تنوين الضرورة، ووافقه ابن هشام في الثاني دون الأول، قال: "لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبني على الضم."

وفي كلام ابن هشام هذا رد على الشارح في جعله تنوين المنادى العلم في الضرورة تنوين تمكن.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري في شعره: ٢٣٧ .

وينظرالكتاب: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب: ٧٤/١، ٤٧٤/٢، والأصول: ٣٤٤/١، والتبصرة: ٣٥٥/١، والمغني: ٤٤٩، والخزانة: ١٥٠/٢ وفيها قصة الشعر.

والشاهد فيه تنوين "مطر" للضرورة وتركه على حاله، وهو مذهب سيبويه والخليل، وبعضهم ينونه نصبا: إما لأنه نكرة كما قال الأخفش، أورداإلى أصله؛ لأن أصل النداء النصب كما قال أبوعمرو وعيسى ويونس والجرمي. ينظرالخزانة.

(٣) سورةالإنسان: من الآية: ٤ .

والتنوين في {سَلَٰسِلَاْ} قراءة نافع وأبي بكرعن عاصم والكسائي وهشام. السبعة: ٦٦٣، وينظرالكشف: ٣٥٢/٢.

وقد استدرك بعضُ من عاصَرْنا(١) تنوينا سمّاه تنوينَ التقليل، واستشهد عليه بقوله تعالى: { فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ }(٢)، فالتنوينُ في {سَيِّئَةٌ} عنده تنوينُ تقليل، فهو عنده يُعطي أن السيئة هنا قليلةٌ بالنظر إلى وقوعِ الحسنة، ويُعرف هذا من علم المعاني.

وقولُه: "واجْرُرْهُ" هذه الخاصةُ السادسةُ، وهي الجرُّ، وهذه العبارةُ أَسَدُّ من عبارة من يقول: حرفُ الجر، لأن الجرَّ أعمُّ لشموله الجرَّ بحرف الجر وبالإضافة وبالتَّبَعِيَّةِ، وقد اشتملت البَسْمَلَةُ على الأنواع الثلاثة، وإنما اختصَّ الجرُّ بالأسماء لأن الجر لايكونُ إلا بحرف الجر، أو بالإضافة أو بالتَّبعِيَّةِ، وكلُّها لايكونُ في الفعل ولا في الحرف، أمّا حرفُ الجر فلأن المجرور في المعنى إمّا فاعلٌ(٣)، كقولك: ما قام من أحدٍ، وإمّا مفعولٌ(٤)، كقولك: مررتُ بزيد، والفعلُ والحرفُ لا يقعان فاعلا ولا مفعولا، وأمّا الإضافةُ فهي إمّا للمِلْك كغلام زيد، أو للاستحقاق كسَرْجِ الدابة /، والفعلُ والحرفُ لا يملكان شيئا ٩/٣٢
ولايَسْتَحِقّانِه، وأمّا التَّبَعِيَّةُ فهي من خواص الأسماء.

فإن قلتَ: فقد دخل حرفُ الجر على الفعل والحرف، وقد أُضيف إلى الفعل، أمّا دخولُ حرف الجر على الفعل فقولُه:

واللهِ ما لَيْلي بِنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطُ اللَّيانِ جانِبُهْ(٥)

---

(١) في ب : "عاصرناه".

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ١٣١ .

(٣) في ب : "فاعلا".

(٤) في ب : "مفعولا".

(٥) نسبهما ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: ٤١٦/٢ للقناني، قال محققه هو أبوخالد القناني من قعدة الخوارج. وينظر الكامل: ١٠٨١/٣-١٠٨٢.

والبيتان في الخصائص: ٣٦٦/٢ ، والأمالي الشجرية: ١٤٨/٢، والإنصاف: ١١٢/١، والتبيين: ٢٧٩ ، وشرح المفصل: ٦٢/٣ ، واللباب: ١٢٧ ، والخزانة: ٣٨٨/٩ . والليان، بالفتح: المصدر من اللين، تقول: هو في ليان من العيش، أي في نعيم وخفض. والليان، بالكسر: الملاينة والملاطفة. الصحاح: ٢١٩٨/٦(لين).

فقال "بِنامَ" فأدخل باءَ الجر على "نام" وهو فعل، وأمّا دخولُ حرف الجر [على الحرف](١)فقولُه:

فلا واللهِ لايُلْفَى لِما بِي ولا لِلِما بِهِمْ أبدا دَواءُ(٢)

فأدخل لامَ الجر على مثلها، وأمّاالإضافةُ إلى الفعل فقد قال الله تعالى: {هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ}(٣)، وقال النابغةُ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ: أَلَمّاأَصْحُ والشيبُ وازِعُ؟!(٤)

وقال الآخر:

بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثًا كأنَّ على سَنابِكِها مُداما(٥)

ورُوِيَ عنهم أنهم يقولون: "اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ"(٦).

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) البيت لمُسْلِم بنِ مَعْبَد بن طوّاف الوالبي، نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة، شاعر إسلامي أموي. أخباره في الخزانة: ٣١٢/٢. والبيت من قصيدة له في الخزانة: ٣٠٨/٢ نقلا عن ضالة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي في خبر أبل له. وقال البغدادي: "وروى صاحب منتهى الطلب من أشعارالعرب:

فلاوالله لايلفى لما بي وما بهم من البلوى ....الخ

وعليه فلاشاهد فيه"

والبيت من شواهد معاني الفراء: ٦٨/١ ، والصاحبي: ٣٩ ، وسرالصناعة: ٢٨٢/١ ، ٣٢٢ ، ومايجوزللشاعر في الضرورة: ٢٩٦ ، والإنصاف: ٥٧١/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١١٨٨/٣ ، ١٥٣٤ ، والبسيط: ٣٦٢/١ ، ٤٥٧.

وفي ب : "مايلفى" .

(٣) سورةالمائدة: من الآية: ١١٩ .

(٤) ديوان النابغة الذبياني: ٣٢ ، والكتاب: ٣٣٠/٢ ، ومعاني الفراء:٣٢٧/١ ، والكامل: ٢٤٠/١، والأصول: ٢٧٦/١ ، والتبصرة: ٢٩٤/١ ، والنكت: ٦٣٤/١ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٣٣ ، والخزانة: ٥٥٠/٦.

وفي شرح الديوان: "الوازع: الناهي الكاف عن الجهل...أي عاتبت نفسي على الصبا وأنا شيخ، وقلت: (ألماأصح) أي ألما أفق مما أنا فيه من الصبابة والشوق، والشيب كاف عن ذلك".

والشاهد فيه إضافة "حين" إلى الفعل "عاتبت".

(٥) ورد البيت في الكتاب: ١١٨/٣ منسوبا إلى الأعشى، وليس في ديوانه المطبوع. قال البغدادي في الخزانة ٥١٤/٦ : "لم أره منسوبا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه" ونسبه الزجاجي في الإيضاح: ١١٣ إلى ابن الصعق: يزيد بن عمرو الكلابي.

والبيت من شواهد الكامل: ١٣٥٤/٣ ، والنكت: ٧٦٢/٢ ، وشرح المفصل: ١٨/٣ ، وشرح الكافيةالشافية: ٩٤٧/٢، والمغني: ٥٤٩ ، ٨٣٦.

وشعثا: متغيرة من السفروالجهد. وشبّه مايسيل من عرقها ممتزجا بالدماء على سنابكها بالخمر.

والشاهد فيه: إضافة "آية" إلى الفعل "يقدمون" راجع الخزانة.

(٦) الكتاب: ١١٨/٣ ، والكامل: ١٣٥٣/٣ ، وشرح المفصل: ١٨/٣.

فالجوابُ: أن هذه الأشياءَ ليست على ظاهرها، أما قولُه: "بنامَ صاحِبُهْ" فهو محمولٌ على حذف الموصوفِ وإقامة الصفةِ مُقامه، والتقديرُ: واللهِ ما ليلي بليلٍ نامَ صاحبُه، فحُذف " ليلٌ" وهو الموصوفُ، واتصلت الباءُ بـ "نامَ" وهو الصفةُ، وأما قولُه: "ولا لِلِما" فدخولُ الحرف على الحرف على جهة التأكيد، وأمّا ماجاء ممّا ظاهرُه الإضافةُ إلى الفعل فهو محمولٌ على لَحْظِ المصدرِ، فقولُه تعالى: {يَوْمُ يَنفَعُ} تقديرُه: يومُ النَّفْع، وكذلك الباقي.

وقولُه: " أو نادِهِ " هذه الخاصةُ السابعةُ، وهي النداءُ، وهو تَصْوِيتُكَ بالمُنادَى ليُقْبِلَ عليكَ، وإنما كان من خواصِّ الأسماء لأنه مفعولٌ في المعنى، والمفعوليةُ من خواص الأسماء؛ لأنها داخلةٌ في الإخبار(١).

وإن شئتَ قلتَ: لأن المنادى مفعولٌ في المعنى، والمفعولُ ما كان معمولا للفعل، فلوكان الفعلُ مفعولا(٢)للزمَ كونُ الشيءِ معمولا لنفسه، وهو مُحالٌ(١).

فإن قلتَ: فقد دخل حرفُ النداء على الفعل والحرف، أمّا الفعلُ فقولُه تعالى في قراءة الكسائي: {أَلايَااسْجُدُوا}(٣)، و {أَلا} في هذه القراءةِ للتنبيه، و {يَا} للنداء، و{اسْجُدُوا} فعلُ أمرٍ، فقد دخل / حرفُ النداءِ على الفعل، ومنه ٣٢/ب
قولُ الشاعر:

ألا يااسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ على البِلا ولازالَ مُنْهَلا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ(٤)

فأدخل حرفَ النداءِ على "اسْلَمِي" وهو فعلٌ، وأمّا دخولُ حرفِ النداءِ على الحرف فكثيرٌ، منه قولُه تعالى: {يَٰلَيْتَ قَوْمِي}(٥)، {يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا}(٦)، ومنه قولُ الشاعر:

---

(١) ينظرشرح ابن القواس:١/٢٠٨ .
(٢) في الأصل : "معمولا".
(٣) سورةالنمل: من الآية: ٢٥ ، وانظرللقراءة السبعة: ٤٨٠ ، والكشف: ٢/١٥٦-١٥٨.
(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١/٥٥٩ وهو من شواهد الكامل: ١/١٩٠، والصاحبي: ٣٨٦ ، والأمالي الشجرية: ٢/١٥١ ، وشرح التسهيل: ٣/٣٨٩ ، ٤/١٤ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٠٨.
(٥) سورةيس: من الآية: ٢٦ .
(٦) سورةمريم: من الآية: ٢٣ .

يا ليتَ شِعْرِي والمُنَى لاتَنْفَعُ هل أَغْدُوَنْ يومًا وأَمْرِي مُجْمَعُ (١)

فالجوابُ: أن هذه المواضع كلها، وإن كثُرت، فالمنادى فيها محذوف، التقديرُ: ألايا قومُ اسجدوا، وألايا دارُ اسْلَمِي، ويا قومُ ليتَ شِعْرِي، وقد قيل: إن حرفَ النداء في هذه الأماكنِ لمجرد التنبيه، وهي خاليةٌ من معنى النداء، فلا منادى إذن، وفيه نظرٌ؛ لأنه يلزمُ منه في بعض المواضعِ اجتماعُ حرفَيْ تنبيهٍ (٢)

وقولُه: "أو صَغِّرْهُ" هذه الخاصةُ الثامنةُ، وهي التصغير، وإنما اختصَّ التصغيرُ بالأسماء لأنه صفةٌ في المعنى؛ لأنك إذا قلتَ: رُجَيْلٌ، فهو في قُوَّةِ: رجلٍ صغيرٍ، والصفةُ من خواص الأسماءِ كما يأتي، فالتصغير كذلك.

فإن قلتَ: فقد جاء التصغير في الفعل، قال الشاعر:

يا ماأُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا من هؤُلَيائِكُنَّ الضّالِّ والسَّمُرِ (٣)

---

(١) ورد البيتان من غير نسبة في : معاني الفراء: ٤٧٣/١ ، والنوادر: ٣٩٩ ، وإصلاح المنطق: ٢٦٣ ، وأضداد ابن الأنباري: ٤١ ، والخصائص: ١٣٦/٢ ، وأمالي المرتضى: ٥٥٩/١، والمغني: ٥٠٨، وشرح أبياته: ١٩٦/٦.

(٢) أجيب عن ذلك بأنه على سبيل التوكيد، أو بأن "يا" لما تجردت للتنبيه تجردت "ألا" عنه لمجرد الافتتاح وبطل التنبيه بها. ينظر الخصائص: ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصل: ١٢٠/٨.

(٣) اختلف في تحديد قائل هذاالبيت اختلافا كبيرا، فروي لبدوي اسمه كامل الثقفي وللحسين بن عبدالله، كما روي للعرجي وللمجنون ولذي الرمة. ينظرالخزانة: ٩٧/١ . وهو في ذيل ديوان العرجي: ١٨٣ ، وديوان المجنون: ١٣٠ برواية "من هؤلياء بين"، وقيل: إنه لعلي بن محمد المغربي، وهو متأخرلايحتج بشعره. الخزانة: ٣٦٣/٩ .

والبيت من شواهد التبصرة: ٢٧٢/١ ، والأمالي الشجرية: ١٣٠/٢ ، والإنصاف: ١٢٧/١ ، والتبيين: ٢٩٠ ، والمغني: ٨٩٤ ، وشرح أبياته: ٧١/٨.

والملاحة: البهجة وحسن المنظر. وشدن: ماضي شدن الغزال، بالفتح، يشدن، بالضم، شدونا: قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه، والنون الثانية ضمير الغزلان. وهؤليائكن: مصغر هؤلاء شذوذا. والضال: السدرالبري، جمع ضالة. والسمر: جمع سمرة، وهو شجرالطلح. راجع الخزانة: ٩٥/١-٩٦. و في الأصل : "هؤلائكن".

فالجوابُ: أن تصغير الفعل لم يوجد إلا في فعل التعجب(١)على فرض الصحة، وإنما كان ذلك بالحمل على " أَفْعَلَ مِنْ"؛ لأن بينهما مُشابهةً لفظيةً ومعنويةً، و"أَفْعَلُ مِنْ" يجوزُ تصغيرُه، فصغَّرُوا فعلَ التعجبِ بالحمل عليه، والشيءُ عندهم إذا أشبهَ [شيئا](٢)أُعْطِيَ من بعض أحكامه(٣).

وإن شئتَ قلتَ: إنما صُغِّرَ فعلُ التعجب لكونه غيرَ متصرف فأشبهَ الأسماءَ(٤)، وقد قال أبو زكرياء التِّبْرِيزيُّ(٥): إن هذا البيتَ - أعني: يا ما أُمَيْلِحٌ - ليس بعربي، وإنما هو مصنوع، قلتُ: ولَعَمْرِي إن التكلفَ لبادٍ عليه.

قولُه: "وانْعَتْهُ" هذه الخاصةُ التاسعةُ، وهي النعت، ولا فَرْقَ بين النعت والصفة لغةً، وقد رامَ بعضُهم / الفرقَ بينهما(٦)، والنعتُ: تعيينُ الاسم بذكر أوصافه، وإنما اختصَّ بالأسماء لأنه يُخَصِّصُها لأجل الإخبار عنها، والفعلُ والحرفُ لا يُخْبَرُ عنهما، وقيل: لمّا قُرن الفعل بزمانه المُعَيَّنِ قام له مَقامَ النعت فاستَغْنَى عنه، وكذلك الحرفُ لما قُرِنَ بما دخل عليه قام له مَقامَ النعت فاستَغْنَى عنه، وفيه نظرٌ؛ لأنه يُفْهَمُ منه أن الفعلَ والحرفَ وُضعا على أنهما يُنْعَتانِ. ٢/٣٣

---

(١) والكوفيون يذهبون إلى اسمية أفعل التعجب. الإنصاف: ١٢٦/١.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينظر المغني: ٨٩٤ .

(٤) ينظر الإنصاف: ١٤٢/١ . وفي الكتاب ٤٧٨/٣: "...ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر، نحو قولك: يطؤهم الطريق...".

(٥) التبريزي (٤١٢-٥٠٢ هـ) أبوزكرياء يحي بن علي بن محمد، الخطيب التبريزي الشيباني، من أئمة اللغة والأدب، أصله من تبريز، نشأ ببغداد ورحل إلى الشام فقرأ على أبي العلاء المعري وغيره من شيوخ الوقت، وعاد إلى بغداد وتصدر بها، له ثلاثة شروح على الحماسة، وشرح المفضليات، وتهذيب إصلاح المنطق، وإعراب القرآن، والكافي في العروض والقوافي، وغيرها. أخباره في معجم الأدباء: ٢٥/٢٠-٢٨ ، وإنباه الرواة: ٢٨/٤-٣٠ ، ووفيات الأعيان: ١٩١/٦-١٩٦. وانظر قوله هذا في التعليقات الوفية: ٦٢/١ .

(٦) في النهاية ٧٩/٥: "النعت وصف الشيء بما فيه من حسن، ولايقال في القبيح إلا أن يتكلف متكلف، فيقول: نعت السوء. والوصف يقال في الحسن والقبيح".

وقوله: "أوأَنَّثُهُ" هذه الخاصةُ العاشرةُ، وهي التأنيثُ، والتأنيثُ ضد التذكير، وإنما اختصَّ بالأسماء؛ لأن أصلَ وضعِه لتأنيث الأشخاص دونَ الأجناس، ومدلولُ الافعال والحروفِ أجناسٌ، فلا(١) يدخلُ فيها التأنيث.

فإن قلتَ: فقد وجدنا التأنيثَ في الأفعال والحروف، أمّا الأفعالُ فقولُك: قامت هندٌ، وخرجت دعدٌ، وهو كثير، وأما الحروفُ فقولُه(٢) تعالى: {وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ}(٣)، فدخلت التاءُ على "لا"، وقال الشاعرُ:

[ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُطَهَّمَةٍ أَعْرافُها لأَيادِينا مَنادِيلُ(٤)

فأنث "ثُمَّ"، ومنه قولُ الشاعر:](٥)

ماوِيَّ يا رُبَّتَما غارَةٍ شَعْواءَ كاللَّسْعَةِ بالمِيْسَمِ(٦)

---

(١) في ب : "ولا" .

(٢) في ب : "قوله" بسقوط الفاء .

(٣) سورة ص: من الآية: ٣ .

(٤) لعبدة بن الطبيب (يزيد) بن عمرو العبشمي، شاعر مجيد ليس بالمكثر، مخضرم أدرك الإسلام فأسلم، كان أسود شجاعا، شهد قتال هرمز مع المثنى بن حارثة، وكان في جيش النعمان بن مقرن الذي حارب الفرس بالمدائن. أخباره في الشعروالشعراء: ٢/٧٢٧-٧٢٨ ، والإصابة: ٥/١١٢-١١٤ ، ومعاهدالتنصيص: ١/١٠٢-١٠٣. والبيت في شعره: ٧٤ ، والمفضليات:١٤١ ، والكامل: ٢/٦٧٥ ، والأمالي الشجرية: ٢/١٥٣ ، والإنصاف: ١/١٠٦.

والجرد: الخيل القصيرة الشعر، وهو مدح. الصحاح: ٢/٤٥٥(جرد). والمطهمة: البارعة الجمال. الصحاح: ٥/١٩٧٧(طهم). والأعراف: جمع عرف وهو منبت الشعر من العنق. اللسان: ٩/٢٤١(عرف). يريد أنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها.

(٥) سقط من الأصل بانتقال النظر.

(٦) البيت أول أبيات أربعة لضَمْرةَ بنِ ضَمْرة النهشلي التميمي (كان اسمه شق فسماه النعمان بن المنذر ضمرة، وهو شاعر وخطيب جاهلي، كان فارسا شريفا سيدا. أخباره في الاشتقاق: ٢٤٤ ، وسمط اللآلي: ٢/٩٢٢ ، والخزانة: ٢/٣٨) أوردها أبوزيد في نوادره: ٢٥٣ . وينظرالمعاني الكبير: ٢/١٠٠٥ ، والأمالي الشجرية: ٢/١٥٣ ، والإنصاف: ١/١٠٥ ، وشرح المفصل: ٨/٣١ ، والخزانة: ٩/٣٨٤ وفيها: "ماوي: منادى مرخم ماوية، اسم امرأة، ويا... للتنبيه لاللنداء". وفي النوادر: "الشعواء: الغارة الكثيرة المنتشرة، أراد الخيل التي تغير...والميسم مايوسم به البعير بالنار".

فالجوابُ: أن التاء اللاحقةَ للفعل الماضي ليست لتأنيثه، وإنما هي علامةٌ لحقت الفعلَ لتدل على تأنيث فاعله(١)، كما أنه في بعض اللغات(٢)تلحقه علامةُ التثنية لتدلَّ على أن الفاعل مثنى، وذلك نحو قولك: قاما الزيدان، وأما التاءُ اللاحقة للحرف فلاتدلُّ على تأنيث معناه، وإنما تدل على تأنيث لفظه، فمَنْ أَنَّثَ لَحَظَ الكلمة، ومن ذَكَّرَ لحظ الحرف، ومع هذا فهو قليلٌ لم يُسمعْ إلا في:"لا" و "ثُمَّ" و "رُبَّ"(٣)، والله أعلم.

وقولُه: "أو أَضْمِرْهُ" هذه الخاصةُ الحاديةَ عشرةَ(٤)، وهي الإضمارُ، وهو في اللغة: الإخفاءُ، وفي الاصطلاح: حذفُ الاسم الظاهرِ وإقامةُ ضميرٍ مُقامه، وإنما اختصَّ بالأسماء لأن الفعل يدل بلفظه على معنى وبصيغته على معنى آخرَ، فلو أُضمر الفعلُ لم يُدْرَ هل الضميرُ لِما يدل عليه بلفظه أو لِما يدل / عليه بمعناه، وفيه نظرٌ، وأمّا الحرفُ فإنه قد استقر أنه مع مادخل عليه كالجزء منه، فلو(٥)أُضمر لم يُدْرَ هل الضميرُ ضميرُ الحرف أوضميرُ مادخل(٦)عليه؛ فيقعُ اللبسُ. ٣٣/ب

تتميمٌ: واعلمْ أن حكمَ العلامتين في اجتماعهما في الاسم لا يخلو أن يتفق معناهما أو يختلفَ، فان اتفق امتنع اجتماعُهما كالألف واللام والإضافة؛ لأنهما للتعريف، وإن اختلف فلايخلو أن تَتَضادّا أولا، فإن تَضادَّتا(٧)لم تجتمعا كالتنوين والإضافة، لأن التنوينَ يُؤْذِنُ بالانفصالِ إذا قلتَ: غلامٌ لزيد، والإضافةُ تُؤْذِنُ بالاتصال إذا قلتَ: غلامُ زيدٍ، وإن لم تَتَضادّا جاز الاجتماعُ كالألف واللام والتصغير.

* * **

---

(١) في ب : "الفاعلة" .
(٢) ينظر الكتاب: ٤٠/١ ، والبسيط: ٢٦٨/١-٢٦٩ .
(٣) في ب : "ورب وثم"
(٤) في ب : "الحادية عشر" .
(٥) في ب : "ولو" .
(٦) في ب : "مادل" .
(٧) في الأصل: "تضادا" .

[علامات الفعل]

٢٥- والفِعْلُ بالسِّينِ وسَوْفَ عُرِّفا والأَمْـــرِ والنَّهْيِ وَقَدْ إِنْ صُرِّفا

لما فرغ من خواص الأسماء شرع يذكرُ خواصَّ الأفعال، وهذه الخواصُّ تنقسمُ بالنظر إلى محلها ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ يكونُ في أول الفعل، وقسمٌ يكونُ في آخره، وقسمٌ يكون في جُمْلَتِه، أمّا القسمُ الذي يكونُ في الأول فنحوُ "قَدْ"، والسينِ، و"سَوْفَ"، والنواصبِ، والجوازمِ، وإحدى الزوائدِ الأربعِ، وأمّا القسمُ الذي يكونُ في الآخر(١)فنحوُ نونِ التأكيد شديدةً كانت أو خفيفةً، ونونِ جماعةِ النسوةِ، وضمائرِ الرفع، وتاءِ التأنيث الساكنةِ، وأمّا القسمُ الذي يكونُ في جُمْلَتِه فكونُه يُخْبَرُ به ولايُخْبَرُ عنه، وكونُه يدلُّ على المصدر والزمان، وكونُه متصرفا، وكونُه أمرا أو نهيا أو دعاء(٢). وهي كثيرةٌ ذكر منها المصنفُ ستا: خمسٌ(٣)بالنص وهي: السين، و"سوف"، والأمرُ، والنهيُ، و"قَدْ"، والسادسةُ ذكرها ضِمْنًا وهي التصرفُ، وأنا أتكلمُ على هذه الخواصِّ التي ذكرها المصنفُ واحدةً واحدةً، فنقولُ:

قولُه: "والفعلُ" الألفُ واللامُ فيه للعهد، أي: الفعلُ الذي حدَدْناه./ ٢/٣٤

وقولُه: "بالسين" هذه الخاصةُ الأولى، وهي السين، وتُسَمَّى حرفَ التنفيسِ(٤)لكونها تُنَفِّسُ في الزمان، أي: تُؤَخِّرُ(٥)، وحرفَ التَّسْويفِ، والمعنى قريبٌ من معنى التنفيس، يقال: سَوَّفَني زيدٌ، إذا قال: سَوْفَ، مرةً بعد مرةٍ(٦)، واختصت من الأفعال بالمضارع؛ لأنها تُخَلِّصُه للاستقبال بعد أن كان مُحْتَمِلا للحال والاستقبالِ(٧)، فإذا قلتَ: زيدٌ يضربُ، احتمل الحالَ والاستقبالَ، وإذا(٨)قلتَ: سَيَضْرِبُ، اختصَّ بالاستقبال(٩).

---

(١) في ب : "في آخره".
(٢) في ب : "ونهيا ودعاء" .
(٣) في ب : "ستة: خمسة" .
(٤) زيد بعده في ب : "يقال" .
(٥) ينظر اللسان: ٦/٢٣٧(نفس).
(٦) الكتاب: ٤/٢٣٣ ، والصحاح: ٤/١٣٧٨(سوف).
(٧) في ب : "وللاستقبال" .
(٨) في الأصل : "فإذا" .
(٩) ينظر الكتاب: ٤/٢١٧ ، والمفصل: ٣١٧ . وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار للاستقبال، وهو غير مسلم. ينظر الدر المصون: ٤/٦٩ ، والمغني: ١٨٤.

واختلفوا في هذه السين: فذهب الكوفيون[١][إلى][٢]أنها السينُ التي في"سوف" اقتُطِعَتْ منها تخفيفا، وذهب البصريون[١]إلى أنها حرفٌ برأسه غيرُ مقتطع من شيء، وعليه الاعتماد؛ لأن مذهب الكوفيين يلزمُ منه شيئان: الحذفُ وهو تصرف، والتصرفُ لايكون في الحروف، وتوالي إعلالين: حذفُ الفاء فيمن قال:"سَوْ"، وحذفُ الواو فيمن قال "سَفْ"، وتوالي إعلالين ممنوعٌ في الأسماء والأفعال، فكيف بالحروف.

واختلفوا أيضا هل تُعطي السينُ من المعنى ما تعطيه "سَوْفَ" أم لا؟ فذهب قومٌ[٣]إلى أن معناهما مختلفٌ فالسينُ أقلُّ تراخيا[٤]من"سوف"، فإذا قلتَ: سوف يقومُ زيدٌ، ففي قيامه بُعْدٌ من زمان الحال، وإذا قلتَ: سيقومُ زيد، ففيه قُرْبٌ من زمان الحال، واستَرْوَحُوا ذلك من قوله تعالى: {وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ}[٥]، قالوا: فطال الأمدُ والزمانُ، ومن قوله تعالى:{ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ}[٦]، قالوا: فَتَعَجَّلَ القولُ، قالوا: ومتى جاء الفعلُ الذي يُراد به يومَ القيامة ومعه "سوف" فهو الأصل، كقوله تعالى: {كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ }[٧]، ومتى جاء ومعه السينُ، نحوُ: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا}[٨]، فالتقريبُ فيه يُرادُ به التَّخْوِيفُ والترهيبُ[٩]فلأجل ذلك عُدِلَ عن "سوف".

وذهب قومٌ[١٠]إلى أن معناهما واحد، وإليه تَمِيلُ النفسُ؛ إذ لادليلَ على ما قالوه.

---

(١) الإنصاف: ٦٤٦/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٨/٨ ، والمغني: ١٨٤ ، واختارابن مالك مذهب الكوفيين. شرح التسهيل: ٢٥/١ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ٧٧/١ ، وشرح المفصل: ١٤٨/٨ .

(٤) في ب : "تراخ" .

(٥) سورةالزخرف: من الآية: ٤٤ .

(٦) سورةالبقرة: من الآية: ١٤٢ .

(٧) سورةالتكاثر: الآيتان: ٣ ، ٤ .

(٨) سورةالشعراء: من الآية: ٢٢٧ .

(٩) ينظرالغرةالمخفية: ٧٧/١-٧٨ .

(١٠) ينظرشرح التسهيل: ٢٧/١ .

فإن قلتَ: لأي شيء لم تعمل السينُ في الفعل المضارع مع أنها قد اختصَّت به والحرفُ إذا اختَصَّ عمل؟

فالجوابُ(١): أنه إنما لم تعمل؛ لأنها صارت(٢)مع الفعل كالشيءِ الواحد، وبعضُ الشيء / لايعملُ في البعض. ٣٤/ب

واعلم أن السينَ أكثرُ استعمالا في الكلام من "سَوْفَ" وقد استقريتُ ذلك من القرآن الكريم، فوجدتُ السينَ وقعت في اثنين وثمانين موضعا أو نحوها(٣)، ووجدت "سَوْفَ" وقعت في خمسة وثلاثين موضعا أو نحوِها(٣).

وقولُه: "وسَوْفَ" هذه الخاصةُ الثانيةُ، وهي "سَوْفَ"، والكلامُ عليها كالكلام على السين، إلاأن "سَوْفَ" تدخل عليها لامُ التأكيد(٤)، نحوُ قولِه تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ}(٥)، وقولِه تعالى: {وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ}(٦)، وقولِه تعالى: {لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا}(٧).

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ لم تدخل لامُ الابتداء على السين ودخلت على "سَوْفَ"؟

فالجوابُ: أن "سَوْفَ" لما كانت على ثلاثة أحرف أشبهت الاسمَ في اللفظ، فدخلها اللامُ لذلك بخلاف السين.

وفي "سَوْفَ" أربعُ لغاتٍ(٨): سَوْفَ، بالبناء على الفتح [وهي الأصلُ](٩)، وسَفْ، بحذف الواو والبناء على السكون، وسَوْ، بحذف الفاء والبناء على السكون، وسَيْ، بقلب الواو ياءً والسكون.

---

(١) ينظرجواهرالأدب: ٤٥٨ .
(٢) في ب : "لم يعمل لأنه صار" .
(٣) في ب : "أو نحوه" .
وقد وردت السين في القرآن في مائة واثني عشر موضعا، كما وردت "سوف" في اثنين وأربعين موضعا . ينظرمعجم الأدوات والضمائرفي القرآن الكريم: ٢٤٤-٢٤٨.
(٤) ينظرالمغني: ١٨٥ .
(٥) سورةالضحى: الآية: ٥ .
(٦) سورةالليل: الآية: ٢١ .
(٧) سورةمريم: من الآية: ٦٦ ، ولفظة {حَيًّا} لم ترد في ب .
(٨) انظرفي لغات "سوف": مجالس ثعلب: ٣١٥/١ ، والمسائل البصريات: ٤١٧/١ ، والإنصاف: ٦٤٦/٢ ، والتسهيل: ٥ ، واللسان: ١٦٤/٩(سوف)، وزاد "سا".
(٩) من ب .

وقولُه: "عُرِّفا"(١)لايريدُ به تعريفَ الحدِّ المُصْطَلَحِ عليه، بل يريدُ تعريفَ العلامة، و"بالسين" يتعلقُ بـ "عُرِّفَ" أي يُعْرَفُ الفعلُ بهذه العلاماتِ.

وقولُه: "والأمرِ" هذه الخاصةُ الثالثةُ، وهي الأمر، وهو طلبُ إيجادِ ما ليس بموجود، وإنما اختصَّ بالفعل لأن الأسماءَ أعيانٌ ثابتةٌ، والأمرُ بطلب إيجادِها أمرٌ بتحصيل الحاصلِ، وهو مُحالٌ.

فإن قيل: فالمصادرُ أسماءٌ وليست بأعيانٍ.

قيل(٢): الأمر من المصدرلا يكونُ إلابصيغة الفعلِ المشتقِ منه، وهو المطلوبُ.

واختلف الشارحون في قوله: "والأَمْرِ": فمنهم(٣)مَنْ حَمَلَهُ على حذفِ مضاف، التقديرُ: ولامِ الأمرِ، وإنما حملهم على هذا التأويلِ شيئان: أحدُهما أن الأمر ليس مختصا بالفعل، بل يكونُ في الفعل كـ"قُمْ" وفي الاسم كـ"صَهْ". الثاني: أن تكونَ العلاماتُ كلُّها خارجةً عن اللفظ المُعَلَّمِ عليه، فإن لامَ الأمر خلافُ فعلِ الأمر، كما أن "سَوْفَ"خلافُ الفعلِ. ومنهم(٤)مَنْ حَمَلَهُ على ظاهره/. ١/٣٥

قلتُ: وهو الأَوْلى، وأما قولُهم: إن الأمرَ يكونُ في الاسم فقد أخرجه المصنفُ بقوله: "إن صُرِّفَ"، وقد ذكره في "الفصول"(٥)في علامات الفعل(٦)، فقال: والأمرُ وشرطُه أن يكونَ مشتقا. يوجدُ ذلك في بعض الرواياتِ، وهي صحيحة، فهذا دليلٌ أنه أراد الأمرَ لا لامَه، وأما كونُ العلاماتِ كلِّها خارجةً عن لفظ المُعَلَّمِ عليه، فلا يلزمُ؛ إذ(٧)العلامةُ تكون لفظيةً ومعنويةً.

---

(١) في ب : "عرف" .

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٢١٢/١ .

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ٧٨/١ .

(٤) ينظرالصفوةالصفية: ٦٠/١ .

(٥) لاتوجد هذه الزيادة في كتاب الفصول المطبوع .

(٦) في ب : "الأفعال" .

(٧) في ب : "إذا" .

وقولُه: "والنهي" هذه الخاصةُ الرابعة، وهي النهيُ، وهو طلبُ استمرارِ التركِ، وإن شئتَ قلتَ في حدِّه: النهيُ طلبُ انتفاءِ الفعلِ في الخارج بما قُرِنَ بـ"لا" الجازمِ على سبيل الاستعلاءِ، فقولُنا: "في الخارج" احترازٌ ممّا يقومُ بالنفس من ذلك الانتفاءِ، وقولُنا: "بما قُرِنَ بلا الجازمِ" احترازٌ من قولك(١): قُمْ؛ فإنه نهيٌ عن القُعُود ضِمْنًا؛ فإنه طلبُ انتفاءٍ في الخارج لكن بما لم يُقْرَنْ بـ"لا" الجازم، وقولُنا: "على سبيل الاستعلاءِ" احترازٌ من قول الدّاعي: "لاتَكِلْني إلى نَفْسِي"(٢). وإنما اختصَّ بالأفعال لأنه طلبُ استمرارِ التّرْكِ، والأسماءُ أعيانٌ ثابتةٌ في الوجود لايمكنُ استمرارُ تركِها. والخلافُ في قوله: "والنهي" كالخلاف في الأمر: هل هو على حذفِ مضافٍ، فيكونُ التقدير: و"لا"النهيِ، أو هو على ظاهره، وهو الأَوْلى كما تقدم.

وقولُه: "وقَدْ" هذه الخاصةُ الخامسةُ، وهي "قَدْ"، وإنما اختصت بالفعل لأن معناها مُفْتَقِرٌ إلى الزمان لكونها تُقَرِّبُ الماضيَ من الحال على ما يأتي بيانُه. وتُسَمَّى حرفَ تقليل، وحرفَ تَوَقُّعٍ، وحرفَ تقريب، وذلك بحَسَبِ الفعلِ الذي تدخلُ عليه، ولا تدخلُ إلا على الماضي أوالمضارعِ.

فإن دخلت على المضارع قيل لها: حرفُ تقليل، فتكونُ فى الأفعال نظيرةَ "رُبَّ" في الأسماء، فإذا قلتَ: قد يقومُ زيد، فالمعنى أن القيامَ منه قليلٌ، كما إذا قلتَ: رُبَّ عالمٍ لقيتُ، فالمعنى: أن هذا العالمَ قليلٌ.

---

(١) في ب : "قوله" .

(٢) قطعة من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤٢/٥ ، وأبوداود في سننه: ٣٢٤/٤ كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، رقم ٥٠٩٠ ، والطبراني في كتاب الدعاء ١٢٧٨/٢ باب الدعاء عند الكرب والشدائد، رقم ١٠٣٢ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٧/١٠ : "إسناده حسن".

إلاأن هذاالتقليلَ(١)الذي تدل عليه "قَدْ" / قد يكونُ في وقوع الفعلِ(٢)، ٣٥/ب
نحو: قد يقومُ زيدٌ، أي: ليس ذلك منه بالكثير، وفي المَثَلِ: "الكذوبُ قد يصدقُ"(٣) و "الجوادُ قد يَعْثُرُ"(٤)، أو في مُتَعَلَّقِه(٢)، كقوله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ}(٥)، المعنى: أقلُّ معلوماتِه ما أنتم عليه.

ونقل الأندلسيُّ(٦)في "شرح الجُزولية" أن"قَدْ" هنا للتحقيق، والمعنى عليه ظاهرٌ غيرُ مُتَكَلَّفٍ، ومنهم(٧)من قال: إن "قَدْ" مع المضارع قد تُعطي التكثيرَ، وأنشد على ذلك:

قد أَشْهَدُ الغارَةَ الشَّعْواءَ تَحْمِلُني ... جَرْداءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ(٨)

دليلُه أنه يفتخرُ، ولايحصل الافتخارُ بالقليل من ذلك.

---

(١) في ب : "إلا أن التقليل" .

(٢) ينظرالجنىالداني: ٢٥٧ ، والمغني: ٢٣٠ .

(٣) كتاب الأمثال: ٥٠ ، وفصل المقال: ٤٢ ، ومجمع الأمثال: ٢٥/١ ، والمستقصى: ٤٠٩/١.

(٤) كتاب الأمثال: ٥١ ، وفصل المقال: ٤٣ ، ومجمع الأمثال: ١٧/١ ، والمستقصى: ٣٠٩/١.

(٥) سورةالنور: من الآية: ٦٤ .

(٦) الأندلسي(٥٦١-٦٦١)القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفراللَّوْرَقِي، إمام في العربية، عالم بالقراءات، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام، اشتغل في صباه بالأندلس ثم رحل إلى الشرق فأخذ عن أبي العلاء العكبري وطبقته، شَرَحَ المفصّل، والجزولية، والشاطبية. أخباره في معجم الأدباء: ٢٣٤/١٦-٢٣٥ ، وإنباه الرواة: ١٦٧/٤-١٦٨ ، وبغيةالوعاة: ٢٥٠/٢.

وانظر نقله هذا في الأبحاث الجلية في شرح الجزولية: ١١/أ .

(٧) قال سيبويه ٢٢٤/٤ : "وقد تكون (قد) بمنزلة(ربما). وقال الشاعر الهذلي:

قد أترك القرن مصفرا أنامله ... كأن أثوابه مجت بفرصاد

كأنه قال: ربما" فذهب جماعة من النحويين أنه أراد التكثير، ونقله عنه ابن هشام في المغني: ٢٣١ ، وقال الزمخشري في قوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ} أي: ربما ومعناه تكثير الرؤية. الكشاف: ٣١٩/١ . وقال ابن مالك: إطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة(ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي. شرح التسهيل: ٢٩/١ ، وينظرالجنى الداني: ٢٥٨-٢٥٩ ، والخزانة: ٢٥٣/١١ فما بعدها.

(٨) ينسب البيت إلى امرىء القيس، وإلى إبراهيم بن بشيرالأنصاري. ديوان امرىء القيس: ٢٢٥ ، ٢٣٧ كما ينسب إلى عمران بن إبراهيم الأنصاري. شرح أبيات المغني: ١١٣/٤. وينظرالمعاني الكبير: ١٢٠/١ ، والمنصف: ٢٢٣/١ ، والجنى الداني: ٢٥٨ ، والمغني: ٢٣١ . وفي شرح الديوان: "الغارةالشعواء: المتفرقة. والجرداء: الفرس القصيرالشعر. والمعروقةاللحيين: القليلة لحم الخدين. وسرحوب: طويلة مشرفة".

وأمّا إذا دخلت على الماضي فيُقالُ لها: حرفُ تقـريبٍ، وحرفُ تَوَقُّعٍ(١)، أمّا حرفُ تقريبٍ فلأنك إذا قلتَ: قام زيدٌ، احتمل أن يكـونَ القيامُ قريبا من زمان الحال أو بعيدا، فإذا أردتَ أن تَنُصَّ على القُرْب أتيـتَ بـ"قَدْ" فقلتَ: قد قـام زيدٌ، فبهذا الاعتبارِ قيـل لها: حرفُ تقريبٍ، وأمّـا حرفُ توقـعٍ فلأن قيامَ زيدٍ، مثلا، قبـلَ وجودِه كان مُتَوَقَّعًا، فإذا قلتَ: قد قام زيدٌ، فمعنـاه: أن ذلك المُتَـوَقَّع قد حصل، ومنه: "قد قـامت الصلاةُ"(٢)، أي: ذلـك المُتَوَقَّعُ مـن قيام الصلاةِ قد حصل وتُحُقِّقَ.

قولُه: "إنْ صُرِّفَ" هذه الخاصةُ السادسةُ التي ذكرها ضِمْنًا، وهي التصرفُ، والتصرفُ لفظٌ مُشْتَرَكٌ يكون في الأسماء والأفعال، ففـي الأسماء كونُها فاعلةً أو مفعولةً أو مضافةً، وفي الأفعال تحويلُها من صيغة إلى صيغـةٍ أخرى للدَّلالة على اختلاف الأزمنـةِ، ولأجل هذا قال المصنـفُ في "الفصول"(٣)في علامـات الأفعال: "والتصرفُ إلى الماضي والمستقبلِ" احترازا مـن تصرف الأسماء، وإنما كـان هـذا التصرفُ من خواص الأفعـال؛ لأنه ليس شـيءٌ مـن الكلمات يدل بصيغته على الزمان المُعَيَّنِ إلا الفعلَ فلذلك اختُصَّ به، [والمفعولُ الذي لم يُسَمَّ فـاعلُه بـ"صُرِّفَ" ضميرٌ يعودُ على الفعـل، والألفُ المتصلـةُ به للإطلاق لاضميرُ تثنيةٍ](٤)، فالتصرفُ في الفعل شرطٌ في وجود هذه العلاماتِ الخمسِ فيه، فمتى كـان الفعلُ متصرفا قَبِلَ هذه العلامـاتِ، ومتى كان غيرَ متصـرفٍ لم يقبلْ هذه العلاماتِ، إلاأنه عُلِمَ أنه فعلٌ من علاماتٍ أُخَرَ.

واعلمْ أن الأفعال كلَّها متصرفةٌ إلاسبعـةَ أفعالٍ(٥):ليـسَ، وعَسَى، ونِعْـمَ، وبِئْـسَ، وحَبَّذا، وفِعْلاالتعجبِ: ماأَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، وقـد حصرتُها نَظْما في بيت واحد فقلتُ:

---

(١) كما تكـون حرف تحقيـق، نحـوُ قـوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْـمُؤْمِنُونَ}. الجنى الـداني: ٢٥٩ ، والمغني: ٢٣١.

(٢) قطعة من حديث إقامة الصلاة، أخرجه أبو داود في سننه ١٣٥/١ كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقـم ٤٩٩ ، والنسـائي في سننـه ٨/٢ كتـاب الأذان، باب الأذان في السفـر، برقـم ٦٣٣.

(٣) الفصول الخمسون: ١٥٢ .

(٤) مـا بين المعقـوفين مـن ب ، ومكـانه في الأصـل: "والألـف المتصلةبـ(صـرف) / للإطلاق لاضمير تثنية، والمفعول بـ(صرف) ضمير يعود على الفعل الذي لم يسم فاعله". ٢/٣٦

(٥) ينظـرالغرةالمخفية: ٧٧/٢ وفيـه: "فعل التعجب" فعدها ستة. وفي الأشبـاه والنظـائر ٢٠/٣: "كـذا قال ابن الخباز في شرح الدرة، وهـي أكثر من ذلك، وقال ابن الصـائغ في تذكـرته: الأفعال التي لاتتصرف عشرة، وزاد: قلما، ويذر، ويدع، وتبارك الله".

يُصَرَّفُ فِعْلٌ غيرُ لَيْسَ وحَبَّذا عَسَى، نِعْمَ، بِئْسَ اعْدُدْ وفِعْلَيْ تَعَجُّبِ

وإنما لم تقبل هذه الأفعالُ العلاماتِ التي في البيت؛ لأن منها مايدخلُ على الماضي وهو "قَدْ"، وهذه الأفعالُ، وإن كانت بلفظ الماضي، إلاأنه لايُتحقَّقُ وقوعُها؛ فلا تدخلُها "قَدْ"، ومنها ما يدخلُ على المضارعِ وهو السينُ، و"سَوْفَ"، وهذه الأفعالُ لا يُعْمَلُ منها مضارعٌ فيدخلَها السينُ، و"سَوْفَ"، ومنها الأمرُ والنهيُ، وهذه الأفعالُ لا يُعْمَلُ منها أمرٌ ولا نهيٌ، وكان حقُّ المصنفِ أن يأتيَ بعلامة للفعل الذي لا يتصرفُ.

تتميمٌ: واعلمْ أن حكمَ العلامتين في اجتماعهما في الفعل لايخلو من أن يتفقَ معناهما أو يختلفَ: فإن اتفق امتنع اجتماعُهما كالسين، و"سَوْفَ"، وإن اختلفَ فلا يخلو أن تَتَضادّا أولا: فإن تَضادَّتا فلا تجتمعان[1] كالتاء الساكنة، و"سوف"، فإن "سوف" تُعطي الاستقبالَ والتاءُ للماضي، وإن لم تَتَضادّا جاز الاجتماعُ كـ"قَدْ"، وتاءِ التأنيثِ[2].

* * * *

[علامات الحرف]

٢٦- والحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خالٍ مِنْ عَلَمِ الأَسْماءِ والأَفْعالِ

لما فرغ من خواص الأسماء والأفعال شرع يذكر خواصَّ الحروف، فأتى بهذا البيتِ لأجل ذلك، فقوله: "والحرفُ" الألفُ واللامُ فيه للعهد، أي: الحرفُ الذي حدَدْناه أولا، ويظهرُ منه أنه أتى للحرف بعلامتين:

فقولُه[3]: "فَضْلَةٌ" هذه العلامةُ[4] الأولى، ومعنى "فَضْلَة": أنه ليس برُكْنٍ للإسناد، فلا يتركبُ منه / ومن الفعل كلامٌ، ولا منه ومن الاسم كلامٌ، ٣٦/ب

---

(١) في ب : "فإن تضادا فلايجتمعان".

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ١/٢١٣-٢١٤.

(٣) في ب : "وقوله".

(٤) في ب : "الخاصة".

وأمّا "يا زيدُ" فالصحيحُ أنه من تركيب فعلٍ واسم(١). هذا هو معنى قولِه "فَضْلَـةٌ" لأنَّ معنى "فَضْلَـة" مُسْتَغْنًى عنـه في الكلام، فـإن الاسـمَ والفعـلَ كما جِيءَ بهمـا لمعنى كذلك جِيءَ بالحرف لمعنى، وإنما اختـصَّ الحرفُ بكونه فضلةً؛ لأن الاسمَ والفعلَ كلُّ واحدٍ منهما يستقلُّ به كلامٌ مع صاحبِه، والحرفُ ليس كذلك.

وقولُه: "بلَفْظٍ" الباءُ فيه تتعلقُ بمحذوفٍ صفةِ "فَضْلَـة"، أي: والحرفُ فضلةٌ كائنةٌ بلفظٍ.

وقولُه:

"... ... ... خالِ من عَلَمِ الأسماءِ والأفعالِ"

"مِـنْ" فيـه تتعلقُ بـ"خالِ"، وهـذه هي العلامةُ الثانيـةُ، وهـي خُلُوُّ الحرفِ من علامـات الأسمـاءِ والأفعالِ، فـإذن تركُ العلامةِ فيه علامـةٌ؛ لأن الأقسـامَ إذا كانت ثلاثةً، وعُلِّـمَ على اثنين منها وتُرِكَ الثالثُ مُهْمَلا، قـام له الإهمالُ مَقامَ العلامة.

فإن قلتَ(٢): يلزمُ على هذا خُلُوُّ الحرفِ عن نفسه، والشـيءُ لا يخلو عن نفسـه، بيانُه: أن الحرفَ إذا كـان خاليا من علامات الأسمـاء والأفعـال، ومن جملـة العلاماتِ الحرفُ، مثلُ: حرفِ الجرِّ، و "قَدْ"، فيلـزمُ منه أن الحرفَ يخلو عن حرف الجرِّ وعن "قَدْ"، وحرفُ الجرِّ و "قَدْ" حرفان؛ فيلزمُ منه خُلُوُّ الحرفِ عن الحرف.

أجابوا(٣)عـن هذا بأن قالوا: لا نعني بالخُلُوِّ إلا الخُلُـوَّ عن العلاماتِ التي ليسـت بحروفٍ، كالتصرفِ في الفعـل، وكالإخبار في الاسـم، فـإذن لا يلزمُ منه خُلُوُّ الحرفِ عن نفسه، بل خُلُوُّهُ عن غيره فتَأَمَّلْهُ.

---

(١) هـذا مـذهب الجمهور الذين ذهبـوا إلى أن حـروف النـداء نائبـة منـاب الفعـل. الكتاب: ٢٩١/١ ، والمقتضـب: ٢٠٢/٤ ، ولمـع ابن جني: ١٦٩ ، وشرح المفصـل: ١٢٧/١ ، ٧/٨ ، والتسهيل: ١٧٩ ، وشـرح الرضي على الكافية: ٣٤/١ ، وشرح الأشموني: ٢٤/١. وذهـب الفارسي إلى أن هذه الحـروف أسمـاء أفعـال، ونُقـل عـن الكـوفيين. المسـائل العسكـريات: ٤٦ ، والجنى الـداني: ٣٥٥.

(٢) اعترض بهذا ابنُ الخباز في الغرةالمخفية: ٨٠/١ .

(٣) هذا جواب النيلي وابن القواس. الصفوةالصفية: ٦١/١ ، وشـرح ابن القواس: ٢١٥/١. ولم يرتض بعضهم هذاالرد وقال: "الجواب الصحيح أن يقال: إن العلامات المذكورة للاسم والفعل من الحـرف لم تؤخذ معرفة لهما من حيـث إنها حروف بل من حيث إنهـا كلمات، وهو معنى أعم من كـونها حروفـا... فيكون المعنى: الحـرف مالايحسن فيه شيء من الكلمـات التي هـي علامات الأسماء والأفعـال فلا يكون الحرف مأخوذا في حد نفسـه بل يكون المأخوذ في حده معنى أعـم مـن الحرف وهـو الكلمـة؛ فلايلزم الدور". مـن كلام شـارح مجهول للألفية، نقلا عـن هـامش الصفـوةالصفية: ٦٢/١.

وأوردَ الشيخُ شهابُ الدينِ الخُوَيِّي[١] تشكيكا على قول النحويين: [إنَّ الحرف][٢] لا يقبلُ علاماتِ الأسماءِ ولاالأفعالِ[٣]. فقال: "لقائلٍ أن يقولَ: لا يلزمُ من عدم قَبولِ الكلمةِ علاماتِ الأسماءِ والأفعالِ أن تكونَ حرفا؛ لأن علاماتِ الأسماءِ والأفعالِ المذكورةَ خواصُّ مفارقةٌ غيرُ لازمةٍ، وخاصةُ الشيءِ إذا لم تكن لازمةً له لم يلزمْ من انتفائها انتفاؤُه، فيجوزُ أن توجدَ كلمةٌ هي اسمٌ ولاتقبلُ علاماتِ الأسماءِ ولا الأفعال[٤]، أمّا علاماتُ الأفعالِ فبيِّنٌ، وأمّا علاماتُ الأسماءِ فلما ذكرناه من أنه لايلزمُ من انتفاء خاصةِ الشيء / غيرِ اللازمةِ انتفاؤُه" هذا نصه. ٢/٣٧

والجوابُ: أن هذا الذى ذكره إنما يَترَتَّبُ على تسليم أن النحويين أرادوا بالخواصِ: الخاصةَ المُفارقةَ، وذلك غيرُ مُسَلَّمٍ، وإنما مُرادُ النحويين خُلُوُّ الحرفِ من علامات الاسم[٥] اللازمةِ وغيرِ اللازمةِ، وإذا انتفت جميعُ العلامات انتفت اللازمةُ في جملتها، وإذا انتفى اللازمُ انتفى الملزومُ، وهو الاسم والفعل، فتَعَيَّنَ الحرفُ، ومن هذا الذي قرَّرْنا تبيَّنَ لك أنه لا يوجدُ اسمٌ خالٍ[٦] من علامات الأسماءِ كلِّها؛ لأن من علاماته ماهي لازمةٌ، فلا يمكن انتفاؤُها مع بقاءِ الاسم، وذلك كقَبُولِ الفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافةِ، إذ كلُّ اسمٍ يقبلُ ذلك [بأصله][٧]، وإن لم يُسْتَعْمَلْ كذلك، كـ "إذا" مثلا؛ لأنها قابلةٌ للفاعلية، والمفعولية، والإضافة، إلا أنها لم تُستعمل كذلك، ولا يلزمُ من عدم الاستعمالِ عدمُ القَبُولِ.

* * * *

---

(١) شهاب الدين الخُوَيِّي(٦٢٦-٦٩٣هـ) محمد بن أحمد بن خليل بن سعادة الخويي نسبة إلى "خُوَيّ" من أعمال أذربيجان، قاضي دمشق وابن قاضيها، ولي قضاء القدس وحلب والديارالمصرية ثم نقل إلى قضاء الشام، ومن كتبه كتاب كبير يحتوي على عشرين علما، وشرح فصول ابن معط، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح والفصيح لثعلب. أخباره في فوات الوفيات: ٣/٣١٣-٣١٤ ، وبغيةالوعاة: ١/٢٣-٢٤ ، والدارس: ١/٢٣٧.

وانظر قوله هذا في شرحه على الفصول: ص ٣٠ ، وليس في النسخة التي رجعت إليها قوله: أما علامات الأفعال إلى آخر مانقله الشارح عنه.

(٢) من ب .
(٣) في الأصل : "والأفعال" .
(٤) في ب : "ولا علامات الأفعال" .
(٥) في ب : "الأسماء" .
(٦) في النسختين : "خاليا" ، وهو سهو .
(٧) من ب .

[معاني الحرف]

٢٧- يَجيءُ إمّا رابِطًا أو ناقِلا أو زائِدًا مُؤَكِّدًا أو عامِلا

لما ذكر أن الحرف فَضْلَةٌ خاف أن يُتَوَهَّمَ أنه لا معنى له، فأخذ يذكرُ المعانيَ التي جيء بالحرف لأجلها وتقسيمَها، فقال: "يَجيءُ" فالفاعلُ في "يَجيءُ" ضميرٌ يعودُ إلى الحرف، أي: يجيءُ الحرف على هذه الأقسامِ التي أذكرُ.

قولُه: "إمّا رابِطًا" معناه: أن الحرف يدخل للربط بين شيئين لولاه لكانا غيرَ مربوطَيْنِ. والحرفُ بالنظر إلى الربط ينقسم أربعةَ أقسام:

الأولُ: ما يربِطُ بين اسمين فقط، نحو: المالُ لِزيدٍ.

الثاني: مايربِطُ بين اسم وفعل فقط، نحو: مررتُ بزيدٍ.

الثالث: ما يربِطُ بين جملتين فقط، نحوُ: إن قام زيدٌ قام عمرٌو.

والرابعُ[1]: ما يربِطُ بين اسمين وبينَ جملتين وبين فعلين، وذلك حروفُ العطف، فالاسمان نحوُ: قام زيدٌ وعمرٌو، والجملتان نحو: قام[2] زيدٌ وخرج عمرٌو، والفعلان نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، على مذهب الفراء[3] الذي يرى أن "زيدا" فاعلٌ بـ"قام" و "قعد"، وأمّا على مذهب غيرِه فهو من عطف الجمل.

وقولُه: "أو ناقِلا" معناه: أن الحرف يدخل على ما يصح دخولُه عليه، فينقلُه من الصفة التي هو عليها إلى صفة أخرى، وهو ينقسمُ ثلاثةَ أقسام: نَقْلٌ في الاسم / كنقلِه بالألف واللام من التنكير إلى التعريف، ونَقْلٌ في الفعل، ٢٧/ب
كنَقْلِهِ بالسين و "سَوْفَ" من الحال إلى الاستقبال، ونَقْلٌ في الجملة، كنقلِها بـ"هَلْ" من الإثبات إلى الاستفهام.

وقولُه: "أو زائِدًا" ليست الزيادةُ من معاني الحروف؛ لأن الحرف غيرُ موضوعٍ لذلك، والزائدُ هو الذي لايُخِلُّ سقوطُه بالمعنى، فإذا قلتَ: ليس زيدٌ بقائمٍ، فالباءُ إذا سقطت لم يَختَلَّ المعنى الذي هو نفيُ القيام عن زيد.

---

(١) في ب : "الرابع" .

(٢) في هامش ب : "إن قام" .

(٣) شرح المفصل: ٧٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ٦١٧/١ وفيه: "وهذا فاسد؛ لأنه قد تقرر أن كل عامل يحدث إعرابا، وعلى مذهبه يكون العاملان لايحدثان إلا إعرابا واحدا". وينظر كذلك شرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/١ ، والفوائد الضيائية: ٢٦٧/١.

والـزائدُ على قسمين: زائدٌ عـامِلٌ مُؤَكِّدٌ، نحوُ: ما جاءني مِـنْ أَحَدٍ، فـ"مِنْ" زائدٌ عاملٌ مُؤَكِّدٌ. وزائدٌ مُؤَكِّدٌ غيرُ عامِلٍ، نحوُ: ما إنْ يقومُ زيدٌ، فـ"إنْ" زائدٌ مُؤَكِّدٌ غيرُ عامِلٍ.

هذه القسمةُ المَرْضِيَّةُ، وأمّـا مَنْ زاد[١]قسمين آخرين: حرفٌ زائدٌ عـامِلٌ غيرُ مُؤَكِّدٍ، نحوُ: قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ، فـ"مِنْ" عنده زائدٌ عاملٌ غيرُ مُؤَكِّدٍ، وحرفٌ زائدٌ غيرُ عـاملٍ ولا مُـؤَكِّدٍ، ومَثَّلَـهُ بقـوله تعـالى: {فَبِمَـا رَحْمَـةٍ مِّـنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ}[٢]، فـ{مَـا} عنده زائدٌ غيرُ عاملٍ ولامُؤَكِّدٍ، فجعل القسمـةَ أربعةً، فزيادتُه في القسمـة غيرُ صحيحـةٍ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكـونَ في كتـاب اللـه حرفٌ خالٍ[٣]مـن المعنى البَتَّةَ، والقسمان راجعان إلى القسمين الأولين، فقـولُهم: قد كانَ مِنْ مَطَرٍ، داخلٌ في قسم الحرف الزائد العامل المُؤَكِّـدِ، وقولُه تعالى: {فَبِمَا رَحْمَـةٍ مِّـنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ} داخلٌ في قسـم الحرف الزائدِ المُـؤَكِّدِ غيرِ العـامل، ولله دَرُّ أبي بكر بن السَّرّاجِ[٤]حيث قال: لايوجدُ حرفٌ زائدٌ إلا وفيـه معنى التأكيد.

تنبيـهٌ: قال فخرُ الدين الـرازيُّ[٥]في قـوله عز وجل: {فَبِمَـا رَحْمَـةٍ} قال المحققـون: دخولُ اللفظِ المُهْمَـلِ الوضعِ في كلام أحكـمِ الحـاكمين غيرُ جائز، وهنـا يجـوزُ أن تكون "ما" استفهـاما للتعجـب، تقديرُه: فبـأيِّ رحمـةٍ. انتهـى.

---

(١) ينظرالتعليقات الوفية: ١/٧١-٧٢ .

(٢) سورةآل عمران: من الآية: ١٥٩ .

(٣) في ب : "خاليا" .

(٤) الأصول: ٢/٢٥٨-٢٥٩ .

(٥) فخـرالدين الـرازي(٥٤٤-٦٠٦هـ)أبوعبـدالله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسـن بن علي التيمـي البكـري، الطبرستاني الأصل، الـرازي المـولد، الإمام المفسرالفقيـه، أوحد زمـانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة، وكان واعظـا بارعا باللسانين العربي والعجمـي. أخبـاره في وفيات الأعيـان: ٤/٢٤٨-٢٥٢ ، وطبقات الشـافعية، للسبكـي: ٨/٨١-٩٦ ، وطبقات المفسرين، للداودي: ٢/٢١٣-٢١٧.

وانظرقوله هذا في تفسيره: ٩/٦٢.

قال أبوحيان(١): وما قاله من امتناعِ دخولِ اللفظِ المهمل في كلام الله تعالى فمُسَلَّمٌ، لكن لانُسَلِّمُ أن زيادةَ "ما" ونحوِها للتأكيد من قبيل المُهْمَلِ الوضعِ، ولاتَخْفَى زيادتُها لذلك في لغتهم، ثم إنَّ جَعْلَه "ما" استفهاميةً يستلزمُ أن تكونَ مضافةً للرحمة، ولايجوزُ إضافةُ "ما" الاستفهاميةِ ولا غيرِها من أسماء الاستفهام إلا "أيًّا" اتفاقا / و "كَمْ" على مذهب أبي إسحاقَ(٢).انتهى. ٢/٣٨

وقولُه: "مُؤَكِّدًا" التأكيدُ بالحرف عندهم ينوبُ مَنابَ التأكيد بالجمل، فإذا قلتَ: ليس زيدٌ بقائمٍ، فالأصلُ: ليس زيدٌ قائمًا ليس زيدٌ قائمًا، فحذفوا الجملةَ الثانيةَ وهي التي تُعطي معنى التأكيدِ، وأتوا بالباء قائمةً مَقامَها، فقالوا: ليس زيدٌ بقائم.

وقولُه: "أو عامِلا" ليس العملُ من معاني الحروف، لأن معنى الحرف غيرُ عمله، والعاملُ من الحروف هو الذي يُحْدِثُ إعرابا فيما يدخلُ عليه، وهو أقسامٌ:

قسمٌ يعمل الجرَّ فقط، وهو(٣)حروفُ الجر، وهي ثمانيةَ عشرَ حرفا، أو عشرون على الخلاف في ذلك، وقد قيل أكثرُ من ذلك على ما يأتي في ذكر حروف الجر(٤).

وقسمٌ يعمل نصبا فقط، وهو(٣)الحروف الناصبة للأفعال المضارعة، وهي أربعةٌ.

وقسمٌ يعملُ جزما فقط، وهو(٣)الحروف الجازمةُ للفعل المضارع، وهي خمسةٌ.

وقسمٌ يعملُ رفعا ونصبا، وهي "إنَّ" وأخواتُها، و "ما"، و "لا"، وهي ثمانيةٌ.

---

(١) البحر المحيط: ٣/٩٨ .

(٢) المغني: ٢٤٥ .

(٣) في ب : "وهي" .

(٤) ينظر ١/٢١١ أ من شرح الرعيني فما بعدها.

فجملتُها سبعة وثلاثون حرفا على أن حروف الجر عشرون، وخمسةٌ وثلاثون على أنها ثمانيةَ عشرَ. وليس في الحروف ما يعمل رفعا فقط(١).

وينقسمُ أيضا الحرفُ إلى بسيط ومركب: فالبسيطُ: ماهو على حرف واحد كالباء واللام ونحوِهما، والمركبُ إمّا ثُنائيٌّ كـ"مِنْ" و "عَنْ"، أو ثُلاثيٌّ كـ"لَيْتَ"، أو رباعيٌّ كـ"حَتَّى"، أو خماسيٌّ نحوُ "لكِنَّ"، ولايتجاوزُ الخمسةَ.

واعلمْ أن هذا البيتَ، وإن كان عَذْبَ الألفاظِ سَهْلَ التَّناوُلِ(٢)، ففيه تعقيدٌ من جهة المعنى(٣)، وذلك أن العطف بـ "أو" يقتضي العِنادَ بين الشيئين المعطوفين، فإذا قلتَ: قام إمّا زيدٌ أو عمرٌو، اقتضى أنهما لايجتمعان على القيام، فقولُه: "رابِطا أو ناقِلا" يقتضي أن الحرف لا يجتمعُ فيه الربطُ والنقلُ، وقد اجتمعا في قولكَ: إن قام زيدٌ قام عمرٌو، فـ"إنْ" ربطت الجملةَ مع الأخرى، ونقلت الخبرَ، وكذلك قولُه: "مُؤَكِّدًا أو عاملا" يقتضي أن التأكيدَ لايجتمعُ مع العمل، وقد اجتمعا في قوله: ما جاءني مِنْ أَحَدٍ، وأيضا / فإنه ٢٨/ب
قَسَّمَ الزائدَ إلى مُؤَكِّدٍ غيرِ عاملٍ وإلى عاملٍ غيرِ مُؤَكِّدٍ على ما يقتضيه ظاهرُ قولِه. أما القسمُ الأولُ فصحيحٌ، وأمّا الثاني فقد تقدم بطلانُه؛ إذ فيه دعوى حرفٍ زائدٍ خالٍ من التأكيد، وأيضا فإنه يَخْرُجُ عنه الزائدُ العاملُ المُؤَكِّدُ، فلو عَطَفَ بالواو كان أسلمَ من هذه الأشياءِ، مع أن الواوَ لاتكسرُ البيت.

---

(١) خلافا للفراء في قوله: "لولا" ترفع الاسم الذي يليها، نحو: لولازيد لأكرمتك، وقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر، تقديره: لولا وجد زيد، وقال بعض الكوفيين: هو مرفوع بـ"لولا" لنيابتها مناب "لو لم يوجد" ، وهو عند البصريين مرفوع بالابتداء. معاني الفراء: ٤٠٤/١ ، والإنصاف: ٧٠/١ ، والجنى الداني: ٦٠١-٦٠٢.

(٢) في ب : "المتناول" .

(٣) في الغرةالمخفية: ٨١/١: "وماذكره من أقسام الحرف فيه تداخل، وهو عيب في القسمة".

(١-قلتُ: والذي يُخَلِّصُ من هذا كلِّه أن يكونَ قولُه:

"أو زائِدًا مُؤَكِّدًا أو عامِلا"

ممّا حُذف فيه من الأول ما أُثْبِتَ نظيرُه في الثاني، وحُذف من الثاني ما أُثْبِتَ نظيرُه في الأول، فكأنَّ التقديرَ: أو زائِدا مُؤَكِّدًا غيرَ عامِلٍ أو زائدًا مُؤَكِّدًا عاملا، فأَثْبَتَ في الأولِ قولَه: "زائِدا مُؤَكِّدًا" وحَذَفَهُ من الثاني، وأَثْبَتَ في الثاني قولَه:" عامِلا" وحَذَفَ من الأول نقيضَه وهو غيرُ عاملٍ؛ لأن النقيضَ يدلُّ على نقيضه، بهذا يصيرُ التقسيم صحيحا، واللفظُ فصيحا؛ لأن مثلَ هذا الحذفِ جارٍ في كلام البلغاء، ويُسَمَّى عندهم الاحتباكَ-١).

* * * *

[اشتقاق الاسم]

٢٨- واشْتَقَّ الاسمَ مِنْ سَما البَصْرِيُّونْ واشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الْكُوفِيُّونْ

لما ذكر للاسم والفعل حدًّا يكشفُ عن معناهما، وعلاماتٍ تميز لفظَهما بَقِيَ عليه أن يذكرَ اشتقاقَهما لِيُبَيِّنَ أصلَهما، فأتى بهذا البيتِ لأجل ذلك، ونتكلمُ(٢)أولا على مفردات البيت، وثانيا على معناه فنقولُ:

قولُه: "واشْتَقَّ" الاشتقاقُ في اللغة: الاقتطاعُ، يقال: اشْتُقَّ هذا من هذا، أي: اقتُطع منه، قال الشاعر:

فَشَقَّ لـه مِن اسْـمِهِ لِيُجِلَّهُ فذوالعَرْشِ محمودٌ وهذا مُحَمَّدُ(٣)

أي فقَطَعَ له من اسمه اسما، وفي الاصطلاح: ردُّ كلمةٍ إلى كلمةٍ أخرى لتناسُبِهما في اللفظ، فالمردود هو المُشْتَقُّ، والمردودُ إليه هو المُشْتَقُّ منه.

(١-١) سقط من ب .

وينظرفي الاحتباك: البرهان في علوم القرآن: ٢٩/١ وسماه: الحذف المقابلي، والإتقان: ٨٣١/٢-٨٣٢ ، ومعجم المصطلحات البلاغية، للدكتورأحمد مطلوب: ٥٥/١-٥٧.

(٢) في ب : "ولنتكلم".

(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ٣٣٨ وينظرشرح التصريح: ١١/١ ، والخزانة: ٢٢٣/١.

والأَولى أن يقالَ في حدِّه: الاشتقاقُ(١)هو عبارةٌ عن بناء كلمةٍ(٢)من أُصول حروفِ كلمةٍ أخرى لِيُدَلَّ بالثانية على معنى الأُولى وزيادةٍ غيرِ التكثيرِ والتقليلِ. بيانُه: أنك إذا قلتَ: عالِمٌ، فقد بنيتَ هذه الكلمةَ من حروفِ العلمِ، ودَلَلْتَ بها على العلمِ وزيادةٍ، وهي نسبةُ العلمِ إلى الذات، وقولُنا: "غيرِ التكثيرِ والتقليلِ" احترازٌ(٣)عن صِيَغِ الجُمُوعِ والتصغيرِ/ فإنه إذا قيل: رجالٌ، فقد ٢/٣٩
بُنِيَ من حروف "رَجُلٍ"، ودلَّ على "رجلٍ" وزيادةٍ، ولكن لايُسَمَّى مُشْتَقّا؛ لأن الزيادةَ هي الكثرةُ، وزيادةُ الاشتقاق غيرُ الكثرة، وكذلك لو صَغَّرْتَهُ فقلتَ: رُجَيْلٌ، لايُسَمَّى اشتقاقا؛ لأن الزيادةَ على معنى "رَجُلٍ" هو التصغيرُ، وهو المرادُ بالتقليل.

وقولُه: "الاسمَ" هو منصوب، مفعولٌ مُقَدَّمٌ، وفيه خمسُ لغاتٍ(٤): "اسْمٌ" بكسر همزة الوصلِ وضمِّها، و "سِمٌ" بكسر السين وضمِّها، أنشدأبو زيدٍ(٥):

باسْمِ الذي فى كلِّ سُورَةٍ سِمُهْ قَدْ وَرَدَتْ على طريقٍ نَعْلَمُهْ(٦)

بضم السين وكسرِها، و "سُمًا" كهُدًى، قال الشاعر:

---

(١) في النسختين : "المشتق" .

(٢) في ب : "الكلمة" .

(٣) في ب : "احترازا" .

(٤) ينظرفي لغات الاسم: الأمالي الشجرية: ٦٦/٢ ، والإنصاف: ١٦/١ ، واللسان: ٤٠١/١٤(سما).

(٥) في ب : "وأنشد أبوزيد قال" .

(٦) في النوادر ٤٦١: "..وقال رجل زعموا أنه من كلب:

أرسل فيها بازلايُقَرِّمُهْ وهو بها ينحو طريقا يعلمه

باسم الذي في كل سورة سمه

وليس فيه البيت الثاني.

وانظرالبيتين في الإنصاف: ١٦/١ ، وشرح شواهدالكشاف: ٣١٤/٤ ونسبهما إلى رؤبة بن العجاج، وليسا في طبعة ديوانه التي بين يدي.

والبيت الأول في المقتضب: ٣٦٤/١ ، والأصول: ٣٢٢/٣ ، والمنصف: ٦٠/١ ، والصاحبي: ٣٨٣ ، والأمالي الشجرية: ٦٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ٣٥١/٢ ، وشرح شواهد الشافية: ١٧٦.

واللهُ أَسْماكَ سُمًا مُبارَكًا آثَرَكَ اللـــهُ به إيثارَكا(١)

وستأتي أوزانُها على الخلاف الذي يأتي بعدُ.

وقولُه: "مِنْ سَما" دخولُ "مِنْ" على الفعل إنما هو باعتبار حذفِ مضافٍ، أي: من معنى سَما أو من مصدرِه؛ لأن الاسم لم يُشْتَقَّ من لفظِ الفعل؛ لأنه ليس جاريا عليه كأسماء الفاعلين والمفعولين، وإنما اشْتُقَّ من مصدره.

وقولُه: "البصريون" هو الفاعلُ بـ "اشْتَقَّ" والبصريون طائفةٌ من النحويين منسوبون إلى البصرة، رئيسُهم وإمامُهم سيبويه.

وقولُه:

"واشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّون"

الكلامُ على هذا النصف كالكلام على النصف قبله، والكوفيون أيضا طائفةٌ من النحويين منسوبون إلى الكُوفة، رئيسُهم وإمامُهم الكسائيُّ، وقد اجتمع الإمامان سيبويهِ والكسائيُّ ببغداذَ، وتناظرا بمجلس الأمينِ بنِ الرشيد(٢)، هذا ما يخُصُّ الكلامَ على مفرداته.

وأمّا الكلامُ على معناه فنقولُ: اتفق النحويون قاطِبةً أن الاسمَ محذوفٌ منه واوٌ(٣)، واختلفوا في تَعْيِينِ مَحَلِّ تلك الواوِ المحذوفةِ على ثلاثة أقوالٍ:

القولُ الأولُ: قولُ البصريينَ(٤): أن مَحَلَّ الواوِ المحذوفةِ بعد الميمِ؛ لأنها لامُ الكلمة، وهو عندهم من "سَما يَسْمُو" إذا ارتفع، كأنَّه ارتفع على قسيميه: الفعلِ والحرفِ، أو سَما على مُسَمّاه فأَوْضَحَهُ، أو سَما إليكَ / أي: ظَهَرَ(٥)من ٣٩/ب
قول امرىءِ القيس:

---

(١) البيت للقناني في إصلاح المنطق: ١٣٤ ، والمقاصدالنحوية: ١٥٤/١ ، وينظرالإنصاف: ١٥/١ ، وشرح المفصل: ٢٤/١ ، والدرالمصون: ٢٠/١.

والشاهد فيه مجيء "سمى" كـ"هدى" لغة في الاسم. قال ابن يعيش: "ولاحجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال: "سُمٌ"، ونصبه لأنه مفعول ثان".

(٢) انظرخبر هذه المناظرة في طبقات النحويين واللغويين: ٦٨-٧١.

(٣) في الدرالمصون ٢٠/١: "...وقال أحمد بن يحيى: سم، بضم السين، أخذه من سموت أسمو، ومن قاله بالكسر أخذه من سميت أسمي...فعلى هذا يكون في لام "اسم" وجهان: احدهما أنها واو، والثاني أنها ياء، وهو غريب، ولكن أحمد بن يحيى جليل القدر ثقة فيما ينقل".

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠/١ ، واشتقاق أسماء الله: ٢٥٥ ، والمنصف: ٦٠/١ ، والإنصاف: ٥/١ ، والتبيين: ١٣٢ ، وائتلاف النصرة: ٢٧.

(٥) انظرهذه المعاني في اللسان: ٣٩٧/١٤(سما) .

سَما لكَ شَوْقٌ بعدما كانَ أَقْصَرا وحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فعَرْعَرا(١)

لأن الاسمَ يَسْمُو إلى فَهْمِ المُخاطَب، وفي هذا الأخيرِ نظرٌ؛ لأن الفعلَ والحرفَ كلٌّ منهما يَسْمُو إلى فَهْمِ المُخاطَب.

وأصلُه عندهم: "سِمْوٌ" إمّا بكسر السين كـ"حِمْلٍ" أو بضمها كـ"قُفْلٍ" بدليل جمعه على "أَفْعالٍ"، و"فِعْلٌ" و "فُعْلٌ" يُجمعان على "أَفْعالٍ"(٢) كـ"أَحْمالٍ" و"أَقْفالٍ"، فحذفوا الواوَ اعتباطا، كما حذفوها من "دَمٍ" و "أَبٍ" وانتقلَ الإعرابُ إلى الميم بعد أن انتقل سكونُها إلى السين، فلما سكنت السينُ احْتِيجَ إلى ألف الوصل فجيءَ بها مكسورةً ومضمومةً تنبيها على أن أصل السينِ الكسرُ والضمُّ.

ووزنُ لغاتِ الاسمِ من جهة اللفظ على مذهب البصريين: أمّا "اسْمٌ" فوزنُه: "افْعٌ" بكسر ألف الوصل وضمِّها، وأمّا "سِمٌ" فوزنُه: " فِعٌ" بكسر الفاءِ وضمِّها، وأمّا "سُمًا" فوزنُه: " فُعَلٌ " أصلُه: "سُمَوٌ" تحركت الواوُ وانفتح ماقبلها فقُلبت ألفا فصار(٣)"سُمًا".

القولُ الثاني: قولُ الكوفيين(٤): أن مَحَلَّ الواوِ المحذوفةِ قبل السينِ؛ لأنها فاءُ الكلمة عندهم، وهو من: "وَسَمَ يَسِمُ" إذا عَلَّمَ؛ لأن الاسمَ علامةٌ على مُسمّاه، وأصلُه "وَسْمٌ" حُذفت الواوُ تخفيفا كالحذف من "عِدَةٍ " و "زِنَةٍ"، ثم جاءوا بألف الوصل لأجل سكونِ السين.

---

(١) ديوانه: ٥٦ ، واللسان: ٥٦١/٤(عرر) ، ٢١٢/١٥(قوا). و"قو" و "عرعر" موضعان مختلف في تحديدهما. ينظرمعجم البلدان: ١٠٤/٤ ، ٤١٥.

وفي الأصل : "بين قو" والمثبت من ب ، والديوان .

(٢) ينظرالمقتضب: ٣٦٤/١ ، والأصول: ٣٢٢/٣.

(٣) في ب : "انقلبت ألفا فصارت" .

(٤) في اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٢٥٥: "أجمع علماء البصريين، ولاأعلم عن الكوفيين خلافا محصلا مستندا إلى من يوثق به أن اشتقاق "اسم" من سموت أسمو أي علوت ". وربما كان الرأي -كما قال الدكتور محمد خير الحلواني- منقولاعن المتأخرين منهم. مسائل خلافية: ٥٨ هامش:(٢). والرأي منسوب للكوفيين في مشكل إعراب القرآن: ٦/١ ، والأمالي الشجرية: ٦٧/٢ ، والإنصاف: ٦/١ ، والتبيين: ١٣٢ ، وائتلاف النصرة: ٢٧، وينظرهامش(٣)من الصفحة:السابقة.

وقال بعضُ الكوفيين(١): أصلُه "وَسْمٌ" بزنة "فَلْسٍ" فقلبوه بأن جعلوا الواوَ وهي الفاءُ بعد الميم وهي اللامُ، فصار وزنُه "عَلْفًا"(٢) ثم حذفوا الواوَ لمّا صارت أخيرا اعتباطا، ونقلوا سكونَ الميمِ إلى السين، فجاءوا بألف الوصل لأجل ذلك.

ووزنُ اللغاتِ على مذهب الكوفيين من جهة اللفظ: أمّا "اسْمٌ" فوزنُه: "اعْلٌ" بكسر الألفِ وضمِّها، وأمّا "سمٌ" فوزنه: "علٌ" بكسر العين وضمِّها، وأمّا "سُمًا" فهو عليهم لكونِ اللام قد ظهرت بعد الميم، والميمُ على أصلهم هي اللامُ، إلا أن يقولوا بالقَلْبِ فوزنُه عندهم: " عُلَفٌ "./ ٤٠/أ

القولُ الثالث: وهو قول مَنْ أراد أن يُذْكَرَ بقوله، ويَنْتَظِمَ مع البصريين والكوفيين في سِمْطٍ واحدٍ، وهو أن مَحَلَّ الواوِ المحذوفةِ بين السين والميمِ؛ لأنها عينُ الكلمة، وهو عنده من السِّيمياءِ، وهي العلامةُ، والسِّيمياءُ عندهم من تركيب "س و م" قال الشاعرُ:

غُلامٌ رماهُ اللهُ بالحُسْنِ يافِعًا له سِيمياءُ لا تَشُقُّ على البَصَرْ(٣)

أي: علامةٌ، ومعنى "لاتَشُقُّ على البصر" أي لايَمَلُّ الناظرُ منها.

ووزنُ اللغات على هذا المذهب: أما "اسْمٌ" فوزنه: "افْلٌ" بكسر الألفِ وضمِّها، [وأمّا "سمٌ" فوزنُه "فلٌ" بكسر الفاء وضمِّها](٤)، فأمّا(٥)"سُمًا" فهو دليلٌ عليه إلاأن يقولَ بالقلب، فيكونَ وزنُه "فُلَعًا" واللهُ أعلم.

---

(١) في شرح المفصل ١/٢٣: "...فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل، فلايصار إليه وعنه مندوحة" وانظرالدرالمصون: ١/١٩.

(٢) في ب : "علف" .

(٣) البيت لابن عَنْقاء الفزاري من أبيات له في مدح عُمَيْلةَ الفزاريِّ أوردها القالي مع قصتها في أماليه: ١/٢٣٧، وينظرالكامل: ١/٣٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٤/١٥٨٨ ، ودلائل الإعجاز: ١٤٨ ، واللسان: ١٢/٣١٢ ، ٣١٣(سوم).

واختُلف في اسم ابن عنقاء فقيل: أسيد، وقيل: قيس، وقيل: عبد قيس. واسم أبيه بُجْرَةَ، وعنقاء أمه اشتهربها، وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام كبيرا وأسلم. أخباره في الموشح: ١٩٩ ، وسمط اللآلى: ١/٥٤٣ ، والإصابة: ٥/٥٣٠.

(٤) سقط من الأصل بانتقال النظر.

(٥) في ب : "وأما" .

والصحيحُ من هذه المذاهبِ الثلاثةِ مذهبُ البصريين؛ لأنه، وإن كان اشتقاقُهم بعيدا واشتقاقُ غيرِهم قريبا، فالتصريفُ شاهدٌ لهم، فمن ذلك التكسيرُ، قالوا في تكسير الاسم: "أَسْماءٌ" وفي تصغيره: "سُمَيٌّ"، وفي بناءِ الفعلِ منه: "سَمَّيْتُهُ"، وفي المُساوِي للرجل في اسمه: "سَمِيُّهُ"، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا في التكسير: "أَوْسامٌ"، وفي التصغير: "وُسَيْمٌ"، وفي بناء الفعلِ: "وَسَمْتُهُ"، وفي المُساوي في الاسم: "وَسِيمُهُ"(١).

وممّا يَرد على الكوفيين(٢)قولُهم في بعض اللغات: "سُمًا" أصلُه "سُمَوٌ" كـ"صُرَدٍ" فظهرت الواوُ لاما، ولايُلْتَفَتُ لمن قال بالقلب، وممّا يَرد على الكوفيين(٣)أنه لو كان مما حُذفت فاؤُه لكان التعويضُ في آخره(٤)، دليلُه "عِدَةٌ" و "زِنَةٌ"، فلما جاء العِوَضُ أولا حَمَلْناهُ على باب "ابْنٍ" و "اسْتٍ" وهو المحذوفُ اللامِ، ويَرد عليهم(٥)أن حذفَ الفاءِ قليلٌ، وحذفَ اللام كثير.

ويَرد على من قال إنه من "السِّيماءِ" ما تقدَّم من التكسير والتصغير وبناءِ الفعل، فلو كان من "السِّيماءِ"(٦)لكان تكسيرُه "أَسْوامًا" وتصغيرُه "سُوَيْمًا"(٧) وبناءُ الفعلِ منه "سَوَّمْتُهُ"، واللهُ أعلم.

* * * *

٢٩- والمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ دَلِيلُهُ الأَسْماءُ والسُّمَيُّ / ٤٠/ب

يريدُ أن مذهب البصريين هو الصحيح، وهو المُقَدَّمُ في الذكر على مذهب الكوفيين، أى: المذهبُ الذي قدمتُ الكلامَ عليه هو الجَلِيُّ، أى: الظاهرُ.

---

(١) ينظر الأمالي الشجرية: ٦٧/٢ ، والإنصاف: ١٠/١-١٤ ، وشرح المفصل: ٢٣/١.

(٢) ينظر الإنصاف: ١٥/١ .

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٠/١ ، والإنصاف: ٨/١-١٠.

(٤) في ب : "من آخر" .

(٥) ينظر الغرة المخفية: ٨٦/١ .

(٦) في ب : "السيم" .

(٧) في ب : "سويم" .

وقولُه(١):

"دَلِيلُهُ الأَسْماءُ والسُّمَيُّ"

أي: دليلُ صحةِ قولِ البصريين على أن المحذوفَ من "اسمٍ" هو(٢)اللامُ: التكسيرُ وهو المُعَبَّرُ عنه بـ"الأَسْماءِ"، والتصغيرُ وهو المُعَبَّرُ عنه بـ"السُّمَيُّ"، قال سيبويه(٣): التصغيرُ والتكسيرُ يَجْرِيانِ من وادٍ واحدٍ. يعني في كونهما يَرُدّان الأشياءَ إلى أُصولها، وبيانُ ذلك: أنك إذا وجدتَ اسمًا مُتَمَكِّنًا على حرفين فلابد أن(٤)يكونَ فيه حرفٌ محذوفٌ، إلاأنه لايُعْرَفُ ذلك المحذوفُ: هل هو فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ، فإذا أردتَ تَعْيِينَ ذلك المحذوفِ فصَغِّرِالاسْمَ أوكَسِّرْهُ يظهرْ لك ذلك المحذوفُ في موضعِه(٥)فمن ذلك "عِدَةٌ" حُذفت منه الفاءُ بدليل تصغيره على "وُعَيْدَةٍ" فظهر المحذوفُ فاءً، ومن ذلك "مُذْ" إذا سَمَّيْتَ به، قالوا: فيه نونٌ محذوفةٌ وهي العينُ بدليل تصغيره على "مُنَيْذٍ" وتكسيرِه على "أَمْنانِذٍ"، ومن ذلك "فَمٌ" قالوا: فيه هاءٌ محذوفةٌ وهي اللامُ بدليل تصغيرِه على "فُوَيْهٍ" وتكسيرِه على "أَفْواهٍ" ومن ذلك "شَفَةٌ" قالوا: فيه هاءٌ محذوفةٌ وهي اللامُ، والأصلُ: "شَفْهَةٌ" كـ"جَفْنَةٍ" بدليل تصغيرِه على "شُفَيْهَةٍ" وتكسيرِه على "شِفاهٍ"، ومن ذلك "حِرٌ" وهو فرجُ المرأة، قالوا: فيه حاءٌ محذوفةٌ بدليل تصغيرِه على "حُرَيْحٍ" وتكسيرِه على "أَحْراحٍ" قال الشاعرُ:

إنّي أَقُودُ جَمَلا مِمْراحا ذا قُبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أَحْراحا(٦)

---

(١) في ب : "قوله" بسقوط الواو .

(٢) في ب : "هي" .

(٣) في الكتاب ٤١٧/٣: "فالتصغير والجمع من واد واحد" .

(٤) في ب : "وأن" .

(٥) في الكتاب ٤٤٩/٣: "اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال (فُعَيْل) فتحقيرُ ماكان على حرفين كتحقيره لولم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلولم تردده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال (فُعَيْلٍ)" ثم ساق الأمثلة. وانظرفي تحقيرماكان على حرفين الكتاب: ٥٩٧/٣ فما بعدها.

(٦) نسبهما الجاحظ في الحيوان: ٢٨٠/٢ إلى الفرزدق، وليسا في طبعة ديوانه التي رجعت إليها، وهما من غير نسبة في المخصص: ٣٧/٢ ، والأمالي الشجرية: ٣٨/٢ ، واللسان: ٤٣٢/٢(حرح). وفي ب : "مملوة" .

وكذلك الألفُ المنقلبَة في الأسماء إذا جهلتَ الحرفَ الذي انقلبت عنه، فلم تَعْلَمْ[١] أواوٌ هو أم ياءٌ، فإن التصغيرَ والتكسيرَ يكشفُ لكَ عن هذا[٢]، مثالُ ذلك "بابٌ" و "نابٌ"، فألفُ "بابٍ" منقلبةٌ عن واو؛ لتصغيرِه على "بُوَيْبٍ" وتكسيرِه على "أَبْوابٍ" وألفُ "نابٍ" منقلبةٌ / عن ياءٍ لتصغيره على "نُيَيْبٍ" ٤١/أ
وتكسيرِه على "أَنْيابٍ" وكذلك الحرفُ [الذي][٣] لايُدرى هل هو أصلٌ بنفسه أو بدلٌ من غيره، فإن التصغيرَ والتكسيرَ يكشفُ عن ذلك، فمن ذلك "سِتٌّ" فالتاءُ الأولى بدلٌ من دال، والتاءُ الثانية بدلٌ من سينٍ[٤] بدليل تصغيرِه على "سُدَيْسٍ" وتكسيرِه على "أَسْداسٍ"، وكذلك "طَسْتٌ" التاءُ بدلٌ من سينٍ[٥] لتصغيره على "طُسَيْسٍ" وتكسيره على "طُسُوسٍ"، وقالوا: إن الياءَ[٦] في "دِينارٍ" بدلٌ من نون، وفي "قِيراطٍ" بدلٌ من راءٍ[٧] دليلُه تصغيرُهما وتكسيرُهما، قالوا: "دُنَيْنِيرٍ" و "قُرَيْرِيطٍ"، و "دَنانِيرُ" و "قَرارِيطُ".

إذا تقرَّرَ هذا فمسألتُنا التي نحن بصددها مُنْخَرِطَةٌ في هذا السِّلْكِ، وذلك أن "اسْمًا" علموا أنه قد حُذف منه حرفٌ، واختلفوا في ذلك: فالكوفيون يقولون: هو الفاء، والبصريون يقولون: هو اللام، وغيرُهم يقول: هو العين، والحَكَمُ في ذلك التصغيرُ والتكسيرُ، فلما صُغِّرَ وكُسِّرَ ظَهَرَ المحذوفُ أنه اللامُ؛ فحَكَمَ للبصريين، واللهُ أعلم.

* * * *

---

(١) في ب : "يعلم" .

(٢) ينظر الكتاب: ٣/٤٦١-٤٦٢ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب: ٤/٢٣٩ ، ٤٨١-٤٨٢ ، وسر الصناعة: ١/١٥٥ ، واللسان: ٢/٤٠(سدس).

(٥) التكملة: ٣٨٣ ، وسر الصناعة: ١/١٥٦ ، واللسان: ٦/١٢٣(طسس). والطست: فارسي معرب، وقال الفراء: طيء تقول: "طست" وغيرهم: "طس". المعرب: ٢٦٩.

(٦) في الأصل: "الواو" ، وهو سهو .

(٧) الكتاب: ٤/٢٣٩ ، وسر الصناعة: ٢/٧٤٨ ، ٧٥٧ .

[اشتقاق الفعل]

٣٠- واشْتَقَّ الْكُوفِيُّونَ أَيْضا الْمَصْدَرا مِنْ فِعْلِهِ نَحْوُ نَظَرْتُ نَظَرا
٣١- واشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَهْ وذا الذي بِهِ تَلِيقُ النُّصْرهْ
٣٢- إذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ ما فِي الأَصْلِ ولَيْسَ فِي الْمَصْدَرِما فِي الْفِعْلِ

لَمّا بَيَّنَ اشتقاقَ الاسم أخذ يبينُ اشتقاقَ الفعلِ، فجاء بهذه الأبياتِ لأجل ذلك، ولنتكلمْ أولا على ما يَخُصُّ ألفاظَ الأبياتِ وثانيا على ما يخصُّ المعنى، فنقولْ (١):

قولُه: "أَيْضاالْمَصْدَرا" كذا يوجدُ في أكثر النُّسَخِ (٢)بالألف واللامِ في "المصدر" وحذفِ التنوينِ من "أَيْضًا" ضرورةً لأجل إقامةِ الوزن، وهي لغةٌ، وعليه قولُه:

ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا (٣)

ومنه قراءةُ بعضِهم: {قُلْ هُوَ اللَّـهُ أَحَدُ. اللَّهُ}(٤) بحذف التنوينِ من {أَحَدٌ}.

---

(١) في ب : "فنقول" .

(٢) ينظرمتن الألفية بتحقيق حامد محمد العبدلي، والغرةالمخفية: ٨٦/١، وشرح ابن القواس: ٢٢٠/١ ، والصفوةالصفية: ٦٧/١.

(٣) عجزبيت لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك ديوانه: ١٢٣ ، وصدره:

فألفيته غير مستعتب

وانظرقصته في الخزانة: ٣٧٨/١١ فما بعدها.

وهو من شواهد الكتاب: ١٦٩/١ ، ومعاني الفراء: ٢٠٢/٢ ، والمقتضب: ١٥٧/١ ، ٣١٢/٢ ، ومجالس ثعلب: ١٢٣/١ ، والأصول: ٤٥٥/٣.

وفي تحصيل عين الذهب ١٠٣: "الشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان الوجه إضافته...وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان: أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضرب الرجل، تريد: اضربن. والوجه الثاني أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم..."

(٤) سورةالإخلاص: الآية: ١ ، ومن الآية: ٢ . وهي قراءة يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عن أبي عمرو، وابن سيرين والحسن ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبي السمال وأبان بن عثمان وزيد بن علي، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه. السبعة: ٧٠١ ، وشواذ ابن خالويه: ١٨٢ ، والبحرالمحيط: ٥٢٨/٨.

ويوجدُ في بعض النُّسَخ(١): "أَيْضًا مَصْدَرا" بتنوينِ "أَيْضًا" وحذفِ الألف واللام من "المصدر". والأولُ أَوْلى؛ لما تُعطيه / الألفُ واللامُ من العهد في "المصدر"، أي: واشتقَّ كوفيون أيضًا المصدرَ المتقدمَ بيانُه. ٤١/ب

وقولُه:

"واشْتَقَّ مِنْهُ الفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَهْ"

الضميرُ في "مِنْهُ" يعود إلى "المصدر"، والألفُ واللامُ في "الفعل" للعهد، أي: الفعلُ الذي تقدَّم، و "أَهْلُ" فاعلُ بـ"اشْتَقَّ" و "الفِعْلَ" مفعولٌ به مقدمٌ على الفاعل.

وقولُه: "وذاالذي" إشارةٌ إلى مذهب البصريين، وأنه الذي ينبغي أن يُنْتَصَر له لظُهوره.

وفى هذا البيتِ تجنيسُ التَّصْحِيفِ(٢)، وهو الواقعُ بينَ "البصرهْ" و "النُّصرهْ" فإنه لولا النَّقْطُ لَتَصَحَّفَتْ إحدى اللفظتين بالأخرى، ومنه قولُه تعالى: {وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ}(٣)، فالتجنيسُ واقعٌ بين {يَسْقِينِ} و {يَشْفِينِ} هذا ما يَخُصُّ اللفظَ.

ولنرجعْ إلى المعنى فنقولْ(٤): اتفق النحويون على أن الفعلَ والمصدرَ بينهما اشتقاقٌ(٥)، واختلفوا في المُشْتَقِّ منه(٦): فذهب الكوفيون إلى أن المصدرَ مشتقٌّ من الفعل، وإلى هذا أشار المصنفُ بقوله:

"واشْتَقَّ الكُوفِيُّونَ أَيْضا الْمَصْدَرا"

وذهب البصريون إلى أن الفعلَ مشتقٌّ من المصدر، وإليه أشار بقوله:

"واشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَهْ".

---

(١) أشارمحقق كتاب الدرةالألفية طبعة ليبسيج إلى وجود هذه الرواية في نسختين من النسخ التي اعتمدها في التحقيق. انظرهامش ٤ من صفحة ٣.

(٢) تجنيس التصحيف هو أن يختلف اللفظان بحرف واحد مشابه لمخالفه بالخط، ومنهم من يسميه: خطيا، ومنهم من يسميه: المضارع، ومنهم من يسميه: المطمع؛ لأن السامع يطمع في تساوي الكلمتين لشدة الشبه بينهما. ينظرطرازالحلة وشفاء الغلة، للرعيني: ١١٨.

(٣) سورةالشعراء: الآيتان: ٧٩ ، ٨٠ ، وفي النسختين: "الذي" بسقوط الواو.

(٤) في ب : "فنقول" .

(٥) في ب : "اتفق النحويون على أن الفعل مشتق" .

(٦) ينظرالإيضاح في علل النحو: ٥٦ ، والإنصاف: ٢٣/١ ، والتبيين: ١٤٣ ، وائتلاف النصرة: ١١١.

واختار المصنفُ قولَ البصريين، وذكر أنه القولُ الذي يليق أن يُنْصَرَ لظُهوره، وإلى هذا أشار بقوله:

"وذا الذي بِهِ تَليقُ النُّصْرَهْ"

ثم شرع في الاستدلال لمذهب البصريين، فجَعَلَ بينهم وبين الكوفيين قاعدةً مُسَلَّمَةً، وهي أن الفَرْعَ لابُدَّ أنْ يكونَ(١) مُساوِيا للأصل في جميع معناه، وإلى هذا أشار بقوله:

"إذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ ما في الأَصْلِ"

يعني جملةَ ما في الأصل، فإذا سُلِّمَ هذا لَزِمَ الكوفيين أن يكونَ المصدرُ مُساوِيا للفعل، وحِينَئِذٍ يَصِحُّ قولُهم أنه فَرْعٌ، وقد نظرنا المصدرَ فوجدناه ناقصا عن معنى الفعل؛ إذ الفعلُ فيه الحَدَثُ والزمانُ المُعَيَّنُ، والمصدرُ فيه الحَدَثُ لا غيرُ / وإلى هذا أشار المصنفُ بقوله: ٢/٤٢

"وليسَ في المَصْدَرِ ما في الفِعْلِ"

ولَزِمَهُمْ قولُ البصريين(٢)؛إذ الفعلُ فيه جميعُ مافي المصدر.

فإن قلتَ: يظهرُ من قول المصنف:

"إذْ كُلُّ فَرْعٍ فيه ما في الأَصْلِ"

أنه يَشْتَرِطُ مُساواةَ الفرعِ للأصل من غير زيادةٍ ولانُقْصانٍ، و نحنُ نجد الفَرْعَ زائدا على الأصل كزيادة الفعلِ في المعنى على المصدرِ.

فالجوابُ: أن كلام المصنف لايُعطي ما ذكرتُموه من اشتراط المُساواةِ ونَفْيِ الزيادةِ، وإنما أراد المصنفُ أن الفرعَ لابُدَّ أن يكونَ فيه مجموعُ ما في الأصل، وكونُ الفرع فيه زيادةٌ لايُنافي ما ذَكَرَهُ المصنفُ من حُصُول مجموعِ معنى الأصلِ في الفرعِ؛ إذ الزيادةُ لا تكونُ إلا بعدَ حُصُولِ المُساواةِ فهي مساواةٌ وزيادةٌ.

وقد أطال النحويون في هذه المسألةِ الكلامَ، وأكثروا من الاستدلالات للفريقين، ولا جدوى في الإكثار من ذلك، وما ذكرناه كافٍ إن شاء اللهُ(٣).

---

(١) في ب : "وأن يكن" .

(٢) في ب : "الكوفيين" ، وهو سهو .

(٣) قال الزجاجي بعد أن عرض حجج البصريين وختمها بما احتج به الشارح هنا: "فهذا أحسن ما قيل في هذا وأدقه وألطفه" . الإيضاح في علل النحو: ٦٠.

[الإعراب والبناء]

٣٣- القَوْلُ في الإعْرابِ والبِناءِ الأَصْـــلُ فِي الإعْرابِ لِلأَسْماءِ

لما فَرَغَ من الكلام على الأصول الثلاثة التي يتألف منها الكلامُ وهي الاسمُ والفعلُ والحرفُ، شَرَعَ فيما يَعْرِضُ لها من الإعراب والبناء، فقال: "القَوْلُ في الإعْرابِ" اعلمْ أن الإعرابَ في الاصطلاح منقولٌ من اللغة، والقاعدةُ أن المنقولَ من اللغة إلى الاصطلاح لابُدَّ أن(١) يكونَ بينه وبينَ الأصلِ المنقولِ منه(٢) تَناسُبٌ، وإلا لم يَجُزِ النقلُ، فالإعرابُ اصطلاحا يمكنُ أن يكونَ منقولا من الإعراب الذي هو البيانُ، يقالُ: أَعْرَبَ الرجلُ عن حاجته إذا أَبانَ عنها؛ لأن الإعراب بَيَّنَ المعانيَ الثلاثةَ: الفاعليةَ والمفعوليةَ والإضافةَ. ويمكنُ أن يكون منقولا من أَعْرَبَ إذا حَسَّنَ، يقالُ: أعرب الشيءَ إذا حَسَّنَهُ، لأن الإعرابَ تحسينٌ في الكلمة. ويمكنُ أن يكونَ منقولا من أَعْرَبَ إذا أَصْلَحَ(٣)؛ لأن الإعرابَ يُصلحُ الكلمةَ. و يمكنُ أن يكونَ منقولا من أَعْرَبَ إذا غَيَّرَ(٤)؛ لأن الإعرابَ تغييرُ آخر الكلمة / والأظهرُ أن يكونَ منقولا من أَعْرَبَ إذا بَيَّنَ، إلاأن المصنفَ يَظْهَرُ منه أنه عنده منقولٌ من أعرب إذا غَيَّرَ؛ لقوله بعدُ: ٤٢/ب

"وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ في الآخِرِ".

وقولُه: "والبِناءِ" البناءُ منقولٌ من بناء الدار، وهو في الأصل: الثُّبُوتُ والاستقرارُ، قال تعالى: {كَأَنَّهُمْ بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ}(٥)، ولمّا كان آخِرَ الاسمِ المبنيِّ قد ثَبَتَ واسْتَقَرَّ على حالة واحدةٍ لم تُؤَثِّرْ فيه العواملُ قيل له: مبنيٌّ؛ تشبيها بذلك.

---

(١) في ب : "وأن" .

(٢) في ب : "من" .

(٣) في النهاية ٢٠٣/٣(عرب): "وقيل: سمي بذلك-يعني الإعراب في البيع- لأن فيه إعرابا لعقد البيع أي إصلاحا وإزالة فساد".

(٤) في اللسان ٥٩١/١(عرب): "قال أبوزيد الأنصاري: فعلت كذا وكذا فما عرب علي أحد، أي: ما غير علي أحد".

(٥) سورةالصف: من الآية: ٤ .

وقولُه:

"الأَصْلُ في الإِعْرابِ للأَسْماءِ"

هذه المسألةُ فيها خلافٌ بين النحويين(١): فمنهم من ذهب أن الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال، وهو مذهبُ ابنِ مالك(٢)من المتأخرين، ومنهم من قال: إن الإعرابَ أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، وهو مذهبُ المصنف، وعليه الأكثرُ، وهو الصحيحُ؛ لأن الاسم وُضِعَ على صيغةٍ واحدةٍ وله مَعانٍ كثيرةٌ تَتَعاقَبُ عليه من فاعليةٍ ومفعوليةٍ وإضافةٍ بخلاف الفعلِ فإن معناه الزمانُ، واختلافُ صِيَغِهِ يَدُلُّ عليه؛ فلا حاجةَ إلى الإعراب فيه، والاسمُ لو تُرِكَ دونَ إعرابٍ لم تُفْهَمْ منه تلك المعاني؛ لأن لفظَهُ لايدل عليها، ألا تَرَى أن قولَك : ما أَحْسَنْ زيدْ، لو لم يُعْرَبْ لم تُفْهَمْ منه المعاني التي تَتَرادَفُ عليه، فإنه يُطلقُ ويُرادُ به التعجبُ، ويُطلقُ ويرادُ به النفيُ، ويطلقُ ويرادُ به الاستفهامُ، فإذا أَعْرَبْتَهُ وقلتَ: ما أَحْسَنَ زيدًا، بنصب "زيدٍ" وفَتْحِ "أَحْسَنَ" فُهِمَ التعجبُ، وإذا قلتَ: ما أَحْسَنَ زيدٌ، برفع "زيدٍ" وفتحِ "أَحْسَنَ" فُهم النفيُ، وإذا قلتَ: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟ بخفض "زيدٍ" ورفعِ "أَحْسَن" فُهِمَ الاستفهامُ. وكذلك لو قيل : ماأخذتُ دِرْهَمْ، بسكون الميم، احتملَ النفيُ والإثباتُ، فإذا نصبتَ "درهمًا" صار نفيا، وإذا رفعتَه صار إثباتا؛ لأن "ما" فيه موصولةٌ، والتقديرُ : الذي أخذتُه درهمٌ.

---

(١) كون الإعراب أصلا في الأسماء والأفعال هو مذهب الكوفيين، وكونه أصلا في الأسماء فرعا في الأفعال هو مذهب البصريين . ينظرالإيضاح في علل النحو: ٧٧-٨٢ ، والتبيين: ١٥٣ ونسبة المذهب الأول فيه لبعض الكوفيين.

(٢) بل ابن مالك في هذه المسألة موافق للبصريين في كون الإعراب أصلا في الأسماء فرعا في الأفعال، قال في التسهيل ٧: "وهو-أي الإعراب- في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، والفعل والحرف ليسا كذلك؛ فبنيا، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له، فأعرب " وقال في شرحه: "...فقد ظهربهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلهذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا". شرح التسهيل: ٣٤/١-٣٥.

ومنه قولُه تعالى: {مَا عِندَاللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَـٰرَةِ}(١)التقدير: / الذي عند الله خيرٌ، ومنه قولُ عائشةَ، رضي الله عنها: "ما تركَ رسولُ الله- صلى الله عليه وسلم- صدقةٌ"(٢)برفع "صدقة"، فـ"ما" فيه موصولةٌ، التقديرُ: الذي ترك رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - صدقةٌ، فلأجل وقوع اللَّبْسِ في هذه الأشياءِ دخل الإعرابُ في الأسماءِ، وحُمِلَ ما فُهِمَ معناه في الإعراب، نحوُ: أكلَ زيدٌ الخبزَ، على ما لم يُفْهَمْ طَرْدًا للقاعدة على عادتهم في الحَمْلِ. ٢/٤٣

فإن قلتَ: ففي الفعل المضارعِ معانٍ خلاف معنى الإعرابِ لا تُفْهَمُ إلامن الإعرابِ، فيلزمُ أن يكونَ الإعرابُ فيه أصلا كما هو في الأسماءِ، لكون تلك المعاني لا تُفْهَمُ إلا بالإعراب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: لا تأكلْ سَمَكًا وتَشْرَبْ لبنًا، بسكونِ الباءِ من "تشربْ" احتملَ ثلاثةَ معانٍ: النهيُ مطلقًا، أي: لا تأكلْ سمكًا ولاتشربْ لبنًا لا مُجْتَمِعَيْنِ ولا مُفْتَرِقَيْنِ، واحتملَ النهيُ عن الجمع(٣)بينَ الأكل والشرب، واحتملَ النهيُ عن أكل السمكِ في حال شربِ اللبن، فإذا جُزِمَ تعيَّنَ النهيُ مطلقا، وإذا نُصِبَ تعيَّنَ النهيُ عن الجمع، وإذا رُفِعَ تعيَّنَ النهيُ عن أكل السمك في حال شربِ اللبن، فهذه معانٍ ثلاثةٌ في الفعل لا تُفْهَمُ إلا من الإعراب.

فالجوابُ(٤): أن هذه المعانيَ التي احتملها الفعلُ في هذه الصورةِ نادرةٌ حادثةٌ لأجل الواو، و ليست بمُطَّرِدَةٍ اطرادَ الفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافةِ في الأسماء ، فكأنها عِلَّةٌ قاصرةٌ، والعلةُ القاصرةُ لاتُوجبُ حُكْما.

---

(١) سورةالجمعة: من الآية: ١١ .

(٢) متفق عليه، البخاري: ١١٢٦/٣ باب فرض الخمس من أبواب الخمس، رقم ٢٩٢٦. ومسلم: ١٣٨٠/٣ كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم- "لانورث، ماتركنا فهو صدقة"، رقم ١٧٥٩ ولفظهما مرفوعا: "لانُورثُ، ما تركنا صدقةٌ".

(٣) في ب : "الجميع" .

(٤) ينظرالتبيين: ١٥٥ .

وجوابٌ ثانٍ(١): وهو أن الإعراب هنا لم يُبَيِّنِ المعانيَ الثلاثةَ، بل تَبَيَّنَ النهيُ مطلقا من "لا" الجازمةِ المحذوفةِ؛ إذالتقديرُ: ولاتشربْ، وتَبَيَّنَ النهيُ عن الجمع من "أن" الناصبةِ المحذوفةِ؛ إذ التقديرُ: وأن تشربَ اللبن، وتَبَيَّنَ النهيُ عن الأكل في حال شربِ اللبن من المبتدأ؛ إذ التقديرُ: وأنت تشربُ [اللبن](٢)، فالنصبُ دليلٌ على "أنْ"، والجزمُ دليلٌ على "لا"، والرفعُ دليلٌ على "أنتَ"، فالإعرابُ / دليلٌ على ما فُهِمَ منه المعاني، ألا تَرَى أنه لو كانت ٤٣/ب
"أنْ" و "لا" و "أنت" ظاهرةٌ لفُهِمَ المعنى سواءٌ كان إعرابٌ أو لا.

* * * *

[حد الإعراب]

٣٤- وحَدُّهُ تَغَيُّرُ فِي الآخِرِ بِعامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظاهِرِ

لما ذَكَرَ أن الإعراب أصلٌ في الأسماء أخذ يذكرُ حقيقتَه، فأتى بهذا البيتِ حدًّا له، فَلْنُبَيِّنْ جِنْسَهُ وفَصْلَهُ، فَنَقُلْ(٣):

قولُه: "تَغَيُّرٌ" هذا هو الجنسُ؛ لأنه عامٌّ يشملُ المحدودَ وغيرَه، ويظهرُ من المصنف هنا أن الإعرابَ مَعْنًى؛ لتفسيره بالتَّغَيُّرِ، والتغيرُ مَعْنًى، والحركاتُ دليلةٌ على الإعراب، ويُسْتَرْوَحُ منه في "الفصول" أن الإعرابَ نفسُ الحركات لقوله ثَمَّةَ: "الفصلُ السادسُ فيما لايخلو أواخرُ الكَلِمِ منه"(٤) والمعنى لايوصفُ بخُلُوِّ الآخِرِ منه، ويمكنُ ذلك في الحركات، والجمعُ بينهما أن يكون كلامُه في "الفصول" على حذف مضافٍ تقديرُه: ما لايخلو أواخرُ الكَلِمِ من علاماته، والعلاماتُ هي الحركاتُ، وهي مسألةُ خلافٍ عندهم(٥): منهم من قال: إن الإعراب معنى، والحركاتِ دليلةٌ عليه، ومنهم من قال: إن الإعرابَ نَفْسُ الحَرَكات.

---

(١) ينظر الأبذي ومنهجه: ٦٥/١-٦٦ .

(٢) من ب .

(٣) في ب : "فنقول" .

(٤) الفصول الخمسون: ١٥٤ وفيه: "في بيان مالا يخلو".

(٥) ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى، وهو عبارة عن الاختلاف والحركات دليلة عليه، وذهب بعضهم إلى أنه نفس الحركات، وهو اختيارالعكبري وابن مالك وابن فلاح، ونسبه ابن مالك إلى المحققين. ينظرالإيضاح في علل النحو: ٦٩ ، والمقتصد: ٩٨/١ ، والتبيين: ١٦٧ ، وشرح التسهيل: ٣٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٨/١ ، والمغني في النحو: ١٩٣/٢ ، والأشباه والنظائر: ١٧٢/١.

وقولُه: "في الآخِرِ" فصلٌ يَتَحَرَّزُ به من تَغَيُّرِ أولِ الكلمةِ ووَسَطِها، نحوُ تَغَيُّرِ الذال من "ذُرِّيَّةٍ"، (١-والسينِ من "يُوسُفَ"-١) فإنه سُمِع فيهما الحركاتُ الثلاثُ(٢) فهذا وأمثالُه ليس بإعراب؛ لأنه ليس في آخر الكلمة، وإنما هي لغاتٌ.

فإن قلتَ: لأي شيء كان الإعرابُ في آخر الكلمة، ولم يكن في أولها ولا وَسَطِها؟

فلهم عن ذلك أجوبةٌ(٣):

الأولُ: أن الكلمة لاتدل على معنى إلا بعدَ كَمالِها، وذلك لازمٌ لها، والإعرابُ عارضٌ، والعنايةُ بالمعنى اللازمِ قبل العارِضِ.

الثاني: أن الإعراب إنما يدخلُ الكلمةَ ليدل على معنى عارضٍ لها، فيكونُ كالوصف العارضِ، والوصفُ إنما يأتي بعد تَمامِ الموصوفِ.

الثالثُ: أن حروفَ الكلمة / ما عدا الحرفَ الأخيرَ لابُدَّ فيها من حَرَكاتٍ ٤٤/أ
وسَكَناتٍ تُعْرَفُ بها بِنْيَةُ الكلمةِ، فلو جعلوا الإعرابَ في شيء منها لأَدَّى ذلك إلى الإخْلال بالبِنْيَةِ إن كانت حركةُ الإعرابِ مخالفةً لحركة البِنْيَةِ، أو إلى اللَّبْسِ إن كانت حركةُ الإعرابِ موافقةً لحركة البِنْيَةِ؛ فلأجل هذا جعلوا الإعرابَ في الآخر؛ لأنه لايُؤَدِّي إلى شيء من ذلك.

فإن قلتَ: التَّغَيُّرُ(٤)لايكونُ في الآخِرِ، وإنما يكونُ في هَيْئَةِ الآخِرِ.

فالجوابُ(٥): أنه متى تغيرت هيئةُ الآخِرِ فقد تغير الآخِرُ ضرورةً.

(١-١) سقط من ب ، وقد أشار الناسخ بعلامة التكملة لكنه لم يذكر شيئا في الهامش.

(٢) في القاموس ٥١(ذرأ): "والذرية، مثلثة: لنسل الثقلين" وانظرفي لغات "يوسف": المثلث لابن السيد: ٤٧٧/٢ ، والدررالمبثثة: ٢١٧ ، وقد قرىء فيهما بثليث الذال والسين . ينظرالمحتسب: ١٥٦/١ ، وتحفةالأقران: ٩٢ ، ١١٤.

(٣) ينظرالإيضاح في علل النحو: ٧٦ ، ونتائج الفكر: ٨٢ ، والتبيين: ١٦١ ، وشرح المفصل: ٥١/١ ، والأشباه والنظائر: ١٩٤/١.

(٤) في ب : "التغيير" .

(٥) ينظرشرح ابن القواس: ٢٢٥/١ .

وذهب الفراء[١] إلى أن وزنه "فُعْلٌ" بضم الفاء وإسكان العين، مُتَمَسِّكًا بضم الفاء من "فُوك".

وصحح الرعيني[٢] مذهبَ الجمهور، وردَّ مذهبَ الفراء بعدم الدليل.

* **ألفُ المقصور المُنَوَّن في الوقف:**

إذا كان المقصورُ منصرفا منونا فالوقف عليه بالألف، نحو: هذه عصا، ورأيت عصا، وضربت بعصا، إلا أن النحويين اختلفوا في هذه الألف على ثلاثة مذاهبَ:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وأكثرِ النحويين[٣]، وهو أن الألف في حالة النصب هي الألفُ المبدلة من التنوين، والألفُ التي هي لام الكلمة محذوفةٌ، وأما الألف في حالتي الرفع والجر فهي لام الكلمة.

وحجةُ هذا المذهب إجراءُ المعتل مُجْرَى الصحيح فكما أن الوقف على الصحيح في النصب بالألف التي هي بدلٌ من التنوين وفي الرفع والجر على لام الكلمة؛ فكذلك المعتل.

المذهب الثاني: مذهبُ المازني والفراء والفارسي في قوله الجديد، وارتضاه ابنُ إياز[٤]، وهو أن الألف الموقوف عليها هي ألف التنوين مطلقا في الرفع والنصب والجر.

وحجةُ هذا المذهب أن الصورة واحدة في الأحوال الثلاثة، فإذا قُلب التنوينُ في حال النصب ألفا وجب قلبُه في حالتي الرفع والجر[٥]. وأن الموجب لإبدال التنوين في الصحيح في حال النصب ألفا هو الفتحةُ قبله، وتلك الفتحة زائلة بزوال عامل النصب، والفتحةُ في المقصور لازمة في كل

---

(١) التذييل والتكميل: ٤٩/١ ب ، والهمع: ١٣١/١ .

(٢) شرح الرعيني: ٢٥٨-٢٥٩ .

(٣) الكتاب: ٣٠٩/٣ ، ١٨٧/٤-١٨٨ ، والفصول: ٢٦٧ ، والغرة المخفية: ١١٦/١ ، وشرح المفصل: ٧٦/٩ ، والتعليقات الوفية: ١٥١/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٤/١ ، والصفوة الصفية: ١٢٠/١ ، والارتشاف: ٣٩٣/١ ، وشرح الرعيني: ٢٩٥.

(٤) التكملة: ١٩٩ ، والخصائص: ٢٩٦ ، وشرح المفصل: ٧٧/٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٩٨٣/٤ ، والمحصول في شرح الفصول: ١٨٤ ب ، والارتشاف: ٣٩٣/١ ، والمساعد: ٣٠٤/٤.

(٥) ينظر شرح المفصل: ٧٧/٩ .

وفي المنصوب نحوُ قوله تعالى: {فَضَرْبَ الرِّقَابِ}(١)، فالناصبُ لـ{ضَرْبَ} مُقَدَّرٌ(٢) / أي : اضربوا ضربَ الرقاب. وفي المجرور نحوُ قوله تعالى: {وَالأَرْحَامِ}(٣) في قراءة حمزةَ، الخافضُ على الصحيح مقدرٌ، أي: بالأرحام(٤)، وحُذف لتَقَدُّمِه، فيكونُ على هذا قولُه "مُقَدَّرٍ" مخفوضا صفةً للعامل، وتكونُ القافيةُ مطلقةً مخفوضةً. ٤٤/ب

ويمكنُ أن يكون التقسيمُ راجعا إلى التَّغَيُّرِ(٥) الذي هو الإعراب، فيكونُ قد قَسَّمَ الإعرابَ إلى مقدرٍ، نحوُ: قام موسى، ورأيتُ موسى، ومررتُ بموسى، وإلى ظاهر، نحوُ: قام زيدٌ، ورأيتُ زيدًا ، ومررتُ بزيدٍ، فيكونُ على هذا قولُه "مُقَدَّرٍ" مرفوعا نعتا للتغير، وتكونُ القافيةُ مُقَيَّدَةً، والبيتُ من الرَّجَزِ المقطوعِ، وهذا هو الأَولى؛ لأن الكلامَ في الإعراب لا في العامل، وعليه كلامُ النحويين.

فان قلتَ: يلزمُ من حدِّ المصنف أن يكونَ الاسمُ المَحْكِيُّ معربا؛ لأن آخرَه قد تغيَّر بالعامل، ألا ترى أنك إذا قلتَ: قام زيدٌ، فيقولُ الحاكي: مَنْ زيدٌ؟ وإذا قلتَ: رأيت زيدا، فيقولُ الحاكي: مَنْ زيدًا؟ وإذا قلتَ: مررتُ بزيد ، فيقولُ الحاكي: مَنْ زيدٍ؟ فقد تغيَّرَ آخرُ "زيدٍ" بعدَ "مَنْ" بسبب العاملِ الذي هو "قام" و "رأيتُ" و " الباءُ"؛ فيلزمُ أن يكونَ معربا.

---

(١) سورةمحمد: من الآية: ٤ .

(٢) ينظرمعاني الفراء: ٥٧/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٦/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٣ .

(٣) سورةالنساء: من الآية: ١ . وتمام التلاوة: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ} ، وقرأ غير حمزة بالنصب. السبعة: ٢٢٦ ، وينظرالكشف: ٣٧٥/١-٣٧٦.

(٤) إلى هذا ذهب جمهور النحويين الذين لا يرتضون العطف على المضمر المجرور، في غير ضرورة، إلابإعادة الخافض، كما خرَّجواالآية الكريمة أيضا على أن {الأَرْحَامِ} مجرورٌ بالقسم، وجوابُ القسم قولُه تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}. ينظرالإنصاف: ٤٦٧/٢ ، والبحرالمحيط: ١٥٨/٣.

(٥) في ب : "التغيير" .

فالجوابُ: أن قولَ المصنف "بعامِلٍ" هو على حذف الصفة(١)، أي: بعاملٍ داخلٍ على الكلمة المعربة، وهذا هو مرادُ النحويين، وقد صرَّحَ الجُزُوليُّ(٢) بهذه الصفة المحذوفةِ في حدِّه فقال: "الإعرابُ تغيرُ أواخرِالكَلِمِ(٣)لأجل العواملِ الداخلةِ عليها" فإذا كان الأمرُ على هذا فإن الاسمَ المَحْكِيَّ يخرجُ من الحد؛ لأنه، وإن تغيَّرَ آخرُه، فليس التغيُّرُ بسبب العامل الداخلِ عليه، بل بسبب العاملِ الداخل على كلمةٍ أخرى.

* * * *

[ألقاب الإعراب]

٣٥- بالرَّفْعِ أو بالنَّصْبِ أو بالجَرِّ كَمَرَّ زَيْدٌ راكِبًا بعَمْرِو

لما ذكر أن الإعرابَ هو التغيرُ أخذ يذكر سببَ ذلك التغير، فقال: "بالرفع" فالباءُ فيه سببيةٌ تتعلقُ بقوله : "تَغَيُّرٌ" بمعنى أن التغيرَ / الذي هو ٢/٤٥
الإعرابُ هو انتقالٌ من رفعٍ إلى نصبٍ إلى جرٍّ، فلولا الرفعُ وقسيماه لَما وُجِدَ الإعرابُ، فهي بهذا الاعتبارِ أسبابُه، ألا ترى أن تَغَيُّرَ المَبْنِيِّ، كتغيُّرِ "حَيْثُ" لايُسَمَّى إعرابا؛ إذ ليس فيه انتقالٌ من رفعٍ إلى قَسِيمَيْهِ، وبهذا الاعتبارِ سَمَّى النحويون الرفعَ(٤)وقَسِيمَيْهِ ألقابَ الإعراب بمعنى أنها الألقابُ التي يُتَصَوَّرُ بينها التغيرُ الذي هو الإعراب، وليست بمعنى وَضْعِ اللَّقَبِ على المُلَقَّبِ [به](٥)؛ لأن الرفع وقَسِيمَيْهِ لاتدلُّ على التغيير، وإنما وُضِع ليدلَّ على الفاعلية

---

(١) في ب : "للصفة" .

(٢) المقدمة الجزولية: ٧ .

(٣) في الأصل : "الكلام" والمثبت من ب ، والمقدمة الجزولية .

(٤) في ب : "بالرفع" .

(٥) من ب .

والمفعولية والإضافة ، فتدبره فإن هذه المسألةمن دقائق العربية، وتحقيقُها يستدعي معرفةَ أربعةِ أشياءَ: العاملِ والمُعْرَبِ والإعرابِ وعلاماتِ الإعرابِ، فإذا قلتَ: قام زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، فـ "قام" و "رأيتُ" و "الباءُ" هنَّ العواملُ؛ لأنها هي التي أحدثت الرفعَ والنصبَ والجرَّ في "زيد"، والمعربُ هو "زيدٌ" ، والإعرابُ هو انتقالُ "زيدٍ" من رفعٍ إلى نصبٍ إلى جرٍّ، وعلاماتُ الإعرابِ هي الحركاتُ التي وقع بها الانتقالُ.

وجعل ابنُ النحويةِ الباءَ في قوله : "بالرَّفْعِ" للتعدية، وقدَّرَهُ: وحركةُ الإعرابِ مُلَقَّبَةٌ بالرفع، فهي عنده نحوُ: لَقَّبْتُ الرجلَ بزيدٍ، ويقالُ فيه: لَقَّبْتُ الرجلَ زيدًا، فالباءُ للتعدية.

وقولُه: "أو بالنَّصْبِ" "أو" فيه بمعنى الواوِ(١)، أي: بالرفع والنصبِ والجرِّ؛ لأن التغيرَ لايَحْصُلُ بأحدها بل بمجموعها(٢)، وعليه قولُ الشاعر:

قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ(٣)

أي: وسافعِ. ومنه عند بعضِهم قولُه تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}(٤)، التقديرُ: ويزيدون(٥).

---

(١) مجيء "أو" بمعنى الواو مسألة خلافية منعها جمهورالبصريين وأجازها الكوفيون والأخفش والجرمي. الإنصاف: ٤٧٨/٢ ، والمغني: ٨٨.

(٢) في ب : "لأن المتغير لا يحصل بأحدهما بل بمجموعهما" .

(٣) هو حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر الهلالي، صحابي جليل وشاعر مجيد، عاش في الجاهلية وقضى الشطر الأكبرمن حياته في الإسلام، توفي على الأرجح في خلافة عثمان بن عفان، رضي الله عنه. أخباره في الشعروالشعراء: ٣٩٠/١-٣٩٤ ، ومعجم الأدباء: ١٢/٨-١٣ ، والإصابة: ١٢٦/٢-١٢٧.

والبيت في ديوانه: ١١١ وينسب البيت إلى عمرو بن معديكرب، وهو في ملحقات شعره: ٢٠٦ . وينظرالكشاف: ٢٧٢/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٢٢٢/٣ ، والبحرالمحيط: ٤٩١/٨ ، والمغني: ٩٠ ، وشرح أبياته: ٥١/٢ وفيه: "والصريخ: صوت المستصرخ والصارخ أيضا، والمناسب هناالأول؛ لأن السماع يتعلق بالأصوات... والسافع: الممسك برأس فرسه ليركبه بسرعة من غير لجام، ومعموله محذوف، أي بناصية فرسه".

(٤) سورةالصافات: الآية: ١٤٧ .

(٥) هذا تقدير بعض الكوفيين وقطرب وابن قتيبة، وقال الفراء: بل يزيدون، ونقل عن سيبويه أنها للتخيير، وقال ابن جني: هي للشك، وقيل: للإبهام على المخاطب . ينظرمعاني الفراء: ٣٩٣/٢ ، وتأويل مشكل القرآن: ٥٤٣-٥٤٤ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٤٣/٣ ، ومعاني الحروف: ٧٨ ، والتبصرة: ١٣٢/١ ، وسرالصناعة: ٤٠٦/١ ، والمغني: ٩١-٩٢.

فإن قلتَ: قد نجدُ من الأسماء المعربةِ أسماءً لا تقبل التغيرَ من حالة إلى حالة، ألا ترى أنَّ "سُبْحانَ اللهِ" لم يُسْمَعْ فيه إلا النصبُ، ولم ينتقلْ إلى رفعٍ ولا إلى جرٍّ، وكذلك "أَيْمُنُ اللهِ" في القسم لم يُسمع فيه إلا الرفعُ، ولم ينتقلْ إلى نصبٍ / ولا إلى جرٍّ؛ فيلزمُ في هذه الأسماءِ ألا تكونَ معربةً؛ لأن من شرط المعربِ الانتقالُ من حركة إلى حركة. ٤٥/ب

فالجوابُ(١): أن هذه الأسماءَ وُضعت على أنها تقبلُ(٢) الانتقالَ كزيدٍ وعمرٍو، إلا أن العربَ ألزمتها طريقةً واحدةً، وكونُ العربِ سَلَكوا بها طريقةً واحدةً لا يُخرجُها ذلك عن قَبول التغيرِ(٣)؛ إذ لامانعَ منه، وهو جوابٌ حسنٌ.

وجوابٌ ثانٍ(١) وهو أن يقالَ: إن هذه الأسماءَ لا يلزمُ فيها الانتقالُ من حركة إلى حركة، بل يلزمُ وجودُ الانتقالِ من حيثُ هو انتقالٌ، فيكونُ الانتقالُ من سكونٍ قبلَ التركيب إلى حركةٍ بعد التركيب، نحوُ: "سبحانَ اللهِ" و "أَيْمُ اللهِ" ألاترى أنهما ساكنان قبلَ التركيب، وبعد التركيب حدث النصبُ في "سبحانَ" والرفعُ في "أَيْمُ"، ويكونُ الانتقالُ من حركة(٤) إلى حركة، كظننتُ زيدًا قائمًا، ألاترى أن زيدًا وقائمًا كانا مرفوعين على المبتدأ والخبر قبل دخولِ "ظننتُ"، ويكونُ من حركة إلى سكون، نحوُ: لم يقمْ(٥)، ألا ترى أن "يَقُمْ" كان مرفوعا قبلَ دخولِ الجازم، فإذن الانتقالُ أعمُّ من الانتقالِ من حركةٍ إلى حركةٍ، فـ"سبحانَ اللهِ" ونحوُه يدخلُ في الانتقال من سكونٍ إلى حركةٍ، والله أعلم.

فإن قلتَ: يلزمُ على هذا التقديرِ أن يكونَ "هؤلاءِ" ونحوُه معربا؛ لأنه قد انتقل من سكون إلى حركة.

---

(١) أورد ابن مالك الجوابين في شرح التسهيل: ٣٣/١ وأجاب عنهما.

(٢) في ب : "على تقبل" .

(٣) في ب : "التغيير" .

(٤) "حركة" سقطت من ب .

(٥) في ب : "يكن" .

فالجوابُ(١): أن الانتقالَ لابد أن(٢)يكونَ عن عامل، وحركةُ "هؤلاءِ" عن غير عامل.

وقولُه:

" كَمَرَّ زيدٌ راكِبًا بعَمْرِو"

هـذا النصفُ جاء به تمثيلا للـرفع والنصب والجر على الفصيـح من طريقة اللَّفِّ والنَّشْرِ(٣): الأولُ للأولِ والثاني للثاني والثالثُ للثـالث، فـ"زيدٌ" راجعٌ للرفع، و"راكِبًا"(٤)راجع للنصب، و"بعمرٍو" راجعٌ إلى الجر، فهو كقوله تعالى: {جَعَـلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَـارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُـوا مِن فَضْلِهِ}(٥)، إلاأنه مَثَّـلَ ذلك في ثلاثةِ أسماءٍ، والأَولى أن يكونَ التمثيلُ في اسم واحدٍ(٦)كقولك: قام زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ.

* * **

٣٦- والجَزْمُ مِنْ أَلْقابِهِ كَلَمْ يَرِمْ ولَيْسَ في الأَسْماءِ شيءٌ يَنْجَزِمْ

الضميرُ في "مـن أَلْقابِهِ" راجعٌ إلى الإعـراب(٧)، أي: الجـزمُ مـن ألقـابِ الإعرابِ كالرفع / والنصب والجرِّ. ٢/٤٦

---

(١) ينظرالتذييل والتكميل: ٣٥/١ ب .

(٢) في ب : "وأن" .

(٣) اللف والنشر هو أن يذكر شيئان أو أشياء إما تفصيلا بالنـص على كل واحد أو إجمالا بأن يؤتى بلفـظ يشتمل على متعدد، ثم يذكـر أشياء على عدد ذلك كـل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به. فالإجمالي كقوله تعالى: {وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلامَن كَـانَ هُودًا أَوْ نَصَـارَى} أي: وقـالت اليهود: لن يدخلَ الجنـةإلا اليهـود، وقالت النصـارى: لـن يدخل الجنة إلاالنصـارى. والتفصيلي قسمـان: أحدهمـا أن يكـون على ترتيب اللف كـالآية التي مثل بها الشارح. والثـاني أن يكون على عكس ترتيبه كقـوله تعالى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْـوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُـمْ...} . الإتقان: ٩٢٩/٢-٩٣٠ ، وينظـرمعجم المصطلحات البلاغية: ٧٢/٣ فما بعدها.

(٤) في ب : "راكب" .

(٥) سورةالقصص: من الآية: ٧٣ .

(٦) ينظرالغرةالمخفية: ٩٢/١ .

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ٢٢٧/١ ، والصفوةالصفية: ٧٥/١ .

وقوُله: "كَلَمْ يَرِمْ" تمثيلٌ للجزم، ومعنى لم يَرِمْ: لم يَبْرَحْ، يقالُ: رامَ يَرِيمُ إذا بَرِحَ(١)، وفي الحديث: "لَمْ يَرِمْ حِمْصَ"(٢)، أي: لم يَبْرَحْ.

(٣-قلتُ: وفي تمثيله بقوله: "لم يَرِمْ" نكتةٌ حسنةٌ فإنه مرادٌ باللفظ من جهة تمثيلِ الجزم، ومرادٌ بالمعنى من جهة أنه يُعطي أن الجزمَ لازمٌ للأفعال، فلا يبرحُ عنها-٣)

فالحاصلُ من هذا القسمِ ومن البيت الذي قبلَه أن ألقابَ الإعرابِ [أربعةٌ](٤): الرفعُ والنصبُ والجرُّ والجزمُ.

فإن قلتَ: فلم(٥)لَقَّبُوا هذه الحركاتِ بهذه الألقابِ؟

فالجوابُ(٦): أمّا الرفعُ فسُمِّيَ بذلك من رَفْعِ المَنْزِلَةِ؛ لكونه(٧)عَلَمًا لإعراب الفاعلِ الذي هو أعلى المراتبِ، وأمّا النصبُ فسُمِّيَ بذلك من قولهم: نَصَبَه المرضُ، إذا غيَّرَهُ؛ لكونه عَلَمًا لإعرابِ المفعولِ الذي يتأثر بفعل الفاعل، وأمّا الجرُّ فسُمِّيَ بذلك من جَرَرْتُ الشيءَ إذا سحبتَه؛ لأنه يجر معانيَ الأفعالِ القاصرةِ إلى الأسماء، وأمّا الجزمُ فسُمِّيَ بذلك من الجزم الذي هو القَطْعُ؛ لأن الحركاتِ(٨)قد انقطعت من آخر الفعل.

وقولُه:

"وليس في الأَسْماءِ شيءٌ يَنْجَزِمْ"

---

(١) في النهاية ٢/٩٠(ريم): "...لاترم: أي لاتبرح .يقال: رام يريم إذا برح وزال من مكانه، وأكثر مايستعمل في النفي".

(٢) قطعة من حديث كتاب النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى هرقل، أخرجه البخاري ١/٧-١٠ كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رقم ٧.

(٣-٣) ليس في ب .

(٤) من ب .

(٥) "لم" مكررة في الأصل .

(٦) ينظرالإيضاح في علل النحو: ٩٣ ، والغرةالمخفية: ١/٩٣ .

(٧) في ب : "لكونها" .

(٨) في ب : "لاالجرات" .

إنما لم تُجزم الأسماءُ لأنها يلزمها حركةٌ علامةٌ على المعاني المُعْتَوِرَةِ عليها، ويلزمُها تنوينٌ علامةٌ على التَّمَكُّنِ، فلو جُزمت لذهب منها حركةٌ للجزم، ويذهبُ التنوينُ تَبَعًا للحركة؛ فكانت تَخْتَلُّ(١).

* * **

٣٧- ولَيْسَ فِي الأَفْعَالِ ما يَنْجَرُّ فَعُوِّضَتْ جَزْمًا بها يَقَــرُّ

لَمّا نَفَى عن الاسم الجزمَ أخذ يَنْفِي عن الفعلِ الجرَّ، وإنما لم تُجَرَّ الأفعالُ لأنه لا يكونُ إلا بحرف الجرِّ أو الإضافةِ، وقد تقدم أن كلَّ واحدٍ منهما لايدخلُ الفعلَ(٢).

وقولُه: "فَعُوِّضَتْ جَزْمًا" يريدُ: أن الجزمَ دخل في الفعل عِوَضًا من الجر الذي كان استَحَقَّهُ لِشَبَهِهِ بالاسم، وذلك أن الفعلَ المضارعَ أصلُه البناءُ، ولكنه لمّا أَشْبَهَ الأسماءَ أُعطيَ الإعرابَ، فرُفع ونُصب ولم يُجَرَّ؛ لئلا يَسْتَوْفِيَ الفرعُ جميعَ ما للأصل مع أن عاملَ الجرِّ لايَصْلُحُ أن يَدْخُلَ / على الفعل، فعَوَّضُوه من الجر الجزمَ(٣). ٤٦/ب

وقولُه: "بها يَقَرُّ" الباءُ في "بها" ظرفيةٌ، أي: فيها.

و "يَقَرُّ" يُضْبَطُ بفتح القافِ وكسرِها، يقالُ: قَرِرْتُ بالمكان، بالكسر، أَقَرُّ، بالفتح، قَرارا، إذا اسْتَقْرَرْتَ فيه وثَبَتَّ(٤)، ويقالُ فيه: قَرَرْتُ، بالفتح، أَقِرُّ، بالكسر، قَرارًا(٥).

والضميرُ في "يَقَرُّ" فاعلٌ يعودُ على الجزم.

---

(١) ينظرالكتاب: ١٤/١ ، والإيضاح في علل النحو: ١٠٢-١٠٦ ، وشرح السيرافي: ٧٠/١-٧٣.

(٢) في الكتاب ١٤/١: "وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في الأفعال". وينظركذلك هامش صفحة: ١٥ ، والإيضاح في علل النحو: ١٠٧ فما بعدها ، وشرح السيرافي: ٩٥/١ فما بعدها.

(٣) ينظرشرح السيرافي: ٩٤/١ ، والغرةالمخفية: ٩٤/١.

(٤) في ب : "إذا استقر فيه وثبت" .

(٥) الصحاح: ٧٩٠/٢(قرر) وزاد "قُرورا" في مصدر: قَرَرْتُ أَقِرُّ.

وقد يُضْبَطُ "يُقَرُّ" بضم الياء وفتح القاف، والضميرُ فيه مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

ولا تفهم من قوله: "بها يَقَرُّ" أن الأفعال أبدا مجزومةٌ؛ لأن ذلك خلافُ الواقع، بل المرادُ أنه لايوجدُ إلا في الأفعال وأنه من خواصِّها.

فحصل ممّا تقدم(١)أن ألقاب الإعراب أربعةٌ: الرفعُ والنصبُ، وهما مُشْتَرَكانِ بين الأسماء والأفعال، نحوُ: زيدٌ يقومُ، وإن زيدًا لن يقومَ، والجرُّ وهو مختصٌّ بالأسماء، والجزمُ وهو مختصٌّ بالأفعال.

واعلمْ أن الرفع عبارةٌ عن الضمة المُتَوَلِّدَةِ عن عاملٍ، والنصبَ عبارةٌ عن [الفتحة المُتَوَلِّدَةِ عن عامل، والجرَّ عبارةٌ عن](٢)الكسرة المُتَوَلِّدَةِ عن عاملٍ، والجزمَ عبارةٌ عن السكون المُتَوَلِّدِ عن عاملٍ، فكان الأصلُ أن يقالَ في حركة "زيد" من قولك: قام زيدٌ، ضمةٌ حدثت بعاملٍ، وفي حركته من قولك: رأيتُ زيدًا: فتحةٌ حدثت بعامل، وفى حركته من قولك : مررتُ(٣)بزيدٍ: كسرةٌ حدثت بعاملٍ، وفي سكون الفعلِ، نحوُ قولك: لم يقمْ: سكونٌ حدث بعامل، فاختصروا هذا كلَّه، وقالوا: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ(٤).

وقد رأيتُ أن أذكرَ هنا مسائلَ يليقُ ذكرُها بهذا الموضع:

المسألةُ الأولى: اختلف النحويون في الحركة هل هي مع الحرف أو قبله أو بعده:

فمنهم(٥)من قال: إن الحركة مع الحرف لاقبله ولابعده، وحجتُّه أن الحرفَ يوصفُ بالحركة، فيقالُ: حرفٌ مضمومٌ ومفتوحٌ ومكسورٌ، كما يقالُ: حرفٌ شديدٌ ولينٌّ وجَهيرٌ ومهموسٌ، والصفةُ مع الموصوفِ لاقبلَه ولا بعدَه.

---

(١) في ب : "ماتقدم" .

(٢) سقط من الأصل بانتقال النظر .

(٣) "مررت" مكررة في الأصل .

(٤) ينظرشرح ابن القواس: ٢٢٦/١ .

(٥) هذا اختيار الفارسي وقواه بما ساقه الشارح في الحجة الثانية. الخصائص: ٣٢٤/٢ وإليه ذهب العكبري وأبوحيان. الارتشاف: ٤١٣/١ ، والأشباه والنظائر: ٢٦/٢.

وحجةٌ(١)ثانية: وهي أن النون إذا كانت ساكنةً تخرجُ من الخَيْشُومِ، وإذا كانت متحركةً تخرجُ من الفم، فلو كانت الحركةُ قبل الحرفِ أو بعدَه / لكانت النونُ ساكنةً في كل حالٍ، فكانت تخرجُ من الخيشوم. ٤٧/ب

واعترُضَ(٢)على هذا القولِ بأن الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المد واللين الثلاثةِ، وكما أن الحرفَ يكونُ قبل الحرف أو بعده لامعه، فكذلك الحركةُ التي هي بعضُ الحرفِ(٣)تكونُ قبله أوبعده لامعه.

الجوابُ: أن الحركة ليست بعضَ الحرف. سلَّمْناهُ(٤)، لكن لا يمتنعُ النطقُ بها مع الحرف الذي تدخل عليه كما يُنْطَقُ(٥)بالحرفين المُدْغَمِ أحدُهما في الآخَرِ معا.

ومنهم(٦)مَنْ قال: إن الحركة قبلَ الحرف، وحجتُه إجماعُ البصريين أن الواوَ حُذفت في "يَعِدُ" لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، فلولا أن الفتحةَ قبلَ الياءِ، والياءُ بعدها، وأن الكسرةَ قبلَ العينِ، والعينُ بعدها لم تكنِ الواوُ قد وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ.

واعترُضَ(٧)على هذا القولِ بأن الحركةَ لو كانت قبلَ الحرفِ لامتنع الإدغامُ في مثل: شَدَّ، ومَدَّ، لأن حركةَ الحرفِ الثاني تكونُ قبلَه، فتكونُ حاجزةً بين المِثْلَيْنِ، فيمتنعُ الإدغامُ، وهو اعتراضٌ لازمٌ يَعْسُرُ الجوابُ عنه.

---

(١) في الأصل : "حجة" .

(٢) الخصائص: ٣٢٧/٢ ، وينظر كذلك: ٣٢٤/٢ .

(٣) في النسختين : "الحروف" ، والمثبت يناسب السياق .

(٤) في ب : "سلمنا" .

(٥) في ب : "ينطلق" .

(٦) ينظر الخصائص: ٣٢١/٢ ، ٣٢٥ .

(٧) الخصائص: ٣٢٢/٢ .

ومنهم من قال: إن الحركة بعد الحرف، ونُقِلَ عن سيبويه(١)، وإليه ذهب ابنُ جني(٢)، وحجتُه أن الإدغامَ في مثل: "طَلَلٍ" و "شَرَرٍ" ممتنعٌ، وما ذاكَ إلا لأجل الحاجزِ بينَ المِثْلَيْنِ، وهو حركةُ الحرفِ الأولِ، ولم يمتنع الإدغامُ في مثل: "شَدٍّ" و "مَدٍّ"؛ لأن الحرف الأولَ ساكنٌ، وحركةُ الثاني بعده، فالتقى المِثْلان، فصَحَّ الإدغامُ؛ فدلَّ هذا على أن الحركة بعد الحرف.

واعترُض(٣)على هذا القولِ بأن الإدغامَ في مثل: "طَلَلٍ" و "شَرَرٍ" إنما امتنعَ لتَحَصُّنِ الحرفِ الأولِ بالحركة لا للحاجز؛ لأن الإدغامَ إنما يكونُ عند سكونِ الحرف الأول.

والصحيحُ عندهم من هذه الأقوالِ القولُ الأولُ.

المسألةُ الثانيةُ: اختلف النحويون هل حركةُ الإعرابِ هي الأصلُ، أو حركةُ البناءِ هي الأصلُ، أو كلٌّ واحدةٍ(٤)منهما أصلٌ بنفسه(٥)؟

فمنهم من قال: حركةُ الإعراب هي الأصلُ. ومنهم من قال: حركةُ البناءِ هي الأصلُ؛ لأنها لازمةٌ، وتلك منتقلةٌ، واللازمُ أقوى فهو / بالأصالةِ أولى. ٤٧/ب
ومنهم من قال: كلٌّ واحدةٍ(٤)منهما أصلٌ بنفسه. قال الأَنْدَلُسِيُّ(٦): وهو الصحيحُ؛ لأن العربَ تكلمت بكل واحدةٍ(٤)منهما.

وهذا الذي قاله الأندلسيُّ فيه نظرٌ؛ لأن العرب تكلمت بكل ما يُدَّعَى فيه الأصالةُ والفرعيةُ في غير هذا الموضع، ولم يمنع ذلك من الحكمِ بأصالة أحدِهما وفرعيةِ الآخَرِ، وكذا هاهنافاعرفْه(٦).

---

(١) في الكتاب ٢٤١/٤: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به" . وينظرشرح السيرافي بهامش الكتاب: ٢٤٢/٤.

(٢) الخصائص: ٣٢٢/٢ واختاره ابن الخباز في الغرةالمخفية: ١٠٣/١.

(٣) ينظرالتذييل والتكميل: ٣٦/١/ب ، والأشباه والنظائر: ٢٦/٢.

(٤) في ب : "واحد" .

(٥) ينظر في هذه المسألة: التبيين: ١٧٠ ، والمحصول في شرح الفصول: ١٢/أ ، والأشباه والنظائر: ٤٢/٢.

(٦) المحصول في شرح الفصول: ١٢/أ .

المسألةُ الثالثةُ: اختلف النحويون هل استحقَّ الاسمُ الإعرابَ في أصل وضعه أو بعد التركيب؟(١):

فمنهم من قال(٢): استحقه بأصل وضعِه، وحجَّتُه أن واضع اللغةِ حكيمٌ، لمّا وَضَعَ الاسمَ على صيغةٍ واحدةٍ، وعَلِمَ أن المعانيَ تختلفُ عليه إذا دخل العاملُ ولا يُبَيِّنُها إلا الإعرابُ، أوجبَ فيه قبلَ التركيبِ الإعرابَ:

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ ... فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلا(٣)

ومنهم من قال استحقَّه بالتركيب، وحجتُه أن الإعراب إنما جيءَ به في الاسم للفَرْقِ بين المعاني الطارئةِ عليه بالتركيب، و إن كان الإعرابُ بعدَ التركيبِ، والتركيبُ طارىءٌ، فالإعرابُ أَوْلى أن يكونَ طارِئا؛ لأن تابعَ التابعِ أَولى أن يكونَ تابعًا.

ولقائلٍ أن يُرْضِيَ الفَرِيقَيْنِ فيقولَ: استحق الاسمُ الإعرابَ بالوضع للحجة الأُولى، ووجودُه في الاسم بعد التركيبِ للحُجَّة الثانية، واللهُ أعلم.

* * *

[البناء]

٣٨- والحَرْفُ مَبْنِيٌّ بكُلِّ حالِ ... والأَصْلُ في البِناءِ للأَفْعالِ

لما فرغ من الكلام على الإعراب أخذ يتكلمُ في البناء. واعلمْ أن الكَلِمَ الثلاثَ تنقسمُ قمسين: معربٌ ومبنيٌّ، فمنها ما أصلُه البناءُ، ومنها ما أصلُه الإعرابُ، ومنها ما بقيَ على أصله، ومنها ما خرج عن أصلِه:

---

(١) تنظر المسألة في الإيضاح في علل النحو: ٦٧-٦٩ ، والأشباه والنظائر: ١/١٨٠-١٨٣.

(٢) في ب : "قاله" .

(٣) البيت لمحمود بن الحسن الورّاق، شاعر عباسي مكثر، أكثر شعره في الأمثال والحكم والمواعظ والأدب، روى عنه أبوبكر بن أبي الدنيا، وأبو العباس بن مسروق، وغيرهما، توفي في حدود الثلاثين والمائتين. أخباره في طبقات الشعراء، لابن المعتز: ٣٦٦-٣٦٧ ، وتاريخ بغداد: ١٣/٨٧-٨٩ ، وفوات الوفيات: ٤/٧٩-٨١.

والبيت في ديوانه: ٢٢٨ ، كما نسب لعلي بن أبي طالب في ديوانه: ٩٠ ، وهو من غير نسبة في العقد الفريد: ٢/٢٥٣ ، والخصائص: ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ، والمحتسب: ١/١٨٨ ، ونتائج الفكر: ٩٨ ، وشرح المفصل: ٥/١٢٠.

أمّا الاسمُ فأصلُه الإعرابُ، وقد خرج عن أصله فبُنِيَ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، على ما يأتي.(١)

وأما الفعلُ فأصلهُ البناءُ على الصحيح مما تقدم(٢)، وخرج الفعل المضارعُ عن أصله فأُعرب، لشَبَهِهِ بالاسم على ما يأتي(٣).

وأمّا الحرفُ فأصلُه البناءُ، ولم يخرج عن أصله مادام حرفا.

هذا هو الصحيحُ من تقسيم الكلم الثلاثِ / ومنهم مَنْ زاد (٤-وهو ٢/٤٨
الرمانيُّ، وتبعه ابنُ جني-٤)قسما ثالثا، وقال: إن في الكَلِمِ ما لا يوصفُ بإعرابٍ ولا بناءٍ، وهو المضافُ إلى ياء المتكلم، نحوُ: غلامي، والمُتْبَعُ، نحوُ قراءةِ من قرأ: {الحَمْدِ لِلَّهِ}(٥)، بكسر الدال، والمَحْكِيُّ، نحوُ قولِك: مَنْ زيدٌ؟ في حكاية من قال: قام زيد، ومَنْ زيدًا؟ في حكاية من قال: رأيتُ زيدًا، ومَنْ زيدٍ؟ في حكاية من قال: مررتُ بزيدٍ، فهذه الأسماءُ عند هذا القائلِ ليست مبنيةً؛ لعدم مُوجِبِ البناءِ فيها، وليست معربة؛ لأنها لم تدخلْ تحت حدِّ الإعراب، ألا ترى أن آخِرَها لم يتغيرْ لتغيرِ العواملِ، فَتَوَقَّفَ في أمرها، ولم يَحْكُمْ عليها بإعراب ولا بناءٍ. وهي عنده نظيرُ الخُنْثَى المُشْكِلِ عند الفقهاء؛ لكون أدلةِ الإعراب والبناءِ تَتَجاذبُها، وكذلك أدلةُ الذكوريةِ والأُنُوثِيَّةِ تتجاذبُ الخُنْثَى المشكلَ.

---

(١) ينظر ص : ١٩٣ فما بعدها .

(٢) ينظر ص : ١٤٦ .

(٣) ينظر ص : ٥٣٢ فما بعدها .

(٤-٤) لم يرد في متن ب وإنما جاء في الحاشية .

وينظر رأي الرماني في التعليقات الوفية: ١١١/١ ، ورأي ابن جني في الخصائص: ٣٥٦/٢ .

(٥) سورة الفاتحة: من الآية: ٢ .

وكسر الدال هي قراءة الحسن البصري، وزيد بن علي، ورؤبة بن العجاج. شواذ ابن خالويه: ١ ، والمحتسب: ٣٧/١ ، والبحر المحيط: ١٨/١ .

والصحيحُ أن هذه الأسماءَ معربةٌ في الأصل، إلا أنه طرأ عليها طوارئُ[(١)] ليست من مُوجبات البناء تَخَلَّفَ الإعرابُ بسببها. أمّا المضافُ إلى ياء المتكلمِ فالياءُ تطلبُ انكسارَ[(٢)] ما قبلها، فاشتغلَ مَحَلُّ الإعراب بالكسرة التي سيقت للياء.

و بالجملةِ ففي المضاف إلى ياء المتكلمِ أربعةُ أقوالٍ:[(٣)] الإعرابُ، وهو الصحيح، والبناءُ، والوقفُ، والتَّفْرِقَةُ بينَ أن يكونَ مجرورا فيكونَ مُعربا؛ لموافقة الحركةِ للعامل، وبينَ أن يكونَ مرفوعا أو منصوبا[(٤)] فيكونَ مبنيا؛ لمخالفة الحركةِ للعامل.

وأمّا الإتباعُ فآثروه على الإعراب طلبا للخفة والمُشاكلة؛ إذ يلزمُ في المثال المتقدمِ لو أُعرب الخروجُ من ضمةٍ إلى كسرةٍ[(٥)].

---

(١) في ب : "طوار" .

(٢) في ب : "بانكسار" .

(٣) مذهب جمهورالنحويين أن المضاف إلى ياء المتكلم باق على إعرابه، والإعراب فيه مقدر في الأحوال الثلاثة، وجعل ابن مالك الإعراب ظاهرا في حالة الجر، وذهب جماعة منهم الجرجاني وابن الشجري وابن الخشاب والمطرزي وابن الخباز إلى أنه مبني في الأحوال الثلاثة، وهوظاهر قول الزمخشري، واحتمال في قول ابن السراج، وذهب الرماني وابن جني إلى أنه ليس معربا ولامبنيا. ينظر الأصول: ١٢٣/٢-١٢٤ ، والخصائص: ٣٥٦/٢ ، والجمل للجرجاني: ١١ ، والمفصل: ١٠٧ ، والأمالي الشجرية: ٤/١ ، والمرتجل: ١٠٧ ، والغرةالمخفية: ١١٠/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٩٩٩/٢-١٠٠٢ ، وشرح التسهيل: ٢٧٩/٣ ، والتعليقات الوفية: ١١١/١ ، ومنهج السالك: ٣٠٥-٣٠٦ . ولم أقف على قول من جعله معربا في حالة الجر مبنيا في حالتي الرفع والنصب عند غير الشارح.

(٤) في ب : "ومنصوبا" .

(٥) في الخصائص ١٤٥/٢: "وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب...وهذا نحو من {الحَمْدُلُلَّهِ} و {الحَمْدِلِلَّهِ}". وينظرالمحتسب: ٣٧/١-٣٨. وقال الزمخشري: "...ولايجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم: {الحَمْدِلِلَّهِ}" الكشاف: ٢٧٣/١، وينظرالأشباه والنظائر: ٢٧/١.

وأمّا الحكايةُ فآثروها لكونها تُعطي العهدَ في الاسم المتقدمِ، والإعرابُ يُوهمُ الخلافَ، ألا ترى أنه لو رُفع "زيدٌ" مثلا بعد "مَنْ" في الأحوال الثلاثةِ لَتُخُيِّلَ أنه يَسْأَلُ عن "زيدٍ" غيرِ هذا المذكورِ فلمّا جاءت حركةُ "زيدٍ" الثاني كحركة "زيدٍ" / الأولِ عُلِمَ أنه هو، ففيه ضَرْبٌ من العهد والحوالة. ٤٨/ب

تنبيهٌ: اعلمْ أن البناءَ والإعرابَ نقيضان على مذهب الجمهورِ، فلا يجتمعان ولا يرتفعان، فآخرُ الكلمةِ لايخلو من أحدِهما(١)؛ إذ لاثالثَ وهما ضِدّانِ على مذهب من يرى أن في الكلام أسماءً لا معربةً ولا مبنيةً، فيمتنعُ اجتماعُهما ويمكنُ ارتفاعُهما؛ لجواز الحالة الثالثة.

إذا تقرَّرَ(٢) هذا فلنرجعْ إلى الكلام على لفظ البيت، فنقل(٣):

قولُه: "والحرفُ مبنيٌّ" الألفُ واللامُ في "الحرف" للعهد، أي: الحرفُ الذي تقدَّم التعريفُ به. وإنما بُنِيَ الحرفُ لأنه يدلُّ على معناه من غير حاجةٍ إلى الإعراب، فلو أُعرب لوقع الإعرابُ ضائعا(٤).

وإن شئتَ قلتَ: إنما لم يُعْرَبِ الحرفُ لأنه يدلُّ على معنى في غيره، وهو مع ذلك الغيرِ بمنزلة الكلمة الواحدةِ، وبعضُ الكلمة لايَسْتَحِقُّ إعرابا(٥).

وقولُه: "بكلِّ حالٍ" يريدُ أن الحرفَ لا يقعُ معربا [بحالٍ](٦) ما دام حرفا، بخلاف الاسم فإن له حالتين: حالةَ إعرابٍ، وحالةَ بناءٍ، وأصلُه الإعرابُ، وبخلاف الفعل فإن له أيضا حالتين: حالةَ بناءٍ، وحالةَ إعرابٍ، وأصلُه البناءُ. وقولُنا: "ما دامَ حرفًا" تَحَرَّزْنا به من الحرف إذا خَرَجَ إلى الاسمية، نحو قوله:

---

(١) في ب : "أحديهما" .

(٢) في ب : "قرر" .

(٣) في ب : "فنقول" .

(٤) ينظرشرح ابن القواس: ٢٢٩/١ ، والصفوةالصفية: ٧٨/١ .

(٥) ينظرالغرةالمخفية: ٩٤/١-٩٥ .

(٦) من ب .

لَيْتَ شِعْرِي مُسافِرُ بنَ أبي عَمْـ ... ـرٍو ولَيْتٌ يقولُها المَحْزُونُ(١)

فقال: "لَيْتٌ" فنونَّها وأعربَها؛ لأنها خرجت عن الحرفية إلى الاسمية، فـ"لَيْتٌ" المنونةُ في آخر البيتِ اسمٌ لـ"لَيْتَ" التي(٢)في أوله، التقديرُ: ولفظةُ "لَيْتَ" في أول البيت يقولُها المَحْزُونُ.

فإن قلتَ: ولعلَّ "لَيْتٌ" الثانيةَ في البيت ليست(٣)منونةً.

فالجوابُ: أنه لو أُسقط التنوين لانكسر البيتُ؛ لأنه(٤)يُؤَدِّي إلى جمعِ الكف والخبن في جزأَيْنِ مُتَلاصِقَيْنِ في الخفيف، وذلك لايجوزُ؛ لثُبُوتِ المُعاقبةِ بينهما، فلا يجوزُ في الخفيف أن تقولَ: فاعِلاتُ مُتَفْعِلُنْ(٥).

قلتُ: وكلُّ ما يَرِدُ عليكَ / من الحروف المُنَوَّنَةِ(٦)، والحروفِ التي ٢/٤٩
باشَرَتْها العواملُ، فاحملْها(٧)على أنها قد خرجت من الحرفية، واسْتُعْمِلَتْ أسماءً للحروف، فإذا قلتَ: ليتَ شِعْرِي، فـ"لَيْتَ" هنا هو الحرفُ، فإذا أَعْرَبْتَهُ مثلا وقلتَ: "لَيْتَ" حرفُ تَمَنٍّ، فـ"لَيْتَ" من قولك: "لَيْتَ" حرفُ تَمَنٍّ، اسمٌ لـ"لَيْتَ"(٨)من قولك: ليتَ شِعْرِي، فَتَدَبَّرْهُ فهو حَسَنٌ، فمن ذلك قولُه:

---

(١) البيت لأبي طالب عم النبي، صلى الله عليه وسلم، في ديوانه (غاية المطالب): ١٦٨ من أبيات له في رثاء مسافر.

وينظر الكتاب: ٢٦١/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل: ٢١٥/١ ، والغرة المخفية: ٩٥ ، وشرح الكافية الشافية: ٤٧٧/١ ، والخزانة: ٤٦٣/١٠.

و في النسختين "أبي عون" والمثبت من مصادر ترجمته . وهو مسافر بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس، كان أحد أزواد الركب الثلاثة من قريش، وكان يهوى هند بنت عتبة وهو معسر فذهب إلى النعمان بن المنذر يتعرض لإصابة مال ينكحها به، فتزوج أبوسفيان هندا، فاضطرب مسافر واعتل ومات. أخباره في نسب قريش: ١٣٥-١٣٧ ، والفاخر: ١٢٦-١٢٧ ، والروض الأنف: ١٢٨/٢-١٢٩ ، والخزانة: ٤٦٨/١٠-٤٧١.

(٢) في ب : "الذي" .

(٣) "ليست" ساقطة من ب .

(٤) في ب : "لا" .

(٥) في كتاب العروض للأخفش ١٥٩: "وما أرى سقوط نون فاعلاتن وبعدها مفاعلن إلا جائزا، وكان الخليل زعموا لايجيزه". قال ابن القطاع: "وأجاز الأخفش كف فاعلاتن بلا معاقبة، وهو شاذ ولايقاس عليه". البارع: ١٧٠.

(٦) في ب: "المنون" .

(٧) في ب : "فحملها" .

(٨) في ب : اسم ليت" .

أُلامُ على لَوٍّ ولَوْ كُنْتُ عالِمًا بأَذْنابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوائِلُهْ(١)

ومنه قولُه:

إنَّ لَيْتًا وإنَّ لَوًّا عناءُ(٢)

وقد استعملت العرب هذا النوع كثيرا، وتَبِعَها المُوَلَّدُونَ على ذلك، فمن ذلك قول ابنِ عَمّارٍ:(٣)

يا لَيْتَ شِعْرِي وهَلْ في لَيْتَ مِنْ أَرَبٍ هَيْهاتَ ماتَنْقَضِي مِنْ لَيْتَ آرابُ(٤)

ومن المُسْتَحْسَناتِ في(٥) ذلك قولُ صاحِبِنا الشيخِ الإمامِ أبي عبدِالله [محمدِ بنِ جابرٍ الأندلسيِّ](٦) اسْتِنْهاضًا(٧) لمن أَبْطَأَ في أمرٍ:

فَخَلِّ سَوْفَ وخُذْ في الآنَ وائْتِ بما تَقْضِيهِ لَيْتَ وحَقِّقْ ماادَّعَتْهُ عَسَى

---

(١) لم أقف على قائله، وهو من شواهدالكتاب: ٢٦٢/٣ ، والمقتضب: ٣٧٠/١ ، وتحصيل عين الذهب: ٤٣٣ ، وشرح المفصل: ٣١/٦ ، وشرح ابن القواس: ٢٢٩/١ . قال الأعلم: "يقول: قد تصدق الأماني إلا أني تركت منها لمكان اللوم مالوطلبته لأدركت غايته، ولكني لم أعلم عاقبته فضيعت أوله، وضرب الأذناب مثلا للأواخر".

(٢) عجزبيت لأبي زبيد الطائي في شعره: ٢٤ ، وصدره:

ليت شعري وأين مني ليت

وهومن شواهدالكتاب: ٢٦١/٣ ، والمقتضب: ٣٧٠/١ ، والأصول: ٣٢٧/٣ ، وشرح المفصل: ٣٠/٦ ، ٥٧/١٠ ، والخزانة: ٣١٩/٧.

(٣) ابن عمار (٤٢٢-٤٧٧هـ) أبوبكر محمد بن عمار المهري الأندلسي الشِّلْبيّ، وزير شاعر هجاء يلقب بذي الوزارتين، اتخذه المعتمد بن عباد صاحب غرب الأندلس جليسا وسميرا وقدّمه وزيرا ومشيرا، ثم استنابه أميرا على مرسية، فانقلب عليه وتملكها، فاحتال عليه المعتمد حتى وقع في يده فقتله صبرا بإشبيلية. أخباره في الذخيرة: ٣٦٨/١/٢-٤٣٣ ، والمغرب: ٣٨٩/١-٣٩١ ، ووفيات الأعيان: ٤٢٥/٤-٤٢٩.

(٤) لم أقف على من نسبه إلى ابن عمار غير الشارح، وهو لذي الوزارتين القائد أبي عيسى لبُّون بن عبدالعزيز بن لبُّون في قلائد العقيان: ٢٩٤/٢ ، والذخيرة: ١٠٧/١/٣ ، والحلة السيرا، لابن الأبار: ١٧٠/٢ ، والمغرب: ٣٧٧/٢ ، وقد ورد البيت أول أربعة أبيات يحن فيها إلى لياليه السالفة بعدما نقل عن ملكه وأخذ سلطانه، وكان قد اقتطع "مرباطر" شمال بلنسية وحكمها حتى احتال عليه ابن رزين وخدعه وانتزعها منه.

(٥) في ب : "فمن" .

(٦) من ب ، وقد جاء فيها بعد قوله: "لمن أبطأ في أمر" وهذا موضعه.

(٧) في الأصل : "استنصاحا" .

وقد ذكرُوا[١]هنا مسألةً على جهة الاستطرادِ، وإن كان الأَلْيَقُ ذكرَها في موضعٍ آخَرَ، لكن الشيءَ قد يُذكرُ في غير موضعِه استِعْجالا للفائدةِ، وأنا أذكرُها تَأَسِّيًا بهم، وهي أن الحرفَ - كما تقدم - مبنيٌّ ما دام حرفا، فإذا خرج عن الحرفية صاراسما وأُعربَ، فإذا أُعربَ كيف يكونُ الحكمُ في ذلك ؟

فنقولُ: لايخلو الحرفُ إذا سُمِّيَ به[٢]أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين فصاعدا إلى خمسة، وهو أَنْهَى ما يكونُ عليه الحرفُ:

فإن كان على حرف واحدٍ فهو إمّا مكسورٌ أو[٣]مفتوحٌ، كباء الجر، وكافِ التشبيه، فيُزادُ عليه حرفان من جنس حركته؛ لأن الثلاثةَ أدنى الأصولِ، فيُزادُ على المكسورِ ياءان، وتُدْغَمُ إحداهما في الأخرى، وعلى المفتوحِ أَلِفان وتُقلبُ الثانيةُ همزةً لالتقاءِ الساكنين، ثم يُعْربُ فيُقالُ في الأول: "بِيٌّ" ، وفي الثاني: "كاءٌ"[٤].

وإن كان على حرفين فإن كان ثانيهما صحيحا كـ"مِنْ" جاز فيه الإعرابُ من غير زيادةٍ؛ لجَرْيِهِ مَجْرى يَدٍ، ودَمٍ، / والحكايةُ لجَرْيِهِ مَجْرى "كَمْ" و "مَنْ"[٥]. ٤٩/ب

قلتُ: ويظهرُ من الجوهريِّ في "الصحاح" أن الحرف إذا كان على حرفين ثانيهما صحيحٌ فإنه[٦]إذا سُمِّيَ به يُزادُ عليه حرفٌ من جنس الأخيرِ ويُشَدَّدُ، قال في تركيب (ق د د) لمّا تكلمَ على (قَدْ) : "وإن جعلتَه اسمًا شدَّدْته وقلتَ: كتبتُ قَدَّا حَسَنَةً"[٧]، وهذا الذي قاله الإجماعُ على خلافه.

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ٢٢٩/١ ، والصفوةالصفية: ٧٨/١ .

(٢) "به" ساقط من ب .

(٣) في ب : "وإما" .

(٤) ينظرالكتاب: ٣٢٥/٣-٣٢٦ ، والمساعد: ٤٩/٣ .

(٥) ينظرشرح ابن القواس: ٢٢٩/١ ، والصفوةالصفية: ٧٩/١ .

(٦) في ب : "إنه" .

(٧) الصحاح:٥٢٢/٢(قدد).

وإن كان الثاني حرفَ علةٍ فهو إمّا واوٌ أو ياءٌ أو ألفٌ، كـ "لَوْ" و "في" و "ما"، فيُزادُ على الواو واوٌ، و على الياء ياءٌ، و على الألف ألفٌ، ثم يُدْغَمُ كلٌّ في مُماثِلِهِ، إلا الألفَ فإنها تُقْلَبُ(١)همزةً؛ لأن الإدْغامَ لايُتَصَوَّرُ بين ألفين، فتقولُ: لَوٌّ، وفِيٌّ، ومَاءٌ(٢).

فإن كان على ثلاثة، كـ"ثُمَّ" و "لَيْتَ" ففيه الإعرابُ لفظا إن كان صحيحَ الآخِرِ، كـ"لَيْتَ" أو تقديرا إن كان معتلا، كـ"بَلَى"، والحكايةُ(٣).

وحكمُ ما زاد على الثلاثة من الرباعي، نحوُ "لَعَلَّ" أو الخماسيِّ، نحوُ "لَكِنَّ" حكمُ الثلاثيِّ، والله أعلم.

وقولُه:

"والأصلُ في البناءِ للأَفْعالِ"

يريدُ أن أصلَ الأفعالِ أن تكونَ مبنيةً؛ لأن الغرض منها، وهو تعيينُ الزمانِ، قد حصل من صِيَغِها - كما تقدم -(٤)فلو أُعرب(٥)لوقع الإعرابُ ضائعا، وإنما أُعرب منها ما أُعْرب، وهو الفعلُ المضارعُ؛ لشَبَهِهِ بالأسماء.

قال بعضُ الشارحين(٦)في قوله:

"والأصلُ في البِناءِ للأَفْعالِ"

إنه يُوهِمُ أن البناءَ إنما هو أصلٌ في الأفعال فقط. وفيه نظرٌ؛ لأن هذا الإيهامَ إن(٧)جاء من الحَصْرِ فلا(٨)شكَّ أن الحصرَ حاصلٌ من جهة تقدمِ قولِه: "في البِناءِ" على قوله: "للأفعال"، إلا أنه حَمَلَ الحصرَ على غيرِ(٩)طريقته؛ فإن المعنى الذي تَوَهَّمَهُ لايَحْصُلُ إلا من تقديم "ما" وإدخالِ "إلا" على قوله: "للأفعالِ" وتَرْكِ "في البِناءِ" في موضعه، فيصيرُ التقدير: ما الأصلُ في البناءِ

---

(١) أقحمت هنا في ب كلمة "ألفا".

(٢) ينظرالكتاب: ٣/٢٦١-٢٦٤ ، والمساعد: ٣/٤٨ .

(٣) ينظرماينصرف ومالاينصرف: ٦٥ ، ٦٦ .

(٤) ينظر ص ١٤٦ فيما تقدم من شرح الرعيني .

(٥) كذا في النسختين، وحقه أعربت .

(٦) ينظرالتعليقات الوفية: ١/٩١ .

(٧) في ب : "إنما" .

(٨) في ب : "ولا" .

(٩) "غير" ساقطة من ب .

إلا للأفعال، ولاشكَّ أن هذا يفيدُ المعنى / الذي تَوَهَّمَهُ من حَصْرِ أصالةِ البناء ٢/٥٠
في الأفعال، ولكنه ليس على طريقِ حصرِ تقديمِ المَعْمُولِ، وإنما الطريقُ في ذلك أن نَرُدَّ المعمولَ إلى موضعه من التأخير، ونُدْخِلَ عليه "إلا"، ونجعلَ "ما" في أول الكلامِ، فإذا عَمِلْنا(١)هذا صار التقديرُ: ما الأصلُ للأفعال إلا البناءُ(٢)، وهذا يفيدُ أن أصالةَ الأفعالِ منحصرةٌ في البناءِ فلا أصلَ لها في غيرِه، ويمكنُ اشتراكُ غيرِها معها، وهذا المعنى هو الصحيحُ، وعليه يُحْمَلُ كلامُ المصنفِ لا على ما تَوَهَّمَ غيرُه، والله أعلم.

(٣- وإن كان هذا الشارحُ تَوَهَّمَ هذا المعنى الذي اعترضَ به من حَمْلِ اللامِ في قوله: "للأَفْعالِ" على الاختصاص، كما إذا قلتَ: الدارُ لِزيدٍ، فإنه يدلُّ على اختصاصِها به دون غيرِه، فلا نُسَلِّمُ أن اللامَ في قولِه: "للأَفْعالِ" للاختصاص، بل هي لامُ الاستحقاقِ، فلا تُعْطِي الاختصاصَ(٤)، فيكونُ المعنى: أن أصالةَ البناءِ حقٌّ للفعل، كما تقولُ: الصَّدَقَةُ للفقير، بمعنى أنه يَسْتَحِقُّها، ولا يلزمُ أن غيرَه لايَسْتَحِقُّها-٣).

* * **

[حدُّالبناء]

٣٩- وحَدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الكَلِمْ حَرَكَةً مّا أو سُكُونًا التُزِمْ

لما تقدم له حدُّ الإعرابِ أخذ يذكر حدَّ البناء، فجاء بهذا البيتِ حدًّا له، وفيه نَظَرٌ من وجوه:

---

(١) في ب : "علمنا" .

(٢) في ب : "ماالأصل في الأفعال إلاللبناء" .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) كررت هنا عبارة : "بل هي لام الاستحقاق" .

أحدُها: أن قولَه: "لُزُومُ آخِرِ الكَلِمْ" يقتضي أن المبنيَّ لايُنْقَـلُ ويلزمُ طريقةً واحدةً، وقد وجدنا من المبنيات ما لايلزمُ طريقةً واحدةً، كالفعل الماضي؛ فإنه مبنيٌّ على الفتح، فإذا لِحَقَـهُ أحدُ(١)الضمـائرِ الثمـانيـةِ سُكِّنَ، وإذا لِحَقَـهُ واوُ الضميرِ ضُمَّ، ونحوُ(٢)فعلِ الأمرِ هو مبنيٌّ على السكونِ، فإذا لِحَقَهُ ساكنٌ انتقلَ إلى الكسر.

الثـاني: أن قولَه : "حَرَكَةً مّا أو سُكُونًا" يقتضي ألا يُوجدَ البنـاءُ إلا على حركةٍ أو سكونٍ، وقد وجدنا ما هو مبنيٌّ لا على حركـةٍ ولا على سكونٍ، وهو التثنيةُ في النداء، وفي باب "لا"، نحوُ: يا زيدانِ، ولا رجلَيْنِ في الـدار، والجمعُ المذكرُ السالمُ، نحوُ: يا زيدونَ، فهذه الأسماءُ مبنيةٌ مـن غير حركةٍ ولا سكونٍ، فـإن كان مذهبُ المصنفِ أنها مبنيةٌ بالحركات المقـدرةِ، كما زعم بعضُهم(٣)، فكان حقُّه أن يقولَ: حركةً ما ظاهرةً أو مقدرةً / وإن كان مذهبُه أنها مبنيةٌ ٥٠/ب
على الحروف(٤): الألـفِ والياءِ والواوِ، وهو الصحيحُ، فكـان حقُّه أن يقولَ: حركةً ما أو ما يقومُ مَقامَها.

الثـالث: أنه يلزمُ من الحد أن تكونَ الأسماءُ المقصـورةُ مبنيةً؛ لأنها لازمةٌ للسكون.

فقد بانَ لك أن هذا الذي جاء به المصنف على أنه حدٌّ غيرُ جامعٍ؛ لخروج الفعلِ الماضي وفعلِ الأمر منه، ولخروج التثنيةِ في باب النـداء وفي باب "لا"، والجمعِ المذكرِ السالمِ في النداء.

---

(١) في ب : "إحدى" .

(٢) في ب : "نحو" بسقوط الواو .

(٣) مـذهب بعض البصريين أن المثنى وجمع المذكرالسالم معـربان بحركات مقدرة على حروف المد فيهما. التبيين: ٢٠٣ ، والرأي بلا نسبة في شرح الرضي على الكافيـة: ٨٦/١ والمبني يبنى على ما يعرب به.

(٤) هـذا مذهب سيبويه وجمهـور البصريين بناء على مذهبهـم في كـون هذه الحروف حروف إعراب. الكتاب: ١٧/١ ، والإنصاف: ٣٣/١ ، والتبيين: ٢٠٣.

والأَولى في الحد أن تقولَ: [البناءُ][(١)]هو لُزُومُ آخرِ الكلمةِ حركةً أو ما يقومُ مَقامَها، أو سكونًا من غيرِ عاملٍ ولااعتلالٍ. فقولُنا: "أو ما يقومُ مَقامَها" نعني بذلك الألفَ والياءَ والواوَ؛ لِتَدْخُلَ التثنيةُ في باب النداء وباب "لا"، والجمعُ المذكرُ السالمُ، فإنك إذا قلتَ: يا زيدانِ، فهو مبنيٌّ على الألف؛ لأنه يُرْفَعُ بها، وإذا[(٢)]قلتَ: لاغُلامَيْنِ عندكَ، فهو مبنيٌّ على الياءِ، وإذا قلتَ: يا زيدونَ، فهو مبنيٌّ على الواو. وقولُنا: "من غير عاملٍ" لِتَخْرُجَ حركاتُ[(٣)]الإعراب في الأسماءِ المعربةِ التي أَلْزَمَتْها العربُ طريقةً واحدةً، كالنصب في "سُبْحَانَ" والرفعِ في "أَيْمُنُ اللهِ"؛ لأن هذه الحركةَ، وإن كانت لزمت آخرَ الكلمة، فهي بعاملٍ. وقولُنا: "ولا اعتلالٍ" لِيَخْرُجَ الاسمُ المقصورُ؛ فإنه قد لزم السكونَ لكن بسبب الاعتلالِ، وسكونُ المبنيِّ من غير اعتلالٍ.

ولنرجعْ إلى الكلام على البيت، فنقل[(٤)]: قولُه: "وحَدُّهُ" الضميرُ راجعٌ إلى البناء، أي: وحَدُّ البناءِ.

وقولُه: "حَرَكَةً مّا" يريدُ: أيَّ حركةٍ كانت من الحركات الثلاثِ، و "ما" من قوله: "حَرَكَةً مّا" يمكنُ أن تكونَ اسما صفةً لـ "حَرَكَةٍ"، ويمكنُ أن تكونَ حرفا زِيدتْ للعُمُومِ[(٥)].

وذكرَ الحركةَ، ولم يذكرْ لها أَلْقابًا كما ذكرها في حركةِ الإعرابِ، وأَلْقابُها: الضمُّ والفتحُ والكسرُ والسكونُ[(٦)]. وسُمِّيَتْ حركاتٍ لِتَحَرُّكِ العُضْوِ بها عند النُّطْق، هذه التسميةُ من جهة العُمُوم.

---

(١) من ب .

(٢) في ب : "فإذا" .

(٣) في ب : "الحركات" .

(٤) في ب : "فنقول" .

(٥) ينظرشرح ابن القواس: ٢٣١/١ .

(٦) في الكتاب ١٥/١ : "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غيرالمتمكنة المضارعة عندهم ماليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير". وينظرالمقتضب: ١٤٢/١ ، والأصول: ٤٥/١ ، ونتائج الفكر: ٨٤-٨٥. والكوفيون لايفرقون بين حركات الإعراب وحركات البناء. شرح الرضي على الكافية: ٧١/١ ، وينظر الأشباه والنظائر: ٤١/٢-٤٢.

٢/٥١ وأمّا من جهة الخُصُوص فسُمِّيَ الضَّمُّ ضَمًّا؛ / لأن الشفتين تَنْضَمّانِ(١) عند النطقِ بالضمة، وسُمِّيَ الفتحُ فتحًا لانفتاحِ الفمِ عند النطق بالفتحة، وسُمِّيَ الكسرُ كسرًا من كِسْرِالبيتِ، وهو ما يَنْعَطِفُ من أسفله اللاصِقِ(٢) بالأرض(٣) فكأنَّ العضوَ يَنْكَسِرُ، أي: يَنْعَطِفُ ويَتَسَهَّلُ عند النطق بالكسرة، وسُمِّيَ السكونُ سكونًا من السكون الذي هو ضِدُّ الحركةِ؛ لأن العضوَ يَسْكُنُ ولايَتَحَرَّكُ(٤).

فإن قلتَ: فما الفرقُ بينَ حركةِ الإعرابِ وحركةِ البناءِ؛ فإن الصورةَ واحدةٌ، وقد يقعُ اللَّبْسُ بينهما في بعض المواضع، ألاترى أنك لو قلتَ: اللَّيْثُ حيثُ الشَّجَرُ، ومررتُ بهؤلاءِ العلماءِ، وأينَ لقيتَ الأَيْنَ(٥)؟ لوجدتَ صورةَ حركةِ الثاءَيْنِ والهمزتَيْنِ والنُّونَيْنِ واحدةً؟

فالجوابُ: أن الفرقَ بينهما من أوجهٍ(٦):

الأولُ: أن حركةَ الإعرابِ تنتقلُ من نوع إلى نوع، وحركةَ البناءِ تَلْزَمُ.

الثاني: أن حركةَ الإعرابِ تَحْدُثُ بعاملٍ، وحركةَ البناءِ بغيرِ عاملٍ.

الثالثُ: أن حركةَ الإعرابِ تدلُّ على معنى، وحركةَ البناء لاتدلُّ على معنى.

---

(١) في ب : "تنضم" .

(٢) في الأصل : "اللاحق" .

(٣) في الصحاح: ٨٠٦/٢(كسر): "والكسر، بالكسر: أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه عن يمينك ويسارك".

(٤) ينظر في علة تسمية حركات الإعراب بهذه الألقاب: نتائج الفكر: ٨٣-٨٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٦٩/١-٧٠.

(٥) الأين والأيم: الذكر من الحيات، وقيل: الأين: الحية. اللسان: ٤٤/١٣(أين).

(٦) ينظرشرح السيرافي: ١٠٣/١-١٠٤ ، ونتائج الفكر: ٨٤-٨٥ ، وشرح ابن القواس: ٢٣١/١.

وقولُه: "التِزْمْ" جملةٌ في موضع الصفةِ لـ "سُكُونًا" وإنما وصفه باللُّزُومِ(١) وإن كان قد تقدم ما يُعْطِي ذلك؛ إشعارا بأن السكونَ أكثرُ لُزُومًا من الحركة؛ إذ هو الأصلُ؛ إذ ليس نوعٌ من أنواعِ الكلمِ الثلاثِ إلا والبناءُ على السكون يدخلُ فيه كـ"قُمْ" و "مِنْ" و "كَمْ"، بخلافِ الحركةِ فإن بعضَها قد يتخلفُ عن بعض الأنواعِ، ألا ترى أن الضمَ والكسرَ لا يدخلان في الأفعال، فإذن قولُه: "التِزْمْ" ليس بِحَشْوٍ كما ذكره بعضُهم(٢).

ولْنُتَمِّم الفائدةَ بذكرِ مسائلَ تتعلقُ بهذا الموضعِ:

المسألةُ الأولى في تقسيم البناء: اعلمْ أن البناءَ ينقسمُ [قسمين](٣): لازمٌ وزائلٌ، فاللازمُ فيما أصلُه البناءُ كالماضي والأمرِ والحروفِ، والزائلُ فيما أصلُه الإعرابُ، كالمنادى، واسمِ "لا" التي لنَفْي الجنس.

تقسيمٌ آخَرُ: اعلمْ أن البناءَ أيضا ينقسمُ قسمين: واجبٌ وجائزٌ، ولا تداخُلَ بينَ هذا التقسيمِ والتقسيمِ / المتقدمِ؛ لأن الجائزَ مُغايِرٌ للزائل، لأن كلَّ جائزٍ ٥١/ب زائلٌ و ليس كلُّ زائلٍ جائزًا، فالجائزُ في أربعة مواضعَ:

الأولُ: الظرفُ المضافُ إلى الجملةِ، نحوُ قولك: خرجتُ من يومِ خَرَجَ زيدٌ، يجوزُ في "يومِ" البناءُ على الفتح والجرُّ على الأصلِ(٤)، قال الشاعرُ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ:أَلَمَّاأَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟!(٥)

---

(١) في الأصل : "بالسكون" وجاء في هامشه: "لعله باللزوم".

(٢) هو الشريشي كما في التعليقات الوفية: ٩٠/١ ، وينظرشرح ابن القواس: ٢٣١/١ ، والصفوةالصفية: ٨١/١ .

(٣) "قسمين" سقط من صلب الأصل، وجاء في هامشه: "لعله قسمين".

(٤) وفي الأصول ١١/٢: "وإذا أضفته -أي اليوم- إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح، وأن يبنى مع المبني أحسن عندي من أن يبنى مع المعرب" .

(٥) تقدم ص ١١٤ والشاهد فيه هنا جواز الجر والبناء على الفتح في "حين".

هذا إذا كانت الجملةُ مصدرةً بفعل ماضٍ، كما مُثِّلَ، وأمّا إذا كانت مصدرةً بفعل مضارعٍ، كقوله تعالى: {هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ}(١)ففيه خلافٌ(٢): منهم من يقول يجوزُ بناءُ الظرفِ، ويستشهدُ بقراءة من قرأ: {يَوْمَ يَنفَعُ} بفتح "يومِ"(٣)، ومنهم من لايُجَوِّزُ ذلك، ويجعلُ ذلك منصوبا على الظرفيةِ، والعاملُ فيه {قَالَ}(١).

الثاني: الظرفُ المضافُ إلى "إذْ"، نحوُ: يومَئِذٍ، وحِينَئِذٍ، قُرِئَ قولُه تعالى: {مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ}(٤)بجر "يَوْمٍ" وبالبناء على الفتحِ(٥).

الثالثُ: "مِثْلٌ" إذا كانت معه "ما"، قُرِئَ قولُه تعالى: {مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ}(٦) برفع "مِثْلٍ" و بالفتح(٧).

قلتُ: هذه عبارةُ النحويين، والتحقيقُ في ذلك أنَّ {مِثْلَ} إنما بُنِيَتْ بسبب {أَنَّ} لا بسبب {مَا}؛ لأن {مَا} زائدةٌ، والإضافةُ إنما هي لـ{أَنَّ} ومابعدها، فتأمَّلْهُ.

ومن بناءِ "مِثْلٍ" قراءةُ مَنْ قرأ: {إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلَهُمْ}(٨) بفتح "مِثْلِ"(٩)، فبُنِيَ لإضافته إلى المضمر.

---

(١) سورةالمائدة: من الآية: ١١٩ ، ولفظة {الصَّادِقِينَ} لم ترد في الأصل.

(٢) أجازالكوفيون البناء ووافقهم الفارسي وابن مالك، ومنعه البصريون. ينظرمعاني الفراء: ٣٢٦/١-٣٢٧ ، والأصول: ١١/٢-١٣ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣ ، والبسيط: ٤٩٨/١ ، وشرح التسهيل(رسالة): ٥٨٢/٢/٢-٥٨٣ ، والمغني: ٦٧٢ ، وشرح التصريح: ٤٢/٢.

(٣) هي قراءة نافع من السبعة. السبعة: ٢٥٠ ، وينظرالكشف: ٤٢٣/١ ، وهي كذلك قراءة ابن محيصن. تفسيرالقرطبي: ٣٧٩/٦.

(٤) سورةالمعارج: من الآية: ١١ .

(٥) قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر {يَوْمَ} بالبناء على الفتح، وقرأ الباقون بجره. حجةالقراءات: ٧٢٢ ، والإقناع: ٧٩٢/٢ ، وإتحاف فضلاءالبشر: ٥٦١/٢.

(٦) سورةالذاريات: من الآية: ٢٣ .

(٧) قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر {مِثْلُ مَا} بالرفع، وقرأ الباقون بالفتح. السبعة: ٦٠٩ ، وينظرالكشف: ٢٨٧/٢.

(٨) سورةالنساء: من الآية: ١٤٠ .

(٩) وردت القراءة بدون عزو في التبيان: ٣٩٩/١ ، والبحرالمحيط: ٣٧٥/٣.

الرابعُ: "غَيْرٌ" إذا كانت مع "أَنْ"، قال ابنُ رِفاعَةَ يصفُ ناقتَه:

تُعْطِيكَ مَشْيًا وإِرْقالا ودَأْدَأَةً ... إذا تَسَرْبَلَتِ الآكامُ بالآلِ

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَأَنْ نَطَقَتْ ... حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ(١)

يُروى برفع "غيرٍ" وفتحِها.

والواجبُ ما عدا ما ذُكر.

المسألةُ الثانيةُ: السكونُ في المبني هو الأصلُ، والدليلُ على ذلك أربعةُ(٢)أشياءَ:

الأولُ: أن المبنيَّ ثقيلٌ للُزُومِهِ طريقةً واحدةً، والسكونُ أخفُّ، / فاختير الخفيفُ للثقيل لِيَتَعادَلا. ٢/٥٣

الثاني: أن البناءَ ضدُّ الإعرابِ، وأصلُ الإعرابِ أن يكونَ بالحركة، فوجب أن يكونَ ضدُّه بالسكون.

الثالثُ: أن الأصلَ عدمُ الحركةِ، وإلى هذا الأصلِ يرجعون إذا أَشْكَلَ عليهم الأمرُ، ألا ترى أن "شاةً" قالوا: أصلُه: شَوْهَةٌ(٣)، بسكون الواو دونَ الحركة.

---

(١) اختلف في نسبة هذين البيتين، فنسبا لأبي قيس بن رفاعة كما فعل الشارح متابعا للزمخشري في شرح أبيات الكتاب ولبعض فضلاءالعجم في شرح أبيات المفصل، كما نسبا للشماخ، ولرجل من كنانة، والصحيح نسبتهما إلى أبي قيس بن الأسلت. ينظرالخزانة: ٤١٣/٣ وهما في ديوانه: ٨٤-٨٥.

وينظرالبيت الشاهد برواية الرفع في الكتاب: ٣٢٩/٢، والنكت: ٦٣٣/١، واللسان: ٧٣٤/١١(وقل). وبرواية البناء على الفتح في معاني الفراء: ٣٨٣/١، والأصول: ٢٧٦/١، ٢٩٨، والمحاجاة بالمسائل النحوية: ١٤٠.

والإرقالُ: مصدرأرقلت الناقة إذا أسرعت. والدأدأة: مصدر دأدأت بمعناه، وهونوع من العدو. وتسربلت الآكام بالآل: أي تغطت الجبال بالسراب، وذلك لايكون إلا عند اشتدادالحر. ومعنى البيت: أن الناقة نشيطة في العدو وقت الهاجرة. والأوقال: جمع وقل، وهو ثمرالمقل إذا يبس. يريد: لم يمنعها أن تشرب إلا أنها صوتت حمامة فنفرت، وذلك دليل على حدةالنفس، وهو محمود. ينظرالخزانة: ٤٠٨/٣-٤٠٩.

وجاء في النسختين: "ذات إرقال" والمثبت من الديوان ومصادر تخريج الشاهد.

وأبوقيس صيفي بن الأسلت شاعر جاهلي مختلف في إسلامه. أخباره في الأغاني: ١١٧/١٧-١٣١، والإصابة: ٣٣٤/٧-٣٣٦، والخزانة: ٤٠٩/٣-٤١٣.

(٢) في الأصل: "ثلاثة" وكذا في ب، لكنه فيها مضروب عليه ومصحح في الحاشية.

(٣) ينظرالكتاب: ٣٦٧/٣، ٤٦٠، والمنصف: ١٤٤/٢-١٥٠، والممتع: ٦٢٦/٢، والهمع: ١٦٧/٦.

الرابعُ: أنهم لايُعَلِّلُونَه، فلا يقال في "قُمْ" مثلا: لأيِّ شيءٍ بُنِيَ على السكون؛ لأن القاعدةَ عندهم أن كلَّ ما جاء على أصلِه لايُعَلَّلُ، وإنما يُعَلَّلُ الذي خرج عن أصله.

فهذه أربعةُ أدلةٍ تدل على أن السكون في البناء هو الأصلُ(١).

ثم إن البناءَ على السكون يوجد في الكَلِمِ الثلاثِ، ففي الاسم نحوُ "مَنْ" و "كَمْ"، وفي الفعل نحوُ "قُمْ" و "اقْعُدْ"، وفي الحرف نحوُ "مِنْ" و "عَنْ"، ثم يُنْقَلُ من الأصل الذي هو السكونُ إلى الحركة، والحركاتُ - كما تقدم - ثلاثٌ: الفتحةُ، وهي أخفُّها؛ ولذلك دخلت في الكَلِمِ الثلاثِ: الاسمِ، نحوُ "أينَ" و "كَيْفَ"، والفعلِ نحوُ "ضَرَبَ" و "أَكَلَ"، والحرفِ نحو "ثُمَّ" و "إنَّ"، والكسرةُ والضمةُ، وهما أثقلُ من الفتحة، ولذلك لم يدخلا في الكلمِ الثلاثِ، وإنما دخلتا(٢)في الاسم والحرف، نحوُ "أَمْسِ" و "حَيْثُ" و "جَيْرِ" و "مُنْذُ"، ولم تدخلا(٣)في الفعل بأصل الوضع.

واعلمْ أن المبنيَّ لا ينتقلُ من السكون إلى الحركة إلا لمُوجِبٍ، والمُوجِبُ أربعةُ أنواعٍ(٤):

الأولُ: أن يكونَ البناءُ طارئا على الكلمة، وهو خمسةُ أنواعٍ: اسمُ "لا" نحوُ: لا رجلَ في الدار، والمنادى المضمومُ، نحوُ: يا زيدُ، والغاياتُ، نحوُ: قبلُ وبعدُ، والمضافُ إلى ياء المتكلمِ عند من يرى أنه مبنيٌّ(٥)، نحوُ: غلامِي، والمركبُ، نحوُ: خمسةَ عشرَ.

الثاني: التقاءُ الساكنين، نحوُ: أَمْسِ.

الثالثُ: كونُ الكلمةِ على حرف واحد، نحو: باءِ الجرِّ ولامِه.

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٨٢/٣، والأشباه والنظائر: ٤٨/٣-٤٩.
(٢) في ب: "دخلا".
(٣) في ب: "لم يدخلا".
(٤) ينظرشرح المفصل: ٨٢/٣-٨٣ ولم يذكرالنوع الرابع، والأشباه والنظائر: ٤٩/٣.
(٥) ينظر ص ١٦٣ فيماتقدم.

الرابعُ: كونُ بعضِ الكَلِمِ لَه مَزِيَّةٌ على بعضٍ، نحوُ الفعلِ الماضي فإنه بُنِيَ[١] على حركة لمَزِيَّتِه على فعل الأمرِ؛ لأن الفعلَ[٢] الماضيَ يقع صفةً وحالا وخبرا، والأمرُ لايقعُ في شيءٍ من هذا.

قلتُ: هذه موجباتُ البناءِ الدائرةُ على ألسنة النحويين، ويظهرُ من مُوَفَّقِ الدينِ بنِ يَعِيشَ الحلبيِّ / في "شرح المفصل" زيادةُ موجبٍ خامسٍ للبناء، وهو ٥٢/ب
التَّقْوِيَةُ، وذلك أنه قال: إن "هُوَ" بُنِيَ على حركةٍ تقويةً له[٣].

المسألةُ الثالثةُ: في الأسئلة التي تَتَرَتَّبُ على المبني:

أمّا الأسماءُ فلايخلو أن تكونَ مبنيةً على السكون أو على الحركة، فإن كانت مبنيةً على السكون ففيها سؤالٌ واحدٌ، وهو أن يقالَ: لِمَ بُنِيَتْ ؟ ولا سؤالَ في السكون؛ لأنه الأصلُ في البناء، فإن كانت مبنيةً على حركة ففيها ثلاثةُ أسئلةٍ[٤]: الأولُ: لِمَ بُنِيَتْ؟ الثاني: لِمَ بُنِيَتْ على حركة ؟ الثالثُ: لِمَ تَعَيَّنَتْ إحدى الحركاتِ الثلاثِ ؟

وأمّا الأفعالُ والحروفُ فلايخلو أن يكونا مبنيَّيْنِ على حركة أو على سكون، فإن كانا مبنيَّيْنِ على حركة ففيهما[٥] سؤالان: لِمَ حُرِّكا؟ ولِمَ تَعَيَّنَتِ الحركةُ؟ وإن كانا مبنيَّيْنِ على السكون فلا سؤالَ؛ لأن البناء على لأصلِ، والسكونُ على الأصل.

المسألةُ الرابعةُ: في الأجوبة المُتَرَتِّبَةِ[٦] على تَعْيِينِ الحركةِ: اعلمْ أن المبنيَّ على حركة يَرِدُ عليه سؤالٌ عن تعيين الحركةِ، فيلزمُ الجوابُ عن ذلك.

---

(١) في ب: "يبنى" .

(٢) "الفعل" ليس في ب .

(٣) ينظرشرح المفصل: ٩٦/٣ ، وينظركذلك: ٨٦/٣ ، ٩٢ ، ٩٧ ، والأشباه والنظائر: ٥٠/٣.

(٤) في ب : "أسولة" .

(٥) في ب : "ففيها" .

(٦) في ب : "المرتبة" .

أمّا تَعَيُّنُ(١) الفتحةِ فتكونُ طلبا للخفة في الأكثر، نحوُ: "أينَ" و "كيفَ"، وتأتي للفرق بين مُشْتَبِهَيْنِ، نحوُ لامِ الابتداءِ، ولامِ الجرِّ، فُتحت لامُ الابتداء فَرْقًا بينها وبين لامِ الجرِّ(٢)، ونحوُ لامِ المُسْتَغاثِ به والمُسْتَغاثِ من أجله، كقولك: يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو، فُتحت الأولى فَرْقا بينها وبين الثانية(٣)، ونحوُ "أنا" ضميرِ المتكلمِ، حُرِّكَتِ النونُ بالفتح فَرْقًا بينه(٤) وبينَ "أَن" الناصبةِ للفعل(٥).

وأما تَعَيُّنُ الضمةِ(٦) فلكونها عِوَضًا من الرفع في حالة الإعرابِ قبلَ البناءِ، وذلك الاسمُ المفردُ العلمُ [في النداء](٧)، نحوُ: يا زيدُ، والظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة، نحوُ: "قَبْلُ" و "بَعْدُ"، بَنَوا هذه الأسماءَ على الضم عِوَضًا من الرفع الذي كانت تَسْتَحِقُّه في حالة الإعرابِ، / ألا ترى أن المنادى ٢/٥٣
يُعربُ بالنصب، نحوُ: يا عبدَاللهِ، وبالجرِّ، نحوُ: يا لَزيدٍ، في الاستغاثة، ولايُعربُ بالرفع، فلما نَقَصَهُ الرفعُ(٨) في حالة الإعرابِ أرادوا أن يُعَوِّضُوهُ منه الضمَّ في حالة البناء، وكذلك الظروفُ المقطوعةُ عن الإضافةِ تُعربُ بالنصب، نحوُ: جئتُ قبلَهم، وبالجرِّ، نحوُ: مِنْ قبلِهم، ولاتُعربُ بالرفع، فلمّا نَقَصَها الرفعُ(٩) في حالة الإعرابِ أرادوا أن يُعَوِّضُوها منه الضمَّ في حالة البناء، جَبْرًا لها(١٠).

---

(١) في ب : "تعيين".

(٢) ينظر الكتاب: ٢/٣٧٦-٣٧٧ ، والمقتضب: ١/٣٨٩-٣٩٠ ، ٤/٢٥٤-٢٥٥ ، واللامات للهروي: ٧-٨.

(٣) ينظر الكتاب: ٢/٢١٩ ، والمقتضب: ٤/٢٥٤ ، واللامات للزجاجي: ٨٧ ، وللهروي: ٩ ، ٦٥-٦٦.

(٤) في ب : "بينها".

(٥) ذهب البصريون إلى أن الضمير في "أنا" إنما هو "أن" ، والألف الأخيرة أتي بها في الوقف لبيان الحركة وتحذف في الوصل. وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها الضمير. ينظر الأصول: ٢/١١٦ ، وشرح المفصل: ٣/٩٦-٩٧ وفيه: "فهو عند الكوفيين مبني على السكون وهي الألف، وعند البصريين مبني على الفتح، ويحتمل أنهم فتحوه لئلا يشبه الأدوات".

(٦) في ب : "وأمما تعيين الضم".

(٧) سقط من الأصل .

(٨) تحتمل في الأصل أن تكون : "نقص الرفع".

(٩) في الأصل: "نقصا الرفع".

(١٠) ينظر الكتاب: ٢/١٨٣ ، والمقتضب: ٤/٢٠٥ ، وفي أسرار العربية: ٢٢٤-٢٢٥ علل أخرى.

وقد تكونُ الضمةُ في المبنيِّ للإتباع(١)، نحو: مُنْذُ، حرَّكوا الذالَ بالضم اتباعا لحركة الميم(٢).

وأمّا تَعَيُّنُ(٣) الكسرةِ فعلى التقاءِ الساكنين، نحوُ: "أَمْسِ"، وهو الأكثرُ، وقد تكون إشعارا للتأنيث، نحوُ: "أَنْتِ" و "ضَرَبَكِ" في خطاب المؤنثِ(٤)، وقد تكونُ لمُجانسة العملِ، نحوُ الكسرةِ في باءِ الجر، فإنها كُسرت ليُجانِسَ لفظُها عملَها(٥).

وإنما طوَّلْنا الكلامَ [هنا](٦)؛ لأن المصنف أَخَلَّ بهذا البابِ في هذا الكتابِ، وأَحْكَمَهُ في " الفصول"(٧)، وبالجملة فالنصفُ الأولُ من "الفصول" فيه ماليس في النصف الأول من "الألفية"، والنصفُ الثاني من "الألفية" فيه ماليس في النصف الثاني من "الفصول".

* * **

٤٠- كحَيْثُ، أَيْنَ، أَمْسِ، كَمْ، فَقِسْ تُصِبْ وعِلَّةُ البِناءِ ذِكْرُها يَجِبْ

لما ذَكَرَ أن المبنيَّ يلزمُه حركةٌ أو سكونٌ، ولم يذكر ألقابَ الحركةِ والسكونِ أخذ يُمَثِّلُها ليكونَ التمثيلُ عوضا من ذكرِ ألقابِها، فذكر تمثيلَ الضمِّ في "حيثُ" والفتحِ في "أينَ" والكسرِ في "أمسِ" والسكونِ في "كمْ"، وذلك كلُّه في بعض نصفِ بيت من الرجز، وتَمَّمَ النصفَ بحَشْوٍ مُسْتَحْسَنٍ لم يَخْلُ من الفائدة.

---

(١) في ب : "الإتباع" .

(٢) ينظر الكتاب: ٢٨٧/٣ ، وأسرار العربية: ٢٧١-٢٧٢ .

(٣) في ب : "تعيين" .

(٤) ينظر الكتاب: ١٩٩/٤ ، والمقتضب: ٢٥٨/١-٢٦٠ .

(٥) ينظر معاني الحروف: ٣٦ ، وشرح المفصل: ٢٢/٨ .

(٦) من ب .

(٧) ينظر الفصلان التاسع والعاشر من الفصول الخمسون: ١٦٦-١٦٩.

فإن قلتَ: من[١]أين يُعْلَمُ أن "حيثُ" أَتَى بها مثالا للضم مع أن فيها الضمَّ والفتحَ والكسرَ؟

فالجوابُ: أن "أينَ" تعيَّنَ فيها الفتحُ، و "أمسِ" تعيَّنَ فيها الكسرُ، فلم يَبْقَ إلا الضمُّ فتعيَّنَ له [حيثُ][٢].

ولنتكلمْ على هذه الكلماتِ التي جاء بها مُثُلا، أما "حيثُ" فالكلامُ عليها من أوجه:

الوجهُ الأولُ في لغاتها، وهي ستٌّ[٣]: "حَيْثُ" بالياء مع الحركات الثلاث في الثاء، و "حَوْثُ" بالواو مع الحركات الثلاثِ، / حكاها ٥٣/ب البغداذيون، وليست الواوُ بدلا من الياء، بل هي لغةٌ مستقلةٌ لبعض العرب[٤]؛ لأن البَدَلَ تصرُّفٌ، والتصرفُ لا يكونُ فى الحروف [٥-ولا ما أَشْبَهَها-٥]، والياءُ أكثرُ من الواو، والضمُّ أشهرُ من الفتح والكسرِ، وهي لغةُ قيسٍ وكنانةَ، والفتحُ يلي الضمَّ في الكثرة، وهي لغةُ تميمٍ[٦]، والكسرُ يلي الفتحَ، فمن بناها على الضم فبالحَمْلِ على "قبلُ" و "بعدُ"؛ لكون "حيثُ" ظرفًا وهما ظرفان، وقيل: وجهُ الشَّبَهِ بينهما[٧]أن "ما" تدخلُ على "حيثُ" فتَكُفُّها عن الإضافة، تقولُ: حيثُما تكنْ أكنْ، كما تدخل على "بعدُ" فتكفُّها، قال الشاعرُ:

---

(١) "من" سقطت من ب .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) تنظرهذه اللغات في الكتاب: ٢٩٢/٣ ، والتسهيل: ٩٧ ، والمغني: ١٧٦ ، وزعم بعضهم أن فيها كذلك تثليث الثاء مع الألف، ولم يرد. ينظرالتاج: ٢٢٩/٥(حيث).

(٤) في المحكم ٣٨٤/٣(حوث): " (حوث) لغة في (حيث) إما لغة طيء وإما لغة تميم، وقال اللحياني: هي لغة طيء فقط". وينظرالمغني: ١٧٦.

(٥-٥) ليس في ب .

(٦) في المحكم: ٣٣٢/٣(حيث): " (حيث) ظرف من الأمكنة مبهم مضموم، وبعض العرب يفتحه...وقال بعضهم: اجتمعت العرب على رفع (حيث) من كل وجه...قال الكسائي: وسمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهيّة من ينصب الثاء على كل حال" وينظرمادة (حيث) في اللسان: ١٤٠/٢ ، والتاج: ٢٢٨/٥-٢٣٠.

(٧) في الأصل : "بينها" .

أَعَلاقَـــةً أُمَّ الوُلَـــــيِّدِ بَعْدَما أَفْنانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ(١)

ومـن بناها على الفتح فلأن الفتحَ أخفُّ الحركات، ومـن بناها على الكسر فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين(٢).

الوجهُ الثاني: هل هي ظرفُ مكان أو ظرفُ زمانٍ(٣)؟ ذهب الجمهورُ إلى أنها ظرفُ مكانٍ، فإذا قلتَ: جلستُ حيثُ جلستَ، فالتقـديرُ: جلستُ في المكان الذي جلستَ فيه. وذهب الأخفشُ(٤)إلى أنها ظرفُ زمانٍ، واستدلَّ على ذلـك بقول الشاعر:

لِلْفَـــــتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهْ(٥)

التقـديرُ عنـده: للفتى عقـلٌ يعيـشُ به زمـانَ تهـدي سـاقَه قـدمُه، ولاحجَّـةَ في ذلك(٦)؛ إذ يحتملُ أن يكونَ التقديرُ: في كل موضعٍ تهـدي ساقَه قدمُه، وممّا استـدلوا به على أن "حيـثُ" ظـرفُ زمانٍ قولُه تعالى: {فَـأَسْرِ بِأَهْلِـكَ بِقِطْعٍ مِّنَ الَّيْـلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَـرَهُمْ وَلايَلْتَفِـتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُـوا حَيْـثُ تُؤْمَـرُونَ}(٧)، التقـديرُ: وامضـوا في الوقـت الـذى أُمرتم بالسير فيـه؛ وذلـك أن الأمرَ وَقَعَ بالسُّـرَى في قِطْعٍ من الليل، وهو زمانٌ، وقد أُوقِعَتْ "حيـثُ" على وقت الأمرِ،

---

(١) تقدم تخريجه ص ٣٧ .

(٢) ينظرالغرةالمخفية: ٩٦/١-٩٧ ، وشرح المفصل: ٩١/٤ .

(٣) في ب : "هل هي ظرف زمان أو ظرف مكان" .

(٤) مـذهب الأخفش أن "حيث" قـد ترد ظرف زمان. كتاب الشعـر: ١٨٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٣ ووافقه ابن هشام واستدل بقول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

المغني: ١٧٨ .

(٥) البيـت لطـرفة بن العبـد في ديوانه: ٨٠ ، وينظـرمجالس ثعلـب: ١٩٧/١ ، وكتـاب الشـعر: ١٨٢/١ ، والأمـالي الشجرية: ٢٦٢/٢ ، وشـرح المفصل: ٩٢/٤ ، والخـزانة: ١٩/٧. يقـول: من كان عـاقلا وفتى متصـرفا عاش حيثما مشـت به قدمه وذهبت به في أرض غـربة أوغيرهـا. أشعارالشعراء الستة الجاهليين: ٧٧/٢.

وفي ب : "يهدي" في البيت وموضع التقدير، وهي رواية.

(٦) ينظرشرح التسهيل: ٢٣٣/٢ ، والخزانة: ٢٠/٧ .

(٧) سورةالحجر: الآية: ٦٥ ، و{وَاتَّبِعْ أَدْبَـرَهُمْ} لم ترد في النسختين.

فَتَعَيَّنَ أن تكونَ زمانا(١).

الوجهُ الثالث: هل هي لازمةٌ للظرفية أو تخرجُ عن(٢)الظرفية إلى الاسمية؟

الكثيرُ استعمالُها ظرفيةً، وقد تُستعملُ اسميةً قليلا، فتُنْصَبُ وتُجَرُّ، فمن النصب قولُه تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِهِ}(٣)، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: هي هنا منصوبةٌ على المفعول بـ"يَعْلَمُ"(٤)، وعليه حَمَلَ قولَ الراجز:

أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طالِعًا(٥)

فيمن خفضَ "سُهَيْلا"، جَعَلَ "حيثُ" اسما معربا مضافا إلى "سُهَيْلٍ" ومن نصبِ "حيثُ" قولُ الشاعر:

---

(١) قال أبوحيان في البحرالمحيط ٤٦١/٥: "وادعاء أنها-أي حيث- قد تكون هنا ظرف زمان من حيث إنه ليس في الآية أمر إلا قوله: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ} ثم قيل له: حيثُ تُؤمر، ضعيفٌ، ولفظ (تُؤْمَرُ) يدل على خلاف ذلك؛ إذ كان يكونُ التركيبُ من حيث أُمرتم، وحيثُ من الظروف المكانية المبهمة، ولذلك يتعدى إليها الفعلُ وهو {امْضُوا} بنفسه".

(٢) في الأصل: "من".

(٣) سورةالأنعام: من الآية: ١٢٤ . و {رِسَالاتِهِ} بالجمع وكسر التاء -كما ورد في النسختين- هي قراءة العامة، وقرأ ابن كثير وحفص: {رِسَالَتَهُ} بالإفراد وفتح التاء. التبصرة في القراءات: ١٩٨ ، وينظرالكشف: ٤٤٩/١-٤٥٠.

و في الأصل: "يعلم" ولم أقف عليها في شيء من كتب القراءات التي بين يدي.

(٤) يريد: بـ"يعلم" الذي دل عليه {أَعْلَمُ} في الآية الكريمة. كتاب الشعر: ١٧٩/١-١٨٠ ، وأبوحيان يراها منصوبة على الظرفية المجازية. البحرالمحيط: ٢١٦/٤ ، وينظرالدرالمصون: ١٣٧/٥ فما بعدها، والمغني: ١٧٦-١٧٧.

(٥) لم ينسب إلى قائل معين، وبعده:

نجما يضيء كالشهاب لامعا

وهو في كتاب الشعر: ١٨٠/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٩٣٧/٢ ، والخزانة: ٣/٧ : "حيثُ" بالبناء. وفي المغني: ١٧٨ ، وشرح أبياته: ١٥١/٣ ، والمقاصدالنحوية: ٣٨٤/٣ : "حيثَ" بالإعراب، كما أنشده الشارح، وليس إنشاده موافقا لاستدلال الفارسي؛ فإن أبا علي جعله باقيا على بنائه مع خروجه عن الظرفية.

٢/٥٤ كأنَّ منها / حَيْثُ تَلْوِي المِنْطَقا حِقْفًا نَقًا مالاعلى حِقْفَيْ نَقا(١)

فـ"حَيْثُ" منصوبةٌ(٢) بـ"كأن"، و "حِقْفا"(٣)خبرُها. ومن جرِّ "حَيْثُ" بالاضافة قولُه:

بأَذَلَّ حَيْثُ يكونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ(٤)

ومن الجر بحرف الجر قولُه:

في حيثُ خالَطَتِ الخُزامَى عَرْفَجا يَأْتِيكَ قابِسُ أَهْلِها لَمْ يَقْبِسِ(٥)

ومنه قولُه تعالى: {وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ}(٦)

---

(١) لم أعثر على قائلهما، وهما من شواهد كتاب الشعر: ١٨٠/١ ، وشرح أبيات المغني: ١٣٤/٣. والمنطق، بكسرالميم وفتح الطاء: كل ما شددت به وسطك، الصحاح: ١٥٥٩/٤(نطق). والحقف من الرمل: المعوج، الصحاح: ١٣٤٥/٥(حقف). والنقى: الكثيب من الرمل، الصحاح: ٢٥١٤/٦(نقا).

(٢) في ب : "منصوب".

(٣) في ب : "حقفها".

(٤) عجز بيت للفرزدق في النقائض: ١٩٩/١ ، وصدره:

يَهِزُّ الهرانِعَ عَقْدُه عِند الحُصى

وينظركتاب الشعر: ١٧٨/١ ، والمعاني الكبير: ٥٨٤/١ ، ٦٨٠/٢ ، واللسان: ٤٣١/٥(وهز) ، ٣٧٠/٨(هرنع) ، والخزانة: ٥٣٣/٦ ، والشاهد من قصيدة يهجو بها جريرا، وقبله:

إنا لنضرب رأس كل قبيلة وأبوك خلف أتانه يتقملُ

ويَهِزُّ: مضارع وَهَزَ يَهِزُّ هِزَّةً ووهزا إذا نزع القملة وقصعها. والهرانع: جمع هِرْنَع، وقيل غير ذلك، وهو القمل. وعقده: فاعل "يهز"، والضمير فيه راجع لقوله: "وأبوك"، وقيل في تفسيره: يعني عقد الثلاثين، وهو هيئة تناول القملة بإصبعين: الإبهام والسبابة. و"عند الحُصى": ظرف لقوله: "يهز". و"بأذل" متعلق بحال محذوفة من ضمير "عقده". يقول: "نحن لعزنا وكثرتنا نحارب كل قبيلة، ونقصع رءوسها، وأبوك لذله وعجزه يقتل قمله خلف أتانه، فهو يتناول قملة بإصبعه من بين أفخاذه حالة كونه جالسا في أحقر موضع يجلس فيه الذليل وهو خلف الأتان". ينظرالخزانة: ٥٣٧/٦ فما بعدها.

(٥) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في شعره (ضمن شعراء أمويون): ٤٦٠/٢ وهو للأسدي من غير تحديد في البيان والتبيين: ٣٤/٣ ، والحيوان: ١٢١/٣ ، والمخصص: ١٧٦/١٠ ، وفيه ٣٢/١١ من غير نسبة، ونسبه الجاحظ في الحيوان: ٤٦٥/٤ ، وأبوعبيد البكري في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: ٧١ ، وسمط اللآلي: ٥٢٩/١ إلى المرار بن منقذ العدوي. وفي اللسان ١٧٦/١٢(خزم): "قال أبوحنيفة: الخزامى عشبة طويلة العيدان صغيرة الورق حمراء الزهرة طيبة الريح، لها نَور كنَوْر البنفسج". والعرفج: نبت سهلي سريع الانقياد، واحدته عرفجة. اللسان: ٣٢٣/٢(عرفج). وصف واديا أقاموا فيه بالخصب والرطوبة، وإذا كان كذلك لم تقدح عيدانه، فإن دخلها مستقبس لم يور نارا. ينظرالحيوان: ٤٦٥/٤.

والمرّار بن منقذ اسمه زياد، والمرار لقبه، وهو أحد بني العدوية من تميم، شاعر إسلامي في الدولة الأموية من معاصري الفرزدق وجرير. أخباره في الشعر والشعراء: ٦٩٧/٢-٦٩٨ ، والمؤتلف: ٢٦٨ ، والخزانة: ٢٥٣/٥-٢٥٦.

(٦) سورةالبقرة: من الآية: ١٤٩ ، ومن الآية: ١٥٠ .

قلت: وإعرابُ "حيثُ" لغةٌ فَقْعَسِيَّةٌ(١).

الوجهُ الرابع: ذهب البصريون(٢)إلى أن "حيثُ" لاتضافُ إلا(٣)إلى الجمل، ولا تجوزُ إضافتُها إلى المفرد(٤)، وذهب الكوفيون(٢)إلى جواز إضافتِها إلى المفرد، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعًا(٥)

فيمن رواه بجر "سُهَيْلٍ". وبقول الآخر:

ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ(٦)

أما البيتُ الأولُ فالروايةُ فيه رفعُ "سُهَيْلٍ" على أنه مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، التقديرُ: كائنٌ، و "طالِعًا" حالٌ من الضمير الذي في الخبر. ولَئِنْ سلَّمْنا روايةَ الخفضِ فتكونُ "حيثُ" قد خرجت إلى الاسمية كما تقدَّم.

---

(١) في المحكم ٣٣٢/٣(حيث): "وقال-أي الكسائي-: سمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب فيقولون: "من حيثِ لايعلمون" و "كان ذلك حيثَ التقينا". وينظرشرح السيرافي: ١٠٨/١ ، والمغني: ١٧٦.

(٢) ينظرالمحكم: ٣٣٢/٣(حيث) ، والارتشاف: ٢٦١/٢-٢٦٢ ، والمغني: ١٧٧ ، والهمع: ٢٠٦/٣.

(٣) "إلا" ساقطة من ب .

(٤) في ب : "للمفرد" .

(٥) تقدم قريبا .

(٦) نسب البيت إلى الفرزدق. ينظرالمقاصدالنحوية: ٣٨٧/٣ ، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها، وقال البغدادي في الخزانة ٥٥٦/٦: "لم يعرف له قائل". وهو من شواهد شرح المفصل: ٩٢/٤، وشرح الكافيةالشافية: ٩٣٨/٢ ، والمغني: ١٧٧ ، وشرح شواهده: ٣٨٩/١. والشاهد فيه إضافة "حيث" إلى "لي العمائم" وهو مفرد، وذلك نادر، وكذا في قوله: "حيث الحبا" و "حيث الكُلى" - في الرواية الأخرى- إلا أنه لم يظهر فيهما الإعراب. ويروى كذلك: "تحت الحُبا" وعليها يفوت الاستشهاد في صدر البيت. والحُبا: جمع حُبوة، وهو الثوب الذي يُحتبى به، وفيه ضم الحاء وكسرها، والاحتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها، وقد يحتبي بيديه. اللسان: ١٦١/١٤(حبا). وبيض المواضي: السيوف القاطعة، من إضافة الصفة إلى الموصوف. الخزانة: ٥٥٥/٦-٥٥٦.

وأمّا البيتُ الثاني فهو من القلة بحيثُ إنه لا يُعرفُ قائلُه.

الوجهُ الخامسُ: في علة بنائها، وهي ملازمتُها للإضافة إلى الجمل، والإضافةُ(١) إلى الجمل تقتضي البناءَ.

قال السيرافيُّ:(٢) إنما كانت الإضافةُ إلى الجملِ توجب البناءَ لأنها خارجةٌ عن أصل الإضافةِ؛ لأن حقَّ الإضافة أن تكونَ للأسماء، وأن تكونَ مقدرةً باللام أو بـ"مِنْ"، وهذا كلُّه مفقودٌ في الإضافة إلى الجمل؛ فخرجت عن(٣) باب الإضافة، وصار المضافُ كبعض حروفِ الكلمة؛ فبُنِيَ.

وقال ابنُ الدَّهّانِ(٤) قريبا [من ذلك](٥)، قال(٦): تنزلت منزلةَ بعضِ الجملة، فصارت الثاءُ منها بمنزلة الكاف من "بَكْرٍ" والياءِ من "زيدٍ"، ووَسَطُ الكلمةِ(٧) مبنيٌّ فكذلك "حيثُ".

وأمّا "أينَ" فهي ظرفُ مكانٍ(٨)، وتخرجُ عن الظرفية فتُجَرُّ، تقولُ: من أينَ جئتَ؟ وإلى أينَ تذهبُ؟ وتنقسمُ(٩) إلى استفهامية(١٠)، نحوُ: أينَ زيدٌ؟ وشرطيةٍ(١١)، نحوُ: أينَ تكنْ أكنْ، وهي فيهما مبنيةٌ لتَضَمُّنِ معنى الحرفِ.

---

(١) في ب : "فالإضافة" .

(٢) شرح السيرافي: ٢٠٩/١ .

(٣) في ب : "من" .

(٤) ابن الدهان(٤٩٤-٥٦٩هـ) أبومحمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله البغدادي، ينتهي نسبه إلى كعب بن عمرو الأنصاري، سيبويه زمانه، أخذ العربية عن الرماني وسمع الحديث من أبي غالب أحمد بن البناء وأبي القاسم هبة الله بن الحصين وغيرهما، له تصانيف مفيدة منها: تفسيرالقرآن، وشرح إيضاح الفارسي، والغرة في شرح لمع ابن جني. أخباره في معجم الأدباء: ٢١٩/١١-٢٢٣ ، وإنباه الرواة: ٤٧٠٥١/٢ ، ووفيات الأعيان: ٣٨٢/٢-٣٨٥.

وانظرقوله هذا في التعليقات الوفية: ٩٧/١ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) "قال" ليس في ب .

(٧) في ب : "للكلمة" .

(٨) الكتاب: ٢١٩/١-٢٢٠ ، والمقتضب: ٥٣/٢ .

(٩) ينظرهذا التقسيم في الكتاب: ٥٦/٣ ، ٥٩ ، والمقتضب: ٤٦/٢-٤٧ ، ٢٨٩/٣.

(١٠) في ب : "الاستفهامية" .

(١١) في ب : "وإلى الشرطية" .

أمّـا في الاستفهام فلتضمنها معنى همزةِ الاستفهام، وذلـك أنك / إذا قلتَ: ٥٤/ب
أينَ زيدٌ؟ مُسْتَفْهِمًـا عن المكـان، فكان الأصلُ أن تستوفيَ جميـعَ الأماكنِ التي يمكـنُ أن يكونَ فيها زيدٌ، فتقولُ: أفي الـدار زيدٌ أم في السـوق (١-أم فـي المسجـد؟-١) فـاختصروا هذا كلّه، وجعلـوا "أينَ" نائبةً عـن جميـع الأماكن، وضَمَّنُوها الهمزةَ؛ فبُنِيَتْ لذلك(٢).

وأمّـا في الشـرطِ فلتضمُّنِهـا معنى "إنْ"، وذلك أنك إذا قلـتَ: أين تجلـسْ أجلـسْ، فكـان الأصلُ أن تستـوفيَ جميـعَ الأماكنِ التي يمكـنُ فيهـا الجلـوسُ، فتقولُ: إن تجلسْ في الدار(٣)أجلسْ فيها، وإن تجلسْ في السوق أجلـسْ فيها، فـاختصروا هذا كلّه وجعلوا "أينَ" نائبةً عن جميع الأمـاكنِ، وضَمَّنُوها "إنْ"؛ فبُنِيَتْ لذلك(٤).

وأما "أَمْسِ" فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الوجهُ الأول : في مدلوله لغةً، وهو اسمٌ لليوم(٥)الذي قبل يومِكَ الذي أنت فيه بلَيْلَةٍ(٦)، و نظيرُه "غـدٌ" هو اسمٌ لليوم الذي بعـدَ يومِكَ الذي أنت فيه بلَيْلَـةٍ(٦)، وقـد تَجَوَّزَ النحويونَ في جَعْلِهـا علامةً للمـاضي، فـأطلقوه على الزمان الماضي من حيثُ هـو ماضٍ(٧)، وهـو مجازٌ ضعيـفٌ؛ لأنهم استعملـوا اللفـظَ الخاصَّ في موضع العامِّ، فصـار المجازُ أوسعَ مَعْنًى مـن الحقيقـة، وقاعدةُ المجازِ العكسُ(٨).

(١-١) ليس في ب .
(٢) ينظرالأصول: ٢/١٣٥-١٣٦ ، وشرح السيرافي: ١/١٠٩-١١٠.
(٣) في ب : "للدار" .
(٤) ينظرشرح المفصل: ٤/١٠٥ .
(٥) في ب : "اسم اليوم" .
(٦) في النسختين: "يليه" في الموضعين، والمثبت من القاموس المحيـط: ٦٨٣(أمس) وبه يستقيم المعنى. وينظرالكتاب: ٣/٤٧٩ ، والمقتضب: ٣/١٧٣.
(٧) ينظرشرح جمل الزجاجي: ٢/٤٠٠ .
(٨) في خزانة الأدب للحمـوي ٥٣٢: "المجـاز هـو عبارة عن تجويزالحقيقـة؛ فـإن المراد فيه أن يأتي المتكلم بكلمـة يستعملهـا في غير مـا وضعـت له في الحقيقة في أصـل اللغـة، هذا رأي السكاكي وأصحـاب المعاني والبيان، وقال البـديعيون: المجاز عبارة عن تجويز الحقيقـة بحيـث يأتي المتكلم إلى اسـم موضوع فيخصه إما أن يجعله مفـردا بعد أن كان مركبا أوغير ذلـك من وجوه الاختصاص".

الوجهُ الثاني : في إعرابه وبنائه. اعلمْ أن للعرب فيه لغتين(١):

اللغةُ الأولى: لغةُ بني تميم، وهي أنهم يعربونه إعرابَ ما لا ينصرفُ(٢)، فيقولون : ذهبَ أمسُ، وما رأيتُه مُذْ أمسَ، قال الشاعرُ:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا ... عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

يَأْكُلْنَ ما في بَيْتِهِنَّ هَمْسا ... لاتَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسا(٣)

---

(١) هذا إذا استعمل غير ظرف، ولم يكن معرفا بالألف واللام ولابالإضافة ولامنكرا ولامجموعا ولامصغرا، فإن كان ظرفا فهو مبني على الكسر خلافا للزجاج والزجاجي في تجويزهما بناءه على الفتح. وإن كان معرفا بالألف واللام أو بالإضافة أو مجموعا أو مصغرا فإنه معرب أبدا على كل حال. ينظرالجمل: ٢٩٩ ، وشرحها لابن عصفور: ٢/٤٠٠-٤٠١ ، والارتشاف: ٢/٢٤٨-٢٥٠ ، والهمع: ٣/١٨٧-١٩١.

(٢) هذه لغة بعض بني تميم نقلها سيبويه ولم يعزها ووصفها بالقلة، ونسبها غير واحد من النحاة إلى بعض بني تميم. ينظرالكتاب: ٣/٢٨٤-٢٨٥ ، والنكت: ٢/٨٦٠ ، والتسهيل: ٩٥ ، والارتشاف: ٢/٢٤٩ ، والهمع: ٣/١٨٩ ، ونسبها أبوزيد والزمخشري وابن عصفور إلى بني تميم كلهم، ورد ذلك الرضي. ينظرنوادرأبي زيد: ٢٥٧ ، والمفصل: ١٧٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٤٠٠ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٢٨-٢٢٩. وأنكرالشلوبين هذه اللغة وقال: "وإنما بنو تميم يعربون في حالة الرفع، ويبنون في النصب والجر". ينظرالارتشاف: ٢/٢٤٩ ، والخزانة: ٧/١٧١-١٧٢.

وأما لغة جمهور بني تميم فهي إعراب "أمس" إعراب ما لاينصرف في حالة الرفع وبناءه على الكسر في حالتي الجر والنصب. ينظرالكتاب: ٣/٢٨٣ ، والتسهيل: ٩٥ ، وبعض مراجع الهامش السابق. وينظركذلك النحو والصرف بين التميميين والحجازيين: ١١٥ فمابعدها.

(٣) هذه الأبيات لايعلم قائلها، وقال ابن المستوفي هي للعجاج أبي رؤبة، قال البغدادي: "وأراه بعيدا من نمطه". الخزانة: ٧/١٧٣. وهي في نوادر أبي زيد: ٢٥٧ ، والعضديات: ١٩٩ ، والإفصاح: ٢٣٧ ، والحلل: ٣٥١ ، وشرح المفصل: ٤/١٠٧ ، والبيتان الأولان في الكتاب: ٣/٢٨٥ ، وجمل الزجاجي: ٢٩٩ ، والأمالي الشجرية: ٢/٢٦٠ ، والأول في نتائج الفكر: ١١٤ ، والبسيط: ١/٤٨٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٤٠١. والسعالى: جمع سعلاة، بالكسر، ويقال أيضا: سعلاء، بالمد والقصر، وهي أنثى الغول، وقيل: ساحرة الجن. والهمس: أن تأكل الشيء وأنت تخفيه. وتنوين "عجائزا" ضرورة.

والشاهد فيه أن "أمس" غير منصرف مجرور بـ"مذ" وعلامة جره الفتحة والألف للإطلاق. ينظرالخزانة: ٧/١٦٧ ، ١٧٢.

و "لقد" مكررة في الأصل .

وإنما منعوه الصَّرْفَ للعلمية؛ لأنه عندهم عَلَمٌ ليوم بعينه، وللعدل؛ لأنه عندهم معدولٌ عن الألف واللام(١).

اللغةُ الثانية: لغةُ أهلِ الحجازِ، وهي البناءُ على الكسر(٢)، إلا أنهم لايَبْنُونَهُ إلابشروط أربعةٍ:

الشرطُ الأولُ: أن يكونَ مفردا، فلو كان جَمْعًا أو تَثْنِيَةً أُعرب، قال الشاعرُ:

مَرَّتْ بنا / أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فينا مِيسَةَ الْعَرُوسِ(٣) ١/٥٥

وإنما أُعرب في حالة التثنية والجمع؛ لأنهما يُنافيان تَضَمُّنَ الألفِ واللامِ؛ لأن تَضَمُّنَ الألفِ(٤)واللامِ يُؤْذِنُ بالتعريف، والاسمُ لا يُثَنَّى ولايُجْمَعُ إلا بعدَ التنكير(٥).

الشرطُ الثاني: أن يكونَ معرفةً، فلو نُكِّرَ وأُرِيدَ به يومٌ غيرُ مُعَيَّنٍ، كقولكَ: ذهبَ لنا أَمْسٌ طيِّبٌ، وكقولهم: كلُّ غَدٍ يصيرُ أَمْسًا، [أُعربَ](٦)، وإنما أُعْرِبَ إذا نُكِّرَ لزوال التعريفِ فيزولُ التَّضَمُّنُ(٧).

الشرطُ الثالث: أن يكونَ مُكَبَّرًا، فلو صُغِّرَ أُعرب؛ لأن اللفظَ الذي لُحِظَ فيه التَّضَمُّنُ قد زالَ.

---

(١) ينظرالكتاب: ٣/٢٨٣-٢٨٤ ، والمسائل العضديات: ١٩٨ .

(٢) الكتاب: ٣/٢٨٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٤٠٠ ، والتسهيل: ٩٥.

(٣) ورد البيتان من غيرنسبة في المحتسب: ٢/٢٢٤ ، واللسان: ٦/١٠(أمس) ، وشرح شذور الذهب: ١٠٠ ، والهمع: ٣/١٩١.

وتميس: تتبختر وتختال.

(٤) في ب : "الام" .

(٥) وينظرشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٢٩ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) ينظرشرح التسهيل: ٢/٢٢٤ .

قلتُ: وفي اشتراط هذا الشرط نظرٌ؛ لأن صاحب "الصحاح"(١)نص أن "أمسِ" لايُصَغَّرُ، وكذلك نص سيبويه(٢)، قال: "وأمّا (أَمْسِ) و (غَدٌ) فلايُحَقَّرانِ"، وقد قال جماعةٌ من كبار النحاة بتصغيره منهم المبردُ والفارسيُّ وابنُ الدهان وابنُ مالك(٣)، وما ذاك إلا لِذُهُولِهِم عن نصِّ سيبويه، تبع الآخرُ في ذلك الأولَ من غير تَأَمُّلٍ(٤).

الشرطُ الرابعُ: أن يكونَ مجردا من الألف واللام، فلو دخلته الألفُ واللامُ، نحوُ قوله تعالى: {كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ}(٥)، أو أُضيف كقولكَ: أَمْسُنا طَيِّبٌ، أُعرب؛ لزوال تَضَمُّنِ الألف واللام(٦).

الوجهُ الثالث: في موجب البناءِ، واختلف(٧)النحويون في ذلك على أربعة أقوالٍ:

القولُ الأول: قولُ سيبويه وكثيرٍ من البصريين(٨)أنه مبنيٌّ لتضمنه الألفَ واللامَ، وبيانُ ذلك أنه معرفةٌ بدليل نعتِه [بالمعرفة](٩)، قالوا: ذهبَ كأَمْسِ الدّابِرِ، واسْتَقْرَيْنا المُعَرَّفاتِ فلم يكنْ إلاتَضَمُّنُ الألفِ واللامِ؛ لأنه ليس بمُضْمَرٍ ولامُبْهَمٍ ولامُضافٍ ولا عَلَمٍ؛ لجواز دخولِ الألفِ واللامِ عليه، فلم يبقَ إلا تَضَمُّنُ الألفِ واللامِ.

---

(١) ينظرالصحاح: ٩٠٤/٣(أمس) نقلاعن سيبويه.

(٢) الكتاب: ٤٧٩/٣ .

(٣) شرح الكافيةالشافية: ١٤٨٢/٣ ، والارتشاف: ٢٤٩/٢ ، والهمع: ١٩١/٣ ، وقد نص ابن الدهان في الغرة (نسخة شهيد علي): لوحة ٢٥٩ على عدم جواز تصغير "أمس" و "غد".

(٤) في شرح شذور الذهب ١٠١: "وذكرالمبرد والفارسي وابن مالك والحريري على أن (أمس) يصغرفيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كسر، ونص سيبويه على أنه لايصغر وقوفا منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوع التكسير؛ فإن التكسير والتصغير أخوان."

(٥) سورةيونس: من الآية: ٢٤ .

(٦) ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام، كقول نصيب:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

ينظرتسهيل الفوائد: ٩٥ ، وشرحه: ٢٢٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٩/٣.

(٧) في ب : "اختلف" بدون واو .

(٨) الكتاب: ٢٨٣/٣ ، والمسائل العضديات: ١٩٨ ، وأسرارالعربية: ٣٢ ، وشرح المفصل: ١٠٦/٤ ، وشرح التسهيل: ٢٢٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٦/٣.

(٩) سقط من الأصل .

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين التَّضَمُّنِ الذى يُوجبُ البناءَ وبين العَدْلِ الذي يوجبُ منعَ الصرفِ / في لغة بني تميمٍ؟ ٥٥/ب

قلتُ: الفرقُ بينهما أن العدلَ يجوزُ فيه إظهارُ الألفِ واللامِ، والتَّضَمُّنُ لايجوزُ معه الإظهارُ(١).

القولُ الثاني: قولُ المبرد(٢)أنه مبنيٌّ لشبهه بالحرف، ووجهُ الشَّبَهِ أن "أمسِ" لايُتَعَقَّلُ معناه إلا بالنسبة إلى اليوم الذي بعدَه، فكأنَّ معناه لايَتِمُّ إلا بغيره كالحرف؛ فبُنِيَ لذلك.

قيل(٣): يلزمُ على هذا أن يُبْنَى "غَدٌ"؛ إذ لافرقَ بينهما.

قيل: لو بُنِيَ "غَدٌ" لاجتمعَ فيه نَقْصانِ: نقصُ البناءِ، ونقصُ الحَذْفِ.

قيل(٤): فكان يلزمُ أنه إذا رجع المحذوفُ أن يُبْنَى(٥)، ولم يُبْنَ، قال الشاعر:

وما النّاسُ إلا كالدِّيارِ وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ(٦)

وقال الآخر:

فَعَجِّلاها وادْلُواها دَلْوا ... إنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخاهُ غَدْوا(٧)

---

(١) في ب : "إظهار". وينظر في هذه التفرقة: شرح المفصل: ١٠٧/٤.

(٢) المقتضب: ١٧٣/٢ .

(٣) ينظرنتائج الفكر: ١١٦ .

(٤) ينظرالتعليقات الوفية: ١٠٣/١ .

(٥) في الأصل : "بني" مكان "أن يبنى" .

(٦) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ١٦٩ . وهو من شواهدالكتاب: ٣٥٨/٣ ، والمقتضب: ٢٣٧/٢ ، ١٥٣/٣ ، والمنصف: ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، والتبصرة: ٥٨٩/٢ ، ٧٨٤ ، والأمالي الشجرية: ٣٥/٢ ، وشرح المفصل: ٤/٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ٣١٤/٢. والبلقع والبلقعة: الأرض القفر التي لاشيء بها، ويقال: اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع. الصحاح: ١١٨٨/٣(بلقع).

(٧) نسبهما البيهقي في المحاسن والمساوىء: ٧٦/٢ إلى رؤبة، وليسا في طبعة ديوانه التي رجعت إليها. وهما من شواهدالمقتضب: ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، والمنصف: ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، والمستقصي في أمثال العرب: ٤١٤/١ ، والأمالي الشجرية: ٣٥/٢ ، والممتع: ٦٣٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية: ٤٤٩. ودلوت الناقة والإبل دلوا: سقتها سوقا رفيقا رويدا. اللسان: ٢٦٧/١٤(قلا)، وهو لايستقيم مع قوله هنا: "فعجلاها"، والذي في المصادر: "لاتقلواها" أي: لاتسوقا الناقة سوقا عنيفا، يقال: قلا الإبل قلوا: ساقها سوقا شديدا. اللسان: ١٩٩/١٥(قلا).

فرجع المحذوفُ وهو الواوُ[١]، ولم يُبْنَ.

قلتُ: رجوعُ المحذوفِ عارضٌ مَنْبَهَةً على الأصلِ، والعارضُ هنا لايُعْتَدُّ به، ألا ترى أن الواوَ من "يَقُومُ" حُذفت في الجزم لالتقاء الساكنين، فقيلَ: لم يَقُمْ، فلمّا تحركت الميمُ في قولك: لم يَقُمِ الغلامُ، لم ترجع الواوُ؛ لأن الحركةَ عارضةٌ، فكأنَّ سكونَ الميمِ موجودٌ.

القولُ الثالثُ: قولُ الزجاج[٢]إنه مبنيٌّ لتضمنه معنى حرفِ الإشارة؛ لأن قولك: لقيتُه أمسِ، في معنى: لقيتُه ذلك اليومَ.

القولُ الرابعُ: أنه إنما بُنِيَ لأنه فى الأصل منقولٌ من فعل الأمرِ من قولك: أَمْسِ بخيرٍ[٣]، وهذا القولُ مردودٌ؛ لأنه لو كان منقولا لم يَخْلُ من أن يكونَ مُتَحَمِّلا للضمير الذي هو الفاعلُ أو خاليا منه، فإن كان مُتَحَمِّلا للضمير كان حكمُه حكمَ الجُمَلِ المنقولةِ؛ فلاتدخلُ عليه الألفُ واللامُ، وليس الأمرُ كذلك، وإن لم يكن فيه ضميرٌ وجبَ أن يكون / معربا إعرابَ ما لاينصرفُ، لامبنيا. ١/٥٦

وصحَّ من هذا كله أن الصحيحَ الذي يُعْتَمَدُ عليه قولُ سيبويه ومَنْ تَبِعَهُ.

الوجهُ الرابع : في بنائه على حركةٍ. وبُنِيَ على الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ كسرةً على أصل التقاء الساكنين[٤].

و نُقل عن الفراء[٥]أنه إنما بُنِيَ على الكسر؛ لأن السينَ من طبيعتها الكسرُ. واستُغْرِبَ هذا القولُ؛ لأنه خارجٌ عن الأصول.

---

(١) في المنصف ١٤٩/٢: "قيل: قال أبوعلي في هذا: إن الذي يقول (غدٌ) غير الذي يقول (غدوٌ) وإن الذي يقول (غدوٌ) لم يحذف اللام قط."

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/٣ ، وشرح ابن القواس: ٢٣٣/١ .

(٣) هذا رأي السهيلي كما في نتائج الفكر: ١١٤ ، وينظرالارتشاف: ٢٤٩/٢.

(٤) ينظر المقتضب: ١٧٣/٣-١٧٤ ، وأسرارالعربية: ٣٢ ، والغرةالمخفية: ٩٧/١.

(٥) تهذيب اللغة: ١١٨/١٣(أمس) ، والتعليقات الوفية: ١٠٤/١ .

وأمّا "كَمْ" فهي تنقسمُ قسمين[١]: استفهاميةٌ، نحوُ: كم غلاما ملكتَ؟ وخبريةٌ، نحوُ: كم غلامٍ ملكتُ.

أمّا إذا كانت استفهاميةً فبُنِيَتْ لتَضَمُّنِها معنى همزةِ الاستفهام، وذلكَ أنك إذا قلتَ: كم غلاما ملكتَ؟ فكان الأصلُ أن تستوفيَ جميعَ الأعداد مع الهمزةِ فتقولَ: أعشرينَ غلاما ملكتَ أم ثلاثينَ أم أربعينَ؟ فاختصروا هذا، وأَتَوْا بـ"كم" تنوبُ عن تَكْرار العددِ، وضَمَّنُوها معنى[٢]الهمزةِ، فبَنَوْها لأجل ذلك[٣].

وأمّا إذا كانت خبريةً فاختُلف في مُوجب بنائِها: فمنهم[٤] من قال: بُنِيَتْ لشَبَهِها بالاستفهامية لفظا، ومنهم[٥] من قال: بُنيت بالحملِ على النَّقِيض، وهو "رُبَّ"، ومنهم[٦]من قال: بُنيت لتَضَمُّنِها حرفَ الإنشاءِ تقديرا، وفيه نظرٌ[٧]، وسيأتي الكلامُ على أحكام "كَمْ" [في موضعه][٨].

وقولُه:

"وعلةُ البناءِ ذِكْرُها يَجِبْ"

اختلفَ النحاةُ في علل البناء هل هي مُوجبةٌ للبناء، أو جُوِّزَةٌ له؟

---

(١) الكتاب: ١٥٦/٢ ، والمقتضب: ٥٥/٣ ، والمغني: ٢٤٣ .

(٢) في ب : "مع" .

(٣) ينظرشرح السيرافي: ١٣٧/١ ، وأسرارالعربية: ٢١٤ .

(٤) ينظر التسهيل: ١٢٥ ، وشرح ابن القواس: ٢٣٣،/١ والصفوةالصفية: ٨٣/١.

(٥) ينظرشرح السيرافي: ١٣٧/١-١٣٨ ، وأسرارالعربية: ٢١٤ ، والغرةالمخفية: ٩٧/١-٩٨.

(٦) ينظرشرح ابن القواس: ٢٣٣/١ .

(٧) ينظرالمساعد: ٢١٤/٢ .

(٨) من ب . وينظر باب "كم" من متن الألفية ٧١ ، وشرح هذا الموضع في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

فذهب عبدُ القاهرِ(١)في "شرح الإيضاح" إلى أنها مُجَوِّزَةٌ، واستدلَّ على ذلك بـ"أيٍّ"؛ لأنها فيها مُوجبُ البناءِ، ومع هذا فهي معربةٌ في جميع أحوالِها إلا في حالة واحدة، وهي إذا وقعت موصولةً وحُذف صدرُ صلتِها، فلو كانت العللُ موجبةً للبناء؛ لوجب بناؤُها مطلقا.

وذهب الأكثرون إلى أنها موجبةٌ للبناء، وهو مذهبُ المصنف؛ لأنه / قال ٥٦/ب
في "الفصول"(٢): "الفصل التاسع في العلل الموجبةِ بناءَ الاسمِ".

ويلزمُ الأكثرين الاعتذارُ عن إعراب "أيٍّ".

وقولُه: "ذِكْرُها يَجِبْ" يجوزُ أن يكونَ "ذكرُها" مبتدأً و"يجبُ" في موضع الخبر، والجملةُ في موضع الخبر لقوله: "وعلةُ البناءِ"؛ لأنه مبتدأ، ويمكنُ أن يكونَ "ذكرُها" بدلَ اشتمال من "علةُ البناءِ"، و "يجبُ" في موضع الخبر عن(٣)"علةُ البناءِ"(٤).

* * **

[علل بناء الاسم]

٤١- أَعْنِي فِي الاسمِ وهْوَ أَنْ يُضارِعا الحَرْفَ أو كانَ اسمَ فِعْلٍ واقِعا

قولُه: "أَعْنِي فِي الاسم" فيه الاحتراسُ(٥)، وذلك أنه لما قال:

"وعلَةُ البِناءِ ذِكْرُها يَجِبْ"

خافَ أن يُفْهَمَ عنه أن علةَ البناءِ يجبُ ذكرُها في الأسماء والأفعالِ والحروفِ، والأمرُ ليس كذلك، بل يجبُ ذكرُها في الأسماء خاصةً، فاحْتَرَسَ(٦)من ذلك فقال: "أَعْنِي في الاسمِ"، ونظيرُه قولُ كُثَيِّرٍ:

---

(١) عبدالقاهر(...-٤٧١هـ)بن عبدالرحمن الجرجاني، أبوبكر، عالم بالنحو والبلاغة، أخذ بجرجان عن أبي الحسين محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي وأكثرعنه، له شعر رقيق، من كتبه: أسرارالبلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل، والمقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل المائة. أخباره في إنباه الرواة: ١٨٨/٢-١٩٠ ، وفوات الوفيات: ٣٦٩-٣٧٠ ، وطبقات الشافعية، للسبكي: ١٤٩/٥-١٥٠.

وفي المقتصد ١٣١/١: "وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها، وإنما يجوزذلك؛ لأنه يصح ألايعتد بالمشابهة ويترك على الأصل، ألا ترى أن "أيًّا" فيه معنى الاستفهام، كما أن "كيف" كذلك وهو معرب مع ذلك، فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب".

(٢) الفصول الخمسون: ١٦٦ .

(٣) في ب : "من" .

(٤) ينظرشرح ابن القواس: ٢٣٣/١ .

(٥) الاحتراس أن تأتي في المدح أو غيره بكلام فتراه مدخولا بعيب من جهة دلالة منظومه أو فحواه فتردفه بكلام آخر لتصونه عن احتمال الخطأ. ينظرالمصباح: ٩٧ ، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٦٣/١.

(٦) في الأصل : "احترس" بسقوط الفاء .

وأنتِ التي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِـــيرةٍ * إِلَيَّ، ومـا تَدْرِي بذاكَ القَصـــائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ، ولَمْ أُرِدْ * قِصارَ الخُطا، شَرُّالنِّساءِ البَحاتِرُ(١)

فإنه لمّا قال: "كلَّ قصيرةٍ" خاف أن يُفهم عنه القِصَرُ الذي هو ضِدُّ الطولِ، فاستدركَ [ذلك](٢) واحترس منه بقوله: "عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ" وهو عندهم من المَنازِع الحسنة.

وإنما يجبُ ذكرُ علةِ بناءِ الأسماءِ(٣)دون الأفعالِ والحروفِ؛ لأن الأسماء خرجت بالبناء عن أصلها، والشيءُ إذا خرج عن أصله طُلِبَتْ له علةٌ بخلاف الأفعالِ والحروفِ؛ فإن البناء فيها على الأصل فلاتُعَلَّلُ، وإن عُلِّلَتِ الأفعالُ والحروفُ فإنما ذلك على جهة التَّبْيينِ لمُقْتَضَى الأصلِ لاتعليلا للبناء(٤).

وقولُه:

"... وهْوَ أنْ يُضارِعا الحَرْفَ ... ... "

المُضارعةُ: المُشابهة، يقال: هذا يُضارِعُ هذا، أي: يُشابِهُهُ، ومعنى مُضارَعَةِ الاسمِ / للحرف هو أن يكونَ الاسمُ يَتَوَقَّفُ فَهْمُ معناه على غيرِه، كالمُضْمَرِ فإن فهمَ ٢/٥٧
معناه متوقفٌ(٥)على ما يعودُ عليه، وكالموصولِ فإن فهمَ معناه متوقفٌ على الصلة(٦).

ويوجدُ في بعض النسخ "وهْيَ"، والكثيرُ "وَهْوَ"(٧)، وكِلاهما صحيحٌ.

---

(١) ديوانه: ٣٦٩ ، ومعاني الفراء: ١٢٠/٣ برواية: "قصورة...قصورات" ، وإصلاح المنطق: ١٨٤ ، ٢٧٤ وفيه: "ويقال للجارية المصونة التي لاتُترك أن تخرج: قصيرة، وقصورة" ، والمخصص: ٩٦/١٢ ، وشرح المفصل: ٣٧/٦ ، واللسان: ٩٩/٥(قصر). والبحاتر: جمع بحترة، وهي القصيرة المجتمعة الخلق. اللسان: ٤٧/٤(بحتر).

(٢) من ب .

(٣) في الأصل : "الاسم" .

(٤) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، فكل شيء منهما زال عن الإعراب فلعلة أزالته عن أصله. ينظر الإيضاح في علل النحو: ٧٧ فما بعدها، والتبيين: ١٥٣.

(٥) في ب : "يتوقف" .

(٦) وينظر الصفوة الصفية ٨٤/١ .

(٧) ينظر متن الألفية (طبعة ليبسيج): ٤ ، ومتنها بتحقيق حامد محمد العبدلي: ١٢ ، والغرة المخفية: ٩٨/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٣٤/١ ، والصفوة الصفية: ٨٤/١. وأشار محقق طبعة ليبسيج إلى رواية "وهي" في بعض النسخ التي اعتمد عليها.

أمّا "هو" فيحتملُ وجهين: أن يعودَ على الاسم في قوله :"أَعْني في الاسم" ويحتملُ أن يعودَ على "علةُ البناءِ" على لَحْظِ السببِ؛ فيكونَ من باب عَوْدِ الضميرِ على المُرادِفِ، وهو كثيرٌ، والوجهُ الأولُ أَوْلى؛ لكون "الاسمِ" أقربَ مذكورٍ، وهو مُذكرٌ، والوجهُ الثاني أولى من جهة المعنى.

وأمّا "هي" فيعودُ على "علةُ البناء".

وقولُه: "أو كانَ اسمَ فِعْلٍ واقِعا" يريدُ واقعًا(١)موقعَ الفعلِ، نحوُ"نَزالِ"؛ فإنه اسمُ فعلٍ وقع موقعَ "انزلْ"(٢).

وقولُه: "واقِعًا" يحتملُ أن يكونَ خبرَ " كان" و "اسمَ فِعْلٍ" حالٌ، ويحتملُ أن يكونَ "اسمَ فِعْلٍ" هو الخبرَ، و "واقِعًا"(١)حالٌ.

واختلف النحاةُ في علة البناءِ هل هي مُتَّحِدَةٌ أو متعددةٌ:

فذهب ابنُ جني(٣)إلى أنها متحدةٌ، وهي عنده(٤) شَبَهُ الحرفِ لا غيرُ، وهو مذهبُ ابنِ مالكٍ(٥)من المتأخرين، إلا أنه قسَّم الشَّبَهَ قسمين: وضعيٌّ ومعنويٌّ: فأمّا الوضعيُّ عنده فهو أن يكونَ الاسمُ قد وُضع على حرف واحد كالتاء من "ضَرَبْت"، والكافِ من " ضَرَبَك"، أو على حرفين كـ"مَنْ"(٦)، فإنَّ الحرفَ الأصلُ فيه أن يكونَ على حرف واحد أو على حرفَينِ، فبُنِيَتْ هذه الأسماءُ لأنها وُضعت وَضْعَ الحرفِ من كونها على حرف واحد أو على حرفين، وأمّا المعنويُّ عنده فهو أن يكونَ الاسمُ قد تضمَّنَ معنى الحرفِ فهو يُعْطِي معناه، وذلك كأسماء الاستفهام، نحوُ "مَنْ" و"أينَ"، والشرطِ، نحوُ "مَنْ" و "ما" ، والاشارةِ، نحوُ "هؤلاءِ" وما أَشْبَهَ ذلك.

---

(١) في ب : "واقع" .

(٢) في الصفوةالصفية ٨٩/١: "وأما الواقع موقع الفعل فقد يكون بغير واسطة كـ(نزال) وبواسطة كـ(فجار)؛ فإنه أشبه (نزال)".

(٣) اللمع: ٤٨ وهو في ذلك متابع لابن السراج والزجاجي وأبي علي الفارسي. ينظرالأصول: ٥٠/١ ، والجمل: ٢٦٤ ، والمسائل العسكريات: ١٣٣.

(٤) في الأصل : "عندهم" .

(٥) قال في الخلاصة:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر، وكافتقار أصلا

(٦) زيد بعده في ب : "وعن" .

وذهب جماعةٌ من النحويين إلى أن علة البناء متعددةٌ: فمنهم من جعلها ثِنْتَيْنِ(١)، وهما: شَبَهُ الحرفِ / والوقوعُ موقعَ الفعلِ، كما صَنَعَ المصنفُ هنا، ومنهم من جعلها أكثرَ من ذلك، كما صَنَعَ المصنفُ في "الفصول"(٢)، وأكثرُ ما عدَّدُوا من ذلك سبعُ عللٍ(٣): ٥٧/ب

الأولى : مُشابَهَةُ الحرفِ وهي أن يكونَ الاسمُ لايَتِمُّ معناه إلا بغيره، كالموصول.

الثانيةُ: تَضَمُّنُ معنى الحرفِ، نحوُ "أينَ" و "مَتَى"، وقد تقدَّم بيانُه.

الثالثةُ: مُشابَهَةُ المبنيِّ، نحو "قَبْلُ" و "بَعْدُ"؛ فإنهما لمّا قُطِعا عن الإضافة أَشْبَها بعضَ حروفِ الكلمةِ، والحرفُ مبنيٌّ، فبُنِيا لذلك، وكذلك ما كان من الأسماء قُطِعَ عن الإضافة وحَقُّهُ(٤) الإضافةُ.

الرابعةُ: الوقوعُ موقعَ المبنيِّ، نحوُ المنادى المضمومِ؛ فإنه بُنِيَ لوقوعه موقعَ المُضْمَرِ، فإذا قلتَ: يا زيدُ، فقد وقع موقعَ: ياأنتَ، وكذلك ما وقع موقعَ فعلِ الأمرِ، نحو "نَزالِ"؛ فإنه وَقَعَ موقعَ "انْزِلْ".

الخامسةُ: شَبَهُ ما وَقَعَ موقعَ المبنيِّ، نحوُ "حَذامِ"، قال النابغةُ الذبيانيُّ:

إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقُوها ... فإنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذامِ(٥)

---

(١) في ب : "اثنتين" .

(٢) الفصول الخمسون: ١٦٦ وقد عد منها خمسا هي: شبه الحرف وتضمن معنى الحرف والوقوع موقع الفعل ومشابهة ما وقع موقع الفعل والإضافة إلى غير متمكن. وينظر في تعدد علل البناء شرح السيرافي: ١٠٦/١.

(٣) ينظر الصفوة الصفية: ٨٤/١ ، والأشباه والنظائر: ٥٠/٣-٥٢ ، وأوصل علل بناء الاسم إلى إحدى عشرة علة.

(٤) في ب : "وحقها" .

(٥) البيت قيل لذَيْلَم بن طارق، وقيل للُجَيْم بن صعب، وكانت حذام امرأته، وكلاهما جاهليان، وقصة الشاهد في الفاخر: ١١٧ ، وينظر كتاب الأمثال لأبي عبيد: ٥٠ ، ولم أجد من نسبه إلى النابغة غير الشارح، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها. والبيت في معاني الفراء: ٢١٥/١ ، ٩٤/٢ ، والكامل: ٥٩١/٢ ، والخصائص: ١٧٨/٢ ، والأمالي الشجرية: ١١٥/٢ ، وشرح المفصل: ٦٤/٤ ، والمغني: ٢٩١ ، وشرح أبياته: ٣٢٩/٤.

و "قَطامِ"، قال النابغةُ أيضا:

أَتاركَةً تَدَلُّلَها قَطامِ ... وبُخْلا بالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ(١)

و "سَكابِ"، قال الشاعرُ:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكابِ عِلْقٌ ... نَفِيسٌ لايُعارُ ولايُباعُ(٢)

فهذه الأسماءُ بُنيت في أحد وَجْهَيْها لشَبَهِها بـ"نَزالِ"(٣)، والشَّبَهُ من أربعة أوجهٍ: المُوازَنَةُ اللفظيةُ، والعَدْلُ، والتأنيثُ، وكونُها أعلامًا موضوعةً لمُسَمَّياتٍ(٤).

قلتُ: وذكر الرَّبَعِيُّ(٥) أن هذا الذى ذكرناه بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ معنى تاءِ التأنيثِ، فـ"حَذامِ" أصلُه: حاذمةُ، و "قطام" أصلُه: قاطمةُ، وقولُ الرَّبَعِيِّ(٦) مردودٌ بقولهم : جَمادِ؛ فإنه مبنيٌّ معدولٌ عن الجُمُود، وليس فيه تاءٌ.

---

(١) ديوانه: ١٣٠ برواية: "وضنا بالتحية والكلام" وينظرالتبصرة: ٥٦٥/٢ ، والأمالي الشجرية: ١١٥/٢ ، وشرح المفصل: ٦٤/٤ ، وشرح التسهيل: ١٩٣/٢ ، ٣٥٢ ، وفي شرح الديوان: "يقول: لاتترك تدللها قطام ، وضنها بالسلام أي بخلها، ووضع (تاركة) هنا موضع المصدر، كما تقول: أقاعدا وقد سار الركب".

(٢) البيت لعُبَيْدَةَ بن ربيعة أحد فرسان بني عمرو بن تميم من أبيات له في فرسه "سكاب". ينظرأسماء خيل العرب وفرسانها: ١٠٣ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها: ١٢٤ ، ورواية البيت فيهما:

أبيت اللعن إن سكاب ليست ... بعلق يستعار ولايباع

وينظر مادة (سكب) في اللسان: ٤٧١/١ و التاج: ٦٨/٣ وجاء في الأصل: "لايباع ولايعار" وأظنه سهوا، فقد ورد البيت في مقطوعة عينية، وفي ب : "لايعار ولاييباع" تحريف. والعلق، بالكسر: النفيس من كل شيء. الصحاح: ١٥٣٠/٤(علق).

(٣) للعرب فيما كان على "فعال" وهو علم على مؤنث ثلاث لغات: إحداها لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقا، وهي اللغة التي أشار إليها الشارح. والثانية لبعض بني تميم وهي إعرابه إعراب مالاينصرف مطلقا. والثالثة لجمهورهم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير مختوم بها فيمنع من الصرف. ينظرالكتاب: ٢٧٧/٣-٢٧٨ ، والمقتضب: ٣٧٣/٣-٣٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٢٦/١ ، ١١٥/٣-١١٦ ، وشرح شذورالذهب: ٩٥ ، وينظركذلك النحو والصرف بين التميميين والحجازيين: ١٤١ فمابعدها.

(٤) ينظرالمساعد: ٣٨/٣ .

(٥) الربعي(٣٢٨-٤٢٠هـ)أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح من أكابرالنحويين، شيرازي الأصل، بغدادي المنشأ والوفاة، أخذ عن أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، من تصانيفه: شرح مختصرالجرمي، وشرح إيضاح الفارسي، وكتاب البديع في النحو، وغيرها. أخباره في تارخ بغداد: ١٧/١٢-١٨ ، ونزهة الألباء: ٢٤٩-٢٥٠ ، وإنباه الرواة: ٢٩٧/٢.
وانظررأيه هذا في الأمالي الشجرية: ١١٦/٢ ، وشرح الأشموني: ٢٦٨/٣ .

(٦) في ب : "ربعي" .

السادسةُ: إضافتُه إلى غير متمكن، نحوُ قولِ الشاعرِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ/والشَّيْبُ وازِعُ؟![1] ١/٥٨

السابعةُ: الخروجُ عن النظيرِ، نحوُ المضمراتِ وأسماءِ الإشارةِ؛ وذلك أن الأسماءَ حَقُّها في أصل وَضْعِها أن تَدُلَّ على[2] مُسَمَّياتٍ مخصوصةٍ وُضعت لها، ولاتَفْتَقِرَ في الدَّلالة عليها إلى قرينةٍ تُخَصِّصُها، والأسماءُ المضمراتُ وأسماءُ الإشارةِ[3] خرجت عن هذا الموضعِ فبُنِيَتْ؛ لأنها لم تَلْزَمْ مدلولا واحدا، وافتقرَتْ في تعيين[4] مدلولها إلى قرينة تُخَصِّصُه ببعض المُسَمَّياتِ، ألاتَرَى أن "هو" مثلا صالحٌ أن يعودَ إلى كلِّ اسمٍ ظاهرٍ، فلم[5] يلزمْ مدلولا واحدا، وافتقر في عَوْدِهِ إلى الظاهر إلى قرينة تُخَصِّصُهُ بذلك الظاهرِ، وكذلك أسماءُ الإشارةِ صالحةٌ لكل مُشارٍ إليه، وافتقرتْ إلى قرينةٍ في تعيين[4] المشار إليه، فلما خرجت المضمراتُ[6] وأسماءُ الإشارةِ عن نظائرها من الأسماء بهذه العلةِ بُنِيَتْ.

قلتُ: وهذه العلةُ في [المُضْمَراتِ][7] وأسماءِ الإشارةِ ليست مُتَّفَقًا عليها، فقد جعل جماعةٌ من النحويين علةَ بنائها شَبَهَ الحرفِ، وجَعَلَها في ذلك كالموصول، وهو مذهبُ المصنفِ في "الفصول"[8].

* * **

---

(١) تقدم ص ١١٤ ، والشاهد فيه هنا بناء "حين" لإضافتها إلى الفعل الماضي.

(٢) "على" سقط من ب .

(٣) في ب : "والإشارات" موقع: "وأسماء الإشارة" .

(٤) في ب : "تعين".

(٥) "لم" مكررة في ب .

(٦) في ب : "الموصولات" .

(٧) في النسختين : "الموصولات" وهو سهو .

(٨) الفصول الخمسون: ١٦٦ .

٤٢- كَمَنْ، وإيهِ، ونَزالِ، وهَلُمّ ولَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعُمّ

لما ذَكَرَ أن علةَ البناء شيئان: مضارعةُ الحرفِ، والوقوعُ موقعَ الفعلِ، أراد أن يُمَثِّلَ(١)، فأتى بهذا النصفِ من البيت تمثيلا لذلك، فـ"مَنْ" تمثيلٌ للاسم الذي ضارع الحرفَ، و "إيهِ ونَزالِ وهَلُمّ" تمثيلٌ للاسم الواقعِ موقعَ الفعلِ.

فإن قلتَ: فلأيِّ شيءٍ كرَّر أمثلةَ الاسم الواقعِ موقعَ الفعلِ ولم يقتصرْ على مثال واحدٍ كما اقتصرَ على "مَنْ" في شَبَهِ الحرفِ؟

فالجوابُ: أن فائدةَ التَّكْرارِ هي إعلامٌ بأن الاسمَ الواقعَ موقعَ الفعلِ لايتوقفُ على صفةٍ من تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتركيبٍ، بل كلُّ ذلك(٢)إذا وقع موقعَ الفعل بُنِيَ، فـ"إيهِ" مثالٌ للمذكر، و "نَزالِ" مثالٌ للمؤنث، و "هَلُمّ" مثالٌ / للمركب. ٥٨/ب

ولنتكلمْ على هذه المُثُلِ واحدا واحدا. أمّا "مَنْ" فإنها تنقسمُ خمسةَ أقسامٍ(٣)أربعةٌ مُتَّفَقٌ عليها عند البصريين والكوفيين، وخامسٌ مُخْتَلَفٌ فيه، وهي مبنيةٌ على السكون في جميع أقسامِها:

القسمُ الأولُ: أن تكونَ شرطيةً، نحوُ: مَنْ يأتِني آتِه، قال تعالى: {مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ}(٤)، وبُنِيَتْ لتَضَمُّنِها معنى "إنْ" الشرطيةِ(٥).

الثاني : أن تكونَ استفهاميةً، نحوُ: مَنْ يقومُ؟ قال تعالى: {مَن فَعَلَ هَذَا بِـَٔالِهَتِنَا}(٦)، وبُنِيَتْ لتَضَمُّنِها معنى همزةِ الاستفهامِ(٧).

---

(١) بعده في الاصل : "ذلك" .

(٢) في ب : "كل واحد" .

(٣) ينظرفي أقسام "من" المقتضب: ١٧٩/١ ، ١٧٢/٣ ، وحروف المعاني: ٥٥ ، والأزهية: ١٠٠ ، والتسهيل: ٣٦ ، والمغني: ٤٣١.

(٤) سورةالنساء: من الآية: ١٢٣ ، و{يُجْزَ بِهِ} لم يرد في ب ، وزيدت فيها واو قبل {مَن}.

(٥) ينظرشرح السيرافي: ١٣٣/١-١٣٤ .

(٦) سورةالأنبياء: من الآية: ٥٩ .

(٧) ينظرشرح السيرافي: ١٣٣/١ .

الثالثُ: أن تكونَ موصولةً، نحوُ: أعجبني مَنْ عندَكَ، وبُنِيَتْ لشَبَهِها بالحرف(١)، أو لكونها خرجت عن النظائر.

الرابعُ: أن تكونَ نكرة موصوفةً، نحوُ: مررتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لكَ، أي بشخصٍ مُعْجِبٍ لكَ، قال الشاعر:

فكَفَى بنا فَضْلاعلى مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا(٢)

أي: على حيٍّ غَيْرِنا، أو على قَوْمٍ غيرِنا، وبُنِيَتْ لأنها مفتقرةٌ إلى الصفة(٣).

الخامسُ: القسمُ المختلَفُ فيه، وهو الزيادةُ، ذهب الكوفيون(٤)إلى زيادتها، ومن أدلتها قولُ الشاعر:

آلُ الزُّبَيْرِ سَنامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ القبائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا(٥)

---

(١) في افتقارها إلى الصلة. ينظرشرح السيرافي: ١٣٤/١ ، والغرةالمخفية: ٩٩/١.

(٢) يروى البيت لكعب بن مالك ولحسان بن ثابت ولعبدالله بن رواحة ولبشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك. وصحح البغدادي نسبته إلى كعب. ينظرالخزانة: ١٢٢/٦ ، والبيت مفرد في ديوانه: ٢٨٩ ، ومفرد في ديوان حسان (طبعة الدكتور وليد عرفات): ٥١٥ ، وينظرالكتاب: ١٠٥/٢ ، ومعاني الفراء: ٢١/١ ، ٢٤٥ ، ومجالس ثعلب: ٢٧٣/١ ، وجمل الزجاجي: ٣٢٣ ، والأمالي الشجرية: ١٦٩/٢ ، ٣١١ ، وشرح المفصل: ١٢/٤ ، والخزانة: ١٢٠/٦. والمعنى: كفانا فضلا على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إلينا. تحصيل عين الذهب: ٢٥٠.
و في ب : "وكفى بنا" وهي رواية .

(٣) ينظرأسرارالعربية: ٣٠ ، والغرةالمخفية: ٩٩/١ .

(٤) في ب : "وذهب الكوفيون" بزيادة الواو. وينظرقول الكوفيين في شرح المفصل: ١٢/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٥/٣ ، والقول منسوب للكسائي وحده في شرح السيرافي: ١٣٦/١ ، والأزهية: ١٠٢ ، والأمالي الشجرية: ٣١٢/٢ ، والمغني: ٤٣٤ وهوالصواب بناء على مذهبه في جواز زيادة الأسماء، وأما الفراء فموافق للبصريين في منع زيادتها. ينظرتوضيح المقاصد: ٢٢٣/١.

(٥) البيت لم ينسب إلى قائل معين، قال عنه البغدادي: "لايعرف له قائل ولاتتمة". وهو من شواهد شرح السيرافي: ١٣٧/١ ، والأزهية: ١٠٣ ، وإصلاح الخلل: ٣٦٣ ، والأمالي الشجرية: ٣١٢/٢، والمغني: ٤٣٤ ، والهمع: ٣١٨/١ ، والخزانة: ١٢٨/٦.

فـ "مَـنْ" عنـدهم زائدةٌ، والتقـديرُ: والأَثْرَوْنَ عـددا. وردَّ البصـريونَ ذلـك، وجعلـوا "مَـنْ" في البيـت نكـرةً مـوصوفةً في مـوضع النصـبِ على التمييز، و "عَدَدا"(١)منصوبٌ بفعل محذوفٍ، والتقديرُ: والأَثْرَوْنَ رَجُلا يُعَدُّ عَدَدًا، والفعلُ المحذوفُ في موضع الصفةِ لـ"مَنْ"(٢).

وأمّا "إِيهِ" فهي اسمٌ لقولك : حَدِّثْ، وتُستعملُ نكـرةً ومعرفةً، فإذا نُوِّنَتْ كانت نكرةً، أي حَدِّثْ حديثًا أيَّ حديثٍ كانَ، وإذا لم تُنَوَّنْ كانت معرفةً، أي حَدِّثْ الحديثَ المعهودَ(٣)، قال ذو الرُّمَّةِ:

وَقَفْنا فَقُلْنا: إِيهِ عن أُمِّ سالِمٍ! وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ؟!(٤)

وأنكر الأصمعيُّ عدمَ التنوينِ. وبُنِيَتْ على الكسـر لالتقاء الساكنين(٥)، وهـي للمـذكر والمـؤنث والمفـرد والمثنى(٦) / والمجمـوعِ بلفـظ واحدٍ(٧). ٩/٥٩

تنبيهٌ: يجوزُ في "إِيهِ" في البيت(٨)التنوينُ وعدمُه، فإن نُوِّنَتْ يكونُ الجزءُ مَطْوِيًّا فقط، وإن لم تُنَوَّنْ يَكُنِ(٩)الجزءُ قد دخله الخَبْنُ، وكان مَطْـوِيًّا، فصار مَخْبُولا، وهو اجتماعُ الخَبْنِ والطَّيِّ(١٠).

---

(١) في ب : "عدد" .

(٢) ينظرالأمالي الشجرية: ٣١٢/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٥/٣.

(٣) ينظرالكتاب: ٣٠٢/٣ ، والمقتضب: ١٧٩/٣ ١٨٠ .

(٤) تقدم ص ١٠٢ .

(٥) ينظرالمقتضب: ١٧٩/٣ .

(٦) "والمثنى" سقط من ب .

(٧) ينظرالكتاب: ٥٢٩/٣ .

(٨) المراد بيت المصنف، لابيت ذي الرمة.

(٩) في ب : "يكون" .

(١٠) ينظرالكافي: ٨٠ ، والمعيار: ٢٣ والخبن: حذف الثاني الساكن من التفعيلة، والطي: حذف الرابع الساكن. ينظرالمعيار: ٢٢.

وأمّا "نَزالِ" فهي اسمٌ لـ"انْزِلْ"، وكانوا إذا اشْتَدَّ عليهم القتالُ نزلوا عن الخيل، وتَنادَوْا: نَزالِ نَزالِ، [أي انْزِلُوا](١)، وهي للمفرد والمثنى والمجموعِ والمذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ، وبُنِيَتْ على الكسر لالتقاء الساكنين(٢)، وهي مؤنثةٌ لقول زُهَيْرٍ:

ولأَنتَ أَشْجَعُ من أُسامَةَ إذْ دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ(٣)

فقال: "دُعِيَتْ" بتاء التأنيثِ، وإنما أُنِّثَتْ لأنهم لَحَظُوا فيها اللفظةَ.

---

(١) ليس في الأصل .

(٢) في الكتاب ٣/٢٧٢: "وحرك آخره لأنه لايكون بعد الألف ساكن، وحرك بالكسر؛ لأن الكسر مما يؤنث به، تقول: إنكِ ذاهبة، وتقول: هاتي هذا، للجارية، وتقول: هذي أمة الله، واضربي، إذا أردت المؤنث، وإنما الكسرة من الياء" وينظرالمقتضب: ٣/٣٦٩ ، ٣٧٤ ، وشرح السيرافي: ١/١٢٤.

(٣) هذا البيت ملفق من بيتين أحدهما:

ولنِعْمَ حشوُ الدرعِ أنتَ إذا دُعيت نزال ولج في الذعر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١١٦ من قصيدة له في مدح هرم بن سنان، يقول: "نعم لابس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وحميت، وتزاحمت الأقران فتداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف...ومعنى "لج في الذعر": تتابع الناس في الفزع، وهو من اللجاج في الشيء، وهو التمادي فيه" شرح الديوان: ١١٧.

والبيت الآخر:

ولأنت أشجع من أسامة إذ يقع الصراخ ولج في الذعر

وهو للمسيب بن علس في شعره(ضمن ديوان بني بكر): ٦١٢ .

وقد خلط بينهما الجوهري في الصحاح: ٥/١٨٦١(أسم) كذا قال البغدادي في الخزانة: ٦/٣١٨ والحق أنه تابع في هذا الخلط؛ فالبيت في إصلاح المنطق: ٣٣٦ برواية:

ولأنت أجرأ من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر

وينظرالكتاب: ٣/٢٧١ ، والمقتضب: ٣/٣٧٠ ، والأصول: ٢/١٣٢، وشرح السيرافي: ١/١٢٤ ، والأمالي الشجرية: ٢/١١١ ، والإنصاف: ٢/٥٣٥ ، والخزانة: ٦/٣١٦.

وأمّا "هَلُمَّ" فهي اسمُ فعلٍ، وذلك الفعلُ يكون لازما، فتكونُ "هَلُمَّ" لازمةً، نحوُ قوله تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا}(١)؛ لأنها اسمٌ لـ "أَقْبِلُوا". ويكونُ ذلك الفعلُ متعديا، فتكونُ "هَلُمَّ" متعديةً، نحوُ قولِه تعالى: {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ}(٢)؛ لأنها اسمٌ لـ"أَحْضِرُوا".

واتفق البصريون والكوفيون على أنها مركبةٌ، واختلفوا فيما وقع به التركيب.

فذهب البصريون(٣)إلى أنها مركبةٌ من "ها" التي هي حرفُ تنبيهٍ، و "لُمَّ" الذي هو بمعنى: اقْرُبْ، وأصلُه: الْمُمْ، فلما أرادوا الإدغامَ نقلوا حركةَ الميمِ الأُولى إلى اللام، واستُغْنِيَ عن همزة الوصلِ فحُذفت فبقي "هالُمَّ" ثم حُذفت ألفُ "ها" لسكونها وسكونِ اللام في الأصلِ قبل نَقْلِ الحركةِ إليها، ولم يُعْتَدَّ(٤)بحركة النقلِ؛ لأنها عارضةٌ، فصار "هَلُمَّ".

وذهب الكوفيون(٥)إلى أنها مركبةٌ من "هَلَ" بمعنى: أَسْرِعْ، و"أُمَّ"(٦)بمعنى: اقْصِدْ، فحُذفت الهمزةُ تخفيفا(٧).

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية: ١٨ ، وينظرمعاني القرآن وإعرابه: ٢٢٠/٤.

(٢) سورةالأنعام: من الآية: ١٥٠ ، وينظرتفسيرالطبري: ٢١٣/١٢ ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٠٣/٢.

(٣) الكتاب: ٥٢٩/٣ ، والمقتضب: ٢٥/٣ ، وشرح السيرافي: ١٨٤/١ ، والصحاح: ٢٠٦٠/٥(هلم).

(٤) في ب : "يتعد" .

(٥) معاني الفراء: ٢٠٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠١/٣ ، والمساعد: ٦٤٥/٢.

(٦) في ب : "لم" .

(٧) في شرح الرضي على الكافية ١٠١/٣: "وقال أبوعلي في كتاب الشعر ردا عليهم: إن (هل) بمعنى أسرع مفتوحةاللام فلايجوز أن يتركب منه (هلم). وقال الزمخشري: يجيء(هل) ساكن اللام" وينظركتاب الشعر: ٧٥/١-٧٦.

ويستوي لفظُها عند أهل الحجاز[١]في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأهلُ نجدٍ[١]يُصَرِّفُونَها، فيقولون للاثنين: هَلُمّا، وللجمع: هَلُمُّوا، وللواحدة[٢]: هَلُمِّي، وللنساء[٣]: هَلْمُمْنَ، ولغةُ الحجازيين أفصحُ[٤].

وقولُه:

"ولفظُ غيرِ المُتَمَكِّنِ يَعُمّ"

يريدُ أنك إذا قلتَ: المبنيُّ هو غيرُ المُتَمَكِّنِ، كان عامًّا لجميع المبنياتِ من الأسماء، وإنما عَدَلَ إلى قوله:/ "غيرُ المُتَمَكِّنِ" ولم يُعَدِّدْ جميعَ العللِ؛ لأنه ٥٩/ب
رأى أن تَعْدادَ جميعِ العللِ لايليقُ بالنَّظْمِ؛ لأنه يستدعي طُولا فذكر منها علتين، وهما اللتان اعتبرهما جمهورُ النحاةِ، ثم عَدَلَ إلى عبارةٍ تَعُمُّ جميعَ أنواعِ المبنياتِ من الأسماء.

وذهب بعضُ الشارحين[٥]إلى أن قولَه: "يَعُمّ" يعنى به أنه يَعُمُّ جميعَ المبنيات من الأسماء والأفعال والحروفِ. وهذا فيه نظرٌ؛ لأن المصنف إنما كلامُه في المبني من الأسماء، وأيضا فإن الفعلَ والحرفَ لا يوصفان بـ"غير المُتَمَكِّنِ"؛ لأن الشيءَ لايُنْفَى إلا عمّا يُتَوَهَّمُ ثبوتُه فيه[٦]، ولاتَمَكُّنَ في الأفعال والحروف بوجهٍ.

* * **

---

(١) الكتاب: ٥٢٩/٣ ، والمقتضب: ٢٥/٣ ، ٢٠٢-٢٠٣ ، وينظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين: ١٠٧ فمابعدها.

(٢) في ب : "وللواحد" .

(٣) "وللنساء" سقط من ب .

(٤) ينظر الصحاح: ٢٠٦٠/٥(هلم) ، والخصائص: ٣٦/٣ ، وشرح المفصل: ٤٢/٤.

(٥) ينظر الغرة المخفية: ١٠٠/١-١٠١ ، والتعليقات الوفية: ١١٠/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٣٨/١ ، والصفوة الصفية: ٩٣/١.

(٦) "فيه" سقط من ب .

[المعرب]

٤٣- فالمُعْرَبُ الاسمُ الَّذي تَمَكَّنا ثُمَّ مضـــــارِعُ سَيَأْتِي بَيِّنا

لما ذكر في الباب أحكامَ المعربِ والمبنيِّ واستقصى ذلك أراد أن يجمعَ زُبْدَةَ ما تقدَّم، فجاء بالفاء التي يقالُ لها الفاءُ الفصيحةُ(١)، وهي في الحقيقة جوابُ شرطٍ مُقَدَّرٍ(٢)، فكأنه يقولُ: إن تَحَقَّقْتَ ما تقدم فالحاصلُ منه أن المعربَ شيئان: الاسمُ المتمكنُ، والفعلُ المضارعُ، وماعداهما مبنيٌّ، وبيانُ ذلك أن الكَلِمَ الثلاثَ إذا نَظَرْتَها من جهة البناءِ والإعرابِ وجدتَ الاسمَ منها ينقسمُ إلى متمكنٍ وغيرِ متمكنٍ، ووجدتَ الفعلَ ينقسمُ إلى ماضٍ وأمرٍ ومضارعٍ، ووجدتَ الحرفَ لم ينقسمْ، فهذه ستةُ أقسامٍ: قسمان منها معربان، وهما أَحَدُ قِسْمَي الاسمِ وهو المتمكنُ، وأَحَدُ أقسامِ الفعلِ وهو المضارعُ، والأربعةُ الباقيةُ مبنيةٌ وهي: الحروفُ، والفعلُ الماضي، وفعلُ الأمر، والاسمُ غيرُ المتمكنِ.

وقولُه: "تَمَكَّنَ" يمكنُ أن يكونَ مأخوذا من المُكْنَةِ، وهي الثبوتُ(٣)؛ لأن الاسمَ إذا لم يخرج إلى شَبَهِ الحرفِ فكأنَّهُ ثابتٌ في مكانه الأصليِّ، ويمكنُ أن يكونَ مأخوذا من التَّمَكُّنِ الذي هو القُدْرَةُ؛ لأن المعربَ يَتَمَكَّنُ من حركات الإعرابِ الثلاثِ على التَّعاوُرِ(٤)، وفيه بُعْدٌ.

---

(١) في ب: "فاء الفصيحة" والفاء الفصيحة هي الفاء التي تقع جوابا لشرط مقدر مع الأداة، وقيل: هي العاطفة على محذوف، وقيده بعضهم بكونه سببا للمعطوف، وسميت فصيحة لأنها تفصح أن في الكلام حذفا. ينظر الكشاف: ٢٨٤/١ ، والبرهان في علوم القرآن: ١٨٢/٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٤٥/٢/١ فما بعدها.

(٢) "مقدر" سقط من ب .

(٣) في ب : "للثبوت" .

(٤) ينظر شرح ابن القواس: ٢٤٠/١ ، والصفوة الصفية: ٩٤/١ ، وينظر المعنى اللغوي للمكنة والتمكن في (مكن) من اللسان: ٤١٣/١٣ ، والمعجم الوسيط: ٨٨٢.

وقد اختلفت عبارةُ النحويين في التعريف بالمعرب: فمنهم(١)مَنْ عرَّفَهُ بما قال المصنف، ومنهم(٢)مَنْ قال في تعريفه: المعربُ هو الاسمُ الذي لايَفْتَقِرُ إلى غيره/ في تمام مُسَمّاهُ في أصل وَضْعِهِ، وفيه نظرٌ، ومنهم(٣) من قال في تعريفه: ٦٠/أ
إنه المركبُ الذي لم يُشْبِهْ مبنيَّ الأصلِ، ويعني بمبنيِّ الأصل: الفعلُ الماضي والحرفُ(٤)، وفيه نظرٌ من جهة أنه لاجامعٌ ولامانعٌ، أمّا كونُه غيرَ جامعٍ فإن "شَمَّرَ" و "شَلَمَ"(٥)معربان، ولايدخلان تحت الحدِّ؛ فإنَّ شَبَهَ مبنيِّ الأصلِ موجودٌ فيهما لا معدومٌ، ألاترى أنهما على وزن: ضَرَّبَ، وعَلَّمَ، وأمّا كونُه غيرَ مانعٍ فإن المُنادى المبنيَّ يدخل عليه؛ لأنه لم يشبه الفعلَ ولا الحرفَ.

والأَحْسَنُ في التعريف أن تقولَ: [الاسمُ](٦)المعربُ هو الخالي من علل البناءِ، المركبُ مع غيرِه تركيبَ إسنادٍ.

وقولُه:

"ثُمَّ مُضارِعٌ سَيَأْتِي بَيِّنا"

عَطَفَ بـ"ثُمَّ" والمَحَلُّ مَحَلُّ الواوِ(٧)، فيمكنُ أن يكونَ استعملَ "ثُمَّ" هنا(٨)استعمالَ الواوِ، وعليه حُمِلَ قولُه تعالى: {ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ}(٩)، ومنه قولُ لَبيدٍ:

---

(١) ينظرالمقتضب: ١٤١/١ ، والإيضاح العضدي: ٥٧ ، واللمع: ٤٨ ، والفصول الخمسون: ١٥٥، والتوطئة: ١١٧.

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٢٤٠/١ .

(٣) ينظرالكافية: ٦٠ .

(٤) قال ابن الحاجب في شرح كافيته ٨: "ونعني بمبني الأصل: الحروف وفعل الأمر والفعل الماضي".

(٥) شمّر: اسم ناقة للشماخ، من الاستعداد للسير. ينظرالمخصص: ٤٢/١٠ ، واللسان: ٤٢٩/٤(شمر). وفي المعرب ١٠٩: "وشمر: اسم فرس جد جميل".
وشلم: اسم لبيت المقدس. معجم مااستعجم: ٨٠٧/٣ ، ومعجم البلدان: ٣٥٩/٣ وفيه: "وقيل: اسم قرية من قراها".

(٦) من ب .

(٧) في ب : "على الواو" .

(٨) في ب : "هنا ثم" .

(٩) سورةيونس: من الآية: ٤٦ ، وفي النسختين: "تفعلون" ولم أقف عليها في شيء من كتب القراءات التي بين يدي.

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكُما ومَنْ يَبْكِ حَوْلا كامِلا فَقَدِ اعْتَذَرْ(١)

فعطف بـ"ثُمَّ" والمرادُ الواوُ. ويمكنُ أن تكونَ "ثُمَّ" على بابها من المُهْلَةِ ووقع العطفُ بها هنا(٢)تنبيها على أن مرتبةَ الاسمِ فى الإعرابِ بعيدةٌ من مرتبة الفعل المضارعِ؛ إذ الإعرابُ أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال.

فإن قلتَ: فلأيِّ شيءٍ سُمِّيَ الفعلُ المضارعُ مُضارِعا؟

قلتُ: للنحويين في ذلك جوابان:

أحدهما، وهو الدائرُ على ألسنتهم: أن المُضارَعَةَ هي المُشابهةُ، ولمّا أَشْبَهَ الفعلُ المضارعُ الاسمَ قيل له: مُضارِعٌ(٣)، وتحقيقُ ذلك أن المُتَشابِهَيْنِ لقُوَّةِ الشَّبَهِ بينهما كأنهما أَخَوانِ(٤)شَرِبا من ضَرْعٍ واحد.

الجوابُ الثاني: وهو غريبٌ، كان شيخُنا الأستاذُ أبو عبدالله البِيرِيُّ(٥)يذكره عن بعض النحويين، وهو أنه إنما سُمِّيَ مُضارِعا؛ لأنه مأخوذٌ من الرَّضاعِ، وكانَ الأصلُ فيه: مُراضِعًا، ثم قُلِبَ فصار مُضارِعًا، فوزنُه على هذا المذهب(٦): مُعافِلٌ، وعلى المذهب الأولِ مُفاعِلٌ، وهو الصحيحُ؛ لأن القصدَ من الشَّبَهِ حاصلٌ من غير ادِّعاءِ قَلْبٍ.

وقولُه(٧): "سَيَأْتِي بَيِّنا" يريدُ أن الفعل المضارعَ له موضعٌ آخَرُ هناك يَسْتَوْفِي الكلامَ عليه(٨). / ٦٠/ب

---

(١) ديوانه: ٢١٤ يخاطب ابنتيه لما حضرته الوفاة، وقوله: "إلى الحول" متعلق بـ"قوما" من قوله:

فقوما فقولا بالذي قد علمتما ولاتخمشا وجها ولاتحلقا شعر

أي امتثلا ماقلت لكما إلى الحول. واعتذر بمعنى أعذر. ينظرالخزانة: ٣٤١/٤.

والبيت من شواهد معاني الفراء: ٤٤٨/١ ، وأمالي الزجاجي: ٦٣ ، والخصائص: ٢٩/٣ ، وشرح المفصل: ١٤/٣ ، والخزانة: ٣٣٧/٤.

(٢) في ب : "هاهنا" .

(٣) ينظرالكتاب: ١٤/١ ، والمقتضب: ١/٢ ، والأصول: ٣٩/١ ، والغرةالمخفية: ١٠١/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٤١/١.

(٤) في ب : "أخوين" .

(٥) شرح الجمل لابن الفخار: ٧٤/١ .

(٦) "المذهب" ليس في ب.

(٧) في ب : "قوله" بسقوط الواو .

(٨) ينظر ص ٥٣١ فيما سيأتي .

[إعراب الاسم المفرد]

٤٤- القَوْلُ في إعْرابِ الاسْمِ الواحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بانْصِرافٍ وارِدِ
٤٥- فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ تَبِينُ ويَتْبَعُ الحَرَكَةَ التَّنْوِينُ
٤٦- والنَّصْبُ فيه بانْفِتاحِ الآخِرِ والجَرُّ فيه بانْكِسارٍ ظاهِرِ

لمّا حَصَرَ المعربَ في الاسم المتمكن والفعلِ المضارعِ، وكان الاسمُ المتمكنُ هو الأصلُ في الإعراب قدَّم الكلامَ عليه، وأَخَّرَ الكلامَ على إعراب الفعلِ المضارعِ.

واعلمْ أن الاسمَ المعربَ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: مفردٌ، ومُثَنًّى، ومجموعٌ، ولمّا كان المفردُ هو الأصلُ للتثنية والجمع قدّم الكلامَ عليه وجعل هذا البابَ مُخْتَصًّا به، وقَسَّمَ الكلامَ فيه على أربعة أقسامٍ: قسمٌ مختصٌّ بالصحيح المنصرفِ، وقسمٌ مختصٌّ بالمعتلِّ، وقسمٌ مختصٌّ بالأسماء الستة، وقسمٌ مختصٌّ بالاسم الذي لا ينصرفُ، وقدَّم الكلامَ في هذا البابِ على الصحيح المنصرف؛ لأنه الأصلُ؛ لأن الصحيحَ أصلُ المعتلِّ، ألاترى أنه إذا أَشْكَلَ وزنُه اختُبِرَ بالصحيح ورُجِعَ إليه، فيقالُ مثلا: " عَصًا" وزنُه "فَعَلٌ" كـ"جَمَلٍ" ، فلولا أن الصحيح أصلٌ للمعتل لم يُرْجَعْ إليه في الدليل، والمنصرفُ أصلٌ لغيرِ المنصرفِ، ألاترى أن غيرَ المنصرفِ يَرُدُّهُ الشاعرُ منصرفا(١)، فلولاأنه الأصلُ(٢)لم يَرْجِعْ إليه، وأيضا فالاسمُ لايُمْنَعُ الصَّرْفَ إلا لعلةٍ بخلاف المنصرفِ؛ فلأجل أصالةِ الصحيحِ المنصرفِ قدّمه المصنفُ على غيره، وجعل هذه الأبياتِ الثلاثةَ مختصةً بالكلام عليه.

---

(١) ينظر الكتاب: ٢٦/١ ، والمقتضب: ٣٥٤/٣ ، ومايجوزللشاعرفي الضرورة: ١٥٥.
(٢) في ب : "أصل" .

إذا تقرَّرَ هـذا[١]فنقـولُ: الاسمُ المفردُ، وهـو الذي ليس بتثنيـة ولا جمعِ سلامـةٍ إذا اجتمعَ فيـه شرطان: أن يكونَ صحيحـا وهو [ما][٢]ليـس آخرُه حرفَ علـةٍ على ما يأتي، وأن يكون منصرفا وهو ماليـس فيه علتان من العلل التسـعِ كـان حكمُـه في الإعـراب أن يُرفـع بالضمة ظـاهرةً، ويُنْصَـبَ بالفتحـة ظاهرةً، ويُخْفَضَ بالكسرة ظاهرةً، ويُنَوَّنَ / في جميع ذلك إلا أن يكونَ موقوفا ٩ / ٦١ عليـه، أو دخلـه الألـفُ واللامُ، أو أُضِيـفَ، فـإن التنـوينَ يُحـذَفُ إذ ذاك.

وإذا تأملـتَ المفردَ الصحيـحَ المنصرفَ وجدتَه قـد جرى في أحكـامه كلِّها على الأصـل؛ لأنه أُعْـرِبَ بالحـركات، والأصـلُ في الإعـراب للحـركات لا للحروف[٣]، واستوفت الحركاتُ [الثلاثُ][٤]المواطنَ الثلاثةَ: الضمةُ في الرفع ، والفتحةُ في النصب، والكسرةُ في الخفض، وكلُّ ذلك ظاهرٌ غيرُ مقدرٍ، ونُوِّنَ، وما جاء على خلاف ذلك فليس بأصلٍ كالاسم الذي لا ينصرفُ؛ فإنه لم يُنَوَّنْ، ولم تستوفِ الحركاتُ الثلاثُ المواطنَ الثلاثةَ، ألا ترى أن الفتحـة فيه للنصب والجر.

قـولُه: "الاسـمِ الواحدِ" يريدُ به المفـردَ، والمفـردُ في هـذا البـابِ يُطْلَقُ في مُقابَلَةِ التثنيةِ والجمعِ السالمِ، فإذن الجمعُ المكسرُ جارٍ مَجْرى المفردِ، فما كان منه صحيحا منصرفـا[٥]كـان حكمُه حكمَ المفردِ الصحيحِ، نحـوُ "رجالٍ"[٦]، ومـا كـان منه غيرَ منصرفٍ كان حكمُـه حكمَ المفردِ غيرِ المنصـرفِ، نحـو "مساجد"، ومـا كان منه معتلا[٧]كـان حكمُه حكمَ المفـردِ المعتلِّ، نحوُ: جوارٍ وغـواشٍ، ويجـرى أيضـا مَجْرى المفردِ المـركبُ كـ"سيبـويه" و "بعلبـك"، والمضـافُ نحـو: عبدالله.

---

(١) "هذا" سقط من ب .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) ينظرالمقتصد: ١٠٣/١ ، وشـرح المفصـل: ٥١/١ ، وذهب السخـاوي إلى أن الحـروف هـي الأصل في الإعراب، والحركات تقوم مقامها. ينظرالإعراب بالحروف: ٧
(٤) سقط من الأصل .
(٥) في ب : "صحيح منصرف" .
(٦) في الأصل: "الرجال" .
(٧) في ب: "معتل" .

تنبيهٌ: واعلمْ أن النحويينَ يطلقون المفردَ في أبوابٍ بإزاء معانٍ، فيطلقونه في هذا البابِ، أعنى بابَ الإعرابِ، بإزاء التثنية والجمع - كما تقدم - ويطلقونه في باب النـداءِ، وفي باب "لا" بإزاء المضـافِ والمُشَبَّـهِ به، ويطلقـونه في باب المبتـدأ والخبر وغيرِه بإزاء الجملـةِ، ويطلقونه في باب اجتمـاعِ الاسـم والكنيةِ واللَّقَـبِ بإزاء المركبِ الذي هو جملـةٌ أو مضافٌ[(١)] ومضـافٌ إليه أو اسمـان جُعِلا اسمًا واحدا.

وقولُه:

"كُلُّ صَحِيحٍ بانْصِرافٍ وارِدِ"

(٢-مبتدأٌ، والخبرُ "فرَفْعُهُ" / وسيأتي-٢)، [هـذا هو أولُّ مفعولِ القـولِ إلى آخر الباب][(٣)]. ٦١/ب

واعلمْ أن قـولَهم : "الصحيـحُ" هو عند المعربين يُطْلَـقُ باعتبار لامِ الكلمةِ؛ لأن الإعـرابَ لايتعلـقُ إلا بهـا، فإذا خَلَتِ اللامُ مـن حرف العلـةِ فهو صحيحٌ عنـدهم، نحـوُ: زيدٍ، فلـو صَحَّـتِ اللامُ واعتلـت العينُ والفـاءُ كـان صحيحـا عنـدهم، نحـوُ: يوم، وويلٍ. والصحيـحُ عنـد التَّصْرِيفِيِّينَ يُطْلَـقُ باعتبـار الفـاءِ والعينِ واللامِ، لأنَّ عِلْمَهُـمْ[(٤)] يَتَعَلَّـقُ بالكلمة مطلقـا من غير نَظَـرٍ إلى الفـاءِ والعينِ واللامِ، فـ"عمرٌو" متفقٌ على صحته، و"قاضٍ" متفـقٌ على عِلَّتِه، و"وعدٌ، وقـومٌ، ويومٌ" معتلاتٌ عنـد التصـريفيين، صحيحـاتٌ عنـد المُعْـربين.

وارتفـاعُ "كُلُّ" على الابتـداء ، و "وارِدٍ" صفةٌ لـ"صحيحٍ" و "بانْصِـرافٍ" متعلقٌ بـ"وارِدٍ".

وقـولُه : "فرَفْعُهُ" الفاءُ دخلـت في خبر المبتدأ الـذي هو "كُلُّ"، وفيه نَظَرٌ؛ لأن المبتـدأ لم يَسْتَـوْفِ الشـروطَ؛ لأن مـن شرط دخولِ الفـاءِ في خبر المبتـدأ النكرةِ أن تكونَ صفةُ تلك النكرةِ فعلا أو ظـرفا أو مجرورا[(٥)]، والصفةُ هنـا لـ"كُـلُّ" قـولُه :"وارِدٍ" وهـو اسمٌ، ولايقالُ: كلُّ رجلٍ عـالمٍ فلـه دِرْهَمٌ[(٦)].

---

(١) في ب : "ومضاف".

(٢-٢) سقط من ب .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في ب : "لاعلمهم" .

(٥) ينظـر الكتاب: ٣/١٠٣ ، والأمـالي الشجـرية: ٢/٢٣٦ ، وشـرح المفصـل: ١/١٠١.

(٦) في شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٠: "وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف، نحو: كل رجل فله درهم؛ لمضارعته لكلمات الشرط، وكذاإن كان مضافا إلى موصوف بغيرالثلاثةالمذكورة-الفعل أوالظرف أوالجار-نحو: كل رجل عالم فله درهم".

والأولى أن تكونَ الفاءُ زائدةً، لكون المبتدأِ لم يَسْتَوْفِ الشروطَ، وقد حَكَمُوا بزيادة الفاءِ فى قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ}(١)؛ لأن من شرط الفعلِ في الصلة أن يُرادَ به الاستقبالُ، و"أصاب" هنا قد تَمَحَّضَ للماضي، وأما قولُه تعالى: {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ}(٢)، فالفاءان(٣)في الموضعين ليستا بزائدتين؛ لأن "أَصَابَ" في الموضعين لم يَتَمَحَّضْ للماضي، وإنما يُرادُ به المستقبلُ.

وقولُه:

"ويَتْبَعُ الحركةَ التنوينُ"

يظهرُ من كلامه أن التنوينَ تابعٌ للحركة وحدَها، والأمرُ ليس كذلك، بل التنوينُ تابعٌ للحركة والحرف معا؛ لأنا إن قلنا: إنه تابعٌ للحركة وحدها، لَزِمَ منه أن تقومَ الحركةُ بنفسها، وهي عَرَضٌ، والعَرَضُ لايقومُ بنفسه، وإن قلنا: إنه تابعٌ للحرف مجردا عن الحركة، لزم منه التقاءُ الساكنين، فلم يَبْقَ إلاأن يكونَ تابعا للحركة / والحرفِ معًا(٤)، واللهُ أعلم. ٩/٦٣

* * **

---

(١) سورةآل عمران: من الآية: ١٦٦ ، ولم أقف على مَنْ حكم بزيادة الفاء، وفي شرح الرضي على الكافية ٢٦٩/١: "وكذا كان حق الصلة ألا تكون إلافعلامستقبل المعنى كشرط (من) و (ما) إلا أنه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ألايكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وألايكون مستقبل المعنى كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا...}"، ومن منع كون الفعل ماضيا معنى أوّله على معنى التبيين، أي ما يتبين إصابته إياكم. ينظرالدرالمصون: ٤٧٥/٣ ، والمساعد: ٢٤٦/١.

(٢) سورةالنساء: من الآية: ٧٩ وينظرمشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١ ، وجعل أبوالبقاء (ما) هنا شرطية، وضعّف أن تكون موصولة. التبيان: ٣٧٤/١-٣٧٥ ، وينظرالدرالمصون: ٤٧/٤.

(٣) في ب : "فالفاء".

(٤) هذاالاعتراض إنما يستقيم على رأي من يقول إن الحركة تحدث مع الحرف، فأما مذهب سيبويه والمحققين-كماتقدم في صفحة ١٦٠- فإن الحركة تحدث بعد الحرف لامعه ولاقبله، وعليه لايتجه اعتراض الشارح.

[إعراب المقصور]

٤٧- وإنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلا بأَلِفٍ نحوُ الفَتَى وحُبْلَى

٤٨- سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ كُلُّها لا تَظْهَرُ

هذا هو القسمُ الثاني من المفرد وهو المعتلُّ، واعلمْ أن المعتل قسمان: ما آخرُه(١)ألفٌ وهو المقصورُ، وما آخرُه ياءٌ قبلها كسرةٌ وهو المنقوصُ، ودليلُ الحَصْرِ أن الواوَ والياءَ إذا وقَعَتا آخرَ الكلمةِ فلا يخلو أن يكونَ ما قبلَهُما(٢)متحركا أو ساكنا، فإن كان ساكنا جرى مَجْرَى الصحيحِ، وأُعرب بالحركات، نحوُ: ظَبْيٍ، ودَلْوٍ، وسيأتي(٣)، وإن كان متحركا فلا يخلو أن تكون الحركةُ فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، فإن كانت فتحةً قُلِبَتا [ألفا](٤)، نحوُ: عَصا، الأصلُ: عَصَوٌ، وفَتى، الأصلُ: فَتَيٌ، وإن كانت كسرةً سلمت الياءُ، نحو: القاضِي، وقُلبت الواوُ ياءً(٥)، نحوُ: الغازِي، [الأصلُ: غازِوٌ](٦)، وإن كانت ضمةً قُلبت كسرةً، وقُلبت الواوُ(٧)ياءً، وذلك نحوُ: أَدْلٍ، جمعُ دَلْوٍ، [فإن](٨)الأصلَ: أَدْلُوٌ، نحوُ: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، إلا أنهم استثقلوا الواوَ والضمَّ قبلها فرفضوه بأن قلبوا الضمةَ كسرةً، والواوَ ياءً، فقالوا: أَدْلٍ. والقاعدةُ أنه لا يوجد في العربية اسمٌ متمكنٌ مفردٌ آخرُه واوٌ قبلها ضمةٌ وصلا(٩). فقولُنا: "اسمٌ" يَخْرُجُ به "يَغْزُو"، وقولُنا: "متمكنٌ" يَخْرُجُ [به](١٠)"هو" و "مَنُوَ" في الحكاية، وقولُنا: "مفردٌ" يَخْرُجُ به نحو: أَبوكَ، والزيدون، وقولُنا: "آخرُه واوٌ قبلها ضمةٌ" يَخْرُجُ به "دَلْوٌ"، وقولُنا: "وَصْلا" يَخْرُجُ به "زَيْدُو" إذا وُقف عليه في حالة الرفعِ في لغة أَزْدِ السَّراةِ(١١).

---

(١) "ماآخره" مكررفي الأصل .
(٢) في النسختين: "قبلها" .
(٣) ينظر ص ٢٣٠ .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) في ب : "كسرة" .
(٦) ليس في الأصل .
(٧) "الواو" مكررة في الأصل .
(٨) ليس في الأصل .
(٩) ينظرالإيضاح العضدي: ٦٤ ، ٢٢١ ، والمحتسب: ١٤٢/١ .
(١٠) ليس في الأصل .
(١١) في ب: "أزد الشراة". وينظرالكتاب: ١٦٧/٤ ، والأمالي الشجرية: ٣٨٠/١ ، وشرح المفصل: ٧٠/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٧٤/٢.

فإذن ظهر[١] بما تقرر من التقسيم الدائرِ بينَ النفي والإثباتِ أن المعتلَّ منحصرٌ فيما آخرُه ألفٌ، وهو المقصورُ، وفيما آخرُه ياءٌ قبلها كسرةٌ، وهو المنقوصُ، وقدَّم المصنفُ الكلامَ على المقصور دونَ المنقوصِ لكونه أَوْغَلَ في الاعتلال، ألاترى أن الحركاتِ الثلاثَ لاتظهرُ فيه بخلاف المنقوصِ فإن الفتحةَ تظهرُ، وجعل هذين البيتين / مختصين[٢] بالكلام عليه. ٦٢/ب

فقولُه[٣]:

"وإن يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلا"

قد تقدَّم أن المُصْطَلَحَ عليه عند المُعْرِبينَ أن الاعتلالَ مختصٌّ بالآخِرِ، فلو سكتَ المصنفُ عنه لعُلِمَ، ولكن جاء به زيادةَ بيانٍ، والضميرُ في "آخِرُهُ" يرجع إلى "الاسمِ الواحدِ" أي: وإن يكن آخرُ ذلك الاسمِ الواحدِ معتلا فحكمُه كذا.

وسُمِّيَ هذا النوعُ من الأسماء معتلا لشَبَهِ حروفِه بالعلّة المُغَيِّرَةِ للبدن؛ لاشتراكهما في النَّقْلِ من حالة إلى حالة[٤].

وقولُه: "بأَلِفٍ" قيل: إنه [يوهم][٥] أن اعتلال آخرِ الاسمِ بالألف أصلٌ، وليس كذلك؛ لأن الألف لا تكونُ أصلا في الأسماء المتمكنةِ والأفعالِ[٦]، وإنما تكونُ إمّا زائدةً كألف "ضارِبٍ"، أو منقلبةً عن واوٍ، نحوُ: دعا، وعصا، أو ياءٍ، نحوُ: رَمَى، وفَتَى، وإنما تكونُ الألفُ أصلا في الحروف، نحو "ما" و "لا"؛ لأنها جوامدُ لا تَصَرُّفَ فيها، وفي الأسماء غيرِ المتمكنةِ، نحوُ: ذا، ومَتَى.

والعذرُ للمصنف أنه لما لم يظهر الحرفُ الذي انقلبت الألفُ عنه أُعطيت حكمَه، وأُطلق عليها ما أُطلق على ذلك الحرفِ، فإن ذلك الحرفَ يكونُ أصلا.

---

(١) "ظهر" سقط من ب .

(٢) في ب : "مختصة" .

(٣) في الأصل : "قوله" .

(٤) ينظرشرح ابن القواس: ٢٤٤/١ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ينظرالمقتضب: ١٩٤/١ ، وسرالصناعة: ٦٥٣/٢ ، وشرح المفصل: ٣٧/٦ ، والصفوةالصفية: ٩٨/١.

فإن قلتَ: يدخلُ في قوله:

"وإن يَكُنْ آخرُهُ مُعْتَلا بألف ... ..."

ما آخرُه ألفٌ من المبنيات، نحوُ: هذا، ومتى، ولا يقالُ له[(١)]: مقصورٌ، كما تقدم.

فالجوابُ: أن المَحَلَّ يُخْرِجُهُ؛ فإن البابَ موضوعٌ للكلام[(٢)]في المُعْرَبِ، وأيضا فإن الضميرَ في "آخِرُهُ" راجعٌ إلى المعرب، فتَعَيَّنَ المعربُ وخرج المبنيُّ[(٣)].

والحَدُّ المحرَّرُ عندهم أن تقولَ: المقصورُ هو الاسمُ المتمكنُ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ[(٤)]، فقولُنا: "الاسمُ" يَخْرُجُ به الفعلُ، نحوُ "دعا"، والحرفُ، نحو "لا"؛ إذ المرادُ من المقصور أنه الذي لولا الألفُ في آخره لظهر الإعرابُ الذي كان فيه، والفعلُ والحرفُ ليسا بمُعْرَبَيْنِ في الأصل، فيظهرَ الإعرابُ عند زوال الألف، وقولُنا: "المتمكنُ" يَخْرُجُ به نحو: مَتَى، وهذا.

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين المقصور وبين المبنيِّ الذي آخرُه ألفٌ، وقد اشتركا في أن كلَّ واحدٍ / منهما آخرُه ألفٌ؟ ١/٦٣

فالجوابُ: أن الإعرابَ في المقصور مقدرٌ في الألف، وفي المبني الإعرابُ مقدر في موضعه بمعنى أنه لو كان في موضعه مُعْرَبٌ لظهر إعرابُه.

وقولُه: "نحوُ الفَتَى وحُبْلَى" كرَّرَ المثالَ إعلاما بأن هذه الألفَ لا تلزمُ طريقةً واحدةً، بل تكونُ منقلبةً عن ياء، نحوُ "الفتى"، وعن واو، نحوُ "العصا"، وتكونُ للإلحاق[(٥)]، نحوُ "مِعْزًى"، وتكونُ للتأنيث، نحو "حُبْلَى"

---

(١) "له" ليس في ب .

(٢) في ب : "إلى الكلام" .

(٣) ينظر الصفوة الصفية: ٩٩/١ .

(٤) في شرح الألفية لابن الناظم ٧٥٩: "المقصورهو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة". وينظرشرح الكافية الشافية: ١٧٥٩/٤.

(٥) في شرح الرضي على الشافية ٥٢/١: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصيرذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحدفي مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدرواسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيا، ومن التصغيروالتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيا لاخماسيا. وفائدةالإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع".

وتكونُ للتَّكْثِير، نحوُ "قَبَعْثَرَى"(١).

وقولُه: "سُمِّيَ مَقْصُورًا" اختلف النحويون في تسمية هذا النوعِ من الأسماء مقصورا على أقوال:

الأولُ: سُمِّيَ مقصورا من القَصْرِ الذي هو الحَبْسُ(٢)، يقالُ: قَصَرْتُهُ، أي: حَبَسْتُه، قال الله تعالى: {حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي الْخِيَامِ}(٣)أي: محبوسات، ومنه: امرأةٌ قصيرةٌ، إذا كانت محبوسةً في خِدْرِها، قال كُثَيِّرٌ:

وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قَصِيرَةٍ ... إِلَيَّ، ولم تَعْلَمْ بذاكَ القَصائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ،ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطا، شَرُّ النِّساءِ البَحاتِرِ(٤)

وقال الآخرُ:

أُحِبُّ من النِّسْوانِ كُلَّ قَصِيرَةٍ ... لها نَسَبٌ في الصّالِحِينَ قَصِيرُ(٥)

أي: أحبُّ كلَّ محبوسةٍ في خِدْرِها لها نَسَبٌ محبوسٌ في الصالحين(٦)، ولايوجدُ ذكرُها إلا في الصالحين، وقولُه: "في الصالحين" نحوُ قولِه تعالى: {وَكَانَتْ مِنَ الْقَٰنِتِينَ}(٧).

---

(١) في الصحاح ٧٨٥/٢(قبعثر): "القبعثر: العظيم الخلق. قال المبرد: القبعثرى: العظيم الشديد، والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة؛ لأنك تقول: قبعثراه، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر".

وفي اللسان ٧٠/٥(قبعثر): "القبعثرى: الجمل العظيم، والأنثى: قبعثراه. والقبعثرى أيضا: الفصيل المهزول". وينظرشرح أبنية سيبويه: ١٣٨.

(٢) ينظرأسرارالعربية: ٤٠-٤١ ، والغرةالمخفية: ١٠٥/١ .

(٣) سورةالرحمن: الآية: ٧٢ وينظرتفسيرغريب القرآن: ٤٤٣ .

(٤) تقدما ص ١٩٤ .

(٥) البيت لكثيرعزة في ديوانه: ٥٠٣ ، وينظرجمهرةاللغة: ٧٤٣/٢ ، والمحكم: ١٢١/٥ وفيه: "فمعناه: أنه يهوى من النساء كل مقصورة، تغنى بنسبها إلى أبيها عن نسبها إلى جدها لشهرته" ، ومادة(قصر) من اللسان: ١٠٠/٥ ، والتاج: ٤٣٥/٣.

(٦) بعده في ب : "أي لاتذكر إلا في الصالحين" .

(٧) سورةالتحريم: من الآية: ١٢ وفي إعراب القرآن للنحاس ٤٦٦/٤: "أي: من القوم القانتين، أقيمت الصفة مقام الموصوف".

فمعناه على هذا القولِ أن الإعرابَ قُصِرَ في هذه الكلمةِ، أي: حُبِسَ فيها، فكان الأصلُ أن يقالَ: مقصورٌ فيه، لكنه حُذف حرفُ الجرِّ لكثرة استعمالِه؛ لكونه صار عَلَمًا على هذا الاسم المخصوص.

القولُ الثاني: أنه سُمِّيَ مقصورا من القَصْرِ الذي هو ضدُّ الإتمامِ(١)من قوله تعالى: {أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوٰةِ}(٢)، معناه: أن تَحْذِفُوا منها ولا تُتِمُّوها، وهذه الأسماءُ حُذفت منها [الألفُ](٣) إذا كان مُنَوَّنًا؛ فسُمِّيَ مقصورا ببعض حالاتِه؛ ولأجل هذا سمّاه سيبويه(٤)منقوصا.

فإن قلتَ: فالمقصورُ الذي لا ينصرفُ لأيِّ شيءٍ سُمِّيَ مقصورا مع أنه / لاتُحذف ألفُه في حالٍ؛ لعدم التنوين؟ ٦٣/ب

فالجوابُ(٥): أنه سُمِّيَ مقصورا بالحمل على المنصرف لِيَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحد.

القولُ الثالث: سُمِّيَ مقصورا من القَصْرِ الذي هو ضِدُّ المدِّ(٦)؛ لأن الألفَ إذا لم تكن بعدها همزةٌ يُقْصَرُ الصوتُ عندها بخلاف ما إذا(٧)وقعت وبعدها همزةٌ فإن الصوتَ يُمْتَدُّ بالنطق بها.

قال بعضُهم(٨): وهذا أَولى في التَّسْمِيَةِ، ألا تَرَى أن الفعلَ لايقالُ فيه: مقصورٌ؛ وما ذاك إلا أنه(٩)ليس في مُقابَلَتِهِ ممدودٌ، ثم اعتَرَضَ على نفسه فقال:

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٣٨/٦ ، وشرح ابن القواس: ٢٤٤/١-٢٤٥ .

(٢) سورةالنساء: من الآية: ١٠١ ، وينظرتفسيرالطبري: ١٢٣/٩ فما بعدها ، وزادالمسير: ١٨١/٢ فمابعدها.

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الكتاب ٥٣٦/٣: "فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولايدخلها نصب ولارفع ولاجر".

(٥) ينظرالمحصول في شرح الفصول: ٢٥ أ .

(٦) ينظرشرح السيرافي بهامش الكتاب: ٥٣٦/٣ ، والتبصرة: ٦٠٨/٢.

(٧) في ب : "بخلاف إذا" .

(٨) هو ابن إياز كما في المحصول في شرح الفصول له: ٢٥ أ .

(٩) في ب : "إلا لأنه" .

فإن قلتَ: قد وجدنا فى الأفعال نحو "يَشاءُ".

فالجوابُ: أن هذا ليس بممدود؛ لأن الممدودَ ماكانت الهمزةُ فيه بعدَ ألفٍ زائدةٍ، والألفُ في "يشاء" أصليةٌ(١).

وقولُه:

"... ... بِهِ تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ كُلُّها ..."

الباءُ في "بِهِ" ظرفيةٌ، والهاءُ راجعةٌ إلى الألف، وإنما لم تظهر الحركاتُ فى الألف؛ لأن ذلك يَتَعَذَّرُ فيها؛ لأنها لاتَسْتَقِرُّ في مَخْرَجٍ فتُرَكَّبَ الحركةُ عليها بخلاف ماعداها من الحروفِ فلها مخارجُ تَسْتَقِرُّ فيها، فيمكنُ تركيبُ الحركةِ عليها(٢).

واختلف النحويون هل تُقَدَّرُ الحركاتُ في الألف أم لا؟

فذهب سيبويه والمحققون(٣)أن الحركاتِ مقدرةٌ في الألف، فإذا قلتَ: هذه عَصا، ففي الألف ضمةٌ مقدرةٌ، وإذا قلتَ: رأيتُ عَصا، ففى الألف فتحةٌ مقدرةٌ، وإذا قلتَ: ضربتُ بالعصا، ففي الألف كسرةٌ مقدرةٌ، وسواءٌ كانت الألفُ موجودةً نحو "العصا"، أو محذوفة لأجل التقائِها ساكنةً مع التنوين، نحو: هذه عَصًا يافتى(٤)؛ فإن المحذوفَ لالتقاء الساكنينِ كالموجود.

وذهب بعضُهم(٥)إلى أن الحركات لا تُقَدَّرُ في المقصور، واستدلَّ على ذلك بشيئين:

---

(١) في ب : "أصيلة" .

(٢) التحقيق أن حروف المد الثلاثة لاتقبل الحركة بحال؛ لأن حروف المد حركات طويلة، والحركات أبعاضها، ففي الكتاب ١٠١/٤: "وإنما الحركات من الألف والياء والواو" . وفي سرالصناعة ١٧/١: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو". ينظرهذا التحقيق في: الإعراب سمة العربية الفصحى للأستاذ الدكتور محمد البنا: ٤٤ فما بعدها.

(٣) سرالصناعة: ٧٠٦/٢ ، والتبصرة: ٨٣/١ ، وشرح المفصل: ٥٦/١ ، والتسهيل: ١١ ، وشرح ابن القواس: ٢٤٥/١ ، والصفوةالصفية: ٩٩/١.

(٤) "يافتى" سقط من ب .

(٥) نقله ابن إياز في المحصول في شرح الفصول ٢٥ ب-٢٦ أ عن بعض النحويين دون تحديد، وساق وجهي الاستدلال والرد عليهما.

الأولُ: أنّا قد وجدنا الألفَ في الفعل المضارع، نحو "يخشى" إذا دخل عليه الجازمُ حَذَفَها، فلو كانت الحركةُ مقدرةً في الألف لم يحذفْها الجازمُ؛ إذ الجازمُ لايحذفُ شيئين، فإذا ثبت هذا في الفعل / حُمِلَ عليه الاسمُ. ٦٤/أ

وهذا مردودٌ من وجهين: أحدُهما أن فيه حَمْلَ الفرعِ على الأصل، الثاني أن الجازمَ لا بُدَّ له(١)من تغييرٍ لفظيٍّ غالبا، فلما صادَفَ الحرفَ ساكنا حَذَفَهُ، وإن كانت الحركةُ فيه مقدرةً.

الثاني من الاستدلال: أن الألفَ حكمُها حكمُ الواوِ والياءِ المتحركتين(٢)، ولولا ذلك لما انقلبت ألفا، فهي فى الأصل متحركةٌ، والحرفُ إذا كان متحركا لم تُقَدَّرْ(٣)فيه الحركةُ.

وهذا مردودٌ؛ لأنه يقالُ(٤): الألفُ انقلبت عن حرف متحرك، وتلك الحركةُ هي التي تُقَدَّرُ لاغيرُ، وقد نصَّ على هذا عبدُ القاهر(٥)، فقال: إذا قلتَ: هذه عصا، فالألفُ منقلبةٌ عن واو مضمومةٍ وإذا قلتَ: رأيتُ عصا، فالألفُ منقلبةٌ عن واو مفتوحةٍ، وإذا قلتَ: ضربتُ بالعصا، فالألفُ منقلبة عن واو مكسورةٍ.

والدليلُ على أن هذه الحروفَ تَتَحَمَّلُ الحركاتِ أن الشاعرَ قد يَجْزِمُ بحذفها تقديرًا، نحوُ قوله(٦):

---

(١) "له" سقط من ب.

(٢) في ب : "المتحركين" .

(٣) في ب : "يقدر" .

(٤) في ب : "لايقال" .

(٥) المقتصد: ١٠٦/١ ، وقد تصرف فيه الشارح .

(٦) في ب : "قولك" .

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ(١)

فجزمَ "يأْتِيكَ"(٢) بحذف الحركة المقدرةِ في الياء، ولذلك ترك الياءَ.

وقوله: "لاتَظْهَرُ" جعل ابنُ النحويةِ قولَه: "لاتظهرُ" حَشْوًا؛ لأن قولَه: "تُقَدَّرُ" يُعطي معناه، فلاحاجةَ إليه.

قلتُ: وعندي أنه ليس بحشو، بل يُعْطِي مَعْنًى أيَّ مَعْنًى، وذلك أن المعتلَّ على قسمين: قسمٌ تُقَدَّرُ فيه الحركةُ ويمكنُ ظهورُها كالمنقوصِ في حالة الرفع والجر(٣)، ألاترى أنه يمكنُ إظهارُها، ولذلك يُظْهِرُها الشاعرُ إذا اضطُرَّ إليها(٤). وقسمٌ تُقَدَّرُ فيه الحركةُ، ولايمكنُ إظهارُها، نحو "العصا"، فقولُه: "لاتَظْهَرُ" يُعطي أنه من القسم الذي تُقَدَّرُ فيه الحركةُ ولايمكنُ إظهارُها، ولو سكت على قوله: "تُقَدَّرُ" لقيل: فهل يمكنُ إظهارُها؛ فأتى به لِيُحْرِزَ هذا المعنى.

---

(١) البيت أول أبيات في حرب داحس والغبراء لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، أميرعبس وداهيتها كانت تصدر في حروبها عن رأيه، وهوصاحب الفرس داحس، توفي قبل البعثة، وقيل: عاش إلى خلافةعمر. أخباره في معجم الشعراء: ١٩٧-١٩٨ ، والإصابة: ٥/٥٥٨-٥٥٩ ، والخزانة: ٨/٣٦٥.

والبيت من شواهدالكتاب: ٣/٣١٦ ، ونوادرأبي زيد: ٥٢٣ ، ومعاني الفراء: ١/١٦١ ، ٢/١٨٨ ، والأصول: ٣/٤٤٣ ، وكتاب الشعر: ١/٢٠٤ ، ٢/٤٤٠ ، وسرالصناعة: ١/٧٨. والأنباء: جمع نبأ، وهوخبرله شأن. وتنمي: تبلغ. واللبون: الشاء والإبل ذوات اللبن غزيرة كانت أم بكيئة، فإذا قصدوا قصدالغزيرة قالوا: لبنة، وقيل: الإبل ذوات اللبن، وهواسم مفرد أراد به الجنس. وبنوزياد هم الكملة: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، والمراد: لبون الربيع بن زياد فإن القصة معه فقط. الخزانة: ٨/٣٦٤ . ويروى: "ألم يأتك" و "ألا هل أتاك" و "ألم يبلغك" ولاشاهد فيه على الروايات الثلاث. الخزانة: ٨/٣٦٢.

(٢) "يأتيك" سقط من ب .

(٣) في ب : "الجروالرفع" .

(٤) ينظر ص ٢٢٨ فيما يأتي من شرح الرعيني .

تنبيهٌ: اعلمْ أن المقصور قسمان: منصرفٌ، نحو "عصا"، وغيرُ منصرفٍ / نحو "حبلى"، فإذا كان منصرفا تُحذف ألفُه لالتقاء الساكنين، وكان حذفُها أولى من التنوين لوجوهٍ(١): ٦٤/ب

الأولُ: أن التنوين حرفٌ صحيحٌ والألفُ حرفُ علة، والمعتلُّ يسري إليه الحذفُ لضعفه.

الثاني: أن التنوينَ دالٌّ على معنى وهو الخِفَّةُ والتَّمَكُّنُ، والألفُ بخلاف ذلك، وحذفُ مالا يدلُّ على معنى أولى.

الثالثُ: أن الألف إذا حُذفت بقيت الفتحةُ دالةً عليها، والتنوينُ لو حُذف لم يبقَ ما يدلُّ عليه.

فإذا كانَ غيرَ منصرفٍ بقيت الألفُ؛ لعدم علة الحذفِ وهو التنوين.

* * *

[إعراب المنقوص]

٤٩- وإنْ يَكُنْ ياءٌ وكَسْرٌ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصًا لِنَقْصٍ حَلَّهُ

٥٠- نَحْوُ الشَّجِي والنَّصْبُ فيه يَظْهَرُ والرَّفْعُ كالجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

هذا هو القسمُ الثاني من المعتل، وأخَّرَ الكلامَ فيه عن المقصور للعلة التي تقدمت(٢)، وجعل هذين البيتين مختصين(٣)بالكلام عليه.

والكلامُ على المنقوص في مسائلَ:

---

(١) ينظرأسرارالعربية: ٤١ ، ٣٨ ، وشرح المفصل: ٥٦/١ وزاد ابن يعيش: "أن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني؛ فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع".

(٢) ينظر ص ٢١٣ .

(٣) في ب : "مختصة".

الأُولى : في حدِّه: وحدُّه أن تقولَ: هو الاسمُ المعربُ الذي آخرُه ياءٌ خفيفةٌ قبلَها كسرةٌ(١). فقولُنا: "الاسمُ" يخرجُ به الفعلُ، نحوُ "يرمى"(٢)، وقولُنا: "المُعْرَبُ" يخرجُ به نحو "ذي"، وقولُنا: "خفيفةٌ" يخرجُ به "كرسيٌّ"، وقولنا: "قبلها كسرةٌ" يخرجُ به "ظَبْيٌ".

فإن قلتَ: بقولك: "قبلها كسرةٌ" يخرجُ "كرسيٌّ"؛ فإنه فى الأصل مثلُ "ظَبْيٍ"؛ لأن الياء الأُولى في الأصل ساكنةٌ(٣)، والثانيةُ متحركةٌ، ثم أُدغمت الياءُ الأولى فى الثانية.

فالجوابُ: أنه لم يُعْتَبَرِ الأصلُ، وإنما اعتُبِرَ الحالُ التي هي عليها الآن، ومعلومٌ أنها ياءٌ متحركةٌ قبلها كسرةٌ.

المسألةُ الثانية: في تسميته منقوصا، وللنحويين في ذلك أوجهٌ:

الوجهُ الأول: أنه سُمِّيَ منقوصا؛ لأنه نُقِصَ منه الياءُ إذا كان مُنَوَّنًا، والضمةُ والكسرةُ في الرفع والجر(٤)، نحو قولك: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ. / ٢/٦٥

فإن قلتَ: ففي حالة النصب لم يُنْقَصْ منه شيءٌ، فلأيِّ شيءٍ سُمِّيَ منقوصا؟

فالجوابُ: أنهم حملوا حالةَ النصب في التسمية(٥)على حالة الرفع والجر، وإذا كانوا يحملون الكثيرَ على القليل في باب: "يَعِدُ" و "أُكْرِمُ" وهي ثلاثُ صُوَرٍ على صورة واحدة(٦)، فأَولى أن يحملوا هنا القليلَ على الكثير، وهي صورةٌ على صورتين(٧).

---

(١) ينظرأسرارالعربية: ٣٧ ، والهادي في الإعراب: ٤٦ ، والهمع: ١٨٢/١.

(٢) في الأصل : "يرى" .

(٣) في ب : "الساكنة" .

(٤) ينظرالتوطئة: ١٥٠ ، وشرح المفصل: ٥٦/١ .

(٥) في الأصل : "التثنية" وهو تحريف .

(٦) في شرح الرضي على الكافية ١٨/١٤: "...فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد، ونعد، وأعد؛ لحذفهم لها في: يعد، وكذا حذفوا الهمزة في: يكرم، ونكرم، وتكرم؛ لحذفهم لها في: أكرم".

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ٢٤٦/١ .

الوجهُ الثاني: أنه إنما سُمِّيَ منقوصا لذَهاب الضمة والكسرة فقط(١)، وذلك أن الضمةَ والكسرةَ قد استَمَرَّ الحذفُ فيهما في حالة الرفعِ والجرِّ بخلاف الياءِ فإنها تَثْبُتُ رفعا وجرا مع الألفِ واللامِ والإضافةِ، نحو قولك: قام القاضي، وهذا قاضي حَلَبَ.

الوجهُ الثالثُ: أنه إنما سُمِّيَ منقوصا(٢)لسقوط يائِه في أول أحوالِ الاسمِ وهي النكرةُ، وحُمِلَ الباقي عليه في التسمية حَمْلا للفرع - وإن كَثُرَ- على الأصل(٣).

المسألةُ الثالثة: في حكم إعرابه: ولا يخلو المنقوصُ من أن يكون مُنَوَّنًا أو غيرَ مُنَوَّنٍ:

فإن كان مُنَوَّنًا فالياءُ فيه محذوفةٌ لالتقائها ساكنةً مع التنوين، وحُذفت الياءُ دونَ التنوين للعلة التي ذكرنا في حذف الألفِ فى المقصور دون التنوينِ(٤)، ولايخلو المنقوصُ إذا كان مُنَوَّنًا من أن يكونَ مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا:

فإن كان مرفوعا أو مجرورا كانت الضمةُ والكسرةُ مقدرةً في الياء المحذوفةِ استثقالا [لا](٥)تَعَذُّرًا، أما الكسرةُ فكان يلزمُ منها لو اجتمعتْ مع الياءِ اجتماعُ المِثْلَيْنِ؛ لأن الكسرة من جنس الياء، وهو ثقيلٌ عندهم، لاسيَّما إذا كان المِثْلُ في نفسه ثقيلا، نحوُ: الياءِ، فإذا اجتمعَ مع مثلِه زاد الثِّقَلُ، وأما الضمةُ فكان يلزمُ منها لو(٦)اجتمعت مع الياءِ الجمعُ بينَ الياءِ والحركةِ التي تُجانِسُ الواوَ، والحركةُ تَجْرِي فى الثِّقَلِ كالحرف الذي تجانسه، والياءُ ثقيلةٌ في نفسها، والواوُ أثقلُ منها(٧)، ألاترى

---

(١) ينظرأسرارالعربية: ٣٧ ، والغرةالمخفية: ١٠٥/١ .
(٢) في الأصل : "مقصورا" وهو سهو .
(٣) ينظرالصفوةالصفية: ١٠١/١ ، وفيه رد على هذا الوجه .
(٤) ينظر ص ٢٢٠ فيما سبق من شرح الزعيني .
(٥) سقط من الأصل بانتقال النظر .
(٦) "لو" سقط من ب .
(٧) "منها" سقط من ب .

أنهما إذا اجتَمَعَتا، وسَبَقَتْ إحداهُما[١]بالسكون، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياءِ، ولم يكن الأمرُ بالعكس لِما يلزمُ / في ذلك من الثِّقَلِ، فرأوا أن اجتماعَ الياءَيْنِ في الإدغامِ أخفُّ من اجتماع الواوين[٢]. ٦٥/ب

وإن كان منصوبا ظهرت الفتحةُ والتنوينُ إن كان منصرفا ورجعت الياءُ، تقولُ: قام قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضيًا، [٣-وإن كان غيرَ منصرفٍ ظهرت الفتحةُ في النصب دونَ تنوينٍ، نحوُ: رأيتُ جَوارِيَ، ولا تظهرُ فيه فتحةُ الجرِّ؛ لأنها نائبةٌ عن الكسرة، والنائبُ عن الثقيل ثقيلٌ؛ فتُقَدَّرُ كما تُقَدَّرُ الكسرةُ-٣].

المسألةُ الرابعة: الفرقُ بين تنوينِ المنقوصِ إذا كان مفردا، نحو: قاضٍ، وتنوينه إذا كان جمعا مُتَناهِيًا، نحوُ: جَوارٍ، وغَواشٍ، والفرقُ بينهما[٤]أن تنوينَ المفرد، نحوُ: قاضٍ، تنوينُ تَمَكُّنٍ[٥]؛ لأنه يُوجَدُ في الأحوال الثلاثة: في الرفع والنصب والجر، تقولُ: قام قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِيًا، فتجدُ التنوينَ في الرفع والنصب والجر، وتنوينُ الجمعِ، نحوُ: غواشٍ، تنوينُ عِوَضٍ[٦]؛ لأنه لايَثْبُتُ في حال النصبِ لوجود المُعَوَّضِ منه.

---

(١) في ب : "اجتمعا وسبق أحدهما" .

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٢٤٥/١ ، والصفوةالصفية: ١٠٢/١ .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) ينظرالإيضاح في علل النحو: ٩٨ ، وتوضيح المقاصد: ١٣٣/٤ ، والموضح المبين: ٦٣.

(٥) في ب : "تمكين" .

(٦) وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة "مفاعل" وبقي اللفظ كـ"جناح" فانصرف. ورد بأن المحذوف في قوة الموجود، وإلالكان آخر ما بقي حرف إعراب. ينظرتوضيح المقاصد: ١٢١/٤ ، والمغني: ٤٤٦ ، وشرح التصريح: ٢١٢/٢ ، والرأي بدون نسبة في شرح الكافيةالشافية: ١٤٢٤/٣ ونسبه الرضي في شرح الكافية: ١٥٣/١ إلى الزجاج.

واختلف النحاةُ في المُعَوَّضِ منه: فمنهم[١]مَنْ قال: التنوينُ عِوَضٌ من الحركة: الضمةِ والكسرةِ، وذلك أنه لما حُذفت الضمةُ والكسرةُ بقيت الياءُ ساكنةً، فلمّا أُتي بالتنوين عِوَضًا[٢]من الحركة حُذفت الياءُ لالتقاء[٣]الساكنين. ومنهم[٤]مَنْ قال: إن التنوينَ عِوَضٌ من الياء[٥]، وذلك أنه لما سكنت الياءُ حُذفت، وبقيت الكسرةُ دليلا عليها، ثم أُتِيَ بالتنوين عِوَضًا منها.

والدليلُ على أن هذا التنوينَ عِوَضٌ أنه إذا وُجِدَتِ الياءُ والحركةُ في حالة النصب لم يَثْبُتِ التنوينُ؛ لئلا يُجْمَعَ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه.

إذا تقرَّرَ هذا فلنرجعْ إلى [لفظ][٦]المصنفِ فنقلْ[٧]: قولُه:

"وإن يَكُنْ ياءٌ وكَسْرٌ قبلَه"

الضميرُ في "قبلَه" يعودُ إلى الياء، أي: وإن يكن ياءٌ آخرَ الاسمِ وقبلَ الياءِ كَسْرٌ سُمِّيَ منقوصا، والضميرُ / في "سُمِّيَ" راجعٌ إلى "الاسمِ الواحدِ" أي: سُمِّيَ ذلك الاسمُ منقوصا. ٦٦/أ

وقولُه: "لِنَقْصٍ حَلَّهُ" قد تقدَّم لأيِّ شيءٍ سُمِّيَ منقوصا[٨].

وقولُه: "نَحْوُ الشَّجِي" يقالُ: رجلٌ شَجٍ، إذا كان حزينا، والياءُ منه مخففةٌ، والفعلُ: شَجِيَ يَشْجَى، مثلُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، والمصدرُ: الشَّجا، واسمُ الفاعلِ: الشَّجِي، وقد يُشَدَّدُ في الشعر، قال الشاعرُ:

---

(١) هذا مذهب المبرد والزجاج. ماينصرف ومالاينصرف: ١١٢ ، والخصائص: ١٧١/١ ، والمنصف: ٧٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٤٢٣/٣ ، ورصف المباني: ٤١٥ وذكر في إفساده ثلاثة أوجه ، وتوضيح المقاصد: ١٢١/٤ ، والمغني: ٤٤٦ ، وخزانة الأدب: ٢٤٠/١.

(٢) في ب : "عوض".

(٣) في ب : "للالتقاء".

(٤) هذا مذهب سيبويه. الكتاب: ٣١٠/٣ ، وينظر شرح السيرافي بهامشه ، وشرح الكافية الشافية: ١٤٢٣/٣ ، وتوضيح المقاصد: ١٢١/٤ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١٠١/٢ ، وينظر كذلك ظاهرة التعويض في العربية: ٦٣-٦٤.

(٥) "الياء" مكررة في ب .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) في ب : "فنقول" .

(٨) ينظر ص ٢٢١ فيما سبق من شرح الرعيني .

نامَ الخَلِيُّونَ عن لَيْلِ الشَّجِيِّينا شَأْنُ السُّلاةِ سِوَى شَأْنِ المُحِبِّينا(١)

هذا إذا كان الشَّجِي من: شَجِيَ، أمّا إذا كان من: شَجاهُ الحُزْنُ، فالشَّجِيُّ فيه: فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، فلابُدَّ من تشديده(٢).

وقولُه: "والنَّصْبُ فيه يَظْهَرُ" قد تقدَّم(٣)أن ظهورَ النصبِ إنما هو لخفةِ الفتحةِ على الياءِ، وقد أتت هذه الفتحةُ محذوفةً في الشعر ضرورةً؛ حَمْلا لها على الضمة والكسرة، وفيه حَمْلُ الخفيفِ على الثقيل ، فمن ذلك قولُه(٤):

كأنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ أَيْدِي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ(٥)

الأصلُ: أَيْدِيَهُنَّ، بنصب الياء بالفتحة الظاهرة، فحُذفت، وقال آخرُ(٦):

مَهْلا بَنِي عَمِّنا مَهْلا مَوالِينا(٧)

التقديرُ: يا مَوالِيَنا، فحُذفت الفتحةُ من الياء، وقال الآخرُ:

---

(١) لم أقف على قائله، وهو من شواهد الغرةالمخفية: ١٠٧/١ ، ومادة (شجا) في الصحاح: ٢٣٩٠/٦ ، واللسان: ٤٢٣/١٤.

(٢) الصحاح: ٢٣٨٩/٦-٢٣٩٠(شجا) .

(٣) ينظر ص ٢٢٣ .

(٤) في ب : "قول الشاعر" .

(٥) نسب البيتان إلى رؤبة بن العجاج. ينظرالكامل: ٩٠٩/٢ ، والعمدة: ٢٤٩/٢ ، قال البغدادي: "ولم أرهما في ديوانه". الخزانة: ٣٤٨/٨. وهما في ملحقات الديوان: ١٧٩ ، وإصلاح المنطق: ٤١٩ ، والمسائل المنثورة: ٢٤٢ ، والمحتسب: ١٢٦/١ ، والأمالي الشجرية: ١٠٥/١ ، وضرائرالشعر: ٩٢ . والأول منهما في الكامل: ٩٠٩/٢ ، والخصائص: ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢. وضمير "أيديهن": للإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الخشن الذي فيه الحصى، وشبه حذف مناسمهن له بحذف جوار يلعبن بالورق وهي الدراهم. وخص الجواري لأنهن أخف يدا من النساء. ينظرالخزانة: ٣٤٨/٨-٣٥٠.

(٦) في ب : "الآخر" .

(٧) صدر بيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلب بن هاشم (يكنى أبا المطلب، وأبا عتبة، ويلقب بالأخضر اللَهَبيّ، وهو أحد شعراء بني هاشم وفصحائهم في العصرالأموي، وكان منقطعا إلى الوليد بن عبدالملك، فلما مات الوليد جفاه سليمان وحرمه.===

يُقَلِّبُ رَأْسًا لم يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وعَيْنًا لهُ حَوْلاءَ بادٍ عُيُوبُها(١)

أراد: بادِيًا، وقال النابغةُ:

رَدَّتْ عليه أَقاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ(٢)

والثَّأَدُ: النَّدَى(٣)، أراد: أَقاصِيَهُ(٤)، ومنه قولُه(٥):

ولو أنَّ واشٍ باليمامَةِ دارُهُ ودارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيا(٦)

فقال: واشٍ، وقال آخرُ:

أُكاشِرُ أَقْوامًا حَياءً وقد أَرَى صُدُورَهُمُ بادٍ عَلَيَّ مِراضُها(٧)

=== أخباره في الأغاني: ١٦/١٧٥-١٩٣ ، والمؤتلف: ٤١ ، ومعجم الشعراء: ١٧٨) من أبيات له في شعره: ٧٦ ، والحماسة: ١/١٢٩ ، وعجز البيت:

لا تنبُشُوا بيننا ما كان مدفونا

وانظر البيت في مجاز القرآن: ١/١٢٥ ، والكامل: ٣/١٤١٠ ، والزاهر: ١/٢٢٢ ، وتفسير القرطبي: ١١/٧٨ ، والدر المصون: ٥/٥٦٧.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه: ١/٤٧ برواية:

يقلِّبُ عينًا لم تكن لخليفةٍ مشوّهة حولاءَ باد عيوبها

يهجو هشام بن عبدالملك بن مروان، وكان قد حبسه لمدحه زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو من شواهد الأمالي الشجرية: ١/١٠٥ ، ٢/٢٨٣ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٤٧. والخزانة: ١١/١٦٣.

وفي ب : "عيونها" تحريف .

(٢) ديوان النابغة الذبياني: ١٥ من معلقته في مدح النعمان بن المنذر. والبيت من شواهد المقتضب: ٤/٢١ ، والكامل: ٢/٩٠٩ ، وضرائر الشعر: ٩٢ ، والدر المصون: ٤/٤٠٨. وقوله: "ردت عليه أقاصيه" أي ردت الأمة على النؤي -وهو حاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخله السيل- ما تباعد من ترابه وشذ منه. ولبّده: سكنه. والوليدة: الأمة الشابة. ينظر شرح الديوان.

ويروى: "رُدّت عليه أقاصيه" واستجود هذه الرواية الخطيب التبريزي. ينظر شرح القصائد العشر: ٤٤٨ ، وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد.

وفي النسختين: "فالثأد" .

(٣) في اللسان: ٣/١٠١(ثأد): "الثأد: الثرى. والثأد: الندى نفسه".

(٤) في ب : "قاضيه" .

(٥) في ب : "قول الآخر" .

(٦) البيت لمجنون بني عامر (قيس بن الملوح) في ديوانه: ٢٣٣ برواية: "فلو كان واش" وعليها يفوت الاستشهاد. وهو من شواهد ضرائر الشعر: ٩٣ ، وشرح المفصل: ٦/٥١ ، والمغني: ٣٨٢ ، وشرح أبياته: ٥/١٨٩ ، والخزانة: ١٠/٤٨٤. والواشي: الذي يزين الكلام ليفسد بين شخصين، وأصله من وشى الثوب يشيه وشيا إذا نقشه وحسّنه. الخزانة: ١٠/٤٨٥. واليمامة: بلد كبير فيه قرى وحصون وعيون ونخل، وهي معدودة من نجد، وقاعدتها حجر. معجم البلدان: ٥/٤٤٢ ، ومراصد الاطلاع: ٣/١٤٨٣.

(٧) البيت للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه: ٢١٥ برواية:

أجامل أقواما حياء وقد أرى صدورهم تغلي على مراضها

وينظر المسائل البغداديات: ٥٠٨ ، والمسائل العسكريات: ٧٤ وفيها: "أحسبه لعروة بن الورد" ، والمنصف: ٢/١١٤ ، ولباب الآداب: ٢٨٥. يقول: أضحك في وجوههم وأباسطهم مع بغضي لهم. وجعل قلوبهم بما فيها من عداوة له وحقد عليه كأنها مريضة بذلك. من حواشي محقق الديوان.

أراد: باديًا، وممّا جاء منه نثرا قولُهم في المثل: "أَعْطِ القَوْسَ بارِيها"(١)، بإسكان الياءِ، قال المبردُ(٢): وهي من أحسن الضروراتِ.

قلتُ: ولأجل هذا كثُرَ(٣) في الشعر، واستُعْمِلَ في الكلام، حتى قال بعضُهم(٤): إنه لغةٌ لا ضرورةٌ.

وقولُه:

"والرَّفْعُ كالجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ"

الباءُ في "به" ظرفيةٌ، أي: فيه، قد تقدم(٥) أن حذفَ الضمةِ والكسرةِ هو للاستثقال، إلا أن النحويين اختلفوا هل يجبُ تقديرُهما أو لايجبُ؟(٦) فذهب المحققون أنه يجبُ / تقديرُهما، كما ذهب إليه المصنفُ، وذهب بعضٌ إلى أنه ٦٦/ب
لايُحتاج إلى التقدير؛ لأنهما في نية الوجود، وأنت قادرٌ على إظهارهما، ألاترى أن الشاعرَ يَرُدُّهُما، فلا فائدةَ في تقديرهما بخلاف المقصور.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ شَبَّهَ الرفعَ بالجرِّ، ولِمَ لَمْ يكنْ بالعكس، والبيتُ لاينكسرُ بذلك؟

فالجوابُ: أن الضمةَ والكسرةَ في الياء، وإن اشتَرَكَتا في الثِّقَلِ، إلا أن الكسرةَ على الياء أَوْغَلُ في الثِّقَلِ من الضمة على الياء؛ فلأجلِ هذا جُعلت أصلا يُشَبَّهُ بها ما هو أخفُّ منها في الثِّقَل.

---

(١) تقدم ص ١٣ .

(٢) ينظر المرتجل: ٤٢ ، وشرح ابن القواس: ٢٤٧/١ ، والصفوة الصفية: ٢٠٣/١ . والذي في المقتضب ٢١/٤: "ويضطر الشاعر إلى إسكانها -يعني الياء- في النصب فيكون ذلك جائزا له"، ثم قال ٢٢/٤: "وهذا كثير جدا"، وينظر الكامل: ٩٠٨/٢-٩٠٩.

(٣) في ب : "أكثر" .

(٤) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١: "...وجعله كقول الآخر:

كأن أيديهن بالقاع القرق

في ترك إعراب المعتل في موضع النصب أيضا؛ إذ كان من العرب من يستثقل الفتحة في الياء".

(٥) ينظر ص ٢٢٢ .

(٦) ينظر في هذا الاختلاف: التبيين: ١٨٣ ، والغرة المخفية: ١٠٦/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٣.

واعلمْ أن حذفَ الحركةِ فى الرفع والجر هو القياسُ، وقد جاءت ظاهرةً في الشعر ضرورةً، ومَنْبَهَةً على الأصل، فممّا ظهرت فيه الضمةُ قولُ الشاعر، أنشده قُطْرُبٌ(١):

لَعَمْرُكَ ما تَدْرِي متى أنتَ جائِيٌ ولكنَّ أَقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عاجِلُ(٢)

فأظهرَ الرفعَ في: جاءٍ، ومنه قولُه يصفُ ثَوْرًا:

تَراهُ وقد فاتَ الرُّماةَ كأنَّهُ أمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ(٣)

هكذا هي الروايةُ برفع "مُصْغِيُ الخَدِّ"، وقال أبو البقاء(٤): الصوابُ أن تكونَ الياءُ منصوبةً حالا من الثور(٥)، و"أَصْلَمُ" هو الخبرُ، ولكن الروايةَ بالضم. و ممّا ظهرت فيه الكسرةُ قولُ عبيدالله(٦)بن قيسٍ الرُّقَيّات:

---

(١) قطرب (٠٠٠-٢٠٦هـ) أبوعلي محمد بن المستنير بن أحمد، بصري عالم بالنحو واللغة والأدب، أخذ عن سيبويه وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وقطرب لقب أطلقه عليه سيبويه لأنه كان يخرج بالأسحار فيراه على بابه، من كتبه: الأضداد، والمثلثات، والأزمنة وتلبية الجاهلية، وما خالف فيه الإنسان البهيمة. أخباره في مراتب اللغويين: ١٠٩ ، وأخبارالنحويين البصريين: ٦٥ ، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٩-١٠٠ ، ومعجم الأدباء: ١٩/٥٢-٥٤.

(٢) لم أقف على قائله، وهو من شواهد الإنصاف: ٢/٧٢٩ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٤٦ ، وشرح الأشموني: ١/١٠٠.

(٣) البيت لأبي خِراش خُوَيْلِد بن مُرَّةَ الهذلي، أحد فرسان العرب وفتاكهم، أسلم وهو شيخ كبير ووفد على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وحسن إسلامه. أخباره في الشعروالشعراء: ٢/٦٦٣-٦٦٤ ، والإصابة: ٢/٣٦٤-٣٦٦ ، والخزانة: ١/٤٤٠-٤٤٤. والبيت في شرح أشعار الهذليين: ٣/١٢١٩ ، والخصائص: ١/٢٥٨ ، والمنصف: ٢/٨ ، والمرتجل: ٤٨ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٤٧. وأصلم: مقطوع الأذنين، اللسان: ١٢/٣٤٠(صلم). والضمير في "تراه" يعود على "تيس الربل" المذكور في بيت متقدم، يقول: إنه من شدة عدوه قد أمال خده وصرأذنه حتى كأنها مقطوعة.

(٤) في شرح الإيضاح، للعكبري: لوحة ٢٥ بعد أن أورد البيت برواية الرفع: "هكذا رواه جماعة، والصواب فتح الياء؛ لأنه حال، والخبر أصلم، وذلك أنه يصف ثور الوحش في حال فراره من الصائد، فهو المصغي الخد لا الأصلم".

(٥) وبه جاءت الرواية في شرح أشعار الهذليين .

(٦) في النسختين : "عبدالله"، وهما أخوان، والشاعر منهما عبيدالله. ينظرشعر عبيدالله بن قيس الرقيات، للدكتورإبراهيم عبدالرحمن: ٥٧-٦١.

لا بارَكَ اللهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ(١)

فكسر الياءَ من "الغواني"، وقال الآخرُ:

يا لَيْلَةً مِنْ ليلةِ القَوارِسِ لَيْسَتْ من اللَّيالِي الحَنادِسِ(٢)

فكسر الياءَ من "الليالي"، وقال آخرُ:

فيَوْمًا يُوافِينَ الهَوَى غيرَ ماضِيٍ ويَوْمًا جَرَى منهُنَّ غُولا تَغَوَّلُ(٣)

فكسر الياءَ من "ماضٍ"(٤).

* * **

---

(١) ديوانه: ٣ برواية: "في الغواني فما يصبحن" وعليها يفوت الاستشهاد. وهو من شواهد الكتاب: ٣١٤/٣ ، والمقتضب: ١٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، والأصول: ٤٤٢/٣ ، والخصائص: ٢٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والنكت: ١٣٨/١ ، ٨٧٦/٢ ، والمغني: ٣٢٠. والغواني: جمع غانية وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، وقيل: استغنت بزوجها. ومطّلب: من اطّلب إذا تكلف الطلب، أي: يطلبن الرجال أويطلبهن الرجال. ينظرشرح أبيات المغني: ٣٨٧/٤.

(٢) لم أقف على قائلهما، وقد وردا في المتبع في شرح اللمع: لوحة ٣٧ ، والتعليقات الوفية: ١١٩/١.

وفي النسختين: "القوادس". والقوارس: جمع قارسة، أي شديدة البرد. اللسان: ١٧١/٦(قرس). والحنادس: جمع حِنْدِس، أي شديدة الظلمة، والحنادس: ثلاث ليال من الشهر لظلمتهن. اللسان: ٥٨/٦(حندس).

(٣) البيت لجرير بن عطية الخطفى في ديوانه: ١٤٠/١ برواية:

فيوما يجارين الهوى غيرما صبًا ويوماترى منهن غـــولاتغول

وعليها يفوت الاستشهاد. وجاء في شرح الديوان: "قال المهلبي: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه: (غير ماضٍ) بتحريك الياء، وهو رديء إلا أنه شاهد". والبيت من شواهد الكتاب: ٣١٤/٣ ، ونوادرأبي زيد: ٥٢٤ ، والمقتضب: ٢٨١/١ ، ٣٥٤/٣ ، والأصول: ٤٤٣/٣ ، وكتاب الشعر: ٢٠٦/١ ، والخصائص: ١٥٩/٣ ، والنكت: ٨٧٦/٢ ، وضرائرالشعر: ٤٢. والغول من السعالى: جمع سعلاة، وهي أخبث الغيلان. ويقال: غالته غول إذا نابته نائبة تذهب به وتهلكه. يصف النساء بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل مقطع ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران. ينظرتحصيل عين الذهب: ٤٥٤ ، والمقاصد النحوية: ٢٢٩/١.

وفي ب : "يغول" .

(٤) في ب : "ماضي" .

[إعراب ما جرى من الأسماء مجرى الصحيح]

٥١- واليـاءُ والـواوُ إذا مـا كـانا ... فـي اسْـمٍ حَوَى قَبْلَهُما إِسْكانا
٥٢- أو كـانَ مَهْمُـوزًا كَمِثْـلِ الشَّـاءِ ... والظَّبْـيِ والآيِ وكَالْكِـسـاءِ
٥٣- والعَـدْوِ والعَـدُوِّ والكُـرْسِيِّ ... جِئْـتَ بِإِعْـرابٍ لَهـا جَلِـيِّ

لما أنهى الكلامَ في المعتلِّ خاف أن يُتَوَهَّمَ أن هذه الأسماءَ التي ذَكَرَ وأَشْباهَها داخلةٌ في حكم المعتل لكون آخرِها فيه حرفٌ من حروف العلة / وهو الواوُ والياءُ، أو ما يُشْبِهُ حرفَ العلةِ وهو الهمزةُ؛ لأنها يدخلها القلبُ والتَّسْهِيلُ، فأخذ يَنُصُّ على أن هذه الأسماءَ ليست معتلةً بل هي جاريةٌ في الإعراب مَجْرى الصحيح. ٢/٦٧

واعلمْ أن الاسم إذا كان في آخره ياءٌ أو واوٌ، وقد سَكَنَ ما قبلَهما، صَحَّتا، وجَرَتا في تَحَمُّلِ حركاتِ الإعرابِ مَجْرَى الحرفِ الصحيح، ثم إن ذلك الساكنَ لا يخلو أن يكونَ حرفا صحيحا أو معتلا، فإن كان حرفا صحيحًا، نحوُ: ظَبْيٍ، ودَلْوٍ، صَحَّتِ الواوُ والياءُ، وإن كان معتلا فلا يخلو أن يكونَ ألفا أو واوا أو ياءً، فإن كان ألفا فلا يخلو أن تكونَ أصليةً أو زائدةً، فإن كانت أصليةً صَحَّتِ الياءُ والواوُ، نحوُ: آيٍ، و واوٍ، وإن كانت زائدةً، نحوُ: كِساءٍ، ورِداءٍ، الأصلُ: كِساوٌ، ورِدايٌ، قُلبتا همزةً؛ لأن الألفَ لمّا كانت زائدةً، فكأنها معدومةٌ، فلأجل ذلك قُلبت الواوُ والياءُ(١) همزةً، ولم تَصِحّا(٢).

---

(١) في ب : "الياء والواو" .

(٢) القول بقلبها همزة على هذا القول تساهل جرى عليه النحويون، والتحقيق أن كلا من الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبت الألف همزة. والقول الآخر في هذه المسألة أنهما قلبتا همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة. ينظر الكتاب: ٣٨٥/٤ ، والمنصف: ١٣٧/٢ ، وشرح التصريف الملوكي: ٢٧٦-٢٧٨ وشرح الرضي على الشافية: ١٧٣/٣ ، وشرح التصريح: ٣٦٨/٢.

وإن كان واوا أو ياءً أُدغمت الواوُ في الواو والياءُ في الياء، نحوُ: عَدُوٍّ، وكُرْسِيٍّ، ولا توجد الواوُ إلا مع الواو، ولا الياءُ إلا مع الياءِ؛ لأن الواو والياءَ لايجوزُ اجتماعُهما، ألا ترى أنهما مَهْما اجتَمَعَتا وسَبَقَتْ إحداهما(١)بالسكون، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء(٢).

واختلف النحاةُ في تعليل تَحَمُّلِ الواوِ والياءِ حركاتِ الإعرابِ إذا سَكَنَ ما قبلهما:

فقال عبدُ القاهر(٣): لأنه إذا سَكَنَ ما قبلهما كان في حكم الموقوفِ عليه، فيكونُ ما بعده في حكم المبدوءِ به، فيجبُ تحريكُه؛ لأنه لايُبْتَدَأُ بساكن.

وقال قومٌ(٤): إنما جرى الإعرابُ في الواو والياء لِخِفَّتِهما بسكون ما قبلَهما؛ لأن الحرفَ(٥)إذا سَكَنَ ما قبله يَخِفُّ النطقُ به، ألا ترى أنه لا فرقَ بين قولك: غَزْوٌ، ورَمْيٌ، وضَرْبٌ، في الخفة على اللسان، فتَأَمَّلْهُ، فالحِسُّ يشهدُ له.

وقال قومٌ(٦): إنما ظهر الإعرابُ في هذه الأسماءِ لأنها لو سَكَنَتْ لالتقى ساكنان على غير حدِّهما.

إذا تقرَّرَ هذا فلنرجعْ إلى لفظ المصنف، فنقلْ(٧): قولُه: "في اسمٍ" احترز به من الفعل المضارعِ؛ لأن الياءَ والواوَ إذا سَكَنَ ما قبلَهما فيه أُعِلا بنقل حركتِهما، / نحوُ: يقومُ، و يَبِيعُ، الأصلُ: يَقْوُمُ، ويَبْيِعُ، بسكون القافِ والباءِ، وضمِّ الواوِ وكسرِ الياءِ(٨). ٦٧/ب

---

(١) في ب : "وسبق أحديهما" .
(٢) ينظر الكتاب: ٣٦٥/٤ ، والمقتضب: ٣٠٨/١-٣٠٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ١٣٩/٣-١٤٣.
(٣) نقله في المقتصد في شرح الإيضاح: ١٥٧/١ عن شيخه أبي الحسين الفارسي، وعقب عليه بقوله: "وهذا قول لطيف".
(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ١٥٧/١ .
(٥) في ب : "لاالحرف" .
(٦)ينظر شرح ابن القواس: ٢٤٨/١ .
(٧) في ب : "فنقول" .
(٨) ينظر الكتاب: ٣٣٩/٣ فمابعدها ، والمنصف: ٢٤٧/١ ، وشرح الرضي على الشافية: ١٤٣/٣-١٤٥.

وقولُه: "كمِثْلِ الشَّاءِ" إلى آخره ، شَرَعَ يُمَثِّلُ تلك الأسماءَ، وأنا أشرحُها -إن شاء اللهُ تعالى- مثالا مثالا إلى آخرها.

أمّا "الشَّاء" فقيل: إنه اسمُ جنس، وقيل فيه: جمعٌ واحدُه: شاةٌ(١)، وأصلُ شاةٍ: شَوْهَةٌ، كجَفْنَةٍ(٢)، بدليل قولِهم: شِياهٌ، وشُوَيْهَةٌ، فحُذفت الهاءُ لشَبَهِها بحرف العلة؛ لكونها حرفا مهموسا، فبقي: شَوْةٌ، وقعت التاءُ وقبلها الواوُ ساكنةً، فحُرِّكت لأجل التاء، فلما تحركت الواوُ وانفتح ماقبلها انقلبت ألفا، فصار: شاةٌ، فلما أرادوا جمعَه حذفوا التاءَ، فالتقى التنوينُ والألفُ، وهما ساكنان، [فلو](٣)حُذفت الألفُ لالتقائهما، لبقي(٤)على حرفٍ واحد والتنوينُ؛ فجاؤوا بالهاء التي حذفوها أوّلا(٥)، وأبدلوا منها همزةً، فقالوا: شاءٌ.

وجرى المصنفُ في تسمية الشاءِ [مهموزا](٦)على مذهب ابنِ بابشاذ(٧)؛ لأن الألفَ عنده فى نيّة الحركة، والصحيحُ عندهم أن "شاءً" لا يقالُ فيه: مهموزٌ ولا ممدودٌ، أمّا كونُه ليس بمهموز(٨)؛ فإن المهموزَ قبل الهمزةِ فيه متحرِّكٌ، نحوُ: قارِئٍ، ومبتدِئٍ، و"الشّاءُ" قبل الهمزةِ فيه ساكنٌ، وأيضا فإن الهمزةَ فيه بَدَلٌ من هاءٍ، وأمّا كونُه ليس بممدود؛ فإن الممدودَ شرطُه أن تكون الألفُ التي قبل الهمزةِ زائدةً ككِساءٍ، ورِداءٍ.

---

(١) في شرح ابن القواس ٢٤٩/١: "وأما شاء فاسم جنس، وقيل: جمع شاة". وقال ابن جني في المنصف ١٤٥/٢ بعد أن ذكر أن "شاءً" جمع "شاةٍ" أعلت عينه ولامه شذوذا: "وفيه غير هذا، قال أبوعلي -وقت القراءة-: شاء جمع شاة من غير لفظها؛ لئلا يجتمع فيها قلب الواو ألفا وقلب الهاء همزة، وتكون الهمزة على هذا أصلا" فهو على هذا اسم جمع، وينظرالكتاب: ٤٦٠/٣ ، والمقتضب: ١٥٢/١-١٥٣ ، والأمالي الشجرية: ٥٠/٢-٥١.

(٢) ينظرالكتاب: ٣٦٧/٣ ، ٤٦٠ ، والمنصف: ١٤٤/٢-١٥٠ ، والأمالي الشجرية: ٥٠/٢ ، وشرح المفصل: ١٥/١٠-١٦ ، والممتع: ٦٢٦/٢.

(٣) تتمة يقتضيها السياق.

(٤) في النسختين : "فبقي" .

(٥) في ب : "أول" .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) الغرةالمخفية: ١٠٨/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٤٩/١ ، ولم أهتد إليه في مظانه من كتابيه شرح المقدمةالنحوية، وشرح الجمل.

(٨) في : "مهموزا" .

وأمّـا "الظَّبْيُ" فهو لفظٌ مُشْتَرَكٌ يطلـقُ على الحيوان المعـروف، وهو الكثيرُ، ويطلقُ على وادٍ بعينه، قال امرؤ القيس:

وتَعْطُو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنَّهُ أَسارِيعُ ظَبْيٍ أو مَساوِيكُ إِسْحِلِ (١)

والإِسْحِلُ: شجر معروف.

وأمّا "الآيُ" فهو جمعُ "آيَةٍ"، وأصلُـه عند البصريين (٢): أَيَيٌ، على وزنِ: فَـرَسٍ، فقُلبـت اليـاءُ الأولى ألفـا لتحـركها وانفتـاحِ مـا قبلهـا، وأصلُـه عنـد الكوفيين (٣): آيِيٌ، على وزن: فاعِلٍ، فحُذفت الياءُ الأولى، وضعَّفَهُ البصريون؛ لأنه يلزمُ منه وقوعُ الياءِ متطرفةً بعد ألفٍ زائدةٍ، وذلـك يقتضى قلبَها همزةً.

---

(١) ديوانه: ١٧ . وينظرالمنصف: ٥٨/٣ ، ومعجـم مااستعجم: ٩٠٢/٣، ومعجم البلدان: ٥٨/٤ ، وشرح المفصل: ٩٢/٦ ، ١٤٤/٧ ، واللسان: ١٥٣/٨(سرع) ، ٣٣١/١١(سحل) ، ٢٣٢/١٣(شثن). وفي معجم البلدان: "ظبي، بفتح أوله وسكون ثانيه، وتصحيح الياء، بلفـظ الظبي الغزال: قيل: اسم رملة، وقيل: بلد قريب من ذي قار، وبه فسر قول امرىءالقيس...وقيـل: هو ظُبَيٍ، بضم الظاء وفتح البـاء، فجعلـه امرؤالقيس بفتح الظـاء وسكـون البـاء وغير بنيته للضـرورة، وهـو أحسـن بلاادالله أساريع". وتعطو: تتناول. والرخص: اللين الناعم. والشثن: الغليظ. والأساريع: نوع من الدود تشبه به أنامـل النساء. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك. ينظرشرح القصـائد السبع الطوال: ٦٦-٦٧.

(٢) هـذا قـول الخليـل ومـن وافقـه. ينظـرالكتاب: ٣٩٨/٤ ، والمقتضـب: ٢٩٨/١ ، والـزاهر: ٣٤٢/١ . وفيـه من الشذود إعلال اليـاء الأولى دون الثانية. ينظرالممتـع: ٥٨٣/٢ ، والـدرالمصون: ٣٠٨/١ ، وشرح التصريح: ٣٨٨/٢.

(٣) هـذا مـذهب الكسائي كما في الـزاهر: ٣٤٢/١ ، والممتـع: ٥٨٣/٢ ، وشـرح الـرضي على الشافية: ١١٨/٣ ، والدرالمصون: ٣٠٨/١ ، وشرح التصريح: ٣٨٨/٢ .

وفي "آية" غير ما ذكر الشارح أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الفراء أن أصلها "أيَـة" على وزن "فعْلة" وقد أشار إليه سيبويه ٣٩٨/٤ بعد أن سـاق رأي الخليل بقوله: "وقال غيره: إنما هي أيَّةٌ، وأيٌّ، ولكنهم قلبـوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتمـاعهما؛ لأنهمـا تكـرهان كما تكـره الـواوان". واختـاره العكبري، وجعلـه ابن مـالك أسهـل المـذاهب. ينظـرالزاهر: ٣٤٢/١ ، والممتـع: ٥٨٣/٢ ، والتبيـان: ٥٦/١ ، والتسهيـل: ٣١٠ ، وشـرح الرضي على الشافية: ١١٨/٣ ، والمساعد: ١٦٨/٤.

الثاني: مذهب بعض الكوفيين أن أصلها "أيِيَةٌ" كـ"نبقة".====

ويوجدُ في بعض النسخ [بَدَلَ الآي](١): "اللأى"، (٢-على وزن: العَصا-٢)، وهو حمارُ الوحش(٣)، وهو تصحيفٌ؛ لأنه لايَصِحُّ به التمثيلُ؛ لأن آخرَه / ليس همزةً ولا واوا ولا ياءً مُسَكَّنًا ماقبلها(٤). ٩/٦٨

وأمّا "الكِساءُ" فهو الثوبُ الذي يُشْتَمَلُ به، والهمزةُ(٥)فيه بدلٌ من واو أصليةٍ؛ لأنه من الكُسْوَةِ(٦).

وأمّا "العَدْوُ" فهو مصدرُ: عدا عليه يَعْدُو، إذا ظلمه(٧).

وأمّا "العَدُوُّ" فهو ضِدُّ الوَلِيِّ، والجمعُ: الأعداءُ، والمؤنث [منه](٨): عَدُوَّةٌ، وكان حقُّه أن يكونَ بغير تاء؛ لأنه فعولٌ بمعنى فاعلٍ، وفَعُولٌ بمعنى فاعِلٍ يستوى فيه المذكرُ والمؤنثُ، يقالُ: رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صبورٌ، ولم يأتِ من ذلك بالتاء للمؤنث إلا "عَدُوَّةٌ"، حُملت في ذلك على "صَديقَةٍ"؛ لأن الشيءَ كما يُحمل على نظيره يُحمل على نقيضه(٩)، وله نظائرُ.

====الثالث: أن أصلها "أَيَيَةٌ" مثل "قَصَبة" كمذهب الخليل إلا أنه أعلت الياء الثانية على القياس، فصار "أياة" ثم قدمت اللام على موطن العين؛ فوزنها "فَلَعَة".

الرابع: أن أصلها "أَيْيَة" كـ"سمرة".

ينظر التبيان: ٥٦/١ ، والدرالمصون: ٣٠٩/١ وفيه: "فهذه ستة مذاهب لم يسلم كل واحد منها من شذوذ" ، وشرح التصريح: ٣٨٨/٢-٣٨٩ ، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم: ٤٢-٤٤.

(١) ليس في الأصل .

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) في الصحاح ٢٤٧٨/٦(لأي): "واللأى، على وزن اللعا: الثورالوحشي" وينظر اللسان: ٢٣٨/١٥(لأي).

(٤) في الأصل : "ماقبلهما" .

(٥) في الأصل : "الهمز" .

(٦) ينظر الصحاح: ٢٤٧٤/٦(كسا) .

(٧) في اللسان ٣٣/١٥(عدا): "وعدا عليه عَدْوا وعَدَاء وعُدُوًّا وعُدْوانا وعِدْوانا وعُدْوى، تعدّى، واعتدى، كله: ظلمه".

(٨) ليس في الأصل .

(٩) ينظر إصلاح المنطق: ٣٥٧ ، والصحاح: ٢٤١٩/٦-٢٤٢٠(عدا) ، وينظر في حمل الشيء على نقيضه: الخصائص: ٣١١/٢ ، والأشباه والنظائر: ١١٧/٢ فما بعدها.

وأمّا "الكُرْسِيُّ" فهو اسمٌ[١] مُشْتَرَكٌ يُطلق على الآلة التي يُجلسُ عليها، ويُطلق بمعنى النسب: فيقال: رجلٌ كُرْسِيٌّ، للذي يعملُ الكُرْسِيَّ.

واعلمْ أن المصنف لم يأتِ بالمُثُل على طريقٍ من طُرُقِ النَّشْرِ، فإنه لم يجعل الأولَ للأولِ إلى أن يجعلَ الآخِرَ للآخِرِ، ولا الأولَ للآخِرِ إلى أن يجعلَ الآخِرَ للأولِ، وإنما خَلَطَ المُثُلَ اتّكالا على فَهْمِ الناظرِ[٢].

وقوله:

"جِئْتَ بإعْرابٍ لَها جَلِيِّ"

أي: جئتَ لهذه الأسماءِ بإعرابٍ ظاهرٍ غيرِ مُقَدَّرٍ، والله أعلم.

* * **

---

(١) "اسم" سقط من ب .

(٢) في ب : "للناظر" .

[إعراب الأسماء الستة]

٥٤- وسِتَّةٌ بالـواوِ رَفْعًا إنْ تُضِـفْ والياءِ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ الأَلِفْ
٥٥- أَخٌ، أَبٌ، حَـمٌ، هَـنٌ، وفُـوهُ ذُو المـالِ قُـلْ ولا يَجُـوزُ ذُوهُ

هذا هو القسمُ [الثالث](١)من المفرد، ولمّا(٢)كان حكمُ إعرابِ هذه الأسماءِ خارجا عن حكم الصحيح والمعتل، لأنها ليس في الأسماء شيءٌ يُعْرَبُ في حالة الإفرادِ بالحركات، وفي حالة الإضافةِ بالحروف غيرُها أفردها بالذِّكْرِ، وجَعَلَ هذين البيتين للكلام عليها.

والكلامُ في هذه الأسماءِ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في عددها: وللنحويين في ذلك طريقان:

أمّا سيبويه فهي عنده خمسةٌ، أَسْقَطَ منها "هَنًا"(٣)، وتبعه على ذلك الزجاجيُّ(٤)، ومُسْتَنَدُ سيبويه في ذلك أنه رأى أن "هَنًا" الأكثرُ فيه(٥)الإعرابُ بالحركات منقوصا، نحوُ: يَدٍ، ودَمٍ، وأن إعرابَه بالحروف قليلٌ؛ فلذلك(٦)لم يَعُدَّهُ في هذه الأسماءِ / [والأكثرونَ من النحويين، منهم المصنفُ، يَعُدُّونَ "هَنًا" في هذه الأسماءِ](٧). ٦٨/ب

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في ب : "لما" بسقوط الواو .

(٣) بل عدها مما يعرب بالحروف كغيرها من هذه الأسماء، قال في الكتاب ٣٦٠/٣: "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيتُ هناك، ومررت بهنيك، ويقول: هنوان، فيجريه مجرى الأب". وينظر في الأسماء الأخرى: الكتاب: ٤٣٠/١ ، ٥/٢-٧ ، ٤١٢/٣ ، ٢٥٣/٥.

(٤) الجمل: ٣ وهو في ذلك متابع للفراء. ينظرشرح اللمحةالبدرية: ١٩٧/١ ، والهمع: ١٢٣/١.

(٥) في ب: "فيها" .

(٦) في ب : "فكذلك" .

(٧) سقط من الأصل بانتقال النظر. وينظرفي الأسماء الستة: اللمع: ٥٩ ، والتبصرة: ٨٤/١ ، والمفصل: ١٦ ، والفصول لابن الدهان: ٦ ، وأسرارالعربية: ٤٣ ، والفصول الخمسون: ١٥٩ ، والكافية: ٦١ ، ولباب الإعراب: ١٥٤.

المسألةُ الثانية: في حقيقتها لغةً:

أمّـا "الأَخُ" فـالأصلُ فيـه أن يُطْلَـقَ على ابنِ أبيـكَ وأُمِّـكَ أو على ابنِ أحدِهمـا، ويُطلقُ على الصديق تَشْبِيهًـا بذلك، فإذا جمعتَـه، والمرادُ به النَّسِيبُ، فالأكثرُ فيه: إِخْوَةٌ، وإذا جمعتَه، والمرادُ به الصديقُ، فـالكثيرُ فيه: إِخْوانٌ، قاله الجوهريُّ(١).

قلت: وهذا المعنى لَحَظَ أبو تمّام في قوله:

ذُو الوُدِّ عندي وذُو القُرْبَى بمَنْزِلَةٍ وإِخْوَتِي إِسْوَةٌ عندي وإِخْواني(٢)

وأمـا "أَبٌ" فـالأصلُ فيه أن يُطلـقَ على الوالد المُبـاشِرِ، ويُطْلَـقُ على غير المبـاشرِ، قال اللـه تعالى: {مِلَّةَ أَبِيكُـمْ إِبْرَاهِيمَ}(٣)، ويُطلـقُ على الأُمِّ تَغْلِيبًـا، فتقـولُ: الأَبَوانِ، للـوالـدِ والأُمِّ(٤)، قـال اللـه تعـالى: {وَرَفَـعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَـرْشِ}(٥)، قـالوا: المرادُ الوالدُ والخـالةُ(٦)؛ لأن الخـالـةَ تقومُ مقـامَ الأُمِّ.

وأمّـا "الحَمُ" فهو مُخْتَصٌّ بقـرائِبِ الزَّوْجِ، مثلُ الوالـدِ والأخِ، والحماةُ أُمُّ الـزوجِ، وأمـا قرائِبُ الـزوجةِ فهم الأَخْتـانُ، والصِّهْـرُ يَجْمَعُ(٧)ذلـك كلَّـه.

وأمـا "هـن" على وزن: دم، فكلمـة يكنى بهـا عما يكـره النطـق به. وقال الجوهريُّ(٨): كِناية(٩)عن شيء، قال الشاعرُ:

---

(١) الصحـاح: ٢٢٦٤/٦(أخا). وينظـر ص ٤٨ فيما تقدم من شـرح الرعيني حيث نسبه هناك إلى العسكري.

(٢) تقـدم البيـت ص ٤٨ ، وكـررت في ب : "عنـدي" في الشطـر الثاني وسقطـت "إسـوة".

(٣) سورة الحج: من الآية: ٧٨ . وينظر الدر المصون: ١٣٠/٢ .

(٤) الصحاح: ٢٢٦٠/٦(أبا) .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ١٠٠ .

(٦) روي ذلك عن السدي وزيد بن أسلم. تفسير الطبري: ٢٦٧/١٦ ، ٢٦٩.

(٧) في ب : "والضمير لجميع" .

(٨) في الصحـاح ٢٥٣٦/٦(هنـو): "هـن على وزن أخ: كلمـة كنـاية، ومعنـاه شـيء".

(٩) في الأصل : "كنى به" .

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيهما وقَدْ بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ(١)

كُني به(٢)هناعن الأست.

قال سيبويه(٣): وسُكِّنَ ضرورةً.

وأمّا قولُهم: "مَنْ يَطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ بِهِ"(٤)، ونُسب هذا القولُ لعلي - رضي الله عنه - فالمرادُ به أنه يَتَقَوَّى بإخوته، ويشتَدُّ ظهرُه بهم، وهو ينظرُ(٥)إلى قول الشاعر(٦):

---

(١) نسب البيت لغير واحد من الشعراء، والصحيح نسبته إلى الأقيشرالأسدي، سكريوما فسقط فبدت عورته، فضحكت منه امرأته ولامته، فقال:

تقول ياشيخُ أما تستحي من شربك الخمرَ على المَكْبَرِ
فقلتُ: لو باكَرْتِ مَشمولةً صَهْبا كلون الفرس الأشقر
رحت وفي رجليك عُقّالةٌ وقد بدا هنك من المئزر

وقوله: "وفي رجليك مافيهما" يريد أن فيهما اضطرابا واختلافا. و "عقالة" بالرواية الأخرى، هو بضم العين وتشديد القاف: ضَلْعٌ يأخذ في القوائم. وبدا بمعنى ظهر. ينظرديوان الأقيشر: ٤٣ ، والخزانة: ٤٨٥/٤ فمابعدها. والبيت من شواهدالكتاب: ٢٠٣/٤ ، والمسائل البغداديات: ٤٣١ ، والخصائص: ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، والنكت: ٧٥٠/٢ ، ١١١٧ ، وشرح اللمع لابن برهان: ٢١/١ ، وضرائرالشعر: ٩٥ ، والخزانة: ٤٨٤/٤ .

والأقيشر الأسدي هو أبو مُعْرِض المغيرة بن عبدالله، وقيل بن الأسود، ولد على الأرجح في أواخرالعصرالجاهلي، ونشأ في العصرالإسلامي، وأكثرشعره في الخمر والمجون والهجاء. أخباره في الشعروالشعراء: ٥٥٩/٢-٥٦٢ ، ومعجم الشعراء: ٢٧٣-٢٧٤ ، والإصابة: ٣٠٩/٦-٣١٠.

(٢) في ب : "كنى بها" .

(٣) الكتاب: ٢٠٣/٤ وأنكر عليه المبرد هذه الرواية، وقال: إنما هو:

* قد بدا ذاكِ من المئزر *

ورد اعتراضه ابن جني، وقال: إنما حكاه صاحب الكتاب كما سمعه. المحتسب: ١١٠/١-١١١.

(٤) ورد بهذه الرواية في مجمع الأمثال: ٣١١/٣ ، والتخمير: ٢٠٦/١ ، واللسان: ٣٦٧/١٥(هنا) ، وورد في رسائل الجاحظ (مفاخرة الجواري والغلمان): ٩٢/٢ ، وثمارالقلوب: ١٤٣ ، وجمهرةالأمثال: ٢٥٤/٢ ، والمستقصى: ٣٦٣/٢ ، واللسان: ٣٦/٤(أير) ، ٣٥٥/١٠(نطق) برواية: "من يطل أيرأبيه ينتطق به" ولاشاهد فيه حينئذ.

(٥) في ب : "ينتظر" .

(٦) في الأصل : "الآخر" .

ولَوْ شاءَ رَبِّي كان أيرُأَبِيكُمُ طويلا كأَيْرِالحارِثِ بنِ سَدُوسِ(١)

وكان الحارثُ له أحدٌ وعشرونَ ذَكَرًا(٢).

وقال بعضُهم(٣): الهَـنُ هو الشيءُ المُحْتَقَرُ، يقالُ: خذ هـذا ياهَناهُ، أي: ياحقيرُ، وقال ابنُ هَرْمَةَ(٤)

اللهُ أَعْطاكَ فَضْلا مِنْ عَطِيَّتِهِ على هَنٍ وهَنٍ فيما مَضَى وهَنِ(٥)

يريدُ على أقوامٍ دونَكَ.

٢/٦٩ وأمّا "الفَمُ" فهو العضوُ المعروف، واختلفوا / في مادته على أربعة أقوال: القـولُ الأول: أن مـادتَه (ف و هـ) وعلى هـذا القـولِ الأكثرُ(٦)،

---

(١) البيت للسُّرادِقِ السَّدُوسِيِّ كما في التكملة والذيل والصلة: ٤٠٨/٢(أير)، والتاج: ٩٢/١٠(أير). وهو من غيرنسبة في: المعارف: ٩٩ ، وثمارالقلوب: ١٤٣ ، وجمهرةالأمثال: ٢٥٤/٢ ، والمستقصى: ٣٦٣/٢ ، والتخمير: ٢٠٦/١ ، واللسان: ٣٦/٤(أير) ، ٣٥٥/١٠(نطق) ، ٣٦٨/١٥(هنا).

(٢) في ب: "إحدى وعشرون ولدا" .

(٣) في الخزانة ٢٦٤/٧: "وقال الشنواني في "حاشيةالأوضح": الهـن يطلق ويراد به الحقير، قال الشاعر:

الله أعطاك ... ...

يعني على أقوام هم بالنسبة إليك صغار محتقرون" .

(٤) هوإبراهيم بن علي بن هرمة الكناني القرشي، أبوإسحاق، شاعر غزل من مخضرمي الدولتين الأمـوية والعباسية، وهـو آخر الشعـراء الـذين يحتج بشعرهم. أخبـاره في الشعـر والشعـراء: ٧٥٣/٢-٧٥٤ ، وفوات الوفيات: ٣٤/١-٣٥ ، والخزانة: ٤٢٤/١-٤٢٦

(٥) البيت ثالث ثلاثة أبيات في شعره: ٢٢٣ ، وأورد قصتها ثعلب في مجالسه: ٢٠/١-٢٢. وينظرالشاهد في شرح اللمع لابن برهان: ٢١/١ ، والإيضاح في شرح المفصل: ١١٠/١ ، والهمع: ٢٥٦/١ ، والخزانة: ٢٦٣/٧.

ولفظ الجلالة مكررفي ب .

(٦) ينظـرالكتاب: ٣٦٥/٣ ، والمسـائل العسكريات: ٨٧ ، وسـرالصناعة: ٤١٣/١ ، وشـرح المفصل: ٥٣/١ ، والبسيط: ١٩٥/١ ، واللسان: ٥٢٥/١٣-٥٢٦(فوه).

وأصلُه: "فَوْهٌ"، على وزن "دَعْدٍ"، حُذفت منه [الهاء](١)، فاستُثْقِلَ(٢) التنوينُ على الواو، فأُبدلت(٣) ميما، فقالوا: "فَمٌ"، فإذا جمعتَ أو صَغَّرْتَ ردَدْتَهُ إلى أصله وقلتَ: "أَفْواهٌ"، و"فُوَيْهٌ".

القولُ الثاني: أن مادتَه (ف م ي) واستدلوا على ذلك بتثنيته على: فَمَيانِ، حكاه ابنُ الأعرابيِّ(٤).

القولُ الثالث: أن مادتَه (ف م و) واستدلوا على ذلك بتثنيته على: فَمَوانِ، حكاه ابنُ الأعرابيِّ أيضا(٤).

القولُ الرابعُ: أن مادتَه (ف م م) واستدلوا على ذلك بجمعه على أَفْمامٍ، حكاه اللِّحيانيُّ(٥).

وفيه لغاتٌ (٦): كسرُ الفاءِ(٧) مع الحركات الثلاث في الميم، وفتحُها

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في ب : "استثقل" .

(٣) في ب : "أبدل" .

(٤) في المحكم ٣١٤/٤: "وحكى ابن الأعرابي في تثنية الفم: فمان وفميان وفموان، فأما فمان فعلى اللفظ، وأما فميان وفموان فنادر".

وابن الأعرابي(١٥٠-٢٣١هـ)هوأبوعبدالله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي الكوفي، راوية ناسب، كان أحدالعالمين باللغة المشهورين بروايتها، من تصانيفه: النوادر، والأنواء، وصفةالنخل، وتاريخ القبائل، وغيرها. أخباره في مراتب النحويين: ١٤٧ ، وإنباه الرواة: ١٢٨/٣-١٣٧ ، ووفيات الأعيان: ٣٠٦/٤-٣٠٩.

(٥) التذييل والتكميل: ٥٢/١ أ ، وفي اللسان ٥٢٦/١٣(فوه): "وأما ما حكي من قولهم (أفمام) فليس بجمع (فم)، إنما هو من باب ملاح ومحاسن".

واللحياني هو أبو الحسن علي بن حازم، وقيل: ابن المبارك، في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين، كان الفراء يمسك عن إملاء النوادر بحضرته ويقول: هذا أحفظ الناس للنوادر. أخباره في مراتب النحويين: ١٤٢-١٤٣ ، وطبقات النحويين واللغويين: ١٩٥ ، وبغيةالوعاة: ١٨٥/٢.

وفي ب : "اللحيان" .

(٦) في سرالصناعة ٤١٤/١: "ويدل على أن (فما) مفتوح الفاء وجودك إياها مفتوحة في اللفظ، هذا هو المشهور في هذه اللفظة، فأما ما حكاه فيها أبو زيد وغيره من كسر الفاء وضمها فضرب من التغيير لحق الكلمة لإعلالها بحذف لامها وإبدال عينها". وينظرالتسهيل: ٩ ، والتذييل والتكميل: ٥٢/١ أ .

(٧) في ب : "الهاء" .

معها، (١-وضمُّها معها-١)، ومنهم من يجعل حركةَ الفاء تابعةً لحركة الميم، وأمّا تشديدُ الميم فلا يكونُ إلا في الشعر(٢).

وأمّا "ذُو" فهو بمعنى صاحبٍ، أُتِيَ به للتوصلِ إلى النعت بأسماء الأجناسِ، تقولُ: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، وبالرجل ذي المالِ، ولايقالُ: مررتُ برجلٍ مالٍ، ولابالرجل المالِ(٣).

المسألةُ الثالثةُ في شروط إعرابها بالحروف: وشرطوا في ذلك أربعةَ شروطٍ(٤):

الأولُ: أن تكون مكبرةً، فلو كانت مُصَغَّرَةً أُعربت بالحركات، تقولُ: قام أُخَيُّكَ، ورأيتُ أُخَيَّكَ، ومررتُ بأُخَيِّكَ.

الثاني: أن تكونَ مفردةً، فلو كانت جمعا أُعربت بالحركات، تقولُ [قام](٥)إخوانُكَ.

الثالثُ: أن تكونَ مضافةً إلى غير ياءِ المتكلمِ، فلو كانت غيرَ مضافةٍ أُعربت بالحركات، تقول: قام أَخٌ، ورأيت أَخًا، ومررتُ بأَخٍ، وإن كانت مضافةً إلى ياء المتكلمِ كان حكمُها حكمَ ما أُضيفَ إلى ياء المتكلمِ، يَجْرِي فيها من الخلاف مايجرى في المضاف إلى ياء المتكلمِ: هل هو مُعْرَبٌ أو مبنيٌّ، أو لامعربٌ ولا مبنيٌّ، أو معربٌ في حال الجرِّ مبنيٌّ في حال الرفعِ والنصبِ(٦).

الرابعُ: أن تكونَ غيرَ منسوبٍ إليها، فلو نُسِبَ(٧)إليها أُعربت بالحركات، تقولُ: / قامَ أَخَوِيُّكَ، ورأيتُ أَخَوِيَّكَ، ومررتُ بأَخَوِيِّكَ. ٦٩/ب

(١-١) سقط من ب .

(٢) كقول العجاج:

ياليتها قد خرجت من فُمّهْ حتى يعود المُلْكُ في أُسْطمّهْ

وينظرسرالصناعة: ٤١٥/١ فما بعدها .

(٣) ينظرشرح المفصل: ٥٣/١ .

(٤) ينظر في شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف: الغرةالمخفية: ١٠٩/١-١١٠ ، وشرح ابن القواس: ٢٥٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية:٧٦/١.

ويشترط فوق ذلك في "حم" ألا يماثل: قروا، وقرءا، وخطأ، فإن ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة، وفي "الفم" زوال الميم، وفي "ذو" أن تكون بمعنى "صاحب". ينظرالتسهيل: ٨ ، والهمع: ١٢٢/١-١٢٣.

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ينظرهذا الخلاف ص ١٦٣ فيما تقدم .

(٧) في ب : "نسبت" .

المسألةُ الرابعة في إعرابها: واختلف النحويون في ذلك على أقوال:

الأولُ: أنها معربةٌ بالحركات المُقَدَّراتِ في الواو والألفِ والياءِ(١)، وهذه الحروفُ على هذا القولِ لاماتُ الكلمةِ(٢)رجعت في الإضافة، والحركاتُ التي قبل هذه الحروفِ إتباعٌ لحركات الإعرابِ المقدرةِ إلا في النصب فإنها جاءت مُوافِقَةً لحركة الإعرابِ، وبيانُ ذلك(٣):

أمّا في الرفع فكان الأصلُ فيه: قام أَخَوُكَ، بفتح الخاء ورفع الواو، ثم حرَّكُوا الخاءَ بالضم إتباعا، ثم استثقلوا الضمةَ على الواو فحذفوها فصار: أَخُوكَ، كما ترى، فعلامةُ الرفع الضمةُ التي كانت على الواو فحُذفت، ففي صورة الرفعِ إعلالان: حذفٌ وإتباعٌ.

وأمّا في النصب فكان الأصلُ: رأيتُ أَخَوَكَ، بفتح الخاء ونصبِ الواو، تحرَّكَتِ الواوُ وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا، (٤-فصارَ: أَخاكَ، كما ترى، فعلامةُ النصبِ الفتحةُ التي كانت على الواو التي انقلبت ألفا-٤)، ففي صورة النصب إعلالٌ واحدٌ، وهو القلبُ.

قال ابنُ الخَشّابِ(٥): والأولى أن يقالَ: إن هذه الفتحةَ الموجودةَ الآن(٦) على الخاء هي فتحةُ إتباعٍ، والفتحةُ الأصليةُ محذوفةٌ، كما حُذفت في حال الرفع وأُبدل منها الضمُّ إتباعا، وفي حال الجرِّ وأُبدل منها الكسر إتباعا، وذلك ليكونَ البابُ في الأحوال الثلاثةِ واحدا.

---

(١) في ب : "والياء والألف" .

(٢) "الكلمة" ليست في ب .

(٣) "ذلك" سقط من ب .

(٤-٤) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) ابن الخشاب(٤٩٢-٥٦٧هـ)أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، البغدادي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وكان مطرحا للتكلف في مأكله وملبسه وحركاته، وكان يكثرلعب الشطرنج ويقعد لذلك أين وجده، من مصنفاته: المرتجل في شرح جمل عبد القاهر، والرد على ابن بابشاذ في المقدمة، والرد على الخطيب التبريزي في إصلاح المنطق. أخباره في معجم الأدباء: ١٢/٤٧-٥٣ ، وإنباه الرواة: ٢/٩٩-١٠٣ ، ووفيات الأعيان: ٣/١٠٢-١٠٤.
وينظرقوله هذا في المرتجل: ٥٦ .

(٦) في ب : "الا" بسقوط النون .

قلتُ: فعلى قولِ ابنِ الخشّاب يكونُ في صورةِ النصبِ حذفٌ وإتباعٌ وقلبٌ.

وأمّا في الجر فكان الأصلُ: مررتُ بأَخَوِكَ، بفتح الخاء وجرِّ الواو، ثم حرّكوا الخاءَ بالكسر إتباعا لحركة الواو، ثم استثقلوا الكسرةَ على الواو فحُذفت، فوقعت الواوُ ساكنةً وقبلَها كسرةٌ؛ فوجب قلبُها ياءً، فصار: أَخِيكَ، كما ترى، فعلامةُ الجرِّ الكسرةُ التي كانت على الواوِ التى قُلبت ياءً، ففى صورة الجرِّ ثلاثةُ إعلالاتٍ(١): حذفٌ وإتباعٌ وقلبٌ.

وهذا القولُ هومذهبُ سيبويه(٢)، وهو الصحيحُ عند المُحَقِّقِينَ من النحويينَ، وإليه رَجَعَ أبو عليٍّ في "التكملة"(٣).

القولُ الثاني: قولُ الأخفشِ، وأبي القاسم / الزجاجيِّ، وأبى عليٍّ في "الإيضاح"(٤)لا في "التكملة" أنها معربةٌ بالحروف، فالواوُ علامةُ الرفع، والياءُ علامةُ الجرِّ، والألفُ علامةُ النصبِ، فهذه الحروفُ علامةُ إعرابٍ، لاحروفُ إعرابٍ، ولاماتُ هذه الأسماءِ على هذا القولِ محذوفةٌ، واحتجوا بوجوه: ٢/٧٠

الأولُ: أن علامةَ الإعرابِ تَتعاقَبُ، فتوجدُ بوجود العامِلِ وتُعْدَمُ بعدمه، وهذه الحروفُ كذلك.

الثانى : أنهم أرادوا أن يكونَ في المفرداتِ مايُعْرَبُ بالحروفِ تَوْطِئَةً للتثنية والجمع؛ ليكونَ في الأصول شيءٌ تَجْرِي الفروعُ على مِنْهاجِه.

---

(١) في ب : "ثلاث إعلالات".

(٢) في ب : "وهذاالقول مذهب سيبويه" . وقد نسب النحويون هذا إلى سيبويه بناء على مذهبه القائل بثلاثية هذه الأسماء، فالواو والألف والياء عنده لامات، فهي حروف إعراب، قالوا فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها. ينظرالكتاب: ٣٥٩/٣ ، والتبصرة: ٨٥/١ ، وشرح المفصل: ٥٢/١ ، والتبيين: ١٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٢٢/١ ، والبسيط: ١٩٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٧٧/١ وفيه اعتراض على هذا المذهب. وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١: "ظاهر مذهب سيبويه أن له إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف؛ لأنه قدر الحركة، وأنهم ضموا ماقبلها للإتباع ثم سكنوا للاستثقال، وقال في الواو: علامة الرفع، فعلى هذا تكون حروف إعراب بالاعتبارين معا، وهو ضعيف؛ لأنه خارج عن قياس كلامهم". وينظرالإعراب بالحروف للدكتور عبدالكريم الزبيدي: ١٢-١٤.

(٣) التكملة: ٢٣٤ ، ٢٥٠ .

(٤) الجمل: ٣ ، ٤ ، ٥ ، والإيضاح: ٥٧ ، والإنصاف: ١٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٧٨/١.

الثالثُ: أن هذه الأسماءَ إذا كانت مفردةً حُذفت لاماتُها، فإذا أُضيفت كان التنوينُ(١) يُحذف للإضافة(٢)، فيقع بها إجْحافٌ(٣) ووَهْنٌ، فأرادوا جَبْرَ هذا الوَهْنِ، فأعربوها بالحروف في الموضعِ الذي يكونُ فيه الوَهْنُ بحذف التنوينِ وهو الإضافةُ.

وهذا القول مردودٌ؛ لأنه يلزمُ منه بقاءُ "فُوكَ" و "ذو مالٍ" على حرفٍ واحدٍ، وهما اسمان معربان؛ لأن علامةَ الإعرابِ زائدةٌ على بِنْيَةِ الكلمةِ.

القولُ الثالث : قولُ المازنيِّ(٤): أنها معربةٌ بالحركات التي قبلَ الحروفِ، والحروفُ إشباعٌ، فإذا قلتَ: قامَ أخوكَ، فعلامةُ الرفعِ الضمةُ في الخاء، والواوُ إشباعٌ، كالواو(٥) في "أَنْظُورُ" في قول الشاعرِ:

اللهُ أَعْلَمُ أنّا في تَلَفُّتِنا ... يومَ اللِّقاءِ إلى أَحْبابِنا صُورُ

وأَنَّني حيثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حيثُما سَلَكُوا أَدْنُو فأَنْظُورُ(٦)

والأصلُ: أَنْظُرُ، أي: أُبْصِرُ، والصُّورُ: جمعُ أَصْوَرَ، نحوُ: أحمرَ وحُمْرٍ، وهو من الصَّوَرِ، بالتحريك، وهو المَيْلُ، يقالُ: رجلٌ أَصْوَرُ بَيِّنُ الصَّوَرِ، إذا كان مائلا إلى أحبابه مُشْتاقًا.

---

(١) في ب : "فإذا أضيف كالتنوين" .

(٢) في ب : "الإضافة" .

(٣) في ب : "إجحات" .

(٤) الإنصاف: ١٧/١ ، والتبيين: ١٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٧٨/١.

(٥) في ب : "قالوا: وكالواو" .

(٦) نسب البيتان لإبراهيم بن هرمة في ملحقات شعره: ٢٣٨-٢٣٩ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٢٨٥-٢٨٦. وهما في الصاحبي: ٣٠ ، وسرالصناعة: ٢٦/١ ، والإنصاف: ٢٣/١-٢٤ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٢٠/١ ، وضرائرالشعر: ٣٥ ، والخزانة: ١٢١/١. والبيت الشاهد في المسائل الحلبيات: ١١٣ ، والمحتسب: ٢٥٩/١ ، والمبهج: ١٩٨ ، وسرالصناعة: ٣٣٨/١ ، ٦٣٠/٢.

ويروى: "حوثما" في الموضعين، وهي لغة في "حيثما". ويروى: "يسري" و "يُشري" بدل "يثني". ويروى "أثني" بدل "أدنو" أي أثني عنقي فأنظر نحوهم. يراجع الخزانة.

فإذا قلتَ: رأيتُ أخاكَ، فعلامةُ النصبِ الفتحةُ في الخاء، والألفُ إشباعٌ، كالألف من "العَقْرابِ" في قول الشاعر:

أعوذُ باللهِ من العَقْرابِ الشّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ(١)

الأصلُ: "العَقْرَبُ"، والألفُ إشباعٌ، وأراد بالعَقْرَبِ الجنسُ؛ فلذلك نَعَتَها بالجمع.

فإذا قلتَ: مررتُ / بأخيكَ، فعلامةُ الجرِّ(٢)الكسرةُ في الخاء، والياءُ ٧٠/ب
إشباعٌ، كالياء في "تَرِيبُ" من قول الشاعر:

يُحِبُّكِ قَلْبِي ماحَيِيتُ فإنْ أَمُتْ يُحِبُّكِ عَظْمٌ في الترابِ تَرِيبُ(٣)

الأصلُ: تَرِبٌ، والياءُ إشباعٌ، يقالُ: تَرِبَ الشيءُ، بالكسر، فهو تَرِبٌ، إذا أصابه الترابُ.

وهذا القولُ مردودٌ بما رُدَّ به القولُ الثاني من بقاء: "فُوكَ"، و "ذو مالٍ" على حرف واحد؛ فإن حروفَ الإشباعِ ليست من الكلمة، وبأنَّ الإشباعَ لا يكونُ إلا في الشعر، لا في الكلام.

القولُ(٤)الرابع: قولُ علي بن عيسى الرَّبَعِيِّ، وأبي عُمَرَ الجرميِّ(٥)أنها معربةٌ بالحركات المنقولةِ من هذه الحروفِ إلى

---

(١) لم أقف على من نسبهما إلى قائل معين، وهما من شواهد شرح جمل الزجاجي: ١٢١/١، ٥٥٧/٢، وضرائرالشعر: ٣٣، والمغني: ٤٨٧(الأول فقط)، وشرح أبياته: ١٦٨/٦، واللسان: ٤٦٠/١(سبسب).

والشائلات: المرتفعات، من شال الشيء يشول أي ارتفع. شرح أبيات المغني.

(٢) بعده في ب: "فيه".

(٣) ورد البيت من غير نسبة في شرح جمل الزجاجي: ١٢١/١، وضرائرالشعر: ٣٦، والارتشاف: ٢٨١/٣.

(٤) في الأصل: "والقول".

(٥) ما ذكره الشارح هو مذهب الربعي، وأما الجرمي فمذهبه أن انقلابها هوالإعراب. ينظرشرح المفصل: ٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٧٨/١، ٧٩.

وأبوعمرالجرمي(٢٢٥هـ)صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، كان فقيها عالما بالنحو، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم، له: مختصركتاب سيبويه سماه "الفرخ"، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر نحو المتعلمين. أخباره في مراتب النحويين: ١٢٢-١٢٥، وأخبارالنحويين البصريين: ٨٣-٨٥، ووفيات الأعيان: ٤٨٥/٢-٤٨٧.

الحروفِ التي قبلها[١]، فالواوُ والألفُ[٢]والياءُ لاماتٌ نُقلت منها الحركاتُ إلى العَيْناتِ، وبيانُ ذلك:

أمّا الرفعُ فإذا قلتَ: قام أخوكَ، فكان الأصلُ فيه: قام أَخَوُكَ، بفتح الخاء ورفعِ الواو، فاستثقلوا الضمَّ على الواو، فحذفوا فتحةَ الخاء، ونقلوا ضمةَ الواوِ إلى الخاء، فصار : أَخُوكَ، كما ترى، فعلامةُ الرفعِ الضمةُ التي كانت على الواو المنقولةِ إلى الخاء، ففي هذه الصورةِ حذفٌ ونقلٌ.

وأمّا النصبُ فإنك إذا قلتَ: رأيتُ أَخاكَ، فكان الأصلُ: رأيتُ أَخَوَكَ، بفتح الخاء ونصبِ الواو، فتحركت الواوُ وانفتح ماقبلَها، انقلبت ألفا، فعلامةُ النصب الفتحةُ التي في الواو التي انقلبت ألفا، ففي هذه الصورةِ قلبٌ لا غيرُ.

وأمّا الجرُّ فإنك إذا قلتَ: أتيتُ إلى أَخِيكَ، فكان الأصلُ: أَخَوِكَ، بفتح الخاء وجرِّ الواو، فاستثقلوا الكسرةَ على الواو، فحذفوا فتحةَ الخاء، ونقلوا إليها كسرةَ الواوِ[٣]، فوقعت الواوُ ساكنةً بعد كسرةٍ، انقلبت ياءً، فصار: أَخِيكَ، كما ترى، فعلامةُ الجرِّ الكسرةُ في الواو التي انتقلت[٤]إلى الخاء، ففي هذه الصورةِ حذفٌ ونقلٌ وقلبٌ.

وهذا القولُ مردودٌ من وجهين:

أحدُهما: أن النصب ليس فيه نقلٌ، فليس هذا القولُ / بمُطَّرِدٍ. ٧١/أ

---

(١) "قبلها" سقط من ب .

(٢) في ب : "فالواو الألف" بسقوط واو الإضافة .

(٣) في ب : "ونقلوا الياء كسرة الخاء" .

(٤) في ب : "انقلبت"

الوجهُ الثاني، وهو أصحُّ في الردِّ[١]: أن النقلَ لا يكونُ إلا في الشعر، ولا يكونُ إلا من متحرك إلى ساكن، قال زيادٌ الأَعْجَمُ[٢]:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ[٣]

والنقلُ في هذه الأسماءِ من متحرك إلى متحرك في[٤] الوصل.

القولُ الخامس: قولُ الكوفيين[٥] أنها معربة بالحروف والحركاتِ التي قبلَها، فالإعرابُ[٦] عندهم بشيئين، وحجتُهم أن الأصلَ في المعرب أن الذي يختلفُ لاختلاف العواملِ هو دليلُ الإعرابِ، سواءٌ كان حركةً كما في المفرد، أو حرفا كما في التثنية والجمع، وهذه الحروفُ قد اختلفت[٧] هي والحركاتُ لاختلاف العواملِ، فليس أحدُهما أولى بعلامة الإعرابِ من الآخَرِ؛ فلأجل هذا قالوا: الإعرابُ بهما معًا.

وأبطل البصريون هذا القولَ بأنه لا نظيرَ له؛ فإنهم لا يَجْمَعُونَ بين شيئين لمَعْنًى[٨] واحدٍ، ألا ترى أنهم لا يجمعون بينَ الألفِ واللامِ والاضافةِ، فلا يقولون: الغلامُ زيدٍ، ولا بينَ تاءِ التأنيثِ في المفرد والجمع المؤنث السالم، فلا يقولون: المُسْلِمَتاتُ، بتاء المفرد وتاءِ الجمع؛ وما ذاك إلا أن الكلامَ عندهم مبنيٌّ على الاختصار، فإذا كان شيئان يُعطيان مَعْنًى واحدا استُغْنِيَ بأحدهما عن الآخر.

---

(١) في ب : "أصح الرد" بسقوط "في" .

(٢) زياد الأعجم(نحو ١٠٠هـ)أبو أمامة زياد بن سليمان- وقيل: ابن سلمى، وقيل: ابن سليم، وقيل: ابن جابر- شاعر أموي جزل الشعر، لقب بالأعجم لعجمة في لسانه. أخباره في الشعروالشعراء: ٤٣٠/١-٤٣٣ ، والمؤتلف: ١٩٣ ، وفوات الوفيات: ٢٩/٢-٣١.

(٣) شعره: ٤٥ ، والكتاب: ١٨٠/٤ ، والكامل: ٦٩٣/٢ ، ومايجوزللشاعر في الضرورة: ٢٨٦ ، وشرح المفصل: ٧٠/٩ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٩٠/٤ ، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١ . وفي تحصيل عين الذهب ٥٢٢: "الشاهد في نقل حركة الهاء إلى الباء من قوله: (لم أضربه) ليكون أبين لها في الوقف؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها. وعنزة: قبيلة من ربيعة بن نزار، وهم عنزة بن أسد بن ربيعة".

(٤) في ب : "وفي" .

(٥) المقتضب: ١٥٣/١ ، والإنصاف: ١٧/١ ، وشرح المفصل: ٥٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٧٧/١ . والقول منسوب للفراء وحده في الأمالي الشجرية: ٤٠/٢ ، والتبيين: ١٩٤.

(٦) في ب : "والإعراب" .

(٧) في ب : "اختلف" .

(٨) في ب : "مسمى بمعنى" .

القولُ السادس: أنها معربةٌ(١)بالانقلاب وعدمِ الانقلاب(٢)، فإذا قلتَ: قام أخوك، فعلامةُ الرفعِ عدمُ انقلابِ الواو، فإذا قلتَ: رأيتُ أخاكَ، ومررتُ بأخيكَ، فعلامةُ النصبِ انقلابُ الواوِ ألفا، وعلامةُ الجرِّ انقلابُ الواوِ ياءً.

وهذا القول مردودٌ؛ لأنه يلزم منه عدمُ النظير.

القولُ(٣)السابعُ لقوم من المتأخرين، منهم الأعلمُ وابنُ أبي العافية(٤)أنها معربةٌ بالحركات التي قبلَ حروف العلة، وليست منقولةً من حروف العلة، بل هي الحركاتُ التي كانت فيها قبلَ الإضافة، فـ"أخوك" معربٌ بضمة الخاءِ كما كان معربا بها قبلَ الإضافة، ألا ترى أنك / تقولُ: قام أخٌ، فترفعُ بالضمة، فلا فَرْقَ عند هؤلاءِ في الإعراب بين "أخٌ" و "أخوك"، فبقيت الواوُ في الرفع على حالها؛ إذ لا موجبَ لتغييرها، وانقلبت في الجرِّ ياءً لأجل الكسرة، وفي النصب ألفا لأجل الفتحة. ٧١/ب

ورُدَّ بأنه إن اعتقدوا أن هذه الحروفَ زوائدُ فهو المذهبُ الثالثُ، وقد تبيَّن فسادُه، وإن اعتقدوا أنها لاماتُ الكلمةِ فكيف يُجْعَلُ الإعرابُ في العين مع وجودِ اللام؟ هذا فاسدٌ.

القولُ الثامن للسهيليِّ، وتلميذِه أبي علي الرُّنْدِيِّ(٥)، وهو: أن الإعرابَ في "فوك" و "ذو مالٍ" بالحركة المقدرةِ في حروف العلةِ؛ لأنه لو جُعِلَ الحرفُ علامةَ إعرابٍ كان زائدا، فيبقى الاسمُ على حرف واحد، وفي باقيها يكونُ الإعرابُ بالحروف لكون الكلمةِ تَبْقَى على حرفين.

---

(١) في ب : "منقلبة معربة".

(٢) هذا مذهب الجرمي كما في منهج السالك: ٧ ، وهمع الهوامع: ١٢٥/١. وينظر ص ٢٤٥ فيما تقدم.

(٣) هنا بداية سقط في ب سأشير إلى نهايته في ص ٢٥٠ .

(٤) الهمع: ١٢٥/١ .

وابن أبي العافية(٥٠٧-٥٨٣هـ) أبوبكرمحمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيزبن خليفة الأزدي، أصله من كُتَنْدَة بمرسية، ثم أقام بمالقة وغرناطة وبها توفي، كان شيخا فقيها عارفا بالعربية واللغة، شاعرامكثرا. أخباره في المغرب: ٢٦٤/٢-٢٦٥ ، والوافي بالوفيات: ٢٣٢/٣ ، وبغيةالوعاة: ١٥٤/١-١٥٥.

(٥) في النسختين : "الزيدي" وهو تحريف . =====

ورُدَّ بما رُدَّ به المذهبُ الثاني(١).

القولُ التاسع للأخفش(٢)، وهو: أن هذه الحروفَ دلائلُ إعرابٍ، وفُسِّرَ قولُه: دلائلُ إعرابٍ، بتفسيرين:

أحدُهما للسيرافيِّ، وأبي إسحاقَ(٣)، وهو: أنها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ في الحروفِ التي قبل حروفِ العلة، وحرفُ العلة دليلٌ على تلك الحركةِ المقدرةِ، ولم تظهر الحركةُ لأن الحرفَ مشغولٌ بالحركة التي يطلبُها الحرفُ، فإذا قلتَ: قام أخوك، فالحركةُ الموجودةُ على الخاء هي التي لأجل الواو، وضمةُ الإعرابِ مقدرةٌ، وعلى هذا الحكمُ فى النصب والجرِّ.

الثاني لابن السراج(٤)، وهو: أن معنى قولِ الأخفش: دلائلُ إعرابٍ، أن هذه الحروفَ لاماتُ الكلمةِ، ولا حركةَ فيها لا ظاهرةً ولا مقدرةً، فسُمِّيَتْ دلائلُ إعرابٍ بهذا الاعتبارِ.

وهذا التفسيرُ غريبٌ؛ إذ يلزمُ منه وجودُ اسمٍ معربٍ ولا إعرابَ فيه لا ظاهرٌ ولا مقدرٌ.

=== والرُّندي(-٦١٦هـ) أبوعلي عمربن عبدالمجيدبن عمر، كان إماما في القراءات والعربية، له: شرح جمل الزجاجي، وردعلى ابن خروف انتصر فيه لشيخه السهيلي. أخباره في إشارة التعيين: ٢٤٠ ، وغاية النهاية: ٥٩٤/١ ، وبغية الوعاة: ٢٢٠/٢.

وينظرهذا القول في نتائج الفكر: ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ومنهج السالك: ٧ ، والهمع: ١٢٦/١.

(١) هذا الرد غير متجه؛ فأصحاب القول الثاني يقولون إن الأسماء الستة كلها معربة بالحروف، ورد قولهم بلزوم بقاء "فوك" و "ذومال" على حرف واحد، وقد قال أصحاب هذا المذهب بإعرابهما بالحركة المقدرة في حروف العلة؛ فلم يلزمهم الاعتراض.

(٢) وتابعه المبرد. المقتضب: ١٥٢/١-١٥٣ ، والإنصاف: ١٧/١ ، وشرح المفصل: ٥٢/١.

(٣) الارتشاف: ٤١٦/١ ، والهمع: ١٢٦/١.

(٤) الارتشاف: ٤١٦/١ وعزاه أيضا لابن كيسان ، والهمع: ١٢٦/١.

فهذه تسعةُ أقوالٍ في إعراب الأسماءِ الستةِ، / وإن جعلنا التفسيرين لقول ٢/٧٢
الأخفشِ قولَيْنِ كانت الأقوالُ عشرةً، والله أعلم(١)

المسألةُ الخامسةُ في جواز إضافتِها ولزومِها: وهى بهذا النظرِ قسمان: قسمٌ يلزمُ الإضافة وهو "ذو"، وقسمٌ أنت فيه بالخِيار: إن شئت أضفتَ، وإن شئتَ أفردتَ وهو ما عدا ما ذُكر، إلا أن "فُوكَ" إذا أُفرد أبدلوا من واوه ميمًا.

فإن قلتَ: فقد أفردوا "فَمًا"(٢) ولم يُعَوِّضُوا الميمَ، قال الشاعرُ:

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وفا(٣)

فالجوابُ(٤): أن هذا شاذٌّ(٥) لا يقاس عليه، وقد يقالُ: إن الاضافةَ منوية(٦)، والتقديرُ: خياشيمَها وفاها، وقد يقالُ: لمّا لم يُنَوَّنْ لأجل القافيةِ ثَبَتَتِ الألفُ، فلم تَبْقَ الكلمةُ على حرف واحد، فزالَ المحذورُ(٧)، فلم يُبْدَلْ.

---

(١) هنا ينتهي السقط في ب والذي أشرت إلى بدايته سابقا ص ٢٤٨.

(٢) في ب : "ذو" .

(٣) من رجز للعجاج في ديوانه: ٤٩٢ . وهو من شواهدالمقتضب: ٣٧٥/١ ، والمسائل العسكريات: ٨٧ ، والمخصص: ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٩٦/١٤ ، ٧٨/١٥ ، والبسيط: ١٩٥/١ ، والخزانة: ٤٤٢/٣.

وقبل هذا البيت قوله:

حتى تناهى في صهاريج الصفا

قال في شرح الديوان: "يقول: حتى تناهى في صهاريج من صفا وحجارة، فهو صاف ليس فيه كدر كأن ريح فيها وخياشيمها هذه الخمر".

(٤) ينظرشرح التسهيل: ٥٠/١ ، وشرح التصريح: ٦٢/١ .

(٥) في ب : "نادر" .

(٦) "منوية" سقط من ب.

(٧) في ب : "المحدود" .

وإنما ألزموا "ذو" الإضافةَ؛ لأنها إنما جِيءَ بها في الكلامِ وُصْلَةً للوصف بأسماء الأجناسِ(١)، كما جيء بـ"الذي" وُصْلَةً إلى وصف المعارفِ بالجُمل، وكما جِيءَ بـ"أيٍّ" وُصْلَةً إلى نداء ما فيه الألفُ واللامُ، فليست مقصودةً بنفسها، وإنما المقصودُ منها المضافُ الذي هو الجنسُ، فلو قُطعت عن الإضافة لفات الغَرَضُ المقصودُ، وأيضا لو أُفردت لأدَّى إلى(٢)بقائها على حرف واحد والتنوينِ؛ لأنه كان ينتقلُ الإعرابُ إلى الواو كما(٣)انتقل في حالة الإفرادِ(٤)إلى الخاء في "أَخٍ"، فكانت الواوُ تتحركُ وينفتحُ ماقبلها، فتنقلبُ ألفا، فتلتقي مع التنوينِ، وهما ساكنان، فكانت الألفُ تُحذف، فيبقى "ذُو" على حرف واحد، وهو الذالُ والتنوينُ، فيكونُ إِجْحافًا بالكلمة؛ فألزموها(٥)الإضافةَ.

ولأجل هذه العلةِ أبدلوا من الواو في "فُوكَ" عند الإفرادِ ميما، ولم يفعلوا ذلك في"ذو"؛ لأنه ليس بقياسٍ(٦).

وتنقسمُ أيضا هذه الأسماءُ بالنظر إلى إضافتها إلى الظاهر والمضمرِ قسمين:
قسمٌ يضافُ إلى الظاهر / ولا تجوزُ إضافتُه إلى المضمر، وهو "ذو" على ٧٢/ب
الصحيح. وقسمٌ تجوزُ إضافتُه إلى الظاهر والمضمر، وهو ما عدا ذلك.

وإنما لم تُضَفْ "ذو" إلى المضمر؛ لأنها إنما جِيءَ بها تَوَصُّلا إلى الوصفِ بالأجناس - كما تقدم - فالمرادُ منها أن يكونَ مابعدها جنسا(٧)، والمضمرُ لايُشْعِرُ بالجِنْسِيَّةِ.

---

(١) ينظر المسائل البغداديات: ٥٥ ، وشرح المفصل: ٥٣/١ .

(٢) "إلى" وردت في ب في موضع التقفية فقط.

(٣) في ب : "بما" .

(٤) في ب : "الإعراب" لكنها شطبت بعد كتابتها.

(٥) في ب : "وألزموها" .

(٦) ينظر شرح ابن القواس: ٢٥٥/١ ، والصفوة الصفية: ١١٢/١ .

(٧) في ب : "جنس" .

وأجاز المبردُ(١)إضافتَها إلى المضمر مستدلا على ذلك(٢)بما ورد من ذلك في الشعر، من ذلك(٢)قول كعب(٣)بنِ زُهَيْرٍ:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبانَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها(٤)

وأنشد الفارسيُّ:

إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْلِ مِنَ الناسِ ذَوُوهُ(٥)

---

(١) بل نص المبرد في المقتضب: ١٢٠/٣ على عدم جواز إضافة "ذو" إلى المضمر، وقد نسب إليه الجواز في التعليقات الوفية: ١٤١/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٥٤/١. وزاد الشريشي نسبة الجواز إلى الفارسي والكوفيين، وفي شرح اللمحة البدرية ٢٠٤/١: "...بل لاتضاف لمضمرأصلا، وإنما تضاف لأسماء الأجناس الظاهرة غيرالصفات، فأما قوله:

أفضلُ المعروفِ مالم تُبْتَذَلْ فيه الوُجوهُ

إنّما يعرفُ ذا الفَضْلِ من الناس ذَوُوهُ

فشاذ عند قوم ولحن عند آخرين" .

(٢) "ذلك" سقط من ب في الموضعين .

(٣) "كعب" سقط من ب .

(٤) ديوانه: ٢١٢ ، وكتاب الشعر: ٤٢٣/٢ ، وشرح المفصل: ٥٣/١ ، ٣٦/٣ ،وضرائرالشعر: ٢٩٣ ، والمقرب: ٢٣٢ ، وشرح الكافية الشافية: ٩٢٧/٢ ، واللسان: ٤٥٨/١٥(ذو) ، والهمع: ٢٨٤/٤.

وذووها: أي ذوو السيوف. المعاني الكبير: ١٠٢٦/٢ ، وجاء في حواشي الديوان: "وكأن المعنى على هذه الرواية -يعني (أبان)- أن الذين طبعوا هذه السيوف كتبوا عليها أسماء الملوك الذين ضربت لهم أو في أيامهم. والأرومة: الأصل".

والحاء من "صبحنا" مطموسة في الأصل، وفي ب "صحبنا" و"أوومتها".

(٥) البيت لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العنزي بالولاء، شاعر مكثر سريع الخاطرمن مقدمي المولدين، أكثرشعره في الزهد والحكمة والعظة، وفاته سنة٢١١هـ. أخباره في الشعروالشعراء: ٧٩١/٢-٧٩٥ ، وتاريخ بغداد: ٢٥٠/٦-٢٦٠ ، ووفيات الأعيان: ٢١٩/١-٢٢٦. والبيت في ديوانه: ٤٢٣ ، والمقتصد: ٩٠٨/٢ ، والغرةالمخفية: ١١٢/١ ، وشرح المفصل: ٥٣/١ ، ٣٨/٣ ، وضرائرالشعر: ٢٩٣ ، وشرح الكافيةالشافية: ٩٢٨/٢ ، وشرح اللمحةالبدرية: ٢٠٤/١ ، والهمع: ٢٨٤/٤. ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الفارسي.

وأنشد الكوفيون:

وإنّا لَنَرْجُو عاجِلا[مِنْكَ] مِثْلَما رَجَوْناهُ قِدْمًا مِنْ ذَوِيكَ الأفاضِلِ(١)

والصحيحُ أنه لاتجوزُ إضافتُها إلى المضمر، وإن كثُر ذلك، إلا ضرورةً(٢)؛ فإنه لو جاز ذلك فى السَّعَة لجاز مطلقا، سواءٌ كانت مفردةً أو جمعا، وكونُ ذلك لم يُسْمَعْ إلا في الجمع دليلٌ على عدمِ القياس، ووجهُ الإضافةِ إلى المضمر في هذه الأماكنِ كونُ "ذَوُو"(٣)وقعت صفةً لموصوف محذوفٍ، فأشبهت بذلك "أَصْحابًا"(٤)، و"أَصْحابٌ" يُضافُ إلى المضمر، فكذلك "ذَوُو"، وهذا تعليلٌ للشذوذ.

المسألةُ السادسة: في المحذوف من هذه الأسماءِ، وهى اللاماتُ، وهي بهذا الاعتبارِ قسمان: قسمٌ يلزمُ فيه حذفُ اللامِ(٥)سواءٌ أُفرد أو أُضيف، وهو "فوك" و "ذو مالٍ"(٦)، (٧-وقسمٌ تُحذف لاماتُه في الإفراد، وتَرْجِعُ في الإضافة، على الصحيح، وهي الأربعةُ الباقيةُ.

ثم هي باعتبار حقيقةِ اللامِ تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ لامُه واوٌ-٧)، وقسمٌ(٧-فيه خلافٌ: هل-٧)لامُه هاءٌ(٧-أو ياءٌ أو واوٌ أو ميمٌ؟-٧)، وقسمٌ فيه خلافٌ: هل لامُه ياءٌ أو واوٌ؟

---

(١) البيت للأحوص الأنصاري في شعره: ٢٣٠ من أبيات له في استمناح عمر بن عبدالعزيز، وروايته:

ولكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديما من ذويك الأفاضل

وينظر ضرائر الشعر: ٢٩٣ ، والبحر المحيط: ٢٨١/١ ، والدر المصون: ٤٦٤/١ ، والهمع: ٢٨٤/٤. و "منك" ساقطة من الأصل .

(٢) ضرائر الشعر: ٢٩٣ وبعضهم يجعل ذلك لحنا. ينظر هامش ١ من الصفحة السابقة.

(٣) في الأصل : "ذو" .

(٤) في ب : "أصحاب" .

(٥) في ب : "الواو" .

(٦) في ب : "ذمال" .

(٧-٧) سقط من ب .

أما القسمُ(١)الذي لامُه / واوٌ فهو: أَخٌ، وأَبٌ، وحمٌ وهَنٌ، والدليلُ عليه ١/٧٣
التثنيةُ والجمعُ والاشتقاقُ(٢)، أما التثنيةُ فقالوا فيها: أَخَوان، وأَبَوان، وحَمَوان، وهَنَوان، وأمّا الجمعُ فقالوا فيه: إِخْوَةٌ، وحَمَواتٌ، وهَنَواتٌ، قال الشاعرُ:

أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَّني على هَنَواتٍ كاذِبٌ مَنْ يقولُها(٣)

وأمّا الاشتقاقُ فقالوا في(٤) المصدر من الأبِ والأخِ: الأُبُوَّةُ والأُخُوَّةُ، وقالوا: أَبَوْتُهُ وأَخَوْتُهُ وحَمَوْتُها، إذا كنتَ لهُ أبًا وأخًا(٥)، ولها حَمًا.

وأمّا القسمُ الذي (٦-فيه خلافٌ: هل-٦)لامُه هاءٌ (٦-أو ياءٌ أو واوٌ أو ميمٌ-٦) فهو "فُوكَ"(٧)، ودليلُ الهاءِ(٨): الجمعُ والتصغيرُ والاشتقاقُ:

---

(١) في الأصل : "أما القسم الأول" .

(٢) ينظرهذا الاستدلال في الكتاب: ٣/٣٥٩-٣٦١ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب: ٣/٣٥٩ ، وشرح المفصل: ١/٥٢-٥٣ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٥٧ ، والصفوةالصفية: ١/١١٣.

(٣) هذا البيت ملفق من بيتين لم أهتد إلى نسبة أي منهما إلى قائل معين. أما البيت الأول فقول الشاعر:

أرى ابن نزارقد جفاني وملني على هنوات كلها متتابع

وقداستشهد به سيبويه ٣/٣٦١ على أن من العرب من يقول في جمع "هنت": هنوات، وينظرالمقتضب: ٢/٢٦٩ ، والأصول: ٣/٣٢١ ، والمنصف: ٣/١٣٩ ، والأمالي الشجرية: ٢/٣٨. وأما البيت الآخر فقوله:

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ على هنوات كاذب من يقولها

ينظرالإنصاف: ١/٢٠٩ ، وشرح التسهيل: ٢/٣١ ، واللسان: ١٣/٣٩٣(لهن) وعزا إنشاده إلى الكسائي ، والهمع: ٢/١٧٨ ، والخزانة: ١٠/٣٤٠.

(٤) في ب : "من" .

(٥) في ب : "أخا وأبا" .

(٦-٦) سقط من ب .

(٧) في ب : "ففوك" .

(٨) في ب : "ودليله". وكون لام "فوك" هاء هو مذهب سيبويه والجمهور. الكتاب: ٣/٣٦٥ ، ٤٥٣ ، والمقتضب: ١/٣٧٤ ، والأمالي الشجرية: ٢/٣٩ ، وشرح المفصل: ١/٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٦ ، والبسيط: ١/١٩١.

أما الجمعُ فقالوا: أَفْواهٌ، فظهرت الهاءُ، وأمّا التصغيرُ فقالوا: فُوَيْهٌ، وأمّا الاشتقاقُ فقالوا: فاهَ بالحديث يَفُوهُ، وتَفَوَّهَ به، ورجلٌ مُفَوَّهٌ، قال الشاعرُ:

فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيها وما فاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ(١).

فظهر(٢)لك من هذا أن "فُوكَ" ليس بمعتل، وإنما هو صحيح؛ لأن الهاء حرفٌ صحيحٌ، فمن أطلقَ من النحويين على هذه الأسماءِ أنها معتلةٌ فمرادُه ماعدا "فُوكَ"، (٣-وقد تقدم دليلُ الياءِ(٤)والواوِ والميم-٣).

وأما القسمُ المختلفُ فيه: (٣-هل لامُه ياءٌ أو واوٌ-٣)، فـ"ذُو": الأكثرُ أن لامَه ياءٌ(٥)؛ لأن القاعدةَ(٦)عندهم أن العين إذا كانت واوا فاللامُ ياءٌ في الأكثر؛ لأن بابَ: طَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، وشَوَيْتُ، وحَوَيْتُ(٧)، أغلبُ من باب: القُوَّةِ، والحُوَّةِ، والدخولُ في الباب الواسع أَولى.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي، شاعرجاهلي حكيم من أهل الطائف، حرم على نفسه الخمر وعبادة الأوثان في الجاهلية، سمع القرآن من الرسول بمكة ثم انصرف مفكرا، ثم جاء يريد الإسلام بعد الهجرة فعلم بمقتل ابني خال له في بدر فامتنع وبقي في الطائف حتى مات. أخباره في الشعروالشعراء: ٤٥٩/١-٤٦٢ ، ومختصر تاريخ دمشق: ٤٢/٥-٥٤ ، والخزانة: ٢٤٧/١-٢٥٣. وهو ملفق من بيتين من قصيدة يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة، والبيتان هما:

وفيها لَحْمُ ساهرةٍ وبَحْرٍ وماهواوابه أبدا مقيم

وبعده بأبيات:

ولالغو ولاتأثيم فيها ولاغول ولافيها مليم

الديوان: ٥٤ ، وينظرمعاني القراء: ٣/ ٢٣٢ وسرالصناعة: ٤١٥/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٥٢٥/١ ، وشرح شذورالذهب: ٨٨ ، والمقاصدالنحوية: ٣٤٦/٢ ، والخزانة: ٤٩٤/٤.

(٢) في الأصل : "وظهر" .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) في الخطية الهاء، وهو تحريف. وينظر ص ٢٤٠ فيما تقدم.

(٥) ينظرالأصول: ٣٢٧/٣-٣٢٨ ، ونتائج الفكر: ١٠٥ ، وشرح المفصل: ٥٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/٢ ، والصفوةالصفية: ١١٣/١.

(٦) في ب : "لاالقاعدة" .

(٧) في ب : "حمويت" .

ومنهم(١)مَنْ قال: إن لامَه واوٌ؛ لأن حذفَ الواو أكثرُ.

المسألةُ السابعة: في أوزانها:

أمّا أَبٌ، و حَمٌ، وهَنٌ، فوزنُها: فَعَلٌ، بفتح العين(٢)، دليلُه: الجمعُ على أفعال، قالوا: آباءٌ، وأَحْماءٌ(٣)، قال الشاعر:

نُبِّئْتُ أَحْماءَ سُلَيْمَى إِنَّما باتُوا غِضابًا يَحْرُقُونَ الأُرَّمَا(٤)

والأُرَّمُ (٥-بضم الهمزةِ وفتحِ الراءِ-٥): الأضراسُ، (٦-كأنه جمعُ: آرِم.

قال الجوهريُّ-٦): ويَحْرُقُونَ: يَبْرُدُونَ، المعنى: أنه / من شدة الغيظِ يَحُكُّ ٧٣/ب
أسنانَه بعضَها ببعضٍ حتى يُسْمَعَ لها صريرٌ كصريرِ المِبْرَدِ.

وأمّا "هَنٌ" فقالوا: كان حقُّه أن يجمعَ على أفعالٍ، لكنه لم يُسْمَعْ(٧).

قلتُ: وقد نقل ابنُ يعيشَ الحلبيُّ في "شرح الملوكي"(٨)أنه قد جُمع على: أَهْناءٍ، والقاعدةُ أن "أَفْعالا" جمعُ لـ"فَعَلٍ" بفتح العين، وأيضًا لو كانت "فَعْلا" بسكون العينِ لكانت من باب: ظَبْيٍ، ودَلْوٍ؛ فيجرى فيها الإعرابُ كما يجرى في(٩)الصحيح.

---

(١) ينظر الصحاح: ٢٥٥١/٦(ذا) ، وشرح ابن القواس: ٢٥٧/١ ، والهمع: ١٣١/١.

(٢) ينظرشرح المفصل: ٥٢/١-٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٥/٢ ، والبسيط: ١٩١/١.

(٣) في ب : "حماء" .

(٤) لم أهتد إلى قائلهما، وهما من شواهد نوادرأبي زيد: ٣١٧ ، والكامل: ١٠٢٤/٢ ، والمحتسب: ٥٨/٢ ، والصحاح: ١٤٥٧/٤(حرق) ، ١٨٦٠/٥(أرم) ، والمخصص: ١٢٦/١٣.
وفي ب "الأزما" ، وكذلك في موضع شرحه .

(٥-٥) سقط من ب .

(٦-٦) سقط من ب . وينظرالصحاح: ١٤٥٧/٤(حرق) .

(٧) ينظرشرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/١ .

(٨) شرح الملوكي في التصريف: ٣٩٩ .

(٩) "في" سقط من ب .

وأمّا "أَخٌ" فاختُلف فيه: فمذهبُ سيبويه(١)أن وزنَه: "فَعَلٌ"أيضا، بفتحِ العين، ودليلُه: جمعُه على "أَفْعالٍ"، قال الشاعرُ:

وَجَدْنا بَنِيكُمْ دُونَنا إِذْ نُسِبْتُمُ وأيُّ بَنِي الآخاءِ تَنْبُو مَناسِبُهْ(٢)

ومذهبُ الفراءِ أن(٣)وزنَه: "فَعْلٌ"بسكون العين، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعر:

لأَخْوَيْنِ كانا خَيْرَ أَخْوَيْنِ شِيمَةً وأَسْرَعَهُ في حاجةٍ لي أُريدُها(٤)

قال: فجاء به(٥)مُسَكَّنَ الخاءِ على الأصلِ، وإنما أُعِلَّ على(٦)غير قياس، قال: وأصلُه أن يكونَ من باب: دَلْوٍ.

ولا دليلَ في البيت؛ لأنه شاذٌّ، مع أنه يَحْتَمِلُ أن يكونَ الشاعرُ سَكَّنَ الخاءَ لكونها من حروف الحَلْقِ، كما سَكَّنُوا الهاءَ والحاءَ من: نَهْرٍ، وبَحْرٍ(٧).

---

(١) الكتاب: ٣٦٣/٣ .

(٢) نسبه ابن جني في الخصائص: ٢٠١/١ لبشربن المهلب، وينظر: ٣٣٨/١ ، وهومن غير نسبة في المسائل العضديات: ٦٣ (عجزه) ، وسرالصناعة: ١٥٠/١ ، والمخصص: ١٩٤/١٣ ، وشرح الملوكي في التصريف: ٣٩٨ ، وشرح جمل الزجاجي: ٥٤٧/٢ (عجزه) ، واللسان: ١٢٠/١٤(أخا). ورواية صدره في هذه المصادر:

* وجدتم بنيكم دوننا إد نسبتم *

(٣) "أن" سقط من ب . وينظرفي مذهب الفراء: شرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/٢ ، والارتشاف: ٤١٨/١ ، والهمع: ١٣١/١.

(٤) نسبه ابن منظور في اللسان: ١٩/١٤(أخا) مع بيت قبله وهو:

قد قلتُ يوما والرِّكابُ كأنها قوارِبُ طَيْرٍ حانَ منها وُرودُها

إلى خُلَيْجٍ الأَغْيَوِيِّ.

والبيت الشاهد من غير نسبة في شرح التسهيل: ٤٥/١ ، والتذييل والتكميل: ٤٩/١ب ، وشفاء العليل: ١١٩/١.

(٥) في ب : "بها" .

(٦) "على" سقط من ب .

(٧) ينظرشرح الرضي على الشافية: ٤٧/١ .

وأمّا "ذو" فاختُلف فيه:

فمذهبُ سيبويه(١)أنه "فَعَلٌ"، بفتح العين، ودليلُه الجمعُ على "أَفْعالٍ"، قالوا: أَذْواءٌ(٢).

وذهب الخليلُ والفارسيُّ(٣)أن وزنَه "فَعْلٌ" بسكون العين، وحقُّه عندهما أن يكونَ: ذَيًّا، كطَيٍّ(٤).

ورُدَّ قولُهما بأنه لو كان كطَيٍّ(٤)لجرى مَجْراه في الإعرابِ. وأُجيب: بأنه أُعِلَّ على غيرِ قياسٍ، نظيرُه: أَبٌ، وبأنه كان حقُّه أن يكونَ مثلَ: عَصا، ولكنه أُعِلَّ على غير قياسٍ.

وأمّا "فُوكَ" فالصحيحُ أن وزنَه "فَعْلٌ" بسكون العينِ(٥)، والأصلُ فيه: فَوْهٌ، حُذفت الهاءُ منه اعتباطا، وقيل: حُذفت / لمُوجَبٍ، وذلك أنه لو لم ٢/٧٤
تُحذف لأدّى في بعض المواضع إلى اجتماعها مع مثلِها، نحوُ: فُوهُهُ، فكان يلزمُ منه اجتماعُ حَرْفَيْ حَلْقٍ، وهو ثقيلٌ جدا، ألا ترى أنه مَحْسُوبٌ عندهم من التَّعْقِيدِ اللفظيِّ؛ فحذفوا الهاءَ خوفا من هذا الموضع، وحُمِلَ الباقي الذي لاخوفَ فيه على ما فيه الخوفُ، وإلى هذا النحوِ نحا الجوهريُّ(٦)في حذف الهاء.

---

(١) الكتاب: ٣/٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) في شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٥: " وأما (ذو) فلادليل في (أذواء) على فتح عينه؛ لأن قياس (فعْل) ساكن العين معتلها (أفعال) أيضا كـ(حوض وأحواض، وبيت وأبيات) ، ودليل تحرك عينه مؤنثه، أعني: ذات، وأصلها: ذواة، كنواة؛ لقولهم في مثناها: ذواتا، فحذفت العين في (ذات) لكثرة الاستعمال، ولوكانت ساكنة العين لقلت في المؤنث: ذيّة، كطيّة".

(٣) الكتاب: ٣/٢٦٣ ، والمسائل البصريات: ٢/٨٩٢ .

(٤) في ب : "كظبي" .

(٥) الكتاب: ٣/٣٦٥ ، والمقتضب: ٣/١٥٨ ، وشرح المفصل: ١/٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٦.

(٦) الصحاح: ٦/٢٢٤٤(فوه).

والـدليلُ على أنَّ "فُوكَ" وزنُه "فَعْـلٌ" بسكون العين، جمعُـه على: أَفْعالٍ، قالوا: أَفْواهٌ؛ لأن "فَعْلا" بسكون العين، إذا كان معتلَّها جُمِعَ على: أَفْعالٍ، نحوُ: سَـوْطٍ وأَسْـواطٍ، وحَوْضٍ وأَحْواضٍ(١)، وبَيْـتٍ وأَبْيـاتٍ، وسَيْـفٍ وأَسْيـافٍ.

فـإن قيلَ: لادليـلَ في الجمع؛ لأن "فَعَلا"(٢) المفتـوحَ العينِ، يُجمـع على: أَفْعالٍ، نحوُ: بابٍ وأَبْوابٍ، وناب وأَنْيابٍ.

فالجوابُ(٣): أنه إذا كان "أَفْواهٌ" يحتملُ أن يكونَ جمعا لـ"فَعْلٍ" بسكون العينِ، أو لـ"فَعَلٍ" بفتحها، فـالأَولى(٤)أن يُدَّعَـى أن واحدَهُ: فَعْلٌ، بالسكـون؛ لأنه الأصلُ، والحركةُ فرعٌ، والأصلُ(٥)أولى بالادِّعاءِ.

وذهب بعضُهم(٦)أن وزنَه "فُعْلٌ" بضم الفاء، مُتَمَسِّكًا(٧)بضم الفاءِ [من فُوك](٨)، ولادليلَ على هذا القول، والله أعلم.

المسألةُ الثامنة: في لغاتها.

أمّا أَبٌ، وهَنٌ(٩)، ففيهما(١٠)ثلاثُ لغاتٍ:

الأولى: استعمالُهما(١١)بالحروف في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء.

الثانيةُ: استعمـالُهما(١١)استعمـالَ المقصور، نحوُ: عَصا، فيكونان بالألـف في كلِّ حال، والإعرابُ مقدرٌ، وعليه قولُ الشاعر:

---

(١) في ب : "خوص وأخواص" .

(٢) في ب : "لافعلا" .

(٣) ينظرشرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/٢ ، والبسيط: ١٩١/١ .

(٤) في ب : "والأولى" .

(٥) في ب : "فالأصل" .

(٦) هو الفراء كما في التذييل والتكميل: ٤٩/١ أ ، والهمع: ١٣١/١ .

(٧) في ب : "مستسمكا" .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) "وهن" سقط من ب .

(١٠) في ب : "ففيها" .

(١١) في ب : "استعمالها" .

إنَّ أباها وأبا أباها قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها(١)

وعليه خُرِّجَ قولُ الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنه -: "لا قَوَدَ(٢)في المُثَقَّلِ ولو رَماه بأبا قُبَيْسٍ"(٣)، وهو الجبلُ المطلُّ(٤)على مكةَ، وعلى هذه اللغةِ حُمل ما جاء في صحيح البخاريِّ من قول عبدِالله بن مسعود - رضي الله عنه- لأبي جهلٍ يومَ بَدْرٍ، وهو مُثْخَنٌ بالجراح: "أنتَ أبا جَهْلٍ؟"(٥)، وهاتان اللغتان في "أبٍ" كثيرتان، وفي "هَن" قليلتان./ ٧٤/ب

اللغةُ الثالثة: استعمالُهما(٦)استعمالَ المنقوص كيَدٍ، ودَمٍ، قال الشاعر:

سِوى أَبِكَ الأَدْنَى فإنَّ محمدا علا كلَّ شيءٍ يا ابنَ عمِّ محمدِ(٧)

وقال الفرزدقُ:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ مافيهما وقد بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ(٨)

---

(١) البيتان نسبهما ابن السيد في أبيات المعاني لرجل من بني الحارث. وقال العيني والسيوطي إن الجوهري نسبهما إلى أبي النجم في جملة أبيات، وقالا أيضا إن أبي زيد رواهما في نوادره عن أبي الغول لبعض أهل اليمن، قال البغدادي: ولم أرهما في صحاح الجوهري، ولافي نوادرأبي زيد. كما نسبا أيضا لرؤبة بن العجاج. ينظرالمقاصدالنحوية: ١٣٣/١ ، وشرح شواهد المغني: ١٢٧/١ ، والخزانة: ٤٥٥/٧.

وهما من شواهد الإنصاف: ١٨/١ ، وشرح المفصل: ٥٣/١ ، ١٢٩/٣ ، والمقرب: ٤٠٠ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٨٤/١. والشاهد في "أباها" الثانية، حيث وقع مجرورا بالإضافة، وكان حقه أن يجر بالياء على اللغة الفصيحة، لكن الشاعر جاء به على لغة من يلزم الاب الألف في كل حال.

(٢) في ب : "لاقو" .

(٣) جاء في تاريخ بغداد: ٣٣٢/١٣ في ذكر ابتداء أبي حنيفة بالنظر في العلم: "...كان أبو حنيفة طلب النحو في أول أمره فذهب يقيس فلم يجيء، وأراد أن يكون فيه أستاذا، فقال: قلب وقلوب، وكلب وكلوب، فقيل له: كلب وكلاب، فتركه ووقع في اللغة فكان يقيس، ولم يكن له علم بالنحو، فسأله رجل بمكة فقال له: رجل شج رجلا بحجر، فقال: هذا خطأ، ليس عليه شيء لو أنه حتى يرميه بأبا قُبيس لم يكن عليه شيء". وقد رد الملك المعظم على البغدادي في تخطئته أبا حنيفة. ينظر الرد على أبي بكر الخطيب: ٣-٤.

(٤) في ب : "المظل" .

(٥) صحيح البخاري: ١٤٥٨/٤ باب قتل أبي جهل من كتاب المغازي، رقم ٣٧٤٥.

(٦) في ب : "استعمالها" .

(٧) لم أقف على قائله، وهو من شواهد مجالس ثعلب: ٤٠٠/٢ ، والخصائص: ٣٣٩/١ ، وحواشي المفصل: ٢٠ ، ٣٥٧ ، وشرح ابن القواس: ٢٥٨/١ ، واللسان: ٧/١٤(أبى).

(٨) تقدم ص ٢٣٨ ، وليس في ديوان الفرزدق، والصحيح نسبته إلى الأقيشر الأسدي، كما أوضحناه في الموضع المتقدم.

وفي ب : "وفي رجلك ما فيها".

أراد: هَنُكِ(١-برفع النونِ-١)، وسكَّنَ ضرورةً(٢)، وهذه قليلةٌ في "أبٍ" كثيرةٌ في "هَنٍ"، وعلى هذه اللغة تقولُ في التثنية: هذان أبان وهَنان، ورأيتُ أَبَيْنِ وهَنَيْنِ، ومررتُ بأَبَيْنِ وهَنَيْنِ، وفي الجمع: هؤلاءِ(٣)أَبُونَ وهَنُونَ، ورأيتُ أَبِينَ وهَنِينَ، ومررتُ بأَبِينَ وهَنِينَ، قال الشاعر:

كريمٌ طابَتِ الأَعْراقُ منهُ وأَشْبَهَ فِعْلُهُ فِعْلَ الأَبِينا(٤)

وقال آخرُ(٥):

كريمٌ لا تُغَيِّرُهُ اللَّيالي ولاالأَيّامُ عن فِعْلِ الأَبِينا(٦)

وقال الآخرُ:

فلمّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا(٧)

(١-١) سقط من ب .

(٢) ينظرضرائرالشعر: ٩٥ .

(٣) "هؤلاء" سقط من ب .

(٤) في ب : "الأنبياء" وهوتحريف. ولم أقف على قائل البيت، وهو في الجمهرة: ١٣٠٧/٣ ، وشرح التسهيل: ٩٧/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٥١/١ ، والتذييل والتكميل: ١٠٩/١ ب ، وشفاء العليل: ١٥٦/١ ، واللسان: ٧/١٤(أبى) ورواية العجز فيه:

* يفدى بالأعُمّ وبالأبينا *

وأقحمت في ب كلمة "طابت" في أول البيت .

(٥) "آخر" مطموسة في ب .

(٦) في ب : "الأنبياء" وهو تحريف ، وفيها كذلك: "والأيام" بسقوط "لا" ، والبيت كما أورده الشارح في التعليقات الوفية: ١٣٦/١ ، وجاء مقرونا مع البيت السابق في مصادر تخريجه عدا شرح ابنِ القواس، واللسان برواية:

كريـــــم لاتغيره الليالي ولااللأواءُ عن عهد الأخينا

(٧) في ب : "قدينا" و "الأنبياء" وهما تحريف، وفي النسختين: "أصواتها" مكان "أصواتنا" وهو تحريف كذلك، والبيت لزياد بن واصل السلمي، شاعرجاهلي. الخزانة: ٤٧٨/٤. وهو من شواهد الكتاب: ٤٠٦/٣ ، والمقتضب: ١٧٢/٢ ، والأصول: ٤٢٢/٢ ، والخصائص: ٣٤٦/١ ، والأمالي الشجرية: ٣٧/٢ ، وشرح المفصل: ٣٧/٣ ، والخزانة: ٤٧٤/٤ . وقال الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ٢١٢: "وإنما معنى البيت أن زيادا افتخر في هذه الأبيات -التي ورد في سياقها الشاهد- بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبلوا في حروبهم ومعاونتهم، فلما عادوا إلى حللهم وعند نسائهم وعرفن أصواتهم فدّينهم لأجل أنهم قد أبلوا في الحروب".

فإذا أُضيفا[١]على هذه اللغةِ، وهما قد جُمعا جمعَ سلامةٍ، فلايخلو أن يُضافا إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها، فإن أُضيفا[١]إلى غير ياءِ المتكلم حُذفت النونُ، فتقولُ: هؤلاءِ أَبُوكَ الكرامُ وهَنُوكَ، ورأيتُ أَبِيكَ الكِرامَ وهَنِيكَ، ومررتُ بأَبِيكَ الكرامِ وهَنِيكَ، فيكونُ لفظُهما في حالة الرفع والجر كلفظ المفرد المضاف.

وعلى هذه اللغة حَمَلَ بعضُهم[٢]قراءةَ مَنْ قال: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبِيكَ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ}[٣]، (٤-فـ{أَبِيكَ} جمعُ أصلُه: أَبُون، فلمّا أُضيف إلى الكافِ حُذفت النونُ للإضافة، فـ{إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ}-٤) -عليهم الصلاةُ والسلام- على هذا التخريج[٥]بدلٌ من {أَبِيكَ} بَدَلَ مُتَفَرِّقٍ من مجموعٍ. وفيه تخريجٌ ثانٍ[٦]وهو: أن يكونَ {أَبِيكَ}مفردًا لاجمعًا، و {إِبْرَٰهِيمَ} بدلٌ منه، و {إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ} معطوفان على حذف المضافِ، والتقديرُ: وإلهَ إسماعيلَ، وإلهَ إسحاقَ.

وإن أُضيفا[٧]إلى ياء المتكلمِ حُذفت النون، فإن كانامرفوعين[٨]قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياء، وإن كانا منصوبين أو مجرورين[٩]أُدغمت الياءُ / في الياء، تقولُ: هؤلاءِ أَبِيَّ وهَنِيَّ، ورأيتُ أَبِيَّ وهَنِيَّ، ومررتُ بأَبِيَّ وهَنِيَّ، بتشديد الياءِ، وكسرِ ما[١٠]قبلَها في الأحوال كلِّها، قال الشاعرُ في المرفوع: ١/٧٥

---

(١) في ب : "أضيف" .

(٢) ينظرإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٥/١ ، والمحتسب: ١١٢/١ .

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ١٣٣ . و {قَالُوا} لم ترد في الأصل. و{أَبِيكَ} هي قراءة ابن عباس والحسن ويحي بن يعمر وعاصم والجحدري وأبي رجاء. ينظرشواذ ابن خالويه: ٩ ، والمحتسب: ١١٢/١ ، والبحر: ٤٠٢/١.

(٤-٤) سقط من ب بانتقال النظر .

(٥) "التخريج" غير واضحة في ب .

(٦) ينظرمعاني الفراء: ٨٢/١ ، والدرالمصون: ١٣١/٢ .

(٧) في ب : "أضيفتا" .

(٨) في ب : "كانتا مرفوعتين" .

(٩) في ب : "كانتا منصوبين أو مجرورتين" .

(١٠) في ب : "وكسرها" .

لَئِنْ سَنَّتْهُما الآباءُ قَبْلي فما سَنَّتْ أَبِيَّ ولا سَنَنْتُ(١)

وقال الآخرُ (٢-في المجرور-٢):

فلا وأَبِيَّ لاأَنْساك حَتّى يُنَسّى الوالِهُ الصَّبُّ الحَنينا(٣)

وأمّا "أَخٌ" ففيه أربعُ لغاتٍ: الثلاثُ التي في: أبٍ، وهَنٍ، والنقصُ أقلُّها، والأحكامُ التي تقدمت فيهما من التثنية والجمع جاريةٌ فى: أخٍ، ويزيدُ عليهما باللغة الرابعة وهي: أن يُسْتَعْمَلَ استعمالَ: فَخٍّ(٤)، تقولُ: قام أَخُّكَ، ورأيتُ أَخَّكَ، ومررتُ بأَخِّكَ، بتشديد الخاءِ في الأحوال الثلاثة.

وأمّا "حَمٌ" ففيه خمسُ لغاتٍ(٥):

الثلاثُ المتقدمةُ فى: أبٍ، وهَنٍ، والنقصُ أقلُّها، والأحكامُ التي تقدمت فيهما من التثنية والجمع جاريةٌ في "حَمٍ". ويزيدُ عليهما(٦)بلغتين:

إحداهُما: أن يُسْتَعْمَلَ استعمالَ: خَبْءٍ، أعني: بالهمز، قال:

قلتُ لِبَوّابٍ لَدَيْهِ دارُها تِئْذَنْ فإنّي حَمْؤُها وجارُها(٧)

---

(١) لم أقف على البيت بهذه الرواية في شيء من المصادر التي رجعت إليها، وأورده ابن دريد في الجمهرة: ١٣٠٦/٣ مع بيت قبله برواية:

فمن يك سائلا عني فإني بمكة مولدي وبها رَبيتُ
وقد رَبِيَتْ بها الآباءُ قبلي فما شُئِيتْ أبيّ ولاشُئِيتُ

ونسبهما لقصي بن كلاب، وفسرالشاهد بقوله: "شئيت: سبقت، من قولهم: شأوت الرجل، إذا سبقته". وينظرالخصائص: ٣٤٦/١ ، وشرح المفصل: ٣٧/٣ ، ومنهج السالك: ٣٠٧.

وفي ب : "فما لسنت".

(٢-٢) سقط من ب .

(٣) لم أقف على قائله، وهو من شواهد مجالس ثعلب: ٤٧٦/٢ ، وحواشي المفصل: ٣٦٠ ، ومنهج السالك: ٣٠٩ ، والخزانة: ٤٦٨/٤.

(٤) الحق أن "أخا" مشارك في هذه اللغة لـ"هن" و "أب" ويزيد عليهما بلغة خامسة وهي أن يستعمل استعمال "دَلْوٍ". ينظرالتسهيل: ٩.

(٥) ينظرالتسهيل: ٨-٩ ، والبسيط: ١٩٦/١ . وفيه لغة سادسة وهي استعماله كـ"رشأ" و "خطأ". ينظرالتوطئة: ١٢٣ ، وشرح التصريح: ٦٥/١.

(٦) في ب : "عليها" .

(٧) نسبهما العيني في المقاصد النحوية: ٤٤٤/٤ إلى منظور بن مرثد الأسدي، وهما من شواهد شرح التسهيل: ٥٩/٤ ، واللسان: ٦١/١(حمأ) ، ٥٦٠/١٢(لوم) ، ١٠/١٣(أذن) ، ١٦٧/١٤(حما) ، ٤٤٤/١٥(تا) ، والجنى الداني: ١١٤ ، والمغني: ٢٩٨ ، وشرح أبياته: ٣٤٠/٤.

وفي ب : "لبوان على دارها تئذن إني".

فقال: حَمْؤُها، بالهمز، ورُوي قولُه، صلى الله عليه وسلم: "الحَمْوُ الموتُ" [بالهمز] على هذه اللغة(١).

والثانيةُ(٢): أن يُسْتَعْمَلَ استعمالَ: دَلْوٍ، أعني: بالواو، فتقولَ: قام حَمْوُها، ورأيتُ حَمْوَها، ومررتُ بحَمْوِها.

وأمّا "فُوكَ" فيكونُ مفردا ومضافا، فإذا كان مُفردا أُبدل من واوه ميمٌ خفيفةٌ، وتُشَدَّدُ لغةً في الشعر(٣).

وإذا كان مضافا، فلا يخلو أن يكون مضافا إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها.

فإن كان مضافا إلى ياء المتكلم جاز لك وجهان: أن تَقْلِبَ الواوَ ياءً وتُدْغِمَها في الياء، فتقولَ: فِيَّ، وأن تأتيَ بالميم، فتقولَ: فَمِي.

وإن كان مضافا إلى غير ياء المتكلم فإنه يجوز لك ثلاثةُ أوجه:

أن تأتيَ بالواو وحدَها فتقولَ: فُوكَ، وهو الكثيرُ الفصيحُ.

الثاني: أن تأتيَ بالميم وحدَها وتقولَ: فَمُكَ، قال الشاعر:

---

(١) في الأصل: "وروي قوله، صلى الله عليه وسلم: (الحمء الموت) على هذه اللغة".

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٠٠٥/٥ كتاب النكاح، باب: لايخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم ٤٩٣٤ بلفظ: "إياكم والدخول على النساء" فقال رجل من الأنصار: يارسول الله أفرأيت الحمو؟ قال: "الحمو الموت". وأخرجه مسلم في صحيحه: ١٧١١/٤ كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، رقم ٢١٧٢ باللفظ نفسه. ولم أقف على رواية "الحمء" في شيء من كتب الحديث التي رجعت إليها. وجاء في فتح الباري ٣٣١/٩-٣٣٢: "واختلف في ضبط (الحمو) فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث (حمء) بالهمز، وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز؛ لأنه قال: وزنه (دلو)، وهذا الذي اقتصر عليه أبو عبيد الهروي وابن الأثير وغيرهما، وهذا الذي ثبت عندنا في روايات البخاري". وينظرغريب الحديث، للهروي: ٣٥٣/٣-٣٥٤، وأعلام الحديث: ٢٠٢٥/٣، والنهاية: ٤٤٨/١، وعقب الهروي بقوله: "قال الأصمعي فيه ثلاث لغات: هو حماها مثل قفاها، وحموها مثل أبوها، وحمؤها مهموز مقصور".

(٢) في ب: "الثانية" بسقوط الواو.

(٣) ينظر ص ٢٤١ فيما تقدم.

أَصْبَحَ ظَمْآنَ وفي البحرِ فَمُهْ(١)

(٢-وهوقليلٌ-٢).

الثالثُ: أن تَجْمَعَ بينَ الواو والميمِ(٣)، قال الفرزدقُ:

هُما نَفثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما عَلى النّابحِ/ العاوِي أَشَدَّ رِجامِ(٤) ٧٥/ب

(٥-والرِّجامُ، بكسر الراء وبالجيم: حجارةٌ ضِخامٌ تُجْعَلُ على القبر لِيُسَنَّمَ-٥)، وهذا الوجه أقلُّ(٦)مما تقدم، وقد تقدم باقي اللغات(٧).

إذا تقرَّرَ هذا(٨)فلنرجعْ إلى كلام المصنف، قولُه:

"وستَّةٌ بالواو رَفْعًا إنْ تُضِفْ"

يريدُ: ومن الاسم المفردِ ستةُ أسماءٍ، فحَذَفَ الخبرَ والتمييزَ للعلم بهما.

---

(١) البيت من رجز طويل لرؤبة بن العجاج، وقبله:

كالحوت لايرويه شيء يلهمه

ديوانه: ١٥٩ ، وينظرالمسائل البغداديات: ١٥٦ ، والمسائل العسكريات: ٩١ ، والمخصص: ١٣٦/١ ، والتسهيل: ٩ ، والخزانة: ٤٥١/٤.

(٢-٢) سقط من ب . وجعله الفارسي مختصا بالضرورة .

(٣) في ب : "النون" .

(٤) ديوانه: ٢١٥/٢ من قصيدة له في آخر عمره تائبا إلى الله وذاما إبليس لإغوائه إياه في شبابه. وهو من شواهد الكتاب: ٣٦٥/٣ ، ٦٢٢ ، والمقتضب: ١٥٨/٣ ، والمسائل العسكريات: ٩٧، وسرالصناعة: ٤١٧/١ ، ٤٨٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤٠ ، والإنصاف: ٣٤٥/١ ، والخزانة: ٤٦٠/٤ ، ٤٧٦/٧ . والضمير في "نفثا" راجع إلى إبليس وابنه المذكورين في البيت السابق لهذا البيت. ونفثا: أي ألقيا على لساني، من نَفَثَ الشيءَ في القلب: ألقاه. والنابح: أراد به من يتعرض للهجو والسب من الشعراء، وأصله في الكلب، ومثله: العاوي. والرجام: مصدر راجمه بالحجارة أي: راماه، وراجم فلان عن قومه إذا دافع عنهم، جعل الهجاء كالمراجمة؛ لجعله الهاجي كالكلب النابح.

والشاهد في "فمويهما" حيث جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه، وهما الميم والواو، ولبعض النحويين فيه توجيهات أخرى. يراجع الخزانة.

وفي ب : " فمونهما" و "النازح" وهما تحريف.

(٥-٥) سقط من ب . وينظرالصحاح: ١٩٢٨/٥(رجم).

(٦) في ب : "وهو أقل" .

(٧) ينظر ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٨) "هذا" سقط من ب .

وقولُه: "رَفْعًا" هو مصدرٌ في موضع الحال من الضمير الذى في قوله: "بالواو"؛ لأنه في موضع الصفة لـ"سِتَّةٌ"، والتقديرُ: وستةٌ كائنةٌ بالواو في حال كونِها(١)مرفوعاتٍ.

وقولُه: "إنْ تُضِفْ" أطلق الإضافةَ والموضعُ موضعُ تقييدٍ، ومرادُه: إنْ تُضِفْ إلى غير ياءِ المتكلم، ويظهرُ من كلامه أن مذهبَه أن هذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف، وهى علامةُ إعرابٍ(٢).

وقال قومٌ(٣): يظهرُ منه أن مذهبَه مذهبُ سيبويه؛ لأنه قال: "بالواو رَفْعًا" ولم يقل: الواوُ علامةُ الرفعِ.

وهذا الظاهرُ غيرُ ظاهرٍ، لاسيَّما والنحويون لايذكرونَ مذهبَ سيبويه إلا في الكتب المُطَوَّلَةِ المَبْنِيَّةِ على التحقيق، وأمّا في الكتب الموضوعةِ للتَّبْيِينِ والتَّقْرِيبِ على المُتَعَلِّمِ فلايرتكبونَ إلا المذهبَ الذي هي فيه معربةٌ بالحروف، وانظرْ إلى أبي عليٍّ لما بَنَى "الإيضاحَ" على التبيين والتقريب جَعَلَ فيه هذه الأسماءَ معربةً بالحروف، ولمّا بَنَى "التكملةَ" على التطويل والتحقيق جَعَلَ فيها(٤)هذه الأسماءَ معربةً بالحركات كمذهبِ سيبويه(٥)، وهذه الأُرْجُوزَةُ مَبْنِيَّةٌ على الإيجاز والتقريب، وقد طلبوها وجيزةً حيث قال:

"أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً في النَّحْوِ"

فلا يُغْرِبُ(٦)فيها بمذهب سيبويه، وإنما جرى المصنفُ في هذا مَجْرَى أبي القاسم الزجاجيِّ(٥)وغيرِه ممّن(٧)بَنَى كتابَه على الاختصار، واللهُ أعلم.

---

(١) في ب : "كونهما" .

(٢) في ب : "إعرابه" .

(٣) ينظرشرح ابن القواس: ٢٥١/١ ، والصفوةالصفية: ١٠٧/١ .

(٤) في الأصل : "فيه" .

(٥) ينظر ص ٢٤٣ فيما تقدم .

(٦) في ب : "يعرف" .

(٧) في ب : "من" .

وقولُه:

٩/٧٦

"أَخٌ، أَبٌ، حَمٌ، / هَنٌ، وفُوْهُ"

شرع يعدِّدُ الستةَ، فـ"أَخٌ" خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، [وباقي الأسماءِ معطوفٌ عليه قد حُذف منها حرفُ العطفِ](١)، التقديرُ: وهي أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ وهَنٌ، ثم قال: "وفُوهُ" فأظهرَ حرفَ العطفِ. وحَذْفُ حرفِ العطفِ من المفردات، وإن كان قليلا، فقد جاء من ذلك أمرٌ صالحٌ، سُمِعَ من كلامِهم: "أكلتُ لحمًا، سمكًا، تمْرًا" التقديرُ: [أكلتُ](٢)لحمًا وسمكًا وتمْرًا، حكاه أبوعثمانَ عن أبي زيدٍ(٣)، ومنه قولُه، صلى الله عليه وسلم: "تَصَدَّقَ رجلٌ من دِينارِهِ، من دِرْهَمِهِ، من صاعِ بُرِّهِ، من صاعِ تَمْرِهِ"(٤) أي: من دينارِه ومن دِرْهَمِهِ ومن صاعِ بُرِّهِ ومن صاعِ تَمْرِهِ، ومنه قولُ عمرَ، رضي الله عنه "إذا وَسَّعَ اللهُ عليكم، فأَوْسِعُوا(٥) صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورِداءٍ، في إزارٍ وقَباءٍ"(٦)، التقديرُ: أو في إزارٍ، وكذلك في الباقي.

وقولُه:

"ذُو المالِ قُلْ ولايجوزُ ذُوهُ"

يريدُ أن "ذو"(٧)لا تُضاف إلى المُضْمَرِ، وقد تقدم(٨)أن مذهبَ المبردِ جوازُ ذلك ، والصحيحُ ما ذهب إليه المصنفُ.

* * * *

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) من ب .

(٣) الخصائص: ٢٨٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٢٦٠/٣. وفي نتائج الفكر ٢٦٣: "لايجوز إضمار حروف العطف خلافا للفارسي ومن قال بقوله؛ لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطَب إلى وحي يُنبئُ به عما في نفس مكلمه".

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: ٧٠٥/٢ كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار، رقم ١٠١٧ ، ولفظ الشاهد: "تصدق رجل من دينارِه من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع تمره".

(٥) "فأوسعوا" سقط من ب .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٤٣/١ كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء، رقم ٣٥٨.

والقَباء، ممدود: ثوب مجتمع الأطراف، مشتق من القبو وهو الجمع والضم. ينظر اللسان: ١٦٨/١٥(قبا).

(٧) في ب "ذوا" .

(٨) ينظر ص ٢٥٢ .

[إعراب الممنوع من الصرف]

٥٦- وكُلُّ مالَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كإسْحاقَ ويَأْتِي شَرْحُهُ

اعترَضَ ابنُ الخَبّازِ(١)على المصنف، وتَبِعَهُ بعضُ الشُّرّاحِ(٢) وقالوا: كان حقُّ المصنف أن يأتيَ بهذا البيتِ في أول البابِ بعد قولِه:

"والجرُّ فيه بانْكِسارٍ ظاهِرِ".

وعندي أن الذي صَنَعَ المصنفُ هو الأولى؛ لأن إتيانَه بغير المنصرفِ (٣-في هذاالموضعِ يُؤْذِنُ بأن الذي تقدم ذكرُه منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ-٣)سواءٌ كان صحيحا أو معتلا(٣-مقصورا أومنقوصا-٣)نحوُ: زيدٍ، وأحمدَ، وعَصا، وحُبْلَى، وقاضٍ، وجَوارٍ، فكأنَّ المصنفَ يقولُ: وكلُّ(٤)ما لمْ ينصرفْ مما تقدم ذكرُه فحكمُه هذا الحكمُ، فلو قدَّم هذا البيتَ إلى الموضع الذي قالوه لم يُعْطِ هذا المعنى، وكان كلامُه مقصورا في ذلك على الاسم الصحيح، لا غيرُ.

واعلمْ أن إعرابَ ما لا ينصرفُ / أن يُرْفَعَ بالضمة، ويُنْصَبَ ويُجَرَّ بالفتحة ولا تنوينَ في ذلك كلِّه. ٧٦/ب

وحُمِلَ فيه الجرُّ على النصب على جهة المُقارَضَةِ؛ لأنه قد حُمِلَ النصبُ على الجر في الجمع المؤنثِ السالمِ(٥).

واختلف النحويون في فتحةِ مالاينصرفُ في حال الجر:

فمذهبُ سيبويه والمحققين من النحويين(٦)أنها حركةُ إعرابٍ؛ لأنه لا مُوجِبَ للبناء فيه، ولأنه في حالة الرفعِ والنصبِ(٧)معربٌ؛ فيجبُ أن يكونَ في حالة الجرِّ(٨)معربا عملا باستصحاب الحالِ.

---

(١) الغرةالمخفية: ١١٢/١ .

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٢٥٨/١ .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) في ب : "فكل" .

(٥) ينظرأسرارالعربية: ٣٠٩-٣١٠ .

(٦) الكتاب: ٢١/١ ، والأصول: ٤٦/١ ، وشرح المفصل: ٥٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٦/١.

(٧) في ب : "الرفع والجر" .

(٨) في ب : "النصب" .

ومذهبُ الأخفشِ والمبردِ والزجاجِ[١]أنها فتحةُ بناءٍ، وحجتُهم في ذلك أن الفتحَ عَلَمُ المفعولِ الذي يطلبُه [الفعلُ][٢]بغير واسطة، والجرَّ عَلَمُ ما يقتضيه الفعلُ بواسطة.

والجوابُ[٣]: أن الفتحَ إنما يقتضيه[٤]الفعلُ بغير واسطةٍ إذا لم يكنْ نائبا عن الكسرة، أما إذا كان نائبا عن الكسرة فإنه يقتضيه بالواسطة.

واعترَضَ أكثرُ الشارحين[٥]على المؤلف فى جمعه في هذين الشَّطْرَيْنِ[٦]بينَ قافيتين[٧]مختلفتين:

إحداهُما: المُتراكِبُ[٨]، وهي التي بين الساكِنَيْنِ فيها ثلاثةُ[٩]مُتَحَرِّكاتٍ، وذلك قولُه: "تَفْتَحُهُ" فالساكنان: الفاءُ، والخروجُ[١٠]بعدَ الهاءِ، والمتحركاتُ: التاءُ والحاءُ والهاءُ.

والثانيةُ: المُتَدارِكُ[٨]، وهي التي بين الساكِنَيْنِ فيها متحركان[١١]، وذلك قولُه: "شَرْحُهُ" فالساكنان: الراءُ والخروجُ، والمتحركان: الحاءُ والهاءُ، وقالوا: ذلك عَيْبٌ، لايجوزُ أن يُجمع في قصيدة واحدةٍ بينَ قافيتين مختلفتين.

---

(١) ماينصرف ومالاينصرف: ٣ ، وشرح المفصل: ٥٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٦/١.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينظر الجواب في شرح ابن القواس: ٢٦٠/١ .

(٤) في ب : "لم يقتضيه" .

(٥) ينظرالغرةالمخفية: ١١٢/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٠/١ .

(٦) في ب : "الشرطين" .

(٧) "قافيتين" غير مقروءة في ب .

(٨) ينظرفي تعريف المتراكب والمتدارك: القوافي: ٧٠ ، والكافي: ١٤٨.

(٩) في ب : "ثلاث" .

(١٠) الخروج: حرف متولد من هاء الصلة المتحركة، فإن كانت حركتها ضمة كان الخروج واوا، وإن كانت فتحة كان الخروج ألفا، وإن كانت كسرة كان الخروج ياء. القوافي: ١٢٨ ، وينظرالكافي: ١٥٢.

(١١) في ب : "متحركات" .

قلتُ: وهذا ردُّ مَنْ لم يعرفْ أحكامَ القافيةِ، فقد أجاز الخليلُ -رحمه الله تعالى- وهو إمامُ هذا الشأنِ المرجوعُ فيه إليه، اجتماعَ قافيتين مختلفتين، وثلاثَ قوافٍ مختلفاتٍ في بحرٍ واحدٍ.

أمّا القافيتان فأجازهما فى الضَّرْبِ الأولِ من الكامل والثامنِ [منه](١)؛ لأنهما على وزن "مُتَفاعِلُنْ" فيجوزُ فيهما ما يجوزُ في الحشو من الزِّحافِ(٢)، فإذا جاء سالِمًا وهو "مُتَفاعِلُنْ" / كانت القافيةُ من المُتَدارِك، وإذا جاء ٢/٧٧
مَخْزُولا(٣)، وهو حذفُ ألفِه وتسكينِ تائِه كانت القافيةُ من المُتراكِب.

وأمّا القوافي الثلاثُ فأجازَها في الضَّرْبِ الرابعِ من البسيط(٤)، وهو المَجْزُوءُ كعَروضِه، ويجوزُ فيه من الزِّحاف مايجوزُ في حَشْوِهِ، ووزنُه "مُسْتَفْعِلُنْ"، فإذا جاء سالِمًا كانت القافيةُ من المُتَدارِك، فإذا جاء مَطْوِيًّا، وهو حذفُ فائِه، كانت القافيةُ من المُتَراكِب، فإذا جاء مَخْبُولا، باللام(٥)، وهو حذفُ سينِه وفائِه، كانت القافيةُ من المُتَكاوِس(٦).

وكذلك يجوزُ جمعُ ثلاثِ قَوافٍ مختلفاتٍ في جميع ضُروب الرجزِ، إلا الضربَ الثانيَ منه؛ لكونه مَقْطُوعًا، فلايُتَصَوَّرُ(٧)فيه اجتماعُ القوافي الثلاثِ، واجتماعُها في الرجز كثيرٌ بحيث لا يُحْصَى؛ إذ هو بحرٌ تَساهَلَتْ فيه العربُ، ودار على(٨)ألسنتهم كثيرا.

---

(١) سقط من الأصل . وينظرالتعليقات الوفية: ٣٥/١ ، وفيه: "وقد أجاز الخليل أن يجتمع المتدارك والمتراكب في أول الكامل وثانيه" ، والصواب وثامنه، كما ذكر الشارح، لأن الضرب الثامن "متفاعلن" كالأول، وأما الضرب الثاني فمقطوع منقول إلى "فعِلاتن" ويدخله الإضمار فيصير "مفعولن"؛ فلا وجه لأن تكون القافية هنا من المتدارك أو المتراكب.

وقد عزا الشريشي هذا النقل عن الخليل إلى التبريزي في كتابه القوافي، ولم أقف عليه في كتاب التبريزي المطبوع والموسوم بـ"الكافي في العروض والقوافي".

(٢) الزحاف: تغيير يختص بثوانى الأسباب مطلقا بلالزوم، وهذا التغيير يكون بتسكين المتحرك أو حذفه أو حذف الساكن. ينظرالمعيارفي أوزان الأشعار: ٢٢.

(٣) الخَزْلُ: اجتماع الإضمار، وهو: إسكان الثاني المتحرك، مع الطي، وهو: حذف الرابع الساكن. ينظرالكافي: ١٤٣-١٤٤.

(٤) ينظرالتعليقات الوفية: ٣٥/١ .

(٥) الخَبْلُ: اجتماع الخبن، وهو: حذف الثاني الساكن، مع الطي، وهو: حذف الرابع الساكن. ينظرالكافي: ١٤٣-١٤٤.

(٦) المتكاوس: أربعة أحرف متحركة بين ساكنين في آخرالبيت . الكافي: ١٤٧.

(٧) في ب : "يتصرف" .

(٨) "على" سقط من ب .

فقد بانَ لك بما أوردناه أن المصنفَ على صوابٍ فيما صَنَعَ، والاعتراضُ عليه لم يُصادِفْ مَحَلا، ولم أَرَ مَنْ سَلَكَ في ذلك مَسْلَكَ الصوابِ من شُرّاحِ هذا الكتابِ إلا ابنَ النحويةِ، فإنه قال: جَمَعَ بينَ قافِيَتَيْنِ مختلفتين، وليس من عيوب القافية العَشَرةِ(١)، إلا أن الأجودَ عَدَمُهُ. ولا شكَّ أن الأمرَ كما قال؛ إذ اتفاقُ القافيةِ هو الأصلُ، وقد استشهد ابنُ النحويةِ على جواز ذلك بقول دُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ(٢):

يا لَيْتَنِي فيها جَذَعْ أَخُبُّ فيها وأَضَعْ(٣)

فجَمَعَ بين المُتَدارِكِ والمُتَراكِبِ، ثم قال ابنُ النحوية: ولو قالَ المصنفُ:

وكلُّ ما لم يَنْصَرِفْ فَفَتْحُهُ(٤) جرا ... ...

على أن يكونَ "فَتْحُهُ" مبتدأً، و"جَرًّا"(٥)قد سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ على طريق: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا؛ خَلَصَ(٦)من ذلك.

* * **

---

(١) ينظرفي عيوب القافية: القوافي، لأبي يعلى: ١٦٤ ، والدرالنضيد: ٤١٦.

(٢) هو دريد بن معاوية بن الحارث من بكر بن هوازن، والصمة لقب أبيه، فارس مشهور وشاعر فحل، وهو من المعمرين، أدرك الإسلام ولم يسلم، وقتل يوم حنين على شركه. أخباره في الشعروالشعراء: ٢/٧٤٩-٧٥٢ ، والاشتقاق: ٢٩٢ ، والمؤتلف: ١٦٣.

(٣) ديوانه: ١٢٨ من رجز له في غزوة حنين، وكان شهدها مظاهرا المشركين ولم يشترك فيها لكبره. وينظرالسيرةالنبوية لابن هشام: ٤/٨٢ ، والبحرالمحيط: ٥/٤٩ ، والخزانة: ١١/١٢٠. والجذَع: الشاب. والخبب: نوع من السير. وأضع: أعدو. ينظرحواشي الديوان .

(٤) في ب : "تفتحه" .

(٥) في ب : "وجر" .

(٦) في ب : "تخلص" .

[الوقف]

٥٧- وقِفْ على المُنْصَرِفِ المَنْصُوبِ بأَلِـــفٍ عن نُونِهِ مَقْلُوبِ(١)

اعترض ابنُ الخبّازِ(٢)على المصنف فى كونه ذكر الوقفَ هنا، وقال: عادةُ النحويينَ أن يذكروا الوقفَ في آخر الكُتُبِ؛ لأنه ليس من الأحكام الإعرابية(٣)، فهَتَكَ أبو الفتح / هذا الحِجابَ في "اللُّمَعِ" وتَبِعَه يحيى في ٧٧/ب
قصيده. انتهى قولُه(٤).

قلتُ: والعذرُ للمصنف أن هذا الرجزَ بناه على الاختصار، وعادةُ المختصرين أن يذكروا المسائلَ في المختصرات على جهة الاستطراد، أي إنهم إذا ذكروا مسألةً (٥-ذكروا معها مسألةً-٥)أخرى من غير بابها لمناسبةٍ(٦)بينهما حرصا على الاختصار، ألا ترى أن أبا عليٍّ لما وَضَعَ "الإيضاحَ" على الاختصار لم يُبَوِّبْ على "الاشتغال"، وإن كان بابا مُتَّسِعًا، بل ذكره في باب "الابتداءِ" على جهة الاستطرادِ(٧)؛ لأن الاشتغالَ أصلُه الابتداءُ، وكذلك المصنفُ لمّا ذكر الإعرابَ أخذ يذكرُ الوقفَ استطرادا(٨)للمناسبة التي بينهما، وهي اشتراكُهما في محلٍّ واحد، وهو آخرُ الكلمةِ، والحاملُ على هذا الاختصارُ.

والكلامُ في الوقف فى مسائلَ:

المسألةُ [الأولى](٩)في حقيقته(١٠)لغةً واصطلاحا:

---

(١) جاء في ب بعد هذا البيت ثلاثة أبيات أخرى، وقد ذكرت في أماكنها من الشرح.

(٢) الغرة المخفية: ١١٣/١ . وينظر لمع ابن جني: ٥٢-٥٨ .

(٣) في النسختين: "العربية" .

(٤) في ب : "كلامه" .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) في ب : "بابه المناسبة" .

(٧) الإيضاح العضدي: ٧٣-٨١ .

(٨) في ب : "استطراد" .

(٩) سقط من الأصل .

(١٠) في ب : "حقيقة" .

أمّا اللغةُ فهو في الأصل: الحَبْسُ، يقالُ: وقفتُ [الدارَ][(١)]والدابّةَ وَقْفًا، إذا حَبَسْتَهُما على مُعَيَّنٍ، ومنه قيل لِسِوارِ العاجِ: وَقْفٌ[(٢)]؛ لأنه يَنْحَبِسُ في موضع مخصوصٍ من الذِّراع[(٣)].

وأما الاصطلاحُ فاختُلف فيه على قولين:

الأولُ: أنه وقفٌ عن تحريكٍ، وهو قولُ الجمهور، وقد نصَّ الشاطبيُّ على ذلك في "قصيده"[(٤)]حيثُ قال:

والإسْكانُ أصلُ الوَقْفِ وهواشتقاقُهُ من الوَقْفِ عن تَحْرِيكِ حرفٍ تَعَزَّلا[(٥)]

وقد رَدَّ بعضُهم هذا القولَ بأمرين: أحدُهما: أن الموقوفَ[(٦)]عليه قد يكونُ ساكنا في الوصل، نحوُ "مَنْ" و "كَمْ"، فلايُتَصَوَّرُ فيه حينئذٍ الوقفُ عن الحركة. الثاني: أنه قد يَقِفُ عن التحريكِ، وهو غيرُ واقف، كقولك: واحدْ اثنانْ[(٧)]ثلاثةْ.

القولُ الثاني، وارتضاه ابنُ الحاجب[(٨)]:أن الوقفَ قطعُ الكلمةِ عمّا بعدها لفظًا أو تقديرًا، فاللفظُ أن يقفَ على الكلمة وبعدها شيءٌ، والتقديرُ أن يقفَ عليها وليس بعدها شيءٌ، فيكونُ سُمِّيَ وَقْفًا لأنه وَقَفَ فيه عن وَصْلِهِ / بما بعدَه[(٩)]. ٩/٧٨

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) تنظرهده المعاني في اللسان: ٣٥٩/٩ ، ٣٦١(وقف) .

(٣) في ب : "من الدار" .

(٤) في ب : "في ذلك على قصيده" .

(٥) حرزالأماني: ٤٩ ، والوافي في شرح الشاطبية: ١٧٣ .

(٦) في ب : "الوقوف" .

(٧) في ب : "اثنين" .

(٨) شرح الرضي على الشافية: ٢٧١/٢ وليس في تعريف ابن الحاجب عبارة "لفظا أو تقديرا" واعترضه الرضي بقوله: "قوله: (عما بعدها) يوهم أنه لايكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء..".

(٩) في ب : "بما عهده" .

فعلى هذا القولِ لو سُكِّنَ آخرُ الكلمةِ، ووُصِلَ مابعدَها بها من غيرِ سَكْتَةٍ تُؤْذِنُ بالوقف لم يُعَدَّ ذلك السكونُ وَقْفًا، ولا ذلك المُسَكَّنُ واقِفًا، ولو حُرِّكَ(١) آخرُ الكلمة، وقُطِعَتْ عمّا بعدها كان ذلك القطعُ وَقْفًا، وكان ذلك القاطِعُ واقِفًا، إلاأنه قد أَخْطَأَ في تركِ حكمِ الوقفِ.

قلتُ: وكِلا القولَيْنِ لايَسْلَمُ من النَّقْدِ، فإن اعتذرنا عن قول ابنِ الحاجبِ بتقدير الكلامِ حيثُ لم يكنْ بعدَ الموقوفِ(٢)عليه كلامٌ، اعتذرنا عن القولِ الآخَرِ بتقدير الحركةِ حيثُ لم تكنْ حركةٌ، وأما ألفاظُ الأعدادِ فإنما هي دونَ تركيبٍ، وكلامُنا في المركبِ؛ إذ الكَلِمُ قبلَ التركيبِ محمولةٌ على صورة الوقفِ، وإن لم يُقْصَدِ الوقفُ عليها فلا اعتراضَ بذلك، فارتكابُ ما قاله الجمهورُ أولى.

المسألةُ الثانية: الأصلُ في الوقف السكونُ(٣)، وإنما كان ذلك؛ لأن الوقفَ ضدُّه الابتداءُ، والابتداءُ لايكونُ إلا بالحركةِ، فالوقفُ الذي هو ضدُّه لا يكونُ إلا بالسكون؛ إذ الشيئانِ إذا تَضادّا تَضادَّتْ أحكامُهما، دليلُه: الإعرابُ والبناءُ، هما ضدّان، فأحكامُهما ضدّان، الإعرابُ أصلُه الحركةُ، والبناءُ أصلُه السكونُ، والإعرابُ [يختلفُ](٤)والبناءُ لايختلفُ.

وإن شئتَ قلتَ: إن المُبْتَدِئَ مُتَّصِفٌ بالسُّرعة للنطق(٥)، فكان من لوازمه الحركةُ، والواقفُ مُتَّصِفٌ بالكَلال، فلايَنْتَهي إلى آخر الكلمةِ إلا وهو مُتَشَوِّقٌ(٦)للاستراحة، فكان من لوازمه السكونُ.

---

(١) في ب : "حركت" .

(٢) في ب : "لم يمكن بعد الوقوف" .

(٣) ينظر التبصرة: ٧١٧/٢ ، وشرح المفصل: ٦٧/٩ ، وشرح ابن القواس: ٢٦١/١.

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في ب : "المنطق" .

(٦) في ب : "متوشق" .

ويُحكى أن الرشيدَ اشترى جاريةً على أنها تَعْرِفُ النَّحْوَ، فأمرَ الكسائيَّ أن يَخْتَبِرَها، فدخلَ إليها، فقال لها مُخْتَبِرًا: ياهذه كيفَ تُعْرِبِينَ: قامَ زيدٌ؟ فقالت له(١): أخطأتَ ياسيدى، ففكَّرَ الكسائيُّ ساعةً ولم يَشْعُرْ بالخَطَأِ، فعاوَدَها بالكلام، فعاوَدَتْه بالجواب، فلم يزل الكسائيُّ يُرَدِّدُ الكلامَ وهي تُرَدِّدُ الجوابَ / إلى أن ٧٨/ب
قال لها الكسائيُّ: بَيِّني لنا وجهَ الخَطَأِ، فقالت له: يا سيدى، وقفتَ على الحركة، والعربُ لا تقفُ على حركةٍ، فكان حَقُّكَ أن تقولَ: قام زيدْ، بسكون الدالِ، أو قام زيدٌ يا هذه، فخرج الكسائيُّ إلى الرشيد، فقال له: كيف رأيتَ؟ فقال: ياأميرَ المؤمنين، دخلتُ لأَخْتَبِرَ فاختُبِرْتُ.

تنبيهٌ: اتفق النحويون أنه لايمكنُ الابتداءُ بالساكن في كلام العرب، واختلفوا هل يمكنُ ذلك في كلامِ غيرِهم؟ فذهب أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى جواز ذلك في كلام العَجَم، ونَصَّ عليه في "الإيضاح"(٢)، وقال: لايُبتدأ بالساكن في اللغة العربية، واستدلَّ على جوازه في لغة العَجَمِ بأشياءَ من كلامهم، نصَّ على ذلك أيضا في بعض كُتُبِه، واستَبْعَدَ ذلك أبوالفتحِ بنُ جنيٍّ(٣) استبعادا كثيرا، وقال: لايمكنُ النطقُ بالساكن في لغةٍ من اللغات، قال: وقد مكثتُ أربعينَ سنةً أَرُوضُ نفسي، وأحملُها على الابتداء بالساكن، فلم أَقْدِرْ على ذلك، ولاقارَبْتُهُ.

---

(١) "له" ليس في ب .

(٢) لم أقف على قوله في الإيضاح العضدي، ولعل الشارح يقصد تكملة الإيضاح أو الإيضاح الشعري المعروف بكتاب الشعر، فالقول فيهما. ينظرالتكملة: ١٨١ ، وكتاب الشعر: ٤٧/١.

(٣) في الخصائص ٩١/١: "ورأيت مع هذا أبا علي-رحمه الله- كغيرالمستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري إنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن...قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة، يريد أنها لما كثرذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت. وأما أنا فأسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا: (كليد) فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جد مضعفة، حتى إنها ليخفى حالها علي، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بطائل".

المسألةُ الثالثة: في الأحوال التي تَعْتَري أواخرَ الكَلِمِ الموقوفِ عليها، وهى - على ما ذكره المصنفُ - سبعُ أحوالٍ(١): الإبدالُ، والسكونُ، والحذفُ، والرَّوْمُ، والإشْمامُ، والتضعيفُ، والنقلُ، وسأفسِّرُها(٢)- إن شاء اللهُ تعالى- حالةً حالةً حيثُ تعرَّضَ إليها المصنفُ:

فقوله:

"وقفْ على المُنْصَرِفِ المنصوبِ بأَلِفٍ عن نُونِهِ مَقْلُوبِ"

هذا البيتُ يشتملُ على الحالة الأولى، وهى الإبدالُ، وعبَّر عنها المصنفُ بالقلب، واعلمْ أن الكَلِمَ الموقوفَ عليها قسمان: قسمٌ مُنَوَّنٌ، وقسمٌ غيرُ مُنَوَّنٍ.

أمّا غيرُ المُنَوَّنِ فيأتي حكمُه.

وأمّا المُنَوَّنُ فلايخلو أن يكونَ صحيحا أو معتلا.

فإن كان معتلا فيأتي حكمُه أيضا.

وإن كان صحيحًا فلا يخلو أن يكونَ بالتاء كضارِبَةٍ، وقائمَةٍ، أولا، فإن كان بالتاء، فالوقفُ عليه بهاءٍ ساكنةٍ مطلقا في النصب والرفع والجر في الأكثر، ومنهم / مَنْ يقفُ بالتاء الساكنة، فيقولُ(٣): جَنَّتْ(٤). ٢/٧٩

---

(١) وينظر الغرة المخفية: ١١٤/١ ، وشرح التصريح: ٣٣٨/١ .

(٢) في ب : "وسافوها" .

(٣) "فيقول" سقط من ب .

(٤) في الكتاب ١٦٦/٤: "...ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التي هي في نفس الحرف، نحو تاء: القَتّ" . وفيه ١٦٧/٤: "وزعم أبوالخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدا في الوقف والوصل" . وينظر شرح المفصل: ٨١/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨٨/٢ فما بعدها.

وإن كان بغير تاءٍ ففيه بالنظر إلى الإبدال وغيره ثلاثُ لغاتٍ: اللغةُ الأولى: لغةُ أَسْدِ السَّراةِ، حكاها أبو الخَطّاب(١)، وهي: أن تُبْدِلَ من التنوين حرفا مُجانِسًا للحركة التي قبلَه وتقفَ عليه، فتقولَ في الرفع: قام زيدُو، بواو، وفي النصب: رأيتُ زيدا، بألف، وتقولَ في الجر: مررتُ بزيدِي، بياء، ووجهُ هذه اللغةِ أنهم أرادوا أن يُحافظوا على التنوين، فلم يُمْكِنْهُمُ الوقفُ عليه؛ لئلا يلتبسَ بالنون الأصلية، نحو: رَسَنْ، وحَسَنْ، أو بالنون الزائدة، نحوُ: ضَيْفَنْ، فأبدلوه حرفا من جنس الحركةِ قبلَه، ووقفوا عليه.

وهذه اللغةُ عندهم ضعيفةٌ، ووجهُ ضعفِها أنه يلزمُ منها في حالة الرفعِ وجودُ ما رفضوه(٢)، وهو وجودُ الواوِ وقبلها ضمةٌ، ويلزمُ منها فى حالةِ الجرِّ الالتباسُ بالمضاف إلى ياء المتكلمِ(٣).

اللغةُ الثانية: لغةُ قومٍ من ربيعةَ، حكاها الأخفشُ عنهم، ولم يَحْكِها سيبويه(٤)، وهي حذفُ التنوينِ، والوقوفُ على الحرف الذي قبلَه من غير إبدالٍ في الأحوال الثلاثةِ، تقولُ: قام زيدْ، ورأيتُ زيدْ، ومررتُ بزيدْ، بإسكان الدالِ في الأحوال الثلاثةِ، وعلى هذه

---

(١) الكتاب: ١٦٧/١ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨٠/٢ .

وأبوالخطاب هوالأخفش الكبير عبدالحميد بن عبدالمجيد، من أئمة اللغة والنحو، أخذ عنه سيبويه وأبوعبيدة وغيرهما، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب. أخباره في طبقات النحويين واللغويين: ٤٠ ، وإنباه الرواة: ١٥٧/٢-١٥٨ ، وإشارةالتعيين: ١٧٨-١٧٩.

(٢) في ب : "رفعوه" .

(٣) ينظرالأمالي الشجرية: ٣٨١/١ ، والغرةالمخفية: ١١٥/١ .

(٤) في الخصائص ٩٧/٢: "ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبوالحسن وأبوعبيدة وقطرب وأكثرالكوفيين". وينظركتاب الشعر: ١١١/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٨٠/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٧٢/٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩.

اللغةِ قولُ عديِّ بنِ زيدٍ(١):

شَـــئِزٌ جَنْبِي كأنّـي مُهْدَأٌ جَعَلَ القَيْنُ على الدَّفِّ إِبَرْ(٢)

فحـذفَ التنـوينَ مـن "إِبَرٍ" ووقـفَ على الـراء بالسكـون، وشَئِزٌ معنـاه: قَلِـقٌ. ومُهْـدَأٌ: مـن أَهْدَأْتُ الصَبِيَّ، إذا جعلـتَ تضربه بكفك لِينـامَ. والـدَّفُّ: الجَنْبُ. يصـف نفسَه بالقَلَـقِ كـأن تحتَ جَنْبِـهِ إبَرًا. ومـن هـذه اللغةِ ما أنشـده المبردُ لأعشى قيسٍ:

إلى المَرْءِ عَمْرٍو أُطِيلُ السُّرَى وآخُـــذُ من كلِّ حَيٍّ عُصُـــمْ(٣)

فحـذفَ التنـوينَ مـن "عُصُمٍ"، ووقـف على الميم بالسكـون، ومـن هـذه اللغة قولُه(٤):

---

(١) هـو عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبـادي التميمي النصـراني، شاعرجاهلي فصيح، ليس ممن يعد في الفحول، وكان الأصمعي وأبوعبيدة يقولان: عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجـوم، وكـان يسكـن الحيرة، وهـو أول مـن كتـب بالعـربية في ديوان كسـرى. أخبـاره في الشعـــروالشعراء: ٢٢٥/١-٢٣٣ ، والأغـــاني: ٩٧/٢-١٥٤ ، والخـــزانة: ٣٨١/١-٣٨٦.

(٢) ديوانه: ٥٩ . وهـو مـن شـواهد إصلاح المنطـق: ١٥٦ ، والخصـائص: ٩٧/٢ ، وشـرح المفصـل: ٦٩/٩ ، والمقـرب: ٣٧٧ ، وشـرح جمـل الزجاجي: ٤٣١/٢ ، والصفـوةالصفية: ١١٦/١ . والقين: الحداد. الصحاح: ٢١٨٥/٦(قين).

(٣) ديوان الأعشـى الكبير: ٨٧ وفيـه: "قيس" مكان "عمرو" مـن قصيدة له في مدح قيس بن معـديكرب. وهـو من شواهد كتاب الشعـر: ١١١/١ ، والخصائص: ٩٧/٢ ، والتبيين: ١٩١ ، وشـرح المفصـل: ٧٠/٩ ، والخزانة: ٤٤٥/٤ . وعصـم: جمع عصام، أي: عهـد، ككتـب وكتاب، كذا ضبطه ابن جني في المبهـج: ١٤٣ ، وضبطـه ابن هشـام في السيرة: ٣٤٠/٣ بكسـرالعين وفتـح الصـاد: جمـع عصمـة، وهي الحبل والسبب. وإنما كـان الشاعر يأخذ من كل قبيلة عهـداإلى قبيلة أخرى؛ لأن له في كـل حي أعـداء ممـن هجـاهم، أوممـن يكـره ممـدوحه، فيخشى القتـل أوغيره. ينظرالخـزانة: ٤٤٦/٤ ، ٤٤٨.

وفي ب : "إلى المرء عمر" بسقوط الواو.

(٤) زيد بعده في ب : "أيضا" .

ألا حَبّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها لقد تركتْ قلبي بها هائِمًا دَنِفْ(١)

ووجهُ هذه اللغةِ أنهم لو وقفوا على التنوين لالتبس بالنون الأصليةِ، ولو أبدلوا لحصل اللبسُ في المجرور، والخروجُ إلى الصورة المرفوضةِ في المرفوع، فحذفوا التنوينَ، ووقفوا على الحرف الذي قبلَه / بالسكون، وحملوا المنصوبَ على المجرور والمرفوع؛ لأنه لايَحْصُلُ فيه في حال الإبدالِ لَبْسٌ ولاخروجٌ إلى صورة مرفوضةٍ. ٧٩/ب

اللغةُ الثالثة: لغةُ أكثرِ العرب وهي الإبدالُ فى النصب، وعدمُ الإبدالِ في الرفع والجرِّ(٢)، فتقولُ: رأيتُ زيدا، بالألف ، وقام زيدْ، ومررتُ بزيدْ، بإسكان الدال.

وهذه اللغةُ هي الفصيحةُ المستعملةُ عند أكثر العرب، وبها وقف القُرّاءُ، وعليها الكَتْبُ، وهي متوسطةٌ بينَ اللغتين، فأبدلوا في النصب حيثُ لا يلزمُ منه محذورٌ، وتركوا الإبدالَ في الرفع والجرِّ لِما فيه من المحذور، وإلى هذه اللغةِ أشار المصنفُ بقوله:

"وقِفْ على المُنْصَرِفِ المَنْصُوبِ بألفٍ(٣) ...."

ومن العرب من يُبْدِلُ في حالة النصبِ من الألف همزةً، ويقفُ عليها، فيقولُ: رأيتُ زيدأْ، بهمزة ساكنةٍ(٤).

---

(١) لم أقف على قائله، وهو من شواهد شرح الكافيةالشافية: ١٩٨٠/٤ ، والمقاصدالنحوية: ٥٤٣/٤ ، والهمع: ٢٠١/٦ ، والدرر: ٢٩٦/٦ . ودنف: صفة مشبهة من الدنف، بفتح النون، وهوالمرض الملازم. المقاصد النحوية. والشاهد فيه: تسكين الفاء من "دنف" وقفا، والكثير في مثله قلب التنوين ألفا.

وفي ب "دائما" مكان "هائما" .

(٢) الكتاب: ١٦٦/٤-١٦٧ ، وشرح المفصل: ٦٩/٩-٧٠ ، والتسهيل: ٣٢٨ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٧٣/٢-٢٧٤ ، ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) "بألف" ليس في ب .

(٤) في الكتاب ١٧٦/٤: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز، وهذه حبلأ، وتقديرهما: رجلع، وحبلع؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم".

تنبيهٌ: اعلمْ أن النحويين اختلفوا في الوقف على "إذن" الناصبةِ: فذهب البصريون[١] إلى أن الوقفَ عليها[٢] بالألف بدلا[٣] من النون، تَشْبِيهًا للنون بالتنوين[٤]؛ لكونها نُونًا خفيفةً قبلَها فتحةٌ، وتُكْتَبُ بالألف لأجل الوقفِ عليها، وكذلك هي في كتاب سيبويه.

وذهب الكوفيون، وتَبِعَهُم المازنيُّ[٥] إلى أن الوقفَ عليها بالنون، وتُكْتَبُ بالنون، ورأوا أن هذا أَولى؛ لأنه يلزمُ على[٦] مذهب البصريين التِباسُها بـ"إذا" الظرفيةِ[٧].

وذهب المبردُ[٨] إلى جواز الأمرين.

وذهب قومٌ[٩] إلى التَّفْرِقَةِ بينَ أن تكونَ عاملةً أو غيرَ عاملةٍ، فإن كانت عاملةً كُتِبَتْ بالألف، ووُقِفَ عليها بالألف؛ لأنها[١٠] في هذه الحالةِ لا تَلْتَبِسُ بـ"إذا" الظرفيةِ؛ لأجل العملِ، فإن كانت غيرَ عاملةٍ كُتبت بالنون، ووُقِفَ عليها بالنون؛ لأن في هذه الحالةِ يقعُ الالتباسُ، والله أعلم.

---

(١) هذا مذهب جمهورالنحويين كما في شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٧٩ ، والجنى الداني: ٣٦٥ ، والارتشاف: ١/٣٩٣ ، والمغني: ٣١ ، والمساعد: ٤/٣٠٥ ، وشفاءالعليل: ٣/١١٢٩ ، وشرح الأشموني: ٤/٢٠٦ ، والهمع: ٦/١٩٩ ، وشرح التصريح: ٢/٣٣٩.

(٢) في ب : "عليه" .

(٣) في ب : "بدل" .

(٤) في ب : "فالتنوين" .

(٥) لم أقف على من نسب هذا الرأي للكوفيين فيما رجعت إليه من المصادر، وهو منسوب للمازني والمبرد في بعض المصادر المتقدمة في هامش(١) ، وعليه ابن عصفور والسيوطي. شرح جمل الزجاجي: ٢/١٧٠ ، والهمع: ٦/١٩٩.

(٦) زيد بعده في ب : "ما" .

(٧) في ب : "الشرطية" .

(٨) نقله الرضي في شرحه على الشافية: ٢/٢٨٠ .

(٩) وهوقول الفراء. ينظرالمغني: ٣١ ، وشرح الأشموني: ٤/٢٠٦، ونقل عنه العكس؛ لضعفها بالإهمال وقوتها بالعمل. همع الهوامع: ٦/٣٠٧، وحاشيةالصبان: ٣/٢٩١.

(١٠) في ب : "لأنه" .

وقد وقفوا على النون الخفيفةِ المُؤَكِّدَةِ للأفعال بالألف بدلا منها؛ تَشْبِيهًا للنون الخفيفةِ بالتنوين في حالةِ(١)النصبِ على اللغة الفصيحةِ(٢)، نحوُ قوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}(٣)، {وَلَيَكُونًا}(٤) وقفوا عليهما(٥)[بالألف](٦) وكُتبت في المصحف بالألف(٧)، كما يُكْتَبُ رأيتُ زيدا بالألف، وعليه حُمِلَ قولُ الأعشى:

ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدا(٨)

التقديرُ: واللهَ / فاعْبُدَنْ، فأَبْدَلَ(٩)من النون ألفا، ومنه قولُه: ٨٠/أ

أَبُوكَ يَزيدٌ والوَليدُ ومَنْ يَكُنْ هـــــــما أَبَواه لايَذِلُّ ويُكْرَما(١٠)

أراد: ويُكْرَمَنْ، وعليه حُمِلَ قولُ امرىءِ القيس:

* قِفا نَبْكِ ... ... *(١١)

الأصلُ: قِفَنْ، فأبدل من النون [ألفا](١٢)، وأَجْرَى الوَصْلَ مُجْرَى الوَقْفِ، وقد قيل فيه غيرُ هذا(١٣)، واللهُ أعلم.

---

(١) في ب : "حال" .

(٢) الكتاب: ٥٢١/٣ ، والأصول: ٢٠٢/٢ ، وشرح المفصل: ٨٨/٩ .

(٣) سورةالعلق: من الآية: ١٥ ، ولم ترد في ب لفظة {بِالنَّاصِيَةِ}.

(٤) سورةيوسف: من الآية: ٣٢ .

(٥) في الأصل: "عليها" .

(٦) ليست في الأصل .

(٧) في الإقناع ٥١٣/١: "وردت الرواية عن القراء، حاشا ابن كثير، برعاية خط المصحف عند الوقف، ولم يرد في ذلك عن ابن كثير إلامايقتضي ترك التزام ذلك، وإنما أذكر عنهم ماروي إن شاء الله".

(٨) ديوان الأعشى الكبير: ١٧٨ ، وصدره:

وذا النُّصُبَ المنصوبَ لاتنسكنّهُ

وهو من شواهد الكتاب: ٥١٠/٣ ، وسرالصناعة: ٦٧٨/٢ ، والنكت: ٩٦٠/٢ ، والتبصرة: ٤٣٣/١ ، والإنصاف: ٦٥٧/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٠٠/٣ ، والمغني: ٤٨٦ ، وشرح أبياته: ١٦٢/٦.

(٩) في ب : "فأبدلوا" .

(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح المفصل: ٨٩/٩ .

(١١) تقدم ص ١٠٧ .

(١٢) سقط من الأصل .

(١٣) ينظرالخزانة: ١٧/١١-١٨ .

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، قولُه:

"وقِفْ على المُنْصَرِفِ المَنْصُوبِ ... ... "[البيت][(١)]

فيه إطلاقٌ من وجهين فلا بُدَّ من تقييدهما[(٢)]:

الأولُ: أن الاسم الذي فيه تاءُ التأنيثِ، نحوُ قولك: رأيتُ قائمَةً، منصرفٌ منصوبٌ، ومع هذا فلا يجوزُ الوقفُ عليه بالألف بدلا من التنوين.

قال ابنُ إيازٍ[(٣)]: وإنما لم يَجُزْ ذلك لأن الاسمَ الذي فيه تاءُ التأنيثِ ثقيلٌ جدا، ولذلك رُخِّمَ ما هي فيه مطلقا، فلو وُقِفَ بالألف لزادَ الثِّقَلُ بخلاف الاسمِ المؤنثِ الذي ليس فيه تاءُ تأنيثٍ، نحوُ: هندٍ.

الثاني: أن الاسمَ الذي فيه الألفُ واللامُ، نحوُ: رأيتُ الرجلَ، منصرفٌ منصوبٌ، ومع هذا فلا يجوزُ الوقفُ عليه بالألف بدلا من التنوين.

فكان حَقُّ المصنفِ أن يُخْرِجَهُما بقيدٍ كما لو قال:

وقِفْ على مُنْتَصِبٍ بغيرِ تا مُنَوَّنٍ بأَلِفٍ حيثُ أَتَى[(٤)]

[(٥-٥)]فبقوله: "مُنْتَصِبٍ" يُخْرِجُ المرفوعَ والمجرورَ، وبقوله: "بغير تا" يُخْرِجُ "قائمَةً" وبقولِه: "مُنَوَّنٍ" يُخْرِجُ نحوَ "الرجلِ"[-٥-].

والحقُّ أن ما فيه الألفُ واللامُ قد يَخْرُجُ بقوله: "عن نُونِهِ مَقْلُوبِ"؛ لأن ما فيه الألفُ واللامُ ليس فيه تنوينٌ، وأمّا ما فيه التاءُ فهو واردٌ عليه.

وفاتَ المصنفَ المبنيُّ[(٦)] المفتوحُ المُنَوَّنُ، نحوُ: واهًا، وإيهًا؛ فإن الوقفَ عليه بالألف بدلا من التنوين كالوقف[(٧)] على المنصوب المُنَوَّنِ[(٨)]، ولا يَدْخُلُ له تحتَ قولِه: "المنصوبِ"؛ لأن النصبَ مُغايِرٌ للفتح، فكان[(٩)] حَقُّهُ أن يُنَبِّهَ عليه.

---

(١) ليس في الأصل .

(٢) في ب : "تقييدها" .

(٣) تقدم التعريف به في مبحث: ألفية ابن معط وشراحها، ص ٦٦ من الدراسة. وانظر قوله بمعناه في المحصول في شرح الفصول: ١٨٣ أ .

(٤) جاء البيت في ب :

وقف على منون بغير تا بألف تبدل من نون أتى

(٥-٥) سقط من ب .

(٦) في ب : "المثنى" .

(٧) في ب : "فالوقف" .

(٨) ينظرشرح الكافيةالشافية: ١٩٨١/٤ ، وشرح ابن عقيل: ٥٠٨/٢.

(٩) في ب: "وكان" .

وقولُه: "عن نُونِهِ مَقْلُوبِ" يريدُ به التنوينَ، فإن التنوينَ نونٌ في الحقيقة، ألا ترى أنهم لما حَدُّوا التنوينَ قالوا فيه: التنوينُ نونٌ ساكنةٌ(١).

* * **

٥٨- وفي سِواهُ قِفْ بغَيْرِ إِبْدالْ واحْذِفْ من المَنْقُوصِ ياءَ الاعْلالْ

هذا البيتُ يشتملُ على حالتين من الحالات السبعِ المتقدماتِ وهما: السكونُ(٢) / والحذفُ، وبيانُ ذلك أن الضميرَ في قوله: "وفي سِواهُ" يعودُ ٨٠/ب
على المُنَوَّنِ المنصوبِ الخالي من التاء، فما عداه هو مافيه الألفُ واللامُ، سواءٌ كانت فيه التاءُ أو لم تكنْ، منقوصا كان أو مقصورا، والاسمُ الذي لا ينصرفُ، والأفعالُ، والحروفُ، والمرفوعُ والمجرورُ المُنَوَّنانِ(٣)على اللغة الفصيحةِ مَنْقُوصَيْنِ كانا أو مَقْصُورَيْنِ، والمنصوبُ المُنَوَّنُ إذا كانت فيه تاءُ التأنيثِ، فكلُّ ما ليس فيه تنوينٌ من هذا الذى تقدم ذكرُه(٤)كالذي فيه الألفُ واللامُ، فالوقفُ عليه بالسكون المَحْضِ، وكلُّ ما فيه تنوينٌ ممّا تقدم(٥)كالمرفوعِ المُنَوَّنِ، فالوقفُ عليه بالسكون وحذفِ التنوينِ، إلا أنه بَقِيَ على المصنف في المقصور والمنقوص بعضُ إِجْمالٍ يَسْتَدْرِكُهُ بعدُ.

وقولُه: "بغيرِ إِبْدالْ" يريدُ بالإبدالِ إبدالا خاصًّا، وهو إبدالُ الألفِ من التنوين، لا الإبدالَ المطلقَ؛ فإن ما فيه تاءُ التأنيثِ تُبْدَلُ في الوقف هاءً على اللغة الفصيحة.

---

(١) بعده في الأصل: "قال" ، وإسقاطه متفق مع منهج الشارح .

(٢) في ب : "الكون" .

(٣) في ب : "المنونات" .

(٤) "ذكره" سقط من ب .

(٥) في ب : "من هذا الذي تقدم" .

وقولُه:

"واحْذِفْ من المنقوصِ ياءَ الاعْلالْ"

شَرَعَ يتكلمُ فيما بَقِيَ عليه من أحكام المنقوص. واعلمْ أن المنقوصَ على قسمين: نكرةٌ ومعرفةٌ.

أمّا حكمُ المعرفةِ فيأتي الكلامُ عليه عند قوله: "وإنْ تُعَرِّفْهُ".

وأمّا حكمُ النكرةِ فقد تَعَرَّضَ إليه المصنفُ بقوله: "واحْذِفْ من المنقوصِ" وهو لا يخلو أن يكونَ مرفوعًا أو مجرورًا أو منصوبًا:

فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا فللنحويين فيه(١) ثلاثةُ مذاهبَ:

المذهبُ الأولُ: الوقفُ عليه بحذف الياءِ وسكونِ الحرف الذي قبلَه سواءٌ كان منصرفًا أو غيرَ منصرفٍ، نحوُ: قامَ قاضْ، ومررتُ بقاضْ، وقامَ جَوارْ، ومررتُ بجَوارْ، وهذا المذهبُ هو مذهبُ سيبويه(٢)، وإليه ذهب المصنفُ، وعليه أكثرُ النحويين(٣)، وبه وقفَ أكثرُ القُرّاءِ، فوقفوا على قوله عز وجل: {مَاعِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّـهِ بَاقٍ}(٤) / وعلى قوله تعالى: {وَمَالَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ}(٥) بحذف الياءِ، وسكونِ القافِ واللامِ(٦)، وكذلكَ ماأَشْبَهَهُما(٧). ٢/٨١

---

(١) في ب : "فلنحويين" بلام واحدة، وسقوط فيه.

(٢) في ب : "اختيار سيبويه" وينظرالكتاب: ١٨٣/٤ .

(٣) ينظرالأصول: ٣٧٤/٢-٣٧٥ ، والتبصرة: ٧١٩/٢ ، والغرةالمخفية: ١١٥/١ ، وشرح المفصل: ٧٥/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨١/٢.

(٤) سورةالنحل: من الآية: ٩٦ .

(٥) سورةالرعد: من الآية: ١١ .

(٦) ووقف ابن كثير وحده من السبعة بالياء. ينظرالسبعة: ٣٦٠ ، والتبصرة في القراءات: ٢٣٣-٢٣٤ ، والإقناع: ٦٧٥/١.

(٧) في ب : "أشبهما" .

وحجةُ هذا القولِ أن(١)الياءَ في "قاضٍ" ونحوِه لمّا كانت محذوفةً في الوصلِ لأجل التنوينِ فكأنَّه اسمٌ صحيحٌ، فلما وقفوا عليه أزالوا حركتَه وسكَّنُوهُ كما فعلـوا في نحـو: زيدٍ، ولم يَعْتَـدُّوا بزوال مـوجبِ حذفِ اليـاءِ، وهـو حذفُ التنوينِ؛ لأن حذفَه عارضٌ، والعارضُ (٢-لايُعْتَدُّ به-٢) في كثير من الأمـور، ألا ترى أن الواوَ في: يقومُ، ونحوه(٣)تُحذف لالتقاء الساكنين(٤)إذا سَكَنَـتِ الميمُ للجزم، فتقولُ: لم يقمْ، فإذا تحركت الميمُ لالتقائِهـا ساكنةً مع ساكنٍ بعدَها، نحـوُ: لم يقمِ الغلامُ، لم ترجع الواوُ، وإن كان قد زالَ المُـوجبُ للحذف وهو السكونُ؛ لأن التحريكَ(٥)عارضٌ، والعارضُ لايُعْتَدُّ به(٦).

المذهبُ الثاني: الوقفُ عليه بردِّ الياءِ، سواءٌ كان منصرفًا أو غيرَ منصرفٍ، نحـوُ: قـام قـاضِي، ومررتُ بقـاضِي، وقـام جَوارِي، ومـررتُ بجَـوارِي، وهـذا المـذهبُ هو اختيارُ يونسَ(٧)، وبه قـرأ ابنُ كثيـرٍ فوقف على: {هَـادٍ}(٨)، و{وَالٍ}(٩)، و{بَاقٍ}(١٠)، بإثبات الياءِ(١١).

وحجـةُ هذا القول أن الياءَ إنما كانت محذوفةً في الـوصل لأجل التقائها ساكنةً مع التنوين، فلما ذهب التنوينُ لأجل الوقف رجعت الياءُ؛ لأن مُوجِبَ الحذفِ قد زال، وهو إثباتُ التنوينِ، ألا ترى أنك تقـولُ: يَخْشَى اللهَ، ويَدْعُو اللـهَ، ويُعْطِي اللهُ، فتَحْذِفُ الألـفَ والواوَ والياءَ لأجل السـاكنِ بعـدَها، فإذا وقفتَ رجعت الألفُ والواوُ والياءُ؛ لأن مُوجبَ الحـذفِ قد زال، وهو وجودُ السـاكنِ بعـدَ هـذه الحروفِ، فكـذلك المنقـوصُ يجب أن تَرجعَ اليـاءُ إذا زالَ مُوجِبُ حذفِها حَمْلا على هذه النظائرِ.

---

(١) "أن" سقط من ب .
(٢-٢) سقط من ب .
(٣) "ونحوه" تأخر في ب بعد قوله: "للجزم" .
(٤) في ب : "لالتقاء الساكنين تحذف" .
(٥) في ب : "التحريف" .
(٦) تنظرهذه القاعدة في الأشباه والنظائر: ٢٦٥/٢ .
(٧) الكتاب: ١٨٣/٤ .
(٨) سورةالرعد: من الآية: ٣٣ .
(٩) سورةالرعد: من الآية: ١١ .
(١٠) سورةالنحل: من الآية: ٩٦ .
(١١) ينظرهامش ٦من الصفحة السابقة.

وفي الكتاب(١): "وحدثني أبو الخطاب أن بعضَ من يُوثَقُ بعربيته يقولُ: هذا رامي(٢)وقاضي" بالياء في الوقف.

المذهبُ الثالثُ: الفرقُ بينَ أن(٣)يكونَ المنقوصُ ثلاثيا، نحوُ: عَمٍ، وشَجٍ(٤)، أو رباعيا، نحوُ: قاضٍ، وداعٍ، أو أكثرَ، نحوُ: مُسْتَقْضٍ، فالثلاثيُّ الأحسنُ فيه الوقفُ بإثبات الياءِ؛ لئلا تَنْقُصَ عِدَّتُهُ / عن(٥)أقلِّ الأصولِ، ٨١/ب والرباعيُّ الوقفُ عليه بالوجهين: إثباتِ الياء وحذفِها، والخماسيُّ الأحسنُ الوقفُ عليه(٦)بالحذف لطوله.

وهذا المذهبُ نقله من النحويين ابنُ القواس(٧)، وارتضاه ابنُ إيازٍ(٨).

وإن كان المنقوصُ النكرةُ منصوبًا، فلايخلو أن يكونَ منصرفًا أو غيرَ منصرفٍ:

فإن كان غيرَ منصرفٍ فالأحسنُ الوقفُ(٩)عليه بإثبات الياءِ، نحوُ: رأيتُ جَوارِي، ويجوزُ الوقفُ بحذف الياءِ، وسكونِ الحرفِ(١٠)الذي قبلَه(١١).

---

(١) الكتاب: ١٨٣/٤ ونصه: "وحدثني أبوالخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي".

(٢) في النسختين : "راسي" .

(٣) "أن" سقط من ب .

(٤) شج: حزين، صفة مشبهة من شجاه يشجوه شجوا: إذا أحزنه. ينظر الصحاح: ٢٣٨٩/٦(شجا).

(٥) في ب : "من" .

(٦) في ب : "فيه" .

(٧) شرح ابن القواس: ٢٦٣/١ وليس فيه تفرقة بين الرباعي والخماسي، بل جعل حكمهما واحدا، وهواختيارالحذف.

(٨) المحصول في شرح الفصول: ١٨٤ أ .

(٩) في ب : "الوقوف" .

(١٠) في ب : "الحذف" .

(١١) في الكتاب ١٨٣/٤-١٨٤: "وأما في حال النصب فليس إلاالبيان؛ لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام...وتقول: رأيت جواريَ؛ لأنها ثابتة في الوصل متحركة" وينظرالأصول: ٣٧٥/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٣١/٢ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٠٠/٢ ونصه: "اعلم أن المنقوص غيرالمنون، كرأيت القاضيَ وجواريَ، لاكلام في أنه لايجوز حذف يائه بل يجب إسكانه" ، والغرةالمخفية: ١١٥/١-١١٦ ، والصفوةالصفية: ١١٩/١ ، وشرح التصريح: ٣٤٠/٢ .
ولم أقف على مانقله الشارح من جواز حذف الياء على غيرالمنصرف ===

فإن كان منصرفًا فالأكثرُ الوقفُ عليه بالألف بدلا من التنوين، كالصحيح، نحوُ: رأيتُ قاضيا، وقد حُكِيَ عن بعض العرب أنهم يقفون عليه بحذف الياءِ(١)، وسكونِ الحرف(٢)الذي قبلَها، كالوقف على المرفوع والمجرور، فيقولون: رأيتُ قاضْ(٣).

إذا تقرَّرَ هذا فلنرجعْ إلى كلام المصنف، فقولُه: "واحْذِفْ من المنقوصِ" الألفُ واللامُ في(٤)المنقوص للعهد، أي: المنقوصُ الذي تقدم ذكرُه، وكلامُه محمولٌ على حذف الصفة، التقديرُ: واحذفْ من المنقوص المُنَكَّرِ، فحَذَفَ الصفةَ للعلم بها من قوله بعدُ: "وإنْ تُعَرِّفْهُ"، وإن كان حذفُ الصفةِ قليلا فقد جاء من ذلك مايُؤَيِّدُهُ، فمن ذلك قولُه تعالى: {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ}(٥)، التقديرُ(٦): قومُك الكفارُ(٧)، فحَذَفَ الصفةَ للعلم بها؛ لأن التكذيبَ لا يقعُ من المؤمنين

==== إلا عند الزمخشري في المفصل ٣٤٠ حيث قال: "...والمتحرك ماقبله إن كان ياء أسقطها التنوين في نحو قاضٍ وعَمٍ وجَوارٍ، فالأكثر أن يوقف على ماقبله فيقال: قاضْ وعمْ وجوارْ، وقوم يعيدونها ويقفون عليها فيقولون: قاضي وعمي وجواري، وإن لم يسقطها التنوين في نحو القاضي، وياقاضي، ورأيت جواريَ، فالأمربالعكس". وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٩/٢: "...ومثّل أيضا بالمنصوب وهو قوله: رأيت جواريَ، وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف، والذي ذكره غيره أن المنصوب ليس مثل المرفوع والمجرورفي جواز الحذف، والذين يقولون: هذا القاضْ، بحذف الياء، لايقولون: رأيت القاضْ، بحذف الياء...". وتابع الزمخشري ابنُ القواس فقال في شرحه على الألفية ٢٦٣/١: "وإن حذف التنوين لعدم الصرف، نحو: رأيت جواريَ، فالأجود الإثبات".

(١) في ب : "الألف" .

(٢) في ب : "الحذف" .

(٣) الشارح هنا ينقل ما أورده الشريشي في التعليقات الوفية: ١٥٠/١ ، ولم أقف على هذا النقل فيما رجعت إليه عند غيرهما، وفي شرح الرضي على الشافية ٣٠١/٢: "وأما حال النصب، نحو: رأيت قاضيا، فالواجب قلب تنوينه للوقف إلا على لغة ربيعة" وربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فعلى مذهبهم يكون الوقف هنا: رأيت قاضي، بإثبات الياء ساكنة.

(٤) في ب : "من" .

(٥) سورةالأنعام: من الآية: ٦٦ .

(٦) في ب : "والتقدير" .

(٧) شرح التسهيل: ٣٢٤/٣ ، والدرالمصون: ٦٧٢/٤ ، وينظرفي حذف الصفة لدلالة الحال أو اللفظ: الخصائص: ٣٧٠/٢-٣٧٢.

ومن ذلك قولُ العباس[١] بنِ مِرْداسٍ:

وقد كُنْتُ في الحربِ ذا تُدْرَإٍ فلم أُعْطَ شَيْئًا ولم أُمْنَعِ[٢]

التقديرُ: لم أُعْطَ شيئا يليقُ بي، وقولُه: "ذا تُدْرَإٍ"[٣] المعنى: ذا عُدَّةٍ للحرب، وهو بضمِّ التاءِ، وسكونِ الدال، وفتحِ الراءِ، وقَصْرِ الهمزةِ، وهو من الدَّرْءِ، أي: الدَّفْعُ، والتاءُ فيه زائدةٌ، كـ"تُرْتَبٍ"[٤]، والله أعلم.

* * **

٥٩- وإنْ تُعَرِّفْهُ فأَثْبِتْهُ وقِفْ[٥] عَلى المَقْصُورِ حَتْمًا بالأَلِفْ

شَرَعَ يتكلمُ في القسم الثاني من المنقوص، وهو المُعَرَّفُ، واعلمْ أنه لايخلو أن يكونَ مُعَرَّفًا بالنداء أولا:

---

(١) في ب : "ابن عباس".

وهو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي، أبوالهيثم الصحابي، شاعرفارس، أسلم قبل فتح مكة وشهد فتحها وحنينا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان من المؤلفة قلوبهم، مات في خلافة عمر. أخباره في الشعروالشعراء: ٣٠٠/١ ، ٧٤٦/٢-٧٤٨ ، ومختصرتاريخ دمشق: ٥/١٢-٩ ، والإصابة: ٦٣٣/٣-٦٣٤ ، والخزانة: ١٥٢/١-١٥٤.

(٢) ديوانه: ١١١ من أبيات له في معاتبة النبي -صلى الله عليه وسلم- في توزيع غنائم حنين حيث أعطى غيره من المؤلفة قلوبهم مائة من الإبل وأعطاه ثمانين. وينظرالسيرةالنبوية لابن هشام: ١٣٦/٤ ، وسفرالسعادة: ١٨٣/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١١٦٦/٣ ، والمغني: ٨١٨ ، وشرح أبياته: ٣١٣/٧ ، والمقاصدالنحوية: ٦٩/٤.

(٣) في ب : "إذا تدرأ" .

(٤) في غريب الحديث لابن قتيبة ٧٥٠/٣: "وذو تدرأ: من قولك: درأت الشيء: دفعته، واندرأ علينا فلان إذا اندفع. يراد أنه هَجُومٌ لايَتَوَقَّى ولايَهاب. وزيدت التاء في أوله كما قالوا: شَرُّهُ تُرْتَبٌ، أي: راتبٌ دائمٌ" وينظرالكتاب: ٢٧٠/٤ ، ٣١٥ ، وغريب الحديث للخطابي: ١٦/٢-١٧ ، والمنصف: ١٠٤/٢-١٠٥ ، والممتع: ٧٧/١ ، وشرح الرضي على الشافية: ١٥٢/١ ، ٣٥٨/٢.

(٥) "وقف" مكررة في الأصل.

فإن كان مُعَرَّفًا بالنداء / فلا يخلو أن يكونَ قد حُذف[١] منه العينُ أو ٢/٨٣
الفاءُ، أو لم يُحذف منه شيءٌ غيرُ التنوينِ.

فإن كان قد حُذف منه[٢] العينُ، نحوُ: مُرٍ[٣]، اسمُ فاعلٍ من "أَرَى" الأصلُ: مُرْئِيٌ، نحوُ: مُعْلِمٍ، ثم حُذفت همزتُه[٤]، وأُلقيت حركتُها على الراء، فقيل: مُرٍ[٣]، أو حُذف[١] منه الفاءُ، نحوُ: يَفِ، رددتَ[٥] الياءَ في الوقف اتفاقا، فقلتَ: يامُرِي، ويايَفِي؛ لأنه لو حُذفت الياءُ؛ لأدَّى ذلك إلى إجحافِ الكلمةِ بتوالى الحذفِ[٦].

فإن كان لم يُحذف منه إلا التنوينُ، نحوُ: يا قاضِي، فقد اختلف النحويون في ذلك:

فمذهبُ يونسَ[٧] أن الوقفَ عليه بحذف الياء، فتقولُ: ياقاضْ، وحجةُ هذا المذهبِ أن الوقف حالُ تسهيلٍ وتخفيفٍ، والنداءُ حالُ تغييرٍ وحذفٍ، فكان حذفُ الياءِ مناسبا للحالين.

ومذهبُ [٨-الخليلِ وسيبويه-٨] أن الوقفَ عليه بالياء، وحجتُه أن الياءَ حرفٌ ساكنٌ، والحذفُ خلافُ الأصلِ.

فإن كان مُعَرَّفًا بغير النداءِ، نحوُ: القاضِي، وقاضِي دمشقَ، فلايخلو أن يكونَ مرفوعًا أو مجرورًا أو منصوبا.

---

(١) في ب : "حذفت" .

(٢) "منه" سقط من ب .

(٣) في ب : "مرء" .

(٤) "همزته" سقط من ب .

(٥) في ب : "ردد" .

(٦) ينظر الكتاب: ١٨٤/٤ ، وشرح المفصل: ٧٥/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٠١/٢ ، والارتشاف: ٣٩٥/١.

(٧) "يونس" سقط من ب، ومكانه بياض بمقدار الكلمة. وينظر مذهبه في الكتاب: ١٨٤/٤ ووافقه المبرد كما في شرح الرضي على الشافية: ٣٠١/٢.

(٨-٨) سقط من ب ومكانه بياض. والصحيح أن سيبويه موافق ليونس لاللخليل. الكتاب: ١٨٤/٤.

فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا فالأكثرُ المختارُ الذي عليه جمهورُ النحويينَ الوقفُ عليه بالياء؛ لأن التنوينَ الموجبَ لحذف الياءِ معدومٌ مطلقا. ومنهم من يقفُ عليه بحذف الياءِ(١)، وحجتُه شيئان:

أحدُهما: أن المُنَكَّرَ أصلٌ للمُعَرَّفِ، وقد حُذف في حال التنكيرِ، فيُحذفُ في حال التعريفِ حَمْلا للفَرْعِ على الأصل.

الثاني: أنهم قدَّرُوا الوقفَ عليه قبلَ دخولِ الألفِ واللامِ، ثم دخلتا عليه بعد حذفِ الياء، فبقي على حاله من الحذف.

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقولُه: "وإنْ تُعَرِّفْهُ" أطلقَ التعريفَ لِيَشْمَلَ الألفَ واللامَ والإضافةَ، والضميرُ في "تُعَرِّفْهُ" راجعٌ إلى المنقوص(٢)، والضميرُ في "فأَثْبِتْهُ" راجعٌ إلى الياءِ.

وقد بَقِيَ علينا تتميمُ الغَرَضِ بمسألتين لهما(٣) تَعَلُّقٌ بما تقدّم:

المسألةُ الأولى: / حكمُ ياءِ المتكلمِ في الوقفِ، نحوُ: غلامِي، وأَكْرَمَنِي، ٨٣/ب
وأعلمْ أن هذه الياءَ لا تخلو أن تكونَ ساكنةً أو متحركةً:

فإن كانت ساكنةً فلك في الوقف عليها وجهان: إبقاءُ الياءِ، فتقولُ: قام غلامِي وأَكْرَمَنِي، وهذا هو الأحسنُ، ولك حذفُ الياءِ والوقفُ على الحرف الذي قبلَها، فتقولُ: قامَ غلامْ وأَكْرَمَنْ(٤)، قال الشاعرُ:

---

(١) في الكتاب ١٨٣/٤: "فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذالعمي؛ لأنها ثابتة في الوصل، ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام..." وينظرالأصول: ٣٧٥/٢ ، والغرةالمخفية: ١١٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ٣٤٢/٢ ، وشرح المفصل: ٧٥/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٠٠/٢ ، والمساعد: ٣٠٩/٤.

(٢) في ب : "المقصور" .

(٣) في ب : "بهما" .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/٩: "وحذف الياء في الفعل حسن؛ لأنها لاتكون إلا وقبلها نون، فالنون تدل عليها فلالبس فيها، ولذلك كثر في القرآن، فأما إذا قلت: هذا غلام، ووقفت عليه بالسكون فلايعلم أنه يراد به الإضافة إلى الياء أم الإفراد، ولذلك منع بعض الأصحاب جوازه لأجل اللبس، وقد أجازه سيبويه؛ لأن الوصل يبينه" وينظرالكتاب: ١٨٦/٤ ، والأصول: ٣٧٨/٢-٣٧٩ ، والنكت: ١١١٠/٢ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٠٠/٢-٣٠١.

إذا ما انْتَسَبْتُ لهُ أَنْكَرَنْ(١)

بسكون النونِ وحذفِ الياء، والأصلُ: أَنْكَرَنِي.

فإن كانت متحركةً فلك أيضا فيها(٢)وجهان: الوقفُ عليها بالسكون أو بهاء السكتِ، فتقولُ(٣): غلامِيَهْ، وأَكْرَمَنِيَهْ(٤)، قال الله تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَـٰبِيَهْ}(٥)، وقال تعالى :{مَالِيَهْ. هَلَكَ عَنِّي سُلْطَـٰنِيَهْ}(٦)، وفيه إجراءُ الوصلِ مُجْرى الوقف(٧).

---

(١) عجزبيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه: ٦٩ من قصيدة له في مدح قيس بن معديكرب، وصدره:

ومن شانىء كاسف وجهه

وقبل هذا البيت:

تَيَمَّمْتُ قيسًا وكم دونَه من الأرض من مَهْمَهٍ ذي شَزَنْ

وينظر الكتاب: ١٨٧/٤ ، ومجاز القرآن: ١٥٩/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٨٢/١ ، والأمالي الشجرية: ٧٣/٢ ، وشرح المفصل: ٨٦/٩.

و في الأصل : "استبنت" ، وفي ب : "إذانتسبت".

(٢) في ب : "فلك فيها أيضا" .

(٣) "فتقول" سقط من ب .

(٤) في الكتاب ١٨٧/٤: "ومن قال: هذا غلامي فاعلم وإنيَ ذاهب، لم يحذف في الوقف؛ لأنها كياء القاضي في النصب، ولكنهم مما يلحقون الهاء في الوقف فيبينون الحركة، ولكنها تحذف في النداء؛ لأنك إذا وصلت في النداء حذفتها" وينظرشرح المفصل: ٨٥/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٠١/٢ ، والارتشاف: ٣٩٦/١.

(٥) سورةالحاقة: من الآية: ١٩ .

(٦) سورةالحاقة: من الآية: ٢٨ ، والآية: ٢٩ .

(٧) قال الصيمري في التبصرة ٧٢١/٢-٧٢٢: "فأما مافي القرآن من قوله عزوجل: {سُلْطَـٰنِيَهْ} و {كِتَـٰبِيَهْ} و {مَاهِيَهْ} وغير ذلك، فالواجبُ أن يُوقف عليها بالهاء ولايوصل؛ لأنه يلزمهم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل، فإن أثبتها خالفت العربية، وإن حذفتها خالفت سواد المصحف، فكذلك سبيل القارىء أن يقف على هذه الهاءات ليؤدي سواد المصحف، ويوافق كلام العرب".

المسألةُ الثانية: حكمُ هذه الياءِ في الكَتْبِ، واعلمْ أن الكَتْبَ جارٍ على الوقف، فمن وقف على الياء أثبتَها في الكَتْبِ، ومَنْ لم يقفْ عليها لم يُثبتْها في الكَتْبِ(١).

وقولُه:

"وقِفْ على المقصورِ حَتْمًا بالأَلِفْ"

شَرَعَ يتكلمُ في المقصور، واعلمْ أن المقصورَ لا يخلو أن يكونَ منصرفًا أو غيرَ منصرفٍ:

فإن كان غيرَ منصرفٍ فلا يخلو أن تكونَ ألفُه للتأنيث أولا، فإن كانت(٢)ألفُه للتأنيث، نحوُ: حُبْلَى، وذِكْرَى، فلا يخلو أن يكونَ قبلَ الألفِ واوٌ، نحوُ: دَعْوَى، وسَلْوَى، أو يكونَ قبلَها غيرُ واوٍ، نحوُ: ذِكْرَى ، وبُشْرَى.

فإن كان قبلَ الألفِ غيرُ واوٍ فللعرب في الوقف على ذلك أربعُ لغاتٍ:

اللغةُ الأولى: الوقفُ بالألف(٣)، تقولُ: هذى ذِكْرَى، فتقفُ بالألف(٤)، وهذه اللغةُ هي الفصيحةُ المشهورة، ووجهُها أن الألفَ لم يَحْدُثْ لها ما يوجبُ تغييرَها، فكانت ثابتةً(٥)كحالها في الوصل.

اللغةُ الثانية: الوقفُ بإبدال الألفِ ياءً، تقولُ: هذه حُبْلَيْ، وذِكْرَيْ، وهي لغةُ فزارةَ وقيسٍ(٦)، ووجهُهاأن الياءَ تناسبُ الألفَ، وهي أَبْيَنُ منها(٧).

---

(١) وذلك لأن الأصل مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعددها. ينظرالتسهيل: ٣٣٢-٣٣٣ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣١٥/٣.

(٢) في ب : "كان" .

(٣) الكتاب: ١٨٧/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٨٢/٤ .

(٤) في ب : "على الألف" .

(٥) في ب : "ثانية" .

(٦) الكتاب: ١٨١/٤ وفيه أن هذه اللغة عامة في كل ألف في آخرالاسم. وفي شرح الرضي على الشافية ٢٨٦/٢: "اعلم أن فزارة وناسا من قيس يقلبون كل ألف في الآخر ياء سواء كانت للتأنيث كحبلى، أولا كمثنى، كذا قال النحاة، وخص المصنف - يعني ابن الحاجب - ذلك بألف نحو: حبلى، وليس بوجه".

(٧) يرى قدماء النحويين أن حروف المد حروف خفية، وأن الألف أخفاها تليها الياء ثم الواو وهي أبين الثلاثة، وقد بنوا تصورهم ذاك على الجهد العضلي المبذول عند النطق بالأصوات، "ومن هنا كانت الأصوات من حيث البيان يمكن ترتيبها عندهم على النحو التالي: الأصوات الشديدة نحو الباء والتاء، ثم الاصوات الرخوة نحو السين والزاي، ثم الأصوات المتوسطة وهي اللام والراء والنون والميم، وأخيرا أصوات المد، ويبلغ الخفاء في الألف مداه؛ لأنها لاتحتاج إلى هذا الجهد العضلي. =====

اللغةُ الثالثة: الوقفُ بإبدال الألفِ واوًا، تقولُ: هذه حُبْلَوْ، وذِكْرَوْ، وهي لغةُ طيِّءٍ (١)، ووجهُها أن الواوَ أَبْيَنُ من الياء(٢).

اللغةُ الرابعة: الوقفُ بإبدال الألفِ همزةً، تقولُ: هذه حُبْلأْ، وهذه اللغةُ حكاها الخليلُ(٣)عن بعض العرب، ووجهُها(٤)/ أن الألفَ خَفِيَّةٌ(٥)لا اعتمادَ ١/٨٣ لها، فأبدلوا منها الهمزةَ؛ لأنها أقوى الحروفِ اعتمادا، وهي تناسبُ الألفَ في المَخْرَج.

فإن كان قبلَ الألفِ واوٌ، نحوُ: دَعْوَى، وسَلْوَى، ففي الوقف عليه اللغاتُ الأربعُ إلا إبدالَ الألفِ واوًا، فلا تقولُ في الوقف: دَعْوَوْ، كما تقولُ: حُبْلَوْ؛ لأنه يلزمُ من ذلك اجتماعُ واوين، وهو ثقيلٌ.

والظاهرُ من قول ابنِ مالكٍ(٦)ورودُ هذه اللغاتِ الأربعِ في كلِّ ألفٍ يوقفُ عليها، من غير تخصيصٍ بألف التأنيث.

فإن كان(٧)ألفُ غيرِ المنصرفِ لغير التأنيثِ، نحوُ: موسى، وعيسى، فالوقفُ عليها بالألف.

===== على أن الترتيب في البيان لايرجع إلى شدة الصوت ورخاوته، وإنما إلى جهارته وهمسه، وأدنى الاصوات بيانا هي الاصوات المهموسة، وأعلاها بيانا هي الأصوات المجهورة، وأعلى هذه بيانا أصوات اللين: الألف والواو والياء، والألف أبينها". الإعراب سمة العربية الفصحى: ٥٣ فما بعدها.

(١) هي لغة بعض طيء كما في الكتاب: ١٨١/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨٦/٢.

(٢) ينظرهامش ٧ من الصفحة السابقة.

(٣) في الكتاب ١٧٦/٤-١٧٧: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز، وهذه حبلأ...وسمعناهم يقولون: هويضربهأ، فيهمز كل ألف في الوقف.." ومن هذاالنص نرى أن أصحاب هذه اللغة يقفون بالهمز على كل ألف، وقد نسبت هذه اللغة إلى بعض طيء. ينظرشرح الكافيةالشافية: ١٩٨٤/٤ ، وشرح التصريح: ٣٣٩/٢ ، والهمع: ٢٠٥/٦ ، وينظركذلك اللهجات في كتاب سيبويه: ٢٩٣-٢٩٤.

(٤) كررت هنا في الأصل عبارة: "أن الواو أبين من الياء...إلىقوله: عن بعض العرب ووجهها" ومنشؤه انتقال النظر.

(٥) في ب : "خفيفة" ، وراجع هامش ٧ من الصفحة السابقة.

(٦) شرح الكافيةالشافية: ١٩٨٤/٤ وهوالذي دلت عليه عبارات سيبويه المتقدمة وعليه النحويون. ينظرشرح المفصل: ٧٧/٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٩/٢.

(٧) في ب : "كانت" .

وإن كان المقصورُ منصرفًا، فلا يخلو أن يكونَ بالألف واللام أو منونا.

فإن كان بالألف واللام، نحوُ: العَصا، [والرحا](١)، فالوقفُ(٢)عليه بالألف أيضا، ولا خلافَ في المقصور غيرِ المُنَوَّنِ أن لفظَه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفَه لا تُحذف إلا ضرورةً، نحوُ قولِ الراجزِ:

رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابنِ المُعَلّ(٣)

أراد: ابنَ المُعَلّى(٤).

فإن كان مُنَوَّنًا فالوقفُ عليه أيضا بالألف، إلا أن النحويينَ اختلفوا في هذه الألفِ على ثلاثةِ مذاهبَ:

---

(١) ليس في الأصل .

(٢) في ب : "وقف" .

(٣) عجزبيت من الرمل للبيد بن ربيعة في ديوانه: ١٩٩ وصدره:

وقَبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ

وفي الأصل: "ابن مزحوم" وفي ب : "ابن مرحوم" وعلى زيادة لفظ "ابن" يكون من الرجز، كما ذكر الشارح، وهو بهذه الزيادة في شرح الكافيةالشافية: ١٩٨٤/٤ ، والتعليقات الوفية: ١٥٣/١. وينظر الكتاب: ١٨٨/٤ ، ومجازالقرآن: ١٦٠/٢ ، والخصائص: ٢٩٣/٢ ، والمحتسب: ٤٣٢/١ ، وشرح شواهد الشافية: ٢٠٧.

وصف الشاعرمقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر. والقبيل: العريف والكفيل. ولكيز: هو ابن أَفْصَى بن عبدالقيس. ومرجوم: اسمه شهاب بن عبدالقيس، وإنما سمي مرجوما؛ لأنه نافر رجلا إلى النعمان، فقال له النعمان: قد رجمتك بالشرف. وابن المعلى: هو جد الجارود بشر بن عمرو المعلى. يراجع الاشتقاق: ٣٣٣ ، والجمهرة: ٤٦٦/١ ، وشرح شواهدالشافية: ٢١٠-٢١١.

(٤) فحذف الألف. قال الأعلم: "وهذا من أقبح الضرورة لأنالألف لايستثقل كما تستثقل الياء والواو" تحصيل عين الذهب: ٥٢٥.

الأولُ: مذهبُ سيبويه، وعليه أكثرُ النحويين(١)، وهو أن الألفَ في حالة النصب، نحوُ: رأيتُ عصا، هي الألفُ المبدلةُ(٢-من التنوين-٢)، والألفُ التي هي لامُ الكلمةِ محذوفةٌ، وأن الألفَ في حالة الرفعِ والجرِّ، نحوُ: مررتُ بعَصا، وهذه عَصا، هي الألفُ التي هي لامُ الكلمة.

وحجةُ هذا المذهبِ إجراءُ(٣)المعتلِّ مُجْرَى الصحيحِ، فكما أن الوقفَ على الصحيح في اللغة الفصيحةِ في النصبِ على الألف التي هي بدلٌ من التنوين، وفي الرفع والجرِّ على الحرف الذي هو لامُ الكلمةِ، فكذلك المعتلُّ: تقفُ في النصب على الألف المبدلَةِ من التنوين، وفي الرفع والجرِّ على لام الكلمةِ إجراءً للمُقَدَّرِ مُجْرَى الظاهرِ.

ولا يُلْتَفَتُ إلى قول ابنِ إيازٍ(٤)نَقْضًا على حجةِ سيبويه بأن المعتلَّ قد ينفردُ بأحكامٍ تخالفُ أحكامَ الصحيحِ، قال: ألا ترى إلى وجودِ "سَيِّدٍ"(٥)، / ٨٣/ب وهو "فَيْعِلٌ" في المعتل العينِ، ولم يوجدْ في الصحيح، وكذلك "فُعَلَةٌ" نحوُ: قُضاةٍ، وغُزاةٍ، في جمع "فاعلٍ" المعتلِّ اللامِ، ولم يوجدْ فى الصحيح. فإن ذلك خلافُ الأصل، و مهما أمكن الحملُ على الأصل فهو أَولى، ولا تُهْدَمُ القواعدُ النحويةُ بأمرٍ خارجٍ عن القياس، ولو اعتبرنا هذا لم تَسْلَمْ لهم قاعدةٌ، فما من قاعدةٍ إلا وقد شَذَّ عنها ما يُخالفها ويُناقضُها، وقد بَسَطْنا القولَ في هذا في كتابنا المُسَمَّى بـ"رَدّ الشوارِدِ إلى حكم القواعد".

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ رُدَّتِ الألفُ في المقصور في حالة الرفع والجر، ولم تُرَدَّ الياءُ في المنقوص؟

---

(١) الكتاب: ٣٠٩/٣ ، ١٨٧/٤-١٨٨ ، والفصول: ٢٦٧ ، والغرةالمخفية: ١١٦/١ ، وشرح المفصل: ٧٦/٩ ، والتعليقات الوفية: ١٥١/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٤/١ ، والصفوةالصفية: ١٢٠/١ ، والارتشاف: ٣٩٣/١.

(٢-٢) سقط من ب .

(٣) في ب : "أجرى" .

(٤) قول ابن إياز بمعناه في المحصول في شرح الفصول: ١٨٤ ب ، وليس فيه قوله: "وكذلك فعلة، نحو قضاة وغزاة في جمع فاعل المعتل اللام، ولم يوجد في الصحيح" فلعله في نسخ أخرى.

(٥) في ب : "سببين" .

فالجوابُ[١]: أن الألف لما كانت خفيفةً استَسْهَلُوا ردَّها[٢]، ولا كذلك الياءُ، ولا يلزمُ من ردِّ الخفيفِ ردُّ الثَّقِيلِ.

المذهبُ الثاني: مذهبُ المازنيِّ، والفراءِ[٣]، وهو: أن الألفَ الموقوفَ عليها هي ألفُ التنوين مطلقا سواءٌ[٤]كانت في حالة الرفعِ أو النصبِ أو الجرِّ.

وحجةُ هذا المذهبِ من وجهين:

الأولُ: أن صورتَه في حال الرفع والجرِّ [٥-مثلُ صورتِه في حال النصبِ-٥]، وذلك أن آخرَه في الأحوال الثلاثةِ تنوينٌ قبلَه فتحةٌ، فإذا قُلب التنوينُ في حال النصبِ ألفًا وجب قلبُه في حالة الرفعِ والجرِّ[٦].

الثاني: أنهم إذا كانوا يُعَوِّضُونَ من التنوين ألفا مع الفتحةالتي هي فتحةُ إعرابٍ تذهبُ وتزولُ، فالأَولى أن يُعَوِّضُوا مع الفتحة في المقصور؛ لأنها لا تزولُ ولا تَنْتَقِلُ[٧].

قالوا: وكان الفارسيُّ يقولُ بمذهب سيبويه، فلمّا وقف على هذه الحجةِ قال بقول المازني[٨].

---

(١) ينظرالغرةالمخفية: ١١٧/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٤/١ .

(٢) في ب : "درها" .

(٣) التكملة: ١٩٩ ، والخصائص: ٢٩٦/٢ ، وشرح المفصل: ٧٧/٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٩/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٨٣/٤ ، والارتشاف: ٣٩٣/١ وزاد نسبته إلى الأخفش وأبي علي في التذكرة ، والمساعد: ٣٠٤/٤.

(٤) في ب : "سوى" .

(٥-٥) سقط من ب .

(٦) ينظرشرح المفصل: ٧٧/٩ .

(٧) ينظرالصفوةالصفية: ١٢٠/١ .

(٨) قال الفارسي في التكملة ١٩٩: "فالوقف على هذه الأسماء -المتمكنة المنتهية بألف - في الأحوال الثلاثة بالألف...إلاأن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفا بدل من التنوين، وفي الجر والرفع هي التى تكون حرف الإعراب" وذهب في التذكرة إلى القول بأن الألف الموقوف عليها بدل من التنوين مطلقا. ينظر الارتشاف: ٣٩٣/١ ، قال ابن عقيل: "ولما اختارالفارسي مذهب المازني اعتذرعما رد به عليه من الإمالة بأن الألف المبدلة من التنوين لما عاقبت المنقلبة عن اللام أجري عليها ماكان يجري على المنقلبة" المساعد: ٣٠٥/٤.

قال ابنُ إيازٍ(١): وإلى هذا المذهبِ أَمِيلُ(٢)وقد(٣)تقدَّم ردُّه على قول سيبويه.

وحجةُ سيبويه أظهرُ وأقوى من حجة المازني؛ لأن في قول سيبويه حَمْلُ الفرعِ على الأصل، وهو القياسُ، ولا يُعْدَلُ عنه إلا إذا تَعَذَّرَ الحملُ، ولا تَعَذُّرَ هنا.

المذهبُ الثالث: مذهبُ أبي عمرِو بنِ العلاءِ، والكسائيِّ، وأبي سعيدٍ السيرافيِّ، وأبي الحسن بنِ كيسانَ، وابنِ بَرْهان الأسديِّ(٤)، وهو أن الألف الموقوفَ عليها في الأحوال الثلاثةِ لامُ الكلمةِ / والتنوينُ محذوفٌ. ٨٤/أ

وحجةُ هذا المذهبِ من ثلاثة أوجهٍ(٥):

الأولُ: أن هذه الألفَ تَقَعُ رَوِيًّا في حال النصب كما تقعُ رَوِيًّا في حال الجرِّ والرفعِ، والألفُ المبدلةُ من التنوين لا تقعُ رَوِيًّا باتفاقٍ(٦)؛ فعُلِمَ أنها في حال النصبِ الألفُ الأصليةُ، لا الألفُ المبدلةُ، قال الشَّمّاخُ:

---

(١) في المحصول في شرح الفصول ١٨٤ ب : "وإلى هذا أذهب" .

(٢) "أميل" سقط من ب .

(٣) في ب : "وقال" وينظر رده على سيبويه ص ٢٩٥ فيما تقدم .

(٤) شرح السيرافي: ٢٤١/٤ أ ، وشرح اللمع لابن برهان: ١٧/١-١٨ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٣٠/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٨٣/٤-١٩٨٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨٤/٢ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٥/١ ، والمساعد: ٣٠٤/٤ وفيه: "وعزي هذا المذهب إلى الكوفيين، وهو أقوى الثلاثة".

وعزا بعض النحويين هذا المذهب إلى سيبويه، قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه. شرح المفصل: ٧٦/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨٠/٢-٢٨٤ ، والارتشاف: ٣٩٣/١.

وابن برهان (٠٠٠-٤٥٦هـ) هو أبوالقاسم عبدالواحد بن علي بن عمر الأسدي العكبري البغدادي، الحنبلي أولا الحنفي آخرا، عالم بالنحو واللغة والأدب والأنساب، من مصنفاته: أصول اللغة ، واللمع في النحو. أخباره في تاريخ بغداد: ١٧/١١ ، ونزهة الألباء: ٢٥٩-٢٦٠ ، والمنتظم: ٢٣٦/٨-٢٣٧.

(٥) تنظرهذه الأوجه الثلاثة في شرح اللمع لابن برهان: ١٨/١-١٩ .

(٦) ينظرالقوافي لأبي يعلى: ٩٥-٩٦ ، والكافي: ١٥٠ ، والمعيار: ٩٥ ، واللسان: ٣٤٩/١٤(روي).

إنكَ يابنَ جعفـــــرٍ خَيـــــرُ فَتى وخَيْرُهُـــم لطـــارِقٍ إذا أَتَـى
ورُبَّ ضَيْـفٍ طَـرَقَ الحَـيَّ سُـرَى صـادَفَ زادًا وحديثًـا مُشْتَهَـى
إن الحديثَ طَرَفٌ من القِرَى(١)

فـالألفُ مـن "سُرَى" رَوِيٌّ مـع أنه منصـوبٌ؛ لأنه ظرفٌ، ولـو كـان بدلا مـن التنوين لم يقعْ رَوِيًّا.

الوجهُ الثاني: أنها تُمالُ في حال النصب في قولِه تعـالى: {أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى}(٢)ونحوِه، فلو كانت الألفُ المبدلةُ من التنوين لم تُمَلْ.

الـوجهُ الثالث: أنها تُكتب بالياء، كقوله تعالى: {أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّـارِ هُدًى} ونحوِه، والمبدلةُ لا تُكتب إلا ألفا.

قال ابنُ مالكٍ في "شرح الشافية"(٣): وبهذا القولِ أقولُ.

قلـتُ: وقـد ضَعَّفُوا هذه الـوجوهَ الثلاثةَ؛ لاحتمـال أن يكـونَ ذلـك جاء إتْباعًا، فالمُعَوَّلُ عليه قولُ سيبويه، والله أعلم.

ولنرجعْ إلى كلام المصنف، فقولُه:

"وقِفْ على المقصورِ حَتْمًا بالأَلِفْ"

إنمـا قـال: "حَتْمًا" لأنه يعني اللغـةَ الفصيحةَ، ولم يَعْتَدَّ بمـن لغتُـه الإبدالُ؛ لقلة ذلك في الاستعمال.

* * **

---

(١) ملحـق ديوانه: ٤٦٤-٤٦٧ في مدح عبدالله بن جعفربن أبي طـالب. وينظرشرح اللمع لابن برهـان: ١٨/١-١٩ ، وأمالي الزجاجي: ٢٠٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمـرزوقي: ١٧٥٠/٤ ، والأمالي الشجـرية: ٢٠٥/٢ ، وشـرح شـواهدالشـافية: ٢٠٤ . ورواية الشطـرالرابع في بعـض المصـادرالسابقة: "مـااشتهى" وفي بعضهـا الآخر: "يُشتهـى" ، وعلى إنشاد الشارح يكـون في "مشتهـى" من الاستدلال مافي "سرى".

والطـارق: الـذي يأتي ليلا. والحـي: القبيلـة. وسـرى: ليلا. والقـرى: الضيـافة. ينظـر شـرح شواهد الشافية: ٢٠٧.

وفي ب : "صادق زادا" ، و"طرق من القرى" .

(٢) سـورةطه: مـن الآية: ١٠ . وينظـرفي إمـالة {هُـدًى}: الإقنـاع: ٢٨١/١ ، ٢٨٣.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٩٨٤/٤ .

٦٠- والرَّوْمُ والإِشْمامُ والتَّضْعِيفُ والنَّـقْلُ حالاتٌ بهاالوُقُوفُ

هذا البيتُ يشتملُ على أربع(١)حالاتٍ من الحالات السبعِ المتقدمة، وهى: الرومُ، والإشـمامُ، والتضعيفُ، والنقلُ، وسمّاه أبو القاسم الإتباعَ(٢)، وأنا أتكلمُ عليها حالةً حالةً إلى آخرها، فنقولُ:

أمّا الرومُ فالكلامُ عليه في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: فى حقيقته لغةً واصطلاحًا. أمّا حقيقتُه لغةً فهو مصدرُ قولِك: رُمْتُ الشيءَ أَرُومُهُ رَوْمًا، إذا طَلَبْتَهُ.

وأمّا في الاصطلاح فقال صاحبُ "الصحاحِ"(٣): "هو حركةٌ مُخْتَلَسَةٌ خُفاةٌ لضَرْبٍ من التخفيف" / انتهى، والمقصودُ منه الإعلامُ بحركة الوصل، وإنما ٨٤/ب
قيل: رَوْمٌ؛ لأنك تطلبُ أن تنطقَ ببعض الحركةِ، وهو يُدْرِكُه البصيرُ، ويسمعُه الأعمى، وعلامتُه(٤)في الخط خطٌّ ممدودٌ بينَ يَدَيِ الحرفِ هكذا (ـ)(٥).

المسألةُ الثانية: في مَحَلِّه، ومحلُّه كلُّ حرفٍ صحيحٍ مهموزا كان أو غيرَ مهموزٍ، فلو أُبدلت الهمزةُ ألفًا في الوقف، نحوُ: نبا، لم تُرَمْ؛ لأنه صار معتلا.

المسألةُ الثالثة: هل يكونُ في الحركات كلِّها: المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ، والضمِ والفتحِ والكسرِ؟

---

(١) في ب : "أربعة" .

(٢) جمل الزجاجي: ٣١٠ .

(٣) الصحاح: ١٩٣٨/٥(روم) وفيه : "مختفاة" وكذلك في اللسان: ٢٥٨/١٢(روم) نقلاعنه.

(٤) في ب : "وعلاماته" .

(٥) الكتاب: ١٦٩/٤ .

أما أكثرُ النحويين -غير سيبويه- وجميعُ القُرّاءِ فلا يكونُ عندهم إلا في المرفوع والمجرور والمضموم والمكسور، ولا يكونُ في المنصوب والمفتوح(١)، وسببُ ذلك أن الرَّوْمَ هو النطقُ ببعض الحركةِ لابكلِّها، والنصبُ والفتحُ لِخفَّتِهما(٢)مَهْما حاولتَ أن تأخذَ بعضَهما(٣)جاءا معكَ برُمَّتِهما(٤)، هذا هو حكمُ الخفيفِ، وهو معقولُ المعنى، وأمّا المرفوعُ والمجرورُ والمضمومُ والمكسورُ(٥)فلثِقَلِهما تَمَكَّنْتَ من أخذِ بعضِهما وتَرْكِ البعضِ.

وأمّا سيبويه(٦)فيجيزُه في الحركات كلِّها، لأنه نقله عن بعض العرب، ولم يَقْرَأْ القُرّاءُ به.

واستَثْنَوا من هذه الحركاتِ ثلاثَ حركاتٍ: حركةَ تاءِ التأنيثِ، وحركةَ ميمِ الجمعِ، والحركةَ العارضةَ، وفي ذلك تفصيلٌ فنقولُ:

---

(١) الشارح في هذا موافق لنقل الشريشي و ابن القواس. التعليقات الوفية: ١٥٤/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٥/١-٢٦٦ والذي عند غيرهما جوازه فيما لايلحقه التنوين من المفتوح والمنصوب، ولم يخالف في ذلك إلا القراء وأبوحاتم، ففي المساعد ٣١٣/٤: "فيكون - أي الروم - في الحركات كلها، ويحتاج في المفتوح والمنصوب إلى رياضة؛ لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة، ولذا منعه القراء في الفتحة، وأما النحويون فجمهورهم على جوازه فيها، وقال أبوالحسن بن الباذش: زعم أبوحاتم أن الروم لايكون في المنصوب لخفته، والناس على خلافه" وينظرالتبصرة: ٧١٨/٢ ، وشرح المفصل: ٦٨/٩ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٨٩/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٧٥/٢ ، والارتشاف: ٣٩٧/١ . وفي كشف المشكل ٢١٠/٢: "فأما الروم والإشمام فلايجوزان البتة في المنصوب إذلاوجه لهما".

(٢) في ب : "لخفتها" .

(٣) في ب : "بعضها" .

(٤) "برمتهما" سقطت من ب ، ومكانها بياض بمقدار الكلمة.

(٥) "والمكسور" سقط من ب .

(٦) الكتاب: ١٦٨/٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

أمّا تاءُ التأنيثِ نحوُ: فاطمةَ، وعائشةَ، فلا يخلو الوقفُ عليها أن يكونَ(١)بالتاء، في اللغة القليلة، أو بالهاءِ: فإن كان الوقفُ عليها بالتاءِ فلا خلافَ في الوقفِ عليها بالرَّوْمِ(٢)؛ لنفي الموجبِ لعدم الرَّوْمِ، وهو إبقاءُ الحرفِ الأصليِّ، وذلك نحوُ قوله(٣):

صارَتْ قُلُوبُ القومِ عندَ الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الحُـــرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ(٤)

ولذلك تَرُومُ الحركةَ إذا وقفتَ على: أُخْتٍ، وبِنْتٍ، وما أَشْبَهَهُما؛ لكونكَ تقفُ على التاء نفسِها. وأمّا إن كان الوقفُ عليها بالهاء، وهو الأكثرُ، فالأكثرُ الوقفُ بلا رَوْمٍ(٥)، ووجهُهُ / أن الحركةَ إنما كانت في الوصل في التاء، فلو ٨٥/أ
رُمْتَها في الهاءِ عند الوقفِ لكنتَ قد رُمْتَ الحركةَ في غير حرفِها الأصليِّ، ووجهُ مَنْ رامَ الحركةَ، وإن كان قليلا، إجراءُ(٦)البَدَلِ مُجْرَى المُبْدَلِ منه.

---

(١) "أن يكون" سقط من ب .

(٢) في شرح الرضي على الشافية ٢/٢٧٧: "إنما لم يجز في هاء التأنيث الروم والإشمام؛ لانه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أوبالإشمام، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب" وينظرالمساعد: ٤/٣٢٣.

(٣) في ب : "قول الشاعر" .

(٤) البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٧٦ ، وقبلهما:

الله نجّاكَ بكفّي مَسْلَمتْ من بعدما وبعد ما وبعدمت

وينظرالخصائص: ١/٣٠٤ ، وسرالصناعة: ١/١٦٠ ، وشرح المفصل: ٥/٨٩ ، ٩/٨١ ، واللسان: ١٥/٤٧٢(ما) ، والمقاصدالنحوية: ٤/٥٥٩ ، وشرح شواهدالشافية: ٢١٨ . والغلصمة: رأس الحلقوم، وهوالموضع الناتىء من الحلق. الصحاح: ٥/١٩٩٧(غلصم). والشاهد في قوله: "الغلصمت" و "أمت" فإنه يجوزالوقف عليهما بالروم.

(٥) قال ابن الحاجب في الشافية: "والأكثرعلى أن لاروم ولاإشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركةالعارضة" وقال الرضي في شرح كلامه: "أقول لم أر أحدا من القراء ولامن النحاة ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثةالمذكورة، بل كلهم منعوهما فيها مطلقا" وجعل الرضي ذلك وهما من ابن الحاجب وبعض شراح الشاطبية في فهم كلام الشاطبي. شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٧٦-٢٧٧ وتعقبه البغدادي في شرح شواهد الشافية: ١٩٣ فما بعدها، وأكد كلام ابن الحاجب بما ساقه من نصوص بعض شراح الشاطبية. وينظرحاشية محققي شرح الرضي: ٢/٢٧٦.

(٦) في ب : "أجرى" .

وأما ميمُ الجمعِ فلا يخلو أن تكونَ ساكنةً قبل الوقفِ أو متحركةً من غير وصلٍ أو متحركةً بوصل، نحوُ: عَلَيْهِمُو، فإن كانت ساكنةً فلا رَوْمَ؛ لأن الرَّوْم إشعارٌ بحركة الوصلِ، ولا حركةَ في الوصل؛ فلا رَوْم، فإن كانت متحركةً من غير وصلٍ فالرَّوْمُ جائزٌ؛ إذ لا مانعَ من ذلك؛ لأن الميمَ متحركةٌ في الوصل، ولا وصلَ بعدها، فهي آخرُ الكلمةِ، وإن كانت متحركةً وبعدها وصلٌ فإن وقفتَ(١) بحذف الوصلِ فلا يجوزُ فيه الرَّوْمُ في الأكثر؛ لأن الرَّوْمَ لبيانِ حركةِ آخرِ الكلمةِ، والميمُ الموقوفُ عليها ليست آخرَ الكلمةِ، وإنما آخرُ الكلمةِ الواوُ(٢).

وأمّا الحركةُ العارضةُ، نحوُ قولِه تعالى: {وَقَالَتُ اخْرُجْ}(٣)، بضم التاءِ لابكسرها لالتقاء الساكنين(٤)، فلا رَوْمَ في الوقف عليها في الأكثر؛ إذ التاءُ في {قَالَتْ} مَثَلا أصلُها السكونُ، والساكنُ لا حركةَ فيه فترُامَ، وهذه الحركةُ التي فيها الآنَ عارضةٌ لأجل الساكنِ بعدَها، فإذا وقفتَ عليها زالَ الموجبُ للحركة فسَكَنَتْ، وإذا ذهبت الحركةُ فلا رَوْمَ، ومَنْ رامَها، وإن كان

---

(١) في ب : "فأوقعت" .

(٢) مذهب الجمهور أنه لايجوزالوقف بالروم على ميم الجمع المتحركة من غير وصل أو بوصل؛ لأنها لم تأت متحركة محذوفة الصلة، فكيف ترام أوتشم حركة لم تكن آخرا قط. وما جاء من نحو قوله تعالى: {عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ} و {إِلَيْهِمِ الْمَلَائِكَةَ} فإن الصلة فيهما حذفت لالتقاء الساكنين على القول بأنهما كانا: عليكمو، إليهمى، أو حركا لالتقاء الساكنين على القول بسكونهما؛ فالضم والكسرعلى هذا عارضان، والعارض لايرام ولايشم. وخالف مكي بن أبي طالب فجوز في ميم الجمع الروم والإشمام لأربعة أوجه: أحدها: الدخول في عموم نص القراء على جوازهما في المتحرك، والثاني: أنه بروم الميم أو إشمامها بيان ماكانت حركتها عليه في الوصل وبيان إن كانت ساكنة أو متحركة، والثالث: القياس على هاء الإضمار، والرابع: إفساد علة من علل منعهما فيها بأنها من حروف الشفتين. يراجع الكشف: ١/١٢٧-١٢٨ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢/٢٧٦ ، ٢٧٨-٢٧٩ ، وشرح شواهد الشافية: ١٩٣-١٩٥.

(٣) سورةيوسف: من الآية: ٣١ .

(٤) هي قراءة ابن كثير والكسائي وابن عامر ورواية عن نافع. السبعة: ٣٤٨.

قليلا، اعتبَرَ التحريكَ في الحال، ولم يعتبر الأصلَ(١).

وأمّا الإشمامُ فالنظرُ فيه في مسألتين:

المسألةُ الأولى: في حقيقته لغةً واصطلاحا، أمّا حقيقتُه لغةً فهو مصدرُ قولِك: أَشْمَمْتُ الرجلَ الطيبَ إشمامًا، إذا جعلتَه يَشُمُّ الطيبَ(٢).

وأمّا اصطلاحا فهو: ضَمُّ الشفتين بعد إسكانِ الحركةِ من غير صوتٍ حِرْصًا على بيان الحركةِ، فكأنَّكَ أَشْمَمْتَ الحرفَ رائحةَ الحركةِ(٣)، ولمّا كان لا صوتَ له(٤)لم يدركْه الأعمى؛ لأنه عَمَلٌ(٥)بالعضو من غير نطقٍ، وعلامتُه في الخط نقطةٌ بينَ يَدَيِ الحرفِ(٦)، وإنما لم تُجعل فوقَه لئلا تلتبسَ بنَقْطِ الحرفِ(٧). /٨٥/ب

فإن قلتَ: فلأيِّ شيءٍ جعلوا علامةَ الرَّوْمِ خَطًّا، وعلامةَ الإشمامِ نقطةً؟

فالجوابُ(٨): أن الإشمامَ لمّا كان أقلَّ عملا من الرَّوْمِ فكأنَّه مبدأٌ للرَّوْمِ، والنقطةُ مبدأُ الخطِّ، فناسب جَعْلُ المَبْدأِ في المَبْدَأِ.

---

(١) لم أقف على نص يجيز روم الحركة العارضة إلا قول ابن الحاجب: "والأكثرعلى أن لاروم ولاإشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة" وقداعترضه الرضي بعدم تجويز أحد من القراء ولامن النحاة الروم أو الإشمام في الثلاثة المذكورة، لكن تعقبه البغدادي في شرح شواهد الشافية ونقل عن السمين تجويزهما في الحركة العارضةلالتقاء الساكنين إذا كان الساكنان في كلمة واحدة ولم يكن أحدهما تنوينا. يراجع شرح الرضي على الشافية: ٢٧٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية: ١٩٥. وبهذا يتضح ما في كلام الشارح من التعميم.

(٢) ينظرالصحاح: ١٩٦١/٥(شمم). وفي الصفوةالصفية ١٢٢/١: "وقيل: من أشممت الشيء إذا أدنيته منه وقربته إليه".

(٣) ينظرالتهذيب: ٢٩١/١١ ، والتبصرة: ٧١٦/٢ ، وشرح المفصل: ٦٧/٩ وفيه: "وبعض النحويين لايعرف الإشمام ولايفرق بين الروم والإشمام".

(٤) في ب : "ولما كان ولاصوت" وبين "كان" و "لاصوت" بياض بمقدار كلمة، فلعل المراد: "ولما كان حركة ولاصوت".

(٥) في ب : "عسل" .

(٦) الكتاب: ١٦٩/٤ ، وشرح المفصل: ٦٨/٩ .

(٧) ينظرشرح ابن القواس: ٢٦٦/١ ، والمساعد: ٣١٤/٤ .

(٨) ينظرشرح السيرافي بهامش الكتاب: ١٦٩/٤ .

تنبيهٌ: واعلمْ أن الإشمامَ لايُعْتَدُّ(١)بالحركة المُشارِ إليها فيه، والدليلُ عليه أن(٢)سيبويه قال في قول الشاعر:

مَتَى أَنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرِي لَيْلا ولا أَسْمَعُ أَجْراسَ المَطِي؟(٣)

إن العربَ تُشِمُّ القافَ شيئا من الضم(٤). فلو اعتَدَدتَ(٥)بحركة الإشمامِ لانكسر البيتُ، ولصار(٦)"رِقُني(٧)الكَرِي"(٨): مُتَفاعِلُنْ، ولا يكونُ ذلك إلا(٩)في الكامل، وهذا(١٠)البيتُ في قصيدةٍ من الرجز، والقافُ من "يُؤَرِّقْني" مسكنةٌ ضرورةً(١١)، كسكونِ "أَشْرَبْ" في قول امرىءِ القيسِ:

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ(١٢)

---

(١) في الأصل : "يقيد" .

(٢) زيد بعده في الأصل: "قول" .

(٣) لم أقف على قائلهما، وهما من شواهدالكتاب: ٩٥/٣ ، والخصائص: ٧٣/١ ، والمنصف: ١٩١/٢ ، والنكت: ٧٤٩/٢ ، واللسان: ٣٢٦/١٢(شمم). والكري: المكاري. والمعنى: متى أنام نوما صحيحا لايؤرقني الكري ولاأسمع أجراس مطيه؛ لأنه جعل نومه مع تأريق الكري له غير نوم. ينظرتحصيل عين الذهب: ٣٨٧.

(٤) في الكتاب ٩٥/٣: "وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع" .

(٥) في الأصل: "اعتدت" ، والمثبت من ب والصحاح ١٩٦٢/٥(شمم) ، والشارح هنا ينقل عنه.

(٦) "ولصار" سقط من ب ، ومكانه بياض بمقدار الكلمة.

(٧) في ب : "أرقني" .

(٨) أقحمت في ب كلمة: "متفاعل" .

(٩) "إلا" سقط من ب .

(١٠) في ب : "في هذا" .

(١١) وفيه وجه آخر، وهو أن يكون مجزوما جوابا للاستفهام. النكت: ٧٤٩/٢.

(١٢) ديوانه: ١٢٢ ، وروايته "فاليوم أُسقى" ، وفي الديوان ٢٥٨: "فاليوم فاشرب" وعليهما يفوت الاستشهاد، وفي التنبيهات، لعلي بن حمزة ١١٦: "لم يقل امرؤ القيس إلا: فاليوم أشرب....وقد رواه قوم فاليوم فاشرب، والأشهر الأول" ، وتتمة البيت:

إثما من الله ولاواغلِ

وينظرالكتاب: ٢٠٤/٤ ، والكامل: ٣١٨/١ ، والنكت: ١٤٥/١ ، ١١١٨/٢ ، ضرائرالشعر: ٩٤ ، والخزانة: ٣٥٠/٨. و"غيرمستحقب إثما من الله" أي: غير مكتسبه ولامحتمله. والواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يدع. ينظرشرح الديوان.

المسألةُ الثانية: في أحكامه، واعلمْ أنهم اتفقوا على جوازه في المرفوع والمضموم، وعلى امتناعه في المنصوب والمفتوح(١)؛ لأنه عبارةٌ عن ضمِّ الشفتين بعد الإسكان، فلو جَرَى في المنصوب لأَوْهَمَ خلافَ إعرابِه، ولأن مَخْرَجَ الفتحةِ من أقصى الحلقِ، فلا تُمكنُ الإشارةُ إليها(٢)بالشفتين بخلاف الضمةِ فإنها من الشفتين.

واختلفوا في المجرور والمكسور: فمنعه البصريون(١)لتَعَذُّرِهِ؛ لأن الإشارةَ إلى الكسرة(٣)بالشفتين غيرُ ممكنةٍ؛ لأنها من مخرج الياء، وهو(٤)وَسَطُ اللسانِ، ولو سَلَّمْنا إمكانَه بكُلْفَةٍ لأدَّى ذلك إلى تَشْوِيه الخِلْقَة. وأجازه الكوفيون(٥)، وهو ظاهرُ كلامِ صاحبِ "الصحاحِ"(٦) فإنه قال: "وإشمامُ الحرفِ أن تُشِمَّهُ الضمةَ أو الكسرةَ(٧)"، وحجتُهم أن الكسرةَ كالضمة في الاحتياج إلى البيان، والإشارةُ إليه بالشفتين ممكنةٌ، فوجب أن يجوز.

واعلمْ أن حركةَ التاءِ، وميمَ الجمعِ، والحركةَ العارضةَ حكمُها في الإشمام كما تقدّم في الروم(٨)، الحكمُ واحدٌ، / فحيثُ جازَ جازَ، وحيثُ امتنعَ امتنعَ، والله أعلم. ٨٦/أ

---

(١) الكتاب: ١٦٨/٤ ، ١٧١-١٧٢ ، والأصول: ٣٧٢/٢ ، والغرةالمخفية: ١١٩/١ ، وشرح المفصل: ٦٧/٩ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٦/١ ، والصفوةالصفية: ١٢٢/١.

(٢) في ب : "إليه" .

(٣) في ب : "المكسور" .

(٤) "وهو" مكرر في الأصل .

(٥) شرح ابن القواس: ٢٦٦/١ ، والصفوةالصفية: ١٢٢/١ . وفي شرح الرضي على الشافية ٢٧٥/٢: "وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويزالإشمام في المجرور والمكسورأيضا، والظاهر أنه وهم؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلافي المرفوع والمضموم" ولعل منشأ هذا الوهم أن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماما ولايفرق بينهما. شرح التصريح: ٣٤١/٢ وينظرالمساعد: ٣١٤/٤.

(٦) الصحاح: ١٩٦٢/٥(شمم) .

(٧) في ب : "والكسرة".

(٨) ينظر ص ٣٠٠ فما بعدها فيما تقدم .

وأمّا التضعيفُ فالنظرُ فيه في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في حقيقتِه لغةً واصطلاحًا، أمّا لغةً فهو مصدرُ قولك: ضَعَّفْتُ الشيءَ إذا زدتَ عليه مِثْلَه أو أكثرَ (١-ويقالُ فيه: أَضْعَفْتُ-١).

وأمّا اصطلاحًا فهو أن تزيدَ على الحرف الموقوفِ عليه مِثْلَهُ، وتُدْغِمَهُ في الزائد(٢)، وعلامتُه في الخط شِينٌ فوقَ الحرفِ(٣)لتَدُلَّ على التشديد(٤).

فإن قلتَ: التضعيفُ ينافي الوقفَ؛ فإن التضعيفَ مبنيٌّ على التثقيل، والوقفُ مبنيٌّ على التخفيف، فلأيِّ شيءٍ جِيءَ به؟

فالجوابُ(٥): أنه إنما أُتِيَ به ليَدُلَّ على أن الحرفَ الموقوفَ عليه متحركٌ في الوصل؛ لأن الحرفَ الأولَ في المُدْغَم هو الساكنُ، فيكونُ هو الزائدَ؛ لأن الأصل في المَزيد أن يكونَ ساكنًا، فيكونُ الثاني، وهو المتحركُ، هو الذي من أصل الكلمةِ.

المسألةُ الثانية: في شروط التضعيف، وله شروطٌ أربعةٌ(٦):

الأولُ(٧): ألا يكونَ الحرفُ الموقوفُ عليه همزةً؛ لأنه لو ضُعِّفَتِ الهمزةُ في الوقف لأدَّى إلى ثِقَلٍ كثير؛ لأن الهمزةَ على انفرادها ثقيلةٌ لخروجها من أَقْصَى الحلقِ، فلو زِيدَ عليها همزةٌ أخرى لزادَ الثِّقَلُ.

الثاني: ألا يكونَ حرفَ علةٍ؛ لِما يُؤَدِّي من الثِّقَلِ كما في الهمزة، ألا تَرَى أن بعضَهم يَفِرُّ من الياء المشددةِ، فيُبْدِلُ منها جيمًا(٨)، كقوله(٩):

(١-١) ليس في ب . وفي العين ٢٨٢/١(ضعف): "أضعفت الشيء إضعافا، وضاعفته مضاعفة، وضعّفته تضعيفا، وهو إذا زاد على أصله فجعله مثلين أو أكثر".

(٢) ينظرالغرةالمخفية: ١١٨/١ ، وشرح المفصل: ٦٧/٩ .

(٣) تحتمل في ب "الخط والحرف" .

(٤) الكتاب: ١٦٩/٤ .

(٥) ينظرالتعليقات الوفية: ١٥٦/١ .

(٦) ينظرفي شروط الوقف بالتضعيف: الكتاب: ١٦٨/٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، والغرةالمخفية: ١١٨/١ ، وشرح المفصل: ٧٠/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣١٥/٢ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٦/١ ، وشرح التصريح: ٣٤١/٢.

(٧) في ب : "الأولى" .

(٨) إحلال الجيم محل الياء يعرف بالعجعجة، وقد عزاها سيبويه ١٨٢/٤ إلى ناس من بني سعد، وعزاها الجوهري في الصحاح ٣٢٨/١(عجج) إلى قضاعة، وعزاها الرضي في شرح الشافية ٢٨٧/٢ إلى ناس من بني تميم، وعزاها الفراء إلى طيء وإلى دبير من أسد. الإبدال لأبي الطيب: ٢٥٨/١ ، ٢٦٠. وينظراللهجات في كتاب سيبويه: ٢٨٩-٢٩٣.

(٩) في ب : "كقول الشاعر" .

خالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجّ
وفي الغَداةِ قِطَعَ البَرْنِجّ(١)

يريد: أبو عليٍّ، والعَشِيّ، والبَرْنِيّ.

الثالثُ: أنه لا يكونُ قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليه ساكنٌ، كبَكْرٍ، وحَمْدٍ، فلا تقفُ على الراءِ والدالِ بالتضعيف؛ لئلا يجتمعَ ثلاثةُ(٢)سواكنَ صحاحٍ، وهو مُتَعَذِّرٌ، وإنما قلنا: صِحاح، تَحَرُّزًا من قولك: دَوابّ، في الوقف، فإنه يجتمعُ فيه ثلاثةُ(٢)سَواكِنَ؛ لأن أحدَها(٣) / حرفُ علةٍ. ٨٦/ب

الرابعُ: ألا يكونَ الحرفُ الموقوفُ عليه منصوبا مُنَوَّنًا(٤)؛ لأنه لو كان ذلك لكان الوقفُ على الألف المبدلةِ من التنوين، ولا يمكنُ التضعيفُ في الألف.

المسألةُ الثالثة: في مَحَلِّ التضعيفِ، واعلمْ أن التضعيفَ كما يكونُ في الاسم يكونُ في الفعل الماضي، نحوُ: ضَرَبَ، وفي المضارعِ، نحوُ: يَضْرِبُ، ومَحَلُّه: الحرفُ الموقوفُ عليه، نحوُ: فَرَجّ، فإن التضعيفَ في الجيم، وهو الموقوفُ عليه، فإن جاء التضعيفُ قبل الحرفِ الموقوفِ عليه، فهو مختصٌّ بالضرورة(٥)، قال الشاعرُ:

---

(١) الأبيات لراجز بدوي لم يعين اسمه، وهي من شواهد الكتاب: ١٨٢/٤ ، وسر الصناعة: ١٧٥/١ ، والمنصف: ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، والممتع: ٣٥٣/١ ، وشرح الملوكي: ٣٢٩ ، والمقاصدالنحوية: ٥٨٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية: ٢١٢ وفيه: "البرني: نوع من أجودالتمر، ونقل السهيلي أنه عجمي، ومعناه: حمل مبارك، قال: بر: حمل، وني: جيد، وأدخلته العرب في كلامها وتكلمت به".

(٢) في ب : "ثلاث" .

(٣) في ب : "أحدهما" .

(٤) في ب : "منويا" .

(٥) وقال الزمخشري في المفصل ٣٤٣: "ولايختص بحال الضرورة" وقال الرضي في شرح الشافية ٣٢٠/٢: "وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أوضرورة" وليس الأمر كما قالا. يراجع شرح شواهدالشافية: ٢٤٧ ، ٢٥٥.

بِبازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ(١)

فضعَّفَ اللامَ والوقفُ على الياء، والوَجْناءُ: العظيمةُ الوَجْنَتَيْنِ(٢). والعَيْهَلّ: السريعةُ(٣)، وهذا البيتُ في جملة أبياتٍ منها(٤):

إنْ تَبْخَلي يا جُمْلُ أو تَعْتَلّي أو تُصْبِحِي في الظّاعِنِ المُوَلّي

ببازل ....البيت

وقال الآخرُ:

مثلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبّا(٥)

فضعَّفَ الباءَ مع أن الوقفَ على الألف.

---

(١) البيت لمنظوربن مرثد الأسدي، وأمه حبّة، وينسب إليها فيقال: منظوربن حبة، وهو شاعر راجز إسلامي مجيد. أخباره في المؤتلف: ١٤٧ ، ومعجم الشعراء: ٢٨١ ، والخزانة: ١٣٨/٦. والبيت من شواهدالكتاب: ١٧٠/٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٧٦/٢ ، والمسائل العسكريات: ٩٨ ، وشرح المفصل: ٦٨/٩ ، وضرائرالشعر: ٣٢ ، ٥١ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٦/١ ، وشرح شواهد الشافية: ٢٤٦ . والبازل: الناقة أو البعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطر نابه، يقال: جمل بازل وناقةبازل، بغير هاء. الصحاح: ١٦٣٣/٤(بزل).

(٢) في الصحاح ٢٢١٢/٦(وجن): "الوجين: العارض من الأرض ينقاد ويرتفع قليلا، وهو غليظ، ومنه: الوجناء، وهي الناقة الشديدة شبهت به في صلابتها، وقال قوم: هي العظيمة الوجنتين".

(٣) في ب : "الشريفة" وهو تحريف، وينظرالصحاح: ١٧٧٨/٥(عهل).

(٤) زيد بعده في ب : "قول الشاعر" وتنظر الأبيات في النوادر: ٢٤٨ ، ومجالس ثعلب: ٥٣٣/٢-٥٣٧ ، وسفرالسعادة: ٧٣٣/٢ ، والخزانة: ١٣٥/٦.

(٥) هذا الرجز مختلف في نسبته، فقد نسب إلى رؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه: ١٦٩ كما نسب إلى ربيعة بن صبح، وقيل: بل هو من شوارد الرجز لايعرف قائله. ينظرالمسائل العسكريات: ١٢٠ ، وفرحة الأديب: ٢٠٧ ، وشرح المفصل: ٩٤/٣ ، ١٣٩ ، ٨٢/٩ ، وسفرالسعادة: ٤٥/١ ، ٧٣٦/٢ ، وضرائرالشعر: ٥٠ ، وشرح الكافيةالشافية: ٢٠٠١/٤ ، وشرح شواهد الشافية: ٢٥٤ . وفيه أبيات الشاهد وشرحها.

وقال الآخرُ:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الأَضْخَمّا(١)

فشدَّدَ الميمَ ووقفَ على الألف.

وقال الآخرُ:

كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ(٢)

فشدَّد اللامَ(٣)، ووقف على الياء، والكَلْكَلُّ: الصَّدْرُ، والمَهْوَى: سُقوطُها(٤)، فهذا كلُّه وأمثالُه شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

وأما النَّقْلُ فالنظرُ فيه في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في حقيقته لغةً واصطلاحًا: أمّا لغةً فهو مصدرُ قولك: نَقَلْتُ الشيءَ أَنْقُلُهُ نَقْلا، إذا حَوَّلْتَهُ من موضعٍ إلى موضع.

وأما اصطلاحًا فهو: أن تَنْقُلَ حركةَ الحرفِ الموقوفِ عليه إلى الحرف الذي قبلَه، وفائدتُه شيئان: الفِرارُ من التقاء الساكنين، وإن كان فى الوقف، والتنبيهُ على حركة الحرفِ الموقوفِ عليه(٥).

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٨٣ وهو من شواهد الكتاب: ٢٩/١ ، ١٧٠/٤ ، والأصول: ٤٥٣/٣ ، والإفصاح: ٢٣٣ ، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٩٩/٢ ، والنكت: ١٥٧/١ ، ١١٠٣/٢ ، وضرائرالشعر: ٥١. وصف رجلابشرف الهمة وعظم الخليقة فنسبه إلى الضخم إشارة إلى ذلك، ولم يرد ضخم الجثة. ويروى: "الضخمّا" و "الإضخمّا" ولاشاهد فيهما؛ لأن "فِعَلا" و "إِفْعَلّا" موجودان في الكلام. ينظرتحصيل عين الذهب: ١٢.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي من أرجوزته التي تقدم منها قوله:

ببازل وجناء أوعيهل

ينظربعض مصادرهامش ١ ، ومصادرهامش ٤ من الصفحةالسابقة. والضمير في "مهواها" عائد إلى الناقة.

(٣) في ب : "الكاف" .

(٤) في شرح شواهد الشافية ٢٥٠: "ومهواها: مصدر ميمي بمعنى السقوط".

(٥) ينظرالغرةالمخفية: ١١٩/١ ، وشرح المفصل: ٧١/٦ .

المسألةُ الثانية: في شروط النقلِ: ولا يخلو الحرفُ الموقوفُ [عليه](١)أن يكون مهموزا أو غيرَ مهموز.

فإن كان / غيرَ مهموزٍ ففيه أربعةُ شروطٍ(٢): ٢/٨٧

الشرطُ الأول: أن يكونَ ما قبلَ الآخِرِ ساكنًا؛ لأنه لو كان متحركًا لم يُمكنْ(٣)نقلُ الحركةِ إليه؛ لأن المتحركَ لا يُحرَّكُ(٤).

الثاني: ألا يكونَ حرفَ مدٍّ ولِينٍ، نحوُ: هذا بابٌ وثَوْبٌ وبَيْتٌ؛ لأنه إن كان ألفًا لم يَقْبَلِ الحركةَ، وإن كان(٥)واوًا أو ياءً ثَقُلَتِ الضمةُ والكسرةُ عليهما.

الثالثُ: ألا يُفْضِيَ النقلُ إلى الخروج عن أبنيةِ الأسماءِ، فلايجوزُ النقلُ في قولك: جاء بِشْرٌ؛ لأنك إن نقلتَ ضمةَ الراءِ إلى الشين خرجتَ إلى: فِعُلٍ، بكسر الفاء وضمِّ العينِ، وهو بناءٌ غيرُ موجودٍ، ويجوزُ النقلُ في حالة الجرِّ، فإذا قلتَ: مررتُ بِبِشْرٍ، فنقلتَ كسرةَ الراءِ إلى الشينِ، صار: فِعِلا، بكسر الفاءِ والعينِ، وهو بناءٌ موجودٌ في الكلام، مثل: إِبِلٍ.

الرابعُ: أن يكونَ الحرفُ الموقوفُ عليه مرفوعا أو مجرورا؛ لأن المنصوب إن كان مُنَوَّنًا وقفتَ على الألف المبدلةِ من التنوين، وإن كان بالألف واللامِ فامتناعُهُ لمُعاقَبَتِهِ التنوينَ، ولم يَجِئْ إلا في المرفوع والمجرورِ، فمثالُ المرفوعِ قولُه(٦):

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ينظرالتسهيل: ٣٢٩ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٦٧-٢٦٨ ، والمساعد: ٤/٣١٥-٣١٨ وزاد كون المنقول منه صحيحا ، وشرح التصريح: ٢/٣٤١-٣٤٢.

(٣) في ب : "يكن" .

(٤) وأجاز بنولحم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك. ينظرشرح الكافيةالشافية: ٤/١٩٩٠-١٩٩١ ، والمساعد: ٤/٣٢١ ، وشرح التصريح: ٢/٣٤٢.

(٥) "كان" ساقطة من ب .

(٦) في ب : "قول الشاعر" .

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ(١)

فـ"النَّقُرْ" فاعلٌ بـ"جَدَّ"، والأصلُ: النَّقْرُ، بسكون القافِ، وضُمَّتْ للنقل، والنَّقْرُ مصدرُ قولك: نَقَرْتُ بالفَرَسِ نَقْرًا، إذا حَرَّضْتَهُ على الجَرْيِ، وهو أن تُلْصِقَ لسانَك بالحَنَكِ، فيَحْدُثَ لذلك صُوَيْتٌ يَنْزَعِجُ بسببه الفرسُ، ومنه في المرفوع قولُه(٢):

فمَنْ كانَ ناسينا وطُولَ بَلائِنا فليسَ بناسينا على حالِهِ بَكُرْ(٣)

فـ"بَكُرْ" اسمُ "ليس"، والأصلُ: بَكْرٌ، بسكون الكافِ، وإنما ضُمَّتْ لأجل النقل، ومثالُ المجرورِ قولُ امرىءِ القيس:

لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قد نَرَى في دِيارِهِمْ مَرابِطَ للأَمْهارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ(٤)

فـ"الدَّثِرْ" مخفوضٌ لكونه نعتا لـ"العَكَرِ"، وهو مخفوضٌ، والأصلُ: الدَّثْرِ، بسكون الثاء، وإنما كُسرت لأجل النقل. والعَكَر، بفتح الكافِ: جمعُ عَكَرَةٍ، بوزن شَجَرَةٍ، وهي القَطِيعُ / الضخمُ(٥)من الإبل، وقيل: ما بينَ الخمسين إلى المائة(٦). والدَّثْرُ: الكثيرُ(٧)، ومنه في المجرور قولُه(٨): ٨٧/ب

---

(١) هذا البيت تنوزع في نسبته، فنسب إلى فَدَكيّ بن أعبد المِنْقَريّ السعديّ، وإلى عبيدالله (أو عبيد أو عبدالله) بن ماوية الطائي. ينظرالكتاب: ١٧٣/٤ ، والتكملة: ١٧٦ ، والحلل: ٣٥٨ ، والإنصاف: ٧٣٢/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٢١/١ ، ٣٣٤ ، ٥٦٢/٢ ، والمقاصدالنحوية: ٥٥٩/٤، وشرح أبيات المغني: ٣٢١/٦ يقول: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب. ينظرتحصيل عين الذهب: ٥٢١.

(٢) في ب : "قول الشاعر" .

(٣) لم أقف على قائله، وهو في التعليقات الوفية: ١٥٩/١ ، والمساعد: ٣١٥/٤ .

(٤) ديوانه: ١١٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٠/٢ ، والدرالمصون: ١٥٩/٢ ، واللسان: ٢٧٧/٤(دثر).

و في الأصل : "للأنهار" وهوتحريف .

(٥) في ب : "الطخم" .

(٦) هذا قول أبي عبيدة، وقال الأصمعي: العكرة: الخمسون إلى الستين إلى السبعين. الصحاح: ٧٥٦/٢(عكر).

(٧) في اللسان ٢٧٧/٤(دثر): "الدثر، بالفتح: المال الكثير، لايثنى ولايجمع...وقيل: هوالكثيرمن كل شيء".

(٨) في ب : "قول الشاعر" .

عَلَّمَنا إِخْوانُـــــنا بَنُو عِجِلْ شُرْبَ النَّبِيذِ واصْطِفاقًا بالرِّجِلْ (١)

فـ"عِجِلْ" و "الرِّجِلْ" مجروران بالإضافة والباءِ، والأصلُ: عِجْلٌ، ورِجْلٌ، بسكون الجيم فيهما، وإنما كُسرتا لأجل النقل.

قلتُ (٢): وحمل صاحبُ "الصحاحِ" (٣) كَسْرَ الجيمِ من "عِجِلٍ" و "رِجِلٍ" على الإتْباع لما قبلَهما من حركة العينِ والراءِ ضرورةً، ولم يَجْعَلْهُما نَقْلا، ونَظَّرَهُما (٤) بقول الشاعر:

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا (٥)

الأصلُ: الجِلْد، بسكون اللام، وكُسِرت إتباعا لكسرة الجيمِ (٦)، والسِّبْتُ، بكسر السين: جلودُ البقرِ المدبوغةُ بالقَرَظِ.

ومنه في المجرور:

أَرَتْنِيَ حِجْلا على ساقِها فَهَشَّ الفُؤادُ لِذاكَ الحِجِلْ (٧)

---

(١) نسبهما القيسي في إيضاح شواهدالإيضاح: ٣٦٣/١ إلى بعض بني أسد، ونسبهما العيني في المقاصدالنحوية: ٥٦٧/٤ نقلا عن أبي عمر إلى أبي سوار الغنوي. وهما من شواهدالنوادر: ٢٠٥ ، والصحاح: ١٧٥٩/٥(عجل) ، والخصائص: ٣٥٥/٢ ، والإنصاف: ٧٣٤/٢ . وعجل: قبيلة، وهم بنوعجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. جمهرة أنساب العرب: ٣١٢.

(٢) في ب : "وقلت" بزيادة الواو .

(٣) الصحاح: ١٧٥٩/٥(عجل).

(٤) في ب : "ونظيرهما" .

(٥) عجزبيت لعبد مَناف بن رِبْعٍ الجُرَبيّ الهُذَليّ نسبة إلى جريب بن سعد بن هذيل، شاعر جاهلي. أخباره في اللباب: ٢٦٩/١ ، والخزانة: ٤٩/٧-٥٠ ، ومعجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين: ١٩٣.

وصدرالبيت:

إذا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قامتا معه

ينظرشرح أشعارالهذليين: ٦٧٢/٢، والنوادر: ٢٠٤ ، والتنبيهات: ١٧١ ، والخصائص: ٣٣٢/٢ ، وضرائرالشعر: ١٩ ، والارتشاف: ٢٧٠/٣ . والضمير في "قامتا" يعود إلى أختي الشاعر. والنوح: جمع نائحة، أي تهيأ نساء ينحن. ويلعج: يُحرق. ينظرالخزانة: ٤٦/٧ وفيها أبيات قصيدة الشاهد ومناسبتها.

(٦) في ب : "العين" .

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب: ٩٧/١ ، وليس في كلام العرب: ٩٧ ، والمنصف: ١٦١/١ ، والإنصاف: ٧٣٣/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل: ٧١/٩ .

فـ"الحِجِل" مجرورٌ؛ لأنه صفةٌ لـ"ذاكَ"، والأصلُ: الحِجْل، بسكون الجيم، وكُسرت لأجل النقل، والحِجْلُ هنا: الخَلْخَالُ، وفيه كسرُ الحاءِ وفتحُها(١)، وبعد هذا البيتِ:

فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحِبِي ألابِأَبِي أَصْلُ ذاكَ الرِّجِلْ(٢)

الأصلُ: الرِّجْلُ، بسكون الجيم، وكُسرت لأجل النقل. وهذا كلُّه عند الجوهريِّ محمولٌ على الإتباع لحركةِ ما قبلَه.

وخالفَ الكوفيون(٣)في هذا الشرطِ الرابعِ، وأجازوا النقلَ في المنصوب، وقالوا: المعنى الذي لأجله نُقِلَ في المرفوع والمجرورِ موجودٌ في المنصوب، وهو التنبيهُ على حركة الأصلِ، والفرارُ من التقاء الساكنين، فوجبَ المَصِيرُ إليه، وحَكَوا من(٤)كلامهم: رأيتُ الفَضَلْ، بفتح الضاد، والأصلُ: الفَضْلَ، بسكونها، وفُتحت لأجل النقلِ، ووافقهم على ذلك كثيرٌ من البصريين منهم ابنُ الأنباريِّ(٥).

فإن كان الحرفُ الموقوفُ عليه مهموزا، فيُشْتَرَطُ فيه من الشروط الأربعةِ شرطان:

الأولُ: أن يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليه ساكنًا.

الثاني: ألايكونَ حرفَ مَدٍّ / ولِينٍ. ٢/٨٨

---

(١) الصحاح: ١٦٦٦/٤(حجل) .

(٢) ينظرمصادرهامش ٦ من الصفحة السابقة عدا ليس والإيضاح .

وفي ب : "ألا يأتني".

(٣) الإنصاف: ٧٣١/٢ ، والتسهيل: ٣٢٩ .

(٤) في ب : "عن" .

(٥) الإنصاف: ٧٣٥/٢ ونقل أيضا عن الأخفش والجرمي. المساعد: ٣١٨/٤.

وأمّا الشرطُ الثالث وهو: ألا يُفْضِيَ النقلُ إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ في الكلام فمنهم مَنِ اشترطَهُ ومنهم من لم يشترطْه(١).

وأمّا الشرطُ الرابعُ وهو: أن يكونَ في المرفوع والمجرورِ دونَ المنصوبِ مُطلقا، فإنهم فرّقوا فيه هنا بينَ المنصوبِ المُنَوَّنِ وغيرِ المُنَوَّنِ، فمَنَعُوا في المُنَوَّنِ، نحوُ: رأيتُ خَبْئًا(٢)؛ لأن الوقفَ على الألف، وأجازوا في غير المُنَوَّنِ، نحوُ: رأيتُ الخَبَأْ(٣).

ثم إذا حصل هذا النقلُ فللعرب في الوقف على هذه الهمزةِ مذهبان(٤):

الأولُ: أن تقفَ على الهمزة بالسكون في الأحوال الثلاثةِ(٥)، فتقولَ: هذا الخَبْؤْ، (٦-بضم الباءِ وسكونِ الهمزةِ، ورأيتُ الخَبَأْ، بفتح الباءِ وسكونِ الهمزة، ومررتُ بالخَبِيءْ-٦)بكسر الباءِ وسكونِ الهمزة.

---

(١) عدم اشتراطه مذهب ناس من العرب كثيرمنهم تميم وأسد، وحجتهم أن النقل عارض وليس ببناء للكلمة، وخفاء النطق بالهمزة ساكنة بعد ساكن، وأما بعض بني تميم فإنهم يشترطون ألايفضي النقل إلى بناء غير موجود؛ ولذا يفرون من النقل إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعا، فيقولون: هذا رِدِئْ، بكسرتين، ومررتُ بِبُطُؤْ، بضمتين. ينظرالكتاب: ١٧٧/٤ ، وشرح المفصل: ٧٣/٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٢١/٢ ، والمساعد: ٣١٩/٣ ، وشرح التصريح: ٣٤٢/٢.

(٢) في ب : "خباء".

(٣) ينظرالكتاب: ١٧٧/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٢١/٢ ، والمساعد: ٣١٨/٤ ، وشرح التصريح: ٣٤٢/٢.

(٤) المذهبان اللذان ذكرهما الشارح هنا لغير أهل الحجاز، أما هم فينقلون حركة الهمزة إلى ماقبلها ويحذفونها ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها، فيقولون: هذا الخب، بالنقل والحذف، فيسكنون الباء أويرومون أويشمون أويضعفون. ينظرالكتاب: ١٧٩/٤ ، والأصول: ٣٧٨/٢ ، والمساعد: ٣١٩/٤-٣٢٠ ، وشرح التصريح: ٣٤٢/٢.

(٥) ينظرالكتاب: ١٧٧/٤ ، والأصول: ٣٧٧/٢ .

(٦-٦) سقط من ب .

الثاني: أن تُبْدِلَ من الهمزة حرفَ مدٍّ ولِينٍ من جنس الحركةِ التي قبلَها(١)، فتقولَ: هذا الخَبُو، ورأيتُ الخَبا، ومررتُ بالخَبِي، هذا إذا لم يُفْضِ النقلُ إلى ما لا نظيرَ له، فإن أَفْضَى إلى مالانظيرَ له، نحوُ أن تقفَ على(٢)قولك: هذا الرِّدُءْ، بضم الدالِ، وعلى البُطِءْ، بكسر الطاءِ، فـ"الرِّدُءْ" أفضى إلى "فِعُلٍ"، بكسر الفاءِ وضمِ العينِ، و "البُطِءْ" أَفْضَى إلى "فُعِلٍ"، بضم الفاءِ وكسرِ العين، وهما بناءان الأولُ غيرُ موجودٍ، والثاني قليلٌ(٣)، فمَنْ يُجِيزُ ذلكَ في الهمز أَبْدَلَ ولا إشكالَ(٤)، فيقولُ: هذا الرِّدُو، وعلى البُطِي، ومن لم يُجِزْ أتبعَ حركةَ الحرفِ الذي قبلَ الهمزةِ، وهي التي بسببها وقع الخروجُ إلى ما لانظيرَ له، إلى الحركة التي قبلُ، فيقولُ: هو الرِّدِي، بكسرالدالِ إِتْباعًا لكسرة الراءِ، وعلى البُطُو، بضم الطاءِ إِتْباعًا لضمة الباءِ(٥)، وإنما ارتَكَبَ هذا لِيَجْمَعَ بينَ تخفيفِ الهمزةِ بإبدالها، والسلامةِ من وزن لا نظيرَ له.

المسألةُ الثالثة(٦): في موقعه من الكَلِمِ الثلاثِ: واعلمْ أنه كما يكونُ في الأسماء، كذلك يكونُ في الأفعال والحروف، فمثالُه في الأسماءِ(٧)ما تقدم، ومثالُه في الأفعال قولُه:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ/ من عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ(٨) ٨٨/ب

---

(١) ينظرالأصول: ٣٧٧/٢ ، والتكملة: ١٩٦-١٩٧ ، والمساعد: ٣٢٠/٤ ، وشرح الأشموني: ٢١٢/٤-٢١٣.

(٢) في ب : "على نحو" .

(٣) في ب : "وهما بناءان غير موجودان" ، والحق أن"فُعِل" موجود في الأفعال غير موجود في الأسماء. ينظرالكتاب: ١٧٧/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٦/١-٣٩.

(٤) في ب : "فلاإشكال" .

(٥) ينظرالتكملة: ١٩٧ ، وشرح ابن القواس: ٢٦٩/١ ، والمساعد: ٣٢٠/٤.

(٦) في ب : "الثانية" .

(٧) كررت في ب عبارة : "كذلك يكون في الأفعال والحروف، فمثاله في الأسماء" ومنشؤه انتقال النظر .

(٨) تقدم ص ٢٤٧ .

بضم الباءِ، والأصلُ: لم أضربْهُ، بسكون الباء، وإنما ضُمَّتْ لأجل نقلِ حركةِ الهاءِ إليها، ومنه في الفعل قولُ أبي النَّجْم(١):

فَقَرِّبَنْ هذا وهذا أَزْحِلُهْ(٢)

بضم اللام، والأصلُ: أَزْحِلْهُ، بسكون اللامِ، وإنما ضُمَّتْ لأجل نقلِ حركةِ الهاءِ إليها(٣).

ومثالُه في الحروف: وَقْفُهُمْ على: مِنْهُ، وعَنْهُ، بضم النونِ وإسكانِ الهاءِ، وأصلُها السكونُ، وإنما ضُمَّتْ لأجل نقلِ حركةِ الهاءِ إليها.

والفرقُ بينَ النقلِ في الأسماء والأفعالِ والحروفِ: أنّ في الأسماء يكونُ(٤) في كلمة واحدة - كما مر - ، وفي الأفعال والحروف يكون مُلَفَّقًا من كلمتين، كما تقدم.

تتميمٌ: واعلمْ أن تمامَ الغَرَضِ من الوقف متوقفٌ على ذكر مسألةٍ لم يذكرْها المصنفُ، وهي الوقفُ على هاء السَّكْتِ، فنقولُ: الكلامُ في الوقف على هاءِ السكتِ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في موقعِها من الكَلِمِ(٥): واعلمْ أن الموقوفَ عليه لا يخلو أن يكونَ معربًا أو مبنيًّا:

---

(١) أبوالنجم(-١٣٠هـ)الفضل بن قدامة العجلي، من بكربن وائل، أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، مقدم عند جماعة من أهل العلم على العجاج، له أخبار مع هشام بن عبدالملك. أخباره في الشعروالشعراء: ٢/٦٠٣-٦٠٩ ، ومعجم الشعراء: ١٨٠ ، والخزانة: ١/١٠٣-١٠٤.

(٢) من أرجوزة له في وصف الحلبة، ديوانه: ١٦٦ ،برواية:

نقول قدم ذا وهذا أدخله

والعقدالفريد: ١/١٧٢-١٧٤ ، وهو من شواهد الكتاب: ٤/١٨٠ ، والكامل: ٢/٦٩٣ ، و الأصول: ٢/٣٨٤ ، والنكت: ٢/١١٠٨ ، وشرح المفصل: ٩/٧٢ برواية: "زَحِّلْهُ" ، والمقرب: ٣٨٧. وأزحله: أبعده، ومنه سُمي زحلٌ لكونه أبعد الكوكب عن الأرض. ينظرتحصيل عين الذهب: ٥٢٢. وفي الأصل : "فقربا" ، وفي ب : "أرجله" ، وكذا في المقرب، وماأثبته من الأصل وأكثر مصادر التخريج.

(٣) في ب : "نقل الحركة إليها" .

(٤) في ب: "لاكون" .

(٥) في ب : "الكلام" .

فإن كان معربا فلا يجوزُ الوقفُ عليه بالهاء[١]سواءٌ[٢]كان اسمًا أو فعلا.

فإن كان مبنيًّا فلا يخلو أن يكونَ فعلا ماضيا أو لا:

فإن كان فعلا ماضيا فلا يجوزُ الوقفُ عليه بالهاء؛ لأنه شبيهٌ بالمُعْرَبِ في وقوعِه موقعَه[١]؛ ولذلك وقفوا عليه بالتضعيف، كما وقفوا على الاسم، قال الشاعرُ:

لقد خَشِينا أن نَرَى جَدَبّا في عامِنا ذا بعدَ ما أَخْصَبّا[٣]

الأصلُ: أَخْصَبَ، نحوُ: أَكْرَمَ، ثم شُدِّدَ للوقف، كما شُدِّدَ "جَدَبّا"[٤].

فإن كان المبنيُّ غيرَ فعلٍ ماضٍ[٥]فلا تخلو حركتُه أن تُشْبِهَ حركةَ الإعرابِ، نحوُ: يا زيدُ، ولارجلَ، أولا، فإن كانت[٦]تشبهُ[٧]فلا يجوزُ الوقفُ عليه[٨]بالهاء، فلاتقولُ[٩]: يازيدُهْ، وَقْفًا، وإن كانت غيرَ مُشْبِهَةٍ فإنه يجوزُ الوقفُ عليه بهاء السكتِ[١٠].

---

(١) ينظرالكتاب: ١٦٤/٤ ، والتبصرة: ٧٢١/٢ ، وشرح ابن عقيل: ٥١٨/٢ ، وأجازبعضهم الوقف على الماضي بهاء السكت مطلقا، وقيده بعضهم بعدم الإلباس. ينظرالمساعد: ٣٢٧/٤.

(٢) في ب : "سوى".

(٣) هذان البيتان من أرجوزة الشاهد المتقدم في صفحة(٣٠٨) هامش (٥). وينظرالكتاب: ١٧٠/٤ ، وفرحة الأديب: ٢٠٧ ، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٩٩/٢ ، والنكت: ١١٠٣/٢ ، والحلل: ٣٥٩ ، وسفرالسعادة: ٤٥/١ ، ٧٣٦/٢ . والجدب، بفتح الجيم وسكون الدال: نقيض الخصب والرخاء، وفتحت الدال لالتقاء الساكنين بعد تشديد الباء، وإنما حركت بالفتحة لأنها أقرب الحركات إليها. ينظرشرح شواهد الشافية: ٢٥٨.

(٤) في النسختين : "خبا" ولاوجه له .

(٥) في ب : "ماضي" .

(٦) "كانت" سقط من ب .

(٧) في ب : "تشبهه" .

(٨) في ب : "عليها" .

(٩) في ب : "تقل" .

(١٠) ينظرشرح المفصل: ٤٥/٩ ، والمساعد: ٣٢٦/٤ .

فالحاصلُ من هذا كلِّه أن هاءَ السكتِ لا تَلْحَقُ في الوقف إلا المبنيَّ الذي لم يُشْبِهِ المعربَ، ولم تشبه حركتُه / حركةَ الإعراب فِعْلا [كان](١)نحوُ: اغزُهْ، أوحرفا(٢)نحو: بَهْ، وضَهْ، إذا نطقتَ بالباء والضادِ من "ضَرَبَ"، أو اسما نحوُ: هُوَهْ، قال الشاعرُ: ٨٩/أ

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغلامُ فليسَ يُقالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ(٣)

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ اختُصَّ المبنيُّ بالوقف عليه بهاءِ السكت دونَ المعربِ؟

قلتُ: قد أجاب الرمانيُّ(٤)عنه بأن قال: إنما دخلت الهاءُ في الوقف على المبني دونَ المعربِ لتَفْرُقَ بين الحركةِ اللازمةِ وغيرِ اللازمةِ، ومعناه: أن حركةَ البناءِ لمّا كانت لا تَنْتَقِلُ ولا تَتَغَيَّرُ في الوصل (٥-أرادوا ألا تتغيرَ في الوقف وأن تبقى على الحالة التي كانت عليها في الوصل-٥) فأتوا بهاء السكتِ ليكونَ السكونُ عليها، وتبقى حركةُ البناءِ في الوقف كما كانت في الوصل، بخلاف حركةِ الإعراب فإنها قد أُلِفَتِ الانتقالَ والتغيرَ(٦)في الوصل، فلم يُبالَ(٧)بذلك في الوقف، فوقفوا عليها بالسكون.

المسألةُ الثانية: فيما يجب عليه الوقفُ بالهاء وفيما لايجبُ: اعلمْ أن الكلمةَ الموقوفَ عليها لا يخلو أن تكونَ من حرفين فصاعدا، أو من حرفٍ واحد.

---

(١) ليس في الأصل .

(٢) زيد بعده في ب : "كان" .

(٣) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - في ملحقات ديوانه: ٣٩٧ . وينظرشرح جمل الزجاجي: ٤٣٦/٢ ، وشرح المفصل: ٨٤/٩ ، واللسان: ٤٩٥/١(شصب) ، والمقاصدالنحوية: ٥٦٠/٤ ، وشرح التصريح: ٣٤٥/٢.

(٤) التعليقات الوفية: ١٦٢/١ .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) في ب : "التغيير" .

(٧) في ب : "تبال" .

فإن كانت من حرفين فصاعدا فأنت في الوقف عليها بهاء السكتِ بالخِيار، نحوُ: ارْمِ، واخْشَ، واغْزُ، إن شئتَ وقفتَ على الميم والشينِ والزاي، وإن شئتَ وقفتَ بهاء السكتِ(١)، وإنما كان ذلك؛ لأن الكلمةَ إذا كانت من حرفين فصاعدا فإنه يكون لك حرفٌ تقفُ عليه، وحرفٌ تَبْتَدِىءُ به، فإن شئتَ أتيتَ بهاء السكتِ، وإن شئتَ لم تأتِ؛ لأن معكَ ما تَبْتَدِىءُ به، وما تقفُ عليه.

وإن كانت على حرف واحد فلا يخلو أن تتصل بغيرها(٢)، نحو: بِمَ، وعَمَّ، أو لا:

فإن اتصلت فأنت بالخيار، فإنَّ "ما" الاستفهاميةَ لمّا حُذفت ألفُها، وبقيت على حرف واحد، واتصلت بحرف الجر صارا كأنهما كلمةٌ من حرفين، فأنت في الوقف عليه بالخيار(٣)، كما كان ذلك فيما هو من حرفين.

فإن كانت على حرف واحد، ولم تتصل بغيرها / نحوُ: قِ عِرْضَكَ، أمرٌ من: وَقَى يَقِي، و شِ ثَوْبَكَ، أمرٌ من: وَشَى يَشِي، و عِ الحديثَ، أمرٌ من: وَعَى يَعِي، فلابُدَّ في الوقف من هاء السكتِ(٤)؛ لأن الابتداءَ يطلبُه بالتحريك، والوقفَ يطلبُه بالسكون، وهما نقيضان، فلا يمكنُ اجتماعُهما في حرف واحد، فأُلحقت هاءُ السكتِ لِتَسْكُنَ في الوقف، ويبقى الحرفُ الأصليُّ بحركةِ الابتداءِ. ٨٩/ب

---

(١) الكتاب: ١٥٩/٤ وجعل سيبويه اللغة الثانية أقل اللغتين، والتبصرة: ٧٢١/٢ ، وشرح المفصل: ٤٥/٩.

(٢) في ب : "بغير هاء" .

(٣) في الكتاب ١٦٤/٤: "وأماقولهم: علامه، وفيمه، وله، وبمه، وحتامه؟ فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت؛ لأنك حذفت الألف من (ما) فصار آخره كآخر: ارمه، واغزه. وقد قال قوم: فيمْ، وعلامْ، وبمْ، ولمْ، كما قالوا: اخشْ، وليس هذه مثل (إنّ) لأنه لم يحذف منها شيء من آخرها".

أما إذا جرت "ما" الاستفهامية باسم، كقولهم: بجيء مَ جئت، ومثل مَ أنت ؟ فإنها تلزمها الهاء في الوقف، ولايجوز الوقف عليها نفسها. الكتاب: ١٦٤/٤-١٦٥ وينظرالتكملة: ٢٠١ ، وشرح المفصل: ٨٧/٩-٨٨.

(٤) في ب : "فلابد من الوقف بهاء السكت" ، وينظرالكتاب: ١٥٩/٤-١٦٠ ، والتكملة: ١٩٤ ، والتبصرة: ٧٢١/٢.

المسألةُ الثالثة: لأيِّ شيءٍ اختُصَّت الهاءُ بالوقف من بين سائرِ الحروفِ؟ فنقولُ: إنما كان ذلك لأن الوقفَ وُضِعَ(١)على التخفيف والاستراحة، ولما اضطُرُّوا إلى الوقوف(٢)على حرفٍ خلافَ حرفِ الكلمةِ لم(٣)يجدوا حرفا فيه استراحةٌ وخَفاءٌ وسهولةٌ في المَخْرَجِ إلا الهاءَ؛ فخصوها بذلك.

تنبيهٌ: فإن قلتَ: يظهرُ ممّا قرَّرْتَ أن هذه الهاءَ مختصةٌ بالوقف، ولا تكونُ في الوصل، وقد رأيناها قد تَثْبُتُ في الوصل في قوله تعالى:{هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ. إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ}(٤)، وقولِه تعالى: {يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ. وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ}(٥)، وقولِه تعالى: {مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ. هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ}(٦).

فالجوابُ: أن هذا من إجراء الوصل مُجْرَى الوقفِ، وهو كثيرٌ في كلامهم، والدليلُ على ذلك أن مَنْ يقرأُ بنقل حركةِ(٧)[الهمزةِ](٨)إلى الساكنِ، نحوُ: {قَدَ افْلَحَ}(٩)لم ينقلْ حركةَ الهمزةِ إلى الهاء في قوله تعالى: {كِتَٰبِيَهْ. إِنِّي}(١٠)؛ لأن سكونَ الهاءِ عنده كأنه سكونُ وقف(١١)، ولأجل هذه العلةِ لم يُدغموا الهاءَ من {مَالِيَهْ} في الهاء من {هَلَكَ} فتأمَّلْهُ فهو حَسَنٌ. وأمّا حمزةُ(١٢)فلا إشكالَ في مذهبه؛ فإنه أسقطَ الهاءَ في الوصل، ووقفَ عليها في الوقف، فجاء ذلكَ على القاعدة المُطَّرِدَةِ في العربية.

---

(١) في ب : "يوضع" .
(٢) في ب : "الوقف" .
(٣) في ب : "فلم" .
(٤) سورة الحاقة: من الآية: ١٩ ، والآية: ٢٠ .
(٥) سورة الحاقة: من الآية: ٢٥ ، والآية: ٢٦ .
(٦) سورة الحاقة: الآيتان: ٢٨ ، ٢٩ .
(٧) "حركة" سقط من ب .
(٨) سقط من الأصل .
(٩) سورة المؤمنون: من الآية: ١ ، وغيرها من السور.
(١٠) في الإقناع ٣٨٩/١: "وأما قوله تعالى: {كِتَٰبِيَهْ. إِنِّي} على مذهبه-يعني ورشا- في إثبات هاء السكت في الوصل فلم يأت فيه عنه من طريق أبي يعقوب نص، وذكرالأهوازي أن الأصبهاني روى عنه تحقيق الهمزة. وذكرأبوعمرو أن عبدالصمد نص عليه بنقل الحركة إلى الهاء قال: ولم يذكر ذلك منصوصا عنه غيره، وعامة أصحاب أبي يعقوب على ترك النقل" وينظرالكشف: ٩٣/١- ٩٤ ، والنشر: ٤٠٩/١ ، والإتحاف: ٢١٤/١.
(١١) في ب : "فوقف" .
(١٢) ينظرالإقناع: ٤٩٥/١ .

[المُثَنَّى]

٦١-القَوْلُ في التَّثْنِيَةِاللَّفْظِيَّهْ الواوُ لِلْعَطْفِ بها مَنْـــوِيَّهْ

لَمَّا فَرَغَ من الكلام في إعراب المُفرد شَرَعَ يتكلمُ في التَّثْنِيةِ؛ إِذْ هي بعده(١)/ وَضْعا، والنظرُ أولافي(٢-التثنية في-٢)مسائلَ: ١/٩٠

المسألةُ الأولى: في حقيقتها(٣)لُغَةً واصْطِلاحًا:

أَمَّا لُغَةً فالتثنيةُ مصدرُقولِك: ثَنَّيْتُ الشيءَ تَثْنِيَة، إذاأضفتَ إليه مِثْلَهُ، وهو مُشَدَّدٌ من قولهم: ثَنَّيْتُ الحبلَ وغيرَهُ، إذا جعلتَه مِثْلَيْنِ(٤).

وأما اصطلاحا فقال الجُزُولِيُّ(٥): "التثنيةُ ضَمُّ اسمٍ إلى مثلِه بشرط اتفاقِ اللفظين، وأصلُها العطفُ، وفائدتُها التَّكْثِيرُ، وعُدِلَ عن العطفِ إيجازا واختصارا". فقولُه: "اسمٍ" تحرَّزَ به من الفعل والحرف؛ لانهما لا يُثَنَّيانِ، وقولُه: "إلى مثله" تحرَّزَ به من الجمع؛ فإنك لو ضَمَمْتَ "زيدا" إلى "زيود"(٦)في التثنية لَكُنْتَ قد ضَمَمْتَ اسما إلى أكثرَ منه، وقولُه: "اتفاقِ اللفظين" تحرَّزَ به من اختلافهما نحو: زيد وعمرو، فلا يجوزُ تثنيتُهُما، وسيأتي بسطُ هذا، إن شاء الله تعالى. وقولُه: "وأصلُها(٧)العطفُ" إخبارٌ

---

(١) في ب : "بعد" .

(٢-٢) سقط من ب بانتقال النظر.

(٣) في ب : "حقيقته" .

(٤) ينظرالصحاح: ٦/٢٢٩٥(ثنى) .

(٥) المقدمةالجزولية: ١١ وفيها: "ضم واحد إلى مثله"، وفي ب : "ضم اسم إلى اسم مثله"، و "عدل من العطف"، وجاء في النسختين : "مجازا" مكان "إيجازا" والمثبت من المقدمة، وسيتكرر قريبا بلفظها.

وحد بعضهم التثنية بقوله: "كل اسم آخره ألف ونون في الرفع ينقلب الألف ياء في النصب والخفض" ينظرالمفصل: ١٨٣ ، والبسيط: ١/٢٤٧ .

(٦) في ب : "زيد" .

(٧) في الأصل : "وأصله" .

منه أن قولَكَ: الزيدان، الأصلُ فيه زيدٌ وزيدٌ، وقولُه:"وفائدتُها[١]التكثيرُ" أي: المرادُ بها الإشعارُ بأن الاسمَ قد تَجَاوَزَ حَدَّ الإفرادِ، وقولُه: "وعُدل عن العطف إيجازا واختصارا" المعنى: أن قولَك: قام الزيدان، أَوْجَزُ وأَخْصَرُ من قولك: قام زيدٌ وزيدٌ.

المسألةُ الثانية: في شروط التثنية: واعلم أن الاسم لا يُثَنَّى إلا بخمسة شروط[٢]:

الأولُ: الإعرابُ، فلا يثنى المبنيُّ، نحوُ[٣]"مَنْ" و "كَمْ" و "إِذَا". وأمّا "هذانِ" و "اللَّذانِ" فالصحيحُ أن يقالَ فيهما وفي أمثالِهما: إنهما جاءا على طريق التثنية وليسا بتثنية[٤]، ولايُدَّعَى أن "الذي" و "هذا" مفرداهما، ولو كان ذلك لقيل في التثنية: هذيان، واللَّذيان، بقلب الألف في "هذا"[٥-ورَدِّ ياءِ "الذي" كما يُقالُ: فَتَيَانِ، وقاضِيانِ، وإنما "هذان" و "اللذان" مع "هذا"-٥] و "الذي" بمنزلة "هما" مِنْ "هو"، و "هي" لَفْظٌ يُعطي[٦]التثنيةَ، وليس له مفردٌ.

وإنما لم يُثَنَّ المبنيُّ لأنه أشبهَ الحرفَ، والحرفُ لايُثَنَّى فكذلك ما أَشْبَهَه.

---

(١) في ب : "فائدتهما" .

(٢) ينظر البسيط: ٢٤٥/١-٢٤٧ ، والهمع: ١٣٩/١-١٤٥ وزاد: ألايستغنى عن تثنيته بتثنية غيره فلايثنى "بعض" للاستغناء عنه بتثنية "جزء"، وأن يكون فيه فائدة فلا يثنى "كل" لعدم الفائدة في تثنيته، وألايشبه الفعل فلايثنى "أفعل من"؛ لأنه جار مجرى التعجب ، وشرح التصريح: ٦٧/١ وزاد أن يكون له ثان في الوجود فلايثنى الشمس والقمرإلا مجازا.

(٣) في ب : "نحوقولك" .

(٤) نسب هذا القول للمحققين، وعليه ابن جني والجرجاني وابن الحاجب وابن يعيش . وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنها مثناة حقيقة، وأنها لما ثنيت أعربت. ينظر الخصائص: ٢٩٧/٢ ، والمقتصد: ١٩١/١ ، وشرح المفصل: ١٢٧/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٠/١ ، وشرح الكافية الشافية: ٢٥٦/١-٢٥٧ ، والهمع: ١٤٠/١ .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) "يعطي" مكررة في الأصل .

الثانى: الإفرادُ، وفي هذا الشرط تفصيلٌ، وهو أن تقولَ: لايخلو الاسمُ المركبُ أن يكونَ تركيبَ مَزْجٍ، كبَعْلَبَكَّ، / أو تركيبَ جملةٍ كبَرَقَ نَحْرُهُ، أو تركيبَ صوتٍ كسِيْبَوَيْهِ. ٩٠/ب

فإن كان تركيبَ صوتٍ، فلايخلوأن يُعْرَبَ إعرابَ مالاينصرفُ أولا، فإن أُعْرِبَ ثُنِّيَ، فتقولُ: سِيْبَوَيْهَانِ، وإن لم يُعربْ لم يُثَنَّ، ويظهرُمن المبرد(١)أنه يُثَنَّى سواءٌ أُعربَ أولم يُعْرَبْ.

فإن كان مُرَكَّبًا تركيبَ مَزْجٍ أو جملةٍ لم يُثَنَّ(٢)، [وإنما لم يُثَنَّ](٣)إمَّا لما يَحْصُلُ في ذلك من الثِّقَلِ، وإمَّا لأن المرادَ إبقاءُ(٤)اللفظِ على هيئتـه.

فإن قلتَ: فكيف أَتَوَصَّلُ إلى تثنية ذلك؟

فالجوابُ: أن لك في ذلك وجهين(٥):

أحدُهما: أن تقولَ: جاءنى رجلانِ اسمُ كلِّ واحدٍ منهما بَرَقَ نَحْرُهُ.

الثاني: أن تأتيَ بـ"ذي" الذي بمعنى صاحب، فتقولَ: جاءنى ذَوَا بَرَقَ نَحْرُهُ، ورأيتُ ذَوَىْ بَرَقَ نَحْرُهُ، (٦-ومررتُ بِذَوَيْ بَرَقَ نَحْرُهُ-٦)، أي: صاحِبَيْ(٧)هذا اللفظ.

الثالثُ: التنكيرُ، واعلمْ أن الاسمَ إذا كان نكرةً كرجلٍ فلاإشكالَ في تثنيته، وإن كان معرفةً كزيدٍ، فلابُدَّ من تقدير تنكيره، وحينئذٍ تُثَنِّيهِ؛ لأنك إذا قصدتَ تثنيتَهُ أردتَ إطلاقَهُ على اثنين، وفي حال التعريفِ لا يمكنُ إطلاقُهُ إلاعلى واحد معين، فاحتيجَ إلى تقديرِ تنكيره ليَقْبَلَ الإطلاقَ على اثنين.

---

(١) المقتضب: ٣١/٤ ، وهواختيارالسيوطي. الهمع: ١٤١/١ .

(٢) جوزالكوفيون تثنية نحو: بعلبك، واختاره ابن هشام الخضراوي وأبوالحسين بن أبي الربيع. الملخص: ١١٥/١ ، والهمع: ١٤٠/١-١٤١.

(٣) ليس في الأصل .

(٤) في الأصل : "بقاء" .

(٥) في ب : "وجهان". وينظرالوجهان في البسيط: ٢٤٥/١ .

(٦-٦) سقط من ب .

(٧) في ب : "صاحبا" .

والدليلُ على تنكيره إدخالُ الألفِ واللامِ عليه(١)بعدالتثنية جَبْرًا لما ذهب من تعريف العَلَمِيَّةِ، فتقولُ: الزيدان، فلو كان باقيا على تعريفه لم تُدْخَلْ عليه الألفُ واللامُ.

الرابع : الاتفاقُ في اللفظ، فإن اختلف لفظُهُما، كزيد وعمرو، لم تَجُزْ تثنيتُهما، فلاتقول: قام الزيدان، وأنت تريدُ زيدا وعمرا(٢)، وإنما ترجعُ(٣)في ذلك إلى الأصل من العطف ، فتقولُ: قام زيد وعمرو، اللَّهُمَّ إلا(٤)إذا قصدتَ التغليبَ، وهوأن تُقَدِّرَ اسمَ أحدِهما اسمَ الآخَر؛ فإنه جائزٌ، ولا يكونُ ذلك إلا عند مُشَابَهَةِ أحدِ الشخصين بالآخر وارتباطِه به، فمن ذلك قولُهم: القَمَران، في الشمس والقمر، غُلِّبَ اسمُ القمر على الشمس؛ لأنه مذكرٌ، ولحظوا في الشمس أنها قمرٌ(٥)لمابينهما/ من المُشابهة ، قال الشاعرُ ٩١/أ
(٦-وهو الفرزدق-٦):

أَخَذْنا بِآفاقِ السَّماءِ عَلَيْكُمُ لنا قَمَراها والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ(٧)

أراد: شمسَها وقمرَها، وقالوا: أراد بالشمس إبراهيمَ الخليلَ(٨)، وبالقمر محمدا(٩)، صلى الله عليه وسلم، وبالنجوم عشيرةَ(١٠)النبي، صلى الله عليه وسلم ، (١١-واستحسنه الرشيدُ-١١)، وأما قولُ المتنبي:

---

(١) "عليه" مكررة في ب .
(٢) في ب : "وأنت تريد أوعمرو" .
(٣) في ب : "يرجع" .
(٤) كررت موضعها في ب : "اللهم" .
(٥) زيد بعده في ب "لها" .
(٦-٦) ليس في ب .
(٧) ديوانه: ٤١٩/١ يهجو جريرا ويفتخر بآبائه، وينظرالمقتضب: ٣٢٦/٤ ، والكامل: ١٨٧/١ ، ومجالس العلماء: ٣١ ، والأمالي الشجرية: ١٤/١ ، ١٦٠/٢ ، وسفرالسعادة: ٧٦٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٦/١ ، والمغني: ٩٠٠ ، وشرح أبياته: ٨٨/٨ .
(٨) في ب : "ممدوحه" .
(٩) في ب : "محمد" .
(١٠) في النسختين : "عشرة" صوابه في الأمالي الشجرية: ١٤/١ .
(١١-١١) ليس في ب ، وينظراستحسان الرشيد لهذا القول في مجالس العلماء: ٣١-٣٢.

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَالسماءِ بِوَجْهِهَا فَأَرَتْنِيَ الْقَمَرَيْنِ فى وَقْتٍ مَعا(١)

فقالوا: أراد الشمسَ والقمرَ، وعنى بالشمس وجهها(٢)، (٣-وبالقمر قمرَ السماء-٣) قالوا: ولو(٤)لم يُرِدِ الشمسَ والقمرَلم يُدْخِلِ الألفَ واللامَ، ولقال: أرتنى قمرين، ومن التغليب قولُ الله تعالى: {يٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ}(٥)قالوا: المرادُ المشرقُ والمغربُ، وغَلَّبَ المشرقَ؛ لأنه أشرفُ(٦)الجهتين. ومن ذلك قولُهم: العُمَرَانِ(٧)في أبى بكر وعمر ، غُلِّبَ لفظُ عمرَ على أبي بكر؛ لإفراده فهوأخفُّ، ولَحَظُوا(٨)فى أبي بكر أنه عمرُ لِجَرَيانِهِمَا في العَدْلِ والسيرةِ الحسنة مَجْرًى واحدا.

ومن نَفَى التغليبَ في قولك: العمران، وادَّعَى أن المرادَ عمرُ بنُ الخطابِ، وعمرُ بنُ عبدِالعزيز، فليس قولُه بصواب؛ لأن هذا اللفظَ تُكُلِّمَ به قبل وجودِ عمرَ بنِ عبدِالعزيز، وذلك أنه قيل لعثمانَ - رضى الله عنه - يومَ الدَّارِ: نسألكَ سيرةَ العمرين(٩)، فَتَعَيَّنَ أن المرادَ أبوبكر وعمر- رضى الله عنهما- وقد صَرَّحَ الشاعرُ بأن المرادَ بالعمرين أبو بكر وعمر- رضى الله عنهما- فقال:

---

(١) شرح ديوانه للمعري: ٥٧/٢ وفيه: "يقول: استقبلت القمربوجهها وهوقمر أيضا، فأرتني قمرين معا، أحدهما قمرالسماء والثاني وجهها، ومعا: نصب على الحال، أي مصطحبين. وقيل: أراد بالقمرين الشمس والقمر.." وينظرالأمالي الشجرية: ١٤/١ ، والمغني: ٩٠٠ ، وشرح أبياته: ٨٧/٨ .

(٢) في ب : "ووجهها" .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) "ولو" سقط من ب .

(٥) سورةالزخرف: من الآية: ٣٨ . وينظرمعاني الفراء: ٣٣/٣ ، وتفسيرالطبري(دارالفكر): ٧٤/٢٥ ، ومعاني النحاس: ٣٦٠/٦ ، وزادالمسير: ٣١٦/٧ .

(٦) في ب : "أشرق" .

(٧) في ب : "القمران" .

(٨) في الأصل : "فلحظوا" .

(٩) ينظرإصلاح المنطق: ٤٠٢ ، والصحاح: ٧٥٨/٢-٧٥٩(عمر) ، والأمالي الشجرية: ١٤/١ ، والمغني: ٩٠٠. وفي الكامل ١٨٧/١ أن أهل الجمل قالوا لعلي بن أبي طالب: أعطنا سنة العمرين. وينظرمعاني النحاس: ٣٦٢/٦.

ماكان يَرْضَى رسولُ الله فِعْلَهُمَا والعُمَرانِ: أبوبكرٍ ولاعمرُ(١)

(٢-والبيتُ من البسيط، والجزءُ الخامسُ مَطْوِيٌّ-٢).

ويُروى أن فاطمةَ - رضي الله عنها - نادت يوما الحسنَ والحُسينَ -رضي الله عنهما - فقالت(٣): ياحَسَنَانِ، ياحُسَيْنَانِ(٤)، فَغَلَّبَت أولا الحسنَ، ثم نادت ثانيا بتغليب الحسين، وما ذاك إلا أنها لما نادت أولا بتغليب الحسن خافت أن يقع في قلب الحسين(٥) من ذلك شيء، فَيَعْتَقِدَ أنها فَضَّلَتْ الحسنَ عليه، ولذلك غَلَّبَتْهُ، فاستدركت ذلك، فقالت:يا حُسَيْنان، بتغليب الحُسين رَفْعًا لذلك الاعتقاد.

وجعل ابنُ عصفور(٦) / التغليبَ في التثنية موقوفا على السماع. ٩١/ب

الشرطُ الخامس: الاتفاقُ في الدَّلالة، واحْتَرَزُوا بهذا الشرطِ من تثنية المُشْتَرَك، فلا تجوزُ تثنيةُ العين، وأنت تريدُ بها الباصِرَةَ والذهبَ.

وفي هذا(٧)الشرطِ خلافٌ بين النحويين:

فمنهم من أجاز تثنيةَ المشترك قياسا على العَلَمِ، ووجهُ القياس أن المشترك لم يوضع لِمَعْنَيَيْهِ باعتبار وصفٍ جامعٍ بينهما(٨)، وكذلك العَلَمُ، فإن الواضعَ لم يضع العَلَمَ إلا للذات المعينة بخصوصها من غير نظر إلى غيرها أصلا، وعلى هذا المذهبِ يَتَخَرَّجُ قولُ الحَرِيرِيِّ(٩):

---

(١) في الأصل : "ولاالعمران" . والبيت لجرير بن عطية في ديوانه: ١٥٩/١ في هجاء الأخطل، ورواية الديوان: "دينهم والطيبان" وعليها يفوت الاستشهاد. وينظرمعاني الفراء: ٨/١ ، والكامل: ١٨٧/١ ، ومعاني النحاس: ٣٦١/٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٥/١ ، والدرالمصون: ٧٢/١ .

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) في ب : "فقا" .

(٤) في ب : "ويا حسينان" وينظرالقول في الروض الأنف: ٢٠٦/٧.

(٥) في الأصل : "الحسن" .

(٦) المقرب: ٣٩٣ .

(٧) "هذا" سقط من ب .

(٨) "بينهما" سقط من ب .

(٩) بعده في ب : "حيث قال" .

جَادَ بالعين حينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنَهُ فَانْثَنَى بِلا عَيْنَيْنِ(١)

فقولُه: "عَيْنَيْنِ" تثنيةٌ للباصرةِ والذهبِ.

ومِمَّنْ قال بتثنية المُشتركِ ابنُ الأَنْبَارِيِّ(٢)، واحْتَجَّ بقوله صلى الله عليه وسلم: "الأَيْدِي ثَلاثٌ: فَيَدُ الله العُلْيَا، ويَدُ المُعْطِي، ويَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى إلى يوم القيامة"(٣). ومنه عند مَنْ يقولُ بذلك [قولُهم](٤): "القلمُ أحدُ اللِّسانَيْنِ" و "الخَالُ أحدُ الأَبَوَيْنِ" و "قِلَّةُ العِيالِ أحدُ اليَسَارَيْنِ"، وهو مذهبُ ابنِ مالكٍ(٥)، وأَنْشَدَ عليه(٦):

عَيْنَانِ إِحْداهُمَا عَارَتْ وثانيةٌ غَارَتْ فَدَمْعِي على العَيْنَيْنِ مَسْكُوبُ(٧)

---

(١) شرح المقامات للشريشي (المقامة الرحبية): ٤٣٧/١ ، وينظر البسيط: ٢٤٧/١ ، والهمع: ١٤٣/١ ونسبه للمعري، وصحح الشنقيطي في الدرر: ١٢٦/١ نسبته إلى الحريري.

وفي ب : "أعمى هواه عينيه" .

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٧٩٣/٤ ، وتوضيح المقاصد: ٨٣/١. وجوزه ابن عصفور بشرط الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية، نحو: الأحمران للذهب والزعفران. شرح جمل الزجاجي: ١٣٦/١ ، وينظر الهمع: ١٤٤/١.

(٣) في ب : "الأيدي ثلاثة"، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤٧٣/٣ ، وأبو داود في سننه: ١٣٢/٢ كتاب الزكاة، باب في الاستعفاف، رقم ١٦٤٩ ، والحاكم في مستدركه: ٤٠٨/١ وصححه، ولفظهم: "الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي التي تليها ويد السائل السفلى، فأعط الفضل ولاتعجز عن نفسك" وورد عند الحاكم أيضا بلفظ: "ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة فاستعف عن السؤال ماستطعت".

وأخرجه بلفظ "الأيدي ثلاث" البغوي في شرح السنة: ١١٤/٦ كتاب الزكاة، باب التعفف عن السؤال، رقم ١٦١٨.

(٤) سقط من الأصل. وانظر هذه الأمثال في شرح الكافية الشافية: ١٧٩٣/٤ ، وشرح التسهيل: ٦٠/١ ، والهمع: ١٤٤/١ ، وزهر الأكم: ٢١٣/٢ ، وجنى الجنتين: ١٥٠.

و"قلة العيال أحد اليسارين" رُفع بسند ضعيف إلى النبي، صلى الله عليه وسلم. ينظر مسند الشهاب: ٥٤/١-٥٥ ، رقم ٢٠ ، ومسند الفردوس: ٧٥/٢ رقم ٢٤٢١ ، والمقاصد الحسنة: ٣٠٨ برقم ٧٧٧ ، وكشف الخفا: ١٠٠/٢ ، رقم ١٨٨٨.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٧٩٢/١ .

(٦) زيد بعده في ب : "فقال" .

(٧) لم أقف عليه فيما راجعت من كتب ابن مالك أوغيرها من المظان.

فقولُه: "عينان"(١) المرادُ بهما: العينُ الجارحةُ(٢)، وهى التي عَارَتْ، بالعين غير المُعْجَمَةِ، وعَيْنُ الماء، وهي التي غَارَتْ، بالغين المُعْجَمَةِ، وأَنْشَدَ أيضا على ذلك(٣):

كَمْ لَيْثٍ اعْتَنَّ لي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فَكَانَنِي أعظمُ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَامًا(٤)

ومعنى اعْتَنَّ: عَرَضَ. وأَشْبُلٌ: جمع شِبْلٍ، وهو ولدُالأسد. وغَرِثَتْ: جاعت. وكانني(٥): كان(٦)مُخَفَّفَةُ النون، والياءُ خبرُها. و"أعظمُ" اسمُها، والتقدير: فكان أعظمُ الليثين إقداما إِيَّايَ(٧)، فجَعَلَ نفسَهُ لَيْثًا، ثم ثَنَّى.

ومنهم(٨)من مَنَعَ تثنيةَالمُشتركِ، وأَبْطَلَ ما احتجوا به على جوازه من القياس على(٩)العَلَمِ، فقال: الفرقُ بينَ المُشتركِ والعَلَمِ ظاهرٌ، وهو أن المشتركَ موضوعٌ لِمَعْنَيَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ بالحقيقة، ولو خَرَجَ عن ذلك لم يكن / مُشْتَرَكًا، ٩٢/أ والعلم موضوع للذات المخصوصة، ثم ذلك اللَّفْظُ نفسُه قد يُوضعُ لمعنى مُبَايِنٍ(١٠)في الحقيقة للمعنى الأول، كالمشترك، فحينئذ لا يُثَنَّى، كما لو وضعنا لفظَ "زيد" اسما لرجل وفرس، فلا يصح أن يقالَ:

---

(١) في الأصل : "العينان" .

(٢) في ب : "الخارجة" .

(٣) زيد بعده في ب : "حيث قال" .

(٤) في ب : "فكاني" ، والبيت نسبه ابن مالك في شرح التسهيل: ٦١/١ لبعض الطائيين وينظر: ١٥٤/١ ، وشفاءالعليل: ١٩٧/١ ، وزهرالأكم: ٢١٤/٢ .

(٥) في ب : "وكاني" .

(٦) "كان" سقط من ب .

(٧) "إياي" سقط من ب .

(٨) هذا مذهب أكثرالمتأخرين، ينظرشرح التسهيل: ٥٩/١ ، وتوضيح المقاصد: ٨٣/١ ، والهمع: ١٤٣/١ .

(٩) "على" سقط من ب .

(١٠) في ب : "متباين" .

الـزيدان، بهـــــذا الاعتبـارِ، وقد يُوضعُ ذلك اللفظُ نفسُـهُ لمعنى تتفقُ حقيقتُهُ مع حقيقة ما وُضِعَ له أولا، كما لو وضعنـا لفظَ زيد(١)لِرَجُلَيْنِ، فيصيرُ شـائعا كرجل، فهذا هو الذي تجوزُ تثنيتُه.

فحَصَـلَ مـن هذا أن لفظَ العَلَمِ قـد يكـونُ لِمُبَايِنٍ في الحقيقـة، وقـد يكونُ لِمُتَّفِـقٍ في الحقيقة بخلاف المُشتركِ، فـإنه لايصح أن يكون إلا لمُبـاين في الحقيقة، وإذا ظهر الفارقُ فلاقياسَ.

المسألةُ الثالثة: فيما يُغَلَّبُ فيه المؤنثُ على المذكر في التثنية وفيما لايُغَلَّبُ، واعلم أنه إذا اجتمـع في التثنيـة مـذكرٌ ومؤنثٌ غُلِّبَ فيـه المـذكرُ على المـؤنث قيـاسا(٢)على جميـع أبواب العـربيـة، فتقـولُ في تثنية قـائمٍ وقـائمةٍ، وضـاربٍ وضـاربةٍ: قائمان، وضاربان، بغير تاءٍ فيهما، قـال الله تعالى: {**وَرَفَـعَ أَبَوَيْهِ عَلَـى الْعَـرْشِ**}(٣)، قـال المفسـرون: المرادُ أبوه وخالتُـه، فغَلَّبَ المـذكرَ على المـؤنث.

ولا يُغَلَّبُ (٤-المؤنثُ على المـذكر-٤)في التثنيـة إلا في لفظ واحد، وهـو "ضَبُـعٌ" فـإنه يقـال للمؤنث : ضَبُـعٌ، وللمـذكر: ضِبْعَانٌ، فـإذا ثَنَّيْتَهُمَـا قلـتَ: ضَبُعَانِ(٥)، فَغَلَّبْـتَ(٦)لفـظَ المـؤنث، وهو ضَبُعٌ، على لفـظ المذكـر، ولم يُقَلْ: ضِبْعَانَانِ.

---

(١) "زيد" سقط من ب .

(٢) في النسختين : "قياس" .

(٣) سـورةيوسف: مـن الآية: ١٠٠ ، والقـول بأن المـراد أبوه وخالتـه هـو قـول ابن عبـاس والجمهـور، وقال الحسن وابن إسحاق: أبوه وأمـه. ينظرتفسيرالطبري: ٢٦٦/١٦-٢٦٧ ، وزاد المسير: ٢٨٨/٤.

(٤-٤) سقط من ب .

(٥) ينظـــرالمقرب: ٣٩٥ ، واللســـان: ٢١٧/٨(ضبـــع) ، والأشبـــاه والنظـــائر: ٣٢٤/١.

(٦) في ب : "فغلب" .

ولايُقالُ للمؤنث: ضَبُعَةٌ(١)، ولذلك لَحَّنَ يزيدُ بنُ [المهلبَ](٢)، وكان من أفصح الناس، وذلك أنه لما صَعِدَ على المنبر، وذَكَرَ عبدَ الحميدِ بنَ عبدِالرحمنِ بنِ زيدِ بنِ الخطابِ(٣)قال: ذاك الضَّبُعَةُ العَرْجَاءُ، فَعُدَّ ذلك عليه لَحْنًا.

وإنما غَلَّبُوا هنا لفظَ المؤنث على المذكر: إمّا أن تقول: لَمَّا كان لفظُ المذكر فيه ثِقَلٌ بخلاف لفظ المؤنث غلَّبُوا التأنيثَ لخفَّتِه، وإمَّا أن تقولَ: لَمَّا كان في "ضِبْعَان" الزيادةُ أشبهَ بذلك المؤنثَ؛ لأن حَقَّه أن تُزَادَ فيه علامةُ التأنيث، ولَمَّا كان "ضَبُعٌ" لازيادةَ فيه أشبهَ بذلك المذكرَ؛ لأن حقه ألاتُزادَ فيه / علامةٌ للتذكير، فوقع التغليبُ لذلك، وإمّا أن تقول: لو قالوا: ٩٢/ب
ضِبْعَانَانِ، بتغليب المذكر، لكان فيه صورةُ تثنيةِ المثنى، نحو : زيدانان، وذلك فيه ثِقَلٌ.

ومن العرب من يقول للمذكر: ضَبُعٌ(٤)فلاتغليبَ في التثنية على هذه اللغة.

فإن قلت: فقد قال الشاعر:

يا وَيْحَ أُمَّيْهِ وَوَيْحَ خَالَتِهْ(٥)

فَغَلَّبَ فيه الأمَّ(٦)على الأب، وأنت قد قلتَ: لا يكونُ ذلك إلا في موضع واحد، وهو: ضَبُع.

فالجوابُ: أن الشاعرَ إنما أراد أمَّهُ وجَدَّتَهُ.

---

(١) ينظرالصحاح: ١٢٤٧/٣(ضبع) . وفي التاج ٣٩٠/٢١(ضبع): "ويقال في المؤنث أيضا: ضَبُعة، عن ابن عباد في المحيط".

(٢) في النسختين : "يَعْمَرَ"، وهو سهو، وانظرالخبر في الكامل: ٣٦٤/١-٣٦٥، ويزيد (٥٣-١٠٢هـ) هو ابن المهلب بن أبي صفرة، أبوخالد، أمير قائد، ولي خراسان بعد وفاة أبيه، فعزله عبدالملك بن مروان، ثم ولاه سليمان بن عبدالملك، وقد قتل بعد حروب كثيرة ضد بني أمية. أخباره في المعارف: ٤٠٠ ، ووفيات الأعيان: ٢٧٨/٦-٢٨٤ ، وسيرأعلام النبلاء: ٥٠٣/٤-٥٠٦.

(٣) العدوي المدني الأعرج، أبوعمر، ثقة في الحديث، ولي الكوفة لعمر بن عبدالعزيز، وتوفي بحرّان سنة نيف عشرة ومائة. أخباره في التاريخ الكبير: ٤٥/٦ ، ومشاهير علماء الأمصار: ١٣٠ ، وتاريخ الإسلام(حوادث ١٠١-١٢٠): ٤١٠.

(٤) في التذييل والتكميل ٩٥/١ أ : "وقد حكى أبو بكر بن الأنباري أن ضبعا يقع على الذكر والأنثى، فعلى هذا لاتغليب فيه".

(٥) لم أقف على نسبته، وقد ورد في المحصول في شرح الفصول: ٢٩ ب ، والمغني في النحو: ٣١٣/٢ ، والتعليقات الوفية: ١٧٠/١ ، والتذييل والتكميل: ٦٧/١ ب ، وأورد أبوحيان قبله:

نحن ضربنا خالدا في هامته حتى غدا يعثر في حمّالته

وفي النسختين: "خاليه" .

(٦) في ب : "اللام" .

المسألةُ الرابعة: في أسماءٍ عَرَضَ لها عارضٌ منعها من التثنية: فمنها "كُلٌّ" و "بَعْضٌ"، وإنما لم تجز تثنيتُهما لأنهما لايُفيدان من الكُلِّيَّةِ والبَعْضِيَّةِ إلاما كان يفيدانه قبل التثنية(١).

ومنها "أَجْمَعُ" و "جَمْعَاءُ" استُغْنِيَ عن تثنيتهما بتثنية "كِلا" و "كِلْتا"(٢).

ومنها "أَفْعَلُ" التفضيلِ إذا كان بـ "مِنْ" ظاهرةً أو مقدرةً، فلا يقال: الزيدانِ أفضلانِ من عمرو، وإنما لم يجز ذلك لأن "أفعلَ" التفضيل ما دام بـ "مِنْ" أشبهَ [الفعلَ](٣)، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فهو في المعنى كقولك: زيدٌ يزيدُ فضلُهُ على فضل عمرو، والفعلُ لايُثَنَّى، فكذلك ما أشبهه(٤)، ومنهم من قال إنما لم يُثَنَّ "أفعلُ" التفضيل لأنه يَتَضَمَّنُ معنى الجنسِ، أي أن "أَفْضَلُ" في قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو، المرادُ به جنسُ الفَضْلِ(٥)، والجنسُ لا يُثَنَّى، فكذلك ما أشبهه.

ومنها أسماءُ العدد، وفي(٦)هذا تفصيلٌ، وهو أن تقولَ: لا يخلو اسمُ العدد أن يكون في العدد ما يغنى عن تثنيته أولا: فإن كان في العدد ما يغني عن تثنيته لم يُثَنَّ، نحوُ: ثلاثةٍ وأربعةٍ، يغني عن تثنيتهما ستةٌ وثمانيةٌ، وإن لم يكن في العدد مايغني عن تثنيته ثُنِّيَ، نحو: مائةٍ وألفٍ، تقولُ: مائتان وألفان(٧). وجميعُ ألفاظِ العدد في العدد ما يقومُ مَقَامَ تثنيته إلا مائةً وألفًا(٨).

---

(١) في ب : "في التثنية". وينظرشرح جمل الزجاجي: ١٣٨/١ .

(٢) هذا مذهب جمهورالبصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز تثنيتهما، واختاره ابن خروف ووصف من منع تثنيتهما بالتكلف وادعاء مالادليل عليه. ينظرالهمع: ١٤٤/١ ، وشرح التصريح: ١٢٤/٢.

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ينظرشرح المفصل: ٩٦/٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٨/١ .

(٥) في ب : "التفضيل" .

(٦) في ب : "في" بسقوط الواو .

(٧) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٣٩/١ . وأجازالأخفش تثنية أسماء العدد مستدلا بقول الشاعر:

* لها عند عال فوق سَبْعَيْنِ دائمِ*

ينظرالهمع: ١٤٤/١ .

(٨) في ب : "وألف" .

ومنهـا الأسماءُ التى يُرادُ بها استغراقُ الجنس، نحـو: أَحَدٍ، / وكَتِيعٍ[(١)]، ٢/٩٣
ودَيَّارٍ، وأَرِيمٍ، وطُـورِيٍّ، وعَـرِيبٍ، فلا يُثَنَّى شـيءٌ منهـا؛ لأن التثنيـةَ تُخـرجها [عن][(٢)]معنى الاستغراق[(٣)].

ومنهـا التثنيـةُ والجمعُ المـذكرُ السـالمُ؛ لأن تثنيتهمـا تؤدِّي إلى الجمـع بين علامَتَيْ إعرابٍ[(٤)].

ومنهـا اسمُ الجنس، وفيـه تفصيلٌ، وهو أن تقولَ: اسـمُ الجنس لايخلو أن يُرادَ به النوعُ، أوالحقيقةُ مـن حيثُ هي[(٥)]حقيقـةٌ: فإن أُريدَ به النـوعُ جاز تثنيتُه، فتقولُ: ماءان[(٦)]، لماءٍ عَذْبٍ وأُجَاجٍ. وإن أُريدَ به الحقيقةُ لم يُثَنَّ؛ لأن الحقيقـةَ مـن حيثُ هي حقيقـةٌ تشمـلُ الجميعَ، فلم يَبْـقَ مـا يُضَمُّ إليه[(٧)].

ومنها اسمُ الجمع وجمعُ التكسير، وإنما لم تجز تثنيتُهما لأنهما يُعْطِيانِ بعدَ التثنيـة ما يُعطيان قبلَها، ألا ترى أن قـومًا، وزُيُودًا، يقعـان على ما يقع عليه: قومان، وزيودان[(٨)]؛ فلا فائدةَ في التثنية[(٩)].

---

(١) في ب : "كتـع". يقـال: مابالـدار كتيـع، أي أحد. والكتيع : المنفـرد مـن النـاس. اللسان: ٣٠٥/٨(كتـع). ويقال: ما بهـا ديار، أي سـاكن. المفردات: ١٧٤ . ويقـال: ما بالـدار أريم وما بها أَرِمٌ، بحـذف الياء، أي مابها أحد ينصـب الأَرَمُ، وهوالعَلَمُ. اللسان: ١٢/١٥-١٦(أرم). ويقـال: مـابها طـوري، أي أحد. والطـوري: الوحشـي مـن الطير والناس. الصحاح: ٧٢٧/٢(طـور). ومـا بالـدار عريب، أي مابها أحد. الصحاح: ١٨٠/١(عرب). وينظرإصلاح المنطق: ٣٩١ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٣٨/١-١٣٩ ، والهمع: ١٤٥/١ .

(٤) ينظرالكتاب: ٣٩٢/٣-٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٩/١ .

(٥) في ب : "تعني".

(٦) في ب : "مال" .

(٧) ينظرالكتاب: ٦٢٣/٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٩/١ .

(٨) في ب : "وزيدان" .

(٩) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٣٩/١ . وأجاز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسربغير زنة منتهاه. شرح التسهيل: ١٠٥/١ ، وينظرالهمع: ١٣٩/١-١٤٠.

اللَّهُمَّ إلا أن يُرادَ بذلك الفرقةُأوالقِطْعةُ، فتجوزُ التثنيةُ لِلَحْظِ المفرد، فمن ذلك ما أنشده أبوعبيدٍ(١):

لأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عندالتَّفَرُّقِ فى الهَيْجَاجِمَالَيْنِ(٢)

فثنَّى "الجِمَالَ" وهي جمعُ تكسير؛ لأن المرادَ بها القِطْعَةُ(٣)، وقال أبوالنَّجْمِ:

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَيْ مالِكٍ و نَهْشَلِ(٤)

فثنى "الرِّماحَ"؛ لأن المرادَ بها القطعةُ من الرماح. و"تَبَقَّلَتْ"معناه: رَعَتِ الْبَقْلَ.

---

(١) في الخطيتين: "أبوعبيدة"، ونص البغدادي في الخزانة ٥٨١/٧ على أن أباعبيد القاسم بن سلام أنشده في "أمثاله". ولم أقف عليه في المطبوع من أمثال أبي عبيد، وهو في غريب الحديث له: ٢١١/٣ ، وينظرالتعليقات الوفية: ١٧١/١.

(٢) البيت لعمرو بن العَدَّاء الكلبي، شاعرإسلامي، وكان معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - قداستعمل ابن أخيه عمروبن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب فاعتدى عليهم، فقال عمرو:

سَعَى عِقَالافلم يترك لنا سَبَدا فكيف لوقد سعى عمرو عِقَالَيْنِ

لأصبح القوم ....البيت

وينظرمجالس ثعلب: ١٤٢/١ ، وكتاب الشعر: ١٢١/١ ، وشرح شواهدالإيضاح: ٥٦٠ ، وشرح المفصل: ١٥٣/٤ ، وسفرالسعادة: ٦٩٢/٢ ، ٩٧٨ ، والمقرب: ٣٩٦ ، والخزانة: ٥٧٩/٧ . وسعى على الصدقة: أخذها من أربابها. والعقال: صدقة عام. والسبد، بفتحتين: الشعروالوبر. والأوباد: جمع "وبد" وهو شدة العيش وسوءالحال. يراجع الخزانة.

وفي ب : "لاصبّح" .

(٣) في الخزانة ٥٨٥/٧: "وثنى الجمال لأنه جعلها صنفين: صنفا لترحلهم يحملون عليها أثقالهم وصنفا لحربهم يركبونه إذا جَنَبُوا خيلَهم، ويؤيده رواية أبي الفرج: (يوم الترحل والهيجا)". وينظرالأغاني: ١٦٢/٢٠.

(٤) ديوانه: ١٧٥-١٧٦ ، وشرح المفصل: ١٥٥/٤ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٨/١ ، واللسان: ٦١/١١(بقل) ، وشرح شواهدالشافية: ٣١٣ ، والثاني في كتاب الشعر: ١٤٩/١ ، والكشاف: ١٢٤/٢. والضمير في "تبقلت" يعود على قوله "كوم الذرى" في بيت سابق، وهي النوق العظيمة. ومالك: قبيلة من هوازن. ونهشل: قبيلة من ربيعة كانت بينهما دماء وحروب، فتحامى جميعهم الرعي فيما بين فلج والصمان - وهما موضعان في طريق الحج من البصرة- مخافةالشر حتى كثر النبت وطال، فجاءت بنو عجل لعزها وقوتها فرعته ولم تخف رماح هذين الحَيَّيْنِ، ففخربذلك أبوالنجم. يراجع شرح شواهدالشافية.

وفي الحديث: "مَثَلُ المُنافِقِ كالشَّاةِ العَائِرَةِ(١) بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ"(٢)، فثنَّى(٣) صلى الله عليه وسلم "الغنم"؛ لأن المراد بها القِطْعَةُ، دليلُه أنَّ في الرواية الأخرى: "بينَ القِطْعَتَيْنِ"(٤).

قال صاحبُ "الصحاح"(٥): "وإذا قالوا: إبِلانِ، وغَنَمَانِ، فإنما يريدون قِطْعَتَيْنِ(٦) من الإبل والغنم".

ومنها "فلانٌ" و "الفلانُ" لاتجوزُ تثنيتُهما؛ لأنهما لايقبلان التنكيرَ، (٧-وما ذاك إلاأنهما وُضِعَا وَضْعَ أسماءِ الإشارة، وأسماءُ الإشارة لا تقبلُ التنكيرَ-٧) فكذلك ماأشبهها./

٩٣/ب

المسألةُ الخامسة: في أقسام التثنية باعتبار اللفظ والمعنى، وهي بهذا الاعتبار ثلاثةُ أقسام:

الأول: تثنيةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ، نحو قولك: الزيدان، ومعنى لفظية: أن تكون علامةُ التثنيةِ، وهي الألفُ والياءُ، طارئةً على الاسم المثنى، وأن المثنى كان له مفردٌ مُسْتَعْمَلٌ قبل التثنية، وهذا المعنى قَصَدَ ابنُ مالكٍ(٨) في حدِّالتثنية حيثُ قال:

---

(١) في النسختين: "الغائرة" ولم أقف عليها في شيء من كتب الحديث التى رجعت إليها.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: ٢١٤٦/٤ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، رقم ٢٧٨٤. والنسائي في سننه: ١٢٤/٨ كتاب الإيمان، باب مثل المنافق، رقم ٥٠٣٧. والإمام أحمد في مسنده: ٣٢/٢، ٤٧، ٦٨، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣. والعائرة: المترددة بين قطيعين لاتدري أيهما تتبع. النهاية: ٣٢٨/٣.

(٣) في الأصل: "ثنى".

(٤) في ب "القطيعين". ولم أقف على رواية "القطعتين" التي أشار إليها الشارح، وجاء في بعض المواضع المتقدمة من مسند الإمام أحمد: "الربيضين". وينظرالفائق: ٢٤/٢ وفيه: "والربيض: اسم الغنم برعاتها مجتمعة في مربضها".

(٥) في ب: "صاح الصحاح"، وينظرالصحاح: ١٦١٨/٤(أبل).

(٦) في ب: "قطيعين"، وهو كذلك في الصحاح، وهما بمعنى.

(٧-٧) سقط من ب بانتقال النظر.

(٨) شرح الكافية الشافية: ١٨٥/١.

"المثنى مادَلَّ على اثنين بزيادةٍ صالحًا للتَّجْريدِ وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه دون اختلافِ معنى". وتَحَرَّزْنا بذلك من قولك: "اثنان" في العدد، و"كِلا" و"كِلْتا" إذا أُضيفا(١)إلى مضمر في اللغةالفصيحة، وفي لغة من أعربها(٢)إعرابَ التثنية مُطلقا(٣)، فإن هذه الأسماءَ، وإن لحقتها(٤)علامةُالتثنية، فإنها ليست طارئةً عليها، ولالها مفردٌ مستعملٌ قبلَ التثنية، فإذن ليست بتثنيةٍ لفظيةٍ، لكن هي جاريةٌ مَجْرَى التثنيةِاللفظيةِ في الإعراب(٥).

ومعنى المعنوية: أن يكونَ المعنى يُرادُ به اثنان لا أكثرَ من ذلك، وهذا القسمُ والجارِي مَجْرَاهُ هوالمقصودُ من الباب، وهوالتثنيةُ الحقيقيَّةُ(٦)عندهم.

الثاني: تثنيةٌ معنويةٌ، وهي أن يدلَّ اللفظُ على التثنية بلفظٍ غيرِ مثنى سواءٌ كان جمعا أو مفردا، فالجمعُ نحوُ قوله تعالى: {**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**}(٧)، فـ"قلوب" جمعٌ، والمرادُ به اثنان؛ لأنه مضافٌ إلى ضمير التثنية، وكلُّ واحدةٍ منهما لها(٨)قلبٌ واحد، قال تعالى: {**مَاجَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ**}(٩)، فالأصلُ: قلباكما، إلاأنه جُمِعَ تخفيفا للفظ؛ لأن اجتماعَ لَفْظَيْنِ للتثنية ثقيلٌ.

---

(١) في ب : "أضيفتا".

(٢) في ب : "اعرابها".

(٣) هي لغة كنانة. ينظرشرح الرضي على الكافية: ٩٢/١ ، ومنهج السالك: ٩ ، وتوضيح المقاصد: ٨٦/١.

(٤) في ب : "ألحقتها".

(٥) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأن أصل كِلا: كُلّ، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كِلْتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في: الزيدان، والعمران، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. الإنصاف: ٤٣٩/٢.

(٦) في ب : "الحقيقة".

(٧) سورةالتحريم: من الآية: ٤ . وينظرمعاني الأخفش: ٥٠٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن: ٣٨٧/٢.

(٨) في ب : "وكل واحد منهما له".

(٩) سورةالأحزاب: من الآية: ٤ .

وأما المفردُ ففي نحو قولك: قطعتُ رأسَ الكَبْشَيْنِ، في لغة من أَفردَ، فإنَّ "رأسًا"، وإن كان مفردا، فإنه يُرادُ به التثنيةُ، فالأصلُ: قطعتُ رَأْسَيِ الْكَبْشَيْنِ، إلاأنه أُفردَ فِرارًا من اجتماع لفظين / للتثنية. وممّا يدل بلفظ الإفرادِ على التثنيةِ الضميرُ، نحوُ "أنتما" و "هما"، وكذلك "عِشْرونَ" يدل على عشرة وعشرة من جهة المعنى واللفظُ مفردٌ. ٢/٩٤

الثالث: تثنيةٌ لفظيةٌ لامعنويةٌ، نحو قولك: يوم الاثنين؛ فإنه(١) تثنيةٌ في اللفظ لافي المعنى، ومنه "البَحْرَيْنِ" اسمُ موضعٍ(٢)، ومنه قولُ عنترةَ:

كيفَ المَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ(٣)

فـ"عُنَيْزَتَيْنِ" مُثنى في اللفظ مفردٌ في المعنى؛ لأنه اسمُ موضع. و"الغَيْلَمُ" بالغين المعجمة: اسمُ موضعٍ أيضا(٤)، ومنه قولُ الشاعر:

بَانَ الْخَلِيطُ بِرامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوَ كُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ(٥)

---

(١) في ب : "فإن" .

(٢) في معجم البلدان ٣٤٦/١: "البحرين: هكذا يتلفظ به في حال الرفع والنصب والجر، ولم يُسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم، إلاأن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية فيقولون: هذه البحران، وانتهينا إلى البحرين، ولم يبلغني من جهةأخرى".

(٣) في النسختين : "وأهلها" ، وفي ب : "بالغنلم" .

والبيت في ديوانه: ١٩١ ، ومعجم مااستعجم: ٩٧٧/٣ وفيه ٩٧٦/٣: "عنيزة، بصم أوله وبالزاي المعجمة، على لفظ التصغير: قارة سوداء في بطن وادي فلج من ديار بني تميم" وفي معجم البلدان ١٦٤/٤: "عنيزتين: تثنية الذي قبله- أي عنيزة- بمعناه، قال العمراني: هو موضع آخر، والذي أظنه أنه موضع واحد كما قالوا في عَمايَة: عَمايَتان، وفي رامة: رامتان، وأمثالها كثيرة". والغيلم: موضع في ديار بني عبس. معجم مااستعجم: ١٠١١/٣.

(٤) في ب : "أيضا اسم موضع" .

(٥) البيت لجرير في ديوانه: ٩٠٩/٢ ، والخصائص: ٤٢٠/٢ . والخليط: المخالط، وهو واحد وجمع، وإنما كثر ذلك في أشعارهم لأنهم كانوا ينتجعون أيام الكلأ فيجتمع منهم قبائل شتى في مكان واحد، فتقع بينهم ألفة، فإذاافترقوا ورجعوا إلى أوطانهم ساءهم ذلك. الصحاح: ١١٢٤/٣(خلط).====

فـ"رامَتَان": اسمُ موضع، وهو تثنيةٌ. وقال امرُؤُ القيس:

لِمَنِ الدِّيَارُغَشِيتُهَا بِسُحامِ فَعَمايَتَيْنِ فَهَضْبُ ذِي أَقْدَامِ(١)

فـ"عَمَايَتَانِ" اسمُ موضع، وهو تثنيةٌ(٢). ومن ذلك قولُهم: الفَحْلَتَيْنِ، لموضعٍ(٣). ومنه قولك: الكَلْبَتَانِ(٤)، والمِقَصَّانِ، هما تثنيتان، والمرادُ بكل واحد منهما المفردُ؛ لأن المرادَ الآلةُ. ومنه قولُهم: "مالي بهذا الأمريدانِ"(٥)، فـ"يدان" مثنى في اللفظ، وفي المعنى(٦)ليس بتثنية(٧)؛ لأن المعنى: ليس لي بهذا الأمر طاقةٌ. ومنه قولُهم: "هو يُوَامِرُ نَفْسَيْهِ"(٨)فلا يُرادُ بـ"نَفْسَيْهِ" التثنيةُ(٩)في المعنى.

ومن ذلك التثنية التي يراد بها التكثيرُ، نحوُ قوله تعالى: {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ}(١٠)، فـ"كرتان" تثنيةٌ في اللفظ، والمعنى الجمعُ ، دليلُه قوله تعالى: {يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُخَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ}(١٠)، أي كليلٌ، ولايَكِلُّ البصرُ من كرَّة وأخرى، بل من كرَّاتٍ كثيرةٍ.

==== ورامتين: موضع في طريق الحج من البصرة بينهما اثنتا عشرة مرحلة، وهي آخر بلاد بني تميم، وتقع الآن غرب مدينة عنيزة بميل نحو الجنوب. معجم البلدان: ١٦/٣ ، ١٨ ، وكتاب المناسك وأماكن طرق الحج: ٥٩١-٥٩٢ .

(١) مكان "غشيتها" بياض في ب ، وفيها: "بعامتين". والبيت في ديوانه: ١١٤ ، ومعجم مااستعجم: ٧٢٦/٢ . وسحام: موضع تلقاء عماية. وذو أقدام: جبل هناك أيضا. وعماية: جبل ضخم بالبحرين، وثناه لأنه عناه وجبلا آخريتصل به. معجم مااستعجم: ٧٢٦/٣ ، ٩٦٦ ، ومعجم البلدان: ١٥٢/٤.

(٢) في ب : "تثنيته" .

(٣) الفحلتان: قُنَّتَانِ مرتفعتان على يوم من المدينة بينها وبين ذي المروة عند صحراء يقال لها: فيفاء الفحلتين في مساجد تبوك. خلاصة الوفا: ٥٩٠ .

(٤) الكلبتان: مايأخذ به الحدّادُ الحديدَ المُحمى. الصحاح: ٢١٤/١(كلب).

(٥) الزاهر: ٣٠١/٢ ، والمستقصى: ٣٣٣/٢ ، واللسان: ٤٢٣/١٥(يدي) .

(٦) في ب : "والمعنى".

(٧) بعده في ب بياض بمقدار كلمة.

(٨) شرح ابن القواس: ٢٧٠/١ ، وفي ليس في كلام العرب ٣٤٢: "وقولهم: شاور نفسيه، أي إرادتيه أيفعل أم لا".

(٩) في ب : "فلايراد بالنفس ابنية" .

(١٠) سورة الملك: من الآية: ٤ . وينظر البيان: ٤٥٠/٢ ، والبحر المحيط: ٢٩٨/٨. وفي ب : "يرجع البصرخاسئا وهوحسير" .

ومنه "لَبَّيْكَ" وبابُهُ[(١)]، لايُرادُ به[(٢)]التثنيةُ في المعنى، إنما[(٣)]يرادُ به التكثيرُ، أي إجابةً بعدإجابةٍ لاانقطاعَ لها.

ومن التثنية اللفظية تثنيةُ التَّغْلِيبِ، نحو "القمران" فإنه وإن كان في المعنى يرادُ به اثنان، فإنه لايصحُّ التفكيكُ والعطفُ، لايقالُ: طلع القمرُ والقمرُ، وإنمايقالُ: طلع الشمسُ والقمرُ. ومن ذلك "اثنان" في العدد، و"كِلا" / و "كِلْتا" تثنيتُهُا لفظيةٌ؛ لأنها[(٤)]ليس لها مفردٌ مستعملٌ. ٩٤/ب

قلت: وهذه التثنية اللفظية محمولةٌ في الإعراب على التثنيةِ اللفظيةِ والمعنويةِ، نحو "الزيدان".

إذا تقرَّر هذا فلنرجع إلى لفظ المصنف، فنقل[(٥)]:قوله: "القولُ في التثنية" الألفُ واللامُ فيها للعهد، أي: التثنية المعهودةُ عند النحويين.

وقولُه: "اللفظيةِ" أي التي لها مفرد مستعمل، ويصح عطفُه على مِثْلِه، ولا يُرادُ بها[(٦)]الجمعُ في المعنى. فقولُنا: "لها مفرد مستعمل" تَحَرُّزٌ من "اثنين" في العدد؛ فإنه ليس له مفردٌ مذكورٌ[(٧)]، وقولُنا: "ويصح عطفُه على مثله" تَحَرُّزٌ من "القَمَرَيْنِ"؛ فإن له مفردا مستعملا[(٨)]، ولايصحُّ العطفُ، فلا تقولُ[(٩)]: طلع قمرٌ وقمرٌ ، كما تقدم، وقولُنا: "ولايرادُ بها الجمعُ" تَحَرُّزٌ من {كَرَّتَيْنِ}[(١٠)]فإن له واحدا، ويصح العطفُ، إلا أنه يرادُ بها[(١١)]الجمعُ.

---

(١) "بابه" سقط من ب. والمقصود بباب "لبيك": المصادر التى جاءت على لفظ التثنية وليس لها فعل كسعديك ، وحنانيك، ودواليك. ينظر الكتاب: ٣٤٨/١-٣٥٢ ، وجمل الزجاجي: ٣٠٦ ، والمخصص: ٢٣١/١٣.

(٢) في ب : "بها" .

(٣) في ب : "اما".

(٤) في ب : "تثنيتهما لفظية لأنهما" .

(٥) في ب : "فنقول" .

(٦) في ب : "به" .

(٧) في ب : "مذكر" .

(٨) في ب : "مفرد مستعمل" .

(٩) في ب : "تقل" .

(١٠) سورة الملك: من الآية: ٤ .

(١١) في ب : "به".

فحَصَلَ من هذا أن مرادَه بقوله: "التثنيةُاللفظيةُ": التثنيةُ في اللفظ والمعنى، نحوُ "الزيدان" لافي اللفظ دونَ المعنى، نحوُ "اثنين" و"القَمَرَيْنِ" وما أشبه ذلك، فكان حقُّ المصنفِ أن يقولَ: التثنيةُ اللفظيةُ والجاري مَجْرَاها؛ ليشملَ "اثنين" ومأشبهه.

فإن قلتَ: قولُه: "اللفظيةُ" يشملُ التثنيةَاللفظيةَ والمعنويةَ، و[يشملُ التثنيةَ][(١)]اللفظيةَ فقط؛ لأن اللفظيةَأعمُّ من أن تكونَ معنويةًأوغيرَ معنويةٍ.

فالجوابُ: أن ذلك لايشملُ؛ لأن قولَه:

"الواوُ للعَطِف بهامَنْوِيَّهْ "

راجعٌ للتثنية اللفظية، والعطفُ لايصحُّ في التثنية اللفظية فقط، بل في التثنية اللفظية والمعنوية، كما تَقَرَّرَ.

وقولُه:

" الواوُ للعَطْفِ بها مَنْوِيَّهْ"

المعنى: أن التثنيةَالتي يُرادُ بها التثنيةُ في اللفظ والمعنى أصلُهاالعطفُ، فإذا قلتَ: قام الزيدان، فالأصل: قام زيدٌ وزيدٌ، والدليلُ على ذلك أن الشاعر إذا تَعَذَّرَ عليه التثنيةُ رجع إلى التَّفْكِيكِ[(٢)]والعطفِ؛ لأن الشاعر لايَلْحَنُ، ولايخرجُ عن الأصول: إمّاالْمُسْتَعْمَلَةُ أوالمهجورةُ[(٣)]، فيستعملُ الأصولَ المستعملةَ، فإن تعذرت عليه / رجع إلى الأصول المهجورةِ فاستعملها، فمن ذلك قولُ الشاعر: ٢/٩٥

كأنَّ بينَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[(٤)]

---

(١) من ب .

(٢) في ب : "الفكيك" .

(٣) في ب : "المجهورة".

(٤) البيتان لمنظوربن مرثد الأسدي في تهذيب إصلاح المنطق: ٣٤ ، والتنبيه والإيضاح: ٢٣٤/١(ذبح). ونسبهما الزمخشري في أساس البلاغة: ١٤١(ذبح) لرؤبة، وهما في زيادات ديوانه: ١٩١. وينظرإصلاح المنطق: ٧ ، والأمالي الشجرية: ١٠/١ ، والمخصص: ٢٠٠/١١ ، ٣٩/١٣ ، وشرح المفصل: ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، وضرائرالشعر: ٢٥٧ ، وشرح التسهيل: ٦٨/١ ، والصفوةالصفية: ١٢٥/١، والخزانة: ٤٦٨/٧. وذبحت: فتقت. الصحاح: ٣٦٢/١(ذبح). والسك: ضرب من الطيب يركب من مسك ورامك. اللسان: ٤٤٢/١٠(سكك). يصف جارية بطيب ريح الفم، يريد: كأن ريح المسك يخرج من فيها. تهذيب الإصلاح.

أراد: بين فَكَّيْهَا، فتعذَّر[١]عليه، فرجع إلى الأصل من العطف. و"الفارةُ" هنا: نافِجَةُ المِسْكِ، وهو غيرُ مهموزٍ، قاله في "الصحاح"[٢]، والحَيوانُ مهموزٌ، ومن ذلك قولُ الشاعر:

لَيْتٌ ولَيْتٌ في مَجَالٍ ضَنْكِ كِلاهما ذو أَشَرٍ وضِحْكِ[٣]

أراد: لَيْثَيْنِ، ولكن عَطَفَ لتعذُّرِ التثنيةِ، وقال آخرُ:

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وقَبْرٌ كان أَكْرَمَهُمْ بَيْتًا وأَبْعَدَهُمْ عن مَنْزِلِ الذَّامِ[٤]

---

(١) في ب : "ققدر" .

(٢) الصحاح: ٧٧٧/٢(فأر). وفي الخزانة ٤٧١/٧: "وقال أبوالقاسم علي بن حمزة البصري اللغوي فيما كتبه على كتاب النبات من تبيين أغلاط الدينوري: ...وقد اختلف في فارة المسك وفأرة الإنسان وهي عَضَلُه، والأعلى في فارالمسك الهمز، وفي فارالإنسان ترك الهمز".

(٣) هذا الرجز نسبه الكلاعي، كما في الخزانة، لواثلة بن الأسقع ، ونسبه الجاحظ في المحاسن والأضداد: ١٠٦ لجحدر بن مالك الحنفي، ورجح البغدادي أن يكون جحدرأخذه من واثلة. وينظرالأمالي الشجرية: ١١/١ ، ١٩٧/٢ ، وأسرارالعربية: ٤٨ ، والمقرب: ٣٩٤ ، وضرائرالشعر: ٢٥٧ . وليثين: أسدين، عنى بهما نفسه وبطريقا من بطارقة الروم كان بينهما منازلة في وقعة مرج الروم بقيادة خالد بن الوليد. والأشر: البطر. والمحك - وهوالذي في المصادر - : اللجاج. يراجع الخزانة: ٤٦١/٧ فما بعدها. ولم أقف على "ضحك" في شيء من المصادر التي رجعت إليها.

وواثلة بن الأسقع صحابي من أهل الصفة، خدم النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاث سنين، ومات سنة ثلاث وثمانين وهو ابن مائة، وقيل: مات سنة خمس وثمانين. أخباره في الطبقات الكبرى: ٣٠٥/١-٣٠٦ ، وأسدالغابة: ٤٢٨/٥-٤٢٩ ، والإصابة: ٥٩١/٦.

(٤) البيت لعصام بن عُبَيْد الزِّمّانيِّ في حماسة أبي تمام: ٥٦٠/١ ، ومعجم الشعراء: ١١٤ ، والخزانة: ٤٧٣/٧ ونسبه الجاحظ في البيان والتبيين: ٣١٦/٢ ، ٣٠٢/٣ ، ٨٥/٤ لهمام الرقاشي ، وابن عبد ربه في العقد الفريد: ٦٩/١ لهشام الرقاشي ، وابن قتيبة في عيون الأخبار: ٩٢/١ لأبي القمقام الأسدي. وينظرالمقرب: ٣٩٤ ، وشرح ابن القواس: ٢٧٠/١.

و"لو عد" سقط من ب ، وفيها "قبر قبر" بسقوط حرف العطف، وفيها كذلك "الذم" مكان "الذام".

وعصام بن عبيد الزماني شاعر جاهلي مقل من بني حنيفة بن لجيم، وزمان، بكسرالزاي وتشديد الميم: أحد أجداد الشاعر. أخباره في معجم الشعراء: ١١٤-١١٥ ، والخزانة: ٤٧٥/٧ ، ومعجم الشعراءالجاهليين والمخضرمين: ٢١٠.

أراد: قَبْرَيْنِ، وعَطَفَ لتعذُّرِ التثنية، ومن ذلك قولُ الفرزدق في محمدٍ أخي الحَجّاجِ، وقد جاء نَعْيُهُ من اليمن في اليوم الذى مات فيه ابنُ الحَجّاجِ، وكان اسمُهُ محمدا أيضا:

إنّ الرَّزِيَّةَ لارَزِيَّةَ مثلُها ... فِقْدانُ مِثلِ محمدٍ ومحمدِ

مَلِكَانِ قد خَلَتِ المَنازِلُ مِنهُما ... أخذ الحِمامُ عليهما بالمَرْصَدِ(١)

أراد: محمدين، ولكن تعذرت التثنيةُ؛ لأن من شرطها التنكيرَ، ولا يمكنُ هنا التنكيرُ.

وكما إذا تَعَذَّرَتِ التثنيةُ في الشعر رُجِعَ إلى العطف، كذلك في الكلام إذا تعذرت التثنيةُ، من أيِّ جهةٍ كان التَّعَذُّرُ، رُجِعَ إلى العطف كما صَنَعَ الحَجّاجُ حينَ جاءه(٢)نَعْيُ أخيه يومَ ماتَ ابنُه(٣)، قال: "سُبْحَانَ اللَّهِ محمدٌ و محمدٌ في يومٍ"(٤)عَطَفَ ولم يُثَنِّ؛ لأنه لم يقصدْ إلى تنكيرِهما، أو بَنَى الأمرَ على التعظيم الذي يُعطيه التفكيكُ لاالتثنيةُ.

وقولُه: "بها" قال بعضُ الشراحِ(٥): الباءُ فيه سببيةٌ، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾(٦)، وتقديرُ البيت عنده: الواوُ منويَّةٌ لأجل العطف بسبب التثنية، قال: وهذا أَولى من أن تُجْعَلَ الباءُ بمعنى "في"؛ لأنه يلزمُ منه أن التثنيةَ تتضمنُ الحرفَ فيجبُ بناؤها كما قاله الزجاجُ(٧)وليس مذهبَ المصنف.

---

(١) ديوانه: ١٦١/١ ، والكامل: ٦٣٣/٢ ، والتعازي والمراثي: ٢٠٣ ، وشرح أبيات المغني: ٨٠/٦ ، والشاهد في المقرب: ٣٩٥ ، والمغني: ٤٦٥ .

(٢) في ب : "لما جاءه" ، وفي الأصل: "حين جاء" .

(٣) في ب : "ولده" .

(٤) الكامل: ٦٣٢/٢ وفيه: "إنا لله وإنا إليه راجعون، محمد ومحمد في يوم واحد".

(٥) شرح ابن القواس: ٢٧١/١ ، والصفوةالصفية: ٢٦/١ .

(٦) سورةالنساء: من الآية: ١٦٠ .

(٧) الإنصاف: ٣٣/١ ، والتبيين: ٢٠١ ، والغرةالمخفية: ١٢١/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥١/٣ ونسب إليه أيضا أن المثنى مبني في حال الرفع معرب في حال النصب والخفض. رصف المباني: ١١٤ ، وأنه معرب بالحروف في الأحوال الثلاثة. الهمع: ١٦١/١.

قلتُ: وهذا فيه نظرٌ؛ لأن تقدير الحرف من حيثُ هو لايُوجبُ البناءَ إلا إذا امتنعَ إظهارُه، نحوُ قولك: أينَ تجلسُ ؟ فإنَّ "في" مقدرةٌ فيه، ولا يجوزُ إظهارُها، فلاتقولُ: / في أينَ تجلسُ؟ وأما إذا جازَ إظهارُه، فلا يُوجبُ البناءَ، ولا يقالُ له: تضمينٌ، إنما يقالُ له: تقديرٌ، وذلك نحوُ قولك: جلستُ(١-يومَ الجمعة، فـ "في" مقدرةٌ فيه، ولم يُبْنَ لأن "في" يجوزُ إظهارُها، تقول: جلستُ-١)في يوم الجمعة، والتثنيةُ الواوُ معها يجوز إظهارُها، فتقولُ: قام زيدٌ وزيدٌ؛ فلا يلزمُ البناءُ، واللهُ أعلم. ٩٥/ب

* * **

٦٢- لِأَنَّها اسْمَانِ بِلَفْظٍ واحدِ فَإِنْ تُثَنِّ خالدًا مَعْ خالدِ(٢)

شَرَعَ يُعلِّلُ كونَ الواو منويةً في التثنية، فقولُه:

"لأَنَّها اسمانِ بلفظٍ واحدِ"

تعليلٌ لذلك، فالضميرُ في "لأنها" راجعٌ إلى التثنية، و"اسمان" خبرُ "أن" على حذف مضاف، أي لأن التثنيةَ جَعْلُ الاسمين، وإنما تكلَّفنا حذفَ المضاف؛ ليصحَّ الإخبارُ عن المصدرالذي هوالتثنيةُ بمثله؛ إذ المرادُ بالتثنية هنا فعلُ الفاعلِ لاالمُثَنَّى، فلوتركنا قولَه: "اسمان" خبرا على ظاهره دون حذفِ مضاف، لأدَّى إلى الإخبار عن "التثنية" وهو مصدرٌ بالمثنى الذي هو "الاسمان"، وهو غيرُ مستقيم، فإنه لا يقالُ: إنَّ القتالَ زيدٌ، إلاعلى حذفِ مضاف، أي: إن القتالَ قتالُ زيدٍ، ويُوَضِّحُ ذلك قولُه تعالى: {وَلَـٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى}(٣)، ألا ترى أن {مَنِ اتَّقَى} لا يجوزُ أن يكونَ خبرا على ظاهره، وإنما يجوزُ على حذف مضاف، التقديرُ: ولكن البِرَّ بِرُّ مَنِ اتَّقَى.

(١-١) سقط من ب بانتقال النظر .

(٢) جاء بعد هذا البيت في ب بيت تال، وقد تكرر في موضعه.

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ١٨٩ والذي ذكره الشارح في الآية من تقدير حذف مضاف من الخبر هومذهب سيبويه. الكتاب: ٢١٢/١ ولهم في الآية تخريجات أخرى. ينظرالسيرافي بهامش الكتاب في الموضع السابق، ومعاني الفراء: ١٠٤/١ ، ومجازالقرآن: ٦٨/١ ، والبحرالمحيط: ٣/٢ ، ٦٤.

قلتُ: وهذاالتخريجُ[(١)] أَولى من جَعْلِ "التثنيةِ" في قول المصنف بمعنى المثنى، فيكونُ من إطلاق المصدرِ والمرادُ به المفعولُ، نحو: هذا دِرْهَمُ ضَرْبُ الأميرِ، أي مَضْرُوبُهُ، كما قال فيه ابنُ النَّحْوية، وإنما كان هذا التخريجُ أَولى لوجهين[(٢)]:

أحدُهما: أن حذفَ المضاف كثيرٌ واسعٌ حتى قال ابنُ جِنّى[(٣)]: استقريتُهُ في القرآن فوجدتُه في أكثرَ من ثلاثِمائة موضع.

قلتُ: ومن يَسْتَقْرِيه ويُمْعِنُ النظرَ في ذلك يجدُه أكثرَ ممّا قال، ولكثرته في الكلام تجدُ النفسَ تميلُ اليه وتَسْتَعْذِبُهُ.

وإطلاقُ المصدرِ والمرادُ به المفعولُ قليلٌ جدا بالنظر إلى حذف المضاف، ولقلته تجدُ النفسَ لا تميل إليه مَيْلَها إلى حذف المضاف./ ٩٦/أ

الثاني: أن الأَلْيَقَ بالمَحَلِّ أن تكونَ التثنيةُ المرادُ بها المصدرُ؛ لأن الغرضَ التعريفُ بكيفية التثنية، ألا تراهم يقولون: التثنيةُ: ضمُّ اسمٍ إلى مثله، فيخبرون عن التثنية بالضم، وضمُّ اسمٍ إلى مثله هو كيفيةُ التثنية.

وأراد المصنف بقوله: "اسمان" أنهمااسمانِ في الأصل، وجُعِلَ اللفظُ الدالُ عليهما فى حال التثنية واحدا؛ اختصارا كما مرَّ بيانُه.

فإن قلتَ : كيف تصح نيةُ العطف مع أن قولَه: "اسمان" إن أراد بهما المُسَمَّى، وهو المعنى، نحو قولِه تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلا أَسْمَاءً﴾[(٤)]، أي مُسَمَّيَاتٍ، لم يَصِحَّ العطفُ؛ لأن المعانيَ لا يصح فيها عطفٌ، وإنما العطفُ في الألفاظ ، وإن أراد بهما اللفظين، فالغَرَضُ أن معنى التثنية مُتَّفِقٌ، وإذا كان اللفظُ واحدا والمعنى واحدا، فكيف يصح عطفُ الشيءِ على نفسه؟

---

(١) في ب : "النريح" .

(٢) في ب : "أولى الوجهين" .

(٣) الخصائص: ٤٥٢/٢ وفي المحتسب: ١٨٨/١: "وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة".

(٤) سورةيوسف: من الآية: ٤٠ ، وفي ب : "مايعبدن".

فالجوابُ: أن المرادَ في التثنية باتفاقِ المعنى - فيمن شَرَطَهُ -: أن تكون الحقيقةُ واحدةً مع الاختلاف في الأعيان، تَحَرُّزًا من معاني المُشْتَرَكِ التي هي مختلفةُ الأعيانِ والحقائقِ، فأمّا "الاسمان" في التثنية، وإن كانا مُتَّفِقَي الحقيقةِ، فعينُهما مختلفةٌ، وما اختلفَ عينُه جازالعطفُ فيه، وإن كان(١)متفقَ الحقيقةِ، نحوُ زيدٍ وعمرٍو؛ فإن حقيقةَ(٢)الإنسانيَّةِ فيهما واحدةٌ، وعينُهما مختلفةٌ، فصح(٣)العطفُ بهذا الاعتبارِ.

وهذا الاعتراضُ وهذا الجوابُ لا يليقُ بهذا العلم، وإنما تكَلَّفْنا ذلك لأن بعضَ الشارحين(٤)تعرَّضَ للاعتراض ولم يُجِبْ عنه.

وقولُه:

"فإنْ تُثَنِّ خالدًا مَعْ خالدِ"

أخذ يُرْشِدُكَ(٥)إلى كيفية التثنية إذا أردتَ أن تُثَنِّيَ، فقال:

* * **

٦٣- فى الرَّفْعِ قلتَ: خالدانِ، بالأَلِفْ والنُّونُ كالتَّنْوينِ فَاحْذِفْ إن تُضِفْ

٦٤- والنَّصْبُ كالجَرِّ بِيَاءٍ سَاكِنَهْ وقَبْلَها الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِنَهْ

يريدُ أنك إذا أردتَ أن تُثَنِّيَ، فاعمِدْ إلى أحد الاسمين اللذين كان أحدُهما معطوفا على الآخر، واحذفْ المعطوفَ وحرفَ العطف، فيبقى المعطوفُ عليه، فاحذفْ منه التنوينَ، إن كان فيه تنوينٌ، وحركةَ الإعراب، ثم ائتِ / [في حالة الرفع](٦)بالألف بدلا من حركة الإعراب، وبالنون بدلا من التنوين، وفي حالة النصب والجرِّ بالياء بدلا من الحركة، وبالنون بدلامن التنوين. ٩٦/ب

---

(١) في ب : "كانا" .

(٢) في ب : "حقيقته" .

(٣) في ب : "فيصح" .

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من شروح الدرةالألفية.

(٥) في الأصل : "يرشد" .

(٦) سقط من الأصل .

إذا تقرَّر هذا فاعلمْ أن النحويينَ اختلفوا في المثنى، وفي النونِ اللاحقةِ له اختلافا كثيرا.

أما المُثَنَّى فاختلفوا فيه أولا، هل هو مبنيٌ أو مُعْرَبٌ ؟

فذهب الزَّجَّاجُ(١)وحدَهُ أنه مبنيٌ، وحجتُه في ذلك أن المثنى(٢)لمّا تَضَمَّنَ حرفَ العطف بُنِيَ، وقد تقدم بُطْلانُ هذه الحجةِ.

وذهب باقي النحويين إلى الإعراب، واختلفوا في ذلك على أقوالٍ: القولُ الأولُ: قولُ سيبويه، وأبي عليٍّ ، وابنِ كيسانَ، والسيرافيِّ، وأبي بكر بنِ السَّرَّاجِ(٣)وهو أن المثنى معربٌ بالحركات المقدرةِ في الألف والياء، واستدلوا على ذلك بأوجهٍ:

الأولُ: أن الألفَ والياءَ حرفانِ ساكنانِ في آخرالاسم المعربِ يصح تقديرُ الإعراب فيهما، وهما من نفس الكلمة المُثَنّاةِ؛ لأنها لو أُسْقِطَتْ بَطَلَ حكمُ التثنيةِ، فيكونان كالألف في المقصور، فكما صح تقديرُ الإعراب في المقصور، فكذلك في التثنية.

الثاني: أنهما حرفانِ زيدا في آخرالكلمة لمعنى زائدٍ، فوجب أن يكونَ الإعرابُ فيهما، نظيرُهُ تاءُ التأنيث ، وياءُ النَّسب.

الثالثُ: أن القاعدةَ في الواو والياء إذا وقعتا طَرَفًا في آخر الكلمة أُعِلَّتا، كالواو والياء في "كِسَاءٍ" و "رِدَاءٍ"، الأصلُ: كِسَاوٌ، ورِدايٌ، فلما وقعتا طرفا بعد ألف زائدةٍ قُلِبَتا همزةً، فإذا زيد بعدهما حرفٌ يكونُ حرفَ إعراب، صَحَّتا، نحوُ "شَقَاوَةٍ" و "عَبَايَةٍ" فَتَحَصَّنُهُمَا بحرفِ الإعراب منعهما من الاعتلال، فلما رأينا الواوَ والياءَ صَحَّتَا فى "مِذْرَوَيْنِ" و "ثِنَايَيْنِ"(٤)علمنا أنهما إنما صحتا لوقوع حرفِ الإعراب بعدهما، وهما الألفُ والياءُ؛ فَثَبَتَ أنهما حرفا إعراب.

---

(١) ينظر ص ٣٤١ فيما تقدم من شرح الرعيني.

(٢) في ب : "المبني" .

(٣) ذهب سيبويه إلى أن حروف المد في التثنية حروف إعراب. الكتاب: ١٧/١ ، واختلف أصحابه في الإعراب ، فقال بعضهم هو مقدر عليها كما يقدر على المقصور وعليه السيرافي والأعلم والسهيلي. شرح السيرافي: ٦٩/١ أ-ب وفيه ذكرالمذهب الآخر أيضا، والنكت: ١٢١/١ ، والهمع: ١٦١/١ وقال آخرون لايقدر عليها إعراب، وهو قول الزجاج وابن كيسان وابن السراج والفارسي. سرالصناعة: ٦٩٥/٢ ، وشرح المفصل: ١٣٩/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٨٥/١. وبهذا يتضح ما في كلام الشارح.

(٤) في ب : "ثناين" .

الرابعُ: أنه لو سَمَّيْتَ شخصا بـ "زيدانِ" ثم رَخَّمْتَهُ في النداء لحذفتَ منه[١] الألفَ والنونَ، والمحذوفُ في الترخيم إنما هو حرفُ الإعراب، والنونُ مُتَّفَقٌ عليه / أنه ليس حرفَ إعراب، فَتَعَيَّنَ أن تكونَ الألفُ هي حرفَ ٢/٩٧
الإعراب.

وقد أوردوا على هذا القولِ إيراداتٍ:

الأولُ: أنه لو كانت الألفُ والياءُ حرفي إعرابٍ لم تقعْ تاءُ التأنيثِ قبلَهما[٢]؛ لأنها لاتقعُ حَشْوًا، بل تكونُ حرفَ إعرابٍ.

أجابوا عنه بأن الألفَ[٣-والياءَ لَمّا-٣]أشبهتا الحركاتِ لانقلابهما، جُعِلَ لهما حكمُ الحركاتِ، فكأنَّ تاءَ التأنيث وقعت طرفا حُكْمًا لالفظا، وفي هذا الجوابِ نظرٌ.

الإيرادُ الثاني: أنه لو كانتا حرفي إعرابٍ لم تنقلبْ، كما لم تنقلبْ ألفُ المقصور.

أجابوا عنه بوجهين:

أحدُهما: أن الانقلابَ[٤]في التثنية دليلٌ على التَّمَكُّنِ، كماأن اختلاف الحركات مع العوامل دليلٌ على التَّمَكُّنِ، فلو لم تنقلب التثنيةُ لَتُوُهِّمَ أنها مبنيةٌ.

الثاني: أنه كان حقُّ المُثَنَّى[٥]ألاتنقلبَ فيه الألفُ ياءً، ولكنه حدث أمرٌ أوجب ذلك، وهو أنه لو بقى المثنى دونَ انقلابٍ لأَشْكَلَ إعرابُه، ولا يرتفعُ الإشكالُ إلا بالتابع، والتابعُ لايكونُ إلا مثنى؛ فوجب الانقلابُ[٤]ليرتفع الإشكالُ، بخلاف المقصور فإنه إن أشكل إعرابُه أزاله التابعُ؛ لإفراده.

---

(١) "منه" سقط من ب .

(٢) في ب : "قلبهما" .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) في ب : "الاينقلاب" .

(٥) في ب : "المبني" .

وفي هـذا الجواب نظرٌ؛ لأنه لايُسَلَّمُ لـه أن التابعَ لايكـون إلامثنى، فقـد يقـالُ: قام الزيدانِ أَنْفُسُهُمَا، وقـام الرجلان[١]عمرٌو ومحمدٌ، وقـام الـزيدان وعمرٌو، فيظهرُ في التابع الإعرابُ ولا يكون مثنى.

الإيرادُ الثالث: أن تقديرَالحركة لايكونُ إلا في الألـف المنقلبِ عن حرفٍ كألف المقصور، أو فيما هو كالمنقلب ، كألف "حُبْلَى".

أجابوا عنـه أن الألفَ في المثنى قُـدِّرَتْ فيها[٢]الحـركةُ تشبيهـا لهـا بألف "حُبْلى"، ووجهُ الشَّبَهِ أنهما ألفان زيدتا لمعنى.

القـولُ الثـانى: قولُ الجـرميِّ، ونُسِـبَ أيضا لسيبويه، وابنِ كيسـانَ، وابنِ السَّرَّاجِ، وبه قال ابنُ عصفورٍ[٣] [وهو][٤]أن المثنى معربٌ بالانقلاب في حال النصـب والجـر، وبعـدم الانقلاب في حال الـرفع، فـإذا قلـتَ: قـام الـزيدان، فـ"الـزيدان" مرفوعٌ، وعلامةُ الرفع عدمُ انقلابِ الألـفِ ياءً، وإذا قلتَ رأيتُ الزَّيْدَيْنِ، ومررتُ بالزَّيْدَيْنِ، فعلامةُ الجر والنصب فيهما كونُ الألفِ / التي في ٩٧/ب
الرفع انقلبت ياءً.

وهـذا القـولُ عنـدهم مـردودٌ؛ لأن فيـه خلافَ الإجمـاع، وذلـك أنهـم أجمعـوا على أن الإعـرابَ لا يكـون إلا بالحـركـات أوالحـروف، وأيضـا فيلزمُ[٥]منـه أن علامةَ الإعراب في الـرفع عَدَمِيَّةٌ، و مَهْمـا أمكن القولُ بغيره كان أَولى.

---

(١) في ب : "الزيدان" .

(٢) في ب : "فيه" .

(٣) ينظـرقول الجـرمي في المقتضـب: ١٥١/٢ ، وسـرالصناعة: ٦٩٥/٢ ، والإنصـاف: ٣٣/١ ، والتبيين: ٢٠٤ ، وشـرح المفصـل: ١٤٠/٤ ، وشـرح التسهيـل: ١٨٣/١ ، وشـرح الـرضي على الكـافية:٨٦/١ ، والتـذييل والتكميـل: ٨٤/١ ب ، ونَقَـلَ عـن ابن عصفـور نسبـة هـذا القول إلى سيبـويه وعن السهيلي نسبته إلى المازني ، وينظرالهمع: ١٦٢/١ . وينظراختيار ابن عصفور في شرحه على جمل الزجاجي: ١٢٤/١. وفي منهج السالك ٩: "قال أبوالفتح هو قول أبي إسحاق وابن كيسان وابن السـراج" وأظنـه وهمـا في النقـل. ينظـرسرالصناعة: ٦٩٥/٢ ، وعلـل التثنيـة: ٤٨-٤٩.

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في ب : "فليلزم" .

القـولُ الثالث: قولُ الأخفشِ ، والمازنيِّ، والـزِّيَادِيِّ، والمُبَرِّدِ(١)، وهـو أن الألفَ والياءَ في التثنية دلائلُ إعرابٍ وليستا بإعراب، ومعنى هـذا عندهم أنك إذا قلتَ: قام الزيدان ، فُهِمَ من الألف الرفعُ لأنهـا هي الرفعُ، ولاهي حرفُ الإعـرابِ(٢)، وكـذلك اليـاءُ في قولـك: رأيتُ الـزَّيْدَيْنِ، ومـررتُ بالـزَّيْدَيْنِ.

وهذا القولُ مردودٌ عندهم؛ لأنه في الحقيقة راجعٌ إلى القـول الأول، فإنه يُقـال: لايخلـو صـاحبُ هذا القـولِ أن يُقَـدِّرَ الإعرابَ في هـذه الكلمـةِ أو فى غيرِها، والثاني(٣)باطـلٌ بالإجماع، والأولُ(٣)يلـزمُ منه أن يكونَ الإعـرابُ مقـدرا في الالف والياء؛ لأنهما آخرُالاسمِ المعربِ، فـرجع معنى هذا القولِ إلى القول المتقدم.

القـولُ الرابع: قولُ الكوفيين: الكِسـائيِّ(٤)والفـراءِ، ونُسِـبَ إلى الـزِّيَادِيِّ أيضا، وقال به من البصريين قُطْرُبٌ، والزجاجُ، والزجاجيُّ(٥)، وهوأن الألفَ والياء هما نفسُ الإعرابِ كـالحركة، وهـذا القـولُ هـو الجـاري على ألسنـة المُعْربينَ.

وحجـةُ هذا القولِ أن الألـفَ والياءَ يدلان على المعـاني، وأنهمـا يتغيران لأجل المعنى، فلافرقَ بينهما في هذا وبينَ الحركاتِ.

---

(١) المقتضب: ١٥٢/٢ ، والإنصاف: ٣٣/١ ، والتبيين: ٢٠٤ ، وشـرح المفصل: ١٣٩/٤ ، وشرح التسهيل: ٧٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٨٦/١ ، ومنهج السالك: ٩.

والـزيادي(٠٠٠-٢٤٩هـ)أبوإسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان، وإنما قيل له الزيادي لأنه من أحفـاد زياد بن أبيـه، نحـوي لغوي راوية، روى عـن الأصمعـي وأبي عبيـدة ونظرائهما، لـه مـن المصنفـات: شـرح نكـت كتاب سيبويه، والأمثـال، والنقـط والشكـل، وغيرهـا. أخبـاره في مـراتب اللغـويين: ٧٥ ، ١٢٢ ، وأخبار النحـويين البصريين: ٩٧-٩٨ ، والفهـرست: ٦٣ ، ومعجـم الأدباء: ١٥٨/١-١٦١.

(٢) في ب : "حرف إعراب" .

(٣) أبدلـت كلمـة "الأول" مكـان "الثـاني" وبالعكـس في النسختين، وهـو سهـو صـوابه في التعليقات الوفية: ١٧٩/١.

(٤) في ب : "والكسائي" .

(٥) الإيضـاح في علـل النحـو: ١٣٠ ، وسـرالصناعة: ٦٩٥/١ ، والإنصـاف: ٣٣/١ ، والتبيين: ٢٠٤، وشـرح المفصل: ١٤٠/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٨٦/١ ، والهمـع: ١٦١/١. وارتضاه ابن مالك. التسهيل: ١٣.

وأبطل البصريون هذه الحجةَ بأن قالوا: لو كانت الألفُ والياءُ إعرابا لم يَخْتَلَّ بسقوطهما[١]معنى الكلمة، كما أن الحركاتِ لوأُسْقِطَتْ لم تَخْتَلَّ الكلمةُ، قالوا: وأمّا تَغَيُّرُهُما لأجل المعاني فيكونانِ إعرابًا كالحركات[٢]، فمنقوضٌ بالضمائر فإنها تتغيرُ بتغير المعاني وليست بإعراب، ألا ترى أن[٣]"ضربتُ" التاءُ فيه للفاعل، و"ضَرَبَنِي" الياءُ فيه للمفعول، و"غُلامُكَ" الكافُ فيه للإضافة، فترى الضمائرَ قد تغيرت لأجل الفاعلِ والمفعولِ والإضافةِ، وليست بإعراب، فكذلك هاهنا./ ١/٩٨

القولُ الخامسُ: قولُ الجُرْجَانِيِّ[٤]:أن الألفَ والياءَ في المثنى تقوم مَقَامَ شيئين: مَقامَ حرفِ الإعراب، ومَقامَ الحركةِ عليه، فإذا قلتَ: قام الزَّيْدانِ، فالألفُ عنده تقوم مَقَامَ الدَّال المضمومةِ من "زيدٌ" قال: لأنه لو كانت الألفُ بمنزلة حرفِ الإعراب وحدَه لم تَنْقَلِبْ؛ لأن حرفَ الإعرابِ لا يتغيرُ عن حاله، ولو كانت بمنزلةِ الحركة وحدَها لم تَخْتَلَّ الكلمةُ بسقوطها، كما أن الحركةَ إذا سقطت لم تَخْتَلَّ الكلمةُ بسقوطها.

وهذا القولُ فيه ما ترى، وقد تقدم[٥]الاعتذارُ عن الانقلاب.

القولُ السادس: منسوبٌ إلى الأخفش[٦]وهو أن المثنى معربٌ بحركات مقدَّرةٍ قبل الألفِ والياءِ، فإذا قلتَ: قام الزيدان، فعلامةُ الرفع ضمةٌ مقدرةٌ في الدال، وإذا قلتَ: ضربتُ الزَّيْدَيْنِ، ومررتُ بالزَّيدَيْنِ، فعلامةُ النصب والجر فتحةٌ وكسرةٌ مقدرتان في الدال.

وهذاالقولُ أيضا لايَنْهَضُ[٧]عندَ التَّحْقِيقِ.

---

(١) في الأصل : "بسقوطها" .

(٢) في ب : "كالحراب" .

(٣) "أن" مكررة في ب .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٨٧/١ .

(٥) ينظر ص ٣٤٦ .

(٦) منهج السالك: ٩ ، والهمع: ١٦١/١ .

(٧) في الأصل : "ينتهض" ، وفي ب : "ينهض أيضا" .

القولُ السابعُ: قولُ الأستاذ أبي الحسن[١] بنِ أبي الرَّبيع، وجماعةٍ من مُتَأَخِّري الأندلسِ والسَّبْتِيِّينَ[٢]، وهو أن الألفَ والياءَ لهما جهتا اعتبارٍ[٣]، فمن حيثُ كونُهُما حرفَيْ علةٍ من غير نَظَرٍ إلى ألف ولاياء، هما حرفا إعراب، ومن حيثُ كونُهُما ألفًا أو ياءً هما علامتا إعراب.

وهذا القولُ حَسَنٌ لمن تَأَمَّلَهُ.

فهذا ما انتهى إلينا من اختلاف النحويين في المثنى[٤].

وأمَّا النونُ التي في المثنى فاختلفوا فيها على أقوالٍ:

الأولُ: أنها عِوَضٌ من الحركةِ والتنوينِ معًا، وذلك أن الاسمَ قبلَ التثنيةِ يستحقُّ الحركةَ لتكونَ دليلةً على الإعراب، ويستحقُّ التنوينَ ليكونَ دليلا على أصالته، فلما ثُنِّيَ الاسمُ اشتغل حرفُ الإعراب بالحركة التي يطلبها حرفُ التثنيةِ، فذهبت الحركةُ والتنوينُ[٥] من حرف الإعراب، فكان حقُّهُما أن ينتقلا إلى حرف التثنية قياسا على تاء التأنيث إذا لحقت الكلمةَ، نحوُ: ضاربةٍ؛ فإن الحركةَ والتنوينَ اللذين[٦] كانا في الباء انتقلا[٧]/ إلى التاء، إلاأنه مَنَعَ من ذلك هنا مانعٌ، وهو أن الألفَ لاتقبلُ الحركةَ، والياءَ لو تحركت لانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقع اللبسُ؛ فجيء بالنون لتكون عوضا من الحركة والتنوينِ، وهذا القولُ نسبه ابنُ إيازٍ البغداذيُّ، وابنُ الحَبَّاز، والشَّرِيشِيُّ، وابنُ القَوَّاسِ إلى سيبويه[٨]. ٩٨/ب

---

(١) أبوالحسن أو أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي السبتي (٥٩٩-٦٨٨هـ)كان إمام أهل النحو في زمانه، بصيرا بالفقه وأصوله والقراءات والحساب والفرائض، جيد التأليف دقيق النظر، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرحين على جمل الزجاجي: البسيط والوسيط، والكافي في الإفصاح عن معاني كتاب الإيضاح. أخباره في درةالحجال: ٣/٧٠-٧٢ ، وغايةالنهاية: ١/٤٨٤-٤٨٥ ، وبغيةالوعاة: ٢/١٢٥-١٢٦، وينظرمقدمة تحقيق كتابه البسيط في شرح الجمل، للدكتور عياد الثبيتي.

(٢) البسيط: ١/٢٠١-٢٠٢ ، ومنهج السالك: ٩ .

(٣) في الأصل : "إعراب" .

(٤) وفي الإيضاح في علل النحو ١٤١: "وقال ثعلب: الألف في (الزيدان) بدل من ضمتين، كأنه قال: زيد وزيد، ثم جمع بينهما فقال: زيدان، فالألف بدل من ضمتين، والواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس" .

(٥) في ب : "الحركةالتنوين" بسقوط واو العطف .

(٦) في ب : "اللسان" .

(٧) في ب : "انتقلتا" .

(٨) في ب : "لسيبويه" وينظرالكتاب: ١/١٧-١٨ ، والمحصول في شرح الفصول: ٣١ أ ، والغرةالمخفية: ١/١٢٢ ، والتعليقات الوفية: ١/١٨٢ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٧٥. وعليه ابن ولاد وأبوعلي وابن طاهر والجزولي. الإيضاح العضدي: ٦٧ ، والمقدمةالجزولية: ٢٤ ، والتذييل والتكميل: ١/٨٨ب ، والمساعد: ١٤٧ ، والهمع: ١/١٦٣-١٦٤.

فإن قلتَ: يلزمُ من هذاالقولِ أن تكون النونُ عوضامن الحركة والتنوينِ فى كل موضعٍ، والأمرُ ليس كذلك؛ فإنك تُثَنِّي المقصورَالمنصرفَ ولاحركةَ فيه، وتُثَنِّي "الرجلَ" و"أحمدَ" ولاتنوينَ فيهما، وتثنى "حُبْلَى" ولاتنوينَ ولاحركةَ فيه.

فالجوابُ: أن الأصلَ في الأسماء الحركةُ والتنوينُ، و مهما عُدِمَا أو أحدُهما فلأمرٍعارضٍ، فالمعدومُ هنا كالموجود، فإن كان في الاسم قبل التثنية حركةٌ وتنوينٌ ملفوظٌ بهما(١)نحوُ "زيدٍ" فالنونُ في التثنية عوضٌ منهما لفظا، وإن كانت الحركةُ والتنوينُ مُقَدَّرَيْنِ، نحوُ "حُبْلَى" فالنونُ فى التثنية عوضٌ منهما تقديرا، وإن كان أحدُهما ملفوظا به والآخرُ مقدرا، نحوُ"عَصًا" و "الرجلِ" فالنونُ في التثنية عِوَضٌ من الملفوظ به(٢)لفظا، ومن المقدَّرِ تقديرا.

وردَّ ابنُ عصفور(٣)قولَ مَنْ جعل النونَ عوضا من الحركة والتنوينِ وتبعه ابنُ النَّحْوِيَّهِ، وذلك أنه قال: يلزمُ من هذا القولِ التناقضُ؛ لأن النون من حيثُ هي عوضٌ من التنوين يجبُ حذفُها مع الألفِ واللامِ والإضافةِ، ومن حيثُ هي عوضٌ من الحركة يجبُ إثباتُها معهما(٤)، فيؤدِّي إلى وجوب حذفِها وإثباتِها معًا(٥).

قلتُ: وفي هذا الإلزامِ نظرٌ؛ لأنه لو كان وجوبُ حذفِها وإثباتِها من جهةٍ واحدة لصحَّ التناقضُ، أمّا إذا كان ذلك من جهتين مختلفتين(٦)فلا تناقضَ، والجهةُ هاهنا(٧) قد اختلفت؛ لأن وجوبَ حذفِها لكونها عوضا من التنوين، ووجوبُ إثباتِها لكونها عوضا من الحركة، فاختلفت(٨)الجهتان./ ٩٩/ ٢

---

(١) في ب : "بها" .
(٢) "به" سقط من ب .
(٣) شرح جمل الزجاجي: ١/١٥٣-١٥٤ .
(٤) في ب : "معها" .
(٥) "معا" سقط من ب .
(٦) في ب : "مختلفين" .
(٧) في ب : "هنا" .
(٨) في ب : "فاختلف" .

فإن قلتَ: يلزمُ من مذهب سيبويه ومَنْ تبعه في إعراب المثنى ونونِهِ الجمعُ بين العِوض والمُعَوَّضِ منه، وبيانُه: أنه قد تقدم أن مذهبَ سيبويه أن الحركةَ مقدرةٌ في ألف التثنية ويائه، فإذا جعلتَ النون عوضا من الحركة، والحركةُ موجودةٌ في الألف والياء فقد جمعتَ بين العِوض والمُعَوَّضِ منه.

فالجوابُ: أن الحركةَ لمّا كانت غيرَ ظاهرةٍ، فكأنها غيرُ موجودةٍ؛ فلذلك عُوِّضَ منهاالنونُ، وكأنها عِوَضٌ من التلفظ بها، ولأجل هذا قال سيبويه(١): "كأنها -يعني النونَ- عوضٌ مِمَّامُنِعَ الاسمُ من الحركة والتنوينِ" أي من التلفظ بهما(٢)، ولايلزمُ في كل موضع تَتَعَذَّرُ فيه الحركةُ التعويضَ عنها؛ لأنه ليس بقياس.

القولُ الثاني: أن النونَ جيء بها لِيَظْهَرَفيها حكمُ الحركةِ تارةً وحكمُ التنوينِ أُخرى، فَتَثْبُتُ مع الألفِ واللامِ كالحركة، وتُحذَفُ مع الإضافة كالتنوين، ونسب ابنُ عصفورٍ(٣)هذا القولَ لسيبويه، قال: وهو الصحيح، وتبعه في ذلك ابنُ النَّحْويه.

القولُ الثالث: أنها عوضٌ من التنوين فقط(٤)، وَرُدَّ بأنها وجدناها مع الألف واللام، والتنوينُ لايَثْبُتُ معهما(٥).

القولُ الرابع: أنها عوضٌ من الحركة فقط(٦)، وَرُدَّ بأنها تُحْذَفُ للإضافة، والحركةُ لاتُحْذَفُ لها.

---

(١) الكتاب: ١٨/١ وفيه: "كأنها عوض لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين"

(٢) في ب : "بها" .

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٥٣/١ .

(٤) هذا مذهب ابن كيسان كما في التذييل والتكميل: ٨٧/١ ب ، والمساعد: ٤٧/١ ، والهمع: ١٦٣/١.

(٥) في ب : "معها" .

(٦) هذا مذهب الزجاج كما في التذييل والتكميل: ٨٧/١ أ ، والمساعد: ٤٧/١ ، والهمع: ١٦٣/١.

القولُ الخامس: أنها عوضٌ من التنوين في حال الإضافةِ، ومن الحركة في حال الألفِ واللامِ(١)، وَرُدَّ بأنه لم يُعْهَدْ تعويضُ شيءٍ واحد من شيئين فى حالتين.

القولُ السادس: أنها عوضٌ من تنوينين؛ لأن المثنى يَنْحَلُّ إلى اسمين كلُّ واحدٍ منهما مُنَوَّنٌ، فالنونُ عوضٌ من التنوينين فى الاسمين، وهذا القولُ منسوبٌ لِثَعْلَبَ(٢).

وَرُدَّ بأن حرفا واحدا لايكونُ عوضا من حرفين فصاعدا؛ لأنه لانظيرَ له(٣).

القولُ السابع: أنها زِيدت للفرق بين رفعِ الاثنين ونصبِ الواحد في الوقف، ألا ترى أنك لو قلتَ في التثنية:/ قام زيدا، بلانونٍ(٤)، وقلتَ: ٩٩/ب
رأيتُ زيدا، في الوقف، لالتبس المثنى في الرفع بالمنصوب المُنَوَّنِ في الوقف، فزيدت النونُ في التثنية للفرق بينهما، ثم حُمِلَ المجرورُ والمنصوبُ في لَحَاق النون على المثنى المرفوعِ؛ لأنه لالَبْسَ فيهما، وهذا القولُ منسوبٌ إلى الفراء(٥).

وهذاالقولُ مردودٌ؛ لأن العاملَ يُزيلُ اللَّبْسَ(٦)؛ لأن الغرضَ أن عاملَ(٧)التثنية عاملُ رفعٍ، وعاملَ الاسمِ المفردِ المنصوبِ المُنَوَّنِ عاملُ نصبٍ.

---

(١) هذا مذهب ابن جني، وتكون عنده عوضا من الحركة والتنوين في كل موضع لايكون فيه الاسم المتمكن مضافا ولامعرفا بلام المعرفة. سرالصناعة: ٤٤٩/٢ فمابعدها ، وعلل التثنية: ٨٠ فما بعدها.

(٢) في ب : "إلى ثعلب" وانظر نسبة القول إليه في شرح جمل الزجاجي: ١٥٣/١ ، والتذييل والتكميل: ٨٨/١ أ ، والمساعد: ٤٧/١. وانظر هامش ٤ ص ٣٥٠.

(٣) في ب : "يظهرله" .

(٤) في ب : "بلاتنوين" .

(٥) سرالصناعة: ٤٧٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٨٩/١ ، والتذييل والتكميل: ٨٨/١ ب ، والهمع: ١٦٤/١.

(٦) في ب : "الضمير"" .

(٧) في ب : "عاملي" .

فهذا ما انتهى الينا من الخلاف في نون التثنية، وهذه الأقوالُ السبعةُ نقلها ابنُ عصفورٍ(١)، وصَحَّحَ منها القولَ الثانيَ، وتبعه ابنُ النَّحْوِيَّةِ في ذلك، والصحيحُ القولُ الأولُ، وهو قولُ سيبويه.

وَلْنَرْجِعْ إلى كلام المُصَنِّفِ فقولُه:

"في الرفع قلت: خالدانِ، بالأَلِفْ"

إن قيل: لأيِّ شيءٍ رُفِعَ المثنى بالألف، والأصلُ في الإعراب بالحروف أن يكونَ الحرفُ مطابقا للحركة التي تَعَذَّرَتْ في الاسم، كما في إعراب الأسماءِ الستةِ، ألا ترى أن الرفعَ فيها بالواو، والنصبَ بالألف ، والجرَّ بالياء، فكان حقُّ المثنى(٢)على هذاالأصلِ أن يُعْرَبَ بالواو في الرفع؟

فالجوابُ(٣): أن المثنى لَمَّا كان كثيرَ الدَّوْرِ في الكلام؛ لأنه يكونُ للمذكر والمؤنث ، ولمن يَعْقِلُ، ولما لايَعْقِلُ(٤)، بخلاف الجمعِ المذكر السالم، صار ثقيلا على ألسنتهم، فلوجعلوا فيه الواوَ في الرفع لزاد الثِّقَلُ، فَعَدَلُوا إلى الألف؛ لأنهاأَخَفُّ من الواو، فجعلوها علامةً للرفع.

وقولُه:" والنونُ كالتَّنْوِينِ" يظهرُ منه أن مذهبَه أن النونَ عِوَضٌ من التنوين، وهو مذهبُهُ في "الفصول"(٥)فإنه قال فيها: "ونونًا في الأحوال الثلاثةِ مكسورةً بدلا من التنوين."

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/١٥٢-١٥٤ . ونقل ابن هشام الخضراوي عن الفراء أن نون المثنى هي التنوين نفسه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نونا، وهواختيار الرضي بشرط كون النون كالتنوين علامة التمام لا في معانيه الخمسة. شرح الرضي على الكافية: ١/٨٩ ، وينظرالتذييل والتكميل: ١/٨٩أ ، والهمع: ١/١٦٤ . وذهب ابن مالك أنها لرفع توهم الإضافة والإفراد. شرح التسهيل: ١/٧٥-٧٦.

(٢) في ب : "المبني" .

(٣) ينظرشرح السيرافي: ١/٢١٦ وفيه تعليلات أخرى.

(٤) في ب : "ولمن لايعقل" .

(٥) الفصول الخمسون: ١٦٠ .

قلتُ: وقول بعضهم: إنها عِوَضٌ(١)، وفي "الفصول":"بَدَلٌ"، يُؤْذِنُ أنهما مُتَرادِفانِ بمعنى واحدٍ / وقد فَرَّقُوا بينهما بأن قالوا(٢): البدلُ أن تُقيمَ حرفا مُقَامَ حرفٍ في موضعه، نحو "تُخَمَةٍ" التاءُ بدلٌ من الواو؛ لأنك جعلتَها قبل الخاء في موضع الواوِ، أصلُها: وُخَمَةٌ ، والعِوَضُ أن تُقِيمَ حرفا مُقَامَ حرفٍ في غير موضعه، نحو: "عِدَةٍ" التاءُ عوضٌ من الواو لابدلٌ؛ لأن التاءَ جعلتَها في غير موضع الواو، ألاترى أن الواوَ قبل العين، الأصلُ: وِعْدٌ، فالظاهر من هذا أن البدلَ أشبهُ بالمبدل منه من العِوَضِ بالمُعَوَّضِ منه؛ لأن البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المُبْدَلِ منه، والعوضُ ليس كذلك. ٩/١٠٠

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ سُمِّيَ الحرفُ الذي لايَحُلُّ في موضع الحرف الذي ناب عنه عِوَضا لابدلا؟

فالجوابُ(٣): أن العوضَ مُشْتَقٌّ من قولك: لاأُفَارِقُكَ عَوْضُ، أي: أَبَدًا، فهو من أسماء الدَّهْرِ، فكماأن الزَّمانَيْنِ لايجتمعانِ في مكان واحد(٤)وإنما إذا مضى زمانٌ خَلَفَهُ زمانٌ آخَرُ، فكذلك العِوَضُ الذي هو مشتق منه لايَحُلُّ مَحَلَّ المُعَوَّضِ منه، بل يكون بينهما تَبَاعُدٌ، وهذا لَحْظٌ(٥)حسنٌ، فعلى هذا إطلاقُ(٦)البدل على نون المثنى أَولى من العوض؛ لأن النون جُعِلَ في موضع التنوين، وهو بعدَ حرفِ الإعراب.

قلتُ: ولم يتعرض المصنفُ إلى حركة نونِ التثنية، وتعرَّضَ إليها في "الفصول"(٧)، وقال: إنها مكسورةٌ.

---

(١) في الأصل: "وقولُه هنا: عِوَض" .

(٢) ينظر المحاجاة بالمسائل النحوية: ١١٦-١١٧ ، وشرح المفصل: ٧/١٠ ، وظاهرة التعويض في العربية: ٥-٩.

(٣) ينظر اللسان: ١٩٣/٧(عوض).

(٤) "واحد" سقط من ب .

(٥) في ب : "الحظ" .

(٦) في ب : "فإطلاق" .

(٧) الفصول الخمسون: ١٦٠ .

واعلمْ أن أصل هذه النونِ أن تكونَ ساكنةً كلام التعريفِ والتنوينِ، إلاأنها(١) لمّا وقعت هنا بعدَ(٢) ساكنٍ، فلم يمكنْ(٣) سكونُها لأجل التقاءِ الساكنين، ولايمكنُ حذفُ أحدِ الساكنين(٤-هنا، ولاتحريكُ الألفِ، فوجب تحريكُ النون، وحُرِّكَتْ بالكسر لأجل التقاءِ الساكنين-٤)؛ لأنه الأصلُ(٥).

وقيل(٦): حُرِّكت بالكسر لأنه لما كان أولُ أحوالِ(٧) المثنى بالألف، وكانت(٨) خفيفةً كسروا النونَ بعدها؛ لضربٍ من الاعتدال، وحُمِلَ المنصوبُ والمجرورُ في ذلك على المرفوع.

وأغربُ ما قيل في كسر هذه النونِ أنها كُسرت / بالحمل على كسر ١٠٠/ب
الألف في "اثنين"، وهذا القائلُ نحا بقوله نحوَ قولِ المبرد(٩): إن العين من "عِشْرِينَ" كُسرت بالحَمْل على كسرالألف في "اثنين"، وقولُ المبرد على بُعْدِهِ(١٠) أَنْسَب.

واعلمْ أن كسرَ نونِ التثنية هي اللغةُ الفصيحةُ(١١)، وقد حكى الفراءُ(١٢) عن قومٍ من العرب أنها تُفْتَحُ، وأنشد في(١٣) ذلك:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ(١٤)

---

(١) في الأصل : "أنه" .
(٢) "بعد" سقط من ب .
(٣) في ب : "يكن" .
(٤-٤) سقط من ب بانتقال النظر.
(٥) في ب : "أصل" . وينظرتعليل الكسر في شرح السيرافي: ١/٢٣٠-٢٣١.
(٦) ينظرسرالصناعة: ٢/٤٨٨ ، وعلل التثنية: ٨٦ .
(٧) في ب : "الأحوال" .
(٨) في ب : "فكانت" .
(٩) نقل المبرد في المقتضب ٢/١٦٣ هذا القول عن قوم، ثم قال: "وليس هذاالقول بشيء، ولكن نقول في هذا: إنه اسم قدصرف على وجوه...فلما كان هذاالاسم مغيرا في جميع حالاته ولم يكن في العشرين على منهاج سائرالعقودغيره كان دليلا على مجيئه على غير وجهه".
(١٠) في ب : "بعد" .
(١١) في ب : "النصيحة".
(١٢) نسبهاالفراء لبعض بني أسد، ونسبها الكسائي لبني زياد بن فقعس. التذييل والتكميل: ١/٧٠ ب ، والمساعد: ١/٣٩.
(١٣) في ب : "على" .
(١٤) في ب : "أخودين" . والبيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ٥٥. ====

بفتح النونِ من "أَحْوَذِيَّيْنْ"(١)، وأنشدوا أيضا في ذلك قولَه:

أَعْشَقُ منها الجِيدَ والعَيْنانا ومِنْخَرَيْنِ أَشْبَها ظَبْيانا(٢)

ففتح النونَ من "العَيْنَيْنِ" و"الظَّبْيَيْنِ".

وقد طَعَنَ ابنُ عصفور(٣)في هذا البيتِ، وقال: لاحجةَ فيه، لأن قائلَه لا يُعرف. وفيه شاهدٌ على استعمال التثنيةِ استعمالَ المقصور.

وأنشدوا أيضا على فتح نونِ(٤)التثنيةِ قولَه:

أَلْقَى عليكَ الهَرَمُ الأَوْنانا(٥)

بفتح النونِ من "الأَوْنَيْنِ" وهو تثنيةُ "أَوْنٍ" وهو الثِّقَلُ. وفيه شاهدٌ أن التثنيةَ تُستعملُ استعمالَ المقصورِ؛ لأن "الأَوْنَيْنِ" مفعولٌ بـ"أَلْقَى"(٦)، و"الهَرَمُ"(٧)فاعلٌ.

==== وينظرمعاني الفراء: ٤٢٣/٢ ، وليس في كلام العرب: ٣٣٥ ، وسرالصناعة: ٤٨٨/٢ ، وشرح المفصل: ١٤١/٤ ، والمقرب: ٤٠٠ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٩/١ . وأحوذيين: تثنيةأحوذي وهوالخفيف في الشيء لحذقه، أراد بهما الشاعر هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة. ينظرالمقاصدالنحوية: ١٨٠/١.

(١) في ب : "ففتح النون في أخودين" .

(٢) نسب أبوزيد في نوادره: ١٦٨ هذا الرجز لرجل من بني ضبة، كما نسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٧. وينظرشرح السيرافي: ٢٣٤/١ ، وسرالصناعة: ٤٨٩/٢ ، ٧٠٥ ، وعلل التثنية: ٨٨ ، وضرائرالشعر: ٢١٨ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥٠/١ ، والخزانة: ٤٥٢/٧ . قال أبوزيد: "ظبيان: اسم رجل، أراد: منخري ظبيان، فحذف". وخطأه السيرافي وقال: "إن المنخرين لايشبهان الإنسان إنما أرادالمبالغة في قبحه فشبهه بمنخري الظبي".

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٥٠/١ .

(٤) في ب: "النون" .

(٥) لم أقف على قائله، وهو من شواهد ضرائرالشعر: ٢١٨ ، والتعليقات الوفية: ١٨٥/١ ، والتذييل والتكميل: ٧١/١ أ، وفيها: "المغرم" ، وفي ب : "الهدم".

(٦) في ب : "بالفتى" .

(٧) في ب : "الهدم" .

وقد قيل(١): لادليلَ في هذا البيتِ على فتح النون في التثنية؛ لإمكانِ أن يكونَ "أَوْنانٌ" جمعَ تكسير فيكونَ "أَوْنٌ وأَوْنانٌ" نظيرَ "ثَوْرٍ وأَثْوارٍ". وأنشدوا أيضا على فتح [النون في](٢) التثنية قولَه:

فَسْوَتُهُ لاتَنْقَضي شَهْرَيْنَهْ شَهْرَيْ رَبيعٍ وجُمادَيَيْنَهْ(٣)

بفتح النون في ذلك، كذلك أنشدها ابنُ الدهّانِ، وأنشدها السيرافيُّ عن ابن(٤) دُرَيْدٍ بالكسر.

(٥-وحكى أبو عليٍّ في التذكرة عن أبي عمرٍو الشيباني(٦) أن ضمَّ نونِ التثنية لغةٌ، وحكى عنه أنه سَمِعَ: هما خَلِيلانُ، بضم النون(٧).

فعلى هذا يكونُ في نون التثنية الكسرُ، وهو الشائعُ، والفتحُ، والضمُّ، وسيأتي الكلامُ على ضمِّ نونِ التثنيةِ في آخرالكتابِ في الضرائر، إن شاء الله تعالى-٥).

---

(١) ينظرالتعليقات الوفية: ١٨٥/١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الرجز لامرأة من فقعس، وقبله برواية قطرب، كما نقل عنه ابن جني في سرالصناعة:

يارب خال لك من عُرينة حجّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنة

وروى قبلهما أبوبكر بن دريد:

أصبح زين خفش العينينه

ينظرجمهرةاللغة: ١٣١١/٣ ، وشرح السيرافي: ١٧٤/٤ ب ، (وإنشاده بالكسر كما ذكر الشارح، وقد ضبط بالفتح في مطبوعة الجمهرة)، وسرالصناعة: ٤٨٩/٢ ، والمخصص: ١١٤/١٥ ، والإنصاف: ٧٥٥/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٢/٤ ، وضرائرالشعر: ٢١٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥٠/١ ، والخزانة: ٤٥٦/٧.

(٤) في ب : "أبي" .

(٥-٥) سقط من ب ، وينظرمتن الألفية: ٩٦ ، وشرحه في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٦) إسحاق بن مرار النحوي اللغوي الكوفي، جاور شيبان للتأديب فيها فنسب إليها، من أعلم الناس باللغة والشعرحتى قيل: صاحب ديوان اللغة والشعر، له من الكتب: الخيل، والجيم، واللغات، والنوادرالكبير، وغريب الحديث، وغيرها، توفي يوم السعانين سنة عشرومائتين، وقيل غيرذلك. أخباره في طبقات النحويين واللغويين: ١٩٤-١٩٥ ، وتاريخ بغداد: ٣٢٩/٦-٣٣٢ ، ووفيات الأعيان: ٢٠١/١-٢٠٢.

(٧) شرح التسهيل: ٦٢/١ ، والتذييل والتكميل: ٧١/١ أ .

وقولُه: "فاحذفْ إنْ تُضِفْ" يريد: أن النون لما كانت كالتنوين، والتنوينُ يُحذفُ للإضافة، نحو: قام غلامُ زيدٍ، فالنونُ يجبُ حذفُها للإضافة، نحوُ: قامَ غُلامـا زيدٍ، وسواءٌ في ذلك الفصلُ بينَ المضافِ والمضاف إليه وعدمُه، فيجبُ حذفُ النـون(١)من التثنية / عند الإضافة ولو وقع الفصلُ بينَ المضافِ ١/١٠١
والمضافِ إليه، وذلك نحوُ قولِ الشاعر:

يا مَنْ رأى عارِضًايُسَرُّ بِهِ بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ(٢)

فَحَذَفَ النون من "ذِراعَيْ" لأجل الإضافةِ إلى "الأسد"، وإن وقع الفصلُ بقوله: "وجبهة"(٣).

تنبيهٌ: واعلمْ أن هذه النونَ تُحذفُ لغير الإضافة، وهي في ذلك على قسمين: جائزٌ وشاذٌّ.

فالجائزُ في تثنية اسمِ الفاعلِ المُعَرَّفِ إذا نَصَبَ مابعده، نحوُ قولك: الضاربا زيدا، حُذفت النونُ تخفيفا لطول الصلة، ومنه قولُه:

أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا(٤)

فحذف النونَ من "اللَّذا" لطول الصلة، لالإضافة.

---

(١) في ب : "من" .

(٢) نسب البيت للفرزدق، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها، وينظرالكتاب: ١٨٠/١ ، ومعاني الفراء: ٣٢٢/٢ ، والمقتضب: ٢٢٩/٤ ، وإعراب النحاس: ٢٩٣/٣ ، والخصائص: ٤٠٧/٢ ، والتبصرة: ١٥٢/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٣٢٨/١ ، والمغني: ٤٩٨ ، ٨٠٩ . والعارض: السحاب الذي يعترض الأفق. والذراعان والجبهة: من منازل القمر. الخزانة: ٣١٩/٢.

(٣) في الأصل: "وجبهته".

(٤) البيت من قصيدة للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرا. شعره: ١٠٨/١ ، وينظرالكتاب: ١٨٦/١ ، والمقتضب: ١٤٦/٤ ، وسرالصناعة: ٥٣٦/٢ ، والأمالي الشجرية: ٣٠٦/٢ ونقل عن الكوفيين أن "اللذا" لغة في "اللذان" ، وشرح الكافيةالشافية: ٢٦٢/١ ، والخزانة: ٦/٦. وبنوكليب بن يربوع: رهط جرير. وعنى بعميه: عمرا ومرة ابني كلثوم؛ فإن عمرا قتل عمرو بن هند، ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر. والأغلال: جمع غُل، وهو طوق من حديد يجعل في عنق الأسير. يراجع الخزانة، والشعروالشعراء: ٢٣٦/١.

وهل يجوزُ(١)حذفُ النونِ في تثنية اسمِ الفاعلِ غيرِالمضاف، وهوغيرُ مُعَرَّفٍ، نحو قولك: هذان ضارِبا زيدًا؟ الصحيحُ أنه لايجوزُ؛ لأن ذلك إنما جاز في قولك: الضارِبا زيدًا؛ لأجل الموصولِ، وهوالألفُ واللامُ، ولا موصولَ(٢)في قولك: هذان ضارِبا زيدًا؛ فلا تُحذفُ النونُ. وأجازه الزجاجيُّ، قال ابن إيازٍ(٣): واحتج الزجاجيُّ على ذلك بقوله(٤):

يقولون ارْتَحِلْ قَتِّلْ قُرَيْشًا وهم مُتَكَنِّفو البَيْتَ الحَراما(٥)

فحذف نونَ الجمعِ من "مُتَكَنِّفُو" وهو اسمُ فاعلٍ مجموعٌ قد عَمِلَ فيما بعده، وهو نكرةٌ، وحكمُ المُثنى حكمُ الجمعِ في هذا الأمرِ. وهذا البيتُ الذي استشهد به الزجاجيُّ من القلة بحيثُ لا يُقاسُ عليه.

وأمّا الشاذُّ فهو حذفُ النونِ لا لإضافةٍ ولالطول صلة، نحوُ قوله(٦):

لها مَتْنَتانِ خَظاتا كَما أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ(٧)

فحذف النونَ من "خَظاتا" الأصلُ: خظاتان، ولاهنا إضافةٌ ولا طولُ صلة، وقيل: إن "خظاتا" فعلٌ ماضٍ والألفُ بعد التاء فاعلٌ، نحوُ: رَمَتا، إلا أنه رَدَّ الألفَ التي بعد الظاءِ ضرورةً لمّا تحركت التاءُ، فعلى هذا لايكونُ في البيت دليلٌ على حذف نونِ التثنيةِ.

---

(١) في ب : "نحو" .

(٢) في ب : "موصل" .

(٣) المحصول في شرح الفصول: ١٢٢ ب .

(٤) في ب : "بقول الشاعر" .

(٥) لم أقف على قائله، وقد ورد في ضرائرالشعر: ١٠٧ وفيه: "قبل قريشا" ، والمحصول: ١٢٢ ب وفيه: "قبل قريشا" ، وورد بعضه في الارتشاف: ٣٠١/٣ ، وعجزه في الهمع: ٣٤٥/٥ ، والدرر: ٢٤٤/٦.

(٦) في ب : "قول الشاعر" .

(٧) البيت لامرىء القيس في ديوانه: ١٦٤ وينظرمجالس العلماء: ٨٦ ، وسرالصناعة: ٤٨٤/٢ ، والنكت: ١٠٩٧/٢ ، وشرح المفصل: ٢٨/٩ ، وشرح شواهد الشافية: ١٥٦ . والضمير في "لها" يعود إلى فرس الشاعرالمذكورة في بيت سابق. وقوله: "كماأكب على ساعديه النمر" أراد كساعدي النمرالبارك في غلظهما. شرح الديوان.

وكون "خظاتا" مثنى محذوف النون هو مذهب الفراء والمبرد. ومذهب الكسائي واختيار ابن جني هو ما أشارإليه الشارح بعد من أنه فعل ماض. ينظرمجالس العلماء وسرالصناعة في الموضعين السابقين.

و"المَتْنَتانِ": ما اكتَنَفَ الصُّلْبَ عن يمينٍ وشمالٍ من عَصَب ولحم. و"خَظاتا": أي كثيرتا اللحم./ ١٠١/ب

ومن حذفِ نونِ التثنيةِ شُذوذًا قولُه(١):

لنا أَعْتُرٌ لِيسٌ ثَلاثٌ فبعضُها ... لأولادِها ثِنْتا وما بَيْنَنا عَتْرُ(٢)

فحذف النونَ من "ثِنْتا" ضرورةً.

و"لِيسٌ" (٣-بكسراللام وسينٍ مهملةٍ-٣)، معناه: أقوياءُ، يقالُ بعيرٌ أَلْيَسُ إذا كان قويا، فـ"لِيسٌ" في البيت جمعُ "أَلْيَسَ"، نحوُ: أَبْيَضَ وبِيضٍ.

وقولُه: "والنَّصْبُ كالجَرِّ" إن قيل: لأيِّ شيءٍ نُصب المثنى بالياء وكان الأولى كما تقدم أن يُنْصَبَ بالألف؟

فالجوابُ(٤): أنه لمّا أخذ الرفعُ الألفَ والجرُّالياءَ بقي النصبُ بلا علامةٍ، وكرهوا أن يجعلوا له علامةً من غير حروف العلة؛ لئلا يخرجَ عن أخوَيْه، أعني المرفوعَ والمجرورَ، ولايمكنُ لهم أن يجعلوا الواوَ علامةً للنصب؛ لأنه إذا كانوا قد منعوها من الرفع وهي مُناسِبَةٌ له فالأَولى أن تُمنَعَ من النصب، فحملوا المنصوبَ في الإعراب على المجرور فنصبوه بالياء.

وإنما حُمل المنصوبُ [في الإعراب](٥)على المجرور، ولم يُحمل على المرفوع لوجوهٍ(٦):

الأولُ: أنهما قد اشترك لفظُهما في الضمير، تقول: "ضربتُه" كما تقول: "له" ، و"ضربتُك" كما تقول: "لك".

الثاني: أنهما(٧)فَضْلَتانِ في الكلام.

---

(١) في ب : "قول الشاعر" .

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهدالخصائص: ٤٣٠/٢ ، وسرالصناعة: ٤٨٧/٢ ، وشرح السبع الطوال: ٣٠٥ ، والممتع: ٥٢٧/٢ ، وشرح التسهيل: ٦٢/١ ، وشرح شواهدالشافية: ١٥٩.

(٣-٣) ليس في ب .

(٤) ينظرالإيضاح في علل النحو: ١٢٤ .

(٥) من ب .

(٦) ينظرالإيضاح في علل النحو: ١٢٧-١٢٨ ، وأسرارالعربية: ٥٠-٥١ ، والمحصول في شرح الفصول: ٣١ أ ، والتعليقات الوفية: ١٧٧/١.

(٧) في ب : "انما" .

الثالثُ: أن الجرَّ في الأسماء أقوى من الرفع لاختصاصه بها، والحملُ على الأقوى أقوى.

الرابعُ: أن المجرورَ في المعنى منصوبٌ، وحَمْلُ المنصوبِ على ما هو منصوبٌ في المعنى أَولى.

الخامسُ: أنه لمّا حُمِلَ المجرورُ في باب "مالاينصرفُ" على المنصوب(١)، حملوا المنصوبَ هنا على المجرور لضَرْبٍ من المُقارَضَةِ بينهما.

فلأجل هذه المناسباتِ حُمِلَ المنصوبُ على المجرور في التثنية دونَ المرفوع.

وقولُه: "بياءٍ ساكنةٍ" يريدُ بالسكون: السكونَ الحيَّ، بدليل قوله: "وقبلَها الفتحةُ".

واعلمْ أن سكونَ حرفِ العلةِ قسمان: حيٌّ وميتٌ:

فالحيُّ هو الذي يكون فيه قبلَ الواوِ والياءِ حركةٌ من غير جنسِهما، نحوُ: يَوْمٍ ، وبَيْعٍ.

والميِّتُ هو الذي يكونُ فيه قبلَ الواوِ والياءِ(٢)حركةٌ من جنسهما، نحوُ: النُّورِ، بضم النون، والعِيرِ(٣)، بكسر العين.

وقولُه: "الفتحةُ فيها بائِنَةٌ" أي ظاهرةٌ./ ١٠٢/أ

واختلفوا في علة فتحِ ما قبلَ هذه الياءِ:

فقيل(٤): لمّا كان ما قبلَ الألفِ في الرفع مفتوحا فُتِحَ ما قبلَ الياءِ حملا على الألف؛ ليجريَ الجميعُ على مِنْهاجٍ واحد.

وقيل(٥): فُتح ما قبلَ الياءِ في التثنية فَرْقًا بينها(٦)وبين ياءِ الجمعِ السالم.

---

(١) في ب : "المجرور" .

(٢) في ب : "الياء والواو" .

(٣) في ب : "والعين" .

(٤) في ب : "فقل" وينظرهذا التعليل في النكت: ١١٩/١ ، وأسرارالعربية: ٥٤ وفيه وجهان آخران لم يذكرهما الشارح.

(٥) ينظرالكتاب: ١٧/١ .

(٦) في ب : "بينهما" .

وقيل[١]: لمّا كانت النونُ مكسورةً وقبلَها الياءُ، فتحُوا ما قبل الياءِ خوفا من توالي كسرتين وياء.

تتميمٌ: واعلمْ أن الذي ذكره المصنفُ من أن رفعَ التثنيةِ بالألف ونصبَها وجرَّها[٢]بالياء هو[٣]اللغةُ الفصيحةُ، وعليها القرآنُ.

ولبني الحارث بنِ كعبٍ، وبني العَنْبَرِ وبني الهُجَيْمِ[٤]لغةٌ أخرى قليلةٌ جدا، وهي أن يكونَ المثنى بالألف في الأحوال كلِّها، فتقولُ: قام الزيدانِ، ورأيتُ الزيدانِ، ومررتُ بالزيدانِ، فيكونُ كالمقصور، وعلى هذه اللغةِ حمل بعضُهم قولَه تعالى:{إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ}[٥] في قراءة غيرِ[٦]أبي عمرو. وعلى هذه اللغة قولُ الشاعر:

إن أباهـــا وأبا أباهـــا قد بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها[٧]

فقال: "غايَتاها" بالألف، وهو مفعولٌ، وفي هذا البيتِ أيضا شاهدٌ على أن الأسماءَ الستةَ تُعربُ هذا الإعرابَ بالألف في الأحوال كلِّها؛ فإنه قال: "وأباأباهـا" و "أباهـا" مجرورٌ بالإضافة، وقال آخرُ على لغة القصر:

---

(١) ينظرالتعليقات الوفية: ١٨٥/١

(٢) في ب : "ونصبه وجره" .

(٣) في ب : "هي" .

(٤) ونسبت هذه اللغة كذلك إلى زبيد وخثعم وهمدان ومراد وعذرة وفزارة وبكر بن وائل وبعض ربيعة. ينظرمعاني الفراء: ١٨٤/٢ ، والنوادر: ١٦٩ ، ٢٥٩ ، ومعاني الأخفش: ١١٣/١ ، ٤٠٨/٢ ، وشرح التسهيل: ٦٢/١-٦٣ ، والبحرالمحيط: ٢٥٠/٦ ، والهمع: ١٣٣/١.

(٥) سورةطه: من الآية: ٦٣ وينظرمعاني الفراء والأخفش في المواضع السابقة.

(٦) "غير" ساقطة من ب . وقد قرأ أبوعمرو: {إِنَّ} مشددة النون، {هَـٰذَيْنِ} بالياء. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبوبكرعن عاصم: {إِنَّ} مشددة النون {هَذَانِ} بألف خفيفةالنون. وقرأ ابن كثير: {إِنْ هَذَانِّ} بتشديد نون {هَذَانِ} وتخفيف نون {إِنَّ}. وقرأ حفص عن عاصم: {إِنْ} ساكنة النون {هَذَانِ} خفيفة. ينظرالسبعة: ٤١٩ ، والكشف: ٩٩/٢-١٠٠.

(٧) تقدما ص ٢٦٠ .

فأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ ولَوْ رَأَى مَساغًا لِناباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما(١)

فقال: "ناباه" بالألف وهو مجرورٌ.

وقال آخَرُ:

تَزَوَّدَ مِنّا بينَ أُذْناهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إلى نادِي التُّرابِ عَقِيمُ(٢)

فقال: "بينَ أُذْناهُ" بالألفِ وهو مجرورٌ، وقولُه: "عَقِيمٌ" يريدُ به القبرَ.

وقال آخر:

فارَقْتُهُمْ ثُمَّ أَعاضَ المَنّانْ ابْنانِ كالغُصْنانِ أيَّ غُصْنانْ(٣)

فقال: "ابْنانِ، وغُصْنانِ" بالألف فيهما، و"ابْنانِ" منصوبٌ، و"غُصْنانِ" مجرورٌ.

* **

---

(١) في ب : "لصمه" تحريف. والبيت للمتلمس الضبعي جرير بن عبدالمسيح، وقيل: ابن عبد العزى، وقيل: غيرذلك، من بني ضبيعة بن ربيعة وأخواله بنو يشكر، شاعرجاهلي من أهل البحرين، وهوخال طرفة بن العبد الشاعر، مات ببصرى فارا من عمرو بن هند بعد أن أمر بقتله لهجائه إياه. أخباره في الشعروالشعراء: ١٧٩/١-١٨٤ ، والمؤتلف: ٩٥ ، والخزانة: ٣٤٥/٦-٣٥٢. والبيت في ديوانه: ٣٤ وروايته: "لنابيه" وعليها يفوت الاستشهاد، وينظرمعاني الفراء: ١٨٤/٢ ، وسرالصناعة: ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل: ١٢٨/٣ ، واللسان: ٣٤٧/١٢(صمم) وفيه: "وصمم: أي عض ونيب فلم يرسل ماعض". والشجاع: الحية الذكر، تهذيب اللغة: ٣٣١/١ ومن أمثال العرب: "أطرق إطراق الشجاع" يضرب للمفكرالداهي في الأمور، مجمع الأمثال: ٢٨٤/٢.

(٢) البيت لهوبرالحارثي كما في اللسان: ١٩٧/٨(صرع) ، ٤٣٤/١٤(شظى) وهو من غيرنسبة في ليس في كلام العرب: ٣٣٤ ، وسرالصناعة: ٧٠٤/٢ ، والإفصاح: ٣٧٧ ، وشرح المفصل: ١٢٨/٣ ، ١٩/١٠.

(٣) لم أقف على قائلهما، وهما في حواشي المفصل: ٢٢ مع بيتين آخرين برواية:

تفرقوا ثم أعاض الرحمن ابنان كالغصنان أياغصنان

بران بالقربى وليثا خفان وأسدان في اللقا وردان

وعزا إنشادها إلى ابن الأعرابي ، وينظرالتعليقات الوفية: ١٨٢/١.

المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلّيّة اللّغة العربيّة
قسم الدراسات العليا العربيّة
فرع اللّغة

الطالب قام بالدراسات المطلوبة
د. محمد الهرفي
د. أحمد موران
د. محمد إبراهيم البنا

شرح ألفيّة ابن معط

لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيني (٧٧٩ هـ)

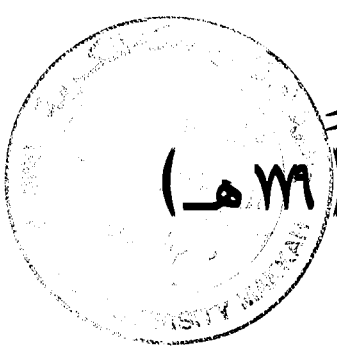

السِّفر الأوّل

تحقيق ودراسة

٤٢٩

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

إعداد الطالب

حسن محمّد عبدالرّحمن أحمد

٠٠٠٠٢١

إشراف

الأستاذ الدكتور محمّد إبراهيم البنّا

المجلّد الثاني

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

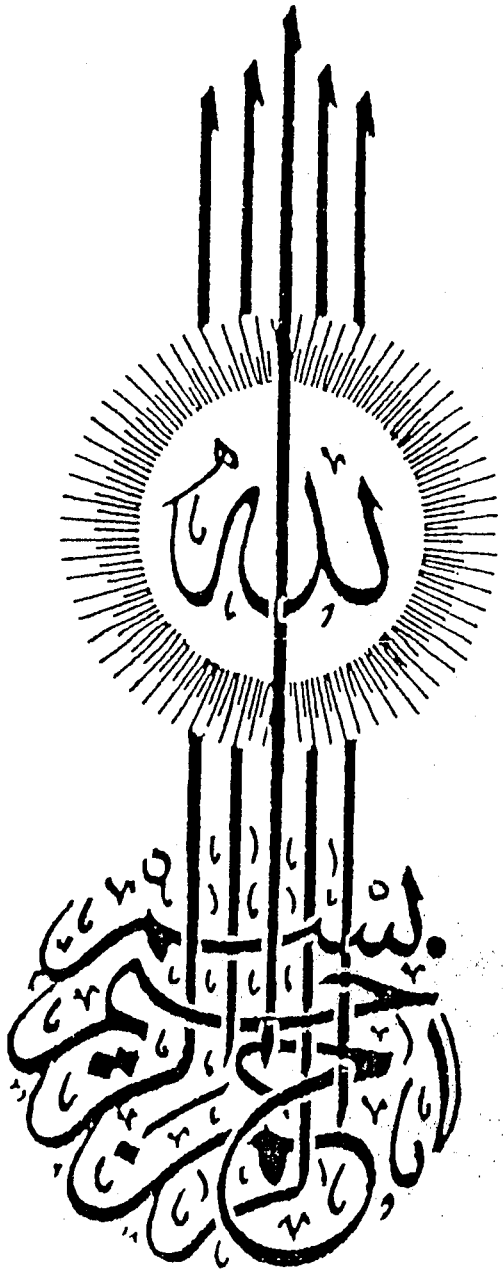
بسم الله الرحمن الرحيم

[تثنية المقصور والمنقوص]

٦٥- وكُلُّ مَقْصُورٍ ثُلاثِيِّ البِنا ... فيها بِرَدِّ أصلـــه[1]تَعَيَّنا / ١٠٢/ب

٦٦- فَقُلْ بواوٍعَصَـوانِ كالقَنا ... وقُلْ بِياءٍ رَحَـــيانِ كالفَتَى

٦٧- وإنْ يَزِدْ فالياءُ لاتَحُولُ ... والياءُ في المَنْقُوصِ لاتَزُولُ

٦٨- تَقُـــولُ قاضِيانِ أَعْلَيانِ ... وشَذَّ في المَقْصُورِ مِـذْرَوانِ

٦٩- مِثْلَ شُذُوذِ قولِـهِمْ أَلْيانِ ... فحَذَفوا التاءَ كَـذا خُصْيانِ

اعلمْ أن الاسـمَ الذي تريدُ أن تُثَنِّيَـهُ لايخلو أن يكـونَ صحيحا أو معتلا:

فإن كان صحيحا فقد تقدم كلامُ المنصفِ عليه، وحكمُه أن يَسْلَمَ فيها بناءُ الواحد، وتلحقَه علامةُ التثنيةِ قلَّتْ حروفُه أو كثُرَتْ.

وإن كان معتلا فقد شَرَعَ يتكلمُ في ذلك. واعلمْ أن المعتـلَّ ينقسمُ قسمين: مقصورًا ومنقوصًا، وقد بدأ المصنفُ بالكلام على المقصور وقَسَمَهُ قسمين: ثلاثيًّا وزائدًا على الثلاثة، وبعده تكلَّمَ على المنقوص.

أمّـا المقصـورُ فبَسْطُ الكلامِ فيـه أن تقولَ: المقصورُإذا أردتَ أن تُثَنِّيَـهُ لا يخلو أن يكونَ ثلاثيًّا أو رُباعيًّا أو أكثرَ:

فـإن كان ثلاثيًّا فلا يخلـو أن تَعْرِفَ أصلَ الألـفِ أواوٌ هو أم ياءٌ[2]:

فـإن عرفتَ أصلَها فاقلـب الألفَ اليه إن كان واوا فـواوا وإن كان ياءً فياءً[3]، تقـولُ[4] في القَنـا، والعَصا: قَنَـوانِ، وعَصَوانِ، بالـواو؛ لأن أصلَ الألـفِ الـواوُ، بدليل: عَصَوْتُ الـرجلَ، إذا ضربتَه بالعَصـا، وبدليـل: قَنَواتٍ، فظهـرت الواوُ في الفعل والجَمْعِ. وتقولُ: رَحَيانِ، وفَتَيـانِ، بالياء ؛ لأن أصلَ الألفِ[5]اليـاءُ بدليل: رَحَيْتُ، إذا طَحَنْـتَ ، وفَتَياتٍ، وفِتْيَـةٍ، قال الله تعالى: {وَقَالَ لِفِتْيَتِهِ}[6]، فظهرت الياءُ في الفعلِ والجَمْعِ.

---

(١) في ب : "أصلها" .
(٢) في ب : "أو واو هوأو ياء".
(٣) ينظرالكتاب: ٣٨٦/٣ ، والمقتضب: ٤٠/٣ ، ٨٧ .
(٤) في ب : "أو تقول" .
(٥) في ب : "الا" .
(٦) سورةيوسف: من الآية: ٦٢ . و{لِفِتْيَتِهِ} بالتاء هي قراءة ابن كثير ونافـع وأبي عمرو وابن عـامروابي بكـرعن عـاصم، وقـرأ حمـزة والكسـائي وحفـص: {لِفِتْيَتِـهِ} بالنـون. السبعـة: ٣٤٩.

وإن لم تَعْرِفْ للألف أصلا فلايخلوأن سُمعت فيها الإمالةُ[١-]أو قُلبت ياءً في حال من الأحوال أولا:

فإن كانت سُمعت فيها الإمالةُ-١]، كـ"مَتَى"[٢]و "بَلَى" إذا سُمِّيَ بهما، أو قُلبت في حال من الأحوال ياءً، نحو: "إلى" و "على" و "لَدَى" إذا سُمِّيَ بها، فاقلب الألفَ ياءً[٣]، تقول: مَتَيانِ، و بَلَيانِ، وإلَيانِ، وعَلَيانِ، ولَدَيانِ.

ويظهرُ من الشريشيِّ[٤]أن "إلى" و "على" و "لَدَى" ثلاثتَها لاتُثَنَّى بالياء لعدم الإمالة فيها، ولم يَعْتَدَّ بالياء.

[٥- فإن لم تُسمع / فيها الإمالةُ، ولارُدَّ إلى الياء في حال من الأحوال ١/١٠٣ فتثنيتُه بقلب الألفِ واوًا-٥].

وهنا تنبيهٌ: وهو أنه إذا سُمعت الإمالةُ في المقصور[٦]فاقلب الألفَ ياءً مطلقا سواءٌ كان من ذوات الياء، نحو: فَتَى، أو من ذوات الواو، نحوُ: الضُّحَى، والرِّبا؛ فإن ذلك لم يُمَلْ حتى لِحُظَ فيه الياءُ.

فإن كانت لم تُسمع فيها الإمالةُ ولاقُلبت في حال من الأحوال، كـ"أَلا" و "أَما" حرفي تنبيهٍ إذا سُمِّيَ بهما فالتثنيةُ بالواو لاغيرُ، تقول: أَمَوانِ[٧]، وأَلَوانِ، هذه طريقةُالبصريين.

(١-١) سقط من ب بانتقال النظر .

(٢) في ب : "كعتى" .

(٣) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٤١/١ والذي عليه أكثرالنحويين- وهو ما عزاه الشارح هنا إلى الشريشي- تثنية ما حسنت فيه الإمالة بالياء، فإن لم تحسن فيه الإمالة ثني بالواو، ولم يعتدوا بقلب الألف ياء في بعض الصور. ينظرالكتاب: ٣٨٨/٣ ، والسيرافي بهامشه، والتبصرة: ٦٣٤/٢ ، والغرةالمخفية: ١٢٤/١ ، والصفوةالصفية: ١٣٢/١ ، وشرح المفصل: ١٤٧/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٣/٣.

(٤) التعليقات الوفية: ١٨٨/١ .

(٥-٥) سقط من ب .

(٦) في ب : "فيها لمقصور".

(٧) في ب : "أبوان" .

وللكوفيين طريقةٌ غريبةٌ(١)، وهي أن قالوا: إن كان المقصورُ الثلاثيُّ مفتوحَ الأولِ فالحكمُ ما تقدم، وإن كان مكسورَ الأول، كـ"مِنًى" أو مضمومَهُ ، كـ"هُدًى" فإنه يُرَدُّ إلى الياء من غير تفصيلٍ ولا نظرٍ إلى الأصل، قالوا: وذلك للمشاكلة في المكسور، وطَلَبِ الخفةِ في المضموم، فعلى مذهبهم إذا سَمَّيْتَ بـ"عُلا" تقول في تثنيته: عُلَيانِ، وإن كان من ذوات الواوِ(٢).

واستثنوا من هذا الأصلِ كلمتين، فإنهما ثُنِّيَتا(٣)بالواو والياء، وهما: حِمًى، ورِبًا، قالوا: حِمَيانِ، وحِمَوانِ، ورِبَيانِ، ورِبَوانِ(٤).

فإن كان على أربعة أحرفٍ قُلبت الألفُ ياءً على كل حال(٥) سواءٌ كان أصلُها الياءَ أو الواوَ وسواءٌ كانت الألفُ لاأصلَ(٦)لها كألف(٧)الإلحاقِ والتأنيثِ، تقولُ في "مَرْمَى": مَرْمَيانِ، بالياء، وأصلُه الياءُ من:رَميتُ، وفي "مَلْهَى": مَلْهَيانِ، بالياء، وأصلُه الواوُ من: لَهَوْتُ، وفي أَرْطى": أَرْطَيانِ، وفي "سَلْمَى": سَلْمَيانِ، ولاأصلَ لهما.

وشذَّ من هذا الأصل: "مِذْرَوانِ" وكان حقُّه(٨)أن يُثنى بالياء، وسيأتي الكلامُ عليه عند كلامِنا على لفظ المصنف.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ لم تَعْمَلْ في ألف الرباعيِّ من الرد إلى الأصل ماعَمِلْتَهُ في الثلاثيِّ؟

---

(١) في ب : "عربية" تحريف، وانظررأي الكوفيين في شرح السيرافي بهامش الكتاب: ٣٨٨/٣ ، وشرح المفصل: ١٤٨/٤ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/١ ، وشرح التسهيل: ٩٢/١ وفيه نسبة الرأي للكسائي وحده ، وشرح ابن القواس: ٢٧٧/١ ، والصفوةالصفية: ١٣٢/١.

(٢) في ب : "الياء" .

(٣) في ب : "تثنى" .

(٤) في ب : "وربوان وربيان" .

(٥) الكتاب: ٣٨٩/٣-٣٩٠ ، والمقتضب: ٢٥٦/١، ٤٠/٣ ، ٨٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٢/١ ، والتسهيل: ١٦.

(٦) في ب : "الأصل" .

(٧) في ب : "كالألف" .

(٨) في الأصل: "وإن كان حقه" .

فالجوابُ[١]: أنه لمّا كان الرباعيُّ أثقلَ من الثلاثيِّ ثُنِّيَ بالياء مطلقا؛ لأن الياءَ أخفُّ من الواو.

وإن شئتَ قلتَ: إنما قُلبت الألفُ[٢]المنقلبةُ عن الواو في التثنية ياءً بالحمل على الفعل، فقالوا: مَغْزَيانِ، وإن كان من: غَزَوْتُ، بالحَمْلِ على: يُغْزِي، والقلبُ أصلُه في الأفعال، والأسماءُ محمولةٌ في القلب عليها[٣].

فإن كان زائدا على أربعة أحرفٍ ففيه خلافٌ بين الكوفيين والبصريين[٤]: فالبصريون / يقلبون الألفَ ياءً كما مرَّ في الرباعيّ فيقولون: ١٠٣/ب
قَبَعْثَرَيانِ، وخَوْزَلَيانِ[٥]، وجُمَادَيانِ، بقلب الألفِ في ذلك كلِّه ياءً. والكوفيون يحذفون الألفَ تخفيفا، فيقولون: قَبَعْثَرَانِ، وخَوْزَلانِ، وجُمادانِ، بحذف الألفِ في ذلك كلِّه.

والصحيحُ مذهبُ البصريين؛ لأن السماعَ يشهدُ لهم، قال الشاعرُ:

أصبحَ قيسٌ خَفِشَ العَيْنَيْنِ عِلَّتُهُ ما تَنْقَضِي شَهْرَيْنِ
شَهْرَيْ رَبِيعٍ وجُمادَيَيْنِ[٦]

فقال: "جُمادَيَيْنِ" بقلب الألفِ ياءً، هذا حكمُ المقصور.

وأمّا المنقوصُ فالكُلْفَةُ فيه قليلةٌ، وذلك أن الحكمَ فيه ردُّ الياءِ وفتحُها مطلقا[٧]سواءٌ كان ثلاثيًّا أو رُباعيًّا أوخُماسيًّا، فتقولُ: قاضِيانِ، ومُشْتَرِيانِ، ومُسْتَدْنِيانِ، في: قاضٍ، ومُشْتَرٍ، ومُسْتَدْنٍ.

---

(١) ينظر الصفوة الصفية: ١٣٣/١ .

(٢) في ب : "الا" .

(٣) ينظر شرح المفصل: ١٤٩/٤ .

(٤) ينظر هذا الخلاف في الإنصاف: ٧٥٤/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٩/٤ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٢/١.

(٥) الخوزلى والخيزلى: مشية فيها تفكك. الصحاح: ١٦٨٤/٤(خزل).

(٦) وردت الأبيات في جمهرة اللغة: ١٣١١/٣-١٣١٢ ، وشرح السيرافي: ١٧٤/٤ب ، والمخصص: ١١٤/١٥ ، وهي في هذه المصادر برواية:

أصبح زين خفش العينينه فسوته ما تنقضي شهرينه
شهري ربيع وجماديينه

وينظر هامش ٣ من صفحة ٣٥٨ فيما تقدم.

وفي ب : "اليدين" ، و"جمادين" .

(٧) ينظر التسهيل: ١٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/١ .

إذا تقرَّر هذا فلنرجعْ إلى كلام المصنفِ، فنقلْ(١): قولُه: "وكلُّ مقصورٍ" بدأ أولا بالكلام على المقصور، وكان الأَولى أن يبدأ بالمنقوص كما صنع في "الفصول"(٢)؛ لأنه أقلُّ أحكامًا، وأخفُّ كلاما، قالوا: وهكذا حَقُّ المصنفِ أن يفعل إذا أتى بالأقسام أن يأتيَ بالأخف أولا فأولا(٣).

(٤-وقولُه:

"فيها بِرَدِّ أَصْلِه تَعَيَّنا"

الضمير في "فيها" يعودُ إلى "التثنية".

وقولُه: "بردِّ أصلِه" هذا إذا كان له أصلٌ أو ما يُشْعِرُ بالأصل، كالإمالة أو الكَتْبِ بالياء، وأما إذا لم يكنْ له أصلٌ ولا ما يُشْعِرُ به فالتثنيةُ بالواو لا غيرُ، كـ"ألا" الاستفتاحيةِ، وقد تقدم.-٤)

وقولُه: "كالقَنا" مع قولِه: "كالفَتَى" فيه تجنيسُ التصحيف(٥)، ومنه قولُ عليٍّ - رضى الله عنه -: "قصِّرْ(٦)ثوبَكَ فإنه أَنْقَى وأَتْقَى وأَبْقَى"(٧)، بالنون والتاءِ باثنتين من فوقُ والباءِ الموحدةِ.

وقولُه: "وقُلْ بياءٍ رَحَيانِ" يريدُ على لغة من قال: رَحَيْتُ، وأمّا على لغة من يقول: رَحَوْتُ، فيُثَنَّى بالواو.(٨)

فإذن الألفُ على هذا في المقصور(٩)[الثلاثيِّ](١٠) تنقسمُ ثلاثةَ أقسام: قسمٌ أصلُها الواوُ لا غيرُ، فلا يُثَنَّى الا بالواو، نحوُ: القَنا، والصَّفا.

---

(١) في ب : "فنقول".

(٢) بل ترتيبه في الفصول كترتيبه هنا. ينظرالفصول الخمسون: ١٦٠-١٦١ .

(٣) في ب : "بالألحف أولا فأولا فأولا" .

(٤-٤) سقط من ب .

(٥) ينظر في تعريفه هامش ٢ ص ١٤٣ فيما تقدم.

(٦) في ب : "قص" .

(٧) ورد القول في لطائف اللطف: ٢٨ ، والتبيان في علم المعاني والبيان: ٤٨٦.

(٨) ينظرشرح التسهيل: ٩١/١ ، واللسان: ٣١٢/١٤(رحا)، وفي الكتاب ٣٨٧/٣: "وأما ماكان من بنات الياء فـ(رحىً) وذلك لأن العرب لاتقول إلا رحىً ورحيان".

(٩) "المقصور" سقط من ب .

(١٠) سقط من الأصل .

وقسمٌ أصلُها / الياءُ لا غيرُ، فلا يُثَنَّى إلا بالياء، نحوُ: الفَتَى. ٤/١٠٤
وقسمٌ لحِظَ فيها الوجهان: الواوُ والياءُ، فيُثَنَّى بالواو والياء، نحو: الرَّحا.
وقولُه: "كالفَتَى" يظهرُ منه أن ألفَه أصلُها(١) ياءٌ. وقال أبو الحسن(٢) يحتملُ أن يكون ياء أو واوا، قال: ولا دليلَ في: فِتْيَةٍ(٣)، ولا في: فِتْيانٍ؛ لأنه كصِبْيَةٍ وصِبْيانٍ، وهو من: صَبا يَصْبُو، فعلى قولِ أبي الحسنِ يُثَنَّى بالواو والياء.

وقولُه: "قاضِيانِ أَعْلَيانِ"(٤) هما مثالان(٥) للمنقوص والمقصور، فـ"قاضِيانِ" راجعٌ للمنقوص، و"أَعْلَيانِ" راجعٌ للمقصور، وجاء بهما على طريقة اللفِّ والنَّشْرِ(٦)، إلا أنه ردَّ الأولَ للثاني والثانيَ للأول، وهو أحدُ أقسامِ اللفِّ والنَّشْر، ومنه قولُ ابنِ حَيُّوسٍ(٧):

كيفَ أَسْلُو وأنت حِقْفٌ وغُصْنٌ ... وغَزالٌ لَحْظًا وقَدًّا ورِدْفا(٨)

فرَدَّ "لَحْظًا" وهو الأولُ إلى الآخِرِ(٩) وهو "غَزالٌ"، وردَّ "رِدْفا" وهو الآخِرُ إلى "حِقْفٍ" وهو الأولُ، ورد "قَدًّا" وهو متوسطٌ إلى "غُصْنٍ" (١٠-وهو متوسطٌ-١٠).

---

(١) "أصلها" سقط من ب .

(٢) لم أقف عليه منسوبا إلى الأخفش في شيء من المصادرالتي رجعت إليها، وفي إصلاح المنطق ١٤١: "الفراء: يقال: فُتُوٌّ وفُتِيٌّ، وأجمعوا على الفتوة بالواو"، وفي اللسان ١٤٦/١٥(فتا): "وزعم يعقوب أن الفتوان لغة في الفتيان، فالفتوة على هذا من الواو لامن الياء، واوه أصل لامنقلبة". هذا وينظرتاج العروس(مصر): ٢٧٥/١٠(فتى).

(٣) في ب : "فتيته" .

(٤) في ب : "وقوله: تقول: قاضيان أعليان" .

(٥) في ب : "مثلان" .

(٦) ينظرتعريف اللف والنشر ص ١٥٥ فيما تقدم .

(٧) في ب : "ابن حيوش" تصحيف، وهو أبوالفتيان الأمير محمد بن سلطان بن محمد بن حيوس الغنوي، أحد شعراء الشام المحسنين وفحولهم المجيدين، مدح جماعة من الملوك والأكابر وأخذ جوائزهم، وكان مختصا ببني مرداس أصحاب حلب، ولد بدمشق سنة٣٩٤هـ وتوفي بحلب سنة ٤٧٣هـ. أخباره في المحمدون من الشعراء: ٣٦٣-٣٦٤ ، ووفيات الأعيان: ٤٣٨/٤-٤٤٤ ، والوافي بالوفيات: ١١٨/٣-١٢١.

(٨) نسب البيت لابن حيوس في المصباح: ١١٢ ، والإيضاح في علوم البلاغة: ٥٠٤ ، والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان: ٤٠٠ ، وليس في ديوانه ، وقد صرح أبوهلال العسكري في الصناعتين: ٣٤٦ بأنه هو قائل البيت، وينظرديوانه: ١٦٣. وفي معاهد التنصيص ٢٧٣/٢: "وهو منسوب لابن حيوس، ولم أره في ديوانه، ولعله ابن حيوس الإشبيلي". وليس الإشبيلي هذا بابن حيوس، بل هو أبوالعباس أحمد بن حنون الإشبيلي. ينظرمقدمة ديوان ابن حيوس: ١٩-٢٠ ، والمغرب: ٢٤٩/١، والحقف، بكسرالحاء: الرمل العظيم المستدير. المعاهد.

(٩) في ب : "الأخير" .

(١٠-١٠) سقط من ب .

والأكثرُ في اللفِّ والنَّشْر أن يُرَدَّ[١] الأولُ للأول والثاني للثاني إلى أن تُستَوْفَى الأقسامُ كلُّها، نحوُ قوله تعالى: {وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ}[٢]، فقولُه تعالى: {لِتَسْكُنُوا} راجعٌ إلى {الَّيْلَ}، و {لِتَبْتَغُوا} راجعٌ إلى {النَّهَارَ} الأولُ للأولِ، والثاني للثاني.

وفي قولِه: "أَعْلَيانِ" إشكالٌ من جهة تثنيتِه؛ لأن "أَفْعَلَ" التفضيلِ لا يُثَنَّى إلاإذا كان بالألف واللام أو بالإضافة، أماإذا كان مُجَرَّدًا منهما[٣]فلا يُثَنَّى، و "أَعْلَى"[٤]ليس بألفٍ ولامٍ ولابإضافةٍ، فيمكنُ أن يكونَ اسْتَعْمَلَ ذلك ضرورةً[٥]، ويمكنُ أن يكونَ هنا لم يُرِدْ به "أَفْعَلَ" التفضيلِ فيكونُ[٦]مثلَ قولك: اللهُ أكبرُ، على الصحيح من مذهبهم[٧].

وقولُه:

"وشَذَّ في المقصور مِذْرَوانِ"

"المِذْرَوان" هنا: طَرَفا الأَلْيَةِ، قال الشاعر:

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتُلَني فها أَنَذا عُمارا[٨]

و"عُمارَ"[٩]منادى مرخمٌ على مَنْ نَوَى المحذوفَ[١٠]، أي: عُمارةُ، وهو عُمارةُ بنُ زياد، و"استُك" فاعلٌ بـ"تَنْفُضُ".

---

(١) في ب : "ترد" .

(٢) سورةالقصص: من الآية: ٧٣ .

(٣) في ب : "منها" .

(٤) في ب : "أعليان" .

(٥) ينظرشرح ابن القواس: ١/٢٧٧-٢٧٨ .

(٦) في الأصل: "فيقول" .

(٧) في حاشية يس على التصريح ٢/١٠٥: "واعلم أنه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم، فقيل: إن (أفعل) على حقيقته وحذف المفضل عليه، أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم، وقيل: (أفعل) بمعنى فاعل".

(٨) البيت لعنترة في ديوانه: ٢٣٤ يهجو عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترة ويقول لقومه: إنكم أكثرتم ذكره والله لوددت أني لقيته خاليا حتى أعلمكم أنه عبد. وينظرالأمالي الشجرية: ١/١٩ وفيه: "ومن كلام العرب: جاء ينفض مذرويه إذا جاء يتهدد"، وشرح المفصل: ٢/٥٦ ، ٤/١٤٩ ، وشرح التسهيل: ١/٩٤.

(٩) في ب : "فعمار" .

(١٠) في ب : "مرخم على ما نوي" .

وبيانُ شذوذِه: أن القاعدةَ / المتقدمةَ تُعْطِي أن كلَّ اسمٍ مقصورٍ على أكثرَ من ثلاثة أحرفٍ تُقْلَبُ ألفُه في التثنية ياءً فكان حقُّ "مِذْرَوانِ" أن يكونَ بالياء فتقولَ: مِذْرَيانِ(١)، ووجهُ الشذوذِ أن "مِذْرَوانِ" لمّا لم يُنْطَقْ له بمفرد، والتُزِمت فيه التثنيةُ صارت الواوُ فيه كالواو في: أُفْعُوانٍ(٢)، فكأنها حَشْوٌ، وحرفُ العلةِ إذا صار حشوا لم يُقْلَبْ، ألا ترى أن "شَقاوَةً" وبابَه لم تُقلب فيه الواوُ لتَحَصُّنِها بالتاء بعدَها، فكذلك "مِذْرَوانِ" حَكَمُوا له بهذا الحكمِ؛ فلم يقلبوا واوَه إلى الياء. ١٠٤/ب

قلتُ: وهذا التوجيهُ عندي لا يُخَلِّصُ، والأَولى في ذلك أن يُقال: إنما ثُنِّيَ "مِذْرَوانِ" بالواو مَنْبَهَةً على الأصل؛ لأن الرباعيَّ حقُّه أن(٣)يَجْرِيَ مَجْرَى الثلاثيِّ في ردِّ الألفِ إلى أصلها من الواو والياء، إلا أنه لمّا استثقلوا الواوَ في الرباعيِّ رفضوها، ومن عادتهم أنهم إذا رفضوا شيئا استعملوا منه ما يدل على ذلك الأصلِ المرفوضِ مَنْبَهَةً على الأصل، نحوُ قوله تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾(٤) جاء على الأصل مَنْبَهَةً على أن أصلَ "استقام": اسْتَقْوَمَ، وكذلك قولهم: "مِذْرَوانِ" جاء بالواو مَنْبَهَةً على أن "مَغْزَيانِ" أصلُه: مَغْزَوانِ، بالواو.

وكونُ الشيءِ يأتي على غير الاستعمال(٥)مَنْبَهَةً على الأصل كثيرٌ(٦)في كلامهم، فمن ذلك جرُّهم بـ"لَعَلَّ" سُمع من كلامهم: "لَعَلَّ اللهِ" بجر الجلالة، قال الشاعر:

---

(١) في ب : "مذروان" .

(٢) الأفعوان: ذكر الأفاعي. الصحاح: ٦/٢٤٥٦(فعا).

(٣) "أن" سقطت من ب .

(٤) سورة المجادلة: من الآية: ١٩ . ولم يرد من الآية في ب إلا لفظ ﴿استحوذ﴾.

(٥) في ب : "غير استعمال" .

(٦) في ب "كثيرا" .

لَعلَّ اللهِ فضَّلَكُمْ علينا بشَيْءٍ إنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ(١)

و"الشَّرِيمُ": المرأةُ المُفْضاةُ، أي الواسعةُ، وقال الآخرُ(٢):

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُني عليها جِهارًا من زُهَيْرٍ أو أَسِيدِ(٣)

فجرُّوا بـ"لعلَّ" مَنْبَهَةً على أن الأصل في أخواتها الجرُّ؛ لأنها اختَصَّتْ بما دخلت عليه، ولم تَتَنَزَّلْ مَنْزِلَةَ الجزءِ منه، فعلى هذا ينبغي أن تُحْمَلَ تثنيةُ "مِذْرَوان" لا على ما ذكروه؛ ففيه تَكَلُّفٌ.

وقوله:

"مِثْلَ شُذُوذِ قولِهم / أَلْيانِ ... ..." البيت ١٠٥/أ

بيانُ الشذوذِ في "أَلْيانِ" و"خُصْيانِ": أن القاعدةَ إذا كان الاسمُ فيه تاءُ التأنيث لا يجوز حذفُها في التثنية، فلا تقولُ في قائمةٍ وقائمةٍ: قائمانِ؛ لأنه يلتبسُ بالمذكر، فكان حَقُّ "أَلْيانِ" و"خُصْيانِ" أن يُثَنَّيا بالتاء، فيقالَ: أَلْيَتانِ، وخُصْيَتانِ؛ لأنَّ مفردَيْهما(٤): أَلْيَةٌ، وخُصْيَةٌ، لكنهما جاءا بغير تاءٍ، قال الشاعرُ، أنشده أبو زيدٍ:

تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارْتِجاجَ الوَطْبِ(٥)

فثناه بغير تاءٍ، وقال الآخَرُ:

---

(١) البيت لايعلم له قائل ولاتتمة كما ذكر البغدادي، وهو من شواهد المقرب: ٢١٢ ، والجنى الداني: ٥٨٤ ، والخزانة: ٤٢٢/١٠.

(٢) في ب : "آخر" .

(٣) البيت لخالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري، فارس وشاعر جاهلي ، ورئيس هوازن في الجاهلية. أخباره في الأغاني: ٩٤/١١-١٢٠ ، والخزانة: ٤٤٤/١٠ ، ومعجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين:١٠١. وزهير هو ابن جذيمة بن رواحة العبسي، وأسيد هو أخو زهير. والبيت من شواهد المسائل البصريات: ٥٥٠/١ ، وأمالي المرتضى: ٢١٢/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٧٨٣/٢ ، والجنى الداني: ٥٨٣ ، والخزانة: ٤٣٨/١٠.

(٤) في ب : "مفردهما" .

(٥) هذا رجز مجهول القائل، وقبله:

كأنما عطية بن كعب ظعينة واقفة في ركب

ينظرالنوادر: ٣٩٣ ، والمقتضب: ٤١/٣ ، والاقتضاب: ٢٥٤/٣ ، والخزانة: ٥٢٥/٧ . وصفه بأن كفله عظيم رخو، فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب، وهو زق اللبن. الاقتضاب.

كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ(١)

وقال الآخَرُ:

كأنَّ خُصْيَيْهِ إذا ما جَبَّى دَجاجَتانِ تَلْقُطانِ حَبَّا(٢)

ومنهم مَنْ نَقَلَ(٣)أن من العرب من يقول "أَلْيٌ" و "خُصْيٌ"(٤) من غير تاءٍ، فعلى هذه اللغةِ لا(٥)شُذُوذَ في التثنية بغير تاءٍ.

ومنهم مَنْ فَرَقَ(٦)فقال: الخُصْيَةُ، بالتاء: البَيْضَةُ، والخُصْيُ، بغير تاءٍ: وعاؤُها، ويشهدُ له قولُه:

كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ... ... البيت

وقد جاءت التثنيةُ على الأصل، قال عنترةُ:

متى ما نَلْتَقى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوادِفُ أَلْيَتَيْكَ وَ تُسْتَطارا(٧)

وقال الآخَرُ:

بَلَى أَيْرُ الحمارِ وخُصْيَتاهُ أَحَبُّ إلى فَزارةَ من فَزارِ(٨)

فجاءا(٩)بالتاء فيهما على الأصل، والله أعلم.

* * **

---

(١) هذا الرجز لخطام المجاشعي، بكسرالخاء المعجمة، وهوخطام بن نصر بن عياض بن يربوع، شاعر جاهلي. أخباره في المؤتلف والمختلف: ١٦٠ ، والخزانة: ٣١٨/٢ ، ومعجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين: ١٠٩ . ونسب لغيره. وينظرالرجز في الكتاب: ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، وإصلاح المنطق: ١٦٨، والمقتضب: ١٥٣/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٦٠٠/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ٩٠٠/٢ ، والخزانة: ٤٠٠/٧.

(٢) هذا الرجز نسبه صاحب الحماسة البصرية ٤٠٣/٢ لهند بنت أبي سفيان في أبيها، وانظره في الحماسة: ٤٣٤/٢ ، وشرحها للمرزوقي: ١٨٤٨/٤ وفيه: "جبى: قام منحيا للاحتراش، وهو إثارة الضب." والغرةالمخفية: ١٢٧/١ . وفى الأصل: "إذا ماخبا".

(٣) ينظرشرح التسهيل: ٩٠/١ ، والصفوةالصفية: ١٣٥/١ .

(٤) في ب : "ألين وخصن" .

(٥) في ب : "في".

(٦) هو أبوعمرو الشيباني كما في إصلاح المنطق: ١٦٨ .

(٧) ديوانه: ٢٣٤ ، وهو من شواهد التبصرة: ٢٣٦/١ ، والنكت: ٣٠٢/١ ، وشرح المفصل: ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، ٨٧/٦ ، والخزانة: ٥٠٩/٧.

(٨) البيت للكميت بن ثعلبة، شاعر إسلامي فقعسي أسدي، ويقال له الكميت الأكبر، وهو جد الكميت بن معروف . أخباره في المؤتلف والمختلف: ٢٥٧ ، ومعجم الشعراء: ٢٣٧-٢٣٨ ، والخزانة:٥٢٣/٧-٥٢٤ . وينظرالبيت في المحاسن والأضداد: ٩٣ ، وجمهرة الأمثال: ١٦/٢ وفيه: "من فُرار" قال: وهو من أولاد الضأن ، والمستقصي: ١٣/١ ، والغرةالمخفية: ١٢٨/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٧٩/١ ، والخزانة: ٥٢١/٧.

(٩) في ب : "فجاء" .

[تثنية المنقوص غير المقيس]

٧٠- وارْدُدْ إلى الأَصْلِ أَبًا وإِخْوَتَهْ وفي دَمٍ وبابِـهِ لَـنْ تُثْبِتَـهْ

لمّا تكلّمَ في تثنية المنقوصِ المقيسِ، وهو الذي يُقَدَّرُ الإعرابُ في الحرف المحذوفِ منه، نحوُ: قاضٍ، أخذ يتكلمُ في كيفية تثنيةِ المنقوصِ غيرِ المقيسِ، وهو الذي لا يُقَدَّرُ الإعرابُ في الحرف المحذوف منه، بل يَنْتَقِلُ إلى ما قبلَه، نحوُ: أَخٍ، ويَدٍ.

واعلمْ أن الاسمَ الذي حُذفَ منه حرفٌ لا يخلو أن يكون فاءً أو عينا أو لاما، فالفاءُ نحو: عِدَةٍ، الأصل: وِعْدٌ(١)، فحُذفت الواوُ وهي الفاءُ، وعُوِّضَ عنها(٢)بالتاءِ، والعينُ نحوُ: سَهٍ، الأصل: سَتَهٌ، بالتاء، بدليل: أَسْتاهٍ، فحُذفت التاءُ، وهي العينُ، ولم يُعَوَّضْ منها، واللامُ/ نحو: ابْنٍ، أصلُه: بَنَوٌ، فحُذفت ١٠٥/ب
الواوُ، وهي اللام، وعُوِّضَ منها ألفُ الوصل.

فإن كان المحذوفُ فاءً أو عينا فلا تَرُدَّهُ في التثنية(٣)، تقول: عِدَتانِ، وسَهانِ، من غير رَدِّ الواوِ ولا التاء.

فإن كان المحذوفُ لاما فلا يخلو أن يُعَوَّضَ منه أولا:

فإن عُوِّضَ منه نحو: ابْنٍ، لم يُرَدَّ(٣)، فتقول: ابْنانِ؛ لأنك لو رَدَدْتَ لكنتَ قد جمعتَ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه.

فإن لم يُعَوَّضْ فلا يخلو أن يكون مقيسا نحو: قاضٍ، أولا، فإن كان مقيسا رَدَدْتَ المحذوفَ، فتقولُ: قاضِيانِ، بردِّ الياء، وإن لم يكن مقيسا نحو: أَخٍ، ودَمٍ، فلا يخلو أن يُرَدَّ المحذوفُ في الإضافة أولا، فإن رُدَّ المحذوفُ في الإضافة رُدَّ في التثنية(٤)، فكما تقولُ: أخوك، وأبوك، وحَمُوك، وهَنُوك ، بردِّ الواوِ، كذلك تقولُ في التثنية: أَخَوانِ، وأَبَوانِ، وحمَوَانِ، وهَنَوانِ.

---

(١) في ب : "وعده" .

(٢) في ب : "منها" .

(٣) ينظرشرح ابن القواس: ٢٨٠/١ .

(٤) ينظرالغرةالمخفية: ١٢٨/١ ، وشرح التسهيل: ١٠٤/١ .

قلتُ: هذه اللغةُ الفصيحةُ، ومنهم من لم يَرُدَّ فيقول: أَخانِ، وأَبانِ، قال الفرزدقُ:

يا خَلِيلَيَّ اسْقِياني ... أربَعًا بعدَ اثْنَتَيْنِ
من شَرابٍ كَدَمِ الجَوْ ... فِ يُحَزُّ الكُلْيَتَيْنِ
واصْرِفا الكَأْسَ عن الجا ... هِلِ يحيى بنِ الحُضَيْنِ
لا يَذُوقُ اليومَ كَأْسًا ... أو يُفَدَّى بالأَبَيْنِ(١)

فثَنَّى "أَبًا" ولم يَرُدَّ المحذوفَ، ولو رَدَّهُ لقال: بالأَبَوَيْنِ. وقد استعمل المتنبي هذه اللغةَ، فقال:

تَسَلَّ بذكرٍ في أَبَيْكَ فإنَّما ... بكيتَ فكان الضِّحْكُ بعدَ قَريبِ(٢)

يريدُ: أَبَوَيْكَ، فثَنَّى بغير رَدٍّ. ومنه:

تُزْهَى على تِلْكَ الظِّبا ... ءِ فلَيْتَ شِعْرِي مَنْ أباها(٣)

يريدُ: أَبَواها، فثَنَّى بغير ردٍّ.

وإن لم يُرَدَّ المحذوفُ في الإضافة، نحوُ: يَدٍ، ودَمٍ، فلا تَرُدَّهُ في التثنية(٤)، فكما تقولُ: يَدُكَ، ودَمُكَ، من غير ردٍّ، كذلك تقولُ: يَدانِ، ودَمانِ، بلا رَدٍّ. قال الله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}(٥).

قلتُ: هذه اللغةُ الفصيحةُ، ومنهم من يَرُدَّ المحذوفَ، فيقولُ: يَدَيانِ، ودَمَيانِ، قال الشاعر:

---

(١) الأمالي الشجرية: ٣١/١ ، والمحصول في شرح الفصول: ٣٣ أ ، واللسان: ٧/١٤(أبي) ، والثالث في تصحيفات المحدثين: ٦١٢/٢ ، والخزانة: ٣٨/٤ ، وليست في طبعة ديوانه التي رجعت إليها.

و"اثنتين" سقط من ب ، وفي الأصل: "السجاهل" ، وفي النسختين: "الحصين"، تصحيف، وهو يحيى بن الحضين بن المنذر أبوساسان الرقاشي، وأبوه حضين من سادات ربيعة كان صاحب راية أميرالمؤمنين علي يوم صفين. ينظر تصحيفات المحدثين: ٦١٠/٢-٦١٢ ، والخزانة: ٣٨/٤.

(٢) ديوانه بشرح المعري: ٢٢٢/٣ يعزي سيف الدولة بغلامه التركي يماك، وفي شرح الديوان: "تفكر في آبائك فإنك بكيت عند موتهم ثم سليت عن قريب وصيرت، فاعتبر حالك اليوم بحالهم حين فقدت أباك"، وينظر الأمالي الشجرية: ٣١/١.

(٣) البيت للشريف الرضي في ديوانه: ٥٦٧/٢ ، وينظر الأمالي الشجرية: ٣٠/١ ، والمحصول في شرح الفصول: ٣٣ أ ، واللسان: ٨/١٤(أبي).

(٤) ينظر الغرة المخفية: ١٢٨/١ ، وشرح التسهيل: ١٠٤/١ .

(٥) سورة المائدة: من الآية: ٦٤ .

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قد تُمْنَعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدا(١)

ومعنى "تُضْهَدُ": تُقْهَرُ، وقال الآخَرُ:

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِاليَقينِ(٢)

وفيه دليلٌ على أن المحذوفَ من "دَمٍ" ياءٌ لا واوٌ.

ومنهم من فَرَقَ(٣)فقال: إذا ثَنَّيْتَ اليدَ التي هي الجارحةُ فلا تَرُدَّ المحذوفَ، فتقولُ: يَدانِ، وإذا ثَنَّيْتَ اليدَ التي هي النعمةُ رُدَّ المحذوفَ، فتقولُ: يَديانِ، وكأنَّ هذا الفارِقَ تَخَيَّلَ في اليد التي هي النعمةُ زيادةً في المعنى على اليد التي هي الجارحةُ فناسَبَ الردُّ؛ لتَدُلَّ كثرةُ الحروفِ على كثرة المعنى.

---

(١) في الأصل : "محكم" ، والمحلم، بكسراللام يقال إنه من ملوك اليمن. والمعنى: "لهذا الملك يدان طاهرتان عن موجبات الذم، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما، بالنصرة على من يظلمك والإعانة عليه" . الخزانة: ٤٨١/٧ والبيت لايعرف قائله ولاتتمته، وهو من شواهد المنصف: ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، والأمالي الشجرية: ٣٥/٢ ، وشرح المفصل: ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، والخزانة: ٤٧٦/٧ . والشاهد في قوله "يديان" فهو مثنى "يد" وردت اللام في التثنية شذوذا، وبعضهم يجعل "يديان" مثنى "يدا" بالقصر فلما ثني قلبت ألفه ياء.

(٢) البيت نسبه ابن دريد في المجتنى: ٩٨ لعلي بن بَدَّال بن سُليم ، ونسبه صاحب الحماسةالبصرية: ٤٠/١ للمثقب العبدي ، وتبعه ابن هشام في تلخيص الشواهد: ٧٧ ، والعيني في المقاصدالنحوية: ١٩٢/١ ، ونسب كذلك للفرزدق ولمرداس بن عمرو وللأخطل، وصحح البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٧ نسبته لعلي بن بدال، قال: "وابن دريد هوالمرجع في هذا الأمر، فينبغي أن يؤخذ بقوله. والله أعلم" وينظرالمقتضب: ٣٦٦/١ ، ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، والأصول: ٣٢٤/٣ ، والتبصرة: ٥٩٩/٢ ، ٧٨٣ ، ونتائج الفكر: ٣٦٧ ، وفي الخزانة ٤٨٧/٧: "أراد بالخبر اليقين ماشتهر عند العرب من أنه لايمتزج دم المتباغضين...قال ابن الأعرابي: معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي، بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة" . والشاهد في قوله "دميان" فهو مثنى "دم" وردت لامه للتثنية شذوذا ، وبعضهم يجعل "دميان" مثنى "دما" بالقصر، فلما ثني قلبت ألفه ياء .

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ١٢٩/١ .

إذا تقرَّر هذا فلنرجعْ إلى كلام(١)المصنفِ، فقولُه:

" وارْدُدْ إلى الأصلِ أَبًا وإخْوَتَهْ"

يعني في اللغة الفصيحة، ولم يَخْفِلْ بلغة من لم يَرُدَّ لقلتها. والإخوةُ هنا المرادُ بها: أَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، لافَمٌ، وذُو مالٍ؛ فإنهما لايُرَدُّ المحذوفُ منهما في التثنية، فأَطْلَقَ والمرادُ التقييدُ، وإنما لم يُرَدَّ المحذوفُ في تثنية "فَم" و "ذِي مالٍ" لأنه لم يُرَدَّ في الإضافة، والردُّ في التثنية مُتَوَقِّفٌ على الردِّ في الإضافة(٢)، فكما تقولُ: فَمُكَ، وذو مالٍ، بلا رَدٍّ(٣)، كذلك تقولُ في التثنية: فَمانِ، وذَوا مالٍ.

وقولُه(٤): "وفي دَمٍ" اختُلف في "دَمٍ" في موضِعَيْنِ: في وزنِه، وفي المحذوف منه.

أمّا وزنُه فمذهبُ سيبويه(٥)أنه "فَعْلٌ" بسكون العين بدليل جمعِهم له على "فِعالٍ" و "فُعُولٍ" نحوُ: دِماءٍ، ودُمِيٍّ، ونظيرُه(٦): ظَبْيٌ وظِباءٌ وظُبِيٌّ، ودَلْوٌ ودِلاءٌ ودُلِيٌّ؛ لأن(٧)"فَعْلاً" أخفُّ من غيره، فمهما أمكن لا يُدَّعى غيرُه.

فإن قلتَ: فقد تحركت الميمُ منه في قوله:

* جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ*

فهذا دليلٌ على أنَّ وزنَهُ "فَعَلٌ" بفتح العين.

فالجوابُ(٨): / أن التحريكَ في التثنية لادليلَ فيه، ألاترى أنهم فتحوا ١٠٦/ب
الدالَ في تثنية "يَدٍ" فقالوا: يَدَيانِ، وقد أجمعوا أنَّ وزنَه "فَعْلٌ" بسكون العين.

ومذهبُ أبي الحسن الأخفش والمبرد(٩)أن وزنَه "فَعَلٌ" بفتح العين، واستدلا على ذلك بفتح الميم في الشعر كما قال:

---

(١) في ب : "لفظ" .
(٢) في ب : "بالإضافة" .
(٣) في الأصل : "بلاإضافة" وهوسهو .
(٤) في الأصل: "قوله" .
(٥) الكتاب: ٣/٥٩٧ .
(٦) في ب : "نظير" .
(٧) في ب : "ولأن" .
(٨) ينظرالمسائل العضديات: ٢١٧-٢١٨ ، والمنصف: ٢/١٤٨ .
(٩) المقتضب: ١/٣٦٦ ، وشرح المفصل: ٥/٨٤ .

فلَسْنا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكنْ على أقدامِنا يَقْطُرُ الدَّما(١)

ومذهبُ سيبويه هو الصحيحُ عندهم.

(٢-ويُروى "يَقْطُرُ الدَّما" بالتاء والياء، فمن رواه بالتاء فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ إلى "الكُلُوم" ويكونُ "الدَّما" تمييزا على مذهب الكوفيين؛ لأن التمييز عندهم يكونُ معرفةً(٣)، وعلى مذهب البصريين يكونُ إمّا تمييزا على زيادة الألفِ واللامِ، وهو قليلٌ، وإمّا أن يكونَ بدلا من الضمير في "تَقْطُرُ" على أن يكون مقصورا، كقوله:

غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فإذا هِي بعِظامٍ ودَما(٤)

ومن رواه بالياء فيكونُ "الدَّما" فاعلا على القَصْرِ-٢).

وأما المحذوفُ منه فقيل: هو ياءٌ، وقيل: هو واوٌ(٥)، فعلى هذا لك فى تثنيته وجهان: بالياء والواو، والياءُ أكثرُ.

وقولُه: "وبابِهِ" الضميرُ راجعٌ إلى "دَمٍ" والمراد بباب دَمٍ: كلُّ منقوص على غير قياس لم يُرَدَّ محذوفُهُ في الإضافة.

وقولُه: "لن تُثْبِتَهْ" يعني في اللغة الفصيحة، وهي عدمُ الردِّ.

وما ذكره المصنفُ هنا أولى مما ذكره في "الفصول"(٦)؛ لأنه قال هناك: "وفي (يَدٍ) و (دَمٍ) وبابِهما وجهان" فسوَّى بينَ الردِّ وعدمِه، وليس كذلك.

---

(١) في ب : "أعقابنا" تحريف، والبيت ثاني أبيات ثلاثة أوردها أبوتمام في الحماسة١/١١٤ للحُصين بن الحُمام المُرّي، شاعرجاهلي مقل، من أوفياء العرب، كان سيد بني سهم بن مرة، وقد عرف بمانع الضيم، زعم أبوعبيدة أنه أدرك الإسلام، وقال ابن ماكولا: له صحبة. أخباره في الشعروالشعراء: ٦٤٨/٢ ، والإكمال: ٥٢٩/٢ ، والإصابة: ٨٤/٢-٨٦.

وينظرالبيت الشاهد في المسائل العضديات: ٢١٦ ، والمنصف: ١٤٨/٢ ، والأمالي الشجرية: ٣٤/٢ ، ١٨٧ ، ونتائج الفكر: ٣٦٧ ، وشرح شواهدالشافية: ١١٤ ، وفي الخزانة ٤٩٥/٧: "...فيقول: نتوجه نحو الأعداء في الحرب ولانعرض عنهم، فإذا جرحنا كانت الجراحات في مقدمنا لامؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا لاعلى أعقابنا".

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) التسهيل: ١١٥ .

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد المسائل العضديات: ٢١٦ ، والمنصف: ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل: ٨٤/٥ ، واللسان: ٣١١/٥(برغز) ، ٢٠/١٢(أطم) ، ١٠/١٤(أبى) ، ٤٢١/١٥(يدي). وجعل الفارسي "دما" منصوبا بالعطف على معنى: رأت عظاما، وجعله ابن جنى مصدرا وأوله على حذف مضاف أي: وإذا هي بعظام وذى دمى.

(٥) ينظرالمنصف: ١٤٩/٢ ، وشرح المفصل: ٨٤/٥ .

(٦) الفصول الخمسون: ١٦١ .

[تثنية الممدود]

٧١- والهَمْـزُ إنْ يُزَدْ فـواوًا يُبْـدَلُ وإنْ يَكُنْ أَصْلا فهَمْـزًا يُجْعَلُ

٧٢- تَقُـولُ فـي الأَصْلِـيِّ قُـرّاءانِ بالهَمْـزِ والمَـزِيدِ حَمْـراوانِ

أَخَّرَ الكلامَ على مـا آخرُه همزةٌ؛ لأن الهمزَ شبيهٌ بحـروف العلة؛ ولأجل هذا يُتَصَرَّفُ فيها بالقلب والتسهيلِ وغيرِ ذلك.

واعلمْ أن الاسـمَ الذي آخرُه همـزةٌ لا يخلو أن يكـونَ ما قبلَها ساكنا أو متحركا(١):

فـإن كان متحركا / نحو: نَبَـأٌ، وهو الخبرُ، وأَجَأٌ، على وزن "فَعَـلٍ" بفتـح الفـاءِ والعينِ، وهـو أحدُ جَبَلَيْ طَيِّءٍ، ألحقـتَ العلامتين مـن غير تغييرٍ(٢)، فتقولُ: نَبَآنِ، وأَجَآنِ. ١٠٧/أ

وإن كـان سـاكنا فلا يخلـو أن يكـونَ حرفـا صحيحـا أو حرفَ علـةٍ:

فـإن كـان حرفا صحيحا، نحـوُ: عِـبْءٍ، وهو الثِّقَـلُ، ودِفْءٍ، وهـو منافعُ الإبلِ كاللبن وغيرِه، جاز فيه وجهان(٢): إلحاقُ العلامةِ من غير تغييرٍ، فتقولُ: عِبْئَـانِ، ودِفْئَانِ، وإن شئتَ نقلـتَ حركةَ الهمزةِ إلى السـاكن قبلهـا وحذفتَها، وألحقـتَ العلامـةَ، فتقـولُ: عِبـانِ، ودِفـانِ، بفتح الباءِ والفـاءِ مـن غير همـزٍ.

فـإن كـان السـاكنُ حرفَ علـةٍ فلايخلـو أن يكونَ ياءً أو واوًا أو ألفـا:

فـإن كـان ياءً أو واوًا فلايخلـو أن يكـونا زائدَيْنِ أو غيرَ زائدَيْنِ: فـإن كانا(٣)غيرَ زائِدَيْنِ، نحوُ: شَيْءٍ، وضَوْءٍ، فحكمُـه حكمُ الصحيحِ(٤) فتقولُ في تثنيتهمـا: ضَوْءانِ، وشَيْئانِ. وإن كـانا زائدَيْنِ، نحوُ: نَبِيءٍ، ووُضُـوءٍ، جاز فيه وجهـان(٤): إلحـاقُ العلامةِ من غير تغيير، فتقـولُ: نَبِيئـانِ، ووُضُـوءانِ، وإن شئتَ قلبتَ الهمزةَ مع الياء ياءً، ومع الواوِ واوًا، وأدغمـتَ الواوَ في الواو، والياءَ في الياء، فتقولُ: نَبِيّانِ، ووُضُوّانِ.

---

(١) في ب : "ساكن أو متحرك" .

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٢/١ .

(٣) في الأصل : "كان" .

(٤) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٤٣/١ .

فإن كان حرفُ العلةِ ألفا فهذا القسمُ هو الذي تعرَّضَ إليه المصنفُ، وهو ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ:

الأولُ: أن تكونَ الهمزةُ أصليةً.

الثاني: أن تكونَ منقلبةً عن أصل.

الثالثُ: أن تكونَ زائدةً للتأنيث.

الرابعُ: أن تكونَ زائدةً للإلحاق.

القسمُ الأول: أن تكونَ أصليةً، وهي التي تدورُ معكَ في تصاريفِ(١) الكلمةِ، نحوُ: قُرّاءٍ، ووُضّاءٍ(٢)، وهما صفتان مفردتان يراد بهما المُبالغةُ، تقولُ: رجلٌ قُرّاءٌ، ورجلٌ وُضّاءٌ، للكثير القراءةِ والوُضُوءِ، كما تقول: رجلٌ حُسّانٌ، للكثير الحُسْنِ، قال تعالى: {وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا}(٣) / أي: كبيراً جدا، فحكمُ هذه الهمزةِ أن تُقَرَّ كما هي همزةٌ(٤)، فتقولَ: قُرّاءانِ، ووُضّاءانِ. هذا هو الكثيرُ الفصيحُ. ١٠٧/ب

ومنهم مَنْ يقلبُها واوًا(٤)، فيقولُ: قُرّاوانِ، ووُضّاوانِ. وإنما قُلبت واوًا استثقالا للهمزة بين أَلِفَيْنِ؛ لأن الهمزةَ شبيهةٌ بالألف، فلو لم تُقْلَبْ لاجتمعَ ثلاثُ ألفاتٍ، هذا وجهُ القلبِ.

قال أبو عليٍّ(٥): ويجوزُ: قُرّاوانِ، بالحَمْلِ على : قُرّاوِيٍّ، فيظهرُ من أبي عليٍّ أنه قياسٌ لاسماعٌ.

---

(١) في ب : "تصاوير" .

(٢) في ب : "وضواء" .

(٣) سورةنوح: الآية: ٢٢ .

(٤) ينظرالمقتضب: ٣٩/٣ ، ٨٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٤/٣.

(٥) التكملة: ٢٢٧ .

القسمُ الثاني: أن تكونَ منقلبةً عن أصلٍ، نحوُ: كِساءٍ ، ورِداءٍ، الهمزةُ فيهما ليست بأصل؛ لأنها لاتدورُ معكَ في تصاريف الكلمةِ، بل هي منقلبةٌ عن حرف أصليٍّ، وذلك الحرفُ هو الذي يدورُ معكَ في تصاريف الكلمة، فـ"كِساءٌ" الهمزةُ فيه منقلبةٌ عن واو؛ لأنك تقولُ: كَسَوْتُ وكِسْوَةٌ، و"رِداءٌ" الهمزةُ فيه منقلبةٌ عن ياء؛ لأنك تقولُ: تَرَدَّيْتُ، إذا لَبِسْتَ الرِّداءَ، وفلانٌ حَسَنُ الرِّدْيَةِ، فإذا ثَنَّيْتَ ما فيه هذه الهمزةُ فلك في ذلك ثلاثةُأوجهٍ(١):

الوجهُ الأولُ: وهو الكثيرُ المستعملُ(٢): أن تُثْبِتَ الهمزةَ بالحمل على الأصلية، فتقولَ: كِساءانِ، ورِداءانِ.

الوجهُ الثاني: قلبُها واوًا سواءٌ كان أصلُها الواوَ كـ"كِساءٍ" أو الياءَ كـ"رِداءٍ" تقولُ: كِساوانِ، ورِداوانِ.

وإنما جاز في هذه الهمزةِ إثباتُها وقلبُها واوًا لأن فيها شَبَهًا من الهمزة الأصليةِ، نحوُ: قُرَّاءٍ؛ لكونها منقلبةً عن أصلٍ، وشَبَهًا من الهمزة الزائدة، نحوُ: حمراءَ؛ لكونها لم تكنْ أصلا بنفسها، فلشَبَهِها بالأصلية ثَبَتَتْ، ولشَبَهِها بالزائدة قُلبت.

ويظهرُ من ابن النَّحْوِيَّةِ أنك إذا قلبتَ هذه الهمزةَ تَرُدُّها إلى الحرف الذي انقلبت عنه، فتقولُ في كِساءٍ: كِساوانِ، [بالواو](٣)، وفي رِداءٍ: رِدايانِ، بالياء؛ لأنه قال: وإن كانت منقلبةً عن حرف أصليٍّ جاز إثباتُها، وهو الأجودُ، نحو: كِساءٍ، ورِداءٍ، وجاز رَدُّها إلى ما انقلبت عنه، فتُقْلَبُ في "كِساءٍ" واوا ، وفي "رِداءٍ" ياءً؛ لأنه من الكِسْوَةِ والرِّدْيَةِ. انتهى

---

(١) ينظرالوجهان الأولان في الكتاب: ٣٩١/٣ ، والمقتضب: ٣٩/٣ ، ٨٧ ، والتكملة: ٢٢٧ ، والتبصرة والتذكرة: ٦٣٧/٢-٦٣٨ ، والأوجه الثلاثة في شرح جمل الزجاجي: ١٤٣/١-١٤٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٣.

(٢) "المستعمل" سقط من ب .

(٣) سقط من الأصل .

قلتُ: وهذا الذي قاله ابنُ النَّحْوِيَّةِ خلافُ ما قدَّمْناه؛ فإن الذي قدمناه / هو قلبُها واوًا في كل حالٍ سواءٌ كان أصلُها الواوَ أو الياءَ، وهذا الذي قدَّمناه هو قولُ جميعِ النحويين، فإن كان ابنُ النَّحْوِيَّةِ نَقَلَ هذا القولَ الذي قاله عن بعضِ النحويين، فكان حقُّه أن يَنْسُبَهُ إلى قائله لغرابته، وإن كان رَأْيًا رآه فكان الأَوْلى أن يُنَبِّهَ على أن ذلك ظهر له.(١-ووقع في "الصحاح" ما يوافقُ قولَ ابنِ النَّحْوِيَّةِ، فلعله تَبِعَهُ-١). ٢/١٠٨

الوجهُ الثالثُ: أن تَقْلِبَ هذه الهمزةَ ياءً فتقولَ: كِسايانِ، ورِدايانِ، نقله الكسائيُّ(٢)، قال ابنُ عصفورٍ(٣): وهي لغةٌ لبني فَزارَةَ. وهذا الوجهُ هو أضعفُ الوجوه.

القسمُ الثالثُ: أن تكون زائدةً للتأنيث، نحوُ: حمراءَ وصفراءَ. وهذه الهمزةُ لا يخلو أن تكونَ في كلمة فيها طُولٌ نحو: قاصِعاءَ، وهو إحدى جِحَرَةِ اليَرْبُوعِ، ونافِقاءَ كذلك، أو تكونَ في كلمةٍ لاطُولَ فيها، نحو: حمراءَ، وصفراءَ.

فإن كانت في كلمة لا طُولَ فيها، ففيها ثلاثةُ أوجهٍ(٤):

الوجهُ الأول، وهو الكثيرُ المستعملُ: أن تُقلبَ واوًا فتقولَ: حَمْراوانِ.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ قُلِبَتْ؟

(١-١) ليس في ب ، وينظرالصحاح: ٢٤٣٠/٦(عطا)، واقتصر في ٢٣٥٥/٦(ردى) على الوجهين الأولين.

(٢) المخصص: ١١٦/١٥ ، وفي شرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٣: "وقد تقلب المبدلة من أصل ياء، ولايقاس عليه خلافا للكسائي".

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٤٤/١ .

(٤) ينظر الوجه الأول في الكتاب: ٣٩١/٣ ، والمقتضب: ٣٩/٣ ، ٨٧ ، وفي شرح المفصل ١٥١/٤: "قال أبوعمر: وكل العرب تقول: (حمراوان) وربما قالوا: (حمراءان) فلم يقلبوها تشبيها بهمزة (علباء) من حيث هما زائدتان، حكى ذلك محمد بن يزيد عن أبي عثمان". وفي التكملة ٢٢٦: "قال أبو عمر: كل العرب تقول: (حمراوان). وحكى محمد بن يزيد عن أبي عثمان (حمرايان)". ولم أقف على أيٍّ من النقلين عن المبرد في كتابيه "المقتضب" و"الكامل" ، وينظرشرح جمل الزجاجي: ١٤٣/١ ، والبسيط: ٢٤٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٤/٣ . وجاء في شرح المفصل ١٥١/٤: "وحكى الكسائي عن العرب (كسايان) و(ردايان) بالياء، فصار فيه ثلاث لغات، وأجاز ذلك أجمع في باب (حمراء) فقال: حمراوان، بالواو، وحمراءان، بالهمزة، وحمرايان، بالياء".

فالجوابُ[(١)]: أنه إنما قُلبت لِيُفْرَقَ بينَ ماالهمزةُ فيه أصلٌ أو بمنزلة الأصل، وبينَ ماالهمزةُ فيه زائدةٌ ليست بأصل ولا مُلْحَقَةً بالأصل.

وقيل في الجواب[(٢)]: إن الهمزة لو ثَبَتَتْ لوقعت بينَ ألفين، والهمزةُ كثيرةُ الشَّبَه بالألف، فلو بقيت لتوالت الأمثالُ، وهو مُسْتَثْقَلٌ؛ فلأجل هذا قُلبت واوًا.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ قُلبت واوًا دونَ الياء؟

فالجوابُ[(٣)]: أن ذلك فيه ضربٌ من المُقارضة بينَ الهمزة والواو، وذلك أن الواوَ قد أُبدلت همزةً في: وُجوهٍ، ووُقِّتَتْ، فقالوا: أُجُوهٌ، وأُقِّتَتْ، فأرادوا أن يقلبوا الهمزةَ هنا واوًا لضربٍ من المُعاوَضَةِ والمُقارَضَةِ بينهما.

وقال ابنُ بَرِّيٍّ في "أماليه"[(٤)]: إنما كان ذلك لأن الهمزةَ في مَخْرَجِها نظيرةُ الواو في مخرجها في كونهما طرفين: هذه من أول المخارج وهذه من آخرها.

الوجهُ الثاني: إثباتُها[(٥)] همزةً، تقولُ: حَمْراءانِ، بالهمزة حملا على الأصلية.

الوجهُ الثالثُ: قلبُها ياءً، تقولُ: حَمْرايانِ، نقله الكسائيُّ، ورواه المبرد عن المازني[(٦)]، قال الشريشيُّ[(٧)]: وليس بمسموع. وهذا [الوجه][(٨)] / أضعفُ الوجوهِ. ١٠٨/ب

فإن كانت هذه الهمزةُ في كلمة فيها طولٌ، نحوُ: قاصِعاءَ، ونافِقاءَ، فالكوفيون[(٩)] يحذفونها تخفيفا، فيقولونَ: قاصِعانِ، ونافِقانِ. والبصريون لايُراعُونَ الطولَ في هذا، وهم في ذلك على الأصل المتقدم.

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٥٤/٣ ، وشرح ابن القواس: ٢٨٣/١.

(٢) ينظر التبصرة: ٦٣٨/٢ ، والصفوة الصفية: ١٤١/١ .

(٣) ينظر التعليقات الوفية: ١٩٧/١ .

(٤) المحصول في شرح الفصول: ٣٣ أ ، ولم أقف عليه في المطبوع من أمالي ابن بري.

(٥) في النسختين : "قلبها" والأولى ماأثبت .

(٦) ينظر هامش (٤) من الصفحة السابقة .

(٧) التعليقات الوفية: ١٩٨/١ .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) الإنصاف: ٧٥٤/٢ ، وشرح المفصل: ١٥١/٤ .

القسمُ الرابعُ: أن تكونَ الهمزةُ منقلبةً عن ياء زائدةٍ للإلحاق، نحوُ: عِلْباءٍ.

ومعنى الإلحاقِ عندهم: أن الكلمةَ تكونُ على وزنٍ، فيريدون(١)أن يجعلوها على وزن كلمةٍ أخرى، نحوُ قولك: عِلْبا، غيرَ مهموزٍ، هو على وزن: ذِفْرَى(٢)، فأرادوا أن يجعلوه(٣)بمنزلة: قِرْطاسٍ؛ فزادوا بعد الألف ياءً؛ لتكون في مُقابلة [السينِ](٤) من: قِرْطاسٍ،(٥-فقالوا: عِلْبايٌ-٥)، ثم قَلبوا الياءَ همزة. وإنما قلنا: إن الإلحاقَ وقع بالياء أولا ثم قُلبت همزةً؛ لظهورها في: دِرْحايَةٍ، فالياءُ في "دِرْحايَةٍ" زائدةٌ للإلحاق بـ"هِمْلاجَةٍ" ولم تُقلب الياءُ من: "دِرْحايَةٍ" همزةً، كما فُعِلَ في: عِلْباءٍ؛ لأنها تَخَصَّنَتْ بالتاء، والدِّرْحايَةُ: الرجل العظيم. (٦-والهِمْلاجَة: الدابةُ الحسنةُ المشيِ بسرعة. والعِلْباءُ في الأصل: عَصَبُ العُنُقِ.-٦)

وحكمُ هذه الهمزةِ في التثنية حكمُ الهمزةِ المنقلبةِ عن أصلٍ(٧)، نحوُ: كِساءٍ، فيجوزُ في هذه الهمزةِ إثباتُها وقلبُها واوًا، وقلبُها ياءً على لغة فَزارَةَ، وهي قليلةٌ جدا، إلا أن إثباتَ الهمزةِ في باب "كِساءٍ"، و"عِلْباءٍ" أحسنُ من القلب(٨)، والقلبُ في "عِلْباءٍ" أحسنُ من القلب في "كِساءٍ"، والإثباتُ في "كِساءٍ" أحسنُ من الإثبات في "عِلْباءٍ"، والقلبُ فيهما واوًا أكثرُ من القلب فيهما ياءً.

فالحاصلُ مما تقدم أن الهمزةَ الأصليةَ فيها وجهان: الهمزُ وإبدالُهُ واوًا، والمُبْدَلَةُ من أصلٍ فيها ثلاثةُ أوجهٍ: الهمزُ والقلبُ واوًا والقلبُ ياءً، وإن اعتبرنا قولَ ابنِ النَّحْوِيَّةِ

---

(١) في الأصل : "فيريدوا" .

(٢) الذفرى من الناس ومن جميع الدواب: العظم الشاخص خلف الأذن ، بعضهم يؤنثها وبعضهم ينونها إشعارا بالإلحاق بدرهم، قال سيبويه وهي أقلهما. الكتاب: ٢١١/٣ ، واللسان: ٣٠٧/٤(ذفر).

(٣) في ب : "يجعلوها" .

(٤) سقط من الأصل .

(٥-٥) تقدم في ب بعد كلمة "قرطاس" الأولى .

(٦-٦) ليس في ب .

(٧) ينظر ص ٣٨٢ فيما تقدم .

(٨) زيد بعده في النسختين : "في كساء" .

فـأربعةٌ، والهمـزةُ للتـأنيـث إن كـانت في لفـظٍ غيرِ مُطَـوَّلٍ فثلاثةٌ، وإن كانت في مُطَوَّلٍ فأربعةُ أوجهٍ، والهمزةُ المُبْدَلَةُ من ياءٍ للإلحاق فيها ثلاثةُ الأوجهِ(١)، فتَأَمَّلْهُ.

خاتمةٌ: اعلمْ أن المثنى إذا سُمِّيَ به فلا يخلو أن يكـونَ / على أقلَّ من ستة ١٠٩/أ
أحرفٍ، نحـوُ: رَجلانِ، أو على ستة أحرف فأكثرَ، نحوُ: خَليلانِ، ومُسْتَخْـرِجانِ.

فإن كان على أقلَّ من ستة أحرفٍ فلكَ فيه وجهان(٢):

أحدُهمـا: إعـرابُه إعرابَ المثنى: بالألـف رفعًـا وبالياء نصبـا وجرا، وعلى هذا(٣)الـوجهِ إذا سميتَ به رجلا آخرَ لاتجوز التثنيةُ؛ لأن فيـه صورةَ المثنى، والمثنى لايُثَنَّى، لكن(٤)تقولُ: قام الزيدانِ والزيدانِ.

الـوجهُ الثـاني: أن تُعْـرِبَهُ إعـرابَ ما لا ينصرفُ، فتُجْـرِيَ حركـاتِ مـا لا ينصـرفُ في النون، وتُثْبِتَ الألفَ في كل حالٍ، ويكونُ عـدمُ الصرفِ للعَلَمِيَّةِ وزيادةِ الألـفِ والنـونِ، وعلى هـذا الـوجهِ تُثَنِّيـهِ؛ لأن إعـرابَه ليـس إعـرابَ التثنيةِ؛ فزالت صورةُ التثنيةِ(٥)، فتقولُ: قام الزَّيْدانانِ.

فـإن كان على ستة أحرفٍ فأكثرَ فلكَ فيه الوجهانِ المتقـدمانِ، إلا أنه إذا أَعْـرَبْتَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ لا يُثَنَّى؛ لكثرة استثقـالِه، ألا تَرَى أنك لـو ثنيتَ "مُسْتَخْرِجانِ"، لقلتَ: مُسْتَخْـرِجانانِ(٦)، فيكـونُ فيه ما تَرَى من الثِّقَـلِ، وهذا عندهم مُسْتَفادٌ من الأخفش، وهو عندهم أصلٌ كبيرٌ من أصول الأخفشِ(٧).

* * **

---

(١) في ب : "ففيها الثلاثة الأوجه" .

(٢) ينظـرالوجهان دون تحـديد لعـدد الأحرف في الكتـاب: ٢٣٢/٣ ، والمقتضـب: ٣٦/٤ ، والأصول: ١٠٦/٢ ، وشرط ابن مالك في إعراب المسمى بالمثنى إعراب مـالاينصرف مع لزوم الألف قبـل النـون ألايزيد على سبعـة أحرف. التسهيـل: ٢٢٥ ، وينظـرشرح الـرضي على الكـافية: ٢٦٦/٣-٢٦٧ ، والمساعد: ٤٧/٣-٤٨.

(٣) في ب : "هذه" .

(٤) في ب : "ولكن" .

(٥) في ب : "صورته التثنية" .

(٦) في ب : "مستخراجانان" .

(٧) المغني في النحو: ٣٧١/٢-٣٧٢ .

[جمع المذكر السالم]

٧٣- القَوْلُ في الجَمْعِ المُذَكَّرِ العَلَمْ والوَصْف، والواحِدُ فيه قد سَلِمْ
٧٤- والعَقْلُ شَرْطٌ فيهما جَمِيعا الاسمُ إنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعا
٧٥- أَلْحَقْتَهُ في الرَّفْعِ واوًا أُسْكِنَتْ والنَّصْبُ كالجَرِّ بياءٍ لُيِّنَتْ(١)
٧٦- والضَّمُّ قبلَ الواوِ كالزَّيْدُونا(٢) والكَسْرُ قبلَ الياءِ كالزَّيْدِينا(٣)

لما تكلّمَ على التثنية شرع يتكلمُ على الجمع المذكر السالم؛ لأنه بعدَ التثنيةِ عقلا؛ فناسَبَ أن يكونَ بعدها(٤)وضعا، وهذا الترتيبُ الذي رتَّبَهُ المصنفُ هنا هو ترتيبُ النحويين، وهو أحسنُ ممّا رَتَّبَ في "الفصول"؛ لأنه هنا ذَكَرَ المثنى أولا، ثم ذَكَرَ بعده جمعَ السلامةِ الذي هو على حدِّه، و في "الفصول"(٥) ذكر المثنى ثم ذكر جمعَ التكسير، وليس بجيِّدٍ.

---

(١) في الأصل : "لينة".
(٢) في ب : "كالزيدون".
(٣) في ب : "كالزيدين".
(٤) في ب : "بعده".
(٥) الفصول الخمسون: ١٦٠-١٦١.

١٠٩/ب واعلمْ أن الكلامَ في الجمع من حيثُ هو جمعٌ / في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في حقيقته لغةً واصطلاحا: أما حقيقتُه لغةً فالجمعُ مصدرُ قولكَ: جَمَعَ الشيءَ جمعا إذا ضَمَّ بعضَه إلى بعضٍ. وأما حقيقتُه اصطلاحا من غير نَظَرٍ إلى جمع السلامة ولا إلى جمعِ التكسيرِ فهو: ضَمُّ اسمٍ إلى أكثرَ منه من غير حرفِ عطفٍ ولا تأكيدٍ، وأصلُه العطفُ، وعُدِلَ عنه اختصارا، وفائدتُه التكثيرُ. فقولُنا: "ضمُّ اسمٍ" احترازٌ من الفعل والحرف؛ لأنهما لايُجمعان، وقولُنا: "إلى أكثرَ منه" احترازٌ من التثنية؛ لأنها ضمُّ(١) اسمٍ إلى مثله، وقولُنا: "من غير حرفِ عطفٍ" احترازٌ من قولك: قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ، وقولُنا: "ولا توكيدٍ" احترازٌ من قولك: قام زيدٌ زيدٌ زيدٌ، وقولُنا: "وأصلُه العطفُ" المعنى: أن قولَك: قام الزَّيْدُونَ أو الزُّيُودُ، أصلُه(٢): قامَ زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ، فاختَصَروا ذلك، وقالوا: قامَ الزَّيْدُونَ، وإذا كانوا قد اختصروا العطفَ في التثنية مع أنهما اسمان فقط، فالأَوْلَى أن يختصروا في الجمع؛ لأن الجمعَ لانهايةَ له، والدليلُ على أن الأصلَ في الجمع العطفُ أن الشاعر إذا اضطُرَّ إلى ذلك استعمله، قال الشاعرُ:

أَقَمْنا بها يَوْمًا ويَوْمًا وثالِثًا ... ويَوْمًا له يومُ الترَحُّلِ خامِسُ(٣)

ودليلٌ آخَرُ على أن الجمعَ أصلُه العطفُ: أن الجمعَ إذا لم تُسْتَوْفَ الشروطُ فيه رَجَعْتَ إلى العطف، فتقولُ: رأيتُ عَيْنًا وعَيْنًا وعَيْنًا، إذا اختلفت حقيقتُها كعَيْنِ السَّحاب، وعَيْنِ الميزانِ، وعَيْنِ الرُّكبةِ(٤).

---

(١) "ضم" سقط من ب.

(٢) في ب: "أصلها".

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه: ٣٧، وينظر الكامل: ١٠٤٩/٢، والأمالي الشجرية: ١١/١، وضرائر الشعر: ٢٥٨، والمغني: ٤٦٥، وشرح أبياته: ٨٣/٦.

(٤) عين السحاب: ماأقبل من ناحية القبلة وعن يمينها، يعني قبلة العراق. وعين الميزان: ميله، وهو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى. وعين الركبة: نقرة في مقدمها، ولكل ركبة عينان. اللسان: ٣٠٤/١٣-٣٠٥(عين).

وقولُه: "وفائدتُه التكثيرُ" أي المرادُ به[١]الإشعارُ بأن الاسمَ قد تجاوز حدَّ التثنية، وهذا الحدُّ - كما تقدم - يشمل جمعَ السلامةِ مذكرا كان أو مؤنثا، وجمعَ التكسير، وسيأتي حدُّ كلٍّ واحدٍ منها حيثُ يتعرضُ المصنفُ لذلك[٢].

المسألةُ الثانية: فيما يُفْهَمُ منه الجمعُ، والذي يُفْهَمُ منه الجمعُ ثلاثةُ أضربٍ: جمعٌ، واسمُ جمعٍ، واسمُ جنسٍ . / ٢/١١٠

أمّا الجمعُ فينقسمُ إلى جمعِ سلامةٍ وإلى جمعِ تكسيرٍ، فجمعُ السلامة ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد، ويكونُ في المذكر نحو: زيدون، وفي المؤنث نحوُ: هِنداتٍ، وجمعُ التكسير ما تَغَيَّرَ فيه بناءُ الواحد، نحو: زُيودٍ، وهُنودٍ، وسيأتي جميعُ ذلك.

وأمّا اسمُ الجمعِ[٣]فهو الاسمُ الذي يُفْهَمُ منه الجمعُ وليس له واحدٌ من لفظه، وإذا نُفِيَ لاينْتَفي الواحدُ، نحوُ قولك: قَوْمٌ، ورَهْطٌ، ألا ترى أنَّ قَوْمًا، ورَهْطًا، يُفْهَمُ منهما الجمعُ و ليس لهما واحدٌ من لفظهما، بل واحدُهما: رجلٌ، وإذا نُفِيَ نحوُ قولك: ما قام رَهْطٌ، لم يَنْتَفِ الواحدُ، وإنما تَنْتَفي الثلاثةُ فأكثر.

---

(١) في ب : "بها".

(٢) ينظر ص ٤٢٣ ، ٤٣٠ .

(٣) ينظر في اسم الجمع: التسهيل: ٢٦٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٦٥-٣٦٦ ، وفيه ٣/٣٦٧: "وعند الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها، كجامل، وباقر، وركب، جمع ، خلافا لسيبويه. وعند الفراء: كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أواسم جنس كتمر وروم، فهو جمع وإلا فلا" وينظرالكتاب: ٣/٦٢٤.

وأما اسمُ الجنسِ[(١)]فهو الاسمُ الذي يُفْهَمُ منه الجمعُ وبينَ واحدِهِ وجَمْعِهِ إسقاطُ التاءِ، وقد يأتي بالعكس فيكونُ المفردُ بلاتاءٍ والجمعُ بالتاء، قالوا: "كَمْءٌ" للواحد، و "كَمْأَةٌ" للجمع، وقالوا:"جَبْءٌ"[(٢)]للواحد، و"جَبْأَةٌ"[(٣)]للجمع قاله ابنُ عطِيَّةَ،[(٤)]ويجوزُ تأنيثُه وتذكيرُه، ويَنْتَفي الواحدُ بانتفائه، نحوُ قولك: تَمْرٌ؛ فإن الواحدةَ[(٥)] منه: تَمْرَةٌ، بالتاء، وتقول: هو التمرُ، وهي التمرُ، وإذا قلتَ: ماعندي تَمْرٌ[(٦)]، انتفت الواحدةُ مع الجمع.

واحترزنا بقولنا: "يجوزُ تأنيثُه وتذكيرُه" من "تُخَمٍ" فإنه وإن كان واحدُه "تُخَمَةً" إلا أنه لايقبلُ التذكيرَ، وإنما يقبلُ التأنيثَ، فقالوا: هي التُّخَمُ، ولم يقولوا: هو التُّخَمُ، فحَمَلَهُمْ هذا على أن جعلوه جمعَ تكسيرٍ، ولم يجعلوه اسمَ جنسٍ؛ لأن التزامَ التأنيث يُشْعِرُ بلَحْظِ الجَمْعِيَّةِ لفظا ومعنى بخلاف اسمِ الجنسِ فإن لفظَه مفردٌ ومعناه جمعٌ، فبالنظر إلى اللفظ يُلْحَظُ فيه التذكيرُ، وبالنظر إلى المعنى يُلْحَظُ فيه[(٧)]التأنيثُ.

---

(١) ينظر في اسم الجنس الكتاب: ١٨٢/٥ ، والمقتضب: ٢٠٥/٢ ، وشرح المفصل: ٧١/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٦/٣-٣٧٦.

(٢) في ب : "جز" .

(٣) في ب : "جنة". والجبأ: الكمأة الحمراء، وقال أبوحنيفة: الجبأة: هنة بيضاء كأنها كمء ولاينتفع بها، وقال ابن الأعرابي: الجبء: الكمأة السود، والسود خيار الكمأة. اللسان: ٤٣/١(جبأ).

(٤) ابن عطية(٤٨١-٥٤١هـ) أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، مفسر، فقيه، محدث حافظ، أديب، نحوي، شاعر بليغ، قاض، مجاهد، من بيت علم عريق، له: المحررالوجيزفي تفسيرالكتاب العزيز، وبرنامج في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. أخباره في الصلة: ٥٦٣/٢-٥٦٤ ، وبغيةالملتمس: ٣٨٩-٣٩١ ، وطبقات المفسرين، للداودي: ٢٦٠/١-٢٦١ ، وبغيةالوعاة: ٧٣/٢-٧٤.
ولم أهتد إلى قوله هذا في كتابه المحررالوجيز.

(٥) في ب : "الواحد" .

(٦) في ب : "تمرة" .

(٧) "فيه" سقط من ب .

ودليلُ القسمةِ أن تقولَ: الاسمُ الدالُّ على أكثرَ من اثنين إمّا أن يُنْوَى به العطفُ أو لا يُنْوَى به العطفُ، فإن نُوِيَ به العطفُ فهو الجمعُ، ويدخلُ تحته جمعُ التكسير وجمعُ السلامةِ المذكرِ والمؤنثِ، وإن لم يُنْوَ به / العطفُ فإمّا ١١٠/ب
أن يدلَّ على المجموع دَلالةً واحدةً كدَلالة المفردِ على أجزائه، وإذا نُفِيَ لم ينتفِ الواحدُ فهو اسمُ الجمعِ، وإما أن يدلَّ على الحقيقة من حيثُ هي لابالنظر إلى الإفراد ولاإلى الجمع، وإذا نُفِيَ انتفى الواحدُ فهو اسمُ الجنسِ.

المسألةُ الثالثة في شروط الجمع: وشروطُه عامةٌ ومختصةٌ، فالعامةُ هي التي لا تَخْتَصُّ بجمعٍ دونَ جمعٍ فتكونُ في جمع السلامةِ وجمعِ التكسيرِ، والمختصةُ هي التي تكونُ في جمعٍ دونَ جمعٍ.

فأمّا الشروطُ العامةُ فهي شروطُ التثنيةِ المتقدمةُ(١)، وهي: الإعرابُ، والإفرادُ، والتنكيرُ، والاتفاقُ في اللفظ، والاتفاقُ في الدَّلالة.

أمّا الإعرابُ فاحترازٌ من المبنيِّ؛ فإنه لايُجمعُ، فأمّا "الَّذُونَ والَّذِينَ وأُولاتُ" فجاءت على طريق الجمعِ، وليست بجمع حقيقةً على الأصحِّ(٢).

وأمّا الإفرادُ فاحترازٌ من الجمع وفيه خلافٌ(٣): منهم من جوَّزَ جمعَ الجمعِ، ومنهم مَنْ مَنَعَه، والمُجَوِّزُونَ اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هو قياسٌ، ومنهم من قال: سماعٌ، وهو الأصح، (٤-وسيأتي الكلامُ عليه حيثُ تكلم المصنفُ عليه في آخر جمعِ التكسير-٤).

وأمّا التنكيرُ فاحترازٌ من المعرفة فإنه لايُجمعُ حتى يُنَكَّرَ.

---

(١) ينظر ص ٣٢٢ فيما تقدم .

(٢) ينظرالخصائص: ٢٩٧/٢ .

(٣) ظاهر كلام سيبويه أن جمع اسم الجمع لاينقاس، ويظهر من كلام غيره قياسه. والأكثرون أنه ينقاس جمع الجمع الذي بصيغة القلة، وقال ابن عصفور: يقتصر فيه على ماسمع، وهو قول الجرمي، وعليه حمل السيرافي كلام سيبويه . الكتاب: ٦١٩/٣ ، والمقتضب: ٣٣٠/٣ ، وشرح السيرافي: ٤٠/٥ أ ، وشرح المفصل: ٧٤/٥ ، وشرح جمل الزجاجي: ٥٤٣/٢ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٠٨/٢ ، وشرح ابن القواس: ١١٩٨/٢-١١٩٩ ، والمساعد: ٤٨٦/٣.

(٤-٤) ليس في ب ، وينظر ص ٧٧ من متن الالفية، وشرح باب جمع التكسير في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

وأمّا الاتفاقُ في اللفظ فاحترازٌ من اختلاف الألفاظ، نحو زيدٍ وعمرٍو وخالدٍ، فلا يجوزُ(١)ذلك إلا بالتغليب، وهو قليلٌ، فتقولُ: زيدونَ أو عمرونَ أو خالدونَ، فتُغَلِّبُ أحدَهم على الاسمين الباقِيَيْنِ، قال الأعشى:

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ فياعَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحاوِصا(٢)

فجمع "الأحاوصَ"(٣) على التغليب، والمرادُ بذلك:الأحوصُ(٤)بنُ محمدٍ الأنصاريُّ وإخوتُه، كذا قال ابنُ عصفورٍ(٥)وابنُ النَّحْوِيَّةِ، وقال الجوهريُّ(٦): "عَنَى بالأحاوصِ(٣)من وَلَدَهُ الأحوصُ، منهم عوفُ بنُ الأحوصِ(٤)، وعمرو بنُ الأحوصِ(٤)، / وشُريحُ بنُ الأحوصِ" فيظهرُ من ١/١١١ هذا أنه لاتغليبَ في ذلك؛ لأنه ليس فيهم مَن اسمُه أحوصُ(٧)، اللهم إلاأن يكونَ فيهم من اسمُه أحوصُ ولم يذكره الجوهريُّ، فحينئذٍ يكونُ من باب التغليب، فليُنْظَرْ ذلك.

وأما الاتفاقُ فى الدَّلالة فاحترازٌ من الأسماء المُشْتَرَكاتِ، فلا تُجْمَعُ إلاإذا اتَّحَدَ معناها، فلا تقولُ: رأيتُ عيونا، وأنت تريدُ بها عينَ الشمس وعينَ الميزان وعينَ الرُّكبةِ، وإنما يجوزُ ذلك إذا أردتَ بها حقيقةً واحدةً.

ومذهبُ ابنِ عصفورٍ(٨)أن المعنى المُوجبَ للتسمية إذا كان واحدا جازَ الجمعُ وإن اختَلَفَتِ الحقائقُ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) "يجوز" سقط من ب .

(٢) البيت من قصيدة له يستخف بها بعلقمة بن عُلاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر، الصحابي، وكان علقمة قد هدده بالقتل حين نَفَّرَ عليه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر . الديوان: ١٩٩ . وينظر إصلاح المنطق: ٤٠١ ، وشرح المفصل: ٦٢/٥ ، ٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢١١/٢ ، ٥٤٠ ، والمبهج: ٦٥ ، والخزانة: ١٨٣/١ وعبد عمرو قيل: هو ابن عمرو بن الأحوص، وقيل: هو ابن شريح ابن الأحوص.

(٣) في ب : "الأخاوص" .

(٤) في ب : "الأخوص" .

(٥) في شرح جمل الزجاجي ١٤٥/١: "والحوص في الأحوص وإخوته" ولم أقف على تعيينه بالأحوص بن محمد في شيء من كتبه التي بين يدي.

(٦) الصحاح: ١٠٣٤/٣(حوص) ، وهو قول ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٤٠١ وزاد في أولاد الأحوص ربيعة بن الأحوص .

(٧) في ب : "أخوص" .

(٨) المقرب: ٤٠١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٥/١-١٤٦.

إن الأَحامِرَةَ الثلاثةَ أذهبتْ عقلي وكنتُ بِهِنَّ قِدْمًا مُولَعا
الرّاحَ واللَّحْمَ السَّمِينَ وأَطْلي بالزَّعْفَرانِ فلا أزالُ مُوَلَّعا(١)

فجمع الخمرَ واللحمَ والزَّعْفَرانَ لما اشتركت في موجب التسمية، وهي الحُمْرَةُ مع اختلاف حقائِقها.

ومذهبُه عندهم غيرُ مَرْضِيٍّ، والبيتُ محمولٌ على الضرورة، ويلزمُه أنه لو سميتَ رجلا خالدا، وجَمَلَه خالدا، وفرسَه خالدا، تفاؤلا في الجميعِ بالبقاء والخُلود جاز أن يقالَ في ذلك: الخوالِدُ، وهو غيرُ جائزٍ، فإن التزمه بالقياس على "الأَحامِرَةِ" فلا يُسَلَّمُ له القياسُ على "الأحامرةِ" لقلَّتِه ونُدُورِه.

وأمّا الشروطُ المختصةُ بجمعٍ دونَ جمعٍ فشروطُ الجمعِ المذكرِ السالمِ، وشروطُ المؤنثِ السالمِ.

أمّا شروطُ المؤنث السالمِ(٢) فستأتي عند تعرض المصنف إليها(٣).

وأمّا شروطُ الجمعِ المذكرِ السالمِ فلا يخلو الاسمُ الذي يُجمعُ بالواو والنون أن يكونَ اسمًا أو صفةً.

فإن كان اسما اشتُرِطَ فيه خمسةُ شروطٍ: الذُّكُوريةُ، والعَلَمِيَّةُ، والعقلُ، والخُلُوُّ من تاء التأنيث، وعَدَمُ التركيب. ولنتكلمْ على كل شرطٍ منها.

أما اشتراطُ الذكوريةِ فاحترازٌ من المؤنث؛ لأنه لايُجمعُ بالواو والنون، وإنما اختُصَّ المذكرُ بالجمع / السالمِ لأن الجمع السالمَ أشرفُ الجموعِ؛ لأن بناءَ ١١١/ب
الواحدِ لا يتغيرُ فيه؛ فخَصُّوهُ بأشرف الأسماء، وهو المذكرُ، ثم حَمَلوا المؤنثَ عليه في الجمع بالألف والتاء(٤).

---

(١) البيتان للأعشى في المحكم: ٢٤٩/٣ ، والاقتضاب: ١٩٠/٣ ، واللسان: ٢٠٩/٤(حمر)، والأول له في مقاييس اللغة: ١٠٢/٢، وليسا في طبعة ديوانه التي رجعت إليها، وهما بلانسبة في إصلاح المنطق: ٣٩٥ ، وتهذيب اللغة: ٥٩/٥ ، والصحاح: ٦٣٦/٢(حمر)، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٦/١. وفي تهذيب إصلاح المنطق ٨١٧: "وزعموا أن هذين البيتين لعمر بن عبدالعزيز قالهما قبل نسكه حين كان والي المدينة، وكان حينئذ مستهترا بالغناء، وله في تلك الحال أشعار جياد. والمولع: المغرى بالشيء. والتوليع: أن يكون في الجسم نقط تخالف لونه، وإنما يريد هاهنا ماعلى جسمه من أثر الزعفران".

(٢) "السالم" سقط من ب .

(٣) ينظر ص ٤٣١ فيما سيأتي .

(٤) ينظر الصفوة الصفية: ١٤٣/١ .

وأمّا اشتراطُ العلمية فاحترازٌ من التنكير فلاتُجمعُ النكرةُ بالواو والنون، نحوُ: رجلٍ، اللهم إلاأن يكونَ مُصَغَّرًا، نحو: رُجَيْلٍ(١)، فيجوزُ جمعُه بالواو والنون، فتقول: رُجَيْلونَ، وإنما اختُصَّ هذا الجمعُ بالأعلام لأنها الأكثرُ فيها أن تكونَ منقولةً، فلو جمعناها جمعَ تكسيرٍ لا غيرُ لوقع اللَّبْسُ فيها، ألاترى أن "عَمْرًا" مثلا هو اسمُ جنسٍ بمعنى البقاء، ثم سمَّيْنا به الرجلَ، فلو جمعنا العَلَمَ جمعَ تكسيرٍ فقلنا: أَعْمارٌ، لم يُعْلَمْ هل(٢)هو جمعُ العَلَمِ أو جمعُ الاسمِ الذي ليس بعَلَمٍ، فجمعوا العَلَمَ بالواو والنون لرفع الالتباس، وإن شئتَ أن تقولَ: إنما خَصُّوا هذا الجمعَ بالأعلام لأن هذا الجمعَ تَعْلَمُ(٣)منه لفظَ المفرد وإن كنتَ لم تسمعْه قبلَ ذلك، فإذا قيل: عَمْرُونَ، علمتَ أن المفردَ "عَمْرٌو" بفتح العينِ وسكونِ الميم، وجمعُ التكسيرِ لايُعْلَمُ منه لفظُ المفرد؛ لأنه قد يأتي مفردُه على أوزانٍ مختلفةٍ ، ألا ترى أن "أَفْعالا" يكونُ مفردُه " فعْلا" بسكون العينِ، وبالحركات الثلاث في الفاء، نحو: فَرْخٍ وأَفْراخٍ، وعِدْلٍ وأَعْدالٍ، وقُفْلٍ وأَقْفالٍ، فلو قيل: أَعْمارٌ، لم يُعلم المفردُ هل هو "فَعْلٌ" أو "فِعْلٌ" أو "فُعْلٌ" فلما كان لفظَ المفرد محفوظا معلوما في الجمع بالواو والنون، خصوه بالأعلام صَوْنًا لألفاظها في حال الإفراد وحالِ الجمعِ؛ لأن الأعلامَ عندهم أشرفُ الأسماءِ.

وأمّا اشتراطُ العقلِ فاحترازٌ ممّا لايَعْقِلُ(٤)؛ فإنه لايُجمعُ بالواو والنون، نحوُ: واشِقٍ، علمٌ على كلب، ولمّا كان العقلاءُ أشرفَ الحيوانات خَصُّوهُ بأشرف الجموع.

وهذه / الثلاثةُ شروطٌ متفقٌ عليها. ٢/١١٢

---

(١) في الأصل : "رجل" .

(٢) "هل" سقط من ب .

(٣) في ب : "يعلم" .

(٤) " لايعقل" مكررة في ب .

وأمّا اشتراطُ الخُلُوِّ من تاء التأنيثِ ففي ذلك خِلافٌ(١): فالبصريون يشترطونه، فلا يجمعون "طلحةَ" ونحوَه بالواو والنون، وإنما يجمعونه بالألف والتاء، قال الشاعرُ:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ(٢)

وطلحةُ هنا: طلحةُ بنُ عبدِالله(٣)بنِ خلفٍ الخزاعيُّ، وأما الصحابيُّ فهو طلحةُ ابنُ عبيدِالله بنِ عثمانَ التَّيْمِيُّ، رضي الله عنه.

وإنما لم يجمعوا ما فيه تاءُ التأنيث بالواو والنون لأنه لو جُمِعَ بهما فإمّا أن تُثْبَتَ التاءُ أو تُحْذَفَ فإن ثَبَتَتِ التاءُ لزم اجتماعُ المُتَضادَّيْنِ؛ لأن التاءَ تدلُّ على التأنيث، والواوُ تدل على التذكير؛ فتضادّا، وإن حُذِفَتْ كان هَدْمًا لقاعدة هذا الجمعِ؛ لأن قاعدتَه ألا يَتَغَيَّرَ فيه بناءُ الواحد.

فأمّا حذفُ هذه التاءِ في الجمع المؤنثِ(٤)السالمِ فجاز ذلك لأن تاءَ الجمع عِوَضٌ منها.

وخالَف الكوفيون في ذلك فأجازوا جمعَ ما فيه التاءُ بالواو والنون مع إسقاطِ التاءِ؛ لأنها عندهم كالزائد، و مع تسكينِ العينِ، وتبعهم ابنُ كيسانَ، وفَتَحَ العينَ، فتقولُ على مذهب الكوفيين: طَلْحُونَ، بسكون اللام، وعلى مذهب ابنِ كيسانَ بفتح اللام قياسا على "أَرَضُونَ".

وأما اشتراطُ عدمِ التركيبِ ففي ذلك تفصيلٌ: وهو أن المُرَكَّبَ لايخلو أن يكونَ مختوما بـ "وَيْهِ" أولا.

---

(١) الإنصاف: ٤٠/١ ، والتبيين: ٢١٩.

(٢) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات في ديوانه: ٢٠ من قصيدة يرثي بها طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي، وينظرالمقتضب: ١٨٦/٢ ، والتبصرة: ٦٣٩/٢ ، والإنصاف: ٤١/١ ، وشرح المفصل: ٣٧/١ ، والبسيط: ٨٨١/٢ ، والخزانة: ١٠/٨.

(٣) في النسختين : "عبيدالله"، صوابه في مصادر ترجمته. ينظرالمحبر: ١٥٦ ، ٢٦١ ، ٣٥٦ ، والمعارف: ٤١٩ ، والشعوربالعور: ١٥٧-١٥٨.

(٤) "المؤنث" مكرر في ب .

فإن لم يكنْ مختومًا بـ"وَيْهِ" فلايجوزُ جمعُه بالواو والنون سواءٌ كان تركيبَ جملةٍ، نحوُ: تَأَبَّطَ شَرًّا، أو تركيبَ مَزْجٍ، نحوُ: مَعْدِي كَرِبَ(١).

فإن كان مختوما بـ"وَيْهِ" فمن النحويين(٢)من أجاز جمعَه بالواو والنون، فيقولُ: سِيبَوَيْهُونَ، وعَمْرَوَيْهُونَ.

والصحيحُ أنه لا يجوزُ، انتهت شروطُ الاسمِ.

فإن كان صفةً اشترُطَ في جمعها بالواو والنون أربعةَ شروطٍ: العقلُ، ومنهم(٣)من يقول عِوَضَ العقلِ: العِلْمُ؛ لِيَدْخُلَ فيه صفاتُ الباري ءِ سبحانه، نحوُ قوله تعالى: { فَقَدَرْنَا / فَنِعْمَ الْقَٰدِرُونَ}(٤)، و { فَنِعْمَ الْمَٰهِدُونَ}(٥) . قال ١١٢/ب
بعضُهم(٦): وهذا لايُحتاجُ إليه؛ لأن الكلام في شروط الجمعِ حقيقةً، وأمّا الجمعُ في صفات الله سبحانه فهو على طريقة المجاز. والذُّكُورِيَّةُ ، والخُلُوُّ من تاء التأنيث ، وألا تكونَ الصفةُ "أَفْعَلَ فَعْلاءَ" ولا " فَعْلانَ فَعْلى"(٧)، ولاجاريةً على المذكر والمؤنث (٨- بلفظٍ واحدٍ-٨).

---

(١) أجاز الكوفيون جمع المركب المزجي ، واختاره ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع والرضي. شرح الرضي على الكافية: ٣٨٥/٣ ، والملخص: ١١٥ ، والهمع: ١٤١/١ .

(٢) أجاز المبرد جمع العلم المختوم بـ"ويه" فيقول: سيبويهون ، وعمرويهون ، وذهب بعضهم إلى أنه يحذف عجزه فيقال: سيبون وعمرون. المقتضب: ٣١/٤ ، وشرح التسهيل: ٧٧/١ ، والهمع: ١٤١/١ .

(٣) ينظر المفصل: ١٨٨ ، ولباب الإعراب: ١٣٠ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٤/٣ .

(٤) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٥) سورة الذاريات: من الآية: ٤٨ .

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٧/١: "ولاحاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم؛ لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع، والعلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل. وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولامعول عليه إلافيما سمع كقوله تعالى: {وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ} فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسما من أسمائه؛إذ لايُثنَى عليه ولايُخبَرُ عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه، صلى الله عليه وسلم".

(٧) في ب : "فعلا" .

(٨-٨) سقط من ب .

أمّا اشتراطُ العقلِ فاحترازٌ من صفة مالايَعْقِلُ، نحوُ: ضارِبٍ، إذا أُريد به فَرَسٌ أو غيرُه ممّا لايَعْقِلُ؛ فلايُجمعُ بالواو والنون، فأمّا قولُه تعالى: {أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ}(١)، وقولُه تعالى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَضِعِينَ}(٢)، وقولُه تعالى: {قَالَتَا أَتَيْنَا طَآئِعِينَ}(٣)، فجاء في "الساجدين" و"الخاضعين" و "الطائعين" الجمعُ بالواو والنون، والصفةُ فيها لمالايَعْقِلُ(٤)، فجاز ذلك بالحمل على صفة العقلاء؛ لأن ما لايعقلُ في هذه الأماكنِ نُسبَ إليه صفةُ من يعقلُ من السجود والخضوع والطاعة؛ فلذلك جُمِعَ بالواو والنون(٥).

وأما اشتراطُ الذُّكُورِيَّةِ فاحترازٌ من صفات المؤنثِ، نحوُ: طالِقٍ، وحائِضٍ، فلايُجمعُ ذلك بالواو والنون.

وأما اشتراطُ خُلُوِّ الصفةِ من تاء التأنيثِ فاحترازٌ من الصفات التي بالتاء وإن كانت لمذكر، نحوُ: عَلامَةٍ، ورَبْعَةٍ، فلايُجمعُ ذلك بالواو والنون؛ لِما مَرَّ في " طَلْحَةَ".

وأمّا اشتراطُهم ألاتكونَ الصفةُ "أَفْعَلَ فَعْلاءَ" فإن "أَفْعَلَ"(٦)عندهم على قسمين: "أَفْعَلُ فَعْلاءَ" نحوُ: أحمرِ حمراءَ، و"أَفْعَلُ فُعْلَى" نحو: الأَفْضَلِ والفُضْلَى.

---

(١) سورةيوسف: من الآية: ٤ .

(٢) سورةالشعراء: من الآية: ٤ .

(٣) سورة فصلت: من الآية: ١١ .

(٤) في ب : "لمن لايعقل" .

(٥) ينظرالكتاب: ٤٧/٢ ، ومعاني الفراء: ٣٤/٢-٣٥ ، ومعاني الأخفش: ٣٦١/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٩١/٣ ، والبحرالمحيط: ٢٨٠/٥. وفي تفسيرالقرطبي ٣٤٤/١٥: "وقال أكثر أهل العلم: بل خلق الله فيهما- السماء والأرض- الكلام فتكلمتا كما أراد تعالى" .

(٦) زيد بعده في ب : "فعلاء" .

فإن كان "أَفْعَلَ فَعْلاءَ" فلايُجمعُ بالواو والنونِ فَرْقًا بينَه وبينَ "أَفْعَلِ" التفضيلِ وهو "أَفْعَلُ فُعْلَى"(١)، فلا تقولُ: أحمرونَ، فأمّا قولُ الكُمَيْتِ(٢):

فما وَجَدَتْ نِساءُ بَنِي نِزارٍ حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وأحمرِينا(٣)

فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه، ووجهُ هذا / البيتِ أنهم عاملوا الصفةَ هنا مُعاملةَ الاسمِ ولم يلحظوا فيها(٤)الصفةَ. وأجاز ابنُ كَيسانَ(٥)جمعَ "أفعلِ فَعْلاءَ" بالواو والنون، واستدل بهذا البيتِ ولا يَنْهَضُ دليلا لقلته. وأمّا ما ذكره الجَوْهَرِيُّ(٦)من أنه يقال: قومٌ أَعْجَمُونَ، جمعُ "أَعْجَمَ"، فلايجوزُ؛ لأن المؤنثَ "عَجْماءُ" قال ابنُ بَرّيٍّ: وإنما يُجمعُ على عُجْمٍ. ٩/١١٣

---

(١) في ب : "فعلا" .

(٢) هو الكُميت بن زيد بن خُنيس الأسدي(٦٠-١٢٦هـ) أبوالمُسْتَهِلّ، شاعر أموي من أهل الكوفة، عالم بلغات العرب خبير بأيامها ، وكان رافضيا متعصبا للعدنانية. أخباره في الشعر والشعراء: ٢/٥٨١-٥٨٤ ، والمؤتلف والمختلف: ٢٥٧ ، والخزانة: ١/١٤٤-١٤٧ .

(٣) وكذا نسب للكميت في التبصرة والتذكرة: ٢/٦٧٢ ، والمقرب: ٤٠٣ ، وهو في شعره: ٢/١١٦ . والبيت، كما قال البغدادي، من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام، هجا بها مضر ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس، لما فر منه بثياب امرأته. ونزار، بكسر النون: هو والد مُضر بن نزار بن معدّ بن عدنان. والحلائل: جمع حليل، وهو الزوج. الخزانة: ١/١٧٨ فما بعدها. وينظرالشاهد كذلك في شرح المفصل: ٥/٦٠ ، وشرح الكافيةالشافية: ١/١٩٣.

(٤) في ب : "فيه" .

(٥) شرح المفصل: ٥/٦١.

(٦) في الصحاح ٥/١٩٨١(عجم): "والأعجم أيضا: الذي في لسانه عجمة وإن أفصح بالعجمية، ورجلان أعجمان وقوم أعجمون وأعاجم".

(١-قلتُ: وأمّا قولُه تعالى: {وَلَوْ نَزَّلْنَهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ}(٢)، فجمعُ "أَعْجَمِيٍّ"، وقد قُرِئَ: {الأَعْجَمِيِّينَ}، بياءَيْنِ أُولاهما مشددةٌ على الأصل(٣)، وقال الفراءُ(٤): هو جمعُ "أَعْجَمَ" فعلى هذا يكونُ حجةً للجوهري وابنِ كيسانَ-١).

وإن كان "أَفْعَلَ فُعْلَى" نحوُ: الأَفْضَلِ والفُضْلَى، فإنه يُجمعُ بالواو والنون، فتقول: الأفضلون.

وأمّا اشتراطُهم، ألا تكونَ "الصفةُ" فَعْلانَ فَعْلَى"، فإن "فَعْلانَ" عندهم على قسمين: " فَعْلانُ فَعْلَى " و" فَعْلانُ فَعْلانَةٍ" ، فأما "فَعْلانُ فَعْلَى" نحوُ: "سَكْرانِ سَكْرَى" فلايُجمعُ بالواو والنون، فلا تقول: سكرانون، وأمّا " فَعْلانُ فَعْلانَةٍ" نحوُ: "نَدْمانِ نَدْمانةٍ" فإنه يجوزُ جمعُه بالواو والنون، فتقول: نَدْمانُونَ.

تنبيهٌ: قال ابنُ مالكٍ: كل ما جاء على "فَعْلانَ" صفةً فمؤنثُه "فَعْلَى"(٥)إلا في اثني عَشَرَ موضعا جاء فيها "فَعْلانُ" مؤنثُه "فَعْلانةٌ" وهي:

حَبْلانٌ: الكبيرُ البطنِ، والأنثى حَبْلانَةٌ.

ودَخْنانٌ: كثيرُ الدخانِ(٦)، والأنثى دَخْنانَةٌ.

ويومٌ سَخْنانٌ من السُّخُونة، وليلةٌ سَخْنانَةٌ.

(١-١) ليس في ب .

(٢) سورة الشعراء: الآية: ١٩٨.

(٣) هي قراءة الحسن وابن مقسم. ينظر المحتسب: ١٣٢/٢ ، والبحر المحيط: ٤٢/٧.

(٤) معاني الفراء: ٢٨٣/٢.

(٥) في النسختين : "فعلاء" وهو سهو .

(٦) في ب : "الدخن" .

وسَيْفانٌ للرجل الطويل ، وامرأةٌ سَيْفانَةٌ.

ويومٌ ضَحْيانٌ، أي: ضاحٍ (١- وهو المُضِيءُ -١)، وليلةٌ ضَحْيانَةٌ.

وضَوْجانٌ للشديد الصُّلْبِ من الدَّوابِّ ، والأنثى ضَوْجانَة.

وعَلانٌ للرجل الكثيرِ النِّسْيانِ، والأنثى عَلانَةٌ.

وقَشْوانٌ: القليلُ اللحمِ، والأنثى قَشْوانَةٌ.

ومَصّانٌ: رجلٌ لئيمٌ، والأنثى مَصّانَةٌ. / ١١٣/ب

ومَوْتانٌ: رجل ضعيفُ الفؤادِ، والأنثى مَوْتانَةٌ.

ونَدْمانٌ: بمعنى مُنادِمٍ، والأنثى نَدْمانَةٌ.

ونَصْرانٌ: رجلٌ نَصْرانِيٌّ، وامرأةٌ نَصْرانَةٌ.

وقد نظم ابنُ مالكٍ(٢)هذه الألفاظَ من غير شرحٍ في أربعة أبيات ، فقال(٣):

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلانا ... إذا استَثْنَيْتَ حَبْلانا

ودَخْنانًا وسَخْنانا ... وسَيْفَانًا وضَحْيانا

وضَوْجانًا وعَلانا ... وقَشْوانًا ومَصّانا

ومَوْتانًا ونَدْمانا ... وأَتْبِعْهُنَّ نَصْرانا

وقد نَظَمْنا هذه الألفاظَ الاثني عَشَرَ بشرحها(٤)في خمسة أبيات، وهي:

بِفَعْلَى صِفِ الأنثى لفَعْلانَ غيرَما ... نَعُدُّ فقُلْ فَعْلانةٌ حَيْثُما كانا

فدَخْنانٌ إن يَحْكِ الدُّخانَ بلَوْنِهِ ... وحَبْلانٌ إنْ في بطنِه كِبَرٌ بانا

ومَوْتانُ ذو ضَعْفٍ، وضَوْجانُ ضِدُّهُ ... وسَمِّ القليلَ اللحمِ في الناس قَشْوانا

وسَيْفانُ ذو طولٍ وسَخْنانُ دافِءٌ ... كذا يومُكَ الضاحي تُسْمِيه ضَحْيانا

ونَصْرانُ ذو كُفْرٍ ومَصّانُ باخِلٌ ... وعلانُ ناسٍ والنديمَ ادعُ نَدْمانا

(١-١) ليس في ب .

(٢) توضيح المقاصد: ١٢٢/٤ .

(٣) "فقال" سقط من ب .

(٤) في ب : "لشرحها" .

فالحاصلُ ممّا تقدم أن هذه الألفاظَ الاثني عَشَرَ التي على وزن "فَعْلانَ" تُجمعُ بالواو والنون؛ لأن مؤنثَها جاء على "فَعْلانَةٍ". هذا على اللغة الفصيحة، وأمّا على لغة بنى أَسَدٍ(١)فإن كلَّ "فَعْلانَ" يُجمعُ بالواو والنون؛ لأنهم يقولون في مؤنثه: "فَعْلانَةٌ" استغنوا بـ"فَعْلانَةٍ" عن "فَعْلَى".

وأمّا اشتراطُهم ألاتكونَ الصفةُ جاريةً على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ فاحترازٌ من الصفات التى على وزن "فَعِيلٍ، وفَعُولٍ، ومِفْعالٍ، ومِفْعِيلٍ" نحوُ": جَريحٍ، وصَبُورٍ، ومِطْعامٍ، ومِنْطِيقٍ، تقولُ: رجلٌ صبورٌ وامرأةٌ صبورٌ، ورجلٌ جريحٌ وامرأةٌ جريحٌ، وكذلك الباقي. ويَجْري هذا المَجْرى / الوصفُ بالمصدر إذا أردتَ المُبالَغَةَ في الصفة، نحوُ: عَدْلٍ، ورِضًا، تقولُ: رجلٌ عَدْلٌ وامرأةٌ عَدْلٌ، ورجلٌ رِضًا وامرأةٌ رِضًا، فهذه الصفاتُ لاتُجمع بالواو والنون للمذكر؛ لأنهم أرادوا ألا يخالفوا بين المذكر والمؤنث في الجمع، كما لم يخالفوا بينهما فى المفرد. ١/١١٤

واعلمْ أن كلَّ مذكرٍ لايُجمعُ بالواو والنون لايُجمعُ مؤنثُه بالألف والتاء؛ لأن الألفَ والتاءَ فرعٌ عن الواو والنون، فلا توجدان إلا بوجودهما، واللهُ أعلم.

---

(١) ينظرشرح التسهيل: ٧٩/١، والمساعد: ٥٠/١.

المسألةُ الرابعةُ : في أقلِّ أبنيةِ الجمعِ(١): وهذه المسألةُ تَجاذَبَها النحويون والأُصوليُّون ، واعتناءُ الأُصوليين بها أكثرُ من النحويين، والمُتَحَصِّلُ منها أربعةُ مذاهبَ:

المذهبُ الأولُ: أن أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، ولا يُطلقُ على الاثنين لاحقيقةً ولا مجازًا، وهو قولُ جمهورِ النحويينَ، وإليه ذهب من الصحابة ابنُ عباسٍ، رضي الله عنهما، ومن الفقهاء الشافعيُّ وأبو حنيفةَ وجمهورُ أصحابِهما، ووافقهم مشايخُ المعتزلةِ ، وحجتُهم قولُ ابنِ عباسٍ - رضي الله عنهما- لعثمانَ -رضي الله عنه-: "ليس الأَخَوانِ إِخْوَةً في لسان قومِك"(٢)، وتسليمُ عثمانَ -رضي الله عنه- في ذلك، ولم ينازعْه فيه، ولاأَوَّلَهُ بمجازٍ.

المذهبُ الثاني: أن أقلَّ الجمعِ اثنان حقيقةً، وهو قولُ الخليلِ ونِفْطَوَيْهِ(٣)، قال سيبويه(٤): "سألتُ الخليلَ عن قولهم: ما أحسنَ وجوهَهُما، فقال: الاثنان جمعٌ"، وإليه ذهب من الصحابة زيدُ بنُ ثابتٍ، رضي الله عنه،

---

(١) لخلاف العلماء في أقل أبنية الجمع ، ومذاهبهم في ذلك وأدلة تلك المذاهب ينظرالتمهيد في أصول الفقه: ٥٩/٢-٦٥ ، والإحكام للآمدي: ٢٤٢/٢-٢٤٧ ، والمغني في النحو: ٣٧٤/١-٣٧٨ ، والبحرالمحيط: ١٨٥/٣ ، وتلقيح الفهوم: ٣٥٣-٣٦١ ، والبحرالمحيط للزركشي: ١٣٦/٣-١٤١ ، وشرح الكوكب المنير: ١٤٤/٣-١٥١ ، وينظركذلك كتاب أقل الجمع عند الأصوليين، للدكتورعبدالكريم النملة.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٤٠/٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٢٧/٦، وابن حزم في المحلى: ٣٢٣/١٠ ، وصححه الحاكم في المستدرك: ٣٣٥/٤ ، ووافقه الذهبي، لكن تعقبه ابن حجر في تلخيص الحبير: ٨٥/٣.

(٣) نفطويه(٢٤٤-٣٢٣هـ)

أبوعبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة، الواسطي النحوي، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان فقيها على مذهب داوود الظاهري، مسندا في الحديث ثقة. أخباره في تاريخ بغداد: ١٥٩/٦-١٦٢ ، وإنباه الرواة: ٢١١/١-٢١٧ ، ووفيات الأعيان: ٤٧/١-٤٩.

(٤) الكتاب: ٤٨/٢ .

ومن الفقهاء مالكُ بنُ أنسٍ ، رضي الله عنه، وداودُ(١)، والأستاذُ أبوإسحاقَ(٢)، وجماعةٌ من الشافعية، وحجتُهم قولُه تعالى: {فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ}(٣)، قالوا: المرادُ: أَخَوان، وقولُه تعالى: {إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ}(٤)، فأطلق ضميرَ الجمع على الاثنين، وهما موسى وهارونُ، صلى الله عليهما وسلم، وقولُه تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}(٥) / المرادُ: قلباكما، قالوا: والأصلُ في الإطلاق الحقيقةُ. ١١٤/ب

---

(١) داود(٢٠٠-٢٧٠هـ)

داود بن علي بن خلف، أبوسليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، إمام أهل الظاهر، كان زاهدا متقللا كثير الورع، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما. أخباره في تاريخ بغداد: ٣٦٩/٨-٣٧٥ ، ووفيات الأعيان: ٢٥٥/٢-٢٥٧ ، وطبقات الشافعية، للسبكي: ٢٨٤/٢-٢٩٣.

(٢) الأستاذ أبوإسحاق(٠٠٠- ٤١٨هـ)

ركن الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي، أخذ عنه الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور ، وأقر له بالعلم أهل العراق وخراسان. أخباره في طبقات الفقهاء للشيرازي: ١٢٦-١٢٧ ، ووفيات الأعيان: ٢٨/١ ، وطبقات الشافعية، للسبكي: ٢٥٦/٤-٢٦٢.

(٣) سورةالنساء: من الآية: ١١ . والقول بأن المراد بـ{إِخْوَةٌ} اثنان فصاعدا هو قول جماعة أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والتابعين لهم بإحسان، ومن بعدهم من علماء أهل الإسلام في كل زمان ، وروي عن ابن عباس- رضي الله عنه- أن المراد جماعة أقلها ثلاثة. ينظرتفسيرالطبري: ٣٩/٨ فما بعدها ، وزادالمسير: ٢٧/٢.

(٤) سورةالشعراء: من الآية: ١٥ .

(٥) سورةالتحريم: من الآية: ٤ . والمخاطب بالآية حفصة وعائشة، رضي الله عنهما. ينظرأسباب النزول للواحدي: ٥٠٦-٥٠٧ ، والمحررالوجيز: ٥١٧/١٤ ، وزاد المسير: ٣١٠/٨.

المذهبُ الثالثُ: أن أقلَّ الجمعِ حقيقةً الثلاثةُ ويصح إطلاقُه على الاثنين مجازا، وهو مذهبُ جماعةٍ واختاره ابنُ الحاجب(١)، وحجتُهم أنه إذا أُطْلِقَتْ صيغةُ الجمعِ تبادرت الثلاثةُإلى الذهن، والمُتبادِرُ إلى الذهن هوالحقيقةُ، وكلُّ ما ورد ممّا ظاهرُه إطلاقُ الجمع على الاثنين فهو بطريق المجاز كالآيات المتقدمات. ولا شكَّ أن هذا القولَ هو الأَوْلى لجمعه بين الأدلة؛ فيكونُ قولُ ابنِ عباسٍ - رضي الله عنهما-:" الأَخَوان ليسَ بإِخْوَةٍ" يعنى حقيقةً، ويكونُ قولُ زيدِ بنِ ثابتٍ - رضي الله عنه -:" الأَخَوانِ إِخْوَةٌ"(٢)يعني مَجازا.

المذهبُ الرابعُ: كالمذهب الثالث إلاأنه زاد جوازَ إطلاقِ صِيَغِ الجمعِ على الواحد مَجازا كإطلاقه على الاثنين، وهو مذهبُ إمامِ الحرمين(٣).

تَفْريعٌ: إذا قلنا: إن أقلَّ الجمعِ اثنان، فأقلُّ جمعِ الجمعِ أربعةٌ وإن قلنا: إن أقلَّه ثلاثةٌ فأقلُّ جمعِ الجمعِ تسعةٌ، فإن جمعتَ جمعَ الجمع فإن قلنا: أقلُّ الجمع اثنان، فأقلُّ جمعِ جمعِ الجمعِ ثمانيةٌ، وإن قلنا: أقلُّه ثلاثةٌ فأقلُّ جمعِ جمعِ الجمعِ سبعةٌ وعشرونَ. ومثالُ ذلك أن "صَحْبًا" جمعُ "صاحِبٍ"

---

(١) بيان المختصر: ١٢٧/٢ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٢٢٧/٦ ، والحاكم في المستدرك: ٣٣٥/٤ ، وصححه، ووافقه الذهبي.

(٣) إمام الحرمين(٤١٩-٤٧٨هـ)

عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي، أبوالمعالي، الملقب بضياءالدين، قال عبدالغافر: إمام الأئمة على الإطلاق، من لم تر العيون مثله قبله ، ولاترى بعده، وقال ابن خلكان: أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق. أخباره في المنتخب من السياق: ٣٣٠-٣٣١ ، ووفيات الأعيان: ١٦٧/٣-١٧٠ ، وطبقات الشافعية، للسبكي: ١٦٥/٥-٢٢٢.

فـ"صَحْبٌ" أقلُّه اثنان أو ثلاثةٌ(١)، ثم إنهم جمعوا "صَحْبًا" فقالوا فيه: "أَصْحابٌ"؛ لأن "صَحْبًا" وإن كان جمعا فلفظُه على لفظ المفرد وهو "فَرْخٌ"، و "فَرْخٌ" يُجمعُ على "أَفْراخٍ" فلذلك جمعوا "صَحْبًا" على "أَصْحابٍ" فـ"أَصْحابٌ"(٢)أقلُّه أربعةٌ إن قلنا: أقلُّ الجمعِ اثنان، وتسعةٌ إن قلنا: أقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، ثم جمعوا "أَصْحابًا"(٣)الذي هو جمعُ الجمعِ على "أَصاحِيبَ" لأن لفظَ "أَصْحابٍ" على لفظ(٤-"أَنْعامٍ" وقالوا في جمعه:"أَناعِيمُ" كذلك قالوا في "أَصْحابٍ": "أَصاحِيبُ"-٤) / فـ"أَصاحِيبُ" أقلُّه ثمانيةٌ إن قلنا: أقلُّ الجمعِ ٢/١١٥
اثنان، وسبعةٌ وعشرونَ إن قلنا: أقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ.

إذا تقرَّرَ هذا فلنرجعْ إلى لفظ [المصنفِ](٥) فنقلْ(٦):

قولُه: "في الجمع المذكرِ العلمْ" هذا الجمعُ يُقال له: جمعُ السلامة؛ لسلامة الواحد فيه، ويُقال له: الجمعُ الذي على حدِّ التثنية؛ لأنه يُعربُ بالحروف، ويُقال له: الجمعُ الخاصُّ؛ لأنه يختص بالعقلاء.

وقولُه:" والوَصْفِ" هو مخفوضٌ معطوفٌ على "العَلَمْ" التقديرُ: القولُ في جمع الاسمِ المذكرِ باعتبار قسميه، وهما: العلميةُ والوصفُ.

وقولُه: "والواحدُ فيه قد سَلِمْ" الواوُ للحال، والجملةُ بعدها في موضع الحال من "الجَمْعِ"، والضميرُ من "فيه" يعودُ على "الجمع".

---

(١) في ب : "وثلاثة".

(٢) في ب : "وأصحاب".

(٣) في ب " أصحاب".

(٤-٤) سقط من ب .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في ب : "فنقول"

ومعنى كلامِـه: أنه يقول: أتكلمُ في جمع الاسم المـذكرِ علما كان أو وصفا في حالِ سلامةِ مفردِهِ في الجمع، وتَحَرَّزَ بذلك من جمع التكسير؛ فإنه قد يكونُ جمعَ عَلَمٍ مذكرٍ كـ"الزُّيُودِ" ويكونُ جمعَ صفةِ المذكرِ(١)، كـ"الشُّهُودِ" وليس من هذا البابِ؛ لأنه لم يَسْلَمْ فيه بناءُ الواحد.

وَقَسَمَ المصنفُ في هذا البيتِ الاسمَ الذي يُجمع بالواو والنون قسمينِ: عَلَمٌ نحـوُ: زيدٍ وعمـرٍو، وصفـةٌ نحـوُ: ضـارِبٍ وقـائِمٍ، وعلى هـذه القسمـةِ دَرَجَ النحويون.

واستدركَ الشيخُ أثيرُالـدين(٢)على النحـويين قسمًا ثالثًا وهو النكـرةُ إذا صُغِّـرَتْ نحـوُ: رُجَيْلٍ؛ فإنه يُقـال فيه: "رُجَيلُونَ" فـ"رجلٌ" ليـس بعَلَمٍ ولا صفـةٍ ومع هذا إذا صُغِّرَ فإنه يُجمع بالواو والنون؛ فالقسمةُ عنده ثلاثيةٌ(٣): عَلَـمٌ، ووَصْفٌ، ونكرةٌ مُصَغَّرَةٌ.

وعنـدي أن النكرةَ إذا صُغِّـرَتْ ليست بقسمٍ ثالث، وإنمـا هي داخلةٌ تحت قسـمِ الصفـة؛ لأن التصغيرَ عنـدهم وصـفٌ في المعنى؛ ولأجل ذلـك عُـدَّ مـن خواصِّ الأسماء.

وقولُه:

"العقلُ شرطٌ فيهما جميعا"

العقلُ عندهم ضربٌ من العلوم الضرورية، قـال بعضُهم(٤): وهذا أصـحُّ حدودِه.

---

(١) في ب : "صفة لمذكر" .

(٢) في الارتشـاف ٢٦٧/١: "وإذا صغروا الاسم وكان مكبره لايجمع بالواو والنون نحو: رجلٍ وغلام جاز أن تجمـعَ المصغـرَ بهمـا فتقـولَ: رُجَيْلُـونَ وغُلَيِّمُـونَ كـأنه التحـق بالصفـة"

(٣) في ب : "ثلاثة" .

(٤) القـول بأن العقل ضرب من العلوم الضرورية هو قول القاضـي أبي بكر الباقلاني، وإليه ذهـب جمهـور المتكلمين، ورجحه القـاضي أبو يعلى من الحنابلة. ينظـرالتقريب والإرشـاد: ١٩٥/١ ، والعـدة في أصـول الفقـه: ٨٣/١-٨٥ ، والتمهيـد: ٤٥/١ ، والبحـرالمحيط، للـزركشي: ٨٦/١.

والضميرُ من "فيهما" راجعٌ إلى "الاسم المذكرِ العَلَمْ" وإلى "الوَصْفِ"؛ فَشَرَطَ في الاسم / الذُّكُورِيَّةَ والعَلَمِيَّةَ والعقلَ، وشَرَطَ في الصفة الذكورية ١١٥/ب
والعقلَ، وقد تقدم الكلامُ على الشروط مبسوطا مُسْتَوْفًى(١)، وتقدم أيضا قولُ من قال: إن الأَوْلى أن يُقال(٢)عِوَضَ العقل: العِلْمُ؛ لِيَشْمَلَ صفاتِ البارئ تعالى في نحو قولِه تعالى: {فَنِعْمَ الْقَٰدِرُونَ}(٣)، وتقدم الردُّ عليه.

وقولُه:

"الاسمُ إن سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعا"

شَرَعَ يُرشدكَ إلى كيفية إعراب الجمعِ المذكرِ السالم، و"الاسمُ" هنا مرفوعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ فيه النصبُ من باب الاشتغال؛ لأن "إن" الشرطيةَ فصلتْ بين الاسمِ والفعلِ المُفَسِّرِ، و"إنْ" لها صَدْرُالكلام؛ فلايعملُ مابعدها فيما قبلها ولايُفَسِّرُ؛ فإنه لا يُفَسِّرُ إلا ما يصحُّ أن يعملَ، و"مجموعا" حالٌ من الضمير في "سَلَّمْتَهُ".

وقوُله:

"أَحَقْتَهُ في الرَّفْعِ واوًا أُسْكِنَتْ"

هذه الجملةُ جوابُ "إنْ" من قوله: "إنْ سَلَّمْتَهُ" وهذا الجمعُ إن كان مرفوعا فعلامةُ رفعِه الواوُ، ورُفِعَ بالواو؛ لأنها تُجانسُ الضمةَ، ولأنها تدل على الجمع في قولك: ضَرَبُوا، وقامُوا(٤).

---

(١) ينظر ص ٣٩٦ فيما تقدم .

(٢) في ب : "يقول" .

(٣) سورةالمرسلات: من الآية: ٢٣ .

(٤) ينظرالغرةالمخفية: ١٣٢/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٨٧/١ .

وقولُه:

"والنَّصْبُ كالجَرِّ بياءٍ لُيِّنَتْ"

يريدُ أن علامةَ النصب والجرِّ ياءٌ، أمّا كونُ الياءِ علامةً للجر فَبَيِّنٌ للمُجانسة التي بينها وبينَ الكسرة، وأما كونُ الياء علامةً للنصب فليس بِبَيِّنٍ؛ لعدم المُجانسة، ولكن حُمِلَ فيه المنصوبُ على المجرور، وقد تقدَّم بيانُه في التثنية(١).

واعلمْ أن الخلافَ الجاريَ في الألف والياءِ في التثنية(٢)جارٍ هنا في الواو والياء.

وقولُه: "أُسْكِنَتْ" مع "لُيِّنَتْ" يظهرُ منه أن تاءَ التأنيثِ الساكنةَ هي الرَّوِيُّ، وذلك قليلٌ لايكادُ يُسْمَعُ(٣).

فإن قلتَ(٤): إن الرَّوِيَّ هو(٥)النونُ.

فالجوابُ: أن التاء بعدها لايَبْقَى لها مَحَلٌّ؛ لأنها لم تُعَدَّ في حروف الوصل، ولكن حَسَّنَ جَعْلَ التاء رَوِيًّا التزامُ النونِ قبلَها.

وقولُه:

"والضمُّ قَبْلَ الواوِ كالزَّيْدُونَا(٦)" / ١١٦/أ

---

(١) ينظر ص ٣٦١ فيما تقدم .

(٢) ينظر ص ٣٤٥ فيما تقدم .

(٣) في القوافي للقاضي أبي يعلى ١٠٠: "فأما التاء التي لضمير المؤنث نحو: مرَّتْ وحجَّتِ المرأة، والكاف التي للخطاب في المذكر والمؤنث، فإنهما وإن كانا في الإضمار بمنزلة هاء (أكرمه) و (شتمه) فإنهما قويان، وتستعملان في الروي استعمال الميم والنون، ولايلتفت إلى قصيدة كثير وما لزمه فيها من اللام قبل التاء؛ فإن ذلك غير لازم له، وإنما يستحب للشاعر ليدل به على قوة مُتَّته".

وقصيدة كثير المقصودة هنا هي التي مطلعها:

خليلي هذا رسم عزة فاعقلا قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

(٤) في ب : "قلنا" .

(٥) في ب : "هي" .

(٦) في النسختين : "كالزيدون" .

إنما ضُمَّ ما قبلَ الواوِ للمُجانسة، وقد يُقال: إنما ضُمَّ لأنه لو انفتحَ ماقبلَها لالتبسَ بالمقصور في نحو قولِك: مُصْطَفَوْنَ، ولوانكسرَ لانقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسارِ ماقبلها كما انقلبت في "مِيقاتٍ" الأصلُ: مِوْقاتٌ. وقولُه:

"والكسرُ قبلَ الياءِ كالزَّيْدِينَا(١)"

إنما كُسِرَ ما قبلَ الياء للمُجانسة، وقد يُقالُ: إنما كُسر ما قبلَ الياء لأنه لو فُتِحَ لالتبسَ بالمثنى في حال الإضافة، فإنك كنتَ تقولُ: رأيتُ زَيْدَيْكَ، بفتح الدال فيهما؛ فلا يُدْرَى أتثنيةٌ هو أم جمعٌ؛ فكسروا ما قبلَ الياءِ في الجمع للفَرْق، ولو ضُمَّ ما قبلَ الياءِ لانقلبت واوًا كما انقلبت في "مُوقِنٍ" و "مُوسِرٍ"؛ لأنهما من اليَقِين واليُسْرِ(٢).

* **

٧٧-والفَتْحُ في المقصورِ نائِبُ الأَلِفْ والنونُ مفتوحٌ وإنْ تُضِفْ حُذِفْ

لما تكلم على جمعِ الاسمِ الصحيح بقي عليه الكلامُ في المعتل، فَشَرَعَ يتكلمُ في المعتل، واعلمْ أن المعتلَّ - كما تقدم -(٣) مقصورٌ ومنقوصٌ، وَلْنَذكرْ حُكْمَهُما.

أمّا المنقوصُ نحوُ: قاضٍ، فكان الأصلُ أن يُقالَ فيه في حالة الرفع: قاضِيُونَ، بكسر الضاد وضمِّ الياءِ وبعدَها واوُ الجمعِ، مثلُ قولك: عالِمُونَ، وفي النصب والجر: قاضِيينَ، بكسر الضادِ وكسرِ الياءِ وبعدها ياءُ الجمعِ، مثل: عالِمِينَ، إلاأنهم لو فعلوا هذا لأَدَّى إلى ثِقَلٍ كبير:

---

(١) في النسختين : "كالزيدين" .

(٢) ينظر الغرة المخفية: ١٣٢/١ ، وشرح ابن القواس: ٢٨٧/١ .

(٣) ينظر ص ٢١٢ ، ٢٢٠ .

أمّا في الرفع فكان يلزمُ منه وجودُ كسرةٍ وبعدها ياءٌ مضمومةٌ وبعدها واوٌ، وذلك في غاية الثِّقَلِ، وأمّا في النصب والجرِّ فكان يلزمُ منه وجودُ الكسرةِ وبعدها ياءٌ مكسورةٌ وبعدها ياءٌ، وهذا أثقلُ ممّا تقدَّم، فلمّا كان يلزمُهُم من النطق بالأصل هذا الثِّقَلُ خفَّفُوا ذلك:

أمّا في حال الرفعِ فحذفوا كسرةَ الضاد، ونقلوا إليها الضمةَ من الياء(١)، فانقلبت الياءُ واوًا لسكونها وضَمِّ ما قبلَها، فاجتمع واوان ساكنان حُذفت الأولى لالتقاء الساكنين(٢)، وتُرِكَتِ الضمةُ قبلها تَدُلُّ عليها، ولم تُحذف الواوُ التي للجمع وتُبقَّى الأُولى؛ لأن واوَ الجمع / لمعنًى فلو حُذفت لم يبقَ ما يدلُّ ١١٦/ب
على الجمع.

وأمّا في حال النصب والجرِّ فحُذفت كسرةُ الضاد، ونُقِلَ إليها كسرةُ الياءِ بعدها؛ فالتقت الياءُ مع ياءِ الجمعِ بعدها، وهما ساكنان؛ فحُذفت الأُولى وبُقِّيَتِ الكسرةُ دالةً عليها، ولم تُحذفْ ياءُ الجمعِ لأنها تدلُّ على معنًى، فلو حُذفت لم يبقَ ما يدلُّ على الجمع، هذا حكمُ المنقوص.

وأمّا المقصورُ نحوُ: المُصْطَفَى، فكان الأصلُ أن يُقالَ فيه(٣): "مُصْطَفاوْنَ"(٤)رفعا، و"مُصْطَفايْنَ" نصبا وجرا، بإثبات الألف مع الواو والياء، إلاأنه كان يلزمُ منه اجتماعُ الساكنين؛ فحُذفت الألفُ وبقِيَتِ الفتحةُ [قبلها](٥)تدلُّ عليها وتنوبُ عنها، قال اللهُ تعالى في المرفوع: {وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ}(٦)، وقال تعالى في المجرور: {وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ}(٧)، فالفتحةُ في اللامِ والفاءِ دالَّةٌ على الألف المحذوفة.

---

(١) في ب : "من الواو" وهو سهو .

(٢) في ب : "للالتقاء الساكنين" .

(٣) في ب : "فكان الأصل فيه أن يقال" .

(٤) في ب : "مصطاون" .

(٥) من ب .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٣٩ ، وسورة محمد: من الآية: ٣٥.

(٧) سورة ص : من الآية: ٤٧ .

إذا تقرَّرَ هذا فلنرجعْ إلى لفظ المصنف فنقلْ(١): قولُه:

"والفتحُ في المقصورِ نائبُ الأَلِفْ"

يريدُ ما قرَّرْناه من أن الفتحةَ قبلَ الواوِ والياءِ جُعلت تدلُّ على الألف المحذوفةِ، وهذا هو الفصيحُ الذي جاء عليه التنزيلُ كما تقدم في قوله - عز وجل -: {الأَعْلَوْنَ} و {المُصْطَفَيْنَ}.

وأجاز الكوفيون(٢)ضَمَّ ما قبلَ الواوِ في الرفع وكسرَ ما قبلَ الياءِ في النصب والخفض، فيقولون: هؤلاءِ المُصْطَفُونَ، بضم الفاء، ورأيتُ المُصْطَفِينَ، بكسرها، قاسوا هذا على المنقوص، قالوا: كما أن المنقوصَ حُذفت منه الياءُ ولم يتركوا كسرةً تدل عليها، كذلك هنا تُحذفُ الألفُ ولاتُتْرَكُ الفتحةُ تدلُّ عليها.

وهذا عندهم ضعيفٌ من وجهين(٣):

أحدُهما(٤): أن التنزيلَ جاء على خلافه، قال تعالى: {وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ}(٥)، و {لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ}(٦).

---

(١) في ب : "فنقول" .

(٢) شرح جمل الزجاجي: ١٥٠/١ ، وفي الارتشاف ٢٦٨/١-٢٦٩: "وأجاز الكوفيون ضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء مطلقا..وحكاه ابن ولاد عن العرب، وقال سيبويه: الضم خطأ، ونقل ابن مالك عن الكوفيين التفصيل: فإن كان أعجميا أو ذا ألف زائدة أجازوا فيه الوجهين" وينظرالكتاب: ٣٩٠/٣ ، وشرح التسهيل: ٩٥/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٨٠٠/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧١/٣ ، وتوضيح المقاصد: ٢٥/٥.

(٣) ينظرالمغني في النحو: ٣٨٥/١ .

(٤) في ب : "احداهما" .

(٥) سورةآل عمران: من الآية: ١٣٩ ، وسورةمحمد: من الآية: ٣٥.

(٦) سورة ص : من الآية: ٤٧ .

الثاني: أن ذلك يُؤَدِّي في بعض الصُّوَرِ إلى اللَّبْسِ بينَ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول، ألا ترى أن قولك: "انْتَمَى يَنْتَمِي" اسمُ الفاعلِ: "المُنْتَمِي"، بكسر الميم، وهو منقوصٌ، واسمُ المفعول منه: "المُنْتَمَى"، بفتح الميم، وهو مقصورٌ، فلو جمعتَ اسمَ المفعولِ المقصورَ وضممتَ ما قبلَ الواوِ في الرفع وكسرتَ / ما قبل الياء في النصب والجر فقلتَ(١): قام المُنْتَمُونَ، بضم الميم، ورأيتُ المُنْتَمِينَ، ومررتُ بالمُنْتَمِينَ [بكسر الميم](٢)؛ لالتبس بجمعِ اسمِ الفاعلِ المنقوصِ. ٢/١١٧

وأهمل المصنفُ المنقوصَ فلم يذكرْه هنا وذكره في التثنية، وإنما لم يذكره لأنه لمّا كانت صورتُه في الجمع صورةَ الاسمِ الصحيح في أنه يُضَمُّ ماقبلَ الواو ويُكْسَرُ ما قبلَ الياءِ، استَغْنَى عن ذكر حكمه بذكر حكمِ الصحيحِ قبلُ، والله أعلم.

تنبيهٌ: اعلمْ أن حذفَ الألف من المقصور في الجمع وإبقاءَ الفتحةِ قبلها دليلا عليها هو القاعدةُ المستمرةُ التى لايُحْفَظُ(٣)هَدْمُها، وقد رامَ بعضُهم هَدْمَ هذه القاعدةِ، فقال: قد جُمِعَ المقصورُ ولم تُحْذَفْ ألفُه إلا أنها قُلبت واوًا، وذلك في قول عمرو بنِ كُلْثُوم:

متى كُنّا لأَهْلِكَ مَقْتَوِيْنا(٤)

---

(١) في ب : "لقلت" .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في ب : "التي يحفظ" بسقوط "لا" .

(٤) عجز بيت من معلقته، يخاطب عمرو بن هند، وصدرالبيت:

تَهدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُوَيْدًا

ينظرديوانه: ٣٣١ ، ومعلقته بشرح ابن كيسان: ٨٣، وشرح القصائدالسبع: ٤٠٢.

والبيت من شواهد النوادر: ٥٠٢ ، وكتاب الشعر: ١٥٢/١ ، وليس في كلام العرب: ١٨٩ ، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٠٨/٢ ، والخزانة: ٤٢٧/٧ ، ٨٠/٨ ، وهو في كل هذه المصادر برواية: "لأمك"، والمعنى: "ترفق في تهددنا وإيعادنا، ولاتبالغ فيهما، متى كنا خدما لأمك حتى نهتم بتهديدك ووعيدك إيانا" الخزانة: ٤٣٥/٧.

قال: فـ"مَقْتَوِيْنَ" جمعُ "مَقْتًى" على وزن: "مَلْهًى": مَفْعَلٌ من القَتْوِ الذي هو الخِدْمَةُ(١)، فكان حقُّه أن يُجمعَ على "مَقْتَيْنَ" بحذف الألف، كما أنك إذا جمعتَ "مَلْهًى" في النصب، تقولُ: "مَلْهَيْنَ" إلا أن الشاعرَ لم يحذف الألفَ من "مَقْتًى" بل أبدلها واوًا، فقال: "مَقْتَوِينَ".

أجابوا عن هذه الشبهةِ: أن "مَقْتَوِيْنَ" في البيت ليس مفردُه "مَقْتًى" فيلزمَ منه ما ذكرتَ، بل مفردُه "مَقْتَوِيٌّ" بياءَي النَّسَبِ، إلاأنه كان الأصلُ أن يكونَ "مَقْتَوِيِّينَ" بياءَيْنِ الأُولى مشددةٌ للنَّسَبِ والثانيةُ للجمع، فخفَّفُوه بحذف ياءِ النسب، كما فعلوا ذلك في "الأَشْعَرِينَ" و "الأَعْجَمِينَ"(٢)، فحذفوا ياءَ النسب منهما تخفيفا(٣).

وقولُه: "والنونُ مفتوحٌ" أخبرَ أن النونَ في الجمع مفتوحةٌ، وكان الأصلُ في هذه النونِ أن تكونَ مكسورةً على أصل التقاءِ الساكِنَيْنِ، وإنما فُتحت إمّا طلبا للتخفيف، وإمّا فَرْقًا بينها وبينَ نونِ التثنيةِ(٤).

وفتحُها هو الفصيحُ الكثيرُ، وقد جاء كسرُها على الأصل، فقيل: ذلك لغةٌ(٥)، وقيل: هو مخصوصٌ(٦)بالضرورة(٧)، فمن ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) في اللسان(قتا) ١٥/١٦٩: "القتو: الخدمة...وقيل: القتو: حسن خدمة الملوك".

(٢) وردت هذه اللفظة في الآية: ١٩٨ من سورةالشعراء .

(٣) ينظر الكتاب: ٣/٤١٠ ، وشرح القصائدالسبع: ٤٠٤ ، وكتاب الشعر: ١/١٥٢.

(٤) ينظرأسرارالعربية: ٥٥-٥٦ وفيه زيادة تفصيل.

(٥) شرح الكافيةالشافية: ١/٢٠٠ .

(٦) في ب : "مخفوض" .

(٧) التسهيل: ١٣ .

أكُلَّ الدَّهْرِ حَلٌّ وارْتِحالُ أما يُبْقي عَلَيَّ ولا يَقِيني / ١١٧/ب
وماذا يَزْدَرِي الشعراءُ منِّي وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ(١)

فكسر نونَ "الأربعين" وقال الآخرُ:

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليسَ مِنّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَمِنْ عَرِينِ
عَرَفْنا جعفرًا وبَنِي رِياحٍ وأَنْكَرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ(٢)

فكسر نونَ "آخرين". وعَرِينٌ، بفتح العين وكسرِالراء: بَطْنٌ من تميم. وعُرينةُ، بالتصغير: بَطْنٌ من بَجِيلَةَ. والزعانفُ(٣)، بالزاي والعينِ غيرَ معجمةٍ: الأدعياءُ(٤)الذين ليسوا لأصلٍ واحد، وقيل: هم الفِرَقُ، بمنزلة زعانفِ(٥)الأَدِيمِ وهي أطرافُه.

---

(١) هذان البيتان ملفقان من قصيدتين لشاعرين مختلفين، فالأول للمثقب العبدي في ديوانه: ١٩٨ يخاطب ناقته من قصيدة له في مدح عمرو بن هند.

أما البيت الشاهد فهو لسحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي (شاعر جاهلي إسلامي . أخباره في طبقات فحول الشعراء: ٢/٥٧٦-٥٨٠ ، والإصابة: ٣/٢٥٢ ، والخزانة: ١/٢٦٥-٢٦٦) من قصيدة له في الأصمعيات: ١٩ ، وهو من شواهد المقتضب: ٣/٣٣٢ ، ٤/٣٧ ، وكتاب الشعر: ١/١٥٨ ، والتبصرة: ٢/٥٤٧ ، والخزانة: ٨/٦٥.

وفي الأصل: "فمايبقي".

(٢) في الأصل: "زعائف" ، وفي ب : "زعايف" ، والمثبت من الديوان ومصادر التخريج ، والبيتان لجرير بن عطية في ديوانه: ١/٤٢٩ يهجو فَضَالة العُرنيّ أحد بني عرين بن ثعلبة بن يربوع، ورياح أخوه. والبيتان من شواهد ضرائر الشعر: ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٠٠ ، والمقاصد النحوية: ١/١٨٧ ، والخزانة: ٨/٧.

(٣) في الأصل: "الزعائف" ، وفي ب : "الزعايف" .

(٤) في ب : "الادعاء" .

(٥) في الأصل: "زعائف" ، وفي ب : "زعايف" .

وقال آخرُ يصفُ امرأةً:

كِنازُ مَواضِعِ النُّقَبِ الأَعالي غِراثُ الوُشْحِ صامِتَةُ البُرِينِ(١)

بكسر النون من "البُرِين" وهو جمعُ "بُرَةٍ" مثل: "قُلَةٍ وقُلِينَ" والمرادُ به هنا: الخَلْخالُ. والوُشْحُ: جمعُ وِشاح، وهو شيءٌ يُنْسَجُ من أَديمٍ، عريضٌ، ويُرَصَّعُ بالجواهر، وتَشُدُّهُ المرأةُ بينَ عاتِقَيْها وكَشْحَيْها. والنُّقَبُ: على وزن الغُرَفِ واحدُه: نُقْبَةٌ، كغُرْفَة، وهو ثوبٌ كالإزار تُجْعَلُ له حُجْزَةٌ مَخِيطَةٌ من غير نَيْفَقٍ(٢)، ويُشَدُّ كما يُشَدُّ السَّراويلُ، يصفُ هذه المرأةَ بأن مَوْضِعَ النُّقَبِ والوِشاحِ رقيقٌ، ومَوْضِعَ الخَلْخالِ مُمْتَلِئٌ(٣).

وقال الآخرُ:

تَرَى حُلُوق جِلَّتِها أَداوَى مُوَلَّعَةً كتَوْلِيعِ الكُرِينِ(٤)

فكسر النونَ من "الكُرِين"، وفي الكاف منه الضمُّ والكسرُ، وهو جمعُ "كُرَةٍ".

---

(١) البيت للطرماح بن حكيم الطائي، في ديوانه: ٥٢٦ ، وينظر كتاب الشعر: ١٦١/١ ، والخزانة: ٧٠/٨ وفيها ٧٢/٨: "وغِراث: جمع غَرثان، بمعنى الجوعان، وأراد لازمه وهو الهزيل، اللازم من الجوع".

(٢) أي ليس فيها موضع متسع. الصحاح: ١٥٦٠/٤(نفق).

(٣) في ب : "ممتل" .

(٤) البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه: ٥٤٦ يصف القطاة، وينظر كتاب الشعر: ١٦١/١. وجلتها: كبارها ومسانها، الصحاح: ١٦٥٨/٤(جلل). وأداوى: جمع إداوة، وهو إناء صغير من جلد، يتخذ للماء، اللسان: ٢٥/١٤(أدا). ومولعة: ذات ضروب من الألوان من غير بلق، الصحاح: ١٣٠٤/٣(ولع).

قالوا: وهذه النونُ المكسورةُ في الجمع قد استُقْرِيَتْ فلم تُوجد في جمعٍ حقيقةً، وإنما جاء كسرُ النونِ فيما جُمِعَ بالحَمْلِ على المجموع بالواو والنون، وذلك في الأعداد نحو: أربعينَ، وفيما نُقِصَ من مفرده فجُمع بالواو والنون جَبْرًا لذلك النقص نحو: كُرِينَ، / وشِبْهِهِ(١)، وسيأتي ذلك(٢). ١/١١٨

وقولُه: "وإنْ تُضِفْ حُذِفْ" يريدُ أنك إذا أضفتَ الجمعَ المذكرَ السالمَ حذفتَ نونَه، فتقولُ: هؤلاءِ زَيْدُوكَ، ثم إن النظرَ في إضافة هذا الجمعِ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: الجمعُ المذكرُ السالمُ بالنظر إلى الإضافة لا يخلو أن يكونَ مقصورا أو غيرَ مقصور:

فإن كان مقصورا فلا يخلو إذا حذفتَ النونَ أن يقعَ بعد الواوِ في حال الرفع وبعد الياءِ في حال النصب والجرِّ ساكنٌ أولا، فإن لم يقعْ ساكنٌ بقيت الواوُ والياءُ على حالهما من السكون، فتقول: هؤلاءِ مُصْطَفَوْكَ، ورأيتُ مُصْطَفَيْكَ ، ومررتُ بمُصْطَفَيْكَ، فإن وقع بعدهما ساكنٌ حرَّكتَ الواوَ بالضم والياءَ بالكسر، فتقولُ: هؤلاءِ مُصْطَفُوُ اللهِ، بضم الواو، ورأيتُ (٣-مُصْطَفِي اللهِ-٣)، ومررتُ بمُصْطَفِي اللهِ، بكسر الياء ، وإنما حُركت الواوُ والياءُ هنا لئلا يقعَ اللبسُ عند السامع بينَ الجمعِ والمفرد.

فإن كان المجموعُ غيرَ مقصورٍ لم تُحَرَّكِ الواوُ والياءُ في ذلك مطلقا(٤).

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٨٢/١ ، وذهب قوم إلى أن هذه الكسرة كسرةُ إعراب، وأن الإعراب في النون لافيما قبلها، ينظر المقتضب: ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ، والمفصل: ١٨٩ ، وضرائر الشعر: ٢١٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٠/١.

(٢) ينظر ص ٤٨٥-٤٨٨ .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) في ب : "مطلقا في ذلك" .

وإنما حُركت الواوُ والياءُ في المقصور إذا لقيهما ساكنٌ دونَ الصحيحِ والمنقوص لأن الواوَ والياءَ قبلهما فتحةٌ، فتَأَتّى التحريكُ؛ لأنه لا يلزمُ منه ثِقَلٌ، والواوُ والياءُ في الصحيح والمنقوصِ قبلهما حركةٌ من جنسهما، فلو حُرِّكَتِ الواوُ بالضم، والياءُ بالكسر، إذا لقيهما ساكنٌ؛ لأَدّى ذلك إلى غاية الثِّقَل، ولم يَحْتَفِلُوا باللَّبْسِ وآثروا الخِفَّةَ عليه.

المسألةُ الثانية: في إضافة هذا الجمعِ: وهو لا يخلو أن يكونَ مضافا إلى ياء المتكلمِ أولا:

فإن كان مضافًا إلى ياء المتكلمِ فإنك تقولُ فيه: قام مُسْلِمِيَّ، ورأيتُ مُسْلِمِيَّ، ومررتُ بمُسْلِمِيَّ، بكسر الميمِ وتشديدِ الياءِ في الأحوال الثلاثةِ، أمّا في حال(١) الرفع فكان الأصلُ: مسلمون، ثم لمّا أضفتَه إلى ياء المتكلمِ حذفتَ النون فصار: مُسْلِمُوي، اجتمعت الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ قلبتَ الواوَ ياءً وأدغمتَها(٢) في الياء، فقلتَ: مُسْلِمُيَّ، / ثم رددتَ ضمةَ الميم ١١٨/ب
كسرةً لأجل الياءِ، فقلتَ: مُسْلِمِيَّ. وأمّا في حال(١) النصبِ والجرِّ فليس ثَمَّةَ كبيرُ عمل، وإنما فيه إدغامُ الياءِ في الياء.

فإن كان غيرَ مضافٍ إلى ياء المتكلمِ بقيت الواوُ والياءُ على حالهما من غير قلبٍ ولا إدغام، فتقولُ: [هؤلاءِ مُسْلِمُو زيدٍ، ورأيتُ مُسْلِمِي زيدٍ، ومررتُ بمُسْلِمِي زيدٍ، و](٣)هؤلاءِ مُسْلِمُوكَ، ورأيتُ مُسْلِمِيكَ، ومررتُ بمُسْلِمِيكَ.

المسألةُ الثالثة: اعلمْ أن هذه النونَ لها حالتان: حالةُ حذفٍ وحالةُ إثباتٍ.

---

(١) في ب : "حالة" .

(٢) في ب : "وأدغمتا" .

(٣) ليس في الأصل" .

أمّا حالةُ الإثباتِ فتنقسمُ في ذلك قسمين:

قسمٌ إثباتُها فصيحٌ، وهو إذا لم يكن الجمعُ مضافا نحوُ: قام المسلمون، فالنونُ هنا لابُدَّ من إثباتها.

وقسمٌ إثباتُها شاذٌّ، وذلك مع الإضافة، فمن ذلك قولُه:

دَعَانِيَ مِن نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدا(١)

فأثبت نونَ "سنين" مع الإضافة إلى المضمر، وقال آخر(٢):

سِنِينى كُلُّها لاقَتْ شُئونا أَشَدَّ من الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ(٣)

فأثبت نونَ "سنين" مع إضافته إلى ياء المتكلم. والصَّلادِمَةُ: ما اشْتَدَّ وصَلُبَ من الخيل. وجاء في بعض روايات الحديث :"اللهم سنينَ كسنينِ يوسفَ"(٤)، بإثبات النون من "سنين" مع إضافته إلىٰ "يوسفَ"، عليه السلام.

---

(١) البيت للصِمَّة بن عبدالله القشيري، من بني عامر بن صعصعة، شاعر غزل أموي، من العشاق المتيمين، مات في طبرستان وقد خرج غازيا. أخباره في المؤتلف: ٢١٤ ، والخزانة: ٦٢/٨-٦٥ . والبيت في ديوانه: ٦٠ ، ومعاني الفراء: ٩٢/٢ ، ومجالس ثعلب: ١٤٧/١ ، وكتاب الشعر: ١٥٨/١ ، ١٧٥ ، وضرائر الشعر: ٢٢٠ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٩٤/١ ، والخزانة: ٥٨/٨.

وفي ب : "سنيه" .

(٢) في ب : "الآخر".

(٣) البيت لقُطيب بن سِنان الهُجَيْمِي كما في نوادر أبي زيد: ٤٥٢ ، وينظر مجالس ثعلب: ٢٦٦/١ ، وكتاب الشعر: ١٥٨/١ ، وشرح المفصل: ١٢/٥ ، وضرائر الشعر: ٢٢٠ ، والخزانة: ٦١/٨ . ورواية البيت في هذه المصادر:

سنيني كلها لاقيت حربا أُعَدُّ مع الصلادمة الذكور

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٥٢١/٥ من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، ولفظه: "اللهم اجعلها سنين كسنين يوسف".

والحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما برواية: "كسني يوسف". البخاري: ٣٤١/١ كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي، صلى الله عليه وسلم، رقم ٩٦١ ، وغيره من المواضع، ومسلم: ٤٦٦/١-٤٦٨ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم ٦٧٥ ، ومسند أحمد ٢٣٩/٢ ، ٢٥٥ ، ٢٧١ ، ٤١٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠٢.

ووجهُ إثبات هذه النونِ مع الإضافة، وإن كان شاذا، تشبيهُها بالنون في "غِسْلِين"(١) و"قِنِّسْرِينَ"(٢)، فأجروها في الاثبات مُجْراها، وجرى عليها(٣) الإعرابُ، وأمّا قولُ الشاعر:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعا وأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ(٤)

فـ"مُحْتَضِرُونَهُ" عند سيبويه(٥) شاذ؛ للجمع بين النون والإضافة إلى الضمير، وذهب المبرد(٦) إلى أن الهاء ليست ضميرا، ولكنها هاءُ السكت، ثم إنه أجرى الوصلَ مُجْرى الوقف، فأُثبتت الهاءُ، وحُرِّكت تشبيها بهاء الضمير، والله أعلم. / ٩/١١٩

وأمّا حالةُ الحذف فهي في ذلك تنقسم ثلاثةَ أقسام: قسمٌ أفصحُ، وقسمٌ فصيحٌ، وقسمٌ شاذٌّ.

أما القسمُ الأفصح فحذفُها للإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ**﴾(٧)، الأصل: مُحِلِّينَ، فحُذفت النونُ للإضافة.

---

(١) وردت هذه اللفظة في الآية: ٣٦ من سورة الحاقة.

(٢) قنسرين، بكسر أوله، وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: مدينة بينها وبين حلب مرحلة، تفرق أهلها لما غلب الروم على حلب، ولم يبق منها إلا خان تنزله القوافل. مراصد الاطلاع: ١١٢٦/٣.

(٣) في ب : "عليه" .

(٤) البيت لم ينسب إلى قائل معين، وقال المبرد في الكامل: ٤٦٨/١ هو مصنوع، وهو من شواهد الكتاب: ١٨٨/١ ، والتبصرة: ٢٢٤/١ ، والنكت: ٢٩٥/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ٥٥٩/١ ، وضرائر الشعر: ٢٨. وفي الخزانة ٢٧١/٤: "الارتفاق: الاتكاء على المرفق، أي: لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس...والمعتفون: الذين يأتون يطلبون المعروف والإحسان...والرواهق: جمع راهقة، من رهِقه إذا غشيه وأتاه".

وفي ب : "يحتضرونه" .

(٥) قال في الكتاب ١٨٨/١: "وقد جاء-أي الجمع بين النون والإضافة إلى الضمير- في الشعر، وزعموا أنه مصنوع:

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وقال:

ولم يرتفق ... ..."البيت

(٦) الكامل: ٤٦٨/١-٤٦٩ .

(٧) سورة المائدة: من الآية: ١ .

وأمّا القسمُ الفصيح فحذفُها لطول الصلة، فمن ذلك قوله:

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يأتيهم مِنْ ورائِنا نَطَفُ(١)

فحذف النونَ من "الحافظين" لطول الصلة لا للإضافة؛ لأن الروايةَ نصبُ "عورة العشيرة"(٢). والنَّطَفُ، بالنون وفتح الطاء المهملة: التَّلَطُّخُ بالعيب، ويُروى: "من ورائنا وَكَفُ "(٣)وهو الإثم، يقال: وَكِفَ يَوْكَفُ إذا أَثِمَ، والوَكَفُ أيضا : العيب(٤)، وهو محتمِلٌ في البيت.

ومن ذلك قولُ الآخر:

إنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمُ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ(٥)

---

(١) البيت مختلف في نسبته، فقد نسب إلى عمرو بن امرىء القيس، وإلى قيس بن الخطيم، وهو في هامش ديوانه: ١١٥ ، كما نسب إلى غيرهما، وصحح البغدادي نسبته إلى عمرو، وقال في ترجمته: "خزرجي جاهلي، وهو جد عبدالله بن رواحة" الخزانة: ٢٧٢/٤ فما بعدها، وينظرجمهرة أشعار العرب: ٦٧٣-٦٧٧.

والبيت من شواهد الكتاب: ١٨٦/١ ، والمقتضب: ١٤٥/٤ ، والتبصرة: ٢٢٢/١ ، والنكت: ٢٩٣/١ ، والبسيط: ١٠٠٦/٢ ، ١٠٠٧.

(٢) ورُوي: "الحافظو عورةِ العشيرة" بجر "عورة" على أن "الحافظو" مضاف، فيكون سقوط النون للإضافة. الخزانة: ٢٧٣/٤.

(٣) وهو كذلك في بعض مصادر تخريج البيت .

(٤) ينظر المعنيان في إصلاح المنطق: ٦٣ ، واللسان: ٣٦٣/٩(وكف)، وأنكر علي بن حمزة أن يكون الوكف بمعنى الاثم، وقال: هو بمعنى العيب فقط. التنبيهات على أغاليط الرواة: ٢٦٠.

(٥) أُنشد البيت لُحريث بن مُخَفِّص، وأنشده أكثر الرواة للأشهب بن رميلة، وقيل: زميلة، شاعر إسلامي مخضرم، أسلم ولم تعرف له صحبة. أخباره في المؤتلف: ٣٧-٣٨ ، والإصابة: ٢٠٢/١-٢٠٣ ، والخزانة: ٣٠/٦-٣٢. والبيت في شعره (ضمن شعراء أمويون): ١٩١/٤ ، والكتاب: ١٨٧/١ ، والمقتضب: ١٤٦/٤ ، والتبصرة: ٢٢٣/١ ، والنكت: ٢٤٩/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٧٢/١ ، ٢٣٧/٢ ، والخزانة: ٢٥/٦ ، وفيها ٢٦/٦: "وحان الرجل: هلك، وأحانه الله: أهلكه. ودماؤهم: فاعل حانت، ومعنى حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بديةٍ ولاقصاص".

ويروى البيت: "فإن الألى" و "إن التى مارت" وعليهما يفوت الاستشهاد.

فحذفَ النونَ من "الذين" لطول الصلة. وفَلْجٌ، بفتح الفاء وسكون اللام: موضعٌ بين البصرة وضَرِيَّةَ، بالضاد المعجمة وتشديدِ الياء ، وهي قريةٌ لبني كِلابٍ على طريق البصرة إلى مكة، وهي إلى مكةَ أقربُ(١).

ومن ذلك قولُه تعالى، في أحد الأقوال: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا}(٢)، فحذف النونَ من "الذين" لطول الصلة.

وأما القسمُ الشاذ فحذفُها لا للإضافة ولا لطول الصلة، فمن ذلك قولُ الشاعر:

لو كنتِ مُنْجِدِي حينَ استَغَثْتُكُمْ لم تَعْدَمُوا ساعِدًا منى ولا عَضُدا(٣)

فحذف النونَ من "مُنْجِدِي" وليس هناك إضافةٌ ولاصلةٌ، ومن ذلك قولُه:

يقولون ارْتَحِلْ قَتِّلْ قُرَيشًا وهم مُتَكَنِّفُو البيتَ الحَراما(٤)

فحذف النونَ من "مُتَكَنِّفُو" وليس بمضاف ولا موصول، ومن ذلك قراءةُ أبي السَّمّال العَدَوِيِّ(٥): {إِنَّكُم لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الأَلِيمَ}(٦)، بنصب {العَذَابِ}.

---

(١) ينظرمعجم البلدان: ٢٧٢/٤ ، وقال الشيخ حمد الجاسر في هامش كتاب المناسك للحربي ٥٧٣: "فلج، بإسكان اللام: يعرف الآن باسم الباطن، وفيه الحفر، واد عظيم يمتد حتى قرب البصرة".

(٢) سورةالتوبة: من الآية: ٦٩ ، وينظرهذا القول والأقوال الأخرى في تأويل الآية في الدرالمصون: ٨٣/٦-٨٥.

(٣) ورد البيت من غير نسبة في شفاء العليل: ١٤٣/١ ، والهمع: ١٦٩/١ ، والدرر: ١٤٩/١.

(٤) تقدم ص ٣٦٠ .

(٥) أبو السمال العدوي(٠٠٠-نحو١٦٠هـ) قعنب بن أبي قعنب، العدوي البصري، كان إماما في العربية، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس. أخباره في غاية النهاية: ٢٧/٢ ، وبغيةالوعاة: ٢٦٥/٢.

(٦) سورةالصافات: الآية: ٣٨ . وهي كذلك قراءة أبان عن ثعلبة عن عاصم، البحرالمحيط: ٣٥٨/٧، وفي التبيان ١٠٨٩/٢: "وهو سهو من قارئه؛ لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام".

ومن ذلك قراءةُ من قرأ: {وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ}(١)، بنصب الجلالة، حكاها أبو زيد / ومنه : {وَمَاهُم بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ}(٢)، حكاها ابنُ جني، فهذه الآيُ حُذف منها النونُ، ولاثَمَّ إضافةٌ ولا طولُ صلة. ١١٩/ب

قلتُ: وقد جعل الزمخشري(٣)حَذْفَ النونِ من قوله تعالى: {بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ}، للإضافة، والتقديرُ عنده: بضارِّي أحدٍ، ثم فُصل بين المضاف والمضاف إليه(٤)بالمجرور، وجَعَلَهُ من قبيل قولِ الشاعر:

هما أَخَوا في الحرب مَنْ لاأخا له(٥)

واستعذَرَ عن إبقاء "مِنْ" لكونها مع مجرورها كالشيء الواحد. وأنت ترى ما في هذا القول من التكلف مع أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور لا يكونُ إلا في الشعر(٦).

* * *

---

(١) سورةالتوبة: من الآية: ٢ . ولم أقف على القراءة في أي من كتب القراءات التي رجعت إليها، وقد وردت في الهمع: ١٦٩/١.

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ١٠٢ . وهي قراءة الأعمش، المحتسب: ١٠٣/١.

(٣) الكشاف: ٣٠٢/١ .

(٤) "إليه" سقط من ب .

(٥) صدر بيت، وعجزه:

إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

وهو لعمرة الخثعمية ترثي ابنيها كما في حماسة أبي تمام: ٥٣٧/١ ، وشرحها للمرزوقي: ١٠٨٣/٣ ، وقيل: بل هو لدُرنا بنت عبعبة، من بني قيس بن ثعلبة. والبيت من شواهد الكتاب: ١٨٠/١ ، والنوادر: ٣٦٥ ، وتحصيل عين الذهب: ١١٣ ، والإفصاح: ١٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ٦٠٥/٢. قال المرزوقي: "تقول: كانا ينصران من لاناصر له من القوم إذا خشي نبوة من نبوات الدهر يوما فاستغاث بهما".

والشاهد فيه الفصل بين المضاف "أخو" والمضاف إليه "من" بالجار والمجرور.

(٦) ينظر البحرالمحيط: ٣٣٢/١ ، وقدرد السمين على هذا القول، الدرالمصون: ٤٢/١-٤٣.

[إعراب جمع التكسير]

٧٨-وأَعْرَبُوا كالفَرْدِ جمعَ التكسيرْ وسالمُ التأنيثِ يتلو التَّذْكِيرْ

لمّا أنهى الكلامَ في الجمع المذكرِ السالمِ شَرَعَ يتكلم في جمع التكسير وفي جمع المؤنث السالم، ولنتكلمْ أولا على جمع التكسير، وبعد ذلك على جمع المؤنث السالم جريا مع المصنف، فنقلْ(١):

الكلامُ في جمع التكسير في مسألتين:

المسألةُ الأولى: في حقيقة التكسير لغةً واصطلاحا، أمّا حقيقتُه لغةً فهو مصدرُ قولك: كسَّرْتُ الشيءَ تكسيرا، إذا بالغتَ في تفريق أجزائه. وأما حقيقتُه اصطلاحا فجمعُ التكسير عندهم هو الذي يتغيَّرُ فيه المفردُ تحقيقا أو تقديرا(٢) فقولُنا: "يتغيرُ فيه المفردُ" خرج به الجمعُ السالمُ المذكرُ والمؤنثُ، وقولُنا: "تحقيقا" يشملُ نحوَ قولِك: زُيُودٌ، في جمع "زيد"؛ فإن تغييرَ المفرد فيه تحقيقا، وقولُنا: "تقديرا" يشملُ نحوَ "فُلْكٍ" إذا أردتَ به [الجمعَ](٣)؛ لأنه لافرقَ بينه وبين المفرد في اللفظ إلاأن تغييرَ المفرد فيه بالتقدير على ما يأتي بيانُه.

المسألةُ الثانية: في كيفية تغيير المفرد في هذا الجمع، واعلمْ أن تغييرَ المفرد / في هذا الجمع يكونُ على قسمين: تغييرٌ في اللفظ، وتغييرٌ في التقدير: ٣/١٣٠

---

(١) في ب : "فنقول" .

(٢) ينظرشرح كتاب الحدود في النحو: ١١٦-١١٨ .

(٣) سقط من الأصل .

أمّا التغييرُ في اللفظ فيكونُ إما بزيادةٍ فقط نحوُ "صِنْوٍ وصِنْوانٍ"(١)، وإمّا بنقصانٍ فقط نحوُ "تُخَمَةٍ وتُخَمٍ"، وإمّا بتغيير الشكل فقط نحوُ "أَسَدٍ وأُسْدٍ"، وإمّا بزيادةٍ وتغيير الشكل نحو "رَجُلٍ ورِجالٍ"، وإمّا بنقص وتغييرالشكل (٢-نحوُ "قَضِيبٍ وقُضُبٍ"، وإمّا بزيادةٍ ونقصٍ وتغييرِالشكل-٢)نحوُ "سَفَرْجَلٍ وسَفارِجَ.

وأما التغييرُ في التقدير فقال ابنُ إيازٍ(٣): لم يأت ذلك إلافي أربعة ألفاظ، وهي: فُلْكٌ، وهِجانٌ، ودِلاصٌ، وأَسْمالٌ.

قلتُ: أمّا "فُلْكٌ" فيطلق ويُراد به المفردُ والجمعُ(٤)، أماالمفردُ فنحوُ قولِه تعالى: {فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ}(٥)، المرادُ به هاهنا الواحدُ لنعته بـ {الْمَشْحُونِ} وهو مفردٌ، وأما الجمعُ فنحوُ قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم}(٦)، المرادُ به هاهنا الجمعُ بدليل عَوْدِ ضميرِ الجمع عليه، وهو النونُ في {جَرَيْنَ}، ومنهم(٧)من جعل النونَ من {جَرَيْنَ} عائدةً إلى "الرياح" فعلى هذا ما فيه دليلٌ على الجمع، والأولُ هو الظاهرُ. فإذا كان "فُلْكٌ" مفردا فحركتُه كحركة "قُفْلٍ" وإذا كان جمعا فحركتُه كحركة "أُسْدٍ".

---

(١) في اللسان ١٤/٤٧٠(صنا): "والصنو: الأخ الشقيق والعم والابن، والجمع: أصناء وصِنوان، والأنثى: صنوة، وفي حديث النبي- صلى الله عليه وسلم-: عم الرجل صنو أبيه. قال أبوعبيد: معناه أن أصلهما واحد، قال: وأصل الصنو إنما هو في النخل" وينظرغريب الحديث لأبي عبيد: ٢/١٥.

(٢-٢) سقط من ب بانتقال النظر .

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٣٤ أ .

(٤) الكتاب: ٣/٥٧٧ ، والمقتضب: ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٥) سورةالشعراء: من الآية: ١١٩ ، وسورة يس: من الآية: ٤١ .

(٦) سورةيونس: من الآية: ٢٢ .

(٧) ينظرالتعليقات الوفية: ١/٢١٨ .

وأما "هِجانٌ" فهو(١)الأبيض من الإبل، ويَنْطَلِقُ على المفرد والجمع(٢)، تقول: ناقةٌ هِجانٌ ونُوقٌ هِجانٌ، فإذا كان مفردا فحركتُه كحركةِ"كِتابٍ"، وإذا كان جمعا فحركتُه كحركة "جِمالٍ"، وقد جُمِعَ "هِجانٌ" على "هَجائِنَ"(٣)فتغير فيه لفظُ المفرد حقيقةً لاتقديرا، أنشد ابنُ أحمرَ(٤):

كَأَنَّ على الجِمال أَوانَ حَفَّتْ هَجائِنَ مِنْ نِعاجِ أُراقَ عِينا(٥)

و "أُراق"، بضم الهمز: موضعٌ، قاله الجوهريُّ(٦). و"عِينا": صفةٌ لـ"هَجائِنَ".

وأمّا "دِلاصٌ" فهو البرّاقُ(٧)، ويُطلق على المفرد والجمع(٨)، تقولُ: دِرْعٌ دِلاصٌ، فهو كـ"كِتابٍ"، وأَدْرُعٌ دِلاصٌ، فهو كـ"جِمالٍ"(٩).

---

(١) في ب : "وهو" .

(٢) الكتاب: ٦٣٩/٣ ، والمقتضب: ٢٠٤/٢ .

(٣) الكتاب: ٦٣٩/٣ .

(٤) في ب : "ابن أحسر" تحريف، وابن أحمر (٠٠٠-نحو٦٥هـ) هو عمرو بن أحمر بن العمرَّد بن عامر الباهلي، شاعر جاهلي إسلامي، وعده ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين، وكان يكثر في شعره من الغريب. أخباره في طبقات فحول الشعراء: ٥٧١/٢ ، ٥٨٠-٥٨١ ، والمؤتلف: ٤٤، والإصابة: ١٤٠/٥-١٤١.

(٥) شعره: ١٥٦ ، ومعجم البلدان: ١٣٥/١ ، واللسان: ٥/١٠(أرق)، ٤٣١/١٣(هجى).

(٦) الصحاح: ١٤٤٥/٤(أرق)، وفي معجم مااستعجم ١٣٤/١: "موضع بين بلاد طيء وبلاد بني عامر".

(٧) في الصحاح ١٠٤٠/٣(دلص): "الدليص والدلاص: اللين البراق".

(٨) الكتاب: ٦٣٩/٣ ، والمقتضب: ٢٠٤/٢ .

(٩) في ب : "كجبال" .

وأما "أَسْمالٌ" فهو الخَلَقُ / من الثياب، يقال: ثوبٌ أَسْمالٌ وأَثْوابٌ أَسْمالٌ(١)، (٢-ومن قال: ثوبٌ سَمَلٌ، فالجمعُ: أَسْمالٌ، فيخرجُ مما نحن فيه-٢). ١٢٠/ب

قلتُ: وفي حصر ابنِ إيازٍ الألفاظَ التي تأتي جمعا بلفظ المفرد في هذه الألفاظِ الأربعة نظر؛ فقد نقل ابنُ مالكٍ(٣) - رحمه الله تعالى - أنه يُقالُ: رجلٌ عِفْتانٌ ورجالٌ عِفْتانٌ(٤)، فالمفردُ على لفظ "سِرْحانٍ"(٥) والجمعُ على لفظ "غِلْمانٍ".

ولايَبْعُدُ أن يأتيَ غيرُ ذلك، فقد عدُّوا مع "أَسْمالٍ" بُرْمَةٌ أَعْشارٌ(٦)، ورُمْحٌ أَقْصادٌ(٧).

فإن قلتَ: لأيِّ شيء لم تُجعل هذه الألفاظُ بمنزلة الوصف بالمصدر نحو: "عَدْلٍ" و "صَوْمٍ"، اللفظُ مفردٌ، واشترك فيه المفردُ والجمعُ لضربٍ من الاختصار؛ فإنهم يقولون: "رجلٌ عَدْل، ورجالٌ عَدْلٌ"، وكذلك ما أشبهَهُ؛ ومالحاملُ(٨)لهم على أن جعلوا هذه الألفاظَ جموعا جاءت على لفظ الإفراد، وجعلوا الحركاتِ فيها إذا أُطلقت على الجمع خلافَ الحركاتِ إذا أُطلقت على المفرد ؟

---

(١) اللسان: ٣٤٥/١١(سمل).

(٢-٢) ليس في ب . وفي غريب الحديث للهروي ٥٧/٣: "وأما الأسمال فإنها الأخلاق، والواحد منها سَمَل".

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٨١٠/٤ ، وينظر المحكم: ٣٩/٢ .

(٤) في الخطيتين: "عقيان" ولعله تصحيف، ورجل عِفْتان: جاف قوي جلد. اللسان: ٦٠/٢(عفت).

(٥) السِّرْحان: الذئب. الصحاح: ٣٧٤/١(سرح).

(٦) في الأصل: "أعمار" ، وقدر أعشار: مكسرة على عشر قطع، وقيل: عظيمة كأنها لايحملها إلاعشر أو عشرة. المحكم: ٢٢٠/١.

(٧) رمح أقصاد: مكسور، وقيل: انكسر بنصفين حتى يبين. اللسان: ٣٥٥/٣(قصد). وأعشار وأقصاد جمعا تكسير وصف بهما المفرد. الخصائص: ٤٨٢/٢ ، وشرح المفصل: ٦/٥-٧. وقد جعل ابن جني {جِدَارٍ} في قراءة من قرأ: {مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ}(الحشر: ١٤) جمع تكسير لجدار، وكذلك جعل {إِمَامًا} في قوله تعالى: {وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا}(الفرقان: ٧٤) جمع تكسير لإمام. المحتسب: ٣١٦/٢-٣١٧.

(٨) في ب : "وأما الحامل".

فالجوابُ: أنهم لما رأوا أن العربَ لم تُثَنِّ "عَدْلا" ولا"صَوْما" ولاماأشبههما، بل جاءت بذلك بلفظ واحدٍ في الإفراد والتثنيةِ والجمعِ، علموا أن العرب قصدت به الاشتراكَ والاختصارَ بخلاف "فُلْكٍ" و "دِلاصٍ" وماأشبههما؛ فإن العربَ تُثَنِّيهِ(١)، فقالوا: "فُلْكانِ" و "دِلاصانِ"، فعلموا بذلك أن لهما جمعًا لأجل التثنية(٢)، وأنهما لم يوضعا للاشتراك والاختصار، فهذا الذي حملهم على تَوَهُّمِ الجمع واعتقادِ التغيير حالةَ تَوَهُّمِ الجمع، لا سيما واللفظُ صالحٌ للإفراد والجمع - كما تقدم - بخلاف "عَدْلٍ" و "صَوْمٍ" فإنه لم يأت على لفظهما جمعٌ، والله أعلم.

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقوله:

"وأَعْرَبُوا كالفردِ جمعَ التكسيرْ"

يريدُ أن إعراب جمعِ التكسير كإعراب المفرد: فصحيحُه كصحيحه / وغيرُ ٢/١٣١
منصرفه كغير منصرفه، ومنقوصُه كمنقوصه، ومقصورُه كمقصوره، و ممدودُه كممدوده، ومهموزُه كمهموزه، ومشدَّدُه كمشدده، فزُيُودٌ كزَيْدٍ، ومساجدُ كأحمدَ، وأَيْدٍ كقاضٍ، وخُطًا كفَتًى، وظِباءٌ كعَطاءٍ(٣)، وأَكْمُؤٌ، جمعُ كَمْأَةٍ(٤)، كنَبْأٍ، وعُصِيٌّ كعَلِيٍّ.

فإن قلتَ: لأي شيء أُعربَ جمعُ التكسير بالحركات كالمفرد؟

---

(١) الكتاب: ٦٤٠/٣ ، والمقتضب: ٢٠٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٨٠٩/٤-١٨١٠.

(٢) في ب : "جاريا على التثنية" .

(٣) في ب : "كعصا" .

(٤) في اللسان ١٤٨/١(كمأ): "الكمء: نبات يُنَقِّض الأرض فيخرج كما يخرج الفُطْر، والجمع أكمؤ وكمأة" وفي الصحاح ٧٠/١(كمأ): "تقول: هذا كمء وهذان كمآن وهؤلاء أكمؤ ثلاثة، فإذا كثرت فهي الكمأة" وقال الخليل: الكمأة اسم للجمع وليس بجمع. الكتاب: ٦٢٤/٣.

فالجوابُ: أنه مهما أمكن الإعرابُ بالحركة لايُنْتَقَلُ إلى غيرها، وقد أمكن في جمع التكسير فلا يُعْدَلُ عنه(١)، وأيضا فقد وجدنا من الأسماء التي تُعْطِي الجمعَ ماأُعربَ بالحركات نحو: قَوْمٍ، ورَهْطٍ؛ فحُمل جمعُ التكسيرعلى ذلك.

وقيل(٢): لمّا كان بناءُ جمعِ التكسير مُخْتَرَعًا كبناء الواحد أُعربَ كإعرابه.

والضميرُ الذي هو الواوُ في "أَعْرَبُوا" يعود إلى العربِ المُسْتَقِرِّينَ في الذهن، أي: وتكلمت العربُ بإعراب جمع التكسير على نحو ما تكلمتْ بإعراب المفرد.

وسَمَّى النحويون هذا الجمعَ بجمع التكسير تشبيها بتكسير الإناء، وهو عبارةٌ عن إزالة التئام أجزائه(٣)لمُصادمة جسم صُلْبٍ، (٤- فشُبِّهَ زوالُ التئام حروف المفرد في هذا الجمع لما يدخله من التغيير بزوال التئام أجزاءِ الإناءِ إذا تكسَّرَ-٤).

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ٢٩٢/١ ، والصفوةالصفية: ١٤٧/١ ، وزاد النيلي من أسباب إعراب جمع التكسير بالحركات دون الحروف: خوف اللبس؛ إذ لايُدرى عندئذ هل تكون تلك الحروف زائدة للإعراب أو هي من بنية الكلمة، قال: "ولهذا جرى الخلاف في الأسماء الستة؛ فأما الحركة فإنها تُعرف زيادتها بحذفها في الوقف" .

(٢) ينظرشرح المفصل: ٦/٥ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٢/١ .

(٣) في ب : "أجزائها" .

(٤-٤) ليس في ب .

وينظر هذاالتعليل للتسمية بجمع التكسير في أسرار العربية: ٦٣ ، وشرح المفصل: ٦/٥ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٢/١.

وفي حفظي أن بعضَ نُحاةِ سَبْتَةَ أخذ تكسيرَ الجمع من تكسير الأرض، وهو مساحتُها (١-ووجهُ الشبه أن الذي يَجْمَعُ جمعَ التكسير يَعْمِدُ إلى حروف المفرد فيتصرفُ فيها ويَعْقِدُ منها لفظا يُعطي الجمعَ، كما أن الذي يُكَسِّرُ الأرضَ يَتَصَرَّفُ في كِسرها، أي: قطعها وجوانبها فيجمعُها في جملة واحدة تُعطي مقدارَ جميعِها، فعلى هذا يكون التكسيرُ المصطلحُ عليه في الجمع مأخوذا من كسر الشيءِ، بكسر الكاف وفتحِها وسكونِ السين، وهي القطعةُ من الشيء، ويُطلقُ أيضا على الجانب-١).

ويُسَمَّى جمعُ التكسير الجمعَ العامَّ(٢)؛ لأنه يعم الذكورَ والإناثَ، ومَنْ يعقلُ / ومالايعقلُ(٣)، والجامدَ والمشتقَ. ١٢١/ب

وكان حقُّ المصنف أن يذكر جمعَ التكسير بعد الجمع المؤنث السالم؛ لأن جمع المؤنث السالم عادةُ النحويين أن يذكروه بعد الجمع المذكر السالم؛ لأنه محمولٌ عليه في الإعراب وتالٍ له، وقد قال المصنف :

"وسالمُ التأنيثِ يَتْلُو التذكيرْ"

فقال ولم يفعل؛ فكان حقُّه كما تلاه إعرابا أن يتلُوَه ذِكْرا.

(١-١) هذه الفقرة ليست في ب . ومكانها قوله: "وشذ عني الآن وجه الشبه بينهما فتدبره".

(٢) ينظرالمغني في النحو: ٣٧٣/٢ .

(٣) في ب : "ومن لايعقل" .

[جمع المؤنث السالم]

وقولُه:

"وسالمُ التأنيثِ يَتْلُو التذكيرْ"

شرع يتكلم في الجمع المؤنث السالمِ، والكلامُ فيه في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في حدِّه، وحدُّه أن تقولَ: هو الاسمُ الذي زِيدَ عليه ألفٌ وتاءٌ زائدتان مع سلامة بِنْيَتِهِ؛ ليَدُلَّ على(١) ماكانت الأسماءُ الكثيرةُ تدل عليه، وفائدتُه الاختصارُ. فقولُنا: "زائدتان" احترازٌ من نحو "قُضاةٍ" و "أَبْياتٍ" فإن الألفَ في "قُضاةٍ" أصليةٌ، والتاءُ زائدةٌ، والتاءُ في "أبياتٍ" أصليةٌ والألفُ زائدةٌ(٢)، والألفُ والتاءُ في جمعِ المؤنث السالمِ كلتاهما(٣) زائدتان؛ فـ"قُضاةٌ" و"أبياتٌ" جَمْعا تكسيرٍ لا جمعا سلامةٍ.

فإن قلتَ: قولُك: "مع سلامة بِنْيَتِهِ" فيه نظرٌ؛ فإنك تقولُ في جمع "غُرْفَةٍ" وما أشبهه: "غُرُفاتٌ" بضم الراء؛ فلم تسلمْ بنيةُ المفرد(٤).

---

(١) "على" سقط من ب .

(٢) ينظرشرح الكافيةالشافية: ٢٠١/١ ، وشرح اللمحة البدرية: ١٩٠/١-١٩١.

(٣) في ب : "كلاهما" .

(٤) ولذا يؤثر بعض النحويين تسمية جمع المؤنث السالم: "ماجمع بألف وتاء" فرارا من مثل هذا ومن أن بعض هذا الجمع لأسماء مذكرة لفظا، ينظرشرح الكافيةالشافية: ٢٠٠/١ ، وشرح شذورالذهب: ٣٩ ، والملحقات في العلامة الإعرابية للدكتورحماد البحيري: ١٦.

فتقييدالنحويين هذاالجمع بالتأنيث والسلامة جري على الغالب، ينظرشرح كتاب الحدود في النحو: ١١٦.

فالجوابُ: أن هذه الحركةَ ليست بأصل؛ فلا يُعْتَدُّ بها في تغيير البنيـة، وإنما جيء[(١)] بها إتباعا، ألاترى أنه يجوزُالجمعُ على الأصل، فتقول: غُرْفاتٌ، بتسكين الراء[(٢)]، فهـذا دليلٌ على أن الضـم ليس بأصل؛ إذ لو كـان أصلا لثَبَـتَ في جميع الأحوال.

المسألةُ الثانية: في شروط هذا الجمعِ، وله شروطٌ أربعةٌ:

الشـرطُ الأول: ألا يكـونَ المفـردُ ممدودا ومذكرُه "أَفْعَـلُ" نحـو: "حمراءِ أحمـرَ"، فـ"حمراءُ" لا يُجمع بالألف والتاء؛ لأن مـذكرَه "أحمرُ"[(٣)]فـإن كان ممـدودا وليس مذكرُه "أَفْعَلَ" جُمع بالألف والتاء / نحـوُ: صحراءَ، وقاصعاءَ، ١/١٢٢
وامرأةٍ عَجْزاءَ، وديمةٍ هَطْلاءَ.

فـإن قلتَ: قد جاء في الحـديث: "ليس في الخَضْـراواتِ صدقةٌ"[(٤)]فجُمِعَ بالألف والتاء ما مـذكرُه[(٥)]"أَفْعَـلُ" ألا ترى أن "خضـراءَ" مذكـرُه "أخضرُ".

---

(١) في ب : "جاء" .

(٢) في سيبـويه ٥٧٩/٣: " وأمـا ما كان "فُعْلَةً" فإنك إذا كسرته على بنـاء أدنى العـدد ألحقت التـاء وحركت العين بضمة، وذلك قـولك: رُكْبَةٌ ورُكُباتٌ، وغُرْفَةٌ وغُـرُفاتٌ...ومن العرب من يفتح العين إذا جمـع بالتـاء، فيقـول: رُكَبـاتٌ وغُـرَفاتٌ" وينظرالمقتضب: ١٨٧/٢ ، والأصـول: ٤٤٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٣.

(٣) الكتاب: ٦٤٧/٣ ، وشرح المفصل: ٦٠/٥ ، والمقرب: ٤٠٣ ، وشـرح الرضي على الكافية: ٣٨٩/٣ ، والصفوةالصفية: ١٥٤/١ . وأجاز الفراء وابن كيسان: حمـراوات، شرح المفصل: ٦١/٥ ، وشـرح الـرضي على الكـافية في المـوضع السـابق، والارتشاف: ٢٦٧/١-٢٧٢ ، وينظـر ابن كيسـان النحوي، للدكتورمحمد إبراهيم البنا: ١١٠.

(٤) أخرجه الترمـذي في سننه: ٢١/٣ كتـاب الزكاة، باب ما جاء في زكـاة الخضـروات، وقال: "إسنـاد هـذا الحديث ليس بصحيح، وليـس يصح في هذا الباب عن النبي -صلى اللـه عليـه وسلم- شيء"، وينظرفيض القدير: ٣٧٤/٥.

(٥) في ب : "يزكره".

فالجوابُ: أنهم لحظوا في ذلك الاسم(١)وتناسوا الصفةَ؛ فلذلك جمعوه بالألف والتاء، فـ"الخَضْراواتُ" لم يلحظوا فيه معنى الخُضْرَةِ، بل لحظوا فيه معنى البُقُول، وعلى هذا يجري كلُّ ما جاء(٢)من ذلك مثلُ "البَطْحاواتِ" جُمِعَ بالألف والتاء وإن كان المذكرُ "أَبْطَحَ"؛ لأنهم لحظوا فيه المكانَ، ولم يلحظوا فيه الاتساع(٣).

الشرطُ الثاني: ألا يكون المفردُ مقصورا ومذكرُه "فَعْلانُ" نحو:"سَكْرَى سكرانَ" فـ"سَكْرَى" لايُجمع بالألف والتاء؛ لأن مذكرَه "فَعْلانُ"(٤).

الشرطُ الثالث: ألايكونَ المفردُ مما يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو: صَبُورٍ، يُقال: رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُورٌ [فـ"صبور"](٥)إذا(٦)كان لمؤنث لايُجمعُ بالألف والتاء(٧).

الشرطُ الرابع: ألايكونَ المفردُ ممّا يختص بالمؤنث نحو: حائِض، وطامث، فـ"حائضٌ" وأشباهُه لايُجمع بالألف والتاء؛ لأن التاء لم تدخله(٨).

---

(١) في ب : "الاسمية" .

(٢) في ب : "جرى" .

(٣) في سيبويه٣/٦٤٧: "وقالوا: بطحاوات، حيث استعملت استعمال الأسماء، كما قالوا: صحراوات" وينظرالمقتضب: ٢/٢١٥، وشرح المفصل: ٥/٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٨٩.

(٤) الكتاب: ٣/٦٤٧ ، وشرح المفصل: ٥/٦٠ ، والمقرب: ٤٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٨٩.

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في الأصل : "إذ" .

(٧) الكتاب: ٤/٦٣٧ ، والمقرب: ٤٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٩٠ ، وفي شرح المفصل ٥/٥١ في تعليل ذلك: "لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد".

(٨) شرح التسهيل: ١/١١٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٨٩-٣٩٠. والقول بسقوط التاء من مثل هذا لاختصاصه بالمؤنث هو قول الكوفيين، وعلل البصريون سقوطها بقصد النسب وعدم جريه على الفعل كأنهم قالوا: ذات حيض، وعلله بعضهم بالحمل على المعنى، كأنهم قالوا: شيء حائض. ينظرالكتاب:٣/٣٨٣ ، والمقتضب: ٣/١٦٤ ، والإنصاف: ٢/٧٥٨.

واعلم أن مالايجوزُ جمعُه بالواو والنون لايجُمع [مؤنثُه] بالألف والتاء(١)؛ لأنه محمولٌ عليه ومُقابِلُه فلايُوجد إلابوجوده.

وإذا سُمِيَّ بما لايجوزُ جمعُه بالواو والنون ولا بالألف والتاء جاز جمعُ ذلك كلِّه بالواو والنون وبالألف والتاء، فلو سميتَ رجلا بـ"وَرْقاءَ"(٢)وجمعتَه قلتَ فيه: وَرْقاوُونَ، فلو سميتَ به امرأةً لقلتَ: وَرْقاواتٌ وما ذاك إلا لكونه(٣)خرج عن الصفةإلى الاسم(٤).

المسألةُ الثالثة : في حصر مايُجمع بالألف والتاء، وقد حصر ابنُ مالكٍ ذلك في خمسة أنواع(٥):

الأولُ: كلُّ اسم آخرُه تاءُالتأنيث مطلقا أي سواءٌ كانت تُقلب هاءً في الوقف أو تَبْقى تاءً، نحوُ: تَمْرَةٍ، وحمزةَ، وأُخْتٍ، وبِنْتٍ، فالوقفُ على: تَمْرَةٍ، وحمزةَ بالهاء، وعلى: أختٍ، وبنتٍ / بالتاء، فتقولُ: تَمْراتٌ، وحَمَزاتٌ، ١٢٢/ب
وأَخَواتٌ، وبَناتٌ.

قلتُ: ويُسْتَثْنَى من هذاالنوعِ(٦)ثلاثةُ(٧)أسماءٍ جاءت بالتاء في المفرد، ولم تُجمعْ بالألف والتاء، وهي: أَمَةٌ، وشاةٌ، وشَفَةٌ، وإنما جُمعت جمعَ تكسيرٍ، فقالوا: إِماءٌ، وشِياهٌ، وشِفاهٌ(٨).

---

(١) شرح ابن القواس: ٢٩٧/١ والتتمة منه.

(٢) الأورق: الذي لونه بين السواد والغبرة، ومنه قيل للرماد: أورق، وللحمامة: ورقاء. اللسان: ٣٧٧/١٠(ورق).

(٣) في ب : "لكثرته" .

(٤) ينظرالكتاب: ٣٩٤/٣-٣٩٥ ، والمقتضب: ٢١٥/٢ ، وشرح المفصل: ٦١/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٩/٣.

(٥) شرح التسهيل: ١١٢/١ ، وينظرالارتشاف: ٢٧١/١-٢٧٢ ، والهمع: ٦٩/١ . وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس الجمع المؤنث السالم في المكبر غير العلم من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر اسما كان أو صفة كحمامات وسجلات وجمال سِبحلات، فإن كسر امتنع قياسا. المقرب: ٤٠٤ ، والهمع: ٧١/١.

(٦) في ب : "هاالنوع" .

(٧) "ثلاثة" مكررة في الأصل.

(٨) في سيبويه ٤٠١/٣: "ولوسميت رجلا شفةً أو أمةً ثم كسرتَ لقلت: آم في الثلاثة إلى العشرة، وأما في الكثير فإماء، ولقلت في شفة: شفاه، ولو سميت امرأة بشفة أو أمة لقلت: آم وشفاه وإماء، ولاتقل: شفاتٌ ولا أماتٌ؛ لأنهن أسماء قد جُمعن، ولم يُفعل بهن هذا" ===

الثاني: ما كان عَلَمًا لمؤنث(١)مطلقا، أي سواءٌ كان(٢)بتاء، كـ"فاطمةَ" أو بلاتاء كـ"زينبَ".

الثالثُ: ما كان صفةً لمذكر لايعقل كـ{أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ}(٣)، و {مَعْلُومَٰتٍ}(٤)، و"جبالٍ راسياتٍ".

[الرابعُ: ما كان مُصَغَّرَ مذكرٍ لايعقلُ، غيرَ ثلاثيٍّ، نحوُ: دُرَيْهِماتٍ، وكُتَيِّباتٍ](٥).

الخامسُ: ما كان فيه ألفُ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً، ليس من باب "فَعْلاءِ أَفْعَلَ" كـ"حمراءِ أحمرَ" ولا "فَعْلَى فَعْلانَ" كـ"[سَكْرَى](٦)سكرانَ"، وقد تقدم بيانُ هذا في الشروط.

المسألةُ الرابعة: في حكم الألف والتاء اللاحقتين(٧)لهذا الجمعِ، واعلم أن النحويين اختلفوا فيهما على ثلاثة أقوال:

القولُ الأول: أن الألف والتاء زيدتا معا كياءَيِ النسب؛ لتدلا على التأنيث والجمع مَعًا(٨)، وهذا هو القولُ الصحيح.

فإن قيل: لأي شيءٍ زيدت الألفُ والتاءُ دونَ غيرِهما؟

=== وفيه ٤٠٠/٣: "ولو سميت -رجلا- بشاة لم تجمع بالتاء، ولم تقل إلا شياه؛ لأن هذا الاسم قد جمعته العرب فلم تجمعه بالتاء". وينظرالأصول: ٤٢١/٢ ، ٤٢٢ وقال بعد أن ساق قول سيبويه: "والقياس يجيزه" وينظر كذلك: الارتشاف: ٢٧١/١ ، والهمع: ٦٩/١.

(١) اشترط ابن أبي الربيع في هذا القسم العقل مع العلمية. الملخص: ١٢٢/١ ، والارتشاف: ٢٧٢/١.

(٢) في ب : "كانت" .

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٢٠٣ .

(٤) سورةالحج: من الآية: ٢٨ .

(٥) سقط من الأصل، وجاء في هامشه: "أسقط الكاتب الرابع، وذكر بعضهم أنه كل مصغر، نحو: دريهمات وفليسات، فليحرر". والحق أن قوله: "غير ثلاثي" شرط غير لازم؛ لأنه يجوز أن يقال: فُلَيْساتٌ، كما مُثل في الحاشية، وينظرالارتشاف: ٢٧٢/١ ، والهمع: ٦٩/١.

(٦) سقط من الأصل .

(٧) في ب : "اللاحقة" .

(٨) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٥ إلى الأكثرين، ونسبه الشريشي في التعليقات الوفية: ٢١٩/١ إلى المحققين، وهو مذهب الجرجاني، المقتصد: ٢٠٤/١ ، وينظرشرح ابن القواس: ٢٩٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٤٩/١.

فالجوابُ: أنهما تكونان للتأنيث كـ"حُبْلَى" و "تَمْرَةٍ" وتكونان فيما يُراد به الجمعُ كـ"شُقّارَى" وهو نَبْتٌ(١)، ونحو "كَيْسانِيَّةٍ"(٢)، وهم صِنْفٌ من الروافض؛ فلما وُجدت الألفُ والتاءُ تُعطي معنى الجمعِ والتأنيثِ زادوهما في الجمع لتدلا على التأنيث والجمع مَعًا(٣).

وقُدِّمت الألفُ على التاء؛ لئلا يلتبسَ بالمثنى، ألاترى أنك لو قدمتَ التاءَ على الألف وقلتَ في التثنية: مُسْلِمَتا زيدٍ، لم يُعلم أهو مجموعٌ مؤنثٌ أم(٤)مثنى، ولأنه كان يصيرُ معتلا مقصورا(٥).

القولُ الثاني: أن التاءَ وحدها تدل على الجمع والتأنيث، والألفُ جيء بها فَرْقا بين الواحد والجمع، وهذا القولُ اختاره ابنُ الدَّهانِ(٦)، وإليه ذهب العَبْدِيُّ(٧).

---

(١) في اللسان ٤٢١/٤(شقر): "الشُّقَّارُ والشُّقَّارى: نبتة ذات زُهَيْرَةٍ... وهي تحمد في المرعى، ولاتنبت إلا في عام خصيب".

(٢) نسبة إلى كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه. الملل والنحل للشهرستاني: ١٤٧/١.

(٣) شرح ابن القواس: ٢٩٣/١ ، وينظر تعليلات أخرى في أسرار العربية: ٦٠ ، وشرح المفصل: ٦/٥.

(٤) في ب : "أو" .

(٥) ينظر المحصول في شرح الفصول: ٣٦ أ-ب ، والتعليقات الوفية: ٢١٩/١.

(٦) لم أقف عليه فيما راجعت من المظان، وباب جمع المؤنث السالم ليس في النسختين الموجودتين في مركز البحث العلمي من كتابه "الغرة في شرح اللمع".

(٧) في الأصل: العبري" وهو تحريف، والعبدي(٠٠٠-٤٠٦هـ) أبوطالب أحمد بن محمد بن بقية، أحد الأئمة النحاة، قرأ النحو على السيرافي والرماني والفارسي، وشرح كتاب الإيضاح شرحا شافيا. أخباره في نزهة الألباء: ٢٤٦-٢٤٧ ، وإنباه الرواة: ٣٨٦/٢-٣٨٨ ، ووفيات الأعيان: ١٠١/١.

وانظرمذهبه هذا في التعليقات الوفية: ٢١٩/١ .

القولُ الثالث: أن الألفَ وحدها تدل على الجمع، والتاءُ تدل على التأنيث، نقله الثَّمانِينِيُّ(١) / وردَّ أبوالبقاءِ(٢)هذا القولَ بأنه لو كان الأمرُ كذلك لكان الوقفُ عليها بالهاء. وشيءٌ آخرُ وهو أنه لو كان كلُّ حرفٍ يدل على معنى على انفراده لكنتَ إذا أسقطتَ ذلك الحرفَ ذهب المعنى الذي يدل عليه، والأمرُ ليس كذلك؛ لأنك لو أسقطتَ التاءَ وأبقيتَ الألفَ لم يبقَ اللفظُ دالا على الجمع، ولو أسقطتَ الألفَ وأبقيتَ التاءَ لم تَدُلَّ التاءُ على تأنيث الجمعِ. ٩/١٢٣

فقد ظهر من هذا أن القولَ الأولَ هو الصحيحُ، والله أعلم.

المسألةُ الخامسة: في إعراب هذا الجمع، واعلم أن النحويين اختلفوا في إعرابه على ثلاثة أقوال:

القولُ الأولُ: أنه معربٌ بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا، وإنما أُعرب هذا الجمعُ بهذا الإعرابِ؛ لأنه لما كان فرعا عن الجمع المذكر السالم أرادوا أن يجريَ في الإعراب مَجْراه؛ فجعلوا الضمةَ علامةً للرفع كما أن الواوَ في الجمع المذكر السالم علامةٌ للرفع، وجعلوا الكسرةَ علامةً للنصب والجرِّ كما أن الياءَ في الجمع المذكر السالم علامةٌ للنصب والجر، ولو أعربوه بالفتحة نصبا لكان الفرعُ أوسعَ مجالا من الأصل وهو خلافُ القاعدة. وهذا القولُ هو الصحيح، وعليه جمهورُالنحويين(٣).

---

(١) في ب : "الثمانين" تحريف، والثمانيني (٠٠٠-٤٤٢هـ) عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبدالله، أبوالقاسم الضرير، نحوي فاضل، أخذ عن أبي الفتح بن جني، وشرح كتابيه: "اللمع" و"الملوكي". أخباره في نزهة الألباء: ٢٥٦ ، ووفيات الأعيان: ٣/٤٤٣-٤٤٤ ، ونكت الهميان: ٢٢٠. وينظر نقله هذا في شرح اللمع، نسخة غير مرقمة، باب جمع التأنيث، وقد نقله عن المتقدمين، وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب: ٤/٢٣٦ ، والمبرد في المقتضب: ٣/٣٣١ ، وينظرشرح المفصل: ٥/٦٠ وشرح ابن القواس: ١/٢٩٣ ، والصفوةالصفية: ١/١٤٩.

(٢) المتبع في شرح اللمع: ٣٧ أ ، وليس فيه الرد الأول .

(٣) الكتاب: ١/١٨ ، والأصول: ١/٤٧ ، والإيضاح: ٦٧-٦٨ ، وأسرار العربية: ٦٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١/٢٠٠ ، وشرح ابن القواس: ١/٢٩٣-٢٩٤ ، وشرح اللمحةالبدرية: ١/١٩١ ، والارتشاف: ١/٤١٩.

القولُ الثاني: قولُ الأخفش[١]أن هذا الجمعَ معربٌ في حالة الرفع بالضمة وفي حالة الجر بالكسرة، مبنيٌ في حالة النصب، وتبعه على ذلك المبرد[٢]، ويلزمه أن يكونَ المثنى والمجموعُ على حده مَبْنِيَّيْنِ[٣]في حالة النصب، ولاقائلَ به، وهذا القولُ غنيٌّ عن الردِّ لضعفه.

القولُ الثالث: قولُ الكوفيين[٤]أنه يجوزُ أن يُرفعَ بالضمة ويُنْصبَ ويُجَرَّ بالكسرة - كما تقدم - ويجوزُ أن يُعربَ بالفتحة نصبا، فيجوزُ عندهم أن تقولَ: رأيتُ مُسْلِماتًا، واستدلوا على ذلك بظواهرِ أشياءَ سُمِعَتْ، فمن ذلك قولُ أبي ذُؤَيْبٍ:

---

(١) نسب هذا القول للأخفش في سرالصناعة: ٤٧٣/٢ ، والتعليقات الوفية: ٢٢١/١ ، وشرح اللمحةالبدرية: ١٩١/١ ، ووالارتشاف: ٤١٩/١ ، ويس على التصريح: ٧٩/١ وما في معاني القرآن مخالف لهذه النسبة، فهو يقول في إعراب قوله تعالى: {أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ} ٥١/١: "فجر {جَنَّٰتٍ} وقد وقعت عليها {أَنَّ} ؛ لأن كل جماعة في آخرها تاء زائدة تذهب في الواحد أو في تصغيره فنصبها جرٌّ...وإنما جروا هذا في النصب ليجعل جره ونصبه واحدا، كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحدا، تقول: مسلمين وصالحين، نصبه وجره بالياء" وينظر ٢٨٨/٢. فلعل مانسب للأخفش رأي له فيما لم يصل إلينا من كتبه، ومعروف عن الأخفش تعدد رأيه في المسألة الواحدة. ينظرمنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٣٨٩ فما بعدها.

(٢) نسب هذا القول للمبرد في بعض مصادر الهامش السابق ، وما في المقتضب: ٦/١-٧ ، ٣٣١/٣ صريح في أن جمع المؤنث السالم معرب في كل أحواله، كما بين ذلك الشيخ عضيمة في حاشية الموضع الثاني. ولم يعرض المبرد لإعراب جمع المؤنث السالم في الكامل، وعليه فإن ما نسب إليه يمكن أن يكون قولا له فيما لم يصل إلينا من كتبه، أو من مرويات تلاميذه عنه.

(٣) في ب : "مبنيا".

(٤) معاني الفراء: ٩٣/١ ، وشرح المفصل: ٨/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٢/٣ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٤٩/١ ، وشرح اللمحةالبدرية: ١٩٢/١ ، والارتشاف: ٤١٩/١ ، والهمع: ٦٧/١. وخصه ابن هشام بن معاويةالضريرالكوفي فيما حذفت لامه في المفرد ولم ترد في الجمع كلغات وبنات. تنظر المصادر الثلاثة الأخيرة.

فلمّا جَلاها بالإيامِ تَحَيِّزَتْ ثُباتًا عليها ذُلُّها واكتِئابُها(١)

رووه بالفتحة في حال النصب. و"الإيامُ": الدُّخان. و:"ثُباتٌ": جماعاتٌ متفرقاتٌ. يصفُ النحلَ إذا دُخِّنَ عليها لتَخْرُجَ / من الخَلِيَّةِ، فيَتَمَكَّنَ من أَخْذِ العسل. ١٢٣/ب

و ممّا استدلوا به القراءةُ الشاذةُ: {انفِرُوا ثُبَاتًا}(٢)، بالفتحة حالةَ النصب، وحكى بعضُهم: "سمعتُ لُغاتَهم"(٣)بفتح التاء، وحكى أبوعمرو: "اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقاتَهُمْ"(٤)، بفتح التاء.

---

(١) شرح أشعار الهذليين: ٥٣/١ . وهو من شواهد معاني الفراء: ٩٣/٢ ، وكتاب الشعر: ١٦٩/١ ، والخصائص: ٣٠٤/٣ ، والمحتسب: ١١٨/١ ، وشرح المفصل: ٤/٥ ، وشرح الكافيةالشافية: ٢٠٦/١.

وفي ب : "واكتابها" .

وغيرالكوفيين ينشدون: "تحيزت ثباتٍ" قال سيبويه٣٧٣/٣: "ولايكون أن تصرف التاء بالنصب في هذا الموضع".

(٢) سورةالنساء: من الآية: ٧١.

وفي البحرالمحيط ٢٩٠/٣: "ولم يُقرأ {ثُبَاتٍ} فيما علمناه إلا بكسر التاء، وقال الفراء: العرب تخفض هذه التاء في النصب وتنصبها، أنشدني بعضهم:

فلما جلاها ... ...

ينشد بكسر التاء وفتحها" وينظرمعاني الفراء: ٩٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩١/٣.

(٣) في معاني الفراء ٩٣/٢: "قال أبوالجراح في كلامه: مامن قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم" وينظركتاب الشعر: ١٦٩/١ ، والخصائص: ٣٨٤/١ ، ١٣/٢ ، وشرح المفصل: ٨/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩١/٣ ، واللسان: ٢٥٢/١٥(لغا) ونسبه إلى أبي خيرة.

(٤) في ب : "واستأصل" بزيادة الواو، وفيها : "عرفاتهم" ، وهذا القول رواه أبوعمرو عن أبي خيرة نهشل بن زيد. الكتاب: ٢٩٢/٣ ، ومجالس العلماء: ٦ ، وكتاب الشعر: ١٧١/١ ، والخصائص: ٣٨٤/١ ، ١٣/٢ ، ٣٠٤/٣ ، وشرح المفصل: ٩/٥. وعِرْقاةُ كل شيء وعَرْقاته: أصله وما يقوم عليه. اللسان: ٢٤٢/١٠(عرق).

ولا حجةَ للكوفيين في هذا كله: أمّا "ثُباتٌ" و "لُغاتٌ" فقالوا: يحتمل كلُّ واحدٍ منهما أن يكون مفردا، رُدَّ فيهما المحذوفُ، وذلك أن أصلَهما: لُغَوَةٌ، وثُبَوَةٌ، على وزن: حُطَمَةٍ، تحركت الواوُ فيهما وانفتح ماقبلها، انقلبت ألفا، فصارا(١): لُغاةً، وثُباةً، ثم أُضيفا(٢)فقيل: لُغاتُهم، وثُباتُهم(٣). وأمّا "عِرْقاتُهُمْ" فمَنْ كسر التاءَ فهو جمعُ "عِرْقٍ" ومَنْ فتح فهو مفردٌ، وألفُه منقلبةٌ عن ياءٍ للإلحاق بـ "دِرْهَمٍ" ، والتاءُ للتأنيث(٤).

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف فقولُه:

"وسالمُ التأنيثِ يتلو التذكيرْ"

يحتملُ أن يكونَ منصوبا معطوفا على قوله: "جمعَ التكسيرْ" أي: وأعربوا سالمَ التأنيث، ويكونُ قولُه: "يتلو التذكيرْ" جملةً في موضع الحالِ منه[أي](٥): (٦-وأعربوا سالمَ التأنيث كالمفرد في الإعراب بالحركات تاليًا لسالم التذكيرِ في استواء النصب والجرِّ-٦)، ويحتملُ أن يكونَ مرفوعا بالابتداء، و"يتلو التذكيرْ" في موضع الخبر، ويكونُ على هذا قولُه:

"وسالمُ التأنيثِ يتلو التذكيرْ"

جملةً إخباريةً. ومعنى(٧)قولِه: "يتلوالتذكيرْ": يتبعُه في الإعراب لافي جميع الأحكامِ، ويُروى "مِثْلُ التذكيرْ"(٨)، والمعنى: مثلُه في الإعراب لا في الأحكام.

---

(١) في ب : "فصار" .

(٢) في ب : "أضيف" .

(٣) ينظركتاب الشعر: ١٦٩/١-١٧٠ ، وشرح المفصل: ٨/٥ ، وفي مجالس العلماء ٧: "وأما لغاتهم وما أشبهه فلا يجوز فيه إلا الكسر؛ لأنه تاء جمع" وينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٩١/٣-٣٩٢ ، والرد على هذا في كتاب الشعر، وشرح المفصل في الموضعين السابقين.

(٤) ينظرالكتاب: ٢٩٢/٣ ، وكتاب الشعر: ١٧١/١ ، وشرح المفصل: ٩/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٢/٣.

(٥) تتمة يتطلبها السياق.

(٦-٦) ليس في ب .

(٧) في ب : "معنى" بسقوط الواو .

(٨) هي كذلك في متن الألفية بتحقيق حامد محمد العبدلي: ١٦ .

٧٩- كخَلَـقَ اللـهُ السَّمَـواتِ العُلا وفـي السَّمَـواتِ لِجَـرِّ مُثِّلا
٨٠- فالنصبُ(١) كالجرِّ وفي الرَّفْعِ يُضَمّ وفيه تَنْوينُ كنُونٍ مُلْتَزَمْ

أخذ يبين لك كيفيةَ إعرابِ هذا الجمع، وفَرَّعَ على المذهب الصحيح من أنه مرفوعٌ بالضمة ومنصوبٌ و مجرورٌ بالكسرة، فقولُه:

"كخلق اللهُ السمواتِ العُلا"

تمثيلٌ للنصب ، فـ"السمواتُ" منصوبٌ بـ"خَلَقَ" والكسرةُ فيها / للنصب. ٢/١٢٤

وقولُه:" وفي السموات " تمثيلٌ للجر، فـ"السمواتُ" مجرورةٌ بـ "في" والكسرةُ فيها علامةُ الجر.

وقولُه: "لِجَرِّ مُثِّلَ" اللامُ فيه للتعليل، والتقديرُ: ومَثَّلْتُ بقولي: "في السموات" لأجل الجر.

وقولُه: "فالنصبُ كالجر" أي : فلفظُ النصب كلفظ الجر، فاللفظُ في الحالتين واحدٌ، والمعنى مختلفٌ؛ فإن الكسرة في حال النصب علامةٌ للنصب فأحكامُ النصب جاريةٌ عليها ، والكسرةُ في حال الجر علامةٌ للجر، وأحكامُ الجر جاريةٌ عليها.

وقولُه: "وفي الرفع يُضَمّ" أي يكونُ في حال الرفع مضموما، ولم يَذْكُرْ له مثالا لبيانه.

وقولُه:

"وفيه تنوينٌ كنونٍ مُلْتَزَمْ"

"مُلْتَزَمٌ" نعتٌ لـ"نونٍ" لا لـ"تَنوِينٌ"(٢)، ومعنى كونِ النونِ مُلْتَزَما: أنه يَثْبُتُ مع اللام فى نحو: المسلمين، والتنوينُ ليس كذلك.

---

(١) في ب : "والنصب" ، وفيها في ثنايا الشرح : "فالنصب".
(٢) في ب : "للتنوين" .

واعلمْ أن التنوينَ في "مسلماتٍ" يُفارقُ النونَ في "المسلمين"؛ فإن التنوينَ لا يثبتُ مع الألف واللام ولا في الوقف بخلاف النون، والنونُ تُفارقُهُ في كونها حرفَ إعراب ، ولا كذلك التنوينُ(١).

وقد اختلف النحاةُ في هذا التنوينِ اللاحقِ لهذا الجمعِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

القول الأول: أن هذا التنوينَ أُتِيَ به ليُقابِلَ النونَ في الجمع المذكرِ السالمِ؛ ليَجْرِيَ الفرعُ على الأصل؛ ولأجل هذا قيل له: تنوينُ المُقابلة، وليس بتنوينِ صَرْفٍ(٢)،(٣-وهذا هو القولُ الصحيحُ-٣)، وسيأتي الدليلُ على ذلك بعد هذا ، حيث استدل المصنفُ عليه.

القولُ الثاني: قولُ الرَّبَعِيِّ وقومٍ من النحويين(٤)أن هذا التنوينَ تنوينُ صرفٍ، واستدلوا على ذلك بسقوطه مع الألف واللام، ولو كانَ كالنون لم يسقُط كما لم تَسْقُط النونُ معهما.

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ٢٩٥/١ .

وإنما تكون النون حرف إعراب في لغة قليلة. ينظر ص ٤٨٥ فيما يأتي من شرح الرعيني.

(٢) الكتاب: ٣١٠/٣ ، والمقتضب: ٣٣١/٣ ، والأصول: ٤٧/١ ، وشرح المفصل: ٣٤/٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٠٨/١ ، والبسيط: ١٧٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥/١ ، والصفوةالصفية: ١٥١/١ ، والمساعد: ٦٧٨/٢.

(٣-٣) ليس في ب .

(٤) التبيين: ٢١٥ ، والتعليقات الوفية: ٢٢٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦/١ ورجحه ٤٧/١ ، والمساعد: ٦٧٨/٢ ، وتوضيح المقاصد: ٢٥/١ ، وشرح التصريح: ٣٣/١ ، وإليه ذهب الزمخشري. الكشاف: ٣٤٨/١ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٤٦/١.

وأُجيب عن ذلك أن النونَ بدلٌ من الحركة والتنوين، والحركةُ تَثْبُتُ مع الألف واللام؛ فتَثْبُتُ(١) النونُ معهما، والتنوينُ هنا ليس بدلا من الحركة؛ لأن هذا الجمعَ معربٌ بالحركات، وهي ثابتةٌ فهو تنوينٌ مَحْضٌ، والتنوينُ لا يَثْبُتُ مع الألف واللام؛ فلذلك حُذِفَ معهما.

وأصحابُ هذا القولِ "عَرَفاتٌ" عندهم منصرفٌ، ولم يَعْتَدُّوا بما فيه من التأنيث، قالوا: لأنه لايخلو من أن تُعْتَبَرَ التاءُ / المحذوفةُ أو الثابتةُ، أمّا ١٢٤/ب المحذوفةُ فلا يمكنُ اعتبارُها؛ لأنها لو اعتُبِرَتْ لَلَزِمَ اعتبارُها في محلِّها، ويلزمُ منه شيئان: وقوعُ تاءِ التأنيثِ حَشْوًا، والجمعُ بينَ علامَتَيْ تأنيثٍ، وأمّا الثابتةُ فلا يمكنُ اعتبارُها؛ لأنها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألف علامةٌ لجمع المؤنث(٢).

قلتُ: وفي هذا كله نظرٌ، فقُصاراهُ أن يكونَ مؤنثا بغير علامةٍ، والمؤنثُ بغير علامةٍ يُمنَعُ الصرفَ مع العلمية.

القولُ الثالث: أن هذا التنوينَ عوضٌ من الفتحة التي يستحقها هذا الجمعُ في حالة النصب(٣)، ولما كان عوضا عن حركة لم يَقْوَ قوةَ النون؛ فأُجْرِيَ عليه أحكامُ التنوين: من عدم الإثبات مع الألف واللام، والوقف، ومن كونه لم تُكْتَبْ له صورةٌ.

والقولُ الأول هو المعتمدُ عليه، و عليه جمهورُ النحويين.

** **

---

(١) في ب : "فثبت" .

(٢) ينظر الكشاف: ٣٤٨/١ .

(٣) هذا القول من غير نسبة في التعليقات الوفية: ٢٢٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨/١، والصفوة الصفية: ١٥٢/١ ، والمساعد: ٦٧٨/٢ ، وشرح التصريح: ٣٣/١.

٨١- أَلا تَرَى مِنْ عَرَفاتٍ تُصْرَفُ مَعْ أنها مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

أخذ يستدلُّ على المذهب الصحيح وهو أن التنوين في "مسلماتٍ" تنوينُ مُقابلةٍ لاتنوينُ صرفٍ، وبَسْطُهُ أن يُقالَ: الدليلُ على أن التنوين في "مسلماتٍ" تنوينُ مُقابلةٍ لاتنوينُ صرفٍ وجودُه في "عَرَفاتٍ" مع أن فيها التأنيثَ والعلميةَ، وما فيه التأنيثُ والعلميةُ لايدخلُه تنوينُ الصرف.

أما كونُ "عرفاتٍ" مؤنثا علما، فدليلُه قولُ العرب :"هذه عَرَفاتٌ مُبارَكًا فيها"(١)، فالإشارةُ وعَوْدُ الضمير دليلان على التأنيث، والحالُ دليلٌ على العلمية.

فإن قلتَ: إذا كانت "عَرَفاتٌ" عندك لاتنصرفُ فلأي شيء جُرَّ بالكسرة وحكمُ غيرِ المنصرفِ ألايُجَرَّ(٢)بالكسرة؟

فالجوابُ: أنه إنما جُرَّ(٣)بالكسرة مراعاةً للفظ التنوين؛ لأن التنوين لا يكون معه الجرُّ إلابالكسرة(٤)، وكثيرا يُراعونَ اللفظَ دون المعنى، ألا ترى أنهم قالوا في قوله تعالى: {إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَانِ}(٥) في قراءة الجماعة / غيرِ أبي ١٢٥/أ

---

(١) الكتاب ٢٣٣/٣ ، والغرةالمخفية: ١٣٧/١ ، وشرح المفصل: ٤٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦/١ ، والبسيط: ٢١٠/١ ، ٢٤٦.

(٢) في ب : "أن يجر" بسقوط "لا" .

(٣) في ب : "جرت" .

(٤) في إعراب "عرفات" وشبهه مما سمي به ثلاثةُ مذاهب: فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، وهؤلاء منهم من يستصحب تنوينه بعد التسمية؛ لأنه للمقابلة، ومنهم من يحذفه مراعاة للعلمية والتأنيث، ومنهم من يعربه إعراب مالاينصرف مراعاة للتسمية. شرح التصريح: ٨٢/١-٨٣.

(٥) سورةطه: من الآية: ٦٣ . وهذه قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، وقرأ حفص عن عاصم: {إِنْ هَٰذَٰنِ} بتسكين النون الأولى وتخفيف الثانية، وقرأ ابن كثير بتشديد نون {هَٰذَٰنِ} وتسكين نون {إِنَّ}، وقرأ أبوعمرو وحده: {إِنَّ} مشددة النون {هَٰذَيْنِ} بالياء. السبعة: ٤١٩ ، والتبصرة في القراءات: ٢٦٠ ، والإقناع: ٦٩٩/٢.

عمرو: إن {إِنَّ} بمعنى: نَعَمْ، ودخلت اللامُ مراعاةً للفظ {إِنَّ} وإن كانت هنا بمعنى: نعم(١).

وقوله: "تُصْرَفُ" فيه مدافعة لقوله :

"مَعْ أنها(٢)مؤنثٌ مُعَرَّفُ"

لأن ما فيه التأنيثُ والتعريفُ لاينصرفُ، ومرادُه التنوينُ الذي يشبهُ تنوينَ الصرف؛ ولأجل هذه المدافعةِ عُوِّضَ من هذا البيتِ بيتٌ آخرُ، فيوجدُ في بعض النسخ بدلَ هذا البيتِ:

ألا تَرَى مِنْ عرفاتٍ نُوِّنَتْ مَعْ أَنَّها معرفةٌ قد أُنِّثَتْ

وأظنُّ هذا البيتَ إصلاحا لغير المصنف.

وقولُه: "مِنْ عَرَفاتٍ" هو مفعولٌ بـ "تَرَى" وهو محكيٌّ؛ لأنه مُقْتَطَعٌ من قوله تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ }(٣)، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ المفعولُ محذوفا، و"من عرفات" في موضع الصفة له، والتقديرُ: ألا ترى {عَرَفَٰتٍ} من قوله تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ }.

* * * *

---

(١) المغني: ٥٧ ، ومنهم من يقول: نعم هذان لهما ساحران، ثم حذف "هما". ينظرمعاني القرآن وإعرابه: ٣٦٣/٣ ، وسرصناعة الإعراب: ٣٨٠/١ وفيه رد ابن جني على هذا القول.

(٢) في ب : "أنه" .

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ١٩٨ .

٨٢- وتُحْذَفُ التاءُ التي فى الواحِدَهْ إذا جَمَعْتَها لأَجْلِ الـــوارِدَهْ
٨٣- وألــفُ التــأنيثِ ياءً تُبْــدَلُ إلا إذا مُـــدَّتْ فـواوًا تُجْعَـلُ
٨٤- فقَصْـــرُها حُبْلَـى وحُبْلَيـاتُ والمَـدُّ صَحْـــراءُ وصَحْـراواتُ

لمّا تكلم في كيفية إعراب هذا الجمعِ أخذ يتكلم في كيفيـة الجمع، واعلم أن الاسـم الذي تريد أن تجمعَه بالألف والتاء لايخلو أن تكـونَ فيه علامةُ تأنيثٍ أو لا:

فـإن لم تكن فيه علامةُ تأنيـث، نحو: هِنْدٍ، ودَعْدٍ، وزَيْنَـبَ، وسُعـادَ، فإنك تُلْحِقُـهُ الألفَ والتاءَ من غير حذفٍ ولا قلبٍ، فتقـولُ: هِنْداتٌ، ودَعْداتٌ(١).

وإن كـان فيه علامةُ تأنيثٍ فلا يخلو أن تكونَ التـاءَ أو الألفَ المقصورةَ أو الممـدودةَ، فهـي إذن ثلاثةُ أقسـامٍ، وقد اشتملت أبيـاتُ المصنـفِ على هذه الأقسام الثلاثة، فلنتكلمْ على كل قسمٍ منها.

القسمُ الأول: مافيه تاءُ التأنيث سواءٌ كانت في اسمِ علمٍ لمؤنثٍ أو مذكرٍ، أو صفـةٍ لمـؤنثٍ أو مذكرٍ، أو فى اسـمِ جنسٍ، نحو: فاطمـةَ، وحمـزةَ، وقائمةٍ، وعلاّمَـةٍ، وبقَـرَةٍ، / فالحكمُ في هـذا القسمِ أن تَحْذِفَ التـاءَ مـن المفردِ وتأتيَ ١٢٥/ب
بالألـف والتاء الدالتين على الجمـع والتأنيثِ، ثم إنك إذا حذفـتَ التاءَ فانظرْ إلى مـا كان قبلها فلا يخلـو أن يكونَ حرفا صحيحا، أو همـزةً قبلها ألفٌ، أو ألفا:

فإن كان حرفا صحيحا كـ"مسلمةٍ" فالأمر ما تقدم.

---

(١) سيتعرض الشارح لأحكام جمع الثلاثي الساكن الوسط جمعَ مؤنث سالما حيث يتعرض له المصنف قريبا.

فإن كان همزةً قبلها ألفٌ[١] فالحكمُ فيها حكمُ التثنيةِ: إن كانت أصلا ثَبَتَتْ نحو: بَراءَةٍ، تقولُ: بَراءاتٌ، بالهمز، وإن كانت منقلبةً عن أصلٍ نحو: بَنّاءةٍ، فلك إبقاءُ الهمزة، وقلبُها واوا[٢]، تقول: بَنّاءاتٌ، بالهمز، وبَنّاواتٌ، بالواو[٣].

فإن كان[٤] ألفا فالحكمُ أيضا فيها حكمُ التثنية: إن كانت[٥-رابعةً نحو: مُعْطاةٍ، فاقلبها ياءً تقولُ: مُعْطَياتٍ، وإن كانت-٥] ثالثةً فارددْها إلى أصلها تقول فى "قَطاةٍ": قَطَواتٌ، وفي "فَتاةٍ": فَتَياتٌ.

فإن قلتَ: لأي شيء حُذفت التاءُ من المفرد؟

فالجوابُ[٦]: أنه إنما حُذفت التاءُ من المفرد؛ لئلايجتمعَ في الاسم علامتا[٧] تأنيثٍ بلفظ واحد.

وكان حذفُ تاءِ المفردِ أولى من حذف تاء الجمعِ لأمورٍ:

الأولُ: أن تاءَ المفرد تدل على شيء واحد وهو التأنيث، وتاءُ الجمع تدل على شيئين: التأنيثُ والجمعُ، وما دل على شيء أولى بالحذف مما يدل على شيئين[٨].

الثاني: أن تاءَ الجمع لها حَقُّ الوُرودِ، والواردُ له صَوْلَةٌ وقوةٌ على المورود عليه، فلو حُذفت لكان فيه نقضٌ للغرض المقصود[٩].

---

(١) "ألف" سقط من ب .

(٢) "واوا" سقط من ب .

(٣) في ب : "فالواو" .

(٤) في ب : "كانت" .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر.

(٦) ينظر المقتضب: ١٤٤/١ ، ٧/٤ ، وأسرار العربية: ٦٠ ، والتعليقات الوفية: ٢٢٣/١.

(٧) في ب : "علامتي" .

(٨) ينظر أسرار العربية: ٦٠ ، والصفوة الصفية: ٥٣/١ .

(٩) ينظر المغني في النحو: ٤٢٤/٢.

الثالثُ: أنه لو حُذفت تاءُ الجمع وبقيت تاءُ المفرد لالتبس الجمعُ بالتثنية(١)، ألا ترى أنك لو قلتَ: عندي(٢)مُسْلِمَتا زيدٍ، لم يُعلمْ أجمعٌ هو أم تثنيةٌ سقطت منه النونُ للإضافة.

فإن قلتَ: هذا الجمعُ من جموع السلامة، وجموعُ السلامة لايتغيرُ فيها بناءُ الواحد، وبناءُ الواحد في هذا القسم قد تغير بحذف تائه.

فالجوابُ(٣): أن التاء لا تُعَدُّ من جملة بِنْيَةِ الكلمة، وإنما هي عندهم ككلمةٍ أخرى رُكِّبَتْ مع الاسم، والدليلُ على ذلك أنك إذا أردتَ أن تصفَ المذكرَ بـ"قائمةٍ" من قولك: امرأةٌ قائمةٌ، حذفتَ التاءَ، فقلتَ: رجلٌ قائمٌ، ولو كانت التاءُ / من نفس الكلمة لم تُحذفْ. ٢/١٢٦

فإن قلتَ: فقد جمعوا بِنْتًا، وأُخْتا، على: بُناتٍ، وأَخَواتٍ، فغَيَّروا لفظَ المفرد فيهما، ألا ترى أن الباءَ من "بِنْتٍ" مكسورةٌ والنونَ ساكنةٌ، وقد فُتِحَتا في الجمع ، وكذلك "أَخَواتٌ" فُتِحَت الخاءُ وزِيدَ واوٌ.

فالجوابُ(٤): أن هذا ليس بتغييرٍ للمفرد، وإنما هو رجوعٌ إلى الأصل؛ إذ معلومٌ أن أصلَ "أُخْتٍ" و "بِنْتٍ" : "أَخَوَةٌ" و "بَنَوَةٌ" ومِنْ عادة الجمع أن يَرُدَّ الأشياءَ إلى أُصولها؛ فقالوا: أَخَواتٌ، وكان الأصلُ أن يقولوا: بَنَواتٌ، لكن لمّا تحركت الواوُ وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا، والتقت(٥)مع ألف الجمعِ فحذفوها لالتقاء الساكنين، فقالوا: بَناتٌ، ولم يفعلوا ذلك في "أَخَواتٍ" والموجبُ واحدٌ؛ لأن "بناتٍ" أكثرُ استعمالا من "أَخَواتٍ" فأرادوا أن يخففوه لكثرة استعمالِه.

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ٢٩٦/١ .

(٢) في ب : "عنده" .

(٣) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٢٣/١ .

(٤) نفسه: ٢٢٤/١ .

(٥) في ب : "فالتقت" .

فإن قلتَ: فقد جمعوا بين تاءِ المفرد وتاءِ الجمع، قال الشاعر:

يا رَبِّ لا تُبْقِ من البَناتِ بِنْتًا ولاأُخْتًا من الأُخْتاتِ(١)

فالجوابُ: أنه إنما جاز ذلك لأن هذه التاءَ في "أُخْتٍ" لم تَتَمَحَّضْ للتأنيث؛ ولذلك وقع فيها الخلافُ(٢): هل هي للتأنيث أو بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة، وكونُ ما قبلها ساكنا(٣) يُضْعِفُ كونَها للتأنيث.

تنبيهٌ: واعلمْ أن من الأسماء ما هو مُشْتَرَكٌ بين المذكر والمؤنث، وهو في هذه الحالِ لايخلو أن يكونَ بعلامة أو بغير علامة: فإن كان بعلامة فإنه يُجمعُ بالألف والتاء نحو: "طَلْحَةَ" تقول فيه: طَلْحاتٌ، لمذكر كان أو لمؤنث تغليبا للتاء(٤). فإن كان بغير علامة نحو: "جَعْفَرٍ" اسمُ رجلٍ، وقد سُمِّيَ به المرأةُ، أنشد المبردُ:

يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ إنْ أَكُ دَحْداحًا فأنتِ أَقْصَرُ(٥)

فالحكمُ فيه أن يُجمعَ بالواو والنون للمذكر [نحو: "جَعْفَرُونَ"](٦)، وبالألف والتاء للمؤنث نحو "جَعْفَرات"(٧).

---

(١) ورد الرجز من غير نسبة في النهاية في شرح الكفاية: ٤١٨ .

(٢) ينظر الكتاب: ٢٢١/٣ ، ٤٠٦ ، ١٦٦/٤ ، ٣١٧ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب: ٢٢١/٣-٣٢٢ ، والخصائص: ٢٠٠/١ ، وسر الصناعة: ١٤٩/١ ، وشرح الرضي على الشافية: ٥/٢ ، والتأنيث في اللغة العربية للدكتور إبراهيم بركات: ٦٠-٦٢.

(٣) في ب : "ساكن" .

(٤) والكوفيون يجيزون جمعه بالواو والنون ، ووافقهم ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول: الطَّلَحون. الإنصاف: ٤٠/١.

(٥) في الكامل ١٢٥/١ عن المازني : "كان أعرابي يختلف إلى مغنية لآل سليمان، فأشرفت عليه ذات مرة، فأومأت إليه بيدها إيماء عائب له بالقصر، فأنشأ يقول" وأنشد الرجز في أبيات أخرى، وينظر شرح المفصل: ٩٣/٥ ، وشرح ابن القواس: ٤٨١/١. والدحداح: القصير الغليظ البطن، وقيل: الذحذاح، بالذال المعجمة، وقيل: هما بمعنى، اللسان: ٤٣٤/٢(دحح).

(٦) سقط من الأصل.

(٧) ينظر التعليقات الوفية: ٢٢٤/١ .

القسمُ الثاني: ما فيه ألفُ التأنيث المقصورةُ، نحوُ: حُبْلَى، وسُعْدَى، وجُمادَى، فالحكمُ في هذه الألفِ أن تُقلبَ ياءً(١). ولم تُقلبْ واوا: إمّا لخفة الياء، أو لأنها من علامة التأنيث / في "تَقُومِينَ" و "هَذِي"(٢)، فكان ذلك ١٢٦/ب أليقَ لما فيه من قلب ألفِ التأنيث من حرفٍ من شأنه أن يكونَ للتأنيث(٣)، فتقول: حُبْلَياتٌ، وسُعْدَياتٌ، وجُمادَياتٌ.

فإن قلتَ: لأي شيء لم تُحذفْ هذه الألفُ كما حُذفت التاءُ؟ فالجوابُ من أوجهٍ(٤):

الأولُ: أن الألفَ بُنِيَتْ عليها الكلمةُ، والتاءُ لم تُبْنَ عليها الكلمةُ؛ ولأجل بناء الكلمة على الألف مَنَعَتِ الصرفَ بخلاف التاءِ(٥)، فلو حُذفت الألفُ لكان ذلك هدما للكلمة بخلاف التاء.

الثاني: أن الموجبَ لحذف التاء، وهو اجتماعُ لفظِ التاءين، معدومٌ مع الألف.

الثالثُ: أنه لو حُذفت الألفُ من الجمع لوقع في ذلك لبسٌ في بعض المواضع، ألا ترى أنك لو جمعتَ "سُعْدَى" بحذف الألف لكنتَ تقولُ: سُعْداتٌ؛ فكان يلتبسُ فلايُعْلَمُ المفردُ هل هو سُعْدٌ، أو سُعْدَةٌ، أو سُعْدَى، فلمّا كان حذفُها يُؤَدِّي إلى اللبس لم تُحذفْ.

---

(١) الكتاب: ٣٩٠/٣ ، والمقتضب: ٤٥/٣ ، والأصول: ٤١٨/٢.

(٢) في شرح المفصل ٩١/٥: "فأما الياء في "هذي" فليست علامة للتأنيث - كما ظن - (يقصد الزمخشري) وإنما هي عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث؛ لأن الاسم عندهم الذال وحدها..." وينظرشرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٣.

(٣) ينظرأسرارالعربية: ٦١ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٦/١ ، والصفوةالصفية: ١٥٤/١ وزاد الأخيران في علة عدم قلبها واوا: إمالتها في المفرد إلى الياء.

(٤) تنظرهذه الأوجه في أسرار العربية: ٦١ ، والتعليقات الوفية: ٢٢٤/١-٢٢٥ ، والمغني في النحو: ٤٢٥/٢ ، وشرح ابن القواس: ٢٩٦/١ ، وزاد الشريشي: "وأيضا فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما هو بصدد الزوال وبين ما هو ثابت، فحذفوا في الجمع ما يحذف في المفرد، وأثبتوا فيه ماهو ثابت في المفرد".

(٥) ينظرالكتاب: ٢٢٠/٣ ، والمقتضب: ٣٢٠/٣ .

القسمُ الثالثُ: فيما آخرُه همزةٌ بعد ألفٍ نحوُ: صحراءَ، وعاشوراءَ، فالحكمُ في هـذا القسم أن تَقْلِبَ الهمـزةَ واوا ثم تأتيَ بالألف والتـاء للجمع، فتقولَ: صحراواتٌ، وعاشوراواتٌ، وكذلك ما أشبههما(١).

فـإن قلـتَ: لأي شـيء قُلِبَـتْ هـذه الهمـزةُ ولم تُتْرَكْ على حالهـا؟

فـالجواب(٢): أن الهمـزةَ شبيهةٌ بالألـف، فلو تُركت دون قلـبٍ لتـوالت الأمثـالُ، وتوالي الأمثـالِ عنـدهم مُسْتَثْقَـلٌ؛ فلأجل ذلـك قُلبـت الهمـزةُ.

فإن قلت: لأي شيء قُلبت واوا دون الياء ؟

فالجوابُ من وجهين(٣):

أحدُهمـا: أن اليـاءَ قـريبـةٌ مـن الألف، فلو قُلبت الهمـزةُ ياءً لكـان فيـه كالجمع بين الأمثال، وهو مستثقلٌ، كما تقدم.

الثـاني: أن الـواوَ لما قُلبـت همـزةً في نحو "وُجُوهٍ" و "وُقِّتَـتْ" أرادوا أن يقلبـوا الهمزةَ هنا واوا؛ ليكـونَ في ذلك ضربٌ من المُعـاوَضَةِ والمُشاركة، وقد تقدم هذا البحث في التثنية(٤).

واختُلِفَ في حقيقة هذه الهمزةِ على أقوالٍ:

القولُ الأول: قولُ سيبويه والمحققين من النحويين(٥)أن هذه الهمزةَ في "حَمْـراءَ" و "صَحْراءَ" / وما أشبههمـا بدلٌ من ألف التـأنيث؛ وذلك أنه كان ١٢٧/أ

---

(١) الكتاب: ٣٩١/٣ .

(٢) ينظـرأسرارالعربية: ٦٢ ، والغرةالمخفية: ١٤٠/١ ، وشرح ابن القـواس: ٢٩٦/١ وفيه أيضا: "ولئلا تقع علامة التأنيث حشوا".

(٣) ينظـرالوجهان في أسرارالعـربية: ٦٢ ، والتعليقات الوفيـة: ٢٢٦/١ ، وشـرح ابن القواس: ٢٩٦/١ ، والصفـوةالصفية: ١٥٤/١ ، وزاد الشـريشي: "أن الياء قد انقلبـت إليهـا الألف المقصورة، فقلبوا الهمزة إلى الواو فرقا بينهما".

(٤) ينظر ص ٣٨٤ فيما تقدم .

(٥) الكتـاب: ٢١٣/٣-٢١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والأصول: ٤١١/٢ ، والتكملـة: ٣٢٠ ، والمنصف: ١٥٥/١ ، وشـرح المفصـل: ٩١/٥ ، وشـرح الـرضي على الكـافية: ٣٢٣/٣ ، والمسـاعد: ٢٩٠/٣ ، والارتشاف: ٢٩٣/١ ، وشرح التصريح: ٢٨٥/٢.

الأصلُ في "صحراءَ"، وأشباهِهِ: صَحْرًا[١]، فلما أرادوا التأنيثَ أتوا بألف التأنيث، فقالوا: صَحْرا؛ فجاء على صيغة "سَكْرَى"، فأرادوا أن يَفْرُقُوا بين الألفين تَفُنُّنًا في الكلام؛ فزادوا ألفا قبل ألفِ التأنيث، فقالوا: صَحْرااا، بألفين، فالتقى ألفان زائدتان، فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما[٢]أو حَرَكَتِها، فلم يجز الحذفُ؛ لأنك لو حذفتَ الأولى لزال المَدُّ وقد بُنِيَت الكلمةُ ممدودةً، ولو حذفتَ الثانيةَ لزال عَلَمُ التأنيث، وهو أقبحُ من الأول، فلم يبقَ إلا تحريكُ إحداهما[٢]، فلم يَجُزْ تحريكُ الأولى؛ لأن حرفَ المد متى حُرِّكَ فارق المدَّ؛ فوجب تحريكُ الثانية، فلما حُرِّكَتْ انقلبت همزةً، فقالوا: حمراءُ، وصحراءُ.

فإن قلتَ: فما الدليلُ على أن هذه الهمزةَ بدلٌ من ألف التأنيث، ولم يُقَلْ إنها للتأنيث بنفسها؟

فالجوابُ[٣]: أنهم لما جمعوا بعضَ ما فيه همزةُ التأنيث أبدلوها في الجمع ياءً البَتَّةَ، ولم يُحَقِّقُوها، فقالوا في جمع "صحراءَ": صَحارِيُّ، وفي "صَلْفاءَ" وهى الأرضُ الصُّلْبَةُ: صَلافِيٌّ، بالياء المشددةِ دونَ همز، ولو كانت الهمزةُ أصلا لقالوا: صَحارِيءُ، بالهمز، كما قالوا: "كَوْكَبٌ دُرِّيءٌ"[٤]، وكواكبُ دَرارِيءُ[٥]، ورجلٌ قُرّاءٌ ورجالٌ قَرارِيءُ، فأتوا بالهمز لمّا كان[٦]أصلا.

---

(١) في ب : "صحر" على الحكاية.

(٢) في ب : "أحدهما" .

(٣) ينظر المنصف: ١/١٥٥-١٥٦ ، وشرح المفصل: ٥/٩١ وفيه جواب آخر .

(٤) وبمثله قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم في الآية: ٣٥ من سورة النور. السبعة: ٤٥٦ ، وينظر الكشف: ٢/١٣٧-١٣٨.

(٥) في اللسان ١/٧٣(درأ): "وكوكب دريء، على فُعِّيلٍ: مندفع في مضيه من المشرق إلى المغرب، والجمع: دراريء على وزن دراريَ".

(٦) في ب : "كانت" .

فإن قلـــــتَ: لأي شيء قُلبت هذه الهمزةُ ياءً في جمع التكسير ؟

فالجوابُ(١): أن الألفَ الأولى من "صَحْراءَ" لما جُمعت قُلبت ياءً كما تُقلب الألفُ من "قِرْطاسٍ" في الجمع إذا قلتَ: قَراطيسُ، ولمّا انقلبت ياءً صارت الهمزةُ بعدها إلى أصلها وهو الألف؛ لزوال سبب قلبها همزةً وهو الألفُ الأولى، ثم قُلبت ألفُ التأنيث التي كانت مهموزةً ياءً للياء التي هي بدلٌ من ألف المدِّ قبلها، ثم أُدغمت الياءُ في الياء فقيل: / صَحَارِيٌّ، بالتشديد. ١٢٧/ب

واستشهد على هذه الطريقةِ أبو البقاءِ يَعيشُ بنُ يَعيشَ الحَلَبِيُّ بقول يزيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ(٢):

لَقَدْ أَغْدُو على أَشْقَـ ـــرَ يَغْتالُ الصَّحارِيّا(٣)

فـ"الصَّحارِيُّ" عنده مشددُ الياء.

قلتُ: وثَمَّ طريقةٌ ثانيةٌ في جمع "صحراءَ" وشبهِهِ وهي أن تَحْذِفَ الألفَ الأولى من "صحراءَ" ولاتقلبَها ياءً كما فعلتَ في الطريقة الأولى، ثم يَنْكَسِرُ ما قبل الهمزة في الجمع فتنقلبُ ياءً، فتقولُ: "صَحارٍ" مثل "جَوارٍ" ، فإذا نُصِبَ ظهرت الياءُ، فتقولُ: رأيتُ صَحارِيَ، بياء مخففة، كما تقولُ: رأيتُ جَوارِيَ.

---

(١) ينظرسرالصناعة: ٨٥/١-٨٦ ، وشرح المفصل: ٥٩/٥ .

(٢) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي(٠٠ - نحو ١٥٠هـ) شاعر أموي عالي الطبقة، من أهل الطائف، سكن البصرة، ولاه الحجاج كورة فارس ثم عزله، فأجرى له سليمان بن عبد الملك ما يعدل عمالتها. أخباره في الأغاني: ٢٨٦/١٢-٢٩٦ ، والكامل لابن الأثير: ٨٢/٥ ، ٨٣ ، والخزانة: ١١٣/١-١١٦.

(٣) لم أجد من نسب البيت ليزيد بن الحكم إلا الشريشي في التعليقات الوفية: ٢٢٧/١ ، وهو بيت مفرد للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان في شعره: ١٣٨ ، وسرالصناعة: ٨٦/١ ، وشرح المفصل: ٥٨/٥ ، والممتع: ٣٣٠/١ ، والخزانة: ٤٢٤/٧ ، وهو بلانسبة في الإنصاف: ٨١٦/٢ ، وشرح الملوكي: ٢٦٩ ، وسفرالسعادة: ٢٨١/١ ، والمقرب: ٥١٨ . وفي الخزانة ٤٢٧/٧: "والأشقر من الخيل: الذي حمرته صافية..ويغتال: يهلك...استعار يغتال لقطع المسافة بسرعة شديدة، فإن أصل اغتاله بمعنى قتله على غرة وغفلة".

واستشهد الشَّرِيشِيُّ[١] على هذه الطريقةِ بقول يزيدَ بنِ الحكمِ الثقفيِّ المتقدم:

لَقَدْ أَغْدُو على أَشْقَـ ـرَ يَغْتالُ الصَّحارِيا

فـ"الصَّحارِي" على هذا الاستشهادِ مُخَفَّفُ الياء.

فهذا البيتُ كما ترى قد تجاذبه هذان العالمان، فابنُ يعيشَ استشهد به على أن "صَحارِيَّ" في الجمع مشددُ الياء، والشريشيُّ استشهد به على أن "صَحارِيَ"[٢] في الجمع مخففُ الياء، والحَكَمُ بينهما بقيَّةُ الأبيات، فإن كانَ الرَّوِيُّ مشددا فالقولُ ما قاله ابنُ يعيش، ويحتمل البيتُ إذ ذاك أن يكونَ من الهَزَج أو من الوافر المعصوبِ كلُّه إن كانت أجزاؤُه كلُّها على "مفاعيلن"، فإن كان في أجزائه ما هو على "مُفاعَلَتُنْ" تَعَيَّنَ أن يكونَ وافرا والجزءُ الذي فيه الرويُّ معصوبٌ، فصار على "مفاعيلن"، وإن كان الرويُّ في الأبيات مخففا فالقولُ قولُ الشريشيِّ، ولا يمكنُ أن يكونَ البيتُ من الوافر؛ لأن وزنَ الجزء الذي فيه الرويُّ يكون "مَفاعِلُنْ" بغير ياء، وذلك هو العَقْلُ في الوافر، وهو غيرُ جائزٍ في ضرب الوافر[٣]، ولايُعلمُ في مشهوره ولا شاذِّه، فتعين أن يكونَ البيتُ من الهَزَج على مذهب الأخفش لا على مذهب الخليل؛ لأن الأخفش يُجيز القَبْضَ في ضرب الهَزَج، والخليلُ يمنعه[٤]؛ فإذن التخفيفُ بعيدٌ / . ٤/١٢٨

---

(١) التعليقات الوفية: ٢٢٧/١ ، واستشهد به في ٥١٥/٢ مشدد الياء على الطريقة الأولى.

(٢) في ب : "صحاريا" .

(٣) البارع: ١٠٩ ، وينظرالعيون الغامزة: ١٦٧ فقد ذهب جماعة من العروضيين إلى إنكار العقل في سائر أجزاء الوافر.

(٤) العيون الغامزة: ١٧٩-١٨٠ ، والقبض في ضرب الهزج قليل شاذ. ينظرالبارع: ١٢٥.

القول الثاني: قولُ الأخفشِ[١]أن هـذه الهمزةَ هي نفسُها للتـأنيث، وهو مردودٌ بما مرَّ من القلب؛ فلو كانت أصلا بنفسها لم تنقلـبْ ياءً في الجمع[٢].

القولُ الثالث: أن الألفَ الأولى من "صحراءَ" وشبهِه هي علامةُ التأنيث، والألـفُ المهموزةُ بعدها زيدت للفَـرْق بين مؤنث "أَفْعَـلَ" نحو "أحمرِ حمراءَ" وبينَ مـؤنث "فَعْلانَ" نحـو "سكـرانِ سَكْرَى". ورد ابنُ يعيـشَ هـذا القولَ بأنه يلزمُ منه أن تكونَ علامةُ التأنيث حشوا[٣].

القولُ الرابع: أن الألفين مَعًا هما[٤] للتأنيث[٥]. ورده ابنُ يعيشَ أيضا بأنه لا نظيرَ له[٣].

فالصحيح إذن من هذه الأقوالِ قولُ سيبويه.

ولنرجعْ إلى لفـظ المصنف فقوله: "لأجل الوارِدَهْ" تعليـلٌ لحذف التاء التي في "الـواحده"، وأَشْعَرَ بلفـظ "الوُرُود" أن الواردَ لـه حكـمٌ يقضي على غيره.

---

(١) التعليقات الوفية: ٢٢٧/١ ، والقول منسوب للكوفيين في شفـاء العليل: ٩٩٩/٣ ، والهمع: ٦١/٦ ، وشـرح التصريح: ٢٨٥/٢ ، ولهم وللزجاجي في الارتشاف: ٢٩٣/١ ، والمسـاعد: ٢٩٠/٣ ، وفي الارتشاف: "ومذهب الأخفش أن الألف والهمزة معا هما علامة التأنيث".

(٢) ينظرالمنصف: ١٥٦/١ ، وشرح المفصل: ٩١/٥ .

(٣) شرح المفصل: ٩/١٠ .

(٤) في الأصل : "معناهما" .

(٥) يفهـم هذا من قول سيبويه في مواضع من الكتاب: "ألفا التـأنيث" ينظر: ٢١٤/٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، وينظركذلك المقتضب: ٢٥٨//٢ ، وفي المنصف ١٥٤/١: "وإنما قال -سيبويه- هذا؛ لأن هذه الهمـزة لمـا كانت لاتنفك من كون هـذه الألـف قبلها وهي مصاحبة لهـا وغير مفـارقة، أطلـق هذا اللفـظ عليها تجوزا" وينظرشرح المفصـل: ٩١/٥ ، والتأنيث في اللغة العـربية: ١٣٥ فمـا بعدها، وقد نسب هذا القول للأخفش في الارتشاف: ٢٩٣/١.

وقولُه:

"إلاإذا مُدَّتْ فواوًا تُجْعَلُ"

هذه اللغةُ الفصيحةُ(١)، ويجري فيها من الخلاف ما جرى في التثنية: من قلبها ياءً، أو تركِ الهمزِ من غير قلب(٢).

وقولُه: "إلاإذا مُدَّتْ" وقوله: "فَقَصْرُها" الضميرُ فيهما يعودُ إلى الألف، وفيه وصفُ الألفِ بالمد والقصر، وذلك على سبيل المُسامحة، وإنما القصرُ والمدُّ من صفات الأسماء التي فيها الألفُ.

* * * *

٨٥- ومِثْلُ هِنْدٍ جُمْلَ دَعْدٍ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفيفٍ وطورًا يُتْبَعُ

أخذ يتكلم في أسماءٍ تعتريها أحكامٌ في حالة الجمع بالألف والتاء، وهي أقسامٌ ذكر منها في هذا البيتِ ما هو ثلاثيٌّ ساكنُ الوسطِ، ليس فيه تاءُ التأنيث، ويكونُ إمّا مكسورَ الفاءِ كـ"هِنْدٍ"، أو مضمومَها كـ"جُمْلٍ"، أو مفتوحَها كـ"دَعْدٍ".

والضابطُ لهذا القسمِ(٣)أن تقولَ: الاسمُ الثلاثيُّ الساكنُ الوسطِ لايخلو أن يكونَ صحيحا أو معتلا، فإن كان صحيحا فلايخلو أن يكون مكسورَ الأولِ(٤-أو مضمومَه أو مفتوحَه:

فإن كان مكسورَ الأولِ-٤) نحو"هِنْدٍ" أو مضمومَه / نحو"جُمْلٍ" ١٢٨/ب
فلك في جمعه ثلاثةُ أوجهٍ(٥): تسكينُ العينِ وهو الأصلُ، وفتحُها تخفيفا، وإتباعُ العين لحركة الفاء، فتقولُ: هِنِداتٌ، بكسر الهاء

---

(١) الكتاب: ٣٩١/٣ ، والمقتضب: ٣٩/٣ .

(٢) ينظر ص ٣٨٣ فيما تقدم .

(٣) في الأصل : "الاسم" والمثبت يناسب قوله : "وهي أقسام" المتقدم.

(٤-٤) سقط من ب بانتقال النظر .

(٥) الكتاب: ٣٩٧/٣ ولم يذكر سيبويه فتح العين ، والمقتضب: ٢٢١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥١/١.

والنـون، وجُمُلاتٌ، بضـم الجيم والميم، والإتبـاعُ في باب "جُمْـلٍ" أكثرُ مـن الإتبـاع في باب "هِنْـدٍ"؛ لأن باب "عُنُـقٍ" أوسـعُ مـن باب "إِبِلٍ"(١).

فإن كان معتلا نحو: رُوحٍ، وعِيدٍ، ومِيلٍ، إذا سُمِّيَ بها امرأةٌ، فلايجوزُ إلا الإسكـانُ(٢)؛ لأنه يلـزمُ مـن الإتباع تحـريكُ الواوِ بالضمـة والياءِ بالكسرة، وذلك ثقيلٌ، ويلزمُ من الفتح الثِّقَلُ أيضا.

وقـد فتحـوا العينَ في المكسـورِالفاءِ المعتـلِّ العين(٣)، قـال الكُمَيْـتُ:

عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّودَدِ العِـ ـدِّ إليهم مَحْطُوطَةُ الأَعْكامِ(٤)

فقال: "عِيَرَاتُ"، بفتح الياء، وهو جمع "عِيرٍ"، وهي الإبلُ التي تحملُ الميرةَ(٥). والعِدُّ، بكسرالعين: الكثير.

---

(١) في ب : "إيد" ، وهـو تحـريف. وينظر في كون الإتباع في باب "جُمْـلٍ" أكثر منـه في باب "هِنْـدٍ" وتعليـل ذلـك السيرافي بهـامش الكتـاب: ٥٨١/٣. وفي قلـة باب "إبل" الكتـاب: ٥٧٤/٣ ، ٢٤٤/٤ ، والمقتضب: ٢٠١/٢ ، وليس في كلام العرب: ٩٦.

(٢) في ب : "الإشكال" وهو تحريف .

(٣) الكتـاب: ٦٠٠/٣ ، والنكـت: ١٠١٠/٢ ، وشـرح التسهيـل: ١٠٤/١ ، وشـرح الـرضي على الكافية: ٣٩٥/٣ ، والارتشاف: ٢٧٥/١ ، والمساعد: ٦٩/١.

(٤) شرح هاشميات الكميت بن زيد: ٢٦ ، والغرةالمخفية: ١٣٨/١ ، وشـرح المفصل: ٣١/٥ ، ٣٣ ، وشـرح ابن القـواس: ٢٩٩/١. والأعكـام: جمـع عِكْـمٍ، وهـو العِـدْلُ مـا دام فيـه المتـاع، والعكمان: عدلان يشدان على جانبي الهودج بثوب. اللسان: ٤١٥/١٢(عكم).

(٥) اللسان: ٦٢٤/٤(عير). وقد اختلف في "عيرات" على مذهبين:

المـذهب الأول للجمهور أنه "عِيَرات" بكسـرة ففتحة، وذهب أكثر هـؤلاء إلى أن المفـرد "عِير" بكسـرة أصليـة اسم جمع للإبل، وذهـب بعضهـم أنه "عِير" بكسرة منقلبـة عـن ضمـة جمع تكسير لـ"عَيْرٍ" بالفتـح، وهـوالحمار، كسَقْـفٍ وسُقُـفٍ، ثم قلبـت الفتحـة كسـرةً كمـا قلبـت في "بِيـضٍ".

المـذهب الثاني أنه "عَيَرات" بفتحتين، وبه قـال المبرد والزجاج، وعـزاه ابن يعيش إلى سيبويه، ثم ذهب المبرد إلى أنه جمع "عَيْرٍ" وهو الحمار، وذهب الزجاج إلى أنه جمع "عَيْرٍ" وهو الناتىء في الكتـف أو القـدم. شـرح المفصـل: ٣٣/٥ ، والـدرالمصون: ٥٢٥/٦ ، وشـرح التصـريح: ٢٩٩/٢.

وقال ابنُ القواس(١): يُروى "عِيْراتُ" بسكون الياء.

وأظنه وهما؛ لأن البيت من الخفيف، فلو سُكِّنَتِ الياءُ انكسر البيتُ؛ لأنه يؤدي إلى حذف العين من "فاعِلاتُنْ"(٢)، وهو صورةُ التَّشْعيثِ(٣)، ولاأعلمُ أحدا جوَّز ذلك في الحشو لا في المشهور ولا في الشاذِّ(٤)، وإنما يجوز ذلك في العروض الأولى من هذا البحر، وفي ضربها [على](٥)خلافٍ(٦).

فإن كان مفتوحَ الأولِ فلايخلو أن يكونَ صحيحا أو معتلا: فإن كان معتلا نحو "طَيْفٍ" إذا سميتَ به امرأةً فلايكونُ فيه إلا إسكانُ الياء؛ لأنها لو حُركت لانقلبت ألفا، لانفتاح ما قبلها، اللهم إلا على لغة هُذَيْلٍ(٧)الذين يقولون في "بَيْضَةٍ": بَيَضاتٌ، بفتح الياء؛ فإنه يجوز على لغتهم فتحُ الياء من "طَيْفٍ" في الجمع بالألف والتاء.

فإن كان صحيحا نحو "دَعْدٍ" فلك فيه وجهان:

أحدُهما، وهو الكثيرُ الفصيح: فتحُ العين(٨)، والفتحُ حينئذٍ إمّا لطلب الخفة، وإمّا للإتباع(٩)، فيكونُ اللفظ / واحدا، والفرقُ يقع بينهما بالنية: ٢/١٢٩
فمن فتح تخفيفا فالفتحُ عنده كفتح النون من "هِنَداتٍ"، ومَنْ فتح إتباعا فالفتح عنده ككسر النون من "هِنِداتٍ"، ومنهم مَنْ منع الإتباعَ في الفتح؛ فيكونُ الفتح في "دَعَداتٍ" على هذا تخفيفا لاإتباعا.

---

(١) كررت في ب كلمة "ابن"، وينظرشرح ابن القواس: ٢٩٩/١ .

(٢) في الخطيتين : "فاعلات" والمثبت مراعى فيه الكتابة العروضية.

(٣) التشعيث من العلل الجارية مجرى الزحاف، وهو تغيير يلحق وتد "فاعلاتن" فيصيرها "مفعولن" ينظرالكافي: ١١٣ ، والعيون الغامزة: ١٢٦.

(٤) في ب : "الشد" .

(٥) ليس في الأصل .

(٦) التشعيث إنما يجوز في الضرب الأول، واختلفوا في جوازه في العروض الأولى، فمنعه الجمهور، وأجازه ابن القطاع. ينظرالبارع: ١٦٨-١٦٩ ، والدرالنضيد: ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، والعيون الغامزة: ٢٠٦.

(٧) الكتاب: ٦٠٠/٣ ، والمقتضب: ١٩١/٢ ، والنكت: ١٠١٠/٢ ، وشرح المفصل: ٣٣/٥ ، وشرح الرضي على الشافية: ١١٣/٢.

(٨) الكتاب: ٣٩٧/٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥٢/١.

(٩) في ب : "إما طلبا للخفة وإما إتباعا" .

الوجهُ الثاني: إبقاءُ التسكين، فتقولُ في "دَعْدٍ": دَعْداتٌ، بتسكين العين، وهو قليلٌ (١).

تنبيهٌ: اعلمْ أن النحويين اختلفوا في "أَهَلاتٍ" بفتح الهاء من قول الشاعر:

وهم أَهَلاتٌ حولَ قيسِ بنِ عاصم إذا أَدْلَجُوا بالليل يَدْعُونَ كَوْثَرا (٢)

فذهب الزمخشريُّ (٣) إلى أنه جمعُ "أَهْلٍ" لُحِظَ فيه التأنيثُ، كـ"دَعْدٍ ودَعَداتٍ"، وتبعه على ذلك جماعةٌ من النحويين منهم ابنُ النحوية. وردَّ بعضُهم (٤) قولَ الزمخشريِّ، وقال: "أَهْلٌ" لايُجمعُ

---

(١) في شرح المفصل ٢٨/٥: "ولايجوز إسكانه- الاسم المؤنث الساكن الحشو المفتوح الأول- إلا في ضرورة الشعر...وقيل إنها لغة" وينظر شرح جمل الزجاجي: ١٥٢/١.

(٢) البيت للمُخبَّل السعدي (ربيعة-وقيل: الربيع بن ربيعة- بن مالك، شاعر جاهلي إسلامي من بني شماس بن لأي بن أنف الناقة. أخباره في الشعر والشعراء: ٤٢٠/١ ، والإصابة: ٤٥٥/٢-٤٥٦، والخزانة: ٩٣/٦-٩٥) في شعره: ٢٩٤ ، وينظرالكتاب: ٦٠٠/٣ ، والنكت: ١٠١٠/٢ ، وشرح المفصل: ٣١/٥ ، ٣٣ ، واللسان: ٢٨/١١(أهل) ، والخزانة: ٩٦/٥. قال الأعلم: "وصف اجتماع أحياء سعدٍ من بني مِنْقَرٍ وغيرِهم إلى قيس بن عاصم المنقري سيدِهم وتعويلَهم عليه في أمورهم. والكَوْثَرُ: الجواد الكثير العطايا،أي: إذا أدلجوا حدوا الإبل بمدحه وذكره". تحصيل عين الذهب: ٥٠١.

وقيس بن عاصم المنقري: صحابي، كان شاعرا سيدا جوادا، وهو ممن حرّم على نفسه الخمر في الجاهلية، وفد على النبي-صلى الله عليه وسلم- في وفد بني تميم سنة تسع فأسلم، وقال النبي لما رآه: "هذا سيد أهل الوبر"، واستعمله على صدقات قومه. أخباره في معجم الشعراء: ١٩٩-٢٠٠ ، والإصابة: ٤٨٣/٥-٤٨٦ ، والخزانة: ١٠٢/٨.

(٣) الزمخشري في هذا متابع لسيبويه. ينظرالكتاب: ٦٠٠/٣ ، وتحصيل عين الذهب: ٥٠١ ، والمفصل: ١٩٢ ، وإنما اعتمد الشارح في نسبة هذا المذهب إلى الزمخشري على عبارة ابن يعيش في شرح المفصل: ٣١/٥ حيث قال: "وأما (أهلات) فهو جمع (أهلة) بالتاء وليس بجمع (أهل) كما ظنه صاحب الكتاب" وهو إنما يقصد كتاب سيبويه لامفصل الزمخشري. وينظرالخزانة: ٩٧/٨ ، ٩٨ هامش ١ .

(٤) ينظرشرح المفصل: ٣١/٥-٣٣ .

بالألف والتاء، وإنما يُجْمع بالواو والنون؛ لكونه لُحظ فيه الوصفُ، قال تعالى: {شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا}(١)، قال: وأمّا "أَهَلاتٌ" في البيت فهو جمعُ "أَهْلَةٍ" (٢-كـ"جَفْنَةٍ وجَفَناتٍ"-٢)، قال الشاعر، أنشده الجوهري:

وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ وأَبْلَيْتُهُمْ في الحَمْدِ جَهْدِي ونائِلي(٣)

إذا تقرر هذا فلنرجع إلى لفظ المصنف، فقوله:

"ومِثْلُ هِنْدٍ جُملَ دَعْدٍ يُجْمَعُ"

هو على حذف العاطف، التقدير: ومثلُ هِنْدٍ وجُمْلَ ودَعْدٍ، ويجوزُ لك في "هِنْدٍ" و "دَعْدٍ" في البيت الصرفُ وعدمُه، فإذا صرفتَ فالجزءُ سالمٌ، وإذا لم تصرفْ فالجزءُ مَخْبونٌ(٤)، وأمّا "جُمْلُ" فلا يكونُ إلاغيرَمنصرفٍ.

وقوله: "طَوْرًا" الطَّوْرُ في اللغة: التَّارَةُ والحالُ، فإذا قلتَ: طَوْرًا كَذا وطَوْرًا كَذا، فمعناه: حالا كذا وحالا كذا، وهو في الحقيقة ظرفٌ.

وقولُه: "بتَخْفِيفٍ" يَحْتَمِلُ أن يريدَ بالتخفيف: السكونَ، فيكونَ قد نَصَّ فى "هِنْدٍ" و "جُمْلَ" و "دَعْدٍ" على وجهين: وهما السكونُ، والإتباعُ، أمّا السكونُ فيها فبَيِّنٌ، وأمّا الإتباعُ في "هِنْدٍ" و "جُمْلَ" فمتفقٌ عليه، وأمّا الإتباعُ في "دَعْدٍ" فهو على من يراه في الفتح، / ويكونُ المصنفُ على هذا التأويلِ قد ١٢٩/ب
أهمل ذكرَ الفتح في ذلك كلِّه.

---

(١) سورةالفتح: من الآية: ١١ .

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) البيت لأبي الطَّمحان القَيْني حَنْظَلَةُ بنُ الشَّرْقِيِّ، كان نديما للزبير بن عبدالمطلب في الجاهلية، ثم أسلم ولم ير النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو أحد المعمرين. أخباره في الشعر والشعراء: ٣٨٨/١-٣٨٩ ، والإصابة: ١٨٣/٢-١٨٤ ، والخزانة: ٩٤/٨-٩٦.

والبيت من شواهد إصلاح المنطق: ١٦٤ ، والمحتسب: ٢١٨/١ ، والصحاح: ١٦٢٩/٤(أهل) ، وشرح المفصل: ٣٢/٥ ، وسفرالسعادة: ١٠٣٨/٢ ، والخزانة: ٩١/٨ وفيها ٩٤/٨: "وتفسير تبريت: كشفت وفتشت. يريد أنه فتش عن صحة ودهم له ليعلمه فيجزيهم به. وأبليتهم: أوصلتهم ومنحتهم".

(٤) المخبون: ما سقط ثانيه الساكن. الكافي: ١٤٣.

ويَحْتَمِلُ أن يريدَ بالتخفيف: الفتحَ، فيكونَ قد نَصَّ على الفتح والإتباع، أمّا الفتحُ والإتباعُ في "هِنْدٍ" و "جُمْلَ" فبَيِّنٌ، وأمّا الفتحُ والإتباعُ في "دَعْدٍ" فاللفظُ فيهما واحدٌ والتقديرُ مختلفٌ، هذا على مَنْ يُجَوِّزُ الإتباعَ في الفتح، ويكونُ المصنفُ على هذا التأويلِ قد أهملَ ذكرَ السكونِ في ذلك كلِّه؛ لأنه معروفٌ؛ لكونه الأصلُ.

هذا الذي قرّرْناه(١)هو الذي يحتمله كلامُ المصنف، وأمّا مَنْ جَعَلَ قولَه:

"طَوْرًا بتَخْفِيفٍ وطَوْرًا يُتْبَعُ"

راجعاإلى "هِنْدٍ" و "جُمْلَ" لا إلى "دَعْدٍ"(٢)، فليس بشيء؛ لأن السياق يأباه، ويلزمُ منه أن يكونَ الحكمُ في "دَعْدٍ" مسكوتا(٣)عنه.

وإنما حَمَلَ هذا القائلَ على هذا التأويلِ أنه لايرى الإتباعَ في الفتح، وهَبْ أنه لايراه فقد رآه غيرُه، قال جملةٌ من النحويين(٤)في قوله تعالى: {اشْتَرَوَا الضَّلٰلَةَ بِالْهُدَىٰ}(٥)، وقولِه تعالى: {لَوِ اسْتَطَعْنَا}(٦)في قراءة مَنْ قرأ بفتح الواو فيهما(٧): إن الفتحَ في ذلك إتباعٌ لما قبلهما من الفتح، وقد قالوا في قراءة النَّخَعِيِّ (٨):

---

(١) في ب : "قررنا" .

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٢٩٨/١ ، والصفوةالصفية: ١٥٧/١.

(٣) في ب : "سكوتا" .

(٤) ينظرالبحرالمحيط: ٧١/١ ، ٦٦/٣ ، ٣٧٩ .

(٥) سورةالبقرة: من الآيتين: ١٦ ، ١٧٥ .

(٦) سورةالتوبة: من الآية: ٤٢ .

(٧) هي قراءة أبي السمال العدوي في سورةالبقرة. إعراب القرآن للنحاس: ١٩٢/١ ، وشواذ ابن خالويه: ٢ ، والبحرالمحيط: ٧١/١. وقراءة الحسن في آية التوبة. البحر: ٤٦/٥.

(٨) النخعي(٤٦-٩٦هـ) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي، فقيه العراق، دخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبي، وكان من العلماء ذوي الإخلاص. أخباره في طبقات ابن سعد: ٢٧٠/٦-٢٨٤ ، وتذكرةالحفاظ: ٧٣/١-٧٤ ، والشعور بالعور: ١٠٩-١١٠.

{وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَٰهَدُوا}(١)بفتح الميم: إن الفتحَ إتباعٌ لفتحة اللام، وقالوا في قراءة الحسن: {مَذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ}(٢)بفتح الميم: إن الفتحَ فيه إتباعٌ لفتحة الذال بعدها، ولعل المصنفَ ممن يرى ذلك.

* ** *

٨٦- ومِثْلُ جَفْنَةٍ بفَتْحٍ جُمِعَتْ كالجَفَناتِ والصفاتُ أُسْكِنَتْ

٨٧- وأَسْكَنُوا الْمُعْتَلَّ كالعَوْراتِ وما حَوَى التَّشْدِيدَ كالشَّدَّاتِ

شرع يتكلمُ فيما لحقته التاءُ من الأمثلة المتقدمة، فذكر في هذا البيتِ(٣)منها حكمَ "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكونِ العين، وحكمُ "فُعْلَة" بكسر الفاء وضمِّها يأتي في البيت بعد هذا.

والضابطُ لـ"فَعْلَةٍ" بفتح الفاءِ أن تقولَ: "فَعلَةٌ" المفتوحُ الفاءِ لايخلو أن يكونَ / متحركَ الوسطِ أو ساكنَه: ١/١٣٠

فإن كان متحركَ الوسطِ بأيِّ حركةٍ كانت فالحكمُ إبقاءُ التحريكِ(٤)، تقولُ في "قَصَبَةٍ": قَصَباتٌ، بفتح الصاد، وفي"سَمُرَةٍ": سَمُراتٌ، بضم الميم، وفي "نَبِقَةٍ": نَبِقاتٌ، بكسر الباء، وإنما كان ذلك؛ لأن المقصودَ الحركةُ وقد حصلت بحركة المفرد.

فإن كان ساكنَ الوسط، وهو الذي تَعَرَّضَ إليه المصنفُ، فلا يخلو أن يكون اسما كـ"جَفْنَةٍ"، أو صفةً كـ"صَعْبَةٍ"(٥):

---

(١) سورةآل عمران: من الآية: ١٤٢ ، ولفظ الجلالة لم يرد في ب ، وهي كذلك قراءة يحيى بن وثاب. المحررالوجيز: ٣٤٣/٣ ، والبحر: ٦٦/٣.

(٢) سورةالنساء: من الآية: ١٤٣ ، وانظر القراءة في البحر: ٣٧٨/٣.

(٣) كذا في النسختين، وهو سهو، فهما بيتان.

(٤) الكتاب: ٥٧٩/٣ ، ٥٩٤ ، ٦٢٨-٦٢٩ ، والأصول: ٤٤٠/٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٣.

(٥) في ب : "كقصبة" تحريف .

فإن كان اسمًا فلايخلو أن يكونَ صحيحَ الوسط كـ"جَفْنَةٍ" أو يكونَ معتلَّ اللامِ أو العينِ، فإن كان صحيحا فلايخلو أن يكونَ مُدْغَمًا كـ"شَدَّةٍ" أو غيرَ مُدْغَمٍ.

فإن كان صحيحَ الوسطِ غيرَ مُدْغَمٍ أو معتلَّ اللامِ فالحكمُ في ذلك كلِّه تحريكُ الوَسَطِ(١)، ويستوي في ذلك اسمُ الجنس، واسمُ العَلَمِ نحو "جَفْنَةٍ" و "طَلْحَةَ" قال حَسّانٌ- رضي الله عنه - في جمع "جَفْنَةٍ":

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فى الضُّحا وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما(٢)

وقال الآخرُ في جمع "طَلْحَةَ":

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ(٣)

وتقولُ في المعتل اللامِ: "ظَبْيَةٌ و ظَبَياتٌ" و "غَزْوَةٌ و غَزَواتٌ" بفتح الباءِ والزايِ(٤)، ولايُسَكَّنْ شيءٌ من هذا إلا في الشعر، نحوُ قولِ ذي الرُّمَّةِ:

---

(١) ينظر الكتاب: ٥٧٨/٣-٥٧٩ ، والمقتضب: ١٨٦/٢-١٨٧ ، ١٩١ ، والأصول: ٤٣٩/٢ ، وشرح المفصل: ٢١/٥ ، والمقرب: ٤٠٦ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٢/٣-٣٩٤ وفيه: "وجاء في المعتل اللام نحو: أخوات، وجديات، تسكين عينهما، وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف؛ لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام".

(٢) ديوانه: ١٣١ ، وقد استشهد به سيبويه ٥٧٨/٣ على أنهم قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، فالجفنات مراد بها الجفان، وينظر المقتضب: ١٨٦/٢ ، والتبصرة: ٦٤٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١٨١١/٤ ، والخزانة: ١٠٦/٨. والجفان: جمع جفنة، وهي أعظم مايكون من القِصاع. اللسان: ٨٩/١٣(جفن). والغر: البيض، يريد بياض الشحم. والأسياف: جمع لأدنى العدد، فوضعه موضع الكثير. تحصيل عين الذهب: ٤٩٧.

(٣) تقدم ص ٣٩٥ .

(٤) في ب : "الياء والواو" ، وهو سهو.

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى في المَفاصِلِ(١)

فَسَكَّنَ الفاءَ من "رَفْضاتٍ" وهو اسمٌ، وقال الآخر:

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها(٢).

فإن كان صفةً، أو معتلَ العينِ، أو مُدغمَها، فالحكمُ في ذلك كلِّه سكونُ العين(٣)، أمّا الصفةُ فاختير لها السكونُ تخفيفا، لأنها أثقلُ من الاسم، وأمّاالمعتلُّ العينِ فاختير له السكونُ؛ لأنه لو حُركَ لانقلب حرفُ العلة ألفا، بخلاف معتلِّ اللامِ نحو: "ظَبْيَةٍ" فإنها تُفْتَحُ فيه الياءُ في الجمع ولا تُقْلَبُ ألفا لأجل الألف التي بعدها، وأمّا المُدغمُ فاختير له السكونُ؛ لأنه لو حُرِّكَ لأدَّى إلى تفكيك المُدْغَمِ(٤)وذلك شاذٌّ، فتقول في الصفة "خَدْلَةٌ و خَدْلاتٌ" بسكون الدال، والخَدْلَةُ: المرأة الممتلئة الساقين / والذراعين، ١٣٠/ب وأمّا قولُهم في جمع "جُبَةٍ" وهي الشاةُ التي لا لبنَ

---

(١) ديوانه: ١٣٣٧/٢ . وهو من شواهد المقتضب: ١٩٠/٢ ، والمحتسب: ٥٦/١ ، ١٧١/٢ ، وشرح المفصل: ٢٨/٥ ، وضرائرالشعر: ٨٥ ، والخزانة: ٨٧/٨. و "أبت" جواب "إذا" في قوله قبل بيت الشاهد:

إذا قلتُ ودِّعْ وصلَ خرقاءَ واجتنب زيارتها تُخْلِقْ حبال الوسائلِ

وخرقاء: لقب محبوبته "مية". وذِكَرٌ: جمع ذكر، بكسر الذال وضمها، اسمٌ لذكرته بلساني وبقلبي ذِكرى، بالكسر والقصر. والنون من "عودن" ضمير الذكر. و "رفضات" معطوف على "ذكر". ورفضات الهوى: تفرُّقه وتفتُّحه في المفاصل. ينظرالخزانة: ٩٠/٨.

(٢) لم أقف على نسبته إلى قائل معين، وقبله:

علَّ صروفَ الدهر أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمّاتِها

وهو من شواهد معاني الفراء: ٩/٣ ، ٢٣٥ ، والخصائص: ٣١٦/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٥٤/٣، والجنى الداني: ٥٨٤ ، والمغني: ٢٠٦ ، وشرح أبياته: ٣٨٤/٣.

(٣) الكتاب: ٥٧٩/٣ ، ٦٢٧ ، ٦٠٠ ، والمقتضب: ١٨٨/٢ ، ١٩١ ، والأصول: ٤٣٩/٢ ، ١٣/٣ ، والمقرب: ٤٠٦ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٢/٣.

(٤) ينظرأسرارالعربية: ٣٥٣-٣٥٥ .

لها: لَجَباتٌ(١)، وفي جمع "امرأةٍ رَبْعَةٍ": رَبَعاتٌ(١)، بفتح الجيم والباء(٢)، مع أنهما وصفان فشاذٌّ، ووجهُه: أنهما اسمان في الأصل وُصِفَ بهما، فجاء التحريكُ [في الجمع](٣) فيهما باعتبار الأصل(٤).

وقد قيل: إن في "لَجَبَةٍ" لغةً بفتح الجيم(٥)، وفي "رَبْعَةٍ" لغةً بفتح الباء(٦)، فيكونُ الفتحُ في الجمع جاء على تلك اللغةِ.

وأمّا ما حكاه أبوحاتم(٧)عن بعض العرب في جمع "كَهْلَةٍ": كَهَلاتٌ، بفتح الهاء، فشاذٌّ لا يقاس عليه.

وقد قاس عليه قُطْرُبٌ(٨)، فأجازالفتحَ في جمع "فَعْلَة" [الصفةِ](٩)، فيقولُ في "صَعْبَةٍ": صَعَباتٌ، بفتح العين، وردَّ النحويونَ عليه ذلك.

---

(١) الكتاب: ٦٢٧/٣ ، والمقتضب: ١٨٨/٢ ، ١٨٩ ، والمقرب: ٤٠٧.

(٢) في الأصل : "الجيم والعين" ، وفي ب : "الباء والعين" .

(٣) ليس في الأصل .

(٤) نص سيبويه ٦٢٧/٣ على أصل الاسمية في "ربعة" وينظرالمقتضب: ١٨٨/٢ ، وأما "لجبة" فقال الرضي في شرحه على الشافية ١١٤/٢: "لم أر في موضع أن (لجبة) في الأصل اسم، بلى قيل ذلك في (ربعة)". وقد نص الزمخشري على أصل اسميتها، شرح المفصل: ٣١/٥ ، وينظر اللسان: ٧٣٦/١(لجب).

(٥) في ب :"الياء" ، وهو سهو . وتنظر هذه اللغة في الكتاب: ٦٢٧/٣ ، ومجالس ثعلب: ٥٢٧/٢.

(٦) في ب : "العين". وفي مجالس ثعلب ٥٢٧/٢: "ولم يحك الفراء ولا الكسائي في (ربعة) إلاالتحريك".

(٧) هو سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، مقرئ البصرة في زمانه وإمام جامعها، كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، عالما باللغة والشعر، ولم يكن الحاذق في النحو، من كتبه: المعمرون، والنخلة، وما تلحن فيه العامة، وفاته سنة ٢٤٨ ، وقيل سنة ٥٠ ، وقيل سنة ٥٤ ، وقيل سنة ٥٥. أخباره في أخبارالنحويين البصريين: ١٠٢-١٠٤ ، والفهرست: ٦٤ ، ووفيات الأعيان: ٤٣٠/٢-٤٣٣ ، ومعرفة القراء الكبار: ٢١٩/١-٢٢٠.

وانظرهذا النقل في شرح الكافيةالشافية: ١٨٠٥/٤ ، واللسان: ٦٠٠/١١(كهل).

(٨) التسهيل: ١٨ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٣/٣ ، والارتشاف: ٢٧٥/١.

(٩) سقط من الأصل .

وتقولُ في المعتل العينِ والمُدْغَم: "عَوْرَةٌ وعَوْراتٌ" و "بَيْضَةٌ وبَيْضاتٌ" و "شَدَّةٌ وشَدّاتٌ" بالسكون في ذلك كله.

وهُذَيْلٌ(١) يُجْرونَ المعتلَّ في هذا الباب مُجْرى الصحيح، فيقولونَ في "عَوْرَةٍ": عَوَراتٌ،(٢-وفي "بَيْضَةٍ": بَيَضاتٌ، بفتح الواو والياءِ، قُرِىءَ في الشاذ على لغتهم: {عَوَرَٰتٍ}(٣)-٢)، بالفتح في الواو، وقال شاعرُهم:

أَخُو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّبُ رَفيقٌ بَمَسْح المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ(٤)

فإن قلتَ: لأي شيء لم تنقلب الياءُ والواوُ ألفا على لغة هُذيل مع أن القاعدة أن الياءَ والواوَ [إذا](٥)تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفا؟

فالجواب(٦): أن حركة الواو والياء في {عَوَرَٰتٍ} و "بَيْضاتٍ" عارضةٌ في الجمع، والعارضُ في كثير من الأمور لايُعْتَدُّ به.

---

(١) الكتاب: ٦٠٠/٣ ، والمقتضب: ١٩١/٢ ، والتسهيل: ١٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥٢/١ ، وشرح الرضي غلى الكافية: ٣٩٤/٣ ، والارتشاف: ٢٧٥/١. وهي كذلك لغة بني تميم. ينظر شواذ ابن خالويه: ١٠٣ ، والبحر: ٤٤٩/٦.

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) سورةالنور: من الآيتين: ٣١ ، ٥٨ . وهي قراءة ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش. شواذ ابن خالويه: ١٠٣ ، والبحر: ٤٤٩/٦ ، ٤٧٢.

(٤) البيت قال عنه البغدادي: "...مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته".

وهو من شواهد المحتسب: ٥٨/١ ، والخصائص: ١٨٤/٣ ، والمنصف: ٣٤٣/١ ، وشرح المفصل: ٣٠/٥ ، وشرح جمل الزجاجي: ٥٢٣/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٨٠٤/٤ ، والخزانة: ١٠٢/٨. يصف ذكرا من النعام، أي: هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته. والرائح: الذي يسير ليلا. والمتأوب: الذي يسير نهارا. ورفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريكهما في السير. وسبوح: حسن الجري. يراجع الخزانة: ١٠٤/٨-١٠٥.

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ينظرشرح المفصل: ٣٠/٥ .

إذا تقرر هذا فلنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقولُه:

"ومِثْلُ جَفْنَةٍ بفَتْحٍ جُمِعَتْ"

لم يتعرض المصنفُ إلى حكم المتحركِ العينِ نحو: قَصَبَةٍ، وسَمُرَةٍ، ونَبِقَةٍ، وقد نبهنا على ذلك في التقسيم قبلُ(١).

وقولُه:

"وأَسْكَنُوا المُعْتَلَّ كالعَوْراتِ"

يريدُ في اللغة الفصيحة، ولم ينبه على لغة هذيل؛ لقلة ذلك.

* * **

٨٨- ومِثْلُ خُطْوَةٍ وسِدْرَةٍ أَتَتْ في جَمْعِها لُغًا ثَلاثُ رُوِيَتْ

أخذ يتكلم فيما بقيَ عليه من حكم "فِعْلة" الساكنِ الوسطِ، وهو المضمومُ الفاءِ والمكسورُها نحو "خُطْوَةٍ" و "سِدْرَةٍ".

والضابطُ لذلك أن تقولَ: / أمّا "فُعْلَةٌ" المضمومُ الفاءِ فلا يخلو أن يكونَ ١/١٣١ اسما أو صفة.

فإن كان اسما فلا يخلو أن يكونَ صحيحا نحو "غُرْفَةٍ"، أو معتلَّ اللامِ بالواو نحو "خُطْوَةٍ" أو بالياء نحو "كُلْيَةٍ" أو معتلَّ العينِ نحو "سُورَةٍ" ولايكونُ إلا بالواو؛ لامتناع وجودِ الياءِ ساكنةً بعد الضمة، أو مضاعفا نحو "عُدَّةٍ":

فإن كان صحيحا نحو "غُرْفَةٍ"، أو معتلَّ اللام بالواو نحو "خُطْوَةٍ" فلك في جمع ذلك ثلاثُ لُغاتٍ(٢):

---

(١) ينظر ص ٤٦١ فيما تقدم.

(٢) لم يذكر سيبويه إسكان العين في الصحيح، ولم يذكر فتحها في المعتل. الكتاب: ٣/٥٧٩-٥٨٠، ونص المبرد في المقتضب: ٢/١٨٧، ١٩٢ على اللغات الثلاث في الصحيح ومعتل اللام بالواو، وينظرالأصول: ٢/٤٤٠، وشرح المفصل: ٥/٢٩-٣٠، ٣١، وشرح جمل الزجاجي: ١/١٥١، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٩٥.

إسكانُ العين، وهو الأصلُ، وضمُّها إتباعا، وفتحُها تخفيفا، تقول في الصحيح: غُرفاتٌ، بسكون الراء وفتحِها وضمِّها، وتقولُ في المعتل اللام بالواو: "خُطْواتٌ" بسكون الطاء، وهي قراءةُ الجماعة(١) ما عدا ابنَ عامرٍ والكسائيَّ وحفصا وقُنْبُلا(٢)، و "خُطُواتٌ" بضم الطاءِ إتباعًا، وهي قراءةُ من استثنينا(١)، و"خُطَواتٌ" بفتح الطاء تخفيفا، قال ابنُ القواس(٣):"ولم تُسْمع فيه قراءةٌ".

قلت: قد سُمعت، وهى قراءةُ أبي السَّمّالِ(٤).

فإن كان معتلَّ اللامِ بالياء نحو "كُلْيَةٍ"، أو معتلَّ العينِ نحو "سُورَةٍ" فلك في ذلك وجهان(٥): الإسكانُ، والفتحُ، تقولُ: كُلْياتٌ، وسُوراتٌ، بسكون اللام والواو وفتحِهما(٦)، ولا يجوزُ الضمُّ في ذلك إتباعا؛ لما يلزمُ في ذلك من الثِّقَلِ(٧).

---

(١) في سورةالبقرة: من الآية: ١٦٨ ، وغيرها. وينظر للقراءتين السبعة: ١٧٤ ، والتبصرة في القراءات: ١٥٧ ، والكشف: ٢٧٣/١-٢٧٤.

(٢) حفص (٩٠-١٨٠هـ) أبوعمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري مولاهم، الكوفي، ثقة في القراءة ثبت في نقلها عن عاصم، أقرأ الناس دهرا، وهو ضعيف في الحديث. أخباره في التاريخ الكبير: ٣٦٣/٢ ، ومعرفة القراء الكبار: ١٤٠/١-١٤١ ، وشذرات الذهب: ٣٥٧/٢.

وقنبل (١٩٥-٢٩١هـ) أبوعمر محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جُرجة المخزومي، مولاهم المكي، قرأ على عبدالله ابن كثير وأبي الحسن القواس، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز. أخباره في معجم الأدباء: ١٧/١٧-١٨ ، ومعرفة القراء الكبار: ٢٣٠/١ ، والوافي بالوفيات: ٢٢٦/٣-٢٢٧.

(٣) شرح ابن القواس: ٣٠٢/١ .

(٤) في الأصل : "ابن السماك" ، وفي ب : "ابن السمأل" كلاهما تحريف، وانظر قراءة أبي السمال في البحر: ٤٧٩/١.

(٥) لم يذكر سيبويه فيهما غير الإسكان، وليس في كلامه ما يدل على الفتح في معتل اللام بالياء، وأما معتل العين فقد نص على منع حركة الواو فيه. الكتاب: ٥٨٠/٣ ، ٥٩٤ ، ونص المبرد على الفتح في معتل اللام بالياء. المقتضب: ١٩٢/٢ . وينظرالأصول: ٤٤٠/٢ ، وشرح المفصل: ٣١/٥، وشرح جمل الزجاجي: ١٥١/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٤/٣-٣٩٥.

(٦) في ب : "وفتحها" .

(٧) ينظرالكتاب: ٥٨٠/٣ .

فإن كان صفةً نحو "حُلْوَةٍ" أو مُضاعَفا نحو "عُدَّةٍ" فلايجوزُ في ذلك إلا الإسكان(١)، تقول: حُلْواتٌ، وعُدّاتٌ، بسكون اللام والدال، أمّا الصفةُ فلو حُرِّكت لزاد ثِقَلُها(٢)، وأمّا المضاعفُ فلو حُرِّك للزم منه تفكيكُ المضاعف، وهو قليلٌ، هذا(٣)حكمُ "فُعْلَة" بضم الفاءِ.

وأمّا "فِعْلَة" بكسر الفاء فلا يخلو أن يكون اسما أو صفة: فإن كان اسما فلايخلوأن يكون صحيحا أو معتلا أو مضاعفا، والمعتلُّ يكونُ معتلَّ اللام بالواو والياء، ومعتلَّ العين، ولا يكونُ إلا بالياء؛ لعدم وجود الواو الساكنة بعد الكسرة.

فإن كان صحيحا نحو "سِدْرَةٍ" ، أو معتلَّ اللام بالياء نحو "قِنْيَةٍ" وهو الشيءُ [المرفوعُ](٤)لالتجارة، فلك في ذلك ثلاثُ لُغاتٍ(٥): تقولُ: سِدْراتٌ، وقِنْياتٌ، بسكون الدال والنون، وهو الأصلُ، / وفتحِهما تخفيفا، وكسرِهما ١٣١/ب
إتباعا، ولايُسْتَثْقَلُ الإتباعُ في "قِنِياتٍ"؛ لأن الكسر قبل الياء المتحركةِ جائزٌ، نحو قولك: رأيتُ قاضِيًا.

---

(١) ينظرالكتاب: ٥٨٠/٣ ، ٥٨٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، والأصول: ٤٤٠/٢ ، والغرةالمخفية: ١٤٣/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٢/١ ، والصفوةالصفية: ١٦٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٤/٣-٣٩٥.

(٢) ينظرشرح المفصل: ٢٨/٥ .

(٣) في الأصل : "هكذا" .

(٤) سقط من الأصل. ويقال: رفع الشيء في خزانته أو صندوقه: خبّأه فيه. المعجم الوسيط: ٣٦٠(رفع).

(٥) انظر لغات الصحيح في الكتاب: ٥٨٠/٣-٥٨٢ ، والمقتضب: ١٨٨/٢ ، والأصول: ٤٤٠/٢-٤٤١ ، والغرةالمخفية: ١٤٢/١-١٤٣ ، وشرح المفصل: ٣٠/٥ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥١/١. ولم يذكر سيبويه من لغات المعتل اللام بالياء سوى الإسكان. الكتاب: ٥٨١/٣ ، وينظرالأصول: ٤٤١/٢ ، وذكر غيره الفتح، ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٥١/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٣ وفيه: "وإن كانت اللام ياءً، كحلية، جاز الفتح والإسكان، وأما الإتباع فمنعه سيبويه لقلة باب "فِعِل" في الصحيح فكيف بالمعتل اللام، وأجازه السيرافي لعروض الكسر، وقياسا على "خُطُوات"، واختار ابن عصفور مذهب سيبويه، وابن الضائع مذهب السيرافي، ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٥١/١ ، والارتشاف: ٢٧٧/١.

والإتبـاعُ في باب "خُطْوَةٍ" أكثرُ من باب "سِدْرَةٍ"؛ لأن بابَ "عُنُـقٍ" أوسعُ من باب "إِبِلٍ"، وقد تقدم ذلك(١).

فإن كان صفةً نحو "عِلْجَـةٍ"(٢)، أومُضاعفا نحو "مِدَّةٍ" للقَيْحِ الـذى يخرجُ مـن الجرح، فالإسكانُ لاغيرُ(٣)، فـإن كان معتلَّ [العين](٤)نحـو "دِيَـةٍ"، أو معتلَّ اللام بالواو نحو "رِشْوَةٍ" فلك في جمعه وجهان(٥): الإسكانُ، والفتحُ، تقـولُ: دِيماتٌ، ورِشْواتٌ، بسكـون الياءِ والشينِ وفتحِهمـا، ولا يجـوزُ الإتباعُ؛ لأنه يلـزمُ منـه كسـرُ اليـاءِ في "دِيمـاتٍ"، وكسـرُ مـا قبـل الـواوِالمتحركةِ في "رِشْواتٍ"، وذلك ثقيلٌ(٦).

وقد حكى بعضُهم(٧)في جمع "جِرْوَةٍ"(٨): جِرِواتٌ، بكسرالراء إتبـاعا، وذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

ولنرجع إلى لفـظ المصنـف، فقـولُه: "ومِثْلُ خُطْوَةٍ" "مِثْـلُ" فيـه مبتـدأٌ، و "أَتَتْ" فِعْلٌ، وفاعلُه(٩)"لُغًا"، والجملةُ في موضع الخبر، وماعـدا هذا ممّا يمكنُ في إعـرابه فمتكلـفٌ(١٠)، و"لُغًـا" جمـعُ لُغَـةٍ، مثـلُ "بُرَةٍ وبُرًا"(١١).

---

(١) ينظر ص ٤٥٦ .

(٢) مؤنث علج، وهو الرجل من كفار العجم. اللسان: ٣٢٦/٢(علج).

(٣) الكتـاب: ٥٨١/٣ ، ٦٢٩ ، والأصـول: ٤٤١/٢ ، ١٤/٣ ، والغـرةالمخفية: ١٤٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٣.

(٤) سقط من الأصل .

(٥) لم يذكر سيبويه فيهما سوى الإسكان. الكتاب: ٥٨٠/٣ ، ٥٩٤ ، وينظرالأصول: ٤٤١/٢ ، ونص المبرد في المقتضب: ١٩٢/٢ على الإسكان والفتح في معتل اللام بالواو، ومنع الأندلسي الفتح، وأما معتل العين فلايجوز فيه الفتح إلا على قياس لغة هذيل، ينظـر شرح جمل الزجاجي: ١٥١/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٣.

(٦) ينظرشرح التسهيل: ١٠٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٣.

(٧) هو يونس كما في شرح التسهيل: ١٠٢/١ .

(٨) الجرو، والجروة: الصغير من القِثّاء. الصحاح: ٢٣٠١/٦(جرى).

(٩) في ب : "فاعله" بدون واو .

(١٠) في ب : "فتكلف" .

(١١) اللسـان: ٢٥٢/١٥(لغا) .

٨٩- وشَذَّ قولُهُم سُرادِقاتُ جَمْعَ مُذَكَّرٍ وحَمّاماتُ
٩٠- مِثْلَ شُذوذِ قولِهم سِنُونا وأَرَضُونَ وكذا حَرُّونا

اعلم أن قواعدَ النحويين أكثرُها لايَسْلَمُ من النقض فهي غيرُ مطردةٍ، وأنا أذكرُ لك من ذلك شيئا تَطَّلِعُ منه على كيفية ذلك فمنه:

أنهم قالوا: إن المضارع المعتلَّ اللامِ يُجزمُ بحذف حرف العلة، نحو: لم يَرْمِ . وانتقض ذلك بقول الشاعر:

ألم يَأْتيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ(١)

وقالوا: الاسمُ الذي فيه تاءُ التأنيث إذا ثُنِّيَ لاتُحذفُ منه التاءُ. وانتقض ذلك بقولهم :خُصْيانِ، وأَلْيانِ، في تثنية "خُصْيَةٍ" و "أَلْيَةٍ"(٢).

وقالوا: إذا حَضَرَ المفعولُ به لايُقامُ مُقامَ الفاعل غيرُه. وانتقض ذلك بقراءة أبي جعفرٍ(٣): / {لِيُجْزَىٰ قَوْمًا}(٤). ٢/١٣٢

---

(١) تقدم ص ٢١٩ .

(٢) ليس قولهم "خُصْيانِ" و "أَلْيانِ" تثنية "خُصْيَةٍ" و "أَلْيَةٍ" وإنما هما تثنية "خُصْيٍ" و "أَلْيٍ". يراجع الكتاب: ٣٨٧/٤ ، والمقتضب: ٤١/٣ ، وقيل في تخريجه غير ذلك. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٣-٣٦٠.

(٣) هو يزيد بن القعقاع القارىء، المخزومي بالولاء المدني، أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عرضا عن ابن عباس وأبي هريرة وعن مولاه عبدالله بن عياش المخزومي، وكان يفتي الناس بالمدينة. توفي سنة ١٣٢ وقيل: سنة ١٢٨ وقيل غير ذلك. أخباره في طبقات خليفة بن خياط: ٢٦٢ ، ووفيات الأعيان: ٢٧٤/٦-٢٧٦ ، ومعرفة القراء الكبار: ٧٢/١-٧٦.

(٤) سورةالجاثية: من الآية: ١٤ . وممن قرأ بالبناء للمفعول غير أبي جعفر شيبة وعاصم في رواية غير سبعية. البحر: ٤٥/٨ ، والنشر: ٣٧٢/٢ و الإتحاف: ٤٦٦/٢-٤٦٧.

ونيابة غيرالمفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول مسألة خلافية، فقد أجاز الكوفيون نيابة الظرف والجار والمجرور، وأجاز بعضهم نيابة المصدر ووافقهم الأخفش وبعض المتأخرين، ومنع البصريون ذلك كله. يراجع معاني الفراء: ٢١٠/٢ ، ٤٦/٣ ، والبيان: ٣٦٥/٢ ، والتبيين: ٢٦٨-٢٧٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١-٢٢٠ ، والبحرالمحيط: ٤٥/٨ ، وائتلاف النصرة: ٧٧-٧٨ ، والهمع: ٢٦٥/٢-٢٦٩.

وقالوا: إن المؤنث الثلاثيَّ بغير علامة إذا صُغِّرَ ظهرت العلامةُ في تصغيره، فتقول في "قِدْرٍ": قُدَيْرَةٌ. وانتقض ذلك بـ"العُرْسِ" و "القَوْسِ" و "الحَرْبِ" في كلماتٍ غيرِها(١)، فقالوا: قُوَيْسٌ(٢)، وعُرَيْسٌ(٣)، وحُرَيْبٌ(٤)، بغير تاءٍ.

وقالوا: إذا كان المؤنثُ رباعيا بلا علامةٍ، إذا صُغِّرَ لاتظهرُ العلامةُ في التصغير، تقول في "زَيْنَبَ": زُيَيْنِبٌ، بلا تاء. وانتقضَ ذلك بقولهم: قُدَيْدِيمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، في تصغير "قُدّامٍ" و "وَراءٍ"؛ فأظهروا التاءَ في التصغير مع أن "قُدّامًا"(٥) و "وَراءً" رُباعيان(٦).

---

(١) من هذه الكلمات: الناب وهي المسنة من الإبل، والفرس، ودرع الحديد، والذود، وهو مابين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل، والضحى، والعرب. قالوا في تصغيرها: نُييب، وفُريس، ودُريع، وذُويد، وضُحَيّا، وعُريب. يراجع الكتاب: ٤٨٣/٣ ، والمقتضب: ٢٣٨/٢-٢٣٩ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٤١/١-٢٤٣ ، واللسان: ٥٨٦/١(عرب) ، ٧٧٦(نيب) ، ١٦٨/٣(ذود) ، ١٥٩/٦(فرس) ، ٨١/٨-٨٢(درع) ، ٤٧٤/١٤(ضحا).

(٢) المذكر والمؤنث للفراء: ٨٤ ، ولابن الأنباري: ٤٢٤ وفيه: "وربما قالوا: قويسةٌ" ، ولابن التستري: ٩٨ ، والتكملة: ٣٧٦ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٤٣/١ . وفي الصحاح ٩٦٧/٣(قوس): "القوس يذكر ويؤنث، فمن أنث قال في تصغيرها: قُويسةٌ، ومن ذكرقال: قُويس".

(٣) التكملة: ٣٧٦ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٤٢/١ ، وفي المذكر والمؤنث للفراء ٨٤: "وتحقيرها عُريسة" وكذلك في ابن التستري: ٩٣ ، وفي ابن الأنباري ٣٤٤: "يذكر ويؤنث".

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٢٤ ، ولابن التستري: ٧٠-٧١ ، والتكملة: ٣٧٦ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٤٢/١ . وفي المقتضب ٢٣٨/٢: "وكذا قولهم في تصغير الحرب: حُريبٌ، إنما المقصود المصدر من قولك: حربته حربا، فلو سمينا امرأة (حربا) أو (نابا) لم يجز في تصغيرها إلا(حُريبة) و (نُيبة) ". وفي المذكر والمؤنث للفراء ٨٤: "قال أبوعبدالله قال الفراء في موضع آخر: الحرب مذكر".

(٥) في ب : "قدام" .

(٦) الكتاب: ٢٦٧/٣ ، والسيرافي بهامشه ، والمقتضب: ٢٧١/٢ ، ٤١/٤ ، والمذكر والمؤنث للفراء: ١٠٩ ، ولابن الأنباري: ٣٧٧ ، ولابن التستري: ٩٧ ، ١١٠ ، ولابن جني: ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٨ وفيه: "لأن جميع الظروف مذكرة، وهذه الثلاثة -أضاف إليها(أماما)- مؤنثة، فلو صغروها بطرح الهاء أوهم أنها مذكرة كسائر الظروف" ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٤٣/١.

وقالوا: إن المصغر يُضَمُّ أولُه. وانتقض ذلك بتصغير المُبْهماتِ والموصولاتِ، قالوا في تصغير "هذا" و "الذي": هَذَيّا، واللَّذَيّا(١).

وقالوا: لا يُجمع بين الألف واللام و "يا" في النداء. وانتقض ذلك بقولهم: ياألله(٢).

وقالوا: لا يُجمع بين "يا" والميمِ المشددةِ في النداء(٣). وانتقض ذلك بقوله:

وما عليكِ أن تقولي كُلَّما سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ: يااللهُمَّ ما(٤)

---

(١) في سيبويه ٤٨٧/٣: "هذا باب تحقير الأسماء المبهمة اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر، وذلك لأن لها نحوا في الكلام ليس لغيرها..وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك" ويراجع المقتضب: ٢٨٦/٢-٢٨٩ ، والأصول: ٥٧/٣ ، وأسرارالعربية: ٣٦٧-٣٦٨ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٨٤/١-٢٨٩.

(٢) إنما كان ذلك لأن الألف واللام لاتفارقان لفظ الجلالة؛ فصارتا كأنهما من نفس الكلمة. وقيل: هما بدل من همزة "إله". ينظرالكتاب: ١٩٥/٢ ، والمقتضب: ٢٥٠/١ ، ٢٣٩/٤-٢٤٠ ، والأصول: ٣٣١/١ ، والتبصرة: ٣٤٥/١-٣٤٦ ، وأسرارالعربية: ٢٣١ ، وشرح جمل الزجاجي: ٩٠/٢.

(٣) هذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن الميم المشددة في "اللهم" بدل من "يا". وذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في "اللهم" ليست عوضا من "يا"، وأن الأصل: "ياألله أمنا بخير" ثم حذف طلبا للخفة لكثرته. يراجع معاني الفراء: ٢٠٣/١ ، والتبصرة: ٣٤٦/١ ، والإنصاف: ٣٤١/١ ، والتبيين: ٤٤٩ ، وشرح المفصل: ١٦/٢ ، وائتلاف النصرة: ٤٧.

(٤) في الخطيتين : "ياالهما" تحريف، ولم أقف على نسبتهما إلى قائل معين، وبعدهما:

اردد علينا شيخنا مسلما

وينظرمعاني الفراء: ٢٠٣/١ ، ولامات الزجاجي: ٩٠ ، والجمل: ١٦٤ ، وأسرارالعربية: ٢٣٣ ، والإنصاف: ٣٤٢/١ ، والتبيين: ٤٥١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٠٧/٢ ، والخزانة: ٢٩٦/٢.

وبقوله:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أقولُ يااللَّهُمَّ يااللَّهُمّا(١)

وقالوا: إذا اجتمع في باب "كان" معرفةٌ و نكرةٌ فاجعل المعرفةَ الاسمَ والنكرةَ الخبرَ. وانتقض ذلك بقول حسّانَ بنِ ثابتٍ - رضي اللهُ عنه -:

كأنَّ سَبِيئَةً من بيتِ رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ(٢)

فجعل "مِزاجَها" الخبرَ، وهو معرفةٌ، وجعل "عسلا" الاسمَ، وهو نكرةٌ(٣).

وقالوا: إن الفعل المضارعَ ينتصبُ بإضمار "أَنْ" لزوما بعد "حتى" الجارةِ، و "كَي" الجارةِ، ولامِ الجُحُودِ، والجوابِ بالفاءِ والواوِ و "أَوْ"، وجوازا في موضعين: بعد لامِ "كَيْ" إذا لم يكن بعدها "لا"، وإذا كان(٤) الفعلُ المضارعُ معطوفا على اسمٍ صريحٍ(٥) قبلَه. وانتقض ذلك بقوله:

---

(١) ورد البيتان من غير نسبة في النوادر: ٤٥٨ ، والمقتضب: ٢٤٢/٤ ، والمحتسب: ٢٣٨/٢ ، والتبصرة: ٣٥٦/١ ، والأمالي الشجرية: ١٠٣/٢ ، وأسرارالعربية: ٢٣٢ ، والإنصاف: ٣٤١/١ ، والتبيين: ٤٥٠ ، وفي الخزانة ٢٩٥/٢: "وهذا البيت أيضا من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولايعرف قائله ولا بقيته. وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جما وأيّ عبد لك لاألما

وهذا خطأ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لاقرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته..." وينظرشرح أشعار الهذليين(الزيادات): ١٣٤٦/٣ ، والمقاصد النحوية: ٢١٦/٤.

وفي ب : "المساء" مكان "ألما" .

(٢) ديوانه: ٧١ ، وهو من شواهد الكتاب: ٤٩/١ ، ومعاني الفراء: ١١٥/٣ ، والمقتضب: ٩٢/٤ ، والكامل: ١٦٤/١ ، والأصول: ٦٧/١ ، ٨٣ ، والجمل: ٤٦ ، وشرح المفصل: ٩٣/٧ ، والخزانة: ٢٢٤/٩ . والسبيئة: الخمر المشتراة. اللسان: ٩٣/١(سبأ). وبيت رأس: اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة، ينسب إليها الخمر، إحداهما بالبيت المقدس، وقيل: بيت رأس: كورة بالأردن، والأخرى من نواحي حلب. معجم البلدان: ٥٢٠/١.

وفي ب : "بيت رامن" .

(٣) وذلك مما يجوز للشاعر في الضرورة، ينظر مصادر تخريج الشاهد في الهامش المتقدم، ومايجوز للشاعر في الضرورة: ١٦٨ ، وضرائرالشعر: ٢٩٦ ، وقيل في تخريجه غير ذلك، ينظرالجمل: ٤٨-٤٩.

(٤) "كان" مكررة في ب .

(٥) في ب : "صريحا" .

ألاأيُّهذا الزّاجِري أحضرَ الوَغى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي(١)

فنصب "أَحْضُرَ" بإضمار "أَنْ" وليس من الأماكن المتقدمة./ ١٣٢/ب

وقالوا: لا يقع الفصلُ إلا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلُه المبتدأُ والخبرُ. وانتقض ذلك بقوله- عز وجل-: {هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ}(٢)، بنصب {أَطْهَرَ}.

وقالوا: إن "لا" إذا عملت عمل "ليس" لا يكون اسمُها إلانكرةً(٣)، نحو: لا رجلَ أفضلُ منك. وانتقض ذلك بقول النابِغَةِ الجعديِّ(٤)- رضي الله عنه-:

---

(١) البيت لطرفة بن العبد البكري من معلقته، وقد ضبط "أحضر" في ديوانه: ٣١ بالنصب والرفع ، وهو برفع "أحضر" في شرح القصائد العشر: ١٣٢ ، والكتاب: ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب: ٨٣/٢ ، ١٣٤ ، والأصول: ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، والأمالي الشجرية: ٨٣/١ ، وشرح المفصل: ٢٨/٤ . ولاشاهد فيه حينئذ على ماأراد الشارح، وقال التبريزي: "ويروى:

ألا أيها اللاحي أن أحضر الوغى"

ولا شاهد فيه أيضا على هذه الرواية.

والبيت بنصب "أحضر" في كل من مجالس ثعلب: ٣١٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٢/١ ، ١٤٣/٢ ، والإنصاف: ٥٦٠/٢ ، وشرح المفصل: ٧/٢ ، ٥٢/٧ ، والخزانة: ١١٩/١ ، والشاهد فيه إعمال "أن" محذوفة في غير المواضع التي ذكرها الشارح، وهو مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعون ذلك بأن عوامل الأفعال ضعيفة لاتعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل.

ومعنى البيت: "ألا أيهذا اللائمي في حضور الحرب لئلا أُقتل، وفي أن أنفق مالي لئلا أفتقر، مأأنت مخلدي إن قبلتُ منك، فدعني أنفق مالي ولا أخلفه". شرح القصائد العشر: ١٣٣.

(٢) سورةهود: من الآية: ٨٧ ، ولم ترد في ب لفظة {لَكُمْ} ، وقراءة النصب هي قراءة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي ومروان بن الحكم. معاني الأخفش: ٣٥٦/٢-٣٥٧ ، وإعراب النحاس: ٢٩٥/٢-٢٩٦ ، والمحتسب: ٣٢٥/١-٣٢٦ ، وشواذ ابن خالويه: ٦٠ ، والبحر: ٢٤٧/٥ ، وفي الكتاب ٣٩٦/٢: "وأما أهل المدينة فينزلون "هو" هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلا في المواضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتى ابن مروان في ذه باللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة كما تقول اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: {هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ} فنصب". وينظرالمقتضب: ١٠٥/٤-١٠٦ . وأجاز الأخفش وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وجعل منه هذه القراءة. ينظرالمغني: ٦٤١ وفيه تخريجات أخرى.

(٣) أجاز ابن جني وابن مالك إعمال "لا" عمل "ليس" في المعرفة. الأمالي الشجرية: ٢٨٢/١ ، والتسهيل: ٥٧.

(٤) هو قيس بن عبدالله بن عُدس بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، كان شاعرا مفلقا طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، وكف بصره بعد أن أسلم، وحسن إسلامه، وبلغ إلى فتنة ابن الزبير، ومات بأصبهان. أخباره في المؤتلف: ٢٩٣ ، ومعجم الشعراء: ١٩٥-١٩٦ ، والإصابة: ٣٩١/٦-٣٩٨.

وحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا باغِيًا سِواها ولافي حُبِّها مُتَراخِيا(١)

فجعل "أنا"، وهو معرفةٌ، اسمَ "لا".

وقالوا: إن "أَن" المفتوحةَ المخففة لا تقع إلا بعد العلم أوالظن(٢).

وانتقض بقول الفرزدق:

أَبِيتُ أُمَنِّي النفسَ أَنْ سوف نَلْتَقِي وهل هو مَقْدورٌ لنفسي لِقاؤُها(٣)

فأوقع "أَنْ" بعد التمني.

وقالوا: "إِنَّ" وأخواتُها تنصب المبتدأَ(٤)وترفع الخبرَ(٥). وانتقضَ ذلك في "إِنَّ" بقول الشاعر:

إذا اشتَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا(٦)

---

(١) شعره: ١٧١ ، وينظرالأمالي الشجرية: ٢٨٢/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٤٤١/١ ، والجنى الداني: ٢٩٣ ، وتخليص الشواهد: ٢٩٤ ، والمغني: ٣١٦ ، والخزانة: ٣٣٧/٣ ، ويروى: "لاأنا مبتغ" وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد.

(٢) في ب : "والظن". وينظرالكتاب: ١٦٥/٣-١٦٦ ، والمقتضب: ١٨٧/١ ، ومعاني الحروف: ٧٢-٧٣ ، والمغني: ٤٦.

(٣) ديوانه: ١٢/٢ ، وينظرشرح الكافيةالشافية: ٤٩٩/١ .

(٤) في ب : "الاسم" .

(٥) أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معا بـ"إنَّ" وأخواتها، وأجازه الفراء في "ليت" خاصة، ونُقل عنه جوازه في "لعل" و"كأن" أيضا، وذهب ابن سلام الجمحي وأبوعبيد القاسم بن سلام وابن السيد وابن الطراوة إلى أن ذلك لغة قوم من العرب. ينظر معاني الفراء: ٤١٠/١ ، ٣٥٢/٢ ، وطبقات فحول الشعراء: ٧٨/١-٧٩ ولم يذكر سوى "ليت" ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٤/١ ، والجنى الداني: ٣٩٣-٣٩٤ ، ٤٩٢ ، والمساعد: ٣٠٨/١ ، والهمع: ١٥٦/٢ ، وابن الطراوة النحوي: ١٧٠-١٧٣.

(٦) في ب : "خطاط" تحريف، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في شرح جمل الزجاجي: ٤٢٤/١ ، والجنى الداني: ٣٩٤ ، وشرح شواهد المغني: ١٢٢/١ ، وشرح أبياته: ١٨٣/١ ، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها ، وهو من غير نسبة في شرح الكافيةالشافية: ٥١٨/١ ، والمغني: ٥٥ ، والمساعد: ٣٠٨/١.

فنصب بـ"إنَّ" المبتدأ والخبر(١). وانتقض ذلك في "ليت" بقول الآخر، أنشده ثعلبٌ:

فلَيْتَ غَدًا يكونُ غِرارَ شَهْرٍ ... وليت اليومَ أيّامًا طِوالا(٢)

فنصب بـ"ليت" الابتداءَ والخبرَ(٣). وانتقض ذلك في "كأَنَّ" بقول الراجزِ العُمانيِّ(٤):

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا ... قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرَّفا(٥)

فنصب "قادِمَةً"(٦).

وقالوا: إذا كان الفاعلُ مُتَقَدِّما والمفعولُ مُؤَخَّرا، لا يجوزُ أن يُضافَ إلى ضميرٍ يعودُ إلى المفعول، فلاتقول: ضَرَبَ غلامُه زيدا. وانتقضَ ذلك بقول حسان بن ثابت - رضى الله عنه -:

---

(١) وخرَّجه الأكثرون على أن "أسدا" منصوب على الحالية والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدا، أوخبر "كان" محذوفة، أي: كانوا أسدا. ينظر مصادر تخريج البيت.

(٢) البيت من غير نسبة في مجالس ثعلب: ١٩٦/١ وفيه: "غرار شهر: مثل شهر" ، وشرح الكافية الشافية: ٥١٦/١.

(٣) وتأول ذلك المانعون على الوجهين المتقدم ذكرهما في "أن" ينظرهامش(١) ، والأصول: ٢٤٨/١ ، والجنى الداني: ٤٩٢.

(٤) هو محمد بن ذُؤيب النَّهْشليُّ التميمي العماني، الراجز المشهور، خرج من الجزيرة إلى عمان فأقام بها مدة طويلة ثم عاد منها فنسب إليها، يقال: إنه عاش مائة وثمانين سنة حتى أدرك الرشيد ومدحه. أخباره في طبقات الشعراء: ١٠٩-١١٤ ، وتاريخ بغداد: ٢٧٠/٥-٢٧١ ، والمحمدون من الشعراء: ٣٢٢-٣٢٣.

(٥) البيتان من إنشاده الرشيد في وصف فرس. ينظرالكامل: ١٠٤٦/٢ ، والعقدالفريد: ٣٦٧/٥، والخصائص: ٤٣٠/٢ ، وسمط اللآلي: ٨٧٦/٢ ، وضرائرالشعر: ١٠٨ ، والخزانة: ٢٣٧/١٠ وفيها ٢٤٠/١٠: "وتشوف: تطلع، والمراد نصب الأذن للاستماع. والقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه، في كل جناح عشرة. والمحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء".

(٦) وأجيب عن ذلك بأن الراجز قد لحن وأن الرشيد نبهه لذلك، فقال له: قل:

تخال أذنيه إذا تشوفا

وبهذه الرواية ورد البيت في بعض المصادر السابقة في الهامش المتقدم، كما أجيب أيضا بأن الرواية:

قادمتا أو قلما محرفا

على أن الأصل: قادمتان وقلمان محرفان، فحذفت النون لضرورة الشعر، وقيل: إن خبر "كأن" محذوف، و "قادمة" مفعوله، والتقدير: يحكيان قادمة. يراجع المغني: ٢٥٥ ، والخزانة: ٢٣٩/١٠-٢٤٠.

فلو أنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِدًا من الناس أبقى مَجْدُهُ الدهرَ مُطْعِما(١)

فـ"مَجْدُهُ" فاعلٌ مُقَدَّمٌ، والضميرُ فيه يعود إلى "مُطْعِمٍ"، وهو مفعولٌ مُؤَخَّرٌ(٢).

وقالوا: باءُ الجر لا تكون إلا مكسورةً. وانتقض ذلك بقول الآخرَ:

ولكنَّما أَجْدَى / وأُمْتِعَ جَدُّهُ بِفِرْقٍ يُخَشِّيهِ بَهَجْهَجَ ناعِقُهْ(٣) ٩/١٣٣

كان شيخُنا العلامةُ أبو عبدالله البِيرِيُّ ينشده لنا بفتح الباء من "بَهَجْهَجَ" وهي حرف جرٍّ، ويقول لنا: هكذا رواه بعضُهم. وهَجْهَجَ: زَجْرٌ للغنم

---

(١) ديوانه: ٢٤٣ ورواية البيت فيه:

فلو كان مجدٌ يخلد اليوم ماجدا من الناس أنجى مجده اليوم مُطْعِما

وهو من شواهد ضرائرالشعر: ٢٠٩ ، وشرح الكافيةالشافية: ٥٨٦/٢ ، وتخليص الشواهد: ٤٨٩ ، والمغني: ٦٣٩ ، وشرح أبياته: ٧٢/٧ ، والبيت في رثاء المطعم بن عدي بن نوفل بن عبدمناف، رئيس بني نوفل في الجاهلية ورئيسهم في حرب الفِجار، وهو الذي أجار رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وأدخله مكة بعدما كان من أمر ثقيف. أخباره في نسب قريش: ١٩٨ ، والسيرةالنبوية لابن هشام: ١٥/٢ ، ١٩-٢٠ ، والاشتقاق: ٨٨.

وفي ب : "مطمعا".

(٢) وهو ضرورة. ينظرضرائرالشعر: ٢٠٨-٢٠٩ ، وجوّز السهيلي في الروض الأنف: ٣٦٣/٣ نصبه على البدل من "عظيم المشعرين" في قوله قبل بيت الشاهد:

وبَكِّي عظيمَ المَشْعَرَيْنِ ورَبَّها على الناس معروفا له ماتَكَلَّما

قال: ويكون المفعول من قوله: "أبقى مجدُه" محذوفا، كأنه قال: أبقاه مجده أبدا.

(٣) البيت للراعي النميري، واسمه عُبيد بن حُصين بن معاوية بن جندل من بني عامر بن صعصعة، وهو شاعر فحل مشهور في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين، لقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. أخباره في طبقات فحول الشعراء: ٢٩٨/١-٢٩٩ ، ٥٠٢-٥٢١ ، والمؤتلف: ١٧٧ ، والخزانة: ١٥٠/٣-١٥١. والبيت في شعره: ٢٢٨ ، والرواية فيه بكسر الباء من "بهجهج" ولاشاهد فيه حينئذ، وينظرإصلاح المنطق: ٧ ، والمعاني الكبير: ٦٩١/٢ ، والمحكم: ٢٣٦/٦ ، والفائق: ١١١/٣ ، واللسان: ٣٨٧/٢(هجج) ، ٣٣٢/٨(متع) ، ٣٠٤/١٠(فرق).

(١-و"أَجْدَى" فى البيت بفتح الهمز وبالجيم والدال المهملةِ، وهو بمعنى: أَنْفَعَ. و"أُمْتِعَ" بمعنى: مُتِّعَ(٢). وجَدُّهُ: سَعْدُهُ. والفِرْقُ، بكسر الفاء: القطعةُ العظيمةُ من الغنم(٣). ويُخَشِّيهِ: يُخَوِّفُهُ. والناعقُ: الراعي. يهجو في البيت رجلا(٤)حرمه الله الإبلَ، وأعطاه الغنمَ، والإبلُ عندهم أعظمُ المال، يقول: إنما أَمْتَعَهُ سَعْدُهُ بغنم يُخَوِّفُها راعيها بهذا الصوتِ الذى هو "هَجْهَج" وحُرِمَ الإبلَ التى هي أفضلُ المال-١)

وقالوا: "حَيْثُ" لاتضافُ إلا إلى الجملة، تقول: جلستُ حيثُ جلس عمرو. وانتقض ذلك بقول الراجز:

أما تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالِعا(٥)

وبقول الآخر:

ونَطْعَنُهُمْ تحت الحُبا بعد ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضِي حيثُ لَيِّ العَمائمِ(٦)

(١-١) ليس في ب .

(٢) في اللسان ٣٣٢/٨(متع): "وأمتعه بالشيء ومتّعه: ملاه إياه. وأَمتعت بالشيء، أي: تمتعت به...وقال الكسائي: طالما أُمتع بالعافية في معنى مُتِّعَ وتمتّع".

(٣) في النسختين : "الغنيمة"، وهو تحريف. ينظراللسان: ٣٠٤/١٠(فرق).

(٤) هو قيس بن عاصم النُّمَيْرِيُّ الملقب بالحَلال، كما قال في بيت قبل هذا:

وعيّرني الإبلَ الحَلالُ ولم يكن ... ليجعلها لابن الخبيثة خالقُه

وكان الحلال عيّره بإبله. يراجع اللسان: ٣٨٦/٢(هجج) ، ٣٠٤/١٠(فرق).

(٥) تقدم ص ١٨٢ ، والشاهد فيه هنا إضافة "حيث" إلى "سهيل" وهو مفرد، وذلك نادر عند البصريين، ومقيس عند الكسائي. ينظرالارتشاف: ٢٦١/٢-٢٦٢، ومنهم من رواه برفع "سهيل" على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: موجود، فتكون "حيث" مضافة إلى الجملة. الخزانة: ٣/٧.

(٦) تقدم ص ١٨٤ . وفي ب : "تحت الجنا" .

وقالوا: "فَعُلَ" بضم العين، نحو "كَرُمَ" لايتعدَّى. وانتقض [ذلك][(١)] بقولهم: رَحُبَتْكُمُ الطاعةُ[(٢)].

وقالوا: إذا كان الفعلُ الماضي على "أَفْعَلَ" نحو "أَكْرَمَ" فإن الهمزةَ منه تسقطُ مع حرف المضارعة. وانتقض ذلك بقوله:

فإنه أَهْلٌ لأن يُؤَكْرَما[(٣)]

فجمع بين الياء والهمزة.

وقالوا: الفعلُ الماضي الثلاثيُّ إذا كان مفتوحَ الفاءِ والعينِ، وليس عينُه ولا لامُه حرفَ حلق، فمضارعُه يأتي على "يفعُل" و "يفعِل" بضم العينِ وكسرها، نحو "ضَرَبَ يَضْرِبُ" و "خَرَجَ يَخْرُجُ". وانتقض ذلك بقولِهم: "أَبَى يَأْبَى"[(٤)].

وقالوا: إذا صغرتَ الاسمَ الخماسيَّ حذفتَ الحرفَ الخامسَ منه فتقولُ في "سَفَرْجَلٍ": سُفَيْرِجٌ، بحذف اللام. وانتقض ذلك بما حكاه الأخفشُ[(٥)] من قولهم في تصغيره: سُفَيْرِجَلٌ، برد اللام.

---

(١) من ب .

(٢) في العين ٢١٥/٣ : "وقال نصر بن سيّار: أرَحُبَكُمُ الدخول في طاعة الكرماني؟ أي: أوَسِعَكُم؟ هذه كلمة شاذة على (فَعُلَ) مجاوِزٍ، و(فَعُل) لايجاوز أبدا". وهذيل -فيما حكاه أبوعلي- تجعل الكلمة التي على وزن "فَعُل" متعدية إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها، وهي هنا على معنى: وسعتكم. ينظر اللسان: ٤١٥/١(رحب) ، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ١٣٣.

(٣) هذا الرجز قال عنه البغدادي في شرح شواهد الشافية ٨٥: "قد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولاتتمته" وهو من شواهد المقتضب: ٩٦/٢ وفيه: "وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب" ، والأصول: ١١٥/٣ ، والمنصف: ٣٧/١ ، ١٨٤/٢ ، والخصائص: ١٤٤/١ ، والتبصرة: ٧٥١/٢ ، والمخصص: ١٠٨/١٦ ، واللسان: ٤٣٥/١(رنب) ، ٥١٢/١٢(كرم).

(٤) في الكتاب ١٠٥/٤: "وقالوا: أبى يأبى، شبهوه بيقرأ...ولانعلم إلا هذا الحرف" ، وينظرشرح السيرافي بهامش الكتاب ، وشرح الرضي على الشافية: ١٢٣/١ فمابعدها.

(٥) شرح المفصل: ١١٧/٥ ، وشرح الرضي على الشافية: ٢٠٥/١ ، وفي الكتاب ٤١٨/٣: "وقال الخليل: لو كنت محقرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين، لقلت: سُفَيْرِجَلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنِيرٍ، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب".

وقالوا: التكسيرُ[(١)] يرد الشيءَ إلى أصله، تقول في "نابٍ": أَنْيابٌ، بالياء، وفي "بابٍ": أَبْوابٌ، بالواو، ردًّا إلى أصل كلٍّ واحدٍ منهما. وانتقض ذلك بقولهم في جمع "عِيدٍ": / أَعْيادٌ، [بالياء][(٢)]، ولو رده التكسيرُ إلى أصله لقالوا: أَعْوادٌ، بالواو؛ لأنه من العَوْدِ[(٣)]. ١٣٣/ب

وقالوا: إذا نسبتَ إلى ما آخرُه همزةُ التأنيثِ نحو "حمراءَ" تقلبُ الهمزةَ واوًا، فتقولُ: حَمْراوِيٌّ. وانتقضَ ذلك بقولهم: صَنْعانِيٌّ، وبَهْرانِيٌّ، ورَوْحانِيٌّ، في النسب إلى "صَنْعاءَ" و "بَهْراءَ" و "رَوْحاءَ"[(٤)].

وقالوا: لا توجدُ كلمةٌ فاؤها واوٌ ولامُها واوٌ. وانتقضَ ذلك بلفظ "واوٍ"[(٥)].

وقالوا: إذا تحركت الواوُ أو الياءُ[(٦)] وانفتح ماقبلهما قُلبتا ألفا نحو "قال"، و"باع" الأصلُ: قَوَلَ، وبَيَعَ. وانتقض ذلك بقولهم: "الحَيَوانُ" و "المَوَتانُ"[(٧)].

وقالوا: تُقْلَبُ الواوُ ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو "رَضِيَ" و "الغازِي". وانتقض بقولهم: قِنْيَةٌ، وهو ابنُ عمِّي دِنْيا؛ فقُلبت الواوُ فيهما ياءً، ولم يتقدمْها كسرةٌ، وإنما تقدَّمَها سكونٌ[(٨)].

---

(١) في الأصل : "التصغير" .

(٢) من ب .

(٣) إنما جمع العيد بالياء وأصله الواو للزومها في الواحد، وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب. ينظرالكتاب: ٤٥٨/٣ ، والصحاح: ٥١٥/٢(عود).

(٤) من العرب من يقول: صنعاوي وبهراوي وروحاوي، ووجه النون أنهم أبدلوها من الهمزة؛ لأن الألف والنون يجريان مجرى ألفي التأنيث. ينظرالكتاب: ٣٣٦/٣ ، ٣٣٧ ، والمقتضب: ٣٥٤/١ ، ٣٣٥/٣ ، وشرح المفصل: ١١/٦.

وبهراء: قبيلة من قضاعة، بنو بهراء بن عمرو بن الحافي بن قضاعة. جمهرة أنساب العرب: ٤٤٠، ٤٤١ ، ٤٧٨ ، ٤٨٥. والروحاء: قرية لمزينة على ليلتين من المدينة، بينهما أحد وأربعون ميلا، سماها بذلك تبع؛ لأنه استراح بها لما رجع من قتال اهل المدينة يريد مكة، وقيل: سميت بذلك لانفتاحها ورواحها. معجم مااستعجم: ٦٨١/٢-٦٨٣ ، ومعجم البلدان: ٧٦/٣.

(٥) ينظرليس في كلام العرب: ٧٧ ، والمنصف: ٢١٤/٢ .

(٦) في ب : "الواو الياء" .

(٧) إنما لم تعل الياء؛ لأنهم لما صححوا اللام مع ضعفها بتطرفها كان تصحيح العين أولى لقوتها بقربها من الفاء وبعدها من الطرف، وأما "الموتان" فمحمول عليه. وكان الأولى التمثيل بمثل: القود، والأود، والحيد، والخونة، والحوكة؛ فليس فيها ما يمنع من الإعلال ولكنها جاءت شاذة منبهة على الأصل. يراجع شرح الملوكي في التصريف: ٢٢١-٢٢٤.

(٨) ينظرالكتاب: ٣٨٨/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ١٦٧/٣ ، ومعنى هو ابن عمي دنيا: أي رحما أدنى إلي من غيره. اللسان: ٢٧٣/١٤(دنا).

وقالوا: إذا اجتمعت الواوُ والياءُ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياءِ نحو "مَيِّتٍ". وانتقض ذلك بقولهم: ضَيْوَنٌ، وحَيْوَةُ(١).

وقالوا: تُقْلبُ الواوُ ياءً في "فُعْلَى" إذا كان اسمًا نحو "الدُّنْيا" و "العُلْيا". وانتقض ذلك بـ"القُصْوَى" و"الحُزْوَى"(٢).

قلتُ: وإذ أَفْضَى(٣) بنا القولُ إلى هذا الحدِّ، فلنَكُفَّ عِنانَ القلمِ؛ فقد خرجنا عن المقصود، ومن أراد التَّشَفِّيَ من هذا الأسلوبِ فعليه بكتابنا المُسَمَّى بـ"ردِّ الشوارِد إلى حُكْمِ القواعد".

إذا تقررَّ هذا فلنرجعْ إلى لفظ المصنف ، فقولُه:

"وشَذَّ قولُهم سُرادِقاتٌ جَمْعَ مُذَكَّرٍ وحَمّاماتٌ"

معناه: أن جمعَ "سُرادِقٍ" و "حمّامٍ" بالألف والتاء نَقْضٌ للقاعدة في ذلك. والقاعدةُ فيه: أن المذكرَ لا يخلو أن يكونَ بالتاء أولا: فإن كان بالتاء اسمًا كـ"حمزةَ" أو صفةً كـ"عَلّامَةٍ" جُمِعَ بالألف والتاءِ، فتقولُ: حَمَزاتٌ، وعلّاماتٌ. فإن لم تكنْ فيه / تاءُ التأنيثِ لم يُجمعْ بالألف والتاءِ، إلا ما شذَّ نحوُ ٢/١٣٤
"سُرادِقاتٍ" و "حَمّاماتٍ" فإن "سُرادِقًا" و "حَمّامًا" مذكران وليست فيهما تاءُ التأنيثِ؛ فشَذّا عن القاعدة التي أَصَّلْناها.

---

(١) في الكتاب ٣/٣٢٠: "...كما قالوا: رجاء بن حَيْوةَ، وكما قالوا: ضَيْوَنٌ، فجاءوا به على الأصل. وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل وجرى بابه في الكلام على غير ذلك". وينظرسرالصناعة: ٢/٥٩٠ ، ٧٣٦ ، والممتع: ٢/٥٠٦ ، ٥٦٩ ، والضيون: السِّنَّوْرُ الذكر. الصحاح: ٦/٢١٥٦(ضون).

(٢) في الكتاب ٤/٣٨٩: "وقد قالوا: القصوى فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام". وينظرالمنصف: ٢/١٦٢ ، ١٦٣ ، والممتع: ٢/٥٤٥. والقُصْوَى: طرف الوادي: اللسان: ١٥/١٨٤(قصا). والحُزْوَى: موضع في ديار بني تميم. معجم مااستعجم: ٢/٤٤٣.

(٣) في الأصل : "وإذا أفضى" .

وقد اختلفوا في توجيه هذا الشذوذِ:

فمنهم(١)مَنْ قال: إنما جُمع "سُرادِقٌ" و "حَمّامٌ" بالألف والتاءِ حَمْلا على المُرادِفِ؛ وذلك أن "سُرادِقًا" مرادفٌ لـ"الخَيْمَةِ"، و"حَمّامًا" مُرادفٌ لـ"البِنْيَةِ" وكما أن "الخَيْمَةَ" و"البِنْيَةَ" تُجمعان بالألف والتاء، فكذلك ما رادَفَهما.

قلتُ: والحَمْلُ على المُرادِفِ في كلام العرب كثيرٌ إلا أنه لا يُقاسُ عليه، فمن ذلك قولُ بعضِ العربِ(٢): "فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كتابي فاحتَقَرَها، فقيل له(٣): أَنَّثْتَ! فقال: أليس بصحيفة؟!"، فأخبر أنه أَنَّثَ "الكتاب" بالحَمْلِ على "الصحيفة"(٤- وقال بعضُهم:

* ...ماهذه الصوتُ*(٥)

فقيل له: أَنَّثْتَ الصوتَ! فقال: أردتُ الصَّيْحَةَ-٤)، إلى غير ذلك ممّا لايُحْصَى كثرةً، إلا أنه لا يُقاسُ عليه، وفي هذا دليلٌ على أن الكثرةَ لاتُوجبُ قياسا.

ومنهم(٦)من قال: إنما جُمع "سُرادِقٌ" و "حَمّامٌ" بالألف والتاء عوضًا عن جمع التكسير؛ لأنه لم يُسْمَعْ فيهما جمعُ تكسيرٍ، لم يقولوا: "سَرادِقُ" ولا "حَمامِيمُ".

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ٣٠٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٦٤/١ .

(٢) حكاه الأصمعي عن أبي عمرو عن رجل من أهل اليمن. ينظرالخصائص: ٢٤٩/١ ، ٤١٦/٢ ، وسرالصناعة: ١٢/١ ، وضرائرالشعر: ٢٧٥ ، والصفوةالصفية: ١٦٤/١-١٦٥.

(٣) "له" مكررة في الأصل .

(٤-٤) ليس في ب .

(٥) هذا جزء من بيت أورده أبو تمام في الحماسة: ١٠٢/١ أول أبيات ثلاثة وعزاها إلى رُوَيْشِد بن كُثَيِّرٍ الطائيّ، قال: ويقال إنها لعمرو بن معديكرب، ولم ترد في شعره المجموع، وتمام البيت:

ياأيها الراكبُ المُزْجي مطيته سائل بني أسدٍ ماهذه الصوتُ

والبيت لرويشد في الصحاح: ٢٥٧/١(صوت)، وسرالصناعة: ١١/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٦٦/١ ، وشرح المفصل: ٩٥/٥ ، وضرائرالشعر: ٢٧٢ ، ومن غير نسبة في أبيات الاستشهاد(ضمن نوادرالمخطوطات): ١٤٩/١ ، والخصائص: ٤١٦/٢ ، والإنصاف: ٧٧٣/٢ ، والصفوةالصفية: ١٦٤/١.

(٦) في الكتاب ٦١٥/٣: "هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع، فمنه شيء لم يكسر علي بناء من أبنية الجمع فجُمع بالتاء إذ مُنع ذلك، وذلك قولهم: سرادقات، وحمامات، وإوانات" وينظرشرح المفصل: ٨٥/٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٨/٣-٣٨٩.

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ عُوِّضَ الجمعُ بالألف والتاءِ عن جمعِ التكسير؟

فالجوابُ: أن جمعَ التكسيرِ يصيرُ به الاسمُ المذكرُ في حكم المؤنث، بدليل: قامت الرجالُ، فإذا عُدِمَ جمعُ التكسيرِ من الاسم المذكرِ الخالي من التاء جُمع بالألف والتاءِ؛ لأنه يُعطي مِنْ لَحْظِ التأنيثِ ما يُعطيه جمعُ التكسيرِ.

وهي عندهم قاعدةٌ مستمرةٌ [في هذا النوعِ][1] لا نَتَعَدّاها نحن، بل نقولُ منها ما سُمع، وهي أن هذا النوعَ مهما لم يُجمْع جمعَ تكسيرٍ جُمع بالألف والتاءِ عِوَضًا عن ذلك، قالوا في "سِبَحْلٍ" وهو الضخمُ، و"سِبَطْرٍ" للطويل: سِبَحْلاتٌ، وسِبَطْراتٌ؛ لأنهم لم يقولوا: سَباحِلُ، ولاسَباطِرُ، ألا تَرَى أنهم لم يجمعوا "جُوالِقًا"[2] / بضمِّ الجيمِ، بالألف والتاء؛ لأنهم كسَّروه، فقالوا: جَوالِقُ، بفتح الجيم. ١٣٤/ب

وقد شَذَّتْ عن هذه القاعدةِ أشياءُ جُمعت بالألف والتاءِ مع أنهم جمعوها جمعَ تكسيرٍ، فقالوا في "بِوانٍ" بكسر الباء، وهو عمودُ الخيمةِ: بِواناتٌ، مع أنه[3] جُمع جمعَ تكسيرٍ، فقالوا: بُونٌ، بضم الباءِ وسكونِ الواو. وقالوا: هاوُوناتٌ، ورَجَباتٌ، وشَعْباناتٌ، ورَمَضاناتٌ، وشَوّالاتٌ، وسُباطاتٌ، مع أنهم جمعوا ذلك جمعَ تكسيرٍ، فقالوا: هَواوِينُ، وأَرْجابٌ، وشَعابِينُ، وأَرْمِضَةٌ، وشَواويلُ، وسَوابِيطُ. وهذه أشياءُ تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها؛ ولهذا لَحَّنَ المتنبي في قوله:

إذا كان بَعْضُ الناسِ سَيْفًا لدَوْلَةٍ ... ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطُبُولُ[4]

---

(١) من ب .

(٢) الجَوالق، بكسر اللام وفتحها، الأخيرة عن ابن الأعرابي: وعاء، أعجمي معرب، وأصله بالفارسية "كُوالَه". ينظر المعرب: ١١٠ ، واللسان: ٣٦/١٠(جلق).

(٣) في ب : "انهم" .

(٤) ديوانه بشرح المعري: ٣٥١/٣ في مدح سيف الدولة، وينظر المحتسب: ٢٩٥/١ ، ١٥٣/٢ ، والمقرب: ٤٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٩/١.

وفي ب : "بوقات له" .

فجَمَعَ "بُوقًا" بالألف والتاء مع قولهم: أَبْواقٌ.

وقد نقل بعضُهم في "الحَمّام" التأنيثَ، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

فإذا دخلتَ سمعتَ فيها هَدَّةً(١)

فإن صحَّ هذا فلا شُذوذَ في "حَمّامات".

وقولُه: "جمعَ مُذكرٍ" هو حالٌ من قوله: "سُرادِقاتٌ" وهو قَيْدٌ في الشذوذ، أي: وشذَّ "سُرادِقاتٌ" في حال كونه جمعَ مذكر، فلو انتقل عن هذه الحالِ إلى التأنيث، كما لو سميتَ به امرأةً؛ لُجمع بالألف والتاء من غير شذوذٍ.

وقولُه: "وحَمّاماتٌ" هو معطوفٌ على "سُرادِقاتٌ" فيكونُ التقديرُ: وشذَّ "حَمّاماتٌ" جمعَ مذكرٍ، فلو سُمِّيَ به مؤنثٌ لُجمِعَ بالألف والتاءِ من غير شذوذٍ.

وقولُه:

"مثلَ شُذوذِ قولِهم سِنُونا وأَرَضُونَ وكذا حَرُّونا"

"مِثْلَ" هنا(٢)منصوبٌ، وهو نحو قولك: ضربتُ زيدا مثلَ ضَرْبِ الأميرِ، واختُلف في إعرابِ ذلك: فسيبويه يجعله منصوبا على الحال، وأكثرُ النحويين يجعلونه صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وشذَّ قولُهم "سُرادِقاتٌ" شذوذًا مثلَ شذوذِ قولِهم "سِنُونًا"، ومنهم من يجعلُ ذلك منصوبا بإضمارِ فعلٍ، / التقديرُ: ٩/١٣٥ و
وجَعَلَهُ مثلَ شذوذٍ، وهذا القولُ فيه بُعْدٌ وتَكَلُّفٌ.

---

(١) في التنبيه على حدوث التصحيف ٩٥ : "ذكر ابن زبرج قال: كنت عند السندي في جماعة فيهم ابن نميلة، فأنشده في وصف الحمّام:

فإذا دخلت سمعت فيها رنة لَغَطَ المَعاوِلِ في بيوتِ هَدادِ

فسئل عن المعاول فقال: هي التي ينقر بها في الصخر، فتركته على عمائه ولم أنبهه، وإنما المَعاول وهَداد حيان من الأزد".

وينظر الصحاح: ١٧٧٨/٥(عول) ، والغرة المخفية: ١٤٣/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٣/١.

(٢) في ب : "هاهنا" .

ومعنى البيتِ: أن "سُرادِقاتٍ" و "حَمّاماتٍ" في كونهما نَقْضًا لما جُمِعَ بالألف والتاءِ مثل: "سِنُونَ" و "أَرَضُونَ" و "حَرُّونَ" في كونها نَقْضًا لما جُمِعَ[1] بالواو والنون، وذلك أن من شروط الجمعِ بالواو والنون الذكوريةَ، و "سَنَةٌ" و "أَرْضٌ" و "حَرَّةٌ" مؤنثاتٌ؛ فجمعُها بالواو والنون خروجٌ عن قاعدة الجمع بالواو والنونِ.

والقولُ فيما جُمع هذا الجمعَ أنه جمعُ تكسيرٍ، والواوُ والنونُ فيه جيء بهما جَبْرًا لما لحقه من الوَهْنِ بحذف اللام أو بحذف تاءِ التأنيثِ أو الإدغام:

أمّا "سِنُونَ"[2] فواحدُه "سَنَةٌ"، وكان أصلُه: سَنْوَةً، أو سَنْهَةً، على الخلاف في لامه: هل هي واوٌ أو هاءٌ، ثم حُذفت اللامُ، وهي الواوُ أو الهاءُ[3]، فلمّا جُمع جاءوا[4] بالواو والنونِ عِوَضًا من اللام المحذوفةِ، ثم كُسرت سِينُه إعلاما بأنه جمعُ تكسير.

وأمّا "أَرَضُونَ"[5] فواحدُه "أَرْضٌ" وهي مؤنثة، فكان حقُّها أن تكونَ بتاء[6] التأنيثِ ظاهرةً، فلمّا جُمعت جاءوا بالواو والنونِ عِوَضًا من إظهار تاءِ التأنيثِ، وفُتحت الراءُ[7] إعلاما بأن ذلك جمعُ تكسير. والدليلُ على أن الواوَ عوضٌ من ظهور التاءِ: أن "الأرض" إذا صُغرت لا تُجمع بالواو والنون؛ لظهور التاءِ في التصغير، فلو جُمعت في حال التصغير بالواو والنون، لكان في ذلك الجمعُ بين العوضِ والمُعَوَّض.

---

(١) كررت في ب عبارة: "بالألف والتاء مثل سنون وأرضون وحرون في كونها نقضا لما جمع".

(٢) في الكتاب ٣/٥٩٨: "...فإذا جمعوا بالواو والنون -ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث- كسروا الحرف الأول وغيروا الاسم، وذلك قولهم: سنون وقلون وثبون ومئون؛ فإنما غيروا أول هذا لأنهم ألحقوا آخره شيئا ليس هو في الأصل للمؤنث ولايلحق شيئا فيه الهاء ليس على حرفين، فلما كان كذلك غيروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ماالواو والنون له في الأصل، نحو قولهم: هنون ومنون وبنون.." وينظرالمقتضب: ٢/١٦٤ ، والأمالي الشجرية: ٢/٥٣ ، ٥٥ ، والغرةالمخفية: ١/١٤٤ ، وشرح ابن القواس: ١/٣٠٣.

(٣) في ب : "الواو والهاء" .

(٤) في ب : "جاء" .

(٥) ينظر في "أرضون": الكتاب: ٣/٥٩٩ ، والمقتضب: ٤/٢٤ ، والتكملة: ٤٣١ ، والأمالي الشجرية: ٢/٥٥ ، والغرةالمخفية: ١/١٤٥.

(٦) في ب : "بهاء" .

(٧) في الأصل : "التاء" وهو سهو .

وأمّا "حَرُّونَ"(١) فواحدُه "حَرَّةٌ" وهي الأرض ذاتُ الحجارة السودِ، وجُمعت بالواو والنونِ عوضا عمّا لحقها من الإعلال بالإدغام؛ لأن المِثْلَيْنِ إذا اجتمعا في كلمة فتارةً تُعَلُّ بالإدغام فيصيرُ الحرفان حرفًا واحدا، وتارةً تُعَلُّ بالحذف كما قالوا في "مَسِسْتُ": مَسْتُ، بحذف إحدى السينين(٢).

ومنهم(٣) مَنْ قال في جمع "حَرَّةٍ": أَحَرُّونَ، بزيادة همزةٍ مفتوحةٍ إعلاما بأنه جمعُ تكسير.

واعلمْ / أن لـ"سِنُونَ" و "أَرَضُونَ" و "حَرُّونَ"، وإن كانت شواذًّ، ١٣٥/ب
نظائرَ(٤) تُحفظُ ولايُقاسُ عليها فمن ذلك "عِضُونَ" جمعُ "عِضَةٍ" وهي الجزءُ المُتَفَرِّقُ، قال الله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ}(٥)، أي: أجزاءً متفرقة. ومن ذلك "مِئُونَ" جمعُ "مِائَةٍ". ومنه "لِدُونَ" جمعُ "لِدَةٍ" وهو مَنْ يُولدُ ويَتَرَبَّى معك. ومنه "قُلُونَ" جمعُ "قُلَةٍ" وهي لُعبةٌ للصبيان. ومنه "ظِبُونَ" جمعُ "ظُبَةٍ" وهي حد السيف. ومنه "بُرُونَ" جمعُ "بُرَةٍ" وهي الحلقةُ التي تكونُ في أنف البعير. ومنه "ثُبُونَ" جمعُ "ثُبَةٍ" وهي الجماعة.

ثم إن هذه الأسماءَ ما كان منها مكسورَ الأولِ نحو "مِائَةٍ" و "لِدَةٍ" بقي الكسرُ على حاله في الجمع، وما كان منها مفتوحَ الأولِ فإن كان مُضَعَّفًا نحو "حَرَّةٍ" بقي الفتحُ على حاله، فإن كان غيرَ مُضاعَفٍ نحو "سَنَةٍ" رددتَ الفتحةَ كسرةً في الجمع، وما كان منها مضمومَ الأولِ نحو "قُلَةٍ" فأنتَ بالخيار: إن شئتَ تركتَ الضمةَ في الجمع، وإن شئتَ رددتَها كسرةً(٦).

---

(١) ينظر في "حرون": الكتاب: ٥٩٩/٣ ، والتكملة: ٤٣١ ، والأمالي الشجرية: ٥٥/٢ ، والغرةالمخفية: ١٤٥/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٤/١.

(٢) في ب : "أحد السينين". وينظرالكتاب: ٤٢٢/٤.

(٣) في الكتاب ٦٠٠/٣ : "وزعم يونس أنهم يقولون أيضا: حرة وإحرون، يعنون الحِرار كأنه جمع إحرة، ولكن لايُتكلم بها" قال السيرافي في هامش الكتاب: "هذا ما حكاه سيبويه عن يونس. وحكى الجرمي عنهم أنهم يقولون: أحرون، بفتح الألف، وكل ذلك شاذ ليس بالمطرد".

(٤) في ب : "لها نظائر" وتنظر هذه النظائر مفرقة في الكتاب: ٥٩٨/٣ ، ٥٩٩ ، والتكملة: ٤٢٨ ، ٤٣١ ، وشرح التسهيل: ٨٣/١-٨٤ ، والدرالمصون: ١٨٣/٧.

(٥) سورةالحجر: الآية: ٩١ .

(٦) ينظرشرح التسهيل: ٨٣/١-٨٤ ، والهمع: ١٥٨/١-١٥٩ .

وقد يجوزُ أن تُعربَ هذه الأسماءُ التي جُمعت هذا الجمعَ بالحركات في النون مع لزومِ الياء، قال الشاعر:

دَعانيَ من نَجْدٍ فإن سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدا(١)

وجاء في بعض روايات الحديثِ: "اللَّهُمَّ اجعلْها(٢)عليهم سِنينَ كسِنينِ يوسُفَ"(٣)، بالإعراب في النون، نقل هذه اللغةَ أبو زيدٍ والفراءُ(٤)، زاد الفراءُ أنها في هذه اللغةِ مصروفةٌ عند بني عامرٍ وغيرُ مصروفةٍ عند بني تميم.

تنبيهٌ: اعلمْ أن العُقُودَ في العدد من "عِشْرِينَ" إلى "تِسْعِينَ" اختلفَ النحويون فيها:

فمنهم(٥)مَنْ زعم أنها جموعُ سلامةٍ حقيقةً، وتقعُ على مَنْ يَعْقِلُ وما لايَعْقِلُ، وغُلِّبَ فيها مَنْ يَعْقِلُ؛ فلذلك جُمعت بالواو والنونِ مطلقا. وهذا القولُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنه لو كان ذلك جمعًا حقيقةً؛ لكان "عِشْرُونَ" يدلُّ على ثلاثِ عَشَراتٍ فما فوقَها، فكان يدلُّ على ثلاثين / فما فوقها، (٦-ولكان ٢/١٣٦ "ثلاثون" يدلُّ على ثلاثِ ثلاثاتٍ فما فَوْقها، فكان يدلُّ على تسعةٍ فما فَوْقَها-٦)، وكذلك باقي الباب، والأمرُ ليس كذلك؛ فعُلِمَ أنها ليست(٧)بجموعٍ حقيقةً.

---

(١) تقدم ص ٤١٨ .

(٢) في ب : "اجعلنا" .

(٣) تقدم ص ٤١٨ .

(٤) في معاني الفراء ٩٢/٢ : "وواحدة العضين عضةٌ، رفعها عضون ونصبها وخفضها عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول: عضينُك، ومررت بعضينِك وسنينِك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر" ولم أقف على نقله التفرقة بين تميم وبني عامر، كما لم أقف على نقل أبي زيد في نوادره، هذا وينظر التذييل والتكميل: ٩٨/١ ب ، والهمع: ١٥٩/١.

(٥) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٩/١ ، والصفوة الصفية: ١٦٩/١.

(٦-٦) ليس في ب .

(٧) "ليست" سقط من ب .

ومنهم(١)مَنْ ذهب إلى أنها صِيَغٌ تدلُّ على الجمع وليست بجمعٍ حقيقةً، وإنما جاءت على طريقة الجمع، كما جاء "اللَّذُونَ" في لغةٍ(٢)على طريقةِ الجمع وليس بجمعٍ على الصحيحِ. وهذا القولُ هو المُعَوَّلُ عليه عند النحويين؛ ولذا(٣)كُسرت عينُ "عِشْرِينَ" ليدلَّ على أنه ليس بجمعِ تصحيحٍ.

وأمّا قولُه تعالى: {إِنَّ كِتَٰبَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ}(٤)فاختلفوا في ذلك:

فمنهم(٥)مَنْ قال: إن {عِلِّيِّينَ} جمعُ سلامةٍ حقيقةً، وواحدُه "عِلِّيٌّ" وهو اسمُ المَلَكِ، ويكونُ التقديرُ على هذا القولِ: إن كتابَ الأبرارِ لفي كتاب عِلِّيِّينَ.

ومنهم(٦)مَنْ جعل {عِلِّيِّينَ} اسمَ مكانٍ، فعلى هذا يكونُ صيغةَ جمعٍ وليس(٧)بجمعٍ، والله أعلم.

خاتمةٌ تشتملُ على مسألتين:

المسألةُ الأولى: في التسمية بالجمع المذكر السالم:

اعلمْ أنك إذ سميتَ بالجمع المذكر السالم سواءٌ كان منقولا أو مُرْتَجَلا فللنحويين في ذلك أربعةُ مذاهبَ(٨):

---

(١) ينظرشرح التسهيل: ٨٣/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٦/٣.

(٢) هي لغة هذيل. شرح التسهيل: ١٩١/١ .

(٣) في ب : "ولذلك" .

(٤) سورةالمطففين: من الآية: ١٨ .

(٥) هذا قول يونس وابن جني، قال أبوالفتح: سبيله أن يقال "عِلِيَّةٌ" كما قالوا للغرفة "عِلِّيَّةٌ" فلما حُذفت التاء عوضوا منها الجمع بالواو والنون. سرالصناعة: ٦٢٥/٢ ، وتفسيرالقرطبي: ٢٦٣/٢٠ ، والبحر: ٤٤٢/٨.

(٦) ينظرمعاني الفراء: ٢٤٧/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٠٠/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٥-١٨٠ ، ومشكل إعراب القرآن: ٤٦٤/٢.

(٧) في ب : "وليست" .

(٨) وهناك مذهب خامس فقد يجعل كـ"هارون" في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة. توضيح المقاصد: ١٠٤/١.

المذهبُ الأولُ: أن يكونَ إعرابُه في حالة التسمية كإعرابه في حالة الجمع بالواو رفعا و بالياء نصبا وجرا، والنونُ في ذلك كلِّه مفتوحةٌ(١).

المذهبُ الثاني: التزامُ الياءِ، والإعرابُ بالحركات في النون؛ اجراءً له مُجْرَى "غِسْلِينٍ"(٢)، فتقولُ: قامَ زَيْدِينٌ، ورأيتُ زَيْدِينًا، ومررتُ بزَيْدِينٍ، وتقولُ: هذه قِنِّسْرِينُ، برفع النون دونَ تنوينٍ، ورأيتُ قِنِّسْرِينَ، ومررتُ بقِنِّسْرِينَ، بفتح النونِ نصبا وجرا من غير تنوينٍ؛ لأنه غيرُ منصرفٍ(١).

ولم يذكر سيبويه غيرَ هذين المذهبين، قاله ابنُ مالكٍ(٣).

المذهبُ الثالث: التزامُ الواوِ، والإعرابُ بالحركات في النون؛ إجراءً له مُجْرَى "عَرَبُونٍ"(٤)، فتقولُ: قام زَيْدُونٌ، ورأيتُ زَيْدُونًا، ومررتُ بِزَيْدُونٍ(٥).

المذهبُ / الرابع: مذهبُ أبي سعيدٍ السيرافيِّ(٦)استنبطه من استقراء كلامِ العرب، وهو التزامُ الواوِ في الأحوال الثلاثة مع فتحِ النون، فتقولُ: قامَ الزَّيْدُونَ، ورأيتُ الزَّيْدُونَ، ومررتُ بالزَّيْدُونَ، بفتح النونِ في ذلك كلِّه مع لزوم الواو، قال(٧)أبو سعيدٍ: كأنهم حَكَوا لفظَ الجمعِ المرفوعِ في حالِ التسميةِ، وألزموه طريقةً واحدةً. ١٣٦/ب

---

(١) ينظر الكتاب: ٢٣٢/٣ ، والمقتضب: ٣٦/٤.

(٢) وردت هذه اللفظة في الآية: ٣٦ من سورة الحاقة.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٩٧/١ .

(٤) العُرْبان والعُرْبُون والعَرَبُون: كله ما عُقد به البيعة من الثمن، أعجمي معرب. المعرب: ٢٣٢-٢٣٣ ، واللسان: ٥٩٢/١(عرب).

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٩٦/١ ، وعزاه في التعليقات الوفية: ٢١١/١ إلى الأخفش.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد: ١٠٤/١ ، ولم أقف عليه في مظنته من شرح الكتاب للسيرافي، ينظر: ٤/لوحة ٩٨-٩٩.

(٧) في ب : "وقال" .

المسألةُ الثانية: في التسمية بالجمع المؤنث السالم:

اعلمْ أنك إذا سميتَ بالجمع المؤنث السالم فللعرب في ذلك ثلاثةُ مذاهبَ:

المذهبُ الأول: إعرابُه في حال التسميةِ كإعرابه في حال الجمع، فتقولُ في رجلٍ اسمُه "مُسْلِماتٌ": قام مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ، بالضمة والتنوينِ رفعًا، والكسرةِ والتنوينِ نصبًا وجرًّا، قال الله تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَٰتٍ}(١)، وهذا المذهبُ هو الكثيرُ الفصيحُ(٢).

المذهبُ الثاني: طرحُ التنوينِ وإعرابُه بالضمة رفعا، والفتحةِ نصبا وجرًّا، فتقولُ: قام مسلماتُ، ورأيتُ مسلماتَ، ومررتُ بمسلماتَ، بالضمة والفتحة دونَ تنوينٍ؛ إجراءً له مُجْرَى "أَرْطاةَ"(٣)علمًا، ويلزمُ أهلَ هذا المذهبِ أن يقفوا على التاء بالهاء، كما يقفون(٤)على "أَرْطاةَ" وهذا المذهبُ هو رأيُ الكوفيينَ مع طرحِ التنوينِ(٥).

المذهبُ الثالث: طرحُ التنوين وإعرابُه بالضمة رفعا، والكسرةِ نصبا وجرا، فتقولُ: قام مسلماتُ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ، بالضمة والكسرةِ دونَ تنوينٍ، وهذا المذهبُ هو(٦)رأيُ البصريينَ مع طرحِ التنوينِ(٧).

---

(١) سورةالبقرة: من الآية: ١٩٨ .

(٢) ينظرالكتاب: ٢٣٣/٣ ، والمقتضب: ٣٣٠/٣ .

(٣) الأرطاة: شجرة تنبت بالرمل ذات رائحة طيبة. وبها سمي الرجل وكني، والجمع أرطى. اللسان: ٢٥٤/٧(أرط).

(٤) في ب : "يقفوا" .

(٥) التذييل والتكميل: ٤٧/١ أ-٤٨ ب .

(٦) "هو" ليس في ب .

(٧) الكتاب: ٢٣٤/٣ ، والمقتضب: ٣٣٢/٣-٣٣٣ ، والتذييل والتكميل: ٤٧/١ ب .

[أزمنة الأفعال]

٩١- القولُ فى أَزْمِنَةِ الأفعالِ الحالِ والماضي والاستقبالِ

لما أَنْهى(١) الكلامَ فى المعربات من الأسماء أخذ يتكلمُ فى الأفعالِ وما يتعلق بها من أقسام وأحكام؛ إذ رتبةُ الأفعال بعد رتبةِ الأسماء. والكلامُ فى الأفعال يستدعى الكلامَ فى مسائلَ:

المسألةُ الأولى: فى أقسامها:

١/١٣٧ وقد اختلف / النحويون فى ذلك على ثلاثة مذاهبَ:

المذهبُ الأولُ، وهو المُعَوَّلُ عليه: أن الأفعالَ ثلاثةٌ، وذلك أن الأفعال تنقسم بأقسام الزمان؛ لأنها لم تُشْتَقَّ من المصدر إلا لِتُعَيِّنَ الزمانَ الذي وقع فيه ذلك المصدرُ، والأزمنةُ ثلاثةٌ، فالأفعالُ إذن ثلاثةٌ(٢).

والدليلُ على أن الأزمنة ثلاثةٌ النَّقْلُ والعقلُ:

أما النقلُ فقد قال الله تعالى: {لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَابَيْنَ ذَٰلِكَ}(٣)، فقوله عزوجل: {لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا} عبارةٌ عن زمانِ الاستقبال، و {مَاخَلْفَنَا} عبارةٌ عن زمانِ الماضي، و {مَابَيْنَ ذَٰلِكَ} عبارةٌ عن زمانِ الحال، وقال زهيرٌ:

وأَعلمُ علمَ اليوم والأمسِ قبله ولكنَّنِي عن علم ما في غَدٍ عَمِ(٤)

---

(١) في ب : "انتهى" .

(٢) هذا مذهب جمهورالنحويين. ينظرالكتاب: ١٢/١ ، والأصول: ٣٨/١-٣٩ ، والمسائل العسكريات: ٣٥ ، واللمع: ٦٩-٧٠ ، والتبصرة: ٩٠/١ ، والنكت: ١٠٣/١ ، وشرح المفصل: ٤/٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٢٧/١ ، والتسهيل: ٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥/٤.

(٣) سورةمريم: من الآية: ٦٤ ، و{له} لم ترد في ب .

(٤) شعره: ٢٥ ، والغرةالمخفية: ١٤٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٢٩/١ ، والمغني في النحو: ٩٦/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٦/١ ، والدرالمصون: ١٩٨/٤ ، ٣٥٧/٥ ، ١٨٠/٦ ، ومعاهد التنصيص: ٣٢٥/١.

فقولُه: "علمَ اليوم" عبارةٌ عن زمان الحال، وقولُه: "والأمسِ قبله" عبارةٌ عن زمان الماضي، وقولُه: "عن علم ما فى غَدٍ عَم" عبارةٌ عن زمان الاستقبال.

وأما العقلُ فقد قالوا: كلُّ موجودٍ لابُدَّ له من زمانٍ حالَ وجودِه، والماضي والمستقبلُ غيرُ موجودَيْنِ، أما الماضي فلكونه قد انقضى، وأما المستقبلُ فلكونه لم يَحْضُرْ، وشيءٌ موجودٌ في زمان معدوم محالٌ؛ فلا بد أن نقولَ(١): هو موجود فى زمان غير ماض وغير مستقبل، وذلك هو الحالُ(٢).

وقد قيل(٣)في حصر الأزمنة في ثلاثة: إن المُخْبِرَ بفعلٍ لا يخلوأن يكون إخبارُه مطابقا للوجود، وهو الحال، أو يتقدمُ الوجودُ على الإخبار، وهو الماضي، أو يتقدمُ الإخبارُ على الوجود، وهو المستقبلُ.

وقد حَدَّ السَّكّاكِيُّ(٤)الأزمنةَ الثلاثةَ(٥)بحد حَسَنٍ لطيفٍ، فقال: "المرادُ بالزمان الماضي: ما وُجد قبل زمانك الذى أنت فيه، وبالمستقبل: ما يُتَرَقَّبُ وجودُه، وبالحال: أجزاءٌ من الطرفين يَعْقُبُ بعضُها بعضًا من غير فَرْطِ مُهْلَةٍ ولاتَراخٍ".

---

(١) في الأصل : "يقول" .

(٢) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٢٧/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٥/١.

(٣) ينظرالإيضاح في علل النحو: ٨٦-٨٧ ، وشرح المفصل: ٤/٧ ، والصفوةالصفية: ١٧٠/١.

(٤) السكاكي(٥٥٥-٦٢٦هـ)يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبويعقوب، الخوارزمي، كان إماما كبيرا متبحرا في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر، من مصنفاته مفتاح العلوم. أخباره في معجم الأدباء: ٥٨/٢٠-٥٩ ، والجواهرالمضية: ٦٢٢/٣-٦٢٣ ، وبغيةالوعاة: ٣٦٤/٢.

وينظرقوله هذا في مفتاح العلوم له: ٢٠٨-٢٠٩ .

(٥) في ب : "الثلاث".

وقد استدل بعضُهم[(١)] على إثبات زمان الحال بطريقة صناعية وهى أنه قال: قد أجمع النحويون على أن "ما" لنفي الحال، فيلزم منه وجودُه؛ إذ لايُنفى إلا الموجودُ.

قال بعضهم[(٢)]: وفى هذا / نظر؛ لأن المعدوم قد يصح نفيُه، ألاترى أنك ١٣٧/ب تقولُ: لا شريكَ لله، والشريكُ غيرُ موجود، وقد نفيتَه.

قلتُ: وفى هذا النظر نظرٌ؛ لأنك لاتنفي الشريكَ إلاعلى قول مَنْ يقولُ بإثباته من المُلْحِدَةِ، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرا.

فإذا ثبت أن الأزمنةَ ثلاثةٌ ثبت أن الأفعال ثلاثة: فعلٌ ماضٍ، وهو ماوقع وانقطع، وفعلٌ مستقبلٌ، وهو ما لم يقع، وفعلٌ في الحال، وهو ما وقع أوّلُه ودام ولم ينقطع؛ ولهذا قال أبو القاسم[(٣)]: وسُمِّيَ[(٤)] الدائمَ. هذا هو اصطلاحُ النحويين.

ورحم الله السَّكَّاكِيَّ فقد أماط عن[(٥)] هذه المسألةِ قِناعَ الإشكالِ وذلك أنه لما تكلم على زمان الحال قال: "والحَكَمُ في ذلك هو العرفُ لاغيرُ"[(٦)]. قال بدرُ الدين بنُ النَّحْوِيَّةِ[(٧)] في تفسير كلامه: "يريدُ أن هذه الاعتباراتِ فى الزمان الحاضر مبنيةٌ على أمرٍعُرْفِيٍّ، لاأمرٍ عقليٍّ".

---

(١) ينظرالمسائل العسكريات: ٣٥-٣٦ ، والصفوةالصفية: ١/١٧٠-١٧١.

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ١/٣٠٦.

(٣) في جمل الزجاجي ٧: "الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم" وقد تُعقب بأن فعل الحال لايثبت ولايبقى منه جزء حتى يلحق به آخر، ولكن الجزء الثاني لايأتي إلا وقد صار الأول ماضيا، فكيف يصح أن يسمى دائما. ورد ابن السيد هذا التعقب. يراجع إصلاح الخلل: ٤٥-٤٧.

(٤) في ب : "أو سمي" .

(٥) "عن" سقط من ب .

(٦) مفتاح العلوم: ٢٠٩ ، وفيه"...والحاكم في ذلك..."

(٧) إسفارالصباح: ٦٤/أ .

قلتُ: وهذا هو الحقُّ، فإنكارُ النحويِّ زمانَ الحال لا يليق بصناعته؛ لأن صناعتَه مبنيةٌ على الاصطلاح، وقد اصطلحوا على أن فعل الحال هو ما وقع أولُه ودام ولم ينقطع، فمتى شرع شخصٌ فى قراءةٍ وتلبَّس بها ففعلُه فَعالُ حالٍ حتى تنقطعَ قراءتُه فتصيرَ ماضيا، هذا هو الاصطلاحُ، ولامُشَاحَّةَ(١)فيه.

وهل زمانُ الحال من جهة العقل موجودٌ أو غيرُ موجود؟ لا كلامَ للنحويِّ(٢)في ذلك، وإنما ذلك كلامُ قوم آخرين، وقد قال بعضُ المحققين: إن زمانَ الحال لايَسْتَدِلُّ(٣)على وجوده إلا من يستدل على وجود الخطِ الفاصل بين الظل والشمس(٤). وإذا كان فعلُ الحال عندهم بهذه المثابةِ فبعيدٌ على العرب العَرْباءِ(٥)تحصيلُه، وإنما فعلُ الحال عندهم الفعلُ الذي تَلَبَّسُوا به ولم ينقطع.

فهذا ماحضرني من التحقيق في هذه المسألة.

المذهبُ الثاني: أن الأفعال قسمان: ماضٍ ومستقبلٌ، ولاثَمَّ حالٌ، وهذا المذهبُ موقوفٌ على إنكار زمان الحال، فإنه إذا أُنكر / زمانَ الحال لزم منه ٩/ ١٣٨ إنكارُ الفعل الواقع فيه(٦). واحتجوا على إنكار زمان الحال بأن الزمان لا يخلو أن يكون قد وُجد أو لم يوجد: فإن وُجد فهو الماضي، وإن لم يوجد(٧-فهو المستقبل-٧)، فلاحالَ(٨). وبأن آخرَ الماضي متصلٌ بأول المستقبل(٩).

---

(١) في النسختين: "مقاشحة" ، وينظرتاج العروس: ٥٠١/٦(شحح).

(٢) في ب : "للنحو".

(٣) في ب : "لايستبدل" ، وهو تحريف.

(٤) ينظرإصلاح الخلل: ٤٦ .

(٥) العرب العرباء والعاربة: الخُلَّص منهم. اللسان: ٥٨٦/١(عرب).

(٦) أنكربعض المتكلمين فعل الحال. شرح المفصل: ٤/٧ ، وفي شرح جمل الزجاجي ١٢٧/١: "فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين: فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه".

(٧-٧) سقط من ب .

(٨) ينظرشرح المفصل: ٤/٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٢٧/١ .

(٩) ينظرشرح ابن القواس: ٣٠٥/١ .

وعزا بعضُهم[١] هذا القولَ إلى سيبويه، وحاشا سيبويه أن يُنسبَ إليه هذا القولُ، وكيف ينسب إليه وقد قال في أول "الكتاب"[٢]: "وبُنيت - يعنى الأفعال - لما مضى وانقطع، ولما يكون ولم يقع[٣]، ولما هو كائن لم ينقطع". فهذا نصٌّ منه على أن الأفعال ثلاثة، وقد تقدم الردُّ على من أسقط زمان الحال[٤]، فلا فائدة في إعادته.

المذهبُ الثالث: أن الأفعال قسمان: ماضٍ وحالٌ، ولا ثَمَّ مستقبل. وهذا المذهب لم يقل به - والله أعلم - إلا أبوالحسين بن الطراوة[٥] من بلادنا، ومُستندُه في ذلك أنه يلزم من الفعل المستقبل الخُلْفُ في الوعد، والعربُ من شأنها إنجازُالوعد، قال: وكل ما ورد مما ظاهره الاستقبال نحو: يقوم زيدٌ غدا، محمول على أن الفعل مُشْرَبٌ[٦] معنى النِّيَّةِ، التقدير عنده في ذلك: ينوي زيد أن يقوم غدا، ثم حُذِفَ "يَنْوِي" وأُقيم المَنْوِيُّ مُقامه، فقيل: يقوم زيد غدًا. هذه طريقتُه في هذا المذهب، ومع ما فيها من التكلف لم تَسْلَمْ له فقد رُدَّ عليه بقوله تعالى: {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا}[٧] فإن تقديرَه لايصح له في الآية؛ ألا ترى أنه لو قُدِّرَ: وما تدري نفس ماذا تنوي أن تكسب غدا، لكان غيرَ صحيح؛ لأن كل نفس تدري ما[٨] تنوي أن تكسبَ غدا[٩].

---

(١) نقله الشريشي في التعليقات الوفية: ٢٣٧/١ من غير تعيين .

(٢) الكتاب: ١٢/١ .

(٣) في النسختين: "ينقطع" صوابه في الكتاب .

(٤) ينظر ص ٤٩٤ فيما تقدم .

(٥) أبوالحسين بن الطراوة(٠٠٠-٥٢٨هـ) سليمان بن محمد بن عبدالله، السبئي المالقي المالكي، الأستاذ النحوي الأديب، كان أعلم أهل وقته بالعربية، أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم وأبي بكر الرشائي وعبدالملك بن سراج، من مصنفاته: المقدمات على كتاب سيبويه، والإفصاح على كتاب الإيضاح. أخباره في بغية الملتمس: ٣٠٤ ، وإنباه الرواة: ١١٣/٤-١١٥ ، والمغرب: ٢٠٨/٢-٢٠٩ ، وبغية الوعاة: ٦٠٢/١ ، وانظرابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي.

وقد أنكر ابن الطراوة دلالة فعل الحال على المستقبل، ففي نتائج الفكر ١٢٠: "فعل الحال لايكون مستقبلا وإن حسُن فيه غدٌ، كما لايكون الفعل المستقبل حالا أبدا، ولا الحال ماضيا، هذا هو اختيار شيخنا، رحمه الله تعالى" يعني ابن الطراوة، وينظرالبسيط: ٢٤٢/١-٢٤٣ ، والهمع: ١٧/١.

(٦) في ب : "مشوب" .

(٧) سورةلقمان: من الآية: ٣٤ .

(٨) "ما" سقط من ب .

(٩) ينظرالبسيط: ٢٤٣/١ وفيه ردان آخران .

المسألةُ الثانية: فيما هو الأصل من هذه الأفعالِ: وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوالٍ(١):

القولُ الأول: أن الحال هو الأصلُ، وهو مذهبُ ابنِ السراج(٢)، وحجته في ذلك أنه الموجودُ والمُحَقَّقُ، وهو غيرُ منقطع؛ ولذلك يسمى الدائمَ، والماضي والمستقبلُ قد اكتنفاه(٣)، فيكونُ أصلا لهما.

القولُ الثاني: أن المستقبل هو الأصلُ، وهو قولُ الزَّجّاج(٤)، وحجته أنه يكون مستقبلا ثم حالا / ثم ماضيا، فيكون الأصلَ؛ لأن الحال والماضيَ تفرعا عليه(٥). ١٣٨/ب

القولُ الثالث: أن الماضيَ هو الأصلُ(٦)؛ لأنه وُجِدَ بكماله، ولم يبق منه شيء، فكان أولى أن يكون أصلا.

قال أبوعلي(٧): وهذا الاختلافُ لامعنى له عندي؛ لأن الكلام في صيغ الأفعال الثلاثة، وليس واحد منها أصلا للباقِيَيْنِ(٨)؛ لأنهم إن أرادوا أن أحدَها أصلٌ بمعنى أن الباقِيَيْنِ(٩) مُشتقانِ منه فليس كذلك؛ لأنّ الصيغَ الثلاث مشتقةٌ من المصدر، وإن أرادوا أنه أصلٌ بمعنى أن الباقين(٩) محتاجان إليه، وهو مُسْتَغْنٍ عنهما، فليس كذلك؛ لأن كل واحد منها مُستغنٍ عن الآخَرَيْنِ(١٠)؛ فلا معنى لهذا الخلاف، والله أعلم.

---

(١) ينظرالمغني في النحو: ١٠٧/١-١٠٩ .

(٢) في الأصول ٣٩/١: "والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع...تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل...فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به؛ إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لالما يتوقع أو قد مضى..." ، وينظرالخصائص: ٣٣١/٣.

(٣) في ب : "اكتنفتاه" .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٨/١-٥٩ ، ورأيه أخذ تلميذه الزجاجي. الإيضاح في علل النحو: ٨٥.

(٥) في ب : "تفرعنا عنه" .

(٦) ورد هذا القول من غير نسبة في الهمع: ٢٦/١ ، والأشباه والنظائر: ٢٠/٣ وقد جعل سيبويه الماضي أولا في الذكر والأمر ثانيا والمضارع ثالثا. الكتاب: ١٢/١ ، وينظرشرح التسهيل: ١٥/١-١٦.

(٧) التعليقات الوفية: ٢٣٩/١ ، والمغني في النحو: ١٠٩/١.

(٨) في ب : "للباقين" .

(٩) في ب : "الباقين" .

(١٠) في ب : "الآخر" .

المسألةُ الثالثة: فيما يَصْرِفُ هذه الأفعالَ عن أزمنتها التي وُضعت لها إلى أزمنة أُخَرَ، والأفعالُ بهذا النظر تنقسم ثلاثةَ أقسامٍ(١): ماضٍ بالوضع كـ"فَعَلَ"، ومستقبلٌ بالوضع كـ"افْعَلْ"، ومُبْهَمٌ بالوضع كـ"يَفْعَلُ".

أما المستقبلُ بالوضع نحو "اضْرِبْ" فلا يزولُ عن وضعه أبدا(٢).

وأما الماضي بوضعه نحو "ضَرَبَ" فله قرائنُ تصرفه عن زمانه الذي وُضع له، والقرينةُ قد تكون معنويةً، وقد تكون لفظيةً، وهو بهذا النظر ثلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ له قرينة تُخَلِّصُهُ إلى الحال، وهي الإنشاءُ، نحو "طَلَّقْتُ وبِعْتُ" إذا أُريد بهما(٣) إنشاءُ الطلاق والبيع(٤).

وقسمٌ له قرائنُ تُخَلِّصُهُ إلى الاستقبال(٥)، فمنها الطلبُ، نحو: غَفَرَ اللهُ لك، والوعدُ، نحو قولِه تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ}(٦)، وهو كثيرٌ في القرآن وكلامِ العرب. ويسميه أهلُ المعاني: الالتفاتَ(٧). ومنها أن يكونَ معطوفا على ما عُلِمَ(٨) استقبالُه،

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية: ٣٣ ، والتوطئة: ١٣٣ .

(٢) المصدران السابقان ، والتسهيل: ٤ .

(٣) في ب : "به" .

(٤) التسهيل: ٤ ، والمساعد: ١٦/١ ، والهمع: ٢٤/١ .

(٥) تنظر هذه القرائن في التسهيل: ٥-٦ ، والمساعد: ١٧/١ ، والهمع: ٢٤/١ ، ومن هذه القرائن أيضا أدوات الشرط كلها إلا "لو" و "لمّا" الظرفية؛ لأنهما شرطان فيما مضى. التوطئة: ١٣٥، وقال المبرد: إن "إنْ" لاتقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال وأجازه ابن السراج، وجعل قول المبرد نقضا لأصول الكلام، وأول ما احتج به من مثل: إن كنتَ زرتني أمس أكرمتُك اليوم، بـ: إن تكن ممن زارني أمس أكرمتك اليوم. يراجع الأصول: ١٩٠/٢-١٩١ ، والتوطئة: ١٢٥-١٢٦ ، ومن قرائن صرف الماضي إلى الاستقبال دخول "ما" المصدرية الظرفية، نحو: ما ذَرَّ شارق، و {مَا دَامَتِ السَّمٰوٰاتُ}. شرح الرضي على الكافية: ١٣/٤.

(٦) سورة الكهف: من الآية: ٩٩ ، وغيرها من السور .

(٧) ينظر ص ٩ فيما تقدم .

(٨) في ب : "فاعلم" .

نحوُ(١-قولِه تعالى: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ}(٢)، وقولِه تعالى: {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَـزِعَ}(٣)، أى: فيـوردهم، ويفـزع-١). ومنهـا نفيُـه بـ"إنْ" و "لا" بعـد القسـم نحـو: واللـه لاقمـتُ ، ووالله إن قمـتُ.

وقسمٌ له قرائنُ يَحْتَمِلُ معها أن يكونَ المرادُ به الماضيَ أو الاستقبالَ(٤)، وذلك إذا وَقَعَ بعد همزةِ الاستفهـام(٥)نحـو: أقام زيدٌ أم قَعَدَ؟ وبعـد حرفِ التَّحْضِيـضِ / نحو: هلّا قام زيدٌ، وبعـد "كُلَّما" و "حَيْـثُ" نحـو: كُلَّما قام زيد قـام عمرو، وحَيْثُ قام زيدٌ قـام عمرو، وكذلك إذا وقـع صِلَـةً، نحو: أعجبنى الذي قام، أو صفةً لنكرةٍ عامةٍ، نحو: هل مررتَ برجلٍ قامَ؟ ١/١٣٩

وأمـا المُبهمُ بوضعه، نحو "يَقُومُ" فله قرائنُ تَصْـرِفُهُ عن زمانه الذي وُضع له، وهو بهذا النظر ينقسم ثلاثةَ أقسامٍ:

(١-١) سقط من ب .

(٢) سورةهود: من الآية: ٩٨ .

(٣) سورةالنمل: من الآية: ٨٧ .

(٤) تنظرهذه القـرائن في شـرح التسهيل: ٣١/١-٣٢ ، وشرح الـرضي على الكـافية: ١٣/٤ ، والمساعد: ١٧/١-١٨ ، والهمع: ٢٤/١-٢٦ ، وأنكر أبوحيان هذا القسم بصوره كلها فقال: "والذي نذهب إليه الحمل على المضـي؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبـال فيما مثل به-يعني ابن مالك- من خارجٍ". الارتشاف: ٩/٣ ، والهمع: ٢٦/١.

(٥) كـذا في النسختين، والـذي في المصـادر المتقـدمة في الهامـش السـابق أنهـا همزة التسوية، ومثالها: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، فإن كان الفعل بعد "أم" مقرونا بـ"لم" تعين المضي؛ لأن الثاني ماضٍ معنى، فوجب مُضي الأول؛ لأنه معادلٌ له.

قسمٌ له قرائنُ تُخَلِّصُهُ إلى الماضي(١)، فمن ذلك "لم" و "لمّا" الجازمةُ(٢)نحو: لم يقم، ولمّا يقم، و "لو" الشرطيةُ غالبا(٣)نحو: لو يقومُ زيدٌ لقام عمرو، ودخولُ "إذْ" عليه، نحو قوله تعالى: {وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ}(٤)، ودخولُ "رُبَّما" نحو: ربما يقومُ زيد، ودخولُ "قد" في بعض المواضع(٥)، نحو قوله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ}(٦)على أحد القولين(٧).

---

(١) تنظرهذه القرائن في شرح التسهيل: ٢٧/١-٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩/١ ولم يذكر فيها "قد" ، والتوطئة: ١٣٤ ، والبسيط: ٢٤٢/١ وليس فيهما "قد" و "إذ"، والارتشاف: ٧/٣-٨ وزاد: عطفه على الماضي، كقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّه أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ} ، وعطف الماضي عليه، نحو:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيتُ ... ...البيت

ووقوعُه خبرا لـ"كان" وأخواتها، نحو: كان زيد يقوم، وإعمالُهُ في الظرف الماضي، نحو:

* يجزيه رب العرش عني إذ جزى *

وردَّ زعم ابن عصفورٍ أن من هذه القرائن "لمّا" الجوابية، نحو: لمّا يقوم زيد قام عمرو، بأنه يحتاج إلى دليل من السماع. وينظرالهمع: ٢٣/١.

(٢) ذهب الجزولي وغيره إلى أن مدخول "لم" و "لمّا" كان ماضيا فغيرتا لفظه دون معناه، وضُعِّف بعدم النظير. المقدمةالجزولية: ٣٤ ، وشرح التسهيل: ٢٧/١ ، والهمع: ٢٢/١.

(٣) الاحتراز بـ"غالبا" من مجيء "لو" الشرطية بمعنى "إنْ"، فلو وقع بعد "لو" هذه مضارع لكان مستقبل المعنى، كقوله:

لايُلْفِكَ الرّاجيكَ إلا مُظْهِرًا خُلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عَديما

ينظرشرح التسهيل: ٢٨/١.

(٤) سورةالأحزاب: من الآية: ٣٧ .

(٥) يشترط في "قد" أن تكون للتقليل، وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي، كقوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ}. شرح التسهيل: ٢٩/١.

(٦) سورةالنور: من الآية: ٦٤ .

(٧) أي القول بان "قد" للتقليل، والمعنى: أقل معلوماته ما أنتم عليه، وقيل: بل هي في الآية للتحقيق. ينظرالكشاف: ٧٩/٣ ، والبحرالمحيط: ٤٧٧/٦ ، والجنى الداني: ٢٥٧ ، والمغني: ١٢٤-١٢٥.

وقسمٌ له قرائنُ تُخَلِّصُهُ الى الاستقبال[١]، فمن ذلك إعمالُه في الظرفِ المستقبل نحو: يقوم زيد غدا[٢]، والنواصبُ كلُّها[٣]، وأدواتُ الشرط كلُّها إلا "لو"، ولامَ الأمرِ والدعاءِ نحو: لِيَقُمْ[٤]زيد، ولِتَغْفِرْ لي يا رَبِّي، و"لا" في النهي والدعاء، نحوُ: لاتقم، ولا تُعذبْني يا رَبِّي، وإسنادُه إلى مُتَوَقَّعٍ، نحو: يَقْدُمُ الحاجُّ، وكونُه وَعْدا، نحو: أُعْطيك درهما، أو يصحبُه تَرَجٍّ، نحو: لَعَلَّكَ تقومُ، أو "لو" المصدريةُ نحو قولِه تعالى: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ}[٥]، وأن يقترنَ به لامُ القسم، و"لا" في النفي، نحو: لايقومُ زيد[٦]، ووااللهِ لَيَقُومَنَّ زيد، ونونا التأكيد، نحو: يَقُومَنَّ، ويَقُومن، وحرفُ التنفيس، نحو: سوف يقومُ.

(وقسمٌ[٧]له قرائنُ تُخَلِّصُهُ إلى الحال[٨]لفظيةٌ أو معنويةٌ:

فاللفظيةُ "الآن" وما في معناها من الحين والساعة، ولامُ الابتداء، والنفيُ بـ"ليس" و "ما" و"إنْ".

---

(١) تنظرهذه القرائن في شرح التسهيل: ٢٣/١-٢٧ ولم يعد فيها لام القسم ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨/١-٢٩.

(٢) وكذا إضافة الظرف إليه. شرح التسهيل: ٢٣/١ .

(٣) وقال بعض المتأخرين لايتعين الاستقبال بشيء من حروف النصب. ينظرالارتشاف: ٦/٣ ، والهمع: ٢١/١.

(٤) في ب : "ليقوم" .

(٥) سورةالبقرة: من الآية: ٩٦ .

(٦) هذا مذهب سيبويه مأخوذ من قوله في الكتاب ٢٢٢/٤: "وتكون (لا) نفيا لقوله (يفعل) ولم يقع الفعل، فتقول: لايفعل" وينظر: ١١٧/٣ ، وعليه أكثرالنحويين. ينظرالمقتضب: ٤٧/١ ، والمقدمةالجزولية: ٣٣ ، وشرح المفصل: ١٠٨/٨.

وقال ابن مالك: إذا نُفي المضارع بـ"لا" لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحيته للحال باقية. شرح التسهيل: ١٨/١-٢١ ، وينظرالبسيط: ٢٤٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩/٤ ، والهمع: ٢١/١-٢٢.

(٧) هذا القسم كله ساقط من ب ، وسأشير إلى نهاية السقط ص ٥٠٢.

(٨) تنظرهذه القرائن في شرح التسهيل: ٢١/١-٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨/٤ ، والارتشاف: ٥/٣-٦ ، والهمع: ١٩/١-٢٠.

فأما "الآن" فنحو: زيد يقوم الآن، ويُشترَطُ فيها ألاتخرجَ عن موضوعها(١)، نحو قوله تعالى: {فَالْئَنَ بَٰشِرُوهُنَّ}(٢)، فـ{الْئَنَ} المرادُ به الاستقبالُ؛ لأن الأمر للاستقبال(٣).

وأما لامُ الابتداء ففيه خلافٌ: الأكثرون(٤)أنها تخلص للحال، نحو قولك: إن زيدا لَيَقُومُ. وقيل(٥): إنه يُخَلِّصُ / للاستقبال، بدليل قولِه تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ}(٦). ولادليلَ فيه؛ فإن التخلصَ للحال مشروطٌ بألا يكونَ في الكلام قرينةٌ تصرفه للاستقبال، و {يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ} يصرفه للاستقبال. ١٣٩/ب

وأما النفيُ بـ"ليس" و "ما" و "إنْ" ففيه خلاف: الأكثرون(٧)أنها تُخَلِّصُ للحال، وقيل(٨): إنها تخلص للاستقبال، بدليل قولِ الشاعرِ في "ليس":

---

(١) ينظرالتوطئة: ١٣٤ ، والهمع: ١٩/١ .

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ١٨٧ .

(٣) التبيان: ١٥٤/١-١٥٥ ، والدرالمصون: ٢٩٥/٢-٢٩٦ ، وقيل: هذا كلام محمول على معناه، والتقدير: فالآن قد أبحنا لكم مباشرتهن، ودل على هذا المحذوف لفظ الأمر؛ فـ{الْئَنَ} على حقيقته. المصدران السابقان.

(٤) الكتاب: ١٥/١ ، والمسائل العسكريات: ١٤٢-١٤٣ ، والبغداديات: ١٠٧ ، وشرح المفصل: ٢٦/٩ ، والتوطئة: ١٣٤ ، وشرح التسهيل: ٢٢/١ ، والبسيط: ٢٤١/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨/١.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن لام الابتداء تأتي قليلا للاستقبال، قال في الكتاب ١٠٩/٣: "وقد يستقيم في الكلام: إن زيدا لَيضربُ ولَيذهبُ، ولم يقع ضربٌ، والأكثر على ألسنتهم -كما خبرتك- في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين؛ لئلايلتبس بما هو واقع. قال الله عز وجل: {إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ} " ، وجعله أبو علي حكاية للحال في ذلك الوقت. البغداديات: ١٠٧ ، وينظرشرح التسهيل: ٢٢/١ ، والبسيط: ٢٤١/١ ، والهمع: ٢٠/١.

(٦) سورةالنحل: من الآية: ١٢٤ .

(٧) شرح التسهيل: ٢٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨/٤ ، والارتشاف: ٦/٣ ، والمغني: ٣٨٦ ، والهمع: ١٩/١.

(٨) ذهب ابن مالك إلى أن الأكثر في المنفي بـ "ليس" و"ما" و "إن" أن يكون حالا، ولايمتنع كونه مستقبلا. شرح التسهيل: ٢٢/١ ، وينظرالبسيط: ٢٤١/١.

والمَرْءُ ساعٍ لأَمْرٍ ليس يُدْرِكُهُ(١)

فـ"يُدْرِكُـهُ" يراد به الاستقبالُ وقد نُفِيَ بـ"ليس"، وبدليـل قولِه تعالى في "ما" و "إنْ": {قُـلْ مَـا يَكُـونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِـنْ تِلْقَاءِى نَفْسِي إِنْ أَتَّبِـعُ إِلامَـا يُوحَى إِلَيَّ}(٢)، فـ{يَكُونُ} و[{أَتَّبِعُ}](٣) مُستقبلان وقد نُفِيا بـ{مَا} و {إِنْ}. وليـس في ذلك دليلٌ.

وأما المعنويةُ فأن يكونَ الفعلُ في موضع نصبٍ على الحال، نحو: جاء زيدٌ يضحـكُ، وأن يكـونَ يُراد به الإنشـاءُ، نحـو: أَحْلِـفُ مـا خَرَجَ زيدٌ، وأُقْسِـمُ لأَضْرِبَنَّ عمرا، والله أعلم.)(٤)

ولنرجع إلى لفظ المصنف، فقوله:

"القولُ في أزمنة الأفعالِ"

غَـرَضُهُ أن يذكرَ أقسامَ الأفعال، وإنما عـدل عن قوله: "في(٥)أقسامِ الأفعـالِ" إلى قـوله: "أزمنة الأفعـال"؛ (٦-لأن أقسـامَ الأفعـال-٦)متـوقفةٌ على ثُبـوت الأزمنـة، فمتى ثبتت الأزمنةُ ثبتت الأفعالُ التى تكونُ فيهـا؛ إذ لايُعقلُ فِعْلٌ فى غير زمان.

وقوله:

"الحالِ والماضي والاستقبالِ"

جميـعُ ذلك مخفوضٌ على البـدل من(٧)قـوله: "أزمنـةِ" وهو بدلُ مُفَـرَّقٍ مـن مجموعٍ، نحو قولك: مررتُ بالقوم زيدٍ وعمرٍو وخالدٍ.

* ** *

---

(١) صدر بيت لعَبدةَ بن الطبيب ، وعجزه:

والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ

ينظـرشعره: ٧٥ ، والمفضليـات: ١٤٢ ، وبهجـة المجـالس: ١١٧/١ ، وشـرح التسهيـل: ٢٢/١.

(٣) في الأصل: "يوحى" وهو سهو.

(٢) سورةيونس: من الآية: ١٥ .

(٤) هنا ينتهي السقط في ب ، والذي أشرت إلى بدايته في ص ٥٠٠.

(٥) في ب : "القول في" .

(٦-٦) سقط من ب بانتقال النظر .

(٧) في ب : "بمن" .

[صيغ الأفعال]

٩٢- بأَمْسِ قَدِّرْ مامضى نحوَ قَعَدْ والآن للحاضـــر والآتي بِغَدْ

لما ذَكَرَ أن الأزمنةَ ثلاثةٌ، واستلزم ذلك أن الأفعـالَ ثلاثةٌ(١) شـرع يتكلمُ على كل فعل منها، وما يصلح معه من الألفاظ الدالةِ على الأزمنـة اللائقةِ به، فقولُه: "بأمسِ قَدِّرْ مامضى" المعنى: أنَّ الفعلَ الماضيَ هو الذي يصلح أن يعمل في الظرف الماضي، نحو قولك: زيدٌ قامَ أمسِ، ولا يريدُ / بـ"أَمْـسِ" هنا: اليومَ ١٤٠/أ
الـذي قبل يومك، بل يريدُ به الـزمانَ الماضيَ مطلقا؛ لأن "أَمْـسِ" يُطلـق على اليوم الذي قبل يومك حقيقةً، ويُطلق على الزمان المـاضي من حيثُ هو ماضٍ مجازا(٢)، فلـو كان المرادُ بـ"أَمْـسِ"الذي هو من علامةِ الفعـلِ المـاضي: اليومَ الذي قبل يومك، لم يصحَّ أن يكونَ علامةً للفعل إلا إذا وقـع في اليوم الذي قبل يومك، والأمرُ ليس كذلك، ولا تُنْكِرْ خروجَ الظرف عن وضعه؛ فقد قال الزجاجُ(٣) في قول الله تعالى: {اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}(٤): إن {اليَوْمَ} [في الآية](٥) لايُرادُ به يومٌ بعينـه، وإنما هو كقـول القـائل: أنا(٦) اليـــومَ كَبِرْتُ.

---

(١) في ب : "كذلك" .

(٢) ينظرشرح جمـل الزجاجي:٢/٤٠٠ ، والبسيـط: ١/٢١٩ ، والمعجـم الـوسيط: ٢٦(أمـس).

(٣) في معـاني القرآن وإعرابه ٢/١٤٨: " {اليَـوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُـمْ دِينَكُـمْ} أي الآن أكملت لكم الـدين بأن كفيتكم خوف عدوكم وأظهرتكم عليهم، كما تقول الآن كمُـل لنا الملك وكمُل لنا ما نريد، بأن كُفينـا من كنا نخافه. وقـد قيل أيضا: {اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُـمْ دِينَكُمْ} أي أكملت لكم فرض مـا تحتاجون إليه في دينكم، وذلك جائز حسن، فأما أن يكون دين اللـه في وقت من الأوقات غير كاملٍ فلا."

(٤) سورةالمائدة: من الآية: ٣ .

(٥) من ب .

(٦) في ب : "وإنما" .

وقد حدُّوا الفعلَ الماضيَ بأن قالوا: الماضي هو الفعلُ الدالُّ على زمانٍ قبل الزمان الذي أنت فيه(١)، فقولهم: "الفعلُ الدالُّ على زمانٍ" جنسٌ يشملُ جميعَ الأفعال، وقولُهم: "قبل زمانك" فصلٌ يَخْرُجُ به الفعلُ المستقبلُ وفعلُ الحالِ؛ لأن الفعلَ المستقبلَ في زمانٍ بعد الزمان الذى أنت فيه(٢)، وفعلُ الحال في الزمان الذى أنت فيه، والمرادُ بالدَّلالة في الحد: الدَّلالةُ الوضعيةُ(٣)؛ لئلا ينتقض علينا بقولك: لم يقم زيدٌ، وإنْ قام زيدٌ، و"طَلَّقْتُ" إنشاءً.

وقولُه: "نحوَ قَعَدْ" مثالٌ للفعل الماضي، وليس المرادُ به ما كان على هذا الوزنِ؛ لأن صِيَغَ الفعلِ الماضي متعددةٌ، وسيأتي ذكرُها حيث تعرض المصنفُ لذكرها(٤)، وإنما المرادُ كلُّ ما يصلح فيه "أَمْسِ" سواءٌ(٥) كان نحوَ: قَعَدَ، أو انطَلَقَ، أو اكتَسَبَ، أو دَحْرَجَ، أو غيرَ ذلك من الأبنية، وإنما مَثَّلَ بـ"قَعَدَ" من بين سائر الأمثلة؛ لأنه أخفُّها.

وقولُه: "والآن للحاضر" "الآن": ظرفُ زمان حضر جميعُه(٦)أو بعضُه(٧)، و"أل" فيه للحضور(٨). وقيل(٩): زائدةٌ.

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٤/٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ١١/٤ .

(٢) "فيه" سقط من ب .

(٣) الدلالة اللفظية الوضعية هي : كون اللفظ بحيث متى أُطلق أو تُخيِّل فُهِمَ منه معناه؛ للعلم بوضعه. التعريفات: ١٤٠.

(٤) في باب "أبنية المصادر والأفعال" ص ٨٨ من متن الألفية، وشرحه في الأجزاء التي لم أقف عليها.

(٥) في ب : "سوى" .

(٦) كوقت فعل الإنشاء حال النطق به، نحو: بعتُك الآن. شرح التسهيل: ٢١٩/٢.

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾. المصدر نفسه.

(٨) هذا رأي الزجاج بناء على قوله الآتي في علة بنائه، وينظرحاشيةالصبان على الأشموني: ١٨١/١.

(٩) هو قول الفارسي وتلميذه ابن جني. سرالصناعة: ٣٥٣/١ ، وينظرشرح الكافيةالشافية: ٣٣٠/١ ، والمغني: ٧٣.

واختُلف فى سبب بنائِه: فقيل لتَضَمُّنِهِ معنى الإشارة، قاله الزجاج(١)، وقال الفارسي(٢): لتضمُّنه معنى لام التعريف؛ لأنه معرفةٌ، و"أل" فيه لم تُعَرِّفْهُ، ولا هو عَلَمٌ ولا مُضْمَرٌ ولاشيءٌ(٣)من أقسام المعارف؛ فوجب أن تكونَ "أل" فيه مُقَدَّرَةً.

و "الحاضر" هو فعلُ الحال، ويقالُ له: الدائمُ(٤)، والمعنى: أن فعل الحال هو الذي يصلح / أن يعمل في الظرف الذي للحال نحو: "الآنَ والساعةَ"، ١٤٠/ب
تقول: يقوم(٥)زيدٌ الآنَ والساعةَ.

وقد حدُّوا فعلَ الحال بأن قالوا: هو فعلٌ يدل على مُقارَنَةِ الحَدَثِ بزمانك(٦)، فقولُهم: "فِعْلٌ" جنسٌ يشملُ الأفعالَ كلَّها، وقولُهم: "يدل على مقارنة الحدث بزمانك" فصلٌ يُخْرِجُ الماضيَ والمستقبلَ؛ لأنهما يدلان على مقارنة الحدث في غير زمانك.

وقولُه: "والآتي بِغَدْ"، "الآتي" هو الفعلُ المستقبل، والمعنى: أن الفعلَ المستقبلَ هو الذي يصلح أن يعملَ في الظرف المستقبل نحو: يقومُ زيدٌ غدا، والكلامُ في "غد" كالكلام في "أَمْسِ" من كونه يدل على الزمان مطلقا لاعلى اليوم الذي بعد يومك(٧).

---

(١) في النسختين: "ابن جناح" تحريف، وينظرمعاني القرآن وإعرابه: ١٥٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/٣ ، والمساعد: ٥١٦/١ ، والهمع: ١٨٥/٣.

(٢) سرالصناعة: ٣٥٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٠/٣ ، والهمع: ١٨٥/٣. وينظرفي علة بناء "الآن" أقوالا أخرى في: الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي للدكتور رياض الخوّام: ٢٣ فما بعدها.

(٣) في ب : "بشيء" .

(٤) جمل الزجاجي: ٧ .

(٥) في ب : "يقدم" .

(٦) ينظرشرح المفصل: ٤/٧ .

(٧) في اللسان ١١٧/١٥(غدا): "والغد ثاني يومك محذوف اللام، وربما كُني به عن الزمن الأخير".

وقد حدُّوا الفعلَ المستقبلَ بأن قالوا: هو فعلٌ يدل على وقوع حدث بعد زمانك(١)، فقولهم: "فعل" جنسٌ يشمل جميعَ الأفعال كلِّها، وقولُهم: "يدل على وقوع حدث بعد زمانك" فصلٌ يُخْرِجُ الماضيَ والحالَ؛ لأن الماضيَ يدل على وقوع حدث قبل زمانك، والحالُ يدل على وقوع حدث في زمانك.

* * **

٩٣- والحالُ لا لَفْظَ له به انْفَرَدْ لكنَّ لفظَ الحالِ والآتي اتَّحَدْ

اعلم أن الأزمنةَ - كما مر-(٢)ثلاثةٌ: زمنٌ ماضٍ، وحالٌ، ومستقبلٌ، وصِيَغُ الأفعال ثلاثةٌ: "فَعَلَ" نحو: ضَرَبَ، و"يَفْعَلُ" نحو: يَضْرِبُ، و"افْعَلْ" نحو: اضْرِبْ، فجعلوا للزمان الماضي بِنْيَةً تَخُصُّهُ وضعا وهي "ضَرَبَ" وقد تقدم مايُخْرِجُهُ عن وضعه(٣)، وجعلوا للزمان المستقبلِ بِنْيَةً تخصه وضعا وهي "اضْرِبْ"، ولا شيءَ يُخرجه عن وضعه على الصحيح(٤)، بقي زمانُ الحال وصيغتُه(٥)"يَفْعَلُ"، واختلف(٦)النحويون في ذلك على أقوالٍ:

القولُ الأول: أن صيغةَ "يَفْعَلُ" الخاليةَ من القرائن حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال(٧)، إلا أنها كثُرت في المستقبل حتى صار استعمالُها كالمُشْتَرَكِ بينهما، ولذلك افتقرت في التَّعْيين إلى القرينة، ولايَصْعُبُ عليك كثرةُ استعمالها في المستقبل؛ لأن المجازَ قد يكثرُ وتَقِلُّ الحقيقةُ.

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٤/٧ .

(٢) ينظر ص ٤٩١ فيما تقدم .

(٣) ينظر ص ٤٩٧ فيما تقدم .

(٤) ينظر ص ٥١٠ فيما سيأتي .

(٥) في ب : "وصيغة" .

(٦) في ب : "اختلف" بسقوط الواو .

(٧) هذا مذهب الفارسي وابن أبي رُكب واختيار الرضي والسيوطي. المسائل العسكريات: ٣٦ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٦/٤ ، والهمع: ١٨/١.

٢/١٤١ وحجةُ هذا / القولِ أن الأزمان لما كانت ثلاثة، ووُضع لكل واحد من الزمانين: الماضي والمستقبلِ لفظٌ يدل عليه، وجب أن يوضع للثالث وهو الحالُ لفظ يدل عليه، وهذا أولى من وضع صيغتين لزمان واحد وترك زمان بلا صيغة(١)؛ ولأن الأصل في الخبر أن يكون مطابقا للمُخْبَرِ عنه، وهذا القول حَسَنٌ عند التأمل.

القول الثاني: أنها حقيقةٌ في المستقبل مجازٌ في الحال(٢)، عكسُ القول الأول.

وحجةُ هذا القول أن الحالَ لقِصَرِ زمانه ولخفائه لم(٣) يُهْتَمَّ به فلم تُجْعَلْ له صيغةٌ(٤) تخصه(٥).

القول الثالث: أنها مشتركةٌ بين الحال والاستقبال؛ ولأجل هذا سُمِّيَ المُبهمَ، فإذا قلتَ: يقومُ زيدٌ، احتمل الحالَ والاستقبالَ حتى يدلَّ دليلٌ على أحدهما.

وحجةُ هذا القولِ أن صيغة "يَفْعَلُ" تصلح للزمانين، وإذا أُريد أحدُهما احتيج إلى القرينة، وهذا دليلُ الاشتراك بعينه(٥).

قيل(٦): لا نُسَلِّمُ أنه يحتاج إلى قرينة إذا أُريد به الحالُ؛ لأنه الأصلُ؛ سلمنا أنه يحتاجُ إلى قرينة في الحال، لكن لا يدل ذلك على الاشتراك، ألا ترى أن الفروعَ قد تغلبُ الأصولَ في الاستعمال فيحتاجُ الأصلُ إلى قرينة كما في كثير من المجازات.

والقولُ بالاشتراك عليه أكثرُ النحويين(٧).

---

(١) ينظر التعليقات الوفية: ٢٤١/١ وفيه حجج أخرى ، وشرح الرضي على الكافية: ١٦/٤.

(٢) هذا قول ابن طاهر، أبي بكر محمد بن أحمد الإشبيلي(ت٥٨٠هـ). الهمع: ١٨/١.

(٣) في ب : "كم" .

(٤) في ب : "صفة" .

(٥) ينظر التعليقات الوفية: ٢٤١/١-٢٤٢ وفيه جواب عن حجة القول الثاني ، والمغني في النحو: ١٠٣/١.

(٦) ينظر التعليقات الوفية: ٢٤٢/١ .

(٧) الكتاب: ١٢/١ ، والمقتضب: ٢/٢ ، والأصول: ٣٩/١ ، وشرح المفصل: ٦/٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٦/٤ ، والبسيط: ٢٢٤/١ ، والهمع: ١٣/١.

ولنرجع إلى لفظ المصنف، فقوله:

"والحالُ لا لفظَ له به انْفَرَدْ"

يريدُ أن زمانَ الحال ليست له صيغةٌ تخصه كما للماضي والمستقبل صيغتان تخصهما.

وقوله:

"لكنَّ(١) لفظَ الحالِ والآتي اتَّحَدْ"

يريدُ أن الصيغةَ التي تصلُحُ للحال نحو: "يَقُومُ" صالحةٌ للمستقبل، فهي بهذا النظر متحدةٌ، فالظاهرُ من هذه أنه يقول بالاشتراك، وهو قولُه في "الفصول"(٢).

* * **

٩٤- وإنَّما صِيغَ لِلاسْتِقْبالِ الأمرُ كاضْرِبْ وهو غيرُ حالِ

الكلامُ على هذا البيت يستدعي الكلامَ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في حقيقة الأمر / لغةً واصطلاحا: ١٤١/ب

أما حقيقتُه لغةً فقالوا في حده: الأمرُ طلب إيجاد الفعلِ في الخارج على سبيل الاستعلاء بما قُرِنَ بلام الجزم أو ضُمِّنَ معناه بوجهٍ قريبٍ أو بوجهٍ بعيدٍ. فقولُهم: "طلبُ إيجاد الفعل" تحرّزوا به من طلب عدمه، وهو النهيُ، وقولُهم: "على جهة الاستعلاء" تحرّزوا به من الدعاء، وقولُهم: "بما قُرن بلام الجزم" مثالُه: لِيَنْزِلْ زيدٌ، "أو ضُمِّنَ معناه بوجهٍ قريبٍ" مثالُه: انْزِلْ، "أو بوجهٍ بعيدٍ" مثالُه: نَزالِ؛ فإنه تَضَمَّنَ اللامَ بوجهٍ بعيدٍ؛ لأنه في الدرجة الثالثة.

---

(١) في ب: "لأن".

(٢) الفصول الخمسون: ١٧٠.

وأما حقيقتُه اصطلاحا فقال ابنُ الحاجب(١)في حده: "الأمرُ صيغةٌ يُطلبُ بها الفعلُ من الفاعل المُخاطَب بحذف حرف المضارعة". فقولُه: "صيغةٌ يُطلبُ بها الفعلُ" شاملٌ لما يُفهم منه الأمرُ من أمر الغائب وأمرِ المُخاطَب المبني للمفعول، وقولُه: "من الفاعل المُخاطَب" يُخْرِجُ الغائبَ، نحو: لِيَضْرِبْ زيدٌ، وأمرَ المُخاطَب المبني للمفعول نحو: لِتُضْرَبْ أنت، وقولُه: "بحذف حرفِ المضارعة" يُخْرِجُ مثلَ قولِه تعالى: {فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}(٢)في القراءة الشاذة، بالتاء باثنتين من فوق؛ لأنه لم يُحْذَفْ منه حرفُ المضارعة.

فحصل مما تقدم(٣)أن كل ما يُفْهَمُ منه الأمرُ يقال له: أمرٌ، لغةً، ولا يُقال له: أمرٌ، اصطلاحا إلابهذه القيودِ المتقدمةِ، فقولك: "انْزِلْ" متفق على أنه أمرٌ لغةً واصطلاحا، وقولك: "لِيَنْزِلْ زيدٌ" و "نَزالِ" أمرٌ لغةً لااصطلاحا، فالاصطلاحُ هنا مُخَصِّصٌ لبعض موارد اللغة، ونظيرُ هذا قولُك: زيدٌ قام، وقامَ زيد، فـ"زيدٌ" فاعلٌ لغةً سواءٌ تقدم على الفعل أو تأخر، ولايُقال له في الاصطلاح فاعلٌ إلاإذا تأخر عن الفعل(٤).

المسألةُ الثانية: في صيغة "افْعَلْ" هل هي موضوعةٌ للاستقبال أو مشتركةٌ بين الحال والاستقبال؟

---

(١) الكافية: ٢٠٢ ، وقال الرضي: "لو قال: صيغة يصح أن يُطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمرا". يراجع شرح الرضي على الكافية: ٤/١٢٣-١٢٤.

(٢) سورةيونس: من الآية: ٥٨ ، وقراءة التاء رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهي قراءة عثمان وأنس وزيد بن ثابت وأُبي بن كعب والحسن وأبي رجاء وابن هرمز وابن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش بخلاف وعباس بن الفضل الأنصاري وعمرو بن قائد وابن القعقاع وابن عامر في غيرالقراءة المشهورة والكسائي في رواية زكريا بن وردان ويعقوب في رواية رويس، وهي لغة لبعض العرب. ينظرالغاية في القراءات العشر: ١٧١ ، وشواذ ابن خالويه: ٥٧ ، والمحتسب: ١/٣١٣ ، وحجة القراءات: ٣٣٣ ، والبحر: ٥/١٧٢ ، والنشر: ٢/٢٨٥ ، والإتحاف: ٢/١١٦.

(٣) زيد بعده في ب : "ان كل ماتقدم" .

(٤) أجاز بعض الكوفيين تقديم الفاعل على فعله. البسيط: ١/٢٧٢ ، والمغني: ٧٥٧ ، والهمع: ٢/٢٥٥.

وقد اختلف النحويون في ذلك:

فمذهبُ الجمهور(١)أنها موضوعةٌ للاستقبال ولاتُستعمل في غيره، والدليلُ على ذلك أن الآمرَ لايأمرُ المُخاطَبَ بما فَعَلَهُ ولابما هو مُتَلَبِّسٌ(٢) / بفعله، ٢/١٤٢
ولكن يأمره بما لم يفعله لِتَوَقُّعِ فعلِه في الزمانِ المستقبلِ(٣)، وهذا هو المذهبُ الصحيح، وعليه جمهورُالنحويين.

ومذهبُ الفراءِ(٤)أن صيغةَ "افْعَلْ" كما تُطلقُ على المستقبل تُطلقُ على الحال، واحتجَّ على ذلك بظواهرَ منها قولُه تعالى: {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُوا}(٥)، فقد أمرهم بالإيمان وهم فى حالة الإيمان، فهذا دليلٌ على أن الأمرَ يكون للحال، ومنها قولُه تعالى: {يَـٰٓأَيُّهَاٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ}(٦)، فأمرَاللهُ تعالى نبيَّه - صلى الله عليه وسلم - بالاتقاء(٧)وهو فى حال تُقًى، ومنها قولُك لمن هو في حال أَكْلٍ: كُلْ، وهذه الظواهرُ كثيرة لاتُحصى.

والجوابُ عما ورد من ذلك: أن الأمر محمولٌ فيه على طلب الدوام، أي: دم على هذه الحالة التي أنت عليها(٨)، وطلبُ الدوام مُستقبَلٌ، ولا يُعقلُ طلبُ الفعل الذي تَلَبَّسَ به المأمورُ؛ لأنَّ فيه تحصيلَ الحاصل، وهذا الجوابُ مُطَّرِدٌ في كل ما ورد من تلك الظواهرِ.

---

(١) الكتاب: ١٢/١ ، والمقتضب: ٤/٢ ، والتبصرة: ٩٠/١ ، والتسهيل: ٤ ، والغرةالمخفية: ١٤٨/١ ، والبسيط: ٢٢٣/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٠٧/١.

(٢) في ب : "ملتبس" .

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ١٤٨/١ .

(٤) لم أقف على رأيه هذا فيما راجعت من مظان.

(٥) سورةالنساء: من الآية: ١٣٦ .

(٦) سورةالأحزاب: من الآية: ١ .

(٧) في ب : "بالتقا" .

(٨) هذا قول الحسن، رحمه الله. زادالمسير: ٢٢٤/٢ ، وينظرتفسيرالقرطبي: ٤١٥/٥ ، وفتح القدير: ٥٢٤/١.

وقد زادوا في الآية المتقدمةِ أجوبةً فمنها أن المراد بـ{الَّذِينَ ءَامَنُوا} أهلَ الكتاب(١)، التقديرُ: ياأيها الذين آمنوا بموسى وعيسى(٢)آمنوا بمحمد، صلى الله عليه وسلم، فأُمِروا بما لم يفعلوا وهو الإيمانُ بمحمد، صلى الله عليه وسلم. ومنها أن المرادَ بـ{الَّذِينَ ءَامَنُوا}: المنافقون(٣)، التقديرُ: ياأيها الذين آمنوا بمحمدٍ بألسنتهم آمنوا بقلوبكم، فأُمِروا بمالم يفعلوا وهو الإيمانُ بالقلوب.

المسألةُ الثالثة: في حقيقة لفظ الأمر، وهو يُطلق على جهة الاشتراك بين معانٍ خمسةٍ:

الأولُ: بمعنى القول نحو قولك: "قم" فلفظ(٤)"قم" أمرٌ، وبهذا المعنى يقوله النحويون وكثيرٌمن الأصوليين(٥).

الثاني: بمعنى الفعل، نحو قولك: زيدٌ في أمرٍعظيم، إذا كان في سفرٍ أو غيره.

الثالث: بمعنى الصفة، نحو قوله:

لأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ(٦)

أي: لصفة عظيمة.

---

(١) هذا قول الضحاك، كما في تفسيرالطبري: ٣١٢/٩ ، وزادالمسير: ٢٢٤/٢ ، والدرالمنثور: ٧١٦/٢.

(٢) "وعيسى" سقط من ب .

(٣) هذا قول مجاهد، كما في زادالمسير: ٢٢٤/٢ ، وفتح القدير: ٥٢٤/١.

(٤) في ب : "بلفظ" .

(٥) ينظرالتمهيد: ١٣٣/١-١٣٤ ، والبحرالمحيط للزركشي: ٣٤٣/٢ ، وفيه: "واتفقوا على إطلاقه على القول الطالب للفعل حقيقة وهو قولك : (افعل) وما يجري مجراه، واختلفوا في وقوعه على الفعل ونحوه من الشأن والصفة والقصة والمقصود والغرض على مذاهب: أحدها: أنه حقيقة في الكل...والثاني: أنه حقيقة في القول مجاز في الفعل..." ، وينظر كذلك شرح الكوكب المنير: ٥/٣ فما بعدها.

(٦) عجز بيت لأنس بن مُدرك الخثعمي، شاعر فارس من المعمرين، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها، وأدرك الإسلام فأسلم. أخباره في الإصابة: ١٢٩/١-١٣١ ، والخزانة: ٩١/٣ ، وصدر البيت:

عزمت على إقامة ذي صباح

ينظرالكتاب: ٢٢٧/١ ، ومجازالقرآن: ٢١٠/٢ ، والمقتضب: ٣٤٥/٤ ، وفرحة الأديب: ٩١ ، والنكت: ٣٢٠/١ ، وشرح المفصل: ١٢/٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٥٦/١ ، والخزانة: ٨٧/٣ ، وهو في بعض هذه المصادر برواية: "لشيء ما" وعليها يفوت الاستشهاد.

الرابعُ: بمعنى الشأن، ومنه قولُه تعالى: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}(١) أي: إنما شأنُنا في إيجاد ذلك.

الخامسُ: بمعنى العادة والطريقة، يُقال: أمرُ هذا البلدِ على السِّكَّةِ(٢) الفلانية، أي: عادتُهم وطريقتُهم.

فقد حصل لك أن الأمر له / معانٍ خمسةٌ، مرادُ النحويين منها المعنى الأولُ. ١٤٢/ب

ولنرجع إلى لفظ المصنف، فقولُه:

"وإنَّما صِيغَ للاستقبالِ"

أتى بـ"إنَّما" ليَحْصُرَ صيغةَ "افْعَلْ" في الاستقبال وحدَهُ، وإنما قلنا "وحدَه"؛ لأنه إن أراد مُطْلَقَ الاستقبالِ لم يصحَّ الحصرُ؛ لأن العربَ قد وضعت للاستقبال صيغتين: صيغةَ "افْعَلْ" وجعلتَها للاستقبال فقط، وصيغةُ "يَفْعَلُ" جعلتَها للاستقبال مُشْتَرَكَةً مع الحال؛ فتعيَّنَ أن المرادَ حَصْرُ صيغةِ "افْعَلْ" في الاستقبال دونَ اشتراكه مع الحال.

فإن قلتَ: من أين يُؤخذُ هذا التقييدُ؟

قلتُ: من قوله: "وهو غيرُ حالٍ" فإنه أشار بذلك إلى أن صيغةَ "افْعَلْ" للاستقبال غيرَ مُشْتَرَكَةٍ مع الحال(٣)، وفي ضِمْنِ ذلك التَّنْكِيتُ على مذهب الفراء المتقدم(٤).

ومثَّلَ المصنفُ الأمرَ هنا بصيغة "اضْرِبْ" تنبيها على أنه الصيغةُ المصطلحُ على تسميتها أمرا.

* * **

---

(١) سورة النحل: الآية: ٤٠، ولاشاهد في هذه الآية على ما أراد الشارح، وفي النسختين: "إنما أمرنا" وليس من القرآن، ومنه قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} سورة يس: الآية: ٨٢.

(٢) في الأصل: "السلة"، والسِّكَّةُ: الطريق المستوي. اللسان: ١٠/٤٤١ (سكك).

(٣) ينظر الصفوة الصفية: ١/١٧٣.

(٤) ص ٥١٠.

[بناء الفعل الماضي]

٩٥- وَابْنِ على الفتحِ المُضِيَّ حتى يأتي الضميرُ نحو قُمْنَ قُمْتا

لمّا تكلّم على الأزمنة الثلاثة ووزّع الصيغَ عليها، شرع يتكلم في بعض أحكام الأفعال، والكلامُ على هذا البيت في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في بناء الفعل الماضي على حركة.

واعلم أنه لاسؤالَ في بناء الفعل الماضي؛ لأنه جاء في ذلك على الأصل(١)، والذي جاء على الأصل لاسؤال فيه(٢)، وإنما يتوجه السؤالُ على تحريكه؛ لأن الأصلَ في كل مبني أن يكون مُسَكَّنًا فمهما رأيتَ مبنيا على حركة فقد خرج عن أصله، فيتعينُ السؤالُ عن تلك الحركةِ، والفعلُ الماضي مبنيٌّ على حركة فتعين السؤالُ عنها.

والجواب(٣)أن يقال: إنما بُني على حركة للمَزِيَّةِ التي له على فعل الأمر، وذلك أن الفعل الماضي يقع في مواضعَ لايقعُ فيها فعل الأمر، فمن ذلك وقوعُه موقعَ الصفة، نحو قولك: مررت برجل قام، ووقوعُه موقعَ الحال، نحو قولك: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ووقوعُه موقعَ الخبر، نحو قولك: زيد قام، وفعلُ الأمر لا يقع في شيء من هذه المواضعِ، لاتقول: مررت برجل قم، ولا مررت بزيد قم، / ولازيدٌ قم، وأما قولُهم: زيدٌ(٤)اضربه، فمؤول(٥)؛ فلما ثبتت هذه المَزِيَّةُ للفعل الماضي على الأمر تُرك الأمرُ على حاله من البناء على السكون، وبُني الماضي على حركة لتِلْكَ المَزِيَّةِ. ٢/١٤٣

---

(١) في الأصل : "جاء على ذلك الأصل" .

(٢) ينظر المقتضب: ١/٢ ، وأسرار العربية: ٣١٥ .

(٣) ينظر الكتاب: ١٦/١ ، والمقتضب: ٢/٢ ، وأسرار العربية: ٣١٥-٣١٦ ، والغرة المخفية: ١٤٩/١، والصفوة الصفية: ١٧٤-١٧٥.

(٤) في ب : "زيدا" .

(٥) كون الخبر جملة طلبية -كمثال الشارح- منعه ابن الأنباري وبعض الكوفيين، وأجازه الجمهور بلاتأويل، وأوله ابن السراج بإضمار القول، والتقدير: زيد أقول لك اضربه، قالوا: والذي حمله على ذلك أن جملة (اضربه) خبر للمبتدأ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب، ورُد بأن خبر المبتدأ يكون مفردا وإن لم يحتمل الصدق والكذب، فكذلك الجمل. ينظر شرح جمل الزجاجي: ٣٤٦/١-٣٤٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٧/١-٢٣٨ ، والمساعد: ٢٣٠/١-٢٣١. وفي الأصول ٧٢/١: "...ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيدٌ كم مرة رأيته، فاستجازوا هذا لما كان "زيدٌ" في المعنى والحقيقة داخلا في جملة ما استُفهم عنه؛ لأن الهاء هي "زيدٌ"، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب". فهذا يدل على أن ابن السرج يجيز هذا التركيب من غير تأويل بخلاف ما نُسب إليه.

المسألةُ الثانية: لأي شيء بُني على الفتح دون الكسر والضم؟

وقد اختلفت آراءُ النحويين في تعليل ذلك حتى إن ابنَ الخَبّازِ[١]قال: وقد ذكرتُ[٢]في ذلك خمسةَ عشَر وجها. ولم يذكرْ منها وجها واحدا[٣].

قلتُ: وفي واحد منها كفايةٌ، وأنا أذكر لك من ذلك ما تيسر؛ قطعا لِتَشَوُّفِكَ وحرصا على إفادتك، فلا يَحْسُنُ بالعالم أن يقولَ: قد ذكرتُ في هذه المسألةِ كذا وكذا[٤]وجها ولايذكر منها وجها واحدا.

فمنهم من قال[٥]: إنما بُني على الفتح؛ لأن الغرض بالحركة التنبيهُ على المَزِيَّةِ المذكورةِ، وهي حاصلةٌ بالفتحة، التي هي خفيفةٌ؛ فلا يُتَكَلَّفُ غيرُها.

ومنهم من قال[٦]: إنما لم يُبن الفعل الماضي على الضم ولاعلى الكسر؛ لأن في الأفعال ماهوعلى وزن[٧]"فَعُلَ" بضم العين كـ"ظَرُفَ وشَرُفَ"، وعلى وزن "فَعِلَ" بكسر العين كـ"عَلِمَ"، فلو بُني الفعلُ الماضي على الضم لتوالت الضمتان في مثل "ظَرُفَ وشَرُفَ"، ولو بُني[٨]على الكسر لتوالت الكسرتان في مثل "عَلِمَ وشَرِبَ"[٩]، وذلك كلُّه مُسْتَثْقَلٌ، فعَدَلوا عن الضمة والكسرة إلى الفتحة التي يَقْبَلُها كلُّ فعلٍ لخفتها، وهنا إشارةٌ وهي أن الخفيفَ حيثُما حلَّ مقبولٌ، وأن الثقيلَ حيثُما حلَّ مملولٌ.

---

(١) في الغرةالمخفية ١٤٩/١:"وقد ذكرتُ في فتحه خمسة عشر وجها في شرح الإيضاح".

(٢) في ب : "ذكر" .

(٣) بل ذكر منها وجهين. الغرةالمخفية: ١٤٩/١ .

(٤) في ب : "كذا كذا" والمثبت أصح منه .

(٥) ينظرأسرارالعربية: ٣١٦ ، وشرح المفصل: ٥/٧ .

(٦) ينظرشرح السيرافي: ١٤٦/١ .

(٧) "وزن" ليس في ب .

(٨) في الأصل : "يبنى" .

(٩) في ب : "كلم وعلم" .

إذا حَلَّ الخفيفُ له قَبُولٌ بحيثُ أتى ويُجْتَنَبُ الثَّقِيلُ
ومهما خَفَّتِ الأشياءُ جاءتْ مُسَهَّلَةً وكان لها قَبُولُ(١)

ومنهم من قال(٢): إنما لم يُبن على الضم لأن من العرب من يحذف الواو من نحو قولك: ضربوا، ويتركُ الضمةَ دليلا عليها، قال الشاعر:

فلو أن الأطبّا كانُ حَوْلِي وكانَ مع الأطبّاءِ الأُساةُ(٣)

أراد "كانوا"(٤)، فحذف الواوَ وترك الضمةَ دليلا عليها، وعلى هذه اللغةِ قولُ الآخَر:

لو أنَّ قومي حين أدعوهم حَمَلْ على الجِبالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الجَبَلْ(٥)

أراد "حَمَلُوا" فحذف الواوَ وبقيت الضمةُ دليلا عليها، ثم وقف / على الرويِّ، فلو بُني الفعلُ الماضي على الضم لالتبس بهذه اللغةِ في بعض المواضع، فلم يُعلمْ أَمُسْنَدٌ هو إلى واو الجمع فحُذفت ، أم مُسْنَدٌ إلى ضمير المفرد، وحُمِلَ الكسرُ في ذلك على الضم، لأن الكسرةَ أختُ الضمة في الثِّقَلِ، فلما امتنعت الضمةُ في بناء الفعل الماضي للمُوجب المذكور، امتنعت الكسرةُ بالحمل وان كان المُوجب مُنْتَفِيًا(٦). ١٤٣/ب

---

(١) في الأصل : "إذا نزل الخفيف" ، ولم أقف على البيتين فيما راجعت من مصادر.

(٢) ينظر أسرار العربية: ٣١٧ ، وشرح المفصل: ٥/٧ ، والصفوة الصفية: ١٧٥/١-١٧٦.

(٣) البيت لم يعزه أحد ممن استشهد به إلى قائل معين، وأورد ابن الأنباري بعده بيتا ثانيا، والرواية عنده هكذا:

فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء الشفاة
إذن ما أذهبوا ألما بقلبي وإن قيل الشفاة هم الأساة

الإنصاف: ٣٨٥/١ ، وينظر معاني الفراء: ٩١/١ ، ومجالس ثعلب: ٨٨/١ ، والإنصاف: ٧٥٣/٢ ، وشرح المفصل: ٥/٧ ، ٨٠/٩ ، وضرائر الشعر: ١١٩ ، ١٢٧ ، وخزانة الأدب: ٢٢٩/٥. والأساة: جمع آس، وهو الطبيب. الصحاح: ٢٢٦٩/٦(أسا).

(٤) في ب : "وكانوا" .

(٥) لم أقف على قائلهما، وهما في: مايحتمل الشعر من الضرورة: ١٣١ ، وشرح المفصل: ٨٠/٩ ، وضرائر الشعر: ١٢٨ ، وشرح جمل الزجاجي: ٣٣٤/٢.

(٦) في ب : "وإن كان الموجب منتفيا بالحمل".

وقال الفراءُ[١]: إنما بُني على الفتح استعدادا لألف الاثنين؛ لأنه رأى أنه لا بد من فتحة إذا لحقته[٢]ألفُ التثنية نحو "قاما" ففتحُه أَوَّلا استعدادٌ[٣]لذلك:

رأى الأمرَ يُفْضِي إلى آخرٍ فصَيَّرَ آخرَهُ أَوَّلا[٤]

فإن قلتَ: فكان يلزمُ على هذا أن يُبنى على الضم استعدادا لواو الجمع في نحو "ضربوا".

فالجوابُ: أن التثنية أسبقُ من الجمع، ورتبتُها أقربُ إلى المفرد من رتبة الجمع.

وقال ابنُ الدَّهانِ[٥]: لو قيل: إن "ضَرَبَ" فُتح حملاعلى قولك: هندٌ ضَرَبَتْ، لكان قولا.

فهذا ما حضرنا من تعليل الفتح، وفيه كفايةٌ:

سيغني اللهُ عن بقرات عَوْفٍ ويأتي اللهُ باللَّبَنِ الغَزِيرِ[٦]

المسألةُ الثالثة: في الفعل الماضي إذا اتصل به أحدُ الضمائر المرفوعةِ المتصلةِ البارزةِ وهي تسعةٌ: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضربتُما، وضربتُم، [و][٧]ضَرَبْتُنَّ[٨]، وضَرَبْنَ، وضَرَبُوا.

---

(١) سر الصناعة: ٩٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ٣٣٤/٢ ، والمحصول في شرح الفصول: ٤٧ ب.

(٢) في ب : "لحقه" .

(٣) في ب : "استعدادا" .

(٤) تقدم ص ١٦١ .

(٥) المحصول في شرح الفصول: ٤٧ ب .

(٦) لم أقف عليه فيما راجعت من مصادر .

(٧) تتمة يقتضيها السياق .

(٨) "ضربتن" سقط من ب .

اعلم أن الفعلَ الماضيَ الخاليَ من لَحاق هذه الضمائرِلايخلـوأن يكونَ صحيحَ الآخِرِ أو معتلَّه:

فـإن كـان صحيـحَ الآخر فـإنه يُسَكَّـنُ مع الضمائر الثمـانية، ويُضَـمُّ مـع التاسع.

أما ضمُّه مع التاسع فإن الواو تطلبُ بانضمـام ماقبلها(١)، وإنما لم يُسَكَّـنْ لأن الواو ساكنة، فلو سُكِّنَ لالتقى ساكنان.

وأمـا تسكينُـه مـع الضمـائر الثمـانية، فاختلف النحـويون في علـة ذلـك: فمنهم من قال(٢):إنمـا سُكِّنَ لأن الفاعل لما اتصل بالفعـل صارا(٣)كـالشيء الواحد، فلو لم يُسَكَّنْ آخرُ الفعل في هذه الصُّوَرِ لتـوالت أربعُ حركات، وهي لاتتوالى في كلمة واحدة ولا في ما هو(٤)كالكلمة الواحدة.

فإن قلتَ: فإذا كان الغرضُ تسكينَ بعض الحركات الأربعِ ليزول التـوالي، فلأي شـيء سكَّنـوا آخرَ الفعـل، وكـان الغـرضُ يحصـل / بتسكين أحد(٥)المتحركات ؟ ٩/١٤٤

فالجوابُ من وجهين:

أحدُهمـا: أن الأواخرَ أولى بالتغيير؛ لأنهـا مُعَـرَّضَةٌ لـذلك، ألاترى أنَّ الـوقفَ والإعـرابَ والترخيمَ والحكـايةَ وغيرَهـا مـن التغييراتِ محلُّهـا الآخرُ.

---

(١) ينظرالغرةالمخفية: ١٤٩/١ ، وشرح المفصل: ٦/٧ ، والبسيط: ٢٢٢/١.

(٢) ينظرسرالصناعة: ٢٢٠/١ ، والغرةالمخفية: ١٤٩/١ ، والتعليقـات الـوفية: ٢٤٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٤/٤ ، والصفوةالصفية: ١٧٧/١.

(٣) في ب : "صار" .

(٤) في ب : "هي" .

(٥) في ب : "آخر" .

الثاني: أن تسكينَ ما عدا آخِرَ الفعل لايُتَصَوَّرُ: أما التاءُ فلو سُكِّنَتْ لالتبست بتاء التأنيث الساكنةِ اللاحقةِ للفعل الماضي، وبحركتِها يتبين الخطابُ والتكلمُ، فلو سُكِّنَتْ لالتبس ذلك، وأما تسكينُ فاءِ الفعل فلايمكنُ؛ لأنه لايُبتدأ بساكن، وأما تسكينُ عينِ الفعلِ فإنه لو سُكِّنَ لم يُعلم وزنُه، وكان في ذلك هَدْمٌ لأوزان الفعلِ، فلم يمكنهم بعد هذا كلِّه إلاتسكينُ اللام؛ لأنه ليس فيه محظورٌ(١).

فإن قلتَ: فما تصنع بقولهم: "عُلَبِطٌ" وهو الضخم، وأمثالُه، وبقولك: "شَجَرَةٌ" و "ضَرَبَكَ" وقد توالت في ذلك وأمثالِه أربعُ حركات؟

فالجوابُ عن ذلك أن تقولَ:

أما "عُلَبِطٌ" فأصلُه "عُلابِطٌ"(٢)بالألف، ثم حُذفت الألفُ منه(٣)تخفيفا، فتوالت فيه الحركاتُ الأربعُ صورةً لامعنًى، وتوالي الحركاتِ الأربعِ في اللفظ مُحْرِزٌ للألف في التقدير؛ إذ معلومٌ أن أربعَ حركاتٍ لا تتوالى في كلمة.

وأما "شَجَرَةٌ" فتاءُ التأنيث ليست مع ما هى فيه كالشيء الواحد، بل هي عندهم كلمةٌ ثانية، دليلُه توالي الحركات، فلولاأنها كلمةٌ برأسها لم تتوالَ(٤).

---

(١) ينظر التعليقات الوفية: ٢٤٧/١ ، والبسيط: ٢٢٣/١ ، والصفوة الصفية: ١٧٧/١. وفي ب : "محضور".

(٢) في سيبويه ٢٨٩/٤: "فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال "فَعْلُلٍ" ولا "فُعْلِلٍ" ولاشيء من هذا النحو لم نذكره، ولا "فُعَلِلٍ" إلا أن يكون محذوفا من مثال "فُعالِل"؛ لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك: عُلَبِطٌ، إنما حُذفت الألف من "عُلابِط". والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال "فُعالِلٌ" جائز فيه، تقول: عُجالِطٌ و عُجَلِطٌ، وعُكالِطٌ وعُكَلِطٌ، ودُوادِمٌ و دُوَدِمٌ" وينظرشرح الرضي على الشافية: ٤٩/١.

(٣) في ب : "منه الألف" .

(٤) في الكتاب ٢٢٠/٣: "الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجُعلا اسما واحدا، نحو: حضرموت" وينظر حاشية الخضري على ابن عقيل: ٣٠/١-٣١.

وأما "ضَرَبَكَ" فالكافُ، وهي المفعولُ، ليست مع الفعل كالشيء الواحد، فتوالي الحركات ليس فيما هو كالشيء الواحد، بل توالت في كلمتين(١).

فإن قلت: يلزمك على التعليل الذي قدمتَ أنّ نحوَ "أكرمتُ، واستخرجتُ" لايُسَكَّنُ فيه آخرُه؛ لأنه لم تتوالَ فيه أربعُ حركات.

فالجوابُ(٢): أن تسكين ذلك من باب الحمل: حُمل ما ليس فيه الموجب على ما فيه الموجب، وهو كثيرٌ في كلامهم، فـ"أكرمتُ" سُكِّنَ آخرُه وإن لم تتوالَ فيه الحركاتُ الأربعُ بالحمل على "ضَرَبْتُ" الذي فيه الموجب.

وقال ابنُ الدَّهان(٣): إنما سُكِّنَ الفعلُ الماضي مع هذه الضمائر؛ لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله، وأصلُ الفعل / أن يكونَ مبنيا على السكون. ١٤٤/ب

قال ابنُ إيازٍ(٣): ولا أرى بهذا القول بأسا لوجهين:

الأول: أنه قد جاء بناءُ الفعل الماضي على السكون مع غيرالضمير، قال الشاعر:

فلمّا تَبَيَّنْ غِبَّ أمري وأمرِهِ ... وزَلَّتْ بأَعْجازِ الأُمورِ صدورُ(٤)

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٧٦/١ ، والصفوةالصفية: ١٧٧/١ .

(٢) ينظرالبسيط: ٢٢٣/١ .

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٥٠ ب .

(٤) هو نَهْشَل بن حرِيّ بن ضَمْرَةَ بن جابر الدارميّ، شاعر حسن الشعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، شهد "صفين" مع علي بن أبي طالب. أخباره في الشعروالشعراء: ٦٣٧/٢-٦٣٨ ، والإصابة: ٥٠١/٦ ، والخزانة: ٣١٢/١-٣١٣. والبيت من شواهد الخصائص: ٧٤/١ ، والمحتسب: ١٨٤/١ ، وضرائرالشعر: ٨٨ ، والارتشاف: ٢٩٣/٣. ويروى: "فلما رأى ماغب" و "فلما رأى أن غب" ينظرتهذيب الألفاظ: ٣٠٣ ، وجمهرة الأمثال: ٢٣٦/١ ، واللسان: ٦٣٤/١(غبب) ، ٣٤٩/٦(نأش) ، ولاشاهد في هاتين الروايتين.

وغِبُّ الأمر ومغبَّتُه: عاقبته وآخره. اللسان: ٦٣٤/١(غبب).

وفي النسختين: "صدورها" والمثبت من مصادر التخريج، وهو الصحيح، إن شاء الله؛ فالبيت ورد ضمن ثلاثة أبيات هي:

ومَوْلًى عصاني واستبد برأيه ... كما لم يُطَعْ بالبَقَّتَيْنِ قصيرُ

فلمّا رأى ماغِبُّ أمري وأمرِهِ ... وزَلَّتْ بأَعْجازِالأمورِ صُدورُ

تَمَنّى نَئِيشًا أن يكونَ أطاعني ... وقد حَدَثَتْ بعد الأمورِ أمورُ

ينظرجمهرة الأمثال: ٢٣٥/١-٢٣٦ .

فسكَّن النونَ من "تَبَيَّنْ" ولا يمكن تحريكُها؛ لأنه(١)لوحُركت لصارَ "مَفاعِيلُنْ" في الطويل "مُفاعَلَتُنْ" فكان يَنْخَرِمُ نظمُ الطويلِ؛ إذ ليس "مُفاعَلَتُنْ" من أجزاء الطويل. وقال الآخَرُ:

إنَّما شِعْرِيَ شُهْدٌ قد خُلِطْ بجُلْجُلانِ(٢)

فسكَّن الطاءَ من "خُلِطَ" ولايمكنُ تحريكُها؛ لأن البيتَ من مجزوء الرَّمَل، فلو حُرِّكَت الطاءُ لتوالت أربعةُ(٣)متحركات، وأربعةُ(٣)متحركاتٍ لاتتوالى في الرَّمَلِ لابأصله ولابزِحاف. وقيل في المثَل: "مَنْ أَشْبَهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ"(٤)بإسكان الهاء من "أَشْبَهَ". وعلَّلوا هذا بأن [أصلَه البناءُ، وأن](٥)أصلَ البناءِ السكونُ، فإذا كان هذا الأصلُ يُراعَى مع غير الضمير، وجبت مراعاتُه معه؛ لرده أكثرَ الأشياءِ إلى أصولها.

---

(١) في ب : "لأنها" .

(٢) البيت لوضّاح اليماني، عبدالرحمن، وقيل عبدالله، بن إسماعيل بن عبد كُلال الحولانيُّ، أحد أبناء الفرس الذين قدموا اليمن مع وَهْرَزَ الفارسي لنصرة سيف بن ذي يزن على الحبشة، وكان شاعرا ظريفا غزلا جميلا. أخباره في أسماء المغتالين (ضمن نوادرالمخطوطات): ٢٧٣/٢ ، وفوات الوفيات: ٢٧٢/٢-٢٧٥ ، والنجوم الزاهرة: ٢٢٦/١. وقبل هذا البيت:

ضحك الناسُ وقالوا شعرُ وضّاح اليماني

وهما في العقدالفريد: ٣٥٧/٥ ، وعبث الوليد: ١٤٩ ، وفيه: "وبعضهم يروي: (قد حُشي) وهو أقل ضرورة" ، ومايجوزللشاعر في الضرورة: ٢٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ٥٨٤/٢ ، والارتشاف: ٢٩٣/٣ ، واللسان: ١٢٢/١١(جلل) وفيه: "والجلجلان: ثمرة الكزبرة، وقيل: حب السمسم".

وفي ب : "بجلجان" .

(٣) في ب : "أربع".

(٤) أي: لم يضع الشبه في غير موضعه؛ لأنه ليس أحد أولى به منه بأن يشبهه. والمثل برواية: "من أشبهَ أباه فما ظلم" في كتاب الأمثال: ١٤٥ ، ٢٦٠ ، والفاخر: ٨٤ ، وجمهرة الأمثال: ٢٤٤/٢ ، وفصل المقال: ١٨٥ ، ومجمع الأمثال: ٣١٢/٣ ، والمستقصى: ٣٥٢/٢ ، واللسان: ٣٧٣/١٢(ظلم). ولم أقف عليه بإسكان الهاء من "أشبه". وقد جاء إسكانها في قول كعب بن زهير:

أقول: شبيهات بما قال عالِمًا بهنَّ، ومن أشبهْ أباه فما ظلم

ينظرضرائرالشعر: ٨٨ ، ورواية الديوان ٦٥ : "ومن يشبه" ولاشاهد فيه حينئذ.

(٥) سقط من الأصل بانتقال النظر .

الثاني من الوجهين: أن الأخذ بهذا التعليلِ يُغنينا عن تكلُّفِ القولِ بأن "استخرجتُ" وشبهَهُ(١) محمولةٌ في الإسكان على(٢) نحو "ضربتُ"؛ وذلك لأنه لو لم يُسَكَّنْ ما قبل الضمير فيها لم تتوالَ أربعةٌ(٣) متحركات، فلا بدَّ من القول بالحمل إذن، ولا يُصار إلى ذلك إلا عند الضرورة وعدمِ إمكانِ غيرِه، صرَّح بذلك أبو الفتح في "سرالصناعة"(٤).انتهى كلامُ ابنِ إيازٍ مع زياداتٍ لنا فيه.

قلتُ: وما استحسنه ابن إيازٍ حسنٌ، ولايبعدُ أن يضافَ هذا التعليلُ إلى التعليل الأول؛ إذ جائزٌ أن يُعلَّلَ الحكمُ الواحدُ بعلتين فأكثرَ، ولاحجرَ في التعليل، وإنما المطلوبُ منه أن يكون مناسبا(٥). هذا إذا كان الفعلُ الماضي صحيحَ اللام.

فإن كان معتلَّ اللام فلايخلو أن يكونَ معتلا بالألف أو بالياء / أو ٩/١٤٥
بالواو:

فإن كان معتلا بالألف فلايخلو أن يكون ثلاثيا أو أزيدَ: فإن كان(٦) ثلاثيا نحو: "رمى، وغزا" ولحقه أحدُ الضمائر الثمانية رجعت الألفُ إلى أصلها من الواو أو الياء، وسَكَّنْتَها، فتقولُ: غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ(٧). فإن كان زائدا على الثلاثة قلبتَ الألفَ ياءً على كل حال، ولا تنظرُ إلى أصلها، فتقول: أَدْنَيْتُ(٨)، وأَرْمَيْتُ(٩).

---

(١) في ب : "وأشباهه" .

(٢) "على" سقط من ب .

(٣) في ب : "أربع" .

(٤) سرالصناعة:

(٥) ينظرالخصائص: ١٠١/١ ، ١٧٤-١٨٠ ، والاقتراح: ٢٦٤-٢٦٧.

(٦) "كان" مكررة في ب .

(٧) الممتع: ٥٢٧/٢-٥٢٨ ، والتعليقات الوفية: ٢٤٧/١ .

(٨) في ب : "أدنت" .

(٩) الكتاب: ٣٩٣/٤ ، والمقتضب: ٢٧٤/١ ، والممتع: ٥٣٩/٢.

فإن لحقه واوُالجمع حذفوا الألفَ مطلقا سواءٌ كان ثلاثيا أو أزيدَ، وتركوا الفتحَ قبلها ليدل عليها، فتقول: دَنَوا، وأَدْنَوا(١)؛ وإنما حُذفت هذه الألفُ لأنها التقت ساكنةً مع واو الجمع بعدها فحُذفت لالتقاءِ الساكنين، وقد قرأ الحسنُ، رضي الله عنه: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ}(٢)، بضم اللام من: {تَعَالَوا}، قال ابنُ جني(٣): ووجهُها أن الألفَ(٤)من "تعَالَى" حُذفت تخفيفا، وضُمَّتِ اللامُ التي هي عينُ الفعل؛ لوقوعِ واوِ الجمع بعدها.

فإن كان معتلا بالياء نحو"رَضِيَ، وعَمِيَ" فإن الياء تُسَكَّنُ مع الضمائرِ الثمانيةِ، تقولُ: رَضِيتُ، وعَمِيتُ، فإن لحقه واوُالضمير حذفتَ الياءَ(٥)، وأتيتَ بالواو، وضممتَ ما قبلها، تقولُ: الزيدون رَضُوا(٦)، قال تعالى: {رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ}(٧)، وقال تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا}(٨)، وكان الأصلُ أن يُقالَ: رَضِيُوا، بالياء قبل الواو وكسرالضاد نحو "عَلِمُوا" إلاأنهم استثقلوا الياءَ مع كسر ما قبلها، والواوُ بعدها؛ فحذفوا الياءَ وضمُّوا الضادَ لأجل الواو فصار "رَضُوا".

فإن كان معتلا بالواو نحو "سَرُوَ" بضم الراء على وزن "شَرُفَ" لغةً في "سرا يسرو" إذا صار سَرِيًّا، (٩-فإنك تُسَكِّنُ الواوَ مع الضمائرِ الثمانية، كما صنعتَ في ياء "رَضِيَ" فتقول: سَرُوتُ، فإن لحقه واوُ الضمير حُذفت الواوُ الأصليةُ فتَبْقَى واوُ الضمير-٩).

---

(١) الممتع: ٢/٥٢٧ ، ٥٤١ ، والتعليقات الوفية: ١/٢٤٧ .

(٢) سورةالنساء: من الآية: ٦١ ، وتنظرقراءة الحسن في المحتسب: ١/١٩١ ، والكشاف: ١/٥٣٦ ، والبحر: ٣/٢٨٠.

(٣) المحتسب: ١/١٩١ .

(٤) في ب : "اللام" .

(٥) في الأصل: "الواو" .

(٦) الممتع: ٢/٥٢٨-٥٢٩ ، والتعليقات الوفية: ١/٢٤٧ .

(٧) سورةالتوبة: من الآيتين: ٨٧ ، ٩٣ .

(٨) سورةالمائدة: من الآية: ٧١ .

(٩-٩) سقط من ب ، ومكانه بياض بمقدار سطر ونصف، وينظرالممتع: ٢/٥٢٨-٥٢٩ .

المسألةُ الرابعة: في حكم فاءِ هذا الفعلِ الماضي إذا لحقه أحدُ الضمائر الثمانيةِ، وهو في ذلك لايخلو أن يكونَ صحيحَ العين أو أجوفَ / وهو ماعينُه ألفٌ. ١٤٥/ب

فإن كان صحيحَ العين ولحقه أحدُ الضمائر الثمانية فلا تتغير فاؤُه، كما تقدم.

وإن كان أجوفَ فلايخلو أن يكونَ في الأصل على وزن "فَعُلَ" بضم العين، نحو"طال" الأصل: طَوُلَ، بضم الواو، أو على وزن "فَعِلَ" بكسر العين، نحو "خاف" الأصل: خَوِفَ، بكسر الواو، أو على وزن "فَعَلَ" بفتح العينِ، ويكون إذ ذاك من ذوات الواو كـ"قال" أصله: قَوَلَ، ومن ذوات الياءِ كـ"باع" أصله: بَيَعَ.

فإذا لحق هذا الفعلَ أحدُ الضمائرِالثمانيةِ لزِم تسكينُ اللام وحذفُ العين، وهي الألفُ؛ لالتقاء(١)الساكنين، فإن كان مضمومَ(٢)العينِ في الأصل نحو "طال" أو مكسورَها نحو "خاف" نقلتَ الضمةَ أو الكسرةَ من العين إلى الفاء، فتقولُ: طُلْتُ، بضم الطاء، وخِفْتُ، بكسر الخاء، فإن كان مفتوحَ العين لم تنقل الفتحةَ إلى الفاء، بل تَضُمُّ الفاءَ إن كان من ذوات الواو، فتقولُ(٣): قُلْتُ، بضم القاف؛ اشعارا بانقلابِ الألف عن واو، وتكسِرُها إن كان من ذوات الياء، فتقولُ(٣): بِعْتُ، بكسر الباء؛ إشعارا بانقلاب الألفِ عن الياء، هذه طريقةُ ابن الحاجب(٤)، رحمه الله تعالى.

---

(١) في ب : "للالتقاء" .

(٢) في ب : "نحو" .

(٣) في الأصل : "تقول" .

(٤) قال في الشافية: "وأما باب سُدْتُهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لاللنقل، وكذا بابُ بِعْتُهُ. وراعوا في باب خِفْتُ بيانَ البِنْيَة". شرح الرضي على الشافية: ٧٤/١. وقال: "وتُحذفان -الواو والياء- في نحو قُلْتُ و بِعْتُ وقُلْنَ و بِعْنَ، ويُكسرالأولُ إن كانت العين ياءً أو مكسورةً، ويُضم في غيره". شرح الرضي على الشافية: ١٤٤/٣.

وللنـــاس(١)طـريقةٌ أخرى لم يرهـا ابنُ الحـاجب وهـي أن الفعـلَ الأجوفَ(٢)على "فَعَلَ" بفتح العين إن كان من ذوات الواو نحوُ "قال" وأردتَ أن تُلحقه أحدَ الضمائرِ الثمانيةِ نقلتَه من "فَعَلَ" بفتح العينِ إلى "فَعُلَ" بضمها، فيصير في التقـدير مثـلَ "طـال" فتصنعُ به ما صنعتَ في "طـال" مـن نقل ضمةِ العين إلى الفـاء، فإن كان من ذوات الياء نحوُ "باع" وأردتَ أن تُلحقَـه أحدَ الضمـائرِ الثمانيةِ نقلتَه إلى "فَعِلَ" بكسر العين، فيصيرُ في التقـدير مثلَ "خاف" فتصنعُ فيه ما صنعتَ في "خاف" من نقل كسرةِ العين إلى الفاء، فضمةُ الفاءِ في "قُلْتُ" وكسرتُها في "بِعْتُ" على هذه الطريقةِ منقولتان مـن العين، وعلى طريقة ابنِ الحـاجب ليستا بمنقولتين، وإنمـا هما / مَنْبَهَتانِ على أن الألـفَ منقلبـةٌ عن واو أو ياء، (٣-وسنزيدُ ذلـك إيضـاحا في بابِ: مـا لَمْ يُسَـمَّ فـاعلُه-٣). ١/١٤٦

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقولُه: "وَابْنِ على الفتحِ المُضِيَّ" هو محمولٌ على حذف المـوصوف، التقديرُ: وابنِ على الفتـح الفعلَ المُضِـيَّ، فحَـذَفَ الموصوفَ للعلم به، ويريد بـ"المُضِيَّ": الذي لم يَخْرُجْ عن أصله؛ احترازا من "لم يَقُمْ" فإنه ماضٍ وليس حكمُه البناءَ على الفتح، وقد صرَّح بذلـك في "الفصول"(٤)فقال: "فالماضي بوضعه مبنيٌّ على الفتح". قـال ابن إيازٍ(٥)في شرح كلام المصنـف في "الفصـول": "إنما قال المصنـفُ: فالماضي بوضعه، احترازا مـن الماضي بالقرينة، نحو (لم يَقُمْ)؛ إذ غَرَضُه أن يبيِّنَ لك بناءَه على الفتح، والمـاضي بالقرينة ليس كذلك".

---

(١) الكتـاب: ٣٤٠/٤ ، والمنصف: ٢٣٥/١-٢٣٨ ، ٢٤٢-٢٤٣ ، وشـرح المفصل: ٧١/١٠-٧٣ ، وشرح الرضي على الشافية: ٧٨/١-٧٩.

(٢) زيد بعده في ب : "إن كان" .

(٣-٣) ليس في ب ، وينظر ٣/لوحة١٣٩ من شرح الرعيني .

(٤) الفصول الخمسون: ١٧٠ .

(٥) المحصول في شرح الفصول: ٥٠/ب .

وقوله: "حتى يأتي الضميرُ" لم يُؤَبِّدِ البناءَ على الفتح كما فعله أبو القاسم في "الجمل"(١) حيثُ قال: "وهو مبنيٌّ على الفتح [أبدا](٢)" بل جعل له غايةً يقفُ عندها لا يتجاوزُها، وهي لَحَاقُ أحدِ الضمائرِ الثمانية.

قلت: وقد كان شيخُنا الأستاذُ أبوعبدِالله(٣) يقرِّرُ لنا على "الجمل" أن الظاهرَ من مذهب أبي القاسم أن الفعلَ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح مطلقا سواءٌ لحقه أحدُ الضمائرِ الثمانيةِ أو لم يلحقْه، فإن كان لم يلحقْه أحدُ الضمائر الثمانية فهو مبنيٌّ على الفتحة الظاهرةِ، وإن كان قد لحقه أحدُ الضمائر الثمانية فهو مبنيٌّ على الفتحة المُقَدَّرَةِ التي منع من ظهورها التسكينُ. ونظيرُ ذلك المضافُ إلى ياء المتكلم ؛ فإنه على الصحيح معربٌ بحركة مقدرةٍ منع من ظهورها الكسرةُ(٤).

وقولُه: "نحو قُمْنا قُمْتا" أتى بمثالين من الضمائرالثمانية، وهما ضميرٌ من التكلم وهو "نا" وضميرٌ(٥) من الخطاب وهو "التاءُ"، وإنما اقتصر عليهما لأن الضمائر الثمانية دائرةٌ بين التكلمِ والخطابِ والغيبةِ، و ليس فيها من الغيبة إلا نونُ جماعةِ النِّسْوَةِ، فترَكَهُ وأتى بضمير من التكلم وضميرٍ من الخطاب؛ لأنهما الغالبُ.

---

(١) جمل الزجاجي: ٧ .

(٢) "أبدا" سقط من الأصل .

(٣) الذي في شرح الجمل لابن الفخار ٧١/١ شرحا لعبارة الزجاجي "وهو مبني على الفتح أبدا": "يريد مالم يتصل به ضمير رفع بارز، وذلك في عشرة مواضع يبنى منها على السكون في ثمانية مواضع: ضربتُ، وضربنا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتن، وضربن، يجمعها ثلاثة ضمائر، وهي التاء، والنون، ونا، ويبنى منها على حذف النون في موضعين، وهما: ضربا، وضربوا".

(٤) ينظر ص ١٦٣ فيما تقدم .

(٥) في ب : "والضمير" .

[بناء فعل الأمر]

٩٦- والأَمْرُ كاضْرِبْ بالسُّكُونِ يُبْنَى واحْذِفْ عَليلا كامْضِ واغْزُ واغْنا

لما ذكر حكمَ الماضي في البناء أخذ يتكلم في حكم الأمر، واعلم أن الأمر لايخلو أن يكونَ / بالصيغة كـ"اضْرِبْ" أو باللام نحو "لِتَضْرِبْ". ١٤٦/ب

فان كان باللام فقد اتفق الفريقان: البصريون والكوفيون أنه معربٌ بالجزم، ولا يكون مسندا إلاإلى الغائب، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، أو للمتكلم، نحو: لأقُمْ، أو للمفعول الذى لم يُسَمَّ فاعلُه سواءٌ كان غائبا نحو: لِيُضْرَبْ زيدٌ، أو مخاطَبا نحو: لِتُضْرَبْ أنت، ولا يكون للفاعل المخاطَب، لاتقولُ: لِتَقُمْ.

فإن قلتَ: فقد جاء الأمرُ للفاعل المخاطَب في قوله تعالى: {فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}(١)فى قراءة يعقوبَ بالتاء باثنتين من فوقُ، وقد جاء في الحديث: "لتأخذوا مَصافَّكُم"(٢)بتاء الخطاب، وقال الشاعرُ:

لِتَقُمْ أنت يابنَ خيرِ قُرَيْشٍ لِتُقَضِّي حَوائجَ المُسلمينا(٣)

---

(١) سورةيونس: من الآية: ٥٨. وينظرتخريج القراءة ص ٥٠٩ فيما تقدم.

ويعقوب هو ابن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن إسحاق الحضرمي بالولاء البصري، أحد القراء العشرة، قال أبوحاتم: هو أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو، وفاته سنة ٢٠٥هـ. أخباره في الطبقات الكبرى: ٣٠٤/٧ ، ووفيات الأعيان: ٣٩٠/٦-٣٩٢ ، ومعرفة القراء الكبار: ١٥٧/١-١٥٨.

(٢) أورده القرطبي في تفسيره: ٣٥٤/٨ ، واستشهد به الفراء في معاني القرآن: ٤٦٩/١ ، والزجاجي في الجمل: ٢٠٨ ، وابن زنجلة في حجة القراءات: ٣٣٣ ، وابن الأنباري في الإنصاف: ٥٢٥/٢ ، والرضي في شرح الكافية: ٨٤/٤ ، وغيرهم، ولم أقف عليه في كتب الحديث التي رجعت إليها، وأخرج الإمام مسلم في صحيحه: ٩٤٣/٢ باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، قوله، صلى الله عليه وسلم: "لتأخذوا مناسككم؛ فإني لاأدري لعلّي لاأحج بعد حجتي هذه". وينظرالسيرالحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحوالعربي: ٤١٣-٤٢٠ ، وتخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك: ٨١-٨٢.

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٤/٩: "البيت أورده الكوفيون، وهو مجهول لايُعلم تتمته ولاقائله". وينظرالإنصاف: ٥٢٥/٢ وفيه: "فتُقَضِّى" وعلى هذه الرواية قد يفوت الاستشهاد في عجزالبيت، والمغني: ٣٠٠ ، ٧١٦ ، وشرح أبياته: ١٧٨/٧ ، ٣٤٤/٤ ، والخزانة: ١٠٦/٩.

فالجوابُ: أن أمرالله ورسولِه يشملُ الحاضرَ والغائبَ، وغُلِّبَ الحاضرُ، وأما البيتُ فشاذٌّ خارجٌ عن القياس.

وإن كان الأمرُ بالصيغة كـ"اضْرِبْ" فقد اختلف النحويون في ذلك على قولين(١):

القولُ الأول للبصريين(٢): أنه مبنيٌّ على السكون إن كان صحيحا نحو "اضْرِبْ" أو على الحذف إن كان معتلا نحو "ارْمِ، واغْزُ، واخْشَ" بُني في ذلك كلِّه على طريقة الجزم. نظيرُه بناءُ المنادى على ما يُرْفَعُ به.

حجةُ(٣)البصريين في ذلك أن البناءَ أصلٌ في الأفعال، وإنما أُعرب منها ماأُعرب لمُشابهته الاسمَ، وهو الفعلُ المضارع، والمُشابهةُ في صيغة الأمرِ مفقودةٌ، فيبقى مبنيا على أصله.

ووجهٌ ثانٍ وهو أن "نَزالِ" وما أشبَهَهُ إنما بُني لوقوعه مَوْقِعَ صيغةِ الأمر، فلو لم تكن صيغةُ الأمر مبنيةً لما بُني الواقعُ موقعَها.

القولُ الثاني للكوفيين(٤)وهو: أن صيغةالأمر عندهم معربةٌ، وكان الأصلُ عندهم في قولك "اضْرِبْ": "لِتَضْرِبْ" فحُذفت اللامُ وحرفُ المضارعةِ، ثم أُتِيَ بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن، فقالوا: "اضْرِبْ".

وفي هذا القولِ ما ترى من حذف حرفِ الجزم وإبقاءِ عمله، وذلك لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله:

---

(١) ينظرالمقتضب: ٢/٣-٤ ، ١٢٩ ونسب القول بإعراب الأمر إلى بعض النحويين من غير تحديد، ومشكل إعراب القرآن: ١١/١ ، والإنصاف: ٢/٥٢٤-٥٤٩ ، والتبيين: ١٧٦-١٨٠ ، وشرح المفصل: ٧/٦١-٦٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/١٢٥.

(٢) ينظررأي البصريين زيادة على المصادرالمتقدمة في الكتاب: ١٧/١ ، والأصول: ٥١/١ ، والإيضاح: ٦٠ ، والخصائص: ٨٣/٣.

(٣) تنظرحجة البصريين بوجهيها في أسرارالعربية: ٥٣٤-٥٤٠ .

(٤) ينظررأي الكوفيين زيادة على المصادرالمتقدمة في هامش ١ في معاني الفراء: ٤٦٩/١ ، ومجالس ثعلب: ٤٥٦/٢.

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ماخِفْتَ من شيء تَبالا(١)

أراد: "لِتَفْدِ" فحذف اللامَ ضرورةً، ومعنى "تَبالٍ" / : فَناءٌ(٢)، ومن حذف ٢/١٤٧
حرفِ المضارعة وهو لايجوزُ أصلا لا في شعرٍ ولا في غيره.

وبقول الكوفيين قال الأخفشُ(٣)، وهو اختيارُ الأستاذِ أبي علي بن أبي الأحوصِ(٤)شيخِ شيوخِنا بالأندلس.

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقولُه: "والأمرُ"، الأمرُ: مبتدأٌ، والألفُ واللامُ فيه للعهد، أي: الأمرُ المعهودُ عند النحويين.

وقولُه: "يُبْنَى" في موضع الخبر.

وقولُه: "كاضْرِبْ" في موضع الحال من الضمير في "يُبْنَى" قُدِّمَ على معموله، والتقديرُ: والأمرُ مبنيٌّ بالسكون في حال كونه كاضْرِبْ.

وجرى المصنفُ في البيت على مذهب البصريين من أن فعلَ الأمر مبنيٌّ على ما يُجزمُ به الأمرُ باللام، فـ"اضْرِبْ" عنده مبنيٌّ على السكون حملا على الجزم في "لِتَضْرِبْ".

---

(١) نُسب البيت لحسان بن ثابت في التبصرة: ٤٠٦/١ ، ولأبي طالب عم النبي -صلى الله عليه وسلم- في شرح شذورالذهب: ٢١١ ، ونسبه بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل للأعشى. ينظرالخزانة: ١٤/٩. وليس في ديوان أي منهم. والبيت من شواهد الكتاب: ٨/٣ ، والمقتضب: ١٣٠/٢ ، والأصول: ١٧٥/٢ ، وكتاب الشعر: ٥٢/١ ، والتبيين: ١٧٨ ، وضرائرالشعر: ١٤٩.

(٢) في ب : "فنى". وفي الصحاح ١٦٤٣/٤(تبل): "يقال: تبلهم الدهر وأتبلهم، أي: أفناهم".

(٣) شرح التصريح: ٥٥/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني: ٥٨/١ .

(٤) هو حسين بن عبدالعزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري، الغرناطي الموطن البلنسي الأصل الجياني المولد، كان من فقهاء المحدثين ومن القراء النحاة الأدباء، أخذ العربية عن الشلوبين، ولد سنة ٦٠٣هـ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٧٩هـ، وقيل: سنة٦٨٠هـ. أخباره في الإحاطة: ٤٦٣/١-٤٦٥ ، والبغية: ٥٣٥/١-٥٣٦ ، وفهرس الفهارس والأثبات: ١٤٣/١-١٤٤.

فإن قلتَ: فقد جاء الأمرُ مبنيا على الفتح، قال طَرَفَةُ:

اضْرِبَ عنك الهُمُومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(١)

الروايةُ بفتح الباء من "اضْرِبَ".

فالجوابُ: أنه محمول على حذف نونِ التأكيدِ الخفيفةِ(٢)، التقديرُ: اضْرِبَنْ، (٣-والقَوْنَسُ، بفتح القاف: عَظْمٌ ناتِئٌ بين أُذني الفَرَس-٣).

وقولُه: "واحذفْ عليلا" يريدُ أن المعتلَّ اللامَ بالياء والواوِ والألفِ مبنيٌّ على حذف حروف العلة حملا له على المجزوم، فـ"امْضِ" مبنيٌّ على حذف الياء، كما أن "لِتَمْضِ" مجزومٌ(٤)بحذف الياء، و "اغْزُ" مبنيٌّ على حذف الواو، كما أن "لِتَغْزُ" مجزومٌ بحذف الواو، و "اغْنَ" مبنيٌّ على حذف الألفِ، كما أن "لِيَغْنَ زيدٌ" مجزومٌ بحذف الألف. والألفُ من "اغْنا" في البيت هى ألفُ الإطلاق، والأصليةُ محذوفةٌ للبناء، ومعنى "اغْنَ" عِشْ، يقال: غَنِيَ يَغْنَى، إذا عاش، قال تعالى: {كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ}(٥)،أى: لم تعش.

وحمل ابنُ النحوية قولَ المصنف "واحذفْ عليلا" على أن الأصلَ: واحذفْ حرفَ علةِ عليلٍ، ثم حَذف المضافَ(٦)والمضافَ إليه الثاني، وتَرك المضافَ إليه الثالثَ.

---

(١) ينسب البيت لطرفة - كما صنع الشارح- وقيل: إنه مصنوع عليه. ينظرالنوادر: ١٦٥ ، والتنبيه والإيضاح: ٢٩٦/٢(قنس)، والبيت في زيادات ديوان طرفة: ١٦٥ ، والخصائص: ١٢٦/١ ، والتبصرة: ٤٣٤/١ ، وانفرد الصيمري بنسبته إلى ابن أذينة، والنكت: ٣٦٥/١ ، والإنصاف: ٥٦٨/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٥٦٨/٢ ، ٥٩١ ، وشرح أبيات المغني: ٣٥٨/٧.

وفي الأصل: "ضربك بالسيف" والمثبت من ب وأغلب مصادر التخريج، وينظرشرح أبيات المغني: ٣٦٠/٧.

(٢) "الخفيفة" ليس في ب .

(٣-٣) ليس في ب .

(٤) في ب : "مبني" .

(٥) سورةيونس: من الآية: ٢٤. وقال الزجاج في تفسير الآية: "أي: كأن لم تعمر بالأمس". معاني القرآن وإعرابه: ١٥/٢ ، وينظرمعاني القرآن للنحاس: ٢٨٧/٣-٢٨٨ ، وزادالمسير: ٢١/٤.

(٦) "المضاف" مكررة في الأصل .

قلتُ: وإن ارتكبنا هذه الطريقةَ من حمل كلام المصنف على حذف مضافين فالأَولى في البيان أن يكون الأصلُ: واحذفْ آخِرَ عليلِ الآخِرِ، فحَذف المضافَ الأولَ والمضافَ إليه الثالثَ، وبقي المضافُ إليه الثاني، وهو "عَلِيلٌ"، أُعرب بإعراب المضافِ / المحذوفِ. ولاتُنْكِرْ هذا الأسلوبَ، فقد نَصَّ عليه ١٤٧/ب
أبوعلي الفارسيُّ(١)، وحَمَلَ عليه قولَ الشاعر:

فإنَّكَ منـــــها والتَّعَذُّرَ بعدما ... لَجِجْتَ وأَقْوَتْ من أُمَيْمَةَ دارُهـــا
لَشِبْهُ التي ظَلَّتْ تُسَبِّعُ سُـــؤْرَها ... وقالتْ حَرامٌ أن يُرَجَّلَ جارُها(٢)

قال أبو علي فيه: أراد "ذا سُؤْرِ كلابِها" فحذف المضافَ إلى "سُؤْرٍ" والمضافَ إليه "سُؤْرٌ".

والأَولى عندي من هذا الذي تقدم أن يكونَ محمولا على حذف مضافٍ واحدٍ، ويكونَ التقديرُ: واحذفْ آخِرَ عَلِيلٍ.

فإن قلتَ: فالعليلُ على هذا التقديرِ عامٌّ يشملُ عليلَ اللامِ وعليلَ العينِ، والمقصودُ هنا عليلُ اللامِ.

فالجوابُ: أن المثالَ يبيِّنُ المقصودَ، التقديرُ: واحذفْ آخِرَ عليلٍ يكونُ كـ"امْضِ، واغْزُ، واغْنَ".

قلتُ: وعلى هذه التقاديرِ كلِّها فكلامُ المصنفِ أيضا محمولٌ على حذف الموصوفِ للعلم به، التقديرُ: واحذفْ فعلا عليلا.

---

(١) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من كتبه المطبوعة، ولافيما راجعت من المظان.

(٢) البيتان لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين: ٧٦/١ ، والجمهرة: ٣٣٣/١(سبع)، والأول في المحكم: ٥٣/١ ، واللسان: ٥٤٦/٤(عذر)، والثاني في المحكم: ٣١٥/١ ، والفائق: ١٤٦/٢. وبعد البيتين:

تَبَرَّأُ من دم القتيل وبَزِّهِ ... وقد عَلِقَتْ دمَ القتيلِ إزارُها

وفي شرح أشعارالهذليين: "يقول: إنك واعتذارك بأنك لاتحبها، بمنزلة امرأة قتلت قتيلا وضمّت بَزَّه أي سلاحه، وتحرّجت من ترجيل جارها، وظلت تغسل إناءها من سؤر كلبها سبع مرات، فأنت مثل هذه التي جحدت وفرت من الأمرالصغير وتركب أعظم منه".

[الفعل المضارع]

٩٧- والمُبْهَمُ المُعْرَبُ للتَّشْبيهِ بالاسمِ حرفُ من "أَنَيْتُ" فيهِ

لمّا تكلم على بناء الفعل الماضي وبناءِ صيغة الأمر أخذ يتكلم في إعراب الفعل المضارع، وأَخَّرَ الكلامَ فيه؛ لأن إعرابَه فرعٌ، والبناءُ في الأفعال هو الأصلُ؛ فلأجل هذا قدَّم الكلامَ على الماضي والأمر، وأَخَّرَ[(١)] الكلامَ على المبهم، والكلامُ على هذا البيتِ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في تسمية هذا الفعلِ الذي لحقه إحدى الزوائد الأربع، وقد اختلف النحويون [في ذلك][(٢)]: فمنهم[(٣)] من سماه بالمُبهم، ومنهم[(٤)] من سماه بالمُضارع، أما من سماه مُبهما فهو مأخوذٌ من قولهم: أَمْرٌ مُبهمٌ، وبابٌ مُبهمٌ، أي: مغلقٌ، وذلك أنك إذا قلتَ: يقومُ زيدٌ، فهو مُبهمُ المعنى لا يُعرف متى يكون قيامُه: هل هو[(٥)] في الحال أو في الاستقبال؟ [وهذه التسميةُ مناسبةٌ لمن يقولُ بالاشتراك بين الحال والاستقبال][(٦)]، وأما من سماه مُضارعا فهو مأخوذٌ من قولك: هذا الشيءُ ضارعَ هذا الشيءَ، إذا شابهه، ولما كان هذا الفعلُ الذي لحقه إحدى الزوائدِ الأربعِ قد شابه الاسمَ سُمِّيَ مَضارِعا، وقد سلف لنا الكلامُ على الخلاف في تسمية هذا الفعل مضارعا في القول في الإعراب فأغنى[(٧)] عن إعادته هنا.

---

(١) في ب : "وأخذ" .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) ينظر المقدمة الجزولية: ٣٣ ، والفصول الخمسون: ١٧١ ، والصفوة الصفية: ١/١٨٠.

(٤) ينظر الكتاب: ١/١٤-٢١ ، والمقتضب: ٢/١ ، والأصول: ١/٣٩ ، والتبصرة: ١/٩٠ ، وشرح المفصل: ٧/٦.

(٥) "هو" ليس في ب .

(٦) ليس في الأصل ، والقول بالاشتراك هو مذهب الجمهور. ينظر ص ٥٠٦-٥٠٧ فيما تقدم.

(٧) في النسختين: "أغنى" ، وينظر الخلاف ص ٢٠٧ فيما تقدم.

المسألةُ الثانية: / في الشَّبَهِ الذي أوجب للفعل[1] المضارع الإعرابَ. اعلم ١/١٤٨
أن الفعل المضارع كان حقُّه أن يكون مبنيا؛ إذ أصلُ الأفعالِ البناءُ مطلقا على الأصح، أي سواءٌ كان مضارعا أو غيرَه، إلا أنه عَرَضَ للفعل المضارعِ من بين سائر الأفعال مُشابهتُه[2] الاسمَ؛ فأُعربَ لذلك؛ إذ القاعدةُ في هذه الصناعةِ أنه متى أَشْبَهَ شيءٌ شيئا آخَرَ أُعطيَ بعضَ أحكامه، ألاترى أن الاسم أصلُه ان يكونَ معربا منصرفا، فلما أشبه الفعلَ مُنِعَ الصَّرْفَ، ولما أشبه الحرفَ بُنِيَ.

وقد عدَّد النحويون وجوهَ الشَّبَهِ بين الفعل المضارع والاسم، وذلك سبعةُ أوجهٍ[3]:

الأولُ: أنه يكون مُبهَما شائعا بين الحال والاستقبال، كما يكونُ اسمُ الجنس شائعا مُبهَما مُحتَمِلا لكل واحد من أفراده.

الثاني: أن يختصَّ بعد شُيوعه، فيتخلصَ للاستقبال بالسين و"سوف" وللحال بـ"الآنَ"، كما يتخلصُ الجنسُ لأحد أفراده بالألف واللام.

الثالثُ: أن كل واحد منهما يدخل عليه لامُ الابتداء، تقولُ: إن زيدا لَيقومُ، كما تقول: إن زيدا لَقائمٌ.

الرابعُ: وُقُوعُهما وَصْفَيْنِ وحالَيْنِ، تقولُ: مررتُ برجلٍ ضاربٍ ويَضْرِبُ، ورأيتُ زيدا ضاربا ويَضْرِب.

الخامسُ: اتصالُ الظرف بهما، تقول: زيدٌ ضاربٌ غدا، ويَضْرِبُ غدا.

السادسُ: اتصالُ الألف والنون والواو والنون بهما نحو: ضاربان، وضاربون، ويضربان ويضربون.

---

(١) في ب : "الفعل" .

(٢) في ب : "مشابهة" .

(٣) تنظرهذه الأوجه متفرقة في الكتاب: ١/١٤-١٥ ، والمقتضب: ٢/١-٢ ، وشرح السيرافي: ١/٧٣-٧٤ ، والبغداديات: ١٠٣ فما بعدها ، والتبصرة: ١/٧٦-٧٧ ، وشرح المفصل: ٧/٦ ، والتعليقات الوفية: ١/٢٥٢.

السابعُ: أن المضارِعَ يُشبهُ الاسمَ في حركاته وسكناته، ألا ترى أن "يَضْرِبُ" مثلُ "ضارِبٍ" في فتح أوله وسكونِ ثانيه وكسرِ ثالثه.

فهذه جملةُ الشَّبَهِ التى ذكروها.

فإن قلتَ: يلزم على هذا الذي قررتَ إعرابُ الفعل الماضي؛ لأنه أشبهَ الاسمَ من أوجهٍ:

الأولُ: أن الفعل الماضيَ يكونُ شائعا بين الزمان القريبِ من الحال وبين الزمان البعيدِ منه، فإذا قلتَ: قام زيد، احتمل أن يكون قيامُه قريبا من زمان الحال، واحتمل أن يكون بعيدا، كما يكونُ اسمُ الجنسِ شائعا مُحتمِلا لكل واحد من أفراده.

الثاني: أنه يختصُّ بعد شُيوعه، فيتخلصُ للزمان[1] القريبِ من الحال بـ"قَدْ" كما يتخلصُ الجنسُ لأحد أفراده بالألف واللام. ١٤٨/ب

الثالثُ: أن اللامَ في جواب "لَوْ" تدخلُ على الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: {وَلَوْأَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَّهُم مُّعْرِضُونَ}[2]، كما تدخلُ على الاسم نحو قوله تعالى: {وَلَوْأَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ}[3].

الرابعُ: وقوعُهما حالا وصفةً، تقولُ: مررتُ برجلٍ قامَ، كما تقولُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وتقولُ: مررت بزيدٍ قد قامَ، كما تقولُ: مررتُ بزيدٍ قائمًا.

الخامس: اتصالُ الظرف بهما، تقول: زيدٌ ضَرَبَ أمسِ، كما تقولُ: زيدٌ ضارِبٌ أمسِ.

السادس: أن الفعل الماضيَ غيرَ الثلاثيِّ حركاتُه وسكناتُه في الأكثر كحركات اسمِ فاعله، نحو: انْطَلَقَ ومُنْطَلِقٌ، واكْتَسَبَ ومُكْتَسِبٌ.

---

(١) "للزمان" مكررة في الأصل .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٢٣ .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ١٠٣ .

فالجوابُ: أن الشَّبَهَ المُعتبرَ بين الفعل المضارع والاسم إنما هو الإبهامُ والتَّخصيصُ بعد الإبهام، وعنه نشأ الإعرابُ لاغيرُ؛ ولذلك لم يذكر المحققون من النحويين غيرَه، وما عدا ذلك مما عدَّدُوه من وجوه الشَّبَهِ فهي مُقَوِّيَةٌ(١) للشَّبَه لأنها موجبةٌ للإعراب، فكل ما دخل منها في الفعل الماضي فلااعتراضَ به؛ لأنه غيرُ مُعْتَبَرٍ.

ولم يبقَ مما يُعترضُ به إلا ما ذكروه من الإبهام في الفعل الماضي والتخصيصِ بـ"قَدْ".

والجوابُ عنه: أن الإبهامَ الذي صوَّرتم في الفعل الماضي لم يقع بين شيئين مختلفين ، وأن "قَدْ" لم تُخَلِّصْهُ إلى زمانٍ خلافِ الزمان الماضي، فالإبهامُ والتخصيصُ إذن كلا إبهامٍ ولا تخصيصٍ، بخلاف الإبهام والتخصيص في الفعل المضارع؛ فإن الإبهامَ فيه بين الحال والاستقبال، والتخصيصُ فيه بالسين لأحد الزمانين، والله أعلم.

المسألةُ الثالثة: في الكلام على حروف المضارعة، والكلامُ فيها من وجوه:

الأولُ: في سِمْطِها، أعنى الكلمةَ التي تجمعُها، وذلك أن عادةَ النحويين إذا كان لهم حروفٌ متعددةٌ جاءت لمعنًى جمعوها في كلمة أو أكثرَ بحسب قلةِ الحروف وكثرتِها تقريبا على المُبتدىء وحِرْصا على تحصيل الفائدة / من غيرشَطَطٍ، مثالُ ذلك أنهم قالوا: حروفُ الزيادة عشرةٌ: الألفُ والهمزةُ والواوُ والتاءُ والياءُ والميمُ والنونُ واللامُ والسينُ والهاءُ، ثم جمعوا هذه الحروفَ في قولك: "سَأَلْتُمُونِيها"(٢)، فحَصَلَ الغرضُ من غير كُلْفَةٍ ولاعَناءٍ. ١/١٤٩

---

(١) في ب : "مقوة" .

(٢) ويجمعها غير ماذكر الشارح ألفاظ أخرى تنظر في المنصف: ٩٨/١ ، وشرح الملوكي: ١٠٠-١٠١.

إذا تقرّر هذا فقد اختلف النحويون في الكلمة التى تجمعُ حروفَ المُضارعة:

فمنهم(١)من جعلها "نَأَيْتُ" بتقديم النونِ على الهمزة، ومعناه: بَعُدْتُ.

ومنهم من جعلها "أَنَيْتُ" بتقديم الهمزةِ على النون كما صنع المصنفُ(٢)، ومعناه: أَدْرَكْتُ.

ومنهم من جعلها "أَنَتِي" ومعناه(٣): "أَنَّةٌ" مضافةٌ إلى ياء المتكلم، وهذا الترتيبُ هو ترتيبُ(٤)أبي علي الفارسي وابنِ جني(٥).

ومنهم(٦)من جعلها "نَأْتِي" مضارع "أَتَى".

والغرضُ حاصلٌ من كل واحد منها، إلاأن بعضَهم(٧)رجَّح "أَنَتِي" وهو ترتيبُ أبي علي، قال: وذلك أن الهمزةَ للمتكلم وهو أسبقُ، ثم النونُ؛ لأنها للمتكلم ومعه غيرُه، ثم التاءُ؛ لأنها للمخاطَب وهو حاضرٌ، وهو(٨)أسبقُ من الغائب، ثم الياءُ وهي الرتبةُ الأخيرةُ.

والأَوْلى عندى ترجيحُ "أَنَيْتُ" بتقديم الهمزةِ على النون والياء، باثنتين من أسفل، على التاء، بنقطتين من فوقُ؛ لأن فيه تَنْبيها على أن كلَّ حرف يكون مَوْطِنُه ضِعْفَ ما قبله، فالهمزةُ تكون في مَوْطِنٍ واحدٍ، وهو المتكلمُ، نحو "أقومُ"، والنونُ في موطِنَيْنِ ضعفَ ماقبله، وهما المتكلم المُعَظِّمُ نفسَه أو المتكلمُ ومعه غيرُه، والياءُ في أربعةِ مواطنَ ضعفَ ماقبلَه، وهي الغُيَّبُ ماعدا الغائبةَ(٩) والغائِبَتَيْنِ، نحو: زيدٌ يقومُ، والزيدانِ يقومانِ،

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية: ٣٤ ، والكافية: ١٩٠ .

(٢) وينظر كذلك الفصول الخمسون: ١٧٠ .

(٣) في ب : "ومعناها" .

(٤) في الأصل : "وهذا الترتيبُ يُقَوِّي ترتيبَ" .

(٥) إيضاح الفارسي: ٥٣ ، ولمع ابن جني: ٤٨ .

(٦) ينظر الكواكب الدرية: ١١/١ .

(٧) ينظر أسرار العربية: ٢٤ ، والغرة المخفية: ١٥٢/١ .

(٨) في ب : "فهو" .

(٩) في ب : "الغائب" .

والـزيدونَ يقومونَ، والهنداتُ يَقُمْـنَ، والتاءُ في ثمانيـةِ مواطنَ ضعفَ ما قبلَه، وهي المُخاطَبُ مُطْلَقا، وما بقي من الغُيَّبِ، وذلك الغائبةُ والغائبتانِ، نحو: أنت تقـومُ، وأنتما تقومانِ، وأنتم تقـومونَ، وأنتِ يا هندُ تَقُـومِينَ، وأنتما تقومانِ، وأَنْتُنَّ تَقُمْنَ، وهندُ تقومُ، والهندانِ تقومانِ.

فقد حصل من هذا الترتيبِ معرفةُ مواطنِ حروف المضـارعة وضبطُها، وقد كـان شيخُنا الأستـاذُ العلامة / أبو عبـدالله[1] يحكـي لنـا أن الأستـاذ أباعلى ١٤٩/ب الشَّلَـوْبِينَ سأل يوما طلبته عـن الكلمة التى تجمعُ حروفَ المضـارعة هل تكونُ "نَأَيْتُ" أو "أَنَيْـتُ"، وكان باحَضْرَةِ العلامة أبو القاسم بنُ الجَـدِّ، فقال: الأَوْلى أن تكـونَ "أَنَيْـتُ" لتدلَّ أن مَـوْطِنَ كـلِّ حرف ضِعْفُ ماقبلـه، وأشـار إلى ما قـرَّرناه، قـال[2]: فـاستجاد أبوعلي هـذا الجـوابَ واستحسنـه وعـدَّه مـن النُّكَـتِ[3] الحسنـةِ، وقـال له: يا أبا القـاسم حقُّنا أن نقـرأَ عليـكَ لا أن تقرأَ علينا.

قلـتُ: هكذا كان أهلُ العلم فيمـا تقدم يُعَظِّمُ بعضُهـم بعضـا، هذا الأستاذُ أبوعلي على جلالـة قدره ومكانته من العلم استعظـم جوابا صدر من قائله[4]، وكـم لأبي على مـن جواب زُيِّنَـتْ به الـدروسُ، ونكتـةٍ خُلِّـدَتْ في بُطـون الطُّروسِ[5]، ولكنْ أبو علي - رحمه الله - كما قيل:

---

(١) تنظرالحكاية في شرحه على جمـل الزجاجي: ١/٧٣-٧٤ ، وليـس فيه التصريح بابن الجد، وأبوالقـاسم بن الجـد هـو محمد بن عبـدالله الفهـري، وقـد ذكرت المصـادر أن وفـاته سنـة ٥١٥هـ. ينظرالصلة: ٣/٨٣٧، وعليه لايستقيم أن يكون هو المراد في هذه الحكاية.

(٢) "قال" ليس في ب .

(٣) في ب : "النكتة" .

(٤) في ب : "من بعض تلامذته" .

(٥) الطـروس: جمـع "طِرْسٍ" وهـي الصحيفـة، ويقال: هي التي مُحيت ثم كتبـت. الصحـاح: ٣/٩٤٣(طرس).

إنّما يَعْرِفُ ذا الفضلِ من الناس ذَوُوهُ(١)

الوجهُ الثاني: فيما تتميّزُ به حروفُ المضارعة من غيرها، واعلم أن حروفَ المضارعة تتميزُ عن غيرها من الحروف بشيئين:

أحدُهما: أن تَسْقُطَ في المصدر.

الثاني: أن يَتعاقَبَ بعضُها على بعض مع صلاحيةِ المعنى.

فإذا قلتَ: "أَقُومُ" فالهمزةُ من حروف المضارعة؛ لأنها تَسقطُ في المصدر وهو "قِيامٌ" ويصح فيها التعاقُبُ، فتقولُ: أَقُومُ، ونَقُومُ، ويقومُ، وتقومُ. فأمّا "أَكْرَمَ" ونحوُه فالهمزةُ فيه وفي أمثالِه ليست من حروف المضارعة؛ لأن مصدرَه "إِكْرامٌ" ولم تَسْقُطْ فيه الهمزةُ، ولا يصح فيها تعاقبُ حروفِ المضارعة.

فإذا قلتَ: "نقومُ" فالنونُ من حروف المضارعة؛ لأنها ساقطةٌ في المصدر ويصح فيها التعاقبُ، وأما النونُ في نحو "نَفَرَ" فليست من حروف المضارعة لثبوتها في المصدر وهو "نُفُورٌ"، وعدمِ المُعاقبة.

فإذا قلت: "يقومُ" فالياءُ من حروف المضارعة؛ لسقوطها في المصدر، وصلاحِ التعاقب / فيها، وأما الياءُ في {يَسَّرَ} من قوله تعالى: {وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٢/١٥٠
الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ}(٢)فليست من حروف المضارعة؛ لثُبوتها في المصدر وهو "تَيْسِيرٌ" فالياءُ التي بعد التاء هي الياءُ في {يَسَّرَ}، ولايصح فيها التعاقبُ.

فإذا قلتَ: " تقومُ" فالتاءُ من حروف المضارعة لِما تقدَّم من سقوطها في المصدر، وصلاحيتها للتعاقب، وأما التاءُ في نحو "تَعَلَّمَ" فليست من حروف المضارعة؛ لثبوتها في المصدر، وعدمِ صلاحيتها للتعاقب.

---

(١) تقدم ص ٢٥٢ .

(٢) سورةالقمر: من الآيات: ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠.

ومن هنا يُعلم أن قولَهم: نَرْجَسَ الدواءَ، إذا جعل فيه النَّرْجِسَ(١)، ويَرْنَأَ الشيءَ، إذا جعل فيه اليَرَنَّأَ(٢)، وهو(٣) الحِنّاءُ، ليست النونُ والياءُ فيهما بحرفَيْ مضارعة.

الوجهُ الثالث: في حركة هذه الحروف، وهي على قسمين: مضمومةٌ ومفتوحةٌ.

فالمضمومةُ فيما كان الفعلُ الماضي منه رباعيا نحو "يُكْرِمُ" والمفتوحةُ فيما كان الماضي منه دون الرباعيِّ أو زائدا عليه نحو "يَضْرِبُ، ويَنْتَفِعُ" والأصلُ في ذلك كلِّه الفتحُ لخفته على حرف العلة أو ما أشبهه، وإنما ضُمَّ حرفُ المضارعة في الرباعيِّ لئلا يلتبس بمضارع الثلاثيِّ، ألاترى "ضَرَبَ، وأَضْرَبَ" لو كان مضارعُهما مفتوحَ حرفِ المضارعةِ لم يُعرف هل هو مضارعُ "ضَرَبَ" أو مضارعُ "أَضْرَبَ"؛ فضُمَّ مضارعُ "أَضْرَبَ" للفرق بينه وبين مضارعِ "ضَرَبَ"(٤)، وخُصَّ مضارعُ "أَضْرَبَ"(٥) بالضم؛ لأن الرباعيَّ أقلُّ (٦-في الكلام-٦) من الثلاثيِّ والزائدِ عليه، فجُعل الضمُّ للأقل؛ لأنه أثقلُ، والفتحُ للأكثر؛ لأنه أخفُّ ليحصُلَ التعادلُ(٧).

---

(١) النَّرجِسُ، بالكسر: من الرياحين، معرب، والنون زائدة؛ لأنه ليس في كلامهم "فَعْلِلٌ" وفي الكلام "نَفْعِل". ويقال: النِّرجِس. ينظر المعرب: ٣٧٩-٣٨٠ ، واللسان: ٩٦/٦(رجس) ، ٢٣٠/٦(نرجس).

(٢) في اللسان ٨٩/١(رنأ) نقلا عن ابن جني: "وقالوا: يَرْنَأَ لحيته: صبغها باليُرَنَّإ، وقال: هذا "يَفْعَلَ" في الماضي، وماأغربه وأطرفه"، واليُرَنَّأُ، بضم الياء وفتحها، مقصورةٌ، مشددة النون وبتخفيفها، واليُرناء، بالضم والمد: الحناء. التاج: ٥٢٢/١(يرنأ). وقال ابن بري: إن فتحت الياء همزت، وإن ضممت الياء جاز الهمز وتركه. التنبيه والإيضاح: ٣٧/١.

(٣) في ب : "وهي" .

(٤) ينظرشرح الكافية لابن الحاجب: ١٠١ .

(٥) في ب : "وخص مضارع الرباعي" .

(٦-٦) ليس في ب .

(٧) ينظرشرح الكافية لابن الحاجب: ١٠١-١٠٢ وزاد: "لأن الثلاثي هو الأصل والرباعي فرع؛ فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع" .

فإن قلتَ: فقد قالوا في مضارع "أَهْراقَ وأَسْطاعَ": "يُهْرِيقُ، ويُسْطِيعُ" بضم حرف المضارعة مع أنه زائدٌ على الرباعي، والقاعدةُ المتقدمةُ تقتضي فتحَ ذلك.

فالجوابُ(١): أن الضم جاء مَنْبَهَةً على أن "أَهْراقَ، وأَسْطاعَ" في الأصل رباعيان، وأصلُهما "أَراقَ، وأَطاعَ" فالهاءُ والسينُ زائدتان على غير قياس(٢)، (٣-وسنزيد ذلك / إيضاحا في أبنية الأفعالِ والمصادرِ-٣). ١٥٠/ب

الوجهُ الرابع: إن قيل: ما الحاملُ لهم على زيادة حروفِ المضارعة أولَ الفعل مع أن الزيادةَ أصلُها أن تكون في الأواخر أو في(٤)الوسط؟

فالجوابُ(٥)من وجهين:

أحدُهما: أن زيادتها آخرا ووسطا لاتَتَأَتّى، أما آخرا فلأنه محلُّ التغيير فلو زيدت فيه لأدّى إلى تغييرها وذلك غيرُجائز، وأما وسطا فلأنه يُعلم به(٦)بِنْيَةُ الفعل فلو زيدت فيه لفسدت بنيةُالفعل، فلم يبقَ إلا أن تُزادَ أولا.

الثاني: أنها لما كانت تدل على حال الفاعل من تكلم وخطاب وغيبة، والفاعلُ عمدةٌ يُعتنى(٧)بها، أرادوا أن يعتنوا بما يدل عليه فقدموها لأجل ذلك.

---

(١) ينظرشرح الرضي على الكافية: ١٩/٤ .

(٢) هذا مذهب سيبويه القائل بزيادتهما عوضا من حركة عين الفعل، وذلك أن أصلهما: أروق، وأطوع، نقلت فتحة الواوين الى الراء والطاء، ثم قلبتا ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن. ولم يرتض المبرد رأي سيبويه، وقال: إنما يعوض عن الشيء إذا فُقد وذهب، فأما إذا كان موجودا في اللفظ فلا وجه للتعويض، والفتحة إنما نقلت إلى ماقبلها ولم تعدم. وصحح النحويون رأي سيبويه وانتصروا له. الكتاب: ٢٨٥/٤ ، وسرالصناعة: ١٩٩/١-٢٠١ ، وشرح الملوكي: ٢٠٦-٢٠٨ ، وشرح الرضي على الشافية: ٣٧٩/٢-٣٨٠ ، ٣٨٥.

(٣-٣) ليس في ب ، وينظر باب أبنية المصادر والأفعال من متن الألفية ص ٨٨ ، وشرح هذا الباب في الأجزاء التي لم اقف عليها من شرح الرعيني.

(٤) في ب : "وفي" .

(٥) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٥١/١ .

(٦) في ب : "به يعلم" .

(٧) في ب : "معتنى" .

الوجه الخامس: إن قيل: لأى شيء اختُصت هذه الحروفُ بالزيادة في الفعل المضارع من بين سائر حروف الزيادة؟

فالجوابُ(١): أنهم أرادوا أن يأتوا بحروف تدل على الضمائرالمرفوعة بالفعل، فأتوا بالهمزة اقتطعوها من "أنا"، وأتوا بالنون اقتطعوها من "نحن"، وأتوا بالتاء اقتطعوها من "أنتَ"، وأتوا بالياء اقتطعوها من "هي" ولم يأتوا بالواو مقتطعة من "هو" وإن كان الأصلَ؛ لكونه مذكرا، وأتوا بالياء من "هي" وإن كان مؤنثا؛ لأنه لو جُعلت الواوُ حرفَ مضارعة لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث واواتٍ في بعض الصُّوَرِ، وذلك أن من الأفعال ما فاؤُه واوٌ نحو "وَجِلَ" فلو جُعل حرفُ المضارعة واوا لاجتمع واوان، فلو عُطف على ما قبله لاجتمع ثلاثُ واوات، وذلك ثقيلٌ جدا؛ فرفضوا الواوَ في حروف المضارعة. وأتوا بالتاء عوضا عنها؛ لأنها تُبدل من الواو كثيرا كـ"تُراثٍ، وتُخَمَةٍ" / الأصل: "وُراثٌ، ووُخَمَةٌ"(٢). ١/١٥١

---

(١) شرح ابن القواس: ٣١٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٨٣/١ . وفي النكت ١٠٦/١-١٠٧: "فإن قال قائل كيف صارت هذه الحروف في الأفعال المضارعة أولى بها من غيرها؟ قيل له: لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، وهي المأخوذة من الحركات، فأما الألف فلاسبيل إلى زيادتها أولا؛ لأنها لاتكون إلاساكنة، ولايبتدأ بساكن؛ فأبدل منها أقرب الحروف إليها وهي الهمزة مع أنها تزاد أولا كثيرا فكانت أولى الحروف بالوضع مكان الألف.

وأما الواو فإنها لاتزاد أولا في حكم التصريف لثقلها؛ فأبدل منها حرف يبدل منها كثيرا وهو التاء، واحتاجوا بعد هذه الحروف إلى رابع فكان أقرب الحروف من حروف المد واللين النون؛ وذلك أنها تجري في الخيشوم كما تجري حروف المد واللين في مواضعها". وينظر هذا التعليل في شرح السيرافي: ٦٩/١-٧٠ ، وأسرارالعربية: ٢٣ ، والغرةالمخفية: ١٥١/١-١٥٢ ، وشرح ابن القواس: ٣١٣/١ ، والصفوةالصفية: ١٨١/١-١٨٢.

(٢) ينظرالكتاب: ٣٣٢/٤ ، وسرالصناعة: ١٤٥/١ ، ١٤٦.

ولنرجع إلى لفظ المصنف، فقوله:

"والمُبهمُ المعربُ لِلتَّشْبِيهِ"

هذا هوالذي وعدَك به أنه(١)سيأتي حيث قال فيما تقدم(٢):

"ثُم مضارعٌ سيأتي بَيِّنا"

والألفُ واللامُ في قوله: "والمُبْهَمُ" للعهد المفهوم من قولِه:

"لكنَّ(٣)لفظَ الحالِ والآتي اتَّحَدْ"

لأنه إذا اتحد اللفظُ وتعدَّد المعنى حَصَلَ الإبهامُ.

و"المبهمُ" هنا: مبتدأٌ، وخبرُه "المعربُ" وتقديرُالكلام: والمبهمُ من الأفعال هو المحكومُ عليه بالإعراب.

وقولُه: "للتَّشْبِيهِ" يتعلق(٤)بـ"المعرب"، واللامُ فيه للتعليل، أي: المعربُ لأجل شَبَهِهِ بالاسم.

وقولُه: "بالاسم" متعلقٌ بقوله "للتَّشْبِيهِ".

وقولُه: "حرفٌ من أَنَيْتُ فيهِ" جملةٌ من مبتدأ وخبر خرجت مَخْرَجَ البيانِ للمُبهم.

هذا هو الإعرابُ اللائق بسياق كلام المصنف؛ لأنه بَيَّنَ أَوَّلا أن الماضيَ والأمرَ مبنيان، ثم بَيَّنَ أن المبهمَ معربٌ. وقد يمكن فيه إعرابٌ آخَرُ، وهو أن يكون "المبهمُ" مبتدأً - كما مر - و "المعربُ" صفةٌ له؛ لأنه قد تقدم في القول في الإعراب أنه معربٌ، والجملةُ من قوله: "حرفٌ من أَنَيْتُ فيه" في موضع الخبر للمبتدأ.

---

(١) في ب : "وعدك بأنه" .

(٢) ص ٢٠٥ .

(٣) في ب : "لأن" .

(٤) في ب : "متعلق" .

وقد أَتَتْ في البيت روايةٌ ثانية وهي:

والمُبْهَمُ المُعْرَبُ بالتَّشْبِيهِ لَهْ بالاسمِ حرفٌ من أَنَيْتُ أَوَّلَهْ

قال ابنُ الخباز(١): قولُ المصنف: "حرفٌ من أَنَيْتُ فيهِ" أحسنُ من قول ابنِ جِنِّيٍّ في "اللمع"(٢): [في أوله](٣)؛ لأنه يلزمُ من قول ابنِ جني أن يكونَ الشيءُ ظرفا لنفسه؛ إذ حرفُ المضارعة هو الأولُ.

قلتُ: فيلزمُ من هذا ترجيحُ الروايةِ الأُولى على هذه الثانيةِ، إلا أنه يلزمُ من الرواية الأولى إبهامُ محلِّ حرفِ المضارعة، وخَصَّصَهُ التمثيلُ بعده.

* * **

٩٨- **نَحْوَأنا أَضْرِبُ نحنُ نَضْرِبُ وأنتَ تَضْرِبُ وزيدٌ يَضْرِبُ** / ١٥١/ب

جاء بهذا البيتِ لِيُرِيَكَ كيف يكونُ التعاقُبُ في حروف المضارعة، وأنَّ هذه الحروفَ مأخوذةٌ من الضمائر - كما تقدم(٤)- فالهمزةُ مُقْتَطَعَةٌ من "أنا" والنونُ من "نحن" والتاءُ من "أنتَ"، ولم يأتِ بالضمير الذي اقتُطِعَ منه الياءُ؛ لأنه قد تقدَّم أنه "هي"، ولا مدخلَ له في التمثيل، وترتيبُ المُثُلِ في هذا البيتِ مُخالِفٌ لما رَتَّبَهُ في السِّمْطِ في البيت الأول، فقولُه في البيت الأولِ "أَنَيْتُ"(٥) يقتضي أن يكونَ ترتيبُها على ما (٦-رجَّحْناه(٧)، وتمثيلُه في هذا البيتِ يقتضي أن يكون ترتيبا على ما-٦) رتَّبه أبوعلي وابنُ جني.

---

(١) الغرة المخفية: ١٥١/١ .

(٢) اللمع: ٤٨ .

(٣) تتمة من اللمع، والغرة المخفية ، ومكانها بياض في النسختين.

(٤) ص ٥٤٠ .

(٥) في النسختين : "نأيت"، وهو لايتفق مع لفظ المصنف .

(٦-٦) سقط من ب بانتقال النظر .

(٧) ينظر ص ٥٣٥ فيما تقدم .

[إعراب المضارع]

٩٩- هذا خُصُوصًا مُعْرَبُ مُرْتَفِعُ فَاجْزِمْهُ وانْصِبْهُ بما سَتَسْمَعُ

ذكر في هذا البيتِ أن الفعل المبهمَ، وهو المضارعُ، يكون مرفوعا ومجزوما ومنصوبا:

أما جزمُه ونصبُه فلهما عواملُ يأتي ذكرُها بعد هذا البيت.

وأما رفعُه فعاملُه معنويٌّ غيرُ لفظي على الصحيح، وقد اختلف النحويون في تعيين عاملِه على أقوالٍ:

القولُ الأول: قولُ سيبويه ومن تبعه من البصريين(١): أنه مرفوعٌ بوقوعه مَوْقِعَ الأسماء؛ لأنه يصح أن(٢) يقعَ خبرا نحو: زيدٌ يقوم، وصفةً نحو: مررتُ برجلٍ يقومُ، وحالا نحو: جاء زيدٌ يضحكُ، وهذه المواضعُ هي للأسماء بالأصالة، فوقوعُ الفعل المضارعِ فيها هو الرافعُ له.

واعتُرض على هذا القول باعتراضاتٍ:

الأولُ: قالوا: لو كان العاملُ فيه وقوعَه موقعَ الاسم لوجب ان يُعربَ بإعراب الاسمِ الذي يقعُ موقعَه، فإن وَقَعَ موقعَ مرفوعٍ رُفِعَ، أو منصوبٍ نُصِبَ، أو مجرورٍ جُرَّ، والأمرُ ليس كذلك.

الجوابُ(٣): أن الرافعَ له صحةُ الوقوعِ مطلقا، لابقيد وقوعِه موقعَ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ.

الثاني: قالوا: وجدناه مرفوعا في مواضعَ لايقعُ فيها الاسمُ / نحو قولك ابتداءً: سيقومُ(٤) زيدٌ، وسوف يقومُ زيدٌ، وكاد زيدٌ يقومُ، فـ"يقومُ" في هذه المواضعِ مرفوعٌ مع أنه لم يقعْ فيها موقعَ الاسم. ٢/١٥٢

---

(١) الكتاب: ٣/٩-١٠ ، والمقتضب: ٢/٥ ، والأصول: ٢/١٤٦-١٤٧ ، وشرح السيرافي: ١/٧٦، والإنصاف: ٢/٥٥١ ، وشرح المفصل: ٧/١٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١/١٣٠ ، والبسيط: ١/٢٢٩.

(٢) في ب : "أنه" .

(٣) ينظرشرح المفصل: ٧/١٢ .

(٤) في النسختين : "يقوم"، ولايصح لأن المتكلم له الخيار إن شاء صدر كلامه باسم وإن شاء صدره بفعل. ينظرشرح المفصل: ٧/١٢ ، والصفوةالصفية: ١/١٨٤.

الجـوابُ: أنه إن سلَّمنا أنه لم يقـع في هذه المواضـعِ موقعَ الاسم، فيكونُ رفعُه(١)فيها بالحمل على ما وقع موقعَ الاسم، ولا يُنكَرُ الحملُ في هذه الصناعةِ فهو كثيرٌ، حتى إنه لو تُتُبِّعَ لوُجد في أكثر أبوابِ العربية.

الثـالثُ: قـالوا: وجدنا الفعـلَ الماضيَ قد وقع مـوقعَ الاسـم، ومع هذا لم يُرفع.

الجوابُ(٢): أن الفعل الماضيَ غيرُ قابلٍ للإعراب؛ فلايُوجب وقوعُه موقعَ الاسم رفعَه.

القولُ الثاني: قولُ الفراء(٣)، وبه قال ابنُ مالكٍ(٤)وصحَّحَـه وهو: أنه مـرفوعٌ بتجَـرُّدِه من العوامل اللفظيـة الجازمةِ والناصبـةِ، واحتجُّـوا على ذلك بدوران الـرفع مع التجرد مـن الناصب والجازم وجودا وعـدما، أي: إذا وُجد الجـازمُ أو الناصبُ عُدم الـرفعُ، وإذا عُدما وُجد، وذلـك دليـلُ العِلِّيَّةِ(٥).

وقد ردُّوا(٦)هذا القولَ بأوجهٍ:

الأولُ: أن التجرد قد ثبت عاملا في الأسماء في المبتـدأ، وعواملُ الأسماء لاتعملُ في الأفعال(٧)، وفيه نظرٌ(٨).

---

(١) في ب : "رفعها" .

(٢) ينظرالإنصاف: ٥٥٢/١ .

(٣) أسـرارالعربية: ٢٩ ، وشـرح المفصـل: ١٢/٧ ، وينسـب بعضهـم رأي الفـراء إلى جمهـورالكوفيين. ينظـرالإنصاف: ٥٥١/٢ ، وشـرح جمـل الـزجاجي: ١٣١/١ ، والبسيـط: ٢٢٩/١.

(٤) التسهيل: ٢٢٨ .

(٥) ينظرالإنصاف: ٥٥١/٢ .

(٦) في ب : "رد" .

(٧) ينظرشرح جمل الزجاجي: ١٣١/١ .

(٨) في البسيـط ٢٣٠/١: "فإن قلت فقد ذهب البصريون في المبتدأأنه ارتفـع بالتعري والإسناد، فقـد جعلـوا للتعري حظا في العمل. قلـت: الصحيح أن العمل الإسنـاد، وأمـا التعري فهو شرط في وجود الرفع".

الثاني: أنه يحتملُ أن يكونَ التجردُ شرطا، فيدورُ الرفعُ معه دورانَ المشروطِ مع الشرط، ويكون المقتضي للرفع أمرا آخرَ(١)خلافَ التجرد(٢).

(٣-الثالثُ: أنه تعليلٌ بالمعدوم المحض، وهو لايصلح للعِلِّيَّةِ-٣).

الرابعُ: أنه يؤدي إلى أن يكونَ الرفعُ بعد الجزم والنصب؛ لأن الشيءَ لايتعرَّى(٤)عن شيء آخرَ إلا وذلك الشيءُ الآخرُ موجودٌ قبلُ، والاتفاقُ على أن الرفعَ أولُ أحوالِ المضارع(٥).

القولُ الثالثُ: قولُ الكسائي(٦): أنه مرفوعٌ بحروفِ المضارعة، فإذا قلتَ: "أقومُ" فهو مرفوعٌ بالهمزة، وكذلك البواقي، والحاملُ له على ارتكاب هذا المذهبِ نسبةُ العملِ لعامل لفظيٍّ، وهو الأصلُ. / ١٥٢/ب

وهذا القولُ ردُّوه من وجهين(٧):

أحدُهما: أن حروف المضارعة مع الفعل كالشيء الواحد بدليل اختلاف معناه بحذفها، وجزءُ الشيءِ لايعملُ فيه.

---

(١) في ب : "أمر آخر" .

(٢) ينظرالبسيط: ٢٣٠/١ .

(٣-٣) سقط من ب .

وينظرشرح المفصل: ١٢/٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٦٥ وفيه: "ولانسلم أن التجريد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي". وينظرالبسيط: ٢٢٩/١-٢٣٠.

(٤) في ب : "يتعدى" .

(٥) ينظرأسرارالعربية: ٢٩ ، وشرح المفصل: ١٢/٧ .

(٦) في ب : "القول الثالث للكسائي". وينظرقوله في أسرارالعربية: ٢٨-٢٩ ، والإنصاف: ٥٥١/٢ ، وشرح المفصل: ١٢/٧.

(٧) ينظران في الإنصاف: ٥٥٣/٢ ، وشرح المفصل: ١٢/٧.

الثاني: أنه لو كانت حروف المضارعة عاملةً للرفع لم تَثْبُتْ إذا دخل عاملُ الجزم أو النصب، وكونُها(١)ثابتةً إذا دخل عليها عاملٌ دليلٌ على أنها غيرُ عاملة، والله أعلم.

القولُ الرابع: أنه مرفوعٌ بمضارعته الاسم، واستحق الاعرابَ لوقوعه موقعَ الاسم، وهذا قولٌ غريبٌ نقله ابنُ القوّاس(٢).

ولنرجع إلى لفظ المصنف، قولُه:

"هذا خُصوصا معربٌ مُرتفعُ"

أخبر أنَّ الفعلَ المضارع اختُصَّ من بين سائرالأفعال بالإعراب، فـ"هذا" مبتدأٌ، وهو إشارةٌ إلى "المُبهم"، و"معربٌ" خبرُه، و"مرتفعٌ" خبرٌ ثانٍ، و"خصوصا" مصدرٌ منصوبٌ بإضمار فعل(٣)، أي: أَخُصُّهُ بذلك خُصوصا(٤)، ويمكن أن يكونَ في موضع الحالِ والمرادُ به المفعولُ، أي: هذا المبهمُ معربٌ في حال كونه مخصوصا بالإعراب من بين سائرِ الأفعال، والعاملُ في الحال ما في اسم الإشارة من معنى الفعل.

وقولُه:

"فاجْزِمْهُ وانْصِبْهُ بما ستسمعُ"

وعدٌ منه بذكر الجوازمِ والنواصب.

* * *

---

(١) في ب : "وكونه".

(٢) شرح ابن القواس: ٣١٥/١ .

(٣) ينظر الغرة المخفية: ١٥٢/١ ، وشرح ابن القواس: ٣١٣/١ ، والصفوة الصفية: ١٨٤/١.

(٤) في ب : "أخصه خصوصا بذلك" .

[جزم الفعل المضارع]

١٠٠- فجَزْمُهُ بلَمْ ولمّا وأَلَمْ ولامِ أَمْرٍ وبلا النَّهْيِ انْجَزَمْ

شرعَ يذكرُ ما وَعَدَ به من الجوازم، واعلم أن الجوازمَ على قسمين: جازمٌ لفعل واحد، وجازمٌ لفعلين:

فالجازمُ لفعل واحد ما ذكره في هذا البيتِ وهو "لَمْ" و "لَمّا" ولامُ الأمرِ، و"لا" في النهي، وأنا أتكلم على هذه الحروفِ من جهة ما يَعُمُّها(١) من الحكم، ومن جهة ما يَخُصُّ كلَّ حرف منها:

أما ما يَعُمُّها(٢) فاعلمْ أن هذه الحروفَ عملت في الفعل لاختصاصها به، والحرفُ إذا اختَصَّ عَمِل، كحروف الجر، ولمّا كان الجزمُ(٣) في الأفعال نظيرَ الخفضِ في الأسماء / لَزِمَ أن يكونَ الجازمُ نظيرَ الخافضِ، والخافضُ لايُفْصَلُ ٢/١٥٣ بينه وبين مخفوضه؛ فلزِم ألايُفْصَلَ بين الجازم و مجزومِه، وقد جاء الفصلُ بين الجازم والمجزومِ ضرورةً، كما جاء ذلك بين الخافض والمخفوضِ ضرورةً(٤)، فمن ذلك قولُ الشاعر:

فذاكَ ولَمْ إذا نحنُ امترَيْنا تَكُنْ فى الناسِ يُدْرِكُكَ المِراءُ(٥)

التقديرُ: ولم تكنْ إذا نحنُ امترَيْنا يُدْرِكُكَ المِراءُ، ومن ذلك قولُه:

---

(١) في ب : "تعملها" .

(٢) في ب : "يعملها" .

(٣) في الأصل : "الجر" .

(٤) كقول الشاعر:

لو كنت في خلقاءَ من رأسِ شاهق وليس إلى -منها- النزولِ سبيلُ

ينظر الخصائص: ٣٩٥/٢ ، ١٠٧/٣ ، وضرائر الشعر: ٢٠١.

(٥) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١٤٣/٥: "البيت مشهور، ولم أقف على قائله ولاتتمته" وينظر البيت في شرح الكافية الشافية: ١٥٧٧/٣ ، والمغني: ٣٦٦ ، وشفاء العليل: ٩٥٠/٣ . وشرح الأشموني: ٥/٤. والمراء: المماراة والجدل..وأصله في اللغة الجدال وأن يستخرج الرجل من مناظره كلاما ومعاني الخصومة وغيرها، من مريت الشاة إذا حلبتها واستخرجت لبنها. اللسان: ٢٧٨/١٥(مرا).

فأَضْحَتْ مَغانِيها قِفارًا رُسومُها كأنْ لم سِوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَلِ(١)

[التقديرُ: كأنْ لم تُؤْهَلْ سِوى أهلٍ من الوحش](٢)، ومن ذلك قولُه:

وقالوا أخانا لاتَخَشَّعْ لِظالمٍ عزيزٍ ولاذا حقِّ قومِك تَظْلِمِ(٣)

[ففصل بين "لا" و "تَظْلِمِ"، و](٢)التقديرُ: ولاتَظْلِمْ ذا حقِّ قومِك.

وأمّا ما يَخُصُّ كلَّ حرفٍ على انفرادِه فنقولُ:

أمّا "لَمْ" فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الأولُ: في عملها، وهو الجزمُ، وإنما عملت الجزمَ لأنها تَرُدُّ المضارعَ إلى معنى الماضي، فلفظُه يطلبُ حركةَ الإعراب؛ لأنه مضارعٌ في اللفظ، ومعناه يطلب حركةَ البناء؛ لأنه ماضٍ، فأُعطِيَ حُكما متوسطا، وهو سكونٌ حاصلٌ عن عامل.

والجزمُ بـ "لَمْ" هو الكثيرُ الشائعُ، وقد جاء الفعلُ المضارعُ بعدها مرفوعا، قال الشاعر:

---

(١) في الأصل : "فأضخت" ، وفي ب : "معانيها" ، والبيت لذي الرمة في ديوانه: ١٤٦٥/٣ ، وينظرتأويل مشكل القرآن: ٢٠٧ ، والخصائص: ٤١٠/٢ ، وضرائرالشعر: ٢٠٣ ، والمغني: ٣٦٧ ، والخزانة: ٥/٩ وفيها: "والمغاني: جمع مغنى، وهو المقام، من غنيَ بالمكان كرضي، إذا أقام فهو غانٍ. والقفار: جمع قفر، في المصباح: القفر: المفازة لاماء فيها ولانبات. ودار قفر: خالية من أهلها. والرسم: الأثر."

(٢) ليس في الأصل .

(٣) البيت للمخبّل السعدي في شعره(ضمن شعراء مقلون): ٣١٧ ، وحماسة البحتري: ١٥٦. وهو من شواهد شرح الكافيةالشافية: ١٥٧٨/٣ ، وشرح التسهيل: ٦٢/٤ ، وشفاءالعليل: ٩٤٨/٣ ، والهمع: ٣١١/٤.

لولا فَوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتِها يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ(١)

فأثبتَ النونَ من "يوفون" وألغى "لم"، وذلك قليلٌ لايكون إلا في الشعر(٢). والأسرة: الرَّهْطُ. والصُّلَيْفاءُ: تصغيرُ صَلْفاءَ، وهي في الأصل: الأرضُ الصُّلْبَةُ.

وأما قولُ الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ(٣)

فمنهم مَنْ حَمَلَهُ على الضرورة و "لَمْ" فيه غيرُ جازمةٍ، ومنهم من جعلَ ذلك لغةً لبعض العرب، وهي إثباتُ الياء في الجزم، وعلامتُه(٤)حذفُ الضمةِ المُقدرةِ، فكما(٥)يرفعونَ بالضمةِ المقدرةِ في الياء يجزمونَ بحذفها.

وقد زعم بعضُهم أن نصب الفعلِ المضارع بها لغةٌ لبعض العرب، واستدلَّ [على ذلك](٦)بقراءة أبي جعفرالمنصور: {أَلَمْ نَشْرَحَ}(٧)، بنصب الحاءِ، وبقولِ الشاعر، أنشده أبو زيدٍ في "نوادره":

---

(١) قال البغدادي: "هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولامن ذكر له تتمة، والله أعلم به" وهو من شواهد الخصائص: ٣٨٨/١ ، والمحتسب: ٤٢/٢ ، وشرح المفصل: ٨/٧ ، وضرائرالشعر: ٣١٠ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٧٤/٣ ، ١٥٩٢ ، والخزانة: ٣/٩ وفيها: "ورُوي: "نُعْم" أيضا بضم النون، وهو اسم أمرأة، وهو تحريف". ويُروى: "من جَزْم" و "من قيس" و "من ذُهل"، وهي قبائل.

ويومُ الصَّلْفاء: هو يوم من أيام العرب، لكن الشاعر صغره، وهو يوم لهوازن على فزارة وعبس وأشجع. العمدة: ٢٠٢/٢.

(٢) تشبيها لـ"لم" بـ"لا"؛ فقد يُشبَّه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالتها عليه. ينظرالخصائص: ٣٨٨/١.

(٣) تقدم ص ٢١٩ .

(٤) في ب : "وعلامة" .

(٥) في ب : "كما" .

(٦) من ب .

(٧) سورةالشرح: من الآية: ١ . وينظرللقراءة المحتسب: ٣٦٦/٢ ، والبحر: ٤٨٧/٨.

من أيِّ يومَيَّ من الموتِ أَفِرّ أيومَ لم يُقْدَرَ / أم يومَ قُدِرْ(١) ١٥٣/ب

بنصب الراءِ من "يُقْدَرَ".

ولم يثبت أكثرُ النحويينَ ذلك، وحَمَلوا الفعلَ المضارعَ في البيت وفي القراءة -إن صحت - على حذف نونِ التأكيد الخفيفة(٢)، والتقديرُ: ألم نَشْرَحَنْ، ولم يُقْدَرَنْ، فحُذفت النون وبقيت الفتحةُ دليلا عليها، و نظيرُه قولُ طَرَفَةَ:

اضْرِبَ عنك الهُمومَ طارِقَها ضربَكَ بالسيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(٣)

التقديرُ: اضربن، فحذف النونَ وترك الباءَ مفتوحةً دليلاعليها، و"اضْرِبَ" معناه: نَحِّ، من قوله عز وجل: {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا}(٤). و"طارِقَها": بدلٌ من "الهُمومَ" بدلَ بعضٍ من كلٍّ و "قَوْنَسَ الفَرَسِ": عَظْمٌ ناتِئٌ بين أُذنيه، (٥-وقد تقدم هذا البيتُ-٥).

الوجه الثاني: فيما يلحق "لَمْ" من الحروف: وذلك "إن" الشرطيةُ، وهمزةُ الاستفهام.

أما "إنْ" فإنها إذا دخلت على الفعل المجزوم بـ"لَمْ" أَقَرَّت الاستقبالَ فيه، و بقيت "لَمْ" للنفي فقط، وذلك أن "لَمْ" قبل دخولِ "إنْ" عليها لها ثلاثةُ أحكام: حكمٌ لفظيٌّ وهو الجزمُ، وحكمانِ معنويّانِ وهما النفيُ، وصرفُ الاستقبال إلى المضيِّ، فلما دخلت

---

(١) ينسب البيتان لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ينظروقعة صفين: ٣٩٥ ، وحماسةالبحتري: ٣٧ ، والعقدالفريد: ١٠٥/١ ، ونقل العيني في المقاصدالنحوية: ٤٤٧/٤ أن ابن الأعرابي نسبه إلى الحارث بن المنذر الجرمي، وأن عليا تمثل به. وانظرالبيتين في نوادرأبي زيد: ٦١٦٤ وشرح القصائدالسبع الطوال: ٣٤ ، والخصائص: ٩٤/٣ ، ٢٢١ ، والمحتسب: ٣٦٦/٢ ، وضرائرالشعر: ١١٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٧٥/٣ ، والخزانة: ٤٥١/١١.

ويروى "أيوم ماقُدِّر" و "أيوم لايُقْدَر" وعليهما يفوت الاستشهاد.

(٢) "الخفيفة" ليس في ب .

(٣) تقدم ص ٥٢٩ .

(٤) سورةالزخرف: من الآية: ٥ .

(٥-٥) ليس في ب .

"إنْ" عليها تَرَكَتْ لها الحكمَ اللفظيَّ ، وهو الجزمُ، وأحدَ[١] الحُكْمينِ المعنويَّيْنِ، وهو النفيُ، وسلبَتْها الحكمَ الثالث، وهو صرفُ الاستقبالِ إلى المضيِّ، فعاد مستقبَلا بعد أن كان ماضيا، ولو لم تفعلْ ذلك لبَطَلَ حكمُها بالكُليَّة، فكانت غيرَ مؤثرةٍ لافي اللفظ ولا في المعنى[٢].

فإن قلتَ: دخولُ "إنْ" على "لَمْ" مشكلٌ؛ فإنه لايخلوأن يعملا معا في الفعل بعدهما، أو يُجعل الفعلُ المذكورُ معمولا لإحداهما[٣]ويُحْذَفَ معمولُ الأخرى[٤]، أويُحْكَمَ بزيادة إحداهما[٥]، وكلُّ ذلك لايجوزُ: أما الأولُ فيلزمُ منه أن يعمل عاملانِ في معمول واحد، وأما الثاني فيلزمُ منه الإعمالُ في الحروف، وأما الثالثُ فيلزمُ منه إدخالُ الحرف على حرف من جنسه من غيرإحداثِ فائدةٍ، / ولا يكونُ ذلك إلا في الشعر نحوُ قوله: ٩/١٥٤

فلا واللهِ لايُلْفَى لِما بي ولا لِلِما بهم أبدا دواءُ[٦]

---

(١) في ب : "وأخذ" .

(٢) ينظرجواهرالأدب: ٣٢٠ .

(٣) في ب : "لأحدهما" .

(٤) في ب : "الآخر" .

(٥) في ب : "أحدهما" .

(٦) تقدم تخريجه ص ١١٤ .

فالجوابُ: أن "إنْ" لم تدخلْ على "لَمْ" وحدَها، بل دخلت على "لَمْ" والفعلِ بعدها، فصارت "لَمْ" جزءا مما دخلت عليه "إنْ"، و "لَمْ" هي الجازمةُ للفعل، و"إنْ" جزمت موضعَ "لَمْ" والفعلِ، فـ"لَمْ" والفعلُ معًا في موضع جزمٍ بـ"إنْ"؛ فارتفع الإشكالُ من كلِّ الوجوه.

وأما همزةُ الاستفهام إذا دخلت على "لَمْ" فيصيرُ النفيُ معها إيجابا ويدخلُه معنى التقرير كقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}(١)، المعنى: قد شرحتُ، وكقولِه تعالى: {أَلَمْ نُرَبِّكَ}(٢)،أي: قد رَبَّيْتُكَ، وهو كثير، وقد يدخلُه معنى التوبيخِ كقوله تعالى: {أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ}(٣)، فهو تقريرٌ مع توبيخ. ونظيرُه قولُه تعالى: {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ}(٤)فيمن قرأه بالغيبة، وهم السبعةُ، ومن قرأه بالخطاب، وهوالحسن(٥)- رضي الله عنه- فالاستفهامُ للتقرير ليس إلا؛ لأن الخطابَ للمؤمنين(٦)، فالتقريرُأعمُّ والتوبيخُ أخصُّ، فنقولُ: كلُّ توبيخٍ تقريرٌ، وليس كلُّ تقريرٍ توبيخًا.

وقد اختصَّت هذه الهمزةُ بوقوع الفاءِ والواوِ بينها(٧)وبين "لَمْ"، قال اللهُ تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا}(٨)، وقال تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ}(٩)، واختلف النحويونَ في الفاء والواوِ هنا:

---

(١) سورةالشرح: الآية: ١ ، وينظرمعاني القرآن وإعرابه: ٣٤١/٥ ، وإعراب ثلاثين سورة: ١٢٤.

(٢) سورةالشعراء: من الآية: ١٨ ، وينظرتفسيرالقرطبي: ٩٤/١٣ ، وفي الجنى الداني ٣٢: "وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى: {أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا} ".

(٣) سورةالأعراف: من الآية: ٢٢ ، وينظرالكشاف: ٧٣/٢ .

(٤) سورةالتوبة: من الآية: ٧٨ .

(٥) وهي كذلك قراءة علي بن أبي طالب وأبي عبدالرحمن السلمي. شواذ ابن خالويه: ٥٤ ، والكشاف: ٢٠٤/٢ ، والبحر: ٧٥/٥.

(٦) ينظرالبحر: ٧٥/٥.

(٧) في ب : "بينهما" .

(٨) سورةيوسف: من الآية: ١٠٩ ، وغيرها.

(٩) سورةالسجدة: من الآية: ٢٦ .

فمذهبُ سيبويه(١)أنهما للعطف على ما قبل الهمزة، والتقديرُ: فألم يسيروا، ثم قُدمت الهمزةُ على الفاء اعتناءً بالاستفهام ، فصار {أَفَلَمْ} فالفاءُ والواوُ على مذهب سيبويه مُؤَخَّرَتانِ من تقديم.

وذهب الزمخشريُّ(٢)إلى أن الفاءَ والواوَ في موضعهما، وأن بين(٣)الهمزة وبينهما فعلا محذوفا(٤)عَطَفَت الفاءُ والواوُ الفعلَ الذي بعدهما عليه، وقد ردُّوا عليه هذا المذهبَ؛ لتَعَذُّرِ تقديرِالفعل قبلَهما في كثير من المواضع(٥)، كقوله تعالى: {أَوَمَنْ يُنَشَّؤُاْ فِي الْحِلْيَةِ}(٦)، {أَفَمَن يَعْلَمُ}(٧)، {أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ}(٨). وقد رجع الزمخشريُّ عن هذا المذهبِ إلى مذهب سيبويه فى سورة مريم(٩)في قوله تعالى: {أَوَلايَذْكُرُالإِنْسَـٰنُ}(١٠)فَجَعَلَ{يَذَّكَّرُ} معطوفا على قوله تعالى: {وَيَقُولُ الإِنْسَـٰنُ}(١١)، فعطف مابعد الهمزةِعلى ما قبلها(١٢)، وهو مذهبُ سيبويه.

---

(١) الكتاب: ٣/١٨٧-١٨٩ .

(٢) في الكشاف ١/٣٠٠ عند تفسير قوله تعالى: {أَوَ كُلَّمَا عَـٰهَدُوا عَهْدًا}: " {أَوَ كُلَّمَا} الواوللعطف على محذوف معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا" وينظر ٢/٨٦ ، ٤٥٧ ، ٣/٢٤٦ وغيرها ، وينظركذلك: نحوالزمخشري بين النظرية والتطبيق: ٢١٥ فما بعدها.

(٣) في ب : "من" .

(٤) في ب : "فعل محذوف" .

(٥) ولأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل. ينظرالجنى الداني: ٣١ ، والمغني: ٢٣.

(٦) سورةالزخرف: من الآية: ١٨ .

(٧) سورةالرعد: من الآية: ١٩ .

(٨) سورةالرعد: من الآية: ٣٣ .

(٩) وفي غيرها. ينظرالمغني: ٢٣-٢٤ .

(١٠) سورةمريم: من الآية: ٦٧ ، و {يَذَّكَّرُ} بتشديد الذال والكاف- كما ورد في الاصل- هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون: {يَذْكُرُ}. السبعة: ٤١٠ ، وينظرالكشف: ٢/٩٠.

(١١) سورةمريم: من الآية: ٦٦ .

(١٢) الكشاف: ٢/٥١٨ .

الـوجهُ / الثـالث: في حقيقـة الفعل المضارع بعد "لَمْ" ومعنى النَّفـي بهـا. ١٥٤/ب
أما حقيقةُ الفعل بعدها فاختلف فيه النحويون:

فمذهب الجُـزولي(١)أن الفعـل المضارع بعـدها منقولٌ مـن المـاضي، وأن الأصـلَ في قـولك: "لَمْ يقم" : لَمْ قـام، إلاأنه لمّا لم يظهرْ لـ"لَمْ" في المـاضي تأثيرٌ جعلوه مضارعا لأجل إظهار العمل، فالمنقولُ على هذا المـذهبِ اللفظُ، والنفيُ باقٍ على أصله من الماضي.

وذهـب معظمُ النحـويين(٢)إلى أن المضـارعَ بعـدها ليس أصلُـه المـاضيَ، و"لَمْ" نقلـت النفـيَ إلى المـاضي وتركت الفعلَ على حالـه. وهـذا هو الصحيحُ عنـدهم؛ لأن الحروفَ تُغيّرُ المعـانيَ ولاتغيّرُ الألفاظَ، ألاترى أن "إن" الشـرطيةَ تدخل على المـاضي فتنقلـه إلى الاستقبـال، ولم يُقَلْ: إنهـا نقلـت اللفظَ، وعلى مذهب الجُزولي يلزم نقلُ اللفظ.

وأمـا معنى النفيِّ بها فـإنك إذا قلتَ: لـم يَقُمْ زيدٌ، احتمـل النفـيُ ثلاثَ صورٍ:

الأولى: أن تريدَ انتفـاءً غيرَ محـدود بزمان كقوله تعـالى: {لَمْ يَلِـدْ وَلَمْ يُوْلَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ}(٣)؛ ولكون هذه الصورةِ النفيُ فيها غيرُ محدود حَسُنَ أن يُقالَ: لَمْ يُقْضَ ما لَمْ يَكُنْ.

الثانيةُ: أن تريدَ انتفاءً محدودا متصلا بزمان الحالِ كقـوله تعالى: {وَلَمْ أَكُن بِدُعَـائِكَ رَبِّ شَقِيًّـا}(٤)، ومنـه قـولُ سيبـويه(٥): "وهـو كـائنٌ لم ينقطـع".

---

(١) المقدمةالجزولية: ٣٤ .

(٢) الكتـاب: ٣/٨-٩ ، والمقتضـب: ١/٤٧ ، ٢/٤٩ ، والأصول: ١/١٥٧ ، وشـرح التسهيـل: ١/٢٧ ، وجواهرالأدب: ٣١٧ ، والجنى الداني: ٢٦٧-٢٦٨.

(٣) سـورةالإخلاص: الآيتان: ٣ ، ٤ ، و {كُفُـوًا} بضم الفاء مهمـوزة -كمـا ورد في الأصل- هي قراءة ابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي عمرو في رواية. السبعة: ٧٠١.
وفي الاصل : "لم يولد ولم يولد" .

(٤) سورةمريم: من الآية: ٤ .

(٥) الكتاب: ١/١٢ وفيه: "وما هو كائن لم ينقطع" .

الثالثةُ: أن تريد انتفاءً منقطعا كقوله تعالى: {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَٰنِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا}(١)، ولكون هذه الصورةِ النفيُ فيها منقطعٌ حَسُنَ أن يُقالَ: لم يكنْ لي مالٌ ثم كان.

تنبيهٌ: واعلمْ أنَّ "لَمْ" إنما وُضعت لنفى الماضي - كما تقدم - قال سيبويه(٢): " (لم) نفيٌ لقولك: فَعَلَ"، يريدُ أنها تنفي الماضي، ودليلُه أنه يُقالُ: قام زيدٌ أمسِ، فتقولُ في نفيه: لَمْ يقمْ زيدٌ أمسِ(٣).

وقد قال بعضُهم(٤): إنه يُنفى به المستقبلُ، واستدل على ذلك بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "لو أن أحدَهم إذا أراد أن يأتيَ أهلَه قال: بسم الله، اللَّهُمَّ جَنِّبْنا الشيطانَ وجَنِّب الشيطانَ ما رَزَقْتَنا، فإنه إنْ يُقَدَّرْ بينهما في ذلك ولدٌ لم يضرَّه الشيطانُ أبدا" / أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ(٥)، فقولُه - صلى ٩/١٥٥
الله عليه وسلم - : "لم يَضُرَّهُ" المرادُ به الاستقبالُ.

وأما "لمّا" فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الأولُ: في حقيقة لفظها: واعلم أن لفظَها مشتركٌ بين أن يكون فيها معنى الشرطِ، وأن تكونَ بمعنى "إلا"، وأن تكون جازمةً(٦).

---

(١) سورة الإنسان: الآية: ١ ، ولفظة {شَيْئًا} سقطت من ب .

(٢) الكتاب: ٢٢٠/٤ .

(٣) ينظر المقتضب: ٤٩/٢ ، وشرح المفصل: ١١٠/٨ .

(٤) عنون الزجاجي في الجمل ٢٠٧ لجوازم الأفعال بقوله: "باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة"، وفي رصف المباني ٣٥٠: "فمن قال إنها -أي لم- تجزم الأفعال المستقبلة كأبي القاسم الزجاجي فغلط وتسامح".

(٥) صحيح البخاري: ٦٥/١ كتاب الوضوء ، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع ، برقم ١٤١ ، وفي غيره من المواضع.

وصحيح مسلم: ١٠٥٨/٢ كتاب النكاح ، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع ، برقم ١٤٣٤.

(٦) ينظر حروف المعاني: ١١ ، ومعاني الحروف: ١٣٢-١٣٣ ، والأزهية: ١٩٧ ، ورصف المباني: ٣٥١ ، وجواهر الأدب: ٥٢١ فما بعدها، والجنى الداني: ٥٩٢ فما بعدها، والمغني: ٣٦٧ فما بعدها.

أما إذا كانت بمعنى الشرطِ فإنها تطلبُ فعلين على قاعدة الشرطِ، أما الأول فلايكونُ إلاماضيا(١)، وأما الثاني، وهو الجوابُ، فيكونُ ماضيا، وهو الكثيرُ، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا ءَاتَٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا بِهِۦ}(٢)، ويأتي جملةً اسميةً مع "إذا" التي للمُفاجأة(٣)، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا جَاءَهُم بِـَٔايَٰتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ}(٤).

وقد فرض الزمخشري(٥)هنا سؤالا وجوابا فقال:

"فإن قلتَ: كيف جاز أن تُجاب "لمّا" بـ"إذا" المُفاجأة ؟

قلتُ: لأن فعل المُفاجأة معها مُقَدَّرٌ، وهو عاملُ النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقتَ ضحكِهم".انتهى.

قالوا: وقد يأتي جوابُها غيرما ذُكر(٦)، (٧-ويأتي الكلامُ على ذلك في: "القولُ في معنى بقايا كَلِمٍ"-٧).

---

(١) هذا الماضي قد يكون ماضيا لفظا ومعنى، وقد يكون معنى دون لفظ، نحو: لما لم يقم زيد أحسنت إليه. رصف المباني: ٣٥٤.

(٢) سورةالتوبة: من الآية: ٧٦ ، وفي ب : "من لفظه" .

(٣) ذهب إلى ذلك ابن مالكٍ في التسهيل: ٢١٤ ، وينظرالمغني: ٣٧٠.

(٤) سورةالزخرف: الآية: ٤٧.

(٥) الكشاف: ٣/٤٩٠-٤٩١ .

(٦) أجاز ابن عصفورأن يكون جواب "لما" فعلامضارعا، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَٰهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا}. وأُوِّل بـ"جادلنا"، أوأن الجواب {جَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ} على زيادة الواو، أو محذوف أي: أقبل يجادلنا. وأجاز ابن مالك أن يكون ماضيا مقرونا بالفاء، كقول الشاعر:

فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيد ولاناه أخاه عن الغدر

فصب عليكم تغلب ابنة وائل فكانوا عليكم مثل راغية البكر

وجملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ}. وقيل فيهما: إن الجواب فيهما محذوف، أي: انتقم منكم فصب عليكم، وانقسموا قسمين: فمنهم مقتصد. ينظرالتسهيل: ٢٤١ ، والارتشاف: ٢/٥٧١ ، والجنى الداني: ٥٩٦ ، والمغني: ٣٧٠ ، والمساعد: ٣/٢٠٠-٢٠١.

(٧-٧) ليس في ب ، وينظر متن الألفية ٧١ ، وشرح هذا الباب في الأجزاء التي لم اقف عليها من شرح الرعيني.

وقد اختلف النحويون في "لمّا" والحالُ هذه هل هي حرفٌ أو ظرفٌ بمعنى حين: فذهب سيبويه(١)إلى أنها حرفُ وجوبٍ لوجوب، وهي نقيضةُ "لَوْ" فإنك إذا قلتَ: لمّا قام زيدٌ قام عمرٌو، فالفعلان واقعان، وإذا قلتَ: لو قام [زيدٌ](٢)قام عمرو، فالفعلان غيرُ واقعين.

واستدلوا لمذهب سيبويه فقالوا(٣): لو كانت ظرفا لكانِ الفعلُ الذي يكونُ جوابَها واقعا فيها كما كان ذلك في "إذا"، ألا ترى أنك إذا قلتَ: إذا طلعت الشمسُ أضاءَ الأفقُ، فالإضاءةُ(٤)واقعةٌ وقتَ طلوع الشمس، وليس الأمرُ كذلك في "لمّا"، ألاترى أنك إذا قلتَ: لما أسلم زيدٌ دخل الجنةَ، لم يقع دخولُ الجنة وقتَ الإسلام، وكذلك قولُه تعالى: {فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ}(٥)، (٦-لم يقع النكثُ وقتَ الكشف.

وقد أجابوا / عن ذلك بأن المرادَ من قولهم: لمّا أسلم زيدٌ دخل الجنةَ، ١٥٥/ب
استحقاقُ الدخولِ لانفسُ الدخول، والاستحقاقُ وقع وقتَ الإسلام، وأن المرادَ من قوله تعالى: {يَنكُثُونَ}-٦)إضمارُ النكثِ وهو حاصلٌ وقتَ الكشف.

وذهب جماعةٌ من النحويين إلى أنها ظرفُ زمانٍ بمعنى حين، فإذا قلتَ: لمّا قام زيدٌ قام عمرو، فالمعنى عندهم: حين قام زيد قام عمرو، وهو مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ(٧)، ومذهبُ المصنف، نصَّ على ذلك في قولِه:

---

(١) الكتاب: ٢٣٤/٤ ، وينظررصف المباني: ٣٥٤ ، والجنى الداني: ٥٩٤.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينظررصف المباني: ٣٥٤ ، والجنى الداني: ٥٩٥ ، والمغني: ٣٦٩.

(٤) في ب : "فالإضافة".

(٥) سورةالأعراف: الآية: ١٣٥ ، وزيد في الأصل بعد {الرِّجْزَ} "إلى عذاب".

(٦-٦) سقط من ب بانتقال النظر.

(٧) الإيضاح: ٣٢٨ ، وهو كذلك مذهب ابن السراج والزجاجي وابن جني. الأصول: ١٧٩/٣ ، وحروف المعاني: ١١ ، والمغني: ٣٦٩. وجوّز ابن مالك في "لمّا" أن تكون ظرفا بمعنى "إذ" وأن تكون حرف وجوب لوجوب. التسهيل: ٢٤١.

"القولُ في معنى بقايا كَلِمٍ"

وسيأتي ذلك(١).

وإذا كانت ظرفيةً(٢)فهي مبنيةٌ إما لتضمنها معنى [حرف](٣)الشرط أو للزومها الإضافةَ إلى الجمل، ولايعمل فيها إلا جوابُها.

وقد مال جماعةٌ من النحويين إلى أنها ظرفٌ؛ لأنها عبارةٌ عن الزمان المجرد من الحدث، نحو:"إذْ، وإذا، وأيّانَ" وذلك من خصائص الأسماء.

فإن قلتَ: ربطُها بين الجملتين يؤذنُ بالحرفية كـ"إنْ".

فالجوابُ: أن الربط بها ربطُ الظروف لاربطُ الحروف.

واستدل الشيخ(٤)أبوحيّان(٥)على أن "لمّا" حرفُ وجوبٍ لوجوب لاظرفُ زمانٍ بقوله تعالى: {فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَإِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ}(٦)، قال: في هذه الآيةِ دليلٌ على أن "لمّا" حرفُ وجوبٍ لوجوب لاظرفٌ؛ لافتقاره إذا كان ظرفا إلى عاملٍ فيه، ولاعاملَ؛ لأنه إما مُضمرٌ والأصلُ عدمُه، والكلامُ قد تَمَّ فلايَحتمِلُ إضمارا، وإما ظاهرٌ(٧)، وهو ما بعد "إذا" ولايصحُّ(٨)؛ لأن ما بعد "إذا" لايعملُ فيما قبلها.

---

(١) متن الألفية: ٧٢ ، وشرح هذا الباب في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٢) في ب : "ظرفا" .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) "الشيخ" ليس في ب .

(٥) البحرالمحيط: ٣٧٥/٤ .

(٦) سورةالأعراف: الآية: ١٣٥ .

(٧) في ب : "ظاهرا".

(٨) في ب : "يصلح" .

ومما يدل على صحة مذهب سيبويه[١]أن "لمّا" يُفهمُ منها التعليلُ، والتعليلُ من معاني الحروفِ[٢]. وممّا يدل على صحة مذهب سيبويه أنك تقولُ: لمّا قام زيدٌ ما قام عمرو، قال الله تعالى: {فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ}[٣]، {وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي}[٤]، فلو كانت "لمّا" ظرفا لم يجز هذا التركيبُ؛ لأن ما بعد النفي لايعمل فيما قبله، فلا يُقال: حينَ قام زيدٌ ما قام عمرٌو.

وأما إذا كانت بمعنى "إلا" فتأتي بعد النفي[٥]، تقولُ: ما قام / لمّا زيدٌ، ٩/١٥٦
التقدير: ما قام إلا زيدٌ، وقد قيل ذلك في قوله تعالى: {إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[٦]، فيمن قرأها بالتشديد، التقديرُ: ما كلُّ نفسٍ إلاعليها حافظٌ[٧].

وتأتي أيضا "لمّا" في القسم بمعنى "إلا"[٨] فتقولُ: باللهِ لمّا قمتَ، ومنه قولُ عمرَ - رضي الله عنه - في جواب أبي موسى- رضي الله عنه -: "عزمتُ عليكَ لمّا ضربتَ كاتبَك سَوْطًا"[٩]. التقديرُ: إلاضربتَ.

---

(١) في ب : "ومما يدل على حجة سيبويه" .

(٢) ينظرالجنى الداني: ٥٩٥ .

(٣) سورةسبأ: من الآية: ١٤ .

(٤) سورةيوسف: من الآية: ٦٨ .

(٥) ينظرالأزهية: ١٩٨ ، والجنى الداني: ٥٩٣ .

(٦) سورةالطارق: الآية: ٤ . وقراءة التشديد هي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة، وخفّف الباقون. السبعة: ٦٧٨ ، وينظرحجة القراءات: ٧٥٨.

(٧) معاني الفراء: ٢٥٤/٣ وفيه أنها لغة في هذيل يجعلون "إلا" مع "إن" المخففة "لمّا" ولايجاوزون ذلك. وينظرإعراب القرآن للنحاس: ١٩٨/٥ ، وحروف المعاني: ١١ ، وإعراب ثلاثين سورة: ٤١-٤٢ ، ومعاني الحروف: ١٣٣.

(٨) الكتاب: ١٠٥/٣ ، والأزهية: ١٩٨ ، والجنى الداني: ٥٩٣.

(٩) استشهد به بهذا اللفظ غير واحد من النحاة. ينظرشرح المفصل: ٩٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٤٠/٢ ، والجنى الداني: ٥٩٣. وجاء في الجامع الكبير ١٢٣٩/١ من رواية ابن الأنباري عن أبي هلال قال: "حدثني رجل من باهلة أن كاتب أبي موسى كتب إلى عمر، فكتب: من أبو موسى، فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطا، واعزله عن عملك". ونقله البغدادي في "تخريج أحاديث الرضي" بلفظ: "أن اضربه سوطا واعزله عن عملك"، ثم عقّب بعد أن ساق رواية السيوطي بقوله: "فليس في الروايتين: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك)، ولعله جاء من رواية أخرى". وينظرالسيرالحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ٢٧٤/١-٢٧٥.

وقد أنكر الجوهريُّ[١]أن تكون "لمّا" بمعنى "إلا"، [فقال][٢]: "وقولُ من قال: إن "لمّا" بمعنى "إلا" ليس يُعرفُ فى اللغة".

وأمّا إذا كانت جازمةً، وهي المقصودةُ هاهنا، فالنظرُ فيها من أوجهٍ:

الأولُ: في لفظها: وهو مركبٌ من "لَمْ" و "ما"[٣]؛ وذلك أنها نفيٌ لمن قال: قد قام زيد، فزادوا "ما" على "لَمْ" في النفي في مقابلة "قَدْ" في الواجب، فلو قال القائلُ: قام زيد، دون "قَدْ"، قيل له في النفي: لم يقم، دون "ما"[٤]. ونظيرُ جعلِ الحرفِ في مقابلة حرفٍ آخَرَ في النفي والإثباتِ "إنَّ" في قولك: إنَّ زيدا قائم، جعلوه في مقابلة "ما" من قولك: ما زيدٌ قائمًا، وكذلك اللامُ في خبر "إنَّ" جعلوه مقابِلا للباء في خبر "ما"، فإذا قلتَ: ما زيدٌ بقائم، قيل في جوابه: إن زيدا لقائم، لتكونَ كلٌّ من الجملتين مُقابِلةً للأخرى نفيًا وإثباتا[٥].

وقال بعضُ النحويين[٦]: لو قال قائلٌ: إن "لمّا" غيرُمركبةٍ لم أرَ بذلك بأسا؛ لأن التركيبَ ليس بأصلٍ، وكانت تُعطي هذا المعنى وضعا[٧]لاتركيبا.

---

(١) الصحاح: ٢٠٣٣/٥(لمم).

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الكتاب: ٢٢٣/٤ ، والأصول: ١٧٣/٣ ، والإيضاح: ٣٢٨ .

(٤) ينظرالكتاب: ١١٧/٣ ، وشرح المفصل: ١١٠/٨ .

(٥) ينظركتاب اللامات للزجاجي: ٧٢ ، ٧٦.

(٦) القول بعدم تركيب "لمّا" من غير نسبة في الارتشاف: ٥٤٤/٢ ، والجنى الداني: ٥٩٣ ، والمساعد: ١٢٧/٣.

(٧) في ب : "وصفا" .

تنبيهٌ: واعلم أن ابن جني[١] أبعدَ غاية الإبعاد في "لـمّا" من قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَٰقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْتُكُم}[٢]، فيمن قرأ بالتشديد، وهي قراءةُ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ والحسنِ[٣]- رضي الله عنهما - حيثُ جَعَل أصلَها "لَمِن ما" فزيدت "مِنْ" في الواجب على مذهب الأخفش[٤]، ثم أُدغمت النونُ في الميم، فقيل: "لَمِمّا" فاجتمعت ثلاثُ ميماتٍ؛ فحُذفت الميمُ الأولى فصار "لَمّا".

الوجهُ الثاني: فيما يلحق "لـمّا" من الحروف، وذلك همزةُ الاستفهام، ويقع بعدها الواوُ والفاءُ للعطف، قال عز وجل: {أَوَلَمَّا أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ}[٥]، / والكلامُ في ذلك كالكلام على "لَمْ"[٦]. ١٥٦/ب

الوجهُ الثالث: في حقيقة النفي بها، وذلك أنها تنفي الماضيَ إلى زمان الحال، وهو إحدى[٧] الصور التي في "لَمْ"، فإذا قلتَ: لـمّا يَقُمْ زيدٌ، فمعناه: أنه لم يقمْ في الزمان الماضي، واستمر ذلك إلى زمان الحالِ؛ ولذلك تقولُ: نَدِمَ إبليسُ ولمّا ينفعْه الندمُ[٨].

قال ابنُ مالكٍ[٩]: "ولذلك - يعني لكون "لمّا" نفيُها محدودٌ إلى زمانِ الإخبار - امتنع أن يُقال: لمّا يكنْ ثُمَّ كان، ولمّا يُقْضَ ما لايكونُ؛ لأن انتفاءَ قضاءِ ما لايكونُ غيرُ محدود". انتهى. فتدبر امتناعَ ذلك مع "لمّا" وجوازَه مع[١٠] "لم" ففيه غُمُوضٌ.

---

(١) المحتسب: ١٦٤/١ .
(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٨١ .
(٣) الكشاف: ٤٤١/١ ، والبحر: ٥٠٩/٢ .
(٤) معاني القرآن: ٢٥٤/١ ، والأمالي الشجرية: ٣٠٠/١ ، وشرح المفصل: ١٣/٨ .
(٥) سورة آل عمران: من الآية: ١٦٥ ، وينظر الدر المصون: ٤٧٣/٣ .
(٦) ينظر ص ٥٥٢ فيما تقدم ، ورصف المباني: ٣٥٢ .
(٧) في ب : "أحد" .
(٨) ينظر شرح المفصل: ١١٠/٨ ، وجواهر الأدب: ٥٢٢ .
(٩) شرح الكافية الشافية: ١٥٧٤/٣. وفي النسختين : "ولما يقض ما لم يكن" ، والمثبت من شرح الكافية الشافية ، وينظر المغني: ٣٦٨.
(١٠) في ب : "في" .

تتميمٌ: واعلمْ أن الغرضَ يتم من "لَمْ" و "لمّا" الجازمتين بذكر الفرق بينهما، وذلك من أوجه(١):

الأول: أنَّ "إنْ" الشرطيةَ تدخلُ على "لَمْ" فتقولُ: إن لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو، ولا تدخلُ على "لمّا" لاتقولُ: إنْ لمّا يقمْ زيدٌ لمّا يقمْ عمرو؛ لأن النفيَ بـ"لمّا" مُحَقَّقٌ محدودٌ، و"إنْ" تنافي ذلك، بخلاف "لَمْ" فإن النفي بها غيرُ محدود، فهو مُحْتَمِلٌ؛ فناسب دخولَ "إنْ" معها.

الثاني: أن "لمّا" فيها معنى التوقع نحو قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ}(٢)، فالإتيانُ كان مُتَوَقَّعًا فنفته "لمّا"(٣)، وهي في ذلك نظيرةُ "قَدْ" في الواجب، وقال الأعشى:

فقُمْنا ولمّا يَصِحْ ديكُنا إلى جَوْنَةٍ عندَ حدّادِها(٤)

فصياحُ الديكِ كان مُتوقَّعا فنفته "لمّا". و"الجَوْنَةُ"، بفتح الجيم: الخابيةُ المَطْلِيَّةُ بالقار. و"حَدّادُها": مانِعُها، والمرادُ(٥)إمّا خازنُها أو بائعُها(٦).

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٨/١٠٩-١١١ ، وشرح التسهيل: ٤/٦٤-٦٥ ، والجنى الداني: ٢٦٨-٢٦٩، والمغني: ٣٦٧-٣٦٩. وقد تقدم قوله أن "لمّا" يجب اتصال نفيها بالحال بخلاف "لم"، ولم يذكر من الفروق بينهما: أن "لم" يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا، كما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٧٧ ؛ لأن بعض النحويين سوّى بينهما في جواز الفصل لضرورة الشعر. الجنى الداني: ٢٦٩ وقال: "وقد ذكر هو -يعني ابن مالك- ذلك في باب الاشتغال من "شرح التسهيل"، ينظرشرح التسهيل: ٢/١٤١. ولم يذكرالشارح من الفروق أيضا: أن "لم"قد تُلغى بخلاف "لما" فإنها لم يأت فيها ذلك.

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ٢١٤ .

(٣) في ب : "كما" .

(٤) ديوانه: ١١٩ في وصف الخمر والخمّار، وهو من شواهد الأزهية: ١٩٧ ، والاقتضاب: ١/٤١، والمرتجل: ٢١٣ ، واللسان: ٣/١٤٢(حدد) ، ١٣/١٠٣(جون) ، والخزانة: ٨/٢٢٦.

(٥) في ب : "والمراد به" .

(٦) في اللسان ٣/١٤٢(حدد): "...سمى الخمّارَ حدادا؛ وذلك لمنعه إياها وحفظه لها وإمساكه لها حتى يُبذل له ثمنها الذي يرضيه".

و"لَمْ" ليس فيها معنى التوقع، نحو قوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ}(١).

الثالثُ: أن "لمّا" يُحذف بعدها الفعلُ للعلم به، يقولُ القائلُ: أقد قام زيدٌ؟ فتقولُ في جوابه: جئتُ ولمّا، أي: ولمّا يقمْ، وعليه خَرَّجَ / ابنُ الحاجب(٢)قولَه تعالى: {وَإِنَّ كُلا لَّمَّا}(٣)فيمن قرأه بتشديد {لَمّا}، فقال(٤): التقديرُ: وإنَّ كُلا لمّا يُتْرَكُوا(٥)، ثم حُذف الفعلُ بعدها. ١٥٧/أ

ولما كانت "ما" من "لمّا" نظيرةُ "قد" في الواجب حذفوا الفعلَ بعد "قَدْ" قال النابغةُ:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمّا تَزُلْ برِحالِنا وكَأَنْ قَدِ(٦)

التقديرُ: وكأن قد زالت. و"أَفِدَ" على وزن "حَزِنَ" معناه: قَرُبَ وأَزِفَ. ومنه قولُ الآخَر:

أَفي اليومِ تقويضُ الأَحِبَّةِ أم غَدِ ولمّا يُبِنْ وَجْهًا لَهُم وكَأَنْ قَدِ(٧)

---

(١) سورةالإخلاص: الآيتان: ٣ ، ٤ ، وينظرهامش ٣ ص ٥٥٤ .

(٢) الأمالي النحوية: ٦٨/١ .

(٣) سورةهود: من الآية: ١١١ ، وتشديد {لَمَّا} هي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة، وكلهم شدد النون إلاعاصما في رواية أبي بكر. السبعة: ٣٣٩-٣٤٠ ، وينظرالكشف: ٥٣٦/١-٥٣٨.

(٤) في ب : "قال" .

(٥) في النسختين : "تركوا" والمثبت من الأمالي النحوية .

(٦) ديوان النابغة الذبياني: ٨٩ ، وينظرسرالصناعة: ٣٣٤/١ ، ٤٩٠/٢ ، والأزهية: ٢١١ ، والنكت: ٦٩٦/٢ ، ٧٥٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ١١٠/١ ، ١٨٩/٢ ، والبسيط: ٢٣٧/١ ، والخزانة: ١٧٩/٧ وفيها: "الترحل: الرحيل... والركاب: الإبل، واحدها راحلة من غير لفظها...وتزل، بضم الزاي من زال يزول زوالا، أي: فارق... والرحال: جمع رحل، وهو ما يستصحبه الإنسان من الأثاث" .

(٧) ورد البيت من غير نسبة في شرح السيرافي: ١٤/٤ ب ، والنهاية في شرح الكفاية: ٧٣، و في ب : "لقويض الأجنة" ، وفي النسختين : "يُزَوِّجها"، والمثبت من مصدري التخريج.

ولا يُحذف الفعلُ بعد "لَمْ" إلا في ضرورة كقوله:

احفظْ وصيَّتَكَ التي استُودِعْتَها يومَ الأعاربِ إن وصلتَ وإن لَمِ[(١)]

التقديرُ: وإن لم تصل. ومنه قولُ الآخَر:

أَجْلَحُ لم يَشْمَطْ وقد كادَ وَلَمْ[(٢)]

أي: ولم يَشْمَطْ. و"الأجلحُ": هو الذي انحسر شعره عن جانبي رأسه[(٣)]. و"لم يَشْمَطْ" معناه: لم يخالط بياضَ رأسِه سوادٌ.

وأما لامُ الأمر فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الأولُ: في حقيقتها: وهي اللامُ المطلوبُ بها الفعلُ، وإنما قلنا: المطلوبُ بها الفعلُ، ولم نقل: لامُ الأمر؛ لأن لفظَ الطلب أعمُّ؛ لأنه يشمل الأمرَ والدعاءَ والالتماسَ[(٤)]، فإن اللامَ تكونُ للأمر [إذا كان][(٥)] من الأعلى إلى الأدنى، كقوله تعالى: {وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ}[(٦)]، وتكونُ للدعاء إذا كان من الأدنى إلى الأعلى، كقولِه تعالى: {وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}[(٧)]، وتكونُ للالتماس إذا كان من المساوي.

---

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة في شعره: ٢٠١ ، وهو من شواهد جواهر الأدب: ٣١٨ ، والجنى الداني: ٢٦٩ ، والمغني: ٣٦٩ ، وشرح شواهده: ٦٨٢/٢ ، والخزانة: ٨/٩ وقال البغدادي: "يوم الأعارب لم أقف عليه في كتب أيام العرب".

(٢) لم أقف على نسبته إلى قائل معين، وهو من شواهد شرح المفصل: ١١١/٨ ، وضرائر الشعر: ١٨٣-١٨٤ ، وشرح التسهيل: ٦٥/٤ ، وشفاء العليل: ٩٥٠/٢ ، والخزانة: ٩/٩ ، وقبله:

يارُبَّ شيخٍ من لُكَيْزٍ ذي غَنَمْ في كفه زيغٌ وفي فيه فَقَمْ

(٣) في تهذيب اللغة ١٤٩/٤: "إذا انحسر الشعر عن جانبي الجبهة فهو أنزع، فإن زاد قليلا فهو أجلح..."

(٤) ينظر الجنى الداني: ١١٠ ، والمغني: ٢٩٥ .

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢ .

(٧) سورة الزخرف: من الآية: ٧٧ .

الوجهُ الثاني: في حركتها وعملها:

أما حركتُها فكان الأصلُ فيها السكونُ ليناسب لفظُها عملَها كلامِ الجر، إلا أنه لايُبدأ بساكن، فحُركت بالكسر حملاعلى لام الجر(١)، وقد تُفتح. قال ابنُ مالكٍ(٢):"وفتحُها لغةٌ".

قلتُ: وعليه قراءةُ هلالِ بنِ فتيان(٣): {لِتَأْلَفْ قُرَيْشٌ}(٤)، [بفتح اللام](٥)، وهو أمرٌ من "أَلِفَ يَأْلَفُ" / مثل "عَلِمَ يَعْلَمُ". ١٥٧/ب

فإذا دخل عليها حرفُ العطف فلايخلو أن يكون الواوَ أو الفاءَ أو "ثُمَّ".

فإن كان الواوَ أو الفاءَ جاز لك في اللام الإسكانُ، وهو المختارُ، وعليه أكثرُالقراء(٦)، وجاز بقاؤها على الكسر، أما وجهُ الكسرِ فاستصحابُ الأصل، وأما وجهُ الإسكان فلتوالي الحركات؛ لأن الواوَ والفاءَ لما كانتا على حرف واحد، فإذا دخلت إحداهما على اللام اتصلت بها، فصارتا كأنهما من نفس

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٢٤/٩ .

(٢) التسهيل: ٢٣٥ ، وحكاها الفراء عن بني سُليم. معاني القرآن: ٢٨٥/١.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) مفتتح سورةقريش .

(٥) من ب ، وهي كذلك قراءة عكرمة. شواذ ابن خالويه: ١٨٠ ، والبحرالمحيط: ٥١٤/٨ ، وروح المعاني: ٢٤٠/٣٠.

(٦) قال ابن مالك في شرح الكافيةالشافية ١٥٦٤/٣: "...أجمع القراء على التسكين فيما سوى قوله تعالى: {وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا} و {وَلْيَتَمَتَّعُوا} مما ولي واوا، أو فاء كقوله تعالى: {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى} وكقوله تعالى: {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ}...". وينظرالسبعة: ٤٣٦ ، ٥٠٢ ، ١٧٧ ، والإقناع: ٧٠٥/٢.

الفعل، فتوالت الحركاتُ؛ فأُسكنت اللامُ تخفيفا(١).

فإن كان "ثُمَّ" نحو قوله تعالى:{ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ}(٢)جاز لك في اللام الإسكانُ والكسرُ(٣)، والكسرُ هنا أفصحُ، عكسُ الواو والفاء؛ لأن العلة في السكون مع الواو والفاء هي توالي الحركات، وهي مفقودةٌ مع "ثم"، والسكونُ قليل(٤)، وإنما سُكِّن مع "ثُمَّ" بالحمل على الواو والفاء.

وأما عملُها فهو الجزمُ، وعملت الجزمَ بالحمل على صيغة الأمرِ للمُخاطَب؛ لأنهما لما اشتركتا(٥)في معنى الأمر جُعِلَ لفظُ المعرب كلفظ المبنيِّ(٦).

---

(١) تشبيها له بـ"فَعِلَ" المفتوح الفاء المكسورالعين، فكما قالوا في كَتِفٍ: كِتْفٌ، قالوا في نحو: وَلِيَضْرِبْ، وَفَلِتَضْرِبْ: وَلْيَضْرِبْ، وفَلْتَضْرِبْ، فالواو والفاء كفاء الكلمة، ولام الأمر كعين الكلمة، وحرف المضارعة كلامها. يراجع الكتاب: ١٥١/٤ ، والمقتضب: ١٣١/٢ ، وشرح الرضي على الشافية: ٤٤/١-٤٥.

وفي شرح الكافيةالشافية ١٥٦٤/٣: "وليس التسكين حملا على عين (فَعِلَ) كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك إجراء منفصل مُجرى متصل، ومثله لايكاد يوجد مع قلته إلا في اضطرار" وجعله رجوعا إلى الأصل؛ لأن للام الطلب الأصالة في السكون. وينظرالجنى الداني: ١١١-١١٢ ، والمغني: ٢٩٥.

(٢) سورةالحج: من الآية: ٢٩ .

(٣) وبهما قرىء في السبع، فقرأ ورش وأبوعمرو وابن عامر وقنبل بكسر اللام، وأسكنها الباقون. التبصرة في القراءات: ٢٦٥ ، والإقناع: ٧٠٥/٢.

(٤) شرح التسهيل: ٥٩/٤ ، وشرح الرضي على الشافية: ٤٥/١ ، وفي المقتضب ١٣٢/٢: "وأما قراءة من قرأ {ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ} فإن الإسكان في لام {فَلْيَنْظُرْ} جيد، وفي لام {لِيَقْطَعْ} لحنٌ؛ لأن {ثُمَّ} منفصلة من الكلمة" وينظر تعليق الشيخ عضيمة في هامش ١ من الصفحة نفسها.

(٥) في ب : "اشتركا" .

(٦) ينظرأسرارالعربية: ٣٣٣-٣٣٤ ، وجواهرالأدب: ٨٢ ، وقال أكثرالنحويين إنما عملت لام الأمر الجزم لأنها اختصت بالأفعال ولازمتها، ولم تتنزل منها منزلة الجزء فاقتضى ذلك أن تؤثر فيها وتعمل فجزمتها؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال. ينظرشرح المفصل: ٢٤/٩ ، وشرح التسهيل: ٥٧/٤ ، وجواهرالأدب: ٨٢.

وإن شئت قلتَ: إنما عملت الجزمَ لأن الأمرَ طلبٌ وغَرَضٌ للآمر؛ فأشبهت لامُهُ لامَ المفعول من أجله في قولك: جئتُ لإحسانك، ولامُ المفعولِ من أجله عملُها الجرُّ، فجعلوا عملَ لامِ الأمرِ ما يقابل عملَ ذلك، وهو الجزمُ؛ لأن الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء.

الوجهُ الثالث: في محل هذه اللامِ من الفعل المضارع:

اعلم أن الفعلَ الذي يُؤْمَرُ به لايخلوأن يكونَ للمتكلم أو للغائب أو للمُخاطَب:

فإن كان للمتكلم فلابد من اللام سواءٌ كان مبنيا للفاعل أو للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، مثالُ المبني للفاعل قولُه تعالى: {وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ}(١)، ومنه قراءةُ أُبَيٍّ - رضي الله عنه -: {لِنَسُوءَنْ وُجُوهَكُمْ}(٢)بلام الأمر ونونِ العظمة ونونِ التأكيدِ الخفيفةِ(٣)، وقال صلى الله عليه وسلم:/ "قُوموا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ"(٤)، ومثالُ المبنيِّ للمفعول قولُكَ: لِأُكْرَمْ، معناه: أكرِموني. ٩/١٥٨

---

(١) سورةالعنكبوت: من الآية: ١٢ .

(٢) سورةالإسراء: من الآية: ٧ . وتمامها: {إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا}

(٣) البحرالمحيط: ١١/٦ وفيه: "وجواب {إِذَا} هو الجملة الأمرية على تقدير الفاء". وجعل النحاس اللام المفتوحة في هذه القراءة لام القسم. إعراب القرآن: ٤١٦/٢ ، وينظرمعاني الفراء: ١١٧/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٤٩/١ كتاب الصلاة في الثياب، باب الصلاة على الحصير، رقم ٣٧٣ ، وأخرجه بلفظ "قوموا فلأصلِّيَ بكم" في ٢٩٤/١ كتاب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان... رقم ٨٢٢ ، وينظرأمالي السهيلي: ٩٤ ، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٦ ، والسيرالحثيث: ٤٠٧/٢.

فإن كان للغائب فلابد من اللام أيضا سواءٌ كان مبنيا للفاعل أو للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثال المبني للفاعل قوله تعالى: {لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ}(١)، ومثالُ المبني للمفعول قولُ الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ(٢)

فإن كان للمخاطب فلا يخلو أن يكون مبنيا للفاعل أو للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله: فإن كان مبنيا للمفعول لزمته اللامُ نحو قولك: لِتُعْنَ بحاجتي، فإن كان مبنيا للفاعل فالأكثرُ الأمرُ بالصيغة دون اللام نحو: قم، واذهب، وقد جاء الأمرُ في ذلك باللام، وهو قليلٌ(٣)، قرأ يعقوبُ الحضرميُّ(٤): {فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا}(٥)، بتاء الخطاب، قيل: وهي قراءةُ النبي، صلى الله عليه وسلم، وقراءةُ عثمانَ وأبيٍّ وأنسٍ، رضي الله عنهم،

---

(١) سورة الطلاق: من الآية: ٧ .

(٢) صدر بيت مختلف في نسبته اختلافا كبيرا، وصوّب البغدادي في الخزانة نسبته إلى نَهْشَلِ بنِ حرّيٍّ بنِ ضَمْرَةَ بنِ جابرٍ من أبياتٍ له في رثاء أخيه يزيد، وعجز البيت:

وتُخْتَبِطُ ممّا تُطيحُ الطوائحُ

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ على رفع "ضارع" بفعل محذوف، أي: يبكيه ضارعٌ، وينظر مجاز القرآن: ٣٤٩/١ ، ٣٧٧ ، والمقتضب: ٢٨٢/٣ ، والأصول: ٤٧٤/٣ ، وكتاب الشعر: ٤٦٤/٢ ، ٤٩٩ ، وتحصيل عين الذهب: ١٦٣ ، وشرح شواهد الإيضاح: ٩٤ ، وشرح الكافية الشافية: ٥٩٣/٢ ، والخزانة: ٣٠٣/١.

ورواية البناء للمجهول هي رواية النحاة، وخالفهم الرواة، ففي: فعلت وأفعلت للسجستاني ١٩١: "وأنشد الأصمعي:

لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ... وتُخْتَبِطُ ممّا تُطيحُ الطوائحُ

ولم يعرف (لِيُبْكَ يزيدُ)، وقال: هذا من عمل النحويين" وينظر الشعر والشعراء: ٩٩/١ ، وشرح مايقع فيه التصحيف والتحريف: ٢٠٨ ، ولاشاهد في هذه الرواية على ما قال النحويون من الحذف، وتصح شاهدا عند الشارح على أمر الغائب المبني للفاعل لا المبني للمفعول. والضارع: الذليل الخاضع. والمختبط: الطالب للمعروف. وتطيح: تذهب وتهلك. يراجع تحصيل عين الذهب.

(٣) قال الأخفش في المعاني ٣٤٥/٢: "هي لغة للعرب رديئة" ، وقال الزجاجي في الجمل ٢٠٨: "هي لغة جيدة" وينظر البحر: ٧/٨ ، والجنى الداني: ١١١.

(٤) في ب : "الحصري" تحريف ، وقد تقدم تخريج القراءة ص ٥٠٩ .

(٥) سورة يونس: من الآية: ٥٨ .

ورُوي عنه- صلى الله عليه وسلم- أنه قال في بعض غزواته: "لِتَأْخُذُوا مَصافَّكُمُ"(١)، وجعل ابنُ عَطِيَّةَ(٢) من ذلك قولَه تعالى: {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}(٣)، فاللامُ عنده لامُ الأمر، وهو للمُخاطَب، والصحيحُ أنها لامُ "كَيْ" أو لامُ الصيرورةِ(٤). ولا يُؤتى باللام إلا عند تعذُّرِ الإتيان بالصيغة؛ فلذلك حَكَمُوا بقلة اللامِ في فعل المُخاطَب المبنيِّ للفاعل؛ لأن الصيغة لاتَتَعَذَّرُ.

فحصل من بَسْطِ ما تقدم في محل اللام أنها تلزمُ في فعل غيرالفاعل المُخاطَب مطلقا(٥).

الوجهُ الرابع: في حذف هذه اللام: وقد قسَّم ابنُ مالكٍ(٦) حذفَ هذه(٧) اللامِ ثلاثةَ أقسام:

الأولُ: حذفٌ كثيرٌ مطرد، وهوالحذفُ بعد أمرٍ بقول، كقوله تعالى: {قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ}(٨)، التقديرُ: لِيُقِيمُوا، فحذف اللامَ؛ لأن الأمرَ بالقول قد تقدَّم، وهو {قُلْ}، قال ابنُ مالكٍ: وليس بصحيحٍ قولُ مَن قال: أصلُه: قُل لهم، فإنْ تَقُلْ لهم يُقيموا(٩)؛ لأن تقدير ذلك يلزمُ منه ألا يتخلفَ أحدٌ من المَقُول لهم عن الطاعة، والواقعُ بخلاف ذلك(١٠)؛ / فوجب ١٥٨/ب إبطالُ ما أفضى إليه، وإن كان قولَ الأكثرين.

---

(١) تقدم ص ٥٢٦ .

(٢) في المحررالوجيز ٢٠٣/١٣: "واللام في قوله تعالى: {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ} لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام (كي) ".

(٣) سورةالزخرف: من الآية: ١٣ ، و{على ظهوره} ليس في ب ، وجاء في الأصل "على ظهورها" ، وصوب في الحاشية.

(٤) ينظرالبحرالمحيط: ٧/٨ ، والمغني: ٧١٦ .

(٥) ينظرالمقتضب: ١٢٩/٢ ، والجنى الداني: ١١٠-١١١ .

(٦) شرح الكافيةالشافية: ١٥٦٩/٣-١٥٧٢ .

(٧) في ب : "هذا" .

(٨) سورةإبراهيم: من الآية: ٣١ .

(٩) هذا قول سيبويه فيما حكاه ابن عطية في المحررالوجيز: ٢٤٤/٨ ، وينظرالكتاب: ٩٩/٣ ، والبحرالمحيط: ٤٢٦/٥.

(١٠) البحرالمحيط: ٤٢٦/٥-٤٢٧ وفيه: "ورُدَّ هذا الرد بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لاالكافرين، والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشيء فعلوه لامحالة".

القسمُ الثاني: حذفٌ قليلٌ جائزٌ في الاختيار، وذلك بعد قولٍ غيرِ أمرٍ، نحوُ قولِ الراجز:

قلتُ لِبَوّابٍ لَدَيْهِ دارُها تِئْذَنْ فإنّي حَمْوُها وجارُها(١)

أراد: لِتئذنْ، فحذف اللامَ، وهو جائزٌ؛ لوقوعه بعد القول وهو قولُه: "قلتُ".

القسمُ الثالث: حذفٌ قليلٌ مخصوصٌ بالضرورة، وذلك الحذفُ دونَ تَقَدُّمِ قولٍ لابصيغة أمرٍ ولابغيرها، وذلك نحوُ قولِ الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا(٢)

أراد: لِتَفْدِ، وقال الآخرُ:

على مِثْلِ أصحابِ البعوضةِ فاخْمِشِـــــي

لكِ الوَيْلُ، حُرَّالوجهِ أويَبْكِ مَن بَكَى(٣)

أراد: أو لِيَبْكِ، وقال الآخَرُ:

فلا تَسْتَطِلْ منّي بَقائي ومُدَّتي ولكن يكن للخير منك نَصيبُ(٤)

---

(١) تقدم ص ٢٦٣ .

(٢) تقدم ص ٥٢٨ .

(٣) البيت لمُتَمِّم بنِ نُويرةاليربوعيّ التميميّ، أبي نَهْشَل (شاعرفحل، وصحابي من أشراف قومه) في رثاء أخيه مالك. أخبارهما في الشعروالشعراء: ٣٣٧/١-٣٤٠ ، ووفيات الأعيان: ١٥/٦-٢١ ، وأخبار متمم في الإصابة: ٧٦٣/٥-٧٦٤ ، وأخبارمالك فيها: ٧٥٤/٥-٧٥٦. والبيت في شعره: ٨٤ برواية: "وليبك" وعليها يفوت الاستشهاد، وينظرالكتاب: ٩/٣ ، والمقتضب: ١٣٠/٢ ، والأصول: ١٥٧/٢ ، ١٧٤ ، والأمالي الشجرية: ٣٧٥/١ ، والإنصاف: ٥٣٢/٢ ، وضرائرالشعر: ١٥٠ ، والمغني: ٢٩٧ ، وشرح أبياته: ٣٣٩/٤. والبعوضة: ماءةٌ لبني أسد بنجد، قريبة القعر، وبه كان مقتل مالك بن نويرة، معجم البلدان: ٤٥٥/١. واخمشي: اخدشي، الصحاح: ١٠٠٥/٣(خمش). وحرالوجه: ماأقبل عليك منه، اللسان: ١٨٣/٤(حرر).

(٤) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٣٣٥/٤: "خاطب الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتمنى موته، ولم أقف على قائله، والله أعلم" وينظرمعاني الفراء: ١٥٩/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٧٠/٣ ، والمغني: ٢٩٧ ، والمقاصدالنحوية: ٤٢٠/٤.

أراد: ليكن.

فحُذفت اللامُ من "تَفْدِ، ويَبْكِ، ويَكُنْ" ولم يتقدم أمرٌ بالقول ولافعلُ قولٍ. هذه طريقةُ ابنِ مالكٍ في حذف هذه اللامِ(١).

وأما "لا" في النهي فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الأول: في حقيقتها: وهي "لا" التي لطلب التركِ، وإنما قلنا: التي لطلب الترك، ولم نقل: التي للنهي؛ لأن الطلب عامٌّ(٢) يشملُ النهيَ، وهو طلبُ الترك من الأدنى، نحو قوله تعالى: {لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}(٣)، ويشملُ الدعاءَ، وهو طلبُ الترك من الأعلى، نحو قوله تعالى: {رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا}(٤)، ويشملُ الالتماسَ، وهو طلبُ التركِ من المساوي، نحو قولك: لاتضربْ(٥)، لمن هو مساوٍ لك في الرُّتْبَةِ.

---

(١) ومذهب الجمهور أن حذف لام الطلب وإبقاء عملها لايجوز إلا في ضرورة. ينظرمصادر تخريج الأبيات المتقدمة. ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر، قال في المقتضب ١٣١/٢: "فلا أرى ذلك على ماقالوا؛ لأن عوامل الأفعال لاتضمر وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ولكن بيت متمم حمل على المعنى؛ لأنه إذا قال: "فاخمشي" فهو في موضع: فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى. وأما هذا البيت الأخير-يعني: محمد تفد نفسك- فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه على ماذكرت لك". ومذهب الكسائي والزجاج جواز حذفها بعد الأمر بالقول، معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/٣ ، وشرح التسهيل: ٦٠/٤ ، والبحرالمحيط: ٤٢٦/٥ ، والجنى الداني: ١١٣.

(٢) ينظرجواهرالأدب: ٣٠٩-٣١٠ ، والجنى الداني: ٣٠٠ ، والمغني: ٣٢٦.

(٣) سورةطه: من الآية: ٦١ .

(٤) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٦ .

(٥) في ب : "اضرب" .

و"لا" الناهيةُ أصلُها "لا" النافيةُ، لكنها جَزمت لِما دخلها من الطلب، فحُملت في الجزم على لام الأمر(١). ولما بينهما من الارتباط - أعنى "لا" النافيةَ و "لا" الناهيةَ- يقع النفيُ والمرادُ به النهيُ، قال الله تعالى: {لاتَعْبُدُونَ إِلااللَّهَ}(٢)، {لا} هنا نافيةٌ، والكلامُ على النهي(٣)، دليلُه قراءةُ أُبَيٍّ وابنِ عباسٍ(٤)/- رضي اللهُ عنهم -: {لاتَعْبُدُوا إِلااللَّهَ}، بحذف النون على النهي. ١/١٥٩
وعطفُ {وقُولُوا}(٢)على {لاتَعْبُدُونَ} دليلٌ أيضا على أن المرادَ به النهيُ، والله أعلم.

---

(١) ينظرأسرارالعربية: ٣٣٤ وإنما يُشبه بغيره في العمل ما ليس له اختصاص. و"لا" هذه إنما جزمت لأنها اختصت بالفعل ولم تكن كجزء منه، وكل ما اختص بالفعل ولم يكن كجزء منه فبابه الجزم المختص بالفعل. رصف المباني: ٣٣٩. وذهب بعض النحويين أنها لام الأمر زيدت عليها الألف، وفُتحت له. وقال السهيلي: هي النافية والمجزوم بعدها بلام الأمر مقدرة قبلها، التزم حذفها كراهة اجتماع لامين زائدتين أول الكلمة. جواهرالأدب: ٣١٠ ، والجنى الداني: ٣٠٠ وفيه: "وهما زعمان ضعيفان".

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ٨٣ وتمام الآية: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ لاتَعْبُدُونَ إِلااللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَٰمَىٰ وَالْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلا قَلِيلا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ}.

(٣) على أن تكون جملة {لاتَعْبُدُونَ إِلااللَّهَ} محكية بحال محذوفة، أي: قائلين لاتعبدون إلاالله، أو على أن يكون المحذوف القول، أي: وقلنا لهم لاتعبدون إلاالله، قال الزمخشري: "كما تقول: تذهب إلى فلان، تقول له هذا تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي" ، أو على أن تكون الجملة تفسيرية فلاموضع لها من الإعراب. البحرالمحيط: ٢٨٣/١ وساق في إعراب الآية خمسة وجوه أخرى ذكر أنها لاتخلو من ضعف. وينظرمعاني الفراء: ٥٣/١-٥٤ ، ومعاني الأخفش: ١٢٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/١ ، والكشاف: ٢٩٢/١-٢٩٣ ، والتبيان: ٨٣/١-٨٤ ، والمغني: ٥٢٨.

(٤) لم أقف على نسبة القراءة إلى ابن عباس، رضي الله عنهما، وهي لأُبَيٍّ في معاني الفراء: ٥٣/١ ، ولابن مسعود في معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/١ ، وشواذ ابن خالويه: ٧ ، ولهما في الكشاف: ٢٩٣/١.

الوجهُ الثاني: في محل "لا" هذه من الفعل المضارع: واعلم أنها تدخل على الفعل المضارع مطلقا سواءٌ كان لغائب أو لمُخاطَب أو لمتكلم، مبنيا كان للفاعل أو للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، أما دخولُها في فعل الغائب فمثالُ المبني للفاعل: لايَضْرِبْ زيدٌ عمرا، ومثالُه مبنيا للمفعول: لايُضْرَبْ عمرٌو، وأما دخولُها في فعل المخاطَب فمثالُه مبنيا للفاعل: لاتَضْرِبْ زيدا، ومثالُه مبنيا للمفعول: لاتُضْرَبْ، وأما دخولُها في فعل المتكلم فمثالُه مبنيا للفاعل قولُه تعالى: {لانَكْتُمُ شَهَٰدَةَ اللَّهِ}(١)، بجزم الميم على قراءة الحسن، رضي اللهُ عنه، وهو قليل(٢)، وفيه ضربٌ من التجريد(٣)، ومنه قولُ الشاعر:

إذا ما خَرَجْنا من دمشقَ فلانَعُدْ بها أَبَدًا مادامَ فيها الجُراضِمُ(٤)

والجُراضِمُ لغةً: الأَكُولُ، ومثاله مبنيا للمفعول قولُ الشاعر:

يا حارِلاأُرْمَيَنْ منكم بِداهِيةٍ لَمْ يَلْقَهاسُوقَةٌ قبلي ولامَلِكُ(٥)

---

(١) سورةالمائدة: من الآية: ١٠٦ ، وهي كذلك قراءة الشعبي. شواذ ابن خالويه: ٣٥ ، والبحرالمحيط: ٤٤/٤.

(٢) أي دخول "لا" الناهية على فعل المتكلم المبني للفاعل. جواهرالأدب: ٣١٠.

(٣) التجريد "معناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر. فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر لاأن هناك شيئا آخر منفصلا عنه وممتازا منه.

وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه حتى كأنها تقابله أوتخاطبه". الخصائص: ٤٧٣/٣-٤٧٤ ، وينظرالمثل السائر: ١٥٩/٢ ، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٤٠/٢ فما بعدها.

(٤) نسبه ابن الشجري في أماليه ٢٦٦/٢ إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في طبعة ديوانه التي بين يدي. وقال الأصمعي: أظنه للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية، شرح أبيات المغني: ١٧/٥. وينظرشرح التسهيل: ٦٣/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٦٧/٣ ، والمغني: ٣٢٦ ، وشفاء العليل: ٩٤٨/٢ ، والمقاصدالنحوية: ٤٢٠/٤.

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى في شعره: ٨٧ من قصيدة له في خطاب الحارث بن ورقاء الصيداوي الأسدي، وكان أغار على بني عبدالله بن غطفان فغنم، وأخذ إبل زهير وراعيه يسارا. وينظرالخلل: ٢٣٤ ، والأمالي الشجرية: ٨٠/٢ ، وشرح المفصل: ٢٢/٢ ، والمقاصدالنحوية: ٢٧٦/٤. وفي شرح الديوان: "الداهية: الأمرالشديد. والسوقة: دون الملك".

الوجهُ الثالث: فيما ظاهره النهيُ وليس بنهيٍ، فمن ذلك قولُه - صلى الله عليه وسلم -: "لاتدخلوا الجنةَ حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا"(١)، يُروى بحذف النون من "تدخلوا" و "تؤمنوا"، وحذفُ النون يُؤذن بالنهي، وليس كذلك، وإنما "لا" هنا للنفي، وحُذفت النونُ تخفيفا لا جزما، قال ابنُ مالكٍ(٢): وحذفُ نون الرفع جائزٌ في الكلام الفصيح، وجَعَلَ من ذلك قولَ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ(٣)للنبي - صلى الله عليه وسلم -"إنك تبعثُنا فنزلُ بقوم لايَقْرُونا"(٤)، بحذف النون، والأصلُ: لايَقْرُونَنا، فحُذفت نونُ الرفع تخفيفا، و"لا" نافيةٌ، وسيأتي الكلامُ على هذه النونِ بعدُ(٥).

الوجهُ الرابع: فيما ظاهرُه النفي وهو نهي، فمن ذلك قولُه:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرُضّاها / ولاتَمَلَّقِ(٦) ١٥٩/ب

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ٧٤/١ كتاب الإيمان، باب بيان أنه لايدخل الجنة إلا المؤمنون....، رقم ٩٣ ولفظه: "لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولاتؤمنوا حتى تحابوا..."، فلاشاهد حينئذ في قوله: "لاتدخلون". وأخرجه أبوداود في سننه: ٣٥٠/٤ كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، رقم ٥١٩٣.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧١ .

(٣) هو عقبة بن عامر بن عبس بن مالك الجهني، صحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وشهد فتوح الشام ومصر، وكان قارئا عالما بالفرائض والفقه، فصيح اللسان شاعرا كاتبا، وهو أحد من جمع القرآن، مات في خلافة معاوية على الصحيح. أخباره في طبقات خليفة بن خياط: ١٢١ ، ٢٩٢ ، والمحبر: ٢٩٤ ، والإصابة: ٥٢٠/٤-٥٢١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ٨٦٨/٢ كتاب المظالم، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، رقم ٢٣٢٩ ولفظه: "لايقرونا" ولاشاهد فيه حينئذ، وجاء في فتح الباري ١٠٨/٥: "ووقع في رواية الأصيلي وكريمة (لايقرونا) بنون واحدة، ومنهم من شددها" .

(٥) في ب : "بعده" ، وينظر ص ٧٤٨ فما بعدها من شرح الرعيني.

(٦) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٧٩ ، وهما من شواهد كتاب الشعر: ٢٠٥/١ ، والخصائص: ٣٠٧/١ ، والمنصف: ١١٥/٢ ، وسر الصناعة: ٧٨/١ ، والأمالي الشجرية: ٨٦/١ ، والإنصاف: ٢٦/١ ، وشرح المفصل: ١٠٦/١٠ ، والمقاصد النحوية: ٢٣٦/١ ، والخزانة: ٣٥٩/٨.

فأثبت الألفَ في "تَرَضّاها" وهو نهيٌ، وتأويلُه أنهم أجروا المعتلَّ مُجرى الصحيح، فعلامةُ الجزم حذفُ الضمة التي كانت مقدرةً في الألف، وعليه حُمِل قولُ النبي - صلى الله عليه وسلم -: " مَنْ أكل مِن هذه الشجرةِ فلا يغشانا"(١).

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقوله: "فجزمُه" الجزمُ في اللغة: القطعُ، يُقال: جَزمتُ بهذا الأمرِ، أي: قطعتُ به. وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن حذف حركةٍ أو حرفٍ من حروف العلة أو ما أشبهه بعامل(٢)، مُثُلُ ذلك: لم يَقُمْ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ، ولم يقوموا. وشبَّهوا الجازمَ في عمله بالدواء(٣)إن صادف فضلةً وهي الحركةُ حذفها، وإلا قطع بعضَ أجزاءِ الفعل، كما أن الدواء إن وَجَدَ في الجسم فضلةً أذهبها، وإن لم يجد فضلةً أخذ من الجسم(٢).

وقولُه: "وأَلَمْ" هي "لَمْ" زيدت عليها همزةُ الاستفهام، وقد تقدم حكمُها(٤)، وإنما كررها لئلا يتوهمَ مُتوهمٌ أن همزةَ الاستفهام أحدثت فيها عدمَ الجزم، فقال: إنَّ "أَلَمْ" حكمُها في الجزم حكمُ "لَمْ"؛ لأن العاملَ لايَبْطُلُ عملُه بدخول أداةِ الاستفهام عليه.

وقولُه:

"ولامِ أمرٍ وبلا النهيِ انْجَزَمْ"

كان الأَولى أن يقولَ: لامُ الطلب و "لا" الطلب؛ ليَدْخُلَ له تحت ذلك الأمرُ والنهيُ والدعاءُ والالتماسُ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٩٢/١ كتاب صفة الصلاة، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكُرّاث، رقم ٨١٦. ومسلم في صحيحه: ٣٩٥/١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها، رقم ٧٥.

(٢) ينظرشرح ابن القواس: ٣١٥/١.

(٣) في ب : "كالدواء" .

(٤) ينظر ص ٥٥٢ فيما تقدم.

وخالف المصنفُ في هذا الترتيبِ الذي رتَّبَهُ هنا نفسَه وجميعَ النحويينَ؛ وذلك أنه قدَّم الكلامَ في الجزمِ على الكلام في النصب، وذلك خلافُ ما صنعه في "الفصول"(١)، وصَنَعَهُ النحويون، وكان الأَولى أن يُقدِّمَ الكلامَ في النصب، ويؤخرَالكلامَ في الجزم؛ لأن الجزم نظيرُ الجر، والجرُّ متأخرٌ عن الرفع والنصب، فكان ينبغي أن يؤخرَالجزمَ لذلك.

والعذرُ للمصنف أنه قدَّم الجزمَ اهتماما به؛ لأنه مختصٌّ بالفعل، والنصبُ غيرُ مختصٍّ به(٢)، والاهتمامُ بالمختصِّ أولى.

* * **

[أدوات الشرط الجازمة]

١٠١-واجْزِمْ بحرف الشَّرْطِ وَهْوَإِنْ وما ضُمِّنَ معناهُ فمنه مَنْ وما / ١٦٠/أ

١٠٢- ومنه أيٌّ ومَتَى و مَهْما وحَيْثُما وأَيْنَما وإِذْما

١٠٣- ومنه أيّانَ ومنه أَنَّى واجْزِمْ جوابَ الشَّرْطِ إنْ لم يُبْنا(٣)

١٠٤- تقولُ إنْ تُلْمِمْ بنا نُكْرِمْكا وأيُّ شيءٍ تُعْطِنا نَشْكُرْكا

شرع يتكلم فيما يجزمُ فِعْلَيْنِ، وهي أدواتُ الشرط، والكلامُ على ذلك يستدعي الكلامَ في فصلين: الفصلُ الأول: في حقيقة الشرط وأدواتِه، الفصلُ الثاني: في الشرط والجواب.

الفصلُ الأول: في حقيقة الشرط وأدواتِه، والكلامُ فيه في مسائلَ:

---

(١) الفصول الخمسون: ١٦٤ .

(٢) "به" ليس في ب .

(٣) في ب : "ين"

المسألةُ الأولى: في حقيقة الشرط، قالوا: وحقيقتُه: تعليقُ وجودِ أحدِ الجائزين أو عدمِه على وجود جائزٍ آخرَ أو عَدَمِهِ، ولذلك لايكونُ إلا في المعاني المُحْتَمِلَةِ المشكوكِ في كَوْنِها، نحوُ: إنْ زُرْتَني أكرمتُك، وإنْ لَمْ تَزُرْني لم أُكرِمْك، [وإنْ لَمْ تزرْني أكرمتُك، وإنْ تزرْني لَمْ أُكرِمْكَ][(١)]، ولايجوزُ أن تقولَ: إنْ تكلَّمَ الحَجَرُ آتِكَ؛ لأنه مُمْتَنِعٌ، فلااحتمالَ، ولا إن احْمَرَّ البُسْرُ آتِكَ؛ لأنه واجبٌ، فلاشكَّ[(٢)].

فإن قلتَ: فما تصنعُ في قوله تعالى: {وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ}[(٣)]، وقولِه تعالى: {إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}[(٤)]، ومعلومٌ أن الريبَ قد وقع، وكذلك الإيمانُ، وقولِه تعالى: {إِن صَدُّوكُمْ}[(٥)]، بكسر {إِنْ} على قراءة أبي عمرو وابنِ كثير[(٦)]، والصَّدُّ قد وقع عامَ الحُديبية، وهذه الآيةُ نزلت عامَ الفتح[(٧)]، وقولِه تعالى: {أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ}[(٨)]، في قراءة مَنْ كَسَرَ {إِنْ}[(٩)]، والإسرافُ مقطوعٌ به[(١٠)].

---

(١) ليس في الأصل .

(٢) يجوز الشرط في المعاني الممتنعة والواجبة إذا قُصدت المبالغةُ. ينظر الصفوة الصفية: ١/١٩٤.

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٣ . وينظر سبب نزولها في زاد المسير: ١/٤٩.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٩١ وينظر تفسير الطبري: ٢/٣٥٠ .

(٥) سورة المائدة: من الآية: ٢ .

(٦) السبعة: ٢٤٢ ، والتبصرة في القراءات: ١٨٦ ، وينظر الكشف: ١/٤٠٥.

(٧) تفسير الطبري: ٩/٤٨٨ ، والمحرر الوجيز: ٤/٣٣١ ، وحكى المهدوي عن قوم أنها نزلت عام الحديبية، المحرر الوجيز: ٤/٣٣٢.

(٨) سورة الزخرف: الآية: ٥ .

(٩) هي قراءة نافع وحمزة والكسائي. السبعة: ٥٨٤ ، والتبصرة في القراءات: ٣٢٣ ، وينظر الكشف: ٢/٢٥٥.

(١٠) "به" سقط من ب .

فالجواب: أن نقول: أما قوله تعالى: {وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ} فيمكنُ أن تكونَ {إِنْ} فيه بمعنى "إذْ"(١)؛ لأن الريب قد حصل منهم في الماضي، ويمكن أن تكون {إِنْ} فيه على بابها، فتكون {إِنْ} قد صرفت معنى "كان" إلى المستقبل على الصحيح(٢)، ويكون التقدير: وإن تكونوا(٣)على ريب، باستصحاب الحال الماضية(٤)، ويمكن أن يكون ذلك على التغليب؛ لأن الكلَّ لم يكونوا مُرتابين، فغَلَّب غيرَ المرتابين [منهم](٥)على المرتابين(٦).

وأما قولُه تعالى: {إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ} فيمكن أن تكونَ {إِنْ} فيه بمعنى "إذ"؛ لأن الإيمان قد حصل منهم في الماضي، ويمكن أن تكون {إِنْ} فيه على بابها، ويكون المعنى على التهديد وهزِّالنفوس-كما تقولُ / لعبدك: إن كنتَ عبدي ١٦٠/ب
فأطعني(٧).

وأما قولُه تعالى: {إِن صَدُّوكُمْ} فقد نقلوا عن اليزيديِّ(٨)أنه قال: نزلت {إِن صَدُّوكُمْ} قبل أن يصدوهم؛ فعلى هذا فلاإشكالَ، وعلى تسليم أن إنزالَها

---

(١) هذا مذهب الكوفيين، وأنكر البصريون مجيئها بمعنى "إذ". ينظرالإنصاف: ٦٣٢/٢ ، والمغني: ٣٩ ، وائتلاف النصرة: ١٥٤.

(٢) خلافا للمبرد وأبي البقاء حيث قالا: إن لـ"كان" الماضية الناقصة معان حُكما ليست لغيرها من الأفعال الماضية، فلقوة "كان" لاتقلب "إن" معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من المضي. التبيان: ٣٩/١ ، والبحرالمحيط: ١٠٢/١ ، والدرالمصون: ١٩٧/١.

(٣) في الأصل : "كنتم" .

(٤) ينظرالبحرالمحيط: ١٠٣/١ .

(٥) ليس في الأصل .

(٦) في ب : "على غير المرتابين" .

(٧) ينظرالمغني: ٣٩-٤٠ .

(٨) اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) أبومحمد يحي بن المبارك البصري النحوي المقرىء، عُرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصورخال المهدي يؤدب ولده، واتصل بالرشيد وأدب المأمون، يقال إنه أملى عشرة آلاف ورقة عن أبي عمرو بن العلاء خاصة، له: نوادراللغة، والمقصور والممدود، ومناقب بني العباس. أخباره في تاريخ بغداد: ١٤٦/١٤-١٤٨ ، ووفيات الأعيان: ١٨٣/٦-١٩١ ، ومعرفة القراء الكبار: ١٥١/١-١٥٢.

بعد أن وقع منهم الصدُّ، وعليه الأكثرُ، فالمعنى استمرارُ الصدِّ، أي: إن صدوكم مثلَ الصد الذي وقع منهم(١)، فالحكمُ ما تقدم.

وأما قولُه تعالى: {إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ} فيمكن أن تكون {إِنْ} فيه بمعنى "إذْ"، وقد قُرىء بذلك(٢)، وقد قيل في ذلك: إنما استُعملتْ {إِنْ} هنا وإن كان الإسرافُ مُحَقَّقًا إعلاما بأن الإسراف ينبغي أن يكونَ واجبَ الانتفاء وأن يُعبَّر عنه بأداة الشك استبعادا لوقوعه(٣).

المسألة الثانية: في حد أداة الشرط، وتَعْدادِها، والكلامِ عليها أداةً أداةً.

أما حدُّها فقال بعضُهم(٤)في ذلك: أداةُ الشرط هو الحرفُ الذي يجعلُ الجملتين في حكم جملةٍ واحدة بأن يربط بينهما ربطا يتوقفُ به حصولُ المتأخرةِ على حصول المتقدمةِ(٥-من غير وقوعٍ. فقولُه: "ربطا يتوقف به حصولُ المتأخرة على حصول المتقدمة"-٥)يَخْرُجُ به "لَوْ"؛ لأن ربطَها قد يتوقفُ فيه حصولُ المتأخرة على حصول المتقدمة، نحوُ قولك: لو جئتَني لأكرمتُكَ، فامتناعُ الإكرام متوقفٌ على امتناع المجيء، وقد يتوقفُ معها حصولُ المتقدمةِ على حصول المتأخرة، نحوُ قولِه تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}(٦)، ألا ترى أن ظاهرَه امتناعُ(٧)تعددِ الآلهة

---

(١) ينظر تفسير الطبري: ٤٨٨/٤ ، والمحرر الوجيز: ٣٣٢/٤ ، والتبيان: ٤١٧/١ ، وتفسير القرطبي: ٤٦/٦ ، والبحر المحيط: ٤٢٢/٣.

(٢) قرأ زيد بن علي: {إِذْ كُنتُمْ}. البحر المحيط: ٦/٨ .

(٣) ينظر الكشاف: ٤٧٨/٣ ، والبحر: ٦/٨ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل: ١٨٦/٨ ب .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) سورة الأنبياء: من الآية: ٢٢ .

(٧) في ب : "ظاهر امتناع" .

لنفي الفساد؛ لأنه استدلالٌ بنفي الفساد على نفي التعدد، لااستدلالٌ بنفي التعدد على نفي الفساد؛ لأن نفي الفساد ليس مقصودا بالاستدلال(١)عليه، إنما المقصودُ بالاستدلال عليه نفيُ التعدد وإثباتُ الوحدانية. وقولُه: "من غيرِ وقوعٍ" يَخْرُجُ به "لَمّا"؛ لأن الحصولَ المرتبطَ قد وقع.

وأمّا تَعْدادُها فالأكثرُ على أنها إحدى عشرةَ أداةً، وهي تنقسمُ بالنظر إلى تَعْدادِها / أربعةَ أقسام: حرفٌ، واسمٌ، وظرفُ زمان، وظرفُ مكان، فالحرفُ ٢/١٦١
المُتَّفَقُ عليه: "إنْ"، والاسمُ: "مَنْ" و "ما" و "مَهْما"، وظرفُ الزمان: "مَتَى" و "أيّانَ" و "إذْما"، وظرفُ المكانِ: "أَيْنَ" و "أَنّى" و "حَيْثُما" و "أَيٌّ" وهي بِحَسَبِ ما تُضاف إليه، وزاد بعضُهم "كَيْفَ" و "إذا"، ومنهم من زاد "لَوْ" و "لَوْلا" [و"أما"](٢).

وأما الكلامُ على كل واحدة من هذه الأدوات فنقولُ:

أما "إنْ" فهي لفظٌ مشتركٌ بين أربعة أشياءَ(٣):

تكون زائدةً، وعلامتُها صحةُ الكلام بدونها، قال الشاعر:

فَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مَنايانا ودولةُ آخَرِينا(٤)

---

(١) في ب : "فالاستدلال" .

(٢) من ب .

(٣) الكتاب: ٣/١٥٢-١٥٣ ، والمقتضب: ١/٥٠-٥٢ ، ٢/٣٥٩-٣٦١ ، وحروف المعاني: ٥٧. وتأتي بمعنى "إمّا" الكتاب: ١/٢٦٧ ، والأزهية: ٥٦ ، وزاد الكسائي وقطرب أنها تأتي بمعنى "قد" الأزهية: ٥٠ ، والجنى الداني: ٢١٤-٢١٥ ، والمغني: ٣٩ ، وزاد الكوفيون أنها تأتي بمعنى "إذ" الصاحبي: ١٧٧ ، ومعاني الحروف: ٧٦ ، والإنصاف: ٢/٦٣٢ ، والمغني: ٣٩ ، كما زادوا أنها تأتي بمعنى "لو". معاني الحروف: ٧٧ ، وفي رصف المباني ١٩٢: "أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار وصلةٌ لها، وذلك إذا كانت الكلمة مبنيةً أو لايظهر فيها الإعراب، كقولهم في إنكار (أنا): أنا إنيه".

(٤) البيت لفَروة بن مُسيك، صحابي من أهل اليمن، أسلم سنة تسع أو عشر واستعمله الرسول -صلى الله عليه وسلم- على مُراد وزبيد ومذحِج، وبقي إلى خلافة عمر. أخباره في الطبقات الكبرى: ١/٣٢٧ ، والإصابة: ٥/٣٦٨-٣٦٩ ،والخزانة: ٤/١١٦-١١٩. والبيت من شواهد الكتاب: ٣/١٥٣ ، ٤/٢٢١ ، والمقتضب: ١/٥٢ ، ٢/٣٦١ ، والأصول: ١/٢٣٦ ، ٢/١٩٦ ، ٢٥٨ ، والصاحبي: ١٧٦ ، والنكت: ٢/٧٨٧ ، والبسيط: ٢/٧٥٨ ، والخزانة: ٤/١١٢ ، وفي تحصيل عين الذهب ٤٠٥: "أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ماجرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة".

أي: فما طِبُّنا، (١-والطِّبُّ هنا: العادةُ-١).

وتكونُ نافيةً، وعلامتُها(٢)أن تَحُلَّ مَحَلَّ "ما" النافيةِ، نحوُ قولـه تعالى: {إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍ بِهَذَا}(٣)، أي: ماعندكم.

وتكونُ مُخَفَّفَةً من الثقيلة، وعلامتُها وقوعُ اللام الفارقةِ بعدها، نحو: {وَإِن كُلا لَّـمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ}(٤).

وتكون شرطيةً، وهي المقصودُ هنا، وهي أصلُ أدوات الشـرط، وما عَمِلَ من الأدوات إنما عَمِلَ لتضمُّنِه معناها(٥).

(١-وهي مكسورةٌ، وأجاز فتحَها الكوفيون(٦)، وهو نادرٌ، وحملوا عليه قولَه تعالى: {أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ}(٧)فيمن قرأه بفتح الهمزة(٨)، ودليلُه قراءةُ الكسر-١).

(١-١) ليس في ب .

(٢) في ب : "وعلامته" .

(٣) سـورةيونس: مـن الآية: ٦٨ وينظرمعاني القـرآن وإعـرابه: ٢٧/٣ ، وزادالمسير: ٤٧/٤.

(٤) سـورةهود: مـن الآية: ١١١. وتخفيـف {إِنْ} قـراءة الحرميين وأبي بكـر عـن عاصم، وقرأها الباقون بالتشديد. وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر {لَـمَّا} بالتشديد، وخففهـا الباقون. السبعة: ٣٣٩ ، والتبصرة في القراءات: ٢٢٥ ، وينظرالكشف: ٥٣٧/١-٥٣٨.

(٥) ينظرالإنصاف: ٣٣٦/١ .

(٦) شـرح الـرضي على الكافية: ١٤٩/٢ وقـال: "ولاأرى قولهم بعيـدا عـن الصواب؛ لمساعدة اللفـظ والمعنى إياه، أمـا المعنى فلأن معنى قـوله: أمـا أنت ذا نفر...البيـت: إن كنـتَ ذا عدد فلستُ بفـرد، وأمـا اللفـظ فلمجـيء الفاء في هـذا البيـت..." وينظـرجواهرالأدب: ٢٤١ ، والمغني: ٥٣-٥٤.

(٧) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٢ .

(٨) هي قراءة غير حمزة، وقرأ حمزة بكسرها. السبعة: ١٩٣ ، والتبصـرة في القراءات: ١٦٦ ، وينظرالكشف: ٣٢٠/١.

والدليلُ على أصالة "إنْ"(١)أنه يجوز فيها مالايجوزُ في غيرها من أدوات الشرط، فمن ذلك وقوعُ الاسم بعدها فصيحا، قال تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}(٢)، وذلك فيما عداها شاذٌّ، قال الشاعر:

صَعْدَةٌ نابِتةٌ في حائِرٍ أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ(٣)

فأوقع الاسمَ بعد "أينما" وهو شاذٌّ، والحائرُ: مُجْتَمَعُ الماء، وجمعُه: حِيرانٌ، وحُورانٌ(٤).

---

(١) في ب : "على أصالتها" .

(٢) سورةالتوبة: من الآية: ٦. والأخفش يجيز في الاسم التالي لـ"إن" أن يكون مبتدأ، ففي معاني القرآن ٣٢٧/٢: "وقال: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} فابتدأ بعد {إِنْ}، وأن يكون رفع أحدا على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لايبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم اللفظ"، وهو مذهب الكوفيين، وأجازوا أيضا أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير. والبصريون لايجيزون إلا أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. الكتاب: ١٣٤/١ ، ١١٢/٣ ، ومعاني الفراء: ٤٢٢/١ ، والكامل: ١٢٢٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٠٣/٢ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب: ١١١/٣ ، والمغني: ٧٥٧-٧٥٨.

(٣) البيت لكعب بن جُعيل التغلبي، شاعر تغلب في عصره، مخضرم عرف في الجاهلية والإسلام، وهو أقدم من الأخطل والقطامي وقد لحقا به، شهد صفين مع معاوية بن أبي سفيان. أخباره في طبقات فحول الشعراء: ٥٧٢/٢-٥٧٦ ، والإصابة: ٦٤٤/٥-٦٤٥ ، والخزانة: ٤٩/٣-٥١. ونسب البيت كذلك لحسام بن ضرار الكلبي ، وهو من شواهد الكتاب: ١١١/٣ ، ومعاني الفراء: ٢٩٧/١ ، والمقتضب: ٧٣/٢ ، والأصول: ٢٣٣/٢ ، وضرائرالشعر: ٢٠٧ ، والبسيط: ٤٤١/١ ، ٦٤٢/٢ ، والخزانة: ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣. وفي تحصيل عين الذهب ٣٩٣: "وصف امرأة شبه قدها بالصعدة، وهي القناة، وجعلها في حائر؛ لأن ذلك أنعم لها وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح".

(٤) الصحاح: ٦٤٠/٢(حير).

ومن ذلك تعميمُ الشرط بها في الزمان، والمكان، والعين، والمعنى، ومَن يعقل ومالايعقل: فالزمانُ نحو: إن تجلسْ يومَ الجمعة أجلسْ فيه، والمكانُ: إن تَقْعُدْ أمامَ الناس أَقْعُدْ، والعينُ: إن يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، والمعنى: إن يحصلِ العلمُ يحصل الانتفاعُ، والعقلُ: إن عَدَلَ الأميرُ صَلَحَ الناسُ، وغيرُ العقل:/ إن نزل المطرُ يَنْبُت الزرعُ. ١٦١/ب

ومن ذلك حذفُ الشرط والجوابِ بعدها، جاء في الحديث: "قال: يارسولَ الله وإن زنى وإن سرق، قال: وإنْ"(١)، يريد: وإن زنى وإن سرق دخل الجنةَ، وجاء في الحديث أيضا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للذي يسوقُ البَدَنَةَ: "اركبْها، قال: إنها بدنةٌ! قال: وإنْ(٢)". رواه مسلمٌ(٣)، التقديرُ: وإن كانت بدنةً فاركبها. ومنه قولُ الشاعر:

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وإنْ كانَ عَيِيًّا مُعْدِمًا؟ قالت: وإنْ(٤)

تقديرُه: وإن كان عَيِيًّا مُعْدِما أَفْعَلْ.

وأما "مَنْ" فهي أيضا من الألفاظ المشتركة: تكونُ استفهاميةً، نحو: مَنْ عندكَ؟ وموصولةً، نحو: أعجبني مَنْ قام. ونكرةً موصوفةً، نحو: مررتُ بمَنْ معجبٍ لك، أي: بشخصٍ مُعْجِبٍ لك. وزائدةً عند الكوفيينَ، نحو قولِ عنترةَ:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ١١٧٨/٣ كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، برقم ٣٠٥٠.

(٢) في ب : "قال اركبها وإن" .

(٣) صحيح الإمام مسلم: ٩٦١/٢ كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها، رقم ٣٧٤.

(٤) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٧/٨: "هو من رجز منسوب إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه". وينظر ملحقات الديوان: ١٨٦ ، والمقرب: ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية: ١٦١٠/٣ ، والبحر المحيط: ٢١٠/١ ، ٥٠٢/٥ ، والمغني: ٨٥٢.

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وليْتَها لم تَحْرُمِ(١)

التقديرُ عندهم: يا شاةَ قنصٍ.

وتكونُ شرطا، وهو المقصودُ هنا، وهي تَعُمُّ ذوي العِلْمِ، فتنطلقُ على المَلَك، والإنسان، والشيطان، وزمانُ الربط معها مُبْهَم، وقد تقدم الكلامُ على أقسامها(٢)في قوله:

"القولُ في الإعراب والبناءِ"

وأمّا "ما" فهي أيضا من الألفاظ المشتركةِ: تكونُ(٣)حرفا واسما: فإن كانت حرفا انقسمت أربعةَ أقسام(٤): نافيةً، نحو قولك: ما زيدٌ قائم، وزائدةً، نحو قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ}(٥)، وكافّةً، نحو: إنّما زيدٌ قائم، ومُهَيِّئَةً، نحو: إنّما قام زيدٌ.

---

(١) في ب : "وليته"، والبيت من معلقته المشهورة. الديوان: ٢١٣ والرواية فيه: "ما" مكان "من" وهي كذلك في الأزهية: ٧٩ ، والكشاف: ٣٦٩/٣ ، وقال البغدادي: "وهي رواية شراح المعلقات، ولم يرو أحد منهم الرواية الأولى" وينظرشرح القصائد السبع الطوال: ٣٥٣ ، وشرح القصائد العشر: ٣٠٤ وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد.

والبيت برواية الشارح في الأزهية: ١٠٣ ، وضرائرالشعر: ٨١ ، وشرح التسهيل: ٢١٦/١ ، والمغني: ٤٣٤ ، وشرح أبياته: ٣٤١/٥ ، والخزانة: ١٣٠/٦ وفيها: "والشاة هنا كناية عن المرأة...والمعنى: أنها حرمت عليَّ باشتباك الحرب بيني وبين قبيلتها" .

(٢) ينظر ص ١٩٩ .

(٣) في ب : "وتكون" .

(٤) ذكر لها النحويون ثلاثة أقسام هي: النافية والزائدة والمصدرية. ولم يذكر الشيخ -رحمه الله- المصدرية، وماذكره من الكافة والمهيئة يندرج تحت الزائدة. يراجع رصف المباني: ٣٧٧-٣٨٥، والجنى الداني: ٣٢٢-٣٣٦ ، والمغني: ٣٩٩-٤١٤.

(٥) سورةآل عمران: من الآية: ١٥٩ .

وإن كانت اسما انقسمت خمسةَ أقسامٍ(١): استفهاميةً، نحو: ما عندكَ؟ وموصولةً، نحو: أعجبني ماعندكَ، ونكرةً موصوفةً، نحو: مررتُ بما مُعْجِبٍ لك، ونكرةً غيرَ موصوفةٍ، نحو: ما أحسنَ زيدا! وشرطا، نحو قولِه تعالى: {مَايَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا}(٢).

وهي تقعُ على مالايعقلُ، نحو: أعجبني / ماعندكَ، وأنت تريدُ فَرَسًا أو ثوبا، وعلى جنس(٣)مَن يعقل، نحوُ قوله تعالى: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ}(٤)، وعلى صفة(٥)مَنْ يعقلُ، نحوُ قوله تعالى حكايةً عن فرعونَ: {وَمَا رَبُّ الْعَـٰلَمِينَ}(٦)، أي: وماصفتُه(٧)، وقد قيل: إن المرادَ بها هنا الجنسُ(٨)، أي: وماجنسُه(٩) ٢/١٦٢

والصحيحُ أنها تكون اسما صريحا لاظرفَ زمان، وزعم ابنُ مالك في "التسهيل"(١٠)وفي "الكافية الشافية"(١١)أنها تكون ظرفا، واستدلَّ على ذلكَ في الشرح بأبياتٍ، وطوَّلَ في الاستشهاد، فممّا أنشده على ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) ينظرالجنى الداني: ٣٣٦-٣٤١ وزاد قسمين آخرين يمكن أن يندرجا تحت هذه الأقسام ، والمغني: ٣٩٠-٣٩٨ .

(٢) سورةفاطر: من الآية: ٢ .

(٣) في ب : "صفة" .

(٤) سورةالنساء: من الآية: ٣ ، وفي ب : "وانكحوا" ، ولم ترد فيها {مِنَ النِّسَاءِ} ، وجاء فيها بعد الآية: "أي: صفة النساء".

(٥) في ب : "جنس" .

(٦) سورةالشعراء: ٢٣ .

(٧) في ب : "وما جنسه" .

(٨) في ب : "الصفة" .

(٩) في ب : "وما صفته" .

(١٠) في التسهيل ٢٣٦: "وما سوى (إن) أسماء متضمنة معناها..وقد ترد (ما) و (مهما) ظرفي زمان".

(١١) شرح الكافية الشافية: ١٦٢٠/٣ .

فما تَكُ يابنَ عبدِالله فينا فلاظُلْمًا تخافُ ولاافْتِقارا(١)

فـ"ما" في البيت عنده ظرفٌ يُراد به المدة.

وقد ردَّ عليه ابنُه بدرُالدين(٢)بأن "ما" فيما استشهد به تحتمل أن تكون مصدريةً، ويكونَ التقديرُ في البيت: أيَّ كَوْنٍ قصير أو طويلٍ تكنْ فينا فلا تخاف.

وأمّا "مَهْما"(٣)فاختلف النحويونَ فيها:

فأكثرُهم(٤)على أنها اسم، والدليلُ على ذلك عودُ الضمير عليها، قال الله تعالى: {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ}(٥)، فالضميرُ في {بِهِ} يعودُ على {مَهْمَا}، ودليلٌ آخَرُ: أنها لاتُوجدُ في كلامهم إلا مُبتدأةً عائدا عليها ضميرٌ أو مُفَرَّغا لها العاملُ، فتكونُ معمولةً له، نحوُ قولك: مَهْما تَصْنَعْ أصنعْ.

ومذهبُ أبي زيدٍ السُّهيلي(٦)أن "مَهْما" تكونُ اسما إذا عاد عليها ضميرٌ - كما تقدم - وتكونُ حرفا إذا لم يعد عليها ضمير، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه: ١٩٣/١ يمدح الجراح بن عبدالله أمير البصرة، وهو من شواهد مجالس العلماء: ١١٢ ، والبغداديات: ٣٩١ ، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢٦/٣ ، والمغني: ٣٩٨ ، وشرح أبياته: ٢٣٧/٥.

وفي ب : "افتخارا" .

(٢) شرح التسهيل: ٦٩/٤ .

(٣) رسمت "مهما" في النسختين بالياء، وجاء في حاشية الأصل: "رسم المصنف (مهما) بالياء صورة، ولم أر غيره رسمها إلا بالألف".

(٤) الكتاب: ٥٦/٣ ، ٥٩ ، والأصول: ١٥٩/٢ ، وشرح المفصل: ٤٢/٧ ، والجنى الداني: ٦٠٩، والمغني: ٤٣٥.

(٥) سورةالأعراف: من الآية: ١٣٢ .

(٦) الجنى الداني: ٦١١ ، والمغني: ٤٣٥ .

و مَهْما تَكُنْ عند امرِىءٍ مِنْ خَليقَةٍ ولَوْخالَها تَخْفَى على النّاس تُعْلَمِ(١)

فـ"مَهْما" عنده في هذا البيت حرفُ شرطٍ بمعنى "إنْ"، و"مِنْ خَلِيقَةٍ" اسمُ "تكن" و "مِنْ" زائدةٌ، كأنه قال: وإن تكنْ عند امرىءٍ خليقةٌ. ولاحجةَ في هذا البيت(٢)؛ لاحتمال أن يكونَ في "تكن" ضميرٌ يكونُ اسمَها يعودُ على "مَهْما" وأَنَّثَهُ حملا على المعنى؛ لأنها واقعةٌ / على الخليقة، وقولُه: "عندَ ١٦٢/ب
امرِىءٍ" هو الخبرُ، وقولُه: "مِنْ خَليقَةٍ" تفسيرٌ. ويلزمُ ممّا ارتكبه السهيليُّ زيادةُ "مِنْ" في الواجب(٣)، ولايقولُ به البصريون(٤).

والكثيرُ في "مَهْما" أن تكونَ شرطا، وقد تأتي استفهاما، أنشد أبو علي:

مَهْما لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْما لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ(٥)

واختلف النحويون في "مَهْما" هل هي مركبةٌ أو بسيطةٌ:

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في شعره: ٢٨ ، وهو من شواهد الكامل: ٨٧٨/٢ ، والأمالي الشجرية: ٢٤٧/٢ ، والكشاف: ١٠٧/٢ ، والجنى الداني: ٦١٢ ، والمغني: ٤٢٦ ، ٤٣٥ ، وشرح شواهده: ٣٨٦/١ ، ٧٣٨/٢ ، ٧٤٣.

(٢) ينظرالتذييل والتكميل: ١٨٨/٨ ب ، والمغني: ٤٣٥-٤٣٦.

(٣) مذهب أبي علي الفارسي أن الشرط غير موجب. المغني: ٤٣٥ .

(٤) ذهب أبوالحسن الأخفش إلى أن "من" تزاد بغير شرط. معاني القرآن: ٢٤٥/١.

(٥) البيت لعمرو بن نعامة-وقيل: بن ثعلبة- بن غياث بن مِلْقَط الطائي، شاعر جاهلي، كان معاصرا لعمرو بن هند. أخباره في معجم الشعراء: ٥٧-٥٨ ، والخزانة: ٢٥/٩ ، ومعجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين: ٢٢٥. والبيت من قصيدة له أوردها أبوزيد في نوادره: ٢٦٧ ، وينظرالشاهد في شرح المفصل: ٤٤/٧ ، وضرائرالشعر: ٦٣ ، وشرح الكافيةالشافية: ٥٧٨/٢ ، والمغني: ١٤٦ ، ٤٣٧ ، والخزانة: ١٨/٩ وذكر أن أبا علي أنشده في التذكرة.

فذهب بعضُ النحويين(١)إلى أنها بسيطةٌ ليست مركبةً من شيءٍ، ووزنُها "فَعْلَى"، وألفُها للإلحاق أو للتأنيث، والدليلُ على البساطة كَتْبُها بالياء.

وقال بعضُهم(٢): يمكنُ أن يكونَ وزنُها "مَفْعَلا" والذي حمله على هذا أنا(٣)إذا قلنا: إن وزنَها "فَعْلَى" كانت من باب "سَلِسٍ" وهو قليلٌ(٤)، وإذا كان وزنُها "مَفْعَلا" خرجت من باب "سَلِسٍ".

وقال كثير من النحويين بتركيبها، واختلفوا في أجزاء التركيب:

فذهب الخليلُ(٥)أنها مركبةٌ من "ما" التي هي حرفُ شرط و "ما" التي هي لتأكيد الشرط، والأصلُ "ماما" فكرهوا توالي المِثْلَيْنِ، فأبدلوا من ألف "ما" الأولى هاءً ووصلوها مع "ما" الثانيةِ، فقالوا: "مَهْما".

وذهب سيبويه(٦)أنها مركبةٌ من "مَهْ" بمعنىٰ: اسكت، و"ما" الشرطيةِ، وكأنَّ الأصل أن قائلا [قال](٧)لكَ: [إني](٧)أَفْعَلُ مالاتقدرُ عليه، فقلتَ له: مَهْ، أي: اسكت، ماتفعلْ أَفْعَلْ، ثم جرى ذلك مَجْرَى كلمةٍ واحدةٍ.

---

(١) ينظرشرح المفصل: ٤٢/٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٩٦/٢ ، والارتشاف: ٥٤٧/٢ ، والجنى الداني: ٦١٢ ، والمغني: ٤٣٦.

(٢) في المحصول في شرح الفصول ١٠٨ ب : "ووزنها (فعلى) وهي حينئذ من باب سلس، ولو قيل إنها (مفعل) تحاميا لذلك لم أر به بأسا".

(٣) في ب : "أنه".

(٤) أي: تجاور المثلين من الأصول. ينظر شرح الملوكي: ٤٥ .

(٥) الكتاب: ٥٩/٣ .

(٦) الكتاب: ٦٠/٣ .

(٧) سقط من الأصل .

فرعٌ: إذا سميتَ بـ"مَهْما" فمن قال بالتركيب حَكَى، ومن قال بالبساطة مَنَعَ الصرفَ إن قلنا بأن وزنه(١)"فَعْلَى"، وإن قلنا بأن وزنه "مَفْعَل" كان منصرفا. فإن نُكِّرَ بعد التسمية، فإن قلنا بالتركيب فالحكايةُ، وإن قلنا بالبساطة، فإن كانت ألفُه للإلحاق نُوِّنَ، وإن كانت ألفُه للتأنيث فلاتنوينَ؛ لأن ما فيه ألفُ التأنيث لاينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وما فيه ألفُ الإلحاق ينصرفُ في النكرة(٢).

وأمّا "مَتَى" فهي ظرفُ زمان تأتي / لتعميم الأزمنة، فإذا قلتَ: متى تقمْ ٩/١٦٣ أقمْ، فالمعنى: في أي وقتٍ تقومُ أقومُ، ولاتُفارقُ الظرفيةَ. وتكونُ شرطا(٣)، وهو المقصودُ هنا، وذلك نحوُ قولِه:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٤)

وتكون استفهاما(٣)، نحوُ قوله:

مَتَى كانَ الخِيامُ بِذِى طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُها الخِيامُ(٥)

و"ذو طُلُوحٍ": موضعٌ(٦)، وإذا كانت استفهاما وقعت خبرا، نحوُ قوله تعالى: {وَيَقُولُونَ مَتَى هَٰذَا الْوَعْدُ}(٧)، ويليها الفعلُ الماضي والمضارعُ، نحو: متى قام زيد؟ ومتى يقوم؟

---

(١) في ب : "وزنها".

(٢) ينظر الكتاب: ٣/٢١٠-٢١٣ ، والمقتضب: ٣/٣٣٨ .

(٣) الكتاب: ١/٢١٧-٢١٨ ، ٤/٢٣٣ ، والمقتضب: ٢/٥٢ ، ٣/٦٣ ، ٢٨٩ .

(٤) البيت للحطيئة في ديوانه: ٨١. وهو من شواهد الكتاب: ٣/٨٦ ، والمقتضب: ٢/٦٣ ، ومجالس ثعلب: ٢/٣٩٩ ، والجمل: ٢٨٦ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٦٠٨. وفي تحصيل عين الذهب ٣٨٤: "والمعنى: متى تأته عاشيا، أي: في الظلام، وهو العشاء، تجد خير نار، أي: تجد ناره معدة للضيف الطارق" .

(٥) البيت لجرير في ديوانه: ١/٢٧٨ ، وينظر الكتاب: ٤/٢٠٦ ، ومجاز القرآن: ٢/٢٤٦ ، والأصول: ٢/٣٨٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٥٥٣ ، وشرح التسهيل: ٤/٧١. وفي شرح أبيات المغني ٦/١٤٢: "ومتى: استفهام إنكاري. قال صعوداء في شرح ديوان زهير: قول جرير:

متى كان الخيام بذي طلوح

أي: كأنه لم يكن بذي طلوح خيام قط" .

وفي ب : "بذي طلوع" .

(٦) واد في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظيم. شرح أبيات المغني: ٦/١٤٢.

(٧) سورة يونس: من الآية: ٤٨ .

وحَكَى الكوفيون أنها تأتى في لغة هُذَيْلٍ بمعنى وَسَطٍ، حكوا من كلامهم: "جعلتُه في مَتَى كيسٍ"(١)، أي: في وَسَطِهِ، وحَكَوا أيضا عنهم أنها تأتي حرفَ جرٍّ بمعنى "مِنْ" واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

شَرِبْنَ بماء البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)

و"نَئِيجٌ" بالنون والهمزةِ وياءٍ بعدها وجيمٌ، وهو مَرٌّ سريعٌ بصوت. والبصريون لايعرفون "متى" حرفَ جر، والروايةُ عندهم "على لُجُجٍ".

وأما "أيّانَ" فالأكثرُ فتحُ همزِها، وسُلَيْمٌ تكسره(٣)، وهي من ظروف الزمان، وتعمُّ الأوقاتَ نحو "متى"(٤).

---

(١) في الأزهية ٢٠٠: "حكى الكسائي عن العرب: أخرجه متى كمه، أي: من وسط كمه، وهي لغة هذيل"، وفي الاقتضاب ٣٧٣/٣: "وقيل: متى بمعنى وسط، وحكى أبو معاذ الهراء-وهو من شيوخ الكوفيين- : جعلته في متى كمي".

وما حكاه الكسائي والهراء لايحتمل غير المعنى الذي ذكره الشارح، وحكى أبوزيد: "وضعته متى كمي" واختلف فيه، فقيل: وسط كمي، وقيل: في كمي، ينظرشرح الرضي على الكافية: ٢٠٤/٢ ، والمغني: ٤٤٠-٤٤١ ، والخزانة: ٩٨/٧.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١٢٩/١ ، وروايته:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج

ولاشاهد في هذه الرواية، وقال شارح الديوان: "قال الأصمعي: ويروى:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى حبشيات... ...."

وينظرالبيت في معاني الفراء: ٢١٥/٣ ، والأزهية: ٢٠١ ، والاقتضاب: ٣٧٢/٣ ، والخزانة: ٩٧/٧. قال ابن السيد: "وصف سحابا ارتفعت من البحر، وهذيل كلها تصف أن السحاب تستقي من البحر ثم تصعد في الجو".

والشاهد في قوله: "متى لجج" وقد اختلف فيه، فقيل: بمعنى "من"، وقيل: بمعنى "في"، وقال ابن سيدة بمعنى وسط. ينظرالمخصص: ٦٩/١٤ ، والخزانة.

(٣) معاني الفراء: ٩٩/٢ ، والتسهيل: ٢٣٦ .

(٤) ينظرالكتاب: ٢٣٥/٤ ، والمقتضب: ٥٢/١ .

وقيل: إنها تُستعملُ في الأمور العِظام(١)، نحوُ قوله تعالى: {أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ}(٢)، {أَيَّانَ مُرْسَاهَا}(٣).

والأكثرُ فيها أن تكون استفهاما، وإذا كانت استفهاما وقعت خبرا كما مثَّلنا، ويقعُ بعدها الفعلُ المستقبل، نحوُ قوله تعالى: {أَيَّانَ يُبْعَثُونَ}(٤)، ولايقعُ بعدها الماضي كما وقع بعد "مَتَى" لاتقولُ: أيّانَ قام زيدٌ؟(٥)

وقد تقعُ شرطا، وهو المقصودُ هنا، قالوا(٦): ولم يَحْفَظْ سيبويهِ شرطيتَها، وحفظه أصحابُه، ومنه قولُ أُمَيَّةَ بنِ أبى عائذٍ الهذلي(٧):

إذا النَّعْجَةُ الأَدْماءُ كانت بقَفْرَةٍ فأيّانَ مايُعْدَلْ بهاالرِّئْمُ تَنْزِلِ(٨)

---

(١) نقل هذا عن علي بن عيسى الربعي. الهمع: ٣١٧/٤ وفيه: "والمشهور أنها لاتختص به" وينظرشرح المفصل: ١٠٦/٤ ، والارتشاف: ٥٤٨/٢ ، والفوائدالضيائية: ١٤١/٢.

(٢) سورةالذاريات: من الآية: ١٢ .

(٣) سورةالأعراف: من الآية: ١٨٧ .

(٤) سورةالنحل: من الآية: ٢١ .

(٥) ينظرشرح التسهيل: ٧١/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٥/٣ ، والهمع: ٣١٧/٤.

(٦) ينظرالارتشاف: ٥٤٨/٢ .

(٧) في النسختين: "أبي أمية"، والصواب أمية بن أبي عائذ الهذلي، شاعر إسلامي مخضرم، وقيل: إنه من شعراء الدولة الأموية وأحد مداحهم. أخباره في الأغاني: ٥/٢٤-٨ ، والإصابة: ٢١٦/١ ، والخزانة: ٤٣٥/٢-٤٣٦.

(٨) شرح أشعار الهذليين: ٥٢٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ: ٣٦٣ ، وشرح الكافية لابن جماعة: ٣٨٣ ، والدرالمصون: ٥٢٩/٥ ، والهمع: ٣٤١/٤ ، وشرح الأشموني: ١٠/٤. وفي اللسان ١١/١٢(أدم): "والأدمة في الناس: شربة من سواد، وفي الإبل والظباء: بياض، يقال: ظبية أدماء".

وقال آخَرُ:

أيّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الأَمْنَ منّا لم تَزَلْ حَذِرا(١)

واختلفوا في أصل "أيّانَ":

فقال ابنُ جني(٢)هي مأخوذةٌ / من "أيٍّ" لامن "أَيْنَ"؛ لأن "أينَ" ظرفُ ١٦٣/ب
مكان، و"أيّان" ظرفُ زمان، فلو سميتَ بها لم تنصرفْ لزيادة النونِ.

وقال بعضُ المتأخرين(٣): يمكنُ أن يكون أصلُها "أيَّ أوانٍ" فحُذفت الهمزةُ وإحدى(٤)الياءين، فبقي "أي وانٍ" فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياء، فقيل:"أيّانَ".

وأمّا "إذْما" فتكونُ شرطا، قال العباسُ بنُ مِرْداسٍ السُّلَمِيُّ- رضي الله عنه -:

إذ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ لهُ حقًّا عليكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

ياخيرَ مَنْ رَكِبَ المَطِيَّ ومَنْ مَشَى فوقَ الترابِ إذا تُعَدُّ الأَنْفُسُ(٥)

---

(١) ورد البيت من غير نسبة في شرح التسهيل: ٧١/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٩٤ ، والبحرالمحيط: ٤١٩/٤ ، وشرح شذورالذهب: ٣٣٦ ، وشفاء العليل: ٩٥١/٣ ، ٩٦٥ ، والمقاصدالنحوية: ٤٢٣/٤.

(٢) المحتسب: ٢٦٨/١ .

(٣) نقله أبوحيان في البحرالمحيط: ٤١٩/٤ عن صاحب كتاب اللواح أبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد المقري الرازي المتوفى سنة ٤٥٤هـ.

(٤) في ب : "وأحد" .

(٥) ديوانه: ٨٨ من قصيدة له في غزوة حُنين يخاطب بهاالنبي، صلى الله عليه وسلم، ويذكر بلاءه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات، وروايته: "إمّا أتيت" وعليها يفوت الاستشهاد.

وينظرالشاهد في الكتاب: ٥٧/٣ ، والمقتضب: ٤٦/٢ ، والكامل: ٣٧٩/١ ، والنكت: ٧٢٨/١ ، والجمل: ٢٨٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢٠٤/٢ ، وشرح التسهيل: ٦٧/٤ ، والخزانة: ٢٩/٩ وفيها: "واطمأن: سكن. والمجلس: قيل يريد أهل المجلس، فحذف المضاف، وحكى أبوعلي البغدادي أن المجلس الناس...، ويجوز أن يكون المعنى إذا اطمأن جلوسك" وينظر أمالي القالي: ٩٥/١.

وقال الآخَرُ:

وإنَّكَ إذْما تَأْبَ ماأنتَ آمرٌ به لاتَجِدْ مَنْ أنتَ تأمرُ فاعِلا(١)

واختلفوا فيها: هل تجزمُ نظما ونثرا، أم ذلك في الشعر؟

فالصحيح أنها تجزمُ مطلقا(٢). وذهب بعضُهم(٣)أنها بمعنى "إذا" فلا تجزمُ إلافي الشعر كـ"إذا". ورُدَّ(٤)هذا القولُ بأنها لو كانت مثلَ "إذا" لارتفع الفعلُ بعدها في النثر كما يرتفع بعد "إذا"(٥)، فكنتَ تقولُ: إذْما تقومُ أقومُ، قالوا: وهذا غيرُ محفوظٍ في لسانهم، بخلاف "إذا" فإنَّ الفعلَ يرتفعُ بعدها، قال تعالى: {وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ}(٦).

واختلفوا أيضا هل هي حرفٌ أو اسمٌ ظرفُ زمان؟

---

(١) في النسختين: "إذما فات"، وجاء في هامش الأصل: "إذما تأت" ولايستقيم بها المعنى على رواية الشارح، ومأأثبته رواية في البيت. ينظرالمقاصدالنحوية: ٤٢٥/٤. والبيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به إلى قائل معينٍ، وهو برواية الشارح في المساعد: ١٤٠/٣ ، وشفاء العليل: ٩٥٢/٣ ، وجاء برواية:

وإنك إذما تأت ما أنت آمرٌ به تلف من إياه تأمر آتيا

في شرح التسهيل: ٦٧/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٩٥ ، والمقاصدالنحوية: ٤٢٥/٤ ، وشرح الأشموني: ١١/٤.

(٢) الكتاب: ٥٦/٣ ، والمقتضب: ٤٦/٢ ، والأصول: ١٥٩/٢ ، والتبصرة: ٤٠٨/١ ، والارتشاف: ٥٤٧/٢ ، والجنى الداني: ١٩١ ، والمغني: ١٢٠ ، والمساعد: ١٤٠/٣.

(٣) هذا الرأي من غير نسبة في الارتشاف، وما يليه من مصادر الهامش السابق، والهمع: ٣١٨/٤.

(٤) ينظرالمساعد: ١٤٠/٣ .

(٥) في الأصل : "بعدها" .

(٦) سورةالحج: من الآية: ٧٢ ، و {بَيِّنَـٰتٍ} سقطت من ب .

فمذهبُ سيبويهِ(١)أنهاحرفٌ. ودليلُه أنها(٢)لمّا رُكِّبَتْ مع "ما" سُلبت الدلالةَ على الزمان الماضي، وصارت جزءَ كلمةٍ لأجل التركيب(٣)، نظيرُه(٤) "حَبَّذا" كان "حَبَّ" قبلَ التركيب فِعْلا، فلمّا رُكِّبَ مع "ذا" سُلب الدلالةَ على الفعل، وصارا معا اسما مبتدأً(٥).

وذهب المبردُ(٦)وابنُ السراج وأبو علي(٧)أنها اسمٌ ظرفُ زمان، كانت لِما مضى، فزيد عليها "ما" وجوبا في الشرط فجُزم بها. ودليلُ هذا القولِ: أنه لايلزمُ منه عدمُ النظير كما يلزمُ من مذهب سيبويه، وهو / خروجُ الاسم إلى الحرف في التركيب. ٩/١٦٤

وصحَّحَ المتأخرون(٨)مذهبَ المبرد ومن تبعه، وقالوا: إبقاؤُها على الظرفية أولى، وانتقالُها إلى الاستقبال أقربُ من انتقالها إلى الحرفية، ولايَبْعُدُ في باب الشرط الانتقالُ من الماضي إلى المستقبل، ألا ترى أنك تقولُ: إن قام زيد قام عمرو، فـ"قام" قد انتقل من الماضي إلى الاستقبال.

---

(١) الكتاب: ٣/٥٦-٥٧ .

(٢) في الأصل: "أنه" .

(٣) ينظرالنكت: ٢/٧٢٧ .

(٤) في الأصل : "نظيرة" .

(٥) ينظرالكتاب: ٢/١٨٠ ، والمقتضب: ٢/١٤٣ .

(٦) نسب غير واحد من العلماء إلى المبرد القول بظرفية "إذما" ينظرشرح جمل الزجاجي: ٢/١٩٥ ، وشرح التسهيل: ٤/٦٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٩٠ ، والمساعد: ٣/١٤١ ، والجنى الداني: ١٩١ ، والمغني: ١٢٠. وفي المقتضب ٢/٤٥ ما يخالف هذه النسبة، فقد قال المبرد: "هذا باب المجازاة وحروفها...فمن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنى، وحيثما. ومن الأسماء: من، وما، وأي، ومهما. ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما"، هذا وينظرالارتشاف: ٢/٥٤٧ فقد أشار إلى أن للمبرد قولين في هذه المسألة.

(٧) الأصول: ٢/١٥٩ ، والإيضاح: ٣٣٢ .

(٨) أكثرالمتأخرين على تصحيح مذهب سيبويه. تنظرالمصادرالمتقدمة في هامش ٦.

وأما "أَيْنَ" فهي ظرفُ مكان وتَعُمُّ الأمكنَةَ كلَّها. وتكونُ استفهامًا، نحوُ: أينَ زيدٌ؟ وشرطا(١)، وهو المقصودُ هنا، وذلك نحوُ قولِه تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ}(٢)، ونحوُ قولِ ابنِ هَمّامٍ السَّلُولي(٣):

أينَ تَضْرِبْ بنا العِداةَ تَجِدْنا نركبُ العِيسَ نحوها لِلتَّلاقِي(٤)

وقد مرَّ الكلامُ عليها بأبسطَ من هذا في باب الإعراب والبناء(٥).

وأمّا "أَنّى" فتكونُ بمعنى "كَيْفَ" نحوُ قولِه تعالى: {أَنَّىٰ يُحْيِي هَـٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا}(٦)، أي: كيف، ومنه قولُه تعالى: {أَنَّىٰ شِئْتُمْ}(٧).

وتكونُ بمعنى "مَتَى" قاله الضَّحّاكُ(٨)في قوله تعالى: {أَنَّىٰ شِئْتُمْ}.

---

(١) ينظر الكتاب: ٢١٩/١-٢٢٠ ، ٥٦/٣-٥٩ ، ٢٣٣/٤ ، والمقتضب: ٤٦/٢-٤٧ ، ٥٢ ، ٦٣/٣ ، ٢٨٩ ، والأصول: ١٣٦/٢ ، ١٥٩ ، وشرح المفصل: ٤٥/٧.

(٢) سورة النساء: من الآية: ٧٨ .

(٣) في ب : "أبي همام" تحريف، وهو أبوعبدالرحمن عبدالله بن همام بن رياح السلولي، من بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي من التابعين، كان يقال له العطار لحسن شعره. أخباره في الشعر والشعراء: ٦٥١/٢-٦٥٢ ، وتاريخ الإسلام (حوادث٦١-٨٠): ٤٧٠ ، والخزانة: ٣٥/٩-٣٧.

(٤) الكتاب: ٥٨/٣ ، والمقتضب: ٤٧/٢ ، والنكت: ٧٢٩/٢ ، وشرح المفصل: ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، وشرح التسهيل: ٧٢/٤ ، والمساعد: ١٤٠/٣. وفي تحصيل عين الذهب ٣٧٣: "والعيس: البيض من الإبل، وكانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل، ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس".

وفي ب : "ركب العيس".

(٥) ينظر ص ١٨٥-١٨٦ فيما تقدم .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٥٩ . وينظر زادالمسير: ٣٠٩/١.

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٣ .

(٨) الضحاك (٠٠٠-١٠٥هـ) بن مُزاحم الهلالي الخراساني، أبومحمد، وقيل: أبوالقاسم، كان له اليد الطولى في التفسير والقصص. أخباره في الطبقات الكبرى: ٣٠٠/٦-٣٠٢ ، وتاريخ الإسلام (حوادث١٠١-١٢٠): ١١٢ ، وطبقات المفسرين للداودي: ٢١٦/١.

وانظر قوله في تفسير الطبري: ٤٠٣/٤ .

وتكونُ بمعنى "حَيْثُ"(١).

نقل هذه المعانيَ الثلاثةَ العُزَيزيُّ(٢) في "غريب القرآن".

وتكونُ شرطا(٣)، وهي إذ ذاك ظرفُ مكان بمعنى "أَيْنَ"(٤)، قال الشاعر:

خليليَّ أَنّى تَأْتِياني تَأْتِيا أخًا غيرَ ما يُرضيكُما لايحُاولُ(٥)

وأما "حَيْثُ" فهي ظرفُ مكان تَعُمُّ جميعَ الأمكنةِ(٦)، ولاتُستعملُ إلا في الشرط مقرونةً بـ"ما"(٧)، قال الشاعر:

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللَّـــــهُ نجاحًا في غابرِ الأزمانِ(٨)

---

(١) ينظرتفسيرالطبري: ٤٠٣/٤ فما بعدها .

(٢) في النسختين: "الغزنوي" ولم أجد فيمن صنف في غريب القرآن أحدا يلقب بالغزنوي ، وأظن اللفظة محرفة عن العُزيزي، وهو محمد بن عُزيز السجستاني، أبوبكر العُزيزي نسبة إلى أبيه، وقيل: بل الصواب العزيري ومن قالها بزائين فقد أخطأ، كان أديبا فاضلا متواضعا، أخذ عن أبي بكر بن الأنباري، وصنف غريب القرآن فجوّده، توفي سنة ٣٣٠هـ أخباره في نزهة الألباء: ٢٣١-٢٣٢ ، واللباب: ٣٣٨/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي: ١٩٣/٢-١٩٤ .

وقد نقل هذه المعاني الثلاثة لـ"أَنّى" في نزهة القلوب في تفسيرالقرآن العزيز: ٦٥.

(٣) ينظرالكتاب: ٥٦/٣ ، ٥٨ ، والمقتضب: ٤٥/٢ ، ٤٧ ، والأصول: ١٥٩/٢ ، والنكت: ٧٢٨/٢.

(٤) وقيل بمعنى متى، وقيل لتعميم الأحوال. ينظرالارتشاف: ٥٥٠/٢ ، والمساعد: ١٣٤/٣.

(٥) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل: ٧٠/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٩٦ ، وشرح شذورالذهب: ٣٣٦ ، والمساعد: ١٣٤/٣ ، وشفاء العليل: ٩٥١/٣ ، والمقاصدالنحوية: ٤٢٦/٤ ، وشرح الأشموني: ١١/٤.

(٦) الكتاب: ٢٣٣/٤ ، والمقتضب: ٥٣/٢ ، ١٧٥/٣-١٧٦ ، ٣٤٦/٤ ، وقال الأخفش: قد ترد للزمان، المغني: ١٧٦.

(٧) كذا في النسختين، والأولى: "ولاتُستعمل في الشرط إلامقرونة بما" وينظرالكتاب: ٥٦/٣-٥٩ ، ٣٣١ ، ٢٢١/٤ ، والمقتضب: ٥٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٩٧/٢.

(٨) ورد البيت غير منسوب في شرح التسهيل: ٧٢/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٩٥ ، وشرح شذورالذهب: ٣٣٧ ، والمغني: ١٧٨ ، وشرح أبياته: ١٥٣/٣ ، والمساعد: ١٤٠/٣ ، والمقاصدالنحوية: ٤٢٦/٤.

وإنما التزموا فيها زيادةَ"ما" في الشرط؛ لأنها تلزمُ الإضافةَ، فجعلوا "ما" علامةً على سَلْبِ ذلك عنها(١)، وقد تقدَّم(٢)لنا الكلام على "حَيْثُ" في قوله(٣): "المعربُ والمبني"، وسيأتي في قوله:

"القولُ في معنى بقايا كَلِمٍ"(٤)

وأما "أيٌّ"(٥)فتكون استفهاما، نحوُ: أيُّ رجلٍ قامَ؟

وتكون صفةً وحالا، نحوُ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وجاء زيدٌ أيَّ عالمٍ.

وتكونُ موصولةً، نحوُ: امرُرْ بأيِّ القومِ جاء.

وتكون شرطا، وهو المقصودُ هنا، نحو : أيَّهُم تَضْرِبْ أَضْرِبْ.وهي من الألفاظ التى تلزمُ الإضافةَ معنًى ولفظًا، / وقد يُحذف المضافُ إليها فتُنَوَّنُ، ويلحقُها "ما" نحوُ قولِه تعالى: {أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ}(٦)، إلاأنها إذا كانت موصولةً لزم إضافتُها إلى المعرفة كالمثال المتقدم(٧)، وإذا كانت صفةً أو حالا لزم إضافتُها إلى النكرة كالمثالَيْنِ المتقدمين، وإذا كانت استفهاما أو شرطا جاز فيها(٨)الأمران. ١٦٤/ب

---

(١) ينظر الكتاب: ٣/٥٨-٥٩ ، والمقتضب: ٢/٥٣ ، وشرح التسهيل: ٤/٧٢.

(٢) ينظر ص ١٨٠-١٨٥ .

(٣) في ب : "قول" .

(٤) ينظر ص ٧١ من متن الألفية، وشرح هذا الباب في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٥) ينظر في أوجه "أي" الكتاب: ١/١٣٦، ٣٦٣، ٤٢٢ ، ٢/١٨٠ ، ٣٩٨-٤٠٨ ، ٣/٥٦، ٦٩، ٤/٢٣٣ ، وذكر سيبويه مما لم يذكره الشارح "أي" التي يتوصل بها إلى نداء مافيه الألف واللام. ينظر ٢/٥٧ ، ١٠٦ ، ٢٣٢ ، وذكرالمبرد من أقسامها: الموصولة والاستفهامية والشرطية. المقتضب: ٤/٢١٧ ، وينظرحروف المعاني: ٦٢ وزاد كونها تعجبا، والأزهية: ١٠٦-١٠٧ ، والمغني: ١٠٧-١٠٩ وفيه: "وزاد-أي الأخفش- قسما، وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو: مررت بأيٍّ معجبٍ لك، كما يقال: بمن معجب لك، وهذا غير مسموع".

(٦) سورةالإسراء: من الآية: ١١٠. وجاء في حاشية الأصل: "هكذا رسم المصنف بخطه {أَيَّمَا} وهو وهمٌ، وإنما رسمها {أَيًّا مَّا} ".

(٧) وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة، وهو قليل. ينظرالارتشاف: ١/٥٣٠ ، والمساعد: ١/١٤٨، والهمع: ١/٢٩١.

(٨) في ب : "فيهما" .

وهي بعضُ ما تضافُ إليه، فلاتُضافُ إلاإلى ما يَصِحُّ تَبَعُّضُهُ، فإذا أُضيفت إلى النكرة أُضيفت إلى الواحد؛ لكونه عامًّا يقبلُ التبعيضَ، وأُضيفت إلى الاثنين والجماعة، وإذا أُضيفت إلى المعرفة أُضيفت إلى ما كان من اثنين فصاعدا.

وهي بحَسَب ما تُضاف إليه فإن أُضيفت إلى اسمٍ صريحٍ فهي اسمٌ صريحٌ، وإن أُضيفت إلى ظرف فهي ظرف، وإن أُضيفت إلى مصدر فهي مصدر، تقولُ: أيّ الناس، وأيّ حينٍ، وأيّ مكانٍ، وأيّ ضربٍ. وهى متصرفةٌ بوجوه الإعرابِ، عامّةٌ فيما تُضاف إليه.

وقد فرَّعوا على عُموم الإضافة إليها مسألةً فقهيةً ذكرها ابنُ النحوية وهي: أنه إذا قال: أيُّ عبيدي ضربكَ فهو حُرٌّ، فضربه الجميعُ، عَتَقُوا لعموم الفعل بعموم فاعله؛ إذ هو ضميرُ "أيٍّ"، ولو قال: أيُّ عبيدي ضربتَه فهو حُرٌّ، فضرب الجميعَ، لم يَعْتِقْ إلاالأولُ؛ لعدم العمومِ فى الفاعل؛ إذ الفعلُ مُسْنَدٌ إلى ضمير المُخاطَب، وهو خاصٌّ(١).

وإذا لحقها "ما" والمضافُ إليها مذكورٌ، فالأصَحُّ توسطُ "ما" بينها وبين مضافِها، نحوُ قولِه تعالى: {أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ}(٢). ويجوزُأن يُؤتى بها بعد المضافِ إليه، ومنه قراءةُ ابنِ مسعود(٣)- رضي الله عنه -: {أَيَّ الأَجَلَيْنِ مَا قَضَيْتُ}.

---

(١) ينظرالكوكب الدري: ٤١٨-٤١٩ .

(٢) سورةالقصص: من الآية: ٢٨، وذهب ابن كيسان إلى أن {مَا} في الآية نكرة في محل جر بالإضافة، و {الأَجَلَيْنِ} بدلٌ منها. مشكل إعراب القرآن: ١٥٩/٢ ، والتبيان: ١٠١٩/٢.

(٣) معاني الفراء: ٣٠٥/٢ ، وشواذ ابن خالويه: ١١٢ ، وتفسيرالقرطبي: ٢٧٩/١٣ ، والبحر: ١١٥/٧.

فإن قلتَ: فهل ثَمَّ فرقٌ بين القراءتين في تقديم "ما" على المضاف إليه، وتأخيرها عنه؟

فالجوابُ: أن الزمخشري(١) فَرَقَ بينهما، فقال ما معناه: أن {مَا} في القراءة المشهورة تأكيدٌ لمعنى {أَيٍّ}، وفي القراءة الشاذة تأكيدٌ لمعنى {قَضَيْتُ}.

وأما "كَيْفَ" فهي اسمٌ بدليل دخولِ حرف الجر / عليها، سُمِعَ من كلامهم: "على كيفَ تبيعُ الأَحْمَرَيْنِ؟"(٢)، فدخل عليها "على"، و "الأحمران": اللحمُ والخمرُ، وسُمِعَ أيضا من كلامهم: "انظرْ إلى كيفَ يصنعُ زيدٌ"(٣) فدخل عليها "إلى"، ودخولُ حرفِ الجر عليها قليل؛ ولذلك جعلوا {كَيْفَ خُلِقَتْ}(٤) من قوله تعالى: {أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ}(٥) بدلا من {الإِبِلِ} على جهة التعليق، المعنى: أن الجملةَ التي هي: {كَيْفَ خُلِقَتْ} بأسرها بدلٌ(٦) من {الإِبِلِ} على حد قولهم: عرفتُ زيدا أبو من هو، ولم يجعلوا {كَيْفَ} وحدها بدلا من الابل؛ لأنه يلزمُ من ذلك دخولُ {إِلَى} على {كَيْفَ}؛ لأن البدل على غير جهة التعليق على تقدير العامل، فكان يكونُ التقديرُ: أفلا ينظرون إلى الإبل إلى كيف(٧)، وهذا

٢/١٦٥

---

(١) الكشاف: ٣/١٧٤ .

(٢) أسرار العربية: ١٤ ، وشرح المفصل: ٤/١١٠ ، وشرح التسهيل: ٤/١٠٥ ، والمغني: ٢٧٠ ، وقد استدل ابن الأنباري على اسمية "كيف" بوجهين: أحدهما ماذكره الشارح، وقال: "إلا أن هذا الوجه ضعيف؛ لأن دخول حرف الجر عليها إنما جاء شاذا. والوجه الصحيح هو الوجه الثاني" وأورد دليلا عقليا. وزاد ابن يعيش من أدلة اسميتها: جواز إبدال الاسم منها كما في قولك: كيف زيدٌ أفارغٌ أم مشغولٌ؟ وكيف سرتَ أراكبا أم ماشيا؟

(٣) في شرح المفصل ٤/١١٠: "وقد حكى قطربٌ: أنظر إلى كيف يصنع".

(٤) {خُلِقَتْ} لم ترد في ب .

(٥) سورة الغاشية: الآية: ١٧ .

(٦) في ب : "بدلا" .

(٧) ينظر البحر المحيط: ٨/٤٦٤ ، والمغني: ٢٧٣ .

قليلٌ جدا لايُحملُ عليه كلامُ ربِّ العزة. ويَنْخَرِطُ في هـذا السِّلْكِ قولُه تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ}(١).

و "كَيْفَ" اسمُ استفهام، واختلفوا هل هي اسمٌ صريحٌ، بمعنى أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ أو ظرفٌ لكونها تُقَدَّرُ بـ"في" من جهة المعنى، فإذا قلتَ: كيف زيدٌ؟ فالمعنى: في أي حالةٍ زيدٌ؟ فالأول قولُ الأخفش وأبي سعيد السيرافي(٢)، والثاني قولُ سيبويهِ(٣).

فإذا قلتَ: كيف زيدٌ؟ فـ"كَيْفَ" على مذهب(٤)سيبويه ظرفٌ في موضع خبرِ "زيد" أي: على أيِّ حالةٍ زيدٌ؟ وعلى مذهب الأخفش اسمٌ صريحٌ في موضع رفعٍ خبرُ "زيد" هذا إذا وقع بعدها الاسمُ.

فإن وقع بعدها الجملةُ الفعليةُ(٥)، فإن كان الفعلُ من غيرالنواسخ، نحو: كيف جاء زيد؟ كانت "كيف" في موضع الحال، وإن كان من النواسخ، فإن كان من باب "كان" فـ"كيف" خبرٌ مقدَّمٌ، ومنه قولُ البخاريِّ: "كيف كان بَدْءُ الوحي إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم"(٦)، وإن كان من باب

---

(١) سورةالفرقان: من الآية: ٤٥. وينظرالمغني: ٢٧٣ .

(٢) شرح السيرافي: ١١٣/١ ، والمغني: ٢٧٢ ، والمساعد: ٢٠٤/٣ ، وعكس ابن بابشاذ والرضي فنسبا القول بالظرفية إلى الأخفش والقول بالاسمية إلى سيبويه. شرح المقدمة النحوية: ١٩٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٥/٣. وهذه النسبة مخالفة لما في "الكتاب" كما سيأتي.

(٣) قال في الكتاب ٢٦٧/٣: "...وكذلك أين وكيف ومتى عندنا؛ لأنها ظروف"، وقال ٢٨٥/٣: "هذا باب الظروف المبهمة غيرالمتمكنة وذلك لأنها لاتضاف ولاتصرف تصرف غيرها، ولاتكون نكرة، وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد" وينظر ١٢٨/٢ ، ٢٣٣/٤ ، والمقتضب: ١٧٨/٣.

(٤) في الأصل : "قول" . .

(٥) في ب : " فإن وقع بعدها الجملة، فإن كانت الجملة فعلية".

(٦) صحيح البخاري: ٣/١ الباب الأول من كتاب بدء الوحي.

"ظننتُ" فـ"كيف" مفعولٌ ثانٍ مقدَّمٌ، نحو: كيف ظننتَ زيدا؟ وإن كان من باب "أعلمتُ" فـ"كيف" مفعولٌ ثالثٌ مقدَّمٌ، نحو: كيف أعلمتَ زيدا فَرَسَكَ(١)؟

وجوابُها يكون بالرفع والنصب، فإذا وقع بعدها المفردُ، نحو: كيف زيدٌ؟ / فالجوابُ بالرفع، فتقول: صالحٌ، وإذا وقع بعدها الجملةُ، نحو: كيف جاء زيدٌ؟ فالجوابُ بالنصب، فتقولُ: ضاحكا(٢). ١٦٥/ب

واختلفوا هل تكونُ اسمَ شرطٍ أم لا؟

فمذهبُ الكوفيين(٣)أنها تكون(٤)اسمَ شرط.

ومذهبُ أكثرِالبصريين(٣)أنها لاتكون شرطا.

ويظهرُ من ابن مالك لما تكلم على "كيف" في "التسهيل" بعضُ مُناقضةٍ؛ فإنه قال في باب "الجوازم": "وجُوزيَ بـ"كيف" معنًى لاعملا، خلافًا للكوفيين"(٥)، فأثبت لها في هذا البابِ المُجازاةَ، وقال في باب "تتميم الكلامِ على كلمات": "ولايُجازَى بها قياسا، خلافا للكوفيينَ"(٦)، فنفى عنها المجازاةَ.

والذي يزيلُ هذه المناقضةَ أن يكونَ قولُه في باب "تتميم الكلام": "ولا يجازى بها" يريدُ: ولايُجزمُ بها.

---

(١) ينظرالمغني: ٢٧١ وفيه: "وعندي أنها تأتي في هذا النوع-يعني وقوعها قبل الفعل المستغني عنها- مفعولا مطلقا، وأن منه {كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ} إذ المعنى: أي فعلٍ فعل ربك؟ ولايتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل".

(٢) ينظرالمقتضب: ٣١٠/٢ ، وشرح التسهيل: ١٠٦/٤ .

(٣) ووافق قطربٌ الكوفيين في المجازاة بـ"كيف"، وبعض الكوفيين يجازي بها إذا اقترنت بـ"ما". الكتاب: ٦٠/٣ ، والأصول: ١٩٧/٢ ، والإنصاف: ٦٤٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٩٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/٣ ، والمغني: ٢٧٠-٢٧١ ، والمساعد: ١٣٨/٣-١٣٩.

(٤) "تكون" ساقطة من ب .

(٥) التسهيل: ٢٣٦ .

(٦) التسهيل: ٢٤٢ .

والذي صحَّحه العلامةُ أبوحيّان[١]أن "كيف" لايُجازى بها لالفظا ولا معنًى سواءٌ كان معها "ما" أم لا، أمّا كونُها لايُجازى بها لفظا فإنه لم يُسمعْ من كلام العرب الجزمُ بها، وأما كونُها لايُجازى[٢]بها معنى فإنه لم يَثْبُتْ أيضا من كلام العرب.

وأما قولُه تعالى: {يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}[٣]، وقولُه تعالى: {فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}[٤]، فإن كان الاستفهامُ هنا بـ{كَيْفَ} مُنتفيا، والربطُ بها موجودا، فلايدلُّ ذلك على المُجازاة بها؛ لأن الربطَ المعنويَّ أعمُّ من أن يكونَ للمجازاة أو غيرِها، ألا ترى أنك إذا قلتَ: حين تقومُ أقومُ، لا يدلُّ ذلك على أن "حينًا"[٥]للمجازاة، بل هي هنا ظرفٌ محضٌ يقعُ فيها الفعلان بعدها. وإذا كان الربطُ بها[٦]أعمَّ من أن يكون للمجازاة أوْ غيرِها، لم يكن في الآيتين الكريمتين دليلٌ على المجازاة بـ"كَيْفَ"، وافتقر إلى دليلٍ واضح، وهو الجزمُ أو غيرُه من الأدلة الواضحة، هذا معنى قولِ أبي حيانَ.

وقد استدل[٧]ابنُ النحوية وغيرُه على أن "كَيْفَ" لايُجازَى بها بأن قولَ القائل: كيف تكنْ أكنْ، محالٌ؛ لأنه لايستطيع أن يكونَ على أحواله كلِّها، ولايستطيعُ أن يكون على حالة تكونُ لغيره[٨].

---

(١) التذييل والتكميل: ١٩١/٨/أ-ب .

(٢) في ب : "لما يجازى بها" .

(٣) سورةالمائدة: من الآية: ٦٤ .

(٤) سورةالروم: من الآية: ٤٨ ، وفي النسختين : "ويبسطه" .

(٥) في ب : "حين" .

(٦) "بها" سقط من ب .

(٧) في ب : "استدرك" .

(٨) بهذا يرد البصريون على الكوفيين الذين يجوِّزون المجازاة بـ"كيف". ينظرالإنصاف: ٦٤٥/٢.

قلتُ: / وهذا مردودٌ عندهم، أما قولُهم: لايستطيعُ أن يكونَ على أحواله ٩/١٦٦
كلِّها، فهذا بعينه يلزمُهُم في "مَتَى" و "أَيْنَ" وقد جُوزي بهما، ألاترى أنك إذا قلتَ: أينما تكنْ أكنْ، لاتقدرُ أن تكونَ معه في أي مكان كان(١).

قال أبوحيانَ(٢): ومن الذي يقدرُ أن يكونَ مع غيره حيثما حلَّ إلاأن يُرْبَطَ به ربطا ويُمْزَجُ مزجًا، وإنما قولُهم: أينما تقمْ أقمْ، ومتى تقمْ أقمْ، مُسامحةٌ وكلامٌ خَرَجَ على الأغلب، وعلى هذا كان تخريجُ "كيف" لو جُوزيَ بها على الأغلب من الأحوال والمُمكنِ من الهيئات.

وأما قولُهم: لايستطيعُ(٣-أن يكون-٣)على حالة تكون لغيره، فذلك محمول على المِثْلِيَّةِ، أي: أكنْ على مثل حالك.

وأما "إذا" فهي اسم على الأصح(٤)، بدليل إبدال الاسم الصريح منها(٥)، تقول: أجيئُك غدا إذا طلعت الشمس، فـ"إذا" بدلٌ من "غدا"؛ فوجب اسميَّتُها.

وقلنا: على الأصح؛ لأن أبا عبيدةَ(٦)زعم أنها تأتي زائدة، فتكونُ إذ ذاك حرفا، وأنشد على ذلك قولَ الشاعر:

---

(١) فرق ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٤٥/٢ بين "كيف" من جهة وبين "متى ما" و "أينما" من جهة أخرى بقوله: "...ألاترى أنك إذا قلت: (أينما تكن أكن) فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضا في ذلك المكان، ولايتعذر، وكذلك إذا قلت: (متى تذهب أذهب) ضمنت له في أي زمان ذهب أن تذهب معه، وهذا أيضا غير متعذر، بخلاف (كيف) فإنه يتعذر أن يكون المُجازَى على جميع أحوال المُجازِي وصفاته كلِّها لكثرتها وتنوعها فبان الفرق".

(٢) التذييل والتكميل: ١٩١/٨/أ .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) الكتاب: ٢٣٢/٤ ، والأصول: ١٤٤/٢ ، وفيه: "ويدلك على أنها اسم أنها تقع موقع قولك: آتيك يوم الجمعة، وآتيك زمن كذا، ووقت كذا"، والكافية: ١٦٢ ، والتسهيل: ٩٣ ، والارتشاف: ٢٣٧/٢.

(٥) كذا في النسختين ، والأولى : "إبدالها من الاسم الصريح".

(٦) مجاز القرآن: ٣٧/١ .

حتى إذا سَلَكُوهُم فى قُتائِدَةٍ شَلا كما تطردُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا(١)

"القُتائدةُ" بالقاف والتاء باثنتين من فوقُ، وهمزةٍ بعد الألف ودالٍ [غير](٢) مُعْجَمَةٍ: عَقَبَةٌ. و"شَلا": مصدرُ شَلَلْتُ الإبلَ إذا طردتَها. و"الجَمّالةُ": أصحابُ الجِمال. فـ"إذا" في البيت عند أبي عبيدةَ زائدةٌ؛ لأنها لاجوابَ لها، كأنه قال: حتى سلكوهم.

والجوابُ: أن الجوابَ محذوفٌ؛ لدلالة الكلام عليه(٣).

واستدل أيضا على ذلك بقول الشاعر:

فإذا وذلك لانتهاءَ لذِكْرِهِ والدهرُ يُعْقِبُ صالحا بِفَسادِ(٤)

فجعل "إذا" في البيت زائدةً.

---

(١) البيت لعبد مناف بن رِبْع الجُرَبيّ الهذلي، في شرح أشعارالهذليين: ٦٧٥/٢، وينظرمجازالقرآن: ٣٧/١، ٣٣١، ١٩٢/٢، والاقتضاب: ٢٧٤/٣، والأمالي الشجرية: ٣٥٨/١، ٢٨٩/٢، والإنصاف: ٤٦١/٢، والخزانة: ٣٩/٧. قال ابن السيد: "وصف قوما هُزموا حتى أُلزموا الدخول في قتائدة...والإسلاك: الإدخال...والشرد من الإبل: التي تفرمن الشيء إذا رأته، فإذا طردت كان أشد لفرارها؛ فلذلك خصها بالذكر".

(٢) في النسختين: "ودال معجمة"، وجاء في حاشية الأصل: "صوابه بدال مهملة، وذكره الجوهريُّ في حرف الدال المهملة، ولعل (غيرا) سقطت من خط المصنف سهوا". وينظرالصحاح: ٥٢١/٢(قتد)، وقال الأزهري: "قتائدة: جبل" التهذيب: ١٧/٩(قتد)، وفي معجم ماستعجم: ١٠٤٨/٣ أنه بين المنصرف والروحاء.

(٣) هذا قول الأصمعي، وهو أحسن الأقوال. وقال قوم: الجواب قوله "شلا" أراد: شلوهم شلا، فاستغنى بذكر المصدر عن ذكر الفعل لدلالته عليه. ينظرالاقتضاب: ٢٧٤/٣-٢٧٥.

(٤) البيت للأسود بن يعفر بن الأسود بن حارثة النهشلي الدارمي، شاعر مقدم فصيح من شعراء الجاهلية، ليس بمكثر، وكان ينادم النعمان بن المنذر، كف بصره لما أسن. أخباره في الشعروالشعراء: ٢٥٥/١-٢٥٦، والمؤتلف: ١٦، والخزانة: ٤٠٥/١-٤٠٦.

والبيت في ديوانه: ٣١، وشرح المفضليات للتبريزي: ٨٠٧/٢، ومجازالقرآن: ٣٧/١، وتفسيرالطبري: ٤٣٩/١، والصاحبي: ١٩٤، وتفسيرالقرطبي: ٢٦٢/١، واللسان: ٥٤٢/١٣(مهه). وهو في هذه المصادر برواية: "لامهاه لذكره" قال التبريزي: "لامهاه: لابقاء، والمراد: كما أنه لم يكن لما ذكرت بقاء كذلك لايبقى ذكره"، وفي اللسان: "يقال: مافي الأمر مهةٌ، وهو الرجاء".

والجوابُ[(١)]: أن البيت محمولٌ على حذف المبتدأ؛ لدلالة المعطوفِ عليه، التقديرُ: فإذا ما نحن فيه وذلك، وتكون "إذا" في هذا البيتِ للمفاجأة.

واعلم أن "إذا" لاتخلو أن تكون للفُجاءة، نحو قولك: [خرجت][(٢)]فإذا الأسدُ، أولا:

فإن كانت للفُجاءة فللنحويين فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأول: أنها حرفٌ، وهو قولُ الكوفيين، / والأستاذِ أبي علي في أحد قوليه، وابنِ مالكٍ[(٣)]، وقد طوَّل ابنُ مالكٍ في الدليل على ذلك في "شرح التسهيل"، ومع ذلك فلم يُسَلَّمْ له الدليلُ وعُورضَ في ذلك[(٤)]. ١٦٦/ب

القولُ الثاني: أنها ظرفُ زمان، وهو قولُ الزجاج، والرياشي، وابنِ خروف، وابنِ طاهر، والأستاذِ أبي علي[(٥)]؛ ولأجل هذا أوَّلُوا قولَهم: خرجتُ فإذا زيدٌ، على حذف مضاف، التقديرُ: خرجتُ فالزمانُ حضورُ زيدٍ؛ إذْ لو تركوه على ظاهره؛ لأدَّى ذلك إلى أن يكون الزمانُ خبرا عن الجثة، وهو عندهم غيرُ جائز[(٦)].

---

(١) ينظرشرح المفضليات: ٨٠٧/٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) شرح التسهيل: ٢١٤/٢-٢١٥ ، والارتشاف: ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني: ٣٧٥ ، والمغني: ١٢٠ ، ونقل أيضا عن ابن بري، شرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١.

(٤) ينظرالتذييل والتكميل (رسالة): ٣٤٠/١ .

(٥) حواشي المفصل: ٦٩ ، وشرح التسهيل: ٢١٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٣/١ ، والارتشاف: ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني: ٣٧٤ ، والمغني: ١٢٠. وقال ابن مالك: "وهذا ظاهر قول سيبويه، فإنه قال حين قصدها: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيد قائم" وينظرالكتاب: ٢٣٢/٤. قال أبوحيان والمرادي: ونُسب هذا القول إلى المبرد، وقال ابن هشام: هو اختيار الزمخشري، وينظرالكشاف: ٥٤٣/٢-٥٤٤.

والرياشيّ (١٧٧-٢٥٧هـ)هو أبوالفضل العباس بن الفرج بن علي بن عبدالله، النحوي اللغوي الراوية البصري، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما، له من الكتب: الخيل، والإبل، وماختلفت أسماؤه من كلام العرب. أخباره في طبقات النحويين واللغويين: ٩٧-٩٩ ، والفهرست: ٦٣-٦٤ ، وتاريخ بغداد: ١٣٨/١٢-١٤٠ ، ووفيات الأعيان: ٢٧/٣-٢٨.

وابن طاهر (نحو ٥٨٠هـ) هو أبوبكر محمد بن محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخدّب، من حذّاق النحويين، أخذ كتاب سيبويه عن الرماك وابن الأخضر، وله عليه طرر اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله كذلك تعليق على الإيضاح، وغير ذلك. أخباره في إنباه الرواة: ١٩٤/٤-١٩٥ ، وإشارةالتعيين: ٢٩٥ ، وبغيةالوعاة: ٢٨/١.

(٦) في ب : "زائد" .

وهـذا القولُ هو الأَولى؛ لإبقاء "إذا" في المُفاجأة على مـا كانت عليه قبله، وإذا قُـدِرَ على استمـرار الشيء على مـا كان [عليه](١)بوجهٍ مّـا كـان أَولى.

القولُ الثالث: أنها ظرفُ مكان، وهو قولُ المبرد(٢)، والظاهرُ من مذهب سيبويه(٣)، فإذا قلتَ: خرجتُ فإذا زيد، فالتقديرُ عنده: خرجتُ فبمكاني زيدٌ.

واختلـف النحـويون في الفـاء المصـاحبة لـ"إذا" على ثلاثة أقـوال:

القولُ الأول: أنها زائدةٌ، وهو قول المازني، ورجَّحه ابنُ جني(٤)، وحجةُ هـذا القـول أن الفاء هنا تعطـي مـن المعنى ما تعطيه "إذا" فجـيء بهـا زائدةً للتأكيد، ثم لزمت، ولا يُنْكَرُ لزومُ الزائد.

ورُدَّ(٥)هذا القولُ بأن الزيادة على خلاف الأصل.

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) حواشي المفصل: ٦٩ ، وشرح التسهيل: ٢١٤/٢ ، وزاد نسبته إلى السيرافي، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٣/١ ، والارتشاف: ٢٤٠/٢ وزاد نسبته إلى الفارسي وابن جني وأبي بكـر بن خياط، والجنى الداني: ٣٧٤ ، والمغني: ١٢٠ قال: وهو اختيار ابن عصفور.

وقد عد المبرد "إذا" في المقتضب: ٥٦/٢ حرفا يدل على المفاجأة وتكـون رابطة للجواب كالفاء، لكنـه عاد فصرح بظرفيتها في موضعين آخرين. ينظرالمقتضب: ١٧٨/٣ ، ٢٧٤ ، قـال الشيخ عضيمة في هـامش ٥٧/٢: "لذلك أرى أن نحمـل ما هنا على مايوافق ما هنـاك، فنحمل لفظة (حرف) على الكلمـة لا على الحـرف الذي هو قسيم الاسـم والفعـل، وهذا استعمـال شـائع عند سيبويه وغيره".

(٣) الارتشاف: ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني: ٣٧٤ ، وينظرالكتاب: ٢٣٢/٤ ، وقد تقدم في هامش ٥ مـن الصفحة السابقة قول ابن مالك أن ظاهر مذهب سيبويه أنها ظـرف زمان، وهو الأقرب. ونص سيبـويه أيضا على أن "إذا" من حروف الابتداء. الكتاب: ٩٥/١ ، ١٧/٣ ، ١٨. ويمكـن التوفيق بين القولين بما وفق به الشيخ عضيمة بين قولي المبرد في الهامش السابق.

(٤) سـرالصناعة: ٢٦٠/١-٢٦٢ وفيـه تفصيـل الحجة التي أوجزهـا الشـارح، وزيدت نسبته إلى الفارسي في جواهر الأدب: ٦٦ ، والجنى الداني: ٧٣ ، والمغني: ٢٢١.

(٥) ينظرشرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١.

القـولُ الثاني: أنها الفاء التي في جواب الشـرط، وهو قول الزجاج(١).

ورُدَّ(٢)هـذا القولُ بأن قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ، إخبارٌعن حال ماضية، والشرطُ مبني على الاستقبال. وشيءٌ آخَرُ: أنه لو كان في الكلام معنى الشـرطِ لاستغنى بـ"إذا" في الجـواب دون الفـاء؛ لأنه لايجـوزُ الجمعُ بينهمـا، قـال اللهُ تعـالى: {وَإِن تُصِبْهُـمْ سَيِّئَـة بِمَـا قَـدَّمَتْ أَيْدِيهِـمْ إِذَا هُـمْ يَقْنَطُـونَ}(٣).

القولُ الثالث: أنها حرفُ عطف، وهو قولُ مَبْرَمانَ(٤).

ورُدَّ(٥)هـذا القـولُ بأنه لو كانت عـاطفةً للزم منه عـدمُ المشـاكلةِ؛ لأن قـولَك: "خرجتُ" جملـةٌ فعليـةٌ، وقـولُك: / "فـإذا الأسـدُ" جملـةٌ اسميـةٌ، ٢/١٦٧
والمشـاكلةُ في العطف بالفـاء مطلـوبةٌ، ولا كذلـك الواوُ، فقد تقـولُ: قام زيدٌ ومحمدٌ أخوك.

---

(١) الارتشاف: ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني: ٧٣ ، والمغني: ٢٢١ ، ونسـب في سرالصناعة: ٢٦٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١ إلى أبي إسحاق الزيادي.

(٢) ينظرالرَّدَّان في سرالصناعة: ٢٦٢/١-٢٦٣.

(٣) سورةالروم: من الآية: ٣٦ .

(٤) سرالصناعة: ٢٦٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١ ، والارتشاف: ٢٤٠/٢ ، وزيدت نسبته في جواهرالأدب: ٦٦ ، والجنى الداني: ٧٣ ، والمغني: ٢٢١ إلى أبي الفتـح ابن جني إلاأنه يقول في سرالصناعة ٢٦٣/١: "وأما مذهب مبرمان في أنها للعطف فسقوطه أظهر".

ومبرمان(ت ٣٢٦هـ) هو أبوبكرمحمد بن علي بن إسماعيل النحوي العسكري، إمام في العربية، أخذ عـن المبرد والزجاج، وأخذ عنـه الجلة كالفارسي والسيرافي، لـه شرح كتاب سيبويه، لم يتمه، وشـرح شـواهده، والنحو المجموع على العلـل. أخبـاره في معجم الأدباء: ٢٥٤/١٨-٢٥٧ ، وإنبـاه الرواة: ١٨٩/٣-١٩٠ ، وإشارة التعيين: ٣٣٠.

(٥) ينظرسرالصناعة: ٢٦٣/١ .

والصحيح من هذه الأقوال أنها حرفُ عطف(١)، دليلُه أن "ثُمَّ" تقعُ موقعَها، قال جلَّ ذكرُه: {وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ أَن خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُمْ بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ}(٢)، فـ"ثُمَّ" هنا لاتكونُ إلا عاطفةً، فكذلك الفاءُ.

واختلف النحويون في الجملة الواقعة بعد "إذا" التي للمُفاجأة: فذهب ابنُ مالكٍ في "التسهيل"(٣)أنها لاتكون إلاجملةً اسمية.

وذهب الأخفشُ(٤)أنها قد تكونُ فعليةً بشرط أن يدخلَ عليها "قد"، لأن "قد" تُقَرِّبُها من الاسميةِ، فتقولُ: خرجتُ فإذا قد قام زيدٌ، نقله الأخفشُ عن العرب.

فإن كانت غيرَ مُفاجأة فهي ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان فيها معنى الشرط(٥)غالبا، فقولُنا: "غالبا" تحرزنا به من مجيئها لمجرد الظرفية وليس فيها معنى الشرط(٦)، وذلك نحو قولِه تعالى: {أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا}(٧)، ومنه قولُه تعالى: {وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ}(٨)، {وَالَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ}(٩).

واختلفوا في "إذا" والحالُ أنها ظرف: هل تأتي للماضي أو للحال أو هي لازمةٌ للاستقبال؟ ثلاثةُ أقوالٍ:

---

(١) استقرب هذا القولَ الرضي والمالقي. شرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١ ، ورصف المباني: ٤٤٩.

(٢) سورةالروم: الآية: ٢٠ .

(٣) التسهيل: ٩٤ ، وينظرالجنى الداني: ٣٧٣ ، والمغني: ١٢٠.

(٤) الارتشاف: ٢٤٠/٢ ، والهمع: ١٨٢/٣ وفيه: "وقيل: تدخل على الفعل مطلقا" .

(٥) الكتاب: ٢٣٢/٤ ، وحروف المعاني: ٦٣ ، والأزهية: ٢٠٢ ، وشرح المفصل: ٩٦/٤.

(٦) الارتشاف: ٢٣٧/٢ ، والجنى الداني: ٣٧٠ ، والمغني: ١٣٥-١٣٦ ، والهمع: ١٧٨/٣.

(٧) سورةمريم: من الآية: ٦٦ .

(٨) سورةالليل: الآية: ١ .

(٩) سورةالضحى: الآية: ٢ .

القولُ الأول: أنها لاتفارق الاستقبال، وعليه الأكثرون، وقد نقل بعضُهم(١)الاتفاقَ في ذلك.

القولُ الثاني: أنها تأتي للحال(٢)، واستدل صاحبُ هذا القولِ بقوله تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ}(٣)، {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ}(٤)، ووجهُ الدليل أنه لايمكنُ فيها الاستقبالُ؛ لأنه إما أن تكونَ ظرفا لليمين، وهو فاسد؛ لأن قَسَمَ الله قديم لايوجد وقتُ ذلك، وإما أن تكونَ ظرفا لشيء هو موصوفٌ حالٌ من المُقْسَمِ به، وهو فاسدٌ؛ لأن الحال لا يكون في المستقبل لما بينهما من التناقض، فدل على أن {إِذَا} في الآيتين للحال.

ورُدَّ(٥)هذا بأن الحال تصح في المستقبل، وتسمى الحالَ المُقَدَّرَةَ، ومنه: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ / صائدا به غدا(٦)، وقد خرَّجوا عليه كثيرا من ١٦٧/ب
الكتاب العزيز، فيكونُ التقدير هنا: أُقسمُ بالليل كائنا إذا يغشى.

القولُ الثالث: أنها تأتي بمعنى الماضي، فتقعُ موقعَ "إذ"(٧)، واستدل صاحبُ هذا القولِ بمواضعَ منها قولُه تعالى: {وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ}(٨)، وقولُه تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا}(٩)، ومنها قولُ الشاعر:

---

(١) في المساعد ١٥٣/٣: "ونقل بعض المغاربة الاتفاق على أن (إذا) ظرف لما يستقبل". وينظرالارتشاف: ٥٤٩/٢.

(٢) ينظرالارتشاف: ٥٤٩/٢ ، والمغني: ١٣٠ ، والمساعد: ١٥٣/٣ ، والهمع: ١٧٩/٣.

(٣) سورةالنجم: الآية: ١ .

(٤) سورةالليل: الآية: ١ .

(٥) ينظرالمغني: ١٣٠ ، والمساعد: ١٥٤/٣ .

(٦) الكتاب: ٥٢/٢ ، والمقتضب: ٢٦١/٣ ، وتفسيرالمسائل المشكلةفي أول المقتضب للفارقي بهامش المقتضب: ١٢٢/٤.

(٧) ذهب إليه ابن مالك. شرح التسهيل: ٢١٢/٢ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ١٨٤/٣ ، والجنى الداني: ٣٧١ ، والمغني: ١٢٩ ، والهمع: ١٧٩/٣.

(٨) سورةالتوبة: من الآية: ٩٢ .

(٩) سورةالجمعة: من الآية: ١١ .

ما ذاقَ بُؤْسَ مَعيشةٍ ونَعيمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ(١)

فـ"إذا" في هذه المواضعِ عند هذا القائلِ بمعنى "إذ".

وقد نُوزِعَ(٢)صاحبُ هذا القولِ فى هذه الأدلةِ. والحقُّ أن المستقبلَ يأتي بمعنى الماضي وبالعكس، وهو من تَفَنُّنِ الفصاحةِ، وقد جعله أهلُ المعاني(٣)ضربا من الالتفات.

واختلفوا أيضا في "إذا" هل تخرج من الظرفية إلى الاسمية [أم لا؟ فذهب ابنُ مالك(٤)إلى أنها تخرج من الظرفية إلى الاسمية](٥)، فتكونُ مبتدأةً، وخبرا، ومفعولةً، ومجرورةً.

واستدل على كونها مبتدأةً وخبرا بقوله تعالى: {إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ. لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ. خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ. إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجًّا}(٦)، على قراءة مَنْ قرأ {خَافِضَةً رَّافِعَةً} بالنصب فيهما، فجعل {إِذَا} الأُولى مبتدأةً، والثانيةَ خبرا، والتقديرُعنده: وقتُ وُقوعِ الواقعةِ في حال كونها صادقةَ الوقوعِ، وفي حال كونها خافضةَ قومٍ رافعةً آخرين وقتُ رَجِّ الأرضِ.

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي في شعره: ٢٥٨/١ ، ونسب في الحماسة البصرية: ٢٢٦/٢ للكميت بن معروف ، وينظرفي مجالس ثعلب: ٤٦٢/٢ ، وشرح التسهيل: ٢١٢/٢ ، والتذييل والتكميل (رسالة): ٣٢٧/١.

(٢) ينظرالتذييل والتكميل (رسالة): ٣٢٧/١ .

(٣) ينظرالمثل السائر: ١٨١/٢ فما بعدها .

(٤) شرح التسهيل: ٢١٠/٢ ، وخروج "إذا" عن الظرفية إلى الجر بـ"حتى" هو مذهب أبي الحسن الأخفش، المغني: ١٢٨ ، وكونها مبتدأة وخبرا هو مذهب أبي الفتح بن جني، المحتسب: ٣٠٧/٢-٣٠٨.

(٥) سقط من الأصل بانتقال النظر .

(٦) سورةالواقعة: الآيات: ١-٤ . ونصب {خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ} هي قراءة زيد بن علي والحسن واليزيدي والثقفي وأبي حيوة وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني. شواذ ابن خالويه: ١٥٠ ، والمحتسب: ٣٠٧/٢ ، والبحر: ٢٠٣/٨-٢٠٤ ، والإتحاف: ٥١٤/٢.

ولم يُسَلَّمْ له هذا الدليلُ؛ لاحتمال بقاء{إِذَا} في الآية على بابها من الظرفية، فتكونُ [إِذَا](١)الثانيةُ بدلا من الأولى، وجوابُ {إِذَا} الأولى إمّا {وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا}(٢)، وتكونُ الواوُ زائدة، وهو تخريجٌ كوفيٌ(٣)، وإمّا أن يكونَ الجوابُ محذوفا فيكونَ التقديرُ: انقسمتم وكنتم أزواجا(٤)، ويمكن أن يكون الجوابُ {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ}(٥)ومابعده، والتقدير: فأصحابُ الميمنة ما أعظمهم وأصحابُ المشأمة ما أشقاهم(٦)، وهذا الوجهُ أولى لسلامته من التكلف والحذف.

واستَدَلَّ على كونها مفعولةً بقوله -صلى الله عليه وسلم- لعائشةَ - رضي الله عنها-: "إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راضيةً،/ وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى"(٧)، ١٦٨/أ
فجعل "إذا" في الموضعين مفعولةً لـ"أعلمُ" أي: إني لأعلمُ الوقتَ.

ولم يُسَلَّمْ له هذا الدليلُ؛ لاحتمال أن يكونَ المفعولُ محذوفا لدَلالة المعنى عليه، ويكونُ التقديرُ: إني لأعلم حالَكِ في وقت الرضا ووقت الغضب(٨).

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) سورةالواقعة: من الآية: ٧ .

(٣) في التذييل والتكميل(رسالة) ٣٣٥/١: "وهو تخريج كوفي أخفشي".

(٤) ينظرالمغني: ١٢٩ ، والهمع: ١٧٩/٣ .

(٥) سورةالواقعة: من الآية: ٨ . وبعدها: {مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ. وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ}.

(٦) ينظرالمساعد: ٥٠٩/١-٥١٠ .

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٠٠٤/٥ باب غيرة النساء ووجدهن من كتاب النكاح، رقم ٤٩٣٠. والإمام مسلم في صحيحه: ١٨٩٠/٤ كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة، رضي الله تعالى عنها، رقم ٢٤٣٩.

(٨) ينظرالمساعد: ٥٠٨/١ .

واستَدَلَّ على كونها مجرورةً بدخول "حتى" عليها، نحو قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا}(١)، {حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ}(٢)، وهو كثيرٌ في القرآن(٣)، فـ{حَتَّىٰ} في هذه المواضعِ عنده حرفُ جر، و {إذا} في محل خفضٍ بها.

ولم يُسَلَّمْ له هذا الدليلُ؛ لأنه لو كان كما قال من أن{إِذَا} في موضع خفض بـ{حَتَّىٰ} لم يأتِ بعدها جوابٌ، وأنت ترى كلَّ ما جاء من ذلك في القرآن له جوابٌ إما بالفعل، نحو قولِه تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ}(٤)، أو بالفاء، نحوُ قولِه تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ}(٥).

فالصحيحُ عندهم أن "إذا" في هذه المواضع باقيةٌ على ظرفيتها، وفيها معنى الشرط، و"حتى" ابتدائيةٌ لاجارَّةٌ(٦)، أو بمعنى الفاء(٧)، أي: فإذا جاءوها، كما جعلوها بمعنى الفاء في قولهم: سرتُ حتى أدخلُ، فيمن رفع "أدخلُ" التقديرُ: فدخلتُ. ونظيرُ(٨)دخولِ "حتى" على "إذا" ولم تسلُبْها الشرطَ دخولُها(٩)على "لو" الشرطيةِ في قول كُثَيِّرٍ:

وما زال بي ذا الشوقُ حتى لو أنني من الوَجْدِ أَسْتَبْكِي الحمامَ بَكَى لِيا(١٠)

---

(١) سورةالزمر: من الآيتين: ٧١ ، ٧٣ .

(٢) سورةيونس: من الآية: ٢٢ .

(٣) ينظرالبحر: ٩٨/٤ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩٧/١/١ ، ١٥٧/٢/١.

(٤) سورةالزمر: من الآية: ٧١ .

(٥) سورةمحمد: من الآية: ٤ .

(٦) ينظرالكشاف: ٤١٠/٣-٤١١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٣/٣ ، والبحر: ٩٨/٤-٩٩ ، والمغني: ١٢٩ ، والمساعد: ٥٠٩/١ ، والهمع: ١٧٩/٣.

(٧) في البحر ٩٩/٤: "و(حتى) إذا وقعت بعدها (إذا) يحتمل أن تكون بمعنى الفاء ويحتمل أن تكون بمعنى (إلى أن) ".

(٨) في الأصل : "ويصير" .

(٩) في الأصل : "ودخولها" بزيادة الواو .

(١٠) البيت لكثير في التذييل والتكميل(رسالة): ٣٣٣/١ ، وليس في ديوانه، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٢٣ برواية:

ومازلتِ بي يا بثنُ حتى لو انني

فكما أن "حتى" لم تُغَيِّرْ "لو" عن الشرط، كذلك إذا دخلت على "إذا".

واختلفوا أيضا في الجملة الواقعةِ بعدها على قولين:

القولُ الأول: قولُ سيبويه(١)أنها لاتكون إلافعلية، والفعلُ يكون ظاهرا، نحوُ قوله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ}(٢)، ويكونُ مُقَدَّرًا، نحوُ قولِه تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}(٣)، التقديرُ: إذا انشقت السماء انشقت، ثم حُذف(٤)"انشقت" الأولُ؛ لدلالة الثاني عليه.

ويكونُ هذا الفعلُ المُقَدَّرُ على وَفْقِ الظاهر: إن كان الظاهرُ مبنيا للفاعل كان المُقَدَّرُ مبنيا للفاعل، نحوُ قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}، وإن كان مبنيا للمفعول كان المُقَدَّرُ كذلك، نحوُ قوله تعالى: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ}(٥). وقد يأتي الفعلُ [المُقَدَّرُ](٦)مخالفا للظاهر / نحوُ ما أنشده سيبويه: ١٦٨/ب

إذا ابنُ أبي موسى بلالابَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ(٧)

---

(١) الكتاب: ١/١٠٦-١٠٧ ، ٣/١١٩ .

(٢) سورةالنصر: من الآية: ١ .

(٣) سورةالانشقاق: الآية: ١ .

(٤) في الأصل: "حذفت" .

(٥) سورةالتكوير: الآية: ١ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه: ٢/١٠٤٢ ، وهو من شواهد الكتاب: ١/٨٢ ، والمقتضب: ٢/٧٤ ، وكتاب الشعر: ٢/٤٩١ ، والتبصرة: ١/٣٣٣ ، وتحصيل عين الذهب: ٦١ ، والأمالي الشجرية: ١/٣٤، والخزانة: ٣/٣٢. قال الأعلم: "يخاطب ناقته فيقول: إذا بلغتني هذا الممدوح وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري فقد استغنيت عن استعمالك؛ لأني قد حللت عنده في سعة وخصب فلاأحتاج إلى الرحيل، وقوله: (فقام بفأس) دعاء منه عليها...فأدخل الفاء على الفعل الماضي؛ لأنه دعاء".

والبيت يروى برفع "ابن" ونصبه، قال سيبويه: "والنصب عربي كثير، والرفع أجود". و "بلال" بدل من "ابن" أو عطف بيان له. وروي بنصب "بلال" مع رفع "ابن" -كما أورده الشارح- وخُرِّج على أن "بلالا" منصوب بفعل محذوف آخر يفسره "بلغته". راجع الخزانة: ٣/٣٣. وظاهر كلام سيبويه رفع "ابن" بالابتداء، وينظرالكتاب: ٣/١٠٧ ، واعترضه المبرد بقوله: "ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ"، وانظرالانتصار لابن ولاد بهامش المقتضب: ٢/٧٥-٧٦.

على من رواه برفع "ابن"، فيكون تقديرُ الفعل: إذا بُلِغ ابنُ أبي موسى، مبنيا(١)للمفعول، [مع أن "بَلَغْتِهِ" مبني للفاعل، و"جازِر" في البيت فاعل بـ"قام"](٢)، (٣-و"وِصْلَيْكِ": تثنيةُ "وِصْلٍ" بكسر الواو، وهو: المِفْصَلُ، ذكره ابنُ عَمْرُونَ الحلبيُّ(٤)في شرحه للمفصل-٣).

وهذا الفعلُ الذي يكون بعد "إذا" هذه الأكثرُ فيه أن يكونَ مضارِعا مجردا، نحوُ قوله تعالى: {وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَـٰتُنَا}(٥)، ويكونُ مقرونا بـ"لم"، نحوُ قوله تعالى: {وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ}(٦)، ويكونُ ماضيا، نحوُ قوله تعالى: {إِذَا جَاءَكَ الْمُنَـٰفِقُونَ}(٧)، وإذا وقع بعدها الماضي فالمرادُ به المستقبلُ سواءٌ كانت لمعنى الشرط، أو لمجرد الظرف(٨).

القولُ الثاني: أن الجملة بعدها تأتي اسميةً كما تأتي فعليةً، وهو قولُ الأخفش(٩)، وجعل من ذلك قولَه تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ}(١٠)ونحوَه، فالاسمُ بعد {إِذَا} مبتدأٌ، والخبرُ في الجملة بعدَه.

---

(١) في ب : "مبني" .

(٢) ليس في الأصل .

(٣-٣) ليس في ب .

(٤) محمد بن محمد بن عمرون الحلبي النحوي، إمام في العربية، أقرأها مدة بحلب، صنف "شرح المفصل" ولم يتمه، توفي سنة ٦٤٩هـ. أخباره في إشارة التعيين: ٣٣٧ ، والبلغة: ٢١٣-٢١٤ ، والبغية: ٢٣١/١. وانظر اللسان: ٧٢٩/١١ (وصل).

(٥) سورةلقمان: من الآية: ٧ .

(٦) سورةالأعراف: من الآية: ٢٠٣ .

(٧) سورةالمنافقون: من الآية: ١ .

(٨) ذهب الفراء أن "إذا" إذا كان فيها معنى الشرط لايكون بعدها إلاالماضي، وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع. المغني: ١٢٧ ، والهمع: ١٨٠/٣.

(٩) التسهيل: ٩٤ ، والارتشاف: ٢٣٩/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٨ ، والمغني: ١٢٧ ، والهمع: ١٨١/٣ ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٧/٤ إلى الكوفيين.

(١٠) سورةالانفطار: الآية: ١ .

قال ابنُ مالك: وبه أقولُ، واستدل على ذلك بأدلة منها قولُ الشاعر:

وأنتَ امرُؤٌ خِلْطٌ إذا هي أَرْسَلَتْ يمينُكَ شيئا أمسكتْهُ شِمالُكا(١)

ووجهُ الدليل عنده أن "هي" ضميرُ القصة، وضميرُ القصة لايُرفع بفعل يفسره مابعده.

ولا حجةَ في ذلك(٢)؛ لاحتمال ألايكونَ "هي" ضميرَالقصة، بل ضميرَ اليمين، وهو فاعل بفعلٍ مُضْمَرٍ، أي: أرسلت هي، وكان مُسْتَتِرا في الفعل، فلما حُذف الفعل انفصل الضميرُ، و"يمينك"(٣)بدلٌ منه.

واختلفوا في العامل فيها على قولين(٤):

القولُ الأول: أن العاملَ جوابُها، والجملةُ التي بعدها في موضع خفض بها، وهو قولُ الجمهور.

القول الثاني: أن العاملَ فيها الجملةُ التي بعدها لاالجوابُ حملا لها في ذلك على سائر أخواتها من أدوات الشرط، ألاترى أنك إذا قلتَ: متى تقمْ أقمْ، فـ"متى" يعملُ فيها الفعلُ / بعدها لاالجوابُ، فكذلك "إذا". والجملةُ التي ٢/١٦٩
بعدها على هذا القولِ ليست في موضع خفضٍ بالإضافة.

قال أبو حيان(٥): وهذا المذهبُ هو الذي نختاره، قال: وما ذهب إليه الجمهورُ فاسدٌ من وجوه، واستدل على ذلك بأربعة أوجهٍ:

---

(١) ورد البيت من غير نسبة في شرح التسهيل: ٢١٤/٢ وعزا إنشاده إلى ابن جني، والتذييل والتكميل(رسالة): ٣٣٠/١ ، وأورده ابن منظور في اللسان: ٤٩٥/٢(شحح) مع بيت قبله، وهو:

لسانُك معسولٌ، ونفسُكَ شَحَّةٌ وعند الثُّريّا من صديقِك مالُكا

وعزا إنشادهما إلى ابن الأعرابي، وينظر٢٩٤/٧(خلط) ، والتاج: ٢٥٨/١٩(خلط). والخِلْطُ: لغة في الخَلِط، وهو المتملق.

(٢) ينظرالتذييل والتكميل(رسالة): ٣٣١/١ .

(٣) في الأصل : "يميبك" .

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١٨٩/٣ ، والارتشاف: ٢٣٩/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٩ ، والمغني: ١٣٠-١٣١ ونسب القول الثاني إلى المحققين، والهمع: ١٨١/٣.

(٥) التذييل والتكميل(رسالة): ٣٢٨/١-٣٢٩ ، والمغني: ١٣٠-١٣١.

الأولُ: أن "إذا" الفجائيةَ تقع جوابا لـ"إذا" الشرطيةِ، نحوُ قولِه تعالى: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي ءَايَاتِنَا}(١)،ومابعد {إِذَا} لايعملُ فيما قبلها، واتفقوا على أن جوابَ {إِذَا} هو {إِذَا} الفجائيةُ مع ما بعدها، كما أُجيب بها {إِنْ} في قولِه تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}(٢).

الثاني: وقوعُ جوابِ "إذا" وقد قُرن بالفاء، نحوُ قوله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ}(٣)، وبعده {فَسَبِّحْ}(٤)، وهو الجوابُ، وما بعد فاءِ الجزاءِ لايعملُ فيما قبله.

الثالثُ: أن جوابَها جاء منفيا بـ"ما"، نحوُ قولِه تعالى: {وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاأَن قَالُوا}(٥)، وما بعد "ما" النافيةِ لايعملُ فيما قبلها.

الرابعُ: اختلاف الظرفين في بعض الصُّوَرِ، نحوُ: إذا جئتَني غدا أَجيئُكَ بعدَ غدٍ، فلايمكنُ أن يكونَ الجوابُ عاملا فيها وعاملا في "بعدَ غدٍ" ؛ لاستحالة وقوعِ الفعل الواحد فى زمانين.

واختلفوا أيضا في الجزم بها على ثلاثة أقوالٍ:

---

(١) سورةيونس: من الآية: ٢١ .

(٢) سورةالروم: من الآية: ٣٦ .

(٣) سورةالنصر: الآية: ١ .

(٤) سورةالنصر: من الآية: ٣ .

(٥) سورةالجاثية: من الآية: ٢٥ .

القولُ الأولُ: أنها لاتجزمُ إلا في الشعر، وهو قولُ أكثرِالنحويين. قال سيبويه(١): "جازَوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لِما يُستقبل وأنها لابدَّ لها من جواب".

وإنما لم تَجْزِمْ نثرا لانحطاطها عن درجة أدوات الشرط، فمن ذلك مخالفتُها لـ"إنْ" ؛ فإن "إن" لاتكونُ شرطا إلا في الممكن الوقوع، نحوُ: إن يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، ولايُقال: إن طلعت الشمسُ جئتُك(٢)، وقد تدخلُ على المقطوع بحصوله إذا كان زمانُه مُبْهَما، نحوُ قولِه تعالى: {أَفَإِيْن مِتَّ فَهُمُ الْخَٰلِدُونَ}(٣) / و"إذا" لاتكونُ شرطا إلا في المقطوع بحصوله، نحوُ: إذا ١٦٩/ب طلعت الشمسُ جئتُك، وقد تأتي "إذا" في غير المقطوع بحصوله، نحوُ قوله:

إذا أنتَ لم تَنْزِعْ عن الجهلِ والخَنا أصبتَ حليما أو أصابكَ جاهلُ(٤)

ومن مخالفة "إذا" لأخواتها أنه يقع بعدها الظَّرْفان المختلفان، تقول: إذا زرتَني اليوم أزورُكَ غدا، ولا يجوز هذا في"متى"، لايُقال: متى زِرتَني اليوم زرتُكَ غدا.

---

(١) الكتاب: ٦١/٣ ، وينظر ١٣٤/١ ، والمقتضب: ٥٥/٢ ، ومجالس ثعلب: ٧٤/١ ، والتبصرة: ٤١١/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٩٥/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٧ ، والمغني: ١٢٧ ، والهمع: ١٨٠/٣.

(٢) ينظرالكتاب: ٦٠/٣ ، والمقتضب: ٥٤/٢-٥٥ .

(٣) سورةالأنبياء: من الآية: ٣٤ . وينظرالجنى الداني: ٣٦٧.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى، وقيل: هو لكعب بن زهير، وقيل: بل هو لأوس بن حجر. وهو في شعر زهير: ٢٦٨ ، وملحق ديوان كعب: ٢٥٧ ، وديوان أوس: ٩٩.

وقد ورد البيت في الشعروالشعراء: ١٥١/١ ، والمعاني الكبير: ١٢٦٤/٣ ، والعقدالفريد: ٢٨٠/٢ ، وشرح المفصل: ٤/٩ ، والارتشاف: ٢٣٨/٢. والشاهد فيه دخول "إذا" على "النزع عن الجهل والخنا" وهو غير مقطوع بحصوله؛ لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وألاينزع.

فلما جاءت "إذا" في الشرط تخالف أمَّ الباب في معناها، قصروا عملَها على الشعر، وهذا هو القولُ الصحيح، فمن الجزم بها في الشعر(١) ما أنشده الفراء:

اسْتَغْنِ ماأَغْناكَ رَبُّكَ بالغِنى وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ(٢)

وقال النَّمِرُ(٣):

وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فارْجُ الغِنى وإلى الذي يَهَبُ الرَّغائبَ فارْغَبِ(٤)

وهو كثير في الشعر.

القول الثاني: أنها تجزم في النثر، ويظهر ذلك من ابنِ مالكٍ وابنِه(٥).

---

(١) "في الشعر" سقط من ب .

(٢) هو عبد قيس بن خُفاف البُرجميُّ، أبو جُبيل، شاعر تميمي جاهلي فحل. أخباره في الشعروالشعراء: ١٦٥/١ ، ومعجم الشعراء: ٢٠١-٢٠٢ ، وشرح شواهد المغني: ٢٧١-٢٧٤. والبيت له في الأصمعيات: ٢٣٠ ، والمفضليات: ٣٨٥. وهو من شواهد معاني الفراء: ١٥٨/٣ ، وأمالي المرتضى: ٣٨٣/١ ونسبه إلى حارثة بن بدر الغُدانيّ ، وشرح التسهيل: ٢١١/٢ ، ٨٢/٤ ، والمغني: ١٢٨ ، ١٣١ ، ٩١٦ ، وشرح أبياته: ٢٢٢/٢.

والخصاصة: الخُلَّةُ والحاجة. التهذيب: ٥٥١/٦.

(٣) هوالنمر بن تولب بن زهير بن أُقيش العُكْلي، شاعر مخضرم، عاش عمرا طويلا في الجاهلية، ووفد على النبي-صلى الله عليه وسلم- وكتب له-عليه السلام- كتابا، ونزل البصرة بعد ذلك، وعاش إلى أن خرف. أخباره في الشعروالشعراء: ٣٠٩/١-٣١١ ، والإصابة: ٤٧٠/٦-٤٧١ ، والخزانة: ٣٢١/١-٣٢٢.

(٤) شعره(ضمن شعراء إسلاميون): ٣٣٧ . وينظرشرح التسهيل: ٢١٢/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٧ ، والمساعد: ٥٠٦/١ ، وشفاء العليل: ٤٧٠/١ ، وشرح أبيات المغني: ٣٩٤/١. والرغائب: جمع رغيبة، وهو العطاء الكثير. الصحاح: ١٣٧/١(رغب).

(٥) قال ابن مالك في التسهيل ٢٣٧: "وقد يُجزم بـ(إذا) الاستقبالية حملا على (متى) " وجاء في شرحه لابن عقيل ١٥٥/٣: "وكلام المصنف يقتضي أن الجزم بها قليل لامخصوص بالشعر، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك".

أما ابنه بدرالدين فلم أقف في كلامه على مايفيد الجزم بـ"إذا" في غير ضرورة، فقد قال في سياق تفسير كلام والده: "...فلم يجزم بها في السعة، بل تضاف إلى الجملة...وأما في الشعر فشاع بها حملا على (متى)". شرح التسهيل: ٨١/٤-٨٢.

وفي الجنى الداني ٣٦٨: "وأجاز الكوفيون الجزم بـ(إذا) مطلقا".

القولُ الثالث: الفرقُ بين أن تصحبَها "ما" فتجزمَ نثرا ونظما، أولا تصحبَها "ما" فتجزمَ نظما لانثرا(١).

تنبيهٌ على لطيفة من علم المعاني مبنيةٌ على الفرق بين "إنْ" و "إذا": وذلك أن يُقالَ في قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ}(٢)لأيِّ شيء جاءت {إِذَا} مع مجيء الحسنة والفعلُ بعدها ماضٍ، و{إِنْ} مع إصابة السيئة والفعلُ بعدها مستقبلٌ، وهلّا(٣)كان ذلك بالعكس، أو بـ"إنْ" فيهما، أو بـ"إذا" فيهما.

الجوابُ(٤): أن الحكمةَ العربيةَ اقتضت أنه لما كانت {الْحَسَنَةُ} مقطوعا بها، ولذلك حُلِّيَتْ بلام الجنس، فالمرادُ بها الحسنةُ المطلقة، أي: إذا جاءهم شيءٌ من جنس الحسنات قليلِها وكثيرِها، ومعلومٌ أن وجودا ما في وقت ما لايخلو من حسناتٍ صادرةٍ من الله تعالى، فـ{الْحَسَنَةُ} إذن واقعةٌ، فناسب أن يُؤتى بـ{إِذَا} والفعلِ الماضي / لأجل الوُقوعِ، ولما كانت السيئةُ نادرةَ الوقوع ٩/١٧٠
بالنسبة إلى الحسنة؛ إذ قد يكونُ إنسانٌ منهم لم تُصِبْهُ سيئةٌ في عمره إلا مرةً أو مرتين، بخلاف الحسنة، ناسَبَ أن يُؤتى بـ"إنْ" التي تعطي الإمكانَ، وناسب أن يُؤتى بالفعل المستقبلِ الذي لم يأتِ بعدُ، ونُكِّرَتِ السيئةُ، ولم تُعَرَّفْ بلام الجنس، كما عُرِّفَتِ الحسنةُ؛ لأجل ذلك.

واختلفوا أيضا في العُمُوم بـ"إذا" على قولين(٥):

---

(١) ينظر التبصرة: ٤٠٨/١ ، ٤١١ ، والمساعد: ١٥٥/٣ .

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ١٣١ .

(٣) في النسختين: "هل" ، والمثبت من حاشية الأصل .

(٤) ينظر الكشاف: ١٠٦/٢ .

(٥) ينظر الكشاف: ٢٢٠/١ ، والبحر: ٩١/١ ، والمساعد: ١٥٥/٣ .

القـولُ الأول: أنها لاتقتضي العمومَ، فإذا قلتَ:إذا جاءَ زيدٌ جاء عمـرو، فإنها لاتقتضي التَّكْرارَ، وذلك يَصْدُقُ بالمرة الواحدة.

القـولُ الثاني: أنها تقتضي التَّكْرارَ، فـإذا قلتَ: إذا جاء زيد جاء عمـرو، فالمعنى: كلما جاء زيد جاء عمرو، وهو مذهبُ ابنِ عصفور، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

إذا وجدتُ أُوارَالحُبِّ في كَبِدي أَقبلتُ نحوَ سِقاءِ القومِ أَبْتَرِدُ(١)

المعنى: كلما وجدت.

وقـد يُستـدل على العمـوم والتَّكْـرارِ بقـوله تعـالى: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَـوٰةِ فَـاغْسِلُوا وُجُوهَكُـمْ}(٢)، وبقـوله تعـالى: {فَـإِذَا أَفَضْتُم مِّـنْ عَـرَفَٰتٍ فَـاذْكُرُوا اللَّهَ}(٣)، وبقوله تعالى: {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَـةِ فَاسْعَوْا}(٤)، وفي ذلك كلِّه نظرٌ.

وقـد انتهى الكلامُ في أدوات الشرط، وأمّا "لَوْ" و "لَـوْلا" و "أمّا" فنتكلم عليها حيثُ تعرض لها المصنفُ في قوله:

"القولُ في معنى بقايا كَلِمٍ"(٥)

المسـألةُ الثـالثة: في لحَـاق "مـا" لهـذه الأدوات، وهـي في ذلـك على ثلاثةِ أقســـــامٍ(٦):

---

(١) هـو عـروة بن أذينة، وأذينـة لقب أبيه، واسمه يحيى بن مـالك بن الحـارث الليثي، وعروة شـاعر أمـوي غـزل مقدم، من أهل المـدينة، وهـو معدود أيضا في الفقهـاء والمحـدثين. أخبـاره في التـاريخ الكبير: ٣٣/٧ ، والشعر والشعـراء: ٥٧٩/٢-٥٨٠ ، والأغـاني: ٣٢١/١٨-٣٣٥. والبيت في شعره: ٣١٦ ، وبعده:

هبني بردتُ ببرد الماء ظاهرَهُ فمن لنارٍ على الأحشاء تتقدُ

وينظـراللسان: ٨٣/٣(برد) وفيـه: "ابترد المـاء: صبـه على رأسه" ، والبحـر: ٩١/١ ، والـدرالمصون: ١٨٢/١ ، ٩٥/٦ ، والمسـاعد: ١٥٥/٣. والأُوار: شـدة حرالشمـس، ولفـح النـار ووهجها، والعطش. اللسان: ٣٥/٤(أور).

وفي الأصل: "كبد" و "أبتدر" مكان "كبدي" و "أبترد".

(٢) سورةالمائدة: من الآية: ٦ .

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ١٩٨ .

(٤) سورةالجمعة: من الآية: ٩ .

(٥) متن الألفيـــة: ٧١ ، وشـــرحه في الأجزاء التي لم أقـــف عليهـــا مـــن شـــرح الـــرعيني.

(٦) ينظرالبسيط: ٢٣٩/١-٢٤٠ ، والتذييل والتكميل: ٢٢٠/٨ أ .

قسمٌ واجب فيه لحَاقُ "ما"، وذلك: "حيثُما" و "إذْما"، وقد أجاز الفراء[١]الجزمَ بـ"إذْ" و "حيثُ" دون "ما"، والصحيحُ خلافُه.

وقسمٌ أنت في ذلك بالخيار، وذلك: "متى" و"أَيْنَ" و "أيٌّ"[٢] و "أيّانَ" و "كَيْفَ" و "إذا" و "إنْ".

وقسمٌ لايجوزُ فيه لحَاقُ "ما"، وذلك ما عدا ما ذُكر من الأدوات.

وقد أجازالكوفيون[٣]لحاقَ "ما" لـ"مَنْ" و "ما" فتقولُ على مذهبهم: مَنْ ما يُكْرِمْني[٤]أُكْرِمْهُ.

وزيدت "ما" في هذه الأدوات للتأكيد، فزادوها بين الجازم والمجزوم كما زادوها بين الجار والمجرور، نحوُ قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ}[٥]، و {فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ}[٦].

وقد تأتي عوضا من الإضافة / والتأكيدُ لايفارقها. ١٧٠/ب

وإذا لِحَقَتْ "ما" "إنْ"[٧]فلايأتي الفعلُ بعدها إلابالنون الشديدةِ[٨]، قال الله تعالى: {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ}[٩]، وقال تعالى: {وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً}[١٠]، وقال تعالى: {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا}[١١]، وإن أتى بغير النون الشديدةِ فهو قليلٌ.

---

(١) الارتشاف: ٥٦٣/٢ .

(٢) في ب : "أنى" وهو تحريف .

(٣) التذييل والتكميل: ٢٢٠/٨ أ ، وفيه تجويز الكوفيين زيادتها أيضا بعد "أنّى".

(٤) في الأصل : "تكرم" .

(٥) سورةآل عمران: من الآية: ١٥٩ .

(٦) سورةالنساء: من الآية: ١٥٥ .

(٧) في النسختين : "لحقت ما لإن" ، والتصويب من هامش الأصل .

(٨) ينظرالتبصرة: ٤١٠/١ ، ومنثورالفوائد: ٤٨ .

(٩) سورةالأنفال: من الآية: ٥٧ ، وفي ب : "تقفنهم" .

(١٠) سورةالأنفال: من الآية: ٥٨ .

(١١) سورةمريم: من الآية: ٢٦ . وفي ب : "وإما ترين" .

المسألةُ الرابعة: فيما بُنِيَ[(١)] من هذه الأدواتِ وما أُعرب منها.

أما "إنْ" فبُنيت لكونها حرفا، وأما ما عدا "إنْ" فبُنيت لتضمنها معنى "إنْ"[(٢)]، إلا "أيًّا" فإنها أُعربت مع أنها مضمنةٌ معنى "إنْ".

واختلف النحويون في علة إعرابها مع أن موجبَ البناء قائمٌ فيها:

فذهب ابنُ مالك[(٣)] أنها إنما أُعربت لأن فيها ما يعارض[(٤)] موجبَ البناء وهو لزومُ الإضافة؛[(٥-لأن لزوم الإضافة يُبْعِدُ الاسمَ عن شَبَهِ الحرف؛ فبقيت على أصلها من الإعراب.

ورُدَّ على ابنِ مالكٍ هذا المذهبُ ببناء "لَدُنْ" مع أنها لاتَنْفَكُّ عن الإضافة-٥)]، فكان يلزم على مذهبه أن تُعرب "لَدُنْ"[(٦)].

وذهب غيرُ ابنِ مالك أنها أُعربت بالحمل على نظيرها ونقيضِها: أمّا نظيرُها فـ"بَعْضُ" وأما نقيضُها فـ"كُلٌّ"[(٧)]، ومن عادتهم حملُ الشيء في حكمٍ من الأحكام على النقيض والنظير[(٨)]، فمن الحمل على النقيض تعديتُهم "رَضِيَ" بـ"على"، قال الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعجبني رِضاها[(٩)]

---

(١) في ب : "يبنى" .

(٢) ينظرأسرارالعربية: ٣٣٦ ، والتسهيل: ٢٣٦ .

(٣) الذي في شرح التسهيل ٢٠٩/١: "لأنها-يعني أيّا- في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها ووفاقها في المعنى لـ(بعض) إن أضيفت إلى معرفة ولـ(كل) إن أضيفت إلى نكرة".

(٤) في الأصل : "لأن فيها مانعا يعارض" .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) ينظرالإنصاف: ٧١٦/٢ .

(٧) ينظرأسرارالعربية: ٣٨٤ .

(٨) ينظرالخصائص: ٣١١/٢ ، والأشباه والنظائر: ١١٧/٢ فما بعدها .

(٩) هو القُحيفُ بنُ خُمَيْرٍ العُقَيْليُّ، شاعر إسلامي مقل من الطبقة العاشرة، عاصر ذا الرمة وشبب بمحبوبته "خرقاء"، وعاشَ إلى ما بعد يوم الفَلَج. أخباره في طبقات فحول الشعراء: ٧٧٠/٢، ٧٩١-٧٩٧ ، والمؤتلف: ١٢٩ ، والخزانة: ١٣٩/١٠. والبيت من قصيدة له في مدح حكيم بن المسيب القُشيري. وانظره في نوادرأبي زيد: ٤٨١ ، ومجازالقرآن: ٨٤/٢ ، والكامل: ٧٢٢/٢ ، ١٠٠١ ، والنكت: ١٤٩/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ٨٠٩/٢ ، والجنى الداني: ٤٧٧ ، والخزانة: ١٣٢/١٠.

و"رَضِيَ" لا يتعدى إلا بـ"عَنْ" قال تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ}(١)، فـ"رَضِيَ" في البيت تَعَدَّى بـ"على" حملا على نقيضه وهو "سَخِطَ"، و"سَخِطَ" يتعدى بـ"على".

وأما الحملُ على النظير فكثيرٌ في هذه الصنعةِ.

المسألةُ الخامسة: أدواتُ الشرط لها صدرُالكلام، فلايتقدمُ عليها عاملُها، فأما قولُهم: بَنْ تَمُرُرْ أَمْرُرْ، وغلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، فجاز ذلك لتعلق حرفِ الجر بمابعده، ولكون المضافِ معمولا لما بعده، فتقدُّمُ ذلك كلا تقدُّمٍ(٢). / ٩/١٧١

وشيء آخرُ وهو أن حرفَ الجر والمضافَ هما مع المجرور والمضافِ إليه كالشيء الواحد؛ فلايمكنُ تأخيرُهما عن المجرور والمضاف إليه.

ولا يتقدمُ عليها أيضا شيءٌ من معمولات الشرط ولاالجوابِ(٣)، فلاتقلْ في قولك: إن تضربْ زيدا أضربْ عمرا: زيدا إن تضربْ أضربْ عمرا، ولا: عمرا إن تضربْ زيدا أضربْ، وإنما هي عندهم كأدوات الاستفهام ونحوِها مما له صدرُ الكلام.

وهل يجوزُ تقديمُ الجواب على الشرط؟ للنحويين في ذلك أربعةُ مذاهبَ:

المذهبُ الأول : مذهبُ جمهورِالبصريين(٤)أن ذلك لايجوز، فلايقال: قمتُ إن قام زيد، على أن يكونَ جوابا مقدما.

---

(١) سورةالفتح: من الآية: ١٨ .

(٢) في شرح جمل الزجاجي ٢٠١/٢: "وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ماعدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط"

(٣) أجازالكوفيون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط، وأجاز الكسائي دون الفراء تقديم معمول الشرط على الأداة. ينظرالإنصاف: ٦٢٣/٢ ، وشرح التسهيل: ٧٦/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٩٦/٤ ، ٩٨.

(٤) في الكتاب ٦٦/٣: "وقبُح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لايكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألاترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولاتقول: آتيك إن تأتني إلا في شعر؛ لأنك أخرت (إن) وما عملت فيه ولم تجعل لـ(إن) جوابا ينجزم بما قبله". وينظرالأصول: ١٨٧/٢ ، والخصائص: ٣٨٧/٢-٣٨٨ ، والإنصاف: ٦٢٧/٢، وشرح الكافيةالشافية: ١٦١٠/٣-١٦١١ ، وشرح التسهيل: ٨٧/٤.

المذهبُ الثاني: مذهبُ الكوفيين والأخفش والمبرد وأبي زيد[١]أن ذلك جائز، فإذا قلتَ: أقومُ إن قام زيد، فـ"أقوم" عندهم جوابٌ مقدم، وإنما لم يُجزم عندهم لأن عامل الجزم ضعيف فلايعمل في الجواب إلا وهو متأخرٌ لامتقدم.

واستدلَّ أبو زيد على تقدم الجواب نفسِه بقول الشاعر:

فلم تَرْقَهُ إن يَنْجُ منها وإن تُصِبْ فطَعْنَةُ لا نِكْسٍ ولابمُغَمَّرِ[٢]

و"النِّكْسُ" بكسر النون: الضعيفُ من الرجال. و"المُغَمَّرُ" بالغين المعجمة والميم المشددة: الذي لم يجرب الأمورَ. و"تَرْقَهُ" معناه: تعلوه.

فقوله: "فلم تَرْقَهُ" هو عنده جوابٌ مقدمٌ، والفاءُ فيه فاءُ الجواب، والتقديرُعنده: إن ينجُ منها فلم تَرْقَهُ.

وقد رُدَّ عليه هذا الاستدلالُ، فقال بدرُالدين بنُ مالكٍ[٣]:إن الفاءَ من قوله: "فلم تَرْقَهُ" ليست في جواب الشرط، وإنما هي للعطف، والمعطوفُ عليه مقدر.

---

(١) الخصائص: ٣٨٨/٢ ، وشرح التسهيل: ٨٦/٤ ، والمساعد: ١٦٣/٣ ، والهمع: ٣٣٣/٤. والذي في المقتضب ٦٦/٢: "فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب؛ لأن "إن" لاتعمل في لفظه شيئا، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء".

(٢) هو زهير بن مسعود الضبي، شاعر جاهلي مقل، وفارس شجاع. أخباره في حماسة ابن الشجري: ٨٦ ، وشرح أبيات المغني: ٣٢٨/٤ ، ومعجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين: ١٣٨. والبيت من شواهد نوادر أبي زيد: ٢٨٣ ، والخصائص: ٣٨٨/٢ ، والإنصاف: ٦٢٦/٢ ، وشرح التسهيل: ٨٦/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٦١١/٣ ، واللسان: ١٥٤/٦(غسس).

وهو في هذه المصادر برواية: "فلم أَرْقِه". وفي ب : "فلم تره" وهو تحريف.

وفي ب : "فطعنته" .

(٣) شرح التسهيل: ٨٦/٤ .

وقال الشيخُ أبو حيان[١]: وما ذهب إليه أبو زيد في البيت سهوٌ؛ لأن الفعل المنفيَّ بـ"لم" الواقعَ جوابا لاتدخل عليه الفاءُ، لايقال[٢]: إن قمتَ فلم أقمْ، وإنما يقال: إن قمتَ لم أقمْ، وإنما الفاءُ في البيت حرفُ عطف، والمعطوف عليه جملةٌ مقدرةٌ./ ١٧١/ب

المذهبُ الثالث: مذهبُ المازني[٣]: التفرقةُ بين أن يكون ماضيا أو مضارعا، فإن كان ماضيا فلايجوز تقدُّمُه، فلايقال: قمتُ إن قمتَ، ولا: قمتُ إن يقم زيد، وإن كان مضارعا جاز، فتقول: أقومُ إن قمتَ، وأقومُ إن يقمْ زيد.

ووجهُ التفرقة[٤]أنه إذا كان الجوابُ ماضيا وقُدِّمَ حَصَلَ فيه مجازان: مجازُالتقدم ، ومجازُ وضعِ الماضي موضعَ المستقبل، فلذلك لم يجز التقدمُ، وإذا كان الجوابُ مضارعا لم يكن فيه إذا قُدِّمَ إلا مجازٌ واحدٌ وهو التقدم، فلذلك جاز تقدُّمُه.

المذهبُ الرابع: مذهبُ بعض البصريين[٥]وهو أنه يجوزُالتقدُّمُ إذا كان فعلُ الشرط ماضيا، نحو: أقومُ إن قمتَ، أو كان الشرطُ والجوابُ معا ماضيين، نحو: قمتُ إن قمتَ.

والصحيحُ المذهبُ الأول، فإن جاء ما يُوهمُ أنه جوابٌ مقدم، نحو: أقومُ إن قمتَ، فليس بجواب، وإنما هو دليلٌ على الجواب المحذوف. والدليل على أنه ليس بجواب عطفُ الشرط عليه، تقول: أقوم وإن قمت، قال الشاعر:

---

(١) التذييل والتكميل: ٢٠٨/٨ أ .

(٢) في ب : "فلايقال" .

(٣) الارتشاف: ٥٥٨/٢ ، والمساعد: ١٦٣/٣-١٦٤ ، والهمع: ٣٣٣/٤.

(٤) "التفرقة" سقط من ب .

(٥) الارتشاف: ٥٥٨/٢ .

وإن الكثيبَ الفردَ من جانب الحِمَى إليَّ وإن لم آتِه لَحَبِيبُ(١)

ولو كان جوابا لم يُعطف عليه الشرطُ، وإنما لم يُعطف الشرطُ على الجواب؛ لأن رتبةَ الجواب متأخرةٌ عن رتبة الشرط، فلو عُطف لصار المتأخرُ متقدما، فَيَبْطُلُ الجزاءُ.

ولايتقدمُ ما يشبه الجوابَ إلاأن يكون فعلُ الشرط ماضيَ اللفظ أو مقرونا بـ"لم"، ولايكونُ مضارعا بغير "لم" إلا في الشعر، قاله سيبويه(٢)، فمن ذلك قولُه:

يُثني عليكَ وأنت أهلُ ثنائه ولديكَ إن هو يَستزِدْكَ مَزيدُ(٣)

المسألةُ السادسة: في محل هذه الأدواتِ من الإعراب:

أمّا "مَهْما"(٤)، و "إذْما" فيمن جعلهما حرفا(٥)، فلاحظَّ لهما في الإعراب؛ لأنهما حرفان.

وأما الباقي فمنها ما هو معربٌ وهو "أيٌّ"، ومنها ما هو مبنيٌّ، وهو باقي الأدوات، فالمعربُ منها يظهرُ فيه الإعرابُ، والمبنيُّ منها يُحْكَمُ على موضعه بالإعراب.

---

(١) هو ابن الدمينة، أبو السري عبدالله بن عبيدالله، أحد بني عامر بن تيم الله، والدمينة أمه، شاعرأموي غزل، كان الناس يستحلون شعره ويتغنون به، قتله مصعب بن عمرو السلولي وهو عائد من الحج. أخباره في الشعروالشعراء: ٧٣١/٢-٧٣٢ ، والأغاني: ٩٣/١٧-١٠٦ ، ومعاهد التنصيص: ١٦٠/١-١٧٠. والبيت في ديوانه: ١١٠ ، وأمالي القالي: ٤٠/٢ ، وسمط اللآلي: ٦٧٦/٢ ، واللسان: ٢٩٠/١(حبب).

(٢) الكتاب: ٦٦/٣ ، وينظرهامش (٤) من ص ٦٢٣ .

(٣) البيت لعوية، ويقال: غوية بن سلمى بن ربيعة الضبي في معجم الشعراء: ١٧٥ ، ولعبدالله بن عنمة الطائي في الخزانة: ٤١/٩ ، وينظرحماسة أبي تمام: ٥١١/١ ، وشرحها للمرزوقي: ١٠٤١/٣ ، وضرائرالشعر: ٢٠٨ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٦١٩/٣ ، وشفاء العليل: ٩٥٤/٣ ، ٩٦٦.

(٤) في ب : "من" .

(٥) ينظر ص ٥٨٦ ، ٥٩٣-٥٩٤ فيما تقدم .

ثم [إن][(١)]المبنيَّ ينقسمُ إلى ظروفٍ وإلى أسماءٍ:/ ٩/١٧٢

فأما الأسماءُ ماعدا "كَيْفَ" فإن الفعل الذي بعدها لايخلوأن يكونَ متعديا أو غيرَ متعدٍ.

فإن كان غير متعدٍ أو متعديا وقد أخذ مفعولَه فهي مبتدآتٌ، وخبرُها فعلُ الشرط، وفيها[(٢)]ضميرٌ يعود عليها[(٣)].

وقد قيل[(٤)]: خبرُها الشرطُ والجوابُ معا، والأولُ أصحُّ، فتقول: مَنْ يقمْ أُحسنْ إليه، ومَنْ يَقْصِدْني أُكْرِمْهُ، فـ"مَنْ" في هذين المثالين مبتدأٌ، والدليلُ على ذلك أنك إذا جعلتَ "أيًّا" في موضعها ظهر فيها الرفعُ، تقولُ: أيُّهم يقمْ أُكْرِمْهُ، وأيُّهُم يَقْصِدْني أُحْسِنْ إليه.

فإن كان فعلُ الشرط متعديا ولم يأخذ مفعولَه، فإن هذه الأسماءَ إذ ذاك مفعولاتٌ بفعل الشرط[(٣)]، فإن كانت معربةً، وهي "أيٌّ"، ظهر فيها النصبُ، تقول: أيَّهُم تضربْ أضربْ[(٥)]، فـ"أيَّهم" مفعولٌ مقدَّمٌ بـ"تضربْ"، وإن كانت مبنيةً قُدِّرَ فيها النصبُ، نحو: مَنْ تضربْ أضربْ.

وأمّا إن كان فعلُ الشرط متعديا بحرف الجر فإنك تُدْخِلُ حرفَ الجر على هذه الأدواتِ، ويكون مُتَعلِّقا بفعل الشرط[(٣)]كما كانت الأدواتُ منصوبةً به إذا كان فعلا متعديا، تقول: بمَنْ تَمُرُرْ أَمْرُرْ به، وعلى أيِّهم تَنْزِلْ أَنْزِلْ عليه، وكذلك باقي الأدوات.

---

(١) من ب .

(٢) كذا في النسختين، والأولى : "فيه" ، وينظرالتعليقات الوفية: ٢٧٨/١.

(٣) ينظرالغرةالمخفية: ١٥٧/١ ، والمقرب: ٣٠٤-٣٠٥ ، والتعليقات الوفية: ٢٧٨/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٢٩/١.

(٤) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٧٨/١ ، والهمع: ٣٤١/٤ .

(٥) في ب : "اضربه" .

وحكمُ المضاف إلى هذه الأدوات حكمُها في الرفع والنصب والجر إذا لم تكن مضافةً(١)، تقول: غلامُ مَنْ يقمْ أَقُمْ معه، وغلامُ مَنْ تضربْه أَضْرِبْهُ، وغلامُ أيِّهم يقصدْني أُكرمْه، برفع "الغلام" في ذلك كلِّه؛ لأنك لو أزلتَ "الغلامَ" لكان(٢)"مَنْ" و"أيٌّ" مرفوعين بالابتداء. وتقولُ: غلامَ مَنْ تضربْ أَضْرِبْ، وغلامَ أيِّهم تضربْ أضربْ(٣)، بنصب "الغلام" في ذلك؛ لأنك لو أزلتَ "الغلامَ" لكان(٢) "مَنْ" و"أيٌّ" منصوبين. وتقولُ: بغلامِ مَنْ تَمُرُّ أمرُ به، وبغلامِ أيِّهم تمرُّأَمرُ به، بجر "الغلام"؛ لأنك لوأزلتَ "الغلام" دخل حرفُ الجر(٤)على "مَنْ" و "أيٍّ".

وأما "كَيْفَ" فلا تكونُ إلافي موضع نصب(٥)، والعاملُ فيها فعلُ [الشرطِ](٦).

وأما الظروفُ الزمانيةُ والمكانيةُ فهي كلُّها في موضع نصب على الظرف، والعاملُ فيها فعلُ الشرط(٧)، / إلا "إذا" فالعاملُ فيها الجزاءُ، وقد قيل: فعلُ ١٧٢/ب
الشرط، فإذا كان العاملُ فيها الجزاءَ ففعلُ الشرط في موضع جر بإضافة "إذا"، وإذا كان العاملُ فيها فعلَ الشرط فليست "إذا" بمضافة، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك(٨).

---

(١) ينظرالكتاب: ٨٢/٣ ، والمقرب: ٣٠٥ ، والتعليقات الوفية: ٢٧٨/١.

(٢) في ب : "لكانت" .

(٣) "أضرب" سقط من ب .

(٤) "الجر" سقط من ب .

(٥) ينظر ص ٦٠٠-٦٠١ فيما تقدم .

(٦) تتمة يقتضيها السياق، وفي الأصل بياض بمقدارها .

(٧) ينظرالغرةالمخفية: ١٥٧/١ ، والمقرب: ٣٠٤ ، والتعليقات الوفية: ١٧٩/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٢٩/١ وفيه: "...واختلف في الناصب لها فقيل: فعل الشرط، وقيل: جوابها، والأول هو المختار؛ لأن جوابها قد يكون جملة اسمية لاعمل لها فتحتاج في تقدير العامل إلى تكلف لاحاجة إليه".

(٨) ينظر ص ٦١٥ فيما تقدم .

تنبيهٌ[١]: إذا دخل على اسم الشرط حرفُ جر، وتعلَّق بالجواب حرفُ جر فإن اختلف العاملُ أو الحرفُ فلايجوزُ حذفُ ذلك الضميرِ وعاملِه، نحو: بمَنْ تمرْ أنزلْ عليه، أو بمَنْ تمرْ أنزلْ به على زيد، أي بسببه، وإن اتّحدا، نحوُ: بمَنْ تمرْ أمرْ به، فلايجوزُ حذف "به" إلا قليلا[٢]، وذلك بخلافه في الموصول فإنه كثيرٌ فصيح[٣]، نحوُ: مررتُ بالذي مررتَ، تريد: مررتَ به.

المسألةُ السابعة: إذا دخل على "مَنْ" أو "ما" أو "أيٍّ"[٤]الشرطياتِ ناسخٌ من نواسخ الابتداء، نحو: "إنْ"، فلايخلو أن تكونَ هذه النواسخُ قد اشتغلت بأسمائها عن "مَنْ" الشرطيةِ[٥-أولا:

فإن كانت قد اشتغلت بأسمائها عن "مَنْ" الشرطيةِ-٥]فـ"مَنْ" باقيةٌ على ما كانت عليه من الشرطِ والجزاء، والفعلان مجزومانْ، وسواءٌ كان الاسمُ ظاهرا أو مقدرا، أما الظاهرُ فنحو قوله تعالى: {إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ}[٦]، فالهاءُ في {إِنَّهُ} اسمُ {إِنَّ} و {مَنْ} باقيةٌ على الشرط[٧]، وهي مع الشرط والجواب في موضع الخبر، وأمّا المُقَدَّرُ[٨]فنحوُ قولِ الشاعر:

---

(١) تنظرهذه المسألة في التذييل والتكميل: ٢٢٩/٨ أ .

(٢) في الكتاب ٨١/٣: "وقد يجوز أن تقول: بمن تمررأمرر، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى (عليه) و (به) وليس بحد الكلام وفيه ضعف". وينظر ٨٢/٣.

(٣) ينظرالتسهيل: ٣٥ ، والبسيط: ٢٨٣/٢ ، ٤٢٦-٤٢٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٣ ، والمساعد: ١٥١/١-١٥٢.

(٤) في ب : "أوي" .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) سورةطه: من الآية: ٧٤ . وجاء في النسختين: "نار جهنم" .

(٧) في ب : "الشرطية" .

(٨) في ب :"المقدرة" .

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيسةَ يومًا يَلْقَ فيها جَآذِرا وظِباءَ(١)

التقديرُ: إنه مَنْ يدخل، و "مَنْ" باقيةٌ على معنى الشرط، وهي ومابعدها من الشرط والجزاء في موضع خبر "إنّ".

فإن كانت هذه النواسخُ ليس معها اسمُها لاظاهرا ولامقدرا(٢)، نحوُ: إنَّ مَنْ يأتيني أُكْرِمُهُ، فـ"مَنْ" هنا موصولةٌ، والجملةُ الأولى صلتُها، و "مَنْ" وصلتُها اسمُ "إن"، والجملةُ الثانية الخبرُ، والفعلان مرفوعان(٣).

ثم إن هذه النواسخَ، والحالُ هذه، لاتخلو أن تكونَ ممّا يُغَيِّرُ الابتداءَ أولا:

فإن كانت / مما لايغيرُ الابتداءَ، نحو: "إنَّ"، فمعنى الشرطِ في "مَنْ" باقٍ ١/١٧٣ لاعملُه، دليلُه دخولُ الفاء في الخبر، تقول: إنَّ مَنْ يُكرمُني فأنا أُكْرِمُهُ، فـ"مَنْ" وإن كانت موصولةً ففيها معنى الشرط؛ لأجل الفاء.

فإن كانت مما يُغَيِّرُ الابتداءَ، نحوُ: "لَيْتَ" و "لَعَلَّ" و "كأنَّ" لم يبقَ فيها معنى الشرط، دليلُه عدمُ دخولِ الفاءِ في الخبر، فلاتقولُ: ليت مَنْ يكرمُني فأنا أُكرمُه، هذا إذا دخل على هذه الأدوات ناسخٌ(٤).

---

(١) نسب البيت للأخطل، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي، قال البغدادي معقبا على قول ابن هشام اللخمي: "لم أجده في ديوان الأخطل": "وأنا أيضا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أظفر به فيه، ولعله ثابت في رواية أخرى" الخزانة: ٤٥٨/١. والبيت من شواهد ما يجوزللشاعر في الضرورة: ٣٤٦ ، والحلل: ٢٨٧ ، والأمالي الشجرية: ٢٩٥/١ ، والمقرب: ١٢٠ ، ٣٠٤، والبسيط: ٤٣٥/١ ، ٩١٣/٢. وفي اللسان ١٢٤/٤(جذر): "والجُؤْذُرُ والجُؤْذَرُ: ولد البقرة. وفي الصحاح: البقرة الوحشية، والجمع جآذر".

(٢) في ب : "لاظاهر ولامقدر" .

(٣) ينظرالكتاب: ٧٢/٣ ، وشرح التسهيل: ٨٨/٤-٨٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٢/٤ ، ١٠٤، والمساعد: ١٦٧/٣-١٦٨ ، والهمع: ٣٣٥/٤.

(٤) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٧٩/١ .

فإن دخل عليها غيرُ ناسخ فقد يكون ظرفَ زمان، أو حرفَ استفهام، أو حرفَ نفي، أو "إذا" الفجائيةَ، أو "لكن" المخففةَ.

فإن كان الداخلُ ظرفَ زمان كقولك: أَتَذْكُرُ حينَ مَنْ[1] يأتينا نأتيه، وكقولك: أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ[2] يأتينا نأتيه، فسيبويه، والجرميُّ، والمازنيُّ[3] يجعلون "مَنْ" موصولةً، فيُرفعُ الفعلانِ بعدها، ولايجوزُأن تبقى على شرطيتها؛ لأن ظروفَ الزمان لا تضافُ إلى الجملة الشرطية.

وقال[4] أبوإسحاق الزِّياديُّ[5]: يجوز أن تبقى "مَنْ" شرطا، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ يَجِدْ فَقْدَها إذْ في المَقامِ تَدابُرُ[6]

ووجهُ الاستدلال جزمُ الفعلين بعد "مَنْ"، وسيبويه يرى أن هذا لا يكونُ إلا في الشعر.

ومنهم[7] من أوَّلَ البيتَ على حذف ضميرالشأن، التقديرُ: على حينِ هو من تلبث، فتكونُ "مَنْ" وشرطُها وجوابُها خبرا عن المبتدأ، فتخرجُ عن كونها مضافا إليها ظرفُ الزمان؛ لأن الشرط يقع خبرا ولايقع مضافا إليه ظرفُ الزمان.

---

(١) في ب : "ما".

(٢) في ب : "أتذكر أتذكر من" بتكرار "أتذكر" و سقوط "إذ".

(٣) الكتاب: ٣/٧٤-٧٥ ، والمساعد: ٣/١٦٥ ، والهمع: ٤/٣٣٤ .

(٤) في ب : "وذهب".

(٥) المساعد: ٣/١٦٥ ، والهمع: ٤/٣٣٤ ، وهو كذلك مذهب المبرد الذي أنكر على سيبويه منعه الجزاء هنا وكراهيته له. النكت: ١/٧٣٨.

(٦) البيت للبيد في ديوانه: ٢١٧ من قصيدة له يعاتب فيها عمه عامراً ملاعب الأسنة، ويعدد بلاءه عنده وينكر فعله بجاره، وكان ملاعب الأسنة قد ضرب بالسيف جارا للبيد من بني القين. والبيت من شواهد الكتاب: ٣/٧٥ ، وإصلاح المنطق: ٣٦١ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٠ ، والإنصاف: ١/٢٩١ ، والخزانة: ٩/٦١.

قال الأعلم: "وصف مقاما فاخر فيه غيره وكثرت المخاصمة والمحاجة، وضرب الذنوب -وهوالدلو مملوءة ماء- مثلا لما يدلي به من الحجة...وأراد بالمقام: المجلس الذي جمعهم للخصام".

(٧) ينظرشرح التسهيل: ٤/٨٨ .

فإن كان الداخلُ حرفَ استفهام فإن كان "هَلْ" فلاتكونُ "مَنْ" إلا موصولةً(١)، فتقول: هل مَنْ يأتيني أُكْرِمُهُ؟ برفع الفعلين، وإنما لم يجزْ في "مَنْ" أن تكون شرطا؛ لأن "هل" لايُستفهمُ بها عن الجملة الشرطية، لايُقالُ: هل إن قام زيدٌ قام عمرو؟

فإن كان الهمزةَ / جاز في "مَنْ" أن تكونَ موصولةً أو شرطا(٢)؛ لأنهم ٢/١٧٣
اتَّسَعُوا في الهمزة ما لم يتسعوا في غيرها، فأدخلوها على الأخبار على جهة التقرير، نحوُ قوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}(٣)، ولاتأتي "هل" للتقرير، إلى غير ذلك.

فإن كان الداخلُ حرفَ نفي فإن كان "ما" نحوُ: ما مَنْ يأتينا(٤)نعطيه، فـ"مَنْ" موصولةٌ، ولاتكونُ شرطا(٥)؛ لأن "ما" لاتنفي الجملةَ الشرطيةَ.

فإن كان "لا" نحوُ: لامَنْ يأتينا أُعطيه، جاز في "مَنْ" أن تكونَ شرطا، وأن تكون موصولة(٦)؛ لأنهم اتَّسَعُوا في "لا" مالم يتسعوا في غيرها، فقدموا المعمولَ عليها، ونَفَوا بها الجملةَ والمفردَ، ودخلتْ على "إنْ" نحوُ: لاإنْ أتيتَنا أَعْطَيْتَنا، ودخلتْ بين الأداةِ والشرط، نحوُ قولِ الشاعر:

فإن لايَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أمُّه بلَبانِها(٧)

---

(١) ينظرالكتاب: ٨٢/٣ ، ٨٣ ، وشرح التسهيل: ٨٨/٤ .

(٢) ينظرالكتاب: ٨٢/٣-٨٣ ، وشرح التسهيل: ٨٨/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٤/٤، والمساعد: ١٦٦/٣.

(٣) مفتتح سورةالشرح .

(٤) في الأصل : "يعطينا" .

(٥) ينظرشرح التسهيل: ٨٨/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٢/٤.

(٦) ينظرالكتاب: ٧٦/٣-٧٧ ، وشرح التسهيل: ٨٨/٤ .

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٨٢ ، وينظرالكتاب: ٤٦/١ ، والمقتضب: ٩٨/٣ ، والإنصاف: ٨٢٣/٢ ، وشرح المفصل: ١٠٧/٣ ، والخزانة: ٣٢٧/٥.

وقبل البيت:

دع الخمر تشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزئا بمكانها

قال الأعلم في تحصيل عين الذهب ٢٨: ===

فإن كان الداخلُ "إذا" الفجائيةَ، أو "لكن" المخففةَ، نحوُ: مررتُ بزيد فإذا مَنْ يزورُه يحسنُ إليه، ونحوُ: ولكنْ مَنْ يأتينا أُحسنُ إليه، فالأكثرُ في "مَنْ" أن تكونَ موصولةً، وقد تكونُ شرطيةً وذلك على حذفِ المبتدأ(١)، فتقولُ في "إذا": مررتُ بزيد فإذا مَنْ يزرْهُ يحسنْ إليه، بجزم "يَزُرْ" و "يُحْسِنْ"، ويكونُ التقديرُ: فإذا هو مَنْ يَزُرْهُ، وتقولُ في "لكنْ": لكن(٢) من يأتِنا أحسنْ [إليه](٣)، بجزم الفعلين، ويكون(٤) التقديرُ: ولكنْ نحنُ، وقال طَرَفَةُ في "لكنْ":

ولَسْتُ بِمِحْلالِ التِّلاعِ لِبِيتَةٍ ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ(٥)

التقديرُ: ولكنْ أنا متى يسترفد القومُ (٦-أَرْفِدِ، ومعنى قولِه: "لِبِيتَةٍ" أي: مَبِيتٍ، ويُروى "مَخافَةَ"-٦).

الفصلُ الثاني: في الشرط والجواب: يقالُ للجملة الأولى شرطٌ، وللثانية جوابٌ وجزاءٌ، والكلامُ في الشرط والجواب في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في العامل فيهما، وقد اختلف النحويون في ذلك على أقوالٍ:

=== "وصف نبيذ الزبيب، وأطلقه على مذهب العراقيين في الأنبذة، وحض على شربه وترك الخمر بعينها للإجماع على تحريمها، وجعل الزبيب أخا للخمرة؛ لأن أصلهما الكرمة، واستعار اللبان لما ذكره من الأخوة، واللبان للآدميين، واللبن لغيرهم، وقد يكون اللبان جمع لبن في غير هذا الموضع"

وجاء في النسختين : "أمها" ، والمثبت من مصادرالتخريج .

(١) ينظرالكتاب: ٣/٧٦ ، ٧٧-٧٨ ، وشرح التسهيل: ٤/٨٩-٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/١٠٣ ، ١٠٤.

(٢) "لكن" سقط من ب بانتقال النظر .

(٣) تتمة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : "أو يكون" .

(٥) ديوانه: ٢٨ ، وينظرالكتاب: ٣/٧٨ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٨١ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٢٠٢ ، والمغني: ٧٩٠ ، والخزانة: ٩/٦٦ ، وفي شرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٨٦: "يقول: لاأضرب بيتي فأنزل في التلاع-وهي مسايل جوف تستر من نزل بها- ولكن أنزل الفضاء، ولاأنزل مكانا يخفى، مخافة القِرى وحلول من يحل بي" .

(٦-٦) ليس في ب .

القولُ الأول: أن أداة الشرط / هي العاملةُ في الشرط والجواب معا. ٩/١٧٤

فإن قلتَ: كيف عملت في شيئين، وهي أضعفُ من حروف الجر، وحروفُ الجر لا تعمل إلا في شيء واحد؟

فالجوابُ(١): أن العمل أصلُه الطلبُ، فمن طلب شيئا واحدا عَمِلَ فيه سواءٌ كان قويا أو ضعيفا، ومن طلب شيئين عَمِلَ فيهما سواءٌ كان قويا أو ضعيفا، و"إنْ" تطلب شيئين وهما: الشرطُ والجوابُ؛ فعملتْ فيهما، نظيرُه "ظننتُ" فإنها تطلب شيئين فتَنْصِبُهُما، وهذا القولُ هو الصحيحُ، وعليه المحققون من النحويين البصريين(٢)، وعزاه السيرافيُّ(٣) إلى سيبويه.

القولُ الثاني: أن الأداة عملتْ في الشرط، والشرطُ عَمِلَ في الجواب، وهو قولُ الأخفش، واختاره ابنُ مالك(٤).

وحجَّتُه أن "إنْ" تقتضي الشرطَ فعملتْ فيه، والشرطُ يقتضي الجوابَ فعَمِلَ فيه، كالمضاف لما اقتضى المضافَ إليه(٥) عَمِلَ فيه.

وهو مردودٌ بأن الشرط لا يطلبُ الجوابَ، بل "إنْ" هي التي ربطت بينهما.

وشيءٌ آخَرُ: أن النوعَ لايعملُ في نوعه؛ إذ ليس أحدُهما أَولى من الآخر إلابالتضمين، كعمل اسمِ الفاعل: لم يعملْ في الاسم إلابتضمنه معنى الفعل، والشرطُ هنا لم يعملْ بالتضمن(٦).

---

(١) ينظر الإنصاف: ٢/٦٠٨-٦٠٩ .

(٢) الخصائص: ٢/٣٨٨ ، والتبصرة: ١/٤٠٨ ، والإنصاف: ٢/٦٠٢ ، والمقدمة الجزولية: ٤٠ ، وشرح المفصل: ٧/٤٢ ، والمقرب: ٣٠٠ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٩١ ، والارتشاف: ٢/٥٥٧، والهمع: ٤/٣٣١.

(٣) في شرح السيرافي ٣/٢٢٩ أ : "وقوله: وينجزم الجواب بماقبله، يجوز ان يكون بجملة ماقبله، وهو (إن) والشرط، ويحتمل أن يكون بـ(إن) وحدها، والاختيار عندي أن يكون بـ(إن) وحدها".

(٤) التسهيل: ٢٣٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٩٢ ، والمساعد: ٣/١٥٢ ، والهمع: ٤/٣٣١.

(٥) "إليه" سقط من ب .

(٦) في ب : "بالتضمين" . وينظر هذا الرد في الهمع: ٤/٣٣١.

القولُ الثالثُ: أن الأداةَ عَمِلَتْ في الشرط، ومجموعُ الأداة والشرطِ عَمِلَ في الجواب، وقد نُسِبَ هذا المذهبُ لسيبويه والخليلِ(١).

وحجَّتُه(٢)أن "إنْ" حرفُ جزم، وحرفُ الجزم ضعيف، فلايقوى أن يعملَ في فعلين، فإذا قَوِيَتْ بالشرط واجتمعا معا عملا(٣)في الجواب.

ورُدَّ(٤)هذا المذهبُ بأنَّ العملَ إنما هو بالاقتضاء، والفعلُ لايقتضي الفعلَ بنفسه ولامع غيره، فلايعملُ في غيره من الأفعال.

وشيءٌ آخر(٥): أنه يلزمُ منه أن يكون العامل مركبا من شيئين، والعاملُ المركب لايجوزُ انفصالُ جُزْأَيْهِ، ولاحذفُ أحدِهما، كـ"إذْما" و "حَيْثُما"، وأداةُ الشرط وفعلُه / يجوزُ أن يُفْصَلا، نحوُ: إنْ زيدا تُكْرِمْ أُكْرِمْهُ، ٧٤/ب
وقد يُحذفُ فعلُ الشرط دون الأداة، نحوُ قولِه:

(٦-فَطَلِّقْها فلَسْتَ لها بِكُفْءٍ-٦) وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ(٧)

---

(١) في الكتاب ٦٢/٣: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فـ(آتك) انجزمت بـ(إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك". وهو مذهب المبرد. المقتضب: ٤٨/٢ وفيه: "ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ".

(٢) ينظرشرح الرضي على الكافية: ٩١/٤ .

(٣) في ب : "عملت" .

(٤) ينظرالإنصاف: ٦٠٨/٢ .

(٥) ينظرشرح التسهيل: ٨٠/٤ .

(٦-٦) ليس في ب .

(٧) البيت للأحوص الأنصاري في شعره: ١٩٠ ، وينظرمجالس ثعلب: ٥٨٢/٢ برواية: "مفرقك الخشيب" ، والأمالي الشجرية: ٣٤١/١ ، والإنصاف: ٧٢/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٦٠٩/٣ ، والمغني: ٨٤٨ ، وشرح أبياته: ٥/٨ وفيه مناسبة البيت.

التقديرُ: وإلا تُطَلِّقْها، فجوازُ هذا كلِّه دليلٌ على أن العامل هنا ليس مركبا من الأداة وفعلِ الشرط.

القولُ الرابع: أن الشرط والجوابَ غيرُ مجزومين، وإنما هما مبنيان عوملا معاملةَ المجزوم كصيغة الأمر، وهو قولُ المازني(١).

وحجَّتُه أن الفعل إنما يُعربُ إذا صح وقوعُه موقعَ الأسماء، والشرطُ والجوابُ لايصح وقوعُهما موقعَ الاسم؛ فلايعربان(٢).

ورد بأن الوقوع قد حصل قبل دخول "إن"(٣)، ودخولُ "إن"(٤)على الفعل لا يزيلُ حكمَ الوُقوع(٥).

القول الخامس: للمازني(٦)أيضا: أن فعل الشرط معربٌ، والجوابُ مبنيٌّ.

وحجتُه أن فعل الشرط قد عملت فيه الأداةُ وظهرالجزمُ فيه، وأما الجوابُ فهو مبنيٌّ، لأنه ليس بمنصوب لعدم الناصب، ولابمجزوم ؛ لأنه لا يصح عنده شيءٌ مما نُسِبَ إليه الجزمُ في الأقوال المتقدمة، ولابمرفوع؛ لأنه لم يقع موقعَ الاسم، لايقال: إن قام زيدٌ قائمٌ عمرٌو(٧)، فإذا انتفى الإعرابُ لم يبقَ إلاالبناءُ.

وهذان المذهبان اللذان للمازني لم يقل بهما أحدٌ من النحويين.

---

(١) شرح السيرافي: ٨٩/١ ، والإنصاف: ٦٠٢/٢ ، وشرح المفصل: ٤٢/٧ ، واستقرب هذا الرأي الرضي في شرحه على الكافية: ٩٢/٤.

(٢) في النسختين : "يعرب" وجاء في حاشية الأصل : "لعله يعربان" .

(٣) في ب : "أو" .

(٤) "إن" ساقطة من ب .

(٥) في ب : "لايزيله" ، وينظرهذا الرد في أسرارالعربية: ٣٣٩.

(٦) شرح ابن القواس: ٣٣٢/١ ، والارتشاف: ٥٥٧/٢ ، والمساعد: ١٥٣/٣ ، والهمع: ٣٣٢/٤.

(٧) "عمرو" سقط من ب .

القولُ السادس: أن الأداة عملت في الشرط، وأن الجوابَ جُزِمَ على الجوار حملا للجزم على الجر، فكما أن الجرَّ يكونُ على الجوار، فكذلك الجزم(١).

ورُدَّ(٢)بأن الجرَّ على الجوار قليلٌ، والصحيحُ أنه لايكون إلا في الشعر، والجزمُ كثيرٌ فلايُحْمَلُ عليه.

وقد طَوَّلَ النحويون الكلامَ في هذه المسألة بإيراد الحُجَجِ والرَّدِّ، فصار ذيلُها طويلا، ونيلُها قليلا(٣)؛ لأن الخلاف إذا لم يَترَتَّبْ عليه حكمٌ نُطْقِيٌّ ولااختلافٌ في المعنى(٤)فلا حاجةَ إلى الاشتغالِ به، والخلافُ في مسألتنا(٥)من هذا / القبيل. ٢/١٧٥

المسألةُ الثانية: فيما يُتَصَوَّرُ بين الشرطِ والجزاءِ من الصُّوَرِ بالنسبة إلى لفظ المُضِيِّ والاستقبال(٦)، وتلك تسعُ صُوَرٍ؛ لأن الشرط إما أن يكون ماضيَ الوَضْعِ، وإمّا مضارعا عاريا من "لَمْ"، وإمّا أن يكون مصحوبا بـ"لَمْ"، وكذلك الجوابُ، فإذا(٧)ضربتَ فيما يُتَصَوَّرُ في الجواب ما يُتَصَوَّرُ في الشرط صارت تسعا، ضَرْبَ ثلاثٍ في ثلاثٍ، وبَسْطُها أن تقولَ: إن قام زيدٌ قام عمرو، إن قام زيد يقمْ عمرو، إن قام زيدٌ لم يقمْ عمرو، فهذه ثلاثُ صُوَرٍ مع كونِ الشرطِ ماضيا.

---

(١) هذا مذهب الكوفيين كما في الإنصاف: ٦٠٢/٢ ، وشرح التسهيل: ٧٩/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٩٢/٤ ، والارتشاف: ٥٥٧/٢ ، والمساعد: ١٥٣/٣ ، والهمع: ٣٣٢/٤.

(٢) ينظر الإنصاف: ٦١٥/٢ .

(٣) في ب : "فصار ذيلها طويلٌ ونيلها قليلٌ" .

(٤) في ب : "معنى الكلام" .

(٥) في ب : "مسألتها" .

(٦) ينظر في هذه المسألة جمل الزجاجي: ٢١٢ ، والغرة المخفية: ١٥٦/١ ، وشرح الكافية الشافية: ١٥٨٤/٣ ، وشرح التسهيل: ٩٠/٤-٩١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٦/٤ ، والمساعد: ١٨٣/٣-١٨٥.

(٧) في الأصل : "وإذا" .

وتقولُ: إن يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، إن يقمْ زيد لم يقـمْ عمرٌو، إن يقمْ زيدٌ قـام عمـرٌو، فهـذه ثلاثُ صُـوَرٍ مـع كـونِ الشـرط مضـارعـا عـاريا مـن "لَمْ".

وتقـولُ: إن لم يقمْ زيدٌ لم يقـمْ عمرٌو، إن لم يقـمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، إنْ لم يقمْ زيدٌ قام عمرٌو، فهذه ثلاثُ صُوَرٍ مع كونِ الشرطِ مضـارعا مصحوبا بـ"لَمْ".

فهـذه تسعُ صُوَرٍ، فكلُّ صـورةٍ كان الشرطُ والجوابُ فيهـا مضـارعين لفظا ومعنى فهـي أحسـنُ، نحوُ: إن يقـمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو؛ لظهـور تأثير أداةِ الشـرطِ فيهما(١).

ووجهٌ آخَرُ: وهـو أن فعـلَ الشـرط والجـوابَ الأصـلُ فيهمـا أن يكـونا مستقبلين لفظا ومعنى(٢)؛ لأن الشـرط والجزاءَ معدومان عُلِّـقَ وقوعُ أحدِهما على الآخَر، فهما مُنْتَظَرانِ، وإذا كان الأمرُ كذلك كان الأصلُ أنَّ الفعلَ الذي يدل عليهمـا هو الفعلُ الذي يدل على الاستقبال بلفظه؛ ليكـونَ اللفظُ والمعنى مُتَطابِقَيْنِ.

ثم يلي هـذه الصورةَ كلُّ صورة كان الفعلانِ فيها مـاضِيَيْنِ لفظا، نحوُ: إن قـام زيدٌ قـام عمرٌو، أو معنًى دون لفـظٍ، نحوُ: إن لم يقـمْ زيدٌ لم يقـمْ عمرٌو، وذلك للمُشاكَلَةِ(٢)، وهو عدمُ تأثيرِ أداةِ الشرط.

ثم يلي هـذه الصـورةَ كـلُّ صـورةٍ كان الشرطُ فيها مـاضيا لفظـا أو معنًى والجوابُ مضارعا لفظا ومعنًى، نحوُ: إن قام زيدٌ يقمْ عمرٌو، أو إنْ لم يقمْ زيدٌ يقـمْ عمـرٌو؛ / وذلـك لأن في هـذه الصـورةِ الانتقـالَ مـن الأضعـف إلى الأقوى(١). ١٧٥/ب

---

(١) ينظر التذييل والتكميل: ٨/٢٢٠ب-٢٢١أ ، والهمع: ٤/٣٢٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٤/٩٠ .

ثم يلي هـذه الصـورةَ كلُّ صـورة كان الشرطُ فيها مضـارعا لفظـا ومعنًى والجوابُ ماضيا لفظا أو معنى دون لفظٍ، نحوُ: إن يقـمْ زيدٌ قام عمرٌو، أو إن يقمْ(١) زيدٌ لم يقمْ عمرٌو؛ وذلك لما في هذه الصورةِ من التهيئـةِ والقَطْعِ؛ لأنك لمـا أعملتَ أداةَ الشرطِ في الشـرط فكأنك قد هَيَّأْتَها أن تعمـلَ في الجـواب ثم قطعتَها عنه، وهو مُسْتَقْبَحٌ.

ووجهٌ آخَرُ(٢): وهو أن المقصودَ من الكلام إنما هو الجوابُ، وإنما جيءَ بالشرط لتَوَقُّفِ الجـزاءِ عليـه لأنه مقصودٌ في نفسه، فإذا كان الشـرطُ مستقبلا والجـزاءُ مـاضيا كنتَ قد أتيـتَ بالمقصود على غير وجهِـهِ، ولمْ تُوفِ لـه حقَّهُ، وأتيـتَ بغيرالمقصود على وجهه، وفي هذا قُبْحٌ، ولأجل مـا في هذه الصورةِ من هـذا القبحِ نَصَّ جمهـورُالنحـويين(٣)على أنهـا مُختصـةٌ بالشعـر، فلا يُقـالُ في الكلام: إن يقـمْ زيدٌ قـام عمـرٌو(٤)، وإنمـا يأتي في الشعـر فمن ذلـك قـولُه:

[مَنْ يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنتُ منه كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ(٥)

وقال الآخرُ:](٦)

---

(١) في ب : "إن لم يقم" .

(٢) ينظرالتعليقات الوفية: ٢٦٦/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٣١/١ .

(٣) الغـرةالمخفية: ١٥٦/١-١٥٧ ، وشـرح التسهيـل: ٩١/٤ ، وشـرح ابن القـواس: ٣٣١/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٦/٤ ، والهمع: ٣٢٢/٤.

(٤) في ب : "إن قام زيد يقم عمرو" .

(٥) البيـت لأبي زبيد الطائي في شعره: ٥٢ ، وينظرالمقتضب: ٥٨/٢ ، والغـرةالمخفية: ١٥٧/١ ، والمقرب: ٣٠٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٨٥/٣ ، والبحرالمحيط: ٣٧٠/٤ ، والخزانة: ٧٦/٩ وفيها: "...يقـال: كـاده كيـدا من باب باع إذا خدعـه ومكـر به...والشجـا: مـا يعترض في الحلـق كـالعظم. والـوريد: عـرق قيـل: هـو الـودج، وقيـل: بجنبـه، وقـال الفـراء: عرق بين الحلقـوم والعلبـاوين".

(٦) ليس في الأصل .

إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكُم وإنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأعداءِ إرْهابا(١)

وقال [الآخرُ](٢):

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بها فَرَحًا مِنِّي وما سَمِعُوا مِنْ صالحٍ دَفَنُوا(٣)

وذهب الفراءُ(٤) إلى أن هذه الصورةَ التي فيها الشرطُ مضارعٌ والجوابُ ماضٍ غيرُ مختصةٍ بالشعر، بل تأتي في الكلام، وتبعه على ذلك ابنُ مالكٍ(٥)، واستدل على ذلك بقوله تعالى: {إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ}(٦)، ووجهُ الاستدلال أن {فَظَلَّتْ} ماضٍ، وهو معطوفٌ على {نُنَزِّلْ}، فلولا أنَّ {نُنَزِّلْ} المرادُ به الماضي لم يُعْطَفْ عليه {فَظَلَّتْ}.

---

(١) ورد البيت من غير نسبة في شواهد التوضيح: ١١٦، وشرح الكافية الشافية: ١٥٨٦/٣، وشرح التسهيل: ٩١/٤، والمقاصد النحوية: ٤٢٨/٤، والهمع: ٣٢٢/٤. وفي اللسان ٣٣٥/١٢(صرم): "الصُّرْمُ: اسم للقطيعة، وفعله الصَّرْمُ، والمُصارمة بين الاثنين".

(٢) سقط من الأصل.

(٣) هو قعنب بن أم صاحب، نسبة إلى أمه، وأبوه ضَمْرَةُ من بني عبدالله بن غطفان، وقيل من غيرهم، وقعنبٌ أمويٌّ له هجاء في الوليد بن عبدالملك. ينظر من نُسب إلى أمه من الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات): ٩٢/١، وسمط اللآلي: ٣٦٢/١، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٢٤/٤.

والبيت الشاهد من أبيات له أوردها أبو تمام في الحماسة: ١٧٠/١، وينظر في معاني الفراء: ٢٧٦/٢، والمحتسب: ٢٠٦/١، وشرح الكافية الشافية: ١٥٨٦/٣، والمغني: ٩٠٨، وشرح أبياته: ١٠١/٨.

(٤) معاني الفراء: ٢٧٦/٢، ونسبه ابن عقيل في المساعد: ١٨٤/٣-١٨٥ إلى سيبويه، وينظر الكتاب: ٩١/٣-٩٢، والمقتضب: ٦٩/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٥٨٦/٣-١٥٨٨.

(٦) سورة الشعراء: الآية: ٤. و {نُنَزِّلْ} بسكون النون مع تخفيف الزاي -كما ورد في الأصل- هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. إتحاف فضلاء البشر: ٣١٣/٢.

واستدلَّ أيضا على ذلك بما ورد في الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "مَنْ يقمْ ليلةَ القَدْرِ إيمانا واحتسابا / غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِه"(١). ٩/١٧٦

وما استدلَّ به ابنُ مالكٍ يَحْتَمِلُ التأويلَ.

أما الآيةُ الكريمة فحملُها على أنه يجوزُ في المعطوف ما لايجوزُ في المعطوف عليه(٢)، وهو كثيرٌ في كلامهم.

وأما الحديثُ النبويُّ فإنما أتى فيه بالماضي على جهة التفاؤل لوقوع الغُفْران، كما يقول الداعي : غَفَرَ الله لك، والمعنى: يَغْفِرُ الله لك، ولكن جيء(٣)بالفعل الماضي تفاؤلا، كذا قال سيبويه(٤).

تنبيهٌ: اعلم أن الفعل الماضيَ إذا وقع شرطا أو جوابا صُرِفَ معناه إلى الاستقبال(٥).

فإن قلتَ: فقد جاء ما ظاهرُهُ أن الفعل الماضيَ وقع جوابا للشرط وبقي على مُضِيِّهِ، فمن ذلك قولُه تعالى: {إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ}(٦)، فقولُه: {فَقَدْ مَسَّ} ماضٍ لفظا ومعنى؛ لأن "مَسَّ القرحِ" كان قد وقع، ومنه قولُه تعالى: {فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ}(٧)، فـ{كُذِّبَ} ماضي اللفظِ والمعنى؛ لأن التكذيبَ قد وقع.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٢/١ كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، رقم ٣٥ ، ومسلم في صحيحه: ٥٢٣/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، رقم ٧٦٠.

(٢) ينظر التذييل والتكميل: ٢٢٣/٨ ب .

(٣) في ب : "جاء".

(٤) الكتاب:

(٥) ذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يجوز بلاتأويل كون الشرط ماضي المعنى بلفظ "كان" دون غيرها. ينظر الأصول: ١٩٠/٢-١٩١ وفيه رد ابن السراج على المبرد، وينظر كذلك شرح التسهيل: ٩٢/٤-٩٣ ، واختار الرضي في شرحه على الكافية: ١١٥/٤ مذهب المبرد.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٤٠ .

(٧) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٤ ، وجاء في النسختين : {فَقَدْ كُذِّبَتْ} وتكرر هذا اللفظ في سياق بيان وجه الاستشهاد و في الرد، وهو من قوله تعالى: {وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ}.

فالجوابُ(١): أن قولَه تعالى: {فَقَدْ مَسَّ} و {فَقَدْ كُذِّبَ} ليس بجوابٍ، وإنما الجوابُ مقدر: أمّا في قوله تعالى: {إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ} (٢-فالتقديرُ فيه: إن يمسسكم قرحٌ فتأَسَّوْا، فقد مسَّ القومَ قرحٌ-٢) مثله، وأما في قوله تعالى: {فَإِن كَذَّبُوكَ} فالتقديرُ: فإن كذبوك فَتَسَلَّ فقد كُذِّبَ، فحُذف الجوابُ في الآيتين؛ لأن { فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ} يدل على التَّأَسِّي، و{فَقَدْ كُذِّبَ} يدل على التَّسَلِّي، والله أعلم.

المسألةُ الثالثة: في دخول الفاء و"إذا" على الجواب. والضابطُ في ذلك أن تقول: إذا كان الجوابُ لايَصْلُحُ أن يكونَ شرطا فلابُدَّ من الفاء أو "إذا"، نحوُ قولك: إنْ قام زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ، فقولُك: عمرٌو منطلقٌ، جملةٌ اسميةٌ لاتصلحُ أن تكونَ شرطا(٣)، فلابد من الفاء.

وما يصلح من الجواب أن يكون شرطا فلاتَدْخُلُ عليه الفاءُ، نحو: إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، فقولُك: يقمْ عمرٌو، يصلح أن يكونَ شرطا(٣)، فلاتَدْخُلُ عليه الفاءُ.

وأمّا قولُه تعالى: {وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}(٤)،/ وقولُه تعالى: {فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلايَخَافُ بَخْسًا وَلارَهَقًا}(٥)، فليس {يَنْتَقِمُ} و {لايَخَافُ} بجوابين فَتَسْقُطَ(٦) منهما الفاء؛ لكونهما يَصْلُحان أن يقعا شرطا(٣)، وإنما الجوابُ الجملةُ الاسميةُ، والتقديرُ: فهو ينتقمُ(٧)، وفهو لايخافُ(٨)، والجملةُ الاسميةُ إذا وقعت جوابا فلابد من الفاء. ١٧٦/ب

---

(١) ينظر البحر المحيط: ٦٢/٣ ، ١٣٣ .

(٢-٢) سقط من ب بانتقال النظر .

(٣) في ب : "جوابا" .

(٤) سورة المائدة: من الآية: ٩٥ .

(٥) سورة الجن: من الآية: ١٣ . وجاء في النسختين: "ومن يؤمن".

(٦) في ب : "فسقط" .

(٧) ينظر البحر المحيط: ٢٢/٤ .

(٨) ينظر البحر المحيط: ٣٥٠/٨ .

وإنما لزمت الفاءُ أو "إذا" في الأجوبة التي لاتصلُحُ أن تكونَ شرطا؛ لأن جملة الجواب إذا كانت كذلك فكأنها منافيةٌ لفعل الشرط؛ لكونها لاتقع في محلها، فأرادوا أن يربطوا بينهما ليزولَ ذلك التنافي الذي كان بينهما، فأتَوا بالفاء من بين سائر حروف العطف ليقع بها الربطُ السَّبَبِيُّ، وليس في حروف العطف ما يعطي السبب إلا الفاءُ، أو "إذا" التي للفُجاءة؛ لأنها مثلُ الفاء في كونها لايُبتدأ بها؛ فأعطت من الربط ما أعطته الفاءُ، إلا أن الفاءَ أكثرُ وقوعا في الكلام من "إذا" على ما يأتي.

وإذْ أتينا بهذا الضابطِ الكليِّ الشاملِ للمواضع التي يلزم فيها دخولُ الفاء في الجواب، فَلْنَذْكُرْها بالتَّعْداد فنقولُ: يلزمُ دخولُ الفاء في الجواب في مواضعَ:

الأولُ: إذا كان الجوابُ فعلا غيرَ متصرف، نحوُ قولِه تعالى: {إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالا وَوَلَدًا. فَعَسَىٰ رَبِّي}(١)، وقال تعالى: {إِن تُبْدُوا الصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ}(٢).

الثاني: إذا كان الجوابُ طلبا، ويدخلُ تحت الطلب: الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والعرضُ، والتحضيضُ، والدعاءُ، فالأمرُ نحو قوله تعالى: {قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي}(٣)، والنهيُ نحوُ قوله تعالى: {فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلا}(٤)، والاستفهامُ نحوُ قولِك: إنْ أكرمتَني فهل أكرمتَ عمرا؟ والعَرْضُ نحوُ: إنْ أكرمتَ [زيدا](٥) فألا أكرمتَ عمرا، والتحضيضُ نحو: إنْ أكرمتَ زيدا فهَلا أكرمتَ عمرا، والدعاءُ نحوُ: إن أكرمتَني فجزاك اللهُ [خيرا](٥)، ومنه قولُه:

---

(١) سورة الكهف: من الآيتين: ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١ .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ .

(٤) سورة النساء: من الآية: ٣٤ ، و{سَبِيلا} لم ترد في الأصل.

(٥) سقط من الأصل .

إذا ابنُ أبي موسى بلالا بَلَغْتِهِ فقامَ بفَأْسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازِرُ(١)

الثالث: إذا كان الجوابُ / شرطا، نحوُ قولك: إن تأتني فإن تحدثْني ٢/١٧٧
أُكْرِمْكَ، ومنه قولُه تعالى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ}(٢).

الرابعُ: إذا كان الجوابُ ماضيا معنًى مقرونا بـ"قَدْ" ظاهرةً، نحوُ قولِه تعالى: {إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ}(٣)، أو مقدرةً، نحوُ قوله تعالى: {إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ}(٤)، أي: فقد صدقت.

الخامسُ: إذا كان الجوابُ منفيا بحرف نفي ماعدا "لَمْ" و "لا"(٥)، نحوُ: إنْ قام زيدٌ فما يقومُ عمرٌو، أو فلن يقومَ عمرٌو، أو فإنْ زيدٌ قائمٌ، أي: فما زيدٌ قائمٌ.

السادسُ: أن يكون الجوابُ مضارعا مقرونا بـ"قَدْ" نحوُ قولك: إن يقمْ زيدٌ فقد يقومُ عمرٌو، ومنه قولُ الأَفْوَهِ الأَوْدِيِّ(٦):

---

(١) تقدم ص ٦١٣ .

والشاهد فيه هنا قوله: "قام بفأس..." فهذا دعاء على ناقته بالذبح والجزر إذا بلّغته إلى ابن أبي موسى، كأنه لايحتاج أن يرحل إلى غيره. وقد عيب على الشاعر مجازاته ناقته بهذا.

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ٣٨ .

(٣) سورةيوسف: من الآية: ٧٧ .

(٤) سورةيوسف: من الآية: ٢٦ . وينظرالبحرالمحيط: ٢٩٨/٥ ، والمغني: ٢١٨.

(٥) أما المنفي بـ"لم" فلاتدخله الفاء أصلا، وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه، ولم يثبت.

وأما المنفي بـ"لا" فيجوز فيه دخول الفاء وتركه. ينظرشرح الرضي على الكافية: ١١١/٤-١١٢.

(٦) هو صلاءة بن عمرو بن مالك بن عوف الأودي، من مذحج، لقب الأفوه لغلظ شفتيه وبروز أسنانه، وهو شاعر جاهلي قديم تميز شعره بالمفاخرات والحكم. أخباره في الشعر والشعراء: ٢٢٣/١-٢٢٤ ، والأغاني: ١٦٩/١٢-١٧٣ ، ومعاهدالتنصيص: ١٠٧/٤-١٠٩.

إمّـــا تَرَيْ رأســـيَ أَزْرَى بـــه مـأسُ زمـانٍ ذى انتِكـاسِ مَـؤُوسِ
حتّى حَنَى منّي قَنـــاةَ المَـــطا وقَنَّـعَ الـراسَ بلـونٍ خَلِـــيسِ
فقَـدْ أُفَـدَّى عنـد وَقْـعِ القَـنا يومًـا وأُدْعَى للمَقـامِ البَئِيسِ(١)

الشـاهد فيـه: "فَقَـدْ أُفَدَّى". و"المَـأْسُ" بسكـون الهمزة وسينٍ مهملـةٍ: الفسـادُ، مصـدر "مأستُ بينهم مَأْسًا" إذا أفسـدتَ. و"المَطا": الظهـرُ. و"اللـونُ الخَلِيسُ": الذي اختلط السوادُ فيه بالبياض(٢).

السـابعُ: أن يكـون الجـوابُ قَسَمـا، نحـوُ: إن تُكـرِمْني فـوالله لأُكْـرِمنَّكَ.

الثـامنُ: أن يكـون الجـواب مقرونا بحرف تنفيس، نحـوُ قـوله تعالى: {مَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ}(٣).

التـاسعُ: أن يكونَ الجـوابُ فيه معنى التعجبِ، نحـوُ قولك: إنْ أَقْبَلَ زيدٌ فما أَحْسَنَهُ.

العـاشرُ: أن يكـونَ الجـوابُ مُصَـدَّرا بـ"رُبَّ"، نحـوُ قـولِ امـرىءِ القيس:

---

(١) في الأصـل : "بؤس" مكان "مؤوس". والأبيات في ديوانه (ضمـن الطرائف الأدبية): ١٦ ، والأول في البحرالمحيط: ١٨٥/٦ ، والدرالمصون: ٥٩١/٧.

(٢) في ب : "اختلط فيه السواد بالبياض". وفي الصحاح ٩٢٣/٣(خلس): "وأخلس رأسُه: إذا خالط سواده البياض".

(٣) سورةالمائدة: من الآية: ٥٤ ، و {يَرْتَدِدْ} بفك الإدغام -كما ورد في النسختين- هي قراءة نافع وابن عامر، وأدغم الباقون. السبعة: ٢٤٥ ، وينظرالكشف: ٤١٣/١.

فإنْ أُمْسِ مَكْرُوبا فيا رُبَّ بُهْمَةٍ كشفتُ إذا ماسوَدَّ وجهُ الجَبانِ(١)

الحادي عشر: أن يكون بعد الشرط نداءٌ جيء به لمعنى، نحوُ قولك: إنْ أتاكَ راجٍ فيا أخا الكرمِ لاتُهِنْهُ.

فهذه المواضعُ منَ الجواب / تُلتزم فيها الفاءُ؛ لكونها لاتصلحُ شرطا. ١٧٧/ب

وأما المواضعُ التي تقع فيها "إذا" فهي إذا كان الشرطُ بـ"إنْ"، ذكره ابنُ مالكٍ في بعض نُسَخِ "التسهيل"(٢)، والجوابُ جملةٌ اسميةٌ غيرَ طلبيةٍ ولا منفيةٍ، نحوُ قوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}(٣)، فـ{إِذَا} في الآية قد تقدمها {إِنْ} والجملةُ بعدها جملةٌ اسميةٌ غيرُ طلبيةٍ ولامنفيةٍ، ولا داخلٍ عليها "إنْ". فلو كانت الجملةُ فعليةً، وهي مما لايصلح أن تكون شرطا، فلابد من الفاء. فلو كانت الجملةُ الاسميةُ طلبيةً، فلابد من الفاء، نحوُ: إنْ عصى زيدٌ فويلٌ له، وإن أطاع فسلامٌ عليه. فإن دخل عليها النفيُ أو "إنَّ" فلابد من الفاء، نحوُ: إن يقمْ زيدٌ فما عمرٌو قائمٌ، وإن يقم زيدٌ فإنَّ عمرا قائمٌ.

ولايجوزُأن يُجمع بين الفاء و "إذا" لا يقال: إن يقم زيدٌ فإذا عمرٌو خارجٌ، لِما يلزمُ في ذلك من الجمع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه، هذا مذهب الخليلِ وسيبويهِ(٤).

---

(١) ديوانه: ٨٦ ، وينظرالهمع: ١٨٥/٤ ، والدرر: ١٣٤/٤ ، وفي شرح الديوان: "يقول: إن أصابني الدهر بمكروه فأمسيت مكروبا فيارب أمر مبهم لايُهتدى إليه كشفتُ حقيقته وبينت صوابه، وقوله: (إذا ماسود وجه الجبان) أي أشكل عليه الأمر ولم يتجه له فاغبر وجهه حيرة وغما".

وفي الأصل: "وجه جبان" والمثبت من ب ، والديوان.

(٢) التسهيل: ٢٣٨ ، وينظر هامش (٢) فيه .

(٣) سورةالروم: من الآية: ٣٦ .

(٤) الكتاب: ٦٤/٣ .

وزعم أبوالحسن(١)أنه لايجوز أن تأتيَ بـ"إذا" في الجواب إلا والفاءُ محذوفةٌ، وتقديرالآية عنده: فإذا هم.

ويَرُدُّ عليه أن الجمعَ بينهما لم يُسمع في الجزاء، وإن كان قد سُمع في غيره، نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ.

واعلم أن هذه الفاءَ لايجوزُ حذفُها إلافي الشعر، نحوُ قوله:

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ(٢)

وأجازالكوفيون(٣)حذفَها في الكلام، واستدلوا على(٤)ذلك بما رُوي من قراءة طلحةَ بنِ سليمانَ(٥): {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ}(٦)برفع الكافين، وبقوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}(٧).

وما(٨)استدل به الكوفيون مُتَأَوَّلٌ:

---

(١) الارتشاف: ٥٥٣/٢ ، والمساعد: ١٦٣/٣ ، والهمع: ٣٢٩/٤ ، والذي في معاني الأخفش ٤٣٨/٢: "...فقوله: {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} هو الجواب؛لأن {إِذَا} معلقةٌ بالكلام الأول بمنزلة الفاء".

(٢) البيتان لعمرو بن خثارم البجلي، جاهلي من بني عشيرة. أخباره في معجم الشعراء: ٦٠ ، والخزانة: ٢٤/٨ ، ومعجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين: ٢٣٢. وكان جرير بن عبدالله البجلي وخالد بن أرطأة الكلبي قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس الصحابي -رضي الله عنه- في الجاهلية، فقال عمرو هذا الرجز حاضا على نصرة البجلي، وقد نسبا لجرير بن عبدالله، قال محقق الكامل: وهو وهم ممن نسبهما.

وينظرالكتاب: ٦٧/٣ ، والمقتضب: ٧٠/٢ ، والكامل: ١٧٤/١ ، والأصول: ١٩٢/٢ ، ٤٦٢/٣ ، والتبصرة: ٤١٣/١ ، والأمالي الشجرية: ٨٤/١ ، والخزانة: ٢٠/٨ ، ٤٧/٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١١١/٤ .

(٤) في ب : "عن" .

(٥) هو طلحة بن سليمان السمان، مقرىء مصدر، أخذ القراءة عرضا عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف، وله شواذ تروى عنه، روى عنه القراءة إسحاق بن سليمان أخوه، وعبدالصمد بن عبدالعزيز الرازي. غاية النهاية: ٣٤١/١.

(٦) سورةالنساء: من الآية: ٧٨ ، وينظرللقراءة شواذابن خالويه: ٢٧ ، والمحتسب: ١٩٣/١ ، والبحر: ٢٩٩/٣.

(٧) سورةالأنعام: من الآية: ١٢١ .

(٨) في ب : "ومما" .

أما قراءةُ طلحةَ فخرَّجها ابنُ جنيٍّ(١)على تقديرالفاء، أي: فيدركُكُم الموتُ، والمقدرُ كالملفوظ به.

وخرَّجها الزمخشريُّ(٢)على وجهين:

أحدُهما: أنه إنما جاء الجوابُ مرفوعا دون فاءٍ؛ لأنَّ {أَيْنَمَا تَكُونُوا} وقع موقعَ "أينما كنتم" فكأنَّ المستقبلَ ماضٍ، والشرطُ إذا كان ماضيا جاز في الجواب إذا كان / مضارعا الرفعُ والجزمُ، وهذا التخريجُ فيه ضربٌ من الحمل ٢/١٧٨ على التوهم، والتوهمُ لايُقاسُ عليه(٣).

الثاني: أنَّ {يُدْرِكُكُمْ} ليس جوابا، وإنما هو مُستأنَفٌ، والجوابُ محذوفٌ دلَّ عليه {وَلاتُظْلَمُونَ فَتِيلا}(٤)، والتقديرُعنده: ولاتُظلمون فَتِيلاأينما تكونوا.

وهذا التخريجُ فاسدٌ؛ لأن فيه تفكيكَ نظمِ القرآن، ولأنه يلزمُ أنَّ انتفاءَ الظُّلمِ يكونُ في الدنيا، والظاهرُ أنه في الآخرة لقوله تعالى: {قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلاتُظْلَمُونَ فَتِيلا}(٤)، ولأنه يظهرُ منه أنَّ {أَيْنَمَا} يعملُ فيها ماقبلها وذلك لايجوزُ(٥).

وأما قولُه تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} فللنحويين فيه تخريجان(٦):

---

(١) المحتسب: ١٩٣/١ .

(٢) الكشاف: ٥٤٤/١ .

(٣) ينظرالبحرالمحيط: ٢٩٩/٣ .

(٤) سورةالنساء: من الآية: ٧٧ .

(٥) ينظرالبحرالمحيط: ٣٠٠/٣ .

(٦) في البحرالمحيط ٢١٣/٣: "...وجواب الشرط زعم الحوفي أنه {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} على حذف الفاء، أي: فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر فلايكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف، و {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} جواب قسم محذوف..." وينظرالمغني: ١٣٥ ، ٣١١.

أحدُهما: أن الفاءَ مقدرةٌ لامحذوفةٌ.

الثاني: أن قولَه تعالى: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} ليس بجواب الشرط، وإنما هو جوابُ قسمٍ محذوف، التقديرُ: واللهِ إن أطعتموهم إنكم لمشركون، وجوابُ الشرط محذوفٌ؛ لدلالة جوابِ القسمِ عليه.

المسألةُ الرابعة: في حكم الجواب إذا كان فعلامضارعا يصلح أن يكونَ شرطا، فتقولُ: لايخلو إذ ذاك أن يكونَ الشرطُ مضارعا لفظا ومعنى، أو ماضيا لفظا.

فإن كان الشرطُ مضارعا لفظا ومعنى، نحو: إن يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو، فليس فى الجواب إلاالجزم(١)، إلافي الضرورة فإنه يُرفع، نحوُ قوله:

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ(٢)

وكقوله:

إن تأتِني وقد ركبتَ أَعْوَجا أُرْسِلُ فيها فارِسًا سَفَنَّجا(٣)

برفع "تُصْرَعُ" و "أُرسلُ". و"السَّفَنَّجُ": الخفيف(٤).

واختلفوا في تخريج ما جاء من ذلك في الشعر:

فمذهبُ أبي العباس المبرد(٥)أنه الجوابُ، وهو على إضمار الفاء، التقدير: فتُصْرَعُ، وفأُرْسِلُ.

---

(١) ينظرالكتاب: ٦٦/٣ ، ٦٧ ، والمقتضب: ٦٩/٢ .

(٢) تقدم ص ٦٤٧ ، والشاهد فيه هنا: رفع الجزاء وهو "تصرع" ، مع كون الشرط وهو "يصرع" مضارعا لفظا ومعنى.

(٣) لم أقف على قائله، وهو في اللسان:٣٣٥/٢(عوج). وأعوج: فرس سابق رُكب صغيرا فاعوجت قوائمه.

(٤) في اللسان ٢٩٨/٢(سفنج): "السَّفَنَّجُ: الظليم الخفيف، وهو ملحق بالخماسي بتشديد الحرف الثالث منه، وقيل: الظليم الذكر، وقيل: هو من أسماء الظليم في سرعته...والسفنج: السريع، وقيل: الطويل".

(٥)المقتضب: ٧٠/٢ .

ومذهبُ سيبويه(١)التفرقةُ بين أن يكونَ الجوابُ قبله ما يمكن أن يطلبه أولا: فإن كان قبله ما يمكن أن يطلبه نحو:

إنك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ(٢)

فالأولى أن يكون على نية التقديم، / والجوابُ محذوفٌ، التقديرُ: تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعْ، ويجوزُأن يكون على تقدير الفاء؛ فيكونَ هو الجوابَ(٣). ١٧٨/ب

فإن كان ما قبله لايمكن أن يطلُبَهُ، نحوُ: إنْ تأتِني آتيك، لو جاء في الشعر، فالأولى أن يكون على إضمار الفاء، ويجوزُ أن يكونَ على التقديم، والجوابُ محذوفٌ، عكسُ المسألةِ الأولى.

فإن كان الشرطُ ماضيا لفظا، نحوُ: إن قام زيدٌ يقمْ عمرو، فلك في الجواب الرفعُ والجزمُ، وهما على حدٍّ سواءٍ في الفصاحة. ونصَّ بعضُ النحويين(٤)أن الرفع أحسنُ من الجزم.

أما الجزم فَبَيِّنٌ، وأما الرفعُ فاختلفوا في تخريجه:

فسيبويه(٥)يقولُ: هو على التقديم ، والجوابُ محذوفٌ، التقديرُ: يقومُ زيدٌ إنْ قام عمرٌو.

والكوفيون والمبردُ(٦)يقولون : هو على تقدير الفاء.

---

(١) الكتاب: ٣/٧٠-٧١ ، وينظرشرح التسهيل: ٤/٧٨ ، والمساعد: ٣/١٤٨ ، والهمع: ٤/٣٣١.

(٢) تقدم ص ٦٤٧ ، والشاهد فيه هنا أن "تُصرَعُ" مطلوب لـ"إنك" بكونه جوابه.

(٣) في ب : "هذا الجواب" .

(٤) نسبه في المساعد: ٣/١٤٩ إلى بعض المغاربة.

وقيل: إن الجزم لايجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع "كان" لأنها أصل الأفعال، ولايجوز في غيرها. المساعد: ٣/١٤٨-١٤٩ ، والهمع: ٤/٣٣٠.

(٥) الكتاب: ٣/٦٦ .

(٦) المقتضب: ٢/٦٧-٦٨ ، والمساعد: ٣/١٥٠ ، والمغني: ٥٥٢ .

وذهب بعضُهم(١)إلى أنه لمّا لم يظهر لأداة [الشرط](٢) تأثيرٌ في الشرط؛ لكونه ماضيا، ضَعُفَ عن العمل في فعل الجواب ، وهو عنده جوابٌ لا على نية التقديم ولاعلى إضمار الفاء.

المسألةُ الخامسة: في الفعل المتوسط بين الشرط والجواب، وذلك الفعلُ لايخلو أن يكونَ ماضيا أو مضارعا.

فإن كان ماضيا كان بدلا أو حالا(٣)، فالبدلُ نحوُ قولك: إن أتيتَني مشيتَ أُكْرِمْكَ، فـ"مشيتَ" بدلٌ من "أتيتَني" ، والحالُ نحوُ قولك: إنْ تأتِني قد ضحكتَ أُحْسِنْ إليك، فـ"قد ضحكتَ" في موضع الحال، أي: إن تأتِني ضاحكا أُحْسِنْ إليك، ويجوزُ حذفُ "قد" على رأي مَنْ يجيزُ ذلك(٤).

فإن كان مضارعا فلايخلو أن يكون بحرف عطف أو بغير حرف عطف:

فإن كان بغير حرف عطف فإن كان ممالايجوزُ حذفُه مثل أن يقعَ خبرا لـ"كان"، نحوُ: إن تكنْ تُحْسِنُ إليَّ أحسنتُ إليك، أو مفعولا ثانيا لـ"ظننتُ"،نحوُ: إنْ تَظُنَّني أَصْدُقُ أَصْدُقْكَ، أو صفةً، نحوُ: إنْ يأتِني رجلٌ يعرفُ النحوَ أُحْسِنْ / إليه، فحكمُه الرفعُ(٥). ٩/١٧٩

فإن كان مما يجوز حذفُه، وليس بصفةٍ، ووافقَ الشرطَ في المعنى، نحوُ: إنْ تأتِني تمشي أُحسنْ إليك، جاز فيه الجزمُ والرفعُ(٦).

أما الجزمُ فعلى البدل : بدلِ الشيء من نفسِه(٧)كما مثّلنا، أو بدلِ الإضراب، فيكونُ على جهة الغَلَط، نحوُ: إن تأتِني تُكْرِمْني أُحسنْ إليك، أوالنسيانِ أو البداءِ، وأما الرفعُ فعلى الحال.

---

(١) ينظر المساعد: ٣/١٥٠ ، والهمع: ٤/٣٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينظر المساعد: ٣/١٨٠ ، ١٨١ .

(٤) ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا من غير تقدير "قد". المقتضب: ٤/١٢٣ ، والإنصاف: ١/٢٥٢ ، والتبيين: ٣٨٦.

(٥) ينظر التسهيل: ٢٣٩ ، والمساعد: ٣/١٧٩ ، والهمع: ٤/٣٣٩ .

(٦) ينظر الكتاب: ٣/٨٥-٨٧ ، والمقتضب: ٢/٦١-٦٢ ، والأصول: ٢/١٨٩-١٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٢٠٣ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٦٠٧.

(٧) في ب : "من الشيء" .

والموافقةُ المذكورةُ بين الفعلين قد تكونُ بالترادف، أو بالنوع فالترادفُ نحوُ قوله:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تَجِدْ حَطَبا جَزْلا ونارا تَأَجَّجا(١)

فـ"أتيتُ زيدا" و"أَلْمَمْتُ بزيد" مترادفان. والنوعُ نحوُ قولك: إنْ تأتِني تمشي أُحْسِنْ إليك، فالمشيُ نوعٌ من الإتيان.

فإن كان مما يجوز حذفُه، وليس بصفة، لكنه لايوافقُ الشرطَ في المعنى، نحوُ: إن تأتِني تضحكُ أحسنْ إليك، فالرفعُ على الحال(٢)؛ لأن "تضحك" وإن كان ليس بصفة ويجوز حذفُه، إلاأنه لم يوافق "تأتني"؛ لأنه ليس مرادفا له ولانوعا منه، ومنه قولُ الشاعر:

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٣)

فـ"تَعْشُو" مرفوعٌ، وهو في موضع الحال، والمعنى: استَدَلَّ على النار ببصر ضعيف، يُقال: عَشَوْتُ إلى النار أَعْشُو عَشْوا، إذا استَدَلَّ عليها ببصر ضعيفٍ.

فإن كان الفعلُ المضارعُ المتوسطُ بين الشرط والجزاء بحرف عطفٍ فليس فيه إلا الجزمُ عطفا على الشرط(٤)، وفيه تفصيلٌ يَنْبَنِي عليه أحكامٌ في العِتْق والطلاق، فنقول:

---

(١) هو عبيدالله بن الحُرّ الجُعْفي، من بني سعد العشيرة، قائد شجاع، وشاعر فحل، كان من أصحاب عثمان فلما قُتل انحاز إلى معاوية، ألقى بنفسه في الفرات خوفا من الوقوع في أسر مصعب بن الزبير فمات غريقا سنة ٦٨هـ. أخباره في تاريخ الطبري: ٦/١٢٨-١٣٨ ، والكامل في التاريخ: ٤/٢٨٧-٢٩٥ ، وتاريخ الإسلام(حوادث ووفيات ٦١-٨٠): ص ٦٥. والبيت من شواهد الكتاب: ٣/٨٦ ، والمقتضب: ٢/٦١ ، وسر الصناعة: ٢/٦٧٨ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٦٠٨ ، وشرح المفصل: ٧/٥٣ ، ١٠/٢٠ ، والخزانة: ٩/٩٠.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/٨٥ ، والمقتضب: ٢/٦٣ ، وجمل الزجاجي: ٢١٣-٢١٤ ، والتبصرة: ١/٤١٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٢٠٣ ، والمساعد: ٣/١٨١.

(٣) تقدم ص ٥٨٩ .

(٤) ينظر الكتاب: ٣/٨٧-٨٨ ، وفيه: "وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثَني أحدثْك، وإن تأتني وتحدثَني أحدثْك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه" وينظر كذلك المقتضب: ٢/٦٣-٦٤ ، والتبصرة: ١/٤١٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٢٠٢ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٦٠٦-١٦٠٧.

إذا عطفتَ على فعل الشرط فإما أن يكونَ بالواو أو بغيرها(١):

فإن كان بالواو فإما أن تُكَرِّرَ أداةَالشرطِ أولا: فإن لم تكررْها، نحوُ: إنْ آتِكَ وأدخلْ فعبدي حرٌّ، فيَعْتِقُ عبدُه إن فعل الفعلين جميعا، ولايُبالِ بأيِّهما بدأ، وإن تكررت الأداةُ، نحوُ: إن آتِكَ وإن أدخلْ دارَك فعبدي حرٌّ، عَتَقَ العبدُ على وجود كلِّ واحدٍ منهما، فمتى وَجَدَ واحدا [وحده](٢)أومضموما إلى غيره، فقد وجد ماعلَّق عليه؛ فيَعْتِقُ(٣).

فإن كان العطفُ بالفاء أو بـ"ثم" / نحوُ: إن آتِكَ فأدخلْ دارَك، أو ثم أدخلْ دارَك، فعبدي حرٌّ، عَتَقَ العبدُ إذا فعل الفعلين وبدأ بالأول، وسواءٌ كَرَّرَ أداةَ الشرط أو لم يكرِّرْها. ١٧٩/ب

وإن كان العطفُ بـ"أو"، نحوُ: إنْ أدخلْ دارَك أو أَزُرْكَ(٤)فعبدي حرٌّ، فإن فعل الفعلين أو أحدَهما عَتَقَ العبدُ؛ لأنه عَلَّقَ العِتْقَ على وجود أحدِهما، فمتى وَجَدَ أحدَهما(٥-فَيَعْتِق، سواءٌ وَجَدَهُ وحدَه أو مضموما إلى آخَرَ، فإنه يصدُقُ عليه أنه وَجَدَ أحدَهما-٥)، و سواءٌ كرَّرَ أداةَ الشرطِ مع "أو" [أو](٦)لم يكرِّرْها.

المسألةُ السادسةُ: إذا وقع بعد الجواب فعلٌ معطوف، نحوُ قولِك: إنْ تأتني أُكْرِمْكَ وأُحْسِنْ إليك، جاز لك في "أُحْسِن" الرفعُ والجزمُ والنصبُ(٧)،

---

(١) تنظرالمسألة في التذييل والتكميل: ٨/٢٣٠ أ ، والارتشاف: ٣/٥٦٥.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينظرالكوكب الدري: ٤١٣ .

(٤) في ب : "أو أزورك" .

(٥-٥) سقط من ب بانتقال النظر .

(٦) سقط من الأصل بانتقال النظر .

(٧) ينظرالكتاب: ٣/٨٩-٩٠ ، والمقتضب: ٢/٦٤-٦٥ ، والنصب إنما يكون بعد الواو والفاء من حروف العطف، وكذا بعد "ثم" عند الكوفيين. ينظرشرح الكافيةالشافية: ٣/١٦٠٧.

قال الله تعالى: {وَإِن تُبْدُو مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ}(١)، قُرىء {فَيَغْفِرُ}(٢) بالرفع والجزم والنصب، أما الرفعُ فقرأ به ابنُ عامرٍ وعاصمٌ من السبعة(٣)، ويزيدُ ويعقوبُ وسهلٌ من غيرالسبعة(٤)، ووجهُها أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، التقديرُ: فهو يغفرُ، أو يكونَ جملةً فعلية معطوفةً على ما تقدم(٥). وأما الجزمُ فقرأ به باقي السبعة(٣)، ووجهُها العطفُ على الجواب(٥). وأما النصبُ فهو خارج السبعة(٦)، قرأ به ابنُ عباسٍ، والأعرجُ، وأبوحَيْوَةَ(٧)، ووجهُها أنه منصوب بإضمار "أنْ" بعد الفاءِ، فينسبكُ من "أنْ" ومابعدها مصدرٌ مرفوعٌ معطوفٌ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ من الحساب، التقدير(٨): تكنْ محاسبةٌ فمغفرةٌ(٧).

---

(١) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٤ .

(٢) {فَيَغْفِرُ} لم يرد في ب .

(٣) السبعة: ١٩٥ ، والتبصرة في القراءات: ١٦٦ .

(٤) البحرالمحيط: ٣٦٠/٢ .

(٥) ينظرالكشف: ٣٢٣/١ .

(٦) "السبعة" مكررة في الأصل .

(٧) المحررالوجيز: ٥٣٣/٢ ، والبحرالمحيط: ٣٦٠/٢.

والأعرج هو حُميد بن قيس، أبوصَفوان المكي القارىء، لم يكن بمكةأحد أقرأ منه ومن ابن كثير، أخذ القرآن عرضا عن مجاهد بن جبر ثلاث مرات، وكان ثقة في الحديث، وفاته سنة ١٣٠هـ، وقيل غير ذلك. أخباره في التاريخ الكبير: ٣٥٢/٢-٣٥٣ ، وتهذيب الكمال: ٣٨٤/٧-٣٨٩ ، ومعرفة القراء الكبار: ٩٧/١-٩٨.

وأبوحيوة(٢٠٣هـ) هو شُريح بن يزيد الحضرمي الحِمْصي، مقرىء الشام، قرأ على الكسائي، وله اختيار في القراءة شاذ، ذكره ابن حبان في الثقات. أخباره في الثقات: ٣١٣/٨-٣١٤ ، وتهذيب الكمال: ٤٥٥/١٢-٤٥٦ ، وتاريخ الإسلام(وفيات ٢٠١-٢١٠): ١٩٤-١٩٥ ، وغاية النهاية: ٣٢٥/١.

(٨) "التقدير" سقط من ب .

وهذه القراءةُ ضعيفةٌ؛ لأن الفاءَ هنا وقعت بعد الواجب، وهي لاينتصبُ الفعلُ بعدها بإضمار "أنْ" إلا في غيرالواجب، ووجهُها أنه لما كان بعد الجزاء، والجزاءُ متوقفٌ على الشرط، والشرطُ ممكنٌ أن يكونَ وألايكونَ أشبهَ بذلك ما وقع بعد غيرِالواجب؛ ولأجل هذا كانت قراءةُ النصبِ هنا أَوْجهَ من النصب في "وأَلْحَقَ" في قول الشاعر:

سأَتْرُكُ منزلي لبني تَمِيمٍ وأَلْحَقَ بالحجاز فأستريحا(١)

لأن النصب في البيت وقع / بعد الواجب الصريح. ٢/١٨٠

ونظيرُ القراءاتِ الثلاثِ في الآية الكريمةِ قولُ الشاعر:

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابُوسَ يَهْلِكْ رَبيعُ الناسِ والشهرُالحرامُ
ونأخُذْ بعدَهُ بذِنابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظهرِ ليس له سَنامُ(٢)

فقولُه: "ونأخُذ" يُروى بالجزم والرفع والنصب.

---

(١) قال البغدادي في الخزانة ٥٢٣/٨: "البيت لم يعزه أحد من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معين، ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حبناء، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه" ، وينظرالمقاصدالنحوية: ٣٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغني: ٤٩٧/١ ، وشعرالمغيرة (ضمن شعراء أمويون): ٨٣. والبيت من شواهدالكتاب: ٣٩/٣ ، ٩٢ ، ومعاني الأخفش: ٦٦/١ ، والمقتضب: ٢٢/٢ ، والأصول: ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، والمحتسب: ١٩٧/١ ، والتبصرة: ٤٠٣/١ ، والأمالي الشجرية: ٢٧٩/١ ، والبحرالمحيط: ٣٦٠/٢. قال الأعلم في تحصيل عين الذهب ٣٦٣: "ويروى (لأستريحا) فلاضرورة فيه على هذا".

والمغيرة بن حبناء هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، شاعر إسلامي من رجال المهلب بن أبي صفرة، وحبناء أمه، وقيل: لقب غلب على أبيه لحبن كان قد أصابه. أخباره في الشعروالشعراء: ٤٠٦/١-٤٠٧ ، والأغاني: ١٥٦/١١-١٦٥ ، والمؤتلف: ١٤٨-١٥٠.

(٢) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٠٥-١٠٦ من قصيدة له في النعمان بن المنذر، وهما في الأمالي الشجرية: ٢١/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٦٠٤/٣ ، والبحرالمحيط: ٣٦٠/٢-٣٦١ ، والمقاصدالنحوية: ٤٣٤/٤ ، والخزانة: ٥١١/٧ ، والثاني في الكتاب: ١٩٦/١ ، والمقتضب: ١٧٧/٢ ، والإنصاف: ١٣٤/١ ، وجاء في شرح الديوان: "يهلك ربيع الناس، أي: يهلك بهلاكه ربيع الناس، وجعله -أي النعمان- بمنزلة الربيع في الخصب؛ لكثرة عطائه وفضله، وقوله: والشهرالحرام، أي: هوموضع أمن كل مخافة لمستجير وغيره، وقيل: المعنى أن الشهر يضاع بعده، ويتغاور الناس فيه ويقتتلون، ولاترعى حرمته، وقوله: ونمسك - وهي رواية الديوان- بعده بذناب عيش، أي: نبقى في شدة وسوء حال نتمسك بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول...".

تنبيهٌ: إذا اكتنف أداةَ الشرطِ فعلان، وجئتَ بعد ذلك بفعلٍ فلك فيه أن تعطفَه على الفعل الذي قبل الأداةِ، وعلى الفعل الذي بعد الأداة:

فإن عطفتَه على الفعل الذي قبل الأداة فالرفعُ، نحوُ قولك: تُؤْجَرُ إنْ أمرتَ بمعروفٍ (١-وتُثابُ.

فإن عطفتَ على الفعل الذي بعد الأداة فلك فيه الرفعُ والجزمُ والنصبُ، نحوُ قولك: تُؤْجَرُ إنْ أمرتَ بمعروفٍ-١)وتنهى عن منكرٍ، فـ"تنهى" يكونُ مرفوعا على الاستئناف، ومجزوما بالعطف على الشرط، هذا على مذهب البصريين(٢)، ويكون منصوبا على مذهب الكوفيين(٢)؛ لأن من مذهبهم جوازَ: إنْ يقمْ زيدٌ ويقومَ عمرٌو أخرجْ.

فإن جئتَ بعد فعلِ الشرط بأفعالٍ فلا يخلو أن تكونَ من معنى فعلِ الشرط أَوْلا(٣):

فإن كانت من(٤)معناه فلايخلو أن تَعْطِفَ بعضَها على بعض بالواو أو لا: فإن عطفتَ، نحوُ: إن تُحْسِنْ وتُكرمْ أباك وتَصِلْ رَحِمَكَ وتأمرْ بمعروف وتَنْهَ عن منكرٍ فاللهُ يُثيبُكَ، فالجزمُ في الجميع، والجوابُ مُسْتَحقٌّ بها. فإن لم تعطفْها فهي أبدالٌ من قبيل أبدالِ البَداءِ ليس فيها إبطالٌ.

فإن لم تكنْ من معنى فعل الشرط، نحوُ: إن تُحسنْ إلى زيد وتُهينُ خالدا وتُسيءُ إلى بكر، فالرفعُ في جميع ذلك على الحال.

المسألةُ السابعة: جوابُ الشرط مثلُ خبر المبتدأ، فلايصح إلابما تقعُ به الفائدةُ(٥)، فلايُقال: إن يقم زيد يقم، ولا: إن لم تفعل فما فعلتَ، ولا: مَنْ عمل صالحا فقد عمل صالحا؛ لأن ظاهر هذه الأشياءِ عدمُ الفائدة، كما لايجوزُ في الخبرأن تقولَ: القائمُ قائمٌ، والقاعدُ قاعدٌ؛ لخُلُوِّ الفائدة.

(١-١) سقط من ب بانتقال النظر .

(٢) الارتشاف: ٥٦٦/٢ ، وفي الأصول: ١٨٩/٢ موافقة ابن السراج للكوفيين في جواز النصب.

(٣) ينظرفي هذه المسألة: الارتشاف: ٥٦٦/٢-٥٦٧ .

(٤) "من" سقط من ب .

(٥) ينظر في هذه المسألة التذييل والتكميل: ٢٢٩/٨ ب .

فإن قلتَ: فقد جاء من ذلك ما ظاهرُه جوازُ ما منعتَ، فمن ذلك / قولُه ١٨٠/ب
تعالى: {يَـأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَـا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَـلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَـالَتَـهُ}(١)، وقـولُه تعـالى: {وَمَـن تَابَ وَعَمِـلَ صَـٰلِحًـا فَإِنَّهُ يَتُـوبُ إِلَى اللَّـهِ مَتَابًا}(٢)، ومن ذلك ما جاء في الحديث: "فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجـرتُه إلى الله ورسـوله"(٣)، وتقـولُ: إن لم تطعْني فقـد عصيتَني، وقـال الشاعرُ:

إن قلتُ لازلتَ مرفوعا فأنتَ كذا أَو قلتُ زانكَ ربي فهو قد فَعَلا(٤).

فظاهرُ هذه المواضعِ جوازُ ما تقدَّم منعُه.

فـالجوابُ: أن هذه المواضـعَ إنما جازت، وإن كان ظـاهرُها المنـعَ؛ لأن في كـلٍّ واحد منهـا معنى مُسَـوِّغًا(٥)للجـواز، كمـا أن قـولَ أبي النجـم:

أنا أبوالنَّجْمِ وشِعْري شِعْري(٦)

---

(١) سورةالمائدة: من الآية: ٦٧ .

(٢) سورةالفرقان: الآية: ٧١ .

(٣) متفـق عليه، أخرجه البخـاري في صحيحه: ٣٠/١ كتاب الإيمـان، باب ما جاء أن الأعمال بالنيـة والحسبة، ولكل امرىء مانوى، رقـم ٥٤ ، ومسلم في صحيحه: ١٥١٥/٣ كتـاب الإمـارة، باب قوله -صلى الله عليه وسلم- : "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم ١٩٠٧.

(٤) لم أقف على قائله، وقد ورد في التذييل والتكميل: ٢٣٠/٨ أ.

(٥) في النسختين : "مصـوغا"، والمثبـت من حاشية الأصل، وهـو الأصـل، ويجوز قلب السين صـادا إذا وقـع بعـدها غين أو خاء أو قـاف أو طـاء. ينظرالكتـاب: ٤٧٩/٤ ، وسـرالصناعة: ٢١١/١-٢١٢.

(٦) ديوانه: ٩٩ ، وبعده:

لله درّي مما يُجِنُّ صدري

وينظرالكامل: ٦٢/١ ، والخصائص: ٣٣٧/٣ ، والأمالي الشجرية: ٢٤٤/١ ، وشرح المفصل: ٩٨/١ ، ٨٣/٩ ، والخزانة: ٤٣٩/١.

ظاهرُه عدمُ الجواز؛ لعدم الفائدة، لكنه دخله معنى سَوَّغَ(١) جوازَه، فقولُه: "أنا(٢) أبو النجم" معناه: أنا المشهورُ، وقولُه: "وشعري(٣) شعري" معناه(٤): وشعري الذي سار واشتهر.

ومثلُ هذا قولُ النبي - صلى الله عليه وسلم -:

"أنا النبيُّ لا كَذِبْ أنا ابنُ عبدِالمُطَّلِبْ"(٥)

وقول علي - رضى الله عنه -:

"أنا الذي سَمَّتْنِ أمي حَيْدَرَه"(٦)

وقول سَلَمَةَ(٧) - رضي الله عنه -:

"خُذْها وأنا ابنُ الأَكْوَعِ"(٨)

فهذا كلُّه دخله معنى الشُّهْرَةِ.

---

(١) في النسختين : "صوغ" ، والمثبت من حاشية الأصل ، وينظرهامش(٥) من الصفحة السابقة.

(٢) زيد بعده في الأصل : "أبا" .

(٣) في الأصل : "شعري" بسقوط الواو .

(٤) في ب : "فمعناه" .

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ١٠٥٢/٣ كتاب الجهاد، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم ٢٧٠٩ ، ومسلم في صحيحه: ١٤٠٠/٣-١٤٠١ كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم ١٧٧٦.

ومثل هذا لايسمى شعرا؛ لانتفاء قصد الوزن، والشعر يعرَّف بأنه: "الكلام الموزون، المقصود به الوزن المرتبط لمعنى وقافية". ينظرالعيون الغامزة: ١٧ فما بعدها.

(٦) غريب الحديث، لابن قتيبة: ١٠١/٢ ، وللخطابي: ١٧٩/٢ ، والصحاح: ٦٢٥/٢(حدر) ، والتنبيه والإيضاح: ١٠٤/٢(حدر)، والنهاية: ٣٥٤/١ وفيه: "الحيدرة: الأسد، سمي به لغلظ رقبته، والياء زائدة. قيل: إنه لما ولد علي كان أبوه غائبا، فلما رجع سماه عليا، وأراد بقوله: حيدرة، أنها سمته أسدا، وقيل: بل سمته حيدرة".

والرجز جزء من حديث أخرجه الحاكم في المستدرك: ٣٨/٣-٣٩ ، وصححه.

(٧) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، صحابي من الذين بايعوا تحت الشجرة، أول مشاهده الحديبية وكان من الشجعان، وهو ممن غزا أفريقية في أيام عثمان، وفاته بالمدينة سنة ٧٤هـ على الصحيح. أخباره في الطبقات الكبرى: ٣٠٥/٤-٣٠٨ ، والاستيعاب: ٦٣٩/٢-٦٤٠ ، والإصابة: ١٥١/٣-١٥٢.

(٨) صحيح البخاري: ١١٠٧/٣ تعليقا، كتاب الجهاد، باب من قال خذها وأنا ابن فلان ، والطبقات الكبرى: ٨١/٢.

وكذلك هذه المواضعُ في الجواب دخلها معنى أوجب فيها الجوازَ: أما قولُه تعالى: {وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ} ففيه جوابان(١):

أحدُهما أن يكونَ المعنى: إن لم تفعل تبليغَ الجميع فما بلغت رسالته؛ لأنه إذا لم يبلغ الجميعَ فما بَلَّغَ على الحقيقة.

الثاني: أن يكون قولُه تعالى: {فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ} وُضع موضعَ أمرٍ عظيمٍ، فكأنه قيل: بَلِّغْ جميعَ ما أُنزل إليك، وإن لم تفعلْ فقد ارتكبتَ أمرا عظيما، فعَبَّرَ بقوله تعالى: {فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ} عن قوله: فقد ارتكبتَ أمرا عظيما، واختار هذا الجوابَ ابنُ الحاجبِ(٢).

وأما قولُه تعالى: {وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا} فمحمولٌ على المعنى، التقديرُ: فإنه يَرْجِعُ إلى ربٍّ عظيمٍ رحيمٍ، عَبَّرَ عن هذا / بقوله تعالى: {فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا}، قاله ابنُ الحاجبِ(٢)أيضا، ونَظَّرَهُ بقولك: إذا جئتَني فقد جئتَ إلى حاتمٍ، معناه إلى رجلٍ كريمٍ يعطي. ١٨١/٢

وأما قولُه - صلى الله عليه وسلم -: "فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسولِه فهجرتُه إلى الله ورسوله" فالمعنى: مقبولةٌ ووقع أجرُه على الله.

وأما قولُهم: "إن لم تطعْني فقد عصيتَني" فالمرادُ منه التنبيهُ على العقاب، أي: إن لم تطعني فقد وجب عليك ما وجب على العاصي.

وأما البيتُ فمعناه: إن قلتُ: لازلتَ مرفوعا، فهو حقٌّ، وإن قلتُ: زانكَ ربي، فأنا غيرُ كاذبٍ.

---

(١) ينظر الكشاف: ٦٣٠/١ ، والبحر المحيط: ٥٢٩/٣ .

(٢) الأمالي النحوية: ٧٩/١ .

وقد طال عهدُنا بكلام المصنف، فلنرجعْ إليه، فقولُه: "واجْزِمْ بحرف الشرطِ وهو إنْ" قد تقدَّم أن "إنْ" هي أمُّ الباب؛ ولذلك نَسَبَ الجزمَ لها، ولم يذكرْ ما تجزمْ، ونَبَّهَ عليه بالمثال بعدُ، وهو قولُه:

"تقولُ إنْ تُلْمِمْ بنا نُكْرِمْكا"

فعُلِمَ بذلك أنها [تجزمُ](١)فعلين.

وقد يأتي الفعلُ المضارعُ بعدها مرفوعا(٢)، وعليه قراءةُ طلحةَ: {فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا}(٣)، بياء ساكنةٍ ونونٍ مفتوحةٍ هي علامةُ الرفعِ، ومنه ما جاء في حديث جبريلَ- صلى الله عليه وسلم-: "الإحسانُ أن تعبدَ اللهَ كأنَّكَ تراهُ فإنكَ إنْ لاتراهُ فإنه يراكَ"(٤)، بإثبات الألف في "تراه". وخرَّجَ ابنُ مالكٍ(٥)الرفعَ بعد "إنْ" في الفعل المضارع بالحملِ على "لَوْ".

وقولُه: "وما ضُمِّنَ معناه"، "ما" هنا موصولةٌ، أي: والذي ضُمِّنَ معنى "إنْ"، وقد تقدم(٦)أن أدواتِ الشرطِ ماعدا "إنْ" إنما جَزمتْ لأجل تَضَمُّنِها معنى "إنْ"؛ ولأجل هذا تعملُ في الفعل الذي بعدها ويعملُ فيها، نحوُ قوله تعالى: {أَيًّا مَّا تَدْعُوا}(٧)، فـ{أَيًّامَّا} منصوبٌ بـ{تَدْعُوا}، و {تَدْعُوا} مجزومٌ بما تضمنته {أَيًّا} من "إنْ"، لاأنَّ {أَيًّامَا} [جزمت](٨)بنفسها؛ فاختلفتْ جهةُ العمل، ولو كانت {أَيًّامَّا} هي [الجازمةُ](٩)بنفسها لَلَزِمَ منه أن يكونَ الشيءُ عاملامعمولا في حالةٍ واحدةٍ.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينظرالجنى الداني: ٢٠٦ ، والمغني: ٤٤٤ .

(٣) سورةمريم: من الآية: ٢٦ ، وينظرالقراءة في المحتسب: ٤٢/٢ ، والبحر: ١٨٥/٦ وزاد نسبتها إلى أبي جعفر وشيبة.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه: ٣٩/١ كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان... ، رقم ٩.

(٥) شرح الكافيةالشافية: ١٥٩١/٣ .

(٦) ص ٥٨١ .

(٧) سورةالإسراء: من الآية: ١١٠ .

(٨) في النسختين : "نصبت" وهو سهو.

(٩) في النسختين : "الناصبة" وهو سهو .

وقولُه: "فمنه مَنْ وما" شرع يذكرُ الأدواتِ التي تضمنتْ معنى "إنْ" فذكر منها ما كَثُرَ دَوْرُهُ في الكلام واشتهر، وأَضْرَبَ عن باقي ما ذكرناه من الأدوات؛ لأنه بَنَى هذه(١) الأرجوزةَ / على أن يذكرَ الأهمَّ فالأهم(٢). ١٨١/ب

وقولُه: "ومَتَى" قد جاءت "متى" مُهملةً فرفعوا الفعلَ المضارعَ بعدها، فمن ذلك ما جاء في الحديث: "إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أَسِيفٌ مَتَى يقومُ مَقامَكَ لم يُسْمِعِ النـاسَ"(٣)، فـ"يقومُ" مرفوعٌ بعد "متى" حملا لها على "إذا"، قاله ابنُ مالك(٤).

وقوله: "وإذْما" يظهرُ منه أن "إذْما" اسمٌ؛ لذكره لها في جملة الأسماء، وقد مضى الكلامُ في الأدواتِ(٥)، وأشبعنا القولَ فيها.

وقوله: "جوابَ الشرط"(٦)، يقال للجملة الثانيةِ الواقعةِ بعد أدواتِ الشرط: جوابٌ، ويُقال لها: جزاءٌ، وكلتا التسميتين مَجازٌ:

أما الجوابُ فحقيقتُه: كلامٌ يطلبه السائلُ في مُقابلةِ كلامِه، نحوُ قولِكَ: بلى، في مُقابلةِ قولِ القائلِ: ألستَ مُسْلِما؟ وهذا في باب الشرط مُنْتَفٍ؛ لأن الشرط والجزاء من متكلمٍ واحدٍ، وإنما سُمِّيَ جوابا مجازا؛ لأنه لمّا لَزِمَ عن القول الأولِ صار كالجواب.

وأما الجزاءُ فحقيقتُه: الفعلُ المُرَتَّبُ على فعلٍ آخَرَ ثوابا عليه أو عقابا، وهذا في باب الشرط أيضا مُنْتَفٍ، وإنما سُمِّيَ جزاء مَجازا؛ لأنه لمّا كان مُرتَّبًا على فعلٍ آخَرَ أشبهَ الجزاءَ.

---

(١) في ب : "بنى في هذه" .

(٢) "فالأهم" ليس في الأصل .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في سننه: ٢/٩٩ كتاب الإمامة، باب الائتمام بالإمام يصلي قاعدا، رقم ٨٣٣ ، وابن ماجة في سننه: ١/٣٨٩ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مرضه، رقم ١٢٣٢ بلفظ "متى ما يقوم".

(٤) شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٩١ .

(٥) ص ٥٨٠ فما بعدها .

(٦) في ب : "واجزم جواب الشرط".

وقولُه: "إن لم يُبْنا" معناه: أن الجزم لايظهرُ في الجواب إذا كان مبنيا، بل يكونُ في محلِّ جزمٍ، وإنما يظهرُ فيه إذا كان مُعْرَبا، وعلامةُ الجزمِ في قوله: "إن لم يُبْنَا" حذفُ الألف، وهذه الألفُ الموجودةُ الآن هي ألفُ الإطلاق.

وقولُه:

"تقولُ: إنْ تُلْمِمْ بنا نُكْرِمْكَا(١)"

مثالٌ لإظهار الجزمِ في الجواب إذا كان مُعْرَبا.

وقولُه:

"وأيَّ شيءٍ تُعْطِنا نَشْكُرْكَا(٢)"

مثالٌ ثانٍ، و"أيٌّ" فيه منصوبٌ بـ"تُعْطِنا"، و "تُعْطِنا" مجزومٌ به، وقد تقدم(٣) وجهُ ذلك.

* * **

[جزم المضارع في الأجوبة]

١٠٥- واجْزِمْ جوابَ الأمرِ والتَّمَنِّي والعَرْضِ والتَّحْضِيضِ إنْ لم تَبْنِي

١٠٦- نحو ألاتَنْزِلُ فينا تُكْرَمِ وهكذا الجوابُ للمُسْتَفْهِمِ

١/١٨٣ لما فرغ من ذكر أدوات الشرط والجزمِ بها شرع يتكلم في جزم الفعل / المضارع إذا وقع جوابا لأحد هذه الأشياءِ التي ذكر، والكلامُ في ذلك يستدعي الكلامَ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى في تَعْدادِ هذه الأشياءِ التي ينجزمُ الفعلُ المضارعُ إذا وقع جوابا لها، وهي سبعةٌ: الأمرُ، والنهيُ، والعرضُ، والتحضيضُ، والتمني، والاستفهامُ، والدعاءُ، وزاد بعضُهم الترجيَ، وزاد الزجاجيُّ(٤) النفيَ. ولنتكلمْ على كل واحدٍ من هذه المواضعِ، فنقولُ:

---

(١) في النسختين : "نكرمك" .
(٢) في النسختين : "نشكرك" .
(٣) ص ٦٢٧ ، ٦٣٤ فما بعدها .
(٤) في الأصل الزجاج، وسينص الشارح بعد قليل على أنه أبوالقاسم الزجاجي. وينظرالجمل: ٢١٠ ، وشرحه لابن عصفور: ١٩٢/٢ ، والمساعد: ٩٦/٣.

أما الأمرُ فلايخلو أن يكونَ بالصيغة أو بغيرالصيغة:

فإن كان بالصيغة، نحو: قُمْ، فلايخلو أن يَحْسُنَ موضِعَهُ "إنْ تَفْعَلْ" أولا: فإن حَسُنَ مَوْضِعَهُ "إنْ تَفْعَلْ" جُزِمَ الجوابُ(١)، فتقولُ: قمْ أُكْرِمْكَ، بجزم "أُكْرِمْكَ" لأنك إن جعلتَ موضعَ "قُمْ" "إنْ تَقُمْ" حَسُن، فتقولُ: إنْ تَقُمْ أُكْرِمْكَ. وإن لم يَحْسُنْ أن يقعَ "إنْ تَفْعَلْ" موقعَه لم ينجزم الجوابُ، نحوُ: أَحْسِنْ إليَّ لاأُحْسِنُ إليكَ، فـ"لاأُحْسِنُ" مرفوعٌ على الاستئناف؛ لأنك إن جعلتَ مكانَ "أَحْسِنْ إليَّ" "إنْ تَفْعَلْ" لم يناسبْ أن يكونَ شرطا وجزاءً؛ لأنك كنتَ تقولُ: إنْ تُحْسِنْ إليَّ لاأُحْسِنْ إليك، ومُقتضى الإحسانِ لايَتَرَتَّبُ عليه عدمُ الإحسانِ.

فإن كان الأمرُ بغيرالصيغة، فإن كان باسمِ الفعل، فإن كان بمعنى الخبرِ، نحوُ "هَيْهاتَ" فلاجوابَ له، وإن كان بمعنى الطلبِ انجزمَ جوابُه(٢)تقولُ: نَزالِ أُكْرِمْكَ، وعليكَ زيدا يُحْسِنْ إليكَ، ومكانَكَ تَسْتَرِحْ، قال الشاعرُ:

وقَوْلي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشَتْ ... مكانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي (٣)

---

(١) ينظرالأصول: ١٦٢/٢ ، والنكت: ٧٤٧/٢ ، والتسهيل: ٢٣٢ ، والمساعد: ٩٩/٣.

(٢) ينظرالتسهيل: ٢٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ١١٨/٤ ، والمساعد: ٩٨/٣ ، وشرح التصريح: ٢٤٣/٢.

(٣) هوعمرو بن الإطنابة، نسبة إلى أمه، وأبوه عامر بن زيد مناة بن مالك الأغر بن ثعلبة الأنصاري، وعمرو شاعر فارس قديم معروف. أخباره في: من نسب إلى أمه من الشعراء (ضمن نوادرالمخطوطات): ٩٥/١-٩٦ ، ومعجم الشعراء: ٨-٩ ، وشرح أبيات المغني: ٢٤٩/٤-٢٥١). والبيت من أبيات له أوردها المبرد في الكامل: ١٤٣٤/٣ ، والقالي في أماليه: ٢٥٨/٢ ، ومنها:

أبت لي عفتي وأبى بلائي ... وأخذي الحمد بالثمن الربيحِ
وإجشامي على المكروه نفسي ... وضربي هامة البطل المُشيحِ
وقولي ....

وينظرالشاهد في الخصائص: ٣٥/٣ ، وشرح المفصل: ٧٤/٤ ، والمقرب: ٢٩٩ ، والمغني: ٢٦٨ ، وشرح شواهده: ٥٤٦/٢ ، وشرح التصريح: ٢٤٣/٢.

فـ"تُحْمَدي" مجزومٌ بحذف النون في جواب "مكانَكِ"؛ لأنه اسمٌ لـ"اثْبُتْ". ومعنى "جَشَأَتْ": نهضت، و"جاشَتْ" قريبٌ منه(١).

فإن كان الأمرُ بلفظ الخبر، نحوُ: حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، و"اتقى(٢)اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه"، فجوابُه مجزومٌ(٣)، فـ"يَنَمْ" مجزومٌ في جواب "حَسْبُكَ"؛ لأن معناه: اكفُف، و "يُثَبْ" مجزومٌ في جواب "اتقى اللهَ"؛ لأنه في معنى: لِيَتَّقِ اللهَ.

وأما النهيُ فلايخلو أن يَحْسُنَ وقوعُ(٤) "إنْ لاتَفْعَلْ" موقعَه أولا:

فإن حَسُنَ فجوابُه مجزومٌ، تقولُ: لاتدنُ من الأسد تَسْلَمْ(٥)، / بجزم ١٨٢/ب "تسلم"؛ لأنه يَحْسُنُ فيه أن تقولَ(٦):إنْ لاتدنُ من الأسد تَسْلَمْ.

فإن لم يَحْسُنْ أن يقعَ موقعَ النهي "إنْ لاتَفْعَلْ" فالفعلُ بعده مرفوعٌ، تقولُ: لاتدنُ من الأسد يأكُلُكَ، برفع "يأكُلُكَ"؛ لأنه لايَحْسُنُ أن يُقالَ: إنْ لاتدنُ من الأسد يأكُلْكَ؛ لأن عدمَ الدُّنُوِّ ليس سببا في الأكل، وإنما هو سببٌ في السلامة.

والضابطُ لذاك(٧)أيضا أنك تُقَدِّرُ الفعلَ المنهيَّ عنه بالعَدَم، فإن كان عدمُه سببا في الثاني فالجزمُ، وإن كان غيرَ سبب فالرفعُ، فتقولُ: لاتدنُ من الأسد تَسْلَمْ، بجزم "تسلم"؛ لأنك تقولُ: عدمُ الدُّنُوِّ(٨-سببٌ في السلامة، وتقولُ: لاتدنُ من الأسد يأكُلُكَ، برفع "يأكُلُكَ"؛ لأن عدمَ الدُّنُوِّ-٨)ليس سببا في الأكل، هذا مذهبُ سيبويهِ والخليلِ(٩).

---

(١) في الصحاح ٤١/١(جشأ): "وجشأت نفسي جُشوءا: إذا نهضت إليك. وجاشت من حزن أو فزع".

(٢) في ب : "واتق" .

(٣) الكتاب: ١٠٠/٣ ، والأصول: ١٦٣/٢ ، والمقرب: ٢٩٩-٣٠٠ ، وشرح التسهيل: ٤١/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ١١٨/٤. وأورد السهيلي في النتائج ١٤٦: "اتقى الله امرؤ" ونسبه للحارث بن هشام، وخرجّه شيخنا المحقق من الاستيعاب ٣٠٤/١ من خطبة للحارث. والحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، صحابي أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه، وكان يضرب به المثل في السؤدد، استشهد يوم اليرموك. أخباره في طبقات خليفة بن خياط: ٢٩٩ ، والاستيعاب: ٣٠١/١-٣٠٤، وأسدالغابة: ٤٢٠/١-٤٢١ ، والإصابة: ٦٠٥/١-٦٠٨.

(٤) عبارة "أن يحسن وقوع" مكررة في الأصل .

(٥) زيد بعده في الأصل : "لأنه" .

(٦) في ب : "يحسن أن تقول فيه" .

(٧) في ب : "لذلك" .

(٨-٨) سقط من ب بانتقال النظر .

(٩) الكتاب: ٩٧/٣ .

وذهب الكوفيون[(١)] إلى الجزم مطلقا، واستشهدوا على ذلك بما سُمِعَ من كلام العرب: "لاتسألوه يجبْكم بما تكرهون" بجزم "يُجِبْكُمْ"، وليس عدمُ السوالِ سببا في الإجابة بما يكرهون، وبقول أبي طلحة[(٢)] - رضي الله عنه -: "لاتُشرفْ يا رسولَ الله يُصِبْكَ سَهْمٌ"[(٣)]، بجزم "يُصِبْكَ"، وليس عدمُ الإشرافِ سببا في الإصابة، وبما جاء في بعض رواياتِ الحديث: "لاتَقْرَبْ مَسْجِدَنا تُؤْذِنا بريح الثُّومِ"[(٤)]، بجزم "تُؤْذِنا"، وليس عدمُ القُرْبِ سببا في الأَذِيَّةِ[(٥)]، [و][(٦)]بقوله - صلى الله عليه وسلم -: "لاترجِعُوا بعدي كُفّارا يضربْ بعضُكم رِقابَ بعضٍ"[(٧)]، بجزم "يَضْرِبُ"، وليس عدمُ الرجوع سببا في الضرب.

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٩٣/٢ ، والملخص: ١٥٦ ، والمساعد: ١٠٠/٣ ، وشرح التصريح: ٢٤٣/٢ ، والرأي منسوب للكسائي وحده في شرح الكافيةالشافية: ١٥٥٢/٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٢١/٤ وفيه: "وليس ماذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل" ، وشرح ابن القواس: ٣٣٥/١ ، وفي المساعد: "وحكاه بعض المغاربة عن الكسائي وبعض المتأخرين".

(٢) هو زيد بن سهل بن الأسود البخاري الأنصاري الصحابي، من الشجعان الرماة المعدودين في الجاهلية والإسلام، شهد العقبة وبدرا وأحدا والخندق وسائرالمشاهد، توفي بالمدينة سنة ٣٤هـ، وقيل غير ذلك. أخباره في الطبقات الكبرى: ٥٠٤/٣-٥٠٧ ، والاستيعاب: ٥٥٣/٢-٥٥٥ ، والإصابة: ٦٠٧/٢-٦٠٩.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ١٣٨٦/٣ كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب أبي طلحة، رضي الله عنه، رقم ٣٦٠٠ ، ومسلم في صحيحه: ١٤٤٣/٣ كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال، رقم ١٨١١ وروايته: "لاتشرف لايصبك سهم...".

(٤) في ب : "مساجدنا" ، والحديث استشهد به برواية الجزم ابن هشام في أوضح المسالك: ١٨٩/٤ ، والأزهري في شرح التصريح: ٢٤٢/٢ ، ولم أقف على هذه الرواية في شيء من كتب الحديث التي رجعت إليها، وروى مالك، رحمه الله تعالى، في الموطأ: ٧١/١ كتاب وقوت الصلاة، باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم، وتغطية الفم، عن ابن المسيب مرسلا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: "من أكل من هذه الشجرة فلايقرب مساجدنا يؤذينا بريح الثوم" برفع "يؤذينا"، والحديث مخرج في الصحيحين بروايات مختلفة، وينظرتخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك: ٨١.

(٥) في النسختين : "الإذاية" ، والمثبت هو الوارد في مصدر "أذي" ففي اللسان ٢٧/١٤: "الأذى: كل ما تأذيت به. آذاه يوذيه أذى وأذاة وأذية وتأذيت به. قال ابن بري: صوابه آذاني إيذاء، فأما أَذًى فمصدر أَذِيَ أَذًى، وكذلك أذاة وأذية".

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) أخرجه البخاري ٢٥٩٣/٦ كتاب الفتن، باب قول النبي، صلى الله عليه وسلم: ====

وما استشهد به الكوفيون محمولٌ على البدل من الفعل الذي قبله(١)، فـ"يُجِبْكُم" بدلٌ من "لاتسألوا"، و"يُصِبْكَ" من "لاتُشْرِفْ"، و"تُؤْذِنا" من "لاتَقْرَبْ"، و"يضربْ" من "لاتَرْجِعُوا"، فكأنَّ التقديرَ: لايُجِبْكُم، ولايُصِبْكَ، ولاتُؤْذِنا، ولايضربْ، ويكونُ "لايُجِبْكُم" و "لايُصِبْكَ" من باب "لاأَرَيَنَّكَ هُنا" على معنى: لاتَتَعَرَّضْ.

وأما العَرْضُ فنحوُ: ألاتَنْزِلُ عندنا / تُصِبْ خيرا، فـ"تُصِبْ" مجزومٌ على جواب العرض. ١/١٨٣

وأما التَّحْضِيضُ فنحوُ: هلّاتَنْزِلُ عندنا تُصِبْ خيرا، فـ"تُصِبْ" مجزومٌ في جواب التحضيض.

وأما التمني فنحوُ: ليت زيدا عندنا يُحَدِّثْنا، بجزم "يُحَدِّثْنا" على جواب التمني.

وأما الاستفهامُ فنحوُ: أين بيتُك أزرْك، فـ"أزرك" مجزومٌ في جواب الاستفهام. فأما قولُه تعالى: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ. تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْمَلُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}(٢)، فقال الفراءُ(٣):{يَغْفِرْ} مجزومٌ على جواب الاستفهام، وهو قولُه: {هَلْ أَدُلُّكُمْ}. واستَبْعَدَهُ الزجاجُ(٤)، وقال: ليسوا إذا دَلَّهُم على ما ينفعُهم يغفرُلهم، إنما يغفرُ لهم إذا آمنوا.

=== "لاترجعوا بعدي كفارا..." برقم ٦٦٦٥ ، وفي غيره من المواضع، ومسلم ٨١/١ كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي، صلى الله عليه وسلم: "لاترجعوا بعدي كفارا..." بأرقام ١١٨-١٢٠، وفي غيره، والرواية فيهما "يضربُ" بالرفع، ولم أقف على رواية الجزم في شيء من كتب السنة التي رجعت إليها، وقال النووي في شرح صحيح مسلم ٥٥/٢: "ثم إن الرواية (يضربُ) برفع الباء، هكذا هو الصواب، وكذا رواه المتقدمون والمتأخرون، وبه يصح المقصود هنا، ونقل القاضي عياض، رحمه الله، أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء، قال القاضي: وهو إحالة للمعنى، والصواب الضم. قلت: وكذا قال أبو البقاء العكبري: إنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مضمر، أي: إن ترجعوا يضرب، والله أعلم". وينظرإعراب الحديث النبوي: ٢١٨ ، وإكمال إكمال المعلم: ١٧٨/١.

(١) ينظرشرح التسهيل: ٤٤/٤ .

(٢) سورةالصف: من الآية: ١٠ ، والآية: ١١ ، ومن الآية: ١٢ .

(٣) معاني القرآن: ١٥٤/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٦٦/٥ ، وينظرالكتاب: ٩٤/٣ ، والمقتضب: ٨٠/٢.

وصحَّحه المَهْدَوِيُّ(١) بأن جعل {تُؤْمِنُونَ} و {تُجَٰهِدُونَ} في موضع البدلِ من {هَلْ أَدُلُّكُمْ}، فيكونُ المعنى: هل تؤمنونَ وتجاهدونَ يغفرْ لكم.

وقيل(٢): إن {يَغْفِرْ} مجزومٌ على جواب {تُؤْمِنُونَ}؛ لأنه في معنى:آمِنوا، ودليلُه قراءةُ عبدالله(٣) - رضي الله عنه - بصيغة الأمرِ: {آمِنُوا} و {جَهِدُوا}. وفيه نظرٌ.

وأما الدعاءُ فنحوُ: اللَّهُمَّ ارزقني علما أنتفعْ به.

وأما الترجي فجزمُ الفعل المضارع في جوابه قليلٌ جدا(٤)، كما أن نصبَ المضارعِ بعد الفاء في الترجي قليلٌ فيمن أثبتَهُ(٥). والذي سُمِعَ من الجزم بعد الترجي قولُ الشاعر:

لعلَّ التفاتًا منكَ [نَحْوي] مُيَسَّرٌ ... يُمِلْ منكَ بعد العُسْرِ عِطْفَيْكِ لليُسْرِ(٦)

فـ"يُمِلْ" مجزومٌ في جواب الترجي.

---

(١) أبوالعباس أحمد بن عمّار التميمي المهدوي نسبة إلى المهدية بالقيروان، عالم بالأدب والقراءات متقدم فيها، ألف كتبا كثيرة النفع، توفي بعد سنة ٤٣٠هـ. أخباره في معجم الأدباء: ٣٩/٥-٤٠ ، ومعرفة القراء الكبار: ٣٩٩/١ ، وطبقات المفسرين للداودي: ٥٦/١. وانظر قوله هذا في البحر: ٢٦٣/٨ .

(٢) القائل هو الزجاج. معاني القرآن وإعرابه: ١٦٦/٥ ، وينظرشرح المفصل: ٤٨/٧.

(٣) معاني الفراء: ١٥٤/٣ ، وشواذ ابن خالويه: ١٥٦ ، والبحرالمحيط: ٢٦٣/٨.

(٤) ينظرشرح عمدة الحافظ: ٣٤٦-٣٤٧ ، وشرح التسهيل: ٣٩/٤ .

(٥) ينظر ص ٦٩٤ فيما سيأتي .

(٦) ورد البيت من غير نسبة في شرح عمدة الحافظ: ٣٤٧ ، وشرح التسهيل: ٣٩/٤ ، والمغني: ٢٠٦ ، وشرح أبياته: ٣٨٨/٣ ، وشفاء العليل: ٩٣٢/٢ ، وجاءت رواية عجزه في بعض المصادر السابقة:

يمل بك من بعد القساوة للرحم

وكلمة "نحوي" ساقطة من الأصل .

وأما النفيُ فالصحيحُ أن المضارع لايُجزمُ في جوابه(١)، وإن كان ينتصبُ بعد الفاءِ في جوابه، وإنما لم ينجزمْ جوابُ النفي لأنه خبرٌ مُحَقَّقٌ، فبَعُدَ فيه معنى الشرطِ، وقيل: لأن النفيَ(٢)عدمٌ، والعدمُ لايصلحُ أن يكونَ عِلَّةً، فلايصلحُ ان يُعَلَّقَ عليه شيءٌ.

وأجاز أبو القاسم الزجاجيُّ(٣)الجزمَ بعد النفي(٤)، وهو مردودٌ بما تقدم؛ / ولأنه لم يردْ به سماعٌ.

تنبيهٌ: هذا الذي ذكرناه من جزم المضارعِ في هذه الأماكنِ هو إذا لُحِظَ في ذلك كلِّه معنى الشرطِ، أما إذا لم يُلْحَظْ معنى الشرطِ فالمضارعُ مرفوعٌ على الاستئناف أو الصفةِ أو الحالِ(٥):

أما الاستئنافُ فنحوُ قولِك: اقصدْ زيدا يدعُوكَ، أي: هو يدعوكَ، قال الشاعرُ:

وقال قائلُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها ... وكلُّ حَتْفِ الفتى يَجْرِي بِمِقْدارِ(٦)

فرفعَ "نُزاولُها" على الاستئناف.

---

(١) الكتاب: ٩٧/٣ ، وإصلاح الخلل: ٢٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٩٢/٢ ، وشرح التسهيل: ٤٠/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ١١٦/٤-١١٧ ، والمساعد: ٩٦/٣.

(٢) في ب : "للنفي" .

(٣) الجمل: ٢١٠ ، ونسبه ابن أبي الربيع في الملخص: ١٥٧ إلى الكوفيين ، وينظرشرح التصريح: ٢٤٢/٢.

(٤) في ب : "بعد الفاء" وهو سهو .

(٥) المفصل: ٢٥٣ ، وشرح التسهيل: ٣٩/٤-٤٠ ، والمساعد: ٩٧/٣.

(٦) نسب البيت للأخطل، قال البغدادي: "وراجعت ديوانه مرارا فلم أظفر به فيه، والله أعلم به". وهو من شواهد الكتاب: ٩٦/٣ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٧ ، وشرح المفصل: ٥١/٧ ، وشرح ابن القواس: ٣٣٦/١ ، والخزانة: ٨٧/٩ وفيها: "والرائد -في الرواية الأخرى-: الذي يتقدم القوم ليطلب الماء والكلأ...وأرسوا، بفتح الهمزة: أمر من الإرساء، أي: أقيموا، من أرسيت السفينة إرساء، أي: حبستها بالمرساة...نزاولها: مضارع زاول الشيء، أي: حاوله وعالجه...قال السعد: الضمير في "نزاولها" للحرب، أي: قال رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره، لاالجبن ينجيه، ولاالإقدام يرديه".

وأما الصفةُ فنحوُ قولِه تعالى: {فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي}(١)، فـ{يَرِثُنِي} فيمن قرأه بالرفع(٢)، في موضع الصفةِ لـ"ولي"، ومنه قولُه تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ}(٣).

وأما الحالُ فمنه قولُه تعالى: {ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ}(٤)، أي: لاعبين، وقال الشاعرُ:

فكُونُوا كَمَنْ آسَى أخاه بنفسِهِ نَعيشُ جميعًا أونموتُ كِلانا(٥)

فـ"نعيشُ" في موضع الحال.

ومما يحتمل الحالَ والاستئنافَ قولُه تعالى: {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاتَخَافُ دَرَكًا وَلاتَخْشَى}(٦)، فـ{لاتَخَافُ} يحتملُ الاستئنافَ، أي: فإنك لاتخافُ، والحالَ، أي: غيرَ خائفٍ.

المسألةُ الثانيةُ: في العامل في الجواب المجزومِ في هذه الأماكنِ، وقد اختلف النحويون في ذلك على أربعةِ أقوالٍ:

---

(١) سورةمريم: من الآيتين: ٥ ، ٦ .

(٢) هي قراءة غير أبي عمرو والكسائي من السبعة. السبعة في القراءات: ٤٠٧ ، وينظرالكشف: ٨٤/٢.

(٣) سورةالتوبة: من الآية: ١٠٣ .

(٤) سورةالأنعام: من الآية: ٩١ ، وينظرالتبيان: ٥١٩/١ ، والدرالمصون: ٣٦/٥-٣٧. وفي النسختين : "فذرهم" .

(٥) البيت لمعروف في الكتاب: ٩٧/٣ ، والنكت: ٧٥١/٢ ، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٨ ، قال محقق الكتاب: "هو معروف الدبيري، أنشد له الجاحظ شعرا في الحيوان" وينظرالحيوان: ٢٦٨/١ ، ونسب ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٠٤/٢ البيت لصفوان بن محرث الكناني، وأورد قبله:

بني أسدٍ أَغْنُوا سُليما لديكُمُ ستغني تميم عنكمُ غطفانا

ثم ساق قصة الشعر.

(٦) سورةطه: من الآية: ٧٧ ، وينظرالكتاب: ٩٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٠/٣.

الأولُ: أن الفعل المضارعَ في هذه الأجوبةِ مجزومٌ بما تضمنه ماقبله من معنى "إنْ" الشرطيةِ، فإذا قلتَ: قُمْ أُحْسِنْ إليكَ، فـ"أُحْسِنْ" مجزومٌ بـ"قُمْ" لتضمنه معنى "إنْ"، وهذا القولُ قولُ ابنِ مالكٍ(١)، وعزاه إلى سيبويه والخليل(٢).

وردَّه عليه ابنُه بدرُالدين(٣)بأن الشيءَ لايتضمنُ شيئا آخَرَ إلاإذا كان لايدل عليه، وهذه الأماكنُ تدل على الشرط بالالتزام؛ فلا تَتَضَمَّنُه.

وردَّه أيضا ابنُ عصفورٍ(٤)بأنه يلزم منه أن يكونَ العاملُ جملةً، ولايوجدُ عاملٌ جملةً في موضعٍ من المواضع.

القولُ الثاني: أنه مجزومٌ بـ"إنْ" مقدَّرَةً، فإذا قلتَ: قُمْ أُكْرِمْكَ، فـ"أُكْرِمْكَ" مجزومٌ بـ"إنْ" مقدرةً، التقديرُ: قمْ إنْ تَقُمْ أُكرمْك، وحُذِفَ الشرطُ لدلالة ما قبله عليه، وهذا القولُ عليه / أكثرُ المتأخرينَ(٥). ٩/١٨٤

القولُ الثالث: أن يكون مجزوما بما تقدمه لاعلى جهة تضمنِ الشرط، بل على جهة أنه نابَ مَنابَ الشرط، فإذا قلتَ: قمْ أُكرمْك، فـ"أُكرمْك" مجزومٌ بـ"قُمْ" على أنه نائبٌ مَنابَ "إنْ تَقُمْ"، كما أنَّ "زيدا" من قولك: ضَرْبًا زيدًا، منصوبٌ بـ"ضَرْبٍ" لنيابته مَنابَ "اضْرِبْ".

---

(١) شرح الكافيةالشافية: ١٥٥١/٣ .

(٢) في الكتاب ٩٣/٣: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك). وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)؛ فلذلك انجزم الجواب..." وينظرشرح التسهيل: ٤٠/٤-٤١.

(٣) شرح التسهيل: ٤٠/٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي: ١٩٢/٢ .

(٥) المفصل: ٢٥٢ ، والفصول الخمسون: ٢٠٧ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٥١/٣ ، والملخص: ١٥٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢١٢/٤.

والفرقُ بين التَّضَمُّنِ والنِّيابَةِ: أنَّ المُتَضَمِّنَ عملُه أصلٌ، والنائبُ عملُه فرعٌ، وهذا القولُ صحَّحَه ابنُ عصفورٍ(١)، وهو قولُ الفارسيِّ(٢)، والسيرافيِّ(٣).

القولُ الرابعُ: أنه مجزومٌ بلامٍ مقدرةٍ(٤)، فإذا قلتَ: ألاتنزلُ عندنا نتحدثْ، فـ"نتحدثْ" مجزومٌ بلام مقدرة، أي: لِنتحدثْ، وهذا القولُ ظاهرُ الفساد.

المسألةُ الثالثة: إذا جاء فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، ولم يتقدمْه جازمٌ، ولاوقعَ جوابا لشيءٍ من هذه(٥)الأماكنِ السبعةِ المتقدمةِ، وذلك نحو(٦)ماحكاه الفراء(٧)عن العرب: "ربطتُ الفرسَ لايَنْفَلِتْ" و "أوثقتُ العبدَ لايَفِرَّ" بجزم "لاينفلت" و"لايفر" ورفعِهما، فيظهرُ من ابنِ مالكٍ وابنِه أن الجزمَ في ذلك جائز(٨)نظما ونثرا، وهو عندهما على تَوَهُّمِ الجازم(٩)؛ لأن المعنى: إن لم أربطْه انفلتْ، وإن لم أُوثقْه فَرَّ. ومذهبُ الخليل(١٠)أن ذلك لا يجوزُ لانظما ولانثرا. ومذهبُ ابنِ عصفورٍ(١١)أنه مختص بالشعر، ولايُقاسُ عليه. والصحيحُ أنه إن جاء ذلك في الكلام فهو شاذٌّ بحيث لا يُلتفتُ إليه.

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٩٢/٢ .

(٢) الإيضاح العضدي: ٣٣٣ .

(٣) شرح السيرافي بهامش الكتاب: ٩٤/٣ .

(٤) ينظرتوضيح المقاصد والمسالك: ٢١٢/٤ ، والمساعد: ٩٧/٣ .

(٥) "هذه" ليس في ب .

(٦) "نحو" سقط من ب .

(٧) معاني القرآن: ٢٨٣/٢ وفيه: "ربطت الفرس لاينفلت" و "أوثقت العبد لايفرر".

(٨) "جائز" سقط من ب .

(٩) في شرح الكافيةالشافية: ١٥٥٦/٣ ، وتكملة بدرالدين على شرح التسهيل: ٤٨/٤ "وإنما جُزم لأن تأويله: إن لم أربطه فر، فجزم على التأويل" وهو رأي الفراء في معانيه: ٢٨٣/٢.

(١٠) في الكتاب ١٠١/٣: "وسألته عن: آتي الأمير لايقطعُ اللص، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لايكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر شاعر. ولانعلم هذا جاء في شعر البتة".

(١١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وانظره في الارتشاف: ٤٢١/٢.

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقوله:

"واجزمْ جوابَ الأمرِ والتمني"

مثالُ الأمر قولُه تعالى: {فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي}(١)، ومثالُ التمني: ليتَ لي مالا أنفقْ منه، وليس في كلامه ما يُشْعِرُ بحقيقة الجازم، وقد تقدم(٢)أن فيه أربعةَ أقوالٍ.

وقولُه: "والعَرْضِ والتحضيضِ"، مثالُ العرض: ألاتنزلُ عندنا نتحدثْ، والتحضيض: هلّاتجيءُ نتحدثْ.

والعرضُ والتحضيضُ متقاربان، والجامعُ بينهما التنبيهُ على الفعل، إلاأنَّ التحضيضَ فيه زيادةُ تأكيدٍ وحثٍّ على الفعل؛ إذ هو مصدرُ "حضَّضَ"، و"حضَّضَ" المرادُ به المبالغةُ والتكثيرُ؛ / ولذلك ضُعِّفَ، فكلُّ تحضيضٍ عرضٌ؛ ١٨٤/ب
لأنك إذا حضَّضْتَه على الفعل فقد عرضتَه عليه؛ ولذلك يُقال في "هلَّا" عرضٌ.

والفارقُ بينهما من جهة أخرى، وهي أن التحضيضَ لايكونُ إلا فيما يُرادُ فعلُه، والعرضُ يكونُ فيما يُرادُ وفيما لايُرادُ.

وقولُه: "إن لم تَبْنِي" يحتملُ شيئين:

أحدُهما: أن يكونَ المرادُ بقوله: "تَبْنِي" ضدَّ الإعراب، أي: اجزم جوابَ هذه الأشياءِ إذا كان مضارعا؛ لأن جواب هذه الأشياءِ لايكونُ ماضيا؛ لأن الماضيَ لايناسبُ الطلبَ.

الثاني: أن يكونَ المرادُ: إن لم تَبْنِهِ على ما قبله، أي: إن لم تجعلْه حالا أو صفةً أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ(٣).

---

(١) سورةالقصص: من الآية: ٣٤ ، وفي النسختين: "أرسله"، وجزم {يُصَدِّقُنِي} هي قراءة غير عاصم وحمزة من السبعة. السبعة في القراءات: ٤٩٤ ، وينظرالكشف: ٢/١٧٣-١٧٤.

(٢) ص ٦٦٩-٦٧١ .

(٣) ينظرشرح ابن القواس: ١/٣٣٧ ، والصفوةالصفية: ١/٢١٣-٢١٤ .

وعلامةُ الجزم في "إن لم تَبْنِي" حذفُ الياء المحذوفةِ، وهذه الياءُ الظاهرةُ هى ياءُ الإطلاق.

وقوله:

"نحو ألاتنزلُ فينا تُكْرَمِ"

هو تمثيلٌ للعَرْضِ، وقد يمكنُ أن يكونَ للتحضيض؛ لأن "ألا" المخففةَ تأتي للتحضيض؛ لأنك إذا قلتَ: ألاتنزلُ عندنا، فإن كنتَ تريدُ النزولَ وتبتغيه فهو تحضيض، وإن كنتَ لاتريدُه فهو عرضٌ.

ولم يَسْتَوْفِ المُثُلَ، وقد ذكرناها هنا وفيما تقدم(١).

وقولُه:

"وهكذا الجوابُ للمُسْتَفْهِمِ"

مثالُه: أينَ بيتُكَ أزرْك، ولم يذكرْالتمنيَ، استغنى عنه بمُقابِلِهِ وهو الأمرُ، وكذلك الدعاءُ، استغنى عنه بالأمر، ولم يذكر الترجيَ؛ لقلته، ولا النفيَ؛ لأنه قد تقدم أنه لايُجْزَمُ جوابُه(٢).

* * **

١٠٧- وأحرفُ التَّحْضِيضِ منها هَلَّا لَوْلا ولَوْما مثلُها وألاّ

لما ذَكَرَ أن(٣)التحضيضَ من المواضع التي ينجزمُ المضارعُ في جوابها، أخذ يذكرُ أحرفَه(٤)التي وُضعت له، فذكر أنها أربعةٌ، والكلامُ في هذا البيتِ على مسألتين:

---

(١) ص ٦٦٣-٦٦٩ .

(٢) في ب : "وأما النفي فذكره خطأ".

وينظر ص ٦٦٨ فيما تقدم .

(٣) "أن" سقط من ب .

(٤) في الخطيتين : "أحرفها" ، وهو سهو .

المسألةُ الأولى: في حقيقة هذه الأحرفِ، وهي عندهم مركبةٌ؛ لانحلالها إلى جزءين كلٌّ واحدٍ منهما يدل على معنى، فجعلوا / "هلّا" مركبةً من "هَلْ" ١/١٨٥ أ الاستفهاميةِ، و"لا" النافيةِ(١)، وحَدَثَ بعد التركيب معنى التحضيض، وجعلوا "لولا" مركبةً من "لَوْ" الامتناعيةِ و"لا" النافيةِ(٢)، وجعلوا "لَوْما" مركبةً من "لَوْ" و"ما" النافيةِ(٣).

وقد تَخْرُجُ "لَوْلا" و "لَوْما"(٤) عن التحضيض، فتدلان على امتناعٍ لوجود(٥)، وسيأتي الكلامُ على ذلك(٦) في قوله:

"القولُ في معنى بقايا كَلِمٍ"

وأما "ألّا" المشددةُ فقالوا يمكن أن يكونَ أصلُها "هلّا"، فأُبدلَ من هائها همزةٌ(٧)، فهي مركبةٌ من "هَلْ" و "لا".

ويمكنُ أن تكون هذه الأحرفُ بسائطَ(٨)، والله أعلم.

---

(١) الكتاب: ٥/٣ ، ٢٢٢/٤ ، والأصول: ٢٢١/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٤/٨. وقال بعضهم: الهاء في "هَلّا" بدل من همزة "ألا". الجنى الداني: ٥٠٩.

(٢) الكتاب: ٢٢٢/٤ ، وشرح المفصل: ١٤٤/٨ .

(٣) الكتاب: ٢٢٢/٤ ، ٢٢٣ ، وشرح التسهيل: ١١٣/٤ .

(٤) في ب : "لوما ولولا" .

(٥) المفصل: ٣١٦ ، والتسهيل: ٢٤٤ ، وفي رصف المباني ٣٦٥: "اعلم أن (لوما) لم تجىء في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض" قال ابن هشام: "ويرده قول الشاعر:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء"

المغني: ٣٦٤ ، وينظر الجنى الداني: ٦٠٩.

(٦) في ب : "في ذلك" وينظر ص ٢٧١ من متن الألفية، أما شرح هذا الباب فهو في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٧) الجنى الداني: ٥٠٩ .

(٨) في شرح ابن القواس ٣٣٧/١: "والأجود أنها مفردة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل".

المسألةُ الثانية: فيما يلي هذه الحروفَ، ولا يليها إلاالفعلُ ظاهرا أو مقدرا(١)لدليلٍ عليه؛ وإنما كان ذلك لأنها إنما أُتِيَ بها لمعانٍ في الأفعال(٢): فمثالُ إيلائها الفعلَ(٣)قولُه تعالى: {لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ}(٤)، وورودُ "لولا" للتحضيض في القرآن كثيرٌ(٥).

وأما الفعلُ المُقَدَّرُ للدليل فيكون(٦)متقدما أو متأخرا(٧)، فالمتقدمُ نحوُ قولِ الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا(٨)

فـ"الكَمِيَّ" منصوبٌ بـ"تَعُدُّونَ" مقدرا دلَّ عليه ما تقدم، التقديرُ: لولاتَعُدُّونَ الكَمِيَّ. و"النِّيبُ" جمعُ "ناب" وهي: المُسِنَّةُ من الإبل، سُمِّيَتْ بذلك لطول نابها. والدليلُ المتأخرُ نحوُ قولِك: هَلّا زيدا ضربتَه، التقديرُ: هَلّا ضربتَ زيدا ضربتَه، فحذفتَ "ضربتَ" المتقدم لدلالة المتأخرِ عليه.

---

(١) في ب : "أمقدرا" .

(٢) ينظرالكتاب: ١١٥/٣ ، وشرح المفصل: ١١٤/٨ ، وشرح التسهيل: ١١٣/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٢/٤-٤٤٣.

(٣) في النسختين : "إيلائها للفعل" ، والمثبت هو الوجه .

(٤) سورةالأنعام: من الآية: ٨ .

(٥) ينظردراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٩٠/٢/١ فما بعدها .

(٦) في النسختين : "يكون" ، والمثبت من حاشية الأصل .

(٧) في ب : "ومتأخرا".

(٨) البيت لجرير بن عطية في ديوانه: ٩٠٧/٢ يهجو الفرزدق وقومه، ونسب في مجازالقرآن: ٥٢/١ ، ٣٤٦ ، والمخصص: ١٩٩/١٣ ، والأمالي الشجرية: ٢١٠/٢ إلى الأشهب بن رميلة، ونسبه الهروي في الأزهية: ١٦٨ إلى الفرزدق ، وانظره في الكامل: ٣٦٣/١ ، وكتاب الشعر: ٥٧/١ ، والخصائص: ٤٥/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٦٧ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٦٥٤/٣. والضوطرى: الرجل الضخم الذي لاغناء عنده، ويقال للقوم إذا كانوا لايغنون غناء: بنوضوطرى. اللسان: ٤٨٩/٤(ضطر). والكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه؛ لأنه كمى نفسه، أي: سترها بالدرع والبيضة. الصحاح: ٢٤٧٧/٦(كمى). والمقنع: الذي على رأسه البيضة والمغفر. اللسان: ٣٠١/٨(قنع).

ومعنى البيت: أنكم تعدون عقرالإبل المسنة التي لاينتفع بها ولايرجى نسلها أفضل مجدكم، هلاتعدون قتل الشجعان أفضل مجدكم. الخزانة: ٥٨/٣.

والفعلُ المُقَدَّرُ يُقَدَّرُ من لفظ الدليل كما تقدم، ويُقَدَّرُ من معناه، نحوُ: هَلاّ زيدا غضبتَ عليه، التقديرُ: هلاّ أبغضتَ زيدا غضبتَ عليه، وهذا مُسْتَوْفًى في الاشتغال(١).

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، فقولُه: "وأحرفُ التحضيضِ" جمعَها جمعَ قِلَّةٍ؛ لكونهاأربعةً.

وقولُه: "منها هَلاّ"، "هَلاّ":مبتدأٌ، والخبرُ في المجرور قبله.

و قوله:

"لولا(٢)..." إلى آخره

معطوفٌ على قولِه :"منها هَلاّ"، التقديرُ: ومنها "لَوْلا"، ومنها "لَوْما"، ومنها "أَلا"، ولايكونُ "لَوْلا" / ومابعده معطوفا على "هَلاّ" وحدَهُ؛ لأنه يلزمُ منه أن تكون هذه الأحرفُ الأربعةُ بعضَ حروفِ التحضيض، وهي جميعُها(٣). ١٨٥/ب

و نظيرُ هذا قولُه تعالى: {مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ}(٤)، فقولُه تعالى: {وَحَصِيدٌ} معطوفٌ على {مِنْهَا قَائِمٌ} أي: ومنها حصيد، ولايجوزُأن يكونَ {حَصِيدٌ} معطوفا على {قَائِمٌ} وحدَهُ؛ لأنه يلزمُ منه أن يكونَ ثَمَّ شيءٌ آخَرُ غيرُ القائمِ والحصيدِ، وليس كذلك.

* * **

---

(١) ينظر ص ٥١ من متن الألفية، وشرح باب الاشتغال في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٢) في النسختين : "ولولا" ، وجاء في حاشية الأصل : "صوابه: (لولا) كما قال المصنف، إلاأن يريد المعنى فإنه معطوف بواو مقدرة".

(٣) جاء في حاشية الأصل : "أحرف التحضيض خمسة لاأربعة، ذكر المصنف هنا أربعة، والخامس (ألا) المخففة ذكرها في قوله: (ألاتنزل فينا)".

(٤) سورةهود: من الآية: ١٠٠ ، وينظرإعراب القرآن للنحاس: ٣٠١/٢ ، والدرالمصون: ٣٨٤/٦.

[نصب الفعل المضارع]

١٠٨- ونصبُـه بـ"أنْ" و "لَـنْ" ثم "إذَنْ" وأحرفٍ فيهـا أتى إضمـارُ "أنْ"
١٠٩- "كَي"،لامُ"كي"،لامُ الجُحُودِ،"حتَّى" والـواوُ والفـاءُ(١)إذا أَجَـبْتا
١١٠- الأمـرَ والنـهيَ والاستفـهاما كجـيءْ لـنا فنُـولِيَ الإكراما
١١١- والعـرضَ والتحضيـضَ والتَّمَنِّيـا نحـو ألاتـزورُنا فنُعْـطِيا
١١٢- ومـا أَعِـيبُ فِعْلَـهُ فأَعْـذُلَهْ ولاتَعِـبْ فِعْـلَ امـرِىءٍ وتَفْعَلَهْ
١١٣- وسـرتُ حتـى أدخلَ البَلْـدَةَ، أَيْ: سرتُ إلى أن، أو على تقدير"كَيْ"
١١٤- و"أَوْ" كمثـلِ: الْـزَمْهُ أو يَقْضِيَنِـي فانصـبْ بـ"إلاأَنْ" لمعنًـى بَيِّـنِ

لما أنهى الكلامَ في الجوازم شرع يتكلم على النواصب، والكلام على هذه الأبياتِ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في عدد النواصب: وهي عند البصريين أربعةٌ: "أنْ" و "لَنْ" و "إذَنْ" و "كَيْ"، وزاد بعضُهم "لَمْ".

وزاد الكوفيون "حتَّى" في نحو قولك: سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، واللامَ في نحو: ماكان(٢)زيدٌ ليقـومَ، والفاءَ، والواوَ في الأجوبة، و"أَوْ" في نحـو: لأَلْـزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقِّي، فهذه الحروفُ هي عند الكوفيين نواصبُ بأنفسها، وعند البصريين النصبُ بـ"أنْ" مضمرةً بعدها، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلا.

---

(١) في ب : "والفاء والواو".

(٢) عبارة: "في نحو ما كان" مكررة في ب .

المسألةُ الثانية: في الكلام على كل واحدٍ من هذه النواصب، / فنقولُ: أمّا "أنْ" فهو لفظٌ مُشْتَرَكٌ يأتي لمعان يأتي ذكرُها في قوله: ٢/١٨٦

"القولُ في معنى بقايا كَلِمٍ"(١)

والمقصودُ منها هنا الناصبةُ، وهي المصدريةُ، نحوُ قوله تعالى: {وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}(٢)، أي: وصيامُكم خيرٌ لكم.

والضابطُ لمواضع نصبِها أن تقولَ: لايخلو الفعلُ الذي قبلها أن يكونَ للشَّكِّ، أو لليقينِ، أو يكونَ مما استُعْمِلَ في الشك واليقين، أو يكونَ عاريا من استعماله في الشك واليقين(٣): فإن كان للشك، نحوُ: أشُكُّ أن تقومَ، فهي الناصبة(٤)، وإن كان للتحقيق، نحوُ: علمتُ أن ستقومُ، فهي المخففةُ من الثقيلة(٥)، وإن كان مما استُعْمِلَ في الشك واليقين، مثل(٦): ظننتُ، أو كان عاريا منهما، نحوُ: أحببتُ، فيجوزُ في "أنْ" أن تكونَ الناصبةَ، وأن تكونَ المخففةَ، تقولُ: ظننتُ أن يقومَ زيد، إذا أردتَ إبقاءَ الظنِّ على بابه، وظننتُ أن سيقومُ زيد، إذا دخله معنى العلم، وأحببتُ أن يقومَ زيد، وأحببتُ أن سيقومُ زيد.

---

(١) متن الألفية: ٧١ ، وشرحه في الأجزاء التي لم أقف عليها من شرح الرعيني.

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ١٨٤ ، وينظرالكتاب: ١٥٣/٣ ، ومعاني الأخفش: ١٥٩/١.

(٣) في المساعد ٥٩/٣-٦٠: "والمغاربة يقولون: إن كان الفعل للشك فـ(أن) الناصبة للفعل، أو لليقين فالمخففة، أو مستعملا لهما فالوجهان، وكذا إن عري عن الاستعمالين كأحببت...".

(٤) في التذييل والتكميل ١٠٢/٨ ب : "بل الأكثر في لسان العرب إذا كانت بعد أفعال الشك أن تكون (أن) الناصبة، كقوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا}، وأما كونها المخففة من الثقيلة فهو قليل" وينظرالهمع: ٨٩/٤.

(٥) الكتاب: ١٦٥/٣-١٦٦ ، وجوَّز الفراء وابن الأنباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول تمسكا بقراءة النصب في قوله تعالى: {أَفَلَايَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا} . شرح التسهيل: ١٢/٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤/٤ ، والارتشاف: ٣٨٨/٢.

(٦) في ب : "نحو" .

و"أنْ" إذا كانت ناصبةً تكونُ ظاهرةً وهو الأكثرُ، وتكونُ مضمرةً، وهي بالنظر إلى ذلك تنقسم ثلاثةَ أقسام: قسمٌ تُضْمَرُ فيه ولاتَظْهَرُ، وقسمٌ أنت فيه بالخيار، وقسمٌ لايجوزُ إضمارُها.

فأما القسمُ الذي يلزمُ فيه الإضمارُ فذلك في ستة مواضعَ: بعد "حَتَّى" الجارةِ، و"كَي" الجارةِ، ولامِ الجُحُود، والجوابِ بالفاء والواوِ و "أَوْ"، وهذه الحروفُ: الثلاثةُ الأُوَلُ منها حروفُ جرٍّ، والثلاثةُ البواقي حروفُ عطف.

وإنما لم يجزْ إظهارُ "أنْ" في هذه المواضعِ، لأن هذه الأحرفَ جعلوها عِوَضا من "أنْ"، فلو أظهروها [لكانوا][1]قد جمعوا بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه. ولنتكلمْ على كل واحدٍ من هذه الحروفِ، فنقولُ:

أما "حَتَّى" فاختلف النحويون في الفعل المضارعِ المنصوبِ بعدها:

فالكوفيون[2]يذهبون إلى أنه منصوبٌ بـ"حَتَّى" نفسِها.

والبصريون[3]يذهبون / إلى أن النصبَ بإضمار"أنْ" بعد "حَتَّى" ، و "حَتَّى" ١٨٦/ب
جارَّةٌ جرت المصدرَ المُنْحَلَّ من "أنْ" المضمرةِ والفعلِ.

والدليلُ على مذهب البصريينَ من أوجهٍ:

أحدُها: أن "حتى" قد ثبت جرُّها للأسماء؛ فهي من عوامل الأسماء، وعواملُ الأسماء لاتعملُ في الأفعال[4].

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) معاني الفراء: ١/١٣٢-١٣٣ ، والإنصاف: ٢/٥٩٧ ، وشرح المفصل: ٧/١٩ ، وشرح التسهيل: ٤/٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٥٣ ، وهم يجيزون إظهار "أن" بعد "حتى" قالوا: لو قلت: لأسيرن حتى أن أصبح القادسية، لجاز، وكان النصب بـ"حتى" و "أن" توكيد.

(٣) الكتاب: ٣/٧ ، والمقتضب: ٢/٣٧ ، والإنصاف: ٢/٥٩٨ ، وغيرالمعاني من مصادرالهامش السابق.

(٤) ينظرالمقتضب: ٢/٣٧ ، والإنصاف: ٢/٥٩٨ .

الثاني: أنها لو كانت ناصبةً لَلَزِمَ أن يكونَ الفعلُ بعدها مستقبلا، وذلك غيرُ لازمٍ(١).

الثالثُ: أن "أنْ" تَظْهَرُمع المعطوف على منصوبها(٢)، قال الشاعر:

ومِنْ تَكَرُّمِهِمْ في المَحْلِ أَنَّهُمُ لايَعْلَمُ الجارُ فيهم أنه جارُ

حتى يكونَ عزيزا من نُفُوسِهِمِ أو أَنْ يَبِينَ جميعًا وهو يَخْتارُ(٣)

وإذا انتصب الفعلُ المضارعُ بعد "حتى" فمعناها إمّا الغايةُ فتكونُ بمعنى "إلى"، وإمّا التعليلُ فتكونُ بمعنى "كَيْ"(٤)، فمثالُ الغايةِ قولُه تعالى: {لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ}(٥)، ومثالُ التعليل قولُك: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، ومما يجوزُ فيه الأمران قولُه تعالى: {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}(٦)فيمن نصب،

---

(١) ينظرالمفصل: ٢٤٦ ، والمغني: ١٧٠ .

(٢) في شرح التسهيل ٢٥/٤: "وقد تظهر (أن) في المعطوف على منصوبها...لأنه يجوز في الثواني مالايجوز في الأوائل".

(٣) البيتان ليزيد بن حمار الشَّكوني (شاعر من فرسان الجاهلية، كان حليفا لبني شيبان، وله بلاء ورأي يوم ذي قار. أخباره في المؤتلف: ١٢٨ ، ومعجم الشعراء: ٤٧٨-٤٧٩) من أبيات له في يوم ذي قار أوردها أبو تمام في الحماسة: ١٧٥/١ ، والقالي في أماليه: ٤١/١ عن أبي بكر بن دريد، ونسبها لبعض الأعراب، والبيتان في شرح الحماسة للمرزوقي: ٣٠١/١ ، وشرح أبيات المغني: ٩٩/٨، والثاني في المساعد: ٨٠/٣ ، والمغني: ٩٠٧ ، والهمع: ١١٢/٤ ، والأشباه والنظائر: ٤٣٨/٢ ، ومعنى عجز الشاهد كما في شرح أبيات المغني: يفارق مجتمعةً أسبابه وهو مختار، أو يفارقهم وهم مجتمعون لتوديعه.

(٤) ينظرالكتاب: ١٦/٣-١٧ ، والمقتضب: ٣٧/٢ ، وتكون بمعنى "إلا" في الاستثناء، قال ابن هشام في المغني ١٦٩: "وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لاأفعل إلاأن تفعل، المعنى: حتى أن تفعل. وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك" وينظرالكتاب: ٣٤٢/٢ ، والتسهيل: ٢٣٠ ، والجنى الداني: ٥٥٤-٥٥٦.

(٥) سورةطه: من الآية: ٩١ ، وينظرالجنى الداني: ٥٥٤ .

(٦) سورةالبقرة: من الآية: ٢١٤ ، وقراءة النصب هي قراءة غير نافع من السبعة. السبعة في القراءات: ١٦٠.

والغايةُ أظهرُ(١).

والضابطُ لنصب الفعل المضارعِ بعد "حَتَّى" أن تقولَ: "حتى" إذا وقع الفعلُ المضارعُ بعدها لايخلو أن تقعَ بعد المفرد أو بعد الجملة:

فإن وقعت بعد المفرد كان الفعلُ بعدها منصوبا بإضمار "أنْ"، نحوُ قولِك: سَيْرِي حتى أدخلَ المدينةَ، أي: سَيْرِي إلى الدخول، لايُتَصَوَّرُ هنا إلاالنصبُ(٢).

فإن وقعت بعد الجملة فلايخلو أن تكونَ الجملةُ واقعةً أو غيرَ واقعةٍ:

فإن كانت غيرَ واقعةٍ فلابد من النصب، نحوُ: ماسرتُ حتى أدخلَ المدينةَ(٣).

فإن كانت الجملةُ واقعةً فلايخلو أن تكونَ سببا فيما بعد "حتى" أو غيرَ سبب: فإن كانت غيرَسببٍ فلابد من النصب(٤)، نحوُ: سرت حتى يُؤَذِّنَ المؤذنُ، فإن كانت(٥)سببا فلايخلو أن يكونَ الفعلُ بعدها / مستقبلا، أو ١٨٧/أ
ماضيا في المعنى، أو حالا(٦).

---

(١) لم يجز معربو القرآن الكريم في قراءة النصب في الآية إلاأن تكون "حتى" فيها للغاية. معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٦/١ ، وإعراب النحاس: ٣٠٥/١ ، والكشف: ٢٩٠/١ ، والتبيان: ١٧٢/١ ، وفي الدرالمصون ٣٨٢/٢ بعد أن أورد كونها بمعنى الغاية: "والثاني: أن (حتى) بمعنى (كي) فتفيد العلة، وهذا ضعيف؛ لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علة للمس والزلزال".

(٢) لئلايبقى المبتدأ بلاخبر. ينظرالمغني: ١٧١ .

(٣) في الكتاب ٢٤/٣: "واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلاالنصب؛ من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت "حتى" إلى "أن" و "كي" ولم تصر من حروف الابتداء..." وينظرالمقتضب: ٤١/٢ ، والتبصرة: ٤٢٢/١ ، وأجاز الأخفش رفع الفعل بعد "حتى" إذا وقعت بعد فعل منفي، لاعلى أن يكون عدم السير سببا للدخول، وإنما يكون على نفي معنى السير والدخول؛ فيكون أبدا واجبا. شرح جمل الزجاجي: ١٦٥/٢.

(٤) الكتاب: ٢٦/٣-٢٧ ، والمقتضب: ٤١/٢ ، والتبصرة: ٤٢١/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٤/٢ ، وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع، وحكوا من كلامهم: سرت حتى تطلع الشمس بعرفة، قال ابن عصفور: "وهذا من أسوأ ما سمع عنهم، ألاترى أن هذا سبب؛ لأن طلوع الشمس بهذه البقعة يكون سبب جد السير لوضعُف" شرح جمل الزجاجي: ١٦٧/٢.

(٥) في النسختين : "كان" ، والمثبت هو الوجه .

(٦) في ب : "مستقبلا أو حالا أو ماضيا في المعنى" .

فإن كان مستقبلا فلابد من النصب(١).

فإن كان حالا فلابد من الرفع(١)، (٢-خلافا للكسائيّ(٣)؛ فإنه أجاز فيه النصبَ، نحوُ قولِ حسّانَ- رضي الله عنه-:

يُغْشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كلابُهُمْ لايَسألونَ عن السَّوادِ المُقْبِلِ(٤)

أجاز نصبَ "تَهِرُّ". ورُدَّ(٣)بأنه لم يَرِدْ به سماعٌ، ولايقبلُه القياسُ؛ لأن النواصبَ تُخَلِّصُ المضارعَ للاستقبال معنى، و "تَهِرُّ" هنا للحال؛ فتناقضا-٢).

فإن كان ماضيا في المعنى جاز الوجهان: الرفعُ والنصبُ(٥)، قال الله تعالى: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}(٦)، فالنصب على معنى "إلى أنْ" أو معنى "كَيْ"، والرفعُ على معنى: فزُلْزِلُوا فقال الرسولُ، وُضِعَ المضارعُ فيه موضعَ الماضي، وهي حالٌ مَحْكِيَّةٌ.

فحصل من هذا أن الرفعَ يكونُ على الحال: إمّا موجودةً، وإمّا مَحْكِيَّةً، فالموجودةُ نحوُ "شرب البعيرُ حتى يجيءُ يَجُرُّ بطنَه"(٧)، و"مَرِضَ حتى لايرجونه"(٨)، أي: حتى هو الآن لايُرْجَى، والمَحْكِيَّةُ نحوُ قولِه تعالى: {حَتَّى يَقُولُ} فيمن رَفَعَ.

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٦٤/٢ ، والجنى الداني: ٥٥٥ ، والمغني: ١٧٠.

(٢-٢) ليس في ب .

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٦٨/٢ ، والمساعد: ١١٨/٣ .

(٤) ديوانه: ١٢٣ يمدح آل جفنة ملوك غسان، جعل كلابهم لاتنبح من غشيهم لاعتيادها الأضياف. والسواد هنا: الشخص، أي: إذا رفع لهم شخص علموا أنه طالب معروف ولم يسألوا عنه. ينظر تحصيل عين الذهب: ٣٥٧ والبيت من شواهد الكتاب: ١٩/٣ ، والتبصرة: ٤٢٢/١ ، والنكت: ٧٠٢/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٨/٢ ، والمساعد: ١١٨/٣ ، والمغني: ١٧٤ ، ٩٠٦ ، وشرح أبياته: ١٢٤/٣.

(٥) ينظر المقتضب: ٤٢/٢ ، والمغني: ١٧٠ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢١٤ ، وقد قرأ نافع برفع {يَقُولُ} وقرأ الباقون بالنصب. السبعة: ١٨١ ، وينظر الكشف: ٢٨٩/١-٢٩١.

(٧) الكتاب: ١٨/٣ وفيه "شربت حتى يجيء البعير يجر بطنه"، وفي التخمير ٢٢٧/٣: "شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه".

(٨) الكتاب: ٢٠/٣ ، والأصول: ١٥٢/٢ ، والبسيط: ٢٤٢/١ ، ٩٢٠/٢.

وأمّا "كَيْ" فتكونُ اسما وحرفا:

فإذا كانت اسما كان أصلُها "كَيْفَ" وحُذفت فاؤُها ضرورةً، فصارت "كَيْ"(١)، وموضعُها: إذا وقع الاسمُ بعدها، أو الفعلُ الماضي، أوالمضارعُ المرفوعُ، نحو قولِ الشاعر:

أو راعِيانِ لبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ كي لايُحِسّانِ مِنْ بُعْرانِنا أَثَرا(٢)

أي: كيف لايُحِسّان، وقال الآخرُ:

كي تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ولَظَى الهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ(٣)

أي: كيف، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الفعل المضارعَ قد وقع بعدها في البيتين مرفوعا، والمعنى على "كَيْفَ".

وإذا كانت حرفا، وهو المقصودُ هنا، كانت حرفَ جرٍّ، وحرفَ نصبٍ(٤):

---

(١) ينظرمعاني الفراء: ٢٧٤/٣ ، والجنى الداني: ٢٦٥ ، والمغني: ٢٤١ ، وأنكرالفارسي الحذف في "كيف". البغداديات: ٣٤٩ فما بعدها.

(٢) البيت لعمرو بن أحمرالباهلي في شعره: ٧١ ، واللسان: ٧٦/١٤(بغا) ، وهو من غير نسبة في معاني الفراء: ٢٧٤/٣ ، والبغداديات: ٣٤٩ برواية "كيما" حيث جعل "كي" بمعنى اللام، و "ما" كافة، وشرح المفصل: ١١٠/٤ ، وضرائرالشعر: ١٤١ ، وشرح التسهيل: ١٩/٤ برواية "كيما" ، والخزانة: ١٠٢/٧.

وفي ب : "لبعدان" ، و "معراننا" .

(٣) البيت لايعرف قائله، وزعم العيني وتبعه السيوطي أنه من شواهد سيبويه. المقاصدالنحوية: ٣٧٨/٤ ، وشرح شواهد المغني: ٥٠٧/١ ، قال البغدادي: "وهو غير موجود في كتاب سيبويه؛ فإن شواهده مضبوطة ومعدودة، وقد شرحها جماعة من أكابر العلماء، ولم أر من أدرجه فيها". شرح أبيات المغني: ١٥١/٤-١٥٢ ، وينظرشرح التسهيل: ١٩/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٣٤/٣ ، والمغني: ٢٤١ ، ٢٧٠.

(٤) ينظرالكتاب: ٦/٣ ، والمقتضب: ٨/٢-٩ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، ورصف المباني: ٢٩٠ ، والجنى الداني: ٢٦١ فما بعدها ، والمغني: ٢٤١ فما بعدها.

فإذا كانت حرفَ نصبٍ فهي مصدريةٌ، وإذا كانت جارّةً فهي للتعليل، فإن دخل عليها لامُ الجر، نحوُ: جئتُكَ لكي تكرمَني، تعينت الناصبةُ؛ لأن حرفَ الجر لايدخلُ على حرف الجر، وإن(١)دخلت هي على لام الجر، نحوُ: جئتُكَ كي لتكرمَني، تعينت الجارةُ، واللامُ بعدها تأكيدٌ لها، ولا يجوزُأن تكونَ "كَيْ" / هنا ناصبةً للفصل بينها(٢)وبين الفعل بحرف الجر، ولايجوزُالفصلُ بين الناصب والفعل بحرف ولابغيره، ولايمكنُ أن تكونَ "كَيْ" هنا زائدةً؛ لأن "كَيْ" لم تثبتْ زيادتُها في موضع فتُحْمَلَ هذه عليه؛ فثبتت الجارةُ. ١٨٧/ب

فإن قلتَ: دخولُ لامِ الجرِّ على "كَيْ" كثيرٌ، ودخولُ "كَيْ" على لام الجرِّ فيه تَوَقُّفٌ.

فالجوابُ: أنه غريبٌ عزيزُالوجود لم يُسمعْ إلا في الشعر فمن ذلك [قول](٣)الطِّرِمَّاحِ(٤):

كادُوا بنَصْرِ تميمٍ كي لِيُلْحِقَهُمْ ... فيهم فقد بَلَغُواالأمرَالذي كادُوا(٥)

ومن ذلك قولُ حاتمٍ:

فأوقدتُ ناري كي لِيُبْصِرَ ضوءَها ... وأخرجتُ كَلْبِي وَهْوَ في البيت داخلُهْ(٦)

---

(١) في ب : "فإن" .

(٢) في ب : "عنها" .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم الطائي، شاعرأموي، ولد ونشأ بالشام ثم انتقل إلى الكوفة واعتنق مذهب الشراة الأزارقة. أخباره في الشعر والشعراء: ٢/٥٨٥-٥٩٠ ، والأغاني: ١٢/٣٥-٤٥ ، والمؤتلف: ٢١٩.

(٥) ديوانه: ١٧٣ برواية:

كادوا بنصر تميم لي ،لتُلْحِقَهم ... فيهم، فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وعليها يفوت الاستشهاد، وينظرالبيت في شرح التسهيل: ٤/١٧ ، الجنى الداني: ٢٦٤ ، والهمع: ٤/١٠٠.

(٦) زيادات ديوانه: ٢٨٧ ، ونسبه أبو تمام في الحماسة: ٢/٣٣٤ للنمري أو رجل من باهلة، وروايته:

فأبرزت ناري ثم أثقبتُ ضوءَها

وعليها يفوت الاستشهاد، وانظرالبيت في شرح التسهيل: ٤/١٧ ، والمغني: ٢٤٣ ، وشرح أبياته: ٤/١٦٠.

وفي ب : "فأوقدت نارا" .

وقال ابنُ قيسٍ الرُّقَيّات:

ليتـــني ألقـــى رُقَـــيَّةَ في خَلْـوَةٍ أو مَلْقًـى أوَ نَفَـــسِ
كـــي لِتَقْضِيـــنِي رُقَـــيَّةُما وَعَدَتْني غـــيرَ مُخْتَلَسِ(١)

فـإن عريتْ من دخول اللام عليها، أو من دخولها على اللام، نحـوُ قوله تعالى: {كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا}(٢)احتملت الناصبةَ واحتملت الجارَّةَ، فإذا كانت حرفَ جرٍّ انتصـب الفعلُ بعدها بإضمار"أنْ"، و"أنْ" لايجـوزُ إظهارُها إلا شاذًّا، نحـوُ قوله:

فقالتْ: أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحًا لسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا(٣)

هـذا الذي ذكرناه هـو(٤)مـذهبُ البصريين، وذهـب الكـوفيون(٥)أنها لاتكـونُ حرفَ جرٍّ، وإنمـا تكون ناصبـةً. وذهب بعضُهم(٦)أنهـا تكـون جارَّةً للاسم ولاتكونُ ناصبةً للفعل. والصحيحُ مذهبُ البصريين.

---

(١) ديوانه: ١٦٠ ، وينظـرالمسـاعد: ٦٩/٣ ، والمقـاصدالنحوية: ٣٧٩/٤ ، والهمـع: ١٨٤/١ ، والخزانة: ٤٨٨/٨.

(٢) سورةطه: من الآية: ٤٠ .

(٣) البيت لجميل بن مَعْمَر العُذري في ديوانه: ١٢٦ ، وهو مـن شواهد شرح المفصل: ١٤/٩ ، ١٦ ، وضـرائرالشعر: ٦٠ ونسبه لحسـان بن ثابت ، وشـرح التسهيـل: ١٤٨/٣ ، ١٦/٤ ، ورصـف المباني: ٢٩٢ ، والجنى الداني: ٢٦٢ ، والمغني: ٢٤٢ ، والخزانة: ٤٨١/٨.

(٤) في ب : "فهو" .

(٥) ينظرخلاف البصـريين والكـوفيين في الإنصـاف: ٥٧٠/٢ ، وشـرح الـرضي على الكـافية: ٥٠/٤، والجنى الداني: ٢٦٤ ، والمغني: ٢٤٢.

(٦) نُقـل هـذا الـرأي عـن الأخفـش. شـرح الـرضي على الكـافية: ٤٨/٤ ، والجنى والمغني في المـوضعين السابقين. والذي في معـاني الأخفش ١٢٠/١: "وقد تكون "كـي" بمنزلـة "أن" هي الناصبة وذلـك قـوله: {لِكَيْلاتَأْسَوْا} فأوقع عليهـا اللام، ولـو لم تكن "كي" ومـا بعـدها اسمـا لم تقع عليها اللام". فلعل ما نقل عنه رأي ورد فيما لم نقف عليه من كتبه.

تنبيهٌ: وهل يجوزُالفصلُ بين "كَيْ"(١)ومعمولِها أم لا؟ في ذلك تفصيلٌ، فتقولُ: لايخلو الفاصلُ أن يكونَ "لا" النافيةَ، أو "ما" الزائدةَ، أو غيرَهما:

فإن كان "لا" أو "ما" فإنه يجوزُالفصلُ بهما مُفْتَرِقَيْنِ ومُجْتَمِعَيْنِ(٢)، فالفصلُ بـ"ما" وحدَها قولُ قيسِ بنِ سعدِ بن عُبادةَ(٣):

أردتُ لكيما يَعلمَ الناسُ أنها سَراويلُ قيسٍ / والوفودُ شُهودُ(٤) ٢/١٨٨

والفصلُ بـ"لا" وحدَها قولُه تعالى: {كَيْ لايَكُونَ دُولَةً}(٥)، والفصلُ بهما معًا قولُ الشاعر:

أرادتْ لكيما لاتَرَى لِيَ عَثْرَةً ومَنْ ذا الذي يُعْطَى الكمالَ فيَكْمُلُ(٦)

فإن كان الفصلُ(٧)غيرَ ما ذُكر ففيه خلافٌ:

---

(١) "كي" ساقطة من ب .

(٢) كذا في الخطيتين، وجاء في حاشية الاصل: "الأحسن مفترقتين ومجتمعتين". وينظرحكم الفصل بـ"ما" و "لا" في الارتشاف: ٣٩٤/٢ ، والمساعد: ٧٢/٣ ، والهمع: ١٠١/٤.

(٣) أنصاري خزرجي صحابي، كان من أطول الناس وأجملهم، وكان يحمل راية الأنصار مع النبي، صلى الله عليه وسلم، استعمله علي بن أبي طالب على مصر، شهد صفين، ثم كان مع الحسن بن علي، توفي بالمدينة في آخر خلافة معاوية، وقيل غير ذلك. أخباره في الطبقات الكبرى: ٥٢/٦-٥٣ ، وسيرأعلام النبلاء: ١٠٢/٣-١١٢ ، والإصابة: ٤٧٣/٥-٤٧٥.

(٤) من أبيات له أوردها المبرد في الكامل: ٦٤٠/٢ وذكر مناسبتها، وينظرالشاهد في رصف المباني: ٢٩٠ ، وشفاء العليل: ٩٢٤/٢ ، واللسان: ٣٣٤/١١(سرل).

(٥) سورةالحشر: من الآية: ٧ ، وفي النسختين : "لكيلا" .

(٦) قال الفراء في المعاني ٢٦٢/١: "أنشدنيه أبو ثروان" وانظره في الارتشاف: ٣٩٤/٢ ، والهمع: ١٠١/٤ ، والخزانة: ٤٨٦/٨.

وفي ب : "أي عثرة".

(٧) كذا في النسختين، وجاء في حاشية الأصل: "الأحسن أن يقول الفاصل، أويزيد الباء على غير".

مذهبُ البصريين وهشامٍ ومن تَبِعَهُ من الكوفيين[١]أنه لايجوزُ.

وذهب ابنُ مالكٍ[٢]أن الفصلَ جائزٌ، وعملُها باقٍ، فتقولُ: جئتُكَ كَي فيكَ أرغبَ، وجئتُ كَيْ إنْ تُحسنْ أَزُورَك، بنصب "أَرْغَبَ"[٣] و "أَزُورَكَ".

وذهب الكسائيُّ[٤]إلى جواز الفصل، وإبطالِ عملِ "كي" فتقولُ: جئتُ كي فيك أرغبُ، برفع "أرغبُ".

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون. ولا يجوزُالفصلُ بما عدا "ما" و "لا" إلا في الضرورة.

وأما لامُ الجُحُود[٥]- والجُحُودُ: النفيُ- فاتفقوا على أنها حرفُ جرٍّ، واختلفوا في نصب المضارعِ[٦]بعدها:

فقال الكوفيون[٧]: هو منصوبٌ باللام نفسِها، وهو مردودٌ؛ لأن اللامَ قد ثَبَتَتْ من عوامل الأسماء، وعواملُ الأسماءِ لاتعملُ في الأفعال.

---

(١) الكتاب: ٢٩٤/١ ، والارتتشاف: ٣٩٤/٢ ، والمساعد: ٧٢/٣ ، وشفاء العليل: ٩٢٤/٢ ، والهمع: ١٠٢/٤.

وهشام هوابن معاوية، النحوي الكوفي الضرير، أبوعبدالله، أخذ عن الكسائي وكان مشهورا بصحبته، من تصانيفه: المختصر، والحدود، والقياس، توفي سنة ٢٠٩هـ. أخباره في نزهة الألباء: ١٢٩-١٣٠ ، وإنباه الرواة: ٣٦٤/٣-٣٦٥ ، ونكت الهميان: ٣٠٥.

(٢) قال في التسهيل ٢٣٠: "ولايبطل عملها الفصل" وشرحه ابنه بدرالدين بقوله: "وقد يفصل به -يعني معمول معمول كي- أو بجملة شرطية فيبقى النصب". شرح التسهيل: ١٨/٤ ، قال أبوحيان: وهذا الذي اختاره قول ثالث لم يقل به أحد. الارتشاف: ٣٩٥/٢.

(٣) في ب : "ترغب" .

(٤) أجازالكسائي الفصل بعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط الملاصق لها، فيبطل عملها. شرح التسهيل: ١٨/٤ ، والارتشاف: ٣٩٤/٢ ، والمساعد: ٧٢/٣ ، وشفاءالعليل: ٩٢٤/٢ ، والهمع: ١٠٢/٤.

(٥) الجحد أو الجحود مصطلح كوفي يقابل النفي عند البصريين. ينظرالمصطلح النحوي: ١٧١.

(٦) في ب : "الفعل المضارع" .

(٧) النكت: ٦٩٤/١ ، والإنصاف: ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل: ٢٩/٧ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.

وقال ثعلبٌ(١): منصوبٌ باللام؛ لنيابتها مَنابَ "أنْ"، وهو مردودٌ؛ لما فيه من التَّكَلُّفِ.

وقال البصريون(٢): منصوبٌ بإضمار "أنْ" بعد اللام، ولايجوزُ إظهارُها. وقد نقل ابنُ الأنباري(٣)الإجماعَ من الكوفيين والبصريين على عدم الإظهار بعد لامِ الجُحُود.

وأجاز بعضُهم(٤)إظهارَها بعد لامِ الجُحُود، فأجاز أن تقولَ: ما كان زيدٌ لأن يقومَ، وفيه خَرْقٌ للاجماع.

[واختلفوا](٥)في تَعَيُّنِ مَحَلِّ هذه اللام:

فالذي يُعَوَّلُ عليه أنها الواقعةُ بعد "كان" الناقصةِ المنفيةِ بـ"ما" دونَ سائرِ حروفِ النفي(٦)، نحوُ قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ}(٧).

وذهب بعضُهم أنها الواقعةُ بعد الكون المنفي، سواءٌ كان ذلك بلفظ الماضي، نحوُالآية، أو بلفظ المضارع، نحوُ: لم يكنْ زيدٌ لِيقومَ، وهو مذهبُ ابنِ مالكٍ(٨).

وذهب بعضُهم(٩)أنها تقعُ بعد أخواتِ "كان" قياسا عليها، فتقولُ: ما أصبحَ زيدٌ(١٠)لِيقومَ.

وذهب بعضُهم(٩)أنها تقع بعد "ظَنَنْتُ" / فتقولُ: ما ظننت زيدا لِيَضرِبَ عمرا. ١٨٨/ب

---

(١) شرح المفصل: ٢٠/٧ ، وتوضيح المقاصد: ١٩٧/٤ .

(٢) الكتاب: ٧/٣ ، والتبصرة: ٤٠٤/١ ، والمصادرالمتقدمة في هامش (٧) من الصفحة السايقة.

(٣) هكذا نسب الشارح إلى ابن الأنباري نقل الإجماع، ونسبه إليه قبله أبوحيان في الارتشاف: ٤٠٠/٢ ، والمرادي في توضيح المقاصد: ١٩٥/٤ ، وابن عقيل في المساعد: ٧٧/٣ ، والذي في الإنصاف: ٥٩٣/٢ عن الكوفيين جواز إظهار "أن" بعد لام الجحود للتأكيد. ولم يقع لي كلام لأبي بكر بن الأنباري في هذه المسألة.

(٤) هذا مذهب الكوفيين. الإنصاف: ٥٩٣/٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) لم يمثل سيبويه وغيره من متقدمي النحاة للام الجحود إلا بما تقدمها "كان" الناقصة المنفية بـ"ما". الكتاب: ٧/٣ ، والمقتضب: ٧/٢ ، وجمل الزجاجي: ١٨٤.

(٧) سورةالأنفال: من الآية: ٣٣ .

(٨) التسهيل: ٢٣٠ .

(٩) ينظرتوضيح المقاصد: ١٩٥/٤ ، والمساعد: ٧٨/٣ .

(١٠) في الأصل : "زيدا" .

وأَبْعَدَ الصَّيْمَرِيُّ(١)فذهب أنها تقعُ بعد كلِّ فعلٍ منفي، فأجازَ أن تقولَ: ما جاء زيدٌ لِيقومَ.

وأصحُّ هذه الأقوالِ الأولُ، ويليه الثاني؛ لأنه قد سُمِعَ، وباقي الأقوالِ أَقْيِسَةٌ لم تُسْمَعْ.

ونُقِلَ عن أبي البقاءِ(٢)أن اللامَ في نحو قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ}(٣) هي لامُ "كي"، وهو(٤)غريبٌ، فإن صحَّ فهو سهوٌ من قائله.

واختلفوا(٥)في خبر "كان" الواقعةِ هنا:

فقيل: هو محذوفٌ، واللامُ متعلِّقةٌ به، فإذا قلتَ: ما كان زيدٌ لِيقومَ، فتقديرُه: ما كان زيدٌ مُريدا لِيقومَ. وقد يظهرُ هذا الخبرُ قليلا، نحو قولِه:

سَمَوْتَ ولم تكنْ أَهْلا لِتَسْمُو ولكنَّ المُضَيَّعَ قد يُصيبُ(٦)

فأظهرَ الخبرَ، وهو "أَهْلا".

وقال الكوفيون: خبرُ"كان" الفعلُ الذي بعد اللام، واللامُ عندهم زائدةٌ لمجرد التأكيد؛ ولذلك جاز عندهم أن يتقدم معمولُ الفعلِ المنصوبِ بها عليها، نحوُ: ما كان زيدٌ عمرا لِيضْرِبَ، أي: لِيَضْرِبَ عمرا.

---

(١) التبصرة: ٤٠٤/١ ، وينظرنتائج الفكر: ١٣٨ .

(٢) ينظرالمتيع في شرح اللمع: ١٥٨ أ .

(٣) سورةالأنفال: من الآية: ٣٣ .

(٤) في ب : "وذلك" .

(٥) الخلاف في هذا المسألة بين البصريين والكوفيين. التبيان: ١٢٤/١ ، والارتشاف: ٣٩٩/٢-٤٠٠ ، والجنى الداني: ١١٨ ، والمساعد: ٧٨/٣-٧٩.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد الارتشاف: ٤٠٠/٢ ، والجنى الداني: ١١٩ ، والدرالمصون: ١٥٧/٢ ، والمساعد: ٧٩/٣ ، وشرح التصريح: ٢٣٥/٢.

ومن أغرب ما نَبَّه عليه أبو عبدالله بنُ هشامٍ الفِهْرِيُّ(١)في كتابه "المُقَرَّب" أن فاعلَ الفعلِ الذي تدخلُ عليه لامُ الجُحود لايكونُ إلا ضميرَالاسم السابق، ولا يكونُ سببا، فلاتقولُ: ما كان زيدٌ لِيقومَ أخوه(٢).

قال أبو حيان(١): ولاأعلمُ أحدا نَبَّهَ على هذا الابنَ هشامٍ.

تنبيهٌ غريبٌ: قالوا: إنَّ "كان" المنفيةَ الواقعةَ قبل لامِ الجُحود(٣)يجوزُ حذفُها واستدلوا على ذلك بقوله:

فما جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقارنةً ولافَرْدٌ لِفَرْدِ(٤)

قالوا: التقديرُ: فما كان جمعٌ، وإنما حَمَلَهُم على ذلك، ولم يجعلوها لامَ "كَيْ"، كونُ لامِ "كَيْ" لاتقعُ إلابعد كلامٍ تامٍّ. ومن ذلك قولُ أبي الدَّرْداءِ -رضي الله عنه- في الركعتين بعد العصر: "ما أنا لأَدَعَهما"(٥) / قالوا: ٢/١٨٩
التقديرُ: ما كنتُ لأدعَهما، فلما حُذفت "كان" انفصلَ الضميرُ.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن هشام الفهري، يعرف بالشواش وبالذهبي، إمام في العربية، أخذ عن الجلة كالسهيلي والجزولي، وحمل الناس عنه، وكان متواضعا، توفي بالمرية سنة ٦١٨هـ ، وقيل: سنة ٦١٩. أخباره في برنامج شيوخ الرعيني: ١٥٤ ، وإشارة التعيين: ٢٩٧ ، وبغية الوعاة: ١/٢٨-٢٩.

وانظرقوله هذا في الارتشاف: ٢/٤٠١ .

وقد نسب كتاب "المقرب" خطأ لابن هشام اللخمي. ينظرابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية: ١٦.

(٢) في ب : "أبوه" .

(٣) في ب : "لام كي" ، وهو سهو .

(٤) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في شعره: ١٠١ من قصيدة يفتخر فيها بقومه وقبائله من اليمن، وينظرالارتشاف: ٢/٤٠١ ، والجنى الداني: ١١٧ ، والمغني: ٢٧٩ ، وشرح أبياته: ٤/٢٨٤ وذكر أن حذف "كان" في البيت، وكذا في الأثرالآتي غير متعين؛ لجواز أن تكون "ما" عاملة عمل "ليس".

وفي ب : "ولا فردا بفرد" .

(٥) استشهد به بهذا اللفظ المرادي في الجنى الداني: ١١٧ ، وابن هشام في المغني: ٢٨٠ ، وبه أورده الهروي في غريب الحديث: ٤/١٤٦-١٤٧. وأورده ابن حزم في المحلّى بلفظ: "أما أنا فلاأتركهما".

وفي النسختين: "لأدعها" في نص الحديث وسياق التقدير.

وأمّا الفاءُ فأصلُها العطفُ، وهي هنا للسبب، والعطفُ من جهة المعنى، فإذا قلتَ : قمْ فأُكرمَك، فالقيامُ سببٌ للإكرام، فالفاءُ تعطي أن الأول سببٌ في الثاني، والعطفُ من جهة المعنى، والتقديرُ: لِيَكُنْ منكَ قيامٌ فإكرامٌ مِنِّي.

والفعلُ المضارعُ ينتصبُ بعد هذه الفاءِ في الأجوبة، والنصبُ بإضمار "أنْ"، ولا يجوزُ إظهارُها(١)، وعند الكوفيين(٢)أن النصبَ بالفاء نفسِها، وذهب الفراءُ(٣)أن النصب هنا بالخِلاف.

والأجوبةُ: الأمرُ، والنهيُ، والنفيُ، والعرضُ، والتحضيضُ، والتمني، والترجي، والدعاءُ، والاستفهامُ، ولنتكلمْ على كل واحدٍ من هذه الأجوبةِ، فنقولُ:

أمّا الأمرُ فلايخلو أن يكونَ بالصيغة أو بغيرِها:

فإن كان بالصيغة فالفعلُ المضارعُ بعد الفاء في جوابه منصوبٌ، قال أبو النجم:

يا ناقُ سِيري عَنَقًا فَسِيحا إلى سُليمانَ فنَسْتَرِيحا(٤)

---

(١) الكتاب: ٢٨/٣ ، والمقتضب: ١٣/٢ ، والأصول: ١٥٣/٢ ، والجمل: ١٨٥ ، والتبصرة: ٤٠١/١ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٤٣/٣.

(٢) انتصاب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في الأجوبة بالفاء نفسها هو مذهب بعض الكوفيين في الجنى الداني: ٧٤ ، والمغني: ٢١٣ ، ومذهب أبي عمرو الجرمي من البصريين في الإنصاف: ٥٥٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٣/٢ ، ١٤٨ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٤.

(٣) شرح المفصل: ٢١/٧ ، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٤ ، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين في الإنصاف: ٥٥٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٤٣/٢ ، ١٤٨ ، وإلى بعضهم في الجنى الداني: ٧٤ ، وتوضيح المقاصد: ٢٠٨/٤ ، وإلى الفراء وبعض الكوفيين في الارتشاف: ٤٠٧/٢.

(٤) ديوان أبي النجم العجلي: ٨٢ من أرجوزة له في مدح سليمان بن عبدالملك ، وينظرالكتاب: ٣٥/٣ ، ومعاني الفراء: ٤٧٨/١ ، ٧٩/٢ ، والمقتضب: ١٣/٢ ، والأصول: ١٨٣/٢ ، والنكت: ٧١٤/١ ، وشرح التسهيل: ٢٨/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٤٤/٣ ، والعنق: ضرب من السير. والفسيح: الواسع المكين. تحصيل عين الذهب: ٣٦١.

ولاخلافَ في ذلك بين النحويين إلاما نُقِلَ عن العَلاءِ بنِ سَيّابَةَ، وهو مُعَلِّمُ الفراءِ(١)، أنه كان لايُجيزُالنصبَ بعد الفاء في جواب الأمر، وهو مردودٌ بقول أبي النجم.

فإن كان الأمرُ بغيرالصيغة، نحو "حَسْبُكَ" و "مَهْ" فالكسائيُّ(٢)يجيزُالنصبَ بعد الفاء في جوابه، فيقولُ: حَسْبُكَ من الحديثِ فينامَ الناسُ، بنصب "ينام"، والبصريون(٣)لايُجيزونه؛ لأن النصبَ عندهم بعد الفاء(٤)بإضمار "أنْ"، والفاءُ في المعنى عاطفةٌ على مصدر مُتَوَهَّمٍ، و "حَسْبُكَ" وأمثالُه لا دلالةَ له على المصدر؛ لأنه ليس بمشتقٍ.

وأما النهيُ فمثالُه قولُه تعالى: {لاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ}(٥). وشرطُ النصب في جواب النهى ألا ينتقضَ بـ"إلا" قبل الفاءِ، فإذا قلتَ: لاتضربْ إلا عمرا فيغضبُ، فلايجوزُ إلا الرفعُ، فإن أتيتَ بـ"إلا" بعد الفاء كان جوابا ونصبتَ، نحوُ: لا تضربْ زيدا فيغضبَ عليكَ إلا تأديبا.

وأما النفي فمثالُه / قولُه تعالى: {لايُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}(٦). وهذا ١٨٩/ب
النفيُ قد يكون صريحا كالآية، وقد يكونُ مُؤَوَّلا كقولِ الشاعر:

---

(١) في معاني القرآن ٧٩/٢: "وكان شيخ لنا يقال له العلاء بن سَيّابة، وهو الذي علَّم معاذا الهراء وصحبه، يقول: لاأنصب بالفاء جوابا للأمر" ، وينظرالمفصل في تاريخ النحو: ٨٩/١.

(٢) الأصول: ١٨٦/٢ ، وشرح التسهيل: ٤١/٤ ، والارتشاف: ٤٠٨/٢ ، وأجازابن جني - فيما حكاه ابن هشام الخضراوي- وتبعه ابن عصفور نصب الجواب بالفاء إذا كان الأمرمشتقا من المصدر، نحو "نزالِ". شرح جمل الزجاجي: ١٥٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٦٤/٤ ، والمساعد: ٩٨/٣.

(٣) شرح التسهيل: ٤١/٤ ، وتوضيح المقاصد: ٢١٦/٤ ، والمساعد:٩٨/٣.

(٤) في الأصل : "بالفاء" ، وزيد بعده في النسختين : "منصوب" ولا يستقيم به المعنى.

(٥) سورةطه: من الآية: ٦١ .

(٦) سورةفاطر: من الآية: ٣٦ .

أَلَمْ تَسْأَلْ فتخبرَكَ الدِّيارُ عن الحيِّ المُفارِقِ أين سارُوا(١)

فإن انتقض النفيُ بـ"إلا" فلايخلو أن تقع قبل الفاء أو بعدها، فإن وقعتْ بعد الفاءِ جازالنصبُ، نحوُ: ماضربتُ زيدا فيغضبَ إلاتأديبا، وإن وقعتْ قبل الفاءِ، نحوُ: ماضرب زيدٌ إلاعمرا فيغضبُ، لم تكن الفاءُ جوابا، وارتفع.

تنبيهٌ: وإذا دخلت الفاءُ على فعلٍ وفيه ضميرٌ يعودُ على ما قبله فإن عاد إلى ما انتفى(٢)الفعلُ في حقه نُصب، وإن عاد إلى ما وجب الفعلُ في حقه رُفع، فإذا قلتَ: ماجاءني أحدٌإلا زيدٌ فأُكرمَه،(٣-إن عاد الضميرُ من "فأُكرمه" على "أَحَدٌ" نصبتَ، كأنك قلتَ: ما جاءني أحدٌ فأُكرمَهُ-٣)، وإن عاد الضميرُ إلى "زيد" رفعتَ؛ لأن المعنى على غير النفي؛ لأنه في معنى: جاء زيدٌ، ولايُنصب الفعلُ بعد الفاء في الواجب، فلايُقال: جاء زيدٌ فأُكْرِمَهُ.

وأما العرضُ فمثالُه قولُ الشاعر:

يابنَ الكرامِ ألا تَدْنُو فتُبْصِرَما قد حَدَّثُوكَ فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا(٤)

وأمـا التحضيـضُ فمثـالُـه قـولُه تعـالى: {لَـوْلَاأَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَـرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ}(٥)، وقال الشاعر:

لولاتَعُوجِينَ يا سَلْمَى على دَنِفٍ فتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيهِ(٦)

---

(١) لم أهتـد إلى قـائله، وهـو مـن شـواهد تفسيرالقـرطبي: ١٥٠/١ ، والـدرالمصون: ٧٦/١ .

(٢) في النسختين : "ما ينفي" ، والمثبت هو الوجه.

(٣-٣) سقط من ب بانتقال النظر.

(٤) لم أهتـد إلى قـائله، وهـو مـن شواهد شرح الكافيةالشافيـة: ١٥٤٥/٣ ، وشـرح التسهيـل: ٣٣/٤ ، والمسـاعد: ٨٨/٣ ، وشفـاء العليـل: ٩٢٩/٢ ، والمقـاصدالنحوية: ٣٨٩/٤.

(٥) سورةالمنافقون: من الآية: ١٠ .

(٦) لم أهتـد إلى قائله، وهو مـن شواهد شرح الكافيةالشافية: ١٥٤٦/٣ ، والمساعد: ٨٨/٣ ، وشفاء العليل: ٩٢٩/٢ ، والهمع: ١٢٣/٤ ، والدرر: ٨٢/٤.

وأما التمني فمثالُه قولُه تعالى: {يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَفَوْزًا عَظِيمًا}(١)، وقال تعالى: {لَوْأَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ}(٢)؛ لأن {لَوْ} هنا للتمني، وفي بعض المصاحفِ: {وَدُّوا لَوْتُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا}(٣)، بالنصب.

وأما الترجي فاختلف النحويون فيه:

فذهب البصريون(٤)إلى أن الترجيَ في حكم الواجب، فلاينتصبُ الفعلُ بعد الفاء جوابا له، وتأوَّلوا قراءةَ النصب في قوله تعالى: {فَأَطَّلِعَ}(٥)، و{فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى}(٦)على أن النصبَ فيهما على تَوَهُّمِ "أنْ" في الخبر؛ لأن خبر "لَعَلَّ" يأتي كثيرا بـ"أنْ"، فكأنَّ التقديرَ في الآيتين: لعلي أنْ أَبْلُغَ فَأَطَّلِعَ، ولعله أنْ يَزَّكَّى فتَنْفَعَهُ.

وذهب الكوفيون(٧)أن النصب بعد الفاء في جواب الترجي جائز، إلاأن "لَعَلَّ" / عندهم دخلها معنى الاستفهام، فهي بمعنى "هَلْ". ٩/١٩٠

والصحيحُ أن الفعلَ ينتصبُ جوابا للترجي بعد الفاء، والترجي فيه على بابه لاعلى معنى الاستفهام؛ لِثُبُوتِ ذلك نظما ونثرا: أما النثرُ فما قدمناه من قراءة النصب في {فَأَطَّلِعَ} و{فَتَنْفَعَهُ}(٨). وأما النظمُ فقولُ الشاعر:

---

(١) سورةالنساء: من الآية: ٧٣ .

(٢) سورةالبقرة: من الآية: ١٦٧ .

(٣) سورةالقلم: الآية: ٩ ، وفي الكتاب ٣٦/٣: "وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْ هِنُوا} " ، قال أبوحيان في البحرالمحيط ٣٠٩/٨: "ولنصبه وجهان: أحدهما: أنه جواب {وَدُّوا} لتضمنه معنى (ليت)، والثاني: أنه على توهم أنه نطق بـ(أن)، أي: ودوا أن تدهنَ فيدهنوا، فيكون عطفا على التوهم، ولايجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن) ".

(٤) الأصول: ١٨٥/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٥٣/٢ ، وشرح التسهيل: ٣٣/٤-٣٤ ، والارتشاف: ٤١١/٢ ، والجنى الداني: ٧٤ ، والمساعد: ٨٨/٣-٨٩.

(٥) سورةغافر: من الآية: ٣٧ ، وقراءة النصب في {فَأَطَّلِعَ} هي قراءة حفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٥٧٠ ، وينظرالكشف: ٢٤٤/٢.

(٦) سورةعبس: من الآية: ٤ ، قرأ حفص وحده {فَتَنْفَعَهُ} بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٦٧٢ ، وينظرالكشف: ٣٦٢/٢.

(٧) معاني الفراء: ٩/٣ ، ٢٣٥ ، وينظرالمصادرالمتقدمة في هامش ٤ .

(٨) في ب : "وتنفعه" بسقوط الفاء.

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمّاتِها
فتَسْتَرِيحَ النفسُ مِن زَفْراتِها(١)

و"اللَّمَّةُ" بفتح اللام: الدهر(٢).

وأما الدعاءُ فيُشترطُ فيه أن يكونَ بفعل لم يخرجْ عن أصله، فقولُنا: "بفِعْلٍ" احترازٌ(٣)من الاسم نحو "سَقْيًا"، وقولُنا: "لم يخرجْ عن أصله" احترازٌ(٣)عن قولك: رَحِمَ اللهُ زيدا فيدخلُه الجنةَ، برفع "يدخلُه"؛ لأنه قد خرج عن أصله؛ لأن أصلَه المضارعُ، وإنما حُوِّلَ إلى الماضي على جهة التَّفاؤُلِ، فمثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قولُه تعالى: {رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْعَلَى قُلُوبِهِمْ فَلايُؤْمِنُوا}(٤)، وقولُ الشاعر:

فيا رَبِّ عَجِّلْ ما نُؤَمِّلُ منهُمُ فَيَدْفَأَ مَقْرُورٌ ويشبَعَ مُرْمِلُ(٥)

بنصب " فيَدْفَأَ"، وقولُ الآخر:

ربِّ وفِّقْنِي فلاأَعْدِلَ عن سَنَنِ الساعينَ في خيرِ سَنَنْ(٦)

---

(١) هذا الرجز لم ينسب إلى قائل معين، ينظرمعاني الفراء: ٩/٣ ، ٢٣٥ ، والخصائص: ٣١٦/١ ، الإنصاف: ٢٢٠/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٥٤/٣ ، وشرح التسهيل: ٤٧/٢ ، ١٨٦/٣ ، ٣٤/٤ ، والجنى الداني: ٥٨٤ ، والمغني: ٢٠٦ ، وشفاء العليل: ٣٧٥/١ ، ٦٧٩/٢ ، وشرح أبيات المغني: ٣٨٤/٣ ، وصروف الدهر: حوادثه ونوائبه. والدولة: الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء. ويدلننا: من أدال يديل، أي: ينصر. يراجع شرح أبيات المغني.

وفي ب : "على صروف" .

(٢) ويقال: الشدة. الصحاح: ٢٠٣٢/٥(لمم).

(٣) في النسختين : "احترازا" ، والمثبت من حاشية الأصل، وهو الوجه.

(٤) سورةيونس: من الآية: ٨٨ .

(٥) ورد البيت من غير نسبة في شرح الكافيةالشافية: ١٥٤٤/٣ ، وشرح التسهيل: ٢٩/٤ ، وشرح الأشموني: ٣٠٢/٣ ، والمقرور: البردان. الصحاح: ٧٨٩/٢(قرر)، والمرمل: الذي نفذ زاده. الصحاح: ١٧١٣/٤(رمل).

(٦) ورد البيت من غير نسبة في شرح الكافيةالشافية: ١٥٤٥/٣ ، وشرح التسهيل: ٢٩/٤ ، والمساعد: ٨٥/٣ ، وشفاء العليل: ٩٢٨/٢ ، والمقاصدالنحوية: ٣٨٨/٤ وفيه: "فلاأعدل: فلاأميل... والسنن، بفتحتين: الطريقة" .

وأما الاستفهامُ فيكون بالحرف والاسم، وكلاهما يقعُ الفعلُ المضارعُ بعده منصوبا في جوابه، مثال الاستفهام بالحرفِ قولُه تعالى: {فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا}(١)، وقولُ(٢)الشاعر:

هلْ تَعْرِفُونَ لُباناتِي فأرجوَأنْ تُقْضَى فيرتدَّ بعضُ الرُّوحِ في الجسدِ(٣)

ومثالُ الاستفهام بالاسم قوله - صلى الله عليه وسلم - حكايةً عن ربه تعالى(٤): "مَنْ يدعوني فأستجيبَ له"(٥).

ويختص الاستفهامُ بأن يُحذفَ معه الفعلُ الذي يليه، فتقولُ: متى فأسيرَ معك، تريد: متى تسيرُ فأسيرَ معك؟ وينبغي أن يكونَ ذلك للدليل، مثل أن يقولَ قائلٌ: أسيرُ، فتقول: متى فأسيرَ معك؟ فلو كان ذلك ابتداءً من غير دليلٍ لم يَجُزْ.

وأمّا الواوُ فالمرادُ بها إذا وقعت [جوابا](٦)الجمعُ، وهو أَحَدُ معانيها، / ١٩٠/ب ويُنصبُ الفعلُ المضارعُ بعدها بـ"أنْ" لازمةَ الإضمار في أماكن الفاء من حيثُ هي لا على أنَّ كلَّ موضعٍ تقعُ فيه الفاءُ تقعُ فيه الواوُ؛ إذ(٧)تدخلُ الفاءُ في موضعٍ لاتدخلُ فيه الواوُ، وذلك إذا كان الأولُ سببا للثاني على التعيين، نحوُ: لاتَدْنُ من الأسد فيأكُلَك، لايُقالُ هنا: لاتَدْنُ من الأسد ويأكُلَكَ، بالواو؛ لأن الدُّنُوَّ سببٌ في الأكل على التعيين، وتدخل الواوُ في

---

(١) سورةالأعراف: من الآية: ٥٣ .

(٢) في ب : "وقال" .

(٣) ورد البيت من غير نسبة في شرح الكافيةالشافية: ١٥٤٥/٣ ، وشرح التسهيل: ٢٩/٤ ، وشرح الألفية، لابن الناظم: ٦٧٨ ، وشفاء العليل: ٩٢٩/٢ ، والمقاصدالنحوية: ٣٨٨/٤ ، وشرح التصريح: ٢٣٩/٢ ، وشرح الأشموني: ٣٠٢/٣ ، ولُباناتي: حاجاتي. الصحاح: ٢١٩٣/٦(لبن).

(٤) في ب : "ومثال الاستفهام بالاسم قوله تعالى".

(٥) متفق عليه، البخاري: ٣٨٤/١ كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، برقم ١٠٩٤. ومسلم: ٥٢١/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر من آخر الليل والإجابة فيه، برقم ٧٥٨.

(٦) في الأصل : "مرادا بها" مكان "جوابا" .

(٧) في ب : "وإذ" .

موضعٍ لاتدخلُ(١) فيه الفاءُ، نحو: لاتأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ، لايُقالُ: فتشربَ، بالفاء؛ لأن الأكل ليس سببا في الشرب، وإنما المعنى أن الواو توجدُ في أماكن الفاءِ لا على جهة تَتَبُّعِ الأماكن، بل من حيثُ هي، ولْنُمَثِّلْ تلك الأماكنَ:

فمثالُ وقوعِها في الأمر قولُ الشاعر:

فقلتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ(٢)

فـ"ادْعِي" أمرٌ للمؤنث، و"أَدْعُوَ" منصوبٌ في جوابه. ويجوزُالقطعُ بعد الأمر، نحو: "دَعْنِي ولاأعودُ"(٣)، بالرفع؛ لأنه يريدُ تَحَتُّمَ نفيِ العَوْدِ ولايريدُ الجمعَ.

ومثالُ وقوعِها في النهي قولُه تعالى: {وَلاتَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ}(٤)، وقال أبوالأَسْوَدِ:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ(٥)

---

(١) في ب : "لاوتدخل" .

(٢) البيت لدثار بن شيبان النمري، من النمر بن قاسط، شاعر إسلامي، من قصيدة له أوردها الأصبهاني في الأغاني: ١٩٠/٢ ، والبكري في سمط اللآلي: ٧٢٦/٢ ، وابن الشجري في مختارات شعراء العرب: ٤١٤ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني: ٢٣٠/٦ ، وقد نسب البيت للأعشى في الكتاب: ٤٥/٣ ، وللفرزدق في أمالي القالي: ٩٠/٢ ، وللحطيئة في تحصيل عين الذهب: ٣٦٥ ، وليس في ديوان أي منهم ، كما نسبه الزمخشري في المفصل: ٢٤٩ لربيعة بن جشم ، وانظره في معاني الفراء: ١٦٠/١ ، ومجالس ثعلب: ٤٥٦/٢ ، والتبصرة: ٣٩٩/١ ، والإنصاف: ٥٣١/٢ ، وضرائرالشعر: ١٥٠ ، والمغني: ٥١٩.

وجاءت روايته في بعض هذه المصادر: "وأدعُ" وعليها يفوت الاستشهاد.

(٣) هذا من كلام شيطان لأبي هريرة، رضي الله عنه، في حديث أخرجه البخاري في صحيحه: ٨١٢/٢ كتاب الوكالة، باب إذا وكّل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكِّل فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز. برقم ٢١٨٧ ولفظه: "دعني فإني محتاج وعليّ عيال، لاأعود"، وقد ذكره الحافظ في الفتح ٤٨٨/٤ بلفظ: "إني محتاج وعليّ عيال"، ثم ذكر أنه في رواية الإسماعيلي: "ولاأعود".

(٤) سورةالبقرة: من الآية: ٤٢ .

(٥) ملحقات ديوانه: ١٣٠ ، وقد رجح ابن هشام اللخمي وتابعه البغدادي هذه النسبة. الخزانة: ٥٦٧/٨ ، ونسب البيت للأخطل في الكتاب: ٤١/٢ ، والتبصرة: ٣٨٩/١ ، وليس في طبعة شعره التي بين يدي، ونسب للمتوكل بن عبدالله الليثي في كتاب الأمثال لأبي عبيد: ٧٤ وحماسة البحتري: ١١٧ ، والأغاني: ٣٧/١١ ، والمؤتلف والمختلف: ٢٧٣ ، وفرحة الأديب: ١٣٥ ، والمستقصي: ٢٦٠/٢ ، وهو في زيادات شعره: ٢٨٤ ، كما نسب لسابق بن عبدالله البربري، انظرشعره: ١٢١ ، ونسب كذلك لحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٨٨/٢ ، وليس في طبعتي ديوانه التي بين يدي ، وللطرماح. ينظرشرح شواهد المغني: ٧٨٠/٢. وانظرالبيت في المقتضب: ٢٥/٢ ، والأصول: ١٥٤/٢ ، وجمل الزجاجي: ١٨٧

ويجوزُ في النهي العطفُ والقطعُ، مثالُ العطفِ قولُه:

ولاتَخْذُلِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ فإنكَ إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ(١)

ومثالُ القطعِ قولُك: لاتضربْ وأُحْسِنُ اليك برفع "أحسنُ".

فحَصَلَ من هذا أن تقولَ: لاتأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ، بالنصب على حذفِ"أن"، والمعنى النهيُ عن الجمع بين الأكل والشرب، ولاتأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ، بجزم "تشرب"، والمعنى النهيُ عن الأكل والشربِ مطلقا، ولاتأكلِ(٢)السمكَ وتشربُ اللبنَ، بالرفع على الاستئناف، والمعنى النهيُ عن أكلِ السمك وإباحةُ شربِ اللبن.

ومثالُ وقوعِها بعد النفي / قولُه تعالى: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَٰهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّٰبِرِينَ}(٣)، والمعنى: ولما يجتمعْ علمٌ بالجهاد وعلمٌ بالصبر. ٩/١٩١

ويجوزُالقطعُ بعد النفي، نحوُ قولِ الحُطَيْئَةِ:

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونُ بيني وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ واللِّقاءُ(٤)

ومثالُ [وقوعِها بعد](٥)العرضِ: ألاتنزلُ عندنا وتصيبَ خيرا، أي: ألاتجمعُ بين النزولِ وإصابةِ الخير.

---

(١) البيت لجرير في الكتاب: ٤٢/٣ ، والردعلى النحاة: ١٢٧ ، وعنهما في ملحقات ديوانه: ١٠٣٦/٢ ، ونسبه ابن المستوفي في إثبات المحصل لجحدر بن معاوية بن جعدة العكلي، أو الحطيم العكلي. نقلاعن هامش التخمير: ٢٣٥/٣ ، وفي تحصيل عين الذهب ٣٦٥: "والمولى هنا: العم".

(٢) في ب : "وتأكل" بسقوط "لا" .

(٣) سورةآل عمران: من الآية: ١٤٢ .

(٤) ديوانه: ٨٤ برواية:

ألم أكُ مسلما فيكونَ بيني وبينكم المودة والإخاءُ

وعليها يفوت الاستشهاد.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٣/٣ ، والمقتضب: ٢٦/٢ ، والأصول: ١٥٥/٢ ، والتبصرة: ٤٠٠/١ ، ٤٧٤ ، وشرح التسهيل: ٣٧/٤ ، والارتشاف: ٤١٥/٢ ، والمغني: ٨٧٧ ، وشرح أبياته: ٣٤/٨ ، والرواية في كل هذه المصادر بنصب "يكون" ، ونصبه بإضمار "أن" بعد الواو، والتقدير: ألم يقع أن أكون جارَكم ويكون بيني وبينكم المودة، فاستشهاد الشارح بالبيت على القطع لاوجه له.

ويروى "والإخاء" مكان "واللقاء" في كل المصادر المتقدمة

(٥) من ب .

ومثالُ وقوعِها بعد التحضيضِ: هلّا تأتينا وتكرمَنا، أي: هلّا تجمعُ بين إتيانِنا[١] وإكرامِنا.

ومثالُ وقوعِها بعد التمني قولُه تعالى: {يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ}[٢]، فيمن قرأ بالنصب، والمعنى: ياليتنا يجتمعُ لنا الردُّ وعدمُ التكذيب.

ومثالُ وقوعِها بعد الترجي قولُك: لَعَلّي سأجاهدُ وأغنمَ، والمعنى: لَعَلّي أجمعُ بين الجهادِ والغنيمةِ.

ومثالُ وقوعِها بعد الدعاء قولُك: اللَّهُمَّ اغفرْ لي وتُوسِعَ عليَّ في الرزق، المعنى: اللهم اجمعْ لي بين المغفرةِ وتَوَسُّعِ الرزق.

ومثالُ وقوعِها بعد الاستفهام قولُ الشاعر:

أَتَبِيتُ رَيّانَ الجُفُونِ من الكَرَى وأَبِيتَ منكَ بلَيْلَةِ المَلْسُوعِ[٣]

المعنى: أَتَجْمَعُ بين رُقادِك وسَهَرِي.

قال الشيخُ أثيرُالدين[٤] بعدما مَثّل مواضعَ الواوِ: "ولاأحفظُ النصبَ جاء بعد الواوِ بعد[٥] الدعاءِ والعرضِ والتحضيضِ والرجاءِ، وينبغي الايُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع". انتهى.

---

(١) في ب : "إتيانك" .

(٢) سورةالأنعام: من الآية: ٢٧ ، وقراءة النصب في {نُكَذِّبَ} هي قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص ، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة: ٢٥٥ ، وينظرالكشف: ١/٤٢٧-٤٢٩.

(٣) هو الشريف الرضي، أبوالحسن محمد بن الحسين بن موسى، العلوي الحسيني الموسوي (٣٥٩-٤٠٦هـ)، أشعرالطالبيين على كثرة شعرائهم المفلقين، من كتبه مجازالقرآن، والمجازات النبوية، وحقائق التأويل في متشابه التنزيل. أخباره في يتيمة الدهر: ٣/١٥٥-١٧٨ ، وتاريخ بغداد: ٢/٢٤٦-٢٤٧ ، ووفيات الأعيان: ٤/٤١٤-٤٢٠. والبيت في ديوانه: ١/٦٥٢ برواية:

أهون عليك إذا امتلأتَ من الكرى أني أبيت بليلة الملسوع

وعليها يفوت التمثيل. وانظرالبيت في الارتشاف: ٢/٤١٥ وفيه: "ولاأدري أهو مصنوع أم لا" ، والمساعد: ٣/٩١ ، والمغني: ٨٧٦ ، وشفاء العليل: ٢/٩٣١ ، وشرح أبيات المغني: ٨/٣١.

(٤) الارتشاف: ٢/٤١٥ .

(٥) في ب : "وبعد" ، وفي الارتشاف : "في" .

والخلافُ هنا في نصب المضارع كالخلاف في الفاء(١): هل هو بإضمار "أنْ"، وهو الصحيح، أو بالواو نفسِها، أو بالخلاف؟

وأما "أَوْ" فينتصبُ الفعلُ المضارعُ بعدها بـ"أنْ" لازمةَ الإضمار إذا كانت بمعنى " إلى أنْ" أو "إلاأنْ" أو "كَيْ"(٢)، فتكونُ بمعنى "إلى أن" إذا كان مابعدها غايةً، نحوُ: صَلِّ الصُّبحَ أو تطلُعَ الشمسُ، أي: إلى أن تطلُعَ الشمسُ، ولايصلُحُ هنا "إلاأنْ"؛ لأن طلوعَ الشمس واقعٌ صَلّى أو لم يُصَلِّ، ولاتصلُحُ هنا "كَيْ". وتكونُ بمعنى "إلاأنْ" / إذا كان مابعدها مُسَبَّبًا عمّا قبلَها، كقولك: ١٩١/ب
لأَلْزَمَنَّكَ أوتُعطيَني حقِّي، فالإعطاءُ مُسَبَّبٌ عن الإلزام، والمعنى: أَلْزَمُهُ جميعَ الأزمانِ إلا زمانَ الإعطاءِ. وتكونُ بمعنى "كَيْ" نحوُ قولِك: لأُطيعَنَّ اللهَ أويغفرَ لي، المعنى: كَيْ يغفرَ لي، ولايَصِحُّ هنا أن تُقَدَّرَ بـ"إلى أنْ" ولا "إلاأنْ"(٣).

فلو كان الفعلُ المضارعُ منصوبا بإضمار "أنْ" بعد "أو"، وليست بمعنى "إلى أنْ" ولا "إلاأن" ولا "كَيْ"، فلكَ أن تُضمرَ"أنْ" ولك أن تُظهرَها، وذلك نحوُ قولِ الشاعر:

ولولارجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ.أو يَسُوءَكَ عَلْقَما(٤)

---

(١) ينظرص ٦٩١ فيما تقدم .

(٢) اقتصر سيبويه في الكتاب: ٤٧/٣ على معنى "إلاأن" وكذا فعل الصيمري في التبصرة: ٣٩٨/١ ، ونص الفراء والمبرد وابن السراج على أن "أو" تكون بمعنى "إلاأن" أو "حتى أن". معاني الفراء: ٧١/٢ ، والمقتضب: ٢٨/٢ ، والأصول: ١٥٦/٢ ونسب ابن الشجري في أماليه: ٣١٩/٢ القول بمعنى "إلاأن" للبصريين، وبمعنى "حتى" للكوفيين ، وبعض النحويين يقدر"أو" بـ"كي" ينظرالارتشاف: ٤١٦/٢ ، والمساعد: ٨١/٣.

(٣) في ب : "إلى أن" .

(٤) البيت للحُصين بن الحُمام المُرِّيِّ من أبيات له في المفضليات: ٦٤-٩٦ ، وهو من شواهد الكتاب: ٥٠/٣ ، والمحتسب: ٣٢٦/١ ، وسرالصناعة: ٢٧٤/١ ، وشرح التسهيل: ٤٩/٤ ، والبسيط: ٢٣٤/١ ، والمساعد: ٨٢/٣ ونسبه للمتلمس ، وفي تحصيل عين الذهب ٣٦٩: "والمعنى: لولا هؤلاء وأن أسوءك لفعلتُ كذا...والبيت مضمن تمامه في غيره، ورزام وسبيع: قبيلتان".

فـ"يسوءَك" منصوبٌ بإضمار "أنْ" بعد "أو"، ولك أن تُظْهِرَها؛ لأن "أو" هنا ليست بمعنى ما تقدم، وإنما هي هنا عاطفةُ المصدرِ المُتَوَهَّمِ من "أنْ" والفعلِ على قوله "رجالٌ"، التقديرُ: ولولارجالٌ أو إساءةٌ علقما؛ فليست مما تقدم فيلزمَ فيها الإضمارُ.

والصحيحُ عندهم أن "أو" هنا باقيةٌ على معناها في العطف من كونها لأحد الشيئين، إلاأنها هنا عطفت مصدرا مُقَدَّرا على مصدر مُتَوَهَّم، فإذا قلتَ: لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حقِّي، فالمعنى: لَيَكُونَنَّ معنا أحدُ هذين: لزومُكَ أو قضاءُ حقي.

وقد يُسَكَّنُ المضارعُ بعد "أو" هذه(١)، قال لبيد:

تَرّاكُ أَمْكِنَةٍ إذا لم أَرْضَها أو يرتبطْ بعضَ النفوسِ حِمامُها(٢)

بسكون الطاء.

واعلم أن "أو" ينتصبُ الفعلُ بعدها موجبا كان ما قبلها أو غيرَ موجب بخلاف الفاءِ والواوِ، فإن الفعل لاينتصبُ بعدهما(٣)إلا في غير الواجب، فمثالُ النصب بعد "أو" في الواجب قولُ الشاعر:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أوتَسْتَقِيما(٤)

---

(١) في ب : "بعد هذه الواو" .

(٢) ديوانه: ٣١٣ ، وهو من شواهد مجازالقرآن: ٩٤/١ ، ومجالس ثعلب: ٥٠/١ ، ٣٦٨/٢ ، والخصائص: ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤١ وفيه: "وقد يمكن عندي أن يكون (يرتبط) معطوفا على (أرضها) أي: ما دمت حيا فإني لاأقيم، والأول أقوى معنى" ، والمحتسب: ١١١/١ ، وضرائرالشعر: ٩٠ ، والبحرالمحيط: ٤٦٨/٢ ، ٤٦١/٧ برواية: "ويريك من بعض النفوس" ، وشرح شواهد الشافية: ٤١٥. وفي شرح القصائدالعشر ٢٤٠: "يقول: أترك الأمكنة إذا رأيت فيها ما يُكره، إلاأن يدركني الموت، فيحبسني...وأراد بالنفوس: نفسه...والحِمام: الموت، ويقال: القدر".

(٣) في ب : "بعدها" .

(٤) البيت لزياد الأعجم في شعره: ١٠١ من أبيات ثمانية يهجو بها المغيرة بن حبناء التميمي ، برواية: "أوتستقيم" بالوقف ، وفي شرح أبيات المغني ٧١/٢ بعد أن أورد الأبيات : "كذا رويت هذه الأبيات بالإقواء، وهو اختلاف القوافي بالرفع والجر، وسيبويه أنشد البيت الشاهد منها بالنصب، وتبعه من جاء بعده من النحويين"، وقال ابن بري في التنبيه والإيضاح: ٢٤٨/٢(غمز): "والحجة لسيبويه في هذا أنه سمع من العرب من ينشد هذا البيت بالنصب، فكان إنشاده حجة" ===

ومثالُ ذلك في غير الواجب قولك في الأمر: اضربْ زيدا أويستقيمَ، وفي النهي: لاتَعْجَلْ أو يفتحَ اللهُ.

والخلافُ في نصب الفعل بعد "أو" كالخلاف في نصب الفعل بعد الفاء والواو(١). / انتهى الكلامُ على القسم الذي لاتظهرُ فيه "أنْ". ٢/١٩٢

القسمُ الثاني: الذي أنت فيه بالخيار في إظهار "أنْ" وإضمارها، وذلك في موضعين:

الأولُ: بعد لام "كَيْ" إذا لم يقعْ بعدها "لا" نحوُ قولك: جئتُكَ لِتُكْرِمَني، إن شئتَ قلتَ: "لِتكرمَني" بإضمار "أنْ"، و"لأنْ تُكرمَني" بإظهارها(٢).

فلو وقع بعد هذه اللام "لا" النافيةُ أو الزائدةُ لَزِمَ إظهارُ "أنْ"، قال تعالى: {لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَبِ}(٣).

واختلفوا في تعليل ذلك: فمنهم(٤)من قال: إنما أظهروا "أنْ" هنا لتكونَ فصلا بين المثلين؛ لأنك لو أضمرتَها لتوالَى المِثْلان، فكنتَ تقولُ: لِلاتكرمَني، فكان في ذلك قَلَقٌ ونَبْوَةٌ في النطق.

ومنهم(٥)من قال: لو أضمروا "أنْ" في هذا الموضعِ لكان في ذلك ضربٌ من التناقض، وهو زيادةُ حرفٍ لامعنى له، وإضمارُ حرفٍ له معنى، وفيه نظرٌ؛ إذ لايلزمُ من "لا" أن تكونَ هنا زائدة، بل تأتي نافية(٦).

=== ينظر الكتاب: ٤٨/٣ ، والمقتضب: ٢٨/٢ ، والتبصرة: ٣٩٨/١ ، والأمالي الشجرية: ٣١٩/٢ ، وشرح المفصل: ١٥/٥ ، والمغني: ٩٣ قال ابن بري: "هجا قوما زعم أنه أبادهم بالهجاء وأهلكهم إلاأن يتركوا سبه وهجاءه...ومعنى غمزت: لينت، وهذا مثل، والمعنى: إذا اشتد عليَّ جانب قوم رمت تليينه أويستقيم".

(١) ينظر ص ٦٩١ فيما تقدم .

(٢) ينظر الكتاب: ٧/٣ ، ومعاني الحروف: ٥٦ ، والمغني: ٢٧٧ .

(٣) سورة الحديد: من الآية: ٢٩ .

(٤) ينظر شرح المفصل: ٢٨/٧ ، والمغني: ٢٧٧ .

(٥) ينظر المحصول في شرح الفصول: ١٠٦ أ .

(٦) ينظر المساعد: ١٠٩/٣ .

ومنهم(١)من قال: إنما أظهروا "أنْ" هنا؛ لئلايدخلَ حرفُ الجرِّ على حرفِ النفي فيُخْرِجَهُ عن صدرالكلام.

وإنما قيل لهذه اللام لامُ "كَيْ"؛ لأنها تُعطي من السبب ما تعطيه "كَي" لا أنَّ "كَيْ" تُضمرُ بعدها(٢).

وزَعَمَ أبوالحسنِ بن كيسان وأبو سعيدٍ السِّيرافيُّ(٣)أنه يجوزُ أن تُضْمَرَ معها "كَيْ" كما يجوزُ أن تُضْمَرَ "أنْ"؛ ولذلك سُمِّيَتْ لامُ "كَيْ"، وحَمَلَهُما(٤)على ذلك كونُ العرب أظهرتْ بعد هذه اللامِ "كَيْ" و "أنْ" فقالت: لِكَيْ تقومَ، ولأنْ تقومَ.

والصحيحُ أنه لايجوزُ إلا إضمارُ "أنْ" خاصةً دون "كَيْ"؛ لأنه قد ثَبَتَ إضمارُ "أنْ" في موضعٍ لايجوزُ فيه إضمارُ "كَيْ" وذلك في قوله:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوفِ(٥)

فـ"تَقَرَّ" هنا منصوبٌ بإضمار "أنْ" ولايجوزُ إضمارُ "كَيْ".

---

(١) ينظرشرح ابن القواس: ٣٤٧/١ ، والصفوةالصفية: ٢٢٦/١ .

(٢) ينظرمعاني الأخفش: ١١٩/١ ، واللسان: ٥٥٨/١٢(لوم) ، والمساعد: ١٠٨/٣.

(٣) المغني: ٢٧٧ و المساعد: ١٠٨/٣ .

(٤) في ب : "وحملها" .

(٥) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية (زوجة معاوية بن أبي سفيان، وأم ولده يزيد. ينظرالمحبر: ٢١ ، والاشتقاق: ٥٥٧ ، والكامل في التاريخ: ١٠/٤ ، ١٢٥) من أبيات تحن فيها إلى عيشة البادية، وكان أبوسفيان تسرى عليها، فضاقت نفسها، فعذلها على ذلك وقال لها: أنت في ملك عظيم وما تدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة، فقالت هذه الأبيات. والشفوف: جمع شِفٍّ، بكسرالشين وفتحها، وهو الثوب الرقيق، سمي بذلك لأنه يُستشف ماوراءه. الخزانة: ٥٠٥/٨-٥٠٦. والبيت من شواهد الكتاب: ٤٥/٣ ، والمقتضب: ٢٦/٢ ، والأصول: ١٥٠/٢ ، وجمل الزجاجي: ١٧٨ ، وسرالصناعة: ٢٧٣/١ ، والأمالي الشجرية: ٢٨٠/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٥٧/٣ ، والبسيط: ٢٣٣/١ ، والخزانة: ٥٠٣/٨ ، ٥٧٤.

وزَعَمَ الكوفيون(١)أن هـذه اللامَ تأتي للصَّيْرُورَةِ دونَ السبـب، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: {فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُـمْ عَدُوًّا / وَحَزَنًا}(٢)، ١٩٢/ب ألا تَرَى أنهم لم يَلْتَقِطُوهُ لأجل أن يكونَ لهم عدوا، وإنما هو شيءٌ صارَ إليه ولم يَقْصِـدُوه. ومن ذلك عندهم قولُه تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَـا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا}(٣)، وقال الشاعرُ:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخَرابِ(٤)

وتأوَّل البصريون(٥)ذلـك كلَّه، وجعلوا اللامَ فيها معناها التعليـلُ مَجازا؛ لأنه لمّـا كانت العداوةُ ناشئةً عن التقـاطه فكأنَّه(٦)التقطـه للعداوة(٧)، وإن كان الالتقاطُ في الحقيقة إنما كان ليكونَ لهم حبيبا وابنا، والمجازُ هنا أولى من الحقيقـة؛ لأنه إذا تعـارض في حكـمٍ المجـازُ والاشتراكُ فـالمجازُ هـو المُقَـدَّمُ.

---

(١) وإليـه ذهـب الأخفش من البصـريين. معـاني الأخفش: ٣٤٧/٢-٣٤٨ ، والبحـر: ٩٤/٣ ، والجنى الداني: ١٢١ ، والمغني: ٢٨٣.

(٢) سورةالقصص: من الآية: ٨ .

(٣) سورةالأنعام: من الآية: ١٢٣ .

(٤) شطـر بيت ورد عجزا في شعـر منسوب لأميرالمؤمنين علي بن أبي طـالب، كرم الله وجهه، وهو:

لِكَمْ ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب

كما ورد صدرا في شعر منسوب لأبي نواس ولأبي العتاهية، وهو:

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكُمُ يصير إلى ذهاب

ينظـرديوان الإمام علي: ٤٤ ، وديوان أبي نواس(طبعة العمومية: ٢٠٠)، وديوان أبي العتـاهية: ٣٣ ، والحيـوان: ٥١/٣ ، ومحـاضرات الراغـب: ٥٠١/٢ ، والجنى الداني: ٩٨ ، والهمـع: ٢٠٢/٤ ، وشـرح التصريح: ١٢/٢ ، والخزانة: ٥٢٩/٩. وجاء في جمهرة أشعارالعرب ١٤١/١: "وقد قيل إن جبريل قال هذا البيت:

لدوا وابنوا بيوتا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب"

(٥) ينظرالكشاف: ١٦٦/٣ . ونتائج الفكر: ١٤٠ ، والمغني: ٢٨٣.

(٦) في النسختين : "كـأنه" ، وجاء في حاشيـة الأصـل: "صوابه: كـان كـأنه أو صـار كأنه أو فكأنه أو نحوها" وانظرالمغني: ٣٧٠.

(٧) في ب : "للعداة" .

الموضعُ الثاني: الذي أنت فيه بالخيار، وذلك إذا كان الفعلُ معطوفا على اسمٍ صريحٍ قبلَه(١)، وأكثرُما يكونُ ذلك الاسمُ مصدرا، وقد يكونُ غيرَ مصدرٍ، فمثالُ المصدر قولُك: قراءتُك وتحفظَ خيرٌ من جلوسك، فـ"تحفظَ" منصوبٌ بإضمار "أنْ"، وإن شئتَ أظهرتَها، وهو معطوفٌ على "قراءتُك" وهو اسمٌ صريحٌ مصدرٌ، والتقديرُ: قراءتُك وحفظُك، ومثالُ الاسمِ غيرِ المصدرِ قولُ الشاعر:

ولولارجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو يَسُوءَكَ عَلْقَما(٢)

فـ"يسوءَكَ" معطوفٌ على "رجالٌ"، أي: لولارجالٌ أو إساءتُك عَلْقَما.

واشترطُوا في المعطوفِ عليه الفعلُ المنصوبُ أن يكونَ اسما وأن يكونَ صريحا لامُؤَوَّلا، واحترَزُوا بالاسم من أن يكونَ معطوفا على فعل، نحوُ قولِه تعالى: {أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذْكِرَ}(٣)، فيمن قرأه بالنصب، ومنه قولُه تعالى:{يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ}(٤)، ومنه قولُ الشاعر:

وما هو إلاأن أَراها فُجاءةً فأُبْهَتَ حتى لا أكادُ أُجيبُ(٥)

---

(١) ينظر الأصول: ١٤٩/٢-١٥٠ ، وشرح التسهيل: ٤٨/٤ ، والصفوة الصفية: ٢٢٦/١ ، والبسيط: ٢٣٣/١.

(٢) تقدم ص ٧٠٠ .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢ ، و{فَتُذْكِرَ} بالنصب وتخفيف الكاف -كما ورد في الأصل- هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ عاصم ونافع والكسائي وابن عامر بالنصب وتشديد الكاف ، وقرأ حمزة وحده :{إِنْ تَضِلَّ} بكسر الألف {فَتُذَكِّرَ} بتشديد الكاف ورفع الراء. السبعة: ١٩٣ ، وينظر الكشف: ٣٢٠/١-٣٢١.

(٤) سورة النساء: من الآية: ٢٦ .

(٥) البيت لعروة بن حزام العذري (شاعر إسلامي، من متيمي العرب وممن قتله الغرام، كان يهوى امرأة اسمها عفراء، فزُوجت بغيره، فمات عشقا في حدود الثلاثين للهجرة. أخباره في الشعر والشعراء: ٦٢٢/٢-٦٢٧ ، والأغاني: ١٤٥/٢٤-١٦٦ ، وفوات الوفيات: ٤٤٧/٢-٤٥٠) في شعره: ٢٨ ، والشعر والشعراء: ٦٢٢/٢ ، وزهر الآداب: ٩٤٩/٢ ، وأمالي المرتضى: ٤٥٩/١ ، وشرح المفصل: ٣٨/٧ ، والخزانة: ٥٦٠/٨ ، ولمجنون ليلى في ديوانه: ٤٩ ، وسمط اللآلي: ٤٠٠/١، ولكثيرعزة في ملحقات ديوانه: ٥٢٢ ، وللأحوص الأنصاري في الأغاني: ٢٤٧/٤ ، وملحقات شعره: ٢٦٥ ، ولقيس بن ذريح في الوساطة: ٣٠٦-٣٠٧ ، وقيس ولبنى: ٦٠ ، وهو في الكتاب: ٥٤/٣ لبعض الحجازيين.

فالفعلُ في هذه الأماكن معطوف على الفعل المنصوب بـ"أنْ"، وليست من الأماكن التى أنت فيها بالخيار. واحترزوا بالصريح من العطف على المصدر المُتَوَهَّمِ(١)؛ فإنه إذا كان معطوفا على المصدر المُتَوَهَّمِ فهو / من المواضع التي يجب فيها إضمارُ "أنْ". ٢/١٩٣

والعاطفُ هنا لا يكون إلا الواوَ والفاءَ و"أوْ" و"ثُمَّ" ولايجوزُ بغيرها(٢)، فلاتقولُ: عجبتُ من قيامك بل تقعدَ، على معنى: بل أنْ تقعدَ، فمثالُ العطف بالواو قولُه:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أَحَبُّ إِلَيَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ(٣)

ومثالُ الفاءِ قولُه:

لولاتَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... ماكنتُ [أوثِرُ] إتْرابًا على تَرَبِ(٤)

و"التَّرِبُ": الرجلُ الفقيرُ. ومثالُ "أوْ" قولُه تعالى: {إِلا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرسِلَ}(٥)، في قراءةِ النصب، ومنه قولُ الشاعر:

---

(١) كقراءة بعضهم: {وَدُّوا لَوْتُدْهِنُ فَيُدْهِنُو} حملا على معنى ودوا أن تدهن ، ونحو: لألزمنك أو تقضيَني حقي، فـ"تقضيني" منصوب بإضمار "أن"، و"أن" والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي: ليكونن لزوم مني أو قضاء منك. المغني: ٦٢٣ ، ٦٢٤.

(٢) ينظرشرح التسهيل: ٤٩/٤ ، والمساعد: ١٠٦/٣ .

(٣) تقدم ص ٧٠٣ .

(٤) البيت لبعض الطائيين في شرح الكافيةالشافية: ١٥٥٨/٣ ، وشرح التسهيل: ٢٩/٤ ، وانظره كذلك في شذورالذهب: ٣١٥ ، والمساعد: ١٦/٣ ، وشفاء العليل: ٩٣٧/٢ ، والمقاصدالنحوية: ٣٩٨/٤ ، وشرح التصريح: ٢٤٤/٢ ، والهمع: ١٤١/٤ ، وشرح الأشموني: ٣١٤/٣ ، والمعتر: الفقير المعترض للسؤال دون أن يسأل. والإتراب: مصدر أترب الرجل بمعنى استغنى. والترب، بفتحتين: الفقر. والمعنى: لولاتوقع معتر فأعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه عنه ماآثرت الغنى على الفقر، أي: سواء عندي كنت غنيا أو فقيرا. وقد قرأه الشارح: "أترابا على تَرِبٍ" وفسر الترب بالفقير، ولايستقيم به المعنى. ينظرالدررااللوامع: ٩٢/٤ ، وحواشي الشيخ محي الدين عبدالحميد على أوضح المسالك: ١٩٤/٤.

ولم ترد في الأصل كلمة "أوثر" ، ومكانها في ب : "أثر".

(٥) سورةالشورى: من الآية: ٥١ ، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي {يُرْسِلَ} بنصب اللام، وقرأ نافع وابن عامر برفعها. السبعة: ٥٨٢ ، وينظرالكشف: ٢٥٣/٢-٢٥٤.

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أويسوءَكَ عَلْقَمَا(١)

ومثالُ "ثُمَّ" قولُه:

إنّي وقَتْلي سُلَيْكًا ثم أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضربُ لمّا عافَتِ البَقَرُ(٢)

القسمُ الثالث: الذي لايجوزُ إضمارُ "أنْ" فيه، وذلك ما عدا ما ذكرنا من الستة المواضعِ التي لايجوزُ إظهارُ "أنْ" فيها، وما عدا الموضعين اللذين أنت فيها بالخيار، وذلك نحوُ قولك: أعجبنى أنْ يقومَ زيدٌ، فلايجوزُ هنا أن تُضمِرَ "أنْ"؛ لأن هذا الموضعَ ليس واحدا من المواضع الستةِ التى لايجوزُ إظهارُ "أنْ" فيها، ولامن الموضعين اللذين أنت فيهما بالخيار.

فإن جاءت محذوفةً في غير ما ذُكِرَ، فذلك شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، نحوُ قولِهم: " تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تَراهُ"(٣)، التقديرُ: أن تسمعَ، فحُذفت "أنْ" شذوذا.

---

(١) تقدم ص ٧٠٠ .

(٢) البيت لأنس بن مُدْرِك بن كُعَيبٍ الخثعمي (شاعر فارس من المعمرين، كان سيد خثعم وفارسها في الجاهلية، وأدرك الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة، قيل: عاش ١٥٤ سنة. أخباره في المعمرون والوصايا: ٤٢ ، والإصابة: ١٢٩/١-١٣١ ، والخزانة: ٩١/٣) من أبيات له في قتل السُّلَيْكِ بنِ السُّلَكَةِ السعدي أوردها أبو عبيد في الديباج: ٤٥ ، وينظرالحيوان: ١٨/١ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٥٨/٣ ، وشرح التسهيل: ٤٩/٤ ، والمساعد: ١٠٧/٣ ، وشفاء العليل: ٩٣٧/٢ ، وشرح التصريح: ٢٤٤/٢ ، والهمع: ١٤١/٤ ، وأعقله: أَدِيَه. وكرهت: عافت الماء فلم تشرب. والمعنى: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لاتُضرب؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب. ينظرالمقاصدالنحوية: ٣٩٩/٤.

وفي النسختين : "عاثت" ، والمثبت من حاشية الأصل ومصادر التخريج.

(٣) من أمثال العرب في الرجل تكون له نباهة في الذكر ولامنظر عنده. ويروى كذلك: "أن تسمعَ" و "لأن تسمعَ" و "تسمعُ". ينظرالفاخر: ٥٣ ، وجمهرة الأمثال: ٢٦٦/١ ، وفصل المقال: ١٣٥ ، ومجمع الأمثال: ٢٢٧/١ ، والكتاب: ٤٤/٤ ، وكتاب الشعر: ٤٠٣/٢ ، ٤٦٠ ، ٤٩٧ ، ٥٢١ ، وسرالصناعة: ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ ، وشرح التسهيل: ٥٠/٤.

هذا الذي قرَّرْناه مذهبُ جماعةٍ من النحويينَ، وعليه دَرَجَ المتأخرون(١).

وذهب جماعةٌ من النحويين(٢)أن "أنْ" يجوزُ حذفُها في غير الأماكن المذكورةِ، ثم اختلفوا: هل يبقى النصبُ في الفعل بعد حذف "أنْ" أو يُرْفَعُ؟

فذهب أبوالحسن(٣)إلى(٤)أنه يجب الرفعُ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ}(٥)، التقديرُ: أن أعبدَ، فلما حُذفت "أنْ" ارتفع الفعلُ، إلى غير ذلك من استدلاله. ولاحُجَّةَ فيه لاحتمال أن يكونَ المعنى: أفأعبدُ(٦)غيرَ الله.

وذهب أبو العباس المبردُ(٧)إلى إبقاء النصب، قال: لأن الإضمارَ لا يُزيلُ العملَ، دليلُه "رُبَّ" إذا حُذفت فإنه يبقى عملُها. واستدل على ذلك / بقول ١٩٣/ب
الشاعر:

وهَمَّ رجالٌ يَشْفَعُوا لي فلم أَجِدْ شَفيعًا إليه غيرَ جُودٍ يُعادِلُهْ(٨)

فـ"يشفعوا" منصوبٌ بإضمار"أنْ"، ثم حُذفت وبقى النصبُ، واستدل أيضا بقراءة الحسن: {تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ}(٥)، بنصب {أَعْبُدَ}، وقراءةُ الأعرجِ: {وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ}(٩)، بنصب {يَسْفِكَ} و"أنْ" فيهما مقدرةٌ.

---

(١) هذا مذهب جمهورالبصريين. ينظرالكتاب: ٣٠٧/١ ، والمقتضب: ٨٢/٢ ، والنكت: ٣٦٤/١، والإنصاف: ٥٥٩/٢ فما بعدها ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٥٩/٣ ، والمغني: ٨٣٩ ، وتوضيح المقاصد: ٢٢٢/٤-٢٢٤ ، والمساعد: ١٠٩/٣-١١٠ ، وشرح التصريح: ٢٤٥/٢.

(٢) هم الكوفيون ومن وافقهم من البصريين. الإنصاف، وتوضيح المقاصد ومابعده من مصادر الهامش السابق.

(٣) معاني القرآن: ١٢٥/١ ، ٤٣٧/٢ ، وينظرإعراب القرآن للنحاس: ٢٠/٤ ، والبحرالمحيط: ٤٣٨/٧ ، وتوضيح المقاصد: ٢٢٤/٤.

(٤) "إلى" ليست في ب .

(٥) سورةالزمر: من الآية: ٦٤ ، وانظرقراءة النصب غير منسوبة في شواذ ابن خالويه: ١٣١ ، والكشاف: ٤٠٧/٣ ، والبحر: ٤٣٩/٧.

وفي النسختين : "تأمرني" وصوب في حاشية الأصل.

(٦) في ب : "أو أعبد" .

(٧) التذييل والتكميل: ١٥٦/٨ ب ، والهمع: ١٤٢/٤ .

(٨) لم أهتدإلى قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل: ١٥٧/٨ أ ، والهمع: ١٤٣/٤ ، والدرر: ١٩٥/٤.

(٩) سورةالبقرة من الآية: ٣٠ ، وانظر للقراءة إعراب النحاس: ٢٠٧/١ ، وشواذ ابن خالويه: ٤ ، والبحرالمحيط: ١٤٢/١.

انتهت أقسامُ "أنْ"، إلاأنه بقي علينا تنبيهٌ وهو أن يُقالَ: لأي شيءٍ انقسمت "أنْ" هذه القسمةَ مع أن الأصلَ الإظهارُ، كحروف الجر والجزم؟

فالجوابُ أن "أنْ" أشبهت عاملَ النصبِ في الأسماء، ولمّا كان عاملُ النصب في الاسم ينقسم ثلاثةَ أقسامٍ: واجبُ الإظهار، وذلك حيثُ لا عِوَضَ من العامل، وواجبُ الإضمار، وذلك [حيثُ][1] جعلوا منه العِوضَ، وجائزُ الإضمارِ والإظهارِ وذلك إذا دلَّ عليه دليلٌ، وجب انقسامُ "أنْ" إلى ذلك التقسيم؛ فوجب إضمارُ "أنْ" حيث جعلوا تلك الحروفَ الستةَ عِوَضا منها، ووجب إظهارُها حيثُ لم يجعلوا لها عِوَضا، وجوَّزُوا فيها الأمرين حيثُ لايكونُ لها عِوَضٌ إلا أنَّ المعنى يدلُّ عليها. انتهى القولُ في أحكام "أنْ" الناصبةِ.

وأما "لَنْ" فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الوجهُ الأول: في حقيقة لفظِها، وقد اختلفوا في ذلك:

فذهب سيبويه وجماعةٌ من النحويين[2] أنها بسيطةٌ لاتركيبَ فيها، ولا إبدالَ.

وذهب الفراءُ[3] أنها في الأصل "لا" النافيةُ، وأُبدل من ألفها نونٌ، فقيل: "لَنْ"، وحَمَلَهُ على ذلك اتفاقُهُما في النفي، وأنهما ينفيان المستقبلَ.

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكتاب: ٥/٣ ، والمقتضب: ٨/٢ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، والنكت: ٦٩٢/١.

(٣) ينظرشرح السيرافي: ٨٣/١ ، وشرح المفصل: ١٦/٧ ، ١١٢/٨ ، وشرح التسهيل: ١٥/٤ وفيه أن ابن كيسان هو الذي نقله عن الفراء ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨/٤ ، والجنى الداني: ٢٧٢ ، والمغني: ٣٧٣.

وذهب الخليلُ والكسائي(١)أنها مركبةٌ من "لا" و "أنْ"، فكان الأصلُ عندهما "لاأنْ"، فحُذفت الهمزةُ اعتباطا، فالتقى ساكنان وهما الألفُ والنونُ، فحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، فصار "لَنْ"، والذي حَمَلَ الخليلَ على ارتكاب هذا المذهبِ أنه رأى في الفعل بعد "لَنْ" نفيا ونصبا(٢)، فجعل النفيَ لـ"لا" والنصبَ لـ"أنْ".

والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه تَمَسَّكَ بالأصل، وهو عدمُ التركيب./ ١/١٩٤

وأما مذهبُ الفراء فمردودٌ بوجوهٍ منها أنه لم يُعْهَدْ في لسان العرب إبدالُ الألف نونا، وإنما المعهودُ العكس(٣)، نحو: رأيتُ زيدا.

وأما مذهبُ الخليلِ ومن تَبِعَهُ فمردودٌ من وجوه منها أن "لَنْ" لو كانت مركبةً من "لا" و "أنْ" لَلَزِمَ من ذلك أن تكونَ هي ومابعدها في تقديراسمٍ مفردٍ وهو المصدرُ، وإذا كان(٤)كذلك لم يكن كلاما، واتفقوا على أن "لَنْ يقومَ زيد" كلامٌ(٥). ومنها أنه كان يلزمُ ألايتقدمَ عليها معمولُ معمولِها؛ لأجل "أنْ" المصدريةِ، وقد اتفقوا على جواز "زيدا لن أضربَ" إلا الأخفش على ما يأتي(٦)، وبهذا(٧)رَدَّ سيبويه على الخليل(٨).

---

(١) رأي الخليل في الكتاب: ٥/٣ ، والمقتضب: ٨/٢ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، وفي شرح السيرافي: ٨١/١: "وروي عن الخليل روايتان في (لن) إحداهما مثل القول الذي ذكرناه -اي القول بالبساطة- والثانية أنها كانت (لاأن) فحُذف وخُفف لكثرته، كما قالو: (أَيْش) و (وَيْلُمِّه) والأصل (أي شيء) و (ويل أمه) "، ورأياهما في شرح التسهيل: ١٥/٤ ، والجنى الداني: ٢٧١ ، والمغني: ٣٧٤.

(٢) في ب : "أنه رأى في الفعل بعد نفي ونصب" .

(٣) ينظرالمغني: ٣٧٣ .

(٤) في ب : "كانت" .

(٥) ينظرالنكت: ٦٩٢/١ ، والجنى الداني: ٢٧١ ، والمغني: ٣٧٤ ، وفيهما رد على مانقل عن المبرد من أن "أن" وما بعدها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف.

(٦) ص ٧١١ .

(٧) في ب : "وهذا" .

(٨) الكتاب: ٥/٣ ، وفي شرح السيرافي ٨١/١: "وللمحتج عن الخليل أن يقول: إن الحرفين إذا ركبا قد يتغير معناهما منفردين" وينظرأسرارالعربية: ٣٢٩ ، ونتائج الفكر: ١٣٠ ، وشرح المفصل: ١٦/٧.

ومنها أن المركبَ يوجد فيه لفظُ أجزاءِ التركيب، نحو "هَلّا"؛ فإنهم ادعوا أنَّ "هَلّا" مركبةٌ من "هَلْ" و "لا"، ولفظُهما موجودان في "هَلّا". و "لَنْ" ليس فيها لفظُ "لا" ولا لفظُ "أنْ"، وكونُ كان الأصلُ "لاأنْ" وجرى فيه من الإعلال ماجرى مجردُ دعوى لا دليلَ عليها(١).

الوجهُ [الثاني](٢): في تقديم معمولِ معمولِها عليها، فتقولُ: معمولُ المعمولِ لايخلو أن يكونَ تمييزا أو غيرَه:

فإن كان تمييزا، نحوُ قولك: لن أضيقَ ذَرْعًا، فسيبويه وجمهورُ البصريين(٣)لايُجيزون تقديمَه على "لن"، فلايقالُ: ذَرْعًا لن أضيقَ.

فإن كان غيرَ تمييز فالجمهورُ(٤)على جواز تقديمه، نحوُ: زيدا لن أضربَ، وزعم الأخفشُ الصغيرُ، وهو علي بنُ سليمانَ(٥)، أن ذلك لا يجوزُ، وجعل "لَنْ" من أدوات الصُّدور قياسا على "ما".

والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهورُ، وذلك أن أدواتِ النفي من حيثُ [هي](٢)ليس لها صدرُ الكلام، وإنما صُدِّرَ منها ما صُدِّرَ باعتبار

---

(١) ينظرالتذييل والتكميل: ١١٠/٨ ب .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) إذا كان عامل التمييز فعلا متصرفا ففي جواز تقديم التمييز عليه خلاف، فقد منعه سيبويه وجمهور البصريين، وأجازه الكسائي والمازني والمبرد. الكتاب: ٢٠٥/١ ، والمقتضب: ٣٦/٣ ، والأصول: ٢٢٣/١ وفيه: "والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه" ، والإنصاف: ٨٢٨/٢ ، وشرح التسهيل: ٣٨٩/٣.

(٤) الكتاب: ١٣٥/١ ، ٥/٣ ، والمقتضب: ٨/٣ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، والجنى الداني: ٢٧١ ، والمغني: ٣٧٤.

(٥) هو أبوالحسن علي بن سليمان بن الفضل، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، وكان إماما في النحو، ثقة، من أهل بغداد، أقام بمصر بين عامي ٢٨٧-٣٠٠هـ ثم عاد إلى بغداد فتوفي بها سنة ٣١٥هـ ، وقيل سنة ٣١٦ وهو ابن ثمانين سنة. أخباره في طبقات النحويين واللغويين: ١١٥-١١٦ ، وتاريخ بغداد: ٤٣٣/١٢ ، وإنباه الرواة: ٢٧٦/٢-٢٧٨.

وانظررأيه هذا في معاني الحروف: ١٠٠ ، والمساعد: ٦٨/٣ ، والمغني: ٣٧٤.

ما هي جوابٌ له، فإن كان ذلك الكلامُ الذي هي جوابٌ له[١] في أَوَّلِه ماله صدرُ الكلام كانت أداةَ[٢] النفي لها صدرُ الكلام، مثالُ ذلك "ما" لها صدرُ الكلام، فلايتقدمُ مابعدها على ما قبلها، لأنها جوابٌ لقولك: لقد فَعَلَ[٣]، و"لقد فَعَلَ" له صدرُ الكلام، فكذلك "مافَعَلَ" له صدرُ الكلام، فكما لايقالُ: زيدا لقد ضربتُ، لايقالُ: زيدا ما ضربتُ.

وأما "لَنْ" و "لَمْ" و "لَمّا" فليس لها صدرُ الكلام؛ / لأن ماهي جوابٌ له ليس له صدرُ الكلام: أمّا "لَنْ" فهي جوابٌ لقولك: سيفعلُ[٤]، و"سيفعلُ" ليس له صدرُ الكلام، فكذلك "لن يفعلَ". وأمّا "لَمْ" فهي جوابٌ لـ"فَعَلَ"[٥]، و"فَعَلَ" ليس له صدرُ الكلام، فكذلك "لم يفعلْ". وأمّا "لَمّا" فهي جوابُ "قد فَعَلَ"[٦]، و"قد فَعَلَ" ليس له صدرُ الكلام، فكذلك "لَمّا يفعلْ"، فتَأَمَّلْ ما قرَّرْناهُ فهو حَسَنٌ. ١٩٤/ب

الوجهُ الثالث: في الفصل بينها وبين معمولِها، واختلف النحويون في ذلك: فذهب البصريون[٧] إلى أن ذلك لايجوزُ إلا في الشعر، نحوُ قوله:

لَنْ ما رأيتُ أبايزيدَ مُقاتِلا أدعَ القتالَ وأشهدَ الهَيْجاءَ[٨]

---

(١) في ب : "هي له جواب " .

(٢) في الأصل : "كأداة" .

(٣) شرح المفصل: ١٠٧/٨ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٤٤١/١-٤٤٢.

(٤) الكتاب: ٢٢٠/٤ .

(٥) في ب : "جواب الفعل" وينظرالكتاب: ٢٢٠/٤ .

(٦) الكتاب: ٢٢٣/٤ .

(٧) ينظرمصادر تخريج الشاهد الآتي.

(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد الخصائص: ٤١١/٢ ، والمقرب: ٢٨٧ ، وضرائرالشعر: ٢٠١ ، والارتشاف: ٣٩١/٢ ، والمساعد: ٦٥/٣ ، والمغني: ٣٧٣ ، ٦٨٦ ، ٩١٠ ، وشرح أبياته: ١٥٤/٥.

وفي ب : "أبازيد" مكان "أبايزيد" .

ففَصَلَ بين "لَنْ" و "أَدَعَ" بـ"ما" الظرفيةِ المصدريةِ وبصلتها، وإنما لم يجزالفصلُ بين "لَـنْ" و معمولِها؛ لأن "لَـنْ" وأخواتِها من الحروف الناصبة للأفعال نظيرُ "إنَّ" وأخواتِها من الحروف الناصبةِ للأسماء، فكما لايجوزُ الفصل بين "إنَّ" واسمِها، كذلك لايجوزُ الفصل بين "لَنْ" والفعلِ(١).

وذهب الكسائي(٢)إلى جواز الفصل بين "لن" و معمولِها بالقسم، وبمعمول المعمول، فيقولُ في القسم: لن والله أُكرمَ زيدا، وفي معمول الفعلِ: لن زيدا أُكرمَ.

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون.

الوجهُ الرابعُ: في الفعل الواقعِ بعد "لَنْ" هل يكون خبرا أو دعاء؟

فذهب الجمهورُ(٣)أنه لايكونُ إلا خبرا، ولايجوزُ أن يكونَ دعاءً.

وذهب قومٌ من النحويين(٤)أنه يجوز أن يكونَ دعاءً، واختاره ابنُ عصفورٍ(٥)، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ}(٦)، و بقول الشاعر:

---

(١) ينظرالهمع: ٩٦/٤-٩٧ .

(٢) ووافقه الفراء على جواز الفصل بالقسم، وزاد أنه يجوز الفصل بـ"ظن" ، وبالشرط مع جواز إعمال "لن" أو إلغائها وجزم الفعل جوابا للشرط. التذييل والتكميل: ١١١/٨ أ-ب، والهمع: ٩٦/٤.

(٣) التسهيل: ٢٢٩ ، وشرحه لابن الناظم: ١٤/٤ ، وشفاء العليل: ٩٢٢/٢ ، والهمع: ٩٥/٤.

(٤) في الاصول ١٧١/٢: "وقال قوم يجوز الدعاء بـ"لن" مثل قوله تعالى: {فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} ، وقال الشاعر:

لن تزالوا ... ... "

والدعاء بـ"لن" غير معروف".

(٥) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من كتبه، وينظرالارتشاف: ٣٩١/٢ ، وتوضيح المقاصد: ١٧٤/٤ ، والمساعد: ٦٧/٣ ، ووافقه ابن هشام في المغني: ٣٧٤ ، واختار في أوضح المسالك: ١٤٩/٤ مذهب الجمهور ، وينظرالهمع: ٩٥/٤-٩٦.

(٦) سورةالقصص: من الآية: ١٧ ، وينظرمعاني الفراء: ٣٠٤/٢ ، وإعراب النحاس: ٢٣٢/٣.

لن تزالُوا كذلكُمْ ثم لازِلْـ ـتُ لكم خالِدا خُلُودَ الجبالِ(١)

ولا حُجَّةَ في ذلك(٢): أما الآيةُ فلأن الدعاءَ لايكونُ فاعلُ فعلِه إلاغائبا، نحوُ: لاغَفَرَاللهُ لزيد، أو مُخاطبا، نحوُ: ياربِّ لاغفرتَ لزيد، وفاعلُ فعلِ الدعاءِ في الآية المتكلمُ، وأما البيتُ فيحتمل قولُه:"لن تزالوا" أن يكونَ خبرا، ومع الاحتمال يسقطُ الاستدلالُ.

الوجهُ الخامسُ: في حقيقة نفي الفعل بعدها، وقد اختلفوا في ذلك على أربعةِ أقوالٍ:

القولُ الأولُ: مذهبُ جمهورِالنحويين(٣)أن النفي بها لايستغرقُ زمانَ الاستقبال، فإذا قلتَ: لن أخرجَ، فإنه / يدل على نفي الخروج في مستقبلِ ٢/١٩٥ زمانٍ، وهذا هو الصحيحُ.

---

(١) البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس مدح بها الأسود بن المنذر اللخمي، وكان غزا أسدا فأصاب أسرى وسبيا من بني سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والأعشى غائب، فلما قدم ووجد الحي مباحا أتاه فأنشده هذه القصيدة، وسأله الأسرى فوهبهم له، وسأله أن يحملهم ويردهم ففعل. الديوان: ٦٣ ، وينظرالأصول: ١٧١/٢ ، والارتشاف: ٣٩١/٢ ، والمغني: ٣٧٤ ، وشرح أبياته: ١٥٦/٥ ، والهمع: ٦٥/٢ ، ٩٦/٤.

والشاهد في قوله: "لن تزالوا" فهو دعاء، بدليل عطف "لازلت لكم" عليه وهو دعاء، ولو جاز أن يكون "لن تزالوا" خبرا لزم عطف الإنشاء على الخبر. وقد رد بجواز عطف الإنشاء على الخبر. وقال البغدادي: "وقوله: لن يزالوا كذالكم....إلى آخره، بالياء التحتيه بضميرالغيبة الراجع لمجموع من ذكر ممن قتلوا وأسروا وسبوا ونهبوا من الأعداء، وممن غزا معه وقتل وغنم من الأولياء، وقوله: ولازلتَ، بالخطاب للمدوح، ولهم، بضميرالغيبة، فظهر مما ذكر أن البيت قد روي في كتب النحو على خلاف الرواية الصحيحة".

(٢) ينظرالتذييل والتكميل: ١٠٩/٨ أ- ب .

(٣) الكتاب: ١٣٥/١-١٣٦ ، والمقتضب: ٦/٢ ، والإيضاح: ٣١٩ ، والتبصرة: ٣٩٦/١ ، والتسهيل: ٢٢٩ ، والجنى الداني: ٢٧٠ ، والمغني: ٣٧٤.

القولُ الثاني: للزمخشري(١)أن النفيَ بـ"لَنْ"(٢)يستغرقُ جميعَ الزمانِ المستقبلِ مَيْلا إلى مذهبه في قوله تعالى: {لَن تَرَانِي}(٣)، وهذا المذهبُ فاسدٌ؛ لأنه لو كان كما زعم لم تَقْبلِ التَّغْيِيَة(٤)في قوله تعالى: {لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ}(٥)، فلو كانت تُعطي استغراقَ الزمانِ لما صَحَّ أن يُغَيّا نفيُ البَراحِ إلى وقت الرُّجوع(٦). ورُدَّ أيضا بقوله تعالى: {وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا}(٧)؛ إذ لو كانت تعطي التأبيدَ لم يَقُل: {أَبَدًا}، لايُقال ذلك على جهة التأكيد، فالتأكيدُ على خلاف الأصل(٨).

---

(١) قال في الكشاف ٢٢/٣ عند تفسير قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ}: " (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل إلا أن [لن] تنفيه نفيا مؤكدا، وتأكيده ها هنا الدلالة على أنه خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا". قال أبوحيان: "وهذا القول الذي قاله في (لن) هو المنقول عنه أن (لن) للنفي على التأبيد". البحرالمحيط: ٣٩٠/٦، وينظرالكشاف: ٢٦٨/٢ ، ٤٨٩ وغيرها.

وفي شرح التسهيل ١٤/٤: "وذكر الزمخشري في أنموذجه أن (لن) لنفي التأبيد" وكذا ذكر المرادي وابن هشام. الجنى الداني: ٢٧٠ ، والمغني: ٣٧٤ ، والذي في الأنموذج ١٠٢: "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد" وينظردراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٣١/٢/١ فما بعدها.

(٢) في ب :"بأن" .

(٣) سورةالأعراف: من الآية: ١٤٣ ، ومذهبه في الآية هو مذهب المعتزلة الذين ينكرون رؤية الله سبحانه وتعالى. ينظرشرح الاصول الخمسة: ٢٣٢-٢٧٧.

(٤) في النسختين : "التغييـة" ، صوابه في حاشية الأصل ، ولم يخالف في وجوب إدغام مثله سوى المازني، كما حكى أبوزيد فيه: "تغيِيًا" ينظرالمنصف: ١٩٤/٢-١٩٧ ، واللسان: ١٤٤/١٥(غيا) ، والدرالمصون: ٥٧/٤.

(٥) سورةطه: من الآية: ٩١ .

(٦) ينظرشرح التسهيل: ١٤/٤ ، والبحرالمحيط: ٢٧٢/٦ .

(٧) سورةالبقرة: من الآية: ٩٥ ، وفي ب : {وَلايَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا} وهي من الآية: ٧ من سورةالجمعة، وليست في محل الاستشهاد.

(٨) في البحرالمحيط ٣١١/١: "...ولذلك كان حرف النفي هنا (لن) الذي قد ادعي فيه أنه يقتضي النفي على التأبيد فيكون قوله: {أَبَدًا} على زعم من ادعى ذلك للتأكيد". وينظرالمغني: ٣٧٤.

وقد رجع الزمخشري عن هذا المذهبِ، فانظره في "تفسيره" في سورة الجمعة(١).

القولُ الثالثُ: للزمخشري(٢)أيضا، وهو أن "لَنْ" آكدُ في النفي من "لا"، قال: تقولُ: "لاأبرحُ اليومَ مكاني، فإذا أَكَّدْتَ وشدَّدْتَ قلتَ: لن أبرحَ اليومَ".

قال ابنُ عصفورٍ(٣)رادا على الزمخشري: وهذا الذي قاله الزمخشري دعوى لادليلَ عليها، بل قد يكونُ النفي بـ"لا" آكدُ من النفي بـ"لَنْ"؛ لأن النفيَ بـ"لا" قد يكونُ جوابا للقسم، نحوُ قولك: والله لايقومُ زيد، والنفيُ بـ"لَنْ" لايكونُ جوابا له، ونفيُ الفعل إذا أُقْسِمَ عليه آكدُ منه إذا لم يُقْسَمْ عليه.

القولُ الرابعُ: لبعض المتأخرين، وهو أبومحمدٍ عبدُالواحدِ بنُ عبدِالكريم(٤)، صاحبُ "التِّبْيان في علم البيان" أنَّ "لا" آكدُ في النفي من "لَنْ" عكسُ ما قاله الزمخشري، قال: لأن اللفظَ يكونُ مطابقا للمعنى، و

---

(١) قال في الكشاف ١٠٣/٤ عند تفسير قوله تعالى: {وَلايَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا}: "ولافرق بين (لا) و (لن) في أن كل واحدة منهما نفي للمستقبل، إلاأن في (لن) تأكيدا وتشديدا ليس في (لا) فأتى مرة بلفظ التأكيد: {وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ} ومرة بغير لفظه: {وَلايَتَمَنَّوْنَهُ} ".

قال أبوحيان: "وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لاتقتضيه" البحرالمحيط: ٢٦٧/٨ ، وينظردراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٣٥/٢/١.

(٢) المفصل: ٣٠٧ ، وينظرالأنموذج: ٢٠١ ، والهامش السابق، ووافقه على إفادتها التأكيد جماعة منهم ابن الخباز والسيوطي. الغرةالمخفية: ١٦٠/١ ، والهمع: ٩٥/٤.

(٣) لم أقف على قوله هذا فيما بين يدي من كتبه، وقد نقله المرادي في الجنى الداني: ٢٧٠ وعقب عليه بقوله: "وقد وقعت (لن) جواب القسم في قول أبي طالب:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسَّد في التراب دفينا"

(٤) هو عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف، الأنصاري الزَّملكاني، كان عالما خيِّراً متميزا في علوم عدة، ولي القضاء بصرخد ودرّس ببعلبك، وكانت له معرفة تامة بالمعاني والبيان، توفي بدمشق سنة ٦٥١هـ أخباره في العبر: ٢٠٨/٥-٢٠٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣١٦/٨ ، والسلوك: ٣٨٩/٢/١.

وانظرقوله هذا في التبيان: ٨٤-٨٥.

"لا" آخرُه ألفٌ، و"لَنْ" آخرُه نونٌ، والألفُ فيها المدُّ، والنونُ ليس فيها مدٌّ؛ فناسب أن يكونَ زمانُ النفي بـ"لا" أَمَدَّ من زمان النفي بـ"لَنْ"، واستَقْرَى ذلك من آية الجمعة(١)، وآيةِ البقرة(٢)، فإن الشرطَ في آية الجمعةِ عنده عامٌّ في كل الأزمان؛ فاقتضى أن يُقابَلَ بالنفي بـ"لا" لامتداده. والشرطُ في آية البقرة / مخصوصٌ بالحال؛ إذ المرادُ فتمنوا الموتَ الآن؛ فاختُصَّ أن يُقابَلَ بـ"لن"(٣)لقصور النفي فيها. ١٩٥/ب

وهذا اللَّحْظُ من ملاحظات أهلِ المعاني والبيان التي لا تثبتُ عند النظر، وقد رد ابنُ عصفورٍ(٤)على ابن عبدِ الكريم هذا اللحظَ، فقال: وهذا الذي ذهب إليه ابنُ عبد الكريم باطلٌ؛ لأن كلَّ واحدٍ من "لا" و "لَنْ" يُستعملُ حيثُ يمتدُّ النفيُ وحيثُ لايَمتدُّ، فمما استُعْمِلَتْ فيهِ "لَنْ" حيثُ يمتدُّ معنى النفي قولُه تعالى: {إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا}(٥)، ومن استعمالها(٦)حيثُ لايمتدُّ معنى النفي قولُه تعالى: {فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا}(٧)، ومن استعمال "لا" حيثُ يمتدُّ معنى النفي قولُه تعالى: {إِنَّ لَكَ أَلاتَجُوعَ فِيهَا وَلاتَعْرَىٰ}(٨)، ومن استعمالها حيثُ لايمتدُّ قولُه تعالى: {لايَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً}(٩)، وقولُه تعالى: {قَالَ ءَايَتُكَ أَلاتُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلارَمْزًا}(١٠). انتهى الكلام في "لن".

---

(١) قوله تعالى: {قُلْ يَأَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ. وَلايَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّٰلِمِينَ} الآيتان: ٦ ، ٧.

(٢) قوله تعالى: {قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ. وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّٰلِمِينَ} الآيتان: ٩٤ ، ٩٥.

(٣) في ب : "أن يقابل بل" .

(٤) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من كتبه، وانظره في التذييل والتكميل: ١٠٩/٨ أ.

(٥) سورة الجاثية: من الآية: ١٩ .

(٦) في ب : "استعماله" .

(٧) سورة مريم: من الآية: ٢٦ .

(٨) سورة طه: الآية: ١١٨ .

(٩) سورة الأعراف: من الآية: ٣٤ .

(١٠) سورة آل عمران: من الآية: ٤١ ، و {قَالَ} لم ترد في الأصل.

وأما "إذَنْ" فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: في حقيقة لفظِها، واختلفوا في ذلك على أربعة أقوالٍ:

القولُ الأولُ: قولُ جمهورِ النحويين(١)أنهاحرفٌ بسيط.

القولُ الثاني: لبعض الكوفيين(٢)أنها اسمٌ بسيطٌ ظرفٌ، وهو "إذا" الذي للزمان المستقبل، ثم لحقه التنوينُ ونُقل إلى الجزاء فبقيَ فيه معنى الشرط والسببِ، وأصلُ الكلامِ عند صاحب هذا المذهبِ: إذا جئتَني أكرمتُك، ثم حُذفت الجملةُ بعد "إذا"، وعُوِّضَ منها التنوينُ كما عُوِّضَ في "حِينَئِذٍ"، وحُذفت الألفُ لالتقاء(٣)الساكنين. وهذا المذهبُ مردودٌ؛ لأن الاسم لا يعمل عملَ الفعلِ إلاإذا كان بمعناه، و"إذن" ليس فيها معنى الفعل.

القولُ الثالثُ: للخليل حكاه عنه غيرُ سيبويه(٤)أنها حرفٌ مركبٌ من "إذ" الذي هو ظرفُ زمانٍ للماضي و"أنْ"، وغَلَبَ عليها حكمُ الحرفية، ونُقلت حركةُ الهمزةِ إلى الذال وحُذفت، فصار "إذن"، والتزِمَ هذا النقلُ./ ٩/١٩٦

القولُ الرابع: للأستاذ أبي عليٍّ الرُّنْدِيِّ(٥)، تلميذِ السُّهيليِّ، أنها مركبةٌ من "إذا" الذي هو ظرفُ زمانٍ لما يُستقبلُ و"أنْ"، ثم حُذفت همزةُ "أنْ" ثم ألفُ "إذا" لالتقاء الساكنين.

---

(١) الأصول: ٢١٧/٢ ، وشرح ابن القواس: ٣٤١/١ ، ورصف المباني: ١٥٧ ، وجواهرالأدب: ٤١٨ ، والارتشاف: ٣٩٥/٢ ، وتوضيح المقاصد: ١٩٠/٤ ، والجنى الداني: ٣٦٣ ، والمغني: ٣٠ ، والمساعد: ٧٤/٣.

(٢) الجني الداني: ٣٦٣ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٤٦/٤ ، والارتشاف: ٣٩٥/٢ ، والمساعد: ٧٤/٣ ، والرأي بلانسبة في شرح التسهيل: ٢٠/٤ ، والمغني: ٣٠.

(٣) في ب : "للالتقاء" .

(٤) شرح التسهيل: ٢٠/٤ وفيه: "والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة" ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦/٤ ، والجنى الداني: ٣٦٣ ، ونسبه المالقي في رصف المباني: ١٥٧ لبعض الكوفيين، وضعّفه.

(٥) في الأصل: "أبي عبدالله علي الرندي" ، والمثبت من ب ، وهو الصواب، فهو عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي، نزيل مالقة، كان إماما في القراءات والعربية ذا صلاح وتأله، له شرح على جمل الزجاجي، ورد على ابن خروف، توفي سنة ٦١٦هـ، وقيل: سنة ٦١٠. أخباره في إشارة التعيين: ٢٤٠ ، والبلغة: ١٦٢ ، وغاية النهاية: ٥٩٤/١.

وانظررأيه هذا في الارتشاف: ٣٩٥/٢-٣٩٦ ، والهمع: ١٠٤/٤ .

والصحيحُ أنها بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ لوجوهٍ: منها أن جُزأيِ التركيبِ لم يَسْلَما[١]فيها. ومنها وقوعُ الاسمِ بعدها، نحو: إنني[٢]إذن قائمٌ، و"أن" لايكونُ بعدها إلا الفعلُ. ومنها وِلايةُ اللامِ لها، نحوُ قولِه تعالى: {إِذًا لَأَذَقْنَاكَ}[٣]، ولايكونُ ذلك في "أنْ"، لايُقالُ حدث ذلك بالتركيب؛ فالتركيبُ خلافُ الأصلِ.

الوجهُ الثاني: في شروطِ إعمالِها[٤]، وهي ثلاثةُ شروطٍ:

الشرطُ الأولُ: أن تقعَ أولا مُباشِرَةً للفعل[٥]، نحوُ قولك: إذن أُكرمَك، فإن وليَها الاسمُ فالإلغاءُ، نحوُ: إذن زيدٌ يُكرمُك، برفع "يكرمُك".

فإن كانت غيرَ أوّلٍ فلايخلو أن تكونَ متوسطةً أو متأخرةً:

فإن كانت متأخرةً، نحوُ: أُكرمُك إذن، فلاخلافَ في إلغائها.

فإن توسطت فلايخلو أن يَفْتَقِرَ مابعدها إلى ما قبلها أولا:

فإن لم يفتقرْ، وذلك بأن يتقدمها حرفُ عطفٍ، ولايخلو إذ ذاكَ أن يكونَ مابعدها معطوفا على ما له محلٌّ من الإعراب أولا: فإن كان معطوفا على ما له محلٌّ من الإعراب، نحوُ: زيدٌ يقومُ وإذن يُكرمُك، فلاإعمالَ، بل تَرْفَعُ[٦]؛ لأنه معطوفٌ على "يقومُ" وهو في محل رفعٍ على الخبر، وكذلك قولُك: إن تزرْني أزرْك وإذن أحسنْ إليك، بجزم "أحسنْ"؛ لأنه معطوفٌ على جواب الشرط، وهو مجزومٌ.

---

(١) في النسختين : "يسلم" ، والتصويب من حاشية الاصل .

(٢) في ب : "إني" .

(٣) سورةالإسراء: من الآية: ٧٥ .

(٤) ينظرشروط إعمال "إذن" في الكتاب: ٣/١٢-١٦ ، والمقتضب: ٢/١٠-١٢ ، والأصول: ٢/١٤٨ ، والإيضاح: ٣٢٠ ، والتبصرة: ١/٣٩٦-٣٩٧ ، والتسهيل: ٢٣٠ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/١٧٢ ، والمغني: ٣١.

(٥) حكى بعضهم إلغاءها إن وقعت صدرا، وهو قليل جدا. ينظرالكتاب: ٣/١٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢/١٧٢.

(٦) ينظرالارتشاف: ٢/٣٩٦ .

فإن كان معطوفا على ما لامحلَّ له من الإعراب ففي ذلك وجهان(١): الإعمالُ والإلغاءُ، والإعمالُ أكثرُ، وذلك بأن تعطفَ في المسألةِ الأولى على المبتدأ والخبر، وفي الثانية على الشرط والجواب، ومن ذلك قولُه تعالى: {فَإِذًا لايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا}(٢) /، {وَإِذًا لايَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلاقَلِيلا}(٣)، قرأ السبعةُ بالإلغاء، وقُرِىء في الشاذِّ بالإعمال(٤)، وما ذاك إلا لأن العطف على ما لامحلَّ له من الإعراب. ١٩٦/ب

فإن افتقر ما بعد "إذن" إلى ما قبلها فلاتَعملُ(٥)سواءٌ كان افتقارَ الشرطِ لجزائه، أوالقَسَم لجوابه، أوالخبرِ للمُخْبَرِ عنه، تقولُ: إن تزرْني إذن أُكرمْك، بالجزم على جواب الشرط، ووالله إذن لأُكرمَنَّك، على جواب القسم، وزيدٌ إذن يُكرمُك(٦)، برفع " يكرمُك"، و "إذن" في هٰذه الأحوالِ كلِّها ملغاةٌ. فأما قولُ الشاعر:

لاتَتْرُكَنِّي فيهم شَطيرا إني إذن أَهلِكَ أوأَطيرا(٧)

فقد قيل: إن الرواية "أَهْلِكَ" بالنصب، فيلزمُ منه إعمالُ(٨)"إذن" وهي متوسطة بين الخبر والمخبر عنه.

---

(١) ينظرالكتاب: ١٣/٣ ، والمقتضب: ١١/٢ ، والأصول: ١٤٩/٢ .

(٢) سورةالنساء: من الآية: ٥٣ ، وفي النسختين: "وإذًا" .

(٣) سورةالإسراء: من الآية: ٧٦ ، و {خَلْفَكَ} -كما ورد في الأصل- هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم. السبعة: ٣٨٣ ، وينظرالكشف: ٥٠/٢.

(٤) قرأ بالإعمال في آية النساء ابن مسعود وابن عباس. معاني الفراء: ٢٧٣/١ ، والبحر: ٢٧٣/٣ ، وقرأ بالإعمال في آية الإسراء أُبَي وابن مسعود. شواذ ابن خالويه: ٧٧ ، والكشاف: ٤٦٢/٢ ، والبحر: ٦٦/٦.

(٥) ينظرالكتاب: ١٤/٤ ، والمقتضب: ١١/٢ .

(٦) في ب : "أكرمك" .

(٧) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في معاني الفراء: ٢٧٤/١ ، ٣٣٨/٢ ، وشرح السيرافي: ٨٦/١ ، والإنصاف: ١٧٧/١ ، وشرح المفصل: ١٧/٧ ، وشرح التسهيل: ٢١/٤ ، وشرح الكافيةالشافية: ١٥٣٧/٣ ، والمقرب: ٢٨٧ ، والمغني: ٣١ ، والخزانة: ٤٥٦/٨.

(٨) في ب : "الإعمال" .

وقد تأوّل البصريون هذا البيتَ على أوجهٍ منها: أن الرواية "أَهْلِكُ" بالرفع، وقولُه: "أو أطيرا" يحتملُ أن يكون منصوبا بإضمار "أنْ" بعد "أو" التقديرُ: إلاأن أطيرا(١)، ويحتملُ أن يكونَ على حذف نونِ التأكيد، التقديرُ: أو أَطيرَنْ(٢)، ثم وقف عليها بالألف. وإن قلنا: إن الروايةَ بالنصب في "أَهْلِكَ" فيحتملُ أن يكونَ خبرُ "إني" محذوفا، التقديرُ: إني لاأقدر، ثم استأنَفَ فقال: إذن أهلكَ أو أطيرَ، فيكونُ "أَهْلِكَ" منصوبا بـ"إذن"، و"أطيرَ" معطوفا عليه، و "إذن" على هذا الوجهِ لم تقعْ متوسطةً(٣)، ويحتملُ أن تكونَ "إذن" وما عملت فيه الخبرَ تشبيها لها بـ"أنْ" و "لَنْ"(٤).

ولم يتأولِ الكوفيون(٥)هذا البيتَ، وجوَّزُوا إعمالَ "إذن"، وإن وقعت متوسطةً بين الخبر والمُخْبَرِ عنه.

و"الشطيرُ" في البيت: الغريبُ(٦).

الشرطُ الثاني: أن يكون الفعلُ بعدها يرادُ به الاستقبالُ؛ لأن النواصبَ تُخَلِّصُ إلى الاستقبال، فإن أُريدَ بالفعل الحالُ فالرفعُ، نحوُ: إذن أزورُك الآن.

---

(١) في الخزانة ٤٥٨/٨: "وقال الحديثي: الحق رفع (أهلك) ، وجعل (أو) بمعنى (إلاأن) كما في قولك: لألزمنك أوتقضيني حقي، أي: إلا أن تقضيني حقي".

(٢) في ب : "أوطيرن" .

(٣) ينظرشرح السيرافي: ٨٧/١ ، ونقله البغدادي في الخزانة: ٤٥٦/٨ عن الأندلسي.

(٤) ينظرشرح السيرافي: ٨٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٧/٤ ، والخزانة: ٤٥٦/٨.

(٥) في معاني الفراء ٣٣٨/٢: "وقد تنصب العرب بـ(إذن) وهي بين الاسم وخبره في (إنَّ) وحدها، فيقولون: إني إذن أضربك، قال الشاعر:

لاتتركني ... ..."

وينظر: ٢٧٤/١ ، والجنى الداني: ٣٦٢ ، والارتشاف: ٣٩٧/٢.

(٦) في التهذيب ٣٠٧/١١ عن أبي عبيد: "الشطير: البعيد، ويقال للغريب شطيرا؛ لتباعده عن قومه".

الشرطُ الثالثُ: ألايُفْصَلَ / بينها وبين معمولِها بفاصل، واستَثْنَوا من ذلك ٢/١٩٧
القَسَمَ دونَ جوابٍ، و"لا" النافيةَ، والنداءَ، والدعاءَ(١).

ومنهم(٢)من استثنى الظرفَ والمجرورَ، فتقولُ: إذن واللهِ أُكْرِمَكَ، وإذن لاأُكْرِمَكَ، قال تعالى: {وَإِذًا لايَلْبَثُوا}(٣)، في قراءة النصب، وإذن يا زيدُ أُكْرِمَكَ، وإذن يغفرُ اللهُ [لك](٤)يدخلَك الجنةَ، وإذن في الدار أُكْرِمَكَ، تنصب في هذا كلِّه الفعلَ، ولا تبالي بالفاصل.

وذهب الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ(٥)إلى جواز الفصل بمعمول الفعل، فتقولُ: إذن زيدا أُكْرِمَ، وإذن فيك أَرْغَبَ.

وقد أنشدنا شيخُنا الأستاذُ العلامَةُ أبو عبدالله البِيْرِيُّ بيتين اشتملا(٦)على هذه الشروطِ الثلاثة، وهما لبعض نُحاة سَبْتَةَ:

أَعْمِلْ إذن إذا أتتكَ أولا ... وكان فعلٌ بعدها مُسْتَقْبَلا
واحذَرْ إذا أَعْمَلْتَها أن تَفْصِلا ... إلابحَلْفٍ أو نِداءٍ أو بِلا

---

(١) جواز الفصل بالقسم ، و"لا" النافية هو مذهب جمهورالنحويين. الكتاب: ٢١/١-٣١ ، والمقتضب: ١١/٢ ، والأصول: ١٤٩/٢ ، والمقرب: ٢٨٧ ، والجنى الداني: ٣٦٢ ، والمغني: ٣١ ، والهمع: ١٠٥/٤ ، وأما جوازالفصل بالنداء والدعاء فهو مذهب ابن بابشاذ. شرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة ١٤٤ ، وينظرالجنى الداني: ٣٦٢ ، والهمع: ١٠٥/٤.

(٢) هذا مذهب ابن عصفور والأبذي. المقرب: ٢٨٧ ، والأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفرالأول من شرحه على الجزولية: ٣٣٢/١ ، وينظرالارتشاف: ٣٩٧/٢ ، والهمع: ١٠٥/٤.

(٣) سورةالإسراء: من الآية: ٧٦ ، وينظرهامش ٣ ص ٧٢٠.

(٤) سقط من الأصل .

(٥) شرح التسهيل: ٢٢/٤ ، والارتشاف: ٣٩٧/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٣ ، والمغني: ٣٢ ، والهمع: ١٠٥/٤ ، وأجازوا في المضارع الرفع، واختاره الفراء وهشام، والنصب واختاره الكسائي.

(٦) في النسختين : "اشتملتا" ، والتصويب من حاشية الاصل.

تنبيهٌ: إذا توفرت هذه الشروطُ فالإعمالُ هوالأكثرُ، ويجوزُ الإلغاءُ(١).

الوجهُ الثالثُ: هل "إذن" عاملةٌ بنفسها أو بإضمار "أنْ" بعدها؟ فمذهب جمهورُالنحويين(٢)أنها الناصبةُ بنفسها.

وذهب الخليلُ في أحد قوليه، وأبوإسحاق الزجاج، وأبوعلي الفارسي(٣)أنها لاتنصبُ بنفسها، والنصبُ بإضمار "أنْ".

والصحيحُ مذهبُ الجمهور.

الوجهُ الرابعُ: في معناها.

مذهبُ سيبويه(٤)أن معناها الجوابُ والجزاءُ، ولاتُفارقُهما، وذلك نحوُ أن يقولَ القائلُ: أَزُورُكَ، فتقولَ له: إذن أُحْسِنَ إليك، فـ"إذن" هنا جوابٌ وجزاءٌ؛ لأنه يَحْسُنُ أن تقولَ: إن زرتني أُحْسِنْ(٥)إليك.

وذهب الفارسي(٦)أنها قد تأتي لمجرد [الجواب خاليةً من](٧)الجزاءِ، وذلك نحوُ أن يقولَ القائلُ: أُحِبُّكَ، فتقولَ: إذن أَظُنُّكَ صادقا، فـ"إذن" هنا للجواب / ولاتكونُ للجزاء؛ لأنه لايَحْسُنُ أن تقولَ: إن أحببتني أظنك صادقا(٨). ١٩٧/ب

---

(١) ينظرالكتاب: ١٦/٣ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٧٢/٢ ، والارتشاف: ٣٩٦/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٣.

(٢) الكتاب: ١٢/٣ ، والمقتضب: ١٠/٢ ، والأصول: ١٤٧/٢ ، والتبصرة: ٣٩٥/١ ، وشرح المفصل: ١٦/٧ ، والبسيط: ٢٣٠/١ ، والجنى الداني: ٣٦٣ ، والمغني: ٣٠ ، والمساعد: ٧٣/٣-٧٤.

(٣) الكتاب: ١٦/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٤ ، والمساعد: ٧٤/٣.

(٤) قال في الكتاب ٢٣٤/٤: "وأما إذن فجواب وجزاء". قال المالقي: "ويظهر من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معا، وهذ فهم أكثر النحويين منه" رصف المباني: ١٥١ ، وفهم الأستاذ أبوعلي الشلوبين هذا على أنه شرط وجواب، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه، فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء. التوطئة: ١٤١ ، وينظرشرح جمل الزجاجي: ١٧٠/٢ ، ورصف المباني: ١٥١.

(٥) في الأصل : "أحسنت" .

(٦) رصف المباني: ١٥١ ، والارتشاف: ٣٩٨/٢ ، والجنى الداني: ٣٦٤.

(٧) من ب .

(٨) في المساعد ٧٥/٣: "وقول الفارسي إنه لايقدر الشرط في المثال -إن زرتني إذن أظنك صادقا- معترض؛ فيجوز أن يكون المعنى: إن تزرني أظن صدق خبرك فيما تخبرني به".

الوجهُ الخامس: في كَتْبِها، وقد اختلفوا في ذلك على أربعة أقوالٍ:

الأولُ: للمازني[١] أنها تُكتب بالألف؛ لأن الوقف عليها بالألف[٢].

القولُ الثاني: للمبرد والأكثرين من النحويين[٣] أنها تُكتبُ بالنون، وصحَّحه ابنُ عصفور[٤]، قال: لأنه يُوقفُ عليها بالنون، فتُكتبُ بالنون، قال: ولِيكونَ كَتْبُها بالنون فَرْقًا بينها وبين "إذا" الظرفيةِ، وحُكِيَ[٥] عن المبرد أنه قال: "أشتهي أن أَكْوِيَ يَدَ من يكتبُ "إذن" بالألف؛ لأنها مثلُ (أنْ) و (لَنْ) ".

القولُ الثالثُ: للفراء[٦] أنها إن أُعملت كُتبت بالنون، وإن أُلغيت كُتبت بالألف.

القولُ الرابعُ: عكسُ قولِ الفراء أنها تُكتبُ بالألف إذا أُعملت؛ لأن الفرقَ بينها وبين "إذا" قد حصل بالإعمال، وتُكتبُ بالنون إذا لم تُعْمَلْ؛ لئلا تلتبسَ، وهذا القولُ ذكره ابنُ النَّحْوِيَّةِ، وقد[٧] تقدم ذكرُ هذه المسألةِ في الوقف[٨]. انتهى الكلام في "إذن".

---

(١) الاقتضاب: ١٢٤/١ ، ورصف المباني: ١٥٥ ، وفي الجنى الداني ٣٦٦: "وفيه نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون، كما نقل عنه، فلاينبغي أن يكتبها بالألف" ، ونسب ابن هشام في المغني: ٣١ إلى المازني أنه يكتبها بالنون.

(٢) الوقف على "إذن" بالألف هو مذهب الجمهور، وقيل يوقف عليها بالنون، ونقل عن المازني والمبرد. الجنى الداني: ٣٦٥.

(٣) كتاب الكُتّاب: ٩٠ ، والاقتضاب: ١٢٤/١ ، ورصف المباني: ١٥٥ ، والجنى الداني: ٣٦٦ ، والمغني: ٣١.

(٤) شرح جمل الزجاجي: ١٧٠/٢ .

(٥) الجنى الداني: ٣٦٦ .

(٦) أدب الكاتب: ٢٤٩ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٧٠/٢ ، والمغني: ٣١ .

(٧) في ب : "قد" بسقوط الواو .

(٨) ص ٢٨٠ .

وأمّا "كَيْ" الناصبةُ فقد تقدم الكلامُ عليها في ضمن "كَيْ" الجارةِ(١)، وذكرنا هناك حيثُ يتعيَّنُ أن تكونَ ناصبةً، وحيثُ تتعيَّنُ الجارةُ، وحيث تَحْتَمِلُ الأمرين، فأغنى عن الإعادة. وقد انتهى الكلامُ على النواصب المشهورةِ، وهي: "أنْ" و "لَنْ" و "إذن" و "كَيْ".

وأمّا "لَمْ" فجَعَلَها بعضُهم(٢)من النواصب، واستَدَلَّ على ذلك بقراءة أبي جعفرٍالمنصورِ: {أَلَمْ نَشْرَحَ}(٣)، بنصب الحاء، وبقولِ الشاعرِ، أنشده أبو زيدٍ في "نوادره":

مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ من الموت أَفِرّ أيومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ(٤)

بنصب " لم يُقْدَر"، ومن لم يرَ النصبَ بـ"لَمْ" حَمَلَ الآيةَ والبيتَ على حذفِ نونِ التأكيدِ(٥)، التقديرُ: ألم نَشْرَحَنْ، ولم يُقْدَرَنْ، ثم حُذفت النونُ(٦)، وبقي ماقبلها مفتوحا(٧)، ونظيرُه قولُه:

اضْرِبَ عنكَ الهُمُومَ / طارِقَها ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ(٨) ١٩٨/أ

بفتح الباء من "اضربْ" على حذف نونِ التأكيد، و "قَوْنَسُ الفَرَسِ": عظمٌ ناتىءٌ بين أُذنيه،(٩-وقد تقدم هذا في الجوازم-٩).

---

(١) ص ٦٨٣-٦٨٥ .

(٢) في الجنى الداني ٢٦٦: "حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ(لم) " ، وينظرشرح الكافيةالشافية: ١٥٧٥/٣ ، وجواهرالأدب: ٣١٧ ، والمغني: ٣٦٥.

(٣) مفتتح سورةالشرح ، وتنظرالقراءة في المحتسب: ٣٦٦/٢ ، والبحر: ٤٨٧/٨.

(٤) تقدم ص ٥٥٠ .

(٥) جاء في حاشية الأصل : "ينبغي تقييد النون بالخفيفة كما قيده غيره".

(٦) في سرالصناعة ٧٥/١: "وأنكربعض أصحابنا هذا وقال: هذه النون لاتُحذف إلابسكون ما بعدها، ولاسكون هاهنا. والذي أراه أنا في هذا...هوأن أصله (أيومَ لم يقدرْأم) بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مُجرى المتحرك".

(٧) في ب : "مفتوح" .

(٨) تقدم ص ٥٢٩ .

(٩-٩) ليس في ب ، وينظر ص ٥٤٩-٥٥٠ فيما تقدم .

والصحيحُ أن النصب بـ"لَمْ" لغةٌ لبعض العرب.

المسألةُ الثالثة: تشتملُ على تَتِمّاتٍ تَتَعَلَّقُ بالنواصب:

الأولى: في الفرق بين لامِ الجُحُودِ ولامِ "كَيْ"، والفرقُ بينهما من وجوهٍ(١):

الأولُ: أن لام الجُحُود يُضمرُ بعدها "أنْ" لزوما، ولامُ "كَيْ" أنت في ذلك بالخيار.

الثاني: أن الفاعلَ بفعل لامِ الجُحُود لايكونُ إلا ضميرا يعودُ على اسم "كان"، فلايجوزُأن تقولَ: ما كان زيدٌ لِيَذهبَ عمرٌو، ويجوزُ ذلك في لام "كَيْ" فتقولُ: قام زيدٌ لِيَذهبَ عمرٌو.

الثالثُ: أنه لا يقع قبل لامِ الجُحُود فعلٌ مُستقْبَلٌ، فلاتقولُ: لن يكونَ زيدٌ لِيفعلَ، ويجوزُ في لام "كَيْ" فتقولُ: سأتوبُ لِيغفرَ اللهُ(٢)لي.

الرابعُ: أن الفعلَ الذي قبلَ لامِ الجُحُود لايَتَعَلَّق به ظرفٌ، لاتقولُ: ماكان زيدٌ أمسِ لِيضربَ عمرا، ويجوزُ ذلك في لام "كَيْ"، فتقولُ: جاء زيدٌ أمسِ لِيضربَ عمرا.

الخامسُ: أن النفيَ قبلَ لامِ الجُحُود لايُوجَبُ، لاتقولُ: ما كان زيدٌ إلا لِيضربَ عمرا، ويجوزُ ذلك في لام "كَيْ"، تقولُ: ما جاء زيدٌ إلا لِيضربَ عمرا.

السادسُ: أن لامَ الجُحُود لايقع موقعَها "كَيْ"، لاتقولُ: ما كان زيدٌ كي يقومَ عمرٌو، ويجوزُ ذلك في لام "كَيْ"، تقولُ: جاء زيدٌ كي يضربَ عمرا.

السابعُ: أن لام الجُحُود لايكونُ الفعلُ بعدها سببا فيما قبلها، فإذا قلتَ: ما كان زيدٌ ليقومَ، فالقيامُ ليس سببا في الكَوْن، بخلاف لامِ "كَيْ"؛ لأنك إذا قلتَ: جئتُكَ لِتكرمَني، فالإكرامُ سببٌ في المجيء.

---

(١) ينظرالتذييل والتكميل: ٨/١٥٥ب-١٥٦أ .

(٢) لفظ الجلالة سقط من ب .

الثامنُ: أن لام الجُحود تتعلقُ بمحذوفٍ لا بـ"كان"، فإذا قلتَ: ماكان زيدٌ لِيقومَ، فالتقديرُ: ما كان زيدٌ مُستعدًا لِيقومَ، وهذا المحذوفُ يُقَدَّرُ بحَسَبِ ما يليقُ بالموضع، ففي قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ / عَلَى الْغَيْبِ}(١) ١٩٨/ب تُقَدِّرُ: مُريدا، أي: ما كان اللهُ مُريدا لإطلاعِكم على الغيب، وهذا المحذوفُ هو خبرُ"كان"، وقد التُزِمَ في هذا التركيبِ حذفُه - وقد تقدم -(٢)بخلاف لامِ "كَيْ" فإنها تتعلقُ بالفعل الظاهرِ قبلها، فإذا قلتَ: جئتُكَ لِتُكرمَني، فاللامُ تتعلقُ بـ"جئتُكَ".

التاسعُ: أن النفي مع لامِ الجُحود يَتَسَلَّطُ على ذلك المحذوفِ فيَنْتَفِي لانتفائه الفعلُ الذي بعد اللام، فإذا قلتَ: ما كان زيدٌ لِيقومَ، فالتقديرُ: ما كان زيدٌ مُسْتَعِدًّا للقيام، فالنفيُ [متسلطٌ على الاستعداد، وإذا انتفى الاستعدادُ انتفى القيامُ، بخلاف لامِ "كَيْ"، فالنفيُ](٣)فيه متسلطٌ على ما بعد اللام، فإذا قلتَ: ماجاء زيدٌ لِيقومَ، فالنفيُ متسلطٌ على القيام خاصةً، ولايَنْتَفِي المجيءُ إلابقرينةٍ.

العاشرُ: أن لامَ الجُحود تقع بعد ما لايَسْتَقِلُّ كلاما، نحوُ: ما كان زيدٌ لِيقومَ، فـ"ماكان زيدٌ" لايكونُ كلاما، بخلاف لامِ "كَيْ"، نحوُ: جئتُكَ لِتُكْرِمَني، فـ"جئتُكَ" كلامٌ.

الحادي عَشَرَ: أن لامَ الجُحودِ مكسورةٌ، ولامُ "كَيْ" يجوزُ فيهاالفتحُ(٤)، قرأ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ: {وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ}(٥)، بفتح اللامِ الأُولى، وقد قيل(٦): إن لامَ الجُحود قد تُفْتَحُ؛ فلا فرقَ إذن.

---

(١) سورةآل عمران: من الآية: ١٧٩ .

(٢) ص ٦٨٩ .

(٣) سقط من الأصل بانتقال النظر .

(٤) نسب خلف الأحمر هذه اللغة لبني العنبر. معاني الأخفش: ١٢٣/١.

(٥) سورةإبراهيم: من الآية: ٤٦ ، وقد نُسبت القراءة لسعيد في شرح المفصل: ٢٦/٨ ، والجنى الداني: ١٨٤. وهي من غير نسبة في البحر: ٤٣٨/٥ ، وروح المعاني: ٢٥١/١٣.

(٦) في شرح المفصل ٢٦//٨: "وحكى الكسائي عن أبي حزم العكلي: ماكنتُ لآتيك، بفتح اللام".

التتمةُ الثانيةُ: اعلم أن في هذه النواصبِ ما يجوزُ إلغاؤُه، فمن ذلك "أنْ" رفعوا الفعلَ بعدها في الضرورةِ، وفي(١)قليل من الكلام، فمِّما ورد من ذلك فى الضرورة ما أنشده الفراءُ:

أنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قومٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ(٢)

فأثبتَ نونَ الرفعِ مع "أنْ". (٣-و"الطِّلاحُ"، الطَّلْحُ: شجرٌ عِظامٌ من شجرالعضاهِ، الواحدةُ: طَلْحَةٌ-٣)، وقال الآخرُ:

ياصاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُما وحيثُما كنتُما لُقِّيتُما رَشَدا
أنْ تَحْمِلا حاجَةً لي خَفَّ مَحْمَلُها وَتَصْنعا نِعْمَةً عندي بها ويَدا
أنْ تَقْرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مني السلامَ وألا تُشْعِرا أَحَدا(٤)

فأتى بـ"أنْ" في هذه الأبياتِ في ثلاثةِ مواضعَ أعملَها في موضعين منها، وهما: / "أنْ تَحْمِلا" و "أَلاتُشْعِرا"، وألغاها في موضع واحد، وهو "أنْ تقرآنِ" وقال الآخرُ: ١/١٩٩

---

(١) في ب : "أو في" .

(٢) هذا البيت ثالث أبيات أنشدها الفراء في المعاني: ١٣٦/١ عن القاسم بن معن، وقد نسبها العيني في المقاصدالنحوية: ٢٩٧/٢ إلى القاسم بناء على ذلك، والأبيات هي:

إني زَعِيمٌ يا نُوَيْـ ـقَةُ إن أَمِنْتِ من الرِّزاحِ
ونجوتِ من عَرَض المَنُونِ من الغُـدُوِّ إلى الرَّواحِ
أن تهبطين ... ...

وينظرسرالصناعة: ٤٤٨/٢، والخصائص: ٣٨٩/١ ، والأزهية: ٦٤-٦٥ ، وشرح المفصل: ٩/٧ ، وضرائرالشعر: ١٦٣ ، وشرح الكافيةالشافية: ٥٠١/١ ، وشرح ابن الناظم: ١٨٢ ، والبحر: ٦٠٣/١ ، والخزانة: ٤٢١/٨ ، والزعيم: الكفيل. والرزاح: السقوط من الإعياء والهُزال. ينظرتخليص الشواهد: ٣٨٨.

(٣-٣) ليس في ب .

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٤٢٨/٨: "هذه الأبيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب نحو، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر، والله أعلم"، وينظرمجالس ثعلب: ٣٢٣/٢ ، وشرح السيرافي: ٨٠/١ ، والمنصف: ٢٧٨/١ ، والإنصاف: ٥٦٣/٢ ، وشرح التسهيل: ٤٤/٢ ، ١١/٤ ، وثالث الأبيات في شرح المفصل: ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغني: ٤٦ ، ٩١٥ ، وشرح التصريح: ٢٣٢/٢ ، وشرح الأشموني: ٢٨٧/٣.

ونحنُ مَنَعْنا البحرَ أنْ يشربونَهُ وقد كان منهم ماؤُه بِمكانِ(١)

فأثبتَ نونَ الرفعِ في "يشربونَه".

وممّا جاء من إلغاء "أنْ" في الكلام قراءةُ ابنِ مجاهد(٢): {أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ}(٣)، برفع الميم. وإلغاءُ "أنْ" في هذه الأماكنِ بالحَمْلِ على "ما" المصدريةِ(٤).

وقد جزم بعضُ العرب بـ"أنْ" حكاه(٥)اللحيانى، وقال: إنها لغةُ بني صبّاح، وحكاه أيضا أبو عُبيدةَ(٦)، فمن الجزم بـ"أنْ" قولُه:

إذا ماغَدَوْنا قال وِلْدانُ أهلِنا تَعالَوا إلى أن يأتِناالصيدُ نَخْطِبِ(٧)

فـ"يأتِنا" مجزومٌ بـ"أنْ"؛ ولأجل ذلك حُذفت الياءُ من "يأتِنا"(٨)، وقال الآخرُ:

---

(١) البيت لتميم بن أبي بن مقبل في ديوانه: ٣٤٦ برواية:

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان

وهو بهذه الرواية في شرح اللمع لابن برهان: ١٣٦/١ ، وشرح التسهيل: ٣٤٦/٢ ، والمساعد: ٣١/٢ ، وشفاء العليل: ٥٣٣/٢ ، والمقاصدالنحوية: ١٧٣/٣ ونسبه لبعض الخوارج من أبيات قالها حين حالوا بين الحسين بن علي وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشا، ولاشاهد فيه هنا على هذه الرواية، والبيت برواية الشارح في شرح ابن القواس: ٣٦٤/١.

(٢) كذا في النسختين، وفي البحرالمحيط ٢١٣/٢: "وقُرىء {يُتِمُّ} برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد" وينظرشواذ ابن خالويه: ١٤ ، والدرالمصون: ٤٦٣/٢ ، وفي الإنصاف ٥٦٣/٢: "وقد روى ابن مجاهد أنه قرىء: {لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ} بالرفع"، وينظرالخزانة: ٤٢٢/٨.

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٢٣٣ . وفي النسختين: "إلاأن" ، وقد نُبِّه على صوابه في حاشية الاصل.

(٤) هذا مذهب البصريين، والكوفيون يجعلون "أن" هنا المخففة من الثقيلة شذ إيلاؤها الفعل. الجنى الداني: ٢٢٠ ، والمغني: ٤٦.

(٥) في الأصل : "حكاها" .

(٦) في المغني ٤٥: "ذكر بعض الكوفيين وأبوعبيدة أن بعضهم يجزم بـ"أن" ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح" وينظرالارتشاف: ٣٩٠/٢.

(٧) البيت لامرىء القيس في ديوانه: ٣٨٩ برواية: "إلى أن يأتي الصيد" وعليها يفوت الاستشهاد، وهو من شواهد المسائل البصريات: ٢٥٩ ، والمحتسب: ٢٩٥/٢ ، والجنى الداني: ٢٢٧ ، والمغني: ٤٥ ، وشرح أبياته: ١٢٨/١.

(٨) في ب : "ايأتنا".

أَخْلِقْ بذي الصبرِأنْ يَظْفَرْ بحاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أنْ يَلِجا(١)

فسكَّنَ الراءَ من "يَظْفَرْ" للجزم، وقال الآخرُ:

لقد طالَ كِتْماني عَزيزةَ حاجَةً مِن الحاجِ لاتدري عزيزةُماهِيا

أُحاذِرُ أنْ تعلمْ بها فتردَّها فتَتْرُكَها ثِقْلا عليَّ كما هِيا(٢)

فسكَّنَ "تعلمْ" جزما بـ"أنْ"، وقال الآخرُ:

وإنَّ بباب الدارِ عَيْنًا وأنْ تُرَعْ حِذارًا لتلكَ العينِ أَهْنَى وأَجْمَلُ(٣)

فجزم "تُرَعْ" بـ"أنْ" و "أنْ تُرَعْ"(٤)في محل المبتدأ، وخبرُه "أَهْنَى"، التقديرُ: وروعُكَ أَهْنَى، وقال الآخرُ، [وهو الراعي](٥):

---

(١) البيت لمحمد بن بشير الخارجي (من خارجة بن عدوان، وليس هو من الخوارج، ويكنى أبا سليمان، شاعر فصيح حجازي مطبوع من شعراء الدولة الأموية، كان يعيش في البادية ولايكاد يحضر مع الناس. أخباره في الأغاني: ١٦/١٠٢-١٣٣ ، ومعجم الشعراء: ٣٤٣ ، والمحمدون من الشعراء: ١٦٤) من أبيات له أوردها أبوتمام في الحماسة: ١/٦٠٠ والرواية فيها: "أن يحظى" والبيت بهذه الرواية في البيان والتبيين: ٢/٣٦٠ ، والشعروالشعراء: ٢/٨٧٩ ، والعقدالفريد: ٢/٧٠ ، ٢٤١، ونظام الغريب للربعي: ٢٧٢ ، وبهجة المجالس: ١/١٨٢ ، وشرح الكافيةالشافية: ٢/٨٢٩ ، وشرح التسهيل: ١/٣٨٨ ، ٣/١٩٠. وعليها يفوت الاستشهاد ، وهو برواية الشارح في ضرائرالشعر: ٨٩ ، والتعليقات الوفية: ١/٣٠٨.

(٢) البيتان لجميل بن معمر العذري في ديوانه: ٢٢٦ برواية: "بثينة" مكان "عزيزة" ، و صدر الشاهد فيه:

أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها

وهو كذلك في شرح أبيات المغني: ١/١٣٣ وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وهما برواية الشارح في شرح التسهيل: ٤/١٣ ، والتذييل والتكميل: ٨/١٠٦ أ-ب ، وشفاء العليل: ٢/٩٢١ ، وثانيهما في الجنى الداني: ٢٢٧ ، والمغني: ٤٥.

(٣) ورد البيت من غير نسبة في ضرائرالشعر: ٨٩ ، والتذييل والتكميل: ٨/١٠٦ ب.
وفي ب : "وإن مدع خدارا" .

(٤) في ب : "وأن وترع" .

(٥) ليس في الأصل ، والراعي النميري تقدم التعريف به ص ٤٧٧.

تَأْبَى قُضاعَةُ أن تعرفْ لكم نَسَبًا وابْنا نِزارٍ فأنتم بيضةُ البلدِ(١)

فقد حَصَلَ مما تقدم أن "أنْ" تَنصبُ وهو الكثيرُ، ويرتفعُ الفعلُ بعدها وهو أقلُّ من النصب، وتجزمُ الفعلَ بعدها وهو أقلُّ، وهي في ذلك كلِّه مصدريةٌ. قال الرُّؤاسيُّ(٢): "فصحاءُ العرب ينصبون بـ"أنْ" وأخواتِها، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم [قومٌ](٣) يجزمون بها" انتهى.

وجزموا بـ"أنْ" بالحمل على "إن" الشرطيةِ؛ لأن كل واحد منهما يقع موقعَ الآخر(٤)، ألاترى أنهم قد قرأوا: {وَلايَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ / أَن ١٩٩/ب
صَدُّوكُمْ}(٥)، بفتح {أَنْ} وكسرِها، وكذلك: {أَن تَضِلَّ}(٦)، وكذلك: {أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ}(٧).

---

(١) شعره: ٢٠٣ من قصيدة له في هجاء عدي بن الرقاع ، وروايته: "أن ترضى دعاوتكم" وعليها يفوت الاستشهاد، وينظرالأضداد للسجستاني: ١١٧ ، والخصائص: ٧٤/١ ، ٣٤١/٢ وفيه: "وقد روي (لاتعرف لكم) فإن كان كذلك فهو أسهل لاستثقال الضمة" ، وأمالي المرتضى: ٨/٢ ، وضرائرالشعر: ٨٩ ، والارتشاف: ٢٩٤/٣ ، وقولهم: فلان بيضة البلد من الأضداد يكون مدحا ويكون ذما، والمراد به في المدح: واحد البلد الذي يُجتمع إليه ويُقبل ، وفي الذم: المنفرد الذي لاناصر له، وهو في البيت ذم. ينظرالزاهر: ١٧/٢-١٨.

(٢) شرح التسهيل: ١٣/٤ ، والتذييل والتكميل: ١٠٦/٨ أ ، والجنى الداني: ٢٢٦ ، والمساعد: ٦٥/٣ ، وشرح أبيات المغني: ١٣١/١.

وفي النسختين : "الرياشي" ، والمثبت من المصادرالسابقة، والرؤاسي هو محمد بن الحسن بن أبي سارة، يكنى أبا جعفر، وسمي الرؤاسي لكبر رأسه، وهو أستاذ الكسائي والفراء وأول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين. أخباره في الفهرست: ٧١ ، وطبقات النحويين واللغويين: ١٢٥ ، ونزهة الألباء: ٥٠-٥١.

(٣) سقط من الأصل .

(٤) جاء في حاشية الأصل: "الأحسن أن يقول: (كل واحدة تقع) بالتاء في (واحدة) و (تقع)؛ لقوله: (الشرطية)، وبعيد تذكيره لـ(أن) المفتوحة وتأنيثه لـ(إن) المكسورة، ثم تغليبه التذكير، وكذلك كان يقول: الأخرى".

(٥) سورةالمائدة: من الآية: ٢ ، وقد قرأ ابن كثير وأبوعمرو: {إِنْ} بالكسر، وقرأ الباقون بفتحها. السبعة: ٢٤٢ ، وينظرالكشف: ٤٠٥/١.

(٦) سورةالبقرة: من الآية: ٢٨٢ ، وقد قرأ حمزة وحده بكسر الهمزة،وقرأ الباقون بفتحها. السبعة: ١٩٣ ، وينظرالكشف: ٣٢٠/١.

(٧) سورةالزخرف: من الآية: ٥ ، وقد قرأ نافع وحمزة والكسائي بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. السبعة: ٥٨٤ ، وينظرالكشف: ٢٥٥/٢.

وممّا أُلغي من هذه الحروف "إذن" أُلغيت في الكلام مع استيفاء شروط العمل(١)، فتقولُ: إذن أُحسنُ إليك، بالرفع، (٢-وقد تقدم-٢).

وأما "لَنْ" فقد تخرُجُ عن النصب إلى الجزم، والجزمُ بها لغةٌ عن العرب، أنشد ابنُ الطَّراوَةِ:

لن يَخِبِ الآنَ مِن رَجائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دونِ بابِكَ الحَلَقَة(٣)

فجزم "يَخِبْ"(٤) بـ"لَنْ"، وكُسرت الباءُ لالتقاءِ الساكنين، وأنشدوا أيضًا على ذلك:

فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ مَنْظَرُ(٥)

فـ"يَحْلَ" مجزومٌ بـ"لن"

---

(١) في الأصل : "الكلام" .

(٢-٢) ليس في ب ، وينظر ص ٧٢٣ فيما تقدم .

(٣) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهما. شرح أبيات المغني: ١٦١/٥ ، وينظر التذييل والتكميل: ١٠٨/٨ أ ، والدرالمصون: ٢٠٤/١ ، والمغني: ٣٧٥ ، ٩١٦ ، والمساعد: ٦٦/٣ ، والشاهد فيه جزم "يخب" بـ"لن" بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين، وأما كسر الآخر فهو عارض لالتقاء الساكنين.

والحلقة، بالتسكين: الدروع، وكذلك حلقة الباب، وحلقة القوم، وأجازوافيه التحريك على ضعف. الصحاح: ١٤٦٢/٤(حلق).

وفي ب : "حرك دون بابك" بسقوط "من" .

(٤) في ب : "يخيب" .

(٥) عجزبيت لكثيّر عزة في ديوانه: ٣٢٨ ، وصدره:

أيادي سبا ياعزَّ ماكنتُ بعدكم

والمعنى: "كنت بعد فراقك ياعزة مشتت الحال مفرق البال، فلم يحل لعيني نظر أو منظر" شرح أبيات المغني:١٦١/٥ ، وينظر الكشاف: ٢٨٦/٣ ، والتذييل والتكميل: ١٠٨/٨ أ ، والجني الداني: ٢٧٢ ، والمغني: ٣٧٥.

التتمةُ الثالثةُ: اعلم أن الفعل المنصوبَ لايُحذفُ ويبقى الناصبُ سواءٌ كان الحذفُ للدليل أو غيرِالدليل، فلو قيل: أتريدُ أن تخرجَ؟ فلاتقولُ في الجواب: أريدُ أنْ، وتحذفُ "تخرجَ"(١)، ووقعَ في كتاب البخاري في قوله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}(٢): "فيذهبُ كيما فيعودُ ظهرُه طبقا واحدا"(٣)، يريدُ: كيما يسجدَ، وحملَه بعضُهم على حذف الفعلِ بعد "لمّا"، وليس كذلك؛ لأن حذفَ الفعل بعد "لمّا" إذا دلَّ عليه دليلٌ جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام، ولم يُنقلْ ذلك في حذف المنصوب.

ولنرجعْ إلى كلام المصنف، قوله: "ونَصْبُهُ" الضميرُ راجع إلى الفعل المضارع.

وقولُه: "بأنْ ولَنْ ثم إذَنْ" ذَكَرَالنواصبَ، ولم يذكر "كَيْ"، وذكرها في "الفصول"(٤)، قال ابنُ الخباز(٥): عدمُ ذكرها سهو منه.

ولقائل أن يقولَ: ليس بسهو؛ لأنه قد تقدم(٦)أن من النحويين من يقولُ: إن "كي" لاتكونُ إلا جارة، فلعل المصنفَ هنا ارتضى هذا القولَ.

وعَطَفَ بـ"ثم" والموضعُ موضعُ الواو؛ لأن "ثم" قد تأتي في بعض المواضع بمعنى الواو(٧)، ويمكنُ أن تكونَ "ثم" هنا على بابها من التراخي في العطف؛ لأن "إذن" في النصب لا تقوى / قُوَّةَ "أنْ" و "لَنْ"، فإنَّ "إذن" تُلغى في فصيح الكلام، بخلاف "أنْ" و "لَنْ" فعَطَفَ بـ"ثم" إعلاما بأن "إذن" متراخيةٌ في النصب عن "أن". ٢/٢٠٠

---

(١) كذا في النسختين، والمناسب : "أخرج".

(٢) سورةالقيامة: الآيتان: ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) صحيح البخاري: ٢٧٠٦/٦ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ...}، رقم ٧٠٠١ ، ولفظه: "فيذهبُ كيما يسجدَ فيعود ظهره طبقا واحدا" ، ولاشاهد فيه، وقد أورده ابن هشام في المغني ٢٤٣ كما ورد عند الشارح هنا، وذكر أنه وقع في صحيح البخاري في تفسير {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ}، قال ابن حجر في فتح الباري ٤٢٨/١٣: "وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ (كي يسجد)، بحذف (ما)، وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري أورده في التفسير، وليس كذلك، بل ذكرها هنا فقط".

(٤) الفصول الخمسون: ٢٠٣ .

(٥) الغرةالمخفية: ١٦٠/١ .

(٦) ص ٦٨٥ .

(٧) ينظرالمغني: ١٥٩ .

واختلفوا في هذه النواصبِ الأربعةِ:

فقال أبو علي[١]: كلٌّ واحدٍ منها أصلٌ بنفسه، وعملت في الفعل لاختصاصها.

وقال الرمانيُّ والسيرافيُّ[٢]: الأصلُ في النواصب "أنْ"، والباقي عملت بالحمل على "أنْ"؛ لأن "أنْ" نقلت الفعلَ نقلين: نقلٌ[٣] إلى الاستقبال، ونقلٌ[٣] إلى تأويل المصدر، و"لَنْ" نقلته إلى الاستقبالِ والنفي، و"إذن" إلى الاستقبال والجواب، و "كَيْ" إلى الاستقبال والعلة، فلما أشبهت "لن، وكي، وإذن" "أن" في هذين النقلين عملت عملَها.

وقولُه: "فيها أتى إضمارُ أن" أطلق الإضمارَ، ولم يذكرْ هل هو على جهة اللزوم أو على جهة الجواز، وقد تقدمت أماكن ذلك مستوفاة[٤].

وقولُه: "وأحرُفٌ" جَمَعَها جمعَ قلّة؛ لأنها سبعةٌ وهي: "حتى" الجارةُ، و"كي" الجارةُ، ولامُ الجُحُود، والفاءُ، والواوُ في الأجوبة الثمانيةِ، و"أو"، ولامُ "كي"، وقد تقدم أن الستةَ الأُوَلَ "أنْ" بعدها لازمةُ الإضمار، وأن "أنْ"[٥] بعد [لامِ][٦] "كَيْ" أنت في إضمارها وإظهارِها بالخيار.

والأَولى في إعراب "وأَحْرُفٌ" الرفعُ على المبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، التقديرُ: وثَمَّ أحرفٌ، ولو جررناه لكان معطوفا على قوله: "بأنْ" فيلزمُ منه نسبةُ النصب إلى هذه الأحرفِ، و"أنْ" بعدها مضمرةٌ، ولم يَقُلْ به أَحَدٌ.

ولامُ "كَيْ" أحدُ الموضعين اللذين أنت فيهما بالخيار في إضمارِ "أنْ" وإظهارِها.

---

(١) التذييل والتكميل: ١٠١/٨ ب .

(٢) شرح السيرافي: ١٨٨/٣أ-ب ، والتذييل والتكميل: ١٠١/٨ ب .

(٣) في ب : "نقلا" .

(٤) ينظر ص ٦٧٩ فيما تقدم .

(٥) في ب : "وأن وأن" .

(٦) سقط من الأصل .

وقوله:

"كَيْ، لامُ كَيْ، لامُ الجُحُودِ، حَتَّى"

أخذ يُعَدِّدُ الأحرفَ فذَكَرَ منها في هذا الشطرِ أربعةَ أحرفٍ، وهي أحرفُ جرٍّ، و"كَيْ" في البيت مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، التقديرُ: منها "كَيْ"، أي: من تلك الأحرفِ التي ينتصبُ المضارعُ بعدها بإضمار "أنْ" "كَيْ".

وقولُه: "لامُ كَيْ، / لامُ الجُحُودِ، حَتَّى" معطوفاتٌ على "كَيْ" حُذف منها حرفُ العطف، التقديرُ: ومنها لامُ "كَيْ"، ومنها لامُ الجُحُودِ، ومنها "حَتَّى". ٢٠٠/ب

وقولُه:

"والفاءُ والواوُ إذا أجبتا"

أي: الفاءُ والواوُ من الحروفِ التي ينتصبُ المضارعُ بعدها بإضمار "أنْ" بشرط أن تقعَ في الأجوبة الثمانيةِ.

وقولُه:

"الأمرَ والنهيَ والاستفهاما"

أخذ يُعَدِّدُ الأجوبةَ، فذكر منها في هذا الشطرِ ثلاثةً، ونصب "الأمرَ" بقوله: "أَجَبْتا".

وقولُه:

"كجيءْ لنا فنُوليَ الإكراما"

تمثيلٌ للأمر وجوابِه، ولم يذكرْ تمثيلَ الاستفهامِ، ومثالُه: {فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا}(١)، وذَكَرَ تمثيلَ النهي بعدُ.

وقولُه:

"والعرضَ والتَّحْضِيضَ والتَّمَنِّيا"

ذَكَرَ في هذا الشطرِ من باقي الأجوبةِ ثلاثةً، وعَطَفَها بالنصب على قوله: "الأمرَ".

---

(١) سورة الأعراف: من الآية: ٥٣ .

وقولُه:

"نحوُ ألاتَزُورُنا فنُعْطِيا"

تمثيلٌ للعَرْض، ولم يذكرْ تمثيلَ التحضيضِ، ولاالتمني، ومثالُ التحضيضِ: هلّاتزورُنا فنُكرمَكَ، ومثالُ التمني قولُه تعالى: {يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَانُكَذِّبَ}(١).

وقولُه:

"وماأَعِيبُ فِعْلَهُ فأَعْذُلَهْ"

تمثيلٌ للنفي وجوابِه، ولم يأتِ به مُصرَّحا. فحصل من هذا أنه ذَكَرَ من الأجوبة ستةً بالنص، وواحدا بالمثال، وهو جوابُ النفي، ولم يذكر الدعاءَ في الأجوبة استغنى عنه بالأمر.

وقولُه:

"ولاتَعِبْ فعلَ امرِىءٍ وتَفْعَلَهْ"

تمثيلٌ للنهي وجوابِه، وهذا المثالُ فيه من ألقاب البديع العقدُ(٢): عَقَدَ [فيه](٣)آيةً من الكتاب العزيزِ وبيتا منِ الشعر، أما الآيةُ فقولُه تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ}(٤)، وأما البيتُ فقولُه:

لاتَنْهَ عن خُلُقٍ و تأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ(٥)

وقولُه: "وسرتُ حتى أدخلَ البلدةَ" تمثيلٌ للنصب بعد "حَتَّى" وهي من المواضع التى يُنصبُ / المضارعُ [بعدها](٦)بإضمار "أنْ" لزوما. ٩/٢٠١

---

(١) سورةالأنعام: من الآية: ٢٧ .

وفي النسختين : "ياليتنا نرد فنعمل" ، وليس قرآنا .

(٢) "هو ضد الحل؛ لأنه عقد النثر شعرا، ومن شرائطه أن يأخذ المنثور بجملة لفظه أو بمعظمه فيزيد فيه أو ينقص منه أويحرف بعض كلماته ليدخل به في وزن من أوزان الشعر، ومتى أخذ معنى المنثور دون لفظه كان ذلك نوعا من أنواع السرقات بحسب الآخذ الذي يوجب استحقاق الأخذ للمأخوذ، ولا يسمى عقدا إلا إذا أخذ المنثور برمته وإن غير منه بطريق من الطرق التي قدمناها كان المبقَّى منه أكثر من المغير بحيث يعرف من البقية صورة الجميع". تحريرالتحبير: ٤٤١ ، وينظرطراز الحلة: ٣٠١.

(٣) ليس في الاصل .

(٤) سورةالبقرة: من الآية: ٤٤ .

(٥) تقدم ص ٦٩٧.

(٦) سقط من الأصل .

وقولُه:

"... ... ..أي سرتُ إلى أنْ أو على تقدير كَيْ"

هـو تفسيرٌ لمعنى "حَتَّى" فتكونُ بمعنى الانتهـاءِ، وهو المُعَبَّرُ عنـه بقوله: "إلىأنْ"، وتكـونُ بمعنى التعليـلِ، وهو المُعَبَّرُ عنـه بقوله: "أو على تقـدير كَـيْ"، والمثالُ الـذي أتى به يحتملُ المعنيين، وتأتي لمعنى الانتهـاءِ لاغيرُ، نحـوُ: أسيرُ حتى تغيبَ الشمـسُ، أي: إلى أن تغيبَ الشمسُ، وتأتي لمعنى التعليـلِ لاغيرُ، نحوُ: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، أي: [كَيْ][1]أدخلَ.

وقولُه:

"وأو كمثلِ الزَمْهُ أو يَقْضِيَنِي[2]"

تمثيـلٌ للنصـــب بعد "أوْ" بإضمار "أنْ"، وهي من الأمـاكن التي لايجوزُ إظهارُ "أنْ" فيها.

وقولُه: "فانصِبْ بإلاأنْ" يعني أنَّ "أوْ" في هذا الموضعِ معناها الاستثناءُ من الأزمـان، فإذا قلتَ: لأَلْزَمَنَّـكَ أوتقضيَنِي حَقِّي، فمعناه: لأَلْـزَمَنَّكَ سائرَالأوقاتِ إلاوقـتَ القضاءِ فإني لاأَلْزَمُكَ، وقـد تقدم[3]أنهـا تأتي بمعنى "إلى أنْ" ومعنى "كَيْ" ومثَّلْنا ذلك.

وقـولُه: "لِـمَعْنًى بَيِّنٍ" يريدُ أن المعنى الـذي أوجبَ أن تكـونَ "أوْ" هنـا بمعنى "إلا" بَيِّنٌ؛ لأن "إلا" معنـاها أنَّ ما قبلها عُمُومٌ، ومـابعدها خُصُوصٌ، فإذا قلـتَ: قـام القومُ، فـ"القومُ" عمـومٌ، وإذا قلـتَ: إلا زيدا، فـ"زيدٌ" خصـوصٌ، وكـذلك "أوْ" هنـا ماقبلها عمـومٌ، ومـابعدها خصوصٌ، فـإذا قلـتَ: لأَلْزَمَنَّكَ، فمعنـاه: في جميع الأوقات، فهذا عمومٌ، وإذا قلتَ: أو تَقْضِيَنِي حَقِّـي، فمعناه: أترُكُ اللُّزُومَ زمانَ القضاء، فهذا خاصٌّ.

---

(١) سقط من الاصل .

(٢) زيد بعده في ب : "حقي".

(٣) ص ٧٠٠ .

[علامات إعراب الفعل المضارع]

١١٥- وارفعْ مُضارِعًا صحيحَ الآخِرِ مثلَ "يقومُ" بانضِمامٍ ظاهِرِ
١١٦- وانصِبْهُ بالفتحِ وإنْ تَجْزِمْ سَكَنْ والرفعُ في مُعْتَلِّهِ لم يُسْتَبَنْ
١١٧- والنصبُ بانَ فيه إلا في الألِفْ وفي انجزامِهِ أخيرُهُ حُذِفْ

لما ذكر فيما تقدم أن المضارعَ يُرفعُ ويُنصبُ ويُجزمُ، شَرَعَ هنا يتكلمُ في علامة رفعه ونصبه وجزمه، واعلمْ أن المضارعَ بهذاالنظرِ لايخلو أن تلحقَه إحدى النوناتِ الثلاثِ: الشديدةِ أوالخفيفةِ أو نونِ جماعة النِّسوة، أو لاتلحقَه: / ٢٠١/ب

فإن لحقته إحدى هذه النوناتِ فهو مبنيٌّ، ويأتي حكمُه بعد(١).

وإن لم تلحقْه فلايخلو أن يكونَ صحيحَ الآخرِ أو معتلَّه، وهو الذي في آخره الفٌ أوياءٌ أو واوٌ، نحوُ: يَخْشَى، ويَرْمِيْ، ويَغْزُو.

فإن كان صحيحَ الآخِرِ فلايخلو أن يكونَ مجردا من ألف التثنية أو واو الجمع أو ياءِ مخاطبة المؤنثة.

فإن كان غيرَ مجردٍ فيأتي حكمُه(٢).

وإن كان مجردا فإنه يُرفع بالضمة ظاهرةً، نحوُ: يضربُ، ويُنصبُ بالفتحة ظاهرةً، نحوُ: لن يَضْرِبَ، ويُجزمُ بالسكون، نحوُ(٣): لم يَضْرِبْ.

وقد تُسْتَثْقَلُ الضمةُ فيُسَكَّنُ الفعلُ، فمن ذلك قولُ امرىءِ القيسِ:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَمُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِن اللهِ ولا واغِلِ(٤)

---

(١) ص ٧٥١ فما بعدها .

(٢) ص ٧٤٦ فما بعدها .

(٣) " نحو" ساقطة من ب .

(٤) تقدم ص ٣٠٤ .

فسكَّنَ الباءَ من "أَشْرَب" ، وهو عندهم من إجراء المنفصل مُجرى المتصل(١)، فجعلوا "رَبُ غَ" من "أَشْرَبُ غَيْرَ" مثلَ "عَضُدٍ" ، وهم يقولون في "عَضُدٍ": عَضْدٌ، بسكون الضاد، كذلك قالوا في "رَبُ غَ": "رَبْ غَ". ومعنى "غيرَ مُسْتَحْقِبٍ": غير جامعٍ. و"الواغِلُ": الداخلُ على القوم وهم يشربون، فيشربُ معهم من غير أن يُدعى. ومن تسكين الضمةِ قولُه:

سِيرُوا بني العَمِّ فالأَهْوازُ موعدُكُمْ ونهرُ تِيرى ولاتَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ(٢)

فسكَّن الفاءَ(٣)من "تَعْرِفْكُمْ". وقال آخرُ:

وناعٍ يُخَبِّرُنا بِمَقْتَلِ سَيِّدٍ تَقَطَّعُ من وَجْدٍ عليه الأَنامِلُ(٤)

فسكَّن الراءَ من "يُخَبِّرُنا".

ومن مجيء ذلك في سَعَةِ الكلام قراءةُ أبي عمرٍو: {وَمَايُشْعِرُكُمْ}(٥)، و {يَنْصُرْكُمْ}(٦)، بإسكان الراء، ومن ذلك

---

(١) ينظرالكتاب: ٢٠٣/٤ ، وشرح المفصل: ٤٨/١ ، وضرائرالشعر: ٩٣ ، وقد أنكر المبرد والزجاج وابن السراج التسكين لما فيه من إذهاب الحركة الإعرابية. معاني القرآن وإعرابه: ١٣٦/١، والأصول: ٣٦٥/٢ ، والخصائص: ٧٥/١.

(٢) البيت لجرير يهجو بني العم وكانوا أعانوا عليه الفرزدق. ديوانه: ١٤١/١ برواية: "فلم تعرفكم" ، والبيان والتبيين: ٨٣/٣ برواية: "فما تدريكم" وعليهما يفوت الاستشهاد، وينظرمايحتمل الشعرمن الضرورة: ١٤١ ، والخصائص: ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، والمحتسب: ١١٠/١ ، ١٢٣ ، ٥٩/٢، والمخصص: ١٣١/١٣ ، ١٨٨/١٥ ، والمحكم: ٢١/٢ ، وضرائرالشعر: ٩٤.

وفي النسختين : "ولاتعرفكم العجم" ، والمثبت من الديوان ومصادرالتخريج.

(٣) في النسختين : "الراء" صوابه في حاشية الاصل .

(٤) ورد البيت من غير نسبة في معاني الفراء: ١٢/٢ ، وضرائرالشعر: ٩٤.

(٥) سورةالأنعام: من الآية: ١٠٩ ، وقد اختلفت الرواية عن أبي عمرو في {يُشْعِرُكُمْ} و {يَنْصُرْكُمْ} فروى الرَّقِّيين عنه إسكان الراء ، والعراقيين اختلاسها. السبعةفي القراءات: ١٥٥-١٥٧ ، ٢٦٥ ، والكشف: ٢٤٠/١-٢٤٢ ، وينظرالكتاب: ٢٠٢/٤ ، والخصائص: ٧٢/١-٧٣.

(٦) سورةآل عمران: من الآية: ١٦٠ ، وينظرالهامش السابق.

قراءةُالحسن: {وَمَايَعِدُهُمُ الشَّيْطَنُ}(١)، وقراءةُ مَسْلَمَةَ بنِ مُحارِبٍ: {إِذْيَعِدُكُمْ}(٢)، بسكون الدال فيهما.

فإن كان معتلا، نحوُ: يَرْمِي، ويَغْزُو، ويَخْشَى، فلايخلو أن تكونَ هذه الحروفُ أصولا أوبدلا من همزةٍ:

فإن كانت أصولا، نحوُمامثَّلنا، فرفعُه بالضمة مقدرةً في الألف تَعَذُّرًا، وفي الواو / والياء استثقالا، وقد ظهرت الضمةُ في الواو منبهةً على الأصل، قال ٢/٢٠٢ الشاعرُ:

إذاقلتُ: عَلَّ [القلبَ] يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَواجِسُ لاتَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بالوَجْدِ(٣)

فأظهرَالضمةَ على الواو في "يَسْلُوُ"، وقال الآخَرُ:

فعَوَّضَنِي منها غَنائِي ولم تكُنْ تُساوِيُ عندي غيرَ خمسِ دَراهِمِ(٤)

ونصبُه بالفتحة مقدرةً في الألف تَعَذُّرًا، وظاهرةً لخِفَّتِها في الواوِ والياءِ، وقد تُحذفُ الفتحةُ ضرورةً، قال الشاعرُ:

فما سَوَّدَتْنِي عامرٌ عن وِراثةٍ أَبَى اللهُ أن أسمُو بأُمٍّ ولاأبِ(٥)

---

(١) سورةالنساء: من الآية: ١٢٠ ، وهي قراءة الأعمش في شواذ ابن خالويه: ٢٩ ، والمحتسب: ١٩٩/١ ، والتبيان: ٣٩١/١ ، والبحر: ٣٥٤/٣ ، والإتحاف: ٥٢٠/١ ، ومنسوبة للحسن في ضرائرالشعر: ٩٦.

وفي ب : "الحسين" مكان "الحسن".

(٢) سورةالأنفال: من الآية: ٧ ، وينظرالمحتسب: ٢٧٣/١ ، والبحر: ٤٦٤/٤ ، ومسلمة هو ابن عبدالله بن محارب، أبوعبدالله الفهري البصري النحوي، له اختيار في القراءة، وكان من علماء العربية. غايةالنهاية: ٢٩٨/٢.

(٣) ورد البيت من غير نسبة في شرح التسهيل: ٥٧/١ ، والمساعد: ٣٦/١ ، وشفاء العليل: ١٣٠/١، والمقاصدالنحوية: ٢٥٢/٢ ، والهمع: ١٨٤/١ ، والدرر: ١٧٠/١.

و"القلب" ساقطة من الأصل .

(٤) البيت لأعرابي يمدح عبيدالله بن العباس، رضي الله عنهما، وكان نزل به في طريقه إلى معاوية بالشام فذبح له شاة لايملك غيرها، فأعطاه عبيدالله خمسمائة دينار. المقاصدالنحوية: ٢٤٧/١، والخزانة: ٢٨٢/٨ ، وينظرضرائرالشعر: ٤٦ ، ٢٧٣ ، والمساعد: ٣٦/١ ، والهمع: ١٨٤ ، والدرر: ١٦٩/١.

وفي المصادر : "غناي" ، وفي بعضها: "عنزي".

(٥) هو عدوالله عامر بن الطفيل العامري، من فرسان العرب المشهورين، قدم على الرسول، صلى الله عليه وسلم، في وفد بني عامر يريد الغدر به، فلما حماه الله منه قال: أتجعل لي نصف ثمار المدينة والأمر من بعدك وأسلم ، فأبى عليه صلى الله عليه وسلم ،فانصرف عامر متوعدا، فمات بالطاعون في بيت امرأة من سلول قبل أن يصل إلى قومه. أخباره في السيرة النبوية: ١٩٤/٣-١٩٦، ٢١٣/٤-٢١٤ ، والشعروالشعراء: ٣٣٤/١-٣٣٦ ، والخزانة: ٨٠/٣-٨٢. والبيت في ديوانه: ١٣ ، والكامل: ٢١٢/١ ، والمحتسب: ١٢٧/١ ، والخصائص: ٣٤٢/٢ ، وضرائرالشعر: ٩٠ ، والمغني: ٨٨٧ ، والخزانة: ٣٤٣/٨.

وقال الآخَرُ:

إذا شئتُ أن أَلْهُو ببعضِ حديثِها رَفَعْنَ وأَنْزَلْنَ القَطينَ المُوَلَّدا(١)

بسكون الواوِ من "أَسْمُو" و "أَلْهُو"، ومن ذلك قولُه:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ومالإخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ(٢)

وقال آخَرُ:

فعَلَّكَ أن تَنْجُو من النار إنْ نَجا مُصِرٌّ على صَهْباءَ طَيِّبَةِ النَّشْرِ(٣)

فسكّن الواو من "تَدْنُو" و "تَنْجُو".

وممّاجاء من ذلك في الكلام قراءةُ مَنْ قرأ: {أَوْيَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ}(٤)، بسكون الواو.

وزعم أبو حاتم(٥)أن ذلك لغةٌ فصيحةٌ.

وجزمُه بحذف الحروف، نحوُ: لم يَغْزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، ويبقى ماقبل هذه الحروفِ على حركتها في حالة الوصل، وقد يُسَكَّنُ ما قبل هذه الحروفِ بعد الجزم، فمن ذلك قراءةُ السُّلَمِيِّ: {أَلَمْ تَرْ

---

(١) البيت للأخطل في شعره: ٣٠٣/١ ، ورفعن: بالغن في سيرهن. والقطين: الخدم، يريد: أنهن يسرعن في السير وينزلن الخدم؛ لئلايُسمع كلامهن، وينظرالمحتسب: ١٢٦/١ ، والخصائص: ٣٤٢/٢، والمنصف: ١١٥/٢ ، وضرائرالشعر: ٩٠ ، والخزانة: ٣٤٨/٨.

(٢) البيت لكعب بن زهير من قصيدة "بانت سعاد" المشهورة، ديوانه: ٩ ، والرواية فيه:

أرجو وآمل أن يعجلن في أبد ومالهن طوال الدهر تعجيل

وعليها يفوت الاستشهاد، وينظرشرح الكافيةالشافية: ٥٥٧/٢ ، وشرح التسهيل: ٥٧/١ ، ٨٦/٢ ، والمساعد: ٣٦/١ ، وشفاء العليل: ١٣٠/١ ، والخزانة: ١٤٣/٩.

(٣) لم أقف عليه فيما راجعت من المظان .

(٤) سورةالبقرة: من الآية: ٢٣٧ ، وإسكان الواو قراءة الحسن. شواذ ابن خالويه: ١٥ ، والمحتسب: ١٢٥/١/١ ، والبحر: ٢٣٦/٢

(٥) التذييل والتكميل: ٦٤/١ أ ، وفي الضرائراللغوية في الشعر الجاهلي: ٢٠٧ أن ابن عصفور نقله عن أبي حاتم في شرح الإيضاح.

كَيْفَ}(١)، بسكون الراء، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ: {وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ}(٢)، بسكون القاف، قال الشاعرُ:

ومَنْ يَتَّقْ فإنَّ اللهَ مَعْهُ ورزقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادِ(٣)

بسكون القاف. و"مؤتاب": مُفْتَعَلٌ من "ايتابَ"(٤)إذا رجع، وقال الآخرُ:

فاحْذَرْ ولاتَكْتَرْ كَرِيًّا أَهْوَجا عِلْجًا إذا ساقَ بنا عَفَنْجَجا(٥)

بسكون الراء من "تَكْتَرَ". و"الأهوجُ": الطويلُ الأحمقُ. و"العَفَنْجَجُ": الضخمُ(٦)الأحمقُ

فإن كانت الألفُ والياءُ والواوُ في الفعل المضارع ليست بأصل، وإنما هي مبدلةٌ من همزة، نحو: "يَقْرا" / بسكون الألف، والأصلُ "يَقْرَأُ" بالهمزة، و"يُقْرِي" بسكون الياء(٧)، والأصلُ "يُقْرِئُ" بالهمز، و"يَوْضُو" بسكون الواو، والأصلُ "يَوْضُؤُ" بالهمزة، فاختلف النحويون في جزمِ ذلك: فذهب ابنُ عصفور(٨)أن لك في ذلك وجهين: ٢٠٢/ب

---

(١) سورةالفيل: من الآية: ١ ، وينظرالمحتسب: ٣٧٣/٢ ، والمحررالوجيز: ٥٧٢/١٥ ، والبحر: ٥١٢/٨ ، والسلمي هو أبوعبدالرحمن عبدالله بن حبيب بن ربيّعة، لأبيه صحبة، وولد هو في حياة النبي، صلى الله عليه وسلم، أخذ القرآن عرضا عن كبار قراء الصحابة، وهو مقرىء الكوفة أقرأ الناس في المسجد الأعظم ٤٠ سنة، توفي سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذلك. أخباره في الطبقات الكبرى: ١٧٢/٦ ، وتاريخ بغداد: ٤٣٠/٩-٤٣١ ، ومعرفة القراء الكبار: ٥٢/١-٥٧.

(٢) سورةالنور: من الآية: ٥٢ ، وإسكان القاف من {يَتَّقْهِ} هي قراءة حفص عن عاصم. السبعة: ٤٥٨ ، وينظرالكشف:١٤١/٢-١٤٢.

(٣) ورد البيت من غير نسبة في ما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٤٦ ، والمحتسب: ٣٦١/١ ، والخصائص: ٣٠٦/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٣٩ ، والصحاح: ٨٩/١(أوب) ، ٢٥٢٧/٦(وق) ، والصاحبي: ٢٨ ، وضرائرالشعر: ٩٧ ، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٨.

(٤) في النسختين : "اتأب" ، وهوتحريف، ففي الصحاح ٨٨/١(أوب): "وائتاب مثل آب، فعل وافتعل بمعنى".

(٥) لم أقف على قائلهما، وهما من شواهد المحتسب: ١٣٦/١ ، والمنصف: ٩/٣ ، وضرائرالشعر: ٩٧ ، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٥ ، وأولهما في الخصائص: ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف: ٢٣٧/٢.

(٦) في ب : "الطويل" ، وينظرالصحاح: ٣٢٩/١(عفج).

(٧) في ب : "الراء" ، وهو سهو .

(٨) المقرب: ٥٢ ، وينظرالتذييل والتكميل: ٦١/١ أ-ب .

أحدُهما: إبقاءُ حروفِ العلة، وعلامةُ الجزمِ تسكينُ هذه الحروفِ؛ لأنها كانت متحركةً.

الثاني: حذفُ هذه الحروفِ تشبيها لها بالحروف الأصليةِ، واستشهد(١)على ذلك بقول الشاعر:

جريءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ سريعا وإلايُبْدَ بالظُّلمِ يَظْلِمِ(٢)

وموضعُ الشاهدِ حذفُ [الألف](٣)من "يُبْدا".

وذهب الأستاذُ أبو الحسن بن الضائع(٤)أنه لايجوزُ في جزم هذا النوعِ من الفعل حذفُ حروف العلة، وإنما علامةُالجزم التسكينُ؛ لأن تسهيلَ الهمزةِ كتحقيقها، وتأوّل مااستشهد به ابنُ عصفور، فقال: إنه ضرورةٌ، ووجهُها مراعاةُ اللفظ بعد التسهيل(٥).

ويمكن أن يُحْمَلَ البيتُ على لغةِ من يقول في "بَدَأَ": "بَدِيَ" على وزنِ "بَقِيَ"، ومضارعه "يَبْدَى"(٦)دون همزٍ كـ"يَبْقَى"، فيكونَ حذفُ الألفِ على هذه اللغةِ علامةً للجزم(٧).

---

(١) في ب : "واستشهدوا".

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة، ديوانه: ٢١ ، وينظرشرح القصائدالسبع الطوال: ٢٧٩ ، وشرح الفصائدالعشر: ١٩٠ ، والمقرب: ٥٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٨٩/٢ ، والهمع: ١٨١/١ ، والخزانة: ١٧/٣ ، وشرح شواهدالشافية: ١٠.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ابن الضائع(٠٠٠-٦٨٠هـ) أبوالحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكُتّامي الإشبيلي، إمام في العربية والكلام، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، ونقود على ابن عصفور في مقربه. أخباره في إشارة التعيين: ٢٣٥ ، والبلغة: ١٥٩-١٦٠ ، والبغية: ٢٠٤/٢.

وانظرقوله هذا في التذييل والتكميل: ٦٢/١أ .

(٥) في شرح القصائدالعشر ١٩١: "الأصل فيه الهمز من (بدأ يبدأ)، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفا، ثم حذف الألف للجزم، وهذا من أقبح الضرورات".

(٦) في ب : "يبدأ".

(٧) ينظرالتذييل والتكميل: ٦٢/١أ ، وفي اللسان ٦٧/١٤(بدا): "قال ابن بري: قال ابن خالويه: ليس أحد يقول (بديتُ) بمعنى (بدأتُ) إلا الأنصار، والناس كلهم (بدَيتُ) و (بدأتُ)، لما خففت الهمزة كسرت الدال فانقلبت الهمزة ياء، وليس هو من بنات الياء".

فإن قلتَ: حذفُ حروفِ العلة للجزم في الفعل المعتل مشكلٌ لأمرين:

أحدُهما أن الجازمَ لايَحذفُ إلا علامةَ الرفعِ، والألفُ والواوُ والياءُ ليست علامةَ رفعٍ في هذه الأفعالِ.

الثاني: أن علامةَ الإعرابِ زائدةٌ على ماهيَّةِ الكلمة، والألفُ والواوُ والياءُ في نحو: يَخْشَى، ويَدْعُو، ويَرْمِي، ليست زائدةً على ماهيَّة الكلمة.

فالجوابُ(١)أن يُقالَ: التحقيقُ في ذلك أن الجازمَ إنما حَذَفَ الحركةَ المُقَدَّرَةَ في الواو والياء والألف، فبقيت صورةُ هذه الأفعالِ في الجزم والرفعِ سواءٌ؛ فوقع اللَّبْسُ، فحُذفت الحروفُ لرَفْعِ اللبس، فهذه(٢)الحروفُ انحذفت عند الجازمِ لابالجازمِ.

تنبيهٌ: واعلم أنه قد ثبتت هذه الحروفُ / مع الجازم، فمن ذلك قولُه في ٢/٢٠٣
إثبات الواوِ:

هجوتَ زَبّانَ ثم جئتَ مُعْتَذِرًا ... من هجوِ زَبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ(٣)

وقال الآخَرُ في إثبات الياءِ:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ(٤)

وقال الآخَرُ في إثبات الألفِ:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرَضّاها ولاتَمَلَّقِ(٥)

---

(١) ينظرمنهج السالك: ١٤ .

(٢) في الأصل : "وهذه" .

(٣) البيت لأبي عمرو بن العلاء، واسمه زبّان على الصحيح، يخاطب الفرزدق وقد جاءه معتذرا إليه من هجو بلغه عنه. نزهة الألباء: ٣١ ، ومعجم الأدباء: ١٥٨/١١ ، وينظرمعاني الفراء: ١٦٢/١ ، ١٨٨/٢ ، والمنصف: ١١٥/٢ ، والأمالي الشجرية: ٨٥/١ ، وما يجوزللشاعر في الضرورة: ١٥٩ ، والإنصاف: ٢٤/١ ، وضرائرالشعر: ٤٥ ، والمساعد: ٣٥/١ ، وشفاء العليل: ١٢٨/١ ، وشرح شواهدالشافية: ٤٠٦.

(٤) تقدم ص ٢١٩ .

(٥) تقدم ص ٥٧٤ .

واختلف النحويون في تخريج هذا وأمثالِه(١):

فمنهم من قال: إن الجازمَ حَذَفَ حروفَ العلة، وهذه الحروفُ الآنَ إشباع.

ومنهم من قال: إن الجازمَ حَذَفَ الحركاتِ المُقدرةَ في هذه الحروفِ، ولم يَعْتَدَّ بالالتباس بين المرفوع والمجزوم.

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، قولُه: "وارْفَعْ مُضارِعًا" إنما أَتَى بالمضارِع ظاهرا ولم يأتِ به مُضْمَرًا كما قال: "فجَزْمُهُ" و "نَصْبُهُ"؛ لأن مقصودَه إنشاءُ حُكْمٍ فناسَبَ أن يكونَ مُظْهَرًا.

وقولُه: "بانْضِمامٍ ظاهِرِ" يعني في اللغة الفصيحة؛ لأنه قد تقدم(٢) تسكينُ هذا الضمِّ.

وقولُه(٣): "وانْصِبْهُ بالفَتْحِ" يعني: ظاهرا.

وقولُه:

"والرَّفعُ في مُعْتَلِّهِ لم يُسْتَبَنْ"

أي: لم يَظْهَرْ، ويعني: في اللغة الفصيحة، وقد تقدم إظهارُها.

وقولُه:

"والنَّصْبُ بانَ فيه إلافي الأَلِفْ"

يعني: في الكلام الفصيح.

وقولُه:

"وفي انْجِزامِهِ أَخِيرُهُ حُذِفْ"

يعني أيضا: في اللغة الفصيحة، وقد تقدم إثباتُ هذه الحروفِ في الجزم.

* * **

---

(١) ينظر معاني الفراء: ١/١٦١-١٦٢، وسر الصناعة: ٢/٦٣٠-٦٣١، وشرح شواهد الشافية: ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) في ب: "إذ تقدم".

(٣) في الأصل: "قوله".

[إعرابُ الأمثلةِ الخمسةِ]

١١٨- ثُمَّ ثُبُوتُ نُونِ يَفْعَلُونا ... ويَفْعَلانِ مَعَ تَفْعَلِينا

١١٩- عَلامَةٌ لرَفْعِهِ الْمُبِينِ ... واجْزِمْهُ وانْصِبْهُ بحَذْفِ النُّونِ

أخذ يتكلمُ في الفعل المضارعِ الصحيحِ غيرِالمُجَرَّدِ، وقد اختلف النحويونَ في التَّعْبير عن هذا الفعلِ:

فمنهم(١)مَنْ عبَّرَ عنه بالعَدِّ، فقال: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ، فحَصَرَهُ في هذه الخمسةِ الأمثلةِ.

ومنهم(٢)مَنْ عبَّر عنه بالحَدِّ / فقال: هو كلُّ فعلٍ لِحَقَهُ ألفٌ للتثنية، أو ٢٠٣/ب
واوٌ للجمع، أو ياءٌ لمخاطبة المؤنث. فقولُه: "لِحَقَهُ ألفٌ للتثنية" يشملُ: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، وقولُه: "أو واوٌ للجمع" يشملُ: يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وقولُه: "أو ياءٌ لمخاطبة المؤنثِ(٣)" يشملُ: تَفْعَلِينَ، لإغيرُ.

وفي قول مَنْ عَدَّها بالأمثلة تنبيهٌ على أن هذه الأمثلةَ من الفعل دائرةٌ بين الخطاب والغيبة، ولاحَظَّ للمتكلم فيها.

واعلمْ أن الكلامَ على هذا الفعلِ يستدعي الكلامَ في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في حقيقة إعرابِ هذا الفعلِ، واختلف النحويون في ذلك على أقوالٍ:

---

(١) ينظرجمل الزجاجي: ٣ ، والتبصرة: ٩٣/١ .

(٢) ينظرالكتاب: ١٩/١-٢٠ ، والمقتضب: ٨٢/٤ ، والأصول: ٤٨/١-٤٩ ، والإيضاح: ٧٠ ، واللمع: ١٨٤ ، والمفصل: ٢٤٤ ، والمقدمةالجزولية: ١٥ ، والتوطئة: ١٢٠ ، والكافية: ١٩١.

(٣) في الأصل : "أوياء المخاطبة" ، والمثبت من ب ، وهو متفق مع الحد المتقدم.

القولُ الأولُ: قولُ جمهورِالنحويين[١]أن إثباتَ النون في هذا الفعل علامةٌ للرفع، وحذفُها علامةٌ للنصب والجزم، تقولُ: يَضْرِبانِ، ولم يَضْرِبا، ولن يَضْرِبا، وعلى هذا القولِ دَرَجَ المُعْرِبون.

القول الثاني: للأخفش وابنِ دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلي[٢]أن هذه النونَ ليست إعرابا، وإنما هي دليلُ إعراب، والإعرابُ مقدرٌ قبل الضمائرِ تَعَذُّرًا، كما يُقَدَّرُ الإعرابُ قبل ياء المتكلمِ في نحو: غُلامي.

القولُ الثالثُ: للفارسيِّ[٣]أنه معربٌ ولاإعرابَ فيه، وهذا قولٌ لانظيرَ له.

القولُ الرابعُ: نقله الأستاذُ أبوالحسين بنُ أبي الربيعِ[٤]عن بعض النحويينَ أنه معربٌ بهذه الحروفِ: الألفِ والياءِ والواوِ[٥]، فهي تُعطي شيئين: الفاعليةَ والإعرابَ.

قلتُ: والذي حقَّقْناهُ بين يَدَيْ مشايخِنا بالأندلس، وكانوا يقولون هي طريقةُ سيبويه، أن هذا الفعلَ لمّا لحقته هذه الضمائرُ بَطَلَ أن يكونَ الإعرابُ قبلها؛ لأن الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد، والإعرابُ إنما يكونُ آخِرا، وبَطَلَ أن يكونَ الإعرابُ في هذه الحروفِ؛ لأنه يؤدي إلى حذفها في الجزم، والفاعلُ لايُحْذَفُ، فلمّا ضَعُفَ هذا الفعلُ في حالة الرفع والنصبِ؛ لكونه لم يقبلِ

---

(١) ينظرمصادر هامشي(٢،١) من الصفحة السابقة .

(٢) نتائج الفكر: ١١٠ ، ومنهج السالك: ١٢-١٣ ، وشرح اللمحةالبدرية: ٢٣٠/١ إلاأن السهيلي لايجعل النون دليلا على الإعراب، كما هو مذهب الأخفش وابن درستويه، ولكن النون عنده بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة كالنون التي في المثنى وجمع المذكرالسالم، قال: وإنما حذفت لما دخل الناصب والجازم لأن الأفعال الخمسة حينئذ لاتقع موقع الأسماء؛ لأن الأسماء لاتكون بعد عوامل الأفعال.

وابن دُرُسْتُويه (٢٥٨-٣٤٧هـ) هو أبومحمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفسوي الفارسي النحوي، كان عالما فاضلا محدثا عالما بالأنساب، أخذ عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم، له تصانيف كثيرة في غاية الجودة والإتقان، منها تفسير كتاب الجرمي، وكتاب الهجاء، وشرح الفصيح. أخباره في الفهرست: ٦٨-٦٩، وتاريخ بغداد: ٤٢٨/٩-٤٢٩ ، ونزهة الألباء: ٢١٣-٢١٤ ، ووفيات الأعيان: ٤٤/٣-٤٥.

(٣) منهج السالك: ١٣ ، وشرح اللمحةالبدرية: ٢٣١/١ .

(٤) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من كتبه.

(٥) في ب : "والألف والواو والياء" .

الحركةَ قُوِّيَ بالنون، ولم يُقَوَّ في حالة الجزم؛ / لأنه لم يَضْعُفْ عن آخِرالمفرد ٢/٢٠٤
في حالة الجزم؛ لأنه ساكنٌ، فكان ينبغي أن يكونَ في حالة النصبِ بالنون؛ للتَّقْوِيَةِ، إلاأنهم حملوا النصبَ على الجزم في الأفعال، كما حملوا النصبَ على الخفض في الأسماءِ.

إذا تقرَّر هذا فإطلاقُهم على النونِ علامةً للرفع، وعلى حذفها علامةً للنصب والجزم مَجازٌ(١)من القول، والتحقيقُ أنها للتَّقْوِيَةِ.

المسألةُ الثانيةُ: في أحكام هذه النونِ:

فمن ذلك أنها مكسورةٌ مع الألف على أصل التقاء الساكنين أو تشبيها لها بنون التثنية، مفتوحةٌ مع الواو والياء للتخفيف أو حَمْلا على نون الجمعِ المذكرِ السالم(٢) وقد تُفْتَحُ مع الألف، قرأ الحسن وشيبةُ في جماعةٍ: {أَتَعِدَانِنِي}(٣)، بفتح النون الأولى، وأنكر أبوحاتمٍ(٣)هذه القراءةَ، وإذا ثَبَتَتْ فلا معنى لإنكاره.

ومن أحكام هذه النونِ الحذفُ في فصيح الكلام، وذلك مع الناصب والجازم، ونونِ التأكيد، ونونِ الوقاية(٤)، فمثالُ حذفِها للناصب والجازم قولُه تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا}(٥)، ومثالُ حذفِها مع نون

---

(١) في ب : "مجازا" .

(٢) ينظرالكتاب: ١/١٩-٢٠ ، والمقتضب: ٤/٨٢-٨٤ ، وشرح السيرافي: ٢/١٧ ، ٢٢ ، ٢٦ ، وأسرارالعربية: ٣٢٥ ، والغرةالمخفية: ١/١٧٠ ، والصفوةالصفية: ١/٢٥٠.

(٣) سورةالأحقاف: من الآية: ١٧ ، وهي كذلك قراءة عبدالوارث عن أبي عمرو وأبي جعفر بخلاف عنه وهارون بن موسى عن الجحدري وهشام. شواذ ابن خالويه: ١٣٩ ، والبحر: ٨/٦٢.

وشيبة هو ابن نصاح بن سرجس بن يعقوب ، أبو ميمونة، مولى أم سلمة، رضي الله عنها، وقد مسحت رأسه وهو صغير ودعت له بالخير، وهو أحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضي المدينة ومقرئها مع أبي جعفر، توفي سنة ١٣٠هـ. أخباره في مشاهير علماء الأمصار: ١٣٠ ، ومعرفة القراء الكبار: ١/٧٩-٨٠ ، وغايةالنهاية: ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٤) ينظرالتسهيل: ١٠.

(٥) سورةالبقرة: من الآية: ٢٤ .

التأكيدِ قولُه تعالى: {لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ}[١]، ومثالُ حذفِها مع نون الوقايةِ: هل[٢] تضربانِي؟ الأصلُ: تضربانِنِي؟ بنونَيْنِ الأُولى للرفع والثانيةُ للوقاية، فحُذفت نونُ الرفع وبقيت نونُ الوقاية، وهو مذهبُ سيبويه وأكثرُ المتأخرين[٣]، وذهب الأخفشُ والمبردُ وأبوعلي وابنُ جني[٤] إلى أن المحذوفةَ نونُ الوقايةِ.

ويجوز إثباتُهما معا، فتقول: هل تضربانِنِي؟ بنونين، ويجوزُ أن تُدغمَ نون الرفع في نون الوقاية[٥]، فتقولَ: هل تضربانِّي؟ بنون مشدَّدَةٍ.

المسألةُ الثالثةُ: في حذف هذه النونِ في غير ما تقدم.

واعلم أن هذه النونَ لايجوزُ حذفُها في غير ما تقدم إلا قليلا، فمما ورد / في النظم من ذلك[٦] قولُ الشاعر: ٢٠٤/ب

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهُم ماصَنَعْتُمُ ستَحْتَلِبُوها لاقِحًا غيرَ باهِلِ[٧]

الأصلُ: "سَتَحْتَلِبُونَها" فحذف النونَ، وليست في موضعٍ ممّا تقدَّم، وقال الراجزُ:

أبيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي وجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[٨]

الأصلُ: "تَبِيتِينَ" و "تَدْلُكِينَ".

---

(١) سورةهود: من الآية: ٨ ، وفي ب : "يحسبه" .

(٢) "هل" ساقطة من ب .

(٣) الكتاب: ٥١٩/٣-٥٢٠ ، وشرح التسهيل: ٥٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٠/٢ ، ومنهج السالك: ١٣ ، والمغني: ٤٥٠.

(٤) المنصف: ٣٣٧/٢-٣٣٨ ، والتذييل والتكميل: ٥٩/١أ .

(٥) ينظر الكتاب: ٥٢٥/٣ ، ومعاني الأخفش: ٣١١/٢ ، والمنصف: ٣٣٦/٢ فما بعدها ، والتسهيل: ١٠.

(٦) في ب : "مما ورد في النظم فمن ذلك" .

(٧) البيت لأبي طالب في ديوانه(غاية المطالب): ١٢٧ ، والسيرة النبوية: ٢٩٧/١ من قصيدة له يتعوذ فيها بحرم مكة وبمكانه منها، ويتودد أشراف قومه، ويخبرهم وغيرهم مع ذلك أنه لن يُسلم رسولَ الله، صلى الله عليه وسلم. وينظر شرح الكافية الشافية: ٢١١/١ ، وشواهد التوضيح: ١٧٣ ، وشرح التسهيل: ٥٣/١ ، والبحر المحيط: ٤٩٢/٢ ، وشفاء العليل: ١٢٥/١. وناقة لاقح: إذا حملت. اللسان: ٥٧٩/٢(لقح). وناقة باهل: مُسَيَّبة، وأبهل الراعي إبله إذا تركها، وأبهلها: تركها من الحلب. اللسان: ٧١/٢(بهل).

وفي النسختين : "فإن يك قوما" ، وقد صوب في حاشية الأصل ، وفي ب : "سوهم".

(٨) ورد هذا الرجز من غير نسبة إلى قائل معين في الخصائص: ٣٨٨/١ ، وضرائر الشعر: ١١٠ ، وشرح التسهيل: ٥٣/١ ، والبحر المحيط: ٦٣/٦ ، والهمع: ١٧٦/١ ، والخزانة: ٣٣٩/٨.

ومما ورد من ذلك في الكلام قراءةُ أبي عمرو في روايةٍ عنه: {قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا}(١)، بتشديد الظاء، وأصلُه: "تَتَظاهَران" فأُدغمت التاءُ في الظاء، ثم حُذفت نونُ الرفعِ. وارتفع {سَاحِرَانِ} على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: أنتما ساحران تتظاهران. وجاء من ذلك في الحديث: "والذي نَفْسُ محمدٍ[بيدِهِ] لاتدخلوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولاتؤمنوا حتى تَحابُّوا"(٢)، الأصلُ: "لاتَدْخُلونَ" و "لاتُؤْمِنُونَ".

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، قولُه:

"ثُمَّ ثُبُوتُ نونِ يَفْعَلُونا ... ..." البيت

عَبَّرَالمصنفُ عن هذا الضربِ من الفعل بالعدّ، فذكر من الخمسة الأمثلة ثلاثةً، ولم يذكرالاثنين منها لدخولهما في الضِّمْنِ؛ لأن "يَفْعَلُونَ و يَفْعَلانِ" يحتملُ أن يكونَ بالتاء للخطاب، أو بالياء للغائب، فهما في الصورةِ اثنتان، وفي(٣)التقدير أربعة.

وقولُه: "علامةٌ لرفعه" هو خبرٌ لقوله: "ثُمَّ ثُبُوتُ"، وفيه التَّضْمِينُ؛ لأن المبتدأ في بيت، والخبرُ في بيت آخَرَ، وهو من عُيوب الشعر، وهو في نظم العلومِ مُغْتَفَرٌ.

ويظهر منه أن مذهبَه مذهبُ الجمهور من أن [ثبوتَ](٤)هذه النونِ علامةٌ للرفع، وحذفَها علامةٌ للنصب والجزم.

---

(١) سورةالقصص: من الآية: ٤٨ ، و{سَاحِرَانِ} قراءة سبعية قرأ بها ابن كثير ونافع وأبوعمرو وابن عامر. السبعة: ٤٩٥ ، وأما {تَظَّاهَرَا} فقراءة شاذة، وقد نسبت لمحبوب عن الحسن ويحي بن الحارث الذماري وأبي حيوة وأبي خلاد عن اليزيدي. شواذ ابن خالويه: ١١٣ ، والبحر: ١٢٤/٧ ، ولم أقف على نسبتها إلى أبي عمرو في شيء من كتب القراءات التي بين يدي، وهي له من بعض طرقه في شرح التسهيل: ٥٣/١.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: ٧٤/١ كتاب الإيمان، باب بيان أنه لايدخل الجنة إلاالمؤمنون...رقم٩٣ ، ولفظه: "لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا" وعليها يفوت الاستشهاد في "تدخلون".
و"بيده" سقط من الاصل .

(٣) في ب : "اثنان في" .

(٤) سقط من الأصل .

[بناء الفعل المضارع]

١٢٠- ونونُ يَفْعَلَنْ ويَفْعَلَنَا مُؤَكِّدُ[1] حَلَّ بِهِ لِيُبْنَى

١٢١- ونونُ يَفْعَلْنَ لأُنْثَى جُمِعَتْ يُبْنَى لها بالوَقْفِ كيفَ وَقَعَتْ

أخذ يتكلمُ في الفعل المضارع إذا لَحِقَهُ إحدى النوناتِ الثلاث: الخفيفةِ / أو الشديدةِ، أو نونِ جماعةِ النسوةِ، والكلامُ على هذين البيتين في فصلين: ٢/٥٠٠

الفصلُ الأولُ: فيما لَحِقَهُ النون الشديدةُ، أوالخفيفةُ. الفصلُ الثاني: فيما لَحِقَهُ نونُ جماعةِ النسوةِ.

الفصلُ الأولُ: فيما لحقه النونُ الخفيفةُ أو الشديدةُ، والكلامُ على ذلك في مسائلَ:

المسألةُ الأولى: في محلِّ هذين النونين من الكلمِ[2]، أمّا الحرفُ والاسمُ فلا حظَّ لهما في ذلك، فأمّا قولُ الراجزِ:

أَرَيْتَ إنْ جاءتْ به أُمْلُودا أَقائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا[3]

فضرورةٌ، ووجهُها حملُ اسم الفاعل على الفعل المضارع، وأما قولُهم: "هَلُمَّنَّ" بإلحاق نونِ التأكيد لـ"هَلُمَّ" فإن كان فعلا فلااعتراضَ، وإن كان اسمَ فعلٍ فبالحمل على الفعل[4].

---

(١) في ب: " مؤكدا".

(٢) في الأصل : "الكلام".

(٣) البيتان لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٧٣. وهما لرجل من هذيل في شرح أشعار الهذليين: ٦٥١/٢ برواية: "أقائلون أعجلي الشهودا" وعليها يفوت الاستشهاد. وينظر: المحتسب: ١٩٣/١، والخصائص: ١٣٦/١، وضرائرالشعر: ٣١، وشرح التسهيل: ١٥/١، والمغني: ٤٤٣، والخزانة: ٤٢٠/١١، وفيها: "أتى رجلٌ من العرب أَمَةً له، فلما حَبَلَتْ جَحَدها، فأنشأت تقولُ:

أريت إن جاءت به أملودا... إلى آخره "

والأملود: قال الجوهري: "غصن أملود، أي: ناعم. ورجلٌ أملود وامرأة أُملودة، عن يعقوب. وشابٌّ أملدُ وجاريةٌ ملداءُ: بَيِّنا الملد".الصحاح: ٥٤٠/٢ (ملد). وفي شرح أشعار الهذليين: "يقول: أرأيت إن ولدت هذه المرأة رجلا هذه صفته، يقال لها: أقيمي البينة أنك لم تأتي به من غيره؟". وفي ب: "أرأيت".

(٤) "هلم" في لغة الحجازيين اسم فعل، وأما التميميون فشبهوها بالفعل في التصرف. الكتاب: ٥٢٩/٣، والخصائص: ٣٦/٣، وينظرالنحو والصرف بين التميميين والحجازيين: ١٠٧ فما بعدها.

وأما الفعلُ فإن كان ماضيا فلايخلوأن يكون ماضيَ اللفظ والمعنى، أو ماضيَ المعنى دون اللفظِ: فإن كان الأولَ، نحوُ "قام" فلاتدخلُه النونُ؛ لأنه قد تحقَّقَ ومضى. وإن كان الثانيَ، نحوُ: "لم يَقُمْ" فلا تدخلُه النونُ إلافي الشعر، قال الراجزُ:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ مالم يَعْلَما(١)

الأصلُ: "يَعْلَمَنْ" فوقف على النون بالألف. ويظهرُ من ابن مالكٍ(٢)أن ذلك يجوزُ في الكلام.

فإن كان حالا فلاتدخلُه [النون](٣)أيضا؛ لأنه مُشاهَدُ الوُقوعِ.

فإن كان مستقبلافلايخلو أن يكونَ طلبا أوغيرَ طلبٍ:

(٤-فإن كان غيرَ طلبٍ-٤)فلاتدخلُه النون، (٥-فأما قولُه تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً}(٦) فأُكِّدَ بالنون في غيرالطلبِ، فوجهُه أن النفيَ هنا محمولٌ على النهي(٧)، وأما قولُ الشاعر:

قَليلا به ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ(٨)

فأَكَدَ في غيرالطلب، فوجهُه أنهم حملوا "ما" الزائدةَ على لام التأكيدِ-٥).

---

(١) هذا رجزٌاختُلف في تحديد قائله اختلافا كبيرا، فقيل: هو ابنُ جُبابَةَ اللصِ، وقيل: أبوحيّان الفَقْعَسِي، وقيل: عبدُ بني عبس، وقيل: العجاج، وقيل: مُساورالعبسي، وقيل: الدُّبيري. ينظرالخزانة: ٤١٨/١١.

والبيت من شواهد الكتاب: ٥١٦/٣، ونوادرأبي زيد: ١٦٤ ، ومجالس ثعلب: ٥٥٢/٢، والأصول: ١٧٢/٢، ٢٠٠، والتبصرة: ٤٣١/١ ، والإنصاف: ٦٥٣/٢، والخزانة:٤٠٩/١١. وبعده:

شيخا على كُرْسِيِّه مُعَمَّما

قال البغدادي: "شبه الرغوةَ التى تعلو القِمَع بشيخ معمم جالسٍ على كرسي".

(٢) التسهيل: ٢١٦ .

(٣) ليس في الأصل.

(٤-٤) سقط من ب بانتقال النظر .

(٥-٥) ليس في ب .

(٦) سورةالأنفال: من الآية: ٢٥.

(٧) معانى الفراء: ٤٠٧/١، ومعانىالأخفش: ٣٢١/٢، ومعاني القرآن للنحاس: ١٤٦/٣. وذهب الزجاجُ إلى أن معناه الخبر، وجاز دخولُ النون في الخبر؛ لأن فيه قوةَ الجزاء. معانى القرآن وإعرابه: ٤٥٣/٢.

(٨) صدر بيت لحاتم الطائي في ديوانه: ٢٢٣، وعجزه:

إذا ساقَ ممّا كنتَ تَجْمَعُ مَغْنَما

وينظرنوادرأبي زيد: ٣٥٥، وشرح الألفية، لابن الناظم: ٦٢٢، والارتشاف: ٣٠٥/١، والمقاصد النحوية: ٣٢٨/٤، والهمع: ٤٠١/٤.

وإن كان طلبا فإنها تدخلُه، وذلك: الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والعرضُ، والتحضيضُ، والتمني.

وحملوا جوابَ القسمِ المُثْبَتِ، (١-نحوُ: واللهِ لَتَذْهَبَنَّ-١)، وفعلَ الشرط إذا كان مع أداتِه / "ما" على الطلب، [نحوُ](٢): (١-{فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا}(٣)، وقلَّ بعدَ غيرِ "إمّا" من أدواتِ الشرط، نحوُ قولِ الشاعر: ٢٠٥/ب

مَنْ تَثْقَفَنْ منهم فليسَ بآيِبٍ أبدًا وقَتْلٌ في قُتَيْبَةَ شافِي(٤)

وكذلك قلَّ دخولُها في جوابِ الشرط، نحوُ قولِ الشاعرِ:

نَبَتَمْ نَباتَ الخَيْزُرانَة في النَّدا حديثًا متى ما يَأْتِكَ الخيرُ يَنْفَعا(٥)

أراد "يَنْفَعَنْ". وشذَّ دخولُها بعد "رُبَّمَا"، نحوُ:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ(٦) -١)

(١-١) ليس في ب.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) سورةمريم: من الآية: ٢٦.

(٤) البيت لبنت مُرَّةَ بنِ عاهانَ الحارثيّ في قاتلي أبيها من باهلةَ بن أعصُر، تقول: من تظفر به من آل قتيبة بن أعصر فليس بآيب إلى أهله لما في قتلهم من شفاء النفوس. وهو من شواهد الكتاب: ٥١٦/٣، والمقتضب: ١٤/٣، ومايجوزللشاعر في الضرورة: ٣٢٦، وضرائر الشعر: ٣٠، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٠٥/٣، والخزانة: ٣٩٩/١١. والذي في تلك المصادر: "وقتل بني قتيبة".

(٥) البيت للنجاشيّ قيس بن عمرو بن مالك من بنى الحارث بن كعب، شاعر هجّاء من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أصله من نجران، استقر بالكوفة وهجا أهلَها، وكان فاسقا ضربه عليٌّ على السكر في رمضان. أخباره في الشعروالشعراء: ٣٢٩/١-٣٣٣، والإصابة: ٤٩١/٦-٤٩٤. وهو من شواهد الكتاب: ٥١٥/٣، وتحصيل عين الذهب: ٤٨٥، وضرائرالشعر: ٣٠، وشرح الكافيةالشافية: ١٤٠٥/٣، والخزانة: ٣٩٥/١١ وفيها: " وقد رواه غيرُ سيبويه بكسر العين من (ينفع) على أنه جوابٌ مجزومٌ" وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد. قال الأعلمُ: " هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة".

(٦) البيت لجذيمةَ الأبرش ===

وإنما اختُصَّت نونُ التأكيد بالطلب لأن الطالب إنما يطلبُ في العادة ماهو مرادٌ له، فكان ذلك مقتضيا لتأكيده.

وإنما حُمل جوابُ القسم والشرطِ المذكورين على الطلب لأن الغالب في القسم أن يكون مرادا، ولأن فعلَ الشرط فعلٌ مستقبلٌ اشتمل على ما يقتضي توكيدُه، وهو زيادةُ "ما" على أداة الشرط، كاشتمال فعلِ الطلب على الطلب.

المسألةُ الثانية: هل الفعلُ الذي لحقته نونُ التأكيد معربٌ أو مبنيٌّ ؟

وذلك الفعلُ قبل لَحاق النون إن كان مبنيا، نحو "اضْرِبْ" فإنه يبقى على حاله من البناء.

وإن كان معربا، نحوُ "يَضْرِبُ" فقد اختلف النحويون فيه إذا لحقته النونُ على خمسة أقوالٍ:

القولُ الأول: للأخفش والزجاج وأبي علي في "الإيضاح"، وعليه جمهورُالنحويين(١)أنه مبنيٌّ مطلقا، سواءٌ كان مما اتصل به ألفُ التثنيةِ أو واوُ الجمع أو ياءُ المخاطبة، أم لم يتصل به شيءٌ من ذلك، وإنما بُني لأنه لو أُعرب فإمّا أن يُعربَ على النون، أو على الحرف الذي قبل النون، أمّا إعرابُه

==== (ابن مالك بن فَهْم بن غَنْم، التنوخي، القضاعي، من أعز ملوك الدولة التنوخية في العراق، أولُّ من غزا بالجيوش المنظمة، وكان يقال له الوَضّاح والأبرش لبرصٍ فيه. أخباره في المؤتلف والمختلف: ٣٩، والكامل في التاريخ: ٣٤٢/١-٣٥١، والخزانة: ٤٠٤/١١.) وهو من شواهد الكتاب: ٥١٨/٣، ونوادر أبي زيد: ٥٣٦، والمقتضب: ١٥/٣، والأصول: ٤٥٣/٣، والإيضاح العضدي: ٢٦٦، وأوفيتُ على الشيء: أشرفتُ عليه. والعلمُ: الجبل. وشمالات: جمع شَمال، بالفتح، ويجوزُالكسر بقلة، وهي الريح التى تهب من ناحية القطب. يصف سرية أسرى بها، أو انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه، فكان ربيئة لهم، ولم يكل ذلك إلى أحد أخذا بالحزم والثقة. ينظر الخزانة: ٤٠٥/١١.

(١) المقتضب: ١٩/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/١ ، ٤٩٦ ، والأصول: ١٩٩/٢، والإيضاح العضدى: ٣١٧، وشرح المفصل: ٣٧/٩، والارتشاف: ٣٠٧/١، والمساعد: ٦٧٢/٢، وشرح الرضى على الكافية: ١٩/٤.

على النـون فلا يجـوزُ؛ لأن النـونَ الخفيفـةَ لاتقبلُ الحـركةَ؛ لشبهها بالتنوين، ألاترَى أنه لايجوزأن تُنْقَلَ إليها حركةُ الهمزة، فلا يجـوزُ: هل تضربَنَ اخاكَ ؟ بنقل حركةِ الهمزةِ إلى النون، ويجوزُ ذلك في قولك: مَـنَ اخوك؟ وأمّا إعرابُه على الحـرف الـذي قبـل النون فلا يجـوزُ؛ لأنه لـوأُعـربَ على مـا قبـل النونِ التَبَـسَ، ألاترى أنه لـو قيل في المفـرد / المذكرِ الغـائبِ: "يَضْـرِبُنَّ" بالضم في ٢٠٦/أ حالة الرفع لالتبس[(١)] بجمع المذكرِ الغائبِ؛ فإن حكمَ الجمعِ مـع نونِ التأكيد كذلك.

القـولُ الثاني: لابن الدَّهّان، وغيرِه مـن النحويين[(٢)] أنه مُعـربٌ بحركـات مقدرةٍ تَعَذُّرًا.

القولُ الثالثُ: أنه مبنيٌّ إذا لم يتصل به أحدُ الضمـائرِ الثلاثة[(٣)]، معـربٌ إذا اتصل به أحدُها، نحوُ: هل تضربانِّ يا زيدانِ؟ وهـل تضربُنَّ[(٤)] يازيدون؟ وهل تضربِنَّ ياهندُ[(٥)]؟ الأصلُ في ذلك: هلْ تضربانِنَّ؟ وهل تضربونَنَّ؟ وهل تضربينَنَّ؟ بنونين: الأُولى نونُ الرفع، والثانيةُ نونُ التـأكيد، حذفوا نونَ الرفع؛ لتوالي النونين، ثم حُذفت الياءُ والواوُ؛ لالتقاء الساكنين، فبقـي ما قبلَ الواو مضمـوما ومـا قبـلَ الياءِ مكسـورا، نحـوُ: هل تضربُنَّ يارجالُ؟ وهـل تضـرِبِنَّ ياهندُ؟.

ولم يحذفوا الألفَ من قولك: هل تضربانِّ؟ لوجهين:

أحدُهما: أنه لو حذفوها لالتبس بفعل الواحد.

الثـاني: أن الألفَ إذا وقـع بعدها حرفٌ مشدَّدٌ لاتُحـذفُ لالتقـاء الساكنين، نحوُ: "دَوابَّ" و"شوابَّ".

---

(١) في الأصل: "التبس".

(٢) في الغـرة، لابن الـدهان ٢١٤ أ بعـد أن صحح قول سيبويه بأن الفتحة قبـل النون فتحة بنـاء: "وإنمـا بني الفعل المضارع مع نون التـوكيد للتركيب العارض فيـه بهـا، وإذا كان الاسم إذا ركّب بني وهو الأصل في الإعراب، فما ظنّك بالفعل". وينظرالارتشاف: ٣٠٨/١.

(٣) في الأصل: "الثلاث" ، وصوب في حاشيته.

(٤) في ب : "تضربون".

(٥) في النسختين: "هندات" ، صوابه في حاشية الأصل.

وإنما بُنِيَ هذا الفعلُ إذا لم يتصل به أحدُ الضمائر لأن نونَ التأكيد تركبت مع الفعل فصارا كالكلمة الواحدة، فبُنِيَ بناءَ "خمسةَعَشَرَ"، ولما تَعَذَّرَ التركيبُ عند لحَاق هذه الضمائرِ؛ لأن ثلاثةَ [أشياءَ](١)لاتُرَكَّبُ، وهي الفعلُ والضميرُ والنونُ، بَقِيَ على إعرابِه، وهذا القولُ هو قولُ ابنِ مالكٍ(٢)من المتأخرين، قال أبوحيّان(٣): وهوالمشهورُ المنصورُ.

والدليلُ على أنه معربٌ إذا لحقه ضميرٌ من هذه الضمائرِ رجوعُ الواوِ ونونِ الرفع في الوقف على مافيه النونُ الخفيفةُ، فإنك تقفُ على قولكَ: هل تَفْعَلُنْ يارجالُ؟: هل تَفْعَلُونْ؟ برد نونِ الرفع والواوِ، فلو كان مبنيا لم تختلف حالةُ وقفه وحالةُ وصله.

القولُ الرابع: أنه لامعربٌ ولامبنيٌّ، نقله الأستاذُ المحقِّقُ أبوبكربنُ عَبيدةَ(٤) / في "شرح الجمل". ونظيرُ هذا القولِ قولُ ابنِ جنيٍّ(٥)في المضاف إلى ياء المتكلم. ٦٠ ٢/ب

القولُ الخامس: أنه إذا لحقه من الضمائر الواوُ والياءُ معربٌ في حالة الوقف؛ لأن نونَ الرفع تَرْجِعُ في الوقف، مبنيٌّ فيما عدا ذلك، وهذا القولُ في غاية الغرابة؛ لأنا لم نجدْ كلمةً معربةً في حالة الوقف مبنيةً في حالة الوصل، (٦-ومع غرابة هذا القولِ فقد نُقل، وقلتُ في ذلك:

أيُّها النحويُّ قل لي ... ماالذي أُعْرِبَ وَقْفا
ثُمَّ في حالةِ وَصْلٍ ... قد بُنِي خالفَ عُرْفا-٦)

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) شرح الكافيةالشافية: ١٤١٥/٣ فما بعدها، وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك هو مذهب أبي علي الفارسي في الإغفال: ١٢٥/١.

(٣) في التذييل والتكميل ٣٢/٨ أ: "الصحيح أن المضارع الذي اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة إذا دخلت عليه نون التأكيد لايكون مبنيا، والدليل على ذلك السماع والقياس..."

(٤) هو محمد بن عبدالله بن عَبيدة الأنصاري (٦٢٧-٧٠٦هـ) الإشبيلي أصلا، السبتي نزلا ومماتا، مقرىء أديب نحوي بارع قرأ بالسبع على أبي الحسن الدبّاج، وأكثر عن ابن أبي الربيع. أخباره في برنامج الوادي آشي: ١٢١-١٢٢ ، وغايةالنهاية: ١٨٢/٢ ، وبغيةالوعاة: ١٧٠/١.

(٥) ينظر ص ١٦٢ فيما تقدم .

(٦-٦) ليس في ب ، ومكانه بياض بمقدار أربع أو خمس كلمات .

المسألةُ الثالثة: في حركة هذا الفعلِ إذا لحقته النونُ، والفعلُ بهذا النظرِ لايخلوأن يلحقَه ضميرٌأولا:

فإن لحقه ضميرٌ فإن كان ياءً كان ما قبلها مكسورا، نحوُ: اضْرِبِنَّ ياهندُ، وإن كان واوا كان مضموما، نحو: اضربُنَّ يارجالُ، وحُذفت الياءُ والواوُ لالتقاء الساكنين مع النون الخفيفة، وحُملت الشديدةُ على الخفيفة فحُذف معها حرفُ المد وإن كان لايُحذفُ في غير هذا الموضعِ؛ لأنك تقول: تُمُودَّ الثوبُ، فإن كان الضميرُ ألفا فلاتُحذفُ، وقد تقدم(١)تعليلُ ذلك، ولاتَلْحَقُ(٢)معها الخفيفةُ لأجل التقاءِ الساكنين، وتلحقُها الشديدةُ.

فإن كان الفعلُ لم يلحقه ضميرٌ فلايكون إلا مفتوحًا، نحو: هل تَضْرِبَنَّ يازيدُ؟ واختُلف في هذا الفتح:

فقيل: لالتقاء الساكنين، ونُسب لسيبويه(٣)، وبه قال السيرافي(٤)، وحجةُ هذا القولِ أن الأصلَ في البناء السكونُ، فكان(٥)يجب أن يكونَ آخرُ الفعل ساكنا، فلما دخلت عليه النونُ التقى ساكنان، ففُتِحَ آخِرُ الفعلِ لالتقاء الساكنين طلبا للخفة.

وقيل: الفتحُ بناءٌ، ونُسب أيضا لسيبويه(٣)، وبه قال المبرد وابنُ السرّاج / والفارسي(٦)، وحجةُ هذا القولِ أن هذه(٧)النونَ تنزلت من ٢/٢٠٧
الفعل منزلةَ تاءِ التأنيث من الاسم؛ لأنها زائدةٌ على الفعل لمعنى، كما كانت تاءُ التأنيث زائدةً لمعنى، وما قبل تاء التأنيث مفتوحٌ؛ ففُتِحَ ماقبل هذه النونِ بالحمل على تاء التأنيث.

---

(١) ص ٧٥٥ .

(٢) في ب : "تحلق"

(٣) في الكتاب ٥١٨/٣: "اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوما فلحقته الخفيفة والثقيلة حركتَ المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم؛ لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع...وإن كان فعل الواحد مرفوعا ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا لئلا يلتبس الواحد بالجميع". وينظرمعاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/١ ، ٤٩٦ ، والصفوةالصفية: ٢٥٦/١ ، وتوضيح المقاصد: ١٠٨/٤.

(٤) التعليقات الوفية: ٣٦٢/١ ، وكلامه على هذه المسألة سقط من نسخة شرح الكتاب التي رجعت إليها، ينظرشرح السيرافي: ٤/لوحة٢٤٠.

(٥) في الأصل : "وكان" .

(٦) المقتضب: ١٩/٣ ، والأصول: ١٩٩/٢، والإيضاح العضدى: ٣١٧ .

(٧) في ب : "هذا" .

وهذا القولُ عندهم هو الصحيح، والدليل عليه أن هـذه الفتحةَ لو كانت لالتقـاء الساكنين لم ترجع الياءُ والواوُ في "بِيعَنَّ" و "قُـولَنَّ"، كما لم ترجع في "قُـلِ القـولَ" و "بِعِ الثـوبَ"؛ لأن حركـةَ التقاءِ السـاكنين عارضـةٌ فلايرجع بسببها المحذوفُ لالتقاء الساكنين.

المسـألةُ الرابعةُ: كلُّ مـوضعٍ تدخلُ فيه الشديدةُ تدخل فيـه الخفيفةُ، إلافي مـوضعين: في فعـل ضمير الاثنين، نحـو: هل تَضْرِبانِّ؟ وفي فعـل ضمير جمـاعةِ الإناث، نحوُ: هل تَضْرِبْنانِّ؟ ففي ذلك خلافٌ:

فمذهب سيبويه(١)أن الخفيفـةَ لاتدخل في هـذين الفعلين؛ لأنه يؤدي إلى التقـاء الساكنين على غير حدِّهما، وحدُّهما: أن يكونَ الأولُ حرفَ مـدٍّ ولين، والثاني مشدَّدا، نحوُ قوله تعالى: {وَلاالضَّالِّينَ}(٢).

فإن قلتَ: إن قراءةَ ابنِ ذَكْـوانَ(٣): {وَلاتَتَّبِعَـانِ}(٤)، بتخفيـف النـون، مُشْكِلَةٌ على مذهب سيبويه.

فالجوابُ من وجهين(٥):

أحدهمـا: أن النونَ هنـا هي الشديدةُ، ولكن حُذفـت منها النونُ الساكنةُ تخفيفـا أولالتقاء الساكنين، وبقيت الثانيةُ مكسورةً على حالهـا، و"لا" ناهيةٌ على هذا التأويل، والفعلُ في موضع جزم.

الثـاني: أن هذه النونَ نونُ الـرفع، و "لا" نافيةٌ، والمـراد به النهـيُ. وقال الفارسي(٦): هو نفيٌ على بابه، وليس فيه معنى النهي، وهـو في موضع الحال، أي(٧): غيرَ مُتَّبِعَيْنِ.

---

(١) الكتاب: ٥٢٧/٣ ، وهو مذهب جمهور البصريين. الإنصاف: ٦٥٠/٢.

(٢) سورة الفاتحة: من الآية: ٧ .

(٣) هـوعبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكـوان، شيخ الإقراء بالشـام، وإمام جامع دمشق، أخذ القـراءة عـرضا عـن أيوب بن تميم، لم يكـن في عصـره أقرأ منه، روى عنـه أبوداود وابن مـاجة في سننهمـا، توفي في دمشـق سنـة ٢٤٢ هـ. أخبـاره في تهـذيب الكمـال: ٢٨٠/١٤-٢٨٣ ، ومعـرفة القراءالكبار: ١٩٨/١-٢٠١، وغاية النهاية: ٤٠٤/١-٤٠٥.

(٤) سورةيونس: من الآية: ٨٩ ، وانظرالقراءة في السبعة: ٣٢٩ ، والتبصرة في القراءات: ٢٢٠، وفي النسختين: "فلا" ، وصوب في حاشية الأصل.

(٥) ينظرالكشف: ٥٢٢/١ ، والدرالمصون: ٢٦٢/٦ .

(٦) الحجة للقراءات السبعة: ٢٩٤/٤ .

(٧) في ب : "التقدير".

وذهب يونسُ والكوفيونَ(١)إلى جواز لحَاق النون الخفيفة في الموضعين المذكورين، لِما في الألف من زيادة المدِّ؛ لأنها لاتكونُ إلامدودةً، فقام فيها ذلك مَقامَ الحركة، فكأنَّ النونَ الساكنةَ وقعت بعدَ متحرك. واستدلوا على ذلك بقول العرب: "التقتْ حَلْقَتا الْبِطانِ"(٢)، بمد الألف / مع سكون اللام، ٢٠٧/ب وبقراءة مَنْ قرأ: {مَحْيَايْ}(٣)، {وَلاتَتَّبِعَانْ}(٤)، بسكون الياء والنون.

والصحيحُ ماذهب إليه سيبويه، وقولُهم: "التقت حَلْقَتا الْبِطان" والقراءتانِ بحيثُ لايقاسُ عليه.

فإن قلتَ: فهل يجوزُ على مذهب سيبويه أن تَلْحَقَ النونُ الخفيفةُ في فعل ضمير الاثنين، وفعل ضميرِ الجماعة(٥)الإناث في موضعٍ مّا؟.

قلتُ: نعم، وذلك إذا وقع بعد النونِ الخفيفةِ نونٌ، فتُدغَمُ النونُ الخفيفةُ في تلك النون، فيقعُ التقاءُ الساكنين على حدّهِ من الألف والحرف المشدّد بعدَه، فتقولُ: يارجلانِ إن تقومان نَبَرَّكُما، ويا هنداتُ إن تَخْرُجْنان نُطَلِّقْكُنّ.

المسألةُ الخامسةُ: في الوقف على هذين النونين:

أمّا الشديدةُ فالوقفُ عليها بالسكون(٦).

---

(١) الكتاب: ٥٢٧/٣، والإنصاف: ٦٥٠/٢، والتسهيل: ٢١٧، والمساعد: ٦٧٤/٢.

(٢) يضرب مثلا للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة. جمهرة الأمثال: ١٨٨/١ ، ومجمع الأمثال: ١٠٢/٣.

(٣) سورةالأنعام: من الآية: ١٦٢ ، وقد قرإ بإسكان الياء نافع. السبعة: ٢٧٤، والتبصرة في القراءات: ٢٠١.

(٤) سورةيونس: من الآية: ٨٩ ، وقراءة الآية بسكون النون رواها الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر. البحر المحيط: ١٧٨/٥.

(٥) كذا في النسختين، وجاء في هامش الأصل: "الأحسن حذف الألف واللام من الجماعة".

(٦) الكتاب: ٥٢٣/٣، والمقتضب: ١٧/٣ .

وأمّا الخفيفةُ فإن كان ماقبلها مفتوحا قُلِبت ألفا في الوقف(١)، كما تقفُ على التنوين المنصوبِ، فتقفُ على قوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}(٢)بالألف، ولذلك كُتِبَت ألفا، قال الأعشى:

وذاالنُّصُبَ المنصوبَ لاتَعْبُدَنَّهُ ولاتعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا(٣)

التقديرُ: فاعْبُدَنْ، فوقف عليها بالألف.

فإن كان ما قبلَ النونِ مضموما أو مكسورا حذفتَها(٤)، كما تحذفُ التنوينَ من المرفوع والمجرور، ويرجعُ ما حُذِف من الفعل:

فإن كان مبنيا قبل لَحَاق النونِ رجعت الواوُ والياءُ، فتقولُ في "اضْرِبُنْ يازيدونَ": "اضْرِبُوا"، وفي "اضْرِبِنْ ياهندُ": "اضْرِبِي"، وتقولُ في "اخْشَوُنْ يازيدونَ"، و "اخْشَينْ ياهندُ": "اخْشَوْا"، و "اخْشَيْ" بحذف النون وسكون الواو والياء.

ويونسُ(٥)يقفُ هنا بالإبدال من النون فيقولُ: "اخْشَوُوا" بواو بعد واو الضميرِ، و "اخْشَيِي" بياء بعد ياءِ الضمير، وهذا على لُغة من يُبْدِلُ من التنوين مطلقا(٦)، فيقولُ: قام زيدُو، ومررت بزيدِي.

فإن كان الفعلُ معربا قبل لَحَاق النون رجعت علامةُ الإعراب مع الفاعل، فتقولُ في الوقف على "هل تضرِبُنْ(٧) / يازيدونَ؟": "هل تَضْرِبُونْ؟"، وفي ٢/٢٠٨
"هل تَضْرِبِنْ ياهندُ؟": "هل تَضْرِبِينْ"، وفي"هل تَخْشَوُنْ؟ وهل تَخْشَينْ؟": "هل تخشَوْنْ؟، وهل تَخْشَينْ؟".

---

(١) الكتاب: ٥٢١/٣ ، والمقتضب: ١٧/٣ .

(٢) سورةالعلق: من الآية: ١٥ .

(٣) تقدم ص ٢٨١ .

(٤) الكتاب: ٥٢٢/٣، والمقتضب: ١٧/٣ .

(٥) الكتاب: ٥٢٢/٣ .

(٦) ينظر ص ٢٧٧ فيما تقدم .

(٧) في ب : "تضربين".

تنبيهٌ: إذا لحقت النون الخفيفةُ فعلَ ضميرِ الاثنين وفعلَ ضميرِ الإناث على مذهب يونسَ، وأردتَ أن تقف على ذلك فإنك تُبدلُ من النون ألفا، فيلتقى ألفان، فتُبدلُ من الثانية همزةً وتقفُ عليها، فتقول: هل تضرباءْ؟ بهمزة ساكنة(١) بعد الألف، كما تقف على "حمراءَ"(٢).

المسألةُ السادسةُ: في حكم الفعل المعتل والمضاعف إذا لحقتهما نونا التأكيد(٣):

أما المعتلُ فإن كان آخرَه ياءٌ أو واوٌ (٤) فتقول للمذكر: "ارمينّ واغزُوَنّ" برد الياء والواو(٥)؛ وذلك أن الواو والياء كانتا قد حُذفتا في الأمر بالحمل على المجزوم، وهذ اللَّحْظُ يزول بلَحاق النون(٦)، فترجعُ اللام، وتقولُ للمؤنثة: "ارْمِنَّ" بكسر الميم، و"اغْزِنَّ" بضَمِّ ضمِّ الزاي، وتَحذفُ الياءَ والواوَ لالتقاء الساكنين(٧)، وتقولُ في التثنية: "ارْمِيانِّ، واغْزُوانِّ"(٨)، وفي المذكرِينَ: "اغْزُنَّ، وارْمُنَّ" بحذف الواو لالتقاء الساكنين(٧)، وفي جماعة الإناثِ : "ارْمِينانِّ، واغْزُونانِّ" بألفٍ تفصل بين النونات(٨).

---

(١) في ب : "مسكنة" .

(٢) في الكتاب ٥٢٧/٣: "ويقولون -يونس ومن وافقه- في الوقف: اضربا واضربنا، فيمدون، وهو قياس قولهم؛ لأنها تصير ألفا، فإذا اجتمعت ألفان مُدّ الحرف، وإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها" وينظر المساعد: ٦٧٥/٢.

(٣) في ب: "التوكيد" .

(٤) في ب : "إن كان آخره ياء أو واوا".

(٥) ينظر الكتاب: ٥٢٨/٣ ، والأصول: ٢٠٢/٢ ، والكوفيون يحكون إذا أمرتَ رجلا: اقضِنَّ ياهذا، بكسر الضاد وإسقاط الياء لسكونها وسكون النون. الأصول: ٢٠٤/٢ ، وهي لغة فزارة في التسهيل: ٢١٦ ، وفي شرح الرضي على الكافية: ٤٩١/٤ أنها لغة طيء.

(٦) في ب : "التنوين" .

(٧) ينظر الكتاب: ٥٢٠/٣ ، والمقتضب: ٢٢/٣ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨٩/٤.

(٨) ينظر الكتاب: ٥٢٣/٣ فما بعدها ، والمقتضب: ٢٣/٣ .

فإن كان آخرَه الفُ[(١)]، نحو: "اخْشَ، وارْضَ" فتعودُ الألفُ كما تقدم في الياء والواو، وترجعُ إلى أصلها، فتقولُ للمذكر: "اخْشَيَنَّ، وارْضَيَنَّ" بفتح الياء، وللمؤنثة: "اخْشَينِّ، وارْضَينِّ" بكسر الياء، والأصلُ: "اخشَيْ، وارْضَيْ"، وتقولُ في التثنية: "اخْشَيانِّ، وارْضَيانِّ"، وتقولُ في الجمع المذكر: "اخْشَوُنَّ، وارْضَوُنَّ" بضم الواو، وفي جمع المؤنث: "اخشَيْنانِّ، وارضَينانِّ".

فإن كان الفعلُ لم يبقَ منه[(٢)]إلاحرفٌ واحدٌ، نحوُ:[(٣-٣)] رَ زيدا، فعلُ أمرٍ من "رَأَى"، وقِ عمرًا، فعلُ أمرٍ من "وَقَى" فإن كان الحرفُ مفتوحا، نحوُ: رَ-٣)زيدا، [جرى][(٤)]في الحكم مَجْرى "اخْشَ"، فتقولُ للمذكر: "رَيَنَّ" بفتح الياء، كما تقولُ: "اخْشَيَنَّ"، وللمؤنثة: "رَينَّ" بكسر الياء، كما تقولُ: "اخْشَينِّ"، وفي التثنية: "رَيانِّ" / كما تقولُ: "اخْشَيانِّ"، وتقولُ في الذكور: ٢٠٨/ب
"رَوُنَّ" بضم الواو، كما تقولُ: "اخْشَوُنَّ"، وتقولُ في الإناث: "رَيْنانِّ" كما تقولُ: "اخْشَيْنانِّ".

فإن كان الحرفُ مكسورا، نحوُ: قِ عمرًا، جرى مَجْرى "ارْمِ" فتقولُ في المذكر: "قِيَنَّ" كما تقولُ: "ارْمِيَنَّ"، وللمؤنثة: "قِنَّ" كما تقول: "ارْمِنَّ"، وفي التثنية: "قِيانِّ" كما تقولُ: "ارْمِيانِّ"، وفي المذكرين: "قُنَّ" كما تقول: "ارْمُنَّ"، وفي المؤنثات: "قِينانِّ" كما تقولُ: "ارْمِينانِّ".

---

(١) ينظرحكم ماآخره ألف في الكتاب: ٥٢٠/٣ ، ٥٢٣ فما بعدها ، والمقتضب: ٢٢/٣ ، ٢٣ ، والكوفيون يحكون: اخشَنَّ يا رجلُ، بإسقاط الياء من "اخشَيَنَّ"، قال الفراء: وهي لغة طيء. الأصول: ٢٠٤/٣-٢٠٥ ، وينظرشرح الرضي على الكافية: ٤٩١/٤ ، وفي التسهيل ٢١٦: "وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية" ، وينظرالمساعد: ٦٧٣/٢.

(٢) "منه" سقط من ب .

(٣-٣) سقط من ب .

(٤) سقط من الاصل .

وأما المضاعفُ فتستوى عند لحَاق النون اللغتان(١)؛ لأنك تقولُ على لغة [الحجاز](٢): "ارْدُدْ" بالفكِّ، وعلى لغة بني تميم: "رُدُّ، ورُدِّ، ورُدَّ" بالإدغام: بالضم إتباعا، وبالكسر على أصل التقاءِ الساكنين، وبالفتح تخفيفا، فتقولُ: رُدَّنَّ، ورُدِّنَّ، ورُدّانِّ، ورُدُّنَّ، واردُدْنانِّ، وكان قبل لحَاق النون يجوزُ الفكُّ؛ لسكون الثاني، فلما لحقته النونُ تحرّك بحركة لازمةٍ؛ فلزم الإدغامُ، كما لزم في: رُدّا، ورُدّوا.

وتقولُ في "اطْمَئِنَّ" للواحد: "اطمَئِنَّنَّ" بفتح النونِ الأُولى من النونين المشدَّدَتين، وللواحدة: "اطمَئِنِّنَّ" بكسر النونِ الأولى من النونين، وفي التثنية: "اطْمَئِنّانِّ"، وفي جمع المذكر: "اطْمَئِنُّنَّ" بضم النون الأولى، وفي جمع المؤنث: "اطْمَأْنِنّانِّ" بمنزلةِ "اشْمَأْزِزْنانِّ" فيجري "إنَّ" من "اطمَئِنَّ" مَجْرى "فِرَّ".

المسألةُ السابعةُ: تَشْتَمِلُ على تَتِمّاتٍ تتعلقُ بنونَيِ التأكيدِ:

الأُولى: اختلفوا في النون الخفيفةِ: فذهبَ الخليلُ(٣) إلى أنها أصلٌ بنفسها، وأنها غيرُ مخفّفةٍ من الثقيلة، بدليل أنها يُوقَفُ عليها بالألف، ولو كان أصلُها الشديدةَ لوُقِفَ عليها نفسِها. وذهب الكوفيون(٣) أنها مخفّةٌ من الثقيلة، كما خُفِّفَت "إنَّ" و "لكنَّ".

---

(١) ينظر المقتضب: ٢٦/٣ ، والأصول: ٢٠٣/٣-٢٠٤ ، وينظر لغتا الحجازيين والتميميين في الكتاب: ٥٣٠/٣ ، والمحتسب: ١٤٨/١ ، والتسهيل: ٢٦٠.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مانسبه الشارح هنا إلى الخليل هو مذهب سيبويه والبصريين، وإنما قال الخليل: إن الثقيلة أشد تأكيدا من الخفيفة. الكتاب: ٥٠٩/٣ ، ٥٢٤ ، والإنصاف: ٦٥٠/٢ ، ٦٥٣ ، وشرح المفصل: ٣٨/٧ ، وتوضيح المقاصد: ٩٠/٤ ، والمغني: ٤٤٣ ، والمساعد: ٦٦٤/٢.

الثانية: أن النونَ الشديدةَ تُعطي من التأكيد أكثرَ مما تعطيه الخفيفةُ(١)، فإذا دخلت النونُ الشديدةُ على الفعل فكأنَّها أكَّدَتْهُ مرتين، وإذا دخلت عليه الخفيفةُ / فكأنها أكدته مرةً واحدةً، ويُسْتَرْوَحُ هذا من قوله تعالى حكايةً عن ٢/٢٠٩ امرأةِ العزيزِ: {وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَاءامُرُهُ لَيُسْجَنَنّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصّٰغِرِينَ}(٢)، فأكّدت السجنَ بالنون الشديدةِ تأكيدَ التَّكْرار؛ لأن المحبَ يُؤْثِرُ حَبْسَ حبيبه ليكونَ تحت حُكْمِهِ وقَهْرِه، وأكّدت الصَّغارَ بالنون الخفيفةِ؛ لأن المحب لايرضى بِذِلَّةِ محبوبِه كلَّ الرِّضا.

الثالثةُ: الفرقُ بين النون الخفيفةِ والتنوينِ: والفرقُ بينهما من أوجهٍ(٣): منها أن التنوينَ يُكْسَرُ لالتقاء الساكنين، والنونُ تُحذفُ، قال الشاعرُ:

لاتُهينَ الْفَقيرَعَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ(٤)

التقديرُ: لاتُهينَنْ(٥)، وقال الآخرُ:

---

(١) ينظرالكتاب: ٥٠٩/٣ .

(٢) سورةيوسف: من الآية: ٣٢ ، وفي النسختين : "لئن" بدون واو.

(٣) ينظرالمقتضب: ١٨/٣ ، والأصول: ٢٠٢/٢ .

(٤) البيت للأضبط بن قُريع السعدي التميمي (شاعر وفارس قديم من المعمرين في الجاهلية، وقد اجتمع له الموسم والقضاء في عكاظ، وقد أساء قومه معاملته فانتقل إلى آخرين فأساءوا مجاورته فرجع إلى قومه وقال: بكل واد بنوسعد. أخباره في الشعروالشعراء: ٣٨٢/١-٣٨٣ ، والأغاني: ١٢٧/١٨-١٣٠ ، والخزانة: ٤٥٥/١١-٤٥٦) من أبيات له أوردها الجاحظ في البيان والتبيين: ٣٤١/٣ ، وروايته: "لاتحقرنَّ الفقير"، ورواه القالي في أماليه: ١٠٨/١ "ولاتعادِالفقير" وعليهما يفوت الاستشهاد، وينظرالتبصرة: ٤٣٤/١ ، والأمالي الشجرية: ٣٨٥/١ ، والإنصاف: ٢٢١/١، وشرح المفصل: ٤٣/٩ ، ٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٤٦/١ ، والخزانة: ٤٥٠/١١.

(٥) في ب : "لاتهين" .

اضْرِبَ عنكَ الهُمومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(١)

التقدير: اضْرِبَنْ.

ومنها أن التنوينَ من علامات الأسماء، والنونُ من علامة الأفعال.

ومنها أن التنوينَ لايُكتَبُ نونا، والنونُ الخفيفةُ منهم مَنْ يكتبُها نونًا.

الفصلُ الثاني: في الفعل المضارع إذا لحقته نونُ جماعةِ النسوةِ، والكلامُ في ذلك في مسألتين:

المسألةُ[الأولى](٢): اختلفوا في المضارع إذا لحقته نونُ جماعةِ النسوةِ:

فذهب سيبويه وجمهورُالنحويينَ(٣)إلى أنه مبنيٌّ على السكون، واختلفوا في علةِ ذلك: فذهب سيبويه إلى أنه بُني بالحمل على الماضي الذى لحقته هذه النونُ، نحو: ضَرَبْنَ. وقيل(٤): بُنِيَ لتركيب النون مع الفعل. وقيل(٤): بُنِيَ لنُقصان شَبَهِه بالاسم؛ لأن النونَ لاتَلحقُ [الأسماءَ](٢).

---

(١) تقدم البيت ص ٥٢٩ ، وفي ب: "اصرف" ، وكذا في التقدير: "اصرفن" والشاهد فيه حذف نون التوكيد الخفيفة تخفيفا وإن لم يكن بعدها ساكن، ولم يلتق في هدا البيت ساكنان كما قال الشارح، وقد نُبّه على ذلك في حاشية الأصل.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الكتاب: ٢٠/١ ، والغرةالمخفية: ١٧٢/١ ، وشرح المفصل: ١٠/٧ ، وشرح التسهيل: ٣٦/١، وشرح الألفية، لابن الناظم: ٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢١/٤ ، والصفوةالصفية: ٢٦٧/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٧٤/١.

(٤) ينظرشرح التسهيل: ٣٧/١ .

وذهب ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلِيُّ وابنُ طَلْحَةَ(١) إلى أنه معربٌ كما كانَ قبل النونِ، إلا أن الإعرابَ كان قبلَ النونِ ظاهرا، وهو بعدَ لَحَاقِ النونِ مقدّرٌ، نظيرُه المضافُ إلى ياءِ المتكلم.

المسألةُ الثانيةُ: في الفعل المعتلِّ إذا لحقته هذه النونُ(٢):

فإن كان معتلا بالألف قَلَبْتَ الألفَ ياءً، نحوُ: أنتُنَّ تَخْشَيْنَ، / وإن كان ٢٠٩/ب
بالياء أو الواوِ أبقيتَهُما على حالهما، فتقولُ: أنتُنَّ تَغْزُونَ، وتَرْمِينَ، إلاأن المعتلَّ بالواو لفظُه للإناث والذكورِ واحدٌ، تقولُ: الزيدونَ يَغْزُونَ، والهنداتُ يَغْزُونَ، والفرقُ بينهما أنَّ الواوَ مع الذكور ضميرٌ فاعلٌ، والنونُ علامةُ الرفع، والواوُ الأصليةُ التي هي لامُ الكلمةِ حُذفت لأجل واوِ الضمير، والواوُ مع الإناثِ هي لامُ الكلمة، والنونُ فاعلةٌ؛ ولأجل هذا تَثْبُتُ مع الناصب، قال تعالى: {إلاأَن يَعْفُونَ}(٣)، وتُحذفُ مع الذكور؛ لأنها علامةُ النصبِ، قال تعالى: {وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ}(٣).

ولنرجعْ إلى كلام المصنف، قولُه:

"ونونُ يَفْعَلَنْ ويَفْعَلَنّا ... ... " البيت

يريدُ أن النونَ الخفيفةَ وهي المُعَبَّرُ عنها بـ"نونُ يَفْعَلَنْ"، والنونَ الشديدةَ وهي المُعَبَّرُ عنها بـ"يَفْعَلَنَّ" يُبْنَى معهما الفعلُ المضارع.

---

(١) نتائج الفكر: ١١٠ ، ومنهج السالك: ٧ ، وتوضيح المقاصد: ٦٠/١ ، والهمع: ٥٥/١.
وابن طلحة(٥٤٥-٦١٨هـ) هو أبوبكر محمد بن طلحة، الإشبيلي، من أهل يابُرة، تأدب بابن ملكون وجابر بن محمد بن ناصر الحضرمي، وأخذ القراءات عن أبي بكر بن وصاف، وكان إماما في صناعة العربية، يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة. أخباره في المغرب: ٢٥٨/١ ، وإشارة التعيين: ٣١٥ ، وغاية النهاية: ١٥٧/٢ ، والبغية: ١٢١/١-١٢٢.

(٢) ينظر في إسناد المضارع المعتل إلى نون النسوة: الممتع: ٥٣٢/٢ ، ٥٢٧-٥٢٨.

(٣) سورةالبقرة: من الآية: ٢٣٧ .

ويظهرُ أن مذهبَه البناءُ مطلقًا سواءٌ لَحِقَهُ ألفُ الضميرِ أو واوُه أو ياؤُه، أو لم يلحقْه.

وتقديمُه للنون الخفيفة على الشديدة يُستروح منه أنها أصلٌ بنفسها غيرُ مخففةٍ من الثقيلة.

وقولُه: "مُؤَكِّدًا" يُروى بالنصب(١)على أن يكونَ حالا من نون "يَفْعَلَنْ، ويَفْعَلَنَّ"، وخبرُ "نونُ يَفْعَلَنْ" في قوله: "حَلَّ به"، وكان حقُّه أن يكونَ مُثَنّى؛ لأنه حالٌ من النونين، نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو راكبَيْن، إلاأنَّه حَذَفَ الحالَ الثانيةَ للعلم بها، والتقديرُ: ونونُ "يَفْعَلَنْ" مُؤَكِّدًا، ونونُ "يَفْعَلَنَّ" كذلك.

ويُروى بالرفع(٢)على أنه خبرٌ، و"حلّ" خبرٌ ثانٍ، وكان حقُّه أيضا أن يكونَ مثنى، نحو قولك: زيدٌ وعمرٌو قائمان، إلاأنه حُذِفَ أحدُ الخبرَيْن للعلم به.

وقولُه: "حلَّ به" الضميرُ عائدٌ على المضارع، والباءُ ظرفيةٌ، أي: فيه.

وقولُه: "لِيُبْنَى" فيه إشكالٌ؛ لأنه يُعْطِي أن حُلُولَ النونِ / سَبَبٌ في البناءِ، ٢١٠/أ
وإنما هو سَبَبٌ في تأكيد الفعل.

والجوابُ: أن اللامَ هنا ليست للتعليل، وإنما هي للصَّيْرُورَةِ(٣)التي في قوله تعالى: {فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا}(٤)، فالتقاطُه إنما كان ليكونَ حبيبا، فآلَ إلى العداوة، ومن لم يُثْبِتْ هذه اللامَ(٥)فيمكنُ أن تكونَ على بابها من التعليل، ويكونَ من باب إقامة

---

(١) ينظرمتن الألفية بتحقيق حامد محمد العبدلي: ١٩ ، والغرةالمخفية: ١٧١/١ ، والصفوةالصفية: ٢٥٤/١ ، وشرح ابن القواس: ٣٦٥/١.

(٢) ينظرالدرةالألفية(طبعة ليبسيج): ١٠ .

(٣) في ب : "لام الصيرورة" .

(٤) سورةالقصص: من الآية: ٨ .

(٥) هم جمهورالبصريين. ينظرالبحر: ٩٤/٣ ، والمغني: ٢٨٣ .

[المُسَبَّبِ مَقامَ][(١)]السبب، وذلك أن أصلَ الكلام: حَلَّ به لِيُؤَكِّدَ فبُنِيَ، فالتأكيدُ بالنون سببٌ للبناء، والبناءُ مُسَبَّبٌ عنه، فحُذفَ السببُ الذي هو التأكيدُ، وأُقيمَ المُسَبَّبُ مُقامَه، وهو البناءُ.

وقولُه:

"ونونُ يَفْعَلْنَ لأنثى جُمِعَتْ يُبْنَى لها بالوقف ..."

يريدُ: أنَّ نونَ الإناثِ إذا لَحِقَتْ بالفعل المضارع بُنِيَ[(٢)]، فنونُ "يَفْعَلْنَ" مبتدأٌ، وخبرُه "لأنثى جُمِعَتْ" و "يُبْنَى لها" خبرٌ ثانٍ، وإن شئتَ جعلتَ "لأنثى جُمِعَتْ" حالا، و"يُبْنَى لها" الخبرَ.

وقولُه: "كيفَ وَقَعَتْ" يريدُ على أيِّ حالٍ كانت هذه النونُ يُبْنَى بسببها الفعلُ، سواءٌ كانت فاعلةً، نحوُ: الهنداتُ يَقُمْنَ، أو علامةً للفاعل، نحوُ: يَقُمْنَ الهنداتُ، قال الفرزدقُ:

ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأمُّه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[(٣)]

فـ"أقاربُه" فاعلُ بـ"يَعْصِرْنَ"[(٤)]، والنونُ علامةٌ، و "دِيافِيٌّ" منسوبٌ إلى "دِياف": موضعٌ بالجَزيرة، وهم نَبِيطُ الشأم، قاله الجوهريُّ[(٥)].

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في ب : "يبنى" .

(٣) ديوانه: ٤٦/١ في هجاء عمرو بن عفراء الضبي ، وينظر الكتاب: ٤٠/٢ ، والخصائص: ١٩٤/٢ ، والتبصرة: ١٠٨/١ ، والأمالي الشجرية: ١٣٣/١ ، وشرح المفصل: ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والخزانة: ٢٣٤/٥، ٣٤٦/٧ ، ٤٤٦ ، ٣٧٣/١١ ، وفي تحصيل عين الذهب ٢٢٣: "هجا رجلا فجعله من أهل القرى المعتملين لإقامة عيشهم، ونفاه عما عليه العرب من الانتجاع والحرب...والسليط: الزيت...وحوران: من مدن الشام".

(٤) في ب : "بيعصرون" .

(٥) الصحاح: ١٣٦١/٤(ديف) ، وفي معجم البلدان ٤٩٤/٢: "قال ابن حبيب: دياف من قرى الشام، وقيل من قرى الجزيرة، وأهلها نبط الشام؛ تنسب إليها الإبل والسيوف، وإذا عرضوا برجل أنه نبطي نسبوه إليها، قال الفرزدق:

ولكن ديافي ... ...

وقال الأخطل:

كأن بناتِ الماء في حُجَراته أباريقُ أَهْدتْها دِيافُ بصَرْخَدا

فهذا يدل على أنها بالشام؛ لأن حوران وصرخد من رساتيق دمشق".

[بناء أمر الأفعال الخمسة]

١٢٢- وابْنِ افْعَلاهُ وافْعَلِيهِ وافْعَلُوا بالحَذْفِ كالمجزومِ ذاكَ يُجْعَلُ

لمّا ذكرَ بناءَ الفعلِ المضارعِ أخذ يذكرُ صورةَ البناءِ في الأمر من الأمثلة الخمسةِ، واعلمْ أن صيغةَ الأمر من حيثُ هي مبنيةٌ على الصحيح(١)، وهي محمولةٌ في البناء على مايُجْزَمُ به الفعلُ المضارعُ الذي تجري هي(٢)عليه، فإن كان الفعلُ المضارعُ صحيحا فجزمُه بالسكون، نحوُ: لم يَضْرِبْ، فالأمرُ منه(٣)مبنيٌّ على السكون، نحوُ: اضْرِبْ، فإن كان مُعتلافجزمُه بحذف حرفِ العلة، نحو: لم يَرْمِ، ولم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، والأمرُ منه مبنيٌّ على حذف ذلك الحرفِ، نحوُ: ارْمِ، واغْزُ، واخْشَ، فإن كان من الأمثلة الخمسةِ / فجزمُه بحذف النون، نحو: لم يقوما، ولم يقومُوا، ولم تَقُومِي، والأمرُ منه(٤)مبنيٌّ على حذف النون، نحوُ: قُوما، وقُومُوا، وقُومِي، وهذا الأمرُ هو المقصودُ في بيت المصنفِ. ٢١٠/ب

فإن قلتَ: لأي شيء حَمَلُوا البناءَ في هذه الأفعالِ المعتلةِ على الجزم؟

فالجوابُ(٥): أنهم لو أَبْقَوا الياءَ في فعل الأمر للمذكر، نحوُ: ارْمِي؛ لالتبس بفعل الأمر للمؤنثة، فحُذفت الياءُ من المذكر لأجل اللَّبْسِ، وكان حذفُها أَولى؛ لأنها لغير معنى، بخلاف الياء في فعل الأمر للمؤنثة فإنها لمعنى، ولو أَبْقَوا الواوَ في فعل الأمرِ للمذكر، نحوُ: اغْزُو؛ لالتبس بفعل الأمر للجماعة، فحذفوا الواوَ من أمرالمفردِ لِما ذُكر في الياء، وكان حقُّهم أن تُبَقَّى الألفُ في "اخْشَ"؛ لأنه لالَبْسَ فيها إلا أنهم حذفوها بالحمل على الواو والياء؛ ليكونَ البابُ واحدا.

---

(١) ذهب الكوفيون إلى القول بإعراب فعل الأمر. معاني الفراء: ٤٦٩/١ ، والإنصاف: ٥٢٤/٢ ، والتبيين: ١٧٦.

(٢) "هي" ليس في ب .

(٣) في ب : "فيه" .

(٤) في ب : "منها" .

(٥) ينظرالتعليقات الوفية: ٣٨٠/١ .

ولنرجعْ إلى لفظ المصنف، قولُه: "بالحذف كالمجزوم" فيه نظرٌ؛ لأن حذفَ الشيءِ لايكونُ إلا بعد إثباته، والنونُ لم تَثْبُتْ في هذه الأفعالِ فتُحذفَ للبناء، لكنهم لما رأوا الأفعالَ المعتلةَ قد حُذِفَ منها في الأمر ما يَحْذِفُهُ الجازمُ، نحوُ: اخْشَ، وارْمِ، واغْزُ، تَوَهَّمُوا أن هذه الأفعالَ قد دخلها النونُ، فحذفوها للبناء كما يحذفُها الجازمُ(١).

---

(١) بعده في ب : "والله أعلم ، كمل المجلد الأول من شرح الدرة الألفية، يتلوه في المجلد الثاني قوله:

القول في ذكر حروف الجر

الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه".

الفهارس

دليل الفهارس

الفهرس الأول : الآيات

الفهرس الثاني : الأحاديث والآثار

الفهرس الثالث : الأمثال

الفهرس الرابع : الأقوال والأساليب

الفهرس الخامس : الأشعار

الفهرس السادس : الأرجاز

الفهرس السابع : الأعلام

الفهرس الثامن : القبائل و الأمم والطوائف

الفهرس التاسع : المدارس النحويّة

الفهرس العاشر : الأماكن والبلدان

الفهرس الحادي عشر : الكتب الواردة في شرح الرُّعيني

الفهرس الثاني عشر : المصادر والمراجع

الفهرس الثالث عشر : الموضوعات

فهرس الآيات

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة (١)		
{بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ}	١	٧٦
{ٱلْحَمْدُ(١) لِلَّهِ}	٢	١٦٢
{مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ}	٤	٢٣
{ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ}	٦	٢١
{وَلَا ٱلضَّآلِّينَ}	٧	٧٥٨
سورة البقرة (٢)		
{ٱشْتَرَوُا(٢) ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ}	١٦، ١٧٥	٤٦٠
{وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ}	٢٣	٥٧٧، ٥٧٨
{فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟}	٢٤	٧٤٨
{وَيَسْفِكُ(٣) ٱلدِّمَآءَ}	٣٠	٧٠٨
{فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}	٣٨	٦٤٤
{وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ}	٤٢	٦٩٧
{أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ}	٤٤	٧٣٦
{لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ}	٦٨	٤٧
{لَا تَعْبُدُونَ(٤) إِلَّا ٱللَّهَ}	٨٣	٥٧٢
{وَقُولُوا۟}	٨٣	٥٧٢
{إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}	٩١	٥٧٧، ٥٧٨
{وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا}	٩٥	٧١٥، ٧١٧
{يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ}	٩٦	٥٠٠
{وَمَا هُم بِضَآرِّينَ(٥) بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ}	١٠٢	٤٢٢
{وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ}	١٠٣	٥٣٣
{حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم}	١٠٩	٦٥
{قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ(٦)}		
{إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ}	١٣٣	٢٦٢
{سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ}	١٤٢	١٢١
{وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ}	١٤٩، ١٥٠	١٨٣
{لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ}	١٦٧	٦٩٤

(١) وبكسر الدال قراءة.

(٢) وبفتح الواو قراءة.

(٣) وبفتح الكاف قراءة.

(٤) و{لا تعبدوا} قراءة.

(٥) و{بضاري} قراءة.

(٦) و {أبيك} قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
﴿خُطُوَٰتِ(١)﴾	١٦٨، ٢٠٨	٤٦٧
﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾	١٧٣	٤٦
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	٩٩، ٦٧٨
﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾	١٨٧	٥٠١
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	١٨٩	٣٤٢
﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾	١٩٨	٤٤٤، ٤٩٠، ٦٢٠
﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾	٢٠٣	٤٣٤
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾	٢١٤	٥٦٢
﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ(٢) ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	٦٨٠، ٦٨٢
﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾	٢٢٣	٥٩٥
﴿أَن يُتِمَّ(٣) ٱلرَّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٧٢٩
﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	٢٣٤	٨٠
﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾	٢٣٧	٧٦٦
﴿أَوْ يَعْفُوَاْ(٤) ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾	٢٣٧	٧٤١
﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	٢٣٧	٧٦٦
﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾	٢٥٩	٥٩٥
﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾	٢٦٠	٥٠
﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	٦٤٣
﴿أَن(٥) تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ(٦)﴾	٢٨٢	٥٨١، ٧٠٥، ٧٣١
﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ﴾	٢٨٢	٥٦٤
﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾	٢٨٣	٢٧
﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ(٧)﴾	٢٨٤	٦٥٤
﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾	٢٨٥	١٠٤
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾	٢٨٦	٥٧١

(١) و﴿خُطُوَٰتِ﴾ و﴿خُطُوَٰتِ﴾ قراءتان.
(٢) وبضم اللام قراءة.
(٣) وبرفع الميم قراءة.
(٤) وبضم الواو قراءة.
(٥) وبكسر الهمزة قراءة.
(٦) و﴿فَتُذَكِّرَ﴾ قراءة.
(٧) وبجزم الراء ونصبها قراءتان.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة آل عمران (٣)		
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾	٣١	٦٤٣
﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾	٤١	٧١٧
﴿كُن﴾	٤٧، ٥٩	٧٧
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ (١) ءَاتَيْتُكُم﴾	٨١	٥٦١
﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	٢٦
﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾	١٣٩	٤١٠، ٤١١
﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾	١٤٠	٦٤١، ٦٤٢
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ (٢) ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾	١٤٢	٤٦١، ٦٩٨
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	١٣١، ٥٨٤، ٦٢١
﴿يَنصُرْكُمُ (٣)﴾	١٦٠	٧٣٩
﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾	١٦٥	٥٦١
﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	١٦٦	٢١١
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾	١٧٩	٧٢٧
﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ﴾	١٨٤	٦٤١، ٦٤٢
سورة النساء (٤)		
﴿وَٱلْأَرْحَامَ (٤)﴾	١	١٥١
﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣	٥٨٥
﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾	١١	٤٠٣
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾	٢٦	٧٠٥
﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾	٣٤	٦٤٣
﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٧٢٠
﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾	٥٤	٦٥
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ (٥) إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾	٦١	٥٢٢
﴿ٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ (٦)﴾	٧١	٤٣٨

(١) وبشديد الميم قراءة.
(٢) وبفتح الميم قراءة.
(٣) وبإسكان الراء قراءة.
(٤) وبجر الميم قراءة.
(٥) وبضم اللام قراءة.
(٦) و﴿ثُبَاتًا﴾ قراءة.

﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	٧٣	٦٩٤
﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾	٧٧	٦٤٨
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ(١) ٱلْمَوْتُ﴾	٧٨	٥٩٥،٦٤٨،٦٤٧
﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾	٧٩	٢١١
﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	٩٥	١٠٤
﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾	١٠١	٢١٦
﴿وَمَا يَعِدُهُمُ(٢) ٱلشَّيْطَٰنُ﴾	١٢٠	٧٤٠
﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	١٢٣	١٩٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟﴾	١٣٦	٥١٠
﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ(٣)﴾	١٤٠	١٧٤
﴿مُّذَبْذَبِينَ(٤) بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾	١٤٣	٤٦١
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	٦٢١
﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾	١٦٠	٣٤١

سورة المائدة (٥)

﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾	١	٤١٩
﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن(٥) صَدُّوكُمْ﴾	٢	٥٧٧،٥٧٨،٧٣١
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣	٥٠٣
﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾	٣	٢٦
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾	٦	٦٢٠
﴿مَن يَرْتَدَّ(٦) مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾	٥٤	٦٤٥
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤	٣٧٦
﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾	٦٤	٦٠٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾	٦٧	٦٥٧،٦٥٩
﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟﴾	٧١	٥٢٢
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾	٩٥	٦٤٢
﴿لَا نَكْتُمُ(٧) شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾	١٠٦	٥٧٣
﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ(٨) يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	١١٩	١١٤،١٧٤

---

(١) وإيدركُّم﴾ قراءة.
(٢) وبإسكان الدال قراءة.
(٣) وبفتح اللام قراءة.
(٤) وبفتح الميم قراءة.
(٥) وبكسر الهمزة قراءة.
(٦) وإيَرْتَدِدْ﴾ قراءة.
(٧) وبإسكان الميم قراءة.
(٨) وبفتح﴿يوم﴾ قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام (٦)		
﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾	٨	٦٧٥
﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾	١١	٨٢
﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾	٢٧	٦٩٩، ٧٣٦
﴿وَلِتَسْتَبِينَ(١) سَبِيلُ(٢) ٱلْمُجْرِمِينَ﴾	٥٥	٢٩
﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾	٦٦	٢٨٧
﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾	٩١	٦٦٩
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾	٩٢، ١٥٥	٣١
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ(٣)﴾	١٠٩	٧٣٩
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	١٢١	٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩
﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾	١٢٢	٤٢
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾	١٢٣	٧٠٤
﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ(٤)﴾	١٢٤	١٨٢
﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾	١٥٠	٢٠٣
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٧٩
﴿مَحْيَاىَ(٥)﴾	١٦٢	٧٥٩
سورة الأعراف (٧)		
﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾	٢٢	٥٥٢
﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾	٣٤	٧١٧
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾	٤٣	٢١
﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَا﴾	٥٣	٦٩٦، ٧٣٥
﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾		
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥ﴾	١٣١	١١٣، ٦١٩
﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾	١٣٢	٥٨٦
﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾	١٣٥	٥٥٧، ٥٥٨
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	١٣٧	٧٦
﴿لَن تَرَىٰنِى﴾	١٤٣	٧١٥
﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾	١٨٧	٥٩١
﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ﴾	٢٠٣	٦١٤
سورة الأنفال (٨)		
﴿إِذْ يَعِدُكُمُ(٦)﴾	٧	٧٤٠
﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾	٢٣	٥٣٣

(١) و﴿لِيَسْتَبِينَ﴾ قراءة.

(٢) وبنصب اللام قراءة.

(٣) وبإسكان الراء قراءة.

(٤) و﴿رسالاته﴾ قراءة.

(٥) وبإسكان الياء قراءة.

(٦) وبإسكان الدال قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾	٢٥	٧٥٢
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾	٣٣	٦٨٨، ٦٨٩
﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾	٥٧	٦٢١
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	٥٨	٦٢١
﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ﴾	٦٢	٣٢
سورة التوبة (٩)		
﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي ٱللَّهِ(١)﴾	٢	٤٢٢
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	٦	١٥٠، ٥٨٢
﴿لَوِ(٢) ٱسْتَطَعْنَا﴾	٤٢	٤٦٠
﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾	٦٩	٤٢١
﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِ﴾	٧٦	٥٥٦
﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ(٣) أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾	٧٨	٥٥٢
﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾	٨٧، ٩٣	٥٢٢
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾	٩٢	٦٠٩
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	١٠٣	٦٦٩
سورة يونس (١٠)		
﴿قَدَمَ صِدْقٍ﴾	٢	٤٨
﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾	١٥	٥٠٢
﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾	٢١	٦١٦
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾	٢٢	٤٢٤، ٦١٢
﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾	٢٤	١٨٩، ٥٢٩
﴿ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾	٤٦	٢٠٦
﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾	٤٨	٥٨٩
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ(٤)﴾	٥٨	٥٠٩، ٥٢٦، ٥٦٨
﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾	٦٨	٥٨١
﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾	٨٨	٦٩٥
﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ(٥)﴾	٨٩	٧٥٨، ٧٥٩

(١) وبنصب لفظ الجلالة قراءة.

(٢) وبفتح الواو قراءة.

(٣) و﴿تعلموا﴾ قراءة.

(٤) وبالتاء قراءة.

(٥) وبتخفيف النون قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة هود(١١)		
﴿لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾	٨	٧٤٩
﴿سَآوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ ٱلْمَآءِ﴾	٤٣	٦٨
﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ(١) لَكُمْ﴾	٧٨	٤٧٤
﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾	٩٨	٤٩٨
﴿مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ﴾	١٠٠	٦٧٦
﴿وَإِنَّ(٢) كُلًّا لَّمَّا(٣) لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾	١١١	٥٦٣، ٥٨١
سورة يوسف(١٢)		
﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾	٤	٣٩٧
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	٢٦	٦٤٤
﴿وَقَالَتِ(٤) ٱخْرُجْ﴾	٣١	٣٠٢
﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾	٣٢	٢٨١، ٧٦٤
﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً﴾	٤٠	٣٤٣
﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ(٥)﴾	٦٢	٣٦٥
﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي﴾	٦٨	٥٥٩
﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾	٧٧	٦٤٤
﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾	١٠٠	٢٣٧، ٣٢٩
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾	١٠٩	٥٥٢
سورة الرعد(١٣)		
﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ(٦)﴾	١١	٢٨٤، ٢٨٥
﴿أَفَمَن يَعْلَمُ﴾	١٩	٥٥٣
﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ﴾	٣٣	٥٥٣
﴿هَادٍ(٦)﴾	٣٣	٢٨٥
سورة إبراهيم (١٤)		
﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ﴾	١، ٢	٢١
﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	٣١	٥٦٩
﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ(٧) مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾	٤٦	٧٢٧

(١) وبنصب ﴿أطهر﴾ قراءة.

(٢) وبتخفيف ﴿إن﴾ قراءة.

(٣) وبتخفيف ﴿لما﴾ قراءة.

(٤) وبضم التاء قراءة.

(٥) و﴿لِفِتْيَتِهِ﴾ قراءة.

(٦) وبإثبات الياء فيهما في الوقف قراءة.

(٧) وبضم اللام الأولى قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحجر (١٥)		
﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾	٦٥	١٨١
﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾	٩١	٤٨٦
سورة النحل (١٦)		
﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾	٢١	٥٩١
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٤٠	٥١٢
﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ(١)﴾	٩٦	٢٨٤، ٢٨٥
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾	١٢٤	٥٠١
سورة الإسراء (١٧)		
﴿لِيَسُـۥٓـُٔوا۟(٢) وُجُوهَكُمْ﴾	٧	٥٦٧
﴿إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ﴾	٧٥	٧١٩
﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ(٣) خِلَـٰفَكَ(٤) إِلَّا قَلِيلًا﴾	٧٦	٧٢٠، ٧٢٢
﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾	٨٨	٣٢
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٥٩٧، ٦٦٠
سورة الكهف (١٨)		
﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا. فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾	٣٩، ٤٠	٦٤٣
﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾	٩٩	٤٩٧
﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾	١١٠	١١
سورة مريم (١٩)		
﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	٤	٥٤٤
﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِى﴾	٥، ٦	٦٦٩
﴿أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾	١١	٣٢
﴿يَـٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا﴾	٢٣	١١٥
﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ﴾	٢٥	٥٠
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ(٥) مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٢٦	٦٢١، ٦٦٠، ٧٥٣
﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾	٢٦	٧١٧

(١) وبإثبات الياء في الوقف قراءة.
(٢) و﴿لِنَسُوءَ﴾ قراءة.
(٣) و﴿لَا يَلْبَثُوا﴾ قراءة.
(٤) و﴿خَلْفَكَ﴾ قراءة.
(٥) و﴿تَرَيْنَ﴾ قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ(١) ٱلْحَقِّ﴾	٣٤	٦٩
﴿إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾	٣٩	١٠
﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾	٦٤	٤٩١
﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾	٦٦	١٢٢، ٥٥٣، ٦٠٨
﴿أَوَ لَا يَذْكُرُ(٢) ٱلْإِنسَٰنُ﴾	٦٧	٥٥٣
سورة طه (٢٠)		
﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى(٣)﴾	١٠	٢٩٨
﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾	٤٠	٦٨٥
﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾	٦١	٥٧١، ٦٩٢
﴿إِنْ(٤) هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٦٣	٣٦٣، ٤٤٣
﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾	٧٤	٦٢٩
﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾	٧٧	٦٦٩
﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾	٨٢	٨٣
﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	٩١	٦٨٠، ٧١٥
﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾	١٠٣	٨٠
﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾	١١٨	٧١٧
سورة الأنبياء (٢١)		
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٥٧٩
﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾	٣٤	٦١٧
﴿مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ﴾	٥٩	١٩٩
سورة الحج (٢٢)		
﴿مَّعْلُومَٰتٍ﴾	٢٨	٤٣٤
﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟(٥) تَفَثَهُمْ﴾	٢٩	٥٦٦
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ﴾	٧٢	٥٩٣
﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾	٧٨	٢٣٧
سورة المؤمنون (٢٣)		
﴿قَدْ أَفْلَحَ(٦)﴾	١	٣٢٠

---

(١) وإقال إ قراءة.

(٢) وإيَذَّكَّرُ إ قراءة.

(٣) وبالإمالة قراءة.

(٤) وبتشديد النون قراءة.

(٥) وبكسر اللام قراءة.

(٦) وبنقل حركة الهمزة إلى الدال قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النور (٢٤)		
﴿عَوْرَٰتِ(١)﴾	٣١، ٥٨	٤٦٥
﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ(٢)﴾	٣٥	٤٥١
﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾	٤٥	٨٢
﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾	٥٢	٧٤٢
﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾	٦٤	١٢٥، ٤٩٩
سورة الفرقان (٢٥)		
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾	٤٥	٦٠٠
﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾	٧١	٦٥٧، ٦٥٩
سورة الشعراء (٢٦)		
﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ(٣) عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾	٤	٣٩٧، ٦٤٠
﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾	١٥	٤٠٣
﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾	١٨	٥٥٢
﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٢٣	٥٨٥
﴿وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾	٧٩، ٨٠	١٤٣
﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾	١١٩	٤٢٤
﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾	١٦٨	٤٩
﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ(٤)﴾	١٩٨	٣٩٩، ٤١٣
﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾	٢٢٧	١٢١
سورة النمل (٢٧)		
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟(٥)﴾	٢٥	١١٥
﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾	٢٨	٢٥
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	٣٠	٧٦
﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾	٨٧	٤٩٨
﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٨٨	٤٥

---

(١) وبفتح الواو قراءة.

(٢) و﴿دُرِّيٌّ﴾ بالمد والهمز قراءة.

(٣) و﴿نُنْزِلْ﴾ قراءة.

(٤) و﴿الأعجميين﴾ قراءة.

(٥) و﴿ألا يا اسجدوا﴾ قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القصص (٢٨)		
﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾	٥	٧٦-٧٧
﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٨	٧٠٤، ٧٦٧
﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾	١٧	٧١٣
﴿فَٱخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾	٢٠	٤٩
﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ(١) قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾	٢٨	٥٩٨
﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾	٣٢	٥٠
﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾	٣٤	٦٧٢
﴿قَالُواْ سِحْرَانِ(٢) تَظَٰهَرَا(٣)﴾	٤٨	٧٥٠
﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ﴾	٧٣	١٥٥، ٣٧١
﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ﴾	٧٦	٢٥
سورة العنكبوت (٢٩)		
﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾	١٢	٥٦٧
﴿أَوَ لَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	١٩	٤٤
﴿فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾	٢٠	٤٤
﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْأٓخِرَ﴾	٣٦	١١
سورة الروم (٣٠)		
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾	٢٠	٦٠٨
﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾	٢٢	٣٣
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	٢٤	٩٨
﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	٢٧	٤٤
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٦٠٧، ٦١٦، ٦٤٦
﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾	٤٨	٦٠٢

---

(١) وأي الأجلين ما قضيت قراءة.

(٢) وإساحران قراءة.

(٣) وبتشديد الظاء قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة لقمان(٣١)		
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَـٰتُنَا﴾	٧	٦١٤
﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾	٢٧	٤٣
﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾	٣٤	٤٩٥
سورة السجدة (٣٢)		
﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾	٢٦	٥٥٢
سورة الأحزاب (٣٣)		
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾	١	٥١٠، ٥١١
﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾	٤	٣٣٥
﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	١٨	٢٠٣
﴿صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾	٢٣	٤٨
﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾	٣٧	٤٩٩
﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾	٣٧	٥٠
﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾	٥٦	٣٩
سورة سبأ (٣٤)		
﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ﴾	١٤	٥٥٩
﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	٢٩
سورة فاطر (٣٥)		
﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾	٢	٥٨٥
﴿يَرْجُونَ تِجَـٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾	٢٩	١٠
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾	٣٦	٦٩٢
سورة يس (٣٦)		
﴿يَـٰلَيْتَ قَوْمِي﴾	٢٦	١١٥
﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٤٠	٦٩
سورة الصافات(٣٧)		
﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ(١) ٱلْأَلِيمِ﴾	٣٨	٤٢١
﴿أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾	٥٣	٢٣
﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	١٥٣
سورة ص(٣٨)		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	١١٨
﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾	٤٧	٤١٠، ٤١١
سورة الزمر (٣٩)		
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ(٢)﴾	٦٤	٧٠٨
﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ...﴾	٦٨-٧٥	٩
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ﴾	٧١	٦١٢

(١) وبصب ﴿العذاب﴾ قراءة.

(٢) وبنصب ﴿أعبد﴾ قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة غافر (٤٠)		
﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾	١٨	٩-١٠
﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾	٢٨	٥٥
﴿فَأَطَّلِعَ﴾	٣٧	٦٩٤
﴿إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾	٧١	٩
سورة فصلت (٤١)		
﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾	١١	٣٩٧
سورة الشورى (٤٢)		
﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾	٥١	٧٠٦
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٢	٢١
سورة الزخرف(٤٣)		
﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن(١) كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾	٥	٥٥٠، ٥٧٧، ٥٧٩، ٧٣١
﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾	١٣	٥٦٩
﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾	١٨	٥٥٣
﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾	٣٢	١٠٤
﴿يَـٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾	٣٨	٣٢٥
﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾	٤٤	١٢١
﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾	٤٧	٥٥٦
﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٥٦٤
سورة الجاثية (٤٥)		
﴿لِيَجْزِىَ(٢) قَوْمًا﴾	١٤	٤٧٠
﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾	١٩	٧١٧
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾	٢٥	٦١٦
سورة الأحقاف(٤٦)		
﴿أَتَعِدَانِنِىٓ(٣)﴾	١٧	٧٤٨
سورة محمد (٤٧)		
﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾	٤	١٥١
﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾	٤	٦١٢

---

(١) وبكسر الهمزة قراءة، و﴿إذا﴾ قراءة.

(٢) وبالبناء للمجهول قراءة.

(٣) وبفتح النون الأولى قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفتح (٤٨)		
﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾	١١	٤٥٩
﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	١٨	٦٢٣
﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾	٢٦	٧٦
سورة الذاريات (٥١)		
﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾	١٢	٥٩١
﴿مِّثْلَ(١) مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	٢٣	١٧٤
﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾	٤٧	٣١
﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾	٤٨	٣٩٦
سورة النجم (٥٣)		
﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾	١	٦٠٩
سورة القمر (٥٤)		
﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾	١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠	٥٣٧
﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾	٢٠	٧٥
سورة الرحمن (٥٥)		
﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾	٧٢	٢١٥
سورة الواقعة (٥٦)		
﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ. لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ. خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ. إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾	١-٤	٦١٠
﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا﴾	٧	٦١١
﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾	٨	٦١١
﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ. وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾	٨٣، ٨٤	١٠٥
سورة الحديد (٥٧)		
﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١٠	١٠٤
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾	٢٩	٧٠٢
سورة المجادلة (٥٨)		
﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾	١٩	٣٧٢
سورة الحشر (٥٩)		
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	٧	٦٨٦
سورة الصف (٦١)		
﴿كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾	٤	١٤٥
﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ. تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	١٠-١٢	٦٦٦

(١) وبرفع ﴿مثل﴾ قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجمعة (٦٢)		
﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ		
أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ.....﴾ الآيتان	٦-٧	٧١٧
﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ﴾	٩	٦٢٠
﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾	١١	٦٠٩
﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾	١١	١٤٧
سورة المنافقون (٦٣)		
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾	١	٦١٤
﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾	١٠	٦٩٣
سورة الطلاق (٦٥)		
﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾	٧	٥٦٨
سورة التحريم (٦٦)		
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	٣٣٥، ٤٠٣
﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾	١٢	٢١٥
سورة الملك (٦٧)		
﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ		
يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾	٤	٣٣٧، ٣٣٨
سورة القلم (٦٨)		
﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ(١)﴾	٩	٦٩٤
سورة الحاقة (٦٩)		
﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	٧	٧٥
﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ. إِنِّي ظَنَنتُ		
أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾	١٩، ٢٠	٢٩١، ٣٢٠
﴿يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ.		
وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾	٢٥، ٢٦	٣٢٠
﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ. هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾	٢٨، ٢٩	٢٩١، ٣٢٠
﴿غِسْلِينٍ﴾	٣٦	٤١٩، ٤٨٩
سورة المعارج (٧٠)		
﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ(٢)﴾	١١	١٧٤
سورة نوح (٧١)		
﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾	١٣	١٢
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٣٣، ٧٢
﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا﴾	٢٢	٣٨١
سورة الجن (٧٢)		
﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	١٣	٦٤٢
سورة القيامة (٧٥)		
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٢، ٢٣	٧٣٣

(١) و﴿أفيدهنوا﴾ قراءة.

(٢) وببناء ﴿يوم﴾ على الفتح قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإنسان (٧٦)		
﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾	١	٥٥٥
﴿سَلَٰسِلَا۠(١) وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾	٤	١١٢،٢٢
﴿قَوَارِيرَا۠. قَوَارِيرَا۠(٢)﴾	١٦،١٥	٢٢
سورة االمرسلات (٧٧)		
﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾	٢٣	٤٠٧،٣٩٦
سورة عبس (٨٠)		
﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾	٤	٦٩٤
سورة التكوير(٨١)		
﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾	١	٦١٣
سورة الانفطار (٨٢)		
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾	١	٦١٤
سورة المطففين (٨٣)		
﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾	١٨	٤٨٨
سورة الانشقاق (٨٤)		
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾	١	٦١٣
سورة الطارق (٨٦)		
﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	٥٥٩
سورة الغاشية (٨٨)		
﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	١٧	٥٩٩
سورة الليل (٩٢)		
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾	١	٦٠٨
﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰٓ﴾	٢١	١٢٢
سورة الضحى (٩٣)		
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾	٢	٦٠٨
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾	٥	١٢٢
﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾	٧	٢٩
﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	٩	٤١

(١) وبالتنوين قراءة.

(٢) وبالتنوين فيهما قراءة.

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشرح (٩٤)		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ(١) لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	٥٤٩، ٥٥٢، ٦٣٢، ٧٢٥
سورة العلق (٩٦)		
﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾	١٤	٥٦
﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾	١٥	٢٨١، ٧٦٠
سورة التكاثر (١٠٢)		
﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾	٣، ٤	١٢١
سورة الفيل (١٠٥)		
﴿أَلَمْ تَرَ(٢) كَيْفَ﴾	١	٧٤١-٧٤٢
سورة قريش (١٠٦)		
﴿لِإِيلَٰفِ(٣) قُرَيْشٍ﴾	١	٥٦٥
سورة النصر (١١٠)		
﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾	١	٦١٣، ٦١٦
﴿فَسَبِّحْ﴾	٣	٦١٦
سورة الإخلاص (١١٢)		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ(٤). ٱللَّهُ﴾	٢	١٤٢
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا(٥) أَحَدٌ﴾	٣، ٤	٥٥٤، ٥٦٣

---

(١) وبفتح الحاء قراءة.
(٢) وبإسكان الراء قراءة.
(٣) و﴿لِتَأْلَفِ﴾ قراءة.
(٤) وبحذف التنوين قراءة.
(٥) و﴿كُفُؤًا﴾ قراءة.

فهرس الأحاديث والآثار.

اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ٦٦٤
الإحسان أن تعبدالله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك ٦٦٠
الأخوان إخوة. ٤٠٤
الأخوان ليس بإخوة. ٤٠٤
إذا وسع الله عليكم فأوسعوا، صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقباء. ٢٦٧
إذ يخرجك قومك. ١٠
اركبها، قال: إنها بدنة، قال: وإن. ٥٨٣
أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبدالمطلب. ٦٥٨
أنت أبا جهل؟ ٢٦٠
إن أبا بكر رجل أسيف متى يقوم مقامك لم يسمع الناس. ٦٦١
إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا. ٥٧٤
إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى. ٦١١
الأيدي ثلاثة: فيدالله العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة. ٣٢٧
تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بُرّه من صاع تمره. ٢٦٧
ثم أتبعه بست من شوال. ٨٠
الحمو الموت. ٢٦٤
خير كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:
ألا كل شيء ماخلا الله باطل ٧٧
دعني ولا أعود. ٦٩٧
زينوا القرآن بأصواتكم. ٢٥
سيد الكتب القرآن، وسيد البشر محمد. ٣٨
عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا. ٥٥٩
فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله. ٦٥٧،٦٥٩
فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا. ٧٣٣
قد قامت الصلاة ١٢٦
قصر ثوبك فإنه أنقى وأتقى وأبقى ٣٦٩
قلة العيال أحد اليسارين. ٣٢٧
قوموا فلأصل لكم. ٥٦٧
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا. ٥٧٤
لا ترجعوا بعدي كفارا يضربْ بعضكم رقاب بعض. ٦٦٥

لا تشرف يارسول الله يصبك سهم. ٦٦٥
لا تقرب مسجدنا تؤذنا بريح الثوم. ٦٦٥
لا تكلني إلى نفسي. ١٢٤
لا حسد إلا في اثنتين. ٦٦
لا مخافة ولا سآمة. ٣
اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف. ٤٨٧
اللهم سنين كسنين يوسف. ٤١٨
اللهم صل على آل أبي أوفى. ٣٩
لتأخذوا مصافكم. ٥٢٦،٥٦٩
لم يرم حمص. ١٥٦
لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فإنه إن يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره الشيطان أبدا. ٥٥٥
ليس الأخوان إخوة في لسان قومك. ٤٠٢
ليس في الخضراوات صدقة. ٤٣١،٤٣٢
ما أنا لأدعهما. ٦٩٠
ماترك رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة. ١٤٧
المؤمن إذا حدث صدق. ٤٨
مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين. ٣٣٤
من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا. ٥٧٥
من يدعوني فأستجيب له. ٦٩٦
من يطل هن أبيه ينتطق به. ٢٣٨
من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ٦٤١
نسألك سيرة العمرين. ٣٢٥
نهى عن قيل وقال. ٦٩
قال يارسول الله: وإن زنى وإن سرق ، قال: وإن. ٥٨٣
والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا. ٧٥٠
ياحسنان، ياحسينان. ٣٢٦

فهرس الأمثال

أعط القوس باريها	١٣ ، ٢٢٧
التقت حلقتا البطان	٧٥٩
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٩٨ ، ٧٠٧
الجواد قد يعثر	١٢٥
الخال أحد الأبوين	٣٢٧
الكذوب قد يصدق	١٢٥
القلم أحد اللسانين	٣٢٧
قلة العيال أحد اليسارين	٣٢٧
مالي بهذا الأمر يدان	٣٣٧
من أشبه أبه فما ظلم	٥٢٠
من يطل هن أبيه ينتطق به	٢٣٨

فهرس الأقوال والأساليب

أخطب ما يكون الأمير قائما ٢٧١
أدخلت القلنسوة في الرأس ٢٣
أدخل القبر زيدا ٢٣
ادخلوا الأول فالأول ٤٤
اذهب بذي تسلم ١١٤
استأصل الله عرقاتهم ٤٣٨
أعجبني كون زيد أخاك ٣٦
أكلت لحما سمكا تمرا ٢٦٧
أمس بخير ١٩١
أمسنا طيب ١٨٩
إن احمر البسر آتك ٥٧٧
إن تكلم الحجر آتك ٥٧٧
إن طلعت الشمس جئتك ٦١٧
انظر الى كيف يصنع زيد ٥٩٩
ان كنت عبدي فأطعني ٥٧٨
أوثقت العبد لا يفر ٦٧١
أيمن الله ١٥٤ ، ١٧١
برق نحره ٣٢٣
تأبط شرا ٣٩٦
جاء القوم الجماء الغفير ١٥
جئت ولما ٥٦٣
جعلته في متى كيس ٥٩٠
حسبك من الحديث فينام الناس ٦٩٢
حسبك ينم الناس ٦٦٤
حسن بسن ٩٣
خرجت فإذا الأسد ٦٤٧
خرق الثوب المسمار ٢٤
خلق الله الزمان ٨٩
درهم ضرب الأمير ٥٦
ذاك الضبعة العرجاء ٣٣٠
ذهبت بعض أصابعه ٨٠
ذهب كأمس الدابر ١٨٩
ذهب لنا أمس طيب ١٨٨
رأيت الفَضْل ٣١٣
ربطت الفرس لا ينفلت ٦٧١
رحبتكم الطاعة ٤٧٩
رمح صدق ٤٨
زيد اضربه ٥١٣

سبحان الله ١٥٤
سبحان الله محمد ومحمد في يوم ٣٤١
سرت حتى أدخل ٦١٢
سرت حتى أدخل البلدة ٦٧٧ ، ٧٣٦
سرت حتى أدخل المدينة ٦٧٧
سمعت لغاتهم ٤٣٨
شرب البعير حتى يجيء يجر بطنه ٦٨٢
صدق في الحرب والأمر ٤٨
صمنا من الشهر خمسا ٨٠
ضربت زيدا مثل ضرب الأمير ٤٨٤
عرضت الحوض على الناقة ٢٤
عصبت العلباء بالعود ٢٣
عرفت زيدا أبو من هو ٥٩٩
على كيف تبيع الأحمرين ٥٩٩
فرس صدق ٤٨
فلان لغوب أتته كتابي فاحتقرها ٤٨٢
قد كان من مطر ١٣١
قراءتك وتحفظ خير من جلوسك ٧٠٥
كل غد يصير أمسا ١٨٨
كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٦٠٠
لا أرينك هنا ٦٦٦
لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٦٩٧ ، ٦٩٨
لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ١٤٧
لا تسألوه يجبكم بما تكرهون ٦٦٥
لا تدن من الأسد فيأكلك ٦٩٦
لألزمنك أو تعطيني حقي ٧٠٠ ، ٧٠١
لألزمنك أو تقضيني حقي ٦٧٧ ، ٧٣٧
لا قود في المثقل ولو رماه بأبا قبيس ٢٦٠
لتعن بحاجتي ٥٦٨
لعل الله ٣٧٢
لما أسلم زيد دخل الجنة ٥٥٧
ما أحسن زيدا ٥٨٥
ما أحسن وجوههما ٤٠٢
ما جاءني من أحد ١٣١ ، ١٣٣
ما قام من أحد ١١٣
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ٦٠٩
مررت بما معجب لك ٥٨٥
مررت بمن معجب لك ٢٠٠
مرض حتى لا يرجونه ٦٨٢

من زيد ؟	١٥١ ، ١٦٢
من زيدا ؟	١٥١ ، ١٦٢
من زيد ؟	١٥١ ، ١٦٢
ندم إبليس ولما ينفعه الندم	٥٦١
نرجس الدواء	٥٣٨
نسألك سيرة العمرين	٣٢٥
هؤلاءِ قومك	١١٢
هذا درهم ضرب الأمير	٣٤٣
هذه عرفات مباركا فيها	١٠٦ ، ٤٤٣
هما خليلانُ	٣٥٨
هو ابن عمي دِنيا	٤٨٠
هو يوامر نفسيه	٣٣٧
يرنأ الشيء	٥٣٨

فهرس الأشعار.

القافية.	البحر	القائل	الصفحة
		-الهمزة-	
الهيجاءَ	الكامل	.....	٧١٢
وظباءَ	الخفيف	الأخطل	٦٣٠
لقاؤُها	الطويل	الفرزدق	٤٧٥
دواءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٥٥١،١١٤
واللقاءُ	"	الحطيئة	٦٩٨
المراءُ	"	.....	٥٤٧
وماءُ	"	حسان بن ثابت	٤٧٣
عناءُ	الخفيف	أبو زبيدالطائي	١٦٦
بلاءُ	"	الحارث بن حلزة اليشكري	١٥
بقاءِ	"	أبوزبيد الطائي	١٠٤
		- الباء-	
أركبْ	مخلع البسيط	.....	٦٦
مركبْ	" "	.....	٦٦
المحجّبا	الطويل	.....	٢٠
إرْهابا	البسيط	.....	٦٤٠
أجيبُ	الطويل	عروة بن حزام، أو غيره	٧٠٥
لحبيبُ	"	ابن الدمينة	٦٢٦
تريبُ	"	.....	٢٤٥
نصيبُ	"	.....	٥٧٠
وتغيبُ	"	حميد بن ثور الهلالي	٣٥٦
أقاربُه	"	الفرزدق	٧٦٨
مناسبُه	"	بشر بن المهلب	٢٥٧
واكتئابُها	"	أبوذؤيب الهذلي	٤٣٨
عيوبُها	"	الفرزدق	٢٢٦
العربُ	البسيط	جرير	٧٣٩
آرابُ	"	ابن لبُون	١٦٦
سرحوبُ	"	امرؤالقيس، أوغيره	١٢٥
مسكوبُ	"	.....	٣٢٧
يصيبُ	الوافر	.....	٦٨٩
مطلبُ	المنسرح	ابن قيس الرقيات	٢٢٩
ولا أبِ	الطويل	عامر بن الطفيل العامري	٧٤٠
تعجبِ	"	الرعيني	١٢٧
نحطبِ	"	امرؤالقيس	٧٢٩
راكبِ	"	حاتم الطائي	١٤
قريبِ	"	المتنبي	٣٧٦

نقابِها	البسيط	الجزولي	٨
حجابِها	"	"	٨
ترابِها	"	"	٨
على ترابِ	"	بعض الطائيين	٧٠٦
للخرابِ	الوافر	علي بن أبي طالب، أوغيره	٧٠٤
فارغبِ	الكامل	النمر بن تولب	٦١٨
		-التاء-	
الصوتُ	البسيط	رُويشد الطائي، أوغيره	٤٨٢
شمالاتُ	المديد	جذيمة بن الأبرش	٧٥٣
سننتُ	الوافر	قصي بن كلاب	٢٦٣
الأساةُ	"	.....	٥١٥
الطلحاتِ	الخفيف	ابن قيس الرقيات	٣٩٥،٤٦٢
		-الجيم-	
تأجّجا	الطويل	عبيدالله بن الحر	٦٥٢
أن يلِجا	البسيط	محمد بن بشير الخارجي	٧٣٠
نئيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٥٩٠
		-الحاء-	
فأستَريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	٦٥٥
الطوائحُ	الطويل	نهشل بن حري، أوغيره	٥٦٨
سبوحُ	"	.....	٤٦٥
صحيحُ	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٥
تَستريحي	"	عمرو بن الإطنابة	٦٦٣
الطلاحِ	م. الكامل	القاسم بن معن	٧٢٨
		-الدال-	
فاعبدا	الطويل	الأعشى	٢٨١،٧٦٠
مشرّدا	"	.....	٥٢
مُردا	"	الصمة القشيري	٤١٨،٤٨٧
أُسدا	"	عمر بن أبي ربيعة	٤٧٥
المولّدا	"	الأخطل	٧٤١
مَن عددا	البسيط	.....	٢٠٠
الشرّدا	"	عبد مناف بن ربع الجربي	٦٠٤
رَشدا	"	.....	٧٢٨
ويَدا	"	.....	٧٢٨
أَحدا	"	.....	٧٢٨
ولا عضُدا	"	.....	٤٢١
الجِلدا	"	عبد مناف بن ربع الجربي	٣١٢
تُضهدا	الكامل	.....	٣٧٧

محمدُ	الطويل	حسان بن ثابت	١٣٤
شهودُ	"	قيس بن سعد بن عبادة	٦٨٦
أريدُها	"	خليج الأعيوي	٢٥٧
أبتردُ	البسيط	عروة بن أذينة	٦٢٠
الحسدُ	"	أبوتمام	٦٦
كادُوا	"	الطرماح	٦٨٤
يسودُ	الوافر	أنس بن مدرك الخثعمي	٥١١
مزيدُ	الكامل	عوية بن سلمى الضبي	٦٢٦
بالوجدِ	الطويل	.....	٧٤٠
أرفدِ	"	طرفة بن العبد	٦٣٣
وكأن قدِ	"	.....	٥٦٣
موقدِ	"	الحطيئة	٦٥٢،٥٨٩
خالدِ	"	الأشهب بن رميلة،أوغيره	٤٢٠
مخلدِ	"	طرفة بن العبد	٤٧٤
محمدِ	"	.....	٢٦٠
الشأدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٢٦
أجدِ	"	" "	٢٨
الجسدِ	"	.....	٦٩٦
البلدِ	"	الراعي النميري	٧٣١
لفردِ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٦٩٠
وغادِ	"	.....	٧٤٢
زيادِ	"	قيس بن زهير العبسي	٢١٩،٤٧٠، ٥٤٩،٧٤٤
أسيدِ	"	.....	٣٧٣
وكأن قدِ	الكامل	النابغة الذبياني	٥٦٣
ومحمدِ	"	الفرزدق	٣٤١
هدادِ	"	.....	٤٨٤
بفسادِ	"	الأسود بن يعفر	٦٠٤
الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	٣٥٩
والوريدِ	الخفيف	أبوزبيد الطائي	٦٣٩
حدادِها	المتقارب	الأعشى	٥٦٢

-الراء-

البصرْ	"	ابن عنقاء الفزاري	١٣٨
الدثرْ	الطويل	امرؤ القيس	٣١١
اعتذرْ	"	لبيد	٢٠٧
بكُرْ	"	.....	٣١١
إبرْ	الرمل	عدي بن زيد	٢٧٨

النمرُ	المتقارب	امرؤ القيس	٣٦٠
كوثرا	الطويل	المخبل السعدي	٤٥٨
فعرعرا	"	امرؤ القيس	١٣٧
أثرا	البسيط	عمرو بن أحمر الباهلي	٦٨٣
حذرا	"	.....	٥٩٢
وتستطارا	الوافر	عنترة	٣٧٤
افتقارا	"	الفرزدق	٥٨٦
عمارا	"	عنترة	٣٧١
ومعصرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٩
القطرُ	"	ذو الرمة	١١٥
منظرُ	"	كثير عزة	٧٣٢
القصائرُ	"	" "	١٩٤، ٢١٥
البحاترُ	"	" "	١٩٤، ٢١٥
تدابرُ	"	لبيد	٦٣١
حازرُ	"	ذو الرمة	٦١٣، ٦٤٤
قصيرُ	"	كثير عزة	٢١٥
دارُها	"	أبو ذؤيب الهذلي	٥٣٠
جارُها	"	" "	٥٣٠
صدورُها	"	نهشل بن حري	٥١٩
ولا سخرُ	البسيط	أعشى باهلة	٣٤
البقرُ	"	أنس بن مدرك الخثعمي	٧٠٧
ولا عمرُ	"	جرير	٣٢٦
جارُ	"	يزيد بن حمار السكوني	٦٨٠
يختارُ	"	" " "	٦٨٠
نارُ	"	الخنساء	٣٠
صورُ	"	إبراهيم بن هرمة	٢٤٤
فأنظورُ	"	" "	٢٤٤
ساروا	الوافر	.....	٦٩٣
مقاديرُها	المتقارب	الأعور الشني	٥٠
لليسرِ	الطويل	.....	٦٦٧
النشرِ	"	.....	٧٤١
بمغمرِ	"	زهير بن مسعود الضبي	٦٢٤
بالسحرِ	البسيط	تميم بن أبي بن مقبل	٢٤
ذا بصر	"	منصور التميمي	٤
والسمرِ	"	كامل الثقفي، أوغيره	١١٦
بالجارِ	"	.....	٥٤٩
بمقدارِ	"	الأخطل	٦٦٨

فزارِ	الوافر	الكميت بن ثعلبة	٣٧٤
الذكورِ	"	قطيب بن سنان الهجيمي	٤١٨
الغزيرِ	"	.....	٥١٦
الذعرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٢٠٢
المئزرِ	السريع	الأقيشر الأسدي، أوغيره	٢٣٨، ٢٦٠
		-الزاي-	
عنزُ	الطويل	.....	٣٦١
		-السين-	
خامسُ	الطويل	أبونواس	٣٨٨
المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	٥٩٢
الأنفسُ	"	" "	٥٩٢
سدوسِ	الطويل	الصادق السدوسي	٢٣٩
نفسِ	المديد	ابن قيس الرقيات	٦٨٥
مختلسِ	"	" "	٦٨٥
يقبسِ	الكامل	المرار الفقعسي، أوغيره	١٨٣
المخلسِ	"	" "	٧٣، ١٨١
مؤوسِ	السريع	الأفوه الأودي	٦٤٥
خليسِ	"	" "	٦٤٥
بئيسِ	"	" "	٦٤٥
الفرسِ	المنسرح	طرفة بن العبد	٥٢٩، ٥٥٠، ٧٢٥، ٧٦٥
		-الصاد-	
الأحاوصا	الطويل	الأعشى	٣٩٢
		-الضاد-	
مراضُها	"	الشماخ بن ضرار	٢٢٦
		-العين-	
وتخدعا	"	جميل بن معمر العذري	٦٨٥
ينفعا	"	قيس بن عمرو النجاشي	٧٥٣
المقنعا	"	جرير	٦٧٥
والوجعا	البسيط	الأعشى	٣٨
مضطجعا	"	"	٣٨
سمعا	"	.....	٦٩٣
مُولَعا	الكامل	الأعشى	٣٩٣
مولَّعا	"	"	٣٩٣
معا	"	المتنبي	٣٢٥
رفعَه	المنسرح	الأضبط بن قريع	٧٦٤

وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	١١٤،١٧٣،١٩٨
بلاقعُ	"	لبيد	١٩٠
الطوالعُ	"	الفرزدق	٣٢٤
تباعُ	الوافر	عبيدة بن ربيعة	١٩٧
تجزعُ	الكامل	جرير	٣٣٦
مقزعُ	"	أبو ذؤيب الهذلي	١٤
البلاقعِ	الطويل	ذو الرمة	١٠٢،٢٠١
ولم تدعِ	البسيط	أبوعمرو بن العلاء	٧٤٤
سافعِ	الكامل	حميد بن ثور الهلالي	١٥٣
الملسوعِ	"	الشريف الرضي	٦٩٩
أمنعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	٢٨٨
		-الغين-	
فرغوا	البسيط	.....	٤٣
بلغوا	"	.....	٤٣
		-الفاء-	
دنفْ	الطويل	.....	٢٧٩
وقفا	م. الرمل	الرعيني	٧٥٦
عرفا	"	"	٧٥٦
وردفا	الخفيف	ابن حيوس	٣٧٠
نطفُ	المنسرح	عمرو بن امرئ القيس، أوغيره	٤٢٠
الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلبية	٧٠٣،٧٠٦
شافي	الكامل	بنت مرة بن عاهان الحارثي	٧٥٣
		-القاف-	
الحلقَه	المنسرح	.....	٧٣٢
ناعقُه	الطويل	الراعي النميري	٤٧٧
رواهقُه	"	.....	٤١٩
يعشقِ	الكامل	الكميت بن زيد الأسدي	٦١٠
للتلاقي	الخفيف	عبدالله بن همام السلولي	٥٩٥
		-الكاف-	
شمالكا	الطويل	.....	٦١٥
ولا ملكُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٥٧٣
		-اللام-	
المعلّ	الرمل	لبيد	٢٩٤
تملْ	"	كعب بن جعبل التغلبي	٥٨٢
الحجلْ	المتقارب	.....	٣١٢
الرجلْ	"	.....	٣١٣

جلا	الطويل	الشاطبي	٧١
تعزلا	"	"	٢٧٣
فاعلا	"	.....	٥٩٣
قد فعلا	البسيط	.....	٦٥٧
ملا	"	ابن الحاجب	٥٣
عدلا	"	"	٥٣
تبالا	الوافر	حسان بن ثابت، أو غيره	٥٢٨، ٥٧٠
طوالا	"	.....	٤٧٦
الأغلالا	الكامل	الأخطل	٣٥٩
أولا	المتقارب	محمود الوراق	١٦١، ٥١٦
قليلا	"	أبو الأسود الدؤلي	١٤٢
وأجملُ	الطويل	.....	٧٣٠
مرملُ	"	.....	٦٩٥
فيكملُ	"	.....	٦٨٦
تغولُ	"	جرير	٢٢٩
زائلُ	"	لبيد	٧٧
عاجلُ	"	.....	٢٢٨
الأناملُ	"	.....	٧٣٩
جاهلُ	"	زهير بن أبي سلمى، أوغيره	٦١٧
لا يحاولُ	"	.....	٥٩٦
وطبولُ	"	المتنبي	٤٨٣
أوائلُه	"	.....	١٦٦
داخلُه	"	حاتم الطائي، أوغيره	٦٨٤
يعادلُه	"	.....	٧٠٨
يقولُها	"	.....	٢٥٤
مناديلُ	البسيط	عبدة بن الطبيب	١١٨
وتأميلُ	"	" " "	٥٠٢
تنويلُ	"	كعب بن زهير	٧٤١
الثقيلُ	الوافر	.....	٥١٥
قبولُ	"	.....	٥١٥
يتذللُ	الكامل	الفرزدق	١٨٣
إسحلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٣
تنزلِ	"	أمية بن أبي عائذ الهذلي	٥٩١
فحوملِ	"	امرؤ القيس	١٠٧، ٢٨١
تؤهلِ	"	ذو الرمة	٥٤٨
وتجهلِ	"	الحطيئة، أوغيره	٦٩٨
مهلهلِ	"	الحطيئة	١٩

ونائلي	الطويل	أبو الطمحان القيني	٤٥٩
الرواحلِ	"	امرؤ القيس	٥١
المفاصلِ	"	ذو الرمة	٤٦٣
الأفاضلِ	"	الأحوص الأنصاري	٢٥٣
عواملِ	"	أبوذؤيب الهذلي	١١
باهلِ	"	أبوطالب	٧٤٩
برسولِ	"	كثير عزة	٣٨
والجدلِ	البسيط	الفرزدق	٩٧
بلا أملِ	"	المتنبي	٤٦
بالالِ	"	أبوقيس بن الأسلت، أوغيره	١٧٥
أوقالِ	"	" " " "	١٧٥
العساقيلِ	البسيط	كعب بن زهير	٢٤
المقبلِ	الكامل	حسان بن ثابت	٦٨٢
فتجملِ	"	عبد قيس البرجمي، أو غيره	٦١٨
واغلِ	السريع	امرؤ القيس	٣٠٤، ٧٣٨
الجبالِ	الخفيف	الأعشى	٧١٤
وغالِ	المتقارب	.....	٤٢
المعالي	"	.....	٤٢
		-الميم-	
بخلافهم	الكامل	.....	٨١
أوصافهم	"	.....	٨١
عصمْ	المتقارب	الأعشى	٢٧٨
دما	الطويل	حسان بن ثابت	٤٦٢
الدما	"	الحصين بن الحمام المري	٣٧٩
ويكرما	"	.....	٢٨١
مطعما	"	حسان بن ثابت	٤٧٧
علقما	"	الحصين بن الحمام المري	٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٧
لصمما	"	المتلمس الضبعي	٣٦٤
مغنما	"	حاتم الطائي	٧٥٢
فدعاهما	"	عمرة الخثعمية، أوغيرها	٤٢٢
إقداما	البسيط	.....	٣٢٨
مداما	الوافر	الأعشى، أوغيره	١١٤
الحراما	"	.....	٣٦٠، ٤٢١
الطعاما	"	شمير بن الحارث، أوغيره	٦٥
كلاما	"	.....	٧٣
تستقيما	"	زياد الأعجم	٧٠١
ودما	الرمل	.....	٣٧٩
أصلمُ	الطويل	أبوخراش الهذلي	٢٢٨

الجراضمُ	الطويل	الفرزدق، أوغيره	٥٧٣
عقيمُ	"	هوبر الحارثي	٣٦٤
قدمُه	المديد	طرفة بن العبد	١٨١
تضطرمُ	البسيط	.....	٦٨٣
الحرامُ	الوافر	النابغة الذبياني	٦٥٥
سنامُ	"	" "	٦٥٥
الحسامُ	"	الأحوص الأنصاري	٦٣٥
السلامُ	"	" "	١١٢
الخيامُ	"	جرير	٥٨٩
شريمُ	"	.....	٣٧٣
مقيمُ	"	أمية بن أبي الصلت	٢٥٥
عظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي، أوغيره	٦٩٧، ٧٣٦
حمامُها	"	لبيد	٧٠١
عمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٤٩١
تظلمِ	"	المخبل السعدي	٥٤٨
يظلمِ	"	زهير بن أبي سلمى	٧٤٣
تعلمِ	"	" " " "	٥٨٧
العمائمِ	"	الفرزدق، أو غيره	١٨٤، ٤٧٨
دراهمِ	"	.....	٧٤٠
رجامِ	"	الفرزدق	٢٦٥
الذامِ	البسيط	عصام بن عبيد الزماني	٣٤٠
حذامِ	الوافر	ديسم بن طارق، أو غيره	١٩٦
السلامِ	"	النابغة الذبياني	١٩٧
لم تحرمِ	الكامل	عنترة	٥٨٤
وإن لمِ	"	إبراهيم بن هرمة	٥٦٤
بالغيلمِ	"	عنترة	٣٣٦
تهمي	"	طرفة بن العبد	٥٤
ذي أقدامِ	"	امرؤ القيس	٣٣٧
بالميسمِ	السريع	ضمرة النهشلي	١١٨
الكرمِ	المنسرح	بعض طيء	٦٠
الأعكامِ	الخفيف	الكميت بن زيد	٤٥٦

-النون-

أصابنْ	الوافر	جرير	١٠٩
الخيامُنْ	"	"	١٠٩
الأيامِنْ	الكامل	"	١٠٩
سننْ	الرمل	.....	٦٩٥
ترجمانْ	السريع	عوف بن محلم الخزاعي	٥٤
أنكرنْ	المتقارب	الأعشى	٢٩١

كانا	الطويل	الرعيني	٤٠٠
بانا	"	"	٤٠٠
قشوانا	"	"	٤٠٠
ضحيانا	"	"	٤٠٠
ندمانا	"	"	٤٠٠
كلانا	"	معروف الدبيري، أوغيره	٦٦٩
المجينا	البسيط	.....	٢٢٥
آمينا	"	قيس بن الملوح، أوغيره	٦٩
مدفونا	"	الأخضر اللهبي	٢٢٥
الأبينا (١)	الوافر	.....	٢٦١
الأبينا (٢)	"	.....	٢٦١
آخرينا	"	فروة بن مسيك	٥٨٠
وأحمرينا	"	الكميت، أوغيره	٣٩٨
عينا	"	ابن أحمر	٤٢٥
الحنينا	"	.....	٢٦٣
مقتوينا	"	عمرو بن كلثوم	٤١٢
إيانا	الكامل	كعب بن مالك، أوغيره	٢٠٠
حبلانا	الهزج	ابن مالك	٤٠٠
ضحيانا	"	"	٤٠٠
مصانا	"	"	٤٠٠
نصرانا	"	"	٤٠٠
سنه	م. الرمل	الإمام الشافعي	٤٤
أحسنه	"	" "	٤٤
بالأبينا	المتقارب	زياد بن واصل السلمي	٢٦١
المسلمينا	الخفيف	.....	٥٢٦
دفنوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	٦٤٠
المحزونُ	الخفيف	أبوطالب	١٦٥
الجبانِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٤٦
بمكانِ	"	تميم بن أبي بن مقبل	٧٢٩
لتمكينِ	"	محمد بن علي البيري	١١١
بالنونِ	"	" " " "	١١١
اللينِ	"	" " " "	١١١
بلبانِها	"	أبو الأسود الدؤلي	٦٣٢

(١) عن فعل الأبينا.

(٢) فعله فعل الأبينا.

وهنِ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٢٣٩
جمالينِ	"	عمرو بن العداء الكلبي	٣٣٣
مثلانِ	"	حسان بن ثابت، أوغيره	٧٢
وإخوانِ	"	أبوتمام	٢٣٧،٤٨
داعيانِ	الوافر	دثار بن شيبان النمري	٦٩٧
وديني	"	المثقب العبدي	٢٢
البرينِ	"	الطرماح	٤١٥
من عرينِ	"	جرير	٤١٤
آخرينِ	"	"	٤١٤
الكرينِ	"	الطرماح	٤١٥
اليقينِ	"	علي بن بدال، أوغيره	٣٧٨،٣٧٧
يقيني	"	المثقب العبدي	٤١٤
الأربعينِ	"	سحيم بن وثيل	٤١٤
اثنينِ	م.الرمل	الفرزدق	٣٧٦
الكليتينِ	" "	"	٣٧٦
الحضينِ	" "	"	٣٧٦
بالأبينِ	" "	"	٣٧٦
بجلجلانِ	" "	وضاح اليماني	٥٢٠
عينينِ	الخفيف	الحريري	٣٢٧
بالإحسانِ	"	.....	٨٦
الأزمانِ	"	.....	٥٩٦
		-الهاء-	
من هوه	المتقارب	حسان بن ثابت	٣١٨
فواديها	البسيط	الحطيئة	١٣
رضاها	الوافر	القحيف العقيلي	٦٢٢
ذووها	"	كعب بن زهير	٢٥٢
اباها	م.الكامل	الشريف الرضي	٣٧٦
ذووه	م.الرمل	أبوالعتاهية	٥٣٧،٢٥٢
ومكنهُ	السريع	.....	١١١
فعينهُ	"	.....	١١١
يفنيه	البسيط	.....	٦٩٣
		-الياء-	
متراخيا	الطويل	النابغة الجعدي	٤٧٥
اهتدى ليا	"	قيس بن الملوح	٢٢٦
خاليا	"	ذو الرمة	٧٣
لما بيا	"	" "	٧٣
بكى ليا	"	كثير عزة	٦١٢

ماهيا	الطويل	جميل بن معمر	٧٣٠
كما هيا	"	" " "	٧٣٠
يحيا	مخلع البسيط	الرعيني	٤
يحيى	" "	"	٤
الصحاريا	الهزج	الوليد بن يزيد	٤٥٣،٤٥٢
وسربالیه	السريع	عمرو بن ملقط الطائي	٥٨٧

-الألف اللينة-

من بكى	الطويل	متمم بن نويرة	٥٧٠
عسى	البسيط	ابن جابر	١٦٦

فهرس الأرجاز

الباء

كأن خصييه إذا ماجبى	هند بنت أبي سفيان	٣٧٤
دجاجتان تلقطان حبا	" " " "	٣٧٤
لقد خشينا أن نرى جدبا	رؤبة، أوغيره	٣١٧
في عامنا ذا بعدما أخصبا	" "	٣١٧
مثل الحريق وافق القصبا	" "	٣٠٨
جارية من قيس ابن ثعلبه	الأغلب العجلي	١٩
كأنها حلية سيف مذهبه	" "	١٩
عجبت والدهر كثير عجبه	زياد الأعجم	٣١٥،٢٤٧
من عنزي سبني لم أضربه	" "	٣١٥،٢٤٧
والله ماليلي بنام صاحبه	القناني	١١٣
ولا مخالط الليان جانبه	"	١١٣
العلم شيء حسن فكن له ذا طلب	سهل بن مالك	٤٥
فابداه بالنحو وخذ من بعده بالأدب	" " "	٤٥
فإن أردت أن ترى جاها وعز منصب	" " "	٤٥
فاقرأ أصول مالك واحفظ أصول المذهب	" " "	٤٥
فإن قال مالك سلسلة من ذهب	" " "	٤٥
واعمل بما رتبته تحظ بأعلى الرتب	" " "	٤٥
قد ضبطت أصول علم الأدبِ	الشريشي	٣
واختصرت مافي طوال الكتبِ	"	٣
ترتج ألياه ارتجاج الوطب	.....	٣٧٣
أعوذ بالله من العقراب	.....	٢٤٥
الشائلات عقد الأذناب	.....	٢٤٥

التاء

صارت قلوب القوم عندالغلصمت	أبوالنجم العجلي	٣٠١
وكادت الحرة أن تدعى أمت	" "	٣٠١
وحى لها القرار فاستقرت	العجاج	٣٣
يارب لا تبق من البنات	.....	٤٤٨
بنتا ولا أختا من الأختات	.....	٤٤٨
ياويح أمَّيه وويح خالتِه	.....	٣٣٠
عل صروف الدهر أودولاتها	.....	٦٩٥
يدلننا اللمة من لماتها	.....	٦٩٥
فتستريح النفس من زفراتها	.....	٦٩٥،٤٦٣

الجيم

فاحذر ولا تكتر كريا أهوجا	.....	٧٤٢
علجا إذا ساق بنا عفنججا	.....	٧٤٢
إن تأتني وقد ركبت أعوجا	.....	٦٤٩
أرسل فيها فارسا سفنجا	.....	٦٤٩

خالي عويف وأبو علج	بدوي	٣٠٧
المطعمان اللحم بالعشج	"	٣٠٧
وفي الغداة قطع البرنج	"	٣٠٧
الحاء		
إني أقود جملا ممراحا	الفرزدق	١٤٠
ذا قبة مملوءة أحراحا	"	١٤٠
ياناق سيري عنقا فسيحا	أبوالنجم العجلي	٦٩١
إلى سليمان فنستريحا	" "	٦٩١
الدال		
لا ترتجي حين تلاقي الذائذا	.....	١٢
أسبعة لاقيتهم أم واحدا	.....	١٢
أريت إن جاءت به أملودا	رؤبة، أوغيره	٧٥١
أقائلن أحضروا الشهودا	" "	٧٥١
ياحب ليلى لا تغيير وازدد	.....	٢٨
وانم كماينمي الخضاب في اليد	.....	٢٨
الراء		
من أي يومي من الموت أفر	علي بن أبي طالب،	٥٥٠،٧٢٥
أيوم لم يقدر أم يوم قدر	أوغيره	٥٥٠،٧٢٥
أنا ابن ماوية إذ جد النقر	عبيدالله بن ماويه، أو غيره	٣١١
لا تتركني فيهم شطيرا	.....	٧٢٠
إني إذن أهلك أو أطيرا	.....	٧٢٠
من أجل ذاك لقبت بالدرة	الشريشي	٣
واشتهرت في الناس أي شهرة	"	٣
أنا الذي سمتن أمي حيدره	علي بن أبي طالب	٦٥٨
لكونها في حجمها صغيرة	الشريشي	٣
جليلة في قدرها كبيرة	"	٣
ياجعفر ياجعفر ياجعفر	أعرابي	٤٤٨
إن أك دحداحا فأنت أقصر	"	٤٤٨
قلت لبواب لديه دارها	منظوربن مرثدالأسدي	٢٦٣،٥٧٠
تئذن فإني حمؤها وجارها	" " "	٢٦٣،٥٧٠
أنا أبوالنجم وشعري شعري	أبوالنجم العجلي	٦٥٧
على مرور الدهر والأعصار	الشريشي	٣
وحيثما حلت من الأمصار	"	٣
السين		
لقد رأيت عجبا مذ أمسا	العجاج	١٨٧
عجائزا مثل السعالى خمسا	"	١٨٧
يأكلن ما في بيتهن همسا	"	١٨٧
لا ترك الله لهن ضرسا	"	١٨٧

ياليلة من ليلة القوارسِ	.....	٢٢٩
ليست من الليالي الحنادسِ	.....	٢٢٩
مرت بنا أول من أمسِ	.....	١٨٨
تميس فينا ميسة العروسِ	.....	١٨٨
العين		
ياليتني فيها جذع	دريد بن الصمة	٢٧١
أخب فيها وأضع	" "	٢٧١
أما ترى حيث سهيل طالعا	.....	١٨٢، ١٨٤، ٤٧٨
ياأقرع بن حابس ياأقرع	عمروبن خثارم البجلي	٦٤٧، ٦٤٩
إنك إن يصرع أخوك تصرع	" " "	٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠
ياليت شعري والمنى لا تنفع	.....	١١٦
هل أغدون يوما وأمري مجمع	.....	١١٦
خذها وأنا ابن الأكوع	سلمة بن الأكوع	٦٥٨
الفاء		
كأن أذنيه إذا تشوفا	الراجز العماني	٤٧٦
قادمة أو قلما محرفا	" "	٤٧٦
القاف		
كأن أيديهن بالقاع القرق	رؤبة بن العجاج	٢٢٥
أيدي جوار يتعاطين الورق	" "	٢٢٥
كأن منهاحيث تلوي المنطقا	.....	١٨٣
حقفانقاما لا على حقفي نقا	.....	١٨٣
إذا العجوز غضبت فطلق	رؤبة بن العجاج	٥٧٤، ٧٤٤
ولا ترضاها ولا تملق	" "	٥٧٤، ٧٤٤
الكاف		
والله أسماك سما مباركا	القناني	١٣٦
آثرك الله به إيثاركا	"	١٣٦
أبيت أسري وتبيتي تدلكي	.....	٧٤٩
وجهك بالعنبروالمسك الذكي	.....	٧٤٩
كأن بين فكها والفك	منظوربن مرثدالأسدي	٣٣٩
فارة مسك ذبحت في سك	" " "	٣٣٩
ليث وليث في مجال ضنك	واثلة بن الأسقع،	٣٤٠
كلاهما ذو أشر وضحك	أوغيره	٣٤٠
اللام		
لوأن قومي حين أدعوهم حمل	.....	٥١٥
على الجبال الصم لارفض الجبل	.....	٥١٥
علمنا إخواننا بنو عجل	سوار الغنوي، أوغيره	٣١٢
شرب النبيذواصطفاقا بالرجل	" " "	٣١٢

أعـــمل إذن إذا أتتك أولا	بعض نحاة سبتة	٧٢٢
وكان فعل بعدها مستقبلا	" " "	٧٢٢
واحذر إذا أعملتها أن تفصلا	" " "	٧٢٢
إلا بحلف أو نداء أو بلا	" " "	٧٢٢
فقـــربن هذا وهذا أزحله	أبو النجم العجلي	٣١٦
تبقـــلت في أول التبقل	" "	٣٣٣
بين رماحي مالك ونهشـــل	" "	٣٣٣
كأن خصـــيه من التدلدل	خطام المجاشعي، أوغيره	٣٧٤
ظـــرف عجوز فيه ثنتا حنظل	" " "	٣٧٤
إن تبخلي يا جمل او تعتلي	منظور بن مرثد الأسدي	٣٠٨
أو تصبحي في الظاعن المولي	" " "	٣٠٨
ببازل وجنـــاء أو عيهل	" " "	٣٠٨
كأن مهواها عـــلى الكلكل	" " "	٣٠٩
الميم		
إذا قطعنا علما بدا علـــم	جرير	٣٠
أجلح لم يشمط وقد كاد ولم	.....	٥٦٤
ضخم يحـــب الخلق الأضخما	رؤبة بن العجاج	٣٠٩
نبئت أحماء ســـليمى إنما	.....	٢٥٦
باتوا غضابا يحرقون الأرما	.....	٢٥٦
فإنه أهل لأن يؤكـــرما	.....	٤٧٩
يحسبه الجاهل مالم يعلما	ابن حبابة اللص، أوغيره	٧٥٢
وما عليك أن تقـــولي كلما	.....	٤٧٢
سبحت أو هللت: يا اللهم ما	.....	٤٧٢
إني إذا ما حـــدث ألما	.....	٤٧٣
أقـــول: يا اللهم يا اللهما	.....	٤٧٣
أصبح ظمآن وفي البحر فمه	رؤبة بن العجاج	٢٦٥
باسم الذي في كل سورة سمه	رجل من كلب	١٣٥
قد وردت على طـــريق نعلمه	" "	١٣٥
يادارسلمى ياسلمي ثم اسلمي	العجاج	٧٨
فخندف هامـــة هذا العالم	"	٧٨
فرحمة الله مع الســـلام	الشريشي	٣
عليه من علامـــة إمام	"	٣
النون		
ياصاح ماهاج الدموع الذرفن	"	١٠٨
مـــن طـــلل كالأتحمي أنهجن	"	١٠٨
قالت بنات العم: ياسلمى وإن	رؤبة بن العجاج	٥٨٣
كان عيبا معدما؟ قالت: وإن	" "	٥٨٣
وقاتم الأعماق خاوي المخترقن	" "	١١٠

فهل لها أن ترد الخمس هلن	.....	١٠٩
فارقتهم ثم أعاض المنان	.....	٣٦٤
ابنان كالغصنان أي غصنان	.....	٣٦٤
ألقى عليك الهرم الأونانا	.....	٣٥٧
أعشق منها الجيد والعينانا	رؤبة، أوغيره	٣٥٧
ومنخرين أشبها ظبيانا	" "	٣٥٧
أصبح قيس خفش العينين	امرأة من فقعس	٣٦٨
علته ما تنقضي شهرين	" "	٣٦٨،٣٥٨
شهري ربيع وجماديين	" "	٣٦٨،٣٥٨
الهاء		
إن أباها وأبا أباها	رجل من بني الحارث،	٣٦٣،٢٦٠
قد بلغا في المجد غايتاها	أوغيره	٣٦٣،٢٦٠
الواو		
فعجلاها وادلواها دلوا	رؤبة بن العجاج	١٩٠
إن مع اليوم أخاه غدوا	" "	١٩٠
الياء		
نظمها الشيخ الإمام يحيى	الشريشي	٣
فذكره يبقى بها ويحيى	"	٣
متى أنام لا يؤرقني الكري	.....	٣٠٤
ليلا ولا أسمع أجراس المطي	.....	٣٠٤
الدرة المنظومة الألفية	الشريشي	٣
أجلما في الكتب النحوية	"	٣
الألف اللينة		
إنك يابن جعفر خير فتى	الشماخ	٢٩٨
وخيرهم لطارق إذا أتى	"	٢٩٨
ورب ضيف طرق الحي سرى	"	٢٩٨
صادف زادا وحديثا مشتهى	"	٢٩٨
إن الحديث طرف من القرى	"	٢٩٨
خالط من سلمى خياشيم وفا	العجاج	٢٥٠

فهرس الأعلام

الاسم — الصفحة

إبراهيم بن الحسين بن عبيدالله، أبوإسحاق: ٥

إبراهيم الخليل، عليه الصلاة والسلام: ٣٢٤

إبراهيم بن السري، أبوإسحاق الزجاج: ١٢ ، ١٣ ، ١١١ ، ١٣٢ ، ١٩١ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٦٦ ، ٧٢٣، ٧٥٤

إبراهيم بن سفيان ، أبو إسحاق الزيادي: ٣٤٨ ، ٦٣١

إبراهيم بن علي بن هرمة: ٢٣٩

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الأستاذ أبوإسحاق الإسفراييني: ٤٠٣

إبراهيم بن محمد بن عرفة، نفطويه، أبوعبدالله: ٤٠٢

إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبوعمران: ٤٦٠

أُبي، رضي الله عنه: ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٢

أثير الدين = محمد بن يوسف، أبوحيان الأندلسي

أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز، أبوالعباس: ٤ ، ١٣ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٣٥٠ ، ٥١٤ ، ٥٤٣ ، ٧٣٣

أحمد بن الحسين ، أبوالطيب المتنبي: ٤٠ ، ٤٦ ، ٣٢٤ ، ٣٧٦ ، ٤٨٣

أحمد بن عمار التميمي، أبوالعباس المهدوي: ٦٦٧

أحمد بن المبارك بن نوفل الخرفي النصيبي: ٥

أحمد بن محمد بن بقية، أبوطالب العبدي: ٤٣٥

أحمد بن يحيى ، أبوالعباس ثعلب: ٢٠ ، ٣٥٣ ، ٤٧٦ ، ٦٨٨

أحمد بن يوسف بن مالك، أبوجعفر الرعيني: ١

ابن أحمر = عمرو بن أحمر الباهلي

ابن أبي الأحوص = حسين بن عبدالعزيز بن محمد القرشي الغرناطي، أبوعلي

الأحوص بن محمد الأنصاري: ٣٩٢

الأخفش = سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبوالحسن

الأخفش الصغير = علي بن سليمان بن الفضل، أبوالحسن

الأخفش الكبير = عبدالحميد بن عبدالمجيد، أبوالخطاب

الأستاذ ، أبو إسحاق = إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني

الأستاذ أبو علي = عمر بن محمد الشلوبين

أبوإسحاق = إبراهيم بن السري الزجاج

إسحاق بن مرار، أبوعمرو الشيباني: ٣٥٨

الإسفراييني = إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الأستاذ، أبوإسحاق

أسماء (في شعر): ٧٢٨
إسماعيل بن حماد، أبونصر الجوهري: ٨ ، ١٥ ، ٨٧ ، ١٦٧ ، ١٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٣٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٢٥ ، ٤٥٩ ، ٥٦٠ ، ٧٦٨
أبوالأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو
أسيد بن جذيمة بن رواحة العبسي: ٣٧٣
الأصمعي = عبدالملك بن قريب ، أبوسعيد
ابن الأعرابي = محمد بن زياد ، أبوعبدالله
الأعرج = حميد بن قيس، أبوصفوان
الأعشى = ميمون بن قيس بن جندل، أبوبصير
أعشى باهلة = عامر بن الحارث بن رياح، أبوقحافة
أعشى قيس = ميمون بن قيس بن جندل، أبوبصير
الأعلم = يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، أبوالحجاج
الأغلب العجلي (الأغلب بن عمرو بن عبيدة): ١٩
الأفوه الأودي = صلاءة بن عمرو بن مالك بن عوف
الأقرع بن حابس (في شعر): ٦٤٧
إمام الحرمين = عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، أبوالمعالي
امرأة العزيز: ٧٦٤
امرؤ القيس بن حجر الكندي: ١٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٨١ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣٣٧ ، ٦٤٥ ، ٧٣٨
أميمة (في شعر): ٥٣٠
الأمين بن الرشيد: ١٣٦
أمية بن أبي عائذ الهذلي: ٥٩١
ابن الأنباري = عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أبو البركات
ابن الأنباري = محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبوبكر
الأندلسي = القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي
أنس بن مالك، رضي الله عنه: ٥٦٨
ابن إياز = الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله، أبومحمد
ابن بابشاذ = طاهر بن أحمد، أبوالحسن
البخاري = محمد بن إسماعيل، أبوعبدالله
بدر الدين بن مالك = محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، أبوعبدالله
ابن برهان الأسدي = عبدالواحد بن علي بن عمر، أبوالقاسم
ابن بري = عبدالله بن برى بن عبدالجبار، أبومحمد
بشر بن عمرو المعلى: ٢٩٤

أبوالبقاء = عبدالله بن الحسين العكبري
بقراط الحكيم: ٤٣
أبوبكر، رضي الله عنه: ٣٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
بكر (في شعر): ٣١١
أبوبكر بن عبيدة: ٧٥٦
بكر بن محمد ، أبوعثمان المازني: ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٤٨ ، ٣٨٤ ، ٦٠٦ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ ، ٦٣٦ ، ٧٢٤
بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ممدوح ذي الرمة): ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٤٤
تماضر بنت عمرو السلمية، الخنساء: ٣٠
أبوتمام = حبيب بن أوس الطائي
توماالطبيب (في شعر) ٦٦
ثعلب = أحمد بن يحيى، أبوالعباس
الثمانيني = عمر بن ثابت بن إبراهيم، أبوالقاسم
جار الله = محمود بن عمر الزمخشري
جبريل، عليه السلام: ٦٦٠
الجراح بن عبدالله الحكمي: ٥٨٦
الجرجاني = عبدالقاهر بن عبدالرحمن، أبوبكر
الجرمي = صالح بن إسحاق، أبوعمر
جرول بن أوس، الحطيئة: ١٣ ، ١٩
جرير بن عطية الخطفي: ٣٠
الجزولي = عيسى بن يللبخت ، أبوموسى
جعفر (اسم امرأة في شعر): ٤٤٨
ابن جعفر (في شعر): ٢٩٨
أبوجعفر = يزيد بن القعقاع القارى
أبوجعفر المنصور: ٥٤٩ ، ٧٢٥
جُمْل (في شعر): ٨٦ ، ٣٠٨
ابن جني = عثمان بن جني، أبوالفتح
أبوجهل = عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي
الجوهري = إسماعيل بن حماد ، أبونصر
أبوحاتم = سهل بن محمد بن عثمان السجستاني
حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي: ٦٨٤
ابن الحاجب = عثمان بن عمر، أبوعمرو

حار (في شعر): ٥٧٣
الحارث بن حلزة: ١٥
الحارث بن سدوس (في شعر): ٢٣٩
حبيب بن أوس الطائي، أبوتمام: ٤٨ ، ٢٣٧
الحجاج بن يوسف الثقفي: ٣٤١
حذام (في شعر): ١٩٦
حرملة بن المنذر القحطاني، أبوزبيد الطائي: ١٠٤
الحريري = القاسم بن علي ، أبومحمد
حسان بن ثابت الأنصاري: ٤٦٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٦٨٢
أبوالحسن = سعيد بن مسعدة المجاشعي، الأخفش الأوسط
الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، أبوعلي الفارسي: ٥٢ ، ٥٧ ، ٧٣ ، ١٨٢ ، ١٨٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٨١ ، ٤٩٦ ، ٥٠٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، ٥٥٧ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٧١ ، ٧٢٣ ، ٧٣٤ ، ٧٤٧ ، ٧٤٩ ، ٧٥٤ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨
الحسن بن عبدالله ، أبوسعيد السيرافي: ٣٦ ، ١١١ ، ١٨٥ ، ٢٤٩ ، ٢٩٧ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٤٨٩ ، ٦٠٠ ، ٦٣٤ ، ٦٧١ ، ٧٠٣ ، ٧٣٤ ، ٧٥٧
الحسن بن عبدالله ، أبوهلال العسكري: ٤٨
الحسن بن علي بن أبي طالب: ٣٢٦
الحسن بن يسار البصري: ٤٦١ ، ٥٢٢، ٥٥٢ ، ٥٦١ ، ٥٧٣ ، ٧٠٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٨
الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله ، أبومحمد: ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٥٠ ، ٣٦٠ ، ٤٢٤ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٤
حسين بن عبدالعزيز بن محمد القرشي الغرناطي، أبوعلي بن أبي الأحوص: ٥٢٨
الحسين بن عبدالله بن سينا، أبوعلي: ٥٥
الحسين بن علي بن أبي طالب: ٣٢٦
الحطيئة = جرول بن أوس
حفص بن سليمان بن المغيرة، أبوعمر: ٤٦٧
حمزة بن حبيب الزيات، أبوعمارة الكوفي: ١٥١، ٣٢٠
حميد بن قيس ، أبوصفوان الأعرج: ٦٥٤ ، ٧٠٨
أبوحنيفة (الإمام) = النعمان بن ثابت
أبوحيان = محمد بن يوسف الأندلسي
حيدرة (في شعر علي): ٦٥٨
ابن حيوس = محمد بن سلطان بن محمد، أبوالفتيان
أبوحيوة = شريح بن يزيد الحضرمي

أم خالد (في شعر): ٤٢٠
ابن الخباز = أحمد بن الحسين بن أحمد، أبوالعباس
ابن خروف = علي بن محمد بن علي ، أبوالحسن
ابن الخشاب = عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبدالله، أبومحمد
أبوالخطاب = عبدالحميد بن عبد الحميد الأخفش الكبير
الخليل بن أحمد الفراهيدي: ١٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٤٠٢، ٤٥٣ ، ٥٨٨ ، ٦٣٥ ، ٦٤٦، ٦٦٤ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٧١٠ ، ٧١٨ ، ٧٢٣ ، ٧٦٣
خندف (في شعر): ٧٨
الخنساء = تماضر بنت عمرو السلمية
خويلد بن خالد بن محرث ، أبوذؤيب الهذلي: ١١ ، ٤٣٧
الخويي = محمد بن أحمد بن خليل
داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري: ٤٠٣
أبوالدرداء ، رضي الله عنه = عويمر بن مالك بن قيس الأنصاري
ابن درستويه = عبدالله بن جعفر، أبومحمد
ابن دريد = محمد بن الحسن، أبوبكر
دريد بن الصمةالقشيري: ٢٧١
ابن الدهان = سعيد بن المبارك بن علي ، أبومحمد
ابن ذكوان = عبدالله بن أحمد بن بشير
أبوذؤيب الهذلي = خويلد بن خالد بن محرث
الرازي = محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدين
الراعي = عبيد بن حصين بن معاوية النميري
الربعي = علي بن عيسى بن الفرج، أبوالحسن
ابن الربيع = عبيدالله بن أحمد، أبوالحسين
الرشيد = هارون بن محمد بن عبدالله، الخليفة العباسي
الرعيني = أحمد بن يوسف بن مالك، أبوجعفر
ابن رفاعة = أبوقيس بن رفاعة الأنصاري
رقية (في شعر): ٦٨٥
الرماني = علي بن عيسى بن علي، أبوالحسن
ذوالرمة = غيلان بن عقبة العدوي، أبوالحارث
الرندي = عمر بن عبدالمجيد بن عمر ، أبوعلي
الرؤاسي = محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبوجعفر
رؤبة بن العجاج: ١١٠ ، ١١١

الرياشي = العباس بن الفرج ، أبوالفضل
زبان (في شعر): ٧٤٤
أبوزبيد الطائي = حرملة بن المنذر القحطاني
الزجاج = إبراهيم بن السري ، أبوإسحاق
الزجاجي = عبدالرحمن بن إسحاق، أبوالقاسم
زكريا، عليه السلام: ٣٢
أبوزكريا التبريزي = يحيى بن علي بن محمد الخطيب
الزمخشري = محمود بن عمر ، جار الله
الزملكاني = عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف، أبومحمد
زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي: ٣٧٣
زهير بن أبي سلمى: ٢٠٢ ، ٤٩١
زياد بن سليمان الأعجم، أبوأمامة: ٢٤٧
زياد بن معاوية، النابغة الذبياني: ٢٨ ، ١١٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٥٦٣
الزيادي = إبراهيم بن سفيان ، أبوإسحاق
أبوزيد = سعيد بن أوس الأنصاري
زيد بن ثابت الأنصاري، رضي الله عنه: ٤٠٢ ، ٤٠٤
زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري ، أبوطلحة: ٦٦٥
زيد بن مهلهل الطائي (زيد الخيل): ١٩
أم سالم (محبوبة ذي الرمة): ١٠٢ ، ٢٠١
سحيم: ٣٦
ابن السراج = محمد بن السري، أبوبكر
سعيد بن أوس، أبوزيد الأنصاري: ١١٢ ، ١٣٥ ، ٢٦٧ ، ٣٧٣ ، ٤٢٢ ، ٤٨٧ ، ٥٤٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٧٢٥
سعيد بن جبير: ٥٦١ ، ٧٢٧
سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان، أبومحمد: ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٣٥٨ ، ٤٣٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩
سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبوالحسن الأخفش الأوسط: ١٨١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٩ ، ٥٢٨ ، ٥٦١ ، ٦٠٠ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٤ ، ٦٣٤ ، ٦٤٧ ، ٧٠٨ ، ٧٤٧ ، ٧٤٩ ، ٧٥٤.
سكاب (فرس عبيدة بن ربيعة): ١٩٧
السكاكي = يوسف بن أبي بكر بن محمد ، أبويعقوب، الخوارزمي
سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي: ٦٥٨
سلمى (في شعر): ٧٨، ٢٥٠ ، ٥٨٣ ، ٦٩٣

السلمي = عبدالله بن حبيب بن ربيعة، أبوعبدالرحمن
سليك بن السلكة السعدي: ٧٠٧
سليمى (في شعر): ١٣٧ ، ٢٥٦
سليمان بن عبدالملك: ٦٩١
سليمان بن محمد السبئي، أبوالحسين ابن الطراوة: ٤٩٥ ، ٧٣٢
أبوالسمال = قعنب بن أبي قعنب العدوي
سهل بن محمد بن عثمان، أبوحاتم السجستاني: ٤٦٤ ، ٦٥٤ ، ٧٤١ ، ٧٤٨
سهل بن محمد بن مالك الغرناطي، أبوالحسن: ٤٥
ابنة السهمي (في شعر): ٧٣
السهيلي = عبدالرحمن بن عبدالله، أبوزيد
سيبويه = عمرو بن عثمان ، أبوبشر
السيرافي = الحسن بن عبدالله ، أبوسعيد
ابن سينا = الحسين بن عبدالله ، أبوعلي
الشاطبي = القاسم بن فيره بن خلف، أبومحمد
الشافعي = محمد بن إدريس ، أبوعبدالله
شريح بن الأحوص الأنصاري: ٣٩٢
شريح بن يزيد، أبوحيوة الحضرمي: ٦٥٤
الشريشي = محمد بن أحمد الوائلي
الشلوبين = عمر بن محمد، الأستاذ، أبوعلي
الشماخ بن ضرار الذبياني: ٢٩٧
شهاب بن عبدالقيس، مرجوم: ٢٩٤
شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، أبوميمونة: ٧٤٨
صاحب الصحاح = إسماعيل بن حماد أبونصر الجوهري
صالح بن إسحاق، أبوعمر الجرمي: ٢٤٥ ، ٣٤٧ ، ٦٣١
صخر (أخوالخنساء): ٣٠
صلاءة بن عمرو بن مالك بن عوف، الأفوه، الأودي: ٦٤٤ ، ٦٤٩
الصيمري = عبدالله بن علي بن إسحاق، أبومحمد
ابن الضائع = علي بن محمد بن علي الكتامي، الإشبيلي، الأستاذ، أبوالحسن
الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، أبومحمد: ٥٩٥
ابن طاهر = محمد بن أحمد الإشبيلي، أبوبكر
طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبوالحسن: ٨٤، ٢٣٢
ابن الطراوة = سليمان بن محمد السبئي، أبوالحسين

طرفة بن العبد البكري: ٥٢٩ ، ٥٥٠ ، ٦٣٣
الطرماح بن حكيم الطائي: ٦٨٤
طلحة بن سليمان السمان: ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠
طلحة بن عبيدالله بن خلف الخزاعي: ٣٩٥ ، ٤٦٢
طلحة بن عبيدالله بن عثمان التيمي، رضي الله عنه: ٣٩٥
ابن طلحة = محمد بن طلحة الإشبيلي، أبوبكر
أبوطلحة = زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري
ظالم بن عمرو، أبوالأسود الدؤلي: ٥٣ ، ٦٩٧
عائشة ، أم المؤمنين، رضي الله عنها: ١٤٧ ، ٦١١
عاصم بن أبي النجود الكوفي: ٦٥٤
ابن أبي العافية = محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأزدي ، أبوبكر
ابن عامر = عبدالله بن عامر اليحصبي
عامر بن الحارث بن رياح، أبوقحافة، أعشى بهالة: ٣٣
العباس بن الفرج، أبوالفضل الرياشي: ٦٠٥
العباس بن مرداس السلمي: ٢٨٨ ، ٥٩٢
عبدالحق بن عطية الأندلسي، أبومحمد: ٣٩٠ ، ٥٦٩
عبدالحميد بن عبدالرحمن بن ريد بن الخطاب: ٣٣٠
عبدالحميد بن عبدالمجيد، أبوالخطاب، الأخفش الكبير: ٢٧٧ ، ٢٨٦
عبدالرحمن بن إسحاق، أبوالقاسم الزجاجي: ٢٣٦ ، ٢٦٦ ، ٢٩٩ ، ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٤٩٣ ، ٥٢٥ ، ٦٦٢ ، ٦٦٨
عبدالرحمن بن عبدالله ، أبوزيد السهيلي: ٢٤٨ ،٥٨٦ ، ٧١٨ ، ٧٤٧ ، ٧٦٦
عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أبوالبركات الأنباري: ٣١٣ ، ٦٨٨
عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، ابن القواس: ٥ ، ١٢ ، ٢٧ ، ٢٨٦ ، ٣٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٧ ، ٥٤٦
عبد بن عمرو بن الأحوص: ٣٩٢
عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، أبوبكر: ١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٣١ ، ٣٤٩
ابن عباس = عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب
ابن عبدالله = الجراح بن عبدالله
عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبدالله ، أبومحمد بن الخشاب: ٢٤٢ ، ٢٤٣
عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان: ٧٥٨
عبدالله بن بري بن عبدالجبار ، أبومحمد: ٣٨٤ ، ٣٩٨
أبوعبدالله البيري = محمد بن علي الأندلسي
عبدالله بن جعفر بن درستويه، أبومحمد: ٧٤٧ ، ٧٦٦

عبدالله بن حبيب بن ربيعة، أبوعبد الرحمن السلمي: ٧٤١
عبدالله بن الحسين ، أبوالبقاء العكبري: ٢٢٨ ، ٤٣٦ ، ٦٨٩
عبدالله بن رؤبة العجاج: ٣٣ ، ٧٨
عبدالله بن عامر اليحصبي: ٤٦٧ ، ٦٥٤
عبدالله بن عباس بن عبد المطلب: ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٥٧٢ ، ٦٥٤
عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، أبومحمد: ٦٨٩
عبدالله بن قيس ، أبوموسى الأشعري: ٥٥٩
عبدالله بن كثير المكي: ٢٨٥ ، ٥٧٧
عبدالله بن مسعود: ٦٩ ، ٢٦٠ ، ٥٩٨ ، ٦٦٧
عبدالله بن همام بن رياح السلولي، أبوعبدالرحمن: ٥٩٥
عبدالمطلب بن المرتضى بن بابشاه، العلوي ، الحسيني: ٥
عبدالملك بن قريب، أبوسعيد الأصمعي: ٧٢ ، ٢٠١
عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، أبوالمعالي: ٤٠٤
عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الزملكاني، أبومحمد: ٧١٦ ، ٧١٧
عبدالواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي، أبوالقاسم: ٢٩٧
العبدي = أحمد بن محمد بن بقية، أبوطالب
أبوعبيد = القاسم بن سلام الهروي
عبيد بن حصين بن معاوية، الراعي النميري: ٧٣٠
عبيدالله بن أحمد ، أبوالحسين بن أبي الربيع: ٣٥٠ ، ٧٤٧
عبيدالله بن قيس الرقيات: ٢٢٨ ، ٦٨٥
أبوعبيدة = معمر بن المثنى التيمي
عثمان بن جني، أبوالفتح: ٤٠ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٩٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٣٤٣ ، ٤٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، ٥٦١ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٦
عثمان بن عفان، رضي الله عنه: ٣٢٥ ، ٤٠٢ ، ٥٦٨
عثمان بن عمر، أبوعمرو بن الحاجب: ٤٢ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٤٠٤ ، ٥٠٩ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤، ٥٦٣ ، ٦٥٩
العجاج = عبدالله بن رؤبة
عدي بن زيد العبادي: ٢٧٨
عزيزة (في شعر): ٧٣٠
العزيزي = محمد بن عزيز السجستاني، أبوبكر
العسكري = الحسن بن عبدالله ، أبوهلال
ابن عصفور = علي بن مؤمن، أبوالحسن

ابن عطية = عبدالحق بن عطية الأندلسي، أبومحمد
عقبة بن عامر الجهني: ٥٧٤
العكبري = عبدالله بن الحسين، أبوالبقاء
العلاء بن سيابه: ٦٩٢
أبوعلج (في شعر): ٣٠٧
علقما (في شعر): ٧٠٠ ، ٧٠٥ ، ٧٠٧
أبوعلي = الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الفارسي
علي بن حازم اللحياني، أبوالحسن: ٢٤٠ ، ٧٢٩
علي بن حمزة ، أبو الحسن الكسائي: ٢٧ ، ٨٠ ، ١١٥ ، ١٣٦ ، ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٣٤٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤، ٤٦٧ ، ٥٤٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٧ ، ٦٩٢ ، ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧٢٢
علي بن سليمان بن الفضل ، أبوالحسن الأخفش الصغير: ٧١٠ ، ٧١١
علي بن أبي طالب: ٥٣ ، ٢٣٨ ، ٣٦٩ ، ٦٥٨
علي بن عيسى بن علي، أبوالحسن الرماني: ١٦٢ ، ٣١٨ ، ٧٣٤
علي بن عيسى بن الفرج، أبوالحسن الربعي: ١٩٧ ، ٢٤٥ ، ٤٤١
علي بن مؤمن، أبوالحسن بن عصفور: ٥١ ، ٣٢٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٦٢٠ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٧١٣ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣
علي بن محمد بن علي ، أبوالحسن بن خروف: ٦٠٥
علي بن محمد بن علي بن الكتامي الإشبيلي، الأستاذ، أبوالحسن بن الضائع: ٧٤٣
ابن عمار = محمد بن عمار الأندلسي، أبوبكر
عمارة بن زياد العبسي: ٣٧١
العماني (الراجز) = محمد بن ذؤيب النهشلي
عمر بن ثابت بن إبراهيم، أبوالقاسم الثمانيني: ٤٣٦
عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه: ٢٦٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٥٥٩
عمر بن أبي ربيعة: ٧٩
أبوعمر الشيباني = إسحاق بن مرار
عمر بن عبدالعزيز: ٣٢٥
عمر بن عبدالمجيد بن عمر، أبوعلي الرندي: ٢٤٨ ، ٧١٨
عمر بن محمد ، الأستاذ، أبوعلي الشلوبين: ٥٣٦ ، ٦٠٥
عمرو(في شعر): ٢٧٨
أم عمرو (في شعر): ١٠٥
عمرو بن أحمر الباهلي: ٤٢٥
عمرو بن الأحوص الأنصاري: ٣٩٢

عمرو بن عثمان ، أبوبشر، سيبويه: ٦ ، ١٧ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٣٦ ، ١٦٠ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦١٣، ٦١٧ ، ٦٢٦ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٦ ، ٦٥٠ ، ٦٦٤ ، ٦٧٠ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٨ ، ٧٢٣ ، ٧٤٧ ، ٧٤٩ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥

أبوعمرو بن العلاء: ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٥٧٧ ، ٧٣٩ ، ٧٥٠

عمرو بن كلثوم التغلبي: ٤١٢

ابن عمرون الحلبي = محمد بن محمد

عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي، أبوجهل: ٢ ، ٢٦٠

عنترة بن شداد العبسي: ٣٣٦ ، ٣٧٤ ، ٥٨٣

عوف بن الأحوص الأنصاري: ٣٩٢

عويف (في شعر): ٣٠٧

عويمر بن مالك بن قيس الأنصاري، أبوالدرداء: ٦٩٠

عيسى، عليه السلام: ٧٧ ، ٥١١

عيسى بن محمد بن أبي بكر الأيوبي، الملك المعظم: ٧

عيسى بن يلبخت، أبوموسى الجزولي: ٨ ، ١٥٢ ، ٣٢١ ، ٥٥٤

غنم (في شعر): ٢٧٩

غيلان بن عقبة العدوي، ذوالرمة، أبوالحارث: ١٠٢ ، ٢٠١ ، ٤٦٢

الفارسي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبوعلي

فاطمة الزهراء رضي الله عنها: ٣٢٦

أبوالفتح = عثمان بن جني

الفراء = يحيى بن زياد ، أبوزكريا

الفرزدق = همام بن غالب

فرعون: ٥٨٥

فزار (في شعر): ٣٧٤

الفضل بن قدامة: أبوالنجم العجلي: ٣١٦ ، ٣٣٣ ، ٦٥٧ ، ٦٩١ ، ٦٩٢

أبوقابوس = النعمان بن المنذر

أبوالقاسم = عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي

القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي: ١٢٥ ، ١٦٠

أبوالقاسم بن الجد: ٥٣٦

القاسم بن سلام، أبوعبيد الهروي: ٣٣٣

القاسم بن علي، أبومحمد الحريري: ٣٢٦
القاسم بن فيره بن خلف ، أبومحمد الشاطبي: ٧١ ، ٢٧٣
قطام (في شعر): ١٩٧
قطرب = محمد بن المستنير، أبوعلي
قعنب بن أبي قعنب، أبوالسمال العدوي: ٤٢١ ، ٤٦٧
قنبل = محمد بن عبدالرحمن المخزومي
ابن القواس = عبدالعزيز بن جمعة الموصلي
أبوقيس بن رفاعة الأنصاري: ١٧٥
ابن قيس الرقيات = عبيدالله بن قيس
قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري: ٦٨٦
قيس بن عاصم المنقري: ٤٥٨
قيس بن عبدالله، النابغة الجعدي: ٤٧٤
قيس بن الملوح العامري: ٦٨
ابن كثير = عبدالله بن كثير المكي
كثير بن عبدالرحمن بن الأسود: ١٩٣ ، ٢١٥ ، ٦١٢
الكسائي = علي بن حمزة ، أبوالحسن
كعب بن زهير: ٢٤ ، ٢٥٢
الكميت بن زيد الأسدي: ٣٩٨ ، ٤٥٦
ابن كيسان = محمد بن أحمد، أبوالحسن
لبيد بن ربيعة العامري: ٧٧ ، ٢٠٦ ، ٧٠١
اللحياني = علي بن حازم ، أبوالحسن
ليلى (في شعر): ٨ ، ٢٨ ، ٧٣
المازني = بكر بن محمد ، أبوعثمان
ابن مالك = محمد بن عبدالله الجياني، أبوعبدالله
مالك بن أنس (الإمام): ٤٥ ، ٤٠٣
ماوي (في شعر): ١١٨
ماوية (في شعر): ٣١١
المبرد = محمد بن يزيد، أبوالعباس
مبرمان = محمد بن علي بن إسماعيل، أبوبكر
المتنبي = أحمد بن الحسين، أبوالطيب
ابن مجاهد: ٧٢٩
محلم (في شعر): ٣٧٧

محمد (في شعر): ٢٦٠
محمد (أخوالحجاج): ٣٤١
محمد بن أحمد، أبوالحسن بن كيسان: ٢٩٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٧٠٣
محمد بن أحمد بن خليل، الخوبي: ١٢٩
محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، أبوبكر: ٦٠٥
محمد بن أحمد بن عبدالله، بن هشام الفهري: ٦٩٠
محمد بن أحمد بن هشام اللخمي: ٢٧
محمد بن أحمد الوائلي الشريشي: ٣ ، ٥ ، ٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٦٦ ، ٣٨٤ ، ٤٥٣
محمد بن إدريس الشافعي، أبوعبدالله (الإمام): ٤٠٢
محمد بن إسماعيل البخاري، أبوعبدالله: ٢٦٠ ، ٥٥٥ ، ٦٠٠ ، ٧٣٣
محمد بن جابر الأندلسي، أبوعبدالله: ١٦٦
محمد بن الحجاج الثقفي: ٣٤١
محمد بن حسن بن دريد، أبوبكر: ٣٥٨
محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبوجعفر الرؤاسي: ٧٣١
محمد بن ذؤيب النهشلي، الراجز العماني: ٤٧٦
محمد بن زياد ، أبوعبدالله بن الأعرابي: ٢٤٠
محمد بن سالم بن نصر الله بن واصل، أبوعبدالله: ٥٩
محمد بن السري ، أبوبكر بن السراج: ١٣١ ، ٢٤٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٤٩٦ ، ٥٩٤ ، ٧٥٧
محمد بن سلطان بن محمد ، أبوالفتيان، بن حيوس: ٣٧٠
محمد بن طلحة الإشبيلي، أبوبكر: ٧٦٦
محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن أبي العافية، الأزدي، أبوبكر: ٢٤٨
محمد بن عبدالرحمن، المخزومي، قنبل، أبوعمر: ٤٦٧
محمد بن عبدالله الجياني، أبوعبدالله بن مالك: ٩ ، ١٤٦ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٣٣ ، ٤٨٩ ، ٥٤٤ ، ٥٦١ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٥ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦٢٢ ، ٦٣٤ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٧٥٢ ، ٧٥٦
محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الشارمساحي: ٥
محمد بن عزيز السجستاني، أبوبكر: ٥٩٦
محمد بن علي بن إسماعيل، أبوبكر ميرمان: ٦٠٧
محمد بن علي الأندلسي، أبوعبدالله البيري: ٦ ، ١١١ ، ٢٠٧ ، ٤٧٧ ، ٥٢٥ ، ٥٣٦ ، ٧٢٢
محمد بن عمار الأندلسي، أبوبكر: ١٦٦
محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، فخر الدين الرازي: ١٣١

محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، أبوبكر بن الأنباري: ٥١ ، ٣٢٧
محمد بن محمد بن أيوب ، الملك الكامل: ٧
محمد بن محمد بن عبدالله، بدر الدين بن مالك، أبوعبدالله: ٥٨٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٤ ، ٦٧٠ ، ٦٧١
محمد بن محمد بن عمرون الحلبي: ٦١٤
محمد بن المستنير، قطرب، أبوعلي: ٢٢٨ ، ٣٤٨ ، ٤٦٤
محمد بن يزيد ، أبوالعباس المبرد: ١٠٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٣٢٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٤ ، ٤١٩ ، ٤٣٧ ، ٤٤٨ ، ٥٩٤ ، ٦٠٦ ، ٦٢٤ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٧٠٨ ، ٧٢٤
محمد بن يعقوب بن إلياس، بدر الدين بن النحوية: ٣ ، ٥ ، ١٨ ، ٣٥ ، ١٥٣ ، ٢١٩ ، ٢٧١ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٥٨ ، ٤٩٣ ، ٥٢٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٧٢٤
محمد بن يوسف ، أبوحيان الأندلسي: ١٣٢ ، ٤٠٦ ، ٥٥٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦١٥ ، ٦٢٥ ، ٦٩٠ ، ٦٩٩ ، ٧٥٦
محمود بن عمر ، جار الله الزمخشري: ٧٣ ، ٨٢ ، ٤٢٢ ، ٤٥٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٦ ، ٥٩٩ ، ٦٤٨ ، ٧١٥، ٧١٦
مرجوم = شهاب بن عبد القيس
مسافر بن أبي عمرو بن أمية: ١٦٥
ابن مسعود = عبدالله بن مسعود
مسلم بن الحجاج القشيري، أبوالحسين: ٥٥٥ ، ٥٨٣
مسلمة بن محارب: ٧٤٠
مطر (في شعر): ١١٢
المطعم بن عدي بن نوفل: ٤٧٧
ابن معط = يحي بن معط بن عبدالنور ، أبوزكريا
ابن المعل = بشر بن عمرو المعلى
معمر بن المثنى التيمي، أبوعبيدة: ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٧٢٩
الملك الكامل = محمد بن محمد بن أيوب
الملك المعظم = عيسى بن محمد بن أبي بكر الأيوبي
المهدوي = أحمد بن عمار التميمي، أبوالعباس
موسى، عليه السلام: ٤٠٣ ، ٥١١
أبوموسى = عبدالله بن قيس الأشعري
مي (في شعر): ١١٥
ميمون بن قيس بن جندل، أبوبصير، الأعشى الكبير: ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٣٩٢ ، ٥٦٢ ، ٧٦٠

النابغة الجعدي = قيس بن عبدالله
النابغة الذبياني = زياد بن معاوية
أبوالنجم العجلي = الفضل بن قدامة
ابن النحوية = محمد بن يعقوب بن إلياس، بدر الدين
النخعي = إبراهيم بن يزيد بن قيس ، أبوعمران
ابن نزار (في شعر): ٢٥٤
نعم (في شعر): ٥٤٩
النعمان بن ثابت ، الإمام أبوحنيفة: ٢٦٠ ، ٤٠٢
النعمان بن المنذر، أبوقابوس: ٦٥٥
نفطويه = إبراهيم بن محمد بن عرفة، أبوعبدالله
النمر بن تولب بن زهير العكلي: ٦١٨
هارون، عليه السلام: ٤٠٣
هارون بن محمد بن عبدالله الرشيد، الخليفة العباسي: ٢٧٥ ، ٣٢٤
ابن هرمة = إبراهيم بن علي
ابن هشام الفهري = محمد بن أحمد بن عبدالله، أبوعبدالله
ابن هشام اللخمي = محمد بن أحمد
هشام بن معاوية الضرير: ٦٨٧ ، ٧٢٢
هلال بن فتيان: ٥٦٥
ابن همام السلولي = عبدالله بن همام بن رياح السلولي، أبوعبدالرحمن
همام بن غالب، الفرزدق: ٩٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٣٢٤ ، ٣٤١ ، ٣٧٦ ، ٤٧٥ ، ٧٦٨
هند (في شعر): ١٣
ابن واصل = محمد بن سالم بن نصرالله ، أبوعبدالله
ورقة بن نوفل: ١٠
الوليد (في شعر): ٢٨١
يحيى بن الحضين: ٣٧٦
يحيى بن زياد ، أبوزكريا الفراء: ١٣٠ ، ١٩١ ، ٢٥٧ ، ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٩٩ ، ٤٨٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٦ ، ٥٤٤ ، ٦١٨ ، ٦٢١ ، ٦٤٠ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٢٨
يحيى بن علي بن محمد ، أبوزكرياء ، الخطيب التبريزي: ١١٧
يحيى بن المبارك البصري، أبومحمد اليزيدي: ٥٧٨
يحيى بن معط بن عبدالنور، أبوزكريا: ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٧٢
يزيد (في شعر): ٢٨١ ، ٥٦٨

أبويزيد (في شعر): ٧١٢
يزيد بن الحكم الثقفي: ٤٥٢ ، ٤٥٣
يزيد بن القعقاع، أبوجعفر القارىء: ٤٧٠ ، ٦٥٤
يزيد بن المهلب: ٣٣٠
اليزيدي = يحيى بن المبارك البصري، أبومحمد
يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري: ٥٢٦ ، ٥٦٨ ، ٦٥٤
يوسف، عليه السلام: ٤١٨
يوسف بن أبي بكر بن محمد ، أبو يعقوب الخوارزمي السكاكي: ٤٩٢ ، ٤٩٣
يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، أبوالحجاج: ٢٤٨
يونس بن حبيب الضبي: ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١
ابن يعيش = يعيش بن يعيش الحلبي، أبوالبقاء
يعيش بن يعيش، أبوالبقاء الحلبي: ٢٠٨ ، ٢٧٧ ، ٢٥٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤

فهرس القبائل والأمم والطوائف

آل أبي أوفى ٣٩
آل جعفر ٣٩٢
آل الزبير ٢٠٠
آل سبيع ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٧
أزد السراة (أسد السراة) ٢١٢، ٢٧٧
بنو أسد ٤٠١
أهل نجد ٢٠٤
بجيلة ٤١٤
بهراء ٤٨٠
بنو تميم ٧٥، ١٠٧، ١٨٠، ١٨٧، ١٩٠، ٤١٤، ٤٨٧، ٦٥٥، ٦٨٤، ٧٦٣
بنو الحارث بن كعب ٣٦٣
الحجازيون (أهل الحجاز) ٧٥، ١٨٨، ٢٠٤
ربيعة ٢٧٧
رزام ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٧
بنو زياد بن سفيان العبسي ٢١٩، ٤٧٠، ٥٤٩، ٧٤٤
السبتيون ٣٥٠
بنو سُليم ٢٧، ٥٩٠
بني صباح ٧٢٩
طيىء ٥٩، ٢٩٣، ٣٨٠
بنو عامر ٤٨٧، ٧٤٠
بنو عجل ٣١٢
العرب ٨، ٢٢، ٢٣، ٣٢، ٥٣، ٦٢، ٨١، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٦، ١٧١، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٣٠، ٣٥٦، ٣٧٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٦٤، ٤٨٢، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٢، ٥١٥، ٦٠٢، ٧٠٣، ٧١٠، ٧٢٩، ٧٣١.
عرين (بطن من تميم) ٤١٤
عرينة (بطن من بجيلة) ٤١٤
بنو العم ٧٣٩
بنو العنبر ٣٦٣
فزارة ٢٩٢، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٨٥
فقعس ١٨٤
قتيبة ٧٥٣
قريش ٣٦٠، ٤٢١، ٥٢٦
بنو قشير ٦٢٢

قضاعة ٧٣١
قيس ١٨٠، ٢٩٢
قيس بن ثعلبة (حي من بكر) ١٩
بنو كلاب ٤٢١
بنو كليب ٣٥٩
كنانة ١٨٠
كيسانية (صنف من الروافض) ٤٣٥
مالك (قبيلة في شعر) ٣٣٣
المعتزلة ٤٠٢
نبيط الشام ٧٦٨
بنو نزار ٣٩٨
نهشل (قبيلة من ربيعة) ٣٣٣
بنو هاشم ٤٠
بنو الهجيم ٣٦٣
هذيل ٤٥٧، ٤٦٥، ٤٦٦، ٥٩٠

فهرس المدارس النحوية

الأندلسيون ٢٧ ، ٣٥٠

البصـــريون ١٢١، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٨٠، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٤٣، ٥٨٧، ٥٩٠، ٦٠١، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٥٦، ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٩٢، ٦٩٤، ٧٠٤، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣ ، ٧٢١

البغداديون ١٨٠

الكـــوفيون ١٧، ١٢١، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٨٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٨٠، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤١١، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٩٠، ٦٠١، ٦٠٥، ٦١١، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥٦، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٤، ٧٠٤، ٧١٨، ٧٢١، ٧٥٩، ٧٦٣

فهرس الأماكن والبلدان

أجأ (جبل) ٣٨٠
أُراق ٤٢٥
الأندلس ٣٥٠، ٥٢٨ ، ٧٤٧
الأهواز ٧٣٩
البحرين ٣٣٦
البصرة ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ٤٢١
بعلبك ٢٠٩، ٣٢٣
البعوضة (اسم ماء) ٥٧٠
بغداذ ٥ ، ١٣٦
البيت الحرام ٣٦٠، ٤٢١
بيت رأس ٤٧٣
الجامع الأموي ٧
الجزيرة ٧٦٨
الحجاز ٧، ١٨٨، ٢٠٤، ٦٥٥، ٧٦٣
الحديبية ٥٧٧
الحرمين ٤٠٤
حزوى ٤٨١
حضرموت ٢٢٦
حلب ٢٢٢
حماة ٨
حمص ١٥٦
حوران ٧٦٨
الحوارين ١٥
دمشق ٢٨٩، ٥٧٣
دياف ٧٦٨
ذو أقدام ٣٣٧
ذو طلوح ١٠٩، ٥٨٩

رامتان ٣٣٦، ٣٣٧
روحاء ٤٨٠
سبتة ٤٢٩
سجستان ٣٩٥، ٤٦٢
سحام ٣٣٧
الشام ٧، ٧٦٨
شلّم ٢٠٦
صارات ١٣
صنعاء ٤٨٠
ضَريّة ٤٢١
الطويّ ١٣
ظبي (اسم واد) ٢٣٣
عرعر ١٣٧
عرفات ١٠٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٩٠، ٦٢٠
عمايتان ٣٣٧
عنيزتين ٣٣٦
غرناطة ٦، ١١١
الغيلم ٣٣٦
فلج ٤٢٠، ٤٢١
أبو قبيس ٢٦٠
قتائدة ٦٠٤
قنسرين ٤١٩، ٤٨٩
قوّ ١٣٧
الكعبة ٨
الكوفة ١٣٦
المشرق ٧
مصر ٧، ٨
المغرب ٧، ٨، ١٨
مكة ٤٢١

نجد ٢٠٤، ٤٠٨، ٤٨٧
نعف سُويقة ١٠٩
نهر تيرى ٧٣٩
اليمامة ٢٢٦
اليمن ٣٤١

فهرس الكتب الواردة في شرح الرعيني

أرجوزة ابن سينا في الطب ٥٥
أرجوزة الضرير في علم الكلام ٥٥
ألفية ابن مالك ٩
ألفية ابن معط ٣، ٤، ٨، ١٨، ٢٠، ٤٧، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ١٧٩، ٢٦٦، ٦٦١
أمالي ابن بري ٣٨٤
الإنجيل ٣٢
الإيضاح، للفارسي ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٥، ٧٥٤
البلغة السنية في شرح الدرة الألفية، للخرفي ٥
التبيان في علم البيان، لابن الزملكاني ٧١٦
التذكرة (شرح ألفية ابن معط)، للخرفي ٥
التسهيل، لابن مالك ٥٨٥، ٦٠١، ٦٠٨، ٦٤٦
تعليقات على أبواب الجزولية و أمثلة لمسائلها، لابن معط ٨
تفسير الزمخشري (الكشاف) ٧١٦
التكملة، للفارسي ٢٤٣، ٢٦٦
التوراة ٣٢
جمل الزجاجي ٢٦٦، ٥٢٥
رد الشوارد إلى حكم القواعد، للرعيني ٢٩٥، ٤٨١
الزبور ٣٢
سرالصناعة، لابن جني ٥٢١
شرح ألفية ابن معط، لابن بابشاه ٥
شرح ألفية ابن معط، لابن الخباز (له شرحان) ٤، ٥٥
شرح ألفية ابن معط، للشارمساحي ٥
شرح ألفية ابن معط، للشريشي ٥
شرح ألفية ابن معط، لابن الفخار (لم يكمل) ٦
شرح ألفية ابن معط، لابن القواس ٥
شرح ألفية ابن معط، لابن النحوية ٥
شرح الإيضاح، للجرجاني ١٩٣
شرح التسهيل، لابن مالك ٦٠٥
شرح الجزولية، للأندلسي ١٢٥
شرح الجمل، لأبي بكر بن عبيدة ٧٥٦
شرح الجمل، لابن الفخار ٥٢٥
شرح الفصول، لابن إياز ٥٢٤
شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ٢٧

شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢٩٨، ٥٨٥
شرح المفصل، لابن عمرون الحلبي ٦١٤
شرح المفصل، لابن يعيش ١٧٧
شرح الملوكي، لابن يعيش ٢٥٦
الصحاح، للجوهري ٨٦، ١٦٧، ١٨٩، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٨٣
صحيح البخاري ٢٦٠، ٧٣٣
الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي ٥
غريب القرآن، للعزيزي ٥٩٦
الفصول، لابن معط ٨، ٥٥، ٧٢، ٧٣، ٩١، ١٢٣، ١٢٦، ١٤٨، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧٩، ٣٨٧، ٥٠٨، ٥٢٤، ٥٧٦، ٧٣٣
الفصيح، لثعلب ٢٠
قصيدة الشاطبي (الشاطبية) ٢٧٣
كتاب سيبويه ٢٨٠، ٤٩٥
الكافية الشافية، لابن مالك ٥٨٥
اللمع، لابن جني ٢٧٢، ٥٤٢
المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور ٥١
المقرب، لابن هشام الفهري ٦٩٠
نظم صحاح الجوهري، لابن معط (لم يكمل) ٨
نظم في البديع، لابن معط ٨
نظم في العروض، لابن معط ٨
نوادر أبي زيد ٥٤٩، ٧٢٥

فهرس المصادر والمراجع

* **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(٨٠٢هـ). تحقيق الدكتور طارق الجنابي. بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي**. للدكتور رياض حسن الخوام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

* **أبجد العلوم(الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)**. لصديق بن حسن القنوجي(١٣٠٧هـ). تحقيق عبدالجبار زكار. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٨م.

* **الأبحاث الجلية في شرح الجزولية**.للقاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي(٦٦١هـ). مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ١٧٠ نحو، عن نسخة بغدادلي وهبي، برقم ١٨٥٥.

* **الإبدال**.لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي(٣٥١هـ). تحقيق عزالدين التنوخي. دمشق، ١٩٦٠-١٩٦١م.

* **الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية**.رسالة دكتوراه. إعداد سعد حمدان محمد الغامدي. كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/١٤٠٦هـ.

* **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**. للدكتور عصام نور الدين. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد**. للسيد محمود شكري الألوسي(١٣٤٢هـ). تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين**. للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(١٢٠٥هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون.

* **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**. الشيخ أحمد بن محمد البنا(١١١٧هـ). تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **الإتقان في علوم القرآن** . لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٩١١هـ). تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا. دمشق - بيروت : دار ابن كثير ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **الإحاطة في أخبار غرناطة**. للسان الدين بن الخطيب(٧٧٦هـ). تحقيق محمد عبدالله عنان. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

* **الإحكام في أصول الأحكام**. لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي(٦٣١هـ). بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **أخبار النحويين البصريين**. لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي(٣٦٨هـ). تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى**. لأبي سعيد علي بن موسى(٦٨٥هـ). اختصار أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن خليل. تحقيق إبراهيم الأبياري. القاهرة: دار الكتاب المصري - بيروت: دار الكتاب اللبناني ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **أدب الكاتب**. لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). تحقيق محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. لأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ). تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس. القاهرة: مطبعة المدني ، ١٤٠٤هـ - ١٤٠٨هـ.

* **الأزهية في علم الحروف**. لعلي بن محمد النحوي الهروي(٤١٥هـ). تحقيق عبدالمعين الملوحي. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **أساس البلاغة**. لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ). تحقيق عبدالرحيم محمود. بيروت: دار المعرفة ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **أسباب النزول**. لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري(٤٦٨هـ). تحقيق السيد أحمد صقر. جدة: دار القبلة - دمشق وبيروت: مؤسسة علوم القرآن ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **الاستغناء في أحكام الاستثناء**. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي(٦٨٢هـ). تحقيق الدكتور طه محسن. منشورات وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر(٤٦٣هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر.

* **أسد الغابة في معرفة الصحابة**. لعز الدين ابن الأثير الجزري(٦٣٠هـ). تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا وآخرين. القاهرة: دار الشعب ، بدون.

* **أسرار العربية**. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(٥٧٧هـ). تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق: المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

* **إسفار الصباح الكاشف عن معاني المصباح**. لبدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس المعروف بابن النحوية(٧١٨هـ). مصورة مركز البحث العلمي رقم (٨٦ بلاغة) عن مكتبة عبدالرحمن حسين في تعز باليمن برقم٢٩٢.

* **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها**. لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (كان حيا سنة ٤٣٠هـ). تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م.

* **أسماء خيل العرب وفرسانها**. لأبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي (٢٣١هـ). تحقيق محمد عبدالقادر أحمد. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (٧٤٣هـ). تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **الأشباه والنظائر في النحو**. لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ). تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة: ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

* **الاشتقاق**. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م.

* **اشتقاق أسماء الله تعالى**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ). تحقيق الدكتور عبدالحسين المبارك. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٦٦هـ = ١٩٨٦م.

* **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**. للأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى ٤٧٦هـ). بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٩٧٩م.

* **الإصابة في تمييز الصحابة**. لأحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر ، بدون.

* **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**. لعبدالله بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ). تحقيق الدكتور حمزة عبدالله النشرتي. الرياض: دار المريخ ، ط١ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **إصلاح ما غلط فيه أبوعبدالله النمري في معاني أبيات الحماسة**. لأبي محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغنجاني (بعد٤٣٠هـ). تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **إصلاح المنطق**. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (٢٤٤هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر - عبدالسلام هارون. القاهرة: دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٨٧م.

* **الأصمعيات**. لأبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف ، ط٥.

* **الأصول في النحو**. لأبي بكر محمد بن سهل السراج (٣١٦هـ). تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **الأضداد**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٤٨هـ). = ثلاثة كتب في الأضداد.

* **الأضداد**. لمحمد بن القاسم الأنباري(٣٢٨هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. الكويت: دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م.

* **الإعراب بالحروف**. للدكتور عبدالكريم الزبيدي. جدة: دار البيان العربي للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**. لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ). بيروت: دار ومكتبة الهلال ، ١٩٨٥م.

* **إعراب الحديث النبوي**.لمحب الدين أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ). تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر. جدة: دار المنارة، ط٢ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

* **الإعراب سمة العربية الفصحى**. للدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الإصلاح ، بدون.

* **إعراب القرآن**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨هـ). تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ، ط٥ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **إعراب القرآن**. المنسوب لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(٣١١هـ).تحقيق إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب اللبناني ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **الأعلام**. لخير الدين الزركلي. بيروت: دار العلم للملايين ، ط٦ ، ١٩٨٤م.

* **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي(٣٨٨هـ). تحقيق الدكتور محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**. لمحمد راغب الطباخ الحلبي(١٣٧٠هـ). تحقيق محمد كمال . حلب: دار القلم العربي ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **الأغاني**. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني(٣٥٦هـ). القاهرة: دار الكتب المصرية ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

* **الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني**. لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي(٣٧٧هـ). رسالة ماجستير من إعداد محمد حسن محمد إسماعيل. كلية آداب عين شمس بالقاهرة ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

* **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي(٤٨٧هـ). تحقيق سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **الأفعال**. لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي(بعد٤٠٠هـ). تحقيق الدكتور حسين محمد شرف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١ ، ١٣٩٥هـ - ١٤٠٠هـ

* **الاقتراح في أصول النحو وجدله**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ). تحقيق الدكتور محمد فجال. أبها: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي(٥٢١هـ). تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١م - ١٩٨٣م.

* **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني(٧٧٩هـ). رسالة ماجستير من إعداد عبدالله حامد النمري. جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠١/١٤٠٢هـ = ١٩٨١/١٩٨٢م.

* **أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه**. للدكتور عبدالكريم بن علي بن محمد النملة. الرياض: مكتبة الرشد، ط١ ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

* **الإقناع في العروض وتخريج القوافي**. للصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد(٣٨٥هـ). تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. بغداد: المكتبة العلمية ، ط١ ، ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.

* **الإقناع في القراءات السبع**. لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش(٥٤٠هـ). تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش. منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - دمشق: دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٣هـ.

* **إكمال إكمال المعلم** = صحيح مسلم مع شرحه.

* **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**. للأمير علي بن هبة الله بن ماكولا(٤٧٥هـ). تحقيق عبدالرحمن المعلمي ونايف العباسي. بيروت: محمد أمين دمج ، ط٢ ، بدون.

* **الأمالي**. لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(٣٥٠هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.

* **أمالي الزجاجي**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٤٠هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٣٨٢م.

* **أمالي السهيلي**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي(٥٨١هـ). تحقيق محمد إبراهيم البنا. القاهرة: مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

* **الأمالي الشجرية**. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري(٥٤٢هـ). بيروت: دار المعرفة.

* **أمالي المرتضى(غرر الفوائد ودرر القلائد)**. للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي(٤٣٦هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **الأمالي النحوية**. لأبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب(٦٤٦هـ). تحقيق هادي حسن حمودي. بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **الأمثال**. لأبي عبيد القاسم بن سلام(٢٢٤هـ). تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش. دمشق - بيروت: دار المأمون للتراث، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز ، ط١ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **أمثال العرب**. للمفضل بن محمد الضبي(نحو١٧٠هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الرائد العربي ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية**. للدكتور عبدالمجيد قطامش. دمشق: دار الفكر، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **إنباء الغمر بأبناء العمر**. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ). تحقيق الدكتور محمد عبدالمعين خان. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١ ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. لعلي بن يوسف القفطي(٦٢٤هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي - بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **الأنساب**. لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني(٥٦٢هـ). تحقيق مجموعة من المحققين. بيروت: محمد أمين دمج ، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ = ١٩٨٠م - ١٩٨٤م.

* **الإنصاف في مسائل الخلاف**. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(٥٧٧هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الفكر.

* **الأنموذج في النحو**. للزمخشري = انظره مع نزهة الطرف في علم الصرف.

* **الأنواء في مواسم العرب**. لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). بغداد: وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٨م.

* **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الجيل ، ط٥ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **إيضاح شواهد الإيضاح**. لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي(من علماء القرن السادس).تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني. بيروت: دارالغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

* **الإيضاح العضدي**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود. القاهرة: مطبعة دار التأليف ، ط١ ، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

* **الإيضاح في شرح المفصل**. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب(٦٤٦هـ). تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي. بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية - مطبعة العاني.

* **الإيضاح في علل النحو**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ). تحقيق الدكتور مازن المبارك. بيروت: دار النفائس ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **الإيضاح في علوم البلاغة**. لأبي المعالي محمد بن عبدالرحمن بن عمر الخطيب القزويني(٧٣٩هـ). تحقيق الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي. بيروت: دار الكتاب اللبناني ، ط ٥ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**. لإسماعيل باشا البغدادي(١٣٣٩هـ). بيروت: مكتبة المثنى ، مصورة عن نسخة استانبول، ١٩٤٥م.

* **باب الهجاء**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(٥٦٩هـ). تحقيق الدكتور فائز فارس. بيروت: مؤسسة الرسالة - إربد: دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **البارع في علم العروض**. لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع(٥١٥هـ). تحقيق الدكتور أحمد محمد عبدالدايم. القاهرة: دار الثقافة العربية ، ط١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **البحر المحيط**. لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(٧٥٤هـ). بيروت: دار الفكر، ط٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **البحر المحيط**. لمحمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي(٧٩٤هـ). مجموعة من المحققين. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **بدائع الزهور في وقائع الدهور**. لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي(٩٣٠هـ). تحقيق محمد مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **البداية والنهاية**. لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي(٧٧٤هـ). تحقيق الدكتور أحمد أبوملحم وأصحابه. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٣٠٥هـ = ١٩٤٥م.

* **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**.لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني(٢٥٠هـ). القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

* **البديعيات في الأدب العربي(نشأتها - تطورها - أثرها)**. لعلي أبوزيد . بيروت : عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **برنامج شيوخ الرعيني** (أبي الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي ٦٦٦هـ). تحقيق إبراهيم شبوح . دمشق: وزارة الثقافة ،الإرشاد القومي ، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

* **برنامج المجاري**. لأبي عبدالله محمد المجاري الأندلسي(٨٦٢هـ). تحقيق محمد أبوالأجفان. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١ ، ١٩٨٢م.

* **برنامج الوادي آشي** (محمد بن جابر بن محمد الوادي آشي ٧٤٩هـ). تحقيق محمد محفوظ. أثينا - بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **البرهان في علوم القرآن**. لبدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة دار التراث ، بدون.

* **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السبتي (٦٨٨هـ). تحقيق الدكتور عياد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد**. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ). تحقيق صلاح الدين الإدلبي وآخرين. الرباط: وزارة الأوقاف المغربية ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

* **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**. لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (٥٩٩هـ). القاهرة: دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧م.

* **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر، ٢ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ). تحقيق محمد المصري. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**. لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣هـ). تحقيق محمد مرسي الخولي. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **البيان في غريب إعراب القرآن**. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ). تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)**. لمحمود بن عبدالرحمن بن أحمد الأصفهاني (٧٤٩هـ). تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **البيان والتبيين** . لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط ٥ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **تاج التراجم**. لأبي الفداء زين الدين بن قاسم بن قطلوبغا السودوني (٨٧٩هـ). تحقيق محمد خير رمضان يوسف. دمشق: دار القلم ، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

* **تاج العروس من جواهر القاموس**. للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(١٢٠٥هـ). طبعة الكويت. تحقيق جماعة من المحققين بتواريخ مختلفة.
وطبعة القاهرة ، ١٣٠٦هـ.

* **تاريخ الأدب العربي**. للدكتور عمر فروخ. بيروت: دار العلم للملايين، ط١ ، ١٩٨٣م.

* **تاريخ الأدب العربي**. لكارل بروكلمان. ترجمةالدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتورالسيد يعقوب بكر. القاهرة: دار المعارف، (١-٣) الطبعة الرابعة، (٤-٦)الطبعة الثانية.

* **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ). تحقيق عمر عبدالسلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٤١٣هـ = ١٩٨٧م - ١٩٩٢م.

* **تاريخ الأطباء والفلاسفة** = ينظر طبقات الأطباء والحكماء.

* **تاريخ بغداد**. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ). بيروت: دار الكتاب العربي ، بدون.

* **تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٧١م.

* **تاريخ علماء المستنصرية**.للدكتور ناجي معروف. القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ط٣ ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **تاريخ ابن قاضي شهبة(الإعلام بتاريخ أهل الإسلام)**. لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة(٨٥١هـ). الجزء الأول. مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٥٣٣ تراجم عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ٣٩٢ تاريخ.
والقسم الثالث من المجلد الأول. تحقيق عدنان درويش. دمشق: المعهد الفرنسي، ١٩٧٧م.

* **التاريخ الكبير**. للإمام محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ). بيروت: دار الفكر مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن بالهند.

* **تاريخ ابن الوردي(تتمة المختصر في أخبار البشر)**. لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد أبي الفوارس الوردي(٧٤٩هـ). تحقيق أحمد رفعت البدراوي. مكة المكرمة: دار الباز ، ط١ ، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

* **التأنيث في اللغة العربية**. للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات. المنصورة: دار الوفاء للطباعة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **تأويل مشكل القرآن**. لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة: دار التراث ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

* **التبصرة في القراءات**. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ). تحقيق الدكتور محي الدين رمضان. الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.

* **التبصرة والتذكرة**. لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري(من نحاة القرن الرابع). تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت: المكتبة العلمية ، (بدون).

* **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**. لعبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الزملكاني(٦٥١هـ). تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي. بغداد: مطبعة العاني ، ط١ ، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

* **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**. لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي(٧٤٣هـ). تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي. بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ). تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.

* **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**. لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر بن عبدالله ، المعروف بابن الإصبع المصري(٦٥٤هـ). تحقيق الدكتور حفني محمد شرف. القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ١٣٨٣هـ.

* **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** = شرح شواهد سيبويه.

* **تحفة الأقران في ماقرىء بالتثليث من حروف القرآن**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني(٧٥٣هـ). تحقيق الدكتور علي حسين البواب. جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**. لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي(٩٠٢هـ). عني بطبعه ونشره أسعد طرابزوني الحسيني. الدمام - الإحساء: مكتبة ابن الجوزي ، (بدون).

* **تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام**. للدكتور علي حسين البواب. عمان: دار الفرقان ، ط١ ، ١٤٠٢هـ =١٩٨٣م.

* **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ). تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **التخمير** = شرح المفصل في صنعة الإعراب.

* **تذكرة الحفاظ**.لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

* **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**.للحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب(٧٧٩هـ). تحقيق الدكتور محمد محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦-١٩٨٦م.

* **التذييل والتكميل** . لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(٧٤٥هـ).

الجزء الأول ، مصورة مركز البحث العلمي رقم(٧٣) عن مكتبة الأسكوريال برقم(٥٢). والجزء الثالث. رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر ، من إعداد حماد حمزةالبحيري ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

والجزء الثامن ، مصورة مركز البحث العلمي برقم(٨٣) عن مكتبة الأسكوريال برقم(٥٦).

* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك(٦٧٢هـ). تحقيق محمد كامل بركات. القاهرة: منشورات وزارة الثقافة - دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **تصحيفات المحدثين** . لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري(٣٨٢هـ). تحقيق محمود أحمد ميرة. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **التعازي والمراثي**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٦هـ). تحقيق محمد الديباجي. دمشق: مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **التعريفات**. لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني(٨١٦هـ). تحقيق إبراهيم الإبياري. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **التعليقات الوفية** = جمال الدين أبوبكر الشريشي ومنهجه في النحو.

* **تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ). القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ، ط١ ، ١٣٩٢هـ وتحقيق محمود شاكر. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط٢.

* **تفسير عبدالرزاق** = تفسير القرآن.

* **تفسير غريب القرآن**. لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). تحقيق الدكتور السيد صقر. بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

* **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**. للإمام فخر الدين محمد الرازي(٦٠٤هـ). بيروت: دار الفكر ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **تفسير القرآن**. للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني(٢١١هـ). تحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد. الرياض: مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)**. لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(٦٧١هـ). بيروت: تصوير دار إحياء التراث العربي.

* **تفسير الماوردي(النكت والعيون)**. لعلي بن محمد بن حبيب أبي الحسن الماوردي(٤٥٠هـ). تحقيق خضر محمد خضر. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

* **التقريب والإرشاد الصغير**. للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ). تحقيق الدكتور عبدالحميد بن على أبو زنيد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

* **التكملة**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. بغداد، ١٤٠١هـ =١٩٨١م.

* **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية**. للحسن بن محمد بن الحسن الصنعاني(٦٥٠هـ). تحقيق عبدالعليم الطحاوي. القاهرة: دار الكتب المصرية ، ١٩٧٠م.

* **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ). تحقيق عبدالله هاشم اليماني. القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة ، ط١ ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

* **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب**.لكمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي(٧٢٣هـ). تحقيق الدكتور مصطفى جواد. دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ، بدون.

* **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم**. للعلامة الحافظ خليل بن كيكلدي العلائي(٧٦١هـ). تحقيق الدكتور عبدالله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ.١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **التمثيل والمحاضرة**. لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(٤٢٩هـ). تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو. الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.

* **التمهيد في أصول الفقه**. لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبي الخطاب الكلوذاني الحنبلي(٥١٠هـ). تحقيق الدكتورين مفيد محمد أبوعمشة ومحمد علي إبراهيم. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

* **التنبيهات على أغاليط الرواة**. لعلي بن حمزة البصري(٣٧٥هـ). تحقيق عبدالعزيز الميمني مع المنقوص والممدود للفراء. القاهرة: دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٦م.

* **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**. لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري(٤٨٧هـ). مطبوع مع الأمالي لأبي علي القالي.

* **التنبيه على حدوث التصحيف**. لحمزة بن الحسن الأصفهاني(٣٦٠هـ). تحقيق محمد أسعد طلس. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

* **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. لأبي محمد عبدالله بن برى البصري(٥٨٢هـ). تحقيق مصطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١ ، ١٩٨٠م - ١٩٨١م.

* **تهذيب إصلاح المنطق**. لأبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي(٥٠٢هـ). تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **تهذيب الألفاظ** = كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ.

* **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**.لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي(٧٤٢هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٤١٣هـ) = ١٩٨٢-١٩٩٢م.

* **تهذيب اللغة**. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(٣٧٠هـ). تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

* **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**.لبدر الدين محمد بن يحي القرافي(٩٤٦هـ). تحقيق أحمد الشتيوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. للحسن بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ). تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ، ط١ ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **التوطئة**. لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الشلوبين(٦٤٥هـ). تحقيق يوسف أحمد المطوع. القاهرة: دار التراث العربي.

* **الثقات** . للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (٣٤٥هـ). دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **ثلاثة كتب في الأضداد**. للأصمعي والسجستاني وابن السكيت. تحقيق د.أوغست هفنر. بيروت: دار الكتب العلمية، بدون.

* **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**. لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(٤٢٩هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

* **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ). القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

* **الجامع الكبير**. للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٩١١هـ). مصورة الشيخ عبدالقيوم عبد رب النبي.

* **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام**. للإمام ابن قيم الجوزية(٧٥١هـ). تحقيق محي الدين مستو. دمشق: دار ابن كثير - المدينة المنورة: دار التراث ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **جمال الدين أبوبكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية**. رسالة دكتوراة من إعداد محمد محمد سعيد ، بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **الجمل**. لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(٤٧١هـ). تحقيق علي حيدر. دمشق: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **الجمل في النحو**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٤٠هـ). تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة- إربد: دار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**. لأبي زيد محمد بن الخطاب القرشي(توفي أوائل القرن الرابع). تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي. الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **جمهرة الأمثال**. لإبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري(حوالي٤٠٠هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

* **جمهرة أنساب العرب**. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي(٤٥٦هـ). تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: دار المعارف ، ط٥ ، بدون.

* **جمهرة اللغة**. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد(٣٢١هـ). تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين. ط١ ، ١٩٨٨م.

* **جمهرة نسب قريش وأخبارها**. للزبير بن بكار (٢٥٦هـ). تحقيق محمود شاكر. القاهرة: مكتبة دار العروبة ، ١٣٨١هـ.

* **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنّيين**. لمحمد أمين بن فضل الله المحبي(١١١١هـ). بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **الجنى الداني في حروف المعاني**. للحسن بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ). تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**. لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي(٧٤١هـ). تحقيق الدكتور حامد أحمد نبيل. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية**. لمحي الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد بن القرشي الحنفي(٧٧٥هـ). تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو. الرياض: دار العلوم ، ١٣٩٨-١٤٠٨هـ = ١٩٧٨م-١٩٨٨م.

* **حاشية الإمام السندي** =سنن النسائي.

* **حاشية الخضري على ابن عقيل**. للشيخ محمد الدمياطي الخضري(١٢٨٧هـ). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م.

* **حاشية الصبان على الأشموني** = انظره مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

* **حاشية يس على التصريح**. مطبوعة مع شرح التصريح.

* **حجة القراءات**. لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة(بعد٤٠٣هـ). تحقيق سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **الحجة للقراء السبعة**. لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي. دمشق: دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م - ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

* **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**. لأبي محمد القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي(٥٩٠هـ). تصحيح وتعليق محمد عبدالدائم خميس. طنطا: دار الصحابة للتراث ، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

* **حروف المعاني**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٤٠هـ). تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة - إربد: دار الأمل، ط٢ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **الحلة السيرا**. لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبّار(٦٥٨هـ). تحقيق الدكتور حسين مؤنس. القاهرة: دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٥م.

* **الحلة السيرا في مدح خير الورى**. لمحمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري(٧٨٠هـ). تحقيق علي أبوزيد. بيروت: عالم الكتب، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **الحلل في شرح أبيات الجمل**. لأبي محمد عبدالله بن محمد ابن السيد البطليوسي(٥٢١هـ). تحقيق الدكتور مصطفى إمام. القاهرة: مطبعة الدار المصرية ، ط١ ، ١٩٧٩م.

* **الحماسة**. لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي(٢٣١هـ). تحقيق الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان. الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **حماسة البحتري**. رواية أبي العباس الأحول عن أبيه عن البحتري. عني بضبطه وتدوين فهارسه الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **الحماسة البصرية**. صدر الدين علي بن الحسن البصري(٦٥٩هـ). تحقيق مختار الدين أحمد. بيروت: تصوير عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **الحماسة الشجرية**. لهبة الله بن علي بن حمزة بن الشجري (٥٤٢هـ). تحقيق عبدالمعين الملوحي وأسماء الحمصي. دمشق: منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٧٠م.

* **حواشي المفصل**.لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الشلوبين (٦٤٥هـ) رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى من إعداد حماد بن محمد الثمالي. ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

* **الحيوان**. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ). تحقيق عبدالسلام هارون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

* **خزانة الأدب وغاية الأرب**. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبدالله بن حجة الحموي (٨٣٧هـ). القاهرة: بولاق ، ١٢٩١هـ.

* **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. لعبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي - الرياض: دار الرفاعي ، ١٩٧٩م - ١٩٨٣م.

* **الخصائص**. لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ). تحقيق محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر ، ط٢.

* **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**. لمحمد بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (١١١١هـ). بيروت : دار صادر ، (بدون).

* **خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى**.للإمام علي بن عبدالله بن أحمد الحسني السمهودي (٩٢٢هـ). دمشق ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **الدارس في تاريخ المدارس**. لعبدالقادر بن محمد النعيمي (٩٢٧هـ). تحقيق جعفر الحسني. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

* **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**. لمحمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة: مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **الدرة الألفية في علم العربية**. لأبي الحسين يحي بن عبدالمعطي (٦٢٨هـ). تحقيق الدكتور ك.ف. زيتر ستين ليبزج ، ١٣١٧هـ = ١٩٠٠م.

* **درة الحجال في أسماء الرجال**. لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (١٠٢٥هـ). تحقيق محمد الأحمدي أبوالنور. القاهرة: دار التراث - تونس: المكتبة العتيقة ، ط١ ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

* **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ). تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٦-١٤١١هـ = ١٩٨٦-١٩١م.

* **الدر المنتخب في تاريخ حلب**. لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن سعد بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية(٨٤٣هـ).

الجزء الأول. مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٥٨٤ تراجم وتاريخ، عن نسخة الأحمدية بحلب برقم ١٢١٤.

الجزء الثاني. مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٥٥٩ تراجم وتاريخ، عن الأحمدية برقم ١٢١٤.

* **الدر المنثور في التفسير المأثور**. لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٩١١هـ). بيروت: دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٨٣م.

* **الدر النضيد في شرح القصيد**. لمحمد بن سالم بن واصل الحموي(٦٩٧هـ). تحقيق الدكتور محمد عامر أحمد حسن. مصر: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

* **درر العقود الفريدة** = المقريزي وكتابه درر العقود الفريدة.

* **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. لشيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ). تحقيق محمد سيد جاد الحق. القاهرة: دار الكتب الحديثة ، ط٢ ، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.

* **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. لأحمد بن الأمين الشنقيطي(١٣٣١هـ). تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **الدرر المبثثة في الغرر المثلثة**. لمجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(٨١٧هـ). تحقيق الدكتور علي حسين البواب. الرياض: مكتبة اللواء ، ١٤٠١هـ.

* **الدعاء**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(٣٦٠هـ). تحقيق الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاري. بيروت: دار البشائر الإسلامية ، ١٤٠٧ = ١٩٨٧م.

* **دقائق التصريف**. للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب(من علماء القرن الرابع الهجري). تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وآخرين. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **دلائل الإعجاز**. لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(٤٧١هـ). قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة الخانجي - مطبعة المدني ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **دلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية**. للدكتورة نادية محمد شريف العمري. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **الدليل الشافي على المنهل الصافي**. لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي(٨٧٤هـ). تحقيق فهيم محمد شلتوت. مكة المكرمة: منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

* **دليل المخطوطات**. للسيد أحمد الحسيني. الجزء الأول. قم: المطبعة العلمية ، ١٣٩٧هـ.

* **الديباج**. لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي(٢٠٧هـ). تحقيق الدكتورين عبدالله بن سليمان الجربوع وعبدالرحمن بن سليمان العثيمين. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

* **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**.لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون(٧٩٩هـ). تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبوالنور. القاهرة: دار التراث.

* **ديوان إبراهيم بن هرمة**. تحقيق محمد جبار المعيبد. النجف: مطبعة الآداب ، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

* **ديوان أبي الأسود الدؤلي**. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. بغداد: مكتبة النهضة ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

* **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**. تحقيق الدكتور محمد محمد حسين. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٧ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **ديوان الأفوه الأودي** = انظر الطرائف الأدبية.

* **ديوان الأقيشر الأسدي**. تحقيق الدكتور خليل الدويهي. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

* **ديوان الإمام علي بن أبي طالب**. * شرح الدكتور يوسف فرحات. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

* **ديوان امرىء القيس**. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٨٤م.

* **ديوان أمية بن أبي الصلت**. جمعه ووقف على طبعه بشيربوت. بيروت: المكتبة الأهلية ، ط١ ، ١٣٥٢هـ = ١٩٣٤م.

* **ديوان أوس بن حجر**. تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

* **ديوان بشار بن برد**.تقديم وشرح وتكميل محمد الطاهر بن عاشور. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٩-١٣٧٦هـ = ١٩٥٠-١٩٥٧م.

* **ديوان بني بكر في الجاهلية**. جمع وشرح وتوثيق ودراسة الدكتور عبدالعزيز نبوي. القاهرة: دار الزهراء للنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **ديوان تأبط شرا وأخباره**. جمع وتحقيق وشرح علي ذوالفقار شاكر. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **ديوان أبي تمام** بشرح الخطيب التبريزي. تحقيق محمد عبده عزام. القاهرة: دار المعارف ، ط٢.

* **ديوان جرير** بشرح محمد بن حبيب. تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. القاهرة: دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

* **ديوان جميل بن معمر**. جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار. القاهرة: مكتبة مصر ، ١٩٧٩م.

* **ديوان الحارث بن حلزة**. جمع وتحقيق أميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

* **ديوان حسان بن ثابت**. تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين. القاهرة: دار المعارف ، بدون.

وبتحقيق الدكتور وليد عرفات. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م.

* **ديوان الحطيئة** برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **ديوان حميد بن ثور الهلالي**. صنعة الأستاذ عبدالعزيز الميمني. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ، ١٣٧١هـ = ١٩٥١م.

* **ديوان ابن حيوس**. لأبي الفتيان محمد بن سلطان بن حيوس الغنوي(٤٧٣هـ). تحقيق خليل مردم بك. بيروت: دار صادر ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **ديوان الخنساء** بشرح أبي العباس ثعلب. تحقيق الدكتور أنور أبوسويلم. عمان: دار عمار ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **ديوان دريد بن الصمة الجشمي**.جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي. دمشق: دار صعب ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **ديوان ابن الدمينة** صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق أحمد راتب النفاخ. القاهرة: مكتبة دار العروبة ، ١٣٧٩م.

* **ديوان رؤبة بن العجاج** باعتناء وليم بن الورد البروسي. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **ديوان ذي الرمة** بشرح أبي نصر الباهلي. رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبوصالح. بيروت: مؤسسة الإيمان ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **ديوان زهير** = شعر زهير بن أبي سلمى.

* **ديوان الشريف الرضي**. بيروت: دار صادر - دار بيروت ، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

* **ديوان شعر حاتم الطائي**. صنعة يحيى بن مدرك الطائي. رواية هشام بن محمد الكلبي. تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

* **ديوان شعر المتلمس الضبعي**. رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. القاهرة: معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

* **ديوان شعر المثقب العبدي**. تحقيق حسن كامل الصيرفي. القاهرة: منشورات معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩٠ ، ١٩٧٠م.

* **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**. تحقيق صلاح الدين الهادي. القاهرة: دار المعارف ، ١٩٧٧م.

* **ديوان الصمة بن عبدالله القشيري**. تحقيق الدكتور عبدالعزيز محمد الفيصل. الرياض: النادي الأدبي ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **ديوان طرفة بن العبد** بشرح الأعلم الشنتمري. تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

* **ديوان الطرماح**. تحقيق الدكتور عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي. ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

* **ديوان أبي الطيب المتنبي**. المنسوب شرحه لأبي البقاء العكبري(٦١٦هـ)(التبيان في شرح الديوان). تحقيق مصطفى السقا وآخرين. بيروت: دار المعرفة ، بدون.

* **ديوان أبي الطيب المتنبي** = شرح ديوان أبي الطيب المتنبي.

* **ديوان عامر بن الطفيل**. رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحي بن ثعلب. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **ديوان العباس بن مرداس السلمي**. جمعه وحققه الدكتور يحي الجبوري. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

* **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات**. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر - دار بيروت ، ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م.

* **ديوان أبي العتاهية = أبوالعتاهية أشعاره وأخباره**.

* **ديوان العجاج**. رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي. تحقيق الدكتور عزة حسن. بيروت: مكتبة دار الشروق ، ١٩٧١م.

* **ديوان عدي بن زيد العبادي**. جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد. بغداد: دار الجمهورية ، ١٩٧٥م.

* **ديوان العرجي** برواية أبي الفتح بن جني. شرحه وحققه خضر الطائي ، ورشيد العبيدي. بغداد : الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة ، ط١ ، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

* **ديوان العسكري**(أبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري بعد٤٠٠هـ). جمعه وحققه الدكتور جورج قنازع. دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٠هـ = ١٩٧٩م.

* **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. شرح محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

* **ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي**. تحقيق أيمن ميدان. جدة: النادي الأدبي الثقافي، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

* **ديوان عنترة**. تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. بيروت: المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

* **ديوان الفرزدق**. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **ديوان قيس بن الخطيم**. تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد. بيروت: دار صادر ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **ديوان قيس بن ذريح** = قيس ولبنى.

* **ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت**. جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة. القاهرة: مكتبة التراث ، بدون.

* **ديوان كثير عزة**. تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة ، ١٣٩١هـ =١٩٧١م.

* **ديوان كعب بن زهير** = شرح ديوان كعب.

* **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**. تحقيق سامي مكي العاني. بغداد: مكتبة النهضة ، ط١ ، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

* **ديوان لبيد** = شرح ديوان لبيد.

* **ديوان مجنون ليلى**. جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج. القاهرة: مكتبة مصر ، بدون.

* **ديوان محمود الوراق**. جمع ودراسة وتحقيق الدكتور وليد قصاب. عجمان: مؤسسة الفنون، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

* **ديوان ابن مقبل**. تحقيق الدكتور عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

* **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٥م.

* **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين أغا. الرياض: نادي الرياض الأدبي، ١٤٠١هـ =١٩٨١م.

* **ديوان أبي نواس**. تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣م. وبعناية محمد واصف. العمومية، ١٨٩٨م.

* **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**. لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني(٥٤٢هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **الذيل التام على دول الإسلام**. لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي(٩٠٢هـ)[حوادث وتراجم سنوات ٧٤٥-٨٥٠هـ]. تحقيق حسن إسماعيل مروة. الكويت: مكتبة دار العروبة - بيروت: دار ابن العماد، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

* **ذيل الدرر الكامنة**. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) . تحقيق الدكتور عدنان درويش. القاهرة: معهد المخطوطات العربية ، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

* **ذيل طبقات الحفاظ**. للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ). مطبوع مع تذكرة الحفاظ للذهبي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

* **ذيل العبر**. لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني(٧٦٥هـ). = من ذيول العبر.

* **الذيل على طبقات الحنابلة**. لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ). بيروت: دار المعرفة.

* **الذيل على العبر في خبر من غبر**. لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين بن العراقي(٨٢٦هـ). تحقيق صالح مهدي عباس. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**. لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري الأوسي المراكشي(٧٠٣هـ). بقية السفر الرابع. تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٤م.

* **الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي فيما ذكر في ترجمة الإمام أبي حنيفة**. للملك المعظم عيسى الأيوبي(٦٢٤هـ). بيروت: دار الكتب العلمية ، (بدون).

* **الرد على النحاة**. لأبي العباس أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء القرطبي(٥٩٢هـ). تحقيق الدكتور شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف ، ط٢.

* **رسائل الجاحظ**. تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. لأحمد بن عبدالنور المالقي(٧٠٢هـ). تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني(٧٧٩هـ). ضمن مجموع مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٣٣ ، عن نسخة المكتبة الوطنية بباريس برقم ٤٤٥٢.

* **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. لشهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الآلوسي(١٢٧٠هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي ، مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

* **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي(٥٨١هـ). تحقيق عبدالرحمن الوكيل. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط١ ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **زاد المسير في علم التفسير**. لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(٥٩٧هـ). دمشق - بيروت: المكتب الإسلامي ، ط١ ، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

* **الزاهر في معاني كلمات الناس**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(٣٢٨هـ). تحقيق الدكتور حاتم الضامن. بغداد: دار الشئون الثقافية العامة ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

* **زهر الآداب وثمر الألباب**. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني(٤٥٣هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٦٩م.

* **زهر الأكم في الأمثال والحكم**. للحسن بن مسعود اليوسي(١١٠٢هـ). تحقيق الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر. الدار البيضاء: دار الثقافة ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **السبعة في القراءات**. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد(٣٢٤هـ). تحقيق الدكتور شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون**. لجمال الدين بن نباتة المصري(٧٦٨هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **سر صناعة الإعراب**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دمشق: دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **سفر السعادة وسفير الإفادة**. لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي(٦٤٣هـ). تحقيق محمد الدالي. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **السلوك لمعرفة دول الملوك**. لأحمد بن علي المقريزي(٨٤٥هـ). تحقيق الدكتورين محمد مصطفى زيادة وسعيد عبدالفتاح عاشور. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر ومركز تحقيق التراث ، ١٩٥٧م - ١٩٧٣م.

* **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**. لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري(٤٨٧هـ). تحقيق عبدالعزيز الميمني. بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.

* **سنن الترمذي(الجامع الصحيح)**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(٢٧٩هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

* **سنن أبي داود**. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(٢٧٥هـ). مكة المكرمة: دار الباز للنشر والتوزيع.

* **السنن الكبرى**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(٤٥٨هـ). وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني. حيدر آباد الدكن بالهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٢هـ.

* **سنن ابن ماجة**. لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني(٢٧٥هـ). تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. بيروت: المكتبة العلمية.

* **سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي**. تحقيق عبدالفتاح أبوغدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **سير أعلام النبلاء**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ). تحقيق مجموعة من المحققين. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**. للدكتور محمود فجال. الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر، مطبوعات نادي أبها الأدبي ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **السيرة النبوية**. لأبي محمد عبدالملك بن هشام(٢١٣هـ أو٢١٨هـ). تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي. بيروت: دار إحياء التراث.

* **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لعبدالحي بن أحمد بن العماد الحنبلي(١٠٨٩هـ). تحقيق محمود الأرناؤوط. دمشق: دار ابن كثير ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ = ١٩٨٦م - ١٩٩٢م.

* **شرح أبنية سيبويه**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(٥٦٩هـ). تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود. الرياض: دار العلوم ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي(٣٨٥هـ). تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. دمشق: دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩م.

* **شرح أبيات مغني اللبيب**. لعبدالقادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ). تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق. دمشق: دار امأمون للتراث ، ١٣٩٣هـ - ١٤٠١هـ.

* **شرح أشعار الهذليين**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري. رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري. تحقيق عبدالستار أحمد فراج. مراجعة محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار العروبة ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م.

* **شرح الأشموني(علي بن محمد بن عيسى) على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بدون.

* **شرح الأصول الخمسة**. لقاضي القضاة أبي الحسن عبدالجبار بن أحمد الهمذاني(٤١٥هـ). تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم . تحقيق الدكتور عبدالكريم عثمان. القاهرة: مكتبة وهبة ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **شرح ألفية ابن مالك**. لابن الناظم: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك(٦٨٦هـ. تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. بيروت: دار الجيل.

* **شرح الإيضاح**. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ). مصورة مركز البحث العلمي برقم(١٨٩ نحو) عن مكتبة فاتح بتركيا برقم ٤٩٠٩.

* **شرح التسهيل**. لمحمد بن عبدالله بن مالك(٦٧٢هـ). تحقيق الدكتورين عبدالرحمن السيد ومحمد المختون. القاهرة: هجر ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

ورسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى من إعداد عدنان خلف قليل وعلاء حموية. ١٤٠٧هـ = ١٩٧٨م.

* **شرح التصريح على التوضيح**. لخالد بن عبدالله الأزهري(٩٠٥هـ). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بدون.

* **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي(٦٨٤هـ). تحقيق طه عبدالرؤوف سعد. القاهرة: مكتبات الكليات الأزهرية - دار الفكر ، ط١ ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

* **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي(٦٦٩هـ). تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح. بغداد: وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢هـ.

* **شرح جمل الزجاجي**. لأبي عبدالله محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الخولاني(٧٥٤هـ) = أبوعبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية.

* **شرح ديوان الحماسة**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي(٥٠٢هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة: مطبعة حجازي ، ١٩٣٨م.

* **شرح ديوان الحماسة**. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(٤٢١هـ). تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**. لأبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري(٤٤٩هـ). تحقيق عبدالمجيد دياب. القاهرة: دار المعارف ، بدون.

* **شرح ديوان كعب بن زهير**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيدالله السكري. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

* **شرح ديوان لبيد بن ربيعة**. تحقيق الدكتور إحسان عباس. الكويت: وزارة الإعلام ، ط٢ ، ١٩٨٤م.

* **شرح الرضي على الشافية** = شرح شافية ابن الحاجب.

* **شرح الرضي على الكافية**. لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٨هـ). تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة بنغازي. بيروت: مطابع الشروق ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

* **شرح السنة**. لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي(٥١٦هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش. بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي، ط٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **شرح السيرافي** = شرح كتاب سيبويه.

* **شرح شافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٨هـ). تحقيق محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

* **شرح شذور الذهب**. لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

* **شرح شواهد الإيضاح**. لعبدالله بن بري(٥٨٢هـ). تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش. القاهرة: منشورات مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **شرح شواهد سيبويه. الموسوم تحصيل عين الذهب**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ). بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها. إعداد إبراهيم أزوغ. جامعة سيدي محمد عبدالله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، فاس.

* **شرح شواهد شرح الشافية**. لعبدالقادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ). منشور مع شرح الشافية.

* **شرح شواهد الكشاف(تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)**. لمحب الدين أفندي. مطبوع في آخر الكشاف.

* **شرح شواهد المغني**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ). تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي. بيروت: دار مكتبة الحياة.

* **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ٧٦٩هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

* **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**. لجمال الدين محمد بن مالك(٦٧٢هـ). تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري. بغداد: وزارة الأوقاف ، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

* **شرح الفصول في النحو**. لشهاب الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن الخليل الخويي(٦٩٣هـ). مصورة مركز البحث العلمي برقم(٧٨٧ نحو) عن دار الكتب المصرية برقم (١٩١٨ نحو).

* **شرح الفصيح**. لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي(٥٧٧هـ). تحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري(٣٢٨هـ). تحقيق عبدالسلام هارون. دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **شرح القصائد العشر**. لأبي بكر زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي(٥٠٢هـ). تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم**. لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ). تحقيق الدكتور محمود حسن أبوناجي. دمشق - بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.

* **شرح ابن القواس** (عبدالعزيز بن جمعة بن زيد الموصلي ٦٩٦هـ)(شرح ألفية ابن معط). تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي. الرياض: مكتبة الخريجي ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **شرح كافية ابن الحاجب**. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب(٦٤٦هـ). استانبول، ١٣١١هـ.

* **شرح الكافية الشافية**. لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك(٦٧٢هـ). تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **شرح كتاب الحدود في النحو**. لعبدالله بن أحمد الفاكهي(٩٧٢هـ). تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري. القاهرة: دار التضامن للطباعة ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي(٣٦٨هـ). تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب وصاحبيه. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦هـ - ١٩٩٠م.

ومصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى(١-٥). أرقام ١٩٦ ، ١٩٨-٢٠١ ، عن نسخة دار الكتب المصرية ١٣٧ نحو.

* **شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير**. لمحمد بن أحمد النجار الحنبلي(٩٧٢هـ). تحقيق الدكتورين محمد الزحيلي ونزيه حماد. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٨هـ = ١٩٨٠م - ١٩٨٧م.

* **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي**. شرح عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ). تحقيق الدكتور صلاح رواي. القاهرة: مطبعة حسان ، ط٢ ، بدون.

* **شرح اللمع**. لأبي القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري(٤٥٦هـ). تحقيق الدكتور فائز فارس. الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **شرح اللمع**. لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني(٤٤٢هـ). مصورة مركز البحث العلمي برقم(٥٢٨ نحو) عن مكتبة محمد بن عبدالله آل عبدالقاهر الأنصاري الخاصة برقم (٦٩).

* **شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف**. لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري(٣٨٢هـ). تحقيق عبدالعزيز أحمد. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

* **شرح المعلقات السبع**. لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني(٤٦٨هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، (بدون).

* **شرح المفصل**. لموفق الدين يعيش بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ). بيروت: عالم الكتب.

* **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(٦١٧هـ). تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٠م.

* **شرح المفضليات**. لأبي زكريا يحي بن علي التبريزي(٥٠٢هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر، بدون.

* **شرح مقامات الحريري**. لأحمد بن عبدالمؤمن بن موسى الشريشي(٦١٩هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة ، بدون.

* **شرح المقدمة النحوية**. لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ(٤٦٩هـ). تحقيق محمد أبوالفتوح شريف. القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ، ١٩٧٨م.

* **شرح الملوكي في التصريف**. لأبي البقاء يعيش بن يعيش الحلبي(٦٤٣هـ). تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب: المكتبة العربية ، ط١ ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

* **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي**. تحقيق الدكتورين داود سلوم ونوري حمودي القيسي. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **شعراء إسلاميون**. للدكتور نوري حمودي القيسي. بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

* **شعراء أمويون**. دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي.

الجزءان الثاني والثالث. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م - ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

والجزء الرابع. بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **شعراء مقلون**. للدكتور جاتم صالح الضامن. بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧ = ١٩٨٧م.

* **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي(١٧٦هـ)**. تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، (بدون).

* **شعر الأحوص الأنصاري**. تحقيق عادل سليمان جمال. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

* **شعر الأخضر اللهبي** (الفضل بن العباس بن عتبة الهاشمي القرشي المتوفى ٩٦هـ). جمع وتحقيق الدكتور محمود عبدالله أبوالخير. عمان: دار الفرقان، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

* **شعر الأخطل** (غياث بن غوث التغلبي). صنعة السكري. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **شعر الراعي النميري**. تحقيق الدكتورين نوري حمودي القيسي وهلال ناجي. بغداد: المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **شعر أبي زبيد الطائي**. جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي. بغداد: مطبعة المعارف ، ١٩٦٧م.

* **شعر زهير بن أبي سلمى**. صنعة الأعلم الشنتمري. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **شعر زياد الأعجم**. جمع وتحقيق الدكتور يوسف حسين بكار. بيروت: دار المسيرة ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **شعر سابق بن عبدالله البربري**. تحقيق الدكتور بدر أحمد ضيف. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م.

* **شعر الشافعي**. جمع وتحقيق الدكتور مجاهد مصطفى بهجت. بغداد ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **شعر عبدالرحمن بن حسان**. تحقيق الدكتور سامي مكي العاني. بغداد: مطبعة المعارف ، ١٩٧١م.

* **شعر عبدة بن الطبيب**. جمع وتحقيق الدكتور يحي الجبوري. بغداد: دار التربية ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

* **شعر عبيدالله بن قيس الرقيات**. تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم عبدالرحمن. القاهرة: مكتبة الشباب ، ط١ ، ١٩٧٧م.

* **شعر عروة بن أذينة**. للدكتور يحي الجبوري. الكويت: دار القلم ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **شعر عروة بن حزام**. تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بغداد: مجلة الآداب ، العدد الرابع ، ١٩٦١م.

* **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**. جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدون.

* **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي**. تحقيق مطاع الطرابيشي. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

* **شعر الكميت بن زيد الأسدي**. جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. بغداد: مكتبة الأندلس ، ١٩٦٩م.

* **شعر متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي.

* **شعر المتوكل الليثي**. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. بغداد: مكتبة الأندلس ، (بدون).

* **شعر المسيب بن علس** = ديوان بني بكر في الجاهلية.

* **شعر النابغة الجعدي**. جمع وتحقيق عبدالعزيز رباح. دمشق: المكتب الإسلامي ، ط١ ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

* **الشعر والشعراء**. لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨٢م.

* **شعر الوليد بن يزيد**. جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان. عمان: مكتبة الأقصى ، ط١ ، ١٩٧٩م.

* **الشعور بالعور**. لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(٦٦٤هـ). تحقيق الدكتور عبدالرزاق حسين. عمان: دار عمار ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**. لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي(٧٧٠هـ). تحقيق الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاني. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **شواذ ابن خالويه** = **مختصر في شواذ القرآن**.

* **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**. لمحمد بن عبدالله بن مالك(٦٧٢هـ). بيروت: عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **الصاحبي**. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ). تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٧م.

* **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي(٨٢١هـ). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية.

* **الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)**. لإسماعيل بن حماد الجوهري(توفي في حدود٤٠٠هـ). تحقيق: أحمد عبدالغفور عطا. بيروت: دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **صحيح البخاري**. للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ). تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا. دمشق - بيروت: دار ابن كثير واليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **صحيح مسلم**. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٦١هـ). تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

وبشرح النووي. بيروت: دار الفكر ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **صحيح مسلم مع شرحه المسمى إكمال إكمال المعلم**. لأبي عبدالله محمد بن خلفة الوشناني الأبّي المالكي (٨٢٧ أو ٨٢٨هـ). وشرحه المسمى مكمل إكمال الإكمال. لأبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي(٨٩٥هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

* **الصداقة والصديق**. لعلي بن محمد بن العباس أبي حيان التوحيدي(٤١٤هـ). شرح وتعليق علي متولي صلاح. القاهرة: مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز ، ١٩٧٢م.

* **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**. لأبي إسحاق إبراهيم بن الحسين النيلي الطائي(من علماء القرن السابع الهجري). رسالة دكتوراه من إعداد محسن سالم العميري. جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

* **الصلة**. لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال (٥٧٨هـ). تحقيق إبراهيم الأبياري. القاهرة: دار الكتاب المصري - بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **صلة الخلف بموصول السلف**. لمحمد بن سليمان الروداني(١٠٩٤هـ). تحقيق الدكتور محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **الصناعتين - الكتابة والشعر**. لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (بعد ٤٠٠هـ). تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم . صيدا - بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **ضرائر الشعر**. لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(٦٦٩هـ). تحقيق السيد إبراهيم محمد. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي**. للدكتور عبدالعال شاهين. الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع.

* **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي(٩٠٢هـ). بيروت: دار مكتبة الحياة.

* **طبقات الأطباء والحكماء**. لأبي داود سليمان بن حسان الأندلسي المعروف بابن جلجل(بعد٣٨٤هـ) ويليه تاريخ الأطباء والفلاسفة. لإسحاق بن حنين(٢٩٨هـ). تحقيق فؤاد سيد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **طبقات الحفاظ**. لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٩١١هـ). تحقيق علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة وهبة ، ط١ ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

* **طبقات الحنابلة**. للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى(٥٢٦هـ). بيروت: دار المعرفة ، بدون.

* **طبقات خليفة بن خياط(الطبقات)**. لأبي عمرو خليفة بن خياط العصفري(٢٤٠هـ). تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري. الرياض: دار طيبة ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **طبقات الشافعية**. لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة(٨٥١هـ). تحقيق الدكتور الحافظ عبدالعليم خان. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ، ط١ ، ١٣٩٨هـ - ١٤٠٠هـ = ١٩٧٨-١٩٨٠م.

* **طبقات الشافعية**. لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي(٧٧٢هـ). تحقيق عبدالله الجبوري. الرياض: دار العلوم، ١٤٠٠هـ = ١٩٨١م.

* **طبقات الشافعية الكبرى**. لأبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي(٧٧١هـ). تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي. القاهرة: عيسى ألبابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

* **طبقات الشعراء**. لعبدالله بن المعتز(٢٩٦هـ). تحقيق عبدالستار أحمد فراج. القاهرة: دار المعارف ، ط٤.

* **طبقات فحول الشعراء**. لمحمد بن سلام الجمحي(٢٣١هـ). تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.

* **طبقات الفقهاء**. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي(٤٧٦هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الرائد العربي ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **الطبقات الكبرى**. لمحمد بن سعد بن منيع(٢٣٠هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

* **طبقات المفسرين**. لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي(٩٤٥هـ). تحقيق علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة وهبة ، ط١ ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **طبقات النحويين واللغويين**. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي(٣٧٩هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٤م.

* **الطرائف الأدبية**. جمع وتحقيق عبدالعزيز الميمني. بيروت: دار الكتب العلمية ، عن الطبعة المصرية ١٩٣٧م.

* **طراز الحلة وشفاء الغلة**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني(٧٧٩هـ). تحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

* **ابن الطراوة النحوي**. للدكتور عياد بن عيد الثبيتي. مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **الظئريات. (أدلة كتاب معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء)**. صنعة الدكتور عبدالأمير محمد أمين الورد. بغداد: مجلة المورد ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، ١٤٠١هـ =١٩٨١م.

* **ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل**. للدكتور عبدالفتاح أحمد الحموس. عمان: دار عمار، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ٢٩٨٧م.

* **عبث الوليد(شرح ديوان البحتري)**. لعلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري(٤٤٩هـ). تعليق محمد عبدالله المدني. الرياض: دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **أبوعبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل**. رسالة دكتوراة من إعداد حماد بن محمد الثمالي. جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية ١٤٠٩هـ = ١٤١٠هـ.

* **العبر في خبر من غبر**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(٧٤٨هـ). تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد. الكويت. منشورات وزارة الإرشاد والأنباء ، نسخة مصورة ١٩٨٤م.

* **أبوالعتاهية أشعاره وأخباره**. تحقيق الدكتور شكري فيصل. دمشق: ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م.

* **العدة في أصول الفقه**. لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي(٤٥٨هـ). تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المباركي. الرياض: المحقق ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٤١٠هـ = ١٩٨٠م - ١٩٩٠م.

* **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**. لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي(٨٣٢هـ). تحقيق محمد حامد الفقي، وفؤاد سيد، ومحمود الطناحي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية ، ط١ ، ١٣٧٨-١٣٨٨هـ = ١٩٥٨-١٩٦٩م.

* **العقد الفريد**. لأحمد بن محمد بن عبدربه(٣٢٧هـ). تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ، ١٣٦٧هـ - ١٩٧٣هـ.

* **العلة النحوية نشأتها وتطورها**. للدكتور مازن المبارك. بيروت: دار الفكر ، ط٣ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **علل التثنية**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق الدكتور صبيح التميمي. بيروت: دار أسامة ، ط١ ، ١٤٠٧ه = ١٩٨٧م.

* **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**. لأحمد بن يوسف السمين الحلبي(٧٥٦هـ). تحقيق محمود محمد السيد الدغيم. استانبول: دار السيد للنشر ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**. لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(٤٥٦هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت: دار الجيل ، ط٤ ، ١٩٧٢م.

* **العوامل المائة النحوية في أصول العربية**. لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(٤٧١هـ). شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي(٩٠٥هـ). تحقيق الدكتور البدراوي زهران. القاهرة: دار المعارف ، ط٢ ، بدون.

* **العين**. للخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ). تحقيق مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **عيون الأخبار**. لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.

* **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**. لموفق الدين أبي العباس أحمد بن أبي أصيبعة الخزرجي(٦٦٨هـ). بيروت: دار الثقافة ، ط٣ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**. للدماميني(بدر الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ٧٢٧هـ). تحقيق الحساني حسن عبدالله. القاهرة: مطبعة المدني.

* **الغاية في القراءات العشر**. للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري(٣٨١هـ). تحقيق محمد غياث الجنباز. الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب**. جمع وشرح محمد خليل الخطيب، مصر، ١٩٥٠-١٩٥١م.

* **غاية النهاية في طبقات القراء**. لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري(٨٣٣هـ). عني بنشره ج. برجستراسر. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **الغرة في شرح اللمع**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان الموصلي(٥٦٩هـ). مصورة مركز البحث العلمي برقم (٦٤٩ نحو) عن مكتبة كليج علي باشا بتركيا برقم ٩٤٩.

* **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**. لأحمد بن الحسين بن الخباز(٦٣٩هـ). تحقيق حامد محمد العبدلي. بغداد - الرمادي: دار الأنبار ، بدون.

* **غريب الحديث**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي(٣٨٨هـ). تحقيق عبدالكريم العزباوي. خرج أحاديثه عبدالقيوم عبدرب النبي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **غريب الحديث**. لعبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). تحقيق عبدالله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف ، ط١ ، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

* **غريب الحديث**. لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي(٢٢٤هـ). حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **الفائق في غريب الحديث**. لجارالله محمود بن عمر الزمخشري(٥٨٣هـ). تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: عيسى البابي الحلبي ،ط٢.

* **الفاخر**. للمفضل بن سلمة بن عاصم(نحو٢٩٠هـ). باعتناء شالس انبروس استوري. القاهرة: دار الفرجاني ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني(٨٥٢هـ). القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٩م.

* **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. لمحمد بن علي الشوكاني(١٢٥٠هـ). بيروت: دار المعرفة ، (بدون).

* **فحولة الشعراء**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني(٢٥٥هـ). تحقيق محمد عبدالقادر أحمد. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

* **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**. للأسود الغندجاني(الحسن بن أحمد أبي محمد الأعرابي(بعد٤٣٠هـ). تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. دمشق: دار النبراس ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **فصل المقال في شرح أبيات كتاب الأمثال**. لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري(٤٨٧هـ). تحقيق الدكتورين إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **الفصول الخمسون**. لأبي يحي بن عبدالمعطي(٦٢٨هـ). تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

* **الفصول في العربية**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي(٥٩٦هـ). تحقيق الدكتور فائز فارس. بيروت: مؤسسة الرسالة - إربد: دار الأمل: ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **الفصيح**. لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب(٢٩١هـ). تحقيق الدكتور عاطف مدكور. القاهرة: دار المعارف.

* **فعلت وأفعلت**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(٣١١هـ). تحقيق ماجد حسن الذهبي. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، بدون.

* **فعلت وأفعلت. للجواليقي** = ما جاء على فعلت وأفعلت.

* **فعلت وأفعلت**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني(٢٥٥هـ). تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية. ١٩٧٩م.

* **ابن فلاح النحوي ، حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني**. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى. إعداد عبدالرحمن أسعد السعدي ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **فهارس مخطوطات مكتبة نور عثمانية بتركيا**.

* **فهارس مخطوطات يكي جامع بتركيا.**

* **فهارس كتاب الأصول لابن السراج.** صنعة الدكتور محمود محمد الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء.** صنعة الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة. بحث مستخرج من مجلة اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العددان الثالث عشر والرابع عشر ، ١٤٠٣هـ ١٤٠٤هـ.

* **الفهرست.** لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق(٣٨٠هـ). تحقيق رضا تجدد. بيروت: دار المسيرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م.

* **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات.** لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني(بعد١٣٥٠هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة للكتب والوثائق بالمغرب.** القسم الثالث ، سنوات ١٩٥٤-١٩٥٧. الجزء الأول.

* **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب.** لنور الدين عبدالرحمن الجامي(٨٩٨هـ). تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي. بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **فوات الوفيات.** لمحمد بن شاكر الكتبي(٧٦٤هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

* **فيض القدير شرح الجامع الصغير.** لمحمد عبدالرؤف المناوي(١٠٣١هـ). القاهرة: دار إحياء السنة النبوية ، ط١ ، ١٣٥٦هـ = ١٩٣٨م.

* **أبوالقاسم السهيلي ومذهبه النحوي.** للدكتور محمد إبراهيم البنا. جدة: دار البيان العربي ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **القاموس المحيط.** أبجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(٨١٧هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **القسطاس في علم العروض.** لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ). تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب: المكتبة العربية ، ط١ ، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

* **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية.** لمحمد بن طولون الصالحي(٩٥٣هـ). تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م.

* **قلائد العقيان ومحاسن الأعيان.** لأبي نصر الفتح بن محمد بن عبيدالله القيسي الإشبيلي الشهير بابن خاقان(٥٢٩هـ). تحقيق الدكتور حسن يوسف خريوش. الزرقاء: مكتبة المنار ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* **القوافي**. للقاضي أبي يعلى عبدالباقي بن عبدالله بن المحسن التنوخي(بعد٤٨٧هـ). تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٧٨م.

* **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**. للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي(٩٠٢هـ). تحقيق بشير محمد عيون. الطائف: مكتبة المؤيد - دمشق: مكتبة دار البيان ، بدون.

* **قيس ولبنى شعر ودراسة**. جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار. القاهرة: مكتبة مصر ، بدون.

* **الكافي في العروض والقوافي**. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي(٥٠٢هـ). تحقيق الحساني حسن عبدالله. القاهرة: المدني.

* **الكافية في النحو**. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب(٦٤٦هـ). تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله. جدة: دار الوفاء ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **الكامل**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ). تحقيق محمد أحمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **الكامل في التاريخ**. لعز الدين علي بن محمد ابن الأثير الجزري(٦٣٠هـ). بيروت: دار صادر ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **الكتاب. لسيبويه**(أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٧٧هـ = ١٩٨٣م.

* **كتاب الشعر**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **كتاب العروض**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(٢١٥هـ). تحقيق الدكتور أحمد محمد عبدالدايم عبدالله. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **كتاب العروض**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق الدكتور أحمد فوزي الهيب. الكويت: دار القلم ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **كتاب الكتاب**. لأبي محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه(٣٤٧هـ). تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي. الكويت - حولي: مؤسسة دار الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

* **كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة**. لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي(٢٨٥هـ). تحقيق حمد الجاسر. الرياض: دار اليمامة ، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

* **كتاب النقائض(نقائض جرير والفرزدق)**. لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري(٢٠٩هـ). باعتناء المستشرق الإنجليزي بيغان. ليدن: مطبعة بريل ، ١٩٠٥-١٩٠٨هـ

* **كشاف اصطلاحات الفنون**. محمد بن علي الفاروقي التهانوي(١١٥٨هـ). تحقيق الدكتور لطفي عبدالبديع. القاهرة: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

* **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ). تحقيق محمد الصادق قمحاوي. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**. للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (١١٦٢هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢.

* **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة(١٠٦٧هـ). بيروت: مكتبة المثنى. مصورة عن طبعة استانبول ١٩٤١م.

* **الكشف عن وجوه القراءات السبع**. لمكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ). تحقيق الدكتور محي الدين رمضان. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **كشف المشكل في النحو**. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني(٥٩٩هـ). تحقيق الدكتور هادي عطية مطر. بغداد: وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب**. لإبراهيم بن علي بن فرحون(٧٩٩هـ). تحقيق حمزة أبوفارس والدكتور عبدالسلام الشريف. بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٠م.

* **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت**. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي(٥٠٢هـ). بعناية الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، ١٨٩٥م.

* **كنوز الذهب في تاريخ حلب**. لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط ابن العجمي(٨٨٤هـ).[جزء الخطط]. مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى رقم ٧٠٧ تاريخ، عن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم ٨٣٧.

* **الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية**. لمحمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل(١٢٩٨هـ). بيروت: دار الفكر ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.

* **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**. لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي(٧٧٢هـ). تحقيق الدكتور محمد حسن عوار. عمان: دار عمار ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **ابن كيسان النحوي حياته آثاره آراؤه**. للدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام ، ط١ ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

* **لباب الآداب**. للأمير أسامة بن منقذ(٥٨٤هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الكتب السلفية ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **لباب الإعراب**. لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني(٦٨٤هـ). تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن. الرياض: دار الرفاعي ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

* **اللباب في تهذيب الأنساب**. لعزالدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري(٦٣٠هـ). بيروت: دار صادر ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **لحن العامة**. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي(٣٧٩هـ). تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر. القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨١م.

* **لسان العرب**. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(٧١١هـ). بيروت: دار صادر.

* **لطائف اللطف**. لأبي منصور عبدالملك بن محمد النيسابوري الثعالبي(٤٢٩هـ). تحقيق الدكتور عمر الأسعد. بيروت: دار المسيرة ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **اللامات**. لعلي بن محمد الهروي(٤١٥هـ). تحقيق الدكتور أحمد عبدالمنعم أحمد الرصد. القاهرة: مطبعة حسان ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **اللامات**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ). تحقيق مازن المبارك. دمشق: دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **اللمع في العربية**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق حامد المؤمن. بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية**. لصالحة راشد آل غنيم. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **ليس في كلام العرب**. للحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ). تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **ماتلحن فيه العامة**. لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي(١٨٩هـ). تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب. القاهرة: مكتبة الخانجي ، الرياض: دار الرفاعي ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.

* **المؤتلف والمختلف**. لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي(٣٧٠هـ). تحقيق عبدالستار أحمد فراج. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

* **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد**. لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي(٥٤٠هـ). تحقيق ماجد الذهبي. دمشق: دار الفكر ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي**. تأليف ابتسام مرهون الصفار. بغداد: مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٨م.

* **مايجوز للشاعر في الضرورة**. لأبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني(٤١٢هـ). تحقيق الدكتورين رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي. الكويت: دار العروبة ، ١٩٨٢م.

* **ما يحتمل الشعر من الضرورة**. لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي(٣٦٨هـ). تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* **ماينصرف وما لاينصرف**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(٣١١هـ). تحقيق هدى محمود قراعة. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

* **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دمشق: دار القلم - بيروت: دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **المتبع في شرح اللمع** . لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ). مصورة مركز البحث العلمي برقم(٢٤٤ نحو) عن خدا بخش بتنه في الهند برقم ١٥٧٧.

* **متن ألفية ابن معط في النحو والصرف**. تحقيق حامد محمد العبدلي. بغداد: مطبعة العاني ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **المثلث**. لابن السيد البطليوسي(أبي محمد عبدالله بن محمد٥٢١هـ).تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**. لضياء الدين أبي الفتح نصرالله بن الأثير(٦٣٧هـ). قدمه وعلق عليه الدكتورين أحمد الحوفي وبدوي طبانة. القاهرة: دار نهضة مصر ، ط٢.

* **مجاز القرآن**. صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي(٢١٠هـ). تحقيق الدكتور فؤاد سزكين. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب(٢٩١هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ = = ١٩٨٠م.

* **مجالس العلماء**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٤٠هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي - الرياض: دار الرفاعي ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **المجتنى**. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(٣٢١هـ). دمشق: دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **مجلة عالم الكتب**. المجلد العاشر. العدد الثاني. شوال ١٤٠٩هـ مايو ١٩٨٩م.

* **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني(٥١٨هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

* **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(٨٠٧هـ). بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر. بيروت: مؤسسة المعارف ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **المجيد في إعجاز القرآن المجيد**. لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني(٦٥١هـ). تحقيق الدكتور شعبان صلاح. القاهرة: دار الثقافة العربية، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **المحاجاة بالمسائل النحوية**. لجارالله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري(٥٣٨هـ). تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني. بغداد: دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٢م - ١٩٧٣م.

* **المحاسن والأضداد**. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(٢٥٥هـ). تحقيق محمد سويد. بيروت: دار إحياء العلوم ، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

* **المحاسن والمساوئ**. لإبراهيم بن محمد البيهقي (من علماء القرن الخامس). عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي. القاهرة: مطبعة السعادة ، ١٣٢٥هـ = ١٩٠٦م.

* **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء البلغاء**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني. بيروت: دار مكتبة الحياة ، (بدون).

* **المحبر**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي(٢٤٥هـ). تحقيق الدكتورة إيلزه ليختن شتيتر. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، بدون.

* **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق عبدالحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ.

* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي(٥٤١هـ). تحقيق السيد عبدالعال السيد إبراهيم وآخرين. الدوحة: مؤسسة دار العلوم - المطبعة الأهلية ، ١٣٩٨هـ - ١٤٠٩هـ = ١٩٧٧م - ١٩٨٩م.

* **المحصول في شرح الفصول**. لأبي محمد الحسين بن بدر بن إياز(٦٨١هـ). مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى برقم(١٠١٨ نحو) عن نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٤١٠/١٨٢.

* **المحكم والمحيط الأعظم**. لعلي بن إسماعيل بن سيدة(٤٥٨هـ). تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م.

* **المحلى**. لعلي بن أحمد بن حزم(٤٥٦هـ). تحقيق أحمد شاكر وآخرين. القاهرة: مكتبة الجمهورية العربية ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

* **المحمدون من الشعراء وأشعارهم**. لعلي بن يوسف القفطي(٦٤٦هـ). تحقيق حسن معمري. الرياض: دار اليمامة ، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

* **مختارات شعراء العرب**. لهبة الله بن علي أبي السعادات الشجري(٥٤٢هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر ، بدون.

* **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**. للإمام محمد بن مكرم المعروف بابن منظور(٧١١هـ). دمشق: دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م - ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **مختصر في شواذ القرآن**. للحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ). عني بنشره ج. برجستراسر. دار الهجرة.

* **المخصص**. لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده(٤٥٨هـ). بيروت: دار الآفاق الجديدة ، بدون.

* **المذكر والمؤنث**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(٣٢٨هـ). تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي. بغداد: وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني ، ط١ ، ١٩٧٨م.

* **المذكر والمؤنث**. لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم التستري الكاتب(٣٦١هـ). تحقيق الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي. القاهرة: مكتبة الخانجي - الرياض: دار الرفاعي ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **المذكر والمؤنث**. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ). تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب. القاهرة: مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م.

* **المذكر والمؤنث**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله. جدة: دار البيان العربي ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **مراتب النحويين**. لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي(٣٥١هـ). تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر ، (بدون).

* **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**. لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي(٧٣٩هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة ، ط١ ، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

* **المرتجل**. لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب(٥٦٧هـ). تحقيق علي حيدر. دمشق: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ). تحقيق محمد جاد المولى وصاحبيه. بيروت: دار الفكر ، بدون.

* **المسائل البصريات**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. القاهرة: مطبعة المدني ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **المسائل البغداديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي. منشورات وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني ، ١٩٨٣م.

* **المسائل الحلبيات**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دمشق: دار القلم - بيروت: دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **مسائل خلافية في النحو**. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ). تحقيق محمد خير الحلواني. حلب: مكتبة الشهباء ، (بدون).

* **المسائل العسكريات**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة. مراجعة د/ نهاد الموسى. منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١م.

* **المسائل العضديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري. بيروت: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **المسائل المنثورة**. لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق مصطفى الحدري. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

* **المساعد على تسهيل الفوائد**. لعبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل(٧٦٩هـ). تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **المستدرك على الصحيحين في الحديث**. لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوري(٤٠٥هـ). مكة المكرمة: دار الباز للنشر والتوزيع.

* **المستدرك على معجم المؤلفين**. لعمر رضا كحالة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

* **المستقصي في أمثال العرب**. لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ). بيروت: دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

* **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. بيروت: المكتب الإسلامي ، ط٥ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **مسند الشهاب**. للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ). تحقيق عبدالمجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **مسند الفردوس(الفردوس بمأثور الخطاب)**. لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني(٥٠٩هـ). تحقيق السيد بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

* **مشاهير علماء الأمصار**. لمحمد بن حبان البستي(٣٥٤هـ). تحقيق م. فلايشهمر. الإحساء: مكتبة ابن الجوزي.

* **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**. لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(٧٤٨هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٦٢م.

* **مشكل إعراب القرآن**. لمكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ). تحقيق ياسين محمد السواس. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

* **المصاحف**. لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(٣١٦هـ). بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **المصباح في علم المعاني والبيان والبديع**. لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم(٦٨٦هـ). القاهرة: المطبعة الخيرية ، ١٣٤١هـ.

* **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري.** لعوض حمد القوزي. الرياض: جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **المصون في الأدب.** لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري(٣٨٢هـ). تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي - الرياض: دار الرفاعي ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **المعارف.** لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ). تحقيق الدكتور ثروت عكاشة. القاهرة: دار المعارف ، ط٤.

* **معاني الحروف.** لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(٣٨٤هـ). تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **معاني القرآن.** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(٢١٥هـ). تحقيق الدكتور فائز فارس. الكويت: المطبعة العصرية ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **معاني القرآن.** ليحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ). الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والثاني بتحقيق محمد علي النجار، والثالث بتحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢هـ = ١٩٨٠م.

* **معاني القرآن الكريم.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨هـ). تحقيق محمد علي الصابوني. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(٣١١هـ). تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **المعاني الكبير في أبيات المعاني.** لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(٢٧٦هـ). بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

* **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص.** لعبدالرحيم بن أحمد العباسي(٩٦٣هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. بيروت: عالم الكتب، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م.

* **معجم الأدباء.** لياقوت بن عبدالله الحموي(٦٢٦هـ). باعتناء أحمد فريد رفاعي بك. القاهرة: دار المأمون ، ١٩٣٦هـ.

* **معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم.** وضعه الدكتور إسماعيل أحمد عمايره والدكتور عبدالحميد مصطفى السيد. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **معجم البلدان.** لياقوت بن عبدالله الحموي(٦٢٦هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **معجم الشعراء.** لأبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني(٣٧٨هـ أو ٣٨٤هـ). تحقيق عبدالستار أحمد فراج. دمشق: مكتبة النوري.

* **معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين**. للدكتور عفيف عبدالرحمن. الرياض: دار العلوم ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **معجم شواهد العربية**. لعبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **معجم شواهد النحو الشعرية**. للدكتور حنا جميل حداد. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **معجم الشيوخ (المعجم الكبير)**. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة. الطائف: مكتبة الصديق ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **معجم مااستعجم من أسماء البلاد والمواضع**. لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (٤٨٧هـ). تحقيق مصطفى السقا. بيروت: عالم الكتب ط٣ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **معجم المؤلفين**. لعمر رضا كحالة. بيروت: مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي.

* **المعجم المختص بالمحدثين**.لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة. الطائف: مكتبة الصديق ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**. للدكتور أحمد مطلوب. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم**. للدكتور أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**. للدكتور أ.ي.ونستك. ليدن، ١٩٣٩م.

* **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه محمد فؤاد عبدالباقي. استانبول: المكتبة الإسلامية، ١٩٨٤م.

* **المعجم الوسيط**. لمجموعة من المؤلفين. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**. لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (٥٤٠هـ). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. القاهرة: مركز تحقيق التراث ونشره - مطبعة دار الكتب ، ط٢ ، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

* **معرفة القراء الكبار**. لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق بشار عواد معروف وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ)**. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **المعمرون والوصايا**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (٢٥٠هـ). تحقيق عبدالمنعم عامر. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦١م.

* **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**. للدكتور عبدالعزيز عبده أبوعبدالله. طرابلس الغرب: الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط١ ، ١٣٩١هـ = ١٩٨٢م.

* **المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم القوافي**. لأبي بكر محمد بن عبدالملك الشنتريني. تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية. بيروت: دار الأنوار ، ط١ ، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

* **المغرب في حلى المغرب**. لعلي بن موسى بن سعيد(٧٨٥هـ). تحقيق الدكتور شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف ، ط٣ ، بدون.

* **المغني في النحو** = ابن فلاح النحوي.

* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ). تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد. بيروت: دار الفكر ، ط٥ ، ١٩٧٩م.

* **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. لأحمد بن مصطفى طاش كبري زادة(٩٦٨هـ). بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **مفتاح العلوم**. لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(٦٢٦هـ). تحقيق نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **المفردات في غريب القرآن**. لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني(٥٠٢هـ). تحقيق محمد سيد كيلاني. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

* **المفصل في تاريخ النحو العربي**. للدكتور محمد خير الحلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **المفصل في علم العربية**. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٣هـ). باعتناء محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. بيروت: دار الجيل ، ط٢.

* **المفضليات**. للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي(١٧٨هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف ، ط٧ ، ١٩٨٣م.

* **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي(٩٠٢هـ). صححه وعلق حواشيه عبدالله محمد الصديق قدمه وترجم للمؤلف عبدالوهاب عبداللطيف. القاهرة: مكتبة الخانجي - بغداد: مكتبة المثنى ، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

* **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**. لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(٨٥٥هـ). بهامش الخزانة. بيروت: دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ.

* **مقاييس اللغة**. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ). تحقيق عبدالسلام محمد هارون. قم: دار الكتب العلمية.

* **المقتصد في شرح الإيضاح**. لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(٤٧١هـ أو ٤٧١هـ). تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢هـ.

* **المقتضب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ). تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، ١٣٩٩هـ.

* **المقدمة الجزولية في النحو**. لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي(٦٠٧هـ). تحقيق الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد. القاهرة: أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **المقرب**. لعلي بن مؤمن بن عصفور(٦٦٩هـ). تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني ، ١٩٨٦م.

* **المقريزي وكتابه درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة**. دراسة وتحقيق الدكتور محمد كمال الدين عز الدين علي. بيروت: عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

* **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**.لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح(٨٨٤هـ). تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين. الرياض: مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

* **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي(٥٠٥هـ). تحقيق بسام عبدالوهاب الجابي. قبرص: الجفان والجابي للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **الملحقات في العلامة الإعرابية**. للدكتور حماد حمزة البحيري. القاهرة: مطبعة الأمانة ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

* **الملخص في ضبط قوانين العربية**. لعبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع(٦٨٨هـ). تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي. ط١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **الملل والنحل**. لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد للشهرستاني(٥٤٨هـ). تحقيق عبدالعزيز محمد الوكيل. القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

* **الممتع**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(٦٩٦هـ). تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

* **منال الطالب في شرح طوال الغرائب**.لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير(٦٠٦هـ). تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

* **المنتخب من السياق في تاريخ نيسابور**. للحافظ عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي(٥٢٩هـ). انتخاب إبراهيم بن محمد الصريفيني(٦٤١هـ). تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي(٥٩٧هـ). حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية ، ط١ ، ١٣٥٧هـ.

* **منثور الفوائد**. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري(٥٧٧هـ). تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* **من ذيول العبر**.للذهبي والحسيني. تحقيق محمد رشاد عبدالمطلب. الكويت: وزارة الإعلام، ط٢ ، ١٩٨٦م.

* **المنصف شرح تصريف المازني**. لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ). تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

* **منصور بن إسماعيل الفقيه حياته وشعره**. الدكتور عبدالمحسن فراج القحطاني. بيروت: دار القلم ، ط٢ ، بدون.

* **المنقوص والممدود**. لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء(٢٠٧هـ). تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي. القاهرة: دار المعارف ، بدون.

* **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**. لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(٧٤٥هـ). تحقيق سيدني جليزر. أمريكا: نيوهاون ، ١٩٤٧م.

* **منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية**. لعبد الأمير محمد أمين الورد. بيروت: مؤسسة الأعلمي - بغداد: دار التربية ، ط١ ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

* **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**. لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي(٨٧٤هـ). تحقيق الدكتورين محمد محمد أمين ونبيل محمد عبدالعزيز. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤-١٩٩٠م.

* **الموشح**. لأبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني(٣٨٤هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار الفكر العربي ، بدون.

* **الموضح المبين لأقسام التنوين**. لمحمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر(٩٢٨هـ). تحقيق الدكتور عامر أحمد حسن. القاهرة: مكتبة الصفا ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **الموطأ**. للإمام مالك بن أنس(١٧٩هـ). (رواية يحي بن يحي الليثي). تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

* **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**.للدكتورة خديجة الحديثي. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

* **نتائج الفكر**. لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي(٥٨١هـ). تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي(٨٧٤هـ). طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

* **نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق**. لزكريا شحاته محمد الفقي. بيروت: المكتب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **النحو والصرف بين التميميين والحجازيين**. للدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

* **نزهة الأبصار في محاسن الأشعار**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي العنابي(٧٧٦هـ). تحقيق السيد مصطفى السنوسي ، وعبداللطيف أحمد لطف الله. الكويت: دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري(٥٧٧هـ). تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي. الأردن - الزرقاء: مكتبة المنار ، ٣ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

* **نزهة الطرف في علم الصرف**. لأحمد بن محمد الميداني(٥١٨هـ). بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **نزهة القلوب في تفسير القرآن العزيز**. لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني(٣٣٠هـ). تحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي. بيروت: دار المعرفة ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

* **نسب قريش**. لأبي عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيري(٢٣٦هـ). تحقيق أ ز ليفي بروفنال. القاهرة: دار المعارف ، ط٣.

* **النشر في القراءات العشر**. للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(٨٣٣هـ). تصحيح علي محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية.

* **نظام الغريب في اللغة**. لعيسى بن إبراهيم بن عبدالله الربعي(٤٨٠هـ). تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي. دمشق: دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**. للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني(١٠٤١هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

* **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ). تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان. الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

* **نكت الهميان في نكت العميان**. لصلاح الدين بن أيبك الصفدي(٧٦٤هـ). تحقيق أحمد زكي باشا. القاهرة: المطبعة الجمالية ١٣٢٩هـ = ١٩١١م.

* **النهاية في شرح الكفاية**.لأحمد بن الحسين بن الخباز الموصلي(٦٣٩هـ). رسالة ماجستير. إعداد عبدالله عمر حاج إبراهيم. جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

* **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لمجدالدين المبارك بن محمد الجزري بن الأثير(٦٠٦هـ). تحقيق محمود محمد الطناحي. بيروت: دار الفكر.

* **النوادر في اللغة**. لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري(٢١٥هـ). تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد. بيروت - القاهرة: دار الشروق ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **نوادر المخطوطات**. تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

* **الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب**. لمحمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلي المعروف بابن القبيصي(بعد٦١١هـ). تحقيق الدكتور محسن سالم العميري. مكة المكرمة: دار التراث ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

* **هدية العارفين(أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)**. لإسماعيل باشا البغدادي(١٣٣٩هـ). بيروت: مكتبة المثنى تصويرا عن طبعة استانبول سنة ١٩٥٥م.

* **ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق شرح مقصورة ابن دريد**. تحقيق مهدي عبيد جاسم. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

* **همع الهوامع**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ). تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

* **الوافي بالوفيات**. لصلاح الدين الخليل بن أيبك الصفدي(٧٦٤هـ). تحقيق مجموعة من المحققين. فيسبادن: فرانز شتاينر، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية.

* **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**. لعبدالفتاح عبدالغني القاضي. المدينة المنورة: مكتبة الدار ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

* **الوساطة بين المتنبي وخصومه**. للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني(٣٦٦هـ). تحقيق وشرح محمد أبوالفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى ألبابي الحلبي ، ط٤ ، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

* **الوفيات**.لتقي الدين محمد بن رافع السلامي(٧٧٤هـ). تحقيق صالح مهدي عباس. بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

* **وفيات الأعيان**. لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان(٦٨١هـ). تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت: دار صادر ، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

* **وقعة صفين**. لنصر بن مزاحم المنقري(٢١٢هـ). تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي - المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ط٣ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

* **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**. لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي(٤٢٩هـ). تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة. بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

أولا: موضوعات الدراسة

المقدمة أ
القسم الأول: الدراسة ١-١٨٢
الفصل الأول: أبوجعفر الرعيني: حياته وآثاره ٢-٥٨
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه ٣
المبحث الثاني: مولده ٦
المبحث الثالث: أسرته ٨
المبحث الرابع: صفاته وأخلاقه ٩
المبحث الخامس: طلبه العلم ورحلاته برفقة ابن جابر ١٠
المبحث السادس: شيوخه وثقافته ١٤
المبحث السابع: شعره ونثره وخطه ٢٩
المبحث الثامن: تلاميذه ٣٢
المبحث التاسع: آثاره ٣٩
المبحث العاشر: وفاته ورثاؤه ٥٦
الفصل الثاني: السفر الأول من شرح ألفية ابن معطٍ،
للرعيني: تحليل ودراسة ٥٩-١١٦
المبحث الأول: ألفية ابن معطٍ وشراحها ٦٠
المبحث الثاني: مادة السفر الأول من شرح الرعيني ومنهجه ٧٣
طريقته في الشرح ٧٣
طول نفس الرعيني في الشرح والتحليل ٧٦
موقفه من الخلاف ٧٨
الربط بين موضوعات الألفية ٨٠
الإحالات ٨١
اهتمامه بنص الألفية ٨١
عنايته بالحدود والتعريفات ٨٤
السهولة واليسر في شرح الرعيني ٨٥
تطرقه إلى بعض المباحث اللغوية والعروضية والبلاغية ٩٠
تنبيهه على الأساليب ودرجات الاستعمال واللغات ٩٦
ذكره بعض الحكايات ٩٨
المبحث الثالث: مصادر السفر الأول من شرح الرعيني ٩٩
أولا: شروح الدرة الألفية ٩٩
ثانيا: كتب شيوخه ١٠٠
ثالثا: الفصول الخمسون لابن معط وشروحه ١٠٠
رابعا: كتب غير هؤلاء من أئمة النحو واللغة وغيرهم ١٠١
المبحث الرابع: شواهد السفر الأول من شرح الرعيني ١٠٣
القرآن الكريم ١٠٣

الحديث الشريف	١٠٤
أقوال العرب شعرا ونثرا	١٠٤
المبحث الخامس: موازنة بين السفر الأول من شرح الرعيني ومايقابله من شرح الشريشي	١٠٨
الفصل الثالث: الرعيني من خلال السفر الأول من شرحه على ألفية ابن معطٍ	١١٧-١٨٢
المبحث الأول: موقفه من المصنف	١١٨
دفاعه عنه واعتذاره له	١١٨
نقد ألفاظه	١٢١
نقد حدوده	١٢٣
التنبيه على ما فاته	١٢٥
نقد مثله	١٢٥
نقد ترتيبه	١٢٦
المبحث الثاني: موقفه من شراح الألفية	١٢٨
موقفه من ابن الخباز	١٢٨
موقفه من الشريشي	١٣١
موقفه من ابن القواس	١٣٢
موقفه من ابن النحوية	١٣٣
المبحث الثالث: اختياراته	١٣٦
اختياراته في الأدوات	١٣٦
اختياراته في الأبنية والدلالة	١٤٥
اختياراته في العامل	١٥٥
اختياراته في الإعراب	١٦٢
اختياراته في التراكيب	١٦٧
المبحث الرابع: بعض المآخذ عليه	١٧٢
أولا: مآخذ منهجية	١٧٢
ثانيا: مآخذ حول الآراء النحوية	١٧٣
ثالثا: مآخذ حول الشواهد	١٧٨
رابعا: مآخذ أسلوبية	١٨٠
خامسا: مآخذ متفرقة	١٨٢

ثانيا: موضوعات النص المحقق

مقدمة التحقيق	أ
توثيق نسبة الكتاب وتجزئته وزمن تأليفه	أ
وصف نختيه الخطيتين	د
عملي في تحقيق الكتاب	و
نماذج مصورة من المخطوطتين	
النص المحقق	
مقدمة المؤلف	٢
فصل في التعريف بالمصنف	٧
ديباجة الألفية	٩
افتتاح المصنفات بالماضي أو المضارع	٩
للراجي معنيان	١٠
معنى النوب	١١
اشتقاق الرب ومعناه	١٤
اشتقاق الغفور ومعناه	١٥
يحيى يحتمل أن يكون عربيا أو عجميا	١٦
الخلاف في جمعه	١٧
أصل ابن	١٧
اشتقاق معط	١٨
معنى الحمد	٢٠
الاختلاف في لفظ الجلالة بين الارتجال والنقل	٢١
معنى هدى وتعديته	٢١
معنى الدين	٢٢
القلب المكاني في الجملة	٢٣
التهيئة والقطع	٢٧
لغات نما	٢٧
معنى العلم	٣٠
معنى تأييد الله نبيه بالقرآن	٣٢
أقسام الوحي	٣٢
معنى اللسان	٣٣
معنى الرسول	٣٧
الاقتباس	٣٨
الصلاة في اللغة	٣٨
الاختلاف في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٣٩
العطف بـ(ثم) في موضع الواو	٣٩
آل النبي صلى الله عليه وسلم	٤٠
العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض	٤٠
ما يجمع عليه صاحب	٤١
حد العلم	٤٢

ما يجمع عليه أخ	٤٧
تركيب (ص - د - ق) راجع إلى الثبوت	٤٨
ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله	٤٩
تعدي فعل المضمر المتصل إلى المضمر المجرور وهما لشيء واحد	٥٠
تعريف النحو لغة	٥٢
تعريف النحو اصطلاحا	٥٣
الخلاف في مشطور الرجز	٥٣
المراد بالحشو عند المصنف لا سيما	٥٤
وجه مشابهة السريع الرجز	٥٧
رد الرعيني على من ادعى أن المصنف قد أدخل سريعا في أرجوزته	٦١
معنى الحد	٦٢
الكلام والكلم	٦٥
القول والقال والعوم والعام مصادر	٦٨
الاختلاف في معنى القول	٦٩
الحد لغة واصطلاحا	٦٩
حد الكلام	٧٠
النظر في حد المصنف للكلام	٧٠
الكلام مصدر أم اسم مصدر	٧٠
أيهما الأصل الجملة الفعلية أم الاسمية	٧٢
تأليف الكلام	٧٣
الاختلاف في الكلم	٧٤
بين الكلم والكلام خصوص وعموم من وجه	٧٤
لغات الكلمة	٧٥
إطلاق الكلمة على الكلام	٧٥
السناد من عيوب القافية	٧٦
أقسام الكلمة	٧٨
لحظ المعنى في المعدود	٧٩
للنحاة طريقان في إثبات حصر أقسام الكلمة: نقلي وعقلي	٧٩
حد الاسم	٨١
هل الاسم هو المسمى	٨٣
استفادة الناظم من حد ابن بابشاذ للاسم	٨٣
حد الفعل	٨٤
الفرق بين الزمان والدهر	٨٥
دلالة الاشتراك والمطابقة والالتزام والتضمن	٨٦
ما يرد على حد المصنف للفعل	٨٨
حد الحرف	٨٩
	٩٠

مايرد على حد المصنف للحرف	٩١
معنى قولهم "مادل على معنى في نفسه"	٩٣
علامات الاسم	٩٤
التعريف بالحد والتعريف بالخاصة	٩٤
علامات الاسم لفظية ومعنوية	٩٥
انقسام هذه العلامات بالنظر إلى محلها	٩٥
العلامة الأولى: التعريف	٩٦
العلامة الثانية: الإخبار عنه	٩٨
العلامة الثالثة: تثنيته	٩٩
العلامة الرابعة: جمعه	١٠٠
العلامة الخامسة: دخول التنوين عليه	١٠٠
تعريف التنوين	١٠٠
أقسام التنوين	
تنوين التمكن	١٠١
تنوين التنكير ومواضعه	١٠١
تنوين العوض وأقسامه	١٠٣
تنوين المقابلة	١٠٦
تنوين الترنم	١٠٦
التنوين الغالي	١١٠
تنوين المنادى العلم في الضرورة	١١٢
تنوين الحكاية	١١٢
تنوين "هؤلاء قومك"	١١٢
تنوين التقليل	١١٣
العلامة السادسة: جره	١١٣
العلامة السابعة: نداؤه	١١٥
العلامة الثامنة: تصغيره	١١٦
العلامة التاسعة: نعته	١١٧
العلامة العاشرة: تأنيثه	١١٨
العلامة الحادية عشرة: إضماره	١١٩
حكم اجتماع علامتين في الاسم	١١٩
علامات الفعل	١٢٠
انقسامها بالنظر إلى محلها	١٢٠
العلامة الأولى: السين	١٢٠
هل السين حرف برأسه أم مقتطعة من سوف	١٢٠
معنى السين وسوف	١٢٠
العلامة الثانية: سوف	١٢٢
لغاتها	١٢٢
العلامة الثالثة: الأمر	١٢٣
العلامة الرابعة: النهي	١٢٤

العلامة الخامسة: قد ١٢٤
العلامة السادسة: التصرف ١٢٦
حصر الأفعال غير المتصرفة ١٢٦
حكم اجتماع علامتين في الفعل ١٢٧
علامات الحرف ١٢٧
العلامة الأولى: أنه فضلة ١٢٧
العلامة الثانية: خلوه من علامات الاسم والفعل ١٢٨
معاني الحرف ١٣٠
الربط ١٣٠
النقل ١٣٠
الزيادة ١٣٠
العمل ١٣٢
اشتقاق الاسم ١٣٤
حد الاشتقاق ١٣٥
لغات الاسم ١٣٥
مذهب البصريين في اشتقاق الاسم ١٣٦
وزن لغات الاسم على مذهبهم ١٣٧
مذهب الكوفيين في اشتقاق الاسم ١٣٧
وزن لغات الاسم على مذهبهم ١٣٨
مذهب ثالث في اشتقاق الاسم ووزن اللغات عليه ١٣٨
الصحيح مذهب البصريين والاحتجاج له ١٣٩
اشتقاق الفعل ١٤٢
الإعراب والبناء ١٤٥
الإعراب لغة واصطلاحا ١٤٥
الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ١٤٦
حد الإعراب ١٤٨
هل الإعراب معنى أو نفس الحركات ١٤٨
لم كان الإعراب في آخر الكلمة ١٤٩
تقسيم العامل إلى ظاهر ومقدر ١٥٠
تقسيم الإعراب إلى ظاهر ومقدر ١٥١
ألقاب الإعراب ١٥٢
الرفع ١٥٢
النصب والجر ١٥٣
الجزم ١٥٥
لم لقبوا هذه الحركات بهذه الألقاب ١٥٦
الجزم لا يدخل الأسماء ١٥٦
الجر لا يدخل الفعل ١٥٧
هل الحركة مع الحرف أو قبله أو بعده ١٥٨
أيهما الأصل حركة الإعراب أم حركة البناء ١٦٠

هل استحق الاسم الإعراب في أصل وضعه أو بعد التركيب ١٦١
البناء ١٦١
تقسيم الكلم إلى معرب ومبني ١٦١
منهم من قال: إن في الكلم ما لا يوصف بإعراب ولا بناء ١٦٢
الأقوال في المضاف إلى ياء المتكلم ١٦٣
لم بني الحرف ١٦٤
التسمية بالحرف ١٦٧
حد البناء ١٦٩
النظر في حد المصنف ١٧٠
ألقاب البناء ١٧١
الفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ١٧٢
تقسيم البناء إلى لازم وزائد ١٧٣
تقسيم البناء إلى واجب وجائز ١٧٣
السكون في المبني هو الأصل ١٧٥
موجبات البناء ١٧٦
الأسئلة التي تترتب على المبني ١٧٧
الأجوبة المترتبة على تعيين الحركة ١٧٧
التمثيل لحركات البناء ١٧٩
حيث ١٨٠
لغاتها ١٨٠
هل هي ظرف مكان أو ظرف زمان ١٨١
هل تلزم الظرفية ١٨٢
إضافتها ١٨٤
علة بنائها ١٨٥
أين ١٨٥
أقسامها ١٨٥
أمس ١٨٦
مدلوله لغة ١٨٦
إعرابه وبناؤه ١٨٧
شروط بنائه عند الحجازيين ١٨٨
موجبات بنائه ١٨٩
كم ١٩٢
أقسامها ١٩٢
هل علة البناء موجبة أم مجوزة ١٩٢
علل بناء الاسم ١٩٣
هل هي متحدة أو متعددة ١٩٥
تعداد علل البناء عند القائلين بالتعدد ١٩٦
من ١٩٩
أقسامها ١٩٩

إيه	٢٠١
نزال	٢٠٢
هلم	٢٠٣
المعرب	٢٠٥
تعريفه	٢٠٦
لم سمي الفعل المضارع مضارعا	٢٠٧
إعراب الاسم المفرد	٢٠٨
إطلاق المفرد بإزاء معان مختلفة	٢١٠
الصحيح عند المعربين والتصريفيين	٢١٠
دخول الفاء في خبر المبتدأ	٢١٠
إعراب المقصور	٢١٢
تعريف المقصور	٢١٤
سبب تسميته مقصورا	٢١٥
هل تقدر الحركات في ألفه أم لا	٢١٧
المقصور منصرف وغير منصرف	٢٢٠
إعراب المنقوص	٢٢٠
حد المنقوص	٢٢١
سبب تسميته منقوصا	٢٢١
حكم إعرابه	٢٢٢
الفرق بين تنوينه مفردا وجمعا متناهيا	٢٢٣
حذف فتحة المنقوص ضرورة	٢٢٥
هل يجب تقدير الضمة والكسرة في المنقوص أو لا	٢٢٧
ظهور الضمة والكسرة في المنقوص ضرورة	٢٢٨
إعراب ما جرى من الأسماء مجرى الصحيح	٢٣٠
إعراب الأسماء الستة	٢٣٦
تعدادها	٢٣٦
حقيقتها لغة	٢٣٧
الخلاف في مادة الفم	٢٣٩
شروط إعرابها بالحروف	٢٤١
الخلاف في إعرابها	٢٤٢
جواز إضافتها ولزومها	٢٥٠
المحذوف من هذه الأسماء	٢٥٣
أوزانها	٢٥٦
لغاتها	٢٥٩
إعراب الممنوع من الصرف	٢٦٨
الخلاف في فتحة ما لا ينصرف	٢٦٨
جمع المصنف بين قافيتين مختلفتين ودفاع الرعيني عنه	٢٦٩
الوقف	٢٧٢
حقيقته لغة واصطلاحا	٢٧٣

الأصل في الوقف السكون	٢٧٤
لا يبتدأ بالساكن في كلام العرب والخلاف	
في إمكانه في كلام غيرهم	٢٧٥
الأحوال التي تعتري أواخر الكلم الموقوف عليها	٢٧٦
الإبدال	٢٧٦
الوقف على إذن الناصبة	٢٨٠
الوقف على نون التأكيد الخفيفة	٢٨١
السكون والحذف	٢٨٣
الوقف على المنقوص النكرة	٢٨٤
الوقف على المنقوص المعرفة	٢٨٨
الوقف على المقصور غير المنصرف	٢٩٢
الوقف على المقصور المنصرف	٢٩٤
الروم	٢٩٩
الإشمام	٣٠٣
التضعيف	٣٠٦
النقل	٣٠٩
هاء السكت	٣١٦
المثنى	٣٢١
تعريف التثنية لغة واصطلاحا	٣٢١
شروط التثنية	٣٢٢
التغليب	٣٢٩
ما لا يثنى من الأسماء	٣٣١
أقسام التثنية باعتبار اللفظ والمعنى	٣٣٤
كيفية التثنية	٣٤٤
الخلاف في إعراب المثنى وبنائه	٣٤٥
الخلاف في نون المثنى	٣٥٠
حركة نون التثنية	٣٥٥
حذف نون التثنية	٣٥٩
لم نصب المثنى بالياء	٣٦١
علة فتح ما قبل ياء المثنى	٣٦٢
إعراب المثنى بالألف في الأحوال كلها	٣٦٣
تثنية المقصور والمنقوص	٣٦٥
تثنية المنقوص غير المقيس	٣٧٥
تثنية الممدود	٣٨٠
التسمية بالمثنى	٣٨٦
جمع المذكر السالم	٣٨٧
الجمع لغة واصطلاحا	٣٨٨
اسم الجمع	٣٨٩
اسم الجنس	٣٩٠

شروط الجمع العامة	٣٩١
شروط الجمع المذكر السالم	٣٩٣
أقل أبنية الجمع	٤٠٢
جمع المنقوص	٤٠٩
جمع المقصور	٤١٠
حركة نون جمع المذكر السالم	٤١٣
حذفها للإضافة	٤١٦
جمع التكسير	٤٢٣
حقيقة التكسير لغة واصطلاحا	٤٢٣
كيفية تغيير المفرد في هذا الجمع	٤٢٣
لم أعرب جمع التكسير بالحركات	٤٢٧
جمع المؤنث السالم	٤٣٠
تعريفه	٤٣٠
شروطه	٤٣١
حصر ما يجمع بالألف والتاء	٤٣٣
حكم الألف والتاء في هذا الجمع	٤٣٤
الأقوال في إعرابه	٤٣٦
الأقوال في التنوين اللاحق لهذا الجمع	٤٤١
جمع ما فيه تاء التأنيث	٤٤٥
جمع ما فيه ألف التأنيث المقصورة	٤٤٩
جمع ما فيه ألف التأنيث الممدودة	٤٥٠
الخلاف في حقيقة هذه الألف	٤٥٠
جمع الثلاثي الساكن الوسط الخالي من تاء التأنيث	٤٥٥
جمع الثلاثي المتصلة به تاء التأنيث	٤٦١
استطراد بين فيه الرعيني أن أكثر قواعد النحويين لا يسلم من النقد	٤٧٠
شذوذ سرادقات وحمامات	٤٨١
ألفاظ العقود	٤٨٧
التسمية بجمع المذكر السالم	٤٨٨
التسمية بجمع المؤنث السالم	٤٩٠
أزمنة الأفعال	٤٩١
الأصل من أزمنة الأفعال	٤٩٦
ما يصرف الأفعال عن أزمنتها الوضعية	٤٩٧
صيغ الأفعال	٥٠٣
الفعل الماضي	٥٠٣
فعل الحال	٥٠٥
لفظ فعلي الحال والمستقبل متحد	٥٠٦
فعل الأمر	٥٠٨
بناء الفعل الماضي	٥١٣

لم بني على حركة ٥١٣
لم كانت الحركة فتحة ٥١٤
اتصال الضمائر المرفوعة به ٥١٦
حكم فائه عند اتصال هذه الضمائر به ٥٢٣
بناء فعل الأمر ٥٢٦
صيغة الأمر معربة عند الكوفيين ٥٢٧
الفعل المضارع ٥٣١
الخلاف في تسميته ٥٣١
موجبات إعرابه ٥٣٢
سمط حروف المضارعة ٥٣٤
ما تتميز به حروف المضارعة من غيرها من الحروف ٥٣٧
حركة حروف المضارعة ٥٣٨
اختصاصها بالزيادة في المضارع دون غيرها ٥٤٠
إعراب المضارع ٥٤٣
الخلاف في تعيين عامل رفعه ٥٤٣
جزم الفعل المضارع ٥٤٧
ما يجزم فعلا واحدا ٥٤٧
لم ٥٤٨
رفع المضارع بعدها ٥٤٨
نصب المضارع بعدها ٥٤٩
دخول إن الشرطية عليها ٥٥٠
دخول همزة الاستفهام عليها ٥٥٢
وقوع الفاء والواو بينهما ٥٥٢
حقيقة المضارع بعد لم ومعنى النفي بها ٥٥٤
لما ٥٥٥
لما الشرطية ٥٥٦
لما بمعنى إلا ٥٥٩
لما الجازمة ٥٦٠
حقيقة لفظها ٥٦٠
ما يلحقها من الحروف ٥٦١
حقيقة النفي بها ٥٦١
الفرق بين لم ولما ٥٦٢
لام الأمر ٥٦٤
حركتها ٥٦٥
عملها ٥٦٦
محلها من الفعل المضارع ٥٦٧
حذفها ٥٦٩
لا الناهية ٥٧١

حقيقتها	٥٧١
أصلها لا النافية	٥٧٢
محلها من الفعل المضارع	٥٧٣
ما ظاهره النهي وليس بنهي	٥٧٤
ما ظاهره النفي وهو نهي	٥٧٤
أدوات الشرط الجازمة	٥٧٦
حقيقة الشرط	٥٧٧
حد أداة الشرط	٥٧٩
تعدادها	٥٨٠
إن	٥٨٠
هي أصل أدوات الشرط	٥٨١
وقوع الاسم بعدها	٥٨٢
حذف الشرط والجواب بعدها	٥٨٣
من	٥٨٣
ما	٥٨٤
مهما	٥٨٦
متى	٥٨٩
أيان	٥٩٠
إذما	٥٩٢
أين	٥٩٥
أنى	٥٩٥
حيث	٥٩٦
أي	٥٩٧
كيف	٥٩٩
إذا	٦٠٣
إذا الفجائية	٦٠٥
الفاء المصاحبة لـ"إذا"	٦٠٦
الخلاف في الجملة الواقعة بعد إذا الفجائية	٦٠٨
إذا الظرفية الشرطية	٦٠٨
هل تخرج عن الظرفية	٦١٠
الخلاف في الجملة الواقعة بعدها	٦١٣
العامل فيها	٦١٥
الخلاف في الجزم بها	٦١٦
الفرق بين إن وإذا	٦١٩
العموم بـ"إذا"	٦١٩
لحاق ما لأدوات الشرط	٦٢٠
ما بني من هذه الأدوات وما أعرب منها	٦٢٢
أدوات الشرط لها صدر الكلام	٦٢٣
تقديم الجواب على الشرط	٦٢٣

محل أدوات الشرط من الإعراب	٦٢٦
دخول حرف الجر على اسم الشرط	٦٢٩
دخول ناسخ من نواسخ الابتداء على اسم الشرط	٦٢٩
دخول ظرف الزمان عليه	٦٣١
دخول حرف الاستفهام عليه	٦٣٢
دخول حرف النفي عليه	٦٣٢
دخول إذا الفجائية أو لكن المخففة عليها	٦٣٣
الشرط والجواب	٦٣٣
العامل فيهما	٦٣٣
ما يتصور بين الشرط والجزاء من صور المضي والاستقبال	٦٣٧
دخول الفاء على الجواب	٦٤٣
دخول إذا على الجواب	٦٤٦
لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا	٦٤٦
لا يجوز حذف الفاء إلا في الشعر	٦٤٧
حكم الجواب إذا كان فعلا مضارعا يصلح أن يكون شرطا	٦٤٩
الفعل المتوسط بين الشرط والجواب	٦٥١
العطف على فعل الشرط	٦٥٣
العطف على جواب الشرط	٦٥٣
جواب الشرط لا يصح إلا بما تقع به الفائدة	٦٥٦
جزم المضارع في الأجوبة	٦٦٢
تعداد الأشياء التي ينجزم الفعل المضارع إذا وقع جوابا لها	٦٦٢
الأمر	٦٦٣
النهي	٦٦٤
العرض	٦٦٦
التحضيض	٦٦٦
التمني	٦٦٦
الاستفهام	٦٦٦
الدعاء	٦٦٧
الترجي	٦٦٧
النفي	٦٦٨
العامل في الجواب المجروم في هذه الأماكن	٦٦٩
جزم المضارع إذا لم يتقدمه جازم ولم يقع جوابا في شيء من هذه الأماكن	٦٧١
أحرف التحضيض	٦٧٣
حقيقة ألفاظها	٦٧٤
لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا	٦٧٥
نصب الفعل المضارع	٦٧٧
عدد النواصب	٦٧٧

أن ٦٧٨
انقسامها من حيث الإضمار وعدمه ٦٧٩
تضمر وجوبا بعد الأدوات التالية:
حتى ٦٧٩
كي ٦٨٣
لام الجحود ٦٨٧
الفاء في الأجوبة التالية:
الأمر ٦٩١
النهي ٦٩٢
النفي ٦٩٢
العرض ٦٩٣
التحضيض ٦٩٣
التمني ٦٩٤
الترجي ٦٩٤
الدعاء ٦٩٥
الاستفهام ٦٩٦
الواو في الأجوبة التالية:
الأمر ٦٩٧
النهي ٦٩٧
النفي ٦٩٨
العرض ٦٩٨
التحضيض ٦٩٩
التمني ٦٩٩
الترجي ٦٩٩
الدعاء ٦٩٩
الاستفهام ٦٩٩
أو ٧٠٠
يجوز إظهار أن وإضمارها في موضعين:
بعد لام كي ٧٠٢
إذا كان الفعل معطوفا على اسم صريح قبله ٧٠٥
ويجوز الإضمار والإظهار في غير الأماكن المتقدمة ٧٠٧
لن ٧٠٩
حقيقة لفظها ٧٠٩
تقديم معمول معمولها عليها ٧١١
الفصل بينها وبين معمولها ٧١٢
الفعل الواقع بعد لن هل يكون خبرا أو دعاء ٧١٣
حقيقة نفي الفعل بعدها ٧١٤
إذن ٧١٨
حقيقة لفظها ٧١٨

شـــروط إعمـــالها ٧١٩
هـــل تعمـــل بنفسهـــا أو بإضمـــار أن ٧٢٣
معنـــــاها ٧٢٣
كتبهـــــا ٧٢٤
كـــــي ٧٢٥
جعـــل بعضهـــم لـــم مـــن النـــواصب ٧٢٥
الفـــرق بيـــن لام الجحـــود ولام كـــي ٧٢٦
إلغـــــاء أن ٧٢٨
الجـــــزم بـــ"أن" ٧٢٩
إلغـــــاء إذن ٧٣٢
الجـــــزم بـــ"لـــــن" ٧٣٢
الفعـــل المنصـــوب لا يحـــذف دون النـــاصب ٧٣٣
أصـــل النـــواصب الأربعـــة ٧٣٤
علامـــات إعـــراب الفعـــل المضـــارع ٧٣٨
علامـــات إعـــراب الفعـــل الصحيـــح ٧٣٨
حذف الضمـــة منـــه استثقـــالا ٧٣٨
علامات إعراب الفعل المعتل
مـــا كـــانت حروف علتـــه أصـــولا ٧٤٠
حذف الفتحـــة منـــه ضـــرورة ٧٤٠
مـــا كـــانت حروف علتـــه مبـــدلة مـــن همـــزة ٧٤٢
إعـــراب الأمثلـــة الخمســـة ٧٤٦
حقيقـــة إعـــراب هـــذه الأمثلـــة ٧٤٦
أحكـــام نون هـــذه الأمثلـــة ٧٤٨
بنـــاء الفعـــل المضـــارع ٧٥١
محـــل نوني التـــأكيد مـــن الكلـــم ٧٥١
هـــل الفعـــل الـــذي لحقتـــه نون التـــأكيد معـــرب أم مبنـــي ٧٥٤
حركـــة الفعـــل إذا لحقتـــه نون التـــأكيد ٧٥٧
المـــواضع التـــي لا تدخلهـــا نون التـــأكيد الخفيفـــة ٧٥٨
الـــوقف علـــى نوني التـــأكيـــد ٧٥٩
حكـــم المعتـــل والمضعـــف إذا لحقتهمـــا نونا التـــأكيـــد ٧٦١
هـــل الخفيفـــة أصـــل بنفســـها أم مخففـــة مـــن الثقيلـــة ٧٦٣
الشـــديدة تؤكـــد أكثـــر مـــن الخفيفـــة ٧٦٤
الفـــرق بيـــن النـــون الخفيفـــة والتنـــوين ٧٦٤
المضـــارع المتصـــل بنـــون جمـــاعة النســـوة بين البنـــاء والإعـــراب ٧٦٥
الفعـــل المعتـــل إذا لحقتـــه نون النســـوة ٧٦٦
بنـــاء أمـــر الأفعـــال الخمســـة ٧٦٩

الفهـــــارس	٧٧١-٩٠٣
دليـــل الفهـــارس	٧٧٢
فهـــرس الآيات	٧٧٣
فهـــرس الأحاديث والآثار	٧٩٠
فهـــرس الأمثـــال	٧٩٢
فهـــرس الأقـــول والأســاليب	٧٩٣
فهـــرس الأشعـــار	٧٩٦
فهـــرس الأرجاز	٨٠٨
فهـــرس الأعلام	٨١٣
فهـــرس القبـــائل والأمـم والطـــوائف	٨٢٩
فهـــرس المـــدارس النحـــوية	٨٣١
فهـــرس الأمـــاكن والبلـــدان	٨٣٢
فهـــرس الكتـــب الـــواردة فـــي شـــرح الـــرعيني	٨٣٥
فهـــرس المصـــادر والمـــراجع	٨٣٧
فهـــرس المـــوضوعات	٨٨٨

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابِعُ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد
الطَّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
إشراف
الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعر

المجلَّد الأول
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعياً): **عبد الله عمر أحمد الحاج إبراهيم**..... قسم: **اللغة العربية**.....

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: **(الدكتوراه)**.... في تخصص: **(النحو والصرف)**.....

عنوان الأطروحة: « **شرح ألفية ابن مُعْطٍ لأبي جعفر الرعيني، السفر السابع، تحقيق ودراسة** »

الحمد لله رب العالمين، والصلاةوالسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤١٨/١/٢٨ هـ. بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تمَّ عملُ اللازم، فإنَّ اللجنة تُوصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه، وا لله الموفق .

(أعضاء اللجنة)

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: أ.د. **حسن موسى الشاعر**	الاسم: أ.د. **شعبان صلاح إبراهيم**	الاسم: أ.د. **سالم حسين العايد**
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع: .....

رئيس قسم الدراسات العليا

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

ملخَّصُ الرِّسالة

الحمدُ لله وحدَه، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بَعدَه .

وبعدُ: فهذِهِ رسَالَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيلِ دَرَجَةِ الدُّكتوراه في اللغة العربيَّة (تخصص النَّحْو والصَّرْف) بعنوان: (شَرحُ ألفيَّةِ ابن مُعْطٍ لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ المتوفَّى سنة ٧٧٩ هـ السِّفْرُ السَّابع، تحقيقاً ودراسة) .

وقد اقتضت طبيعةُ هذه الرِّسالة أن تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: للدراسة ، والقسم الثاني: للتحقيق .

أما قسم الدراسة فجعلته في ثلاثة فُصُول:

الفصل الأول: خصصتُهُ للحديث عن أبي جعفرٍ الرعيني، وفيه مباحثُ تحدثتُ فيها عن: (مَولدِهِ، وسيرتِهِ، ووفاتِهِ ، ثم عن علمِهِ وخُلُقِهِ وثناءِ العلماء عليه ، ثم عن شيوخِهِ، فتلاميذِهِ ، وآثارِهِ) وقد أوجَزتُ الكلامَ في هذا الفصل؛ لأن الكلام فيه مستوفى في السفر الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربيَّة بجامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ .

الفصل الثاني: وخصصتُهُ للحديث عن السفر السَّابع من شرح الرعيني، وفيه مباحث تحدثتُ فيها عن: (مادَّتِهِ العلميَّةِ ومنهجِ المصنِّفِ فيه ، ثمَّ عن مصادِرِ المصنِّف في هذا السِّفْر، ثمَّ عن شواهِدِهِ فيه ، ثمَّ عقدتُ موازنةً بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني، وما يقابله من شرح ابن النَّحْوية، ثمَّ تحدَّثتُ عن بعض المآخذ التي وقفتُ عليها في هذا السِّفْر) .

الفصل الثالث: وخصصته للحديث عن شخصية الرُّعيني في السفر السابع، وفيه مباحثُ تحدَّثتُ فيها عن: (موقف الرعيني من العلماء ، ثمَّ عن مذهبِهِ النَّحوي ومَوقفِهِ من مَسائل الخِلاف، ثمَّ عن اختياراته ، ثمَّ عن أثر الرعيني في الخالفين بعده) .

أما القسم الثاني من الرسالة: فهو للنص المحقق، وقد شمل الأبواب التالية: (نعم وبئس، حبذا، أمثلة المبالغة، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، المصدر، اسم الفعل، النداء وتوابعه، الندبة، الاستغاثة) وقد قدَّمتُ له بمقدِّمَاتٍ تحدَّثتُ فيها عن النسخة الخطية التي اعتمدتُها في تحقيق هذا السِّفْر، وعن عملي في النصِّ المحقَّق، وقدَّمتُ نماذجَ لمخطوطة الكتاب، ثم بعدها قدَّمت النصَّ محقَّقاً وَفْقَ الأصول التي ارتضاها أرباب الصنعة، ثم أتبعتُ النصَّ بفهارسَ فنيةٍ كاشفةٍ عن محتواهُ ومضمُونِهِ، وا لله ولي التوفيق .

الباحث	المشرف	عميد الكلية
عبد الله عمر حاج إبراهيم	أ.د. حسن موسى الشاعر	أ.د. حسن محمد باجودة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله بارِئِ النَّسَم، ومُفِيضِ النِّعَم، ومُوجِدِ الكائناتِ مِنَ العَدَم، أَحمدَهُ على جزيل آلائه، وأَشكُرُهُ على سوابِغِ نَعْمَائِهِ، تفضَّلَ على الإنسان باللسان، وميَّزَه عن سائر الحيوان بالبيان، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسَلِين محمَّدٍ، أشرَفِ مَن أقلَّته قَدَمٌ، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيحِ الظُّلَم .

وبعد: فإن العلمَ كنزٌ لا يَفْنَى، ومَغْنىً فيه من الخيرات كلُّ معنَى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابه، والأداةُ الموصِلَةُ إلى استخراج لُبابه، تخيَّرها الله لإنزال كتابه، وأنطق بها مَن أرسلَهُ بسَدَادَ القول وصوابِهِ، فالحاجةُ إليها شديدةٌ، والآراءُ في تعلُّمِهَا سديدةٌ، فهي تَرجُمَانُ القرآن، ووسيلتُهُ في الإيضاح والبيان .

ولقد قيَّضَ الله لهذه اللغة الخالدة علماءَ أَجلاَّءَ، صانوا كرامَتَها، وحفظوا وُدَّها، وأفنَوا في سبيل إرساء قواعدها ورصد ظواهرها أعزَّ ما يملكون من طارفٍ وتَلِيدٍ، فصُنِّفَت الكُتُب، ووُضِعَت الشُّروح، ونُظمت الأراجيز، فغَنِيَ التراثُ، وازدحمت المعرفةُ، وكان من بين ذلك الدُّرَّةُ الألفيَّةُ، التي وضعها الإمام أبو زكريا يحيى بنُ عبدِ المعطي بنِ عبد النُّور الزواوي المتوفَّى سنة (٦٢٨ هـ)، ذلك العالم الذي كان بالمغرب طُلوعُهُ، وبالمشرق غُروبُهُ، وفيه ظهر بديعُ علمه وغريبُهُ، لم يزل شامةً في وجنة الشَّام، وعَلَماً بين أئمَّتِهَا الأعلام .

وألفيَّتُهُ قال عنها الإمام الرعيني: وقد كثُرَت عناية السالكين بذلك، فوجدتُ عنايتهم بها عنايةَ حقٍّ، وألْفِيَتُ الألفيةَ المذكورةَ قد أحرزت في الإحسان كلَّ سَبْق، أحسنَ المنظومات مساقا، وأحلاها مذاقا، وأوقعَهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، وهي كما قيل فيها: ككلمة التوحيد خفيفةٌ على اللسان، ثقيلةٌ في الميزان .

ولقد نالت هذه الدُّرَّةُ الألفيــة عنايـةَ العلمـاء واهتمـامَهم، فكـان أوَّلُ مَـن شـقَّ الصَّدَفَ عن دُرَّتها، وبَرَقَت له أساريرُ مسرَّتها، الإمامُ العلاَّمةُ شمسُ الدين أبو العبـاس أحمدُ بنُ الحسين بنِ الخبَّاز المَوصلي المتوفَّى سنة (٦٣٩هـ)، ثم توالت الشُّرُوح إلى أن جاء الإمام العلامة أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ الرُّعينيُّ الغرناطيُّ المتوفَّى سنة (٧٧٩هـ) فوضع عليها شرحاً في أحد عشر مجلداً، جمع فيه ما تفرق من الفوائد، وحوى ما تناثر من أقوال العلمـاء ومسـائل الخـلاف، فكـان بحقٍّ أعظمَ تلـك الشـروح، وأوفاهـا بالمطلوب .

ولما وقـع نـاظري علـى هـذا الشـرح في سـفره الأول الـذي قـام بتحقيقـه أخـي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد، رأيته كتاباً موسـوعياً، نحا مؤلفُهُ فيـه إلى الاستقصاء والإسهاب في الشـرح والتحليـل والتعليـل، فجمـع فيـه مـادة زاخـرة بالأقوال المأثورة عن علماء العربية، وبعضهم ممـن لم تصلْنَا كُتُبُهُـم، ارتـأيت أن أقـوم بإخراج أحد أسفار هذا الكتاب الجليل ليكون موضوع رسالتي لمرحلة الدكتوراه .

وكان عنوانها: (السفر السابع) من شرح الإمام أبي جعفر أحمدَ بـن يوسـفَ بـنِ مالكٍ الرعينيِّ الغرناطيِّ الحلبيِّ على ألفية ابن معطٍ، تحقيقاً ودراسةً.

فقمتُ بهذا العمل مستعيناً بالله، ومستلهماً من صـبر أبـي جعفرٍ الصـبرَ، ومـن كفاحه العزمَ والمثابرةَ والصمودَ إزاء ما واجهني من مشكلات وصعوبات، وما اعترى سيري في طريقي من أحداثٍ وعقبـاتٍ، فـلِرُوحِ ذلـك العـالم المحقِّقِ، والثبـتِ الحجَّـةِ المدقِّقِ، أسألُ المولى القدير أن يُسبِغَ سحائبَ الرحمات .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: للدراسة .

القسم الثاني: للتحقيق .

أما قسم الدراسة فجعلته في ثلاثة فُصُول:

الفصل الأول: خصصتُهُ للحديث عن أبي جعفرٍ الرعيني، وفيه المباحثُ التالية:

المبحث الأول: مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ .

المبحث الثاني: علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

المبحث الثالث: شيوخُهُ .

المبحث الرابع: تلاميذُهُ .

المبحث الخامس: آثارُهُ .

وقد أوجَزتُ الكلامَ في هذا الفصل؛ لأن الكلام فيه مستوفىً في السفر الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

الفصل الثاني: وخصصتُهُ للحديث عن السفر السَّابع من شرح الرعيني، وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدثتُ فيه عن مادته العلميةِ ومنهجِ المصنِّفِ فيه .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مصادِرِ المصنِّف في هذا السِّفْر .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن شواهِدِهِ فيه .

المبحث الرابع: عقدتُ فيه موازنةً بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني، وما يقابله من شرح ابن النَّحْوية .

المبحث الخامس: تحدَّثتُ فيه عن بعض المآخذ التي وقفتُ عليها في هذا السِّفْر.

الفصل الثالث: وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدَّثتُ فيه عن موقف الرعيني من العلماء .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مذهبِهِ النَّحوي ومَوقِفِهِ من مَسائل الخِلاف .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن اختياراته .

المبحث الرابع: تحدَّثتُ فيه عن أثر الرعيني في الخالفين بعده .

أما القسم الثاني من الرسالة: فهو للنص المحقق، وقد قدَّمتُ له بمقدِّمَاتٍ تحدَّثتُ فيها عن النسخة الخطية التي اعتمدتُها في تحقيق هذا السِّفْر، وعن عملي في النصِّ المحقَّق، وقدَّمتُ نماذجَ لمخطوطة الكتاب، ثم بعدها قدَّمت النصَّ محقَّقاً وَفْقَ الأصول

التي ارتضاها أرباب الصنعة، ثم أتبعتُ النصَّ بفهارسَ فنيةٍ كاشفةٍ عن محتواهُ ومضمُونِهِ.

وبعد، فإني أحمد الله أولاً وآخراً على ما وفَّق ويسَّر وأعان، وأرجو من الله أن أكون قد وُفقت في إظهار هذا النص على الصورة التي أرادها مؤلِّفُهُ، والتي يَرضى عنها أهلُ العلم وطُلاَّبُهُ، ولستُ أدَّعي الكمالَ فيما قدَّمتُ؛ لعلمي أنَّ النَّقصَ من طبيعة البشر، ولكن حسبي أنني أخلصت النية، وحاولت جاهداً شدَّ جياد الحزم، ومدَّ ركاب العزم، فبذلت قصارى جهدي، وانقطعت لهذا البحث بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همتي، وتحمَّلتُ المشقة في سبيله، فامتطيت صهوة الصبر، فذلَّت أمامه كلُّ الصعاب التي لا تخفى على مَن سلك هذا الطريق، فبعد أن كنتُ أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لعلمي أن المتاعَ يسير، والباعَ قصير، والبضاعةَ مُزجاةٌ، والخبرةَ لا تُسعفُ المتعلِّمَ بما رجَّاه، فاستعنت بالله فأمدني بعونه وتوفيقه .

وفي الختام أجدُ لزاماً عليَّ أن أذكرَ فأشكُرَ - بعد شكر الله - مَن يلزَمُني شكرُهُ وبرُّهُ امتثالاً لأمر البارئ جلَّ في علاه: ﴿أنِ اشْكُرْ لي ولوالديكَ إليَّ المصير﴾، والديَّ الكريمين. أسأل الله أن يبارك في عمرهما، وأن يسبغَ عليهما ثيابَ الصحة والعافية، وأن يجزل لهما المثوبة في الآخرة والأولى .

وإن أنسَ فلا أنس فضلَ جمعٍ من أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء، الذين لهم في عنقي دَين لا يقومُ شكري بوفائه، وأخصُّ بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور حسن بن موسى الشَّاعر، المشرفَ على هذه الرسالة، فقد غمرني بعطفه ونصحه، وطوَّقني بجميل خلقه، وكريم تعامله، ورعى هذا العمل حتى استوى على سوقه، وكابد معي في قراءة نصه ما كابد، وبذل من أوقات راحته في سبيل إنجازه ما بذل، فقد أهدى إليَّ من النصائح، وأسدى إليَّ من التوجيهات ما كان عوناً لي - بعد الله سبحانه - على مواصلة السير فيه، فقد كان محققاً ومدققاً في كل ما أقولُ وأكتُبُ، فكم أرشد إلى تصحيح كلمةٍ، وتوضيحِ عبارةٍ، وتقويمِ فكرةٍ، وتحريرِ مسألةٍ، فأفَدتُ من ملحوظاته السديدةِ، وآرائه الصَّائبةِ، ما أسأل الله جل وعلا أن يجعله في ميزان

حسناته يوم يلقاه، فله مني الشكرُ والثناءُ، وله من الله الثوابُ والجزاءُ.

كما يطيب لي في هذا المقام أن أسجل جزيل شكري وامتناني لجامعة أم القرى التي احتضنت هذا العمل طيلة سنواتٍ خلت، ولكلية اللغة العربية ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة عظيمُ الشكر ووافرُ الامتنان.

أما رئيس قسم دراساتها العليا أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، صاحبُ الخُلُق العالي، والتواضع الجم، الذي يشمَلُ كلَّ طالب علمٍ بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله، فذاك رجلٌ قلَّ أمثالُهُ في العامِلين، فله ولأمثاله من أفاضل هذه الكلية أزجي عاطر الثناء، وإن كنتُ أعلم أنه في حقه قليلٌ يسير، لكني أسأل الله أن يكثِرَ من أمثاله، وأن يزيده علماً وتواضعاً، ومَن تواضع لله رفَعَه.

كما أخصُّ بالشُّكر الأستاذَين الفاضلَين عُضوَي لجنة المناقشة، الأستاذَ الدكتور صالح بن حسين العايد، والأستاذَ الدكتور شعبان صلاح إبراهيم، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإعطائها نصيباً من وقتهما الغالي الثمين، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يُبديانه من توجيهات، وما يُسديانه من ملحوظات، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يَجزيَهُمَا عني خيراً.

كما أشكر كل مَن مَدَّ لي يَدَ العون، أو أسهَمَ بأي جهدٍ أو نصحٍ أو مشورةٍ من أساتذتي الكرام، وزملائي الأوفياء، وإخواني البررة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بن محمد الخراط، وأخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد الذي أمدني بمصورة هذا السِّفْر، فلجميع هؤلاء وغيرِهم الشُّكرُ والدعاءُ، شُكرُ معترف بالفضل لأهله، عاجزٍ عن أداء دينٍ لهم في عنقه، مدَّخِرٍ لهم دعواتِ صادقاتٍ بأن يجمعني الله وإياهم في مستقرِّ رحمته، راجياً أن أكونَ قد شاركتُ بهذا العمل المتواضع في وَضع لبنةٍ من لَبِنَاتِ إحياء هذا التراث العظيم الخالد، محتسباً الأجر والثواب من الله تعالى، والله من وراء القصد.

وبعد، فهذا عملي - أيها السَّادةُ - أضعُهُ بين أيديكم، فما كان فيه من صواب

فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي والشيطان، وما أبرِّئُ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا .

و لله الحمدُ في الآخرة والأولى، وصلوات ربي وسلامه ورحماته على حبيبه وصفوته من خلقه، وعلى آله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبر كاته .

وكتبه:
عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
مكة المكرمة في:
١٧ / ذي القعدة من عام ١٤١٧هـ
٢٦ / مارس من عام ١٩٩٧م

القِسْمُ الأَوَّلُ

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصلُ الأوَّلُ: أبو جعفرٍ الرُّعَينيُّ

(سيرتُهُ وآثارُهُ)

الفصلُ الثَّاني: شرح الدُّرَّة الألفيَّة

(السِّفر السَّابع، تحليلٌ ودراسةٌ)

الفصلُ الثَّالث: شخصيَّةُ الرُّعَينيُّ

(من خلال هذا السِّفْر)

الفَصلُ الأَوَّلُ

أبو جعفر الرُّعينيُّ الغرناطيُّ

(سيرته بإيجاز)

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ .

٢ ـ علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

٣ ـ شيوخُهُ .

٤ ـ تلاميذُهُ .

٥ ـ آثارُهُ .

المبحث الأول:

الرُّعينيّ[1]
نَسَبُهُ وسيرتُهُ العلميَّة

هو شهاب الدين، أبو جعفر، أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ بنِ إسماعيلَ بنِ أحمدَ الرُّعينيُّ الغرناطيُّ الأندلسيُّ الإلبيريُّ الحلبيُّ المالكيُّ البِيريُّ .

---

(١) انظر ترجمته في:

١ ـ الوافي بالوفيات للصفدي ٣٠٥/٨، والذيل على العبر للولي العراقي ٤٧٣/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٥١/١، والدر المنتخب لابن خطيب الناصرية ١٢٨/١ (مخطوط)، والسلوك للمقريزي /القسم الثالث/ ٣٢٥/١، ودرر العقود للمقريزي أيضاً ٣١٤/٢، والإعلام بتاريخ الإسلام لابن قاضي شهبة ٢٤٨/١ (مخطوط)، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٣٦١/١، وإنباء الغُمر بأنباء العُمر له أيضاً ٢٤٤/١، والنجوم الزاهرة لابن تغردي بردي ١٨٩/١١، والمنهل الصافي له أيضاً ٢٧٠/٢، والدليل الشافي له أيضاً ٩٨/١، وكنوز الذهب في تاريخ حلب لأبي ذر: ١٦٨ (مخطوط)، والتحفة اللطيفة للسخاوي ٢٧٤/١، والذيل التام على دول الإسلام له أيضاً: ٣٠٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٣/١، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (القسم الأول) ٢٢٢/٢، ومفتاح السعادة لطاش كبري زادة ١٨١/١، ودرة الحجال لابن القاضي المكناسي ٦٢/١، ونفح الطيب للمقَّري ٦٧٥/٢، ٣٧١/٧، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٢٣٤/١، ٢٦٢، ٦٨٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤٤٩/٨، وإيضاح المكنون للبغدادي ١١١/١، وهدية العارفين له أيضاً ١١٤/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ الحلبي ٧٣/٥، والأعلام للزركلي ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢١٣/٢، وتاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ ٥٢٨/٦ .

كما أن للرعيني أخباراً في المراجع المذكورة آنفاً في أثناء ترجمة رفيقه محمد بن أحمد بن جابر الهواري، وكذلك وردت له أخبار في مراجع أخرى، اكتفيت عنها بما أسلفت، وهي مذكورة في مقدمة السفر الأول من هذا الشرح .

فالرعيني نسبة إلى رُعين قبيلة باليمن، تنسب إلى ذي رُعين من ملوك اليمن وأذوائها[١].

والإلبيري نسبة إلى (إلبيرة) بقطع الهمزة منطقة كبيرة من بلاد الأندلس، من مدنها قسطيلية وغرناطة، وبينها وبين غرناطة ستة أميال، وإليها ينسب كثير من أهل العلم، وبساحلها كان نزول عبد الرحمن الداخل حين عبوره إلى الأندلس[٢].

والبِيري نسبة إلى (البِيرَة) قريةٌ من قرى حلب على شاطئ الفرات[٣].

مولده:

أما عن مولد الرعيني فأكثر المصادر لم تتعرض له، إلا أن بعضهم أشار إلى أنه كان في حدود السبعمائة[٤] ، وقال الصفدي[٥]: « وسألته [أي الرعيني] عن مولده فقال: سنة ثمانٍ أو تسعٍ وسبعمائة ».

أما عن مكان ولادته، فقد نقل السخاوي عن ابن فرحون أنها كانت في مدينة غرناطة[٦] .

نشأته وسيرته العلمية:

نشأ أبو جعفر في غرناطة، وبها بدأ تعلمه على يد أشياخها كالقيجاطي والبيسوي[٧]، وفي هذا الميدان التقى برفيقه ابن جابر الهوَّاري (ت ٧٨٠هـ) ، فتعاهدا على الصحبة، ولزم كل منهما صاحبه لا يفارقه إلا في خاصة أمره، وقد

---

(١) انظر اللباب في تهذيب الأنساب ١٣٩/٦ .

(٢) معجم البلدان ٢٤٤/١، والروض المعطار: ٢٨ .

(٣) مراصد الاطلاع ٢٤٠/١، والتاج (بير) .

(٤) الدر المنتخب ١٢٨/١، والمنهل الصافي ٢٧٠/٢ .

(٥) الوافي بالوفيات ٣٠٥/٨ ، وانظر: التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٦) التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٧) غاية النهاية ١٥١/١ .

كان لصحبتهما هذه شأن كبير في حياتهما، حتى إنهما أصبحا يعرفان بالأعمى والبصير، أو بالأعميين، ويصوِّرُ ابنُ فرحون لنا هذه الصحبة فيقول[١]:

« وأخوَّةُ هذين الشيخين واتفاقهما في الأخلاق والأقوال والأفعال لم أرَ مثلها ولم أسمع بذلك، لا يملك أحدهما دون أخيه شيئاً، ولا يتخصص عنه بشيء من أمور الدنيا قلَّ أو جلَّ، ولا يلبسُ أحدهما غير ملبس الآخر، لكل واحد منهما مثل ما لصاحبه، إن فصَّلا ثياباً فمن نوعٍ واحدٍ، ومن لونٍ واحدٍ، وكذا في العمائم والفُوَط ... وإذا لبسا لبسا لوناً واحداً بياضاً كان أو غيرَه، ولا يمكن أن يغيرَ أحدُهما لباساً دون الآخَر، ويأكلان جميعاً، ويرقدان جميعاً في بيتٍ واحدٍ، وأعرضا معاً عن الزواج والتَّسَرِّي رغبةً في دوام الصحبة، وخوفاً من أسباب الفرقة، وكان معهما مملوكٌ يخدمهما ...

وفي بلادهما كانا كذلك لا يفترقان أصلاً ...

ومن أعجب الأشياء أنهما يمرضان جميعاً ويصِحَّان جميعاً ، كما شاهدتُهُ منهما في المجاورة الثانية، مرضَ أبو جعفر في يوم وأبو عبد الله في اليوم الثاني، وتمادَى بينهما المرضُ مدةً طويلةً ... » .

ويخبرنا معاصرُهما لسانُ الدين بنُ الخطيب[٢] في أثناء حديثه عن ابن جابر عن صحبتهما فيقول: «وتظافر برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر الإلبيري، صارا رُوحَين في جسد، ووقع الشعر منهما بين لَحيي أسد، وشمَّرا للكُدية، فكان وظيفُ الكفيف النظمَ، ووظيفُ البصير الكتْبَ، وانقطع الآن خبرهما » .

وعنها يقول ابن الجزري[٣]: « فكان بينهما من الاتفاق ما يُتعجَّب منه » .

هكذا قُدِّر لمسيرة حياة هذين الرجلين ليضربا مثلاً فريداً في الأخوة والصحبة .

---

(١) فيما نقله عنه السخاوي في التحفة اللطيفة ٤٨٢/٣ .

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٣٠/٢ .

(٣) غاية النهاية ٦٠/٢ .

ويبلغ أبو جعفر الثلاثين من عمره، فيقرر الهجرة إلى بلاد المشرق برفقة صاحبه (في سنة ٧٣٨هـ)، يغادر غرناطةَ وأعلامُ نجدٍ أمامَ ناظريه تَلُوح، وحمائمُهُ تشدو على الأيك وتَنُوح فيُنشِدُ[١]:

ولَّما وقفْنَا للوداعِ وقد بدَتْ ... قِبابُ قِبَا نجدٍ على ذلك الوادي

نظرتُ فألفيتُ السبيكة فضَّةً ... لحسن بياضِ الزَّهر في ذلك النادي

فلما كستْهَا الشمسُ عاد لجينُها ... لنا ذهباً فاعجبْ لإكسيرها البادي

وفي طريق رحلته عرَّج أبو جعفرٍ على بلاد المغرب، وطوَّف في أرجائها، فأخذ العلم عن شيوخها، ثم تابع مع صاحبه المسير، فدخلا سبتة[٢]، والإسكندرية[٣]، ثم حجَّا ودَخَلا القاهرة، فسَمِعا أبا حيان وغيرَه[٤]، ثم دخلا دمشق سنة (٧٤١ هـ) ، ونزلا بالأشرفية دار الحديث[٥]، وسمعا من جلة أشياخها كالمزي وابن عبد الهادي وابن عبد الدائم وغيرهم[٦]، وفيها التقيا بصلاح الدين الصَّفَدي، ثم توجَّها إلى بعلبك وسمعا من فاطمة بنت اليونيني[٧]، ثم توجها إلى حلب، ورحلا إلى ماردين[٨]، ثم رجعا إلى حلب، واستقر بهما المقام في البِيرة على شاطئ الفرات، وأقاما فيها نحواً من ثلاثين عاماً، ذاع فيها صيتهما، وانتشر أمرهما، حتى أصبحا ملاذاً للقربى، وملجأً للمظلومين، شفاعتهما مقبولة، وكلمتهما عالية[٩]، رتب لهما

---

(١) طراز الحلة: ١١١ - ١١٢ .

(٢) طراز الحلة: ٢٩١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) غاية النهاية ١٥١/١، والدرر الكامنة ٣٦١/١ ، وإنباء الغُمْر ١٥٩/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٥/٥.

(٥) الوافي بالوفيات ٣٠٥/٨ .

(٦) غاية النهاية ١٥١/١، والدرر الكامنة ٣٦١/١،

(٧) غاية النهاية ١٥١/١ .

(٨) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٥/٥ .

(٩) التحفة اللطيفة ٤٨٤/٣ .

السلطان ما يكفيهما، وخدمهما رؤساء البلاد وسَراة الناس، ومدحهما الأدباء وكتّاب الإنشاء[١].

ولهما في حلب مسجد في درب بني سوادة كان يعرف قبل فتنة تيمور بمسجد النحاة نسبة إليهما[٢].

وقد حَجَّ أبو جعفر من حلب مراراً مع رفيقه ابن جابر، وجاور مرتين بالمدينة النبوية الشريفة[٣]، وقرئت عليه هناك بعض كتب العربية والحديث وغيرهما.

هكذا بقي أبو جعفر مع صاحبه مدة حياتهما إلى أن افترقا قبل موتهما بالقلوب؛ لأن أبا عبد الله بن جابر الهواري تزوج بالبيرة[٤]، وأقام بها، وعندها اتجه أبو جعفر إلى حلب ليقضي بقية أيام حياته، إلى أن وافته منيته في منتصف شهر رمضان من سنة تسع وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصالحين، وكانت جنازته مشهودة، ورثاه رفيقُهُ ابنُ جابر بقصيدة طنانة بلغت (٧٨) بيتاً قال في مطلعها[٥]:

لَقد عَزَّ مَفقودٌ وجَلَّ مُصابُ ... فللخدِّ من حُمْرِ الدُّمُوعِ خِضَابُ

مُصَابٌ لَعَمري ما أُصيبَ بمثله ... ولا أنا فيما بَعدَ ذاكَ أُصَابُ

فإنْ أَبكِ لم أُعتَب وإنْ أُرَ صابراً ... فليسَ على الصَّبر الجميلِ عِتابُ

بَكَيتُ ولكن لم أَجِدْ ذاكَ نافعاً ... ولا فيه إلاَّ أنْ يضيعَ ثَوابُ

فأُبْتُ بحسنِ الصَّبرِ وهْوَ أَجَلُّ ما ... إليه إذا جَلَّ المصابُ يُؤَابُ

لَعَمرُكَ ما الدُّنيا بدَارِ إقَامَةٍ ... فللنَّاس عنها رحلةٌ وذَهابُ

---

(١) التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ .

(٣) كانت الأولى سنة (٧٥٥ - ٧٥٦هـ)، والثانية سنة (٧٦٥ - ٧٦٦هـ) طراز الحلة: ٣٠٧، غاية النهاية ١٥١/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٥/٥ .

(٤) كنوز الذهب: ١٦٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ .

(٥) القصيدة طويلة أوردها بكاملها أبو ذر في كنوز الذهب لوحة (١٦٩-١٧١)، والطبّاخ الحلبي في إعلام النبلاء ٧٥/٥-٧٨ .

المبحث الثاني:

عِلْمُهُ، وخلقُهُ، والثَّناءُ عليه

لقد أفاد الرعيني من رحلته هذه كثيراً، حيث التقى بكثير من الأشياخ، وأخذ عن جلتهم في مختلف الأقطار، حتى برع في كثير من العلوم، فذاع صيته، وانتشر أمره مع صاحبه، فترجم له العلماء، وذكروه بخير ذكرٍ، وأثنَوا عليه ثناءً عاطراً، فوصفوه بالعلم، وحسنِ الخلق، وكثرةِ العبادة، والتواضُعِ، وحُسنِ المعاملة، وأنه كان ديِّناً، حلوَ المحاضرة، ثقةً، حُجَّةً.

قال عنه ابن الجزري[١]: « إمام نحويٌّ شيخنا » .

وقال عنه ابن خطيب الناصرية[٢]: « كان ديناً ثقة حجة » ، وقال: « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال المقريزي[٣]: « كان عالماً بالنحو والتصريف والبديع والعروض، يجيد قراءة الحديث، ويشارك فيه مشاركةً جيدةً، وله يد طولى في الأدب وإتقان لعلم اللغة » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب[٤]: « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) الدر المنتخب ١/١٢٨ .

(٣) درر العقود الفريدة ٢/٤٢٧ .

(٤) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ١/٢٤٨ .

وقال ابن حجر[١]: « وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، ديناً، حسن الخلق، حلو المحاضرة، كثير التواليف في العربية وغيرها».

وقال أيضاً[٢]: « وكان أبو جعفر كثير العبادة » .

وقال لسانُ الدين بن الخطيب[٣]: « أبو جعفر دَمِثٌ، مُتَخَلِّقٌ، مُتَواضِعٌ ، أَوحَدُ زمانه في العربية، حَسَنُ المعاملة » .

وقال ابن تغردي بردي[٤]: « الشيخ الإمام العلامة، كان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في علوم كثيرة » .

وقال أيضاً[٥]: « الفقيه الأديب المحدث »، وقال[٦]: « تفقه ببلاده، وبرع في فقه المالكية وغيره » .

قلتُ: ومَن وَقَفَ على كتابَيه: شرح الدرة الألفية، وطرازِ الحلَّة وشفاءِ الغُلَّة، علمَ مكانة الرجل في اللغة والأدب .

وقد نوَّه صلاح الدين الصفدي بفضله في إجازته التي كتبها جواباً على استجازة الرعيني له فقال:

يا فاضلاً في النُّهى والعلمِ منماهُ ... وللهُدَى ومحلِّ الفضل مرماهُ

شنَّفتَ سمعي بأبياتٍ إذا تُلِيَتْ ... في مجلس الفضلِ راقَ الطرفَ مغناهُ

ثم قال:

لكن أطعتُ امتثالاً ما أمرتَ به ... وقد أجزتُكَ مالي فارضَ لُقيَاهُ

---

(١) الدرر الكامنة ٣٦١/١ ، وانظر بغية الوعاة ٤٠٣/١، ومفتاح السعادة ١٨١/١ .

(٢) إنباء الغُمر ١٦٠/١ .

(٣) نقله عنه ابن حجر في الدرر الكامنة ٣٦٢/١ .

(٤) النجوم الزاهرة ١٨٩/١١ .

(٥) الدليل الشافي ٩٨/١ .

(٦) المنهل الصافي ٢٧٠/١ .

المبحث الثالث:

شُيُوخُهُ

خلال هذه الرحلة الطويلة لأبي جعفر برفقة صاحبه ابن جابر الهواري، وتطوافه في البلدان مشرقها ومغربها، التقى الرعيني بكثير من الشيوخ في مختلف الأقطار الإسلامية، فأخذ عنهم ما شاء من فنون العلم وصنوف المعرفة، ويصوِّرُ لنا أبو جعفر هذه الرحلة الطويلة التي بدأها من غرناطة، وختمها بحلب، ماراً في أثنائها بكثير من البلاد، للالتقاء بعلمائها والأخذ عنهم قائلاً[1]:

« وجعلتُ أضربُ أعداد البلاد بعضاً في بعض، وأخطُّ الأرضَ تارةً عن طول وآونةً عن عرض، وأنا في طيِّ ذلك أستخرجُ الدررَ من أصدافها، وأجمعُ الفوائدَ على اختلاف أصنافها، إلى أن جمعتُ من ذلك ما حلا منه وطاب، وذقتُ من حلاوة الرحلة ما يُستعذبُ منه ويُستطاب، فلم أزل أقفُ على تنوعات البلدان موقف الاستحقاق، وأتبين مدلول قوله تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق﴾[2] .

ولا غرضَ في ذلك كلِّهِ إلا مسألةٌ أُفيدها أو أستفيدها، أو كلمةٌ أُجيدها أو أستجيدها، أو عالِمٌ أعودُ من رؤياه ممتلئَ الفؤاد، أو متعلمٌ أُظفرُهُ بالعلم المستفاد .

وما برحتُ في طلب هذا المقصد، وتورُّدِ هذا المورِد، أَحِلُّ من كل مدينةٍ مَحلَّ المنتقِدِ، وأَحُلُّ بها من عُقَدِ العلم ما أُبرِمَ وعُقِدَ ، إلى أن ألحقتُ الفراتَ بالنيل، وبلغتُ فيما بينهما غايةَ المستنيل، وجعلتُ ما بين الأندلس والشام، كمرحلةِ يومٍ من الأيام، وما حجزني عن الحجاز قطعُ حَزنٍ ولا سهل، ولا تشاغلتُ عن ذلك بوطنٍ ولا أهل، إلى أن جمعتُ بين زيارةِ الحرمين، وحصلتُ من الرحلةِ على غُنمَين، ولم يَرُعْني أن بغرناطةَ دياري، وبالشام مزاري » .

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٣٧ - ٣٨ .

(٢) سورة فصلت: آية: ٥٢ .

ولقد نصَّ أصحاب التراجم على كثير من أسماء العلماء الذين أخذ عنهم أبو جعفر الرعيني، وسوف أقوم بذكرهم مرتبين حسب وفياتهم، ومترجماً لكل منهم بترجمة موجزة، محيلاً على أهم مصادر الترجمة، فأقول مستعيناً با لله:

شيوخ الرعيني:

- **أبو الحسن القَيْجَاطِيُّ (ت ٧٣٠هـ)[١]:**

عليُّ بن عمر بن إبراهيم الكناني القَيجاطيُّ، نسبة إلى قَيجاطَة، من أعمال جيَّان، أخذ عن ابن الضائع والأُبَّذي، وأبي جعفرٍ الطبَّاع، وغيرهم، توفي سنة (٧٣٠هـ) . من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره الصفدي وابن الجزري .

- **فاطمة اليونينيَّة (ت ٧٣٠هـ)[٢]:**

فاطمة بنت علي بن أحمد اليونينيَّة البعليَّة، أم الخير، بنت الحافظ شرف الدين أبي الحسين، سمعت من نصر ا لله بن عبد المنعم بن حَوران، وحدَّثت، توفيت سنة (٧٣٠هـ)، ذكر ابن الجزري أن الرعيني سمع منها الشاطبية بإجازتها من الكمال الضرير .

- **ابن هانئ الأندلسي (ت ٧٣٣هـ)[٣]:**

محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي، أصله من إشبيلية، عالم بالنحو

---

(١) انظر ترجمته في الإحاطة ١٠٤/٤، وغاية النهاية ٥٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .

(٢) لها أخبار في الدرر الكامنة ٣٠٧/٣، وقد نص ابن الجزري على سماع الرعيني للشاطبية من فاطمة بنت اليونيني بإجازتها من الكمال الضرير، وهنا إشكال هو أن الرعيني خرج من الأندلس سنة ٧٣٨هـ، وفاطمة اليونينية توفيت سنة ٧٣٠هـ، أي: قبل خروج الرعيني من الأندلس، فكيف سمع منها ؟ أقول: لعل ثمة تحريفاً في أحد التاريخين السابقين، أو في أصل هذا الخبر، وا لله أعلم .

(٣) ترجمته في: الإحاطة ١٤٣/٣، والدرر الكامنة ٢١٠/٤، وغاية النهاية ٢١١/٢ .

والقراءات وفنون من العلم، قرأ على الغافقي وأبي بكر بن عَبيدة وغيرهما، له شرح على التسهيل، وإرشاد الضَّوالّ في لحن العامة، توفي سنة (٧٣٣هـ). ذكره الرعيني في طراز الحلة[١].

● **ابن منظور القيسي (ت٧٣٥هـ)[٢]:**

محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف، أبو بكر بن منظور القيسي المالَقي، من بيت علم وفضل، ولي بمالَقَة القضاء، من تصانيفه: « السحب الواكفة » و « الصيب الهتان » وغيرهما، توفي سنة (٧٣٥هـ) ذكره الرعيني نفسُهُ في كتابه « رفع الحجاب عن تنبيه الكتّاب[٣] » ، وهو من شيوخه في مالَقَة .

● **المطَريُّ (ت٧٤١هـ)[٤]:**

محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الخزرجي الأنصاري السعدي، أبو عبد الله جمال المطَري، نسبة إلى المطَريَّة بمصر، كان إماماً عالماً مشاركاً في العلوم، وكان مؤذناً بالمسجد النبوي، حسن الصوت، توفي سنة(٧٤١هـ). ذكره الرعيني نفسه في كتابه « طراز الحلة »[٥] ، وهو من شيوخه في المدينة النبوية .

● **أبو عبد الله بن بكّر (ت٧٤١هـ)[٦]:**

محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكّرَ بن سعد الأشعري المالقي، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وغيره، كان من صدور العلماء، ولي القضاء بغرناطة، توفي سنة (٧٤١هـ). ذكره الصفدي، وهو من شيوخ الرعيني في غرناطة .

---

(١) طراز الحلة: ٢٩١ .

(٢) انظر ترجمته في الإحاطة ١٧٠/٢، والدرر الكامنة ١٥٦/٤ .

(٣) رفع الحجاب: ٢١٩ .

(٤) ترجمته في: الوفيات للسلامي ٣٥٨/١، والتحفة اللطيفة ٤٦٦/٣، والدرر الكامنة ٤٠٣/٣ .

(٥) طراز الحلة: ٣٠٩ .

(٦) انظر ترجمته في: الإحاطة ١٧٦/٢، والدرر الكامنة ٥٥/٥، وشذرات الذهب ٢٣١/٨ .

● **أبو الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)**[١]:

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، الكلبي القُضاعي الدمشقي المِزِّي، محدث الإسلام، جُمع له الدرايةُ والروايةُ وعلوُّ الإسناد، من تصانيفه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، توفي سنة (٧٤٢هـ). من شيوخ الرعيني في دمشق، ذكره ابن الجزري وابن حجر .

● **ابن عبد الدائم (ت ٧٤٣هـ)**[٢]:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن احمد بن عبد الدائم المقدسي الصالحي، شيخ محدث مكثر، سمع من جده ومن عمر بن محمد الكرماني وغيرهما، توفي سنة (٧٤٣هـ). ذكره ابن قاضي شهبة وابن حجر ، وهو من شيوخ الرعيني في دمشق .

● **الجزريُّ (ت ٧٤٣هـ)**[٣]:

أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الحنبلي، مقرئ صالح عابد، قال السبكي: لم أر أجلد منه على العبادة والصلاة، أقرأ بحماة، ثم انتقل إلى دمشق، توفي سنة (٧٤٣هـ) ، ذكره المقريزي وابن حجر وابن تغردي بردي والسيوطي .

● **ابن كامِيَارَ (ت ٧٤٣هـ)**[٤]:

زين الدين محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن كامِيَارَ بن أبي نصر القزويني ثم الدمشقي، أبومحمد، شيخ صالح خيِّر، من طلبة دار الحديث الأشرفية، أجاز له

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٤٩٨/٤، وفوات الوفيات ٣٥٣/٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥/١٠ .

(٢) ترجمته في: الوفيات ٤٣١/١، والدرر الكامنة ٢٠/٤ .

(٣) ترجمته في: الوفيات ٤٣٢/١، والدرر الكامنة ٢٢٠/١ .

(٤) أخباره في: الوفيات ٤٢١/١، والدرر الكامنة ٤٦١/٢ .

خلق، وحدَّث مرات، توفي سنة (٧٤٣هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره السيوطي.

● **ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)**[١]:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أحد الأذكياء، تفقه في مذهب الإمام أحمد، قال الذهبي: الفقيه البارع المقرئ المجود النحوي المحدث الحافظ الحاذق ذو الفنون، تفقه بابن مسلم، وتردد على ابن تيمية، توفي سنة (٧٤٤هـ) . من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية، وابن قاضي شهبة، وابن حجر .

● **فخر الدين الملقّن (ت ٧٤٥هـ)**[٢]:

عثمان بن سالم بن خلف، أبو عمر المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، كان شيخاً مهيباً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أخذ عنه الذهبي والبِرزالي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٥هـ). من شيوخه في دمشق ، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **التكريتي (ت ٧٤٥هـ)**[٣]:

زين الدين عبد الرحمن بن علي بن حسين بن منّاع التكريتي ثم الدمشقي، حدَّثَ فترةً، وكان تاجراً حسن الشكل، مهيباً، منوَّر الشيبة، كريم الأخلاق، محتشماً، توفي سنة (ت٧٤٥هـ) من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **أثير الدين أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)**[٤]:

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي النَّفْزي، ولد بنواحي غرناطة، وهاجر إلى المشرق، واستقر بالقاهرة، نحوي عصره، إمام علامة مفسر، تواليفه سارت في الآفاق، توفي سنة (٧٤٥هـ). ذكره أغلب من

---

(١) أخباره في: الوافي بالوفيات ١٦١/٢، والمقصد الأرشد ٣٦٠/٢، وبغية الوعاة ٢٩/١ .

(٢) أخباره في: معجم شيوخ الذهبي ٤٣٤/١، والوفيات ٤٩٦/١، والدرر الكامنة ٥٣/٣ .

(٣) أخباره في: الوفيات ٤٩٥/١، والدرر الكامنة ٤٤٤/٢ .

(٤) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٦٧/٥، والدرر الكامنة ٧٠/٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢٨٦/٢ .

ترجم للرعيني، وهو من شيوخه في القاهرة .

● **ابن شِبرين (ت ٧٤٧هـ)**[١]:

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي بن شِبرين، أبو بكر الجُذامي، قال ابن الخطيب: الشيخ الفقية القاضي المؤرخ الكاتب. ولد بسبتة وانتقل إلى غرناطة، ولي القضاء بعدة جهات، أخذ عن أبي بكر بن عَبيدة، والغافقي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٧عـ). من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره في طراز الحلة[٢] « قال: أنشدنا القاضي الإمام العلامة أبو بكر بن شبرين لنفسه بجامع غرناطة» .

● **خطيب الصالحية (٧٤٨هـ)**[٣]:

محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، عز الدين الصالحي الحنبلي، إمام فقيه خيِّر صالح، مهر بالفقه، ودرَّس، كان طلق الوجه، حسن البشر، مهيباً أماراً بالمعروف، توفي سنة (٧٤٨هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **السَّلاويُّ (ت ٧٤٩هـ)**[٤]:

محمد بن عمر بن أبي القاسم بن عمر، أبو محمد السَّلاوي ثم الدمشقي، سمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليُسْر وغيرهما، وحدث، توفي سنة (٧٤٩هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

---

(١) أخباره في: الإحاطة ٢/٢٣٩، والدرر الكامنة ٣/٤٣٩، ونفح الطيب ٥/٥٤١ .

(٢) طراز الحلة: ٢٨٢ .

(٣) أخباره في معجم شيوخ الذهبي ٢/١٣١، والوفيات ٢/٥٢، والدرر الكامنة ٣/٣٧، والقلائد الجوهرية ١/١٣٦ .

(٤) انظر: الوفيات ٢/١١٥، والدرر الكامنة ٤/٢٤٢ .

● **ابن المرابط (ت ٧٥٢هـ)**[١]:

الحافظ أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى بن أحمد المرادي الغرناطي، سكن دمشق، وسمع منه المِزِّيُّ وغيره، توفي سنة (٧٥٢هـ) . سمع منه الرعيني بدمشق، ذكره الروداني[٢] .

● **أبو عبد الله البَيَّانيُّ (ت٧٥٣هـ)**[٣]:

محمد بن إبراهيم بن محمد السَّيَّاريُّ الغرناطيُّ، المعروف بالبيَّاني، قرأ على أبي جعفر بن الزبير، وابن رُشيد، وابن الزيات وغيرهم، كان مشاركاً في العربية والفرائض والأصول، توفي سنة (٧٥٣هـ) . ذكره الصفدي .

● **ابن الفخَّار الخولاني (ت ٧٥٤هـ)**[٤]:

محمد بن علي بن أحمد الفخار، الخولاني البيري، إمام في العربية، وله مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير، قرأ على الغافقي وابن حُريث وابن الشَّاط وغيرهم، من آثاره شرح على الجمل، وشرح على الدرة الألفية، توفي سنة (٧٥٤هـ) . نص عليه الرعيني[٥] في هذا السفر من الشرح، ووصفه بقوله: « شيخنا الأستاذ العلامة بقية النحاة » .

● **أبو إسحاق الحلبي (ت ٧٦٠هـ)**[٦]:

جمال الدين إبراهيم بن القاضي شهاب الدين محمود بن سلمان بن فهد، سمع من والده والصَّوَّاف والدمياطي، حدَّث بالقاهرة، ثم بحلب، وفيها سمع منه الحافظ

---

(١) انظر: الوفيات ١٤٢/٢، وطبقات الحفاظ: ٥٢٧ .

(٢) صلة الخلف بموصول السلف: ٦٥ .

(٣) انظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢٧٦/٢، والدرر الكامنة ٣٨٢/٣، ودرة الحجال ٤٩/٢ .

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢٠٠/٢، والدرر الكامنة ١٧٢،٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١ .

(٥) انظر صفحة: ٤٤٢ من هذا السفر .

(٦) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٧/٥، والوافي بالوفيات ١٤٣/٦، والدرر الكامنة ٧٣/١ .

العراقي، والهيتمي، والرعيني، توفي سنة (٨٦٠هـ). نص عليه الرعيني نفسه في غير موضع من طراز الحلة[١] بقوله: أنشدنا شيخنا الإمام العلامة .

● **ابن فرحون (ت٧٩٩هـ)**[٢]:

إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فَرحون اليعمَري المدني، برهان، نشأ بالمدينة وبها سمع من المطيري والوادي آشي ورحل إلى مصر والقدس ودمشق، من تصانيفه: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، والتبصرة في أدب القضاء، وغيرها، توفي سنة (٧٩٩هـ)، ذكره السخاوي .

---

(١) انظر مثلاً صفحة: ١٦٠، ٣٤٦، ٣٥١ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٤٩/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، ودرة الحجال ١٨٢/١ .

المبحث الرابع:

تلاميذُهُ

استقر أبو جعفر مع رفيقه ابن جابر في حلب، واستفاد منهما خلق كثير، وكان لهما مسجدٌ يعرف بمسجد النحاة كما أسلفنا سابقاً، قال ابن خطيب الناصرية: وقد انتفع الحلبيون به وبرفيقه ، وأخذ عنهما علم النحو والأدب جماعة كثيرة.

وقد نصت كتب التراجم على تلاميذ أبي جعفر، وسأوردهم مرتبين حسب وفياتهم على النحو التالي:

- **أبو الربيع المصري (ت٧٧٨هـ)[1]:**

سليمان بن داود بن يعقوب بن أبي سعيد، القاضي جمال الدين أبو الربيع، كاتب أديب، برع في صناعة الإنشاء والترسل، توفي سنة (٧٧٨هـ). وهو الذي قرأ هذا السِّفْر على الرعيني نفسه فأجازه، جاء في خاتمته[2]:

« قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدِنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته وروايةَ ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً » .

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٤٦/٢، وإنباء الغمر ٢٠٩/١، وإعلام النبلاء ٦٦/٥ .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٩ من النص المحقق .

● **ابنُ المهاجِرِ (ت ٧٧٨هـ)**[١]:

عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجِرِ، زين الدين الحلبي الشافعي، كتب الإنشاء بحلب، وله نظم حسن. توفي سنة (٧٧٨هـ). ذكره ابن حجر .

● **أبو المعالي بنُ أبي العشائر (ت ٧٨٩هـ)**[٢]:

محمد بن علي بن محمد.. بن أبي العشائر السُّلمي الحلبي، خطيبٌ فاضلٌ له مشاركة في العلوم، توفي سنة (٧٨٩هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية وابن حجر.

● **علاء الدين البيري (ت ٧٩٤هـ)**[٣]:

علي بن عبد الله بن يوسف البيري الحلبي، ماهر في النظم والنثر والإنشاء، توفي سنة (٧٩٤هـ) . ذكره ابن حجر .

● **الكَركيُّ (ت ٧٩٧هـ)**[٤]:

عمر بن محمود بن محمد، أبو حفص الكَركيُّ الشافعي، كان يفتي ويدرِّس، توفي سنة (٧٩٧ هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **خطيب سرمين (ت ٨٠١هـ)**[٥]:

محمد بن أحمد بن عمر العَجلوني الحلبي، يعرف بخطيب سرمين، كان ديِّناً واعظاً، توفي بمكة سنة (٨٠١هـ) . ذكره ابن حجر .

● **أبو البركات الأنصاري (ت ٨٠٣هـ)**:[٦]

موسى بن محمد بن محمد بن جمعة، قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٢٧/٣، والدليل الشافي ٤٩٤/١، وإعلام النبلاء ٦٧/٥ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٠٤/٤، وإنباء الغمر ٢٧٣/٢، وإعلام النبلاء ٩٧/٥.

(٣) أخباره في: الدليل الشافي ٤٥٩/١، والدرر الكامنة ١٤٧/٣، وإعلام النبلاء ١١٢/٥ .

(٤) أخباره في الدر المنتخب ١٣٥/٢، والدرر الكامنة ٢٦٩/٣، وإعلام النبلاء ١١٥/٥ .

(٥) أخباره في إنباء الغُمر ٨٠/٤، وذيل الدرر: ٧٦، الضوء اللامع ٣٣/٧ .

(٦) أخباره في الدر المنتخب ٧٥٢/٢، والضوء اللامع ١٨٩/١٠، وإعلام النبلاء ١٢٥/٥ .

الحلبي الشافعي، أفتى ودرَّس بحلب،توفي سنة (٨٠٣هـ)،ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **الدَّاديخي (ت ٨٠٣هـ)**[١]:

أبو بكر بن سليمان بن صالح، الشرف الداديخي، برع في الفقه والأصول، ودرس وخطب بحلب، توفي سنة (٨٠٣هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **ابن حبيب (ت ٨٠٨هـ)**[٢]:

طاهر بن الحسن بن عمر بن حسن بن عمر بن حبيب، زين الدين الحلبي الحنفي، اشتغل وحصَّل ولازم الرعيني، توفي سنة (٨٠٨هـ) ذكره ابن قاضي شهبة.

● **استدَّار بجَّاس (ت ٨١٣هـ)**[٣]:

الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد البيري الحلبي، قدم مصر وخدَمَ الاستدَّار بجَّاساً، فعُرِفَ به، واستقر بالاستدَّارية[٤]، توفي سنة (٨١٣هـ). ذيل ابن حجر .

● **الحاضريُّ (ت ٨٢٤هـ)**[٥]:

محمد بن خليل، عز الدين الحاضري الحلبي الحنفي، إمام عالم بكثير من الفنون، توفي سنة (٨٢٤هـ) .

● **ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)**[٦]:

محمد بن محمد بن محمد .. أبو الخير شمس الدين المعروف بـ(ابن الجزري)، عالم، متفنن، مؤرخ، شيخ الإقراء في زمانه، ذكر الرعينيَّ في أثناء ترجمته له فقال:

---

(١) أخباره في الدر المنتخب ١٨٤/١، والضوء اللامع ٣٤/١١، وإعلام النبلاء ١٣٣/٥ .

(٢) أخباره في المنهل الصافي ٣٦٦/١، والضوء اللامع ٣/٤، وإعلام النبلاء ١٤٧/٥ .

(٣) أخباره في إنباء الغُمر ١٩٨/٦، وذيل الدرر: ٢٠٥، والدليل الشافي ٧٩٦/٢ .

(٤) الاستدارية: هي القيام بأمر بيوت السلطان من طعام وشراب وخدم وحاشية وغير ذلك، والاستدار هو القائم بهذه الوظيفة، وهي فارسية معربة . صبح الأعشى ٢٥/١، ٤٥٧/٥ .

(٥) أخباره في الدليل الشافي ٦١٩/٢، والضوء اللامع ٢٣٢/٧، وإعلام النبلاء ١٦٩/٥ .

(٦) انظر: غاية النهاية ٢٤٧/٢، والدليل الشافي ٦٩٧/٢، والضوء اللامع ٢٥٥/٩ .

شيخنا[١]، توفي سنة (٨٣٣هـ) .

● **الحصونيُّ (ت ٨٤٠هـ)[٢]:**

الحسن بن أحمد بن صدقة، البدرُ الشكريُّ الحصونيُّ الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، وتوفي سنة (٨٤٠هـ) .

● **سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)[٣]:**

إبراهيم بن محمد بن خليل، برهان الدين الحلبي، عالم بالحديث، من كبار الشافعية، توفي سنة (٨٤١هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **محمد بن عشائر (ت ٨٥٠هـ)[٤]:**

محمد بن عبد الله بن أحمد.. ابن عشائر الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، توفي سنة (٨٥١هـ).

● **ابن العجمي (ت٨٥٧هـ)[٥]:**

محمد بن أحمد بن عمر، أبو جعفر شهاب الدين الحلبي الأموي المعروف بابن العجمي، أخذ عن الرعيني وغيره، توفي سنة (٨٥٧هـ) .

وقد أجاز الرعيني لكل مَن أدرك حياته بقوله[٦]:

أذنتُ أن يروُوا جميعَ ما به حدَّثني كلُّ إمام ســـالكِ

يقـولُ ذا متَّبعـاً لشَرطِهِ أحمدٌ بن يوسفَ بن مالكِ

كما أجاز لابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبد الله، ذكره السيوطي[٧].

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٣/٩٣، وإعلام النبلاء ٥/١٩٧ .

(٣) انظر المنهل الصافي ١/١٤٧، والضوء اللامع ١/١٣٨، وإعلام النبلاء ٥/١٩٩ .

(٤) أخباره في الضوء اللامع ٨/٨١، وإعلام النبلاء ٥/٢٣٣.

(٥) أخباره في الضوء اللامع ٧/٣٠، وإعلام النبلاء ٥/٢٥٢ ، وقد نص السخاوي على أن ابن العجمي أخذ عن أبي جعفر الرعيني، ولعل وهماً ما حاصلٌ في هذا الأمر؛ لأن ولادة ابن العجمي كانت سنة (٧٧٥هـ)، ووفاة الرعيني كانت سنة (٧٧٩هـ)، فكيف حصلت له التلمذة عليه ؟!

(٦) طراز الحلة: ٦٣٨، وبغية الوعاة ١/٣٥، ومفتاح السعادة ١/١٨١ .

المبحث الخامس:

آثـارُهُ

ترك لنا أبو جعفر عدداً من التواليف ، وهي وإن كانت غيرَ كثيرة في عددهـا، إلا أنها قيِّمة من حيث محتواها، ومن ثمَّ فقد حلَّ أبـو جعفـر في مكانـه اللائـق بـين علماء العربية، وقد نص كثيرٌ ممَّن ترجم للرعيني على هذه التواليف، وسوف أسوقها معرفاً بها باختصار، ومرتباً إياها على حسب حروف المعجم:

- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر[١]:**

وهو كتـاب تصريفـي، ذكـر فيـه الرعيـني مـا جـاء علـى (فَعَـلَ) بفتـح العـين، والمضارع منه بالضم والكسر مع اختلاف المعنى واتفاقه، وقدم له بمقدمة ذكر فيهـا أقسام (فَعَلَ) من صحيحٍ، ومعتل الفاء، ومعتل العين أو اللام، ومضاعف، والأوزان التي يجيء عليها مضارع كل قسم .

- **تحفةُ الأقران فيما قُرِئَ بالتَّثليث من القرآن[٢]:**

وهو كتابٌ عَرَضَ الرعيني فيه إلى الكلمات القرآنية المقـروءة بالأوجُـه الثلاثـة، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٤٥هـ)، وأحال عليه في كتبه الأخرى[٣] .

- **ردُّ الشَّوارد إلى حُكمِ القَوَاعد:**

وهو من الكتب المفقودة لأبي جعفـر، وقـد أحـال عليـه في كتبـه الأخـرى[٤]، ويظهر أنه يهدف إلى حصر التراكيب الشاذة عن قواعدها .

---

(٧) بغية الوعاة ١/٤٠٣ .

(١) والكتاب محقق رسالة ماجستير مـن البـاحث عبـد الله حـامد النمـري بجامعـة أم القـرى عـام ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م .

(٢) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور علي حسين البواب بدار المنارة بجدة عام ١٤٠٧هـ .

(٣) انظر صفحة: ٤٨٥، ٤٩٣، ٥٠٦ من هذا السفر .

(٤) انظر: اقتطاف الأزاهر: ٥٠ .

● **رسالةٌ في السيرة والمولد:**

ذكرها خير الدين الزركلي[١] رحمه الله، وقال: إنها مخطوطة بدار الكتب المصرية.

● **رفعُ الحِجَاب عن تنبيه الكُتَّاب[٢]:**

وهو شرحٌ على قصيدة رفيقه ابن جابر الهواري في الظاءات، والتي مطلعها:

حَمْدُ الإلهِ أَجَلُّ ما يُتَكَلَّمُ بَدءاً بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأَدْوَمُ

وقد بيَّنَ الرعيني في مقدمته أنه ألَّفه بناءً على رغبة بعض طلبة العلم، فنظم صاحبُهُ القصيدة، وقام هو بشرحها .

● **شرح الدرَّة الألفية:**

وهو شرح موسَّع على ألفية ابن معطٍ، مدحه كثير من مترجميه، وهذا الكتاب هو أضخم كتب الرعيني، وهو موضوع بحثنا هذا، وسنفرد له فصلاً خاصاً .

● **طراز الحلة وشفاء الغلة[٣]:**

ذكره له أغلبُ المترجمين، وهو كتابٌ في البلاغة، شرح فيه الرعيني قصيدة صاحبه ابن جابر البديعية، وهي بديعيةٌ نادرةٌ في فنها، فريدةٌ في حسنها، نظمها في مدح المصطفى ﷺ ، وضمن كل بيت منها نوعاً من أنواع البديع، ومطلِعُ القصيدة:

---

(١) انظر الأعلام ١/٢٧٤ .

(٢) الكتاب محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم: ٤٤٥٢، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: ٣٣ بجاميع .

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري، إلا أن هذه الطبعة لم تكن على المستوى الذي يليق بالكتاب وصاحبه، حيث جاء الكتاب مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، خالياً من أي فهرس، ولعل الدكتورة الفاضلة تستدرك مافاتها في طبعة ثانية إن شاء الله تعالى.

بِطَيْبَةَ انْزِلْ وَيَمِّمْ سَيِّدَ الأُمَمِ ... وانْشُرْ لهُ المدْحَ وانْثُرْ أطْيَبَ الكَلِمِ

وابْذُلْ دُمُوعَكَ واعْذِلْ كلَّ مصطَبِرٍ ... والْحَقْ بِمَنْ سارَ والْحَظْ ما على العلَمِ

سَنَا نبيٍّ أَبِيٍّ أَنْ يُضَيِّعَنَا ... سَلِيلِ مجدٍ سَليمِ العِرْضِ محتَرَمِ

جَميلِ خَلْقٍ علَى حَقٍّ جَزيلِ نَدى ... هَدَى وَفَاضَ نَدَى كَفَّيهِ كالدِّيَمِ

● **وللرعيني وابن جابر كتابٌ ذَكَرَا فيه من اجتمَعَا** به في رحلتهما، ذكره لهما بعض المترجمين[1] .

كما تجدُرُ الإشارة إلى أن لأبي جعفر شعراً جيداً مبثوثاً في أثناء تراجمه، وقد أورد المقَّري في نفح الطيب[2] كثيراً منه، وكذلك الطبَّاخ الحلبي في إعلام النبلاء[3]، كما نصَّ الرعيني نفسُهُ في كتابه « طرازُ الحُلَّة وشفاء الغُلَّة » على كثيرٍ منه .

* * *

(١) انظر التحفة اللطيفة ٣/٤٨٣، وكنوز الذهب: ١٧٢، وإعلام النبلاء ٥/٨٠ .

(٢) انظر نفح الطيب ٢/٦٧٥ - ٦٩٠، ٧/٣٧١ - ٣٧٧ .

(٣) انظر إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٣ - ٧٨ .

الفَصْلُ الثَّاني

السِّفْرُ السَّابع من شرح الدُّرَّة الألفيَّة

تحليل ودراسة

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ المادة العلمية، ومنهجُ الرعيني فيه .

٢ ـ مصادرُ الرعيني في هذا السِّفْر .

٣ ـ شواهدُهُ .

٤ ـ موازنة بين هذا السِّفْر وما يقابله من شَرح ابن النَّحْويَّة.

٥ ـ مآخذُ على هذا السِّفْر .

المبحث الأول:

المادةُ والمنهجُ

هذا هو السِّفْرُ السَّابعُ من شرح الرُّعينيِّ على الـدُّرَّةِ الألفيَّـة، ولقـد أوضـح أبـو جعفرٍ ـ رحمه الله ـ داعِيهِ إلى تأليف هذا الكتاب في مقدمة السِّفْرِ الأوَّلِ، فذَكَرَ أنـه كان بناءً على طلب بعض المشتغلين في العلـم، ورغبـةً منـه في أن يُسـلك في عـداد الشَّارحين لهذه الدرة الألفية، لمـا لهـا مـن الأهميـة، حيـث إنهـا أحسـنُ المنظومـات مَساقاً، وأحلاها مَذاقاً، وأوقَعُهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، فأجابهم إلى ذلك، إلا أنه لم يوضح منهجه الذي سار عليه في كتابه، ولم يُبن عن طريقته في تعامله مـع مسائله وأبوابه، لكنَّ الناظر فيه سرعان مايقف لأول وهلة علـى طريقـة المصنـف في شرحه، ألا وهي بسطُ الكلام مطوَّلاً على مباحثه ومسائله، واستيفاء الحديث عنها، والإسهابُ في التحليـل والشـرح والتعليـل، ففصَّـل الحديـث فيـه أحسـن التفصيـل، وسهَّل عبارته أبلغ التسهيل، ولم يقنع له من المسائل بالقليل، فجـاء الكتـاب طويـلَ الباع يَروي الصديان إليه، ويهدي السالك فيه .

قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتـى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[2]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحـدَ عشـر مجلـداً بخطـه... أبـان في هـذا الشـرح عـن علـم جـمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وبنظرة سريعة على عدد أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر، يتضـح لنـا مـا

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

سبق ذكره، فقد بلغت ستة وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السفر بأكمله، الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحة، وقد تناول المصنف فيه الحديث عن الأبواب التالية:

١ ـ باب نعم وبئس .

٢ ـ باب حبذا .

٣ ـ باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

١ ـ اسم الفاعل .

٢ ـ اسم المفعول .

٣ ـ صيغ المبالغة .

٤ ـ الصفة المشبهة .

٥ ـ المصدر .

٦ ـ اسم الفعل .

٤ ـ باب النداء .

٥ ـ باب المضاف إلى ياء المتكلم .

٦ ـ باب توابع النداء .

٧ ـ باب الندبة .

٨ ـ باب الاستغاثة، وبها ختم هذا السفر .

وكان من المفروض أن يُلحَق بهذه الأبواب بابُ الترخيم؛ لأنه من تتمتها، إلا أن المؤلف ختم السِّفْر دونه، ولا أدري العلة في ذلك، فقد يكون الحجم الذي وصل إليه هذا السفر .

وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ المصنف ـ رحمه الله ـ قد التزم في ترتيب أبوابه، نفس الترتيب الذي سلكه ابنُ معطٍ في الألفية، فلم يقدم فيه ولم يؤخر .

طريقته في تناوله الأبواب:

إذا ولجنا إلى داخل أبواب هذا السِّفْر نتلمَّسُ مظاهرَ منهج المصنف في معالجة القضايا النحوية، وطريقته في عرض وبسط هذا الميراث الضخم الذي ورثه عن الأسلاف، استوقفتنا ظواهرُ بارزةٌ نُوجزُهَا في النِّقاط التالية:

١ ـ يذكر المصنف في أول كل باب الأبيات الخاصة به مجتمعةً .

٢ ـ يعمد بعد ذلك إلى تقسيم الباب إلى مسائل يدير الحديث فيها عن كل جزئيات ذلك الباب وكلياته، فيعرض كل مسألة على انفراد، ويذكر ما توارد من أقوالٍ للنحاة فيها، مدعماً لها بحجج كل فريقٍ، وقد يعقب على هذه الحجج بردِّ الفريق الآخر عليها، وكثيراً ما يجنح إلى قول منها بالتصحيح والتفضيل، وقد يتعرض لبعضها بالتوهين والتضعيف .

٣ ـ قد يعقب بذكر بعض التنبيهات التي تعن له في أثناء تناوله للمباحث .

٤ ـ يُتبعُ المصنفُ بعض الأبواب بآيات كريمات لها تعلق بها .

٥ ـ يعود الرعينيُّ في خاتمة كل باب إلى ألفاظ الألفية فيشرحها، ويعرب كثيراً منها، ويورد ما توارد من اعتراضاتِ الشرَّاح عليها، راداً لها في غالب أمره .

هذا هو المنهج العام في بسط الأبواب، وسوف نقف عند بعض جزئياته، إضافة إلى بعض الجزئيات المنهجية الأخرى المبثوثة في هذا السفر .

أولاً: الاستقصاء في الشرح والتحليل:

للكتاب ميزة ظاهرة وهي التطويل والاستقصاء، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

يدخل المصنف إلى مسائل الباب واحدة بعد أخرى، فيفصل القول فيها ويعرضها عرضاً وافياً، مستطرداً ومستقصياً في الشرح والتحليل، وذكر اختلاف العلماء وأدلتهم، وما قد يرد على تلك الأدلة من اعتراضات وإشكالات، فكان

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

حسب ما وقفت عليه في هذه السفر لا يترك في المسألة الواحدة شاردة ولا واردة إلا عرض لها، وبسط القولَ فيها، ذاكراً ما توارد عليها من آراء المتقدمين كالخليل، ويونس، وسيبويه، وكذلك الكسائي، والفراء، والمبرد، وأبي علي، وابن جني، وغيرهم، والمتأخرين كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وغيرهم، مُدعِّماً كلَّ رأي بما سيق فيه من حججٍ وبراهين ما أسعفته ثقافته، وموردا ردود كل فريق على الفريق الآخر إن وُجدت، وسوف أسوق مثالاً واحداً من نص الكتاب لتوضيح النقاط السالفة من باب نعم وبئس[1]:

ذكر المصنف أولاً الأبيات الخاصة بهذا الباب، ثم شرع في الحديث عن مباحثه من خلال خمس مسائل:

المسألة الأولى: خصَّصها للحديث عن حقيقة نعم وبئس معنىً ولفظاً، وذكر أن لهما في المعنى استعمالين، وأما في اللفظ فأدار الحديثَ من أوجه: في كونهما فعلين أو اسمين، ثم في لغاتهما المقيس منها والمسموع، ثم في تصرفهما، والسبب الموجب لعدمه، مع إيراد أقوال العلماء في كل ذلك.

المسألة الثانية: خصها للحديث عن فاعل نعم وبئس في حال كونه ظاهراً أو مضمراً، وذكر أحوال كلٍّ، وما توارد فيه من أقوالٍ للعلماء، ثم تكلم على الألف واللام الداخلة عليه، واختلاف العلماء فيها على أربعة أقوال، وحُكمِ الجمع بين الفاعل والتمييز، فبيَّنَ أقوال العلماء في ذلك، حيث منع ذلك سيبويه والجمهور، وأجازها بعضهم كالمبرد والفارسي، وتوسط بعضهم، ثم أدار الحديث على توابع الفاعل، ثم على الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما، ثم على لحاق التاء لهما، ثم أورد أقوال العلماء في الفاعل إذا كان ضميراً وبين أحكامه .

---

(١) انظر صفحة: ١ - ٨١ من النص المحقق .

المسألة الثالثة: وأدارها حول لحاق (ما) لنعم وبئس، وتحدث عنها في حال وقوع الاسم بعدها، فذكر فيها ثلاثة أقوال للعلماء، وحال وقوع الفعل بعدها فذكر فيها عشرة أقوال معزوةٍ إلى أصحابها، واختار الأول منها وهو قول سيبويه بقوله: وهو المعوَّل عليه .

المسألة الرابعة: وجعلها للحديث عن المنصوب بعد نعم وبئس، فتحدث عن شروطه، وأورد أقوال العلماء في حذفه، واختار منها قول سيبويه وهو عدم جواز حذفه وإن فُهم المعنى، ثم تكلم عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال للعلماء .

المسألة الخامسة: وخصها للحديث عن المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب، فذكر شروطه وهي: كونه معرفة، ومندرجاً تحت فاعل نعم، ثم تكلم عن المخصوص في حال تقدمه على نعم وبئس، فتحدث عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال اختار منها قول سيبويه، كما أورد أربعة أقوال للعلماء في الرابط، ثم تحدث عن المخصوص متأخراً، فأورد أقوال العلماء في إعرابه، ثم تكلم عن حذف هذا المخصوص، ففصل حالاته وهي أن يحذف دون تعويض، أو يحذف وتقام صفته مُقامه، أو يحذف مع صفته، ثم تكلم بعد ذلك على إتباعه .

ثم ختم المصنفُ المسألة بذكر تنبيهٍ نصَّ فيه على جَرَيان (فَعُلَ) مجرى نعم وبئس في المدح والذم، عاد بعدها إلى ألفاظ الألفية يفسِّرُها، كما هو منهجه العام في هذا السِّفْر.

ثانياً: سهولةُ هذا المصنَّف ووُضُوحُهُ:

يحاول الرعيني رحمه الله إيصال المعلومات إلى القارئ بأيسر الطرق وأقربها، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١ ـ يزفُّ المصنِّفُ معلوماته إلى القرَّاء بعبارةٍ واضحةٍ جليَّةٍ لاخفاءَ فيها ولا غموض، وأسلوب سهلٍ سلسٍ، بعيدٍ عن الفلسفة والتعقيد، وهذا واضحٌ في

الكتاب.

٢ ـ الإكثار من التمثيل والاستشهاد على الظاهرة الواحدة بغية تقريبها من الأذهان، وتوضيحها قدر الإمكان، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسألة إعمال المصدر المحلى بالألف واللام حين كان يسرد أقوال العلماء، فذكر قول ابن الطراوة وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه...وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ، وأورد على ذلك شواهد عدة تؤيد هذا الرأي، فمن ذلك[1] ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

ومنه قولُ أُمية بنِ أبي عائذ:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... فِي الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً

ومنه قولُ عليِّ بنِ أُميةَ:

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ ... السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

ومنه قول كثيِّرٍ:

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ ... وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حَيْنُ

ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً ... كَشِيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ

ومنه قولُ الآخَرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى ... وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٢٧ وما بعدها من النص المحقق ، ومثلها في صفحة: ٣١٧ (الوجه الثاني)

ومنه قولُ الآخَر:

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالمُهْرِ

ومنه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ »

٣ ـ ضبط الأشياء المتفرقة بنظم أو نحوه لتكون أسهل إدراكاً وحفظاً، وأقرب مأخذاً واستيعاباً، فنراه ينظم بعض المسائل فيجمع فيها ما يراه بحاجة إلى ضبط وحصر، ومن أمثلة ذلك قوله في باب اسم الفعل، بعد أن قدم الحديث مفصلاً على أسماء الأفعال الثنائية، قال[1]:

«وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمتُ اسمَ أفعَالٍ ثُنائيَّةٍ أَتَتْ لِتَرسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا)(مَهْ)و(صَهْ)(وَيْ)(بَخْ)و(قَط) ثمَّ (وا)و(دَعْ)

وَ(قَدْ) و(لَعاً) برب [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ)

وقال بعد حديثه عن أسماء الأفعال الثلاثية[2] : «وقد نظمتُهَا للحفظ فقلتُ:

إِذَا مَا شئتَ ضبطَك لاسمِ فِعْلٍ ثلاثيٍّ ليحصُلَ منه قُرْبُ

فتِيدَ وهَيتَ أخٌ أُفَّ كخٌ وإِيهٍ بَلْهَ بسَّ وهاهِ حَسْبُ

وواهاً لَبَّ أَيْتَ لَياً وأَيْهَا ووَيهاً حيَّ هَاءَ بَجَلْ فحَسْبُ

٤ ـ الطريقة الرتيبة التي اتبعها أبو جعفر في ترتيب مسائل الأبواب، وتقسيمها

---

(١) انظر صفحة: ٤٨٢ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٤٩٥ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ٥٠٨ .

إلى أوجه وأحكام، وتفريع المسائل والأبحاث، وهذا أمرٌ واضحٌ جليٌّ في هـذا السِّفْر لا يحتاج منا إلى تمثيل .

٥ ـ تقريب الأحكام إلى ذهن القارئ عن طريق التنظـير والتقـابل، وكثـيراً مـا يعمد أبو جعفر إلى هذه الطريقة في أثناء شرحه، ومن ذلك قوله في حديثه عن (أل) الداخلة على فاعل نعم[1]: القول الثّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً، وإذا قلـتَ: نِعْـمَ الرجُـلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيـداً الـذي هـو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم: أكلتُ شاةً كلَّ شـاةٍ، أي: أكلـتُ شـاةً يقـوم أكلُها مقامَ أكلِ جميعِ الشِّياه،وقولهم:كلُ الصَّيد في جَوفِ الفِرَا؛ أي: الفِرَا الذي هو حمارُ الوحش يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه ينظُرُ قولُ المتنبي:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ »

٦ ـ جنوحه في بعض الأحيان إلى المنطـق الجـدلي، حيـث يعـرض مـا يمكـن أن يتوارد على المسألة المعروضة من استفسارات واعتراضات، وما قـد يثـار حولهـا مـن شبهات بطريق السؤال والجواب، وما يرد على الجواب من استشكال، ثم الرد عليه وهكذا، وهذا أمر مستفيض في كلام الرعيني، مثال ذلك قوله بعد تمثيله علـى مجـيء فاعل نعم وبئس مثنى أو مجموعاً[2]:

« فإن قيل: الجنس لا يثنى ولا يجمع فبأي لحظٍ وقعت التثنية والجمع فيه ؟

فالجواب: أنَّ من قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجـال الزيـدون، قصـد أن يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنـس الرجـال إذا اقتسـموا اثنـين اثنـين أو ثلاثـة ثلاثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٣٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٢ ـ ٢٣ .

ومن باب حبذا في أثناء حديثه على من رأى أن «حبَّذَا» مُرَكبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، قال[1]: « فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذَا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتوَيه ... ورُدَّ هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَشَائُرُ ...

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك.

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أَوجَبَت الاتِّصَالَ » .

ثالثاً: عنايته بالشَّواهد:

سبقت الإشارة إلى أن المصنف يكثر من إيراد الشواهد والأمثلة بغية التوضيح والبيان،وأود أن أشير هنا إلى بعض النِّقاط المتعلقة بشواهده،وهي على النحو التالي:

١ ـ يتعرض المصنف في غالب الأحيان لموطن الاستشهاد، وقليلاً ما يتركه، فنراه يقول[2] في قول الشاعر:

فَنِعْمَ مزكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

موضع الدليل في قوله: « فنعمَ مَن هو » فجاء فاعلُ نِعْمَ « مَن» الموصولة، وفي قوله: « ونعمَ مزكأُ مَن» فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرة مضافة إلى « مَن» الموصولة »

٢ ـ يراجع بعض الشواهد في مظانها للتنبيه على خلافٍ في بعض ألفاظها أو روايتها، من ذلك قوله[3]:

« ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد:

---

(١) انظر صفحة: ٩٢ ـ ٩٣ ، وانظر: ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٤٠٣ ...

(٢) انظر صفحة: ٣٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ١٥ من النص المحقق .

فـــفـــداءٌ لبني قيسٍ عـــلى ما أصاب النَّاس من سُرٍّ وضُرْ
خالتي والنفْسُ قـــدماً إنَّهم نَعِمَ السَّاعُونَ في القَومِ الشُّطُرْ

...هكذا وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة، وروى السيرافي عِوَضَ البيت الثَّاني:

مَـــا أقلَّت قـــــدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبرْ»

٣ ـ ينص المصنف ـ رحمه الله ـ بعض الأحيان على ما في البيت الواحد من شواهد أخرى إن وجدت، كقوله[1]:

« جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ «بِئسَ» اسمُ الإشارة، قال الشاعر:

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُمُ فِيمَنْ هَلَكْ

قيل: وفي البيت شذوذان: كون فاعل بِئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز » .

٤ ـ يُعنى المصنفُ ببيان معنى الشاهد، وإن تطلب الأمر ذكر أبياتٍ أخرى قبله لإيضاح المعنى ذكَرَهَا، ومن ذلك قوله[2] في الكلام على قول الشاعر:

أَو مِسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَـــــرَاتِهِ نَـدَبٌ لَـهُ وَكُلُـومُ

قال: ومعنى البيت موقوفٌ على البيت قبله:

حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الكَلاَلِ مُسَـــدَّمٌ مَحْجُومُ

رابعاً: عنايته بالحدود:

ومن الأشياء الظاهرة في منهجه: اهتمامه الكبير بالحدود، وعنايته الزائدة بإيراد تعريفات النحويين، وبيان محترزات كلٍّ منها، وإيضاح الخلاف فيما بينها، وبيان

---

(١) صفحة: ٣٣ ـ ٣٤ من النص المحقق، وانظر: ٤٨ .

(٢) صفحة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٦٨ .

الصلة الرابطة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، واهتمام الرعيني بهذا الجانب يأتي من أجل لم شمل الفوائد المتفرقة في كتب النحاة، فلا بد من اشتمال كل تعريف من التعريفات على فائدة ليست في غيره، فتجتمع في هذه الحدود الفوائدُ المتناثرة، وفي هذا توسيع المجال على الناظر فيها؛ ليأخذ منها ما قرب من ذهنه، ولنضرب لذلك مثالاً واحداً نقف فيه على حقيقة هذا الأمر، قال الرعيني في تعريف أفعل التفضيل[1]:

«أمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ فيه: هو الوصْفُ المَصُوغُ على أَفْعَلَ، الدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخرَ .

فقولُهُ: «الوصْفُ» جِنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كانَ أو على غيرِهِ مِن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخِرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحمَرَ» و «أَرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفةً على وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَهُ تَزيدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والذي يَشتمِلُ عليه الحدُّ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفْضَلَ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو .

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجِبِ فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ» .

ثم يورد احترازات هذا التعريف، ويعقبه بتعليق ابن النحوية عليه فيقول:

« وردَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ» .

ثم يورد تعقيبه هو على تعقيب ابن النحوية فيقول:

---

(١) انظر صفحة: ٢٩٩ - ٣٠٢، وانظر أيضاً للتمثيل على هذه الظاهرة: ١١٢، ٢٢٣، ٤٤٦ .

« قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَاهُ أنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنَّه أَكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَا وَضَعَت «أَفْعَلُ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو، كذلك وإنْ فُهِمَ مِن «ضَرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ » .

ثم يعود إلى ابن النحوية ثانية فيورد تعريفه لاسم التفضيل فيقول: « ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ[1] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزِيَادَةٍ على غيره».

ثم يعقبه بإيراد محترازت هذا التعريف .

ثم يأتي بعده بتعريف الشَّيخ شهَاب الدِّينِ محمَّد بن شمسِ الدِّينِ أحمد بنِ خَليلٍ الخُوَيِّيِّ فيقول: « هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل » .

ثم يعقبه بذكر محترزات هذا التعريف كما فعل في الحدود السابقة، ثم يعقب الرعيني نفسُهُ على هذه التعاريف مجتمعة بإيراد تساؤل قد يتطرق إلى ذهن البعض فيقول:

« فإنْ قُلْتَ: يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ أَفعَلَ التَّفضِيل يُشترَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتَفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ ؟

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلاَمَ ليس على ظاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ » .

---

(١) المصدر السابق .

خامساً: ترصيع كلامه بمباحث بلاغية وعروضية ولغوية:

يُرصِّعُ الرعينيُّ ـ رحمه الله ـ كلامه في أثناء شرحه بمباحث مختلفة (بلاغية وعروضية ولغوية) تنم عن رسوخ قدمه، وعلو كعبه في هذه الفنون، كما تنمُّ عن سعة اطلاعه، وغزارة ثقافته، لاسيما أنهم ذكروا عنه أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب وغيرها، وللرعيني باعٌ طويل فيها جميعاً، وله فيها مصنفات، تقدم الحديث عنها في مبحث (آثاره)، وسأمثل هنا لكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة:

١ ـ المباحث البلاغية:

تعرض فيها إلى علمي البيان والبديع، ومن ذلك قوله[١] في أثناء شرحه لقول ابن معط آخر باب اسم الفاعل:

فَالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُلِّ حَالِ فِي الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ

قال: « ... ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ، وهو من ألقابِ البديع، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ بين حالٍ وحالٍ » .

وقوله[٢] في باب تابع المنادى حين تفسيره لقول ابن معط في آخر باب تابع المنادى:

وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَو ابْنِ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ

قال: « ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ بين (ابن) و(ابن) » .

وقوله في آخر باب نعم وبئس[٣] بعد قول ابن معط:

فَالمَدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ والذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ

---

(١) انظر صفحة: ١٩٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦٩٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٧٩ من النص المحقق ، وانظر: ٦١٢ .

قال: « وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثلٌ، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثّاني للثاني » .

وقوله معقباً على قول أبي نُوَاس[1]:

كَـأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

« شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخمْرَ تحتَهُ بأرضٍ من ذَهَبٍ . قيل: وهو من أحسن تشبيهاته . قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ (الفَوَاقِع) » .

٢ ـ مباحث العروض والقافية:

أ ـ مباحث العروض: ومنها في هذا السِّفْر قوله في باب نعم وبئس[2] بعد ذكر قول الشاعر:

إِنَّ ابْـنَ عَـبْـدِ اللهِ نِـعْـــ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرة:

« والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ، وتقطيعُه:

مُتْفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن »

وقوله في باب عمل المصدر[3] بعد إيراده قول الشاعر:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّـذِي كَا نَ عَـذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُـذْرا

قال: « والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ مـن «كـان» وأجـزاؤه كلُّها مخبونَةٌ إلا الأوَّلَ والثالثَ » .

ب ـ مباحث القافية: ومنها تنبيهه على عيوب وقعت في قوافي الناظم، كقوله[4] في باب اسم الفعل بعد قول الشاعر:

---

(١) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٤٠٩ من النص المحقق، وانظر: ٣٧٦ ، ٦٤٣ .

(٤) انظر صفحة ٤٥٦ من النص المحققق .

سَـــــالَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي قَـــلَّ مَالِي قَـدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قال: « فـ(وَي) اسمُ فعلٍ لـ(أتعجَّبُ) ودخلَهُ التندُّمُ، والبيتان من الخفيف، ووزنُهُ: فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من (يُحبَب)، وسهَّلَ همزةَ (سألَتَاني) ».

وكقوله في نهاية باب اسم الفعل[1] في أثناء تفسيره لقول الناظم:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا:

« وفي هذا البيت تغييرُ [حركة] الدخيل[2] بفتح الطَّاء من (المخاطَبا) وكسرِ الهمزة من (غائِبَا) ».

ومن حديثه في القافية قوله في أثناء تفسير بيت الألفية[3]:

وكل ما كان من اسم فاعلِ تُجْرِيهِ فِي الإعمالِ مُجرَى فاعِلِ

قال: « وليس في البيت إيطَاءٌ[4]؛ لاختلافِ معنى «فاعِل» في القافيَتَين، فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٣ من النص المحقق .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهو ألفٌ يأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيَلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا فِي المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير حركة الدخيل عيبٌ من عيوب القافية يسمى (سناد الإشباع)، ومن العروضيين مَن لا يراه عيباً، والشعراء على تغييره . انظر القوافي للأخفش: ٥٣ ـ ٥٥، والقوافي للتنوخي: ١٣٠، والكافي للتبريزي: ١٥٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٩٢ من النص المحقق، وانظر: ٧٢٨ أيضاً .

(٤) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

٣ ـ مباحث اللغة:

أ ـ تفسير الألفاظ: ومن منهجه رحمه الله أنه كان يتعرض في شرحه إلى تفسير وإيضاح ما يراه بحاجة إلى ذلك من الألفاظ، وبيان دلالتها: بذكر معناها، أو بضبطها، أوالتنظير لها، أو غير ذلك، وعناية الرعيني بهذا الجانب في كتابه واضحة ظاهرة، وليس هذا ببعيد عن منهجه، فهو إضافة إلى النحو له باع طويل في علم اللغة، وله فيه مؤلفات عدة أسلفنا الحديث عنها في مبحث (آثاره) من الدراسة فلتنظر هناك، ومن أمثلة هذا الجانب ما ذكره[1] بعد إيراد قول الشاعر:

أَمِن دِمْنَتَينِ عَـرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا ... بِحَقْلِ الخُزَامَى قَـدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفَاً ... كُمَيتَا الأَعَالي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا

قال: « والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بِعَينِهِ، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقَاءِ أَثَرِ النَّارِ » .

ب ـ ضبطُ مشكل الألفاظ: وقد ينص المصنف على ضبط بعض الألفاظ المشكلة، زيادة في البيان والإيضاح، وبعداً عن الإيهام والإلباس، من ذلك قوله في باب اسم الفعل[2]: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسِرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٧٧ من النص المحقق، وانظر: ١٢٧،

(٢) انظر صفحة: ٥٠٠ من هذا السفر .

وقوله في الباب نفسِهِ[١]: « ويُروَى: أهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ » .

وفي أثناء ذلك قد يورد خلافاً حصل بين عالمين في ضبط كلمة ما؛ قال في (هلمَّ)[٢]:

« ... اشتقُّوا من «هلمَّ» فعلاً، حكى الكِسَائيُّ أنه إذا قيلَ للرجل: هَلُمَّ كذا فيقول: لا أَهَلُمَّه بفتح الهمزةِ والهاءِ، وضم اللامِ وفتح الميمِ مشددَّةً، كذا ضبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان، وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ بضم الميم مع ما تقدَّم من الضبط ...» .

جـ ـ النصُّ على اللغات: يتعرض المصنف في بعض الأحيان إلى ما في اللفظة من لغاتٍ للعرب، وينص على مستوياتها من حيث علوُّ الفصاحة أو دنوُّها، فنراه يقول في المنادى إذا كان ابناً أو ابنة مضافاً إلى أم أو عَم[٣]:

« وإن كان [أي المضاف إليه ابن أو ابنة] أمّاً أو عمّاً نحو: يا بنَ أمِّي، ويا بنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يا بنَ أمَّ ويا بنَ عمَّ بفتح الميم ...

اللغة الثانية: يا بنَ أمِّ ويا بنَ عمِّ، بكسر الميم دون ياءٍ ... وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَا بْنَ أُمِّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح.

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ...

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يا بنَ أمَّا، ويا بنَ عَمَّا ...

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيةُ أفصحُ من الثالثة والرابعة، حتى قيل: إنهما مختصَّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من هذا السفر .

(٢) انظر صفحة: ٥١٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٠ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ١٤ .

وقال في المنادى إذا كان مقصوراً[1]: « فإن كان مقصوراً فاللغةُ الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ ... وفيه لغةٌ أخرى نُسبَت لهذيل: بقلب الألِفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَولَيَّ، وقرأ الحسنُ: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ » .

سادساً: الرَّبطُ بين الموضوعات:

من الجوانب التي اهتم بها أبو جعفر في هذا السِّفر، ربطه بين مباحث الكتاب وأبوابه؛ فنراه يحيل على ماسبق شرحه، سواءٌ أكان قريباً في هذا السفر، أو بعيداً في الأسفار الأخرى السابقة له، أو أنه يحيل على ما سيأتي بيانه بعدُ، لتبقى المسائل واضحة بينة لا لبس فيها، وليبقى القارئ دائماً مرتبطاً بمباحث المسألة الواحدة، فلا يتشتت ذهنه بتفريقها في أسفار الكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله في باب نعم وبئس[2] في الكلام على قول الشاعر:

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

«وأما « مَن » مِن قوله: « ونِعْمَ مَن هو » فتأوله أبو عليٍّ بأن « مَن » تمييز في محل نصب، والفاعل ضمير « مَن ». ورُدَّ بوجهين:

أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و« مَن » بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثَّاني: أنَّ « مَن » إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ «مَن» لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[3] أنَّ أبا علي

---

(١) انظر صفحة: ٦٤٣ من النص المحقق ، وانظر: ١٩، ٢٨٧، ٢٨٨، ٥٨٥ .

(٢) انظر صفحة: ٣٣ من النص المحقق .

(٣) يقع باب الموصولات في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأجزاء التي لم أقف عليها .

استدل بهذا البيت على أنَّ « مَن » تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع .... » .

وقوله[١] في بداية باب عمل المصدر بعد أن ذكر الأبيات الخاصة به:

« الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[٢] هل الفعلُ مشتقٌّ منه ؟ أو هو مشتقٌّ من الفعل ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[٣] .

سابعاً: عنايته بنص الألفية:

عُنِيَ المصنف بنص الألفية عناية كبيرة، تمثلت في تنصيب نفسه للدفاع عن الناظم ضد المعترضين من شراح الألفية، وتخريج اعتراضاتهم على أوجه مقبولة، تُخرِجُ النظم من دائرة الاعتراض، إضافة إلى تفسير ألفاظه وإعرابها، والرجوع إلى أكثر من نسخة له، وكذلك ربطه بتصانيف الناظم الأخرى، وسوف أتناول هذه النقاط بالتمثيل:

١ - تفسير الألفاظ وإعرابها:

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفر وغيره، حيث يعود الرعيني في نهاية كل باب إلى ألفاظ أبيات الألفية، - كما أسلفنا - فيشرحها واحدا بعد الآخر، يوضح معاني ألفاظها، ويذلل عويص إعرابها، ومن أمثلة ذلك توجيهه لقول الناظم في باب نِعْمَ[٤]:

ولو أَتَى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ كنِعْمَ موطناً حراءٌ وأُحُد

---

(١) انظر صفحة: ٣٧٧ من النص المحقق ، و من أمثلته أيضاً انظر: ١٠٨، ١٧٢، ٣٧٧ .

(٢) في السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٣) وتقع في آخر الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

القولُ في أبنية المصادِرِ وفعلِهَا المشتقِّ منها الصادِرِ

(٤) انظر صفحة: ٨١ من النص المحقق .

قال: « ففي «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و« موطن» مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَودُهُ إلى الممدوح أو المذموم . و« حراء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، ويُمدُّ ويُقصَرُ » .

٢ ـ الرجوع إلى أكثرَ من نسخة للألفية:

من مظاهر عناية المصنف بنص الألفية رجوعُهُ إلى غير نسخةٍ منها، والنص على مواطن الخلاف بينها، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قول الناظم[1]:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُهْ إِذ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُهْ

قال: « ... وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهْ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجِنَاس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمول الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ » .

٣ ـ ربط نص الألفية بكتب أخرى للناظم:

يحاول المصنف ربط مسائل الألفية بكتاب الفصول للناظم، ومن أمثلة ذلك قوله[2]: « اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٩٠ من النص المحقق .

هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ، ونسبه ابنُ أبي الربيع إلى الخليل وسيبويه، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور والمصنِّفُ في «الفصول» وهنا ... » .

٤ ـ الدفاع عنها:

أما عن دفاع المصنف عن الناظم، فهي مسألة سوف أرجئ الحديث عنها الآن؛ لأني سوف أفرد لها مبحثاً خاصاً فلتراجع فيه .

٥ ـ ربط أبياتها بعضها ببعض:

ربط المصنف قول ابن معط :

« وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ»

بالأبيات قبله، وهي التي يتحدث فيها عما لا يجوز فيه حذف حرف النداء وهي:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ ... نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة ... يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَة

قال الرعيني:

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَين قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الله لا يُحذَفُ حرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ في الكلام عن بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنَادَى بغير «أي»، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح[1]، فإنه في غاية البُعد » .

---

(١) يقصد ابن النحوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

ثامناً: استئناسه ببعض القصص والحكايات:

ومن مظاهر منهج المصنف أيضاً استئناسه ببعض الحكايات والقصص التي جرت معه، وخاصة ما كان بينه وبين شيوخه، قال رحمه الله[1]:

« وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخَّارِ، عُرِفَ بالبِيرِي - رحمه الله تعالى - أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني أبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَبِ مَرْيَمَ﴾ معطوفاً على هذا المقدَّر، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّهَا متَنَاسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزيدُ الكلامَ حُسْناً وارتبَاطاً » .

تاسعاً: ختمُهُ بعض الأبواب بآيات قرآنية:

وقد كان الرعيني - رحمه الله - يختم بعض الأبواب بمسألة يسرد فيها آيات من كتاب الله فيها بعض الإشكالات، ويدير الحديث عليها في تلك المسألة، فيبسط حديثه، ويورد أقوال العلماء، ويذكر القراءات الواردة فيها إن كانت تمس وجه الشاهد، ومن ذلك ما ختَمَ به بابَ أفعلِ التفضيل، قال[2]:

« المسألة الخامسة: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل :

الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾ «أَوَّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهو مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، ولـ«أَوَّل»

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٢) انظر صفحة ٣٦٥ - ٣٧٣ ، ومثله في باب صفحة: ٤٣٧ - ٤٤٣ .

ثلاثةُ استعمالات ...

الثانية: قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورة من أفعلِ التفضيل ...

الثالثة: قولُه تعالى: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ﴾ ... أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: ...

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ اختُلِفَ في «أخفى» فقيل...

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ اختُلِفَ في أحصى ...

السَّادسة: قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكَلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه...

السابعة: قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ قرأ جمهورُ السبعة ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً ...، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمخشَريُّ «حافظاً» حالاً ...

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل ... » .

المبحث الثاني:

مصادِرُهُ في هذا السِّفْر

عاش أبو جعفر الرعيني في القرن الثامن الهجري، ذلك العصر الذي جمع بين راحتيه نتاج سبعة قرون خلت من تواليف العلماء، على اختلاف ضروبها وأصنافها، نضيف إلى ذلك أن الرعيني كان رجلاً واسع الاطلاع، غزير الثقافة، وقد ذكر المؤرخون أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب، وغيرها من الفنون :

قال عنه ابن خطيب الناصرية[1]: « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب[2]: « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

هذه المكانة التي تبوأها أبو جعفر الرعيني لا شك أنها كانت نتيجة اطلاعٍ واسعٍ على كثيرٍ من نتاج علمائنا، وإلمامٍ بكثيرٍ ممَّا حَوَتْهُ طُرُوسُهُ، وذاكرةٍ واعيةٍ في استحضار ما تلقَّاهُ عن الأشياخ .

لقد تنوَّعَت روافدُ معرفته، وتعدَّدت مصادرُ ثقافته، ومِن ثَمَّ أقول: إنه من غير اليسير الإلمامُ بمصادره على وجه التحديد ـ خاصةً أني أُحدِّدُ مصادرَ سفرٍ واحدٍ من

---

(١) الدر المنتخب بتاريخ حلب ١/١٢٨ .

(٢) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ١/٢٤٨ .

مصادر كتاب ضخم، إلا أنَّ معالِمَ واضحةً تَلُوحُ في أثناء هـذا السِّفْرِ، تدلنا على بعض الأصول التي استقى منها أبو جعفر مادته العلمية، علماً بأنه قد نصَّ على كثير منها في أثناء صفحاتِ هذا السِّفْر .

على أن الرعيني كان يُغفِلُ الإشارةَ إلى المصدر الذي أفاد منه في بعض الأحيان، مكتفياً بقوله: وقال بعضُهُم، أو: ذهب بعضُ العلماء، أو: ذهب بعضُ المتأخرين، أو غير ذلك، ولعل سبب هذا أنَّ نقلَه عنها كان بواسطة مصادر أخرى.

كما أنه في كثير من المواضع كان يكتفي بذكر العالم دون تحديد كتابه الذي نقل عنه، كقوله: وعن أبي زيد، أو: وعن يعقوب، أو: قال ابن السِّيد، أو قال ابن بابشاذ، وغير ذلك.

وفي قليل منها كان يُغفل الإشارة إلى المصدر تماماً، ولعلَّ إشارتَه إليه في مواضع أخرى من هذا السِّفْر والأسفار الأخرى يشفع له .

وقد أشرتُ في حواشي التحقيق إلى ما استطعتُ الوُقُوفَ عليه من كل ذلك .

وبعد الوقوف على مصادر الرعيني في هـذا السِّفْرِ، قمت بتقسيمها إلى ثلاثة روافد :

١ ـ ما تلقاه عن شيوخه، ووقف عليه في مؤلفاتهم .

٢ ـ ما وقف عليه من شروح ألفية ابن معطٍ .

٣ ـ ما وقف عليه من كتب النحو واللغة وغيرها .

وسوف أتناول كل رافد منها بشيء من التفصيل، على أني أقول: إنه ليس من همي هنا أن أقوم بالوقوف عند كل تلك المصادر التي استقى منها، وكل هؤلاء العلماء الذين أفاد منهم، فالمقام يضيق عن مثل هذا المقصِد، إلا أنني سوف أتوقف عند بعضهم ممن أكثر المصنف من النقل عنه، وكان له أثر واضح في هذا السفر في كل رافد من الروافد السالفة الذكر، والله الموفق والمعين .

الرافد الأول:

وهو ما تلقى فيه أبو جعفر معرفتَه عن شيوخه مشافهةً، أو أفاده من كتبهم، ويمثل هذا الاتجاه بشكل رئيسٍ العلامةُ أبو حيان الأندلسي، لذا سوف أقصر الحديث في هذا الجانب عليه:

ـ أبو حيَّان:

هو أثيرُ الدِّين محمَّدُ بنُ يُوسُفَ بنِ عليٍّ بنِ يُوسُفَ بنِ حيَّان الأندلسيُّ، الإمام الحافظ الأستاذ، شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة[1]، قال عنه الإمام الذهبي: ومع براعته الكاملة في العربية له يدٌ طولى في الفقه والآثار والقراءات واللغات، وله مصنفات مفيدة في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العِلم[2].

وإذا كان أبو حيان بهذه المرتبة من الفضل والعلم، فلا غرابة من أن يؤثر في تلميذه أبي جعفرٍ تأثيراً ظهرت بصماته واضحةً جليةً في ثقافته بشكل عام، وفي هذا الكتاب الذي بين أيدينا بشكل خاص، حتى إنك لتجده حاضراً في كل مبحث من مباحثه، وكل مسألة من مسائله، يستشهد بأقواله، ويستأنس بتعليقاته، ويتبنَّى ردودَه وتعليلاتِهِ في كثير من الأحيان .

لقد كان اهتمام الرعيني بشيخه كبيراً، وإفادته منه شاملةً، لما تلقاه عنه أو اطلعَ عليه في أبرز مؤلفاته كـ « التذييل والتكميل، و « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك »، و « ارتشاف الضرب » ، وتفسير « البحر المحيط » .

أما الذي كان له أكبر الأثر منها ، وكان للرعيني اتكاءٌ ظاهرٌ عليه، فهو ذلك

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق .

الكتاب الجليل « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » ، ولذلك رجعت إليه كثيراً في توثيق النصوص.

ومع هذا فلقد كانت لأبي جعفر مع شيخه أبي حيان صولات وجولات، وله معه في تعقباته لابن مالك مناقشات ووقفات، دلت على مدى نزاهته وبعده عن الجور والتعصب، انتصر في كثير من المواضع له لما رأى جوراً في الأحكام ظاهراً، وقد بسطتُ القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المؤلف من شيخه أبي حيان) فليُرْجَع إليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرعيني نص على بعض شيوخه الذين أفاد منهم سوى أبي حيان كابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) [١] .

الرافد الثاني:

ويمثّلُهُ شرّاحُ ألفية ابن معطٍ الذين اطلع أبو جعفر على شروحهم، وقد نص على عدد منهم في السِّفْرِ الأول من هذا الشرح[٢]، ومن هؤلاء الشرّاح الذين ورد لهم ذكرٌ في هذا السِّفْر:

شمس الدين بن الخباز المَوصلي (ت٦٣٩هـ)، وابن القوّاس المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، وتقي الدين النّيلي (من علماء القرن السابع هـ)، وبدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، وناصر الدين بن بابشاه (ت ٧٣٥هـ)، وابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) .

ومن الشُّرُوح التي وردت في هذا السِّفْر ولم ينصَّ عليها المصنّفُ في السِّفْر الأول: شرح الألفية لجمال الدين بن إياز (ت٦٨١هـ) [٣] .

---

(١) انظر صفحة:٤٤٢ - ٤٤٣ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦/١ من السِّفر الأول .

(٣) انظر صفحة: ٥ من النص المحقق .

وقد نصَّ المصنفُ على إفادته من هذه الشروح في أول الكتاب حيث قال: « ثم كنتُ أخير مَن جرى في حلبتهم على قُصُور باعِهِ، وجاء بعد انفضاض سُوقهم، فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردتُ أن أُنظَمَ في عِقدهم، وأجمعَ ما تفرَّق من فوائدهم من بعدهم ... » .

وقد تفاوتت هذه الشروح فيما بينها من حيث اعتمادُ الرعيني عليها قلّةً وكثرةً، وبعضُهَا خَلا هذا السِّفْرُ من ذكره تماماً، وقد وجدتُ أنَّ أكثرَ الشروح التي أفاد منها الرعيني في هذا السِّفْر هو شرح بدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، فقد صرح بذكره أو ذكر صاحبه ثلاث عشرة مرةً ، بينما صرح ببعض الشروح الأخرى مرة، وبأخرى مرتين أو ثلاثاً، وقد كانت للرعيني مع ابن النحوية وقفاتٌ، حيث كان ابن النحوية كثير الاعتراض على ابن معط في نص الألفية، فانبرى له الرعيني مدافعاً عن الناظم، ورادّاً عليه أغلبَ اعتراضاته، وقد بسطت القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المصنف من الناظم) ومبحث (موقفه من شراح الألفية).

ولكثرة تعقب الرعيني لابن النحوية رأيت أن أعقد بين كتابيهما موازنة في مبحث خاص كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الرافد الثالث:

وهو ما وقف عليه الرعيني من المصادر المختلفة، وهي مصادر كثيرة ومتنوعة زادت على خمسين مصدراً، جلُّها من كتب النحو، ويأتي في مقدمتها كتابُ إمام النحاة

سيبويه (ت ١٨٠هـ):

كتابه أول مصنف في النحو، وهو عمدة الدراسات العربية، وكلُّ مَن جاء من

بعده كلٌّ عليه، قال عنه صاعد الأندلسي[1]: « لا أعرف كتاباً أُلف في علم من العلوم، قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنِّ غير ثلاثة كتب:

أحدها: المجسطي لبطلميوس في علم هيئة الأفلاك .

والثاني: كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق .

والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحدٍ من هذه لم يشذَّ عنه من أصول فنه إلا ما لا خطرَ له » .

وقد كان للرُّعيني اهتمامٌ كبيرٌ بسيبويهِ وكتابه وآرائه، لذلك نراه دائماً يأخذ بها، يتبناها ويدافع عنها، وكثيراً ما يستشهد بأقواله، ويجعلها حكماً عدلاً بينه وبين من يخالفه في حكمٍ ما، ومن أمثلة ذلك:

* عَارَضَ المصنفُ شيخَه أبا حيان في مسألة دخول (لا) على (حبذا)، حيث استشكل أبو حيان ذلك فقال: « ...لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنَّه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَت العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ.

قال الرعيني[2]: قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى

---

(١) عن كتاب سيبويه إمام النحاة: ١٤ .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق .

لهذا التردد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ، وانظر قولَ سيبويه: قِفْ حيث وقفوا، ثم فسِّرْ يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك » .

* ومما يدل على عناية الرعيني بنص الكتاب ما نراه من نصه على أكثرَ من نسخة له، ومنه قوله في باب الصفة المشبهة[1]:

« فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبيُّ مفرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ ... وإنْ كانَ السَّبَبيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غيرَ عاقِلٍ، فلا تخلُو الصِّفَةُ أنْ تكونَ مما يُجمَعُ جمعَ التَّكسِيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كانت الصِّفَةُ مما يُجمَعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحو: شَرَّابٌ فالإفرادُ ...

فإنْ كانَتْ ممَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأوَّل: لسِيبويهِ ـ نَصَّ عليه في بعضِ نُسَخِ « الكتاب » ـ والمبرِّدِ، وأبي موسى الجزوليِّ، وابنِ مالكٍ: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ... » .

ومن استشهادات أبي جعفر بأقوال سيبويه في كثير من المواقف، قوله في الألف واللام الداخلة على فاعل نعم وبئس[2]:

« وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسية حقيقة، وبه قال سيبويه وجمهور النحويين، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« الرَّجُلُ » عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ« زيد » المدحُ لأنه فرد من أفراد الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه: « كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح » ...

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ .

(٢) انظر صفحة: ٣٤ ـ ٣٥ .

وقال في تثنية وجمع الضمير المتصل بنعم وبئس[١]:

« واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَينِ الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويهِ[٢]: واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره » ...

ويقول: « وكم في كتاب سيبويهِ من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتَكَلَّمُ به[٣] » .

وغير ذلك كثيرٌ من تعويل المصنف على كلام إمام النحاة، واعتماد آرائه، والاستشهاد بأحكامه في مختلف المسائل النحوية، ولم أقف للمصنف على مسألة واحدة نصَّ فيها على مخالفة سيبويه .

وسوف يتضح لنا هذا الأمر بشكل أكبر في مبحث أفردُهُ لاختيارات المصنف إن شاء الله تعالى .

ومن الذين كثرت نقولُ الرعيني عنهم وإفادتُهُ منهم:

١ ـ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وقد ذكر له من الكتب: « الإيضاح » و« المسائل المشكلة » المعروفة بالبغداديات، و « المسائل الحلبيات » و « التذكرة » .

٢ ـ ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وذكر له من الكتب: « المقرب » ، و « شرح المقرب » و « شرح الجمل » .

٣ ـ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وذكر له من الكتب: « التسهيل » و « شرح التسهيل » و « شرح الكافية الشافية » و « الألفية » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٧٢/١، ٨٣، ٣١٢، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥ ....

ثم يلي ذلك المصادرُ التي نص عليها الرعيني في هذا السِّفْر، وهي على النحو التالي:

- المسائل الكبير (أو الكبير) للأخفش (ت٢١٥هـ) .
- الملوك له أيضاً (ت٢١٥هـ) .
- التصريف لابن كيسان (ت٢٢٩هـ) .
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٦هـ) .
- الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـ) .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) .
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) .
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) .
- شرح اللمع لابن بَرهان (ت٤٥٦هـ) .
- المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) .
- المسألة الرشيدية له أيضاً (ت٤٧٦هـ) .
- رد الشارد إلى عقال الناشد لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) .
- العجائب والغرائب للكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) .
- أحكام القرآن لابن العربي (ت٥٤٣هـ) .
- التمهيد لابن بطال (ت٥٤٩هـ) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت(٦١٦هـ) .
- بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي (ت٦١٨هـ) .
- الفصول لابن معط (ت٦٢٨هـ) .

- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) .
- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) .
- الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) .
- شرح الجزولية لعلم الدين الأندلسي (ت٦٦١هـ) .
- شرح الألفية لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) .
- الكافي في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) .
- البسيط في النحو لابن العلج (ت ق ٧ هـ) .
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- الحلل في شرح الجمل للزناتي (هكذا ورد اسمه) ولم أقف عليه، ولعله الزيات (إسحاق بن حسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكر اسمه[١].

أما عن الأمانة في النقل عن تلك المصادر فقد كان الرعيني رحمه الله أميناً في نقله، فكثيراً ما نراه يعقب على النص الذي يقتبسه بقوله[٢]: « انتهى » ، وإذا زاد في النص شيئاً قال[٣]: « انتهى وفيه بعض زيادة » ، فإذا ما نقل أشياء على ترتيبها في مصدرها أشار إلى ذلك فقال[٤]: « وها أنا أذكرها كما ذكرها أبو حيان » ، أو قال[٥]: « وقد أحكم ابن عصفور هذه المسألة في المقرب ... ونحن نذكرها على نحو

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب البسيط لابن أبي الربيع ٨١/١ .

(٢) انظر صفحة: ١٨٧ من النص المحقق ، وانظر: ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٥١٩، ٥٢٨ .

(٣) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٦٧ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ١٧٥ من النص المحقق .

ذلك » ، أو: « وأنا أذكرها على الترتيب الذي ذكره ابن مالك »[1].

هذه هي مصادر الرعيني في هذا السفر، وهي بمجموعها كوَّنت شخصية هذا العالم المحقق، نضيف إليها ما تلقاه عن أشياخه، وما حفظه من موروث كلام العرب؛ أشعارهم، وأمثالهم، وقصصهم، ونوادرهم .

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ من النص المحقق .

المبحث الثالث:

شواهدُ المصنِّفِ في هذا السِّفْر

١ ـ القرآن الكريم:

أما ما يتعلق بشواهد أبي جعفر في هـذا السفر، فإني قد رأيته يترسم خطا النحاة السابقين، فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، حتى إنه لا يخلو بحثٌ من مباحثه من ذلك .

و لم يقتصر استشهادُ أبي جعفر على القراءات الصحيحة المتواترة فحسب، بل تعداها إلى القراءات الشاذة، وها هو يخالف شيخه أبا حيان في إحدى المسائل، ويميل إلى ما قرَّره الأخفشُ لأنه عضَدَ موقفَه بشواهدَ قرآنيةٍ، قال في معرض سرده للُّغاتِ الواردة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحاً غير أب وأم[1]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش، وبه قال أبوعليٍّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٍّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿يَـبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[2] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيَّا فحُذِفَت الألِفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخرَّجَ[3] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خطّاً كما حُذِفَت لفظاً .

---

(١) انظر صفحة: ٦٤٦ ـ ٦٤٧ .

(٢) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٣) البحر المحيط ٥/٢٢٦ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥٤ .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[١]: ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حمَلَ الأخفشَ على جواز هذه اللغة قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَيسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهفَ ولاَ بِلَيتَ ولاَ لَوَ انِّي

... قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه الأخفش، والله أعلم » .

ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها المصنف في هذا السفر:

١ - ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[٢] بنصب « قلبَه » ، وهي قراءةُ ابنِ أبي عَبلَةَ[٣] .

٢ - ﴿ إِنَّكَ مَائِتٌ ﴾[٤]، وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم[٥].

٣ - ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاؤُكُمْ﴾[٦] برفع « آباؤكم » وهي قراءة محمد بن كعب القُرظي[٧].

٤ - ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾[٨] برفع «عبدُه» و«زكريا» ، وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية[٩].

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣ .

(٣) انظر صفحة: ٢٣٩ من النص المحقق .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٣٠ .

(٥) انظر صفحة : ٢٤٧ من النص المحقق .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

(٧) انظر صفحة: ٤٠٧ من النص المحقق .

(٨) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٩) انظر صفحة: ٤٠٨ من النص المحقق .

٥ ـ ﴿كَتَبَ اللهُ عَلَيكُمْ﴾[١] فعلاً ماضياً، وهي قراءةُ أبي حَيوَةَ[٢] .

٦ ـ ﴿لَذَائِقُوا العَذَابَ﴾[٣] بنَصْبِ «العذابَ» معَ سُقوط النونِ مِن «لَذَائِقُوا» ، وهي قرَاءةُ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[٤] .

٧ ـ ﴿غَيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٥] بنَصْبِ الجلالة، معَ حَذْفِ النون مِن «مُعْجِزي»، وهي قراءةٌ رَوَاها أبو زيد عن أبي السَّمَّال أو غيره[٦].

٨ ـ ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[٧] بنَصْبِ «الناقة»[٨] . وغيرها كثير .

وكان رحمه الله يذكر الآية المستشهد بها، ويعمد أحياناً إلى إعراب بعض ألفاظها إيضاحاً وبياناً لموطن الشاهد الذي ساقها من أجله، مثالُ ذلك حكايته عن أبي عمر الجرمي جواز الإتباع على محل معمول المصدر في العطف والبدل دون غيرهما، حيث أتبع ذلك بقوله[٩]: «وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسَّماعِ، فمنه قراءةُ الحسَن: ﴿أَنَّ عَلَيهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[١٠] برفع «الملائكة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى» .

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٠ من النص المحقق .

(٣) سورة الصافات: من الآية: ٣٨ .

(٤) انظر صفحة: ١٦٦ ـ ١٦٧ من النص المحقق .

(٥) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣ .

(٦) انظر صفحة: ١٦٧ من النص المحقق .

(٧) سورة القمر: من الآية: ٢٧ .

(٨) انظر صفحة ١٦٧ من النص المحقق، ولم أقف على من نصَّ على هذه القراءة، ولكن يبدو أنه أبو السمال الذي قرأ الآيتين السابقتين،وذكر هذه القراءة العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢ دون تعيين القارئ.

(٩) انظر صفحة: ٤١٢ من النص المحقق .

(١٠) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧ .

٢ ـ الحديث الشريف:

الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة، ولأبي جعفر الرعيني في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف رأيٌ خالف فيه شيخه أبا حيان، حيث جنح إلى منهج ابن مالك من حيث التوسعُ في الاستشهاد بالحديث دون قيد أو شرط، ولا غضاضة عنده في ذلك حتى وإن كان الحديث مروياً بالمعنى؛ لأنه يرى أن رواية الحديث بالمعنى لا تكون إلا للصحابي، وإذا كان كذلك فهو حجة؛ لأن ناقله عربي، ومن ثمَّ رأيناه يستشهد في هذا السِّفْر بعدد كبير من الأحاديث والآثار حيث بلغت (٣٣) حديثاً تقريباً، هذا الأمر جعل كثيراً من النحاة يتوقفون عند هذه القضية، وبالجملة فقد انقسمت مواقف النحاة حولها إلى ثلاثة اتجاهات:[١]:

١ ـ اتجاه يرى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ويمثله ثلةٌ من النحاة منهم: ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والرضي (ت٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦٢هـ)[٢] .

٢ ـ واتجاه يرى المنع احتجاجاً بأن الرواة جوَّزوا نقل الحديث بالمعنى، ومن ثَمَّ فقد يكون الحديث من لفظ الرواة لا من لفظ النبي ﷺ ، ويحمل لواء هذا الفريق أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) .

٣ ـ واتجاه يرى التوسط بين الاتجاهين السابقين، ويمثل هذا الفريق أبو إسحاق الشاطبي[٣] (ت٧٩٠هـ)، قال: « نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الخزانة ١/٩ـ١٥، وإتحاف الأبجاد: ٩ وما بعدها، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي للدكتورة خديجة الحديثي، والنحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر .

(٢) انظر : إتحاف الأبجاد : ٩ ، ٧٧ .

(٣) تكلم في هذا الموضوع وفصل القول فيه في باب الاستثناء من شرحه على الألفية (المقاصد الشافية) ١/٤٠١ ـ ٤٠٤(المطبوع)، وانظر الخزانة ١/١٢ .

أحدهما: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان .

والثاني: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ... » .

وهكذا وقف أبو جعفر موقفاً مغايراً من شيخه، بل إنه ردَّ عليه في هذه القضية، جاء في باب النداء في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة بعد أن استدل ابنُ مالك على جوازه بعدد من الأحاديث[1]: « قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام .

قال الشَّيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ .

قلتُ: وهذا من الشَّيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النَّبويَّ يجوزُ نَقْلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا ممَّا نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظَ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نَقْلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التَّحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قالَه ابنُ العربي في «أحكامه» وشَفَى في ذَلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ، هؤلاء أئمَّةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظِه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يَثْبُتْ مِن بَعدِ الصحابة ـ ومَن هو مثلُهُم ـ من التابعين الباقين على لسان العرَب أنَّ أحداً تجرَّأَ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِمَ أحوالَهم وضَبْطَهم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٢١ من النص المحقق ، وانظر كذلك: ٦٩٧ .

٣ ـ أقوال العرب (شعراً ونثراً):

استشهد الرعيني في هذا السفر بعدد غير قليل من أقوال العرب شعراً ونثراً، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية ما يزيد على (٤٦٠) شاهداً، عوَّل في كثير منها على شيخه أبي حيان، وفي بعضها الآخر على المصادر التي اطلع عليها، كما أنه نسب كثيراً منها إلى أصحابها .

وهذه الشَّواهد في غالبها ترجع إلى شعراء من عصور الاحتجاج، عدا أبياتٍ ذكرها الرعيني استئناساً وتنظيراً، منها قول أبي نواس[١]:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

أو أنه ذكرها تمثيلاً لمعنى من المعاني، أو لبيان اختلاف للعلماء في لفظةٍ ما، كقول أبي نواس[٢]:

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إِغْرَاءُ وَدَاوِني بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

وقوله أيضاً[٣]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقد وقع في شواهد المصنف أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، منها قولُ الشَّاعر[٤]:

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخْفَى مِنْ حَقَارِتِهَا وَمِثْلُهَا في سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ

وقولُ الشَّاعر[٥]:

إِنَّ الَّتِي هَامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٢٢٠ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ٢٨٧ من النص المحقق .

وقولُ الشَّاعر[١]:

فَإِذَا بَـــدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا فَعَلَيكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَـرَدِ

وقولُ الشَّاعر[٢]:

أَبَابِـيلُ دَبْـرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَت لَحْمَ شَهَّادٍ عَظَيمَ المَلاَحِمِ

وقول الشاعر:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَـــدْ بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ[٣]

فهذه الأبيات لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المصادر.

كما وقعت في هذا السِّفْر رواياتٌ لأبياتٍ لم أقف عليها عند غير المصنف، منها قولُ الشَّاعر[٤]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِسَلٌّ عُونِ
لاَحِقُ بَـــطْنٍ بِقَـراً سِمِينِ

فقوله: (مِسَل) بالسين لم أقف عليه في مصدر من المصادر، والذي وقفتُ عليه (مِشَل) بالشين .

وقولُ الشَّاعر[٥]:

يَا أَيُّهَا المَـايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فقوله (المايح) بالياء لم أجدها عند غيره، والرواية في المصادر: (المائح)، وقد نص الرعيني نفسُهُ على (المايح) بقوله[٦]: « والمايِحُ هنا بياء مثنَّاةٍ من أسفل: الذي ينزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٣٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٠١ من النص المحقق .

(٣) من الطويل، ولم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) انظر صفحة: ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٥) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

(٦) انظر صفحة: ٢٦١ من النص المحقق .

وقولُ الشَّاعر[١]:

ذِي دَعِ اللَّومَ في العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ـلَومَ يُغْرِي الكَـــــرِيمَ بِالإِعْـطَـاءِ

الرواية في المصادر: « يغري الكرام بالإجزال».

وقول الشاعر[٢]:

كناطحٍ صخرةٍ يوماً لِيُوهِنَهَا فلم تُضَرَّ وأوهى قَرنَه الوَعِلُ

رواية الديوان والمصادر جميعاً (فلم يضِرْها).

وقول حسان[٣]:

ألستُ بنعمَ الجارِ يؤلفُ بيتَهُ أخا ثلةٍ أو معدِمَ المالِ مصرِمَا

رواية كل المصادر (أخا قلّةٍ).

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الأبيات التي أوردها الرعيني، لم أقف عليها إلا عند شيخه أبي حيان.

ولربما تعرض الرعيني لما في البيت الواحد من روايات متعددة تختلف المعاني باختلافها، وينص على معنى كل رواية فيها كما في قول الشاعر[٤]:

رُوَيْدَ عَلَيًّا جُـذَّ مَا ثَدْيَ أُمِّهِمْ إِلَينَا وَلَكِـنْ بُغْـضُهُمْ مُتَمَاينُ

قال: « ويُروَى: «مُتمَاينُ» من المَيْن وهو الكذِبُ؛ أي: بغضُهُـم متكـاذبٌ؛ لأنـه على غير ذَنْبٍ، ويُروَى: «مُتمَـائِن» بـالهمز؛ أي: متقَـادِم، ويُـروَى: «وَدُّهُـم متبَـاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة».

وكان من منهـج الرُّعيـني في شـواهده أنـه ينـص في غـالب أمـره على موطـن الشاهد فيها، وقد يفسـرُ بعـض ألفاظهـا، ويعربهـا، ويُوجـزُ في كثـير مـن الأحيـان معناها، فيُورد ما يتعلق بالمعنى من أبياتٍ أخرى غيرِ الشاهد إن تطلَّبَ المقامُ ذلـك، وقد مر بنا بعض أمثلة ذلك في مبحث (منهج المصنف).

---

(١) انظر صفحة: ٦١٩ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ١٤٣ من النص المحقق.

(٣) انظر صفحة: ٧ من النص المحقق.

(٤) انظر صفحة: ٤٩٦ من النص المحقق، وانظر: ١٥ - ١٦.

المبحث الرابع:

موازنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله من شرح ابن النَّحْوِيَّة

مما سبق في منهج المصنف، اتضح لنا أن الرعيني قد سلك في كتابه هذا طريق البسط والتوسع في عرض أبوابه ومسائله، ومن خلال اطلاعي على هذا الكتاب، ومقارنته بما وصل إلينا من شروح لألفية ابن معطٍ، رأيتُ أن شرح الرعيني هو أوسع تلك الشروح مادةً، وأوفاها بحثاً، وأشملها استقصاء، وأوعبها تمثيلاً وتعليلاً وتحليلاً، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وقال ابن خطيب الناصرية[2]: « وهذا الكتاب يدل علىعِظَمِ قدْرِهِ، وكثرة اطلاعه، وتبحره في هذه العلوم » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[3]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وقد أشار الرُّعينيُّ نفسُهُ في بداية كتابه هذا إلى أنه اطلع على كثير من هذه الشروح وأفاد منها، فكأن الناظر في هذا الكتاب ناظرٌ في تلك الشروح، مع حسن ترتيب وتبويب، وبسط واستقصاء، يكتنف كل ذلك سلاسةُ أسلوب، ووضوحُ عبارة .

لذلك رأيت أن أقوم بعقد مقارنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدر المنتخب ١٢٩ .

(٣) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

من شرح ابن النحوية؛ وذلك لأني رأيت أن اسم ابن النحوية قد تردد في هذا السِّفْر كثيراً مقارنة بغيره من الشرَّاح، وإفادةُ المصنف منه ظاهرةٌ، وكانت له معه وَقَفَات، كان في بعض منها مرتضياً رأيه، وفي كثير منها متعقِّباً له، راداً عليه اعتراضاته، وسنقف على شيء من ذلك في النص الذي سوف أسوقه في هذه الموازنة، إلا أني أقول: إن بصماتِ الرُّعينيِّ في كتابه واضحةٌ جليَّةٌ، لم تقف عند حد النقل والمتابعة فحسب، بل تعدته إلى العرض والمناقشة، والتصحيح والتضعيف وغير ذلك مما هو مبثوث مستفيض في هذا السِّفْر، وهذا أيضاً أمرٌ بينٌ واضح لمن أنعم النظر في هذا المؤلَّف بشكل عام .

أما من حيث المادةُ العلميةُ عرضاً وتبويباً وتنظيماً، فقد فاق الرعيني فيها أنداده من شراح الألفية، وهذا أمر واضح أيضاً، لا حاجة بنا لإطالة الحديث فيه .

وأبو جعفرٍ في كتابه أطولُ نَفَساً، وأوسعُ بسطاً واستقصاءً، وتفريعاً للمسائل، فهو يُعنَى بمسائل الخلاف المذهبية وغير المذهبية، كما يُعنى بإيراد أقوال النحاة في شتى المباحث والمسائل، ويحتفلُ كثيراً بالتعليلات والردود والمناقشات، ويكفي للتدليل على ذلك أن نعلم أن أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر بلغ عدَدُها خمسةً وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السِّفر بأكمله؛ الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحةٍ، بينما عددُها في شرح ابن النَّحْويَّة ثلاثٌ وأربعون لوحةً، مع فارقٍ بسيطٍ في زيادة حجم لوحاته عن لوحات شرح الرعيني .

شواهدُ الرُّعَينيِّ في هذا السِّفْرِ تَفُوقُ ما يقابلُهُ من شرح ابن النحوية كثيراً، فقد بلغت الشواهد الشعريَّةُ عند ابن النحوية (١٣٧) شاهداً تقريباً، بينما هي عند الرعيني ما يقرب من (٤٦٠) شاهداً، وبلغت الشواهدُ القرآنية عند ابن النحوية (٥٦) شاهداً، وعند الرعيني (١٧٦) شاهداً، وبلغت الشواهد من الحديث والأثر عند ابن النحوية (١٣) شاهداً، وعند الرعيني (٣٤) شاهداً .

حفلَ كتابُ الرعيني بكثير من المباحث البلاغية والعروضية والتفسيرات اللغوية، ويكاد ذلك ينعدم عند ابن النحوية .

للرُّعينيِّ اهتمامٌ واضح بألفاظ الألفية، حيث يعود في نهاية كل باب لتفسير ألفاظها، وإعراب ما أُبهِمَ، وتوضيح ما غَمُض منها، وكذلك نصُّهُ على الروايات المختلفة لنصها، بينما لا نجد ذلك عند ابن النحوية .

حشد الرعيني عدداً كبيراً من المصادر والمراجع التي أفاد منها في هذا السفر، بينما لم نجد في شرح ابن النحوية إلا قليلاً منها .

ولإيضاح بعض ما سبقت الإشارة إليه من مزايا الشرحين، سوف أسوق نصاً لأبي جعفر وآخرَ يقابله لابن النحوية، وقد راعيتُ أن يكون النصُّ قصيراً، ورأيتُ أن يكون حول قولِ ابن معطٍ:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَة

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ

قال ابن النحوية[1] في شرح هذه الأبيات بعد أن أوردها في مقدمة كلامه:

« لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير وصلة عند البصريين؛ لئلا يجمع بين حرف النداء والألف واللام، وهو جمع بين أداتي تعريف في محل واحد، وهو غير جائز، بخلاف حرف النداء مع العلمية والإضافة نحو: يا عبد الله؛ لأن الممتنع اجتماع أداتي تعريف لا اجتماع تعريفين، أما مع العلمية فلاختلافهما، أو لأن تعريف العلمية يقدر منتفياً، ثم يعرف بالنداء، وأما مع الإضافة فلاختلاف التعريفين، فلا يلزم الجمع بين الألف واللام والإضافة، وإن كان التعريفان مختلفين للاستغناء بأحدهما عن الآخر؛ لأنهما متساويان في رفع العموم .

وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام، واستدلوا بجواز: (يا الله) إجماعاً،

---

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٧ - ٢٢٨) .

وبقول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي

وبقول الآخَر:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللَذَانِ فَرَّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا

وأجيب: أما عن اسم الله فلأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يجئ إذنٌ في: يا أيها الله، ولا في هذا الله، أو لأنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الله عز وجل، أو لأن الألف واللام تنزلتا منه منزلة الجزء لما كانا بحيث لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم ونحوه، وعلى ذلك فلا يكون التعريف، ولا يلزم الجمع بين أداتي تعريف، بخلاف غيره مما فيه الألف واللام، أو لأن الألف واللام فيه عوض عن همزة إله؛ لأن أصل قولك إله، ثم دخلت الألف واللام فقيل: الإله، ثم نقلت حركة همزة (إله) إلى الساكن قبلها وحذفت فصار الِلاَه، بلام أولى مكسورة، وثانية مفتوحة، ثم أسكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية، فصار الله، فلما تنزلتا منزلة همزة إله، وهمزة إله ليست للتعريف لم يكونا للتعريف، فلم يلزم الجمع بين أداتي تعريف، وإنما جاز يا الله بوصل الهمزة، وهو حكم المعرفة اعتباراً بأصلها هذا إن قيل باشتقاقه، وإلا فهو علم مرتجل، تعريفه بالعلمية لا بالأداة، ويدل عليه قولهم: يا الله بقطع الهمزة .

وأما « يا التي تيمت قلبي » فالألف واللام فيه جزء الكلمة لا للتعريف؛ لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته . وأما « فيا الغلامان » فشاذ .

وقوله:

وما لنا اسم فيه لام وألف نودي ... ...

يريد أنه إذا نودي ما فيه الألف واللام، وقد علم أن الجمع بينهما وبين حرف النداء غير جائز، توصل إلى ندائه بأن يجتلب منادًى معرًّى عن الألف واللام مطابق له فينادى، ثم يجري عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة، والمجتلب إما (أي)

وحده المشار إليه بقوله: « بلا أي [سوى الله] وصف » ، فموضع (وصف) الجر على أنه صفة لأي؛ أي: بلا أي موصوف، والضمير المرفوع المستتر في (وُصِفْ) يعود على أي، والتقدير: بلا أيٍّ وُصِفْ بذلك المعرَّفَ باللام، ولكنه اقتصر في هذا البيت على ذكرِ الموصوف، ولم يذكر الصفة، فلما رأى العبارةَ غيرَ مفهمة قال في الذي يليه:

« يا أيُّهَا الإنسانُ والقَصدُ الصِّفَة »

أي: جعل الإنسان صفة لأي، تقول: يا أيها الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وها حرف تنبيه عوضٌ عما يضاف إليه أي، والرجل: صفة لأي .

واستثنى من ذلك لفظ الجلالة لما تقدم .

وأما اسمُ الإشارة وحدَه نحو: يا هذا الرجل، فـ(يا) حرف نداء، وها حرف تنبيه، وذا منادًى، والرجل صف لذا، وأما هما في اسم الإشارة مع أي نحو: يا أيهذا الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وهذا بدل من أي أو عطف بيان له، والرجل صفة لهذا إن جعل بدلاً، أو لأي إن جعل عطف بيان له، ومنه قول طرفة:

ألا أيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى وأنْ أَشهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنتَ مخلِدِي

حذف (أن) عن أحضر لدلالة (أن أشهد) عليها، فلذلك نصب .

واعلم أن صفة المنادى فيما ذكر مخالفة في الحكم لغيرها من صفات المنادى من حيث التزم فيها الرفع تنبيهاً على أنه المقصود بالنداء، فحُركت بحركة المنادى ليدل على ذلك، وأجاز المازني النصبَ قياساً على صفة العلم، وفرق بينهما بأن المقصود بنداء العلم إنما هو العلم، والمقصود بصفته الإيضاح، بخلاف هذه الصفة فإنما هي المقصودة بالنداء .

وفي قولك: يا هذا الرجل تفصيل؛ لأنه لا يخلو من أن يجعل (هذا) مقصوداً بالنداء، والرجل صفة له، أو يجعل (هذا) وصلة إلى نداء ما فيه اللام، ويجعل ما فيه اللام المقصود بالنداء صفة له أيضاً، فإن كان الأول جاز في الصفة الرفع والنصب، وإن كان الثاني لم يجز إلا الرفع، خلافاً للمازني كما تقدم .

وأما قوله:

« ولا تَقُلْ رَجُلُ تعني يَا رَجُل »

فليس هذا موضع ذكره؛ لأن معناه غير مناسب لما قبله؛ لأن معنى ما قبله بيان ما يُتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام، ومعنى هذا بيان ما لا يجوز فيه حذف حرف النداء منه، وإنما موضع ذكره قبل هذا بعد قوله:

لو قلتَ هذا في الندا والله وشبهِ هذا وقَعَ اشـــــتباهُ

لأنه مسوقٌ في بيان ما لا يُحذَف منه حرفُ النداء، ولكنه وقع في النسخ كذلك، والظاهر أنه غلطٌ من النساخ .

وقوله:

ومَا سوى ذَينِ فكيفَ شِئتَ قُلْ

يريد ما حدده من اسم الله واسم الإشارة؛ لأنه جعلهما قسماً واحداً؛ لاشتراكهما في التعريف ومخالفتهما النكرة، وبالآخَر النكرةَ المقصودة؛ لأنه جعلها قسماً » .

وقال أبو جعفر في شرح الأبيات السابقة[1]:

« الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتَين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام :

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوالٍ:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» إلا في الشِّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: يأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ أنَّ «أيًّا» إنما أُتِيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنَعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَلزَمُ منه اجتماعُ أداتَي تعريفٍ وهمَا «يا» والألفُ واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»: إنما

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ - ٦٣٩ .

لم يجتمعَا؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لتعريفِ العَهد، و«يا» لتعريف الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنًى .

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَرٍ:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنَادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يا الله، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا الله، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ صَارت مع لفظ الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُهَا، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه» ، فليست للتعريف، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على الله، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها الله .

وإذا قلتَ: يا الله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونِهَا همزةَ وَصْلٍ .

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللامِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ، قال ابنُ مالك: وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان: وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ« تأبَّطَ شرّاً » ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أي» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورِ الثلاثِ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجِنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما وَرَدَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعرِ:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللـذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وقال الآخَرُ:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالـــودِّ عَنِّي

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتوَّجُ والذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيتَ العُلَى عَدنَانُ

وهذا كلُّهُ عند البصريين شاذٌّ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي» ؛ فالتقدير: يا أيُّهَا الغلامان، ويا أيَّتُهَا التي .

القول الثالث: التفرقةُ بين أن تكون الألفُ واللامُ للجنس داخلةً على مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويا الخليفةُ جُوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ على محذوفٍ؛ أي: يا مثلَ الخليفة، ولا يجوزُ إن كانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة :

وقد ألحقوها ميماً مشدَّدةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفُ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إِنِّي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا
أَقُولُ يَا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهمَّا

وقال الآخَرُ:

وَمَا عَلَيكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَينَا شَـيخَنَـا مُسَلَّمَا

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لاَهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَـلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصـارَ: لاهُـمَّ، ويُريـدَ: «حَجَّـتي» و«بـي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً .

وضمَّةُ الهاء من «اللهمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ ليست عوضاً من حرف النـداء، وإنمـا هـي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفَةٍ وهي: أُمَّنَا بخيرٍ، فالتقدير عندهـم: يـا الله أُمَّنَـا بخيرٍ، فحُـذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ البـاقي، ولم يبـقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّـةُ همـزة «أُمَّنَـا»، ويجـوزُ عندهـم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِـوَضٍ، قـال الشـيخُ أبوحيَّـان: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن نتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهبِ، فمن ذلك: أن هذا التقديـر لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَـانَ هَـذَا هُـوَ الحَـقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَينَا حِجَـارَةً مِـن السَّـمَاءِ ﴾[1] لا يَسُـوغُ فيـه ذلـك، فـلا يكـونُ التقديرُ: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عنـدك فـأمطِرْ علينـا؛ لمـا فيـه مـن تنـافُرِ التركيب .

ويُستَعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ :

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي .

---

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً لـه في قلـب السَّـائل، يقـولُ القـائلُ: أَزَيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَـةٌ وهـي: أنَّ المجيـبَ إذا ذَكَـرَ الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلَّة في وُقُوعِ المذكـورِ كقولـك: أنـا لا أزورُ السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقـوعَ الزيـارَةِ مقرُونـاً بدعـاء السُّـلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف: قولُهُ:

« وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٌّ سِوَى اللهِ ... »

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِـن أحكام اسمِ الله ألاَّ يُحذَفَ منه حـرفُ النـداء، أرادَ أن يذكُـرَ مـا يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنـه ليس في كـلام العـرَب اسـمٌ فيـه الألِفُ واللامُ ينادَى بغير «أي» إلا الله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنادَى بغـير «أي»، وقـد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بـالألف والـلام يُنـادَى بغير أي، وأن المبردَ قـاس الموصولَ المحلَّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنَا أن «أيّاً» جعلَتْهَا العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبـين الألـف والـلام؛ لئلاَّ يلتقي مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودَ بالنداء.

وقولُهُ: «**وُصِفْ**» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهـو في موضـع الصفـة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسـمٌ فيـه لامٌ وألـف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويـلزَمُ منـه الفصـل بقولـه: «سـوى الله» بـين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظـيٌّ. وعلـى هـذا خرَّجـه ابـنُ النَّحويَّـة وابـنُ القـوَّاس، والـذي أراهُ أن يكـون: «و صِـفْ»؛ فعـلَ أمـرٍ، والـواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا.

وقوله:

« تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيـه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيـلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الـذي

ذكـــرَه، وهو قولُهُ: «**يَـا أَيُّهَـا الإِنْسَـانُ**» وهـو إشـارةٌ إلى قولـه تعـالى: ﴿ يَـا أَيُّهَـا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[1] وما شاكَلَه من الآيِ الكريمة، فتبيَّنَ من مثاله أنكَ إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألفُ واللامُ أن تأتيَ بـ«أي» فتوليَهَا حرفَ النداء، فيكونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بالألف واللام صفةً لـ«أي»، والصفةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «**والقَصْدُ الصِّفَةُ**» فمرادُهُ أن «أيّاً» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ« القـصدُ » مصدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

« وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ»

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الله لا يُحذَفُ حرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنَادَى بغير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح، فإنه في غاية البُعد .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: وما سوى هذَين النوعَين، يريد بالنوع الواحد اسمَ الله والإشارةَ، وجعلَهُمَا نوعاً واحداً لاندراجهما في التعريف، ويريدُ بالنوع الآخَرِ: النكـرةَ المقصودَةَ؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَه بإثبات حرف النداء أو حذْفِهِ، والله أعلَمُ » .

---

(١) سورة الحاقة: من الآية: ٦ .

المبحث الخامس:

مآخِذُ في هذا السِّفْرِ

لا شكَّ في أنَّ المطَّلِعَ على نَتَاجِ أبـي جعفرٍ سوف يقـفُ منه موقِـفَ إجـلالٍ وإكبارٍ؛ لأنه يجدُ نفسه أمام شـخصيةٍ ذاتِ قـدمٍ راسـخةٍ، واطـلاعٍ واسـعٍ، وثقافـةٍ غزيرةٍ متنوعةٍ، الأمر الذي زادني تبجيلاً له واحتراماً، ومن ثَمَّ رأيتُني مدفوعـاً للثنـاء عليه طالما وجب الثناء، إلا أنني خلال معايشتي لهذا السِّفر من شرح الرعيني، وقفتُ فيه على بعض عثرات، منها ما يتعلق بمادة الكتاب، ومنهـا مـايتعلق بمنهـج المصنِّـفِ وعبارتِهِ فيه، وهذه المآخذُ لا تغضُّ من قدر الرعيني، ولا تنتقص من مكانته ومنزلتـه العلمية، وأنَّى لمثلي أن يقترفَ مثل هذه الفَعلة، إلا أنها بعضُ تنبيهاتٍ عمَّا وقع فيـه من سهو، رغبت في إظهارها إتماماً للفائدة .

وقد أجملتُ ما وقفتُ عليه من ملاحيظَ في النِّقاط التالية:

١ ـ ما يتعلق بالآراء النحوية .

٢ ـ ما يتعلق بالشواهد .

٣ ـ ما يتعلق بالمنهج والأسلوب .

٤ ـ مآخذ متفرقة .

أولاً: الآراء النحوية :

١ ـ ما نسبه إلى بعضهم ووقفت على ما يخالفه:

من خلال وقـوفي علـى كـلام الرعيـني ، والآراء الـتي ذكرهـا في هـذا السِّـفْر، ومقارنتها بأصولها من مصادره، تبيَّن لي حصولُ بعض السـهو في نسبة بعـض هـذه الآراء، ومن ذلك ما يأتي:

١ ـ نَسَب[١] إلى الفرَّاء ـ رحمه الله ـ جواز وقوع (الذي) فاعلاً لنعم وبئس، وهذا القول منقول عن المبرد والفارسي، وهو ظاهر قول الأخفش[٢]، إلا أن المشهور عن الكوفيين ـ ومعهم بعض البصريين ـ منعُ ذلك، و لم أقف على نسبة هذا القول إلى الفرَّاء .

٢ ـ القولُ في أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل العوضية، وقد تبعَ المصنفُ كثيراً من النحاة في نسبة هذا القول إلى المبرد ومعه الفارسي، ونصُّ المبرد في المقتضب[٣] يخالِفُ هذا، حيث قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .

٣ ـ نَسَب[٤] المصنِّفُ إلى أبي علي الفارسي جواز: « نِعمَ فيك الراغِبُ زَيدٌ » على أن (فيك) يتعلق بـ(نِعمَ)، وبعد رجوعي إلى كلام أبي عليٍّ في « المسائل البصريات » ظهرَ لي أنه لا يجيز ذلك[٥].

٤ ـ نَسَب[٦] إلى أبي علي الفارسي أولَوِيَّةَ تأخُّرِ المنصوب بعد (حبذا) على المخصوص بالمدح أو الذم، قال: « ومذهبُ أبي علي أنَّ التأخُّرَ أَولى » .

والذي وقفت عليه لأبي علي في « المسائل البصريات »[٧] أنه يَرَى أَولَوِيَّةَ تقدُّمِ الاسمِ المنصوب على المخصوص بالمدح، لا تأخُّرِهِ .

---

(١) انظر صفحة: ٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر: المقتضب ١٤١/٢، والمسائل البصريات ٦٤٢/١، وشرح التسهيل ١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣.

(٣) انظر المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) انظر صفحة: ٤٦ من النص المحقق . المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٥) انظر المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٦) انظر صفحة: ١٠٢ من النص المحقق .

(٧) انظر المسائل البصريات ٨٤٥/٢ .

٥ ـ نَسَب[١] إلى أبي علي أيضاً أنه يُعربُ الاسمَ المنصوب بعد (حبذا) حالاً لا غير، والذي ظَهَرَ لي من كلام الفارسي في « المسائل البصريات »[٢] أنه يجيز كونَه تمييزاً وحالاً .

٦ ـ جاء في باب اسم الفاعل ما نصه[٣]: « وقالوا: قطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَلاَ، فهو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطّ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه »

والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قال ابن سيدَه : «وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ــ مفعولٌ بمعنى فاعل ــ : غَلاَ »[٤] .

٧ ـ نَسَب[٥] إلى ابن القواس تعليقاً في قول الشَّاعر:

صَبَّحكَ الله بخَيرٍ عَاجلِ بِنَعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ بَاكِرِ

مُلَخَّصُهُ: أنَّ نِعْمَ مِن قوله: « بِنَعْمَ طَيرٍ»، ليس فعلاً للمدح، وإنما هو اسمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثمَّ نُقِلَت كسرةُ العين إلى النُّون، فالتقى ساكنان: العينُ والياءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيه بُعدٌ؛ إذ لو كانَ على ما قالَه، لبَقِيَت الميمُ مجرورةً بحرف الجرِّ .

وبالرجوع إلى شرح ابن القواس رأيتُهُ لم يتعرض لهذا الشاهد بالذكر، بل ما نقَله المصنفُ هو من كلام تقي الدين النيلي، وذلك في أثناء تعليقه على بيت استشهد به وهو قولُ الشَّاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالٍ بمائنِ طائرٍ وأجلِّ فالِ

---

(١) انظر صفحة: ١٠٣ من النص المحقق .

(٢) انظر المسائل البصريات ٨٤٥ ـ ٨٤٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٢١ ـ ١٢٢ من النص المحقق .

(٤) المحكم ٦/٧١ .

(٥) انظر صفحة: ٩ ـ ١٠ من النص المحقق .

قال النيلي[١]: « وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ » .

٨ ـ نَسَبَ[٢] إلى ابن مالك رأياً في أثناء حديثه عن (أفّ) من أسماء الأفعال، وأنها قد تأتي غيرَ اسمِ فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحقَتْهُ التاءُ نحو: أفّةٍ وتفّةٍ، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقراً .

قال: « وذكَرَ ابنُ مالكٍ أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء ... » .

وهذا ليس من كلام ابن مالك، بل هو لأبي حيَّان[٣] .

٩ ـ ما جاء[٤] في مسألة حذف حرف النداء من اسم الإشارة؛ حيث منعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وتوسَّط ابنُ مالكٍ[٥] بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، وجَعَلَ منها قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[٦] التقدير: يا هؤلاء .

ولم أقف على استشهاد ابن مالك بهذه الآية، بل الذي استشهد بها هو ابن القواس[٧]، وأبو حيان[٨] .

---

(١) انظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط.

(٢) انظر صفحة ٤٩٢ ـ ٤٩٣ من النص المحقق .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣ .

(٤) انظر صفحة ٦١٩ ـ ٦٢٠ من النص المحقق .

(٥) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معط ١٠٤١/٢ .

(٨) انظر التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

١٠ ـ نَسَبَ[١] إلى المبرد أنه لا يَفتَحُ الياء إذا جاءت آخر المندوب وكانت على لغةِ مَن يُسكِّنها، بل يحذفها لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة فيقول: وا غُلامَاه.

والذي وقفتُ عليه للمبرد في « المقتضب »[٢] أنه يقول بالخيار؛ إن شئتَ حرَّكتَ الياءَ تخلُّصاً من التقاء الساكنين فتقول: وا غلاميَاه، وإن شئتَ حَذَفْتَها لالتقاء السَّاكنين أيضاً فتقول: واغُلامَاه .

٢ ـ نِسبَتُهُ بعضَ الآرَاءِ إلى عُلَمَاءَ مَعَ أَنَّهُم مَسبُوقُونَ بِهَا:

نَسَبَ الرُّعَينيُّ رحمه الله بعضَ الآراء إلى علماء، وهناك مَن سبقهم إليها، وقد وقع ذلك منه في عدة مواضعَ من هذا السِّفر، أُجمِلُهَا فيما يلي:

١ ـ ما جاء في باب اسم الفعل، قال الرعيني[٣]: « وأمَّا (أَولى) فهي مما زداه الشَّيخ أبو حيَّان » ، وأبو حيَّان مسبوق بهذا، فقد ذكره الأصمعيُّ وجعل منه قولَه تعالى: ﴿فَأَولى لَهُم﴾، كما ذكره أبو علي[٤] وابن جني[٥] .

٢ ـ نسبَ[٦] إلى أبي حيان زيادة (فداء) إلى أسماء الأفعال، وهو مسبوق في ذلك، حيث ذكرها ابن يعيش[٧] رحمه الله .

٣ ـ نسبَ[٨] إلى أبي حيان زيادة (النجاء) في أسماء الأفعال ، وهو مسبوق

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٩ من النص المحقق .

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٧٠ .

(٣) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .

(٤) إيضاح الشعر: ٢٣ ـ ٢٧ .

(٥) الخصائص ٣/٤٤ .

(٦) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .

(٧) شرح المفصل ٤/٧٢ ـ ٧٣ .

(٨) انظر صفحة: ٥٠٦ من النص المحقق .

بذلك، فقد ذكرها سيبويه[١] وابن جني[٢] .

٤ ـ نسبَ[٣] إلى ابن النحوية زيادة النكرة غير المقصودة فيما لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ منه، إضافة إلى لفظ الجلالة ما لم تلحَقْهَا الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ .

وفي الحقيقة قد سبَقَ ابنَ النّحوية إلى هذا ابنُ مالك في « شرح الكافية الشافية»[٤].

٥ ـ نسبَ[٥] إلى ناصر الدين عبد المطلب بن المرتَضَى المعروفُ بـ « ابن بابْشَاه» قوله: إنَّ (هَاتَى يُهَاتِي) لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتٍ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

والحقُّ أن ابن بابشاه مسبوقٌ بهذا القول، فقد سبق إليه ابن الخباز فيما رواه عن شيخه حيث قال[٦] ـ معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بـ(هاتَى يُهاتي مهاتاةً) على أنّها فعلٌ لا اسمُ فِعْلٍ ـ قال : « وقال شيخُنا ـ رحمه الله ـ : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتَى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ (هاتِ)، كما قالوا: سألتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لِي؛ أي: قلتَ: لو كان عندي » .

كما ذكره ابن القواس في « شرح الألفية » ، ولم ينسبه[٧].

٦ ـ ومما يدخُلُ تحت هذا المبحث ما نسَبَهُ إلى مصدرٍ من المصادر، وهو

---

(١) الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) الخصائص ٤٥/٣ .

(٣) انظر صفحة: ٦١٥ من النص المحقق .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣

(٥) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

(٦) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوحة (١٠٨ ـ مخطوط) .

(٧) شرح ألفية ابن معط ١٠٢٢/٢ .

موجودٌ في غيره، مثالُ ذلك ما جاء في باب عمل اسم المفعول، حيث نصَّ الرُّعَيني على ما ينوب عن اسم المفعول فقال[١]:

« تنبيهٌ: هذه الأشياءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هيَ نائبةٌ عنه في المعنى لا في العَمَل، فهي تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسمُ المفعُول، ولا تَعْمَلُ عَمَلَهُ، فلا يُقَالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مرَرْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أبُوهُ، ولا كَحِيلٍ عَينُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَواز، قالَ في «شرْحِ المقَرَّب» في آخِرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: « واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُهُ بالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول » .

وهذا النصُّ الذي نقله المصنف عن ابن عصفور لم أجده في شرح المقرب له، وهو بلفظه موجود في المقرب[٢].

٣ ـ مَسائلُ وَهِمَ المصنِّفُ في تحريرها:

١ ـ تعرَّضَ المصنِّفُ في باب نِعْمَ وبِئسَ إلى اللغات الواردة في نعم[٣]، فذكر أن اللُّغةَ الأُولى هي (نِعْمَ)، ونصَّ على أنها أشهرُ اللغات، و أنها هي الواردةُ كثيراً في القرآن الكريم ولغة العرب، ثم ذكر العلة في ذلك، ثم نصَّ على اللُّغةِ الثَّانية وهي (نِعِمَ) بكسر النون والعين، وقال: هي دون الأُولى، وبها قرأ بعضُ القراء، ثم وجَّهَ قلَّةَ وُرُودِ هذه اللغة وقال عنها: هي أصلُ اللغات.

لكن هذا ليس بصحيحٍ، بل أصلُ اللغات هي (نَعِمَ) الآتيةُ في اللغة الثالثة، حيث نصَّ عليه الرعيني نفسُهُ فقال:

« الثَّالثة: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وهي أصل اللغات وهي دون

---

(١) انظر صفحة: ١٨٥ ـ ١٨٦ من النص المحقق .

(٢) صفحة: ٨٧ .

(٣) انظر صفحة: ١٣ ـ ١٤ من النص المحقق .

الثَّانية...» .

٢ ـ ما جاء في مسألة (فاعل نعم وبئس إذا كان مذكراً كُني به عن مؤنث أو العكس) هل تلحقُ نعمَ وبئسَ التاءُ أم لا ؟

أمَّا إذا كان الفاعل مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث مثل: نعم البلدُ هذه الدار، فقد قال المصنف فيه[1]: «ويظهر من كلام سيبويه أنَّ هذا القسمَ لا يجوز فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يظهرُ من كلام ابنِ عُصفور. وقد تأوَّلُوا كلام سيبويه » .

قلتُ: والصَّحيحُ في هذه المسألة هو أن سيبويهِ يجيزُ هنا إلحاقَ تاءِ التأنيث لِنِعْمَ، كما يجيزُ تَركَهَا، قال ـ رحمه الله ـ[2]: « وأما قولهم: هذه الدار نِعمَت البلدُ، فإنه لما كان البلدُ الدَّارَ، أقحَموا التاء، فصار كقولك: مَن كانت أمُّكَ، وما جاءت حَاجَتُكَ. ومَن قال: نِعمَ المرأةُ، قال: نِعمَ البلدُ » .

أما ابن عصفور، فإن مذهبَه في هذه المسألة هو عكسُ ما ذكرَه المصنفُ، فابنُ عصفور هنا يُوجبُ إلحاق التاء؛ لأنه كنايةٌ عن مؤنث، قال في «شرح الجمل»[3]: « إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُنِيَ به عن مُذَكَّر، فإنك تُعامِلُ الفاعل إذ ذاك معاملةَ ما كَنَّيتَ به عنه » .

وهذا الذي نسبَه المصنِّفُ إلى سيبويه وابنِ عصفور هو في الحقيقة ما يخصُّ المسألةَ الرابعةَ المذكورةَ بعدُ .

٣ ـ في باب أسماء الأفعال، وفي أثناء كلامه عن (تِيدَ) أورد المصنف[4] كلاماً لأبي عليٍّ في اشتقاق هذه الكلمة فنَسبَ إليه القولَ بأنها مشتَقَّةٌ من التُّؤَدَة، والتَّاءُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٩ ـ ٥٠ من النص المحقق .

(٢) انظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٤) انظر صفحة: ٤٨٣ من النص المحقق .

في التُّؤَدَة بَدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ: وُؤَدَة، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ تاءً، ثمَّ قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ .

قلتُ: سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في هذا الموضع، وظاهرٌ أنه لا يُوجَدُ قبل الهمزة كسرةٌ، ولكن يبدو - والله أعلم - أنَّ اللبسَ قد جاء من اختزال كلامِ أبي عليٍّ، الذي نظَّر في أثناء حديثه عن (التؤدة) بـ « بِيسَ » ، وإذا ما رُدَّ الكلام إلى (بئس) صَحَّت العبارةُ دون لَبْسٍ .

٤ - حَصَلَ وَهْمٌ[1] في تحرير القول الرابع من الأقوال المذكورة في مسألة نداء النكرة غير المقصودة، حيثُ ذكر فيها المصنفُ أربعةَ أقوال:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً ، وهو مذهب الجمهور .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة، وهو مذهبُ المازنيِّ، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنها نُوِّنَت ضرورةً .

القول الثالث: للكوفيين وهو أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: يا ذاهباً .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها .

وهذا القول الأخير هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنفُ ونسَبَهُ إلى المازني، فحاصِلُ الأقوال هنا إذاً ثلاثةٌ لا أربعة[2] .

---

(١) انظر صفحة: ٦٠٢ .

(٢) أورد ابن عقيل قولاً رابعاً هو: المنع مطلقاً، مقصودةً كانت النكرةُ أو غيرَ مقصودة، وهو قولُ الأصمعي. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

ثانياً: الشواهد النحوية:

الشواهد الشعرية:

سها الرعيني - رحمه الله - في إيراده لبعض الشواهد التي ذكرها في هذا السِّفْر، فنسب بعضها إلى غير أصحابها، وأخطأ في رواية بعضها، كما وردت عنده أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، إلا أنَّ المصنِّفَ قد يكون في بعض ذلك غيرَ مبتدع لهذه النسبة أو ذلك الخطأ، بل هو فيه متابع غيرَه، وتفصيلُ ذلك كما يلي:

أولاً: شواهد نُسِبَت إلى غير أصحابها:

١ - نَسَبَ المصنف[١] قولَ الشَّاعر:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

إلى أبي الطيب المتنبي، وحقيقة نسبته إلى أبي نُوَاس، والبيت في ديوانه، والمصنف متابع في هذ الخطأ ابنَ عصفور، الذي نسبه إلى المتنبي في شرح الجمل[٢].

٢ - نَسَب[٣] قولَ الشاعر:

قَلاَ دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

إلى أبي ذؤيب الهذلي، وهو غير موجود في شعره، والبيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، والرُّعيني متابع في هذه النسبة لسيبويه، فقد جاء البيت في الكتاب منسوباً إلى أبي ذؤيب[٤].

٣ - نسب[٥] قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّائِلي أَينَ يَمَّمَت

إلى الفرزدق، وهو للأعشى في ديوانه، والمصنف متابع في ذلك أبا حيان[٦].

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .
(٢) شرح الجمل ١/٦٠٥ .
(٣) انظر صفحة: ١٩٨ من النص المحقق .
(٤) انظر الكتاب ١/١١١ .
(٥) انظر صفحة: ٦٥٩ من النص المحقق .
(٦) التذييل والتكميل ٤/١٩٩ .

٣ ـ نَسَبَ قولَ الأخطل التغلبي:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

إلى حسَّان بنِ ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو للأخطل في ديوانه، والرواية فيه:

وأطيبْ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

٤ ـ ويدخل في هذا المبحث أيضاً ما وقع في نسبة إنشاده خطأٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ

فقد نَسَبَ المصنِّفُ[1] إنشادَه إلى أبي العبَّاس ثعلب، وقد نصَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ[2] على أنَّ الذي أنشده هو أحمدُ بنُ إبراهيمَ أستاذُ ثعلب، لا ثعلبٌ نفسُهُ، والرُّعينيُّ مُتابِعٌ في هذه النسبة ابنَ يعيش[3] الذي نصَّ على ذلك في «شرح المفصل»، والبيتُ لامرأة من بني قريط .

ثانياً ـ ما رُوِيَ محرَّفاً من الأبيات:

١ ـ ومنه قول زهير بن أبي سُلمى[4]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنتَ إذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ

رواه المصنف بلفظ (لدى المحراب)، والمعروف من رواية البيت كما في الديوان والمصادر (لدى الحجرات)، ولم أر مَن ذكَرَ (لدى المحراب)، ولعل ذلك حاصلٌ من

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من النص المحقق .

(٢) انظر إيضاح الشعر: ٢٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ٣٩/٤ .

(٤) انظر صفحة: ٤٥ من النص المحقق .

تحريف النساخ .

٢ - وقول كثيِّر عزة[١]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَي عَبْدَ في رَونَقِ الضُّحَى
بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

في الأصل: « هديل » وهو خطأ؛ لأن القصيدة رائية، ولعل ذلك من خطأ النساخ أيضاً.

٣ - وقول الأعشى[٢]:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا

ورواية المصادر جميعها (الفنعا) بالفاء، والمؤلف نص على أنها (القنعا) .

* * *

(١) انظر صفحة: ٥٦٥ من النص .

(٢) انظر صفحة: ٣٩٣ من النص .

ثالثاً : ما يتعلق بالمنهج والأسلوب :

وقفتُ في هذا السِّفْرِ على بعض العثرات في منهج الرعيني فيما يتعلق بتعامله مع نصوص العلماء السابقين، وخاصة الذين توافرت كتُبُهُم لديه ورجَعَ إليها كثيراً في نقولاته وتعليلاته واعتراضاته، فلم يكن له فيها منهج مطرد، حيث أَجِدُهُ يَنقُلُ عنها في بعض الأحيان نقلاً مباشراً، مع نصِّهِ على ذلك، وبالرجوع إلى المصدر ذاته، أجدُ النَّقل مطابقاً لأصله، وتارَةً أخرى أَجِدُهُ نقَلَ عن تلك المصادر بواسطة شيخه أبي حيَّان، الأمر الذي أدى به إلى الوقوع في بعض الأخطاء، حيث جاء ما نقله عن طريق شيخه مخالفاً لأصل ذلك النص في بعض المواضع، وهذا يَقِفُنَا بجلاءٍ على مدى تأثُّرِ الرُّعَينيِّ بكُتُبِ شيخه وعباراتِهِ، وقد فصَّلتُ القولَ في هذا الجانب في مبحث « موقفُ المصنِّفِ من شيخه » ، وسأورد هنا بعض ما وقفتُ عليه في هذا الجانب:

١ ـ ما جاء في باب (اسم الفاعل) بعد أن أورد المصنفُ تعريف ابن مالك له قال: « وقال المصنِّفُ في الشَّرح ... » ، فقولُه هنا: « وقال المصنِّفُ » لا يُناسبُ هذا المقام؛ لأنَّ الذهن ينصرف إلى أن المراد هو صاحبُ النَّظم (ابنُ معط)، حيث إنه صاحب النص المشروح في هذا الكتاب، وكان الأَولى أن ينصَّ على ابن مالك عينِهِ، وسبب ذلك أن المصنِّفَ نقل ذلك عن شيخه، وأبو حيان ذكر هذه العبارة إشارة إلى ابن مالك صاحب النص المشروح في « التذييل والتكميل » ، فنقل الرعيني ذلك عن أبي حيان دون تغيير في العبارة لتناسب المقام .

٢ ـ جاء في باب عمل المصادر قول الرعيني[1]:

«وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ «الوُضُوء»

---

(١) انظر صفحة: ٤٣٤ من النص المحقق .

و«الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و«كِبْر» من «تَكبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ»

نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان[1] وكلام ابنُ مالك[2] مخالف لذلك حيث قال: «... بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعْدٌ وتفاوتٌ كعون وعِشرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر » .

٣ ـ ما وقع في ألفاظه من إبهامٍ، ومنه ما جاء في أثناء كلامه على معمولِ تابعِ اسمِ الفاعل حيث قال[3]:

« فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضارِبُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ يُجيزُ فيه الجرَّ على اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّنٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لجازَ أنْ تَنصِبَ « عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضارِبُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحُجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا يَجوزُ في المعطوف عليه.

وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ، قال ابنُ عُصفورٍ: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجوزُ في المعطوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ و لم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ » .

فقوله «وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ » يُوحِي بأن هناك شيئاً

---

(١) التذييل والتكميل ٢٤١/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٢/٣ .

(٣) انظر صفحة: ١٧٩ ـ ١٨٠ من النص المحقق .

آخَرَ يجوزُ غيرَ النصب والجر، والأَولى أن يقول: وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجبُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ » والله أعلم .

٤ ـ قال في باب عمل المصدر[1]:

«وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخَّار، عُرِفَ بالبِيرِي ـ رحمه الله تعالى ـ أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني نبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ ... » والأولى أن يقال: « جعلني أبدأُ » ؛ لأنه يتكلم عن نفسه .

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ من النص .

رابعاً : مآخذُ متفرِّقةٌ :

كما وقفتُ في هذا السفر على بعض المآخذ المتفرقة أجملها في النقاط التالية:

١ ـ من المآخذ العامة التي لَحَظْتُهَا في هذا السِّفْر أنَّ الرُّعَينيَّ رحمه الله قد يَذكرُ في صدر الباب بيتاً من أبيات الألفية بروايةٍ، ثم عند العودة إليه في خاتمة الباب لتفسير ألفاظه يَذكُرُهُ بروايةٍ أخرى، كما وقع للبيت[١]:

وَهَاءِ خُذْ وَبَلْهَ دَعْ وَحَيَّهَلْ كَذَا فَعَالِ إِنْ تَعَدَّى فِي العَمَلْ

في باب أسماء الأفعال، وأورده المصنف في نهاية الباب[٢] برواية:

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

٢ ـ سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في نهاية باب الصفة المشبهة، حين نصَّ على عدد المسائل فقال[٣]:

« وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤَنثةً، فَتَنْتَهي إلى أربعٍ وعشرين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفرَدٌ أو مثنًى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمَائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٌ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِن أنواع الصِّفَةِ الإثنين والسَّبعَين،

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٦ من النص المحقق، ومثل ذلك ما جاء في قول الشاعر:

(بئس قوم الله قوم طُرقوا ...)

انظر صفحة: ٢٨ و ٤٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٢٩٤ من النص المحقق .

فَتنتهي إلى اثنَين وستّينَ أَلْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً، هذا مع ما تَرَكْنَاهُ مِن حَذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام».

فذَكَرَ أن المسائل تنتهي إلى اثنَين وستّينَ أَلْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً، والصَّحيحُ أنها تنتهي إلى اثنَين وستين ألفَ مسألةٍ ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨).

٣ ـ سَهَا المصنّفُ في بعض أحكامِه العروضية، حيث علَّقَ على قول الشَّاعر:

يَا لَتَمِيمٍ أَلاَ لِلّهِ دَرُّكُمُ لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى المُصْمِئِلاَّتِ

فقال[1]: « والبيت من البسيط من العَروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُردَفُ، والجزءُ الأوَّلُ من البيت دَخَلَهُ الطَّيُّ، ودخَلَ الثَّانيَ والخامسَ الخبنُ » .

والواقعُ أنَّ الجزءَ الثَّانيَ جاء تاماً (فاعلن) ولم يَدخُلْه الخبْنُ[2]، بل دخل الخامس فقط .

٤ ـ ومن المآخذ العروضية قول المؤلف بعد أن أورد البيت[3]:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

« والبيتُ مِن الطويل التَّامِّ ضَرْبُهُ، دخلَهُ القَبْضُ في جزأَيه الخامسِ والسَّادس » .

وفاته أن القبض دخل الجزء الثالث أيضاً .

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٤ من النص المحقق .

(٢) وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢ ، وهذا المأخذ نبه عليه المحشي (وهو العلامة ابن الحنبلي) في المخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

الفَصْلُ الثَّالث

الرعيني في السِّفْر السابع من شرح الدرة الألفية

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ موقفه من العلماء .

٢ ـ مذهبُهُ النَّحويُّ ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف.

٣ ـ اختياراتُهُ .

٤ ـ أثرُهُ في الخالفين بعده .

المبحث الأول :

موقفه من العلماء

تمهيد :

لقد حفل هذا السفر بقدر كبير من آراء العلماء، وكان ذلك نتيجةً منطقية للمنهج الذي اتبعه أبو جعفر في هذا الشرح، وهو البسط والتطويل، والإسهاب في الشرح والتحليل - كما أسلفناه - ، ومن ثَمَّ تواردت آراء العلماء على مباحث هذا السفر، فكانت نجوماً ساطعة، ولآلئ مضيئة، وكانت شاهد صدق على مدى عمق ثقافة أبي جعفر، وغزارة علمه، وسعة اطلاعه، وتبحره في فنه، وقد تبين لي خلال اطلاعي على هذا السفر أن الرعيني كان يجل العلماء إجلالاً كبيراً، ويحترمهم احتراماً شديداً، وإن من كريم الأخلاق التي ترفع الدرجة وتعلي المنزلة، التأدب مع العلماء والأشياخ، فلا ينعتون إلا بجميل الألفاظ، وإن سها أحدهم في مسألة من مسائل العلم، أُظهر خطؤه بلطيف العبارة، وجميل المأخذ .

وهكذا كان أبو جعفر في مواقفه مع العلماء الأجلاء ، وسوف يتضح لنا ذلك جلياً من خلال ما سنورده من أقواله وتعقيباته، واستدراكاته وتعليقاته على ما يورده من الآراء .

ولقد ظهرت شخصية الرعيني النحوية واضحة في أثناء سرد مباحث هذه السفر، وترصيعه بآراء العلماء، التي كان يقف منها موقفاً واضحاً في غالب الأحيان، فكان يؤيد مرة، ويصحح أخرى، وكان لا يتردد بتضعيف رأي بدا له ضعفُه، أو توهينه وإخراجه عن جادة الصواب ما اتضحت له الأدلة على ذلك، دونما تعصب لمذهب من المذاهب، أو انحياز لرأي عالم من العلماء وإن كان من شيوخه، ويتضح لنا ذلك من خلال نزاهته في الحكم على ما جرى بين بعض العلماء، وسوف نبسط الحديث عنه إن شاء الله في أثناء حديثنا عن الجوانب التفصيلية لهذا المبحث .

ولقد رأيت أن أقسم الحديث عن موقف الرعيني من العلماء في هذا المبحث إلى عدة نقاط، أحصر الحديث فيها، وهي على النحو التالي:

١ ـ موقفه من الناظم .

٢ ـ موقفه من شيخه أبي حيان .

٣ ـ موقفه من شرَّاح الألفية .

٤ ـ موقفه من سائر العلماء .

أولاً:

موقفُ الرُّعَينيِّ من النَّاظم

إن الأعمال البشرية سوف تبقى قاصرة عن بلوغ درجة الكمال التي ينشدها كل إنسان، وإن في ذلك لأدلَّ دليل على قصور الإدراك البشري لهذه الغاية النبيلة، التي تفردت بها ذات الإله العلية، ومن ثَمَّ فإن أي عمل بشري سوف يبقى قابلاً للأخذ والرد، وهو أمر مقبول ما لم يخرج عن دائرة التجرد والموضوعية، وقد كانت للمصنِّف مع الناظم عدةُ مواقف أجملها فيما يلي:

١ ـ المناصرة والمعاضدة .

٢ ـ مآخذ واقتراحات .

٣ ـ إعادة الترتيب .

وسوف أتناول كل نقطة منها بالإيضاح والتمثيل فأقول:

المناصرة والمعاضدة:

لم يألُ الرعيني جهداً في الدفاع عن الناظم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فنراه يُخرِّجُ ما أشكل من ألفاظ الألفية فيحمله على وجه من الوجوه المقبولة، أو نراه يتأوله بما لا يذهب به بعيداً عن مرمى الألفاظ التي وضعها ابن معط رحمه الله، وفي أثناء هذه الأحاديث التي يسردها في هذه المقامات تظهر شخصية الرعيني واضحة

فيما يبديه من آراء، وما يُظهِرُهُ من تعقيبات، وهذه بعض الأمثلة:

جاء في باب النداء عند تفسير قول الناظم:

وَمَا لَنَا اسْـــمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

ما نصه[1]: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى الله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس .

والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

هذا هو رأي الرعيني الذي أبداه ليبعد اعتراضاً موجَّهاً لبيت الناظم، ويتابع الرعيني توضيحه لما أبداه فيقول: « وقوله:

« تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيه حذفٌ، وأنَّ في معناه غموضاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الذي ذكَـــرَه، وهو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى ...

ومنه أيضاً قوله في باب الندبة عند تفسير أبيات الناظم[2]:

«قولُه [أي: الناظم]: «وَإِنَ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي» قيل: ظاهرُهُ أنَّ المندوبَ منادًى حقيقةً » وصاحب هذا الاعتراض على الناظم هو ابن النحوية، ولم يرتض الرعيني هذا، بل خرج قول الناظم تخريجاً مقبولاً يُخرجه من هذا الاعتراض فقال: «وليس

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٦ - ٦٣٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧١٠ من النص المحقق .

كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسمَهَ بلفظ النداء» .

ويدخل في هذا المبحث ما نص عليه الرعيني من اختلافٍ في بعض روايات الألفية يكون في بعضها سبيلٌ للخروج من خلاف بعض العلماء في قضية معينة، مثال ذلك قول المصنف عند تفسير بيت الناظم في ندبة المضاف[1]:

«وَفِي المُضَافِ يَا عُبَيدَ اللَّهَاهْ»

« هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فأَعطَى أنَّ ألفَ الندبة تَلحَقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخلاف، وفي هذا المثال تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلُصُ من خلاف ابنِ مالكٍ» .

مآخذ واقتراحات:

على الرغم من الموقف الحميد الذي وقفه الرعيني في الدفاع عن الناظم، ومؤازرته والوقوف إلى جانبه ضد المعترضين الذين كانوا في غالبهم من شراح الألفية، إلا أن هذا لم يمنع الرعينيَّ من أن يبديَ ما يعنُّ له من ملاحظات حول نص الألفية، وأن يعطيَ البديل الذي رآه مناسباً، ولإيضاح هذه المسألة نورد بعض الأمثلة من كلامه :

ـ قال ـ رحمه الله ـ عند تفسيره قول الناظم:

« وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى »

قال[2]: « يعني: ويعملُ اسمُ الفعل النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّي

---

(١) انظر صفحة: ٧١٠ ـ ٧١١ من النص المحقق ، وانظر: ١١٠ ـ ١١١، ٥٥٤ ـ ٥٥٥، ٧٢٦ ـ ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

لا يُشتَرَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّهَا تعمَلُـه، وكـان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ .

وقوله:

« نَحْوَ: رُوَيْـدَ وَهَلُمَّ سَعْدَا »

أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصـرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقـول: هَلُـمَّ سـعداً أي: أَحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت غيرَ منونة؛ لأنه أراد بهـا اسـمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل ... » .

ـ وهذا مثالٌ ثانٍ لاعتراض الرعيني على النـاظم، وإعطائـه بديـلاً عمـا اعـترض عليه، قال الرعيني[1]:

« وقولُهُ:

« فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا »

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُـك» مرفـوع، وقـد نصَّ عليـه بقولـه: «فـارفع»، و«الفـلاحَ» منصـوبٌ؛ لأنـه المغـرَى بـه، وأكَّـد المرفـوعَ بـ«النفس» ولم يؤكِّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ »

إلا أن المصنِّفَ سرعان ما التمـس العـذر لابـن معـط فقـال: « وحَسَّنه الفصـلُ بالكاف » .

إعادة الترتيب:

أبدى أبو جعفر ـ رحمه الله ـ في بعض المواضع من الشرح رأيه في ترتيب بعض أبيات الألفية، فرأى تقديم بعضها أو تأخيره ليتناسـقَ الحديـثُ، وتـأتلفَ المبـاحثُ، ومن أمثلة هذا الجانب قوله عند تفسير قول الناظم:

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٥ من النص المحقق .

إِلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإِشَارَه فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه

قال[1]: « يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسم الله ومن اسم الإشارة ... وتقديرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذفُ حرف النداء من كل منادىً إلا من اسم الله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منه، لا أنه منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مع اسم الله واسمِ الإشارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مع أنه قد نبَّه على ذلك بعدُ فقال:

«ولا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ يلي قولَهُ:

إِلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإِشَارَه

وقد شمل هذا المثال أيضاً اعتراضاً من الرعيني على الناظم، وهو ما تحدثنا عنه في النقطة السابقة .

- ومثال آخر في هذا الجانب هو قوله عند تفسير قول الناظم[2]:

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٢٨ - ٦٢٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦٣٨ من النص المحقق .

ثانياً:

موقفُ الرُّعينيِّ من أبي حيَّانَ

أبو حيَّان هو أثير الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، نحوي عصره، ولغويُّه، ومحدثُهُ، ومقرئُهُ، ومؤرخُهُ، وأديبُهُ، قال عنه الصفدي[١]: « لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً، عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيرُهُ ... » .

قد كان لأبي حيان أثر بارز في ثقافة الرعيني، ظهر ذلك واضحاً جلياً في أغلب مصنفاته، وإنه ليخيل لي أن الرعيني كان يحفظ مؤلفات شيخه عن ظهر قلب، فلا تراه يفارقه في مبحث من مباحثه، أو في مسألة من مسائله، فهو دائماً بجانبه، يستأنس بأقواله، ويستشهد بنقولاته وتعليلاته، لدرجة أن الرعيني اعتمد على نقول حصل فيها سهو من شيخه، فتابعه هو عليها، وقد أوضحنا ذلك جلياً في حديثنا عن مبحث (المآخذ) .

ومع شدة احترام الرعيني لشيخه أبي حيان وشيوخه عامة، فإن ذلك لم يمنع من بروز شخصيته العلمية في أثناء عرضه ومناقشاته، فقد أبدى في كثير من المواضع ما له من ملاحظات على آراء شيخه أومنهجه، وناقشه فيها، ورد عليه كثيراً منها، وحكم لخصومه في كثير من المسائل التي عارضهم أو تعقبهم فيها، وسوف نوضح ذلك بالأمثلة من كلام الرعيني في الجوانب الآتي تفصيلها إن شاء الله .

هذا وقد فصلت الحديث في هذا المبحث من خلال نقطتين:

الأولى: موقفه من أبي حيان بصورة عامة .

الثانية: موقفه من أبي حيان من خلال متابعته لابن مالك .

---

(١) عن بغية الوعاة ٢٨١/١ .

أولاً: موقفه من أبي حيَّان بصورة عامة:

اتضح لي من خلال الاطلاع على كلام أبي جعفر الرعيني في هذا السفر أنه كان مع شيخه واحداً من ثلاثة:

الأول: إما أن ينقل عنه قولاً أو رأياً يفيد منه في موطنه فائدة تزيد البحث عمقاً وتأصيلاً، فينقله بنصه تارة، وقد يتصرف فيه شيئاً قليلاً، وهو في هذا الجانب يكون في غالب أمره مُقراً ومُسلِّماً بهذه الآراء، وقد يُثني على شيخه في ذلك ويمتدحه، وقد يتبنَّى الرعيني بعض هذه الآراء ليردَّ بها على بعض النحاة دونما إشارة إلى أنها من كلام شيخه، وقد نبهت على ما وقفت عليه من ذلك في حواشي التحقيق، كما تعرضت لشيء من ذلك في مبحث (مصادره) .

أما أمثلة هذا الجانب فهي كثيرة مستفيضة في الكتاب أجتزئ منها ما يلي:

١ - قال الرعيني في أثناء حديثه عن شروط عمل المصدر[1]:

« الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِب الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه، منهم أبو الحسن بنُ سِيدَه، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه ... » .

ثم استأنس بقول شيخه فقال: « قال الشيخُ أبوحيَّان: والقياسُ يقتضي أنَّ المصدرَ إذا جُمِعَ لا يَعمَلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له على خصوصيَّاتٍ، وإذا جُمِعَ زالَ ذلك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ » .

٢ - ومثال ما استحسن فيه قول شيخه وصرَّح به قولُه في أثناء حديثه عن

---

(١) انظر صفحة: ٣٩١ وما بعدها من النص المحقق .

إعراب الاسم المنصوب بعد حبذا[1]:

«واختَلَفَ النحويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوالٍ:

الأولُ: ... أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: ... أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

القولُ الثالث: التفرِقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه...

قال الشيخُ أبوحيَّان: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً ... انتهى » .

ولقد استحسن أبو جعفر رأي شيخه فعقب عليه قائلاً: «وهو تفصيلٌ حَسَنٌ».

٣ ـ ومثال ما تبى فيه رأي شيخه دونما إشارة إليه، قولُهُ في أثناء حديثه عن الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل في عمله[2]:

«وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ » في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخبَر، ويَردُ عليه: كونُ « إنَّ » لا تَقْرُبُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء » .

وهذا من كلام شيخه ذكره في التذييل والتكميل ٣/٢١٠ .

الثاني: أن ينقل عن شيخه رأياً يعقّبُ فيه على رأي عالم من العلماء، فيذكرُ الرعيني رأي شيخه، ثم يعقب عليه بما يراه، دون أن يرده صراحة، وقد ينقل عنه رأياً أو موقفاً ما، ولكنه يردُّهُ .

---

(١) انظر صفحة ١٠٣ ـ ١٠٤ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة ١٤٦ من النص المحقق .

١ ـ مثال ما تعقبه فيه دون رده صراحة قوله في الكلام على المصدر واسم المصدر[١]:

« وجعَلَ [أي أبو حيَّان] من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ«الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ«عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و« كِبْر» من «تَكَبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ .

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيَّان: إنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ مالك في اسم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادر، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس » .

ثم يعقب الرعيني على رأي شيخه قائلاً: « ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ » .

٢ ـ ومن أمثلة رده لبعض مواقف شيخه صراحةً قولُهُ في باب حبَّذا[٢]:

« واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ،وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»...

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ » .

٣ ـ ومنه قوله في المنادى المضاف إلى غير أب أو أم، وما فيه من اللغات[٣]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش ، وبه قال أبوعليٌّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٌّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿ يَبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ ...

---

(١) انظر صفحة ٤٣٢ وما بعدها من النص المحقق ، وانظر: ١٩٦، ٢١٢ وما بعدها .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق، وانظر: ٢١٢، .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٦ من النص المحقق .

ومنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخَرَّجَ قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً.

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يُبَنِيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان » .

وأمثلة ذلك كثيرة، وتأتي في كل المسائل التي وقف فيها الرعيني مع ابن مالك ضد شيخه، وسوف أتناول بعضاً منها في مبحث (موقف الرعيني من أبي حيان من خلال معارضته لابن مالك) إن شاء الله، فلتنظر هناك .

الثالث: أن ينقل آراء شيخه واعتراضاته دون أن يعلق عليها، ولعله يرتضيها، ومن أمثلة ذلك قول الرعيني في التعليق على تعريف ابن مالك للصفة المشبهة الذي قال فيه: « هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط » .

قال الرعيني[2]: « ... واحترَزَ صَاحبُ الحدَّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و«أخٍ» ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلاَن الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتجرَّد عن أُخُوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ولا ينبغي أن يُحتَرَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما » .

ولم يعلق المصنف على اعتراض شيخه .

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٢٦ من النص المحقق، وانظر: ٦٢ - ٦٣، .

ثانياً: موقفه من أبي حيان من خلال متابعاته لابن مالك :

كان للرعيني رحمه الله موقف حميدٌ من خلال مواقفه من أبي حيان وابن مالك، فقدكان نزيهاً في أحكامه، لم يتعصب لشيخه، ولم يعترض عليه دون مسوغ أو دليل واضح البرهان، وقد عرض المصنف للمسائل التي تعقب فيها أبو حيان ابنَ مالك وكان له فيها أحد المواقف التالية:

١ ـ إما أن يقف إلى جانب شيخه أبي حيان، فيؤيد موقفه، ويعضد رأيه .

٢ ـ وإما أن يقف إلى جانب ابن مالك ضد شيخه .

٣ ـ وإما أن يعرض الرأيين كليهما ويبدي رأياً وسطاً بينهما، أو أنه يسكت فلا يؤيد ولا يعارض .

وسوف أمثل لكل جانب من هذه الجوانب بغية الإيضاح والتبيين، فأقول:

مثال الموقف الأول (وهو وقوفه إلى جانب شيخه) ما جاء في أثناء حديثه عن معمول أفعل التفضيل إذا كان منصوباً، حيث إن البصريين يجعلونه منصوباً بفعل مقدر؛ لأن أفعل التفضيل ضعيفٌ عن العمل، فلا ينصب بنفسه، وإن جاء ما يوهم ذلك أُوِّلَ على إضمار فعل، ومنه قول الشاعر:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي المُنَى بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ المَوَاهِبِ

قال الرعيني[1]: فـ«جزيل المواهب» ليس منصوباً بـ«أبذل» بل بفعل مضمر أي: يبذل، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك قولَه تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ ﴾ فجعَلَ «حيث» مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه « أعلَمُ » ، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه .

قال الشيخُ أبوحيَّان: ويلزَمُ منه إخراجُ «حيثُ» عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتَّةَ، وخرَّجَ الآية على أنها باقيةٌ على الظرفية، وأن العاملَ

(١) انظر صفحة: ٣٥٤ من النص المحقق، وانظر: ٩٤ ـ ٩٥، .

فيها «أعلَمُ».

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخَرَ ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثَ عن الظرفية لأجل هذا المفهوم الضعيفِ الذي قامَ الدليلُ على منعه».

فهنا أيد الرعيني شيخه أبا حيان في تخريج (حيث) من الآية الكريمة برد ما قد يثار على قول شيخه من اعتراض.

ومثال آخر حين الكلام على حذف (ذا) من (حبذا) الذي أجازه ابن مالك، ورد عليه أبو حيان، فأيد الرعيني شيخه فقال بعد أن أورد رده على ابن مالك[1]: «وهو كلام في غاية الظهور».

وأما الموقف الثاني (وهو وقوفه إلى جانب ابن مالك ضد شيخه) فقد كان الرعيني فيه حكَماً نزيهاً، لم تأخذه العصبية لشيخه، بل وقف وِقفة العالم المنصف، وقد عرَّض الرعيني في بعض كلامه بتحامل شيخه على ابن مالك، فقال في باب اسم الفاعل بعد أن أورد اعتراض أبي حيان على تعريف ابن مالك لاسم الفاعل[2]: «وكثيراً يَعترضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْل هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه».

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفْر، ويطول بنا المقام إذا قمنا بحصرها، لذلك سوف أكتفي منها بمثال واحد، وأشير إلى بعضها في أماكنها من النص.

قال أبو جعفرٍ في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، حيث منعها

---

(١) انظر صفحة: ٩٥ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ١١٣ من النص المحقق.

البصريون، وإذا جاء منه شيءٌ فهو عندهم شاذ أو ضرورة [1]:

« وأجازَهُ ابنُ مالكٍ على قلّةٍ، واستدلَّ بما رُويَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي» التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداءِ، وهي نكرةٌ مقصودَةٌ، وبقول موسى عليه السلام : «ثَوبي حَجَرُ» التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودَةٌ . قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام » .

أورد الرعيني اعتراض أبي حيان على قول ابن مالك هذا فقال :

« قال الشيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ » .

ثم عقب الرعيني على اعتراض شيخه ورده، وأيد ابن مالك فيما ذهب إليه فقال: « **قلتُ**: وهذا من الشيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبَويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي ... وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ ... » .

ولم يكتف الرعيني بذلك، بل أردف ذلك بأمثلة من كلام العرب تؤيد هذه المسألة التي أجازها ابن مالك، فقال: « ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: « أعورُ عينَكَ الحجرَ» التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ .

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ» التقدير: يامخنوقُ ...

ومنه: «أطرِقْ كَرَا» التقدير: يا كَرَوَان ...

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ» التقدير: يا فجرُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٦٢٠ - ٦٢١ ، وانظر: ٦٢، ١١٢ - ١١٣، ٣٥٨، ٣٦٠، وهذا المثال الذي سقته، أعدتُ ذكره في مبحث (شواهد المصنف وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف)،

ومنه: «أصبِحْ ليلُ» التقدير: يا ليلُ ... » .

الموقف الثالث (وهو سكوته عن كلا الرأيين، أو إعطاؤه رأياً وسطاً بينهما):

١ ـ وقف أبو جعفر في بعض المسائل، فلم يؤيد أحد الطرفين (شيخه أو ابن مالك)، ومثال ذلك ما جاء في مسألة حذف الاسم المنصوب بعد نعم وبئس، واستدلال ابن مالك على جوازه، قال الرعيني[1]:

«واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» وقَدَّرَ: فبالسُّنَّة ونِعْمَت السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التمييز، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ » .

سكَتَ الرعيني على تعقيب شيخه، ولم يُبدِ رأياً بتأييدٍ أو معارضةٍ .

٢ ـ ومثالُ ما أبدى فيه رأياً وسطاً بين الرجلين قولُهُ في مسألة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهم ذلك أُوِّلَ، قال[2]:

«وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِيْ لِلْحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري أنَّ « المصيرَ» منصوبٌ بـ«شعري» ، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ«أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرٍ التقدير: ليت شعري المصيرُ أين هو، قال ابنُ مالك: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ « المصيرَ » مصدراً » .

علَّق الشيخ أبو حيان على قول ابن مالك قائلاً: «وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ

---

(١) انظر صفحة: ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٧١٣ .

(٢) انظر صفحة: ٤٢٠ ـ ٤٢١ من النص المحقق .

من ذلك» دليلٌ على تجويزِه ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجوزُ؛ لأن «شعري» في «ليت شعري» إنما استعملَتْهُ العرَبُ متعلقاً عن جملة الاستفهام، ولم يُلفَظْ له بمنصوبٍ، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» ـ فيُحْتَاجَ إلى تأويله ـ خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصير» بفعل محذوفٍ. انتهى وفيه بعضُ زيادةٍ » .

أبدى أبو جعفر الرعيني بعد تعليق شيخه رأيه فأعطى رأياً ثالثاً ليخرج من هذا الخلاف فقال:

« **قلتُ**: وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في « المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجدُ المصيرَ، ويكونُ «شعري» معلَّقةً عن العمَل » والله أعلم .

ثالثاً:

موقفُهُ من شُرَّاح الألفيَّة

أفاد أبو جعفر الرعيني ممن سبقه من شراح الألفية كابن الخباز، والشريشي، وابن القواس، والنيلي، وابن النحوية، وابن بابشاه فنقل أراءهم، وذكر بعض النقول عنهم، وأقر بفضل سبقهم في مقدمة الكتاب حيث قال[1]:

« ثم كنت أخير من جرى في حلبتهم على قصور باعه، وجاء بعد انفضاض سوقهم فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردت أن أنظم في عقدهم، وأجمع ما تفرق من فوائدهم من بعدهم » .

ومن أكثر الذين نقل عنهم الرعيني في هذا السِّفْر هو ابن النحوية، ومِن بعده النيلي وابن القواس، وقد كانت لأبي جعفر الرعيني مع سابقيه من شراح الألفية وقفات ومناقشات، ظهرت فيها شخصيته النحوية واضحة جلية، فقد انقسمت مواقفه تجاههم إلى الموافقة والتأييد، أو المعارضة والتفنيد، ولن أطيل الوقوف في هذا المبحث؛ لأنه يمكن رد أغلب ما فيه إلى المباحث الأخرى في هذا الفصل، إلا أنني آثرت إفراد شراح الألفية هنا بالذكر؛ لوجود صلةٍ وصلٍ بينهم وبين أبي جعفر ، ولأني رأيت أبا جعفر يقف معهم وقفات متكررةً وخاصة في خاتمة كل باب ، حين يفسر ألفاظ الألفية، فيعرض إلى كل ما أثير من اعتراضات حول نص الألفية وألفاظها، ويقف معها وقفات أشرنا إلى بعضها في مبحث (موقف المصنف من الناظم)، وسوف أعرض هنا للشرَّاح الذين ذكرهم أبو جعفر في هذا السفر، مبيناً موقفه منهم فأقول:

---

(١) انظر صفحة: ٦ من السفر الأول (رسالة دكتوراه) .

١ ـ ابن الخبَّاز المَوصلي (ت٦٣٩هـ):

نقل المصنف عن ابن الخبَّاز في خمسة مواضع، في أربعة منها كان ناقلاً عن « النهاية في شرح الكفاية » ، وفي موضع واحد نقل عنه ووقفتُ على هذا النقل في شرح الدرة الألفية، وهو في قول المصنف في باب النداء[١]: «ونقَلَ ابنُ الخبَّازُ[٢] عن شيخه أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ والبُعد، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم » .

وقد ضعَّف الرعيني كلام ابن الخباز كما هو واضح من تعقيبه عليه .

٢ ـ ابن إياز البغدادي (ت٦٩١هـ):

نقل المصنف عن ابن إيازٍ في موضعين، نص في الأول منهما على نقله عنه في شرح الدرة الألفية، ونقله الثاني عنه لم ينص فيه على كتاب، ووقفتُ عليه في شرحه على الفصول .

أما نقله عنه من شرح الدرة الألفية فقد كان في باب نعم وبئس، حين كان يسرد أدلة البصريين على فعلية نعم وبئس فقال[٣]: «وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النحوية: دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ ـ في « نِعْمَ » ـ :

يَمِيناً لَنِعمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا

وعَطْفَهُما على الفعل، قال تعالى[٤]: ﴿وَلَقَدْ نَادَينَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ المُجِيبُونَ﴾ » .

ولم يعقب المصنف على كلام ابن إياز بشكل مباشر لأقف على موقفه منه، إلا أنه بعد نقله هذا النص قال: « وفي بعض هذه الأدلة نظر ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٦٦ ـ ٥٦٧ من النص المحقق .

(٢) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٥ ـ ٦ .

(٤) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

٣ ـ ابن القواس (ت٦٩٦هـ):

ذُكِرَ ابنُ القوَّاس في هـذا السِّفر في موضعين، نَقَلَ المصنف فيهما عنه، وفي كليهما كان ذكره عند الحديث عن ألفاظ الألفية، أما الموضع الأول فقد عارضه المصنفُ فيه، وهو في قول الناظم[1]:

وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

قال الرعيني: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى الله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هـذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس » .

قال الرعيني: « والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

أما الموضع الثاني فقد نقل عنه في خاتمة باب الاستغاثة، ولم يعلق عليه بشيء، وهو عند قول الناظم:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

قال[2]: « وقوله: «تلمحُه» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَحُ الضميرَ، فتعاملُهُ معاملَتَه، فتفتَحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُهَا مع الضمير، وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهُ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

٤ ـ النّيليُّ (ت في القرن ٧ هـ):

نقل عنه المصنف مرةً واحدةً، ولم يصرح بأنه نقل عن شرحه للألفية، كما أنه لم يعلق عليه بشيء، وذلك في باب الندبة حيث قال[١]: «أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ بنُ الحسين المعروفُ بـ«النّيلي» والشيخُ أبو البقاءِ حرفاً ثالثاً من حروف النداء وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ».

وقد وقفتُ على قول النيلي هذا في شرحه على الكافية.

٥ ـ ابن النَّحويَّة (ت ٧١٨هـ):

أكثَرَ الرعيني من النقل عن ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط، وقد تراوحت مواقف المصنف منه بين القبول والرد، ففي بعض المواضع كان يستشهد بأقواله، وفي مواضع أخرى كان يوردها معقباً عليها، أوراداً لها، وهذه أغلب ما تكون فيما يتعلق بألفاظ النظم.

فممَّا نقله عنه وارتضاه قولُهُ في تعريف اسم الفاعل[٢]: «وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحمَويُّ، عُرِفَ بـ«ابنِ النَّحْوِيَّة» فقالَ: اسمُ الفاعل ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع.

فقولُهُ: «ما دَلَّ على حَدَثٍ» كالجنس، وقولُهُ: «وفاعِلٍ» يُخرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التّفضيلِ، وقولُهُ: «جارياً على المضارع» يُخرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ».

وقوله[٣]: «قال بدرُ الدين ابنُ النَّحويَّة: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ».

ومن أمثلة تعقيبه على ابن النحوية قولُهُ في حد أفعل التفضيل بعد أن قدم

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٠ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ١١٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٠٠، ٦١٥.

(٣) انظر صفحة: ٥٦٩.

تعريف ابن الحاجب الذي قال فيه: (اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ) قال الرعيني[١]: « وردَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ ... » .

أما رده عليه - وهو الغالب في تعقباته - فمنه قوله في بيت الناظم[٢]:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا فَلاَ تَـقُـلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا

قال الرعيني: « يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغرِي المخاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفاعل المستتر فيه، وهما لشيء واحد، وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة أن تكون حالاً من «زيد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشتَرَطُ في المغرَى به أن يكون غائباً » .

٦ - ابن بابشاه (ت ٧٣٥هـ):

ونقل عنه المصنف في مكان واحدٍ، ورد عليه فيه، قال[٣]:

« قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ « ابن بابْشَاه »: إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هات» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ » .

ثم علَّق المصنفُ عليه بقوله: « قلتُ: والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ » .

---

(١) انظر صفحة: ٣٠٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٥٣، من النص المحقق ، وانظر: ٤٧٧، ٥٢١، ٦٣٧ .

(٣) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

رابعاً:

مَوقفُهُ من سائر النُّحَاةِ

كان الرُّعَينيُّ - كما أسلفنا سابقاً - على جانب كبير من تبجيل العلماء وحبهم واحترامهم، فلا ينعتهم إلا بأحسن الألفاظ وأجملها، ويحمل كثيراً من مواقفهم على أوجه مقبولة، فإن سها أحدهم في رأي من الآراء، أو رَأَى من أحدهم تعصباً لمذهب، أوجنوحاً عن جادة الصواب، أظهر ذلك بلطيف العبارة، وبين وجه الحق والصواب فيه، إلا أن كل ذلك لم يمنعه من مناقشة تلك الآراء التي ينقلها، والتعقيب عليها، ومن خلال استنطاقي لنصوص الرعيني في هذا السِّفْر، وجدتُ بصماتِهِ واضحةً، فلم يكن مجرد ناقل وحاك لكلام الأقدمين، بل نراه يعارض ويناقش ويصحح ويوهِّنُ، على ضوء ما تتضحُ له الرؤيا في المسألة، فنراه يقول معقِّباً: وهذا اعتراضٌ مقبولٌ، أو هذا وهمٌ فاحشٌ، أو هذا باطلٌ، أو هذا ضعيفٌ، يستند في كل ذلك إلى الدليل والبرهان، وقد يُطلق بعض الأحكام دون تعليل كأن يقول: وفيه نظرٌ، أو: وفي هذا ما تراه، وما أشبه ذلك، وقد يرتضي الرعيني تعقيب شيخه أبي حيان فينقُلُه في تعقيباته على بعض الآراء، وهذه نماذج لبعض مواقفه من العلماء .

مع الفراء:

في رده على رأي للفراء يقول المصنف في نداء (أي) [1]: « الوجه الرابع: أنَّ «ها » التّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ: هي لغة بني مالك من بني أَسَد، وهي شاذَّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) انظر صفحة ٥٨٥ - ٥٨٦ من النص المحقق .

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتَبُوا: ﴿ أَيَّهَ الثَّقَلاَن ﴾ و﴿ أَيَّهَ السَّاحِرُ ﴾ بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ في السبعة ﴿ أَيُّهُ المُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلاَن ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكونِ الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٍّ على الفَرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن » .

مع المبرد:

من رده وتعقيبه على رأي للمبرد، ما جاء في باب صيغ المبالغة، حيث ذهب المبرد إلى أن « عِضَادَةَ سَمْحَج » في قول الشاعر:

أو مسحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجِ

منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، فيكونُ من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ورُدَّ ذلك بأن المنصوبَ في باب الصفة المشبهة لا يكونُ أجنبياً من الموصوف، بل يكون له أو لمن هو من سببه، قال الرعيني متعجبا من موقف المبرد هذا فقال عقب ذلك[1]: « والعجب من المبرد كيف غاب عنه مثل هذا، وحبك الشيء يعمي ويصم » .

مع الزجاجي:

وفي تنبيهه على وهمٍ لأبي القاسم الزجاجي يقول في باب الصفة المشبهة[2]: «فإنْ كانت الصفةُ بلا أَلِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالأَلِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ في الشِّعر، ومنعَهُ المبرِّدُ مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون مُطلَقاً ....

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ في قولِهِ في « الجُمَل »: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنٍ وجهِهِ، ولم يُتَابِعْهُ أَحَدٌ على ذلك،

---

(١) انظر صفحة: ٢١٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٧ من النص المحقق ، وانظر: ٥٤، ٢٥٤، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٦١ - ٣٦٢، ٤١٦ .

وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ » .

بين ابن الباذش وأبي حيان:

ويَقِفُ المصنِّفُ من شيخه أبي حيان وابن الباذش موقفاً نزيهاً، فنراه يحكم بينهما بما اتضح له من الصواب، فيقول في تابع (أي)[1]:

« الوجه الثاني: أنَّ صفةَ «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسيَّةِ فهي مرفوعةٌ خلافاً للمازنيِّ، فإنه أجازَ فيها النصبَ...

وقال ابنُ الباذِشِ: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ: ولا أدري مِن أيِّ موضِعٍ نَقَلَ هذا .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلعْ هو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجوازُ المازنيِّ له لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ » .

مع السهيلي:

ويعلق المصنف على رأي للسهيلي في العامل في الاسم المنصوب بعد أسماء الأفعال المنقولة من الظروف والمجرورات فيقول[2]:

« وذهب السُّهَيليُّ أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقَّةٌ ليس تحتها طائِلٌ ... » .

مع ابن عصفور:

وينبِّهُ على وهمٍ لابن عصفور في قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

---

(١) انظر صفحة: ٦٦٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٣ من النص المحقق .

قال[١]: « فرجل مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنه اسمٌ للإصابة؛ أي: إصابتكم رجلاً، و«ظلوم» منادىً، و«ظُلْمُ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من « السلام » أو حالٌ منه، وجعلَ ابنُ عُصفور «مصاباً» في البيت من أسماء المصادر التي هي غيرُ قياسيَّةٍ، وهو وَهْمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال » .

ويقوله أيضاً في قوله الشاعر:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً هَوَاهُ فَإنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ

قال[٢]: « فـ« مُنْحَلَّ » جارٍ على « يَنْحَلَّ » .

قال ابنُ عصفور: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بمعنى الحال، أمَّا مَن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبَداً؛ لأنَّها ليسَت بمعناه.

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّه لا يُمكِنُ أن يُقَال: إنَّ « مُنطَلِقُ اللِّسَانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات ... » .

مع ابن مالك:

وفي تعقيبه على ابن مالك قال[٣]: « وأمَّا ما جاءَ في حديثِ الحَوضِ مِنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، فَخَرَّجَهُ ابنُ مالِكٍ على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: فالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ على بَابِهِ، إلاَّ أنَّ «مِن» [لا] تتعلَّقُ بِهِ، وإنَّما تتعلَّقُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٣٢ - ٢٣٣ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣١٢ من النص المحقق .

بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِن ذلك » .

مع ابن الناظم:

وقال في التعليق على بدر الدين ابن الناظم في تعليقه على تعريف والده للصفة المشبهة[1]: « وقد ناقش بدر الدين بن مالك والدَه جمال الدين في هذا الحدِّ فقال: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرِفَةِ كونِهَا صِفَةً، وهو متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، فجاءَ الدَّورُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِسَ لها مَخْرَجاً، أو يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق، وانظر: ٤٧، ٩٥ - ٩٦، ١٤٢، ٢٣٢ - ٢٣٣، ٤٠٢ - ٤٠٣ .

المبحث الثاني:

مذهبُهُ النَّحويُّ
ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف

يغلب على آراء الرعيني النزعة البصرية، فقد كان يميل في أحكامه النحوية إلى مذهب أهل البصرة، وينزع إلى مدرستهم، وقد كانت آراء علمائها وتواليفهم منهلاً عذباً له، يظهر ذلك جلياً من كثرة أخذه بتلك الآراء، وتأييده لإمام النحاة وأساطين هذه المدرسة، وترجيحها على مذهب أهل الكوفة حين عرضه لمسائل الخلاف بينهما، وهذا أمرٌ في غاية الوضوح، وأمثلته كثيرة مستفيضة داخل هذا السفر وغيره من الأسفار الأخرى، ودلائل ذلك من ألفاظه أيضاً واضحة في مثل قوله[١]: « وهذا لا يجيزه أحد من النحويين البصريين »، وقوله[٢]: « وهذا القول هو المعول عليه؛ لأن عليه جادة البصريين » .

أما طريقته في عرض مسائل الخلاف، فهو في الغالب يذكر رأي الطرفين في المسألة، ويردُّ على كلام الكوفيين مع تصريحه بميله إلى المذهب البصري، كمثل كلامه على نعم وبئس من حيث الاسميةُ والفعلية[٣] .

وربما لا يصرح بموقفه من المسألة الخلافية، مكتفياً بالرد على أدلة الكوفيين وتفنيدها، مثال ذلك قولُهُ في تقديم معمول اسم الفعل عليه[٤]:

« اختلفوا في تقديم معمولِ اسم الفعل عليه؛ فذهب البصريون أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رُوَيدَ زَيداً»: زَيداً رُوَيدَ، ولا في «عليكَ زَيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها

---

(١) انظر صفحة: ٢١٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٨ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٥٩ من النص المحقق . وانظر أيضاً: ١٩٧ - ١٩٩، ٤٢٢، ٥٩٧ - ٦٠١ .

ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون - إلاَّ الفراء - أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل » .

وقليلاً ما يعرض لمذهب المدرستين فيكتفي بمجرد العرض وذكر الأدلة، دون ترجيح أو انحياز لطرف، قال في مسألة كون أفعل التفضيل بعضاً مما يضاف إليه[1]:

« فمذهبُ البصريين أنه يَتَعيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهبُ الكوفيين أن ذلك لا يَلزَمُ، فإذا قلتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُفَ ليس بعضَ إخوتِهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُفُ، وبدليل أنَّ إضافتَهُم إلى ضميرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه من إضافةِ الشيء إلى نفسِهِ؛ لكونِهِ داخلاً في جملتهم، والضميرُ ضميرُهُ، فيَلزَمُ أن يكونَ مُضافاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيين إذ لا يشترطون أن يكونَ أفعَلُ بعضَ ما يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ » .

أما فيما يتعلق بالمسائل الخلافية الفردية بين النحاة، فقد كان أبو جعفر في غالب أمره يبين موقِفَهُ منها، فيؤيد أحدَ الأقوال مرجحاً له على غيره، قال في مسألة إتباع مجرور المصدر على المحل، حيث عَرَضَ لها المصنف وفصَّلَ أقوال النحاة فيها[2]:

« فإن كان على المحل - ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ - ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: لسيبويهِ ومحقِّقِي البصريين: أنه لا يجوزُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٣٣٥ من النص المحقق، وانظر: ١٣٩، ٣٤٧.

(٢) انظر صفحة: ٤١١ وما بعدها من النص المحقق، وانظر: ٣٩ - ٤٣، ٥٧ - ٥٨، ١٢٣، ٢٤٥ - ٢٤٦، ٢٨٨، ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين منهم ابنُ مالك: أنه يجوزُ ...

الثالث: لأبي عُمَر الجَرميِّ: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد ...

وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ ...»

ثم أتبع المصنفُ ذلك برأيه ومالَ إلى مذهب من قال بجواز الإتباع على المحل، وسوف نعرضُ لاختيارته في مبحث خاص إن شاء الله تعالى .

وقد يعرض الرعيني لمسائل الخلاف غير المذهبية دون ترجيح لرأي على آخر، مثاله قوله في أسماء الأفعال، ألها موضع من الإعراب أم لا؟ قال[1]:

«اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؟؛ فذهبَ الأخفشُ أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينوريُّ إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ» .

إلا أن الرعيني كان حراً في تفكيره وآرائه، يتبع فيها من ظهرت له قوة أدلته، وصواب براهينه، فلم تمنعه متابعتُهُ لإمام النحاة وغيره من أئمة أهل البصرة، من أن يخرج عن هذا المألوف الشائع في كتابه، وعن هذا النهج الذي انتهجه لآرائه، فرأيته في غير موضعٍ يأخذ برأي أهل الكوفة مرجحاً إياه على المذهب الآخر، ومن المسائل التي أيد فيها المذهب الكوفي :

١ ـ معمول الصفة المشبهة إذا كان نكرة أو مضافاً إلى نكرة، وكانت الصفة بأل غير مثنّاةٍ ولا مجموعة، ولم يصرَّح بالرَّابط نحو: مررتُ بالرجل الحسَنِ وجهٍ، فعند البصريين يجبُ النَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ،ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ؛ لخلُوِّهِ من الرابط

(١) انظر صفحة: ٤٥٧ من النص المحقق .

عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، ومالَ المصنِّفُ إلى مذهبهم فقال: «والسَّماعُ يَشهَدُ لهم»[1].

٢ ـ أخذ برأي الكوفيين في مسألة إتباع مجرور المصدر على الموضع، وهي مسألة منعها سيبويه ومحققو البصريين، قال الرعيني بعد أن أورد عدداً غير قليل من الأدلة المسموعة التي تؤيد مذهب الكوفيين قال[2]: «**قلتُ**: والحقُّ أنه يجوزُ أن يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضِعِ؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ».

(١) انظر صفحة: ٢٦٩ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ٤١١ ـ ٤١٧ من النص المحقق.

المبحث الثالث:

اختياراتُهُ

كانت لأبي جعفرٍ شخصيةٌ واضحةٌ، وبصماتٌ جليَّةٌ في هذا الكتاب، وقد تمثَّل ذلك بوضوح في مناقشته لآراء العلماء، وتعليلاته، وتخريجاته، ووقوفِهِ موقفاً نزيهاً في مسائل خلافية، وقد سبق الكلام حول بعض جوانب هذا المبحث .

ومن بصمات الرُّعَينيِّ التي ميَّزَت شخصيَّتَه العلميَّةَ في هذا السِّفْرِ اختياراتُهُ التي نصَّ عليها في كثير من المسائل التي تعرَّضَ لها، وسوف أسوقُهَا مرتبةً حسب ورود أبوابها في هذا السِّفْرِ إن شاء الله تعالى .

باب نعم وبئس:

* **اختلف النحويون في حذف المنصوب بعد نعمَ وبئسَ:**

١ ـ فذهب سيبويه[١] أنه لا يجوز حذفه وإن فُهم المعنى؛ لأنه جُعِلَ مفسِّراً للضمير الفاعل .

٢ ـ وذهب ابن عصفور[٢] وابنُ مالك[٣] إلى أنه يجوز حذفه للعلم به، استدلَّ ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ ...

٣ ـ وذهب ابن العلج إلى التفريق بين أن تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، فيَجُوزُ حذفُهُ، وأن لا تلحقَهُ فلا يجوزُ[٤] .

---

(١) انظر الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) انظر شرح الجمل ٦٠٢/١، والمقرب ٧٠ ـ ٧١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٤/٣ .

(٤) نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وانظر المساعد ١٣٠/٢ .

اختار أبو جعفر مذهب سيبويه، قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح[١].

* **اختلف النحويون في الفاعل من قولنا: (نعمَ رجلاً زيدٌ):**

١ ـ فذهب سيبويه[٢] ومعظمُ البصريين إلى أنه ضميرٌ مستترٌ في (نعمَ) و(رجلاً) تفسيرٌ له ، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئسَ لِلظَّالِمِينَ بَـدَلاً﴾[٣] ففي «بِئسَ» ضمير هو الفاعل، و« بدلاً » مفسر له.

٢ ـ وذهب الكسائي والفراء[٤] إلى أن الفاعل هنا لا يكون مضمراً، وإنما هو المقصود بالمدح والذم، واختلفا في المنصوب بعد (نعمَ)؛ فقال الكسائي: حالٌ، وقال الفراء: تمييزٌ ...

٣ ـ وذهب باقي الكوفيين إلى أنه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ ولا مقدرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاج إلى فاعل، فهو في معنى قولنا: زيدٌ الممدوحُ .

٤ ـ لابن الطراوة[٥] أن الفاعل محذوفٌ، والأصل: نعمَ الرجلُ رجلاً .

وقد اختار الرعيني قول سيبويه حيث قال عنه: وهذا القول هو الصحيح[٦]، ورَدَّ ما عداه بأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعلُ لا يحذف؛ لأنه عمدة في الكلام، أما قول الكوفيين فقد بسطَ القولَ في ردِّهِ في مكانه من الشرح .

* **إذا وقعت (ما) بعد نعمَ وبعدها اسمٌ، ففيها ثلاثة أقوال:**

١ ـ لسيبويه[٧] ومعه المبرد والفارسي، وهو أحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن

---

(١) انظر صفحة: ٦٢ ـ ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٢٩ .

(٢) الكتاب ١٧٨/٢ ـ ١٧٩ .

(٣) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢.

(٥) التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وقد وافقه علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ .

(٦) انظر صفحة: ٥٠ ـ ٥٠ من النص المحقق ..

(٧) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ـ ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، والإيضاح ١٣٠ ـ ١٣١ .

الكسائي : أن (ما) معرفة تامة بنفسها، غير مفتقرة إلى صلة، وهي فاعل نعم وبئس ...

٢ ـ لبعض البصريين[١] أن (ما) نكرة غير موصوفة، وهي منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر ...

٣ ـ للفراء[٢] أن (ما) مركبة مع نعمَ وبئسَ، فلا محل لها، والمرفوع بعدهما هو الفاعل .

وقد ارتضى المصنف الرأي الأول (رأي سيبويه) حيث قال: وهذا القولُ هو المعوَّلُ عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة، وردَّ على من قال: إنها تمييز: بأن «ما» متوغِّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغِّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

* **في إعراب المخصوص من قولنا: «زيدٌ نعمَ الرجلُ» وفيه أقوال:**

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويهِ[٣] وجماعةٌ .

القول الثَّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[٤]، ونُسِبَ إلى سيبويه[٥]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

القول الثَّالث: لابن كَيسانَ[٦] أنَّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ

---

(١) منهم الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢ .

(٤) شرح الكتاب ٣٠/٣ (مخطوط) وقال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ .

(٥) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧/٣.وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٨/٣

(٦) انظر هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥ .

زيدٌ، فـ« زيد » بدل من « الرَّجُلُ »، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بدلٌ من الضمير في نِعْمَ.

اختارَ الرعينيُّ قولَ سيبويه ، وصحَّحه[١] ودلَّلَ عليه، كما ردَّ الأقوالَ الأخرى.

* **اختُلِفَ في خبر المخصوص بالمدح أو الذم على أقوال:**

قيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها .

وقيل: الخبرُ محذوفٌ[٢]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ« الممدوحُ » خبرٌ عن « زيد » ثم حُذِفَ.

وقد اختار الرعينيُّ القول الأول وصحَّحه بقوله: وهو الصَّحيح[٣]، ورَدَّ على القول الآخر: بأنَّ الخبرَ إذا كان محذوفاً، يكونُ مُراداً في نفس المتكلم، والكلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فقد استقلَّ الكلامُ بالمدح، ولم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه .

حبَّذا:

* **اختَلَفَ النحويون في إعراب المنصوبِ بعد حبَّذا على أقوالٍ:**

الأولُ: للأخفشِ والفارسيِّ[٤] والربعيِّ وخَطَّابٍ الماردي[٥] وجماعةٍ من البصريين[٦] أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

---

(١) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٢) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٣٩٦/٢، وانظر شرح الجمل ٦٠٥/١.

(٣) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٤) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٥) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥) .

(٦) انظر: الأصول ١٢٠/١، وشرح الكافية ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، واستدل بجواز دخول «مِن» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكبٍ زيدٌ[١].

القولُ الثالث: التفرقةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً[٢]، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ

قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّلِ: حبَّذَا هندٌ مُوَاصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تَدخُلَ عليه «مِن» انتهى.

وقد مال الرعيني إلى تفصيل شيخه أبي حيان، حيث استحسنه فقال: وهو تفصيلٌ حَسَنٌ[٤].

اسم الفاعل:

* تابعُ معمولِ اسمِ الفاعل:

إذا كان تابع معمول اسمِ الفاعلِ مجروراً، فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حَمْلُهُ على اللفْظِ اتِّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد».

---

(١) وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥.

(٢) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٥، وانظر ارتشاف الضرب ٣/٣٠ .

(٤) انظر صفحة: ١٠٤ .

وفي نصْبِهِ حمْلاً على الموضعِ خِلاَفٌ:

١ - منهم مَنْ جَوَّزَهُ[١] بناءً على أنَّ العاملَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً .

٢ - ومنهم مَنْ مَنَعَ[٢] .

وقد اختار المصنف الرأي الثاني فقال[٣]: وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرف العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً .

الصفة المشبهة:

* **اختلفوا في زمان الصفة المشبهة على أقوال:**

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثةِ[٤]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج[٥] والفارسيِّ[٦] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال،

---

(١) كالأعلم . انظر ارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله انظر الكتاب ١٦٩/١ .

(٣) انظر صفحة: ١٨٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

(٥) الأصول ١٣٣/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ١٩٣/٥ .

وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين[١] .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ .

وارتضى أبو جعفر قول ابن مالكٍ فقال[٢]: وهذ ا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال، و لم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما .

* في معمول الصفة المشبهة:

ذكر المصنف أن من أنواع معمول الصفة المشبهة أن يكون موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ«طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ.

وقد اعترض الشيخ أبو حيان على هذا المعمول فقال[٣]: و لم أَرَ أَحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[٤] » وابنِ مالك[٥] .

ورجَّحَ المصنفُ ما نقله ابنُ مالك فقال[٦]: والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِهِ: « أَعَدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حالٌ من

---

(١) التوطئة ٢٤٤ .

(٢) انظر صفحة: ٢٤٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٤/٣ .

(٤) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .

(٥) شرح التسهيل ٩١/٣ .

(٦) انظر صفحة: ٢٥٦ وما بعدها .

الضمير في « أَمَّهُ »، و« أزْمَةَ » مفعولُ « مستكفياً »، أي: طالباً ما يكفيه أزمَةَ الدَّهر .

* **في معمول الصفة المشبهة إذا كان بأل أو ما في حكمه:**

فإنْ كانت الصفة عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنِ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكّر؛ فإن أسقطت النون فليسَ إلا الجرَّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النّصبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي التّمييزِ خلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البراغيثُ» .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النّصْبُ على التشبيه بالمفعول به[1]، وفي التّمييز خلافٌ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتّفَاق، ووقع الخلاف في النصب:

هل يجوز مع حذفِ النُّون تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلى بالألِفِ واللام المثنّى أو المجموع ؟ أم لا يجوز ؟

اختار المصنف المنع في ذلك فقال[2]: والصحيحُ المنعُ، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفَ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّ حذفَ النُّونَ مع النّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

---

(١) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ٢٠١/١ .

(٢) انظر صفحة: ٢٦٨ .

المصدر:

*** المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:**

اختلف النحويون في المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل هل ينصب ما بعده:

فذهبَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ والفارسيُّ أنه ينصِبُ ما بعدَه[١]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعل، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذَّاقُ المتأخِّرين، وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائعِ[٢]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٣] .

وذهب المبرِّدُ والسيرافيُّ وجماعةٌ: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنما العمَلُ للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر.

واختار المصنف القول الأول فقال[٤]: والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضرِبُوا ضَرْباً مثلَ ضرْبِ الرِّقَابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا .

*** تابع للمصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:**

اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً .

وقيل: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير:

---

(١) وهو مذهب سيبويه والفراء . انظر الكتاب ١/١١٥، وشرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩ .

(٢) في شرح الجمل لوحة (٣٨)

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٤) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

التزِمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١] .

واختار أبو جعفر الأول فقال[٢]: والأوَّلُ أصَحُّ .

* **في الألف واللاَّم الداخلة على المصدر:**

اختُلِف في هذه الألف واللام هل هي للتَّعريف أو زائدةٌ ؟، وينبني ذلك على الخلاف القائم في المصدر المنوَّن؛ فَمَن قال[٣]: إنه نكرةٌ قال: إن الألفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[٤]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف.

واختار المصنفُ الرأي الأول وهو كون الألف واللام للتعريف، وصحَّحه[٥].

أسماء الأفعال :

* **القول في أسماء الأفعال هل هي أسماء أو غيرها ؟:**

اختلف العلماء في حقيقة أسماء الأفعال على أربعة أقوال:

الأول: للبصريين[٦] أنها أسماءٌ .

القول الثاني: للكوفيين[٧] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

القول الثالث: لبعض البصريين[٨] أنها أفعالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء،

---

(١) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في « الإفصاح » .

(٢) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

(٣) وهو قول الجمهور .

(٤) وهو قول ابنُ أبي الربيع .

(٥) انظر صفحة: ٤٢٩ من النص المحقق .

(٦) شرح المفصل ٤/٢٧، وارتشاف الضرب ٣/١٩٧، والمساعد ٢/٦٣٩، والهمع ١/١٢١ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) ارتشاف الضرب ٣/١٩٧ .

وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء

القول الرابع: لأبي القاسم بنِ القاسم من نحاة الأندلس أنها ليست من أقسامِ الكلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّةِ ولا الفعليَّةِ ولا الحرفيَّةِ .

واختار المصنف[1] القول الأول وصحَّحه مدلِّلاً على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلةٍ كثيرة مباينَةٍ لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ، والبنائيَّ كـ « صه » ، والمركَّبَ كـ « عندك » ، والمصغَّرَ كـ « رويد » ، والمثنى كـ« شتَّان » ، والمجموعَ كـ « هيهات » ...

وأجاب على قول الكوفيين بأن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّيَاتها.

* **في الكاف اللاحقة لأسماء الأفعال هل لها موضع من الإعراب ؟:**

صحَّحَ الرُّعينيُّ قولَ مَن قال: إنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً، قال[2]: وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرتَها في محل جرٍّ لم تجر؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ .

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد، وإن جعلتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَرِه المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لكان «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

---

(١) انظر صفحة: ٤٥١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦١ .

وإن قدَّرْتَها في محل رفعٍ، لم يجز وإن كان قال به بعضُ الكوفيين[١]؛ لأن الكافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكافَ قد تُحذَفُ عند عدم اللبس، ولو كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل المتصل بالعامل إذا ظهَرَ، لم يجُزْ حذفُه .

* **اسم الفعل (آمين) :**

في لفظة (آمين) لغتان المدُّ والقصرُ[٢]، وقد نصَّ ابنُ دَرَستَوَيهِ[٣] على أن القصرَ لا يكون إلاَّ في الضرورة، وصحَّحَ[٤] المصنفُ جوازَ مجيئه في الاختيار[٥] .

* **اسم الفعل (هلمَّ) :**

اختلف العلماء في (هلمَّ) أهي بسيطةٌ أم مركَّبةٌ ؟، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[٦] .

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في جُزأَي التركيب؛ فذهب البصريون[٧] أنها مركَّبةٌ من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعل أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جمَعَه .

وذهبَ الخليلُ[٨] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا اُلْمُمْ» فحُذِفَت

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢ .

(٢) قال الزمخشري: « وكلاهما لغة جيدة » شرح الفصيح: ٤٢٤ .

(٣) تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ - مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٠٢ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٥٠٣١٦، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

(٦) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان .

(٧) انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والأصول ١٤٦/١، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣٥/٣.

(٨) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٥٦/٤، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٥٥٧، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٣٩٠/٥ .

همزةُ الوصل لمَّا أُتي بـ(ها) التنبيه؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى ساكنان؛ ألفُ (ها) التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين، ثمَّ أُدغمَت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[١]: هي مركبة من «هل» التي هي اسم فعل للحثِّ والزجْرِ، ومِن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثم نُقلت حركةُ همزة «أُمَّ» إلى لام «هل» فانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» .

وقد اختار المصنفُ قول البصريين وصحَّحه فقال[٢]: والصحيحُ قولُ البصريين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «ها» التي للتنبيه تَصلُحُ أن تدخُلَ على الأمر، وقد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ بالألف بعد الهاء، وردَّ على قول الفراء بأن «هل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أَمْرٌ، والأمرُ لا يَدخُلُ على الأمر .

النِّداء:

* كون النداء خبراً أو إنشاءً:

صحَّحَ المصنفُ كون النداء إنشاءً، قال: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَمَ بعضُهُم[٣] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِلُ الصدقَ والكذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّن أن يُقَالَ فيه: صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ، ولم يَرْضَ الشيخُ محبُّ الدِّين أبوالبقاء هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللباب»: وهذا يُوجِبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبلتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) انظر صفحة: ٥١٠ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والهمع ٣٤/٣ .

* **العامل في المنادى :**

اختلف النحاة في العامل في المنادى على أقوال:

الأول: لسيبويهِ[١] وجمهورِ البصريين أنه منصوبٌ بفعل واجبِ الإضمار، وعوَّضوا عنه (يا)، فإذا قلتَ: يا زيدُ فالتقدير: أَدعُو زيداً .

القول الثّاني: أن العاملَ حرفُ النّداء على سبيل العِوَضيِّة عن الفعل، ونُسِبَ هذا القولُ للمبرد[٢] والفارسي[٣] .

القول الثّالث: أنَّ حرفَ النداء هو العامِلُ بنفسِهِ لا بالنيابة عن الفعل[٤].

القول الرَّابع: أن العاملَ أداةُ النداء على اعتبارها اسمَ فعل[٥] .

القول الخامس: أن الناصبَ للمنادى ليس لفظياً، وإنما هو معنويٌّ وهو القصدُ[٦] .

واختار المصنف القول الأول وصححه، ورد على الأقوال الأخرى، قال عند تفسير ألفاظ الألفية نهاية الباب[٧]: « وقولُهُ:

وَهوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ

الضميرُ راجعٌ إلى المنادَى، ونصَّ على أن العاملَ في المنادَى هو الفعلُ المضمَرُ الذي نابَ حرفُ النداء عنه، وقد تقدَّمَ الخلافُ في ذلك، والصحيحُ من الأقوال المتقدمة ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ » .

---

(١) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، وانظر: المقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١ .

(٢) نقلت المصادر ذلك عن المبرد، وفي المقتضب ٢٠٢/٤ ما يخالفه .

(٣) التذييل والتكميل ١٨٤/٤، ونسب إليه ابنُ يعيش والرضي رأياً آخر .

(٤) قال به ابنُ جني في الخصائص ٢٧٧/٢-٢٧٨، والجرجاني في العوامل المائة: ٢٣٩ .

(٥) وقد نسبه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ إلى أبي علي الفارسي .

(٦) هذا قول أبي القاسم السهيلي متابعاً شيخَه ابن الطراوة . انظر نتائج الفكر: ٧٧ .

(٧) انظر صفحة: ٥٧٧ .

* **تنوين المنادى المضموم:**

إذا اضطُرَّ الشَّاعرُ إلى تنوين المنادى المضموم كما في قول الشاعر:

سَـــلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

جاز في المنادى الضمُّ والنصبُ، واختَلَفَ العلماء في المختار منهما على ثلاثة أقوالٍ:

الأول: للخليل وسيبويهِ[1] - رحمهما الله - ومن قال بقولهما من البصريين أنَّ المختارَ الرفعُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمرفوعٍ ما لا ينصرفُ، ومرفوعُ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه نُوِّنَ وتُرِكَ مرفوعاً، فكذلك هذا.

الثاني: لأبي عَمْرٍو، وعيسى بنِ عُمَر، ويونسَ، والمبردِ، والجرميِّ أنَّ المختارَ النَّصبُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمجرور ما لا ينصرفُ، فكما أنَّ مجرورَ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه، رجَعَ إلى الأصل من الجرِّ بالكسرة؛ لأنه مفتوحٌ في موضع جرٍّ، كذلك هنا رجَعَ إلى الأصل من النصب؛ لأنه مضمومٌ في موضع نصبٍ.

الثالث: للأعلَمِ وتبعَهُ ابنُ مالكٍ[2] وهو الفَرقُ بين أن يكون المنادَى علَماً في الأصل أو نكرةً، فإن كان علَماً فالرفعُ هو المختَارُ، وإن كان نكرةً فالنصبُ هو المختارُ.

وقد اختار الرعينيُّ قول سيبويه فقال[3]: والصحيحُ ما ذهَبَ إليه سيبويهِ.

* **نداء النكرة غير المقصودة :**

اختلفَ النحويون في نداء النكرة غير المقصودة على أربعةِ أقوالٍ:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً[4]، وجازَ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة؛ لأن المتكلمَ

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٩ .

(٣) انظر صفحة: ٥٩٦ .

ليس غرضُهُ في معيَّنٍ، إنما غرضُهُ في واحدٍ ممَّن ينطلِقُ عليه لفظُ المنادَى نحو قولِ الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيَدِي .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة وهو مذهبُ المازنيِّ[١]، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنها نُوِّنَت ضرورةً .

ورُدَّ: بأن ذلك قد جاء في فصيح الكلام[٢]، فكيف يكونُ ضرورةً ؟!

القول الثالث: للكوفيين[٣] أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: ياذاهباً .

ورُدَّ على الكوفيين: بأنَّ الطولَ بالصفة لا يَلزَمُ منه النَّصبُ، ولو كان ذلك موجِباً للنصب لوَجَب نصبُ «أيٍّ» في قولك: ياأيُّهَا الرجُلُ؛ لأنه قد وُصِفَ بـ«الرجل»، وكذلك: يازيدُ الطَّويلُ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنَّ الصفَةَ لا تُوجِبُ نصبَ المنادَى .

القول الرابع: المنع مطلقاً مقبلاً عليها أو غير مقبل عليها، وهو قول الأصمعي.

وقد اختار المصنف من هذه الأقوال القول الأول، فقال: وهو الصحيحُ[٤] .

* الكلام على المنادى في قول الشاعر:

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَومَ مِثْلُهُ جَريرٌ ولَكِن في كُلَيبٍ تَوَاضُعُ

ظاهرُهُ أنَّ النكرةَ فيه مقصودةٌ، بدليل أنه قد فسَّرها بقوله: «جريرٌ» .

وأجابُوا عنه: بأن «يا» للتَّنبيه، و«شاعراً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ؛ أي؛ الزَمُوا

---

(٤) وهو قول جمهور البصريين. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(١) انظر رأيه في: شرح الجمل ٣/٨٣، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والمساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) قالت العرَبُ: يا رجلاً صالحاً. انظر الكتاب ٢/١٨٢، وشرح الجمل ٢/٨٥ .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ٢/١٠٤٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩ .

(٤) انظر صفحة: ٥٩٧ .

شاعراً هذه صفتُهُ .

واختار الرعينيُّ[١] أن تكون النكرةُ باقيةً على إبهامها؛ لأنَّ المتكلمَ أراد أولاً الإبهامَ على السَّامع لتعظيم الأمر في نفسِهِ، وليتشوَّقَ إلى التفسير الذي بَعُد، ثمَّ فسَّر هذه النكرةَ باسمٍ علَمٍ[٢] .

* **نداء المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان أماً أوعماً :**

إذا كان المنادى المضافُ إلى ياء المتكلم أمّاً أو عمّاً نحو: يا بنَ أمِّي، ويا بنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يا بنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ بفتح الميم .

الثانية: يا بن أمِّ ويا بنَ عمِّ بكسر الميم .

الثالثة: يا بنَ أمِّي ويا بنَ عمِّي بالياء ساكنةً أو مفتوحةً .

الرابعة: قلبُ الياء ألفاً نحو: يا بنَ أمَّا ويا بنَ عمَّا .

واختلفوا في تعليل الفتح فقال سيبويهِ[٣]: إنَّ ابنَ أمِّ، وابنَ عمِّ رُكِّبا تركيب «بعلبك» وبُنيا على الفتح.

وقالَ الأخفَشُ[٤]: كان الأصل: يا بن أمَّا ويا بن عمَّا بالألف، ثم حُذفت الألف وتُركت الفتحة تدلُّ عليها، وضعَّفَ هذا القولَ أبوالحسن بنُ الضائع[٥] مرَّةً وحسَّنه أخرى .

ووافق المصنفُ هنا ابنَ الضَّائع في تضعيف قول الأخفش، وصحَّح قولَ

---

(١) انظر صفحة: ٦٠٠ .

(٢) انظر تحصيل عين الذهب: ٣٢٦ .

(٣) الكتاب ٢/٢١٤ .

(٤) يظهر من كلامه في معاني القرآن ١/٣٣٨ أنه يوافق سيبويه في تعليله .

(٥) شرح الجمل لوحة (٥٣) مخطوط .

سيبويه حيث قال[1]: والحقُّ أنه ضعيفٌ، والصَّحيحُ قولُ سيبويهِ .

هذه اختيارت أبي جعفر التي صرح بها، على أن هناك كثيراً من المسائل التي يختار فيها دون تصريح، ويكون ذلك بردِّه الأقوال الأخرى وتفنيدها والتدليل على بطلانها، وقد اقتصرت هنا على ذكر ما صرَّح به دون غيره، والله تعالى أعلم .

(١) انظر صفحة: ٦٤٠ .

المبحث الرابع:

أَثَرُ الرُّعَينيِّ في الخالفين بعدَهُ

لم يحظَ شرحُ الرُّعينيِّ بشهرةٍ واسعةٍ كما حظِيَتْ به تصانيفُ شيخه أبي حيان، علماً بأن الرُّعينيَّ كان كثيرَ التَّطواف في البلدان، إلى أن استقر به المقام في مدينة حلب، فأقام بها ثلاثين سنة مجِداً في الأشغال والاشتغال مع رفيقه ابن جابر الهواري، تُضرَب إليهما آباطُ النُّجُب، كما رحل إلى المدينة النبوية، وجاور فيها مرتين، وانتفع به أناس كثير، وقرئت عليه هناك بعض الكتب في العربية والحديث وغيرهما .

أقول: مع كل هذا، لم يحظَ شرحُ الرُّعينيِّ على ألفية ابن معطٍ بما يليق به من شهرة وسيرورة، إلا أنه ترك أثراً في الخالفين بعده، وبعد البحث والتنقيب تهدَّيتُ إلى بعض النقول عنه، وهذا بيانُها:

نقَلَ عنه ابنُ الحنبليِّ رَضيُّ الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة (٩٧١هـ) في جلِّ مؤلفاته ومنها:

« عقد الخلاص في نقد كلام الخواص»[1] :

يجدُرُ بنا هنا أن نشير أولاً إلى أنَّ محقِّقَ هذا الكتابِ قد وَهِمَ حين ترجَمَ لأبي جعفر الرُّعَينيِّ فقال: هو أبو جعفر أحمدُ بنُ سعد المتوفَّى (٧١٢هـ)، كما أُنني أشير إلى سوء إخراج هذا الكتاب، حيث جاء مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، إضافةً إلى أنه خالٍ من أهم الأعمال التي تُناط بالمحقِّق ألا وهو عَمَلُ فَهارِسَ تكشِفُ عن فوائدِ الكتابِ ومخبَّآتِهِ، ومِن ثَمَّ فقد لَقيتُ عَنَتاً في تتبُّع صفحاته، للوقوف على أثر أبي جعفر فيه،ومثلُه يقالُ من حيث الفهارسُ في كتاب « سهم الألحاظ » والله المستعان.

---

(١) انظر صفحة: ٢٤٤ .

أمَّا عن نقوله عن شرح الرعيني، فقد وقفت فيه على عدة مواضع، وهي على النحو التالي:

١ - قال ابن الحنبلي [١]: « ... وأما ثانياً فلقول أبي جعفر الغرناطي: إنك إذا قلتَ: جاء القومُ ثلاثَ، فهم العدد والتقسيم، ولا يُفهم من ثلاثة إلا العدد، فإن أردت التقسيم كررت فقلتَ: جاء القومُ ثلاثةً ثلاثةً » .

٢ - وقال في أثناء حديثه عن استعمال (سُداس): « وممن ذهب إليه ابن خروف، وذلك أنه ذهب إلى جواز بناء فُعال ومَفعَل من واحد إلى عشرة، ونسبه إلى الأكثرين، وصححه أبو حيان كما ذكره الغرناطي » .

وهذان النصَّان يقعان في السفر الثامن، وهو من الأسفار التي لم نقف عليها من شرح الرعيني .

٣ - وقال: « وقيل في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرجُو لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ إنه يحتمل الوجهَين؛ أي: يؤمل لقاء ربه، أو يخاف لقاء ربه. ذكر الغرناطي في « شرح الدرة الألفية » قال: وذكَرَ ابنُ القواس إطلاقَه على المعنيين المتقدمين مجازاً في الخوف ، حقيقة في الأمل، وفسر الأمل بطلب الحصول مع خوف الفوت، فإذا أطلق على الخوف وحده دون طلب الحصول، كان إطلاق اللفظ على جزء من معناه، وهو من المجاز، ونفى أن يكون حقيقة في المعنيين دفعاً للاشتراك؛ لأن اللفظ إذا دار بين الاشتراك والمجاز، فإن المجاز أولى، قال: وهذا الذي قاله صحيح إن ساعده النقل عن أهل اللغة. انتهى [٢] » .

وهذا النص بلفظه موجود في السِّفْر الأول من شرح الرعيني [٣] .

٤ - قال [٤]: « وذكر عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال: (ذاك

---

(١) عقد الخلاص: ٢٤٤ .

(٢) عقد الخلاص: ٢٩٤ .

(٣) ١٢/١ (رسالة دكتوراه) .

الضَّبَّعَةُ العَرْجَاءُ)، فعُدَّ ذلك عليه لحناً، كما نقل الحكاية المذكورة عنه الغرناطيُّ....».

وهذا النصُّ بلفظه في السِّفْر الأول من هذا الشرح[1] .

« سهم الألحاظ في وهم الألفاظ » :

وفي « سهم الألحاظ » نقلَ ابنُ الحنبلي عن الرعيني في موطنٍ واحدٍ من شرح الدرة الألفية، وجاء هذا النقل من السفر الذي بين أيدينا، وهو قوله[2]:

« ومن ذلك قول بعضهم: (يا هُو) فعن الشيخ أبي حيان أنه قال: وقولُ جَهَلَة الصوفية في نداء الله: يا هو، ليس جارياً على كلام العرب، هذا كلامه. وحكمُ كلامهم في هذا المقام أن النداء يقتضي الخطابَ، فلا يكون ضميرُ الغَيبة وكذا ضميرُ التكلُّمِ منادى، وأما ضميرُ الخطاب ففيه خلافٌ؛ وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز، فتقول: يا إياك، ويا أنت، قال: ويا إياك هو القياس؛ لأن المنادى منصوبٌ، فلا يكون إلا من ضمائر النصب، وأما « يا أنت » فشاذ ، هذا كلامه .

وقد استشهد على ما جوزه من « يا إياك » و « يا أنت » بشاهدَين، إلا أن الشيخ أبا حيان قد تأولهما بما نقله الغرناطي عنه في محله من شرح الدرة الألفية » .

وقد نقل أبو جعفر ذلك في هذا السِّفْر [3] .

« بحرُ العَوَّام فيما أصابَ فيه العَوَام » :

نقَلَ ابنُ الحنبلي فيه عن الرعيني في موضعٍ واحدٍ وهو قوله[4]:

---

(٤) عقد الخلاص: ٢٩٦، ٢٩٨ .

(١) ١/٣٣٠ .

(٢) انظر سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: ٣٩ .

(٣) انظر صفحة: ٥٧٨ - ٥٨١ .

(٤) بحر العوام: ١٢٦ . .

« ومن ذلك قولهم: كنتُ بَالبَيتِ وبَالقَريَةِ، واستعنتُ بَك ورَضِيتُ بَك، ونحو ذلك مما فُتِحَت فيه باءُ الجرِّ مع غير ياءِ المتكلم، ففي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر الغرناطيِّ الأندلسيِّ أنها إن جَرَّت ياءَ المتكلم فاتَّفَقَ العربُ على كسرها، وإن جرَّت غيرَها فاللغةُ الفصيحة كسرُها؛ ليناسِبَ لفظُهَا عمَلَهَا، سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمَر، قال: وحُكِيَ عن بعض العرب أنهم يفتحونها مطلقاً سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمر غيرِ ياء المتكلم » .

وهذا النصُّ في السِّفْر الثاني من شرح الرعيني[١] .

« رَبْطُ الشَّوارد في حَلِّ الشَّواهد » :

نقَلَ ابنُ الحنبلي في « ربط الشَّوارد » عن شرح الرعيني في ثلاثة مواضع:

١ ـ قال في أثناء حديثه على قول الشَّاعر:

وَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَولي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ

قال[٢]: « وكانُ بضم النون أصله: كانُوا بواو الجمع، وفيه الشَّاهد، حيث حُذِفَت واوُ الجمع واكتُفِيَ بالضمة التي تدل عليها .

فإن قلتَ: هل هذا الحذفُ والاكتفاءُ للضرورة أم لا ؟ قلت: ليسا لها، بل هما لغةٌ لبعض العرب على ما ذكره العلامةُ شهاب الدين أبو جعفر أحمد الرعيني الأندلسي الغرناطي في مباحث الفعل الماضي من « شرح الدرَّة الألفية » .

وهذا ذكره الرعيني في السفر الأول من الكتاب[٣] .

٢ ـ وقال[٤]: « وفي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر ما يقتضي أن ربَّ تُضمر

---

(١) لوحة: ٣٩/أ .

(٢) ربط الشوارد: ٥٠ .

(٣) ٥١٥/٢ .

(٤) ربط الشوارد: ١٣٠ .

بعد الفاء، وتكون الفاءُ عِوَضاً عنها، عاطفةً تارةً كما في قولـه: «فمثلُـكِ» وجوابـاً أخرى .... » .

ونصُّ الرعيني في السِّفْر الثاني من الشرح[١] .

٣ ـ وقال[٢] في أثناء حديثه عن قول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ:

ونقل أبو جعفر في باب حروف الجر من « شرح الدرة الألفية » أن ابن الضـائع جعل « بما لا قت » يتعلَّقُ بـ « تَنمِي » وجعـل في « ألم يـأتيك » ضمـيراً يفسـرُهُ «بمـا لاقت».

وكلامُ الرُّعينيِّ في هذا الموضع موجود في السِّفْر الثاني من الشرح[٣] .

---

(١) لوحة ٤٩/ب ـ ٥٠/أ .

(٢) ربط الشوارد: ١٤٥ .

(٣) لوحة ٤١/أ .

القِسم الثَّاني

التَّحقيق

تحقيق نسبة الكتاب:

كتاب شرح الدرة الألفية لأبي جعفر الرعيني ثابت النسبة له بما يلي:

١ ـ النص على ذلك في الأسفار الثلاثة الموجودة لدينا منه، وذلك واضح في أول هذا السفر الذي بين أيدينا، وفي نهايته .

٢ ـ أحال الرعيني في هذا السِّفر من شرح الدرة الألفية على بعض كتبه الأخرى كتحفة الأقران، واقتطاف الأزاهر، وهي كتب ثابتة النسبة إليه، كما أن النصوص التي أحال إليها موجودة فيها .

٣ ـ نص على هذا الشرح كثيرٌ ممن ترجموا له، وأثنوا عليه كثيراً، قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[١]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وقال ابن خطيب الناصرية[٢]: « وهذا الكتاب يدل علىعِظَمِ قدْرِهِ، وكثرة اطلاعه، وتبحره في هذه العلوم » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[٣]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

٤ ـ ما جاء من النقول عنه، وقد وقفت على كثير منها عند ابن الحنبلي، وقد فصلتُ الحديث عنه في مبحث (أثره في الخالفين بعده) .

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدر المنتخب ١٢٩ .

(٣) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

تجزئة الكتاب:

من المرجح أن شرح الدرة الألفية جاء في أحد عشر مجلداً، يؤكد هذا ما عليه الأسفار الثلاثة التي وصلت إلينا، وما جاء في إحدى نسخ الدرر الكامنة من قوله[1]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وصف نسخة السِّفْر السَّابع:

لم أقف لهذا السِّفْر إلا على نسخة يتيمة، أمدني بها أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد محقق السِّفْر الأول، ومصدرها مكتبة بودليانا ببريطانيا برقم (٢٠٩/٢) .

يقع هذا السفر في (٢٢٩) لوحة، في كل لوحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر ما يقرب من (١١) كلمة، وهو يشمل الأبواب التالية:

نعم وبئس، وحبذا، والأسماء العاملة عمل الفعل: (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر، اسم الفعل)، والنداء، والمضاف إلى ياء المتكلم، وتوابع النداء، والندبة، والاستغاثة .

كتب هذا السفر بخط نسخي معتاد، وهو خالٍ من الضبط، وقد وقع فيه بعض تصحيف وتحريف، وقد كتب في لوحته الأولى أنه بخط الرعيني نفسه، إلا أنه بمقارنته مع خط الرعيني الذي أثبت في نهاية هذا السفر، يتضح لنا أنه ليس بخطه.

وقد جاء في حواشي هذا السِّفر ما يفيد أنه مقابل على أصله المنقول عنه، وعلى صفحته الأولى تملكات، جاء في أولها: (في نوبة فقير عفو الله تعالى محمد بن محمد بن أحمد بن خطيب المنصورية عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين).

---

(١) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

وفي الثاني: (انتقل هذا الكتاب إليَّ بطريق الشراء الشرعي مع عدة كتب، وكتبه الفقير محمد بن إبراهيم بن يوسف التاذفي الحنفي[1]، بلغه الله ما يرجوه من العلم والعمل، والحمد لله وحده) .

وفي الثالث: (انتقل إلى ملك الفقير أبي الوفاء الفرضي القادري، غفر الله له، وختم بالصالحات عمله) .

وفي حواشي الكتاب بعض تعليقات وتصويبات مفيدة، وهي من التاذفي صاحب أحد التملكات، وقد أفدت منها في أثناء تحقيق النص .

---

(١) وهو العلامة الإمام محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، الحنفي، التاذفي، الحلبي، المعروف بـ(ابن الحنبلي)، ولد في حلب سنة ٩٠٨ هـ، من آثاره: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، وربط الشوارد في حل الشواهد، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص، ومغني الحبيب على مغني اللبيب، وغيرها، توفي سنة ٩٧١ هـ. ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٤٢/٣، وشذرات الذهب ٣٦٥/٨، وهدية العارفين ٢٤٨/٢، وراجع مقدمة كتابه: ربط الشوارد ٧ - ٢٩ .

عملي في التحقيق:

١ ـ نسخت هذا الجزء، ثم قابلته بأصله، وحاولت جاهداً إخراجه على أقرب صورة تركه عليها الرعيني نفسه .

٢ ـ رقمت أبيات الألفية، وعنونت أبوابها، جاعلاً هذه العنوانات بين معقوفين أول الباب .

٣ ـ ضبطت النص ضبطاً كاملاً .

٤ ـ خرجت الآيات الكريمة وقراءاتها، ودللت على مواضعها من المصحف الشريف، كما التزمت برسمه في كتابتها، وخرجت الأحاديث الشريفة من كتب الصحاح والسنن، وأقوال العرب شعراً ونثراً من الدواوين الشعرية والمجاميع اللغوية، وكتب اللغة والنحو والأدب .

٥ ـ وثقت الآراء والنقول الواردة فيه من مصادرها، فإن تعذر ذلك فمن المصادر الأخرى المتوافرة لدي .

٦ ـ ترجمت للأعلام غير المشهورين، مع الإشارة إلى أهم مصادر الترجمة .

٧ ـ شرحت بعض الألفاظ الغامضة التي أهمل المؤلف شرحها .

٨ ـ أتبعت النص بفهارس كاشفة عن مضمونه، وقد تمثلت بفهارس لـ:(الآيات، والأحاديث والأقوال المأثورة، والأمثال، والأشعار، والأرجاز، والأعلام، والكتب الواردة في المتن، الأماكن والبلدان، والطوائف والقبائل والجماعات، وأمثلة النحاة، ثم المصادر والمراجع، فالموضوعات) .

نماذِجُ مُصوَّرَةٌ منَ المخطُوطِ

السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

نماذِجُ مُصوَّرَةٌ منَ المخطُوطِ

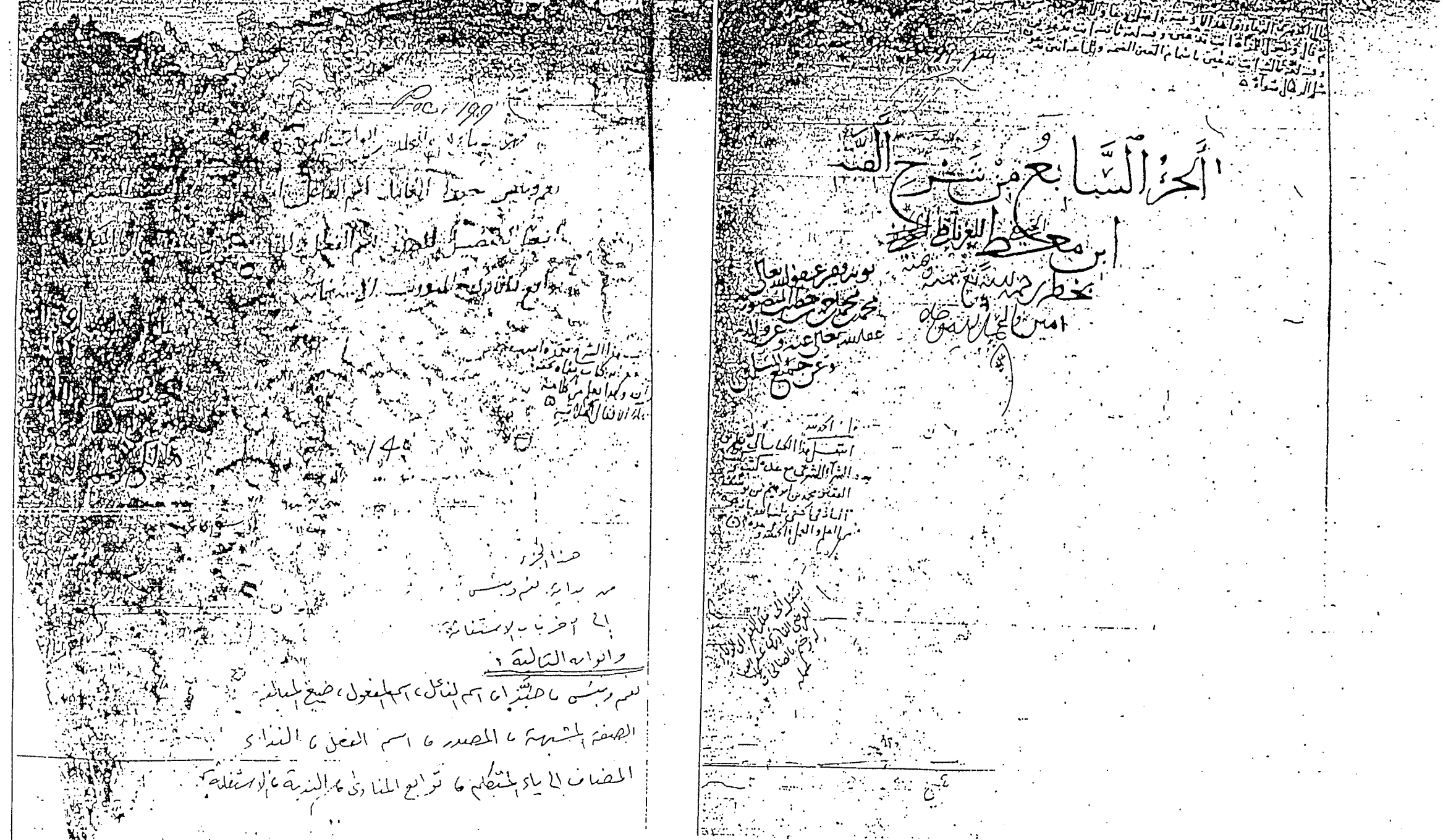

الجزء السابع من شرح الشيخ
ابن معط للفرائد الجديدة
بخطر جمة
امين الجمال

صورة اللوحة الأولى من السِّفْر السابع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

نعم وبئس فعلان ماضيان وضعا لإنشاء المدح والذم وهما لا يتصرفان تصرف الأفعال
ونعم فعل المدح وبئس للذم وذكر القبح
فالممدوح نعم العبد عند الله والمذموم بئس العبد عبد لاه
وكل ممدوح ومذموم رفع بهما لابتدا أو للمبتدا قد سمع
والفعل والفاعل قبل خبر أو خبر والمبتدا قد ترى
وفي عموم اللام ما يغنيكا عن عائد للمبتدا إن حكا
ولوالي الضمير منها لم يعد كنعم موطن حرا وأحد

الكلام على هذه الأبيات في مسائل الأولى في حقيقة نعم وبئس الثانية
في ما عليها الثالثة في ما اللاحقة لهما الرابعة في المصدر الواقع بعدهما الخامسة
في الممدوح والمذموم المسألة الأولى في حقيقة نعم وبئس معنى ولفظا
أما معنى فيستعملان استعمالين الأول أن يكونا بمعنى النعيم والبؤس وهذا
المعنى هو الأصل فيهما فيقال نعم الرجل بفتح العين ونعم بفتح العين وكسرها
مخففا عن أصاب نعمة وبئس بكسر الهمزة وبائس بفتح الهمزة وكسرها
مخففا عن أصاب بؤسا وهما في هذا الاستعمال متصرفان كما ترى الثاني
أن يراد بهما إنشاء المدح والذم مبالغة وهذا هو المقصود في هذا الباب
فقولك نعم الرجل زيد إذا بالغت في مدحه وبئس الرجل زيد إذا بالغت في ذمه
ومعناهما في هذا الاستعمال المدح والذم في الحال فإذا أردت المضي قلت فلان
نعم الرجل وإذا أردت المستقبل قلت سيكون زيد نعم الرجل وكذلك تقول
في بئس ولا يراد بهما مجرد المدح والذم دون مبالغة ولولا كثرة المبالغة

لم يصح استعمال نعم في حق الله تعالى وأنبيائه إذ لا يمدح الرب تعالى وأنبياؤه إلا
بأبلغ المدح ومن ثم خطؤوا من المبالغة فقد احتج حتى إن القاضي شريكا
ابن عبد الله ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مجلسه فقال بعض جلسائه
نعم الرجل علي فغضب شريك وقال أعلى يقول نعم الرجل طمأنه أن نعم
لا مبالغة في المدح بها فامسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه ثم قال
يا أبا عبد الله ألم يقل الله تعالى ولعبادنا المرسلين فقلنا نعم المجيبون فقدرنا فنعم
القادرون ونعم العبد إنه أواب قال شريك بلى قال الا ترضى لعلي ما رضي الله تعالى
لنفسه ولأنبيائه فنسبه شريك على موضع غلط وقد تستعمل نعم وبئس فيهما
على التقديم في صفة وإن كانت ذما وكذلك تستعمل بئس فيهما على التأخير
في صفة وإن كانت مدحا وقد جمع الخطيئة بينهما في ذلك فقال

فنعم الشيخ أنت لدى المخازي وبئس الشيخ أنت لدى المعالي

يريد أنه شديد التقدم في المخازي شديد التأخر في المعالي وأما لفظا فالكلام عليها
الأول في كونهما فعلين أو اسمين وقد اختلف النحويون في ذلك على طريقين فرارا
الشيخ أبو حيان الطريقة الأولى وعليها الجمهور أن البصريين والكوفيين اختلفوا
في ذلك فذهب البصريون ومعهم الكسائي وكثير من الكوفيين إلى أنهما في نفسهما
فعلان لم تعرض لهما ما نقلهما عن الفعلية وذهب الفراء وباقي الكوفيين
إلى أنهما في نفسهما اسمان استدل البصريون على مذهبهم بأدلة الأول
أنهما تضمنا كما تضمن الفعل نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو في نعم وبئس ضمير فاعل
التقدير نعم هو وبئس هو دليل بروزه في بعض الكلام على الكسائي والأخفش على العرب

فعل مقدر دل عليه المصدر فاذا قيل اعجبني ضرب زيد عمرا فالمقدر
عندهم اعجبني ضرب زيد عمرا وقالوا في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما ان يتيما منصوب بفعل مقدر اي يطعم يتيما وقال
الفراء الاضمار الا في الشعر وما جاء ظاهره ذلك فهو محمول على
كلام اي على انه منصوب بفعل مضمر ورد البصريون على الكوفيين
بانه لو كان المعمول بعد المصدر لفعل مقدر لجاز عجبت من ضرب امس
زيدا عمرا او من امس على ان المصدر عجبت من ضرب زيد عمرا اول
من امس وذلك لا يجوز لان امس معمول لعجبت وقد فصل به بين المصدر
ومعموله الذي هو زيد وعمرو فلو كان زيد وعمرو معمولين لفعل
مقدر لجاز ذلك لانه لم يلزم منه فصل لكون المصدر لا معمول له
الوجه الثاني ذهب الزجاج والفارسي والاستاذ ابو علي وغيرهم
من البصريين ان المصدر اذا كان منونا اقوى على عمل المصدر المضاف
والمعرف بالالف واللام وحجتهم ان التنوين لما كان نكرة اشبه
الفعل فكان عمله اقوى وهذا مبني على ان المصدر انما عمل بسببه
بالفعل قال الشيخ ابو حيان والاصح في هذا ان عمل المصدر
انما هو بالنيابة عن ان والفعل لا بالشبه وذهب بعضهم ان
اعماله منونا ومضافا على حد سواء الوجه الثالث ذهب الفراء الى ان
المصدر المنون لا يرفع الفاعل وحجته ان ذلك لم يسمع ورد
البصريون بانه قد سمع في قوله حرب تردد بينهم بمشاجر قد

فاباؤنا فاعل بمشاجر وابا وما فاعل بكفر اي بمشاجر وقال
بعضهم ولا حجة فيه اذ يمكن ان يكون ابا وما مبتدأ وخبر اي ابا وما
مثل ابائها في صعف العقول الامر ان ما قبله تدل على هذا المعنى
وهو قوله جهلا قد سفهت امته رايها فاستحملت حمقا وسفها وها
الضمير حمقا وها مثل سفها قال الشيخ ابو حيان والذي يظهر لي
ما ذهب اليه الفراء كل ما اورده سيبويه وغيره من المصدر
المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل وحيث ذكره سيبويه
مع الفاعل فانما ذلك على جهة التمثيل منه والقياس الوجه الرابع
اجاز الكوفيون ان يقع المخفوض بعد المصدر المنون مفعول اجله
ضرب زيد تنوين ضرب وخفض زيد على حذف مضاف فكاي اعجبني
ضرب ضرب زيد وهذا لا يجيزه البصريون الوجه الخامس ان المصدر
المنون نكرة وذهب صاحب الكافي الى انه معرفة لانه واقع موقع
ان والفعل وان والفعل عندهم معرفة بدليل الاخبار عنه بالمعرفة
قال الله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا على قراءة نصب فتنتهم
فتكون خبرا وان قالوا الاسم قلته قال بعض النحاة وقد يجيء خبرا
اكلت سويقا وشربت لبنا وانت لهم بمشاجر
عدت بذا وربيعة من اذ ذاك ان اباك ربيب
اذا كان الطباع طباع سوء فليس بنافع ادب الاديب
فعل الاديب مخفوض بالاضافة ويكون فيه الاعراب وقال ابو الفتح

والمنادى واقع موقع الضمير واللام اذا دخلت على الضمير كانت مفتوحة
فلذلك اذا دخلت على ما وقع موقعه وقد تقدم هذا التعليل وغيره
وقوله يلحقه اى ان المنادى يلحقه كما يلحق الضمير معامله معامله فتفتح
معه لام الجر كما تفتحها مع الضمير وجاء في بعض النسخ تشرحه وعليه شرح
سواء الهواش وجاء في بعضها يصحبه وعليه شرح ابن النحوية وليس
بصحيح فانه ابطأ وحاول ابن النحوية ان يخرجه عن الاطار فجعلها
بحملي المعنى فيكون من باب الجناس ووجه اختلاف المعنى ان كلا واحد
منهما معموله خلاف معمول الاخر فمعمول الاول الضمير عائد الى اللام
ومعمول الثاني عائد الى قوله كالضمير ورأى ان ذلك كاف في اختلاف
معنى التعليل ولا يكون ابطا فيجوز عنده في القافية ان يقول في
الواحدة رنزا راسه وفي الاخرى عمرا راسه وهذا ليس بصحيح وقوله
وما سواه لامه مكسور ما هنا موصوله فالمراد بها لام المستغاث
من اجله والضمير في قوله سواه عائد على المستغاث فالمعنى ان اللام
التي هي عز لام المستغاث به مكسورة وقوله ان لم يكن مكانه ضمير
مروي او مروي اذ وكلاهما مستقيم في المعنى فعلى رواية ان يكون
المراد به ان لام المستغاث من اجله انما تكسر اذا لم يكن فيه مكان
الظاهر ضمير يحور بعلك من ان يكون المستغاث من اجله ضميرا فان اللام
تصح معه على العاده في حلك لقولك لك يا زيد لك وعلى رواية اذ يكون
تعليلا لكسر لام المستغاث من اجله لكونه ليس عمادي فلا يلحظ

فيه وقوعه موقع الضمير فتفتح كما تفتح لام المستغاث به وهذا
معنى غير المعنى الذي في رواية ان والله اعلم

كمل المجلد السابع من شرح الفيه ابن معط على يد مؤلفه
المعترف بذنبه الراجي عفو ربه احمد بن يوسف بن مالك العالمي
الاندلسي الغرناطي وذلك في المدينة الشريفه
على ساكنها افضل الصلاه والسلام
والحمد لله رب العالمين والصلاه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قرأت هذا الجزء وهو السابع من شرح الفيه ابن معط على مؤلفه سيدنا وشيخنا
امام العلماء الاستاذ شهاب الدين ابا جعفر احمد بن يوسف بن مالك المالكي يد الله
مدة عمره في مجالس آخرها في يوم السبت الثاني عشر من شهر الله رجب المحرم سنة اربع وسبعين
واجاز لي روايته ورواياته ما صح منقول وتعقول بشرط الضبط وضبط المشروط
قال ذلك وكتبه سليمان داود الهري حامدا لله تعالى ومصليا على محمد وآله وصحبه وسلم

تم ذكر انتاج الفاضل العالم العلامه جمال الملة والدين
من المراد صحيح وكتبه احمد بن يوسف بن مالك العيني
المولف المذكور والحمد لله والصلاه على سيدنا محمد وآله

صورة اللوحة الأخيرة من السِّفْر السابع

السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

/ بسم الله الرَّحمن الرَّحيم [٢/أ]

وبه أستَعينُ

[باب نِعْمَ وبئسَ]

٥٨٤ ـ ومِنْهُ نِعْـمَ وَهْـوَفعلُ المـدْح وبئـسَ للـذَّمِّ وذِكْـرِ القُبْـحِ

٥٨٥ ـ فَالمـدْحُ: نِعْمَ العبـدُ عبـدُ اللهِ والـذَّمُّ: بِئـسَ العبـدُ عبـدٌ لاهِ

٥٨٦ ـ وَكُـلُّ ممـدوحٍ ومذمـومٍ رُفِـعْ بـالابتـداءِ والمَثَـالُ قَـدْ سُـمِعْ

٥٨٧ ـ والفِعْلُ والفاعِلُ قَبْلُ خَبَـرُهْ أو خـبرٌ والمبتـدَا تُقـدِّرُهْ

٥٨٨ ـ وَفي عُمُـومِ الـلاَّمِ مَـا يُغْنِيكَـا عَـنْ عَائـدٍ للمُبْـتَدَا يَأْتِيكَـا

٥٨٩ ـ وَلَو أَتَى الضَّمِيرُ فِيـهِ لم يَـعُدْ كَـنِعْمَ مَوطِنـاً حِـرَاءٌ وَأُحُـدْ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائلَ:

الأولى: في حقيقة نِعْمَ وبئسَ .

الثَّانية: في فاعِلِهما .

الثَّالثة: في « ما » اللاحقَةِ لهما .

الرابعة: في المنصوبِ الواقعِ بعدَهُما.

الخامسة: في الممدوحِ والمذمومِ .

المسألة الأولى : في حقيقة نِعْمَ وبئسَ معنىً ولفظاً :

أمَّا معنى: فتُستَعمَلان استِعمَالَين:

الأوَّلُ: أن يكونَا بمعنى النَّعيمِ والبُؤسِ، وهذا المعنى هو الأصلُ فيهما، فتقولُ:

(نَعِمَ الرَّجُلُ) بكسر العَين، (يَنْعَـمُ) بفتحِ العَين وكسرِهَا، (فهو نَاعِمٌ): إذا أصابَ نِعْمَةً، وبَئِسَ بكسر الهمزة، يَبْأَسُ بفتح الهمزة وكسرِها، فهو بائِسٌ: إذا أصـابَ بُؤسـاً، وهمـا في هذا الاستعمالِ مُتَصَرِّفان كما تَرَى .

الثَّاني: أن يُرَادَ بهما إنشاءُ المدحِ والذمِّ مبالَغَةً، وهذا هو المقصودُ في هذا البـابِ، فتقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغتَ في مدحِهِ، وبِئْسَ الرَّجُـلُ زَيـدٌ، إذا بـالَغْتَ في ذمِّـهِ. ومعناهما في هذا الاستعمال: المدحُ والذمُّ في الحال، فإذا أردتَ الماضيَ قلتَ: قـد كـان زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وكذلك تقولُ في بِئسَ .

ولا يُرَادُ بهمـا مجرَّدُ المـدحِ والـذمِّ دون مبالَغَـةٍ، ولـولا كـثرةُ المبالغـةِ / لم يصـحَّ [٢/ب] استعمالُ «نِعْمَ» في حقِّ الله تعالى وأنبيائِهِ، إذ لا يُمدَحُ الـرَّبُّ تعـالى وأنبيـاؤُهُ إلا بـأبلَغِ المدح، ومَن توهَّمَ خلُوَّهُمَا عن المبالغة فقد أخطَأَ[1] .

حُكِيَ أنَّ القاضيَ شُرَيكَ بنَ عبد الله[2] ذَكَرَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مجلسـه، فقال بعضُ جُلَسَائِهِ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَلَيٌّ، فغَضِبَ شُـرَيكٌ، وقـال: أَلِعَلِـيٍّ تقـولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ ؟ ظنّاً منه أنَّ «نِعْمَ» لا مبالغَةَ في المدح بها، فأمسَكَ القائلُ عن شُرَيكٍ حتّى سَكَنَ غضبُهُ، ثم قال: يا أبا عبد الله، أَلَمْ يَقُـل الله تعـالى: ﴿وَلَقَـدْ نَادَىٰنَـا نُـوحٌ فَلَنِعْـمَ الْمُجِيبُونَ﴾[3]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[4]، و﴿نِعْـمَ الْعَبْـدُ إِنَّـهُ أَوَّابٌ﴾[5] قـال شَـرَيكٌ:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨ .

(٢) هو أبو عبد الله شَرَيكُ بنُ عبد الله النخعيُّ الكـوفيُّ، محـدِّثٌ فقيـهٌ، اشـتهر بقـوة ذكائـه وفطنَتِـهِ، وسرعة بديهته، وليَ قضاءَ الكوفة ثم الأهواز، وكـان عـادلاً، وُلـد ببخـارى، وتـوفي ببغـداد سـنة ١٧٧هـ. ترجمتـه في: تـاريخ بغـداد ٩/٢٧٩، ووفيـات الأعيـان ٢/٤٦٤، وتهذيـب الكمـال ١٢/٤٦٢ .

(٣) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

(٤) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٥) سورة ص: الآية: ٣٠ .

بَلَى، قال: ألا ترضَى لِعَلِيٍّ ما رَضِيَ الله تعالى لنَفْسِهِ ولأنبيائِهِ. فَتَنَبَّهَ شُرَيكٌ على موضِعِ غَلَطِهِ[١].

وقد تُستَعمَلُ «نِعْمَ» تنبيهاً على التقدُّمِ في صفَةٍ وإن كانت ذَمّاً، وكذلك تُستَعمَلُ «بِئسَ» تنبيهاً على التأخُّرِ في صفَةٍ وإن كانت مَدحاً، وقد جَمَعَ الحُطَيئَةُ[٢] بينهما في ذلك فقالَ:

فَنِعْمَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَخَازِي وَبِئْسَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَعَالِي[٣]

يُريدُ: أنَّه شديدُ التَّقدُّمِ في المخازي، شديدُ التأخُّرِ في المعالي.

وأما لفظاً: فالكلامُ عليهما من أوجُهٍ:

الأول: في كونهما فعلَين أو اسمَين[٤]. وقد اختَلَفَ النَّحويُّون في ذلك على طريقَتَين، قرَّرَهُمَا الشَّيخُ أبوحيان[٥]:

الطَّريقةُ الأُولى:

- وعليها الجمهورُ - أنَّ البصريينَ والكوفيِّينَ اختلفوا في ذلك[٦]؛ فذهَبَ البصريُّون

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن بَرهان ٤١٧/٢، ودرة الغواص: ١٩٧، وشرح التسهيل ٨/٣، والمساعد ١٢١/٢.

(٢) هو جَرْوَلُ بنُ أوس بن مالك العبسي، يلقب بـ«الحطيئة» لقِصَرِهِ، وقيل: لدمامته، يُكنى أبا مليكة، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم، كان هجَّاءً سليطَ اللسان حتى إنه هجا أباه وأمه ونفسَه. أخباره في: الشعر والشعراء ٣٢٢/١، والإصابة ٦٣/٢، والخزانة ٤٠٦/٢.

(٣) ديوانه: ٣٣٤ يهجو أباه.
والبيت في: العَقَقَةِ والبَرَرَة لأبي عبيدة (نوادر المخطوطات) ٣٦٦/٢، والتذييل والتكميل (مخطوط) ١٥٦/٣، والخزانة ٤١٠/٢ عرضاً.

(٤) ينظر في هذا الخلاف: الإنصاف ٩٧/١، والتبيين: ٢٧٤، ويراجع: أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، وشرح ابن القواس ٩٦٧/٢.

(٥) أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ. وتقريره هذا في ارتشاف الضرب ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٤/٣.

(٦) انظر: الإنصاف ٩٧/١، والتبيين: ٢٧٤.

ومعهم الكِسَـائيُّ[١] وكثيرٌ من الكوفيينَ إلى أنهما في نفسِهما فِعلان، لم يَعرِضْ لهما ما يُخرِجُهُما عن الفِعليَّة، وذَهَبَ الفرَّاءُ[٢] وباقي الكوفيين إلى أنهما في نفسِهما اسمان.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بأدلَّةٍ:

الأوَّلُ: أنهما يُضمَرُ فيهما كما يُضمَرُ في الفعل نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبِئْسَ رجُلاً عمروٌ، ففي «نِعْمَ» و«بِئسَ» ضميرٌ فاعلٌ، التقدير: نِعْمَ هو، وبئسَ هو. دليلُهُ: بُرُوزُهُ في بعض الكلام؛ حَكَى الكِسَائيُّ والأخفَشُ[٣] عن العَرَب: / نِعْمَا رجُلَين [٣/أ] الزَّيدان، وبئسَا رَجُلَين الزَّيدان[٤].

الثَّاني: أنَّهما تلحَقُهُمَا تاءُ التأنيث مع المؤنَّث، وتسقُطُ مع المذكَّر كسائر الأفعال، فتقولُ: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعمَتِ المرأَةُ هندٌ.

الثَّالث: أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ فيهما يعودُ على ما بعدَه لفظاً ورُتبَةً، نحو: نِعْمَ رجُلاً زَيدٌ، ففي «نِعْمَ» ضميرٌ مستَتِرٌ يَعودُ إلى «الرجُلُ»، وهذا لا يُوجَدُ إلا في الفعل نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبتُ زَيداً، ففي «ضَرَبني» ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على «زَيد».

الرابع: بناؤُهُمَا على الفتح، كبناء الفعل الماضي.

الخامس: ارتفاعُ الفاعل بهما.

---

(١) أبو الحسن علي بن حمزة المتوفَّى سنة ١٨٢هـ.

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفَّى سنة ٢٠٧ هـ.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١١٧ - ١١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٦، وشرح التسهيل ٣/٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣.

انتهى ما ذكَرَهُ الشَّيخُ أبو حيَّانَ من الأدلة[١].

وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ[٢] في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النَّحْويَّة[٣] دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ - في «نِعْمَ» -:

يَمِيناً لَنِعمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا[٤]

وعَطْفَهُما[٥] على الفعل، قال تعالى[٦]: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾.

وزاد ابنُ النَّحْويَّة[٧] أيضاً دليلاً وهو: أنَّه قد انتَفَت الحرفيَّةُ لاستقلالهما

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، عالم نحوي قيل: كان أوحد أهل زمانه في النحو والصرف، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من تصانيفه «المحصول» في شرح فصول ابن معطٍ، و«شرح ألفية ابن معط» و«قواعد المطارحة» وغيرها، توفي سنة ٦٨١هـ.
ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٢/٢٤٢، وإشارة التعيين ١٠٣، وبغية الوعاة ١/٥٣٢، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٩٦.

(٣) هو بدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي، المعروف بـ«ابن النَّحْويَّة»، عالم نحوي، من تصانيفه «شرح ألفية ابن معط» و«شرح الكافية» وغيرها. توفي سنة ٧١٨هـ. ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٢٨٥، وبغية الوعاة ١/٢٧٢.
وانظر: نصَّه على هذه الزيادة في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط.

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى، والبيت في ديوانه: ١٤ بشرح الإمام ثعلب، و: ١٥ بشرح الأعلم، وهو من معلقته، وعجزه:

على كل حالٍ من سَحيلٍ ومُبرَمِ

وينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٦٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس: ١/٣١٨.
والبيت في: المعاني الكبير ٢/٨٨٠، وشرح التسهيل ٣/١٦، ١٨، والمساعد ٢/١٣٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٧، والهمع ٤/٢٤٧، والخزانة ٣/٧، ٩/٣٨٧. والسيدان هما: الحارث بن عوف، وهرم بن سنان، وقيل: خارجة بن سنان.

(٥) في الأصل: «عطفه».

(٦) سورة الصافات: الآية: ٧٥.

(٧) شرح ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط. ولم يذكره مستقلاً، بل ذكره مع الدليل الثَّاني عنده وهو كونهما مبنيين على الفتح.

بالمفهومية، وانتَفَت الاسميَّةُ لِلُزُوم بنائهما، إذ لا مُوجِبَ للبناء إذا كانا اسمَين، فلم يبقَ إلا الفعليَّةُ .

قلتُ: وفي بعض هذه الأدلَّةِ نَظَرٌ، لكن إذا نَظَرْتَ إليها بقَيدِ اجتماعِهَا، قوَّتْ جانب الفعليَّةِ .

٥ **واستدلَّ الكوفيون على اسميتهما[1] بأدلَّةٍ:**

الأوَّلُ: كونُهُما لا مصدَرَ لهما . **ورُدَّ** بوجهَين:

أحدهما: أنَّ عدَمَ المصدر لا يخرجُهُما عن الفعليَّة، ألا ترَى أنَّ «عسى» لامصدرَ لها، وهي فعلٌ عند البصريين والكوفيين، إلا قولاً شاذاً أنها حرفٌ[2].

الثَّاني: أنَّ الكوفيين يقولون: إنَّ المصدرَ فَرعٌ عن الفعل، والفَرْعُ لا يَلزَمُ وُجودُه.

الثَّاني من الأدلة: أنهما غيرُ متصرِّفَين. **ورُدَّ** بـ«عسى» أيضاً؛ لأنها لا تتصرَّفُ، وهي فعلٌ عندهم . ١٠

الثَّالث: الإخبارُ عنهما؛ سُمِعَ مِن العرَبِ[3]: «فيكَ نِعْمَ الخصلَةُ» .

وجْهُ الدَّليل: أنَّ «نِعْمَ الخصلةُ»: مبتدأٌ،/ و«فيك»: الخبرُ . [٣/ب]

ورُدَّ بأن المبتدأَ المحذوفُ، والأصلُ: فيكَ خَصلةٌ نِعْمَت الخصلةُ، فـ«خصلةٌ»:

---

(١) في الأصل: «اسميتها» .

(٢) وهذا القول منقول عن أبي بكر بن السراج، وأبي العباس ثعلب. ينظر: الجنى الداني : ٤٦١، وتخليص الشواهد: ٣١٦، والمغني: ٢٠١ . ونَسَبَ ابنُ هشام هذا القول إلى سيبويه إذا اتصل بعسى ضمير منصوب، كقوله:

يا أبتا علَّكَ أو عساكا

وقال: حكاه عنه السيرافي . وانظر: الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق)، وشرحه للسيرافي ١٥٣/٣ مخطوط، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣ .

(٣) حكاه الرؤاسي، ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٣، والهمع ٢٧/٥ .

المبتدأُ، و« نِعْمَت الخصلةُ »: جملةٌ في موضع الصِّفَةِ له، ثم حُذِفَ المبتدأُ، وبقِيَت صفَتُهُ.

الرابع: عطفُهُما على الاسم. قال الفرَّاءُ[١]: سَمِعْتُ العرَبَ تقولُ: «الصالحُ وبئسَ الرَّجُلُ في الحقِّ سواءٌ». وجهُ الدليل: أنَّه عطَفَ « بِئسَ» على « الصَّالح»، ولا يُعطَفُ على الاسمِ إلا اسمٌ مثلُه .

ورُدَّ: بأن المعطوفَ محذوفٌ، التقديرُ: الصَّالحُ ورجلٌ بِئسَ الرجلُ في الحق سَوَاءٌ، فحُذِفَ المعطوفُ، وأُقيمَت صفتُهُ مُقامَهُ وهي « بِئسَ الرَّجُلُ» .

الخامس: دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، قال رجلٌ من بني عَقيل وقد وُلِدت له بنتٌ فقيلَ له: نِعْمَ الولَدُ، فقالَ: واللهِ ما هيَ بنعْمَ الوَلَدُ؛ نصْرُهَا بكاءٌ وبِرُّها سَرِقَةٌ[٢]. يُروَى: بِرُّها، بكسر الباء، والراء، وبفتح الباء، والزاي[٣]، فعلى الأوَّلِ: أنَّ العرَبَ كانت تُخفِي محبَّتَهَا، وعلى الثَّاني: إخفَاءُ ما يُشتهَى لها من الزينة. ومعنى « نَصْرُها بكاءٌ»: أنَّ نُصرَتَهَا لوَلِيِّهَا بشَقِّ الجُيُوبِ والدَّمعِ المسكوبِ، لا بإعمالِ الأسِنَّةِ وإرسالِ الأعِنَّةِ .

ومنه أن بعضَهُم قال: سِرْتُ على بعيري هذا خمسةَ عشرَ يوماً، فقيل له: نِعْمَ السيرُ على بِئسَ العَير[٤] .

وقال حسَّان:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصْرِمَا[٥]

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤، والهمع ٥/٢٧ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) أي: بَزَّها، والبزُّ: الثياب، وقيل: ضربٌ من الثياب .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، والإنصاف ١/٨٩، ٩٩، وأسرار العربية: ٩٧، والتبيين: ٢٧٦، والتذييل ٣/ ١٥٤، والهمع ٥/٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه: ١/٣٥، والرواية فيه:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يُؤلِفُ بيتَهُ كذي العُرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِمَا

والشاهد في: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، وأسرار العربية : ٩٧، والإنصاف ١/٩٧، وشرح المفصل ٧/١٢٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٨، والتذييل والتكميل ٣/١٥٤. وفي كل المصادر رُوي: (أخا قلّةٍ) .

=

و«يُؤلِفُ»: بضم الياء وكسر اللام، و«بيتَه»: مفعولٌ أوَّلُ، و«أخا»: الثَّاني، والثُّلَّة: - بفتح الثَّاء - الغنَمُ الكثيرة[١]، والمُصرِمُ: الفَقيرُ[٢].

وجه الدليل في هذا كلِّهِ: دخولُ حرفِ الجرِّ على نِعْمَ وبئسَ، ولا يدخُلُ إلا على اسمٍ.

وردَّ: بأنَّ المجرور محذوفٌ، وأُقِيمَت صفتُهُ مُقَامَه، التقديرُ: ما هيَ بِوَلَدٍ نِعْمَ الوَلَدُ، وعلى عَيرٍ بِئسَ العَير، وأَلَسْتَ بجارٍ نِعْمَ الجارُ.

السادس: إضافتُهُمَا إلى ما بعدَهُمَا. قال الشَّاعرُ:

صبَّحكَ الله بخَيرٍ عاجلٍ بنعمَ طيرٍ وشَبابٍ باكِرِ[٣]

/ وقال آخَرُ: [٤/أ]

فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمَ بَالٍ وَأَيَّامٍ لَيَاليهَا قِصَارُ[٤]

= ونقل البغدادي - رحمه الله - عن أبي عليٍّ في «التذكرة» قولَه: «ومن زعم أن نِعْمَ اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يؤلفُ بيتَهُ أخا ثَلَّةٍ أو معدِمَ المالِ مُصرِمَا

فلا حُجَّةَ له فيه؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه الحكاية ...». الخزانة ٣٨٩/٩ .

(١) ينظر الصحاح (ثلل) .

(٢) الصحاح (صرم) .

(٣) لم أقف على قائله. والبيت من شواهد: شرح الجمل ٥٩٨/١، وشرح التسهيل ٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣، واللسان (نِعْمَ)، والهمع ٢٦/٥ . ورواية المصادر: (

(٤) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر نصراني فصيح من شعراء الجاهلية، سكن الحيرة، ودخل الأرياف فلانَ لسانه فلم يحتج علماء العربية بشعره، وكان من خاصة كسرى. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١، والشعر والشعراء ٢٢٥/١، والأغاني ٩٦/٢، والخزانة ٣٨١/١.

والبيت في ديوانه : ١٣٣، وفيه: (بنُعْمِ بالٍ) ، والشاهد ثاني بيتين، والذي قبله:

فَإِنْ أَمْسَيتُ مُكتَئِباً حزيناً كثيرَ الهمِّ يَشهَدُني الحِذارُ

وانظر: شرح الجمل ٥٩٩/١، والمقرب : ٦٩، ورصف المباني : ٢٥٦، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣ .

وجه الدليل: أنَّ «نِعْمَ» أُضيفَت إلى «طَيرٍ» و«بَالٍ»، وذلك من علامات الأسماءِ.

وردَّ: بأنَّ نِعْمَ في الموضعَين أصلُهَا الفعلُ، ولكنَّهما لما أُضيفَتَا صُيِّرَتَا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما مبنياً؛ مَنْبَهَةً على الأصل، فالاسميةُ هنا عارضةٌ.

ومنه قولهم: «ما رأيتُهُ مذ شُبَّ إلى دُبَّ»[1]، فأَدخَلَ «مذ» و«إلى» على الفعلَين، فصارا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما.

وتقديرُ البيت الأوَّلِ: صبَّحَكَ الله بلفظَةِ «نِعْمَ» المنسوبَةِ إلى الطَّائر الميمونِ، وتقديرُ الثَّاني: فقد بُدِّلْتُ ذاكَ بكَلِمَةِ «نِعْمَ» المنسوبةِ إلى البالِ الهنيِّ.

وقال ابنُ القوَّاسِ[2]: إنَّ نِعْمَ مِن قوله: «بِنَعْمَ طَيرٍ»، ليس فعلاً للمدح، وإنما هو

---

(١) في المثل: «أعييتني من شُبَّ إلى دُبَّ» و«من شُبَّ إلى دُبَّ» يضرَبُ لمن يكون في أمر عظيمٍ غير مرضي، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه. ينظر: الأمثال لأبي عبيد: ١٢٢، وجمهرة الأمثال ٥٣/١، ومجمع الأمثال ٣٢٥/٢، واللسان (دبب، شبب). ويراجع المسائل المنثورة: ٢٦٠.

(٢) هو أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بـ«ابن القواس»، عالم نحوي، ولي التدريس بالجامعة المستنصرية، أخذ النحو عن ابن إياز، من تصانيفه: «المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية» وهو شرح على ألفية ابن معط، و«شرح الكافية» وغيرها، توفي سنة ٦٩٦هـ. أخباره في: بغية الوعاة ٩٩/٢، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١.

ولم يتعرض ابنُ القواس لهذا الشاهد في شرحه على ألفية ابن معط، ولا في شرحه على الكافية، بل ما نقله المصنفُ هو من كلام تقي الدين النيلي في شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط، وذلك في أثناء تعليقه على البيت الذي استشهد به وهو قول الشاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالٍ ... بمائنِ طائرٍ وأجلَّ فالِ

قال النيلي: «وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ».

قال ابن مالك - رحمه الله - في شرح التسهيل ٦/٣ بعد أن أورد الشاهد: «... فيحتمل أنَّه جعل نِعْمَ اسماً أضيف إلى طير، وحَكَى لفظَه الذي كان عليه قبل عُرُوض الاسمية...».

اسمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثـمَّ نُقِلَـت كسـرةُ العـين إلى النُّـون، فـالتقى سـاكنان: العـينُ والياءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيـه بُعدٌ؛ إذ لـو كـانَ علـى مـا قالَـه، لبَقِيَـت الميـمُ مجرورةً بحرف الجرِّ[1].

السابع: دخولُ حرف النِّداء، قالوا: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير»[2].

وجه الدليل: أنَّ حرفَ النِّداء من خواصِّ الأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ الاسمَ هنا محذوفٌ، وهو المنادى، التقديرُ: يارَبِّ أنت نِعْمَ المولى.

الثَّامن: دخولُ لامِ الابتداء في خبر «إنَّ» نحو: إنَّ زيداً لنِعْمَ الرجُلُ، على قول مَن يُجيزُ ذلك. **وجه الدليل**: أنَّ لامَ الابتداء لا تدخُلُ على الفعل الماضي.

ورُدَّ: بأنَّ نِعْمَ وبئسَ لمَّا لم يَتَصَرَّفَا، ولم يَدُلاَّ على الزَّمان والمصدر، أشبَهَتَا الأسماءَ، فدخلَت عليهما لامُ الابتداء لذلك.

التاسع: أنَّه سُمِعَ في نِعْمَ: نَعِيم، قالوا: نَعِيمَ الرَّجُلُ[3]، على وزن فَعِيل كظَرِيف[4]. **وجه الدليل**: أنَّ هذا الوزنَ مختَصٌّ بالأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وقد خُرِّجَ على الإشباع، الأصلُ: نَعِمَ بفتح النُّون وكسرِ العين، ثمَّ أُشبِعَت كسرةُ العين، فتولَّدَت الياءُ.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، والتبيين: ٢٨١.

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، وأسرار العربية: ٩٧، والإنصاف ١/٩٩، والتبيين: ٢٧٦.

(٣) رواه قطرب، انظر: المحتسب ١/٣٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٤١٨، وأسرار العربية: ١٠١ــ١٠٣، والإنصاف ١/١٠٤، ١٢١، ١٢٦، والتبيين: ٢٨١، والتخمير ٣/٣١٣، وارتشاف الضرب ٣/١٥، والهمع ٥/٢٩، والخزانة ٩/٣٧٦. قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٥٦: وذلك على سبيل الشذوذ فلا يجعل لغة.

وعقب الرضي على هذه الحكاية بقوله: «فهذه الحكاية إن صحت تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطرداً من نحو: يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئسَ الرَّجُلُ على أنه منادى» شرح الكافية ٢/٣١٤.

(٤) في الأصل: «ظريف».

العاشر: عدَمُ اقترانهما بالزَّمان، فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ أمسِ .

وجه الدليل: لو كانا فعلين ماضيين لاقترن بهما الزمان .

ورُدَّ: بأنه لمَّا ضُمِّنَا معنى الإنشاء لم يقترِنْ بهما الزَّمانُ كـ« بِعْتُ » و« طَلَّقْتُ » في الإنشاء .

انتَهت هذه الطَّريقةُ / الأُولى . [٤/ب]

الطريقة الثَّانية :

جَوَّزَها ابنُ عُصفور[١] في تصانيفه المتأخِّرَةِ فقال: لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في أنَّ « نِعْمَ » و« بِئسَ » من قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ عمرٌو فعلان، وأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَهما فاعلٌ، وإنما الخلافُ بينهما بعد وقوع الإسناد؛ هل بَقِيَا على ذلك ؟ أم لا ؟

فذَهب البصريون إلى أنهما باقيان على حالهما من الفعليَّةِ، فقَولُكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) جملةٌ لم تتغيَّرْ عن حالها، وكذلك: (بِئسَ الرَّجُلُ) .

وذهب الكِسَائيُّ[٢] - ويَظهَرُ من ابنِ الطَّرَاوَةِ[٣] - إلى أنَّ قولَكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) اسمٌ مُرَكَّبٌ من فعلٍ واسمٍ ، وكذلك (بِئسَ الرجلُ) كـ« بَرَقَ نَحْرُهُ ». فنعمَ الرجلُ عنده اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به قولُكَ: الممدوحُ، وبئسَ الرَّجُلُ اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به: المذمومُ.

---

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .
وكلامُه عن هذه الطريقة في كتابه « شرح المقرَّب » (مخطوط) لوحة: (٧٧) .

(٢) ينظر: التذييل ١٥٥/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، ومنهج السالك ٣٨٧/٢، والمساعد ١٢٠/٢.

(٣) أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بـ«ابن الطراوة» ، نحوي من أهل الأندلس، له آراء تفرد بها وخالف جمهور النحاة، توفي سنة ٥٢٨ هـ. أخباره في: تحفة القادم: ١٨، وبغية الملتمس: ٢٩٠، وإنباه الرواة ١١٣/٤، والوافي بالوفيات ٤٢٢/١٥ .
ولم أقف على هذا القول له فيما اطلعت عليه من المصادر .

وذهب الفرَّاءُ[١] إلى ما ذهب إليه الكِسَائيُّ، وزاد: أنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، صفةٌ لموصوف محذوفٍ، التقدير: الرَّجُلُ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فهو في قوة قولك: الرَّجُلُ الممدوحُ زيدٌ، فحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَت الصفةُ مُقَامَه، وكذلك: بِئسَ الرَّجُلُ زيدٌ، التقدير: الرَّجُلُ بِئسَ الرَّجُلُ زيدٌ[٢]، فهو في قوة: الرَّجُلُ المذمومُ زيدٌ.

فالحاصلُ من مذهبهما أنَّ زيداً من قولهم: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ زيدٌ، مرفوعٌ بنِعْمَ الرَّجُلُ وبئسَ الرَّجُلُ؛ لأنهما أُشرِبَا معنى الممدوح والمذموم، فكأنك قلتَ: الممدوحُ زيدٌ والمذمومُ زيدٌ.

ورُدَّ مذهبُهُمَا: بأنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمرٌو، لو لُحِظَ فيهما معنى: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عَمرٌو، لدَخلَت عليهما النَّواسِخُ؛ لأنهما عندهما اسمان، فكنتَ تقولُ: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائِمٌ، وإنَّ بِئسَ الرَّجُلُ قائِمٌ، كما يُقالُ: إنَّ الممدوحَ قائِمٌ. وفي كونِ هذا وأشباهِهِ لم يُسمَعْ، دليلٌ على بُطلان ما ذَهَبَا إليه.

قال الشَّيخُ أبوحيان[٣]: وقد يُجابُ عن ذلك بأنهما لمَّا خَرَجَا عن أصلهما: إما لكونهما صارا اسمَين محكيَّين، أو خلَفاً من موصوفٍ لم يُنطَقْ /بموصوفهما، التُزِمَ بهما [٥/أ] في باب المبتدأ والخبر طريقةٌ واحدةٌ، فلم يُتَصرَّفْ فيهما بدخول النَّواسخ لذلك، كما أنَّ بعض المبتدآت لم يُتَصرَّفْ فيه بدخول النواسخ نحو: «ايْمُنُ الله» في القَسَم.

قلتُ: والحقُّ أنَّ مذهبَ الكِسَائيِّ والفراءِ خارجٌ عن القياس، غيرُ جارٍ على الأصولِ. والذي يَرُدُّ عليهما: أنَّه لو كان «نِعْمَ الرَّجُلُ» و«بِئسَ الرَّجُلُ» مُرَكَّبَين لبُنِيَا، فكان الاسمُ بعدهما على طريقةٍ واحدة، وليس الأمرُ كذلك، فقد جاءَ مفرداً ومضافاً

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٥٥، ومنهج السالك ٢/٣٨٧.

(٢) كلمة «زيد» مكررة في الأصل.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٥٥، وقال في منهج السالك ٢/٣٨٧: «ورد مذهب الكسائي والفراء بأنه لو كان محكوماً لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائم، وإنَّ بِئسَ الرَّجُلُ منطلقاً، وظننتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قائماً ...».

ومبنياً ومجموعاً، وقد دخلت تاءُ التأنيث بينهما وبين الاسم فقالوا: نِعمَت المرأةُ وبئست المرأةُ هندٌ، وهذا كلُّه يدلُّ على هَدمِ التركيب .

الوجه الثَّاني: في أشياء تتعلق بلغاتها:

الأوَّلُ: في عدد لغاتها: وفيها أربعُ لغات[١]:

الأُولى: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وهي أشهَرُ اللغاتِ، وهي الواردةُ في القرآن كثيراً[٢]؛ ووجهُ كَثرَتِهَا: أنَّ هذا البابَ مبنيٌّ على التغيير، ولما كانت هذه اللغةُ فيها تغييران عن الأصل؛ كَسرُ النون وهي في الأصل مفتوحةٌ، وسكونُ العين وهي في الأصل مكسورةٌ، ناسبَ أن تكونَ أكثرَ لغاتِ الباب الذي بُنِيَ على التغيير.

الثَّانية: (نِعِمَ) بكسر النون والعين[٣]، وبها قرأ ابن كثير[٤] وورش[٥] وحفص[٦] في قوله تعالى[٧]:﴿فَنِعِمَّا هي﴾ وهذه اللغة هي دون الأولى، ووجه ذلك: أنَّ فيها تغييراً

---

(١) انظر: الكتاب ١٧٩/٢، ١١٦/٤، والمقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١١١/١، والمسائل الحلبيات: ١٢٦، والإنصاف ١٢٥/١-١٢٦، وأسرار العربية ١٠٢، والمقرب ٧٠، وشرح التسهيل ٦/٣ .

(٢) وبها قرأجميع القراء قوله تعالى: ﴿ونعم أجر العاملين﴾ .

(٣) في الكتاب ٤٤٠/٤ أنها لغة هذيل .

(٤) هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، إمام أهل مكة، أحد القراء السبعة، من الطبقة الثَّانية من التابعين، أشهر رواته البزي وقنبل، توفي سنة ١٢٠هـ بمكة . أخباره في: السبعة ٦٤، وتهذيب الكمال ٤٦٨/١٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ٨٦/١ .

(٥) هو عثمان بن سعيد المصري المقرئ، أبو سعيد، لقب بورش لشدة بياضه، قرأ على الإمام نافع، وصار من أشهر رواته، توفي سنة ١٩٧هـ بمصر . أخباره في الإقناع ٥٧/١، وحسن المحاضرة ٤٨٥/١، ومعرفة القراء الكبار ١٥٣/١ .

(٦) حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أبو عمر، راوي الإمام عاصم، وابن زوجته، توفي سنة ١٨٠هـ . أخباره في: الإقناع ١١٧/١، وتهذيب الكمال ١٠/٧، ومعرفة القراء الكبار ١٤٠/١.

(٧) سورة البقرة: الآية: ٢٧١، وينظر السبعة ١٩٠ .

واحداً؛ وهو كسرُ النون إتباعاً لكسرة العين، وهي أصلُ اللغات[١] .

الثَّالثة: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وهي أصلُ اللغات[٢] وهي دون الثَّانية؛ لأنها ليس فيها تغييرٌ فلم تناسب البابَ، وبها قرأ ابنُ عامر[٣] وحمزةُ[٤] والكِسَائيُّ[٥] .

الرابعة: (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين[٦]، وهي أقلُّ فصاحةً من الثَّالثة، وإن كان فيها تغييرٌ واحدٌ؛ وهو سكون العين .

فإن قلتَ: فقد نُقل في نِعْمَ: نَعيم كما تقدَّمَ، وفي بِئسَ: بَيْسَ[٧] بفتح الباء وسكون الياء، فهلاَّ ذَكَرْتَهما في اللغات ؟

فالجوابُ: أنَّ (نَعِيم) لا يُعدُّ لغةً لشذوذه، / وأما (بَيْسَ) فهو مخفَّفٌ من «بَأْس» [٥/ب] بفتح الباء وسكون الهمزة، ثم خُفِّفَت الهمزةُ بأن جُعِلَت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنَت بعد التسهيل، وأُخلِصَت ياءً على حدِّ قولهم: في «يَومَئِذٍ»: يَوْمَيْذٍ بسكون الياء .

الثَّاني: هل هذه اللغاتُ كلُّها مسموعةٌ في نِعْمَ وبئس ؟ أو فيها مسموعٌ ومَقيسٌ؟

---

(١) لسيت هذه اللغة (نِعِمَ) أصل اللغات، بل أصلها (نَعِمَ)، وقد نص على ذلك المؤلف - رحمه الله - حين كلامه على اللغة الثَّالثة، ولعل هذا خطأ من الناسخ. وانظر: أسرار العربية ١٠٢، وشرح التسهيل ٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٩/٢.

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي، أبو عمران، إمام أهل الشام، من التابعين، توفي سنة ١١٨هـ في خلافة هشام بن عبد الملك . أخباره في: الإقناع ١٠٣/١، وتهذيب الكمال ١٤٣/١٥، ومعرفة القراء الكبار ٨٢/١ .

(٤) حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، أبو عمارة، أحد قراء الكوفة، توفي سنة ١٥٦هـ . أخباره في: الإقناع ١٢٥/١، وتهذيب الكمال ٣١٤/٧، ومعرفة القراء الكبار ١١١/١ .

(٥) السبعة ١٩٠ .

(٦) انظر: الكتاب ١١٦/٤ .

(٧) وهي لغة حكاها أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي - رحمهما الله تعالى - قال أبو حيان: وهو غريب. ينظر: شرح التسهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والمساعد ١٢٢/٢، ١٢٤ .

يَظهرُ من ابن مالك[١] أنها كلُّها مسموعةٌ، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[٢]: « والذي يَظهر أنَّ بعضَها مسموعٌ وبعضَها مَقيسٌ» .

أما « نِعْمَ » فلغاتُها مسموعةٌ في القرآن كما تقدَّمَ، إلاَّ « نَعْمَ » بفتح النون وسكونِ العين، فلم يذكروا شاهداً عليها لا في القرآن ولا في غيره[٣].

ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد[٤]:

فَفِدَاءٌ لِبَني قَيسٍ عَلَى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرّ

خَالَتي وَالنَّفْسُ قِدْماً إِنَّهُمْ ... نَعِمَ السَّاعُونَ في القَومِ الشُّطُرْ

فقال: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وسُرّ: بالسين المهملة المراد به الفرح، وشُطُرْ: بضمتين البعداء الغرباء من الناس[٥]، الواحد: شطير، كنذير ونذر، هكذا وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة[٦]، وروى السيرافي[٧] عِوَضَ البيت الثَّاني:

---

(١) شرح التسهيل ٦/٣، قال رحمه الله في متن التسهيل: «وأصلهما فَعِل، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسماً ...» . وينظر: المساعد ١٢٢/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٥/٣ .

(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب ١١٦/٤: «وبلغنا أن بعض العرب يقول: « نَعْمَ الرجلُ» ، وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿ فنَعْمَ عُقبَى الدَّار ﴾ ينظر: المحتسب ٣٥٧/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وفي الشواذ لابن خالويه ٦٦ ضبطت بالكسر (فنِعم) .

(٤) من الرمل في ديوانه ٧٢ . والشاهد في: المقتضب ١٣٨/٢، والمحتسب ٣٤٢/١، والخصائص ٢٢٨/٢، والتبصرة ٢٧٥/١، وأمالي ابن الشجري ٤١٩/٢، والإنصاف ١٢٢/١، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣١٥/٣، وشرحه لابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح الجمل ٦٠٠/١، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والخزانة ٣٧٦/٩ .

(٥) الصحاح (شطر) .

(٦) ينظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين (اختيار الأعلم الشنتمري) ٤٢٥ .

(٧) شرح الكتاب (مخطوط) ٣٠/٣ .

مَـــا أقلّت قدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبرْ

وأما بِئسَ فلم يُسْمَعْ منها إلا لغتان: (بِئْسَ) بكسر البـاء وسـكون الهمـزة، وهـي الكثيرة، و(بَأْسَ) بفتح الباء وسكونِ الهمزة، ولم يُسْمَعْ (بِئِسَ) بكسر البـاء وكسر الهمزة، ولا (بَئِسَ) بفتح الباء وكسر الهمزة.

الثَّالث: لا خلافَ في جَرَيانِ هذه اللُّغاتِ فيهما قبلَ صَيرُورَتِهِمَا[1] لإنشاء المـدح والذَّمِّ.

وأمَّـا جَرَيانُهَـا فيهمـا بعـد إنشـاء المـدح والـذَّمِّ؛ فالظَّـاهرُ مـن كـلام سـيبويهِ[2] والنَّحْوِيِّين أنَّ هذه اللُّغاتِ تجري فيهما، وهو ظاهرُ القـرآن، وقـد تقـدَّمَ[3] مـا في قولـه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ من اللُّغَاتِ.

ويَظهَرُ من أبي محمَّدٍ القاسمِ بنِ محمَّدِ بنِ الموفَّقِ الأندلسيِّ[4] في «شرح الجزولية[5]» أنَّ نِعْمَ وبئسَ / إذا كانا لإنشاء المدح والـذَّمِّ، لا يكـونُ فيهمـا إلا لغـةٌ واحـدةٌ؛ وهـي [٦/أ] كَسْرُ الأوَّلِ وسكونُ الثَّاني. وقال: «إنَّ كسـرةَ العين في قولـه تعـالى: ﴿فَنِعِمَّـا هِـيَ﴾ لالتقاء السَّاكنين، فلا تكونُ لغةً» وهذا خُروجٌ عن الظَّاهر مِن غير داعِيَةٍ تدعو إليه.

---

(١) في الأصل: «صيرورتها».

(٢) ينظر: الكتـاب ١٠٧/٤، والمقتضـب ١٣٨/٢، وأسـرار العربيـة ١٠٢، وشـرح التسـهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والمساعد ١٢٣/٢.

(٣) انظر: صفحة: ١٣ فما بعدها.

(٤) هو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي - ولم أر فيمـا اطلعـت مـن ذكـر بأنـه القاسم بن محمد كما ذكر المؤلـف ـ إمـام في العربيـة، وعـالم بـالقراءات، مـن مصنفاتـه: «شـرح المفصل» و«شرح الجزولية»، و«شرح الشاطبية»، توفي سنة ٦٦١هـ. أخبـاره في: معجـم الأدبـاء ٢٣٤/١٦، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢، ونفح الطيب ١٣٧/٢.

(٥) شرح الجزولية (مخطوط) لوحة (٥٠)، ونصه: «والظاهرُ أنَّ اللغاتِ التي ذكَرَ في نعـمَ وبئـسَ، إنمـا هي قبل أن تؤخذَ لإنشاء المدح أو الذمِّ، وأما قوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾ بكسرتين فالتحريك فيهما لالتقاء السَّاكنَين».

الرابع: أنَّ هذه اللُّغاتِ غيرُ مختصَّةٍ بنِعْمَ وبِئسَ، بل هي جاريةٌ في كلِّ فِعلٍ أو اسمٍ على (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسرِ العين، بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حَلْقٍ[١]، نحو: «شَهِد» في الأفعال، و«فَخِذ» في الأسماء، و«رَغِن»[٢] في الصفات، فتقولُ: شَهِد وفَخِذ ورَغِن على الأصل، وشِهِد وفِخِذ ورِغِن بكسر الأول فيها إتباعاً لكسرة الثَّاني[٣]، وشَهْد وفَخْذ ورَغْن بفتح الأول وسكونِ الثَّاني، وشِهْد وفِخْذ ورِغْن بكسر الأول وسكونِ الثَّاني، ثمَّ إنَّ تسكينَ العينِ من هذه اللُّغاتِ في هذا الوزْنِ مَوقُوفٌ على شروط[٤]:

الأوَّلُ: أن لا تكونَ العَرَبُ شذَّت في تفكيكه نحو: لَحِحَتْ عينُ الرَّجُلُ، إذا لَصَقَت بسبب ما نَشَأَ فيها من رطوبة[٥].

الثَّاني: أن لا يتَّصِلَ بالفعلِ ضميرٌ يُوجِبُ تسكينَ آخِرِه نحو: شَهِدْتُ وشَهِدْنَا.

الثَّالث: أن لايكونَ اسمَ فاعلٍ من فِعْلٍ معتلِّ اللاَّمِ نحو: ضَحٍ (بضاد معجمة وحاءٍ مهمَلَة)، وسَخٍ (بسين مهمَلَة وخاءٍ معجَمَة) من قولهم: ضَحِيَ الثوبُ وسَخِيَ؛ إذا اتَّسَخَ[٦]، فلا يجوزُ تسكينُ العين في شيء من هذه؛ لأنه في الأوَّلِ يؤدِّي إلى مناقضة

---

(١) ينظر الكتاب ١٠٧/٤، وشرحه لأبي سعيد السيرافي ٢٨٣ الجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي)، والمخصص ٢١٣/١٤، وشرح الشافية ٣٩/١.

(٢) الرَّغْنُ: الإصغاء إلى القول وقبوله. (الصحاح - رغن).

(٣) وهي لغة تميم. انظر: الكتاب ١٠٧/٤-١٠٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦/٣.

(٥) الصحاح (لحح)، وانظر: شرح الشافية ٢٤١/٣.

(٦) لم أقف عليهما بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة، ويبدو أن المصنف قد نقلهما عن أبي حيَّان حيث ذكرهما في التذييل والتكميل ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وكذلك هما أيضاً في المساعد ١٢٣/٢. أما (سخي) فهو من السخا - مقصور - وهو ظَلَعٌ يُصيب البعير أو الفصيل بأن يَثِبَ بالحِمْلِ الثقيل، فتعترضُ الريحُ بين الجلد والكتف، يقال: سَخِيَ البعيرُ يَسخَى سَخًى، فهو سَخٍ مثلُ عَمٍ. انظر: الصحاح (سخا)، ومقاييس اللغة ١٤٧/٣.

الغَرَض؛ لأنَّ الغرضَ من التفكيك الرجوعُ إلى الأصل، والسكونُ خُروجٌ عنه، وفي الثّاني والثّالث يؤدِّي إلى التقاء السَّاكنين .

فإذا وُجِدَت هذه الشروطُ، جازت اللغاتُ الأربعُ، وإذا عُدِمَت جازت اللغتان الخاليتان من سكون العين، وامتنعت اللغتان المشتملتان على سكون العين[1].

فإن لم تكن العينُ من « فَعِل » حرفَ حَلْقٍ، فلا يخلو من أن يكونَ اسماً أو فعلاً؛ فإن كان اسماً نحو: كَبِدٍ وكَلِمَةٍ ، جازت اللغاتُ الثلاثُ، وامتنع الإتباعُ، فتقول: كَبِدٍ وكَلِمةٍ على الأصل/، وكِبْدٍ وكِلْمةٍ (بكسرِ الأول وسكونِ الثّاني)، وكَبْدٍ وكَلْمةٍ [٦/ب] (بفتح الأول وسكونِ الثّاني)، وإنما امتنع الإتباعُ إذا لم تكن العينُ حرفَ حَلْقٍ؛ لِمَا في ذلك من الثِّقَلِ بسبب توالي الكسرتَين، ولا يَلزَمُ ذلك مع حرف الحلْقِ؛ لخفة الكسرة عليه وثِقَلِهَا على غيره، ويُوجَدُ ذلك بالحسِّ .

فإن قلتَ: فقد قالوا في نَقِدَ الحافرُ ـ على وزن عَلِمَ؛ إذا تقشَّر ـ: نِقِدَ، بكسر النُّون إتباعاً لكسر القاف، وليست القافُ حرفَ حلقٍ[2] ؟

فالجواب: أنَّ القافَ قريبةُ المخرج من الحاء والعين؛ لأنهما من آخِرِ الحلْقِ مما يلي الفَمَ، والقافُ من أقصى اللسان، فحصَلَ بينهما تقارُبٌ في المخرج؛ لاشتراكهما في الاستعلاء، فعُومِلَت القافُ معاملةَ حرف الحلْقِ .

فإن كان فِعلاً نحو: عَلِمَ، لم تجز فيه إلا لغتان؛ الأصلُ، وفتحُ الأوَّلِ وسكونُ الثّاني، فتقول: عَلِمَ وعَلْمَ، ونَسِيَ ونَسْيَ، وخَفِيَ وخَفْيَ (بفتح الأول وكسرِ الثّاني، وبفتح الأول وسكونِ الثّاني)، وإنما لم تجُز اللغتان الأُخرَيَان وهما: كسرُ الأوَّلِ والثّاني، وكسرُ الأوَّلِ مع سكونِ الثّاني؛ لما فيهما من الثِّقَل، والفعلُ لا يَحتَمِلُ ذلك لثِقَلِهِ .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٦، والمساعد ٢/١٢٣ .

(٢) لم أعثر على هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب اللغة والمعاجم .

تنبيه:

قد يقَعُ الإتباعُ في «فَعِيلٍ» وفي «فَعْلٍ» (بفتح الفاءِ وسكونِ العين) وفي «مفعول». فأمَّا فَعِيلٌ فتُكسَرُ فيه الفاءُ إتباعاً لكسرة العين، بشرط أن تكونَ عينُهُ حرفَ حلْقٍ نحو: لِئيم وشِهيد ولِحيم وبِخيل، سواءٌ كان صفةً بمعنى فاعل كما تقدَّمَ، أو بمعنى مفعولٍ نحو: رَئيٍّ من الجنِّ بمعنى مَرئيٍّ، أو اسماً بغير تاء نحو: رَغيف، أو بتاء نحو: بَهيمة، فيجوزُ في هذا كلِّهِ كسرُ الأوَّلِ إتباعاً لكسر الثَّاني، وهي لغةُ تميمٍ[1].

وأما فَعْل فيُفتَحُ فيه الثَّاني إتباعاً للأوَّل، عكسُ ما تقدَّمَ في فَعِيل، وذلك بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حلْقٍ نحو: فَحْم وقَعْر ونَهْر، فتقول: فَحَمٌ وقَعَرٌ ونَهَرٌ بفتح الثَّاني، وفي هذا النَّوع خلافٌ؛ هل فَتْحُ الثَّاني إتباعٌ للأوَّل، / أو لغتان متوقفتان على [٧/أ] السَّماع؛ فذهب البصريون أنهما لغتان، لا يُقال منهما إلا ما سُمِعَ، فلا إتباعَ على مذهبهم[2].

وذهَبَ الكوفيُّون أنَّ هذا النَّوعَ منه ما يكونُ مسموعاً كالمُثُل المتقدمة، وهي كثيرةٌ، ومنه ما أصلُهُ السكونُ، ثمَّ فُتِحَ إتباعاً مثل: نَحْوٍ، فإنَّ الحاءَ مسكَّنَةٌ، وقد تُحَرَّكُ إتباعاً، قالوا: ولا يكونُ هذا التحريكُ أصلاً؛ لأنه لو كان كذلك لانقلبت الواوُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فلما لم تَنقَلِبْ، عُلِم أنَّ الفتحَ عارضٌ للإتباع[3].

وأما مفعولٌ فقد تُفتَحُ فاؤُهُ إتباعاً لفتحة الميم، بشرط أن تكونَ الفاءُ حرفَ حلْقٍ نحو: مَحْمُوم، قالوا فيه: مَحَمُومٌ (بفتح الحاء) إتباعاً؛ لأنه لو كانت الفتحةُ أصليَّةً لأدَّى

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨، والخصائص ١/٣٦٥، ٢/٣٣٦ .

(٢) ينظر: المنصف ٢/٣٠٦ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

(٣) وذهب إليه ابن جني رحمه الله . ينظر: المحتسب ١/١٦٧، والمنصف ٢/٣٠٥ وما بعدها، وراجع شرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

ذلك إلى مثالٍ لم يُسمَعْ في كلامهم، وهو مَفْعُول بفتح الفاء[١].

الوجه الثَّالث: في عدم تصرفهما :

وقد تقدَّمَ أنَّ لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ» استعمالَين:

أحدهما: لا يُرَادُ بهما المدحُ والذمُّ .

والثَّاني: يُرادُ بهما المدحُ والذمُّ .

فهما في الأول متصرِّفَان، وفي الثَّاني غيرُ متصرِّفَين .

واختلف النحويون في السبب الموجبِ لعدم تصرُّفِهِمَا إذا أُريدَ بهما المدحُ والذمُّ:

فقيل: إنما مُنِعَا التصرُّفَ لأنَّهُمَا لما وُضِعَا لإنشاء المدح والذمِّ الذي حقُّهُ أن يكونَ بالحروف، تَنَزَّلا منزلةَ الحرف، فمُنِعا التصرُّف؛ لأنَّ التصرُّفَ في الأفعال نظيرُ الإعراب في الأسماء، وعدمَ التصرُّف في الأفعال نظيرُ البناء في الأسماء، فكما أنَّ الاسمَ إذا أشبَهَ الحرفَ بُنِيَ، كذلك الفعلُ إذا أشبَهَ الحرفَ مُنِع التصرُّفَ[٢].

وقيل: كان أصلُهُمَا غيرَ المدح والذمِّ، فلما خَرَجَا عن أصلهما إلى المدح والذمِّ، مُنِعَا التصرُّفَ[٣].

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لكونهما خرَجَا عن نظائرهما من أفعال المدح والذمِّ[٤]، ألا ترى أنَّ كلَّ فِعلٍ من أفعال المدح مختصٌّ بجهة من جهات المدح ككَرُمَ وشَرُفَ، وكلَّ فعل من أفعال الذم مختصٌّ بجهة من جهات الذمِّ كخَبُثَ ولَؤُمَ، وقد خالَفَهَا «نِعْمَ» و«بِئسَ» فجُعِلا لكلِّ مَدْحٍ ولكلِّ / ذمٍّ . [٧/ب]

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لخروجهما عما وُضِعا له من دلالتهما على الماضي، فصار

---

(١) ينظر: الخصائص ٩/٢، والمحتسب ١٦٧/١، وشرح التسهيل ٧/٣، والمساعد ١٢٤/٢ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٧، والملخص لابن أبي الربيع ٤٤٤، وشرح ابن القواس ٩٦٧/٢ .

(٣) ينظر: التبصرة ٢٧٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، والمساعد ١٢١/٢ .

(٤) وهو قول العبدي كما نقل أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥٦/٣ ـ مخطوط ـ .

المدحُ والذمُّ في الحال، ويدلُّ على ذلك أنك إذا أردتَ الماضيَ أتيت بـ« كان » فقلتَ: كان زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ[1].

وقيل: إنما لم يتصرفا لكونهما جُعِلَتا تدلان على استمرار المدح أو الذمِّ، دليلُهُ: أنهم لا يقولون: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآنَ، وكونُهُما بلفظ الماضي يُعطِي الانقطاعَ، فمُنِعَتَا التصرُّفَ؛ لكون لفظِهِمَا لا يُعطِي المعنى الذي يقتضيه، فلو أرادوا انقطاعَ الاستمرار، أدخَلُوا « كان » فقالوا: كانَ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، والله أعلم[2].

المسألة الثَّانية: في فاعل نِعْمَ وبئس:

وفاعلُهما لا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً .

فإن كان ظاهراً فله أحكامٌ:

الأوَّلُ: أن يكونَ اسمَ جنس محلًّى بالألف واللام عند الأكثرين، أو مضافاً لما فيه الألفُ واللامُ، مباشِراً أو بواسطة، وقد يأتي مثنىً أو مجموعاً .

فمثالُ المفرَد قولُه تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[3]، ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[4].

ومثالُ المضاف لما فيه الألفُ واللام قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[5]، ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾[6] .

ومثال المضاف بواسطةِ ما أُضيفَ لما فيه الألفُ واللام قولُ الشَّاعر:

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٢١، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، لوحة (١٠١) - مخطوط - .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٥٦ .

(٣) سورة الأنفال: الآية: ٤٠ .

(٤) سورة البقرة: الآية: ٢٠٦ .

(٥) سورة النحل: الآية: ٣٠ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٥١، وفي الأصل: «وبئس مثوى الكافرين» وهو خطأ .

فإن تَكُ فقعسٌ بَانَتْ وبِنَّا فَنِعْم ذَوُو مُجَامَلةِ الخَلِيلِ[١]

وقال الآخَرُ:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ[٢]

وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه الألفُ واللام[٣]، وأنشَدَ:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شَبَابُهَا[٤]

ومثالُ المثنّى والمجموعِ: نِعْمَ الرجلان الزيدان، ونِعْمَ الرجالُ الزيدون[٥].

فإن قيل: الجنسُ لا يُثنى ولا يُجمع فبأيِّ لحظٍ وقَعَت التثنيةُ والجمعُ فيه ؟

فالجواب: أنَّ مَن قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجالُ الزيدون، قصَدَ أن

---

(١) من الوافر، وهو بجهول القائل، وانظر: الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، والهمع ٣٠/٥ .

(٢) البيت لأبي طالب، يمدح النبي ﷺ ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها . والبيت في ديوانه: ١٢٩، وروايته: «حساماً مفرداً من حمائل» والقصيدة التي منها البيت في السيرة النبوية ٢٧٢/٢-٢٨٠، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٥/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٢٩/٥، والخزانة ٧٢/٢ .

و(زهير): هو زهير بن أمية، وهو ابن أخت أبي طالب، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لمقاطعة آل النبي ﷺ .

(٣) قال أبو حيان: « والصحيح المنع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، إذ لا يكون إلا مما يجوز تنكيره، ومع إضافته للضمير لا يجوز تنكيره» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٤) لم أهتد إلى قائله، ولا إلى تكملة له. والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وشرح الأشموني ٢٨/٣، والهمع ٣٠/٥ ، والدرر ٢٠٢/٥، والخزانة ٤١٦/٩.

(٥) ومثل هذا أجازه الكوفيون، وروى الكسائي والأخفش ذلك عن العرب، أما البصريون ففاعل نِعْمَ وبئس عندهم دائماً مفرد. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣ .

يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنس الرجال إذا اقتسموا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة[1].

وإنما اشترطوا في هذا الفاعل أن يكون بالألف واللام لأمرين:

أحدهما: أنَّ البابَ بابُ مبالغة، فأرادوا أن يمدَحوا الممدوحَ مرتين، ويذموا المذمومَ مرتين، فإذا قلت: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فقد مدحْتَ زيداً مرتين؛ الأولى: عموماً؛ لأنه من المندرجين تحت «رجل»، ولا يحصل هذا إلا بالاستغراق الحاصلِ من الألف واللام الداخلةِ على اسم الجنس، / والثَّانية: خصوصاً لذكره باسمه المعيَّن، وكذلك [٨/أ] جهة الذم في قوله: بِئسَ الرَّجُلُ.

الثَّاني: أنهم أرادوا أن يستغرقوا بالمدح أوبالذم جميعَ أفراد الجنس، فإذا ذكروا الممدوح أو المذموم بعد ذلك معيَّناً دلَّ على أنَّ جميعَ الفضائل أو الرذائل التي افترقت في جميع أفراد الجنس قد اجتمعت في هذا المعيَّن، وقال الأستاذ أبو بكر بنُ عَبِيدة[2]: إنما فعلوا ذلك ليكون على طريقة قولهم: ما أحسنَ قوماً أنتَ منهم، أرادوا أن يمدحوا جميع الجنس أو يذمُّوه بواحد مخصوص منهم، كأنهم قالوا: إنَّ جنساً أنتَ منه، قد وجَبَ له المدحُ أو الذمُّ بك. نُسبوا إلى الجنس ما نُسبوه إلى الواحد.

فإن قلتَ: فقد قرَّرتَ أنَّ هذا الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمَ جنس محلًّى بالألفِ

---

(١) قال ابن عصفور رحمه الله في شرح الجمل ١/٦٠٤-٦٠٥: «والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، ومن كلامهم: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ، فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة... وعلى هذا الوجه ينبغي أن يحمل التثنية والجمع في قولهم: الزيدان نِعْمَ الرجلان، والزيدون نِعْمَ الرجال، والجنس لا يثنى ولا يجمع، وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه؛ لأنك تجعل كل واحد من التثنية أو من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع».

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عَبيدة الأنصاري الإشبيلي السبتي، أبو بكر، مقرئ أديب نحوي بارع، قرأ على أبي الحسن الدباج، وأكثر عن ابن أبي الربيع، توفي سنة ٧٠٦ هـ بمدينة سبتة. أخباره في: برنامج الوادي آشي: ١٢٦، وغاية النهاية ٢/١٨٢، وبغية الوعاة ١/١٧٠.
وينظر التذييل والتكميل ٣/١٥٨-١٥٩.

واللام، فكيف جوَّزوا قولهم: نِعْمَ العُمَر عمرُ بنُ الخطاب، ونعْمَ الزَّيدُ زيدُ بنُ حارثة، وبئسَ الحَجَّاج حجَّاجُ بنُ يوسفَ الثقفي ؟

فالجواب: أنهم نزَّلوا العَلَمَ منزلة الجنس[١]؛ لأنهم أرادوا به واحداً غير معين ممن اسمه عمر[٢] أو زيد أو حجاج، فصار شائعاً فيمن شُهِرَ بذلك الاسم، فعُومِلَ معاملة النكرة، وحُلِّيَ بالألف واللام تنبيهاً على ما لَحظُوا فيه .

وقد قرَّرنا لك ما عليه الجادَّةُ من النَّحويين في فاعل «نِعْمَ» و«بِئسَ»[٣] .

وقد خالف قومٌ هذه الجادَّةَ؛ فنُقِلَ عن الأخفش[٤] أنَّ ناساً من العرَب يرفعون بهما النكرة المفردة فيقولون: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، وبئسَ رجلٌ عمروٌ، وما ذاك إلا أنَّ النكرة قد يراد بها الجنس، حَكَى الكِسائيُّ: بعيرٌ كثيرٌ، ورغيفٌ كثيرٌ[٥]، فلولا أنَّ «بعيراً» و«رغيفاً» لُحِظَ فيهما الجنسُ لما وُصِفَا بالكثرة، ومن الدليل على النكرة لُحِظَ فيها معنى الجنس قولُ الشاعر:

---

(١) ينظر: الأصول ١/١٢٠، والتبصرة ١/٢٧٧ .

(٢) في الأصل: «عمرو» .

(٣) وهو أن لا يكون إلا بأل أو مضافاً لما فيه أل .

(٤) قال في معاني القرآن ١/٢٦١: «لأن (نِعْمَ) لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرة» وقال القيسي في شرح أبيات الإيضاح ١/١٢١: «وزعم الأخفش أنها لغة قوم، يرفعون بها النكرة المضافة بنعم وبئس، تشبيهاً بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام» . وقال أبو علي: «قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام، فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: نِعْمَ أخو قوم زيدٌ ...» المسائل البصريات ٢/٦٤٠ .
وفي شرح الألفية للمرادي ٣/٨١: « وزعم صاحب البسيط [يعني ابن العلج] أنه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كما زعم، بل وردَ، ولكنه أقلُّ من المضافة » .
وينظر:شرح التسهيل ٣/١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩١، والمساعد ٢/١٢٩، والخزانة ٩/٤١٥ .

(٥) وحُكِيَ أيضاً: شاةٌ كثيرٌ . ينظر التذييل والتكميل ٣/١٦١ ـ مخطوط ـ ، ومنهج السالك ٢/٣٩٢.

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وَعَفْواً بِعَفْوِكُمْ جَزَاءَ العِطَاشِ لاَ يَنَامُ مِنَ الثَّأْرِ[١]

فـ«قتل» لُحِظَ فيه الجنس لكونه جاء في مقابلة التقتيل الذي يراد به التكثير .

فمما يشهد للأخفش في نقله عن العرب قولُ الحارثِ بنِ عُبَادٍ[٢] حين قُتِلَ ابنُهُ بجيرٌ[٣]: نِعْمَ / قتيلٌ أصلَحَ الله به بين ابني وائلٍ[٤]، ومن النَّظمِ قولُ تأبطَ شرّاً[٥]: [٨/ب]

أَتَحْسِبُنِي شُغِفْتُ بِغَيْرِ سَلْمَى وَسَلْمَى بِي مُتَيَّمَةٌ تَهِيْمُ

وَسَلْمَى أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيْمُ

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا تَعَرَّضُ لِلشَّبَابِ وَنِعْمَ نِيْمُ[٦]

الشاهد في قوله: «ونعمَ نِيمُ»، و«نيم»: فاعل «نِعْمَ» وهو نكرة، و«نِيم»: بكسر

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(٢) هو الحارثُ بن عُبَادٍ البكريُّ، أبو المنذر، حكيمٌ جاهليٌّ، كان سيداً شاعراً شجاعاً، وفي أيامه كانت حربُ البسوس فاعتزلها، قَتَلَ المهلهلُ ابنَه بُجيراً، فقال الحارثُ قولَتَه هذه. له أخبار في: جمهرة أنساب العرب ٣٠٥، ٣٢٠، وفصل المقال ٣٠٥، وسرح العيون ٩٧، ٤٤٥، والخزانة ٤٧١/١ .

(٣) وعن أبي رياش أن بُجيراً هو ابن أخي الحارث بن عباد. انظر: اللآلي للبكري ١٤/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢ .

(٤) ويروى: «نِعْمَ القتيلُ قتيلٌ أصلح الله به بين ابني وائل» ولا شاهد في هذه الرواية. وانظر: الشاهد في: أمالي القالي ٣٠/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن فهم، يكنى أبا زهير، ويلقب بـ«تأبط شراً»، شاعرٌ جاهلي عدَّاء، وأحد الصعاليك، كان يغزو على رحليه . أخباره في: الشعر والشعراء ٣١٢/١، والاختيارين ٢٩٤، والخزانة ١٣٧/١٠ .

(٦) الأبيات من بحر الوافر، وفي ديوان تأبط شراً: ٢٠٢ البيت الثالث فقط، وهو الذي فيه الشاهد . وانظره في: شرح التسهيل ١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، وشفاء العليل ٥٨٧/٢، واللسان (نوم)، والخزانة ٤١٦/٩ .

النون قيل: عنى به القَطيفةَ، وقيل: الضجيع[١]، فيكون التقدير: نِعْمَ القَطيفةُ أو الضَّجيعُ سَلمَى، ونِيافُ القِرط: بكسر النون وياء مثناة من تحت: الطَّويلُ[٢] .

وقال الشَّاعرُ في موت حمزَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ :

غَدَاةَ جِبْرِيلُ وَزِيرٌ لَهُ نِعْمَ وَزِيْرٌ فَارِسٌ حَامِلُ[٣]

فـ« وزير » فاعل نِعْمَ وهو نكرة، والتقدير: وزيرٌ جبريلٌ.

ونقل عن الأخفش أيضاً أنَّ من العرب من يرفع بهما النكرة المضافة إلى النكرة، وبه قال الكوفيون[٤]، وابن السراج[٥]، فممَّا أنشدوا عليه قولُهُ:

فَنِعْمَ مُنَاخُ أَزفِلَةٍ عِجَافٍ وَمَلْقى نِسْعَتَيْنِ عَلَى رُحَيلِ[٦]

---

(١) انظر: تاج العروس (نيم) .

(٢) المرجع السابق (نوف) .

(٣) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه ٣٢٢/١، وهو من بحر السريع، من قصيدة مطلعها:

هل تعرفُ الدارَ عفا رسمَهَا بعدَكَ صوبُ المسبلِ الهاطلِ

ورواية البيت في الديوان: «نِعْمَ وزيرُ الفارسِ الحاملِ» ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمسائل البصريات ٦٤٠/١، وشرح المفصل ١٣١/٧، وشرح التسهيل ١٠/٣، وأجازه الصيمري في التبصرة ٢٧٦/١، وابن عصفور في المقرب ٧٠، وينظر: الملخص ٤٤٥ ـ ٤٤٦، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٥) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وقوله في الأصول ١٢٠/١، قال أبو حيان: «ومنعه عامة النحويين إلا في الضرورة» التذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٦) البيت من بحر الوافر، لبعض بني نمير، وهو من شواهد القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٠/١، وأبي حيان في منهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ وأنشده الهجَريُّ في التعليقات والنوادر ١٧١/١، ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

رحالٌ من خُويلدٍ آل عوفٍ حِيَالَ الشَّمسِ أو مجرى سُهيلِ

والأزفلة: الجماعة، يقال: جاءوا بأزفلتهم أي: بجماعتهم (الصحاح ـ زفل)، وعجاف: أي: هزيلة، قال الجوهري: «والأنثى: عجفاء، والجمع: عجاف على غير قياس؛ لأن أفعل وفعلاء لا

=

وقولُ الآخَرِ:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَـــوْمٍ لاَسِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا[1]

وأجاز الفراءُ[2] في النكرة المضافة إلى النكرة أن تُرفَعَ بعد نِعْمَ وبئس على الفاعلية، وتُنصبَ على التمييز والفاعلُ مستتر، فتقول: نِعْمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، برفع «غلامُ سفرٍ» ونصبِه.

يجمع على فِعال، ولكنهم بنَوه على سِمان، والعرب قد تبني الشيء على ضده، كما قالوا: عدوة بناء على صديقة، وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء» (الصحاح - عجف)، **ونسعتين**: تثنية نِسعة، وهي القطعة من السير الذي يُنسج - أي: يضفر - عريضاً على هيئة أعنة النعال، تُشدُّ به الرحال، وقال ابن الأثير: «هو سير مضفور يُجعل زماماً للبعير وغيره، وقد تنسج عريضة تُجعل على صدر البعير» (النهاية ٥/٤٨، والتاج - نسع)، **ورُحَيل**: قال الجوهري: «ناقة رُحَيلة: أي: شديدة قوية على السير، وكذلك جمل رحيل. عن أبي عمرو» (الصحاح - رحل).

(١) اختلف في نسبته؛ فقد نقل البغدادي في الخزانة ٩/٤١٨ عن العيني قال: «عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح إلى كثير بن عبدالله النهشلي» وهو المعروف بـ«ابن الغريرة»، وهي أمه وقيل: جدته، وكانت سبية من تغلب. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وبقي إلى أيام الحجاج. انظر أخباره في: معجم الشعراء ٣٤٩، والإصابة ٣/٢٩٤ (قسم المخضرمين).

ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال البغدادي: «وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن، وما فيها هذا البيت، والله أعلم». والبيت في زيادات ديوان حسان ١/٥١٥.

ونُسِبَ أيضاً إلى أوس بن مَغرَاء، نقل البغدادي عن العيني قوله: «ونسبه صاحب الموعب في اللغة [وهو ابن التيَّان] وأبو حاتم في كتاب إصلاح المفسَد إلى أوس بن مغراء». وقبل الشاهد:

ضَحَّوا بأشمَطَ عنوانُ السُّجود به يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقرآنا

والشاهد في: المسائل البصريات ١/٦٤٠، والإيضاح ١٢٦، وشرحه (المقتصد) ١/٤٦٥، وإيضاح شواهده للقيسي ١/١١٩، وشرحها لابن بري: ١٠٠، وشرح المفصل ٧/١٣١، وشرح الجمل ١/٦٠١، والخزانة ٩/٤١٥. وانظر: الكلام عليه مفصَّلاً في قواعد المطارحة (مخطوط) لوحة (٩٠)

(٢) انظر: معاني القرآن له ١/٢٦٧، قال: «وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب». وينظر: شرح التسهيل ٣/١٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩٢.

وأجازَ الجرميُّ[١] أن يقعَ فاعلُ نِعْمَ وبئسَ عَلَماً أو مُضَافاً إلى علَمٍ، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ منها: في العلَم قولُ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ[٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «شَهِدْتُ صفِّينَ وبئسَتْ صِفُّون» ، وقولُ بعض العبادلة[٣]: بِئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا وكذا. ومنها في المضاف إلى العلم قولُ النبي ﷺ[٤]: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليد» ومن النظم قولُ الشاعر:

بِئسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا جَارَهُمُ لَحْماً وَخِزْ[٥]

وطُرِقوا: مبني للمفعول بمعنى: نُزِلَ عليهم ليلاً، وقرَوا بمعنى: أطعموا، ووَخِزْ:

---

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري المتوفى سنة ٢٢٥ هـ. انظر: رأيه في المسائل البصريات ٨٣٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، والهمع ٤٠/٥، ويراجع كتاب « أبو عمر الجرمي» للدكتور محسن العميري: ١٩٧ (رسالة ماجستير) .

(٢) الأوسي، من السابقين، شهد مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقعة صفين، وقد روى قولَه هذا البخاريُّ في صحيحه، (في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي) ١٢٤/٩، برقم: (٦٧٦٤) . وانظره في: غريب الحديث للخطابي ٣٠/٣، والنهاية لابن الأثير ٤١/٣ وفيه: «وبئست الصفون»، وراجع: شرح التسهيل ١٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والمساعد ١٣٢/٢ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، (كتاب المناقب، باب مناقب خالد بن الوليد) ٦٨٨/٥، برقم: (٣٧٨١)، وأحمد في مسنده ٨/١، ٨١٦/٢، بلفظ: « نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد وسيف ... » ، والسيوطي في الجامع الصغير ١١٤٧/٢ ، وتكملة الحديث: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ ابنُ الوليد سيفٌ من سيوف الله» . وقال الترمذي: « هذا حديث غريب...وهو عندي مرسَل » . وانظر: الشاهد في: شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥ .

(٥) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، والبيت في: التذييل والتكميل ١٦٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والمقاصد النَّحْوِيَّة للعيني ١٩/٤، وشرح الأشموني ٢٩/٣، والهمع ٣٣/٥، ٤٠، ويروى: (وحِرْ) أصله: وَحِراً، بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفي آخره راء، فأسكنت الراء ضرورة؛ وهو اللحم الذي دبت عليه الوحْرَةُ (دابة تشبه القطاية، وهي نوعٌ من الوزغ) (المقاصد النَّحْوِيَّة للعيني).

بكسر / الخاء المعجمة والزاي: القليل .

وخرَّج ابن مالك[١] ما تقدم على حذف التمييز، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً فيكون التقدير: بئست موطناً صفينُ، وبئس رجُلاً عبدُ الله أنا، ويكون «أنا» بدلاً من عبدا لله، ونعمَ رجُلاً عبدُا لله خالدُ بنُ الوليد، و«خالد» بدل، وبئس قوماً قومُ ا للهِ قومٌ طُرِقوا، ويكون «قوم طرقوا» بدلاً من «قوم ا لله» بدلَ نكرة من معرفة.

وهذا التخريجُ مبني على حذف التمييز في هذا الباب، والصحيح منعه[٢]، وسيأتي الكلام عليه[٣] .

والأولى أن يُقَال: ما وَرَدَ من هذا شاذٌّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، والجرميُّ خالفُ في القياس على مثل هذا .

تنبيه:

حَكَى بعضُهم[٤]: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، واختُلِفَ في تخريجه؛ فخرجه الكوفيون على أنَّ «زيداً»: فاعل بـ«نِعْمَ»، و«رجُلاً»: حال عند الكسائي[٥]، وتمييز عند الفراء[٦]، وخرَّجه

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٤ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٤، والمساعد ٢/١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) انظر: صفحة: ٦٢ .

(٤) حكاه ابن السراج في الأصول ١/١١٧، وانظر: المسائل البصريات ٢/٨٤٢ .

وتقديم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز ــ كما في المثال السابق ذكره ــ جائزٌ عند الكوفيين ، ممتنعٌ عند البصريين. انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، والمساعد ٢/١٢٩، ١٣١، والهمع ٥/٣٦ .

(٥) وتبعه عبد الله بن سليمان الأندلسي المعروف بـ«دُرَيود» . ارتشاف الضرب ٣/٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، والمساعد ٢/١٢٩، ١٣٢، والهمع ٥/٣٣.

(٦) المصادر السابقة، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢٠: «وهو عنده من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجل نِعْمَ الرَّجُلُ زيد، فحذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نِعْمَ رجُلاً زيد، ويقبح عنده تأخيرُه». ويظهر مما نقله أبو حيان أن الفراء خالف

=

البصريون على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ[١]، و« رجُلاً»: تمييزٌ[٢]، و« زيدٌ»: مبتدأ قُدِّم على التمييز، والتقدير: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، رأوا أنَّ هذا التخريج - وإن كان لا يجوز عندهم - أولى من ارتكاب ما ذهب إليه الكوفيون، من أنَّ فاعل (نِعْمَ) يكون اسماً علماً، فيكون هذا التخريجُ من ارتكاب أحسن الأقبحَين[٣].

وأما الاسمُ الموصول: فذهب الكوفيون[٤] وجماعةٌ من البصريين منهم ابن السراج[٥] والجرمي[٦] أنَّ الموصول لا يقع فاعلاً لـ« نِعْمَ» و« بِئسَ» سواء كان بلفظ

الكوفيين في هذه المسألة، حيث قَبُحَ عنده تأخير التمييز، والمشهورُ من مذهب الكوفيين جوازُ تأخيره . وفي المساعد ١٣٢/٢ نقل ابنُ عقيل عن الفراء خلاف ذلك، حيث قال: «وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء» ولعل في العبارة تحريفاً. انظر: شرح الألفية للمرادي ٨٩/٣، وشرح الأشموني ٣٣/٣ .

ونقل ابن العلج في البسيط عن الكوفيين: أن «رجُلاً» في : نعمَ زيدٌ رجُلاً منصوبٌ على التفسير للمدوح، ولا يقدِّرون فاعلاً، وكأنك قلتَ: زيد الممدوح رجُلاً» ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(١) وذهب ابن الطراوة إلى أنَّه لا إضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف، وتبعه علي بن مسعود الفرخان، حيث قال: «المشهور أن فاعل نِعْمَ محذوف بشريطة التفسير، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز» . انظر: ارتشاف الضرب ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، والمستوفي في النحو للفرخان ١١١/١ .

(٢) وقال بعض البصريين:هو منصوب على الحال. المسائل البصريات ٦٤٠/١،قال ابن القواس: « ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به، لم تكن منصوبة على الحال» شرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢.

(٣) الأقبحان اللذان عناهما المصنف رحمه الله تعالى هما: ١ ـ جعل فاعل نِعْمَ وبئس اسماً علماً، وفاعلهما لا يكون عندهم إلا بأل، أو مضافاً إلى ما فيه أل.

٢ ـ تأخير التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهو لا يؤخر عندهم اختياراً .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٥) الأصول ١١٢/١ - ١١٣ .

(٦) نص عليه في كتاب «الفرخ» . انظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣، وكتاب « أبو عمر الجرمي » ص: ٢٠٠ .

«الذي» أو بغيره، قال الجرمي: لأنه لم يرد به سماع، والقياس يأباه؛ لأن فاعل نِعْمَ وبئس لا يكون إلا مما يصلح أن يجيء تمييزاً لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ» إذا نزعت منه الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، يصلُحُ أن تقولَ فيه: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وأنت إذا قلتَ: نِعْمَ الذي قامَ زيدٌ، لم يصلح «الذي» أن يكون تمييزاً لـ«نِعْمَ» بعد نزع الألف واللام منه[1].

وذهب الأخفش والفراء[2] إلى جواز ذلك، إذا كان الموصول «الذي»، دون «مَن» و«ما» بشرط أن يلحظ فيه الجنس / فأجازا: نِعْمَ الذي بُعِثَ بالرسالة محمدٌ، ولم [٩/ب] يجيزا: نِعْمَ مَنْ عندكَ زيدٌ.

وذهبَ قومٌ من النحويين[3] أنَّه يجوزُ وقوعِ «مَن» و«ما» فاعلَين لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ»؛ قالَ ابنُ الحاجب[4]: «ولا بُعْدَ في ذلك». وبه قال ابن مالك[5]، واستدلُّوا على «مَن» بقول الشَّاعر:

وكَيفَ أرْهَبُ أمْراً أو أُرَاعَ لَهُ وَقَدْ زَكَأتُ لِبِشْرٍ إبْنِ مَرْوَانِ

---

(١) انظر: منهج السالك ٣٩١/٢ .

(٢) في الارتشاف الضرب ٢٣/٣ أن هذا القول منقول عن المبرد والفارسي، والذي يظهر من الأخفض في معاني القرآن ٢٦١/١، ومن أبي علي في المسائل البصريات ٦٤٢/١ المنع لا الجواز، وانظر: المقتضب ١٤١/٢، وشرح التسهيل ١١/٣. ولم أرَ من نسب هذا القول إلى الفراء، بل المشهور ـ كما أشار المؤلف قبل قليل ـ أن الكوفيين ومعهم بعضُ البصريين يذهبون إلى منع كون «الذي» فاعلاً لنعم وبئس، إلا أن الفراء نصَّ في معاني القرآن ٥٨/١ على جواز إيلاء (الذي أو من أو ما) نعمَ وبئسَ إذا نُويَ بها الاكتفاءُ دون أن يأتيَ بعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ .

(٣) منهم ابن العلج كما في المساعد ١٣١/٢ ، وانظر شرح الجمل ٦٠١/١، والارتشاف ٢٣/٣ .

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١١/٣ .

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ[١]

موضع الدليل في قوله: «فنعمَ مَن هو» فجاء فاعلُ نِعْمَ «مَن» الموصولة، وفي قوله: «ونعمَ مَزكأُ مَن» فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافةً إلى «مَن» الموصولة[٢]، وقد أوَّلوا ذلك: أمَّا «مَن» مِن قوله: «فنعمَ مَزكأُ مَن» فقالوا: ليس فيه «مَن» موصولةً، وإنما هي نكرةٌ موصوفة، أي: مَزكأُ شيءٍ، و«ضاقت»: في موضع الصفة، فيكون فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافة إلى نكرة، على ما ثبت بنقل الأخفش عن العرب[٣].

وأما «مَن» [مِن][٤] قوله: «ونِعْمَ مَن هو» فتأوله أبو علي[٥] بأن «مَن» تمييزٌ في محل نصب، والفاعلُ ضميرُ «مَن». ورُدَّ بوجهين[٦]:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائلهما، وانظر: البيتين في: جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢، ١٣٠٨/٣، وإيضاح الشعر: ٤١٦، وشرح الجمل ٦٠١/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢، وشرح التسهيل ١١/٣، والمساعد ١٦٦/١، ١٣١/٢، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٣٣٨/٥، والخزانة ٤١٠/٩.

وزكأ: بمعنى لجأ، يقال: زكأت إليه أي: لجأت إليه، والمَزكأُ: (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ

وبشر: هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، كان سمحاً شجاعاً، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥هـ (الخزانة).

(٢) قال ابن مالك: «قلت: ويجوز جعلها [أي: مَن] فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و «هو»، مبتدأ، خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونِعْمَ مَن هُوَ هُوَ في سرٍّ وإعلان، أي: هو الذي شُهِرَ في سرٍّ وإعلان، و «في» متعلقة بـ «هو» المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل» شرح الكافية الشافية ١١١٠/٢.

(٣) انظر: ما سبق في صفحة: ٢٤.

(٤) زيادة يستوجبها السياق.

(٥) انظر: إيضاح الشعر: ٤١٧

(٦) كلمة «بوجهين» مكررة في الأصل، وهذا الرد لابن مالك، انظره في شرح التسهيل ١١/٣، والمساعد ١٣١/٢.

أحدهما[١]: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و« مَن » بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثَّاني[٢]: أنَّ « مَن » إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ « مَن » لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[٣] أنَّ أبا علي استدل بهذا البيت على [أنَّ][٤] « مَن » تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع، قال الشيخ أبوحيان[٥]:« ولأبي عليٍّ أن يقول: « مَن » هنا نكرة غير موصوفة، والجملة من قوله:

« ... ... هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ »

ليست في موضع الصفة لـ« مَن »، بل « مَن » تمييز والمخصوص / بالمدح: « هو » [١٠/أ] مِن قوله:

« ... ... هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ »

ويعود على (بِشْرٍ)، لا على (مَنْ) » انتهى .

فيكون التقدير: فنعمَ مَن بِشْرٌ، أي: فنعمَ رجُلاً بِشْرٌ، وفيه أيضاً خَرْقُ الإجماعِ؛ فإنه جعل « مَن » نكرةً غيرَ موصوفة .

تنبيه:

جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ « بِئسَ » اسمُ الإشارة[٦]، قال الشَّاعرُ:

---

(١) في الأصل: «آخرهما» .

(٢) في الأصل: «الثَّانية» .

(٣) في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) التذييل والتكميل ٣/١٦٥ - ١٦٦ .

(٦) وهو عندهم شاذ . انظر: الهمع ٥/٣٩ .

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُمُ فِيمَنْ هَلَكْ[1]

قيل: وفي البيت شذوذان: كونُ فاعل بِئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز .

وخرَّج بعضُهم البيتَ على أنَّ فاعلَ بِئسَ ضميرٌ، و« حيًّا ناصراً » تمييزٌ، و« هذا الحيُّ » هو المذمومُ التقدير: بِئسَ حياً ناصراً هذا الحيُّ، وبهذا التخريج يرتفعُ الشذوذان، إلا أنَّه يبقىٰ فيه تقديمُ الممدوح على التَّمييز، وهو قليلٌ .

الحكم الثَّاني: في الألف واللام الداخلة على الفاعل في هذا الباب :

وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسيةٌ حقيقةً[2]، وبه قال سيبويه[3] وجمهورُ النحويين، فإذا قلتَ:

---

(١) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، وهو في التذييل والتكميل ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والهمع ٣٩/٥، والدرر ٢١٦/٥ .

(٢) جاء في حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ٩٥/٢: «قال أبو موسى: يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرَّجُلُ زيدٌ، وأفاضلُ الناس داخلين في بئسَ الرَّجُلُ زيد» .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢، وانظر: شرح السيرافي (مخطوط) ٣٠/٣، واللمع ٢٠٠، و الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (مخطوط) لوحة ١١٠، والجمل ١٠٨، وشرحه لابن عصفور ٦٠٤/١، وشرح المفصل ١٣٠/٧، وشرح ابن القواس ٩٦٩/٢-٩٧٠، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦/٣. قال الرضي: «واعلم أن اللام في نحو: نعم الرَّجُلُ زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه؛ لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة كل إليه» شرح الكافية ٣١٢/٢ .

ونسب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى سيبويه أن أل في فاعل نِعْمَ وبئس للعهد، قال سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نِعْمَ الرَّجُلُ، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها، وهو غيره ...» انظر حاشية المقتضب ١٤٠/٢ برقم (٢)، ونقل بعض الباحثين كلام الشيخ عضيمة برمته دونما إشارة إليه. ينظر تعليق المحقق على شرح ابن القواس ٩٢٩/٢ حاشية رقم (٣) .

نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« الرَّجُلُ» عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ« زيد» المدحُ لأنه فرد من أفراد الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه[١]: « كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح » . واستدلوا على هذا المذهب بأمرين:

أحدهما: قولهم: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، بإسقاط تاء التأنيث، فلولا أنَّ المرأة لحظ فيها الجنس لا الواحدة، لم يجز إسقاط التاء .

الثَّاني: أنَّ الاسم المحلى بالألف واللام يجيءُ كثيراً للجنس، فحمله على الأكثر أَولى[٢].

ورُدَّ هذا المذهب[٣] من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فبتثنيته وجمعه، قالوا: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونعمَ الرجالُ إخوتُكَ، والجنس لا يثنى ولا يجمع[٤].

وأما من جهة المعنى فبأنه يقتضي أن يكون زيدٌ ممدوحاً أو مذموماً / في عموم [١٠/ب] أفراد الجنس لا بخصوصيته، وذلك ينافي المبالغة التي وضع لها الباب، وبأن زيداً هو المقصود بالمدح أوالذم، وعلى هذا المذهب إنما هو ممدوحٌ أو مذمومٌ بالتَّبَع، فيكون مقصوداً بالمدح أو الذم غيرَ مقصود بهما، وهذا تناقضٌ، وبأنه يؤدي إلى التكاذب بين نِعْمَ وبئسَ[٥]؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، مدحتَ جميعَ الرجالِ على جهة الاستغراق، فلم يبقَ واحدٌ إلا وقد مدحتَهُ، فلو قلتَ بعد هذا: بِئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، فقد

---

(١) انظر: الكتاب ١٧٧/٢ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٦٠٣/١ - ٦٠٤ .

(٣) انظر: هذ الرد في التذييل والتكميل ١٥٨/٣ .

(٤) كتب في الحاشية: مطلب في أن الجنس لا يثنى ولا يجمع .

(٥) قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٩٥/٢: «قوله: (ورد بأدائه إلى التكاذب)، يمكن أن يجاب: بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال، وذمه ببعض أنواع النقص، ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة، ولا تكاذب في ذلك» .

كذبْتَ؛ لأنك ذممْتَ مَنْ كنتَ حَكمْتَ بمدحه، فإن كنتَ صدقْتَ في الأوّلِ كذبْتَ في الثّاني، وإن كنتَ صدقْتَ في الثّاني كذبْتَ في الأول .

وأُجيبَ عن التثنية والجمع: بأن الجنس قد يثنى ويجمعُ باعتبار أنواعه أو باعتبار تتبع أفراده اثنين أو جماعة، والمعنى في قولك: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونِعْمَ الرجالُ إخوتُكَ، استغراقُ جنس الرجال بالمدح بقيد كونهم اثنين اثنين أو جماعة جماعة[1].

وقد يُجاب عما اعتُرِضَ به من جهة المعنى: بأنه قد يمدح الجنس مستغرقاً لأفراده لأجل واحد مخصوص منهم، فالمخصوصُ لذلك الواحد، والعمومُ من أجله، وبه يُعرَفُ أنّه هو المقصود .

وأما ما ذَكَرُوه من التكاذب فالجوابُ: أنَّ المدحَ ليس بقطعيٍّ، وإذا ظُنَّ أنَّ زيداً ممدوحٌ مُدِحَ الجنسُ بسببه، وإذا ظُنَّهُ مذموماً ذُمَّ الجنسُ بسببه، ولا تكاذُبَ في ذلك؛ لأنَّ الظُّنونَ تتغيَّرُ .

القول الثّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً[2]، وإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيداً الذي هو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم[3]: أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ، أي[4]: أكلتُ شاةً يقوم أكلُها مقامَ أكلِ جميعِ

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٦٠٥ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٢٣: «وقد استعملوا الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذماً نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ) كأنه قال: نعم الجامعُ لخصال المدح، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو»، وحكم عليه ابن الحاجب في شرح المفصل ٢/٩٨ بالخطأ المحض، واستبعده الرضي بقوله: «فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول: أنت الرَّجُلُ كل الرَّجُلُ، قلت: امتناع التصريح بمثل هذا بنحو: نعم كل الرَّجُلُ يدل على أنه لم يقصد به ذاك» شرح الكافية ٢/٣١٢، وانظر: شرح الجمل ١/٦٠٥، وارتشاف الضرب ٣/١٦، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٤، والمساعد ٢/١٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١١٦ .

(٤) في الأصل: «إني» .

الشِّياه،وقولهم: كلُ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا[١]؛ أي: الفَرَا (الذي هو حمارُ الوحش) يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه / ينظُرُ قولُ المتنبي: [١١/أ]

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ[٢]

وتلخيصُ هذا المذهب: أنَّك عبَّرْتَ باسم الجنس عن فرد من أفراده وهو «زيد»، فكأنك قلتَ: نِعْمَ زيدٌ زيدٌ .

وردَّ: بأنَّ مثلَ هذا التَّجوُّزِ إنما يُقالُ حيث يكون اللفظُ صريحاً في الدلالة عليه، أو ما يقرُبُ من الصَّريح، ولا لفظَ هنا يدلُّ على هذا التَّجويزِ دلالةً واضحةً، فلا يُحمَّلُ كلامُ العرب من المعنى على ما لا دليلَ عليه من اللفظ .

القولُ الثَّالث: أن تكونَ للعهد في الشَّخص الممدوحِ أو المذمومِ[٣]، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فـ«الرَّجُلُ» هنا يُرادُ به شخصٌ معهودٌ؛ وهو زَيدٌ، وبهذا القولِ قالَ الأستاذُ أبو إسحاقَ بنُ مَلْكُون الأندلسيُّ[٤]، وأبو منصورٍ الجَوَالِيقيُّ

---

(١) مثلٌ يُضرب لمن يفضل على أقرانه، وقد تمثل به النبي ﷺ حين أسلم أبو سفيان. انظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٥، وجمهرة الأمثال ١٦٢/٢، ومجمع الأمثال ١١/٣ .

(٢) البيت من بحر السريع، وقد تبع المصنفُ ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور في شرحه على الجمل ٦٠٥/١ في نسبة هذا البيت، وقد بحثت عنه في ديوان أبي الطيب فلم أجده، والحقُّ أنه لأبي نُوَاسٍ يستعطفُ الرشيد على الفضل البرمكي، والبيت في ديوانه: ٤٥٤، وانظر: التذييل والتكميل ١٥٩/٣، وسرح العيون: ٣١٥ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، المعروف بـ«ابن ملكون»، نحوي جليل، أخذ عنه ابن خروف والشلوبين وغيرهم، من تصانيفه: «شرح الجمل» و«شرح الحماسة» و«النكت على التبصرة» توفي سنة ٥٨١ هـ، وقيل: ٥٨٤هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٦/٤، وإشارة التعيين ١٨، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

وانظر: رأيه في: شرح الجمل ٦٠٥/١، والتذييل والتكميل ١٥٨/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٣١/٥.

البغداديُّ[١]، ورجَّحهُ أبو عبدالله الشَّلوبينيّ[٢]، واستدلوا لهذا المذهب: بتثنيته وجمعه، ولو كان للجنس أو للعهد الذهني، لم يصحَّ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ؛ لأنَّ الجنسَ إنما هو حقيقةٌ واحدةٌ، وكذلك المعهودُ في الذهن .

ورُدَّ: بأنه لو كانت للعهد في الشَّخص، لَخلَتِ الجملةُ الخبريةُ من رابطٍ يعودُ إلى المبتدأ أو ما يقومُ مَقامَ الرَّابطِ من العموم .

فإن قيلَ: فقد أُعِيدَ المبتدأُ بالمعنى، فإنَّ «الرَّجُلُ» على هذا القول هو «زَيدٌ» بعينِهِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا لا يَسُوغُ على مذهب الجمهور، وإنما يَسُوغُ على مذهب الأخفش ومَن تَبِعَهُ، وهو قولٌ مردودٌ عندهم[٣].

القول الرابع: أنها للعهد الذِّهني، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فالمرادُ بـ«الرَّجُلُ» حقيقةُ الرُّجوليَّةِ المتصوَّرَةِ في الذِّهن، فالمدحُ لتلك الحقيقةِ المطابَقَةُ لأفراد الرجال في

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، أبو منصور، (والجواليقي نسبة إلى الجوالق، وهو وعاء، فارسي معرب) كان من كبار أهل اللغة، إماماً في فنون الأدب، ثقة صدوقاً، أخذ عنه ابن الجوزي وابن الأنباري وغيرهم، من تصانيفه: «الاقتضاب» في شرح أدب الكتاب، و «المعرب» و«تتمة درة الغواص» ، توفي سنة ٥٣٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٥/٣، ومعجم الأدباء ٢٠٥/١٩، ووفيات الأعيان ٣٤٢/٥.

وانظر رأيه في أثناء ترجمته من معجم الأدباء ٢٠٥/١٩، والتذييل والتكميل ١٥٨/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٣١/٥ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي، يعرف بـ«الشلوبين الصغير» ، من النبهاء الفضلاء، كان كثير التعفف، أخذ عن ابن عصفور، صنف شرحاً لأبيات سيبويه، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، توفي سنة ٦٦٠ هـ. أخباره في بغية الوعاة ١٨٧/١ .

وانظر: رأيه في: ارتشاف الضرب ١٦/٣، والهمع ٣١/٥ .

(٣) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥٨/٣: «وهذا المذهب لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه... وقد أبطلوا مذهب الأخفش في كون الربط يكون بهذا، وما انبنى على الباطل باطل» .

الخارج الذين منهم زيدٌ، وهذا القول قال [به][1] جماعةٌ، ورجَّحَهُ ابنُ الحاجب[2] وطوَّلَ الكلامَ في الدليل عليه، وحَكَمَ بأن غيرَه خطأٌ .

وردَّ: بأنه لو كان / المرادُ به العهدَ الذهني، لامتنعَ تثنيتُهُ وجمعُهُ؛ لأنَّ ما في [١١/ب] الذهنِ حقيقةٌ واحدةٌ، فليس لها ثانيةٌ فتُثَنَّى، وبأن الجملةَ على هذا تخلو مما يقومُ مَقامَ الرابط؛ لعدم العموم في المعهود الذهني.

أجاب ابن الحاجب عن ذلك: بأن الحقيقةَ الذهنيةَ لها جهتان:

جهةُ الإفراد المطابِقَةُ لها في الخارج وهي كثيرةٌ، فبهذا الاعتبار ثُنِّيَتْ وجُمِعَتْ، وأَغنَتْ عن الرابط.

وجهةُ اعتبارها في نفسِهَا، وهي حقيقةٌ واحدةٌ، فبهذا الاعتبار لا يُلحَظُ فيها العمومُ، فلا تُثنَّى، ولا تُجمَعُ، ولا تُغني عن الرابط، والله أعلَمُ .

الحكم الثَّالث: في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز:

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه لا يجوزُ الجمعُ بينهما فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، وبه قال سيبويهِ[3] وجمهورُ النحويين، وحجَّتُهُ: أنَّ التمييزَ إنما جيء به لرفع الإبهام، ولا إبهامَ

---

(١) زيادة ينتظم بها السياق .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ - ٩٨ ، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٨٤/٣ .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢، وانظر: الخصائص ٣٩٦/١، وشرح الجمل ٦٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، وشرح التسهيل ١٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٢/٣، والهمع ٣٥/٥ .
وقد تأول أبو علي الفارسي كلام سيبويه، على أن معناه: لا يكون الفاعل ظاهراً حيث يلزمُ التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرٌ لا غير، ألا ترى أنه تقول: نعم الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، فلا يكون التمييز لازماً . نقله أبوحيان في منهج السالك ٣٩٤/٢، والمرادي في شرح الألفية ٩٦/٣. ولم أقف عليه في تعليقة أبي عليٍّ على الكتاب، مع أنه ذكر نص سيبويه في المسألة وعلق عليه بغير هذا، انظر: التعليقة ٣١٩/١ - ٣٢٠ .

=

هنا لارتفاعه بذكر الفاعل .

القول الثَّاني: للمبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] أنَّه يجوز الجمع بينهما، وعليه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك[٤]، وهو الظاهر، واستدلوا لهذا المذهب بالقياس والسماع؛ أما القياس: فإن التمييز قد جاء للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾[٥] ألا ترى أنَّ « شهراً » تمييز[٦]، وهو تأكيد؛ لأنه لو لم يُذكر لفهم أنَّ الاثني عشر هي شهور، فلذلك يجوز أن تقول: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ، فيكون « رجُلاً » تمييزاً مؤكداً كـ« شهراً » في الآية .

وأما السَّماعُ: فمن النثر ما رُوِيَ من قول الحارثِ بنِ عُبَادٍ لما قُتل ابنُهُ: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلَحَ بينَ بكرٍ وتَغْلِبَ، على من رواه هكذا برفع الأول وبنصب الثَّاني، وقد رُوِيَ على خلاف هذا، / وقد تقدم[٧] .

وانظر: حاشية (٤) من الملخص ٤٤٧، فقد نقل المحقق عن ابن أبي الربيع في الكافي ٣١٦/١ كلاماً يُفَهمُ منه أن سيبويه أجاز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، ولم أتمكن من الوقوف على هذا في الكتاب .

(١) المقتضب ١٤٨/٢ .

(٢) الأصول ١١٧/١ .

(٣) الإيضاح ١٢٨. قال ابن يعيش: «وعلى تقدير أن يكون العامل فيه [أي: في (زاداً)] نِعْمَ، فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السراج، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً» شرح المفصل ١٣٣/٧، والهمع ٣٥/٥.

(٤) شرح التسهيل ١٤/٣ ـ ١٥، ومنهم أيضاً الزمخشري في المفصل ٣٢٦، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٧، وابن القواس في شرح الألفية ٩٧٠/٢. وعقب أبو حيان على كلام ابن مالك بقوله: «وأما ما ذكره المصنف من أن الحامل لسيبويه ما ذكر من الآيات وأبيات الشعر ليست من هذا الباب، فليس بجيد؛ لأن الفرق ظاهر ...» .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٣٦ .

(٦) في الأصل: «تمييزاً» .

(٧) انظر: صفحة: ٢٥ .

ومن النَّظم قولُ جرير يهجو الأخطلَ: [١٢/أ]

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئسَ الفَحلُ فَحْلُهُمُ فَـحْـلاً وَأُمُّـهُـمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ[(١)]

التقدير: بِئسَ الفحلُ فحلاً فحلُهُم، فـ«فحلاً» تمييزٌ، و«فحلُهُم» هو المذمومُ، والزلاَّءُ من النساء: الصغيرةُ العَجُزِ[(٢)]، والمِنطِيقُ: الكثيرةُ الكلام، يُطلَقُ على الرَّجُلِ والمرأةِ بغير تاءٍ.

وقال الآخَرُ:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً[(٣)]

التقدير: فنِعمَ الزادُ زاداً زادُ أبيك، فـ«زادُ» تمييزٌ، و«زادُ أبيك» هو الممدوحُ.

وقال الآخَرُ:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُـطْـقـاً أَو بِإِيمَـاءِ[(٤)]

وردَّ ما احتجُّوا به من القياس والسَّماع، **أمَّا القياسُ**: فإنَّ «نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً» لا يُقاس في التمييز على نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾؛ للفرق بينهما، ألا ترى أنَّ «الرجلَ» لم يُوضَعْ مُبهَماً فيَحتَاجُ في موضعٍ من المواضع إلى

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان جرير ١/١٩٢، والشاهد في: المقرب ٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، والمساعد ٢/١٣٠، والتصريح ٢/٩٦، والهمع ٥/٣٥.

(٢) تاج العروس (زلل).

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - في ديوانه ١/١١٨، من قصيدة مطلعها:

أَبَتْ عَيْنَاكَ بالحَسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ والبِلاَدَا

والشاهد في المقتضب ٢/١٤٨، والإيضاح ١٢٩، وشرحه (المقتصد) ١/٣٧٢، وإيضاح شواهده ١/١٣٢، والخصائص ١/٣٩٦، وشرح المفصل ٧/١٣٢، وشرح الجمل ١/٦٠٦، وشرح التسهيل ٣/١٥، والخزانة ٩/٣٩٤، وغيرها من المصادر.

(٤) من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شواهد التوضيح ١١٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧، والتصريح ٢/٩٥، والمغني ٦٠٤، وشرح أبياته ٧/٢٧، والهمع ٥/٣٥، والخزانة ٩/٣٩٨.

التَّمييز، بخلاف «اثْنَا عَشَرَ» ونحوِهِ، فإنه وُضِعَ أولاً على الإبهام، فيَحتَاجُ إلى التمييز، فإذا اقترَنَ بالكلام في مَوضِعٍ مَا مَا يُغني عن التَّمييز، صارَ التَّمييزُ مُؤَكِّداً .

وأمَّا السَّماعُ فأوَّلوهُ بأن يكون المنصوبُ المدَّعَى تمييزاً حالاً مؤكِّدَةً[1]، التقدير: نِعْمَ القتيلُ في حال كونه قتيلاً وكذلك الباقي، [فما كان] مشتقاً فلا إشكالَ، وما كان جامداً أُوِّلَ بالمشتق، وزادُوا في تأويل قوله: «زاداً» أن يكونَ «زاداً» مصدراً منصوباً بـ«تزوَّدْ» على حذف الزوائد، وقد حكى الفراءُ[2] فيه ذلك. وقيل: هو بدلٌ من «مثل»[3]. وقيل: هو مفعولٌ بـ«تزوَّدْ»[4]، و«مثلَ» على هذا الإعراب كان صفةً لـ«زاد»، ثم قُدِّمَ وانتَصَبَ على الحال. وقيل: «زاداً» تمييزٌ لـ«مِثلَ»[5] كما تقول: لي مثلُكَ غلاماً، وفي

هذا / التأويل الفصلُ بين التمييز والمميَّز. هذا ما ذَكَرُوهُ من التأويلات . [١٢/ب]

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[6]: وعندي أنَّ التأويلَ في هذا النوع، أن يكون في «نِعْمَ» ضميرٌ مستترٌ، والمنصوبُ تمييزٌ له، والظاهرُ المرفوعُ هو المخصوصُ بالمدح أوالذم، قُدِّمَ على التمييز، وحيثُ ثَمَّ مرفوعٌ ثانٍ كان بدلاً من المرفوع الأوَّلِ، فتُعرِبُ «قتيلاً» تمييزاً للضمير في نِعْمَ، و«القتيلُ» هو الممدوحُ، التقدير: فنِعمَ قتيلاً القتيلُ المعروفُ، وتُعرِبُ «فَحلاً» تمييزاً للضمير في بِئسَ، و«الفحلُ» هو المخصوصُ بالذم، و«فحلُهُم» بدل منه، التقدير: بِئسَ فحلاً الفحلُ فحلُهُم، وكذلك في الباقي .

---

(١) انظر: المقرب ٧٣، والتذييل والتكميل ١٦٤/٣ .

(٢) انظره في شرح المفصل ١٣٣/٧، والتذييل والتكميل ١٦٥/٣، وتقديره: تزود مثل زاد أبيك فينا تزوداً .

(٣) كأنه أوقعه على المخصوص أي: تزود مثل زاد أبيك زاداً حسناً. ينظر التذييل والتكميل ١٦٥/٣.

(٤) انظر: المقرب ٧٣، وشرح المفصل ١٣٣/٧ ، والتذييل والتكميل ١٦٥/٣ .

(٥) شرح المفصل ١٣٣/٧ .

(٦) التذييل والتكميل ١٦٥/٣ بتصرف .

قلتُ: وهذا التأويلُ حسنٌ قريبُ المتناول، لولا ما فيه من تقديمِ المخصوص بالمدح أو الذم على التَّمييز، وهو قليلٌ .

القول الثَّالث: لبعض النَّحويين[1] وهو التفصيلُ بين أن يقترن بالتَّمييز زيادةُ معنىً لا تُفْهَمُ من الفاعل فيَجُوزُ، أو لا يقترنُ به زيادةُ معنىً فيمتَنِعُ، فيَجُوزُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً صالحاً زيدٌ؛ لأنَّ التَّمييزَ قد اقترنَ به معنى الصلاح، وهو غيرُ مفهوم من الفاعل، ويمتنعُ: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ؛ لعدم الزيادةِ، والله أعلم .

الحكم الرابع: في توابع الفاعل الظاهر في هذا الباب:

أمَّا العطفُ والبدلُ فجائزان، بشرط أن يَصلُحَا لمباشرة نِعْمَ وبئسَ[2]، بناءً على أنَّ العطفَ والبدلَ على تقدير تكرار العامل، فتقول: نِعْمَ الرجلُ والمرأةُ زيدٌ وهندٌ، ونعمَ الرجلُ غلامُ المرأةِ زيدٌ؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ، جاز، فلو قلتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو نِعْمَ الرجلُ رجلٌ زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، ونعمَ رَجُلٌ، لم يَجُزْ على الصحيح .

وأمَّا التَّأكيدُ فلا / يخلو[3] أن يكون لفظياً أو معنوياً[4]، فإن كان لفظياً، أجازَهُ [١٣/أ]

---

(١) منهم ابنُ عصفور ـ رحمه الله ـ في المقرب: ٧٢، ولكنه أخذ بمذهب الجمهور في شرح الجمل ٦٠٦/١، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٣/٢: «والجوازُ اختيارُ الناظم، والمنعُ اختيارُ ابنِ عصفور»، وانظر: التذييل والتكميل ١٦٥/٣، وشرح الألفية للمرادي ٩٤/٣، والمساعد ١٣٠/٢، والهمع ٣٥/٥ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٨/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٧/٣، والمساعد ١٢٩/٢ .

(٣) في الأصل: «فلا يجوز» ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم .

(٤) انظر: الأصول ١٢٠/١ .

ابن مالك[١] فتقول: نِعْمَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ زيدٌ، قال الشيخ أبو حيان[٢]: وينبغي أن لا يُقْدَمَ على جواز ذلك إلا بسماعٍ من العرَب؛ لأن فاعلَ نِعْمَ وبئسَ له أحكامٌ مغايرةٌ لكثير من أحكام غيرهما .

وإن كان معنوياً فمَن قال: إنَّ الألفَ واللامَ للجنس، فينبغي أن لا يجوزَ، قال ابنُ مالك[٣]: لأن القصدَ بالتأكيد المعنوي رفعُ توهُّمِ إرادة الخصوص بما ظاهرُهُ العمُومُ، أو رفعُ توهُّمِ المجاز بما ظاهرُهُ الحقيقةُ، وفاعلُ نِعْمَ وبئس بخلاف ذلك؛ لأنه قائمٌ مَقَامَ الجنس، فلا يُتوهَّمُ فيه خصوصٌ ولا مجازٌ، فلا احتياجَ إلى التأكيد المعنوي[٤]، ومَن قال: إن الألفَ واللام للعهد، فينبغي أن لا يُجوِّزَ التأكيدَ المعنويَّ، فيقولَ: نعمَ الرجُلُ نفسُهُ،؛ لأنَّ الرجلَ عنده ليس مُراداً به الجنسُ .

وأمَّا النعتُ ففيه خلافٌ؛ ذهب الجمهورُ أنه لا يجوزُ، وأجازه قومٌ منهم ابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ[٥]، ومن أدلتهم: قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠، ومثله في شرح الكافية ٢/٣١٧. وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٩، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٥) تعارضت نقول العلماء حول رأي الجمهور، وكذلك رأي ابن السراج ومعه الفارسي في مسألة جواز نعت فاعلَي نعمَ وبئس؛ فالشارح هنا يقررُ أن الجمهورَ لا يجيزون ذلك، وهو متابعٌ لأبي حيان الذي نص على ذلك في ارتشاف الضرب ٣/١٨، والتذييل والتكميل ٣/١٦١ ومثله في شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والهمع ٣/٣١ .

والذي نقله ابنُ مالك ـ في رأي الجمهور ـ هو جوازُ النعت خلافاً لابن السراج والفارسي. شرح التسهيل ٣/٨، ١٠، وتابعه ابنُ هشام في المغني ٧٦٥ حيث قال: « وأجاز غيرُ الفارسي وابنِ السراج نعتَ فاعلَي نعم وبئس ...» وبناءً عليه يكون رأيُ الجمهور هو جوازُ النعت لا منعُهُ، كما نص المصنِّفُ ومن قبلِهِ أبو حيان والمرادي ـ رحمهم الله تعالى ـ .

=

نِعمَ الفتى المرِّيُّ أنتَ إذَا هُمُ حَضَروا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ[1]

= أما رأيُ ابنِ السراج والفارسيِّ فيُفهَمُ مما سبق ـ من كلام ابن مالك وابن هشام ـ أنهما يذهبان إلى المنع، ويحملان ما جاء منه على البدل، بينما نص المصنف يدل على أنهما يذهبان إلى الجواز. والحقُّ أن الصوابَ ما قرره ابنُ مالك؛ وهو المنعُ، فقد نصَّ ابنُ السراج على ذلك بقوله في الأصول ٣/١٢٠: «وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نعمَ الفتى المرِّيُّ أنت إذا هُمُ حضَروا لدَى الحجُرَاتِ نارَ الموقِدِ

وهذا يجوزُ أن يكون بدلاً غيرَ نعت، فكأنه قال: نعمَ المريُّ أنتَ ...» .

أما رأيُ أبي عليٍّ، فقد نقل البغداديُّ عنه في التذكرة قولَه: «قُرئ على أبي بكر من الأصول:

(نعمَ الفتى المري أنت ...)

البيت. قال أبو بكر: حملَهُ قومٌ على الصفة، وهو عندنا على البدل؛ لأن وصفَهُ قبيحٌ. قال أبو عليٍّ: لأن فاعلَ نعم إذا كان ظاهراً فالمقصودُ به الجنسُ، وليس بعد الجنس شيءٌ يُلبِسُ فيفصَلَ بينهما» الخزانة ٩/٤٠٥ .

وممن صرح بجواز النعت العلامةُ أبو الفتح بنُ جني في إعراب الحماسة: لوحة (١٩١ ـ مخطوط) عند قول يزيد بنِ قُنافَةَ:

لَعَمْري وَمَا عُمْري عليَّ بهيِّنٍ لَبِئْسَ الفَتَى المدعُوُّ باللَّيلِ حاتِمُ

قال: « قال أصحابنا في قول الشاعر:

«نعم الفتى المري أنت ...»:

إن «المريَّ» بدلٌ من الفتى، قالوا: وذلك أنَّ فاعلَ نعم وبئس لا يجوزُ وصفُهُ من حيث كان واقعاً على الجنس، والجنسُ أبعدُ شيء عن الوصف؛ لفساد معناه ـ وقد ذكرنا ذلك ـ، فلما كان كذلك، عدلوا به عن الوصف إلى البدل، فقياسُ هذا أن يكون « المدعوُّ » بدلاً من « الفتى » ـ كذا قالوا ـ. فأما أنا فأُجيزُ جوازاً حسناً أن يكون « المدعوُّ » وصفاً لـ « الفتى »...» وتبعه أيضاً المرزوقي في شرح الحماسة ٣/١٤٦٤-١٤٦٥، وانظر: التبصرة ١/٢٧٨، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، وشرح أبيات المغني ٧/٢٣٥.

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه: ٢٧٥ بشرح الإمام ثعلب، و٢٣٣ بشرح الأعلم. وفي الأصل: « لدى المحراب » ولعله تحريف، وما أثبته هو ما في الديوان والمصادر .

والشاهد في: الأصول ١/١٢٠، والتبصرة ١/٢٧٨، وشرح التسهيل ٣/١٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦١، والمساعد ٢/١٢٨، والمغني ٧٦٥، وشرح أبياته ٧/٢٣٥، وشرح الأشموني ٣/٣١، والخزانة ٩/٤٠٤. و(المري): نسبة إلى مرة أحد أجداد سنان بن حارثة، الذي كان زهير مادحاً =

ومن منع ذلك قال: إنَّ « المرِّيَّ » بدلٌ لا نعتٌ .

الحكم الخامس: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ وفاعِلِهما الظاهر:

ولا يخلو الفاصلُ أن يكون مما يتعلَّقُ بالفاعل أو لا، فإن كان مما يتعلَّقُ بالفاعل نحو: نِعْمَ فيك الرَّاغبُ زَيدٌ، فمَنَعَه عامَّةُ النَّحْويين[1]؛ لِمَا يَلزَمُ فيه من تقديم بعض الصِّلَةِ على الموصول؛ لأنَّ « أل » موصولةٌ، و« فيك » من تمام الصلة. وأجازه الكِسَائيُّ[2]، ويشهَدُ له قولُ رِفَاعَةَ الفَقْعَسيُّ[3]:

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيلُ

فـ« من المليحات » متعلق بـ« البديل »، وقد قُدِّمَ عليه، ويمكن أن يكون « من المليحات » يتعلَّقُ بفعل خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: أعني من المليحات، فلا يكون فيه دليلٌ. [١٣/ب] / ويَزِفْنَ: بالزاي والفاء أخت القاف ومعناه: يتبَخْتَرْنَ ويمِلْنَ .

وأجاز أبو عليٍّ في « التذكرة »: نِعْمَ فيكَ الرَّاغِبُ زَيدٌ[4]، على أنَّ « فيكَ » يتعلَّقُ

له ولابنه هرم بن سنان. و(الحجرات): جمع حُجَر، وهو جمع حجرة، يريد شدة الشتاء. و(المُوقد): الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق، وقيل: الحجرات: السرادقات. (شرح الديوان لثعلب) .

(١) انظر: الملخَّصُ: ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) علَّق ابن السراج رحمه الله على كلام الكسائي بقوله: «ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب... فإن قال: أجعل (فيك) وأقدمه كما قال: ﴿ بئسَ للظالمين بدلا ﴾ قيل له: هذا أقرب إلى الصواب...» وانظر: المثال في: الأصول ١١٩/١، والمسائل البصريات ٨٣٤/٢، والتبصرة ٢٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت من المصادر . والبيت في: التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥، والدرر ٢٠٦/٥

(٤) الذي يظهر من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٨٣٤/٢ - ٨٣٧ أنه لا يجيز ذلك، حيث قال في معرض حديثه عما نقله الكسائي من قولهم: (لنعم فيك الراغب زيد) قال: «ولا أظن الكسائي

=

بـ«نِعْمَ»، وفيه نَظَرٌ .

فإن كان الفاصلُ ممَّا لا يتعلق بالفاعل؛ فالنَّحويُّون على المنع[١]، سواءٌ كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرَهما، فلا يُقالُ: نِعْمَ في الدَّارِ الرَّجُلُ زَيدٌ، ويجوز: نِعْمَ الرَّجُلُ في الدار زَيدٌ. إلا أنَّ بعضَ الأندلسيين[٢] جنَحَ إلى الجواز قال: «نِعْمَ» غيُر مركَّبةٍ مع فاعلها، ومتمكِّنةٌ من رفع الظاهر والمضمَر، فلا مانعَ من الفصل بينها وبين فاعِلِها. وكلامُهُ غيرُ ظاهر؛ لأنَّ بابَ نِعْمَ وبئس ليس بقياسٍ، وما جاء من الفصل في الشِّعر حُمِلَ على الشذوذ، قال الشَّيخُ أبو حيان[٣]: وَجَدتُ في شعر العرب الفصلَ بين بِئسَ ومرفوعها بـ«إذن» وأنشد:

أجاز تقديم الصلة على الموصول، ولكن إن قال: أجعله تبييناً، وأجعل العامل فيه الفعل؛ لأن نعم فعل، والظروف تعمل فيها المعاني، فإذا كانت المعاني تعمل فيها، فالفعل أحدر أن يعمل فيها، فإن قيل: إن هذا فعل لا يتصرف، فلا يفصل بينه وبين فاعله بالظرف ؟

قيل: ليس قلة تصرفه بأمنع له من العمل من المعاني، والمعاني تعمل فيها، فكذلك الفعل الذي لا يتصرف ...» مما سبق يفهم أن أبا علي يؤيد رأي الكسائي، إلا أنه عقب على ذلك مصرحاً برأيه فقال: «إلا أن الذي يضعف عندي هذا الذي أجازه، ويمنع منه اجتماعهم على المنع من الفصل بالظرف بين ما وخبره في التعجب، في قولهم: ما في الدار أحسن زيداً، فمنعهم هذا الفصل بالظرف بين المبتدأ وخبره مع أن العامل فيه فعلٌ أقوى من نعم... دلالة على الفصل بين نعم وفاعله أشد امتناعاً من حيث كان الفاعل أشد اتصالاً من الابتداء بالخبر... وإذا امتنع هذا في الابتداء بلا خلاف علمناه، وجب أن يكون فيما أجازه الكسائي أشد امتناعاً...» . وما نقله المؤلف ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩/٣ .

(١) انظر: الملخص ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) يقصد ضياءَ الدين بنَ العلج النحوي، فقد نقل عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣ ذلك فقال: «وفي البسيط: يصح الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب. انتهى» وانظر: الهمع ٣٢/٥ .

(٣) والظاهر من كلامه هذا أنه يقول بجوازه، انظر: المراجع السابقة .

أَرُوحُ وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيلَى زِيَارَةً لَبِئْسَ إِذَنْ رَاعِي المَوَدَّةِ والوَصْلِ[١]

وبالقَسَم، قال:

بِئسَ عَمْرُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا أَضْيَافَهُمْ لَحْماً وَخِزْ[٢]

ففي هذا البيت على رواية «عَمْرُ الله» شاهدان: تنكير فاعل بِئسَ، والفصلُ بين بِئسَ وفاعلها.

الحكم السادس: في لَحَاق نِعْمَ وبئسَ التاءُ الساكنةُ الدالةُ على تأنيث الفاعل الظاهر:

ولا يخلو الفاعل أن يكون مُذكَّراً كُني به عن مذكَّرٍ، أو مؤنثاً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مذكَّراً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُني به [عن][٣] مذكَّرٍ، فهذه أربعة أقسام[٤]:

أما الأول فمثاله: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، واتفق النحويون على عدم لحاق تاء التأنيث هنا؛ لأن الفاعل مذكَّرٌ، وقد كُني به عن مذكَّرٍ وهو «زيد».

وأما الثَّاني فمثاله: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ويجوز فيه الوجهان[٥]، فمَن ألحقَ التاءَ، فلا إشكالَ؛ / لأن الفاعلَ مؤنَّثٌ حقيقيٌّ كُني به عن مؤنَّثٍ حقيقيٍّ، ومَن لم يُلْحِقْ فلأنَّ [١٤/أ] نِعْمَ فعلٌ غيرُ متصرف، وأشبَهَ الحرفَ، والحرفُ لا تلحقُهُ العلامةُ؛ لتأنيث ما بعده، ومنهم مَن قال: إنما لم تَلحَق العلامةُ؛ لأن الفاعلَ اسمُ جنس، واسمُ الجنس يجوزُ تأنيثُهُ

---

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو في ديوانه: ١٨١،ونسبه ابن المعتز في طبقات الشعراء: ٣٢٩ إلى أبي هلال الأحدب واسمه غُصَين بنُ بَرَّاق، في أثناء ترجمته له. والبيت في: الحماسة ٧٣/٢، وشرحها للمرزوقي ١٣١٨/٣، وشرحها للتبريزي ١٥٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥.

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٢٨،وهناك روي (بئس قوم الله)،وبالروايتين جاء أيضاً في الهمع ٣٣/٥-٤٠.

(٣) «عن» ساقطة من الأصل.

(٤) انظر:ها في التذييل والتكميل ١٦٩/٣.

(٥) قال سيبويه رحمه الله: «واعلم أن نِعْمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلتَ: نعمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهب المرأةُ، والحذفُ في نِعْمَ أكثرُ» الكتاب ١٧٨/٢.

وتذكيره[١].

وأما الثَّالث فمثاله: نِعْمَ البَلَدُ هذه الدارُ، فيجوزُ إلحاقُ العلامة وتركُهَا[٢]، فإلحاقُهَا باعتبار أنَّ البلدَ كُني به عن الدار، وهي مؤنثةٌ، وتركُهَا باعتبار لفظ البلد؛ لأنه مُذَكَّرٌ، وعَدَمُ إلحاق العلامة أحسنُ. فمن إلحاق العلامة قولُ الشاعر:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٣]

فأَلحَقَ العلاَمةَ وإن كان الزَّورَقُ مذكَّراً؛ لأنه كُنِيَ به عن المؤنث، وهي الحرَّةُ، والعَيطلُ: الطويلة العُنُق، وثَبجَاء: بالمثلَّثة والموحَّدَة من أسفل والجيمِ: العريضَةُ ما بين الكاهل والظهر[٤]، ومُجْفَرَةٌ بالجيم: عظيمةُ الجُفْرَة[٥] وهي الجوف، والدعائمُ: المراد بها اليَدَان، والزَّوْرِ: أعلى الصَّدر[٦]، والزَّورَقُ: السفينة الصغيرة. يصِفُ ناقته بالشدة واتساعِ ما بين يديها، وأنها في البر كالسفينة في البحر.

ويَظهَرُ من كلام سيبويه[٧] أنَّ هذا القِسمَ لا يجوزُ فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يَظهَرُ

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٦/٧ .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٧٤/١، من قصيدة يمدح بها هلال بن أحوز التميمي مطلعها:

يَا دَارَ مَيَّـــةَ بالخَـلْـصَاءِ فَالجَـــرَدِ سَقْياً وإن هِجْتِ أدنى الشَّوقِ لِلكَمِدِ

والشاهد في معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، والصحاح (زرق)، والتبصرة ٢٧٦/١، والمفصل ٣٢٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٣١٩/٣، ٣٢٠، وشرحه لابن يعيش ١٣٦/٧، وشرح الجمل ٦٠٧/١، والمقرب ٧٢، وشرح التسهيل ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، والخزانة ٤٢٠/٩ . و(الحرة): الكريمة، أراد بها الناقة .

(٤) انظر: التاج (ثبج) .

(٥) في تاج العروس (جفر): «ومن المجاز: الجُفرَة - بالضم -: جوفُ الصدر، أو هو ما يجمع الصدر والجنبين، وقيل: هو منحنى الضلوع، وكذلك هو من الفرس وغيره، ... وهو مجفَرٌ - بفتح الفاء - أي: واسعها، أي: الجفرة» وانظر: الصحاح (جفر)، وفي الخزانة ٩/ ٤٢١ ضبطها العلامة البغدادي رحمه الله بكسر الفاء فقال: «والمجفِرةُ: بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء: ...».

(٦) كنى بـ «دعائمَ الزَّور» عن عظم قوائمها (الخزانة) .

(٧) سها المؤلف رحمه الله في إيراد هذا الرأي لسيبويه ومعه ابن عصفور هنا، وكان عليه أن يذكره في القسم الرابع، (وهو التالي)، أما هذا القسم (وهو ما كان مذكراً كُني به عن مؤنث)، فسيبويه يجيز

=

من كلام ابن عصفور[١]. وقد تأولوا كلام سيبويه .

وأما القسم الرابع فمثاله: نِعْمَ الـدَّارُ هـذا البلَـدُ، ففيـه إلحـاقُ العلامـةِ وتركُهَـا، فإلحاقُهَا باعتبار تأنيثِ الدار، وتركُهَا باعتبار أنَّ الدارَ كُني بها عن البلـد وهـو مذكَّرٌ، وإلحاقُ العلامة أحسنُ[٢].

فإن كان الفاعلُ مثنىً أو مجموعاً نحو: نِعْمَ المرأتان الهندان، ونِعْمَ النِّساءُ إخوتُـك، جاز الوجهان، وتركُ العلامة مع الجمع أحسنُ، والله أعلم .

انتهت أحكامُ الفاعل الظاهرِ .

وأما إن كان مضمراً فله أحكام :

الأول: في / إثباته، وقد اختلف النَّحْويون في الفاعل من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ [١٤/ب] على أربعة أقوال:

الأول: لسيبويه[٣] ومعظمِ البصريين أنَّ الفاعلَ في نِعْـمَ ضميرٌ مستترٌ، و« رجُـلاً » تفسيرٌ له، فهو يعود إليه، التقدير: هـو رجُـلاً زيـدٌ، قـال الله تعـالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ

فيه إلحاق العلامة وتركها، قال رحمه الله: «وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كـان البلـدُ الدارَ، أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتك. ومن قال: نعمَ المـرأةُ، قال: نعمَ البلدُ» الكتاب ١٧٩/٢ . وانظر: الحاشية التالية .

(١) مذهب ابن عصفور في هذه المسألة هو عكس ما ذكره الشارح، فابن عصفور هنا يوجـب إلحـاق التاء؛ لأنه كناية عن مؤنث. انظر: شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٢) هنا كان ينبغي للمؤلف ـ رحمه الله ـ أن يذكر رأي سيبويه وابن عصفور (وهو عدم جواز إلحـاق التاء). قال سيبويه: «... وكذلك: هذا البلدُ نعمَ الـدارُ، لما كـانت البلـدَ ذُكِّرَتْ، فـلزمَ هـذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثل، كما لزمت التاءُ في: ما جاءت حـاجتك» الكتـاب ١٧٩/٢، وقال ابن عصفور: « إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنث، أو مؤنثاً كُنِيَ بـه عـن مذكَّـر، فـإنك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كُنِّيت به عنه » شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٣) الكتاب ١٧٨/٢ - ١٧٩، وانظر: شرحه لأبي سعيد السـيرافي (مخطـوط) ٣٠/٣، وشـرح التسـهيل ١١/٣ - ١٢،

بَدَلاً﴾[١] ففي «بِئسَ» ضمير هو الفاعل، و«بدلاً» مفسر له. وقال الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرا[٢]

وهذا القولُ هو الصَّحيحُ. ومن دلائله: ما حُكِيَ من قولهم[٣]: «نِعْمَ هُمْ قوماً أنتُمْ»، فـ«هم» تأكيدٌ للفاعل المضمَر المستتر في «نِعْمَ».

القول الثَّاني: للكسائي والفراء[٤]: أنَّ الفاعلَ هنا لا يكونُ مضمراً، وإنما الفاعل المقصود بالمدح والذم، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فالفاعل هو زيد، وكذلك إذا قلت: بِئسَ رجُلاً زيدٌ.

واختلفا في المنصوب قبل الفاعل؛ فقال الكسائيُّ: هو حالٌ جامدةٌ لُحِظَ فيها الاشتقاق، وقال الفراءُ: تمييزٌ منقولٌ من الفاعل[٥]، الأصلُ عنده: رجلٌ نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فحُذِفَ «رجل» وقامت صفتُهُ مَقامَهُ، ثم أُسند الفعلُ إلى «زيد» فانتصب «رجلٌ» الذي كان فاعلاً على التمييز.

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥٠.

(٢) ينسب إلى زهير بن أبي سُلمى، ولم أجده في ديوانه المطبوع بشرح ثعلب والأعلم. وهو في: شرح التسهيل ١٦٣/١، ١٦٩/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وأوضح المسالك ٢٧٥/٣، والتصريح ٣٩٢/١، وشرح الأشموني ٣٢/٣. (تعر): تنزل، و(مرتاع بها): متقلب فيها، و(وزراً): ملجأً.

(٣) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢١/٣، والمساعد ١٢٩/٢، وشرح الأشموني ٣٢/٣، والهمع ٣٤/٥.

(٤) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢.

(٥) وزاد أبو حيان: «ويقبح عنده ـ أي: الفراء ـ تأخيره؛ لأنه تمييز وقع موقع المرفوع، وأفاد إفادته؛ لأن كلاً منهما بين الجنس الذي مدحت به زيداً، ولا يجوز تقدُّمُه على نعم، كما لا يجوز تقديمُ ما وقع موقعه، وأما الكسائي فيجيز تأخيرَ النكرة عن زيد، فيقول: نعم زيد رجُلاً، ولا يجوز تقديمها على نعم كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائي لا يجوز؛ لأن العامل في الحال غير متصرف ...» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣.

وردَّ مذهبُهُما بأمور[١]:

الأول: أنَّه يقال: نِعْمَ رجُلاً أنت، ونِعْمَ رجُلاً هو، فلو كان «أنت» و«هو» فاعِلَين لـ«نِعْمَ» لوجب اتصالهما بالفعل، وكونهما منفصلين، دليلٌ على أنهما ليسا فاعِلَين؛ لأن الضمير الفاعل لايجوز انفصالُهُ مهما قُدِرَ على اتصاله .

الثَّاني: أنَّه يقال: إخوتك نِعْمَ رجالاً، فيتعيَّن أن يكون الفاعل هنا ضميراً؛ لأنه ليس في الكلام ما يَصلُحُ أن يكون فاعلاً غيرُه .

الثَّالث: أنَّه يقال: نِعْمَ رجُلاً كانَ زيدٌ، فلو كان «زيد» فاعلاً، لم تدخل عليه «كان»؛ لأن «كان» تُخرِجُهُ عن كونه فاعلاً .

الرابع: أنَّه يجوز / في قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ: نِعْمَ رجُلاً، بحذف «زيد»، ولو [١٥/أ] كان «زيدٌ» فاعلاً لم يحذف[٢].

القول الثَّالث: للكوفيين أنَّه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ به ولا مقدَّرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاجُ إلى فاعِلٍ، ألا ترى أنَّه في معنى: زيدٌ الممدُوحُ[٣] .

وردَّ: بأنه يلزم منه بقاءُ الفعل دون فاعل .

القول الرابع: لابن الطراوة أنَّ الفاعلَ محذوفٌ[٤]، كأنَّ التقدير: نِعْمَ الرجُلُ

---

(١) ذكر الثلاثة الأولى منها أبو حيان رحمه الله، انظرها في التذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(٢) قال السيوطي: «وقيل: جاز الحذف أيضاً إذا عُلِمَ نحو حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» الهمع ٣٤/٥ .

(٣) حكاه ضياءُ الدين بنُ العلج، صاحبُ البسيط، ونسبه إلى الكوفيين. انظره في التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ - ٢١.

(٤) واحتج على رأيه أيضاً: «بأن الفاعل لا يبرز في التثنية والجمع، ولأنه موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف ...» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي ٢٧٢، وقد وافقه على رأيه هذا علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ حيث قال: «وإذا قلت: نعم رجُلاً زيد، فالمشهور أن فاعل نعم محذوف بشريطة التفسير ...» .

رجُلاً، ثم حُذفَ الفاعلُ؛ لأنه معلومٌ في الذهن . **وردَّ**: بأن الفاعلَ لا يُحذَف .

الحكم الثَّاني:

إذا قلنا: إنَّ الفاعلَ في (نِعْمَ) مِن قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ضميرٌ، فهل يُرادُ به الجنسُ أو الشَّخصُ، في ذلك خلافٌ، وهو مبني على الأقوال الأربعة في الألف واللام في الفاعل[1]، فالذين قالوا: إن الألف واللام للعهد الذهني أو الخارجي قالوا: الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يُرادُ به الشخصُ الذهني أو الخارجي، والذين جعلوا الألف واللام للجنسِ الحقيقي أو المجازي اختَلَفوا؛ منهم مَن جعل الضميرَ للشخص، ومنهم مَن جعله للجنس.

استدلَّ مَن جعل الضميرَ للشخص بتثنية المفسِّر وجمعِهِ في نحو قولك: نِعْمَ رجلين الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، إذ لو كان الضميرُ للجنس لم يُثَنَّ تفسيرُهُ، ولم يُجْمَع؛ لأنَّ الجنسَ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، فكذلك تفسيره.

واستدلَّ مَن قال: إنه للجنس بكونه لا يبرُزُ، فإنه كالمثَلِ، واعتَذَرُوا عن التثنية والجمع بأنهما ليسا باعتبار كونه شخصاً، بل باعتبار تتبُّعِ أفرادِ الجنس اثنين اثنين أو ثلاثةٍ ثلاثةٍ، فيكونُ على طريقة: هما خيرُ اثنين في الناس؛ أي: هما خير الناس بقيد تتبعهم اثنين اثنين، وقد تقدَّمَ هذا التأويلُ[2] في فاعل نِعْمَ إذا كان ظاهراً. / والضمير [١٥/ب] جارٍ على حكم الظاهر .

الحكم الثَّالث: في تابع هذا الضمير :

ولما كان هذا الضمير مبنياً على الإبهام تعظيماً لمعناه أشبَهَ ضمير الشأن، فعامَلوه معامَلَتَه في عدم توكيدِه والبدلِ منه والعطفِ عليه، وأما النعتُ فممتنعٌ بالأصل؛ لأن

---

(١) انظر: ما سبق صفحة: ٣٤ فما بعدها .

(٢) انظر: ما سبق صفحة ٢٣ .

الضمير لا ينعت ولا ينعت به، وأما ما تقدم من قولهم: نِعْمَ هم قوماً أنتم[1]، على أنَّ «هم» توكيدٌ للضمير في نِعْمَ، فشاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه .

الحكم الرابع: إذا كان هذا الضميرُ مؤنثاً فهل تلحقُ فعلَه علامةُ التأنيث أم لا ؟

فيه خلافٌ؛ ذهب الجمهور أنك بالخيار، فتقول: نعمَت جاريةً جاريتُك، بإلحاق العلامة، وإن شئتَ أسقطتَها، واستغنيتَ بتأنيث المفسِّرِ عنها[2]، ونصَّ الأستاذُ أبو الحسينُ بنُ أبي الربيع[3] على المنع من إلحاق العلامة؛ لأن تأنيث المفسِّر قد أغنى عنها، فلا فائدةَ في إلحاقها، وفيه نظر؛ لأن هذه الحجة عابها جواز إسقاط العلامة، فقولهم: إن فعلْتَ كذا وكذا فبها ونِعْمَتْ، فيه شذوذٌ واحدٌ؛ وهو حذفُ التمييز، وعلى مذهب

---

(١) انظر:ه صفحة ٤٦ .

(٢) وهناك من النحاة من نص على وجوب إلحاق التاء، نقل أبو حيان رحمه الله في ارتشاف الضرب ٢٢/٣ ما نصه: «وإذا كان المضمرُ مفسَّراً بمؤنث، فنص أبو غانم [وهو المظفر بن أحمد بن حمدان المتوفى سنة ٣٣٣هـ] في كتابه «المحلى» على إيجاب التاء فتقول: نعمت جاريةً جاريتُك، وبئستْ جاريةً جاريتُك» . وانظر: التذييل والتكميل ١٦٢/٣، ويظهر من ابن مالك أنه يقول بهذا الرأي، حيث قال: «ويقع فاعل هذا الباب ضميراً مستتراً مفسَّراً بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح والذم نحو: نعم رجُلاً زيد، ونعمت امرأة هند ...» شرح التسهيل ١١/٣ ـ ١٢ .

(٣) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، فقيه فرضي مقرئ، أخذ عن الدباج والشلوبين، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و «الكافي في شرح الإيضاح» و «البسيط في شرح الجمل» و «الملخص في ضبط قوانين العربية» وغيرها. توفي سنة ٦٨٨ هـ . أخباره في: درة الحجال ٧٠/٣، وغاية النهاية ٤٨٤/١-٤٨٥، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ .

والنص في كتابه الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٤٧ قال: «لا تقول: نعمت امرأة هند، إنما تقول: نعم امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسِّر» ، وقد وهم محقق الكتاب فخلط بين مسألتين: أولاهما: كونُ الفاعل ضميراً، وهو الذي لا يجيز فيه ابنُ أبي الربيع إلحاقَ التاء. والثَّانيةُ: كونُ الفاعل ظاهراً، وفيه أجاز ابن أبي الربيع ـ كغيره ـ إلحاقَ العلامةِ وإسقاطَها، وعلى هذه المسألة نصَّ في كتابه «الكافي في شرح الإيضاح» ٢١٤/١، فعلَّقَ المحققُ على الموضع الأول، بما قرره ابنُ أبي الربيع في الكافي قاصداً الموضعَ الثَّاني، وفرقٌ بينهما، انظر: حاشية المحقق رقم (١) في الملخص ٤٤٧ .

ابن أبي الربيع شذوذان: إلحاق العلامة، وحذف التمييز، وسيأتي الكلام على هذا في حذف التمييز.

الحكم الخامس: في تثنية هذا الضمير وجمعه :

واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَينِ الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويهِ[١]: « واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرِين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره» .

وأجاز الكوفيون تثنيته وجمعه فأجازوا: قومُك نِعْمُوا رجالاً،وأخواك نِعْمَا رجُلَين، روى ذلك الكِسَائي[٢] عن العرب،وحكى الأخفشُ[٣] في كتابه « الكبير »[٤]:نِعْمَا رَجُلَين الزيدان، / ونِعْمُوا رجالاً الزَّيدونَ، ونِعِمْنَ نساءً الهنداتُ، وتُكسَرُ العينُ؛ لالتقاء [١٦/أ] الساكنين مع [نون][٥] النسوة، وقد سُمِعَ من كلامهم[٦]: ونِعْمَ بهم قوماً، قال ابنُ مالك[٧]: مراده: ونعموا قوماً، لكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في:

---

(١) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٢) انظره في: أمالي ابن الشجري ٤٢٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٦/١، وشرح التسهيل ٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦٦/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢ .

(٣) عن أبي محمد وأبي صالح الأسديَّين، قال الأخفش: «إني لا آمن أن يكونا قد فُهِّما التلقين» انظر: التذييل والتكميل ١٦٦/٣،ومنهج السالك ٣٩٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥.

(٤) هو كتاب: « المسائل الكبير » ، ويظن كثيرون أنه هو معاني القرآن للأخفش، والحقُّ أنه كتاب مغاير لمعاني القرآن الموجود بين أيدينا، وعن كتاب المسائل الكبير يقول الأخفش نفسه: «لما دخلت بغداد، أتاني هشام الضرير، فسألني عن مسائلَ عَمِلَها وفروعٌ فرَّعها، فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل، عملتُ كتاب «المسائل الكبير» ، فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه» . طبقات النحويين واللغويين ٧٣، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن للأخفش صفحة: ٢١ وما بعدها .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) انظره في: شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣ .

(٧) شرح التسهيل ١٤/٣ .

﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[١] .

الحكْمُ السَّادسُ: [في عودة هذا الضمير]:

الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يعود على «رجل»، وهو من الضمائر التي تعود على ما بعدها لفظاً ورتبةً، وقد تقدَّمَ ذكرُه في باب الضمير[٢].

وإنما جاز أن يعودَ على ما بعدَه[٣] لفظاً ورتبةً لِلُزُوم استتارِه واستقلالِ الكلام بدونه، فصار كأنه ليس موجوداً في الكلام، فكأنه ليس ثَمَّ ضميرٌ يعودُ على ما بعدَه .

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ لم يعُدْ على «زيدٍ» وهو المخصوصُ بالمدح ؟

فالجواب: من أوجُهٍ:

الأول: لو عاد على «زيدٍ» لكان يحلُّ محلَّه، والعلَمُ لا يكونُ فاعلَ (نِعْمَ) لخصوصه، وفاعلُ نِعْمَ لا يكون إلا عامّاً .

الثَّاني: لو عاد إلى «زيدٍ» لم يؤتَ بـ«رجل» إذ لا حاجةَ إليه، فلمَّا التُزِمَ ذِكرُهُ، عُلِمَ أنَّ الضميرَ يعودُ إليه، لا إلى زيدٍ .

الثَّالث: لو عاد إلى «زيدٍ» لم يجزْ حذفُهُ في حالٍ من الأحوال؛ لأن مفسِّرَ الضمير لا يُحذَفُ فقالوا: نِعْمَ رجُلاً، فدلَّ أنَّ الضميرَ لا يَعودُ إليه .

الحكْمُ السَّابعُ: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ ومفسِّرِ الضَّميرِ الفاعلِ لهما:

وقد استدلوا على جوازه بقوله تعالى: ﴿بِئسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾[٤] فوقع الفصل بين

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٧٩، ١٦٦ ، وسورة الرعد: من الآية: ٤٣، وسورة الإسراء: من الآية: ٩٦ .

(٢) سبق ذكره في السفر الثَّالث من هذا الشرح لوحة (١٧٨)، ويقوم على تحقيقه الزميل إبراهيم رجب بخيت في مرحلة الدكتوراه بجامعة أم القرى .

(٣) في الأصل: «على ما قبله» وهو خطأ .

(٤) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

« بِئسَ » و« بدلاً » بالجار والمجرور، وقال ابن أبي الربيع[١]: لا يجوز. وهو محجوجٌ بظاهر الآية[٢]، والله أعلم .

المسألة الثَّالثة: في لحاق « ما » لنعم وبئس:

ولا يخلو إذا لحقتهما « ما » أن يقعَ بعدها اسمٌ أو فعلٌ :

فإن وقع بعدها اسمٌ، فنَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّان[٣] في « ما » ثلاثة أقوال:

الأول: لسيبويه والمبرد وابنِ السراج والفارسي، وأحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن الكسائي[٤] : أنَّ « ما » معرفةٌ تامةٌ بنفسها[٥]، غيرُ مفتقرة إلى صلة ، وهي فاعلُ نِعْمَ وبئسَ، والمرفوعُ بعدها هو المخصوصُ / بالمدح أو الذم، فإذا قلتَ: بِئسَمَا تزويجٌ ولا [١٦/ب] مَهْرٌ[٦]، التقدير: بِئسَ التزويجُ تزويجٌ عَرِيَ عن المَهْرِ، وكذلك قولُهم: غَسلتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا[٧]، ودَقَقْتُهُ دقّاً نِعِمَّا[٨]، أي: نِعْمَ الغَسْلُ ونعمَ الدَقُّ، وهذا القولُ هو المعوَّلُ

---

(١) الملخص: ٤٤٧ .

(٢) ونقل الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٧/١ إجماع النحاة على جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ ومفسِّر الضمير .

(٣) التذييل والتكميل ١٦٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ـ ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩/١، والإيضاح ١٣٠ ـ ١٣١، وشرح التسهيل ٩/٣، ولأبي علي رحمه الله رأي آخر، يرى فيه أن «ما» نكرة، وهي تفسير للفاعل المضمر في نعمَ. انظره في كتابه الحجة للقراء السبعة ٣٩٩/٢ .

(٥) قال ابن مالك معلقاً على ذلك: «وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب » شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.

(٦) هذا قول من أقوال العرب، ينظر في: معاني الفراء ٥٨/١، والتذييل والتكميل ١٦٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٧/٣ .

(٧) انظره في: الكتاب ٧٣/١، ومعاني الأخفش ٣٩/١، والمقتضب ١٧٥/٤، وارتشاف الضرب ١٧/٣، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٦/٢: «وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول: « ما » هنا أشدُّ إبهاماً من « شيء »، وموقعُها هنا أحسنُ موقع؛ لأن القصدَ في المدح والذم تعميمُ جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدَحَ كلَّ شيء لأجل ذكر، أو ذم كل شيء» .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢ .

عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة .

القول الثَّاني: لبعض البصريين[١] أنَّ «ما» نكرةٌ غيرُ موصوفة، منصوبةٌ على التمييز، وفاعلُ نِعْمَ وبئس مستتر فيهما، والمرفوعُ بعد «ما» هو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: نِعْمَ مَا زيدٌ، وبئسَمَا عمروٌ، فالتقدير: نِعْمَ شيئاً زيدٌ، وبئْسَ شيئاً عمروٌ .

ورُدَّ: بأن «ما» متوغِّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغِّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً[٢]، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

القول الثَّالث: للفراء[٣] أنَّ «ما» مركبةٌ مع نِعْمَ وبئس، فلا محل لها من الإعراب، والمرفوعُ بعدها فاعلٌ بنعمَ وبئسَ. وفرَّعوا على هذا القولِ أنَّ من قال: بِئْسَت المرأةُ هندٌ، لم يقل: بئست ما هندٌ، ومن أجاز: نعمَت المنزلُ مكةُ، لم يلزمْهُ أن يقولَ: نعمَت ما جارَتُكَ .

فإن وقع بعد «ما» فعلٌ نحو: نِعْمَ ما صنعْتَ، فنقل الشيخ أبو حيان[٤] في «ما» عشرة أقوال:

الأول: أن تكون «ما» فاعلاً اسماً معرفة[٥]، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، التقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَهُ، وهذ القولُ هو المعوَّلُ[٦] عليه .

---

(١) منهم أبو علي الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه العلامة ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) قال ابن عصفور: «وجاء التمييز بـ«ما» وإن كانت شديدة الإبهام؛ لاختصاصها بالنعت» . شرح الجمل ٦٠١/١ .

(٣) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٤) انظرها في ارتشاف الضرب ١٧/٣، وفي التذييل والتكميل ١٦٠/٣ ذكر منها سبعة فقط .

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/١، وشرحه للسيرافي ١٨٣/١ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٣/٢، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٦) في الأصل: «المفعول» .

القول الثَّاني: أن تكون «ما» نكرة منصوبة على التمييز[١]، والفعلُ صفةٌ للمخصوص المحذوف، التقديرُ: نِعْمَ شيئاً شيءٌ صنعْتَ .

القول الثَّالث: للأخفش[٢] والزجاج[٣] وتبعهما الزمخشري[٤] أنَّ «ما» نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفةٌ لها، والمخصوصُ محذوفٌ .

القول الرابع: للفارسي[٥] أنَّ «ما» موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف .

القول الخامس: للفراء[٦] وهو أنَّ أصل الكلام: نِعْمَ ما ما صنعْتَ، والفاعل / [١٧/أ] ضمير مستتر، و«ما» الأولى نكرة منصوبة على التمييز، و«ما» الثَّانية موصولة، والفعل صلتها، وهي المخصوص بالمدح، وحذفت الأولى استغناء عنها بالموصولة، والتقدير: نِعْمَ شيئاً الذي صنعْتَه .

القول السادس: للكسائي[٧] وهو كالقول الخامس، إلا أنَّ المحذوف فيه عند

---

(١) وإليه ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، وعقب الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢ على هذا الرأي فقال: «وأيضاً يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص، وإقامة جملة مقامه في نحو: ﴿نعما يعظكم به﴾ و ﴿لبئس ما شروا به أنفسهم﴾ وهو قليل» .

(٢) معاني القرآن ٣٩/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ .

(٤) المفصل ٣٢٧ .

(٥) المسائل البغداديات ٢٥١ - ٢٥٣، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢، قال ابن عقيل: «وزعم بعض المغاربة أن هذا مذهب البصريين، والحق أن طائفة منهم قالوه، والمحققون منهم على القول المذكور أولاً [أي قول سيبويه]» . المساعد ١٢٧/٢ .

(٦) الواضح من كلامه في معاني القرآن ٥٧/١ أنه لا يجيزه، وأنه يذهب إلى الرأي الثامن المذكور في الصفحة التالية من النص، وانظر ارتشاف الضرب ١٨/٣ .

(٧) نقله الفراء في المعاني ٥٧/١ قال: «قال [أي الكسائي]: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرَّجُلُ حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعتَ «ما» كأنه قال: بئسما ما صنعتَ، فهذا قوله، وأنا لا أجيزه» . قال ابن مالك معلقاً على رأي الكسائي: «فـ(ما) الموجودة عنده فاعل، و«ما» المقدرة مبتدأ ... فمذهبه كمذهب سيبويه، إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير: نعم الشيء شيءٌ صنعتَ» شرح التسهيل ١٣/٣ .

الكسائي هي الموصولةُ.

السابع: أنَّ الكلامَ خالٍ عن حذف «ما» أُخرَى، و«ما» الموجودةُ مصدريةٌ أغنَت مع الفعل بعدها عن الفاعل والممدوحِ، ويدلُّ على ذلك أنك إذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، استقلَّ الكلامُ في الظَّاهِرِ، فلو قدَّرْتَها بالمصدر، لم يستقلَّ الكلامُ حتى تقدر الفاعلَ والممدوحَ فتقولُ: نِعْمَ الصُّنعُ صُنْعُكَ، ولو قلتَ: نِعْمَ صُنعُكَ، لم يستقلَّ الكلامُ.

الثَّامن: للفراء والفارسي[1] أنَّ «ما» فاعلةٌ موصولةٌ، يُكتَفَى بها وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أنَّ «ما» كافةٌ لنعْمَ، فدخَلَت على الجملة الفعلية، ولم يُحتَجْ إلى فاعلٍ كـ«قَلَّ» إذا دخَلَت عليها «ما» نحو قولك: قَلَّمَا يَقومُ زَيدٌ[2].

العاشر: أنَّ «ما» نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بالفاعل، فإذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، فـ«ما» فاعلٌ، و«صَنَعتَ» صفتُهُ، والمخصوصُ محذوفٌ التقدير: نِعْمَ شيءٌ صنعتَهُ هذا الصُّنعَ، والله أعلَمُ.

المسألة الرابعة: في المنصوب في هذا الباب:

قد تقدَّمَ الكلامُ على المنصوب بعد الفاعل الظَّاهر، والكلامُ هنا في المنصوب بعد الفاعل المضمَر نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وله أحكامٌ:

---

(١) معاني القرآن ٥٧/١، وانظر شرح التسهيل ٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨/٣.

(٢) وبه قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣١٦/٣ ـ ٣١٧، قال الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢: «قال الأندلسي: هذا بعيدٌ؛ لأن الفعل لا يُكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف...»، وتابع الرضي قائلاً: «ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يكف نعم وبئس مع فعليتهما؛ لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ والخبر في نحو: ﴿ فنعما هي ﴾».

الأوَّل: في شروطه:

وله شروطٌ: **الأول**: أن يتأخر عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئس رجُلاً عمروٌ، فلو قلت: رجُلاً نِعْمَ زيدٌ، لم يجز؛ لأن «رجُلاً» مفسِّرٌ للضمير في نِعْمَ، والمفسِّر لا يُقدَّمُ على المفسَّر.

الثَّاني: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، إلا شذوذاً، / وقد تقدَّم ما فيه من الخلاف[1]. [١٧/ب]

الثَّالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ونِعْمَ رَجُلَين الزيدان، ونِعْمَ رِجَالاً الزيدون، فلا يقال: نِعْمَ رجُلاً الزيدان .

الرابع: أن يكون مبيناً للنوع الذي قُصِدَ فيه المدحُ أوالذمُّ، فلا يكون بالأسماء المتوغلة في الإبهام نحو: غير ومثل، فلو قلت: نِعْمَ غيرَك زيدٌ لم يجز؛ لأن «غيرك» لا يبين النوعَ الذي قصدتَ مدحَ زيدٍ فيه، وما ذاك إلا أنَّ «غيراً» مبهمٌ، ينطلقُ على جنس زيدٍ وعلى غيره .

الخامس: أن لا يكون فيه معنى المفاضلة نحو أفعلِ التفضيلِ لو قلتَ: نِعْمَ أفضلُ من زيدٍ أنتَ، ونِعْمَ أفضلُ رجلٍ أنتَ، لم يجز؛ لأن نِعْمَ لم تُحْدِث فيه مدحاً لم يكن قبلَ ذلك، وإنما الكلامُ كان مبنياً على المدح قبل دخولِ نِعْمَ .

السَّادس: أن يكون عاماً في الوجود، فلا يُقال: نِعْمَ شمساً هذه الشمسُ، ولا نِعْمَ قمراً هذا القمرُ، وما ذاك إلا أنَّ المخصوص في هذا الباب يكون بعضَ هذا المنصوب، والمخصوصُ هنا نفسُ المنصوب، فلو قلتَ: نِعْمَ شمساً شمسُ هذا اليوم، ونِعْمَ قمراً قمرُ هذه الليلة، جاز، قاله ابن عصفور[2]، لأنكَ أردتَ أن تمدحَ شمسَ اليوم المشار إليه في

---

(١) انظر: صفحة: ٢٩ .

(٢) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وقد ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل ٣/ ١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١ دون أن ينسبه .

سائر الشُّمُوس التي تكون في الأيام، فكأنك لَحَظْتَ تعدُّدَ الشمس باعتبار تعدُّدِ الأيام .

السابع: زاده ابنُ مالك[١]؛ أن يكون قابلاً للألف واللام، فيشمَلُ ما كان[٢] مفرَداً نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وما كان مضافاً إلى نكرةٍ نحو: نِعْمَ غلام سَفَر غلامُكَ، وما كان موصوفاً نحو: نِعْمَ رجُلاً صالحاً زيدٌ، وإنما اشترَطَ فيه أن يقبلَ الألفَ واللام؛ لأنه لما كان نائباً عن الفاعل المقرون بالألف / واللام، اشترَطَ فيه قبولَ الألفِ واللام، [١٨/أ] قال ابنُ مالك: واحترزتُ بذلك عَمَّا لا يَقبلُ الألفَ واللامَ كـ«غير» و«مثل» و«أي» و«ما»، فلا يجوز عنده في «ما» من نحو قولك: نِعْمَ مَا صنعْتَ، أن يقع تمييزاً؛ لكونه لا يقبل الألف واللام، **وردَّ** عليه الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بأنه قد جاء ما يقبلُ الألفَ واللامَ، ومع ذلك لا يصحُّ أن يكونَ تمييزاً نحو: قمر وشمس، فإنهما يقبلان الألفَ واللام، ولا يقعان تمييزاً كما تقدم. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ مالك إنما أراد أن يكونَ قابلاً للألف واللام مع حصول الشُّروط المتقدِّمةِ، وقد فاتَهُ[٤] العمومُ، وهو من الشُّروط .

الحكم الثَّاني: في حذفه:

وقد اختلفَ النحويون في ذلك على أقوال:

الأول: لسيبويه[٥]، أنَّه لا يجوز حذفُه وإن فُهم المعنى؛ لأنه جُعِل مفسِّراً للضمير الفاعل .

الثَّاني: أنَّه يجوز حذفُهُ للعلم به، وبه قال ابنُ عصفور[٦] وابنُ مالك[٧]، استدلَّ

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٣ .

(٢) قوله «ما كان» مكرر في الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ٣/١٦٣ .

(٤) أي أبو حيان في تمثيله بـ«قمر» و«شمس» معترضاً على ابن مالك .

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٧٦، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: نعم ولا ربه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير... فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه» .

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٦٠٢، والمقرب ٧٠ - ٧١، وتبعهُ ابن النَّحْوية في شرح الألفية (١٩٩) .

ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم[١]: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ، التقديرُ: ونِعمَتْ فَعلةً فَعلتُكَ، محذوفُ التمييزِ والمخصوصِ بالمدح مَعاً.

واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ[٢]» وقَدَّرَ: فبالسُّنَّة ونِعْمَتْ السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ[٣] الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التمييز[٤]، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ.

القول الثَّالث: الفرق بين أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيث، فيجوزُ حذفُهُ كالحديث المتقدِّم، وبين أن لا تلحقَهُ تاءُ التأنيث، فلا يجوزُ[٥]، ووجهُ التَّفرقة: أنَّ هذا المنصوبَ أُتيَ به كالعوض من الفاعل المضمر، ولما كانت التاءُ في الفعل تدلُّ على الفاعل، فكأنها عِوضٌ منه، فاستُسْهِلَ / حَذْفُ المنصوب؛ لأنَّ في الكلام ما يدل على الفاعل. [١٨/ب]

والصَّحيحُ قولُ سيبويهِ، وما جاء مما ظاهرُه حذْفُ المنصوب أُوِّلَ، فمِن ذلك: الحديثُ المتقدمُ. وقد خرَّجهُ ابنُ عصفور وابنُ مالك على ما تقدَّمَ من تخريجهما،

---

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٤.

(١) استدلال ابن عصفور هو في المقرب ٧٠-٧١.

(٢) رواه أبو داود في سننه برقم: (٣٠٠)، وابن ماجه ١/٣٤٧ برقم: (١٠٩١)، والترمذي ٢/٣٦٩ برقم: (٤٩٧)، والنسائي ٣/٩٤ برقم: (١٣٧٨)، وقال الترمذي: حديث حسن.
وتكملة الحديث: «ومَن اغتسل فالغسل أفضل». وانظر: غريب الحديث للخطابي ٣/٣٢٢، ورياض الصالحين: ٤٦٢.

(٣) في الأصل أقحمت «على» بعد «تعقب» والكلامُ مستقيمٌ بدونها.

(٤) وهو جائز عند البصريين دون الكوفيين، ولعل ابن مالك أخذ بمذهبهم في ذلك، انظر: المساعد ٢/١٣١، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠.

(٥) وهو رأي ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٦٣ قال: «وفي البسيط: ولا يجوز حذف التمييز من المضمر فاعله؛ لأنه كالمعوض منه إلا بعوض كالتاء في نعمت، كقولك: إن تزوجْتَ هذه فنعمت هي ...» وانظر: المساعد ٢/١٣٠.

وخرَّجهُ ابنُ هشامٍ الخَضرَاويُّ[١] على أنَّ التقدير: نِعْمَتْ الفَعْلَةُ الأخذُ بالسُّنَّة، قال: فـ«الفعلة» فاعل نِعْمَ، و«الأخذ بالسُّنَّة» مبتدأ، والخبرُ الجملةُ قبلَه، قال الشيخ أبوحيَّان[٢]: هذا التخريجُ ليس جارياً على قواعد البصريين؛ لأنَّه زَعمَ أنَّ «الفَعلةَ» فاعلُ نِعْمَ، وهو محذوفٌ، والفاعلُ لا يُحذَف .

الحكم الثَّالث: في إعراب هذا المنصوب:

وقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: للبصريين وكثيرٍ من الكوفيين أنَّه تمييزٌ، على اختلافٍ في التأويل، فالبصريون يقولون: إنَّه من قَبيل المنقول من الفاعل، فإنَّ الأصلَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فنُقِلَ «الرَّجُلُ» الذي هو الفاعل إلى التمييز، وجُعِلَ الفاعل ضميراً. والكوفيون يقولون: هو من قبيل قولهم: الإناءُ ممتلئٌ مَاءً، فليس منقولاً من الفاعل، والتقدير عندهم: زيدٌ الممدوحُ رجُلاً .

القول الثَّاني: للكسائي أنَّه منصوبٌ على الحال[٣]، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ. «رجُلاً» عنده حالٌ من «زَيدٍ»، و«زَيدٌ» فاعلٌ بِنعمَ، وقُدِّمَت الحالُ على صاحبها، وكأنه لَحَظَ في «رجل» معنى الرجوليَّةِ .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخَضراوي الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بـ«ابن البرذعي» ، عالم نحوي، أخذ عن ابن خروف وغيره، وأخذ عنه الشلوبين وغيره، من تصانيفه: «الإفصاح بفوائد الإيضاح» ، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«شرح لأبياته»، توفي بتونس سنة ٦٤٦. أخباره في: إشارة التعيين ٣٤١، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ١٢٣ (مخطوط)، وبغية الوعاة ٢٦٧/١ .

وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٢) التذييل والتكميل ١٦٤/٣ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والمساعد ١٢٩/٢، ١٣٢، والهمع ٣٣/٥، ، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠.

القول الثَّالث: أنَّه منصوب على التشبيه بالمفعول به، نقله الإمام موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي في « شرح المفصَّل » له[١].

المسألة الخامسة: في المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب:

وله شرطان: **الأول:** أن يكون معرفةً نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أونكرةً لها مُسوِّغٌ يُقرِّبُها من المعرفة نحو: نِعْمَ الفتى رجلٌ من بني فلان، فـ« رجل » نكرةٌ، إلا أنَّه قَرُبَ من المعرفة؛ لكونه اختصَّ، ويَرِدُ على هذا الشرطِ قولُهُم: نِعْمَ البعيرُ جملٌ، ونِعْمَ[٢] / الإنسانُ رجلٌ، ونِعْمَ مَالاً أَلْفٌ، و « نِعْمَ المالُ أربعون[٣] » ، فـ« جمل » و« رجل » و« ألف » و« أربعون » مخصصَاتٌ، وليست معارفَ ولا قريبةً منها[٤]، **وأجيب:** بأن هذا شرطٌ أكثريٌّ[٥] لا اعتداد بما خرج عنه لقلَّته، والأَولى أن يُقالَ: هذه النكراتُ فيها مُسَوِّغٌ، وهو: كونُ النكرةِ غيرَ مُرادةٍ بعينها، فقَرُبت من المعرفة[٦]. [١٩/أ]

الثَّاني: أن يكونَ مندرِجاً تحت فاعلِ نِعْمَ[٧] نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فـ« زيدٌ »

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣١/٧، وقد سبق إلى هذا الرأي الصيمريُّ في التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ حيث قال: «والنكرةُ المنصوبة بعد نِعْمَ مشبهةٌ بالمفعول ...» .

(٢) قوله: «ونِعْمَ» مكرر في الأصل .

(٣) هذا جزء من حديث، وتكملته: «نعم المال أربعون، والكثير ستون، وويل لأصحاب المئين، إلا من أعطى الكريمة، ومنح الفزيرة، ونحر السمينة، وأطعم القانع والمعتر» وقد أورده أبو حيان كاملاً في منهج السالك ٣٩٧/٢، والتذييل والتكميل ١٦٨/٣ .والحديث في: جمع الجوامع ٨٥٥/١-٨٥٦، وغريب الحديث للحربي ٢٠٦/١ .

(٤) هذا الإيراد من كلام أبي حيان، عَقَّبَ به على ابن مالك. انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) أي: مبني على الغالب من كلام العرب، وفي الأصل: «ألا اعتداد» .

(٦) هذا من كلام ابن عصفور، حيث زاد شرطاً في النكرة المبتدأ بها، فقال: «كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تراد بعينها نحو: رجل خير من امرأة ...» شرح الجمل ٣٤٢/١، وانظر: منهج السالك ٣٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٧) عبر ابن مالك عن هذا الشرط بقوله: «أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد (نعم) ...» شرح التسهيل ١٨/٣ . وانظر: ارتشاف الضرب ٢٥/٣ - ٢٦ .

مندرجٌ تحتَ «الرَّجُلُ»، وإنما اشترطَ ذلك؛ لأنه لو لم يندرج تحت فاعلِ نِعْمَ لم يكن له تعلُّقٌ، والتعلُّقُ بينهما حاصلٌ؛ لكون المخصوص إما أن يكون مبتدأً وما قبله الخبرُ، فيلزمُ أن يكونَ مندرجاً تحت الفاعلِ؛ ليقوم له ذلك مَقامَ الذِّكْرِ الرَّاجعِ له، وإما أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، فيكونُ كالتفسير للفاعلِ.

وإذا لم يكُنْ مُندرِجاً تحتَه، لم يصحَّ أن يكونَ تفسيراً له.

وقد عبَّروا عن هذا الشَّرطِ بأن قالوا: أن يكونَ أخصَّ من فاعلِ (نِعْمَ)، فلا يكونُ أَعَمَّ ولا مُسَاوياً[1].

وقد عبَّر عنه الجُزُوليُّ[2] بأن يصْدُقَ عليه فاعلُ نِعْمَ، فلا يقال: نِعْمَ الرجلُ الفَرسُ؛ لأن «الفرس» لا يندرج تحت «الرَّجُلُ»، ولا: نِعْمَ الرجلُ الإنسانُ؛ لأن الإنسانَ أعمُّ؛ لكونه يُطلقُ على الرَّجُلِ والمرأة، ولا: نِعْمَ الرَّجلُ المرءُ؛ لأنَّ المرءَ مُسَاوٍ.

قلتُ: تقتضي عبارةُ الجزولي جوازَ وقوعِ المُسَاوي مخصوصاً؛ لأنه اشترَطَ أن يَصْدُقَ فاعلُ نِعْمَ على المخصوص، والمساوي يَصدُقُ على مساويه، فليست عبارتُهُ بمخلِّصَةٍ، إلا أن يُريدَ [بـ]«يَصدقُ عليه» اندراجَهُ تحتَه.

وما جاء ظاهرُه مخالفاً لما قرَّرناه فمُؤَوَّلٌ، فمِن ذلك قولُه تعَالى: ﴿بِئسَ مَثَلُ القَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[3] فظاهرُه أنَّ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ هو المخصوصُ، مع أنَّه

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣.

(٢) هو أبو موسى عيسى بن يلبخت الجزولي ـ نسبة إلى (جُزُولة) من قبائل البربر ـ عالمٌ نحويٌّ، أخذ عن ابن بري وغيره من الأئمة، وعنه أخذ أبو علي الشلوبين وابنُ معط وغيرهما، من تصانيفه: المقدمة في النحو وتعرف بالجزولية، وشرح الأصول، وغيرها، توفي سنة ٦٠٧ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٣، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢.

وانظر: قوله هذا في المقدمة الجزولية ص: ١٦٠.

(٣) سورة الجمعة: من الآية: ٥.

ليس مندرجاً تحت المثَلِ الذي هو فاعلُ بِئسَ. وتأوَّلوهُ بوجهين[١]:

الأول: أنَّه على حذفِ المضاف، أي: بِئسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كذَّبوا بآيات الله، فصحَّ لاندراجه .

الثَّاني: أن يكون «الذين» / ليس مخصوصاً بالذم، وإنما هو في موضعِ الصِّفَةِ [١٩/ب] للقوم، ويكونُ المخصوصُ محذوفاً، التقدير: مَثَلُ القومِ المكذِّبينَ مَثَلُ هؤلاء. والأولُ أحسنُ؛ لأنَّه لما وَصَفَ ما أُضيفَ إليه فاعلُ بِئسَ، صارَ مخصِّصاً، والتخصيصُ مُنافٍ لِمَا قصدوا من عموم الجنس.

إذا تقرَّرَ هذا فاعْلَمْ أنَّ المخصوصَ على قسمين:

الأول: أن يكونَ متقدِّماً على نِعْمَ وبئسَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجُلُ، وزيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وزيدٌ بِئسَ الرجُلُ، وزيدٌ بِئسَ رجُلاً، وهذا هو الأصلُ .

الثَّاني: أن يكونَ متأخراً عنهما نحو: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعْمَ[٢] رجُلاً زَيدٌ .

فإن كان متقدماً فله أحكام:

الأوَّل: في إعرابه، واتفقوا على أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه في موضع الخبر، سواءٌ قيلَ بفعلية نِعْمَ وبئسَ[٣] أم باسميتهما[٤]، إلا أنهم جوَّزوا في قولِ من قالَ باسميةِ نِعْمَ وبئسَ إعرابَهُمَا مبتدأً، والمخصوصُ الخبرُ، وبالعكس[٥].

الحكم الثَّاني: في الرابطِ بين هذا المبتدأِ وخبرِهِ، واعلَمْ أنَّكَ إذا أتيْتَ بالمبتدأ،

---

(١) انظرهما في: الإيضاح ١٢٨، والبيان ٤٣٨/٢، والتبيان ١٢٢٢/٢، وشرح التسهيل ١٩/٣، والتذييل والتكميل ١٦٩/٣، والبحر المحيط ٢٦٧/٨ .

(٢) كلمة «نعم» مكررة في الأصل .

(٣) هو قول البصريين .

(٤) هو قول الكوفيين .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢ .

فلا يخلو أنْ يكونَ فاعلُ نِعْمَ ظاهراً نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، أو مضمراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً .

فإن كان الأول فقد اختلفوا في الرابط على أربعة أقوال:

الأول: أنَّ العمومَ الذي في فاعل نِعْمَ، أغنى عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأَ داخلٌ تحته، وهذا قولُ الجمهور .

الثَّاني: أنَّ[1] الرابطَ محذوفٌ، التقديرُ: زيدٌ هو نِعْمَ الرَّجُلُ[2] . **ورُدَّ:** بأن هذا الضميرَ المقدَّرَ هو مبتدأٌ ثانٍ، والجملةُ بعده في موضع الخبر، والجميعُ خبرٌ عن «زيدٍ»، وحينئذ يحتاجُ هذا الضميرُ المحذوفُ إلى رابطٍ يربِطُهُ بالخبر، وهذا الرابطُ يحتاجُ إلى رابطٍ آخرَ، فيتسلسَلُ، وذلك لا يجوزُ .

قيل: ولابنِ السِّيْدِ[3] أن يقولَ[4]: لا يلزمُ التسلسلُ؛ لأنَّ الجملةَ إذا كانت خبراً عن المضمرِ ، هي من جهة المعنى خبرٌ عن الظاهرِ الذي المضمرُ كنايةٌ عنه، وإذا كان كذلك لم يَحتج المضمرُ إلى مضمرٍ آخرَ ، [و]هذا صحيحٌ ، والرَّبْطُ معنويٌّ، فلا يلزمُهُ ذلك . / [٢٠/أ]

---

(١) في الأصل: «لابن» .

(٢) وهذا مذهب ابنِ السِّيْدِ البَطَلْيوْسي . ينظر شرح الجمل ٦٠٣/١، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْدِ البَطَلْيوْسي النحوي، من أشهر علماء الأندلس، ولد في بَطَلْيوْس، وأخذ عن علمائها، كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيهما، من مصنفاته: «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» و «شرح سقط الزند» وإصلاح الخلل الواقع في الجمل» و«الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها، توفي بمدينة بلنسية بالأندلس سنة ٥٢١ هـ . أخباره في: الصلة لابن بشكوال ٢٨٢/١، وإنباه الرواة ١٤١/٢، ووفيات الأعيان ٦٩/٣، وبغية الوعاة ٥٥/٢ .

(٤) في التذييل والتكميل ١٣٧/٣: «وقال بعض أصحابنا: ولابن السِّيْدِ أن يقول ...» .

القول الثَّالث: أنَّ الربطَ حاصلٌ بتكرير المبتدأ بمعناه[١]؛ لأنَّ المبتدأ فردٌ من أفرادِ فاعلِ [نِعْمَ][٢]، وهذا القولُ مبنيٌّ على [أنَّ][٣] الألفَ واللامَ في فاعلِ نِعْمَ للجنس، وهو مذهبُ المصنِّف[٤].

القول الرابع: لابن الطَّرَاوةِ أنَّه ضميرٌ مستترٌ في الفاعل[٥]؛ لأنَّه لَحَظَ فيه معنى الاشتقاق، وهو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، فالتقديرُ: زيدٌ نِعْمَ الممدوحُ.

فإن كان الثَّاني وهو أن يكون فاعل نِعْمَ ضميراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، فيجيء في الرابط المذاهبُ المتقدمةُ، ما عدا قولَ ابنِ الطراوةِ، فإنَّ العائدَ عنده الضميرُ في نِعْمَ.

الحكم الثَّالث: يجوز أن تدخلَ النواسخُ على هذا المبتدأِ، فمثالُهُ من باب كانَ قولُهُ:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ[٦]

---

(١) وهذا مذهب ابن ملكون ومن قال بقوله، انظر: منهج السالك ٣٩٩/٢.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) حيث قال في:

وفي عُمُوم اللامِ ما يُغنِيكَا عن راجعٍ للمُبتدا يأتيكا

انظر: الألفية ص: ٤٠، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦/٣.

(٥) التذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي: ٢٧٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو لِيَزيدَ بنِ الطَّثَرِيَّةِ القُشَيري، (شاعرٌ غزلي أموي، والطَّثَرِيَّةُ أُمُّهُ) انظر: أخباره في: أسماء المغتالين ٢٤٧، والشعر والشعراء ٤٢٧/١.

والبيت في ديوانه: ٨٤، وانظر: الشاهد في: الحماسة ٣٥١/٢، وشرحها للمرزوقي ١٧٢٥/٤، وشرح التسهيل ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣٨/٣، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩. ويروى: «كنت عين الممارسِ» وعليها يفوت الاستشهاد.

كان التقديرُ: أنا نِعْمَ الممارسُ، ثم دخلت « كأن ». ومثاله من باب « إن » قوله:

إنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْـ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرةْ[1]

كان التقديرَ: ابنُ عبدِ الله نِعْمَ أخو[2] النَّدى، ثم دخلت « إنَّ ». والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ[3]، وتقطيعُه:

مُتْفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن[4]

فإن كان المخصوصُ متأخراً عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، ونِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئسَ رجُلاً عمروٌ فله أحكامٌ:

الأول: في إعرابه: وقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

---

(١) البيت لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحيِّ، (واسمه: وَهبُ بنُ زَمعةَ بنِ أُسيدِ بنِ أُحَيحَة، شاعرٌ أمويٌّ محسِنٌ، من الشعراء العشاق، كان يُشبِّبُ بامرأة من قومه يقال لها عمرة. أخباره في: الشعر والشعراء ٦١٤/٢، والأغاني ١١٤/٧، والخزانة ٣١٥/٧)

البيت في ديوانه ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣/٢، وشرح التسهيل ١٨/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩ .

وابنُ عبد الله المذكور في البيت هو: المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن عبد العزى، كما في نسب قريش ٢٣٤، وفيه الشاهد مع أبيات أخر .

(٢) في الأصل: « أخوي » .

(٣) والمرفَّل: هو ما زِيدَ على وتده المجموع سببٌ خفيف، (شُبه بالذي طال ثوبه، فهو يرفُل فيه)، كان (متفاعلن) فصُيِّرَ (متفاعلاتن)، أُبدل من النون ألف، وزِيدَ فيه (تن). انظر: الكافي في العروض والقوافي: ٦١، ١٤٥، والبارع في العروض لابن القطاع: ١٣٣، ٢١٥ .

(٤) كُتب في حاشية الأصل [وهو من كلام ابن الحنبلي] ما نصه: «قوله: متفاعلن متفاعلن ... الخ، هذا بالنظر إلى أصل الكامل المجزوء المرفل، وأما هذا البيت فلم يقع فيه متفاعلن إلا الجزء الثالث، وغيره مضمر، وإذا دخل الإضمار في (متفاعلن) نقل إلى (مستفعلن) كما هو مقرر محله، فقوله: (متفاعلن) فيه ما فيه، فتدبَّرْ تحريره وفق العربية» .

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويهِ[١] وجماعةٌ، وهو الصحيحُ .

قال ابنُ خَرُوف[٢]: ولا ينبغي أن يُقالَ غيرُه، واستدلوا عليه بأمرين: **أحدهما**: دخولُ النواسخ عليه ـ كما يأتي ـ ولا تدخلُ إلا على المبتدأ .

الثَّاني: جوازُ حذفِهِ، والمبتدأُ إذا عُلِمَ، جازَ / حذفُهُ . [٢٠/ب]

وكان حقُّ هذا المبتدإِ أن يكون متقدِّماً، إلا أنَّه أُخِّرَ لأمرين:

الأول: أنَّ بابَ نِعْمَ وبئسَ جَرَى عندهم كالمثل، والمثلُ لا يُغيَّرُ وإن جاء على خلاف الأصل .

الثَّاني: أنَّ باب نِعْمَ مُهتَمٌّ به، فجرى مَجرى ذواتِ الصُّدور .

واختلفوا في خبره فقيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها، وهو الصحيح[٣].

والرابط قد تقدَّم[٤] ما فيه من الخلاف. **وقيل**: الخبرُ محذوفٌ[٥]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ«الممدوحُ» خبرٌ عن «زيد» ثم حُذِفَ. **ورُدَّ**: بأنَّ الخبرَ إذا كان محذوفاً،

---

(١) الكتاب ١٧٧/٢، وممن قال به: الأخفش وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، كان إماماً في اللغة والنحو، أخذ عن ابن ملكون وأبي بكر بن طاهر وغيرهما، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و «شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٦٠٩ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٥/١٥، وإشارة التعيين ص: ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٨/٣، منهج السالك ٣٩٦/٢، والتصريح ٩٧/٢ .

(٣) انظر: المقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١١٢/١، والإيضاح ١٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٤١٦/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧ـ١٣٥، وشرح الجمل ٦٠٥/١، وشرح التسهيل ١٦/٣، والملخص ٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٤) انظر: ما سبق صفحة: ٦٨ .

(٥) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٣٩٦/٢، وانظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

يكونُ مُراداً في نفس المتكلم، والكلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فقد استقلَّ الكلامُ بالمدح، ولم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه[١].

القول الثَّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[٢]، ونُسِبَ إلى سيبويه[٣]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش[٤]: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

ورُدَّ هذا القولُ بأشياءَ أظهرُها: أنَّه لو كان خبراً، لانتَصَبَ إذا دخَلَت النواسخُ عليه، فكنتَ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ كان زيداً، بنصب «زيد» على أنَّه خبرُ كان، واسمُها

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/١٧ .

(٢) أبو سعيد عبد الله بن المرزبان، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ .
ويظهر من كلام أبي سعيد أنه يقول بالرأيين؛ رأي سيبويه من أن المخصوص مبتدأٌ، والجملةُ قبله خبره، وكونه خبر مبتدأ محذوف، قال في شرح الكتاب ٣/٣٠ (مخطوط): «و« زيد » مرفوع على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ النية فيه التقديم، ونعمَ الرجُلُ خبره،وإما أن يكون على كلامين كأنك لما قلت: نعم الرجل فأبهمته، ولم يعرف به شيء بعينه، قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد، على تقدير: هو زيد» .
وقد قال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ . وذكره كثير من العلماء مقروناً بالقول الأول. انظر: مصادر القول الأول .

(٣) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٧ . وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٦٨، وساق نصاً من الكتاب مدللاً على مخالفة رأي سيبويه لما نسبه إليه ابن مالك ...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بـ«ابن الباذش» أحد الأعلام المشاهير بالأندلس، عالم نحوي مقرئ، حاذق بصير بضروب القراءات والآداب، عارف بالحديث ورجاله، من تصانيفه: شرح الكتاب، وشرح الأصول، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل وغيرها، توفي سنة ٥٢٨ هـ بغرناطة. أخباره في: الصلة ٢/٤٠٤، وإنباه الرواة ٢/٢٢٧، وغاية النهاية ١/٥١٨، وبغية الوعاة ٢/١٤٢ .
وانظر: رأيه هذا في: التذييل والتكميل ٣/١٦٨، ومنهج السالك ٢/٣٩٧، والتصريح ٢/٩٧ .

الضميرُ الذي كان مبتدأً، وفي عدم جواز ذلك، دليلٌ على أنَّه ليس خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ.

القول الثَّالث: لابن كَيسانَ[١] أنَّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« زيد » بدل من « الرَّجُلُ »، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بدلٌ من الضمير في نِعْمَ.

ورُدَّ بأمرين: **أحدهما:** أن يكون التابعُ لازماً، وليس في الإبدال ما هو كذلك.

الثَّاني: أنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه، ولو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، لم يَجُزْ.

وصَوَّبَ بعضُهم[٢] هذا القولَ، وجعله بدلَ اشتمالٍ؛ لكون « الرَّجُل » يشتملُ على « زيد » قال: ولا / يلزمُ أنْ يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فقد قالوا: إنَّكَ أنتَ قائمٌ، [٢١/أ] وأعربوا « أنت » بدلاً من الكاف، مع أنَّ « أنت » لا تحلُّ محلَّ الكاف، فلا يُقالُ: إنَّ أنتَ قائمٌ.

الحكم الثَّاني: يجوز دخولُ النواسخِ على هذا المخصوصِ؛ لكونه مبتدأً، فمن ذلك قولُهُ:

لَعَمْري لَئِنْ أُنْزِفْتُمُ أَو صَحَوتُمُ لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمُ آلَ أَبْجَرَا[٣]

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، كان عالماً بمذهب المدرستين، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما، من تصانيفه: معاني القرآن، والمختار في علل النحو، واللامات وغيرها، توفي سنة ٢٩٩هـ. أخباره في: طبقات النحويين ١٥٣، ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧، وإنباه الرواة ٥٧/٣ .
وانظر: هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥، وراجع كتاب ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ١٣٨ ــ ١٤٠ . وتابعه على هذا الرأي أيضاً علي بن مسعود الفرخان النحوي في كتابه المستوفى ١١٠/١ .

(٢) وهو علي بن مسعود الفرخان ، انظر كتابه المستوفى في النحو ١١٠/١ ـ ١١١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للأُبَيرد بنِ المعذَّرِ الرِّيَاحيِّ، (شاعرٌ من شعراء الإسلام وأول دولة بني أمية، بدوي فصيح مقل. أخباره في المعمرون للسجستاني ٧٥، والأغاني ١٢٦/١٣) . والبيت في ديوانه ٢٧٣ (ضمن شعراء أمويون) وروايته: «لئن أُزِنتم» ، ونسبَهُ القرطبي في تفسيره ٥٣/١٥ إلى الحطيئة، ولم أجده في ديوانه المطبوع. وانظر: الشاهد في: مجاز القرآن ١٦٩/٢، ٢٤٩، والمحتسب =

كان الأصلُ: لبئس الندامى أنتم، ثم دَخلَت «كان» فاتَّصلَ الضميرُ. وأُنزِفتُم: على ما لايُسَمَّ فاعلُه معناه: أُسْكِرتم[1]. وقال زهير:

يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ[2]

كان التقدير: لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ أنتما، ثم دخل عليه «وجد» فاتصل. والسَّحِيل: بفتح السين المهملة، والحاء المهملة على وزن (فعيل): الخيطُ الذي ليس بمفتول، والمُبرَم: المفتول[3]، وكَنَى بهما الشاعرُ عن الشِّدَةِ والرَّخاء، أي: على كلِّ حالٍ من شدةٍ ورخاءٍ.

الحكم الثَّالث: في حذفه، وله حالاتٌ:

الأولى: أنَّه يجوز حذفُه من غير عوضٍ؛ لدلالة الكلامِ عليه، وهو في القرآن كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إنَّهُ أوَّابٌ ﴾[4] أي: نِعْمَ العبدُ أيوب، فحُذِفَ لتقديم قصتِه، وقال تعالى: ﴿ والأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ ﴾[5] أي: فنِعْمَ الماهدون نحنُ، وقال تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُونَ ﴾[6] أي: نحنُ، وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المتَّقِينَ﴾[7] أي: دَارُهُم، وقال تعالى: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[8] أي: عُقْبَاهُم، وقد جاء

٣٠٨/٢، والصحاح (نزف)، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣/٢، وشرح التسهيل ١٧/٣، والهمع ٣٦/٥، والخزانة ٣٨٨/٩، وشرح شواهد الكشاف: ٥٦ . و(أبجر): قال ابن بري: هو أبجر بن جابر العجلي، وكان نصرانياً. (اللسان ـ نزف) .

(١) و(أُنزِفَ) مبني للمعلوم بمعنى سَكِرَ أيضاً . انظر: اللسان والتاج (نزف) .

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٥ .

(٣) انظر شرح الديوان لثعلب ١٤ ـ ١٥ .

(٤) سورة ص: الآية: ٣٠ .

(٥) سورة الذاريات: الآية: ٤٨ .

(٦) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٧) سورة النحل: الآية: ٣٠ .

(٨) سورة الرعد: الآية: ٢٤ .

مذكوراً قال تعالى: ﴿ بِئسَ مَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾[١] فـ« أن يكفروا » في موضع رفعٍ بالابتداء على أنّه المخصوصُ بالذّمِّ، أي: كفرُهُم.

الحالة الثّانية: أن يُحذَفَ وتُقامَ الصفةُ مُقامه، اسماً كانت الصفةُ أم فعلاً، فمثالُهُ والصفةُ اسمٌ قولُكَ: نِعْمَ الصديقُ حليمٌ كريمٌ، التقدير: نِعْمَ الصديقُ / صديقٌ حليمٌ [٢١/ب] كريمٌ، فـ« صديق » الثّاني، هو المخصوصُ بالمدح، ثم حُذِفَ وأُقيمت الصفةُ مُقامَه.

ومثالُهُ والصفةُ فعلٌ قولُهُ تعالى: ﴿ قُلْ بِئسَمَا يأمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾[٢] التقدير: بِئسَ الشيءُ شيءٌ يأمرُكُم به إيمانُكُم، فـ« شيءٌ » الثّاني هو المخصوصُ بالذّمِّ، ثم حُذِفَ وأُقيمَت الصفةُ مُقَامَهُ وهي « يأمُرُكُم ».

قال ابنُ مالك[٣]: ويكثرُ ذلك إذا كانت الصفةُ فعلاً والفاعل « ما »، ومثّل بما مثّلناه، قال: ويقلُّ إذا لم يكن الفاعلُ « ما » نحو: نِعْمَ الصّاحبُ تستَعِينُ به فيُعينُكَ، التقدير: نِعْمَ الصّاحبُ صاحبٌ تستعينُ به، فحُذِفَ المخصوصُ وهو « صاحبٌ » الثّاني، وبقي «تستعين» يدلُّ عليه؛ لكونه صفةً له، وهذه المسألةُ ـ أعني « نِعْمَ الصّاحبُ تستعينُ به » ـ أجازها الكسائيُّ[٤]، ومنَعَها الأكثرون.

الحالة الثّالثة[٥]: وهي أقلُّ الحالتين: أن يُحذَفَ المخصوصُ وصفتُهُ، ويبقى ما يتعلقُ بهما نحو قولِ الراجز:

بِئسَ مَقَامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَ إِمَّا اقْعَنْسِسِ[٦]

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٩٠ .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٩٣ .

(٣) شرح التسهيل ١٩/٣ .

(٤) انظر: الأصول ١١٨/١، والمسائل البصريات ٨٣٨/٢ وما بعدها .

(٥) في الأصل: «الثّالث» .

(٦) رجز لم أقف على قائله، والشاهد في إصلاح المنطق: ٨٢، وتهذيبه ٢١٥، ومجالس ثعلب ٢١٣/١، والمنصف ١٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢، والإنصاف ١١٦/١، وشرح الجمل ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣، والمساعد ١٣٦/٢، والهمع ٤٣/٥.

التقدير: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ مقولٌ فيه: أمرس أمرس، فحَذَفَ المخصوصَ بالذَّمِّ وهو «مقامٌ» وصفتَهُ وهي «مقولٌ»، وترك «أمرس» وهو مفعولُ القول. وأَمرسْ: فعلُ أمْرٍ من أَمْرَسْتُ الحبلَ؛ إذا ردَدتَه إلى مجراهُ من البَكْرة[1]، كُرِّرَ للتأكيد، والقَعْوُ: خشَبَتان في البكَرةِ فيهما المحْوَرُ، فإذا كانا من حديدٍ فهو الخُطَّافُ، واقعَنْسِسْ: أمْرٌ من اقعنْسَسَ الرَّجُلُ: إذا تأخَّرَ. ومعنى البيت: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ يُقالُ فيه له: رُدَّ الحبلَ إلى مجراه من البكْرة، وإلا تأخَّرْ.

الحكم الرابع: يجوز إتباعُهُ، فتقولُ في الصفة: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ العالِمُ، وفي التأكيد: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ نفسُهُ، وفي البدَل: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أبو عبدِ الله، والله أعلم.

تنبيه:

قد تقدَّمَ في باب التعجُّبِ[2] أنَّ (فَعُلَ) بفتح الفاء وضم العين يجرى / مجرى [٢٢/أ] نِعْمَ وبئس في المدحِ والذَّمِّ، فيُعامَلُ معامَلَتَهُمَا فيما يستحقان من فاعلٍ وتمييزٍ وممدوحٍ ومذمومٍ، وغيرِ ذلك من الأحكام، سواءٌ كان (فَعُلَ) أصلاً نحو: حَسُنَ الخلقُ خُلُقُ الكُرَماءِ، وقَبُحَ العِنَادُ عِنادُ الظَّالمين، أو محوَّلاً من (فَعَلَ) بفتح العين كَقَضُوَ الرَّجُلُ زيدٌ[3]، أي: نِعْمَ القاضي زيدٌ، أو من (فَعِلَ) بكسر العين كعَلِمَ الرَّجُلُ زيدٌ، أي: نِعْمَ

---

(١) ويقال أيضاً: أمرستُ الحبلَ؛ إذا أنشبتَهُ بين البكْرة والقعو، فهو من الأضداد. انظر: إصلاح المنطق: ١٩٧، والمساعد ١٣٧/٢، والأضداد للمنشي: ٤٢.

(٢) وهو من أبواب السفر الخامس من هذا الشرح، ولم أقف عليه.

(٣) هذا من أقوال العرب، حكاه الكسائي. انظر: الأصول ١١٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٨/٣، والمساعد ١٣٨/٢.

العالمُ زيدٌ، وقد استوفينا الكلامَ على هذا هناك؛ لأن البابين واحدٌ، أعني في تضمين (فَعُلَ) المضموم العين معنى التعجبِ ومعنى المدحِ والذمِ، إلا أنَّ كثيراً من النحويين جرَت عادتُهُم أن يخصُّوا «ساء» و«كَبُرَ» بالذكْرِ من بين سائر الأفعالِ المتضمنة معنى نِعْمَ وبئس، وما ذاك إلا لكونهما وردتا في القرآن الكريم، فلْنَذْكُرْهُمَا اقتداءً بهم، وجمعاً بين القاعدةِ وذكْرِ بعضِ مُثُلِهَا، فنقولُ:

أما «ساءَ» فهو في الأصل (فَعَلَ) بفتح العين متصرِّفٌ متعدٍّ، يقال: ساءَ الأمرُ زيداً، يسوءُه، ثم حُوِّلَ إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ مبالغةً في الذمِّ، فأُجرِيَ مُجرَى بِئسَ في المعنى والأحكام، فتقولُ: ساءُ الرجُلُ زيدٌ، وساء رجُلاً عمروٌ، وقال الله تعالى: ﴿بِئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾[1] فجَمع بينهما، أي: بِئسَ الشرابُ ذلك، وساءت مرتفقاً النارُ.

وأما كَبُرَ بضم الباء فمعناه: عَظُمَ، ومضارعُه: يَكبُرُ، ثم استُعمِلَ استعمال بِئسَ؛ مبالغةً في الذمِ؛ فمُنِعَ التصرُّفَ، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[2] ففاعلُ «كَبُرَ» ضميرٌ يفسرُه «مقتاً» و«أن تقولوا» هذا هو المخصوصُ بالذم[3]، وقال بعضُهم: إنَّ «مقتاً» حالٌ[4]، و«أن تقولوا» فاعلُ «كَبُر».

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٢٩.

(٢) سورة الصف: من الآية: ٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٤١٩، والبيان ٢/٤٣٥، والبحر المحيط ٨/٢٦١.

(٤) لم أر من ذكر أن «مقتاً» حال، إلا أبا حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٢، والذين أعربوا «أن تقولوا» فاعلاً لـ«كبر»، جعلوا «مقتاً» تمييزاً، انظر: معاني الزجاج ٥/١٦٣، وغرائب التفسير ٢/١٢٠٧، والمحرر الوجيز ١٤/٤٢٥، والبحر المحيط ٨/٢٦١.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[١] فقيل[٢]: المذمومُ محذوفٌ، وبقيت صفتُهُ وهي «تخرج» تدلُّ عليه، ويكونُ في «كبُرت» ضميرٌ يفسرُه «كلمةً» التقدير: كَبُرَت هي كلمةً تخرجُ من أفواههم، فيكونُ نظيرَ ما جوَّزَه الكسائيُّ / من قولهم: نِعْمَ الصَّاحبُ [٢٢/ب] تستعينُ به، في كون قيام الصفةِ - وهي فعلٌ - مَقام الموصوفِ، والفاعلُ غير «ما».

وقيل[٣]: «كلمةً» حالٌ موطئة بالصفة، وفاعلُ «كَبُرت» مضمرٌ لتقَدُّم ذكرِهِ، التقدير: كَبُرَت هي أي القصةُ التي قالوا فيها: اتخذ الله ولداً.

ولْنرجِعْ إلى لفظ المصنِّف :

قوله: «**ومنه**» يعني ومما لا يتصرفُ من الأفعال، فالضميرُ عائدٌ على «ما» من قوله:

«**القَولُ فِيمَا لم يُصَرَّفْ ...**»[٤]

والجار والمجرور من قوله: «ومنه» معطوف على «منه» في قوله: «منه فعل التعجب» فتقدير الكلام: منه فعل التعجب ومنه نِعْمَ.

وقولُه: «**وهو فعلُ المدحِ**» حُكمٌ على نِعْمَ بأنه فعلُ المدح، وأعادَ الضميرَ مذكَّراً باعتبار الفعل، ولو اعتبر الكلمةَ لأعاده مؤنثاً.

وقولُه: «**وبئسَ**» أي: ومما لم يُصرفْ: بِئسَ، فهو معطوفٌ على نِعْمَ.

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥.

(٢) هذا قول أبي علي كما نص عليه الكرماني في غرائب التفسير ٦٤٩/١، و انظر: التبيان ٨٣٨/٢، والبحر المحيط ٩٧/٦.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٣١/٩، والبحر المحيط ٩٧/٦.

(٤) قال ابن معط في الألفية ص: ٣٩ في أول باب التعجب:

القولُ فيما لم يُصرَّفْ منهُ فِعلُ التعجُّبِ أَبْنتُ عنهُ

وقولُه: «للذَّمِّ» حُكمٌ على بِئسَ بأنها للذَّمِّ، ثم قال: «وذِكْرِ القُبحِ» تأكيداً لكونها للذَّمِّ، ولو سكتَ عنه لم يُحتَجْ إليه.

وقد تقدَّمَ الكلامُ في فعلية نِعْمَ وبئسَ، وما فيهما من الخلاف، واستوفينا الكلامَ على ما يتعلَّقُ بهما من وزنِهما ولغاتِهما . وقوله:

«فالمدحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ»

هذا مثالٌ لـ«نِعْمَ»، وقوله:

«والذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهٍ»

مثالٌ لـ«بِئسَ»، و«عبدُ الله» في الأول مضافٌ ومضافٌ إليه، فالتنوينُ ساقطٌ لإضافة «عبد[1]» إلى الجلالة، و«عبدٌ لاهٍ» في الثّاني ثابتُ التنوين؛ لأنه موصوفٌ، و«لاهٍ» صفتُهُ، وهو اسمُ فاعلٍ من لها يلهو؛ إذا لعِبَ، وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثلٌ[2]، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر[3]؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثّاني للثاني .

وقوله:

«وَكُلُّ ممدُوحٍ وَمَذمُومٍ رُفِعْ بالابتِدَاءِ ... ...»

---

(١) في الأصل: «عبد الله» .

(٢) وهو بين لفظتي «اللهِ» و «لاهٍ» ، فقد اتفقت اللفظتان في نوع الحروف وشكلها وعددها وترتيبها. انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٦٥ .

(٣) ويسمى اللف والنشر على السَّنَن.واللَّفُّ والنَّشْرُ: ذِكْرُ متعدِّدٍ أولاً، ثم ذكرُ ما لكلٍّ من أفراده شائعاً من غير تعيين ، اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها، وردِّهِ إلى ما هو له، فإن كان النشر على ترتيب اللف، كأن يرد الأول للأول ، والثّاني للثاني - كما أشار المصنف - فهذا يسمى اللفُّ و النشرُ على السَّنَن، وإن خالفه، فهو اللفُّ والنشرُ المشوَّشُ، انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٣١، وطراز الحلة: ٤٩٣، وخزانة الأدب لابن حِجَّةَ الحمَوي ٢/٢٥٤. وراجع معجم البلاغة العربية ٣٩٢ - ٣٩٣ .

يعني: وكلُّ ممدوحٍ ومذمومٍ رُفع في بابه على أنَّه مبتدأٌ . وقولُهُ: « **والمثال قد سُمِع** » إحالةٌ على المثالين المتقدمين .

وقوله:

« **والفعلُ والفاعلُ قبلُ خبرُه** »

يعني بالفعل والفاعل: نِعْمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعلَها، وحَكَمَ على أنَّ الجملةَ / [٢٣/أ] الواقعةَ قبل الممدوح أو المذموم بأنها خبرُه؛ لأنه قد قدَّمَ أنَّه مبتدأٌ .

وقولُهُ: « قبلُ » يعني: قبلَ الممدوح أو المذموم، وهذا الإعرابُ على تقدير تأخير الممدوحِ أو المذموم، فإن تقدَّمَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وزيدٌ بِئسَ الرَّجُلُ، فقد تقدَّمَ الكلامُ على إعرابه. وقولُهُ:

« **أو خبرٌ والمبْتَدَا تُقدِّرُهْ** »

هذا إعرابٌ ثانٍ للمدوح أو المذموم إذا تأخَّرَ، أعْربهُ أوَّلاً مبتدأً، والجملةُ قبلَهُ خبرُه، وأَعْربهُ ثانياً خبراً والمبتدأُ مقدَّرٌ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« زيدٌ » إمَّا مبتدأ والجملةُ خبرُه، وإما خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو زيدٌ، وكأنه خرَجَ مَخْرجَ البيان، كأنَّ قائلاً يقولُ: مَن الممدوحُ أو المذمومُ ؟ فقيل: هو زيدٌ. وعلى الإعراب الأولِ الجمهورُ .

وقد قدَّمنا[1] أنَّ ابنَ كَيْسَانَ أعربَهُ بدلاً من فاعل نِعْمَ، وذكَرنا ما رُدَّ به عليه، وما رُدَّ به على من أعرَبَه خبراً .

وقوله:

« **وفي عُمُومِ اللاَّمِ مَا يُغنِيكَ** »

البيت، أخذ يتكلمُ هنا على الرابط بين الخبر والمبتدأ على الإعراب الأول؛ لأنه إذا كان الخبرُ جملةً، وليست الجملةُ نفسَ المبتدأ، فلا بد من رابطٍ، ولا رابطَ هنا، فذكرَ أنَّ

(١) انظر: صفحة: ٦٧ .

عمومَ اللام في فاعل نِعْمَ وبئس يُغني عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأ إذ ذاك مندرجٌ تحت الفاعل كما قدَّمْنا، فأغنى هذا الاندراجُ عن الضمير، وقد قدَّمْنا ما في هذا الرابط من الخلاف مستوفىً[1].

وقوله:

«ولو أَتَى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ»

البيت، أي: ولو أتى الضمير في جملة نِعْمَ وبئس فاعلاً لم يعُد على الممدوح أو المذموم؛ لأنه إنما أُضمرَ على شرط الإبهام، فلا يفسِّرهُ إلا مبهمٌ مثلُه، وهو التمييزُ الواقعُ بعده، فقولُه: «لم يعُد» يعني: لم يعُد المخصوصُ بالمدح أو الذم، وقد مثَّله بقوله:

«نِعْمَ مَوطِناً حِرَاءٌ وَأُحُد»

ففي «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و«موطن» / مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى [٢٣/ب] «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَوْدُهُ إلى الممدوح أو المذموم.

و«حِرَاء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ[2]، ويُمدُّ ويُقصَرُ[3].

و«أُحُد»: جبلٌ أيضاً بالمدينة معروفٌ، وفيه قال النبي ﷺ: «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّه[4]».

* * *

(١) انظر: صفحة: ٦٨.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٣.

(٣) انظر: المقصور والممدود للفراء: ٨٥.

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٤٠٧/٦، (فتح الباري) (في كتاب الأنبياء)، باب رقم: (١٠)، ورواه أيضاً (في كتاب المغازي، باب: أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا) ٣٧٧/٧، برقم: (٢٧)، ورواه مسلم في صحيحه ١٠١١/٢، (في كتاب الحج، باب أُحُدٌ جبلٌ يحبُّنا ونحبُّه).

[باب حبَّذا]

٥٩٠ ـ وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أَيضاً حَبَّذَا فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

٥٩١ ـ وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحا كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

٥٩٢ ـ وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولا وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلا

٥٩٣ ـ وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرُ لِـ«حَبَّذَا» أَو مُبْتَدَاً يُقَدَّرُ

الكلامُ على هذه الأبيات في حقيقة «حبذا» إفراداً وتركيباً، وفي المرفوعِ بعدها، والمنصوب .

فالكلامُ إذن على ثلاثِ مسائلَ:

المسألة الأولى: في الكلام على حقيقة حبَّذا إفراداً وتركيباً:

أمَّا الإفرادُ فالكلام عليه من وجهَين: **الأول: في «حَبَّ»** :

اعلَمْ أنَّهُ يُقالُ: حَبَّ وأَحَبَّ، وأَحَبَّ هو الكثيرُ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ هَأَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾[2] فهذا كلُّه مضارعُ «أحبَّ»، وقال عليه السَّلامُ: «مَن أحبَّ لقاءَ الله أَحَبَّ الله لقاءَه[3]» . وقال عليه السَّلامُ: «أَحْبِبْ حبيبَكَ هوناً[4] ما»[5] فهذا أمْرٌ من «أحبَّ»،

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١١٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الرقاق) برقم: (٦٠٢٦) و(٦٠٢٧)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) برقم: (٤٨٤٤) ورقم: (٤٨٤٨) .

(٤) في الأصل كتب: « يوماً ما » وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام سيدنا علي ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ انظره في نهج البلاغة ٢/٢١٤، وسجع الحمام في حكم الإمام ٣٨، وقد رواه الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٢٠) عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الصغاني: الحديث موضوع. انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٥٥-٢٥٦، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٨٤ .

واسمُ الفاعل: مُحِبٌّ على كثْرَةٍ، واسمُ المفعول: مُحَبٌّ على قلَّةٍ[١]، استغْنَوا عنه بمحبوب، الذي هو اسمُ مفعول من حَبَّ[٢].

وأما «حَبَّ» فاختلفوا في وزنه، فالمشهورُ عندهم أنه فَعَل بفتح العين، وهو متعَدٍّ. قال الشَّاعرُ:

/ فَوَا للهِ لَولاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلاَ كَانَ أَدْنَى مَنْ عُبَيدٍ وَمُشْرِقِ[٣] [٢٤/أ]

ومُشْرِق: بضم الميم وكسر الراء والقاف.

ومضارعُه: يَحِبُّ بالكسر، وهو من الشَّاذِّ[٤]، وبه قرأ أبو رجاءٍ العُطَارديُّ[٥]: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[٦] بفتح الياء وكسر الحاء.

---

(١) انظر شرح القصائد التسع ٤٦٦/٢ .

(٢) في الأصل: « أحب » .

(٣) البيت من الطويل، وهو لعَيلان بن شجاع النهشليُّ، ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٦/٦ على أنه عيلان بالعين المهملة، والبيت فيه إقواء؛ لأن قافية البيت قبله مضمومةٌ، وهي:

أُحبُّ أبا مروان من أجْلِ تمْرِهِ وأعلمُ أن الرفقَ بالمرءِ أرفقُ

وهو في الكامل ٤٣٨/١ برواية: « وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقُ » فعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواءٌ، ورواه ابن دريد في الاشتقاق بقافية الميم:

فو الله لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ولا كان أدنى من عُميرٍ وسالمِ

قال البغدادي: « وما أكثر اختلاف الروايات في كلمات هذا البيت » وعُبيدٌ: بالتصغير، ومُشرِقٌ (اسمُ فاعلٍ): ابنا الشاعر .

وانظر الشاهد في: الزاهر ٣٣١/١، والخصائص ٢٢٠/٢، والصحاح (حبب)، والتنبيه عليه لابن بري ٥٧/١، وشرح المفصل ١٣٨/٧، وشرح الألفية لابن القواس ٩٧٤/٢، والمغني ٤٧٣ .

(٤) انظر بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال: ١١٧-١١٨ .

(٥) هو عمران بن تيم أبو رجاء العطاردي البصري، تابعي كبير، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرَضَ القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى، ولقي أبا بكر، وروى عن عمر وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. توفي سنة ١٠٥ هـ. أخباره في: المعارف ٤٢٧، وحلية الأولياء ٣٠٤/٢، ومعرفة القراء الكبار ٥٨/١ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ . وانظر هذه القراءة في مختصر الشواذ ص: ٢٠، والكشاف ١٨٤/١، والبحر المحيط ٤٣١/٢ ، وهكذا الضبط في المصادر (يحْبِبْكُم) بفتح الباء مشددةً .

وإنما كان شاذاً؛ لأن (فَعَلَ) إذا كان مضاعَفاً متعدياً فمضارعُه (يَفْعُلُ) بالضم نحو: رَدَّهُ يردُّهُ، وشدَّ يَشُدُّ.

واسمُ الفاعل: حابٌّ، نقلَهُ أبو البقاءِ يعيشُ بنُ يعيشَ الحلبيِّ[1]، وقلَّ في الاستعمال. استُغْنِيَ عنه بـ«مُحِبّ» الذي هو اسمُ الفاعل من «أَحَبَّ».

فإذا أُريدَ بهذا الفعل المدحُ، نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بضم العَين؛ ليصير كـ«شَرُفَ» الذي هو من أفعال الغرائزِ، فتقولُ: حُبَّ زيدٌ، بضَمِّ الحاء وفتحِها، أي: صار محبوباً، فمَنْ ضَمَّ، نقَلَ ضمَّ العينِ إلى الفاء، ومن فَتَحَ حَذَفَ ضمةَ العينِ، فبقيت الحاء على أصلها من الفتح، وعلى الوجهين أنشدوا بيتَ حسَّان:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[2]

رُوِيَ بضم الحاء وفتحِهَا. وقال الآخرُ:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ[3]

---

(١) شرح المفصل ١٣٨/٧.

(٢) من الطويل، ولقد سها المؤلف رحمه الله في نسبة هذا البيت إلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما هو للأخطل التغلبي في ديوانه ١٩/١، وروايته:

وَأَطْيَبْ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقتَلُ

ولا شاهد في هذه الرواية.

وانظر الشاهد في إصلاح المنطق ٣٥، وتهذيبه ٩٧، والأصول ١١٦/١، والتبصرة ٢٨١/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ١٤-١٥، والخزانة ٤٢٧/٩. والضمير في «اقتلوها» عائد إلى الخمر، واقتلوها بمعنى: امزجوها.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وعَدَتْ عَوَادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

والبيت لساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذليِّ، شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم، وليس له صحبة. انظر المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣، والبيت من قصيدة طويلة له في شرح أشعار الهذليين ١٠٩٧/٣.

وانظر الشاهد في: الصحاح (حبب)، وتهذيب الإصلاح ٩٧، وشرح المفصل ١٣٨/٧، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والمساعد ١٤٠/٢، والخزانة ٤٢٩/٩. و(غضوب): اسم امرأة. ومعنى (حب من يتجنب): أي: حُبَّ بها متجنبةً إليَّ، و(وَلْيِكَ): الوَلْيُ: المداناة، و(تَشْعَبُ): تُفرِّقُ. (شرح أشعار الهذليين).

رُويَ بضم الحاء، وضَمُّ الحاءِ مشروطٌ ببقاءِ التَّضعيفِ، فلو وقعَ التفكيكُ لم تُضمَّ الحاءُ، بل تُفتحُ، تقولُ: حَبَبْتَ يا هذا .

واسمُ الفاعلِ من هذا المنقولِ: حبيبٌ؛ لأنَّه صار بالنقْلِ كـ«شَرُفَ» و«ظَرُفَ» .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[1] إلى أنَّ وَزْنَ حَبَّ في الأصل: (فَعُلَ) بضَمِّ العَين من غير نَقْلٍ من (فَعَلَ) بفتح العَين، وبه قال جماعةٌ[2]، واستَدَلَّ على ذلك بقولهم: حَبِيبٌ، فإن فَعِيلاً بابُه (فَعُلَ) بضمِّ العَين كَظَرُفَ فهو ظريفٌ[3].

وصحَّحُوا[4] القولَ الأوَّلَ بأنَّهُ قد جاء متعدياً، و(فَعُلَ) لا يكون متعدياً، وأما قولهم: «حبِيب» فلا دليلَ فيه، إذ يمكن أن يكون «حبيبٌ» بمعنى محبوب، كجريح بمعنى مجروح .

/ الوجه الثاني: في «ذا»: [٢٤/ب]

وهو اسمُ إشارة للقريب المذكَّرِ، نُقِلَ إلى هنا، ورُكِّبَ مع «حَبَّ»، وإنما خُصَّت «حَبَّ» باسم الإشارة من بين سائر الأسماء؛ لأن «حَبَّ» تجري مَجرى نِعْمَ، ونِعْمَ يكون فاعلُها جنساً أو مضمراً، و«ذا» لإبهامه يُشبِهُ الجنسَ والمضمرَ، فلذلك جيء باسم الإشارة مع «حَبَّ» .

وأما التركيبُ فالكلامُ عليه من أوجه:

الأول: أنهم لما ركَّبوا «حَبَّ» مع «ذا» امتنعُوا من أشياءَ كانت جائزةً حالةَ الإفراد **منها:** أن «حَبَّ» إذا أُريدَ بها المدحُ دون «ذا» جاز في الحاء الفتحُ والضمُّ كما تقدَّمَ[5]،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩ .

(٢) كابن جني وابن مالك والرضي وابن القواس. انظر: اللمع ٢٠٢، وشرح التسهيل ٢٢/٣، وشرح الكافية ٣١٨/٢، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢ .

(٣) وزاد ابنُ القواس في شرح الألفية ٩٧٤/٢ دليلاً آخر وهو: نَقْلُ حركة عينه إلى فائه في قوله:

وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

(٤) والذي صححه هو ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧-١٣٩، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٢٩/٩ .

(٥) صفحة: ٨٤ .

وبعد التركيب مع «ذا» لا يجوز إلا الفتحُ، وما ذاك إلا أنَّ حبَّذا زيدٌ صار كالمَثَلِ، والمَثَلُ لا يُغَيَّرُ[1] .

ومنها: أن «حَبَّ» كان متصرفاً، وبعد التركيب صار غيرَ متصرِّف؛ لأنه صار كالحرف، لكونه صار يدلُّ على معنىً في غيره من المدح، وليس أصلُهُ ذلك .

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تلحقَهُ هاءُ التَّنبيهِ، وبعد التركيب لا يجوزُ؛ لأنه يلزمُ منه جَعْلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيء الواحد .

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تُتْبَعَ، وبعد التركيبِ لا يجوزُ؛ لأنَّ المرادَ منه في حال التركيبِ الشِّيَاعُ، والإتباعُ يُزيلُ الشِّيَاعَ، أو لأنَّ التابعَ والمتبوعَ كالشيء الواحد، و«ذا» مركَّبٌ مع «حبَّ»، فيلزمُ منه جعلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيء الواحد .

ومنها: أن «ذا» يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ويُثنَّى ويُجمعُ، بحسَب المشارِ إليه، وبعد التركيبِ لا يكون إلا بلفظ التذكير والإفراد مطلقاً، سواءٌ جاء بعده المذكَّرُ أو المؤنَّثُ، مفرَدَين أو مثنَّيين أو مجموعَين، فمثالُهُ مع المذكَّرِ المفرَدِ قولُهُ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[2]

ومثاله مع التثنية:

حَبَّذَا أَنتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ تَعْذِلاَنِي فِي دَمْعِيَ الْمُهَرَاقِ[3]

ومثاله مع الجمع قوله: / [٢٥/أ]

---

(١) وقد قالوا: الأمثال لا تُغير؛ أي: أنها تجري كما جاءت، فتلزم حالة واحدة، وهي التي جرت عليها أولاً، مهما اختلفت الأحوالُ التي تُضرَبُ فيها بعد ذلك، فإذا طلب الرجلُ شيئاً ضيَّعه قبلَ ذلك قيل له: « الصيفَ ضيَّعتِ اللبنَ » بكسر التاء؛ لأن المثل ورد في امرأة . انظر المزهر ١/٤٧٨، والأمثال العربية ٢٠١ فما بعدها .

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١/١٦١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ ولَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا وَقَطَّعوا مِنْ حِبَالِ الوَصل أقرانا

وانظر الشاهد في: أسرار العربية ١١١، وشرح المفصل ٧/١٤٠، وشرح الجمل ١/٦١١، والمقرب ٧٤، وشواهد التوضيح ٨، والتذييل والتكميل ٣/١٧٢، والجنى الداني ٣٥٧، والهمع ٥/٤٥ .

(٣) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٣/٢٢، والتذييل والتكميل ٣/١٧٢، ومنهج السالك ٢/٤٠٥، والهمع ٥/٤٥ .

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[١]

ومثاله مع التأنيث قوله:

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ[٢]

واختلفوا في علّة ذلك فقيل[٣]: إنما امتنع اسمُ الإشارةِ من مطابقة اسم المخصوص؛ لأنه جَرَى مَجْرَى المَثَلِ .

وقال أبو عليٍّ[٤]: إنما كان ذلك لأن «ذا» جنسٌ شائعٌ، فلا يختلفُ، كما لا يختلفُ الفاعلُ في نعم إذا كان ضميراً .

وقال ابنُ كيسانَ[٥]: إنما جاز ذلك؛ لأن الإشارةَ وقعتْ إلى مذكّرٍ مفرَدٍ، سواءٌ كان المخصوصُ مفرداً أو غيرَه، مذكّراً أو مؤنثاً، فالتقدير عنده: حبَّذا حُسْنُ زيدٍ، وحبَّذا حُسْنُ هندٍ، وكذلك في التثنية والجمع، فحاصلُه: أنه على حذْفِ مضاف، ثمَّ حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ.

ورُدَّ: بأنه لو كان على حذف مضافٍ، لجيءَ به ملفوظاً في بعض المواضع، وفي كونِهِ لم يجئْ دليلٌ على أنه ليس كذلك، وأيضاً فإن ما بعد اسمِ الإشارةِ وصفٌ له، ووصفُ الإشارة لا يُحذَفُ؛ لأنه مقصودٌ، وأيضاً فإنه كمفسِّرِ الضمير، ومفسِّرُ الضميرِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦١/١ من قصيدةِ الشَّاهدِ الذي مرَّ قبل قليل، والبيت في الصحاح (حبب)، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، ومنهج السالك ٤٠٣/٢ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ٦٤، وعجزه:

وهندٌ أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ

وانظر الشاهد في التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والهمع ٤٥/٥ .

(٣) انظر الهمع ٤٥/٥ .

(٤) انظر المسائل البغداديات: ٢٠١ .

(٥) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١١١٨/٢، وشرح الجمل ٦٠٩/١-٦١٠، وشرح ابن النحوية لوحة (٢٠٢)، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومنهج السالك ٤٠٣/٢، ٤٠٥. وانظر: ابن كيسان النحوي ١٣٨-١٣٩ .

لا يُحذَفُ، وأيضاً فإن العرَبَ لما أرادوا تبيينَ المخصوصِ أتَوا بتمييزٍ فقالوا: حبَّذَا زيدٌ رَجُلاً، ولو كان على حذف المضاف لكان ردُّ المضافِ المحذوفِ أولى في البيان، وكانت تقولُ: حبَّذَا حُسْنُ زيدٍ[1].

الوجه الثاني: في معنى «حبَّذا» بعد التركيب. وذلك أنها وُضِعَتْ للمدح عموماً كنعْمَ، بمعنى أنَّ الممدوحَ مشتملٌ على جميع صفات المدْحِ مبالغةً، ولا يحصُلُ ذلك مع الخصوصِ؛ لأن التَّخصيصَ يقتضي أن يكونَ للمدوح بعضُ الصفات دون بعض، فلا يحصُلُ مع ذلك المبالغةُ.

والفـــرْقُ بين نعْمَ وحبَّذَا: أنَّ حبَّذَا تُشعِرُ مع دلالتها على المدحِ العامِّ أنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ من النفْسِ، ولا تُشعِرُ بذلك / نِعْمَ، وقيل: ليست حبَّذا للمدح، وإنما [٢٥/ب] وضعَتْهَا العرَبُ للمبالغة في تمكُّنِ الحبِّ، فتكونُ أبلغَ من أحبَّ، لكن الحبَّ قريبٌ من المدح؛ لأنَّ المحبوبَ ممدوحٌ في الأكثر[2].

الوجه الثالث: يجوز دخول «لا» على حبَّذا فتقولُ: لا حبَّذا زيدٌ، فتَجري مجرى بئس في عموم الذَّمِّ، والفرقُ بينها وبين بئس ما تقدَّمَ من الفرْقِ بين نِعْمَ وحبَّذَا، فالذي تثبتُهُ هناك من التقريب إلى النَّفْسِ، تنفيه هنا، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شَعُوبُ هَوَى مِنِّي وَلاَ نُقُمُ[3]

---

(١) نقل هذه الردود أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ عن ابـن العلـج في كتابـه «البسيط»، وردَّ ابنُ عصفور رأيَ ابنِ كيسان بقوله: «وهو فاسد؛ لأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضـاف إليه مقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وغير ذلك حسب الملفوظ بـه لا على حسب المحذوف ...» شرح الجمل ٦١٠/١ .

(٢) انظر هذا الكلام في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ .

(٣) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى زياد بن حَمَل كما في الحماسة ١٣٤/٢، وقيل: هو للمَرَّار بن المنقذ العدوي، شاعر أموي معاصر للفرزدق، وقيل (المرَّار) لقبه، واسمه زياد بن المنقذ، انظر الخزانـة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . والبيت من قصيدة طويلة انظرهـا في الحماسة، وشـرحها للمرزوقـي ١٣٨٩/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣، وفي الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة: «لم يقل غير هذه القصيدة، ولم يقل أحد مثلها، وكان قد أتى اليمن فنزع إلى وطنه يبطـن الرمـة، قـال أبـو العـلاء: الرمـة: واد بنجد، يقال بتشديد الميم وتخفيفها».

=

وقال الآخرُ:

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[1]

واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ[2] دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنَّه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَت العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ. انتهى.

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ، وانظر قولَ سيبويه[3]: «قِفْ حيث وقفوا ثم فسِّرْ» يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك.

وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٣٩/٧، وشرح الجمل ٦١٢/١، وشرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، والهمع ٥٠/٥ . و(**شَعُوب**): بفتح أوله، وآخره باء موحدة: قصر باليمن معروف بالارتفاع، وقيل: بساتين بظاهر صنعاء، وهي التي أراد زياد بن منقذ بقوله هذا. معجم البلدان ٣٥٠/٣، و(**نُقُم**): يروى بضمتين وفتحتين وبفتحة وضمة، وهو: جبلٌ مطلٌّ على صنعاء قرب غمدان. معجم البلدان ٣٠٠/٥ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والتصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥.

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٦/١، ومثله أيضاً قوله: «فاستعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجِزْ منه ما أجازوا» الكتاب ٤١٤/١، وقال أيضاً: «فاستحسن من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجِزْه كما أجازته» الكتاب ٦٩/٢ .

الوجه الرابع: اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة[١] أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً / واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي [٢٦/أ] هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ[٢]، ونسبه ابنُ أبي الربيع[٣] إلى الخليل وسيبويه[٤]، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور[٥] والمصنِّفُ في «الفصول»[٦] وهنا، واستدلوا لهذا القول بأدلة[٧]:

الأول: دخولُ حرف النداء عليه كثيراً، وحرفُ النداء من خواصِّ الأسماء، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلِ[٨]

وفيه كَثْرَةٌ.

وردَّ: بأنَّ حرفَ النداء يمكن أن يكونَ حرفَ تنبيهٍ مجرَّداً من النداء كـ«ألا»، التقدير: ألا حبَّذا جَبَلٌ، ويمكنُ أن يكونَ المنادى محذوفاً، التقدير: يا قومِ حبَّذَا[٩].

---

(١) في الأصل: «ثلاث».

(٢) انظر: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٥/١، والمسائل البصريات ٨٤٧/٢، وقال به ابن جني في اللمع ٢٠٢، ورده ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣.

(٣) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٤٩، كما نسبه إليه ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل ٥٣/[مخطوط، و انظر شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/١. وفي شرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣ أن ابن عصفور هو الذي نسبه إلى سيبويه.

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع...» الكتاب ١٨٠/٢. وانظر المساعد ١٤١/٢.

(٥) شرح الجمل ٦١١/١.

(٦) انظر الفصول الخمسون: ١٧٨، وقال في الألفية:

وذلك الممدوحُ فيها خبرُ لحبَّذا أو مبتدأٌ يُقدَّرُ

(٧) ذكرها العكبري في اللباب ١٨٨/١-١٩٠ المطبوع، وردَّ عليها، ونقلها عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٣/٣، وزاد عليها.

(٨) سبق تخريجه ص: ٨٦.

(٩) انظر شرح التسهيل ٢٤/٣-٢٥.

الدليل الثاني: أنهم صغَّرُوه، والتصغيرُ من خواصِّ الأسماء، قالوا: ما أُحَيِبذَه. **ورُدَّ:** بأنه شاذٌّ، فلا تُهدم به قاعدة .

الدليل الثالث: أنهم تركوا «ذَا» مفرداً، فلم يُثنَّ ولم يُجمَعْ، وما ذاك إلا أنَّ «ذَا» صارت كجزء من الكلمة.

ورُدَّ بما[1] تقدم[2] من التعليل في ذلك .

وقد رَدُّوا على من قال باسمية حبَّذَا بأشياءَ[3]: **منها:** أن فعليَّةَ «حَبَّ» واسميةَ «ذا» قد تقرَّرَتَا قبلَ التركيب، فلْنستَصْحبْ ذلك بعدَ التركيب؛ لأنهما لم يتغيرا بعدَ التركيبِ لا لفظاً ولا معنىً، وإذا كانت «لا» والنكرةُ المتركِّبَةُ معها قد بقِيَا على ما كانا عليه قبلَ التركيب مع تغيُّرِ اللفظ والمعنى، فبقاءُ «حبذا» على ما كانا عليه قبلَ التركيب أولى .

ومنها: أنها لو كانت اسماً لدخلَت عليها النواسخُ، كما تدخل على غيرها من المبتدآت، فكنْتَ تقولُ: إنَّ حبَّذا زيدٌ، وكان حبَّذا زيداً، وفي مَنْعِ ذلك دليلٌ على أن «حبَّذا» ليست باسم .

القول الثاني: أنَّ «حبَّ» و«ذَا» رُكِّبا فصارا فعلاً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الفعل، وبهذا / القولِ قال أبوالحسنِ الأخفشُ وأبو بكرٍ خَطَّابٌ[4]، واستدلُّوا عليه بأنهم [٢٦/ب]

---

(١) في الأصل: «ما تقدم» .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة ٨٦ ــ ٨٧ .

(٣) ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٣-٢٤ في معرض رده على من قال باسمية حبذا، وقد زاد أشياءَ لم يذكرها الشارح هنا، ونقلها أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٣ .

(٤) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، عالم أندلسي نحوي، أخذ عن ابن الفخار وغيره، تصدر لإقراء العربية، من مصنفاته: «الترشيح» في النحو، و«مختصر الزاهر» ، توفي سنة ٤٦٠ هـ تقريباً . أخباره في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١/٢٩١، وإشارة التعيين ١١٢، وبغية الوعاة ١/٥٥٣، وانظر مقالاً بعنوان (خطاب الماردي ومنهجه في النحو) لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٧٩، ٨٠ / ١٤٠٨ هـ) .

=

قد صرَّفُوهُ فقالوا: لاتحبِّذْهُ بما لا ينفعُهُ[1]، أي: لا تقل له: حبَّذا .

وردَّ: بأنَّ «لا تحبِّذْهُ» غيرُ جارٍ على «حبَّذا»، بل هو نظير «بسْمَلَ الرَّجُلُ» إذا قال: بسم الله، و«حَوقَلَ» إذا قال: لا حَولَ ولا قوَّة إلا بالله، فهي أفعالٌ أُخِذَت حروفُهَا من ألفاظٍ متفرِّقَةٍ .

ورُد قولُ من قال: إنه كلُّه فِعْلٌ: بأنَّ المرفوعَ بعده يكونُ إذ ذاك فاعلاً، وقد أجازوا حذفَهُ، فلو كان فاعلاً لم يُحذَف.

القول الثالث: أن «حبَّذَا» مُرَكبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، كما في القولين المتقدمين، فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذَا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ درسْتوَيه[2]، وابنِ كَيسانَ[3]، والفارسيِّ في «البغداديات[4]» ، وابنِ بَرْهَان[5]، وابنِ

= انظر هذا الرأي في شرح المفصل ١٤١/٧، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، ونُسبَ أيضاً إلى ابن درستويه، انظر المساعد ١٤٢/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣١/٣، وعزاه السيوطي في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرد . قال ابن أبي الربيع: «وهذا يبطل؛ فإن التركيب لا يكون في الأفعال، وقول العرب: لا تحبذه ليس مضارعاً لحبذا، وإنما هو مضارع لحبذ ...» الملخص ٤٤٩ .

ورد ابن مالك هذا الرأي فقال: «وهو قولٌ في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك...» شرح التسهيل ٢٦/٣ . وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(١) انظر شرح المفصل ١٤١/٧، والملخص ٤٤٩،

(٢) كما نُسِبَ إلى ابن دَرَسْتَوَيه أيضاً قولٌ آخَر هو القول الثاني هنا، (وهو كون حبذا كلُّها فعلاً، والفاعلُ هو المخصوصُ بعدها)، انظر التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والحاشية قبل السابقة .

وابن دَرَسْتُوَيه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويه (بفتح الدال والراء) بن المرزبان، الفارسي النحوي، عالمٌ فاضلٌ محدِّثٌ، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، له تصانيف غاية في الجودة والإتقان منها: « تصحيح الفصيح » و « تفسير كتاب الجرمي » وغيرها. توفي سنة ٣٤٧ هـ. أخباره في: الفهرست: ٩٣، وتاريخ بغداد ٤٢٨/٩، ونزهة الألباء: ٢١٣ . وانظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٥٥٩/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣ .

(٤) البغداديات ٢٠١-٢٠٤ .

(٥) شرح اللمع ٤٢٠/٢ .

خَرُوف[١]، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل[٢]. ودليلُ هذا القولِ التمسكُ بالأصل .

ورُد هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَشَايُرُ[٣]

فإنه إذا جعلَ «ذا» من قولك: «حبَّذا» [فاعلاً][٤]، وهو إشارةٌ إلى القريب، و«ذاك» من قوله: «ذاك التَّشَايُرُ» مبتدأً، هو المخصوصُ، وهو إشارةٌ إلى المتوسِّطِ، لزِمَ منه أن يكونَ الشَّيءُ قريباً بعيداً في حالةٍ واحدةٍ، وهو غيرُ جائز. فإذا جُعِلَ «ذاك» هو الفاعلُ، ولم يُجعل لـ«ذا» من قولك: «حبَّذا» محلٌ من الإعراب، ارتفَعَ هذا الإشكالُ، والله أعلم .

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك[٥].

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أَوجَبَت الاتِّصَالَ .

---

(١) شرح الجمل ٣٥١/٢ (رسالة دكتوراه) . وانظر: شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/٤ .

(٢) والذي نسبه إليهما هو ابن خروف في شرح الجمل ٣٥١/٢ (رسالة دكتوراه) قال: «حبَّ فعلٌ، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك» انظر: شرح التسهيل ٢٣/٣، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والمساعد ١٤١/٢، وهذا القول هو اختيار ابنُ مالك .

قال سيبويه رحمه الله: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ ...» الكتاب ١٨٠/٢ .

(٣) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه: ٥٠٢ . وصدره:

وقُلتُ وفي الأحشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ

والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، وارتشاف الضرب ٣٢/٣، والهمع ٤٨/٥ . والتَّشَايُرُ: في التكملة على القاموس والتاج (شير): «وتشايَرَهُ الناسُ: اشتَهَروه بأبصارهم» .

(٤) كلمة «فاعلاً» ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ١٧٦/٣ .

(٥) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

الوجه الخامس: ذَكَرَ ابنُ مالك[١] أنَّه يجوزُ أن تُحذَفَ «ذا» من قولكَ: حبَّذا زيدٌ رَجُلاً، فتقول: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً، واستدلَّ / على ذلك بقول عبدِ الله بنِ رواحةَ [٢٧/أ] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

بِاسْمِ الإِلَهِ رَبِّنَا بَدِينَا
وَلَو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَحَبَّذَا رَبّاً وحُبَّ دِينَا[٢]

التقديرُ: وحبَّذا ديناً، فحَذَفَ «ذا»؛ لأنَّ العطفَ يدلُّ عليه. و«بَدِينا» في البيت بكسر الدال[٣]لغةٌ في بدأنا في كذا[٤].

وتعَقَّبَه الشَّيخُ أبوحيان على ابن مالك بأنَّ ما قالَهُ تأْبَاهُ القواعدُ، قال[٥]: لأنه إن كان «ذا» من قولك: «حبَّذا» فاعلاً، فلا يجوزُ حذفُهُ، وإن كان جُزءاً مِن المركَّبِ الذي حُكِمَ عليه بأنهُ اسمٌ كلُّهُ، أو الذي حُكِمَ عليه بأنَّهُ فعلٌ كلُّهُ، فلا يجوزُ حذفُهُ؛ لأنه حالةَ التركيبِ صارَ جُزءاً من أجزاء الاسمِ، أو أجزاء الفعل، فكما لا يَصِحُّ حَذْفُ بعضِ الاسمِ ولا بعضِ الفعلِ، كذلك لا يَصِحُّ حذْفُ «ذا»، قال: وأمَّا قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» فلا حُجَّةَ فيه على حَذْفِ «ذا»؛ لأن لـ«حَبَّ» استعمالين:

أحدهما: أن يُذكَرَ معها «ذا» وتُضمَّنَ المبالغةَ في المدح .

والثاني: أن لا يُذكَرَ معها «ذا» لا لفظاً ولا تقديراً، ويكون مما بُنِيَ على فَعُلَ بضمِّ العَين، وأُجْرِيَ مُجْرَى نِعْمَ، فيَحتَمِلُ قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» أن يكونَ استُعْمِلَ هذا

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٤ .

(٢) ديوان عبد الله بن رواحة: ١٤٢، والرواية فيه: «وبِهِ بَدِينَا» .وانظر الشاهد في:إعراب ثلاثين سورة: ١١، وشرح التسهيل ٣/٢٤، ٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١١١٦، والتذييل والتكميل ٣/١٧٦، وارتشاف الضرب ٣/٣١، والمساعد ٢/١٤٤، والهمع ٥/٤٦ .

(٣) في الأصل: « الذال » وهو تصحيف .

(٤) وهي لغة الأنصار. انظر الأفعال لابن القطاع ١/١٠٢ .

(٥) في التذييل والتكميل ٣/١٧٦: « وكذلك ألمح ابنُ عقيل إلى شيء في نفسه من كلام ابن مالك فقال: « هكذا أطلق، وفيه نظر » .

الاستعمالَ الثانيَ، فيكونُ في «حُبَّ» ضميرٌ فاعلٌ يفسِّرُهُ «دِينَا»، ويكونُ قد حَذَفَ المخصوصَ، والتقديرُ: وحُبَّ هو دِيناً دِينُنَا، فيكونُ مثلَ قولِ الشَّاعر:

وَزَادَهُ كَلَفاً بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحُبَّ شَيئاً إِلَى الإِنْسَانِ مَامُنِعَا[1]

وإذا احتمل «وحُبَّ دِينَا» أن يكون مما أُجرِيَ مُجرَى نِعْمَ، فلا دليلَ فيه على جواز حذْفِ «ذا». انتهى. وهو كلامٌ في غاية الظهور.

الوجه السادس: قد تقدَّمَ[2] أنَّ «حبَّذا» لا تتصَرَّفُ، فَضَعُفَتْ عن العمل، إلا أنها عمِلَت في الحال والتَّمييز؛ لأنَّ روائحَ الأفعال تعمَلُ فيها. وقال ابن الخبَّاز[3]: يجوزُ أن تعملَ في المفعول / له والمفعول معه نحو: حبَّذا زيدٌ إكراماً له، وحبَّذا وعمراً زيدٌ، [٢٧/ب] قال: ويجوزُ أن تعملَ في الظَّرْفِ بالحمْلِ على الحال، انتهى.

فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قواعدِهم أنه لا يُقالُ: حبَّذا زَيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآن؛ لأن «حَبَّذا» أُريد بها مطلقُ الاستمرار، فلو تعلَّقَ بها ظَرْفٌ لزال الإطلاقُ؟

فالجواب: أنه يعملُ في ظَرْفٍ مناسبٍ لمعناها نحو أن تقولَ: حبَّذا زيدٌ أبداً.

قلتُ: ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيان[4] عن ابنِ الخباز ما نقلْنَاهُ قال: ولا يُقْدَمُ على شيءٍ مِن هذه[5] التراكيبِ إلا بسماعٍ مِن العرب.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وروايته: «وحَبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها، وهو أيضاً لمجنون ليلى في ديوانه: ١٥٨، وروايته: «أحبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها أيضاً، والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، ويستشهد النحاة بهذا البيت في باب أفعل التفضيل، وسيورده المصنف هناك، انظره في صفحة: ٣٠٣.

(٢) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦.

(٣) أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي الضرير، عالم نحوي لغوي أديب فقيه، من تصانيفه: «النهاية في شرح الكفاية» و «شرح ألفية ابن معط» و «شرح اللمع» وغيرها. توفي سنة ٦٣٩ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ١٥٣/١مخطوط، ونكت الهميان ٩٦، وبغية الوعاة ٣٠٤/١. وانظر قوله في كتابه: «النهاية في شرح الكفاية» لوحة (٨٦) مخطوط، ونقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٢/٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣٢/٣.

(٥) في الأصل: «هذا».

الوجه السابع: لا تدخلُ النَّواسخُ على «حبَّذا»، كما دخلَتْ على «نعم» فلا يُقالُ: كان حبَّذا زيدٌ، لا بنَصْبِ زيدٍ ولا برَفْعِهِ، قالوا: ولا فَرْقَ[1] في ذلك بين نِعْمَ وحبَّذا، إلا أنَّ العَرَبَ استعملَتْهُ مع نِعْمَ، وأهمَلَتْهُ مع حبَّذا، والقياسُ يقتضي أن يكونَ ذلك مع حبَّذا[2]، والله أعلم.

المسألة الثانية: في المرفوع بعد حبَّذا:

وهو المخصوصُ بالمدحِ، والكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: أن يكونَ معرِفَةً أو قريباً من المعرفة، فمثالُ المعرفة: حبَّذا زيدٌ، ومثالُ القريب منها: حبَّذا رَجُلٌ من بني فلان، قال الشَّاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[3]

فـ«رَجُلٌ» و«نفَحَاتٌ» نكِرَتَان، إلا أنه لما خُصِّصَتَا قَرُبَتَا من [المعرِفَة][4].

الثاني: في إعرابه:

وهو يتفرَّعُ على الخلافِ المتقدِّمِ في «حبَّذا»، فمَنْ قالَ: إنَّ «حبَّذا» كلَّهُ اسمٌ، فَيَحتمِلُ أن يكونَ المرفوعُ بعدَهُ مبتدأً ،وخبرُهُ حبَّذا مُقدمٌ عليه، التقديرُ: المحبوبُ زَيدٌ، واختارَهُ أبو علي[5]، ويحتملُ أن يكونَ خبراً، وحبَّذا مبتدأً، واختارَهُ المبرِّدُ[6]، وردَّه أبوعلي[7].

---

(١) في الأصل: «فوق».

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٤: «ولا تظهرُ علةٌ في منع ذلك، وإنما الرجوعُ في ذلك إلى الاستقراء».

(٣) سبق تخريجه في صفحة: ٨٦.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) أشار إلى شيء من ذلك في المسائل البصريات ٢/٨٤٥ - ٨٤٨ دون النص صريحاً، ولم أقف عليه ولا على رده على رأي المبرد الآتي فيما اطلعت من تصانيفه، وانظر المسائل البغداديات: ٢٠١، واللباب للعكبري لوحة (٣٧)، والتذييل والتكميل ٣/١٧٤، وارتشاف الضرب ٣/٣٠، والمساعد ٢/١٤٣.

(٦) المقتضب ٢/١٤٣، وتبعه ابن السراج في الأصول ١/١١٥، وانظر شرح المفصل ٧/١٤٠، وعليه ابن معط، راجع ص: ٩٠ حاشية: ٦.

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من تصانيفه. وقد رده ابن مالك أيضاً فقال: «ولا يصح قول من قال: حبذا في موضع رفعٍ بالابتداء والخبر ما بعده ... فإن ذلك تكلف ما لا يُحتَاجُ إليه من إخراج لفظٍ مما هو أصله» شرح الكافية الشافية ٢/١١١٧.

وقيل: يجوزُ أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ[١].

ومن قال[٢]: إن «حبَّذا» كلُّهُ فِعلٌ، فـ«زيدٌ» فاعلٌ به[٣].

ومن قال[٤]: إن «حبَّ» فِعلٌ و«ذا» فاعلُهُ، فاختُلِفَ في المرفوع / أيضاً؛ فقيلَ: [٢٨/أ] مبتدأٌ والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ، وهذا هو المشهورُ، والرابطُ اسمُ الإشارةِ إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به الخصوصَ، أو العموم إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به العمومَ، وقيل[٥]: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، خَرَجَ مَخْرَجَ البيان، كأنَّهُ قيل: مَنِ المحبوبُ؟ فقيل: هو زَيدٌ.

وقال ابن كيسان[٦]: هو بدلٌ من «ذا»، واختاره ابنُ الحاج[٧] قال: ولا يلزمُ منه أن

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٢) وهو القول المنسوب إلى أبي الحسن الأخفش وأبي بكر خطاب وابن درستويه. انظر ما سبق صفحة: ٩٢ .

(٣) ورد ذلك ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(٤) وهو قول جمهور النحاة، انظر ما سلف في صفحة: ٩٢ - ٩٣ .

(٥) نسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٠/٣ إلى الصيمري، وكذلك عزاه إليه السيوطي في الهمع ٤٧/٥. وانظر التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ . وعقب ابن مالك على هذا القول بقوله: «والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأن مطعنه هناك نَشَأَ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل ...» شرح التسهيل ٢٧/٣ ، وانظر المساعد ١٤٢/٢-١٤٣ .

(٦) ذُكِرَ رأيه هذا في: التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢، والهمع ٤٧/٥، وانظر ابن كيسان النحوي ١٣٩. ومما رُدَّ به هذا الرأي هو: عدم مطابقة اسم الإشارة للبدل . قال ابن بابشاذ: «وهذا الفاعل في هذا الباب لا يحسن وصفُه ولا توكيدُه ولا البدلُ منه...» شرح الجمل لوحة (٨٨)، وانظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٢) .

(٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بـ(ابن الحاج)، عالم نحوي أندلسي، أخذ عن الشلوبين والدباج وغيرهما، من تصانيفه: «نقد المقرب» و «إملاء على كتاب سيبويه» و «حواش على الإيضاح» وغيرها. توفي سنة ٦٤٧هـ، وقيل: ٦٥١هـ. أخباره في: الذيل والتكلمة للمراكشي (القسم الأول من السفر الأول) ص: ٣٨٦، والبلغة ٦٣، وبغية الوعاة ٣٥٩/١ .

وانظر رأيه في التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢، والهمع ٤٧/٥، أضف إليها كتاب ابن الحاج النحوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ٨٠-٨١ .

يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فلا يُقالُ: حَبَّ[1] زيدٌ؛ لأنه استُعمِلَ استعمالَ الأمثال .

وقيل: هو عطفُ بَيَانٍ، ورُدَّ: بأنَّ المخصوصَ قد جاءَ نكرةً، واسمُ الإشارة معرفةٌ، قال الشاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[2]

فـ«نفحاتٌ» نكرةٌ، و«ذا» معرفةٌ، وهذا لا يجوزُ في عطف البيان .

فحَصَلَ في إعراب المخصوص على الجملة خمسةُ أوجُهٍ: فاعلٌ، ومبتدأٌ، وخبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[3]، وبدلٌ، وعطفُ بيانٍ .

الوجه الثالث: في حذفه:

جوَّزَ ابنُ مالك[4] حَذْفَهُ إمَّا للعلْمِ به، أو لدليل التَّمييزِ عليه، فمثالُ حذفِهِ للعلْمِ به قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ حَبَّذَا لَـولاَ الحَيَـاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيسَ بِالْمُتَقَارِبِ[5]

التقدير: ألا حبَّذا حَالي مَعَكِ، فحَذَفَ المخصوصَ الذي هو «حالي». قال الشيخُ أبوحيان[6]: يشيرُ إلى هواهُ إيَّاها، وزيارتِهِ لها، وما ترتَّبَ على ذلك في قوله:

هَوِيتُكِ حَتَّى كَادَ يَقْتُلُنِي الهَوَى وَزُرْتُكِ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَاحِبِ

وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَدَانِيكِ رِقَّةً عَلَيكِ وَلَولاَ أَنْتِ مَا لاَنَ جَانِبِي

---

(١) في الأصل: «حبذا» وهو خطأ .

(٢) تقدم ذكره صفحة ٨٦ .

(٣) أو خبرٌ و«حبذا» قبله مبتدأ. وانظر الصفحة السابقة .

(٤) شرح التسهيل ٢٨/٣ .

(٥) البيت من الطويل، وهو لمرداس بن همام (وقيل بن هماس) الطائي، شاعرٌ إسلاميٌّ، والشَّاهد مع عدة أبياتٍ في شعر طيئ ٦٨٠/٢، والحماسة ١٤٢/٢، وانظر شرحها للمرزوقي ١٤٠٨/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٨/٣، وراجع الشاهد في: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣، والمغني ٧٢٥، وشرح أبياته ١٨٨/٧، والمساعد ١٤٥/٢، والهمع ٤٨/٥ . و(المتقارب): المنصِف .

(٦) التذييل والتكميل ١٧٦/٣ .

ومثالُ حذْفِهِ لدلالةِ التَّمييزِ عليه قولُهُ:

فَحَبَّذَا رَبّاً ... ...[1]

أي: فحبَّذا ربّاً الإلهُ، حذَفَ المخصوصَ الذي هو «الإله»؛ لدلالة «ربّاً» عليه[2].

الوجه الرابع: / لا يجوزُ تقديمُ هذا المخصوصِ على «حبَّذَا»، فلا يُقالُ: زَيدٌ [٢٨/ب] حَبَّذا[3]، وإن كان جائزاً مع نِعْمَ وبِئسَ، واختلفوا في التَّعليل؛ فقيل: لأن «حبَّذَا زيدٌ» جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، والمَثَلُ لا يُغيَّرُ[4]، ويَرِدُ عليه أنه قد جازَ تَقَدُّمُهُ على نِعْمَ وبِئسَ، وبأنَّ نعمَ قد جَرَى مَجْرَى المَثَل، وقيل: لأنَّ «حبَّذَا» فَرْعٌ عن نِعْمَ[5]، فأرادوا أن يكونَ الفَرْعُ أحطَّ من الأصل، لا سيِّما والتقدُّمُ في نعمَ قليلٌ بالنَّظَرِ إلى التأخُّر.

وقال ابنُ بابْشَاذ[6]: إنما لم يُقدَّمْ؛ لأنَّه يُوهِمُ غيرَ المدحِ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: زيدٌ حبَّذَا، لتوَهَّمَ السَّامعُ أنَّ زيداً حَبَّ المشارَ إليه، فيكونُ على هذا الفهم «زيدٌ» مبتدأً، و«حبَّ» فعْلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ على «زيد»، و«ذا» مفعول به[7]. قال ابنُ مالك[8]: «وهذا بعيدٌ عن التوهُّم»، وارتضَى التعليلَ المتقدِّمَ.

الوجه الخامس: قد يُفصَلُ بين المخصوصِ وحبَّذا بالنداء والتأكيد، فمثالُ النِّداءِ

---

(١) سبق تخريجه صفحة: ٩٤ .

(٢) قال أبو حيان عقب هذا البيت معلقاً على قول ابن مالك: «ولا دليل في ذلك، إذ قوله: «وحَبَّ دينَا» من باب نِعْمَ رَجلاً، أي: وحَبَّ دِيناً دينُنَا. أضمَرَ في حَبَّ كما أضمَرَ في نِعمَ، و «ديناً» تمييزٌ لذلك المضمر، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه» ارتشاف الضرب ٣١/٣ .

(٣) نص الرمانيُّ على جواز: زيدٌ حبَّذَا. انظر شرح الألفية لابن القواس ٩٧٧/٢ .

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٨٦ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ .

(٥) وهو قول ابن العلج في كتابه «البسيط»، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

(٦) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، العراقي الأصل، كان مقرئاً، تزهد في آخر حياته، من تصانيفه: «المقدمة المحسبة» في النحو، وشرحها، و «شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٤٦٩هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٩٥/٢، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢ .
وانظر قوله في شرحه على الجمل لوحة (٨٨) مخطوط .

(٧) في الأصل: مفعولاً به .

(٨) شرح التسهيل ٢٧/٣ .

قولُ كُثيِّر:

فَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَشَـــايُرُ[1]

ومثالُهُ بالتأكيد قولُهُ: ـ أنشده ابن جني[2] ـ

أَلاَ حَبَّـــذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى[3]

ففصل بين «حبَّذَا» و«حبيب» بـ«حبَّذا» مرتين، وهما تأكيدان لفظيان.

الوجه السَّادس: إذا كان المخصوص اسم إشارةٍ جاز فيه أن يخالف في الرتبة لـ«ذا» من قولك: «حبَّذَا»، فمن ذلك قوله:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيْتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيْبُ المُبَسْمِلُ[4]

فـ«ذاك» هـو المخصوصُ، ورتبتُهُ البعيد، و«ذا» من قولك: «حبَّذَا» للقريب فاختلفـا، ومنه ـ وقد تقدم[5] ـ:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَشَايُرُ

وقد تقدَّمَ أنَّ في مثلِ هذا ردّاً على من يقولُ: إنَّ «ذا» من «حبَّذَا» فاعلٌ.

الوجه السابع: يكونُ هذا المخصوصُ مفرداً ومثنىً ومجموعـاً مذكَّراً / ومؤنثـاً، [٢٩/أ] فتقولُ: حبَّذا زيدٌ، وحبَّذا الزَّيدَان، وحبَّذا الزَّيدُون، وحبَّذا هندٌ، وحبَّذا الهندان، وحبَّذا الهنداتُ.

---

(١) تقدم في صفحة: ٩٣.

(٢) في المنصف ٨٢/١.

(٣) قال المبرد في الكامل ١٤٣٦/٣: «وأنشدني الزِّياديُّ لرجلٍ من أهل الحجازِ أحسبه ابن أبـي ربيعـة» والشاهد في ديوانه: ٤٩٢، ونسبهما ياقوت ـ رحمه الله ـ في معجـم الأدبـاء ١٦١/١ إلى الزِّيـاديِّ نفسِهِ. وبعد الشاهد:

ويا حَبَّذَا بَرْدُ أنيَابِهِ إذا أظلَمَ الليلُ واحْلَوْذَا

وانظر الشاهد في: ارتشاف الضرب ٣٢/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣.

(٤) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظـر الشـاهد في: إعـراب ثلاثـين سـورة: ١١، والتذييـل والتكميل ١٧٦/٣، ومنهج السالك ٤٠٤/٢، وتذكرة النحاة: ٢٤، والهمع ٤٨/٥.

(٥) انظر صفحة: ٩٣.

المسألة الثالثة: في المنصوب بعد حبَّذَا وله أحكامٌ:

الأول: في تقدُّمِهِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه، ولا يخلو المنصوبُ أن يكونَ تمييزاً نحو: حبَّذَا زيدٌ رجُلاً، أو حالاً نحو: حبَّذا زيدٌ راكباً، وكِلاهُما يجوزُ تقديمُهُ على المخصوصِ وتأخيرُهُ عنه، فمثالُ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ قولُ الشَّاعرِ:

أَلاَ حَبَّـذَا قَـوماً سُـلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوا إِذْ تَوَاصَوا بِالإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ[1]

فقدَّمَ «قوماً» وهو التمييزُ، وأخَّرَ «سُلَيمٌ» وهو المخصوصُ.

ومثال التأخُّرِ قولُ الشَّاعرِ:

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمَةً لامْرِىءٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُـولَعٍ بِالمعَالِي[2]

أخَّرَ «شيمةً» وهو التمييزُ، وقدَّمَ «الصبر» وهو المخصوصُ.

ومثالُ تقدُّمِ الحال على المخصوصِ قولُكَ: حبَّذَا مقصوداً زيدٌ، ومثالُ تأخُّرِهِ قولُ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَنَا[3]

ومنه قولُ عبدِ الله بنِ رَوَاحةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يَاحَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا

طَيِّبَةً وَبَارِداً شَرَابُهَا[4]

---

(١) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره في: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والهمع ٤٩/٥، وشرح أبيات المغني ٢٧/٧.

(٢) البيتُ من الخفيف، وهو لرجلٍ من طيِّئ، ولم أجده في شعر طيِّئ المطبوع، والبيت من دون نسبة في المصادر السابقة الذكر، وفي الأصل سقطت الألفُ من كلمة «مباراة».

(٣) البيتُ من البسيط، ولم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وشفاء العليل ٥٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمغني ٦٠٣، وشرح أبياته ٢٦/٧.

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٦/٢ دون نسبة.

وفي أَوْلَوِيَّةِ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه خلافٌ؛ فمذهبُ ابنِ مالكٍ أنَّ التقدُّمَ أولى، صَرَّحَ به في «شرح التسهيل»[١]، ومذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[٢] أنَّ التأخُّرَ أولى .

وأما الحالُ فيظهرُ من ابن مالك[٣] أنَّ التقدُّمَ أولى، وقيلَ: التقدُّمُ والتأخُّرُ مُستوِيَان[٤].

الحكم[٥] الثاني: شرطُ هذا المنصوبِ أن يكونَ مطابقاً للمخصوص في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ رجلاً، وحبَّذَا الزيدان رَجُلَين، وحبَّذا الزيدونَ رِجَالاً، وحبَّذَا هندٌ امرأة، وحبَّذَا الهندانِ / امرأتين، وحبَّذَا الهنداتُ [٢٩/أ] نساءً .

---

(١) شرح التسهيل ٢٧/٣، واستحسنه ابن خروف، نقله أبوحيان في الارتشاف ٣١/٣، والسيوطي في الهمع ٥٠/٥ .

(٢) ما ذهب إليه أبو علي هو خلافُ ما نسبه إليه الشارحُ هنا، قال الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢: «أما على ما أذهب إليه أنا في حبذا، فالأحسن أن يكون المفسِّرُ إلى جانب «ذا» ؛ لأنه مفسِّرٌ، ولا يقع بعد «زيدٍ» ؛ لأنك تفصل بين التفسير والمفسَّرِ بـ«زيد»، وليس هو منهما،فإذا كان كذلك،فالأحسن أن يكون إلى جانب «ذا»؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما» ا.هـ والمؤلف نقل رأي أبي علي عن شيخه أبي حيان في: ارتشاف الضرب ٣٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٦/٢، وهذا الرأي هو لأبي عمر الجرمي، حيث نقل الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢: «قال الجرمي فيما قرئ من كتابه: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً، فتنصب «رجلاً» على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد «زيد» أحسن» ا.هـ واستشكل أبو علي هذا الوجه فقال في نفس الكتاب ٨٤٧/٢ معلقاً على كلام الجرمي: «فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوصَ في حبذا وتأخير التفسير أحسنُ مُشْكِلٌ؛ من أي وجه صار أحسن ؟ ...» .

(٣) لم يصرح بذلك، إلا أنه بعد أن نص على أن تقديم التمييز على المخصوص هو أولى وأكثر قال: «وقد يقع موقع هذا التمييز حالٌ» شرح التسهيل ٢٨/٣، وساوى بينهما في شرح عمدة الحافظ ٨٠٥/٢ فقال: «ويكثر وقوع تمييزٍ أو حالٍ قبل مخصوص حبذا أو بعده ...» .

(٤) انظر المسائل البصريات ٨٤٨/٢ قال أبو علي: «فأمَّا الحالُ فإنك إن شئتَ قدَّمْتَ، وإن شئتَ أخَّرْتَ» .

(٥) في الأصل: «الوجه» والمؤلف ابتدأ بها أحكاماً، ومثله في الحكم الثالث أيضاً . انظر أول المسألة الثالثة ص: ١٠١ .

الحكم الثالث: يجوزُ حذْفُ هذا المنصوب فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ، ولا يجوزُ حذفُهُ في باب نِعْمَ على مذهبِ سيبويهِ[١]، فلا يُقالُ في قولك: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»: نِعْمَ زيدٌ، والفَرْقُ بين البابين: أن المنصوبَ في باب نعمَ أُتِيَ به لتفسير الضمير الفاعلِ المستترِ فيها، فلو حُذِفَ حَصَلَ الإبهامُ الذي جاءَ التمييزُ بسببه، وتُوهِّمَ أنَّ المخصوصَ فاعلٌ؛ لاستتار الفاعلِ وعَدَمِ التمييزِ المشعِرِ به، بخلاف حبَّذَا، فإن «ذا» ظاهرٌ، فلا يحتاجُ إلى مفسِّرٍ، ولا يُتوهَّمُ أنَّ الفاعلَ غيرُهُ .

الحكْمُ الرَّابعُ في إعرابه:

واختَلَفَ النَّحْويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوالٍ:

الأولُ: للأخفشِ والفارسيِّ[٢] والرَّبعيِّ وخَطَّابٍ الماردي[٣] وجماعةٍ من البصريين[٤] أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ[٥] أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢، وانظر ما سبق صفحة: ٦٢ .

(٢) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٣) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥)، وراجع مقالاً بعنوان: خطاب الماردي ومنهجه في النحو لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ص: ١٣٤ (مجلة الجامعة الإسلامية) .

(٤) انظر: الأصول ١٢٠/١، وشرح الكافية ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، والمساعد ١٤٤/٢، والهمع ٤٩/٥ .

والربعي: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي البغدادي النحوي، أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما، من تصانيفه: «شرح الإيضاح» و«شرح مختصر الجرمي» ، توفي سنة ٤٢٠هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٥) واستدل بجواز دخول «مِن» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكب زيد، وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥. وانظر ما سبق من المصادر في الحاشية السابقة .

القولُ الثالث: التفرِقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً[١]، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ[٢]

قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: « والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يَصِحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّلِ: حبَّذَا هندٌ مُوَاصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تَدخُلَ عليه (مِن) » انتهى. وهو تفصيلٌ حَسَنٌ .

/القولُ الرابع: أنَّه منصوبٌ بإضمار «أعني»، نقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ[٤] عن [٣٠/أ] صاحب[٥] «البسيط»، واستَغْرَبَهُ .

القول الخامس: أنَّه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، نقَلَهُ ابنُ النَّحَّاسِ الحَلَبِيُّ[٦].

---

(١) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٢) تقدم تخريجه صفحة: ٨٦ .

(٣) التذييل والتكميل ١٧٥/٣، وانظر ارتشاف الضرب ٣٠/٣ . قال الرعيني: « وهذا القول ظاهر من المصنف » انظر ما يأتي صفحة: ١٠٧ .

(٤) المصادر السابقة . وانظر المساعد ١٤٤/٢ .

(٥) هو أبو عبد الله، ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي النحوي، المعروف بـ « ابن العلج » ، من أقران ابن عصفور، أخذ عن أبي علي الشلوبين، أقام في اليمن، وصنف كتاب البسيط في النحو، نقَلَ عنه كثيراً أبو حيان في مصنفاته، وعنه كثير من النقول في كتب النحاة المتأخرين. أخباره قليلة في كتب التراجم، وما وجد منها لم يشر إلى سنة ولادته أو وفاته. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨ (مطبوع)، وبغية الوعاة ٣٧٠/٢، وانظر البحر المحيط ٤٧/٨، ومقالاً بعنوان: الكشف عن صاحب البسيط لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية / العددان: ٧٧، ٧٨ / ١٤٠٨هـ) .

(٦) هو بهاءُ الدين، محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي نصرٍ الحلبيُّ، النحويُّ، يُعرَف بـ « ابن النحاس » ، شيخُ الديار المصرية، سمعَ بحلب، وأخذ عن ابن عمرون وابن يعيش الحلبي وغيرهما، من تلامذته:

=

تنبيه :

إذا أَعْرَبْتَ المنصوبَ تمييزاً، فالعاملُ فيه «حبَّ»، فيكونُ نحوَ: طابَ زَيدٌ نَفْساً، وقيل: هو منصوبٌ عن تمَامِ الكلام، وهو الظَّاهرُ من كلام أبي محمَّدٍ بنِ السِّيْدِ[1]؛ لأنَّه قالَ في قولِ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ[2]:

« إنَّ (مِنْ جَبَلٍ) في محلِّ النَّصبِ على التمييزِ، والعاملُ معنَى الجملَةِ المتقدِّمَةِ » ، وبه قالَ أبوعليٍّ الفارسيُّ[3] .

ولْنرجِعْ إلى لفظ المصنف .

قوله :

«وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أَيضاً حَبَّذَا»

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعالِ التي لا تتصرفُ، المذكورةِ في هذا البابِ وهو «حبَّذا»، والضميرُ من قوله: «وجعلوا» للعَرَبِ، وفي قولِهِ: «أيضاً» تنبيهٌ أنَّ حبَّذا للمدحِ،

أبو حيان، ومن مصنفاته: « إملاء على المقرب» و « شرح قصيدة الأفعال للشواء الحلبي» ، توفي بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ . أخباره في: فوات الوفيات ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة ١٣/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٩٠/٤ .

قال في شرحه على المقرب: « وإنما استُدلَّ بدخول مِن على كونه تمييزاً ـ مشتقاً كان أو جامداً ـ ؛ لأن بعض النحاة جوز فيه إذا كان مشتقاً الحالية ، والله أعلم بالصواب » . شرح المقرب لوحة (١٦) مخطوط .

وأما كونه منصوباً على التشبيه بالمفعول به فهو رأي الصيمري الذي قال: « فتقول: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا جاريةً جاريتُك، فرجلاً وجاريةً منصوبان على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به» التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٤١ .

(٢) تقدم صفحة: ٨٦.

(٣) لم أقف على هذا الرأي فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وقد نقله عنه أبوحيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

كنِعْمَ المتقدِّمِ ذكْرُهَا، وقد يُفهَمُ أنَّكَ إذا أَدْخَلْتَ[1] على حبَّذا «لا» صارت ذمًّا كبِئْسَ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في حُكْمِ حبَّذا قبل إشرابِهَا معنى المدْحِ، وأنها إذا أُشْرِبَتْ معنى المدحِ، ففيها وجهان: تركيبُهَا مع «ذا»، فتقولُ: حَبَّذا زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء فقط، ولك أنْ لا تُرَكِّبَهَا مع «ذا» فتقولُ: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء وضمِّهَا، ولَكَ أنْ تُدخِلَ الباءَ على فاعلها فتقولُ: حُبَّ بزيدٍ رَجُلاً، وقد تقدَّمَ ذلك كلُّهُ .

وقولُهُ:

فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

هذا إعربٌ لـ«حبَّذَا» في الأصل، وقد تقدَّمَ أن للنحويين في «حبَّذَا» بعدَ التركيب ثلاثةَ مذاهبَ؛ أن تكونَ اسماً كلُّهَا، أو فعلاً كلُّهَا، أو فعلاً وفاعلاً باقيةً على أصلِهَا .

وقولُهُ:

وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحا

الضميرُ في «اقترنا» و«صارا» عائدٌ إلى «حبَّ» و«ذا» أي: رُكِّبَا فصارَا بمنزلة اللفظ الواحدِ المفيدِ للمدح، فإذا / قلتَ: حبَّذا زيدٌ، فكأنَّكَ قلتَ: الممدوحُ بجميعِ صفات [٣٠/ب] المدْحِ زَيدٌ . وقولُهُ:

كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

مثالٌ لـ«حبَّذا» إذا رُكِّبَا وأُريد بهما المدحُ .

وقولُهُ:

وَحَبَّذَا مُحَمَّـــدٌ رَسُـولا

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرَّرَه ليُرِيَكَ أنَّ المنصوبَ في هذا الباب يأتي جامداً كما في المثال الأول، ومُشتقاً كما في المثال الثاني.

وقولُهُ:

---

(١) في الأصل: «دخلت» .

وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلاَ

الإشارة بـ«ذا»[1] إلى المنصوب في المثال الثَّاني، فنُقِلَ فيه أنه يُعرَبُ حالاً ويُعرَبُ تمييزاً، وقد تقدَّمَ أنَّ في المنصوب في هذا الباب أقوالاً: أحدُها: إن كان جامداً فهو تمييزٌ لا غير، وإن كان مشتقاً جازَ فيه الحالُ والتمييزُ، وهذا القولُ ظاهرٌ من المصنِّفِ، ويحتملُ أن تكون «ذا» إشارةً إلى المنصوب في المثالين، وقد تقدَّمَ أنَّ من الناس من يُعربُهُ حالاً أو تمييزاً، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، والظَّاهرُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الإشارةَ بـ«ذا» إنما تكونُ للقريب.

وقولُهُ:

وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهاَ خَبَرُ لِـ«حَبَّذَا» ... ...

هذا إعرابٌ للمخصوص بالمدحِ مع حبَّذَا، فجَعَلَ المخصوصَ خبراً وحبَّذَا مبتدأً، وهذا يدلُّ على أنَّ التركيبَ تركيبُ المزْجِ، حيث جعَلَ «حبَّ» و«ذا» اسماً واحداً مرفوعاً على الابتداء، والضميرُ من «فيها» يعودُ إلى الجملة من قولك: حبَّذَا زيدٌ .

وقولُهُ: «أَو مُبْتَدأً يُقَدَّرُ» هذا إعرابٌ ثانٍ؛ فجَعَلَ المخصوصَ خبرَ مبتدأٍ مقدَّر، فتقديرُ البيت: وذلك الممدوحُ في هذه الجملة خبرٌ لمبتدأ، وهو «حبَّذَا»، أو لمبتدأٍ مقدَّرٍ غيرِ حبَّذا التقديرُ: هو زيدٌ، فـ«حبَّذَا» على الإعرابين مبتدأٌ، إلا أنَّهُ على الإعراب الأوَّلِ خبرُهُ مُفرَدٌ، وعلى الثَّاني خبرُهُ جملةٌ، والله أعلَمُ .

* * *

(١) في الأصل: «إذا» .

[باب الأسماء العاملة عمل الفعل]

٥٩٤ ـ القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ كَالفِعْلِ فِي المَفْعُولِ أَو فِي الفَاعِلِ

/ الكلامُ على هذا البيتِ في العاملِ على الإطلاقِ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ: فِعلٌ [٣١/أ] وحَرفٌ واسمٌ.

أمَّا الفِعلُ فهو أصلٌ في العَمَلِ؛ لأنَّه لازمٌ له في كلِّ حالٍ، بخلاف الأسماء والحروف، فإنها لا تلزمُ العملَ.

وأما الحرفُ فكانَ أصلُهُ أنْ لا يعملَ، إلا أنهم أعملُوا منه ما كان مختصّاً بنوعٍ كحروف الجرِّ في الأسماء، وحروفِ الجزْمِ والنَّصْبِ في الأفعال، وقد تقدَّمَ ذلك في بابه[1].

وأما الاسمُ فأصلُهُ أيضاً أن لا يعملَ، إلا أنَّهُ أُعمِلَ منه ما جَرَى على الفعل، وذلك: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وأمثلةُ المبالغةِ، والصفةُ المشبَّهةُ، وأفعلُ التفضيلِ، واسمُ الفعلِ، وقد ذكرَهَا المصنِّفُ إلا اسمَ المفعولِ استغناءً باسمِ الفاعل؛ لأن أحكامَهُمَا واحدةٌ. وأما اسمُ المكان واسمُ الزمان والآلةِ فلا تعمَلُ وإن كانت متضمِّنَةً لحروف الفعل؛ لأنَّ مدلولَهَا جُثَّةٌ لا صفةٌ، وما دلَّ على الجثَّةِ من غيرِ إشعارٍ بصفةٍ فلا يَعملُ، وما جاء ظاهرُهُ مخالفاً لهذا أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ النَّابغة:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[2]

---

(١) الكلام على حروف الجزم والنصب تقدَّمَ في السفر الأول من هذا الكتاب ٢/٥٤٧، ٦٧٧ (رسالة دكتوراه) وقد قام بتحقيقه الأخ الباحث حسن محمد عبدالرحمن أحمد بجامعة أم القرى.
أما حروف الجر فقد تقدَّمت أول السفر الثاني من هذا الشرح، لوحة رقم: (١).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة: ٣١، من قصيدة يمدح فيها النعمانَ بن المنذر، ويعتذر إليه، وانظر الشاهد في: الإيضاح: ٢١٢، وشرحه (المقتصد) ١/٦٥٦، وإيضاح شواهده ١/٢٣٧، والخصائص ١/٣٨٢، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣/١٤١، وشرحه لابن يعيش ٦/١١٠، وشرح التسهيل ٣/١٢٤، وشرح شواهد شرح الشافية ١٠٦. (الصوانع): جمع صانعة. شبَّهَ الرملَ الذي تمرُّ عليه الرياحُ بحصير منسوجٍ مُزيَّن.
ويروى بجر «ذيولها» فيكون بدلاً من «الرامسات» بدل بعض، وعليه فـ«المجر» اسم مكان، ولا حذفَ. انظر: شرح شواهد شرح الشافية ١٠٦، والخزانة ٢/٤٥٤.

فظاهرُهُ أنَّ «مَجَرَّ» اسمُ مكانٍ، وقد نَصَبَ «ذيولَهَا»، و«عليه» متعلّقٌ بـه، فـالجوابُ: أنَّ «مَجَرَّ» هنا ليسَ باسمِ مكـانٍ، وإنمـا هـو موضـوعٌ موضِـعَ المصـدر، فـالمرادُ بـه الجـرُّ، والبيتُ على حذْفِ مُضافٍ، التقديرُ: كأنَّ مَوضِعَ [جرِّ][1] الرَّامِسَاتِ، وإنما حمَلْنَـاهُ علـى حذْفِ مُضافٍ؛ لأنَّ «قَضِيماً» خبرُ كان، ولا خَفَاءَ أنَّـه جُثَّـةٌ؛ لأنـَّه الـرَّقُّ[2] الأبيـضُ، أو النِّطْعُ المنقوشُ[3]، والجثَّةُ لا تكونُ خبراً عن المصدر، فاحتيج إلى تقدير ما هو جثَّةٌ؛ لِيَصِحَّ الإخبارُ، و«الرَّامساتُ»: الرِّياحُ[4]، و«قَضِيمٌ»: بالقاف والضَّاد المعجمة .

وأمَّـا مـا سُـمِعَ مـن قولهـم: «تركتُـهُ بملاحِـسِ البقـرِ أولادَهـا»[5]، فظـاهرُهُ / أنَّ [٣١/ب] «أولادَها» منصوبٌ بـ«ملاحس» ، وهو جمعُ مَلْحَس، وهو اسمُ المكان. فالجوابُ: أن اسمَ المكان أُريدَ به هنا المصدرُ، فعَمِلَ عَمَلَه[6]، ومعنى الكلام: أنه تَرَكَهُ بمكانٍ قَفْـرٍ لا أَنِيـسَ به؛ لأنَّ بَقَرَ الوحْشِ، لا تَلْحَسُ أولادَها إلاَّ حيثُ تتأنَّسُ ولا تَستَوحِشُ، ولا يكونُ ذلك إلا في الأماكنِ التي لا يَطْرُقُهَا أحَدٌ .

---

(١) في الأصل: « كأن موضعَ الرامسات» والتصحيح من المصادر .

(٢) الرَّقُّ: ما يكتب فيه، وهو جلد رقيق، ومنه قوله تعالى: ﴿في رَقٍّ منشُورٍ﴾ (الصحاح - رقق) . قـال البغدادي رحمه الله: « ومن فسَّرَ القضيمَ بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسي وابن يعيش والجاربردي، لم يُصِبْ؛ فإن الصوانعَ جمعُ صانعة، والمعهـودُ في العـرب النسيجُ ومـا أشبهه، لا الكتابـة، والمعنـى يقتضيه أيضاً، فإن الرمل الذي تمرُّ عليه الرياحُ، يُشـبِهُ الحصيرَ المنسـوجَ ...» شـرح شـواهد شـرح الشافية ١٠٧ .

(٣) وقيل: القضيم هو: الحصيرُ المنسوجُ، أو الصحيفة البيضـاء. (شـرح شـواهد شـرح الشـافية: ١٠٦، وانظر كلام البغدادي في الحاشية السابقة) .

(٤) وهي الرياح الشديدةُ الهبوبِ التي ترمس الأثر أي: تعفيـه وتدفنـه. (الديـوان) وانظـر نظـام الغريـب ١٩٦ .

(٥) انظـر: الخصائص ٢٠٧/٢، والمستقصى ٢٥/٢، ومجمع الأمثال ٢٣٧/١ ، ويقال: إن معناه: تركتُهُ بحيث لا يدري أين هو .

(٦) انظر الخصائص ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ .

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف. قوله:

القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ

قال: «الاسم» تحرَّزَ به من الفعل والحرف، وقال: «العامل» تحرَّزَ به من الاسم الذي ليس بعاملٍ كزيد. ودَخَلَ تحت قوله: «الاسم العامل» الأقسامُ السبعةُ العاملةُ عملَ الفعلِ المتقدِّمِ ذكرُها.

وقوله: «كَالفِعْلِ» هو متعلقٌ بقوله: «العامل»، أي: الاسمِ العاملِ مثل عملِ الفعلِ، وخَصَّ الاسمَ العاملَ بكونه أشبَهَ الفعلَ تحرُّزاً من الاسمِ الذي يعملُ، ولم يُشبِه الفعل نحو: عندي رَطْلٌ زَيتاً، فـ«زيت» منصوبٌ بـ«رطل» لكونه منوناً، فلم يُشبِه الفعلَ، وإنما أشبهَ اسمَ الفاعلِ؛ لكونه إذا نُوِّنَ نصبَ، وإذا أُضيفَ جر.

وقوله: «فِي المَفْعُولِ» يريدُ: أنَّ هذه الأسماءَ إذا كانت من فعلٍ متعدٍّ، عملت في المفعول كما يعملُ الفعلُ الذي أُخذِت منه، فكما تقولُ: زيدٌ ضربَ أبوهُ عمراً، كذلك تقولُ: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً، وأَطلَقَ المفعولَ، ولم يُقيِّدْهُ باثنين ولا ثلاثة؛ ليَدخُلَ فيه الجميعُ، وكما تقولُ: ظننتُ زيداً قائماً، كذلك تقولُ: أنا ظانٌّ زيداً قائماً، وكما تقولُ: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، كذلك تقولُ: أنا معْلِمٌ زيداً عمراً منطلقاً، والعملُ في المفعول يستلزمُ العملَ في الفاعل؛ لأنه لم يوجدْ فِعلٌ يَنصبُ ولا يَرفعُ، فلذلك سَكتَ عنه، فمُرادُهُ: كالفِعلِ في المفعولِ والفاعلِ.

وقوله: «أَو فِي / الفَاعِلِ» يريدُ: فقط[1]. نبَّهَ به على اسم الفاعلِ المأخوذِ من [٣٢/أ] الفعل الذي لايتعدَّى، فاستوفى أنواعَ الفعل المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي، ولذلك جاء بـ «أو» وهي التي تُعطي ثبوتَ أحدِ الشَّيئين، لأنَّ التعدِّيَ وعدمَ التعدِّي، صفتان لا تجتمعان في فِعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ. وقولنا: «في حالة واحدة» احترازٌ من الأفعال التي تتعدَّى تارةً ولا تتعدَّى أخرى؛ لأنَّ الحالةَ التي لا تتعدَّى فيها، غيرُ الحالة التي تتعدَّى فيها نحو: فَغَرَ فوهُ، وفَغَرَ فاهُ، فمعنى غيرِ المتعدي: انفتَحَ فوهُ، ومعنى المتعدي: فَتَحَ فاهُ، فالحالتان مختلفتان، وإذا قرَّرْنَا أنَّ الفعلَ الواحدَ لا يكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ في حالةٍ واحدةٍ، أشبَهَ

---

(١) قال ابن القواس في شرح الألفية ٢/٩٧٨: «فقوله: «أو في الفاعل» يجب أن يقيِّدَهُ بقوله: فقط» .

أن تُصوِّرَ من المسألةِ قضيةً منفصلةً حقيقته، وهي التي تَمنعُ الجمْعَ والخلُوَّ، بمعنى أنه لا يجتمعُ طرفاها ولا يرتفعان، بل يكون واحدٌ منهما، وتصويرُ هذه القضية أن نقولَ: الفعلُ إمَّا أن يتعدَّى أو لايتعدَّى، فقولُنا:«إما أن يتعدى» هو معنى قولِ المصنف: «كالفعل في المفعول والفاعل» على ما قررناه، وقولنا: «أو لا يتعدى» هو معنى قوله: «أو في الفاعل» فقط، على ما قررناه، والتعدي وعدمُ التعدي لا يجتمعان في فعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضيةِ لا يجتمعان، والتعدِّي وعدمُ التعدي أيضاً لا يَرتفعان عن الفعل الواحد في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضية لا يرتفعان، وإذا امتَنَعَ اجتماعُ طرفَيها وارتفاعُهُما، فهي حقيقتُهُ كما قدَّمْنَا. وهذا أقرَبُ ما يُقالُ في هذا، وكانَ الحقُّ أن لا نَذكُرَ شيئاً من هذا في هذا الموضع؛ لأنَّ النَّحْوِيَّ لم يَبْنِ كلامَهُ على هذه الطريقة، إلا أنَّ

بعضَ الشُّرَّاحِ[1] اعترَضَ على المصنِّفِ بهذه الطريقة، وجَعَلَ القضيةَ / كأنها مانعةٌ [٣٢/ب] الجمْعَ، ثم اعترَضَ عليها وأبطَلَهَا، ومَالَ إلى أنها مانعةٌ باعتبار أنَّ الفعلَ لا يخلو من العملِ، فلا يوجدُ فعلٌ ليس [له][2] فاعلٌ ولا مفعولٌ. والذي قرَّرْنَاهُ أقرَبُ إلى التَّحقيق.

واعلم أنَّ قولَهُ: «في المفعول» يحتمِلُ أن يتعلَّقَ بقوله: «العامل» فيكونُ التقديرُ: الاسمُ العاملُ في المفعولِ أوفي الفاعلِ كما يعملُ الفعلُ، ويحتمِلُ أن يكونَ متعلقاً بمضافٍ محذوفٍ التقديرُ: كعَمَلِ الفعلِ في المفعول أوفي الفاعل، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ [المضافُ][3] إليه مُقَامَهُ، والله أعلَمُ.

---

(١) هو ابن النَّحْوية في شرحه على الألفية لوحة (٢٠٣).

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

[اسم الفاعل]

٥٩٥ ـ فَالأَوَّلُ اسمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَواسمُ فَاعِلٍ للاسْتِقْبَالِ

٥٩٦ ـ يَنْصِبُ مَفْعُولاً بِهِ كَالفِعْلِ تَقُولُ: زَيدٌ مُبْغِضٌ ذَا البُخْلِ

٥٩٧ ـ وَالشَّرْطُ في إِعْمَالِهِ أَن يَعْتَمِدْ عَلَى مُصدَّرٍ إِلَيهِ يَسْتَنِدْ

٥٩٨ ـ وإِنْ تُرِدْ بِهِ المُضِيَّ فَأَضِفْ وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلاَمٍ وَأَلِفْ

٥٩٩ ـ فَالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُلِّ حَالِ فِي الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ

٦٠٠ ـ كَزَيدٌ الضَّارِبُ عَمْراً وَالرَّجُلْ وَإِنْ تَكُنْ ثَنَّيتَ أَو جَمَعْتَ قُلْ

٦٠١ ـ الضَّارِبَانِ العَبْدَ والنُّونُ ثَبَتْ في لُغَةٍ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ

٦٠٢ ـ كَالحَافِظُو عَورَةَ نُونهُ حُذِفْ إِذْ حَلَّهُ المَوصُولُ لامٌ وأَلِفْ

٦٠٣ ـ وَكُلُّ مَا كَانَ مِنِ اسْمِ فَاعِلِ تُجْرِيْهِ فِي الإِعْمَالِ مُجْرَى فَاعِلِ

٦٠٤ ـ فَيَسْتَوِي مُفَعِّلٌ وَمُفْعِلُ بِفَاعِلٍ وَهَكَذَا مُسْتَفْعِلُ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائلَ :

الأولى: في حد اسم الفاعل، وفي تسميته، وفي اشتقاقه:

أمَّا حدُّهُ: فاختلَفَتْ عبارةُ النَّحْوِيِّين في ذلك، فحَدَّهُ ابنُ مالكٍ في «التسهيل»[1] بأنْ قالَ: هو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ،/ جارية في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من [٣٣/أ] أفعالها بمعناهُ، أو معنى الماضي. فقولُهُ: «صفةٌ» أتى به على طريقةِ الجنسِ؛ لأنَّهُ يَشمَلُ المحدودَ وغيرَهُ، ألا ترى أنَّهُ يَشمَلُ اسمَ الفاعلِ، والمفعولَ، وأمثلةَ المبالغة، وقالَ المصنِّفُ[2] في الشَّرْحِ: ذِكْرُ الصفةِ مُخْرِجٌ للأسماء الجامدةِ، واعتَرَضَ عليه الشيخُ

(١) انظر التسهيل: ١٣٦ .

(٢) يقصد ابن مالك رحمه الله، وكلامه في شرح التسهيل ٣/٧٠ .

أبوحيَّان[١]: بأنَّ الجنسَ لم يُؤتَ به للاحتراز، إنما أُتِيَ به ليشملَ المحدودَ وغيرَهُ، وإنما الذي أُتِيَ به للاحترازِ الفصلُ، وكثيراً يَعترضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْلِ هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه .

وقولُهُ: « الدالَّةُ على فاعلٍ » فصْلٌ يخرُجُ به اسمُ المفعولِ نحو: مضروبٌ، والمصدرُ الموصوفُ به نحو: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ؛ لأنهُ مُقدَّرٌ باسمِ المفعول أي: مضروبُ الأميرِ .

وقولُهُ: « جاريةٍ في التذكير والتأنيثِ على المضارع من أفعالها » يعني بالجرَيَان: في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروف، والمعتَبَرُ نوعُ الحركةِ لا شَخْصُهَا، فقد يتفِقُ نحو «ضارب» مع « يضرب»، وقد يختلفُ نحو « خارِج » مع « يَخرُج »، ألا ترى أنَّ الراءَ في اسمِ الفاعلِ مكسورةٌ، وهي في الفعل مضمومَةٌ، ولذا قال ابنُ الخشَّابِ[٢]: هو وزْنٌ عَرُوضيٌّ لا تَصريفيٌّ، يعني أنَّ العَروضيَّ مُرَادُهُ حَرَكَةٌ لا بعينها، والتَّصريفيُّ مُرَادُهُ نَفْسُ الحركةِ وبعينها[٣]، وأمَّا عددُ الحروفِ فيكونُ[٤]ملفوظاً بجميعِها نحو: « ضارِب » مع « يضرب »، وقد يُقدَّرُ بعضُها نحو: « رامٍ » مع يرمي، فإن الياءَ محذوفةٌ .

واحترَزَ بقوله: « جاريةٍ على المضارع » عن الصِّفَةِ التي هي جاريةٌ على الماضي كـ«حَسَن»، فإنَّ وزنَهُ وزْنُ ضَرَب، و « يَقِظ »، فإنَّ وزنَهُ وزنُ عَلِم، وعن الصِّفَةِ غيرِ الجارية نحو: سَهْلٍ وكَرِيمٍ، وعن أمثلةِ المبالغةِ، فإنَّهَا / غيرُ جاريةٍ على الفعل [٣٣/ب] المضارع .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٠٥ .

(٢) هو أبو محمد، عبدُ الله بن أحمد بن الخشاب النحويُّ البغداديُّ، أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى قيل: إنه في درجة الفارسي، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي والفصيحي وغيرهم، من مصنفاته: « المرتجل » في شرح جمل الجرجاني ، و « شرح اللمع » ، و« الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل » و«الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح » وغيرُها، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٩٩، ومعجم الأدباء ١٢/٤٧، وبغية الوعاة ٢/٢٩ .

وهو في المرتجل: ٢٣٦ بمعناه، ونقله عنه ابن إياز في شرح الفصول لوحة (٨٥)

(٣) في الأصل: « وتعيينها » .

(٤) قوله: « فيكون » مكرر في الأصل .

واحترز بقوله: « في التذكير والتأنيث » عن الصِّفَةِ التي تجري على المضارع في حال التذكير، ولا تجري عليه في حالِ التَّأنيث نحو: رجُلٌ أهْيَفُ وأعْمَى، فإنهُ في هذه الحالةِ جارٍ على المضارع، فإذا قُلْتَ في التأنيث: هَيفَاءُ وعَمْيَاءُ، لم يَجْرِ على المضارع في حالِ التأنيثِ، بخلافِ « ضَارِب »؛ فإنَّهُ جار[1] على المضارع، سواءٌ كان بالتاء أم لا؛ لأنَّ التاءَ لا تُغيرُ لفظَهُ.

وقولُهُ: « لمعناه أو معنى الماضي » أي: لمعنى المضارعِ من زمانِ الحالِ والاستقبال، أو معنى الماضي من الزمان الماضي، واحترَزَ بهذا عن صفاتٍ جاريةٍ في اللفظِ على المضارعِ، إلا أنها لا تَتَقَيَّدُ بزمانٍ، بل يُرَادُ بها معنى الثُّبُوتِ والاستمرارِ كـ « ضَامِرِ الكَشْحِ » ، و « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ »، فمِثْلُ هذا لا يَدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ، قالَ ابنُ مالكٍ[2]: ولذلك أُضيفَ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى كـ « ضَامِرِ الكَشْحِ » ، كما تُضَافُ الصِّفَةُ التي لا تُجَاري المضارعَ كـ « حَسَنُ الوجهِ » . انتهى الكلامُ على هذا الحدِّ .

وحَدَّهُ أيضاً في « شرحِهِ لكافِيَتِهِ[3] » فقالَ: اسمُ الفاعلِ ما صِيغَ مِنَ مَصْدَرٍ مُوَازِناً للمضارِعِ، ليَدُلَّ على فاعِلِهِ، غيرِ صالحٍ للإضافةِ إليه. فقولُهُ: « ما صِيغَ من مَصدَرٍ » هو الجِنسُ، وقولُهُ: « مُوازناً للمضارع » احترَزَ به عمَّا صِيغَ من المصْدَرِ وليسَ مُوازناً للمضارع، وقولُهُ: « ليدُلَّ على فاعِلِهِ » احترَزَ به عن اسمِ المفعول، وقولُهُ: « غيرِ صالحٍ[4] للإضافة إليه » احترَزَ به عن الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ، فإنها صالحةٌ للإضافة إلى الفاعل .

وحَدَّهُ ابنُ الحاجبِ[5] فقالَ: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لـمَنْ قام به بمعنى الحدوث.

قولُهُ: « ما اشتُقَّ من فِعْلٍ » جِنْسٌ يَدخُلُ تحتَهُ اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهة. وقولُهُ: « لـمَن قامَ به » أي: لمن نُسِبَ إليه الفعلُ[6]، ويخرُجُ به اسمُ المفعول.

---

(١) في الأصل: « حاري » .

(٢) شرح التسهيل ٣/٧٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧-١٠٢٨ .

(٤) في الأصل: « صالحة » .

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . وانظر الكافية: ١٨٠ .

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢/١٩٨: « الأولى أن يقول: لما قام ، وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره =

/ وقولُهُ: «بمعنى الحدوث» يخرُجُ به الصِّفَةُ المشبَّهَةُ نحو: زيدٌ حَسَنُ الوَجهِ؛ لأنَّ [٣٤/أ] الحُسْنَ وإنْ قامَ بزيدٍ، لكنَّهُ معنى ثابتٌ له، غيرُ مُتجَدِّدٍ في وقتٍ دون وقتٍ، فلَو قَصَدْتَ تجدُّدَ الصفةِ قُلْتَ: حَاسِنٌ اليومَ أو غداً .

وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحمَويُّ، عُرِفَ بـ «ابنِ النَّحْوِيَّة[1]» فقالَ: اسمُ الفاعل ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع .

فقولُهُ: «ما دَلَّ على حدث» كالجنس، وقولُهُ: «وفاعِلٍ» يُخْرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التَّفضيلَ، وقولُهُ: «جارياً على المضارع» يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ .

وقال جمالُ الدِّين بنُ إيازٍ البغداديُّ[2]: اسمُ الفاعلِ الأصليِّ هو الجاري على «يَفْعَلُ» لفظاً أو تقديراً.

فقوله: «الأصليِّ» أخرَجَ به أمثلةَ المبالَغة، وقولُهُ: «الجاري على «يَفْعَلُ» لفظاً» نحو ضَارِب مع يَضْرِب، وقولُهُ: «أو تقديراً» نحو: رامٍ مع يَرمي .

وإنما طوَّلْنَا بإيراد هذه الحدودِ؛ لأنَّ في كلٍّ واحدٍ منها زيادةَ فائدةٍ على الآخَر، فأردْنَا أن نُوَسِّعَ المجالَ على النَّاظِرِ؛ ليأخُذَ منها ما قَرُبَ من ذِهنِهِ .

وأمَّا تسميتُهُ:

فيُقَالُ له: اسمُ الفاعل، بمعنى أنَّه يُطلَقُ على فاعلِ الفعلِ الذي اشتُقَّ منه، وسواءٌ كان على صيغة فاعلٍ كضارب، أو على غيرِهِ من الصِّيَغِ التي تُطْلَقُ على الفاعل كمُنْطَلِقٍ ومُسْتَخْرِجٍ، فإذا قُلْتَ: يقُومُ زَيدٌ، فقائمٌ هو اسمُ الفاعل؛ لأنَّه يُطلَقُ ويُرادُ به زَيدٌ الذي هو فاعلُ «يَقُومُ»، وكذلك إذا قُلْتَ: يَنطلِقُ زَيدٌ، فمُنطَلِقٌ اسمُ فاعلٍ؛ لأنه اسمٌ لزَيدٍ الذي هو فاعلُ «ينطلق».

يذكر بلفظة ما، ولعله قصد التغليب» ، وانظر الفوائد الضيائية ١٩٥/٢ .

(١) انظر شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر المحصول في شرح الفصول لوحة (٨٥) مخطوط .

وأمَّا اشتقاقُهُ: فقيل: مُشتَقٌّ من الفعلِ المضارِعِ لجرَيَانِهِ عليه، وهو الظَّاهِرُ، وقيل: مُشتَقٌّ من المصدَرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ، وهو مذهَبُ ابنِ مالك[1].

المسألة الثانية: في صيغة اسم الفاعل:

/ ولا يخلو الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعلِ أن يكونَ ثلاثياً أو أزيَدَ، فإن كان [٣٤/ب] ثلاثياً، فقياسُهُ على الجملةِ أن يأتيَ على فاعِلٍ، وأمَّا على التَّفصِيلِ :

فإن كان على «فَعَل» بفتح الفاءِ والعينِ فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كانَ متعدياً فالقياسُ: «فاعِل» نحو: ضَرَبَ فهو ضارِب .

فأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها: «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين، قالوا: قَطَعَ رَحِمَهُ فهُوَ قُطَعٌ وقُطَعَةٌ، وقالوا: قَاطِع، على القياس، وقالوا: غَدَر فهو غُدَرٌ، وجاء غَادِرٌ على القياس، ومنها: «فَيعِل» بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: سَادَ قومَهُ فهو سيِّدٌ[2].

فإن كان لازماً فالقياسُ: «فاعِلٌ» نحو: خرَجَ فهو خارِجٌ .

فأما غيرُ القياس فجاءَ على أمثلَةٍ منها: «فَعِيل» بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: عزَفَ فهو عَزِيفٌ، وعَوِجَ فهو عَوِيجٌ، ومنها: «فَعَال» بفتح الفاء، قالوا: جَادَ فهو جَوَادٌ، ومنها: «فَيْعِل» بكسر العين، قالوا: مَاتَ فهو ميِّتٌ، ومنها: «فَيعِلان» بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: بَاحَ فهو بَيِّحَان، ومنها: «فَعْلَان» قالوا نَعِسَ فهو نَعْسَان، ومنها: «فَوْعَل» قالوا: خَتَعَ بالخاء المعجمة والتاءِ المثناةِ من فوق، إذا صارَ تحتَ الظُّلْمَةِ فهوَ خَوْتَعٌ.

فإن كان على «فَعِل» بكسر العين، فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كان متعدياً فقياسُهُ: «فَاعِلٌ» نحو: عَلِمَ فهو عَالِمٌ، وأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها:

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢ - ١٠٢٨ .

(٢) في الصحاح (سود) : « قال الفراء: يقال: هذا سيدُ قومِه اليوم، فإذا أخبرتَ أنه عن قليل يكون سيدهُم قلتَ: هو سائدٌ قومَه عن قليل وسيِّد » .

« فَعِيل » نحو: عَشِقَ فهو عَشِيقٌ، ومنها: « فَعِلة » بفتح الفاء وكسر العين، و« فَعَلْنَة » بفتح الفاء والعين وسكونِ اللامِ ونونٍ بعدها، قالوا: عَلِقَتْ نفسُهُ الشيءَ فهي عَلِقَةٌ وعَلَقْنَةٌ، ومنها: « فَعِل » بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: رَضِعَ فهو رَضِعٌ .

فإن كان غيرَ متعدٍّ؛ فإن كان معتلَّ اللام فقياسُهُ: / « فَعِيلٌ » نحو: حَيِيَ فهو [٣٥/أ] حيِيٌّ، وغَنِي فهو غنِيٌّ، وشقيَ فهو شَقِيٌّ، وقد جاء على « فَعْلاَن » قالوا: صَدِيَ فهو صَدْيَان، ورَوِيَ فهو رَيَّان، وعلى « أفعل » قالوا: عَمِيَ فهو أَعْمَى .

فإن كان صحيحاً فالقياسُ فيه « فاعِلٌ » إلا أنه قليلٌ، قالوا: سَلِمَ فهو سَالِمٌ، وقد جاء فيه فَعِيلٌ ، قالوا: حَزِنَ فهو حَزِينٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ.

وقال بعضُ الأندلُسيِّين[١]: إنْ كانَ[٢] في الآفاتِ والخِلَقِ والألوان، جاء على «أَفْعَل» نحو: عَمِي فهو أَعْمَى، وشَنِبَ فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ، وإن كان في الامتلاء وضدِّهِ كان على « فَعلان » نحو: رَيَّان وصَدْيَان .

وقال ابنُ مالكٍ في بعض تصانيفِهِ[٣]: قياسُهُ « فَعِلٌ » و« فَعْلان » و« أَفْعَل[٤] » نحو: أشِرَ فهو أشِرٌ، وصَدِيَ فهو صَدْيان، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ؛ إذا لم يُبصِرْ في الشَّمْس .

وأما « فَعُل » بضم العين فقياسُهُ: « فَعِيلٌ » نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وقد جاء على « فاعِلٍ » وهو قليلٌ، قالوا: حَامِضٌ ومَاثِلٌ وكَامِلٌ وطَاهِرٌ وفَارِهٌ وفَاضِلٌ ووَادِعٌ، من حَمُضَ، ومَثُلَ الرَّجُلُ إذا صارَ فَاضِلاً، وكَمُلَ، وطَهُرَت المرأةُ، وفَرُهَ الرَّجُلُ إذا كان حاذقاً في أمورِهِ، وفَضُلَ الشَّيءُ إذا بقِيَتْ منه بقيَّةٌ، ووَدُعَ الرَّجُلُ إذا

---

(١) في التذييل والتكميل ٣/٢٠٥: « وقال بعض أصحابنا ... » .

(٢) أي: « فَعِلَ » اللازم .

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٤) وزاد أيضاً « فَعِيل » في قُوَّةٍ أو ضَعْفٍ كقَوِيَ فهو قويٌّ، وعَمِيَ فهو عميٌّ، وسَمِنَ فهو سمينٌ، ومَرِضَ فهو مريضٌ » . المرجع السابق .

سَكَنَ. والعينُ في هذه الأفعال مضمومةٌ، قال ابنُ خالويهِ[١]: لم يشِذَّ منها إلا فَرُهَ فهو فارِهٌ، وباقيها قد جاء فيها الفتحُ في العين مع الضمِّ، فيكونُ مما استُغنِيَ باسمِ الفاعل من «فَعَلَ» بفتح العين، عن اسمِ الفاعل من «فَعُلَ» بضمِّ العين.

وقال ابنُ مالكٍ[٢] في بعض تصانيفه: جاء فيه «فَعْلٌ» قالوا: سَهْلٌ وحَزْنٌ وصَعْبٌ.

وقد جاء فيه [«فَعَالٌ»][٣] بفتح الفاء وضمها فقالوا: جَبُنَ فهو جَبَان، وشَجُعَ فهو شُجَاع.

وجاء فيه «أَفْعَلُ» و«فُعَلَةٌ» بضم الفاء وفتح العين / قالوا: أَشْجَعُ وشُجَعَةٌ. [٣٥/ب]

وجاء فيه «فَعْلان» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: صَرُعَ فهو صَرْعَان.

وجاء «فُعَّالٌ» بضم الفاء وتشديد العين قالوا: وُضَّاءٌ.

وجاء «فَعْلٌ» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: غمُرَ فهو غَمْرٌ إذا لم يجرِّب الأمور.

وجاء «فَعُولٌ» بفتح الفاء قالوا: حَصِرَت النَّاقةُ فهي حَصُورٌ[٤]؛ إذا ضاق مجرَى لبنِهَا.

فإن كان الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعل زائداً على الثلاثة، فاسمُ الفاعل يُوازِنُ المضارِعَ بميمٍ في أوله مضمومةٍ، وما قبلَ آخره مكسورٌ لفظاً نحو: منطلق، فاللامُ مكسورةٌ لفظاً، أوتقديراً نحو: مرتَد، فإنه وإن كان مفتوحَ ما قبلَ الآخرِ فإنه في التقدير مكسورٌ، الأصلُ: مرتَدِدٌ، وكُسِر فَرْقاً بينَه وبين اسمِ المفعول.

---

(١) أبو عبد الله الحسن بن خالويه بن حمدان الهمذاني، عالم نحوي، من تصانيفه «ليس في كلام العرب» وإعراب القراءات السبع» وغيرها، توفي سنة ٣٧٠ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥٩/٢، ومعجم الأدباء ٢٠٠/٩.

وانظر قوله في كتابه «ليس في كلام العرب» ص: ١٢٠، قال: «ليس في كلام العرب فَعُلَ وهو فاعل إلا حرفان: فَرُهَ فهو فارِهٌ، وعقِرْتُ الناقةَ فهي عاقِرٌ ...».

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٧٠٧/٢، قال: «واستُغني في فَعُلَ بفعِيل... وبفَعْل نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ».

(٣) في الأصل: «فعلان» وهو خطأ؛ لأنه مثّل لـ«فَعال»، وسيذكر «فعلان» بعد قليل.

(٤) انظر الأفعال للسرقسطي ٣٣٣/١، والأفعال لابن القطاع ٢٠٦/١، ويقال: أحصرت الناقة فهي حصور، وفي التاج (حصر): «حَصِرَت (بالفتح) وأحصرت».

ومعنى الموازنةِ أن يكونَ عددُ حروفِهِ كعدد حروفِ المضارِعِ، وكذلك الحركاتُ، فتقولُ مِن «يُكرِمُ»: مُكرِمٌ، ومِن «يُكرِّمُ» بالتشديد: مُكرِّمٌ، ومِن «يُدحرِجُ»: مُدَحرِجٌ، ومِن «يُضارِبُ»: مُضارِبٌ، ومِن «يتدحرَج»: متَدحرِجٌ، ومِن «يَنكسِرُ»: مُنكسِرٌ، ومِن «يَرتَدُّ»: مُرتَدٌّ، ومِن «يَتعاظَمُ»: [مُتعاظِمٌ][1]، ومن «يَقتدِرُ»: مُقتدِرٌ، ومن «يَستعطِفُ» مُستعطِفٌ، ومن «يَسلَنْقِي»: مُسْلَنْقٍ[2]، ومن «يَغْدَودِنُ»: مُغدَودِنٌ[3]، ومن «يَسْحَنْكِكُ»: مُسْحَنْكِكٌ[4]، ومن «يجلوِّذ»: مجلَوِّذٌ[5]، ومن «يشهابُّ»: مُشهابٌّ[6].

انتهت صيغةُ اسمِ الفعل من الثلاثي والزائدِ عليه، وبقي علينا تنبيهَاتٌ:

الأول: وقد يُكْسَرُ ضَمُّ الميمِ من اسم الفاعلِ إتباعاً لكسْرِ ما قبلَ الآخِر، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ إتباعاً لضمِّ الميمِ؛ ليكونَ ذلك كالمعادَلَةِ بينَهُما، مثالُهُ: قولُهُم في «مُنْتِن»[7]: مِنْتِن، بكسر الميم مع كسرالتاء، أوبضم التاء مع ضم الميم، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ / إتباعاً لرفْعِ ما بعدَهُ، قالوا في قولهم: «هذا مُنْحَدِرٌ» بكسر الدال: هذا مُنْحَدُرٌ، بضم الدال إتباعاً لحرَكة الراء، وفيه إتباعُ حركةِ البناءِ للإعراب. [٣٦/أ]

الثاني: قد يُستغنَى باسم الفاعل من فِعْلٍ عن اسم الفاعلِ من فِعْلٍ آخَرَ، فمن ذلك

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) اسلنقى الرجل: نام على ظهره. الصحاح (سلق).

(٣) اغدودن الشعر: طال وتمَّ. الصحاح (غدن).

(٤) اسحنكك الليل: أظلم. الصحاح (سحك).

(٥) اجلوَّذ بهم السير: دام مع السرعة. الصحاح (جلذ)، وفي تفسير غريب أبنية الكتاب للسجستاني: ١٣٧: يقال: احلوَّذ إذا أبطأ.

(٦) اشهابَّ رأسه واشتهب: غلب بياضه سوادَه. التاج (شهب).

(٧) من النَّتْنِ، وهو الرائحة الكريهة. (الصحاح - نتن)، وانظر هذه اللغات الواردة في (منتن) الكتاب ١٠٩/٤، وشرحه للسيرافي (السيرافي النحوي) ٢٨٦، ٤٦٥، ٦٥١، ومعاني القرآن للأخفش ٤/١، والخصائص١٤٣/٢، والمحكم ١٨٩/٣.
ونَقَلَ ابنُ السكيت في إصلاح المنطق ٢١٨ عن أبي عمرو أن « مُنْتِن » من أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من نَتُنَ، وردَّهُ ابنُ جني رحمه الله في الخصائص ١٤٣/٢ بقوله: « فأما قولُ من قال: إن « مُنْتِن » من قولهم: أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من قولهم: نَتُنَ الشيءُ، فإن ذلك لُكْنَةٌ منه ». وعن أبي عمرو أيضاً: أن مِنْتِن أصله: مِنْتِين، فحذفوا المدة. تاج العروس (نتن).

قولُهُم: حَبَّهُ فهو مُحِبٌّ، فـ« محِبٌّ » هنا اسمُ فاعلٍ من أحَبَّ، نَابَ عن حَابٌّ، اسمُ الفاعل من حَبَّ، وقد جاء العكسُ، استغنَوا بـ«فاعِلٍ» عن مُفعِل، قالوا: أورَسَ الرِّمْثُ، فهو وارِسٌ، ولم يقولوا: مُورِسٌ[١]، استغناءً عنه بوارِسٍ، ومعنى أورَسَ: اصْفَرَّ، والرِّمْثُ: بكسر الراء وسكونِ الميم: شجرٌ تأكُلُهُ الإبلُ[٢] .

ومنه: أيفَعَ الغلامُ[٣] إذا ترعْرَعَ، فهو يافِعٌ، ولم يقولوا: مُوفِعٌ .

ومنه: أورَقَ الشَّجرُ، فهو وارِقٌ، قال الشَّاعر:

كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[٤]

استغنَوا باسم الفاعل من «وَرَقَ» عن اسم الفاعل من «أورَقَ» يُقَالُ: وَرَقَ الشَّجَرُ وأَورَقَ، وبالألِفِ أكثَر .

ومنه: أَقْرَبَ القومُ، فهم قارِبُون؛ إذا كانت إبِلُهُم قَوَارِب، وذلك إذا بقي بينهم

---

(١) وفي القاموس المحيط (ورس) إشارة إلى وجوده بقلّةٍ، قال: « ومُورِسٌ قليلٌ جداً وإن كان القياس ». قال الزَّبيدي في تاج العروس (ورس): « وقد جاء في شعر ابنِ هرمة:

وَكَأنما خُضِبَت بَحَمضٍ مُورِسٍ آباطُها من ذي قُرونِ أَيَايِلِ

كذا زعمه بعضُ الرواةِ الثقاتِ، وهذا غيرُ معروفٍ » وانظر شعر ابن هرمة: ١٧٣ .

(٢) وهو شجر يشبه الغضى لا يطول، ولكنه ينبسط ورقه، وهو شبيه بالأشنان، والإبل تحمِّض بها إذا شبعت من الخَلَّة وملَّتْهَا. (تاج العروس (رمث) عن ابن سيده) . وانظر النبات للأصمعي: ١٨، ٢٦.

(٣) في الأصل: « الكلام »

(٤) عجز بيت من الطويل، وهو لعِلْبَاءَ بنِ أرقَمَ بنِ عوفٍ اليشكريِّ، عاصر النعمان بن المنذر، وله معه قصة طريفة، والبيت من قصيدة له، يعتذر فيها إلى النعمان. انظرها في شعر بني يشكر من ديوان بني بكر في الجاهلية ٦٧٩، والأصمعيات ١٥٧. وينسب البيت إلى غيره كما في الخزانة ٤١٣/١٠، والبيت بتمامه:

فَيوماً تُوافِينا بوجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبيةً تَعطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

والشاهد في: الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٥/١، والمسائل البصريات ٦٥٣/٢، وسر الصناعة ٦٨٣/٢، والمنصف ١٢٨/٣، ٢٦٥، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، والإنصاف ٢٠٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٨، وشرح التسهيل ٤٣/٢، ٥١/٤، وشرح أبيات المغني ١٥٨/١ . و(مقسَّم): حسنٌ جميل، و(تَعطُو): العَطْوُ: التناول ورفع الرأس واليدين، وظبيٌ عُطُوٌّ مثلثة وكعَدُوٍّ: يتطاول إلى الشجر ليتناول منه. القاموس المحيط (قسم) .

وبين الماء ليلةٌ، استغنَوا بـ «قارِبٍ» عن «مُقْرِبٍ»[١] .

وقالوا: أعقَّت الفَرَسُ، بالقاف فهي عَقُوقٌ: إذا حَمَلَت، استغنَوا بـ «عَقُوق» عن «مُعِق» .

قال أبوعليٍّ القالي[٢]:ولا يُقَالُ:مُعِقٌّ. قال صاحِبُ «الصحاح»[٣]: «إلا في لغة رديئة».

وقالوا: أحْصَرَت الناقةُ، فهي حَصُورٌ؛ إذا ضاق مجرَى لَبَنِهَا، استغنَوا به عن مُحْصِر.

الثالث: قد يُستغنَى باسم المفعول عن اسم الفاعل، فمن ذلك قولُهُم: اجرَأَشَّت الإبلُ؛ إذا سَمِنَت، فهي مُجْرَأَشَّةٌ[٤]، بفتح الهمزة، فهو اسمُ مفعول، استغنَوا به عن اسم الفاعل .

---

(١) انظر الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ٨٣/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧/٣ وفيه: « ... فهم قارِبُون، ولا يقال: متقرِّبُون » وهو خطأ .

(٢) إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ٣٥٦ هـ، ولم أعثر على هذا القول في مظانه من كتابَيه الأمالي والبارع، ونقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣ .

(٣) انظر الصحاح (عقق) ١٥٢٨/٤، ومثله في القاموس المحيط (عقق)، قال الزَّبيدي في تاج العروس (عقق): « ومنه قول رؤبة:

قد عتَقَ الأجدَعُ بَعدَ رِقٍّ
بِقَارِحٍ أو زَولَةٍ مُعِقِّ

وكان أبو عمرو يقول: عَقَّت، فهي عقوقٌ، وأعقَّت فهي مُعِقٌّ، واللغةُ الفصيحةُ: أعقَّت فهي عَقُوقٌ».

(٤) قال ابن دريد في الجمهرة ٢٨١/١: « العرَبُ جعَلَت مُفعِلاً مُفعَلاً في ثلاثة مواضع: أحصَنَ فهو مُحصَنٌ، وألفَجَ فهو مُلفَجٌ؛إذا أفلَسَ، وأسهَبَ فهو مُسهَبٌ » قال ابن خالويه في كتاب ليس ص: ٥١ : « ووجدت حرفاً رابعاً وهو: اجرَأَشَّت الإبل، فهي مُجرَأَشَّة» ومثله قال الصاغاني في الشوارد: ٣٥٦.

قال الزَّبيدي في تاج العروس (سهب): « قلتُ: واستدركوا أيضاً: أهتَرَ فهو مُهْتَرٌ ... وسيأتي للمصنف: أجذَعَ فهو مُجذَعٌ، لما لا أصل له ولا ثبات، نقله الصاغاني عن ابن عبَّاد، ولم أرَ أحداً ألحقه بنظائره، فتأمَّلْ ذلك » وانظر: التكملة للصاغاني وتاج العروس (جذع) .

وفي التاج (لفج): « وكلُّ فعل على (أفعل) فاسمُ الفاعل منه مُفعِل بكسر العين، إلا أربعةَ أحرف جاءت نوادر على مُفْعَل بفتح العين: أحصَنَ الرجل فهو محصَن، وألفج فهو مُلفَج، وأسهَب في الكلام فهو مُسهَب، وأسهَم فهو مُسهَم إذا أكثر » .

وقالوا: أَحْصَنَ الرَّجُلُ، فهو مُحْصَن، بفتح الصاد .

وقالوا: قطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَلاَ[١]، فهو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطّ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه[٢] .

وقالوا: / ألفَجَ الرجُلُ؛ ذَهَبَ مالُهُ، فهو مُلفَجٌ، بفتح الفاء[٣] . [٣٦/ب]

وقالوا:أَسْهَبَ الرَّجُلُ؛ إذا كثُرَ كلامُهُ، فهو مُسْهَب[٤] بفتح الهاء، وكذلك إذا لَدَغَتْهُ العَقْرَبُ.

فهذه أفعالٌ لم يُسمَع منها اسمُ الفاعل، استغنَوا عنه باسم المفعول[٥]، وإذا كان «أسهَبَ» بمعنى فَصُحَ، أو بَلَغَ الرملَ في حفرِهِ، ولم يبلغ الماءَ، أو أكثرَ العطاءَ، أو تغيَّرَ وجهُهُ، أو نَزَلَ السَّهْبَ؛ أي: المكانَ السهلَ، أو أسهبَ الفرَسُ؛ إذا سبَقَ، فقد استعملوا منه اسمَ الفاعلِ، فقالوا: مُسْهِبٌ، بكسر الهاء .

---

(١) الأفعال للسرقسطي ٩٦/٢، وفي تهذيب اللغة للأزهري ٢٦٦/٨: « وقال شَمِر: قطَّ السعرُ (إذا غلا) خطأٌ عندي، وإنما هو بمعنى فتَرَ، قلتُ: وَهِمَ شمرٌ فيما قال » وانظر التاج (قطط) .

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل النحوي اللغوي الضرير، من أهل مرسية بالأندلس، توفي سنة ٤٥٨ هـ. انظر: إنباه الرواة ٢٢٥/٢، ومعجم الأدباء ٢٣١/١٢ .
وهذا القول نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وابن عقيل في المساعد ١٩١/٢، والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قال رحمه الله: « وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ـ مفعولٌ بمعنى فاعل ـ : غَلاَ » المحكم ٧١/٦ .

(٣) في الأصل: « وقالوا: ألتج الرجلُ: ذهب مالُهُ، فهو ملتَج، بفتح التاء ... » كلها بالتاء بدل الفاء، وهو خطأ، والتصحيح من المصادر الآتية في حاشية (٤) .

(٤) في التاج (سهب): « وأسهب الرجلُ: أكثر من الكلام، فهو مُسهِبٌ ـ بالكسر ـ ومُسهَبٌ ـ بالفتح ـ ... » ونقل بعضُهُم أن مُسهَب بالفتح لمن أكثَرَ من الكلام الخطأ، فإن كان ذلك في صوابٍ فهو بالكسر، ونسبه الأعلم في رسالة (مسهَب) له (في نفح الطيب) ٧٧/٤ إلى القالي، انظر البارع (فيما نسب إليه ولم يوجد في المطبوع) ص: ٧١٧، والتاج (سهب) . وفي هذه الكلمة آراءٌ أخرى للعلماء، انظرها في التاج .

(٥) قال ابن الحنبلي في عقد الخلاص: ٢٧١: « وفي كتاب التوسعة لابن السكيت تجويز الكسر فيهما [أي: في مسهَب وملفَج] أيضاً على القياس ... » .

المسألة الثالثة: في حقيقة الشَّبَهِ الذي بين اسمِ الفاعل والفعل الموجِبِ للعمَلِ، وما بينهما من الفرْقِ بعد العمل.

فالكلامُ فيها من وجهَين:

الأول: في حقيقة الشبه :

وقد اختَلفَ النحويون في ذلك على قولين:

الأول: للكسائي: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا كونُهُ يدلُّ على المصدَرِ، كما أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدَرِ، فهو بهذا الاعتبارِ يُشبِهُ الماضيَ والمضارِعَ، ولذلك عَمِلَ عنده مطلقاً بمعنى الماضي وغيرِهِ .

الثاني: للبصريين: أنَّ الشَّبَهَ إنما هو بينَهُ وبين المضارِعِ، فلذلك عَمِلَ بمعنى الحال والاستقبالِ، لا بمعنى الماضي، واختَلَفَ البصريُّون في وجْهِ الشَّبَهَ بين اسم الفاعل والفعل المضارِعِ على قولَين:

الأول: وهوالمشهورُ: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا هو الجرَيَان في الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروف، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في الحدِّ[1]، وهذا الجرَيانُ لايُوجَدُ في الماضي .

فإن قلتَ: فقد وُجِدَ في الماضي، ألا تَرى أنَّ «مُخْرِجاً» قد جَرَى في حرَكاته وسَكَنَاته وعددِ حروفِهِ على «أَخْرج» ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا الجريانَ لفظيٌّ فلا اعتدادَ به، والأصلُ فيه: مؤَخْرِج، فهو جارٍ على المضارِعِ بالنظَرِ إلى الأصل؛ لأنَّ أصلَ يُخرِجُ: يُؤَخْرِجُ .

القولُ الثاني: لجماعةٍ من النحويين: أنَّ وجْهَ الشَّبَهِ هو أنَّ اسمَ الفاعل مُعْرَبٌ، والفعلُ المضارِعُ مُعْرَبٌ، فحُمِلَ اسمُ الفاعل في العمَلِ على الفعلِ المضارِعِ؛ لأجْلِ / [٣٧/أ] الإعرَابِ الذي فيهما، بخلاف الماضي فإنَّهُ مبنيٌّ، فلَم يحصُلْ بينَهُ وبين اسمِ الفاعل شَبَهٌ،

---

(١) انظر صفحة: ١١٣ فما بعدها .

فلَم يعمَلْ عَمَلَه، قالَهُ الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور[1] .

وهذا التعليلُ عندي باطلٌ؛ لأنَّهُ يَلزَمُ عنه أن تَعمَلَ الصفةُ المشبَّهَةُ عَمَلَ الفعلِ إذا كانت بمعنى الحالِ والاستقبال، فكنْتَ تقولُ: الله رَحمنٌ الأولياءَ في الآخِرَةِ، وزَيدٌ صَنيعٌ السَّوابغَ غداً أو الآن، والعرَبُ لا تقولُ ذلك، فدلَّ على بطلان هذه العلَّةِ .

الوجهُ الثاني: في الفرْقِ بين اسم الفاعل والفعلِ بعد العَمَل :

ولما كان عَمَلُ اسم الفاعل بالشَّبَهِ بالفعل، كان عمَلُهُ أضعَفَ، فلم يعمَلْ مطلَقاً مثل الفعل، فوَجَبَ انحطاطُهُ عنه من أوجُهٍ:

الأولُ: ألاَّ يعمَلَ بمعنى الماضي، بل بمعنى الحال والاستقبال، بخلاف الفعلِ، فإنه يعمَلُ بمعنى الماضي وغيرِهِ .

الثاني: أن يعتمِدَ على ما يأتي بيانُهُ، والفعلُ يَعمَلُ من غيرِ اعتمادٍ .

الثالث: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان متقدِّماً على المفعولِ، جاز أن يَتعدَّى إليه بنفسه وبحرفِ الجر، تقولُ: هذا ضارِبٌ زيداً، وهذا ضارِبٌ لِزَيدٍ، قال الله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[2] ولا يجوزُ ذلك في الفعلِ؛ لقوَّتِهِ، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ .

الرابع: أنه لا يقَعُ صِلَةَ الذي؛ لأنه لا يكونُ مع فاعلِهِ جملةً، بخلاف الفعل .

الخامس: أن اسمَ الفاعل إذا جَرَى على غير من هو له، بَرَزَ ضميرُه نحو: زيدٌ هندٌ ضارِبُهَا هو، فـ« هو » فاعلُ « ضارِب » يعودُ إلى « زَيد »، وقد بَرَزَ، بخلاف الفعل، فإنَّه لا يبرُزُ، تقولُ: زيدٌ هندٌ يَضرِبُهَا، ففي « يَضرِبُهَا » فاعلٌ يعودُ على « زَيد » ولم يبرُز كما بَرَزَ في اسم الفاعل، وما ذاك إلا أن الأفعالَ أَصْلٌ في اتِّصَال الضميرِ بها، / بخلاف [٣٧/ب] اسم الفاعل .

---

(١) قال في شرح الجمل ١/٥٥٠ : « ومنهم من ذَهَبَ إلى أنَّ سببَ ذلك أنه في معنى فِعلٍ قد أشبهَ الأسماءَ، فعلى هذا لا يَعمَلُ اسمُ الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ » وانظر الإيضاح ١٧٢، والمقتصد ٢/٥١٥ .

(٢) سورة هود: الآية: ١٠٧، وسورة البروج: الآية: ١٦ .

المسألة الرابعة: في شروط عمل اسم الفاعل:

ولما كان اسمُ الفاعل فرعاً في العمل عن الفعل، اشترَطُوا في عمله شُروطاً؛ لئلا يساويَ الفرعُ الأصلَ في العمل، **وشروطُه:**

أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، وألا يُصغَّرَ، وألا يُوصَفَ، وأن يَعتَمِدَ على ما قبلَه.

ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ شَرْطٍ منها:

أما الأول:

وهو أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، فإنما اشترَطُوه لأنَّه لما كان اسمُ الفاعل لفظُهُ لفظُ المضارِعِ، في الحرَكاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، أرادوا أن يكونَ معناه في الدَّلالة على الحال والاستقبال، كمعنى الفعل المضارِعِ؛ ليتَقَوَّى الشَّبَهُ من الجهتين، فلو أُعمِلَ بمعنى الماضي، لكان الشَّبَهُ من جهة الزمان لا من جهة اللفْظِ؛ لأنَّ «ضارباً» غيرُ جارٍ على «ضَرَبَ» الماضي، فكان يكونُ الشَّبَهُ قاصراً، ولذلك لم يعمَلْ بمعنى الماضي، ولهذا لو قالَ: أنا قاتِلٌ زَيداً، لم يكنْ مُقِراً بالقتْلِ، بل مُتَوَعِّداً به، فلا يلزَمُهُ القِصَاصُ.

وخالَفَ الكسائيُّ[1] وهشامٌ[2] من الكوفيين، وأبو جعفرِ بنُ مَضَاءٍ[3] من البصريين،

---

(١) انظر: رأي الكسائي ومن تبعه في: ائتلاف النصرة: ٩٧ ــ ٩٨، وشرح المفصل ٦/٧٧، وشرح الجمل ١/٥٥٠، وشرح الكافية ٢/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، والمساعد ٢/١٩٧، والتصريح ٢/٦٦، والهمع ٥/٨١ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٧٥ : « ومذهبُهُ ــ أي الكِسَائي ـ في ذلك ضعيفٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ، لا يُشبِهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى، أعني الذي يراد به معنى المضارع » ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي، وناقشه مناقشة جيدة، انظرها في البسيط ٢/١٠١١ - ١٠١٥ .

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية النحوي الكوفي الضرير، صاحب الكسائي، أخذ النحو عنه، من تصانيفه: « الحدود » وهو صغير، و « المختصر » و « القياس » وغيرها، توفي سنة ٢٠٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣/٣٦٤، ومعجم الأدباء ١٩/٢٩٢، ونكت الهميان ٣٠٥ .

فذَهبوا أنَّ اسمَ الفاعل يَعمَـلُ مطلَقـاً، بمعنى المـاضي والاستقبال والحـال، ولا معنى لتخصيصه عندهم بالحال والاستقبال، واستدلُّوا على ذلك بالقياس والسَّمَاع:

أما القياسُ: فإن أصلَ العملِ الطَّلَبُ، واسـمُ الفـاعل يَطلـبُ المعمـولَ، كمـا يطلُبُـه الفعلُ، فَلْيَعْمَلْ فيه مُطلَقاً، كما يعملُ فيه الفعلُ مُطلَقاً .

وأما السماعُ: / فذَكَرُوا منه أشياءَ : [٣٨/أ]

الأول: قولُـهُ تعـالى: ﴿ وَكَلْبُهُـمْ بَاسِـطٌ ذِرَاعَيْـهِ بِـالوَصِيدِ ﴾[١]، وجـهُ الدليـل: أنَّ «ذِرَاعَيه» مفعولٌ بـ« باسِط » وهو بمعنى الماضي؛ لأنَّه إخبارٌ عمَّا مضى .

الثاني: أنَّـه سُمِعَ من العرَب: هذا مَارٌّ بزيدٍ أمسِ[٢]، وجـهُ الدليـل: أن مـارّاً بمعنى الماضي؛ لأنَّ « أمس » قد تَعلَّقَ به، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور .

الثالث: قولُ امرئِ القيس:

فَرِيقَانِ مِنهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ[٣]

وجْهُ الدليل: أنَّ جازعاً وقاطعاً قد نَصَبَا ما بعدَهما، وهما بمعنى الماضي بدليل قوله:

---

(٣) هو أبو جعفر وأبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بـن مضـاء اللخمـي الجيـاني القرطبي، أحـد مـن ختمت بهم المائة السادسة من أفـراد العلمـاء، مـن تصانيفـه « الـرد علـى النحـاة » و«المشـرق » في النحو، و« تنزيه القرآن عما لا يليـق بالبيـان » وغيرهـا، تـوفي سـنة ٥٩٢ هـ. أخبـاره في: حـذوة الاقتباس ١٤٢/١، وبغية الوعاة ٣٢٣/١، وشجرة النور الزكية: ١٦٠ .

(١) سورة الكهف: من الآية: ١٨ .

(٢) في شرح الجمل ٥٥٠/١ أن الكسائي حكاه عن العرب، وانظر: شرح المفصـل ٧٧/٦، والبسـيط ٩٩٧/٢، وشرح ابن القواس ٩٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، والمساعد ١٧٧/٢ .

(٣) من الطويل في ديوانه: ٤٣، من قصيدته التي مطلعها:

خَلِيَلَيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُندُبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المعذَّبِ

والبيـت مـن شـواهد أبـي حيـان في التذيـل والتكميـل ٢١٠/٣، ومنهـج السـالك ٣٢٥/٢. و(النجد): الطريق في الجبل (الديوان) .

وَ للهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَـفَـرُّقٍ أَشَتَّ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ[١]

والجازِعُ: القاطِعُ الوادي عَرْضاً، وكَبْكَب: اسمُ جَبَلٍ[٢]. وقول امرئِ القيس أيضاً:

وَبَحْرٍ كَـغُـلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِغٍ دِيَارَ العَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ[٣]

وجهُ الدليل: أنَّ «ديارَ العدُوِّ» منصوبٌ بـ«بالغ»، والمرادُ بـه المُضِيُّ، بدليـل دخـولِ «رُبَّ» على «بحرٍ» التقدير: ورُبَّ بحرٍ، وما في حيِّزِ رُبَّ المـرادُ بـه المـاضي. «البحـر» هنـا المراد به: الجيشُ العظيمُ، شبَّهَهُ بالبحر؛ لتلاطُمِ بعضِهِ ببعـضٍ، و«الغُـلاَّنُ» بضـم الغـين المعجمة: جمعُ غَالٍ؛ وهو نبْتٌ[٤]، و«الأُنَيعِم» على لفـظ التصغـير: مَوضِـعٌ[٥]، و«زُهـاءٍ» بالزاي: الفخر[٦]، شَبَّهَ الجيشَ بنَبَاتِ هذا الموضعِ؛ لكثرتِهِ وانبساطِهِ على الأرض.

قالوا: وما استدلُّوا به مـن السَّمـاع، لا دليـلَ فيـه؛ أمَّـا الآيـةُ الكريمـةُ فـاختلفوا في

---

(١) (المحصب): موضع رمي الحجارة بمنى، وسمي المحصب؛ لأنه يُرمى فيه بالحصباء (الديوان) . والبيت في المصادر السابقة .

(٢) يقع خلف عرفات، مشرفٌ عليها، قيل: هو الجبل الأحمر الذي تجعله في ظهرك إذا وقفْـتَ بعرفـة. (معجم البلدان ٤/٤٣٤) .

(٣) ديوانه: ٩٣، وروايته (وبحرٍ) بدل (وبحر)، وهو من قصيدته التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمانِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٥ .

(٤) في الديوان ٩٣: «والغلاَّن: الأودية الكثيرة الشجر» ، وفي المنتخب ١/٤٢٤: «الغـلاَّن: واحدهـا غالٌّ، وهي الأوديةُ الغامضةُ في الأرض ذاتُ الشجر» . وانظر المخصص ١٠/١٠٦ .

(٥) لم يعينـه يـاقوت في معجـم البلـدان ١/٢٧٣، وفي التـاج (نعـم) ١٧/٦٩٩: «والأُنَيعِـم مصَغَّـراً، والأنعَمَان: واديان باليمامة عند منعج وحزاز» .

(٦) في الديوان ٩٣: «ذي زُهَاءٍ: أي: حزَرَةً وكثرةَ عدَدٍ، يُقال: هم زُهَاءُ ألفٍ؛ أي: حزَرَتُهُ ومقـدارُهُ، وإنما يُستعمَلُ في العدد الكثير؛ لأنه لكثرتِهِ لا تُعرَفُ حقيقتُهُ .

معناها؛ فقيل: إنَّ أصحابَ الكهف أحياءٌ إلى الآنَ[١]، وقيل[٢]: ماتُوا قبل بعْثِ النبي ﷺ، فعلى الأوَّلِ لا حجةَ للكسائي في الآية؛ لأنَّ «باسطاً» فيها ليس بمعنى الماضي، إذ هم مُستمِرُّونَ على ذلك إلى الآن. وعلى الثاني: لـه بالآية تمسُّكٌ، ولا دليلَ له في ذلك التمسُّكِ، وإن كان اسمُ الفاعل فيها بمعنى / الماضي؛ لأنه إنما أُريدَ به الحالُ التي [٣٨/ب] كانت فيما مضى، فهي من حكاية الحال الماضية، وتحقيقُ معنى حكاية الحال: أنك لو رأيتَهُم على تلك الحال في ذلك الوقت، لأخبرْتَ بذلك وقُلْتَ: «وكلبُهُم باسِطٌ ذِرَاعَيه»، قالوا: والدليلُ على أنَّ اسمَ الفاعل إذا عَمِلَ والمعنى على المضيِّ المرادُ به حكايةَ الحال: أنَّهُ لا يُوجَدُ عاملاً إلا في مَوضِعٍ يَسُوغُ فيه وُقُوعُ الفعل المضارِعِ، نحو قولك: كان زيدٌ ضارِباً عَمْراً، فالضَّرْبُ ماضٍ من جهة المَعْنَى، واسمُ الفاعلِ قد عَمِلَ، ولَو صَرَّحْتَ بالفعل لكان مُضارِعاً، فكنْتَ تقولُ: كان زيدٌ يَضرِبُ عَمْراً، ووقوعُ الماضي ضعيفٌ، فلولا أنهُم أرادوا حكايةَ الحالِ في هذا الموضِعِ، ما كان وَجْهٌ لوُقُوعِ المضارِعِ فيه، وكذلك: «جاء زَيدٌ واضِعاً يَدَهُ عَلَى رَأسِهِ» لو أتيتَ بالفعل لكان مُضارِعاً فكنتَ تقولُ: جاء زيدٌ يَضَعُ يدَه على رأسِهِ، فدَلَّ على أنهم قصدوا حكايةَ الحال، فـ«باسِطٌ» على هذا يُقدَّرُ بالمضارِعِ لأجْلِ حكايةِ الحال، وإن كان المعنى على المضي، لاسيما والواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ﴾ واوُ الحال، فهي تُؤذِنُ بالمضارِعِ.

وإنما كان يَثبُتُ مَذهبُ الكِسَائيِّ أن لو جاءَ من كلامهم: هذا ضَارِبٌ عَمْراً أمْسِ؛

---

(١) قالَتْهُ فِرقةٌ رَوَت عن النبي ﷺ قولَه: «لَيَحُجَّنَّ عيسى بنُ مريمَ ومعه أصحابُ الكهف، فإنَّهم لم يحجُّوا بَعدُ» انظر: المحرر الوجيز ٩/٢٨٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٣٨٨، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة:٧٧٢، قال القرطبي: «قلتُ: ومكتوبٌ في التوراة والإنجيل أنَّ عيسى بنَ مريمَ عبدُ الله ورسولُهُ، وأنه يمرُّ بالرَّوحَاء حاجاً أو معتمِراً، أو يجمع الله له ذلك، فيجعلُ الله حواريَّه أصحاب الكهف والرقيم ..».

(٢) وهو قولُ ابنِ عباسٍ - رَضي الله عنهما - انظر: المحرر الوجيز ٩/٢٨٧.

لأنَّكَ لو أَتَيتَ هنا بالفعل، لوَجَبَ أن يكونَ ماضياً، فكنتَ تقولُ: هذا ضَرَبَ زيداً أمْسِ .

وأما ما سُمِعَ من العرَبِ من قولهم: «هذا مَارٌّ بزيدٍ أمْس[1]» فلا دليلَ فيه؛ لأنه جارٌّ ومجرور، والجارُّ والمجرورُ متَّسَعٌ فيه، فروائحُ الأفعالِ تَعْمَلُ فيه .

وأما البيتان لامرئ القيس فلا دليلَ فيهما؛ لإمكان أن يكونَ اسمُ الفاعل فيهما، المرادُ به حكايةُ الحال، أو يكونَ المنصوبُ فيهما بفعلٍ مُقدَّرٍ[2]، دَلَّ عليه / اسمُ الفاعل . [٣٩/أ]

قالوا: ومما يَدلُّ على فَسَاد قول الكسائي تعريفُ اسمِ الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة[3]، ولو كانت إضافتُهُ من نَصْبٍ، لم يَتعرَّفْ، كَحَالِهِ إذا كان بمعنى الحال[4]أوالاستقبال. ومِن تعريفه بالإضافة قولُ النَّابغة:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[5]

فـ«مُبلِغُكَ» اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي، وقد تَعرَّفَ بالإضافة، دليلُهُ: وَصْفُهُ بالواشي وهو معرِفَةٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: ولا يوجد من لسانهم: مررتُ بضارِبِ هِنْدٍ أمْسِ ضَاحِكٍ، يعني أنه لا يُوصَفُ في هذه الحال بنَكِرَةٍ، إنما يُوصَفُ بالمعرفة.

---

(١) انظر: شرح ابن القواس ٢/٩٨٠، والمساعد ٢/١٩٧ .

(٢) قال أبو حيان: «وخرجه ابنُ طاهر على إضمار فعلٍ، أي: يبلغُ ديارَ العدو» التذييل والتكميل ٣/٢١١ . وابن طاهر هو المعروف بالخذب المتوفى سنة ٥٨٠ هـ .

(٣) في التذييل والتكميل ٣/٢١١: «وزعم الفراء أن من العرب من لا يعرِّفُ اسمَ الفاعل بمعنى المضي بالإضافة، كما أنه بمعنى الحال والاستقبال ...» .

(٤) في الأصل: «بمعنى الماضي أو الاستقبال» والصحيح ما أثبت، وانظر التذييل والتكميل ٣/٢١١ .

(٥) من الطويل ، في ديوان النابغة الذبياني: ٧٢، وفيه: «وشاية» بدل «خيانة» . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١١ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢١١ .

وهنا تنبيهات :

الأول: لو سُلِبَ اسمُ الفاعل الدَّلالةَ على الزمان، ذُهِبَ[1] به مَذهَبَ الأسماءِ الجامدةِ، وذلك كقول الحُطَيْئَةِ يُخاطِبُ عُمَرَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ :

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيكَ سَلاَمُ اللهِ يَا عُمَرُ[2]

ألا ترى أنَّ « كاسِبَهُم » في البيت لم يُذْهَبْ به مَذهَبَ الزمان، لا الماضي ولا الاستقبال ولا الحال؛ لأنه لا يُريدُ أنه كَسَبَ في الماضي، ولا أنه يَكسِبُ في المستقبل، ولا أنه يَكسَبُ في الحال، وإنما « كاسِبٌ » في البيت بمنزلة « والِد » فكأنه قال: ألقيتَ والدَهُم، فكما أنَّ والداً لا يَعمَلُ إذا أُرِيدَ به الآن، كذلك « كاسِبٌ » لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به هذا المعنى. والإضافةُ في « كاسِبَهُم » على هذا مَحْضَةٌ، كإضافة « والِدَهُم » .

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي وبمعنى المستقبل يتَّفِقَان ويختَلِفَان، أما الاتفاقُ فمِنْ أَوجُهٍ:

لفظُهُما واحدٌ، واشتقاقُهُما واحدٌ، ويتحمَّلان الضميرَ على المشهور في الماضي.

وأمَّا الاختلافُ فمِن أوجُهٍ:

أنَّ الماضيَ لا يَعمَلُ، والمستقبَلُ يَعمَلُ، وإضافةُ الماضي محضةٌ، وإضافةُ المستقبَلِ غيرُ محضَةٍ، والماضي يتعرَّفُ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفةٍ، والمستقبَلُ لا يتعرَّفُ، والماضي غيرُ / جارٍ على فعلِهِ، والمستقبَلُ جارٍ . [٣٩/ب]

الثالث: أنَّ الخلافَ المتقدِّمَ في عَمَلِ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ، إنما هو بالنظَرِ إلى نَصْبِ المفعول، وأمَّا بالنظَرِ إلى رفْعِ الفاعلِ، ففيه خلافٌ غيرُ هذا، فنقولُ :

---

(١) في الأصل: « وذُهِبَ » ولا مكان للواو هنا .

(٢) ديوانه بشرح ابن السكيت: ١٩٢، وفيه « غَيَّبْتَ » بدل « ألقيتَ » . من أبيات قالها في حبسه الذي سبَّبَهُ له هجاؤُهُ للزبرقان، انظر: الكامل ٢/٧٢٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٤ .

لا يخلو أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً أو مضمَراً ، فإن كانَ ظاهراً: فذهَبَ ابنُ جنّي في «سر الصناعة[١]» في حرف الواو أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى المضيِّ لا يَرفعُ الظّاهرَ، كما لا يَنصِبُ المفعولَ، وهو اختيارُ الأستاذِ أبي عليٍّ[٢] والمتأخرين من الأندلسيِّين[٣]، وذهَبَ بعضُهم[٤] إلى أنه يَرفَعُ الفاعلَ الظاهِرَ، وهو اختيارُ ابن عصفور[٥].

وإن كان مضمَراً، فحكى ابنُ عصفورٍ[٦] اتفاقَ النحويين على أنه يَرفَعُهُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٧]: وليس كما ذَكَرَ، بل في ذلك خلافٌ؛ ذهَبَ الجمهورُ إلى أنه يَرفعُهُ، وذهَبَ أبو بكر بنُ طاهر[٨] وابنُ خروف[٩] إلى أنه لايرفَعُ المضمَرَ، قال الشيخُ

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٤٣/٢ .

(٢) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، أحد أعلام النحو في الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع وغيرهما، من تصانيفه: «التوطئة» و« شرح الجزولية » و« حواشي المفصل » وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ .
وانظر رأيه في التوطئة ٢٤١

(٣) قال أبو حيان: « وهذا اختيار الأستاذ أبي علي والمتأخرين من أصحابنا » . انظر: التذييل والتكميل ٢١١/٣، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٤) قال أبو حيان: « فالظاهر من كلام سيبويه أنه يرفعُ الفاعلَ الظاهرَ، والمتعدي في ذلك واللازم سواء » ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على هذا الاختيار في كتابيه المقرب وشرح الجمل، ولعله في كتاب آخر . وهو مذكور في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٦) لم أقف على هذه الحكاية فما اطلعت عليه من كتبه.وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣،والمساعد ١٩٨/٢.

(٧) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٨) هو أبو بكر بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بـ« الخِدَبّ » وهو الرجل الطويل، نحويٌّ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه طرر اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه على الكتاب، وله كذلك تعليقٌ على الإيضاح، توفي نحو سنة ٥٨٠ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٤/٤، وتكملة الصلة ٥٣٢/٢، وإشارة التعيين ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢٨/١ .
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨٢/٥ .

(٩) المصادر السابقة .

أبو حيَّان[١]: والذي تلقَّيناهُ أنه لاشتقاقِهِ يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ .

الرابع: اختَلَفَ البصريون في المنصوب بعد اسم الفاعلِ المرادِ به الماضي المتعدي إلى اثنين نحو: هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً، وهذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، فذَهَبَ الجرميُّ، والفارسيُّ[٢]، وابنُ السرَّاج[٣]، والجمهورُ[٤] إلى أنَّ «درهماً» منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، يُفسِّرُهُ اسمُ الفاعل، فقدَّروهُ: أُعطِيَ درهماً، وإنما قدَّروا هذا الفعلَ ليَسْلَمُوا من إعمالِ اسمِ الفاعل بمعنى المضيِّ .

وذَهَبَ السيرافيُّ[٥] والأعلَمُ[٦] وبعضُ المتأخرين[٧] كأبي عبدالله بنِ أبي

---

(١) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٢) الإيضاح ١٧٣، وانظر المسائل البصريات ٥٤١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٣٥/١-١٣٦، ونقل الرضي رداً للأندلسي على الفارسي قال: «قال الأندلسي رداً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً؛ للزوم حذف أحد مفعولي ظان» واعتذر الرضي للفارسي بقوله: «وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً كما يجيء في أفعال القلوب» شرح الكافية ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٣) الأصول ١٢٨/١، وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٧٨/٣، والبسيط في شرح الجمل ١٠٠٨/٢، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ . وصححهُ ابنُ مالك .

(٥) شرح الكتاب ٢٢١/١-٢٢٢ مخطوط ، وانظر شرح الكافية ٢٠١/٢ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بـ «الأعلم الشنتمري» عالم نحوي، واسع الحفظ، كُف بصرُه آخر عمره، توفي سنة ٤٧٦ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٦٥/٤، ومعجم الأدباء ٦٠/٢٠، ونكت الهميان ٣١٣ .
ولم أقف على نص في ذلك فيما اطلعت عليه من مؤلفاته. وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٧) ومنهم أبو جعفر بن مضاء الأندلسي. ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ .

العافية[١] والأستاذُ أبوعلي[٢] وأكثرُ أصحابِهِ إلى أنه منصوبٌ بنفسِ اسمِ الفاعل[٣] .

قلتُ: وكِلا المذهبين لا يخلو من اعتراضٍ:

أما الأول: فاعترَضُوا[٤] عليه بأنَّه يَلزَمُ منه حَـذْفُ المفعول الثَّاني من باب ظـنَّ اقتصاراً. بَيانُهُ: أنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا / ظانُّ زَيـدٍ أمسِ شاخِصاً، ونَصَبْتَ « شاخصاً » [٤٠/أ] بفعلٍ مضمَرٍ، كنْتَ قد حَذَفْتَ المفعولَ الثاني الذي يطلُبُهُ اسمُ الفاعل اقتصاراً، وذلك لا يَجُوزُ.

فإن قلتَ: يكونُ الحذفُ اختصاراً ؟

فالجواب: أنَّ حَذْفَ الاختصارِ كالمنطوق به، فيَلزَمُ أن يكونَ اسمُ الفاعل قد عَمِلَ فيه وهو بمعنى الماضي، فإن قدَّرْتَ لذلك المحذوفِ عاملاً، فيَلزَمُ منه حذفُ المفعول الثَّاني لاسم الفاعل، ويَرجِعُ الكلامُ في هذا المحذوفِ الثاني ويَتَسَلْسَلُ، وبهذا

---

(١) هو محمد بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الأندلسي، أصله من كُتُنْدَة بمرسية، ثم أقام بمالقة وغرناطة، قال السيوطي: كان شيخاً فقيهاً جليلاً أديباً بارعاً في الأدب، عارفاً بالعربية واللغة.. شاعراً مكثراً، أخذ عن ابن العربي وابن الدباغ والخشني، توفي سنة ٥٨٣ هـ. أخباره في: المُغرِب ٢٦٤/٢، والوافي بالوفيات ٢٣٢/٣، وبغية الوعاة ١٥٤/١ .
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢.

(٢) في الأصل: « أبي علي » . ورأيه في شرح الجزولية الكبير ٨٧٩/٢ .

(٣) قالوا: « لأنه أشبهَ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالبٌ لاسمٍ بعده، وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه » شرح الجمل ٥٥٢/١ . قال ابن النَّحْوِيَّة: « وهو المختار؛ لأنه لا يطَّرِدُ حذف الفعل في كل موضع من المتعدي إلى اثنين، ألا ترى أنه لا يَسُوغُ حذفُه في باب ظننت؛ لأنك إذا قلت: هذا ظانُّ زيدٍ قائماً أمسِ، لم يتصور أن يكون « قائماً » محمولاً على فعلٍ محذوف، أي: ظنه قائماً ... » شرح الألفية له لوحة (٢٠٥) مخطوط .

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٥٢/١، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ .

الاعتراضِ اعترَضَ أبو الفتحِ[١]على [أبي عليٍّ][٢]قال: فَسَكَتَ أبوعليٍّ، قال بعضُهُم[٣]: ولا مَخْلَصَ لأهل هذا القولِ عن هذا الاعتراض.

قُلْتُ: قد رَامَ النحويونَ عنه مَخَالِصَ:

الأول: وارتضاهُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع[٤]: أنَّ قولَهُم: هذا ظانٌّ زَيدٍ أمسِ قائماً لم يُسمَعْ مِن العرب، استغنَوا عنه بقولهم: هذا ظَنَّ زَيداً قائماً، أو: هذا الظَّانُّ زيداً أمسِ قائماً[٥].

فإن قلْتَ: فقولُهُ تعالى: ﴿ جَاعِلُ الَّيْلِ سَكَناً ﴾[٦]مثل: هذا ظَانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً؛ لأنَّ ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى الماضي، وهو مِنْ جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ، يتعدَّى إلى اثنين ؟

---

(١) نَقَل العلماءُ ذلك من كتابه « القدّ » وهو كتاب جمعه أبو الفتح رحمه الله من كلام شيخه أبي علي، كما نص عليه البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٩/٢ . ومن هذا الكتاب نقول في الممتع ٤٦٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢، وانظر حاشية (٥) منه .

وعلل ابنُ الضائع سكوتَ أبي علي على اعتراض تلميذه ابن جني فيما نقله عنه أبو حيان، قال: « وسألتُ شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرتُ المذهبين، واعتراض ابن جني وسكوت أبي عليٍّ عنه، فقال: سكوتُ أبي عليٍّ عنه استهزاءٌ به، وتضعيفٌ لاعتراضه، لا قصورٌ، والصحيح ما ذهب إليه أبوعليٍّ ... » . التذييل والتكميل ٢١١/٣-٢١٢، وفيه مزيدٌ من نقول العلماء وردِّهم اعتراضَ ابن جني، وانظر منهج السالك ٣٣٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢-١٠١٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ٢١١/٣: « وهذا الإلزام لا مَخْلَصَ منه لمن يعتقد أن الثاني منصوب بفعل مضمر » .

(٤) البسيط ١٠٠٩/٢ .

(٥) وقد سبقه إلى هذا الحكم ابنُ الطراوة. نقله عنه ابنُ بزيزة في كتابه: (غاية الأمل في شرح الجمل) لوحة (٩٣) قال في أثناء حديثه على قولهم: « هذا معطي زيداً أمسِ درهماً » : « وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتج بها الكسائي ليست من كلام العرب » .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ٩٦، وهذه قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر، وقرأ الباقون: ﴿وجعَلَ الليلَ سكناً﴾. السبعة ٢٦٣ .

فالجوابُ: أنه مِنْ جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، فيتعدَّى إلى واحد، و﴿سَكَناً﴾ حالٌ مقدَّرَةٌ، أي: مقدَّراً به السكونُ فيما بَعدُ، ومنه قولُهم: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائداً به غداً[١]، أي: مقدّراً الآنَ به الصَّيدَ غداً.

المخْلَصُ الثاني: أنَّ حَذْفَ الاقتصارِ إنما امتنَعَ حيثُ لا يُذكَرُ المفعولُ الثاني، أمَّا إذا كان الكلامُ قد اشتمل على المفعولَين معاً، و لم يُذكَر الثاني على أنه مفعولٌ بذاك الفعلِ، فإنه يجوزُ نحو: ظننتُ أنَّ زَيداً قائمٌ، فـ«أنَّ زيداً قائمٌ» هو المفعولُ الأوَّلُ لـ«ظننت»، وحُذِفَ الثاني الذي هو «قائم» ؛ لأنه / قد اشتمَلَتْ عليه الجملةُ التي هي في موضع المفعول الأوَّلِ، وكذلك [٤٠/ب] مسألَتُنَا قد اشتمَلَتْ على ذِكْرِ المفعولَين معاً، ومثلُهُ قولُكَ: زيداً ظننتُهُ قائماً، لا يُحتَاجُ هنا تقديرُ مفعولٍ ثانٍ لـ«ظننتُ» المحذوفةِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني قد ذُكِرَ مع الفعل الثاني النائبِ عن ذلك الفعلِ المحذوفِ، وهذا المخْلَصُ ذَكَرَهُ أبوالحسن بنُ الضَّائع[٢]عن شيخه أبي زكريَّا بن ذي النُّون[٣]، ونقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ[٤] من خطِّ الأستاذِ أبي جعفرٍ أحمد[٥]، ابنِ الإمام أبي

---

(١) انظر: الكتاب ٤٩/١، والمسائل المنثورة: ٥٢، والبسيط ٩٩٧/٢، والملخص ٢٩٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بـ« ابن الضائع » ، إمام في العربية، لازم أبا علي الشلوبين، وفاق أصحابَه بأسرهم، له مشاركة في المنطق والفقه واللغة، من مصنفاته « شرح كتاب سيبويه » و « شرح الجمل » و « نقد على المقرب » وغيرها، توفي سنة ٦٨٠ هـ. أخباره في: إشارة التعيين ٢٣٥، والبلغة ١٥٩، والبغية ٢٠٤/٢ .
و لم أقف عليه في شرحه على الجمل، وانظر التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢.

(٣) هو يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي، أبو زكريا، المتوفّى سنة ٦٣٣هـ. تلميذ أبي علي الشلوبين والدباج. انظر بغية الوعاة ٣٣٢/٢، وصلة الصلة ١٩٥/٧ .

(٤) التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢ .

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي المعروف بـ« ابن الباذش » النحوي ابن النحوي، إمام متقدم، راوية مكثر، أخذ عن أبيه، وأكثر الرواية عنه، حيث كان والده أبو الحسن أحد الأعلام والنحاة المشاهير بالأندلس، ويعرف بـ« ابن الباذش » أيضاً، من تصانيفه « الإقناع » في القراءات، قال عنه لسان الدين بن الخطيب: لم يؤلف في بابه مثله، توفي سنة ٥٤٠ هـ. أخباره في: الصلة ٨٤/١، والبلغة ٦٠، والإحاطة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٣٣٨/١ .

الحسَنِ بنِ الباذِشِ الغَرناطيِّ[١].

المخلص الثالث[٢]: أنه لا يَلزَمُ من نصْبِ «قائماً» بفعلٍ مُضمَرٍ من قولك: هذا ظانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً، حذْفُ المفعول الثاني اقتصاراً، بل نُقدِّرُهُ إصلاحاً للّفظ، ولا يَلزمُ من تقديره لإصلاح اللّفظ عَمَلُ اسم الفاعل فيه، فيكونُ التقديرُ: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً ظُنَّ قائماً[٣]، فقائمٌ الأوَّلُ، قَدَّرْتَهُ إصلاحاً للكلام؛ لئلا يَبقى ظاهِرُهُ يُعطِي حَذْفَ المفعولِ الثاني اقتصاراً، ويكونُ «ظانٌّ» غيرَ عامِلٍ فيه؛ لأنَّ ما يُقدَّر لإصلاح الكلام، لايَعمَلُ فيه العامِلُ الظّاهِرُ، وبيانُ ذلك: أنَّكَ إذا قلْتَ: كي يقومَ زيدٌ، ثم قدَّمْتَ زيداً على «يقوم» ضرورةً فقُلْتَ: كي زيدٌ يقومَ، فقالوا: يُقدَّر لـ«زيد» فِعلٌ يرفعُهُ إصلاحاً للكلام؛ لأنَّ «كي» لا تُباشِرُ الاسمَ، فيكونُ التقديرُ: كي يقومُ زيدٌ يقومَ، وذلك الفعل المقدَّر يكون مرفوعاً، ولا تنصبُهُ «كي»؛ لأن «كي» قد كانت عَمِلَت في «يقوم» الثاني، وإنما أُتِي بـ«يقوم» المقدَّرِ إصلاحاً للكلام، لا لأنْ يُعمَلَ فيه، وكذلك مسألتُنا، قدَّرنا «قائماً» إصلاحاً للكلام، لا ليَعمَلَ فيه «ظان»، والله أعلَمُ.

وأما القول الثاني: وهو أنَّ «درهماً» من قولك: / «هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً» [٤١/أ] منصوبٌ بـ«مُعطٍ» فاعترَضُوا عليه: بأنَّهُ يَلزَمُ منه إعمالُ اسم الفاعل بمعنى الماضي ؟

والجوابُ من وجهَين[٤]:

أحدهما: أنَّ «مُعطٍ» هنا معرَّفٌ بالإضافة، فأشبَهَ اسمَ الفاعل الذي فيه الألفُ

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة: ٧٢ .

(٢) وقد ذهب إليه ابن هشام الخضراوي في كتابه «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٢/٣.

(٣) في شرح السيرافي ٢٢١/١ (مخطوط): «ظنَّهُ قائماً».

(٤) انظر: شرح التسهيل ٧٨/٣.

واللام، وما فيه الألفُ واللامُ يَعمَلُ بمعنى الماضي، فكذلك هذا[١].

الثاني: أنَّ «مُعطٍ» هنا لـمَّا أُضيفَ إلى المفعول الأوَّل، وجاء بعدَه المفعولُ الثـاني، أشبَهَ الفعلَ، فَقَوِيَ فيه العَمَلُ، فعَمِلَ بمعنى الماضي لشدَّةِ المشابَهَة، ووجهُ الشَّبَهِ: أنَّ الفعلَ يَطْلُبُ ما بعدَه، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه، وكذلك «مُعطٍ» يَطْلُبُ «درهماً»، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه؛ لأنه قد أُضِيفَ إلى «زيد».

قلتُ: ولما رأى بعضُهُم أنَّ كِلا المذهَبين لا يَسْلَمُ من اعتراضٍ، تَوَسَّطَ ففَرَّقَ فقال[٢]: إنْ كان من باب «أعطَى» نحو: هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً، نُصِبَ بفعلٍ مُضمَرٍ، وإن كان من باب «ظنَّ» نحو: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، نُصِبَ باسم الفاعل المتقدِّم. انتهى الكلامُ على الشَّرْطِ الأوَّلِ.

وأما الشرط الثاني:

وهو ألا يُصَغَّرَ؛ فلأنَّ التَّصغيرَ خاصةٌ من خواصِّ الأسماء، فلو صُغِّرَ لَبَعُدَ عن شبَهِ المضارِعِ، فتتغيَّرُ بنْيَتُهُ التي كانت عُمدةً في الشَّبَهِ، فإذا صُغِّرَ لم يعملْ، ووَجَبَت إضافتُهُ. على هذا دَرَجَ النحويون من البصريين[٣].

---

(١) قال ابن مالك: «والتعليل بشَبَهِ المضاف بذي الألف واللام ضعيفٌ؛ لأن عملَ ذي الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك» شرح التسهيل ٣/٧٨.

(٢) نقله في البسيط ٢/١٠٠٨-١٠٠٩، دون عزو، وعلَّقَ عليه بقوله: «ولا معنى لمَن فرَّق؛ لأنه لم يُنقَل عن العرب ما ذكَرَه وفرَّق من أجله، ولو نُقل عن العرب: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، لكانت التفرقة صحيحةً». وعزاه في الكافي ٢/٣٠ إلى شيخه أبي علي الشلوبين [عن البسيط ٢/١٠٠٨ هامش: (١)]، وقد سبقت الإشارةُ إلى رأي الشلوبين في التنبيه الرابع صفحة: ١٣٣؛ وهو: أنه منصوبٌ باسم الفاعل وإن كان بمعنى المضي.

(٣) ومعهم الفراء من الكوفيين. انظر: الكتاب ٣/٤٨٠، و ارتشاف الضرب ٣/١٨١، والهمع ٥/٨١.

وذهَبَ الكِسائيُّ[١] وباقي الكوفيين وأبو جعفرٍ النَّحَّاسُ[٢] من البصريين إلى أنه يجوزُ إعمالُهُ مُصَغَّراً؛ لأنه ليس من أصولهم جَرَيانُ اسمِ الفاعل على لفْظِ الفِعل، واستدلوا على ذلك بالقياس والسَّمَاع، أما القياسُ فقاسُوا تصغيرَهُ على تكسيرِهِ[٣]، فكما يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ، يَعمَلُ وهو مُصغَّرٌ، وأما السَّمَاع فنقلوا عن العَرَب[٤]: أظنُّنِي / مُرتحِلاً فَسُوَيِّراً فَرسَخاً، فـ« فرسخاً » منصوبٌ بـ« سُوَيِّر » ، وهو تصغيرُ اسم الفاعل [٤١/ب] الذي هو سَائِرٌ .

والجوابُ عن القياس: أنَّ التكسيرَ إنما وقَعَ بعد استقرارا العَمَلِ، وجَرَيَانه على الفِعل[٥].

والجوابُ عن السَّمَاع: أنَّ المعمولَ إنما هو ظرفٌ لا مفعولٌ به، والظَّرفُ تَعمَلُ فيه رَوَائحُ الأفعال[٦].

وذهَبَ بعضُ المتأخِّرين[٧] أنَّ اسمَ الفاعل إن اسْتُعْمِلَ مُصَغراً، و لم يُستَعْمَل مُكَبَّراً،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٦، وارتشاف الضرب ٣/١٨١، ومنهج السالك ٢/٣٢٧، والمساعد ٢/١٩١، والهمع ٥/٨١ .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المصري المتوفى سنة ٣٣٨ هـ . وانظر رأيه في المصادر السابقة .

(٣) والذي قاسه أبو جعفر النحاس. انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٠٦، ومنهج السالك ٢/٣٢٧ .

(٤) انظر: هذا النقل في: شرح التسهيل ٣/٧٤، وشرح الكافية ٢/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٦، ومنهج السالك ٢/٣٢٧، والمساعد ٢/١٩٢ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد ٢/١٩٢/« وفرقوا بين التصغير والتكسير مع أنهما معاً من خواصِّ الأسماء؛ بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل، فيكسَّر بسبب الجريان، وفيه نظر، ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي » . وانظر التذييل والتكميل ٣/٢٠٦، ومنهج السالك ٢/٣٢٧ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٧٤ .

(٧) هو ابن عصفور كما نص على ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٨١، وأما في التذييل والتكميل ٣/٢٠٦، ومنهج السالك ٢/٣٢٧ قال: « وقال بعض شيوخنا ... » ولم يعينه، ولم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب أبي الحسن بن عصفور، فلعله في كتاب له آخر، أو أنه لغيره . وينظر الهمع ٥/٨١ .

جازَ إعمالُهُ، فمِن ذلك قولُهُ:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ تَرَقْرَقُ فِي الأَيدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا[1]

على رواية من جرَّ « كميت » لأنه يكونُ صفةً لـ« راحٍ » ، وعصيرُها: فاعلٌ به.

وأمَّا الشرط الثالث:

وهو أن لا يُوصَفُ. فلأنَّ الصِّفةَ من خواصِّ الأسماء، فلَو وُصِفَ، لَبَعُدَ عن الفعل، فزَالَ الشَّبَهُ، ونقولُ: لا يخلُو وصْفُ اسمِ الفاعل أن يكونَ بعدَ العمل أو قبلَه، فإن كانَ بعدَ العمل فلا خلافَ في جوازه، فتقولُ: هذا ضارِبٌ زيداً عاقِلٌ، وإن كان الوصفُ قبلَ العمل، فلا يجوزُ أن يُقالَ: هذا ضارِبٌ عاقِلٌ زيداً. هذا مَذهَبُ البصريين والفرَّاء، وأجاز الكِسائيُّ[2] وباقي الكوفيين وَصْفَهُ قبلَ العمل، ومثَّل في ذلك بقولك: أنا زيداً ضارِبٌ أيٌّ ضارِبٍ، فـ« زيدٌ » مفعولٌ بـ« ضارِب » الأوَّلُ، قُدِّمَ عليه، و« أيٌّ ضارِبٍ » صِفَةٌ له، فقد عَمِلَ اسمُ الفاعلِ الموصوفِ قبلَ العمل[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لـمُضَرِّسِ بنِ رِبْعِي الفقعسي الأسدي، (شاعرٌ جاهلي محسِنٌ متمكِّنٌ، أخباره في: المؤتلف والمختلف ٣٩٠، ومعجم الشعراء ١٩١، والخزانة ٢٢/٥) . والبيت في شعره: ٧١، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٥٦٧/٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٩٤/٢، والهمع ٨١/٥. ويروى (كُميتٌ) بالرفع، ولا شاهد فيها؛ لأن « كميتٌ » حينئذ خبر مقدم، و « عصيرُها » : مبتدأ مؤخر، والكُميت: من أسماء الخمر ، وهي التي فيها حمرة وسواد. نظام الغريب: ٥٩، واللسان (كمت) .

(٢) انظر: رأيه في: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢/٣، والمساعد ١٨٢/٣ .

(٣) قال ابن مالك: « أما إجازته « أنا ضاربٌ زيداً أي ضارب » فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقل: أنا سمعته من العرب، بل ذكره تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أن «زيداً» منصوب بـ « ضارب » ، و « ضارب » خبر « أنا » ، و « أي ضارب » خبر ثانٍ، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يُعدَل عنه » شرح التسهيل ٧٤/٣ .

فإن قيل: لعلَّ الصِّفَةَ في هذا لمثال بعدَ العمل ؟

فالجوابُ: أن ذلك لا يتأتَّى في هذا المثال؛ لأنكَ لو فَرَضتَ العملَ قَبْلُ، لقدَّرْتَ «زيدا» بعد «ضارِبٍ» فكنتَ تفصِلُ بين «ضارِب» و«أي» بالمعمول، وذلك لا يجوزُ في «أي» إذا وقَعَتْ صفةً، فلأجْلِ هذا أجازَ الكِسائيُّ هذا المثالَ دون غيره، واستدلَّ الكسائيُّ على جواز العَمَل بعدَ الصِّفَةِ / بظوَاهِرَ جاءت عن العَرَب: [٤٢/أ]

الأول: قولُ الشَّاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ[١]

وجهُ الدليل: أنَّ «فرخَين» منصوبٌ بـ«فاقد»، و«خطباء» صفةٌ له، فقد عَمِلَ بعد الصِّفَةِ، والخَطباءُ بالخاء المعجمة: التي يخالطُها سَوَادٌ[٢].

الثاني: قولُ الآخَر:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهْ[٣]

---

(١) من الطويل، وقد نسبه العيني في المقاصد النَّحْوِيَّة ٣/٥٦٠ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي، ولم أجده في ديوانه المطبوع، والبيت في كتاب الشعر ١/٣١١، والمقرب ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٢، وشرح التسهيل ٣/٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٧ . ويروى:

ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيدة بعد أن أنشد البيت عن أبي علي: «وعندي أنه:

إِذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ...

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم، وفارَقَ شَبَهَ الفعل» المحكم ٦/١٩٦ .

(٢) تاج العروس (خطب) .

(٣) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢/٨٥٨، وفيه: «ومذاهبُه» بدل «وجعائلُه» ، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٧٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٧، ومنهج السالك ٢/٣٢٨، والمساعد ٢/١٩٢، والمغني ٥٦٥، وشرح أبياته ٦/٣١٤ .

وجهُ الدليل: أنَّ قولَه: «أظنُهُ» جملةٌ في محل النصْبِ بـ«قائِلةٍ»، وقولُهُ: «تخشى عليَّ» جملةٌ في موضع الصِّفَةِ لـ«قائِلةٍ»، فوَقَعَ العمَلُ بعدَ الوصف. والجعائِلُ: جمعٌ، الواحِدُ: جَعِيلَة كصَحِيفَة وصَحَائِف، أو جِعَالَة كرِسَالَة ورَسَائِل، وأصلُ الجَعيلَة: ما يُجعَلُ للرجل ليعمَلَ عَمَلاً[1].

الثالث: قولُ الآخَر:

وَرَاكِضَةٍ مَا تستجنُّ بِجِنَّةٍ بَعِيرَ حَلاَلٍ غَادَرَتْهُ بِجَحْفَلِ[2]

وجهُ الدليل: أنَّ «بعيرَ حلالٍ» منصوبٌ بـ«راكضة»، و«ما تستجنُّ بِجِنَّةٍ» في موضعِ الصفة لـ«راكِضَةٍ» فقد وُصِفَ قبلَ العَمَل.

ولا دليلَ في شيء مما تقدَّمَ: أمَّا البيتُ الأوَّلُ فـ«فرخَين» فيه منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ[3]، دلَّ عليه «فاقِدٌ»، وليس منصوباً بـ«فاقِد»، ولو كان منصوباً به لكان بالهاء[4]، فكان يجري على الفِعل، ويَعملُ عَمَلَه، ولما جاء بغير هاء ـ وإن كان صفة لمؤنث ـ عُلِمَ أنه غيرُ جارٍ على الفِعل، فلا يَعملُ، بل يُرَادُ به النَّسَبُ، التقدير: ذاتُ فَقْدٍ، ألا ترى أنَّه لا يُقالُ: هذه امرأةٌ مُرضِعٌ وَلَدَهَا، بغير هاء، ويُقالُ: مُرضِعَةٌ وَلَدَهَا بالتاء.

---

(١) انظر: تاج العروس (جعل).

(٢) من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢. **والجَحْفَلُ:** الجيش الكثير، وكذلك هو الرجل العظيم والسيد الكريم. القاموس المحيط (جحفل).

(٣) أو على أنه منصوب بـ«رجَّعت» على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجَّعت على فرخين. شرح التسهيل ٧٤/٣.

(٤) بعض العلماء يطلق على علامة التأنيث الهاء مثل الفراء في المذكر والمؤنث: ٥٧، وابن السراج في الأصول ٨٤/٢، ٤٣٠، واللمع: ٢١٢، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٦٦، شرح السيرافي (السيرافي النحوي): ٥٦٧.

وأما البيتان الآخران، فلا دليلَ فيهما؛ لاحتمالِ أن يكونَ المعمولُ فيهما[1] منصوباً بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، التقديرُ: قالت: أظنُّهُ، وركَضَت بَعيرَ حَلالٍ، أو تكونُ الجملتان اللتان هما: «تخشى عَليَّ»، و«ما تستجِنُّ بجِنَّةٍ»، في مَوضِعِ الحالِ من الضمير في اسم الفاعل، والله أعلم.

وهنا تنبيهان:

الأول: عبَّر النحويون عن هذا الشرط بقولهم: أنْ لا يُوصَفَ، وقَصَرُوا الكلامَ على الوصف، وسكَتُوا عن / باقي التوابع. ورأيتُ بعضَ النَّحويين[2] عبَّرَ عن ذلك بأنْ لا [٤٢/ب] يُتبَعَ، فَدَخَلَ فيه جميعُ التوابعِ، فنصَّ على أنه لا يجوزُ: مررتُ بالضارِبِ وعمروٍ زيداً، ولا: مررتُ بالضارِبِ نفسِهِ زيداً، ولا: مررتُ بالضارِبِ أخيك زيداً، وما ذاك إلا أنَّ التوابعَ تُقرِّبُ المتبوعَ من الاسمية، إذ أصلُ التوابع أن تكونَ في الأسماء، وفيه نَظَرٌ.

الثاني: إن قيل: لأيِّ شيءٍ لم يُفرِّقُوا في التصغير بين أن يكونَ قبلَ العملِ أو بعدَه، وفرَّقُوا في الصِّفَةِ؟

فالجوابُ: أنَّ الصِّفَةَ لَمَّا كانت منفصلةً عن اسم الفاعل، تَأتَّى فيها التقديمُ والتَّأخيرُ، بخلاف التصغير، فإنه في البِنْيَةِ، فهو غيرُ منفَصِلٍ، فلو صُغِّرَ لم يُعْلَمْ هل كان قبلَ العمل أو بعده؟

وأما الشرط الرابع:

وهو أن يَعتمدَ على ما قبلَه، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

بم يَقعُ به الاعتمادُ.

وفي اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد.

---

(١) في الأصل: «فيها».

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٢٠١.

وفي الخلاف الواقع في هذا الشرط .

الوجه الأول:

اعلم أن الاعتماد يقع بأشياء:

الأوَّلُ: أن يقعَ خبراً لمبتدإٍ، أو لِمَا كان مبتدأً في الأَصل، نحو: زَيدٌ ضارِبٌ عَمْراً، وكان زيدٌ ضارِباً عَمْراً، وإنَّ زيداً[1] ضارِبٌ عَمْراً، أو مفعولاً ثانياً لـ« ظننْتُ » نحو: ظننتُ زيداً ضارِباً عَمْراً.

الثاني: أن يقعَ حالاً نحو: جاء زيدٌ ضارِباً عَمْراً .

الثالث: أن يقعَ صفةً لموصوفٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، فالظاهرُ نحو: مررتُ برجُلٍ ضاربٍ عمراً، والمقدَّرُ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[2] فـ«ألوانُهُ» فاعلٌ بـ« مختَلِفٌ » وقد اعتمدَ على الموصوفِ المحذوفِ، التقديرُ: صِنْفٌ مختلِفٌ، ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

وَكَمْ مَالِئٍ عَينَيْهِ مِنْ شَيءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيْضُ كالدُّمَا[3]

فـ« عينَيهِ » مفعولٌ بـ« مالئ » وقد اعتَمَدَ على موصوفٍ محذوفٍ، / أي: كم شَخصٍ، و« البِيضُ » فاعلٌ بـ« راحَ » . ومنه قولُ الأعشى: [٤٣/أ]

كَنَاطِحِ صَخْرَةً يَوماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ تُضَرَّ وَأَوهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[4]

---

(١) في الأصل: « زيدٌ » .

(٢) سورة فاطر: من الآية: ٢٨ .

(٣) من الطويل، وهو في ديوانه: ٤٥٩، و الكتاب ١/١٦٥، وشرح أبياته ١/١٧٨، والجمل ٨٦، وشرحه (البسيط) ٢/١٠٢٨، وشرح أبياته (الحلل) ١١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٠ ، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٣. والجمرة: واحدة الجمار التي يرمى بها في منى، والبيض: النساء، شبههنَّ بالدمى لتأنق صانع الدمى فيها وسكونها. (تذكرة النحاة ٢٦٩) .

(٤) من البسيط، وهو في ديوانه: ١١١، وروايته:

=

التقدير: كوَعِلٍ ناطِحٍ .

وللسُّهَيلي[1] طريقةٌ في حذف الموصوفِ هنا، وهي: أنَّ الموصوفَ إنْ كان في المعنى الاسمَ الذي قبلَهُ، جازَ حذفُهُ نحو: كم ضارِبٍ زيداً عندنا، فإنَّ التقديرَ: كم رجُلٍ ضارِبٍ عندنا، فحَذَفَ «رجُل»؛ لأنه «كَمْ» في المعنى، وكذلك: كُلُّ مُكْرِمٍ زيداً فأكرِمْهُ، التقديرُ: كُلُّ رجُلٍ مُكرِمٍ زيداً، فحَذَفَ «رجُل»؛ لأنه «كُل» في المعنى، فإن كانَ الموصوفُ غيرَ الاسم الذي قبلَه، لم يَجُزْ حَذفهُ[2]، كقولك: هذا غلامُ رجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً، فـ«رجُل» هنا لا يُحذَفُ؛ لأنه غيرُ الغُلام، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: والسَّمَاعُ يَرُدُّ عليه .

الرابع: أن تتقدَّمَه أداةُ نفيٍ صريحةٌ أو مُؤولةٌ، فالصريحُ كقولك: ما ضاربٌ الزيدان عَمْراً. والمؤولة نحو قولِ الشَّاعر:

وَإِنَّ امْرَأً لَمْ يُغْنَ إِلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالمَطَامِعِ[4]

كناطحِ صخرةٍ يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

والأعشى هنا يعاتب يزيد بن مسهر الشيباني . وقبل البيت:

أبلِغْ يَزِيدَ بني شَيبانَ مَألكة أبا ثُبيتٍ أما تنفكُّ تأتكلُ

ألستَ منتهياً عن نحت أثلَتِنَا ولستَ ضائرَها ما أطَّتِ الإبلُ

والشاهد في: الكامل ٨٢٤/٢، وإيضاح الشعر: ٥٩١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، والتصريح ٦٦/٢. و(الوعل): تيس الجبل. (المحكم ١٦٠/١)، والرواية في جميع المصادر (فلم يَضِرْها) ورواية المصنف لم أقف عليها عند أحد .

(١) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع، من مصنفاته: «الروض الأنف» و«نتائج الفكر» و«الأمالي» وغيرها، توفي سنة ٥٨١ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٦٢/٢، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣، ونكت الهميان ١٨٧ .

وانظر طريقته هذه في نتائج الفِكْر: ٢٠٩. وراجع: ارتشاف الضرب ١٨٣/٣ .

(٢) في الأصل: «تحذفه» .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٠/٣ .

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل =

فـ« مُهين » نَصَبَ « نفسَه » ؛ لكونه تَقَدَّمَه « غير » ، وهو نَفْيٌ في المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى: ما مهينٌ نفسَهُ .

الخامسُ: أن يتقدَّمَه أداةُ استفهامٍ صريحةٌ أو مُقدَّرَةٌ، فالصريحة: أضارِبٌ الزيدان عَمْراً، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَنَاوٍ رِجَالُكِ قَتْلَ امْرِئٍ مِنِ الْعِزِّ فِي حُبِّكِ اعْتَاضَ ذُلاَّ[1]

فـ« ناوٍ » اسمُ فاعلٍ من نَوَى ينوِي، تقدَّمَهُ ألفُ الاستفهام، و« رجالُك » فاعلٌ به، و« قَتْلَ » مفعولٌ، واعتاضَ: افتَعَلَ من العِوَض.

والمقدَّرَةُ نحو قوله:

لَيتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَومِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِيْ عَاذِلُونَا[2]

/ التقديرُ: أَمُقيمٌ، وحُذِفَت الهمزةُ لدلالة « أم » عليها . [٤٣/ب]

وزاد ابنُ مالك[3] في « ألفيَّته » في وجوه الاعتماد: أن يَعتمِدَ على حرف النداء، وأنشد:

فَيَا مُوقِداً نَاراً لِغَيرِكَ ضَوءُهَا وَيَا حَاطِباً فِي غَيرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ[4]

٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩٥/٢، وشفاء العليل ٦٢٦/٢ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، ونسبه بعضهم إلى حسان، ولم أجده في ديوانه المطبوع . والبيت في: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٥/٣، وشفاء العليل ٦٢٧/٢، والمقاصد النَّحْويَّة ٥٦٦/٣ ، والهمع ٨٠/٥ .

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٥/٢، وشفاء العليل ٦٢٧/٢، والهمع ٨٠/٥ .

(٣) حيث قال رحمه الله في باب إعمال اسم الفاعل ٣٩:

ووَلِيَ استِفهَاماً أو حَرفَ نِدَا أو نَفياً أو جَا صِفَةً أو مُسنَدَا

(٤) من الطويل، وهو للكميت في هاشمياته بشرح أبي رياش: ٧٤، وانظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٦/٢ وعزا ابن عقيل إنشاده إلى ابن مالك أيضاً

وردَّهُ عليه ابنُهُ بدرُ الدين[1] فقالَ: المسوِّغُ في النداء اعتمادُهُ على موصوفٍ محذوفٍ، وليس حرفَ النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداءَ من خواصِّ الأسماء.

وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على «إنَّ»[2] في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ «قائماً» اسمَ «إنَّ» و«زيداً» فاعلاً بـ«قائم» سدَّ مسدَّ الخبَر، **ويَرُدُّ عليه**: كونُ «إنَّ» لا تقربُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء[3].

---

(١) هو بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، قال الصفدي: كان إماماً فهماً ذكياً حادَّ الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، أخذ عن والده، من تصانيفه: «شرح الألفية» و«تكملة شرح التسهيل» وغيرها، توفي سنة ٦٨٥ هـ. أخباره في: الوافي بالوفيات ٢٠٤/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١.

وانظر ردَّه في شرحه على الألفية ص: ٤٢٤. وتابعه على ذلك أيضاً ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢١٩/٣ قال: «وقول ابن مالك: إنه اعتمد على حرف النداء سهوٌ» أي في المثال: يا طالعاً جبلاً. قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٦٦/٢: «رأيت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف، أقول: الساهي في هذه المسألة هو ابن هشام، ومن تكلَّمَ على الألفية؛ لأن قول ابن مالك: «وولي استفهاماً ...» الخ، ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها، بل أنه يعمل إذا وليها، فإذا قلتَ: إذا لم يكن معتمداً على حرف النداء، فما باله ذكَرَه مع دخوله في قوله بعد: «وقد يكون نعت ...» إلخ؟ قلتُ: صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم، لكن يلزم أنه لا يُعلَم كونه معتمداً على الاستفهام والنفي، ويُجابُ بأن ذلك معلومٌ عندهم، فلا يُعترض به. هذا ما ظَهَرَ فاعتَمِدْ عليه، ولاتغتَرَّ بجلالَةِ المعترِضين».

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والهمع ٨٠/٥. قال أبوحيان: «ونسبه الصيمري إلى البصريين ..» وانظر التبصرة ٢١٣/٢.

وقد سبقه إلى ذلك ابن السراج حيث قال: «وأصحابنا يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبون «قائماً» بإنَّ، ويرفعون «زيداً» بـ«قائم» على أنه فاعل، ويقولون: الفاعل سدَّ مسد الخبر، كما أن «قائماً» قام مقام الاسم». الأصول ٢٣٢/١.

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على أصحاب هذا القول. التذييل والتكميل ٢١٠/٣.

ونقل صدر الأفاضل وجهاً آخرَ في الاعتماد، قال في التخمير ١١١/٣: «ثم ههنا شيءٌ سادس قد أهمله النحويون إذا اعتمد عليه اسم الفاعل، عَمِلَ عَمَلَ الفعل وهو اللام بمعنى الذي، ألا ترى أنه يجوز: الضارب زيداً أمس ... وفي الحماسة:

=

الوجه الثاني:

في اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد، وإنما اختصَّت بالاعتماد؛ لأنها تَطلُبُ الفعلَ، فأرادوا أن لا يَعْمَلَ اسمُ الفاعل إلا في مَوضِعٍ يُطْلَبُ بالفعل؛ ليزداد قوَّةً في العمل، أما الخبرُ والصفةُ والحالُ، فأصلُها أن تكونَ بالفعل؛ لأنه هو الذي يُجهَلُ؛ لأنَّ الأفعالَ حادثةٌ مُتقضِّيةٌ، وأما الاستفهامُ فهو مختَصٌّ بالفعل؛ لأنكَ لا تَسألُ إلا عمَّا تَشُكُّ فيه، وأنتَ إذا قلتَ: أَزَيدٌ قائمٌ ؟ إنما تَشُكُّ في قيام زيدٍ، لا في ذاته؛ لأنَّ ذاتَهُ معلومَةٌ، وأمَّا النفيُ فكذلك .

وقال ابنُ النَّحْويَّة[1]: إنما اعتمَدَ على كونه خَبراً أو حالاً أو صفةً على جِهةِ الاستحسان، ولِيَظْهَرَ الفَرْقُ بين الفرْعِ والأَصْلِ، لا لأجْلِ التَّقْوية، بخلافِ اعتمادِهِ على الاستفهام والنفْيِ، فإنَّ ذلك يُعطِي التقويةَ، وفي هذا نَظَرٌ .

الوجه الثالث:

في الاختلافِ في هذا الشَّرْط، واتفَقَ جمهورُ البصريين على اعتمادِهِ، وذهَبَ الكوفيون[2] والأخفشُ[3] وابنُ السَّرَّاج[4] من البصريِّين إلى أنه لا يُشترَطُ في إعمالِهِ

لا قُوَّتي قُوةُ الرَّاعي قَلائِصَهُ

قد اتفقوا على أن اللام بمعنى الذي، إذا اعتمد عليها اسم الفاعل عمِلَ عَمَلَ الفعل » وتابع الخوارزميُّ قائلاً: « ونظير هذه المسألة إجماعاً وخرقاً مسألة زفر وقد مضت، ولم أرَ أعجب من هؤلاء النحويين؛ يُجمِعُون على شيء ثم يَخرِقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جلتُهُم وفحولُهُم، فلا تسألني عن من يساوي جلَّتَهم وفحولَهم » .

وقال ابن النَّحْويَّة: « وزاد بعضهم اعتماده على موصول كقولك: الضاربُ عمراً أنتَ، ولا حاجة إليه ...» شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(١) شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر: ائتلاف النصرة: ٨٦، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٤/٢، والهمع ٨١/٥.

(٣) المراجع السابقة، ولم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في المعاني ٨٩/١-٩٢ .

(٤) لم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في الأصول ١٢٢/١-١٢٩ .

الاعتمادُ، فيَجوزُ عندَهم: / ضارِبٌ زَيدٌ عَمْراً، ومن أدلتهم: قراءةُ أبي [٤٤/أ]
حيوة[١]: ﴿وَدَانِيَةٌ عليهِمْ ظِلالُهَا﴾[٢] برفع «دانيةٌ».

وجهُ الدليل: أنَّ «دانيةٌ» اسمُ فاعل، و«عليهم» متعلّقٌ به، و«ظلالُها» فاعلٌ به، ولم يَعتمِدْ على شيءٍ مما ذُكِرَ، ولا دليلَ فيه؛ لاحتمال أن يكونَ «ظلالها» مبتدأً، و«دانيةٌ» خبراً مقدَّماً.

انتهت الشروط المتداولةُ بين النحويين.

قلتُ: وزاد بعضُ البصريين[٣] شرطاً خامساً وهو: أن يَصِحَّ وقوعُ المضارعِ مَوقعَ اسمِ الفاعل، من غير مُعارِضٍ. فإذا قلتَ: زيدٌ ضاربٌ عَمْراً، صحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنَّكَ لو أوقعتَ المضارعَ مَوقِعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يضربُ عَمْراً، لَصَحَّ، ولم يعارِضْهُ مُعَارِضٌ، فلو قُلْتَ: زيدٌ ضارِبَاه أخَوَاه، أو ضاربوه إخوتُهُ لم يَصِحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنه لو أوقعْتَ المضارعَ مَوقعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يَضرباه أخَوَاه، أو يَضربُوه إخوتُهُ، لم يَصِحَّ؛ لأنه قد عارَضَهُ مُعارِضٌ، وهو الوقوع في نحو: «أكلوني البراغيثُ» وذلك لا يجوزُ في فصيح الكلام، وإنما يُحمَلُ هذا وأمثالُهُ على أنَّ «أخَوَاهُ» و«إخوتُهُ» مبتدآن، وما قبلَهُما الخبرُ.

---

(١) هو شُريح بن زيد أبو حَيوَةَ الحضرمي الحمصي، مقرئ الشام، ذكره ابن حبان في الثقات، أخذ القراءة عن الكسائي وغيره، وعنه أخذ ابنه حيوة، مات سنة ٢٠٣ هـ. أخباره في: الثقات ٤٤٢/٦، وغاية النهاية ٣٢٥/١.

وانظر القراءة في الكشاف ١٦٩/٤، والمحرر الوجيز ٢٤٢/١٥، والتبيان ١٢٥٩/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/٨.

(٢) سورة الإنسان: من الآية: ١٤.

(٣) ويفهم ذلك من كلام سيبويه في الكتاب ١٨٤/١، واصرح به ابن العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٧/٣.

ومن هذا القَبيلِ قولُهُ ﷺ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُم[١]» فإنَّ «مخرجيَّ» اسمُ فاعل، ولا يجوزُ أن يكونَ «هم» فاعلاً به؛ لأنَّكَ لو جعلْتَ المضارعَ مكانَهُ فقُلْتَ: أوَ يُخرِجُونَي هم، لوَقَعْتَ في نحو: «أكلوني البراغيثُ»، وإنما يُحمَلُ الحديثُ على أنَّ «هم» مبتدأٌ، و«مخرِجيَّ» الخبرُ.

وخالفَ المبردُ[٢] في هذا الشَّرط، فأجازَ إعمالَ اسمِ الفاعل في المُثُلِ المتقدِّمَةِ، وجعَلَ «أخَوَاه» و«إخوتُهُ» في المثالَين، و«هم» في الحديث، فَوَاعِلَ باسم الفاعل، ولم يَلتفِتْ إلى صحَّةِ وقوعِ المضَارِعِ مَوقِعَهُ، واعتَبَرَ ما في اليَدِ؛ لأنَّهُ قد لَحِقَ اسمَ الفاعلِ ما لَحِقَ الفعلَ، فَقَوِيَ شبهُهُ به.

وردَّ: بأنَّه لا يُشبِهُهُ في هذا الحال؛ لأنَّه لَحِقَهُ شيءٌ لا يَلْحَقُ الفعلَ لو حَلَّ مَحَلَّه[٣].

وزادَ البغداديون شَرْطاً سادساً: وهو أنْ لا يُكسَّرَ[٤]، فإذا قُلْتَ: هنَّ ضَوارِبُ زيداً، فـ«زيدٌ» عندَهُم / منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّر، أي: يَضْرِبْنَ زيداً، وقاسُوا ذلك على [٤٤/ب] التصغير، قالوا: فكمَا أنَّه لا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ، فكذلك لا يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ يجرِيَان مِن وَادٍ واحدٍ، وهذا الشَّرطُ عندَ النحويين غيرُ صحيحٍ، ولا

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه؛ (في كتاب بدء الوحي) برقم: (٣) ١/٤، و(في كتاب التفسير) برقم: (٤٥٧٢)، و(في كتاب التعبير) ٨/٦٨، برقم: (٦٤٦٧)، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) باب بدء الوحي ١/١٤٢، برقم (٢٥٢)، وهو ﷺ هنا يخاطب ورقةَ بنَ نوفل، ابنَ عم أم المؤمنين خديجة رَضي الله عنها، لمَّا قال له: «وددتُ أن أكونَ معك إذ يخرجك قومُك» فقال له ﷺ: «أوَ مخرجيَّ هم؟».

(٢) المقتضب ٤/١٤٨. وتبعه ابن هشام الأنصاري في شرح القطر: ٣٠٤ (باب الفاعل)، واحتج بحديث ورقة.

(٣) وهو علامة التثنية وعلامة الجمع، ولا تلحق الفعلَ لو حلَّ محل اسم الفاعل هنا؛ لوجود الاسم الظاهر، وهو الأفصح في اللغة.

(٤) لم أقف على هذا الشرط فيما اطلعت من المصادر.

فَرْقَ عندَهُم بين المُفْرَدِ والمكَسَّر.

وأما القياسُ على التصغيرِ، فقد فَرَّقَ بينهما أبوعليٍّ الفارسيُّ[١] بأنَّ التكسيرَ يُفيدُ الكثرةَ، والكثرةُ من معاني الأفعال، يُقالُ: قَطَّعْتُ وكسَّرْتُ؛ إذا فُعِلَ ذلك كثيراً، والتصغيرُ يُفيدُ التخصيصَ؛ لأنه صفةٌ في الأصْلِ، والتخصيصُ يخالفُ الفعلَ؛ لأن الفعلَ وُضِعَ على الشِّياع، فلهذا يَعمَلُ وهو مُكسَّرٌ؛ لأنَّ معناه إذ ذاك لا يُنافي الفعلَ، ولا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ؛ لأن معناه يُنافي الفعلَ، والله أعلم.

المسألة الخامسة: في اسم الفاعل المحلَّى بالألف واللام:

والكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارِع، بل بالنيابة عن الفعل، فهو في العمل كالمصْدر، فكما أن المصدرَ لم يَعمَلْ بالشَّبَه، بل عَمِلَ بمجرد النيابةِ، كذلك اسمُ الفاعل بالألف واللام لم يَعملْ بالشَّبَه، إنما عَمِلَ بالنيابة عن الفعل، ولذلك عَمِلَ مُطْلَقاً، بمعنى الماضي والحالِ والاستقبالِ، فكان الأصلُ في قولك: أعجَبَني الضارِبُ أمسِ: أعجَبَني الضَّرْبَ، وفي قولك: أعجَبَني الضارِبُ غداً: أعجبني الْيَضْرِبُ غداً، إلا أنه لَمَّا وَقَعَ الفعلُ بعدَ الألف واللام، استقبَحُوا اللفْظَ، وإن كانت الألفُ واللامُ موصولةً؛ لأنَّ أصلَ الأَلِفِ واللام أن تكونَ من خواصِّ الأسماء، فأتَوا باسم الفاعل نيابةً عن الفعل وإصلاحاً للَّفْظِ، والدليلُ على أن اسمَ الفاعل المحلَّى بالأَلِفِ واللام يأتي بمعنى الماضي: عَطْفُ الماضي عليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا ﴾[٢]، والدليلُ على أنه / يأتي بمعنى المضارِعِ: رجوعُهُ في الضرورة، قالَ الشَّاعِرُ: [٤٥/أ]

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[٣]

---

(١) لم أقف على كلامه فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وانظر شرح التسهيل ٣/٧٨-٧٩.

(٢) سورة الحديد: من الآية: ١٨.

(٣) من البسيط، وينسب إلى الفرزدق، قال العيني في المقاصد النحوية ١/١١١: والبيت ثاني بيتين للفرزذق يهجو بهما أعرابياً فضَّل جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك، وأولهما:

=

الوجهُ الثاني: في عمل اسمِ الفاعل المحلّى بـالألف والـلام، وللنحويـين في ذلـك أربعةُ أقوالٍ[١]:

الأولُ: الإعمالُ مُطلَقاً[٢]، سواءٌ أُرِيدَ به الماضي أو الاستقبالُ أو الحـالُ؛ لأنَّ عمَلَـهُ كما تَقَدَّم بالنيابة، لا بالشَّبَهِ بالفعل المضـارِعِ، فمِنْ إعمَالِـهِ والمُـرَادُ بـه المـاضي، قـولُ امرئ القيس:

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاَحِلاَ

خَيرَ مَعَـدٍّ نَسَـباً وَنَائِلاَ[٣]

عَنَى بهم الذين قَتَلُوا أَبَاه، وهُم بَنُو أَسَدٍ. ومن إعمَالِهِ والمُرَادُ به الاستِقبالُ قولُهُ :

إِذَا كُنْـتَ مَـعْنِيّـاً بِمَجْدٍ وَسُؤْدَدٍ فَلاَ تَكُ إِلاَّ المُجْمِلَ القَوْلَ وَالْفِعْلاَ[٤]

يَا أَرغَمَ اللهُ أَنْفاً أنت حَامِلُهُ يَا ذَا الخَنَا ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

ولم أجده في طبعة ديوانه التي بين يدي. وانظر الشاهد في: الإنصـاف ٥٢١/٢، وشـرح التسـهيل ٢٠١/١، ورصـف المبـاني ١٦٢، واللسـان (أمـس)، والتذيـيـل والتكميـل ٢١٣/٣، والمسـاعد ١٩٦/٢، والتصريح ٣٨/١ . ويُروَى عجزه:

ولا البليغِ ولا ذي الرأيِ والرَّشَدِ

(١) ذكر ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢ أن اسم الفاعل المحلى بالألف والـلام لا خلاف في إعماله، لكنه نص على هذا الخلاف في شرح التسهيل ٧٦/٣ فما بعدها .

(٢) وهو قول الجمهور من النحاة، وأل فيه موصولة. ارتشاف الضرب ١٨٥/٣ .

(٣) من الرجز، في ديوانه: ١٣٤، من أبيات توعَّدَ بها امرؤُ القيس بني أَسَـد ، وكـانوا قـد قتلـوا أبـاه، وقبله:

والله لا يَذهَبُ شَيخِي بَاطِلا

حتّى أُبـيرَ مـالكاً وكَاهِـلا

والشاهد في: التذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والهمـع ٨٢/٥ . والحُلاحِـل: السيد الشريف .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والمساعد ١٩٩/٢، والهمع ٨٢/٥. ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

ولا تُلفَ إن أُوذِيتَ يوماً مُكافِئاً فَمَن كَافأَ الباغين لم يُكمِلِ الفَضْلا

فـ« القـولَ » مفعولٌ بـ« المحمِلَ »،وهو مُستَقْبَلٌ؛ لأنّه في حَيِّزِ الشَّرط،ومنه قولُ عَمرو بنِ كُلثوم:

وَأَنَّا الْمُنْعِمُونَ إِذَا قَـدَرْنَا وَأَنَّا الْمُدْرِكُـــونَ إِذَا أُتِينَا

وَأَنَّا الشَّارِبُونَ الْمَاءَ صَفْواً وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِراً وَطِينَا[1]

ومنه قولُ الآخَر:

وَالشَّـاتِمَي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّـاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[2]

وقوله: « لَمَ القَهُمَا » هو بنَقْلِ حركةِ الهمزة إلى الميم .

القول الثاني: للرُّمَّانيِّ[3] مع قوم من النحويين[4]، أنـه لا يَعْمَـلُ إلا بمعنى المـاضي،

---

(١) من الوافر، والبيتان من معلقته المشهورة. انظرها بشرح ابن كيسان: ١٠٨، ولم يرد فيها البيت الثاني، وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٤١٩، وشرحها لابن النحاس ٨٢٧/٢-٨٢٨، وجمهرة أشعار العرب ٤١١/١ .

والشاهد في: شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، وشفاء العليل ٦٢٨/٢ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي من معلقته، ديوانه: ٢٢٢، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال ٣٦٤، وشرحها لابن النحاس ٥٣٥/٢، والشاهد في: التذييل والتكميل ٢١٣/٣، والمساعد ١٩٩/٢، وأوضح المسالك ٢٢٥/٣، والتصريح ٦٩/٢ .

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ. انظر: شرح الكتاب له ٤٤٠ - ٤٤١ (رسالة دكتوراه). ونُسب هذا الرأي في شرح الأشموني ٢٩٦/٢ إلى المازني نقلاً عن التسهيل، وما في التسهيل: ١٣٧ خلافُ ما نقله الأشموني عنه، ويبدو أن ثمة تحريفاً في الكلام .

(٤) نسب الرضي في شرح الكافية ٢٠١/٢ هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي في كتاب الشعر، ولم أقف عليه في مظانه من هذا الكتاب، وظاهر كلام أبي علي أنه يقول برأي الجمهور، حيث قال في الإيضاح ١٧٥: «فإن أَلحقْتَ الألفَ واللامَ اسمَ الفاعلِ قلتَ: هذا الضارب زيداً ... » قال الجرجاني في شرحه (المقتصد) ٥٢٧/١: « اعلم أنك إذا ألحقتَ الألفَ واللام تغيَّرَ الحكْمُ، وذلك أن قولَكَ: الضارب بمعنى الذي يضرب، فيعملُ في كل حال ... » .

وممن قال بهذا الرأي ابنُ الدهان في كتابه « الغرة في شرح اللمع » لوحة (٢١٠) مخطوط .

ولا يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، ودليلُهُم: أنَّ سيبويهِ لما ذَكَرَ اسمَ الفاعل بالألف واللام، لم يُقدِّرْهُ إلا بالماضي[١]، **ورُدَّ**: بأن سيبويهِ إنما أرادَ أن يُبَيِّنَ أنه إذا دَخَلَ عليه الألفُ واللامُ، عَمِلَ بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبلَ دخولِ الألفِ واللامِ لا يَعْمَلُ وهو ماضٍ، وأما إذا كان بمعنى المضارع، فإنه لا يَحتَاجُ إلى ذِكْرِهِ؛ لأنَّهُ كان قد / صَحَّ له [٤٥/ب] العَمَلُ قبلَ دخولِ الألِفِ واللام، فإذا دَخَلَتْ فيه، كان أحقَّ بالعمل وأَولى. وهذا القولُ مَرْدُودٌ بالسَّمَاع[٢].

القول الثالث: للأخفش[٣] أنه لا يَعمَلُ مُطْلَقاً، لا بمعنى الماضي ولا بمعنى الحال والاستقبال، فإذا قُلْتَ: أعجَبَني الضَّارِبُ زيداً، فـ« زيدٌ » عندَهُ منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، نحو « الوجه » في قولك: الحسنُ الوجه، ولذا لا يَتقدَّمُ المنصوبُ على اسم الفاعل، كما لا يَتقدَّمُ « الوجه » على « الحسن ». ووجهُ هذا القول: أن الألفَ واللامَ عنده ليست موصولةً، فيلزمُ تقديرُ اسمِ الفاعل بالفعل، وإنما هي مُعرِّفةٌ كالرَّجُلِ، فدَخَلَهُ ما يختصُّ بالأسماء، فلم يَعمَلْ كالمصغَّر.

ورُدَّ هذا القولُ بوجهَين[٤]:

---

(١) قال: « هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فعَلَ في المعنى، وما يعملُ فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَهُ ... » الكتاب ١/١٨١-١٨٢.

(٢) ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾، ومن الشعر ما تقدم من الأبيات.

(٣) ينظر رأيه في: شرح المفصل ٦/٧٧، وشرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، والهمع ٥/٨٢. قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ معقباً على هذا الرأي: «وضَعْفُ ما قالَ ظاهِرٌ».

(٤) التذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩.

الأول: أنَّ المنصوبَ بالصِّفَةِ المشَبَّهَةِ لايكونُ إلا سَبَبيّاً، وهذا يَنصِبُ السَّبَبيَّ والأَجنبيَّ نحو: مررتُ بالضَّاربِ غلامِهِ وبالضَّارِبِ زَيداً .

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي، لو كان المنتَصِبُ بعدَه على طريقِ التَّشبيهِ، لجازَ أن يَنتصِبَ الاسمُ بعدَه، وإن لم تدخلْ عليه الألفُ واللام، فلمَّا لم يَنتصِبْ بعدَ اسم الفاعل، دَلَّ على بُطلان مَذهَبِهِ، وتَبيَّنَ أنَّهُ مَفعولٌ باسم الفاعل .

القول الرابع: لبعض النحويين[1] أنَّهُ مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، فإذا قُلْتَ: جاءني الضَّارِبُ زَيداً، فالتقديرُ: جاءني الضَّارِبُ ضَرَبَ زيداً، أو يَضرِبُ، وهذا القولُ غَنِيٌّ عن الرَّدِّ .

قلتُ: ولأصحاب الأخفشِ طريقةٌ يُمكِنُ أن تكونَ قَولاً خامساً[2]؛ وهي أنَّ الألفَ واللامَ في اسم الفاعل يُمكِنُ أن تكونَ مَوصُولَةً، ويُمكِنُ أن تكونَ للتعريف، فمَنْ لَحَظَ فيها الموصولَةَ، نَصَبَ باسمِ الفاعل، ومَن لَحَظَ فيها التعريفَ، لم يَنصِبْ باسم الفاعل، بل النَّصْبُ على / التَّشبيهِ بالمفعول به، وتكونُ الأَلِفُ واللامُ يُمْكِنُ أن [٤٦/أ] تكونَ مَوصُولةً في اسم الفاعل، أو للتَّعريفِ[3]، وهو قولُ ابنِ بَابشَاذ في «مُقدِّمَتِهِ»[4] .

ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[5] الأقوالَ الأربعةَ المتقدِّمَةَ في اسم الفاعل المحلَّى بالألف

---

(١) وهذا القول منقول عن أبي عثمان المازني، قال الرضي في شرح الكافية ٢٠١/٢: «وإنما ارتَكَبَ ذلك؛ لأن اللام عندَه ليس بموصول كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً».

(٢) شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، والمساعد ١٩٩/٢ .

(٣) في الأصل: «التعريف» .

(٤) المقدمة المحسبة: ٤٥، وانظر شرح المقدمة المحسبة له ٤٨٧/٢، وقد نصَّ عليه في شرح الجمل لوحة (٧٣) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ٢١٣/٣ .

واللام قال: ويَتَبيَّنُ بهذا الخلافِ عَدَمُ اطِّلاعِ بدْرِ الدِّين محمَّدِ ابنِ المصنِّفِ؛ فإنه ذَكَرَ في شرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[1] ما نصُّهُ: «وإعمالُ اسمِ الفاعل معَ الأَلِفِ واللامِ ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً جَائزٌ مَرْضِيٌّ عندَ جميع النَّحويين»، والله أعلَمُ.

المسألة السَّادسة: في إضافة اسم الفاعل:

والكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في نفسها:

اعلَمْ [أنَّ][2] الإضافَةَ في هذا الباب على قسمَين: محضَةٍ؛ أي: خالِصَة لم يَشُبْهَا شيءٌ، وتُسَمَّى الحقيقيَّةُ، وغيرُ مَحضَةٍ، وتُسمَّى اللفظيَّةُ.

فالمحضَةُ: هي التي تُعَرِّفُ، وتكونُ في اسم الفاعل الذي لا يَعْمَلُ، فإذا قلْتَ: هذا ضارِبُ زَيدٍ أمسِ، فـ«ضارب» هنا لا يَعْمَلُ؛ لأنَّ المُرَادَ به الماضي، فإضافتُهُ محضَةٌ، فهو مَعْرِفَةٌ؛ لإضافته إلى المعرِفَةِ، فلهذا جازَ: مرَرْتُ بزَيدٍ ضَارِب عَمروٍ أمسِ؛ لأنَّكَ وصَفْتَ المعرِفَةَ بالمعرِفَةِ، ولم يَجُزْ: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ عَمْرو أمسِ؛ لأنَّكَ وَصَفْتَ النكِرَةَ بالمعرِفَةِ.

وغيرُ المحضَةِ: وهي التي لا تُعرِّفُ، فاسمُ الفاعل فيها نكِرَةٌ، وإنما الإضافةُ للتخفيف، وتكونُ في اسم الفاعلِ العاملِ، ولذلك لا تكونُ إلا بعدَ نَصْبٍ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ زَيداً، فحَصَلَ الثِّقَلُ بالتنوين والنَّصْبِ، فخَفَّفُوه بحذْفِ التنوين والخفْضِ، وبَقِيَ «ضَارِبٌ» على ما كان عليه من التنكير حالَ تنوينِهِ، وإن كان الآنَ مُضَافاً إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ الإضافةَ لم يُؤْتَ بها للتَّعريف، وإنما أُتِيَ بها للتَّخفيف، والدليلُ على أنَّ الإضافةَ هنا لا تُعَرِّفُ أشياءُ:

---

(١) شرح الألفية ٤٢٦.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

الأول: قولُهُ / تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَودِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[1] فـ﴿مُسْتَقْبِلَ أَودِيَتِهِمْ﴾ و﴿مُمْطِرُنَا﴾ نكرتان وإنْ أُضيفَا إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّهُمَا في مَوضِعِ الصِّفَةِ لـ﴿عَارِضٌ﴾ في المَوضِعَين، فلو كانَا مَعْرِفَتين، لمَا جازَ أنْ يُوصَفَ بهما النكرةُ. [٤٦/ب]

فإن قيل: «مُستَقْبِلٌ» و«مُمْطِرٌ» المُرَادُ بهما الماضي؛ لأنهما إخبَارٌ عمَّا مَضَى وانقَضَى ؟

فالجوابُ: أنَّ «مُستَقْبِلاً» و«مُمْطِراً» وإن كان معناهُما الماضي، فالمُرَادُ بهما الحالُ، على طريق الحكاية، والدليلُ على الحكايةِ الإشَارةُ؛ لأنَّ الإشَارَةَ لا تكونُ إلا لِحاضِرٍ، فلولا الحكايةُ لما سَاغَت الإشَارةُ .

الثاني من الأدلة: قولُهُ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ﴾[2] وجهُ الدليل: أنَّ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مبتدأٌ، وهو نكرَةٌ، و ﴿ذَائِقَةُ المَوتِ﴾ خَبرٌ عنه، فلولا أنَّ اسمَ الفاعل نكِرَةٌ، ولم يَتعرَّفْ بالإضافة، لم يَصِحَّ أن يكونَ خَبراً عن النَّكِرَة .

الثالث: قولُ جريرٍ الشَّاعرِ:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[3]

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية: ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٥ .

(٣) من البسيط، في ديوانه ١/١٦٣، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ وَلَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا وَقَطَّعُوا مِن حِبَالِ الوَصلِ أَقْرَانَا

والشاهد في: الكتاب ١/٤٢٧، وشرح أبياته ١/٥٤٠، والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٨٩، وسر الصناعة ٢/٤٥٧، وشرح التسهيل ٣/١٧٩، والمغني ٦٦٤، وشرح أبياته ٣/٢٠٤، والتصريح ٢/٢٨، والهمع ٤/٢٧١ . والغبطة: أن يرى المغبوط في حالٍ حسنةٍ، فيتمنى لنفسه مثل تلك الحال الحسنة، من غيرِ أن يتمنَّى زوالَهَا عنه، فإن تمنى زوالها فهو الحسد. وقال بعضهم: هو ضربٌ من الحسد أخفُّ منه. انظر: التاج (غبط) .

وجهُ الدليل: أنَّ «رُبَّ» لا تَدخُلُ إلا على النكرة، فلولا أنَّ «غَابِطِنا» نكرةٌ، ولم يتعرَّفْ بالإضافة، لما جازَ دخولُ «رُبَّ» عليه.

الرابع: قولُ المَرَّارِ بنِ سَعيدٍ الفَقْعَسيِّ[1]:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[2]

وجهُ الدليل: من وجهَين: أحدُهما: أنَّ «نَاجٍ» نكرةٌ، وهو صفةٌ لـ«مُعطِي رأسِهِ»، فلولا أنَّ «مُعطِي رأسِهِ» نكرةٌ، لم يُوصَفْ بالنكرة.

الثاني: أنَّ «كُلاً» لا يكونُ مُضَافاً إذا أُريدَ به الجميعُ إلا نكرةً، تقولُ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ، ولا تقولُ: كُلُّ زَيدٍ قائمٌ. والمرادُ هنا بـ«مُعطِي رأسِهِ» الجميعَ، فلا يكونُ إلا نكرةً، ومُعطِي رأسِهِ: كنايةٌ عن الانقياد، والنَّاجي: السَّريعُ، والأصهَبُ من الإبل: الذي ليس شديدَ / البياض، والمتعيسُ: الذي يُخالِطُ صُهْبَتَهُ عَيْسَةٌ ـ بالعين والسين المهملتين ـ وهي بَيَاضٌ يُخالِطُ شُقرَةً، ولهذا يُقالُ للإبل: العِيْسُ. [٤٧/أ]

الوجه الثاني:

أنَّ اسمَ الفاعل لا يُضَافُ إلى فاعِلِه، لا يُقالُ في: مررْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ أبوهُ عَمْراً: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ أبيهِ عَمْراً على الصحيح؛ لأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ.

فإن قلتَ: فقد قالوا: زَيدٌ كائِنُ أَخيكَ[3]، وفيه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ. بَيَانُهُ: أنَّ

---

(١) هو المرَّارُ بنُ سعيد الفقعسيُّ الأسديُّ، شاعرٌ إسلاميٌّ من مخضرَمِي الدولتَين الأموية والعباسية، كان يهاجي المساورَ بنَ هند العبسي، وكان المرارُ مفرِطَ القِصَرِ ضئيلاً، قال الأصفهاني: كان المرارُ وأخوه بدرٌ لِصَّين. أخباره في: الشعر والشعراء ٦٩٩/٢، والأغاني ٣١٧/١٠، واللآلي ٢٣١/١، والخزانة ٢٨٨/٤.

(٢) البيت من الكامل، وهو مما أخل به شعر ه المجموع. وانظر الشَّاهد في: الكتاب ١٦٨/١، ٤٢٦، وشرح أبياته ١٠٣/١، وفرحة الأديب: ١٦٣، والإيضاح ١٧٣، وإيضاح شواهده ١٦٢/١، والمحتسب ١٨٤/١، وشرح المفصل ١٢٠/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ١٨٥/٣، والمساعد ٢٠٠/٢.

الأصلَ: زَيدٌ كائنٌ أخاك، فاسمُ «كائِن» ضميرٌ مُستَتِرٌ عائِدٌ إلى «زيد»، و«أخاك» منصوبٌ خَبَرُ «كائن»، والخَبَرُ هو الاسمُ في المعنى، والاسمُ هو الكائِنُ، فإذا أضَفْتَ «كائناً» إلى «أخيك» فقد أضَفْتَ الشَّيءَ إلى نَفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أنَّ النَّصْبَ في خبر «كان»، إنما هو بالحمْلِ على المفعول، فكما جازَت إضافةُ اسمِ الفاعل إلى المفعولِ، جازَت فيما أشبَهَهُ، بخلاف «ضارِبِ زيدٍ» إذا كان فاعِلاً، فإنه ليس بمفعولٍ، ولا محمولٍ على المفعول .

قلتُ: هذا ما لم يُسْلَكْ باسمِ الفاعلِ مَسْلَكَ[1] الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، بأن يُرَادَ به الثبوتُ، فإنه يجوزُ فيه إضافتُهُ إلى الفاعلِ، على تفصيلٍ يأتي بيانُهُ في الكلام على الصِّفَةِ المشبَّهَةِ[2].

الوجه الثالث:

أنَّ الإضافةَ لا بُدَّ أن يَسقُطَ لها تنوينٌ أو نونٌ، فإذا قلتَ: هذا ضارِبُ زَيدٍ، فقد سقَطَ التنوينُ من «ضارِبُ» للإضافة، وإذا قلتَ: هذان ضارِبَا زيدٍ، وهؤلاء ضارِبُو زَيدٍ، فقد سقطَت النُّونُ للإضافة، ولا يجوزُ: الضَّارِبُ زَيدٍ بالإضافة على الصحيح؛ لأنه لم يكن هنا تنوينٌ لأجل الألفِ واللامِ، ولا نونٌ لكون اسمِ الفاعل مُفرَداً، فلم تَجُز الإضافةُ؛ لعدَمِ ما يَسقُطُ لها، وقيل: إنما لم تَجُز الإضافةُ؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ بمنزلة التنوين، إذ هي مُعَاقِبَةٌ / له، فكأنَّ التنوينَ حاضِرٌ، ومع حضورِ التنوينِ تمتنِعُ الإضافةُ، [٤٧/أ] ولهذا إذا زالت الألِفُ واللامُ، جازت الإضافةُ.

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ جازَ «الضارِبُ الرَّجُلِ» بالإضافة، ولم يَسْقُطْ لها تنوينٌ ولا نونٌ على التعليل الأول، والألِفُ واللامُ موجودةٌ على التعليل الثاني ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا محمُولٌ على «الحسَنِ الوَجْهِ» .

---

(١) في الأصل: «منك» .

(٢) انظر: صفحة : ٢٣٨ (التنبيه الرابع) .

فإن قيل: فلِمَ جازَ ذلك في « الحسَنِ الوَجْهِ » ومُوجِبُ المنْعِ فيهما واحدٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ الألِفَ واللامَ في « الحسَنِ الوَجْهِ » إنما دَخَلَت بعدَ الإضافة، كانَ الأَصْلُ: حَسَنُ الوَجْهِ، ثم أدخلوا الألِفَ واللامَ لما أرادوا تعريفَ « حَسَن » فقالوا: الحسَنُ الوَجْهِ، وجاز ذلك لأنَّ الإضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ .

فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يَدعُوا مثل هذا في « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » فتكونُ الألِفُ [واللام][1] قد دَخَلَت بعدَ الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لا يجوزُ أن يُقَدَّرَ دخولُ الألِفِ واللامِ في « الضَّارب » ، من قولكَ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ، بعد الإضافة، فإنه يَلزَمُ منه اختلافُ حالَتي العَمَلِ، فتَختَلِفُ حالتا الإضافة، فإنَّ اسمَ الفاعل إنما عَمِلَ بالشَّبَهِ بالفعل، ثمَّ أُضيفَ من ذلك العَمَلِ، فلو أدخلْنَا عليه الألِفَ واللامَ بعدَ الإضافةِ، لصارَ عامِلاً بالنيابةِ عن الفعل، لا بالشَّبَهِ، وتختَلِفُ حالتا الإضافةِ باختلاف العَمَلِ، بخلافِ « الحسَنِ الوَجْهِ » ، فإنَّهُ لا يَعْمَلُ إلا بالحمْلِ على الفعلِ، لا بالشَّبَهِ تارةً، ولا بالنيابة أُخرَى، فليسَ له في العمَلِ إلا جهةٌ واحدةٌ، فإذا دَخَلَت عليه الألِفُ واللامُ، لم تُغَيِّرْ حالَهُ في العَمَل، فصَحَّ أن تَدخُلَ عليه بعدَ الإضافة، بخلاف « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » ، فإنه لو دخَلَت عليه الألِفُ واللامُ بعدَ الإضافة، لَغَيَّرَت جِهَةَ العَمَلِ .

المسألة السابعة: في معمول اسم الفاعل وما يجوز فيه من النصب / والجر: [٤٨/أ]

اعلَمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونَ مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام أو لا :

فإن كان مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام، فلا يخلُو أن يكونَ مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء، أو يكونَ مُثَنى أو جمعَ سَلامةٍ بالواوِ والنون .

فإن كان مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء، فلا يخلُو المعمولُ أن

---

(١) ساقطة من الأصل .

يكونَ بالأَلِفِ واللام أو مُضَافاً إلى ما فيه الأَلِفُ واللامُ، أو مُضَافاً إلى ضميرِ ما فيه الأَلِفُ واللام، أو يكونَ المعمولُ غيرَ ذلك .

فإن كان المعمولُ بالأَلِفِ واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الأَلِفُ واللام، أو مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الأَلِفُ واللامُ، جازَ فيه النَّصْبُ على الأصل من المفعوليَّةِ، والجرُّ بالإضافةِ تخفيفاً[1]، خِلافاً للمُبرِّد[2] فيما أُضِيفَ إلى ضمير ما فيه الأَلِفُ واللامُ، فإنه لا يُجيزُ فيه إلا النَّصْبَ، ويَرِدُ عليه قولُ الشَّاعر:

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ[3]

رُوِيَ بجرِّ «صَفوِهِ» وهو مُضَافٌ إلى ضميرِ ما فيه الأَلِفُ واللامُ وهو «الوُدُّ»، وسَواءٌ أُرِيدَ باسم الفاعل الماضي أم المستقبلُ أم الحالُ؛ لأنه بالأَلِفِ واللامِ، فإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بالضَّارِبِ الرَّجُلَ، وبالضَّارِبِ غُلاَمَ الرَّجُلِ، وهذا الرَّجُلُ أنا ضَارِبٌ غلامَهُ، جاز في «الرَّجُل» و«غلامَ الرجل» و«غلامَه» النَّصْبُ على المفعولية، والجرُّ على[4] الإضافةِ، خِلافاً للمُبرِّدِ فيما ذُكِرَ .

فإن كان المعمولُ غيرَ ما ذُكِرَ، نحو أن يكونَ مُضمَراً أو مُعَرَّفاً بالعَلَمية نحو: الضَّارِبُ زَيداً، أو بالإشَارةِ نحو: الضَّارِبُ هذا، أو مُضَافاً إلى واحدٍ منهما نحو: الضَّارِبُ غلامَ زَيدٍ، أو الضَّارِبُ غلامَ هذا. فإنْ كان مُضمَراً فسيأتي .

---

(١) قال سيبويه: «وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً... وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام، وقال قومٌ من العرَب تُرضَى عربيَّتُهم: هذا الضارِبُ الرجلِ ...» الكتاب ١/١٨١-١٨٢،

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥-٢١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠٣، والهمع ٤/٢٧٥ .

(٣) من الكامل، ولم أهتد إلى قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٨٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، والمساعد ٢/٢٠٣، وأوضح المسالك ٣/٩٥، والتصريح ٢/٢٩، والهمع ٤/٢٧٤ .

(٤) قوله «على» مكرر في الأصل .

وإن كان مُعَرَّفاً بما ذُكِرَ، فلا يجوزُ في المسألة إلا النَّصْبُ[١]، خِلافاً للفرَّاءِ[٢]، فإنه أَجَازَ فيه الجرَّ على الإضافة، وإنما جاز هنا / النَّصْبُ و لم يَجُز الجرُّ؛ لأنَّ الجرَّ إنما هو [٤٨/ب] بالحَمْلِ على «الحسَنِ الوَجْهِ» ولا يُضَافُ «الحسَنُ» إلى عَلَمٍ، ولا إشَارةٍ، ولا إلى مُضَافٍ إلى واحِدٍ منها، فزَالَ الشَّبَهُ، فلَمْ يَصِحَّ الحَمْلُ، قال ابنُ مالك[٣]: ولا مُستَنَدَ للفرَّاءِ في جَوَازِ الجرِّ مِنْ نَثْرٍ ولا نَظْمٍ، وله منَ النَّظَرِ حَظٌّ؛ إذْ لَهُ أنْ يقولَ: لَمَّا كانت الإضافةُ أَوَّلاً للتَّخفيف، دخَلَت الألِفُ واللامُ ثانياً لقَصْدِ التَّعْريف؛ لأنَّ الصِّفَةَ كانت مع الإضافةِ نَكِرَةً، فلَمْ يمتَنِعْ أنْ تُعَرَّفَ بالألِفِ واللام. هذا خُلاصَةُ ما ذَكَرَهُ .

فإنْ كانَ المعمولُ ضميراً، فَفِيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأول: لسيبويهِ[٤] والأخفشِ[٥] والمبرِّدِ[٦] في أَحَدِ قَولَيه أَنَّهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ لا غَيرُ؛ لأنَّ الضَّميرَ فَرْعُ الظَّاهِرِ، ولو جُعِلَ الظَّاهِرُ في مكانه، لم يَجُزْ فيه إلا النَّصْبُ نحو: هذا الضَّارِبُ زَيداً .

---

(١) قال سيبويه: «وذلك قولك: هذا الضارِبُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَه؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين» الكتاب ١/١٨١-١٨٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٩٠ .

(٢) الأصول ٢/١٤ قال ابن السراج: «وحُكِيَ لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرَب، إنما هو قياسٌ ...» وانظر: شرح المفصل ٢/١٢٢، وشرح التسهيل ٣/٨٦، وشرح الكافية ١/٢٨١، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٤) ما في الكتاب عكس ما نسب إلى سيبويه هنا، إذ جعل الوجه في قولك: (هم الضاربوك وهما الضارباك) الجر، ويلاحظ أن سيبويه لم يفرق بين المجموع والمفرد، وفي الأصول ١/١٤: «فقال - أي المبرد - : نحو قول سيبويه: إن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلّت وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنها على حرف، كما أن التنوين على حرف، فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل؛ لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه» .

(٥) في شرح المفصل ٢/١٢٤: «وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه عنه أبو عثمان الزيادي يجعلُ المضمرَ إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال» وانظر شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٦) المقتضب ١/١٩٥، ٣٨٣، ٣٩٨، ونقله عنه ابن السراج في الأصول ٢/١٥ .

الثاني: للرُّمَّانيِّ[١] والزَّمَخْشَرِيِّ[٢] والمبرِّدِ[٣] في أحد قَولَيه أنه في مَحَلِّ جَرٍّ .

الثالث: للفرَّاءِ أنَّهُ يَجُوزُ فيه النَّصْبُ والجَرُّ جَرْياً على أصْلِهِ في إجْرَاءِ سَائرِ المعارِفِ مُجرَى ما فيه الألِفُ واللامُ .

هذا حُكْمُ اسمِ الفاعل بالألِفِ واللامِ إذا كان مُفرَداً أو مُكَسَّراً أو مجمُوعاً بالألِفِ والتَّاءِ.

فإن كان مثنى أو مجمُوعاً بالواو[٤] والنون، فلا يخلو المعمولُ أن يكونَ ظاهِراً أو مُضمَراً، فإن كان ظاهِراً، جازَ فيه النَّصْبُ والجرُّ، سَواءٌ كان نكِرَةً أم مَعرِفَةً، بأيِّ جِهَةٍ تعَرَّفَ، تقولُ في النكِرَةِ: هذان الضَّاربان رَجُلاً، بالنَّصْب، والضَّارِبَا رَجُلٍ، بالخفْضِ، قال الشَّاعرُ:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ المُسْتَوطِنَا عَدَنٍ فَإنَّنِي لَسْتُ يَوماً عَنْهُمَا بِغَنِي[٥]

وتقولُ: هؤلاءِ الضَّارِبُونَ رَجُلاً بالنَّصْبِ، والضَّارِبُو رَجُلٍ بالجرِّ، وتقولُ في المَعْرِفَةِ: هذان الضَّاربانِ الرَّجُلَ بالنَّصْبِ، والضَّارِبَا الرَّجُلِ بالجر، وهؤلاءِ / الضَّاربونَ الرَّجُلَ [٤٩/أ] بالنَّصْبِ، والضَّارِبُو الرَّجُلِ بالجرِّ، وهو الأكثرُ، قرأ أكثرُ القُرَّاءِ: ﴿ وَالمُقِيمِي

---

(١) في شرح المفصل ١٢٤/٢: « وقيل: إنه رأيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول » وانظر في مذهب الرماني أيضاً: شرح التسهيل ٨٦/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٤/٢، والهمع ٢٧٥/٤.

(٢) المفصل ١٠٥ - ١٠٦ . قال ابن مالك: « الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف » .

(٣) الأصول ١٤/١، وقد أخبَرَ ابنُ السَّرَّاجِ أن أبا العباس رَجَعَ عن رأيه هذا .

(٤) في الأصل: « بالألف » وهو خطأ .

(٥) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، والبيت في شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

الصَّلَوٰةِ﴾[1] بجرِّ « الصَّلاة »، وقال الشَّاعرُ:

لَيسَ الأَخِلاَّءُ بِالمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الوُشَاةِ وَلَو كَانُوا ذَوِي رَحِمِ[2]

فإنْ نَصَبْتَ، فَلَكَ إثبَاتُ النُّونِ، كمَا تَقَدَّمَ في المُثُلِ، ولكَ حَذْفُهَا لِطُولِ الصِّلَةِ؛ لأنَّ الأَلِفَ واللامَ مَوصُولَةٌ، قال الشاعرُ:

قَتَلْنَا نَاجِياً بِقَتِيلِ عَمْرٍو وَخَيرُ الطَّالِبِي التِّرَةَ الغَشُومُ[3]

رواهُ ابنُ جنّي[4] بِنَصْبِ « التِّرَةَ » ، ويكونُ حَذف النُّونَ لِطُولِ الصِّلَةِ، والغَشُومُ: خَبَرُ « خَيْرُ ». قالَ الآخَرُ:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِم مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[5]

---

(١) سورة الحج: من الآية: ٣٥، وهي قراءة السبعة، ويُقرأُ شاذاً بنصبها. انظر مختصر الشواذ: ٩٥، وإعراب القراءات الشاذة: ١٣٨/٢ - ١٣٩ .

(٢) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

(٣) البيت من الوافر، وقد ورد العجز منه في حماسة البحتري: ٣٠ بصدر مختلف مع عدة أبيات منسوبة إلى الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط، وصدرُه فيها:

لكَ الويلاتُ أَوردْنَا عليهِ

وكذلك ورد في أمالي القالي ٣١٦/١ مع عدة أبيات منسوبة إلى عبد الرحمن بن زيد، وصدره فيها:

غَشُومٌ حينَ يُبصَرُ مُستَقَادٌ

وانظر التنبيه على الأمالي ٩١-٩٢، والشاهد في: المحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٧٢/١، واللسان (غشم، حلم)، والهمع ١٦٨/١ .

(٤) في المحتسب ٨٠/٢ .

(٥) من المنسرح، وقد نُسِبَ هذا البيت إلى عدد من الشعراء، وهو في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨، وانظر كلام المحقق في نسبته ص: ١١٤-١١٥، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي، جد عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان، وانظر كلام البغدادي في نسبة البيت ص: ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .

=

بنَصْبِ « عَورَةَ »، والوَكَفُ: العَيْبُ، ويُرْوَى: نَطَفُ، بالنُّونِ المفتوحَةِ وهوَ التُّهْمَة.

وقَرَأَ الحسَنُ وبَعْضُ رُوَاةِ أبي عَمْرٍو[1] ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةَ ﴾ ، وإنْ جَرَرْتَ فَلاَ بُدَّ مِنْ حَذْفِ النُّونِ؛ لأنَّهَا بمنزلةِ التَّنوين، ولا يَثْبُتُ التَّنوينُ معَ الإضافة .

فالحاصِلُ أَنَّكَ إنْ أَثْبَتَّ النُّونَ، فلَيسَ إلاَّ النَّصْبُ، وإنْ حَذَفْتَهَا، جَازَ النَّصْبُ على أنَّ حَذْفَ النُّونِ لتخفِيفِ الصِّلَةِ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْذَفْ، وجَازَ الجَرُّ على أنَّ النُّونَ حُذِفَتْ للإضافةِ، فهي غيرُ مَوجودةٍ لا في اللَّفْظِ ولا في التَّقديرِ .

فإنْ كان المعمُولُ ضَميراً نحو: الضَّارِبَاكَ والضَّارِبُوكَ، لَزِمَ حَذْفُ النُّونِ، وجَازَ النَّصْبُ والجَرُّ بِلَحْظَيْنِ مختَلِفَيْنِ عندَ سيبويهِ[2] والجمهورِ، فمَنْ نَصَبَ، جَعَلَ حَذْفَ النُّونِ لطُولِ الصِّلَةِ، ومَنْ جَرَّ، جَعَلَ حَذْفَهَا للإضافة .

وذَهَبَ الجَرْمِيُّ والمازنيُّ[3] والمبرِّدُ[4] إلى أنه في مَوضِعِ جَرٍّ فقط، ودليلُهُم: أنَّ حَذْفَ

والشاهد في: الكتاب ١٨٦/١، ٢٠٢، وشرح أبياته ٢٠٥/١، وفرحة الأديب ١٦٦، وإصلاح المنطق ٦٣، وتهذيبه ١٧٤، وأدب الكاتب ٣٢٤، والمقتضب ١٤٥/٤، والإيضاح ١٧٥، وإيضاح شواهده ١٦٧/١، وغيرها، والقصيدة كاملة في جمهرة أشعار العرب ٦٧٣/٢ .

(١) تنظر القراءة في مختصر الشواذ ٩٥، والمحتسب ٨٠/٢، والمحرر الوجيز ٢٧٩/١٠، والبحر المحيط ٣٦٩/٦ .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ . وانظر شرحه للسيرافي ٣٥٩/١ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ٤٤٥/١ (رسالة دكتوراه) .

(٣) جاء في حاشية الكتاب ١٨٨/١ ما نصه: « وقد جاء بعد هذا الشاهد [أي قول الشاعر: ولم يرتفق والناس محتضرونه ...] في الأصل: (وذكر أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول: لا يكون الكاف في « الضارباك » إلا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمرَ لا ميكن معه إظهار النون، فهو يعاقب، مثل الواحد، والجرمي والمازني لا يرونه إلا مجروراً، وهو مذهب أبي العباس » ا.هـ . وانظر شرح الكتاب للرماني ٤٤٥/١ (رسالة دكتوراه) .

ولم يتعرض المؤلف هنا إلى رأي الأخفش القائل: إنه في محل نصب لا غير. انظر: الانتصار:٨٥ (مطبوع)، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٩/١ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ٤٤٥/١ (رسالة دكتوراة) .

ينظر: البسيط ١٠٤٨/٢، والملخص: ٣٠٣، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٤/٢. وانظر كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ١٨٣ .

النُّونِ أصْلُهُ أن يكونَ للإضافةِ / لا للطُّولِ، فيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ علَى الأصْلِ . [٤٩/ب]

ونَقَلَ ابنُ مالكٍ[١] الإجماعَ على جَوازِ النَّصْبِ والجَرِّ، فإنْ أرَادَ إجماعَ الأكْثَرِينَ، فَبَيِّنٌ، وإن أرادَ إجماعَ النَّحْوِيِّينَ كُلِّهِم، فقَدْ خالَفَ مَنْ ذكَرْنَاهُ .

وأما إثباتُ النُّونِ معَ الضَّميرِ، فلا يجوزُ إلا ضرورةً، قالَ الشَّاعرُ:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[٢]

وتأوَّلَ المُبَرِّدُ[٣] هذا بأنْ قالَ: الهاءُ في «الآمِرُونَهُ» هَاءُ السَّكْتِ، وليسَتْ بضميرِ مَفعُولٍ به، وأُجرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[٤]: والأَولى أنْ يُقَالَ: إنَّ الهاءَ هنَا مفعُولَةٌ، لا هاءُ السَّكْتِ؛ لأنَّكَ إذا جَعَلْتَهَا مفعُولَةً كَانَ فيه ضرورةٌ واحدةٌ، وهي إثباتُ النون، وإذا جَعَلْتَهَا للسَّكْتِ، كَانَ فيه ثلاثُ ضروراتٍ: إجرَاءُ الوَصْلِ مُجرَى الوَقْفِ، وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ في المُعْرَبِ، وتحريكُ هاءِ السَّكْتِ .

فإنْ قلْتَ: فما الفَرْقُ بينَ المعمُولِ إذا كانَ ظاهِراً جازَ معَهُ إثباتُ النُّونِ، وبينَهُ إذا

---

(٤) يبدو أن أبا العباس قد رجع عن رأيه هذا، وأخذ برأي سيبويه، حيث نقل عنه ابنُ ولاد في الانتصار: ٨٥ (المطبوع) قولَه: «ولكن القول كما قال سيبويه في أن الوجه فيه أن يكون جراً، ويجوز أن يكون نصباً في قول مَن قال:

الحَافِظو عَورَةَ العَشِيرةِ ...

والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه» .

(١) شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٢) من الطويل، قال سيبويه عن هذا البيت: «وزعموا أنه مصنوع» ، وانظره في الكتاب ١/١٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٨٦، والكامل /٤٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤، وشرح المفصل ٢/١٢٥، وضرائر الشعر: ٢٧، وشرح الجمل ١/٥٥٩، وشرح التسهيل ٣/٨٤، والبسيط ٢/١٠٥٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٨، والخزانة ٤/٢٦٦، ٢٦٩ . ومُعظَم: اسم مفعول، وهو الأمر الذي يعظم دفعه. ويروى: «إذا ما خشوا من معظم الأمر مفظعا».

(٣) الكامل ١/٤٦٨ - ٤٦٩، وانظر البسيط ٢/١٠٥٠ .

(٤) انظر: ضرائر الشعر: ٢٨ مع اختلاف العبارة .

كَانَ مُضْمَراً لم يَجُزْ؟

فالجوابُ: أنَّ النونَ تَلْحَقُ الاسمَ بعدَ كَمَالِهِ لِتَفْصِلَهُ عَمَّا بَعْدَهُ، فهو يَطْلُبُ الانفصالَ، والضميرُ يَطْلُبُ الاتصالَ بما قَبْلَهُ، فلَمْ يُمْكِن الجمْعُ بينَهُمَا؛ لما في ذلكَ مِنَ التَّدَافُعِ، فَلَزِمَ حَذْفُهُ لذلك[1].

فإن كانَ اسمُ الفاعِلِ مُجَرَّداً عن الألفِ واللامِ، فلا يخلُو أنْ يُرَادَ به الماضِي أو الحالُ أو الاستقبالُ، فإن أُريدَ به الماضي، لم يَعمَلْ على الصَّحيحِ، وتَجِبُ الإضافةُ، ويصيرُ مَعرِفَةً بالإضافةِ إنْ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ،وقد تَقَدَّمَ ذلك[2]،وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعل مُفْرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، وما بعدَهُ ظاهِرٌ أو مُضمَرٌ، تقُولُ: هذا ضارِبُ / زَيدٍ أمسِ، [٥٠/أ] وضارِبُكَ، وضارِبَا زيدٍ، وضارِبَاكَ، وضارِبُو زيدٍ، وضارِبُوكَ، كلُّ ذلك بالجرِّ على الإضافة، فالتنوينُ والنُّونُ ساقِطَانِ لها .

فإنْ كانَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ، فلا يخلُو المعمُولُ أن يكونَ ظاهراً أو مُقَدَّراً، فإن كانَ ظاهراً، جازَ فيه النَّصْبُ مُطْلَقاً، والجرُّ إنْ لم يُفصَلْ بينَهُمَا، وسواءٌ كانَ المعمُولُ نَكِرَةً أم مَعرِفَةً بأيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ التَّعريف، وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعِلِ مُفْرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً تقولُ: هذا ضارِبٌ رَجُلاً، بالنَّصْبِ، وضارِبُ رَجُلٍ، بالجرِّ، وضارِبَان رَجُلاً، وضارِبَا رَجُلٍ، وضارِبُونَ رَجُلاً، وضارِبُو رَجُلٍ، وكذلك إذا كانَ المعمُولُ مَعْرِفَةً مِنْ أيِّ المعارِفِ كانَ، يَسقُطُ التنوينُ والنونُ معَ الإضافة، ويَثْبُتَانِ مَعَ النَّصْبِ، ولا تَسْقُطُ النُّونُ معَ النَّصْبِ إلا في شذوذٍ، كقرَاءةِ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[3]: ﴿لَذَائِقُوا

---

(١) هذا من كلام ابن هشام الخضراوي نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١٦ .

(٢) انظر: ما سبق صفحة: ١٤٧ .

(٣) هو قَعْنَبُ بنُ أبي قَعْنَبٍ العَدَوِيُّ البصري، كان إماماً في العربية، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري، توفي في حدود الستين ومائة. أخباره في: غاية النهاية ٢/٢٧، وبغية الوعاة ٢/٢٦٥.

العَذَابَ﴾[١] بنَصْبِ « العذابَ » معَ سُقوط النونِ مِن «لَذَائِقُوا» . وقرَأَ غيرُهُ: ﴿غَيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٢] بنَصْبِ الجلالة، معَ حَذْفِ النون مِن « مُعْجِزي »، وقُرِئَ: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[٣] بنَصْبِ « الناقة ». وقال الشَّاعرُ:

وَمَسَامِيحُ بِمَا ضُنَّ بِهِ حَابِسُو الأَنْفُسَ مِن سُوءِ الطَّمَعْ[٤]

بنَصْبِ « الأَنْفُسَ ». وقال الآخَرُ:

يَقُولُونَ ارْتَحِلْ فَتَرَى قُرَيشاً وَهُمْ مُتَكَنِّفُو البَيْتَ الحَرَامَا[٥]

بنَصْبِ « البَيْتَ » فهذا كلُّهُ شَاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

فإن فُصِل بينَ اسمِ الفاعلِ ومعمُولِهِ، تَعيَّنَ النَّصْبُ، وامتَنَعَت الإضافةُ؛ لأنَّه لا

---

(١) سورة الصافات: من الآية: ٣٨، وتنظر القراءة في: مختصر الشواذ ١٢٧، والمحتسب ٨١/٢، والبحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣. ورَوَى هذه القراءةَ أبو زيد عن أبي السَّمَّال أو غيره. المحتسب ٨٠/٢ .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٢٧، وقد ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢، ولم أقف على قارئها، لكن يبدو أنه أبو السمال صاحبُ القراءتين السابقتين .

(٤) البيت من الرمل، وهو لسُويد بن أبي كاهل اليشكري، (شاعرٌ متقدمٌ، من مخضرَمي الجاهلية والإسلام، عدَّهُ ابنُ سلاَّم في الطبقة السادسة وقرنه بعنترة. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، والأغاني ١٠٢/١٣، والخزانة ١٢٥/٦) .

والبيت في ديوانه: ٢٦٩، وشعره: ٦٦٢ (ضمن ديوان بني بكر)، وروايته: « حاسِرُو الأنفسَ عن سوء .. » ، وهو من قصيدة طويلة في المفضليات ١٩٠، وانظر شرحها لابن الأنباري ٣٩٤، وشرحها للتبريزي ٨٨٨/٢. وانظر الشاهد في: المحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣ . ومساميح: جمع مسمح ومسماح، من السماحة . .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: ضرائر الشعر: ١٠٧، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠١/٣ .

يُفصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، قالَ الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(١)

فإنْ جاءَ الجرُّ معَ الفَصْلِ فهوَ شَاذٌّ، ويكونُ ممَّا وقعَ فيه الفصلُ بين المضافِ والمضافِ / إليه، فمِنْ ذلك قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾(٢) بنَصْبِ «وَعْدَه» [٥٠/ب] وخَفْضِ «رُسُلِهِ» بإضافةِ اسمِ الفاعل، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسِلْ(٣)

بخفضِ «زَادِ» على الإضافة، ووقعَ الفَصْلُ بـ«ساعاتِ الكَرَى» وهو منصُوبٌ بالكَسْرَة، والمشْمَعِلُّ: المبَادِرُ إلى الشَّيء.

فإنْ كانَ المعمُولُ ضميراً، فلا يخلُو أن يكونَ مُنفصِلاً أو متَّصِلاً، فإن كانَ مُنفصِلاً تعيَّنَ النَّصْبُ كقولكَ: الدِّرْهَمُ زَيدٌ مُعطِي عَمْرو إيَّاهُ، فإنَّ الجَرَّ بالإضافةِ لا يكونُ إلاَّ معَ الاتِّصَالِ، والاتِّصَالُ هُنَا غيرُ مُمْكِنٍ، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

لاَ تَرْجُ أو تَخْشَ غَيرَ الله إنَّ أخاً وَاقِيكَهُ الله لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُونَا(٤)

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٣٠.

(٢) سورة إبراهيم: من الآية: ٤٧، وتنظر القراءة في معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣، والكشاف ٣٠٨/٢، والمحرر الوجيز ٢٦٦/٨، والبحر المحيط ٤٣٩/٥. وقد أجاز بعض المتأخرين الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بعض المسائل، كما في هذه القراءة. انظر: أوضح المسالك ١٨٢/٣.

(٣) بيتان من الرجز لجُبَار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشَّمَّاخِ الشَّاعرِ المشهور، ونُسبَا في بعض المصادر إلى الشَّمَّاخِ نفسِه، والأول منهما في ديوانه: ٣٨٩. والشاهد في: الكتاب ١٧٧/١، وشرح أبياته ١٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والكامل ٢٥٨/١، والإيضاح ٢١٠، وإيضاح شواهده ٢٢٩/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥-١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/١، ٥٧٦/٢، وشرح المفصل ٤٦/٢، وشرح الجمل ٥٤٩/٢، ٦٠٥، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والخزانة ٢٣٣/٤، ويُروَى: «زَادَ الكَسَلْ» بالنصب، وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظره في شرح التسهيل ١٥٣/١، ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمساعد ٢٠١/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣٠٨/١، والتصريح ١٠٧/١.

فالهاءُ في « وَاقِيكَهُ » ضميرٌ غيرُ مُتَّصِلٍ باسمِ الفاعل، فهو مَوضِعُ نَصْبٍ لا غيرُ .

فإنْ كانَ الضَّميرُ مُتَّصلاً نحو: زَيدٌ ضَارِبُكَ، فَمَذْهَبُ سيبويهِ[١] والمحقِّقِينَ أنَّه في محلِّ جَرٍّ بالإضافةِ، سواءٌ كان اسمُ الفاعلِ مُفْرَداً أو مثنّىً أو مجموعاً؛ لأنَّ التنوينَ والنُّونَ قد سَقَطَا[٢]، وسقوطُهُمَا معَ الظَّاهِرِ الذي هو الأصلُ يُوجِبُ الجَرَّ على الإضافةِ، فمَعَ المُضْمَرِ الذي هو الفَرْعُ أَوْلَى .

وذهَبَ الأخفَشُ وهِشَامٌ[٣] إلى أنَّ الضَّميرَ في محلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ المقتضِي للمفعوليَّةِ بَاقٍ وهو اسمُ الفاعلِ، فيُحمَلُ علَى مَا يَقتضِيهِ العامِلُ، واعتَذَرَا عن سُقُوطِ التَّنوينِ والنُّونِ: بأنَّهُ يُمْكِنُ اتِّصَالُ الضَّميرِ بالعامِلِ لا للإضافَةِ .

والصَّحيحُ عندَهُم مَذْهَبُ سيبويهِ؛ لأنَّ حَمْلَ الفَرْعِ على الأَصْلِ هو الجارِي على القوَاعِدِ، ومَا ادَّعَاهُ الأخفَشُ وهشَامٌ خِلاَفُ الأَصْلِ؛ لأنَّ الأصْلَ في سُقُوطِ التنوينِ والنونِ الإضافةُ، لا تَمْكِينُ اتِّصالِ الضَّميرِ.

ولا يجوزُ ظهورُ / التَّنوينِ ولا النُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصِلِ، فَلاَ يُقَالُ: ضَارِبُنْهُ[٤]، [٥١/أ] بإثباتِ التَّنوينِ، ولا ضَارِبَانِهِ، ولا ضَارِبُونَهُ، بإثبات النُّونِ فيهِمَا إلا شَاذاً[٥]، خلافاً لهشَامٍ[٦]، فإنه يَرَى جَوازَ إثباتَ التَّنوينِ والنُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصلِ؛ لأنَّهُ عندَهُ في مَوضِعِ نَصْبٍ، فَلا يَضُرُّ ظُهُورُ التَّنوينُ والنُّونُ عندَهُ، فَمِمَّا استدَلَّ بهِ قَولُ الشَّاعرِ:

---

(١) الكتاب ١/١٨٧ .

(٢) في الأصل: « سطا » .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٨٣، والبسيط ٢/١٠٤٨، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٦، والمساعد ٢/٢٠١، والهمع ٥/٨٣ .

(٤) أصل « ضارِبُنْهُ » : ضاربٌ، فلما اتَّصلَ الضميرُ، كُتِبَ التنوينُ نوناً .

(٥) انظر: المحتسب ٢/٢٢٠ .

(٦) انظر رأيه في: شرح الكافية ١/٢٨٣، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠١، ونتائج التحصيل ٢/٥٧٧ .

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي[١]

فقال: « أَمَسْلِمُنِي » بإثبات التّنوين[٢]. وقال الآخَرُ:

أَلاَ فَتًى مِنْ سَرَاةِ النَّاسِ يَحْمِلُنِي وَلَيسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٥٧/٦: « لم أقف على قائله، ولا على تتمته»، وذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ٤٢٢ عن أبي محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) في كتابه « زلاتُ العلماء » نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى إلى يزيدَ بنِ مخرِّمٍ الحارثي، ونقَلَ عنه قولَه ـ يتهمُ الفرَّاءَ ـ : « دمَّر الفراءُ على هذا البيت، وغيَّرَ ضرْبَهُ ليَجْعَلَ (أَمُسلِمُني) باباً من أبواب النحو ...». وأصل هذا ما جاء في إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ قال: « وأما البيت الذي أنشده الفراء فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق، قال: أنشدنا محمد بن يزيد: « أأسلمني » ... » وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، وفيه: « أيسلمني » .

وعقَّبَ البغدادي على كلام الغندجاني فقال: « وأنا لا أقبل هذه الحكاية، فإن الفراءَ أجلُّ من أن يُذكَرَ بمثل هذه النقيصَةِ، ومَنْ هُوَ أبو محمد حتى يفتريَ على الفراءِ، ويُنقَلَ كلامُهُ ويُقْبَلَ ؟ » ونقلَ السيوطيُّ في شرح شواهد المغني ٧٧٠/٢، كلامَ الأسود الغندجاني، وأقَرَّهُ .

ويزيد بن محمد وقيل: بن مخرم الحارثي، هو شاعرٌ جاهلي كثير الشعر، يعرف بـ (ابن فكهة) وهي جدته أم أبيه. انظر: معجم الشعراء ٤٩٤. وانظر الشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٠، والمحتسب ٢٢٠/٢، والمقرب ١٣٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمغني ٤٥٠، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣٨٥/١، والهمع ٢٢٥/١، ونتائج التحصيل ٥٧٦/٢ . وشراحي: أراد شراحيل، فحذف اللام على جهة الترخيم في غير النداء، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٢٣/٣: « وهذا من أقبح الضرورات » .

(٢) يرى ابن مالك رحمه الله أن النون هنا هي نون الوقاية لحقت الصفة تشبيهاً بالفعل، وليست تنويناً، كما نص المؤلف، وعليه أغلب النحويين . انظر: شرح التسهيل ١٣٨/١ .

(٣) من البسيط، وقائله أبو محلَّم التميمي السَّعدِي، واسمه: محمد بن هاشم بن عوف، أعرابي راوية، كان أحفظ الناس، وأعلمهم بالشعر واللغة، توفي سنة ٢٤٨هـ .أخباره في معجم الشعراء ٤٢٨، والفهرست ٦٩ . والشاهد في: الكامل ٤٦٧/١، والإنصاف ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٦٥/٤، ٣٩٦/٥. ويروى: (وليس يحملني) وعليها يفوت الاستشهاد .

فقال: « حاملنٍ » بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

وَلَيسَ بِمُعْيِيني وَفي النَّاسِ مُمْتِعٌ رَفِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ رَفِيقُ[1]

فقال: «بمعييني» بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

هَلِ اللهُ مِنْ سَرْوِ العَلاةِ مُرِيحُني وَلَمَّا تَقَسَّمْنِي النَّبَارُ الكَوَانِسُ[2]

فقال: (مريحني) بإثبات التنوين. وقال الآخر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ[3]

فقال: « محتضرونه » بإثبات النُّون. وهذا كُلُّهُ عندَ الجمهورِ ضَرُورَةٌ لا يُقَاسُ علَيه.

فإِنْ قُلْتَ: قد ظَهَرَ مِمَّا تقَدَّمَ أنَّ الضميرَ المُتَّصلَ باسم الفاعل، لا يجوزُ فيه إلا الجرُّ بالإضافة على الصَّحيح، وقد أَجَازُوا أنْ تقولَ: المُحْسِنُ زَيدٌ كائنُهُ، والمُحْسِنُ زَيدٌ كائِنٌ

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ١٣٨/١، وشواهد التوضيح ١١٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، وشرح الأشموني ١٢٦/١ . ويروى عجزه: « رفيقٌ إذا أعيا رفيقٌ وممتعُ » .

(٢) من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٣٨٦/٢، والمعاني الكبير ٦٧٧/٢، وضرائر الشعر ٢٧، وارتشاف الضرب ٢٧١/٣ . وسرو العلاة: اسم موضع (معجم البلدان ٢١٧/٣)، والنِّبارُ: جمع نِبْر، وهي دريبة شبيهة بالقراد (اللسان ـ نبر)، وفي الأصل كتبت: (البنان) .

(٣) من الطويل، قال المبرد في الكامل ٤٦٨/١: إنه مصنوع، وهو في الكتاب ١٨٨/١، والنكت عليه ٢٩٥/١، والمسائل الحلبيات ٣٢١، والتبصرة ٢٢٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٥، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٧١/٤ . والارتفاق: الاتكاء على المرفق، والمعتفون: الذين يطلبون المعروف والإحسان، يقال: عفوته؛ أي: أتيته أطلب معروفه، والرواهق: جمع راهقة، من رهِقَه ـ من باب تعب ـ إذا غشيه وأتاه، ورهقه بمعنى أدركه وقرب منه أيضاً. (الخزانة) ، يقولُ: غشِيَهُ المعتَفُون (وهم السائلون) واحتضَرَه الناسُ جميعاً للعطاء، فجلَسَ لهم جلوسَ متصرِّفٍ متبذِّلٍ، غيرَ مُرتفقٍ مُتَوَدِّعٍ .

وعند المبرد في الكامل ٤٦٨/١-٤٦٩ أن الهاء في « محتضرونه » هاءُ السكت، فأجراها في الوصل مجراها في الوقف، وشبهها بهاء الكناية لثباتها في الوصل فحرَّكها. قال الأعلم: « وكلا الوجهين بعيد ». تحصيل عين الذهب ١٥٧، وانظر النكت ٢٩٥/١ .

إيَّاهُ، فقد اتَّصَلَ الضميرُ باسم الفاعل، وجازَ فيه الوجهَان: الاتـَّصالُ على الإضافة، والانفصَالُ على المفعُوليَّةِ ؟

فالجوابُ:أنَّ كَلامَنَا فيمَا تقدَّمَ إنَّمَا هُو في الضَّميرِ الذي هُو مفعولٌ بِهِ،والضَّميرُ / [٥١/ب] في هذه المسألَةِ خَبَرُ «كان» ، فهُوَ ذُو وَجْهَين؛ فَمَنْ وَصَلَهُ وَجَرَّهُ بالإضافة، فَلِشَبَهِهِ بالضَّمير المفعُولِ، ومَنْ فَصَلَهُ، فَلِكَونِهِ في الأَصْلِ خَبَراً، والله أعلَمُ .

المسألة الثامنة :في تقديم معمول اسم الفاعل عليه :

وهو في ذلكَ كالفِعْلِ، فحيثُ يجوزُ تقدِيمُ المعمُولِ على الفعلِ، يجوزُ تقديمُهُ على اسمِ الفاعل، وقد تقَدَّمَ ما يَمْنَعُ التَّقدِيمَ في باب المفعُولِ[١]، فتقولُ: هذا زَيداً ضَارِبٌ، كمَا تقولُ: هذا زَيداً يَضْرِبُ، إذ لا مَانِعَ منَ التَّقديمِ، ولا يجوزُ في مثل: أَضَارِبٌ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَضَارِبٌ زَيدٌ، كما لا يجوزُ في مثل: أَيَضْرِبُ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَيَضْرِبُ زَيدٌ، إلاَّ أنَّ اسمَ الفاعلِ له خصائِصُ دونَ الفِعلِ، تمنَعُ مِنْ تقدِيمِ مَعْمُولِهِ، لا بُدَّ مِنَ الكلامِ عليهَا، فنَقُولُ:

لا يخلَو اسمُ الفاعل أَنْ يكونَ بالألف واللامِ، أو لا، فإنْ كانَ بالألف واللامِ، فلا يخلُو المعمُولُ أنْ يكونَ مفعُولاً صريحاً أو ظرْفاً أو مجروراً :

فإنْ كانَ مفعُولاً صريحاً، فلا يجوزُ التَّقديمُ، فلا يُقالُ في قولكَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً: هذا زَيداً الضَّارِبُ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ موصولةٌ، و«ما» في حَيِّزِ الموصُولِ لا يَتَقَدَّمُ عليه.

فإنْ كان ظرْفاً أو مجروراً، ففي تقَدُّمِهِ عليه خِلاَفٌ، فإذا قُلْتَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً في الدارِ، فمِنْهُم مَنْ لَمْ يُجَوِّزْ تقديمَهُ[٢]، فلا يُقالُ: هذا في الدَّارِ الضَّارِبُ زَيداً؛ لأنَّ

---

(١) ذكره المصنف في السفر الثاني من هذا الشرح ، وهو في الجزء المفقود منه .

(٢) وهم البصريون. انظر: اللامات للزجاجي: ٥٨، وإعراب القرآن ٢/٣٢٠، والمسائل البغداديات: ٥٥٣،

الألفَ واللامَ مَوصُولةٌ، ومنهُم مَنْ أجازَ[١]؛ لأنَّ الظرفَ والمجرورَ يُتَّسعُ فيهمَا مَالَمْ يُتَّسعْ في غيرِهِمَا[٢].

فإنْ كانَ بغيرِ ألِفٍ ولامٍ، فلا يخلُو أن يكونَ مجروراً بالإضافةِ، أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ كانَ مجروراً بالإضافة فلا يخلُو المضَافُ أَنْ يكونَ «غَير» / أو «جِدٌّ» أو «حَقٌّ[٣]» أو [٥٢/أ] «أَوَّل»، أو غيرَ ذلك من الأسماء، فإنْ كان واحداً ممَّا ذُكِرَ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ التَّقديمَ[٤]، ومنهُم مَنْ مَنَعَ، فتقولُ على مَنْ جَوَّزَ: هذا زَيداً غيرُ ضارِبٍ، الأصلُ: هذا غيرُ ضارِبٍ زَيداً، وتقولُ في الباقي على جِهَةِ التَّقديمِ: هذا زَيداً جِدُّ ضَارِبٍ، وهذا زَيداً حَقُّ ضَارِبٍ، وهذا زَيداً أَوَّلُ ضَارِبٍ، والصَّحيحُ المَنْعُ[٥].

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ هذِهِ الأربعة[٦] فلا يجُوزُ التَّقدِيمُ، لا تقولُ في قولكَ: «جاءَني غُلاَمُ مُلاَزِمٍ بَابَكَ»: جَاءَني بَابَكَ غُلامُ مُلاَزِمٍ؛ لأنَّهُ يلزَمُ منه الفَصْلُ بينَ اسمِ الفاعل ومعمُولِهِ بالمضاف وهو الغلام، بخلافِ الأربَعَةِ المتقَدِّمَةِ، فإنَّ المضافَ فيهَا عينُ المضَافِ إليه في المعْنَى، فَكَأَنَّكَ لَمْ تَفْصِلْ بشَيءٍ، وقِيلَ: إنَّما جازَ التَّقديمُ في هذه المواضِعِ وإنْ كانَ الظَّاهِرُ عَدَمَ الجوازِ؛ لأنَّهَا في معْنَى كَلاَمٍ لا يَمْتَنِعُ فيهِ تقدِيمُ المعمولِ، فحُمِلَتْ على ما هُوَ في معنَاهَا، فقولُكَ: هذا زَيداً غيرُ ضَارِبٍ، إنما جازَ فيه تقدِيمُ «زَيدٍ» وإنْ كانَ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بالمضَافِ؛ لأنَّهُ في مَعْنَى ما لا فَصْلَ فيه، ألاَ تَرَى أنَّ المعْنَى: هَذا زَيدا[٧] تَارِكٌ دونَ ضَرْبٍ، وكذلكَ قولُكَ: هَذا زَيداً حَقُّ ضَارِبٍ، هو

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٢٠٧/١، والغرة لابن الدهان ١٩٨/٢ (مخطوط).

(٢) شرح الجمل ٥٥٥/١.

(٣) في الأصل: «أحق».

(٤) انظر الارتشاف ١٨٩/٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣.

(٦) في الأصل: (الثلاثة).

(٧) في الأصل: (زيد).

في مَعْنَى: هَذا زَيداً ضَارِبٌ حَقّاً، وكذلكَ الباقي .

فإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ مجروراً بحرفٍ، فلاَ يخلُو أنْ يكونَ زائِداً أو غيرَ زائد، فإنْ كانَ زائداً نحو: ليسَ زَيدٌ بضَارِبٍ عَمْراً، فالمشهُورُ جوازُ التَّقديمِ، فتَقولُ: ليسَ زَيدٌ عَمْراً بضَارِبٍ، وحُكِيَ عن أبي العبَّاسِ المَنْعُ[1]، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ نحو: مَرَرْتُ بضَارِبٍ زَيداً، لَمْ يَجُز التَّقديمُ.

وأمَّا غيرُ المجرور فإنْ كانَ خبرَ مُبتَدأٍ وليسَ في المبتَدَأِ ما يقتضِي التَّصديرَ، جازَ تقديمُ المعمولِ، فتقولُ في «هذا ضَارِبٌ زَيداً»: زَيداً هذا ضَارِبٌ، فإنْ كانَ في المبتَدَأِ ما يقتَضِي التَّصديرَ نحو: لَزَيدٌ ضَارِبٌ / عَمْراً، مُنِعَ التَّقديمُ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا يَتَقَدَّمُ ما [٥٢/ب] بَعْدَهَا علَيهَا .

فإنْ كان اسمُ الفاعلِ قد رَفَعَ ظاهِراً سَبَبِيّاً نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً، فالبصْرِيُّونَ والكِسَائِيُّ[2] يَجيزُونَ تقديمَ المعمولِ على المبتَدَأِ، والفرَّاءُ[3] يَمنَعُ، فإن احتَوَتْ الجُمْلَةُ على مُبْتَدَأَينِ والثَّاني مِنْ سَبَبِ الأوَّلِ، واسمُ الفاعلِ خَبَرٌ عن الثَّاني نحو: زَيدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ عَمْراً، فالبَصريُّونَ يُجيزُونَ تقديمَ المفعولِ على المبتَدَأِ الأوَّلِ، فيقولُون: عَمْراً زَيدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ، والكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ[4] يمنَعَان التَّقديمَ. فإنْ عُطِفَ اسمُ فَاعلٍ علَى فَاعِلٍ آخَرَ، وجُعِلاَ خَبَراً عن تَثْنِيَةٍ نحو: الزَّيدَانِ ضَارِبٌ عَمْراً وَمُكْرِمُهُ، وكذلكَ لو عُطِفَ أكثَرُ مِن اثنَين، وَجَعَلْتَ الجميعَ خَبَراً عن جَمْعٍ نحو: الزَّيدُون مُكْرِمٌ عَمْراً ومُوَقِّرُهُ ومُعِينُهُ، فالمنصُوصُ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المفعُولِ على اسمِ الفاعلِ، فلا يُقالُ: الزَّيدانِ عَمْراً ضَارِبٌ ومُكْرِمُه، وكذلك في الجَمْعِ، قالُوا: لأنَّ الفعْلَ لا يَصِحُّ هنا لو قُلْتَ: هذانِ يَضْرِبُ زَيداً ويُكرِمُهُ، لم يَجُزْ .

---

(١) التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) انظر: المرجعين السابقين .

(٤) انظر: المرجعين السابقين .

المسألة التاسعة: في تابع معمول اسم الفاعل:

وهذه المسألةُ قد أجْحَفَ بها ابنُ مالك في «التسهيل»[١] فلَمْ يَذْكُرْ مِنَ التَّوابِعِ إلاَّ العطفَ، ولم يذكُرْ منه إلاَّ حكمَهُ مع اسمِ الفاعل الذي فيه الألِفُ واللامُ، وقد أَحْكَمَ ابنُ عُصفُورٍ هذه المسألَةَ في «المقَرَّب»[٢]، وَذَكَرَ حكمَهَا بالنسبَةِ إلى التَّوابِعِ وإلى اسمِ الفاعِلِ على اختلافِهِ، ونحنُ نذكُرُها على نحو ذلكَ فنقولُ:

معمولُ اسمِ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً:

فإن كانَ مرفوعاً فليس في تابعِهِ إلاَّ الرفعُ، تقولُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمٍ أبُوهُ الكريمُ نَفْسُهُ وعَمْروٌ، فـ«أبُوهُ» فاعِلٌ بـ«قائِم»، و«الكريمُ» نعتُهُ، و«نَفْسُهُ» تأكيدٌ له، و«عَمْروٌ» معطُوفٌ عليه، وهي كلُّها مرفوعةٌ؛ لأنَّهَا تابعةٌ لمرفوعٍ، / ولا مَوضِعَ لهذا المرفوعِ. [٥٣/أ]

فإنْ كان منصُوباً نحو: هذا ضَارِبٌ عَمْراً، فمَذْهَبُ البصريِّينَ أنه لا يُتبَعُ إلا على اللَّفْظِ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ عَمْراً الكريمَ نفسَهُ وزَيداً، بالنَّصْبِ في جميعِ ذلك، وأجازَ الكوفيُّونَ والبغداديُّونَ[٣] الخفضَ في التَّابِعِ على تَوَهُّمِ إضافَةِ «ضارِبٍ» إلى «عَمْرٍو»، واستدَلُّوا علَى ذلكَ بقولِ امرئِ القَيسِ:

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِن بَينِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيرٍ مُعجَّلِ[٤]

وجْهُ الدليل: أنَّ «صَفيفَ» منصوبٌ بـ«مُنضِج» وأن «قديراً» مخفوضٌ بالعطف على توهُّمِ الخفْضِ في «صَفيف» بإضافة «مُنضِج» إليه، إذ تصحُّ إضافتُهُ إليه، ورُدَّ: بأن

---

(١) التسهيل: ١٣٨.

(٢) المقرَّب ١٣٩-١٤٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٩٧ ـ ٩٨، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢.

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٢، وهو من معلقته، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٩٧، وشرحها للنحاس ١٨٣/١، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٦/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، والمساعد ٢٠٦/٢، وشرح أبيات المغني ١٣/٧.

المنصوبَ باسم الفاعل لا مَوضِعَ له من الإعرابِ يُخَالِفُ لفظَهُ، فيُعطَفُ عليه، بل لفظُهُ ومَوضِعُهُ واحِدٌ، وشيءٌ آخَرُ: أنَّ العطفَ على توهُّمِ الخفضِ في المعطوفِ عليه مختَصٌّ بالضرورة كقولِهِ:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[1]

فعَطَفَ «ولا ناعِبٍ» بالخفضِ على تَوَهُّمِ دخول الباء في «مُصلِحِين»؛ لأنَّ خبرَ ليس يكثُرُ فيه الجرُّ بالباء.

وللبصريين في بيتِ امرئِ القيسِ تأويلاتٌ أصحُّهَا: أنَّه على حذْفِ مُضافٍ معطُوفٍ على «مُنضِجٍ» التقدير: مِنْ بَينِ مُنضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو مُنضِجَ قَديرٍ[2]، وتكونُ «أو» بمعنى الواو؛ لأنَّ مخفوضَ «بَينَ» لا يُعطَفُ عليه إلا بالواو، ولا يستقيمُ المعْنَى إلا بتقدير هذا المضافِ؛ لأنَّكَ لو لم تُقَدِّرْهُ لَلَزِمَ منه أن تكونَ البَيْنِيَّةُ في معمُولِ اسمِ الفاعل، فيكونُ التقديرُ: مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ أَحَدَ هذين، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى على / أنَّ البينيَّةَ إنما هي في الطُّهاةِ، فيَستَلْزِمُ حَذْفَ المضَافِ كمَا تقَدَّمَ. [٥٣/ب]

الثاني من التأويلات: أنَّ «قديراً» مخفُوضٌ بالعطف على الجِوار، وهذا تأويلٌ بعيدٌ[3].

---

(١) البيت للأخوص الرِّياحي، واسمه: زيد بن عمرو بن عتاب التميمي، شاعرٌ إسلامي فارس. والأخوص - بالخاء المعجمة - الغائر العينين، وينسب هذا البيت إلى الفرزدق، ولم أجده في طبعة ديوانه التي بين يدي. والشاهد في: الكتاب ١/١٦٥، ٣/٢٩، وشرح أبياته ١/٧٤، وإصلاح المنطق ١٥١، وتكملة الإيضاح ٤٨٢، وإيضاح شواهده ٢/٨٦٥، والخصائص ٢/٣٥٤، والإنصاف ١/١٩٣، وشرح التسهيل ١/٣٨٥، والخزانة ٤/١٥٨ وغيرها من المصادر، ويروى: «ولا ناعبٌ» وعليها يفوت الاستشهاد.

(٢) إيضاح الشعر: ٣٨٢.

(٣) قال أبو حيان: «ولا حجة في ذلك... لأنه يمكن حمله على منضج على تقدير محذوف، أي: ومنضج قدير، فحذف وجعله كالثابت؛ لتقدم ذكره» التذييل والتكميل ٣/٢١٧.

الثالث: أنه مَعطوفٌ على «شِوَاء»[1]. ورُدَّ: بأنه يلزَمُ منه ما تقَدَّمَ من أنَّ البَيْنِيَّةَ تكونُ في معمولِ اسمِ الفاعل، والمعنى أنَّ البَيْنِيَّةَ إنما هي في الطُّهَاة، كما تقَدَّمَ. والطُّهَاةُ: جمْعُ طَاهٍ، وهو الطَّبَّاخُ، والصَّفيفُ: ما صُفَّ من اللَّحْمِ لِيُشْوَى.

فإن كان المعمولُ مجروراً، فإن كان اسمُ الفاعل مما لا يَعمَلُ، فلا يكونُ التَّابعُ إلا مجروراً لا غيرُ؛ لأنَّ المجرورَ إذ ذاكَ لا مَوضِعَ له؛ لأنَّ الإضافةَ مَحْضَةٌ، فلا يُنوَى معها النَّصْبُ، تقولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ أبي عبدِ الله نفسِهِ أَمْسِ، فتَخْفِضُ بعدَهُ التَّوابعَ لا غيرُ.

فإن كان اسمُ الفاعل مما يَعمَلُ، فلا يخلُو المجرورُ أن تُتْبِعَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بيَانٍ أو عَطْفِ نَسَقٍ أو بَدَلٍ، فإن أتْبَعْتَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بَيَانٍ، جَازَ فيه وجهان: الخفْضُ على اللَّفْظِ، والنَّصْبُ على الموضِعِ، فتقُولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ نَفْسِهِ أبي عبدِ اللهِ، بخفْضِ ذلك كلِّهِ على لَفْظِ «زَيد»، ونَصْبِهِ على الموضِعِ، أما الخفْضُ فَبَيِّنٌ، وأمَّا النَّصْبُ فلأَنَّهُ الأصلُ، والخفْضُ تخفيفٌ منه.

فإن أتبعْتَه بعطْفِ نسَقٍ أو بدلٍ، فلا يخلُو اسمُ الفاعل أن يكونَ بالألِفِ واللامِ أَوْ لا، فإنْ لم يكنْ فيه ألِفٌ ولامٌ، فإنْ أتبعْتَه بَدَلٍ لم يَجُزْ فيه إلا الخفْضُ حَمْلاً على اللفظِ، فتقولُ: مرَرْتُ بضَارِب زَيدٍ أخِيكَ، لا يجوزُ في «أخيك» إلا الخفْضُ بالحمْلِ على لفْظِ «زَيد»، ولا يجوزُ النَّصْبُ بالحمْلِ على مَوضِعِهِ؛ لأنَّه وإنْ كان / في محلِّ [٥٤/أ] نَصْبٍ، فإنَّ البدَلَ على تقديرِ تَكرَارِ العامِلِ، والغَرَضُ أنَّ العامِلَ هنا اسمُ فاعلٍ غيرُ مُنَوَّنٍ، فلَو قَدَّرْتَهُ مع المنصوب لكانَ التقديرُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ ضَارِبِ أخَاكَ، فكان اسمُ الفاعل غيرُ المنوَّنِ يَعمَلُ النَّصْبَ، وذلك لا يجوزُ، فإن جاءَ منصُوباً حُمِلَ على إضمارِ فِعْلٍ، التقديرُ: يَضْرِبُ أخَاكَ.

---

(١) قال أبو حيان: «وهذا ليس بشيء؛ لأن البينية إنما هي في الطهاة لا في معمول اسم الفاعل ...» التذييل والتكميل ٣/٢١٧.

فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حمْلُهُ على اللفْظِ اتِّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد». وفي نصْبِهِ حمْلاً على الموضِعِ خِلاَفٌ؛ منهم مَنْ جَوَّزَهُ[١] بناءً على أنَّ العاملَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً، ومنهم مَنْ مَنَعَ[٢]، وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرف العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً .

فإنْ كان اسمُ الفاعل فيه الألِفُ واللامُ، فلا يخلُو أن يكونَ مُثنًّى أو مجموعاً بالواو والنون، أو لا، فإنْ كان مُثنًّى أو مجموعاً بالواو والنُّون، جاز فيه الخفْضُ على اللفْظِ، والنَّصْبُ على المَوضِعِ[٣]، تقولُ: هذان الضَّارِبا زَيدٍ أخيكَ وعَمْرٍو، بخفض «الأخ» و«عمرو» ونصبِهما، وسواءٌ في ذلك كونُ المعمول مُعرَّفاً بالألِفِ واللام، أو الإضافة إلى ما هُمَا فيه، أو لا يكونُ كذلك، وإنما جاز هنا الحمْلُ على الموضِعِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا قُدِّرَ مع التابعِ، جاز أنْ يَعمَلَ فيه النَّصْبَ لأجْلِ حذْفِ / النُّون . [٥٤/ب]

---

(١) كالأعلم . انظر: التذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله، قال: «وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً». انظر: الكتاب ١٦٩/١، والمراجع السابقة .

(٣) وذهب إليه ابن عصفور والأبذي. انظر: المقرب ١٣٩، وشرح الجمل ٥٥٥/١، وشرح الجزولية للأبذي ٤٧/٢ (مخطوط). وعقَّبَ أبو حيان على رأي شيخه الأبَّذي فقال: «وما أجازه من النصب لا يجوز؛ لفقد المحرز لموضع النصب» التذييل والتكميل ٢١٧/٣، ويراجع: ارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٧/٢ .

فإنْ لم يكن[١] اسمُ الفاعل مُثنًّى ولا مجموعاً بالواو والنون، فلا يخلُو التابعُ أن يكونَ مُعرَّفاً بالألِفِ واللامِ، أو مضافاً لما هُمَا فيه، أو إلى ضمير مَا هُمَا فيه، أو غيرِ ذلك، فإنْ كان مُعرَّفاً بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ، جازَ في التابعِ الخفْضُ على اللفظِ، والنَّصْبُ على الموضعِ، فتقولُ في العطْفِ: هذا الضَّارِبُ الرجُلِ والغلامَ، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وصاحِبَ الغلام، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وغلامِهِ، ومن ذلك قولُهُ:

الوَاهِبُ المِائةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا[٢]

فهذه المعطوفاتُ كلُّها يجوزُ فيها الخفْضُ على لفظ المعطوف عليه، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ مع المعطوف لَصَحَّ، ألا ترى أنَّكَ لو قلْتَ: هذا الضارِبُ الغلامَ، والضارِبُ صاحبَ الغلام، والضارِبُ غلامَهُ، و «الواهِبُ عبدَهَا» لَصَحَّ ذلكَ كلُّهُ .

وتقولُ في البدَل: هذا الضارِبُ الغلامَ الرجُلَ الصالحَ، وهذا الضارِبُ الرجُلَ صاحبَ الغلامِ، وهذا الضاربُ الرجُلَ يدَهُ، فـ«الرجلَ الصالحَ» و«صاحبَ الغلامِ» و«يدَهُ» يجوز فيها الخفْضُ على اللفظ، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنَّ البدَلَ على تقدير تَكرارِ العامِلِ، ولو قدَّرْتَ العامِلَ معَهَا كلِّهَا جازَ .

فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضارِبُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ[٣] يُجيزُ فيه الجرَّ على

---

(١) في الأصل: «يكون» .

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وعجزه:

عُوذاً تزجِّي خلفَها أطفالَها

والشاهد في الكتاب ١/١٨٣، والنكت عليه ١/٢٩٢، والمقتضب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، ٣٠٨، والمقرب ١٤٠، وشرح التسهيل ٣/٨٧، والهمع ٤/٢٧٥، والخزانة ٤/٢٥٦ ، وعوذاً: حديثات النتاج، وتزجي: تدفعها برفق .

(٣) الكتاب ١/١٨٢، قال سيبويه: «ومن قال: هذا الضارِبُ الرجُلِ، قال: هو الضارِبُ الرجُلِ وعبدِ الله» .

اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّنٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لجازَ أنْ تَنصِبَ «عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضارِبُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا / يَجوزُ في المعطوف عليه[1]. [٥٥/أ]

وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ[2] النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ[3]، قال ابنُ عُصفورٍ[4]: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجوزُ في المعطوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ و لم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ .

فإنْ كان بدَلاً فاتَّفَقَ البصريون على أنه لا يَجوزُ فيه إلا النَّصْبُ على المَوضِعِ لا غَيرُ، فإذا قلْتَ: مرَرْتُ بالضَّارِبِ الرجُلِ عَمْراً، لم يَجُزْ في «عَمْرٍو» إلا النَّصْبُ على المَوضِعِ، ولا يَجوزُ الجرُّ على اللفظ؛ لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العَامِلِ، و«الضَّارِبُ» لا يَجوزُ إضافتُهُ إلى «عَمْرٍو» ، وما جاء ممَّا ظاهرُهُ الجرُّ فهو عَطْفُ بَيَانٍ لا بَدَلٌ نحو قوله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[5]

---

(١) قال الرضي: « ومذهب سيبويه قويٌّ إذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ لأن القبحَ فيه ليس بظاهر، بل يظهرُ بالتقدير » شرح الكافية ٢٨٤/١ .

(٢) هكذا في الأصل « يجوز » ، والأولى أن يقول: يجب النصب؛ لأن قوله: « يجوز النصب » يوحي بجواز شيءٍ آخر .

(٣) واختاره ابن السراج في الأصول ٣٠٨/٢، وانظر: شرح المفصل ٧٣/٣، وشرح التسهيل ٨٧/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢-٢٠٧ .

(٤) شرح الجمل ٥٥٦/١، والمقرب ١٤٠، ولم أقف على تصحيحه لمذهب المبرد كما أشار المصنف ، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨٧/٣: « وهو عندي أصح القولين؛ لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه » .

(٥) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي، في شعره: ٤٦٥ (ضمن شعراء أمويون، القسم الثاني) .

=

فـ« بِشْرٍ» بـالجر عَطْفُ بَيَان مـن « البكـريِّ» ، لا بَـدَلٌ .

قلْـتُ: هـذا الـذي قرَّرْنـاهُ علـى مذهـب البصريـين، وأمَّـا الفـرَّاءُ ومـن أخَـذَ بمذهبـه، فيُجيزُ أن تقـولَ: هـذا الضَّـارِبُ زَيـدٍ، فعلـى هـذا يَجـوزُ الجـرُّ في « عَمْـرٍو » على البَـدَل في قولـكَ: هـذا الضَّـارِبُ الرَّجُـلِ عَمْـرٍو، والله أعلـمُ .

* * *

= والشـاهد في: الكتـاب ١٨٢/١، والنكـت عليـه ٢٩٢/١، وشـرح أبياتـه لابـن السـيرافي ١٠٦/١، والـرد عليـه للغندجـاني (فرحـة الأديـب): ٣٧، والأصـول ١٣٥/١، وشـرح المفصـل ٧٢/٣، وشـرح التسـهيل ٣٢٧/٣، وارتشـاف الضـرب ٦٠٦/٢، والخزانـة ٢٨٤/٤ . و(بشر(: هـو بشـر بـن عمـرو بـن مرثـد، مـن بـني بكـر بـن وائـل، قتلـه رجـل مـن بني أسد، ففخـر المـرار بقتلـه. (شـرح أبيـات سـيبويه).

[اسم المفعول]

انتهى الكلامُ على اسمِ الفاعل، وبقِيَ الكلامُ على اسمِ المفعول، وهي:

المسألة العاشرة: في الكلام على اسم المفعول من أوجه:

الأول: في حدِّه وصيغتِه:

أمَّا حدُّهُ فقال ابنُ الحاجب[1] فيه: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه.

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يشمَلُ اسمَ المفعول واسمَ الفاعل، والصفةَ المشَبَّهَةَ به، وغيرَ ذلك مما اشتُقَّ مِن الفِعل، وقولُهُ: «لمن وَقَعَ عليه» فَصْلٌ يُخرِجُ جميعَ ما اشتُقَّ مِن الفِعل غيرَ اسمِ المفعول، ومعنى «لمن وَقَعَ / عليه»: أنَّكَ إذا قلْتَ: [٥٥/ب] مضرُوبٌ، إنما أُخِذَ من الفِعل ليوصَفَ به مَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ عليه، وهو «زَيدٌ» مِن قولِكَ: ضرَبْتُ زَيداً.

قيلَ: لو قالَ: لِمَا وَقَعَ لكان أَولى[2]، ليَعُمَّ العاقِلَ وغيرَ العاقِلِ؛ لأنَّ اسمَ المفعول لم يوضَعْ للشيء باعتبارِ أنه عاقلٌ، بل وُضِعَ لمعنًى واقِعٍ على ذاتٍ، عاقلةً كانت أو غيرَ عاقلةٍ.

والجوابُ: أنه غَلَّبَ العاقلَ على غيرِ العاقل.

وأمَّا صيغتُهُ: فإن كان من الفعل الثلاثيِّ، فَعَلَى «مَفْعُول»، زادوا الميمَ في أوَّلِهِ، والواوَ قبلَ آخرِه، فَرْقاً بينَه وبينَ اسمِ المفعول مِنَ الزائدِ على الثلاثةِ، فإنَّكَ لو قُلْتَ:

---

(١) الكافية: ١٨٢.

(٢) هذا اعتراض أثاره الرضي في تعريف اسم الفاعل حيث قال: «الأولى أن يقول: (لِمَا قام)، وذلك لِمَا ذكرناه أن المجهولَ أمرُهُ يُذكَرُ بلفظة ما، ولعله قصد التغليب». انظر شرح الكافية له ١٩٨/٢، وشرحها للجامي (الفوائد الضيائية) ١٩٥/٢، ٢٠٢.

مُفْعَل بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ في الجميع، لالتَبَسَ اسمُ المفعولِ من الثلاثيِّ معَ اسمِ المفعول من الزائد، فَفَرَقُوا بينهما.

فإنْ قُلْتَ: فلو فتَحُوا الميمَ من الثلاثيِّ وضمُّوهَا من الزائِدِ، لَحَصَلَ الفَرْقُ ؟

فالجوابُ: أنه كان يَلتَبِسُ بالمصدَرِ نحو:المَطْلَب بمعنى الطَّلَب، والمَدْخَل بمعنى الدُّخُول .

وإن كان مِنَ الفعلِ الزائِدِ على الثلاثة فصيغتُهُ على صيغة اسمِ الفاعل، غيرَ أنَّ ما قبلَ آخرِه مفتوحٌ، وهو في ذلك جارٍ على المضارِعِ المبنيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فكما تقولُ: يُكرَمُ بفتحِ الراء، تقولُ في اسمِ المفعول: مُكرَمٌ بفتحِ الراء، وقد يُستغْنَى عن صيغةِ اسمِ المفعول الزائِدِ على الثلاثة بالصيغَةِ المبنِيَّةِ له مِنَ الثلاثيِّ، قالوا: مَزْكُومٌ ومَحْمُومٌ ومَحْزُونٌ، من «أُزْكِمَ» و «أُحِمَّ» و «أُحْزِنَ» ، استغْنَوا به عن مُزْكَمٍ ومُحَمٍّ ومُحْزَنٍ .

الوجه الثاني :

أنَّ الأَحكامَ التي تقدَّمَتْ في اسمِ الفاعل جاريةٌ في اسمِ المفعول، من اشتراطِ زَمَنِ الحال أو الاستقبال[1]، واشتراطِ الاعتِمَادِ، وأنه / يَعْمَلُ مُفْرَداً ومثَّنى ومجمُوعاً كاسمِ الفاعل، وأنه لا يُصَغَّرُ ولا يُوصَفُ قبلَ العَمَلِ، تقول: هذا مشروبٌ ماؤه، وممرورٌ به، ومكسوٌّ ابنُه جبَّةً، ومظنونٌ أبوه قائماً، ومُسَمًّى ابنُهُ زَيداً، ومُعلَمٌ أبُوهُ عَمْراً ذَاهِباً . [٥٦/أ]

ولا يتخلَّفُ اسمُ المفعول عن اسم الفاعِلِ في شيءٍ من الأحكام إلا في شَيئَين:

الأول: في الجرَيَان، فإنَّ اسمَ الفاعل جَارٍ على المضارِعِ في الحركات والسَّكَنَات

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠٤: « وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده، صرحوا باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل » .

مُطْلَقاً، سواءٌ أكَانَ اسمُ الفاعل من فِعْلٍ ثلاثيٍّ أَمْ أَزْيَد، فضَارِبٌ جارٍ على يَضْرِبُ، ومُكْرِمٌ جارٍ على يُكْرِمُ، بخلاف اسمِ المفعول، فإنه لايَجرِي على المضارِعِ إلاَّ إذا كان مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة نحو: مُكْرَم بفتح الراء فإنه جارٍ على يُكْرَم بفَتح الراء أيضاً .

أمَّا إذا كان مِن فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فلا يَجرِي على المضارِعِ نحو: مَضْرُوبٍ، ألا تَرَى أنه غيرُ جَارٍ على يُضْرَبُ، وإنما كان غيرَ جَارٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إرادَتِهِم الفَرْقَ بين صيغةِ اسمِ المفعول[1] مِنَ الفِعْلِ الثلاثي، وبين صيغتِهِ مِنْ غيرِ الثلاثي، فآثرُوا وقوعَ الفَرْقِ على الجرَيَان؛ لأنَّ الجرَيَان قد حصَلَ في الجملة .

الثاني: أنه تجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى مَرفوعِهِ معنًى؛ لأنه مفعولٌ في الأَصْل، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا تَجوزُ إضافتُهُ إلى الفاعِلِ، لا تقولُ في «مرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبٍ أبوهُ عَمْراً»: مرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبِ أبِيهِ عَمْراً، وقد تقدَّمَ ذلكَ[2]، وتقولُ في «مرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبٍ غُلاَمٌ شَتَمَهُ»: مَرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ غُلامٍ شَتَمَهُ، بخفضٍ على الإضافة، وسيأتي الكلامُ على هذه الإضافةِ في باب الصِّفَةِ[3]، وأنَّ الصَّحيحَ فيها أنَّها من نَصْبٍ .

إذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: اسمُ المفعول بالنَّظَرِ إلى إضافتِهِ إلى / مرفوعِهِ في المعنى، لا [٥٦/ب] يخلُو أن يكونَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ أو إلى أكثرَ، فإن كانَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ، فتَجُوزُ إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ في المعنى، تقولُ: مرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ الظَّهْرِ، بخفض «الظَّهْر» على الإضافة .

فإنْ كانَ مما يتعدَّى إلى أكثرَ نحو: مررْتُ برَجُلٍ مَكْسُوٍّ الأبُ جُبَّةً، ومَظْنُونٍ

---

(١) في الأصل: « الفاعل » وهو خطأ .

(٢) ينظر صفحة ١٥٧ .

(٣) صفحة: ٢٨ .

الأخُ مُنْطَلِقاً، ومُعْلَمِ الغلامُ عَمْراً قائماً، فلا تَجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى ما بعدَهُ من المرفوع؛ لما يلزَمُ في ذلك من التدافُعِ؛ لأنه يَصيرُ مِن حيثُ الثاني، أو الثاني والثالث، حكمُه حكمُ اسمِ الفاعل الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ به، ومِن حيثُ انجِرَارُ ما يَلِيه حكمُهُ حكمُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، ويختلِفُ إذ ذاك حُكْمُهُ بالنَّظر إلى المنصوبات؛ لأنَّ المنصوبَ بالصِّفة له حُكْمٌ، والمنصوبَ باسم الفاعل له حُكْمٌ .

الوجه الثالث: فيما ينوب عن اسم المفعول :

ولا يخلُو اسمُ المفعول أنْ يكونَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ أو مِنْ أَزْيَدَ، فإنْ كان مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ فإنه ينُوبُ عنه أحَدُ أربعةِ أشياءَ:

الأول: (فِعْل) بكسر الفاء وسكونِ العين نحو: ذِبْح وطِحْن وطِرْح ورِعْي، بمعنى مذبُوحٍ ومطحُونٍ ومطْرُوحٍ ومَرْعِيٍّ، الأصل: مَرْعُوي، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغِمَت الياءُ في الياء .

الثاني: (فَعَل) بفتح الفاءِ والعينِ نحو: قَبَض وقَنَص ولَفَظ ولَقَط، بمعنى مقبُوضٍ ومقنُوصٍ وملفُوظٍ ومَلقُوطٍ .

الثالث: (فُعْلَة) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العين نحو: أُكْلَة وغُرْفَة ولُقْمَة ومُضْغة، بمعنى مأكُولٍ ومغرُوفٍ ومَلقُومٍ ومَمضُوغٍ .

وهذه الثلاثةُ نيابتُهَا عن اسمِ المفعول بِقِلَّةٍ .

الرابع: (فَعِيل) نحو: جَرِيح وقَتِيل وصَرِيع ودَهِين ولَدِيغ، /بمعنى مجرُوحٍ [٥٧/أ] ومقتُولٍ ومصرُوعٍ ومدهُونٍ وملدُوغٍ، وهو كثيرٌ، وقد اختَلَفَ النحويُّون هل هُوَ مَقِيسٌ، أو لا ؟

فذَهَبَ جمهورُ النَّحويين[1] أنه لا يُقَاسُ وإنْ كَثُرَ، فإنَّ الكثرةَ لا تَوجِبُ القياسَ،

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

فلا يُقَالُ: ضَرِيبٌ بمعنى مضرُوب .

ومنهم مَنْ فَرَّقَ فقالَ: لا يخلُو (فَعِيلٌ) أنْ يوجَدَ له فاعِلٌ بمعناهُ أو لا، فإنْ وُجِدَ نحو: عَلِيم وقَدِير وحَفِيظ قالوا في معناه: عَالِمٌ وقَادِرٌ وحَافِظٌ، ففي مثل هذا لا يَنُوبُ فيه (فَعِيلٌ) عن اسم المفعولِ، فلا يُقالُ: عَلِيمٌ بمعنى مَعلُومٌ، ولا حَفِيظٌ بمعنى محفُوظٌ؛ لئلاَّ يَقَعَ اللَّبْسُ.

فإنْ لم يُوجَدْ لفَعِيلٍ فاعِلٌ بمعناه، نَابَ عن اسمِ المفعول، فتقولُ: جَرِيحٌ بمعنى مجرُوحٍ؛ لأنَّه لم يُقَلْ فيه: جَارِحٌ[1].

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[2]: قد غَابَ عن بَدْرِ الدِّينِ بنِ مالك الخلافُ في هذه المسألةِ، فقالَ في شَرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[3]: فَعِيلٌ بمعنى مفعُولٍ كثيرٌ في كلامِ العَرَب، وعلى كَثْرَتِه لم يُقَسْ عليه بإجماعٍ، وقد ذَكَرَ أبوهُ[4] الخلافَ في المسألة، والله أعلَمُ .

فإنْ كانَ اسمُ المفعُولِ مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة، فإنه قد يَنُوبُ عنه (فَعِيلٌ)، قالوا: أَعْقَدْتُ العَسَلَ فهُوَ عَقِيدٌ، أي: مُعْقَدٌ .

تنبيه :

هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هيَ نائبةٌ عنه في المعنَى لا في العَمَل، فهيَ تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسمُ المفعُول، ولا تَعْمَلُ عَمَلَهُ[5]، فلا يُقَالُ: مَرَرْتُ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢١٩، وارتشاف الضرب ٣/١٩٦ .

(٣) شرح الألفية ٤٤٢، عند قول ابن مالك في باب المصادر:

وَنَابَ عنه نَقلاً ذو فَعِيلِ نحو فَتَاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ

(٤) شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٥) وعن ابن الخباز رحمه الله أن جمعَ (فعيلٍ) يعملُ ، نقل أبو حيان في الارتشاف ٣/١٩٦ عن النهاية لابن الخباز قوله: « وجمعهما [أي: جمعُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعولٍ وبمعنى مُفْعَل] يعمَلُ فتقول: مررتُ برجل قتلى رحالُه، وعقْرَى إبلُه » . وكلامه في النهاية لوحة (١٩٢) وقد أصابته عوادي الزمن فطُمِسَ أغلبُه .

برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مرَرْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أَبُوهُ، ولا كَحِيلٍ عَينُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَواز، قالَ في «شرْحِ المقَرَّب[1]» في آخرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُه : « واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ ، حُكْمُهُ بالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات / حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول » . انتهى . [٥٧/ب]

الوجه الرابع:

قد يأتي اسمُ المفعول مِنَ الزائد على الثلاثي مشتَرَكاً بين المفعُولِ والمصْدَرِ وظرْفِ الزَّمان وظرفِ المكان، تقولُ: أَعْجَبَني مُقَامُكَ، يُمكِنُ أنْ تريدَ الشخْصَ الذي أَقَمْتَهُ أو المصْدَرَ، أي: إقَامَتُكَ، أو زَمَنَ الإقامَةِ أو مَكَانَهُ .

وقد يأتي مفعُولٌ والمرادُ به المصْدَرُ، قالوا: ما له مَعْقُولٌ، أي: عَقْلٌ، ويُقَالُ: أَنْظِرْهُ مِنْ مَعْسُورِهِ إلى مَيسُورِهِ[2]، أي: مِنْ عُسْرِهِ إلى يُسْرِهِ، والله أعلم .

الوجه الخامس:

قد يأتي اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ على صِيغةٍ واحِدةٍ في اللَّفْظِ، ويَقَعُ الفَرْقُ بينَهما في التَّقدير، وذلك مِنْ كُلِّ فِعْلٍ على وَزْنِ (افتَعَلَ) مُعْتلاً أو مُضَاعَفاً تَقولُ: اختَارَ فهو مُخْتَارٌ، واعْتَدَّ فهو مُعْتَدٌّ، فـ«مختارٌ» يَصْلُحُ للفاعِلِ وللمفعُول، وكذلك «مُعْتَدٌّ»، فلفظُهُما بالنِّسْبةِ إلى اسمِ الفاعل واسمِ المفعول واحدٌ كمَا تَرَى، والتَّقديرُ مختَلِفٌ، فإذا قُلْتَ: اختَارَ زيدٌ عَمْراً فـ«زَيدٌ» مُخْتَارٌ، وعَمْرٌو مَخْتَارٌ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ إلى «زَيدٍ»: مُخْتَيِرٌ بكَسْرِ اليَاء، وبالنِّسْبَةِ إلى «عَمْرٍو»: مُخْتَيَرٌ بفتْحِ اليَاء، إلا أنه تَحَرَّكَت الياءُ فيهِمَا وقبلَهَا فتحَةٌ انقَلَبَت أَلِفاً.

كذلك تَقولُ: اعْتَدَّ زَيدٌ المالَ، فـ«زَيدٌ» مُعْتَدٌّ، و«المالُ» مُعْتَدٌّ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ

---

(١) النص في المقرب ٨٧ ، في آخر باب ما لم يُسمَّ فاعله، ولم أقف عليه في شرح المقرب، ولعل المصنف سها فيه والله أعلم .

(٢) من أوقال العرب. انظر: الكتاب ٤/٩٧، والأصول ٣/٢٨٤، والتبصرة ٢/٨٩٠ .

إلى «زَيدٍ»: مُعْتَدِد بكَسْر الدالِ الأُولى، [و]بالنِّسبَةِ إلى المال: مَعْتَدَدٌ بفتْحِ الدالِ، إلا أنَّه لمَّا التَقَى المِثْلانِ فيهِمَا أُدْغِمَت الدَّالُ في الدَّالِ .

وَلْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف :

قولُه: «**فالأوَّلُ اسمُ فاعِلٍ**» يعني: أوَّلُ الأسماءِ العاملةِ عَمَلَ الفِعل، وقَدَّمَ الكلامَ فيه؛ لأنه أشَدُّها شَبَهاً بالفِعل، ويدلُّ على ذلكَ أنَّ عملَه أقوَى مِنْ عَمَلِ غيرِهِ / [٥٨/أ] مِنَ الأسماء، فيَعمَلُ في الظَّاهر كقولكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْراً، وفي المضمَرِ كقولكَ: مَا زَيدٌ ضَارِبٌ إلا إيَّاكَ، وفي الأجنبي نحو ما تَقَدَّمَ،وفي السَّببيِّ نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ غلاَمَهُ، بخلاف غيرِهِ مِنَ الأسماءِ العاملة فإنَّهَا لا تستوفي هذهِ الأقسامَ في العَمَلِ حسْبَمَا يأتِي.

وقولُهُ:

«... ... ... **للحَالِ أو اسمِ فاعِلٍ للاستقبالِ**»

قيَّدَ عَمَلَه بدلالَتِهِ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه عندَهُم جَار�ٍ على الفِعْلِ المضارِعِ في لفظِهِ ومعنَاهُ، فلو كانَ بمعنى الماضي، لم يَجْرِ على المضارع في معناه، فيَضْعُفُ الشَّبَهُ، وقد تَقَدَّم أنَّ الكِسَائيَّ يُعْمِلُهُ مُطْلَقاً بمعنى الماضي والمستقبَلِ والحال. وقولُهُ:

«**يَنصِبُ مفعُولاً به كالفِعْلِ**»

الضميرُ في «يَنصِبُ» عائِدٌ على اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى الحالِ والاستقبال، ونَصَّ على المفعُول به تَحَرُّزاً منْ غيره مِنَ المفَاعِيل، فإنْ كانَ اسمَ فاعلٍ ينصِبُهَا وإن كان بمعنى الماضي، فتقولُ: هذا ضارِبٌ أمسِ ضَرْباً يومَ الجمعةِ أمامَكَ .

وقولُه: «**كالفِعل**» أرادَ به المضارِعَ، والجارُّ والمجرورُ في موضِعِ الحالِ مِنَ الفاعل في «ينصِبُ» أي: ينصِبُ اسمُ الفاعل في حال كونِهِ كالفعل، ويحتَمِلُ أن يكونَ «كالفعل» في موضِعِ الصِّفَةِ لمصْدَرٍ محذوفٍ أي: وينصِبُ مفعولاً به نَصْباً كنَصْبِ الفعل، وهذا هو الموافِقُ لقولِهِ أوَّلاً: «كالفعل في المفعول». وقوله:

«**تقولُ: زيدٌ مُبغضٌ ذا البُخْلِ**»

تمثيلٌ لنصب اسمِ الفاعلِ المفعولَ، فـ«ذا البخل» مفعُولٌ بـ«مُبغِض» . وقولُهُ:

«والشَّرْطُ في إعماله أن يَعْتَمِدْ»

ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا يَعْمَلُ إلا بشرطِ أن يَعتَمِدَ، وقد تقدَّمَت الأشياءُ التي يَعْتَمِدُ عليها؛ وهي: أن يتقدَّمَهُ نفْيٌ أو استفهامٌ، أو يكونَ خبراً لذي خَبَرٍ، أو حالاً مِن ذي حالٍ، أو صفةً لموصوفٍ، / وقد تقدَّمَ [٥٨/ب] الخلافُ في اعتمادِهِ، وأنَّ الفرَّاءَ يُعمِلُهُ من غير اعتماد .

وقوله: «**على مُصَدَّر**» أي: على مُقَدَّمٍ عليه؛ ليشمَلَ جميعَ ما ذكَرَه، ولا يريدُ بـ«مصدَّر» ما كان من ذوات الصُّدُور؛ لأنه غيرُ شاملٍ، ألا ترى أنَّ الأشياءَ المعتَمَدَ عليهَا ليس فيها من ذواتِ الصُّدُور إلا الاستفهامُ، و«ما» من أدوات النفي .

وقولُهُ: «**إليه يستَنِدْ**» الضميرُ في «إليه» عائدٌ إلى «مُصَدَّر» ، والفاعلُ في «يستَنِدْ» عائدٌ إلى اسمِ الفاعل، فالتقدير: على مُصَدَّرٍ يَستَنِدُ اسمُ الفاعل إلى ذلك المصَدَّر، ومعنى يَستنِدُ إليه: يتقوَّى به. وقولُهُ:

«وإنْ تُرِدْ بِهِ المُضِيَّ فَأَضِفْ»

لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إنما يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، احتاجَ إلى أن يذْكُرَ حكمَهُ إذا كان بمعنى المضي، فذكَرَ أنه إذا كان بمعنى المضيِّ أُضيفَ إلى ما بعدَه، ولم يَنصِب المفعولَ، وقد تقدَّمَ أن إضافتَه حينئذٍ محضَةٌ؛ لأن الإضافةَ حقيقةٌ، إذ ليست من نَصْبٍ، وقد تقدَّمَ خلافُ الكِسَائيِّ في أنه يَعمَلُ بمعنى الماضي. وتقدير البيت: فإنْ تُرِدْ باسم الفاعل المضيَّ فأضِفْهُ إلى ما بعدَه لُزوماً، ولا تَنْصِبْ به، وهذا كلُّهُ فيما لم يُعَرَّفْ بالألف واللام بدليل ما بعدَه. وقوله:

«وإن تُعَرِّفهُ بلاَمٍ وأَلِفْ»

إلى آخر البيت بعدَه. لما تكلَّمَ في اسم الفاعل إذا لم تكن فيه ألفٌ ولامٌ، شرَعَ يتكلمُ فيه إذا كان بالألف واللام، فذكرَ أنه ينصبُ المفعولَ سواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإنما كان ذلك لأنَّ عملَه وفيه الألفُ واللام ليس بالشَّبَه بالفعل المضارعِ، وإنما عَمِلَ لكونه وقَعَ صلةً للألف واللام، فصار عملُهُ بالنيابة عن

الفعل لا بالشَّبَه، والنيابةُ حاصِلَةٌ سواءٌ كان بمعنى الماضي أم غيرِه، ومعنى «**لازمٌ لكلِّ حالٍ**»: أي: لازمٌ / لكل حالٍ من أحواله، وتلك الأحوالُ إما الماضي أو [٥٩/أ] الحالُ أو الاستقبالُ، ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ[١]،وهو من ألقابِ البديع، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ[٢] بين «حالٍ» و «حالٍ»[٣].

وقوله: «**بلام وألف**» هو على القلب، والأصل: بألف ولام، وقَلَب لفهم المعنى، ولأن الواو لا تعطي رتبة . وقوله:

«**كزيدٌ الضَّاربُ عَمْراً والرَّجُل**»

تمثيلٌ لعمل اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام، وأطلَقَ و لم يقيِّد بزمان لِتَدْخُلَ الأزمنةُ الثلاثة .

وقوله: «والرجل» معطوفٌ على «عَمْرٍو» والعطفُ على معمول اسم الفاعل فيه كلامٌ كثير، وقد تقدم مستوفًى، و لم يتعرَّض له المصنفُ إلا بهذا المثال، وقد تكلمْنَا على اسم الفاعل المحلى بالألف واللام وما فيه من الخلاف. وقوله:

«**وَإِنْ تَكُنْ ثَنَّيتَ أَو جَمَعْتَ قُلْ**»

إلى آخر البيت الذي بعدَه. تعرَّضَ إلى حكْمِ اسمِ الفاعل إذا كان مثنًّى أو مجموعاً على حدِّهِ، فذكَرَ أن اللغةَ الفصيحة فيهما إثباتُ النون ونصبُ المعمول، ومثَّلَ المثنى بقوله: الضاربان العبدَ، فأثبت النون ونصب العبد، ومثالُ ذلك في الجمع السالم: الضاربون العبدَ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لأن الإضافةَ مع ثبوت النون لا تَصِحُّ، ثم

---

(١) انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٣٦، والخزانة لابن حجة الحموي ٢/٢٥٤، ومعجم البلاغة العربية: ٥٣٧ .

(٢) وفي الأصل: « الماثل » .

(٣) وهو من الجناس التام حيث اتفق اللفظان في نوع الحروف وعددها وهيئاتها وترتيبها، وسمي (مماثلاً) لأن الجناس وقع في لفظين من نوع واحد، فهما اسمان . انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٦٥، ومعجم البلاغة العربية: ١٣٦ .

ذكرَ أنه قد وردَ عن العرب لغةٌ بحذْفِ النون والنَّصْبِ، وإلى ذلك أشار بقوله:

«ولُغَةٌ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ»

ونكَّرَ «لغة» ليدلَّ على التقليل، ولغةٌ: مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: وفيهما لغةٌ أتت بالحذف والنَّصْبِ.

وقوله: «كَالحَافِظُو عَورَةَ» شاهدٌ على حذف النون من الجمع والنصْبِ، وإشارتُهُ إلى قول الشاعر:

الحَافِظُو عَورَةِ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[1]

وقد تقدم الكلامُ على هذا البيت واختلافِ الرواية في كلمة الرَّوِيِّ منه . وقوله:

« ... ... نُونَهُ حُذِفْ/ إِذْ حَلَّهُ المَوصُولُ لامٌ وأَلِفْ» [٥٩/ب]

لما ذكرَ أن النونَ تُحذَفُ مع النصب، احتاج إلى علَّةِ ذلك فقال: مُوجِبُ ذلك أنَّ الألفَ واللام موصولةٌ، وقد طالت الصلةُ بالنون، فأرادوا تخفيفَ الصلة، فحذفوا النون، ولأجل هذا علَّلَ بـ«إذ» فقال: «إذ حلَّهُ الموصولُ» فالتقدير: إنما حُذفت النونُ مع النصب لأجل أنَّ اسمَ الفاعل قد حلَّهُ الموصولُ أي: حلَّ فيه، فالضميرُ من «حلَّهُ» عائدٌ على اسم الفاعل، وفي بعض النُسَخ :

«إِذْ حُلِّيَ المَوصُولَ لاماً وأَلِفْ»

فيكون «حُلِّيَ» من التحلية، وهو مبنيٌّ للمفعول، و[في][2] الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه ضميرٌ عائدٌ إلى اسم الفاعل، و«الموصول» مفعولٌ ثانٍ بـ«حُلِّيَ» ثم فَسَّرَ الموصولَ بقوله: «لام وألف» فهو بدلٌ منه على التقديرين، فيُرفَعُ على الأول، ويُنصَبُ على الثاني، فتَخلَّصَ من هذا أنَّ حذْفَ النونِ مع النصْبِ لا يكونُ إلا إذا كان اسمُ الفاعل بالألف واللام، وكان مثنًّى أو مجموعاً على حَدِّه، وإذا حُذِفَت النونُ فالكثيرُ الجرُّ؛ لأنَّ الأصلَ في حذف النون أن يكونَ للإضافة، وقد تقدم الكلامُ في هذا كلِّهِ

---

(١) تقدم الكلام عليه ص: ١٦٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

مستوفًى . وقوله:

« وَكُلُّ مَا كَانَ مِنِ اسْمِ فَاعِلِ »

البيت، أخذَ يتكلَّمُ في أنَّ اسمَ الفاعل ليس مقصوراً على وزن «فاعل» ، بل هو بحسَبِ الفِعْلِ الذي أُخِذَ منه، فإن كان من الثلاثي، جاء على «فاعلٍ» في الأكثر، كما بيَّنَّاه فيما تقدَّمَ، وما كان من الزائد جاء بحسَبِ فِعلِهِ كـ«مُفْعِل» من أفعَل، و«مُفَعْلِل» من فَعْلَلَ، و«مُسْتَفْعِل» من استَفْعَلَ، و«مُنْفَعِل» من انفَعَلَ، فجميعُ هذه الأمثلة يُقالُ لها اسمُ فاعل، فتَعْمَلُ عَمَلَ «فاعل»؛ لجريانه على فِعْلِهِ.

ومعنى البيت: أنَّ كلَّ ما كان معدوداً من أسماء الفاعلين تُجريه مُجرَى «فاعِل» في العَمَل، / وليس في البيت إيطاءٌ[1]؛ لاختلافِ معنى «فاعِل» في القافيَتين[2]، [٦٠/أ] فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» . قوله:

«فَيَسْتَوِي مُفَعِّلٌ وَمُفْعِلُ بِفَاعِلِ ... ... »

البيت، هذه مُثُلٌ من أسماء الفاعلين الجاريةِ مَجرَى «فاعِل»، فذكَرَ مُفَعِّلاً بتشديد العين كـ«مُضَرِّب» من ضَرَّبَ، وذَكَرَ «مُفْعِلاً» مِنْ أفعَلَ كـ«مُكْرِم» من «أَكْرَمَ»، وذَكَرَ «مُسْتَفْعِلاً» من «استفعَلَ» كـ«مُستَخْرِج» من «استَخْرَجَ»، ثم حَكَمَ بأنَّهَا مُساوِيَةٌ لـ«فاعِلٍ» في الحُكْمِ، وتقديرُ البيت: فيَستوِي مُفَعِّلٌ ومُفْعِلٌ ومُسْتَفْعِلٌ بـ«فاعِل»، والله أعلَمُ .

---

(١) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

(٢) عدَّ المصنف رحمه الله كل شطر بيتاً، ومذهبه هو عدُّ الشطرين بيتاً واحداً كما أشار بعد بيت الناظم الآتي، وقد نص على مذهبه هذا في السفر الأول ٦٤/١ .(رسالة دكتوراه) .

[أمثلة المبالغة]

٦٠٥ ـ وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ الْمُبَالَغَة بِـ«فَاعِلٍ» وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة

٦٠٦ ـ فِي مُثْلِ الفَعَّالِ وَالفَعِيلِ وَمُثْلِ المِفْعَالِ وَالفَعُولِ

٦٠٧ ـ وَفَعِلٍ أَجرَوهُ مُجْرَى فَاعِلِ وَفُعُلٍ يَعْمَلُ كَالفَوَاعِلِ

٦٠٨ ـ تَقُولُ: زَيْدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا وَقَومُ عَمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

لما انتهى الكلام في اسم الفاعل أخذ يتكلم في أمثلة المبالغة، والكلام على هذه الأبيات في مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّ أمثلة المبالغة وفي عدِّها:

أمَّا حدُّهَا: فهو كلُّ اسمٍ على فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، مبنيٌّ من فِعْلٍ مُتَعدٍّ، عُدِلَ به عن «فاعلٍ» بكثرة، أو «مُفعِلٍ» بقلة، قصداً للمبالغة والاختصار، من غير لَحاق تاء المبالغة.

فقولنا: «كلُّ اسم جنس» يشمَلُ جميعَ الأسماء على اختلافها.

وقولنا: «على فعَّال» إلى آخر الأوزان، فصْلٌ يَخرُجُ به كلُّ ما ليس على وزنٍ من هذه الأوزان.

وقولنا: «مبنيٌّ من فِعْلٍ مُتَعَدٍّ»: يَخْرُجُ به ما كان على وزنٍ من هذه الأوزان من فِعْلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ، وإن كان يُعطي الكثرةَ كرجُلٍ بخَّالٍ مِنْ بَخِلَ؛ إذا كان كثيرَ البُخْل، وامرأةٍ مِعْطَارٍ / مِنْ عَطِرَتْ بكسر الطاء؛ إذا كانت كثيرةَ العِطْرِ، وجَزُوعٍ مِن جَزِعَ؛ [٦٠/ب]

إذا كثُرَ جزَعُهُ[1]، وقديرٍ مِن قدِرَ على الشيء، وتَمْرٌ قَشِرٌ؛ إذا كان كثيرَ القِشْرِ .

فهذه أسماءٌ على زِنَةِ أمثلة المبالغة، وليست محسوبةً منها؛ لكونها لم تنصِبْ المفعولَ .

وقولنا: «عُدِل به عن فاعِلٍ» يَخْرُجُ به ما بُني مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلا أنه لم يُعْدَلْ به عن «فاعِلٍ» نحو: جَليسٍ وقَعِيدٍ، ألا ترى أن «جَلِيساً» على وزنٍ من أوزان أمثلةِ المبالغةِ، مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ وهو «جالَسَ» الذي يُرَادُ به المفاعَلَةَ، ومع هذا فإنه لا يَعمَلُ[2]، قال ابنُ عصفورٍ[3]: لا يُجيزُ أحدٌ من النحويين: زيدٌ جَليسٌ عَمْراً، وما ذاك إلا أنه مَعدولٌ عن «مُجَالِس» لا عن «جَالَسَ»، ومُجَالِس لا يُرَادُ به المبالغةَ، فـ«جَليسٌ» كذلك، وإنما عَمِلَ «مُجالِسٌ» لأنه جَارٍ على «يُجَالِسُ»، ولم يَعمَلْ «جَليسٌ»؛ لأنه غيرُ جَارٍ عليه .

وقولنا: «بكثرَةٍ» معناه: أنَّ الكثيرَ في أمثلة المبالغة أن تُبنَى من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فيكونُ معدولاً عن فاعِلٍ في الكثير .

وقولنا: «بقلَّة» معناه: أنَّ القليلَ في أمثلة المبالغة أن تُبنى منَ الزائد على الثلاثي، فيكونُ معدولاً عن مُفْعِلٍ بقلَّةٍ نحو: دَرَّاك، فإنه مَبنيٌّ من «أَدْرَكَ» ، فهو مَعدولٌ عن مُدْرِك .

وقولنا: «قصداً للمبالغة» احترازٌ عن مِثْلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[4] فإن «ظلاَّماً» على وزنٍ من أوزان المبالغة، ومن فِعْلٍ مُتَعدٍّ، ومعدولٌ عن «فاعِلٍ»، إلا أنه

---

(١) في الأصل: « جوعه » .

(٢) قال الرضي: « وأما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل » شرح الكافية ٢/٢٠٢ .

(٣) شرح المقرب لوحة (١١٨) (مخطوط)، ونصه: « ولا يجوز عند أحد من النحويين: زيدٌ جليسٌ عمراً بمعنى مجالِس؛ لأن جليساً لا يُرادُ به المبالغةُ، كما أنَّ مجالِساً عَمِلَ لجريانه على « يُجالِسُ » ، ولم يعمَلْ « جليسٌ » ؛ لأنه غيرُ جارٍ عليه » انتهى .

(٤) سورة فصلت: من الآية: ٤٦ .

لم يُرَدْ به المبالغةُ؛ لأنه لو أُريدَ به المبالغةُ لَلَزِمَ منه أن يُنفى عن الله الظلمُ الكثيرُ، ويبقى القليلُ مَسْكُوتاً عنه، وإنما «ظَلاَّمٌ» في الآية على معنى النَّسَب، التقديرُ: وما ربُّكَ بذي ظُلْمٍ[1]، وقال امرؤ القيس:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ[2]

أي: بذي نَبْلٍ، دليلُه:/ العطفُ على «ذي رمح»، وسيأتي الكلامُ على الآية[3]. [٦١/أ]

وقولنا: «والاختصار» معناه: أن الأصلَ في قولك: «زيدٌ ضرَّابٌ القومَ»: زيدٌ ضارِبٌ القومَ ضَرْباً كثيراً، فعدَلوا عن: زيدٌ ضاربٌ القومَ ضَرْباً كثيراً، إلى: زيدٌ ضرَّابٌ؛ لأنه أخصرُ منه.

وقولنا: «من غير لحاقِ تاءِ المبالغة» يُخرِجُ ما لحقتْهُ تاءُ المبالغةِ من هذه الأمثلةِ نحو: عَلاَّمَة، فإنه يَخْرُجُ بذلك عن أمثلةِ المبالغة، فلا يَنصِبُ المفعولَ فلا يُقالُ: زيدٌ عَلاَّمةٌ القَومَ، كما يُقَالُ بغير تاءٍ، وما ذاك إلا أنه صارَ إلى معنى النَّسَبِ أي: زيدٌ ذو عِلْمٍ كَثيرٍ، ولأجل ذلك صارَ ينطلقُ على المذكَّرِ والمؤنَّثِ بلفظٍ واحدٍ تقولُ: هِندٌ عَلاَّمةٌ وزَيدٌ عَلاَّمةٌ، أي: هِندٌ ذاتُ عِلْمٍ وزَيدٌ ذو علمٍ، والله أعلَمُ.

وأمَّا عَدُّهَا: فهي خمسةٌ - على اختلافٍ في بعضها سيأتي -:

«فعَّالٌ» بفتحِ الفاء وتشديدِ العين كـ«ضرَّابٍ»، و«فَعُولٌ» بفتحِ الفاء وضمِّ العين من غير تشديدٍ كـ«ضَرُوبٍ»، و«مِفْعَالٌ» بكسر الميم كـ«مِنْحَارٍ»، و«فَعِيلٌ» بفتح الفاء وكسرِ العين من غير تشديد كـ«رَحيم»، و«فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين كـ«حَذِرٍ».

وأَلحَقَ ابنُ وَلاَّدٍ[4] وابنُ خَروفٍ[5] «فِعِّيلاً» - بكسر الفاء وتشديد العين - بهذه

---

(١) انظر التبيان ٣١٦/١.

(٢) من الطويل، ديوانه: ٣٣، والرواية فيه:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ

انظر الكتاب ٣٨٣/٣، وشرح أبياته ٢٢١/٢، والمقتضب ١٦٢/٣، وشرح المفصل ١٤/٦، والمغني: ١٥٠، وشرح أبياته ٣٩٥/٢.

(٣) صفحة: ٢١٩.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي المصري، نحويٌّ مصرَ. رحلَ إلى العراق، =

الأمثلة، فأجازَا أن يَعْمَلَ كما تَعمَلُ أمثلةُ المبالغة؛ لكونه يُرادُ به المبالغةُ، فأجازَا: زَيدٌ طِبِّيخٌ الطَّعامَ، وشِرِّيبٌ الخَمْرَ، بنصْبِ «الطَّعامِ» و«الخَمْر». ومالَ الشَّيخُ أبوحيَّان[1] إلى ذلك فقالَ: «وسُمِع إضافةُ «شِرِّيبٍ» إلى معمولِهِ في قولِ حَسَّان:

شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ[2]

ولا يَبْعُدُ عملُهُ نَصْباً[3]» انتهى.

والذي يَظهَرُ أنه إن سُمِعَ النصبُ فلا يُقاسُ عليه، ولو كان قياساً لَلَزِمَ منه أن يَعملَ كلُّ اسمٍ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يُراد به المبالغةُ، وليس الأمرُ كذلك، ألا ترى أنَّ قولَهُم: زيدٌ قُرَّاءٌ - بضم القاف وتشديد الراء - يُعطي المبالغةَ في القراءة، وهو مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، ومع هذا لم يُسمَعْ: زَيدٌ قُرَّاءٌ القرآنَ.

ولقيَ أبا إسحاقَ الزجاجَ وغيرَه، وأخذ عنهم، وكان الزجاجُ يُفضِّلُهُ على أبي جعفرٍ النحاس، من مصنفاته: «الانتصار لسيبويه من المبرد»، و«المقصور والممدود». أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ٢١٩، وإنباه الرواة ١/١٣٤، ومعجم الأدباء ٤/٢٠١.

وينظر رأيه في الانتصار: ٧٢ (المطبوع).

(٥) قال في شرحه على الجمل ٢/٣١٢ (رسالة دكتوراه): «وهذه الأمثلةُ نادرةٌ، ويُزادُ عليها فِعِّيل نحو: شِرِّيب». وانظر البسيط ٢/١٠٦٢، والهمع ٥/٨٨.

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٩٣.

(٢) ديوانه: ١/٤١٠، ورواية البيت فيه:

لا تنفُري ياناقُ منه فإنَّهُ شَرَّابُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ

ولا شاهدَ في هذه الرواية. ويُنسَبُ هذا البيتُ أيضاً إلى حفصِ بنِ الأخيَفِ الكِنَانيِّ وإلى غيره، قال الأصفهاني بعد أن أورد الشاهدَ مع عدة أبيات أخرى: «يُقال: إن الشعر لحسانَ بنِ ثابتٍ الأنصاري، ويقال: إنه لضرار بن الخطّاب الفهري. أخبرني أبو خليفة إجازة عن محمد بن سلام قال: الصحيحُ أن هذه الأبياتَ لعمرِو بنِ شقيق، أحدِ بني فهرِ بنِ مالك، ومن الناس مَن يَرويها لمكرِّزِ بنِ حفصِ بن الأحنفِ الفهري، وعمرُو بنُ شقيق أولى بها» الأغاني ١٦/٥٥، وانظر الحماسة ١/٤٤١، وشرحها للمرزوقي ٢/٩٠٦، وشرحها للتبريزي ٢/١٨٧، والكامل ٣/١٤٥٨. وينظر البيت الشاهد في أمالي ابن الشجري ١/٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والهمع ٥/٨٨.

(٣) العبارة في الارتشاف ٣/١٩٣: «وعلى هذا لا يَعْدُ عملُهُ نصباً».

المسألة الثانية: / في اختلاف البصريين والكوفيين في هذه الأمثلة: [٦١/ب]

اعلَمْ أنَّ الكوفيين والبصريين اختلفوا في إعمال أمثلَةِ المبالغة؛ فذهَبَ الكوفيون أنها لا تَعْملُ؛ لأنها ليسَتْ بجاريةٍ على الفِعْلِ، وإنما هي جاريةٌ مَجْرَى الأسماء التي يُمدَحُ بها ويُذَمُّ، فلا يكونُ ما بعدَها إلا مخفوضاً بالإضافة، وإن جاء ما بعدَها منصوباً فهو على إضمار فِعْلٍ تُفَسِّرُهُ أمثلةُ المبالغة، فإذا قلتَ: هذا ضرَّابٌ رؤوسَ القومِ ـ بنصب «رؤوس» ـ فالتقديرُ: يَضْرِبُ رؤوسَ القومِ، فهو عندَهم على كَلاَمَين.

ولا يجوزُ عندَهم أنْ يتقدَّمَ المنصوبُ على أمثلة المبالغة، فلا يُقالُ عندَهم: زَيدٌ القومَ ضَرَّابٌ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالغة عندَهم تفسيرٌ للفِعْلِ الناصِبِ للاسم، فلو تقدَّمَ الاسمُ على الأمثلة لَلَزِمَ منه أن يتقدَّمَ عليه الناصِبُ له، فيلزمُ منه تأخيرُ الدليلِ الذي هو من أمثلة المبالغة، عن المدلول الذي هو النَّاصبُ للاسم.

وذهَبَ البصريون أنها تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل على اختلافٍ في بعضِهَا سيأتي، وأنَّ المنصوبَ بعدَها منصوبٌ بها لا بفِعْلٍ مُضمَرٍ[1].

وَرَدَّ البصريون قولَ الكوفيين: أمَّا قولُهُم: «إنها لا تنصِبُ» فرَدُّوهُ بأنها لو لم تنصِبْ، لَلَزِمَ منه أن تكونَ إضافتُهُ محضةً، فيتَعَرَّفَ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ، فكانت حينئذٍ تُوصَفُ بالمعرفة، ولما وُصفَتْ بالنكرة، وهي مُضافةٌ إلى المعرفة، عَلِمْنَا أنَّ الإضافةَ لم تُعرِّفْ، فهي مِن نَصْبٍ، قال القُلاَخُ بنُ حَزْنٍ السَّعْدِيُّ[2]:

---

(١) قال ابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٥٦/٢: «ورأيت لابن خروف أن هذه الأمثلةَ أقوى في العمل من اسم الفاعل؛ وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهذه تعمل وإن كانت بمعنى الماضي ...».

(٢) هو القُلاخُ بنُ حَزْنِ بنِ جَنَابِ بنِ جَندَلٍ السَّعديُّ التميميُّ، له أخبارٌ في: الشعر والشعراء ٧٠٧/٢، والاشتقاق ٢٥٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٦٨، واللآلي ٦٤٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٤٢/٣.

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جِلاَلَهَا وَلَيسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[١]

ألا تَرى أنَّ «أَعقَلَ» نكرةٌ، وهي صفةٌ لـ«ولاَّجِ الخَوَالِف» وهو مُضافٌ إلى / [٦٢/أ] مَعْرِفة، فلولا أنه نكرةٌ وأنَّ إضافتَهُ عن نَصْبٍ، لم يُنْعَت بنَكِرَةٍ. و(الخَوَالِفُ): جمعُ خالِفَةٍ، وهي عَمُودٌ من أعمدة البَيت، و(أعْقَل) بالعين المهملة والقاف: الذي تضطرِبُ رِجْلاَهُ من الفَزَع[٢]، أي: لا أفزَعُ ولا ألجُ البيتَ من الفَزَعِ، و(القُلاَخُ): بالقاف المضمومة والخاء المعجمة من قَلخَ الفَحْلُ: إذا هَدَرَ[٣].

وأما قولُهم: إنه لا يجوزُ تقديمُ المنصوبِ على الأمثلة، فمردودٌ بالسماع؛ قال أبو ذُؤَيبٍ[٤]:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[٥]

---

(١) من الطويل، يصف رجلاً بالشجاعة والإعدادا للحرب. والبيت في: الكتاب ١/١١١، و شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٣، وشرحها للأعلم (تحصيل عين الذهب) ١١٢، والمقتضب ٢/١١٢، وشرح المفصل ٦/٧٠، وشرح الجمل ١/٥٦٠، وشرح التسهيل ٣/٧٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والهمع ٥/٨٦ .

(٢) انظر شرح أبيات الكتاب ١/٣٦٤ .

(٣) في تاج العروس (قلخ): «القلْخُ: الضخم الهامة، ومنه سُمي الرجلُ ...» .

(٤) خويلد بن خالد بن مُحرِّث بن زبيد، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وشارك في الفتوح، توفي سنة ٢٧هـ، أخباره طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣-١٣٢، والإصابة ٤/٤٥٧ .

(٥) الصواب أن البيت للراعي النميري من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٤، ولم أجده في شرح أشعار الهذليين، ولأبي ذؤيب قصيدة على هذا الروي مطلعها:

صَبَا صَبْوَةً بَل لَجَّ وَهْوَ لَجُوجُ وَزَالَت لَهُ بَالأَنْعُمَين حُدُوجُ

ولعلها سببُ اللَّبس. والبيتُ في مدح خالد بن عبد الله بن أسيد. وقبله:

لَيَالِيَ سُعْدَى لَو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تَجْرٍ عِنْدَه وَحَجِيجُ

والشاهد في الكتاب ١/١١١ منسوباً إلى أبي ذؤيب، والنكت عليه ١/٢٤٥، وشرح أبياته ١/١٦، وتحصيل عين الذهب ١١-١١٢، وشرح التسهيل ٣/٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٣ . يصِفُ الشاعرُ امرأة بالحسْنِ واستمالةِ الرجال، فهي تَهيجُ إخوانَ العزاء وذوي الصبر، وإذا كانت كذلك فهي لغيرهم أهيَجُ .

فـ« إخوانَ العَزَاء » منصوبٌ بـ«هَيُوج» وقد تقدَّم عليه، وقال الآخَرُ:

بَكَيتُ أَخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُءُوسَ الـدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

فـ«رؤوس» منصوبٌ بـ« ضَروبُ » ، وقد تقدَّمَ عليه، وقال الآخِرُ:

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكُ[2]

فـ«مسحلَهَا» منصوبٌ بـ«عَلُوك» وقد تقدَّمَ عليه، يَصِفُ هذه الناقةَ بالنشاط، وأنها تَعَضُّ مِسْحَلَهَا، وهو الفَحْلُ .

وقد حكى سيبويه[3]: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ» ، فـ«العسَلَ» منصوبٌ بـ«شرَّاب» ، وقد تقدَّمَ عليه .

واعتذَرَ البصريونَ عن عَدَم الجرَيَانِ بأنَّ هذه الأمثلةَ وإنْ كانت غيرَ جاريةٍ على المضارِعِ، فهي واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفعل، وذلك «مُفَعِّلٌ» بتضعيف العين، اسمُ فاعلٍ مِن «فَعَّلَ» المضاعَفِ العين، الذي يُرَادُ به المبالغةُ، فأمثلَةُ المبالغةِ إذن واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفِعْل، فكأنَّ أمثلةَ المبالغةِ جَارِيةٌ على الفِعْل .

المسألة الثالثة: في اختلاف البصريين في إعمال جميعِ هذه الأمثلةِ الخمسة :

ذهَبَ سيبويهِ[4] وجمهورُ البصريين إلى أنهَا كلَّهَا / تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي [٦٢/ب]

---

(١) نسبه ابنُ يعيشَ إلى أبي طالبٍ، وليس في ديوانه، ولعلَّ سببَ هذا الوهم هو إيرادُ الزمخشري لهذا البيت عقب بيت أبي طالب:

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها

الآتي بعد قليل، والشاهد في: الكتاب ١/١١١، والنكت عليه ١/٢٤٦، وشرح أبياته ١/٤١٢، والتبصرة ١/٢٢٦، والمفصل ٢٧١، وشرحه للخوارزمي ٣/١٠٥، وشرحه لابن يعيش ٦/٧٠، وشرح الجمل ١/٥٦١ . واللأواء: الشدَّة .

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ ، ومنهج السالك ٣٣٣، وجرداء: في اللسان (جرد): « الأجرد من الخيل والدواب كلِّها: القصيرُ الشعر » .

(٣) الكتاب ١/١١١، وانظر: المقتضب ٢/١١٢، والأصول ١/١٢٣-١٢٤، وشرح المفصل ٦/٧٠، وشرح التسهيل ٣/٧٩ .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٠ .

عُدِلَتْ عنه، فكما تقولُ: هذا ضارِبٌ زَيداً، تقولُ: هذا ضَرَّابٌ القومَ، وضَرُوبٌ القومَ، ومِضْرَابٌ القومَ، وكما تقولُ: هذا حَاذِرٌ عَدُوَّهُ، ورَاحِمٌ أَبَاه، تقولُ: حَذِرٌ عَدُوَّهُ، ورَحِيمٌ أَبَاه، إلا أنَّ إعمالَ «فَعَّالٍ» و«فَعُولٍ» و«مِفْعَالٍ» كثيرٌ، وإعمالُ «فَعِيلٍ» و«فَعِلٍ» قَليلٌ .

واستدلَّ سيبويهِ[1] ومَنْ تابَعَهُ على إعمالِ الجميعِ بالسَّمَاعِ؛ فمِنَ الدليلِ على إعمالِ «فَعَّالٍ» ما تقدَّمَ[2] مِن قولِ القُلاَخِ:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جِلاَلَهَا

الشاهدُ نَصْبُ «جِلاَلَهَا» بـ«لَبَّاسٍ» والجِلالُ: بكسرِ الجيمِ جَمْعُ جُلٍّ؛ وهو الدِّرْعُ.

وقال الآخَرُ:

رَأَى النَّاسَ إِلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المخَارِجِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «قصدَ الخوارجِ» بـ«ترَّاكين» و«الناسَ» مفعولٌ بـ«رأى» و«خوارِجَ» مفعولٌ ثانٍ بـ«رأى»، ومعنى البيت: رأى الناسَ خوارِجَ ترَّاكينَ قصدَ الخوارجِ إلا مَن رأى مثلَ رأيه، فإنه لم يرَهم خوارِجَ، وقال آخَرُ:

أَبْيَضُ ضَرَّابٌ بِحَدِّ المَنْصَلِ

قَوَانِسَ البِيضِ كَنَقْفِ الحَنْظَلِ[4]

الشاهدُ: نصْبُ «قَوَانسَ» بـ«ضَرَّاب»، والقوانسُ: جَمْعُ قَونَسٍ؛ وهو أعلى البَيْضَة، والنَّقْفُ: بالنون والقاف المسكَّنة والفاء الكَسْرُ.

---

(١) انظر الكتاب ١/١١١ - ١١٥ .

(٢) انظر صفحة: ١٩٨ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في ارتشاف الضرب ٣/١٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والهمع ٥/٨٩ ، وفي الأصل كتبت (الخوارج) والتصحيح من المصادر .

(٤) رجزٌ لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

وقال آخرُ ـ يصِفُ عاصِماً الذي يُقَالُ [لَه][1] حَمِيُّ الدَّبْرِ[2] ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ :

أَبَابِيلُ دَبْرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَتْ لَحْمَ شَهَّادٍ عَظِيمَ المَلاَحِمِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «عظيم» بـ«شَهَّاد» .

ومِن الدليلِ على إعمالِ «فَعُولٍ» ما رواه الكِسَائيُّ من قولهم[4]: «أنتَ غَيُوظٌ مَا عَلِمْتُ أَكْبَادَ الرِّجَال» فـ«أكبادَ الرجال» مفعولٌ بـ«غَيُوظٍ» .

ومنه قولُ أبي طالبٍ عَمِّ النبي ﷺ يَرثي أبا أُمَيَّةَ بنَ المغيرةِ[5] وكان صديقَه /: [٦٣/أ]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ[6]

---

(١) زيادة يستقيم بها السايق .

(٢) هو عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح الأنصاري الأوسي، جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه، شهد بدراً، وأصيب يوم الرجيع، فبعثت قريش تريد شيئاً من جسده ـ وكان قد قتلَ أَحَدَ زعمائهم وهو عقبةُ بنُ أبي مُعَيط يوم بدر ـ ، فبعث الله عليه مثل الظُّلَّة مِنَ الدَّبْر (وهي الزَّنابير)، فسُمِّيَ حَمِي الدَّبْر. أخباره في الاستيعاب ٧٧٩/٢، وأُسْد الغابة ١١١/٣، والإصابة ٢٣٥/٢ .

(٣) لم أقف على هذا البيت فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٢/٣ .

(٥) في الأصل : « يرثي أمية بن المغيرة » ، والصحيح أنه أبو أمية كما أشار البغدادي، وهو أبو أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، كان زوج عاتكة بنت عبد المطلب أخت أبي طالب، خرج تاجراً إلى الشام، فمات بموضع يقال له: سَرْو سُحيم، فرثاه أبو طالب بهذه القصيدة التي مطلعها:

أرقتُ ودمع العين في العين غائرُ وحادت بما فيها الشؤونُ الأعاور

ومنها البيت الشاهد، قال البغدادي رحمه الله: « وغلِطَ بعضُهم فزعم أنها مدحٌ في مسافرِ بنِ أبي عمرو، وأفحشُ مِن هذا القول قولُ ابنِ الشجري في أماليه: إنها مدحٌ في النبي ﷺ » ، وأبو أمية اسمُهُ كنيتُهُ، ولقبُه زاد الركب؛ لأنه كان إذا سافر لم توقد معه نار إلى أن يرجع، مات في الجاهلية . انظر: الاشتقاق ١٥٠، والخزانة ٢٤٥/٤-٢٥٠، ١٤٦/٨-١٤٧ .

(٦) ديوان أبي طالب ص: ٧٩، من الطويل، والشاهد في الكتاب ١١١/١، وشرح أبياته ٧٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، والخزانة ٢٤٢/٤، ١٤٦/٨ .

قال البغدادي: « قال ابن ولاد: سألت أبا إسحاق الزجاج: لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل، وهو =

الشاهدُ: نصْبُ «سُوقَ» بـ«ضَرُوبٍ» وهي جَمْعُ سَاقٍ .

ومِن الدليل على إعمال «مِفْعَالٍ» ما حكى سيبويهِ[1] عن العَرَب: «إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» بنصْبِ «بوائكَ» أي: يَنْحَرُ البوائكَ كثيراً، والبوائكُ: جَمْعُ بائِكٍ؛ وهي السَّمينَةُ الفَتِيَّةُ من الإبل[2]. قال الكِسَائيُّ[3]: بَاكَتِ النَّاقةُ، تَبُوكُ إذا سَمِنَتْ .

ومِن الدَّليلِ على إعمال «فَعِيلٍ» قولُ بعضِ العَرَب[4]: «إنَّ الله سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعَاهُ»، وقالوا[5]: «هو حَفِيظٌ عِلْمَهُ وعِلْمَ غيرِهِ»، وقال ابنُ عصفور[6]: حكى ابنُ سِيدَه[7]: هو عَلِيمٌ عِلْمَكَ وعِلْمَ غيرِكَ، قال: وهو نَصٌّ لا يحتَمِلُ التأويلَ، يعني: أنَّ نصْبَ «عِلْمَك» على[8] المفعول بـ«عَلِيم» نَصٌّ لا يحتَمِلُ التأويلَ. قال الشيخُ أبوحيَّان[9]: ويحتَمِلُ أن يكونَ منصوباً على المصدر التشبيهي نحو: ضَارِبٌ ضَرْبَك، أي: عَليمٌ عِلْماً مثلَ عِلْمِكَ وعِلْمِ غيرِك. وقال الشَّاعرُ:

بمنزلة ما استقرَّ وثبتَ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال: لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلَ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) الكتاب ١١٢/١ ، وانظر: المصادر السابقة .

(٢) في التهذيب ٤٠٥/١٠: « وقال النضر بن شميل: بوائك الإبل : كرامها وخيارها » .

(٣) الصحاح (بوك)، وشرح المفصل ٧١/٦ .

(٤) حكى اللحياني في نوادره: « إن الله سميعٌ دعائي ودعاءَك » . انظر: شرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والهمع ٨٦/٥، والخزانة ١٦٠/٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٦) لم أقف عليه في شرح الجمل ولا في المقرب وشرحه، ولعله في كتاب آخر له، وقد نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٧) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت من كتبه، وقد ذكره أبو حيان ـ نقلاً عن ابن عصفور ـ في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، ومنهج السالك ٣٣٤ .

(٨) حرف « على » مكرر في الأصل .

(٩) التذييل والتكميل ٢٠٩/٣ .

فَتَاتانِ أَمَّـا مِنْـهُمَـا فَشَبِيهَةٌ هِلَالاً وَالأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا[1]

فـ«هلالاً» مفعولٌ بـ«شَبِيه»، ويحتَمِلُ أن يكونَ على إسقاط حرفِ الجرِّ[2] أي: بهلالٍ، فلا يكونُ فيه شاهدٌ . وأنشَدَ سيبويهِ على ذلك ـ لسَاعِدَة بنِ جُؤَيَّةَ ـ[3]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ[4]

الشاهدُ: أنَّ «كليلٌ» بمعنى: مُكِلٌّ، و«مَوهناً» منصُوبٌ على أنه مفعولٌ بـ«كَلِيلٌ» أي: يَكلُّ أوقاتَ الليل مِنْ كَثرَةِ العَمَلِ فيه على جِهَة المجَاز؛ لأنَّ أوقاتَ الليلِ لا تَتْعَبُ، وإنما يَتعَبُ الشَّخصُ الذي فيها، كما يُقالُ: أَتْعَبْتَ يَومَك، والأصلُ: تَعِبْتَ في اليوم.

---

(١) من الطويل، وينسب إلى عُبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ٣٤ وروايته:

فَتَاتَانِ أمَّا منهما فشبيهةُ الـ ـهلال والاخرى منهما تُشبهُ الشَّمسَا

ولا شاهد في هذه الرواية، وفي بعض نسخ (مخطوطة) الديوان: « فشبيهةٌ هـلالاً ... » وهي رواية الاستشهاد . ويقصد بقوله (فتاتان) قينتين كانتا بالمدينة، ولهما يقول ابن قيس الرقيات:

لقد فتنت ريَّا وسلاَّمةُ القِسَّا فلم تتركا للقسِّ عقلاً ولا نفس

فتاتان أما منهما فشبيهة ... ...

انظر القصة في الأغاني ٣٣٤/٨، والشاهد في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والتصريح ٦٨/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٠٨/٣، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٦٨/٢ .

(٣) هو ساعدةُ بنُ جُؤَيَّةَ الهذلي أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم ، وليست له صحبة، قال الآمدي: « شاعرٌ محسِنٌ جاهليٌّ، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من المُلَح ما يصلح للمذاكرة » أخباره في: المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، من قصيدة طويلة يرثي فيها من أصيب يوم مَعْيَط، مطلعها:

يا ليت شعري ولا مَنجَى من الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بعدَ الشَّيبِ مِن نَدَمِ

وقبل الشاهد:

ظَلَّت صَوَافِنَ بالأَرْزَانِ صَاوِيَةً في مَاحِقٍ مِن نَهَارِ الصَّيفِ محتَدِمِ

قَد أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ طَاوِيَةٌ مَهمَا تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِمِ

حتى شآها ... ...

والشاهد في: الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، وكتاب الشعر ٥٠٣، والمنصف ٧٦/٣، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥/٨ .

ومعنى «شَآها»: سَاقَهَا، و«كَلِيلٌ» صِفَةٌ لـبَرْقٍ، أي: سَاقَهَا بَرْقٌ كَلِيلٌ، و«مَوهِنٌ»: وَقْتٌ مِن الليل، و«عَمِلٌ» بكسر الميم: كثيرُ العَمَلِ، / و«طِرَابٌ»: مُتَقَلِّبَةٌ نَاظِرَةٌ نحوَ البَرْقِ. [٦٣/ب] يَصِفُ في البيت بَقَرَ وَحْشٍ وأُتُناً، نظَرَتْ إلى بَرْقٍ مُسْتَمْطِرٍ دالٌّ على الغَيث، يُكِلُّ ذلك البَرْقُ المَوهِنَ بِدَؤوبِهِ وتَوَالِي لَمَعَانِهِ، فباتَتْ تلكَ الوَحْشُ مُتَقَلِّبَةً، وباتَ ذلكَ البَرْقُ لم يَنَمْ، وقيلَ: إنَّ الضميرَ في «بَاتَ» للحمَار، والأَوَّلُ أَصَحُّ[1].

ومن الدليل على إعمال «فَعِلٍ» قولُهُ ـ أنشده سيبويه[2] ـ:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «أُمُور» بـ«حَذِرٌ». ومن ذلك ما أنشَدَه سيبويهِ[4] للَبِيدٍ:

أَو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومُ[5]

الشاهدُ: نصْبُ «عِضَادَةَ» على المفعولية بـ«شَنِجٌ» ومعنى «شَنِجٌ»: مُلازِمٌ، وفِعْلُهُ:

---

(١) قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ١٦٦/٨: «وقوله: «حتى شآها» .. الخ، ضمير المؤنث للصِّوارِ وهي البقر، لا للحمير الوحشية، خلافاً لأبي حنيفة، ولا للإبل خلافاً للشارح وغيره، ولا للناقة خلافاً لشارح اللباب».

(٢) الكتاب ١١٣/١.

(٣) من الكامل، وقائله أبان بن عبد الحميد اللاحقي (من شعراء هارون الرشيد، وقيل: هو لابن المقفع، وسوف يتكلم المصنف على هذا البيت ص: ٢١١، والشاهد في: المقتضب ١١٥/٢، وشرح الكتاب ٢٢٥/١ ـ (مخطوط) ـ وشرح أبياته ٤٠٩/١، وشرح عيونه: ٧٩، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٨٢/١، وشرح التسهيل ٨١/٣، والبسيط ١٠٥٨/٢، والخزانة ١٦٩/٨.

(٤) الكتاب ١١٢/١. وهو فيه منسوب إلى عمرو بن أحمر، ولم أجده في ديوانه المطبوع.

(٥) من الكامل، في شرح ديوانه: ١٢٥. وفيه: «أو مسحل سنق ...». والشاهد في: شرح الكتاب ٢٢٥/١ ـ (مخطوط) ـ، وشرح عيونه: ٧٨، وشرح أبياته ٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، إضافة إلى ما سبق من المصادر.

شَنِجَ كلَزِمَ معنىً ولفظاً، و«المِسْحَلُ» بكسر الميم: العَير، سُمِّيَ بذلك لسَحِيلِهِ أي: صوته، و«السَّمْحَجُ»: الأَتَانُ الطويلةُ الظَّهْرِ، و«العضَادَةُ» هنا المرادُ بها قوائمُ الأتانِ أو جَنْبُهَا، و«سَراتُهُ»: أعلاهُ، و«النَّدْبُ»: الأثَرُ، و«الكُلُومُ»: الجِرَاحاتُ، ومعنى البيت مَوقُوفٌ على البيت قبلَه وهو:

حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الكَلَالِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومُ[1]

و«المُسَدَّمُ» : الفَحْلُ من الإبل الذي حُبِسَ عن الضِّرَاب، و«المحجُومُ»: المشدُودُ الفَمِ لئلاَّ يعْبَثَ. وَصَفَ ناقَتَهُ بالشدَّة والنَّشَاط، وشبَّهَهَا في البيت الأوَّلِ بالفَحْلِ الذي صفَتُهُ ما ذُكِرَ في قوَّتِهِ ونشَاطِهِ[2]، وفي الثاني بالمسحَلِ الذي هو الحمَارُ الوحْشِيُّ في نَشَاطِهِ وعَدْوِهِ.

انتهَتْ أدلَّةُ سيبويهِ ومَن تبعَهُ على إعمالِ الأمثلةِ الخمسَةِ .

وذهبَ جماعةٌ من النحويِّين منهم الزِّيَاديُّ[3] والمازنيُّ والمبرِّدُ[4] إلى أنَّ «فَعِيلاً» و«فَعِلاً» ليسَا من أمثلة المبالغةِ، فلاَ يَعمَلاَن، وحُجَّتُهُم: أنهما بِنَاءَان مَوضُوعَان للذَّات والهيئة

---

(١) الحرفُ: الضامرُ، وأضرَّ بها السفارُ: أنضاها وهزلها . (الخزانة) .

(٢) في الأصل « نشاطته » ، وكذلك في الكلمة التالية .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، لغوي نحوي راوية شاعر، قرأ الكتاب على سيبويه ولم يتمه، من تصانيفه: « شرح نكت كتاب سيبويه » و « الأمثال » و « أسماء السحاب والرياح والأمطار » وغيرها، توفي سنة ٢٤٩ هـ. أخباره في: مراتب النحويين ٧٥، ١٢٢، وأخبار النحويين البصريين ٩٧، وإنباه الرواة ٤١٤/١، ومعجم الأدباء ١٥٨/١ .

(٤) المقتضب ١١٣/٢-١١٤، وانظر: التبصرة ٢٢٧/١، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦١/١-٥٦٢، والبسيط ١٠٥٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣-١٩٣، والمساعد ١٩٣/٢، والهمع ٨٧/٥، والخزانة ١٥٩/٨ .

التي يكـــونُ الإنسانُ عليها، إلا أنهُمَا جَارِيَان مَـــجْرَى الفِعل، فهُمَا كقولكَ: رَجُلٌ كَرِيمٌ وظَرِيفٌ، ورَجلٌ عَجِلٌ ولَقِنٌ وصَلِفٌ من الصِّفات الثَّابتة، وما كان / من الصفاتِ هكذا فلا يَعمَلُ . [٦٤/أ]

وأجازَ الجرميُّ[1] إعمالَ «فَعِل» ولم يُجز إعمالَ «فَعِيل»، وحجَّتُهُ: أن «فَعِلاً» على وزن الفعل الماضي كـ«عَلِم» وأنه يأتي مَقصُوراً من «فاعِل»، قال الشاعرُ:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا
لاَ يِشْتَهِي أَنْ يَرِدَا
إلاَّ عَـــرَاداً عَرِدَا
أَو صِلِّيَاناً بَـــرِدَا[2]

---

(١) انظر رأيه في: في الأصول ١/١٢٥، وشرح الكتاب ١/٢٢٥ - (مخطوط) ــ ، وكتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ١٩٠، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

(٢) رجزٌ قيل: إنه جاء على لسان الضب. انظر الحيوان ٦/١٢٥، وفي المخصص ١٣/٢٥٨: «والضب لا يشرب ماءً، ومن كلامهم الذي يضعونه على ألسنة البهائم: قالوا: قالت السمكةُ للضب: وِرْداً يا ضَبُّ، فقال:

أصبح قلبي صردا ... ... »

والشاهد في: إصلاح المنطق ٣٩٤، وتهذيبه ٨١٢، والخصائص ٢/٣٦٥، والمحتسب ١/٢٩٩، وشرح التسهيل ٣/٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٩ .

قال الصاغاني في التكملة ٢/٢٨٣: « الرواةُ يَرْوُون:

وصلياناً بَرِدَا

وهو تصحيفٌ وقعَ من القدماء، فتبعَهُمُ الخَلَفُ. قاله أبو محمد الأعرابيُّ، ورواه هو:

وصلياناً زَرِدَا

قال: والزَّرِدُ: السريعُ الازدراد» .

والصرِدُ: الذي يجدُ البرد. والعرادُ: ضربٌ من النبت، ويروى (عراراً)، وهو أيضاً ضربٌ من النبات، والعرِدُ: الكثير الذي قد طال. والصليان: نبت أيضاً. انظر النبات لأبي حنيفة الدينوري: ٢٢ .

أراد: عارداً وبارداً[١]، فلما كان «فَعِلٌ» على زِنَةِ الفعْلِ الماضي، ويأتي بمعنى «فاعِل» ، قَوِيَ فيه العَمَلُ .

وردُّوا على سيبويهِ ما استشهدَ به على إعمالها، وما استشهَدَ به على إعمالِ «فَعِيلٍ» مِن قولِهِ:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ ... ...[٢]

فقالوا[٣]: لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ «كليلاً» مِن كَلَّ، وهو لا يَتَعَدَّى، فـ«كَلِيلٌ» بمعنى كَالٌّ، وكالٌّ لا يتَعَدَّى، و «موهناً» منصُوبٌ على الظرْف لا على المفعولية، التقديرُ: سَاقَهَا كَالٌّ في هذا الوقت.

أجابَ المنتصرُون[٤]لسيبويهِ: أنَّ هذا تخريجٌ ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنه يَلزَمُ منه التنافُرُ بين صدْرِ البيت وعَجُزِهِ، فيكونُ صدرُهُ يُعطِي أنَّ البرْقَ كَالٌّ في نفْسِهِ، وعَجُزُه يُعْطِي أنه نَشيطٌ لقوله:

... ... وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

أي: مُستيقِظٌ، وهذه حالةُ مَنْ ليس كالاًّ، وأيضاً فقوله: «عَمِل» يدل على كثرة العمل وهو ضدُّ الكالِّ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[٥]: ولا التِفَاتَ إلى قَولِ أبي الحكَمِ بنِ بَرَّجَانَ اللغويِّ[٦]: إنَّ

---

(١) في الأصل: « مارداً » .

(٢) سبق صفحة: ٢٠٣ .

(٣) انظر المقتضب ١١٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٢/١ .

(٤) انظر شرح عيون الكتاب: ٨٠، تحصيل عين الذهب ١١٦-١١٧، وشرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٦٠/٢-١٠٦٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والمغني ٥٦٨، والخزانة ١٥٥/٨-١٦٠ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٦) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام بن أبي الرجال الإشبيلي، المعروف بـ« ابن =

«عَمِلاً» بمعنى تَعِبَ[١]؛ لأنَّ آخِرَ البيتِ يَدفَعُ هذا التأويلَ. انتهى. يعني: أنَّ آخرَهُ يُعطِي أنه نَشيطٌ، وأوَّلَهُ على هذا التفسير يُعطي أنه تَعِبٌ، فتَتَناقَضَا .

وقولُهُم[٢]: إنَّ «كليلاً» لا يتعدَّى، لا يُسَلَّمُ، بل هو مُتَعَدٍّ؛ لأنَّ القياسَ في صفات المبالغة إذا كانت معدولَةً، جازَ أن تتعدَّى، فـ«رحيمٌ» يَتَعَدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن راحِم، فكما يُقَالُ: راحمٌ عَمْراً، يُقَالُ: رَحِيمٌ عَمْراً، فكذلك «كَلِيلٌ» يتعدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن «مُكِلٍّ»[٣].

وقال ابنُ مالكٍ[٤] مُعتذِراً عن سيبويهِ، ومائِلاً / إلى مَذهَبِ المبرِّدِ: إنما ذَكَرَ [٦٤/ب] سيبويهِ هذا البيتَ شاهداً على أنَّ فاعلاً قد يُعْدَلُ به إلى «فَعِيل» و«فَعِل» على سبيل

برِّجان»، وقيل: هي مخففة من « أبي الرجال » ، إمام في اللغة والنحو، صدوق ثقة، أخذ عن ابن ملكون ولازمه كثيراً، من تصانيفه: «الرد على ابن سيدة في المحكم» قال الفيروز أبادي: وله استلحاقات كثيرة على اللغويين، وما يتكلم فيه مفيد. توفي سنة ٦٢٧ هـ أخباره في: البلغة ١٣٤، وبغية الوعاة ٩٥/٢ .

(١) نقل أبو حيان عن أبي القاسم السهيلي قوله: « لم يوجد قط (كليل) في نظم ولا نثر إلا بمعنى حسير أو تعب، وإنما هو من كللت من الإعياء، وهو غير متعد، ولم يوجد بمعنى مكل فيكون موهناً مفعولاً به، ولا نقول: انتصب موهناً على الظرف، بل هو مرفوع في المعنى، والمعنى: كليلٌ موهنُه، كما تقول: نائمٌ ليلُك، ثم تنصبه كما تنصب وجهاً في: حسن وجهاً على التمييز، وإما على التشبيه بالمفعول به » التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٣٣ .

(٢) أي: قولُ الرَّادِّين على سيبويه. قال أبو حيان: « قال بعض أصحابنا: أما فعِل وفعيل نحو ضرِبٌ زيداً ولبِسٌ الثيابَ فغير مشتق من المتعدي، هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلم على ما لم يُسمع من العرب، وكيف يَتركب الخلاف على غير موجود...» التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٣) قال ابنُ ولاد في معرض رده على المبرد: « وأما قوله: إن فعيلاً أصله مما لا يتعدى نحو: ظرُف وكرُم، فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عُدي من أجلها كفاية، فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسمُ فعلٍ جارٍ عليه نحو: رحم وعلم فهو رحيم وعليم ... » الانتصار: ٧١ (المطبوع) .

(٤) شرح التسهيل ٨٠/٣-٨١ ، قال البغدادي بعد أن أورد كلام ابن مالك: « وهذا أيضاً ضعيفٌ بما نقل السيرافي أنه قال سيبويه: كليل في معنى مكل، وداءٌ وجيع بمعنى مؤلم وموجع » الخزانة ١٥٦/٨ .

المبالغة، كما يُعدَلُ به إلى «فَعُول» و«فعَّال» و«مفْعَال»، فذَكَرَ هذا البيتَ لاشتماله على «كَلِيلٍ» للعَدْلِ به عن «كَالٌ» ، وعلى «عَمِلٍ» للعدْلِ به عن «عَامِلٍ»، ولم يتعرَّض لوقوع الإعمال[1]. انتهى .

وأمَّا ما استشْهَدَ به على إعمالِ «فَعِل» مِن قوله:

أَو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجِ

فقالوا: لا حُجةَ فيه؛ لأنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَج» منصُوبةٌ على الظَّرْفِ[2]، لا على المفعول به، فمعنى «شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَج»: مُلازِمٌ ناحيةَ هذه الناقة، فـ«عِضَادة» المرادُ به الناحيةَ .

---

(١) قال الأبذي في شرح الجزولية ٢/٥٠-٥١ «مخطوط» : « وقال ابن درستويه: إنما أدخله سيبويه على إعمال « عَمِل » في « مَوهن » ، و « عَمِلٌ» متعدٌّ، تقول: عَمِلتُ الثوب، و « كليلٌ » غيرُ متعدٍّ، فإنما أدخله على إعمال (فَعِل)، وهذا فيه تعسُّفٌ، فإن سيبويه لم يأت بشاهد على إعمال (فعيل)، وقد أتى بشاهد على إعمال (فَعِل) » .

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨: « وخرجه أبو عمرو بن العلاء على أنه منصوب على الظرف؛ لأن شنجاً لا يتعدى، أي: منقبضاً في عضادة سمحج، وهذا ضعيفٌ؛ لأن الأسماء لا تنصب ظروفاً بقياس » ، قال ابن ولاد في الانتصار ٧٠: « وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل، لا تقول: زيدٌ الجبلَ ... » .

وقال ابنُ السِّيْدِ: « وأما قولهم: إن عِضادة منصوبٌ على الظرف، غيرُ صحيح، لأنه يضعف معنى البيت ويفسدُهُ » . إصلاح الخلل: ٢٢٢ .

وفي شرح عيون الكتاب ٧٨-٧٩: « وردَّ عليه هذا القولَ بعضُ النحويين، وزعم أن (عِضادةَ سمحج) ظرفٌ، وهذا من الذين يتهاونون بالخَلْق إذا عرفوا الإعراب، وهو إذا جعله ظرفاً كان المعنى فاسداً، وذلك أن الشاعر شبه ناقته في نشاطها وصلابتها بحمار وحشي مُلازِمٍ لأتانٍ يَضرِبُهَا، فلشدته وصلابته قد لازمها، وقبض على الناحية التي بينها وبينه، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها اللذان بسراته منها ندب وكلوم، ولو كان ظرفاً لكان المعنى: أن المسحل شنج متقبضٌ في ناحية السمحج، مهينٌ قد شغفه عضها ورمحها، فكيف يشبه أحد ناقته بمسحل هذه صفته؟

وخرَّجهُ المبرِّدُ[١]: أنَّ نصْبَ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» على التشبيه بالمفعول به، فهو عندَه من باب الصفة المشبَّهةِ باسمِ الفاعل.

وردُّوا ما تأوَّلُوه على سيبويهِ: أمَّا مَن قالَ: إنَّ «عِضَادة» منصوبٌ على الظرْفِ، فَرُدَّ: بأنه اسمٌ صريحٌ، فلا يكونُ ظَرْفاً. قال ابنُ عصفور[٢]: معنى «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ»: قائِمَةَ سَمْحَجٍ، أي: يَدَ سَمْحَجٍ، فكما أنَّ «يداً» لا يُنصَبُ على الظرْفِ، فلا يُقَالُ: زيدٌ قائمٌ يَدَ عَمْرٍو، فكذلك «عِضَادة سَمْحَجٍ».

وأمَّا ما قالَه المبرِّدُ مِن أنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» منصوبٌ [على][٣] التشبيه بالمفعول به، فَرُدَّ: بأنَّ المنصوبَ في باب الصفَةِ المشبَّهَة لا يكونُ أجنبياً مِن الموصُوف، بل يكونُ له أو لمن هو مِن سَبَبِهِ، فلا يُقالُ: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهَ رَجُلٍ؛ لأنَّ «الوجه» ليس لرجلٍ مَوصُوفٍ بـ «حَسَن»، بل هو لرَجُلٍ آخَرَ، فهو أجنبيٌّ، وكذلك «عِضَادةَ سَمْحَجٍ» ليستْ لـ «مِسْحَل»، ولا هي من سَبَبِهِ، فلا تُنصَبُ على التشبيه بالمفعول به[٤].

والعَجَبُ من المبرِّدِ كيف غَابَ عنه مثلُ هذا، و «حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ»[٥].

وأمَّا ما استشهَدَ / به سيبويهِ على إعمال «فَعِل» من قوله: [٦٥/أ]

حذِرٌ أُمُوراً ... ...[٦]

---

(١) نقله ابن ولاد في الانتصار: ٦٨.

(٢) شرح الجمل ٥٦٣/١.

(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

(٤) هذا من كلام ابن ولاد، ردَّ به على المبرد منتصراً لسيبويه، قال في آخر هذا الرد: «... ولو لم يأتِ [أي سيبويه] بشاهد في فَعِلٍ، لم يُحتَجْ إلى ذلك؛ لأن فَعِلاً اسمٌ جارٍ على فَعِلَ نحو: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصلُ الباب في التعدي، ولو انفردت إحداهما لعدِّيَ بسببها، فكيف إذا اجتمعتا؟» انظر الانتصار: ٧٠.

(٥) هذا حديث أورده السيوطي في الجامع الصغير ٢٥١/١، وهو من أمثال العرب أيضا، انظره في الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٤، وجمهرة الأمثال ٣٥٦/١، ومجمع الأمثال ٣٤٩/١، والمستقصى ٥٦/٢.

(٦) سبق ذكره صفحة: ٢٠٤.

فقيل: هو منصوبٌ على إسقاط حرْفِ الجر[١]، التقديرُ: حَذِرٌ مِن أمورٍ، وقيلَ: إن البيتَ مَصْنُوعٌ، قال المبرِّدُ[٢]: حدَّثني المازنيُّ قالَ: سمعتُ أبا يحيى اللاحِقِيَّ[٣] يقولُ: قال سيبويهِ: أَتَعْرِفُ شاهداً على إعمالِ «فَعِل» ؟ قال: فصنَعْتُ له هذا البيتَ[٤]، وقال غيرُ المبرِّد[٥]: صنَعَهُ ابنُ المقَفَّع[٦].

ورَدُّوا ما تأوَّلوه على سيبويه: أمَّا مَن قال: إنَّ حَذِراً على إسقاطِ حرف الجر فَدَعْوَى .

وأمَّا مَن قالَ: إنَّ البيتَ مَصْنُوعٌ فالحكايَةُ عن اللاحقيِّ، وهو قد أَقَرَّ على نَفْسِهِ بالكَذبِ على العَرَبِ، فلا تُقْبَلُ منه، وهَبْ أنَّ هذا البيتَ مصْنُوعٌ، فإعمالُ «فَعِل» لا

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٢) قال في المقتضب ١١٥/٢-١١٦ عن هذا البيت: هذا بيت مصنوع محدَث ..

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر، شاعر مطبوع مكثر، من أهل البصرة، مطعونٌ في دينه، اتصل بالبرامكة ونظم لهم «كليلة ودمنة» وكتباً أخرى، واتصل عن طريقهم بهارون الرشيد، توفي سنة ٢٠٠ هـ. أخباره في: الأغاني ١٥٥/٢٣، والنجوم الزاهرة ١٦٧/٢، والخزانة ١٧٣/٨ .

(٤) وتأوَّلَ أبو نصر هارون بن موسى في شرحِه عيونَ الكتاب: ٨٠ هذا الكلام فقال: «وكيف يصلُح أن ينسبَ اللاحقيُّ إلى نفسه ما يضعُ منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويلُ على سيبويه، وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله؟ ... وإنما أراد اللاحقيُّ «فوضعتُ له هذا البيت» : فرويتُهُ له» قلتُ: وهذا تأويلٌ مقبول .

(٥) قال السيرافي في شرح الكتاب ٢٢٥/١ (مخطوط): «قال النحويون: هذا بيتٌ لا يصحُّ عن العرب، ورووا عن أبي عثمان عن الأخفش أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (حَذِر) فعملتُ له هذا البيت، ويروى أيضاً أن البيتَ لابن المقفع» ، وقد رد العلماء هذه القصة، وأنكروها وشنعوا على مدعيها، ينظر: شرح أبيات الكتاب ٤٠٩/١، وشرح عيونه ٨٠، وشرح الجمل ٥٦٣/١، والبسيط ١٠٥٩/٢، وشرح التسهيل ٨١/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والخزانة ١٧١/٨ .

(٦) عبد الله بن المقفع، كاتب بليغ لكنه زنديق، كان مع قلة دينه جيد الكلام فصيح العبارة، فارسي الأصل، أول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، له «الأدب الصغير» و «الأدب الكبير» وترجم «كليلة ودمنة» عن الفارسية. توفي سنة ١٤٢ هـ. أخباره في: وفيات الأعيان ١٥١/٢، ولسان الميزان ٣٦٦/٣ ، والخزانة ١٧٧/٨ .

يَتَوَقَّفُ عليه، بل ثَبَتَ ذلك مِن غيرِ هذا البيت[١].

انتهى ما رَدُّوا به على سيبويهِ، وما ردَّ أَصحابُ سيبويهِ عليهم، فَصَحَّ ما ذهَبَ إليه سيبويهِ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[٢]: والإنصافُ في هذه المسألة القياسُ على فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعَال، والاقتصارُ في فَعِلٍ وفَعِيلٍ على ما ورَدَ به السَّمَاعُ. والله أعلم.

قلتُ: يَظهرُ من الشَّيخِ أبي حيَّانَ أنَّ «فَعُولاً» و«فَعَّالاً» و«مِفْعَالا» تُبنَى مِن كُلِّ فِعْلٍ قياساً، وسيأتي في المسألةِ بَعْدُ ما في ذلك.

المسألة الرابعة: في أحكام تتعلق بأمثلة المبالغة:

الأول: أنَّ تثنيةَ أمثلةِ المبالَغةِ وجمعَهَا يَعْمَلان عَمَلَ مُفْرَدِهَا، فمِنْ إعمالِ تثنيةِ «فَعُول» قولُ طَرَفَةَ:

طَحُورَانِ عُوَّارَ القَذَى فَتَرَاهُما ... كَمَكْحُولَتي مَذْعُورَةٍ أُمِّ فَرْقَدِ[٣]

الشاهدُ فيه: نَصْبُ «عُوَّارَ القَذَى» بـ«طَحُوران» وهو تثنيةُ طَحُور مبالغةٌ في طاحر، وطَحُورٌ بالطاء والحاء المهملتين معناه: دَفُوعٌ، والعُوَّار بضم العين وتشديد الواو: قِطَعُ القَذَى الذي في العَين، والفَرْقَدُ: ولَدُ البَقَرة، وقيلَ للبقَرَةِ: أُمُّ / فَرْقَد، كُنِيَتْ بوَلَدِهَا، [٦٥/ب] يَصِفُ ناقَتَهُ بالشِّدَّةِ والنَّشَاط، وأنَّ عينَيهَا طَحُورَان أي: دَفُوعَان قِطَعَ القَذَى التي في عَينِهَا، وذلك لنُتُوءِ عَيْنَيْهَا، ثم شبَّهَ عينَيهَا بعَينَي البَقَرَةِ المذْعُورَةِ، فدَلَّ على حِدَّتِهَا ونَشَاطِهَا.

---

(١) من ذلك قول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

وسوف يورده المؤلف ص: ٢١٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣.

(٣) من الطويل في ديوانه: ٢٣، وهو من معلقته، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٧٦، وشرح القصائد التسع ٢٢٣/١، والبيت في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣.

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعُولٍ» قَولُ طَرَفَةَ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُم في قَومِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرْ[1]

الشَّاهِدُ: نَصْبُ «ذَنبَهُم» بـ«غُفُر» وهو جَمْعُ غَفُور، ويُرْوَى[2]: غيرُ فُجُر، بالجيم وبالخاء المعجَمَة، فبالجيم معناه: أنهم لا يَقَعُونَ في فاحشَةٍ، وبالخاء معناه: أنهم لا يَفخَرُون بغُفْرَانِ ذَنْبِ المذنِبِ.

ومِن إعمال جَمْعِ «مِفْعَالٍ» قَولُ الكُمَيتِ[3] أو ابنِ مُقْبِلٍ[4]:

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا مِيصُ العَشِيَّاتِ لاَ خُورٌ وَلاَ قَزَمُ[5]

الشَّاهِدُ: نَصْبُ «أبدانَ الجَزُور» بـ«مَهَاوِين» وهو جَمْعُ مِهْوَان، مبالغةٌ في مُهِين، يُريدُ به: كثْرَةَ الإهانةِ للمال، وشُمٌّ: جَمْعُ أَشَمَّ، وهو ارتِفَاعٌ في الأنْفِ، كَنَى بذلك عن العِزَّة والأَنَفَة، والأبدانُ: جَمْعُ بَدَنَةٍ، وهي النَّاقةُ المتَّخَذةُ للنَّحْرِ، ومَخامِيصُ: ضَامِرُونَ البُطُونَ في العشِيَّاتِ لانتظارِهِم الأضيافَ، والخُوْرُ: بضمِّ الخاء المعجَمَة: الضُّعَفَاء، والقَزَمُ بفتح القاف والزاي: رُذَّالُ النَّاس، ويُروَى بالضَّمِّ.

---

(١) من بحر الرمل، في ديوانه: ٥٥. وانظر الكتاب ١١٣/١، وشرح أبياته ٦٨/١، والتبصرة ٢٢٦/١، وشرح المفصل ٧٤/٦، وشرح التسهيل ٨٠/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣/٣، والخزانة ١٨٨/٨.

(٢) رواه اللحمي في الفصول والجمل: ٥١/ب (مخطوط)، والشنتمري في تحصيل عين الذهب: ١١٥.

(٣) الكميت بن زيد الأسدي، أبو المستهل، شاعر أموي من أهل الكوفة، عالم بلغات العرب وأيامها، توفي سنة ١٢٦هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٥٨١/٢، والأغاني ١/١٧، والخزانة ١٤٤/١.

(٤) تميمُ بن أبيٍّ بن مقبِل العجلاني، شاعرٌ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان يهاجي النجاشي الشاعر، وكان في الإسلام يبكي أهل الجاهلية ويذكرها. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١-١٥٠، والشعر والشعراء ٤٥٥/١، والخزانة ٢٣١/١.

(٥) من البسيط، وهو في ديوان الكميت ١٠٤/٢ (القسم الأول) ولم أجده في ديوان تميم بن أبي المطبوع، ونسبه بعضُهم إلى الكميت بن معروف، ولم أجده في المجموع من شعره. والشاهد في: الكتاب ١١٤/١، وشرح أبياته ٢١٥/١، وتحصيل عين الذهب ١١٧، وشرح المفصل ٧٤/٦، ٧٦، والهمع ٨٩/٥.

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعِلٍ» قولُ زَيدِ الخَيْلِ[١]:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[٢]

الشَّاهدُ: نَصْبُ «عِرْضِي» بـ«مَزِقُون» وهو جَمْعُ مَزِق، والمرادُ به المبالغةُ في مَازِق، وهو مأخوذٌ مِن مَزَقْتُ الثَّوبَ إذاخَرَقْتَه .

الثاني: اختَلفَ النحويون في إعمال أمثلةِ المبالغة بمعنى الماضي، فالذي عليه أكثَرُ النحويين[٣]: أنه لا تَعمَلُ بمعنى الماضي، وإنما تَعمَلُ بمعنى الحالِ والاستقبالِ / كاسمِ الفاعل. [٦٦/أ]

وذَهَبَ بعضُهُم: أنه يجوزُ أنْ تَعمَلَ بمعنى الماضي لما فيها مِن قُوة معنى الفِعْلِ بسبب المبالغة، وممن أجازَ ذلكَ ابنُ خَرُوفٍ[٤]، وهو الظَّاهُر مِن الجرميِّ[٥]؛ لكونه

---

(١) زيد بن مهلهل بن زيد بن نهب الطائي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم مع وفد طيئ سنة تسع، سمي زيد الخيل لخمسة أفراس كانت له، سماه النبي ﷺ زيد الخير، كان شاعراً خطيباً لسناً شجاعاً كريماً. أخباره في: الشعر والشعراء ٢٨٦/١، والإصابة ٥٥٥/١، والخزانة ٣٧٩/٥ .

(٢) شعره: ١٧٦ يهجو قوماً بلغه أنهم يتكلمون في نسبه، والشاهد في: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٣١، وشرح المفصل ٧٣/٦، والمقرب ١٤١، وشرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، والهمع ٨٧/٥، والخزانة ١٦٩/٨ . والكَرْمَلَين: تثنية كرمل، وهو اسم ماء في جبل طيئ (معجم ما استعجم ١١٢٥/٤، ومعجم البلدان ٤٥٦/٤)، والفديد: الصوت. يشبههم بالحمير التي تنهق في ذلك المكان، فهو لا يعبأ بهم لحقارتهم عنده وقلة شأنهم .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٦٠/١-٥٦٤، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والهمع ٨٦/٥ .

(٤) متابعاً شيخه أبا بكر بن طاهر، قال ابن خروف في شرح الجمل: ٣١٢/٢ (رسالة دكتوراه): «وعملت في مفعول؛ لأنها للمبالغة من فعل متعد، فعملت عمل فعلها... وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع ... » . وانظر شرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٥) انظر الأصول ١٢٥/١، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، والمساعد ١٩٣/٢، وفي الهمع ٨٧/٥ قال السيوطي: « وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يُسمع إعماله في نثر » فعكَسَ المسألة، ومثل هذا ورد في ارتشاف الضرب ١٩٣/٣ .

أعمَلَ «فَعِلاً» لمجيئِهِ على زِنَةِ الفعل الماضي، واستدلَّ صاحبُ هذا القولِ بظَواهرَ مِن كلامِ العَرَبِ، فمِن ذلك قولُهُ:

بَكَيتُ أَخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

وجهُ الدليل: أنه يَرثي شُجاعاً تُحمَدُ أيامُه لكَرَمِ فِعْلِهِ فيها، فمَدَحَهُ بما ثَبَتَ له واستقرَّ.

وهذا لا دليلَ فيه، إذ مِثْلُ هذا محمولٌ على الحكاية[2].

وأما ما ذَكَرُوه من أنَّ العلةَ في إعمالها بمعنى الماضي كونُهَا للمبالغة، فلا يَصِحُّ؛ لأنه لو كانَ ذلك مَوجِباً للعمَلِ بمعنى الماضي، لعَمِلَ الفِعْلُ المضَارِعُ إذا أُريدَ به المبالغةُ بمعنى الماضي، فكنتَ تقولُ: هذا يَضْرِبُ زَيداً أمسِ، وذلك لا يُجيزُهُ أَحَدٌ مِن النحويين البصريين.

قال ابنُ وَلاَّدٍ[3]: سألتُ أبا إسحاقَ - يعني الزجَّاجَ -: لِمَ كانَ «ضَرُوبٌ» وأشباهُهُ يَعمَلُ وهو بمنزلة ما استقرَّ وثَبَتَ، و«ضَارِبٌ» لا يَعمَلُ إذا كانَ كذلك ؟

قال: لأنكَ تُريدُ أنها حَالٌ مُلازمةٌ هو فيها، فقد صَارَ كالخِلْقَةِ له، وليس يُريدُ أنه فعَلَ فِعْلَهُ مَرَّةً واحدةً وانقضى الفعلُ، كما تُريدُ في «ضَارِبٍ». فإذا قلتَ: هذا ضَرُوبٌ رُؤُوسَ القوم، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نَحكِيهَا، انتهى.

قال ابنُ عصفُورٍ: وهذا الذي ذَهَبَ إليه أبو إسحاقَ هو الصَّحيحُ، والدليلُ على

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٩٩.

(٢) أي: حكاية الحال، كما في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾.

(٣) لم أعثر على هذا القول في مظانه من الانتصار، مع أن ابن ولاد تكلم على أمثلة المبالغة في معرض رده على المبرد في صفحة ٣٨ وما بعدها، وقد أثبت البغدادي رحمه الله هذا النص بكامله في الخزانة ٤/٢٤٢.

صحَّتِهِ قولُ أبي طالبٍ:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا[١]

لأنه يَرثي أبا أميَّةَ[٢] بنَ المغيرةِ، وكان قد خرجَ إلى الشَّام، فماتَ في الطريق، ألا ترَى أنه مدَحَهُ بما ثَبَتَ له واستقَرَّ، وذكرَ الحالَ التي كان عليها مِن عَقْرِ / الإبل إذا [٦٦/ب] عُدِمَ الزَّادُ، ولو أرادَ المُضيَّ المَحْضَ ولم يُرِدْ حكايَةَ حالِهِ، لما سَاغَ له الإتيانُ بـ«إذا»؛ لأنها وُضِعَتْ للزَّمَان المستقبَل[٣].

الثالث: ذكَرَ الأستاذُ أبو بكرٍ بنُ طلحَةَ[٤] في كتابه «بغيةُ الأمل في شَرْحِ الجُمَل»: أنَّ هذه المُثُل تتفاوَتُ في المبالغة، فـ«فَعُولٌ» لِمَنْ كَثُرَ منه الفِعْلُ، و«فَعَّالٌ» لمن صَارَ له صِنَاعَةً، و«مِفْعَالٌ» لِمَنْ صَارَ له كالآلة، و«فَعِيلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالطبيعة، و«فَعِلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالعادَة[٥].

قلتُ: وهذه الطريقةُ لم يَقُلْهَا أحَدٌ من النَّحْوِيِّين المتقدِّمين، ولم تُفَرِّقِ العَرَبُ في المبالغة بينَ واحدٍ منها، وإنما ذلك مِن ابنِ طلحةَ على جِهَةِ التَّلفِيق، والحامِلُ له على ذلك أنَّهُ لما رَأى «فَعَّالاً» يكثُرُ في الصَّنائِعِ كالخيَّاطِ والنَّجَّارِ والجزَّار، و«مِفْعالاً» يكثُرُ في

---

(١) سبق صفحة ٢٠١ .

(٢) في الأصل: «أمية» والصحيح «أبا أمية بن المغيرة» كما قرر البغدادي في الخزانة ٢٤٤/٤ وما بعدها، وانظر صفحة ٢٠١ .

(٣) في الأصل: «المتصل» وهو تحريف .

(٤) هو محمد بن طلحة الإشبيلي، من أهل يابُرة، إمام في العربية، عالم بالقراءات، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، أخذ عن السهيلي وابن ملكون وغيرهما، وأخذ عنه ابن معط والشلوبين وغيرهما، توفي سنة ٦١٨ هـ. أخباره في: المغرب ٢٥٨/١، وإشارة التعيين ٣١٥، وغاية النهاية ١٥٧/٢، ونفح الطيب ٤٧٦/٣ .

(٥) النص منقول عن ابن طلحة في ارتشاف الضرب ١٩١/٣، وفيه: «وفَعِل لمن صار له كالعاهة» ولعله تحريف .

الآلة كالمِخْيَاطِ والمِفْتَاح، و«فَعِيلاً» يكثُرُ في الأفعال الطبيعية كالكَرِيمِ والبخيل، و«فَعِلاً» يكثُرُ فيمن صارُ له الفعلُ كالعادة كصَلِف، ادَّعَى هذه المعاني في هـذه المُثُل، ولا دليلَ عليها مِن كلام العَرَبِ إلا هذا التَّخيُّلُ .

الرابع: أنَّ هذه الأمثلةَ لا تُستَعمَلُ للمبالغة إلا حيثُ يُمكِنُ فيه التكثير نحو: زَيدٌ طَعَّامٌ الفقراءَ، وقتَّالٌ الأبطالَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ قتَّالٌ عَمْراً، ولا مَوَّاتٌ خالداً؛ لأنَّ القتلَ والموتَ بنسبة شخصٍ واحدٍ لا يُمكِنُ تكثيرُهُ .

الخامس: أنَّ هذه الأمثلةَ أصلُهَا أنْ تُبنَى من الفعل الثلاثي دونَ الزائدِ على الثلاثي، فتقولُ مِن ضَرَبَ: ضَرَّابٌ، ومِن رَحِمَ: رَحيمٌ؛ لأنه لا يَلزَمُ مِن ذلك هَدْمُ بِنْيَةِ الفِعل، بخلاف بِنيَتِهِ مِن الرُّبَاعيِّ، فإنه يَلزَمُ منه هَدْمُ بِنيَةِ الفعل، ألا تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَ «فعَّالاً» مِن دَحْرَجَ لقلْتَ إمَّا: دَحَّاجٌ / أو حَرَّاجٌ، فيَلزَمُ هَدْمُ البِنيَةِ بحذف الرَّاء في [٦٧/أ] الأَوَّلِ والدَّال في الثاني، إلا أنهم بَنَوهَا من «أفعل» لكَون الهمزة زائدةً، فلا يَلزَمُ فيه هَدْمُ حرفٍ أصليٍّ ، فقالوا: دَرَّاكٌ مِن أَدْرَكَ، ورَشَّادٌ مِن أَرْشَدَ، وسَأْآرٌ مِن أَسْأَرَ[١] إذا أبْقَى[٢]، وخبَّارٌ مِن أَخْبَرَ، وجَزَّالٌ مِن أَجْزَلَ له في العَطَاء، ومِهْوَانٌ مِن أَهْوَنَ[٣]، ومِعْطَاءٌ مِن أَعْطَى، ومِهْدَاءٌ مِن أَهْدَى، ومِعْوَانٌ مِن أَعَانَ، ونَذِيرٌ مِن أَنْذَرَ، وأَلِيمٌ مِن آلَمَ، وسَميعٌ من أَسْمَعَ، قال الشاعر:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ تُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ[٤]

---

(١) قال الأزهري: « وجائزٌ أن يكونَ سَأْآرٌ من (سَأَرْتُ) وهو الوجهُ، وجائزٌ أن يكون من (أسأرْتُ)، كأنه ردَّه إلى الثلاثي، كما قالوا: [درَّاك] مِن أدركْتُ، وجبَّار من أجبرْتُ » تهذيب اللغة ٤٧/١٣.

(٢) في الأصل: « بقى » .

(٣) مهوان تكثير مهين (اسم فاعل من أهان) وهو الذي يهين الجزور وينحرها، ولا يوجد أهون. انظر: شرح أبيات الكتاب ٢١٦/١، وتحصيل عين الذهب: ١١٧، وفي المحكم ٣٠٩/٤: « يجوز أن يكون (مهاوين) جمع مهْوَن، ومذهب سيبويه أنه جمع مهوان » .

(٤) من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب الزَّبيدي، أحد فرسان العرب المشهورين، شاعر مخضرم أسلم =

يُريدُ: المُسمِع، ورَهُوق مِن أَرْهَقَ، قال الشاعرُ:

جَهُولٌ وَكَانَ الجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً غَشَمْشَمَةٌ لِلقَائِدِينَ رَهُوقُ[1]

وغَشَمْشَمَةٌ بالغين المعجَمَة: القويةُ النَّفْسِ التي لا يُعَارِضُها أحَدٌ فيما تَعمَلُ. يَصِفُ ناقةً بعِزَّة النَّفْسِ وأنها تُرهِقُ مَن قَادَها أي: تُكلِّفُهُ، مِن قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْراً﴾[2].

السَّادس: أنَّ هذه الأمثلةَ متوقِفَةٌ على السَّمَاع. قال الأستاذُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ ابنُ أحمدَ البَهَارِيُّ[3]: لا تُبنَى كلُّهَا مِن الفِعلِ الثلاثي، بل هي مَوقُوفَةٌ على السَّمَاع، ألا ترى أنهم قالوا: قَتَّالٌ ونَظَّارٌ مِن قَتَلَ ونَظَرَ، ورَفَضُوا منه ماعدا هذا البناءَ، وقالوا: غَفُورٌ وغَفَّارٌ، ورفَضُوا ماعدَاهما مِن هذه الأمثلةِ، وقالوا: عَلِيمٌ وعَلاَّمٌ وسَمِيعٌ وسَمَّاعٌ، ورفضُوا ماعدَاهما، وقالوا: جَهُولٌ، ورفضُوا ماعدَاه.

ولا تُبنى أيضاً من كلِّ فِعلٍ ثلاثيٍّ، فإن ثَمَّ أفعالاً لم تُبنَ منها أمثلةُ المبالَغة مثل: غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبِطُهُ، وذَكَرْتُهُ ونَقَمْتُ عليه فِعْلَه أي: أَنْكَرْتُهُ، قال البَهَارِيُّ: لم

في حياة النبي ﷺ أخباره في كتاب: من اسمع عمرو من الشعراء ١٤٠-١٤٣، وأسد الغابة ٢٧٣/٤، والبيت في ديوانه: ١٤٠، وهو مطلع قصيدة قالها في زوجته ريحانة وقيل: أخته، والقصيدة في الأصمعيات ١٧٢ . وانظر الشاهد في: الكامل ٢٦١/١، والأضداد لابن الأنباري ٨٤، وتفسير أسماء الله للزجاج ٤٣، وأمالي ابن الشجري ٩٨/١، ٣٤٥/٢، وشرح المفصل ٧٣/٦، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والخزانة ١٧٨/٨ .

(١) من الطويل، وهو لحُمَيدِ بنِ ثَور الهلالي، أبي المثنى، شاعرٌ فصيحٌ مخضرمٌ، أدركَ الجاهلية والإسلام فأسلم، وله صحبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، والبيت في ديوانه ص: ٣٦، يصِفُ ناقة، ورواية الديوان:

« جهولٌ كأنَّ الجهلَ منها سجيةٌ »

والشاهد في شرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، والمساعد ١٩٤/٢، واللسان (غشم) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ٧٣ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريُّ - بفتح الباء - النحوي الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة، عاش بين سنتي (٦٤١هـ و ٧١٠هـ) من تصانيفه: « الإملاء المنتخل في شرح الجمل » نقل عنه أبوحيان في كتبه . أخباره في بغية الوعاة ٤٠٧/١ .

يُستَعْمَلُ مِن هذه / الأفعَالِ مِثَالٌ مِن هذه الأمثلةِ فيما أعلم، فهي أيضاً من هذه [٦٧/ب] الجهةِ مَوقُوفةٌ على السَّمَاعِ .

السَّابع: رَتَّبُوا على قوله تعالى: ﴿ وَمَارَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾[١] سُؤَالاً وهو: أنَّ «ظَلاَّماً» للمبالغة، فيَلزَمُ منه نَفْيُ الظُّلْمِ الكثيرِ عن الله عزَّ وجلَّ دونَ القليل، والقليلُ والكثيرُ مُحَالٌ على الله ؟

أجابُوا عنه بأجوبَةٍ:

الأول: ما ذَكَرْنَاهُ في الحَدِّ وهو: أنَّ «ظلاَّماً» لا يُرادُ به المبالغةُ، وإنما يُرادُ به النِّسَبُ أي: ومَا رَبُّكَ بِذِي ظُلْمٍ[٢]، فيَتَنَاوَلُ القليلَ والكثيرَ .

الثَّاني: أنَّ المرادَ به المبالَغةُ، لكن هي راجِعَةٌ إلى المتعَلَّقِ وهمُ «العِبَاد» ؛ لأنهم لا يُحْصَونَ كَثرةً، ولأجلِ هذا جاء بـ«العَبيد» جَمْعاً[٣].

الثَّالث: أنَّ المرادَ نَفْيُ القليلِ والكثيرِ؛ لأنَّ الله لا يُنسَبُ إليه ظُلْمٌ لا قليلٌ ولا كثيرٌ، وعليه حُمِلَ قولُ طَرَفَةَ:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يسْتَرْفِدِ القَومُ أَرْفِدِ[٤]

لأنه أرادَ أنه لا يَحُلُّ التِّلاعَ هو، ويأمَنُ الأضيافَ المسترفِدِين، فلو حَلَّها ولو قليلاً

---

(١) سورة فصلت: من الآية: ٤٦، وقد سبق كلام المصنف عليها في صفحة ١٩٤ .

(٢) انظر: الخزانة ٦٨/٩، وشرح أبيات المغني ٢٧١/٧ .

(٣) انظر البحر المحيط ١٣١/٣ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٨ وفيه: « ولست بمحلال التلاع لبيتةٍ » وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٨٦، وشرح القصائد التسع ٢٥٥/١، والتلاع: جمع تَلعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقال ابن الأنباري: التلعة من الأضداد، تكون ما ارتفع وما انخفض، والمراد هنا الثاني وهو سيل ماء عظيم. الخزانة ٦٨/٩، وينظر الأضداد لابن الأنباري ٢١٨-٢١٩ .

لكانَ قد هَرَبَ منَ الأضياف، وهو مُتبرِّئٌ مِنَ قليلِ ذلك وكثيرِهِ، فمقصودُهُ عُمُومُ النَّفْي .

الرَّابع: أنه مما يَنتفي فيه القليلُ بانتفاء الكثيرُ على طريق الأَولى؛ لأنه مَنْ تركَ الظُّلْمَ الكثيرَ الذي تكثُرُ به منفعَتُهُ، كان أحرَى بترك القليلِ لقِلَّةِ[1] المنفعَةِ؛ لأنَّ الظَّالمَ لا يَظلِمُ إلا لما في ذلك مِنْ جَرِّ المنفعَةِ الدُّنيويَّةِ لنفْسِهِ .

الخامس: أن ما تَوَعَّدَهُم الله لو كانَ ظُلْماً لكانَ عَظِيماً، فنُفِيَ على عِظَمِهِ لو كان ثابتاً[2].

السَّادس: أنَّ الظُّلْمَ وإنْ كانَ قليلاً فهو [في][3]حقِّ العظيمِ كثيرٌ، وإليه يَنْظُرُ قولُ الشَّاعرِ:

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخْفَى مِنْ حَقَارِتِهَا وَمِثْلُهَا فِي سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ[4]

/ والفُوفَةُ بضمِّ الفاءِ أختِ القافِ وفتْحِ الفاء الثانية: البَيَاضُ الذي يُوجَدُ في [٦٨/أ] أظفارِ الصِّغَار[5].

ولْنَرْجِعْ إلى لَفظِ المصنِّف.

قوله:

«وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ المُبَالَغَة بِـ«فَاعِلٍ» ... ...»

يعني أنَّ أمثلةَ المبالغة التي أذكُرُها لكَ، قد شُبِّهَت باسم الفاعل في العمَل، فتنصِبُ

---

(١) في الأصل: « لغلبة » ، وهو خطأ، وانظر البحر المحيط ١٣١/٣ .

(٢) نقله أبو حيان في البحر المحيط ١٣١/٣ قال: « وقال القاضي: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم لو كان ظالماً لكان عظيماً، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتاً » .

(٣) كتب حرف (في) في الأصل بعد كلمة (حق) وشطب، ولم يكتب في مكانه الصحيح .

(٤) لم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٥) انظر الغريب المصنف: ٢٧١، وكتاب خلق الإنسان لثابت: ٢٢٩ .

المفعولَ حيث ينصِبُه اسمُ الفاعل، ويُشترَطُ فيها ما يُشترَطُ في عمَلِ اسم الفاعل، وقد تقدَّمَ أنَّ أكثرَ ما تُبنى هذه الأمثلةُ من الثلاثي، ومجيئها من الزائدِ على الثلاثي قليلٌ، واستوفينَا الكلامَ على أحكامها .

وقوله: «**وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة**» يعني وذلك الشَّبَهُ باسم الفاعل سَائِغٌ في الأمثلة المذكورة.

وقوله: «**في مُثُل**» متعلّقٌ بـ«سائغة» أي: حالٌ جائزةٌ في هذه المُثُل، لا نَكِيرَ فيها .

وقوله: «**الفَعَّال**» إلى آخرِ ما عدَّد، تنصيصٌ على أوزان الأمثلة الخمسة، فذَكَرَ «فعَّالاً» كضَرَّاب، و«فَعِيلاً» كعَلِيم، و«مِفْعَالاً» كمِضْرَاب، و«فَعُولٌ» كضَرُوب، و«فَعِلٌ» كحَذِر، فهذه الأوزانُ الخمسةُ .

وقوله: «**أَجرَوهُ مُجْرَى فَاعِل**» الهاءُ عائدةٌ إلى الوَزْنِ الأخيرِ وهو «فَعِل» وخَصَّهُ بالتنصيص على أنهم أَجْرَوه مُجْرَى «فاعِل» ولم يُفعَل ذلك في غيرِه تنكيتاً على المخالِفِ في عَمَلِهِ .

فإن قلْتَ: فـ«فَعِيلٌ» أيضاً كذلك ؟

فالجوابُ: أنَّ الخلافَ في «فَعِيل» لا يَقوى قُوَّة الخلافِ في «فَعِل».

وقوله: «**وَفُعُلٍ تَعْمَلُ كَالفَوَاعِل**» تنبيهٌ على أنَّ هذه الأمثلةَ تعمَلُ مفرَدَةً وغيرَ مفردَةٍ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا، وأنَّ التثنيةَ والجمعَ في ذلك كالمفرد، فـ«فُعُل» بضم الفاء جَمْعُ «فَعُول» بفتحها، وشبَّهَهُ بجمْعِ اسمِ الفاعل فقال: كـ«الفَوَاعِلِ» وهو جَمْعُ «فاعِلَة» كضَوَارِبَ جَمْعُ ضارِبَة، فتقديرُ كلامِهِ: إنَّ جمْعَ هذهِ الأمثلةِ يَعملُ كما يَعمَلُ جمعُ اسمِ الفاعل .

وقوله: «**تَقُولُ: زَيدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا**» البيت .

لَمَّا نبَّهَ / على أنَّ هذه الأمثلةَ تعملُ مفرَدةً ومجموعةً، احتاجَ إلى تمثيل ذلك، فمثَّل [٦٨/ب] منها مفرَدَةً وزناً واحداً وهو «فَعِل» فقال: «حَذِرٌ عُيُوباً» إشارةً إلى ما تقدَّم من قوله:

«حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ ... ...»

البيت. وخَصَّ «فَعِلاً» بالتمثيل من بين سائرِها؛ لأنه آكَدُ؛ لما فيه من الخلاف، ولقلّة مُثُلِهِ، ثمَّ مَثَّل مثلاً آخَرَ من المجموع فقال: «**غُفُرٌ ذُنُوبَا**» وهو أيضاً إشارةٌ إلى ماتقدَّمَ من قوله:

... ... **غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرْ**

وقد استوعَبْنَا الكلامَ على هذه الأمثلةِ بما يَشْفِي الناظِرَ، والحمدُ لله .

* * *

[الصفة المشبَّهة باسم الفاعل]

٦٠٩ ـ وَيُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِينَ اسْمٌ صِفَةْ كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَو مَعْرِفَةْ

٦١٠ ـ في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ إِذْ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ

٦١١ ـ وَالأَصْلُ في مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ

٦١٢ ـ تَقُولُ: زَيْدٌ حَسَنُ المَقَالِ وَهْوَ جَمِيلُ الوَجْهِ والفِعَالِ

٦١٣ ـ وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُهُ وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ

٦١٤ ـ شَنْبَاءُ أَنْيَاباً وَجَاءَ نَصْبَا الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

لما تكلَّمَ على أمثلة المبالَغة، أخذَ يتكلَّمُ على الصِّفَةِ المشبَّهَة باسم الفاعل، والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسائلَ:

المسألة الأولى: في حدِّها:

وقد حدَّهَا ابنُ مالكٍ[1] فقال: «هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتَّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط».

فقولُه «الملاقِيَةُ فِعلاً» معناه: المشتَقةُ من الفعل، أي: تَلاقي الحروفِ الأصولِ منها للحروف الأصولِ من المشتقِّ منه، والملاقِي: جِنسٌ؛ لكونه يشتمِلُ / كلَّ ما [٦٩/أ] اشتُقَّ من الفعل. قال ابنُ مالكٍ: واحترزْتُ به من نحو: قُرَشيٍّ وبتّاتٍ[2]، يعني: لكونهما لم يلاقِيَا فِعلاً، أي: لم يُشتقَّا من فِعلٍ، ومرادُهُ بـ«البتّات» الذي يبيعُ البَتَّ

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٣/٨٩.

(٢) في شرح التسهيل ٣/٨٩: «من قرشي وقتات».

وهو: الثِّيَابُ، ويعني بـ« قُرَشي » إذا لم يُلحَظْ فيه الاشتقاقُ، وأما إذا لُحِظَ فيه معنى المنسوبِ، فقد ذَكَرَ هو في آخرِ باب الصِّفَةِ[1] أنَّ غيرَ المشتَقِّ إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ، جازَ أن يكونَ مِن هذا البابِ، فتقولُ: مررْتُ برَجُلٍ قُرَشيٍّ [أبوهُ][2].

فإن قلتَ: كيف احترَزَ بالجِنْسِ، وأربَابُ صناعة المنطِقِ يقولون: إنَّ الجِنْسَ إنما أُتِيَ به لتقْييدِ المحدُودِ، لا للاحتراز به عن شيءٍ ؟

فالجوابُ: أنَّ الجنسَ لا يخلو أن تكونَ معرفَتُهُ راجعةً إلى العقل كالحَيوان في جنسِ الإنسان، فإنَّ[3] بالعقْلِ يُعلَمُ أنَّ الإنسانَ من جنس الحَيوان، أو إلى الوضْعِ كاللفْظِ في جنس الاسم عندَ النحويين، فإنَّه لايُعلَمُ أنَّ الاسمَ داخلٌ تحت اللفْظِ إلا من طريق الوضْعِ، ففي الأوَّلِ لا يجوزُ الاحترازُ بالجنس، وفي الثاني يجوزُ الاحترازُ به، وحَدُّ النُّحَاةِ من الثاني لا مِنَ الأوَّلِ، فيجوزُ الاحترازُ فيه بالجنس .

وقوله: « لازماً » احترازٌ من الصفة المشتقَّة مِن فِعلٍ مُتَعَدٍّ نحو: جاهِلٌ وعارِفٌ، وسيأتي أنَّ هذه الصفةَ قد تأتي من فِعلٍ مُتَعَدٍّ .

وقوله: « ثابتاً » معناها: أي لا يكونُ حادثاً[4]، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه، فـ« الحُسْنُ » ثابتٌ لا على أنه كان، ولا على أنه سيكون. واحترزَ به من نحو: قائمٍ وقاعدٍ، فإنه وإن كان صفةً من فعلٍ لازمٍ، إلا أنه غيرُ ثابت، وإنما هو

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٥، وقدمنَعَ ابنُ الدَّهَّان ذلك فقال: « إذا قلتَ: مررتُ برجل أسدٍ، إذا شبهتَه به، لم ترفع الظاهر، فلا تقول: أسدٌ أبوهُ » الغرة في شرح اللمع لوحة (٢١١ ـ مخطوط)، وانظر المساعد ٢/٢٢٤ .

(٣) اسم إن هنا ضمير الشأن .

(٤) ورأى الرضيُّ أن لا دليلَ في الصفة على هذا القيد، قال: « والذي أرى أن الصفة المشبهةَ كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما ... » شرح الكافية ٢/٢٠٥.

على معنى الحدوث .

وقال الشيخُ أبوحيَّان[1]: « قال أصحابُنَا : اسمُ الفاعل الذي لا يتعدَّى كقائم وقاعد،يدخُلُ في هذا الباب،وكذلك اسمُ المفعول كمضروب، وكذلك اسمُ الفاعل مما زادَ على الثلاثة نحو: مُنطَلِقُ الأبِ، ومُنقَطِعُ / القَرَابة، ومُنْكَسِرُ الثَّنايا » . [٦٩/ب]

فإن قلتَ: فنحو: ثابتٍ ودائمٍ من أسماء الفاعلين، يلزمُ منه أن يكونَ صفةً مشبَّهةً؛ لدلالَتِهَا على الثُّبُوت ؟

فالجوابُ: أنه لا يدلُّ على الثبوت إلا بطريق الاشتقاق مِنَ الفعل الموضوعِ لمعنى الثبوت، فإذا قلتَ: هذا ثابتٌ، احتمَلَ أن يكونَ الثُّبُوتُ فيما مَضَى، أو فيما يأتي، أو في الحال، كما إذا قلتَ: هذا ضارِبٌ، احتمَلَ الأزمنَةَ الثلاثَةَ، والصفَةُ المشبَّهَةُ ليست كذلك، إذ ليست مأخوذةً من فعلٍ موضُوعٍ للثُّبُوت، فالثُّبُوت ليس لها بأصل الوَضْعِ، وإنما الذي يدلُّ عليه قولُكَ: « حَسَنٌ » بالوَضْع: الحُسْنُ، ثمَّ إن هذا الحُسْنَ أُرِيدَ به الثُّبُوتُ عند الاشتقاق لا بالأصل، فظهرَ الفَرْقُ[2].

وقوله: « تحقيقاً » أي: يكونُ الثُّبُوتُ محقَّقاً كما تقدَّمَ في المُثُل .

وقوله: « أو تقديراً » معناه: أن يكونَ الثُّبُوتُ مقدَّراً، واحترَزَ به من نحو: مُتَقَلِّبٌ، فإنه وإنْ كان ظاهرُه عَدَمَ الثُّبوت؛ لأنَّ التَّقلُّبَ يُعطِي ذلك، فإنه يُقَدَّرُ ثبوتُهُ .

وقوله: « قابلةً للملابَسَة والتَّجريد » معناه: أن تكونَ الصفةُ مما يُمكِنُ أن تُلابِسَ الموصوفَ، أو تتجرَّدَ عنه كالحُسْن، فإنه يُمكِنُ أن يُلابِسَ زيداً فيُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ، أو يَتَجَرَّدَ عنه فلا يُوصَفُ به، فيكونُ قبيحاً .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢١٩-٢٢٠ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٥ .

واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و « أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلاَن الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتجرَّدَ عن أُخُوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان[1]: ولا ينبغي أن يُحترَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما .

وقد اعتُرِضَ على هذا الفَصْل[2] فقيلَ: هو مُناقِضٌ للفَصْل الذي قال فيه: «ثابتاً معناه» ؛/ لأنَّ ما وُصِفَ بالثُّبوت لا يُوصَفُ بالتَّجرُّد، ألا ترَى أنكَ لو قلتَ: [٧٠/أ] مررْتُ بزيد الطويلِ الأنفِ، لم يَقْبَلْ هذا الوصفُ الملابسةَ والتجريدَ بالنسبة إلى « زَيد »؛ لأنه وصْفٌ قد ثَبَتَ له معناه .

وقوله: « والتعريف والتنكير بلا شرْطٍ » احترَزَ به من أفعلِ التفضيل، فإنه يَقبَلُ الألِفَ واللامَ بشرْطِ أنْ يكونَ بغير « مِن » ولو قَبِلَهَا مُطْلَقاً لدَخَلَ في حَدِّ الصِّفَةِ المشبَّهَة، وهو لا يَعْمَلُ عَمَلَهَا .

قيل[3]: ولا ينبغي أن يُحترَزَ [منه]؛ لأنه لم يدخل تحت الجنس، فإن أفعلَ التفضيلِ لا[4] يُلاقي فِعلاً لا لازماً ولا متعدِّياً؛ لأنه لم يُوجَدْ فِعْلٌ يَعمَلُ على معنى التفضيلِ حتى يكونَ أفعلُ مُلاقِياً له، ولا مَصدرٌ بمعناه، وإنما هو مُشتَقٌّ من مَصدَرٍ

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وانظر المساعد ٢/٢١٠ .

(٢) اعترض أبو حيان بهذا على ابن مالك. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠ ، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١٠ بقوله: « وفيه بحث » .

(٣) هذا اعتراض لأبي حيان أيضاً على ابن مالك . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١١ على هذا الاعتراض بقوله: « وهو ضعيف » .

(٤) في الأصل: « ألا » .

ليس بمعناه.

وقد جاءَ أفعلُ التفضيلِ عاملاً عَمَلَ الصفَةِ المشبَّهة؛ حكى الكِسَائيُّ: « لا عَهْدَ لي بأَلأَمَ مِنْهُ قَفاً ولا أَوْضَعَه[1] » بفتح العين، وجهُ الدليل: أنَّ الهاءَ في موضِعِ نَصْبٍ على التشبيه [بالمفعول به[2]]، دليلُه: جرُّ « أوضعَ » بالفتح، ولو كانت الهاءُ في موضِعِ جرٍّ بالإضافة لَكَانَ « أوضعَ » مجروراً بالكسرة، انتهى الكلام على حدِّ ابن مالك في « التسهيل ».

وحدَّها في « شرح الكافية الشافية[3] » فقال: هي المصُوغَةُ من فِعْلٍ لازمٍ صالحةٌ للإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى .

واحترَزَ بقوله: « صالحةٌ للإضافة » إلى آخره من اسم الفاعل المتعَدِّي مُطلَقاً، ومن اسم الفاعل الذي لايتعَدَّى إن كان لايُعطِي معنى (فَعِيل) نحو: مَائِس[4] وجَالِس؛ لأنه لا يُرَادُ به معنى (فَعِيل)، فلا يُضَافُ إلى فاعله؛ لكونه ليس بمعنى ما هو صفَةٌ، بخلاف مُنْطَلِقِ اللسانِ، ومُنْبَسِطِ الوجْهِ، فإنَّ معناهما: طَلِيقٌ وبَسِيطٌ، فالتَحَقَا بما هو صفةٌ مُشبَّهَةٌ، فيُضَافَان إلى فاعِلَيهما .

قال ابنُ مالك: « وضَبْطُ[5]/ الصفَةِ بصلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في [٧٠/ب] المعنى، أَولى من ضبْطِهَا بالدَّلالة على معنًى ثابت ومُبَايَنَةِ وزنِهَا لِوَزْنِ المضارِع؛ لأنَّ دَلالتَها على معنًى ثابتٍ غيرُ لازمةٍ لها، ولو كانت لازمةً لها لم تُبنَ مِن (عَرَضَ)

---

(١) المقرب ١٥٧، وشرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق. وهذا النصب على التشبيه بالمفعول به هو مذهب الكسائي، والجر عنده غير متعين، وصحح ابنُ مالك مذهب الكسائي بقوله: « ومذهب الكسائي هو الصحيح» انظر شرح التسهيل ٩٣/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٢ .

(٤) من ماسَ يميس إذا تبختر في مشيته. التاج (ميس) .

(٥) كلمة « وضبط » مكررة في الأصل .

و(طَرَأَ) ونحوِهما من الأفعال التي لا تُعطِي الثُّبوتَ، ولو كان تَبايُنُ وزنِها وَزْنَ المضارِعِ لازماً لها، لم يُعَدَّ منها: مُعتَدِلُ القامَةِ، ومُنْطَلِقُ اللسانِ، ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدِّيَةِ مِنَ المعاني ما يُؤديه (فَعِيلٌ)، وقد عُدَّ من الصفةِ المشبَّهَة وإن كان جارياً على المضارِعِ». انتهى، وفيه بعض زيادة .

وقد ناقش بدرُ الدين بنُ مالكٍ والدَه جمالَ الدين في هذا الحدِّ فقال[1]: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرِفَةِ كونِها صِفَةً، [وهو][2] متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، فجاءَ الدَّوْرُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِسَ لها مَخْرَجاً، أو يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ؛ لأنه إنما كان يَلزَمُ الدَّورُ لو كانت الصفَةُ لا يُرادُ بها الآنَ الصفَةُ المشبَّهَةُ، وإنما الصفَةُ عَامَّةٌ، يَدخُلُ تحتَها اسمُ الفاعلِ وغيرُه، فالناظِرُ يَنظرُ في كل ما يُطلَقُ عليه صفَةٌ، فإنْ صَلُحَ إضافتُهَا إلى فاعِلِهَا، فهي صفةٌ مشبَّهَةٌ، وإن لم يَصلُحْ لم تكنْ صفةً مشبَّهَةً، فتبيَّنَ من هذا أنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ ليس متوقِّفاً على معرفة الصِّفَةِ المشبَّهَةِ بعَينِهَا، بل على معرفةِ مُطْلَقِ الصفَة، وإذا اختلَفَت الجهَةُ فلاَ دَوْرٌ[3].

وهنا تنبيهاتٌ:

الأول: أنَّ الجامدَ إذا أُشرِبَ معنى المشتقِّ، عَمِلَ عَمَلَ اسمِ الفاعل، ولا

---

(١) لم أقف عليه بنصه، وانظر شرحه على الألفية ص: ٤٤٥ .

(٢) زيادة يستوجبها السياق .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٤٧/٣، والتصريح ٨١/٢ .

يَعمَلُ [عَمَلَ][1] الصفةِ المشبَّهَةِ، فتقولُ: هذا رَجُلٌ أَسَدٌ أَبُوهُ، / أي: شُجَاعٌ [٧١/أ] أَبُوهُ، فيَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي أُشرِبَ معناه، ولا يَعْمَلُ عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَةِ فَيَجُرُّ «الأبَ» أو يَنصِبُهُ، وسَبَبُ ذلكَ: أنَّ الصفةَ لما كانت في الدرجَة الثالثة من العَمَلِ ضَعُفَتْ، فلَم يُحْمَلْ عليها في العَمَل غيرُها، بخلاف اسم الفاعل فإنه في الدرجَة الثانية، فهو قَويٌّ، فحُمِلَ عليه في العَمَل، فإن جاء من الجَوَامدِ ما لُحِظَ فيه الاشتقاقُ وعَمِلَ عَمَلَ الصفَةِ، فهو قَلِيلٌ لا يُلتَفَتُ إليه، قالَهُ ابنُ عُصفُورٍ[2]، فمن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَلَولاَ اللهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ[3]

الشَّاهد: في « غِربالِ الإهاب » فإنَّ « غِربالاً » جامدٌ، إلا أنه لمَّا لُحِظَ فيه معنى «مُمَزَّق» و« مُثَقَّب » عَمِلَ عَمَلَ الصفة المشبَّهَةِ، فَجَرَّ ما بعدَه، وكان حقُّهُ أن يَرفَعَ بالحَمْلِ على اسمِ الفاعل فيقولُ: غِربالٌ إهَابُهُ، إلا أنه عَمِلَ عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَةِ ضرورةً .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٣) من الوافر، وقد اختُلف في نسبته، فنسبه أبو تمام في الوحشيات ٧-٨ إلى عُفيرة بنت طُرامة الكلبية، ونسبه الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٧٨/٢، إلى عنترة الكلبي، وفي الأغاني ٢٠٦/١٩ نسبه إلى عُميرة بنت حسان الكلبية، وفي ٢٩/٢٤ نسبه إلى المنذر بن حسان بن الطرامة الكلبي، ونسبه بعضهم إلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقوله في الحارث بن هشام، ولم أجد البيت في ديوان حسان الذي بين يدي، والشاهد في: الخصائص ٢٢١/٢، والمسائل الخاطريات: ١٠٥، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، والممتع ٧٤/١، وشرح التسهيل ١٠٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣، والمساعد ٢٢٤/٢، والهمع ١٠٣/٥. ويروى:

لأُبتَ وَأنتَ مُنخَرِقُ الإِهَابِ

وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

مِئْبَرَةَ العُرْقُوبِ إَشْفَى المِرْفَقِ[١]

وجهُ الشاهِد: أنَّ « إشفَى » لُحِظَ فيه معنى حَدِيدَة، فأضافَهُ إلى ما بعدَه بالحمْلِ على الصفَةِ المشبَّهَة، ولو رفَعَهُ بالحمْلِ على اسم الفاعل كانَ القِيَاسَ، ومِئبَرَة: مِفْعَلَة مِنَ الإبرة، أي: عُرقُوبُهَا في الحِدَّة مِثلُ الإبرة . ومنه قولُ الآخَرِ:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَونُ العَذَابِ وَإِنْ يُطْلَبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلِبُ[٢]

وجهُ الشاهِد: أنَّ « فَرَاشةُ » لُحِظَ فيه معنى الخِفَّة والطَّيَاش، و« فِرعَونُ » لُحِظَ فيه معنى شَدِيدٍ، فأضافهما إلى ما بعدَهما بالحمْلِ على الصفَةِ، ولو رفَعَهُمَا بالحمْلِ على اسم الفاعل لكان القياسَ، والفَراشَةُ: التي تَطيرُ وتقَعُ في السِّرَاج، يُقَالُ: أَطْيَشُ مِنْ فَرَاشَة[٣]، والكَلِبُ: بكسر اللام صفَةٌ للكَلْبِ؛ وهو الذي إذا أَكَلَ لحمَ النَّاسِ أَخَذَهُ شِبْهُ الجُنُون[٤] .

---

(١) رجز لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل الشيرازيات ٣٥ مخطوط، والخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٧، و الخاطريات ١٠٥، والممتع ١/٧٤، وشرح الجمل ١/١٩٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٥٢. والمئبرة: الإبرة، وهي عظم وترة العرقوب، والعرقوب: عصبٌ موتِّرٌ خلف الكعبين. وإشفى: مِخصَفُ النعال الذي يخرز به. أراد أنها حادة العرقوب، دقيقة المرفقين، قال أبو علي في الشيرازيات: « وإنما قال: « إشفى المرفق » لمَّا أراد وصفها بالعجف والهزال وخلاف الدرم ... » وانظر المخصص ١/٨١ .

(٢) من البسيط، وقد نُسب في كتاب الحيوان ١/٢٥٧، إلى الضحاك بن سعد يهجو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم. وفي ديوان المعاني ١/١٩٦ نُسب إلى سعيد بن العاص حين هرب مروان بن محمد، فشبهه بالنعامة في الجبن، وقبله:

لجَّ الفِرارُ بمروان فقلتُ لـه عادَ الظَّلُومُ ظَلِيماً همُّهُ الهَرَبُ
أنَّى الفِرارُ وتركُ الحربِ إذ كُشِفت عنك الهُوينَا فلا دِينٌ ولا حَسَبُ

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ٢/٢٣، وكتاب أفعل للقالي ٨٨ .

(٤) انظر اللسان (كلب) .

ويَظهَرُ من ابن مالك[١] أنَّ الجامدَ إذا لُحِظَ فيه الاشتقاقُ يَعمَلُ عَمَلَ الصفةِ قياساً مُطَّرِداً، فأجازَ أن تقولَ: ورَدْنَا مَورِداً عَسَلاً / مَاؤُهُ، وعَسَلَ الماءِ، وعَسَلاً [٧١/ب] ماءً، أي: حُلواً، ومَرَرْنَا بقَومٍ أُسْدٍ أنصارُهم، وأُسْدِ الأنصارِ، وأُسْدٍ أنصاراً، بمعنى: شُجْعَان، ومرَرْتُ بحيٍّ أقمَارٍ نِسَاؤُهُ والنِّسَاءِ ونِسَاءً، أي: حِسَانٍ، ومرَرْتُ برَجُلٍ هَاشميٍّ أبُوهُ والأبِ وأباً، أي: مَنسُوبٍ .

ويَظهَرُ منَ الشَّيخ أبي حيَّان[٢] أنَّ الجَوامِدَ الملحُوظَ فيها معنى الفعْلِ، إنْ كانت غيرَ نِسبَةٍ لم تَعْمَلْ عَمَلَ الصفةِ قِياساً، فإن كانت نِسبةً نحو: هاشميٌّ عَمِلَ عَمَلَ الصِّفَةِ قياساً فتقولُ: مَرَرْتُ بقُرَشيِّ الأبِ وقُرَشيٌّ أباً .

الثَّاني: ذَهَبَ الزمخشريُّ[٣] أنَّ هذه الصفةَ غيرُ جاريةٍ على المضارِعِ مُطلَقاً، وهو ظاهرُ كلام أبي عليٍّ في « الإيضاح[٤] ». ورُدَّ عليهما بكونهما مُتَّفِقَين على أنَّ «شَاحِطاً» من قولِ الشَّاعر:

مِنْ صَدِيقٍ أَو أَخِي ثِقَةٍ أَو عَدَوٍّ شَاحِطٍ دَارَا[٥]

صفةٌ مشبهة وهو جارٍ على المضارع، والذي قرَّره في ذلك أنَّ الصفةَ إنْ كانت

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٢ .

(٣) المفصل ٢٧٤ .

(٤) الإيضاح ١٧٧، وقد رد عليه ابنُ الطَّراوَة في كتابه « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح » ٦١ .

(٥) من المديد، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر جاهلي فصيح، والبيت في ديوانه: ١٠١، وروايته: « من وليٍّ أو أخي ثقة » ، والشاهد في: الكتاب ١/١٩٨، وشرحه للسيرافي ٢/٣٣ مخطوط، وشرح أبياته ١/١٣١، ٢١٧، والتبصرة ١/٢٣٢، وشرح التسهيل ٣/٩٩، ومنهج السالك ٣٥٧، والمساعد ٢/٢١١، المغني ٥٩٨، وشرح أبياته ٧/١٢، والتصريح ٢/٨٢ . والشَّاحط: البعيد .

من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فالأكثرُ فيها أنْ لا تجريَ على الفعل المضارِع نحو: حَسَنٍ وشَريفٍ وسَهْلٍ وضَخمٍ وخَشِنٍ ويَقْظَان، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ غيرُ جارية في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ على مضارِعِهَا، وقد جاءت جَارِيةً على المضارع نحو: ضامِرُ البَطْنِ، وسَاهِمُ الوَجْهِ[1]، وخَامِلُ الذِّكْر، وحَائِلُ اللون، وظَاهرُ الفاقة، وطَاهرُ العِرْض، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ جاريةٌ على مضارِعِهَا في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ، فـ« ضَامر » كـ« يَضْمُرُ »، و« سَاهِم » كـ« يَسْهَمُ » إلى آخِرِها.

فإنْ كانت الصفَةُ من فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثةِ، كانت جاريةً نحو: مُنطَلِقُ اللسَان، ومُطْمَئِنُّ القَلْب، ومُغْدَودِنُ الشَّعْر، أي: طويلُهُ، فـ« مُنطَلِقٌ » جَارٍ على « يَنطَلِقُ » وكذلك البواقي، قال الشَّاعرُ زُهيرٌ:

/ أهْـوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لَم يُنْصَبْ لَهُ الشَّرَكُ[2] [٧٢/أ]

فـ« مُطَّرِقٌ » جارٍ على « يَطَّرِقُ » وهو مُفْتَعِل مِن الطَّرَقِ بفتح الطَّاء المهمَلَة والراء والقاف؛ وهو أنْ يكونَ الرِّيشُ بعضُهَا فوقَ بعضٍ، وأهْوَى: بمعنى انْقَضَّ، وأَسْفَعُ: فاعِلٌ[3]، يَصِفُ جارِحاً من الطَّير[4]، والضميرُ في « لها » يعودُ على القَطَاة .

وقالَ رجُلٌ من طَيِّئ:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً هَوَاهُ فَإنَّ الرُّشْـدَ مِنْهُ بَعِيدُ[5]

---

(١) سَهَمَ لونُهُ يَسهَمُ: إذا تغيَّرَ لعارِضٍ. اللسان (سهم) .

(٢) من البسيط، في ديوانه بشرح ثعلب: ١٧٢، وبشرح الأعلم: ٨٣ وفيه « الشبك » . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، ٣٦٣ .

(٣) والسَّفَعُ: سوادٌ تعلوهُ حمرةٌ. شرح الديوان ١٧٣، قال الزَّبيدي: « والصقور كلها سُفْعٌ » تاج العروس (سفع) .

(٤) وهو الصقر كما في شرح الديوان: ١٧٣ .

(٥) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٥ .

فـ« مُنْحَلَّ » جارٍ على « يَنْحَلُّ » .

قال ابنُ عصفور[1]: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفَةَ المشبَّهَةَ بمعنى الحال، أمَّا مَن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبَداً؛ لأنَّها ليسَت بمعناه[2].

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّه لا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إنَّ « مُنطَلِقُ اللِّسَانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات، ألا تَرَى أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يَرتَفِعُ جَرَيَانُهُ على المضارِعِ في اللَّفْظِ، وإنما يَرتَفِعُ العمَلُ، وإنما لم تَجْرِ هذه الصفاتُ على المضارِعِ مُطلَقاً؛ لأنهم لما أرادُوا منها معنى الثُّبوتِ، وهو معنىً ليس للفِعل، لم يُجْرُوها على المضارِعِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ معناه معنى الفِعلِ، وهو عَدَمُ الثُّبوتِ، فَلِذَاكَ أَجْرَوهُ على المضارِعِ .

التَّنبيهُ الثَّالثُ: أنَّ هذا البابَ مختصٌّ بالصفات وأسماءِ الفاعلِين وأسماءِ المفعولِين دونَ الأفعال، فلا يُشبَّهُ فِعْلٌ غيرُ مُتَعَدٍّ بفِعْلٍ مُتَعَدٍّ فيَعْمَلُ عَمَلَهُ، كمَا تُشَبَّهُ الصفَةُ اللازِمَةُ بالصفَة المتعدِّيَة،ولا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لوَاحِدٍ بفِعلٍ مُتَعَدٍّ لاثنين،فلا يُقَالُ:زَيدٌ يَحْسُنُ وجهاً، تشبيهاً بقولكَ: زيدٌ يَضرِبُ عَمْراً، كمَا يُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ / وجهاً، تشبيهاً [٧٢/ب] بضارِبٍ عَمْراً، ولا يُقَالُ: زَيدٌ ضُرِبَ الوجهَ، بنَصْبِ « الوجه » وبِنَاءِ « ضُرِبَ » لما لم يُسَمَّ فاعلُه، تشبيهاً بقولكَ: زيدٌ يُعطى الدرهَمَ، بنَصْبِ « الدرهم » وبنَاءِ « يُعطَى » للمفعول، وما ذاكَ إلاَّ أنَّ الفعلَ وُضِعَ ليَعْمَلَ عَمَلاً مخصوصاً لا يَتَجَاوَزُه، فاللازمُ لا

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٢) في الأصل: « بمعناها » .

يَعْمَلُ عَمَلَ المتعدِّي، والمتعدِّي لا يَعْمَلُ عَمَلَ اللازم، فلو نَصَبَ اللازِمُ بالشَّبَهِ بالمتعدِّي، لالتَبَسَ اللازِمُ بالمتعدِّي .

وقيلَ[١]: إنما كان ذلكَ لأنَّ الصفةَ اللازمةَ تُساوي المتعدِّيةَ في عَمَلِ الجرِّ بالإضافة، والجرُّ أخُو النَّصْبِ وشريكُهُ في الفَضْلِيَّة، فجازَ أنْ يُساوِيَهَا في النَّصْبِ كمَا يُساويهَا في الجرِّ، بخلافِ الفِعْل .

وزَعَمَ بعضُ المتأخِّرينَ أنَّ ذلكَ جائزٌ في الفِعل، وهو الظَّاهرُ من ابن مالكٍ في آخِرِ باب التَّمييز من « التسهيل »[٢] ، إلاَّ أنَّهُ في الصفاتِ عندَه أَكْثَرُ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[٣] و ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[٤]، و « غَبِنَ رأيَه[٥] » ، و« وَجِعَ بَطْنَهُ[٦] » ، وَجْهُ الدَّليل: أنَّ هذه الأفعالَ غيرُ مُتعدِّيةٍ، فالمنصوبُ بعدَها على التشبيه بالمفعول به، لا على التَّمييز؛ لإضافتِهَا إلى الضَّمير .

وجَعَلَ منه ما في الحديث مِن قَولِ رَاوِيهِ: « كانَتِ امْرأةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ[٧] » .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٣٨٧ .

(٢) التسهيل: ١١٥، وانظر شرحه ٢/٣٨٧ قال: « إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذٌّ في الأفعال مطردٌ في الصفات » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ١٣٠ .

(٤) سورة القصص: من الآية: ٥٨ .

(٥) انظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢/٩٠ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، رواه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب المستحاضة) ١/٦٨ برقم: (١٧٢)، وأورده كل من أبي داود في سننه برقم: (٢٤٠، ٢٥١)، والنسائي في سننه برقم: (٢٠٨، ٣٥٢)، والدارمي في سننه برقم: (٧٧٣، ٨٨٩) جميعهم في كتاب الطهارة. وفيها جميعاً ما عدا الموطأ بلفظ: « تُهَرَاق الدم » . وانظر المجموع المغيث ٣/٤٩٣، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٦٠، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٤ .

وجهُ الدَّليل: أنَّ « تُهَرَاقُ » مبنيٌّ للمفعول، وكان الأصلُ: تُهَـرَاقُ دِمَاؤُهـا، ثـمَّ أُسْنِدَ الفِعلُ إلى ضميرِ المرأةِ مُبالَغةً، فانتَصَبَ « الدِّمَاءَ » علـى التشـبيه بـالمفعول بـه لا على التمييز؛ لكونه بالألِفِ واللام .

والصحيحُ عندَهم أنَّ النَّصْبَ على التشبيه لا يكونُ في الأفعال؛ لأنَّه لم يَقُمْ عليه دليلٌ من سَمَاعٍ، وما جاءَ مما ظاهرُهُ ذلك فمُؤَوَّلٌ[١].

أمَّـا ﴿ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فقيلَ: هو مُتَعدٍّ بنفْسِه[٢]، نقَلَهُ ثَعلبٌ[٣] والمبرِّدُ[٤]، وحكَى أبو الخطَّابِ[٥] أنَّهَا لغةٌ، والدليـلُ / علـى تَعَدِّيـهِ بنفْسِـه: أنَّـه يُقـالُ: سَفِـهُ [٧٣/أ] بكسر الفاء وضمِّها، ولا يَقَعُ المنصوبُ بعدَها إلا معَ الكَسْر، فدَلَّ على أنه مفعـولٌ به، ولو كان غيرَ مفعولٍ به لوَقَعَ بعدَ المضموم .

وقيلَ: هو منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ[٦] أي: في نفْسِهِ .

---

(١) قـال أبـو حيـان في ارتشـاف الضـرب ٢٥٤/٣: « ومنـع مـن ذلـك الأسـتاذ أبـو علـي، وهـو الصحيـح، إذ لم يثبـت مـن لسـان العـرب، ولا حجـة في قولـه: « تهَـرَاق الدمـاءَ » إن صـحَّ؛ لاحتماله التأويل » وانظر التوطئة: ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

(٢) لكونه كـ (سفَّهَ) المضعف، أو لكونه ضُمِّنَ معنى فعلٍ متعدٍّ، واختاره أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٤/١، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٢٠/٢ .

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيـى بـن يسـار الشـيباني المتوفـى سـنة ٢٩١ هـ. وانظـر الـدر المصـون ١٢٠/٢ .

(٤) انظر المحرر الوجيز ٤٩٣/١، والاستغناء في أحكام الاسـتثناء ٣٨٨، والبحـر المحيـط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢٠/٢ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، من أئمة اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه وأبي عبيدة وغيرهما. طبقات النحويين واللغويين: ٤٠، وإنباه الرواة ١٥٧/٢ .
انظر المحرر الوجـيز ٤٩٣/١، والبحـر المحيـط ٣٩٤/١، والـدر المصـون ١٢٠/٢ . ونقـل أبـو الحسن الأخفش في معاني القرآن ١٥٧/١ هذه اللغة عن يونس، وكذلـك الزجـاج في معـاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/١ .

(٦) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ١٥٧/١، وقد ارتضـاه الزجـاج فقـال: « وهـو عنـدي مذهـبٌ صـالحٌ » معـاني القـرآن وإعرابـه ٢١٠/١-٢١١، وانظـر: الكشـاف ٩٥/١، والمحـرر الوجيز ٤٩٣/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢١/٢.

وقيلَ: تمييزٌ[١] على مَن يرَى تعريفَه، أو أنَّ الإضافةَ لُحِظَ فيها الاتِّصَالُ .

وقيلَ: ضُمِّنَ معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: جَهِلَ[٢] .

وقال صاحبُ[٣] « العجَائب والغرائب »: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ لـ« مَنْ » و« مَنْ » منصُوبٌ على الاستثناء، ويكونُ نظيرَ قولكَ: ما قامَ أحَدٌ إلا زيداً نفْسَه .

وحكَى مَكِّيٌّ[٤]: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ، والمؤكَّد محذوفٌ التقدير: إلا مَنْ سَفِهَ قولَهُ نفْسَه، وهذا فيه ما ترَى من التكلُّفِ، ولم نتخلَّصْ ممَّا نحن فيه من تعَدِّي «سَفِهَ».

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء. انظر معاني القرآن للفراء ٧٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١١١/١، والدر المصون ١٢١/٢.

(٢) وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج وابن جني، قال الزجاج : « والقول الجيد عندي في هذا أن سَفِهَ في موضع جَهِلَ .. » معاني القرآن وإعرابه ٢١١/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢١/٢ .

(٣) هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المعروف بـ« تاج القرَّاء » ، النحوي المقرئ المفسر، أخذ عن والده وعلماء بلده، من تصانيفه: « غرائب التفسير وعجائب التأويل » و « البرهان في متشابه القرآن » و « شرح اللمع » وغيرها، توفي سنة ٥٠٥ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ١٢٥/١٩، وغاية النهاية ٢٩١/٢، وطبقات المفسرين ٣١٢/٢، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢، ومقدمة تحقيق كتاب « غرائب التفسير وعجائب التأويل » .

وانظر قوله في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٧٧/١ .

(٤) هو أبو محمد، مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي المقرئ، كان إماماً عالماً بوجوه القراءات، متبحراً في علوم القرآن والعربية، ولد بالقيروان سنة ٣٥٤ هـ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ. أخباره في الصلة ٥٩٧/٢، وإنباه الرواة ٣١٣/٣، ومعرفة القراء الكبار ٣٩٤/١ .

لم أقف على هذا القول في كتابَيه (الكشف والمشكل) مع أن مكي رحمه الله ذكر آراء أخرى في هذه الكلمة في مشكل إعراب القرآن ١١١/١. والذي نسبَ هذا القولَ إلى مكيٍّ هو ابنُ عطيةَ في المحرر الوجيز ٤٩٣/١، وتبعه عليه القرافي في الاستغناء ٣٨٨، وأبو حيان في البحر المحيط ٣٩٤/١، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٢١/٢، وابن هشام في المغني: ٧٤٥ .

وأما ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ فقيل: منصوبٌ على التمْيِيز[١]، على من يرى ذلك.

وقيل: ضُمِّن « بَطِرَ » معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: خَسِرَ[٢].

وقال الأخفشُ[٣]: على إسقاطِ حرف الجرِّ أي: في معيشتِهَا .

وقال الزجَّاجُ[٤]: منصوبٌ على الظَّرْفِ على حذف مُضَافٍ أي: بَطِرَت أيَّامَ معيشتها، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه .

وأما « غَبِنَ رأيَه » و« وَجِعَ بَطْنَه » فقيل: على إسقاط حرف الجرِّ أي: في رأيه وفي بطنه، ويحتمِلُ بعضَ ما قيلَ في الاثنين[٥] .

وأما الحديثُ فقيل: إنَّ « الدماءَ » على إسقاط حرف الجر أي: تُهَرَاقُ

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء رحمه الله. انظر معاني القرآن له ٣٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/٣، والدر المصون ٦٨٧/٨ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٥٤٦/٢، وشرح التسهيل ٣٨٨/٢، والبحر المحيط ١٢٦/٧، والدر المصون ٦٨٧/٨ .

(٣) لم يشر أبو الحسن رحمه الله إلى ذلك في كلامه على هذه الآية، إلا أنه قد فصل القول سابقاً في كلامه على: ﴿سَفِهَ نفْسَهُ﴾ في سورة البقرة. انظر معاني القرآن ١٥٧/١، وقد أشار أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٦٣/١ إلى رأي الأخفش هذا، وأنه مذهب الكسائي أيضاً، وفي ٢٤٠/٣ نسبه إلى المازني، كما نسبه إليه أيضاً مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٥٤٦/٢، وبهذا القول أخذ أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٥٠/٤ .

(٤) لم يقل أبو إسحاق رحمه الله بهذا الرأي، بل ذهب إلى الرأي السابق - وهو رأي الأخفش - انظر الحاشية السابقة، والمصنف هنا متابع لأبي حيان الذي نسب هذا الرأي إلى الزجاج، قال في البحر المحيط ١٢٦/٧: « أو على الظرف على تقدير: أيامَ معيشتها، كقولك: جئت خفوق النجم على قول الزجاج » ، وتابعه السمين الحلبي في الدر المصون ٦٨٧/٨ . وانظر شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

(٥) أي في الموضعين، وهما كلامُه في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ و﴿بَطِرَت معيشَتَهَا﴾ .

بالدماء[١]، قال بعضُهم: فتكون الباءُ للتعدية نحو: ذهبْتُ به، فيصير بمنزلة: هذا الزِّقُّ يسيلُ بالماء أي: يسيلُ الماءَ .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » منصوبٌ بفعل مضمَرٍ التقدير: يُهَرِيقُ الله الدماءَ منها، قاله أبو عليٍّ الشَّلَوبين[٢] .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » مفعولٌ به، و« تُهَرَاقُ » ليس مبنياً للمفعول، وإنما كان أصلُهُ تُهَرِيقُ مبنياً للفاعل، فاستُثْقِلَتْ الياءُ بعد الكسرة فقُلبتْ فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً.

وهذا التَّخريجُ بَعيدٌ؛ لأنَّ هذا لا يكونُ إلا على لُغَةِ / طيِّئٍ، وهم لا يَفعلُونَ [٧٣/ب] ذلكَ إلا بشرطَين: أنَ تكونَ الياءُ مفتوحَةً، وأنْ تكونَ لامَ الكلمة نحو: رَضِيَ، فإنَّهم يقولون فيه: رَضَا، والياءُ في قولهم: « تُهَرِيقُ » لا مفتوحةٌ ولا لامُ الكلمة[٣]، والله أعلَمُ .

التنبيه الرابع: يجوزُ أن يُلحَظَ في اسم الفاعلِ ثُبوتُ معنَاهُ، فيُعامَلُ معامَلَةَ الصفَةِ المشبَّهَةِ، فيَعْمَلُ عَمَلَهَا، فينصِبُ على التشبيه بالمفعول به. واسمُ الفاعل بهذا النَّظَرِ لا يخلُو أن يكونَ مِن فِعْلٍ لازِمٍ أو مِن مُتَعَدٍّ، فإنْ كانَ مِن لازِمٍ، فإنه يَكثُرُ فيه ذلكَ؛ لكَونِ المنصوبِ بعدَه لا يَلتَبِسُ بالمفعول به، إذ لا مفعولَ له، فإذا قلتَ: مرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ الأبَ، عُلِمَ أنه منصوبٌ على التشبيه، لا مفعولٌ به، ومنه قراءةُ

---

(١) نسب ابنُ أبي الربيع هذا القولَ إلى الأستاذ أبي علي الشلوبين، قال في البسيط ١٠٨٤/٢: «فكان الأستاذ أبو علي يجعلُ ذلك على حذف حرف الجر وأنَّ الأصلَ: تهَرَاقُ بالدماء، ويكون هذا بمنزلة: تصبَّب زيدٌ بالعرق » . وانظر الملخص: ٣١١ .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

قال المديني في المجموع المغيث ٤٩٣/٣: « .. أو أن يكون أُجريَ (تُهَراقُ) مُجرى نُفِسَت المرأةُ غلاماً، ونُتِجَ الفرَسُ مُهراً »

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

ابنِ أبي عَبلَةَ[١]: ﴿فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ﴾[٢] بنصب « قلبَه »[٣]، ويحتمل أن يكون « قلبَه » بدلاً من اسم إنَّ، فلا يكونُ من باب الصفَة .

وإنْ وقَعَ اللَّبسُ ففي أفعالٍ قليلةٍ، نحوَ أنْ يكونَ الفِعْلُ مشترَكاً بين مَعنيَين أحدُهُما يقتضي التَّعدِّي، والآخَرُ يقتضي عدَمَه نحو: فَغَرَ فُوهُ، سُمِعَ متعدياً وغيرَ مُتَعدٍّ، فمعنى المتعدِّي: فَتَحَ، ومعنى اللازِمِ: انفتَحَ، فإذا قلتَ: مررْتُ برجُلٍ فاغِرٍ الفمَ، بنصب « الفم » ، احتمَلَ أنْ يكونَ مِن المتعدِّي، فيكونُ منصوباً على المفعول به، واحتَمَلَ أنْ يكونَ مِن اللازِم، فينتصبُ على التشبيه بالمفعول به، فمثلُ هذا اللَّبس لا يُعْتَبَرُ لقلَّةِ هذا النوعِ من الفِعل، وقد ذكَرْنَا منه جُمْلةً في آخِرِ كتاب «الأفعَال» مِن تأليفِنَا[٤].

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، فلا يخلو أن يكونَ مُتعدياً إلى واحدٍ أو أكثرَ، فإنْ تعدَّى إلى واحدٍ، فلا يخلُو أنْ يتعدَّى بنَفْسِهِ أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ تَعَدَّى بحرف جرٍّ نحو: مررْتُ برجُلٍ مَارٍّ بزيدٍ، فذَهَبَ الأخفشُ[٥] إلى عَمَلِهِ عَمَلَ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ فتقولُ: / مررْتُ برَجُلٍ مارٍّ الأبَ بزيدٍ، بنصب « الأبَ » على التشبيه، وصحَّحَهُ [٧٤/أ]

---

(١) هو إبراهيم بن أبي عبلة الشاميّ، تابعيٌّ ثقةٌ، قرأ على الزُّهري، ورَوَى عنه وعن أبي أُمَامةَ وأنس، توفي سنة ١٥١ هـ تقريباً. أخباره في: غاية النهاية ١٩/١، وتهذيب الكمال ١٤٠/٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣، وانظر القراءة في: مختصر الشَّواذ لابن خالويه: ١٨، والمحرر الوجيز ٥٢٩/٢، والبحر المحيط ٣٥٧/١ . ونقَلَ الزمخشريُّ في الكشَّاف ١٧١/١ أنَّ ابنَ أبي عبلةَ قرأ ﴿أَثِمَ قلبُهُ﴾ على أنها فِعلٌ ماضٍ، و « قلبَه » مفعولٌ به.

(٣) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١٤٦/١: « وأجاز أبو حاتم نصب « قلبه » بـ « آثم » ، ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد؛ لأنه معرفة » .

(٤) وهو كتابه المسمَّى بـ « اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر » ، وقد حُقِّقَ (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى عام: ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
والنص في اقتطاف الأزاهر صفحة: ٢٣٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣ .

ابنُ عُصفور[١]، وجَعَلَ منه : « هو حديثُ عَهْدٍ بالوجع[٢] » ، فـ« حديثُ عَهدٍ » كحَسَنُ وَجْهٍ، و« بالوَجَع » متعلق بـ« حديث »، ومنه عندَه قولُ العِجْليّ[٣] يصِفُ فرَساً:

مُؤَلَّلُ الأُذْنِ أَسِيلُ الخَدَّين

عَارٍ مِنَ اللَّحْمِ صَبِيُّ اللَّحْيَيْن[٤]

وجهُ الشَّاهد: نصبُ « صبي اللَّحْيَين » بـ« عارٍ » على التشبيه، و« مِنَ اللَّحم » متعلّقٌ به، ومؤلَّل: اسم[٥] مفعول من أَلَّلَ الشيءَ إذا حدَّدَه، يَصِفُ الأُذنَ بأنها محدَّدَةٌ، وصَبِيّ: بالصاد المهملة والباء الموحدة والياء المشددة على وزن وَلِيّ: طَرَفُ اللَّحيين .

وذهَبَ الجمهورُ إلى المنع، وتأوَّلوا ما وردَ ممَّا ظاهرُه ذلكَ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ متعلّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه اسمُ الفاعل .

فإنْ كان من فِعلٍ مُتَعدٍّ بنفْسِهِ فقال الأخفَشُ[٦]: يجوزُ أن يَعمَلَ عمَلَ الصفَةِ المشبَّهَة مُطْلَقاً، وحكاهُ عن طائفةٍ من النَّحويين، وبه قالَ الفارسيُّ[٧]، ووافَقَهُ ابنُ

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٢) الكتاب ١٩٧/١، والمقتضب ١٥٩/٤، ومنهج السالك ٣٥٨، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والمساعد ٢٢٢/٢، والهمع ١٠٦/٥ .

(٣) هو أبوصدقة العلجلي كما في الصحاح واللسان (صبا)، ولم أقف له على ترجمة .

(٤) الشاهد في: الصحاح واللسان (صبا)، وشرح المقرب لابن عصفور لوحة (١٣٠) مخطوط. وأسيلُ الخدِّ: إذا كان لين الخد طويله. الصحاح (أسل).

(٥) كلمة « اسم » مكررة في الأصل .

(٦) التذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) في كتابه « التذكرة » كما نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٤/٣ .

مالكٍ[١] بشرط أنْ لا يلتبسَ المنصوبُ على التشبيه بالمنصوب على المفعول به .

وذهبَ الجمهورُ إلى المنع مُطْلَقاً .

وفرَّقَ آخرُون فقالوا: إنْ حُذِفَ المفعولُ اقتصاراً جازَ، وإن لم يُحْذَفْ لم يَجُزْ، وهو اختيارُ ابنِ عُصفور وابنُ أبي الربيع[٢]، مثالُ حَذفِ المفعولِ اقتصاراً قولُ الشاعرِ:

مَاالرَّاحِمُ القَلْبَ ظَلاَّماً وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا[٣]

كان الأصلُ: ما الرَّاحِمُ قلبُهُ الناسَ، فلمَّا أرادَ أن يُجْرِيَهُ مُجرَى الصفَةِ، حَذَفَ المفعولَ، ثمَّ نَصَبَ « القلبَ » على التشبيه بالمفعول به، وهذا مما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ؛ لأنَّ « القلبَ » فاعلٌ، فلا يَلتبِسُ بالمفعول، والقَولُ بالتفرقة حَسَنٌ؛ لأنه لو ذَكَرَ / [٧٤/ب] المفعولَ في مثل قولكَ: هذا ضاربٌ الأبَ زيداً، لَتَنَاقَضَ العامِلُ؛ إذ نَصْبُ « الأبَ » يقتضي أن يكونَ مُشَبَّهاً، ونَصْبُ « زيد » يقتضي أن يكونَ اسمَ فاعِلٍ، والشيءُ في حالةٍ واحدةٍ لا يَعمَلُ في معمولَين مختَلِفَي الجهة، أحدُهُمَا على التَّشبيهِ، والآخَرُ على المفعولية؛ لأنَّ لكلٍّ واحد منهما حكماً خلافَ حُكْمِ الآخَرِ، ألاَ تَرَى أنَّ المنصوبَ على التشبيه لا يجوزُ تقدُّمُهُ على العامل، والمفعولُ يجوزُ تقدُّمُه، إلى غيرِ ذلك من الأحكامِ، فيَحصُلُ التَّناقُضُ .

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى أكثرَ مِن اثنين، فلا خلافَ أنَّهُ لا يجوزُ فيه أنْ يَعْمَلَ

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٤ .

(٢) النقل عنهما في التذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨، والمساعد ٢/٢٢٣، والتصريح ٢/٧١، والهمع ٥/١٠٥ .

عَمَلَ الصفَةِ المشبَّهَة. فإذا قلتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ مُعْطٍ أبوهُ درهماً، أو مُعْلَمٍ أبوهُ زيداً قائماً، فلا يجوزُ: مُعطِي الأبِ درهماً، ولا مُعْلَمِ الأبِ زيداً قائماً؛ لِمَا تقدَّمَ مِنَ التعليل، وقد مضى تعليلُهُ أيضاً في إضافةِ اسم المفعول[1].

المسألة الثانية: في الجامع بين الصفة واسمِ الفاعل، وفي الفارق بينهما:

أمَّا **الجامعُ** - وهو وجهُ الشبَهِ بينَهما ولأجله عَمِلَت عَمَلَه - فمِنْ أوجُهٍ:

الأول: أنها تَعمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل يعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ، فـ« حَسَنٌ » يعمَلُ عَمَلَ « يَحْسُنُ » كما أنَّ « ضارباً » يَعمَلُ عَمَلَ « يَضْرِبُ » .

الثاني: أنَّها تُثَنَّى وتُجْمَعُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حسَنَان وحسَنُون، كما تقولُ: ضارِبَان وضارِبُون .

الثالث: أنَّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حَسَنٌ وحَسَنَةٌ، كما تقولُ: ضارِبٌ وضَارِبة .

الرابع: أنها تُضَافُ إلى معمولها، كما يُضَافُ اسمُ الفاعل إلى معمُولِهِ، فتقولُ: حَسَنُ الوجهِ، كما تقولُ: ضارِبُ الغُلَامِ .

الخامس: أنَّها تَطلُبُ منصوباً، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، تقولُ: / زيدٌ [٧٥/أ] الحسَنُ الوجهَ، كما تقولُ: زيدٌ ضارِبٌ الغلامَ، إلاَّ أنَّ وجهَ الطَّلَبِ مختلِفٌ، فاسمُ الفاعل يطلُبُهُ على المفعوليَّةِ، والصفَةُ تطلُبُهُ على جهة التَّبْيِين للسبب الذي من أجله وُصِفَ الرَّجُلُ بالحُسْنِ .

السادس: أنها لاتَعْمَلُ إلا مُعتَمِدَةً على ما قبلَهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك .

فهذه أوجُهُ الشَّبَهِ التي من أجلها عَمِلَتْ الصفَةُ المشبَّهَةُ عَمَلَ اسمِ الفاعل، ولما كانَ أفعلُ التفضيلِ لا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، انحطَّ شَبَهُهُ باسم الفاعل، فانحطَّ عَمَلُهُ، فلا يَعمَلُ عَمَلَ الصفةِ المشبهة، فتقولُ: مررْتُ برجُلٍ أفضَلَ منك أباً، على

---

(١) انظر صفحة: ١٨٤ - ١٨٥ .

التمْييز، ولا تقولُ: أفضلَ منك الأبَ، على التشبيه بالمفعول به إلا شاذاً، وقد تقدَّم[١].

وكذلك الصفَةُ الجاريةُ على المؤنث بلَفْظِ المذكَّرِ كحائِض، انحطَّ شبَهُهَا باسم الفاعل لعَدَمِ التأنيثِ، فانحطَّ عمَلُهَا عن عَمَلِ الصفة، فليسَ عمَلُهَا كثيراً كعَمَلِ الصفَةِ المشبَّهَة،ولهذا لا تجري إلا خصوصاً لا عموماً على الصَّحيح،وسيأتي بيانُهُ[٢].

وأمَّا الفارقُ الذي بينَ الصفةِ واسمِ الفاعل ـ ولأجله لا تَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل مُطلَقاً ـ فمن أوجه[٣]:

الأول: أنها لا تَعمَلُ إلا في السَّببي دون الأجنبي، تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ وجهُهُ، ولا تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ عَمْرٌو، بخلاف اسمِ الفاعلِ فإنَّه يَعمَلُ مُطْلَقاً، تقولُ: هذا رجُلٌ ضارِبٌ غلامَه، وضارِبٌ عَمْراً، والسَّببيُّ: هو الذي له تَعُلُّقٌ بالموصوفِ كوجهه وجاريته وفرسه، والأجنبيُّ بخلافه .

الثاني: أن لا يَتَقَدَّمَ معمولُهَا عليها فلا تقولُ: زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ؛ لأنَّ معمولَهَا إمَّا فاعِلٌ أو تمييزٌ أو مشبَّهٌ بالمفعول، وكلُّ واحدٍ منهَا لا يَتقدَّمُ على العامل، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ منصوبَهُ مفعُولٌ صريحٌ، فيجوزُ فيه التقديمُ، تقولُ: زيدٌ عَمْراً ضارِبٌ .

الثالث: أنها لا تُصَاغُ إلاَّ مِنْ غير المتعدِّي كَحَسَنٍ / وظَرِيفٍ، بخلافِ اسمِ [٧٥/ب] الفاعل، فإنَّهُ يُصَاغُ مِن المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي كضارِبٍ وقائِمٍ .

الرابع: أنها يُرَادُ بها الزَّمانُ الحاضِرُ، واسمُ الفاعلِ يكونُ للأزمنَةِ الثلاثة، وسيأتي ما في زمانِهَا من الخلاف .

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٥٠ وما بعدها .

(٣) انظر المغني: ٥٨٩، والأشباه والنظائر ٤٦٣/٢ .

الخامس: أنها لا يَلزَمُ فيها الجرَيَانُ على الفِعل، بخلافِ اسمِ الفاعل فإنَّهُ يَلزَمُ فيه الجرَيَانُ، وسيأتي كيفيةُ جَرَيَانِ الصفة .

السادس: أنَّ الألفَ واللامَ إذا دخَلَت عليها وعلى معمولها نحو: الحسَنُ الوجهِ، كان الأجْوَدُ في معمولها الخفضَ، بخلاف اسمِ الفاعل نحو: الضارِبُ الرجلَ، فإنَّ الأجودَ فيه النصبُ .

السابع: أنها بخلاف فعلِهَا التي اشتُقَّت منه في العَمَل، فهي تنصبُ وفعلُها لا ينصِبُ، تقولُ: زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ بالنصب، ويمتنعُ: زيدٌ يحسُنُ وجهَهُ بالنصب على الصحيح، وقد تقدَّمَ ما في ذلك حين تكلمنا على « كانَت امرَأةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ[1] » .

الثامن: أنها لا تُحذَفُ ويبقى معمولُهَا نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ الخلْقَ وامرأةٍ الوجهَ على تقدير: وامرأةٍ حَسَنةٍ الوجهَ؛ لأنها لا تَعمَلُ محذوفةً، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يجوزُ فيه أنْ يَعمَلَ محذوفاً نحو: أنا زيداً ضاربُهُ أي: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُهُ .

التاسع: أنه لا يجوزُ فيها حذفُ النون مع نَصْبِ المعمول، فلا يُقَالُ: قامَ الرجالُ الحسَنُو وُجُوهاً، بحذْفِ النُّونِ ونَصْبِ « الوجوه »، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل، وسيأتي[2] ما في ذلك من الخلاف .

العاشر: أنه يَقْبُحُ حذْفُ مَوصُوفها مع إضافتها إلى مُضَافٍ إلى ضميرها، فلا يجوزُ: مرَرْتُ بحسَنِ وجهِهِ، على تقدير: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل تقول: مرَرْتُ بقاتِلِ غلامِهِ.

الحادي عشر: لا يُفصَلُ بينَ مرفوعِها ومنصوبِها وبينَها على الصحيحِ، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ في الحرْبِ وَجْهُهُ، رفعْتَ / « الوجه » أو نصبتَه، ويجوزُ ذلك في [٧٦/أ] اسمِ الفاعل، تقولُ: مَرَرْتُ بضارِبٍ في الدَّارِ أَبُوهُ عَمْراً .

---

(١) انظر صفحة: ٢٣٧-٢٣٨ .

(٢) صفحة: ٢٦٨ .

الثاني عشر: لا يُتبَعُ معمولُهَا في الصفَةِ، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ غلامُهُ الخيَّاطُ، أما قولُهُ في الحديث ـ في صِفَةِ الدجَّال ـ: « أَعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى[1] » فمُتَأَوَّلٌ .

الثالثَ عشرَ: لا يُعطَفُ على مجرورها بالنَّصْبِ، فلا يُقالُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ واليدَ، بجر « الوجه » ونَصْبِ « اليد » ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل .

الرابعَ عشرَ: الجرُّ في معمولها على الإطلاقِ أكثرُ، بخلاف اسم الفاعل، فالنَّصْبُ فيه أكثرُ، وسيأتي تفصيلُ ذلك[2].

الخامسَ عشرَ: أنه يَقبُحُ أن يُضمَرَ فيها الموصوفُ ويُضافَ معمولُها إلى مضمَرِهِ نحو: مرَرْتُ برجَلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، ويحسُنُ ذلكَ في اسم الفاعل نحو: مرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبِ غلامِهِ، والله أعلَمُ .

المسألة الثالثة[3]: في زمان الصفة المشبهة:

فقد اختَلَفَ النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[4]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء، باب: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ برقم: (٣١٨٥)، كما ورد في مواطن أخرى منه ومن صحيح مسلم بلفظ: « أعور عين اليمنى » و « أعور العين اليمنى » ، وجاء في سنن الترمذي (في كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال) برقم: (٢١٦٧) بلفظ: « أعور عينُهُ اليمنى » بالرفع . وانظر أمالي السهيلي ١١٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥ ، وسوف يعيد المصنف ذكره ص: ٢٧٣ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨٣ .

(٣) في الأصل « الثانية » وهو خطأ، وتكرر هذا الخطأ في تسلسل المسائل بعدها .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي[١]، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش[٢]؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج[٣] والفارسيِّ[٤] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال، وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين[٥]، قال: فإذا قلْتَ: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، فـ«حَسَن الوجه» ثابتٌ في الحال لا يُريدُ به مُضياً ولا استقبالاً؛ لأنَّها لما شُبِّهَتْ باسم الفاعل، لم تَقْوَ قوَّته في عمَلِهَا في الزَّمَانَين .

قال الشيخُ أبوحيان[٦]: / وقد جمَعَ بعضُ أصحابنا بينَ قولِ السِّيرافيِّ وقولِ ابنِ [٧٦/ب] السَّرَّاجِ فقالَ: لا يُريدُ السِّيرافيُّ بقوله: « إنَّهَا للماضي » أنَّ الصفةَ انقطَعَت، وإنما يُريدُ أنَّها تَثبُتُ قبلَ الإخبار عنها، ودامَت إلى وقتِ الإخبار، ولا يُريدُ ابنُ السَّرَّاجِ أنَّهَا إنما وُجِدَت وقتَ الإخبارِ عنها، فلا فَرْقَ بينَ القولَين على هذا .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ، نَصَّ عليه في « ألفيَّتِهِ[٧] »، ولم يتعرَّضْ في « التسهيل » لشيءٍ من ذلك، وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ[٨]، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال،

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من شرح الكتاب، والنقل عنه في المصادر السابقة .

(٢) لم أقف عليه في معاني القرآن .

(٣) الأصول ١/١٣٣ .

(٤) لم أقف على رأيه فيما اطلعت عليه من كتبه، وهو محكي عنه في التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/١٩٣ .

(٥) التوطئة ٢٤٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) الألفية ٤٢ وهو قوله:

وَصَوغُهَا من لازمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ

وانظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٨ ، وهذا القول هو بعينه القول الثالث المتقدم فليُتأمَّل.

(٨) قال ابنُ الخباز ـ رحمه الله ـ: « وقال شيخُنا ـ رحمه الله ـ: الصفة المشبهة باسم الفاعل لا =

ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما، فإذا قلتَ: مرَرْتُ برجلٍ شريفٍ أو شُجاعٍ أو حَسَنٍ أو شَبعانَ أو بخيلٍ أونحوِه، وأردْتَ بهذه الصفات المضيَّ أو الاستقبالَ، نقلْتَهَا إلى « فاعِل » فقلْتَ: شارِفٌ غداً أو أمسِ، وكذلك تقولُ: شاجِعٌ وحاسِنٌ وشابِعٌ وباخِلٌ، وسواءٌ كان فِعْلُ الصفَةِ على «فَعُلَ» بضم العين أو فتحِها أوكسرِها كما في المُثُل. وإنما قلنا: «ولم يُقَدَّر الوقوعُ » ليَخرُجَ به قولُهُ تعالى في قراءة الجماعة: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُون ﴾[1]؛ لأنَّ الخطابَ لمن هو حيٌّ فالموتُ لم يَقَعْ، فكان الأصلُ أن يُقَالَ: مَائِتٌ، ولكن قُدِّرَ وقوعُ الموتِ فكأنَّهُ ثابتٌ في الحال، فبَقِيَت الصفةُ على وزنها، وقد قُرِئَ[2]: ﴿ إِنَّكَ مَائِتٌ ﴾ بنَقْلِ الصفةِ إلى « فاعِل » وذلك في الشَّاذِّ .

فإنْ كانت الصفةُ على وزْنِ فاعِل نحو: ضامِرُ البطنِ وطاهِرُ الجيْبِ ، وأرَدْتَ بها زماناً غيرَ زمان الحال، فلا فرْقَ في اللفظ، وإنما / الفَرْقُ معنًى، فإن أردْتَ به [٧٧/أ] الصفةَ المشبهةَ كان الزمانُ حالاً، وإن لم تُرِدْ به الصفةَ المشبهةَ، جرى على ما تُريدُ به من المُضِيِّ أو الاستقبالِ، وجرَتْ عليه أحكامُ اسمِ الفاعلِ فتَعَلَّقَتْ به الظُّروفُ

توجد إلا حالاً، فسألتُه عن علة ذلك فقال: لأنها دالةٌ على معنى غريزي ثابت، وكذلك هي في جميع موارد استعمالها، فلو أُريدَ بها الماضي أو المستقبل لنافى موضوعَها، ولأجل ذلك تكون فيها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور والأعمى والأسود والأبيض.. » النهاية لوحة (١٩٣) مخطوط ، ونقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

(١) سورة الزمر: الآية: ٣٠ .

(٢) وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم، انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣١، وإعراب القرآن للنحاس ١١/٤، والمحرر الوجيز ٥٣٣/١٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٤٢٥/٧ .

إلى غير ذلك .

وظاهرُ قولِ الفرَّاءِ - وهو ظاهرُ قولِ ابن مالك -: أنَّ نقْلَ هذه الصفةِ إلى «فاعِلٍ» إنما يكونُ إذا أُريدَ بها الاستقبالُ؛ لأن الفرَّاءَ قال[1]: إنَّ العربَ تقولُ لَمَنْ لم يُمتْ: إنَّكَ مَائِتٌ عن قليلٍ، ولا تقولُ لَمَنْ قد ماتَ: هَذا مَائِتٌ، إنما يُقالُ في الاستقبال. قال: وكذلك تقولُ: هذا سَيِّدُ قومِهِ، فإذا أَخْبَرْتَ أنه سَيَسُودُهُم قلْتَ: هذا سَائدٌ قومَه عن قليلٍ[2]. انتهى .

والصحيحُ: أنَّ هذا النَّقلَ لا يختصُّ بالاستقبال، بل يجوزُ فيه وفي الماضي، وقد جاء هذا النَّقْلُ نَثْراً فصيحاً ونَظْماً كثيراً، فمِنَ النَّثْرِ قولُهُ تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[3] الأصل: ضيِّقٌ، فنُقِلَ إلى ضائِق ليُعطِيَ أنَّ ضِيْقَ صدرِهِ ﷺ ليسَ ثابتاً؛ لأنَّه كانَ أَوسعَ النَّاسِ صدراً[4].

ومن النَّقلِ نثراً قولُهُم: أَحْسِنْ إنْ كُنْتَ حَاسِناً[5]، الأصلُ: أَحسِنْ إن كنتَ حَسَناً، فنُقِلَ إلى حاسِن ليعطيَ أنَّ الأمرَ بالإحسان ليس متوقفاً على ثبوتِهِ واستمرارِهِ، بل [إن][6] كنتَ ممن يقَعُ منه حُسْنٌ ولو في زمانٍ مَّا فأَحْسِنْ .

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٢ ، انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣ .

(٢) في التصريح ٢/٨٢ : « والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلتَ: حسن، ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلتَ: حاسن، ولا تقول: حسن .. » والكلام بمعناه في شرح الألفية للشاطبي ٣/٦ - ٧ (مخطوط) .

(٣) سورة هود: من الآية: ١٢ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٢٠٩، والمحرر الوجيز ٧/٢٥٠، والبحر المحيط ٥/٢٠٧ .

(٥) نُقل عن اللحياني، وقال الزَّبيدي في التاج (حسن): « وقال شيخنا: حاسنٌ قليلٌ » .

(٦) زيادة يستقيم بها السياق .

ومنَ النَّقْلِ نَظْماً قولُهُ:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ وَلاَ بِسُـرُورٍ بَعْدَ مَوتِكَ فَارِحُ[1]

الأصلُ: فَرِحٌ، فنُقِلَ إلى فارِح لينفيَ الفَرَحَ المتوقَّعَ منه في المستقبَل؛ لا أنه واقعٌ في الحال. ومنه قولُ الحكَم بنِ صَخْرٍ[2]:

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ وَالمَوتُ مَنْهَلٌ لَـهُ كُـلَّ يَـومٍ وَارِدٌ ثمَّ وارِدُ

إلى حَيثُ يُشقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِياً وَيُسْعِدُ مَـن في عِلْمِهِ هُوَ سَـاعِدُ

/ الأصلُ: شقيٌّ وسَعيدٌ، فنُقِلاَ إلى شَاقٍ وسَاعِد ليُعطِيَ الاستقبالَ. ومنه قولُ [٧٧/ب] قيسِ بنِ العَيزَارَة[3]:

فَقُلْتُ: لَهُم شَاءٌ رَعِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ المَالِ شَابِعُ[4]

الأصلُ: شَبعَان، فنُقِلَ إلى شابِع ليُعطِيَ الاستقبالَ، والرَّعيبُ بالراء والعين المهملة على وَزْنِ قَضِيب: الذي كَثُرَ شحمُه، فوصَفَ الشَّاءَ بالسِّمَنِ، والجامِلُ: القطيعُ من

---

(١) من الطويل، للأشجع بن عمرو السُّلمي، من شعراء العصر العباسي الأول، والبيت من قصيدة له في الحماسة ٤١٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ٨٥٨/٢، وللتبريزي ١٧٠/٢، وأمالي القالي ١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والخزانة ٢٩٥/١ .

قال المرزوقي: « ولو قال بدل جازع وفارح: جَزِعٌ وفَـرِحٌ كـان أفصـحَ وأكـثرَ؛ لأن فَعِـل إذا كان غير متعدٍّ، فالأجود والأقيس في مصدره فَعَل، وفي اسـم الفـاعل فَعِـل، وإذا كـان متعديـاً فبابه فعِل » .

(٢) لم أعثر لـه على ذكـر، والبيتـان مـن الطويـل وهمـا في شـرح التسـهيل ١٠٣/٣، والتذيـيـل والتكميل ٢٢٩/٣ .

(٣) هو قيس بن خويلد بن كاهل الهذلي، أسَرتْهُ فَهْمٌ، وأخذ تأبطَ شراً سـلاحَه، ثـم أفلـتَ منهـم، وقال قصيدتَهُ التي منها هذا البيت. والعَيزارة أمُّهُ، وبها يُعرَفُ. أخباره في: مـن نُسـب إلى أمـه من الشعراء ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٩/٢، ومعجم الشعراء ٣٢٦، والتمَّام ١٣ .

(٤) من الطويل، وهو في شرح أشعار الهذليين ٥٩٠/٢، والتمام: ١٤، وشرح التسـهيل ١٠٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ .

الإبل. ومنه قولُ الآخَرِ:

لَقَدْ أَلَّبَ الحَدَّادُ بينَ عِصَابَةٍ تَسَاءَلُ فِي الأَسْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ القَومِ بَادٍ شُحُوبُهَا[1]

الأصلُ: سَمِينٌ، فنُقل إلى سَامِن، والحدَّادُ: السَّجَّانُ، سُمِّيَ حدَّاداً لكونِهِ يمنَعُ المسجُونَ من الخروج، والحَدُّ: المنْعُ، وتساءَلُ: من السُّؤالِ، الأصلُ: تَتَساءَلُ بتاءَين، حُذِفت إحداهُما، والأسْجَانُ: جمعُ سِجْنٍ بكسر السين كحِمْلٍ وأحمال. ومنه:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالحَمْدَ خيرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ[2]

الأصلُ: ثَقِيل؛ أي: مِنَ الهرَمِ والكِبَرِ، فنُقِلَ إلى ثاقِل.

المسألة الرابعة: في إجراء هذه الصفة على العموم والخصوص:

وهي بهذا النظر أربعُ صُوَرٍ:

الأولى: أن يَصْلُحَ لفظُ الصفةِ ومعناها للمذكَّرِ والمؤنَّثِ كحَسَنٍ وقَبِيحٍ وبخِيلٍ وكَرِيمٍ، فإنَّ معنى الحُسْنِ يصلُحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، وكذلك لفظُهُ، فتقولُ: حَسَنٌ

---

(١) من الطويل، وهو لأبي حِزامٍ العُكلي واسمه غالب بن الحارث، أعرابي فصيح، كان يفد على عبيد الله وزير المهدي، قال الخوارزمي: شعره كله عويص، كان يكثر من الغريب، فلا يفهمه إلا العلماء، أدركه الكسائي واستشهد بشعره. أخباره في: الموشح ٤٣٦، وشروح سقط الزند ١٤٢٥/٤ . والشاهد في: التمام ١٨١، وأساس البلاغة (شحب)، والكشاف ٢٠٩/٢، وشرح شواهده ١٣٥-١٣٦، وعمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والبحر المحيط ٢٠٧/٥ . وألَّب: جمَّعَ، والشُّحوب: قال أبو زيد: الشُّحوب في لغة بني كلاب الهزال. (أساس البلاغة ـ شحب)، أي: إن الكرام دائماً هزلزن لكثرة عطائهم، واللئيم سمين؛ لأنه لا يطعم ولا يضيف أحداً .

(٢) من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه: ٢٤٦، وفيه: « رأيت التقى » . وانظر الشاهد في الأضداد للسجستاني ٧٨، والأضداد لابن الأنباري ٢١، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٣٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ . ويرد البيتُ كثيراً في باب (ظنَّ) على استعمال (حَسِبَ) في اليقين .

للرجلِ، وحَسَنَةٌ للمرأه، فهذه هي الصورةُ التي تجري على العموم، وهي التى يُعبِّرُ النحويون عنها « بالشَّبَه عُمُوماً » ومعنى العمُوم فيها: أنها تجري على المذكَّرِ سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكَّراً أومؤَنَّثاً، وتجري على المؤنَّث سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكَّراً أو مؤنَّثاً، فتقولُ في / إجرائها على المذكَّر وهي مُضَافةٌ إلى مذكَّر: هذا [٧٨/أ] رجُلٌ حَسَنُ الابنِ، ومُضَافةٌ إلى المؤنَّث: هذا رجُلٌ حَسَنُ البنتِ، وتقولُ في إجرائها على المؤنَّث وهي مُضَافَةٌ إلى مؤنَّث: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ البنتِ، ومضافَةٌ إلى مذكَّر: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ الابنِ، ولا خلافَ في إجراء هذه الصفةِ على العموم، وإنما كان ذلكَ لأنه إذا أجريتَهَا على المذكَّر والمؤنَّث، لم تُحدِثْ لفظاً لم تتكلَّمْ به العرَبُ، إذ العرَبُ قد أَجْرَتْ لَفْظَ هذه الصفةِ على المذكَّر والمؤنَّث، وفَصَلَتْ بينَهما بالتاء .

الصورة الثانية: أن يكونَ معنى الصفة ولفظُهَا مختصاً[1] بالمذكَّر دونَ المؤنَّث، أو بالمؤنَّث دون المذكَّر. فمثالُ الأوَّلِ: (أَكْمَر) في الكبير الكَمَرَة؛ وهي رأسُ الذَّكَرِ، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفةِ على (أَفْعَل). ولا يُوصَفُ به إلا المذكَّرُ، ومعناها أيضاً لايكونُ إلا في المذكَّر. ومثالُ الثَّاني: (عَذراء)، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفة (فَعْلاء)، ولا يُوصَفُ بها إلا المؤنَّثُ، وكذلك معناها وهي البَكَارَةُ، ولا تكونُ إلا في المؤنَّث.

الصورة الثالثة: أن يكونَ معنى الصفة مختصاً بأحدِهِمَا، واللفظُ الدالُّ عليها يصلُحُ لهما من جهَةِ وَزْنِهِ كحائِضٍ وخَصِيٍّ؛ فإنَّ معنى حائِضٍ مُخْتَصٌّ بالإناث، ومعنى خَصِيٍّ مختَصٌّ بالمذكَّر،ولفظُهُمَا صالحٌ لهما؛ فإنَّ حائضاً على وزن (فاعِل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنَّث والمذكَّرِ كضارِبٍ وضارِبَةٍ، وخَصِيٌّ وزنُهُ (فَعِيل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنَّثِ والمذكَّرِ ككريم وكريمة[2].

---

(١) في الأصل: « مختص » .

(٢) في الأصل : « ككريم ككريمة » .

الصورة الرابعة: أن يكونَ معنى الصفةِ [غيرَ] مختصٍّ بأحدِهِما، واللفظُ الدالُّ عليها لا يَصلُحُ لهما، بل خُصَّ كلُّ واحدٍ منهما بلفظٍ يدُلُّ على ذلك المعنَى كَكِبَرِ العَجُز، فإنّه معنىً يُوجَدُ في الذُّكُورِ/ والإناث، لكنَّ العرَبَ إذا أرادت أن تصِفَ [٧٨/ب] به المذكَّرَ قالَتْ: رجُلٌ آلى، على وزن (أَفْعَل)، ولا تقولُ: امرأةٌ أَلْيَاءُ، وإن كانَ هذا المعنى موجوداً فيها، ولكنْ تقولُ: عَجْزَاءُ، ولا تقولُ: رجُلٌ أَعْجَز، وإن كان هذا المعنى فيه، فالمعنى مشتَرَكٌ، واللَّفْظُ مفْتَرِقٌ.

فهذه الصورُ الثلاثُ ـ أعني الثانيةَ والثالثةَ والرابعةَ ـ اضطَّرَبَ فيها نَقْلُ النَّحويين؛ فنَقَلَ ابنُ مالكٍ في «التسهيل[1]» أنَّ الجمهورَ على أنها لا تجري إلا على الخُصُوص، خلافاً للأخفش والكِسَائيِّ.

ونقَلَ ابنُ عُصفُور في «شرح المقرب[2]» له أنَّ خلافَ الأخفَش إنما هو في الصورة الثانية[3] من هذه الصُّوَرِ الثَّلاثِ، وهي مسألةُ حائضٍ وخَصِيٍّ وما أشبهها دونَ الباقيَتين، فالجمهورُ يُجرُونَهَا على الخُصُوص كالصُّورتَين الأُخْرَيَين، والأخفشُ يُجريها على العُمُوم.

---

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٣/٨٩-٩٠.

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) قال: «اعلم أن النوع الأول من الأنواع الثلاثة (وهو حائض وخصي وأمثالهما) فيه خلافٌ بين النحويين؛ فذهب بعضُهُم إلى أنه لا يجوزُ تشبيهُهُ عموماً بل خصوصاً ... وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يُشبَّهُ عموماً، فأجاز: [مررتُ] برجلٍ حائضِ البنت؛ لأنك تصفُ الرجلَ بلفظٍ استعملَتْهُ العربُ وصفاً للمذكر مع أنه متحمِّلٌ ضميراً عائداً عليه في حالٍ من الأحوال ...». وانظر ذلك أيضاً في شرح الجمل ١/٥٦٧، وقد عقّب فيه على ما نقله من خلاف الأخفش بقوله: «وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سُمع ...».

(٣) في الأصل: «الثالثة» وهو خطأ، إذ هي الثانية من صور الخلاف، والثالثة في الترتيب الكلي.

ونَقَلَ الشيخُ أبوحيَّان[1] عن بعض النُّحَاة الأندلسيِّين اتفاقَ النحويين على أنَّ الصورةَ الأُولى والثانيةَ من هذه الصورِ الثَّلاثِ، لاتجري فيهما الصفةُ إلا على الخُصُوص، وأنَّ خلافَ الأخفش إنما هو في الصورة الثَّالثة، وهي مسألةُ «آلى» و«عَجْزَاء» وما أشبَهَهَا، ونقلَ أيضاً عن أبي جعفرٍ النَّحاسِ أنَّ الكِسَائيَّ لا يُجيزُ الإجْرَاءَ على العُمُوم في مسألة حائِضٍ وخَصِيٍّ، وأنَّ الأخفَشَ يُجيزُه .

فهذا ما تلخَّصَ من نقْلِهم، فالنَّقلُ عن ابنِ عُصفُور يُخَالفُ نقلَ ابنِ مالك؛ لأنَّ ابنَ عُصفُور جَعَلَ الخلافَ في صورةِ حائضٍ وخَصِيٍّ، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّوَر الثَّلاثِ، ونَقْلُ بعضِ نحاةِ الأندلسِ يُخَالفُهُ أيضاً؛ لأنهم جَعَلُوا خلافَ الكِسَائيِّ والأخفَشِ في صورةِ آلى وعَجْزَاء، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّور/ الثلاثِ، ثمَّ نَقْلُ [٧٩/أ] الأندلسيين أيضاً مُخَالفٌ لابن عُصفُور؛ لأنهم نَقَلُوا الاتفاقَ في صورةِ حائِضٍ وخَصِيٍّ، ونَقَلَ ابنُ عُصفُور فيها الخلافَ. ولْنُمَثِّلْ على ما نقَلَهُ ابنُ مالكٍ فنقولُ:

تقولُ في الصُّوَرِ الثلاثِ على مذهبِ الجمهُور - وهو الجرَيَانُ خصوصاً -: هذه امرأةٌ عَذراءُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ عَذراءُ البنتِ، لأنَّ المذكَّرَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّلَتْ ضميرَه، ولا يُقالُ: أَعْذَر؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، وتقولُ: رجُلٌ أَكْمَرُ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ أَكْمَرُ الابنِ؛لأنَّ المؤنَّثَ لا يُوصَفُ بـ(أفعل) إذا كان فيه ضميرُهُ، ولا يُقَالُ: كَمْرَاء؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ .

وتقولُ في الصورةِ الثانية: امرأةٌ حائِضُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ حائضُ البنتِ؛ لأنَّ الرجلَ لا يُوصَفُ بحائضٍ إذا كان فيه ضميرُهُ؛ لكون الرجُلِ لايُوصَفُ بالحيض، وتقولُ: رجلٌ خَصِيُّ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ خَصِيُّ الابنِ؛ لأنَّ المؤنثَ لا يُوصَفُ بخَصِيٍّ إذا تحمَّلَ ضميرَهُ، إذ الخِصَاءُ لا تُوصَفُ به المرأةُ .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٢١، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٣ .

وتقول [في][1] الصورة الثالثة: امرأةٌ عَجزاءُ البنتِ، [ولا تقول][2]: رجُلٌ عَجزاءُ البنتِ، لأنَّ الرَّجلَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّل ضميرَهُ، ولايجوزُ: أَعْجَز؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، و[تقول]: رجُلٌ آلى الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ آلى الابنِ؛ لأنَّ المؤنَّثَ لايُوصَفُ بـ(أفعل) إذا تحمَّلَ ضميرَه، ولا يصحُّ أن تقولَ: أليـاء؛ لأنَّ العَرَبَ لم تتكلَّمْ به، ومَن نَقَلَ[3] عن العرَب أنَّ منهم مَن يقولُ: أَلْيَاءُ في المرأة، فلا يَمْنَعْ أنْ يُقَالَ: امرأةٌ ألياءُ الابنِ.

وأمَّا الأخفشُ والكِسَائيُّ - على نَقْلِ ابنِ مالك - فإنهمَا يُجيزان الصُّوَرَ الثلاثَ على العُموم، فأجازَا أنْ تقولَ: مررْتُ برجُلٍ حائِضِ البنتِ، وبامرأةٍ خَصِيِّ الابنِ، ومستندُهُمَا في ذلك: أنَّ حائضاً ونحوَه قد يجيءُ في بعضِ/ الصورِ جارياً على لَفْظٍ [٧٩/ب] مذَكَّرٍ، وإنْ كان في الحقيقة مؤنَّثاً فتقولُ: هؤلاءِ نِسَاءٌ مافيهنَّ شَخْصٌ حَائضٌ، وكذلك خَصِيٌّ قد يجيءُ جارياً على لَفْظٍ مؤنَّثٍ، وإن كان في الحقيقة مُذكَّراً فتقولُ: هؤلاءِ رجالٌ ما فيهم نَسمةٌ خَصِيٌّ، فكما جازَ أن يُقَالَ: شخصٌ حائضٌ، ونسمةٌ خَصيٌّ، يقال: رجلٌ حائضٌ، وامرأةٌ خَصيٌّ، وهذا عندهم استنادٌ ضعيفٌ، والصحيحُ ما عليه الجُمهُور.

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق، ومثله الموضع الثاني.

(٣) نقلَ أبو عُبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف ٢٨٣/١ عن اليزيدي قولَه: «يُقالُ: رجلٌ آلى على مثال أعمى: عظيمُ الألية، وامرأة أَلْيَاءُ ...» وفي اللسان (ألا): «قال ابن سيده: وقد غلِطَ أبو عُبيد في ذلك».

وفي المخصص ٤٤/٢: «ورجلٌ أليان وامرأة أليانة، ورجلٌ آلى على مثال أعمى، وامرأةٌ أليـاء: إذا كانا عظيمَي الألية... قال أبو إسحاق: لا يُقال: امرأة أليـاء ولكن عجزاء». وانظر إصلاح المنطق ١٦٣، والصحاح (ألا).

تنبيه :

اعلَمْ أنَّ الذي قرَّرْنَاه من امتناع إطلاقِ صفةِ المذكَّرِ على المؤنَّث، وصفةِ المؤنَّثِ على المذكَّر، إنما هو إذا كان ما بعدَ الصفة مجروراً أومنصوباً؛ لأنها حينئذٍ تكونُ مُتَحَمِّلةً لضميرِ الموصوفِ، وأمَّا إذا كان مابعدَها مرفوعاً، فهي خاليةٌ من الضمير لرفعِهَا الظاهرَ، فيجوزُ حينئذٍ باتِّفَاقٍ حَمْلُ صفةِ المؤنَّثِ على المذكَّرِ وبالعَكس، تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ عَذراءَ بنتُهُ، تَرْفَعُ « بنتُهُ » على الفاعلية، فليس في عَذرَاءَ ضميرٌ يعودُ على رجُلٍ، فارتفَعَ المحظورُ، فجازَت تلك المسألةُ، وكذلك في الصورتَين الباقيتَين إذا رفَعَتِ الصِّفَةُ الظَّاهرَ.

المسألة الخامسة: في عدد أنواع معمول الصفة، ثمَّ في إعرابها :

وقد أنهاها ابنُ مالكٍ إلى اثنَى عَشَرَ نوعاً، ذكَرَ في « التسهيل[1] » أحَدَ عَشَرَ، وذكر الثاني عَشَرَ في « الشرح[2] » في أثنَاءِ كلامه، وأنا أذكُرُهَا على الترتيب الذي ذكَرَهُ ابنُ مالك:

الأول: أن يكونَ ضميراً بارزاً متصلاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، فالهاءُ من «جميلِهِ» معمُولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ في السِّلْـ ـمِ وَفي الحَـرْبِ كَـافِحٌ مُكْفَهِرُّ[3]

فالهاءُ من « طَلْقُهُ » معمولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، والكافِحُ: الذي يُقاتِلُ قِرْنَهُ في الحرْب، والمكْفَهِرُّ: العَبُوسُ. / [٨٠/أ]

الثاني: أن يكونَ موصولاً[4] نحو: رأيتُ رجُلاً جميلَ ما اشتَمَلَ عليه من

---

(١) التسهيل: ١٣٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٠ وما بعدها .

(٣) من الخفيف، ولم أعرف قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٩٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦١، وشفاء العليل ٢/٦٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥ .

(٤) أورد بعضُ المغاربة خلافاً في هذا النوع، وتأولوا ما ورد مما يقتضي ظاهرُه وجودَ هذا النوع، =

الصفات، فـ« ما » معمولُ « جميل » وهو موصولٌ، أي جميلُ الذي اشتمَلَ عليه من الصفات[١]، وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ:

أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيْرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيهِ المَلاَحِفُ[٢]

فـ« ما »: موصولةٌ، وهي معمولةٌ لـ« وثيرات »، والوثيراتُ بالثاء المثلَّثةِ: الكثيراتُ اللَّحْمِ، وقال الآخَرُ:

إِنْ رُمْتَ أَمْناً وَعِزَّةً وَغِنًى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَه[٣]

فـ« مَنْ »: موصولٌ، وهو معمولُ « العَزيز » .

الثالث: أن يكونَ موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ« طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ. قالَ الشيخُ أبوحيَّانَ[٤]: ولم أَرَ أَحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[٥] » وابنِ مالك[٦]، والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرَأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ[٧]

وذكرَ بعضُهم أنَّ بعضَ النحاة أجاز ذلك في « مَن » و « ما » ، قال أبو حيان: والصحيح جوازه. انظر التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٤/٢ .

(١) في الأصل: (الثياب) .

(٢) من الطويل، في ديوانه ٤٦٤، وانظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وشرح الأشموني ٦/٣. وأسيلان أبدان: أي: معتدلة طويلة مستوية، شبههن بالأسل؛ وهو نبات له أغصان كثيرة دِقاقٌ .

(٣) من المنسرح، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، والمساعد ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٦٣٨/٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٤/٣ .

(٥) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .

(٦) شرح التسهيل ٩١/٣ .

(٧) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٦٣٦/٢، والتصريح =

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِهِ: « أَعَدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حالٌ من الضمير في « أَمَّهُ »، و« أَزْمَةَ » مفعولُ « مستكفياً »، أي: طالباً ما يكفيه أزمَةَ الدَّهر .

الرابع: أن يكونَ مضافاً إلى موصولٍ، قال الشَّاعرُ:

فَعُجْ بهَا قِبَلَ الأَخيَارِ مَنْـزِلَةً والطَّيِّبِي كُلَّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ[1]

فـ« كل » معمُولٌ لـ« الطَّيِّبي» وقد أضيفَت إلى « ما » الموصولة،وقد حُذِفَتْ النونُ من الصفةِ مع النصْبِ أو الجرِّ.والتاثَتْ بالتاء والثاء،الأُولى باثنتين من/ فَوق، والثانيةُ [٨٠/ب] مثلَّثةٌ، ومعناه: دَارَت، والبيتُ يَنظُرُ إلى قولِ الآخَرِ:

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[2]

الخامس: أن يكونَ مضافاً إلى موصوفٍ نحو: رأيتُ رجلاً حديدَ سِنَانِ رُمحٍ

٨٦/٢، وشرح الأشموني ٦/٣، ١٤ .

(١) من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١. والبيت من قصيدة طويلة في مدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله، مطلعها:

زارَتْ سُكَينةُ أطلاحاً أناخَ بهم شَفَاعةُ النَّوم للعينين والسَّهَرُ

والشاهد في: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وشفاء العليل ٦٣٦/٢، والتصريح ٨٥/٢، وشرح الأشموني ٦/٣ . وعجزُهَا: عطَفْتَهَا . والشاعرَ يتحدث عن نفسه في الأبيات السابقة ، وفيها يقول:

لما تفرَّقَ بي همِّي جمعتُ لـه صريمةً لم يكن في عزمها خَوَرُ
فقلْتُ ما هو إلا الشامُ تركبُهُ كأنما الموتُ في أجناده البَغَرُ
أو أن تزورَ تميماً في منازلها بمرْوَ وهي مخوفٌ دونها الغَرَرُ
أو تَعطِفَ العيسَ صُعْراً في أزمَّتِهَا إلى ابنِ ليلى إذا ابْزَوزَى بكَ السَّفَرُ
فَعُج بهَا قِبَلَ الأخيار مَنزِلةً ... ...

(٢) من الكامل، وهو للخِرْنِق بنت هَفَّان البكريَّة، (شاعرةٌ جاهليةٌ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، ترثي جماعة من قومها)، والبيت في ديوانها: ٢٩، وصدره:

النازلون بكل معتَرَكٍ

والبيت مشهور في كتب النحاة .

يَطعَنُ به، فـ« سِنَانُ » معمولٌ لـ« حَديدَ » وهو مضافٌ إلى « رمحٍ » وهو موصوفٌ بـ«يَطعَنُ به» .

السادس: أن يكونَ معرفاً بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ سَرِيعُ الحِسَابِ ﴾ .

السابع: أن يكونَ نكِرَةً نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٍ.

الثامن: أن يكونَ مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، فالضميرُ في « وجهِهِ » عائدٌ إلى « رجُل » .

التاسع: أن يكونَ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامةِ خَدِّهَ، فـ« شَامةِ » معمولٌ لـ« حَسَن » وهي مضافةٌ لـ« الخدِّ » وهو مُضَافٌ لضمير الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به.

العاشر: كالتاسع إلا أنَّ الضميرَ المضافَ إليه محذوفٌ نحو: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ شَامةِ الخدِّ، أي خدِّهِ،ومنه قولُ الشَّاعرِ:

خَفِيضَةُ أَعْلَى الصَّوتِ لَيستْ بِسَلْفَعٍ وَلاَ نَمَّةٍ خَرَّاجَةٍ حِينَ تُظْهِرُ[1]

فـ« أعلى » معمولُ « خفيضة » وهو مضَافٌ إلى الصوت، والضميرُ فيه مُقَدرٌ أي: صوتُها، والسَّلْفَعُ بالفاء أختِ القاف: الجريئةُ السَّلِيطَة، والنَّمَّةُ بالنون المفتوحةِ والميمِ المشدَّدَهِ: الكثيرةُ النميمَةِ، والخرَّاجة: التي تُكثِرُ الخروجَ، وتُظهِرُ: تَدخُلُ في الظهيرة

---

(١) من الطويل، وهو لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. أخباره في: الروض الأنف ٣/٧١، والإصابة ٤/١٦٠، والخزانة ٣/٤٠٩.

والبيت في ديوانه: ٧٢، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٢٣، ومنهج السالك ٣٦٣ .

وهي شدةُ الحرِّ، يَصِفُ امرأةً بالعَقْلِ، وينفي عنها هـذه الأوصـافَ القبيحـةَ، وقـد اجتمع شاهدُ هذا النوع والذي قبلَه في قول الشَّاعر:

إنَّ كَثِيراً كَثِيرٌ فَضْلُ نَائِلِهِ مُرْتَفِعٌ فِي قُرَيْشٍ مَوقِدُ النَّارِ[1]

فقولُه: « فَضْلُ » معمولُ « كثير » وهو مُضَافٌ إلى « نائِل » وهو مُضَـــافٌ إلى ضمير الموصوف، / وهو « كثير » الأوَّل، فهو من النَّوع قبلَ هذا، وقولُه: [٨١/أ]

مُرتَفِعٌ فِي قُرَيْشٍ مَوقِدُ النَّارِ

مِن هذا النَّوع؛ لأنَّ « مَوقِدَ » مُضَافٌ إلى « النـار »، و« النـارُ » مُضافـةٌ إلى ضمـير «كَثير» وهو مُقَدَّرٌ أي: نارُه، و« مَوقد » معمُول « مُرتفِع »، ومَوقِد: المـراد بـه موضِـعُ الوَقود. ولا يَظُنُّ مَنْ لا عِلْمَ له بالعروضِ أنَّ هـذا البيـتَ غـيرُ مَـوزُونٍ اتكـالاً علـى طَبْعِهِ، فهو مستقيمُ الوَزْنِ، مِن الضَّرْبِ الثاني المقطوعِ من البسـيط، إلا أنَّ الطَّـيَّ[2] دخَلَهُ في الجزء الأوَّلِ والجزء الخامس، فتقطيعُهُ:

مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعْلُنْ

الحـادي عشـر: أن يكـونَ مضافـاً إلى ضمـيرٍ مضـافٍ إلى مضـافٍ إلى ضمـيرِ الموصوف نحو: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِ جاريَتِهَا جميلةِ أنْفِهِ، فـ« الأنـفُ » معمـولُ «جميلـة» ، وهـو مضـافٌ إلى ضمـيرٍ هـو عـائدٌ إلى « وجـه »، و« وجـه » مضـافٌ إلى «جارية»، و« جارية » مضافةٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ إلى « المرأة » التي هي الموصوفة.

الثاني عشر: أن يكونَ مضافاً إلى ضمـيرٍ عـائدٍ إلى معمـولِ صفـةٍ أخـرى نحـو:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، ولعل الممدوح بالبيت هو كَثيرُ بنُ كَثير بن المطّلب السـهمي القرشي. أخباره في نسب قريش ٤٠٧، ومعجم الشعراء ٣٤٨ . (ونسبه محقق شرح التسـهيل إلى الأخطل، وليس في ديوانه) والبيت في شرح التسهيل ٩٢/٣ .

(٢) الطَّيُّ: حذف الرابع الساكن من التفعيلة. انظر البارع لابن القطاع ٢١٤، والكافي ١٤٤ .

مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ الوَجْنَةَ جميلٍ خَالَهَا، فـ« خَالَهَا » معمولُ « جميل » وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ إلى « الوَجْنَة »، و« الوَجْنَةُ » معمولٌ لصفةٍ أخرَى وهو « حَسَنٍ »، قيلَ: وهو تركيبٌ نادرٌ[(١)]، واستُشْهِدَ عليه بقول الشَّاعر:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى[(٢)]

فـ« كشح » معمولُ « اللطيفة » وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ إلى معمولِ صفةٍ أخرَى هو « المُتَجَرِّدِ » المعمولِ لـ« بضَّة »، والبَضَّةُ: الرَّقيقةُ الجِلْدِ الممتلِئَة.

والفَرْقُ بينَ هذا النوع والذي قبلَه: أنَّ معمولَ الصفَةِ الأُولى هنا غيرُ مضَافٍ، وفيما قبلَه مُضَافٌ. والبيتُ مِن الطويل التَّامِّ ضَرْبُهُ، دخلَهُ القَبْضُ[(٣)] في جزأَيه الخامسِ والسَّادس[(٤)].

انتهت أنواعُ المعمولِ، ولْنَتَكَلَّمْ على إعرابها فنقولُ :

أما / النوع الأول: وهو أن يكونَ مضمَراً؛ فلا يخلو أن يكونَ مرفوعاً أوغيرَ مرفوع . [٨١/ب]

فإن كانَ مرفوعاً استترَ في الصفة، وارتفعَ على الفاعلية نحو قولِكَ: مررْتُ برجُلٍ مُؤَشَّرِالثَّغْرِ صَافٍ[(٥)]، ففي « صَافٍ » ضميرٌ فاعِلٌ .

فإن كانَ غيرَ مرفوع فلا يخلو أن يكونَ منفصلاً عن الصفة أو متَّصلاً، فإن كانَ

---

(١) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٩٥، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٢٣ .

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في شرح التسهيل ٣/٩٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢/٢١٥، والمقاصد النحوية ٣/٦٢٣. والكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الخَلْفِ (الصحاح ـ كشح) .

(٣) القبض: هو حذف الخامس الساكن. انظر البارع لابن القطاع: ٢١٤، والكافي: ٢٦، ١٤٣، والعيون الغامزة: ٨٣ .

(٤) وهو أيضاً موجود في الثالث .

(٥) الأَشَر: حدةٌ ورقةٌ في أطراف الأسنان، ومنه قيل: ثغرٌ مؤشَّرٌ. (اللسان ـ أشر) .

منفصلاً عنها، فالنصبُ على التشبيه بالمفعول به[١] نحو: قُرَيشٌ نجباءُ الناسِ أبناءً وكِرَامُهُمُوها[٢]، فالهاء منصوبٌ على التشبيه ؛ لأنَّ ضميرَ الجمْعِ قد فَصَلَ بينَه وبين الصفة .

فإن كانَ متصلاً فلا تخلو الصفةُ أن تكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كانت بالألف واللام فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ منصرِفَةً في الأصل أو لا؛ فإن كانت منصرفةً نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فالهاء من « جميلِهِ » متصلةٌ بالصفة، وهي منصرِفَةٌ في الأصل مُحَلاةٌ بالألف واللام، ففي مثل هذا الضمير خلافٌ؛ قيلَ: في موضع نَصْبٍ[٣]، وقيلَ: في موضع جَرٍّ[٤]، وقيلَ: إن كانَ يَعُودُ على ظاهرٍ، يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ، فالضميرُ يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ[٥]نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فـ«الوجه» يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ، فكذلك الضميرُ

---

(١) قال ابن النَّحْوِيَّة: « ومعنى النصب على التشبيه بالمفعول به أن اسمَ الفاعل يُضافُ إلى معموله المنصوب، فأرادوا إجراء الصفة مجراه في ذلك، وليس لها معمولٌ منصوبٌ؛ لأخذها من اللازم، فشبهوا مرفوعها بالمفعول في اللفظ، فنصبوه لتصحَّ الإضافة إليه، فساوى اسمَ الفاعل في ذلك .. » شرح ألفية ابن معط لوحة (٢١٠) .

(٢) قولٌ عن العرب رواه الكسائيُّ، انظر شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢، والهمع ٩٧/٥ .

(٣) وهو قول سيبويه رحمه الله. الكتاب ١٨٧/١، وقد نص عليه في باب اسم الفاعل ، ولم ينص عليه في باب الصفة المشبهة، وانظر شرح المفصل ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٣/١، ونسبه الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ إلى الأخفش، ونسب إلى سيبويه القولَ بالجرِّ، وانظر الحاشية الآتية .

(٤) وهو أحد قولَي الفراء والمبرد، وبه قال الرماني والزمخشري. انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، والأصول ١٤/٢-١٥، وشرح الكافية، ونسب الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ هذا القول إلى سيبويه فقال: « وإذا حذفت النون والتنوين واتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو قولك: الضاربك والضارباك والضاربوك، فالكاف في موضع جر عند سيبويه ... » .

(٥) انظر تفصيل هذا القول في المقرب ١٥٨، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

الذي يعودُ إليه، فإن كانَ يَعودُ إلى ظاهرٍ لايجوزُ فيه الجرُّ فالضميرُ منصوبٌ لاغيرُ نحو: مرَرْتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجهاً والجميلِهِ، فـ« الوجه » لايجوزُ فيه الجرُّ، فالضميرُ الذي يعودُ إليه منصوبٌ لا غيرُ .

فإن كانت الصفةُ غيرَ منصرفةٍ في الأصل نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ الأحمرِهِ، فالضميرُ في «الأحمرِهِ» متّصلٌ به، وهو محلّى بالألِفِ واللام، وغيرُ منصرفٍ في الأصل، ففي هذا الضمير خِلافٌ؛ فسيبويهِ[١] يقولُ:في موضعِ نَصْبٍ، والفرَّاءُ[٢] جَوَّزَ النَّصْبَ والجرَّ، ورجَّحَ الجرَّ، والمبرِّدُ[٣] قالَ بالجرِّ ثمَّ رجَعَ إلى النَّصْبِ .

فإنْ /كانت الصفةُ بغير ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، [٨٢/أ] فالهاءُ من « جميلِهِ » في موضِع جرٍّ بالإضافة عندَ جُمهُور النحويين[٤]، وأجازَ الكِسَائيُّ[٥] أن تكونَ في موضِع نَصْبٍ، ويَظهرُ الفَرْقُ بينَ المذهبين إذا كانت الصفةُ غيرَ منصرفة في الأصل، فعلى مذهب الجمهور تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرِهِ، بجرِّ « أحمره » بالكسرة؛ لأنَّ الهاءَ عندَهم مضافةٌ، ومالا يَنصرفُ إذا أُضيفَ انجرَّ بالكسرة، وعلى مذهب الكِسَائيِّ تقولُ: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرَهُ، بجرِّ « أحمرَه » بالفتحة؛ لأن الهاءَ عندَه منصوبةٌ على التشبيه ليست مضافةً، فيبقى «أحمرَه»

---

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥، والمساعد ٢/٢١٦ .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٣) نقله عنه ابن السراج في الأصول ٢/١٤-١٥، وانظر شرح التسهيل ٣/٩٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥، والمساعد ٢/٢١٦.

(٤) انظر الكتاب ١/١٨٧، وشرح التسهيل ٣/٩٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥ .

(٥) وصححه ابنُ مالك كما سيمر بعد قليل. انظر شرح التسهيل ٣/٩٣.

على أصلِهِ من عدَمِ الصَّرْف، قال ابنُ مالكٍ[١]: ومَذهَبُ الكِسَائيِّ هو الصَّحيحُ؛ لأنه رَوَى عن العرَب: « لا عَهْدَ لي بأَلأَمَ منهُ قَفاً ولا أَوضَعَهُ[٢] » بفتح العين، فدَلَّ على أنَّ الضميرَ في « أوضعَه » في محلِّ نَصْبٍ، ولولا ذاكَ لانجَرَّ بالكسرة.

والضميرُ في هذا الموضعِ لازمُ الاتصالِ عند الجمهور، وأجازَ الفرَّاءُ[٣] انفصالَهُ، وليس بصحيحٍ؛ إذ لا يُعدَلُ عن الاتصال إلى الانفصال إلا عند تَعَذُّرِ الاتصال .

وأمَّا النَّوع الثَّاني والثَّالث: وهما أن يكونَ المعمولُ موصولاً وموصوفاً، فلا تخلو الصفة أن تكونَ بالأَلِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالأَلِفِ واللامِ جازَ فيه الرفعُ والنَّصْبُ فقط، وامتَنَعَ الجرُّ؛ إذ لا يُضَافُ ما فيه الأَلِفُ واللامُ إلى ما ليس فيه الأَلِفُ واللامُ، فتقولُ في الموصول: مرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ ما اشتَمَلَت عليه ثيابُهُ، فيجوزُ في « ما » الرفعُ والنَّصْبُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ[٤]

فـ« مَنْ » يجوزُ أن تكونَ في محلِّ رفْعٍ أو نَصْبٍ، وتقولُ في الموصوف: مررْتُ بالرجل الطويلِ رُمْحٌ يُطعنُ به، يجوزُ في « رُمح » / الرفعُ والنَّصْبُ . [٨٢/ب]

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ، إذ لا مانِعَ من الإضافة، فتقولُ في الموصول: رأيتُ رجُلاً جميلاً ما التَفَّتْ عليه ثيابُهُ، فـ« مَا » يجوزُ فيه أن تكونَ في محلِّ رفعٍ أو نَصْبٍ إنْ نوَّنْتَ « جميلاً »، وإنْ لم تنوِّنْهُ فـ« مَا » في موضع جرٍّ، ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣ .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٢٢٧ .

(٣) لعل المصنفَ رحمه الله فهِمَ ذلك من كلام الفراء حيث قال: « وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هو الضاربُ إياه، ولم أسمع ذلك » معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٤) سبق الكلام عليه في صفحة ٢٥٦ .

لُذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِماً بِهِ وَلَو أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ[1]

فـ« مَنْ » في البيت تَحتملُ الرفعَ والنصبَ، ولو سقَطَ التنوينُ لجازَ الجرُّ، لكنَّ الوزْنَ يمنَعُ منه، هذا على أنْ تكونَ « مَن » موصولةً، وعليه أنشدَهُ ابنُ مالكٍ[2]، ويَحتَمِلُ أن تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: مَنَ يَعتصِمْ به يعِزَّ ويَقوَ[3]، فيَصيرُ بَطَلاً وإنْ كان قبلَ ذلك أضعفَ الناس، وعلى هذا لا يكونُ في البيت شاهدٌ، لأن « مَنْ » الشَّرطيةَ لا يَعمَلُ فيها ما قبلَها، فيَتَعيَّنُ رفعُهَا على الابتداء.

وتقولُ في الصفة: رأيتُ رجُلاً طويلاً رمحاً يَطعَنُ به، فيَجُوزُ في « رُمْح » الرفعُ والنَّصْبُ إنْ نوَّنْتَ « طويلاً » ، والجرُّ إنْ سقَطَ التنوينُ.

وأمَّا النَّوع الرَّابع: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصول، **والخامس**: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصوفِ، فحكمُهُمَا حُكْمُ ما أُضيفَ إليه.

وأمَّا النَّوع السَّادس: وهو ماكانَ المعمولُ فيه معرَّفاً بالألِفِ واللامِ أوما في حكمه من المضاف إلى الألِفِ واللامِ، فلا يخلو أن تكونَ الصفةُ عاريةً من الألِفِ واللامِ أو مقرونةً بها، فإنْ كانت عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنَّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنِ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ[4] ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ، فالجرُّ على الإضافة، والنَّصْبُ على التَّشبيه بالمفعول / به، وقال بعضُ البصريين[5]: على التَّمييز؛ فإمَّا على زيادةِ الألِفِ واللامِ، وإما [٨٣/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وشفاء العليل ٦٣٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٩٤/٣ .

(٣) في الأصل: (يقوى) .

(٤) الكتاب ١٩٤/١ .

(٥) ومنهم أبو علي الفارسي، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٨٥/٦، قال أبو نصر هارون بن موسى في شرح عيون الكتاب: ١٠٠ : « فإذا قلتَ: زيدٌ حسنٌ الوجهَ ونوَّنتَ الصفةَ، نصبتَ الوجهَ على التمييز، والتمييزُ مع هذه الصفة يكون معرفةً ونكرةً لقوتها بمزيتها على سائر ما

=

نزعةٌ كوفيةٌ، فإنَّهم يُجيزُونَ تعريفَ التَّمييزِ، والرفعُ على الفاعلية .

والضميرُ محذوفٌ عندَ سيبويهِ والبصريين، التقديرُ: الوجْهُ منه[١] .

ومَذهَبُ الكوفيين أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ عن الضميرِ[٢]، وقالَ ابنُ الطَّرَاوَةِ في كتابه « رَدُّ الشَّارِدِ إلى عِقَالِ النَّاشِدِ[٣] »: هو مَذهَبُ سيبويهِ والبصريين .

وذهبَ أبوعليٍّ[٤] أنَّ الفاعلَ في مثل هذا ضميرٌ مستترٌ في الصفةِ، و« الوجه »

يتعدى إليه، وليس كالحال، وهو مذهب سيبويه » .

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٤، والجمل ٩٨، وشرحه لابن عصفور ٥٧٢/١، والبسيط ١٠٩٥/٢، ١٠٩٩، وارتشاف الضرب ٢٤٦/٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ١٩٠، وبهذا قال بعض النحاة. انظر التبصرة والتذكرة ٢٣٠/١، والإفصاح لابن الطراوة ٦٣، وشرح المفصل ٨٤/٦، وشرح التسهيل ٢٦٢/١-٢٦٣، وجواهر الأدب للإربلي ٣٩٤. قال ابن عصفور: «وهذا فاسد؛ لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة » شرح الجمل ٥٧١/١، وانظر البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب لابن الطراوة، وصرح بنسبته إليه أبو حيان في منهج السالك ٣٦٢، كما ذكره في التذييل والتكميل وارتشاف الضرب، ونقل منه نصوصاً يبدو منها أن الكتاب يدور حول الزجاجي والرد عليه، وقد أشار أبو حيان إلى أن لابن الطراوة كتباً في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي، فلعل هذا ما يتعلق بالزجاجي. انظر كتاب «ابن الطراوة النحوي » : ١٠٦.

(٤) الإيضاح: ١٨٠، وقد رد عليه ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦٣-٦٤ .

وتبعَ أبا علي في ذلك كلٌّ من الزمخشري في الكشاف ٣٣٢/٣، وابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦.

قال ابن خروف في شرح الجمل ٣٢٢/٢ (رسالة دكتوراه): « وحملَ أبو علي وغيرُه من المتأخرين هذا المرفوعَ على البدل من ضمير الصفة، ولا يطردُ لهم ذلك في مثل: مررتُ برجلٍ كريمِ الأبُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة » .

وعقَّبَ ابنُ مالك على ذلك بقوله: « فقد تضمن كلامُ ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً » شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

بَدَلٌ منه، وجوَّزَ في « البَغداديَّات[١] » ارتفاعَ « الوجه » على البَدَلِ أوعلى الفاعليَّةِ .

ويَرِدُ على مَن يقولُ: إنَّ الألِفَ واللامَ عِوَضٌ مِن الضميرِ الجمعُ بينَهُمَا[٢]، ولو كانَ أحدُهُمَا عوضاً مِن الآخَرِ لم يَجتَمِعَا[٣]، قال الشَّاعرُ في الجمْعِ بينَ الألِفِ واللامِ والضميرِ:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[٤]

فقالَ: « قِطَابَ الجيبِ منهَا » فجمَعَ بين الألِفِ واللامِ والضميرِ، وقِطَاب: بكسر القاف هو الجَمْع، يَصِفُهَا بسَعَةِ الجَيب، والجَسُّ: بالجيم والسين قيلَ[٥]: أراد به غِنَاءَها للنَّدَامَى، وقيلَ[٦]: لمسَهَا بأيديهم .

وأيضاً لو كانت الألِفُ واللامُ نائبةً عن الضمير هنا لاطَّرَدَ ذلك في غيره، وكان يجوزُ أن تقولَ في « زيدٌ غلامُهُ حَسَنٌ »: زيدٌ الغلامُ حَسَنٌ، وهذا لا يُقَالُ .

وردُّوا على أبي عليٍّ في دَعوَى البَدَلَ: أنَّ البدَلَ قد يتعدَّدُ في بعض المواضِعِ. حَكَى الفرَّاءُ[٧]: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ، برفع « الوجه »، وحَكَى الكوفيون:

---

(١) البغداديات: ١٤٣، قال ابنُ عصفور: « وهذا الذي حملَ الفارسيَّ على جعل الوجه بدلاً من الضمير، ينبغي أن لا يلتفت إليه » شرح الجمل ٥٧٢/١ .

(٢) وانظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٣٣٧/٤، و البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) ردَّ ابنُ مالك رحمه الله هذا الاعتراض في شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

(٤) من الطويل، والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٣٠، وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩، وشرح القصائد التسع ٢٥٩/١، والشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي ١٤/٢ ـ مخطوط ـ وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والتذييل والتكميل ٢٢٤/٣. والبضَّةُ: البيضاءُ الرقيقةُ الجلدِ الناعمة . ويروى « رحيبُ قطابِ الجيبِ منها » قال السيرافي: « ورديءٌ إضافته بمنزلة حسنةِ وجهِهَا ... » وانظر الكتاب ١٩٩/١ .

(٥) شرح القصائد التسع ٢٥٩/١ ـ ٢٦٠ .

(٦) وهو قول أبي عبيدة. انظر المرجع السابق، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٩٠ .

(٧) في معاني القرآن ٤٠٨/٢: « مررتُ على رجلٍ حَسَنةٍ العينُ قبيحِ الأنفُ » ، وانظر التذييل =

مرَرْتُ بامرأةٍ قويمِ الأنفُ، برفع « الأنف »، فلو كانَ « الوجهُ » و« الأنفُ » بدَلَين والفاعلُ مستترٌ في الصفة، للزِمَ تأنيثُ الصفةِ، فكنتَ تقولُ: حَسَنَةٍ الوجهُ، قَوِيمةٍ الأنفُ، لأنَّ الصفةَ إذا تحمَّلت ضميرَ الموصوفِ، لَزِمَ جرَيانُهَا عليه في التذكير / والتأنيث، فتذكيرُهَا دليلٌ على أن لا ضميرَ فيها، وأنَّ « الوجهَ » و« الأنفَ » [٨٣/ب] فاعلان، وللفارسي أن يقولَ: لا أقولُ بالبدل إلا حيثُ لا مانِعَ .

والذي ينبغي أن يُردَّ به على أبي عليٍّ: أنَّ الذي فَرَّ منه ـ وهو حَذْفُ الضميرِ ـ وقَعَ فيه؛ وذلك أنَّ البدلَ هنا بدَلُ بعضٍ مِن كُلٍّ، ولا بدَّ فيه أيضاً مِن ضميرٍ، وهو هنا محذوفٌ، وإذا كان يَلزَمُ حَذْفُ الضمير في الوجهَين، فالأَولى أن يُجعَلَ الظاهرُ فاعلاً لا بدلاً[1] .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر؛ فإن أسقطْتَ النونَ فليسَ إلا الجرُّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول بـه، وفي التَّمييزِ ما تقدَّمَ[2] من الخلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على [لغة] «أكلُوني البراغيثُ » .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكَّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به[3]، وفي التَّمييز ماتقدَّمَ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ على ما تقدَّمَ من الإعراب .

والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(١) هذا الردُّ هو لابن الطراوة. انظره في الإفصاح ٦٣، وانظر شرح الجمل ١/٥٧٢. وقد أجاب ابنُ أبي الربيع في البسيط ٢/١٠٩٥-١٠٩٦ على هذا الاعتراض بأنه فَرَارٌ مِن حَذْفِ مَّا لم يُسمَعْ حذفُهُ منه، إلى ما سُمِعَ حذفُهُ منه كثيراً، وهذا حَسَنٌ .

(٢) انظر صفحة ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ١/٢٠١ .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتّفاقٍ، وهل يجوزُ النصبُ مع حذفِ النُّونِ تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلّى بالألِفِ واللام المثنّى أو المجموع ؟ في ذلك خلافٌ، والصحيحُ المنعُ[1]، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفُ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم[2] أنَّ حذفَ النُّونِ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

وإن أَثْبَتَّ النونَ، تعيَّنَ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي/ التّمييز ما تقدَّمَ، [٨٤/أ] وامتَنَعَ الجرُّ لثبوت النُّون، وامتنَعَ الرَّفعُ إلاعلى لُغَة « أكلُوني البرَاغيثُ ».

وأما النوع السابع: وهو ما كان المعمولُ فيه نكرةً نحو: حَسَنٌ وَجْهٍ، أو مُضَافاً إلى نكِرَةٍ نحو: حَسَنُ وجهِ أخٍ، فلا يخلو أن تكونَ الصفةُ بالألِفِ واللام أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام مُثَنّاةً أو مجمُوعَةً جمْعَ سَلامةٍ في المذكّر نحو: مَرَرْتُ بالرجلَين الحَسَنَي وجهٍ، والحَسَنَي وجهِ أخٍ، وبالرجال الحَسَنِي وجهٍ،أو وجهِ أخٍ، فإنْ ثَبَتَت النونُ، فالنَّصْبُ لا غيرُ، وإن حُذِفتْ فالجرُّ، والنَّصْبُ عندَ القائل: إنَّ النونَ تُحذَفُ هنا تخفيفاً، وقد تقدَّمَ، والرَّفعُ ممتنعٌ للوقوع في لغة « أَكَلُوني البرَاغيثُ».

فإنْ قيلَ: كيفَ جازَ وفيه إضافةُ مافيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ ؟

فالجوابُ: أنَّ ذلكَ يمتنِعُ في المفرَدِ حيثُ لا يكونُ هناك شيءٌ يُحذَفُ للإضافة

---

(١) قال أبو حيان: « وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذفُ النون والنصبُ، ومن أجاز ذلك فهو مخطئٌ ... » التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(٢) هو أبو حيان حيث قال: « وظاهر كلام سيبويه جواز الحذف والنصب » التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٢، ولعل ذلك مفهومٌ من قول سيبويه في الكتاب ١/٢٠٢: «فإن كفَفْتَ النونَ جَرَرْتَ كانَ المعمولُ نكرةً أو فيه ألفٌ ولامٌ كما قلتَ: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولُهم: هم الطَّيِّبو أخبارٍ، وإن شئتَ نصبْتَ على قوله:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرةِ »

لا تنوينٌ ولا نونٌ، بخلاف ما هنا، فإنَّ النونَ قد حُذِفَتْ للإضافة، فجَازَت المسألةُ .

وإنْ كانت الصفةُ غيرَ مُثَنَّاةٍ ولا مجمُوعَةٍ ذلكَ الجمعَ، فلا يخلُو أن يُصرَّحَ بالرابط أو لا، فإنْ صُرِّحَ بالرابط نحو : مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهٌ منه، أو الحَسَنِ خَالُ وَجْنَتِهِ، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الخفضُ؛ لإضافة ما فيه الأَلِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه أَلِفٌ ولامٌ، ولم يُحْذَفْ شيءٌ للإضافة، فإنْ لم يُصرَّحْ بالرابط فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ لإضافة ما فيه الأَلِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الأَلِفُ واللامُ،ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ لخلُوِّهِ من الرابط عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، والسَّماعُ يَشهَدُ لهم، وسيأتي[1].

فإنْ كانت الصفَةُ عاريةً من الأَلِفِ واللامِ، فلا يخلو أن يُصرَّح بالرابط أو لا، [٨٤/ب]

/ فإن صُرِّحَ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٌ منه، أو حَسَنٍ وجهُ أخٍ له، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ والجرُّ ضرورةً .

وإن لم يُصرَّحْ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٍ أو حَسَنٍ وجهِ أخٍ، فالاختيارُ الجرُّ، ويجوزُ النَّصْبُ، ويمتنعُ الرفعُ عندَ أكثرِ البصريين كمَا تقَدَّمَ[2]، فشَاهِدُ الجرِّ قولُ حُمَيدٍ الأرقطِ[3]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِشَلٌّ عُونِ

---

(١) انظر صفحة: ٢٧١ وما بعدها .

(٢) لخلوه من الرابط، وقد أجازه الكوفيون وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٩٦ .

(٣) هو حُمَيد بنُ مالك الأرقطُ، شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدولة الأموية، عاصر الحجَّاجَ، وسُمي الأرقط لآثارٍ كانت في وجهه. أخباره في ألقاب الشعراء ٢/٣٠٧، واللآلي ٢/٦٤٩، ومعجم الأدباء ١١/١٣، والخزانة ٥/٣٩٥ .

لاَحِقُ بَطْنٍ بِقَراً سِمِينِ[١]

شاهدُهُ جَرُّ « بَطْنٍ » بـ« لاحِق » وهو اسمُ فاعلٍ، لُحِظَ فيه الثُّبوتُ، فعَمِلَ عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَةِ، فهو كـ« حَسَنِ وجهٍ » ولذلك استُشهِدَ به هاهنا، ولو كان باقياً على معنى اسم الفاعل لم يُضَفْ إلى مرفوعِه؛ لأنَّ ذلكَ لم يَجُزْ في اسمِ الفاعل، والأحْقَبُ: الذي في خاصِرَتِهِ بَيَاضٌ، وشَحَّاجٌ: بالشين المعجمة والحاء المهملة والجيم: الذي يُصَوِّتُ، ومِشَلٌّ[٢]: بكسر الميم والسين المعجمة[٣] واللام المشدَّدة: الكثيرُ الطَّرْدِ، وعُون: جَمَاعَةُ الحُمُرِ، الواحدةُ: عَانَة، والقِرَا: الظَّهْرُ، يَصفُهُ بالشِّدَّةِ والضُّمُورِ، فبَطنُهُ قد لَحِقَ بظهرِه، ووصَفَ ظَهْرَه بالسِّمَنِ لئلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ لُحُوقَ بَطنِهِ بظَهرِهِ هو عَن هُزَالٍ .

وشاهدُ النَّصْبِ قولُ أبي زُبيدٍ حَرْمَلَةَ بنِ المنذرِ الطائيِّ[٤]:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[٥]

---

(١) من الرجز، وهو في: الكتاب ١٩٧/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ والمقتضب ١٥٩/٤، والأصول ١٣٣/١، والبسيط ١٠٨٢/٢، وشرح المفصل ٨٥/٦، و التذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٣ . يصِفُ حماراً .

(٢) من الشَّلِّ وهو الطَّرْدُ، انظر أمالي القالي ٢٨٢/٢، وجمهرة اللغة ١٣٩/١، والمحكم ٤٢٦/٧، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٣٤-١٣٥ .

(٣) في الأصل: (المهملة) وهو خطأ ، ولم أرَ من ذكرها بالسين المهملة .

(٤) شاعرٌ جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام ولم يُسلم على الصحيح. عمَّر طويلاً، استعمله عمر على صدقات قومه، وكان يفد على عثمان فيُدنيه مجلسَه. أخباره في الشعر والشعراء ٥٩٢/٢، ومعجم الأدباء ١٩١/١٠، والخزانة ١٩٢/٤ .

(٥) من البسيط، في ديوانه ٥٨٨ (ضمن شعراء إسلاميون) يصف امرأة اسمها خنساء، والبيت في: الكتاب ١٩٨/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ وشرح أبياته ٤/١، وشرح المفصل =

الشاهدُ نَصْبُ « أنياباً » بعدَ « شَنْبَاء »، والمحطُوطَةُ: بالحاء المهملة والطاءَين مهملتَين: المستوِيَةُ القَامَةِ، وجُدِلَتْ: بالجيم والدال المهمَلَة أي: ليست بِمُرتَخِيَةِ اللَّحْم، وشَنَبَاءُ: باردَةُ الأسنان.

وشاهدُ الرفعِ ما أنشدَهُ الفرَّاءُ[١] :

بِثَوبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَاسُ[٢]

الشاهدُ رفعُ « رَاسُ » بـ« مَرفُوعٌ » .

و أنكَرَ ابنُ هشامٍ الأندلسيُّ[٣] أن يكونَ قالَ بالرفع / في مثلِ هذا أحدٌ، وقد [٨٥/أ] قال به جماعةٌ من البصريين[٤]، وبه قال الكوفيون[٥] .

وقال ابنُ خَرُوفٍ[٦]:لاسبيلَ إلى الرفع في مثل هذا مِن النكرة المرفوعةِ الخاليةِ عن

٨٣/٦، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٤/٢ .

(١) معاني القرآن ٥٢/١، ٢١٢/٢ دون نسبة .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٩٦/٣، ١٠٥، والتذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢١٨/٢، والتصريح ٧٢/٢، والهمع ٩٩/٥، ١٠٢ .

(٣) هو ابنُ هشامٍ الخَضْرَاوي، وقد سبق التعريف به، ونصه هو في كتابه « الإفصاح بفوائد الإيضاح » كما في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٩٩/٥ .

(٤) منهم أبو إسحاق الزجاج . البسيط ١٠٧٨/٢، ١٠٩٥، ويراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية ٢٠٧/٢، والبسيط ١٠٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٧/٣

(٦) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣. وفيه وقعَ خلْطٌ أحالَ كلامَ ابن خروفٍ عن صوابه، فانعكَسَ حكمُ المسألة، والنص فيه كما يلي: « وقال ابنُ خروف في (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ والحسنِ وجهٌ): لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفراء، فلا مبالاة بمن منَعَ » ومثلُ ذلك في منهج السالك ٣٦٤ . وصواب العبارة كما في شرح الجمل لابن خروف ٣٢٣/٢ (رسالة دكتوراه) كالتالي: « ... وامتنع أربعٌ: تنكيرُ « الوجه » في حال رفعه مع تنكير الصفة، وتعريفها نحو: « حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجهٌ » وأجازها ابنُ بابشاذ وضعَّفها، ولا سبيلَ إلى جوازها » . وانظر شرح التسهيل ٣٢٨/١ (رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى) . وراجع نصَّ ابنِ بابشاذ في شرحه على الجمل لوحة (١٧٢ ـ مخطوط) .

قال ابنُ مالك: « قلتُ: وقد وُجد سبيلٌ إلى جوازهما: بقول الراجز، وبما أنشده الفراء، فلا

=

الرَّابط .

قال ابنُ مالكٍ[١]: وقد وُجِدَ السَّبيلُ إليه، يعني بما أنشدَه الفرَّاءُ وغيرُه.

وأمَّا النَّوع الثَّامن: وهو المضافُ إلى ضمير الموصوف، فلا تخلُو الصفةُ أن تكونَ بالأَلِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالأَلِفِ واللام فلا تخلُو أن تكونَ مُثنَّاةً أو مجمُوعَةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّرِ أو لا، فإنْ كانت مُثنَّاةً أومجموعَةً ذلكَ الجمعَ وأثبتَّ النُّونَ نحو: مرَرْتُ بالرجُلَين الحَسَنَينِ وجُوهَهُمَا، وبالرجالِ الحَسَنِينَ وجُوهَهُم، امتَنَعَ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البرَاغيثُ »، ولا يجوزُ النَّصْبُ إلا ضرورةً، ولايجوزُ الجرُّ لثُبوتِ النون، وإن أسقطْتَ النونَ، فلا يجوزُ الرفعُ إلا على تلكَ اللغَةِ، والنَّصْبُ والجرُّ ضرورتان .

فإنْ كانت غيرَ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ ذلكَ الجمعِ نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُهُ، فالرفعُ هو الكثيرُ، ويجوزُ النَّصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الجرُّ[٢] .

فإنْ كانت الصفةُ بلا أَلِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالأَلِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ[٣] في الشِّعر،

مبالاة بمَن مَنَعَ » وانظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، والمساعد ٢/٢١٨، والهمع ٥/٩٨ .

(١) شرح التسهيل ١/٣٢٨ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وسببه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما: تكرار الضمير ... والآخر: الجمع بين الألف واللام والإضافة، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . شرح الجمل ١/٥٧١ عن الشلوبين.

(٣) الكتاب ١/١٩٩. وقد نسَبَ الزجاجيُّ في الجمل ٩٨ إلى سيبويه إجازته مطلقاً فقال: «والوجه الحادي عشر: أجازه سيبويه وحدَه وهو قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههِ ... وخالفه جميعُ الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأٌ » ، وقد ردَّ على الزجاجي كلامَه هذا كثيرٌ من العلماء، ووضَّحوا مُرادَ سيبويه. انظر الخلل في إصلاح الخلل ص ٢٢٣ وما بعدها، وشرح الجمل ١/٥٧٢-٥٧٣، والبسيط ٢/١١٠٠-١١٠١، وقد تعرض له المصنف في صفحة: ٢٧٧ .

وفي التبصرة ١/٢٣٥ قال الصيمري: « وأما غير سيبويه فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام »

=

ومنعَهُ المبرِّدُ[١] مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون[٢] مُطلَقاً .

وصحَّحَ ابنُ مالكٍ[٣] قولَ الكوفيين لسَمَاعِ ذلك في النَّثْرِ والنَّظْمِ، فمِن شواهدِ الجرِّ نَثراً قولُهُ ﷺ في حديث الدَّجَّالِ: « أَعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى[٤] » .

وفي حديث أمِّ زَرْعٍ[٥]: « وصِفْرُ وِشَاحِهَا[٦] »، والصِّفْرُ: الخالي، وذلك عبارةٌ عن دِقَّةِ الخَصْرِ، و« مِلْءُ رِدائِهَا[٧] » وذلك عبارةٌ عن سِمَنِها وكِبَرِ/ أردافها . [٨٥/ب]

وفي وَصْفِ النبي ﷺ : « شَثْنَ أَصَابِعِهِ[٨] » والشَّثَنُ بالشين المعجمة والثاء المثلَّثة:

ومعلومٌ ـ كما نص المؤلف ـ أن الكوفيين أجازوه مطلقاً، والمبردُ منعه مطلقاً، ومثلَ ذلك نقلَ ابنُ القوَّاس في شرح ألفية ابن معطٍ ٩٩٨/٢ .

(١) شرح التسهيل ٩٦/٣ إضافة إلى المصادر السابقة .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٤) تقدَّمَ صفحة: ٢٤٥ . وانظر أمالي السهيلي ١١٥ .

(٥) هي أم زرع بنت أُكيمل بن ساعدة، ولم أقف على ترجمتها . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٤٣/٧ (فتح الباري)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ٢١٢/١٥ (بشرح النووي)، وانظر: بغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوائد: ٦ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب: ٥٣٥، وشرح حديث أم زرع للبعلي: ١٣٠ .

(٦) في المصادر: « وصفر ردائها » والمؤلف ناقل لهذه الرواية عن ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣، وانظر بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: ٩، ١٣٩، ومنال الطالب: ٥٥٥. والصِّفر بالتثليث. انظر إكمال الإعلام ٣٦٤/١ وتاج العروس (صفر) .

(٧) في الأصل: « ومليء » .

(٨) هذه الرواية نقلها المصنفُ ـ رحمه الله ـ عن ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣ . وهو جزء من حديث في وصف النبي ﷺ ، ذكره البخاري في صحيحه (في كتاب اللباس، باب الجعد) برقم: (٥٤٥٧)، والترمذي (في كتاب المناقب) برقم: (٣٥٧٠، ٣٥٧١) ولا يوجد الشاهد فيهما . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥، وقبله في الحديث: « كان ضخمَ الهامة، كثيرَ الشَّعر، شَثْنَ ... » .

الغِلَظُ، ومنه: « شَثْنَ الكَفَّين والقدَمَين، طويلَ أصابِعِهَا[١] »، والشَّاهدُ في « طَويلَ أصَابِعِهَا » .

ومِنَ الشِّعرِ قولُ أبي حيَّةَ النُّمَيريِّ[٢]:

عَلَى أَنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسَانِ قَبِيلُ[٣]

الشَّاهدُ في « مطرُوف عينَيه »، والمطروفُ: الذي يُكثِرُ النظرَ إلى غيرِ زوجته. وقال الآخَرُ:

تَمَنَّى لِقَائي الجَونُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا[٤]

الشَّاهدُ « مَغرُورَ نفْسِهِ »، وثُمَّتَ: ثُمَّ العاطفة لحقَتْهَا تاءُ التأنيث، وعَرَّدَ: معناه هَرَبَ، وقال الأعشى:

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا إِلَينَا بِأَدْمَاءِ مُقْتَادِهَا[٥]

---

(١) ذكر هذه الرواية أبو علي القالي في أماليه ٢/٧٨-٧٩، وعنه نقل السهيلي في أماليه أيضاً ١١٧-١١٨ . وهو من الحديث السابق في وصف النبي ﷺ . وانظر الروض الأنف ١/٢٤٧، ومنال الطالب ١٩٧، والفائق ٣/٣٧٦ . والرواية فيها جميعاً تخلو من موطن الشاهد .

(٢) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة بن جناب بن مالك بن عامر بن نمير، شاعرٌ مشهورٌ، من أهل البصرة، كان يروي عن الفرزدق، قال ابنُ قتيبة: وكان كذاباً. أخباره في الشعر والشعراء ٢/٧٧٤، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٣، والمؤتلف والمختلف ١٠٣، والخزانة ١٠/٢١٧.

(٣) من الطويل، والشاهد في: شرح ألفية ابن معط لابن النحوية (٢١٠ ـ مخطوط)، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢/٢١٧ .

(٤) من الطويل، ولم أقف على نسبته، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، ومنهج السالك ٣٦٤، والتصريح ٢/٧٢، والهمع ٥/١٠٣ .

(٥) من المتقارب، في ديوانه: ١١٩، من قصيدة طويلة في مدح سلامة ذا فائش بن يزيد الحميري، وروايته:

فقُلنا له هذه هَاتِهَا بأَدْمَاءَ في حَبلِ مُقْتَادِهَا

=

الشَّاهدُ في خفض « مُقتَادِها » بـ« أدمَاء » . وأنشَدَ سيبويهِ للشَّمَّاخ[١]:

أَمِن دِمْنَتَينِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا بِحَقْلِ الخُزَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفَاً كُمَيتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا[٢]

الشَّاهُد في « جَونَتَا مُصطَلاهُمَا » ووجهُه: أنَّ « مصطلاهما » صفةٌ لـ« جارتا »، وقد أُضِيفَ إلى ضميرِهما،فهو كقولك: جاءتني امرأتان حَسَنَتَا وجهَيهِمَا .

ورَدَّ المبرِّدُ[٣] هذا الاستشهادَ على سيبويهِ فقالَ: الضميرُ في « مُصطَلاهُمَا » لايَعُودُ إلى « جَارَتَين » بل إلى « الأعالي » كأنه قالَ: جَونَتَا مُصطَلَى الأعَالي،كما يُقَالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِ أخٍ جميلِ وجَهِهِ، أي: جميلِ وجهِ الأخِ، فتكونُ

والشاهد في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٤. والأدماء: من الأُدمة وهي البياض في الإبل والظباء خاصة، وفي كل شيء بعد ذلك غير الأبيض، فهي من الأضداد. انظر النوادر ٢٢٦، والأضداد للسجستاني ١٢١، والأضداد للمنشي ٤٨، وخالف الأصمعي في الأدم من الظباء، فقال في أثناء حديثه عنها: « والأدم واحدها آدم، والأنثى أدماء وأدمانة، وهي التي خالف لون ظهرها لون بطنها » انظر كتاب الوحوش له ٧٤ .

(١) هوالشَّمَّاخُ بن ضرار الغطفاني، أحد الشعراء المخضرمين، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، شهد القادسية وتوفي في غزوة موقان زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، والشعر والشعراء ٣١٥/١، والإصابة ٢١١/٣.

(٢) من الطويل، وهما مطلع قصيدة في ديوانه ٣٠٧، وروايته: « بحقل الرخامى قد أنى لبلاهما » والشاهد في: الكتاب ١٩٩/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ والأصول ٤٧٥/٣، والمسائل البغداديات ١٣٣، والخصائص ٤٢٠/٢، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٨، وضرائر الشعر: ٢٨٧، وشرح الجمل ٥٧٣/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والخزانة ٢٢٢/٨. ودِمنتين: واحدتهما دِمنة، وهو الموضع الذي أثّر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم، والربع: الدار، والكُميت: شديد الحمرة، والجونة: السوداء. (شرح أبيات سيبويه ٧/١) .

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٦، وشرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، وشرح الكافية ٢٠٨/٢ .

المسألةُ على مَذهَبِ المبرِّدِ مِنَ النوعِ الذي المعمُولُ فيه مُضَافٌ إلى ضميرِ مَوصُوفٍ آخرَ[١].

قيلَ للمبرِّدِ: الضميرُ في « مُصطَلاهُمَا » مُثنًّى، و« الأعالي » جَمْعٌ، فكيفَ يَعُودُ المثنّى على جمْعٍ ؟

أجَابَ: إنَّ « الأعالي » المرادُ بها من جهةِ المعنى/ التثنيةُ، إذ هي راجِعَةٌ إلى [٨٦/أ] الجارَتَين، فيكونُ نظيرَ قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَين[٢].

ورُدَّ على المبرِّدِ: بأنه يَلزَمُ مِن قولِهِ الجَمْعُ بينَ النَّقيضَين[٣]؛ لأنه قد وصَفَ «الأعالي» بأنها كُمَيتٌ، وهو الشَّديدُ الحُمْرَة، وإعادةُ الضميرِ في « مُصطَلاهُمَا » عليها يَلزَمُ منه أن تكونَ سَوداءَ، فيَلزَمُ منه أن تكونَ الأعالي سَوداءَ غيرَ سَوداءَ .

قيلَ: ولا يَلزَمُ هذا للمبرِّدِ[٤]؛ لأنَّ المرادَ بالسَّوادِ مَبادِئُ الأعالي لا كُلُّهَا، فالمبادِئُ سُودٌ، والباقي كُمَيتٌ .

ورُدَّ أيضاً على سيبويهِ: بأنه يَلزَمُ منه إضافَةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[٥].

وأُجيبَ: بأنَّ هذا الإلزامَ لايتوجَّهُ؛ لأنَّ إضافةَ الشيءِ لا تكونُ إلا في لَفظَين مُتَرَادِفَين كالبُرِّ والحِنطَة[٦]، ولاشيءَ من ذلك في البيت؛ لأنَّ الإلزامَ إنْ كانَ مِن جهَةِ إضافةِ الجَونَتَين للمُصطَلى[٧]، فهو من إضافَةِ العَامِّ إلى الخَاصِّ كَخَاتَمِ فِضَّةٍ؛ لأنَّ الجَونَ أعَمُّ مِن أن يكونَ في « مُصطَلَى » أو غيرِه، وإن كانَ من جهة إضافةِ

---

(١) وهو النوع الثاني عشر، انظر ما يأتي في صفحة : ٢٧٨ .

(٢) انظر شرح الكتاب ١٤/٢ ـ مخطوط ـ إضافة إلى المصادر السابقة .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، وشرح ابن القواس ٩٩٩/٢ .

(٤) قاله ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١١) مخطوط .

(٥) وهذا قول أبي القاسم الزجاجي في الجمل ٩٨، وانظر شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ٩٩٩/٢ .

(٧) في الأصل: « المصطلي » .

المصطَلَى إلى ضمير الجارَتَين، فهو من إضافةِ الجُزءِ إلى الكُلِّ؛ لأنَّ المصطلَى بَعضُ الجَارَتَين، ألا تَرَى أنَّ حَجَرَ الأَثَافي لا يَلقَى النَّارَ إلا ببَعضِهِ .

والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بِعَينِهِ[1]، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقَاءِ أَثَرِ النَّارِ.

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ/ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ [٨٦/ب] في قولِهِ في« الجُمَل[2]»: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنٍ وجهِهِ[3]، ولم يُتَابِعْهُ أَحَدٌ على ذلك، وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ .

ومِن شَوَاهِدِ النَّصْبِ في هذا النَّوعِ قَولُ الشَّاعِرِ:

كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[4]

الشَّاهدُ في « وَادِقَةً سُرَّاتِهَا » رُوِيَ بكسر التاء مِن « سُرَّاتِهَا » فهو منصُوبٌ بـ«وَادِقَةً» ومعنى وادِقَةً: حَديدَةً[5]، أي: بارِزَةً، يَصِفُ سُرَّاتِهَا - وهي جَمْعُ سُرَّة - أَنَّهَا

---

(١) قال ياقوت: موضع بعينه، ولم يبينه . معجم البلدان ٢٧٨/٢ .

(٢) الجمل: ٩٨ .

(٣) في الأصل: « وجه » والتصحيح من الجمل .

(٤) رجز لعُمَرَ بن لَجَأ التيمي، شاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ، كان يُهاجي جريراً، والبيت في ديوانه ١٥٥، وقبل الشاهد:

أنعَتُهَا إنيَ من نُعَّاتها

والشاهد في المسائل البصريات ٣٥١/١، والمقتصد ٥٥٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٨، والمقرب ١٥٦، وشرح الجمل ٥٧٥/١، والضرائر الشعرية ٢٦٣، والخزانة ٢٢١/٨ . وكوم: بضم الكاف جمع كَومَاء وهي الناقة العظيمة السنام، والذُّرَى: جمع ذِروة وهي أعلى السنام. (الخزانة) .

(٥) في الخزانة ٢٢٤/٨: « ووادقةً - منصوب أيضاً - من وَدَقَ إذا دنا؛ لأنها إذا سمنت دَنَت إلى الأرض من سِمَنها » .

بارِزَةٌ عن بطنِهَا وما ذاك إلا لِسِمَنِهَا، يَصِفُ النُّوقَ بالسِّمَنِ والقُوَّة.

وأمَّا النَّوعُ التَّاسع: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ شَامَةِ خَدِّهِ، فالشامَةُ هي المعمُولُ، وهي مضافَةٌ إلى الخدِّ، والخدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به، فحُكْمُ إعرابِهِ حُكْمُ إعرابِ النوعِ الثَّامِنِ على السَّواء، فيَجرِي فيه ما يَجْرِي فيه من الخِلاف.

وأمَّا النَّوعُ العاشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مُضافٍ إلى ضميرِ الموصُوفِ تقديراً نحو قولكَ: مرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ شَامَةِ الخدِّ، فالشَّامَةُ هي المعمُولُ، وهي مُضَافةٌ إلى الخَدِّ، والخَدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف تقديراً، لكَونِ الألِفِ واللامِ نابَتْ عنه[1]، فالتقدير: شَامَةُ خَدِّهِ، ولا يُتَصَوَّرُ مثلُ هذا إلا معَ الألِفِ واللام في الثاني لتَنُوبَ عن الضمير، وحكمُ هذا النوع في الإعرابِ حُكْمُ الذي قبله.

وأمَّا النَّوعُ الحادي عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرٍ عائِدٍ إلى اسمِ مُضَافٍ إلى مُضَافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ كقولك: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ وَجْهِ جَارِيتِهَا جميلةِ أنفِهِ، فـ« أنف » هو/ المعمُولُ، وقد تقدَّمَ بيانُهُ عند تعديد [٨٧/أ] المعمُولات[2]، وحُكْمُ هذا النَّوعِ أيضاً حُكْمُ الذي قبلَه، فالحاصلُ مِن هذا أنَّ النَّوعَ الثَّامنَ والتاسعَ والعاشرَ والحاديَ عشرَ حُكمُهَا واحدٌ، والثَّامِنُ هو الأصلُ، والباقي فَرعٌ عنه فعَلَيهِ يَجرِي حُكْمُهَا، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وهذه التراكيبُ ـ يعني التاسعَ والعاشِرَ والحاديَ عَشَرَ ـ يُحتَاجُ فيها إلى سَمَاعٍ.

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ

---

(١) هذا مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن (أل) عوضٌ من الضمير . انظر ما سبق في صفحة: ٢٦٥.

(٢) انظر صفحة: ٢٥٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٢٣ .

أُخرَى نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجنَةِ جميلِ خالِهَا، فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ بأَلِفٍ ولامٍ أو لا؛ فإن كانت بلا أَلِفٍ ولامٍ نحو المثال، جازَ في المعمول الرفعُ والنصبُ والجرُّ، سواءٌ كان معمولُ الصفة الأُولى بالأَلِفِ واللام أو دونَهُ، فإن كانت الصفةُ بالأَلِفِ واللام ومعمولُ الصفةِ الأُولى بأَلِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ بالمرأةِ الحسَنةِ الوجْنَةِ الجميلِ خالِهَا، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ أيضاً، لأنَّ معمولَ الصفة الثانية مضافٌ إلى ضمير ما فيه الأَلِفُ واللامُ، فتصحُّ إضافةُ ما فيه الأَلِفُ واللامُ إليه .

وإن كان معمولُ الصفةِ الأُولى عارياً من الأَلِفِ واللام نحو: مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهٍ الجميلِ أنفَهُ، جازَ الرفعُ والنصبُ وامتنعَ الجرُّ؛ لأنَّ الصفةَ مُعرَّفَةٌ بالأَلِفِ واللامِ، فلا تصِحُّ إضافتُهَا إلى « أنف » إذ ليسَ مُعَرَّفاً بالأَلِفِ واللامِ، ولا مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الأَلِفُ واللامُ؛ لأنَّ الضميرَ من « أنفه » عائدٌ إلى « وجه » وهو نكرةٌ.

انتهى الكلامُ في تحرير هذه المسألةِ.

وهنا تنبيهاتٌ:

الأوَّل: أنَّ هذه الصفةَ إذا نَصَبَت أو جَرَّت، كانت مشبَّهَةً باسم الفاعل اتفاقاً، إذ لا يَتَأتَّى عمَلُهَا النصبَ إلا بالتشبيه، إذ فعلُهَا لا يَنصِبُ فيُحتَاجُ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ مِن فِعْلٍ يَنصِبُ، وحُكْمُ الجرِّ/ حُكْمُ النَّصبِ، فإنْ رَفَعَتْ فاختلفُوا [٨٧/ب] على قولَين[(١)]:

الأوَّل: أنها ليست مشبهةً باسم الفاعل حينئذٍ، قيلَ: وهو ظاهرُ كلام سيبويهِ[(٢)]، وصحَّحَهُ ابنُ عُصفور[(٣)]، ووجهُهُ: أنَّ فِعْلَهَا يَعْمَلُ الرَّفعَ فتَعمَلُ عَمَلَهُ،

---

(١) نَفَى ابنُ أبي الربيع وجود خلاف في ذلك حيث قال: « وهذا الذي ذكرتُه ، وهو أن الصفة لم تعملْ إلا بالحمل على اسم الفاعل لشبهها به فيما ذكرتُه ـ لا أعلم بين النحويين فيه خلافاً » البسيط ١٠٧٥/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٢١/٣، ومنهج السالك ٣٥٤ .

(٣) شرح الجمل ٥٦٧/١، وشرح المقرب لوحة (١٣١ ـ مخطوط) . وقال بهذا الرأي ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ حيث ردَّ على الزجاجي والفارسي رأيهم (وهو الثاني هنا) .

ولا يُحتَاجُ إلى كُلْفَةِ الشَّبَه بغيره، فكما يُقالُ: قد حَسُنَ وجهُهُ يُقالُ: حَسَنٌ وجهُهُ، بخلاف النَّصْبِ، فإنَّ فعلَها لايَعْمَلُ النصبَ، إذ شرْطُها أن تكونَ مِن فِعْلٍ غيرِ مُتَعدٍّ، فاضطُرَّ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ من فِعلٍ مُتَعدٍّ، وأهلُ هذا القول لا يُشتَرَطُ عندَهم في عامل الرفعِ في الظَّاهر أنْ يجريَ على فعلِهِ لفظاً ومعنًى، ولهذا أعمَلُوا الصفةَ هنا عَمَلَ فعلِهَا وإنْ لم تَجْرِ عليه.

الثَّاني: أنها مشبهةٌ باسم الفاعل في الأحوال الثلاثةِ الرفعِ والنَّصْبِ والجرِّ[(١)]، وبه قالَ الأستاذُ أبوعلي[(٢)] وابنُ جني[(٣)]، ووجهُهُ: أنَّ الصفةَ لما كانت غيرَ جاريةٍ على فعلِهَا في الحروفِ والحركاتِ، لم يَصِحَّ أن تَعمَلَ عمَلَهُ في رفعٍ ولا نَصْبٍ، فاحتيجَ إلى تشبيهها باسم الفاعل في الرفعِ، كما احتيجَ إلى تشبيهِهَا به في النَّصْبِ، وأهلُ هذا القولِ يَرَونَ أنَّ عاملَ الرفعِ في الظَّاهرِ يُشتَرَطُ فيه الجَرَيَانُ على فعلِهِ، ولذلك احتَاجُوا إلى تشبيهِهِ باسم الفاعلِ إذا عَمِلَ الرفعَ في الظَّاهرِ، إذ ليسَ بجارٍ على فعلِهِ.

التنبيه الثاني:

اختلفُوا في الجرِّ في هذا البَابِ على ثلاثةِ أقوالٍ :

الأوَّل: لابنِ السِّيْدِ وأبي عليٍّ الشَّلَوبين[(٤)] وأكثرِ أصحابِهِ أنَّ الجرَّ مِن نَصْبٍ؛ لأنهم رأَوا أنَّ هذه الصفةَ بأصلِهَا لا تَعمَلُ نصباً، وإنما أصلُهَا أن تَعمَلَ رفْعاً، إلا أنه لما تحمَّلَت الصفةُ ضميرَ الموصوفِ، بَقِيَ الاسمُ الظَّاهرُ فضلَةً، فنصبُوهُ على التشبيه

---

(١) وهو قول الزجاجي وأبي علي. انظر: الجمل ٩٤، والإيضاح: ١٧٧، وراجع: البسيط ١٠٧٥/٢ ، وقد رد عليهما ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ .

(٢) كان على المصنف أن يقدم ذكر ابن جني لأنه متقدم على الشلوبين، كما فعل أبو حيان حيث قال: « ...وهو ظاهر كلام أبي الفتح، واختيار الأستاذ أبي علي » ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣.

(٣) لم أقف عليه .

(٤) شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٨٨٥/٢، وانظر: البسيط ١٠٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

بالمفعولِ بهِ، ثمَّ جَرُّوهُ كَمَا يُجَرُّ مَنصُوبُ اسمِ الفاعل، واستدلَّ ابنُ عُصفُورٍ[١] على

[٨٨/أ]

صحَّةِ / هذا المذهبِ بجواز قولِكَ: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوجهِ، بالتاء وجرِّ «الوجه»، فلو كانَ الجرُّ من رفْعٍ لم يَجُزْ دُخُولُ التَّاء، إذ لا يَجُوزُ: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وجهُهَا، بالتاء ورفْعِ « الوجه » وإنما يجوزُ بإسقاطِ التَّاء، وقد نُوزِعَ في هذا الدليل؛ لأنَّ التاءَ إنما دخلَت في الجرِّ لتَحَمُّلِ الصفةِ ضميرَ الموصوف فَطَابقَتْهُ، وليست في الرفعِ مُتَحَمِّلةً له، والصفةُ إذا تحمَّلَتْ ضميرَ الموصوف طابَقَتْهُ، وإذا لم تتَحَمَّلْهُ لم تُطَابِقْهُ[٢].

الثَّاني: للسُّهَيلي[٣]، وهو ظاهرُ [كلامِ][٤] ابنِ مالكٍ أنَّ الجرَّ مِن رفْعٍ، فإذا قُلتَ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، فالأصلُ الرفعُ، ثم نُقِلَ إلى الجرِّ، ثمَّ نُقِلَ إلى النَّصْبِ، وردَّ: بأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيء إلى نَفْسِهِ؛ لأنَّ « الحسَنَ » هو « الوَجهُ » ، فإذا أُضيفَ إليه فكأنَّهُ أُضيفَ إلى نَفْسِهِ[٥].

أُجِيبَ[٦]: بأنَّ الوجهَ لم يُضَفْ إليه حتى سُلِبَ الرَّفعَ، وجُعلَ المضمَرُ مكانَه،

---

(١) شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٢) نقل المصنف هذه المنازعة باختصار عن أبي حيان في منهج السالك ٣٥٣ الذي ساق كلاماً طويلاً في ردِّ بعض المتأخرين على أدلة ابن عصفور .

(٣) لم أقف على رأيه فيما اطلعت من مؤلفاته، وانظره في التذييل والتكميل ٢٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، وارتشاف الضرب ٣٤٢/٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر شرح الجمل ٥٦٧/١، ٥٧٣ .

(٦) هذا من كلام الدباج صاحب القول الثالث الآتي بعد قليل، انظره في التذييل والتكميل ٢٢٠/٣ ، ومنهج السالك ٣٥٣ .

فكأنَّ الضميرَ هو صاحبُ الصفةِ، فسَاغَت الإضافةُ إلى « الوجه » إذ[١] صَارَ كأنَّهُ غيرُ « الحَسَن » .

الثَّالث: لأبي الحَسَنِ عليِّ بنِ جابرٍ الشَّهيرُ بـ« الدَّبَّاج[٢] » وأبي عبد الله بنِ هشَامٍ الأندَلُسِيَّين أنَّ الجرَّ يَحْتَمِلُ أن يكونَ من رفْعٍ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ من نَصْبٍ[٣] .

قيلَ: وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ[٤]؛ لأنه قالَ: « والجرُّ في هذا البابِ على وجهَين » ، فحَمَلَهُ بعضُهُم على أنه يجُوزُ أن يكونَ مِن رَفْعٍ أو مِن نَصْبٍ، واستنبَطُوا منه هذا المذهَب .

وحمَلَهُ ابنُ جنِي[٥] على أنَّ مُرادَهُ أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » محمُولٌ على « الضَّارِبِ الرجُل » ثم غَلَبَ « الحسَنِ الوجهِ » لكثرتِه، فصار كأنهُ أصلٌ، فحُمِلَ « الضَّارِبُ الرجل » عليه، فهو من غَلَبَةِ الفُروعِ الأصُولَ .

ولم يرضَ أبوعليٌّ الشَّلَوبين[٦] هذا التَّخريجَ مِن ابن جني وقال: ما مَثَلُهُ في هذه

---

(١) في الأصل: « إذا » .

(٢) اللخمي الإشبيلي المقرئ النحوي، أخذ عن أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف، وعنه أخذ ابنُ عصفور، كان من أجلاء مقرئي كتاب سيبويه، أقام متصدراً للاشتغال نحواً من خمسين سنة، ولما دخل الروم إشبيلية صلحاً هالَهُ نطقُ النواقيس وخرَسُ الأذان، فما زال يتأسفُ ويضطربُ إلى أن قضى نحبه سنة ٦٤٦ هـ. أخباره في: الذيل والتكملة ١٩٨/٥، وإشارة التعيين ٢١٢، ومعرفة القراء الكبار ٦٤٧/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) الكتاب ٢٠١/١، قال أبو الحسن الدَّبَّاج : « وقد قال سيبويه: إن الخفض أكثر في كلامهم وأقيس، فلو كان منقولاً من النصب لم يكن أقيسَ منه » منهج السالك ٣٥٣ .

(٥) الخصائص ٣٩٧/١، ٣٠٣ .

(٦) انظر: منهج السالك ٣٥٤ .

المسألةِ إلا كعُقَابٍ استَعْلَى إلى أقصَى / ما يمكنُهُ، ثم انقَضَّ علَى جَرَادةٍ. ثم [٨٨/ب]
حمَلَهُ الأستاذُ أبوعليٍّ على أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » قد تُقَدَّرُ إضافتُهُ أصليَّةً؛ لأنَّه يُعطِي الثبوتَ والاستقرارَ، فتكونُ إضافتُهُ مِن قَبِيل «نَزَلْتُ بنَفْسِ الجَبَلِ» و« قَبَضْتُ كلَّ الدَّراهِمِ » مما أُضِيفَ فيه الشيءُ إلى نَفْسِهِ، لاختلاف اللفظَين؛ لأنَّ المرادَ « بنَفْسِ الجَبَل »: الجَبَلَ، و« بكلِّ الدَّراهِمِ »: الدَّراهِمَ، وهذا لا يُتصوَّرُ في « الضَّارِبِ » لكونه لايُعطِي ثُبوتاً، فمِن هذا الوجه تكونُ إضافةُ «الضَّارِبِ الرجُلِ» محمولةً على إضافةِ «الحَسَنِ الوجهِ» التي قرَّرْنَاهَا، وقد يُضَافُ «الحَسَنُ الوجهِ» إضافةً غيرَ أصليةٍ، فتُحمَلُ على إضافة «الضَّارِبِ الرجل» الذي لا تُعطِي الثُّبوتَ، فَبَانَ لَكَ أنَّ الجرَّ في « الحسَنِ الوجهِ » من وَجهَين: بحُكْمِ الأصَالَةِ وبحُكْمِ التَّشبيه، وبانَ أيضاً أنَّ « الضَّارِبِ الرجُل » محمُولٌ على « الحسَنِ الوجهِ » في الإضافةِ الأصليةِ، فيكونُ فَرْعاً، وقد يُحمَلُ «الحسَنِ الوجهِ » عليه في الإضافةِ[1] الفرعيَّةِ فيكونُ أصلاً.

التنبيه الثالث:

ذكَرَ سيبويهِ[2] أنَّ الجرَّ في باب الصفةِ أكثرُ من النصب، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ النَّصْبَ فيه أكثرُ، وعلَّلُوا ذلك بأوجُهٍ :

الأول: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بعيدةٌ عن الفعل في المعنى؛ لكونها تُعطي الثبوتَ الذي لا يُعطيه الفعلُ، فاقتَضَى ذلك أن تكونَ أَولى بالجرِّ الذي لا يكونُ للفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه جارٍ على معنى الفِعل، فاقتَضَى أن يكونَ أَولى بالنَّصْبِ الذي هو للفعل.

الثَّاني: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لما كانت في الدرجة / الثالثةِ من العَمَلِ، كانت [٨٩/أ]

---

(١) في الأصل: « إضافة » .

(٢) الكتاب ١/١٩٤ .

أثقَلَ، فاختِير لها الأخَفُّ وهو الإضافةُ، ولما كان اسمُ الفاعل في الدرجة الثانيةِ كانَ أخفَّ، فاحتمَلَ الأثقلَ وهو عَمَلُ النَّصْبِ.

الثَّالث: أنَّ الصفةَ لما كانت لا تَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى، كانت أولى[1] بالجرِّ، بخلافِ اسمِ الفاعل، فإنه يَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى.

الرَّابع: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ مفتَقِرةٌ إلى الاسمِ بعدَها في بقاء المعنى، فكان أَولى فيه أن يكونَ مجروراً؛ لأنَّ المضافَ شديدُ الافتقار للمضاف إليه، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا يَفتَقِرُ إلى الاسم بعدَه في بقاء المعنى، فكان أَولى بالنَّصْبِ الذي لا يَفتَقِرُ إليه العامِلُ معنىً، ألا ترَى أنَّكَ إذا قلتَ: رجُلٌ حَسَنُ الوجهِ، كان المعنى على أنَّ الحُسْنَ لـ« الوجه » لا للرَّجُلِ نَفْسِهِ، فلو حَذَفْتَ الوجهَ فقلتَ: رجُلٌ حَسَنٌ، صار المعنى أنَّ الحُسْنَ لـ«رجل» لا لـ« الوجه » بخلاف اسم الفاعل، فإنكَ إذا قلتَ: رجُلٌ ضارِبٌ عَمْراً ثمَّ حَذَفْتَ « عَمْراً » فقلتَ: رجُلٌ ضَارِبٌ لم يَتغيَّر المعنى على ما كان عليه، إذ المرادُ على كل حالٍ أنه ضاربٌ لغيرِه، وذلكَ حاصِلٌ، سَواءٌ ذُكِرَ المضروبُ أم لا.

التنبيه الرابع:

يجوزُ أن يُتبَعَ معمُولُ الصفة بجميعِ التوابع إلا النعتَ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ مِن العرَب، قاله الزَّجَّاجُ[2]، فلا يُقَالُ: جاءني زَيدٌ الحَسَنُ الوجهِ الجميلِ، على أنَّ « الجميلِ » صفةٌ لـ« الوجه ».

فإن قيلَ: فقد جاءَ في حديث الدَّجَّالِ: « أَعْوَرُ عينِهِ اليُمْنَى[3] »، فـ« اليُمْنَى » صفةٌ

---

(١) في الأصل: « إلى أولى » و(إلى) مقحمة لا معنى لها .

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وارتشاف الضرب ٢٤٨/٣ .

(٣) تقدم في صفحة: ٢٤٥ .

لـ« العين » وهي معمولةٌ للصفة المشبَّهَة ؟

فالجوابُ: أنَّ « اليُمنَى » خَرَجَ مَخرَج البَيَان، كأنه لما قالَ: « أَعْوَرُ عَينِهِ » قالَ قائِلٌ: أيُّ عَينَيه؟ قيلَ: اليُمْنَى، أي: هي اليُمْنَى .

واختلفُوا في مَنْعِ النَّعتِ هنَا فقِيلَ: إنما امتَنَعَ هنَا لأنَّ معمُولَ / الصفَةِ لما كانَ [٨٩/ب] سَبِبياً غيرَ أجنبيٍّ، أشبَهَ الضميرَ لكونه أبداً مُحَالاً على الأوَّلِ وراجعاً إليه، والضميرُ لا يُنعَتُ، فالذي أشبَهَهُ لا يُنعَتُ[١]، وقيلَ: لأنَّهَا ضعيفةٌ في العَمَل؛ لأنَّهَا في الدرجة الثالثة مِن العَمَل، فلم تَقْوَ أن تَعمَلَ في الموصوف والصفة[٢].

فإن قيلَ: فتراها تَعمَلُ في المؤكَّدِ والتأكيد ؟

فالجوابُ: أنَّ المؤكَّدَ والتوكيدَ كالشيء الواحد؛ لأنَّ التوكيدَ لم يَدُلَّ على معنًى زائدٍ في المؤكَّد، بخلاف الصفة .

وإذا أتبعتَ معمولَ الصفة وهو مجرورٌ بتابعٍ غيرِ النعتِ، أتبعتَهُ على اللفظ، ولا تُتبعُهُ على الموضع، فتقولُ: مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ نَفْسِهِ، والقَوِيِّ اليَدِ والرِّجْلِ، بخفض « نَفْسِهِ » وخفض « والرجُلِ » على لفظ « الوجه » و« اليد »، ولا يجوزُ رفعُهُما على موضِعِ « الوجه » و« اليد »؛ لكونهما يجوزُ فيهما الرفعُ، وأجازَ ذلك الفرَّاءُ[٣].

المسألة السادسة: في مطابقة الصفة للموصوف في هذا الباب :

ولا تخلو الصفةُ أن ترفعَ ضميرَ الموصوف أو ظاهراً سببياً، فإن رفَعَتْ ضميرَ الموصوفِ تَعَيَّنَتْ مُطَابقَتُهَا له في الإفراد والتثنيةِ والجمْعِ والتذكير والتأنيثِ،وسَواءٌ

---

(١) حكى ذلك الشيخُ بهاءُ الدين محمد بن النحاس الحلبي عن عبد الله الإسكندراني (من تلاميذ ابن بري). انظر: التذييل والتكميل ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٣٦٦ .

(٢) حكاه أبو حيان عن بعض أصحابه. انظر المرجعين السابقين .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٤٨/٣، وانظر: المرجعين السابقين .

كانت الصفةُ للموصوف أو لشيءٍ مِن سببِهِ،والسببيُّ غيرُ مرفوعٍ، فمثالُ ما كانت الصفةُ فيه للموصوف: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ، وبرجُلَين حَسَنَيْنِ، ورجَالٍ حَسَنِينَ، وبامرأةٍ حَسَنَةٍ، وبامرأَتَين حَسَنَتَين، وبنسَاءٍ حَسَنَاتٍ .

ومثالُ ما كانت الصفةُ فيه لشيءٍ من سَبَبِهِ، والسببي غيرُ مرفوع: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ غِلْمَاناً، وبرجلَين حَسَنَين غِلْمَاناً، وبرجَـــال حَسَنِينَ غِلْمَاناً، وبامرأةٍ حسنةٍ غلماناً، وبامرأَتين حسنَتَين غلماناً / ونَسَاءٍ حَسَنَاتٍ غِلمَاناً، إلا أن يمنعَ مِن [٩٠/أ] المطابقة في شيء من ذلك مانعٌ كـ« جريح » فإنه لا يقبل التأنيث، وكـ« ربعةٍ » فإنه لا يقبل التذكير، وإنما اشترطنا في المطابقة أن يكون السببيُّ غيرَ مرفوعٍ؛ لأنه لو كانَ مرفُوعاً لم تكُن الصفةُ متَحَمِّلَةً ضميرَ الموصوف .

هذا الذي قرَّرْنَا هو الصحيحُ، فإن جاءَ ما ظاهرُهُ أنَّ الصفةَ غيرُ مطابقَةٍ للموصوفِ في هذا النَّوع أُوِّلَ، فمِنْ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

يَا لَيلَةً خُـــرْسَ الدَّجَاجِ شَهِدْتُهَا بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي(١)

فقالَ: « خُرْسَ » فجَمَعَ، وكان حقُّهُ أن يقُولَ: خَرْسَاءَ؛ لأنَّ الصفَةَ فيها ضميرُ الموصوف، وهو مُفْرَدٌ، وفيه تأويلان:

أحدُهُمَا: أنَّ خُرْساً مُفْرَدٌ وليسَ بجمْعٍ، وأصلُهُ: خُرُسٌ بضم الراء كعُنُق، تُوصَفُ به الواحدَةُ المؤنَّثَةُ يُقَالُ: لَيلَةٌ خُرُسٌ إذا لم يُسْمَعْ فيها صَوتٌ، ثم سُكِّنت الرَّاءُ تخفيفاً فالتَبَسَ بالجمْعِ وليسَ بجمعٍ(٢).

الثَّاني: أنَّ خُرْساً جَمْعٌ إلا أنَّ الليلةَ لطولها كأنَّ كلَّ جزْءٍ منها ليلةٌ، فأُجرِيَ

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المسائل البصريات ٥٦٣/١، والصحاح (بغدذ)، والمقرب: ١٥٤، وشرح الجمل ٥٦٨/١، وشرح التسهيل ٢٦٤/١، ١٠١/٣، ومنهج السالك ٣٥٦، والمساعد ٢٢١/٢. أراد: أن لا صوتَ فيها .

(٢) ينظر أدب الكاتب: ٥٣٦-٥٣٧، وشرح الجمل ٥٦٨/١، ومنهج السالك: ٣٥٦ .

عليها الجَمْعُ لذلك[١]، ونظيرُ هذا البيتِ قولُ الآخَرِ:

إنَّ الَّتي هَـــامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ[٢]

فـ« خُرْسُ » فيها ضميرُ الموصوف، وهـو مُضْمَـرٌ، وتخريجُهُ على التـأويل الأوَّلِ، والبيتانَ مِن الطَّويلِ، دَخَلَهُمَا الخَرْمُ[٣] .

فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبيُّ مفرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعـاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فإنْ كانَ مثنىً فالفصيحُ الإفرادُ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ أَبَوَاهُ، وتجوزُ التثنيةُ علـى لغـةِ مَـن يُلحِـقُ علامةَ التثنيةِ في الفعل[٤]، ومنه قولُهُ:

أُلْفِيَتَا عيناكَ عندَ القَفَا[٥]

فتقولُ: مَرَرْتُ برجُل حَسَنَينِ أبواه، بتثنية حَسَن .

/ وفَصَّلَ الكوفيُّـون فقَـالُوا: إنْ كـانت الصِّفَـةُ ممـا لا يُجمَـعُ بـالواو والنُّـون [٩٠/ب]

---

(١) وهذا التأويل منسوب إلى أبي علي رحمه الله. انظر شـرح الجمـل ٥٦٨/١، ومنهـج السـالك ٣٥٦، وفي المسائل البصريات ٥٦٧/١ قال أبو علي: « وإنما قالَ: خُرْس فجمَعَ؛ لأن خَرَسَـها خَرَسَهُنَّ، فلذلك جاز ».

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٣) الخَرْمُ: حذفُ أول متحركٍ من الوتـد المجمـوع في أول البيـت، هـذا عنـد الخليـل، وعرَّفـه ابـن القطاع بقوله: هو إسقاط المتحرك الأول من الجزء الأول من البيت، واعـترض علـى تعريـف الخليل بعد أن أورده بقوله: « وهذا يختل عليه؛ لأنه قد جـاء في أشـعار العـرب الفصحـاء غـير ذلك ... » انظر البارع لابن القطاع ٩٣، ٩٥، والكافي ١٤٣ .

(٤) وهـي لغـة طيـئ وأزد شـنوءة. انظـر الكتـاب ٤١/٢، وشـرح التسـهيل ١٠٠/٣-١٠١، وارتشاف الضرب ٣٥٤/٣ .

(٥) من السريع، وهو لعمرو بن نعامة بن غياث بن مِلْقَـط الطـائي (شـاعر جـاهلي، لـه ترجمـة في معجم الشعراء: ٢٣٥) . وعجزه:

أولى فأولى لكَ واقِيَهْ

والشاهد في : النوادر: ٢٦٨، والصاحبي: ١٨٥، وتأويل مشكل القـرآن: ٤١٧، وأمـالي ابـن الشجري ٢٠١/١، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٣، ومنهج السـالك ٣٦٧، وارتشـاف الضـرب ٢٤٩/٣، والتصريح ٢٧٥/١، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٦، والخزانة ٢١/٩ . .

كأَعْوَر، وَجَبَ تثنيتُهَا فتقولُ: مـرَرْتُ برَجُـلٍ أَعْوَرَيـنِ أَبـوَاهُ، وإنْ كـانت تُجمَـعُ الجَمْعَين أُفْرِدَتْ .

وإنْ كانَ السَّبَبِيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غـيرَ عـاقِلٍ، فـلا تخلُـو الصِّفَـةُ أنْ تكـونَ مما يُجمَعُ جمعَ التَّكسِيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كـانت الصِّفَـةُ مما يُجمَـعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحـو: شَـرَّابٌ فـالإفرادُ[1]، تقـولُ: مَـرَرْتُ برجُـلٍ شَـرَّابٍ آبـاؤُهُ، ويجوزُ جمعُ السلامةِ فتقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ شَرَّابينَ آباؤُهُ، وهو ضَعيفٌ؛ لأنه على لغة « أكلُوني البراغيثُ ».

فإنْ كانَتْ مِمَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأوَّل: لسِيبويهِ[2] ـ نَـصَّ عليـه في بعـضِ نُسَـخِ « الكتـاب » ـ والمـبرِّدِ[3]، وأبـي موسى الجزوليِّ[4]، وابنِ مالكٍ[5]: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ، فتقولُ فيمَـا يَقْبَـلُ الجَمْعَين: مَرَرْتُ برَجُلٍ كِرَامٍ أعمَامُهُ، وإنْ شِئْتَ أفردْتَ نحو: مَـرَرْتُ برجُـلٍ كَرِيـمٍ أعمَامُهُ، ويَضْعُفُ أنْ يُجْمَعَ جَمْعَ سَلامَةٍ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ كَرِيمِين أعْمَامُهُ؛ لِكَونِـهِ على طريقة « أَكَلُوني البراغيثُ » .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٣ .

(٢) الكتاب ٢/٤٣ قال سيبويه: « واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحـو: حَسَـن وحِسَـان فإن الأجودَ فيه أن تقولَ: مررْتُ برجلٍ حِسَانٍ قومُه » وذكَرَ السيرافيُّ أنَّه في بعـض النسـخ أنَّ هذا الفصلَ ليس من كلام سيبويه، بل هو شرحٌ . انظر: شرح الكتاب ١/٥٧٦ (مخطوطة دار الكتب ـ ١٣٦ نحو) .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٠، والهمع ٥/١٠٢ .

(٤) المقدمة الجزولية: ١٥٢ .

(٥) شرح التسـهيل ٣/١٠٠ . وهـو اختيـار ابـن أبـي الربيـع في الملخـص: ٥٥٩، وانظـر: منهـج السالك ٣٦٨ .

وتقولُ فيما لا يَقبَلُ إلا التَّكسيرَ: مرَرْتُ برجُلٍ صُبُرٍ آباؤُهُ وحِسَانٍ أَثْوَابُهُ[١]، ويجوزُ الإفرادُ نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ صَبُورٍ آباؤُهُ وحَسَنٍ أثوَابُهُ[٢]، ومَنَعَ الكوفيُّونَ الإفرَادَ في هذا الذي لا يَقْبَلُ إلا التَّكسيرَ، والتَزَمُوا فيه الجَمْعَ، وهم محجُوجُونَ بالسَّمَاع قال تعالى: ﴿ خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ﴾[٣] و﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ ﴾ وهُمَا في السَّبْعِ[٤]، قال الشَّاعرُ:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوجُهُهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّ[٥]

فقالَ: « حَسَنٍ » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخَرُ:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهْ[٦]

فقالَ: « طويلاً » و« شَديداً » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخَرُ:

/ قَرَنْبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لَئِيمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدِ[٧] [٩١/أ]

---

(١) الأجود فيه الجمع. انظر الكتاب ٢/٤٣ .

(٢) الكتاب ٢/٤٢ ومثّله سيبويه بقوله: « مررتُ برجلٍ أعورَ آباؤُهُ » قال: « كأنك تكلّمتَ به على حد أعورِينَ وإن لم يُتكلّم به » .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٧ .

(٤) (خاشِعاً) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، و(خشَّعاً) قراءة باقي القراء من السبعة. انظر السبعة ٦١٧-٦١٨، وحجة القراءات ٦٨٨ .

(٥) من الرَّمَل، ولم أقف على قائله، والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٢٧، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢٠٧ وروايته: « قديماً ورثناه » « شداداً دعائمه » وقبله:

وَمَا زَالَ بَانِي العِزِّ مِنَّا وبَيْتُهُ وفي النَّاسِ بَاني بَيتِ عِزٍّ وهَادِمُهْ

والشاهد في الكتاب ٢/٤٤، وشرح أبياته ١/٤٩٢، وتكملة الإيضاح ٢٩٨، ٣٤٤، وإيضاح شواهده ١/٥٠٨، ٥٩٠، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٧) من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٧٥، وروايته: « قرنبى يسوفُ » أي: يشم، والبيت من مناقضة بينه وبين جرير، والشاهد في الكتاب ٢/٤٤، والاستدراك على أبنيته للزُّبيدي: ٩٨، وتكملة الإيضاح ٣٤٣، وإيضاح شواهده ٢/٥٨٦، ومنهج السالك ٣٦٧ .

فقَالَ: « لَئِيمٌ » فَأَفرَدَ، والقَرَنْبَى: دُوَيبَّةٌ مُسْتَقْبَحَةٌ تُشْبِهُ الخُنْفُسَاء، والمُقْرِفُ: الذي أَبُوهُ ليسَ بعَرَبِيٍّ، والقُعْدُدُ هُنَا ذَمٌّ، المُرَادُ به ابنُ الشَّيخَين الهَرِمَين، فَيُعَاب لكَونِهِ ضَعيفَ القُوَّةِ والتَّركِيبِ.

المذهبُ الثَّاني: لجُمهُورِ النَّحويين واختارَهُ الأُستَاذُ أبوعلي[1]: أنَّ الإفْرَادَ أَحْسَنُ مِن التَّكسيرِ، والتَّكسيرُ أَحْسَنُ مِن جمْعِ السَّلامة، قالوا[2]: لأنَّ الصِّفَةَ تَنَزَّلَتْ مَنزِلَةَ الفِعْلِ، والفِعْلُ يُفرَدُ إذا كانَ الفاعلُ مجمُوعاً، فَإفْرَادُ الصِّفَةِ أَولى، وجمعُ التَّكسيرِ يجرِي مَجْرَى المُفْرَدِ فهو دُونَه، وجمعُ السَّلامةِ يُؤدِّي إلى لُغَة « أَكَلُوني البراغيثُ » فهو في الدَّرجةِ الثَّالثةِ فَضَعُفَ، قالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[3]: وهذا المذهَبُ هو القياسُ، لكنَّ نَقْلَ سِيبويهِ يَرُدُّهُ.

المذهب الثَّالث: التَّفْرِقَةُ؛ وهي أنَّ الصِّفَةَ إن كانت تابعةً لجمْعٍ، كانَ التَّكسيرُ أولى من الإفْرَادِ نحو: مَرَرْتُ برِجَالٍ كِرَامٍ قَومُهُم، وإنْ كانت تَابِعَةً لمُفْرَدٍ كانَ الإفْرَادُ أَولى مِن التَّكسير نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ كَرِيمٍ آباؤُهُ، وجمْعُ السَّلامَةِ فيهمَا ضَعِيفٌ لِمَا تَقَدَّمَ .

المسألة السابعة: في تصويرِ مسائلِ هذا البابِ، وفي معرفة الممتنعِ منها، والمختلَفِ فيها، والجائزِ:

أمَّا تصويرُ مسَائِلِهَا فنقولُ: إنَّ الصِّفَةَ لا تخلُو أنْ تكونَ معرَّفَةً باللام أو لا، والمعمولُ مع كلِّ واحدٍ منهما إمَّا أنْ يكونَ مُعَرَّفاً باللام أو مُضَافاً أو مُجَرَّداً منهُمَا، فهذه سِتٌّ[4] مَسَائلَ مِن ضَرْبِ اثنَين في ثلاثةٍ، والمعمُولُ في هذهِ الأقسَامِ السِّتَّةِ إمَّا

---

(١) انظرالتوطئة: ٢٤٥ . واختاره أيضاً أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٢) ذكره الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٤) في الأصل: « ستة » .

مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرورٌ، فهذه ثماني عَشْرَةَ مَسْألةً مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ستَّةٍ .

وأمَّا تقسِيمُهَا: فإنَّها تَنقَسِمُ / إلى ممتَنِعٍ ومختَلَفٍ فيه وجَائِزٍ: [٩١/ب]

أما الممتنع فمسألتان:

الأولى: « الحَسَنُ وَجْهٍ » بتعريف الصِّفَةِ وتنكير الوجهِ مجروراً بالإضافةِ، وإنما امتَنَعَتْ لإضَافَةِ ما فيه الأَلِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه أَلِفٌ ولامٌ، وليسَ ذلك مَعهُوداً في كلامِهِم[(١)].

الثَّانية: « الحَسَنُ وَجْهِهِ » بتعريفِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُولِ المضَافِ إلى الضَّميرِ، وإنما امتَنَعَتْ لأنَّه اجتَمَعَ فيها مكروهَان: تَكرَارُ الضَّميرِ الفَاعِلِ والمضَافِ، والجمْعُ بينَ الأَلِفِ واللامِ والإضافةِ[(٢)]، وقد جَوَّزَ ابنُ الخبَّازِ هذه المسألَةَ، قالَ في «النهاية[(٣)]»: إنه يجوزُ عِندِي: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهِهِ، قالَ: لأنَّ الهاءَ في «وَجهِهِ» قامَت مَقَامَ « الرَّجُل »، وكأنَّكَ قلْتَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الرَّجُلِ، وهَذا

---

(١) في التذييل والتكميل ٣/٢٢٥: « قال الفراء: القياس يقتضي جوازه — يعني جواز الحسنُ وجهٍ — لأن الإضافة لَمَّا لم يكن لها تأثير في لحاق التعريف بالإضافة إلى النكرة، لا يكون لها تأثير في لحاق التعريف كذلك ... وقال السيرافي: لا يبعد إضافة المعرَّف إلى المنكر نحو قولنا: يا حسنَ وجهٍ، معرَّفٌ بالنداء، قيل: وهذا غلطٌ ... » وانظر شرح السيرافي ٢/١٥ (مخطوط) .

(٢) وعللها ابنُ النحوية بقوله: « امتنعت لأن إضافتها لفظية، أو هي إضافة صفة إلى معمولها، ولم تفد فيها خفة بالإضافة، فامتنعت لذلك » شرح الألفية لوحة (٢١٠) .

(٣) وهو كتاب موسوعي جليل، شرح فيه مختصراً له في النحو اسمه « الكفاية » ، وقد قمت بتحقيق جزء منه (في مرحلة الماجستير). والنص في النهاية لوحة (١٩٨)، إلا أن ابن الخباز رحمه الله قد عقب على هذه المسألة بقوله: « وهي باطلةٌ من وجهَين »، ثم عقب على تصريحه بإجازة هذه المسألة فقال: « وقد ذكرتُ قُبيلَ هذا أنها تجوزُ، وذلك على ضعفٍ، وفيه احتمالٌ بعيد، ولا أُنكِرُ قوَّةَ ما قالهُ جمهورُ النحويينَ وجودتَهُ » .

جائِزٌ؛ لأنَّ المضَافَ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ كالألِفِ واللام، ألاَ تَرَى إذ تقولُ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ وَجْهِ الأَخِ، فيَكونُ كقولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ. انتهى.

قلْتُ: وفي جَوازِ هذه المسألَةِ خَرْقُ إجماعِ النَّحْوِيِّين .

وأمَّا المختَلَفُ فيه فقولُكَ: « حَسَنٌ وَجْهِهِ » بتنكيرِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُول، وإضافةِ المعمُولِ إلى الضَّمير، وقد تَقَدَّمَ[1] ما فيها من الخلافِ عندَ ذِكْرِ أنواعِ المعمُولاَتِ في النَّوعِ المُضَافِ إلى ضَميرِ الصِّفَةِ .

وأمَّا الجائزُ فالخَمْسَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً الباقِيَةُ، وهي تنقَسِمُ إلى أَحْسَنَ وحَسَنٍ وقَبيحٍ:

أما الأحسن: فما كانَ فيها ضميرٌ واحِدٌ إمَّا في الصِّفَةِ وإمَّا في المعمُول، وإنما كانَ أَحْسَنَ؛ لأنَّه حَصَلَ فيه ما يُحْتَاجُ إليه مِن الضَّميرِ مِن غيرِ زيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على تِسْعِ مَسَائِلَ:

(حَسَنٌ وَجهُهُ) برَفْعِ الوجهِ وإضَافَتِهِ إلى الضمير .

(حَسَنٌ الوجهَ) / بنَصْبِ الوَجْه . [٩٢/أ]

(حَسَنُ الوجهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(حَسَنٌ وجهاً) بنَصْبِ الوَجْه .

(حَسَنُ وجهٍ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهُهُ) برَفْعِ الوَجْهِ والإضافةِ إلى الضمير .

(الحَسَنُ الوَجْهَ) بنَصْبِ الوَجْه .

(الحَسَنُ الوَجْهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهاً) بالنَّصْبِ .

وأمَّا القِسْمُ الحَسَنُ: فمَا كانَ فيها ضميرَان: ضميرٌ في الصِّفَةِ وضميرٌ في

---

(١) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٨ .

المعمُول، وإنما كانَ حَسَناً لا أَحْسَنَ؛ لأنَّهُ نَازِلٌ عن رُتْبَةِ الأَحْسَنِ لِمَا فيه من زِيَادةٍ لا يُحْتَاجُ إليها، وهي أَحَدُ الضَّمِيرَين، إلا أنه ليسَ بقَبِيحٍ، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على مسألتين:

(حَسَنٌ وَجْهَهُ) بنَصْبِ الوجه .

(الحَسَنُ وَجْهَهُ) .

وأمَّا القِسْمُ القَبِيحُ: وهو مالا ضميرَ فيها، وإنما قَبُحَ لكونِهِ صارَ كالأجنَبِيِّ عن الموصُوفِ لِعَدَمِ الضَّمير، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على أربعِ مَسَائِلَ المعمُولُ فيها مَرفُوعٌ:

(حَسَنٌ الوَجْهُ) .

(حَسَنٌ وَجْهٌ) .

(الحَسَنُ الوَجْهُ) .

(الحَسَنُ وَجْهٌ) .

وأمَّا المختلَفُ فيها: وهي « حَسَنٌ وجهِهِ » بخفض الوجه، فإنْ قلنا بجوازِهَا، فتكونُ مِن قَبِيلِ (الحَسَن) ؛ لكونِهَا مشتَمِلَةً على ضَمِيرَين .

تنبيه :

إذا كانَ الضَّميرُ في المعمُولِ، فلا يكونُ إلا بارِزاً؛ لأنَّهُ مخفُوضٌ بالإضَافِةِ، والضَّميرُ المخفُوضُ لا يَستَتِرُ، وإذا كانَ الضَّميرُ في الصِّفَةِ، فلا يكونُ إلا مُستَتِراً.

واعلَمْ أنَّ تصويرَ هذِهِ المسائِلِ على الثَّماني عَشرَةَ مَسأَلَةً إنما ذلك بِلَحْظِ التَّعريفِ والتنكيرِ في الصِّفَةِ والمعمُولِ، وبِلَحْظِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ في المعمُولِ، وأمَّا إنْ أَخَذْنَاهَا بِلَحْظِ الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ والتَّذْكيرِ والتَّأْنِيثِ في الصِّفَةِ، وبحَسَبِ تَنَوُّعِ المعمُولاتِ الاثني عَشَرَ التي ذَكَرْنَاهَا مرفُوعَةً ومنصُوبَةً ومجرُورَةً مُذَكَّرَةً ومُؤَنَّثَةً، فَتَنْتَهِي إلى عَدَدٍ كَبِيرٍ؛ وذلك أنْ نَقُولَ: / الصِّفَةُ إمَّا مُذَكَّرَةٌ أو [٩٢/ب]

مُؤَنَّثَةً، فإنْ كانت مُذَكَّرَةً، فتكُونُ مُفرَدَةً ومُثَنَّاةً ومجمُوعَةً، فهذه ثلاثةٌ كلٌّ واحدةٍ منها يُمكِنُ أن تكونَ مَعرِفَةً أو نَكِرَةً، فهذه ستَّةٌ مِن ضَرْبِ اثنَين في ثلاثة، وكلٌّ واحِدَةٍ مِن السِّتَّةِ يُمْكِنُ أنْ تكونَ مَرفُوعَةً أو منصُوبَةً أو مجرُورَةً، فهذه ثمانيةَ عَشَرَ من ضَرْبِ ثلاثةٍ في سِتَّةٍ، وكُلٌّ واحدةٍ مِن الثَّمانيةَ عَشَرَ يُمْكِنُ أن تكونَ لِعَاقِلٍ أو لغيرِ عَاقِلٍ، فهذه ستٌّ وثلاثون مَسْأَلَةً مِن ضَرْبِ اثنَين في ثمانيةَ عَشَرَ، وإن كانت مُؤَنَّثَةً فكذلك، فيَنتَهِي إلى اثنَتين وسَبعِين مَسْأَلَةً .

وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ[1]، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤَنثةً، فَتَنْتَهي إلى أربعٍ وعشرِين، وكلٌّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلٌّ واحدةٍ منها إما مُفرَدٌ أو مثنًّى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلٌّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلٌّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٍ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلٌّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِن أنواع الصِّفَةِ الاثنين والسَّبعَين، فَتَنتهي إلى اثنَين وستِّينَ أَلْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً[2]، هذا مع ما تَرَكْنَاهُ مِن حَذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام .

وقَد حَصَلَ المقصُودُ مِن فَتحِ / هذا البابِ، فَمَنْ لَهُ فِطْنَةٌ لم يَخْفَ عليه شيءٌ [٩٣/أ] من ذلك بَعْدَ هذا التقدير .

---

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ .

(٢) الصحيح أنه ينتهي إلى اثنتين وستين ألف مسألة ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨) .

وَلْنَرْجِعْ إلى لَفْظِ المصنِّفْ .

قوله:

« ويُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِ الاسْمُ الصِفَهْ »

ذَكَرَ أنَّ من الصفاتِ ما يُشبَّه باسم الفاعل في العَمَل، وقد تقَدَّمَ وجوهُ الشَّبَه مفصلةً، فـ « اسمَ الفاعل » منصوبٌ على أنه مفعولٌ مقدَّمٌ، و « الاسم » فاعلٌ، و« الصفة » صفةٌ للاسم، وقَطَعَ ألفَ « الاسم » ضرورةً. ويُروَى:

« ويُشبهُ اسمَ الفاعلين اسمٌ صِفَهْ »

والإعرابُ واحدٌ، وقد سَلِمَ من قطع ألِفِ الوصْل. وقوله:

«كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَو مَعْرِفَهْ»

يعني كيفَ أتت الصفةُ من التنكير أو التعريفِ، فشبهُهَا باسم الفاعل سائغٌ على أي حالةٍ كانت من الحالتَين . وقوله:

« في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ »

تعرَّضَ إلى الفارق بين الصفةِ واسمِ الفاعل، فذَكَرَ أنَّ الصفةَ لا تَعمَلُ إلا في سببي نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ غلامُهُ، ولا يجوزُ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ غلامُ عَمْرٍو، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يَعمَلُ في السببي والأجنبي، ولا شكَّ أنَّ المشبَّهَ لا يَقْوَى قوَّةَ المشبَّهِ به، فاتَّسَعَ مجالُ اسم الفاعل في المعمُول، وضاقَ مجالُ الصفة في المعمُول فلم تَعمَلْ في الأجنبي، وقد تقدَّمَت الفروقُ التي بينَهما مستوفاةً. وقوله:

«إِذْ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ»

الضميرُ في الأفعال الثلاثةِ عائدٌ إلى الصفة،و« إذ » هنا للتَّعليل، فمرادُهُ: أنَّ الصفةَ شُبِّهَتْ باسم الفاعل؛لأنها تُفرَدُ وتُثنَّى وتُجمع وتُذكرُ وتُؤنثُ، كما يكونُ ذلك كلُّهُ في اسم الفاعل، فذكرَ خمسةَ أشياءَ من أوجه الشَّبَه ثلاثةٌ منصُوصٌ عليها، وهي

التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ، واثنان مفهومان وهما الإفرادُ والتذكيرُ، دلَّ على الإفراد بذِكْرِ الجمعِ، وعلى التذكير بذِكْرِ / التأنيثِ، وقد أنهَينَا وجوهَ الشَّبَهَ إلى [٩٣/ب] خمسةَ عشَرَ وجهاً فيما تقدَّمَ. وقوله:

« وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ »

تعرَّضَ في هذا البيت إلى إعراب المعمُولِ، فذَكَرَ أنَّ الأصلَ فيه الرفعُ، وقد يجوزُ جرُّهُ ونصبُه، فيُفهمُ منه أنَّ الأصلَ الرفعُ ثم الجرُّ ثم النصبُ، وقد تقدَّم الخلافُ في الجرِّ هل هو من رفعٍ أو من نصبٍ، أو يمكِنُ أن يكونَ من هذا أو من هذا، ويظهرُ أيضاً من كلامه أنَّ هذه الصفةَ إذا كانت رافعةً[1] مشبهةٌ باسم الفاعل، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الخلاف، وأن تشبيهَها في حال النصبِ والجرِّ مُتفقٌ عليه، ومن هذا البيت وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَه وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَهما يُؤخذُ تصويرُ مسائلِ الصفة، وهي على ما ذَكَرَ ستةٌ وثلاثون؛ لأنه ذكَرَ في عَجُزِ البيت الذي قبلَ هذَين البيتَين أنَّ الصفةَ تَعمَلُ نكرةً ومعرفةً، فجعَلَهَا نوعَين، وذكَرَ أنها تكونُ مفرَدَةً ومثنَّاةً ومجمُوعةً، صارت ستةً من ضَرْبِ اثنين في ثلاثة، ثم ذكَرَ بعد ذلك أنها تُذَكَّرُ وتؤنثُ، فنضرِبُ اثنين في ستة فيجيءُ اثنا عَشَرَ[2]، فهذه أنواعُ الصفة على ما ذَكَر، ثم ذَكرَ أن المعمولَ يُرفعُ ويجرُّ ويُنصبُ، فهذه ثلاثةُ أنواع في المعمول، نأخذُها مع كلِّ واحدٍ من الاثني عَشَرَ التي هي أنواعُ الصفَةِ، فنَنتهي إلى ستةٍ وثلاثين من ضَرْبِ ثلاثةٍ في اثني عَشَر. وقوله:

« تَقُولُ: زَيْدٌ حَسَنُ المَقَالِ »

---

(١) في الأصل: « مرفوعة » وهو خطأ .

(٢) في الأصل: « اثني » .

هذا تمثيلٌ للجرِّ، وقوله:

«وَهْوَ جَمِيلُ الوَجْهِ والفَعَالِ»

هذا أيضاً مثالٌ ثانٍ للجر، والفَعَال يمكِنُ أن يكونَ بفتح الفاء وهو الكَرَمُ، أو بكسرها جَمْعُ فِعْل، والأوَّلُ أنسَبُ؛ لعَطْفِ مُفْرَدٍ / على مُفْرَدٍ، والثاني أنسَبُ من [٩٤/أ] جهة مقابلتِهِ لـ «المَقَال» . وقوله:

«وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُه»

تنبيهٌ على ما قالَهُ من أنَّ الأصلَ الرفعُ .

وقوله: «وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ» قد كان قدَّمَ أنَّ النصبَ مسموعٌ فيه، فأرادَ هنا أن يأتيَ بشاهد السَّمَاع، فأعادَ ذكْرَ النصبِ توطئةً لذِكْرِ الشَّاهِدِ .

وقوله: «مِثَالُه شَنْبَاءُ أَنْيَاباً» هذا هو المثالُ الذي قَصَدَ ذِكْرَهُ، وهو مقطوعٌ من البيتِ المتقدِّمِ الذِّكْرِ، وهو قولُ أبي زُبيد:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[1]

والشاهدُ فيه نصبُ «أنياباً» وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا البيت وقوله:

«... ... ... وَجَاءَ نَصْبَا الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا»

تنبيهٌ على مثالين آخَرَين مسموعَين من العرب، وهما عَجُزُ بيتٍ لرؤبة[2] وهو قوله:

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يَخَافُ السَّبَّا

الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

---

(١) تقدم صفحة: ٢٧٠ .

(٢) ديوانه ص: ١٥ .

والشَّاهدُ نصْبُ « باباً » و « كلباً » والوَخْمُ: بالخاء المعجمة الثَّقيلُ، يصِفُ رجلاً بالثِّقَلِ ودناءة الأصل، ثم وصفَهُ بالبخل، فبابُهُ صَعْبٌ، وكلبُهُ عَقُورٌ لَمَنْ طَرَقَ بابَهُ، وهاتان علامتان من علاماتِ البُخْلِ؛ لأنَّ بابَ الكريمِ سَهْلٌ على من أرادَ الدخُولَ، وكلبُهُ ذَلُولٌ قد أَنِسَ بالضيوف. وضدُّ هذا ما قيلَ في عبد العزيز بنِ مروانَ[1] والدِ عُمَرَ:

لِعَبدِ العَزِيزِ عَلَى قَومِهِ ... وَغَيرِهِمُ مِنَنٌ وَافِرَهْ

فَبَابُكَ أَسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ ... وَدَارُكَ مَأْهُولَةٌ عَامِرَهْ

وَكَلْبُكَ آنَسَ بِالزَّائِرِينَ ... مِنَ الأُمِّ بِابْنَتِهَا الزَّائِرَهْ[2]

* * *

(١) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الأصبغ، أمير مصر لأبيه، وُلد بالمدينة، ثم تولى مصر سنة ٦٥ هـ، كان جواداً شجاعاً، توفي سنة ٨٥ هـ. أخباره في: ولاة مصر للكندي: ٤٨، والكامل لابن الأثير ١٧٧/٣، والخزانة ٤٧٩/٨ .

(٢) من المتقارب، وقد نسبت هذه الأبيات في الحيوان ٣٨٢/١، وديوان المعاني ٣٣/١ إلى عمران ابن عصام، وفي أمالي الزجاجي ٤٥، والأغاني ٣٣٣/١ إلى نُصيب بن رباح، والأبيات في ديوانه: ٩٩ مع اختلاف بعض الألفاظ .

[باب أفعل التفضيل]

٦١٥ - وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلاَّ شُذُوذاً قَدْ سُمِعْ

٦١٦ - فِي مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ في عَينِ الصَّفِي

٦١٧ - إِمَّا إِضَافَةٌ وَإِمَّا نَصْبا كَخَيرُ حَافِظٍ وَخَيرٌ عُقْبَا

/ الكلامُ على هذه الأبيَاتِ في مَسَائِلَ : [٩٤/ب]

الأولى: في حد اسم التفضيل وفي تسميته وفي صيغته :

أمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[1] فيه: هو الوصْفُ المَصُوغُ على أَفْعَلَ، الدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخرَ .

فقولُهُ: «الوصْفُ» جنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كانَ أو على غيرِهِ مِن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحمَرَ» و «أَرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفةً على وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَهُ تَزيدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والذي يَشتمِلُ عليه الحدُّ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفْضَلُ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو .

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجِبِ[2] فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٩٤، ومنهج السالك ٤٠٧ .

(٢) الكافية ص: ١٨٥ .

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يَشمَلُ كُلَّ اسمٍ اشتُقَّ مِن الفِعلِ كاسمِ التَّفضيلِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعُولِ والصِّفَةِ المشبَّهةِ واسمِ الزمانِ والمكانِ والآلةِ، وقولُهُ: «لموصُوفٍ» خَرَجَ به اسمُ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، فإنَّهَا وإنْ كانت مشتَقَّةً مِن الفِعلِ، إلا أنَّهَا لم تكُنْ جاريَةً على موصُوفٍ، وقولُهُ: «بزيادَةٍ علَى غيرِهِ» الضَّميرُ في «غيرِهِ» عائِدٌ إلى الموصُوفِ، وخَرَجَ به كُلُّ صفَةٍ مشتَقَّةٍ مِنَ الفِعلِ ما عدا اسمَ التَّفضيلِ، فإنَّهَا صِفَاتٌ مشتَقَّةٌ مِنَ الفِعلِ، جَارِيةٌ على موصُوفِهَا إلا أنَّهَا لا تَدُلُّ على زيادةٍ في الموصُوفِ / علَى غيرِهِ . [٩٥/أ]

ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ[1] على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زَيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَاهُ أنَّهُ يَضرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنَّه أكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَا وَضَعَت «أَفْعَلُ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو كذلك، وإنْ فُهِمَ مِن «ضَرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ .

ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ[2] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزِيَادَةٍ على غيرِهِ.

فقولُهُ: «مَا دَلَّ على حَدَثٍ» يَشمَلُ جميعَ المشتَقَّاتِ، وقولُهُ: «بأفعَلَ» أي بهذه الصِّيغَةِ، وخَرَجَ بـه ما ليسَ وزْنُهُ على أَفْعَلَ، قالَ صاحِبُ الحَدِّ: واحتَرَزْتُ به مِن أمثِلَةِ المبالَغَةِ، فإنَّهَا تُعطِي الزيادَةَ، إلا أنَّهَا ليستْ على وَزْنِ أَفْعَلَ فَخَرَجَتْ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ أمثلَةَ المبالَغَةِ لا تَدخُلُ عليه، فلا يَحتَاجُ أن يحترِزَ منه، وقولُهُ: «وزيادَةٍ على

---

(١) شرح ألفية ابن معط (مخطوط) لوحة (٢١٢) .

(٢) المصدر السابق .

غيرِهِ» ليَخرُجَ به نحو: «أحمَرَ» و«أرمَلَ» فإنَّهُ وإنْ كانَ على وَزْنِ أَفْعَلَ، لكنَّهُ لا يُفْهَمُ منه الزِّيَادَةُ على غيرِهِ .

وحَدَّهُ الشَّيخُ شهَابُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ شمسِ الدِّينِ أحمدَ بنِ خَليلٍ الخُوَيِّيِّ[1] فَقَالَ: هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل .

فقوله: «مِنَ الصِّفَاتِ» احترازٌ عمَّا هوَ على أفعَلَ مِنَ الأسماء نحو: «أَرْنَب» و«أَحْقَب» لحمَارِ الوَحْشِ، وقولُهُ: «للتَّفضيل» احترازٌ عمَّا كانَ على أَفعَلَ مِنَ الألوان «كأحمَر» أو العُيُوبِ «كأعمَى» أو بمعنى فاعل «كأعدَل» بمعنى «عادِل» ومنه قولُهُم: «الأَشَجُّ والنَاقِصُ أَعْدَلاَ بَنِي أُمَيَّةَ[2]»، أي: عَادِلا بني أُمَيَّةَ.

فإنْ قُلْتَ: / يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ [٩٥/ب] أَفعَلَ التَّفضِيل يُشترَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ .

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلامَ ليس علَى ظَاهِرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى

---

(١) نسبة إلى خُوَيٍّ من بلاد أذربيجان، قاضي دمشق وابن قاضيها، ولي قضاء القدس وحلب والديار المصرية، ثم نقل إلى قضاء الشام، من تصانيفه: « شرح على فصول ابن معط » ، وكتاب كبير يحتوي عشرين علماً، وله « نظم للفصيح » وغيرُه. توفي بدمشق سنة ٦٩٣هـ ، ودفن بتربته بالسفح. أخباره في: فوات الوفيات ٣١٣/٣، وبغية الوعاة ٢٣/١، والدارس ٢٣٧/١ .

وانظر كلامه في شرحه على فصول ابن معط صفحة (٣٠٢ ـ مخطوط)

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٥-٦، والمقرب ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، ووالأشج هو: عمر بن عبد العزيز، سُمي بذلك لشجة حافر دابة كانت بجبهته. والناقصُ هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سُمي بذلك لأنه نقص من أرزاق الجند وحَطَّ منها ، وانظر ما يأتي صفحة: ٣٣٧ .

الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ.

وأمَّا تسميتُهُ: فيُقَالُ له: اسمُ التَّفضيلِ وأفْعَلُ التَّفضيل، فَمَنْ قالَ اسمُ التَّفضيل[1] رَأَى أنَّهُ أَخَصُّ مِن أَفعَلِ التَّفضيلِ. ألاَ تَرَى أنَّ قولَكَ: أَفْعَلُ التَّفضيل شَامِلٌ لقولِكَ: زَيدٌ أَفضَلُ مِن عَمْرٍو. ولقولِكَ في التَّعجُّبِ: ما أفضَلَ زَيداً؛ لأنَّ كلاًّ منهُمَا على وَزْنِ أَفْعَلَ، وإنْ كان هذا اسماً وهذا فِعلاً، وكلٌّ[2] منهما يُعْطِي التَّفضِيلَ، بخلافِ قولِكَ: اسمُ التَّفضيل، فإنَّهُ لا يَشمَلُ إلا قولَكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِنْ عَمْرٍو، ومَنْ سَمَّاهُ بأَفْعَلِ التَّفضيلِ[3]، لَحَظَ فيه الصِّيغَةَ التي يكونُ علَيهَا.

وأمَّا صيغتُهُ: فهي علَى زِنَةِ أَفْعَلَ نحو: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، ولا يجوزُ حَذْفُ همزَتِهِ في الفَصيحِ مِن الكلامِ، إلاَّ مِن لَفْظَين وهُمَا: «خَيرٌ» و«شَرٌّ» تقولُ: زَيدٌ خَيرٌ مِن عَمْرٍو، وعَمْرٌو شَرٌّ مِن خَالِدٍ. الأصلُ:«أخْيَرُ» و«أَشَرُّ» فلمَّا كَثُرَ استعمالُهُمَا، حُذِفَت الهمزَةُ، ونُقِلَت حركَتُهَا إلى الفَاءِ فَقِيلَ: خَيرٌ وشَرٌّ، وتُنُوسِيَ فيهمَا الأصلُ، فلا يُقَالُ: أَخْيَرُ ولا أَشَرُّ إلا نَادِراً، قال أبو حَاتِمٍ[4]: لاتَكَادُ العَرَبُ تَقُولُهُ إلاَّ ضَرُورَةً.

قُلْتُ: فَمِنْ ذلكَ قولُ الشَّاعرِ:

بِلاَلُ خَيرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ[5]

---

(١) كابن الحاجب في الكافية ص: ١٨٥، وفي الأصل كتبت: « التفاضيل ».

(٢) في الأصل: « كلاً ».

(٣) كابن معطٍ في الفصول الخمسون: ٢٢٠، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/٥٠.

(٤) سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني اللغوي النحوي البصري المقرئ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وغيرهم، وعنه أخذ جمع من اللغويين والمحدثين، توفي سنة ٢٥٠ وقيل: ٢٥٥ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين ٩٤، وطبقات القراء ١/٢١٩.
وقد نقل أبو حيان قولَ السجستاني هذا في البحر المحيط ٨/١٨٠.

(٥) نسب ابن جني في المحتسب ٢/٢٢٩ إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولرؤبة بيت في ديوانه: ٦٢ يصلح شاهداً على ذلك، وهو قوله يمدح القاسم بن محمد بن القاسم الثقفي:

يا قاسمَ الخيراتِ وابنَ الأخيرِ

والبيت الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٥٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٤، والمساعد ٢/١٦٧، والهمع ٦/٤٥.

وقَرَأَ أبو قُلابَةَ[١]: / ﴿ بَلْ هُوَ الكَذَّابُ الأَشَرُّ * فَسَيَعْلَمُونَ غَداً مَنْ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾[٢] فجاءَ به في الموضِعَين على الأصل. [٩٦/أ]

وأما ما عَدَا خيراً وشَراً فلا تُحْذَفُ منه الهمزةُ إلا شَاذاً، قالَ الشَّاعرُ:

وَزَادَني كَلَفاً في الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا[٣]

التقديرُ: وأَحَبُّ شيءٍ، فَحَذَفَ الهمزةَ ضَرُورَةً، ولا يُستَعمَلُ «شَرٌّ» و«خَيرٌ» إلا مُفرَدَين، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَدْ ... بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ[٤]

فليس تثنيةَ خَير الذي يُرَادُ به أفعلَ التفضيلَ، وإنما هو تثنيةُ خَيِّرٍ المشدَّدِ، ثُمَّ خُفِّفَ.

وقد يجيءُ «خَير» لغيرِ المفاضَلَةِ تقُولُ: في زَيدٍ خَيرٌ، أي: خَصلَةٌ جميلَةٌ.

المسألة الثانية: في شروط أفعل التفضيل:

وشُروطُهُ شُروطُ فِعلِ التَّعجُّبِ، فما جازَ منه بناءُ فِعْلِ التَّعجُّبِ، جازَ منه بِنَاءُ

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي دارة أبو قلابة الجرمي، مقرئ معروف. أخباره في غاية النهاية ٦٢/١.

(٢) سورة القمر: الآيتان: ٢٥-٢٦، وتنظر القراءة في مختصر الشواذ ١٤٧، والمحتسب ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ١٨٠/٨ .

(٣) من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وينسب إلى مجنون ليلى، وهو في ديوانه ١٥٨، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٨/٢، والمساعد ١٦٧/٢، والتصريح ١٠١/٢، والهمع ٤٥/٦ . وقد سبق الاستشهاد به في باب حبذا صفحة: ٩٥ .

(٤) من الطويل، وهو لسبرة بن عمرو الأسدي، وقيل: لهند بنت معبد بن نضلة، في رثاء عمرو ابن مسعود وخالد بن نضلة الأسديَّين، وكان النعمان قد قتلهما. انظر تفاصيل أخبارهما مع النعمان في أسماء المغتالين ١٣٣/٢ (نوادر المخطوطات) ، والأغاني ٩/٢٢، وفيه: (ألا بَكَرَ) . وانظر الشاهد في: مجاز القرآن ٣١٦/٢، والبيان والتبيين ١٨٠/١، وإصلاح المنطق: ٤٩، وتهذيبه: ١٣٩، وجمهرة اللغة ٦٥٧/٢، وكنز الحفاظ ٢٧٠/١، والخزانة ٢٦٩/١١، وبعد البيت:

فما كان بغياً بالجواب فإنه ... أبو معقِلٍ لا حَجْرَ عنه ولا صَدَدْ

أثاروا بصحراءِ الثويَّةِ قبرَه ... وما كنتُ أخشى أن تَنَاءَى به البلد

أفعلِ التَّفضيلِ، وما امتَنَعَ امتَنَعَ، وما كان هنَاكَ شَاذاً كان هنا شَاذاً، فالبَابَانِ حكمُهُمَا واحدٌ في الغالِبِ، وما ذاكَ إلا لكَونِهِمَا يرجِعَان إلى معنًى واحدٍ، وإنما قُلنَا: «في الغالِبِ» ؛ لأنَّ مِن الأفعالِ ما يمتنِعُ منه بنَاءُ فعلِ التَّعجُّبِ، ويجوزُ منه أفعَلُ التَّفضيلِ، قالُوا: زَيدٌ أَنْوَمُ مِن عَمْرٍو، ولم يقولُوا: مَا أَنْوَمَهُ .

وقد تَقَدَّمَتْ أحكامُ فعلِ التَّعجُّبِ، ولا بُدَّ هنا مِن زِيادَةِ بَيَانٍ فنقولُ:

قالَ ابنُ مالِكٍ[1]: أفعلُ التفضيل يُبنَى مِن كلِّ فِعلٍ، ثُلاثيٍّ، مُتَصَرِّفٍ، تَامٍّ، قَابِلٍ معناهُ للتفاضُلِ، غيرِ مبنيٍّ للمفعُولِ، ولا مُنْتَفٍ، ولا مدلُولٍ على فاعِلِهِ بأفعَلَ .

فهذه ثمانيةُ شُروطٍ قد تقدَّمَ بيَانُهَا في فِعْلِ التَّعجُّبِ،ولْنُثْبِتْهَا هنا بالنَّظرِ إلى أَفعَلِ التَّفضيل.

فأمَّا كونُهُ مَبْنِياً مِن الفِعلِ،فاحترازٌ مِن بِنَائِهِ مِن الاسمِ الذي ليسَ بِصِفَةٍ، أو مِنَ الصِّفَةِ التي لا فِعْلَ لها، فلا يُقَالُ مِن الحمَارِ: / زَيدٌ أَحْمَرُ مِن عَمْرٍو، على [٩٦/ب] معنَى البَلاَدَةِ، ولا يُبنَى مِن «غير» و «سِوَى» وإن كانَا صِفَتَين؛ لأنَّهُمَا لا فِعْلَ لهما، فإنْ جَاءَ شَيءٌ مِن ذلك حُفِظَ ولا يُقَاسُ عليه، فمِنْ ذلك قولُهُم: «هَذَا البَعِيرُ أَحْنَكُ الإِبِلِ[2]»، أي: أَحْنَكُ منها، والمعنى على أنَّهُ أكثَرُ أَكْلاً منها، فـ«أَحْنَكُ» مَبنيٌّ مِن الحَنَكِ الذي هو تحتَ الذَّقَنِ، لا مِن فِعْلٍ؛ لأنَّهُ لا يُقَالُ: حَنَكَ بمعنَى أَكَلَ، وأصلُ الكلامِ: هذا البعيرُ آكَلُ مِنَ الإبِلِ، إلا أنَّهُ لما كانَ الحَنَكُ يَتَحَرَّكُ عندَ الأَكلِ اشتُقَّ منه أَفْعَلُ فَقِيلَ: أَحْنَكُ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ «أَحْنَكُ الإِبِلِ» مَبْنياً[3] مِنَ الفِعْلِ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٢١/٢ . وينظر: شرح التسهيل ٥٠/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٠/٤، وشرحه للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والمحكم ٣٢/٣، وشرح التسهيل ٥١/٣.

(٣) في الأصل: « مبنيٌّ » .

وهو قولُهم: احتَنَكَ الجَرَادُ مَا عَلَى الأَرْضِ، أي: أَكَلَهُ[١]، فَلا يكونُ «أَحْنَكُ الإبلِ» شَاذّاً مِن هذِهِ الجهَةِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن وَجْهٍ آخرَ، وهو كونُهُ مَبنِيـاً مِـن غـيرِ الثُّلاثيِّ على مَنْ يَقُولُ به[٢].

قالُوا: ومما جَاءَ مَبنِياً مِن الاسم قولُهُم: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ[٣]»، أي: أَحَقُّ، فهـو مَبنيٌّ مِن قَمِنٌ، أي: حَقِيقٌ.

وقالُوا: «هو أَلَصُّ مِن شِظَاظٍ[٤]»، فهو مَبنيٌّ [من][٥] اللِّصِّ. وشِـظَاظٌ: بكَسْـرِ الشِّين: رَجُلٌ مِن بَني ضَبَّةَ.

ويُقَالُ: زَيدٌ أَوَّلُ القَومِ وآخِرُهُم. وقالُوا: «هوَ آبَلُ النَّـاسِ»[٦]، أي: أَرْعَـاهُمْ للإبلِ، فهوَ مَبنيٌّ مِن الاسمِ، ومِن أَمْثَالِهِم: «آبَلُ مِـنْ حُنَيْـفِ الحَنَـاتِمِ[٧]» وحُنَيْـفٌ: بتصغيرِ أَحْنَفَ علَى التَّرخِيمِ؛ وهو رَجُلٌ مِن بَني تَيْمِ اللَّاتِ[٨]، والحَنَاتِمُ: في الأَصْـلِ السَّحَابُ[٩]، قيلَ: ويُمْكِنُ أن يكونَ مِن (أَبِلَ) بكَسْرِ الباء (يَأْبَلُ)، والمصدَرُ: أَبَالَـة بفَتْحِ الهمزةِ إذا كانَ مَاهِراً بمصلَحَةِ الإبلِ، فلا يكونُ شَاذاً.

---

(١) انظر المحكم ٣/٣٢ .

(٢) وهو منقول عن الأخفش والمبرد. انظر: شرح الكافية ٢/٢١٤ .

(٣) انظر المحكم ٦/٢٨٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٤، والمساعد ٢/١٦٦ .

(٤) انظر الأمثال لأبي عُبيـد ٣٦٦، والـدرة الفـاخرة ٢/٣٦٩، ومجمـع الأمثـال ٣/٢٣٠، والمستقصى ١/٣٢٨ . وشِظَاظٌ: رجلٌ من بني ضبَّةَ، كان لصـاً مغـيراً ـ أخـذوه في الإسـلام فصلبوه ـ فصار مثلاً. اللسان (شظظ) .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) انظر الكتـاب ٤/١٠٠، وشـرح للسـيرافي (الجـزء المطبـوع بعنـوان السـيرافي النحـوي) ص: ٢٦٥، والتاج (أبل) .

(٧) جمهرة الأمثال ١/٢٠٠، ومجمع الأمثال ١/١٤٨، والمستقصى ١/١، ونمار القلوب: ١٠٧ .

(٨) وهو أحدُ بني حَنْتَم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة . التاج (أبل) .

(٩) قيل: هو السحاب الأسود، الواحدة: حنتمة. اللسان (حنتم) .

ومِن أمثِلَةِ غيرِ سِيبويهِ: هَذَا التَّمْرُ أَصْقَرُ[١] مِن غَيرِهِ[٢]؛ أي: أكْثَرُ دِبْساً. فـ«أَصْقَرُ» مَبنيٌّ مِن الصَّقْرِ وهوَ الدِّبْسِ[٣]، وهو بالصَّادِ والقَافِ، / وقالوا: «هَذَا مَكَانٌ [٩٧/أ] أَشْجَرُ مِن غيرِهِ»، أي: أكْثَرُ شَجَراً[٤]، فـ«أَشْجَرُ» مَبنيٌّ مِن الشَّجَرِ.

قِيلَ: ويُمكِنُ أن يكونَ «أَصْقَرُ» مَبنِياً مِن الفِعْلِ وهو: صَقِرَ الرُّطَبُ، بكَسْرِ القَافِ إذا كانَ ذَا صَقَرٍ، فلا يكونُ شَاذّاً، ويُمكِنُ أن يكونَ «أَشْجَرُ» مِن قولِهِم: أَشْجَرَ المكَانُ، إذا صَارَ ذَا شَجَرٍ، فيكونُ غَيرَ شَاذٍّ، مِن كونِهِ بُنِيَ مِن الفِعْلِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن كونِهِ بُنِيَ مِن غَيرِ الثُّلاثيِّ، وقالُوا: زَيدٌ أَسْوَى مِن فُلانٍ، مِن سِوَى، وسِوَى لا فِعْلَ له[٥].

وأمَّا كونُ الفِعلِ ثُلاثياً فاحترازٌ مِن كونِهِ أَزْيَدَ مِنَ الثُّلاثيِّ فإنَّهُ لا يُبنَى منهُ أَفْعَلُ التَّفضيلُ، وإنما لم يُبْنَ منه لأنَّه يُؤَدِّي إلى هَدْمِ البِنْيَةِ، وحُصُولِ اللَّبْسِ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَهُ مِن «استخرَجَ[٦]» لقُلْتَ منهُ: زَيدٌ أَخْرَجُ مِن عَمْرٍو، فانهَدَمَت البِنْيَةُ بحذفِ الألِفِ والسِّينِ والتَّاءِ، وحَصَلَ اللَّبْسُ لكَونِهِ لا يُعلَمُ هَل المعنَى كَثيرُ الخُرُوجِ، وهو غيرُ مُرَادٍ، أو كثيرُ الاستخرَاجِ وهو المرَادُ، فيَلْتَبِسُ المعنَى المرَادُ بغيرِهِ.

---

(١) في شرح التسهيل (المطبوع) ٥١/٣ كتبت (أصغر) وتكررت عدة مرات، وهو خطأ.

(٢) من كلام أهل المدينة، حكاه أبو حاتم في كتاب النخل: ٨٢، وانظر: المحكم ١٢٥/٦.

(٣) في التاج (صقر): «الصقْرُ: الدبس عند أهل المدينة، وخصَّ بعضُهم من أهل المدينة به دبسَ التمر».

(٤) انظر اللسان (شجر) عن أبي حنيفة، قال: ولا أعرف له فعلاً. وفي الأصل: «سجوداً» وهو خطأ.

(٥) هكذا في الأصل، والذي وقفت عليه: «هو أسوى من هذا أي: أشد استواءً، فهو من استوى»، وفي اللسان (سوا): «وهذا المكان أسوى هذه الأمكنة، أي: أشدها استواء، حكاه أبو حنيفة». وانظر منهج السالك: ٤٠٧، والتذييل والتكميل ١٩٤/٣.

(٦) في الأصل: (استخراج).

وكذلكَ لو بَنَيتَ من «أَعْطَيْتُ» فقُلْتَ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو، لَتَهَدَّمَت البِنْيَةُ،ووَقَعَ اللَّبْسُ فلا يُعلَمُ هل المعنَى مِن أَعْطَى إذا وَهَبَ،أو مِن عَطَا إذا تَنَاوَلَ.

وكذلك لو بَنَيْتَ مِن «دَحْرَجَ» فإمَّا أنْ تقولَ: زَيدٌ أَحرَجُ مِن عَمْرٍو بحذفِ الدَّالِ، أو زَيدٌ أَدْحَرُ مِن عَمْرٍو بحذف الجيم. ففي الأَوَّلِ هَدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الحَرَجِ، وفي الثَّاني هدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الدُّحُورِ وهوَ الإبْعَادُ .

وأمَّا بنَاءُ أَفعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الذي على وَزْنِ (أَفْعَلَ) ففيهِ مِن الخلاَفِ مَا في بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ منهُ، فَمَن قَالَ هنَاكَ: لا يَجُوزُ إلاَّ شَاذاً[1]، قَالَ هَنَا كَذلِكَ، ومَنْ قَالَ هُنَاكَ / بجوازِهِ[2]، قَالَهُ هُنَا، ومَنْ فَرَّقَ هُنَاكَ ــ بينَ أنْ تكونَ الهمْزَةُ في [٩٧/ب] أَفْعَلَ للنَّقْلِ نحو: «أَعْطَى» فلا يجوزُ، أو لغَيرِ النَّقْلِ نحو: «أَغْفَى» بالغَين المعجَمَةِ فَيَجُوزُ - [فَرَّقَ هنا[3]][4] .

---

(١) وهو الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي. انظر المقتضب ٤/١٨٠-١٨٢، والأصول ١/١٠٢، وشرح الكافية ٢/٢١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٩١، والمساعد ٢/١٦٤ . وقد نسبَ ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١٠٠٢ إلى المبرد رأياً مناقضاً للمشهور عنه، حيث قال: « والمبرد يجيز بناء أفعل من كل فعلٍ ثلاثي مزيد فيه مطلقاً » والمشهور عنه منع بناء أفعل التفضيل من (أَفْعَلَ).

(٢) وهو قول سيبويه والمحققين من أصحابه، وصححه ابنُ هشام الخَضراوي والصفار، وعليه ابنُ مالك. انظر الكتاب ١/٧٣، وشرح التسهيل ٣/٤٦، والتذييل والتكميل ٣/١٩١، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٢/١٦٤ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) هذا التفصيل لابن عصفور نصَّ عليه في المقرب ٧٨، ولم ينسبه إلى سيبويه كما أشارت بعض المصادر، وعلَّق ابنُ مالك على ذلك بقوله: « وهو تحكُّمٌ بلا دليل » ، أما في شرح الجمل فيبدو أن ابن عصفور رجع عن هذا التفصيل، حيث حكم بعدم جواز التعجب منه، فوافق بذلك رأي المبرد والمازني ومن معهما. انظر: شرح الجمل ١/٥٨٠، وشرح التسهيل ٣/٤٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٢، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٢/١٦٤ .

فمِمَّا سُمِعَ مِن بِنَاءِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الزَّائِدِ قولُهُم: «هوَ أَفْلَسُ مِنِ ابنِ المُذَلَّقِ[1]» هوَ مِنْ «أَفْلَسَ الرَّجُلُ» إذا صَارَتْ دَرَاهِمُهُ فُلُوساً، أو لم يَبْقَ له فِلْسٌ. وابنُ المُذَلَّقِ: بالذَّالِ المعجَمَةِ رَجُلٌ ضُرِبَ به المَثَلُ بالفَقْرِ[2].

ومنهُ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو للدَّرَاهِمِ، وأَوْلى مِن عَمْرٍو بالمعرُوفِ، وهُمَا مِن أَعْطَى وأَولى، ومنه: زَيدٌ أَكْرَمُ لي مِن عَمْرٍو، مِن أَكْرَمَ. ومنه: هَذَا المكَانُ أَقْفَرُ مِن ذلكَ، وهوَ مِن أَقْفَرَ المكَانُ إذَا خَلاَ.

ومنهُ في الحديثِ: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ[3]» وهوَ مِن أَضَاعَ الرَّجُلُ الشَّيءَ، وجَاءَ في الحديثِ: «جَوفُ اللَّيلِ أَجْوَبُ دَعْوَةً[4]» وهوَ مِن استَجَابَ، وقالوا: هَذَا أَغَمُّ مِن عَمْرٍو، أَي: أَشَدُّ كُرْبَةً، وهوَ مِن اغْتَمَّ، ومنهُ قولُهُم: هوَ أَخْصَرُ مِن كَذَا، وهوَ مِن اختَصَرَ.

وأمَّا كونُهُ متصرِّفاً فاحترازٌ مِنَ الفِعلِ الذي لا يَتَصَرَّفُ؛ لأنه إذا كانَ لا يُبْنَى منهُ اسمُ فَاعِلٍ ولا اسمُ مفعُولٍ، فكيفَ يُبْنَى منهُ أَفعَلُ التَّفضيلِ ؟

وقالُوا على جِهَةِ الشُّذُوذِ: زَيدٌ أَعْسَى مِنْ عَمْرٍو[5]، أَي: أَحَقُّ، فَبَنَوْهُ مِنْ عَسَى .

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢، والمستقصى ٢٧٥/١ .

(٢) وهو رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، كان لا يجد في أكثر أوقاته في بيته قوت ليلة واحدة، وكذلك كان أبوه المذلّق، وفيه يقول الشاعر:

فَإِنَّكَ إِذْ تَرجُو تميماً وَنَفْعَهَا كَرَاجِي النَّدَى والعُرفِ عِندَ المذَلَّقِ

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب وقوت الصلاة) ٦/١ برقم: (٦)، وهو من قول سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، من كتابه إلى عماله، وأوله: « إنَّ أهمَّ أمورِكم عندي الصلاةُ، فمَن حَفِظَها وحافظ عليها، حَفِظَ دينَه، ومَن ضيَّعَها فهو لما سواها أضيعُ ... » . وانظر شرح الموطأ للزرقاني ٢١/١، والمحرر الوجيز ٢٤٨/٩ .

(٤) في النهاية في غريب الحديث ٣١١/١ « أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيُّ الليل أجوب دعوةً؟ قال: جوف الليل » .

(٥) انظر شرح التسهيل ٤٨/٣ .

وأمَّا كونُ الفِعلِ تامّاً فاحترازٌ مِنْ كَانَ وَأَخواتِهَا، فإنَّهُ لا يُبْنَى منها أَفْعَلُ التَّفضيلِ على المشهُورِ قياساً على فِعْلِ التَّعَجُّبِ، ومَنْ أَجَازَهُ هنَاكَ، أَجَازَهُ هنَا[1]، فكمَا يُقَالُ: مَا أَكْوَنَ عبدَا لله قائِماً، يُقَالُ: زَيدٌ أَكْوَنُ مِنْ عبدِا لله قائماً.

وأمَّا كَونُ الفعلِ يُشْتَرَطُ فيه القابليَّةُ لمعنَى التَّفَاضُلِ،فاحترازٌ مِن الأفعالِ التي لا تَقْبَلُ / الزِّيَادَةَ كَمَاتَ وفَنِيَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ أَمْوَتُ مِن عَمْرٍو، مِنَ الموتِ ضِدِّ الحيَاة، وأمَّا مِن مَوْتِ القَلْبِ فيَجُوزُ؛ لأنَّه يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ. [٩٨/أ]

وأمَّا كَونُ الفِعْلِ غيرَ مَبْنِيٍّ للمفعُولِ، فاحترازٌ مِمَّا بُنِيَ للمفعُولِ، فإنه لا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ[2]، فلا يُقَالُ في المضرُوبَين: هَذا أَضْرَبُ مِنْ هذا، ويُقَالُ في الضَّارِبَين، وعَلَّلُوا ذلكَ[3]: بأنَّ الفعْلَ إنَّما هو مَنسُوبٌ للفَاعِلِ في التَّكَسُّبِ، فيَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ويُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، والمفعُولُ لا تَكَسُّبَ له في إيقَاعِ الفِعلِ عليه، فلا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ولا يُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، وإنَّما الواقِعُ مِنَ المفعُولِ الاحتمَالُ والتَّمَوُّنُ، فيجُوزُ أن تَقُولَ: زَيدٌ أَحمَلُ للضَّرْبِ مِن عَمْرٍو؛ لأنَّ الاحتِمَالَ وَاقِعٌ منه.

وقيلَ: إنَّمَا يُبْنَى مِن الفِعْلِ المبنِيِّ للفَاعِلِ لا غَيرَ؛ لأنَّه لَو بُنِيَ مِن الفِعْلِ المبنِيِّ للمفعُولِ، لَوَقَعَ اللَّبْسُ، فلا يُعْلَمُ أَمِنَ الفاعِلِ هوَ أَمْ مِنَ المفعُولِ .

وفَرَّقَ قَومٌ فَقَالُوا[4]: إنْ كانَ بِنَاءُ الفعلِ للمفعُولِ لازماً، ولم يُسْمَعْ فيه بِنَاءُ

---

(١) وممن أجازه الفراءُ وابنُ الأنباري. انظر الأصول ١/١٠٨، والتذييل والتكميل ٣/١٨٩ .

(٢) وقد أجازه ابنُ مالك رحمه الله إذا لم يلبس بفعل الفاعل، وقال: « لا يقتصر فيه على المسموع، بل يُحكم باطراده لعدم الضائر، وكثرة النظائر » .شرح التسهيل ٣/٤٥ .

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٥٧٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٠، ومنهج السالك ٣٧٦-٣٧٧ .

(٤) قال ابن مالك: « فلو كانَ ممَّا لازَمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أو غَلَبَ عليه، لم يُتوقَّفْ في جوازه لعدم اللبس، وكثرةِ النظائر » وذهب أيضاً إلى أن مثل هذا النوع لا يُقتصَرُ فيه على السماع، والذي عليه الجمهور الاقتصار على المسموع. شرح التسهيل ٣/٤٥، ٥٢ .

الفاعِل كَزُهِيَ زَيدٌ، وعُنِيَ بأَمْرِي، جَازَ أَنْ يُبْنَى منهُ أَفْعَلُ التفضيلِ لرَفْعِ اللَّبْسِ، وإن كانَ بِنَاءُ الفِعْلِ للمفعُولِ غيرَ لازِمٍ كَضُرِبَ زَيدٌ، لم يُبنَ منه لِلَّبْسِ.

وقيلَ: إنْ كانَ المضَافُ إليه أفعَلُ التَّفضيلِ أو المجرورُ بِمِنْ قد عُلِمَ أنَّهُ مفعُولٌ واشتَهَرَ ذلك، جَازَ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ منه؛ لرَفْعِ اللَّبْسِ، فتقُولُ: عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ أَلْعَنُ مِمَّنْ لُعِنَ على لِسَانِ دَاوُدَ، ولا أَظْلَمُ مِن قَتِيلِ كَرْبَلاَء، ومَعلُومٌ أنَّ مَن لُعِنَ علَى لِسَانِ دَاوُدَ مَلعُونٌ[1] لا لاَعِنٌ، والقَتِيلُ بكَربَلاَء مَقتُولٌ لا قَاتِلٌ[2].

والمسمُوعُ مِنَ المبنِيِّ للمفعُولِ والفِعلُ ثُلاثيٌّ: «أَزْهَى مِن دِيْكٍ[3]»، و«أَشْغَلُ مِن ذَاتِ النِّحْيَيْن[4]»، وأَشْهَرُ مِن غَيرِهِ، وأَعْذَرُ، وأَلْوَمُ، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى، وأَهْيَبُ.

ومِن الزَّائِدِ علَى الثُّلاثيِّ: هَذَا أَخْصَرُ مِنْ هَذَا، مِن اختُصِرَ، / وهُوَ أَصْوَبُ مِن غَيرِهِ، مِن أُصِيبَ بمكرُوهٍ. [٩٨/ب]

وقيلَ: إنَّمَا سَهَّلَ هذه الأشياءَ وإنْ كانت مِن المفعُولِ؛ لأنَّ المفعُولَ مَنسُوبٌ

---

(١) في الأصل: « معلون » وهو خطأ .

(٢) الذي لُعن على لسان داود هم الذين كفروا من بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾، وقتيلُ كَرْبَلاَء هو الحسين بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٣) في كتب الأمثال « أزهى من غراب » . انظر الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٠، وجمهرة الأمثال ٥٠٧/١، ومجمع الأمثال ٩٥/٢ .

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ٥٦٤/١، ومجمع الأمثال ١٨٤/٢، والمستقصى ١٩٦/١ . والنِّحْيَان: تثنية نِحْي، وهو زقٌّ يُجعلُ فيه السمن، وذات النِّحْيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوَّاتُ بنُ جُبير الأنصاري يبتاع سمناً فساومها، فحلَّت نِحياً مملوءاً، فقال: امسكيه حتى أنظر غيره، ثم حلَّ آخر وقال لها: أمسكيه، فلما شَغَلَ يديها ساورها حتى قضَى ما أراد وهربَ. انظر ثمار القلوب: ٢٩٣ .

إليه مَا فُعِلَ بِهِ، فالمضرُوبُ يُقَالُ له: ذُو ضَرْبٍ، والمشغُولُ يُقَالُ لـه: ذُو شُغْلٍ، والمزهُوُّ: ذُو زَهْوٍ، فكأَنَّ تلكَ الصِّفَاتِ واقِعَةٌ منه، فشُبِّهَ بالفاعِلِ .

وأمَّا قولُهُم: «هوَ أَكْسَى مِن بَصَلَة[1]» فقيلَ: هو مِن هذا، فيكونُ مِن كُسِيَ المبنيِّ للمفعُولِ، وقيلَ: إنَّهُ مِن كَسِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، بفتح الكافِ وكسرِ السينِ، فيكونُ على الأصْلِ.

وأمَّا كونُ الفعلِ غيرَ منفيٍّ فاحترازٌ مِنَ الفعلِ المنفيِّ، فإنَّهُ لا يُبنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ، كمَا لا يُتَعَجَّبُ منه؛ لأنَّ الحقيقةَ المنفيَّةَ كالغائِبِ، فلا يُحْكَمُ عليها بزيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ .

وأمَّا كونُ الفِعلِ لا يكونُ صفةُ الفاعِلِ منه على (أَفْعَلَ)، فاحترازٌ مما جاءَت الصِّفَةُ منه على أَفْعَل فَعْلاَء، فلا يُبْنَى مِن نحو: شَنِبَ، ودَعِجَ، ولَمِيَ، فإنه يُقَالُ في صفَتِهِ: أَشْنَبُ وشَنْبَاءُ، وأَدْعَجُ ودَعْجَاءُ، وأَلْمَى ولَمْيَاءُ، وإنَّما امتَنَعَ أنْ يُبنَى مِن هذه الأفعالِ أَفْعَلُ التَّفضيلِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ منه على (أَفْعَل)، فلو بُنِي منه أَفعَلُ التَّفضيلِ لالتَبسَ كُلُّ واحدٍ منهما بالآخَرِ. قالَهُ ابنُ مَالكٍ[2]، وللنحويين تعلِيلٌ خِلاَفُ هذا[3]، وهذا أَقْرَبُ .

وقد جاءَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ ممَّا الصِّفَةُ فيه على (أَفْعَلَ) ، قالُوا: زَيدٌ أَحمَقُ مِن عَمْرٍو، وأَرْعَنُ، وأَعْوَجُ، وأَسْوَدُ[4] مِنْ حَنَكِ الغُرَابِ[5]. وقالَ الشَّاعرُ:

---

(١) انظر الأمثال لأبي عُبيد: ٣٧٠، وجمهرة الأمثال ١٣٧/٢، ومجمع الأمثال ٧١/٣، والمستقصى ٢٩٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) المرجع السابق

(٤) التفضيل في الألوان كالسواد والبياض مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، تنظر في الإنصاف ١٤٨/١، والتبيين ٢٩٢، وشرح الجمل ٥٧٨/١، وائتلاف النصرة ١٢٠

(٥) من أمثال العرب، قالته أم الهيثم. وحَنَكُ الغُراب: منقارُه. انظر ثمار القلوب ٤٦٠، والمحكم ٣٢/٣، وشرح الجمل ٥٧٨/١ .

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِـهَـا الفَضْفَاضِ

[أَبْيَضُ][1] مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[2]

وهذه أشياءُ تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها .

وأمَّا ما جاءَ في حديثِ الحَوضِ مِنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ[3]، فَخَرَّجَهُ ابنُ مالِكٍ[4] على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ / إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: فالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشياءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً . [٩٩/أ]

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ على بَابِهِ، إلاَّ أنَّ «مِن» [لا][5] تتعلَّقُ بِهِ، وإنَّما تتعلَّقُ بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ مِنَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِن ذلك .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) بيتان من الرجز منسوبان إلى رؤبة بن العجاج، وهما في ملحق ديوانه ١٧٦ . والشاهد في الأصول ١/١٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١١٥، ٣٣٧، والإنصاف ١/١٥٠، والتبيين ٢٩٣، وشرح المفصل ٦/٩٣، ٧/١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٥، والدرع: القميص، و(أخت بني أباض) بفتح الهمزة بعدها موحدة، قال اللخمي في الفصول والجمل: ٥٢/ب: معروفةٌ بالبياض، وقال ابنُ السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٣٩: وبنو أباض قومٌ.. » وانظر الخزانة ٨/٢٣٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨/١٤٩، في كتاب الرقائق، باب في الحوض، ورواه مسلم بلفظ « أشد بياضاً » ٦/٥٣٢، ٤/١٦٠، وكذا غيرُه، ولا شاهدَ في هذه الرواية .

(٤) شرح الكافية الشافية٢/١١٢٦ .

(٥) « لا » ساقطة من الأصل .

انتهَت شُرُوطُ الفعل الذي يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيل، فإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْنِيَهُ مِمَّا لم يَسْتوفِ الشُّرُوطَ، فَافْعَلْ ما تَقَدَّمَ في باب التَّعَجُّبِ، وهوأنْ تَبْنِيَهُ مِن فِعْلٍ آخَرَ قد استَوفَى الشُّروطَ على معنى مَا تُرِيدُهُ مِن شِدَّةٍ أو ضَعْفٍ أو كَثْرَةٍ أو قِلَّةٍ، وتأتي بمصدرِ ذلك الفِعلِ الذي لا يَجُوزُ أنْ يُبنَى منه أَفعَلُ التَّفضيلِ منصُوباً بأفعَلَ الذي بَنَيتَهُ مِن الفعلِ الذي استَوفَى الشُّرُوطَ، فتَقُولُ مِن «استَخْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ استِخْرَاجاً مِنْ عَمْرٍو، ومِن «دَحْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِن عَمْرٍو، وتقولُ: زَيدٌ أَضْعَفُ انطِلاَقاً مِن عَمْرٍو، وأَكْثَرُ اكتِسَاباً مِن خَالِدٍ.

المسألةُ الثالثة: في تجريدِ أفعلِ التفضيلِ عن معنى المفاضَلَةِ، وفي جوازِهِ على معنىً وامتناعِهِ على معنىً آخَرَ:

فالكلامُ على هذه المسألَةِ مِن وَجهَين:

الأول: في تجريدِهِ عَن معنَى المفاضَلَةِ، وقَد يُجرَّدُ عن ذلك، فلا تُقَدَّرُ معَه «مِن»، فيأتي بمعنى اسمِ الفاعلِ أو بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، فمثالُهُ بمعنى اسمِ الفاعِلِ قولُهُ تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ ﴾[1] المعنى: عَالِمٌ بِكُم[2]، وليس المعنى: هو أعلَمُ بِكُم مِن غَيرِه[3]؛ لأنَّ عِلْمَ الله لا يُشَارِكُهُ فيه أَحَدٌ. ومثالُهُ بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيهِ ﴾[4] / المعنى: هوَ هيِّنٌ عليه، [٩٩/ب] وليس المعنى: هوَ أَهْوَنُ عليه مِن غيرِهِ؛ لأنَّ قُدْرَةَ الله تعالى واحدةٌ بالنسبة إلى

---

(١) سورة النجم: من الآية: ٣٢ .

(٢) قال مكيُّ بنُ أبي طالب القيسي - رحمه الله -: « وفيه نظرٌ؛ لأن أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان للمخبر عن نفسِهِ » . مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢ .

(٣) قال مكيٌّ : « ويجوزُ أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم، أي: هو أعلمُ من كلِّ أحدٍ بهذين الصنفَين . » مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢ .

(٤) سورة الروم: من الآية: ٢٧ .

المقدُورَاتِ لا تَفَاوُتَ فيها[١].

ثُمَّ إنَّ أَفْعَلَ إذا جُرِّدَ مِن معنَى المفاضَلَةِ له أحكامٌ:

الأَوَّلُ: هلْ ذَاكَ مَقِيسٌ أو سَمَاعٌ ؟ فقَالَ المبرِّدُ[٢]: إنَّهُ مَقِيسٌ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ منه. وقَالَ ابنُ مَالِكٍ[٣]: الأَصَحُّ قَصْرُهُ على السَّمَاعِ، فَمِنَ المسمُوعِ زِيَادَةً على مَا تَقَدَّمَ قولُهُ تَعَالى: ﴿ هَـؤُلاَءِ بَنَاتِي هُـنَّ أَطْهَـرُ لَكُـمْ ﴾[٤] أي: طَاهِرَاتٌ، إذ ليسَ المعنَى: أَطْهَرُ مِن غَيرِهِنَّ، وقالَ تَعَالى: ﴿ لاَ يَصْلَـهَا إِلاَّ الأَشْقَىٰ ﴾[٥] أي: الشَّقِيُّ، إذ ليس المعنَى: أَشْقَى مِن غَيرِهِ. وقالَ الشَّاعِرُ:

إِنِّي[٦]لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَماً إِلَيكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[٧]

أي: مَائِلٌ، ولا يُريدُ: أَمْيَلُ مِن غَيرِي. وقالَ الآخَرُ:

وَرِثْنَا الغِنَى وَالمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا[٨]

أي: كابراً عن كابِرٍ. وقال حسَّانٌ:

---

(١) انظر الكامل ٢/٨٧٦-٨٧٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٤٧ . وهو منقول عن أبي عُبيدة وبعض المتأخرين كالزمخشري. انظر منهج السالك ٤١٢-٤١٣، والمساعد ١٧٦، ١٧٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٦٠ ، وصحَّحَهُ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/٢١٧ .

(٤) سورة هود: من الآية: ٧٨ .

(٥) سورة الليل: الآية: ١٥ .

(٦) في الأصل: « إنني » ولا يستقيم معه الوزن .

(٧) من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٠٩، وروايته: « أصبحْتُ أمنحكَ ... » ، يخاطب بيت عاتكة الذي ذكره في البيت الذي قبله ـ وهو مطلع القصيدة ـ :

يَا بَيتَ عَاتِكَةَ الذِي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ العِدَى وَبِهِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ

والشَّاهد في : الزاهر ١/٣٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٨، ومنهج السالك ٢/٤١٢، والخزانة ٨/٢٤٣ .

(٨) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/١٩٨ .

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فشَرُّكُمَا لِخَيرِكُمَا الفِدَاءُ[١]

أي: فخَبِيثُكُمَا لِطَيِّبِكُمَا. وقالَ النَّابِغَةُ:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي رِسَالَةً لَمُبْلِغُكَ الـوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[٢]

أي: غَاشٌّ كاذِبٌ، إذْ لا يُرِيدُ: أَغَشُّ مِنِّي وَأَكْذَبُ مِنِّي. وقالَ الآخَرُ:

وَإِنْ مُدَّت الأَيدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِـأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ[٣] النَّاسِ أَعْجَلُ[٤]

التَّقديرُ: لم أَكُنْ عَاجِلاً، إذ ليسَ المعنَى على أنْ يَكُونَ أَعْجَلَ منهُم[٥]، فيَكُونُ قَدْ أَثْبَتَ لنَفْسِهِ عَجَلَةً، وإنَّما مُرَادُهُ نَفْيَ العَجَلَةِ قَلِيلِهَا وكَثِيرِهَا، و(الأَجشَعُ) هنا المُرَادُ به: الخَفِيفُ العَقْلِ[٦]. وقَالَ الآخَرُ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[٧]

---

(١) من الوافر، في ديوانه: ١٧/١، وروايته: « ولستَ له بكفءٍ ... » ، والشاهد في التذييل والتكميل ١٩٨/٣، وفي الأصل: (فخيركما لشركما) وهو خطأ .

(٢) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٢، وفيه: « بلغتَ عني خيانة » ، والشاهد في التذييل والتكميل ١٩٨/٣ .

(٣) في الأصل: « أسجع » في البيت والموضع الذي بعده .

(٤) من الطويل، وهو للشنفرى من لاميته المشهورة. انظر: شرح اللامية للزمخشري ٥٣، وإعرابها للعكبري ٦٧، والشاهد في: شرح التسهيل ٦٠/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/٣، ومنهج السالك ٤١٢، وتخليص الشواهد ٢٨٥، ويرد البيت في بعض المصادر شاهداً على دخول الباء في خبر كان المنفية .

(٥) قال العكبريُّ في إعراب اللامية ٦٩: « والتقدير: أعجلُهُم، أو أعجلُ من غيره » .

(٦) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه من المعاجم ، والجشع هو: أشد الحرص على الأطل وغيره. اللسان (جشع) .

(٧) من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢، والشاهد في المفصل ٢٧٩، وشرحه للخوارزمي ١٢٩/٣، وشرحه لابن يعيش ٩٧/٦، ٩٩، وشرح التسهيل ٦٠/٣، ومنهج السالك ٤١٢، والخزانة ٢٤٢/٨ . وسَمَكَ: رَفَعَ .

أي: عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ، لا أنَّهَا أَعَزُّ مِن غَيرِهَا وأَطْوَلُ مِن غَيرِهَا؛ لأنَّ غَرَضَهُ / أَنْ يُثْبِتَ العِزَّ والطُّولَ لِبَيتِهِ دونَ بَيتِ غَيرِهِ. [١٠٠/أ]

وهذا النَّوعُ كَثِيرٌ، ولهذا قَالَ المبرِّدُ بقِيَاسِهِ، ومَنْ أَبَى ذلكَ قَالَ: إنَّ الكَثِيرَ مِن هذَا السَّمَاعِ يَقْبَلُ التَّأويلَ[١].

الحُكْمُ الثَّاني: أنَّ أَفْعَلَ إذَا جُرِّدَ عن معْنَى المفَاضَلَةِ وصَارَ بمعْنَى فَاعِلٍ، فَلِلْعَرَبِ فيه لَحْظَان:

الأَوَّلُ: أنْ يَلْحَظُوا أصْلَهُ، فَيَلزَمُ أنْ يكُونَ مُفْرَداً مُذَكَّراً سَوَاءٌ كَانَ مَا قَبْلَهُ مُفْرَداً أو مُثَنىً أو مجمُوعاً، مُؤَنَّثاً أو مُذَكَّراً، فلا يُطابِقُ لحظاً إلى أَصْلِهِ الذي هوَ أَفْعَلُ مِنْ، قَالَ الله تعَالى: ﴿أَصْحَٰبُ الْجَنَّةِ يَومَئِذٍ خَيرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾[٢] وقال تعَالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[٣] و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾[٤] فَأَفْرَدَ مَعَ تَقَدُّمِ الجَمْعِ، وهذَا هوَ الكَثِيرُ. قالَ ابنُ مَالِكٍ[٥]: «لأنَّ اللَّفْظَ المستَقِرَّ لهُ حُكْمٌ، إذا قُصِدَ به غيرُمَعنَاه على سَبِيلِ النِّيَابَةِ لا يُغَيِّرُ حُكْمُهُ».

الثاني: أنَ لا يَلْحَظُوا أَصْلَهُ الذي هوَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ، فَيَلزَمُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ في الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذكيرِ والتَّأنِيثِ، حَمْلاً عَلَى اسمِ الفَاعِلِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العَينِ كُنْتُمُ كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ[٦]

---

(١) انظر المساعد ١٧٩/٢.

(٢) سورة الفرقان: الآية: ٢٤.

(٣) سورة طه: من الآية: ١٠٤.

(٤) سورة المؤمنون: من الآية: ٩٦.

(٥) شرح التسهيل ٦١/٣.

(٦) من الطويل، وينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في طبعات ديوانه التي بين يدي. والشاهد في: جمهرة اللغة ٦٥٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٨/٦، والخزانة ٢٧٧/٨. وأسودُ العين: جبلٌ بنجد، يشرفُ على طريق البصرة إلى مكة. معجم ما استعجم ١٥١/١، ومعجم البلدان ١٩٣/١.

فجَمَعَ [على] [(١)] أَلاَئِم مُطَابَقَةً لـ«أنتم» ، وهوجمْعُ أَلأَمٍ بمعنى لَئِيمٍ .

الحكْمُ الثَّالثُ: أنَّهُ إذا كانَ بمعنى فاعِلٍ، وكان مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، هلْ يَنْصِبُ المفعولَ به أَوْ لاَ ؟ فيه خِلافٌ:

الجُمهُورُ أَنَّه لا يَنصِبُهُ[(٢)]، نَظَراً إلى أنَّ أصلَهُ «أَفْعَل مِنْ»، وهو لا يَنصِبُ المفعولَ به، وقالَ بعضُهُم: إنَّهُ يَنصِبُهُ[(٣)]، نَظَراً إلى أنَّهُ الآنَ بمعنى فاعِلٍ، وفاعِلٌ يَنصِبُ المفعولَ به، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[(٤)] فـ«مَنْ» عندَه مفعولٌ به، أي: عالِمٌ الذي يَضِلُّ .

ولا دَليلَ في الآيةِ إذ يَحتَمِلُ أنْ يكُونَ «مَنْ» منصُوباً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه «أَعْلَمُ» ، أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ.

الوجْهُ الثَّاني: فيما يجوزُ على وَجْهٍ ويمتَنِعُ / على آخَرَ، وهذا بابٌ مُتَّسِعٌ [١٠٠/ب] يُحْتَاجُ فيه إلى نَظَرٍ وتأويلٍ وخُبْرِ كيفيَّةِ ذلكَ، فمِنهُ أَنْ تَقُولَ: زَيدٌ أَسْمَرُ مِن عَمْرٍو، إنْ أَرَدْتَ مِنِ اللَّونِ لم يَجُزْ، وإنْ أَرَدْتَ مِنَ السَّمَرِ وهو حديثُ الليلِ جَازَ، يُقَالُ: سَمَرَ يَسْمُرُ، كخَرَجَ يخرُجُ، إذا تحدَّثَ ليلاً، وتقُولُ: هذه الدَّجاجَةُ أَبْيَضُ مِنْ هذه، فمِنَ اللَّونِ يمتَنِعُ، ومِنَ البَيْضِ [يجُوزُ][(٥)]، وتقُولُ: هذا أَسْوَدُ مِنْ هذا،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) نقل ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ الإجماع في ذلك فقال: « وأجمعوا أنه لا ينصبُ المفعولَ به » شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وتبعه الرضي في شرح الكافية ٢١٩/٢ .

(٣) وهو قول الكوفيين، وأجازه ابنُ جني، وتبعه محمد بن مسعود الغزني. انظر المحتسب ٢٢٩/١، وشرح التسهيل ٦٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢-١٨٧، والهمع ١٠٩/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١١٧ .

(٥) أي: من الفعل (باضَ يبيضُ) ، وكلمة (يجوز) ساقطة من الأصل،

فمِنَ اللَّون ممتنِعٌ، ومِنْ سَادَ قومَه يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْوَرُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنْ عَوَرِ العَين لا يجُوزُ، ومِنْ عَارهُ يعُورُهُ إذا ذَهَبَ به يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أحْوَلُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنْ حَوِلَتْ عَينُهُ لا يجُوزُ، ومِنْ حَالَ عن العَهْدِ يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَصْفَرُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنَ الخُلُوِّ يجُوزُ، وتَقُولُ: هذا البِرْذَونُ أَحْمَرُ مِن هذا، فمِنَ اللَّونِ لا يجُوزُ، ومن الدَّاءِ الذي يأخُذُ [الدابَّةَ][1] مِنْ أَكْلِ الشَّعيرِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمِرَ البِرْذَونُ بالكَسْرِ؛ إذا أَكَلَ حتَّى يَحُمَّ، وتقُولُ: هذا السَّيرُ أَحْمَرُ مِنْ هذا، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنْ إزَالةِ القِشْرِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمَرْتُ السَّيرَ والجِلْدَ بالفتح؛ إذا قَشَرْتَه[2]، وتَقُولُ: هذه الشَّاةُ أَحْمَرُ مِنْ هذه، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنَ السَّلْخِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمَرْتُ الشَّاةَ بالفتْحِ؛ إذا سَلَخْتَهَا[3]، وتقُولُ: زَيدٌ أَعْرَجُ[4] مِن عَمْرٍو، فمِنْ عَرِجَتْ رِجْلُهُ بالكَسْرِ لا يجُوزُ، ومِنْ عَرَجَ في السُّلَّم بالفَتْحِ يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أعلَمُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنَ العِلْمِ يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّفَةِ العُلْيَا[5] لا يجُوزُ، وتقولُ: زَيدٌ أَفْلَحُ مِن عَمْرٍو، فمِن الفِلاحَةِ وهو شَقُّ الأرض يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّفَةِ السُّفْلَى[6] لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَقْطَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن قَطْعِ اليَدِ لا يجُوزُ، ومِن قَطْعِ الرَّحِمِ يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أَقْرَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن سُقُوطِ الشَّعْرِ لا يجُوزُ، ومِن

---

(١) ساقطة من الأصل، وانظر الصحاح (حمر).

(٢) تهذيب اللغة ٥/٥٨، وانظر اللسان (حمر).

(٣) الصحاح (حمر).

(٤) في الأصل: «أعوج».

(٥) الصحاح (علم).

(٦) الصحاح (فلح).

القَبُولِ للمَشُورَة يجُوزُ، / يقال: قَرِعَ الرَّجلُ بالكسر؛ إذا كان يَقْبَلُ المَشُورَةَ[١]، [١٠١/أ]
وتقُولُ: زَيدٌ أَجْدَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن قَطْعِ الأُذُنِ أو الأَنْفِ أو اليَدِ لا يجُوزُ، ومِن الحَبْسِ يجُوزُ، يُقَالُ: جَدَع الرَّجلُ الرَّجلَ إذا حَبَسَهُ وسَجَنَهُ[٢]، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْمَى مِن عَمْرٍو، فمِنَ البَصَرِ لا يجُوزُ، ومِنَ البصيرةِ يجُوزُ.

قد أوضَحْتُ لك كيف يُستنبَطُ هذا النَّوعُ، وهو كثيرٌ لمن يَتَتَبَّعُهُ، وكلُّ فِعْلٍ جاءَ على فَعَلَ وأَفْعَلَ ومعناهمَا مختَلِفٌ، يجُوزُ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ التَّفضيلِ مِن فَعَلَ، ولا يجُوزُ مِن أَفْعَلَ[٣]، على ما فيه من الخلاَف، تَقُولُ: زَيدٌ أَهْدَى مِن عَمْرٍو، فمِن هَدْيِ العَرُوسِ يجُوزُ[٤]، ومِن إِهْدَاءِ الشَّيءِ لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَنْشَدُ مِن عَمْرٍو، فمِن نُشْدَانِ الضَّالَّةِ يجُوزُ، ومِن إِنْشَادِ الشِّعْرِ لا يجُوزُ.

المسألة الرابعة[٥]: في أقسام أفعل التفضيل:

وهو على ثَلاَثةِ أقسَامٍ: بالأَلِفِ واللام، وبالإضافة، وبمجرَّدٍ منهما. ولْنتكَلَّمْ أوَّلاً على حقيقةِ هذا التَّقسيمِ، ثمَّ بعدَ ذلك نتكلَّمُ على كلِّ قِسْمٍ منها، فنَقُولُ: هذا التَّقسيمُ مَانِعٌ الجمْعَ ومَانِعٌ الخلُوَّ، أمَّا مَانِعٌ الجمْعَ فمعْنَاه: أَنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ لا يجتَمِعُ فيه الأَلِفُ واللامُ والإضافةُ ومِنْ، ولا اثنانِ منهما.

أمَّا امتناعُ الجَمْعِ بينَ الثلاثةِ فإنَّها إنما جِيءَ بأحدِهَا لِيُعلَمَ منه المفضَّلُ عليه،

---

(١) الصحاح (قرع).

(٢) ويقال بالذال أيضاً «جذع» الصحاح (حدع).

(٣) لأن البناء من الزائد على الثلاثي يؤدي إلى هدم البنية وحصول اللبس، أما البناء من (أفعل) ففيه خلافٌ، سبق تفصيله في صفحة: ٣٠٧.

(٤) في المحكم ٤/٢٧٠: «والهديُّ والهديةُ: العروسُ ... وهَدَى العروسَ إلى بعلها هِداءً وأهداها واهتداها».

(٥) في الأصل: «الثالثة» وهو خطأ.

فلواجتمَعَتْ لَلَزِمَ منه اجتماعُ ثلاثة أشياءَ لمعنًى واحدٍ، زيادةً على ما يأتي مِن التعليل في امتناعِ الجمْعِ بين اثنين منها.

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بين الألِفِ واللامِ والإضافةِ، فمَعلُومٌ مِن باب الإضافةِ أنَّه لا يُجْمَعُ بينَهما إلا في مِثْلِ: الحَسَنِ الوَجْهِ.

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الألِفِ واللام ومِن، فقيلَ: لأنَّ الألِفَ واللامَ تُشعِرُ باستغنائِهِ وكَمَالِهِ، ومِنْ تُشعِرُ باحتياجِهِ ونُقْصَانِهِ، فكان في اجتماعِهِمَا ضَرْبٌ مِنَ التَّناقُضِ، / وقيلَ[1]: إنَّ الألِفَ واللامَ تجعَلُهُ لمعْهُودٍ مُفَضَّلٍ على مَن عُهِدَ تفضيلُهُ عليه، و«مِن» تجعلُهُ مفضَّلاً على مَن جُرَّ بِهَا دون غيرِه، فاجتماعُهُمَا يقتَضِي أنَّه مُفَضَّلٌ باعتبارِ المعهُودِ لا باعتبارِ المعهُودِ، وهذا تَنَاقُضٌ. [١٠١/ب]

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الإضافةِ و«مِن» فلأنَّ الإضافَةَ تُعطِي الاتِّصَالَ، و«مِن» تُعْطِي الانفصَالَ، والشَّيءُ لا يكونُ منفَصِلاً متَّصلاً في وقتٍ واحِدٍ[2].

وأمَّا مانعُ الخلُوِّ فمعنَاهُ أنَّ أفْعَلَ التَّفضيلِ يمتنِعُ أنْ يخلُوَ مِن واحدٍ منها، إمَّا الألِفُ واللام أوالإضافةُ أو مِن؛ لأنه لو خَلاَ مِن واحدٍ منها، لم يُعلَم المفضَّلُ عليه، فقولُكَ: أَفْعَلُ التَّفضيلِ إمَّا بالألِفِ واللامِ، و[إمَّا بـ][3]الإضافةِ، وإمَّا بمِن، فهو كقَولِكَ: الجسْمُ إمَّا حَيَوَانٌ وإمَّا جَمَادٌ وإمَّا نَبَاتٌ، إذ معلُومٌ أنَّه لا يَجْتَمِعُ في الجسمِ أنَّ يكونُ حَيَواناً ونباتاً وجَمَاداً، ولا يخلُو عن واحدٍ منها، إذ لا تَخْرُجُ الأجسامُ عن واحدٍ مِن هذه الثلاثة.

إذا تقرَّرَ هذا فمهما جاء شيءٌ ظاهرُهُ جوَازُ اجتماعِ أَحدِهَا معَ الآخَرِ، أو

---

(١) انظر الخصائص ٣/٢٣٣-٢٣٤، وشرح المفصل ٣/٦، ٦/١٠٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥.

(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

جوازُ الخلُوِّ منها فهو مُؤَوَّلٌ، فمِمَّا ظاهرُهُ جَوازُ اجتماعِ الألِفِ واللامِ ومِن، قولُ الأعشى يخاطِبُ عَلْقَمَةَ بنَ عُلاثَةَ[١]:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنهُمْ حَصىً وَإِنَّمَا العِـــزةُ لِلْكَاثِرِ[٢]

فظاهرُ قولِهِ: «الأكثَرِ منهُم» الجمعُ بين الألِفِ واللامِ ومِن[٣]، وقد تأوَّلُوهُ فقيلَ[٤]: الألفُ واللامُ زائدةٌ، و«مِن» على بابها، وقيلَ[٥]: الألفُ واللامُ ليست زائدةً، و«مِن» ليست على بابها، فقيلَ: تتعلَّقُ بحالٍ من اسمِ ليس، التقديرُ: ولَسْتَ في حالِ كونِكَ مُستقِراً منهم، وفيه عَمَلُ «ليس» في الحال، وقيلَ[٦]: هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه «بالأكثَر» أي: ولَسْتَ بالأكثرِ أكثرَ منهم، و«مِن» على بابها على هـــذا، وقيلَ[٧]: تتعلَّقُ بـ «الأكثر» لا على أنَّ «مِن» هي التي للتفضيل، وإنما

---

(١) هو علقمة بن علاثة بن عوفٍ الكلابي العامري، سيدٌ من سادات قومه، أسلم ثمَّ ارتدَّ في أيام أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفرَّ إلى الشام، ثم عاد إلى الإسلام، ولاَّه عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حوران، فنزلها إلى أن مات، وقعت بينه وبين عامر بن الطفيل منافرةٌ مشهورة. أخباره في: الأغاني ١٦/٢٨٣-٢٩٦، وسرح العيون ١٦٢-١٦٧، والإصابة ٢/٤٩٦، والخزانة ٨/٢٥٧-٢٦١.

(٢) ديوان الأعشى ص: ١٩٣. والشاهد في النوادر ١٩٦، وتكملة الإيضاح ٣٠٧، وإيضاح شواهده ١/٥٢٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٠، ١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٥٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٢١، والخزانة ٨/٢٥٠.

(٣) وقد استدل الجاحظ بهذا البيت على جواز الجمع بينهما، وزعم أن في ذلك نقضاً لما أصله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام ومِن في هذا الضرب من الصفات. انظر الخصائص ٣/٢٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/٥٨.

(٥) الخصائص ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٤.

(٦) شرح التسهيل ٣/٥٨.

(٧) المرجع السابق.

هي للبيان، والمفضَّلُ عليه معلومٌ / منَ العَهْدِ الذي في الألِفِ واللام، وبيانُ ذلك [١٠٢/أ] أنَّكَ تقولُ لمخاطَبِكَ: زيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو، ثم تقولُ له بعد ذلك: زيدٌ الأفضَلُ مِن تميمٍ، فـ«مِن» هنا للبيان؛ أي: إنَّ زيداً الذي هو أفضَلُ مِن عَمْرٍو هو من تميم. ولكَ أنْ تجمعَ بينهما فتقولَ: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو مِن تميم.

وقولُهُ: «حَصَّى» معناه عدداً، وإنما عبَّرُوا بالحصى عن العدد؛ لأنَّ العرَبَ كانت تَعُدُّ بالحصى لكونِهَا لا تَعلَمُ الحسَابَ، فإذا عَدَّتْ واحداً جَعَلَتْ حَصَاةً، وإذا عَدَّتْ اثنين جَعَلَتْ حصاتَين، وكذلك الباقي.

وأما قولُ الشَّاعر:

أَعِكْرِمَ إنْ كَانَتْ بِعَينَيكَ كَمْهَةٌ فَعِنْدِي لِعَينَيكَ الأَمَضُّ مِنَ الكُحْلِ[1]

فـ«مِن» فيه للبيانِ أيضاً لا الداخلةِ على المفضَّل عليه، التقديرُ: الأمضُّ الذي هو الكُحلُ.

وأمَّا قولُ الآخَر:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَامِ[2]

فليست «مِن» هنا التي تَدخُلُ على المفضَّل عليه، وإنما هي التي يَتعدى بها

---

(١) من الطويل، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣ (مخطوط) إلى ابن الزَّبير الأسدي، ولم أجده في ديوان شعره المطبوع. وهو في منهج السالك: ٤٠٩. ورواه أبو حيان: «كُمْنَةٌ» بدل «كُمهَةٌ»، ولعله الأصح؛ لأن الكمنة وَرَمٌ في الأجفان وأُكالٌ تحمَرُّ له العين، يقالُ: كمنت عينه تكمَنُ كُمنَةً. الصحاح (كمن)، والكَمَهُ: أن يُولد الولدُ لا يُبصر شيئاً، يقال: كمِهَ يكمَهُ كمهاً. انظر خلق الإنسان لثابت اللغوي: ١١٨. والأمضُّ: المحرِقُ، والكحلُ يُمضُّ العينَ؛ أي: يُحرقُهَا. الصحاح (مضض).

(٢) من الخفيف، وهو للكميت بن زيد الأسدي، في هاشمياته بشرح أبي رياش القيسي ص: ٢٥، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣، ومنهج السالك: ٤٠٩.

الفعلُ الذي بُني منه أفعلُ التفضيل وهو قَرُبَ وبَعُدَ، تقولُ: زيدٌ قَرُبَ مِنَ الخير وبَعُدَ منَ الشرِّ .

فإذا بَنَيتَ أفعلَ التفضيل، فإن كان بالألف واللام أتيتَ بـ(مِن) التي لتعدِّي الفعل، ولم تأتِ بـ(مِن) التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ الأقربُ من الخير، وإن لم يكن بالألِفِ واللام فيجوزُ أن تجمعَ بين «مِن» التي للتعدية، وبين «مِن» التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ أقرَبُ مِن عَمْرٍو مِنَ الخير .

ومما ظاهرُهُ الجمعُ بين الإضافة ومِنْ قولُ سَعدِ القَرْقَرَة[1]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الجِيَادِ فِي السَّدَفِ[2]

فقال: «أعلمُنا منا» فجَمَعَ بين الإضافة و«مِن»، وأوَّلوه على أنه لم يُعْتَدَّ بالإضافة إلى الضمير والتقدير: أعلَمُ منَّا[3]، والسَّدَف: بفتح السين والدال المهملتين

---

(١) شاعر جاهليٌّ ماجنٌ، من أهل هجَر، كان مضحكَ النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وهو أخوه من الرضاعة، يُعدُّ في المستأكلين والمتطفلين، قيل له: ما رأيناك إلا وأنت تزيد شحماً، وتقطر دماً. قال: لأني آخذ ولا أعطي، وأخطئ ولا أُلام، فأنا طول الدهر مسرورٌ ضاحكٌ. أخباره في: ثمار القلوب ١٠٩، وشرح أبيات المغنى ٣٣٦/٦، وتاج العروس (سدف ـ قرقر) .

(٢) وينسب هذا البيت أيضاً إلى قيس بن الخطيم، وهو في ملحق ديوانه ص: ٢٣٦. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: «ولم أرَ هذا الشعر في ديوان قيس بن الخطيم، ولا يليق أن يكون له؛ لأنه فارس شجاعٌ» . والشاهد في: ضرائر الشعر: ٢٨٣، وشرح التسهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٤٠٩، والمغنى ٥٧٧، وشرح أبياته ٣٣٥/٦، والخزانة ٢١٩/٩ .

والوديُّ: النخلةُ الصغيرةُ تقلَعُ من جنب أمها، وتُغرَسُ في موضعٍ آخرَ، ويُقالُ له الجثيث. ويروى (أعلمُ منا) ولا شاهد فيها، وعليها ينكسر وزن البيت .

(٣) وأوله أبو عليٍّ الفارسي فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢١٩/٩ على أن «نا» من «أعلمنا» تأكيد للضمير في «منا» ، ولقوة تناوله قدموه ليدلوا على شدة اتصاله» ا.هـ

/ الصُّبْحُ وإقبَالُهُ[١]، وعلى هذا أنشدَهُ الفرَّاءُ[٢]. يقول: إنَّا نحن أعلَمُ [١٠٢/ب] بالفِلاَحةِ منَّا بالغارةِ في هذا الوقت .

ومما ظاهرُه الخلُوُّ من الألف واللام والإضافة ومِن قولُهُ تعالى ـ في قراءة الحسن البصري[٣] ـ:﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ ﴾[٤] بضمِّ الحاء وسكونِ السين من غير تنوين، وكذلك قراءةُ ابنِ مسعود: ﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنَىٰ﴾[٥] فظاهرُه أنه تأنيثُ «أحسن» الذي للتفضيل، وجاء من غير أَلِفٍ ولامٍ ولا مِن ولا إضافةٍ، فالجوابُ: أنه ليس بتأنيثِ «أحسَن» وإنما هو مصدرٌ كالرُّجعى[٦]، وأمَّا قولُ أبي الغُولِ الطُّهَوِيِّ[٧]:

---

(١) هذا في لغة قيس، وفي لغة تميم هي بمعنى الظُّلْمَة، فهي من الأضداد. انظر الأضداد لابن الأنباري ص: ١١٤ .

(٢) لم أقف على هذا الإنشاد فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، من سادات التابعين، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٨٣. وهي قراءة أُبيٍّ، ونسبها ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٥/١ إلى حمزة، والمشهور أن حمزة قرأها مع الكسائي ﴿حَسَناً﴾ بفتح السين والحاء. السبعة ١٦٣ ، وانظر قراءة الحسن في الإتحاف: ٤٠١/١ .

(٥) سورة الشورى: من الآية: ٢٣. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو، ولم أجد من نسبها إلى ابن مسعود. وانظر القراءة في: الكشاف ٤٠٣/٣، والبحر المحيط ٥١٦/٧ .

(٦) قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٤/١: « قال البصريون: هذا غلطٌ؛ لأن الاسم الذي على (فُعْلَى) لا يجوز إلا بالألف واللام مثل: الصغرى والكبرى » .

(٧) شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، وهو من قوم من بني طُهية يقال لهم: بنوعبد شمس بن أبي سُود، يكنى أبا البلاد، وسمي أبا الغول؛ لأنه فيما زعم رأى غولاً فقتلها، وله في ذلك خبر وشعر. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: « وأما الطهوي فلم أقف على كونه إسلامياً أو جاهلياً»، وعلّق العلامة الميمني ـ رحمه الله ـ في حاشية اللآلي على هذا بقوله: « وهذا عجبٌ، فإنه هو ناقلُ شعرٍ له في هجو حماد » . انظر أخباره في: المؤتلف والمختلف ص: ١٦٣، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤/١-١٥، واللآلي ٥٧٩/١-٥٨٠، والخزانة ٤٣٨/٦-٤٤٠ .
ونقل البغدادي أن ابن قتيبة نسب القصيدة التي منها الشاهد إلى أبي الغول النهشلي (عِلباء بن جوشن)، والنهشلي هذا هو غير أبي الغول الطُّهوي .

وَلاَ يُجْزَوْنَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوْءَى وَلاَ يُجْزَوْنَ مِـنْ غِـلَـظٍ بِلِينِ[١]

على رواية «بِسُوْءَى» على وَزْن فُعْلَى، فظاهرُهُ أنه تأنيثُ «أسْوَأ» وجاء خالياً من الألِفِ واللام والإضافة ومِن، فالجوابُ: أنه أيضاً مصدرٌ لا صفةٌ. وأمَّا قولُ العجَّاجِ[٢]:

يَـومَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ
فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ[٣]

وقولُ النَّهْشَلِيِّ[٤]:

وَإِنْ دَعَوتِ إِلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا[٥]

---

(١) البيت من الوافر، وهو في الحماسة ٦٢/١، وشرحها للمرزوقي ٤٠/١، وشرحها للتبريزي ١٦/١، والمفصل ٢٨١، وشرحه للخوارزمي ١٣٢/٣، وشرحه لابن يعيش ١٠٠/٦، والخزانة ٣١٤/٨ . ويروى: «بسَيْءٍ» ولا شاهد فيها .

(٢) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة السعدي التميمي ، راجز مخضرم، أدرك الإسلام. وسمي بالعجاج لقوله:

حَتَّى يَعِجَّ عِندَهَا مَن عَجْعَجَا

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢، والشعر والشعراء ٥٩١/٢، والإصابة ٩١/٥، والخزانة ٨٩/١ .

(٣) في ديوانه ص: ٢٦٧، والشاهد في: معاني الأخفش ١٣٥/١، وتكملة الإيضاح ٣٠٥، وإيضاح شواهده ٥٢١/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والخزانة ٢٩٦/٨، ٣١٦ .

(٤) هو بَشَامةُ بنُ حَزَنٍ النَّهْشَليُّ، من نهشل بن دارم. قال البغدادي - رحمه الله -: «ولم أرَ له ترجمة، وليس له ذكر في ترجمة الأنساب، والظاهر أنه إسلاميٌّ» وانظر المؤتلف والمختلف ص: ٦٦، والمبهج ص: ٤٧.

(٥) من البسيط، والبيت من قصيدة نُسِبَت إلى النهشلي وإلى المرقش الأكبر، وهي في شعره ص: ٥٩٥ (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية)، وإلى غيرهما، قال البغدادي: «وهذه الأبيات قد اختلف في قائلها، والصحيح أنها لبَشَامةَ بن حَزَن النهشلي» الخزانة ٣١١/٨، ونقل التبريزي في شرح الحماسة ٥٥/١ عن ابن الأعرابي قوله: إنَّ القصيدة للمرقش الأكبر.

=

فـ«دنيا» تأنيثُ أدنى، و«جُلَّى» تأنيثُ أَجَلّ، وإنما جاءتا مجرَّدتَين من الألِفِ واللام والإضافةِ [ومِن][1] لكونهما استُعْمِلاَ استعمالَ الأسماء، وتُنُوسِيَت فيهما الصفةُ فكأنَّ «دنيا» اسمٌ لهذه الدار، و«جُلَّى» اسمٌ للحرب، جازَ فيهما الخلوُّ من الألِفِ واللام والإضافةِ ومِن، وقد قيلَ[2]: إنَّ «جُلَّى» مصدرٌ. وأمَّا قولُ ابنِ هانئٍ[3]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[4]

فمنهم مَن خَطَّأَهُ[5] في الإتيان بـ«كُبرى» و«صُغرى» من غير أَلِفٍ ولامٍ ولا إضافةٍ ولا مِن، / وإنما خُطِّئَ ولم يُؤوَّل؛ لأنه ليس بعرَبيٍّ، ومنهم من أوَّلَهُ، [١٠٣/أ] فقيلَ[6]: جاز ذلك لكونهما من الصفات المستعمَلَةِ استعمالَ الأسماء؛ لكثرة ما يجريان على غيرِ موصوفٍ ظاهرٍ فيهما «كالأجرع» و«الأبطح»، فلذلك جاءا

والشاهد هو ثاني أبيات هذه القصيدة، ومطلعها:

إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

والقصيدة في المفضليات ص: ٤٣٠، والحماسة ٧٧/١. وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٠١/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والمساعد ١٨٤/٢، والخزانة ٣٠١/٨ . والسَّراة: بالفتح اسمٌ مفردٌ بمعنى الرئيس، وقيل: اسمُ جمع، وقيل: جمعُ سَرِيٍّ وهو الشريف. (الخزانة) .

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٦ .

(٣) أبو نُوَاس، شاعر عباسيٌّ مطبوع، كان ماجناً، توفي سنة ١٩٨ هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٩٦/٢، وتاريخ بغداد ٤٣٦/٧، والخزانة ٣٤٧/١ . وأبو نُوَاس لا يُستشهَدُ بشعره، وإنما أورد المؤلف رحمه الله هذا البيت هنا للوقوف على اختلاف العلماء في (صغرى) و (كبرى) خاليتين من الألف واللام والإضافة ومِن .

(٤) ديوانه ص: ٧٢. وانظر: المفصل ٢٨١، وشرحه ١٠٢/٦، وشرح الجمل ٤٨٧/١، ٢١٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦، والتصريح ١٠٢/٢، والخزانة ٣١٥/٨ .

(٥) انظر: المفصل: ٢٨١، والمغني: ٤٩٧ - ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦ .

(٦) شرح المفصل ١٠٣/٦، والخزانة ٣١٦/٨ .

نكرتَين، وقيل[١]: لم يُرَدْ بهما التفضيلُ بل معنى فاعِل، كأنه قال: كأنَّ صغيرةً وكبيرةً، وقيل[٢]: هما مُضافان إلى «فَوَاقع»، ومِن زائدةٌ في الواجب على مذهب الأخفش[٣] التقدير: كأنَّ صُغرى وكُبرى فَوَاقِعِهَا، والفَوَاقِعُ: جمعُ فاقِعَة، وهي النَّفَّاخاتُ التي تكون على وجه الماء. يَصِفُ خَمْراً وما عليها من الحَبَب، شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخمْرَ تحتَهُ بأرضٍ من ذَهَبٍ. قيل[٤]: وهو من أحسن تشبيهاته. قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ «الفَوَاقِع».

وقد تكلَّمْنَا على التقسيم، فلنتكلَّمْ على الأقسام فنقولُ:

أما القسم الأول: وهو المحلى بالألف واللام فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه للعَهْدِ، وإنما كانت للعَهْدِ؛ لأنَّ المقصودَ من أفعلِ التفضيل الإعلامُ بزيادة الفَضلِ على غيرِه، وذلك معروفٌ مع «مِن» في قولك: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ومع الإضافة في قولك: زيدٌ أفضلُ القوم، لأنَّ المفضَّلَ عليه مذكورٌ، وأمَّا مع الألِفِ واللام فليس في اللفظ ذِكْرُ المفضَّلِ عليه، فجعَلُوا الألِفَ واللامَ للعهد إحالَةً على رجُلٍ معهُودٍ بالفضل على شَخْصٍ معروف، فإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ الأفضلِ، فمعناه: مررْتُ بزيدٍ المعهودِ فضلُهُ على مَن يُعلَم.

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٦، وشرح التسهيل ٦١/٣، والمغني ٤٩٨.

(٢) قال ابنُ جني - رحمه الله تعالى - في الخاطريات ٦٦: «أراد صغرى فواقعها وكبرى فواقعها، فوكَّدَ الإضافة بمن، ألا ترى أن فُعلى أفعل لا تستعمل إلا نكرة. وهذا يدفع عنه قولَ من تعقبه في بيته هذا». وقد ردَّ ابنُ هشام - رحمه الله - هذا القول بقوله: «يردُّهُ أنَّ الصحيحَ أنَّ (من) لا تُقحمُ في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور» انظر المغني ٤٩٨، والخزانة ٣١٧/٨.

(٣) انظر معاني القرآن ١٠٥/١.

(٤) شرح المفصل ١٠٣/٦.

الوجه الثاني: أن يجريَ على ما قبلَه في الإفراد والتثنية / والجمع والتذكير [١٠٣/ب] والتأنيث، وسببُ ذلك أنه لما دخلَتْهُ الألفُ واللامُ، بَعُدَ عن الفعل، فلم يَجْرِ مَجْرَاه في كونه يَلزَمُ الإفرادَ على أي حال كانَ فاعلُهُ، فأُجْرِيَ مُجْرَى اسم الفاعل، تقولُ: زيدٌ الأفضلُ، كما تقولُ: زيدٌ الفاضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضَلُون أو الأفاضل، وهندٌ الفُضلَى، كما تقولُ: هندٌ الفاضلةُ، والهندان الفُضْلَيَان، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ.

القسم الثاني: المضاف :

ولا يخلو أفعلُ التفضيل أن يُضَافَ إلى نكرة أو إلى معرفة؛ فإن أُضيفَ إلى نكرة فلا تخلُو أن تكونَ جامِدَةً أو مشتقَّةً، فإن كانت جامدةً فلا تخلُو أن تكونَ من جنسِ الموصوفِ بأفعلِ التفضيل أو من غير جنسِهِ؛ فإن كانت من جنسِهِ فلا تخلُو أن تكونَ غيرَ موصوفةٍ أو موصوفةً؛ فإن كانت غيرَ موصوفة لَزِمَ في أفعلِ التفضيل الإفرادُ والتذكيرُ، وفي النكرةِ المضافِ إليها أفعلُ المطابَقَةُ للموصوف بأفعلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وامتَنَعَ نَصبُهَا، فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ رَجُلٍ، والزيدان أفضَلُ رجُلَين، والزيدون أفضلُ رجال، وهندٌ أفضلُ امرأة، والهندان أفضلُ امرأتَين، والهنودُ أفضَلُ نساء، فتُفرِدُ «أفعلَ» ، وتُذكِّرُ على كلِّ حالٍ بالحمْل على الفعل، وتُطابِقُ بين المضاف [إليه][1] والموصوف بـ«أفعل» ولا تنصِبُ كما مثَّلْنَا، فلا يجوزُ أن تقولَ: الزيدان أفضلُ رجلٍ؛ لعدم المطابقة في التثنية بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ امرأة؛لعدم المطابقة في التذكير بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ رجلاً بالنصب؛ لأنَّ النصبَ / لا [١٠٤/أ]

(١) سقط من الأصل، ومثله في الموضعين التاليين .

يكونُ إلا إذا كان الاسمُ بعد أفعلِ التفضيلِ من غير جنسِ الموصوفِ على ما يأتي، ولا تقولُ: الزيدان أفضلا رجُلَين؛ لعدم الإفراد في أفعلَ، ولا هندٌ فُضلَى امرأةٍ؛ لعدم تذكير أفعل، فقس على ذلك.

والمعنى في الإفراد: أنه أفضلُ من كل رجُلٍ قِيسَ فضلُهُ بفضلِهِ، والمعنى في التثنية: أنهما أفضلُ من كل رجلَين قِيسَ فضلُهُمَا بفضلِهِمَا، والمعنى في الجمع: أنهم أفضلُ من كلِّ رجالٍ قِيسَ فضلُهُم بفضلِهِم، فظَهَرَ لك من هذا أنَّ الأصلَ كان في هذه الإضافةِ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ من كل رجُلٍ، ثم حُذِفَ «مِن» و«كل» وأُضيفَ «أفعلُ» إلى ما كان «كلٌّ» مضافاً إليه فقيلَ: أفضلُ رجُلٍ، وكذلك في التثنية والجمع.

فإن كانت النكرةُ المضافةُ إليها أفعلُ التفضيل موصوفةً، فلا تخلو أن تُوصَفَ بفعلٍ أو بظرْفٍ، فإنْ وُصفَت بفِعل فالحُكمُ فيه عند الجمهور ما تَقدَّم[1]، وذهَبَ الفرَّاءُ[2] أنه إذا وُصفت النكرةُ بالفعل، لم يلزَمْ إفرادُ أفعلِ التفضيل ولا تذكيرُهُ، بل يجوزُ أن يجريَ على ما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلٍ يزورُنا، وهندٌ فُضلَى امرأةٍ تزورُنَا، والزيدان أفضلا رجُلَين يزورانِنَا، والهندانِ فُضْلَيا امرأَتين تزورَانِنَا، وكذلك في الجمع، وأجازَ أيضاً في النكرة الموصوفة بالفعل أن لا تطابقَ الموصوفَ بأفعلَ في الإفراد فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلَين يزُورانِنَا، وهندٌ فُضلَى امرأَتين تزُورانِنَا، وأجازَ أيضاً في الضمير الذي في الفعل الواقعِ صفةً للنكرة أن يكونَ مطابقاً للنكرة

---

(١) وهو إلزام أفعل التفضيل الإفرادَ والتذكير، والنكرةِ المضافِ إليها أفعل المطابقةَ للموصوف بأفعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٢، ومنهج السالك: ٤١٠.

الموصوفة بالفعل في التثنية والجمع، وأن لايطابقَ، فيجوزُ / عندَه أن تقولَ: [١٠٤/ب]
مررْتُ برجلَين خيرِ رجُلَين يكونان ويكونُ[١]، ففي الأوَّلِ طابَقَ، وفي الثاني لم يطابِقْ، وإنما أجازَ عدَمَ المطابقة في مثل هذا؛ لأنَّ الصفةَ عنده كالصلة، والموصوفَ كالموصول، فالرجلان عنده بمنزلة «مَن» إذا كان المرادُ بها التثنيةُ، فكما يُعادُ الضميرُ مُفرَداً على «مَن» باعتبار لفظها ومثنًّى باعتبار معناها، فكذلك هنا.

فإن كانت النكرةُ موصوفةً بالظَّرْفِ، فالحُكْمُ كمَا تَقَدَّمَ، إلا أنَّ بعضَهم[٢] زادَ فقال: إذا عطفْتَ على أفعلِ التفضيل في مثل هذا أفعلَ تفضيلٍ آخَرَ مضافاً إلى ضمير النكرة المفرَدَة، تعيَّنَ أن يكونَ الضميرُ ضميرَ جمع فتقولُ: مررْتُ بأعقلِ رجُلٍ عندَكم وأنبلِهم، وهذا أعقَلُ رجُلٍ ثَمَّ وأنبلُهُم، وقيل[٣]: يجوزُ في مثل هذا الإفرادُ والجمعُ فتقولُ: أنبلِهِ وأنبلِهم.

فإن كانت النكرةُ من غير جنس الموصوف، فالذي عليه جمهورُ النحويين امتناعُ الإضافة، وتعيينُ النصب، تقول: زيدٌ أوسَعُ داراً، وأعظمُ جاهاً، وأصدقُ قيلاً، وأملَحُ وجهاً، لأنَّكَ لو أتيتَ بـ«مِن» المصاحبةِ لأفعلَ لكان منصوباً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾[٤] فكذلك إذا كانت «مِن» مقدَّرةً. وزعَمَ الفرَّاءُ وهشامٌ[٥] أنه يجوزُ في النكرة هنا الجرُّ والنصبُ، تقول: أخوك أوسَعُ داراً بالنصب، ودارٍ بالجر، ويلزَمُ في النكرة الإفرادُ؛ لأنه تمييزٌ.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٢. ويراجع معاني القرآن ١/٣٢-٣٣.

(٢) وهو ابن الحصَّار كما في ارتشاف الضرب ٣/٢٢٤ (وهو فيه محرَّفٌ)، وابن الحصَّار هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المتوفَّى سنة ٦١١هـ، أخباره في التكملة لوفيات النقلة للمنذري ٢/٣٠٩.

(٣) وهذا قول دُرَيد كما في الارتشاف ٣/٢٢٤.

(٤) سورة النساء: من الآية: ١٢٢.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٣/٢٠٠، ومنهج السالك ٤١٠.

فإن كانت النكرةُ المضافُ إليها أفعَلُ التفضيل مشتقَّةً، جَرَرْتَهَا إذا أردْتَ بالصفة نفسَ الموصوف، كقولك: زيدٌ أحسَنُ فارسٍ، أي: أحسَنُ مَن اتصَفَ بالفروسيَّةِ، / وجازَ فيها النصبُ على الحال إذا أردْتَ أنَّ التفضيلَ واقعٌ في هذه [١٠٥/أ] الحال كقولك: زيدٌ أحسَنُ فارساً، أي: أحسَنُ في حال فروسيَّتِهِ، والحُكْمُ ماتقَدَّمَ في الجامِدِ من إفراد أفعَلَ، ومطابقةِ النكرةِ للموصوفِ بأفعلَ تقول: زيدٌ أفضَلُ عالِمٍ، والزيدان أفضَلُ عالِمَين، والزيدون أفضَلُ عالِمِين، وهندٌ أفضَلُ ناسِكَةٍ، والهندان أفضَلُ ناسِكَتَين، والهنودُ أفضَلُ ناسِكاتٍ.

وزعمَ ابنُ مالكٍ[١] أنه يجوزُ إفرادُ النكرة المشتقة مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيلِ مجموعاً، ويلزمُهُ ذلك مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيل مثنًّى، واستدلَّ على الإفراد مع ما تقدَّم بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[٢] فـ«كافرٍ» مفردٌ مع أن الضمير في «تكونوا»[٣] جمعاً، وأوَّلَ بعضُهُم الآيةَ على حذف موصوف[٤] التقدير: ولا تكونُوا أوَّلَ فريقٍ كافِرٍ به، فتكونُ النكرةُ المضافَةُ قد طابَقَت ما قبلَ أفعَلَ؛ لأنَّ الفريقَ اسمُ جمْعٍ، قال ابنُ مالك: وقد جمعَ الشَّاعرُ بين الإفراد والمطابَقة في قوله:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ[٥]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٦٢، وقال به ابنُ عطية ـ رحمه الله ـ في المحرر الوجيز ١/٢٧٠.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٤١.

(٣) في الأصل: «كونوا».

(٤) وهذا تأويل البصريين، وللأخفش ـ رحمه الله ـ تأويلٌ آخرُ، قال: معناهُ أولُ مَن كفر به. انظر معاني القرآن للزجاج ١/١٢٣، والمحر الوجيز ١/٢٧١، والتبيان ١/٥٨، والبحر المحيط ١/١٧٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٣.

(٥) البيت من الكامل، وهو أحد ثلاثة أبيات رواها أبو زيد في النوادر: ٤٣٤، ونسبها لرجل جاهلي، والشاهد في: معاني القرآن للفراء ١/٣٣، والاشتقاق: ٤١٧، وشرح التسهيل ٣/٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٣، والمساعد ٢/١٨١.

فأفردَ «طاعماً» مع أنَّ ما قبلَ أفعلَ جمعٌ، فلم يُطَابِقْ، وجمعَ «جياعاً» فطَابَقَ، وهو الكثيرُ، وما أَوَّلُوا به الآية يجوزُ أن يُؤَوَّلَ به هذا البيتُ، فيكون التقدير: أَلأَمُ فريقٍ طاعِمٍ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سٰفِلِينَ ﴾[1] فلا حجَّةَ فيه على عدم المطابَقَة؛ لأن الهاءَ في «رَدَدْنَاهُ» عائدةٌ إلى الإنسان، وهواسمُ جنسٍ، فالمرادُ به العمومُ، دليلُه: الاستثناءُ منه، فالآيةُ إذن كقولك: إلا ناسٌ أسفَلَ سافلين، وكان الأصلُ: أسفَلَ / سافِلٍ مراعاةً للفظ الإنسان؛ لأنَّه مفرَدٌ، لكن حُمِلَ على المعنى [١٠٥/ب] مراعاةً لاتفاق الفواصل.

والضميرُ الذي يَعُودُ إلى النكرة المضافةِ إليها أفعلُ يكونُ مفرَداً على كلِّ حالٍ تقولُ: هذا أفضلُ رجلٍ وأعقلُهُ، وأفضلُ رجلَين وأعقلُهُ، وأفضلُ رجالٍ وأعقلُهُ، وهندٌ أكرمُ امرأةٍ وأعقلُهُ، وأكرمُ امرأَتين وأعقلُهُ، وأكرمُ نساءٍ وأعقلُهُ، وإنما أُفرِدَ الضميرُ مطلَقاً على معنى مَن ذُكِرَ، و«مَنْ» يَعودُ عليها الضميرُ مطلَقاً.

فإن كان أفعلُ التفضيل مضافاً إلى معرفةٍ فالكلام فيه من وجهين:

الأوَّلُ: في استعماله، وله استعمالان:

أحدُهما: استعمالُهُ مفرَداً مذكَّراً على كل حالٍ نحو: زيدٌ أحسنُ الناس، وهندٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسنُ الناس، والهندان أحسنُ الناس، والزيدون أحسنُ الناس، والهنداتُ أحسنُ الناس، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ ﴾[2] فأفرَدَ «أحْرَصَ» مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ، قال الشاعرُ:

---

(١) سورة التين: الآية: ٥ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٩٦ .

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ[١]

فذكَّر «أحْسَنُ» مع تأنيث ما قبلَه، وقال جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[٢]

فأفرَدَ «أضعَفُ» وذكَّرَهُ مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ مؤنثٌ، قال أبو بكرِ بنُ الأنباري[٣]: هذا الاستعمالُ أفصحُ، وهو المُؤْثَرُ عن العرَب .

الثاني من الاستعمالين: أن يكونَ مطابقاً لما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسَنَا الناس، والزيدون أحاسِنُ الناس، قال الله تعالى: / ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[٤] فجمَعَ «أكابر» ليطابِقَ المجعولِين في كل قرية، وقال تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[٥] فجمَعَ «أراذلنا» ليُطابِقَ «الذين»، قال أبو منصورٍ الجواليقي[٦]: وهذا الاستعمالُ أفصحُ من الاستعمال الأوَّل . [١٠٦/أ]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٥٢١/٣، وفيه « خداً » بدل « جيداً » ، والشاهد في الخصائص ٤١٩/٢، وشرح المفصل ٩٦/٦، وشرح التسهيل ١٢٨/١، ورصف المباني ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٢٢٤/٣. والقَذالُ: أعلى كل شيءٍ، وهو ما بين الأذُن والنُّقْرة، وهما قذالان. (الديوان) .

(٢) من البسيط، وهو في ديوان جرير ١٦٣/١، وروايته: « حتى لا صراع به » ، من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل مرَّ بنا بعضُ أبياتها سابقاً.
والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣ .

(٣) محمد بن القاسم، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، توفي سنة ٣٢٨ هـ . وانظر قولَه في: التذييل والتكميل ١٩٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢، والهمع ١١٢/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٢٣ .

(٥) سورة هود: من الآية: ٢٧ .

(٦) يَرُدُّ على أبي العباس ثعلب الذي قال في الفصيح: ٢٦٠: « فاخترنا أفصحهنَّ » ، فقال الجواليقي: « وكان الأولى أن يقول: فصحاهنَّ؛ لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه...» انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي: ٤٢، وهو منقولٌ في ارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢.

قلتُ: وكلاهُمَا فصيحٌ، فقد اجتمعا في كلام أفصحِ الفصَحَاء، قال النبيُّ ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحِبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً، المُوَطَّؤُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَسَاوِئُكُمْ أَخْلاَقاً، الثَّرْثَارُونَ المُتَفَيهِقُون[1]» فأفرَدَ «أحبِّكُم» و«أقرَبِكُم» و«أبغَضِكُم» و«أبعَدِكُم» وجمعَ «أحاسِنُكُم» و«أساوِئُكُم»، والموَطَّأُ الكَنَفِ: اللَّيِّنُ الكلام، والثَرْثَارُ: الكثيرُ الكلام، والمتَفَيْهِقُ: الذي يملأُ أشداقَهُ بالكلام.

قلتُ: وهذان الاستعمالان مبنيَّان على قُرْبِ أفعَلَ المضافِ من الفعلِ وبُعْدِهِ، فمَنْ لَحَظَ أنَّ هذه الإضافةَ على معنى التَّجرُّد عن الألِفِ واللام و«مِن» رآه قريباً من الفعل فأفرَدَ، إذ الفعلُ لا يُثنى ولا يُجمَعُ، ولا يكونُ إلا على حالةٍ واحدةٍ، ومن لَحَظَ في الإضافة معنَى ما فيه الألِفُ واللامُ، رآه بعيداً عن الفعل، فاستعملَهُ مطابقاً كما يُستَعْمَلُ اسمُ الفاعِلِ.

وادَّعى ابنُ السَّرَّاجِ[2] أنَّ أفعلَ التفضيل إذا أُضيفَ إلى معرفَةٍ، يَلزَمُ إفرادُه على كلِّ حالٍ، وما تلَونَاه من الآيِ الكريمةِ ونَصَصْنَاه من الحديثِ النبوي يَرُدُّ عليه.

والضميرُ العائدُ على هذا المضاف قيل: يكونُ مطابِقاً فتقولُ: زيدٌ[3] أحسنُ

---

(١) روا الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٤١) مع اختلاف في اللفظ، قال: وهذا حديث حسن غريب. وهو أيضاً في مسند الإمام أحمد برقم: (٨٤٦٦، ١٧٠٦٦، ١٧٠٧٧). وانظر النهاية لابن الأثير ٥/٢٠١، وعقود الزبرجد ٢/١٠٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٣.

(٢) الأصول ٢/٦.

(٣) في الأصل: «زيداً».

الناسِ وأجملُهُ / وأحسنُ الرجال وأجملُهُم، وقيل: يجوزُ أن يكونَ مفرَداً فتقولُ: [١٠٦/ب]
زيدٌ أحسنُ الرجال وأجملُهُ[١].

الوجه الثاني: في نسبة أفعَلَ من المضاف إليه، فمذهبُ البصريين أنه يَتَعيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهبُ الكوفيين أن ذلك لا يَلزَمُ[٢]، فإذا قلتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ[٣]، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُفَ ليس بعضَ إخوتِهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُفُ، وبدليل أنَّ إضافتَهُم إلى ضميرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه من إضافةِ الشيء إلى نفسِهِ؛ لكونِهِ داخلاً في جملتهم، والضميرُ ضميرُهُ، فيَلزَمُ أن يكونَ مُضافاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيين إذ لا يشترطون أن يكونَ أفعَلُ بعضَ ما يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[٤].

ثمَّ إنَّ الإضافةَ عند الكوفيين على تقديرَين:

أحدهما: أن تكون «مِن» مقدَّرَةً.

والثاني: أن لا تُقَدَّرَ.

فإذا كان أفعلُ التفضيل ليس بعضَ ما يُضافُ إليه، قدَّروه بمِن مثل: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِه، أي أحسَنُ مِن إخوته، وإذا كان بعضَ ما يُضافُ إليه، لم يقدِّرُوه بمِن نحو: زيدٌ أفضَلُ الناس، لأنهم لو قدَّرُوا هنا «مِن» لَزِمَ منه إضافةُ الشيء إلى نَفْسِهِ، إذ يكونُ التقديرُ: زيدٌ أحسَنُ من الناس، وهو أحدٌ منهم، فيكونُ قد فضَّلْتَهُ على نَفْسِهِ في الجملة.

---

(١) جعله سيبويه قبيحاً. انظر الكتاب ١/٨٠.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٣٣.

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٥٠.

وقال بعضُهُم: يجوزُ أن تقدِّرَ «مِن» مع كون أفعَلَ بعضَ ما يُضافُ إليه، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ / الناس، على معنى أحسَنُ من الناس، قال: ولا يَلزَمُ منه أن [١٠٧/أ] يكونَ مفضَّلاً على نَفْسِهِ؛ لأنه إنما قلنا بدخُوله فيهم باعتبار الشَّرِكة معهم في أصل الفَضل، وهو خَارِجٌ عنهم باعتبار تفضيلِهِ عليهم، فالوجهُ الذي ذُكِرَ به معهم غيرُ الوجه الذي فُضِّلَ به عليهم .

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ هذا الخلافَ المتقدمَ إنما هو إذا كان أفعلُ التفضيل على أصله من الزيادة في الفضل على ما أُضيفَ إليه، أمَّا لو جُرِّدَ من الزيادة وأُريدَ به معنى فاعل، فإنه تجوزُ الإضافةُ باتفاقٍ، سواءٌ كان بعضَ ما يُضافُ إليه أم لا؛ وسببُ ذلك أن موجِبَ التفضيل على نفسِهِ قد ذَهَبَ لذهاب معنى التفضيل، فيجوز على هذا أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ الناس، أي: الفاضلُ فيهم والمشهورُ بالفضل من بينهم، وتقول: يوسُفُ أجملُ إخوتِهِ، أي الجاملُ فيهم المشهورُ بالجمال من بينهم، وعليه يُحمَلُ قولُ الوليد بنِ عبد الملك ـ وقد أنشدَه نُصَيبٌ[1] شعراً فاستحسنَه فقال له ـ: أنت أشعَرُ أهل جلدَتِكَ، أي أنت شاعرُ السُّودان، ولم يُرِد التفضيلَ؛ لأن السُّودانَ لم يكونُوا كلُّهم شعراءَ، فيكونُ نُصَيبٌ أشعرَ منهم .

---

(١) هو نُصَيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء بني مروان، كان عفيفاً فصيحاً مقدَّماً في النسيب والمديح. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٦٧٥/٢، والشعر والشعراء ٤١٠/١، والأغاني ٣٢٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٧٤/٢ .

وتنسب هذه المقولة إلى سليمان بن عبد الملك، وإلى حرير الشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٦٧٥/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٢ .

ومثلُه قولهم: «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي أُمَيَّة[١]»، أي: العادلان المشهوران بالعدل من بينهم؛ لا أنَّ بني أُميَّةَ كانوا كلُّهُم عُدُولاً وهمَا أكثَرا عَدْلٍ منهم، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليد بنِ عبدالملك، لُقِّبَ بذلك لأنَّه نَقَصَ حقَّ مَن كان يأخذُ من بيتِ المالِ أكثرَ مما له في الشَّرْعِ، والأَشَجُّ: هو عمرُ بنُ عبدالعزيز بنِ مروانَ، لُقِّبَ بذَلك / لشَجَّةٍ كانت برأسه . [١٠٧/ب]

التنبيه الثاني: اتفقوا أن أفعلَ التفضيل لا يُضاف إلا لما يَصلُحُ أن يكون بعضَهُ قبلَ الإضافة[٢]، وإنما خلافُهُم فيما بعدَ الإضافة[٣]، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ الناس؛ لأنه يصلُحُ أن تقولَ قبلَ الإضافة: زيدٌ مِن الناس، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ الياقوت، لأنه لايجوز أن تقولَ: زيدٌ من الياقوت، ويجوزُ النصبُ والتنكير تقول: زيدٌ أحسنُ ياقوتاً، إذا فضَّلتَ ياقوتَهُ على ياقوتِ غيرِه .

فإن قيل: فقولُه تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾[٤] ظاهرُهُ أن المضافَ من غير جنس أفعلَ ؟

فالجوابُ: أنه على حذف مضافٍ إمَّا من الأوَّلِ التقديرُ: وخصامُهُ أَلَدُّ الخصام، وإمَّا من الثاني، أي: وهو أَلَدُّ ذوي الخصام[٥].

---

(١) سبق هذا القول صفحة: ٣٠١ .

(٢) ليس الاتفاق عاماً هنا، بل لعله قصد نحويِّي البصرة، أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة أفعل إلى ما ليس بعضاً منه، والإضافة على تقدير من. انظر شرح التسهيل ٥٩/٣، و ارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٧/٢، وراجع ما سبق ذكره قبل قليل .

(٣) لم أتبين قصدَ المصنف ـ رحمه الله ـ بقوله هذا، هل هو الخلاف الذي أشرتُ إليه في الحاشية السابق أو غيره .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٤ .

(٥) انظر الكشاف ١٢٧/١، والبحر المحيط ١١٤/٢ .

الثالث: إذا فرَّعْنَا على أن أفعلَ بعضُ ما يُضافُ إليه، فقولُ الشاعر:

يَارَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ[1]

شاذٌّ؛ لكونه أضافَه إلى ما ليس بعضاً له، وكان الأصلُ: أَظْلَمُنَا وأَظْلَمُهُم .

وأما القسم الثالث: وهو المجرد من الألف واللام والإضافة فالكلام عليه من أوجه:

الأول: أنه لا بدَّ من الإتيان بمِن جارَّةً للمفضُول ظاهرَةً أو مقدَّرَةً، فالظاهرةُ نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، والمقدَّرَةُ: الله أكبرُ، التقديرُ: أكبرُ من كلِّ شيءٍ، ولـ«مِن» هذه ثلاثُ حالاتٍ:

الأولى: ألاَّ يُفصَلَ بينها وبين أفعل التفضيل كما مثَّلْنَا، وهوالأصلُ.

الثانية: أن يُفصَلَ بينهما وذلك على وجهين: كثيرٌ وقليلٌ، فالكثير: الفصلُ بمعمول أفعلَ، قال الله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] فـ«مِن / أنفسِهِم» و«مِن المؤمنين» قد فصَلَ بينهما وبين «أَولى» بمعموله، وقال تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيهِ﴾[4] فوقع الفصلُ بين «مِن» و«أحبُّ» بمعمول «أحبُّ» وهو «إليَّ» وقال الله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْ [١٠٨/أ]

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، ويروى بعده:

أَرْسِلْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

والشاهد في: إيضاح الشعر: ٣٢٦، والمقرب: ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٨/٢، والتصريح ٢٩٩/١، والخزانة ٣٦٩/٤ .

(٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٦ .

(٣) من الآية السابقة .

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

حَبْلِ الوَرِيدِ ﴾[١] ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْكُمْ ﴾[٢] .

قال ابنُ مالكٍ[٣]: ومن الفصل بأربعة أشياءَ قولُ الشَّاعر:

مَا زِلْتُ أَبْسَطَ فِي عَضِّ الزَّمَانِ يَداً لِلنَّاسِ بِالخَيرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرِمِ[٤]

والأربعةُ: التمييزُ وهو «يداً» ، وثلاثٌ مجروراتٌ، ولم يَعُدَّ «الزمان»؛ لأنه مضافٌ إليه، فهو مع ما قبله كالشيء الواحد، و«عضُّ الزَّمان» كنايةٌ عن شدَّته .

قال: ومن الفصل بشيئين قولُ الراجز:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ
أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ
مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ[٥]

ففَصَلَ بـ«مَسّاً» و«حوايا البطن» و«قِذَاذٍ» بكسر القاف[٦] وذالين معجَمَتَين: جمعُ قُذٍّ بضم القاف، وهو جمعُ أَقَذٍّ؛ وهو السَّهمُ الذي لاريشَ له .

والقليلُ: الفصلُ بغير المعمول، وقد سُمِعَ بـ«لو» وما اتصلَ بها، وبالمنادى، فمثالُ الفصلِ بـ«لو» قولُهُ:

---

(١) سورة ق: من الآية: ١٦ .

(٢) سورة الواقعة: من الآية: ٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٣١-١١٣٢ .

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٢، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٤٠٩، وشفاء العليل ٢/٦١٠ .

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، انظره في أراجيز العرب للبكري: ١٧٣، والشاهد في شرح المفصل ١/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٥٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٢/٤٠٩، والمساعد ٢/١٧٠ . والأقِط: شيءٌ يُتخذ من اللبن المخيض، يطبخُ ثم يُترك حتى يمصل. اللسان (أقط) .

(٦) في الأصل: «الفاء» .

وَلَفُوكِ أَطْيَبَ لَو بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ[١]

ففَصَلَ بـ«لو بذلْتِ لنا» بين «مِن» و«أطيَبَ» وليس معمولاً لـ «أطيَبَ»، والموهَبَةُ: بفتح الهاء والباء الموحدة نُقْرَةٌ في الجَبَلِ يكونُ فيها الماءُ. ومثالُ الفصل بالمنادى قوله:

لَمْ يُلْفَ أَخْبَثُ يَافَرَزْدَقُ مِنْكُمُ لَيلاً وَأَخْبَثُ بِالنَّهَارِ نَهَارا[٢]

الحالة الثالثة: تقديمُ «مِن» على أفعلَ، وهو قليلٌ، وذلك على وجهَين:

أحدهما: لزومُ التقديم، وذلك إذا كان المجرورُ بـ«مِن» اسمَ استفهام نحو: مِن أيِّ الناس زيدٌ أفضلُ؟ ومِمَّ قَوَامُكَ أعدلُ؟ ومِمَّن كان زيدٌ أفضلَ؟ / وممن ظننتَ زيداً أفضلَ؟ ولا يجوزُ التوسط بين الخبر والمخبَرِ عنه فلا تقولُ: زيدٌ مِمَّن أفضلُ؟ ولا ظننتُ زيداً مِمَّن أفضلُ؟ [١٠٨/ب]

قال ابنُ مالك[٣]: ذَكَرَ أصلَ هذه المسألةِ أبوعليٍّ في «التذكرة».

قال الشيخُ أبوحيَّان[٤]: ومنعَهَا في «الحلبيَّات[٥]» فلم يُجِزْ: مِمَّنْ أنت

---

(١) من الكامل، ولم أقف على قائله، والبيت في: الصحاح (وهب)، وشرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٠، ومنهج السالك ٤٠٩، والمساعد ٢/١٦٩، والهمع ٥/١١٦ . ويروى:

وَلَفُوكِ أشهَى لو يحلُّ لنا من مَاء مَوهَبَةٍ على شَهْدِ

(٢) من الكامل، لجرير في ديوانه ١/٥٢٢، وروايته: «لم يُلقَ» . والشاهد في: شرح عمدة الحافظ ٢/٧٦٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦، والمساعد ٢/١٦٩، والهمع ٥/١١٦، والخزانة ٨/٢٦٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٦٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٢٩ .

(٥) المسائل الحلبيات ص: ١٧٧ قال أبو علي: «لأن أفعل هذا لا يقوى قوةَ الفعل فيعمل فيما قبله ...» .

أفضلُ[١]؟ قال الشيخُ أبوحيَّان: وإذا كان أبوعليٍّ وقعَ منه الخلافُ في المسألة، فينبغي المنعُ حتى يُسمَعَ هذا التركيبُ من العرَب[٢].

الثاني: جواز التقديم وذلك المجرور بـ«مِن» غير استفهامٍ[٣]، فمنه قول ذي الرُّمَّة:

وَلاَ عَيبَ فِيهَا غَيرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٤]

التقديرُ: أكسلُ منهنَّ، ثم قدَّمَ، يصفُ في البيت نساءً بالتَّرفِ والكسَلِ في مشيهنَّ، وقال الآخَرُ:

فَقَالَتْ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[٥]

الأصل: أطيبُ منه، وقال الآخَرُ:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ كُلَّ ظَعِينَةٍ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[٦]

---

(١) في الأصل: «أفعل» والتصويب من المصادر.

(٢) ثمَّ أردف أبو حيان ذلك بقوله: «وإن كان القياسُ يقتضي جوازه». ارتشاف الضرب ٢٣٠/٣.

(٣) واستقبحه الفراء، وتبعه الفارسي وجعله ضرورة. ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣.

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦٠٠/٣، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢، ومنهج السالك ٤١٣، وتذكرة النحاة ٤٧. والقطوف من الدواب: هو البطيءُ، قال أبو زيد: هو الضيق المشي، وقد يستعمل في الإنسان. (الصحاح واللسان ـ قطف).

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢/١، والشاهد في: شرح المفصل ٦٠/٢، وشرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، والهمع ١١٥/٥، والخزانة ٢٦٩/٨. ويروى: «أو ما زودت هو أطيب» ولا شاهد فيها.

(٦) من الطويل، لجرير في ديوانه ٨٣٥/٢، وروايته: «يوماً ظعائناً ... من تلك الظعائن» من قصيدة طويلة مطلعها:

=

أي: أملح من تلك الظعينة.

الوجه الثاني: أنَّ هذا المجرَّدَ يلزَمُ الإفرادَ والتذكيرَ، سواءٌ كان لمذكَّرٍ أم مؤنَّثٍ أم مثنًّى أم مجموعٍ تقولُ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدان أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدون أفضلُ مِن عَمْرٍو، وهندٌ أفضلُ مِن دَعدٍ، والهندان أفضلُ مِن دعدٍ[1]، والهنداتُ أفضَلُ مِن دعدٍ، واختلفوا في تعليل ذلك، فقال المازنيُّ[2]: إنما لم يُثَنَّ ولم يُجمَع ولم يؤنَّثْ؛ لأنه بمعنى المصدر فإذا قلتَ: زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيدٌ أكثرُ فضلاً من عمرو، والمصدر لا يُثنَّى ولا يجمع فكذلك ما في معناه / . [١٠٩/أ]

وقيل: إنَّ «مِن» صارت كالجزء من أفعل فلو ثُنِّيَ وجُمِعَ لجيء بعلامة التثنية والجمع، فيكونُ ثلاثةُ أشياءَ كالشيء الواحد .

وقال ابنُ السَّرَّاج[3]: إنما كان ذلك؛ لأنه في معنى الفعل، ألا ترى أنَّ قولَك: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو معناه: زادَ فضلُه على فضله، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، فكذلك ما في معناه.

الوجه الثالث: أن الكلامَ الذي فيه أفعلُ التفضيل لايخلو أن يكونَ خالياً من التهكُّم أو لا، فإن كان خالياً من التهكُّم فلا بد من مشاركة المفضَّل للفاضِل في

أَجَدَّ رَوَاحُ القومِ أم لا تَرَوُّحُ نَعَم كلُّ مَن يُعنى بجُملٍ مترَّحُ

والشاهد في: شرح عمدة الحافظ ٧٦٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، وأوضح المسالك ٢٩٣/٣، والتصريح ١٠٣/٢ . والظعينة: الهَودَج، كانت فيه امرأةٌ أو لم تكن. الصحاح (ظعن) .

(١) في الأصل: «عمرو» .

(٢) في التذييل ١٩٥/٣: «قال أبو الفتح في كتاب «القدِّ» له ما مختَصَرُهُ: إنما كان بلفظ واحدٍ مع مِن؛ لأنَّ الغرضَ إنما هو تفضيلُ كرمِ زيدٍ على كرَمِ عمرٍو، فهو في المعنى إخبارٌ عن المصدر، فوجبَ التذكيرُ لغلبته على المصدر ...» .

(٣) الأصول ٧/٢ .

معنى أفعلَ حقيقةً أو تقديراً بوجهٍ ما[١]، فمثالُ الاشتراك حقيقةً قولُك: سيبويهِ أنحى من الكسائي، فالكسائيُّ مشارِكٌ لسيبويه في النحو، إلا أن سيبويهِ أنحى منه، فلا يُقال في غير تهكُّم: النارُ أَحرُّ من الثَّلْج، وقال ابنُ مالكٍ[٢]: لا يُقال: الخبزُ أغذَى من الماء، بناء منه أنَّ الماءَ لا يُغَذِّي، قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بل يُقالُ: الخبزُ أغذَى من الماء، [فالماء] في اللغة يغَذِّي، قال امرؤ القيس:

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيرُ المُحَلَّلِ[٤]

والمقانَاةُ: المخالِطَة أي: يخالِطُ البياضَ صفرَةٌ .

ومثالُ الاشتراك تقديراً بوجهٍ ما قولُك في البغيضَين: هذا أحبُّ إليَّ مِن هذا، قدَّرْتَ أنهما مشتركان في الحُبِّ، وفضَّلْتَ أحدَهما على الآخَر، وهذا لايُقال إلا إذا كان أحدُهما أبغَضَ إليك من الآخَر، وتعبِّرُ عن هذا بأحسن الأقبحين، ومنه قولُه تعالى: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[٥] آثرَ السجنَ على ما يدعونَه إليه، وإن

---

(١) وذهبَ الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين إلى أن لفظةَ (أفعلَ) تصحُّ حيث الاشتراك وحيث لا اشتراك. المحرر الوجيز ٢٤٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦، والبيت من معلقته، وقبله:

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تمايَلَتْ عليَّ هضيمَ الكَشْحِ ريَّا المخلخَلِ

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضَةٍ تراتُبُها مصقولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٧٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٥٤/١، والشاهد في: شرح المفصل ٩١/٦، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣. والبِكْرُ: البيضةُ الأولى من بيض النَّعام، وخَصَّها لأن الأولى لا يخْلُصُ بياضُها خلوص سائرها. وهي أيضاً الدرَّةُ التي لم تثقَب، يريدُ: أن المرأةَ بيضاءُ يخالِطُ بياضَها صُفرةٌ، وكذلك لونُ الدرِّ. وغيرُ المحلَّل: أي: لم يُنزَلْ عليه فيُكَدِّرْ . (الديوان) .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

كانا غيرَ محبوبَين، ومنه قولُ الراجز:

عُجيِّزٌ لَطْعَاءُ دَرْدَبِيسُ

أَحْسَنُ مِنْ طَلْعَتِهَا إِبْلِيسُ[1]

/ آثر منظرَ إبليسَ على منظرها وإن كانا غيرَ حسنَين والمشاركةُ في هذا [١٠٩/ب] تقديراً، واللَّطعاءُ: التي ذهبت أسنانُهَا، والدَّردبيسُ: المُسِنَّة .

فإن كان الكلامُ مبنياً على التهكُّم، فلا مشاركَةَ للمفضولِ في المعنى. تقولُ: الماءُ أروَى من الخُبز، لمن تستجهلُهُ وتزدري به، إذ معلومٌ أن الخبزَ لا يشاركُ الماءَ في الرِّيِّ. ومنه قولُ الراجز المتقدم[2]:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

ومعلومٌ أنه لا مشاركَةَ بين أكل السَّمْنِ والسِّهَام. وقد وردَ عنهم: «العسلُ أحلى من الخلِّ»، و«الصيفُ أحرُّ من الشتاء[3]»، فقيل: هما من باب التهكُّم، إذ ليس مشاركَةٌ بين العسل والخلِّ في الحلاوة، ولا بين الشتاء والصَيف في الحر، وقيل: ليسَا من باب التهكُّم، وأوَّلوهما: أما «العسَلُ أحلى من الخلِّ» فخرَّجهُ ابنُ

(١) رجزٌ لم أقف على قائله. والشاهد في: الجمهرة ٦٩١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٨/٢، وشرح التسهيل ٥٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧/٣، وشفاء العليل ٦١١/٢ .
وفي الأصل: « دربيس » وهو خطأ .

(٢) سبق صفحة: ٣٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٥٥/٣-٥٦، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، والمساعد ١٧٠/٢-١٧١ .

مالك[١] على أوجُهٍ:

الأول: أن يكون المرادُ بالخل العنبَ، سمَّاه خلاً بالمآل .

الثاني: أن يكون «أحلى» من قولك: حلِيَ الشيءُ في عيني .

الثالث: أن يكون «أحلى» بمعنى أطيَبَ، والطِّيبُ مشترَكٌ بينهما، ألا ترى أن الخلَّ يُؤتدَمُ به فله حظٌّ من الطِّيب.

وأما «الصيفُ أحر من الشتاء» فخرَّجُوه على وجهَين[٢]:

أحدهما: أن يكون من حرَّ الشيءُ إذا استحرَّ، أي: اشتدَّ، فكأنه قال: أشدُّ استحراراً من الشتاء، أي: أكثرُ حركةً وشُغلاً، فتكونُ المشاركةُ بينهما حقيقةً، إلا أن الحرَّ أكثرُ حركةً وشُغلاً؛ لكون حروبهم كانت في الصيف أكثرَ .

الثاني: أن يُقَدَّرَ في الشتاء حرٌّ مِن كثرة اللبس، إلا أنَّ حرَّ الصيفِ أشدُّ، ويُمكِنُ / أن تعتبرَ ذلك بحرِّ الأمزجةِ، وهي في الصيف أشدُّ حراً من الشتاء . [١١٠/أ]

قلتُ: ومعنى التهكُّم: إيرادُ كلامٍ ظاهرُهُ مخالِفٌ لمعناه، فإذا قيل: الوصلُ أحلى من الهجْرِ، فظاهرُهُ أن في الهجرِ حلاوةً، والمعنى ليس كذلك، وإنما يُقال على جهة التحقير للمخاطَب، وأنَّه من الغباوة بحيث أنه لا يُفرِّقُ بين حقائق هذه الأشياء .

قلتُ: وقد حَكَى مكيٌّ عن نَفْطَوَيْهِ[٣] أنَّ أفعلَ التفضيل قد يجيءُ في كلام

---

(١) شرح التسهيل ٣/٥٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٥٦، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦ .

(٣) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، النحوي الواسطي، الملقب بـ« نفطويه » ، كان عالماً بارعاً أديباً متفنناً في الأدب، ضعيفاً في النحو، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ظاهري المذهب، له التصانيف الحسان في الآداب. توفي سنة ٣٢٣ هـ ببغداد. أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ١٥٤، وتاريخ بغداد ٦/١٥٩، وإنباه الرواة ١/٢١١، ووفيات الأعيان ١/٤٧، وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢/٢٤٩، والبحر المحيط ٢/١٦٥ .

العرب إيجاباً للأول ونفياً عن الثاني، فتقولُ: الثلجُ أبـرَدُ مـن النـار، علـى إثبـات البرودة للثلج[١] ونفيِهَا عن النار.

الوجه الرابـع: في حذفِ (مِن)، ولا تُحذَفُ إلا للعلـم بهـا، ولا يخلـو أفعـلُ التفضيل بهذا النظر أن يكون خبراً أو فاعلاً أو اسمَ إن أو صفةً أو غيرَ ذلك، فـإن كان خبراً جاز حذفُها للعلـم بهـا[٢]، وسـواءٌ كـان خـبراً لمبتـدأ أو لكـان أو إنَّ أو مفعولَ ظننتُ. فمثالُ الواقع خبراً للمبتدأ قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُـوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[٣] فـ«أدنى» و«خير» حُذف منهما «مِن» لكونهما خبرَين، وأدنـى معناه: أخَسُّ. وقولُه تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْـوَمُ لِلشَّـهَدَةِ وَأَدْنَـى أَنْ لاَ تَرْتَابُوا﴾[٤] فـ«أقسَطُ» و«أقوَمُ» و«أدنـى» لمـاَّ وقعَـت أخبـاراً، حُـذف منهـا «مِـن»، وأدنى معنـاه: أقـرَبُ. وقـال تعـالى: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَـنْ هُـوَ شَـرٌّ مَكَانـاً وَأَضْعَـفُ جُنْداً﴾[٥] فحُذفت «مِن» من «شرٌّ» و«أضعَفُ» لكونهما خبرَين. وقال الشَّاعرُ:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَـدٍ عُتَيبَةُ أَفْضَلُ[٦]

أي: أفضلُ من الجماعة الذين قُتلوا به، فلمَّا وقع «أفضلُ» خـبراً حُذفـت منـه «مِن». وقال الآخَرُ:

---

(١) في الأصل: «الثبج».

(٢) في ارتشاف الضرب ٣/٢٢٩: «ومنع الرماني الحذف من أفعل وهو خبر». وانظـر الزاهـر: ١/٣٠-٣١، والمساعد ٢/١٧٢، وفي الأصل: «جاز حذفه للعلم به».

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٦١.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢.

(٥) سورة مريم: من الآية: ٧٥.

(٦) من الكامل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميـل ٣/١٩٦، وفيـه «بمقتـل عتبـة» ولعله الصواب؛ لقوله في الشطر الثاني: «عتيبة أفضل».

إِذَا مَا سُتُورُ البَيتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إلاَّ وَوَجْهُكِ أَنْوَرُ[١]

أي: أنورُ منها، ومثالُ الواقعِ خبراً لِكَان قولُ الشَّاعرِ:

سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوتِ أَصْبَرَا[٢]

/ التقديرُ: أصبرَ منَّا، ثم حَذَفَ لكونه وقع خبراً لكان . [١١٠/ب]

ومثالُ الواقع خبرَ إنَّ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾[٣] أي: خيرٌ مما عندكم.

ومثالُ الواقع مفعولاً في باب ظنَّ قولُه تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾[٤] أي: خيراً مما سواه وأعظمَ مما سواه .

وحَذْفُ «مِن» [مِن][٥] هذه المواضع كثيرٌ، وإظهارُها أيضاً كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾[٦] .

وإن كان أفعلُ التفضيل فاعلاً ففي الحذف خلافٌ[٧]: مذهبُ البصريين جوازُه فتقول: جاءني أفضلُ، ومنعه الكوفيُّون .

فإن كان أفعلُ اسمَ إنَّ ففيه الخلافُ المتقدِّمُ[٨]، تقول على مذهب البصريين: إنَّ أكبَرَ اللهُ، التقدير: إنَّ أكبرَ مِن كلِّ شيءٍ اللهُ، ولا يجوزُ حذفه عند الكوفيين .

---

(١) من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء ٨٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ في ديوانه: ٧٢. والبيت في: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٨/٣، والمساعد ١٧١/٢، والهمع ١١٥/٥ .

(٣) سورة النحل: من الآية: ٩٥ .

(٤) سورة المزمل: من الآية: ٢٠ .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) سورة الجمعة: من الآية: ١١ .

(٧) انظرارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، والمساعد ١٧٢/٢ .

(٨) المصادر السابقة .

فإن كان صفةً نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن عَمْرٍو، لم تُحذف منه «مِن» ، فأما قولُ الشَّاعر:

عَـمَـــلاً زَاكِياً تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزَاءً أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيداً[1]

فهو شاذٌّ لكونه جاء بـ«أزكى» محذوفاً منه «مِن» وهو صفة، والتقدير: أزكى من العمل الزاكي .

فإن كان أفعلُ غيرَ ما ذُكِرَ، لم يُحذف منه «من» إلا قليلاً قال الشاعر:

لِيُلْفِكَ مَنْ أَرْضَاكَ قِدْماً أَجَدَّ فِي مَرَاضِيهِ فَالمَسْبُوقُ إِنْ زَادَ سَابِقُ[2]

التقديرُ: أجدَّ مِن غيرك، فحُذف «مِن» ضرورةً لكون «أجدَّ» مفعولاً ثانياً لـ«يُلْفِكَ». وقال الآخَرُ:

دَنَوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ[3]

التقدير: دنوتِ أجملَ مِن البدرِ وقد خِلنَاكِ مثلَه، فحُذف «مِن» ضرورة؛ لأنَّ «أجملَ» حالٌ وليس ممَّا ذُكِر.

الوجه الخامس: في حقيقة «مِن» المصاحِبة لأفعلِ / التفضيل، وقد اختلفَ [١١١/أ] النحويون في ذلك على أقوالٍ:

-**الأول:** لسيبويهِ[4] أنها لابتداء الغايةِ، ولا تخلو من التَّبعيض، فمعنى ابتداءِ

---

(١) من الخفيف، لرجل من طيئ، والبيت في: شرح التسهيل ٥٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، ومنهج السالك ٤٠٨ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٥٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، وشفاء العليل ٦١٢/٢ .

(٣) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، ومنهج السالك ٤٠٨، والمساعد ١٧٢/٢، والتصريح ١٠٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤ . وقد نصَّ ابنُ ولاَّدٍ في الانتصار على أن رأي سيبويهِ هو أنها للتبعيض فقط، وليست لابتداء الغاية، قال في معرض رده على المبرد: «أما قولُه: إنَّ مِن في قولك:

=

الغاية: أنك إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ زيادةَ مرتبتِه لسبب فضْلِهِ ابتدأت راقِيةً مِن رُتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، وإذا قلتَ: زيدٌ شرٌّ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ انحطاطَ رتبتِهِ بسبب شرِّهِ ابتدأَ من انحطاطِ رتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، هكذا عبَّرَ بعضُهُم فراعى علُوَّ الرُّتبة في [الخير][1]، وانحطاطَهَا في الشر، وأحسَنُ مِن هذه العبارة أن يُقالَ: إنَّ زيادةَ رتبتِهِ في الخير والشرِّ ابتدأت من رتبةِ عَمْرٍو.

ومعنى التبعيض: أنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من الرجال، فمعناه: أنه يَفضُلُ بعضَ الرجال، بخلاف قولك: زيدٌ أفضلُ الرجال، فإنه يَفضُلُ جميعَهُم.

ورُدَّ على سيبويه من وجهَين:

الأول: (من كونها لابتداء الغاية) أنَّ الابتداءَ يستلزمُ الانتهاءَ[2]، ولا يُقالُ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو إلى خالد.

وجوابُهُ: أنَّ ذلك لا يَلزَمُ، إذ كثيرٌ مَنْ يَعلَمُ ابتداءَ الشيء ولا يَعلَمُ انتهاءَه[3]، تقولُ: زيدٌ جاء من الدار، ولا يُعلَمُ إلى أين انتهى مجيئُهُ، هذا مع أنَّ عدمَ التنبيه على الانتهاء في باب المدح والذمِّ أبلغُ[4].

هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية، فلا يصحُّ؛ لأن الابتداء يقتضي انتهاءً ... فيلزمه على هذا إذا جعل مِن في قولهم: هو أفضل من زيدٍ لابتداء الغاية، أن يكون الفضلُ واقعاً على غير زيدٍ، وليس هذا هو المرادُ في هذا الكلام ... فإذا لم تكن مِن ههنا لابتداء الغاية ولا زائدة، لم يبقَ إلا ما قاله سيبويهِ من التبعيض؛ لأن هذه وجوهها في الكلام» الانتصار ص: ٢٥٦ ـــ ٢٥٧.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) انظر الانتصار ٣١٣ وما بعدها، وشرح التسهيل ١٣٥/٣، والأشباه والنظائر ١٢٣/٤.

(٣) انظر الكتاب ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل ١٣٥/٣.

(٤) في الأشباه والنظائر ١٢٣/٤: «وأجاب الشيخ ركنُ الدين بأن المتكلم غرضُه بيانُ ابتداء

=

الثاني: (من كونها للتبعيض) واعترضوا عليه من أوجُهٍ:

الأول: أنَّ «مِن» التي للتبعيض يصلُحُ مكانَها «بعضُ»[1]، وأنت إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، لم يصلُحْ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ بعضَ عَمْرٍو، بخلاف قولك: أكلتُ من الرغيف، فإنه يصلُح أن تقولَ: أكلتُ بعضَ الرغيف .

وجوابُهُ: أن بعضاً إنما تصلُح مكان «مِن» إذا لم يكن لها معنىً غيرُ التبعيض، وهي[2]/ هنا بمعنى ابتداء الغاية، والتبعيضُ معنًى زائدٌ على ذلك، فلا تلزَمُ [١١١/ب] صلاحيةُ بعضٍ مكانَهَا .

الثاني من الردِّ[3]: أنَّ مجرورَها قد لا يقبَلُ التبعيضَ نحو: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ألا ترى أن عَمْراً لا يتبعَّض .

فالجوابُ: أنَّ التبعيضَ على معنيَين :

أحدهما: أن يكون المجرورُ يتبعَّضُ نحو: زيدٌ أفضلُ من الرجال، أي من بعض الرجال.

والثاني: أن يكون المجرورُ بعضاً من غيره، وإن كان هو لا يقبلُ التبعيضَ كما في قولك: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فإنَّ «عَمْراً» وإن لم يقبل التبعيضَ في نفْسِهِ، فهو بعضٌ من الناس .

الثالث من الاعتراض: أنك تقولُ: زيدٌ أفضلُ من جميع الناس، فمِنْ هنا لا

الفضل، وليس له غرضٌ في انتهائه، فتأمَّلْ» .

(١) انظر شرح التسهيل ٣/١٣٦ .

(٢) قوله: « وهي » مكرر في الأصل .

(٣) المفروض أن يقول: الثاني من الاعتراض؛ لأنه يسوقُ الاعتراضات على قول سيبويه بأنَّ مِن للتبعيض .

يمكِنُ فيها التبعيضُ؛ لكون المراد استيفاءَ جميعِ الناس[١].

فالجوابُ: أن مثلَ هذا يَتوقَّفُ في مثْلِهِ سيبويهِ؛ لأنَّ كلامَه محمولٌ على أنَّ «مِن» لا يؤتى بها إلا حيث يُمكنُ التبعيضُ، وحيث لا يمكِنُ لا يُؤتى بها، قالوا: هو أكذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ[٢]، بغير «مِن» لأن المعنى: زيادتُه في الكذب على كل مَن في الأرض، وأيضاً فإنَّ الإتيان بـ«مِن» في نحو: زيدٌ أفضلُ مِن جميع الناس، يَلزَمُ منه تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ؛ لأنَّ «زيداً» من جملة جميعِ الناس.

فإن قلتَ: فقد جاء من كلامهم: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ[٣]، بإثبات «مِن»؟

فالجوابُ: أنَّ المحذورَينِ هنا قد ارتَفَعَا؛ لأن الله تعالى ليس من جنسِ العظَمَاءِ، فيَلزمُ منه إضافةُ الشيء إلى نفْسِهِ، ولأنَّ المرادَ مِن قوله: «اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ»: أعظمُ مِن كلِّ فَرْدٍ[٤] من العظَمَاء، فيَسُوغُ إثباتُ «مِن»، والله أعلَمُ.

المذهب الثاني: للمبرِّدِ أنَّها للابتداء خاصَّةً مجرَّدَةً مِن معنى التَّبعيض[٥]، واعتَرَضَ على سيبويهِ ببعضِ ما تقدَّمَ[٦]، / وقد تقدَّمَ الجوابُ عن ذلك كلِّه. [١١٢/أ]

---

(١) وهذا الاعتراضُ أثارهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ رحمه الله. انظر شرحه على الكتاب ص: ٥٣٣ (المطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وشرح التسهيل ١٣٦/٣.

(٢) هذا من أمثال العرب، انظره في: الصحاح (دبب)، وجمهرة الأمثال ١٧٣/٢، وفي الفاخر: ٤٢، والزاهر ٢١٢/١: أحسن مَن دبَّ ودَرَجَ. ودبَّ: مشى، ودَرَجَ: ماتَ.

(٣) شرح التسهيل ١٣٦/٣.

(٤) قوله: «فرد» مكرر في الأصل.

(٥) ووافقه على رأيه هذا جماعةٌ من العلماء منهم: الأخفش الصغير وابنُ السراج والسيرافيُّ والسهيليُّ. انظر الأصول ٤٠٩/١، ٧/٢، والانتصار صفحة: ٣١٣، والارتشاف ٤٤٣/٢، والمساعد ٢٤٧/٢.

(٦) انظر الانتصار صفحة: ٣١٣.

القول الثالث: أنها بمعنى «عن» تُعطي المجاوَزَة، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، فالمعنى: جاوَزَ زيدٌ عمراً في الفضل، وصحَّحهُ ابنُ مالك[1]، ورجَّحه على مذهب سيبويهِ، وهو ظاهرٌ في بادئ الرأي .

القول الرابع: أنها للتَّبيين[2]، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، فمعناه: أنَّ «مِن» بيَّنَتْ زيادةَ فضلِهِ مِن أين حَصَلَت .

انتهَتْ أقسامُ أفعَلِ التفضيل، وحَصَلَ من ذلك أن ما فيه الألِفُ واللامُ يُثنى ويُجمَعُ، وما فيه «مِن» لا يُثنى ولا يُجمَعُ، وما فيه الإضافةُ يجوزُ فيه الوجهان .

المسألة الخامسة[3]: في إعمال أفعل التفضيل:

اعلَمْ أنَّه في الدرجةِ الرابعةِ من العمَلِ؛ لأنَّ مراتبَ العمل أربعةٌ:

الأولى: مرتبةُ الفعل، وهي الأصل لأنه يَعمَلُ من غير شَرْط .

الثانية: مرتبةُ اسم الفاعل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الفعل؛ لكون اسم الفاعل لايَعمَلُ إلا بشرط الاعتماد، وألاَّ يكونَ بمعنى الماضي.

الثالثة: مرتبةُ الصفة، وهي منحطَّةٌ عن رتبة اسم الفاعل؛ لأن الصفةَ المشبهةَ لا تَعمَلُ إلا في السببيِّ، واسمُ الفاعل يَعمَلُ في السببيِّ والأجنبي .

المرتبة الرابعة: مرتبةُ أفعلِ التفضيل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الصفةِ المشبهة؛ لأن أفعلَ التفضيلَ لا يرفعُ إلا المضمرَ، بخلاف الصفة المشبَّهة فإنها ترفَعُ الظاهرَ والمضمَرَ، فتبيَّنَ من هذا أنَّ أفعلَ التفضيلِ في الرتبة الرابعة من العَمَلِ، وهي أَحَطُّ

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٣٤، ١٣٥ . قال ابنُ هشام معلقاً على رأي ابنِ مالك: « وقد يُقالُ: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها عن » المغني ٤٢٣ .

(٢) راجع التذييل والتكميل ٤/٨ .

(٣) في الأصل: « الرابعة » وهو خطأ .

المراتب، وإنما كان ذلك لأنها لم تُشتقَّ من فِعلٍ يُعطي معنى الزيادة. ألا ترى أنك إذا قلتَ: حَسُنَ زيدٌ، لم يُفهَمْ منه إلا مجـــرَّدُ حُسْنِهِ؛ لا أنـه زادَ في الحُسْنِ على [١١٢/ب]

غيره، بخلاف قولك: / أحسَنُ مِن عَمْرٍو، فإنه يُفهمُ منه الزيـادةُ في الحُسْنِ على غيره، بخـــلاف غيرِها من الأسماء المشتقَّةِ، فإن معناها معنى الفعل الذي اشتُقَّت منه .

إذا تقـرَّرَ هـذا فـالمعمولُ لا يخلـو أن يكـونَ مرفوعـاً أو منصوبـاً، فـإن كـان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ مفعولاً به أو مصدراً أو حالاً أو تمييزاً أو جاراً ومجـروراً أو غيرَ ذلك .

فإن كان مفعولاً به لم يجز أن ينصبَه؛ لضعفه عن العمل، بل يُجَرُّ بحرف جـرٍّ على ما يـأتي، خلافـاً للكوفيـين فـإنهم يجيزُونـه، وقـد تقـدَّمَ[1] الخـلافُ في نصبـه المفعولَ إذا جُرِّدَ عن معنى الزيادة، وما جاء مما يُوهِـمُ نصبَـه المفعـولَ محمـولٌ علـى إضمار فِعلٍ يدلُّ عليه أفعَلُ، فمِن ذلك قول الشَّاعرُ :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَياً مُصَبَّحَاً وَلاَ مِثْلَنَا يَـومَ التَقَينَا فَـوَارِسَـا

أَكَـــرَّ وَأَحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وَأَضْرَبَ مِنّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[2]

---

(١) انظر صفحة: ٣١٧ .

(٢) من الطويل، للعباس بن مرداس، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الإسلام أسلم عام الفتح، أمـه الخنسـاء الشاعرة، وقيل: بل هي أم إخوتـه وليست أمـه. والبيتـان في ديوانـه: ٩٢-٩٣. وهمـا مـن قصيدة تُعدُّ من المنصفات التي أنصفَ فيها قائلوها أعداءَهم، انظرها في الأصمعيـات ٢٠٤ . والشـاهد في: النـوادر ٢٦٠، وشـرح المفصـل ١٠٦/٦، وشـرح التسـهيل ٦٩/٣، وشـرح الكافيـة ٢١٩/١، والتذييـل والتكميـل ٢٠٤/٣، والمغـني ٨٠٤، وشـرح أبياتـه ٢٩٢/٧، والخزانة ٣١٩/٨ .

فـ« القوانِسَ » ليس منصوباً بـ« أَضْرَبَ » وإنما نُصِبَ بفعل مقدَّرٍ يدلُّ عليه « أَضْرَبَ » أي: نَضْرِبُ القوانِسَ[1]، والقوانِسُ هنا: جمعُ قَونَس، وهو أعلَى البَيضَةِ مِن الحَديدِ. وقال الآخَرُ:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي المُنَى ... بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ المَوَاهِبِ[2]

فـ« جزيل المواهب » ليس منصوباً بـ« أَبْذَلَ » بل بفعل مضمر أي: يَبذُلُ، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك[3] قولَه تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ ﴾[4] فجعَلَ « حيث » مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه « أعلَمُ » ، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه، قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: ويلزَمُ منه إخراجُ « حيثُ » عن الظرفية، وهي من

---

(١) في الخزانة ٣١٩/٨: « قال بعضٌ من شرَّاح أبيات المفصل: المرادُ بالبيت: أضربَ منا بالسيوف للقوانس، فحذفَ اللامَ لضرورة الشعر، فمِن لابتداء الغاية متعلِّقٌ بـ « أضرَبَ » تعلُّقَ الظرف، وبـ « السيوف » تعلُّقَ الآلة، واللام تعلُّقَ المفعول به. وهذا التقدير أولى من الأول [أي: تقدير فعل مضمر] لوجهَين:

الأوَّلُ: أن إضمار (نضربُ) يفسدُ معنى البيت، إذ مرادُ الشاعر أنهم ضاربون ونحنُ أضربُ منهم، فيحصلُ التفضيل، ولو قَال: نضربُ القوانسَ لم يكن فيه تفضيلٌ .

والثاني: أن (أَضرَبَ) لا ينصبُ المفعولَ به، فكيفَ يدل عليه، والدال على عامل هو الذي يصحُّ أن يعمل في معموله. وإذا لم يصحَّ عمله فيه لم يدل عليه. انتهى » . وقد ردَّ الجاربرديُّ على هذا الكلام في رسالة ألفها في مسألة الكحل، أورد بعضاً منها البغداديُّ في الخزانة، وانظر (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر ٤٨٣/٤).

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٤. و « رسالاته » بالجمع قراءة السبعة عدا ابن كثيرٍ وحفص عن عاصم، فقد قرآ (رسالته) بالإفراد. انظر حجة القراءات: ٢٧٠، والإقناع ٦٤٣/٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣ .

الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتَّةَ، وخرَّجَ / الآية على أنها باقيةٌ على [١١٣/أ] الظرفية، وأن العاملَ فيها «أعلَمُ»[١].

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخرَ[٢] ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثُ عن الظرفيَّة لأجل هذا المفهوم الضَّعيفِ الذي قامَ الدَّليلُ على منعه.

فإن كان مصدراً ففيه خلافٌ؛ قيل ينصِبُهُ فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ الناس فضلاً وأكرمُهُم كرَماً، قال الشاعر:

أَمَّا المُلُوكُ فَأَنْتَ اليَومَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[٣]

فنصب «لؤماً» بـ«ألأم».

وقيل: لا يَنصِبُ المصدرَ لضعفه عن العمل، وخُرِّجَ البيتُ على أن «لؤماً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ دلَّ عليه أفعلُ أي: لَؤُمَ لؤماً.

فإن كان تمييزاً أوحالاً فلا خلاف أنه ينصبُهُمَا[٤]؛ لأنَّ كلَّ عامِلٍ ينصبُهُما، تقولُ في التمييز: زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً، وفي الحال: زيدٌ أحسَنُ الناسِ ضاحكاً.

فإن كان جارّاً ومجروراً فلا خلافَ أنه يتعلقُ به، وحينئذ لا يخلو المجرورُ أن يكونَ مفعولاً به في الأصل ثم جُرَّ لأجلِ ضعْفِ أفعلِ التفضيل، أو يكونَ مجروراً بالأصل، فإن كان الأوَّلَ فلا يخلو أن يكونَ أفعلُ من فعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ أو إلى

---

(١) انظر البحر المحيط ٤/٤١٦ .

(٢) هذا من كلام الحوفي في اعتراضه على ظرفية حيث. انظر البحر المحيط ٤/٤١٦ .

(٣) من البسيط، وهو بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ٢/١٢٨، وأساس البلاغة (طبخ)، وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢/١٠٦.

(٤) ومثلهما الظرف نحو: زيدٌ أحسنُ منكَ اليومَ راكباً. انظر شرح الكافية ٢/٢٢٠، والفوائد الضيائية ٢/٢١٩ .

اثنين، فإن كان من متعدٍّ إلى واحدٍ تعدَّى إلى المفعول باللام تقولُ: زيدٌ أبذَلُ للمعروف من عَمْرٍو، فإن كان الفعلُ يُفهِمُ جَهلاً أو عِلماً تعدَّى بالباء نحو: زيدٌ أعرَفُ بالنحو من عَمْرٍو وأجهلُ بالفقه مِن خالد، فإن كان يُفهِمُ حُباً أو بُغضاً عُدِّيَ بـ«في» إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبـ«إلى» واللامِ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى

٥ / فتقولُ: زيدٌ أحبُّ في عَمْرٍو منكَ، فعَمْرٌو في المعنى محبُوبٌ، وتقولُ: زيدٌ [١١٣/ب] أحبُّ إلى عَمْرٍو منكَ، فعَمْرٌو في المعنى فاعلٌ، المعنى: يُحبُّ عَمْرٌو زيداً أكثرَ من حبِّهِ لكَ.

فإن كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدِهما باللام، وأُضمِرَ ناصبٌ للثاني نحو: زيدٌ أكسَى للفقراء الثيابَ، أي: يكسوهُمُ الثيابَ.

١٠ فإن كان الثاني[1] فلا يخلو أن يأتيَ مع المجرور بالمفضَّلِ عليه مجروراً بمن أولا يأتي به، فإن لم يأتِ به فلا إشكالَ، تقولُ: زيدٌ أشفَقُ بعَمْرٍو وأرأفُ بخالد، فإن أتيتَ بالمفضَّلِ عليه مجروراً بمن نحو: زيدٌ أشفَقُ بعَمْرٍو مِن خالد، فأنت بالخيار في تقديم أيِّ المجرورَينِ شئتَ على الآخَر، فإن شئتَ قدَّمْتَ المجرورَ بمن كقولك: زيدٌ أشفَقُ من خالد بعَمْرٍو، وإن شئتَ أخَّرْتَه كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْ

١٥ حَبْلِ الوَرِيدِ﴾[2] فإن زِيدَ مجرورٌ ثالثٌ متعلِّقٌ بغير ماتعلَّقَ به الأوَّلُ نحو: زيدٌ أبصَرُ بالفقه من خالدٍ بالنحو، فلا يجوزُ تقديمُ المجرور الثالثِ على المجرور بمِن، فلا تقولُ: زيدٌ أبصَرُ بالفقه بالنحو مِن خالد، وسببُ ذلك: أنَّ المجرورَ الثالثَ متعلِّقٌ بمصدرٍ مقدَّرٍ، فلا يجوزُ تقديمُهُ على المصدر العامِلِ فيه. ألا ترَى أنكَ إذا قلتَ: زيدٌ أبصَرُ بالفقه مِن خالد، فالتقديرُ: زيدٌ يزيدُ بصرُهُ بالفقه على بَصَرِ خالد بالنَّحو، فـ«النحو»

٢٠ متعلِّقٌ بـ«بَصَرٍ»، المحذوفِ، فلو قَدَّمْتَهُ لكنتَ قد قدَّمتَ معمولَ المصدر عليه، ولا يجوزُ.

---

(١) أي: كان معمولُ أفعلِ التفضيل مجروراً في الأصل.

(٢) سورة ق: من الآية: ١٦.

فإن كان المعمول مرفوعاً فلا يكونُ إلا فاعلاً، وهو في ذلك لا يخلو أن يكونَ مضمراً أو ظاهراً .

فإن كان مضمَراً فلا خلافَ في أنه يرفعُهُ من غير شرط نحو: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو، والتقدير: زيدٌ هو / أفضَلُ من عَمْرٍو، ولا يكونُ هذا المضمَرُ إلا مستكنّاً، [١١٤/أ]
فأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ[(١)]

فـ«نحن» ليس فاعلاً بـ«خير» وإنما هو تأكيدٌ للفاعل المستكنِّ في «خير» التقديرُ: خيرٌ نحنُ نحنُ[(٢)]، وخيرٌ: خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: نحنُ خيرٌ .

فإن كان ظاهراً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

الأول: في شروطِهِ:

وله شُروطٌ تُذكَرُ، فإن لم يَستَوفِ الشُّروطَ فلا يرفعُ الظَّاهرَ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ نصَّ عليها سيبويهِ[(٣)] وغيرُه فتقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، أي: يزيدُ

---

(١) من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبيُّ، شاعرٌ جاهليٌّ، ونسبه ابن الأنباريِّ في الزاهر ١٣٨/١ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه الذي بين يديَّ، ونقله عنه ابنُ منظور في اللسان (لوم) . ويُروى مع الشاهد بيتٌ آخرُ هو:

ولم تَنِقِ العَوَاتِقُ مِن غَيُورٍ بِغِيرَتِهِ وَخَلَّينَ الحِجَالاَ

والبيت في: النوادر ١٨٥، وإيضاح الشعر: ٣٠٢، ٣١٩، والمسائل البغداديات: ٤١٥، وشرح التسهيل ٢٧٣/١، والمغني ٥٨١، والخزانة ١٣-٦/٢ . والمثوِّبُ: الذي يدعو الناسَ يستنصرُهُم، ومنه التثويب في الأذان، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه. ويالا: أراد: يالبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث. (النوادر) .

(٢) وجعله ابنُ مالك فاعلاً بخير. شرح التسهيل ٢٧٤/١، وانظر المسائل البغداديات: ٤١٦- ٤١٧ .

(٣) الكتاب ٣١/٢-٣٢ . وانظر: المقتضب ٢٨٤/٣، وشرح التسهيل ٦٥/٣، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٤٨٤/٤، والهمع ١٠٧/٥ .

عليه أبوه في الفضل، وإنما لم يَرفَع الظاهرَ دونَ هذه الشروط الآتيـة؛ لأنـه نـاقِصٌ عن مرتبةِ الصفة المشبهة كما تقدَّمَ[1]، وهي تَرفعُ الظاهرَ من غـير شـرطٍ، فـاقتضى ألا يَرفَعَ أفعلُ التفضيل الفاعلَ الظاهرَ إلا بشروطٍ؛ ليتبيَّنَ انحطاطُ رتبتِهِ عن الصفـةِ، فإن استوفى الشروطَ رفَعَ الظاهرَ رفْعاً مطَّرِداً.

وقد عبَّرَ ابنُ الحاجب[2] عن الشروط بقولِهِ: ولا يعمل في مظهر إلا إذا كـان [صفةً][3] لشيءٍ، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبارِ الأوَّلِ على[4] نفْسِهِ باعتبـار غيرِه [منفياً]، ويتبيَّنُ ذلك في مثل قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيـه الكحـلُ منه في عين زيدٍ، فـ«الكحل» فاعلٌ بـ«أحسن» أي: ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينيـه الكحلُ كحسنِه في عين زيد، وشروطُ رفعِهِ الظَّاهِرَ مستوفاةٌ في هـذا المثـالِ، وهـي خمسةُ شروطٍ:

الأول: أن يتقدَّمَ الكلامَ أداةُ نفي، زادَ ابنُ مالكٍ[5]: أو ما في معناها من نهي أو استفهامٍ، فمثالُ النفي قد تقدَّمَ، ومثالُ النهي: لا يكُنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منهُ إليكَ، وتقولُ في الاستفهام: هل في الناسِ أحَدٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحْسِنٍ لا يُمَنُّ.

/ قال الشيخ أبوحيَّان[6]: وهـذه الزيـادةُ تحتـاجُ إلى سمـاعٍ مـن العَـرَب؛ لأن [١١٤/ب] رفعَهُ الظَّاهرَ غيرُ جارٍ على القياس ولم يُسمَعْ إلا بالنفي، فلا يُلحَـقُ بـه مـا هـو في معناه إلا بالسَّمَاع.

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٢ .

(٢) الكافية ص: ١٨٧، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٦١/١ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصحيح من المصادر السابقة .

(٤) في الأصل (في) .

(٥) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣ .

الشرط الثاني: أن يكونَ أفعلُ التفضيلِ جارياً على غير من هو له، كـ«أحسن» في المثال المذكور، فإنه صفةٌ جاريةٌ على «رجل» وهو في الحقيقة لـ«الكحل».

الشرط الثالث: أن يكونَ الظاهرُ المرفوعُ مسبَّباً كـ«الكُحل» في المثال المذكور، فإنه مسبَّبٌ عن «الرجل» وهو المرادُ بقوله: لمسبَّب.

الشرط الرابع: أن يكونَ الظاهرُ مفضلاً على نفسِه في محل باعتبارِ محلٍّ آخَرَ، وهو المرادُ بقوله: مفضَّلٌ باعتبارِ الأوَّلِ على نفسِهِ باعتبار غيرِه، أي: باعتبارِ المحل الأول على نفسِهِ باعتبار المحلِّ المغايرِ للمحلِّ الأوَّلِ، فالضميرُ في «نفسِهِ» عائدٌ على المفضَّل وهو «الكحل»، والضميرُ في «غيره» عائدٌ على قوله «الأول».

الشرط الخامس: أن يكونَ المرفوعُ بأفعلَ متوسِّطاً بين ضميرَين: الأوَّلُ: عائدٌ إلى الموصوف بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ الذي في «عينيه» في المثال. والثاني: عائدٌ إلى المرفوعِ بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ في «منه» في المثال، وقد يُحذَف الضميرُ على مايأتي.

وإنما اشترطوا هذه الشروطَ في رفعِهِ الظَّاهرَ؛ لأنَّ الاسمَ لا يَعملُ عملَ الفعل إلا إذا صَلُحَ الفعلُ في مكانِهِ، ولم يتغير المعنى، ومع هذه الشروطِ يصلُحُ الفعلُ في مكان أفعلِ التفضيل ولا يتغيرُ المعنى، بخلاف ما إذا [لم][1] تحصُلِ[2] الشُّروطُ، فإنه إذا وُضع الفعلُ حينئذ في مكانِ / أفعلَ تغيَّرَ المعنى، وبيانُ ذلك: أنه إذا اجتمعت [١١٥/أ] الشروطُ فلا فرْقَ في المعنى بين قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، وبين قولك: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) في الأصل: «تصلح» والصواب ما أُثبت كما في العبارات الآتية.

فاستوى المعنى مع الاسم ومع الفعل الموضوع موضعَ الاسم، إذ الزيادةُ في الحُسْنِ مع العبارتَين حاصلةٌ. وإذا لم تحصل الشروطُ، تغيَّرَ المعنى بوضع الفعل مكانَ الاسم، ألا ترى أنكَ إذا جعلْتَ الكلامَ إيجاباً ففاتَ شرطُ[1] النفي فقلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، حصَلَ تفضيلُ الكحلِ في عين زيدٍ على نفْسِهِ في غير عين زيد، وإذا وَضعتَ الفعلَ هنا في مكان الاسم فقلتَ: رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عين زيدٍ، تغيَّرَ المعنى، إذ لا يُعلَمُ هنا مع الفعل إلا المساواةُ في الحسن دونَ الزيادةِ.

هذا تلخيصُ ما ذكرهُ ابنُ مالك[2]، وتعقبه الشيخ أبوحيَّان[3] وقال: ما أجازه من تغيُّرِ المعنى إذا وُضِعَ الفعلُ موضعَ الاسم حيث لا يستوفي الشروطَ، غيرُ صحيحٍ؛ لأنك إذا قلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، صحَّ أن تضعَ الفعلَ مكانَ الاسم، ولا يتغيَّرُ المعنى المقصودُ من زيادة الحُسْن، وذلك أن تقدرَ مكانَ «أحسَنَ» «يزيدُ» فتقولُ: رأيتُ رجلاً يزيدُ حسنُ الكحلِ في عينه على حسنِهِ في عين زيد .

قلتُ: وهذا الذي ذكرَه الشيخُ غيرُ جارٍ على قاعدة التقدير؛ لأنَّ الاسمَ المشتقَّ إذا قُدِّرَ الفعلُ مكانَه إنما[4] / يقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه، فلا يُسَلِّمُ ابنُ [١١٥/ب] مالكٍ ما قالَ الشيخُ أبوحيَّان، بل يقولُ: إنما يُقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه الاسمُ

---

(١) في الأصل: « شروط » .

(٢) شرح التسهيل ٦٧/٣ .

(٣) لم أقف عل نص كلامه هذا مع أنه عقب في التذييل والتكميل ٢٠٣/٣ على كلام ابن مالك بقوله: « وهو كلامٌ فيه تكثيرٌ لا طائل تحته ... » .

(٤) لفظ « إنما » مكرر في الأصل .

وإن[1] كان ذلك لم يحصِّل المعنى المقصودَ من زيادةِ الحسن .

فإن قلتَ: يلزَمُ من هذه المسألة تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أن تفضيلَ الشيء على نفْسِهِ لا يمتنعُ مطلقاً، وإنما يمتنعُ إذا كان باعتبارِ شيءٍ واحدٍ، أما إذا كان بحسب اعتبارَين فجائزٌ كما في هذه المسألة، ألا ترَى أن تفضيلَ الكحلِ على نفْسِهِ هو باعتبار محلَّين وهما: عينُ زيد وعينُ غيره، وقد يكونُ التفضيل باعتبار زمانَين كقوله عليه السلام: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيهَا الصَّومُ مِنهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ[2]» . فالصومُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبار زمانَين وهما: رمضانُ وعشرُ ذي الحجة. وقد يكونُ التفضيلُ باعتبار حالَين كقولك: ما رأيتُ قصداً أنجحَ فيه الرجلُ منه في قصد الإصلاح، فالرجلُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبارِ حالَين وهما: قصدُ الإصلاح وقصدُ غيره.

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألة:

إذا قلتَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ وما أشبَهَ ذلك، فتُعرِبُ «أحسنَ» صفةً لـ«رجل»، و«في عينه» متعلقٌ بـ«أحسن» والضميرُ في «عينيه» عائدٌ إلى «رجل»، و«الكحل» فاعل بـ«أحسن» و«منه» متعلقٌ بـ«أحسن» و«مِن» هذه هي التي تَصحَبُ أفعلَ التفضيل، والضميرُ في «منه» عائدٌ إلى «الكحل» و«في عين زيد» متعلقٌ بحالٍ من الضمير في «منه» والتقديرُ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ

---

(١) في الأصل: «وإذا» ولعل ما أُثبت الصواب .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (في كتاب الصوم) برقم: (٦٨٩). وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٤ .

وانظر الشاهد في: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٣، والأصول ١٣١/١، ٤٤/٢، والمسائل البغداديات: ٤١٥-٤١٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وشرح الكافية ٢٢٣/٢، والهمع ١٠٧/٥ .

في عينه الكحلُ منه في حالِ كونه في عينِ زيدٍ .

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ أعربتَ «الكحلَ» / فاعلاً بـ«أحسن» فرفعتَ به [١١٦/أ] الظاهرَ وخالفتَ القاعدةَ، مع أنَّ لك عن ذلك مندوحةً وهي: أن تجعلَ «الكحلُ» مبتدأً، وترفعَ «أحسنَ» خبراً عنه مقدَّماً، أو بالعكس فتجعلُ «أحسنَ» مبتدأً، ومُسَوِّغُهُ تعلُّق «مِن» به و«الكحلُ» خبرٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ كلتَا الصورتَين ممتنعتَان لوجهَين:

أما الصورة الأولى: فامتنعَت لأنَّكَ لا تخلو أن تؤخِّرَ «منه» عن «الكحل» كما هو في المثالِ، أو تقدمَه على «الكحل»، فإن أخَّرتَه وقعَ الفصلُ بين «أحسن» ومعمولِه الذي هو « منه » بأجنبيٍّ وهو «الكحلُ» ، وذلك لا يجوزُ[1]، وإنما قلنا: إنه أجنبيٌّ؛ لأنه ليس لـ«أحسن» فيه عمَلٌ، وإن قَدَّمتَ «منه» على «الكحل» لَزِمَ عَودُ الضمير على ما بَعْدُ لفظاً ورتبةً وهو «الكحل» ، وذلك لا يجوزُ .

واعترضَ الشيخُ تقيُّ الدينِ إبراهيمُ النِّيليُّ[2] على هذا وقال: إذا قُدِّم «منه» على «الكحل» كان الضميرُ عائداً إلى ما بعدَه لفظاً لا رتبةً؛ لأنَّ المبتدأَ رتبتُهُ التقديمُ، فيَصِحُّ عَودُ الضميرِ عليه وإن كان مؤخَّراً، إذ رتبتُهُ التقديمُ، فيكونُ كقولك: في دارِهِ زَيدٌ .

---

(١) لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه كما قال ابنُ مالك، واعترض عليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٣/٣، وانظر الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر) ٥٠٠/٤ .

(٢) هو أبو إسحاق، تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عُبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي، المعروف بـ « النيلي » (من علماء القرن السابع الهجري) عالم نحوي، من تصانيفه: « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » ، و « التحفة الشافية في شرح الكافية» . أخباره في: طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شُهبة لوحة (٧٠ ـ مخطوط)، وبغية الوعاة ٤١٠/١، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ .

وانظر كلامه في الصفوة الصفية لوحة (١٥٩) مخطوط .

قلتُ: وهذا اعتراضٌ حسَنٌ مقبولٌ، إلا أنه فاتَهُ شيءٌ آخَرُ وهو أنَّ هذا المثالَ وما أشبهَهُ بَنَتْهُ العرَبُ على صورةٍ مخصوصَةٍ لتُفِيدَ بها معنى مخصوصاً[1]، ولعلَّ ذلك المعنى لا يحصُلُ إلا بهذه البِنيَةِ المخصوصة، فلا تَلْحَظُ فيها تقديماً ولا تأخيراً، بل تُحمَلُ على ما هي قَبلُ، وهذا هو المفهومُ من كلام سيبويهِ .

فإن قيلَ: فلَكَ حالةٌ تخلِّصُكَ مِن هذا كلِّهِ؛ وهو أن تقدِّمَ المبتدأَ الذي هو «الكحل» وتؤخرَ «أحسن» الذي هو الخبر ، فتكونُ متعلقاتُهُ تليه، فتخلُصُ / من [١١٦/ب] الفصل وعودِ الضميرِ على ما بعدَه، فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسَنُ في عينيه منه في عين زيد .

فالجوابُ: أنَّ العرَبَ إنما قصدَت التركيبَ الأصليَّ، ونحن لانتصرفُ فيه إلا بسماعٍ، ويقوِّي هذا أنَّ ابنَ مالكٍ قال[2]: إنَّ «الكحل» إذا قُدِّمَ، وأُخِّرَ «أحسن» لا يُعطي الزيادةَ في الحُسْنِ، وإنما يُعطي المساواةَ، ونازَعَهُ في ذلك الشيخُ أبوحيَّان[3].

قلتُ: فلا نخرُجُ عن عبارة تُعطي المعنى المقصودَ اتفاقاً إلى عبارةٍ مختَلَفٍ في إفادتها لذلك المعنى المقصود.

وأما الصورة الثانية: وهي أن يكونَ «أحسنَ» مبتدأً و«الكحلُ» خبرَه فممتنعةٌ أيضاً؛ لأن «منه» إن أخَّرناه عن «الكحل» كان فيه الفصلُ بينه وبين «أحسن» بالخبر. والخبرُ أجنبيٌّ عنهما، وإن قدَّمنا «منه» على «الكحل» أعدْنَا

---

(١) وهو نفيُ المساواة ونفيُ المزيَّةِ. انظر شرح التسهيل ٦٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣. وعلل ابنُ الناظم عدمَ التقديم بقوله: « لم يقدَّم كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم » شرح الألفية ٤٨٨، وانظر الوضع الباهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٥٠٠/٤ .

الضميرَ إلى ما بعدَه لفظاً ورتبةً من غير نِزاعٍ .

أما لو لم تَرفَع الظّاهرَ بأفعلِ التفضيل، وأتيتَ بالكلام موجَباً، فمعنى التفضيلِ حاصلٌ وذلك بأن تجعلَ «الكحل» مبتدأً و «أحسَنَ» خبراً فتقولُ: الكحلُ في عين زيدٍ أحسَنَ منه في عين عَمْرٍو، فإن أدخلْتَ عليه حرفَ النفي فقلتَ: ليس الكحلُ في عين زيدٍ أحسنُ منه في عين عَمْرٍو، انتفَت الزيادةُ، وبقيت المساواةُ، وخرجَ الكلامُ عن معنى التفضيلِ، فاعلَمْ ذلك.

الوجه الثالث: لك في هذه المسألة ثلاثُ عبارات:

الأولى: الأصلُ وهي قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فتأتي بهذه العبارةِ على هذا النحو من غير حَذفٍ، ومنه قولُه ﷺ: «مَا مِن أيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيهَا الصَّومُ مِنهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة[1]» ومنه قولُ الشَّاعر:

/ مَا عَلِمْتُ امْرَأً أَحَــبَّ إلَيهِ الـ ـقَولُ في النَّاسِ مِنْكَ يَا بْنَ سِنَانِ[2] [١١٧/أ]

وقال الآخَرُ:

لاَ قَولَ أَبْعَد عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَن نَهْيِ الخَلِيِّ عَــنِ الغَرَامِ مُتَيَّمَا[3]

البيتُ من الكامل، ومعناه: أنَّ أبعَدَ الأقوال نفعاً قولُ الخليِّ إذا نَهَى المحبَّ عن الغرام، فإنه لا يُفِيدُ .

العبارةُ الثانية: أن تَحذِفَ من العبارةِ الأُولى الضميرَ المجرورَ بـ«من» ، ثم تَحذِفَ «في» وتجعلَ «من» مكانِها فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيه الكحلُ

---

(١) تقدم صفحة: ٣٦١ .

(٢) من الخفيف، والشاهد في شرح التسهيل ٦٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣، والتصريح ٢٦٩/١، والهمع ١٠٧/٥ .

(٣) لم أقف على قائله، والشاهد في : شرح التسهيل ٦٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣ .

من عين زيدٍ، الأصلُ: منه في عين، فحُذِفَ ـ كما تقدَّمَ ـ لفَهْمِ المعنى.

العبارة الثالثة: أن تُقَدِّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «عين زيد» وتُدخِلَ كافَ التشبيه على العين، ثم تأتيَ بأفعلِ التفضيل وبعدَه المرفوعُ الظاهرُ، وتُسقِطَ ما عدا ذلك فتقولُ: ما رأيت كعين زيدٍ أحسنَ فيه الكحلُ، وهذه العبارةُ الثالثةُ نظيرُ ما أنشدَه سيبويهِ:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ أَظْلَمَ وَادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وَأَخْوفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيا[1]

الأصلُ: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً منه في وادي السِّبَاع، فقدَّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «وادي السباع» وجُرَّ بالكاف، ثم جِيءَ بأفعلِ التفضيل وهو «أقَلَّ» ثم بالفاعل وهو «رَكْبٌ»، ولو كان الكلام على العبارة الثانية لكان: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ منه بوادي السباع.

وإعرابُ هذين البيتين على تركيبهما: أنَّ «وادياً» مفعولٌ بـ«أرى» و«أقلَّ» صفةٌ لـ«وادياً» والباء في «به» ظرفيةٌ، والضميرُ عائدٌ إلى «وادياً»، و«رَكْبٌ» فاعلٌ بـ«أقلَّ»، و«أَتَوه» في موضع الصفة لـ«رَكْبٌ»، و«تئيَّةً» مصدرٌ لبيان النوع؛ لأنه نوعٌ / من الإتيان وهو الإتيان بتلبُّثٍ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال أي: أتَوه مُتَلَبِّثِين[2]، و«أخْوَفَ» معطوفٌ على «أقلَّ»، و«ما» مِن قولِهِ: «إلا ما وقى [١١٧/ب]

---

(١) من الطويل، وهما لسُحيم بن وَثيل الرِّياحي، شاعرٌ مخضرَمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام. والبيتان في: الكتاب ٣٢/٢-٣٣، وشرحه للسيرافي ١٦٨/٢ (مخطوط)، والأصول ٣٠/٢، وشرح التسهيل ٦٦/٣، وشرح الكافية ٢٢٢/٢، والأشباه والنظائر ٤٩٠/٤، والخزانة ٣٢٧/٨. ووادي السباع: مكان بطريق البصرة إلى مكة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. معجم البلدان ٣٤٣/٥.

(٢) ويجوز نصبُه على التمييز. شرح الكافية ٢٢٣/٢.

الله»: مصدريةٌ ظرفيةٌ، و«سارياً» مفعولٌ بـ«وقى» والتقدير: إلا مدَّة وقايةِ الله الساريَ فلا خوفَ مع ذلك.

المسألة السادسة[1]: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل:

الأولى:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾[2] «أَوَّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهوَ مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، **ولـ«أَوَّل» ثلاثةُ استعمالات:**

الأوَّلُ: أن تكونَ صفةً بمعنى أسبقَ، فتكونُ من أفعلِ التفضيل، فتجري عليها أحكامُ أفعلِ التفضيل فتكونُ بـ«من» كما تقول: ما رأيتُه أوَّلَ مِن أمسِ، وبالإضافةِ نحو: قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] وبالألِفِ واللام فيُثنى ويُجمَعُ ويؤنَّثُ تقولُ: الأوَّلُ والأوَّلان والأوَّلون والأوائِلُ والأُولى والأُوليَان والأُوليَات والأُوَل، وله حكمٌ اختصَّ به دون أفعلِ التفضيل وهو: أنه إذا أُضيفَ جازَ حذفُ المضاف إليه، وبُني على الضمِّ حملاً على قَبلُ وبَعدُ، تقولُ: ابدَأْ بهذا أَوَّلُ[4]، بضمِّ اللام والتقديرُ: ابدَأْ بهذا أَوَّلَ الأشياء، ولا يجوزُ هذا في غيرِه من أفعلِ التفضيل، لا تقولُ: ابدَأْ بهذا أسبَقُ، تُريدُ: أسبَقَ الأشياء، ويجوزُ أيضاً الفتحُ فتقول: ابدَأْ بهذا أَوَّلَ، فلا ينصرفُ للوزن والصفة، ويجوزُ الجرُّ من غير تنوينٍ على تقدير الإضافةِ إلى مقدَّرِ الثبوت .

الاستعمال الثاني: أن يدخلَهُ معنى الظرفية، فيكونُ كالصفات التي دخلَها

---

(١) في الأصل: «الخامسة» وهو خطأ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٩٦ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ١٤٣ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٢٨ .

معنى الظرفية فتقولُ: مـــــا رأيتُهُ مذ عَامٌ أَوَّلَ[1]، فـ«أوَّلُ» دخله معنى الظرفية والصفةُ باقيةٌ فيه، ولهذا مُنِعَ الصرفَ التقديرُ: / ما رأيتُهُ عاماً قبلَ عامِنا، قال [١١٨/أ] سيبويهِ[2]: « سألتُ الخليلَ عن قولهم: مُذْ عَامٌ أَوَّلَ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا المكان » ، ومثلُه في استعمال الصفات ظروفاً قولُه تعالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[3] فـ«أسفلَ» صفةٌ في الأصل، ودخلَه هنا معنى الظَّرفيَّةِ .

الاستعمال الثالث: أن يكونَ مجرَّداً عن الوصفية، فيَجري مَجرى الأسماء فيُصْرَفُ؛ لأنه لم يبقَ فيه إلا الوزنُ فيصيرُ كأفكَلَ[4] وهو الرِّعدَةُ، تقول: ما له مِن أَوَّلٍ ولا آخِرٍ[5]، قال الشيخُ أبو حيان[6]: « وفي محفوظي أن مؤنث هذا: أَوَّلَةٌ » .

فإن سَمَّيْتَ به، امتنعَ الصرفُ للعلمية والوَزْنِ، كما لو سَمَّيْتَ بأفكَلَ، قال الشَّاعرُ:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَومِي بِأَوَّلَ أَو بِأهوَنَ أَو جُبَارِ[7]

فأَوَّلُ لا ينصرفُ للوزن والعلَمية، فإنه علَمٌ ليوم الأحد، وأهوَنُ: علَمٌ ليوم

---

(١) انظر الكتاب ٢٨٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٢٢، وارتشاف الضرب ٢٣٢/٣، والهمع ١١٧/٥ .

(٢) الكتاب ٢٨٨/٣ .

(٣) سورة الأنفال: من الآية: ٤٢ .

(٤) انظر الصحاح (فكل)، وشرح التسهيل ٦٣/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٨/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١/٣ .

(٧) من الوافر، وقد نُسب هذا البيت والذي يليه إلى بعض شعراء الجاهلية، ورُوي في بعض المصادر بقافية مفتوحة (جبارا). ينظر: الأيام والليالي للفراء: ٣٧، ويوم وليلة في اللغة والغريب لأبي عمر الزاهد: ٢٤١، والصحاح (هون)، والتمام: ١٩٥، والإنصاف ٤٩٧/٢، وشرح التسهيل ٦٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٠١/٣، والهمع ١٢٠/١ . وما ذكره في هذا البيت والذي يليه هو أسماء أيام الأسبوع في الجاهلية .

الاثنين[١]، وجُبَارٍ: علَمٌ ليوم الثلاثاء[٢]، وبعدَه بيتٌ يُذكَر فيه باقي أيامِ الأسبوع وهو:

أَوِ التَّالي دُبَارٍ أَو فَيَومِي بمؤْنسَ أَو عَروبَةَ أَو شِيَارِ

فدُبَارٌ[٣]: علَمٌ ليوم الأربعاء، ومؤنِسٌ: علَمٌ ليوم الخميس، [وعَروبةٌ: علَمٌ ليوم الجمعة]، وشِيَارٌ: علَمٌ ليوم السبت .

الثانية:

قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[٤] قرأَ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً[٥]، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورةِ من أفعلِ التفضيل، ومعنى التفضيل فيه أنكَ إذا قلتَ: هذا رجُلٌ ورجُلٌ آخَرُ، أنَّ الثاني أكثَرُ تأخيراً من الأوَّلِ وأبعدُ منه، واختُلِفَ في إعرابِهِ على أقوالٍ:

الأول: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ أي: ولهم عذَابٌ آخَرُ، / و« مِن » فيه مقدَّرةٌ[٦]. [١١٨/ب]

الثاني: أنه مبتدأٌ وخبرُه «أزواجٌ» ، وأخبَرَ بالجمع عن المفرَد؛ لأنَّ «آخَرَ» لُحِظَ فيه الجمعُ لكونه درجاتٍ ورُتَباً من العذاب[٧].

---

(١) ويقال له أيضاً : أهْوَدَ ويومُ الثُّنى. الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ١١٢ .

(٢) ويقال له أيضاً: دُبار. المرجع السابق .

(٣) ويقال له أيضاً : جُبار . المرجع السابق .

(٤) سورة ص: الآية: ٥٨ .

(٥) السبعة ص: ٥٥٥ .

(٦) الصحيح هنا أنه ليس مبتدأً، بل إنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبر محذوفٌ أيضاً والتقدير: ولهم عذابٌ آخرُ من ضرْبِ ما تقدَّمَ. انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٨/٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٨/١٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

الثالث: أنه معطوفٌ على «حميم» و«غَسَّاق[١]» أي: وعذابٌ آخَرُ[٢]. و«من شكله» على هذه الوجوه الثلاثة صفة لـ«آخر»، و«أزواج» على هذا الوجه الأخير صفة لـ«حميم» و«غساق» و«آخر».

الرابع: أنه مبتدأٌ و«من شَكلِهِ أزوَاجٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِهِ[٣].

وأما قراءةُ أبي عَمْرٍو فـ«أُخَرُ» مبتدأٌ، و«من شكله» صفةٌ له، و«أزواجٌ» الخبر[٤]، والإخبارُ فيه بجَمْعٍ عن جَمْعٍ والتقديرُ: ومَذُوقَاتٌ أُخَرُ.

قلتُ: ولـ«آخَرَ» حُكمٌ خالفَ به أفعلَ التفضيلِ وهو: أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان بـ«مِن» ظاهرَةً أو مقدَّرَةً لم يُثنَّ ولم يُجمَعْ ولم يؤنَّث، و«آخَرُ» «مِن» فيه مقدَّرَةٌ، ومع هذا ثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ، أُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء لكون «مِن» لا تَظهَرُ، والموصوفُ معها لا يَظهَرُ أيضاً غالباً، تقولُ: آخَرُ وآخَرَان وآخَرُون، قال تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾[٥] وفي المؤنَّث: أُخْرَى، وفي التَّثنية: أُخْرَيَان، وفي الجَمْعِ: أُخَرُ، قال تعالى: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَاتٌ ﴾[٦] وأُخْرَيَاتٌ.

واعلَمْ أنَّ «آخَرَ» معناه: أَحَدُ قِسْمَي الشَّيء، تقولُ: أخذْتُ دِرهماً ودِرهماً آخَرَ، ولا يجوزُ: أخذتُ دِرهماً ورغيفاً آخَرَ، وأجاز بعضُهُم أن تقولَ: ركبتُ فرَساً وحماراً آخَرَ، لكونه أحدَ قِسْمَي المركُوب. قال الشَّاعرُ:

---

(١) من قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿هذا فلْيَذوقوه حميمٌ وغسَّاقٌ * وآخَرُ ...﴾

(٢) انظر: الكشاف ٣/٣٣٢، والتبيان ٢/١١٠٥، والبحر المحيط ٧/٤٠٦ .

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٨، والبيان ٢/٣١٨، والبحر المحيط ٧/٤٠٦ .

(٤) ويمكن أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ أي: ولهم أُخَرُ، و« من شكله » و « أزواجٌ » صفتان. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٧-٦٢٨، والتبيان ٢/١١٠٥ .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ١٠٢ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٧ .

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابْنَتِهَا هِنْدٍ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ[١]

فقال: الأُخَرِ باعتبارِ كونِ هندٍ والجاراتِ نساءً.

الثالثة:

قولُه تعالى: / ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ ﴾[٢] [١١٩/أ]

أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: أن يكونَ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ أي: فمَن تَطوَّعَ بخير، أو مفعُولاً على التضمين؛ أي: فمَن فَعَلَ خيراً، أو صفةً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: فمَن تطوَّعَ تطوُّعاً خيراً. وأما الثاني والثالث فهما أفعلا تفضيلٍ، وحُذِفَ منهما «مِن» لكونهما خبرَين: الأوَّلُ: خبرٌ عن «هو»، والثاني: خبرٌ عن «أن تصوموا».

الرابعة:

قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾[٣] اختُلِفَ في «أخفى» فقيل: هو فعلٌ ماضٍ[٤]، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: وأخفى منهم ما يعلَمُهُ. قال تعالى: ﴿ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيبِهِ أَحَداً إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى ﴾[٥].

---

(١) من البسيط، للراعي النُمَيري في ديوانه ص: ١٢٢، ويُنسب أيضاً إلى القتّال الكلابي، والبيت في ديوانه ص: ٥٣، وفي الديوانَين: «وابنتها ليلى» وفي ديوان القتّال: «صلّى على عَمرةَ». ونسَبه ابن بَرهَان في شرح اللمع ٢٠٦/١ إلى كُثيِّر عزَّة، ولم أجده في ديوانه. والشاهد في: المقتضب ٢٤٤/٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٩) مخطوط، والبحر المحيط ٣٤/٢، وراجع الخزانة ١٠٨/٩، ١١١.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٨٤.

(٣) سورة طه: من الآية: ٧.

(٤) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والتبيان ٨٨٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٦/٦.

(٥) سورة الجن: من الآيتين: ٢٦ ـ ٢٧.

وقيل: هو أفعلُ التفضيلِ[١]؛ أي: أخفَى من السرِّ، ويكونُ مما حُذِفَ منه «مِن» وهو مفعولٌ، وليس من الأماكن التي تُحذَفُ فيها «مِن» اطراداً .

الخامسة:

قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾[٢] اختُلِفَ في أحصى؛ فقيلَ: فعلٌ ماضٍ و«ما» مصدرية و«أمداً» مفعولٌ به[٣]، أي: أحصَى لِلُّبْثِ أمداً، والجملةُ خبرٌ عن «أيُّ الحزبين»، و«أيُّ الحزبين» استفهامٌ، ولا يكون موصولاً؛ لأنه لم يُحذَفْ من صلَتِه شيءٌ فيُبْنَى .

وقيلَ: هو أفعلُ التفضيلِ[٤]، و(أمدٌ) تمييزٌ، ويكونُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو أحصى، و «أيُّ الحزبَين» موصولٌ مبتدأٌ وخبرُه الجملةُ من «هو أحصى» وحُذِفَ المبتدأُ الذي هو مِن صلته، ولذلك بُنِيَ، التقديرُ: لنعلَمَ الفريقَ الذي هو أحصَى من غيرِه، ويجوزُ أن تكونَ «أي» استفهاماً.

---

(١) وضعَّفه الزمخشريُّ وابنُ عطية. انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والمحرر الوجيز ٦/١٠، والبحر المحيط ٢٢٦/٦ .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٢ .

(٣) وذهب إليه أبو عليٍّ والزمخشريُّ وابنُ عطية وابنُ الأنباريِّ. انظر: الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط، والكشاف ٣٨١/٢، والمحرر الوجيز ٢٤٧/٩، والبيان ١٠١/٢، والتبيان ٨٣٩/٢، والبحر المحيط ١٠٤/٦ .

(٤) واختاره الزجَّاجُ في معاني القرآن ٢٧١/٣، وتبعه التبريزي. انظر التبيان ٨٣٩/٢، والبحر المحيط ١٠٤/٦ . وقد أنكر الفارسيُّ هذا الرأي في الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط. وانظر البيان ١٠١/٢ .

السَّادسة:

قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾[1] «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، / وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكَلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه [١١٩/ب] على التمييز؛ لأن الاسمَ الواقعَ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا كان من جنسِ ما قبلَه تعيَّنَ خفضُه، تقول: زيدٌ أفضلُ القوم.

وقد خرَّجُوا الآية على أوجُهٍ[2] أقربُها ما قالَه أبو البقاء[3]: وهو أن يكون «أشدَّ» خبراً لـ(كان) المحذوفةِ، التقديرُ: أو كونُوا أشدَّ ذِكراً، فلا يكون ذِكرٌ على هذا من جنس ما قبلَ أفعلِ التَّفضيل من الذِّكْر، بل يكونُ رَجْعاً لاسمِ كان المحذوفةِ، فيسوغُ نصبُهُ على التمييز، وخرَّجَهُ الشيخُ أبوحيَّان[4] على أن «أشدَّ» كان في الأصل صفةً لـ(ذِكْر) التقديرُ: أو ذِكْراً أشدَّ، ثم قُدِّمَ فصارَ حالاً، و«ذِكْراً» على هذا التقديرِ معطوفٌ على الكاف من «كذِكْرِكُم» والتقديرُ في الأصل: فاذكُرُوا اللهَ ذِكْراً كذكرِكُم آباءَكُم أو ذِكْراً أشدَّ[5]، فعلَى هذا لا يكونُ «ذِكْراً» تمييزاً، وإنما هو مَصدرٌ، فارتفَعَ الإشكالُ.

السابعة:

قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾[6] قرأ جمهورُ

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠.

(٢) انظرها في البحر المحيط ٢/١٠٣-١٠٤.

(٣) التبيان ١/١٦٤.

(٤) البحر المحيط ٢/١٠٤.

(٥) في الأصل: «أو ذِكراً أوشد».

(٦) سورة يوسف: من الآية: ٦٤.

السبعة[١] ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾ اسمُ فاعل[٢]، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمخشَريُّ[٣] «حافظاً» حالاً، وضُعِّفَ لكونه يلزَمُ منه أنَّ الخيريةَ تتقيَّدُ بالحال، وقرأ الأعمَشُ[٤] «خيرُ حافظٍ» بالإضافة فيكونُ الله متصفاً بالحفظ وزيادَة، قرأ أبو هريرةَ «خيرُ الحافظين»[٥].

الثامنة:

قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[٦] الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل، إذ لا خيرَ في الشرك، وأُجيبَ عنه: أنَّ التفضيلَ بينَ المشركِ والمؤمنِ / هنا ليس بالنسبة إلى ما في الإيمان من الخير، وإنما هو بالنسبة إلى حُسْنِ [١٢٠/أ]

---

(١) وهم: أبو عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. انظر السبعة: ٣٥٠.

(٢) انظر: السبعة ٣٥٠ .

(٣) الكشاف ٢٦٥/٢ . وقد أعربها الزمخشريُّ تمييزاً، وجوَّزَ كونها حالاً . وقد سبقه إلى إعرابها حالاً الزجاجُ في معاني القرآن ١١٨/٣، والنحاسُ في إعراب القرآن ٣٣٥/٢. وأنكر أبو عليٍّ ذلك في الحجة ٤٣٩/٤-٤٤٠ حيث قال: «ولا يكون «حافظاً» في الآية منتصباً على الحال» وانظر: المحرر الوجيز ١٦/٨-١٧ .

(٤) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي، من التابعين، علامة حافظ ثقة ثبت فصيحٌ مقرئٌ، قال ابنُ عيينة: كان الأعمشُ أقرأَهُم لكتاب الله، وأحفظَهم للحديث، وأعلمَهم بالفرائض، رأى أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . توفي سنة ١٤٨ هـ . أخباره في: الطبقات الكبرى ٣٤٢/٦، ووفيات الأعيان ٤٠٠/٢، ومعرفة القراء الكبار ٩٤/١ . وانظر قراءته في: مختصر الشواذ ص: ٦٤، والكشاف ٢٦٥/٢، والمحرر الوجيز ١٧/٨، والبحر المحيط ٣٢٣/٥ . وفي إتحاف فضلاء البشر ١٥٠/٢ عن المطوعي: «خيرُ حافظٍ» بلا تنوين على الإضافة .

(٥) انظر: مختصر الشواذ ٦٤ عن ابن مسعود، والكشاف ٢٦٥/٢، والمحرر الوجيز ١٧/٨، والبحر المحيط ٣٢٣/٥ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٢١ .

العِشْرة وغيرِ ذلك مما يُمكِنُ أن يَشتَرِكَ فيه المؤمنُ والمشرِكُ. قاله ابنُ عطية[1].

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلاّ شُذُوذاً ... ...»

يُريدُ أنَّ أفعلَ التفضيل لا يرفعُ الظاهرَ على الفاعلية، وإنما يرفعُ المضمَر، إلا قليلاً في الكلام وهو المراد بقوله: «إلا شذوذاً» فأطلَقَ الشذوذَ على القلة، لا أنه نادِرٌ لا يُقاس عليه، والقلة هنا إنما هي بالنسبة إلى رفعِهِ المضمرَ؛ لأن رفعَ المضمرِ من غير شرط، ورفعَ الظاهرِ بالشروط المتقدمة، وكلُّ ما استُعمل بشروطٍ يَقِلُّ بالنسبة إلى ما يُستَعمَل من غير شرط.

وقوله: «قَدْ سُمِعْ» يعني قد سُمعَ عن العرب رفعُهُ الظاهرَ، ولا يعني به سُمعَ ولا يُقاسُ عليه، فاللائقُ أن تكونَ «قد» هنا للتحقيق لا للتقليل، فإنَّ رفْعَ الظّاهرِ أمرٌ مقيسٌ كثيرٌ في كلامهم، وإن قلَّ بالنسبة إلى رفعِ المضمرِ، وقد استوفينا الكلامَ على ذلك. وقولُه:

«في مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ في عَينِ الصَّفِي»

مثالٌ لرفع الظاهر، الشاهد: رفع «كحل» بالفاعلية بـ«أحسن» وقد تقدَّمَ

---

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي، أبو محمد الغرناطي القاضي الحافظ، كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيراً بلسان العرب، فاضلاً من بيت علم وجلالة، ولي قضاء المرية، من تصانيفه تفسير «المحرر الوجيز»، توفي بلورقة سنة ٥٤١ هـ. أخباره في: الإحاطة ٥٣٩/٣، وتاريخ قضاة الأندلس ١٠٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢، وطبقات المفسرين ٢٦٠/١.

وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢٤٨/٢.

إعرابُ هذا المثال والكلامُ عليه، والصفيُّ المرادُ به: اسمُ رجل، والمثالُ من قوله: «ما رأيت رجلاً ... إلى آخره» مجرورٌ بفي، والجارُّ والمجرور متعلّقٌ بقوله: «سُمِع» آخرِ البيت، فظاهرُه أن هذا المثالَ مسموعٌ من العرب، إلا أن / أصلَ المثال: «في [١٢٠/ب] عين زيد» فجعَلَ المصنفُ «الصفي» في موضع زيدٍ لتستقيمَ له القافيةُ، واعتمدَ في فهم الشروط المتقدمةِ المسوِّغةِ لرفع الظاهرِ على هذا المثال، فإنه قد استوفى الشروطَ كما تقدَّمَ. وقوله:

«إِمَّا إِضَافَةً وَإِمَّا نَصْبًا»

هذا تقسيمٌ للظاهر الواقعِ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا لم يرفعْهُ، فذكَر أنه إما أن يُضافَ وذلك إذا كان من جنس المفضَّل كقولك: زيدٌ أحسَنُ رجُلٍ، وإمَّا أن ينصبَه على التمييز فقط، وذلك إذا كان جزءاً من المفضل نحو: زيدٌ أحسَنُ وجهاً، أو لا جزأَه ولا جنسَه كقولك: زيدٌ أحسَنُ عبداً، وإمَّا على التمييز أوالحال إن كان مشتقاً يصلُحُ أن يكون صفةً لجنس المفضَّل نحو: زيدٌ أحسَنُ فارساً .

و«إضافةً» و«نصباً» مصدران لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: إما تضيفُ إضافةً وإما تنصبُ نصباً، ويُروى: «إما تضيفُه» والأُولى أحسَنُ؛ لأنَّ[1] فيها عطفَ مصدر.

قلتُ: وهذه الشُبَهُ مانعةٌ الجمعَ لا مانعةٌ الخلوَّ، فاجتماعُ الإضافة والنصبِ ممتنِعٌ، ويجوزُ الخلوُّ، فلا يكونُ ما بعدَ أفعلِ التفضيل مضافاً ولا منصوباً، بل يكون مجروراً بمن، ومثالُ هذا أن تقولَ: هذا إما حيوانٌ وإما جمادٌ، فالحيوانيةُ والجماديةُ لا يجتمعان، وقد يرتفعان فيكون نباتاً.

---

(١) سقطت النون من «لأن» في الأصل .

وقوله: «كَخَيرُ حَافِظٍ» تمثيلٌ للإضافة، وأشارَ إلى قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيرٌ حَافِظاً﴾ على قراءةِ الأعمشِ[1] بخفض «حافِظٍ».

وقوله: «وَخَيرٌ عُقْبًا» تمثيلٌ للنصب، وأشارَ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَخَيرٌ عُقْبًا﴾[2] على قراءة عاصم وحمزة بسكون القاف. وقرأ الباقون بضمِّها، [١٢١/أ] / والشاهد حاصلٌ من القراءَتين إلا أنَّ الوزنَ لا يستقيمُ له إلا على قراءة عاصمٍ.

* * *

(١) سبق تخريج قراءات هذه الآية في صفحة: ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) سورة الكهف: آية: ٤٤، وانظر السبعة: ٣٩٢.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

٢٠١٢٠٠٠٠٦٥٠٥

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابِعُ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد
الطَّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
إشراف
الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعر

المجلَّد الثاني
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

[باب عمل المصدر]

٦١٨ ـ وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا

٦١٩ ـ كَسَرَّنِي ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرَا وَسَاءَنِي إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا

٦٢٠ ـ يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ

٦٢١ ـ وَإِن يَكُنْ باللامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعاً فَقَالُوا ضَعُفَا

٦٢٢ ـ وكُلُّ مَصْدَرٍ في الاسْمِ قَدْ عَمِلْ مَعْمُولُهُ أُخِّرَ إِذْ بِهِ وُصِلْ

الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[1] هل الفعلُ مشتقٌّ منه ؟ أو هو مشتقٌّ من الفعل[2] ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[3] .

والكلامُ في هذه الأبيات على إعمالِهِ. وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ لا يَعمَلُ اتفاقاً، وهو الذي لا يُقدَّرُ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، ولا هو بدلٌ من لفْظِ الفعل .

٢ ـ وقسمٌ فيه خلافٌ، وهو الذي يكونُ بدلاً من لفظ الفعل .

٣ ـ وقسمٌ لا خلافَ في إعمالِهِ، وهو ما يُقدَّرُ مع الفعل بحرفٍ مصدريٍّ، وفيه خلافٌ شاذٌّ لبعض الكوفيين أنه لا يَعمَلُ .

ولْنَتَكَلَّمْ على هذه الأقسامِ:

---

(١) انظر السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تُنظر في: الإنصاف ١/٢٣٥، والتبيين ص: ١٤٣، وائتلاف النصرة ص: ١١١ .

(٣) وتقع في القسم الأخير من الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

٩٢٠ ـ القَولُ في أبنيةِ المصَادرِ وفعلِهَا المشتقِّ منها الصَّادرِ

أمَّا القِسْمُ الأوَّلُ:

فهو قسمان: **الأول**: أن يُستَعمَلَ المصدَرُ استعمالَ الأسماء، فلا يُلْحَظُ فيه كونُه نائباً عن فعلٍ، ولا مقدَّراً بأن والفعل كقولك: أعجبني العلمُ، وساءني الجهلُ، فـ«العِلمُ» و«الجهلُ» هنا قد استُعمِلا استعمالَ الأسماء، فلم يُلحظْ فيهما العلاجُ، ولا كونُهما في محل شيءٍ، فلا فَرقَ بين قولك: أعجبني زيدٌ، وأعجبني العِلمُ، ولا بين ساءني زَيدٌ، وساءني الجهلُ.

الثاني: أن يَنتصِبَ بفعله أو بمعناه،/ بشرط ألا ينوبَ عن الفعل كقولك: [١٢١/ب] ضربتُ ضرباً، وقامَ انتصاباً، فـ«ضرْباً» و«انتصاباً» لا يعملان باتفاقٍ؛ لأنه إنما جيءَ بهما لمجرَّدِ تأكيدِ الفعل لا للعمل، والعملُ هنا إنما هو للفعل، فإذا قلتَ: ضربتُ ضرباً زيداً، فـ« زَيدٌ » منصوب بـ«ضربتُ» لا بـ«ضَرْبٍ» وكذلك إذا قلتَ: قام انتصاباً زيدٌ، فـ« زيدٌ » فاعلٌ بـ«قام» لا بـ«انتصاباً».

واحترزْنَا بقولنا: « غير نائب عن الفعل » عن قولك: ضَرباً زيداً، فإنَّ ضَرباً هنا منصوبٌ بفعله، وهو مع ذلك عاملٌ لنيابته عن الفعل، فليس كلُّ مصْدَرٍ منصوبٍ بفعله لا يَعمَلُ، بل يُستثنى منه النائبُ عن الفعل، وسيأتي الكلامُ على ذلك.

ويجري مَجرى المصدر المؤكِّدِ في عدم العَمَلِ ما كان لبيان العدد نحو: ضربتُ ثلاثَ ضَرَبَاتٍ، أو مختصاً كضربتُهُ ضَرْباً شديداً، أو الضَّرْبَ الذي تَعلَمُ، وكذلك: عَادَ القَهْقَرَى، وأتيتُهُ رَكْضاً، إلا ما جاء من المختص على طريق التشبيه، فإنه يَعمَلُ كقولك: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ، لأنه هنا يُقدَّرُ بأن والفعل، التقديرُ: ضربتُهُ ضَرْباً مثل أن ضَرَبَ الأميرُ اللصَّ.

ولابنِ الخبَّازِ[1] هنا نَقْلٌ غريبٌ: أنَّ مثالَ « أتيتُهُ رَكْضاً » إنْ قدَّرتَهُ بمعنى اسمِ

---

(١) قال ـ رحمه الله ـ : « مسألة غريبة: تقولُ: أتيتُه ركْضاً، فإن فرَّعتَ على قول البصريين، وهو أن ركضاً في موضع راكِض، جاز إعمالُهُ، تقولُ: أتيتُهُ ركضاً فَرَسِي؛ أي: راكضاً فرسِي، وإن فرَّعْتَه على قولِ الكوفيين وهو أن التقديرَ: أركضُ ركضاً ـ وبه قال أبو عليٍّ في الإيضاح ـ لم يجُزْ إعمالُهُ؛ لأنه يكون كقولك: ضربتُ ضرباً زيداً » النهاية في شرح الكفاية لوحة (١٩٩).

فاعِلٍ أي: راكِضاً، جاز أن يَعمَلَ، فتقولُ: أتيتُهُ رَكْضاً فَرَسِي، وإن قُدِّرَ بفعلٍ مضمَرٍ أي: أركُضُ رَكْضاً، لم يَجُزْ إعمالُهُ .

وأما القِسْمُ الثاني:

وهو الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: اختلفوا في إعمالِهِ؛ **فذهبَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ**[١] **والفارسيُّ**[٢] أنه ينصِبُ ما بعدَه[٣]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعل، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذَّاقُ / المتأخِّرين، [١٢٢/أ] وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائعِ[٤]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٥] .

وذهب المبرِّدُ[٦] **والسيرافيُّ**[٧] **وجماعةٌ:** أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنما العمَلُ

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/١٢٥ وما بعدها، وشرح الكافية ٢/١٩٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧١، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢/٢٤٣، والهمع ٥/٧٦ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١ .

(٣) وهو مذهب سيبويه والفراء - رحمهما الله - انظر الكتاب ١/١١٥ . ويُراجع: شرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩ ، والعكبري في اللباب ٩٥ مخطوط .

(٤) قال في شرح الجمل لوحة (٣٨): « وقد يُوضع هذا المصدرُ موضع فعله، فيعملُ عمله، وذلك في الأمر والاستفهام، تقول: ضرباً زيداً، أي: اضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ أي: اضربوا الرقابَ ضرباً .. » .

(٥) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٦) المقتضب ٤/١٥٧، والكامل ١/٢٤١ .

(٧) شرح الكتاب ١/٢٢٦ مخطوط . وقيَّدَ أبو سعيد - رحمه الله - هذا العملَ بأن يكونَ الفعلُ المقدَّرُ من لفظ المصدر، فإن كان من غير لفظه كقولنا في (ضرباً زيداً) إن التقدير: أوقِعْ ضرباً زيداً لانتصَبَ زيداً بضَرْباً، وكان يصيرُ بمنزلة قولكَ: رأيتُ ضرباً زيداً .
وإلى هذا الرأي ذهب ابنُ السرَّاج قال: « وهو عندي حسن » الأصول ١/١٣٧، وتبعهم العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط، وكذلك الرضيُّ قال: « والأولى أن يُقال: « العملُ للفعل على كل حال، إذ المصدرُ ليس بقائمٍ مقامه حقيقةً، بل هو كالقائم مقامَه .. » شرح الكافية ٢/١٩٧ . وانظر: شرح التسهيل ٣/١٢٨، وارتشاف الضرب ٣/١٧٢ .

للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر .

والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضرِبُوا ضَرْباً مثلَ ضرْبِ الرِّقَابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا .

الوجه الثاني: اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل[١]: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً، وقيل[٢]: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير: التزِمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[٣]، والأوَّلُ أصَحُّ .

الوجه الثالث: في تقديم الاسمِ المنصوبِ والمجرورِ على هذا المصدر، وقد اختلفوا في ذلك؛ فقيل: يجوزُ تقديمُهُمَا عليه، وبه قال المبرِّدُ[٤]، فتقولُ في قولك: «ضَرْباً زيداً» و«مُرُوراً بزيدٍ»: زيداً ضَرْباً وبزيدٍ مُرُوراً؛ لأنَّ المصدرَ هنا غيرُ مقدَّرٍ بأن والفعل[٥]، فليس موصولاً[٦] .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، والمساعد ٢٤١/٢ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في « الإفصاح » ، فيما نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧١/٣. وانظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، والمساعد ٢٤١/٢ .

(٤) المقتضب ١٥٧/٤ . وبه قال ابنُ السراج في الأصول ١٣٩/١، ١٦٧، وابن عصفور في المقرب ١٤٥، وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٢٤/٢. وأجاز الرضي تقديمَ الظرف والجار والمجرور دون المفعول به. انظر: شرح الكافية ١٩٥/٢ . قال أبو حيان: والأحوط أن لا يُقدَمَ على التقديم إلا بسماعٍ » ارتشاف الضرب ١٧٢/٣ .

(٥) لأنه في معنى الأمر. والأمرُ لا تُقدَّرُ أن معه. قال ابنُ القواس: « وفيه نظرٌ؛ لأن أن قد وُصِلَت بالأمر، فلا يمتنع من تقدير المصدر الذي في معناه بها » شرح الألفية ١٠١٢/٢ .

(٦) أي: ما بعده ليس من صلته. لذا يجوزُ تقدُّمُهُ عليه .

وقيل: لا يجوزُ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١].

وفرَّقَ بعضُهُم[٢] فقال: يجوزُ التقديمُ إن كان العاملُ الفعلَ المقدَّرَ، ولا يجوزُ إن كان العاملُ المصدرَ.

الوجه الرابع: الصحيحُ أن هذا المصدرَ لا يُقدَّرُ بأن والفعل[٣].

وقال بعضُهُم[٤]: إن كان المصدرُ منصوباً بفعلٍ ليس من لفظِهِ، فيجوزُ أن يُقَدَّرَ بأن والفعل، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، على أن ضَرْباً منصوبٌ بـ«الزَمْ» فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: الزَمْ أن تضرِبَ زيداً.

الوجه الخامس: أنَّ هذا / المصدرَ انفرَدَ بتحمُّلِ الضميرِ، بخلاف المصدر [١٢٢/ب] المقدَّرِ بأن والفعل، فإنه لا يتحمَّلُ الضميرَ[٥]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، ففي «ضَرْباً» فاعلٌ مضمَرٌ التقديرُ: ضَرْباً أنت.

الوجه السادس: اختُلِفَ في إعمال هذا المصدر إذا صُغِّرَ؛ فذهبَ المبرِّدُ[٦] أنه لا يعمَلُ؛ لأن تصغيرَه يمنعُ من ذلك قياساً على اسم الفاعل، فإذا قلتَ: رُوَيدَ زيداً: فـ«زيدٌ» منصوبٌ بالفعل الذي ينصِبُ «رُوَيدَ».

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤٣/٣ نقلاً عن الأخفش: «وهو ظاهر مذهب سيبويه» وانظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢، والمساعد ٢٤٤/٢.

(٢) وهو ابنُ عقيل. انظر المساعد ٢٤٤/٢

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣.

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، والمساعد ٢٤٤/٢.

(٥) في التسهيل: ١٤٣ قال ابنُ مالك: «والأصحُّ مساواة هذا المصدر اسمَ الفاعل في تحمل الضمير ...».

(٦) التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣.

وذهبَ قومٌ أنه يَعمَلُ مُصَغَّراً، منهم أبو بكرِ بنُ طاهرٍ وابنُ خَروفٍ[١]. قالوا: وإنما لم يَقدَحِ التصغيرُ في إعمالِهِ كاسم الفاعل؛ لأن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارِعِ، وإنما عمَلُهُ بكونِهِ وُضعَ موضعَ الفعل .

وفرَّقَ الفارسيُّ[٢] فقال: يجوزُ في رُوَيدَ، ولا يجوزُ في غيره، كأنه وقَفَ معَ السَّمَاعِ .

قال بعضُ المتأخِّرين[٣]: والصحيحُ أنه يَعمَلُ إذا صُغِّرَ مُطلَقاً، رُوَيدَ كانَ أو غيرُه.

الوجه السابع: اختلفوا في هذا المصدر هل هو قياسٌ أو سَمَاعٌ، والضابطُ لاختلافهم أن نقولَ: لا يخلُو أن يُرَادَ به الخبرُ المحضُ أو لا، فإن أُريدَ به الخبرُ المحضُ، فلا خلافَ أنه مسمُوعٌ، قال امرؤُ القيس:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم[٤]

فـ«وُقوفٌ» هنا بَدَلٌ من الفعل الذي هو «وَقَفَ» و«صحبي» فاعلٌ به، وهو خبرٌ مَحضٌ .

---

(١) انظر رأيهما في التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٢١ .

(٢) تكلم أبو علي عن رُويدَ في إيضاح الشعر ٢٨، ولم يصرح بتخصيصها بالعمل دون غيرها، ولعله ذكره في كتاب آخر . وانظر الكتاب ٢٤٥/١ .

(٣) في منهج السالك ٣٢١قال أبو حيان: « قال بعضُ أصحابنا: وهذا [أي: عملُ المصادر مصغرة] هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيدَ وغيرها من المصادر المصغَّرة أو الموضوعة موضع الفعل » .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ٩ من معلقته، وعجزه:

يَقُولُونَ لاَ تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وانظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٢٣، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٠٢/١، والبيت في ارتشاف الضرب ١٧٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٣ .

وإن لم يُرَدْ به الخبرُ مثلَ أن يُرَادَ به الأمرُ أو الدعاءُ أو الاستفهامَ بتوبيخٍ أو غيرِ توبيخٍ، أو يُرَادَ به التوبيخُ من غير استفهامٍ، أو الخبرُ المقصودُ به الإنشاءُ أو الوعدُ، فاختلفُوا في ذلك على ثلاثةِ مذاهِبَ:

الأول: أنه لا ينقاسُ، وإنما يُقَالُ منه ما سُمِعَ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[1].

الثاني: أنه ينقَاسُ، واختاره ابنُ مالك[2]، وزعمَ أن في كلام / سيبويهِ ما [١٢٣/أ] يدلُّ على ذلك.

الثالث: أنه ينقاسُ في الأمر والاستفهامِ فقط، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[3]: وبه قالَ بعضُ أصحابنا، وحكاهُ ابنُ مالك في باب ظنَّ[4] عن الأخفش[5] والفرَّاءِ. فمثالُ الأمر قولُه:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[6]

---

(١) نقلهُ عنه أكثرُ المتأخرين. انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٠/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧١/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢ .

(٥) في الأصول ١٦٦/١-١٦٧: « قال أبو الحسن: ولو قلتَ: ألهاهُ زيدٌ الخبزَ، وأنت تأمرُهُ، كان جائزاً، كقوله:

فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ »

(٦) من الطويل، ويروى قبله بيتٌ آخرُ هو:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم ويَخْرُجنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

وقد اختلف في نسبتهما، فنُسبا في الكامل ٢٣٩/١ والحماسة البصرية ٣٦٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧١/١ إلى أعشى هَمَدان، وهما في ديوانه: ٩٠، ونُسبا أيضاً إلى الأحوص، وهما في ملحق ديوانه ص: ٢٦٧، وينسبان إلى حرير، والبيت الأول الشاهد في ملحق ديوانه ١٠٢١/٢، ونسبهما الغندجاني في « فُرحة الأديب » ٣٠ إلى رجل من الأنصار مع بيت ثالث، وردَّ قولَ ابن السيرافي من أنهما لشاعرٍ من هَمَدان، وفي الإصابة: أن قائلَهما هو أبو الأسود الدؤلي، والشاهد في ملحق ديوانه ص:٣١.

والشاهدُ مبثوثٌ في كثير من المصادر انظر منها: الكتاب ١١٦/١، والأصول ١٦٩/١، والإنصاف ٢٩٣/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٣، والمساعد ٢٤٢/٢ .

فـ«ندلاً» مصدَرٌ يُرَادُ به الأمرُ، ومعناه النَّقْلُ[١]، و«المالَ» مفعولٌ به، و«زريقُ» قبيلةٌ[٢]، فإما أن يكونَ منادًى، أو فاعلاً بـ«ندلاً» قالَه ابنُ مالك[٣].

ومثالُ الدُّعاء قولُهُ:

يَاقَابِلَ التَّوبِ غُفْرَاناً مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلُ[٤]

فـ«غفراناً» مصدَرٌ يُرَادُ به الدعاءُ، و«مآثمَ» مفعولٌ به .

ومثالُ الاستفهام بتوبيخٍ قولُهُ:

أَعَلاَقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلَسِ[٥]

فـ«علاقَةً» مصدرٌ بعدَ استفهام، و«أُمَّ الوُلَيِّدِ» مفعولٌ به، وفيه معنى التوبيخ.

---

(١) في الصحاح (ندل) الندلُ: النقلُ والاختلاسُ .

(٢) وهي بطنٌ من الخزرج، وهو بنو زُريق بن عامر بن زُريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب ابن جُشم بن الخزرج. وهناك بنو زُريق بطنٌ من طيِّئ . انظر: الاشتقاق ص: ٤٦١، وجمهرة أنساب العرب ص: ٣٥٧، وتاج العروس (زرق) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢ .

(٤) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، وارتشاف الضرب ١٧٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣، والمساعد ٢٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ .

(٥) من الكامل، وهو للمرَّار الأسدي ، في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويون)، ويقالُ له المرَّار الفقعسي، وفقعس من بني أسد، وهو أحد آبائه الأدنَين، وأسد جده الأعلى. الخزانة ٢٨٨/٤ .

وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر ، وانظر الشاهد في: الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٢٦/١ مخطوط، والنكت عليه ٢٥٠/١، وشرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣. والأفنان: جمعُ فَنَن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ : « قال السيرافي: الرواية الصحيحة « أمَّ الوَلِيد » بالتكبير، ويكون مزاحَفاً بالوقص؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه، قال: وإنما الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن، والوليد: الصبي » .

والثَّغَام: بالثاء المثلثة والغين المعجَمَة: نَبْتٌ يُقَالُ له: شَيبُ العَجُوز[١]. والمُخلَس: بضم الميم وسكونِ الخاء المعجَمَة وسينٍ مهمَلَة: الذي يُخَالِطُ سوادَه بَيَاضٌ[٢].

ومثالُ التوبيخ بغير استفهامٍ قولُه ـ أنشده ابنُ مالك[٣] ـ:

وِفَاقاً بَني الأَهْوَاءِ وَالغَيِّ وَالوَنَى وَغَيْرُكَ مَعْنِيٌّ بِكُلِّ جَمِيلِ[٤]

فـ«وفاقاً» مصدَرٌ، و«بني الأهواء» مفعولٌ بـه، وفيه معنى التوبيخ، قال الشيخُ أبو حيَّان[٥]: ويحتمِلُ أن تكونَ همزةُ الاستفهام محذوفَةً التقديرُ: أَوِفَاقاً، فلا يكونُ فيه دليلٌ.

ومثالُ الخبر المرادُ به الإنشاءُ قولُه:

حَمْداً لله ذَا الجَلَالِ وَشُكْراً وَبِدَاراً لأَمْرِهِ وَانْقِيَاداً[٦]

فـ«حمداً» و«شكراً» و«بداراً» و«انقياداً» مصادِرُ، فالجلالةُ[٧] مفعولٌ بـ«حمداً» / [١٢٣/ب] و«لأمره» متعلِّقٌ بـ«بداراً». ومعمولُ «شكراً» و«انقياداً» محذوفٌ للدلالة عليه؛ أي: وشكراً الله وانقياداً إليه. ومن هذا النوع قولُك ـ إذا رأيت ما يُتَعجَّبُ منه ـ: عَجَباً؛ أي: أعجَبُ.

---

(١) انظر كتاب النبات للأصمعي: ١٢، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٧٨.

(٢) انظر الصحاح (خلس).

(٣) شرح التسهيل ٣/١٢٦.

(٤) من الطويل، والشاهد في: ارتشاف الضرب ٣/١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢/٢٤٣. والوَنَى: الضعف والفتور، والكَلالُ والإعياءُ. الصحاح (ونى).

(٥) التذييل والتكميل ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٢٠.

(٦) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٧، وارتشاف الضرب ٣/١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢/٢٤٣.

(٧) يقصد لفظ الجلالة في البيت.

ومثالُ الخبر بمعنى الوعد قولُه:

قَالَتْ: نَعَمْ وَبُلُوغاً بُغْيَةَ وَمُنًى فَالصَّادِقُ الحُبِّ مَبْذُولٌ لَهُ الأَمَلُ[1]

فـ«بلوغ» مصدَرٌ، و«بُغيَةً» مفعولٌ به، والمرادُ به الدعاءُ.

وأما القِسْمُ الثالث:

الذي هو مقدَّرٌ مع الفعل بحرفٍ مصدريٍّ، فهو المقصودُ، والكلامُ عليه في مسائلَ:

المسألة الأولى: في شروطه:

وله شروطٌ مُتَّفَقٌ عليها ومُختَلَفٌ فيها على حَسَبِ ما يتبيَّنُ:

الشرط الأول: أن يكونَ ظاهراً لا مضمَراً؛ لأنهم أرادوا المحافظةَ على اللفظ الذي اشتُقَّ منه الفعلُ، فلو أُضمِرَ وهو عاملٌ، لم يكن في لفظه ما يَدُلُّ على أصالته التي لأجلها عَمِلَ، وفي هذا الشَّرْطِ خلافٌ؛ فمذهَبُ البصريين أنه لا يعمَلُ مُضمَراً، وذهب الكوفيونَ إلى إعماله، فيُجيزُون أن تقولَ: مُرُورِي[2] بزيدٍ حَسَنٌ وهو بعَمْرٍو قبيحٌ، فـ« بعمرو » عندهم متعلِّقٌ بـ«هو»؛ لأنه ضميرُ المصدر التقديرُ: ومروري بعَمْرٍو، واستدلوا بقول زُهَيرٍ:

---

(١) من البسيط، وهو في: شرح التسهيل ١٢٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢.

(٢) في الأصل: « مروى ».

وَمَا الحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[1]

فـ«عنها» عندهم متعلّقٌ بـ«هو» أي: وما الحديثُ عنها .

وتأوَّل البصريون هذا البيتَ على أوجهٍ[2]منها: أنَّ «عنها» متعلّقٌ بفعْلٍ خَرَجَ مَخْرَج البيان التقديرُ: أعني عنها، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«المرَجَّم» وقُدِّم ضرورةً، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«مُرَجَّم»[3] آخَرَ، حُذف لدلالة المذكور عليه التقديرُ: وما [هو] مُرَجماً عنها .

قيل[4]: والذي يَرِدُ على الكوفيين أنه لم يُسمَعْ من كلامهم: أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ / عَمْراً وهو بكراً؛ أي: وضَرْبٌ بكراً، قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: ثم العَجَبُ [١٢٤/أ] منهم أنه يُحكَى عنهم أنهم لا يُعمِلُون صريحَ المصدر، وإنما العملُ لفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه المصدرُ، ثم يُعملون ضميرَه .

ونُقلَ عن بعض البصريين: أن ضميرَ المصدر يعمَلُ في المجرور، ونُسِبَ إلى الرُّمَّاني وأبي عليٍّ وابنِ جنّي[6]، واستدلوا بالبيت المتقدِّمِ، ولا دليلَ فيه لما تقدَّمَ .

---

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ١٨ بشرح ثعلب، وهو من معلقته، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٧، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٣٢٨/١. والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٣، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٦/٥، والخزانة ١١٩/٨ .

(٢) تنظر في التذييل والتكميل ٢٣٠/٣، ويراجع شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٣) في الأصل: « برحم » .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) وتبعهم ابن ملكون والرضي. انظر: شرح الجمل ٢٧/٢، وشرح التسهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٥/٥-٦٦. قال أبو حيان: « وقياس قولهما [أي: أبو علي وابن جني] يقتضي جوازَ إعماله في الظرف، وقد أجازه جماعةٌ » . وصرح أبو حيان أن ابن جني أجاز ذلك في الخصائص، ولم أجده فيه حسب ما اطلعت .

الشرط الثاني: أن يكون مقدراً بحرف مصدريٍّ مع الفعل، ولا يجوزُ خلوُّهُ عن ذلك .

على هذا دَرَجَ جماعةٌ النَّحْوِيِّين، وقال بعضُهُم[1]: قد يأتي من غير تقدير حرفٍ مصدريٍّ، وقالوا[2]: لا يخلُو المصدرُ أن يكونَ معمولاً لعامِلٍ أو لا، فإن كان معمولاً لعامل نحو: أحبَبْتُ مجيئَكَ، وكرِهْتُ خروجَكَ، قُدِّرَ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، فتقول: أحبَبْتُ أن تجيءَ، فإن كان غير معمول نحو: سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ كذا[3]، لم يقدَّر بحرف مصدريٍّ، بل بالفعل وحدَه؛ لكونه لم يتقدَّمْهُ ما يعملُ فيه، وظاهرُ كلام ابنِ مالك في «الكافية[4]» وفي «الألفية[5]» مذهبُ الجماعة، وخالفَ في «شرح التسهيل[6]» فقال: أنْ نقدِّرَهُ بحرفِ مصدرٍ مع الفعل لا يَلزَمُ، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ، منها قولُ العرَب: سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ كذا، ومنها قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/١١١ .

(٢) هذا القول لابن العلج في كتابه « البسيط » . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٣٢-٢٣٣، والمساعد ٢/٢٣٠ .

(٣) هذا قولٌ رواه سيبويهِ عن العرَب. انظر الكتاب ١/١٩١، وشرح التسهيل ٣/١١١، واللسان (سمع) .

(٤) قال في الكافية:

كَفِعلِهِ المصدَرُ أُعملْ حَيْثُمَا ... يَصِحُّ حَرْفٌ مَصدَرِيٌّ تَمَّمَا

شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١.

(٥) قال في باب المصدر منها:

بفِعلِهِ المصدرَ أَلحِقْ في العَمَلْ ... مُضَافاً أو مُجرَّداً أو مَعَ أَلْ

إنْ كَانَ فِعلٌ مَعَ أَنْ أو مَا يَحِلّ ... محلَّهُ ولاسمِ مَصدَرٍ عَمَلْ

(٦) شرح التسهيل ٣/١١١ .

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وفيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ[1]

وقال الآخَرُ:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى إِيَّاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[2]

فـ«سَمْعُ» و«عهدي» و«رَأْيُ» عنده مصادِرُ قد عَمِلَت، ولا تُقدَّرُ بالحرف المصدري؛ لكونها لم يَعمَلْ فيها عاملٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وليس كما زَعَمَ، بل كلُّهَا / تتقدَّرُ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وهذا وما أشبهَه من باب: ضَرْبِي زيداً [١٢٤/ب] قائماً، وضَرْبِي زيداً قائماً يُقَدَّر بالحرفِ المصدريِّ والفعلِ، فكذلك هذه المواضِعُ وما أشبَهَهَا.

واعتُرِضَ على هذا: بأنَّ «ضَرْبِي زيداً قائماً» كلامٌ مستقِلٌّ بالفائدةِ، فلو قَدَّرْتَ

---

(١) من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص: ٢٨٨. وروايته: «عهدي بها الإنسَ الجميع ...» والشاهد في: الكتاب ١/١٩٠، والنكت عليه ١/٢٩٦، وشرح أبياته ١/٢٦، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٠، وشرح المفصل ٦/٦٢، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢ . والضمير في «بها» عائد على الأماكن والأحياء المتقدم ذكرها في قوله:

أقوَى وعُرِّيَ واسطٌ فَبَرَامُ من أهلِهِ فصُوائقٌ فخُزامُ

فالواديانِ فكلُّ مغنى منهُمُ وعلى المياهِ محاضِرٌ وخيامُ

يقولُ: كنتُ عَهِدْتُ هذه الأحياءَ المجتمعةَ وهم بخيرٍ وحالٍ حسَنةٍ، يتنادَمُون ويتقامَرُون وينْحَرُون ويُطعِمُون الأضيافَ .

(٢) رجز منسوبٌ إلى رؤبة بن العجاج، والبيتان في ملحق ديوانه ص: ١٨١ . وانظر الشاهد في: الكتاب ١/١٩١، وشرح أبياته ١/٣٩٨، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢، وتخليص الشواهد ٢١٢، والهمع ٥/٦٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٣٢ .

«أنْ» فقلتَ: أنْ أضْرِبَ[١] زيداً قائماً، لم يكُن كلاماً[٢].

وأُجيبَ[٣]: بأنه لا يَلزَمُ من تقدير الشيء جوازُ استعماله في الكلام، وكم في «كتاب سيبويهِ» من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتَكَلَّمُ به[٤].

الشرط الثالث: أن يكون ظاهراً لا محذوفاً؛ لأنه موصولٌ والموصولُ لا يُحذَفُ. على هذا درَجَ النحويون، ومنهم[٥] من أجازَ حذفَه إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه دلالةً قوية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ هَل تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ ﴾[٦] على قراءة الكسائي[٧] بنصب «ربك» وتاءِ الخطابِ في «تَستَطِيعُ»، ووجهُ الدليل: أنَّ «ربَّكَ» منصوبٌ بـ«تَستطيع» على حذف مضافٍ وهو مَصدَرٌ، التقدير: هل تَستطيعُ سؤالَ ربِّكَ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، وإنما حُذِفَ المصدرُ هنا لدلالة الكلام عليه، إذ معلومٌ أنه لا يُستَطَاعُ الرَّبُّ، وإنما يُستَطَاعُ سؤالُهُ.

والصَّحيحُ: أنه لا يَعمَلُ مُضمَراً إلا في قليلٍ من الكلامِ، أو في الشِّعْرِ[٨]. فمن ذلك ما أنشدَه سيبويهِ[٩]:

---

(١) في الأصل: «أن ضربي» والتصويب من المصادر.

(٢) هذا من كلام ابنِ العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٢/٣-٢٣٣، والمساعد ٢٣٠/٢.

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على كلام ابنِ العلج المتقدِّم، انظره في التذييل والتكميل ٢٣٣/٣.

(٤) انظر الكتاب ٧٢/١، ٨٣، ٣١٢، ٣٧٥، ١٧١/٢.

(٥) كأبي علي وابن عصفور. انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٨٥/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٥٠/١، والحجة لأبي علي ٢٧٣/٣، والكشاف ٣٧٢/١، والمحرر الوجيز ١٠٤/٥، وشرح الجمل ٢٤/٢، والبحر المحيط ٥٤/٤.

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١١٢.

(٧) وقرأ الباقون: ﴿هل يستطيعُ ربك﴾ السبعة ص: ٢٤٩.

(٨) انظر الملخص ٣٢٤-٣٢٥.

(٩) الكتاب ٢٦٤/١.

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا[1]

فـ«شولاً» منصوب بمصدر محذوف أي: من لَدُ كَونِهَا شَولاً . وقال الآخَرُ:

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيرَين هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَا[2]

فـ«رحمان» منصوب بمصدر محذوف أي: وقولكم[3] رحمان.

الشرط الرابع: أن يكون مكبَّراً فلا يُقالُ: عَجبتُ مِن ضُرَيبِكَ زيداً بالتصغير؛ لأنَّ التصغيرَ / يُزيلُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وهو لم يَعملْ إلا بلَحْظِ تلك [١٢٥/أ] البِنيةِ التي اشتُقَّ منها الفعلُ[4] .

الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ[5]؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِبُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه،

---

(١) لم أقف على قائله، والشاهد في: سر صناعة الإعراب ٢٦٦/٢، وشرح المفصل ١٠١/٤، ٣٥/٨، وتخليص الشواهد ٢٦٠-٢٦٢، والمغني ٥٥١، وشرح أبياته ٢٨٧/٦، والهمع ١٠٥/٢، والخزانة ٢٣/٤. والشَّوْل: بفتح الشين وسكون الواو: اسم جمع شائلة بالتاء، وهي الناقة التي ارتفع لبنها، وجفَّ ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. الصحاح (شول) .

(٢) من البسيط، لجرير في ديوانه: ١٦٧/١، والرواية فيه:

هَلْ تَتْرُكُنَّ إلى القِسِّينِ هِجرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُم رحمان قُربَانَا

والشاهد في: شرح الجمل ٤٦٧/١، وضرائر الشعر ١٨٢، واللسان (رحم-رخم) وارتشاف الضرب ٣١٠/٣ .

(٣) في الأصل: « وقرلكم » .

(٤) قال العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط: « وإذا صُغِّرَ المصدر لم يعمل لوجهَين: أحدهما: أن التصغير كالوصف. والثاني: أنه يبعُدُ من شبه الفعل إذ لا يُصَغَّرُ ... » .

(٥) واجاز ابنُ العلج عملَه مجموعاً في التمييز، قال: « لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو: عجبتُ من تصبباته عرقاً » انظر: ارتشاف الضرب ١٧٤/٣، والمساعد ٢٢٨/٢ .

منهم أبو الحسن بنُ سِيدَهَ[١]، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور[٢]، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه:

وَعَدْتِ فَكَانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرَبِ[٣]

فـ«مواعيدَ» جمعُ مَوعِد، و«أخاه» منصوبٌ به، وبيَثْرَب بالتاء المثنّاة من فوق وفتح الراء: موضعٌ قريبٌ من اليَمَامَة[٤]، ومنها قولُ أعشَى قيس:

---

(١) واختاره أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ .

(٢) المقرب ص: ١٤٤، وهو أيضاً اختيار ابنِ هشام اللخمي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣/٣ .

(٣) من الطويل، وهو لجُبَيهاء الأشجعي، واسمه: يزيد بن عُبيد، شاعرٌ إسلامي مقلٌّ، نشأ وتوفي في أيام بني أمية. انظر أخباره في: ألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) ٣١٠/٢، والأغاني ٩٤/١٨ .

والبيت في مجموع شعره: ١٦ (ضمن شعراء أمويون، القسم الثالث) .وهذا الشاهد موجود في كثير من المصادر منها: الكتاب ٢٧٢/١، وشرحه ٦٢/٢ مخطوط، وعيون الأخبار ١٤٧/٣، وجمهرة اللغة ١٧٣/١، والخصائص ٢٠٧/٢، وشرح المفصل ١١٣/١، والمقرب ١٤٤، وارتشاف الضرب ٢٣١/٣، والهمع ٦٦/٥، والخزانة ٥٨/١ .

وجاء منسوباً إلى علقمة الفحل في معجم ما استعجم ١٣٨٨/٤، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولعلقمة في ديوانه ٨٢ بيت قريب منه هو:

وقد وَعَدَتْكَ مَوعِداً لو وَفَتْ به كمَوعُودِ عُرقُوبٍ أخَاهُ بيثربِ

وجاء أيضاً منسوباً إلى الشمَّاخ في ثمار القلوب ١٣١، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وللشمَّاخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ بيت يقول فيه:

أَوَاعَدْتَنِي ما لا أُحَاوِلُ نَفْعَهُ مواعيدَ عُرقُوبٍ أخَاهُ بيثربِ

وعُرقوب: رجل من خيبر، وقيل: إنه من العماليق، يُضرَبُ به المثل في الكذب والخلف. انظر: الأمثال لأبي عُبيد: ٨٧، وشرحه (فصل المقال): ١٠٣، وثمار القلوب: ١٣١ .

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٤٢٩/٥: «قيل: قرية باليمامة عند جبل وشم، وقيل: اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة... وقال الحسن بن يعقوب الهمداني اليمني: ويثرَب مدينة بحضر موت، نزلها كِندة، وكان بها أبو الخير بن عمرو... ويقال: إن عرقوب صاحب المواعيد كان بها» .

وتكاد الروايات تُجمِعُ على (يثرَب) بالثاء المثناة من فوق، قال البغدادي: «فهكذا أجمعوا على روايته بالثاء المثناة» ، ومنهم من قال : إنها يثرب مدينة المصطفى ﷺ وعليه الأسود

=

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَـا قُـدَامَةَ إِلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا[1]

فـ«تجاربُهُم» جمعُ تَجْرِبَة، وقد نَصَبَ «أبا قدامة» والقَنَعُ: مصدَرُ قَنِعَ بالكسر إذا رَضِيَ. ولا دليلَ في شيء من ذلك إذ يحتمِلُ أن يكونَ المنصوبُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: وعدَ أخاهَ، وجرَّبوا أبا قُدَامةَ، ويحتمِلُ «أبا قدامة» أن يكونَ منصوباً بـ«زادت»، ويكونُ مِن وَضْعِ الظَّاهرِ موضِعَ المضمَرِ تفخيماً للممدوح، لكونه ذكَرَه بكُنيَتِه، ويحتمِلُ أن يكونَ «أبا قدامة» بدلاً من مفعولِ «زادت» المحذوفِ، التقديرُ: فما زادَتْهُ أبا قُدامَةَ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[2]: والقياسُ يقتضي أنَّ المصدرَ إذا جُمِعَ لا يَعمَلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له على خصوصيَّاتٍ، وإذا جُمِعَ زالَ ذلك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ.

الشَّرط السَّادس: أن يكونَ غيرَ / محدودٍ بالتاء الدالة على المرَّةِ الواحدة، فلا [١٢٥/ب] يُقال: عجبْتُ من ضَرْبَتِكَ زيداً، وإنما لم يعملْ إذا لحقته التاءُ؛ لأن التاءَ زائدةٌ على الصيغة التي اشتُقَّ منها الفعلُ، فإن جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ ولا يُقاسُ عليه، فمنه

الغندجاني في فُرحة الأديب: ٨٣، قال في معرض ردِّهِ على ابن السيرافي: «يترَب هنا في وزن (يرْمَعْ) - كما ذكره ابنُ السيرافي - تصحيفٌ فاحشٌ، والصوابُ في هذا البيت (يثرِب) وهي مدينة النبي ﷺ، كانت تسمى في الجاهلية يثرب ..». وأنكر أبوعبيدة هذا وقال: يثرِب خطأ. انظر: جمهرة اللغة ١٧٣/١، وفصل المقال: ١١٣.

(١) من البسيط، في ديوانه: ١٥٩ يمدح هوذة بن علي الحنفي، والرواية فيه «الفنعا» بالفاء، وكذا في جميع المصادر، والمؤلف نص على «القنعا» بالقاف عند تفسيرها، فلعل هذه الرواية وقعت إليه، أو أنها التبست عليه. والفنع: الكرم والجود والفضل الكثير.

والبيت في: الخصائص ٢٠٨/٢، وشرح التسهيل ١٠٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢، واللسان (فنع)، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩.

(٢) التذييل والتكميل ٢٣١/٣.

فمنه ما أنشدُه أبو عليٍّ في «التذكرة»:

يُحَايِي بِهَا الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[1]

فـ«الملا» منصوبٌ بـ«ضَرْبة» وفيه التاء، ومعنى البيت: أنه يَصِفُ مُسَافراً كان عندَه ماءٌ للوُضوء، فوجَدَ رجلاً قد أشفى على الهلاك من العطش، فأعطاه الماءَ وتيمَّمَ هو. فـ« يُحَايِي » مِن حَايَا: إذا أعطَى، والجَلْدُ بفتح الجيم: فاعِلٌ بـ«يُحَايِي»، وهو الصَّابِرُ، و«نَفْسَ راكب» مفعولٌ بـ«يُحايي» ، والمَلا بالقصر: الصحراءُ[2]، يُريدُ تُرابَ الصحراءِ .

وأمَّا قولُ كُثَيِّر:

فَأُجْمِعُ هِجْرَاناً لأَسْمَاءَ إنْ دَنَتْ بَهَا الدَّارُ لاَ مِنْ زَهْدَةٍ فِي وِصَالِهَا[3]

فـ«زَهدة» مصدَرٌ بالتاء، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور بعدَه، فقيلَ: شاذٌّ، وقال الشيخُ أبوحيَّان[4]: والذي يظهَرُ أن «زَهدة» ليست التاءُ فيه للمرة الواحدة، بل هو مرادِفٌ للمصدر الذي هو بغير تاءٍ .

ومنه قولُ ابن الزَّبِيرِ الأَسَدِيِّ[5]:

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٢٨/٢، والهمع ٦٥/٥ .

(٢) انظر المقصور والممدود للفراء ص: ٤٨ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٩٢، وانظر: شرح التسهيل ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/٣ .

(٥) هو عبد الله بن الزَّبير - بفتح الزاي مشددةً - الأسدي، أبو كثير، شاعرٌ هجَّاءٌ، كوفي المنشأ والمنزل، من شعراء الدولة الأموية، ومن شيعتهم، متعصبٌ لهم، ولما غلَبَ مصعبٌ بن الزُّبير على الكوفة، جيء به أسيراً، فمنَّ عليه وأحسَنَ إليه، فأكثر من مدحه. مات في خلافة عبد الملك بن مروان . أخباره في: الأغاني ٢١٧/١٤، ومختصر تاريخ دمشق ٢١١/١٢، ومعاهد التنصيص ٣١٠/٣، والخزانة ٢٦٤/٢ .

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكُ شَاهِداً بَلاَئِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا[1]

نصَبَ «الصنيعَ» بـ«كَرَّاتي» وهو جمعُ كَرَّة. وفيه شاهدٌ آخَرُ: وهو إعمالُ المصدَر مجموعاً.

الشَّرط السَّابع: ألا يُتبَعَ بتابعٍ حتى يستوفيَ معمولَه؛ لأن هذا المصدرَ موصولٌ، ومعمولُه صلةٌ له، فلو أُتبِعَ قبلَ معمولِهِ، لكان فيه الفصلُ بين الصلة والموصول، فتقولُ في النعت: أعجبني ضربُكَ زيداً الشديدَ، قال الشَّاعرُ:

/إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولا[2] [١٢٦/أ]

فوصَفَ «الوجدَ» بـ«الشديد» بعد أن أخَذَ مجرورَه. وتقولُ في التأكيد: عجبتُ من حُبِّكَ عَمْراً كلِّه، قال الحُطَيئةُ:

فَلَو كَانَ حُبِّي أُمَّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ لأَهْلِكَ مَالاً لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ[3]

فـ«كلِّه» تأكيدٌ لـ«حُبِّي» بعد أن أخذَ معمولَه.

ولا يجوزُ أن تقول: عجبْتُ من ضَربِكَ الشديدِ عَمْراً، ولا عجبْتُ من حُبِّي

---

(١) من الطويل، ولم أقف عليه في مجموع شعره، مع أن فيه قصيدةً على نفس الوزن والروي، والبيت منسوب إلى ابن الزَّبير في: شرح التسهيل ٣/١٠٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٣١، ومنهج السالك ٣١٩. والصنيع: اسمُ فرس الشاعر، وهو في الأصل اسمُ فرسِ باعث بن حُويص الطائي. انظر القاموس المحيط (صنع)، وأسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص: ١٥٢. وبيطَر: اسمُ موضع، ولم أقف عليه، وفي معجم البلدان ١/٥٣٢: «بيطرة بالفتح: اسمٌ لثلاثة مواضع بالأندلس».

(٢) من الخفيف، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/١٠٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢، ومنهج السالك ٣١٩، والتصريح ٢/٢٧، والهمع ٥/٧٠.

(٣) من الطويل، ولم أجده في ديوان الحطيئة المطبوع، لكن فيه قطعة على نفس الوزن والروي أولها:

أَلم تَسْأَلِ العَيَّافَ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً غَدَاةَ اللِّوى مَا أَنْبَأَتْكَ البَوَارِحُ

والشاهد في: التذييل والتكميل ٣/٢٣٢، والهمع ٤/٢٧٢، والدرر ٥/١٠.

كلِّهِ زيداً، ولا تقولُ: عجبْتُ من شُرْبِكَ وأكلِكَ اللبنَ، فتعطِفُ قبلَ المعمول، ولا عجبْتُ من إتيانِكَ مَشْيِكَ إلى زيد، فتُبدِلُ قبلَ المعمول، فإن جاء ما يُوهِمُ إتباعَه قبلَ أخذِه المعمولَ أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ الحُطَيئةِ:

أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ[1]

فظاهره أن «من نوالكم» متعلق بـ «يأس» مع الفصل بينهما بالصفة، وأُوِّلَ: على أنَّ «مِن نَوالكم» يتعلقُ بفعل محذوفٍ؛ أي: يئستُ مِن نَوالكم. ومنه قول امرئِ القيس:

وَإِنِّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمَلَّكاً بِسَيْرٍ تَرَى مِنْهُ الفُرَانِقَ أَزْوَرَا

عَلَى لاَحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ العَودُ النَّبَاطِيُّ جَرْجَرَا[2]

فظاهرُه أن «على لاحِبٍ» يتعلقُ بـ«سَير» وقد فصَلَ بينهما بصفةِ المصدر وهو «ترى» ، وأُوِّلَ على أن «على لاحِبٍ» متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: أسيرُ . والفُرَانِقُ[3] بضم الفاء ونونٍ بعدَ الألِفِ ثم قافٍ: حَيَوانٌ يُشبهُ ابنَ آوى لا يَزَالُ يُنذِرُ بالأسَد، وسافَهُ بالسين المهملة والفاءِ أختِ القاف معناه: شمَّهُ، والعَودُ بفتح العين المهملة:

---

(١) من البسيط، في ديوانه ص: ٤٨ بشرح ابن السكيت، وهو من قصيدته التي هجا فيها الزِّبْرِقانَ بن بدر، فشكاه إلى أمير المؤمنين عمرَ بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فحبسه . والشاهد في: الكامل ٢/٧٢٠، والخصائص ٣/٢٥٨، والمحتسب ١/٣٠٧، وشرح التسهيل ٣/١٠٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢، ومنهج السالك ٣١٩، والمغني ٧٦٦، وشرح أبياته ٧/٢٣٦، والهمع ٥/٧٠ .

(٢) من الطويل، في ديوانه ص: ٦٦، وهو من شولهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٢. الزعيم: الكفيل والضمين، والأزوَرُ: المائل الذي يسيرُ في جانب من شدة السير. واللاحبُ: الطريقُ البينُ الذي لحبَتْهُ الحوافرُ؛ أي: أثرت فيه فصارت فيه طرائقُ وآثارٌ بينةٌ، هذا أصلُهُ، ثم يُستَعملُ لكل طريقٍ بيِّنٍ وخفيٍّ، والنباطي: منسوب إلى النبط، وهو أشد الإبل وأصبرها. (الديوان) .

(٣) وهي كلمةٌ فارسية معرَّبة. انظر المعرَّب ٤٦٦. قال ابنُ دريد في الجمهرة ٢/١٢٠٨: « وهو سبعٌ يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناسَ به ... » وانظر: المنتخب ٢/٦٠٠ .

الجَمَلُ المسِنُّ، وجَرْجَرَ: صوَّتَ. ومنه قولُ الآخَرِ:

/فَضَرْبٌ يُزِيلُ الهَامَ شِـــدَّةُ وَقْعِهِ بِكُلِّ حُسَـــــامٍ [ذي] صَفَاءٍ وَرَونَقِ[1] [١٢٦/ب]

فظاهرُه أن «بكل» متعلقٌ بـ«ضَرْبٌ» وقد فصلَ بينهما بصفة المصدر وهو «يُزيلُ الهامَ». وأُوِّلَ على أن «بكل» يتعلقُ بمحذوفٍ صفةٌ لضَرْبٌ؛ أي: كائنٌ بكل حُسَام. انتهى الكلامُ على الشروط.

المسألة الثانية: في تقديره مع الفعل بحرف مصدري، وفي الفرق بينه وبين اسم الفاعل، وفي حقيقة زمانه، وفي سبب عمله:

أمَّا تقديرُه مع الفعل [بحرفٍ][2] مصدريٍّ، فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: في الموجِب لتقديره مع الفعل بحرفٍ مصدري، وذلك أنَّ هذا القسمَ من المصدر استُعمِلَ استعمالَين: استعمالَ الأسماء، فباشرَتْهُ العواملُ، فرفَعَتْهُ ونصبَتْهُ وجرَّتْهُ، واستعمالَ الأفعالِ فعَمِلَ، فصار فيه شائبتان؛ شائبةٌ من الأسماء، وشائبةٌ من الأفعال، فتقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، وكرِهْتُ ضَرْبَ زيدٍ عَمْراً، وعجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً، فاحتاج من جهة عمله أن يُقدَّرَ بالفعل، ومن جهة وقوعِه فاعلاً ومفعولاً ومجروراً أن يقدَّرَ مع الفعل بحرفٍ مصدري؛ لأن الفعلَ من غير حرفٍ مصدري لا يقعُ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً، فتعيَّنَ تقديرُ الحرفِ المصدري مع الفعل.

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٢/٣، و(ذي) سقط من الأصل، وفي التذييل هكذا:

بكل حسام غيرضي ورونقِ

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

الوجه الثاني: في تعيين الحرفِ المصدريِّ؛ وذلك إمَّا «أَنْ» الناصبةُ للفعل أو «أَنَّ» المفتوحةُ المشدَّدةُ أو «أَنْ» المخفَّفةُ منها أو «ما».

أما «أَنْ» الناصبةُ فلأنه تدخلُ على الماضي فتقول: عجبتُ من أنْ ضَرَبَ زَيدٌ، وتدخلُ على المضارع فتخلِّصُهُ للاستقبال نحو: عجبتُ من / أن يَقْدُمَ، ومظِنَّةُ [١٢٧/أ] تقديرِ أنْ هذه بعد لولا، وبعد إرادةٍ، أو كراهةٍ، أو خوفٍ، أو رجاءٍ، أو طمعٍ أو شبهِ ذلك، فإذا قلتَ: لولا خروجُكَ لأكرمتُكَ، فالتقديرُ: لولا أن خرَجْتَ، وكذلك إذا قلتَ: أردتُ خروجَكَ، فتقديرُه: أردتُ أن تخرُجَ، وكذلك الباقي.

وأما «أَنَّ» المفتوحةُ المشدَّدةُ فاختارَها سيبويهِ[١]، وجعلَ اسمَها إذ ذاك ضميرَ الشأن؛ لأنها تدخلُ على الماضي والحال والمستقبل، فتقول في الماضي: عجبتُ من أنه ضَرَبَ، وفي الحال: من أنه يَضرِبُ الآنَ، وفي المستقبل: من أنه يضربُ غداً.

وأما «أَنْ» المخفَّفةُ من الثقيلة فمثالُه: علِمْتُ ضَرْبَكَ، أي: علِمتُ أن قد ضرَبْتَ، ولا يصلُحُ هنا تقديرُ الناصبة؛ لأن الناصبةَ لا تقع بعد العِلْمِ[٢].

وأما «ما» فمثالُه قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[٣] أي: كما خفتُم أنفسَكُم، ولاتقدَّرُ إلا مع الحال في الأكثر[٤].

وأما الفَرقُ بين المصدَر واسمِ الفاعل: فذَكَرَ الشيخُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ البهاريُّ في «شرحِ الجمل» بينهما عشرةَ فُرُوق، منها متَّفقٌ عليه ومختلَفٌ فيه:

الأول: أن المصدرَ يكون من فِعلِ الفاعلِ ومن فِعلِ المفعولِ، ولا يكونُ اسمُ

---

(١) الكتاب ١٨٩/١.

(٢) انظر شرح التسهيل ١٠٩/٣.

(٣) سورة الروم: من الآية: ٢٤.

(٤) في ارتشاف الضرب ١٧٣/٣: «قال ابنُ فاخر: إذا أعملْنا المصدرَ وهو حالٌ، قدرناه بما والفعل؛ لأن المصدرية ليست للمستقبل».

الفاعل إلا من فِعلِ الفاعل .

الثاني: أنه لايُضَافُ وفيه الألِفُ واللامُ، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل .

الثالث: أنه يعمَلُ بمعنى الأزمنةِ الثّلاثة، واسمُ الفاعل إنما يَعمَلُ بمعنى الحال والاستقبال .

الرابع: أنه يُضَافُ إلى الفاعل وإلى المفعول، واسمُ الفاعل لا يُضَافُ إلاّ إلى المفعول .

الخامس: أنه لا يُضمَرُ فيه، واسمُ الفاعل يُضمَرُ فيه؛ لأنّه مشتَقٌّ .

السادس: أنه لا يجوزُ تقديمُ / معمولِهِ عليه، واسمُ الفاعل يجوزُ فيه ذلك . [١٢٧/ب]

السابع: أنه يعملُ معتمداً وغير معتَمِدٍ، واسمُ الفاعل لا يعمَلُ إلا معتمداً .

الثامن: أن إضافتَه محضَةٌ، واسمُ الفاعل إضافتُهُ غيرُ محضَةٍ .

التاسع: أنَّ مُسمَّاهُ معنًى، واسمُ الفاعل مسمَّاهُ ذاتٌ موصوفةٌ بمعنًى .

العاشر: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه ليست موصولةً، وهي في اسم الفاعل موصولةٌ .

وأما حقيقةُ زمانه: فإنه لا يَتقيَّد بزمان دون زمان، بل يعملُ بمعنى الماضي والحال والاستقبال؛ لأنه أصلٌ لكلِّ فِعلٍ، وحُكيَ عن بعضهم[١]: أنه لا يَعمَلُ ماضياً، ولعلَّه غَرَّهُ قولُ سيبويهِ[٢]: « هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في إعماله ومعناه » . قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: وقد أوَّلوا كلامَ سيبويهِ بأنه لا يُريدُ المضارعَ المصطَلَحَ عليه، وإنما مُرادُهُ المضارعُ لُغَةً، كأنه قالَ: جرَى مَجرَى المشابِهِ له، فإن كان ماضياً جَرَى مَجْرَاه، وكذلك إن كان حالاً أو مستقبلاً، وإنما

---

(١) منهم ابنُ أبي العافية، حكاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣-٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

تأوَّلوا كلامَ سيبويهِ؛ لأنه نصَّ آخِرَ الباب أنه يَعمَلُ ماضياً وحالاً ومستقبلاً فقالَ[١]: «وتقولُ: عجبْتُ له من ضَرْبِ أخيه، يكونُ المصدَرُ مُضَافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ» . فمِن مجيئه ماضياً قولُ الشَّاعرِ:

أَمِنْ بَعْدِ رَمْيِ الغَانِيَاتِ فُؤَادَنَا بِأَسْهُمِ أَلْحَاظٍ نُلاَمُ عَلَى الوَجْدِ[٢]

التقديرُ: أمِن بَعد أنْ رَمَت، فإنه لا يَصلُحُ هنا إلا الماضي. ومن مجيئِه مستقبَلاً قولُ الفَرزدَق:

[فَرُمْ] بِيَدَيكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ[٣]

التقديرُ: أن تنقُلَ، فإنه لا يصلُحُ هنا إلا المستقبلُ .

وأما سببُ عمَلِهِ: / فقيل[٤]: لأنه أصلٌ لكل فعلٍ، وقيل: لأنه نابَ عن [١٢٨/أ] الحرف المصدريِّ والفعلِ .

المسألة الثالثة: في حال هذا المصدر مع معموله. وله حالاتٌ:

الأولى:

أنه لا يُذكَرُ معه معمولٌ أصلاً لا مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مجرورٌ، قال تعالى:

---

(١) الكتاب ١٩٤/١ .

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ١١٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٣، وشفاء العليل ٦٤٤/٢، والهمع ٦٧/٥ .

(٣) من الوافر، في ديوانه ١٠٩/١، من قصيدة يهجو فيها جريراً. وقد سقطت كلمة «فرم» من الأصل . والشاهد في المصادر السابقة ، ومنهج السالك ٣١١ .

(٤) وإليه ذهب أبو البقاء العكبري وابن مالك. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٥ مخطوط، وشرح التسهيل ١٠٦/٣ .
وقال ابنُ الخباز: «وإنما عملَ لأنه شاركَ الفعلَ في لفظه والدلالة على الحدث والفاعل والمفعول به والزمان والمكان والمفعول له والحال» الغرة المخفية: ١٠٦ مخطوط .

﴿ ولاَ يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الكُفْرَ ﴾[1] فـ«الكُفر» مصدرٌ مقدَّرٌ بـأنْ والفعل، ولم يُذكَرْ معه فاعلٌ ولا مفعولٌ، وهذا شيء اختُصَّ به هذا المصدَرُ .

أما كونُهُ لم يُذكَرْ معه المفعول فأمرٌ بَيِّنٌ؛ لأنه فضلةٌ، وأما كونُهُ لم يُذكَرْ معه الفاعلُ فمُشْكِلٌ؛ لأنه عاملٌ كالفعل، وما عمِلَ عَمَلَ الفعلِ لا يُحذَفُ معه الفاعلُ، وأُجِيبَ عن هذا الإشكال بالفرقِ بين المصدرِ وفاعلِهِ، وبين الفعلِ والفاعل، وهو أنه قد يكونُ الفاعلُ مع فعله كالشيء الواحد؛ لكونه قد يكونُ ضميراً متصلاً، فيصيرُ كالجزء من الفعل، فلا يُحذَفُ؛ لكونه يلزَمُ منه حَذفُ ما هو كبعضِ الكلمة، بخلافِ الفاعل مع المصدر فإنه ليس معه كالشيء الواحد، إذ لا يكونُ فاعلُه ضميراً متصلاً، فجاز حذفُه .

وقيلَ[2]: إنما استُغنِيَ عن مرفوعِ المصدر؛ لأنه إذا عَمِلَ كان شبيهاً للفعل من جهة العمَلِ، وللاسم الجامدِ لكونه في محلٍّ لا يصلُحُ فيه الفعلُ، فقد يخلُو عن الفاعل باعتبار حلولِهِ محلَّ الأسماء الجوامد، وقد يُذكَرُ فاعلُهُ مراعاةً لشَبَهِ الفعل .

وكونُ المصدر يأتي دون فاعلٍ هو الصحيحُ، وسيأتي ما فيه من الخلاف .

الحالة الثانية:

أن يُذكَرَ معه المعمولُ؛ ولا يخلو المعمولُ أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإن كان / مرفوعاً، فاختلفُوا في جواز كونه ضميراً؛ فأجازه الكوفيون[3] [١٢٧/ب] حملاً على اسم الفاعل والصفة المشبهة، قالوا: وكما رفعَ الظاهرَ يرفعُ المضمرَ، وذهب البصريون أنه لا يَرفعُ المضمَرَ، وحجتُهُم: أنك إذا أضفتَه إلى فاعله فقلتَ:

---

(١) سورة الزمر: من الآية: ٧ .

(٢) ذكره ابنُ مالك في شرح التسهيل ١١٢/٣ .

(٣) منهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

أعجبني ضَرْبُ زَيدٍ، لم يتغير المعنى بأن صار الضرْبُ لغير زيدٍ، فيرفعُ ضميرَ ذلك الغير، بل الضرْبُ باقٍ على نسبته إلى زيد، فلو حمَّلناه ضميراً فاعلاً، لكان فيه جمعٌ بين فاعلَين، بخلاف الصفة فإنك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ بالرفع، كانت الصفةُ في المعنى للوجه لا للموصوف الذي هو رجل، فإذا أضفتَ الصفةَ إلى الوجه الفاعلِ فقلتَ: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجه، تَغَيَّرَ المعنى بأن صار الحُسْنُ للموصوف الذي هو الرجلُ، فترفعُ الصفةُ ضميرَ الرجل، ويخرُجُ الوجهُ عن كونه فاعلاً في المعنى، فلا يكون فيه جمعٌ بين فاعلَين، وإذا ثبتَ خُلُوُّهُ عن الضمير في بعض المواضعِ، اطَّردَ ذلك في الباقي.

وقيلَ[1]: إنما لم يُضمَرْ في المصدر؛ لأنه غيرُ مشتقٍّ؛ لكونه جنساً ينطلِقُ على القليل والكثير. وقال أبوالقاسم خلَفُ بنَ فَرتُونٍ الشَّنْتَرِينيُّ[2] عُرف بابن الأَبْرَشِ[3]: لا نقولُ: إنَّ الفاعلَ مضمَرٌ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُضمَرُ فيه، ولا نقولُ: إنه محذوفٌ؛ لأن الفاعلَ لا يُحذَفُ[4]، بل نقول: هو منويٌّ إلى جنبِ المصدرِ، فإذا قلتَ: أعجبني ركوبُ الفَرَسِ، التقدير: أعجبني ركوبُ راكبِ الفَرَسِ، وقال في قوله

---

(١) انظر شرح الألفية لابن القواس ١٠٠٩/٢، والمساعد ٢٣١/٢ .

(٢) في الأصل: « الشنتمريني » وهو خطأ .

(٣) نحويٌّ أندلسيٌّ، من أهل شنترين مدينة غربي الأندلس على نهر تاجه، كان إماماً في العربية واللغة، حفظ كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل، تجوَّل في بلاد الأندلس وغيرها معلماً للعربية، توفي سنة ٥٣٢ بقرطبة . أخباره في: تحفة القادم ٢٢، والصلة ١٧٤/١، والوافي بالوفيات ٣٦٧/٣، وبغية الوعاة ٥٥٧/١ .
وقوله هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، ومنهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ .

(٤) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٤١/١: « ويجوز أن تحذفَ فاعلَ المصدر إذا كان في الكلام دليل عليه كقولك: أعجبني إكرامٌ زيداً ... » .

تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾[١] التقديرُ: / أو إطعامُ إنسانٍ. [١٢٩/أ] وفي هذا المذهب ما تراه[٢].

فإن قيلَ: كيف عَمِلَ وهو عندكم جامدٌ ؟

فالجوابُ: أنه إنما عَمِلَ لوجود حروفِ الفعل فيه، ولذلك لم يعمل إذا كان ضميراً؛ لخروجه عن لفظ الفعل، وقد تقدَّمَ ذلك في الشروط[٣].

وأما كونُهُ ظاهراً، فإن كان فاعلاً جاز رفعُهُ فتقول: عجبتُ من قيامٍ زيدٌ، برفع «زيد» على الفاعلية، وقال الكوفيون: إذا رفعَ المصدرُ الفاعلَ، فالأحسنُ الفصلُ بينهما نحو: يعجبني قيامُ أمسِ زيدٌ[٤].

وإن كان مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه، ففي رفعه بالمصدر خلافٌ؛ ذهبَ أكثرُ النَّحْوِيِّين إلى جوازه[٥]، فتقول: عجبتُ من أكلٍ الخبزُ، برفع «الخبز» على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فتقدَّرَ المصدرَ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلهَ. ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥ .

(٢) قال أبو حيان: « وذكرتُ هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع فقال: عجبتُ من ركوبِ الفرس الفاعلُ هنا ليس منوياً، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيءٍ قبله، بل هو هنا محذوفٌ ولا بد » . التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٣ .

(٣) انظر صفحة: ٣٨٦ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٣ .

(٥) انظر المقرب ١٤٢، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٣. قال أبو حيان: « والذي أختاره أنه إن كان المصدر لفعلٍ لم ينطَقْ به إلا مبنياً للمفعول، جاز ذلك فتقول: عجبت من جنون بالعلم زيد » ارتشاف الضرب ١٧٥/٣ . وفي كلام ابن الربيع أن أكثر النحاة على أن المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون المصدر إلا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل. انظر: الملخص: ٢٩٤، وص: ٣١٨ (حاشية ١) .

إنَّ قَهْراً ذَوُو الضَّلاَلَةِ وَالبَا طِلِ [عدل] لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقِّ[1]

فـ«ذَوُو» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فيقدَّرُ المصدَرُ بأن وفِعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ .

وذهَبَ أبوالحسن الأخفشُ[2]: أنَّ المصدَرَ لا يَرفعُ المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، فلا يُقَدَّر المصدرُ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وبه قال جماعةٌ من[3] البصريين[4]، وصحَّحهُ الأستاذُ أبوالحسين بنُ أبي الربيع[5]، وعلَّلَ المنعَ: بأن المصدرَ لما كان على صيغةٍ[6] واحدةٍ لا تختلِفُ، لم يَجُزْ أن يرفَعَ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعله لأجل اللبس، بخلاف الفعل والاسم العاملِ عملَه، فإن لكلٍّ واحد منهما صيغةً مختصَّةً برفع الفاعل، وصيغةً مختصَّةً برفع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ.

وذهَبَ الكِسَائيُّ[7] وتبعَهُ / ابنُ خروف[8]: أنه إن أُمِنَ اللبسُ جاز فتقول: [١٢٩/ب] عجبتُ من ركوبٍ الفرسُ بالرفع، إذ معلومٌ أنَّ الفرسَ مركوبٌ، ولا يجوز:

---

(١) من الخفيف، ولم أقف على هذا البيت، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وكلمة «عدل» ليست في الأصل، إلا أنه كُتب على يسار البيت: « لعله عدل » وأُشير إلى مكانها في البيت ، وفي التذييل والتكميل رُوي هكذا:

إن قهراً ذوو الضلالة والباطل عن لكل عبد محق

ويظهر أن « عن » حرفت عن « عدل » ، والكلمة لا بد منها ليستقيم الوزن .

(٢) انظر رأيه هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٥/٣ .

(٣) في الأصل: « عن » .

(٤) وممن قال به أبو علي الشلوبين وابنُ هشام الخَضراوي. انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢ .

(٥) لم أقف على تصحيحه هذا، وانظر: الملخص ص: ٢٩٤، ٣١٨ .

(٦) في الأصل: « صفة » ولعل ما أثبت الصواب .

(٧) انظر التذييل والتكميل ٢٣٤/٣ .

(٨) رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢ .

عجبتُ من ضربٍ زيدٌ برفع «زيد» على المفعول الـذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ؛ لأن زيداً يَصِحُّ أن يكونَ فاعلاً، ويَصِحُّ أن يكونَ مفعولاً .

فإن كان منصوباً فإنه يكون مفعولاً وحالاً وتمييزاً وظرفاً؛ أما المفعول فيكـون واحداً نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عَمْراً، واثنين نحو: عجبتُ من إعطاء زيدٍ عَمْراً درهماً، ومِن ظنِّ زيدٍ عَمْراً قائماً، وثلاثة نحو: عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عَمْـراً خـالداً قائماً، وأما الحال فنحو: عجبتُ مِن قيام زيدٍ مسرعاً، وأما التمييز فنحو: عجبـتُ من امتلاء الإناءِ عَسَلاً، وأما الظرفُ فنحو: عجبتُ من قيامِ زيدٍ يومَ الجمعة، ومن قيامِ زيدٍ أمامَك .

فإن كان مجروراً فلا يكون إلا مضافاً؛ فتارةً يكون فاعلاً في الأصل نحو قولـه تعالى: ﴿وَلَولاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ﴾[1] فـ«الله» مضـافٌ، وهـو فـاعلٌ في المعنـى؛ لأنـه الدافعُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾[2] فالكاف والميـم فاعلٌ في المعنى؛ لأنهم البائعون، وقال تعالى: ﴿ ومَـا كَـانَ اسْـتِغْفَارُ إِبْرَاهِيـمَ ﴾[3] ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القُرَى وَهِيَ ظَلِمَةٌ إِنَّ أَخْـذَهُ أَلِيـمٌ شَـدِيدٌ ﴾[4] وهـو كثيرٌ، وكذلك يُضافُ إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾[5] فالمضافُ هنا مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه في المعنى، التقدير: من بعـد أن

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٥١ ، وسورة الحج: مـن الآيـة: ٤٠ . و« دفـاع » بـالألف قـراءة نافع، وروايةٌ عن عاصم. انظر السبعة ص: ١٨٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية: ١١١ .

(٣) سورة التوبة: من الآية: ١١٤ .

(٤) سورة هود: الآية: ١٠٢ .

(٥) سورة الروم: من الآية: ٣ .

غُلِبُوا،وتارةً يُضافُ إلى المفعول نحو قوله تعالى:﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[١] فـ«نعجتك» مفعولة في المعنى؛ لأنها المسؤولة ومنه قوله تعالى: / ﴿ لاَ يَسْئَمُ [١٣٠/أ] الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيرِ ﴾[٢] فـ«الخير» مفعول في المعنى .

وقيل[٣]: إضافته إلى الفاعل أحسنُ، وقيل[٤]: إلى المفعول .

وتارةً يُضافُ إلى الظرف نحو قوله تعالى: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[٥] ﴿فَصِيَامُ شَهْرَينِ﴾[٦] ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ ﴾[٧] .

ولكَ بعد الإضافة إلى الظرف أن تأتيَ بباقي المعمول فتقول: عجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عَمْراً، ذكَرَهُ سيبويهِ[٨]، فـ«يوم الجمعة» مخفوضٌ بالإضافة و«زيدٌ» بعدَه فاعلٌ، و « عَمْرٌو » مفعولٌ، قال الشَّاعرُ:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلّ[٩]

---

(١) سورة ص: من الآية: ٢٤ .

(٢) سورة فصلت: من الآية: ٤٩ .

(٣) انظر: المقرب ١٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والمساعد ٢٣٦/٢ .

(٤) وهو قول ابن العلج في البسيط، قال: « وإذا حضر الفاعل والمفعول، فالأحسن الإضافة إلى المفعول » نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣ وقال: « وفيه نظرٌ » ، وانظر المساعد ٢٣٦/٢ .

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٦ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٩٢، وسورة المجادلة: من الآية: ٤ .

(٧) سورة سبأ: من الآية: ٣٣ .

(٨) الكتاب ١٩٣/١ .

(٩) سبق ذكرهاصفحة: ١٦٨ وهما في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣ .

فـ«ساعاتٍ» مخفوضٌ بالإضافة و«زادَ الكسل» مفعولٌ به .

الحالة الثالثة:

في اجتماع فاعلِ المصدر ومفعولِهِ، ولك فيه أوجُهٌ:

الأول: بقاؤهما على إعرابهما فتقول: عجبتُ من ضرْبٍ زيدٌ عمراً، برفع زيدٍ وبنصب عَمْرٍو، ولك أن تقدِّمَ المفعولَ على الفاعل فتقولُ: عجبتُ مِن ضَربٍ عَمْراً زيدٌ .

الثاني: أن تضيفَ المصدرَ إلى الفاعل، وتنصبَ المفعولَ، فتقولُ: عجبتُ من أكلِ زيدٍ الخبزَ، وهذا كثيرٌ شائعٌ .

الثالث: أن[1] تضيفَه إلى المفعول وترفعَ الفاعلَ، فتقول: عجبتُ من أكلِ الخبزِ زيدٌ، وهذا ليس بالكثير، قيل[2]: ولم يَرِد في القرآن .

قلتُ: أما في قراءة السبعةِ فقالَ بعضُهُم في قوله تعالى: ﴿ وَ للهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً ﴾[3]: إنَّ «مَن» فاعلٌ بـ«حج» وقد أُضيفَ إلى المفعول وهو «البيت»[4]، وسيأتي إعرابُ هذه الآية[5]، وأما خارجَ السبعة فقد جاء في موضعَين في قراءة بعضهم[6]: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾[7] برفع « آباؤكم » فالمصدر

---

(١) في الأصل : « إلى » .

(٢) قاله ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣١٨-٣١٩ .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ٩٧ .

(٤) نُسب هذا إلى بعض البصريين، وبه قال ابنُ السِّيْدِ البطليوسي، ورده السهيلي في نتائج الفكر: ٣١٠. انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١، وراجع: المغني ٦٩٤ .

(٥) انظر صفحة: ٤٣٧ .

(٦) وهي قراءة محمد بن كعب القُرَظيِّ. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٧ مخطوط، ومختصر الشواذ لابن خالويه ١٢ وفيه أنها قراءة القُرطُبيِّ، وهو خطأ، بل هو القُرَظي، وانظر: المحرر الوجيز ٢/١٧٩، والبحر المحيط ٢/١٠٣ .

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

/ مُضَافٌ إلى المفعول و«آباؤكم» فاعلٌ، وفي قراءة بعضهم[١]: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ [١٣٠/ب]
رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾[٢] برفع «عبدُه» و«زكريا» فالمصدرُ مُضَافٌ إلى المفعول، و«عبدُه» فاعلٌ .

وقد جاء منه في الحديث قوله: «حِجُّ البيتِ مَن استَطَاعَ[٣]» فـ«مَن» فاعلٌ و«البيت» مُضافٌ إليه، وهو مفعول .

وهو في الشعر كثيرٌ، ولذلك خصَّه بعضُهم بالشعر[٤]. فمنه قولُ الشاعر:

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ القَـوَاقِيزِ أَفْـوَاهُ الأَبَارِيقِ[٥]

وذلك على رواية من رفعَ «أفواه»، فـ«القواقيزِ» مضافٌ، وهو مفعولٌ و«أفواه»

---

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية، وروايةٌ عن ابن عامر. انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه ٨٣، والتبيان ٨٦٥/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦، وتفسير القرطبي ٥٢/١١ .

(٢) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٣) ورد بهذا اللفظ في صحيح مسلم (كتاب الإيمان) برقم: (١٣)، ومجمع الزوائد ٤٧/١ (في كتاب الإيمان، باب في ما بُنِيَ عليه الإسلام). كما ورد في الصحيحين والسنن بلفظ: « ... والحج وصوم رمضان » وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .

وانظر شرح التسهيل ١١٣/٣، ١١٨، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، والمغني ٦٩٤، والتصريح ٦٤/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١١٣/٣ .

(٥) من البسيط، وهو للأُقَيشر الأسدي، واسمه: المغيرة بن الأسود بن وهب، شاعرٌ مخضرَم، عاش في الجاهلية والإسلام، قال الأصفهاني: « كان كوفياً خليعاً ماجناً فاجراً مدمناً للخمر هجاءً» أخباره في: الشعر والشعراء ٥٥٩/٢، والمؤتلف والمختلف ٥٦، ومعجم الشعراء ٣٦٩، والخزانة ٤٨٧/٤ .

والبيت في: إصلاح المنطق ٣٣٨، وتهذيبه ٧٠٧، والمقتضب ١٥٩/١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، والمغني ٦٩٤، وشرح أبياته ١٥٧/٧ .

فاعلٌ، وتِلادي بكسر التاء المثناة من فوق: المالُ الموروث، والقواقيزِ بالزاي: إناءٌ يُجعلُ فيه الخمرُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّذِي كَا نَ عَذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُذْرا[1]

فـ«الغرامُ» فاعلٌ بـإضنائك وقد أُضيف إلى المفعول وهو الكاف، وإعرابُ البيت: أنَّ « ردَّ » : فعلٌ ماضٍ فاعلُه«إضناؤُك»، والغرامُ: فاعلٌ بـإضنائك ، و«الذي» وصلتُه مفعولٌ أوَّلُ بـ«ردَّ»، وممهداً: مفعولٌ ثانٍ، والمعنى: أن سقامَك بالغرام صيَّرَ العذولَ عاذراً لك. والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ من «كان» وأجزاؤه كلُّها مخبونَةٌ[2] إلا الأوَّلَ والثالثَ. وقالَ الآخَرُ:

أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا مِنْ هَوىً يَسْلُبُ العَقْلاَ[3]

فـ«المرءُ» فاعلٌ بـ«ظُلْم» وقد أُضيفَ إلى المفعول، والبيتُ من الطويل، من ضربه التّامِّ، وقد دخلَه القَبْضُ في جزئه الثاني، فحُذِفَت ياؤُه. وقال آخَرُ:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[4]

---

(١) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ١١٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨ .

(٢) الخبن هو: حذف الثاني الساكن. انظر: الكافي ٤٤، والبارع ٢١٤ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ١١٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والتصريح ٦٣/٢ .

(٤) من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ١٦٦. والشاهد في: الإيضاح ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢، وشرح المفصل ٦٢/٦، وشرح التسهيل ١١٨/٣، والملخص ٣١٩، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، والخزانة ١٢١/٨ . ومربعٌ ومصيفٌ: زمن الربيع وزمن الصيف، والشؤون: عروق الدمع. ووكيف: سائل .

/ فـ«مَربَعٌ» فاعلٌ بـ«رَسم» وقد أُضيف إلى المفعول(١). وقال الحُطَيئةُ: [١٣١/أ]

أَرَسْمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيدَةَ تَعْرِفُ بِأَسْقُفَ مِنْ عِرْفَانِهَا العَينُ تَذْرِفُ(٢)

فـ«العين» فاعلٌ بـ«عِرفان» وقد أُضيفَ إلى المفعول(٣)، ويحتمِلُ أن تكونَ «العين» مبتدأً و«تذرف» الخبرُ، وفاعلُ «عرفانها» محذوفٌ، وهو ضميرُ المخاطَب؛ أي: عِرفانِهَا أنت، فلا يكون فيه شاهدٌ.

الحالة الرابعة:

في إتبَاعِ معمولِهِ، ولا يخلو معمولُه أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإن كان مرفوعاً أو منصوباً فلا خلافَ في إتباعه على اللفظ، ولا محلَّ له فيُتبعُ عليه.

فإن كان مجروراً فله لفظٌ ومحلٌّ؛ أمَّا لفظُهُ فجرٌّ، وأما محلُّهُ فنصبٌ ورفعٌ، ولا يخلُو أن يكونَ ضميراً أو ظاهراً، فإن كان ضميراً فالعطف على المحل لا على اللفظ؛ لأن الضميرَ المجرورَ لا يُعطفُ عليه إلا بعد إعادة الخافض، فتقول: أعجبني إكرامُكَ زيدٌ وعَمْراً، بنصب عَمْرٍو عطفاً على محل الكاف، فإنه في محل نصب، ولا تجرُّهُ بالعطف على لفظ الضمير، فإنه لا يجوزُ إلا بإعادة الجار، فتقول: أعجبني إكرامُك زيدٌ وإكرامُ عَمْرٍو، إلا مَن يجيزُ العطفَ على الضمير المخفوض من غير

---

(١) وقد اعترَضَ ابنُ الطراوة على هذا التخريج - في معرض رده على أبي علي - فقال: «وهذا التقدير زَيفٌ لا وجهَ له؛ لأن الرسمَ اسمٌ لما بقيَ في الدار من الرمادِ والزِّبْلِ ونحوهما... وارتفاعُهُ على القَطْعِ» الإفصاح ص: ٦٧.

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٢٥٤، وفيه «بعرفانه»، والشاهد في: التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨. وأَسْقُفُ: موضعٌ بالبادية، كان به يومٌ من أيامهم. معجم البلدان ١٨١/١، واللسان (سقف) عن الفراء.

(٣) هذا تخريجُ ابنِ عُصفُور، وقد ردَّ عليه أبو حيان بما أورده المؤلف من كون «العين» مبتدأً و«تذرف» الخبر. انظر التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨.

إعادةِ الخافضِ[١]، فإنه يُجيزُه هنا .

فإن كان ظاهراً فلا يخلُو الإتباعُ أن يكونَ على اللفظ أو على المحل؛ فإن كان على اللفظ فلا خلافَ في جوازه سواءٌ كان فاعلاً في المعنى أم مفعولاً، تقول فيما هو فاعلٌ في المعنى: يعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ نفسِهِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيك الخبزَ،وأكلُ زيدٍ وعَمْرٍو الخبزَ،فالخفضُ في هذا كلِّهِ على اللفظ، وتقولُ فيما هو مفعولٌ في / المعنى: يُعجبني شُربُ اللبنِ الصِّرْفِ زَيدٌ، وشُربُ [١٣١/ب] اللبنِ كلِّهِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ لبنِ الضأنِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ والعسلِ زيدٌ، بالخفض في ذلك كلِّه .

فإن كان على المحل - ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ - ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: لسيبويهِ ومحقِّقِي البصريين[٢]: أنه لا يجوزُ، وفرَّقُوا بين المصدر وبين اسم الفاعل؛ أنَّ اسمَ الفاعل الإضافةُ فيه ثانيةٌ عن النصبِ؛ لكونه عَمِلَ بالشبه بالفعل، فجاز الإتباعُ على المحل مراعاةً للأصل، بخلاف الإضافة في المصدر، فإنها فيه أصلٌ، وليست فرعاً عن شيء؛ لكونه لم يعمَلْ بالشبه بالفعل، فليس له محلٌّ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين[٣]منهم ابنُ مالك[٤]: أنه يجوزُ، فإذا قلتَ: يُعجبني ضربُ زيدٍ، فيجوزُ الإتباعُ على زيدٍ بالنصب إن كان في المعنى مفعولاً، وبالرفع إن كان فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه على مذهب من يرى ذلك، إلا أن الكوفيين لا يُتبِعُون على المجرور إذا كان مفعولاً في المعنى إلا بذكر

---

(١) وهم الكوفيون. انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١٩١/١. وانظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣، والمغني ٦١٨، والمساعد ٢٣٧/٢ .

(٣) منهم أبو علي الفارسي وابن جني. انظر الإيضاح ١٨٤، والمسائل البصريات ٧٤٧/٢، والمحتسب ١٣/٢.

(٤) شرح التسهيل ١٢٠/٣. وعليه أيضاً ابنُ أبي الربيع. انظر: الملخص ٣١٩ ..

الفاعل فيقولون: أعجبني شُربُ الماءِ واللبنِ زَيد، والإتباعُ على اللفظ أحسنُ من الإتباع على المحل، ويستوي الأمران عند الكوفيين إذا وقَعَ فصلٌ بين التابع والمتبوع نحو: يُعجبني شُربُ الماءِ عَمْرٌو واللبنَ، فقد فَصَلْتَ بين الماء واللبن بعَمْرٍو، فيستوي الإتباعُ هنا على اللفظ وعلى المحلِّ .

الثالث: لأبي عُمَر الجَرميِّ[1]: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد، وحجتُهُ: أن العطفَ والبدل عنده من جملةٍ أخرى، فالعاملُ في الثاني غيرُ / العامل في الأول، وأما النعتُ والتأكيدُ فالعاملُ فيهما [١٣٢/أ] واحدٌ، فيلزَمُ من إجرائهما على المحلِّ أن يكونَ الشيءُ المنعوتُ أو المؤكَّدُ مخفوضاً مرفوعاً أو مخفوضاً منصوباً في حالةٍ واحدةٍ .

وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ، فمنه قراءةُ الحسَن: ﴿ أَنَّ عَلَيهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلَئِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾[2] برفع «الملائكة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى، ومنه في الحديث: «أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وذُو الطُّفْيَتَيْنِ[3]»، فـ«ذو» معطوف على «الأبتر»؛ لأنه مرفوعٌ في المعنى على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه،

---

(١) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣، وكتاب (أبو عمر الجرمي): ١٨٥، وقد تبعه على رأيه هذا ابنُ الطراوة في الإفصاح ص: ٦٩ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧. وانظر القراءة في معاني القرآن للفراء ٩٦/١، ومختصر الشواذ لابن خالويه: ١١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٥/١، والمحتسب ١١٦/١، والمحرر الوجيز ٢٠٧/٣، والبحر المحيط ٤٦٠/١، ٥١٨/٢ .

(٣) الحديث مخرَّجٌ في صحيح البخاري (في كتاب بدء الخلق) برقم: ٣٩٥٤، وصحيح مسلم (في كتاب السلام) ٢٣٠/١٤ (بشرح النووي)، وكذلك في كتب السنن، وكل تلك الروايات تخلو من موطن الشاهد، وتتمة الحديث كما في صحيح مسلم: « نهى عن قتل الجنّان التي تكون في البيوت إلا الأبتر وذا الطُّفيتين » ورواية الشاهد هي في إعراب الحديث ص: ٣٣٣، وانظر: النهاية ١٣٠/٣، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤١ وما بعدها .

وأَوَّلَ ذلك مَن لم يُجز الإتباعَ على المحل بأنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمَرٍ أي: ولعنَتْهُ الملائكةُ، ويُقتَلُ ذو الطُّفْيَتَين. والطُّفْيَتَان: الخطَّان اللذان في ظهر الحيَّة .

ومنه قولُ زيادٍ العَنبريِّ[1]:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهِ حَسَّانَا
مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا
يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ وَالقِيَانَا[2]

فـ«الليان» معطوف على محل «الإفلاس»؛ لأنه مفعولٌ في الأَصل، و«القيانُ» معطوفٌ على محل «الأَصْلِ»؛ لأنه مفعولٌ في الأَصل، وأَوَّلوه على حذفِ فعلٍ؛ أي: أخافُ اللَّيَانَ، ويَبيعُ القيانَ، وأَوَّله السيرافيُّ[3] على أنهما معطوفان: «الليانُ» على «مخافة» و«القيان» على «بَيْع» وذلك على حذفِ مُضَافٍ؛ أي: ومخافَةَ اللَّيَانِ[4]، وبَيْعَ القِيَان، واللَّيَانُ: مصدرٌ بمعنى اللَّيِّ[5]. والقِيَانُ: جمعُ قَيْنَة[6]. يقولُ: دايَنْتُ بها ـ يعني

---

(١) لم أقف له على ترجمة .

(٢) وينسب إلى رؤبة، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٨٧ مع أبيات أخرى . والشاهد في: الكتاب ١/١٩١، والنكت عليه ١/٢٩٧، والإيضاح ١٨٥، وشرحه (المقتصد) ١/٥٦١، وإيضاح شواهده ١/١٧٣، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٧، ٢/٢٢٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٣/٩٣، ١٠٠، وشرحه لابن يعيش ٦/٦٥، وشرح الجمل ١/٢٥٤، وشرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩، والمغني ٦١٩، وشرح أبياته ٧/٤٦، والهمع ٥/٢٥٤.

(٣) شرح الكتاب ١/٣٦٣ (مخطوط ـ نسخة دار الكتب ١٣٦ نحو) ، قال أبو سعيد: « فنصب «القيان» على المعنى، وأما نصب « الليان » فيجوز أن يكون من هذا الوجه، كأنه قال: وللَّيان، فحذفَ اللامَ، ونصبَ، كما تقولُ: جيتكَ ابتغاءَ الخير؛ أي: لابتغاء الخير » .

(٤) وأجاز ابنُ إيازٍ فيه وجهاً ثالثاً وهو: كونه مفعولاً؛ أي: مخافةَ الإفلاسِ مع اللَّيَانَةِ. انظر قواعد المطارحة لوحة (٩٩-١٠٠) .

(٥) ومعناه: المطل والمدافعة من الغريم بالحق الذي عليه .

(٦) وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية، سميت بذلك؛ لأنها تُصلح في شأن أهلها، ويُتزيَّن بها.

=

بالإبل - حسّاناً لكونه مَلِيئاً، فلا أخافُ مَطْلَهُ وإقلالَه. ومنه قولُ لَبيدٍ:

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّــهُ المَظْلُومُ[1]

/ فـ«المظلومُ» نعتٌ لـ«المعقِّب» على الموضِع؛ لأنه فاعلٌ في الأصل. وخُرِّجَ على [١٣٢/ب] أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: يطلُبُ المظلومُ، والمعقِّبُ: الذي يَتبَعُ عَقِبَ غَرِيمِهِ.

وخرَّجهُ أبو حاتمٍ[2] على أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في «المعقب».

وخرَّجهُ أبوعليٍّ في «التذكرة[3]» أنه فاعلٌ بـ«حَقَّه» على أنه فعلٌ ماضٍ، والهاءُ مفعولٌ، وفاعلُ «هاجَه» ضميرُ المصدر؛ أي: هاجَه الهجرُ، و«طَلَبَ» منصوبٌ على المصدر من المعنى؛ لأن «هاجَه» بمعنى طلَبَه، أو يكون منصوباً صفةً لمصدر محذوفٍ التقديرُ: هاجَه الهَجْرُ هَيَجاناً مثلَ طَلَبِ المعقِّبِ، ثم حُذِف المضافُ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، والله أعلَمُ.

وقيل: هي المغنية خاصة، قال الليث: وعوامُّ الناس يقولون: القينة: المغنية. وقيل: هي البيضاء الوضيئة من النساء، عن ابن السكيت (انظر: شرح أبيات الإيضاح ١/١٧٤، وشرح أبيات المغني ٧/٤٩، والتاج - قين).

(١) من الكامل، في ديوانه: ١٢٨. يصف عَيراً وأتاناً، وقبله:

يُوفِي ويَرتَقِبُ النِّجادَ كأنه ذو إربةٍ كُلَّ المَرامِ يرومُ

والشاهد في: الإيضاح ١٨٦، والمحتسب ٢/١٣، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٧، ٢/٢٢٣، والإنصاف ١/٢٣٢، وشرح المفصل ٦/٦٦، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩، والهمع ٥/٢٣٩، والخزانة ٢/٢٤٠. وتهجَّرَ في الرَّواح: أي: عجَّلَ الرواحَ إلى الماء. (الديوان).

(٢) انظر: شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥، وشرح الشواهد للعيني ٣/٥١٢، والخزانة ٢/٢٤٤.

(٣) وعليه ابن جني والرضي. انظر المحتسب ٢/١٣، وشرح الكافية ٢/١٩٨، والتذييل والتكميل ٣/٣٤٠، والخزانة ٢/٢٤٥. وقال البغدادي في ٨/١٣٥: «ولم أرَ في كتب اللغة (حقَّه يحُقُّهُ) بهذا المعنى».

ولأبي على تخريجٌ آخرُ وهو أن يكون «المظلوم» فاعل المصدر «طلب»، والمصدر مضافٌ إلى مفعوله، و«المعقب» حينئذ معناه الماطِل، يقال: عقَّبني حقي؛ أي: مطلني. انظر: المسائل البصريات ٢/٧٤٧، والخزانة ٢/٢٤٤.

ومنه قولُ امرئ القيس:

أَحَــارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الـيَــدَينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضِيءُ سَنَاهُ أَو مَصَابِيحُ رَاهِبٍ أَهَانَ السَّــلِيطَ في الذُّبَالِ المُفَتَّلِ[1]

فـ«مصابيح» مرفوعة بالعطف على محل «اليدين»، وخُرِّجَ على أنه فاعل بفعل مضمر، وقيل[2]: «مصابيح» معطوفٌ على «سناه» على الشَّكِّ. ومنه للنابغة:

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَــافِلَةً عَدْوَ النَّحُوصِ تَخَافُ القَانِصَ اللَّحِمَا

أَو ذُو وُشُومٍ بِحَوضَى بَاتَ مُنْكَرِساً في لَيلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا[3]

فـ«ذو وُشُوم» معطوفٌ على محل «النَّحوص» فإنه مرفوعٌ، وخُرِّجَ على أنه على حذْفِ مضاف، ويكون خبراً عن مبتدأٍ محذوفٍ التقدير: أو عَدْوها عَدْو ذي وُشُوم، فحُذِف «عَدْوٌ» الأوَّلُ وهو المبتدأ، ثم حُذِف «عَدْوٌ» الثاني وهو الخبر،

---

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ٢٤، وهما من معلقته، انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٩٩، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٨٧-١٩٠. والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩. والوميض: لمع البرق. والحَيُّ: ما حيا من السماء؛ أي: ما عرض لك وارتفع، ويقال: هو المتداني. والمكلَّل: هو الذي في جوانب السماء كالإكليل، وقيل: هو الذي بعضه على بعض. والسليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم. والذبال: الفتائل. (الديوان).

(٢) شرح القصائد التسع ١/١٩١.

(٣) من البسيط، في ديوانه ص: ٦٥ وبينهما بيت آخر، والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩، والضمير في «عنها» عائد إلى ناقته.

وجافلةً: مسرعة ماضيةً في سيرها. والنَّحُوص: الأتان التي لا لبنَ لها، ولا حملَ بها. اللَّحِم: الذي يأكل اللحم كل يوم. وذو وُشُوم: ثورٌ وحشيٌّ بقوائمه سوَادٌ. وحَوضَى: «على وزن سَكرى، اسم ماءٍ لبني طهمان بن عمرو إلى جنب جبل في ناحية الرمل... وقد أكثرت شعراء هذيل من ذكر هذا في شعرهم، فإن لم يكن في بلادهم فهو قريب منها» معجم البلدان ٢/٣٢١. والمنكَرِسُ: المتداخِلُ المتقبِّضُ. وأخضَلَت دِيَمَا: أي: بلّت الأرضَ بمطر دائم لين. (الديوان).

وأُقيم المضافُ إليه مُقَامه وهو «ذو» .

ومنه قولُ الشاعر:

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[1]

/ على رواية من رفع «الأقوام» فيكون معطوفاً على موضع [لفظ] الجلالة فإنه [١٣٣/أ]
مرفوع، وخُرِّجَ على ما خُرِّجَت عليه الآية قبلُ. ومنه قولُ الآخَرِ:

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُؤَبَّدا فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدَدَا[2]

فـ«سؤدد» معطوف على موضع «مجد» لأنه في موضع المفعول بـ«تمهيد»، وخُرِّجَ على أنه مفعولٌ بفعل مضمرٍ أي: ومَهَّدتَ سُؤدداً[3]. وقال الآخَرُ:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيهَا الخَيعَلُ الفُضُلُ[4]

فـ«الفضل» مرفوعٌ نعتٌ لـ«الهلوك» على الموضع؛ لأنه فاعل في الأصل، وخُرِّجَ على أنه خبر مبتدأ محذوف، وقيل: مرفوعٌ على الجِوارِ[5]، وهو تخريجٌ غريبٌ .

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت يُستَشهَدُ به في كثير من المصادر في باب النداء. والشاهد برواية المصنف في كل من: شرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩. والشاعرُ يدعو على جاره سِمعان؛ لأنه لم يرعَ حقَّ الجِوار. ويروى: « والأقوامِ كلهم والصالحين ... » وعليها يفوت الاستشهاد المقصودُ هنا.

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، ومنهج السالك ٣٢٢، والمغني ٦١٨، وشرح أبياته ٧/٤٦ .

(٣) أو على أنه مفعول معه. انظر المغني ٦١٨ .

(٤) من البسيط، وهو للمتنَخِّلِ الهذليِّ يَرثي ابنَه أُثَيلَةَ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨١. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٠، وشرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والهمع ٥/٢٩٣، والخزانة ٥/١٠١ . والثغرة: موضع المخافة ومكان الخوف. والخيعل: « القميص الذي لا كُمَّي له، وإنما أسقطت النون من (كمَّين) للإضافة؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع كقولهم: لا أبا لك، أصله: لا أباك » (الصحاح). والفُضُل: هي التي عليها قميص ورداءٌ، وليس عليها إزارٌ وسراويل .

(٥) وهو قول الأصمعي وابن قتيبة والسُّكَّريِّ. انظر: المعاني الكبير ١/٥٤٤، والتنبيهات على

=

قلتُ: والحقُّ أنه يجوزُ أن يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضعِ؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ.

الحالة الخامسة:

أن معمولَ المصدر لا يتقَدَّمُ عليه؛ لأنَّ المصدرَ موصولٌ؛ لكونه مقدَّراً بحرف مصدريٍّ، ومعمولُهُ كالصلة، فكما أنَّ الصلةَ لا تُقَدَّمُ على الموصول، فكذلك معمولُ المصدر لا يتقَدَّمُ عليه، وما جاء يُوهِمُ ذلك مؤَوَّلٌ. فمن ذلك قولُه:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ[1]

فظاهرُه أن «للذلة» متعلقٌ بـ «إذعان» وقُدِّم عليه، وخُرِّجَ على أن يكون متعلقاً بمصدر محذوفٍ قبلَه؛ أي: إذعان[2] للذلة إذعان، وقيل: إنه يتعلَّقُ بـ«إذعان» الملفوظِ به، وقُدِّمَ ضرورةً. ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

ظَنُّهَا بي ظَنُّ سُوءٍ كُلُّهُ وَبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وَكَرَمْ[3]

فظاهرُه / أن «بها» متعلق بالمصدر بعده، وخُرِّجَ على أنه متعلقٌ بفعل محذوف [١٣٣/ب]

أغاليط الرواة ص: ٨٧، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٢/٣، والخزانة ١٠١/٥، وفيه أن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النَّحْوِيِّين. وانظر أمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢.

(١) من الهزج، وهو للفِنْدِ الزِّمَّانيِّ، واسمه: شهل بن شيبان بن ربيعة بنِ زِمَّان الحنفي، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، قال هذا البيت مع أبيات أخرى في حرب البسوس. وهي في شعره: ٣١٢. وانظر: الحماسة ٦٠/١، وشرحها للمرزوقي ٣٨/١، وشرحها للتبريزي ١٤/١. وراجع الشاهد في: شرح التسهيل ١١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٣/٢، والهمع ٦٩/٥.

(٢) في الأصل: «أذان أن».

(٣) من الرمَل، في ديوانه ص: ٢٤٦، وفيه: «ظَنَّ سُوءٍ فَاحِشٍ» والشاهد في: شرح التسهيل ١١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، وشفاء العليل ٦٤٧/٢.

ناصبٍ للمصدر أي: أظنُّ بها ظني، وعفافٌ وكرمٌ خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: ذلك عفافٌ وكرمٌ. ومنه قولُ الآخَرِ:

طَالَ عَنْ آلِ زَيْنَبَ الإِعْرَاضُ لِلتَّعَزِّي وَمَا بِنَا الإِبْغَاضُ[1]

فظاهره أن «عن آل زينب» متعلقٌ بالمصدر بعدَه، وخُرِّجَ على أنه يتعلق بـ «طال» ويكون معناه: علا. ومنه قولُ تميمٍ العَجْلانيِّ[2]:

لَقَدْ طَالَ عَنْ دَهْمَاءَ لَدِّي وَعِذْرَتِي وَكِتْمَانُهَا أَكْنِي بِأُمِّ فُلاَنِ[3]

وظاهره أن «عن دهماء» متعلق بالمصدر بعده، وخُرِّجَ على أنه يتعلق بمصدر مقدَّرٍ قبلَه؛ أي: لقد طال لدِّي عن دهماءَ لَدِّي، واللَّدُّ[4]: بفتح اللام مصدرُ (لَدَّ) إذا خاصم، والعِذرة بكسر العين: الاعتذارُ.

قلتُ: والظاهرُ أن المصدرَ يُغتَفَرُ معه تقديمُ المعمول؛ لكونه لم تتمحَّضْ فيه الموصوليةُ، لاسيَّمَا وما تقدَّمَ من المسموع فالمعمولُ فيه مجرورٌ، وقد حُكِيَ عن الأخفش[5] نقلٌ غريبٌ أنه يُجيزُ تقديمَ المفعولِ الصريحِ على المصدر فيقول: يُعجبني عَمْراً ضَرْبٌ زيدٌ.

---

(١) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة أيضاً في ديوانه ص: ٣٩٦، وفيه «للتعدِّي» بدل «للتعزي». والشاهد في المصادر السابقة.

(٢) هو تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني، شاعر مخضرم (أدرك الجاهلية والإسلام)، كان يبكي أهل الجاهلية، وكان يهاجي النجاشي، عاش مائة وعشرين سنة، وفي الإصابة أنه أدرك الإسلام فأسلم. انظر: الشعر والشعراء ٤٥٥/١، والإصابة ١٩٥/١، والخزانة ٢٣١/١.

(٣) من الطويل، في ديوانه ص: ٣٤٤. والشاهد في المصادر السابقة وشرح شذور الذهب ٣٧٤. ودَهماءُ: زوجتُهُ، خلَفَ عليها بعد موت أبيه، وكانت العَرَبُ تَزَوَّجُ نِسَاءَ آبائها في الجاهلية، فحرَّمه الإسلامُ. انظر المحبر: ٣٢٦.

(٤) في الأصل: «الد».

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، وانظر المساعد ٢٢٣/٢.

الحالة السادسة[١]:

أنه لا يُفصَلُ بين المصدر ومعمولِه بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهِمُ ذلك أُوِّلَ، فمنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَومَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[٢] فظاهرُه أن «يوم» يتعلقُ بـ«رجعه»، وقد فُصِلَ بينهما بقوله تعالى: ﴿لَقَادِرٌ﴾ وهو أجنبيٌّ منهما؛ لكونه خبراً عن «إن». وخرَّجوه على أوجُهٍ تنبَني على إعادةِ الضمير من «رَجْعِهِ» فمن قال[٣]: / إنه يعودُ على الماء الدافِقِ، فـ«يوم» [١٣٤/ب] ليس له تعلُّقٌ بما قبلَه، فيكونُ يَتعلقُ بفعل مقدَّرٍ؛ أي: اذْكُرْ، ومن قال[٤]: إنه يعودُ على الإنسان فقيلَ: ينتصِبُ «يوم» بفعلٍ مقدَّرٍ مفهومٍ من المصدر؛ أي: يُرجِعُهُ يومَ. قال ابنُ عطيةَ[٥]: هو متعلِّقٌ بـ«قادر». قال: وخُصِّصَ هذا اليومُ بالقدرة لأنه الأهمُّ، وقال الزمخشريُّ[٦]: يتعلَّقُ بـ«رجعه»، وردَّ بما تقدَّمَ من الفصل. ومنه قولُه:

فَهُنَّ قِيَامٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ[٧] أَمْرَهُ وَهُوَ ضَامِزُ[٨]

---

(١) في الأصل: «الساده».

(٢) سورة الطارق: الآيتان: ٨-٩.

(٣) هو قول عكرمة ومجاهد. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٥، وإعراب القرآن ٥/٢٠٠، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٤٦٥، والمحرر الوجيز ١٥/٤٠١، والبحر المحيط ٨/٤٥٥.

(٤) وهو قول ابن عباس وقتادة. انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠٠، والكشاف ٤/٢٠٣، والمحرر الوجيز ١٥/٤٠٠، والتبيان ٢/٥٠٧، والبحر المحيط ٨/٤٥٥.

(٥) المحرر الوجيز ١٥/٤٠١.

(٦) الكشاف ٤/٢٠٢. وجعله أبو جعفر النحاس متعلقاً بـ«ناصر» انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠١.

(٧) في الأصل: «غداةٍ» وفي الديوان ١٧٧ حاشية (٨): «(غداة) بالغين تصحيف، وصححها الشنقيطي (عذاة) بالعين»

(٨) من الطويل، للشماخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه ص: ١٧٧، وروايته: «لهنَّ صليلٌ».

=

فظاهرُه أن «بضاحي» يتعلقُ بـ «ينتظرن» فيكونُ فيه الفصلُ بين «قضاءه» وبين معمولِه وهو «عذاةٍ»، وخُرِّجَ على أنه يتعلقُ بـ «قضاءه» فيكونُ من معموله، وضامزٌ بالزاء أي: ساكِتٌ. ومنه قولُه:

وَإِنِّي لأَبْكِي اليَومَ مِنْ حَذَرِي غَداً فِرَاقَكِ وَالحَيَّانِ مُجْتَمِعَانِ[1]

فظاهرُه أن «غداً» متعلقٌ بـ «فراقَك» فيكونُ فيه الفصلُ بين المصدَر ومعمولِه الذي هو «فراقَك» بـ «غداً» وهو أجنبيٌّ من المصدر، وخُرِّجَ على أن «غداً» معمولٌ لـ «حذَري» و«فراقَك» بدلٌ منه بدلَ اشتمالٍ. وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِيْ لِلْحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا[2]

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري[3] أنَّ «المصيرَ[4]» منصوبٌ بـ «شعري»، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ «أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرٍ التقدير: ليت شعري المصيرُ أين هو، قال ابنُ مالك[5]: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ «المصيرُ» مصدراً،

والبيت في: المقتضب ١٥٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/١، والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢٥/٢، والمغني ٦٩٩، وشرح أبياته ١٦٦/٧ .

(١) من الطويل، وهو لقيس العامري (مجنون ليلى) في ديوانه: ٢١٣ وروايته (مؤتلفان) بدل (مجتمعان)، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٥/٣ .

(٢) من الخفيف، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٥، وإيضاح الشعر ٣٤٨، والإفصاح ١٨١، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١، وشرح التسهيل ١١٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣ . وفي ضرائر الشعر ٨٨، روي: «أين المصيرُ» ولا شاهد فيها .

(٣) العلوي الحسيني، نقيبُ الطالبيِّين بالكرخ، فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، كان تام المعرفة باللغة، فصيحاً حلو الكلام، له تصانيف نفيسة منها: «الأمالي» و«الانتصار» وغيرهما، توفي سنة ٥٤٢ هـ. ودفن بداره بالكرخ. أخباره في: نزهة الألباء ٢٩٩، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣، ومعجم الأدباء ٢٨٢،١٩ . وانظر قوله في الأمالي ٤٦/١-٤٧ .

(٤) في الأصل: «الضمير» وهو تحريف .

(٥) شرح التسهيل ١١٥/٣ .

قال الشيخُ أبوحيَّان[١]: وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ / من ذلك» دليلٌ على تجويزِه [١٣٤/ب] ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجوزُ؛ لأن «شعري» في «ليت شعري» إنما استعملَتْهُ العربُ متعلقاً عن جملة الاستفهام، و لم يُلفَظْ له بمنصوبٍ[٢]، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» ـ فيُحْتَاج إلى تأويله ـ خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصير» بفعل محذوفٍ. انتهى وفيه بعضُ زيادةٍ .

قلتُ: وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في « المصير» وفي «أين» التقديـر: أين نجدُ المصيرَ، وتكونُ «شعري» معلَّقةً عن العمَل .

المسألة الرابعة: في تقسيم هذا المصدر:

وهو على ثلاثة أقسام: مضافٌ، ومنوَّنٌ، وبالألف واللام. ولْنَتكَلَّم على كل قسم منها:

أمَّا المضافُ: فلا خلافَ في إعماله إلا خلافَ مَن لا يُعتَدُّ بخلافه[٣]، وإعمالُه أكثرُ من إعماله منوناً وبالألف واللام، يُعرَفُ ذلك بالاستقراء، وعلَّله ابنُ مالك[٤] بأنه إذا كان مضافاً[٥] ناسبَ الفعلَ لكونه لا يقبلُ التنوينَ ولا الألفَ

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٣٥ .

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٤، وأدب الكاتب ٦١، والنهاية لابن الأثير ٢/٤٨١، ويراجع: أمالي ابن الشجري ١/٤٦ (حاشية ٤) .

(٣) لعله قصد أبا حيان الذي قال في التذييل والتكميل ٣/٢٣٦: « وتركُ إعمالِ المضاف وذي أل عندي هو القياسُ؛ لأنه قد دخله خاصةٌ من خواص الاسم، فكان قياسُه أن لا يعملَ » ومن الكوفيين من لا يُعملُ المصدرَ بحالٍ، ويجعلُ ما وُجد بعدَه من عمَلٍ لفعلٍ مقدَّرٍ. انظر المساعد ٢/٢٣٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٥ .

(٥) في الأصل: « مضافٌ » .

واللامَ، ولكون الإضافة تجعلُ المضافَ إليه كالشيء الواحد مع المضافَ، كما أنَّ الإسنادَ يجعلُ الفاعلَ مع الفعل كالشيء الواحد، وقد تقدَّمَ[1] الكلامُ على جواز الإضافةِ إلى الفاعل والمفعول .

وأمَّا المنوَّنُ فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في إعماله؛ ذهبَ البصريون إلى جواز إعماله، فيرفعُ وينصِبُ، وقد تقدَّمَ[2] حكمُ مرفوعه ومنصوبه.

وذهب الكوفيون[3] أنه لا يجوزُ إعمالُه، قالوا: بأنه لما نُوِّنَ انقطَعَ عن أن يُحْدِثَ إعراباً، وصار اسماً محضاً، فإن جاء بعدَه مرفوعٌ أو منصوبٌ، فهو على تقدير / فعلٍ مقدَّرٍ، دلَّ عليه المصدَرُ، فإذا قيل: أعجبني ضربٌ زيدٌ عَمراً، [١٣٥/أ] فالتقدير عندهم: أعجبني ضَرْبٌ ضَرَبَ زيدٌ عَمراً، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِي يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ﴾[4]: إن «يتيماً» منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ التقديرُ: يُطعِمُ يتيماً .

وقال الفرَّاءُ[5]: لا يجوزُ إلا في الشِّعر، وما جاء ظاهرُه ذلك فهو محمولٌ على كلامَين، يعني أنه منصوبٌ بفعل مضمَر .

---

(١) انظر ما سبق صفحة: ٤٠٧ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٤٠١ وما بعدها .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٦/٣،وارتشاف الضرب ١٧٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢، والهمع ٧١/٥.

(٤) سورة البلد: الآيتان: ١٤-١٥ .

(٥) ما وقفتُ عليه في معاني القرآن خلافُ ما نُسبَ إليه، فالفراءُ في كل المواضع التي تحدث فيها عن المصدر، أجاز فيها أن يعمل المصدر منوناً النصبَ. انظر مثلاً: ١٤٥/١ قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿تربُّصُ أربعةِ أشهُرٍ﴾: « ولو قيلَ مثلُهُ في الكلام: تربُّصٌ أربعةَ أشهرٍ كان صواباً كما قرؤوا: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغَبَةٍ يتيماً ذا مقرَبَةٍ﴾ .... » وانظر: ٣١٨/١، ٣١٩، ١١٠/٢، ٣٨٢، ٢٢٤/٣ .

وردَّ البصريون على الكوفيين: بأنه لو كان المعمولُ بعد المصدر لِفِعلٍ مقدَّرٍ لجاز: عجبتُ من ضَربٍ أمسِ زيدٌ عَمراً أوَّلَ من أمسِ، على أن التقديرَ: عجبتُ أمسِ مِن ضَربٍ زيدٌ عَمراً أوَّلَ من أمسِ، وذلك لا يجوزُ؛ لأن أمسِ معمولٌ لعجبْتُ، وقد فصلَ بين المصدر ومعموله الذي هو « زيدٌ » و « عَمرٌو » ، فلو كان «زيدٌ» و « عمرو » معمولَين لفِعلٍ مقدَّرٍ، لجاز ذلك؛ لأنه لم يَلزَمْ منه فصلٌ؛ لكون المصدرِ لا معمولَ له .

الوجه الثاني: ذهب الزجَّاجُ[1] والفارسيُّ[2] والأستاذُ أبوعليٍّ[3] وكثيرٌ من النَّحْويِّين أن المصدرَ إذا كان منوناً أقوى عمَلاً من المصدر المضاف والمعرَّفِ بالألف واللام، وحجتُهم: أن المنوَّنَ لما كان نكرةً، أشبه الفعلَ، فكان عملُه أقوى، وهذا مبنيٌّ على أن المصدرَ إنما عمِلَ بشبهه بالفعل، قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: « ولا تحقيقَ في هذا؛ لأن عمَلَ المصدر إنما هو بالنيابةِ عن أن والفعل لا بالشبه » .

وذهبَ بعضُهم[5] أن إعمالَه منوناً ومضافاً على حدٍّ سواءٌ .

الوجه الثالث: ذهبَ الفرَّاءُ[6] أن المصدرَ المنوَّنَ لا يرفَعُ الفاعلَ، وحجتُه: أن ذلك لم يُسمَعْ. ورَدَّه البصريون بأنه قد سُمِعَ في قوله:

حرْبٌ تَرَدَّدُ بَينَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا[7]

---

(١) ارتشاف الضرب ١٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٦/٣ ولم أقف عليه في معاني القرآن وإعرابه فيما اطلعت .

(٢) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٣) التوطئة: ٢٥٣ قال: « وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام » ولم يذكر المضاف .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٦/٣ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والهمع ٧٣/٥ .

(٦) انظر: شرح الجمل ٢٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

(٧) من الكامل، وقد نُسِبَ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه المطبوع. والشَّاهد في: مجالس ثعلب ٥٧/١، والمسائل البصريات ٨٨٢/٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، وشرح الجمل ٢٥/٢، ٢٠٨، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمقرب ص: ١٤٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

/ فـ«أبناؤها» فاعلٌ بـ«تشاجُرٍ» و«آباؤُها» فاعلٌ بـ«كفَّرَت» أي: لبِسَت الدروعَ، قال بعضُهم[١]: ولا حجةَ فيه، إذ يمكنُ أن يكونَ «آباؤها أبناؤها» مبتدأً وخبراً[٢]؛ أي: آباؤها مثلُ أبنائها في ضعف العقول، ألا ترى أن ما قبلَه يدلُّ على هذا المعنى، وهو قولُه: [١٣٥/ب]

هَيهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُكَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا[٣]

التقدير: حكماؤُها مثلُ سُفهائها. قال الشيخُ أبوحيَّان[٤]: «والذي يَظهرُ لي ما ذهبَ إليه الفراءُ؛ لأن كلَّ ما أوردَه سيبويهِ وغيرُه من المصدرِ المنوَّنِ في لسانِ العرَب لم يُذكَرْ بعدَه فاعلٌ، وحيثُ ذَكَرَه سيبويهِ مع الفاعل فإنما ذلك على جهة التمثيلِ منهُ والقياس»[٥].

الوجه الرابع: أجاز الكوفيُّون أن يقعَ المخفوضُ بعد المصدَر المنوَّن فتقولُ: أعجبني ضَرْبٌ زيدٍ، بتنوين «ضَرْبٌ» وخفضِ «زيدٍ» على حذف مضاف أي: أعجبني ضَرْبٌ ضَرْبُ زيدٍ، وهذا لا يجيزُه البصريون[٦].

الوجه الخامس: أنَّ المصدرَ المنونَ نكرةٌ. وذهبَ صاحبُ «الكافي[٧]» إلى أنه

---

(١) وهو قول ثعلب والسيرافي. انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٢٣٤، والإفصاح للفارقي: ٧٨، وشرح الجمل ٦٠٩/٢، والمساعد ٢٣٢/٢ .

(٢) في الأصل: «خبرٌ» .

(٣) ديوانه ٨/١، وهو في مجالس ثعلب ٥٧/١، والمسائل البصريات ٨٨٢/٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، والحماسة البصرية ٨٥/١، وشرح الجمل ٢٥/٢، ٦٠٦، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمساعد ٢٣٢/٢. ورواية جميع المصادر (حلماؤها) .

(٤) ارتشاف الضرب ١٧٦/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٣ . وعلل تأييدَه لمذهب الفراء بقوله: «لأنه سامعٌ لغةً عن العرَب» ثم قال: «... مع أن الكوفيين أوسعُ سماعاً وأتبَعُ لسواد كلام العرب من البصريين» .

(٥) انظر: الكتاب ١٨٩/١ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٣٥/٣، وانظر المساعد ٢٣٢/٢ .

(٧) هو ابنُ أبي الربيع، وكتابُه «الكافي» هو في شرح الإيضاح، وانظر رأيه هذا في الملخص ٣٢١، والذي عليه النحاة أن الألف واللام في المصدر المنون هي للتعريف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٧/٣: «ولا نعلمُ خلافاً في أن (أل) في هذا المصدر للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي ... وادعى أن المصدر المنون معرفةٌ» وانظر كذلك التذييل والتكميل ٢٣٨/٣ .

معرفةٌ؛ لأنه واقعٌ موقع «أن والفعل»، و«أن والفعلُ» عندهم معرفةٌ بدليل الإخبار عنه بالمعرفة. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[1] على قراءة نصب «فتنَتَهم» فيكونُ خبراً و « أن قالوا » الاسم[2].

تنبيه :

قال بعضُ الأَعرابِ ـ وقد ربَّى جِرَاءَ ذئبٍ، فلما كَبِرَ أَكَلَ له شاةً ـ:

أَكَلْتَ شُوَيهَةً وَفَجَعْتَ قوماً ... بِشَاتِهِمُ وأَنْتَ لَهُمْ رَبِيبُ

غُذِيتَ بِدَرِّهَا وَرُبِيتَ مَعْهَا ... فَمَنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَبَاكَ ذِيبُ

إِذَا كَانَ الطِّبَاعُ طِبَاعَ سَوءٍ ... فَلَيسَ بِنَافِعٍ أَدَبُ الأَدِيبِ[3]

قيل:«الأديبِ» مخفوضٌ بالإضافة، ويكون فيه الإقواءُ[4]. وقال أبو الفتح / بنُ [١٣٦/أ] جني[5]: «الأديبُ» مرفوعٌ بالمصدر قبلَه، وحُذِفَ منه التنوينُ لالتقاء الساكنَين كقراءة من قَرَأ: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾[6] بحذف التنوين من « أحد » .

---

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٢٣ ، والنصب قراءة أبي عمرو بن العلاء ونافع .

(٢) كُتِبَ في حاشية الأصل: « ردَّ عليهم جواز: (لم يكن قائماً إلا رجلٌ) مع قولهم بتنكيره » .

(٣) الأبيات من الوافر، وهي في الحيوان ٣٠٤/١، وعيون الأخبار ٥/٢، والقوافي للتنوخي: ١٦٧. ويروى:

« وليسَ بنَافعٍ فيهَا الأَدِيبُ »

فلا يكون فيه إقواء . والدَّرُّ: اللبنُ .

(٤) الإقواءُ: هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدةٍ، وهو أن يجيءَ بيت مرفوعاً، وآخرُ مجروراً ... فإذا كان مع المرفوع أو المجرور منصوبٌ سُمي إصرافاً » انظر: الكافي ص: ١٦٠ .

(٥) لم أقف على هذا القول لأبي الفتح فيما راجعته من كتبه .

(٦) سورة الإخلاص: الآيتان: ١-٢، وهذه قراءةُ يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد ورواية هارون عن أبي عمرو، وابن سيرين والحسن ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبي السمال وأبان بن عثمان وزيد بن علي، ورُوِيَت عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . انظر: السبعة ٧٠١، وشواذ ابن خالويه: ١٨٢، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ .

وأمَّا ما فيه الألفُ واللامُ فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

الأول: في إعماله، وللنحويين فيه أربعةُ مذاهبَ:

الأول: إعمالُه كالمنوَّن، فيرفَعُ الفاعلَ، وينصِبُ المفعولَ، فتقولُ: عجِبتُ من الضَّرْبِ زيدٌ عَمراً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١]، وصحَّحهُ ابنُ عُصفور[٢].

الثاني: [للكوفيين][٣] أنه لا يجوزُ إعمالُه، وما جاء بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ فهو معمُولٌ لفعلٍ مقدَّرٍ يُفسِّرُهُ المصدَرُ، ووافقَ الكوفيين جماعةٌ من البصريين منهم ابنُ السَّرَّاج[٤].

الثالث: لجماعة من البصريين منهم الفارسيُّ[٥] أنه يجوزُ إعماله على قُبْحٍ .

الرابع: لابن الطراوة[٦] وأبي بكر بنِ طلحةَ[٧] وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه نحو: أعجبني الضَّرْبُ الغلامَ تأديباً،

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٩٢ . وفي التذييل والتكميل ٣/٢٣٧ وارتشاف الضرب ٣/١٧٦: «ونقله ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه عن الفراء» . قلتُ: ولعل ذلك مفهومٌ من كلام الفراء - رحمه الله - في معاني القرآن ١/٢٩٣، عند قوله تعالى: ﴿لا يحبُّ اللهُ الجهْرَ بالسوءِ منَ القَولِ إلا مَنْ ظُلِمَ﴾ حيث قال: «وإن شئتَ جعلتَ «مَن» رفعاً [أي: على الفاعلية بالمصدر (الجهر)] إذا قلتَ: «ظُلِمَ» فيكون المعنى: لا يحبُّ الله أن يجهرَ بالسوء من القول إلا المظلوم ...» .

(٢) في شرح المقرب لوحة (١٢٠ - مخطوط)، وانظر: شرح الجمل ٢/٢٦ ، ولم ينص فيه على تصحيحه، وقال في المقرب ١٤٤ : «فالأحسن فيه أن لا يعمل» . قال ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣٢١: «وهذا ضعيفٌ لم يجئ في التنزيل» .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الأصول ١/١٣٧، وقال به ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٨/٤٧١ .

(٥) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٦) الإفصاح ٧٠-٧١ .

(٧) التذييل والتكميل ٣/٢٣٧، وارتشاف الضرب ٣/١٧٧ .

فالألفُ واللامُ هنا عاقَبت الضميرَ؛ ألا ترى أنَّ التقدير: أعجبني ضربُكَ، وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ نحو قولك: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٍ عَمْراً، فالألفُ واللامُ هنا غيرُ مُعاقِبةٍ للضمير، فلا يَعمَلُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[1]: وهذا المذهبُ هو الصحيحُ، فإنَّ الشَّواهدَ التي استشهدوا بها على إعمال المصدر بالألفِ واللامِ، الألفُ واللامُ فيها معاقِبةٌ للضمير، فمن ذلك ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّني كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[2]

فـ«مِسْمَع» اسمُ رجل، وهو مفعولٌ بـ«الضَّرْب» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ / للضمير؛ أي: عن ضربي مِسمَعاً، و«أُولى» تأنيثُ أَوَّل . ومنه ما أنشده أيضاً: [١٣٦/ب]

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[3]

فـ«أعداءَه» منصوبٌ بـ«النكاية» ، والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ [للضمير][4]؛ أي: نكايته. ومنه قولُ أُمية بنِ أبي عائذ[5]:

---

(١) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣ .

(٢) من الطويل، في شعره: ٤٦٤ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثاني)، ونُسب في بعض المصادر إلى مالك بن زُغبة الباهلي، شاعرٌ جاهليٌّ. والبيت في: الكتاب ١٩٣/١، وشرح أبياته ٦٠/١، والمقتضب ١٥٢/١، والإيضاح ١٨٧، وفرحة الأديب: ٣١ - ٣٢، وشرح الجمل ١٧٨/١، وشرح المفصل ٦٤/٦، وشرح التسهيل ١١٦/٣، والهمع ٧٢/٥، والخزانة ١٢٩/٨ . والنكولُ: الرجوع جبناً. ومِسمَعاً: اسم رجل، وهو مِسمَع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . وروايةُ المصادر (أُولى المغيرة) .

(٣) من المتقارب، وهو في المراجع السابقة. والنكاية: مصدر(نَكيتُ في العدوِّ)إذا أثرتَ فيه .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية، وأحد مداحي بني مروان. أخباره في: الشعر والشعراء ٦٦٧/٢، والأغاني ٥/٢٤، والخزانة ٤٣٥/٢، وله أخبار وأشعار في شرح أشعار الهذليين ٤٨٧/٢ .

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ في الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً[١]

فـ«طرف» منصوبٌ بـ«الطرح» والألفُ واللامُ فيه معاقِبَةٌ للضمير؛ أي: في طرحهن. ومنه قولُ عليِّ بنِ أُميةَ[٢]:

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

فـ«الصياح» الألف واللام فيه معاقبة للضمير أي: صياحه، وقد نصب «السلاح»[٣] ومنه قول كثيِّرٍ:

تَلُومُ امْرَأً في غُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حَيْنُ[٤]

فـ«أشياع» مفعولٌ بـ«الترك» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ للضمير؛ أي: ولِتَرْكِهِ، والأشياع: الأصحاب. ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً كَشِيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ[٥]

فـ«نفسَك» مفعولٌ بـ«التكليف» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ الضميرَ؛ أي: وتكليفَك. ومنه قولُ الآخَرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ[٦]

---

(١) من المتقارب، ولم أجده في شعره من شرح أشعار الهذليين. والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

(٢) لم أقف له على ترجمة. والبيت من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة .

(٣) سها المصنف رحمه الله، فقوله: « السلاحَ السلاحَ » منصوب على الإغراء لا بـ« الصياح » .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ١٧٣، وهو في المصادر السابقة، وشرح التسهيل ١١٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٧/٢ .

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٨٧/١، وروايته:

رَأَيْتُكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ دَارِماً

وهو من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة .

(٦) من الطويل، وهما بلا نسبة في: المعاني الكبير ١٢٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، وشرح التسهيل ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

فـ «عروةَ» مفعولٌ بـ «التأبين» ؛ أي: وتأبينَك عـروةَ، والتأبينُ هنا: البكاءُ على الميت والمدحُ له. ومنه قولُ الآخَر: / [١٣٧/أ]

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّني لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ[١]

فـ «الصالحات» مفعول بـ «الفعال» أي: بفعلي الصالحات. ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالْمُهْرِ[٢]

فـ «القلادة» مفعولٌ بـ «العقد» التقدير: ولا يُحسِنُ بـالمهر عقـدَهُ القـلادة. ومنـه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ[٣]

فـ «الظهر» مفعولٌ بـ «التوقي» التقدير: توقيك ظهرَه .

فهذه مصادرُ عمِلَت، والألفُ واللام فيها تُعاقِبُ الضميرَ، فصلُحَت شاهداً لمن يقولُ بذلك، وهي أيضـاً مـن شـواهد مـن يقـولُ بإعمـال المصـدر بـالألف والـلام مطلَقاً، ومن لم يقل بالإعمال أَوَّلَ هذا السَّماعَ كلَّه، فجعلَ المعمـولَ لفعـلٍ مقـدَّرٍ دلَّ عليه المصدرُ .

الوجه الثاني: هل الألفُ واللامُ للتعريف أو زائدةٌ، وينبني ذلك على الخـلاف المتقدِّم في المصدر المنوَّن؛ فمن قال[٤]: إنه نكرةٌ ـ وهـو الصحيـح ـ قـال: إن الألـفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[٥]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت

---

(١) من الطويل، وهو من شـواهد أبي حيـان في التذييـل والتكميـل ٢٣٧/٣، ومنهـج السـالك ٣١٤/٢ .

(٢) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في كتبه السابقة .

(٣) من الطويل، وهو عجز بيت للمتلمس الضبعي في ديوانه: ١٩٧، وصدره:
فإلاَّ تُحلِّلْهَا يُعالوكَ فوقها
ورواية الديوان: (وكيف توقّى ظهرَ) ولا شاهد فيها هنا، والبيت في: إصلاح المنطق: ١٤٥، وشرح أبياته: ٣١٥، وتهذيبه: ٣٥٧، واللسان (وقى) .

(٤) وهو قول الجمهور ، وانظر ص: ٤٢٤ .

(٥) وهو قول ابنُ أبي الربيع كما تقدم في صفحة: ٤٢٤.

عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف. والأوَّل هو الصَّحيحُ .

الوجه الثالث: قيل: إن المصدر لم يَرفع الفاعلَ وهو بالألف واللام إلا في بيتٍ واحد على نَظَرٍ فيه، وهو:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إلاَهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ المُحْسِنِينَ فَقِيرَا[1]

فـ«الرزق» مصدر بالألف واللام و«إلاهه» فاعلٌ به، و«المسيء» مفعول والتقدير: عجبتُ من أن يرزُقَ الإلهُ المسيءَ . هذا على من يقول: إنَّ الرِّزقَ / - بكسر الراء - مصدرٌ[2]، وأما من يقول: إنه بمعنى المرزوق كالطِّحْن بمعنى المطحون[3]، فلا يكونُ فيه دليلٌ . [١٣٧/ب]

المسألة الخامسة: في إعمال اسم المصدر:

واعلم أن اسمَ المصدر على قسمَين: قياسي وسماعي؛ فأما القياسيُّ فيكون من الفعل الثلاثي على «مَفعِل» كـ«المضرِب» ومن الزائد على الثلاثي على بناء اسم المفعول كـ«مُكرَم» بفتح الراء، وسيأتي الكلامُ عليه.

والكلامُ عليه في إعماله: وهو يَعمَلُ عَمَلَ مصدره تقول: أعجبني مَضرِبُ زيدٍ عمراً، أي: ضربه. قال الشَّاعرُ:

جَزَى اللهُ أَبْنَاءَ العَشِيرَةِ لامَةً بِمَشْرِكِهِمْ أَثْآرَنَا يَومَ قَطْقَطِ[4]

---

(١) من الطويل، وعزا أبو حيان إنشاده إلى صاحب المرشد [وهو محمد بن علي الدقيقي النحوي أبو الحسن، وكتابه المرشد في النحو]، والبيت في: التذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٤، والمساعد ٢٣٦/٢، والتصريح ٦٣/٢ .

(٢) وهو قول الكوفيين، ووافقهم الفارسيُّ. انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢، والإيضاح ١٨١-١٨٢، والمحرر الوجيز ٤٧١/٨ .

(٣) وبه قال ابنُ الطراوة في معرض رده على أبي علي رأيَه الذي وافق فيه الكوفيين. انظر الإفصاح ص: ٦٥ .

(٤) من الطويل، ونُسب في منهج السالك ٣١٦ إلى أبي مهوش، وذكره في التذييل والتكميل ٢٤١/٣ دون نسبة .

فـ «تَارَنا» مفعولٌ بـ «بمتركهم» لأنه اسم للترك، و «اللامَةُ» الشيء الـذي يُـلام عليه. وتقول: أعجبني مُكرَمُ زيدٍ عَمراً، أي: إكرامُ زيدٍ عَمراً. قال الشَّاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْـدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةَ ظُلْمُ[1]

فـ «رجل» مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنـه اسـمٌ للإصابـة[2]؛ أي: إصـابتكم رجـلاً، «وظلوم» منادى، و«ظُلْمُ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من «السلام» أو حالٌ منـه، وجعـلَ ابنُ عُصفور[3] «مصاباً» في البيت من أسماء المصادر التي هي غيرُ قياسيَّةٍ، وهـو وَهْـمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال.

وأمَّا السَّماعيُّ فعلى قسمَين: اسمُ علَم للمصدر، واسمٌ غيرُ علَمٍ.

فأمَّا الاسمُ العلَمُ فهو: ما دلَّ على معنى المصدر دلالةً مُغْنِيَةً عن الألِف واللام؛ لتضمُّنِ الإشارة إلى حقيقتِهِ نحو: يَسَارِ، جُعِلَ علَماً للمَيْسَرة. قال الشَّاعرُ:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحَجُّ مَعاً قَالَتْ: أَعَـامـاً وَقَابِلَهْ[4]

---

(١) من الكامل، ويُنسب هذا البيت إلى أكثرَ من شاعر، فهـو للحـارث بـن خـالد المخزومي في ديوانه: ٩١وفيه: «أظْلَيم»، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه: ٦٦ من مقطوعة في مدح النبي ﷺ، وللعرجي في ديوانه: ١٩٣ وفيه: «أظْلَيم» أيضاً.

والشاهد في: الأصول ١/١٣٩، والتبصرة ١/٢٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٦١، وشـرح الجمـل ٢/٢٧، وشـرح التسـهيل ٣/١٢٤، والتذييـل والتكميـل ٣/٢٣٩، والمغـني ٦٩٧، ٨٨٢، وشرح أبياته ٧/١٥٨. وصحح البغدادي رواية «أظْلَيم» بالتصغير ترخيم ظُلَيمة (اسم امرأة).

(٢) في الأصل: «للإضافة» وهو تصحيف.

(٣) شرح الجمل ٢/٢٧.

(٤) من الطويل، وقد نسبه ابنُ السـيرافي في شـرح أبيـات الكتـاب ٢/٣١٧ إلى حُميـد بـن ثـور الهلالي، و الذي في ديوانه ص: ١١٧ قوله:

فقلتُ امكُثِي حتَّى يَسَارِ لَوَ انَّنا نَحُجُّ فقالت لي أَعَامٌ وقابلُ

قال ابنُ السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ٣١٠: لا أعـرف قائلـه، وعينـه ابـنُ هشـام

=

التقدير: امكُثِي إلى الميسَرة. ومنه برَّةُ وفَجَارِ علَمَان للمبرَّة والفَجْرة. / قال الشَّاعرُ: [١٣٨/أ]

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ(١)

التقدير: فحملتُ مَبرَّةً، أي: برّاً، واحتملْتَ فَجْرَةً، أي: فُجُوراً .

وهذا الاسمُ الذي هو علَمٌ للمصدر لا يَعمَلُ عَمَلَ مسمَّاه، فإنه خالفَه؛ لكونه لا يقصد به الشِّياعُ كالمصدر، ولا يُضاف، ولا يَقبَلُ الألفَ واللام، ولا يُوصَفُ، ولا يقعُ موقِعَ الفعل، ولذلك لم يقُمْ مَقَامَ المصدرِ في توكيد الفعل، فلا يُقال: فَجَرَ فَجَارِ، كما يُقَالُ: فَجَرَ فُجُوراً .

وأما اسمُ المصدر الذي هو غيرُ علَمٍ، فهو الذي ساوى المصدرَ في المعنى والشِّياع وقَبولِ الألف واللام والإضافةِ والوقوعِ موقعَ الفعل، والذي يوضِّحُ لك اسمَ المصدر غيرِ القياسي من المصدرِ أن تقولَ:

كلُّ اسمٍ وُجِدَ فيه جميعُ حروف الفعل كعِلْم مع عَلِمَ، أو حُذِفَ منه حرفٌ من الفعل وعُوِّضَ عنه كعِدَةٍ مع وَعَدَ، فإنَّ الواو حُذفَت من عِدَةٍ، وعُوِّضَ عنها الهاءُ، الأصلُ: وَعْدٌ، أو كان المحذوفُ كالملفوظ به لدليلٍ عليه نحو: قِتَال مع قاتَلَ، فإنه يُحذَفُ منه الياءُ المنقلبةُ عن ألفِ «قاتل» ، وهو كالملفوظ به لأجل الكسرة

اللخمي في الفصول والجمل: ١١/١٠ فقال: هو لُحَيدٍ الأرقط، وانظر الخزانة ٣٢٧/٦ .
والشاهد في: الكتاب ٢٧٤/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٠٣، وأمالي ابن الشجري ٦٥٣/٢، وما بَنَتْهُ العرَب على فعَال ص: ٥٢، وشرح المفصل ٥٥/٤، وشرح الجمل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل ١٢١/٣

(١) من الكامل، وهو صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٥٥، وصدره:
إنّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَينَا بَيْنَنَا
من قصيدة يهجو فيها زُرعةَ بن عمرو الكلابي، وكان لقيَ النابغة بسوق عكاظ وحبَّبَ إليه الغدرَ ببني أسد، فأبى النابغةُ، وقال قصيدته هذه. والشاهد في: الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح أبياته ٢١٦/٢، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢، وشرح المفصل ٣٨/١، ٥٣/٤، وشرح التسهيل ١٢١/٣، والخزانة ٣٢٧/٦ .

قبلَه، الأصلُ: قِيتَال، وقد جاء على هذا الأصل[١]، فذلك كلُّهُ مصدَرٌ .

وكلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ فيه جميعُ حروف الفعل، ولا حُذِفَ منه شيءٌ على الوجه المذكورِ، فهو اسمُ مصدَرٍ لا مصدَرٌ، نحو: «وُضوء» و«غُسل» فإن فعلَهما «توضَّأَ» و «اغتسَلَ» وقد سقَطَت التاءُ منهما في «وُضُوء» و «غُسْل» ولم يعوَّضْ عنهما شيءٌ، ولا هما كالملفوظ بهما إذ ليس ثَمَّ شيءٌ يدلُّ عليهما، فهما اسما مصدرٍ لا مصدَرَان، هذه طريقةُ ابنِ مالك[٢] في معرفة المصدرِ واسمه .

وقال ابنُهُ بدرُ الدِّين[٣]: «إنَّ اسمَ المعنى الصادِرَ عن الفاعلِ كالضَّرْب، أو القائمَ بذاته كالعِلْمِ، / يَنقَسِمُ إلى: مصدَرٍ وغيرِ مصدَرٍ، فإن كانَ أوَّلَهُ ميمٌ مزيدَةٌ [١٣٨/ب] لغيرِ مُفَاعَلَةٍ كـ «المضرَب» و «المحمَدَة» أو كان لغيرِ ثلاثيٍّ بوزنِ ما للثلاثيِّ كـ«الغُسْل» و «الوضوء» فهو [اسمُ][٤] مصدَرٍ، وإلا فهو مصدَرٌ» انتهى .

واشتمَلَ قولُه على اسم المصدر القياسي والسماعي .

وأنكرَ الشيخُ أبوحيَّان اطِّرادَ هذه الأسماءِ في اسم المصدر، وقالَ: ليس كلُّ ما خالَفَ القياسَ من المصادر يُقَالُ فيه اسمُ مصدر، وإلا كانت أسماءُ المصادر أكثرَ من المسمَّيات[٥].

---

(١) في الصحاح (قتل): «وقد قاتلتُهُ قِتالاً وقيتالاً. وهو من كلام العرَبِ» .

(٢) في شرح التسهيل ٣/١٢١-١٢٢ .

(٣) شرح الألفية ص: ٤١٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في التذييل والتكميل ٣/٢٤١: «وليس كل ما خالف القياس، والذي أذهبُ إليه ...» وواضحٌ أن في الكلام سقطاً ظاهراً صحته ما ذكره المصنف .

وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك[١] من أسماء المصادر كـ «الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ»، و «كِبْر» من «تَكبَّرَ»، و «عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من «عَمَّرَ» بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ[٢]، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ[٣].

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيَّان[٤]: إنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ مالك في اسم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادر، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس، ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[٥]: وأسماءُ المصادر: هي أسماءٌ أُخِذَت من موادِّ المصادر، ووُضِعَت للشيء الذي هو متعَلَّقُ المصدر كـ«الثواب» لما يُثاب به، و«العطاء» لما يُعطَى، و«الدُّهنِ» بضم الدال لما يُدهَن به، و«الخُبزِ» بضم الخاء لما يُخبَزُ، و«الكلامِ» للجُمَلِ المقولة، و«الكَرَامَةِ» لما يُكرَمُ به، و«الكُحْلِ» لما يُكحَلُ به، و«الرِّعْيِ» بكسر الراء لِمَا يُرعَى، و«الطِّحْنِ» بكسر الطاء لما / يُطحَنُ. [١٣٩/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١٢٢/٣.

(٢) نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٤١/٣، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٢/٣ مخالف لذلك حيث قال: «... بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعْدٌ وتفاوتٌ كعون وعِشرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر».

(٣) قال في التذييل والتكميل ٢٤١/٣: «وكذلك دعواه [أي ابن مالك] أن عوناً وعشرة وكبراً وغرقاً وكلاماً مصادر، ليس عندنا كذلك ...»

(٤) لم أقف على نص أبي حيان هذا فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وأظن أنه سقط من التذييل والتكميل ٢٤١/٣ مع النص الذي سبق أن أشرتُ في الصفحة السابقة إلى أنه ساقط من كلام أبي حيان في التذييل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤١/٣.

وهذا النوعُ من أسماء المصادرِ اختلَفَ النحويون فيه؛ فذهبَ البصريون أنه لا يَعمَلُ؛ لأنه لم يستوفِ حروفَ المصدر، فلا يُقَالُ: عجبتُ من ثوابكَ زيداً، ولا من عطائِكَ زيداً درهماً، ولا من دُهنِكَ رأسَكَ، ولا من خُبزِكَ الخبزَ، ولا من كلامِكَ زيداً، وكذلك الباقي. وما جاء ظاهرُه أنه منصوبٌ بشيء من هذا، فهو محمولٌ على حذف فعلٍ يفسِّرُهُ ما قبلَه.

وذهبَ الكوفيون والبغداديون[1] إلى جواز إعماله، واستدلوا على ذلك بظواهرَ جاءت؛ فمن ذلك ما جاء في الحديث: «من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ[2]»، فظاهرُه أن «امرأَته» منصوبٌ بـ «قُبْلَةِ» لأنه اسمٌ للتقبيل، ومنه ما سَمِعَ الفرَّاءُ من أبي ثَروَانَ[3]: «أتيتُهُ لكرامَتَه إيَّايَ»، فظاهرُه أن «إيَّايَ» منصوبٌ بـ «كرامَة» لأنه اسم للإكرام. ومنه قولُ القُطَامي[4]:

---

(١) المصدران السابقان .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة) ٤٩/١، عن ابن مسعود موقوفاً، ووقفه مرة أخرى على ابن شهاب. وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والمساعد ٢٣٨/٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٠٥، ٢٣٨ .

(٣) في الأصل: « ثوبان » وهو تحريف، وهو أبو ثَروان العكلي، من بني عُكل ، أعرابي فصيحٌ، تعلَّم في البادية، وهو أحد الأعراب الذين حكموا في خصومة سيبويهِ والكسائي. له من الكتب: « خلْق الإنسان » و « معاني الشعر » أخباره في: الفهرست ٥٢، ٥٧، وإنباه الرواة ١٠٥/٤، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٣.

وانظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤١/٣ .

(٤) هو أبو سعيد عُمير بن شُيَيم بن عمرو التغلبي، يلقب بـ « القُطَامي » ، شاعرٌ فحلٌ، كان نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل. عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. أخباره في : طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢، ومعجم الشعراء ٢٤٤، والخزانة ٣٧٠/٢ .

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[1]

فظاهرُه أن «المائةَ» منصوبٌ بـ«عطاء» لأنه اسمٌ للإعطاء. ومنه قول الآخَرِ:

قَالُوا كَلاَمُكَ دَعْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَو كَانَا[2]

فظاهرُه أن «دعداً» منصوبٌ بـ«كلامُك» ؛ لأنه اسمٌ للتكليم. ومنه قولُ حسان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[3]

فظاهرُه أن «كل موحد» منصوبٌ بـ«ثواب» ؛ لأنه اسمُ مصدر. ومنه قول ذي الرُّمَّة[4]:

أَلاَ هَلْ إِلَى مَيٍّ سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِها فَإِنَّ كَلاَمِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[5]

---

(١) من الوافر، في ديوانه ص: ٣٧، من قصيدة يمدح فيها زُفر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حربٍ، فمنَّ عليه، وأعطاه مائةً من الإبل. والبيت في: الأصول ١/١٤٠، وإيضاح الشعر ٢٦١، ٢٦٩، والخصائص ٢/٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٦، وشرح التسهيل ٣/١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، والهمع ٥/٧٧، والخزانة ٨/١٣٦. والرِّتَاعُ: جمع رَاتعة، قال البغدادي: «قال شارح الديوان: الرتاع: الراعية».

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، ومنهج السالك ٣١٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، وشرح شذور الذهب ٢٧، ٤١٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٨.

(٣) من الطويل، في ديوانه: ١/١٥٢، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، ومنهج السالك ٣١٧، والهمع ٥/٧٨.

(٤) في الأصل: «ذو».

(٥) من الطويل، ولم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، وفي طبعة المستشرق كارليل ص: ٦٧٦ يوجد البيت الأول برواية:

تُكَلِّمُنِي فيها شِفَاءً لِمَا بِيَا

والبيتان في: شرح المفصل ١/٢١، والحماسة البصرية ٢/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، والهمع ٥/٧٨. ويروى: «هل إلى ليلى» و«هل إلى ريا».

/ فظاهرُه أن الضميرَ الذي هو «ها» منصوبٌ بـ«كلام» ؛ لأنه اسمٌ للتكليم . [١٣٩/ب]

فبمثل هذا وأشباهِهِ استدلَّ الكوفيون على إعمال اسم المصدر، والبصريون يقولون: إن هذه الأشياءَ منصوبةٌ بأفعال مقدَّرَةٍ دلَّ عليها اسمُ المصدر، فأما قولُه تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً ﴾[1] فمَن جَعَلَ «كفاتاً» اسمَ مكان أي: الموضعَ الذي يُكفَتُ فيه الشيءُ؛ أي: يُضَمُّ، فيكونُ «أحياءً» منصوباً بفعل مقدَّرٍ يدلُّ عليه ما قبلَه؛ أي: تكفِتُ أحياءً[2]، وجعلَه ابنُ مالك[3] تمييزاً، قال: لأنَّ كِفَاتَ الشيءِ مثلُ وعائِهِ، والمُوعَى ينتصِبُ بعدَ الوعاء، فجعَلَه بمنزلة: «امتلأ الإناءُ ماءً»، ومَن جعَلَ «كِفَاتاً» مصدراً، كان «أحياءً» منصوباً به[4]. والله أعلَمُ .

المسألةُ السادسة: في آياتٍ كريماتٍ لها تعلُّقٌ بالمصدر:

الأولى: قولُه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً ﴾[5].

اختلفَ النحويون في إعرابِ هذه الآية: فالذي عليه المحقِّقُون أنَّ «حِجُّ البيت» مصدَرٌ مُضافٌ إلى مفعولِه، وهو مبتدأٌ وخبرُه «لله» ، و«على الناس» في موضع الحال، و«مَن استطاع» : «مَن» بَدَل مِنَ «الناس» بدَلَ بعضٍ مِن كُلٍّ، والضميرُ

(١) سورة المرسلات: الآيتان: ٢٥-٢٦ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والبحر المحيط ٤٠٦/٨ .

(٣) شرح التسهيل ١٢٤/٣ . ومنهم من جعله حالاً؛ أي: تكفتهم في هذه الحال، انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والكشاف ١٧٤/٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٧/٥، والكشاف ١٧٤/٤، والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والتبيان ١٢٦٤/٢ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ٩٧ .

محذوفٌ؛ أي: مَن استطاعَ إليه سبيلاً منهم[١].

الثاني: للكسائي[٢] أنَّ «مَن استطَاعَ»: مبتدأٌ، و«مَن» فيه شرطيَّةٌ، والجوابُ محذوفٌ التقدير: مَن استطَاعَ منهم إليه سبيلاً فَلْيَحُجَّ، والذي يُحَسِّنُ هذا القولَ كونُ مجيء الشَّرْطِ بعدَه في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ إلا أنَّ فيه حذفَ الخبر.

الثالث: أن «مَن» موصولةٌ، وهي خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هم الذين استطاعوا[٣].

الرابع: أن «مَن» / فاعلٌ بـ «حِجٌّ» وضعُفَ من جهة المعنى ومن جهة اللفظ؛ [١٤٠/أ] فمن جهة المعنى يَلزَمُ منه أنه يجبُ على الناس أن يُلزِمُوا المستطيعَ أن يحُجَّ، وليس الأمرُ كذلك، ومن جهة اللفظ يَلزَمُ منه إضافةُ [المصدر إلى][٤] المفعول بحضرَةِ الفاعل، وهو قليلٌ[٥].

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الكَوَاكِب ﴾[٦]:

وفيها قراءاتٌ:

الأولى: بخفض «الكواكب» على الإضافة[٧]. ووجهُهَا أن «زينةٍ»: مصدَرٌ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٤٤٧، وإعراب القرآن ١/٣٩٦، والمحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/٣٩٦، والمحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣-٢١٤، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١.

(٣) انظر: التبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١.

(٤) زيادة لتقويم السياق، وانظر: البحر المحيط ٣/١١.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١.

(٦) سورة الصافات: الآية: ٦.

(٧) ﴿بزينةِ الكواكبِ﴾ وهي قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر والكِسائيِّ. انظر السبعة ص: ٥٤٧، وحجة القراءات ص: ٦٠٤.

و«الكواكبِ» : مُضافٌ إليه، إمَّا على الفاعلية؛ أي: بأن زانَت السَّماءَ الكواكِبُ، وإما على المفعولية؛ أي: بأن زيَّنَ الله الكواكبَ، ويمكن أن تكونَ الزينةُ اسماً لما يُزَانُ به الشيءُ، فلا تكون مصدراً كاللِّيقَةِ اسمٌ لما تُلاَقُ به الدَّوَاةُ[1]، فتكونُ الإضافةُ غيرَ إضافة المصدر .

القراءة الثانية: لابن وثَّابٍ[2] بتنوين «زينةٍ» ونصب «الكواكب» . ووجهُهَا: أنَّ «الكواكبَ»: مفعولةٌ بالمصدر.

القراءة الثالثة: لزيد بن عليٍّ[3] برفع «الكواكب» ووجهها أن «الكواكب»:

---

(١) في الصحاح (ليق): « لاقتِ الدواةُ تليق؛ أي: لصقت، ولقتُهَا... إذا أصلحْتَ مدادَهَا.... والاسم منه: اللِّيقَةُ » .

(٢) هو يحيى بن وثَّاب الكوفي الأسدي، مولى بني كاهل من بني أسد بن خزيمة، قارئ عابدٌ، روى عن ابن عباس وابن عمر، وأخذ القراءة عرضاً عن علقمة والأسود ومسروق والسلمي، وقرأ عليه الأعمش وطلحة وغيرهما. توفي سنة ١٠٣ هـ. أخباره في: المعارف ٥٢٩، والجرح والتعديل ١٩٣/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٢/١، وسير أعلام النبلاء ٣٧٩/٤ .
وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر عنه. انظر: السبعة ٥٤٦، وحجة القراءات ٦٠٤ ، وروى ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٣٤/١٢ أن ابنَ وثَّاب قرأ بخفض « الكواكب » كقراءة حفص عن عاصم السابقة .
وفي إعراب « الكواكب » بالنصب ذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤١٠/٣ وجهَين آخَرَين: أولهما: أن تكون منصوبة بفعل مضمَرٍ تقديره: أعني. وثانيهما: أن تكون بدلاً من « زينة » على الموضع؛ لأن موضعها نصب. وانظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٠/٢، والبيان ٣٠٢/٢ .

(٣) هو زيد بنُ علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العجلي الكوفي المقرئ، أحذ الحذاق، وشيخ العراق، قرأ على ابن مجاهد، كان صدوقاً. توفي سنة ٣٥٨ هـ. أخباره في: تاريخ بغداد ٤٤٩/٨، ومعرفة القراء الكبار ٣١٤/١، وغاية النهاية ٢٩٨/١ .
وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن ٤١٠/٣، والمحرر الوجيز ٣٣٥/١٢، والبحر المحيط ٣٥٢/٧ .
وفي رفع « الكواكب » وجهٌ آخر، وهو أن تكون خبر مبتدأ محذوف التقديرُ: هي الكواكبُ. انظر: التبيان ١٠٨٧/٢، والبحر المحيط ٣٥٢/٧ .

فاعلةٌ بالمصدر.

الآيةُ الثالثة: قولُه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يِمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيئاً﴾[1].

أجاز أبوعليٍّ[2] وغيرُهُ أن يكون «شيئاً» مفعولاً لـ«رِزْق» لأنه مصدرٌ أي: ما لا يملِكُ أن يَرزُقَ شيئاً. ورَدَّهُ ابنُ الطَّراوةِ[3]: بأن «الرِّزق» بالكسر ليس مصدراً، وإنما المرادُ به المرزوقُ، كالطِّحْن المراد به المطحون، فلا يعمل، وإنما المصدرُ بالفتح. وأُجيبَ: أن الرِّزق بالكسر يكون مصدراً[4].

الآيةُ الرابعة: قولُه تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾[5]:

هذه الآية الكريمة اشتملت على مصدَرَين «ذِكْر» و «رَحمة» ، وفيها قراءاتٌ:

الأولى: قراءة السبعة برفع «ذِكر» وخفض / «رحمةِ ربِّكَ» ونَصْبِ «عبدَه» . [١٤٠/ب]

واختُلِفَ في إعرابها: فقال الفرَّاءُ[6]: «كهيعص»: مبتدأٌ، و«ذِكْرُ رحمة ربِّكَ»: خبرُه. ورُدَّ: بأن الخبرَ هو المبتدأُ في المعنى، وليس بين هذه الحروف المقطَّعَة و«ذِكْرُ رحمةِ

---

(١) سورة النحل: من الآية: ٧٣ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١-١٨٢ . وهذا قول الكوفيين في إعراب « شيئاً » انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢ .

(٣) الإفصاح ص: ٦٥ . وانظر إعراب القرآن ٤٠٣/٢ .

(٤) انظر: الأفعال لابن القوطية ص: ٢٥٣، والتهذيب ٤٣٠/٨، قال الأزهري: « ويُقالُ: رَزَقَ الله الخلقَ رِزقاًورَزقاً، فالرِّزق اسمٌ، والرَّزق مصدرٌ، وقد يُوضع الاسمُ موضع المصدر » . ويُراجع البسيط ٩٩٢/٢ .

(٥) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٦) معاني القرآن ١٦١/٢ .

ربِّكَ» ارتباطٌ لا لفظيٌّ ولا معنوي[١].

وقيل: «ذِكْرُ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هذا المتلوُّ «ذِكْرُ»[٢]، وهو مضافٌ إمَّا إلى الفاعل على الاتساع؛ أي: أنْ ذَكَرَتْ رَحمَةُ ربِّكَ، و «عبدَه» : مفعولٌ بـ«ذِكْر»، وإمَّا إلى المفعول؛ أي: أنْ ذَكَرَ رحمَةَ ربِّكَ. ويكونُ «عبدَه» على هذا مفعولاً بـ«رحمة»[٣].

القراءة الثانية: برفع «عبدُه»[٤] ويكونُ فاعلاً بـ«ذِكْر» و «رحمة»: مفعولاً في الأصل، فيكون من إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل .

القراءة الثالثة: للحسن[٥] «ذَكَّرَ»: بتشديد الكاف فعلٌ ماضٍ من التذكير، فيكون «رحمةَ ربِّكَ»: منصوباً به، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى القرآن، و «عبدَه»: منصوبٌ بـ«رحمة» ؛ أي: هذا القرآنُ ذَكَّرَ النَّاسَ أَنْ رَحِمَ [ربُّكَ][٦] عَبْدَهُ، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً لله سبحانه، و«رحمة»: منصوبٌ بـ«ذَكَّرَ»، وقيل: «رحمةَ

---

(١) قال الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٣١٨/٣: « وقال بعضُ أهل اللغة: إن قوله ﴿ذِكْرُ رحمة ربِّكَ عبدَه زكريا﴾ يرتفعُ بـ ﴿كهيعص﴾ وهذا محالٌ؛ لأن ﴿كهيعص﴾ ليس هو فيما أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا » .

(٢) وقال الأخفش: إنه مبتدأ وخبره محذوفٌ تقديره: مما نقصُّ عليك ذكْرُ رحمة ربك. معاني القرآن ٤٣٧/٢. وانظر: إعراب القرآن ٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٩/٢، والمحرر الوجيز ٤٢٥/٩، والتبيان ٨٦٥/٢.

وفي المحتسب ٣٧/٢ أنه يجوز أن يكون التقدير: يُتلَى عليك ذكْرُ رحمة ربك عبدَه زكريا .

(٣) التبيان ٨٦٥/٢ .

(٤) وهي قراءة يحيى بن يَعْمَر والكلبي، وروايةٌ عن ابن عامر ، وقد سبق تخريج القراءة في الصفحة: ٤٠٨ .

(٥) انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ٨٣، والمحتسب ٣٧/٢، والكشاف ٤٠٤/٢، والمحرر الوجيز ٤٢٥/٩، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٦) زيادة يستلزمها السياق. وانظر: المحرر الوجيز ٤٢٥/٩ .

ربِّكَ»: منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ؛ أي: ذَكَّر القرآنُ برحمة ربِّكَ .

القراءة الرابعة: لابن يَعْمَر[١] «ذكِّرْ» فعلُ أمرٍ من التذكير، و«رحمةَ» منصوبٌ به، و«عبدَه» منصوبٌ بالرحمة؛ أي: ذَكِّرْهُ رحمةَ الله عَبدَه .

القراءة الخامسة: للكلبي[٢] «ذَكَرَ» فعلٌ ماضٍ بالتخفيف، و «عبدُه» بالرفع، فيكونُ «عبدُه»: فاعلاً بـ«ذَكَرَ» و«رحمةَ»: مفعولاً به .

وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةُ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليِّ بنِ الفخَّارِ[٣]، عُرِفَ بالبِيري - رحمه الله تعالى - أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني / على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني أبدأ[٤] بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ [١٤١/أ]

---

(١) في الأصل «لأبي يعمَر» . وهو أبو إسحاق يحيى بن يعمَر العدواني البصري، كان فصيحاً مفوهاً عالماً، سمع من ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضيَ الله عنهم، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود، وقرأ عليه عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء. ولي قضاء خراسان لقتيبة بن مسلم. توفي قبل سنة تسعين للهجرة. أخباره في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٨/٧، والجرح والتعديل ١٩٦/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٧/١ .
وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٨٣، والكشاف ٤٠٤/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٢) هو محمد بن السائب الكلبي، نسَّابةٌ راويةٌ، عالمٌ بالتفسير والأخبار وأيام العرب، من أهل الكوفة، صنف كتاباً في تفسير القرآن، وهو ضعيف الحديث. توفي سنة ١٤٦ هـ بالكوفة.
أخباره في: الفهرست ١٣٩، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٠٩/٤ .
وجاءت الرواية في مختصر الشواذ ص: ٨٣ «ذِكْر» وهو خطأ، وانظر: التبيان ٨٦٥/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٣) الخَولاني، عالمٌ نحويٌّ، كان فاضلاً تقياً متعبداً، وكانت له مشاركة في غير العربية من قراءة وفقهٍ وعروض وتفسير، قرأ على أبي إسحاق الغافقي ولازمه وانتفع به وبغيره، ، وأخذ عن لسان الدين بن الخطيب والشاطبي وغيرهما. توفي سنة ٧٥٤ هـ. أخباره في: الإحاطة ٣٥/٣، والدرر الكامنة ٥٧/٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١، ونفح الطيب ٣٥٥/٥ .

(٤) في الأصل : «نبدأ» .

بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه[1] زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ﴾[2] معطوفاً على هذا المقَدَّرِ[3]، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّهَا متَناسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزيدُ الكلامَ حُسْناً وارتباطاً .

٥ وَلْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قوله: « **وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ** » فيه نصٌّ على أن المصدرَ له عَمَلٌ، خِلافٌ لمن قال: إنَّ المصدرَ لا يَعمَلُ أبداً، وهو خِلافٌ لا يُعْتَدُّ به، إلا أن عملَه بشروط قد تقدَّمت. والألفُ واللام في قوله: «المصدر» للعهد أي:المصدرُ المعهودُ عملُه، وهو الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة .

وقولُه: «**مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعْلِ** » فيه تنبيهٌ على أن المصدرَ لا يعملُ إلا إذا كان مقدراً بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ تقديرُه بذلك لم يعملْ، فتقولُ: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، فالمصدرُ هنا عاملٌ؛ لأنه مقدَّرٌ بأن والفعل فتقول في تقديره: أعجبني أن ضرَبَ زيدٌ عمراً، وقد تقدَّمَ ما ذكرَه ابنُ مالك من أن تقديرَه بـ«أن والفعل» أمرٌ أكثريٌّ، وقد يخلو عن ذلك، والصَّحيحُ أنه لا بدَّ من التقدير بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ التقديرُ كقولك: ضربتُ ضَرْباً لم يَعمَلْ، وقد تقدَّمَ أنَّ الحرفَ الذي يُقدَّرُ مع الفعل ليس مختصاً بأن، بل يكونُ بغيرها كما تقدم، وقد تقدَّمَت مُثُلُ ذلك.

وقوله: «**مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا**» تعرَّض هاهنا لتقسيم المصدر العاملِ، وقسَّمَه ثلاثةَ أقسام: نكرةٌ وهو الذي بدأ به، فَفُهِمَ منه أنه أصلٌ في العمل، وقد تقدم الكلام في

---

(١) في الأصل: « عبد » .

(٢) سورة مريم: من الآية: ١٦، وفي الأصل: « واذكر مريمَ » وهو خطأ .

(٣) في الأصل: « المقدار » .

ذلك، فتقول: أعجبني / ضرْبٌ زيدٌ عمراً، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الأحكام. [١٤١/ب] وقوله:

«كَسَرَّني ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرَا»

تمثيلٌ لإعمال المصدر المنكَّرِ، فـ«سعيدٌ» فاعلٌ بـ«ضَرْب» و «عَمراً» مفعولٌ به، فيتعيَّنُ هنا تنوينُ «ضَرْب»؛ لأنَّ مرادَه تمثيلُ النكرةِ، ولا تكونُ إلا منونةً. وقوله:

«وَسَاءَني إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا»

نبَّهَ بهذا المثال على القسم الثاني من المصدر وهو المضاف، فـ«عمرو» مضافٌ إليه وهو فاعلٌ في المعنى و «بكراً» مفعولٌ به، وقدَّم المثالَ قبلَ التَّنصيص على قسمِ المضاف. وقوله:

«يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ»

نبَّهَ على أن المصدرَ يُضافُ إلى مفعوله كما يضافُ اسمُ الفاعل إلى مفعوله، فكما تقول: أعجبني راكبُ الفرس، تقول: أعجبني ركوبُ الفرس، وقد تقدَّمَتْ مُثُل هذا النوعِ، وأن إضافة المصدر إلى المفعول إن كانت بحضرة الفاعل ففيه خلافٌ، وعلى الجواز فهي قليلةٌ بالنسبة إلى كثرة إضافتِهِ إلى الفاعل بحضرة المفعول. وقوله:

«وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ»

نبَّهَ على أن المصدرَ يُضافُ إلى الفاعل وهو الكثير، كقولك: يعجبني أكلُ زَيدٍ الخبزَ، و«قد» هنا للتحقيق لا للتقليل. وقوله:

«وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا»

البيت، هذا هو القسمُ الثالث وهو المعرَّفُ بالألف واللام، ومثَّله بقوله: «الضَّرْب مِسْمَعَا»، فـ«مِسْمَع» اسم رجل، وهو مفعولٌ بـ«الضرب» وهو مصدرٌ معرف بالألف واللام، وهذا المثالُ قطعةٌ من بيتٍ أنشده سيبويهِ وهو:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقد تقدَّم[1] الكلامُ على هذا البيت وتأويلِهِ، ثمَّ ذَكَرَ أن عملَ هذا القسمِ ضعيفٌ،

/ وهو المرادُ بقوله: «**فَقَالُوا ضَعُفَا**» يعني أن قوماً من النَّحْوِيِّين ضعَّفوا عملَ المصدر [١٤٢/أ] بالألف واللام، ولا يُحمَلُ كلامُهُ على أن جميعَ النَّحْوِيِّين ضعَّفوه، فقد تقدم ما في ذلك من الخلاف إذا دخلت. والفاء في قوله: «**فقالوا**» في جواب الشرط الذي هو «إنْ» في أول البيت، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الألفَ واللامَ في المصدر هي[2] للتعريف، وقيل: هي زائدةٌ. والله أعلَمُ.

* * *

(١) صفحة: ٤٢٧ .

(٢) في الأصل: « فهي » .

[باب عمل اسم الفعل]

٦٢٣ ـ وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَعَدَّى نَحْـو: رُوَيْـدَ وَهَلُـمَّ سُـعْدَى

٦٢٤ ـ وَهَاءِ خُذْ وَبَلْهَ دَعْ وَحَيَّهَلْ كَذَا فَعَالِ إنْ تَعَدَّى فِي العَمَلْ[1]

٦٢٥ ـ فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَـرَاكِهَا مِـن إِبِـلٍ تَرَاكِهَـا

٦٢٦ ـ مَنَاعِهَـا مِـنْ إِبِـلٍ مَنَاعِهَـا وَقِيـلَ: يُحْتَـاجُ إِلَـى سَـمَاعِهَا

٦٢٧ ـ وَقِيـلَ: بَـلْ يُبْنَى عَلَى فَعَـالِ كُـلُّ ثُلاَثِـيٍّ مِـنَ الأَفْعَـالِ

لما تكلَّمَ في المصدر أخَذَ يتكلَّمُ في اسم الفِعل، والكلامُ على هـذه الأبيـاتِ في مسائِلَ:

المسألة الأولى: في حدِّ اسم الفعل، وفي حقيقة تسميته الفعل، وفي سببها:

فأمَّا حدُّه: فقال ابنُ مالك[2] فيـه: أسماءُ الأفعـال ألفـاظٌ تَقُـومُ مَقامَهـا، غـيرَ متصرِّفَةٍ تَصَرُّفَهَا ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ.

فقولُه: «ألفاظٌ» جنسٌ، وهو جنسٌ بعيدٌ؛ لأنه يدخُلُ تحتَه المفيـدُ وغـيرُ المفيـد. وأقربُ من ذلك: «كلماتٌ»؛ لأنه لا يدخُلُ تحتَه إلا المفيدُ[3]. وقولُه: «تقومُ مَقامَهـا»

---

(١) في متن ألفية ابن معط طبعة أوروبا جاء هذا البيت برواية:

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرا وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

وهي التي ذكرها المصنف رحمه الله لما فسَّرَ ألفاظ أبيات الألفية في نهاية الباب ـ كعادته ـ.

(٢) التسهيل: ٢١٠. وهذا الباب من الأبـواب التي لم يشرحها ابنُ مـالك رحمه الله في كتابه «شرح التسهيل»، ولم يشرحها أيضاً ابنُه بدر الدين في تكملته شرحَ أبيه.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٥، والهمع ٥/١١٩.

أي: مَقَامَ الأفعالِ فتعمَلُ عَمَلَهَا. وقولُه: «غيرَ متصرِّفَةٍ تصرُّفَهَا» أي: تصرُّفَ الأفعال؛ أي: إنَّ أبنيَتَهَا لا تختلفُ باختلاف الزمان كالفعل. وقولُه: «ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ»؛ أي: لا تُستَعمَلُ مبتدأً ولا فاعلاً كما يُستعمَلُ الاسمُ، فأمَّا قولُ زُهَيرٍ:

/وَلأَنتَ أشْجَعُ من أُسَامَةَ إذ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[1] [١٣٢/ب]

وقولُ الآخَرُ:

فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أوَّلَ نَازِلٍ وَعَلاَمَ أَرْكَبُهَا إِذَا لم أَنْزِلِ[2]

فظاهر الأول أن «نزال» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه، وظاهرُ الثاني أنه مفعولٌ به، وخُرِّج على أنه من قَبيل الإسناد اللفظيِّ، وهو مشتَرَكٌ بين الاسم والفعل والحرف،

---

(١) هذا البيت ملفقٌ من بيتَين، أولهما بيت زُهير بن أبي سُلمى:

وَلَنِعمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعِيَت نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وثانيهما للمسيب بن علَس في ديوانه: ٣٥١ (الصبح المنير)، وفي شعره: ٦١٢ (ديوان بني بكر في الجاهلية)، وهو:

وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِن أُسَامَةَ إذ يَقَعُ الصُّراخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وقد نبَّهَ البغداديُّ في الخزانة ٣١٩/٦ على ذلك، وذَكَرَ أن الجوهريَّ هو الذي لفَّقَ بينهما. والحقُّ أنه مسبوق بذلك، فالبيت (ملفَّقاً) ورد في إصلاح المنطق: ٣٣٦، وانظر تهذيبه ٧٠٤. والبيت بهذه الرواية الملفقة يُنسب إلى أوس بن حجر أيضاً، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٣٩.

والشاهد في: الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، والأصول ١٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤.

(٢) من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضبيِّ، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الإسلام وأسلم، وهو من شعراء مضرَ المعدودين في الجاهلية والإسلام. والبيت في ديوانه ص: ٢٦٩ (ضمن شعراء إسلاميون). وانظر: الحماسة ٦٨/١، وشرحها للمرزوقي ٦٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٥٣٦/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، والمساعد ٦٣٩/٢.

تقول: أعجَبَني زَيدٌ، وأعجَبَني قام، وأعجَبَني مِن، واستحسَنْتُ زيداً، واستحسَنْتُ قامَ، واستحسَنْتُ مِن؛ أي: لَفْظُ هذه الكلمات، وذلك بأن يكونَ كاتِبٌ قد كتَبَهَا فأَحْسَنَ كَتْبَهَا .

وقد حدَّه أيضاً في «الشافية الكافية»[1] بما معناه: أنه النائب عن الفعل غير معمول ولا فضلة.

فقوله: «النائبُ عن الفعل» جنسٌ يدخُلُ تحتَه كلُّ اسم عَمِلَ عَمَلَ الفعل، وكلُّ حرف عَمِلَ عَمَلَ الفعل كـ«إنَّ» وأخواتِها. وقوله: «غيرُ معمول» يخرُجُ به كلُّ اسمٍ عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه معمولٌ، وهذا الفصلُ جارٍ على مذهبِهِ؛ لأنه يرى أن اسمَ الفعل لا موضعَ له من الإعراب، وسيأتي ما فيه من الخلاف. وقوله: «ولا فضلة» يخرُجُ به كلُّ حرف عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه وإن كان غيرَ معمولٍ إلا أنه فضلةٌ، بخلاف اسم الفعل، فإنه غيرُ فضلة، فخَلُصَ الحدُّ لاسم الفعل على مذهبه؛ لأنه نائبٌ عن الفعل وهو غيرُ فضلةٍ ولا معمولٍ .

وأما حقيقةُ التسمية: فهي أنَّ العرَبَ جاءت لبعض الأسماء فجعلَتْهَا أعلاماً على بعض الأفعال توسِعةً في الكلام ومجالاً في ميدان النظام. وعَلَميَّةُ هذه الأسماءِ عَلَميَّةُ شَخْصٍ[2]، فـ«هيهاتَ» مثلاً عَلَمٌ على «بَعُدَ» من قولك: هيهَاتَ زيدٌ، قيلَ: ولذلك جاءَ فيها المنقولُ نحو: / عندَك، والمرتجلُ نحو: مَهٍ، والمشتَقُّ نحو: نَزَالِ، [١٤٣/أ] والجامِدُ نحو: هيهاتَ كما في عَلَمِ الشخص .

---

(١) المشهور أنها الكافية الشافية. قال في تعريف اسم الفعل:

نَائِبُ فِعلٍ غَيرُ مَعمُولٍ ولا فَضْلَةٍ اسمُ الفِعلِ والمُجدِي افْعَلا

انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) انظر: الهمع ١٢١/٥ .

وقيل[١]: يمكنُ أن يكونَ من قبيل علَم الجنس، فيكونُ موضوعاً للحقيقة المعقولةِ في الذهن، وجازَ إطلاقُهَا على الأفراد الخارجيَّة؛ لوجود تلك الحقيقةِ فيها، فـ«هيهاتَ» وُضعَ لجنسِ البعْد المتصوَّر في الذهن، وينطلقُ على كل بُعْدٍ في الخارجِ لكون حقيقةِ البعْد موجودةً فيه، وبهذا القول قال ابنُ خَرُوف[٢].

وعلى القول بأنَّ العلَمِيَّةَ شخصيَّةٌ، اختلفوا في المسمَّى، فقيل[٣]: المسمَّى لفظ الفعل، فإذا قلتَ: نزالِ فمسمَّاهُ لفظُ «انزل» من غير دلالة على المعنى، و«انزِلْ» هو الذي يدلُّ على الأمر بالنزول لا «نَزَال». وردَّه ابنُ عصفور[٤]: بأنه يلزم منه أن اسم الفعل لا يكون اسماً للفعل[٥]، وإنما هو للفظ الفعل، فتكون التسميةُ على حذف مضاف، ولو كان كذلك لذُكِرَ هذا المضافُ، لأنَّ الموضعَ موضعُ تعليمٍ، وفي كونه لم يُذكَرْ دليلٌ على أنه غيرُ مُرَادٍ.

وقيلَ[٦]: المسمَّى معنى الفعل، فـ«نَزالِ» علَمٌ على النزول الذي يدلُّ عليه «انزِل» فيدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، ورُدَّ: بما رُدَّ به الأوَّلُ من لزوم كون التسمية على حذف مضافٍ؛ أي: اسمُ معنى الفعل.

وقيل[٧]: المسمى الفعل والفاعل.

وقيل[٨]: المسمى الفعل مع معناه فـ«نزال» علَمٌ للفظ «انزل» ولمعناه من الأمر

---

(١) شرح المفصل ٤/٢٩، والهمع ٥/١٢٢.

(٢) لم أقف علي هذا القول.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٩٧، والهمع ٥/١٢١.

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢١ ـ مخطوط).

(٥) في الأصل: «اسم الفعل» ولعل ما ذكرته الصواب.

(٦) قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي. انظر: الكتاب ١/٢٤١-٢٤٥، والإيضاح ١٨٩، وارتشاف الضرب ٣/١٩٧، والتذييل والتكميل ٥/١٦.

(٧) التذييل والتكميل ٥/١٦.

(٨) وهذا قول ابن العلج في البسيط نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/١٥-١٦، وانظر: الهمع ٥/١٢١.

بالنزول، وهذا أيضاً يدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وهذا هو الصحيحُ عندهم، هذا على من يقولُ: إنها معارفُ[1].

وقد قيل: إنها على ثلاثةِ أقسامٍ: نكرةٌ لا غيرُ نحو: واهاً، ومعرفةٌ لا غيرُ نحو: نزالِ، وما فيه / الوجهان نحو: إيه وصه[2]. [١٤٣/ب]

وأما سببُ التسمية: فلوجهَين: لفظيٌّ ومعنويٌّ[3]؛ أما من جهة اللفظ، فإن اسمَ الفعل أخصرُ من الفعل فإنه على لفظ واحد في الإفراد والتثنية والجمع، بخلاف الفعل فإنه تلحقُهُ علامةُ التثنية والجمع، وأما من جهة المعنى فإن اسمَ الفعل يُعطي التأكيدَ، والفعلُ لا يُعطيه، فإذا قلتَ: انزِلْ فمعناه: طلَبُ النزول من غير إشعارٍ بتأكيد الطلَب، وإذا قلتَ: نزالِ فمعناه: طلَبُ النزول على جهة التأكيد.

المسألة الثانية: في حقيقة أسماء الأفعال، وأحكامها:

أما حقيقتُهَا: فاختلف النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: للبصريين[4] أنها أسماءٌ، واستدلوا على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلة كثيرة مباينَةٍ لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ، والبنائيَّ كـ« صه »، والمركَّبَ كـ« عندك »، والمصغَّرَ كـ« رويد »، والمثنى كـ« شتَّان »، والمجموعَ كـ« هيهات »، وأنها تنوَّنُ للفرق بين المعرفة والنكرة نحو: صهٍ، وأن الألفَ واللام تدخل على بعضها قالوا: النجاءَكَ بمعنى: انْجُ[5]، وأن نحو: نَزَالِ إذا سُمِّيَ به أُعرِبَ عند بني تميم، ولو كان فعلاً لم يُعرَبْ، بل يُحكى؛ لأن فيه

---

(١) وهو قولُ ابنِ طاهر في طرره، والظاهرُ من كلام ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل ٣٠/٥، والمساعد ٦٥٨/٢، والهمع ١٢١/٥.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣.

(٣) فصل ابنُ جني القولَ في ذلك في كتابه الخصائص ٤٦/٣-٤٧، وانظر: شرح المفصل ٢٥/٤.

(٤) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١.

(٥) انظر الكتاب ٢٤٤/١ - ٢٤٥.

ضميراً، والفعلُ إذا سُمِّيَ به وفيه ضميرٌ يُحكى عندَ جميع العرب، وهذا القولُ هو الصحيحُ[١].

القول الثاني: للكوفيين[٢] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

والجوابُ: أن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّيَاتها.

القول الثالث: لبعض البصريين[٣] أنها أفعالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء، [١٤٤/أ] وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء، وهذا القولُ أراد به قائلُه الجمْعَ بين قول البصريين والكوفيين[٤].

القول الرابع: لأبي القاسم بنِ القاسم[٥] من نحاة الأندلس أنها ليست من

---

(١) قال ابنُ يعيش: « فإن قيل: فهلاَّ كان إعرابُ بني تميمٍ من ذلك في التسمية ما لم يكن آخرُه راءً نحو: نزالِ ودراكِ دليلاً على أنه فعلٌ ؟ قيلَ: لا يدلُّ ذلك على كونه فعلاً؛ لأنهم أجروا ذلك مُجرى أين وكيف وكم إذا سُمي به » شرح المفصل ٤/٢٨ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٩٧ . وفي شرح الألفية لابن القواس ٢/١٠١٥: « وقيل: إنها ليست أسماءً صريحةً؛ لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعالاً لعدم تصرفها » .

(٤) قال أبو حيان: « وهو في الحقيقة راجعٌ إلى قول الكوفيين » التذييل والتكميل ٥/١٥ .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجزيري الخَضراوي، القاضي النحوي، كان متفنناً في المعارف، مقرئاً مجوداً، نحوياً ماهراً فقيهاً حافظاً، وكان ممَّن رُحِلَ إلى سبتة، وأُخذَ عنه كتاب سيبويه وغيره. توفي سنة ٦٠٨ هـ. أخباره في: بغية الوعاة ٢/٨٤ .
وقد أخطأ الرعيني رحمه الله في نسبة هذا القول إلى أبي القاسم الخَضراوي، والحقُّ أنه لأحمد ابن صابر أبي جعفر القيسي. وهذا القولُ منسوب إليه في الهمع ٥/١٢١. وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٩٧ دون نسبة.
أما أبو القاسم الخَضراوي فله رأيٌ آخرُ في أسماء الأفعال نص عليه أبو حيان في ارتشاف

=

أقسامِ الكلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّةِ ولا الفعليَّةِ ولا الحرفيَّةِ . قلتُ: وهذا عند قائله يُسمَّى بالخالفة؛ لكونه لا يُدرَى من أي قسمٍ هو من أقسام الكلم، يُقالُ في الرجل المجهول: لا أدري أيُّ خالفة هو؛ أي: أيُّ الناس هوَ[1] . و«خالِفَة» هنا غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلميَّةِ، كأنه علَمٌ على معنى الخلاف .

وأما أحكامها: فلها أحكامٌ:

الأول: أنها تجري في التعدي واللزوم مَجرى أفعالها، فإن كان مُسمَّاها متعدياً كانت هي متعديةً، وإن كان لازماً كانت لازمةً، تقول في المتعدي: رويدَ زيداً، بنصْبِ «زيد» على المفعولية؛ لأن «رويدَ» اسمٌ لـ«أَمْهِلْ» و«أَمْهِلْ» متعدٍّ، تقول: أَمْهِلْ زيداً، وتقولُ في اللازم: صَهْ، فلا تنصِبُ؛ لأنه اسمٌ لـ«اسكت» ، وهو لازم، وقد تأتي بخلاف ذلك، قالوا: آمين، ولم ينصبوا به المفعول به، مع أن فعلَه «استجب» ، وهو متعدٍّ، يُقالُ: استجِبْ لنا دعاءَنا .

الحكم الثاني: أنها إن كانت بمعنى الأمر ففاعلُها مستترٌ لا غيرُ، فإذا قلتَ: صَهْ، ففيه ضميرٌ فاعلٌ لا يظهرُ، التقدير: صَهْ أنت، دليلُه: تأكيدُه والعطفُ عليه، تقول: صَه أنت وزيدٌ، فـ«زيدٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «صه» ، و«أنت» الملفوظُ به تأكيدٌ له، فإن كان بمعنى الخبر فيجوزُ إضمارُ فاعلِهِ وإظهارُه كما جاز في مسمَّاه، فكما تقول: بَعُدَ زيدٌ ، وزيدٌ بَعُدَ، تقول: هيهاتَ زيدٌ، وزيدٌ هيهات، فمن الأوَّلِ قولُ الشَّاعر :

الضرب ١٩٧/٣، والتذييل والتكميل ١٥/٥، وهذا الرأي لا يخرُجُ عن القسمة المعروفة للكلام .

وأبو جعفر هذا كان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط، على مذهب أهل الظاهر، وعنه أخذ أبو جعفر بن الزبير شيخُ أبي حيان. أخباره في: بغية الوعاة ٣١١/١، ونفح الطيب ٦٥٥/٢.

(١) الصحاح (خلف). وكُتب في حاشية الأصل: « وحكى صاحب الصحاح: وما أدري أيُّ الطِّبْنِ هو؛ أيْ: أيُّ الناس هو » . والنص في الصحاح (طبن) .

/فَهَيهَاتَ هَيهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيهَاتَ خِـلٌّ بِالعَقِيقِ أُوَاصِلُهْ[1] [١٤٤/ب]

فـ«العقيق» و«خِلٌّ» فاعلان بـ«هيهات».

ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿ هَيهَاتَ هَيهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[2] فالفاعل في «هيهات» ضميرٌ يعود على الخروج[3] على أحد الأقوال، ولم يُسمع في أسماء الأفعال التي جاءت بمعنى الخبر النصبُ؛ لأنه ما سُمِّي منها إلا غيرُ المتعدِّي.

الحكم الثالث: لا تعمل إلا ظاهرةً ولا تعملُ مضمَرةً؛ لأنها ضعيفةٌ في العمل، فلا يُقَالُ: زيداً على تقدير: رويدَ زيداً، وظاهرُ كلام ابن مالك[4] أنه يجوزُ أن تعملَ مضمَرةً، ونسبَهُ إلى سيبويهِ؛ لأن سيبويهِ قال[5] في قولك: (زيداً فاقتلْهُ): «وإن شئتَ نصبتَه بـ«عليك» كأنك قلتَ: عليك زيداً»، فهذا من سيبويهِ تجويزٌ لإضمار أسماء الأفعال، قال الشيخُ أبوحيَّان[6] ـ رحمه الله ـ: «وكلامُ سيبويهِ متأوَّلٌ على أنه تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعراب»، قال: «وإنما يُريدُ: وإن شئتَ نصبتَه على فعلٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلام، كأنه قال: الزَمْ زيداً».

الحكم الرابع: أن فاعلَها مستترٌ لا يظهر في تثنيةٍ ولا جمعٍ، تقول: صهٍ للواحد

---

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه: ٢/٩٦٥، والرواية فيه:

فَأَيهَاتَ أَيهَاتَ العَقِيقُ ومَن بِهِ وَأَيهَاتَ وَصْلٌ بالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٥، والمسائل الحلبيات ٢٤١، والإيضاح ١٩١، وإيضاح شواهده ١/١٩٢، والخصائص ٣/٤٢، وشرح المفصل ٤/٣٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٧، والمساعد ٢/٦٤٠.

(٢) سورة المؤمنون: الآية: ٣٦.

(٣) في قوله تعالى في الآية ٣٥: ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذَا مِتُّم وَكُنتُم تُرَاباً وعِظَاماً أَنَّكُم مُخرَجُون﴾.

(٤) قال في التسهيل: ٢١٠: «وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى».

(٥) الكتاب ١/١٣٨. وانظر معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣.

(٦) التذييل والتكميل ٥/١٦، وارتشاف الضرب ٣/٢١٥.

وللاثنين والثلاثة، بخلاف مسمَّاه، فإنه يظهر مع التثنية والجمْع، تقولُ للواحد: اسكُتْ، وللاثنين: اسكُتَا، وللجميع: اسكُتُوا .

الحكم الخامس: أكثرُ ما تجيءُ مُرَاداً بها الأمرُ نحو: «صَه» بمعنى اسكُتْ، و«مَه» بمعنى اكفُفْ، وقد تأتي بمعنى الخبر فتكون بمعنى المضارع نحو: «أفٌ» معناه: أتضجَّرُ، وبمعنى الماضي نحو: «هيهاتَ» معناه: بَعُدَ، ومجيئُهُ بمعنى المضارع أكثرُ من الماضي.

ولا يُوجَدُ اسمُ فِعلٍ مُسمَّاه فعلٌ مُضَارعٌ مجزومٌ بـ«لا»، فلا يُقالُ: نزالِ/ [١٤٥/أ] بمعنى: لا تنزل، ولا: حذارِ بمعنى: لا تحذر. قاله ابنُ عصفور[١]، وعلَّله السِّيرافيُّ[٢] بأنه يؤدي إلى جعل الاسم الواحد مكان الحرف والفعل معاً، وهما جنسان مختلفان لا يجتمعان؛ لتناقض أحكامهما .

وأما قولُ أبي عليٍّ في «الإيضاح[٣]»: «وأكثرُ ما تُستعمَلُ في الأمر والنهي» فلا يُريدُ به النهيَ المصطَلَحَ عليه، بل يُريدُ به الأمرَ الذي يُرادُ به التحذيرُ نحو: حَذَارِ من كذا، وأرادَ «بالأمر» الذي لا يُراد به تحذيرٌ نحو: نَزَالِ .

وعلَّلُوا كثرةَ مجيئِهَا في الأمر دون الخبر[٤]، بأن العربَ إنما كثُرَ تصرُّفُهَا في أفعال الأمر بالحذف وغيره، وقلَّ ذلك في أفعال الخبر، فلذلك كثُرَ اسمُ الفعل في الأمر دون الخبر .

الحكم السادس: قد تأتي أسماءُ الأفعال بمعنى النفي أو النهي أو الاستفهام أو

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٢١ ـ مخطوط) قال: «ولا يجوز في شيء من النهي، وذلك أن النهي لا يكون إلا بلا، وهذه المنصوبات معنا على إضمار فعلٍ، فلا يجوز أن تضمر (لا) مع الفعل جميعاً» .

(٢) لم أقف على التعليل بنصه في مظانه من شرح الكتاب، وانظر منه: ٥١/٢ مخطوط .

(٣) الإيضاح ص: ١٨٩ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢٩/٤ .

التعجب استحساناً أو تندماً أو للاستعظام. فمثالُ ما فيه معنى النفيُ قولُهم: هَمْهَامْ، معناه: فَنِيَ، وقيلَ: لم يبقَ شيءٌ[1]. قال الشَّاعرُ:

مَا كَانَ إلاَّ كاصْطِفَافِ الأَقْدَامْ

حَتَّى أَتَيناهُمْ فَقَالُوا هَمْهَامْ[2]

أي: لم يبقَ شيءٌ، وقد يأتي ومعه النفيُ صريحاً، قالوا: لا لعاً؛ أي: لا أَقَالَهُ الله[3].

ومثال النهي قولك: وَرَاءكَ بمعنى تأخَّرْ.

فإن قلتَ: فقد تقدَّمَ أن أسماءَ الأفعال لا تأتي بمعنى النهي ؟

فالجوابُ: أنها لا تأتي بمعنى النهي المصطلحِ عليه، وأما أن يكونَ معناه النهيَ من غير لا والفعل، فذلك جائزٌ كما تقدَّمَ.

ومثالُ معنى الاستفهام قولُكَ للرجل: مَهْيَمْ؟معناه: أَحَدَثَ لكَ شيءٌ؟ومنه في الحديث أن النبي ﷺ رأى على عبدالرحمن بنِ عوفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فقال: «مَهْيَمْ»؟ أي: ما حَدَثَ / لك؟ فقال: تزوَّجْتُ يا رسولَ الله[4]. [١٤٥/ب]

---

(١) حكى اللحياني عن الكسائي أنه سمع أعرابياً من بني عامر يقول: إذا قيلَ لنا: أبقي عندكم شيءٌ؟ قلنا: همهام همهام ؛ أي: لم يبقَ شيءٌ» المحكم ٨١/٤، والمساعد ٦٤١/٢ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وهو في: المحكم ٨١/٤، والتذييل والتكميل ٢١/٥ عن ابن كيسان في تصريفه، والخزانة ٣٠٨/٦ .

(٣) انظر:المحكم ٢٦٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والهمع ١٢٣/٥. واستشهد أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧/٥ على (لا لعاً) بقول ابن دريد في مقصورته:

فَإِن عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولاَ: لاَ لَعَا

وانظر شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص: ٢٠٠ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب البيوع) برقم: (١٩٠٨)، و(في كتاب المناقب) برقم: (٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٦٤٤)، و(في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٨٤)، و(في كتاب الدعوات) برقم: (٥٩٠٧). وتكملة الحديث: « ... قال: ما سُقْتَ إليها؟ قال: نواةً من ذَهَبٍ أو وَزْنَ

=

ومثالُ معنى التعجب استحساناً قولُ الراجز:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ

كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيهِ الـزَّرَنَبُ[1]

فـ«وا» اسم فعل لـ«أتعَجَّبُ» والتعَجُّبُ هنا على جهة الاستحسان، يُعرَفُ ذلك من السياق.

ومثالُ التعَجُّبِ تندُّماً قولُ الآخَرِ:

سَـــــالَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي قَـــلَّ مَالِي قَـدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[2]

فـ«وَي» اسمُ فعلٍ لـ«أتعجَّبُ» ودخلَـهُ التندُّمُ، والبيتـان مـن الخفيـف، ووزنُـهُ: فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من «يُحبَب»، وسهَّلَ همزةَ «سألَتاني»[3].

نَواةٍ من ذَهَب، قال: أَوْلِمْ ولو بِشَاةٍ». وانظر: المجمـوع المغيـث للمديـني ٢٤٦/٣، وإعـراب الحديث للعكبري ص: ١٢٤، والنهاية لابن الأثير ٣٧٨/٤.

(١) البيتان لراجزٍ من بني تميم، ويُروى بعدهما:

أَو زَنْجَبِيلٍ فَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

والشـاهد في: شـرح الكافيـة الشـافية ١٣٨٦/٣، وارتشـاف الضـرب ٢٠٠/٣، والمسـاعد ٦٤٢/٢، والمغني ٤٨٣، وشـرح أبياتـه ١٤٣/٦، والهمـع ١٢٤/٥. والزَّرْنَـبُ: نبـتٌ طيـبُ الرائحة. راجع النبات للدينوري: ٢٢١. ويُروى: يا بأبي ... ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٢) من الخفيف، واختلف في نسبتهما، فقد نُسبا إلى زيد بن عمرو بـن نُفيـل القرشي، وإلى ابنـه سعيد، وكذلـك نُسـبا إلى نُبيـه بـن الحجـاج السـهمي. انظـر: الكتـاب ١٥٥/٢، ٥٥٥/٣، والأصول ٢٥٢/١، ٤٧٠/٣، وشـرح المفصـل ٧٦/٤، وشـرح الكافيـة الشـافية ١٣٨٦/٣، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٤٠٤/٦.

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٨٤/٢ مطبوع: «فإن هذا ليس من تخفيف الهمز، وذلـك أن من العرب من يقولُ: سَلْتُهُ أَسَالُهُ، وهما يتساولان، فلا يهمز، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة» إلا أن كلام سيبويه - رحمه الله - يُفيـدُ أن الألـف في «سَـالَتَاني» هـي مـن تخفيف الهمزة، قال: لأن الشاعرَ ليس من لغته سَلْتُ ولا يَسَالُ. الكتاب ٥٥٤/٣-٥٥٥.

ومثالُ الاستعظام قولُك عند أمرٍ تستعظِمُهُ: بَخٍ . جاء في حديث أبي طلحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه لما ذَكَرَ للنبي ﷺ عن صدَقَتِهِ قال له ﷺ: « بَخٍ بَخٍ، ذلك مالٌ رَابِحٌ[1] ». فـ« بَخٍ» اسمُ فعل لـ« أتعجَّبُ» دخلَه معنى الاستعظام .

الحكم السابع: اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؛ فذهبَ الأخفشُ[2] أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك[3]، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينَوَريُّ[4] إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ[5].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب) ٣/٣٢٥ (فتح الباري)، وكذلك (في كتاب الوصايا، باب من تصدق إلى وكيله) ٥/٣٨٧، و(في كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء) ١٠/٧٤، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين) ٢/٦٩٣ (بشرح النووي) . وانظر: غريب الحديث للخطابي ١/٦٠٩ - ٦١٠، والنهاية ١/١٠٠ .

(٢) فتكون مبنية. وبهذا أخذ الرضيُّ وابنُ هشام الخَضراوي ونقله عن الجمهور. انظر: شرح الكافية ٢/٦٧، والملخص ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والتذييل والتكميل ٥/٣١، والمساعد ٢/٦٥٨ .

(٣) قال في التسهيل: ٢١٣: « وكلها مبني لشبه الحرف » .

(٤) لم أقف على نص سيبويه في ذلك. وفي الكافي قال ابن أبي الربيع: « وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أن موضعها نصبٌ، وإن لم يكن واضحاً » عن الملخص: ٣٤٨ هامش (١)، وانظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والمساعد ٢/٦٥٨ .
والدينوري هو: أحمد بن جعفر الدينوري النحوي، نزيل مصر، وهو ختن ثعلب، أصله من دينَوَر، قدم البصرة وأخذ عن المازني والمبرد كتاب سيبويه. من تصانيفه: « ضمائر القرآن » و « إصلاح المنطق » . توفي سنة ٢٨٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١/٦٨، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٩، والوافي بالوفيات ٦/٢٨٥ .

(٥) نقل عنه ابنُ جني في المحتسب ١/١٨٦ قوله: « ولو قلتَ عليكم كتابَ الله، لما كان لقولك: (عليكم) موضع من الإعراب أصلاً » وانظر: التذييل والتكميل ٥/٣١، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤ .

ثم القائلون بأن لها موضعاً من الإعراب اختلفوا فقيل: موضعُها رفعٌ بالابتداء[١]، والضميرُ الذي فيها فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، كما قالوا في: أقائمٌ الزيدان، لأنَّ المقصودَ منسوبٌ ومنسوبٌ إليه، وقد حصَلَ، لا يقالُ: الفاعلُ هنا مستترٌ، وفي / أقائمٌ الزيدان ظاهرٌ، فإنه لا فَرْقَ في الحكم بالجملة بين أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً [١٤٦/أ] أو مضمراً.

وقيل: موضعُها نصبٌ على المصدرية[٢]، فإذا قلتَ: رُوَيدَ زيداً، فكأنكَ قلتَ: أَرْوِدْ إرواداً زيداً، قيل: والأوَّلُ أظهَرُ؛ لأنها أسماءٌ مجرَّدةٌ عن العوامل اللفظية، فوَجَبَ أن يُحكَمَ عليها بالابتداء. والثاني ضعيفٌ؛ لأنها لو كانت منصوبةً نَصْبَ المصدرِ، لوجبَ أن يكون الفعلُ مقدراً معها، فتخرجُ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ كما في «سَقياً» و«رَعياً».

الحكمُ الثامن: في بنائها. وهي بهذا النظر قسمان: مرتَجَلٌ نحو: صَهْ ومَهْ، ومنقولٌ: نحو: دونك وعندك، فإن كانت مرتجلةً فهي مبنيةٌ؛ لأنها لم تُستَعمَلْ في غير اسم الفعل، وإن كانت منقولةً فاختلفوا؛ فقال ابنُ جنّي[٣]: هي مبنيةٌ، وبُنيت على الفتح؛ لأنها الحركةُ التي أُعرِبَت بها قبلَ أن تُجعَلَ اسمَ فعل، كما بنَوا اسمَ لا - في قولهم: لا رجلَ - على الحركة التي كانت له حالةَ الإعراب.

وقيل: إنها معربةٌ باقيةٌ على إعرابها من الظرفية.

وإذا قلنا بالبناء فقد اختلفوا في مُوجِبِه؛ فذهبَ ابنُ مالك[٤] أن سببَ البناء

---

(١) شرح الكافية ٦٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١/٥ عن ابن العلج، والمساعد ٦٥٨/٢ .

(٢) انظر: المصادر السابقة . قال أبو حيان: «ذهب سيبويه والمازني والدينوري إلى أن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعلٍ، وهو الصحيح» . التذييل والتكميل ٣٠/٥-٣١ .

(٣) الخصائص ٤٩/٣-٥١.

(٤) التسهيل: ٢١٣، وبه قال ابنُ هشام في أوضح المسالك ٩٤/٤ .

شبَهُهَا بالحروف من حيث إنها عاملةٌ غيرُ مَعمُولةٍ .

وذهب الفارسيُّ وابنُ جنّي[١] إلى أنها بُنيَت لأنها تضمَّنَت معنى لامِ الأمر؛ لأنَّ «نزال» واقعٌ موقِعَ «انزل»، والأصلُ في انزِلْ: لِتَنْزِلْ. **ورُدَّ**: بأنه ينكسِرُ بالأسماء الواقعةِ موقعَ الخبر نحو: هيهات .

وذهب قومٌ منهم الجزوليُّ إلى أنها بُنيت لوقوعها موقعَ المبني[٢]، **ورُدَّ**: بأنه ينكسرُ بما وقعَ موقِعَ المُعرَب نحو: أفٍّ، فإنه واقعٌ موقِعَ الفعل المضارع وهو «أتضجَّرُ» .

الحكم التاسع: اختلفوا في تقديم / معمولِ اسم الفعل عليه[٣]، فذهب [١٤٦/ب] البصريون[٤] أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رويد زيداً»: زيداً رُوَيد، ولا في «عليك زيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون - إلاّ الفراء[٥] - أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل، واحتجوا بظواهر منها قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيكُمْ ﴾[٦]

---

(١) الخصائص ٣/٥٠، والتذييل والتكميل ٥/٣١ . وهذا رأي الكوفيين، انظره في الإنصاف ٢/٥٣٤، ٥٤٠، ٥٤٩ .

(٢) نقله ابن الأنباري عن بعض البصريين. انظر الإنصاف ٢/٥٣٥، ٥٤٨. وقد رد هذا القول ابنُ جني في الخصائص ٢/٥٣٥. وانظر: التذييل والتكميل ٥/٣١ .

(٣) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، تنظر في: الإنصاف ١/٢٢٨، والتبيين ٣٧٣، وائتلاف النصرة ٣٤-٣٥ .

(٤) قال سيبويه: « واعلم أنه يقبح زيداً عليك، وزيداً حذرَكَ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبُحَ أن يجريَ ما ليس من الأمثلة مجراها » الكتاب ١/٢٥٢ . وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وشرح الكتاب ٢/٥٦ مخطوط، وإيضاح الشعر ٣٠ .

(٥) فإنه ذهب مذهب البصريين . انظر: معاني القرآن له ١/٢٦٠، والإنصاف ١/٢٢٨ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

فـ«كتابَ» منصوبٌ بـ«عليكم»، وكان الأصلُ: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزَمُوا، ثـمَّ قُدِّمَ. ومنها قولُ الشَّاعر:

يَا أَيُّهَا المَـايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[1]

فـ«دلوي» منصوبٌ بـ«دونك» والأصلُ: دونكَ دلوي؛ أي: خُذ، ثمَّ قُدِّمَ.

وتأوَّل البصريون ذلك؛ أمَّا الآيةُ الكريمـةُ فقيـل: «كتـاب الله» فيهـا منصـوبٌ على المصدر[2]؛ أي: كَتَبَ الله ذلك كتاباً عليكم، ويؤيِّدُه قراءةُ أبـي حَيْـوَةَ[3]: ﴿كَتَبَ اللهُ﴾ فعلاً ماضياً. وقيل: مفعولٌ بفعلٍ مضمَرٍ[4]؛ أي: التَزِمُوا.

---

(١) بيتان لراجز جاهليٍّ من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم، ونسبه القاضي الجرجـاني في الوسـاطة: ٢٧٥ إلى رؤبة، ولم أجده في طبعة ديوانه، وتبعه علـى هـذه النسـبة ابـنُ الشـجري في أماليـه ١٤٠/٣ . ونسبه بعضُهم إلى جارية من بني مازن. والحقيقـة أنهمـا ليسـا للجاريـة، بـل هـي متمثلة بهما، قال البغدادي: « وقد أنشـدتهما جاريـة مـن بـني مـازن، وضمـت إليهمـا بيتـين آخرين » .. وفي السيرة النبوية لابـن هشـام ٣١١/٣ أن جاريـةً مـن الأنصـار أقبلـت بدلوهـا فأنشدت الأبيات تخاطب ناجيةَ بن جندب الذي نزل في القليب يميحُ على النـاس في غـزوة الحديبية .

وانظـر الشـاهد في: معـاني القـرآن للفـراء ٢٦٠/١، ٣٢٣، والتبصـرة ٢٥٠/١، والإنصـاف ٢٢٨/١، وشرح المفصل ١١٧/١، والمقرب ١٥١، والخزانة ٢٠٠/٦ .

(٢) انظر: معاني القـرآن وإعرابـه ٣٦/٢، وإعـراب القـرآن ٤٤٥/١، وإعـراب القـراءات السـبع وعللها ١٣٢/١، والمحرر الوجيز ٧/٤، والبيان ٢٤٨/١، والتبيان ٣٤٦/١ .

(٣) شريح بن يزيد الحضرمي الحِمصي، أبو حيوة، مقرئ الشام، من الثقات، قرأ على الكسائي . أخباره في: الثقات ٣١٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٥٥/١٢، وغاية النهاية ٣٢٥/١.
وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٢٥، والمحتسب ١٨٥/١-١٨٦، والمحرر الوجـيز ٧/٤، والبحر المحيط ٢١٤/٣ .

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، وإعراب القرآن ٤٤٥/١، والإنصاف ٢٣٠/١، والتبيان ٣٤٦/١ .

وأمَّا البيتُ فقيل: «دلوي» مبتدأٌ و«دونك» الخبرُ[١]، وقيل: هو مفعولٌ بفعل محذوفٍ[٢]؛ أي: تناولْ دلوي، وقال ابنُ مالك[٣]: هو منصوبٌ بـ«دونك» آخرَ مقدَّماً عليه، وحُذِفَ لدلالة المنطوق عليه، وفيه عملُ اسمِ الفعل محذوفاً، وقد تقدَّمَ ما فيه[٤]. والمايحُ هنا بياء مثنّاةٍ من أسفل: الذي ينزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ، والماتِحُ بالمثنّاة من فوق: الذي يكونُ في رأس البئر ليأخذَ الدلوَ من الذي في أسفلِ البئر[٥].

الحكم العاشر: في الكاف اللاحقة لهذه الأسماء، ولا تخلو هذه الأسماءُ أن تكونَ منقولةً أو مرتجَلَةً؛ فإن كانت منقولةً نحو: عليكَ، فسيأتي[٦] حكمُ الكاف معها، حيث نتكلم على قوله:

«ومثلُهَا / من الظُّرُوفِ دونَكَا» [١٤٧/أ]

وإن كانت مرتجَلَةً، فلا تخلو أن تكونَ[٧] لاحقةً لنَفْسِ الاسمِ أو لا، فإن كانت لاحقةً لنَفْسِ الاسم، فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: أنها حرفُ خطابٍ[٨]، أُتيَ به لبيان الضميرِ الفاعل المستترِ في اسم الفعل؛ لأنه لا يَظهَرُ في تثنيةٍ ولا جمْعٍ فتقولُ: هاكَ وهاكِ وهاكُمَا وهاكُمْ وهاكنَّ.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، والإنصاف ٢٣٤/١، وشرح المفصل ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٩٥/٣. وفي الإنصاف ٢٣٤/١ - ٢٣٥: «وإنما هو منصوب بتقدير فعل كأنه قال: خذ دلوي دونك، و«دونك» مفسر لذلك الفعل المقدر».

(٤) انظر صفحة: ٤٥٣.

(٥) الصحاح (ميح)، والمحكم ٢٠٩/٣، ٣٤٩. وفي المثل: «هو أبصرُ من المائح باست الماتح».

(٦) انظر ما يأتي صفحة: ٥٣٣.

(٧) أي: الكاف.

(٨) قال سيبويه: «وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً» الكتاب ٢٤٥/١. وانظر: الأصول ١٤٤/١، والتذييل والتكميل ١٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢.

الثاني: هل تلحقُ على سبيل الجواز أو اللزوم، فقيل: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جاز لحَاقها نحو: رُوَيدَ يا هندُ، إذ معلومٌ أنَّ الخطابَ لهند، لا غير، فإن لم يُؤمَنْ اللَّبْسُ فلا بدَّ من الكاف[1] نحو أن تقولَ: رُوَيدَ، وليس ثمَّ ما يُشعِرُ بتعيين المخاطَب، وقيل: يَلزَمُ إذا كانت بدلاً من الهمزة، فإذا قلتَ: هاكَ والكافُ بدلٌ من الهمزة، لَزِمَت.

الثالث: الصحيح أنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً[2]، وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرْتَها في محل جرٍّ لم تُجَرَّ؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ[3]، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ.

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد[4]، وإن جَعَلْتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَرِه المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لَكَانَ «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ

---

(١) قال سيبويه: فإنما أدخل الكافَ حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطَب أنه لا يعني غيره» الكتاب ٢٤٤/١.

(٢) قال أبو حيان: « ولا نعلم في ذلك خلافاً » ارتشاف الضرب ٢١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٩/٥، وانظر: التعليقة على الكتاب لأبي علي الفارسي ١٦١/١، والمقرب ١٤٧.

(٣) قال سيبويه عن أسماء الأفعال: « وأُجريت مُجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاء » ، قال السيرافي في شرحه: « يعني أنها جُعلت مفرَدةً غير مضافة، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ... » الكتاب ٢٤٢/١، وشرحه ٥٢/٢ مخطوط، وانظر: إيضاح الشعر ٢٨، والتذييل والتكميل ١٩/٥.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٢ مخطوط، والتعليقة عليه للفارسي ١٦١/١.

الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

وإن قدَّرْتَها في محل رفعٍ، لم يجز وإن كان قال به بعضُ الكوفيين[1]؛ لأن الكافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكافَ قد تُحذَفُ عند عدم/ اللبس، ولو [١٤٧/ب] كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل المتصل بالعامل إذا ظهَرَ، لم يجُزْ حذفُه. قاله ابنُ عصفور[2].

الحكم الحادي عشر: في التنوين اللاحق لهذه الأسماء، ويقالُ له تنوينُ التنكير، بمعنى أنك إذا قلتَ: إيهٍ بالتنوين فمُرادُكَ: حَدِّثْ أيَّ حديثٍ كان، وإذا قلتَ: إيهِ بغير تنوينٍ، فمُرادُكَ: حدِّث الحديثَ المعهودَ بيني وبينك، وكذلك إذا قلتَ: صهٍ بالتنوين فمعناه: اسكُتْ سكوتاً أيَّ سكوتٍ كان، وإذا قلتَ: صهِ بغير تنوين فمُرادُكَ: اسكُت السكوتَ المعهودَ منك.

وأسماءُ الأفعال بالنظر إلى التنوين ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لاينوَّنُ كـ«رُوَيد»، وقسمٌ لازمٌ التنوينَ كـ«فِدَاءٍ»، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران كـ«مَه» و«صَه» وهذا يُستفادُ من اللغة بالتتبُّع، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا التنوين في أول الكتاب حيث قال المصنفُ[3]:

فالاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْ عَنْهُ ... وَنَـوِّنِ وَاجْمَعْهُ أَو نَوِّنْهُ

الحكم الثاني عشر: أنَّ المرتجلَ منها لا يُضاف، فإنها لم تُستعمَلْ إلا بمعنى الفعل، والفعلُ لا يُضافُ فكذلك الأسماءُ التي ارتُجِلتْ له، ولم تُستَعمَلْ في غيره، بخلاف غيرِ المرتَجَل نحو: عندك ودونك وحِذْرَكَ، فإنه تجوزُ إضافتُه، فإن «عند» و«دون» قد استُعمِلا ظرفَين قبل أن يُسمَّى بهما الفعلُ، و«حِذْرَكَ» قد استُعمِلَ قبلَ التسمية به مَصدراً، فجائزٌ إضافتُهَا إجراءً لها على حُكم أصلها.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢.

(٢) شرح المقرب لوحة (١٢٥ ـ مخطوط).

(٣) انظر السفر الأول من هذا الشرح ٩٤/١، ١٠٢ (رسالة دكتوراه).

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين اسم الفاعل حيث أُضيف وبين اسم الفعل حيث لم يُضَف ؟

فالجوابُ: أن اسمَ الفعل قد تمحَّضَ لمعنى الفعل، فكأنه فعلٌ حقيقةً، والفعلُ لا يُضافُ، فكذلك ما تنزَّلَ منزلَتَه، بخلاف اسم / الفاعل، فإنه لم يتمحَّض لمعنى [١٤٨/أ] الفعل، فأحكامُ الاسمية جاريةٌ عليه .

الحكم الثالث عشر: في جزمِ جوابِهَا ونصبِه بعدَ الفاء، ولا يكون ذلك إلا مع الأسماء التي بمعنى الأمر، أما الجزمُ فنحو: صَه أُحدِّثْكَ، فتجزمُ «أحدِّثْك» في جواب «صَه»؛ لأنه بمعنى «اسكُتْ»، وأنت لو قلتَ: اسكُتْ أُحَدِّثْكَ، لجزمْتَ «أحدِّثْكَ»، فكذلك مع «صَه»؛ لأنه اسمُه[1]، قال الشَّاعرُ:

رُوَيدَ بَنِي شَيبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاقُوا غَداً خَيلِي عَلَى سَفَوَانِ[2]

فـ«تلاقُوا» مجزومٌ على جواب «رُوَيد» ؛ لأنه في معنى «أمهِلُوا» .

وأما النصبُ بعد الفاء في الجواب، فاختلف النحويون في ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ:

---

(١) وقد استحسنه ابن جني في الخصائص ٣/٤٩، على أن ابن عصفور أنكره فقال: « والجزم لا يُتصوَّرُ على حال » شرح الجمل ٢/١٥٠ .

(٢) من الطويل، وهو لودَّاكِ بنِ ثُمَيلٍ المازنيِّ، شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، والشاهد أحد ستة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ١/٨٣، وانظر شرحها للمرزوقي ١/١٢٧، وشرحها للتبريزي ١/٦٣ . وانظر الشاهد في: المحتسب ١/١٥٠، وشرح المفصل ٤/٤١، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٥، والمغني ٥٩٥، وشرح أبياته ٧/٣ . وسَفَوَان: ماءٌ على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة، به ماءٌ كثيرٌ السافي وهو التراب. معجم البلدان ٣/٢٢٥ .

الأول: للبصريين[١] أنه لا يجوزُ، فلا يقال: بَلْهَ زيداً فأُكرِمَكَ بالنصب، وسواءٌ في ذلك ما هو من لفظ الفعل نحو: نَزَالِ، أو من غير لفظه نحو: بَلْهَ .

الثاني: للكسائي[٢] ومن أخذَ بمذهبه أنه جائزٌ مُطلَقاً إجراءً لها مُجرَى الأفعال التي هي أسماءٌ لها، فكما تقول: اسكُتْ فأحدِّثَكَ بالنصب بعد الفاء، كذلك تقولُ: صَه فأحدِّثَكَ بالنصب؛ لأنه اسمُهُ، وكما تقولُ: دَعْ زيداً فأكرِمَكَ بالنصب، كذلك تقول: بلْهَ زيداً فأكرِمَكَ بالنصب؛ لأنه اسمُهُ .

الثالث: ـ لبعض النحويين وصحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ[٣] ـ التَّفرِقَةُ؛ فأجازوا ذلك فيما هو من لفظ الفعل كـ«نزَالِ» و«دراك»، ولم يجيزوه فيما ليس من لفظه كـ«صه» و«مه» . قال ابنُ عُصفُور: وهو الصحيحُ؛ لأن الفعلَ المنصوبَ بإضمار «أَنْ» بعد الفاء معطوفٌ على مصدَرٍ متوَهَّمٍ، يدل عليه ما قبلَ الفاء، فإذا قلتَ: ائتني فأُكْرِمَكَ فالتقدير: ليَكُنْ منك إتيانٌ فإكرامٌ مني .

فإذا / عَلِمْتَ ذلك وجبَ أن لا يجوز النصبُ بعد الفاء إلا مع اسم الفعل [١٤٨/ب] المشتق من لفظ مسماه؛ لتكون فيه دلالة على المصدر المقدَّر، فإذا [قلتَ][٤]: نزالِ فأُكرِمَكَ صحَّ النصبُ؛ لأن «نَزَالِ» يَدُلُّ بلفظه على النزول، فيَصِحُّ أن تقول: ليَكُنْ منك نُزُولٌ فإكرامٌ مني، بخلاف قولك: بلْهَ زيداً فأُكرِمَكَ، فلا يجوزُ النصبُ إذ ليس في «بلْهَ» ما يدلُّ على مصدَرِ الفعل الذي سُمِّي به وهو «دع»؛ لكون حروفِهما[٥] ليست واحدةً .

---

(١) شرح الجمل ٢/١٥٠ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٤/١٨٩ ..

(٣) انظر شرح الجمل ٢/١٥٠ . وهذا رأي ابن جني رحمه الله. انظر الخصائص ٣/٤٨-٤٩.

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في الأصل: « حروفها » .

مصدريتُهُ أو فعليتُهُ، فلا يُحكَمُ عليه أنه اسمُ فعلٍ إلا بدليل، فمثالُ ما أمكنَتْ مصدريتُهُ قولُك: سَقياً ورَعياً، فلا يُقالُ: إنهما اسما فعلٍ؛ لكون المصدريةِ فيه ممكنةً، ألا ترى أنه يُقالُ: سَقَاكَ سَقياً، ورَعَاكَ رَعياً .

ومثالُ ما أمكنَتْ فعليتُهُ: تَعَالَ وهَاتِ، لا يُقَالُ: إنهما اسما فعلٍ كما زعمَ بعضُهُم[1]، فإن الفعليةَ فيهما ممكنةٌ، وهما فعلان لا يتصرفان، والدليلُ على فعليتهما: اتصالُ ضمائر الرفع البارزة بهما وجوباً، فتقول للواحدة: هاتِي وتعالَي، قال امرؤُ القيس:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَاوِلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[2]

وقال الآخَرُ:

تَعَالَي فَانْظُرِي بِمَن ابْتَلاَنِي[3]

وتقول في التثنية: هَاتِيَا وتَعَالَيَا، وفي الجمع المذكَّر: هَاتُوا وتَعَالَوا قال تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾[4]، و﴿ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا ﴾[5]، وفي جمع المؤنث: هاتِين وتعالَينَ قال تعالى: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾[6] وحكى الجوهريُّ[7] أن بعضَ

---

(١) جوَّز الفارسي أن تكون (هاتِ) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: المسائل البصريات ١/٤٣٠-٤٣١، والصاحبي: ٢١٤، والمفصل: ١٨٤، وشرحه ٣٠/٤، وتقريب المقرب: ١٥٥ .

وجوز ابنُ جني أن تكون (تعال) اسمَ فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: الخصائص ٣٥/٣، والصاحبي ٢٨١، وشرح شذور الذهب: ٢٢ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ١٥، وروايته فيه: « نوِّليني » . وهو من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٦، وشرحه القصائد التسع لابن النحاس ١٣٧/١ .

(٣) لم أقف عليه ، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ١١١ .

(٥) سورة آل عمران: من الآية: ٦٤ .

(٦) سورة الأحزاب: من الآية: ٢٨ .

(٧) قال في الصحاح (هيت): « وتقول: هاتِ لا هاتَيتُ، وهاتِ إن كانت بك مهاتاةٌ... قال

=

العرَبِ يُصرِّف «هاتِ» فيقول: هاتَى يُهاتي مهاتاةً .

المسألة الثالثة: في الكلام على ما ذكره / النحويون من أسماء الأفعال: [١٤٩/أ]

اعلم أن أسماءَ الأفعال غيرُ مقيسَةٍ، وإنما هي مسموعةٌ متلقّاةٌ من كتب اللغة، والذي ذكَرَ منها النحويون في كتبهم هو على جهة التمثيل، وقد أكثرَ منها ابنُ مالك[١]، وزاد عليه الشيخُ أبوحيَّان[٢]، وها أنا أذكرها على النحو الذي ذكرها الشيخُ أبوحيَّان، وأتكلَّمُ عليها واحداً واحداً فأقولُ:

أسماءُ الأفعال على قسمَين: بسيطٍ ومركَّبٍ .

أما البسيط فهو على قسمين:

قسمٌ مختلَفٌ في قياسه، وقسمٌ مسمُوعٌ .

أما القسمُ المختلَفُ في قياسه فعلى قسمَين: ما جاء على «فَعَال» وما جاء على «فَعلال».

فإن كان على «فَعَالِ» فلا يخلو أن يكونَ من فعلٍ ثلاثيٍّ أو من أَفْعَلَ، فإن كان من فعلٍ ثلاثيٍّ، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: هل يجوزُ بناؤه من كل فعلٍ ثلاثيٍّ أو لا ؟

فنقول: لا يخلو الفعل الثلاثيُّ أن يكون جامداً أو متصرفاً، فإن [كان][٣] جامداً فلا يجوز البناءُ منه نحو: يَذَرُ ويَدَعُ لا يقال: وَذَارِ ولا وَدَاعِ .

فإن كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون تاماً أو ناقصاً، فإن كان ناقصاً لم يجز

الخليل: أصل هاتِ من آتى يؤتي » ، وقد رد ابنُ بابشاه (أحد شراح الألفية) هذا التصريف وقال: لا دليل فيه على الفعلية . انظر ما يأتي في صفحة: ٥٢٢ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) زاد تسعة ألفاظ. انظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٣-٢١٥، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

البناءُ منه. لا يُقالُ: كَوَانِ قائماً، من «كان زيدٌ قائماً» ولا: بَيَاتِ ساهراً، من «بات زيدٌ ساهراً» .

فإن كان تاماً نحو: قرأ وسمِعَ، جاز بناءُ «فَعَال» منه على ما يأتي.

الوجه الثاني: فيما سُمِعَ من ذلك، فمنه: «نَزَالِ» بمعنى طَلَبِ المنازَلَةِ، ولذلك كان مؤنّثاً، قال الشاعرُ:

دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[1]

أُنِّثَ «نَزَالِ» لأنه لَحَظَ فيه معنى المنازَلَة، والأصلُ في ذلك: أنه كان إذا التقى خصمان نزَلاَ عن ظهور خيلِهِمَا والتَقَيَا، ثم اتُّسِعَ فيه / فيُقَالُ لكل متحاربَين: [١٤٩/ب] متنازلان وإن كانا غيرَ نازلَين، ويُقالُ: نَزَالِ زيداً، ونَزَالِ إلى زيدٍ، ونزال على زيدٍ، وقد سُمِعَ في نَزَالِ: تنزال، قال الشَّمَّاخُ:

وَقَدْ عَلِمَتْ خَيلُ ابْنِ عَوفَانَ أَنَّهُ هُوَ الفَارِسُ الحَامِي إِذَا قِيلَ: تَنْزَالِ[2]

قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وذكر ابنُ دُرَيدٍ[4] بيتاً فيه «نزَّالِ» مشدَّداً .

ومنه: «تَرَاكِ» بتاءٍ باثنتَين من فوق بمعنى: اترُكْ .

و«مَنَاعِ» بمعنى: امنَعْ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) سبق ذكره في الصفحة: ٤٤٧ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٤٥٦، وروايته:

وَقَد عَلِمَتْ خَيلٌ بِمُوقَانَ أنني أنَا الفَارِسُ الحامِي إِذَا قِيلَ نَزَّالِ

وموقان: ولاية بأذربيجان فيها قرى ومروج كثيرة. والبيت في معجم البلدان ٥/٢٢٥، واللسان (نزل)، والتذييل والتكميل ٥/٢٩ . وقد انفرد المؤلف بهذه الرواية .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٩٨ .

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن دريد، ولعله بيت الشماخ كما في رواية الديوان التي أشرنا إليها آنفاً، وانظر اللسان (نزل) .

تَـرَاكِهَا مِـنْ إِبِلٍ تَـرَاكِـهَا

أَمَا تَرَى المَوتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا[1]

وقال الآخرُ:

مَنَاعِـهَا مِنْ إِبِـــلٍ مَنَاعِـهَا

أَمَـا تَـرَى المَوتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا[2]

وأصله: أن رجلاً أغارَ على إبلٍ فساقَهَا، فعَلِمَ بها صاحبُهَـا، فلمـا لحقَـهُ قـالَ له:

تَـــرَاكِهَا مِنْ إِبِـلٍ ... ... البيت[3]

فأجابه المغير بقوله:

مَـنَـــاعِهَا ... ... البيت

ومنه: «بَرَاكِ» بباء موحَّدَة بمعنى: ابرُكْ، يقولون في الحـرب: بَـرَاكِ بَـرَاكِ؛ أي: ابرُكُوا واثْبُتُوا[4].

ومنه: «نَعَاء» بمعنى: انعَ، يُقالُ: نَعَاءِ زيداً بمعنـى: أَظْهِـرْ خـبرَ موتِـهِ، وكـانت العربُ إذا مات فيهم من له خطَرٌ وشـرَفٌ رَكِـبَ راكـبٌ وجعـلَ يسـيرُ في النَّـاس

---

(١) البيتان من الرجز لطُفيل بن يزيدَ الحارثي، شاعرٌ فارسٌ جاهليٌّ. وللبيتين قصةٌ ذكرها الصغاني في ما بنته العرب على فَعَالِ: ٨٢-٨٣ . والبيتان في: الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، والكامل ٥٨٨/٢، وما ينصـرف ومـا لا ينصرف ٩٨، والمذكـر والمؤنـث ٦٠٠، وإيضاح الشعر ٢٩، وأمالي ابـن الشـجري ٣٥٣/٢، ٣٥٨، والإنصـاف ٥٣٧/٢، والخزانـة ١٦٠/٥. ومعنى قوله: « أما ترى الموتَ لدى أوراكها » ؛ أي: إنَّ حُماتَهَا ورَاءَهَا .

(٢) البيتان لراجز من بكر بن وائل، وقيل من بني تميم كما في شرح أبيات الكتاب ٢٩٨/٢ ومـا بنته العرب على فعَالِ ٦٧. وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة .

(٣) يذهب الرعيني رحمه الله إلى تسمية الشطرين من الرجز بيتاً واحداً كما فعل هنـا، وقـد نـص هو على ذلك في السفر الأول ٦٤/١ (رسالة دكتوراه)، وانظر أيضا ص: ٥٢٣، ٦٤٣ .

(٤) انظر كتاب ما بنَتْهُ العرب على فعَالِ: ٨٢ .

ويقولُ: نَعَاءِ فلاناً؛ أي: انعَهُ[١]. قال الكُمَيتُ:

نَعَاءِ جُذَاماً[٢] غَيرَ مَوتٍ وَلاَ قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ وَالأَصلِ[٣]

وقال الآخَرُ:

نَعَاءِ ابنَ لِيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى وأَيدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ[٤] الأَنَامِلِ[٥]

فـ«جذاماً» و«ابنَ ليلى» منصوبان بـ«نَعَاءِ».

ومنه: «دَبَابِ» للضَّبِّ بمعنى: دُبِّي[٦]. قيلَ لها ذلك لقلَّة عَدْوِهَا.

ومنه: «خَرَاجِ» بالخاء المعجمة والجيم، يقولُ الصبيان: خَرَاجِ خَرَاجِ، بمعنى: اخرُجُوا إلى الخَرِيج[٧]، / والخَرِيجُ على وزن قَضِيب: لُعبَةٌ للصبيان، قال الهُذليُّ: [١٥٠/أ]

أَرِقَتْ لَهُ ذَاتَ العِشَاءِ كَأَنَّهُ مَخَارِيقُ يُدْعَى بَيْنَهُنَّ خَرِيجُ[٨]

---

(١) عن الأصمعي. انظر ما بنته العرب على فعَالِ ص: ٧.

(٢) في الأصل: «حراماً» وكتبت صحيحةً عند إعرابها.

(٣) من الطويل، وهو للكُميت بن زيد الأسدي في شعره ٣٠/٣. وانظر: الكتاب ٢٧٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٩، والتبصرة ٢٥٢/١، والإنصاف ٥٣٩/٢، وشرح المفصل ٥٥١/٤، وما بنَتْهُ العرَبُ على فَعَالِ ص: ٨. وجُذام: قبيلة من اليمن.

(٤) في الأصل: «بارزات».

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٦٥/٢، وهو مطلع قصيدة يرثي فيها أباه غالب بن صعصعة، وأم غالب هي ليلى بنت حابس بن عقال، ورواية الديوان: «نعائي ابن ليلى للسماح ...». والشاهد في المصادر السابقة. وأيدي شَمالٍ: يعني هُبوب ريح الشمال في الشتاء، وهي ريحٌ تهبُّ من القطب الشمالي إلى الجنوبي، والمعنى أنه كان يُطعم الناس إذا هبت الشمال واشتد البرد فبردت الأيدي والأنامل. (النكت على الكتاب ٨٥٢/٢، وانظر: نظام الغريب ١٩٥).

(٦) الكتاب ٢٧٢/٣، وما بنته العربُ عل فعَالِ ص: ١٠.

(٧) قال الفراء: هي اسم لعبة لهم معروفة، وهي أن يمسك أحدهم بيده شيئاً ويقول لسائرهم: أَخرِجُوا ما في يدي. وفي الانتصار: (٢٣٣ - مخطوط) عن المبرد أن معنى خَرَاجِ: اخرُج من اللعبة فقد أخرجتُكَ. وانظر: الكتاب ٢٧٦/٣، وإصلاح المنطق ٢٨٧، وما بنَتْهُ العربُ على فَعَالِ ص: ١٤-١٥

(٨) من الطويل، وهو لأبي ذُؤَيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٠/١، والضمير في ((لـه)) عائد على السَّحاب المتقدم ذكره في الأبيات قبلُ. قال أبو سعيد السكري: «كأنه يريدُ البرقَ، فشبه انشقاق البرق بالمخاريق، ومخاريق الصبيان: التي يلعبون بها، وخريج: لعبة لهم، ويقال له: الخراج».

هذا ما وَجَدتُ من السَّمَاع، ولا يَبْعُدُ أن يُوجَدَ أكثر .

الوجه الثالث: في القياس على هذا المسموع، وقد اختلفَ النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويهِ والأخفشُ[١] إلى جواز القياس على ما سُمِعَ، فتقول: قَرَاءِ بمعنى: اقرأْ، وسَمَاعِ بمعنى: اسمَعْ، ونَوَامِ بمعنى: نَمْ، وقَعَادِ بمعنى: اقعُدْ، وذهبَ المبرِّدُ[٢] وبعضُ النحويين أنه لا يجوزُ القياسُ؛ لأن ذلك ابتداعُ اسمٍ لم تتكلَّمْ به العرَبُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويهِ؛ لأنه قد كثُرَ بالنظر إلى بابٍ واحدٍ وهو الثلاثيُّ بشروطه المتقدمة، وما كان سبيلُهُ مثلَ هذا، فبابُهُ القياسُ .

الوجه الرابع: بُنِيَتْ هذه الأسماءُ على الحركة لالتقاءِ الساكنَين، وكانت كسرةً على أصل التقاء الساكنين[٤]، وقيل: لأن هذه الأسماءَ مؤنثةٌ، والكسرُ من علامة التأنيث[٥]، وحكى الكسائيُّ[٦] عن بني أسدٍ بناءَهَا على الفتح .

---

(١) انظر: الكتاب ٢٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٢) لم أقف على رأيه هذا فيما اطلعت عليه . وانظر ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٢ (مخطوط)، والخصائص ٣٨/٣ .

(٥) وهو قول سيبويه رحمه الله ، قال: « وحرِّكَ بالكسر؛ لأن الكسرَ مما يؤنَّثُ به » الكتاب ٢٧٢/٣، وعلق عليه السيرافي بقوله: « ولم يقل سيبويه: إنه كُسِرَ لاجتماع الساكنَين على ما يوجبه اجتماعهما من الكسر؛ لأنه يذهبُ إلى أن الساكنين الأوَّلُ إذا كان ألفاً، فالوجه فتح الساكن الثاني؛ لأن الألف قبلها فتحة، وهي أيضاً أصل الفتح، فحملوا الساكن الثاني على ما قبله » شرح الكتاب ١١٦/٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

الوجه الخامس: اختلفوا: هل هذه الأسماءُ التي هي على وزن «نَزَالِ» معارفُ أو لا[1]؟ فذهب بعضُهُم أنها معارفُ حملاً على أخواتها، وقيل: هي نكراتٌ، وقال بعضُهُم[2]: ينبغي أن لا يُطلَقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ نظراً إلى مسمَّيَاتِهَا .

فإن كان فَعَال من أفعلَ، فلا يُقالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: دَرَاكِ من أدرك، وبَدَارِ من بَادِرْ، قال الشاعر:

بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَا
قَدْ نَزَلَ المَوتُ عَلَى صِغَارِهَا[3]

وقَاسَ أبوبكر بنُ طلحةَ[4] على ما سُمِعَ من ذلك، فأجاز أن يُبْنَى «فَعَال» من / كلِّ فعل على «أفعل» ، كما جاز أن يُبنَى منه فعلُ التعجُّبِ، وردَّ: بأنه لا [١٥٠/أ] جامعَ بين فعلِ التعجُّبِ واسمِ الفعل، فلا يُقَاسُ .

فإن كان على «فَعْلال» - ولا يكونُ إلا من الرباعي — فالمسموع منه: قَرْقَارِ وعَرْعَارِ وجَرْجَارِ، وهي أسماءُ أفعالٍ عند سيبويهِ[5].

أما قرقارِ فمِن «قَرْقَرَ» إذا صوَّتَ[6]. قال الشَّاعرُ:

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٢) هو ابن العلج، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٩/٥ قال: « قال صاحب البسيط: وقد يقال: ينبغي أن لا يصْدُقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ؛ لأنها كالفعل، والفعل لا يناقضهما، فكذلك هذه » .

(٣) لم أقف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) المرجع السابق، ومعه ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٣ . وقد ردَّ المبردُ على سيبويه وغلَّطه في رأيه هذا، وانتصر ابنُ ولادٍ في كتابه الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط) لسيبويه وردَّ على المبرد. وانظر: شرح الكتاب ١١٧/٣ (مخطوط)، والنكت عليه ٨٥٥/٢ .

(٦) الصحاح (قرر) .

قَـالَتْ لَـهُ رِيحُ الصَّبَا: قَرْقَارِ
وَاخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بالإِنْكَارِ[1]

أي: قالت الريح للسحاب: قرقِرْ بالرعد؛ أي: صوِّتْ به، ومعنى «واختلَطَ المعروفُ بالإنكار»: أنه جاء من السَّيل ما عمَّ الأماكنَ المعروفةَ وغيرَ المعروفةِ، فلم يُعرَفْ هذا من هذا.

وأما «عَرْعَار» فمِن قولِ الصبي: عَرعِرُوا إذا نادى الصبيان للّعب بالعَرعَرَةِ[2]؛ (وهي لُعبةٌ لأولاد العَرَب)، يقولُ الصبيُّ: عَرعَارِ؛ أي: اخرجُوا للّعبِ بالعَرعَرَة. قال النابغةُ:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكَاظَ كِلَيهِمَا يَدعُو وَلِيدُهُمُ بِهَا عَرْعَارِ[3]

وأما «جَرْجَار» فحكى ابن خالويه في كتاب «ليس[4]» : أن جَرْجَارِ بمعنى قَرْقَارِ، فيكون من جَرْجَرَ البعير إذا صوَّتَ.

---

(١) رجزٌ لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٩٨، وهو منسوب إليه في الصحاح (قرر)، والتبصرة ٢٥٣/١، وما بنَتْهُ العربُ على فعَالِ: ١٠١ . وانظر الشاهد في: الكتاب ٢٧٦/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٤، وشرح المفصل ٥١/٤، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والخزانة ٣٠٧/٦ .

(٢) انظر: الصحاح (عرر)، والمحكم ٤٤/١ .

(٣) من الكامل، في ديوانه: ٥٦، وروايته: « يدعو بها ولدانهم .. » من قصيدة في هجاء زرعةَ بن عمرو الكلابي، ومطلعها:

نُبِّئْتُ زُرعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسِمِهَا يُهدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

ونفى العلامة البغدادي في الخزانة ٣١٢/٦ أن يكون الشاهد من هذه القصيدة، ونص على أن الشاهد من قصيدة أخرى للنابغة، يحذر فيها ملك الحيرة، مطلعها:

مَنْ مُبلِغٌ عَمْرَو بنَ هِنْدٍ آيَةً وَمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الإِنذَارِ

ثمَّ قال: « وزعمَ ابنُ المستوفى في شرح أبيات المفصل - وتبعه جماعةٌ - أنه منها » .

والشاهد في: شرح المفصل للخوارزمي ٢٣٩/٢، وشرحه لابن يعيش ٥٢/٤، وشرح الجمل ٢٤٧/٢، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) كتاب ليس: ٢٢٢، والذي جاء فيه: « وجَرْجَارِ: صوتُ الرعد » وما رواه المؤلف ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

ولا يجيزُ سيبويهِ[١] القياسَ على هذا المسموع لقلّته، وأجـازَ الأخفـشُ[٢] أن يُبنَى اسمُ الفعل من الرباعي قياساً على هذا المسموع، فتقول: قَرطَاسِ من قَرطَـسَ، ودَحرَاجِ من: دحرَجَ .

وأنكَرَ المبرِّدُ[٣] أن يأتيَ «فَعلال» اسمَ فعلٍ، وقـال: إن عَرعَـارِ حكايـةُ صـوتِ الصبيان إذا لعبوا، وقرقارِ حكايةُ صوتِ الرَّعد. **ورُدَّ**: بأنه لو كـان حكايـةَ صـوتٍ لكـان مثلَ «غَاقِ غَاقِ» للغراب، و«سَأسَأ» للحمار، فيكونُ اللفظُ الأولُ مثلَ الثاني، وليس كذلك عَرعَارِ، فإن الأولَ / مخالفٌ للثاني . [١٥١/أ]

وأما القسمُ المسموع فثنائيٌّ وثلاثيٌّ وزائدٌ، وإنما جعلَهـا النحويـون موقوفَـةً على السَّماع؛ لأن كلَّ واحدٍ منها لم يكثُرْ نظائرُهُ؛ لأنها لم تجئ على منهاجٍ واحدٍ، وما لا يكثُرُ نظائرُهُ لا يُقَاسُ عليه .

فأما الثنائيُّ:

فـ«مَه» و«صَه» و«ها» و«وَي» و«وا» و«بَخٍ» و«قَط» و«قَد» و«دَع» و«لَعا» . ولْنَتَكلَّـمْ على كل واحد منها.

أمَّا «مه» فمعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل، فمُسمَّاه انكَفِفْ[٤]، وهـاؤُهُ تُسَـكَّنُ وتُكسَرُ منونةً وغيرَ منونة، فإذا سُكِّنَتْ أو انكَسَرَت من غير تنوين، فمعنـاه: طلـبُ الكفِّ عن فعلٍ مُعيَّن يعرفُهُ المخاطَبُ، وإذا نُوِّنَ كان معنـاه طلـبَ الكـفِّ عـن أيِّ

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٠ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، وائتشاف الضرب ٣/١٩٨، والتذييل والتكميل ٥/٢٨ .

(٣) وذلك في رده على سيبويه. انظر الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط)، وراجع الحاشية (٥) من الصفحة: ٤٧٦ .

(٤) انظر التسهيل: ٢١١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤/٧٨ .

فعلٍ كان، وقد قيل: إنَّ «مَه» معناه اسكُتْ[١]، والأولُ أصحُّ، ووقعَ في كلام النحويين أن «مَه» بمعنى: اكفُفْ[٢]، والأَولى أن يُقالَ: بمعنى انكَفِفْ؛ لأن اكْفُفْ[٣] متعدٍّ، و«مَه» لا يتعدى، وانكَفِفْ لا يتعدى، فناسَبَ أن يُفَسَّرَ «مه» به .

وأما «صَه» فمعناه: اسكُتْ، وما جاز في هاء «مَه» من السكون والكسر بتنوينٍ وغيرِ تنوين، جاز في هاء «صه»، وكذلك ما ترتَّبَ على التنوين من التنكير وعلى غيره من التعريف، جاز في «صه»، وقيل: إن «صه» معناه: اكْفُفْ[٤]، وليس بصحيحٍ، ونقلَ الشيخُ أبوحيَّان[٥] أنه يُقالُ في «صه»: صاهْ بألفٍ بين الصاد والهاء، والهاءُ ساكنةٌ، قال: ويُقالُ: صَهْصَيتُ أُصهصِي[٦] إذا قلتَ: صَه .

وأمَّا «ها» فمعناها: خُذْ، ولك فيه ثلاثُ لغاتٍ[٧]:

الأولى: تجريدُه من كاف الخطاب فتقولُ: ها زيداً، للمفرد والمثنى والمجموع والمذكَّر والمؤنَّث .

الثانية: لغةُ بني دُبَير[٨]؛أن تأتي بكاف الخطاب بحسب التثنية والجمع والمؤنث

---

(١) المساعد ٦٤٨/٢ .

(٢) المقتضب ٢٠٢/٣، والخصائص ٣٥/٣، وكشف المشكل ١٦٤/٢، والفصول ٢٢٣، وشرح الكافية ٧١/٢. وجعله السيرافي في شرح الكتاب ٥١/٢ (مخطوط) بمعنى كُفَّ .

(٣) في الأصل: « انكفف » وهو خطأ .

(٤) في الأصل: « انكفف » وهو خطأ، وانظر التذييل والتكميل ٢١/٥، والمساعد ٦٤٨/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٩/٣، وانظر المحكم ٦٥/٤ .

(٦) انظر التاج (صه) .

(٧) انظرها في: إصلاح المنطق ٢٩٠-٢٩١، والمذكر والمؤنث ٧٢٩-٧٣١، والمسائل البصريات ٤٣٠/١-٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ٣١٨/١-٣٢٠، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣ .

(٨) وهم بنو دُبير بن مالك بن عمرو بن قُعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة. انظر جمهرة أنساب العرب: ١٩٥. وقد نقل هذه اللغة عنهم أبو زكريا الفراء. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٧٣١، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

والمذكّر فتقول: هاكَ وهاكِ وهاكما / وهاكم وهاكنَّ . [١٥١/ب]

الثالثة: أن تأتي بهمزةٍ موضعَ الكاف[١] فتتصرَّفُ تصرُّفَهَا بحسب المخاطَب في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، فتقول إذا خاطبتَ مذكّراً: هاءَ بفتح الهمزة، وإذا خاطبتَ مؤنثاً: هاءِ بكسرها، وللاثنين: هاؤُما بضم الهمزة كما تقولُ: هاكُما، ولجمع المؤنث: هاؤُنَّ كما تقول: هاكُنَّ، ولجمع المذكر: هَاؤُمُ كما تقول: هَاكُم، وهذه اللغةُ أفصحُ اللغات، وهي التي جاءت في القرآن، قال الله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[٢]، وقد ذكرها الأخفشُ في كتاب «الملوك».

ومن هذه اللغة قولُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخاطبُ فاطمةَ رضي الله عنها:

أَفَاطِمُ هَاءِ السَّيفَ غَيرَ ذَمِيمِ فَلَسْتُ بِرِعْدِيدٍ وَلاَ بِلَئِيمِ

لَعَمْرُكِ قَدْ بَالَغْتُ فِي نَصْرِ أَحْمَدٍ وَمَرْضَاةِ رَبٍّ بَالعِبَادِ رَحِيمِ[٣]

ويجوز أن تقول: هاءُ يا رجالُ، في موضع هاؤُم، كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيرٌ لَكُمْ﴾ في موضع «ذلكم» قالوا[٤]: وليس في العربية همزةٌ تقَعُ موقعَ كاف الخطاب إلا في هذه اللغة، وكان أبوعليٍّ[٥] يعدُّ ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ من نوادر العربية، قال: لأنه ليس على حدِّ «صَه» و«مَه» مما لم يَبرُز

---

(١) انظر ما سبق في حاشية (٢) صفحة: ٤٦٢ .

(٢) سورة الحاقة: من الآية: ١٩ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٨٩، يخاطب فاطمة - رَضي الله عنها - بعد رجوعه من غزوة أحد فناولها سيفه وقال: اغسلي عنه الدم فوالله لقد صدقني اليومَ، ثم أنشد أبياتاً. ورواية الديوان: « هاك » بدل « هاء » ، وانظر الشاهد في: جمهرة اللغة ٢٥١/١، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وسر الصناعة ٣١٩/١، والمحتسب ٣٣٧/١، وشرح المفصل ٤٤/٤ .

(٤) انظر حاشية (٢) من الصفحة: ٤٦٢ .

(٥) إيضاح الشعر ص: ١٣، وانظر: المسائل الحلبيات ص: ٢١١، ٢١٤، وشرح المفصل ٤٤/٤

فيه ضميرٌ، ولا على حدِّ «افعلا» و«افعلوا» مما برزَ فيه؛ لأن قياسَه حينئذٍ: هاءُوا، قال: وهذه الميمُ إنما تُوجَدُ مع ضمير المخاطب في غير الأمر نحو: ضربتُكُم وضربتُم، ولا تُلحَقُ في الأمر، لا يُقالُ: ادخلُمَا وادخلُمُوا، قال أبوالفتح[1]: وأمَّا أنا فأقولُ: هذا الضميرُ إنما برزَ في هذا الموضع على هذه الصورة ليُعلَم ـ بمجيئه مخالفاً ـ أنه مما ينبغي له أن لا يُبرَزَ، فلمَّا أُبرِزَ، / أُبرِزَ على لغةٍ غريبةٍ؛ لِيَدُلَّ على أن الموضعَ [١٥٢/أ] ليس من مواضع بروزِ الضمير، قال: ولِيُعلَمَ أن في باب «صَه» و«مَه» ضميراً.

قال الشَّيخُ بدرُ الدين بنُ النَّحْويَّة[2] ـ بعد ما نَقَلَ عن الفارسيِّ وابنِ جنِّي ما تقدَّم ـ: «وأقربُ من هذا أن يُقالَ: إنَّ الهمزةَ لمَّا وُضعت موضعَ كافِ الخطاب ـ وكان من حكم الكاف أن يُقالَ فيها لجماعة الذكور: هاكُم ـ قيل لهم مع الهمزة: هاؤُم قياساً على الكاف».

قلتُ: وفي هذا كلِّه حَجْرٌ على العَرَبِ في تصرفات كلامِهم، وتضييقٌ عليهم في مجالِ بيانِهم ونظامِهم، فليس لنا [أن][3] نحكُمَ عليهم، ولا نقدِّمَ بين يديهم، بل نحنُ خُدَّامُ لغاتِهم، ناشرُون على مرِّ الدَّهر جميلَ حسنَاتهم.

ثم إنَّ «ها» قد يخرُجُ عن أن يكونَ اسمَ فعل، فيأتي فعلاً صريحاً فتَلحقَهُ الضمائرُ البارزةُ، وذلك على ثلاثِ لغَاتٍ[4]:

الأولى: أن تُصرَّفَ تصريفَ «عَاطِ» ـ فعلُ أمرٍ من عاطَى يُعاطي ـ فتقولَ

---

(١) لم أقف على هذا القول مع أن ابن جني رحمه الله قد بسط القول على «هاء» ولغاتها في سر الصناعة ١/٣١٨-٣٢٠، وتعرض لها في المحتسب ١/٣٣٧-٣٣٨، وتكلم على أسماء الأفعال في الخصائص ٣/٣٤-٥١ ولم أجد فيها ما نقله عنه المصنف هنا. وانظر شرح المفصل ٤/٤٣-٤٤.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٢٠) مخطوط.

(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

(٤) انظرها في: شرح المفصل ٤/٤٤، والتذييل والتكميل ٥/١٧.

للواحد المذكّر: هاءِ بكسر الهمزة كـ«عاطِ»، وللواحدة: هَائِي بياء بعد الهمزة كـ«عَاطِي»، وللاثنين: هَائِيَا كـ«عَاطِيَا»، وللذكور: هَاءُوا كـ«عَاطُوا»، وللإناث: هَائِينَ كـ«عَاطِينَ»[1].

الثانية: أن تُصرَّف تصريفَ «خَفْ»[2] فتقول للمذكر: هَأْ بسكون الهمزة كـ«خَفْ»، وللمؤنثة: هَائِي بياء بعد الهمزة كـ«خَافِي»، وللاثنين: هاءَا بفتح الهمزة كـ«خَافَا»، وللذكور: هَاءُوا كـ«خَافُوا» وللإناث: هَأْنَ بسكون الهمزة وفتح الهاء كـ«خَفْنَ». فهذه اللغةُ تُوافِقُ التي قبلَها في لفظ مفردِ المؤنّثِ، وفي لفظِ جماعةِ الذكور، ويختلفان في الباقي.

الثالثة: أن تُصرَّفَ تصريفَ «هَبْ» من «وَهَبَ» فتقول للمذكر: هَأْ بسكون الهمزة كـ«هَبْ»، وللمؤنثة: هَئِي بكسر الهمزة إثر الهاء وبعدها ياءٌ كـ«هَبِي»، [وللاثنين هأا كـ« هبا »]، وللذكور: هَؤُوا بضم الهمزة إثر الهاء [كـ« هَبُوا »]، وللإناث: هَأْنَ بسكون الهمزة كـ«هَبْنَ».

/ فهذه اللغة تُوافِقُ التي قبلَها في الواحد المذكّرِ وفي جماعةِ الإناث، ويختلفان [١٥٢/ب] في الباقي.

فـ«ها» في هذه اللغات فعلٌ لبُرُوز الضمائر فيها.

وأما «وي» فمعناه: أتعجَّبُ، فهو من أسماء الأفعال التي يُرادُ بها الخبرُ، ويصحبُه التندُّمُ، وتلحقه كافُ الخطاب فتقول: وَيكَ، قال عنترةُ:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَولُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ[3]

---

(١) انظر البارع للقالي: ١٤٢.

(٢) انظر البارع للقالي: ١٤٢.

(٣) من الكامل، في ديوانه ص: ٢١٩، وهو من معلقته. انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٣٥٩، وشرح القصائد التسع ٥٣٣/٢. والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢، والمحتسب ١٦/١، ١٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٢/٢، ١٨٤، وشرح المفصل ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٤٢١/٦.

وزَعَمَ الكسائيُّ[١] أن «ويكَ» مختصرةٌ من «ويلَكَ» ، فتكون الكافُ ـ على قوله ـ ضميراً مجروراً .

وأما قولُه: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ ﴾[٢] فمذهبُ الخليل وسيبويهِ[٣] أن «وَي»[٤] مستقلّةٌ بنفْسِها، و«كأن» للتشبيه، ومذهبُ الكسائيِّ أن الكافَ متصلةٌ بـ«وي» و«أنَّ» منفصلةٌ عن الكاف، والتقدير عندَه: أَعْجَبُ لأنَّ اللهَ يَبسُطُ الرزقَ .

وأما «وا» فمعناه: أتعجَّبُ، فهو أيضاً ممَّا يُرادُ به الخبرُ ويصحبَهُ الاستحسان. قال الشَّاعرُ:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ[٥]

وأما «بخْ» فمعناه: عظُمَ الأمرُ وفَخُمَ، ويقال مفرداً مبنياً على السكون، ويُكرَّرُ للمبالغة في تعظيم الأمر فيُكسَرُ ويُنوَّنُ، وربما شُدِّدَتْ، وقيل[٦]: إذا كُرِّرَتْ

---

(١) انظر رأيه في الخصائص ١٧٠/٣، وشرح المفصل ٧٨/٤، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٠/٤، والمغني ٤٨٣ . وقد وصف أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٥٦/٤ هذا القول بأنه غلطٌ عظيمٌ، وأنكره النحاس في إعراب القرآن ٢٤٤/٣ وقال: « وما أعلم جهةً من الجهات إلا وهذا القول خطأٌ منها » وانظر معاني القرآن له ٢٠٤/٥، كما أنكره ابنُ جني في المحتسب ١٥٦/٢ وقال: « وهذا يحتاج إلى خبر نبيٍّ ليُقبَل» . ونسب أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٤٤/٣ وابنُ الشجري في أماليه ١٨٣/٢ إلى الكسائي بأنه ذهب مذهبَ سيبويه والخليل، وهذا مخالفٌ للنقل المشهور عنه . وقال الفراء عن حذف اللام من « ويلك » : « وأما حذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العربُ لكثرتها في الكلام» وساق بيت عنترة. انظر معاني القرآن٣١٢/٢.

(٢) سورة القصص: من الآية: ٨٢ .

(٣) الكتاب ١٥٤/٢ واحتج الفراءُ في معاني القرآن ٣١٢/٢-٣١٣ على هذا بأنها كُتبت موصولة، وردَّ عليه السيرافي بأنه قد كُتب في المصحفِ موصولاً ما حقه أن يكون مفصولاً. انظر: شرح الكتاب ١٢/٣ (مخطوط) .

(٤) في الأصل: « أي » .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٥٦١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣ .

فالاختيارُ تنوينُ الأوَّلِ وتسكينُ الثاني .

وقال ابنُ السِّكِّيت[١]: يُقالُ: بَهٍ بَهٍ بمعنى: بَخٍ بَخٍ .

وقال الدَّاودي[٢]: بَخْ كلمةٌ تُقالُ إذا حُمِدَ الفعلُ .

وتقول: بخبخْتُ الرجلَ إذا قلتَ له: بَخٍ بخٍ.قاله ابن الأثير في «النهاية»[٣].

وأما «قد» فهو لفظٌ مشترَكٌ يأتي حرفاً، وقد تقدَّمَ[٤] الكلامُ عليه، وسيأتي في قوله:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ[٥]

ويأتي اسمَ فعلٍ وهو المقصودُ بالكلام، فمعناه: يكفي، تقول: قَدْ زيداً درهمٌ، أي: يكفي زيداً درهمٌ، و: قَدِي درهمٌ / أي: يكفيني درهمٌ، ويأتي اسماً صريحاً [١٥٣/أ] بمعنى «حَسْب» فتقول: قَدْ زيدٍ درهمٌ، بجرِّ «زيد» على الإضافة، فيكونُ مبتدأً، و«درهمٌ» الخبر؛ أي: حَسْبُ زيدٍ درهمٌ، وسيأتي الكلامُ عليه في قوله:

---

(١) الذي وقفتُ عليه في إصلاح المنطق ٢٩٢ قوله: « وكذلك تقولُ للشيء إذا رضيتَه: بَخْ بَخْ، وبخٍ بخٍ » . وانظر تهذيب الإصلاح ص: ٦٣٠. والنقل عن ابن السكيت في: شرح المفصل ٧٩/٤، وشرح الكافية ٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥، قال ابنُ يعيش رحمه الله: « وينبغي أن تكونا لغتَين؛ لأن الهاء لا تُبدَلُ من الخاء » .

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي المالكي، محدِّثٌ فقيهٌ متكلم، سكن طرابلس الغرب، من تصانيفه: « النامي في شرح الموطأ » و « الواعي في الفقه » و « النصيحة في شرح صحيح البخاري » وغيرها. توفي بتلمسان سنة ٤٠٢ هـ. أخباره في: الديباج المذهب ١٦٥/١، وشجرة النور الزكية: ١١٠، ومعجم المؤلفين ١٩٤/٢.
والنقل عنه في: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠١/١ .

(٤) في السفر الأول ١٢٤/١-١٢٦ (رسالة دكتوراه) .

(٥) من قول ابن معطٍ رحمه الله:

القَولُ في بَعضِ بقَايَا كَلِمِ يحتَاجُهَا النَّاشِئُ في التَّعَلُّمِ

وموضعه في السِّفْرِ الثَّامن من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «قَط» فهي أيضاً لفظٌ مشترَكٌ، يأتي اسمَ فعلٍ بمعنى: يكفي، تقولُ: قَطْ زيداً درهمٌ؛ أي: يكفي زيداً درهمٌ، وقطني درهمٌ؛ أي: يكفيني درهمٌ، ويكون اسماً صريحاً بمعنى «حَسْب» فتقول: قَطْكَ درهمٌ بفتح القاف وسكون الطَّاء؛ أي: حَسْبُكَ درهمٌ.

ويكونُ ظرفاً بفتح القاف وضمِّ الطاء مشدَّدَةً، تقول: ما رأيتُهُ قَطُّ؛ أي: أبداً، وسيأتي الكلامُ عليه في قوله:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «دَع» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[1] على ابن مالك، وذكرَهُ ابنُ عُصفُورٍ[2]، ومعناه: قُمْ[3]، يُقَالُ للعاثر، ولا يخاطَب به إلا العاقِلُ العاثِرُ، وقد ينوَّنُ فيُقالُ: دَعاً، فيكون نكرةً، ويُقالُ فيه: دَعْدَعاً، ولا تكون إلا منوَّنةً. ومنه قولُه:

لَحَى اللهُ قوماً لَمْ يَقُولوا لِعَاثِرٍ وَلاَ لابنِ عَمٍّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعْدَعاً[4]

وقيل[5]: إن «دعدعاً» مصدرٌ، وقالوا: دَعْدَعْتُ بهِ إذا قلتَ له: دَع[6].

وأما «لعاً» فهو أيضاً مما ذكرَهُ الشيخُ أبوحيَّان[7]، ويوجَدُ في بعض نُسَخِ «التسهيل[8]»، ومعناه معنى «دع»[9]، فلا يُقالُ إلا للعاثِرِ العاقِلِ، ولا يُستَعمَلُ إلا

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٢) المقرب ص: ١٤٦ .

(٣) في المقرب ١٤٦: « ودعْ أي: انتعِشْ» .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله. والشاهد في: الصحاح (دعع) عن أبي زيد، والمحكم ٣٩/١، وشرح المفصل ٣٤/٤ .

(٥) انظر: شرح الكافية ٧١/٢ .

(٦) المحكم ٣٩/١، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ . وذكرها أبو زيد في النوادر ص: ٢١٩ .

(٨) انظر التسهيل: ٢١٠ هامش (٣) .

(٩) قال أبو عثمان القزاز عن الفعل الذي لعاً اسمه : « يقال: لَعاً لَكَ اللهُ؛ أي: نَعَشَكَ الله

=

منوَّناً، ويَقِلُّ فيه التشديدُ. ويُقالُ: لَعْلَعْتُ[١] به: إذا قلتَ له: لَعاً[٢].

انتهت أسماءُ الأفعال الثنائيَّة[٣] التي ذكرها ابنُ مالك، وما زادَ عليها الشيخُ أبوحيَّان، ولم يذكُرْ منها «هل» بالقصد، بل ذكَرَها حيثُ تكلَّمَ في «هَلُمَّ»، فذكَرَ عن الفرَّاءِ[٤] أنها / مركَّبةٌ من «هل» التي هي اسمُ فعلٍ يُرادُ به الحثُّ، فعلى هذا [١٥٣/أ] يكونُ «هل» اسمَ فعلٍ، وقد تنوِّنُها فتقولُ [هَلٌ][٥] وسيأتي الكلامُ عليها في الكلام على «حيَّهَلْ»[٦].

وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمتُ اسمَ أفعالٍ ثُنائيَّةٍ أتَتْ لِتَرسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا) (مَهْ)و(صَهْ) (وَيْ) (بَخْ) و(قَطْ) ثمَّ (وا) و(دَعْ)

وَ(قَدْ) و(لَعاَ) بربٍّ [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ)

ورفعَكَ، فـ« لعا » اسمٌ لنَعَشَ... » انظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ص: ٢٠١.

(١) في القاموس المحيط (لعع) : « وتلعلعتُ به، قلتُ له ذلك » وفي تاج العروس (لعع) بعد أن نقل ما تقدَّمَ: « ونص المحيط: لعلعتُ به ».

(٢) قال السلسيلي في شفاء العليل ٢/٨٧٠: « وقد يقالُ فيها: لالعاً؛ أي: لا إقالةً، وفي هذا نظرٌ، فإن الباب إنما هو لأسماء الأفعال، ولعا إذا كان مسماها إقالةً، فليست اسماً لفعلٍ ».

(٣) وقد زاد عليها أبو نزار الحسن بن صافي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ الملقب بملك النحاة « دوْ » بمعنى صحَّ أو يصحُّ، ذكر ذلك في مسائله التي أسماها بـ« المسائل العشر المتعِبَاتِ إلى الحشر » (المسألة السابعة) . انظر هذه المسائل في: سفر السعادة ٢/٧٧٩ - ٨٤٦، وعنه في الأشباه والنظائر ٣/٤٢٦، وبعضَها ملخصاً لأبي حيان في التذكرة ١٦٤-١٧١ .

وقد ردَّ على هذه المسائل ابنُ الحبَّاب أحمد بن عبد العزيز الشنتمري البابري النحوي المقرئ المتوفى سنة ٥٦١ هـ، ذكره أبو حيان. وراجع ارتشاف الضرب ٣/٢٠١ .

(٤) معاني القرآن ١/٢٠٣ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) سيذكرها صفحة: ٥١٥ .

وأما الثلاثيةُ:

فـ«تِيدَ» و«هَيتَ» و«بَلْهَ» و«إِيهاً» و«إِيه» و«وَيهاً» و«بَسٍّ» و«واهاً» و«أَخّ» و«كَخّ» و«هَاءْ» و«بَجَلْ» و«لَيَا» و«هَاه» و«أَيْتُ» و«لبَّ» و«حَسْب» و«أُفّ» .

ولْنَتكلَّمْ على كل واحدٍ منها:

أما «تِيدَ» فهو بكسر التاء[1] المثناة من فوق وياء مثناة من أسفل ساكنة ثم دال مهملة، ومعناه: أمهل، وذكَرَ بعضُهُم[2] أنه يَخرُجُ عن اسم الفعل، فيأتي مصدَراً .

وحكى البغداديون[3]: تِيدَكَ، فإن كان مصدراً فالكافُ في موضع خفضٍ، وإن كان اسمَ فعلٍ فالكافُ للخطاب .

وقال أبو عليٍّ[4]: إنه مشتَقٌّ من التُّؤَدَة ـ والتّاءُ في التُّؤَدَة بدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ وُؤَدَة ـ ثمَّ أُبدلَت الواوُ تاءً، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ[5]، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: وفيه تكلُّفٌ، والأظهرُ أن يكونَ غيرَ مشتَقٍّ؛ لأنَّ الغالبَ على هذه الأسماءِ عدمُ الاشتقاق .

---

(١) لم أقف فيما راجعت من المظان على أحدٍ ضبطها بكسر التاء كما فعل المؤلف هنا، بل الجميع على فتحها (تَيْدَ) .

(٢) انظر شرح المفصل ٤/٢٩-٣٠ .

(٣) انظر: إيضاح الشعر ص: ٣٦، وشرح المفصل ٤/٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٠١، والهمع ٥/١٢٢ .

(٤) إيضاح الشعر ص: ٣٦ .

(٥) فأصل (تيدك): وِئدك، ثم أُبدلت الواو تاء فصارت (تِئدَكَ)، ثم قلبت الهمزة ياءً للكسرة قبلها فصارت (تِيدَكَ) .وانظر شرح المفصل ٤/٣٠ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٢٠١ .

وأما «هَيتَ» فمعناه: أسرِعْ[١]، وقال صاحبُ اللبَاب[٢]: هَيتَ بمعنى جئتُ لكَ، فعلى هذا يكونُ خبراً لا أمراً. وفيه لغاتٌ[٣]:

الأُولى: هَيَّتَ بفتح الهاء والتاء الأخيرة وتشديد الياء بينهما .

الثانية: بفتحهما وإسكان الياء بينهما، وهـــذه اللغة هي أشهرها، وبها قرأ أبوعمرو / والكوفيون[٤] من السبعة، وابن مسعود والحسن . [١٥٤/أ]

الثالثة: هيَّا بفتح الهاء وتشديد الياء .

الرابعة: بكسر الهاء وتشديد الياء .

الخامسة: هَيْك بفتح الهاء وإسكان الياء .

السادسة: هَيَّك بفتح الهاء وتشديد الياء .

السابعة: هِيَّك بكسر الهاء وتشديد الياء .

الثامنة: هِيْتَ بكسر الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ ذَكوَان والأعرجِ وشيبةَ وأبي جعفرٍ[٥].

---

(١) وقال بعضُهم: معناه: أقبِلْ وتعالَ. انظر: شرح الكافية ٧١/٢، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٢) اللباب للعكبري ٩١/٢ (المطبوع)، وقد حدث فيه تحريف حيث قال: « وأما هيت فاسم للفعل، ومعناه: هيث لك » انتهى، والصواب: « حثت لك » .
ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٣) تنظر في إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحتسب ٣٣٧/١-٣٣٨، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٤) قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ يوسف:٢٣، انظر: السبعة ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٤٧٢/٧ وفيه ذكر البصريين بدل الكوفيين ، وهو سهوٌ .

(٥) وهي أيضاً قراءة ابنِ عامرٍ. انظر السبعة ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٤٧٢/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٥.
وابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أحد راويَي ابن عامر. توفي سنة ٢٤٢هـ. أخباره في: الجرح والتعديل ٥/٥، ومعرفة القراء الكبار ١٩٨/١ .

=

قيل: وتَحتمِلُ هذه اللغةُ أن تكونَ «هَيتَ» فيها فعلاً[١]، وأصلُهُ الهمزُ، ثمَّ سُهِّلَ، فيكونُ من هَاءَ يَهِيءُ، ثمَّ لحقَتْهُ التاءُ فقيلَ: هِئتَ كـ«جاءَ يجيءُ جئْتَ» فعلى هذا لا يكونُ اسمَ فعل .

التاسعة: هِئْتَ بكسر الهاء والهمزة ساكنةً[٢] وفتحِ التاء .

العاشرة: كالتاسعة إلا أنها مضمومةُ التاء، وقد قيل: إن هاتَين اللغتين ليست «هِئْتُ» فيهما اسمَ فعلٍ، بل هي فعلٌ من هَاءَ يهيءُ[٣] كما تقدَّمَ .

الحاديةَ عشرة: هَيْتُ بفتح الهاء وإسكانِ الياء[٤] وضمِّ التاء، وقد ذكرْنَا في كتابنا «تحفةُ الأقران»[٥] ما قُرِئَ به من هذه اللغاتِ .

والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أستاذ نافع، وأول من وضع العربية بالمدينة. توفي سنة ١١٧هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ٤٠، وإنباه الرواة ١٧٢/٢، ومعرفة القراء الكبار ٧٧/١ .

وشيبة: هو شيبة بن نصاح المدني، أحد شيوخ نافع. توفي سنة ١٣٠هـ. أخباره في: معرفة القراء الكبار ٧٩/١، وغاية النهاية ٣٢٩/١ .

وأبو جعفر هو: يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة. توفي سنة ١٣٠هـ تقريباً. أخباره في: وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، ومعرفة القراء الكبار ٧٢/١ .

(١) انظر إعراب القرآن ٣٢٣/٢، والبحر المحيط ٢٩٤/٥ . ونقل أبو حيان قراءةً أخرى هي «هِيتِ» ولم أجدها .

(٢) في الأصل: «ساكناً» .

(٣) وقد أنكرها الكِسَائيُّ وقال: لا أعرف «هئتُ لك» بمعنى تهيَّأتُ. انظر: معاني القرآن للنحاس ٤١٠/٣، كما نقل إنكارها عن أبي عمرو. انظر مجاز القرآن ٣٠٥/١-٣٠٦ . وقد قرأ بها بضمِّ التاء ابنُ عباسٍ وعلي ومجاهد وعكرمة وهشام بن عامر، وهي بفتح التاء مروية عن ابن عامر وأهل الشام. انظر: إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحرر الوجيز ٤٧٤/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) في الأصل: «وإسكان الهاء» وهو خطأ .

(٥) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن ص: ٥٨-٦٢ .

وأما «بَلْهَ» فمعناه: دَعْ، وبُني على الفتح طلباً للخفّة، ومنه قولُ ابنِ هَرْمَةَ[١]:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[٢]

فـ«الجِلَّة» منصوبٌ بـ«بَلْهَ» أي: دَعْ الجِلَّةِ، والقَطُوفُ من الدوابِّ: البطيءُ السير[٣]، وقال كعبُ بنُ مالك ـ يَصِفُ السُّيُوفَ ـ:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَم تُخْلَقِ[٤]

فـ«الأكف» منصوبة بـ«بَلْهَ» أي: دَع الأكُفَّ، ويُروَى هذا البيتُ بنصب «الأَكُفَّ» ورفعِهَا وجرِّهَا، وقد تكلَّمْنَا على ذلك في باب الاستثناء[٥]، وجاء في الحديث: «أعدَدْتُ لعِبَادِي الصَّالِحِين مَا لا عَينٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ / سَمِعَتْ، و لا [١٥٤/ب] خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ مَا أُطلِعْتُمْ عليه[٦]»، فـ«ما» في موضعِ نصبٍ بـ«بَلْهَ» أي:

---

(١) إبراهيم بن هَرْمَةَ الكناني القرشي، من مخضرمي الدولتَين الأموية والعباسية، وآخر من يُحتَجُّ بشعره من الشعراء، كان مولعاً بالخمر، وجُلد عليه، مات في خلافة الرشيد. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٥٣/٢، والأغاني ٤٦٧/٤، والموشح ٢٨٥، والخزانة ٤٢٤/١ .

(٢) من البسيط، وليس في ديوانه المطبوع بدمشق. ونسبه ابنُ فارس في الصاحبي: ٢١٠ إلى أبي زُبيد، ولم أجده في شعره . وانظر الشاهد في: شرح المفصل ٤٩/٤، وشواهد التوضيح ٢٠٥، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢، والخزانة ٢١٤/٦. والجِلَّة: من الإبل المسانُّ . الصحاح (جلل) .

(٣) الصحاح (قطف) .

(٤) من الكامل، وهو في ديوانه ص: ٢٤٥ وفيه: « فترى الجماجمَ » . والبيت في: شرح الكتاب ٥٤٢ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وإيضاح الشعر ٣٤، وشرح المفصل ٤٨/٤، والمغني ١٥٦، وشرح أبياته ٢٥/٣، والخزانة ٢١١/٦ . وضاحياً: بارزاً .

(٥) لوحة (١٣١ وما بعدها) من السفر الثالث من هذا الشرح .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب التفسير، تفسير سورة السجدة) برقم: (٤٤٠٧)، وهو في ١٣٢/١٨ (من فتح الباري)، وفيه: « مِن بَله ما أُطلِعتُمْ عليه » ، والإمام مسلم في صحيحه (في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) برقم: (٥٠٥١، ٥٠٥٣) ، وابن ماجه في سننه (في كتاب الزهد) برقم: (٤٣١٩)، وفيه: « من بلْهَ » . وانظر: عقود الزبرجد ٣٨٧/٢، والحديث النبوي في النحو العربي ص: ٢٧٠ .

دَع الشيءَ الذي أُطلِعتُم عليه، وقيل: إن «بَلْهَ» في الحديث بمعنى كيفَ[١] .

وتأتي «بَلْهَ» مصدَراً بمعنى التَّرْكِ، تقولُ: بَلْهَ زيدٍ بالخفض أي: تَرْكَ زيدٍ[٢].

و«بله» غير مشتقّة، وقال العبديُّ[٣]: هي مشتقّة من البَلَهِ[٤]، قال: ألا تراهُم جعلُوها اسماً لـ«دَعْ»، والأبْلَهُ: تاركٌ لأكثرِ الأشياءِ من حيثُ كان غَافلاً سَاهياً .

وأمَّا «إيهاً» فبكسر الهمزة وياءٍ ساكنة، ومعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل، ويُستَعمَلُ منوَّناً فيكون المعنى طلبُ الكفِّ عن فعلٍ غيرِ معيَّنٍ، ويُستعمَلُ غيرَ منوَّن والهاءُ مفتوحةٌ[٥]، فيكونُ المعنى طلبَ الكفِّ عن فعلٍ معيَّنٍ معلومٍ عندَ المخاطبِ .

وأمَّا «إيهِ» فمعناه: حَدِّثْ أو زِدْ من الحديث، ويأتي منوَّناً وغيرَ مُنَوَّنٍ، فمعَ التنوين يكونُ المعنى: حدِّثْ حديثاً أيَّ حديثٍ كان، ومعَ عَدَمه يكونُ المعنى: حدِّث الحديثَ المعهودَ بيني وبينَك[٦]، وهو عند سيبويهِ[٧] لازمُ التنوين، ولا

---

(١) وهو منقول عن قطرب والأخفش، وقاله العكبري في شرح الإيضاح لوحة (١٠٨، مخطوط). وانظر: شرح الكافية ٧٠/٢، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢ وانظر حاشية (٣) منه، وارتشاف الضرب ٢٠٢/٣، والمغني ١٥٦ . وللأخفش رأيٌ آخرُ في (بله) وهو أنها تأتي حرف استثناءٍ بمعنى حاشا. شرح المفصل ٤٩/٤ .

(٢) وروى أبو زيدٍ فيه القلب إذا كان مصدراً، تقول: بَهْلَ زيدٍ، وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فتح الهاء واللام فتقولُ : بَهَلَ. انظر ارتشاف الضرب ٢٠٢/٣ .

(٣) هو أبو طالب أحمدُ بنُ محمدِ بنِ بَقيَّةَ، يعرف بالعبدي، إمام نحوي، أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني. من تصانيفه: « شرح الإيضاح » قال القفطي: وشرحه شرحاً وافياً أتى فيه بعجائب من أصول هذه الصناعة. توفي سنة ٤٠٦ هـ . أخباره في: نزهة الألباء ٢٤٦، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢ .

(٤) نقله العكبري في شرح الإيضاح (لوحة ١٠٨ مخطوط)، قال العكبري: « ويجوز عندي أن تكون من قولهم: عيشٌ أبلَهُ، أي:طيبٌ يُلهي صاحبه » وانظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢/٣،

(٥) انظر المساعد ٦٤٨/٢، وقال السيرافي: إنه لا يستعمل إلا منوناً. شرح الكتاب ١٣١/٤، ويراجع الكتاب ٣٠٢/٣ .

(٦) وقد أنكر الأصمعيُّ عدم التنوين فقال: « هذا لا يُعرف إلا منوناً في شيءٍ من اللغات » ووافقه بعض النحاة. انظر: المقتضب ١٧٩/٣، والأصول ٤٣٩/٤-٤٤٠، والتعليقة على الكتاب ١٥٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٤ .

(٧) الكتاب ٢٤٢/١، ٣٠٢/٣ .

يُستعمَلُ معه المنصوبُ، وإن كان متعدياً في المعنى، فلا يقال: إيهٍ كذا، وقد استعملَه بعضُ الشعراء المولَّدِين فقال:

إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ[1]

فـ«أحاديثَ» منصوبٌ بـ«إيهٍ» قال الشيخُ أبو حيَّان[2]: ولا أظنُّهُ [يصِحُّ][3].

قلتُ: ووقع في صحيح مسلم[4] في حديث الشفاعة من قول الحسن البصري في طلب زيادة الحديث: «هِيه» بكسر الهاء[5] فيكون لغةً في «إيه» بإبدال الهمزة هاءً، والله أعلَمُ.

وأما «وَيهاً» فبفتح الواو ومعناه: الإغراءُ والتسلُّطُ، فإذا قال: ويهاً كأنه قال: تَسَلَّطْ عليه والزَمْهُ، قيل: وفيه معنى الزجر[6]، وهو غيرُ صحيح، إنما هو إغراءٌ محضٌ. أنشدَ ابنُ السكِّيت[7]:

/ وَهْوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيهاً كُلْ [١٥٥/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت بتمامه:

إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ إِنَّ الحديثَ عَنِ الأَحبَابِ أسمارُ

وهو من شواهد أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١/٥، وانظر شرح شذور الذهب ١١٨، وفي حاشيته قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: إنه وجده منسوباً إلى ابن الأثير. وذكره المقري التلمساني في أزهار الرياض ٦/١ دون نسبة. ونَعمَان: وادٍ بين مكة والطائف. معجم البلدان ٢٩٣/٥.

(٢) التذييل والتكميل ٢١/٥، وارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

(٣) ساقطة من الأصل، والمثبت من ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

(٤) في باب الإيمان، برقم (٢٨٦)، ومثله أيضاً في حديث رقم: (٤١٨٥) من كتاب الشعر.

(٥) في الأصل: «بكسر الهمزة» وهو خطأ، وكتب في الحاشية على يسار صفحة المخطوط بخط مغاير: (لعله الهاء) وهو الصحيح.

(٦) وهو قول ثعلب في الفصيح ٢٨٧، وتبعه بعضُ اللغويين. انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٤٩/٢.

(٧) إصلاح المنطق: ٢٩٢.

فَـإِنَّهُ مُوَاشِـــكٌ مُـسْتَعْجِـلْ

وَهْـوَ إِذَا قِيلَ لَـهُ وَيهاً فُـــلْ

فَإِنَّـهُ أَحْرِ بِـــهِ أَنْ يَنْكُـــلْ[1]

والمعنى: أنه متى قيل له: كُلْ، تَبَـادَرَ إلى الأكـل، وإذا نُـودي لغـير الأكـل لم يُجِبْ. وفُلْ بالفاء: ترخيمُ فلان؛ أي: إذا قيل له: يا فلان .

وأما «بِسّ» بكسرالباء وتشديد السين ومعناه: ارْفِـقْ، ويتعـدى بالبـاء فيُقـالُ: بِسَّ بزيدٍ؛ أي: ارْفِقْ به، ويُقالُ: ضرَبَهُ فما قالَ حِسٌّ ولا بِسٌّ[2].

وأما «واهاً» فمعناه: أَعْجَبُ، فهو من أسماء الأفعال التي في الخبر، قال الشَّاعرُ:

وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا

هِيَ الْمُنَى لَـــوْ أَنَّـنَا نِلْنَاهَا[3]

أي: أعجَبُ لسَلْمَى .

وأمـا «أَخٍّ» و«كَـخٍّ» فهمـا بالخـاء المعجَمَـة المشـدَّدة، ولهـذا ذُكِـرا في الثلاثـي، وضبطَ ابنُ الأثير[4] الكافَ من «كَخْ» بالكسر وبالفتح وتسكينِ الخاء بتنويـنٍ وغـيرِ تنوين، ولا يَبْعُدُ أن يجريَ ذلـك في «أَخ»، ومعناهمـا: أَتَكَـرَّهُ[5]، فهمـا ممـا جـاء في

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، والشاهد في: الصحاح (ويه)، وشرح أبيات الإصلاح: ٥٠٤، وتهذيبه: ٦٢٩-٦٣٠، والمشوف المعلم ٨١٢/٢، وشرح المفصل ٧٢/٤ .

(٢) المحكم ٣٤٧/٢ .

(٣) يُنسَبُ هذان البيتان إلى رؤبة، وهما في ملحق ديوانه: ١٦٨، برواية « واهاً لليلى » ، وينسبان إلى أبي النجم العجلي، وهما في ديوانه: ٢٢٨، وفيه: « واهاً لريَّا » ، وقيل: هما لأبـي الغـول الطُّهوي. والشاهد في: إصلاح المنطق ٢٩١، والفصيح ٢٨٧، وشرح المفصل ٧٢/٤، والمغني ٤٨٣، وشرح أبياته ١٤٤/٦ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٤/٤ .

(٥) المفصل: ٢٠٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤/٣ .

الخبر، وقد يُكرَّرُ تأكيداً، وفي الحديث: «أنَّ الحسَنَ أخَذَ تمرَةً من تمرِ الصَّدَقَةِ، وَجَعَلَهَا في فِيهِ، فقَالَ له رسولُ الله ﷺ: كِخْ كِخْ[1]».

وأما «هاء» بالهمزة بعد الألف فمعناه: أُجيبُ، فهو مما جاء في الخبر.

وأما «بَجَلْ» بفتح الباء الموحدة وفتح الجيم وسكونِ اللام، فيكونُ حرفاً بمعنى نَعَم، فيقعُ جواباً في الطلَب والخبر، تقول: اضْرِبْ زيداً؟ فيُقالُ: بَجَل، وقامَ عبدُ الله؟ فتقولُ: بَجَلْ.

ويكونُ اسماً على وجهَين:

١ - اسمَ فعلٍ بمعنى أكتفي، فيكونُ مما جاء في الخبر؛ لأن «أكتفي» مضارعٌ، فتلحقُهَا نونُ الوقاية فتقولُ: بجَلْني[2]؛ أي: يكفيني.

٢ - واسماً صريحاً بمعنى «حَسْب» فيخرُجُ عمَّا نحن بسبيله، فتقولُ: / بجَلِي درهمٌ؛ أي: حَسبي درهمٌ، قال طرَفة: [١٥٥/ب]

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب ما يذكَر في الصدقة للنبي ﷺ) برقم:(١٣٩٦)، و(في كتاب الجهاد والسير، باب من تكلَّمَ الفارسية) برقم: (٢٨٤٣)، وهو في ٣٥٤/٣ من (فتح الباري)، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وآله) برقم: (١٧٧٨). وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٧٣.

ونقل القاضي عياض رحمه الله عن الداودي «أنها كلمةٌ أعجميةٌ عرَّبتها العَرَبُ بمعنى بئس». انظر إكمال المعلم على صحيح مسلم ١٤٠٥/٣ (رسالة دكتوراه).

(٢) ذهب الرضي في شرح الكافية ٢٣/١ إلى أن حذفَ النون في بجل أولى من الإثبات، وقال ابنُ هشام في المغني ١٥١ عن إثبات نون الوقاية في بجل: «وهو نادر». وقال الشاطبي في شرح الألفية ١٤٩/١ (مخطوط): «بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجهٍ، فكما تقول: تراكها كذلك تقول: تراكني، وفي رويد: رويدني، وفي هلمَّ (الحجازية): هلمني، وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية، بل والمصدر الموصول نحو: عجبتُ من ضربكني». وانظر الخزانة ٢٤٨/٦-٢٤٩

أَلاَ إِنَّنِي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكاً أَلاَ بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلاَ بَجَلْ[١]

والبيتُ من الطويل، دخله القَبضُ في «مفاعِيلُن» في جميع البيت[٢] .

وأما «ليَا» بتخفيف الياء وألفٍ بعدها، فهي مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[٣] على ابن مالك، ومعناه: أَجيئُكَ .

وأما «هَاه» بهاءَين بينهما ألفٌ، فهو أيضاً مما زاده الشيخُ أبو حيَّان[٤]، ومعناه: قَارَبْتُ .

وأما «أيتُ» فهو أيضاً من زيادة الشيخِ أبي حيَّان[٥]، ومعناه: عَجِبتُ، يُقالُ: أَيتُ لهذا الأمر، ووَيتُ له بالهمزة والواو، قال زهيرٌ أو أخوه:

أُخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا الحُوَيرِثِ قَدْ خَطَّ الصَّحِيفَةَ أَيْتُ لِلْحِلْمِ[٦]

أي: عجبتُ للحِلْمِ كيف عزَبَ عنه .

والبيت من الكامل الأحذِّ العروضِ، والضربُ أحذٌّ مضمَرٌ[٧]، فوزنُهُ:

---

(١) من الطويل، في ديوانه: ٩٣. وانظر النوادر ٣٠٧، ورصف المباني ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤/٣، والجنى الداني ٤٢٠، والمغني ١٥١، وشرح أبياته ٣٩٨/٢، والخزانة ٢٤٧/٦ . والأسود الحالك: الماء .

(٢) كُتب في حاشية الأصل بخط مغاير ما نصه: « قلتُ: ودخله القبضُ أيضاً في (فعولن) في غير الأول، فيكون تقطيعه هكذا:

فعولن مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن

فدخله القبضُ في أجزائه الخماسية والسباعية، ما عدا الخماسي الأول فكامل » .

(٣) التذييل والتكميل ٢٥/٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٤/٣ .

(٦) من الكامل، في ديوانه: ٢٥٣ بشرح ثعلب، قال أبو العباس: « ويُقال: إنها لأوس بن أبي سُلمى » .

(٧) الإضمار هو: تسكين الثاني ، وسُمي مضمراً لأنك أخذتَ حركته وتركتَه ساكناً، ومتى شئتَ أعدتَ الحركةَ، فصار إلى ما كان عليه، فشُبه بالاسم المضمر. انظر: الكافي ٥٩-٦٠، والبارع ٢١٤، والعيون الغامزة ٨١، ١٠٩ .

«مُتْفاعِلُن» بسكون التاء «متَفَاعلن» بفتحها «مُتَفَا» ، حُذِفَ منه الوتَدُ المجموعُ، وهو الحذَذُ، والنصفُ الثاني كالأول، إلا أن الضَّرْبَ سُكِّنَتْ تاؤُهُ إضماراً مع الحذَذ .

وأما «لَبَّ» بتشديد الباء، فذكرَ ابنُ مالك في «شرحه للتسهيل[1]» حين تكلم على «لبَّيكَ» في باب المصدر أنها اسمُ فعل بمعنى أَجَبْتُ[2].

وأما «حَسْبُ» فقال الجَرميُّ[3]: إنها تكون اسمَ فعل، والمعنى: يكفيك، فقال في قول العرب: «حَسبُكَ درهمان» : إنَّ الضمةَ في الباء ضمةُ بِناءٍ، والكافُ حرفُ خطاب، فيكون «درهمان» على مذهبه فاعلاً وذهبَ المازنيُّ[4] أن «حسبُكَ» مبتدأ و«درهمان» خبرُه، وذهبَ غيرُه أنه مبتدأ و«درهمان» معمولُه، ولا خبرَ له؛ لأنه في معنى الأمر، يقال: حَسبُكَ يَنَم الناسُ، بجزم «يَنَم» على جوابِ حَسبُك؛ لأنه بمعنى «كُفَّ»[5].

وأما «أفٌّ» فهو اسمُ فعل لأتضَجَّرُ، فهو مما جاء في الخبر؛ لأن مسمَّاه فعلٌ مضارِعٌ، / وقال بعضُهُم[6]: مسماه فعلٌ ماضٍ؛ أي: تَضَجَّرْتُ، وتأتي غيرَ اسمِ [١٥٦/أ] فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحقَتْهُ التاءُ نحو: أَفَّةٍ وتفَّةٍ[7]، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقراً .

---

(١) شرح التسهيل ١٨٦/٢، ورد عليه أبو حيان بقوله: « وزعْمُ ابن مالك [أنه] اسم فعل فاسدٌ ... » ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٢) قال سيبويه: « وبعضُ العرب يقول: لبٌّ، يُجريه مُجرى أمسِ وغاقِ، ولكن موضعه نصبٌ » الكتاب ٣٥١/١، وانظر إيضاح الشعر ٢٧ ، والمسائل العضديات ١٣٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٤) المصدر السابق، وانظر الكتاب ٢٦٨/٣ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٥٢/٢ .

(٧) قال ابنُ يعيش: « وأما أفّة بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها، وإن كان القياسُ لا يأباها كلَّ الإباء » شرح المفصل ٧٠/٤ .

وذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء، وقيل: تأتي مصدَراً من غير تاءٍ نحو: فاً لك، ويُقالُ: أُفًا وتُفًّا[٢] على الإتباع كـ«حَسَنٌ بَسَنٌ»[٣].

وفيها لغاتٌ ذكرتُها في كتابنا «تحفةُ الأقران»[٤] وهي على اختلافها أربعون لغةً[٥]، وأنا أذكُرُها مضبوطةً:

فمنها مع ضمِّ الهمزة اثنتان وعشرون «أُفُ أُفِ أُفَ» بالحركات الثلاث في الفاء مع التخفيف من غير تنوين، ثمَّ «أُفٌ أُفٍ أُفًا» بالثلاث مع التخفيف والتنوين، ثمَّ «أُفٌّ أُفٍّ أُفَّ» مع التشديد من غير تنوين، ثمَّ «أُفٌّه أُفٍّه أُفَّه» مع التشديد وهاءِ السَّكْت، «ثمَّ «أُفٌّ أُفًّا أُفٌّ» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثمَّ «أُفْ» بالسكون

---

(١) هذا من كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣ ، ولم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن مالك .

(٢) ومنه ما جاء في حديث ابن عباس رضيَ الله عنهما: « فجاء ينفض ثوبه ويقول: أفَّ وتفَّ » انظر عقود الزبرجد ص: ١٠٩ بتحقيق أستاذنا الدكتور حسن الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية ، العددان: ٦٧، ٦٨) .
ونقل المفضَّلُ بنُ سَلَمَة في الفاخر: ٤٨ عن الأصمعي قوله: « الأفُّ: وسخُ الأذن، والتفُّ: وسخ الأظفار. كان يقال ذلك عند الشيء يستقذر، ثم كثُرَ حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذون منه. وقال غيره: أفٌّ معناه: قلّة لك، وتف: إتباع مأخوذ من الأفف وهو الشيء القليل » . وانظر: الزاهر ١٨٠/١، والإتباع لأبي الطيب اللغوي: ٣٢، وتهذيب اللغة ٥٨٨/١٥ ، والتاج (أفف) .

(٣) يقال: رجلٌ حسنٌ بسنٌ. انظر: الإتباع لأبي الطيب اللغوي ص: ١٢، والصحاح (حسن) .

(٤) تحفة الأقران ١٤٠-١٤١ .

(٥) وقد أوصلها الزَّبيدي في التاج (أفف) إلى خمسين وجهاً، قال: « ... وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكونُ سبعاً وأربعين وجهاً، فقولُ المصنف أولاً: « ولغاتُهَا أربعون » محلُّ نظرٍ يُتأمَّلُ له. وقد فاته أيضاً من لغاتها: أَفَةً محركة، وأُفُوه بفتح فضم فسكون الواو والهاء، وأُفَّةً بفتح فتشديد، الأخيرُ نقلَه ابنُ بَرِّي عن ابن القطاع، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصَّل لنا خمسون وجهاً » .

والتخفيف، ثمَّ «أُفّ» بالسكون والتشديد، ثمَّ «أُفًا» بتشديد الفاء وبعدها ألفٌ من غير إمالة المحضة[١]، وبالإمالة بين بين، ثمَّ «أُفِّي» و«أُفَّو» بالياء والواو ساكنتين وفتح الفاء والتشديد فيهما، فهذه اثنتان وعشرون لغةً مع ضمِّ الهمزة .

ومنها مع كسر الهمزة إحدى[٢]عشرةَ لغةً: «إِفٌّ إِفًا إِفٍّ» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثمَّ «إِفٌّ» بالضم والتشديد من غير تنوين، ثمَّ «إِفٍّ» بالكسر والتخفيف من غير تنوين، ثمَّ «إِفٍ» كذلك مع التنوين، ثمَّ «إِفْ» بالتسكين والتخفيف، ثمَّ «إِفّ» بالتسكين والتشديد، ثمَّ «إِفًا» بألف مع التشديد، ثمَّ «إِفِّي» بكسر الفاء وتشديدها وياء ساكنة بعدها،ثم «إِفِيَّ» بفتح الفاء[٣] والتشديد وبعدها ياء ساكنة، فهذه إحدى عشرةَ لغةً مع كسرة / الهمزة . [١٥٦/ب]

ومنها مع فتح الهمزة ستُّ لغاتٍ: «أَفٍّ» بكسر الفاء وتشديدها من غير تنوين، ثمَّ «آفٍّ» كذلك إلا أنها ممدودة الهمزة، ثمَّ «أَفٌّ» بكسر الفاء وتشديدها مع التنوين، ثمَّ «آفٌّ» كذلك إلا أنها ممدودة الهمزة، ثمَّ «أَفْ» بسكون الفاء وتخفيفها، ثمَّ «أُفِّي» بكسر الفاء وتشديدها وبعدها ياءٌ ساكنةٌ، فهذه ستُّ لغاتٍ تمامُ تسع وثلاثين لغةً[٤]، نقلَهَا الشيخُ أبوحيَّان[٥] عن الزناتي[٦]قال: ذكرها في كتابه المسمى

---

(١) جاء في شرح ابن النحاس على المقرب لوحة (٥٥ ـ مخطوط): « أُفِّي بألفٍ مُمَالةٍ بعد الفاء، وهي التي تُخلِصُهَا العامَّةُ ياءً » ، وانظر التاج (أفف) .

(٢) في الأصل: « أحد » .

(٣) كلمة « الفاء » مكررة في الأصل .

(٤) لم يذكر المصنفُ رحمه الله اللغةَ التي هي تمامُ الأربعين، وهي (أُفَاه) بضم الهمزة وتشديد الفاء وبعد الألف هاء السكت. ذكرها ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٥٥/٩، ونقلها عنه المصنف في تحفة الأقران ١٤١، وهي أيضاً في القاموس المحيط (أفف)

(٥) البحر المحيط ٢٣/٦ .

(٦) لم أقف على ترجمته . وقد ذكره المصنف في تحفة الأقران ١٤١، كما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢٣/٦، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ وكلهم بهذااللفظ، ولعله الزيَّات (إسحاق ابن الحسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكَر اسمُهُ. انظر مقدمة البسيط ٨١/١ .

بـ«الحُلَل في شرح الجُمَل» .

وقد انتهت أسماءُ الأفعال الثلاثية على حسَبِ ما ذكرها الشيخُ أبوحيَّان، ولم يذكر منها «حيَّ» على انفرادها، بل تعرَّض لها لما تكلَّم على «حيَّهَل» ، وسيأتي الكلامُ عليها بعدُ في الكلام على أسماء الأفعال المركَّبات[1]، وقد نظمتُهَا للحفظ فقلتُ:

إِذَا مَا شئتَ ضبطَك لاسمِ فِعْلٍ ثلاثيٍّ ليحصُلَ منه قُرْبُ
فتِيدَ وهَيتَ أخٍّ أُفٍّ كخٍّ وإِيهٍ بَلْهَ بِسٍّ وهاهِ حَسْبُ
وواهاً لَبٍّ أَيْتَ لَياً وأَيْهَا ووَيهاً حيَّ هَاءَ بَجَلْ فحَسْبُ

و«حسبُ» الثاني ليس منها، وإنما جئنا به إعلاماً بانقضائها؛ أي: هذه هي المعدودةُ لا غيرُ .

وأما الزائدُ على الثلاثي:

فـ«رُوَيدَ» و«وأَوَّهْ» و«آمين» و«مَهْيَمْ» و«هَمْهَامْ» و«أَولَى» و«فِدَاءٍ» و«النَّجَاءَ» و«هَيهاتَ» و«دُهْدُرَّيْن» و«سَرْعَان» و«وَشَكَان» و«شَتَّان» و«بُطْأَنَّ» .

ولنتكلم على كل واحد منها :

أما «رُوَيد» فتأتي اسمَ فعل وغيرَ اسم فعل، **فإذا كانت اسمَ فعل** فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: في بنائها ومسماها، وهي مبنيةٌ على الفتح، ومسمَّاها: أَمْهِلْ، وقيل: دَعْ، فيتعدى إلى مفعول واحدٍ تقولُ: رُوَيدَ زيداً أي: دَعْ زيداً، وقد تأتي «ما» صلةً

(١) انظر صفحة: ٥١٥ .

بين «رُوَيدَ» / ومعمولِهَا، حكى سيبويهِ[١]: لو أردتَ الدراهـمَ لأعطيتُـكَ رُوَيـدَ [١٥٧/أ] مَا الشِّعرَ، [فالشعر][٢] منصوبٌ بـ«رُوَيدَ» و«ما» زائدةٌ، والمعنـى: دَع الشـعرَ، يقولُـهُ رجلٌ لشاعرٍ مدَحَه .

ومن مجيء «رُوَيدَ» بمعنى أَمْهِلْ قولُ الشَّاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُذَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَينَا وَلَكِـنْ بُغْـضُهُمْ مُتَمَايِنُ[٣]

أي: أمهِلْ علياً، و«علي» هنا قبيلةٌ[٤]، و«جُذَّ» بمعنى قُطِعَ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و«ثَديُ» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ، و«ما» زائدةٌ، وكَنَى هنا بـ«الثـدي» عـن القَرَابـة؛ لأن الرَّضاعَ سببُ القرابَـةِ، ويُـروَى: «مُتمَـايِنٌ» مـن المَيْـن وهـو الكـذِبُ؛ أي: بغضُهُـم متكاذبٌ؛ لأنه على غير ذَنْبٍ، ويُـروَى: «مُتمَـائِن» بـالهمز؛ أي: متقَـادِم، ويُـروَى: «وَدُّهُم متبَاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة.

الوجه الثاني: في تصغيرها، و«رُوَيدَ» عنـد البصريـين تصغـيرُ إرْوَاد[٥]، مصـدَرُ أرْوَدَ بمعنى أمْهَلَ، على تصغير الترخيم .

---

(١) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي، وقيل: للمعطل الهذلي، والبيت من قصيـدة مذكـورة في شـرح أشعار الهذليين ٤٤٤/١. والشاهد في: الكتـاب ٢٤٣/١، والمقتضـب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وإيضـاح الشعر ٢٨، شـرح المفصـل ٤٠/٤، وشـرح ابـن القواس ١٠١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩/٥ . و(جذَّ ما ثديُ أمهم إلينا) كلمةٌ تقال للرجل إذا لم يصل رحمه. (شرح أشعار الهذليين) .

(٤) نسبة إلى علي بن مسعود بن مازن بن ذئب الغساني، أخي عبد مناة بن كنانة مـن أمـه، وهـي امرأةٌ من بليّ، فلما مات عبد مناة حضَنَ عليٌّ ولده، فنُسبوا إليه . انظر: شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١، وجمهرة أنساب العرب ص/ ١٨٠ .

(٥) انظـر شـرح السـيرافي ٥٠/٢-٥١ (مخطـوط)، وشـرح المفصـل ٢٩/٤، وارتشـاف الضـرب ٢٠٥/٣ .

وهو عند الفراءِ[١] تصغيرُ رُودٍ بضم الراء، من قولِ الجَمُوحِ الظَّفري[٢]:

تَكَادُ لاَ تَلْثُمُ البَطْحَاءَ وَطْأَتُهَا كَأَنَّهَا ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدِ[٣]

أي: على مَهْلٍ ورِفْقٍ.

ورُدَّ على الفراءِ بأنَّ «رُوَيدَ» مُتعدٍّ، و«رُودٍ» غيرُ مُتعدٍّ، فلو كان تصغيرَه، لَلَزِمَ أن يكونَ غيرَ متعدٍّ[٤].

قلتُ: وهذا لا يلزَمُ الفراءَ، إذ له أن يقولَ: إن «رُوَيدَ» قبل التسمية به لا يتعدَّى، فلما سُمِّيَ به تعدَّى، ولا يُشتَرَطُ في اسم الفعل أن يكونَ قبلَ التسمية به على حالته بعد التسمية، فقد يكونُ قبل التسمية على حالة، ثمَّ إذا سُمِّيَ به صارعلى حالةٍ أخرى بحسَبِ الفعل الذي جُعلَ اسماً له، ألا ترى أن «ها» ونحوَه من أسماء الأفعال لا يُوصَفُ قبل التسمية به بمُتَعَدٍّ ولا غيرِه،فإذا سُمِّيَ به وُصفَ بصفةِ الفعل / الذي جُعِلَ اسماً له، وسواءٌ في هذا المنقولُ نحو: رُوَيدَ، والمرتَجَلُ نحو: صَهٍ. [١٥٧/ب]

---

(١) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه، وانظره في: شرح السيرافي ٢/٥٠-٥١ (مخطوط)، وشرح المفصل ٤/٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٥ . ووافقه بعضُ النحاة. انظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣١، وشرح الكافية ٢/٧٠ .

(٢) أحد بني ظَفَر بن سُليم بن منصور. ولم أجد له ترجمة وافية، وله بعض أشعار وأخبار في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٤، والخزانة ١/٤٦٤ .

(٣) من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/٤٥-٥٥، والرواية فيه:

يمشي ولا يكْلِمُ البطحاءَ خطوتُهُ كأنـــه فاترٌ يمشي على رُودِ

والشاهد في: الصحاح (رود)، والمجمل ٢/٤٠٥، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣١، والتذييل والتكميل ٥/١٩ . والثَّمِلُ: الرجلُ الذي أخذَ فيه الشرابُ، فهو ثَمِلٌ؛ أي: نشوان. (الصحاح) .

(٤) التذييل والتكميل ٥/١٩ .

الوجه الثالث: إنَّ في «رُوَيدَ» - إذا كان اسمَ فعلٍ - ضميراً مستتراً فاعلاً[١] لا[٢] يَظهَرُ في تثنيةٍ ولا جَمْعٍ، دليلُهُ: تأكيدُه والعطفُ عليه تقولُ: رُوَيدَكَ[٣] أنت وزيدٌ عَمْراً، فـ«زيدٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «رُوَيدَكَ» و«أنت» تأكيدٌ له وتقديرُه: رُوَيدَكَ أنتَ أنتَ وزَيدٌ، والكافُ في «رُوَيدَكَ» حرفُ خطابٍ لا ضميرٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها[٤].

وإذا كانت «رُوَيدَ» غيرَ اسم فعلٍ، فتأتي مُعرَبةً، وهي على ثلاثة أوجُهٍ:

الأول: أن تُنصَبَ على الحال كقولك: سارُوا رُوَيداً، فقيل: حالٌ[٥] من الفاعل الذي هو الواو؛ أي: سارُوا مُرْوِدِين؛ أي: مُمْهِلِين، وقيل[٦]: من ضمير المصدر المفهوم من الفعل، التقديرُ: سارُوه؛ أي: سارُوا السيرَ في حال كونه رُوَيداً.

الثاني: أن يكونَ مصدراً نائباً عن الفعل الذي هو أَرْوِدْ، فتقول: رُوَيداً زيداً، ويجوزُ أن يُضَافَ إلى الفاعل نحو: رُوَيدَكَ زيداً، وإلى المفعول، حُكِيَ من كلامهم: رُوَيدَ نفسِهِ[٧]، على معنى: رُوَيداً نفسَهُ؛ أي: دَعْ نفسَه، والكافُ في قولك: رُوَيدَكَ[٨] زيداً يحتَمِلُ أن تكونَ ضميراً فيكونَ «رُوَيدَ» مصدَراً كما تقدَّمَ[٩] فتكونَ

---

(١) في الأصل: «ضمير مستتر».

(٢) «لا» مكررة في الأصل.

(٣) في الأصل: «رويك».

(٤) انظر صفحة: ٤٦١ فما بعدها.

(٥) وبه قال الرضي في شرح الكافية ٢/٧٠-٧١، وابن القواس في شرح الألفية ٢/١٠١٧، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣٢.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٤٤، وشرحه ٢/٥٢ (مخطوط)، والملخص ٣٥٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٦.

(٧) الكتاب ١/٢٥١، والمفصل ١٨٥، والتذييل والتكميل ٥/١٩.

(٨) في الأصل: «رويك».

(٩) انظر صفحة: ٤٦٢.

الكافُ مضافةً، أو حرفَ خطابٍ فيكونَ «رُوَيدَ» اسمَ فعلٍ .

وذهبَ المبرِّدُ[١] أن «رُوَيداً» إذا كان مصدَراً لا يَعمَلُ؛ لكونه مُصغَّراً[٢]، وصحَّحَهُ الشيخُ أبوحيَّان[٣]، وتأوَّلَ «رُوَيدَكَ زيداً» على أنه غيرُ مصدرٍ، بل اسمُ فعل والكافُ حرفُ خِطَاب، وتأوَّلَ «رُوَيدَ نفْسِهِ» على أنه مصدَرٌ، إلا أن الإضافةَ ليست من نصبٍ، فلا يكونُ عاملاً /، وإنما هي كإضافةِ اسم الفاعل غيرِ العامل [١٥٨/أ] نحو: ضارِبٌ زيداً أمسِ، فكما أن الإضافةَ في اسم الفاعل هنا لا تدلُّ على العمل، كذلك الإضافةُ في «رُوَيدَ نفْسِه» .

وذكَرَ صاحبُ «الصحاح[٤]» أن «رُوَيداً» إذا أُفرِدَ كان معناه المصدَرَ، وإذا أُضيفَ إلى الكاف كان معناه الأمرَ، ونصَّ سيبويهِ[٥] على جواز تركِ الكاف في الأمرِ وجعْلِها في غيرِ الأمر .

الثالث: أن يكونَ نعتاً لمصدَرٍ مذكورٍ نحو: ساروا سيراً رُوَيداً، أو مقدَّراً نحو:

---

(١) ما في المقتضب يخالف ما نُسب إلى المبرد، قال: « وتقولُ: رُوَيدَ زيدٍ... ورُوَيداً زيداً، كما تقول: ضرباً زيداً في الأمر » انظر المقتضب ٢٠٨-٢٠٩، ٢٧٧ . وانظر التذييل والتكميل ١٩/٥ .

(٢) قال ابنُ النحوية: « ولذلك يقول بعضُ العرب: إنه يقلُّ عملُه بالتصغير عن مذهب الفعل » شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١٩) مخطوط ، وانظر شرح الشاطبي على الألفية ٣٢٧/٣ (مخطوط) . وقد رد ابن خروف على المبرد ـ فيما نقله عنه الشاطبي ـ فقال: « وهذا ليس مثل ذلك؛ لأن اسم الفاعل عمِلَ بشبه الفعل، والفعلُ لا يُصغَّرُ، فلم يعملْ مصغراً، والمصدرُ عَمِلَ بنفسه من حيث كان حدثاً، لا بِشَبَهِ الفعل، فلا يمنعُ التصغيرُ عملَه » .

(٣) التذييل والتكميل ١٩/٥ قال: « والصحيح مذهب المبرد، وأنه لا ينصب » . وانظر: شرح الألفية للمرادي ٨٥/٤

(٤) الصحاح (رود) قال: « وتفسير رُوَيد: مهلاً، وتفسير رُوَيدك: أمهِلْ؛ لأن الكافَ إنما تدخلُهُ إذا كان بمعنى أفْعِلْ دون غيره » .

(٥) الكتاب ٢٤٨/١، ٢٥١.

سارُوا رُوَيداً على أن المعنى: سارُوا سيراً رُوَيداً، أما الأوَّلُ فمتَّفقٌ عليه، وأما الثاني فذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ[١]، ولا يُجيزُهُ سيبويهِ؛ لأنَّ الموصوفَ محذوفٌ، والصفةَ غيرُ خاصَّةٍ به، وإنما يُجيزُه على الحال[٢].

وأما «أَوْهِ» فمعناه: أتوجَّعُ، وهو مما جاء والمرادُ به الخبرُ، ويقال منه: أَوَّهَ الرجلُ تأويهاً، وتأوَّه تأوُّهاً إذا قال: أَوه، والاسمُ منه الآهَةُ بالمدِّ، قال المثقِّبُ العَبديُّ[٣]:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ[٤]

ويُروَى: أَهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ[٥].

وفي «أَوْهِ» لغاتٌ: **الأولى**: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكونِ الواو وكسرِ الهاء لالتقاء الساكنين، قال الشَّاعرُ:

فَأَوْهِ لِذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ[٦]

---

(١) التسهيل: ٢١١ حيث قال: « أو نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أو مقدَّرٍ » قال أبو حيان معلِّقاً: « وهذا يُوجَد كثيراً في ألسنة ضعفاء المعربين، وإنما لم يجز أن يكون التقديرُ: ساروا رُوَيداً؛ لأن رُوَيداً صفة غير خاصة بالموصوف، فلا يجوز حذفُ الموصوف والحالة هذه إلا على قبح » التذييل والتكميل ١٩/٥ .

(٢) الكتاب ٢٤٤/١ . وانظر: شرح المفصل ٤١/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٣) عائذ بن محصن بن ثعلبة (وقيل غير ذلك)، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، مدح النعمان بن المنذر . لُقب بالمُثقِّب لقوله:

رَدَدْنَ تحيةً وكَنَنَّ أخرَى وَثَقَّبْنَ الوَصَاوِصَ للعُيُون

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٧١/١، والشعر والشعراء ٣٩٥/١، والخزانة ٨٤/١١ .

(٤) من الوافر، في ديوانه ص: ١٩٤، من قصيدة في المفضليات ٢٨٨، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٥٨٦، وشرحها للتبريزي ١٢٦٢/٣. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر ٢١، وسر الصناعة ٤١٨/١، وشرح المفصل ٣٩/٤، وسفر السعادة ١٢٧/١، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ .

(٥) انظر شرح المفضليات لابن الأنباري: ٥٨٦، وسفر السعادة ١٢٧/١ .

(٦) من الطويل، وهو في: معاني القرآن للفراء ٢٣/٢ ونسب إنشاده إلى أبي الجراح، والأصول ٣٣٠/٣، والمنصف ١٢٦/٣، والخصائص ٨٩/٢، والمحتسب ٣٩/١، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ .

الثانية: «أَاه» كأنهم قلبوا الواوَ من اللغة الأولى ألفاً .

الثالثة: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها .

الرابعة: كالثالثة / إلا أنها بكسر الهاء إتباعاً لحركة الواو. أنشدَ ثعلبٌ[1]: [١٥٨/ب]

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ[2]

الخامسة: «آوَّهْ» بالمد وفتح الواو مشدَّدةً وسكون الهاء، مَدَّ الألفَ لتطويلِ الصوتِ بالشكاية .

السادسة: «أَوَّتَاه» بفتح الواو مشدَّدةً وزيادة التاء .

السابعة: مثلُ السَّادسةِ إلا أن الهمزةَ ممدودةٌ[3] .

الثامنة: «آهِ» بمد الهمزة وكسرِ الهاء .

التاسعة: كذلك إلا أن الهاءَ ساكنةٌ .

العاشرة: «أَوٍّ» بفتح الهمزة وكسرِ الواو مشدَّدةً[4].

الحادية عشرة[5]: كذلك إلا أن الواو مفتوحة .

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب أبي العباس ثعلب، وقد تبع المصنفُ ابنَ يعيش في نسبة الإنشاد إلى ثعلب، ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص: ٢٠ إلى أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب .

(٢) من الطويل، وهو لامرأة من بني قُرَيط بن أبي بكر بن كِلاب. انظر: إيضاح الشعر ص: ٢٠، وشرح المفصل ٣٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ . والنقا: الكثيب من الرمل. والصفيح: كل عريض من الحجارة. المحكم ١١٦/٣ .

(٣) انظر: الخصائص ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٤) زاد في ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ « آوٍّ » أيضاً .

(٥) في الأصل: « الحادي عشر » وكلمة (عشر) تكررت في المواضع الأربعة .

الثانية عشرة: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكونِ الواو وكسرِ الهاء .

الثالثة عشرة: «آوُوه» بمد الهمزة وضمِّ الواو بإشباع واوٍ بعدها .

الرابعة عشرة: «أَوْ» على مثل «أو» العاطفة .

وأمَّا «آمين» فمعناه: استجِبْ[1]، وفيه لغتان: المدُّ والقصرُ[2]، قال ابنُ دَرَسْتَوَيهِ[3]: ولا يكون القصر إلا في الضرورة. والصحيحُ أنه جائزٌ في الاختيار[4]،

---

(١) في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ـ مخطوط): « ومعنى آمين: اسمَعْ واستجِبْ، ويقال: اللهم افعل ذلك ... » . وفي شرحه للزمخشري: ٤٢٥ (رسالة دكتوراه): « قال ابن عباس: معناه: كذلك تكون » وانظر الكشاف ١٢/١ .

وقيل: هي اسمٌ من أسماء الله تعالى . انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص: ١٢، ومجالس ثعلب ١٢٦/١، والمفردات ص: ٩٢. وقد أنكر أبو علي الفارسي ذلك وتأوَّله.

انظر الكلامَ مفصَّلاً على « آمين » في المسائل الحلبيات ص: ٩٧ وما بعدها ، ولمعة في الكلام على آمين: ١٦٨ وما بعدها، وسفر السعادة ١٣٤/١ وما بعدها .

(٢) قال الزمخشري في شرح الفصيح: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): « وكلاهما لغةٌ جيدةٌ » . ومن المدِّ قولُ المجنون:

يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

ومن القصر قول حُبَير بن الأضبَط:

تَبَاعَدَ مني فَطْحَلٌ إذْ رأيتُهُ ... أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بيننَا بُعْدَا

انظر الفصيح ص: ٣١٦ ، وسفر السعادة ١٣٣/١ .

(٣) انظر قوله في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ ـ مخطوط) .

(٤) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٦، ٣١٥، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

وحكى الداوديُّ[١]: «آمِّين» بالمد وتشديد الميم، وقال: إنها لغةٌ شاذَّةٌ، وقال ثعلبٌ[٢]: هي خطأٌ .

واختُلِفَ في وزنه فقيل: فاعيل[٣]، فيكون أعجمياً كقابيلَ وهابيلَ، وقيل: وزنهُ فَعِيل[٤]، والمدُّ إشباعٌ .

وأمَّا «مَهْيَمْ» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[٥]، وهو بفتح الميم وسكونِ الهاء وفتحِ الياء المثناة من تحت[٦] وسكونِ الميم الأخيرة، وقد تقدَّمَ[٧] أنه اسمُ فعل فيه معنى الاستفهام، فإذا قيل: مَهْيَم فمعناه: أَحَدَثَ شيءٌ ؟ وهي كلمةٌ يمانيَةٌ، وقد تكررت في الحديث[٨].

وأمَّا «هَمْهَام» فقد تقدَّمَ[٩] أنها اسم فعل بمعنى / النفي أي: لم يبقَ شيءٌ، [١٥٩/أ]

ويقال فيها: حمحَام ومحمَاح وبجاح[١٠]، حكاه ابنُ كيسانَ في «تصريفه» .

---

(١) حكاه عنه القاضي عياض. انظر: شرح الألفية للمرادي ٤/٧٨.
وفي شرح الفصيح للزمخشري: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): « والعامَّةُ تقول: آمِّين بالتشديد؛ جمع آمٍّ؛ أي: قاصِد، والنون فيه زائدة » . وانظر الصحاح (أمن)، ولمعة في الكلام على آمين: ١٧١ .

(٢) الفصيح ص: ٣١٦ ، وانظر سفر السعادة ١/١٣٤ .

(٣) وإليه ذهب الرضي في شرح الكافية ٢/٦٧. وانظر المسائل الحلبيات ص: ١١٠، ولمعة في الكلام على آمين: ١٦٩، وشرح المفصل ٤/٣٤ .، وسفر السعادة ١/١٤٥ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٦٧: « ولا منع أن يقالَ: أصله القصرُ، ثم مُدَّ، فيكون عربياً مصدراً في الأصل » . وانظر: تفسير غريب القرآن ص: ١٣ قال ابنُ قتيبة: « وهذا أعجبُ إليَّ » وانظر: المسائل الحلبيات ص: ١١٦-١١٨ إضافة إلى المراجع السابقة .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٦ .

(٦) في الأصل: « فوق » وهو خطأ .

(٧) صفحة: ٤٥٥ .

(٨) انظر الموضع السابق .

(٩) صفحة: ٤٥٥ .

(١٠) انظر لغاتها في الخصائص ٣/٤٤، والتذييل والتكميل ٥/٢١ .

وأمَّا «أولى» فهو مما زاده الشيخ أبوحيَّان[١]، وجعل الأصمعيُّ[٢] منه قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾[٣] وقال: هو اسم فعل معناه: قارَبَهُمُ الهلاكُ، وأنشد:

فَأَولَى لِنَفْسِي أَولى لَهَا[٤]

ومنه قولُ الآخَرُ:

فَعَادَى بَينَ هَادِيَتَينِ مِنهَا وَأَولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلاثِ[٥]

أي: قارَبَ أن يزيد على الثلاث، والفاعل في الآية مضمر يدل عليه المعنى أي: فأَولى هو، أي: قارَبَ الهلاكَ[٦].

وأما «فِداءٍ» فهو أيضاً مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[٧]، وذكَرَه موفَّقُ الدين أبو البقاء يعيشُ بنُ عليٍّ بنِ يعيشٍ الحلبيُّ[٨]، ومعناه: لِيَفْدِكَ، تقولُ: فِداءٍ لكَ فلانٌ بالكسر والتنوين، أنشدَ أبو زَيدٍ:

إِيْهاً فِداءٍ لَكَ يَا فَضَالَهْ

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣

(٢) كما ذكرها الفارسي وابنُ جني . انظر: إيضاح الشعر ٢٣-٢٧، والخصائص ٤٤/٣، والبحر المحيط ٨١/٨.

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٢٠ .

(٤) من المتقارَب، وهو عجز بيت للخنساء في ديوانها ص: ٨٤، وصدره :
هَمَمْتُ بنفْسِي بعضَ الهمُومِ
وانظر الشاهد في: الكامل ١٤١٦/٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٩٤، والخصائص ٤٤/٣، والخزانة ٣٤٦/٩ .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الصحاح (ولي)، وشرح التسهيل ٣٨٩/١، والمساعد ٢٩٢/١، وشفاء العليل ٣٤٣/١، والهمع ١٣٢/٢، والخزانة ٣٤٥/٩ .
فعادَى: من العِداء، وهو الموالاة بين الصَّيدَين بصرعِ أحدهما على أثَر الآخَر في طَلَقٍ واحدٍ.
وهادِيَتَين: الهاديةُ أوَّلُ الوحشِ (الخزانة) .

(٦) البحر المحيط ٨١/٨ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٨) شرح المفصل ٧٢/٤-٧٣ .

أَجِرِّهِ الرُّمْحَ ولاَ تَهَالَهْ[١]

المراد: لِيَفْدِكَ، وأجِرِّهِ: فعلُ أمرٍ من أَجَرَّهُ إذا طعنه وتَرَكَ الرمحَ فيه[٢]، ومعنى «لا تَهَالَهْ»: لا تخَفْ منه .

قيل: ولا يُستَعمَلُ «فداءٍ» إلا منوناً، قال ابنُ يعيش[٣]: لأنه ليس له متعلَّقٌ يحتمِلُ التعريفَ والتنكير .

ويُروَى: «فِداءٌ» بالرفع، و«فِدى لك» بالقَصر[٤]، فوجهُ الرفع: أنه خبرٌ، فإذا قلتَ: فِداءٌ لكَ زيدٌ فـ«زيدٌ» مبتدأٌ، و«فِداءٌ» خبرٌ مقدَّمٌ، ووجهُ القَصْرِ: أن يكونَ مبتدأً كما تقدَّمَ أو مصدراً[٥]، وأما قولُ النابغة:

مَهْلاً فِدَاءٍ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وِمِن وَلَدِ[٦]

فيُروَى بالكسر على أنه اسمُ فعل و«الأقوامُ» فاعلُه، وبالنصب على أنه مصدَرٌ، وبالرفع على أنه خبرٌ و«الأقوامُ» مبتدأٌ[٧] .

---

(١) النوادر ص: ١٦٣ وفيه «ويهاً» . وانظر الشاهد في: المقتضب ١٦٨/٣، والاشتقاق ٢٣١، والمسائل البغداديات ٤٣٥، وسر الصناعة ٨١/١، وشرح المفصل ٧٢/٤، والتذييل والتكميل ٢١/٥ ، والخزانة ١٨٢/٦ . ولا تهالَهْ: نهيٌ، وهو مجزومٌ، وكان القياسُ: (لا تَهَلْهُ) إلا أنه أثبتَ الألف وفتح اللامَ على إرادة النون الخفيفة للتأكيد؛ أي: لا تهالَنْهُ، أو أنه فتحها للتخلص من التقاء الساكنين بدلاً من حذف الألف، واستحبَّ الفتحةَ إتباعاً للألف. (الإفصاح للفارقي ص: ٣٢٦)، وانظر تفصيل ذلك في إيضاح الشعر: ٢٢٩، والمسائل البغداديات: ٤٣٥ – ٤٤٢ .

(٢) وقيل: الإحرار: هو الطعنة في الفم. (الإفصاح ص: ٣٢٦) .

(٣) شرح المفصل ٧٣/٤ .

(٤) حكاها أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ٧٦٢/٢ عن الفراء .

(٥) وانظر المرجع السابق .

(٦) من البسيط، وهو في ديوانه ص: ٢٦، من قصيدة طويلة يمدح فيها النعمان ويعتذر إليه، وعدها بعضهم من المعلقات، انظر: شرح القصائد التسع لابن النحاس ٧٦١/٢، وانظر الشاهد في: المفصل ١٩٨، وشرحه ٧٠/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣، والخزانة ١٨١/٦ .

(٧) انظر شرح القصائد التسع ٧٦١/٢ – ٧٦٢ .

وفيها لغاتٌ ذكرَها الهَجَرِيُّ[١]: فتحُ الفاء[٢] وضمُّها مع القصر، وكسرُها مع القصر والمد[٣].

وأما «النَّجَاء» فهو مما زاده / الشيخُ أبوحيَّان[٤]، ومعناه: أُنجُ، وقد قيل: إنَّ «النَّجَاءَ» مصدَرٌ. [١٥٩/ب]

وأما «هَيهَاتَ» فهي اسمٌ لـ«بَعُدَ» أو «تباعد»، فهي مما جاء في الخبر، والحجازيون يفتحون تاءَها، وأسدٌ وتميمٌ يكسِرُونَهَا، وبعضُهم يضمُّها، وقد قُرِئَ بذلك كلِّهِ[٥]، وقد أمعنَّا الكلامَ على «هيهات» في كتابنا «تحفة الأقران[٦]» في باب التاء، وسنتكلَّمُ عليها ونذكُرُ لغاتِهَا في قول المصنف[٧]:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

---

(١) هو هارون بن زكريا الهَجَرِيُّ (ضُبطت في معجم الأدباء الهِجْرِي بكسر الهاء) أبو عليٍّ النحويُّ، صاحب كتاب النوادر المفيدة، روى عنه ثابت بن حزم السرقسطي. هذا ما وقفت عليه من ترجمته. انظر: معجم الأدباء ٢٦٢/١٩، وبغية الوعاة ٣١٩/٢ .
والنقل عنه في ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٢) في الأصل: « تتح الهاء » وهو خطأ .

(٣) انظر المقصور والممدود للفراء ٣٨-٣٩، والمقصور والممدود لابن ولاّد: ٨٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣. وقد ذكرها سيبويه في الكتاب ٢٤٤/١، وابن جني في الخصائص ٤٥/٣ .

(٥) قرأ السبعة (هيهاتَ) بالفتح، وقرأ أبو جعفر (هيهاتِ) بالكسر دون تنوين، وقرأ أبو حيوة وعيسى بن عمر (هيهاتٍ) بالكسر منونة، كما رُوي عن أبي حيوة وغيره (هيهاتٌ وهيهاتُ) بالرفع منونة وغيرَ منونة، وروى هارون عن أبي عمرو وخالد بن إلياس (هيهاتاً) بالنصب مع التنوين. انظر: المحرر الوجيز ٣٥٥/١٠-٣٥٦، والبحر المحيط ٤٠٤/٦-٤٠٥ .

(٦) تحفة الأقران ٦٢-٦٧ . وقد نقل المصنف فيه عن الصغاني ستاً وثلاثين لغة، وزاد هو خمسَ لغاتٍ أخرى . وذكرها الصغاني في التكملة (هيه) ٣٦١/٦، وقد جمع الفيروز أبادي كل هذه اللغات في الدرر المبثثة: ٢٧٠، ٣٤٢ .

(٧) سبق ذكره ص : ٤٨٠ .

وأما «**دُهْدُرَّيْن**» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[١]، وهو بضم الدالين المهملَتين وسكونِ الهاء بينهما وتشديدِ الراء المفتوحة بعدها ياءٌ ونونٌ، وهو اسمٌ لـ« بَطَلَ » ، وفي المَثَلِ: «دُهْدُرَّيْن سعدُ القَيْنْ[٢]» أي: بَطَلَ سعدُ القَيْنْ. قيلَ: والتثنيةُ فيه لا يُرادُ بها شفعُ الواحدِ، بل المرادُ بها التكثيرُ، وقيل: دُهْدُرَّيْنْ اسمٌ للباطل. وأصلُ المَثَل: أن رجلاً كذّاباً من العرَب جاء إلى حيٍّ من أحياء العرَب فقال: إن بني فلانٍ قتلوا بني فلانٍ، فلما سمع رجل من دهاةِ العرَب قولَه، وضَعَ هاتين الكلمتَين فقال: كان فيهم دُهدُرَّين وسعدُ القَين، فما فَعَلا؟ فقال: قُتِلا جميعاً، فقال له: اذهَب فقد عَرفْنَا كذِبَكَ، فصارت الكلمتان مثلاً في الباطل .

وأمَّا «**سُرْعَانَ**» فاسمُ فعلٍ لـ«سَرُعَ»، وفيه ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وضمُّها، وكسرُها، والراءُ ساكنةٌ على كل حال، والنونُ مفتوحةٌ، وقد تُضمُّ مع فتح السِّين، وقد يَدخُلُ «سُرْعَانَ» معنى التعجب، يُقالُ: لَسُرْعَانَ ما صنَعْتَ كذا[٣]، بمعنى ما أَسْرَعَ ما صَنَعَ كذا، وسيأتي الكلامُ عليها في:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «**وَشْكَان**» فهو اسمٌ لـ«وَشُكَ» بمعنى سَرُعَ[٤]،يُقالُ:وَشُكَ يَوشُكُ كَظَرُفَ يَظْرُفُ، وفي الواو / من «وَشْكَان» الفتحُ والضمُّ والكسرُ، والشينُ ساكنةٌ، [١٦٠/أ] وسيأتي الكلامُ عليها في:

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٢) الأمثال لأبي عُبَيد ص: ٨٣، وشرحه فصل المقال: ١٠٦، ١٠٨، وجمهرة الأمثال ٤٦٨/١، والمستقصى ٨٣/٢ . قال الأصمعي: لا أدري ما أصلُهُ .

(٣) انظر الصحاح (سرع) وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣ .

(٤) وقد يستعمَل مصدراً، تقول: عجبتُ من وشْكَان ذلك الأمر؛ أي: من سرعته. ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣.

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «شَتَّانَ» فهو اسمٌ لافتَرَقَ[1] وتباعدَ[2]، وسيأتي الكلامُ عليه[3].

وأما «بُطْآنَ» فاسمُ فعلٍ لـ«بَطُؤَ» نقيضِ «سَرُعَ» وهو بضم الباء وسكونِ الطاء وفتحِ الهمز والنون، قال في «الصحاح[4]»: لما كان عوضاً من «بَطُؤَ» جُعِلَت الفتحةُ التي في «بَطُؤَ» على نون «بُطَآنَ» حين أُدَّتْ عنه ليكون علَماً لها، ونُقِلت ضمةُ الطاء إلى الباء، وإنما صحَّ النقلُ فيه؛ لأن معناه التعجُّبُ؛ أي: ما أبطَأَهُ.

انتهت أسماءُ الأفعال الزائدةِ على الثلاثة، وقد نظمتُهَا فقلتُ:

رُوَيدَ اسمُ فعلٍ زائداً عن ثلاثةٍ ... وَهمْهَامُ مَهْيَمْ أَوْهِ أَولَى وَسَرعانَا

ووَشْكَانَ بُطَآنَ فداءٍ معَ النَّجَا ... وآمِينُ دُهْدُرَّيْن هَيهَاتَ شَتَّانَا

فجملةُ ما أتينا به من أسماء الأفعال غيرِ المركَّبة ثلاثة وأربعون اسماً؛ الثنائي أحدَ عشر، والثلاثيُّ ثمانيةَ عَشَرَ، والزائدُ أربعَةَ عَشَرَ.

وأما المركَّبُ فينقسمُ قسمَين:

مركَّبٌ من جارٍ ومجرورٍ، وسيأتي[5] الكلامُ عليه عند قوله:

وَمِثْلُهُ مِن الظُّروفِ دونَكَا

وقسمٌ مركَّبٌ من غيرهما، وهو قولهم: هلُمَّ وحيَّهَل، وسيأتي.

---

(١) في الأصل: «لافرق».

(٢) وقيل: هو اسم لبَعُدَ، قاله أبو علي في الإيضاح: ١٩١، وعلى هذا يكتفي بالواحد. وزعم أبو إسحاق الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٦ أن شَتَّان مصدرٌ جاء على فَعْلان، وقال بعضُهم: هو مثنى. انظر: شرح المفصل ٣٦/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣/٥.

(٣) عند تفسير قوله:

القَولُ في مَعنَى بَقَايَا كَلِمِ

(٤) الصحاح (بطأ).

(٥) انظر ما سيأتي صفحة: ٥٢٥.

أما «هَلُمَّ» فهي على قسمين: حجازيةٌ وتميميةٌ:

أما الحجازيةُ فالكلام عليها من أوجُهٍ:

الأول: هل هي بسيطةٌ أو مركَّبةٌ، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم[١] الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[٢]، قال الشيخُ أبو حيَّان[٣]: وهو قولٌ لا بأسَ به، إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التركيب.

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في / جُزأَي التركيب؛ فذهب البصريون أنها [١٦٠/ب] مركَّبةٌ[٤] من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعلُ أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جمَعَه، فإذا قال: هَلُمَّ كأنه يقول: اجمَعْ نفْسَكَ إلينا، فحُذِفَت الألفُ من «ها» تخفيفاً لكثرة الاستعمال لا غيرُ، فصار «هَلُمَّ» ، وهذا على أن التركيبَ كان بعد إدغامِ الميم وتحريكِ اللام .

وذهبَ الخليلُ[٥] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا الْمُمْ» فحُذِفَت همزةُ الوصل لمَّا أُتي بـ«هاءالتنبيه»؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى ساكنان ألفُ هاءِ التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين، ثمَّ أُدغمَت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام. فعلى القول الأول لم يُحدِث التركيبُ غيرَ

---

(١) وهو أبو حيان قال: «هلم مركبة إجماعاً، هكذا قال بعضُ مَن عاصرناه» انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٢) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان في المراجع السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والأصول ١٤٦/١، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣٥/٣، وشرح المفصل ٤٢/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٥) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٥٦/٤، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٥٥٧، وشرح السيرافي ٢٤٦/٤ (مخطوط)، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٣٩٠/٥، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

حذفِ الألف، وعلى القول الثاني حَذَفَ الألفَ وهمزةَ الوصل والإدغامَ، ونَقَلَ حركةَ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[١]: هي مركبة من «هَل» التي هي اسم فعل للحثِّ والزجْرِ[٢]، ومِن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثم نُقلت حركةُ همزة «أُمَّ» إلى لام «هَل» فانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» . ورُدَّ عليه: بأن «هل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أَمْرٌ، والأمرُ لا يَدخُلُ على [الأمر][٣] .

فإن قلتَ: فلعل «هل» هنا للاستفهام[٤] ؟

فالجوابُ: أن الاستفهامَ أيضاً لا يَدخُلُ على الأمر، وإنما يَدخُلُ على الخبر، ولا يَصِحُّ أن يُستَعمَلَ في التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يُستَعمَلَ في الإفراد .

والصحيحُ قولُ البصريين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «ها» التي للتنبيه تَصلُحُ أن تدخُلَ على الأمر، وقد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ[٥] بالألف بعد الهاء .

الوجه الثاني: أنها على لغة الحجازيِّين اسمُ فعلٍ، ومُسمَّاها / إمَّا «أَحْضِر» [١٦١/أ] فعلُ أمرٍ من أَحضَرَ الشيءَ، وإما «ائْتِ» فتتعدَّى بنفسِهَا، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٦]؛ أي: أَحْضِروا، وتقولُ: هَلُمَّ الثريدَ؛ أي: ائْتِ الثريدَ، وقد يكون

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) وقد أبطل أبو علي كون « هل » هنا هي التي للزجر والحث، أو أنها التي للاستفهام، أو أنها التي بمعنى قد . انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ٨٨، وراجع كذلك تعليقَ ابن جني على أستاذه أبي علي في الخصائص ٣٥/٣-٣٦، وتعقيبَ أبي حيان عليه في التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) كلمة « الأمر » ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٤) انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ص: ٨٨ .

(٥) نقله أبو حيان عن ابن العلج في البسيط. انظر التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ١٥٠ .

مسماها: «أَقْبِلْ» فعلُ أمر من أَقْبَلَ، فيتعدَّى بـ«إلى» . قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[1]، والدليلُ على أنَّ «هلمَّ» في لغة الحجازيين اسمُ فعل: أنهم لا يُلحِقُونَهَا الضمائرَ البارزةَ كما تَلحَقُ الأفعالَ، بل يكون فيها الضميرُ مستتِراً على كل حالٍ كما في أسماء الأفعال، يقولون: هَلُمَّ يا رجُلُ، وهَلُمَّ يا امرأة، وهلمَّ يا رجلان، وهلمَّ يا نساءُ، وعلى هذه اللغة وردَ القرآنُ الكريم، قال تعالى: ﴿ وَالقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ فأفرَدَ والمخاطبونَ جماعةٌ، وعليه قولُهُ:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ ألاَ هَلُمَّه[2]

والهاءُ بعد الميم للسكت .

الوجه الثالث: يجوز أن تأتيَ بعد هَلُمَّ بالكاف مع اللام فتقولَ: هَلُمَّ لك ولكما ولكم ولكنَّ.

واختلفوا في هذه الكاف فقيل: هي اسمٌ، فتكونُ مجرورةً باللام، ويتعلقُ الجارُّ بمحذوفٍ؛ أي: إرادتي لك[3]، ولا تُعَلِّقْهُ بـ«هلمَّ» ؛ لأنه يَلزَمُ منه تعدي فعلَ المضمر المرفوع المتصل إلى مضمره .

وقيل: هي حرفُ خِطابٍ، فاللامُ ليست جارَّةً، وإنما اللامُ والكافُ هنا كاللام والكافِ في «ذلك»[4]، ويظهَرُ الفرقُ بين المذهبين عند التأكيد، فمَن قال: إن الكافَ اسمٌ يَقولُ: هَلُمَّ لك نفسِكَ بالجر والرفع، فالجرُّ على أنه تأكيدٌ للكاف المجرورة باللام، والرفعُ تأكيدٌ للمضمر المرفوع في «هَلُمَّ» التقدير: هَلُمَّ أنتَ، ومَن

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية: ١٨ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وانظره في: الكتاب ١٦١/٤، وشرحه ٣٩٦ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والخصائص ٣٦/٣، والأزهية ص: ٢٥٧، وشرح المفصل ٤٢/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٦/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٧٢٨، والتذييل والتكميل ١٨/٥ .

(٤) نقله أبو حيان عن البديع لمحمد بن مسعود الغزني. ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

قال: إن الكافَ حرفٌ، لم يقل إلا هَلُمَّ لكَ نفسُك، بالرفع تأكيداً للضمير في «هَلُمَّ» ولا يقولُ بالجر؛ لأنَّ الكافَ مِن «لكَ» عنده حرفٌ لا موضِعَ لها من الإعراب .

الوجه الرابع: أنهم اشتقُّوا من «هلمَّ» فعلاً، حكى الكِسَائيُّ / أنه إذا قيلَ [١٦١/ب] للرجل: هَلُمَّ كذا فيقول: لا أَهَلُمُّه بفتح الهمزةِ والهاءِ، وضم اللامِ وفتح الميمِ مشددَةً، كذا ضبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان[١]، وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ[٢] بضم الميم مع ما تقدَّمَ من الضَّبْط. وتقولُ أيضاً: إلامَ أَهَلُمَّ؛ أي: إلامَ أَلُمَّ، والهاءُ مزيدةٌ بين الهمزة واللام، كأنه ردَّهُ إلى أصله، قالهُ ابنُ يعيشَ[٣]، وذكَرَ أبو علي[٤] أنه يُقالُ للرجل: هَلُمَّ كذا، فيقولُ: لا أَهَلُمُّه؛ أي: لا أُعطِيكَه[٥].

الوجه الخامس: من كلامهم: كان ذلك عامَ كذا وهَلُمَّ جَرًّا[٦]، أصلُهُ مَثَلٌ من أمثال العرَب[٧]، قيل: أوَّلُ من قالَهُ عائِذُ بنُ زَيدٍ في جواب جَندَلَةَ[٨]، وهو

---

(١) ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

(٢) شرح المفصل ٤٣/٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) لم أقف عليه،ونقله عنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ وفيه: « لا أَهَلُمَّ » دون هاء.

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، و الصحاح (هلم) .

(٦) انظر الزاهر ٣٧١/١. وقد توقف ابنُ هشام - رحمه الله - في تركيب « هلمَّ جرًّا » هل هو عربيٌّ محضٌ ؟. انظر ذلك في رسالة له في توجيه نصب « هلمَّ جراً » ص: ٤٦، وقد ردَّ الإمام الزرقاني في شرح الموطأ ٢٥٠/٢ على ابن هشام فقال: « وفي هذا البيت:

[فَإِنْ جاوَزْتُ مُقْفِرَةً ... ...]

ونُطْقِ ابن شِهابٍ به - وهو من قريشٍ الفصحاء - ما يدفع توقفَ ابنِ هشامٍ في كونه عربياً محضاً » وانظر الهمع ١٢٧/٥ .

(٧) المشهور من المثل هو قولهم: « هلم جراً » فقط. انظر: الفاخر: ٣٢، وجمهرة الأمثال ٣٥٥/٢، ومجمع الأمثال ٤٩٧/٣. وانظر: الزاهر ٣٧١/١ .

(٨) وهو أخوه، وفي مجمع الأمثال ٤٩٨/٣: عائذ بن يزيد اليشكري، و لم أقف لهما على ترجمة .

قولُهُ:

فَإن جَاوزْتُ مُقْفِرَةً رَمَت بي إلى أُخْرى كَذَاكَ هَلُمَّ جَرَّا[1]

وأما معناه: فنقلَ الشيخُ أبوالفتحِ ناصرُ بنُ محمَّدٍ المطرِّزِيُّ الخوارزميُّ[2] الملقَّبُ عندهم بـ« صدر الأفاضل » عن المفضَّل[3] أن معناه: تعالَوا على هِينَتِكُم؛ أي: على أيِّ حالةٍ تَسهُلُ عليكم، قال: وأصلُه من الجرِّ في المشي؛ وهو أن تُتْرَكَ الإبلُ والغنَمُ تَرعَى في مسيرها.

واختُلِفَ في نصب «جرًّا»؛ فقال البصريون: انتصابُهُ على الحال[4]، وقال الكوفيون: انتصابُهُ على المصدر[5]؛ لأن في «هَلُمَّ» معنى الجرِّ، وقيل: انتصَبَ على التمييز[6].

---

(١) من الوافر، وهو في: ارتشاف الضرب ٢١١/٣، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلمَّ جراً) ص: ٤٦.

(٢) في مصادر ترجمته هو: ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي أبو الفتح، (ولم أر من قال: إنه ناصرُ بنُ محمد، كما ذكر المصنف)، عالم لغوي نحوي أديب فقيه، قرأ على أبيه، وعلى أبي المؤيد خطيب خوارزم، من تصانيفه: « شرح مقامات الحريري » ، و « المُغرِب في غريب ألفاظ الفقهاء » و « الإقناع في اللغة » وغيرها. توفي سنة ٦١٠هـ بخوارزم. أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٩/٣، ومعجم الأدباء ٢١٢/١٩، ووفيات الأعيان ٣٦٩/٥ .

أما تلقيبه بصدر الأفاضل، فلم أقف عليه أيضاً في مصادر ترجمته، وقد وجَدَ أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين هذا اللقب (للمطرزي) مكتوباً في تعليق على هامش ترجمته من كتاب «طبقات النحاة واللغويين» لابن قاضي شُهبة، الورقة رقم (٥١٠) ويبدو أن هذا التعليق ليس من كلام ابن قاضي شهبة والله أعلم . انظر مقدمة تحقيق كتاب التخمير ص: ١٦ .

(٣) أبو طالب، المفضل بن سلَمَة بن عاصم الكوفي، المتوفى سنة ٢٩١ هـ .وقوله هذا في: الفاخر: ٣٢، وانظر الزاهر ٣٧١/١ .

(٤) وتقديره: هلمَّ جارِّينَ؛ أي: مشبِّهين. انظر الزاهر ٣٧١/١، وارتشاف الضرب ٢١١/٣، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلمَّ جراً): ٤٥ .

(٥) أي: جرُّوا جرّاً . المصادر السابقة .

(٦) المصادر السابقة .

وأما التميميَّةُ فالكلامُ عليها من وجهَين:

الأوَّلُ: أنها في لغتهم فِعلٌ؛ لأنهم يُلحِقُونها الضمائرَ بارزةً، كما تبرز في الفعل[1]، فيقولون: هلمَّ يا رجلُ، وهَلُمِّي يا امرأة، وهَلُمَّا يا رجُلان، وهَلُمُّوا يا رجال، وهَلُمُمْنَ يا نساءُ، بميمَين الأولى مضمومَةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، كأنهم صرَّفُوا «لُمَّ» من «هَلُمَّ» هكذا ذكَرَ البصريون وبعضُ الكوفيين عن بني تميم،وزعَمَ الفرَّاءُ[2] أنَّ الصوابَ مع جماعة النِّسْوةِ: أن تَتْرُكَ الميمَ على / فتحها[3]، وتزيدَ بعدَها نوناً [١٦٢/أ] ساكنةً وقايةً للميم من تسكينِهَا إذا وَلِيَتْهَا نونُ النِّسْوَة، ثم تُدغِمَ هذه النونَ الزائدةَ، فتقولُ: هَلُمَّنَّ بفتح الميم مع التشديد في النون وفتحِها، قالوا:[4] وما ذكرَه الفرَّاءُ شاذٌّ. وحُكيَ عن أبي عمرٍو أنه سمِعَ من العرَب: هَلُمِّينَ يا نِسوةُ[5]، بكسر الميم مشدَّدَةً وزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ ثمَّ نونُ الإناث، وحُكيَ[6] عن بعضهم: هَلُمُّنَّ[7] بضم الميم، وهو شاذٌّ.

الوجه الثاني: أن بعضَ النَّحْوِيِّين[8] قال: «هَلُمَّ» في لغة تميم اسمُ فعل كما هي في لغة الحجازيين، وليست بفعلٍ حقيقةً، وإنما برَزَت معها الضمائرُ نظراً إلى أحدِ جُزأَي التركيب، وهو الفعلُ، واستدل على أنها ليست في هذه اللغة بفعل بالتزامهم فتحَ الميم والتشديدَ من غير فكٍّ، ولو كان فعلاً لجاز فيه الكسرُ والضمُّ والفتحُ،

---

(١) قال الرضي : « وليست بالفصيحة » شرح الكافية ٢/٧٣ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٤/٤٢، وشرح الكافية ٢/٧٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١٠ .

(٣) مع التشديد. انظر شرح الكافية ٢/٧٣ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٤/٤٢، والتذييل والتكميل ٥/١٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٠ .

(٥) انظر تهذيب اللغة ٦/٣١٧، واللسان والتاج (هلم) .

(٦) في الأصل: « حُكي » بدون واو .

(٧) القاموس المحيط (هلم) ٤/١٩٣ .

(٨) وهو ابنُ يعيش في شرح المفصل ٤/٤٢ .

ولجاز فيه التفكيكُ، كما جاز ذلك كلُّهُ في فعل الأمر المضافِ، يُقالُ: رُدَّ بالفتح والضم والكسر، ويُقالُ: اُردُدْ بالتفكيك، وكونُ «هَلُمَّ» لم يجز فيها غيرُ الفتحِ والتضعيفِ دليلٌ على الاسمية .

وهذا دليلٌ لا ينهضُ؛ إذ بها نيَّةُ التزامِ أحدِ الجائزَين، وذلك لا يُخرِجُ اللفظَ عن حقيقته، ألا ترى أنهم قد التزموا في فعل التعجب الواردِ على صيغة الأمر أحدَ الجائزَين، وهو التفكيكُ، ولم يَرد في كلامهم مشدَّداً على الصحيح، فلم يُخرِجْهُ ذلك عن كونه فعلَ أمرٍ، وأن نظيرَه من أفعال الأمر يجوزُ فيه الوجهان، وله نظائرُ في كلام العَربِ .

وأما «حيَّهَل» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في جُزْأَيها قبلَ التركيب، وهما: «حيَّ» و«هل» .

أما «حيَّ» فمعناه: أَقْبِلْ أو ما يُعطِي معناه، وهو مختَصٌّ / بحثِّ العاقل؛ لأن [١٦٢/ب] الإقبالَ لا يُطلَبُ إلا من عاقِلٍ، قال ابنُ أحمرَ[(١)]:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رُفْقَتِهِ حَيَّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبَا[(٢)]

فحثَّ سائقَ الحُمُول إلى تتبُّعِهَا، والحُمُول بالضم: الإبلُ التي عليها الهوادِجُ،

---

(١) هو عمرو بن أحمر بن العمَرَّد الباهليُّ، من بني قرَّاص، شاعرٌ فصيحٌ مقدَّم على جميع نظرائه، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وأحد العُور المحسنين من الشعراء. قال الأصفهاني في الأغاني ٨/٢٣٤: كان من شعراء الجاهلية المعدودين، ثم أسلم وقال في الجاهلية والإسلام شعراً كثيراً. أخباره في: مَن اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩، والشعر والشعراء ١/٣٥٦، والخزانة ٦/٢٥٧ .

(٢) من البسيط، في ديوانه: ٤٣. والشاهد في: إيضاح الشعر ٨٢، والصحاح (هلل)، وشرح المفصل ٤/٤٧، وشرح الكافية ٢/٧٢، والخزانة ٦/٢٥١. وفي البيت روايات مختلفة تنظر في الخزانة . وحيَّ الحُمُولَ: أي: عليكَ بها فإنها قد ذهبت .

سواءٌ كان فيها نساءٌ أم لا، قاله في «النهاية[١]» .

وأما قولُ المؤذِّنِ: «حيَّ على الصلاةِ حيَّ على الفلاح» فالمعنى: أَقْبِلُوا على الصلاة. وقال ثعلَبٌ[٢]: « حيَّ على الصلاة » الأصلُ فيه «حيَّهَل» فحُذِفَ «هَلْ» واقتُصِرَ على «حيَّ» .

وقال أبو الخطَّاب[٣]: كان الأذانُ «حيَّهَلَ الصَّلاةَ حيَّهَلَ الفَلاحَ» بنصب «الصَّلاة» و«الفلاح» بمعنى: احضُرُوا الصلاةَ، ثم حُذفَت «هل» وعُوِّضَ عنها «على» فخُفِضَ بها الصلاةُ.

وقال سيبويهِ[٤]: إنَّ الجُفَاةَ من العَرَب يقولون في الأذان: حيَّهَلَ الصَّلاةَ، والمعنى معنى «حيَّ على الصلاة» .

وقيل: «حيَّ» يتعدَّى بنفْسِهِ، تقولُ: حيَّ الثَّريدَ، وبـ«إلى» وبـ«على» .

وأمَّا «هَل» فمعناه: اسكُنْ أو أَسْرِع، قاله ابنُ مالك[٥] .

وقال ابنُ هشامٍ الخَضرَاويُّ[٦]: بمعنى عَجِّل .

ويُقالُ فيه: هَلْ وهلاً بالتنوين، والأكثرُ أن يكونَ استحثاثاً لغير العاقل[٧]، وقد

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٤٤٤ ، وانظر الصحاح (حمل) .

(٢) لم أقف عليه. وهو في التذييل والتكميل ٥/١٨ .

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٤١، ٣/٣٠٠، وإيضاح الشعر: ٨٠، والصحاح (هلل)، وشرح الكافية ٢/٧٢ .

(٤) الموضع السابق، ولم أقف عليه بهذا النص .

(٥) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢١٢ ولم ينسبه إلى أحد، وفي التاج(هلل): « وقال الكسائي: فإذا زدتَ في (هل) ألفاً، كانت بمعنى التَّسكين، وهو معنى قولِهِ: إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَلاً بعُمَر، قال: معنى حيَّ: أسرِعْ بذكره، ومعنى هَلاَ: أي: اسكُنْ عند ذكرِهِ حتى تنقضيَ فضائِلُهُ » .

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٢، والتذييل والتكميل ٥/١٨ .

(٧) الصحاح (هلل) .

يُستَعمَلُ للعاقل. قال النابغةُ:

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا هَلاَ فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلا[1]

فـ«هلاَ» فيه حثٌّ لليلَى[2]، وهي عاقلَةٌ، وقال بعضُهُم: «هلا» فيه على بابِهِ من حثِّ غيرِ العاقل[3]، والمعنى: قولا لها تقولُ: هلا لهذا الأغرِّ المحجَّلِ الذي رَكِبَتْهُ، كنَى بذلك عن الذَّكَر، فيكونُ الحثُّ لغير عاقِلٍ، دليلُهُ قولُهَا في الجواب:

وَعَيَّرْتَنِي دَاءً بِأُمِّكَ مِثْلُهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ: هَلاَ[4]

الوجه الثاني: في معناها بعد التركيب[5]، وفي استعمالها، وفي عملها:

أما معناها، فقيل: / أَقْبِلْ أو ائْتِ أو جِئْ . [١٦٣/أ]

وأما استعمالها فالأكثرُ أن تُستَعمَلَ لاستحثاث مَن يَعقل، تغليباً لجهة «حَيَّ»، وقد يُستَحَثُّ بها مَن لا يعقِل، تغليباً لجهة «هلاَ» .

وأما عملُهَا فتأتي لازمةً ومتعديةً بنفسها وبحرفِ الجر «على» أو «إلى» أو «الباء»[6] وذلك بحسب الفعل الذي هي اسمٌ له، فإن قُدِّرَ لازماً كانت مثلَه، وإن قُدِّر متعدياً كانت مثلَه، فتقول في اللازمة: حيَّهَلَ يا فلان؛ لأنَّ مسمَّاها: أسرِعْ، وفي

---

(١) من الطويل، للنابغة الجعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ديوانه: ١٢٣ يخاطب ليلى الأخْيَلِيَّة. وانظر الشاهد في: النكت على الكتاب ٣٣٢/١، والاقتضاب ٢٦٣/٣، وشرح المفصل ٤٧/٤، وشرح ابن القواس ١٠٢٠/٢، والتذييل والتكميل ١٨/٥، ٣١، والخزانة ٢٣٨/٦ .

(٢) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية وهو الأخْيَل. من النساء المتقدمات في الشعر من شعراء الإسلام، لا يُقدم عليها سوى الخنساء، هاجَت النابغة الجعدي ففاقَتْهُ، ماتت في عشر الثمانين للهجرة. أخبارها في: الشعر والشعراء ٤٤٨/١، والأغاني ٢٠٤/١١، وفوات الوفيات ٢٢٦/٣ .

(٣) انظر: اللآلي ٢٨٢/١ .

(٤) من الطويل، في ديوانها : ١٠٣ وفيه: « أعيَّرْتَني » .

(٥) وعن ابن العلج في البسيط: « ومنهم مَن يقول: ليست مركبة » . التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ١٠١٩/٢ .

المتعدية بنفسِها: حيَّهَلَ الثريدَ، فيكون مسماها: اُحْضُرْ[١]، وفي المتعدية بـ«إلى»: حيَّهل إلى كذا، فيكون مسماها: تعال إلى كذا[٢]، وفي المتعدية بـ«على»: حيَّهل على كذا، فيكون مسماها: أقبِلْ على كذا، وفي المتعدية بالباء: حيَّهَلَ بكذا، فيكون مسماها: جئْ بكذا، ومنه: «إذا ذُكِرَ الصَّالحون فَحَيَّهَلا بِعُمَرَ[٣]» أي: جِئْ بعُمَرَ فإنه من جملتهم .

الوجه الثالث: في لغاتها: وفيها لغاتٌ ثمانٍ نقلَها ابنُ عصفور[٤]:

« **الأولى:** «حيَّهَلَ» بفتح الياء مع التشديد وفتح اللام شبهوها بـ«خمسَةَ عَشَرَ» .

الثانية: «حيَّهَلاً» كالأولى إلا أنها منونةٌ .

الثالثة: «حيَّهلاَ» كالأولى إلا أنها بالألف من غير تنوين، والألف فيها يمكن أن يكونَ جيء بها لبيان الحركة كالألف في «أنا»، وحقها أن تكون في الوقف، إلا أنه أُجريَ فيه الوصلُ مُجْرَى الوقف، فيكون أصلُ هذه اللغةَ الأولى، ويمكن أن تكونَ الألفُ بدلاً من التنوين في الوقف، وأُجْرِيَ الوصلُ مُجرَى الوقف، فيكون أصلُهَا اللغةَ الثانية .

اللغة الرابعة: «حيَّهلْ» على أصل البناء كـ«صه» و«مه»؛ لأنه لم يلتقِ آخرَه ساكنان. وأما قولُ لَبيدٍ ـ يَذكُرُ صاحباً له وكانَ أمَرَه بالرَّحيل ـ:

---

(١) انظر الصحاح (هلل) .

(٢) الصحاح (هلل) .

(٣) هذا من قول أم المؤمنين عائشة رَضي الله عنها، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٨/٦، برقم (٢٣٩٩٧) من قول عائشة ـ رَضي الله عنها ـ، وفي الفائق ٣٤٢/١، أنه من قول عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومثله في النهاية لابن الأثير ٤٧٢/١. وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١ والزاهر ٣٧/١ ، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٥٠، ٢٦٩ .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٤ ـ مخطوط). وانظر شرح السيرافي ١٣٠/٤ مخطوط،وشرح المفصل ٤٥/٤، والتذييل والتكميل ١٨/٥.

يَتَمَارَى فِي الذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَولي: حَيَّهَلْ[1]

/ فقيل: إنه من هذه اللغة، وقيل: هو من اللغة الأُولى وسُكِّن في الوقف[2]؛ لأن الموضع موضعُ وقْفٍ. [١٦٣/ب]

الخامسة: «حَيَّهْلَ» بسكون الهاء وفتحِ اللام، سُكِّنت الهاءُ تخفيفاً لِثِقَلِ التركيب.

السادسة: «حَيَّهْلاَ» بسكون الهاء مع الألف من غير تنوينٍ.

السابعة: «حَيَّهَلٍ» بفتح الهاء وكسرِ اللام مع التنوين، وكأنَّه سَكَّنَ اللامَ أولاً، ثمَّ ألحَقَ التنوينَ فالتقى ساكنان، فكُسِرَت اللامُ لالتقاء الساكنَين.

الثامنة: «حَيَّهَلَك» بفتح الهاء واللام وإلحاق كاف الخطاب» انتهى ما نقله ابن عصفور.

التاسعة: «حَيَّهَلَه» بفتح الهاء واللام وهاء السكت، قيل: وهي نادرة.

الوجه الرابع[3]: قد تَخرُجُ «حَيَّهَلَ» عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ، فتأتي والمرادُ بها اللفظُ فتُعرَبُ، قال الشَّاعرُ:

وَهَيَّجَ الحَيَّ من دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَومٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهَلُه[4]

---

(١) من الرمل، في ديوانه: ١٨٣، يتحدث عن صاحبه في السَّفر، حيث أخبره بطلوع الفجر كي يستيقظ من نومه، فلم يُصدقْهُ، وشكَّ في قوله؛ لغلبة النوم عليه. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر: ٨١، ٨٨، والخصائص ٣/٣٦، وشرح المفصل ٤/٤٥، وشرح الكافية ٢/٧٢، والخزانة ٦/٢٥٨.

(٢) شرح ابن النحوية لوحة (٢٢١) مخطوط.

(٣) في الأصل: «الثالث».

(٤) من البسيط، وهو لرجل من بني بكر بن كلاب. والشاهد في: الكتاب ٣/٣٠٠، وشرحه للسيرافي ٤/١٣٠ مخطوط، والمقتضب ٣/٢٠٦، والأصول ١/١٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧، وإيضاح الشعر: ٤٩، وشرح المفصل ٤/٤٦، وارتشاف الضرب ٣/٢١٢، والخزانة ٦/٢٦٦.

فـ«حيَّهلُ» مُعرَبٌ مرفوعٌ بالعطف على «تناديه» وهو مبتدأٌ، و«كثيرٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والمعنى: أن ذلك اليومَ كَثُرَ فيه التنادي وقولُهُم هذه اللفظةَ التي هي «حيَّهَل».

ولْنَرْجِع إلى قول المصنِّف :

قوله:

«وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَعَدَّى»

يعني: ويعملُ اسمُ الفعل النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّيَ لا يُشتَرَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّهَا تعمَلُه[1]، وكان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ . وقوله:

«نَحْوَ: رُوَيْدَ وَهَلُمَّ سُعْدَىٰ»

أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقول: هَلُمَّ سعداً أي: أَحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت / غيرَ منونة؛ لأنه أراد [١٦٤/أ] بها اسمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «هَلُمَّ» وبسطْنَا فيه القولَ.

وقوله:

«وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا[2]»

ذَكَرَ في صدر هذا [البيت][3] ثلاثةَ أسماءٍ من أسماء الأفعال، فـ«ها» معناه:

---

(١) في الأصل: «تعلمه».

(٢) خالف المصنف رحمه الله الرواية التي ذكرها في أول الباب، حيث قال هناك:

وَهَاءِ خُذْ وبَلَهَ دَعْ وحَيَّهَلْ كَذَا فَعَالِ إن تَعَدَّى في العَمَلْ

وقد أشرت إليه في مكانه، انظر صفحة: ٤٤٦ .

(٣) ساقطة من الأصل .

خُذْ، وقد تقدمَ ما فيه من اللغات .

و«حيَّهَل» بمعنى أُحْضُرْ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها وعلى لغاتِهَا، وأنها تعمَلُ بحسب مسمَّياتها .

و«بَلْهَ» معناه دَعْ، و«الشِّعْرَ» منصوبٌ به؛ أي: دَع الشِّعْرَ لا تشتَغِلْ به، والألفُ بدلٌ من التنوين، وقال بدرُ الدين بنُ النَّحْوِيَّة[1]: ويحتَمِلُ أن يريدَ «الشِّعْرَى» التي هي النَّجمُ، فيكونُ المعنى: دَعِ الشِّعرى غيرَ مَعبُودَةٍ .

قلتُ: فيُكتَبُ بالياء، وهذا احتمالٌ بعيدٌ أن يخطُرَ بقلب النَّاظِمِ .

وقوله: «**وَهَاتِ زَيداً**» أتى بـ«هاتِ» على أنها اسمُ فعلٍ بمعنى: أَعْطِ أو خُذْ أو اذكُرْ لي، ومنه قولُ المعرِّي[2]:

هَاتِ الحَدِيثَ عَنِ الزَّورَاءِ أو هِيتَا[3]

أي: اذكر لي الحديث عن الزوراء وهي بغدادُ أو دجلَتُهَا[4]. وهِيت: بلدٌ قريبٌ من بغداد[5]. وقد تقدَّمَ أن «هات» فعلٌ لِلَحاق الضمائرِ لها بارِزَةً، يُقالُ للواحد: [هاتِ، وللواحدةِ:][6] هاتي، وللاثنين: هاتِيَا، وللذُّكور[7]: هاتُوا،

---

(١) قال في شرح الألفية لوحة (٢٢١) مخطوط: « أي: دع الشعرى غير معبودة؛ لأنها مربوبة لقوله تعالى: ﴿وأَنَّهُ هوَ ربُّ الشِّعْرَى﴾ » .

(٢) أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري المتوفى سنة ٤٤٩ هـ.

(٣) سقط الزند ص: ١٧١، وهو صدر بيت عجُزُهُ:

ومَوقِدِ النَّار لا تَكرَى بتَكْرِيتَا

وانظر شروح السقط ١٥٥٣/٤ . ولا تَكْرَى: لا تنام؛ أي: لا تخمد. يقول: حدِّثْنا عن هذه المواضع، فإنا لمعرفة أنبائها متشوقون، ولما يتجدد من أحوال أهلها متوكفون .

(٤) انظر الصحاح (زور) .

(٥) معجم البلدان ٤٢١/٥ .

(٦) زيادة يستوجبها السياق .

(٧) في الأصل: « وللمؤنثات » وهو خطأ .

وللإناث: هاتِينَ، وقالوا: هَاتَى يُهَاتِي مُهَاتَاةً[1]، كَرَامَى يُرَامِي مُرَامَاةً. قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ « ابن بابْشَاه »[2]: إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتٍ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

قلتُ: والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، / لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي [١٦٤/ب] الفعليَّةَ .

وقوله: «**وَتَرَاكِ عَمْراً**» مثالٌ من أسماء الأفعال التي جاءت على فَعَالِ، فهو بمعنى اترُكْ، وقد تقدَّمَ ما فيه من الخلاف، وأن سيبويهِ يَرَى أن «فَعَالِ» مقيسٌ في الثلاثي لا غير .

وقوله: «**فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ**» أي: في شِعرِ العَربِ قد جاءت، والضميرُ في «وَرَدَت» راجعٌ إلى «تراكِ»، وأنَّثَ نظراً إلى الكلمة، أو أن أسماءَ الأفعال مؤنثةٌ كما

---

(١) انظر البارع لأبي علي القالي: ١٤٢-١٤٤ ، والصحاح (هيت) .

(٢) هو الشريف الحسيني الجزري النحوي، ولد سنة بضع وخمسين وستمائة، واشتغل بالنحو والفقه، ودرَّس بالمدرسة النُّوريَّة بالمُوصل، وتخرَّج به فضلاؤها. له شرح على ألفية ابن معطٍ اسمه: « ضوء الدرر » . توفي سنة ٧٣٥ هـ. أخباره في: الدرر الكامنة ٤١٤/٢، ودرة الحجال ١٧١/٣، وهدية العارفين ٦٢٢/١ .

وهذا القول في شرح ابن القواس ١٠٢٢/٢ دون نسبة . وابنُ بابشاه متابعٌ في رأيه هذا، فقد سبقه إليه شيخُ ابنِ الخبَّاز (أبو حفص عمر بن مهران) ، نقله ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٨ ـ مخطوط) حيث قال ـ معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بهاتي يُهاتي مهاتاةً على أنها فعل لا اسمُ فِعْلٍ ـ قال: « وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتي يُهاتي مأخوذٌ من لفظ هاتٍ، كما قالوا: سألتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلت: لو كان عندي ... » .

تقدَّمَ[١]، وقد ذَكَرْنَا ما سُمِعَ من «فَعَال»[٢] .

وقوله: «**فحاكها**» أي: فقِسْ عليها، يشيرُ إلى مذهب سيبويهِ . وقولُه:

«تَــرَاكِهَا مِــن إِبِلٍ تَرَاكِهَا»

إشارةٌ إلى بعض ما وَرَدَ من «فَعَال» المأخوذِ من الثلاثي في أشعارهم، وقد تقدَّمَ أنَّ :

تَــرَاكِهَا من إِبِــلٍ تَرَاكِهَا

صدرُ بيتٍ وعجُزُهُ:

أَلاَ تَرَى الموتَ لَــدَى أَورَاكِهَا

وقد تقدَّمَ سببُ هذا البيت[٣].

وقولُه:

«مَنَاعِهَا مِــنْ إِبِــلٍ مَنَاعِهَا»

مثالٌ أيضاً من المسموع في «فَعَال» من الثلاثي، وقد تقدَّمَ أن هذا نصفُ بيت، وتمامُهُ:

أَلاَ تَرَى المَــوتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

وأنه جوابُ البيت الأوَّلِ. وقولُهُ:

«وَقِيــلَ: يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا»

إشارةٌ إلى الخلاف في[٤] بناء «فَعَال» من الثلاثي، وأنه لا يقاس على المسموع منه وهو مذهب المبرد .

---

(١) انظر صفحة: ٤٧١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٧ وما بعدها .

(٣) هذا على مذهب المصنف في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً. انظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .

(٤) في الأصل: « إلى » .

وقوله:

«وَقِيلَ: بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالِ»

البيت، إشارةٌ إلى مذهب سيبويهِ، فإن مذهبَهُ جوازُ القياس على ما سُمِعَ من بناء «فَعَالِ» من الثلاثي،وأمَّا من الرباعي فقد تقدَّمَ أنه لا يُقَالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: دَرَاكِ مِن أَدْرَكَ، وشَذَّ أبو بكرِ بنُ طلحَةَ وجعَلَهُ / قياساً، وقد تقدَّمَ الردُّ [١٦٥/أ] عليه.

١٠

* * *

٦٢٨ ـ وَمِثْلُهَا منَ الظُروفِ دونَكَا ثُمَّ عليكَ مِثلَهَا وعنْدَكَا
٦٢٩ ـ كَقَولِهِ: عَلَيكُمُ أَنْفُسَكُم أي: الزَمُوا كَمَا تَقُولُ: حِذْرَكُمْ
٦٣٠ ـ ودُونَ في الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا دُونكِهَا يَا أُمَّ لاَ أُطِيقُهَا
٦٣١ ـ كَذَاكَ لَو لم تُلْغِ مَا أُنْشِدُكَا يَا أَيُّهَا المَايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
٦٣٢ ـ وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا وَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا
٦٣٣ ـ أَمَّا عليٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلِنِي وَقَولُهُم: عَلَيهِ شَخْصاً لَيْسَنِي
٦٣٤ ـ فَهوَ شُذُوذٌ لاَ تَقِسْ عَلَيهِ وَالظَّرْفُ إِنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيهِ
٦٣٥ ـ رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرْ وَإِنْ تُؤَكِّدْ كَافَهُ المَجْرُورَ جُرْ
٦٣٦ ـ فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا وَاجْرُرْ: عَلَيكَ نَفْسِكَ النَّجَاحَا
٦٣٧ ـ وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُرُوفِ إِذْ كَافُهَا لَيسَ مِنَ الحُرُوفِ
٦٣٨ ـ فَكَافُهَا كَالكَافِ في حَذَارِكَا لَيسَت بِحَرْفٍ مِثْلُ كَافِ هَاءَكَا

أتى بهذه الأبياتِ ليذكُرَ فيها أسماءَ الأفعال المركبةَ من الظرف والمخفوض به، ومن الجار والمجرور. والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسألتَين :

الأولى: في ما سُمِعَ منها .

الثانية: في أحكامها .

المسألة الأولى: في المسموع منها، والكلامِ عليها واحداً واحداً، وفيما يعطيه من المعنى زائداً على مسمَّاها :

أما المسموع منها: فـ«مكانَكَ» و«عندَكَ» و«لديكَ» و«دونَكَ» و«وراءَكَ» و«أمامَكَ» و«إليكَ» و«إليَّ» و«عليكَ» و«عليَّ» و«عليه» و«بعدَكَ» و«كذلك» و«كما أنت» و«بينكما» / فهذه اثنتا عشرة كلمة؛ منها مشهورةٌ وغيرُ مشهورة. وأنا أتكلمُ عليها واحداً [١٦٥/ب] واحداً :

أما «**مكانَكَ**» فهو في الأصل ظرفُ مكان ومخفوضٌ به، ثم جعلُوه اسماً لـ«اثْبُتْ»، قال الشيخُ أبوحيَّان[١]: ومن جعله بمعنى «تأخَّرْ» فهو تفسيرُ معنًى، فهي على هذا غيرُ متعدية، قال الله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[٢] أي: اثْبُتُوا. هكذا حفظه البصريُّون، وقال الكوفيون: تأتي متعديةً فتقول: مكانَكَ زيداً بمعنى انتظرْهُ[٣].

وأما «**عندَكَ**» فهو في الأصل ظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل، وتكون متعديةً ولازمةً، فالمتعديةُ معناها: خُذ، فتقول: عندَكَ زيداً بمعنى: خُذ زيداً، واللازمةُ تأتي بمعنى: تخوَّفْ فتقول: عندك بمعنى تخوَّفْ مما يليك، وتأتي بمعنى تقدَّمْ فتقول: عندَكَ بمعنى تقدَّمْ في الجهة التي تليك.

وأما «**لَدَيكَ**» فهو في الأصل ظرفٌ بمعنى عندك، ثم سُمِّيَ به الفعلُ. حَكَى ذلك الجوهريُّ[٤]، فتكونُ بمعنى: دَعْ، أنشَدَ الجوهريُّ ـ على ذلك لذي الرُّمَّة ـ:

فَدَعْ عَنْكَ الصِّبَا وَلَدَيكَ هَمًّا تَوَقَّشَ فِي فُؤَادِكَ وَاحْتِيَالاَ[٥]

فـ«هَمًّا» منصوبٌ بـ«لديك» أي: دَعْ هَمًّا، و«توقَّشَ» بالقاف والشين المعجمة: تحرَّكَ.

وأما «**دونك**» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل فيأتي لازماً بمعنى تأخَّرْ، ويأتي متعدياً بمعنى خُذ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) التذييل والتكميل ٥/٢٦.

(٢) سورة يونس: من الآية: ٢٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/٢٧.

(٤) الصحاح (لدى) ٦/٢٤٨١.

(٥) من الوافر في ديوانه ٣/١٥٢٣، وروايته: «فعد عن الصبا وعليك هماً» والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٥/٢٧.

أَعَيَّاشُ قَـدْ ضَاقَ القُيُونُ مَرَارَتي وأَوقَدْتُ نَاراً فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ[1]

أي: خُذ النارَ فاصطلِ[2] بها، وقال أبوعلي[3]: إن «دونَكَ» في البيت ليست للإغراء، وإنما هي تأكيدٌ لـ«ادْنُ» كأنه قال: ادْنُ / ادْنُ، وذلك نحو قوله: [١٦٦/أ]

فَاذْهَبْ إِلَيكَ فَإِنَّي مِن بَنِي أَسَدٍ[4]

فـ«إليكَ» تأكيدٌ لـ«اذْهَبْ»، ومن الإغراء بـ«دونَكَ» ما استشهد به المصنفُ من قولها:

«دُونَكِهَا يَا أُمَّ لاَ أُطِيقُهَا»[5]

أي: خذيها. وهذا الشطر جرى في محاورة بين جاريةٍ وأمها، قالت الأمُّ:

وَفَيشَـةٍ قَد اشْفَتَرَّ حُوقُهَا

فقالت البنتُ:

دُونَكِهَا يَا أُمَّ لاَ أَطِيقُهَا

والفَيشَةُ: الذَّكَرُ، واشْفَتَرَّ بالشين المعجمة والفاء أختِ القاف والتاءِ بنقطتين

---

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٤٥/٢ يهجو الحطيئة وعياش بن الزبرقان، من قصيدة مطلعها:

أَمِنْ عَهْدِ ذِي عَهْدٍ تَفِيضُ مَدَامِعي كَأَنَّ قَـــــذَى العَينَينِ مِنْ حَبِّ فُلْفُلِ

والبيت في: النوادر ٣٦٠، والكامل ٤٧٦/١، وإيضاح الشعر ٥، والإيضاح ١٩١، وشرحه (المقتصد) ٥٦٩/١، وإيضاح شواهده ١٨٤/١، والتذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٢) في الأصل: « فاصطلي » .

(٣) لم أقف على كلامه هذا مع أنه استشهد بالبيت في كتابيه المتقدمين. وانظر: الكامل ٤٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٤) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز (الغرة المخفية) لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرحها لابن القواس ١٠٢٩/٢، وشرحها لابن النحوية لوحة (٢٢٣) مخطوط، وشرح شذور الذهب ٤٠١ .

من فوق وراءٍ مهملة: اتَّسَعَ[١]، والحُوقُ بضم الحاء المهملة والقاف: ما أحاطَ برأس الذَّكَر .

وأما «وراءك» فجعلوه اسماً لـ«تأخَّرْ»، يقال: وراءَكَ أوسعَ لك؛ أي: تأخَّرْ وأْتِ مكاناً أوسَعَ لَكَ، وقيل: معناه تَلَفَّتْ[٢]، قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: ومن قال معناه تبصَّرْ أو تخوَّفْ فتفسير معنى. انتهى .

وقد فسرَّه ابنُ عُصفور[٤] بـ«افطَنْ» وقال: هو تفسير معنى .

وأما «أمامك» فظرفُ مكان في الأصل، ومضافٌ إليه، ثم جُعل اسماً لـ«تقدَّمْ»[٥].

وأما «إليك» فجارٌّ ومجرورٌ، جُعل اسماً لـ«تَنَحَّ» فلا يتعدَّى، وزعم الكوفيون ويعقوبُ[٦] أنه يتعدَّى فيكونُ بمعنى أمسِكْ، وخرَّج كلٌّ منهما قولَ القُطَامي على مذهبه وهو:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلَاتِ قُلنَا ... إِلَيكَ إِلَيكَ ضَـاقَ بِهَا ذِرَاعَا[٧]

---

(١) في التاج (شفر): « واشفترَّ السراجُ: اتسعت ناره فاحتاج إلى أن يُقطَعَ من رأس الذبال، قاله ابن الأعرابي » .

(٢) انظر: المساعد ٢/٦٥٤ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٧ قال أبو حيان: « وقال بعضهم: ووراءك أي: تلبَّثْ، ومَن قال: وُضع موضع افطَنْ فشرحُ معنىً » .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٨ ـ مخطوط)، وانظر المقرب ١٤٩ .

(٥) وفسره بعضهم بـ« تخوَّفْ » أو « تبصَّرْ » ، وهو تفسير معنىً . انظر المقرب ١٤٩، والتذييل والتكميل ٥/٢٧، والمساعد ٢/٦٥٥ .

(٦) لم أقف عليه في إصلاح المنطق. وانظر: شرح الجمل ٢/٢٨٦، والتذييل والتكميل ٥/٢٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٣، والمساعد ٢/٦٥٥ .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ٤٠، والشاهد في: شرح الجمل ٢/٢٨٦، والمقرب ١٥٠، والتذييل والتكميل ٥/٢٧. والضمير في «بها» يعود على الناقة الموصوفة في الأبيات السابقة .

فقال البصريون: «إليك» في البيت بمعنى تَنَحَّ، فلا يتعدَّى[١].

وقال الكوفيون: هو بمعنى أَمسِكْ فيتعدَّى[٢]، والمفعولُ محذوف، أي: أَمْسِك الناقةَ، يدلُّ عليه الحال.

والتَّيَّاز بتاء مثنّاةٍ من فوق وياءٍ مثنّاة من تحت مشددة وزايٍ بعد الألف: هو القصيرُ المجتمِعُ الخَلْق[٣]، ولهذا وَصَفَه بـ «ذي العضلات»، والمعنى أن هذه الناقةَ لشدَّتها وقوَّتها يعجزُ الرجلُ التَّيَّازُ عن إمساكها مع شدَّته واجتماعِ / خَلْقِهِ. [١٦٦/ب]

قال الشيخُ أبوحيَّان[٤]: «والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون، إذ لا يُحفَظُ من لسان العرب متعدياً، قال: وقد أُولِعَ كثيرٌ من شعراء بلادنا بتعدية «إليكَ» في أشعارهم، وذلك على مذهب الكوفيين».

وأما «إليَّ» فهو من حرف الجرِّ وياءِ المتكلم، ومعناه: أتنحَّى، فعلٌ مضارعٌ للمتكلِّم، وقيل: معناه تَنَحَّيْتُ، وسيأتي الكلامُ عليه[٥].

وأما «عليك» فجارٌّ ومجرورٌ، وجُعِلَ مُسمَّاه الْزَمْ، فهو متعدٍّ، قال الله تعالى: ﴿عَلَيكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[٦]؛ أي: الزَمُوا أنفُسَكُم، وقد تُزَادُ الباءُ في المفعول نحو: عليك بزيدٍ[٧]، ومنه الحديث: «عَلَيكَ بِذَاتِ الدِّينِ[٨]» أي: الزم ذات الدين، وقال

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٥٠.

(٢) انظر القاموس المحيط (إلى) ٤/٤٠٩، والتاج (إلى).

(٣) انظر: المنتخب ١/١٦٤، والمخصص ٢/٧٥.

(٤) التذييل والتكميل ٥/٢٧.

(٥) انظر صفحة: ٥٣٧ - ٥٣٨.

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١٠٥.

(٧) قال الأزهري في التصريح ٢/١٩٨: «وفيه بحثٌ؛ لاحتمال أن تكون الباء زائدةً».

(٨) جزء من حديث جابر بن عبد الله، أورده البخاري في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٤٧٠٠، ومسلم في صحيحه (في كتاب الرضاع) برقم: (٢٦٦١، ٢٦٦٢). وتكملة الحديث: «إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك» وهذه رواية الموضع الثاني من صحيح مسلم، وباقي المواضع برواية: «فاظفر بذات الدين» وهي تخلو من موطن الشاهد.

الأخطل:

فَعَلَيكَ بِالحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ أَحَداً إِذَا نَزَلَتْ عَلَيكَ أُمُورُ[١]

وأما «عليه» فمعناه: لِيَلْزَمْ، فإذا قلتَ: عليه زيداً فمعناه: ليلزم زيداً، وفيه الإغراء بالغائب، وسيأتي الكلام عليه[٢] .

وأما «عليَّ» فمعناه: أَوْلِنِي، فإذا قلتَ: عليَّ زيداً فمعناه: أَوْلِني زيداً، أي:اجعلْهُ مما يليني، ولا يكونُ إغراءً؛ لأن الشخص لا يُغري نفسَه إلا على جهة التحريد، فيعامِلُ نفسَه معاملةَ الأجنبي، فيغريها ويحذرُها[٣].

وأما «بعدَكَ» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جُعل اسماً للفعل. نَقَلَ الزمخشريُّ[٤] أنه يكون بمعنى تأخَّرْ، فلا يتعدَّى، تقولُ: بَعدَكَ يا زيدُ؛ أي: تأخَّرْ .

وأما «كذاكَ[٥]» فنقل أهلُ اللغة أنه يكون اسمَ فعل بمعنى دَعْ[٦]، فيكونُ مركباً من كاف التشبيه واسمِ الإشارة وكافِ الخطاب، وحملوا عليه قولُ جرير:

يَقُلْنَ وَقَدْ تَلاَحَقَت المَطَايَا كَذَاكَ القَولَ إِنَّ عَلَيكَ عَينَا[٧]

---

(١) من الكامل، في ديوانه ٤٠٤/٢، يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي. والشاهد في التذييل والتكميل ٢٧/٥، والتصريح ١٩٨/٢ .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ ـ ٥٣٦ .

(٣) انظر صفحة: ٥٣٦ .

(٤) المفصل ص: ١٩٩ .

(٥) في الأصل: « كذلك » وهو خطأ .

(٦) في التاج (كذا): « ومن غرائب (كذا) أنها تلحقها الكافُ فيقالُ: كذاكَ، وتكون اسمَ فعلٍ بمعنى دَعْ واتركْ، فتنصبُ مفعولاً » .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ٣٥٣/١ من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث مطلعها:

عَفَا قَوٌّ وَكَانَ لَنَا محلاً إلى حَوَّى صَلاَصِلَ مِن لُبَينَى

والشاهد في:ارتشاف الضرب ٢١٣/٣، وشفاء العليل ٨٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٣١٩/٤.

/ فـ«القولَ» منصوبٌ بـ«كذاك»، أي: دع القولَ . [١٦٧/أ]

وأما «كما أنت» فنقل الفرَّاءُ عن الكِسَائيِّ[١] أنه سَمِعَ: «كما أنتَ زيداً»، فهو اسمٌ لـ«انتظرْ»، وكما أنتَني، وهو اسمٌ لانتظرْني، وألحقَه نونَ الوقاية إجراءً له مُجرَى مُسمَّاه، ولا يقال: كما أنتَ زيداً إلا لمن هو ثابتٌ في مكانٍ، فتأمرُهُ أن يبقى ثابتاً في ذلك المكان منتَظِراً لزيدٍ، كما كان ثابتاً في حال خطابك له .

وأما «بين» فحكى الكسائيُّ[٢] أنه سمع من كلامهم: «بينكما البعيرَ فخُذَاهُ» فـ«البعيرَ» منصوبٌ بـ«بينكما» ؛ أي: الزَمَا البعيرَ، قالوا: ولا حجة فيه[٣]، إذ يمكن أن يكون (البعيرُ) منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ عليه الظاهرُ؛ أي: خذا البعيرَ خذاه، فيكونُ من باب الاشتغال كقولك: يومَ الجمعة زيداً فاضربه؛ أي: اضرِب زيداً اضربه .

فهذه اثنتا عشرةَ كلمةً من أسماء الأفعال كلُّهَا مسموعةٌ، وهي كلها مشهورةٌ إلا «بعدك» و«كذلك» و«كما أنت» و«بين» .

وأمَّا معناها: فهي تعطي من المعنى ما يُعطيه مسماها وزيادةً، وبسبب الزيادة وقعت التسميةُ، وإلا كانت التسميةُ عبَثاً، فإذا قلتَ: دونَكَ زيداً، فمعناه: خُذ زيداً من أسفلَ منك، فأصلُ المعنى: خُذ، والزيادة: تَقْيِيدُ الأخذ بالظَّرف، وقيل: معناه خُذ زيداً من قريبٍ . وعندَكَ زيداً معناه: خُذه من فوقك، وقيل: من أيِّ نواحيك كان، وعليك زيداً معناه: خُذه من فوقك، فبسبب هذه الزيادةِ التي تُعطيها هذه الظُّروفُ، سُمِّي بها الأفعالُ، ولولا ذلك لم تُتَكَلَّف التسميةُ .

---

(١) معاني القرآن ٣٢٣/١ .

(٢) نقله الفراء في معاني القرآن ٣٢٣/١ .

(٣) قاله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ . .

المسألة الثانية: في أحكام هذه الأسماء بعد التسمية:

ولها أحكامٌ:

الأول: أنها كانت قبل التسمية / تدل على ظرف ومخفوض به، أو على [١٦٧/ب] جار ومجرور به، فلما سُمي بها الفعلُ صارت تدلُّ على معنى الفعل مقيداً بمعنى الظرف أو معنى الجار كما تقدَّمَ .

الثاني: هل يُقاسُ على ما سُمِعَ منها أو لا ؟

ذهب البصريون[١] أنه موقوفٌ على السماع فتقول: عليك زيداً؛ لأنه مسموعٌ، ولا تقول: عنك عمراً؛ لأنه لم يُسمع، وجهُ قولِ البصريين: أن الظرفَ جُعل عوضاً من لفظ الفعل، وأُعطيَ أحكامَه، ففيه تعويضُ لفظٍ من لفظٍ، وذلك لا يُقاس، وذهب الكِسَائيُّ[٢] إلى جواز القياس على ما سُمِعَ في كل ظرف أو مجرور، واشتَرَط أن لا يكون الجارُّ على حرف واحد نحو: بك ولك .

وأجاز ابنُ كَيسَانَ[٣] القياس على «عليك» و«دونك» و«عندك» ما هو بمعناه فتقول: لديك زيداً[٤]؛ لأنه بمنزلة عندك، فإنهما للقرب منك، و لم يجز ذلك في «خلفك» ولا «قدامك»؛ لأنهما يكونان للبعد، فيكون بمنزلة إغراءِ الغائب؛ لأن البعيدَ كالغائب .

---

(١) انظر الجمل ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٤، وشرح الجمل ٢٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢، والهمع ١٢٥/٥ .

(٣) قوله في: التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

(٤) قال أبو حيان: « قد ذكرنا أن الإغراء بـ (لديك) مسموعٌ فلا يحتاج إلى قياسه » ارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

الحكم الثالث: في العامل في الاسم المنصوب بعد هذه الظروف والمجرورات، ذهب البصريون أن العاملَ هو نفسُ الظرف والمجرور، وأنهما نائبان منابَ الفعل في المعنى والعمل، فإذا قلتَ: عليك زيداً وعندك عَمراً فـ«زيدٌ» و«عَمرٌو» منصوبان بنفس «عليك» و«عندك»، وفيهما ضميران فاعلان، دليلُه تأكيدُه والعطفُ عليه،والدليل على أن هذه الأسماءَ نائبةٌ عن الفعل جَرْيُ بعض أحكام الفعل عليها، حكى الفرَّاءُ[1] عن بعض العرَب: « مكانَكِنِي » بنون الوقاية؛ لأنه ناب منابَ / انتظِرْني، فلولا أن العرَب عاملَتْهُ معاملةَ الفعل، لم تُلْحِقْهُ نونَ [١٦٨/أ] الوقاية.

وذهب السُّهَيليُّ[2] أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقّةٌ ليس تحتها طائِلٌ، وردَّ عليه ابنُ عُصفور[3]: بأنه لو كان كما زَعَمَ، لَمَا صَحَّ اتصالُ ضميرِ المُغْرَى به لا بالظرف ولا بالمجرور؛ لأنَّ الضميرَ إنما يتّصلُ بعامله، ولمّا قالوا: عَلَيكَهُ واتصَلَت به الهاءُ، علمْنَا أنَّ العملَ لـ«عليك» لا للمعنى .

الحكم الرابع: أن هذه الكافَ اللاحقةَ لهذه الظروف وحروفِ الجر، اسمٌ في محل خفضٍ بالإضافة أو بحرف الجرِّ[4]؛ لأنها قبلَ التسمية بها كانت اسماً مخفوضاً

---

(١) معاني القرآن ١/٣٢٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٥/٢٧، وانظر: كتاب السُّهَيلي ومذهبه في النحو لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ٣٢١ .

(٣) شرح المقرب لوحة (١٢٧ ـ مخطوط) .

(٤) هذا قول البصريين، وقد روَى الأخفش عن فصحاء العرَب قولهم: « عليٌّ عبدِ الله زيداً » بجر « عبد الله » ، وذهب الفراءُ إلى أنها في موضع رفعٍ، وذهب الكسائيُّ إلى أنها في موضع نصب. انظر: المقتضب ٣/٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٧٥، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، وشرح الألفية للمرادي ٤/٨٣، والمساعد ٢/٦٥٧، والهمع ٥/١٢٥ .

لا محالَةَ، والتسميةُ وقعَت بها، فبقِيَتْ على ما كانت عليه، ألا ترى أن نحو «تأبط شرًّا» لَمَّا وقعَت التسميةُ به، بقِيَت ألفاظُهُ على ما كانت عليه من فَتْحِ «تأبطَ» ونصب «شرًّا» فكذلك «عندك» لَمَّا وقعَت التسميةُ به، بقِيَت الكافُ اسماً في محل خفضٍ، كما كانت قبلُ.

وزعمَ ابنُ بابشاذ[1] أن الكافَ في هذه الظروف والمجرورات حرفُ خطاب على حدِّهَا في «رُوَيدَكَ»، وهذا قولٌ لا ينهَضُ، والفرقُ بينهما ما تقدم من أن التسمية بـ«عليك» وقعَت بالكاف، بخلاف «رُوَيدَكَ» فإنَّ التسميةَ وقَعَت به وهو خالٍ من الكاف، ثمَّ جيءَ بالكاف بعدُ والله أعلم.

وإذا فرَّعنَا على الصحيح ففي «عليك» ضميران: الفاعلُ المستترُ والكافُ، فإن أكَّدْتَ الفاعلَ رفَعْتَ تقول: عليكَ أنت نفسُك، برفع «نفسُك»؛ لأنه تأكيدٌ لـ«أنت» الفاعلِ المضمَرِ في «عليك»، وهذا الظاهرُ تأكيدٌ لذلك المضمرِ، / وإن أكَّدتَ [١٦٨/ب] الكافَ خفضتَ تقول: عليكَ نفسِكَ، بخفض «نفسِك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف، وهي مخفوضةٌ بـ«على»، ولا يُحتاَجُ هنا إلى تأكيدٍ بضميرٍ آخَرَ، وحينئذٍ تؤكده بـ«النَّفْس»؛ لأن الضمير المخفوض لا يشترط فيه ذلك.

الحكم الخامس: أن العرَبَ خصَّت هذه الظروفَ والمجروراتِ بالإغراء، ومعناه: التسليطُ[2] على الشيء والإلصاقُ به، ومنه الغِراءُ الذي يُلصَقُ به الألواحُ والجلودُ وغيرُها؛ لأن فيه إلصاقَ شيءٍ بشيءٍ، يقالُ منه: غَرَوتُ الجلدَ؛ إذا لَصَقْتَهُ بالغراء، ويُقَالُ: أَغرَيتُ الكلبَ على الصيد؛ إذا سلَّطتَهُ عليه[3]، وقال بعضُهُم[4]:

---

(١) شرح الجمل لوحة (١٧٤ - مخطوط).

(٢) في شرح الجمل ٢/٢٨٦: «الإغراءُ: هو أن يقال: أغريتُهُ بكذا؛ أي: سهلتَه عليه» ولعلها محرفة عن (سلطته).

(٣) اللسان (غرا).

(٤) هو ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٣) مخطوط.

الإغراءُ حَمْلُ المخاطَبِ على فعل الشيءِ بالتَّهييجِ والإلهابِ. ومنه قولُهُ:

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إِغْرَاءُ[1]

أي: تهْييجٌ، فإذا قلتَ: عليك زيداً فمعناه أنك هيَّجتَهُ وسلَّطْتَهُ على «زيد».

الحكم السَّادس: أنه لا يُغرَى بهذه الظروف إلا المخاطَبُ دون الغائبِ والمتكلم؛ لأن مسمَّياتِهَا لما كانت أفعالَ أمرٍ ـ وفعلُ الأمر لا يكون إلا للمخاطَب ـ وجب أن تكونَ هذه الظروفُ والمجروراتُ لإغراء المخاطَب إجراءً للاسم مُجرَى مُسَمَّاه، وإنما لم يُغْرَ الغائبُ؛ لأنَّ المقصودَ بالإغراء حثُّ شخصٍ على شخصٍ قريبٍ منه، فلا بدَّ من المشاهدة، ولا يتأتى[2] ذلك في الغائب؛ لأنَّ الغائبَ لا يُعلَمُ قُرْبُهُ من المُغرَى به[3].

وقيل: إنما لم يُغرَ الغائبُ؛ لأن حالَته مجهولةٌ[4]، فلا دليلَ على الفعل الذي يُوضَعُ الظَّرفُ موضِعَه؛ لأن الفعلَ إنما يكون بحسب المغرَى به، فإن كان فوقَ المُغْرَى قيل للمُغْرَى[5]: عليكَ؛ أي: الزَمْهُ / من فوقك، وإن كان من أسفلَ قيل [١٦٩/أ] له: دونَكَ؛ أي: خذه من أسفلك، إلى غير ذلك من معاني الأفعال، وهذا لا يتأتَّى مع الغائب[6].

---

(١) من البسيط، لأبي نُوَاس في ديوانه ص: ٦، وعجزه:
وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

(٢) في الأصل: «لا يتأتى» من دون واو.

(٣) شرح الجمل ٢/٢٨٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في الأصل: «للمغوى» وهو تحريف.

(٦) وقيل: إنما لم يجز إغراءُ الغائبِ؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كما توضع الأصوات نحو: حَلْ، وحَوْب، وبَسْ، وما أشبه ذلك، فلما جرت مجرى الأصوات ـ والأصوات لا تستعمل للغائب ـ وجب ألا يستعمل هذا أيضاً للغائب. انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٤٩.

وأجازَ بعضُهُم إغراءَ الغائبِ قياساً على أمره، فكما يُؤمَرُ الغائِبُ نحو: لِيَقُم زيدٌ، يجوزُ أن يُغرَى فتقولُ: عليه زيداً بمعنى قولُوا له: لِيَلزَمْ زيداً، ورُدَّ: بأن أمر الغائب يكون باللام، وأسماءُ الأفعال لا يكون مسمَّاها إلا مجرَّداً من لام الأمر، وكذلك مِن «لا» في النهي، وقد تقدم[1].

فإن جاء ما ظاهرُهُ إغراءُ الغائب أو إغراءُ المتكلمِ فشاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ، فمن ذلك ما حكاه سيبويهِ[2] من قولهم: «عليهِ رَجُلاً ليسَني» ففيه إغراءُ الغائبِ، وهو شاذٌّ. ووجهُهُ أن المتكلمَ اتَّكَلَ على السامع يبلِّغُهُ إلى المُغرَى؛ أي: قُلْ له يَلزَمْ رجلاً غيري[3]. ومن ذلك قولهم[4]: «عليَّ زيداً» فظَاهرُهُ إغراءُ المتكلم، فيكونُ المتكلم قد أَغرَى نفسَه وطلبَ منها الزامَ زيد، وقد قال به بعضُهُم[5]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الآمِرَ لا يأمُرُ نفسَه، وخُرِّجَ على أن معنى «عليَّ» أَوْلِني فيكون التقدير: أولِني زيداً فيخرج عن معنى الإغراء، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «يا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَن استَطَاعَ منكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ومَن لم يَستَطِعْ فعَلَيهِ بِالصَّومِ[6]» فظاهرُهُ إغراءُ الغائبِ، وأنَّ

---

(١) انظر صفحة: ٤٥٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٠ .

(٣) قال القاضي عياض: « والذي عندي أنه ليس المراد بها حقيقةُ الإغراء وإن كانت صورتَه، فلم يُرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بإلزام غيره، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب .... » عقود الزبرجد ١/٢٣٧ .

(٤) انظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٠، وشرح الكافية ٢/٧٥، والتذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) قال ابن الخباز ـ رحمه الله ـ: « وقد جاء للمتكلم يقولون: « عليَّ زيداً » ، وهو محمولٌ على غير ظاهره؛ لأنه يُعلِمُ المخاطبَ بأنه طالبُ زيدٍ، فكأنه قال: أولني زيداً، فهو من باب الكناية عن المسبب بالسبب » الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط .

(٦) رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (من كتاب الصوم) برقم: (١٧٧٢) و (في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٧٧، ٤٦٧٨)، ومسلم في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٢٤٨٥، ٢٤٨٦)، وانظر ٩/١٧٢ من شرح النووي على صحيح مسلم، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٧ .

«الصومَ» مفعولٌ بـ«عليه» والباءُ زائدةٌ، والمعنى: فَلْيَلْزَم الصومَ، وتأوَّلُوه[١] على أنه إنما جازَ إغراءُ الغائب؛ لأنه مخاطَبٌ في المعنى، ألا ترى أن أوَّلَ الحديث «يا مَعْشَرَ الشَّبابِ مَن استطَاعَ منكم» فالمعنى: وعليكُم بالصوم، إلاَّ أنه جيءَ بضمير الغائب / مراعاةً للفظ «مَن» في قوله: «ومَن لم يَستَطِعْ». [١٦٩/ب]

وقيل: لا إغراءَ فيه[٢]؛ لأن «الصوم» مبتدأٌ، وزِيدَت الباءُ في المبتدأ، و«عليه» في موضع الخبر؛ أي: الصومُ عليه. وفيه نظَرٌ.

الحكم السَّابع: ذهبَ الزَّجَّاجي[٣] أن الإغراء لا يكون إلا بالألفاظ المتعدية؛ لأنه لا يمكن حقيقتها إلا به؛ لأنه تسليطٌ فيَحتاجُ إلى مُغرى ومُغرى به[٤].

وقيل: يجوز أن تكون لازمةً؛ لأن اللازمَ والمتعديَ يُوضَعان موضع فعل الأمر.

الحكم الثَّامن: أن الإغراءَ لا يكون إلا في الأمر، ولم يأت في الخبر إلا قولُ بعضهم ـ وقد قيل له: إليك؛ أي: تنَحَّ فقال مجيباً ـ : إليَّ[٥]، بمعنى قد تنحَّيتُ أو

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الخباز (الغرة المخفية) (١١٠) مخطوط، وشرحها لابن القواس ١٠٣١/٢، وشرحها لابن النحوية (٢٢٤) مخطوط ، وعقود الزبرجد ٢٣٨/١ .

(٢) قاله ابن عصفور في المقرب ص: ١٥٠، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٣) في الأصل: « الزحاج » وهو خطأ. وانظر: التذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٤) في التذييل والتكميل ٢٦/٥: « وخص الزجاجي باب الإغراء بالتعدي » ، ولم يصرح الزجاجي بذلك، إلا أنه خصَّ الإغراء بالألفاظ التي استعملتها العرب في هذا الباب وهي(عندك، ودونك، وعليك) قال: « هذه الثلاثة تنصب بها العرب » الجمل: ٢٤٤ .

(٥) سمعه أبو الخطاب من العرب. انظر الكتاب ٢٤٩/١-٢٥٠، والأصول ١٤١/١-١٤٢، وشرح الكافية ٧٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ .

أَتَنَحَّى[١]، فـ«إليَّ» خبرٌ؛ لأنه بمعنى الماضي أو المضارع، وليس فيه إغراءٌ؛ لأنه متكلمٌ، إلا أنه لما جاء جواباً للإغراء أُطلِقَ عليه حكمُهُ .

الحكم التاسع: الفرقُ بين الإغراء والتحذير: أن الإغراءَ المرادُ به إلزامُ الشيء والإلصاق به، والتحذيرُ: التخويفُ من الشيء والفِرَارُ منه، فإذا قيل في الإغراء: عليكَ زيداً، فمعناه: الزَمْهُ ولا يَفُتْكَ، وإذا قلتَ في التحذير: الأسَدَ الأسَدَ، فمعناه: خَفْهُ وفِرَّ منه، ففي الإغراء التحذيرُ من فواتِهِ، وفي التحذيرِ التحذيرُ من قُربِهِ.

وقيل[٢]: الإغراءُ: تنبيهُ المخاطَب على أمر محمود ليفعَلَه، والتحذيرُ: تنبيهُ المخاطَب على أمر مكروهٍ ليجتَنِبَهُ .

الحكم العاشر: إن قيل: يلزم من قولهم: «إليك» و«عليك» وشبهِهِ تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى ضميره المتصل، وبيانُهُ: أنَّ «إليك» فيه ضميرٌ فاعلٌ مستتِرٌ التقديرُ: إليك أنتَ، والكافُ هي ذلك الضميرُ، فكأنك قلتَ: خُذْكَ، فتعدَّى «خُذْ» للضَّميرَين[٣] / المتصلين، وهما[٤] لشيء واحد وذلك لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ» . [١٧٠/أ]

فالجوابُ: أنه محمولٌ على حذف مضافٍ التقديرُ: إلى جِهَتِكَ، وعلى هذا يُخرَّج قولُهُ تعالى: ﴿وَاضمُمْ إِلَيكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيكِ﴾[٦].

---

(١) في الأصل: « تنحَّى » وهو خطأ .

(٢) أوضح المسالك ٤/٧٥، ٧٩ .

(٣) في الأصل: « لضميرين » .

(٤) في الأصل: « هما » بدون واو .

(٥) سورة القصص: من الآية: ٣٢ .

(٦) سورة مريم: من الآية: ٢٥ . وانظر البحر المحيط ٦/١٨٤ .

الحكم الحادي عشر: في المغرَى به وهو المطلوب لزومُهُ. ولا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً، فإن كان ظاهراً فيكون منصوباً بالظرف أو الجار والمجرور نحو: عندَكَ زيداً، وعليكَ عَمراً، وإن كان مضمَراً[1]؛ فلا يخلو أن يكون غائباً أو متكلّماً أو مخاطَباً، فإن كان غائباً أو متكلّماً جازَ اتصالُهُ بالظرف أو بالمجرور فتقولُ: عليكَهُ أو عليكَنِي، ويجوز الانفصالُ فتقول: عليكَ إيَّاه أو عليكَ إيَّايَ، والاتصالُ أكثَرُ.

ووجهُهُ: إجراءُ اسم الفعل مُجرَى مُسَمَّاه، فكما أن ضميرَ الغائب والمتكلمِ يتصل بالفعل، كذلك يتصلُ باسمه، ومن الاتصال قولُ الشَّاعرِ:

فَإِذَا بَدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا فَعَلَيكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَرَدِ[2]

ووجه الانفصال أن هذه الظروف ليست بأفعال حقيقةً،فانحطَّت درجتها عن الأفعال فانفصل عنها الضمير.

فإن كان مخاطَباً فالانفصال ليس إلاّ، فتقول: عليك إيَّاك، وعليك نفسَكَ، ولا يجوز: عليكَكَ؛ لأنه يَلزَمُ منه تعدي فعلِ المضمر المتصِلِ إلى مضمَرِهِ المتصلِ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

انتهى الكلامُ على أسماء الأفعال على اختلافها من مفرَدٍ ومركَّبٍ وإغراءٍ وغيرِه، وبقي علينا الكلامُ في أسماء الأصوات؛ لأن لها شبهاً بأسماء[3] الأفعال؛ لاجتماعهما في الزَّجْرِ والحثِّ.

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٣/٢٨: «ولا يكون المغرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً».

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت من المصادر.

(٣) في الأصل: «لأسماء».

واعلم أن الكلام على الأصوات في مسألتين:

الأولى: في ألفاظها .

/الثانية: في أحكامها. [١٧٠/ب]

المسألة الأولى: فيما ذكر النحويون من ألفاظها:

والذي ذكره النحويون منها إنما ذكَرُوهُ على جهة المثال، وبابُهُ اللغةُ، والنحويُّ ينقلُهُ نقلاً عن أهل اللغة، وقد ذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] منها جملةً، وقسَّمَهَا ثلاثةَ أقسامٍ:

الأول[٢]: زجرٌ لما لا يَعقِلُ .

الثاني: دعاءٌ لما لا يَعقِلُ .

الثالث: حكايةُ صوتِ حيوانٍ أو اصطكاكِ أجرام .

أما القسم الأول: وهو لزجر ما لا يعقل فذكر منه ابن مالك ألفاظاً منها:

١ ـ لزجر الخيلِ والمنعِ من البُطْءِ «هَلاَ» . وقد تقدَّمَ[٣] أنها تأتي لزجر العاقل، واستدلوا عليه بقول النابغةِ لِلَيْلَى الأَخْيَلِيَّةِ:

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا: هَلاَ[٤]

وقد ذكَرْنَا أنه لا دليلَ فيه .

٢ ـ ومنها لزجر الإبل ألفاظ: الأول والثاني: «هِيْدَ» و«هَيْدَ» بكسر الهاء في الأول، وفتحِهَا في الثاني، والدالُ فيهما مفتوحةٌ، وبين الهاء والدال ياءٌ ساكنة، وقد حُكِيَ في الدال الكسرُ والسكونُ[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٦/٣ .

(٢) في الأصل: « الأولى » وهو سهوٌ .

(٣) انظر ما تقدم صفحة ٤١٦ وما بعدها .

(٤) سبق ذكرُه صفحة: ٤١٧ .

(٥) في تهذيب اللغة ٥٠/٣: « وقال أبو الهيثم فيما قرأت بخطه: وكل صوتٍ يُزجر به الإبل فإنه يخرج مجزوماً، إلا أن يقع في قافيةٍ فيُحوَّلُ إلى الخفض » .

وقد[١] قالوا منه: هِدْتُهُ أَهيدُهُ إذا حرَّكتَهُ[٢].

الثالث: «هادِ» بكسر الدال[٣].

الرابع والخامس: «دَهْ» و«عَهْ» بسكون الهاء[٤].

السَّادس والسَّابع: «عاهِ» و«عِيهِ» بكسر الهاء فيهما[٥].

الثامن: حَوبِ بكسر الباء الموحدة وضمِّها وفتحِها منونةً وغيرَ منونة، حكاها الشيخُ أبوالبقاء يعيش الحلبيُّ[٦]، وقد قالوا: حوَّبْتُ بالإبلِ إذا قلتَ لها: حَوبِ[٧].

التاسع والعاشر: «حايِ» و«عايِ» بكسر الياء فيهما، وفي «الصحاح[٨]»: [حاءِ وعاءِ[٩]] بكسر الهمزة[١٠] فيهما، وقد ينونان.

الحادي عشر: «هابِ» بكسر الباء[١١].

٣ ـ ومنها لزجر الناقة ثلاثة ألفاظ: «هِيْجِ» بكسر الهاء[١٢] وسكون الياء

---

(١) «قد» مكررة في الأصل.

(٢) الصحاح (هيد).

(٣) الصحاح (هيد).

(٤) اللسان (دهده، عهه، عيه). وفيه: «دُهْ» بضم الدال.

(٥) اللسان (عيه).

(٦) شرح المفصل ٨١/٤.

(٧) الصحاح (حوب).

(٨) الصحاح (حا) ٢٥٤٩/٦، وانظر: شرح المفصل ٨١/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصويب من الصحاح.

(١٠) في الأصل: «الهاء» وهو خطأ.

(١١) الصحاح (هيب)، وفيه أنها زجرٌ للخيل. وهناك ألفاظٌ أخرى لزجر الإبل تنظر في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣.

(١٢) في شرح الكافية ٨٢/٢ قال الرضي: «هَيج بفتح الهاء ...»، وضبطت في المحكم ٢٦٥/٤ بكسر الهاء، وجعلها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير، وانظر تهذيب اللغة ٣٥٠/٦.

وكسر الجيم وقد تُسكَّنُ، و«عاجِ»[١] بكسر الجيم، و«حَلْ» بسكون اللام[٢].

٤ ـ ومنها لزجر البعير أربعةُ[٣] ألفاظ: «حلٍ» بالتنوين وقد يُسَكَّنُ[٤]، و«حلاً»[٥] بالألف، ونُقِلَ الضمُّ في لامها، و«حَبْ» بالحاء المهملة وسكون الباء[٦]، و«حابِ» بكسرها.

٥ ـ ومنها / لزجر الغنم أربعةُ ألفاظ: [١٧١/أ]

الأول: «هِسَّ» بكسر الهاء وفتح السين المهملة المشدَّدة[٧].

---

(١) في الأصل: «هاجِ» وهو تحريف. وانظر تهذيب اللغة ٤٩/٣ وفيه عن الليث: «ويقال للناقة في الزجر: عاجِ بلا تنوين، وإن شئت جزمتَ على توهم الوقوف... وقال أبو عُبيد: يقال للناقة: عاجِ وحاهِ بالتنوين». وانظر شرح الكافية ٨٢/٢، واللسان (عوج)، وهي في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير.

(٢) في الأصل: «صل» وهو تحريف. وانظر التهذيب ٥٠/٣، و الصحاح (حلل)، وشرح المفصل ٨٣/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وجعله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ في زجر البعير، ولذلك سوف يذكره المصنف مع ألفاظ زجر البعير بعد قليل، وقد زاد أبو حيان في زجر الناقة: (حاب وحاه).

(٣) في الأصل: «ثلاثة» وهو سهوٌ؛ لأن المصنف رحمه الله قد ذكر أربعة ألفاظ، وزاد عليها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ ألفاظاً أخرى.

(٤) لم أر أحداً ذكره في زجر البعير غير أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، قال ابنُ سيده في المحكم ٣٧٢/٢: «حَلْ وحَلٍ: زجر إناث الإبل خاصةً».

(٥) لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المعاجم اللغوية.

(٦) قال الرضي: «حَبٍ بسكون الباء وكسرها منونة» شرح الكافية ٨٢/٢، وانظر شرح المفصل ٨٣/٤.

(٧) ويقال فيها: هُسَّ بضم الهاء وفتح السين مشددة، وهُسْ: دون تشديد، وهِسْ: بكسر الهاء. انظر: المحكم ٦٦/٤، وشرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

الثاني: «إِسَّ» بكسر الهمزة وفتح السين المهملة المشددة[١].

الثالث: «فَاعِ» بالفاء أخت القاف وكسر العين المهملة، قال ابن يعيش[٢]: والمشهور فَعْ، ومن قال: فاع فالألف إشباعٌ، يقال منه: فَعْفَعَ بالغنم إذا قال لها: فَعْ فَعْ[٣].

الرابع: هَجْ بسكون الجيم[٤].

٥ ـ ومنها لزجر الكلب: «هج» و«هجا» بالألف[٥]، قال الحارثُ بن الخزرَج[٦]:

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا: هَجِ فَتَبَرْقَعَتْ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارَا[٧]

يهجو امرأةً يقول: لما سفَرَت عن وجهها زجَرَهَا كما يزجُرُ الكلبَ، فلما

---

(١) في شرح الكافية: (إِسْ) مكسورة الهمزة ساكنة السين، وانظر الصحاح (أس)، وارتشاف الضرب ٣/٢١٧.

(٢) شرح المفصل ٤/٨٤ .

(٣) الصحاح (فعع) .

(٤) قال ابنُ يعيش: « وربما يُقال فيه: هجا » ، ويأتي هذا اللفظ أيضاً في زجر الكلب والسبع والذئب وغيرها. انظر: شرح المفصل ٤/٨٤، والصحاح (هجج)، والمجمل ٣/٨٩٠، وشرح الكافية ٢/٨٢، وارتشاف الضرب ٣/٢١٧ .

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢١٧ عن (هج): « وفي كتاب قطرب يقال ذلك للرجل إذا زجرتَه».

(٦) لم أقف له على ترجمة .

(٧) من الكامل، وهو في: الحيوان ١/٢٥٩، ٢/٢١، والجمهرة ٢/١٠٤٧، وشرح السيرافي: ٥٣٨ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والصحاح (هبر)، والمفصل ٢٠١، وشرحه ٤/٧٥، ٨٤ . وفي تاج العروس (هبر) : « نسبه الصاغاني عن أبي عبد الله محمد بن عمران ابن موسى المرزباني للخزرج بن عوف » ، والذي في التكملة للصاغاني (هبر) قال بعد إيراده للبيت: « والبيت للحارث بن الخزرج الخفاجي » .

سترَتْ وجهَهَا ذكّرَتْهُ ضَبَّاراً؛ وهو اسمُ كلبٍ، ويُروَى: هَبَّاراً بالهاء[١]؛ وهو اسم القرد.

٦ ـ **ومنها لزجر الضَّأن:** «سَعْ» بسكون العين[٢]، و«حَجْ» بالحاء المهملة وسكون الجيم، قيل: والصواب: «هَجْ» بالهاء، ذكَرَهُ في «الصحاح»[٣].

٧ ـ **ومنها لزجر البقر:** «وَحْ» بسكون الحاء[٤]، و«بَسْ»[٥] قال قطرب[٦]: ولم أسمع غيرهما.

٨ ـ **ومنها لزجر العنز:** «عِزْ» بسكون الزاي[٧]، و«عِيزَ» و«حِيزَ» بكسر الزاي وفتحها فيهما[٨].

---

(١) قال الصاغاني في التكملة والذيل والصلة (هبر): «والرواية ضباراً بالضاد المعجمة».

(٢) في الجمهرة ١/١٣٣: «سعْ زجرٌ من زجر الإبل»، ومثله في شرح الكافية ٢/٨٢، وفي شرح المفصل ٤/٨١: «هو زجرٌ للماعز».

(٣) لم يتعرض الجوهري في الصحاح إلى هذا التصويب، والذي ذكره في مادة (هجج) قوله: «وقولهم: هجهج: زجرٌ للغنم... وهج مخفف زجرٌ للكلب». ولم أقف على من تعرض لهذا التصويب. وفي شرح المفصل ٤/٨٤، وارتشاف الضرب ٣/٢١٧ أن (حج) لزجر الضأن، و(هج) لزجر الغنم.

(٤) المحكم ٣/٣٠٨.

(٥) في ارتشاف الضرب ٣/٢١٧: «قس» ولعله تحريف. وفي اللسان (بسس): «قال الأصمعي: لم أسمع الإبساس إلا في الإبل، وقال ابنُ دريد: بسستُ الغنم، قلتُ لها: بَسْ بَسْ».

(٦) أبو علي محمد بن المستنير النحوي اللغوي، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ. وانظر قوله هذا في ارتشاف الضرب ٣/٢١٧.

(٧) اللسان (عزز).

(٨) قال الرضي: «وروي فتح العين من عيز» شرح الكافية ٢/٨٣ وفيه وفي شرح المفصل ٤/٨٣ أنها زجرٌ للضأن.

٩ ـ ومنها لزجر الحمار: «حَرِّ» بتشديد الراء المكسورة[١].

١٠ ـ ومنها لزجر السَّبُع: «جاهِ» بكسر الهاء[٢].

وأما القسم الثاني: وهو لدعاء ما لا يعقل **فمنها لدعاء الفَرَس:** «أَوْ» بفتح الهمزة وسكون الواو، كالعاطفة.

ومنها لدعاء الرُّبَع: «دَوِهِ» بفتح الدال وكسرِ الهاء، والرُّبَع بضم الراء وفتح الباء: الفصيل الذي يُنتَجُ في الربيع[٣].

ومنها لدعاء الجحش: «عَوهْ» بفتح العين وسكون الهاء[٤].

ومنها لدعاء الغنم: «بُسَّ» بضم الباء الموحدة / وسكون السين أو فتحها مع التشديد[٥]. [١٧١/ب]

ومنها لدعاء الإبل المورِّدَة للشرب: «جُوتَ» بضم الجيم وفتح التاء المثناة من فوق[٦]، و«جِئْ» على وزن الأمر من جاء[٧].

ومنها لدعاء التيس لينزوَ على الإناث: «تُؤْ» بضم التاء المثناة من فوق،

---

(١) وفيه ألفاظ أخرى. انظر المحكم ٣٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٦/٣ .

(٢) في الصحاح (جوه): « و(جاه) زجرٌ للبعير دون الناقة » ، وفي شرح الكافية ٨٢/٢ « وللسبع حَهْ » ، وفي ارتشاف الضرب ٢١٧/٣: للكلب والأسد هَج وهجاجيك .
وقد ترك المصنف بعض ألفاظ الزجر كـ (عُسْ) لزجر البغل، و (غَسِّ) لزجر السِنَّور، وفي التاج (غسس) لزجر القط، و(كَسْ ودَجْ) لذي الجناح، وفي التاج (دجج) لزجر الدجاجة، و(عَوسَجْ) للنعامة. انظر ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، أما (كَسْ وعَوسَجْ) فلم أقف عليهما فيما اطعت عليه من كتب اللغة.

(٣) الصحاح (ربع) .

(٤) المحكم ١٩٣/٢ .

(٥) جمهرة اللغة ٦٩/١ وفيه ضبطت بضم السين (بسُّ بسُّ) .

(٦) الصحاح (جوت) .

(٧) الصحاح (جأجأ) .

وبعدها همزةٌ ساكنةٌ، و«تَأْ» بتاء مفتوحة وبعدها همزةٌ ساكنةٌ[١].

ومنها لدعاء البعير ليبرك: «نَخّ» بفتح النون وكسر الخاء المعجمة مع التشديد أو التخفيف[٢].

ومنها لتسكين صغار الإبل: «هِدَعْ» بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين[٣].

ومنها لدعاء الحمار ليشرب: «تُشُؤْ» بضم التاء والشين المعجمة مع همزة ساكنة[٤]، و«سَأْ» بفتح السين المهملة وسكون الهمزة[٥].

ومنها لدعاء الدجاج: «دَجْ» بفتح الدال وسكون الجيم[٦].

ومنها لدعاء الكلب: «قُوسِ» بضم القاف وكسر السين المهملة، وقد تضم إتباعاً، وقد تُسكّن[٧].

وأما القسم الثالث: وهو حكايةُ أصواتِ حيوانٍ واصطكاكِ أجرامٍ:

---

(١) جمهرة اللغة ٢٢٦/١. وفي شرح المفصل ٨٤/٤ وارتشاف ٢١٧/٣: وللتيس عند السفاد جؤجؤ، وجَوْجَوْ.

(٢) الصحاح (نخخ) .

(٣) الصحاح (هدع) .

(٤) الصحاح (شأشأ) وضبطت التاء فيه بالفتح (تَشُؤْ) . وانظر: شرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٣/٢، و ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

(٥) الصحاح (سأسأ). وفي المَثَل: « قُرِّبِ الحمارُ من الرَّدْهة ولا تَقُلْ له:سَأْ» والرَّدْهة: نقرةٌ في صخرة الجبل يُستَنقع فيها ماء السماء. وانظر المصادر السابقة .

(٦) الصحاح (دجج) والمصادر السابقة .

(٧) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (قوس). وفيه أن (قُوس) لزجر الكلب، وأما دعاؤه فيكون بـ(قس)، ووافقه الرضي في شرح الكافية ٨٣/٢، وفي القاموس المحيط (قوش): «وقوش قوش بالشين لزجر الكلب» . وانظر شرح المفصل ٨٥/٤، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

فأما حكايةُ أصوات الحيوان:

فمنها: «غاقِ» بكسر القاف، وهو حكايةُ صوت الغُرَاب، وقد يُنوَّنُ إذا أُريد به التنكيرُ، فيكون المعنى: بُعْداً بُعْداً .

ومنها: «ماءِ» بكسر الهمزة، وقيل: بسكونها، حكايةُ صوت الظَّبْيَة[١].

ومنها: «شِيبِ» بكسر الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة، حكايةُ صوتٍ يُسمَعُ من مشافر الإبل عند شربها[٢]. ومنه قولُهُ:

تَدَاعَيْنَ باسْمِ الشَّيبِ في مُتَثَلَّمٍ جَوَانِبُهُ مِن بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ[٣]

ومراده بـ«المتثلم» الحوض الذي تشرب منه الإبل[٤].

ومنها: «عِيطِ» / بكسر العين والطاء المهملتين، وقد تُسَكَّنُ الطاء[٥]، وقيل: [١٧٢/أ]
الأصل: عِطْ، والياءُ إشباعٌ، وذلك لحكاية الأصوات عند اللعب .

ومنها: «طِيخِ» بكسر الطاء المهملة وخاءٍ معجَمَةٍ مكسورة، لحكاية صوت الضَّحِك[٦].

---

(١) في الصحاح (ما) : « وماءِ حكاية صوت الشاء، مبني على الكسر » .

(٢) الصحاح (شيب) .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ٢/١٠٧٠، من قصيدة في مدح هشام بن الوليد المخزومي، مطلعها:

أَلاَ حَيِّ عِنْدَ الزُّرقِ دَارَ مُقَامِ لمِيٌّ وَإِنْ هَاجَتْ رَحِيعَ سَقَامِ

والشاهد في: المفصل ١١٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٢/٤٠، ٣/٣٦، وشرحه لابن يعيش ٣/١٤، ٤/٨٥، والخزانة ١/١٠٤، ٤/٣٤٣ . والبصرة: حجارة رخوة إلى البياض ما هي. والسلام: الحجارة، واحدها: سَلِمة. الصحاح (بصر، سلم) .

(٤) وقد تثلَّمَتْ حوانبُهُ لقِدَمِ عهده. تهذيب إصلاح المنطق ٨٤ .

(٥) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (عيط). وهي أيضاً كلمةٌ ينادي بها الأشِر عند الشرب والسكر، ويلهج بها عند الغلبة. وانظر: شرح المفصل ٤/٨٢، وشرح الكافية ٢/٨٢، وارتشاف الضرب ٣/٢١٨ .

(٦) المجمل ٢/٥٨١، والمحكم ٤/٣٦٥ .

وأما حكاية اصطكاك الأجرام:

فمنها: «طَاقِ» بكسر القاف، حكاية صوت الضرب[١].

ومنها: «طَقْ» بسكون القاف دون ألِفٍ، لحكاية وقع الحجارة[٢].

ومنها: «قَبْ» بفتح القاف وسكون الباء الموحَّدَة، لحكاية ضربِ السيف على شيءٍ[٣].

ومنها: «خازِبازِ» بكسر الزايين المعجمتين لصوتِ الذُّبَاب، وهو لفظٌ مشترَكٌ يُطلَقُ على صوت الذباب، وعلى الذباب نفسِهِ، وعلى السِّنَّور، وعلى عُشْبٍ، وعلى داءٍ يُصيبُ الحيوانَ لهازِمَهَا[٤].

ومنها: «خاقِ باقِ» بالخاء المعجمة وكسر القافين، حكايةُ صوتِ الجماع، وقال في «الصحاح[٥]»: هو اسمٌ للفَرْجِ لخُوقِها؛ وهو سِعَتُهَا.

ومنها: «حَاثِ بَاثِ» بالحاء المهملة والباءِ الموحدة والثاءِ المثلثة فيهما، وهو حكايةُ ما يُسمَعُ من صوتِ القُمَاشِ عند طَيِّهِ[٦].

ومنها: «قَاشُ مَاشُ» صوت للقماش أيضاً[٧].

---

(١) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة. وجعل الرضي (طاق وطق) حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض. شرح الكافية ٨٢/٢.

(٢) المحكم ٧٢/٦.

(٣) المحكم ٩٠/٦.

(٤) انظر: المنتخب ٤٧٩/٢، ٥٣٩، والصحاح (خوز)، والمحكم ١٧٢/٥، وكفاية المتحفظ: ١٤٧.

(٥) الصحاح (خوق).

(٦) المحكم ٣٨٥/٣، والتاج (حوث).

(٧) القاموس المحيط (قوش). وهناك ألفاظٌ أخرى ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٨/٣.

المسألة الثانية: في أحكام أسماء الأصوات:

ولها أحكامٌ:

الأول: أنها مبنيَّةٌ، وبُنيت لشبهها بالحروف المهمَلَة؛ لكونها لا عاملَةً ولا معمولَةً، فهي من قبيل المفردات، وليست من قبيل المركَّبات، بخلاف أسماء الأفعال فإنها مركَّبَةٌ لتحمُّلِهَا الضميرَ، وما جاء منها مُسَكَّناً فهو الأصلُ؛ لكونها كالأسماء قبل التركيب، وما كُسِرَ منها فلالتقاء الساكنين، وما فُتحَ منها فطَلَبٌ للخِفَّة.

الثاني: أنها ألفاظٌ لم تُوضَعْ / على مسمّىً، بل يَحدُثُ عند أمرٍ يُوجِبُهَا، من [١٧٢/ب] غير قصد إلى الخطاب بها. ألا ترى أنك إذا قلتَ للجَمَلِ: «نَخٍ» عند إرادتك أن يبرُكَ، لم تقصِدْ به خطابَهُ، بل ليحصُلَ له عند سماعِ هذا الصوتِ إقدامٌ على البُرُوك، وكذلك لو قلتَ للفَرَسِ: «هَلا» عند إرادتك حثَّهُ على السير، لم تقصِدْ خطابَه، بل ليحصُلَ عندَه زجرٌ عن البُطْء، وكذلك إذا قلتَ عند التوجُّع: «آه» أو عند التعجب: «إيهاً» لم ترد به أن تخاطبَ غيرَك، بل هي أصواتٌ صدَرَت عند وجود هذه الأشياء، كما تصدُرُ الحُمْرَةُ عن الخَجَل والصُّفرَةُ عن الوجَلِ.

الثالث: أنه قد يَطرأ عليها الإعرابُ؛ لوقوعها موقعَ المعرَبِ، فتخرُجُ عن معناها، نحو قول الشَّاعِرِ:

إِذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غاقِ[1]

---

(١) لم أقف على قائله، ويروى معه بيتان آخران هما:

وَلَو تَرَى إِذْ حُبَّتِي مِن طَاقِ
وَلِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ
تَخفِقُ عِندَ المَشْيِ وَالسِّيَاقِ

وانظر الحكم ٢٩١/١، والاقتضاب ٢٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٣١/٥-٣٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣، والتصريح ٢٠٢/٢، والهمع ١٢٩/٥. واللمة: الشعر يجاوز شحمة الأذن.

فـ«غاقِ» هنا مُعرَبٌ مخفوضٌ بالإضافة؛ لأنه لم يُـرَدْ بـه هنـا الصَّـوتُ، وإنمـا أُريدَ به صاحبُهُ، فـالمعنى: مثـلُ جَنَـاحِ الغُـرَاب، فوضـع «غـاقِ» موضِعَـه، فـأُعرِبَ بإعرابه. وقال الآخَرُ:

وَقَعْتُ في عَدَسٍ كَأَنِّي لَم أَزَلْ سَـيفاً لِقَتْلِ نَجَائِبِ الحَجَّاجِ[1]

فـ«عَدَسٍ[2]» في البيت مُعرَبٌ؛ لأنه لم يُرِدْ به الصوتَ.

الرابع: قد سمَّوا بعض[3] الأصوات باسمٍ، قالوا: «مِضٍّ» بكسر الضَّادِ المعجَمَةِ المشدَّدَة، وهو اسمٌ لصوتٍ خفيٍّ يخرُجُ مع ضمِّ الشَّفَتَين، تقولُهُ العرَبُ عِوضـاً عـن قولها: لا، والفرق بينهما أنَّ «لا» رَدٌّ محضٌ لا إطمَاعَ فيه، وذلـك الصـوتُ رَدٌّ فيـه إطمَاعٌ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) من الكامل، وهو لرجلٍ من بني شيبان، انظر: التذييل والتكميـل ٣١/٥، روايـة عـن كتـاب البغال لأبي عمرو الجاحظ، والبيـت في كتـاب البغـال ٢٤٧/٢ (ضمـن رسـائل الجـاحظ)، والشطر الثاني في المصدرين روي على النحو التالي:

شَنِقاً لِقَولِي للنَّجَائِبِ: عَاجِ

مع تحريف بعضِ ألفاظه في نص التذييل.

(٢) نسي المصنف ـ رحمه الله ـ أن يذكر هذا اللفظ فيما ذكره مـن أسماء الأصـوات. و(عـدس) لفظٌ يُزجَرُ به البغلُ، وقيل: هو اسمٌ لكل بغلـة. قـال أبـو عمـرو الجـاحظ في كتـاب البغـال ٢٧٣/٢: «زعمَ ناسٌ أن «عدس» اسمٌ لكل بغلة، وذهبوا إلى قول الشاعر:

إذا حَمَلْتُ بِزَّتي على عَـدَسْ
على التي بين الحمـارِ والفرَسْ
فما أبالي مَن عَدا ومَن جلَسْ»

قال أبو حيان: «ويحتمل أن يكون أصله اسمَ صوتٍ، ثم أُطلق على البغل على طريق المجـاز، كما قال الآخَر:

إذ لِمَّتي مثلُ جناحِ غاقِ ...»

التذييل والتكميل ٣١/٥، وانظر: شرح الكافية ٨٢/٢.

(٣) في الأصل: «لبعض».

سَاءَلْتُ هَلْ وَصْلٌ فَقَالَتْ: مِضٌّ

وَحَـــرَّكَتْ لِي رَأْسَـهَا بالنَّغْضِ[1]

/ أي: رَدَّتْنِي رَداً لا يَأسَ فيه، وحرَّكَتْ رأسَهَا تعجُّباً، ومنه قولُهُ تعالى: [١٧٣/أ]
﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيكَ رُؤُوسَهُمْ﴾[2].

٥ ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَمِثْلُهَا منَ الظُروفِ دونَكَا»

البيت. أي: ومثلُ أسماء الأفعال المتقدمة ظروفٌ وضعتها العرَب موضع الفعل فعملت عمله، وجعلَتْهَا لمعنى الإغراء، ذكر منها أولاً: «دونك» وقد تقدم أن
١٠ مسماه: خذْ، فيكون متعدياً، ثمَّ ذكر «عليك» وهو جارٌّ ومجرور وُضع موضع الفعل تقول: عليك زيداً؛ أي: الزمْهُ، ولما كان حكمُ الجار والمجرور عندهم حكمُ الظروف، أدخله في ترجمة الظروف، ثم ذكَرَ «عندك» وهو ظرفٌ، وقد تقدم أنه يكونُ متعدياً بمعنى: خُذْ، ولازماً بمعنى: تقدَّم أو تخوَّف، ولم يذكُرْ من الظروف والمجرورات الواقعةِ موقع الفعل غيرَ هذه الثلاثة؛ لشهرتها ودَورِهَا في الكلام.

١٥ وقولُهُ:

«كَقَولِهِ: عَلَيكُمُ أَنْفُسَكُم أي: الزَمُوا ... ...»

هذا مثالٌ لـ«عليك» من القرآن الكريم، فـ«أنفسَكم» مفعول بـ«عليكم»، وفسَّر

---

(١) لم أقف على قائلها وهما في: الصحاح (مضض)، والمفصل ٢٠٠، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٥٧، ٢٦٢، وشرحه لابن يعيش ٤/٧٥، ٧٨، وارتشاف الضرب ٣/٢١٨، والتذييل والتكميل ٥/٣٢، والهمع ٥/١٣٠. والنغضُ: من أنغضَ الرجلُ رأسَه؛ أي: حركه كالمتعجب من الشيء. الصحاح (نغض).

(٢) سورة الإسراء: من الآية: ٥١.

«عليكم» بقوله: «أي: الزَمُوا»، وقد تقدم أن مفعولَه يجوز جرُّه بالباء فتقول: عليك بزيد .

وقولُهُ: «**كَمَا تَقُول: حِذْرَكُمْ**» هذا تنظيرٌ في العمل لا في المعنى؛ أي: تنصب بـ«عليك» المفعول كما تنصبُهُ بـ«حِذْرَكَ»، فكما تقول: حِذْرَكَ زيداً تقول: عليك زيداً، وليس معناهما واحداً، فإن «عليك» للإغراء و«حِذْرَكَ» للتحذير، وقد تقدَّم الفرق بينهما .

وقولُهُ:

«**وِدُونَ فِي الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا**»

يعني: أتى في الشعر ما يُصدِّق أن «دونك» تنصب المفعولَ على معنى الإغراء.

وقوله:

«**دُونَكِهَا يَا أُمَّ / لاَ أَطِيقُهَا**» [١٧٣/ب]

هذا الشعرُ الذي أشار إليه، وقد تقدَّمَ أن هذا الشطرَ جوابٌ لشطر آخَرَ في محاوَرَةٍ جَرَت بين أمٍّ وابنتها حسب ما تقدَّم[1].

وقولُهُ:

«**كَذَاكَ لَو لم تُلْفِ مَا أَنْشَدَكَا**»

البيت. الإشارة إلى البيت المستشهَد به وهو قولها: «دونَكِهَا» شبَّهَ به قولَ الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

إلا أنه جعلَ الشَّبَهَ مشروطاً بعدم الإلغاء، ويعني بالإلغاء أن «دونك» هنا قد بَطَلَ عملُهُ في «دلوي» بتقدمه عليه، وهذه الظروف لا تعمَلُ عند البصريين فيما تقدَّم عليها، فتقديرُ كلامه: فلو لم يأت «دلوي» مقدَّماً على «دونك» لكان في

---

(١) انظر صفحة: ٥٢٧ .

العمل مثلَ قولها «دونَكِهَا يا أمِّ» ولكنَّ تقديمَ المعمول منَعَ التشبيهَ، وأما على مذهب الكوفيين فهما متساويان في العمل؛ لأنهم يُعمِلُون هذه الظروفَ فيما تقدَّمَ عليها، وقد تقدَّم تأويلُ البصريين لهذا البيت .

وقولُهُ:

«وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا»

الإشارة بـ«ذا» إلى ما تقدَّمَ من الظروف والمجرورات التي وقعت أسماءَ أفعال على معنى الإغراء، فذَكَرَ أنها لا يُغرَى بها إلا المخاطَبُ، وقد تقدَّمت العلةُ في ذلك، واستوفينَا الكلامَ في ذلك .

وقولُهُ:

«فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا»

يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغرِي المخاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفاعل المستتر فيه، وهما لشيء واحد، وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة[1] أن تكون حالاً من «زيد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشتَرَطُ / في المغرَى به أن يكون غائباً، وفي هذا البيت [١٧٤/أ] تغييرُ الدخيل[2] بفتح الطّاء من «المخاطَبا» وكسرِ الهمزة[3] من «غائِبَا» .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قال: « و(غائباً) حالٌ من المرفوع المستتر في (عليه)، أو من المنصوب الذي هو (زيداً)، أو من المجرور بعلى » .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهو ألفٌ يأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا فِي المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير الدخيل عيبٌ من عيوب القافية، أما تغييره بين الضمة مع الكسرة فغير معيب، وتغييره بالفتحة مع واحد منهما معيبٌ .انظر الكافي ١٥٤ وما بعدها .

(٣) في الأصل: « وكسر الضمير » .

وقوله:

«أَمَّا عليٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلِنِي»

لما ذكر أنه لا يُغرَى[1] إلا المُخاطَب، ورأى أنَّ هذا المسموعَ من كلامهم ـ أعني «عليٌّ ذا» ـ يعارضُ ما ذكَرَه من أن الإغراء لا يكون إلا للمخاطَب ـ فإن ظاهرَه إغراءُ المتكلم ـ أخذَ يتأوَّلُهُ فقال: إنه كلامٌ محمولٌ على معناه، إذ هو بمعنى أولِني، فيخرُجُ عن معنى الإغراء، ويجري مَجرى أولِني، فلا يكون فيه شذوذٌ، فقوله: «عليٌّ ذا» مبتدأٌ وخبرُهُ: «بمعنى أولِني»، وحَذَفَ الفاءَ من جواب «أما»، والتقدير: أما قولُهُم «عليٌّ ذا» بمعنى أولِني، فلا يكونُ من هذا الباب.

قولُهُ:

«... ... ... وَقَولُهُم: عَلَيهِ شَخْصاً لَيْسَنِي»

«فهو شُذوذ لا تَقِسْ عليهِ ... ...»

لما رأى أن هذا المسموع أيضاً معارض[2] للقاعدة؛ لأن ظاهره إغراء الغائب، أخذ يتأوله فقال: إنه شذوذ فلا يقاس عليه، وقد تقدَّمَ الكلامُ[3] على قولهم: «عليه رجلاً ليسني»، فقوله: «فهو شذوذٌ» جوابٌ لـ«أمَّا» المقدَّرةِ إذ التقدير: وأما قولهم: «عليه شخصاً ليسني» فهو شذوذ[4]. على هذا ينبغي أن يُحْمَلَ كلامُ المصنِّف؛ إنَّ «أمَّا» من قوله: «أمَّا عليٌّ ذا» جوابُهُ: «بمعنى أَولِني» على حذف الفاء، وأنَّ «فهو شذوذٌ» جوابٌ لـ«أمَّا» المقدَّرة؛ أي: وأمَّا قولهم، فيكونُ قد حذَفَ من الأول الفاءَ،

---

(١) في الأصل: «يغوى».

(٢) في الأصل: «معارضاً».

(٣) انظر صفحة: ٥٣٦.

(٤) في الأصل: «مشذوذ».

وأثبتَ نظيرَه في الثاني، وحذَفَ من الثاني «أمَّا» وأثبت نظيرَه في الأول، وهو من فصيح كلامهم .

وجعلَ ابنُ النَّحويَّة[1] قوله: « فهو / شذوذٌ » جواباً لـ«أمَّا» في قوله: «أمَّا عليٌّ ذا» ، ورتَّب على كلام المصنف اعتراضاً[2] وهو أنه يَلزَمُ منه أن «عليٌّ ذا» إذا كان بمعنى أولي شاذٌّ[3]، والأمر ليس كذلك، وإذا حمَلْنا كلامَ المصنف على ما ذكَرْنَاه، صَحَّ المعنى دون اعتراض . [١٧٤/ب]

وقولُهُ:

«وَالظَّرْفُ إِنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيهِ»

إلى آخرِ البيت الثاني، يقول: إن الظرفَ قد اشتمل على ضميرَين؛ أحدُهما: ضميرُ الفاعل المستتر في الظرف، والآخَرُ: الكافُ المجرورة بالظرف أو بحرف الجرِّ، وهما لشيء واحد وهو المُغرَى، وكلاهما صالحٌ أنْ يُؤَكَّدَ، فإن أكَّدتَ الضمير الفاعلَ، رفعْتَ التأكيدَ بعد أن تُؤكِّدَ الفاعل بضميرٍ منفصل فتقولُ: عليك أنت نفسُكَ، فترفعُ «نفسُك»؛ لأنه تأكيدٌ للضمير المستتر في «عليك»، وهذا المنفصلُ تأكيدٌ له أيضاً؛ لأن الضميرَ المستترَ لا يؤكَّدُ بـ«النفس» حتى يؤكَّدَ بضميرٍ منفصِلٍ، وإن أكَّدْتَ الكافَ جرَرْتَ التأكيدَ، فتقولُ: عليك نفسِكَ بخفض «نفسِك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف وهي مجرورةٌ، ولا يحتاجُ إلى تأكيدِ الكاف بضميرٍ آخَرَ، كما كان ذلك في المرفوع، وهذا مقرَّرٌ في باب التأكيد .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قال: « وقيل: هو بمعنى أولي كذا، وعلى هذا التقدير لا يكون شاذاً؛ لأن (أولي كذا) ليس بشاذ، فكان ينبغي أن لا يحكُمَ عليه بالشذوذ».

(٢) في الأصل: « اعترضا » .

(٣) في الأصل: « شاذاً » .

«فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا»

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُك» مرفوع، وقد نصَّ عليه بقوله: «فارفع»، و«الفلاح» منصوبٌ؛ لأنه المغرَى به، وأكَّد المرفوعَ بـ«النفس» ولم يؤكِّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ، وحَسَّنه الفصلُ بالكاف .

وقولُهُ:

«وَاجْرُرْ: عَلَيكَ / نَفْسِكَ النَّجَاحَا»[1] [١٧٥/أ]

هذا مثالٌ لتأكيد الكافِ المجرورة، فـ«نفسِك» مجرورةٌ، وقد نصَّ على ذلك بقولِهِ: «واجرُرْ» .

* * *

(١) يلاحظ أن المصنف رحمه الله لم يتكلم على البيتين الأخيرين من الأبيات التي ذكرها في صفحة: ٥٢٥ .

[بَابُ النِّداء]

٦٣٩ ـ القَـولُ في النِّـدَاءِ والمُـنَادَى يَـا وَأَيَـا وَأَي بِـهَـا يُـنَـادَى

٦٤٠ ـ يَا للبَعِيدِ وهَيَا وَإِن قَـرُبْ نُـودِيَ بِـالهَمْزِ وأي نَحْـوُ: أَرَبْ

٦٤١ ـ وَكُـلُّ مَـا نَادَيتَـهُ مَفْـعُولُ وَهُـوَ لِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ مَعْمُـولُ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائِلَ:

الأولى: في حقيقة النداء والمنادى لغةً واصطلاحاً:

أما النداءُ لغةً: فالتصويتُ، وهو مصدرُ نادَى يُنادِي نِداءً إذا صوَّتَ وصاحَ، وتُكسَرُ نونُه وتُضَمُّ[1]؛ لأنَّ كلَّ ما جاء على «فِعَال» من الأصوات يجوزُ كسرُ فائِهِ وضمُّها، فقد يفترقان كالصياح والصُّراخ، وقد يجتمعان نحو: النِّداءُ والنُّداء والهِتاف[2].

والنداءُ: دُعاءٌ للعاقل وغيرِه بأيِّ لفظٍ كان من حروف النداء وغيرها من الألفاظ التي يُفهَمُ منها النداءُ، قال الشَّاعرُ:

ثُمَّ تَنَادَوا بَعْدَ تِلْكَ الضَّوضَيَا منهُم بِهَـابِ وَبِهَلْ وَبِأَيَا[3]

---

(١) انظر الصحاح (ندا).

(٢) كان على المصنف رحمه الله أن يذكر (الهُتاف) لأنه مثالٌ لما اجتمع فيه كسر الفاء وضمها، وقد مثّل لواحد منهما، ولم يمثل للآخر كما فعل في النِّداء والنُّداء، والذي وقفتُ عليه فيما اطلعتُ من المعاجم اللغوية هو (الهُتاف) بالضم، وذكر ابنُ سيده في المحكم ١٩٩/٣ الهُتاف والهَتاف بالضم والفتح، ولم أقف على الكسر، وانظر اللباب للعكبري ٣٢٨/١ (المطبوع).

(٣) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٣/٤.

فجعلَ النداءَ بهذه الأدواتِ الثلاثِ: «هابِ» وهو لنداء الإبل، و«هَلْ» وهو للخَيل، و«أيَا» وهو لنداء العُقَلاء .

واعلَم أن الهمزةَ في النداء بدلٌ من واوٍ؛ لقولهم: «نَدَوتُ القومَ» إذا جلستَ معهم في النَّادي، وهو مجلسُهُم الذي يُنادِي بعضُهُم بعضاً فيه، ومصدَرُه النَّدْوَة، ومنه سُمِّيَت الدارُ التي بناها قُصَيٌّ بمكَّةَ بـ«دارالنَّدْوَة[1]» ؛ لارتفاع أصواتهم فيها بالكلام. وفي الاستدلال على أن النداء مأخوذٌ / مِن نَدَوتُ إذا جَلَسْتَ في النادي [١٧٥/ب] دَوْرٌ؛ لأن النَّادي إنما سُميَ نادياً؛ لكونه يُتنادَى فيه، فهو فرعٌ عن النداء، وإذا جعلنا النداءَ فرعاً عن النادي لكون همزته منقلبةً عن واو «نَدَوتُ» إذا جلستَ في النادي، لَزِمَ منه الدَّورُ؛ لتوقف كلٍّ واحدٍ منه على صاحبه، إذ النداءُ يصيرُ متوقفاً على النادي من أجل الهمزة، والنادِي متوقفٌ على النداء من أجل أنه ما سُمي نادياً إلا للنداء فيه .

قلتُ: ويمكنُ أن تكونَ دارُ النَّدْوَة مِنْ قولهم: «نَدَوتُ» إذا جُدْتَ وكَرُمْتَ، فيكون معنى « دارُ النَّدْوَة »: دارَ الجود والكَرَم، وهذا أنسَبُ في التسمية؛ لأنها إنما بُنِيَت افتخاراً على العرَب .

وقيل[2]: الهمزةُ في النِّدَاء منقلبةٌ عن ياءٍ كهمزة رِدَاء، وهو ضعيفٌ، ولا دليل

---

(١) بناها قُصي بن كلاب، وكانت توضَع فيها الرِّفادة، ولا يتزوج قرشي ولا قرشية إلا بها، ولا يعقد لواء الحرب إلا فيها، وتنقلت أملاكها بعد قُصي حتى صارت في يد أسد بن عبد العزى وأولاده، وجاء الإسلام ودار الندوة بيد حكيم بن حزام، فباعها من معاوية بمائة ألف درهم، فقال له عبد الله بن الزبير: بعتَ مكرمة قريش، فقال حكيم: ذهبت المكارم إلا من التقوى يا ابن أخي، إني اشتريتُ بها بيتاً في الجنة، أشهدك أني جعلتُ ثمنها في سبيل الله. انظر ثمار القلوب ص: ٥١٨ .

(٢) قال ابنُ النَّحْوِيَّة: « أما على القول بأن لامه ياءٌ فعلى الأصل ». شرح الألفية لوحة (٢٢٤).

في «نَادَيتُ»؛ لأنه زائدٌ على الثلاث.

وأمَّا النِّداءُ اصطلاحاً: فهو الدعاءُ بـ«يا» وأخواتها .

وأمَّا المنادى لغة: فهو اسم مفعول من نادى وهو المطلوب إقبالـه بـأيِّ لفـظٍ كان .

وأمَّا اصطلاحاً: فهو المطلوب إقبالُهُ حقيقةً أو مجازاً بحرفٍ نائبٍ منَابَ «أَدعُو» لفظاً أو تقديراً .

فقوله: «هو المطلوب إقبالُـه» جنسٌ يدخُـلُ تحتـه كـلُّ مطلـوب، سـواءٌ كـان بحرف نائبٍ منَابَ «أَدعو» أم لا، وقولُه: «حقيقةً» يشملُ العاقلَ، وقولُـه: «أو مجـازاً» يشمل غيرَ العاقل، كنداء الأطلال والمنازل؛ لأن نداءَها مجـازٌ علـى جهـة التذكـير، وقولُه: «بحـرف» ليخرُجَ به نحو قولِك: أنا أطلبُ إقبالَكَ، فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بجملةٍ لا بحرف، وقوله: «نائبٍ [منَابَ[1]] أَدعُو» ليُخرج نحو / قولِك: ليُقبِلَ عليك زيدٌ، [١٧٦/أ] فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بحرفٍ، وهو لامُ الأمر، إلا أنه غيرُ نائب منابَ «أَدعو»، وقولُـه: «لفظاً» نحو قوله تعالى: ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾[2] .

وقولُهُ: «أو تقديراً» نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[3].

فالداخلُ تحت الحدِّ نحو قولك: يازيدُ، فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ منَابَ «أَدعُو» وهو «يا» .

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٧٧ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

المسألة الثانية: في حروف النداء، وهل النداءُ إنشاءٌ أو خبر؟

أمَّا الحروفُ فالكلامُ عليها من جهتَين:

الأولى: فيما يختصُّ بها على الجملة من الأحكام .

الثانية: فيما يخصُّ كلَّ واحد منها على انفراده .

الجهة الأولى: فيما يختصُّ بها جميعِهَا من الأحكام. والكلامُ في ذلك من أوجُهٍ:

الأول: في تعدادها، وهي على الجملة ثمانيةٌ ما بين مشهور وغيرِ مشهور: «يا» و«أيا» و«أَيْ» و«الهمزة» و«هَيَا» و«آ» بمد الهمزة و«وا» و«آي» بمد الهمزة، وقد جمعتُهَا فقلتُ:

ثَمَانيةٌ عَدُّوا الحُرُوف التي بِهَا ... يَكُونُ النِّدَا في أَلْسُنِ العُرْبِ لا سِوَى

بآ وَبِهمزٍ دونَ مَدٍّ ويَا وأي ... وبالَمدِّ ثُمَّ اعْدُدْ هَيَا وَأَيَا وَوَا

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه الألفاظ هل هي حروفٌ أو أسماءٌ ؟ فالذي عليه الجمهور أنها حروفٌ، وذهبَ بعضُ النحاة[1] أنها أسماءُ أفعال، ومسماها أُنادي أو أَدعو. ورُدَّ: بأن منها ما هو على حرفٍ واحدٍ وهو الهمزة، وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرفٍ واحدٍ، وفيه[2] نظرٌ؛ لأن الشيء إذا خالف أصله في صفةٍ ما، لم تُخرِجْهُ تلك المخالفةُ عن أصله، ورُدَّ: أيضاً بأن أسماءَ الأفعال تتحمَّلُ الضميرَ، وهذه الحروفُ لا تتحمَّلُه، ولو تحمَّلتْهُ لأُكدَ وعُطِفَ / عليه، ولم يُسمعْ [١٧٦/ب] ذلك كما يُسمَعُ في أسماء الأفعال، وأيضاً فاسمُ الفعل يأتي بمعنى الأمر والخبر، وحروفُ النداء إنشاءٌ صِرْفٌ، لا يدخلُه معنى الأمر ولا معنى الخبر، وإن كان

---

(١) وهذا منسوبٌ إلى أبي علي الفارسي. انظر: شرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الكافية ١٣٢/١. ونسب السيوطي في الهمع ٣٣/٣ إلى الفارسي القول بأن الناصب هو حرفُ النداء على سبيل العوضية عن الفعل. وانظر ارتشاف الضرب ١١٧/٣ .

(٢) أي: في هذا الرد .

الأمرُ إنشاءً .

الوجه الثالث: لا يُفصَلُ بين حرف النداء والمنادى بفاصل إلا شاذّاً، وقال ابنُ مالك[١]: وقد يُفصَلُ بالأمر، وأنشَدَ على ذلك قولَ جُذَامةَ بنتِ خالدٍ النَّخَعِيَّةِ تخاطِبُ أَمَتَهَا[٢] لطيفة:

أَلاَ يَا فَابْكِ سُؤَّالاً لَطِيفَا وَأَذْرِ الدَّمْعَ تَسْكَاباً وَكِيفَا[٣]

أرادت: يا لطيفةُ ، فَرَخَّمَتْ وفَصَلَتْ بفعل الأمر .

الجهة الثانية: في الكلام على كل حرفٍ على انفراده :

أمَّا «يا» فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: أنها أصلُ حروف النداء، ولهذا اختصَّت بأشياءَ لا تكون في غيرها؛ منها: أنه لا يُحذَفُ من حروف النداء غيرُها .

فإن قلتَ: فما الدليل على أن «يا» هي المحذوفةُ دون غيرِها ؟

فالجوابُ: أنه قد ثبتَ لها أحكامٌ لا تكون في غيرها، فجعلوا حذفَهَا من تلك الأحكام؛ لأنَّ[٤] الحذفَ تصرُّفٌ، وقد تصرفوا فيها، فليَكُن الحذفُ من ذلك التصرف .

ومما اختَصَّت به: أنهم عَوَّضُوا منها الميمَ المشدَّدةَ، وسيأتي[٥].

ومنها: أنها يُنَادَى بها القريبُ، والبعيدُ[٦] حقيقةً كالبعيد مسافةً، أو حكماً

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٢) في الأصل: « أمها » ومثله في ارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، وهو تحريفٌ، والتصحيح من شرح التسهيل ٣/٣٩٠، كما اختلفت المصادر في اسم (جذامة) .

(٣) من الوافر، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٢٧ . وفي الأصل: (فأذري) بالياء .

(٤) قوله : « لأن » مكرر في الأصل .

(٥) انظر صفحة: ٦١٦، ٦٣٤ .

(٦) وممن قال بكونها لنداء القريب والبعيد المبرد في المقتضب ٤/٢٣٥ . ونقل ابنُ الخباز عن

=

كالقريب إذا كان غافلاً .

ومنها: أنها مختصةٌ بنداء الجلالة إذا لم تلحَقْهَا الميمُ، وبالاسم المستغاث به، وأيُّها وأيَّتها.

فإن قلتَ: لأي شيءٍ نودِيَ الله - عزَّ وجلَّ - بـ«يا» التي يُنَادَى بها البعيدُ، ولم ينادَ بالهمزة التي يُنادى بها القريبُ، وهو يقول: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي / عَنِّي [١٧٧/أ] فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾[1]؟

فالجوابُ: أنَّ من أدَبِ الدَّاعي أن يُنَزِّلَ نفسَه منزلةَ المقصِّر المستوجبِ للبُعْدِ، فيُنَادِي بـ«يا» تنبيهاً على تقصيره واعترافِهِ، فيكونُ ذلك سبباً للقبول والرحمة .

ومما اختَصَّت به: أنها أُميلَت لنيابتها عن الفعل، ولم يُمَلْ غيرُها مما آخِرُهُ ألفٌ من أخواتها[2].

ومنها: النداءُ بها في القرآن، لا يُشاركها في ذلك غيرُها إلا الهمزةَ في قول بعضهم، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾[3] على قراءة[4] من خفَّفَ:

شيخه - رحمة الله عليهما - أن (يا) لنداء القريب. انظر الغرة المخفية لوحة (١١٠)، قال ابن هشام في المغني ص: ١٧: « وهذا خرقٌ لإجماعهم » . وجعلها ابنُ القواس لنداء المتوسط، وقد تستعمل للبعيد والقريب. انظر شرحه لألفية ابن معط ١٠٣٤/٢ .

(١) سورة البقرة: من الآية: ١٨٦ . ولا يتأتى هذا الاعتراض على رأي مَن يقول: إنها لنداء القريب، كما ذكر المصنف، بل يتأتى على من جعل (يا) لنداء البعيد، وهو رأي أغلب النحاة. وانظر تاج العروس (يا) .

(٢) انظر اللمع ص: ٣١٧، وشرحه لابن بَرهان ٢٧٢/١، وشرح المفصل ٦٥/٩-٦٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٩.

(٤) وهي قراءةابن كثير ونافع وحمزة. انظر السبعة ٥٦١، وحجة القراءات ٦٢٠. وضعفها الأخفش وأبو حاتم، قال أبو حيان: « ولا التفات لهذا التضعيف » وانظر: المحرر الوجيز ٥١٠/١٢، والبحر المحيط ٤١٨/٧.

إنَّ الهمزةَ للنداء[١]، والتقديرُ: يا مَنْ، والأكثرُ أنها همزةُ استفهامٍ[٢]، والمعادِلُ لها محذوفٌ التقديرُ: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافِرُ ؟

الوجه الثاني: قال ابنُ مالك[٣]: أن «يا» إذا دخلت على «ليت» أو «رُبَّ» أو «حبَّذا» صارت لمجرد التنبيه نحو قوله تعالى ـ حكايةً عن مريمَ عليها السلام ـ: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾[٤]، وقال الشاعر ـ في «رُبَّ» ـ:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[٥]

وقال الآخَرُ ـ في «حبَّذا» ـ:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[٦]

---

(١) هذا قول الفراء .انظر معاني القرآن له ٤١٦/٢، وقد عقَّبَ ابنُ هشام في المغني ص: ١٨ على كلام الفراء بقوله: « ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداءٌ بغير يا، ويقربه: سلامتُهُ من دعوى المجاز.. ومن دعوى كثرة الحذف » . قال ابنُ الصائغ معقباً على ابنِ هشام: « الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر، فكم في القرآن من موضعٍ لم يقع إلا في محل واحد كـ « ضيزى » و«الزبانية» و «العهن»، نعم لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليلٌ لاتَّجَهَ، ولكان به غُنيةٌ » ، وتعقَّبَ السيوطي ابنَ الصائغ فقال: « ما ادعاه ابنُ الصائغ من قلة النداء بالهمزة في كلام العرب ممنوعٌ، فقد وقفتُ منه في أشعار العرب على ما لا يُحصى كثرةً » . انظر شرح المغني للسيوطي ٣٤-٣٧ (رسالة دكتوراه) .

وقد أنكر الفارسي ما ذهب إليه الفراء وقال: « لاوجه للنداء ههنا ... » الحجة ٩٢/٦-٩٣، وانظر إعراب القرآن ٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/٢، وراجع كلام ابن عطية حول هذا الموضوع في المحرر الوجيز ٥١٢/١٢ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٩/٣-٣٩٠ . وهذا هو رأي أبي علي الفارسي، فقد ذهب إلى أنه ليس في الكلام منادىً محذوف، قال أبو حيان: « وهو الصحيح » . انظر البحر المحيط ٢٩٢/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤، والجنى الداني ٣٥٥ وما بعدها .

(٤) سورة مريم: من الآية: ٢٣ .

(٥) سبق ذكره صفحة: ١٥٦ .

(٦) سبق ذكره صفحة: ٨٦ .

فـ«يا» في مثل هذه الأماكن عنده لمجرَّد التَّنبيه، فهي بمعنى أَلاَ، قال ابنُ مالك: وإنما كانت «يا» في هذه المواضع لغير النِّداء؛ لأنَّ المنادَى قد يكونُ وحدَه، فلا يكون معه مَن يناديه لا ثابتٌ ولا محذوفٌ، ألا ترى أن مريمَ عليها السلامُ لم يكن معها أحدٌ وقتَ ندائها.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاحتمال أن يكونَ المنادى محذوفاً على مذهبه وهو النَّفْسُ، / فيكون على معنى التَّجريد، فيكون التقديرُ: يا نفسُ ليتني، لاسيَّمَا في هذه [١٧٧/ب] المواطن الصَّعبة[1] فإن الإنسانَ يخاطِبُ نفسَه ويتحدثُ معها، وانظُرْ أمَّ إسماعيلَ لمَّا تَرَكَهَا إبراهيمُ بمكة استوحشَتْ وأشرَفَتْ على المروَةِ، فسَمِعَتْ صوتاً فقالت: صَهْ، خَاطَبَتْ نفسَها، وأَمَرَتْها بالسُّكُوت تأنيساً لها، كأنَّ معها شخصاً آخَرَ تأمرُهُ بالسُّكُوت، وما ذاك إلا لهولِ المَقَام، ثمَّ إنَّ الذي فَرَّ منه ابنُ مالكٍ وقَعَ فيه، وذلك أنه فَرَّ من نداءٍ بغير مُنادىً، فوقعَ تَنبيهٌ من غير مُنَبَّهٍ.

وأما «أيا» بزيادة الهمزة على «يا» فهي لنداء البعيد[2]، وناسَبَ ذلك لكثرَةِ حُرُوفها، قال الشَّاعرُ:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أمْ أُمُّ سَالِمِ[3]

---

(١) كتبت في الأصل: « الصبعة » .

(٢) وجعلها الجوهري لنداء القريب والبعيد. انظر الصحاح (أيا)، وجواهر الأدب ٢٢٢، قال ابنُ هشام: « وليس كذلك » المغني ص: ٢٩ .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧/٢ من قصيدة يمدح فيها الملازم بن حريث الحنفي مطلعها:

خَلِيلَيَّ عُوجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلِّمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا والأَحَارِمِ

والشاهد في اللمع ١٧٠، والهمع ٣٥/٣ . والوعساء: رابية من الرمل من التيه ـ أي المفازة ـ تُنبت أحرار البقول. (الديوان)، وجُلاجل: موضعٌ، قال البكري: « أرضٌ باليمامة » ، وقال ياقوت: « جبل من جبال الدهناء » انظر: معجم ما استعجم ٣٨٨/٢، ومعجم البلدان ١٤٩/١ ، والنقا: الكثيب من الرمل (الصحاح ـ نقا) .

وأما «أي» فهي بفتح الهمزة وسكون الياء، وهي لنداء البعيد عند سيبويهِ[١]، قال الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَي عَبْدَ فِي رَونَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ[٢]

ومنه في الحديث: «أي ربَّنا أعطَيتَ هؤلاء قيرَاطَينِ قيرَاطَينِ[٣]» .

ومنه قوله عليه السلام : «أَيْ رَبِّ أَوَ أَنَا فيهم[٤]» .

وزعم المبرِّدُ[٥] وجماعة من المتأخرين منهم الجزوليُّ[٦]

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠ .

(٢) من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص: ٤٧٤. وفي الأصل: «هديل» وهو تصحيف؛ لأن القصيدة رائية.

والشاهد في: معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ٨٠، وشرح أبيات الجمل (الحلل): ٢٠٤، ورصف المباني: ٢١٤، والتذييل والتكميل ٤/١٨٥، وجواهر الأدب ٢٦٥، والمغني: ١٠٦، وشرح أبياته ٢/١٣٩، والمساعد ٢/٤٨٢، والهمع ٣/٣٥ . وعبدَ: مرخم عبدة (اسم امرأة)، والهدير والهديل بالراء واللام: صوت الحمام. (الحلل) .

(٣) هذا جزء من حديث (وهو من كلام أهل الكتاب) أورده البخاري بهذا اللفظ في صحيحه (في كتاب مواقيت الصلاة) برقم: (٥٢٤)، والإمام أحمد في مسنده برقم: (٥٨٥٩)، كما ورد في الصحيحين والسنن بلفظ آخر يخلو من الشاهد .

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأذان) برقم: (٧٠٣)، (٢١٩١)، وتتمته: «أن النبي ﷺ صلّى صلاة الكسوف فقال: «دنت مني النار حتى قلتُ: أي ربِّ وأنا معهم، فإذا امرأة (حسبتُ أنه قال: تخدشها هرةٌ) قال: ما شأنُ هذه؟ قال: حبستْهَا حتى ماتت جوعاً» . وقد جاء في الصحيح أحاديث أُخَرُ فيها الشَّاهدُ نفسُه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «نعم أيْ ربِّ ...» و«أيْ ربِّ ثم ماذا ...» انظرها برقم: (١٢٥٣) و(٢٢٦١) .

(٥) الذي يظهر من المبرد في المقتضب ٤/٢٣٣ أنها للبعيد حيث قال في حديثه عن أحرف النداء: «فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت» كأنه عنى أنها تكون للبعيد الذي يُمد له الصوت كي يسمع، وهذا الرأي الذي نقله المصنف عن المبرد ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/١٨٥، وابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٤)، وابن عقيل في المساعد ٢/٤٨٢ .

(٦) المقدمة الجزولية ص/ ١٨٧. وانظر شرحها للشلوبين ٣/٩٤٩ .

والمصنفُ[١] أن «أي» تكونُ لنداء القريب كالهمزة.

قال الشيخ أبوحيَّان[٢]: ولم يعتمدوا إلا على الرَّأْيِ، والرِّوايةُ لا تُعارَضُ بالرَّأْيِ، فقد أخبر سيبويهِ[٣] عن العرَب أن الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد[٤].

وأما «الهمزة» فتكون لنداء القريب، وناسب ذلك كونُهَا على حرفٍ واحدٍ[٥]، قال امرُؤُ القيس:

/ أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ[٦] [١٧٨/أ]

ونقَلَ ابنُ الخبَّازُ[٧] عن شيخه[٨] أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ

---

(١) صرح به في الأبيات السالفة الذكر، وفي الفصول ٢١٠. وأخذ بهذا الرأي ابن خروف في شرحه على الجمل ٤٥٧/٢. وانظر: المفصل ٣٦٨، وشرحه ١١٨/٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٥/٤، وهو من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) ذهب قومٌ إلى أن (أي) يُنَادَى بها المتوسطُ منهم ابن بَرهان في شرح اللمع، نقله عنه ابن النَّحْوية في شرحه لوحة ٢٢٤)، وسيورده المصنف بعد قليل، ولم أجد لابن بَرهان نصاً على ذلك في شرحه المطبوع. ومنهم ابن الدهان في شرح اللمع لوحة (٣٠ ـ مخطوط)، وكذلك شيخ ابن الخباز أبو حفص بن مهران نقله عنه ابنُ الخباز في الغرة المخفية لوحة (١١٠)، ومنهم المالقي في رصف المباني: ٢١٣، وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، والهمع ٣٥/٣.

(٥) نُقل عن النيلي أنه قال: إن الهمزة أصلها: (يا)، حُذفت منها الياء. قال في شرح الكافية لوحة (٢١٣ ـ مخطوط): «وأما الهمزة فلما حذفوا الياء من (يا) بقيت الألف ساكنة، فلم يَصِحَّ الابتداء بها، فحرَّكوها فصارت همزة، واختصَّتْ بالقرب؛ لأن نقصان لفظها يدلُّ على قرب المسافة».

(٦) من الطويل، في ديوانه ص: ١٢، وهو معلقته، وعجزه:

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٢٤/١.

(٧) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط.

(٨) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العسفي الموصلي الضرير النحوي

=

والبُعد[١]، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم[٢].

وأما «هيا» فأصلُها أيا بالهمزة، ثُمَّ أُبدِلَت الهمزةُ هـاءً[٣]، وهي لنداء البعيد، قال الشَّاعرُ:

هَيَا أُمَّ عَمرٍو هَل لِيَ اليَومَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ سَبِيلُ[٤]

وأما «آ» بمد الهمزة فحكاها الأخفش[٥]، وجعلها ابنُ عصفور[٦] لنداء

اللغوي، مجد الدين، أخذ عن أبي الحرم مكي بن ريان، وتصدر بعده، برع في النحو والعروض واللغة، وصار أنحى أهل زمانه، كان مفرط الذكاء، سريع الحفظ، وكان في لسانه حُبسة عظيمة، أشهر تلاميذه ابنُ الخباز. توفي سنة ٦١٣ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ١٦٨/٥ مخطوط، وبغية الوعاة ٢١٦/٢.

(١) في الأصل كتبت «العبد».

(٢) انظر المغني ص: ١٧. ونقله السيوطي في شرح المغني: ٢٨ عن السخاوي في شرح المفصل، وقد عدت إليه فوجدت السخاوي يقول بأن (يا) للبعيد، والهمزة للقريب. انظر شرحه على المفصل ٣٠/٤ مخطوط.

(٣) هذا قول ابن السكيت في الإبدال ص: ٨٨، وتبعه ابن الخشاب في المرتجل: ١٩١. وانظر: الجنى الداني: ٥٠٧ وشرح الألفية للمرادي ٢٦٨/٣.

قال المالقي في رصف المباني: ٤٧٢: «وهذا قول الأكثرين». وفي شرح المفصل ١١٨/٨ خلافُ ذلك، فقد قال ابنُ يعيش عن أيا وهيا: «قال الأكثرُ: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر». وانظر: سر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢، وجواهر الأدب ٤١١، والهمع ٣٦/٣.

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في تذكرة النحاة ٦٨٤، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والجنى الداني ٥٠٧، والهمع ٣٦/٣.

(٥) انظر رأيه في التذييل والتكميل ١٨٥/٤. وانظر شرح الجمل ٨٢/٢، وجواهر الأدب: ٢٢١، ورصف المباني: ٢٣٢، وشرح الألفية للمرادي ٢٦٨/٣.

(٦) المقرب: ١٩٢. قال: «حروف النداء: يا، وأيا، وهيا، ووا، وأي والهمزة ممدودتين ومقصورتين... فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد ..» فقد أطلق ولم يخصص القريب بالهمزة مقصورةً دون الممدودة، ففهم بعضُهم أنه أراد بها مقصورةً وممدودةً. ونص أبو حيان في تقريب المقرب: ١٦٢ على أنها للقريب. وانظر الجنى الداني: ٢٣٢.

القريب كالهمزة .

وأما «آي» بمدِّ الهمزة وسكونِ الياء فحكاها الكِسَائيُّ[١] عن العرَب قال: سمعْتُ رجلاً يقول: آي أُمَّه.

وأمَّا «وا» فالمشهور أنها لا تكون إلا في النُدْبَة، وذكَرَ ابنُ عُصفور أنها تأتي للنِّداء[٢]، وأنشَدَ:

وا فَقْعَساً وَأَينَ منّي فَقْعَسُ[٣]

وذكرَ بعضُهُم أنَّ مِن مجيء «وا» للنداء قولُ عُمَرَ لِعَمْرِو بنِ العاصي: «واعَجَباً لكَ يا بن العاصي»[٤].

تنبيه:

حروفُ النداء على ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ يُنَادَى به القريبُ وهو الهمزةُ، وقسمٌ يُنَادَى به القريبُ والبعيدُ وهو «يا»، وقسمٌ للبعيد وهو الباقي، هذا هو المشهورُ.

---

(١) انظر: شرح الجمل ٢/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٣، والتذييل والتكميل ٤/١٨٥، والمساعد٢/٤٨٢ .

(٢) المقرب: ٢٠٢-٢٠٣ . وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٠: «ولو قلتَ: وازيدُ وأنت تريد النداء لم يجز» .

(٣) ينسب إلى بعض بني أسد، وبعده:

أَإِبِلِي يَأكُلُهَا الكُرَوَّسُ

وهو في: مجالس ثعلب ٢/٤٧٤، والمبهج ١٥٠، وشرح التسهيل ٣/٤١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٤٥، والهمع ٣/٣٦ . ويروى: «يا فقعساً» ولا شاهد فيها . وفقعس: اسم رجل، وهو أبو قبيلة من بني أسد. والكروَّس: العظيم الرأس، وهو اسم رجل أيضاً. الصحاح (فقعس - كرس) .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٤/١٨٥، والهمع ٣/٣٦ .

وذكر ابنُ بَرهَانَ في «شرح اللمع»: أن «أيا[1]» و«هيا» للبعيد، والهمزةَ للقريب، و«أي» للمتوسط، و«يا» للجميع .

وقال بدرُ الدين ابنُ النَّحْوِيَّة[2]: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ .

وأما كون النداء إنشاءً أو خبراً: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَمَ بعضُهُم[3] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِلُ الصدقَ والكذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّن أن يُقَالَ فيه: صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ، ولم يَرْضَ الشيخُ محبُّ الدِّين أبوالبقاء / هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللباب[4]»: وهذا [١٧٨/ب] يُوجِبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبَلْتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

المسألة الثالثة: في العامل في المنادى:

ولما كان المنادى منصوباً لفظاً نحو: يا عبدَ الله، أو موضعاً نحو: يا زيدُ، احتاجَ إلى عامِلٍ يَعمَلُ فيه، وقد اختلف النحويون في العامل على أقوالٍ:

الأول: لسيبويهِ[5] وجمهورِ البصريين أنه منصوبٌ بفعل واجبِ الإضمار،

---

(١) في الأصل: « يا » والصحيح ما أثبته، وهذا النصُّ نقله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة: (٢٢٤ - مخطوط)، ولم أجده في شرح ابن بَرهان على اللمع .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط. وانظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٦٧/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٤/٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٨/١ (مطبوع) .

(٥) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، وانظر: المقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١، وأسرار العربية ٢٢٧، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣، والتذييل والتكميل ١٨٤/٤ .

وعوَّضوا عنه «يا»، فإذا قلتَ: يا زيدُ فالتقدير: أَدعُو زيداً، وإنما كان هذا الفعلُ المقدَّرُ واجبَ الإضمار؛ لأنه قد عُرِفَ له ضابطٌ كُلِّيٌّ بالاستقراء، وهو كونُ المنادى مطلوباً إقبالُهُ بحرفِ النداء، فعُلِم أنَّ ثَمَّ فعلاً محذوفاً ينصبُهُ، وحرفُ النداء نائبٌ عنه، فالأصل في «يا زيد»: أَدعو زيداً، ثم حُذِفَ «أَدعو» وجعلوا «يا» بدلاً منه، فالعمَلُ لذلك الفعل المحذوفِ، و«يا» تحوزُ موضِعَهُ لا عَمَلَه، وتَدُلُّ على إنشاءِ النداء.

وردَّ هذا القولُ: بأن النداءَ إنشاءٌ، وأنت إذا قدَّرْتَ «أَدعو» صارَ خبراً فتغيَّرَ معنى النداء[1].

والجوابُ: أن «أَدعو» المقدَّرَ مع المنادَى لا يُرادُ به الخبرُ، وإنما المرادُ به الإنشاءُ نظيرُ «بِعْتُ» في إنشاء البيع، و«طَلَّقتُ» في إنشاءِ الطَّلاق، وقولك: أَقْسَمْتُ لأضربنَّ.

القول الثَّاني: أن العاملَ حرفُ النِّداء على سبيل العِوَضيَّة عن الفعل، ونُسِبَ هذا القولُ للمبرد[2] والفارسي[3]، ولذلك ذكَرَه في جملة المشبَّهِ[4] بالمفعول،

---

(١) انظر التبيين : ٤٤٣ .

(٢) نقلت المصادر ذلك عن المبرد، وفي المقتضب ٢٠٢/٤ ما يخالف ذلك، ويؤكد أنه ينهب مذهبَ سيبويه وجمهور البصريين، فقد قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .
ولم يستبعد الرضي هذا المذهب بدليل إمالة حرف النداء إمالةَ الفعل. انظر شرح الكافية ١٣١/١ .

(٣) التذييل والتكميل ١٨٤/٤، والهمع ٣٣/٣، ونسب إليه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١٣٢/١ القول بأن (يا) وأخواتها عملت لأنها أسماء أفعال . انظر الحاشية (١) صفحة: ٥٦٠ .

(٤) ذكره في أثناء كلامه على ما انتصب على التشبيه بالمفعول. انظر الإيضاح: ٢١٩ .

فلو كان الناصبُ له عنده الفعلَ، / لم يذكرْهُ فيما انتصبَ على التشبيه، بل [١٧٩/أ] كان يذكُرُه مع المفعول الصريح، واستدلوا على هذا القول بأوجُهٍ[١]:

الأول: أن حرفَ النداء أَولى بالعمل من الفعل؛ لأنه أقوى منه، وذلك أن «ناديت» الذي هو الفعلُ عبارةٌ عن النداء الذي هو المصدرُ، و«يا» نفْسُ ذلك المصدر، فالفعلُ إذن عبارةٌ عن «يا»، فهي حقيقتُهُ التي وُضعَ لها، فهي المقصود، والفعلُ عبارةٌ عنها، والمعبَّرُ عنه أقوى من المعبِّرِ به[٢].

الثاني: أنها أُميلت، وما ذاك إلا لكونها عوضاً من الفعل.

الثالث: أن حرفَ الجرِّ يتعلَّقُ بها، قالوا: يا لَزَيد، وحرفُ الجرِّ لا يتعلَّقُ إلا بالفعل أو ما عَمِلَ عَمَلَه.

وردَّ ما استدلوا به؛ أما الأوَّلُ فيلزَمُ منه أن يكونَ العملُ للمصدر لا للفعل؛ لكون المصدر أصلاً للفعل.

وأما الثاني: فلو كانت الإمالةُ تُوجِبُ العملَ لكانت «بلى» تعمَلُ؛ لأنها أُميلت[٣].

وأما الثالث: فالمجرورُ متعلقٌ بالفعل لا بالحرف[٤].

---

(١) انظرها في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والإنصاف ١/٣٢٦. وفي التبيين: ٤٤٣ زيادة بعض الأوجه.

(٢) في التبيين: ٤٤٣: «(يا) فيها معنى الفعل وزيادة وهو التنبيه، فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار والله أعلم».

(٣) وأجاب الإربلي عن هذا الرد قائلاً: «قلتُ: ردهم مردودٌ، أما الأول: فبأن الإمالة إنما لم توجب العملَ لضعفِ المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه، فعملت لقوتها» جواهر الأدب ٣٦١.

(٤) وردَّ الإربلي على هذا قائلاً: «لم يُعهَد في الكلام انتصاب الحال وتعلُّقُ الجار بمحذوفٍ معوض عنه لايمكن الإتيان به، فتعين كون الانتصاب والتعلق بالعوض، وهو المطلوب». جواهر الأدب: ٣٦١.

والذي يَرُدُّ هذا القولَ: أنه لو كان حرفُ النداء هو العاملَ لم يَجُزْ حذفُهُ؛ لكونه يَلزَمُ منه حذفُ العِوَضِ والمعوَّضِ عنه، وقد حُذِفَ، فدلَّ على أنه غيرُ عامل.

القول الثَّالث: أنَّ حرفَ النداء هو العامِلُ بنفسِهِ لا بالنيابة عن الفعل[1].

ورُدَّ: بأنه لو كان حرفُ النداء هو العاملَ نفسَه لاتَّصل به ضمير المنادى؛ لكون الضمير يتصل بعامله، فكنتَ تقولُ: ياكَ، وفي كونهم لم يقولُوه وقالوا: يا إيَّاك، دليلٌ على أن «يا» ليس بعاملٍ، بل العاملُ الفعلُ المقدَّرُ، ويلزَمُ منه أيضاً وجودُ كلامٍ مُرَكَّب من اسم وحرف، ولا يكون ذلك؛/ لأن الفائدةَ لا تحصُلُ إلا من [١٧٩/ب] مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه، والحرفُ لا يُسنَد له ولا يُسنَد إليه، فلا يكون منه تركيبٌ مفيدٌ[2].

القول الرَّابع: أنَّ العاملَ حرفُ النِّداء لكونه اسمَ فعل[3]، وقد تقدَّمَ الردُّ عليه.

---

(١) وهذا المذهب قال به ابنُ جني في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والجرجاني في العوامل المائة: ٢٣٩ (بشرح الشيخ خالد الأزهري)، وقد نَسَبَ الزَّبيدي هذا القول إلى ابن سيده في المحكم، ولم أقف عليه. انظر تاج العروس (يا).

(٢) قال أبو علي في أثناء حديثه عن أسماء الأفعال: «ويدلك على أن هذه الكلم أسماءٌ وليست بحروف أن الاسمَ والحرف لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء وليس ذلك بنداء» الإيضاح: ١٩١، وانظر جواهر الأدب: ٣٦١.

(٣) وقد نسبه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١/١٢٧ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١/١٣٢ إلى أبي علي الفارسي، وفي كلام أبي علي في الإيضاح ١٩١ ما يدل على أن (يا) وأخواتها حروفٌ وليست أسماءً، قال في باب أسماء الأفعال: «ويدلك على أن هذه الكلم [أي: أسماء الأفعال] أسماءٌ وليست بحروف أن الاسمَ والحرفَ لا يستقل بهما كلامٌ إلا في النداء، وليس ذلك بنداء».

وانظر الرد على هذا القول في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩ وما بعدها.

القول الخامس: أن الناصبَ للمنادى ليس لفظياً، وإنما هو معنويٌّ وهو القصدُ[١]، وردَّ بأن عاملَ النصب لا يكون معنوياً، وإنما قيل به في عامل الرفع في المبتدأ والفعلِ المضارع المرفوع.

انتهى الخلافُ في العامل في المنادى، وإذا فرَّعنا على أن العاملَ في المنادى الفعلُ المحذوف؛ فقالَ ابنُ مالك[٢]: يجوزُ أن يعمَلَ في المصدر والظرف والحال، أما المصدرُ فاستَشهَدَ عليه بقول الشَّاعِرِ:

يَا هِنْدُ دَعوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ مُنِّي بِلُطْفٍ وَإِلاَّ مَاتَ أَو كَرَبَا[٣]

فـ«دعوةَ» مصدرٌ، والناصِبُ له الفعلُ العاملُ في المنادى وهو «أدعو».

وأما الظَّرْفُ فاستَشهَدَ عليه بقوله:

يَا دَارُ بين النَّقَا والحَزْنِ مَا صَنَعَتْ يَـدُ النَّوَى بالأُولى كَانُوا أَهَالِيكِ[٤]

فـ«بين» ظرفٌ، والعاملُ عاملُ المنادَى؛ أي: أُنادِي بين النقا فأقول: يا دارُ.

وقال الشَّيخُ أبو حيان[٥]: ليس «بين» في البيت معمولاً لفعلِ النِّدَاء، بل هو

---

(١) هذا قول أبي القاسم السهيلي متابعاً شيخَه ابن الطراوة، قال السهيلي: «والمنادى منصوبٌ بالقصد إليه وإلى ذكره»، نتائج الفكر: ٧٧، وانظر: كتاب السهيلي ومذهبه النحوي لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ٣٢١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠.

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩١، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٧، والهمع ٣/٤٠.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٤٠. والنقا: الكثيب من الرمل، والحزن: ما غلُظَ من الأرض.

وفي الأصل: «أهاليكي».

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٨.

متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٌ؛ أي: كائنةً بين النَّقَا، فيكونُ من شواهد الحالِ لا من شواهد الظَّرْفِ .

وأمَّا الحالُ فللنحويين فيها ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: أنَّ الحالَ من المنادَى جائزةٌ، سواءٌ كانت الحال مؤكِّدَةً أو مبيِّنَةً، وهو مذهبُ المبرِّدِ[١]، وظاهرُ كلام ابنِ مالك[٢]، وأنشدَ على ذلك:

/ يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مُبْكِيًا بِسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحَا[٣] [١٨٠/أ]

فـ«مبكيًا» حالٌ من الرفع .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ مطلَقاً، قاله الكوفيون وبعضُ البصريين[٤]، واستدلوا على ذلك بما قال سيبويهِ[٥]: إنَّ النِّدَاءَ شبيهٌ بالعامِّ، والمنادَى يُشبه التفسيرَ للذات فهو كالتمييز، والتمييزُ لا يكون حالاً؛ لأنه[٦] ذاتٌ، والذاتُ لا تَنتَقِلُ، وقيل: إنَّ المنادى جرى في كلامهم على الإطلاق دون التَّقييد، والحالُ تقييدٌ فلا يجوزُ، وقيل: يَلزَمُ منه فسادُ المعنى؛ لأن قولَك: يازيدُ ضاحكاً معناه: أُناديه في حال الضَّحِكِ، وإن لم يكن ضاحكاً فلا أُناديه، والنداءُ قد وقَعَ على كل حالٍ ضاحكاً كان أو غيرَ ضاحكٍ، ففَسَدَ المعنى .

---

(١) هذا الرأي منقول عنه في: شرح الكافية ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨. وبه قال ابنُ طاهر وابنُ طلحة من المتأخرين .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، وشفاء العليل ٢/٨٠٤ .

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٣٥ (مخطوط)، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩ .

(٥) انظر معناه في الكتاب ٢/١٩٠ - ١٩١. وانظر التذييل والتكميل ٤/١٨٨ .

(٦) في الأصل: « أنه » .

القول الثالث: للأخفش والمازنيِّ والفارسيِّ[(١)]، وهو الفرقُ بين أن تكونَ الحالُ مبيِّنَةً فلا يجوزُ، أو مؤكِّدَةً فيجوزُ، فيُجيزُون: يازيدُ إنساناً، ولا يجيزُون: يازيدُ ضاحكاً، واستدلوا على ذلك بقول الشَّاعر:

يَا بِشْرُ أَعْوَرَ إنَّ القَومَ قَد ذَهَبُوا وَخلَّفُوا نَفَراً جَمًّا صَيَاصِيهِ[(٢)]

فـ«أَعْوَرَ» حالٌ من «بِشْر» وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، قالوا: ولا حُجَّةَ فيه، إذ يُمكِنُ أن يكونَ «أَعوَرَ» منصوباً على الذَّمِّ، وهو الأظهَرُ، ومما استشهدوا به قولُ الآخَرِ:

يَا دَارَ سَلْمَى بَينَ دَارَاتِ العُوْجْ

جَرَتْ عَلَيهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوْجْ[(٣)]

فـ«بين» حالٌ من «دَارَ سَلْمَى» وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ؛ لأنَّ هذه الدارَ لا تَنتَقِلُ عن هذه الأماكنِ، ووجهُ هذه التفرقةِ: أنَّ الحالَ إذا كانت مؤكِّدَةً تُفهَمُ من المنادَى قبل الإتيان بها، بخلاف الحالِ إذا / كانت مُبيِّنَةً، فلا تُفهَمُ من المنادَى. [١٨٠/ب]

ولْنَرْجِعْ إلى قول المصنِّفِ:

قولُهُ:

«القَولُ في النِّدَاءِ والمُنَادَى»

---

(١) التذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨ .

(٢) من البسيط، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/١٨٨ .

(٣) رجز لرجل من بني سعد، انظره في أمالي القالي ٢/١٦٥، والتنبيه عليه للبكري: ١١٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٢٧، والصحاح (سهج). ودارات: جمع دارة؛ وهي رملٌ مستديرٌ في وسطه فجوة، وقيل غيره. قال ياقوت في معجم البلدان ٢/٤٢٩: « دارةُ عُوَيج: تصغير عُوج أو عاج، وكله معروفٌ ... » . وسيهُوج: قال ابنُ السكيت في الإبدال: ١١٨: « وريحٌ سيهوكٌ وسيهُوجٌ: إذا كانت شديدةً » وأنشد البيتين .

وفي الأصل رُسمت : « سهيوج » وهو تحريف .

أتى بهذا الباب للكلام على حكم حُروف النِّداءِ، وحكمِ المنادى، فكلامُـهُ على حذف مضافٍ؛ أي: القولُ في حروف النـداء، بدليلِ أنـه لم يتعـرض للكـلام على النداء، وإنما تكلَّمَ على حروفه، وقد تقـدَّم الكـلامُ علـى النـداء، وأنـه مصـدَرُ نادَى يُنَادِي، وأنَّ همزَهُ منقَلِبٌ عن واوٍ، وقد تقدَّمَ أنَّ المنادَى هو المطلـوبُ إقبالُـهُ بحرف من حروف النداء .

وقولُهُ:

«يَا وَأَيا وَأَي بِهَا يُنَادَى»

ذكَرَ من حروف النداء هنا ثلاثةَ أحرُفٍ، وذكَرَ الهمزةَ في البيت بَعدُ، وأخَّـرَ ذِكْـرَ «وا» إلى الندبـة، إذ هـو الموضِـعُ المتفَـقُ عليـه في وضـع «وا» لـه، فهـذه خمسـةُ حروف، وهي المشهورةُ، وتركَ ثلاثةً لم يتعرض لهـا، وهـي الهمـزةُ الممـدودَةُ[1]، و«آي» الممدودَةُ، «وأيا» . وقد تقدَّمَ الكلامُ على أحكام هـذه الحـروف كلِّهَـا إجمـالاً وتفصيلاً.

وقولُهُ:

«يَا للبعِيدِ وهَيَا وَإِن قَرُبْ نُودِيَ بالهَمْزِ وأَي ... ... »

أخَذَ يذكُرُ مراتِبَ حروفِ النداءِ بحسب المنادَى، فذَكَرَ أن «يا» و«هيـا» لنـداء البعيد، وقد تقدَّمَ أنه يُنَـادَى بهـا القريـبُ، ثـم ذكَـرَ أن الهمـزةَ و«أي» يُنَـادَى بهـا القريبُ، أما الهمزةُ فمتَّفَقٌ عليها، وأما «أي» فمختَلَفٌ فيهـا؛ قيـل: تكـونُ للقريـب كالهمزة، وقيل: للبعيد، وقد تقدَّمَ ما في ذلك .

وقولُهُ: «نَحْوُ: أَرَبِّ» هو مثالٌ لنداءِ القريب بالهمزة، فهو نـداءٌ لـلرَّبِّ ـ عـزَّ وجلَّ ـ وقـد تقدَّمَ أنَّ « ربي » لإلهٍ لا يُنادَى إلا بـ«يا»، وذكَرْنَا العلَّةَ في ذلك، وهي

(١) في الأصل: « والممدودة » وهو خطأ .

تقتضي شمولَ النداءَ بريا» في جميع أسماء الله تعالى، والأصلُ / في ندائه ـ عزَّ [١٨١/أ] وجلَّ ـ بما يُنَادَى به القريب؛ لأنه قد أخبر أنه قريب من عباده، ولما كان لفظ «الربِّ» غيرَ لفظ الجلالة، جاز نداؤه بالهمزة .

وقولُهُ:

«وَكُلُّ مَا نَادَيتَهُ مَفْعُولُ»

لما فرَغَ من حروف النداء، أخَذَ يتكلَّمُ في حكم المنادَى، فذَكَرَ أنه مفعولٌ به في المعنى، وطرَدَ ذلك فيه بلفظة «كل»، فدَخَلَ تحتَ قولِهِ المنادَى كلُّهُ مُعرَبُهُ ومبنيُّهُ، فما ظهَرَ فيه النصبُ فهو منصوبٌ بُحكْمِ المفعوليَّةِ، وما كان مبنياً فموضِعُهُ نصْبٌ .

وقولُهُ:

«وَهوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ»

الضميرُ راجعٌ إلى المنادَى، ونصَّ على أن العاملَ في المنادَى هو الفعلُ المضمَرُ الذي نابَ حرفُ النداء[1] عنه، وقد تقدَّمَ الخلافُ في ذلك، والصحيحُ من الأقوال المتقدمة ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ، وقد تقدَّمَ أنَّ هذا الفعلَ لا يجوزُ إظهارُهُ؛ لكون حرفِ النِّدَاء نائباً عنه .

* * *

(١) في الأصل: « حرف الجر » وهو خطأ .

٦٤٢ ـ وَإِنَّمَا يُبنَى عَلَى الضَّمِّ العَلَمْ أَو مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهْ يُضَمْ

٦٤٣ ـ تَقُولُ: يَا زَيدُ وَيَا غُلاَمُ فَيَسْتَوِي المَنْكُورُ وَالأَعْلاَمُ

٦٤٤ ـ أَمَّا المُضَافُ والذِي يُشَابِهُهْ وَمُفْرَدٌ بِالقَصْدِ لاَ تُوَاجِهُهْ

٦٤٥ ـ فَإِنَّهَا ثَلاَثَةٌ تَنْتَصِبُ لأَنَّهَا لَمْ تُبْنَ فَهْيَ تُعْرَبُ

٦٤٦ ـ نَصْباً كَيَا رَبَّ العِبَادِ رَبَّنَا يَا غَافِراً ذَنْبَ المَسِيءِ مُحْسِنَا

٦٤٧ ـ وَغَيرُ مَقْصُودٍ كَقَولِ أَعْمَى يَا رَجُلاً هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمَّا

الكلامُ على هذه الأبيات في أقسامِ المنادَى، وهو على قسمَين: مضمَرٌ، وظاهِرٌ.

أمَّا **المضمَرُ** فلا يخلو أن يكونَ غائباً أو متكلِّماً أو مخاطَباً.

/ **فإن كان غائباً أو متكلِّماً** فلا يُنادَيان؛ لما بينهما وبين النِّداء من التَّناقُضِ؛ [١٨١/ب]
لأنَّ المنادَى[١] يُطلَبُ بالخطاب، وهما ليسا كذلك، فلا يُقالُ: يا أنا، ولا يا إيَّاه، ولا يا هو، قال الشيخُ أبوحيَّان[٢]: وقولُ جَهَلَةِ الصُّوفِيَّةِ في نداء الله: يا هُو، ليس جارياً على كلام العَرَب.

فإن كان مخاطَباً ففيه خلافٌ؛ فظاهرُ كلام ابن مالكٍ[٣] أنه يجوزُ، فتقول: يا إيَّاكَ، ويا أنتَ، واستَشهَدَ على الأوَّلِ بما ذكرَهُ أبو عُبيدَةَ[٤] من أنَّ الأخوَصَ

(١) في الأصل: «لأنَّ النداء».

(٢) التذييل والتكميل ٤/١٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٨٧.

(٤) معمَر بن المثنى التيمي البصري المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد روى هذه القصة في مجاز القرآن ١/٢٦٠-٢٦١.

اليربوعيَّ[١] لما قَدِمَ على معاويةَ مع أبيه، خَطَبَ[٢] فوثبَ أبوه ليخطُبَ ثانياً، فَكَفَّهُ وقال: يا إيَّاكَ قد كَفَيتُكَ[٣]. واستَشهَدَ على الثاني بقول ابنِ دَارَةَ[٤]:

يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا

أَنتَ الذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا[٥]

---

(١) في الأصل «الأحوص» بالحاء المهملة، والصحيح أنه «الأخوص» بالخاء المعجمة وليس «الأحوص» وكثيراً ما يُصحف به، وهو لقبه معناه: غائر العينين، واسمه: زيد بن عمرو بن قيس بن عتّاب بن هرمي بن رياح بن يربوع التميمي، شاعرٌ إسلامي فارسٌ. أخباره في: ألقاب الشعراء: ٣٠٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والمؤتلف والمختلف: ٤٩، والإصابة ٤٦/٣، وتبصير المنتبه ١٠/١، والخزانة ١٦٤/٤ .

(٢) فقال: «إنا مَن تعرفون، وأبناءُ السبيل، وحثنا من شُقَّةٍ، ونسألُ في حقٍّ وتنطوننا، والله يجزيكم» مجاز القرآن ٢٦٠/١ .

(٣) انظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٣/٢، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣ .

(٤) هو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع الغطفاني، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الجاهلية والإسلام، هجَّاءً، وبسببه قُتل. أخباره في: أسماء المغتالين: ١٥٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والشعر والشعراء ٤٠١/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، والخزانة ١٤٤/٢. ودارة: أمه، واسمها: سَيقاء، كانت أخيذة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان، ووهبها لزهير بن أبي سُلمى، فربما نُسب ابنُ دارة إلى زيد الخيل. وقيل: دارة هو يربوع جده، قال البغدادي: والصحيح الأول .

(٥) رجزٌ نسبه العيني في المقاصد النحوية ٢٣٣/٤ إلى الأحوص، وهو في ملحقات ديوانه: ٢٦٨، وردَّ البغدادي ذلك بقوله: «وهذا وهمٌ ...» ولهذا الرجز قصةٌ مذكورةٌ في شرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، والخزانة ١٤١/٢. وهناك خلاف في رواية البيت الأول، قال البغدادي: «وقد حُرِّفَ البيتُ الأول على أوجهٍ كما رأيتَ، والصوابُ:

يا مرُّ يا بن واقعٍ يا أنتا»

والراجزُ هنا يهجو مُرَّةَ بنَ واقعٍ الفَزاري، انظر: النوادر: ٤٥٥، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الجمل ٨٧/٢، ١٢٨، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤، والخزانة ١٣٩/٢ .

قال ابنُ مالك[١]: ويا إيَّاكَ هو القياسُ[٢]؛ لأن المنادَى منصوبٌ، فإذا كان ضميراً فلا يكونُ إلا من ضمائر النصب، وأما(يا أنتَ)فشاذٌّ، ووجهُهُ: أن ضميرَ الرفع قد ينوبُ عن ضمير النصب، قالوا: رأيتُكَ أنتَ، والأصلُ: رأيتُكَ إيَّاكَ[٣].

وذهبَ بعضُهُم أن الضميرَ لا يُنادَى[٤]، قال الشيخُ أبوحيَّان[٥]: والظاهِرُ أنَّ استنادَ مَن جَوَّزَ نداءَ ضميرِ المخاطَب حكايةُ الأخوص وقولُ ابنِ دَارةَ:

يَا أبجَرُ ... ...

إذ لم يذكروا غيرَ ذلك، وينبغي ألاَّ يُجعَلَ ذلك حجَّةً، إذ لا حُجَّةَ فيه؛ أما قولُهُ: «يا إيَّاكَ قد كَفَيتُكَ» فيَتَخَرَّجُ على أن «يا» للتنبيه[٦]، و«إياك» مفعولٌ بفعل محذوفٍ، دلَّ عليه ما بعده التقديرُ: إياكَ [قد كَفيتُ][٧] قد كَفيتُكَ، فـ«إياك» منصوبٌ بـ«كَفَيتُكَ» الأول، ثم حُذف لدلالة الثاني عليه،ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[٨] التقديرُ: إيايَ / ارهبُوا فارهبون، قال الشيخُ أبوحيَّان[٩]: وهذا [١٨٢/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٧ .

(٢) اعترض الشيخ يس العُليمي في حاشيته على التصريح ٢/١٦٥ على هذا بقوله: « قوله: (وكان القياسُ أن يقولَ: يا إياك ...الخ) يلزمُ من هذا أن يُقالَ: يا زيد يا زيداً؛ لأنه مفعولٌ به أيضاً حُذفَ عاملُهُ » .

(٣) كما ينوب ضمير النصب عن ضمير الرفع في قراءة: ﴿إياكَ تُعبَدُ﴾. انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٨، والمساعد ٢/٤٨٤ .

(٤) وهو قولُ الجمهور . انظر: شرح الجمل ٢/٨٧، والمقرب ١٩٣، التذييل والتكميل ٤/١٨٦، والهمع ٣/٤٦ .

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٦) عن الأصمعي، انظر: مجاز القرآن ١/٢٦١، وشرح السيرافي ١/١٥٢-١٥٣ (مطبوع)، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٣، وتذكرة النحاة: ٥٠٦ .

(٧) ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٨) سورة البقرة: من الآية: ٤٠ .

(٩) التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

تخريجٌ حَسَنٌ جارٍ على قواعد الصَّنعة .

وأما قولُهُ: «يا أنت» فقيل[١]: «يا» فيه للتنبيه، و«أنت» مبتدأٌ، و«أنت» الثاني توكيدٌ أو بدلٌ أو فَصْلٌ، والموصولُ وصلتُهُ الخبرُ، ويمكن أن يكونَ «أنت» الأوَّلُ مبتدأً، والثاني مبتدأ ثانياً، والموصولُ والصلةُ خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبرُ الأوَّلِ.

فإن كان المنادَى ظاهراً فلا يخلو أن يكونَ موصولاً، أو اسمَ إشارة، أو أياً، أو منقوصاً، أو مكنياً به، أو غيرَ ذلك :

فإن كان موصولاً :

فلا يخلو أن يكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كان بالألف واللام فأجازَ المبردُ[٢] نداءَهُ فتقول: يا الذي قامَ أقبلْ. ومنعه سيبويه[٣] ، وسيأتي الكلام عليه[٤].

وإن كان بغير ألف ولام جاز نداؤُه بلا خلاف، تقول: يا مَن بيدِهِ الأمرُ كلُّه اغفِرْ لي .

فإن كان اسمَ إشارةٍ :

فجمهور النحويين[٥] على جواز ندائه مطلَقاً، سواءٌ لحقه كافُ الخطاب أم لا، فتقول: يا هذا الرجلُ، ويا ذاك الرجلُ، ويا ذاكما الرجلان، ويا أولئكم الرجالُ،، وقد سمعهُ ابنُ كَيسَان[٦] من العرَب، وذهب السيرافيُّ[٧] أن اسم الإشارة

---

(١) قاله الأصمعي. انظر: شرح السيرافي ١٥٢/١ (المطبوع) .

(٢) نقله ابن ولاد في الانتصار ص: ٢٠٨ (المطبوع)في معرض رده عليه منتصراً لسيبويه .

(٣) الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٤) انظر ما سيأتي في صفحة: ٦٣١ .

(٥) انظر الكتاب ١٨٩/٢، والمساعد ٤٨٥/٢ .

(٦) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٩/٤: « ذهب ابنُ كيسان إلى أنه يجوز أن تقول: يا أيهذا الرجلان، ويا أيها ذلك الرجلان، وهي أقلُّ من « أيهذا » ؛ لأنها أشبهت المضاف في اللفظ ... » وانظر: ارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٤/٢، والتصريح ١٧٥/٢، والهمع ٤٦/٣، وكتاب ابن كيسان النحوي: ١٦٧ .

(٧) شرح الكتاب ٣٨/٣ (مخطوط) قال: « فـ(أولائك) لا تُنادَى؛ لأن الكاف

=

إذا لحقه كاف الخطاب لا يُنادَى، وعلّل ذلك بأن الكاف للخطاب واسم الإشارة غير الذي له الخطاب فكنتَ تُنادِي من ليس بمخاطب .

فإن كان «أيًا» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: أن «أيًا» أُتيَ بها في النداء وُصلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فإذا أرادوا أن يُنادُوا ما فيه الألفُ واللام جاؤوا بـ«أي» فجعلوها المنادَى، / وأتَوا بما [١٨٢/ب] فيه الألفُ واللام نعتاً لـ«أي» ؛ ليُعلَم أنه المنادَى في الأصل، ونظيرُ «أيٍّ» في النداء «ذو» في الوصف بأسماء الأجناس، حيث قالوا: مرَرْتُ برجُلٍ ذي مَالٍ؛ لأنه لما امتَنَعَ: مرَرْتُ برَجُلٍ مَالٍ، أتَوا بـ«ذي» فقالوا: مَرَرْتُ برُجَلٍ ذي مَالٍ .

الوجه الثاني: أنَّك إذا نادَيتَ «أيًا» فلا بدَّ من «ها» التّنبيه، فتقولُ: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، و«ها» عند البصريين عِوَضٌ من المضاف إليه الذي تستَحِقُّهُ «أيٌّ» ، فإنها من الأسماء اللازمة للإضافة، ثم لكَ أن تأتيَ باسم الإشارة فتقول: يا أيُّهَذَا الرجلُ، ولكَ ألاَّ تأتيَ به فتقولُ: ياأيُّهَا الرَّجُلُ، و«الرَّجُلُ» نَعتٌ لـ«أيٍّ»، وسيأتي الكلامُ عليه[1]، حيث نتكلَّمُ على توابع المنادَى .

وأجاز ابنُ كَيسَانَ[2] أن تقول: يا أيُّ الرجلُ من غير «ها» التنبيه، ومن غير اسم الإشارة، و لم يُسمَعْ من العَرَب .

للمخاطَب، و(أولا) غير الذي له الكاف، فكيف ينادَى من ليس بمخاطَب » .
وأخذ بهذا الرأي ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(١) انظر صفحة: ٦٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٦/٢ .

فإن قلتَ: يَلزَمُ على مذهب البصريين الفصلُ بين النعت والمنعوت بـ«ها» التَّنبيه .

فالجوابُ: أن «ها» التنبيه لما كانت عِوَضاً من مُضَافِ «أيٍّ» سَهُلَ ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد، فكذلك ما عُوِّضَ منه .

وذهب الكوفيون[1] أنه لا بدَّ من «ها» التنبيه واسمِ الإشارة، ظاهراً كان اسمُ الإشارة أو مقدَّراً فتقول: يا أيُّهذا الرجلُ، وإذا قلتَ: يا أيُّها الرجلُ، كان اسمُ الإشارة عندَهم مقدَّراً، حُذِفَ لأنَّ الكلامَ يدلُّ عليه، وجعلُوا اسمَ الإشارة خبراً لمبتدأ محذوف، والجملةُ بيانٌ لـ«أي» لأنها مبهَمَةٌ، فإذا قيل: يا أيُّ، فكأنَّ سائلاً يقول: مَن هوَ، فتقول: هوَ الرَّجلُ .

ورُدَّ مذهبُ الكوفيين: بأنه يَلزَمُ / منه التَّناقُضُ، وذلك أنك من حيثُ [١٨٣/أ] ناديتَ «أياً» صارَ مخاطَباً، والإشارةُ إليه بعينه، فلو جَعَلْتَه[2] خبراً لمضمَرٍ غائبٍ، لكنتَ قد أخبرْتَ عن الغائب بالمخاطَب[3]، وهو لا يجوزُ .

وذهبَ ابنُ كَيسَانَ[4] في «يا أيهذا الرجل» أن «أيّاً» منادىً، و «هذا» تبيينٌ له؛ لأنه يُفهَمُ منه أن المنادَى حاضرٌ و«الرجُلُ» تبيينٌ للإشارة، وإذا قلتَ: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، دون اسمِ الإشارة، فـ«ها» عنده عِوَضٌ من اسمِ الإشارة، و«الرجُلُ» نَعْتٌ لـ«ها» التَّنبيه، كما كان نعتاً لاسم الإشارة .

ورُدَّ عليه بأن قيل له: يَلزَمُكَ أن تقولَ: يا أيُّ الرجُلُ، من غير«ها» التَّنبيه ولا

---

(١) المصادر السابقة، والهمع ٥٢/٣ .

(٢) أي: اسمَ الإشارة .

(٣) الذي هو اسمُ الإشارة .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣-١٢٩، والمساعد ٥٠٧/٢، والهمع ٥١/٣.

اسمِ إشارَةٍ، فقال: إنَّه جائزٌ، وهو غيرُ جائز؛ لأنه شيءٌ لا يُحفَظُ من كلامهم .

وذهب الأخفشُ[١] في أحد قولَيه: أن «أياً» موصولةٌ، وصلتُهُ ما بعده على حذف المبتدأ، فإذا قلتَ: يا أيها الرجلُ فالتقدير: يا أيها هو الرجل[٢] .

وردَّ: بأنه لو كانت موصولةً لما التَزَمُوا حذف المبتدأ من الصلة[٣]، ولجاز وصلُهَا بالظروف والمجرورات والجمَل الفعلية[٤]، كما تُوصَلُ به الأسماء، فلما لم

---

(١) لم أقف على هذا الرأي في معانيه ،بل إنه صرح فيه بأن (أيا) صفة، ولا يتكلم به وحده . انظر معاني القرآن ٣٩/١ عند قوله: ﴿إن الله نِعِمَّا يَعظُكُم به﴾، وإعراب القرآن ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣ .

وقد نسب أبو علي هذا الرأي إلى سيبويه ، قال في تعليقته على الكتاب ٣٣٩/١: « في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيها الرجل أن يكون (الرجل) صلة لأي أقيس؛ لأن (أي) لا يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة » ، ويظهر أن هذا الكلام مُقحَمٌ في الكتاب وليس لسيبويه ، بل هو للأخفش، وقد أورده السيرافي بنصه في شرح الكتاب ٤١/٣ (مخطوط) ونسبه إلى الأخفش، كما أن الفارسي نفسَه أورد عقب النص السابق ما يؤكد ذلك فقال: « قال الأخفشُ: ليس هذا قول سيبويه » ولعله أراد أنه له .

كما نبَّهَ أبو نصرٍ هارونُ بنُ موسى القرطبيُّ في شرحه عيونَ الكتاب: ١٦٠ على ذلك، وقال: إنه لبعض المفسرين، وهو من الغلط الذي وقع في الكتاب .

(٢) قال الرضي معلقاً على رأي الأخفش هذا: « ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع (أي) موصولةً في غير هذا الموضع » . شرح الكافية ١٤٣/١ .

(٣) ولكان ظهورها أولى من حذفها؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها. شرح التسهيل ٤٠٠/٣، ورد أبو حيان على ابن مالك قائلاً: « وللأخفش أن يقول: التُزِمَ [حذفُ المبتدأ] وإبقاءُ الخبر؛ لأن النداءَ بابُ حذفٍ، بدليل جواز الترخيم، ولا يجوز في غيره إلا ضرورةً » التذييل والتكميل ٢٠٠/٤ . وانظر الهمع ٥٢/٣ .

(٤) وانظر الرد عليه أيضاً في: التعليقة على الكتاب ٣٤٠/١، وشرح عيون الكتاب: ١٦١ . وفي التذييل والتكميل ٢٠٠/٤: « وهذا عندي لا يلزم الأخفش؛ لأن له أن يقول: إنما التزموا فيها ضرباً من الصلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على مذهبكم ... » . وانظر أيضاً: الهمع ٥٢/٣ .

يجُزْ ذلك، دلَّ على بطلان هذا القول .

وردَّ الزَّجَّاجُ[١] على الأخفش: بأنه لو كانت موصولةً لكانت من قبيل المطوَّلِ، والمطوَّلُ لا يُبنَى، فكَونُ «أيٍّ» بُنيَت في النداء دليلٌ على أنها غيرُ موصولَةٍ. قيل[٢]: إنما يَلزَمُ هذا إذا قدَّرنَاهَا مُعرَبةً قبل النِّدَاء، وإن قدَّرنَاهَا مبنيَّةً على الضمِّ قبل النِّدَاء فلا يَلزَمُ ذلك؛ لأن المبنيَّ يُنَادَى على ما كان عليه قبلَ النداء[٣].

الوجه الثالث: أن «أيّاً» إذا كانت صفتُهَا / مؤنَّثةً، لحقَتْهَا تاءُ التَّأنيث [١٨٣/ب] فتقول: يا أيتها المرأةُ، قال تعالى: ﴿ يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[٤] ولا تلحَقُهَا علامَةُ التثنية ولا الجمعِ، قال تعالى في التثنية: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلاَن ﴾[٥]، وقال في الجمع: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُون ﴾[٦].

الوجه الرابع: أنَّ «ها» التَّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ[٧]: هي لغة بني مالك من بني أَسَد، وهي شاذَّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) لم أقف على هذا الرد في معاني القرآن وإعرابه، مع أنه تعرض لمذهب الأخفش في ١/٢٢٨. وانظر التذييل والتكميل ٤/٢٠٠، والمساعد ٢/٥٠٦، والهمع ٣/٥٢ .

(٢) نقل هذا أبو حيان عن بعض أصحابه . انظر التذييل والتكميل ٤/٢٠٠، والهمع ٣/٥٣ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١/١٤٣ .

(٤) سورة الفجر: من الآية: ٢٧ .

(٥) سورة الرحمن: الآية: ٣١ .

(٦) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٧) لم أقف عليه في مظانه من المعاني، وانظره في: إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧، والتذييل والتكميل ٤/١٩٩، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧، والمساعد ٢/٥٠٥، والهمع ٣/٥١-٥٢ .

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتَبُوا: ﴿ أَيَّهَ الثَّقَلاَن ﴾ و﴿ أَيَّهَ السَّاحِرُ ﴾[1] بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ[2] في السبعة ﴿ أَيُّهُ المُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلاَن ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكون الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٍّ على الفَرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن .

٥ **فإن كان المنادَى منقوصاً:**

فمذهبُ الخليل والجمهورِ[3] حذفُ التنوين وإثباتُ الياء، فتقولُ: يا قاضي، ويكونُ مبنياً على الضمَّة المقدَّرَة في الياء، ووجهُهُ: أنه لما بُني على الضمِّ، ذهبَ التنوينُ، فبقيت الياءُ و لم تُحذَف؛ لأنَّ مُوجِبَ حذفِهَا قد زالَ وهو التنوينُ، وذهبَ يونُس[4] إلى حذفِ الياءِ، فتقولُ: يا قاضِ بكسر الضاد من غير ياء، فيكونُ مبنياً ١٠ على الضمة المقدَّرَة على الياء المحذوفَة، ووجهُهُ: أنَّ النداءَ دخلَ على اسمٍ مُعرَبٍ مُنوَّنٍ فحَذَفَ الياءَ، ثمَّ حَذَفَ التنوينَ لأجل النداء، وبقيت الياءُ محذوفةً .

فإن كان المنقوصُ لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ من الأصول نحو: « مُرٍ » اسمُ فاعلٍ من « أرى » فإنه حَذَفَ منه العينَ واللامَ، وبقيت الفاءُ، وكان الأصلُ: مُرْئِياً، مثلُ مُكْرِم، فإذا سمَّيتَ به وناديتَهُ / أثْبَتَّ الياءَ اتفاقاً فتقولُ: يا مُرِي، بردِّ اللام . [١٨٤/أ]

---

(١) سورة الزخرف: من الآية: ٤٩ .

(٢) السبعة: ٤٥٥، وحجة القراءات: ٤٩٧، وانظر: إعراب القراءات لابن خالويه ١٠٧/٢، والحجة لأبي علي ٣١٩/٥-٣٢١ قال الفارسي بعد أن أوضح وجه الإشكال في (أيُّهُ) على قراءة ابن عامر: « فينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به » .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٤/٤، وشرح المفصل ٧٥/٩، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣، والهمع ٤٠/٣ .

(٤) انظر المصادر السابقة، وكتاب (يونس البصري) لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري ص: ١٩٦-١٩٧ . وقد أيد سيبويه - رحمه الله - قولَ يونس قال: « وقول يونس أقوى » وعلل ذلك بقوله: « لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضعُ حذفٍ » .

فإن كان المنادَى مكنيًّا به فسيأتي آخِرَ الباب.

فإن كان المنادَى غيرَ ما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكون مفرَداً معرفةً، أو مفرَداً نكرةً، أو مضافاً، أو مشبَّهاً بالمضاف .

فإن كان مفرَداً معرفةً:

فلا يخلو أن يكون منعوتاً بـ«ابن» أو لا، فإن كان منعوتاً بـ«ابن» فسيأتي الكلام عليه حيث يعرضُ له المصنِّفُ[1] .

فإن كان غيرَ منعوت بـ«ابن» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في حقيقته، وهو: كلُّ عَلَمٍ مفرَدٍ نحو:يازيدُ، أو نكرةٍ مقصودةٍ نحو يارجلُ، فقولُنَا: «مفرَد» تحرُّز من المضاف والمشبَّه به، فإن مرادَهم في هذا الباب بالمفرَد ألا يكونَ مضافاً ولا مشبَّهاً به، فيدخُلُ تحت المفرَد: يازيدُ، ويازيدان، ويازيدُون، ويارجلُ، ويارجلان، ويا رجال، ويامَعْدِي كرب، فهذه وما أشبَهَهَا مفرَدَاتٌ؛ لأنها غيرُ مضافاتٍ ولا مشبَّهَةٍ بالمضاف.

وقولُنَا: «مَعرِفَة[2]» تحرَّزَ به من المفرَد النكرة غيرِ المقصودة، وسواءٌ كان التعريفُ قبل النداء نحو: يازيدُ، أو طارئاً عليه بعد النداء نحو: يارجلُ إذا أردتَ به رجلاً معيناً، فإنه كان قبلَ النداء نكرةً، فلما نُوديَ صارَ معرفةً بالنداء؛ لكون المراد به معيناً .

الوجه الثاني: في حكمه بعد النِّدَاء، ولا يخلو أن يكون قبلَ النداء مبنياً أو

---

(١) عند قوله:

وَإِنْ نَعَتَّ بِابنَةٍ أو ابنِ فَافتَحهُ اتبَاعاً للابنِ وَابْنِ

انظر صفحة: ٦٥٢ .

(٢) من قوله: « فإن كان مفرَداً معرِفَة » .

معرَباً، فإن كان مبنياً بقي بعد النداء على ما كان عليه قبلُ، إلا أنه يكونُ مبنياً على ضمَّةٍ مقـــدَّرَة، فإذا ناديتَ سيبويهِ تتركُهُ مكسورَ الهاء كما كان قبلَ النداء، وضمةُ البناءِ مقدَّرةٌ، دليلُهُ: أنك إذا أتبَعْتَه رَفَعْتَ فقلتَ: يا سيبويهِ / العاقلُ برفع [١٨٤/ب] «العاقل»، وكقولك إذا ناديتَ «خمسةعشر» ، تتركُ الرَّاءَ مفتوحةً، وهو مبنيٌّ على ضمَّةٍ مقدَّرة، فإن كان مُعرَباً قبل النداء بَنيتَهُ على ما يُرفَعُ به، فتقول: يا زيدُ ويا رجلُ، فتبنيهِمَا على الضمَّة؛ لأنهما يُرفَعَان بها، وتقول: يازيدان ويارجلان فتبنيهما على الألِفِ؛ لأنهما يُرفَعَان بها، وتقول: يازيدُون فتبنيه على الواو؛ لأنه يُرفَعُ بها، وحيث يُبنى على الضمِّ قد يكونُ الضمُّ ظاهراً نحو: يازيدُ، ومقدَّراً تعذُّراً نحو: ياموسى، أو استثقالاً نحو: ياقاضي.

وحُكيَ عن بعض الكوفيين أنَّ المثنى والمجموعَ لا يكونان في النداء إلا بالياء[1]، فتقولُ: يا زيدَين ويازيدِين، بالحمْلِ على المضاف، فكما يُقَالُ: يازيدَي عَمْرٍو تقولُ: يازيدَين، وكما تقول: يازيدِي عَمْرٍو تقول: يازيدِين، جعَلُوا نونَ التثنية والجمعِ كالعِوَضِ من المضاف إليه، كما جعلوا «عشَرَ» في نحو: اثني عشر عِوَضاً من النون على جهة المقارَضَة بينهما .

وردَّ هذا: بأن التثنيةَ والجمعَ مُفرَدَان، فلا يُحكَمُ لهما بحكم المضاف .

تنبيه:

إذا ناديت «اثناعشر» ففيه خلافٌ[2]؛ فالبصريون ينادُونه بالألِفِ مراعاةً

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١٨٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٨/٣. وقد نقله أبو حيان عن ابن العلج، ثم قال: « وهو فاسدٌ؛ لأنه مفرَدٌ ليس مركباً، فلا يحكم له بحكمه » .

(٢) انظره في المصادر السابقة، والمساعد ٤٨٩/٢. وعقَّبَ أبو حيان على رأي الكوفيين بقوله: «وفيه نظرٌ؛ لأن الإضافة غير حقيقة، وهو عندهم أقوى من المثنى » .

لأصله من التثنية؛ لأن الأصلَ اثنان وعشر ثمَّ حُذفت النونُ والواوُ، وجُعل «عشر» عِوَضَ النون، والكوفيون يُنادُونه بالياء حملاً على المضاف، والأوَّلُ أقْيَسُ .

الوجه الثالث: في علَّةِ بناء ما بُنِيَ منه بعد النداء. واختلفوا في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لسيبويهِ[1] أنه بُني إجراءً له مُجرى الأصوات، لكونه اختلط مع «يا» وهي صوتٌ، / فصار لذلك كالصوت الذي يُدعَى به غيرُ العقلاء . [١٨٥/أ]

الثاني: للفارسيِّ[2] وجماعةٍ من البصريين أنه بُني لوقوعه موقع حرف الخطاب .

الثالث: لجماعة منهم ابنُ خروفٍ[3] أنه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب، فـ«يازيدُ» وقع موقع «ياأنتَ»[4].

الرابع: لابن كَيسَانَ[5] أنه بُني لأنه من تمام حرف النداء، فحُكِمَ له بحكم حرف النداء فبُني، واستدلَّ على هذا بكلامٍ طويلٍ لا جَدوَى له .

---

(١) الكتاب ١٨٥/٢. وانظر شرحه للسيرافي ١٥٣/١ (مطبوع) .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦. وانظر: المقتضب ٢٠٤/٤-٢٠٥، والأصول ٣٣٣/١، وشرح الكتاب ١٥٣/١ مطبوع، ٤٣/٣ (مخطوط)، والتبصرة ٣٣٨/١، والإنصاف ٣٢٤/١، والتبيين: ٤٤٠، والملخص: ٤٥٥، والهمع ٣٨/٣ .

(٣) رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٨٩/٤. وانظر: المقتضب ٢٠٥/٤، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢، والهمع ٣٨/٣ .

(٤) الأصح تقديره بـ« يا إياك » بضمير النصب، وهو القياس، قال ابن مالك: وأما « يا أنت » فشاذ؛ لأن الموضع موضع نصبٍ » لكن لعل ذلك من باب نيابة الضمائر بعضها عن بعض كما قال ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وانظر شرح المفصل ١٢٧/١ .

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٩/٤ .

الخامس: للفرَّاء[١] أن أصلَ يازيدُ: يازيداه، فـ«يا» للنداء، و«زيدُ» المنادى، والألفُ لمد الصوت، والهاء للسَّكت، والدليلُ على أن أصل يازيدُ: يازيدَاه قولُ الشَّاعر:

يَارَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ[٢]

قال: ثمَّ آثَرُوا الإيجازَ فأسقطُوا الألفَ والهاءَ، وبنَوه لتضمُّنِهِ معنى الألِفِ والهاءِ. وفي هذا المذهب ما ترَى من التكلُّف.

الوجه الرابع: في بنائه على الحركة، وإنما بُني على حركةٍ لأنَّ له أصلاً في التمكُّن[٣]، وقيل[٤]: لأنه لو بُنِيَ على السكون لالتَقَى في بعض المواضع ساكنان نحو: يازيدْ، فحُرِّك لأجل التقاء الساكنَين، وحُمِلَ ما ليس فيه ساكنٌ نحو: يا حَكَمُ، على ما فيه الساكنُ نحو: يازيدُ.

وكانت الحركةُ ضمَّةً لأنهم أرادوا أن يستوفيَ المنادَى في حال النداء

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من المعاني. وانظره في: شرح السيرافي ٣٥/٣ (مخطوط)، والإنصاف ٣٢٣/١، والتبيين: ٤٤٠، وشرح الكافية ١٣٢/١، والتذييل والتكميل ١٨٩/٤ . وقد رد عليه السيرافي بكلام طويل .

(٢) رجزٌ نسبه التبريزي في تهذيب الإصلاح: ٢٢٥ إلى عروة بن حزام، وتبعه ابنُ يعيش في شرح المفصل ٤٧/٩، قال البغدادي في الخزانة ٧٤/٧: «وقد راجعتُ ديوان عروة بن حزام فلم أجد هذا الرجز» ونسب الفراء في معاني القرآن ٤٢٢/٢ إنشاده إلى فقعس الأسدي . وانظر: إصلاح المنطق: ٩٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٤٢، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١٨٩/٤، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٢٨. ويروَى بعده:

عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِن قَبلِ الأَجَلْ
فَـإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنيَا الأَمَلْ

(٣) انظر: المقتضب ٢٠٥/٤، والمقتصد ٧٦٧/٢، وشرح المفصل ١٣٠/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢ .

(٤) انظر: شرح ابن النَّحْوِيَّة لوحة (٢٢٥)، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢ .

حركاتِ الإعراب، وذلك أنَّ المنادَى يُنصَبُ إذا كان مضافاً، أو يُجرُّ إذا كان مستغاثاً به، فلم يبقَ إلا الرفعُ، فبنَوه على الضمِّ عِوَضاً عمَّا نَقَصَه من الرفع، وقيل[1]: إنما تَعَيَّنت الضَّمَّةُ؛ لأنه لو بُنِيَ على الفتحة لالتبس بالمنادَى المنصوب[2]، ولو بُني على الكسر لالتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلِّمِ.

الوجه الخامس: إذا نُودِيَ العلَمُ هل يبقَى على تعريفه من العلميَّة، أو يُسلَبُ العلَميَّةَ ويتعرَّفُ بالخطاب قياساً على نداء النكرة ؟ قولان: / [١٨٥/ب]

الأول: لجماعة منهم ابنُ السَّرَّاج[3]، وهو ظاهرُ كلام ابن مالكٍ[4].

والثاني: للمبرد[5] والسيرافي[6] والفارسي[7]، وصحَّحَ ابنُ عُصفور مرَّةً القولَ الأولَ، ومرَّةً القولَ الثاني[8].

---

(١) انظر التبصرة ٣٣٨/١، والمقتصد ٧٦٨/٢، والغرة المخفية لوحة (١١٠)، والإنصاف ٣٢٦/١.

(٢) قال الجرجاني: ولا يمكنُ أن يقال: خيف اللبسُ بالنكرة؛ لأنها تكون منونةً في قولك: يا رجلاً، وهذا لو بُنِيَ على الفتح لقيل: يا رجلَ غيرِ منونٍ ... » المقتصد ٧٦٨/٢.

(٣) الأصول ٣٣٠/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٢/٣، وقال به ابن خروف في شرح الجمل ٤٤١/٢ (رسالة دكتوراه، وصححه ابنُ عصفور في شرح الجمل ٨٩/٢-٩٠، وجاز اجتماع تعريفين عندهم؛ لاختلاف جهتَي التعريف، حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية. انظر: الإنصاف ٣٣٨/١، وأسرار العربية: ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) المقتضب ٢٠٥/٤.

(٦) ظاهر قوله في الإيضاح: ٢٤٤ يدل على أنه من أصحاب الرأي الأول، حيث قال: « وأما المعرفة فعلى ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والآخر: ما كان متعرفا في النداء لتوجه الخطاب إليه ».

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتبه، وأخذ به الجرجاني في المقتصد ٧٥٥/٢-٧٥٦، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/١.

(٨) صحح القولَ الأول في شرح الجمل ٨٩/٢، ولم أقف على تصحيحه للقول الثاني، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٩/٤-١٩٠.

والأولُ أصحُّ؛ لأنَّ تَمَّ ما لا يَسُوْغُ سَلْبُ تعريفه كاسم الله واسمِ الإشارة والمضمرِ[1] على من يقول بندائه .

الوجه السادس: في تعريف النكرةِ المقصودَةِ في النِّداء، وقد اختلفوا في ذلك:

فذهبَ جماعةٌ من النحويين منهم ابنُ مالك[2] أنه تعرَّفَ بالخطَابِ والإقبالِ عليه .

ومنهم مَن قال[3]: تعرَّفَ بالألف واللام المحذوفة، وعُوِّضَ عنها حرفُ النِّداء، وصححهُ ابنُ عصفور[4] قال: لأنَّ الخطابَ لا يُعرِّفُ، واستدلَّ على ذلك بقولك: أنت رجلٌ، فقد خاطَبَ رجلاً، وهو مع ذلك نكرةٌ، قال الأستاذُ أبو الحسن بنُ الضَّائع[5]: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تعريفَ «أل[6]» بالعَهْدِ، وإذا قلتَ: يا رجلُ، فلا عَهْدَ،

---

(١) قال ابنُ السراج: « ويُحيلُ قولَ من قال: إنه معرفةٌ بالنداء فقط، أنك قد تنادي باسمه مَن لا تعلَمُ له فيه شريكاً كما تقولُ: يا فرزدقُ أقبِلْ ... » الأصول ١/٣٣٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٢ . وهو قول سيبويه حيث قال: « وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفةً؛ لأنك أشرتَ إليه، وقصدتَ قصدَهُ، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام » . الكتاب ٢/١٩٧. وهو قول ابن خروف في شرحه على الجمل ٢/٤٤١. وانظر: الأصول ١/٣٣١، والتبصرة ١/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢١ . وقد رد ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢١، والتصريح ٢/١٦٦ .

(٤) شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٥) انظر شرحه على الجمل لوحة (٥١ ـ مخطوط) .

(٦) في الأصل: « إلى » .

فإن قيل: الألفُ واللام للحضور؟ قيل: فالحضور هو المعرِّفُ وهو معنى قولهم: تعرَّفَ بالخطاب .

الوجه السابع: ذهب الكسائيُّ[1] أنَّ حركةَ «يازيدُ» و«يارجلُ» حركةُ إعرابٍ، وتبعهُ الرِّيَاشي[2]، واحتجَّا على عدم التنوين بما لا يُجدِي .

ورُدَّ هذا المذهبُ: بأنه لو كانت الحركةُ في «يازيدُ» و«يارجلُ» حركةَ إعرابٍ، لم يجز في نعته النَّصْبُ، وكونه جازَ نصبُهُ دَلَّ على أنَّ الضَّمَّةَ للبناء، وأنَّ له محلاً منصوباً .

الوجه الثامن: إذا اضطُرَّ الشَّاعرُ إلى تنوين المنادَى المضمومِ، جاز فيه الضمُّ والنَّصبُ، وأنشَدُوا هذا البيتَ بالوجهَين:

/ سَـــلاَمُ ا للهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[3] [١٨٦/أ]

رُوي برفع «مطر» ونصبِه، واختلفوا في المختار على ثلاثة أقوالٍ:

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تنظر في الإنصاف ٣٢٣/١، والتبيين: ٤٣٨، وائتلاف النصرة: ٤٥ .
وقد خالف الفراءُ الكسائيَّ، وقال بقول البصريين إلا أنه قال: هو ليس بفاعل ولا مفعول، والبصريون يقولون: موضعه نصبٌ لأنه مفعولٌ . وانظر رأي الكسائيِّ ومَن تبعه في: شرح الكافية ١٣٢/١، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٨/٣ .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي، أبو الفضل، لغوي بصري، كثير الرواية عن الأصمعي، قرأ كتاب سيبويه على المازني، وعنه أخذ المبرد وابن دريد، توفي سنة ٢٥٧ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٩٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ونزهة الألباء: ١٥٢ .

(٣) من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٣٧، والبيت في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والأصول ٣٤٤/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٥٧، وضرائر الشعر: ٢٦، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣، والخزانة ١٥٠/٢، ٥٠٧/٦ . ومطر: رجلٌ تزوج امرأة كان يهواها الأحوصُ ويكتمُ ذلك، وهي أخت امرأته، فقال فيه هذا الشعر .

الأول: للخليل وسيبويهِ[1] - رحمهما الله - ومن قال بقولهما من البصريين أنَّ المختارَ الرفعُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمرفوعِ ما لا ينصرفُ، ومرفوعُ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه نُوِّنَ وتُرِكَ مرفوعاً، فكذلك هذا.

فإن قيل: هذا التنوينُ تنوينُ التمكين، فكيف يَلحَقُ حركةَ البناء ؟

فالجوابُ: أنَّ هذه الضمَّةَ في البناء تُشبه ضمَّةَ الإعراب، ولهذا جاء النعتُ على لفظها وعلى موضعها .

الثاني: لأبي عَمْرٍو، وعيسى بنِ عُمَر، ويونسَ، والمبردِ، والجرميِّ[2] أنَّ المختارَ النصبُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمجرور ما لا ينصرفُ، فكما أن مجرورَ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه، رجَعَ إلى الأصل من الجرِّ بالكسرة؛ لأنه مفتوحٌ في موضع جرٍّ، كذلك هنا رجَعَ إلى الأصل من النصب؛ لأنه مضمومٌ في موضع نصبٍ.

وردَّ: بأنه لو كان كمجرورِ ما لا ينصرفُ، لوجَبَ أن يُتبَعَ على موضعه، فلمَّا أُتبِعَ على لفظه، عَلِمْنَا أنه بمنزلة مرفوعِ ما لا ينصرفُ؛ لأنَّ مرفوعَ ما لا ينصرفُ يُتبَعُ على لفظه .

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٢، وانظر: المقتضب ٤/٢١٣، والأصول ١/٣٤٤، وأمالي الزجاجي: ٨٣، وشرح الجمل ٢/٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والهمع ٣/٤١-٤٢ .

(٢) المصادر السابقة ، أضف إليها: كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ٢٢٤، وكتاب (عيسى بن عمر الثقفي) ص: ٢٧٦ .

الثالث: للأعلَمِ[1] وتبعَهُ ابنُ مالكٍ[2] وهو الفَرقُ بين أن يكون المنادَى علَماً في الأصل أو نكرةً، فإن كان علَماً فالرفعُ هو المختَارُ، قال الشَّاعرُ:

سَـــلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا

وإن كان نكرةً فالنصبُ هو المختارُ، قال الشَّاعرُ:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً[3]

---

(١) لم أقف على هذا الرأي له، وفي تحصيل عين الذهب ٣١٤ قال: « وكلا المذهبَين مسموعٌ عن العرَب، والرفعُ أقيَسُ؛ لما تقدم من العلة » . وقد نسب هذا الرأي إلى الأعلم أيضاً في التصريح ١٧٢/٢ .

وقد اختار السيوطي مذهباً منفرداً، حيث ذهب إلى عكس ما ذهب إليه ابنُ مالك، قال في الهمع ٤٢/٣: « وعندي عكسه [أي: عكس مذهب ابن مالك] وهو: اختيار النصب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضمُّ في النكرة المعينة؛ لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارقَ حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين » ثم أتبع السوطي رأيه قائلاً: « ولم أقف على هذا الرأي لأحد » .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٣) من الوافر، وهو صدر بيت لجرير في ديوانه: ٦٥٠/٢، من قصيدة طويلة يهجو فيها العباس ابن يزيد الكندي مطلعها:

أَخَالِدُ عَادَ وَعْدُكُمُ خِلاَبَا وَمَنَّيتَ المواعِدَ والكِذَابَا

وعجزه:

أُلُوماً لا أبا لَكَ واغترابا

والبيت في: الكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، ومعاني الفراء ٢٩٧/٢، وإصلاح المنطق: ٢٢١، والجمل: ١٥٦، وشرح أبياته (الحلل): ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، والخزانة ١٨٣/٢.

وشُعَبَى: موضع، وفي معجم البلدان ٣٤٦/٣: « قال ابنُ خالويه: شُعَبَى: اسم موضع في بلاد بني فزارة، وقال نصر: شُعَبَى: جبلٌ بحمى ضرية لبني كلاب... وقال الأصمعي: شُعَبَى للضباب، وبعضها لبني جعفر ... » وانظر: معجم ما استعجم ٧٩٩/٣، وفيه: « هي حُبيلاتٌ متشعباتٌ » .

ووجهُ التفرقةِ: أنَّ العلَمَ أقــربُ شبَهاً بالضمير، فالأَولى إذا اضطُرَّ إلى تنوينه أن يبقى على ضمِّهِ، بخلاف النكرة فإنها أبعدُ شبهاً بالمضمَرِ، / فالنصبُ فيه أَولَى [١٨٦/ب] عند الاضطرار إلى تنوينه .

والصحيحُ ما[١] ذهَبَ إليه سيبويهِ .

قلتُ: ما قدَّمْناه من الخلاف هو خلافٌ في الجواز، ويَظهَرُ من ابــن عصفــور في «شرح الجمل[٢]» أنه خلافٌ بالمنعِ، فــالذي يقــولُ بــالرفع يمنَعُ النصــبَ، والــذي يقولُ بالنصب يمنعُ الرفعَ، والدليلُ [على][٣] أنَّ سيبويهِ يمنــعُ النصــبَ قولُــه[٤]: «ولم نَسمَعْ عربياً يقولُه» يعني النصبَ مع التنوين .

والصحيحُ أنه خلافٌ في الجواز، وقد سُمِعَ النَّصبُ، وكــلامُ ســيبويهِ محمــولٌ على التأويل .

فإن كان المنادَى نكرةً غيرَ مقصودة[٥]:

فلا تخلو أن تكون موصوفةً أو لا، فإن كانت موصوفةً فســيأتي حكمُهَــا[٦]، وإن كانت غيرَ موصوفة فالكلامُ عليها من وجهَين:

الأول: أنه منصوبٌ، وجاء على أصله من الإعراب؛ لأن موجِــبَ البنــاء قــد انتَفَى؛ لأن النكرةَ المقصودةَ إنما بُنِيَــتْ لشــبهها بــالمضمَرِ؛ لكونهــا لمعيَّــنٍ، بخــلاف

---

(١) في الأصل: « والصحيح إلى ما ذهب » .

(٢) قال: « فإذا نوَّنَ المنادَى للضرورة كما ينوَّن ما لا ينصرفُ، فاختيــار سـيبويهِ ــ رحمــه الله ــ الرفعُ، واختيار أبي عمرو بن العلاء النصبُ » شرح الجمل ٩٤/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٥) أما النكرة المقصودة فقد ضُمن الحديث عنها في (المفرد المعرفة) ص: ٥٨٧ .

(٦) انظر صفحة: ٦٠٢ .

النكرة غيرِ المقصودَة، فإنها لغير معيَّنٍ، فلم تُشبه المضمَرَ، فانتفى موجِبُ البناء فأُعرِبَت .

الوجه الثاني: اختلفَ النحويون في نداء النكرة غير المقصودة على أربعةِ أقوالٍ:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً، وهو الصحيحُ[1]، وجازَ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة؛ لأن المتكلمَ ليس غرضُهُ في معيَّنٍ، إنما غرضُهُ في واحدٍ ممَّن ينطلِقُ عليه لفظُ المنادَى نحو قولِ الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيَدِي، ألا ترى أنه لم يُعَيِّنْ واحداً من الرجال؛ لأن غرَضَه حاصلٌ في أيِّ رجُلٍ كان، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيَا[2]

/ ألا ترى أنَّ قصدَه ليس في راكبٍ معيَّنٍ، إنما قصدُهُ في تبليغ رسالتِهِ مع أيِّ [١٨٧/أ] راكبٍ كانَ، وقال الآخَرُ:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ[3]

---

(١) وهو قول جمهور البصريين. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، أحد شعراء الجاهلية الفرسان من اليمن، كان سيد قومه من بني الحارث بن كعب، وكان هو قائدهم يوم الكلاب الثاني فأسرَتْهُ تيم، وخيَّرَتْهُ كيف يرغبُ أن يموتَ، فاختار أن يشرب الخمر صرفاً، ويُقْطَعُ عرقُهُ الأكحل، ففعل به ذلك، ومات نزفاً. أخباره في: المحبَّر: ٢٥١، واللآلي ٣/٦٣، والخزانة ٢/٢٠٢ .
وينسبه بعضهم لمالك بن الريب، وليس كذلك، انظر الخزانة ٢/١٩٤.والبيت من قصيدة مروية في المفضليات: ١٥٥، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٣١٥، وشرحها للتبريزي ٢/٧٦٦. والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٣١، ٣٦٩، وشرح الجمل ٢/٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩١، ٣٩٧ .

(٣) من الوافر، ويُنسب إلى الأحوص، انظر حاشية ديوانه: ٢٣٩ . والبيت في: الأصول ١/٣٢٦، ٢/٢٢٩، والمسائل البصريات ١/٦٣٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٦، شرح الجمل ١/٢٤٥، ٢/٨٤، والخزانة ٢/١٩٢ . ونخلةً: كنايةٌ عن امرأة معينة، وذات عرق: ميقات أهل العراق للإحرام بالحج، وهو الحد بين نجد وتهامة. انظر المرصع: ٢٢٧، ومعجم البلدان ٤/١٠٧ .

وقال الآخَرُ:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَينِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يرْفَضُّ أَو يَتَرَقْرَقُ[1]

وقال الآخَرُ:

لَعَلَّكَ يَا تَيْساً نَـــزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذَّبُ لَيلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا[2]

فهذه كلُّهَا نكراتٌ غيرُ مقصودَةٍ .

فإن قلتَ: كيف تكون هذه نكراتٍ مع أنها عند المتكلم معارِفُ[3]، ألا ترى

---

(١) من الطويل، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه: ٤٥٦/١. والشاهد في: الكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل ٨٣/٢، ٨٥، وشرح المفصل ٨٦/٤، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، وارتشاف الضرب ١٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٩١/٤، الخزانة ١٩٠/٢ . وحُزوى: موضع بنجد في ديار تميم، وقال الأزهري: جبلٌ من جبال الدهناء. معجم البلدان ٢٥٥/٢. وماء الهوى: الدمع الذي يدمعه من الهوى، ويرفضُّ: يسيلُ متفرقاً، ويترقرق: يجيءُ ويذهبُ في العين من غير أن ينحدر. (الديوان) وفي المقاصد النحوية ٢٣٦/٤: حكى بعضهم أن معنى (يترقرق) هنا: يتدفقُ .

(٢) من الطويل، وهو لتوبة بن الحميِّر العُقيلي، شاعرٌ إسلاميٌّ، من الشعراء اللصوص، وأحد عشاق العرب، كان يتعشق ليلى الأخْيَلية. أخباره في: الشعر والشعراء ٤٤٥/١، والأغاني ٢٠٤/١١، وشرح أبيات المغني ٢٥/٢. والحُميِّر: تصغير حمار. انظر الاشتقاق: ٢٩٩ .
والبيت في ديوانه: ٣٧،وفيه: « معاقب ليلى » . والرواية في الأصل: « سورة » بدل « مريرة » وهو تحريف. والشاعر في هذا البيت يخاطب زوجَ صاحبته ليلى. والشاهد في: الكتاب ٢٠٠/٢، وتحصيل عين الذهب: ٣١٠، ٣٢٦، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل ٨٣/٢، ٨٥، والتذييل والتكميل ١٩١/٤ . والمريرة: الحبل، جعله كتيسٍ مشدود بحبل .

(٣) في التذييل والتكميل ١٩٢/٤: « وزعم ابنُ الطراوة أن المناديات في هذه الأبيات معارفُ، وإلا فكيف يقول: « هجت للعين عبرةً » لدارٍ لا يعرفها ... هذا مما يجب أن يطوى ولا يتكلم به » . وكلام ابن الطراوة في كتابه الإفصاح: ١١٨، وانظر الرد عليه في التذييل والتكميل ١٩٢/٤ .

أن قولَه: «يانخلةً» كنايةٌ عن امرأة معيَّنة، وكذلك قولُ الآخَرِ: «أداراً بحُزوى» وهي عنده دارٌ مُعيَّنة، ولولا ذلك لما هَيَّجت عَبرَتَهُ، وكذلك قوله: «يا تيساً» هو عنده زوجُ ليلى، فهو معرِفةٌ ؟

فالجوابُ: أن التنكيرَ باعتبار المخاطَبِ لا باعتبار المتكلِّمِ، ألا ترى لو قال المتكلِّمُ: جاءني رجلٌ وهو عنده مُعيَّنٌ، لم يُخرِجْهُ ذلك عن كونه نكرةً عند المخاطَب، فالقصدُ من هذه النكراتِ في هذه الأبياتِ الإبهامُ على المخاطَب، وقد حصَلَ، وأيضاً فإن العرَب وضعت للمعارف ألفاظاً معيَّنةً، فلا تُطلِقُ معرفةً إلا على لفظٍ من تلك الألفاظ، وما سواها من الألفاظ لا يُطلَقُ عليه معرفةٌ، وإن كان معناه معيَّناً عند المتكلِّم، ويمكن أن يُخرَّج «أداراً بحُزوى» على أن الدارَ هنا غيرُ معيَّنة عندَه، فهي نكرةٌ إلا أنه أتى دارَ نأيٍ ذَكَرَتْهُ دارَ محبوبتَه، فهيَّجَت عَبرَتَه، فكأنَّ الديارَ كلَّهَا عنده دارُ حُزوى، وينظرُ إليه قولُ متمِّمِ بنِ نُوَيرَةَ[1]:

وَقَالُوا أَتَبْكِي كُلَّ قَبْرٍ رَأَيتَهُ ... لِقَبْرٍ ثَوَى بَينَ اللِّوَى فَالدَّكَادِكِ

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ الأَسَى يَبْعَثُ البُكَى ... دَعُونِي فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرُ مَالِكِ [١٨٧/ب]

---

(١) هو متمم بن نُوَيرة، من ثعلبة بن يربوع، من تميم، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حروب الردة باليمامة. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/٢٠٤، والشعر والشعراء ١/٣٣٧، والإصابة ٣/٣٤٠، والخزانة ٢/٢٤ .

والبيت من الطويل في ديوانه: ١٢٥، وروايته:

فقال أتبكي كل قبرٍ رأيتَهُ ... لقبرٍ ثَوَى بَينَ اللِّوَى فَالدَّكَادِكِ

فقلت له إن الشجا يبعث الشجا ... فدعني ... ...

وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/١٩٢. واللِّوى: في الأصل: منقطع الرملة، وهو وادٍ من أودية بني سُليم. معجم البلدان ٥/٢٣، والدكادك: قال ياقوت: دكة: موضع بظاهر دمشق في الغوطة. معجم البلدان ٢/٤٥٩ .

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ الأَسَى يَبْعَثُ البُكَى دَعُونِي فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرُ مَالِكِ [١٨٧/ب]

وأمَّا قولُ الصَّلَتَان[١]:

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَومَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ ولَكِن في كُلَيبٍ تَوَاضُعُ

فظاهرُهُ أنَّ النكرةَ فيه مقصودةٌ، بدليل أنه قد فسَّرها بقوله: «جريرٌ».

وأجابُوا عنه: بأن «يا» للتَّنبيه، و«شاعراً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ؛ أي؛ الزَمُوا شاعراً هذه صفتُهُ[٢].

وعندي أنَّ النكرةَ فيه باقيةٌ على إبهامها؛ لأنَّ المتكلمَ أراد أولاً الإبهامَ على السَّامع لتعظيم الأمر في نفسِهِ، وليتشوَّقَ إلى التفسير الذي بَعْدُ، ثمَّ فسَّر هذه النكرةَ باسمِ علَمٍ[٣].

ونظيرُهُ في التفسير بعد الإبهام لتعظيم الأمر قولُه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجالٌ﴾[٤] على قراءة ﴿يُسَبَّحُ﴾[٥] مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله، ألا ترى أنه لم يذكر أولاً[٦] الفاعل ثمَّ ذُكِرَ ثانياً على جهة البيان بعد الإبهام، كأنَّ

---

(١) هو قُثَم بن خَبِيئَةَ، من بني عبد القيس، ويعرف بـ« الصلَتان العبدي »، والصلَتان معناه: الشديد الصلب، قال الآمدي: « شاعرٌ مشهورٌ خبيث ». اجتُمِعَ إليه في الحكم بين جرير والفرزدق. أخباره في: الشعر والشعراء ١/٥٠٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ١٤٥، ومعجم الشعراء: ٢٢٩، ومعاهد التنصيص ١/٧٤، والخزانة ٢/١٨٢.

والبيت في: الكتاب ٢/٢٣٧، والمقتضب ٤/٢١٥، وشرح الجمل ٢/٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٩٢، والخزانة ٢/١٧٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) انظر تحصيل عين الذهب: ٣٢٦.

(٤) سورة النور: من الآية: ٣٦.

(٥) وهي قراءةُ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه. السبعة: ٤٥٦، وحجة القراءات: ٥٠١.

(٦) كتبت في الأصل: « والا ».

سائلاً يقول: مَن المسبِّحُ ؟ فقيل: هم رجالٌ،أو يسبِّحُهُ رجالٌ .

انتهى تقريرُ هذا القول، وهو الصحيحُ .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة وهو مذهبُ المازنيِّ[1]، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنه نُوِّنَت ضرورةً .

ورُدَّ: بأن ذلك قد جاء في فصيح الكلام[2]، فكيف يكونُ ضرورةً ؟

القول الثالث: للكوفيين[3] أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: ياذاهباً، فـ«ذاهِبٌ» صفةٌ لموصوف؛ أي: يارجلاً ذاهباً، فحُذِفَ «رجل» وخلَفَهُ / صفَتُهُ، ولا يجوز عندهم [١٨٨/أ] يا غلاماً بالنصب، بل يُبنى على الضم؛ لأن النَّصْبَ عندهم لا يكونُ إلا مع الطُّول، فالصفةُ عندَهم تُطَوِّلُ الاسمَ، وزعمُوا أنه لم يُسمَعْ من العرَب إلا موصوفاً أو خلفاً من موصوف.

ورُدَّ على الكوفيين: بأنَّ الطولَ بالصفة لا يَلزَمُ منه النَّصبُ، ولو كان ذلك موجِباً للنصب لوَجَب نصبُ «أيٍّ» في قولك: ياأيُّهَا الرجُلُ؛ لأنه قد وُصِفَ بـ«الرجل»، وكذلك: يازيدُ الطَّويلُ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنَّ الصفَةَ لا تُوجِبُ نصبَ المنادَى، قالوا: وما يقبَلُهُ القياسُ لايقدحُ فيه [عَدَمُ][4] وُرُودِ السَّمَاعِ .

---

(١) انظر رأيه في: شرح الجمل ٣/٨٣، والتذييل والتكميل ٤/١٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والمساعد ٢/٤٩٠، والتصريح ٢/١٦٧، والهمع ٣/٣٩ .

(٢) قالت العرَبُ: يا رجلاً صالحاً. انظر الكتاب ٢/١٨٢، وشرح الجمل ٢/٨٥ .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ٢/١٠٤٠، والتذييل والتكميل ٤/١٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠ .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها[١].

فإن كان نكرةً موصوفةً نحو: يارجلاً كريماً، ويارجلاً قامَ، فهو منصوبٌ عند البصريين لا غيرُ، وأجازَ الكسائيُّ[٢] فيه النصبَ والرفعَ مُطلَقاً، وفرَّق الفرَّاءُ[٣]؛ فأوجَبَ النَّصْبَ إذا عاد من الصفةِ ضميرُ غَيبَةٍ نحو: يارجلاً ضرَبَ، وأوجَبَ الرفعَ إذا عاد منها ضميرُ خِطابٍ نحو: يارجلُ ضربتَ، ووجه التفرقة: أنَّ ضميرَ الخِطَابِ يُقَرِّبُ النكرةَ من القصد، بخلاف ضميرِ الغَيبة .

فإن كان المنادَى مضافاً :

فلا يخلو أن يكونَ مكرَّراً أو لا، **فإن كان مكرَّراً** نحو :

يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ ... ...[٤]

---

(١) هذا هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنف ونسبه إلى المازني، فحاصل الأقوال التي ذكرها المصنف في نداء النكرة المقصودة هنا ثلاثة، وزاد ابن عقيل قولاً رابعا يمكن اندراجه تحت القول الثاني أيضاً وهو قول الأصمعي بالمنع مطلقاً. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٤/١٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩ .

(٣) جاء هذا الرأي منسوباً إليه في ارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩، وما صرحَ به الفراءُ في معاني القرآن ٢/٣٧٥-٣٧٦ يدل على أنه يقول برأي الكسائي، فقد قال في الموضع المذكور ما نصه: « والعرَبُ إذا دعَت نكرةً موصولةً بشيءٍ آثَرَت النصبَ، يقولون: يا رجلاً كريماً، ويا راكباً على البعير أقبِلْ ... ولو رفعْتَ النكرةَ الموصولةَ بالصفة كان صواباً... » .

(٤) قطعةٌ من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ١/٢١٢، من قصيدة يهجو فيها عُمَرَ بنَ لجأ التيمي. وتمام البيت:

يا تيمُ تيمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ لا يُلقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ

وفي الديوان: (لا يُوقِعَنَّكُمُ). والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٢٩، والأصول ١/٤١٨، والمسائل المنثورة ٩٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٧، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، والخزانة ٢/٢٩٨، وغيرها من المصادر . ومعناه: لا يوقِعَنَّكُمْ في هجاءٍ فاحشٍ من أجل تعرُّضِهِ وتحكُّكِه بي. وعَدِيٌّ: هو عدي بن عبد مناة. وعُمَرُ: هو عمَرُ بن لجأ التيمي .

فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: لا يخلو المضافُ المكرَّرُ أن يكونَ اسمَ جنسٍ أو صفةً أو علَماً، فإن كان اسمَ جنس نحو: يارجلُ رجلَ القوم، فالثاني منصوبٌ لا غيرُ، والأول اتفقوا على ضمِّهِ، واختلفوا في جواز نصبِهِ؛ فأجازه البصريون من غير تنوين، ومنعه الكوفيون مُطلَقاً.

فإن كان صفةً نحو: ياصاحبَ صاحِبَنَا، فاتفقوا في الأول على الضمِّ والنَّصْبِ، إلا أنهم / اختلفُوا في كيفية النَّصْبِ؛ فالبصريون يَنصِبُون من غير تنوين، والكوفيون[1] ينوِّنُونَهُ. [١٨٨/أ]

فإن كان علَماً نحو:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ ... ...

و:

يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ ...[2]

---

(١) في الأصل: « والكوفيين ».

(٢) رجزٌ نُسِبَ في الكتاب ٢/٢٠٥ إلى بعض وَلَدِ حرير، ومثله في: المفصل: ٥٨ وأغلب شروحه.
ونُسب إلى عبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، وكان يتيماً في حجره، ويحثه على أن ينزل ويحدو. والبيت في ديوانه ص: ١٥٢، مع ثلاثة أبياتٍ أخرى بعده.
وهو بهذه النسبة في كثير من كتب السيرة. وفي بعض نسخ الكامل نسبه بعض النساخ خطأً إلى عُمَرَ بنِ لجأ التيمي، وهو غير موجود في شعره المطبوع، انظر الكامل ٣/١١٤٠ هامش (٢). قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين في حاشية التخمير ١/٣٤٨: والغريب من الزمخشري أنه نسبه في (شرح أبيات الكتاب) له إلى عبد الله بن رواحة.
وفي شرح شواهد المغني ٢/٨٥٥ أورد السيوطي أرجوزةً أولها هذا البيت، ونقل عن ابن الأعرابي في نوادره نسبتها إلى بكير بن عبد الربعي، علماً أنه أورد البيت الشاهد ثانية في ٢/٨٥٥ ونسبه إلى عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وتتمة البيت:

يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٣٠، واللامات ١٠٢، والخزانة ٢/٣٠٣. واليعمَلات: الإبل القوية على العمل السريعة. المنتخب ١/٢٢٧، وكفاية المتحفظ: ٨٧.

فيجوز في الأول الضمُّ والنّصبُ .

فإن كان المضافُ إليه ياءَ المتكلم نحو: يازيدُ زَيدِي، فقال الشيخُ أبوحيَّان[١]: في جوازه نظرٌ .

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألةِ:

أماً إنْ ضَمَمْتَ الأوَّلَ، فيكونُ منادًى[٢] مفرَداً، وحينئذٍ يجوز في نصب الثاني أوجهٌ[٣]:

أن يكون منادًى مستأنَفاً على حذف حرف النّداءِ؛ أي: ياتيمَ عَديٍّ .

أو منصوباً على إضمار «أعني» .

أو عطفَ بيان .

أو بدلاً .

وزادَ ابنُ مالكٍ[٤] أن يكونَ تأكيداً، وردَّه الشيخُ أبوحيَّان[٥]: بأنه غيرُ صالحٍ لقِسمٍ من قسمَي التوكيد؛ أما المعنويُّ فليس من ألفاظه، وأما اللفظيُّ فقد اختلفَت جهةُ التعريف فيهما؛ الأولُ معرفةٌ إمَّا بالعلمية وإمَّا بالنداء، وأمَّا الثاني فمعرفةٌ بالإضافة، وإذا اختلَفَت جِهَتَا التعريف، لم يكن تأكيداً لفظياً .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٦/٣ .

(٢) كلمة « منادىً » مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل: « أوجهاً » .

(٤) شرح التسهيل ٤٠٥/٣

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٩/٤، وارتشاف الضرب ١٣٥/٣ .

وأجازَ السيرافيُّ[١] انتصابَه على النَّعت على تأويل الاشتقاق، قاسَهُ على «يازيدُ بنَ عَمْرو»، وهو قولٌ ضعيفٌ[٢]؛ لأنه لا يُقالُ بمثل هذا حتى لا يُوجَدَ عنه مَندُوحَةٌ، وقد وجَدْنَا له غيرَ هذا الإعرابِ، فيُحمَلُ عليه، ولا يُرتَكَبُ مثلُ هذا، والفَرقُ بين يازيدُ زيدَ عَمْرٍو، وبين يازيدُ بنَ عَمْرٍو: أنَّ الأوَّلَ مختصٌّ بالنداء، والثاني يكونُ في النداء وغيرِه .

وأمَّا إن نصَبْتَ الأوَّلَ ففي إعرابه مَذَاهِبُ:

الأول: لسيبويهِ[٣] أنه مُضَافٌ للثالث،والثاني مُقحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، فكان الأصلُ: ياتيمَ عَديٍّ تيمَه، بإضافة / «تيم» الثاني إلى ضميرِ «عَديٍّ»، ثمَّ [١٨٩/أ] أُقحِمَ «تيم» الثاني من غيرِ ضميره بين المضاف والمضاف إليه، وإعرابُهُ في حال إقحامِهِ تأكيدٌ لـ«تيم» الأوَّل، ويكونُ قد فصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد، ولا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه في فصيح الكلام إلا في هذه المسألةِ، ولا يُعرَبُ في حال إقحامِهِ بدلاً ولا عطفَ بَيَانٍ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدَلُ منه إلا بعدَ كَمَالِهِ، و«تيمَ» الأوَّلُ لم يَكمُلْ إلا بالإضافة، فلو أبدَلْتَ «تيمَ» الثاني من الأوَّلِ، لكنتَ قد أبدَلْتَ منه قبلَ تمامه .

---

(١) شرح الكتاب ٤٧/٣ (مخطوط) . قال أبو سعيد: « وعندي وجهٌ ثالثٌ لم أعلم أحداً ذكره، وهو قويٌّ في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: يا زيدُ زيد عمرو، فيكون « زيد عمرو » الثاني نعتاً للأول مثل قولنا: يا زيدُ بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني حركةَ الثاني المعرب؛ لأن « زيد عمرو » في بيانه للأول مثل: « ابن عمرو » لاجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان، وأنهما مُنادَيان ما يجتمعان في حكم اللفظ » .

(٢) في النكت ٥٥٥/١ قال الأعلم معقباً على رأي السيرافي: « وهذا وجهٌ قويٌّ » .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢ .

الثاني: للمبرِّدِ[١] أن يكونَ الأوَّلُ مضافاً إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني، ثم حُذفَ للعلم به، فإذا قلتَ: ياتيمَ تيمَ عديٍّ فالتقدير عنده: ياتيمَ عَديٍّ تيمَ عَديٍّ، ثمَّ حَذَفَ «عَديٍّ» الأوَّلَ لدلالة الثاني عليه، ويكونُ «تيم» الثاني بدلاً، أو عطفَ بَيَان، أو تأكيداً من «تيم» المحذوفِ، وجاز هذا كلُّهُ؛ لأنه في حكْمِ الموجود، ويجوزُ أن يكونَ منادىً مستأنَفاً.

ورُدَّ مذهَبُ المبردِ: بأنه لو كان «تيمَ» الأوَّلُ على حذف مضافٍ [إليه][٢] لَلَزِمَ تنوينُهُ؛ لأن الاسمَ المضافَ إذا حُذف المضافُ إليه نُوِّنَ[٣].

القول الثالث: للأعلَم[٤] أنَّ الاسمَين مركَّبان تركيبَ خمسةَعَشَرَ، ثمَّ أُضيفَا لما بعدَهُمَا.

ورُدَّ بأنَّ البناءَ للتركيبِ لم يثبُتْ في باب النِّدَاء، فلا يُقالُ به مع إمكانِ غيرِهِ.

القول الرابع: للفرَّاءِ[٥] أنَّ الاسمَين كلُّ واحد منهما مُضَافٌ للمذكور،

---

(١) في كثير من المصادر نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد، ولم أجد نصاً للمبرد يدل على ذلك، وكلامه في المقتضب لا يخصص هذا الرأي دون غيره، بل إننا نرى المبرد يذكر في مثل: يا زيدَ زيدَ عمرو تخريجَ سيبويه، وهذا التخريجُ المنسوب إليه، ولم يصرح باختياره له، مع أنه تعرض للمسألة في غير موضع، بل إنه في بعض الأحيان لا يذكر إلا تخريج سيبويه، انظر مثلاً المقتضب: ٢٢٧/٤، وراجع حاشية (٢) منه، والكامل: ٦٦٩/٢، ١١٤٠/٣. اللهم إلا إذا كان نصٌّ على ذلك صراحة في كتاب لم يظهر لنا بعدُ، ولعل في قول ابن عصفور في شرح الجمل ٩٦/٢: « واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن في كلا المذهبَين حذفاً، وفي مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى » ـ ما يؤكدُ على ذلك.

(٢) كلمة « إليه » ساقطة من الأصل.

(٣) انظر شرح الجمل ٩٦/٢-٩٧.

(٤) تحصيل عين الذهب: ٨٣. وانظر شرح التسهيل ٤٠٥/٣.

(٥) لم أقف عليه فيما اطلعت من معانيه، قال أبو حيان عن هذا الرأي: « قال بعضُ أصحابنا: وهذا الذي قال حَسَنٌ جداً، وفيه ردٌّ على المبرد ... » التذييل والتكميل ٢١٠/٤، وانظر الهمع ٥٨/٣.

=

فـ«تيمَ» الأوَّلُ والثاني مضافان لـ«عَديٍّ» .

وردَّ بأن عاملَين لا يَعمَلان في معمُولٍ واحدٍ .

فإن كان المنادَى مضافاً غيرَ مكرَّرٍ، فلا يخلو أن تكونَ الإضافةُ محضَةً أو غيرَ محضَةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضَةٍ نحو: / ياحسَنَ الوجهِ، فذهَبَ الأخفشُ والمبردُ[١] أنه [١٨٩/ب] من قبيل المطَوَّلِ[٢]؛ لأنَّ إضافتَهُ في حكم الانفصال، فكأنَّكَ قلتَ: ياحسناً وجهُهُ. وذهب ابنُ السَّرَّاج[٣] أنه من قبيل الذي إضافتُهُ محضَةٌ، وقولُ الأخفش عندهم أصحُّ، وثمرةُ الخلاف تأتي في النَّعت .

فإن كانت الإضافةُ محضةً، فلا تخلو أن تُضافَ إلى نكرةٍ أو معرفَةٍ، فإن أُضيفَت إلى نكرة نحو: يا أخا رجُلٍ أو يا رَجُلَ سُوءٍ، فهو نكرةٌ، وإنما أُعرِبَ إعرابَ المضاف إلى المعرفة ليجريَ البابُ مَجرىً واحداً[٤]، ولا يجوزُ أن يتعرَّفَ بقصد النداء ؛لما يَلزَمُ في ذلك من التدافُع؛ لأن إضافتَهُ إلى النكرة تُؤذِنُ بأنه نكرةٌ، وتعريفُه بقصد النداء يُؤذِنُ بالتعريف، والشيءُ لا يكونُ معرفةً نكرةً في حالٍ واحدةٍ .

وذهَبَ الجرجانيُّ[٥] أنه يَصِحُّ أن يكونَ مُعيَّناً فيَتعرَّفَ. والأوَّلُ أصحُّ .

فإن أُضيفَ إلى معرفةٍ، فلا يخلو أن يكونَ المضافُ إليه مضمَراً أو ظاهراً، فإن

= ذكر المؤلف أربعة أقوال، وزاد أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١٠ ـ وتبعه السيوطي في الهمع ٣/٥٩ ـ قولاً خامساً، وهو قول السيرافي بأنه على الإتباع والتخفيف، قال أبو حيان: «قيل: وهذا ظريفٌ جدلٌ» .

(١) المقتضب ٤/٢٢٦، وانظر: التذييل والتكميل ٤/٢٠٦ .

(٢) وهو الشبيه بالمضاف .

(٣) الأصول ١/٣٤٦ .

(٤) في الأصل: « واحد » .

(٥) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ . وانظر قولَه في المقتصد ٢/٧٨٢ .

كان مضمَراً فإن كان ياءَ المتكلِّمِ، فاتفقُوا على جوازه. وسيأتي حكمُه حيث تعرَّضَ له المصنِّفُ[١] .

وإن كان ضميرَ خطابٍ نحو: يا غلامَكَ، فلا يجوزُ إلا في الندبة[٢]؛ لأنه يَلزَمُ منه نداءُ مَن ليس بمخاطَبٍ؛ لأنَّ الكافَ للخطاب، و«الغلام» غيرُ الذي له الكافُ، وجاء في الندبة؛ لأن المندوبَ ليس منادىً حقيقةً .

فإن كان ظاهراً فلا يخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضة، فإن كانت محضةً نحو: يا غلامَ زيدٍ، فالنصبُ لا غيرَ، وإن كانت غيرَ محضةٍ نحو: يا ضارِبَ زيدٍ غداً، ويا حسنَ الوجه، فالجمهورُ على النصب، وأجازَ ثعلبٌ[٣] ضمَّهُ؛ لأنَّ إضافتَهُ في نية الانفصال، قال ابنُ مالكٍ[٤]: وأظنُّهُ قاسَ ذلك على ما رواه الفرَّاءُ[٥] عن بعض العرَب: « يا مُهْتَمُّ بأمْرِنا لا تَهْتَم » بضم «مهتم»، وهو مطوَّلٌ؛ لأن «بأمرنا» متعلِّقٌ به، فقاسَ المضافَ / الذي إضافتُهُ غيرُ محضَةٍ على هذا المطوَّلِ، وخرَّج ابنُ [١٩٠/أ] مالكٍ قولَه: «يا مهتمٌّ بأمرنا» أنَّ «بأمرنا» لا يتعلَّقُ بـ«مهتم» فلا يكونُ مطوَّلاً، وإنما يتعلَّقُ بـ«لا تهتم» هذه، التقدير: يا مهتمٌّ لا تَهتمَّ بأمرنا، ثم قد وَرَدَ على ثعلبٍ بأن البناءَ في المنادَى إنما هو تشبيهٌ بالضمير، والمضافُ ليس بينه وبين المضمَرِ شَبَهٌ، وإن كانت إضافتُهُ غيرَ محضةٍ .

---

(١) بقوله:

وَإِنْ تُضِفْ لليَاء في النِّدَاءِ قُلْ يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ

انظر ما يأتي صفحة: ٦٤٠ .

(٢) في المساعد ٥٣١/٢: « إذ لا يجوز: يا غلامَكَ إلا في الندية، على أن السيرافي منعه في الندبة أيضاً، وفيه بحثٌ » .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشرح الكافية ١٣٦/١، والتذييل والتكميل ١٩٣/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والتصريح ١٦٧/٢، والهمع ٣٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣ .

(٥) معاني القرآن ٣٧٦/٢ .

فإن كان المنادَى مشبَّهاً بالمضاف فهو منصوبٌ بالحمل على ما شُبِّه به وهو: كلُّ اسمَين بينهما ارتباطٌ لا على جهة الإضافة نحو: ياضارباً زيداً، وياطالعاً جبلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين، ووجهُ الشَّبَه بينهما من ثلاثة أوجُه[1]:

١ ـ أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الثاني، كما أن المضافَ عاملٌ في المضافِ [إليه][2] .

٢ ـ وأنه يتخصَّصُ بما بعدَه، [كما أنَّ المضافَ يتخصَّصُ بالمضاف إليه[3]] .

٣ ـ [أنَّ الثانيَ من تمام الأوَّل ومتصلٌ به]، كما أنَّ المضافَ مفتَقِرٌ في معناه للمضاف إليه .

فلهذه الأوجُهِ الثلاثةِ سُمي مشبَّهاً بالمضاف، ويُقالُ له: المطوَّلُ؛ لأنه طالَ بما بعدَه، ويُقالُ له: الممطولُ من قولهم: مَطَلْتُ الحديدَ إذا مدَدْتَهُ، فهو قد امتدَّ بما بعده فسُمِّي ممطُولاً، ولا يُسمَّى هذا النوعُ مُطَوَّلاً إلا إذا كان المعمولُ ظاهراً نحو: ياضارباً زيداً، فلو كان المعمولُ مضمَراً لم يُنصَبْ، بل يُبنى على الضمِّ، تقولُ: ياضاربُ، بالبناء على الضَّمِّ، وإن كان عاملاً في الضمير المستتِرِ فيه، فإذا قلتَ: ياضاربُ وزيدُ، فإن عطفتَ «زيداً» على «ضارب» بقي «ضارب» على بنائه من الضمِّ،وبَنَيتَ أيضاً «زيداً» على الضمِّ؛ لأنه منادىً مثلُه، وإن عطفتَه على الضمير في «ضارب» نصبتَ «ضارباً»؛ لأنه صار مطوَّلاً؛ لعَمَلِهِ في / المعطوف على الضمير [١٩٠/ب] الذي فيه، فإن قلتَ: يا مشتركاً وزيدٌ، تعيَّن النَّصبُ في «مشترك» ؛ لأنَّ زيداً يتعيَّن

---

(١) انظر: المقتصد ٧٨١/٢-٧٨٢، وشرح المفصل ١٢٧/١-١٢٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٩/٢ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثله في السطر التالي، والتصحيح من المقتصد ٨٧٢/٢، وانظر شرح الألفية لابن النحوية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

فيه العطفُ على الضمير المستتر في «مشترك»، فيكونُ «مشترك» قد عَمِلَ في «زيد» فيجبُ نصبُهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيد» معطوفاً على «مشترك» فيكونُ مُنَادىً ثانياً؛ لأنه يَلزَمُ منه أن يكونَ «مشترك» لفاعلٍ واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا من اثنين فصاعداً .

ولا فرق في المشبَّه بالمضاف بين أن يكونَ عَلَماً أو نكرةً مقصودةً أو غيرَ مقصودَةٍ؛ لأنَّ النَّصبَ إنما هو للمشابهة المذكورةِ، وهي موجودةٌ في الجميع، ويقَعُ الفرقُ بينها بالنَّعت، فإذا سمَّيتَ رجلاً بـ«طالعاً جبلاً» أو واجهتَ رجلاً يَطلُعُ الجبلَ فقلتَ له: ياطالعاً جبلاً، كان نعتُهُمَا معرفةً، فتقول: يا طالعاً جبلاً العاقلَ، فإن لم يكن علَماً ولا مُوَاجهاً، كان نعتُهُ نكرةً، فتقول: ياطالعاً جبلاً عاقلاً .

وإذا نادَيتَ «ثلاثةً وثلاثين» فلا يخلو أن يكونَ علَماً أو عدداً من جملة الأعداد، فإن كان علَماً قلتَ: ثلاثةً وثلاثين بنصبِ «ثلاثة» وتنوينِهِ، كما تقولُ: ياخيراً من زيدٍ، وتنصبُ «ثلاثين» بالعطف عليه، ووجهُهُ: أنه لما صارت الكلمتان بالعلَميَّة كالشيء الواحد، أشبَهَ المطوَّلَ فنُصِبَ، وأجاز بعضُهُم[1] تكريرَ «يا» مع الاسم الثَّاني في العلَميَّة فتقول: ياثلاثةً ياثلاثين، ومنَعَهُ سيبويهِ[2]، وقال ابنُ خَروفٍ[3]: حُكْمُ هذا أن يُحكَى على ما كان قبلَ التسمية، إنْ نَقَلْتَ من مرفوعٍ رَفَعْتَ، وإن نَقَلْتَ من منصوب نَصَبْتَ، وإن نَقَلْتَ من مخفوض خَفَضْتَ .

وإن كان عدداً فلا يخلو أن يكون مقصوداً بالنداء أو غيرَ مقصود، فإن كان مقصوداً قلتَ: ياثلاثةُ والثلاثون تبني «ثلاثةً» على الضمِّ، وتعرِّفُ «ثلاثين» / [١٩١/أ]

(١) انظر التذييل والتكميل ١٩١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٣) لم أقف عليه في شرحه على الجمل، ورأيه في التذييل والتكميل ١٩١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣ .

بالألِفِ واللامِ[1]، ولك فيه الرفعُ والنصبُ؛ فالرفع عطفاً على لفظ «الثلاثة» ، والنصبُ على الموضع، كما كان ذلك في قولك: يازيدُ والحارثُ .

وإن كان غيرَ مقصود بالنداء قلتَ: ياثلاثةٌ وثلاثين، بنصب «ثلاثةٌ» وتنوينِهِ، وبنصب «ثلاثين» بالعطفِ عليه .

فلو ناديتَ كلَّ واحدٍ على حِدَةٍ قلتَ: ياثلاثةُ و[يا][2]ثلاثون، تبني الأوَّلَ على الضمِّ، والثانيَ على الواو؛ لأنهما بهما يُرفَعان .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنّف:

قولُهُ:

«وَإِنَّمَا يُبنَى عَلَى الضَّمِّ العَلَمْ»

لمّا ذكَرَ أنَّ المنادَى مفعولٌ في المعنى، والمفعولُ منصوبٌ، شرَعَ يبيِّن حيث يكونُ المنادى معرَباً فيظهرُ النصبُ، وحيث يكونُ مبنياً فلا يظهَرُ النصبُ، فذكَرَ أنه يُبنى من أنواع المنادَى نوعان: العلَمُ، يعني إذا كان مفرَداً، والنكرةُ المقصودَةُ، وهي التي عَبَّرَ عنها بقوله[3]: « أو مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهٌ » ، وذَكَرَ أنهما مبنيَّان على الضَّمِّ، وذلك مُستَفادٌ من قوله: «يُبنى على الضَّمِّ» فلم يكن حاجةٌ إلى قوله في آخرِ البيت:

---

(١) في شرح المفصل ١/١٢٨: « يا ثلاثةُ وثلاثون » دون تعريف « ثلاثون » بالألف واللام ، ومثله في شرح الكافية ١/١٣٤، والتذييل والتكميل ٤/١٩١ . وفي شرح ابن النحوية لوحة (٢٢٦) وارتشاف الضرب: « يا ثلاثةُ والثلاثون » بالتعريف كما نص عليه المؤلف .

(٢) سقط حرف النداء من الأصل، قال ابنُ النَّحْوِيَّة في شرح الألفية لوحة (٢٢٦): « فإن ناديتَهما ـ كل قسم على حياله ـ قلتَ: يا ثلاثة ويا ثلاثون، ولا بد في الثاني من حرف النداء مع الواو؛ لأنه يبنى على ما يرتفع به ... » .

(٣) في الأصل: « بقول » .

«يُضَمْ» وإنما ذكَرَه تماماً للبيت، مع أنه ليس يخلو[1] حالٌ عن الفائدة، وهو التنصيصُ على بناءِ النّكرة المقصودةِ على الضمِّ، كما نصَّ على ذلك في العلَم، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما منصوصاً على حُكمِهِ بانفراده، وذلك أَبْيَنُ، والمواجَهَةُ بفتح الجيم: اسمُ مفعولٍ مِن وَاجَهَهُ إذا قَصَدَه، وقد تقدَّمَ حُكْمُ الاسمِ العلَمِ والنّكرةِ المقصودَةِ، وسببُ بنائها .

وقولُهُ: «تَقُولُ: يَا زَيدُ» تمثيلٌ للعلَم المفرَدِ المبنيِّ على الضَّمِّ .

/ وقولُهُ: «يَا غُلاَمُ» تمثيلٌ للنكرة المواجَهَة . [١٩١/ب]

وقولُهُ:

«فَيَسْتَوِي المَنْكُورُ وَالأَعْلاَمُ»

أي: يستوي النكرةُ المقصودَةُ والعلَم المفرَدُ في بنائهما على الضَّمِّ، وطَوَى في البيت ونَشَرَ على العَكس، فردَّ الأوَّلَ وهو «المنكور» للآخِرِ وهو «يا غلام»، وردَّ الآخِرَ وهو «الأعلام» للأوَّلِ وهو «يازيد» .

وقولُهُ: «أَمَّا المُضَافُ» البيت، لَمَّا ذكَرَ المبنيَّ من المنادَى، أخذ يذكُرُ المعرَب منه، فذكَرَ المضافَ وأطلَقَه ليشملَ ما كان علَماً نحو: ياعبدَ اللهِ وغيرَ العلَم نحو: ياغلامَ زيدٍ، وذكَرَ المشبَّهَ به، وأشار إليه بقوله: «والذِي يُشَابِهُهْ» فهاءُ الضمير راجعةٌ إلى المضاف .

وذكَرَ النكرةَ غيرَ المقصودة، وإليها الإشارةُ بقوله:

«وَمُفْرَدٌ بِالقَصْدِ لاَ تُوَاجِهُهْ»

و«بالقصد» يتعلقُ بـ«لا تُواجهُه» ، وقَيدُ المفرَدِ بعدَمِ المواجَهَةِ بالقصد احترازٌ من النكرةِ المقصودة فإنها مبنيَّةٌ، ومُرادُه هنا النكرةُ المفرَدَةُ .

---

(١) في الأصل: « يحسو » .

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ من المنادَى حكمُها الإعرابُ بالنصب . وقولُهُ:

«فَإِنَهَا ثَلاَثَةٌ تَنْتَصِبُ»

لمَّا ذكَرَ الأقسامَ الثلاثةَ في البيت المتقدِّمِ، ذَكَرَ هنا حكمَهَا، فذَكَرَ أنها تُنصَبُ ـ يعني نَصْبَ المعرَباتِ ـ لا أنها منصوبةُ الموضع. والفاءُ من قوله: «فإنها» في جواب «أمَّا» في البيت قبله .

وقولُهُ:

«لأَنَّهَا لِمْ تُبْنَ فَهْيَ تُعْرَبُ»

تعليلٌ لظهور النصبِ في هذه الأقسام الثلاثة. المعنى: إنما ظَهَرَ النصبُ في هذه الأقسام الثلاثة لِعَدَمِ مُوجِبِ البناء فيها.

وقولُهُ: «نَصْباً» يحتمِلُ أن يكونَ منصوباً على إسقاط حرف الجرِّ ؛ أي: يُعرَبُ بالنصب،ويحتملُ أن يكونَ مَصدَراً على حذف مُضَافٍ؛ أي: يُعرَبُ إعرابَ نَصْبٍ / ، أو مصدراً لينتصِبَ، فيكونُ غيرَ جارٍ على فعله كقوله تعالى:﴿والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[1]. [١٩٢/أ]

وقولُهُ: «كَيَا رَبَّ العِبَادِ رَبَّنَا» مثالان[2] من المضاف، أحدُهما مُضافٌ إلى الظاهر، والآخَرُ إلى المضمَر .

وقولُهُ:

«يَا غَافِراً ذَنْبَ المُسِيءِ مُحْسِناً»

«محسِناً» مثالٌ للمشبَّه بالمضاف، وإنما كان مشبَّهاً؛ لأنه نَصَبَ «ذنب»، و«محسِناً» حالٌ من الضمير في «غافر» .

---

(١) سورة نوح: الآية: ١٧ .

(٢) في الأصل: « مثالا » .

وقولُهُ:

«وغَيرُ مَقْصُودٍ كَقَولِ أَعْمَى»

البيت. أتى به لتمثيل النكرةِ غيرِ المقصودة، وأتى بـه في صـورةٍ يُتَصـوَّرُ فيهـا عدمُ القصد؛ لأن الذي لا يُبصِرُ، إذا تَاهَ عن الطريقِ، لا غَـرَضَ لـه في رجُـلٍ مُعَيَّـنٍ يَهدِيهِ، وإنما غرضُهُ فيمَن يَدُلُّهُ، كائناً من كانَ؛ لأنه[1] لا يُبصِرُ مَن يقصِدُهُ .

وقولُهُ: «ثَمَّا» بفتح الثّاء: ظرفُ مكانٍ لكونه إشارةً له، والألِفُ للإطلاقِ .

* * *

(١) في الأصل: « فإنه » .

٦٤٨ ـ وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ

٦٤٩ ـ إِلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ وَالإِشَارَه فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه

٦٥٠ ـ لَو قُلْتَ هَذَا فِي النِّدَا وَا للهُ وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ

الكلام على هذه الأبيات في مسألتين:

المسألة الأولى: في حذف حرف النداء:

وقد قسَّمَ ابنُ مالكٍ[1] ذلك ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ لا يجوزُ حذفُهُ، وقسمٌ يقِلُّ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران.

ولْنَتَكَلَّمْ على هذه الأقسامِ الثلاثةِ على حسَب ما ذكرَه ابنُ مالك.

أما القسمُ الذي لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ منه: فلفظُ الجلالة ما لم تلحَقْهَا الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ، هذا الذي ذكرَهُ ابنُ مالك. وزاد ابنُ النَّحْوِيَّة[2]: النكرةَ غيرَ المقصودة.

أمَّا لفظُ الجلالة فإنما لم يُحذَفْ منه حرفُ النداء؛ / لأنه يلتبسُ بالخبر[3]، ألا [١٩٢/ب]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠-١٢٩١.

(٢) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط.

قلتُ: والحقُّ أنه مسبوقٌ بهذه الزيادة، فقد أشار إليها ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ قال: «يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادَى (الله)، ولا مضمراً، ولا مستغاثاً به، ولا اسمَ إشارة، ولا اسم جنسٍ مفرداً غيرَ معيَّنٍ».

(٣) هذا تعليل ابن معطٍ في ألفيته، وعلق ابن الخباز ـ رحمه الله ـ عليه بقوله: «وفي هذا نظرٌ؛ لأنه إذا قيل: اللهُ اغفِرْ لي، عُلِمَ أنه نداءٌ، وإنما الصوابُ أن يقالَ: لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره فقالوا: اللهم، علمنا أنهم لم يحذفوا الحرف لذهاب العوض والمعوض منه. ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء «فرازين» جاءوا بالتاء في «فرازنة» ولم يقولوا: فرازن» الغرة المخفية لوحة (١١١-١١٢)، وانظر شرح ابن القواس ٢/١٠٤١.

ترى أنكَ لو قلتَ: الله ربي، لم يُعلَمْ هل هو منادى محذوفُ حرفِ النِّداء، أو مبتدأٌ، فإن لحقَه الميمُ المشدَّدَةُ نحو: اللهُمَّ، وجبَ فيه حذفُ حرفِ النداء؛ لأن الميمَ عند البصريين عوضٌ من حرف النداء، وسيأتي الكلامُ على ذلك[1]، حيث يتكلَّمُ على نداء ما فيه الألفُ واللام .

وأمَّا المضمَرُ ـ على من يقولُ[2] بندائه ـ فلا يجوزُ حذفُ حرف النداء منه؛ للَّبس أيضاً .

وأمَّا المستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ، فلم يُحذَفْ منها[3] حرفُ النداء؛ لأنها بُنِيَتْ على مدِّ الصوتِ، ولذلك خصُّوها بـ«يا» ليتأتَّى فيها مدُّ الصوت، فلو حُذِفت لكان نقضاً للغرض .

وأما النكرةُ غيرُ المقصودة فقالَ ابنُ النحويَّة[4]: إنما لم يُحذَفْ منه حرفُ النداء؛ لأنه لم يُعلَم كونُهُ منادى إلا بحرف النداء، بخلاف المقصودَةِ، فإن ضمَّهُ يُؤذِنُ بالنداء، قال: وهو إجماعٌ من النُّحاة، وقد نَقَلَ الخلافَ في ذلك الشيخُ أبوحيَّانَ[5] فقال: قد أجاز بعضُهُم حذفَ حرفِ النداءِ من النكرة غيرِ المقصودة، وأنشدَ لامرئِ القيسِ:

لَعَمْرِي لَسَعْدُ بنُ الضَّبَابِ إِذَا غَدَا أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنكَ فَا فَرَسِ حَمِرِ[6]

---

(١) انظر صفحة : ٦٣٤ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٧٨ .

(٣) في الأصل: « منهما » .

(٤) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ١٨٧/٤، وارتشاف الضرب ١١٨/٣ . وانظر الهمع ٤٣/٣ .

(٦) من الطويل، في ديوانه: ١١٣، وروايته:

لَعَمْرِي لَسَعْدٌ حَيثُ حَلَّتْ دِيَارُهُ أَحَبُّ إِلَينَا منكَ فَا فَرَسٍ حَمِرْ

والبيت في المعاني الكبير ١٢٥/١. وسعدٌ هذا نزَلَ به امرؤ القيس فمدحه بهذه الأبيات .

التقدير: يا فَا فَرَسٍ، فـ«فا» منـادًى نكـرةٌ حُـذف منـه حـرفُ النـداء، وهـو مضافٌ إلى «فَرَس» . و«حَمِرَ» فعلٌ ماضٍ على وزن عَلِمَ، وهـو في موضـع الصفـةِ لـ«فرَس»، يُقالُ: حَمِرَ فمُ الفَرَسِ؛ إذا أنْتَنَ من كـثرةِ مـا يـأكُلُ مـن الشـعير، يصفُـهُ بِبُخَارِ الفَم. ومنه قولُ الآخَر:

وَلاَ وَإِسَافٍ لاَ يَلطُّونَ[1] دُونَهُ تُيُوسًا نُفُوساً أَو تَعَضُّهُمُ الحَرْبُ[2]

فـ«تيوساً» منادًى، وهو نكرةٌ، حُذِفَ منه حرفُ النداء، و«نفوساً» تمييزٌ. وقالَ الآخَرُ:

/ فَشَايِعْ وَسْطَ قَومِكَ مُفْتَئِتًّا لِتُحْسَبَ سَيِّداً ضَبُعاً تَبُولُ[3] [١٩٣/أ]

فـ«ضبعاً» نكرة وقد حُذِفَ منه حرفُ النداء، ومعنى «فشَايِعْ» في البيت: فَـرِّقْ بَوْلَكَ[4]، والمُشايِعُ: مُفَرِّقُ بَولِهِ، و«المفتَئِتُ»: المستبدُّ برأيه[5].

---

(١) في الأصل: « يلطون » وانظر: التذييل والتكميل ١٨٧/٤ .

(٢) من الطويل، ولم أقف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٧/٤. والتوَسُّفُ: يقالُ للحرَبِ في الإبل إذا قَفَلَ: قد توسَّفَ جلدُهُ . ولا يطّلون: من الطلاءُ: وهو القطران وكلُّ ما طليتَ به. الصحاح(وسف، طلا) .

(٣) من الوافر، وهو للأعلم الهذلي حبيب بن عبد الله، أخي صخر الغي الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ٣٢٢/١، وفيه: « مستقناً » و « تنولُ » وفي البيت روايات أخرى منها رواية ابن حبي « مقبئناً » ومعناها: منصباً، وقد أوردها السكري في شرح أشعار الهذليين، وليس منها رواية المصنف « مفتئتاً » . انظر البيت في الخصائص ١٩٦/٣، واللسان (قنن)، والهمع ٤٤/٣، والدرر ٢٥/٣ .

(٤) الشَّاعُ: بولُ الجمل الهائج،فهو يُقطِّعُهُ إذا هاجَ، أو هو المتشِرُ من بول الناقة إذا ضربها الفحلُ، شاعَ أيضاً. قال الزَّبيدي: « ولا تكون الإشاعة إلا في الإبل » . انظر: القاموس المحيط (شاع)، وتاج العروس (شيع) .

(٥) انظر: النوادر: ٣٣٤، وإصلاح المنطق: ١٤٩، وتهذيبه: ٣٦٦، وتهذيب اللغة ٣٣١/١٤ قال الأزهري: « وقد صحَّ الهمزُ عن ابن شميل وابن السكيت في هذا الحرف، وما علمتُ الهمزَ فيه أصلياً » وانظر: أساس البلاغة (فوت)، وتاج العروس (فأت) وفيه: « رجلٌ مُفْتَئِتٌ: إذا قال عليكَ الباطلَ » .

وأما القسمُ الذي يقلُّ فيه حذفُ حرف النداء، فذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] أن ذلك في اسمِ الإشارة، والنكرةِ المقصودة .

أما اسمُ الإشارةِ فنصَّ البصريون أنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منه؛ لأنه يَلتَبِسُ[٢]، فلو قلتَ: هذا زيدٌ لم يُعلَمْ هل هو إشارةٌ مع نداءٍ، أو إشارةٌ مجرَّدَةٌ من النداء، وقيل[٣]: لأنَّ الأصلَ في قولك «يا هذا»: يا أُيُّهذا، ثمَّ حَذَفوا «أيًّا» وجعلوا حرفَ النداء عوضاً عنه، فلو حُذِفَ حرفُ النداء لكان فيه حذفُ العِوَضِ والمعوَّضِ منه. وقد لحَّنُوا المتنبِّيَ في قوله:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا[٤]

على أن يكونَ «هذي» منادى، وحُذفَ منه حرفُ النداء[٥]، وخرَّجوه على أن «هذي» إشارةٌ للمصدر، فليس منادى، التقدير: هذه البرزَة برَزْتِ لنا[٦]، كما

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، وهو متابع لابن خروف الذي أجاز الحذف في النكرة المقصودة مطلقاً. انظر شرحه على الجمل ٤٥٧/٢، ٤٦١ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر علة منع حذف حرف النداء من اسم الإشارة مفصَّلاً في شرح السيرافي ٦٠/٣ مخطوط . ونقل ابنُ الخباز عن شيخه تعليل ذلك فقال: « نداءُ الأعلام والمضاف كثير، فتصرفوا فيه بالحذف، ونداء النكرات وأسماء الإشارة قليلٌ، فلم يتصرفوا فيه؛ لأن من أصولهم أن كثرة التصرف فرعٌ على كثرة الاستعمال » الغرة المخفية لوحة (١١١) .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ١٠٤١/٢، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

(٤) من الكامل، في ديوانه: ٩٣ بشرح الواحدي، و ١٩٣/٢ من الشرح المنسوب إلى العكبري، وعجزه:

ثمَّ انثنَيتِ فما شفَيتِ رسِيسَا

والبيت مطلع قصيدة في مدح محمد بن زُرَيق الطرسوسي. وانظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب: ١٣٤-١٣٥، وشرح المفصل ١٦/٢، والمقرب: ١٩٥، وشرح التسهيل ١٨٢/٢، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤ . والرسيسُ: ما رسَّ في القلب من الهوى؛ أي: ثبتَ. والنسيسُ: بقيَّةُ النفْسِ .

(٥) في تفسير أبيات المعاني: ١٣٥: « قال ابن فُورَّجَة: قد نعى ابنُ جني على المتنبي حذفَه حرفَ النداء من « هذي » ، و « هذي » تصلح أن تكون وصفاً لأي، فحذف (يا) مع أي إجحافٌ . وانظر شرح ديوان المتنبي للمعري (معجز أحمد) ٢٠٩/١ .

(٦) وهذا تفسير أبي العلاء المعري. انظر: معجز أحمد ٢٠٩/١ - ٢١٠ .

تقولُ: ظَنَنْتُ ذاكَ؛ أي: ظَنَنْتُ ظنّاً .

وذهَبَ الكوفيون[١] أنه يجوزُ حَذْفُ حرفِ النِّداء من اسمِ الإشارة .

وتوسَّط ابنُ مالكٍ[٢] بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ ابنُ مالك على جواز حذف حرفِ النداء من اسم الإشارة بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، فمِن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

لاَ يَغُرَّنَّكُمْ أُولاءِ مِن القَو مِ خُنُوعٌ لِلسِّلْمِ وَهْوَ خِدَاعُ[٣]

فـ«أولاء» منادى حُذفَ منه حرفُ النِّداء. ومنه قولُ ذي الرُّمَّة:

إِذَا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكِ هَـذَا لَـوعَةٌ وَغَـرَامُ[٤]

التقدير: يا هذا، وقال الآخَرُ:

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيباً إِلَى الصِّبَا مِن سَبِيلِ[٥]

/ التقدير: يا ذا ارعَوِ ارْعِوَاءً. وقال آخَرُ: [١٩٣/ب]

ذِي دَعِ اللَّومَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ـلَومَ يُغْرِي الكَـرِيمَ بِالإِعْطَاءِ[٦]

---

(١) شرح الكافية ١٦٠/١، وشرح ابن القواس ١٠٤١/٢، والمساعد ٤٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(٣) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ١٥٩٢/٣، وفيه: «فتنة وغرام» . والشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٦/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤، والمغني: ٨٤٠، وشرح أبياته ٣٥٢/٧، والتصريح ١٩٥/٢، والهمع ٤٤/٣ .

(٥) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٤٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤، والمساعد ٤٨٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٠/٤ .

(٦) من الخفيف، وهو في شرح عمدة الحافظ ٢٩٨/١ لرحل من طيِّئ، وانظر شرح التسهيل ٣٨٦/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤ . ورواية المصادر: «يغري الكرام بالإحزال» .

التقدير: يا ذي، والبيتُ من الخفيف فوزنه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلُهُ - وهو مُدمَجٌ، ونصفُهُ لامُ التعريف من «اللّوم» - الثّاني. وقال رجلٌ من طَيِّئٍ:

إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَهُمْ فَبِهِم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مِن عَاداكَ مَخْذُولاَ[1]

التقدير: يا هذا اعتصِمْ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[2] التقدير: يا هؤلاء.

وحملَ البصريون ما جاء من ذلك على الضَّرُورَة، وأماّ الآيةُ فـ«هؤلاء» فيها خبرٌ عن «أنتم[3]» و«تقتلون» في موضع الحال، ويكونُ من قَبيل الحال التي لا يتمُّ الكلامُ إلا بها.

وأماّ النكرةُ المقصودَةُ فمذهبُ البصريين أنه لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء إلا شذوذاً أو ضرورةً[4]، وإنما لم يَجُزْ؛ لأن أصلَ «يا رجلُ»: يا أيُّها الرجُلُ، ثم حُذِفَت «أي» والألفُ واللامُ، وصارت «يا» عوضاً من المحذوف، فلو حُذِفَت «يا» لَلَزِمَ منه

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المصادر السابقة وشرح الكافية الشافية ١٢٩٥/٣.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٨٥.

ويُفهَمُ من كلام المصنف - رحمه الله - أن هذه الآية الكريمةَ مما استشهد به ابن مالك على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة، والحقُّ أن ابنَ مالك لم يستشهد بهذه الآية - فيما اطلعت عليه من مؤلفاته - والذي أوردها هو ابنُ القواس في شرح الألفية ١٠٤١/٢، وأبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٦/٤، وذلك في معرض الاستدلال للكوفيين في تجويزهم حذفَ حرفِ النداء من اسم الإشارة. والله أعلم.

(٣) قال ابن القواس: أو يكون منصوباً بإضمار أعني على الاختصاص. شرح الألفية ١٠٤٢/٢.

(٤) قال سيبويه - رحمه الله -: «ولا يحسُنُ أن تقول: هذا، ولا: رجلُ، وأنت تريدُ: يا هذا، ويا رجلُ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ...» الكتاب ٢٣٠/٢. وأجازه ابن خروف في السَّعَة. انظر ما سبق في حاشية صفحة: ٦١٨ (حاشية: ١).

حَذْفُ العِوَضِ والمعوَّضِ، وأجازَهُ ابنُ مالكٍ[١] على قلَّةٍ، واستدلَّ بما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي[٢]» التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداءِ، وهي نكرةٌ مقصودَةٌ، وبقول موسى عليه السلام: «ثَوبي حَجَرُ[٣]» التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودَةٌ.

قال ابنُ مالك[٤]: وهذا من أفصح الكلام.

قال الشيخُ أبوحيَّان[٥]: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ.

قلتُ: وهذا من الشيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ / أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظَ [١٩٤/أ] الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٧/٣.

(٢) الحديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ٤٢٦/٢ برقم: (١٧٣١) عن علي رضي الله عنه، وهو في الجامع الصغير ٤٢/١، وانظر شرحه فيض القدير ٥١٦/١. وميزان الاعتدال ٥٣٩/١، وكنز العمال ٢٧٤/٣. والحديث موضوع. انظره في المقاصد الحسنة: ٥٩، وكشف الخفاء للعجلوني برقم: ٣٦٦. وراجع الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦. وانظره في: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وارتشاف الضرب ١١٨/٣، والمساعد ٤٨٥/٢، والهمع ٤٣/٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء) برقم: (٣١٥٢)، وذكره في (كتاب الغسل) برواية: «ثوبي يا حجَرُ» وعليها يفوت الاستشهاد، كما أخرجه مسلم في صحيحه ١(في كتاب الحيض) برقم: (٥١٣)، وفي(كتاب الفضائل) برقم: (٤٣٧٢) باب من فضائل موسى عليه السلام. وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦.
وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة.

(٤) شرح التسهيل ٣٨٧/٣.

(٥) التذييل والتكميل ١٨٦/٤.

في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قالَه ابنُ العربي في «أحكامه[1]» وشَفَى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ، هؤلاء أئمَّةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظِه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يَثْبُتْ مِن بَعدِ الصحابة - ومَن هو مثلُهُم - من التابعين الباقين على لسان العرَب أنَّ أحداً تجرَّأَ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِمَ أحوالَهم وضَبْطَهم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به .

ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: « أعورُ عينَكَ الحجرَ[2] التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ .

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ»[3] التقدير: يامخنوقُ، و«افتد» فعلُ أمرٍ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في الحضِّ على التخلُّص.

ومنه: «أطرِقْ كَرَا»[4] التقدير: يا كَرَوَان وهو طائرٌ، و«أطرِقْ» أمرٌ بالسُّكوتِ

---

(١) أحكام القرآن ٢٢/١ ، وانظر كتاب النحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن الشاعر: ٣٣، ٤٥ .
وابن العربي هو: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي، القاضي أبو بكر بن العربي، من حفاظ الحديث، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها، من آثاره: أحكام القرآن، والعواصم من القواصم، وشرح الموطأ، وغيرها، توفي سنة: ٥٤٣هـ. أخباره في: الصلة ٥٥٨/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٤ .

(٢) يُضرَبُ مثلاً للمتمادي في المكروه، والمشفي منه على الهلكة، فيقال له: ابْقِ على نفسك من أن يصيبك تماديك ما يصيب الأعورَ إذا فُقِئت عينُهُ الصحيحة، فيبقى بلا بصر» . انظر: الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٥، وجمهرة الأمثال ٨٧/١، ومجمع الأمثال ٣٢٣/٢ .

(٣) مجمع الأمثال ٤٥١/٢، وانظر قصة المثل في شرح الكافية ١٦٠/١ . والشاهد في: الكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦١/٤، وشرح المفصل ١٦/٢ . ويروى: افتدَى مخنوقٌ ، ولا شاهد فيها .

(٤) مجمع الأمثال ٢٨٥/٢. وقد ورد فيه مرتين، الأولى بلفظ: (اطرق كرا إن النعامة في القرى)، وهي المقصودة في الشاهد، والثانية بلفظ: (أطرق كرا يُحلب لك) وهو يضرب للأحمق تمنّيه

=

وهو مثَلٌ يُضرَبُ لمن يتكلم في أمرٍ، وغيرُهُ أحقُّ منه بالكلام .

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ»[1] التقدير: يا فجرُ، و«نوِّرْ» فعل أمر كأنه يأمرُ الفجرَ أن ينوِّرَ لطول الليل عليه، يُضْرَبُ مثلاً لمن طال عليه ما يكرهُ .

ومنه: «أصبِحْ ليلُ»[2] التقدير: / يا ليلُ، و«أصبِحْ» فعلُ أمرٍ، كأنه يأمُرُ الليلَ [١٩٤/ب] أن يُصبِحَ لطوله، وهو أيضاً مثَلٌ قيلَ، وأوَّلُ من قالَه امرأةٌ طرَقَها امرُؤُ القيس، وكان النساءُ يَفْرِكْنَهُ؛ أي: يكْرَهْنَهُ، فجَعَلَتْ تقولُ له: أصبحْتَ يا فتى، فيقولُ: هيهاتَ هيهاتَ، فلما يَئِسَت منه، رَجَعَت إلى خطابِ الليل، كأنَّها تَستعطِفُ الليلَ، عسى أن يُصبِحَ ويخلِّصَهَا مما هي فيه .

وهذا كلُّهُ عند البصريين إما ضرورةٌ، وإما شاذٌّ[3] لاسيَّمَا هذا المسموعُ، فإنه

الباطلَ فيصدقُ . وفيه أيضاً: « الكرا: الكروان نفسُه، ويقال: إنه مرخم الكروان، ونُسب إلى المبرد القول بأن الكرا ذكرُ الكروان » . وانظر: ارتشاف الضرب ١٦٥/٣، والمساعد ٥٦٣/٢ .

وقد اعترض المبرد على سيبويه في هذه القضية فقال: « أخطأ [أي: سيبويه] في هذا كله خطأً فاحشاً » . وقد ردَّ عليه ابنُ ولاد في الانتصار: ١٥١ - ١٥٢ (مطبوع)، والسيرافي في شرح الكتاب ٦٠/٣ مخطوط. قال أبو سعيد: « ادعاءُ أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ، والعجبُ منه كيف ذهب ذلك عليه ؟ أترَى سيبويه يعتقد أن (مخنوق) و (ليل) نكرتان، وهو يضمهما بغير تنوين، وإنما معنى حذف (يا) من النكرة يعني: ما كان قبل النداء، فورد النداء فصار معرفةً من أجله وبه، ومثلُ هذا كثيرٌ في الكلام ... » .

(١) الذي وقفتُ عليه: « نوِّرْ صبحُ » وهو قطعة من بيت للأعشى يقول فيه:

وَحَتَّى يَبِيتَ القَومُ في الصَّيفِ لَيلَةً يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبْحُ وَاللَّيلُ عَاتِمُ

ديوانه: ١٢٧، وانظر شرح الجمل ٨٨/٢ .

(٢) مثَلٌ يُضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرُّ. انظر: الأمثال للضبي: ٥٢، وجمهرة الأمثال ١٩٢/١، ومجمع الأمثال ٢٣٢/٢ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ٢٧٣/٣: « والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نثراً ونظماً، وقصرُ اسمِ الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر » .

مَثَلٌ، والمَثَلُ [لا] يَقبَلُ التَّغيُّرَ .

وأمَّا القسمُ الذي يجوز فيه الأمران فما عدا القسمَين الأولَين، فيجوزُ حذفُ حرفِ النداء من العَلَم، قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[1] التقدير: يا يوسُفُ، وجاء في الحديث أنهم كانوا يقولون: « أَشْرِقْ ثَبيرُ »[2] التقدير: يا ثبيرُ، و«ثبير»: علَم لجبلٍ في مِنى، و«أشرِقْ» فعلُ أمر، ويُروَى: أَشرَقَ فعلٌ ماضٍ، و«ثبيرُ» فاعلٌ، فلا يكون فيه شاهدٌ .

ويجوز من المضاف قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا ﴾[3] التقدير: يا ربَّنَا .

ويجوز من «أي» قال تعالى:﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُون ﴾[4] التقدير: يا أيها.

ويجوز من الموصول تقولُ: مَنْ[5] لا يَزالُ محسِناً أَحسِنْ إِلَيَّ[6].

ويجوز من المطوَّلِ تقول: طالعاً جبلاً أقبِلْ .

---

(١) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

(٢) مثلٌ يُضرَبُ في الإسراع والعجلة، انظر مجمع الأمثال ٢/١٥٧-١٥٨ . وهو من قول سيدنا عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حيث قال: « إنَّ المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون: أشرِقْ ثبيرُ، وأن النبي ﷺ خالفهم، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس » . أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الحج) برقم: (١٥٧٢)، والترمذي في سننه (في كتاب الحج) برقم: (٨٢٠)، والنسائي في سننه (في كتاب مناسك الحج) برقم: (٢٩٩٧)، وابن ماجه في سننه (في كتاب المناسك) برقم: (٣٠١٣) كذلك أخرجه أحمد في المسند، والدارمي في السنن .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٤) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٥) في الأصل: « يا مَن » مع حرف النداء، والتمثيل على حذفه .

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٣٠، والانتصار: ١٤٩ (مطبوع) .

المسألة الثانية: في حذف المنادَى:

اختلفَ النحويون في حذفِ المنادَى فقيل: لا يجوزُ حذفُهُ، وهو القياس.

وقيل[١]: يجوزُ، وبه قال ابنُ مالكٍ[٢]، إلا أنه جَعَلَ ذلك قبل الأمر والدعاء؛ وعلّةُ ذلك عنده أن الأمرَ والدعاءَ يَكثُرُ مجيءُ النداء قبلَهُمَا، فمن الأمر قولُه تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ اسْكُنْ﴾[٣] و﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ اذْكُرُوا﴾[٤] و﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾[٥] وهو كثير، ومن الدعاء قولُهُ تعالى: ﴿يَٰمُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[٦] / و﴿يَٰٓأَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا﴾[٧] و﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٨] وهو أيضاً كثيرٌ، فلمَّا كثُرَ النداءُ قبل الأمر والدعاء، وصارَ مألوفاً عندهم، جاز حذفُ المنادَى قبلَهما؛ لأنه قد عُلِمَ أنَّ الموضعَ يكثُرُ فيه النداءُ، قال: فمِن حذْفِهِ قَبْلَ الأمر قراءةُ الكسائيِّ: [١٩٥/أ]

---

(١) انظر المفصل: ٦٤، وشرحه للخوارزمي ١/٣٧٠، وشرحه لابن يعيش ٢/٢٤، وقد علل ابن النحوية هذا الحذف بقوله: «وكما جاز حذف حرف النداء فإنه يجوز حذف المنادى؛ لأنه مفعول، والمفعول يُحذف كثيراً». وشَرَطَ الرضي في شرح الكافية ١/١٦٠ هذا الحذفَ بقيام قرينة دالة عليه، بخلاف سائر المفعول به.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٨، وشواهد التوضيح والتصريح: ٤ وما بعدها، قال ابن مالك: «وكان حق المنادى أن يمنع حذفه ... إلا أن العرب أجازت حذفَ المنادى، والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلاً عليها»، وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/١٨٧ قائلاً: «وقوله: (إلا أن العرب أجازت حذف المنادى) دعوى تحتاج إلى دليل من وحي يسفر عن ذلك أو نص عربي ...».

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٣٥.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٤٠.

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ٣١.

(٦) سورة الأعراف: من الآية: ١٣٤.

(٧) سورة يوسف: من الآية: ٩٧.

(٨) سورة الزخرف: من الآية: ٧٧.

﴿أَلاَ يَااسْجُدُوا﴾[1] التقدير: ألا يا قَومِ اسجُدُوا. ومِن حذْفِهِ قبلَ الدعاء قولُ الشَّاعِرِ:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[2]

أي: يا قومِ. ومثلُهُ:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[3]

التقدير: ألا يا دارُ اسلَمي. ومثلُهُ:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ[4]

قالوا: والصحيحُ أنَّ حذفَ المنادَى لا يجوزُ قياساً؛ لأنه يَلزَمُ منه إجحافٌ؛ لأنَّ النداءَ قد حُذِفَ أوَّلاً فعلُهُ، فلو حُذِفَ المنادَى لكان فيه توالي الحذفِ، والمنادَى في ذلك كالمصادر التي حُذِفَ عاملُهَا وجوباً نحو: إياكَ والشرَّ، وزيداً

(١) سورة النمل: من الآية: ٢٥. وقف فيها على (يا)، ثم ابتدأ (اسجدوا)، وقرأ الباقون كلهم: ﴿ألاَّ يسجدوا﴾ . وانظر: السبعة: ٤٨٠، وحجة القراءات : ٥٢٦ .

(٢) سبق ذكره صفحة: ٤٨٦. والشاهد في: الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ وغيرها .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩/١، وانظر الخصائص ٢٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤. والجرعاء: مرتَفَعٌ من الرمل مستوٍ. الديوان .

(٤) من الطويل، وقد اختلف في نسبته، فهو لأبي العيناء الأخباري (محمد بن القاسم) في معجم الشعراء للمرزباني ٤٧٤، وفي معجم الأدباء ٣٠٥/١٨، وفي المقاصد النحوية ٤١٢/٣ نُسب إلى مِربال بن جهم المَذحجي، وفيه: ويقال: قائله هو مبشر بن الهذيل الفزاري. وهو من أبيات أوردها أبو علي القالي في أماليه ٦٣/١ وقال: هي لشاعر قديم .
وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٧ .

ضربتُهُ، فكما لا يجوزُ حذفُ هذا المفعولِ، كذلك المنادَى، وليس حرفُ النداء حرفَ جَوَابٍ كـ«نَعَمْ» فيسوغُ معه حذفُ الجملة ومتعلَّقِهَا، وما ظاهرُهُ حذفُ المنادَى فـ«يا» فيه للتنبيه لا للنداء، فـ«يا» في قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾ للتنبيه، وجاءت بعد «ألاَ» وهي للتنبيه على جهة التأكيد، فإن الحرفَ يُؤكَّدُ بالحرف، وكذلك «ألا يا اسلَمي» والباقي، فـ«يا» فيه لمجرَّد التَّنبيه .

ولْنَرْجِعْ إلى قول المصنِّف:

قولُهُ:

«/ وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ» [١٩٥/ب]

ذكَرَ أنَّ حروفَ النداءِ تُحْذَفُ ويبقى المنادى، إلا أن ذلك لا يجوزُ في كل حرف من حروف المنادَى، ولا في كل منادىً؛ أما حروفُ النداء فلا يُحذَفُ منها إلا «يا»؛ لأنها أمُّ الباب، وقد تقدَّمَ ذلك، وأما المنادَى فقد تقدَّمَ ما يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداء، وما يمتنع .

وقولُهُ:

«كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ»

مثالان من القرآن العزيز لحذف حرفِ النداء، فالأولُ إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾[١] التقدير: يا ربنا، أو إلى ما أشبهه نحو: ﴿ رَبَّنَا وَءاتِنَا ﴾[٢]، والثاني إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[٣] التقدير: يا يوسفُ، ويُفهَمُ من تمثيله بـ«ربنَا» أن المضافَ يجوزُ حذفُ حرف النداء منه سواءٌ كان علَماً

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

أو غيرَ علَم، ومن التمثيل بـ«يوسف» أنَّ العلَمَ المفـرَدَ يجـوزُ حـذفُ حـرفِ النـداء منه، وقد تقدَّمَ أن هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منهما اتفاقاً .

وقولُهُ:

«إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَـارَه»

لَمَّا نبَّه في البيت المتقدم بالمثالَين المذكورَين على ما يجوزُ حذفُ حـرفِ النـداء منه، احتاجَ أن ينبِّهَ على مالا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، فاستثنى من المناديـات اسمَ الله تعالى والمرادُ به لفظ الجلالة، وذلك بشـرط أن لا يلحَقَهَـا الميـمُ المشـدَّدةُ، فلو لحقها الميمُ المشدَّدةُ حُذِفَ حرفُ النداء؛ لأنَّ الميمَ عِوَضٌ منـه، وسـيأتي ذلـك، واستثنى اسمَ الإشارة فلا يقال: الله، على أن المـرادَ: يـا الله، ولا: هـذا، علـى أن المراد: يا هذا، وقـــــد قدَّمْنَا علَّة ذلك، وقد ذكرَهَا المصنفُ بَعدُ، وقد ذكرنا أنَّ الكوفيين يجيزون حذفَ حرف / النداء من اسم الإشارة . [١٩٦/أ]

وقولُهُ:

«فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه»

يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسـم الله ومـن اسـم الإشـارة، فـالألفُ واللامُ في « الحرف » للعهد، والمراد به حرفُ النداء، ويجوز نصبُهُ ورفعُهُ، والنصبُ أحسنُ؛ لأن بعدَه أمرٌ، و«اختصارَه» مفعولُ «احذر»، والهـاء مـن «اختصـارَه» راجـعٌ إلى الحرف، والضمـيرُ مـن قولـه: «فيهمـا» راجـعٌ إلى اسـم الله والإشـارة، وتقديـرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذْفُ حرف النداء من كل منادىً إلا من اسـم الله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منه، لا أنه منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مع اسـم الله واسـمِ الإشـارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مع أنـه قـد

نبَّه على ذلك بعدُ[1] فقال:

«ولا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ[2] يلي قولَهُ:

«إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه[3]»

ولهذا قال بعضُهُم[4]: كذا كان الترتيبُ، وإنما وقعَ التغييرُ من الناسخ للأصل، وهذا بعيدٌ .

وقولُهُ:

«لَو قُلْتَ هَـذَا فِي النِّدَا وَا للهُ»

البيت. جاء بهذا البيت على جهة التعليل لمنع حذف حرفِ النداء من اسم الله واسم الإشارة، فذكَرَ أنكَ لو قلتَ: هذا، ومُرَادُكَ: ياهذا، لوقع الشبَهُ بين النداء والخبر فيلتَبِسُ، وكذلك لو قلتَ: الله، ومُرادُكَ: يا الله ، لوقع أيضاً اللَّبسُ، وقد تقدَّمَ هذا التعليلُ .

وقوله: «وَشِبْهُ هَذَا» أي: وشبهُ لفظةِ «هذا» ، وهو باقي أسماءِ الإشارة .

* * *

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ .

(٢) أي قوله:

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعني يَا رَجُل»

الآتي بعد قليل .

(٣) في الأصل: « إلا عن اسم اسم والإشارة » .

(٤) هو ابنُ النحوية في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (٢٢٨) .

٦٥١ - / وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ [١٩٦/ب]

٦٥٢ - تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَه يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَه

٦٥٣ - وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتَين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام[1]:

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوالٍ:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» إلا في الشِّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: يأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ[2] أنَّ «أيًّا» إنما أُتِيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنَعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَلزَمُ منه اجتماعُ أداتَي تعريفٍ وهمَا «يا» والألفُ واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»[3]: إنما لم يجتمعَا؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لتعريفِ العَهد، و«يا» لتعريف الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنىً .

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَرٍ:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنَادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يا الله، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا الله، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ

---

(١) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تنظر في الإنصاف ١/٣٣٥، والتبيين: ٤٤٤، وائتلاف النصرة: ٤٦.

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٨٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٥ (المطبوع) .

صَارت مع [لفظ] الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُهَا[١]، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه» ، فليست للتعريف[٢]، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على الله[٣]، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها الله .

وإذا قلتَ: / يا الله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت [١٩٧/أ] كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونِهَا همزةَ وَصْلٍ .

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام[٤] نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللامِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ[٥]: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ[٦] وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ،

---

(١) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٢١٦/٢ مخطوط، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٤٢/٣ مخطوط، واشتقاق أسماء الله تعالى للزجاجي: ٢٩، واللامات له ٥٢.

(٣) انظر شرح أسماء الله للرازي: ٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٦) ذكره ابنُ ولاَّدٍ في الانتصار ص: (٢٤٣) مخطوط، وانظره أيضاً في: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، والتذييل والتكميل ١٩٧/٤، والمساعد ٥٠٢/٢ .

قال ابنُ مالك[١]: وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٢]: وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ[٣]، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ« تأبَّطَ شرًّا» ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أي» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورَ الثَّلاثَ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجِنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين[٤] أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما وردَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعرِ:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا[٥]

وقال الآخَرُ:

/ مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي[٦] [١٩٧/ب]

---

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٢) التذييل والتكميل ١٩٧/٤ .

(٣) الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٤) المسألة خلافية، فقد أجازها الكوفيون، ومنعها البصريون. انظر الكتاب ١٩٥/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، والإنصاف: ٣٣٥/١.

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، وهو في: المقتضب ٢٤٣/٤، والأصول ٣٧٣/١، واللامات للزجاجي: ٥٣، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح المفصل ٩/٢، والمقرب: ١٩٤، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/٤، والخزانة ٢٩٤/٢ .

(٦) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الكتاب ١٩٧/٢، والأصول ٤٦٣/٣، وضرائر الشعر: ١٦٩، والتبيين: ٤٤٥، والمصادر الأخرى المتقدمة .

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتوَّجُ والذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيتَ العُلَى عَدنَانُ[1]

وهذا كلُّهُ عند البصريين شاذٌّ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي» فالتقدير: يا أيُّهَا الغلامان[2]، ويا أيَّتُهَا التي .

القول الثالث: التفرقةُ[3] بين أن تكون الألفُ واللامُ للجنس داخلةً على مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويا الخليفةُ جُوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ على محذوفٍ؛ أي: يا مثلَ الخليفة، ولا يجوزُ إن كانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

---

(١) من الكامل، وهو في: التذييل والتكميل ١٩٨/٤، والمساعد ٥٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣٢/٤، والتصريح ١٧٣/٢، والهمع ٤٧/٣ .

(٢) في الأصل: « الغلام » ، والصحيح ما أثبت؛ لأنه يقدر ما جاء في البيت السابق وفيه « الغلامان » . وانظر التذييل والتكميل ١٩٨/٤ .

(٣) وهو قول أبي جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي الكوفي المقرئ، توفي سنة ٢٣١هـ. انظر حواشي المفصل للشلوبين: ١٣٢ (رسالة ماجستير)، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ . قال ابن مالك: « وأجاز ابنُ سعدان: يا الأسدُ شدةً، ويا الخليفةُ جُوداً ونحوه مما فيه تشبيهٌ، وهو أيضاً قياسٌ صحيحٌ،؛ لأن تقديرَه: يا مثلَ الأسد ... » .

واعترضَ الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ في شرح الألفية ٢٤١/٣ (مخطوط) على كلام ابن مالك فقال: « وفيما قاله نظرٌ؛ إذ ليس تقدير (مثل) بمزيلٍ لقبح الجمع بين (يا) والألف زالام، وإلا فكان يلزمه أن يجيزَ: يا الرجل؛ لأنه في معنى: يا أيها الرجل، وليس مذهبه ذلك، ويلزمه أن يقول: يا القرية؛ لأنه في تقدير: يا أهل القرية، وما أشبه ذلك. ولا يقول به ابنُ مالك ولا صاحبه المذكور، فدلَّ على أن هذا كلَّه. غيرُ صحيحٍ » وانظر المساعد ٥٠٢/٢-٥٠٣، والتصريح ١٧٣/٢، والهمع ٤٨/٣

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة[1]:

وقد ألحقوها ميماً مشدَّدةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفَ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إِنِّي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[2]

وقال الآخَرُ:

وَمَا عَلَيكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَينَا شَيخَنَا مُسَلَّمَا[3]

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر تفاصيل الحديث فيها في كتاب الإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧، والتبيين: ٤٤٩-٤٥٢، ائتلاف النصرة: ٤٧ والمصادر التي في حواشيها .

(٢) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي خِراش الهذلي، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ ، ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصلت، ولم أجده في ديوانه المطبوع. قال البغدادي: « وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، لا يُعرف قائله ولا بقيتُهُ، وزعم العينيُّ أنه لأبي خِراش الهذلي قاله عند موته. وقبله:

إن تغفر اللهمَّ تغفرْ جماً
وأيُّ عبـــدٍ لك لا ألَمّا

وهذا خطأٌ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيتٌ مفرَدٌ لا ثاني له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خِراش وضمه إلى بيتٍ آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة ... »

والشاهد في: المقتضب ٢٤٢/٤، والمسائل البغداديات: ١٥٩، وسر الصناعة ٤١٩/١، ٤٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤١، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠١/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٤ وغيرها من المصادر .

(٣) رجزٌ، وهو أيضاً مما لا يُعرَفُ قائلُه، وهو في: معاني الفراء ٢٠٣:١، والزاهر ٥١/١، واللامات: ٩٠، وشرح الجمل ١٠٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٢٨٥/٣/٣، والهمع ٤٧/٣ ، وغيرها .

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لاَهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[1]

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصارَ: لاهُمَّ، ويُريدَ: «حَجَّتي» و«بي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً.

وضمَّةُ الهاء من «اللهمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ / ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما [١٩٨/أ] هي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفَةٍ وهي: أُمَّنَا بخيرٍ[3]، فالتقدير عندهم: يا الله أُمَّنَا بخيرٍ، فحُذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ الباقي، ولم يبقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّةُ همزة «أُمَّنَا»، ويجوزُ عندهم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِوَضٍ، قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن تتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

---

(١) لبعض أهل اليمن كما في النوادر: ٤٥٥، وانظر: الإبدال لابن السكيت: ٩٦، والأصول ٢٧٤/٣، وسر الصناعة ١٧٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٣٧، وشرح التصريف الملوكي: ٣٢٩، والممتع ٣٥٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٦/٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢١٥ . والبيتان في كثير من مصادر العربية شاهدان على إبدال الجيم من الياء في «حجتج» و«بج» . والشاحج: البغل والحمار ، يروى: «يا ربِّ» بدل «لاهمَّ» ولا شاهد فيها .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢ .

(٣) وهذا رأي الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، والزاهر ٥١/١، وصححه ابن الأنباري فقال: «والدليل على صحة قول الفراء وأبي العباس إدخال (يا) على اللهمَّ» .

(٤) التذييل والتكميل ٢٠٣/٤، وقال في ارتشاف الضرب ١٢٦/٣: «وهو قولٌ سخيفٌ لا يحسن أن يقولَه من عنده علمٌ» . وقال الزجاج في معاني القرآن وعرابه ٣٩٣/١: «وهذا إلحادٌ في اسم الله عز وجل» .

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهبِ[١]، فمن ذلك: أن هذا التقدير لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِن السَّمَاءِ ﴾[٢] لا يَسُوغُ فيه ذلك، فلا يكونُ التقديرُ: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطِرْ علينا؛ لما فيه من تنافُرِ التركيب[٣].

ويُستعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ[٤]:

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً له في قلب السَّائل، يقولُ القائلُ: أَزَيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَةٌ وهي: أنَّ المجيبَ إذا ذَكَرَ الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلَّة في وُقُوعِ المذكورِ كقولك: أنا لا أزورُ[٥] السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارَةِ مقرُوناً بدعاء السُّلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أَيٍّ سِوَى اللهِ ...»

---

(١) انظر رد الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١، ورد أبي علي الفارسي في المسائل الشيرازيات لوحة (٤٨ ـ مخطوط)، ونقله ابن الشجري في أماليه ٣٤٠/٢-٣٤١ .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري في رد رأي الفراء ٣٤١/٢ .

(٤) ذكرها ابنُ الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٦٧)، وعنه في ارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

(٥) في الأصل: « أنا ألا زور » .

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِـن أحكام اسمِ الله ألاَّ يُحذَفَ منه حرفُ النداء، أرادَ أن يذكُرَ ما / يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنه ليس في كلام العرَب اسمٌ [١٩٨/ب] فيه الألِفُ واللامُ ينادَى بغير «أي» إلا الله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنـادَى بغـير «أي»، وقد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بـالألف والـلام يُنـادَى بغـير أي، وأن المـبردَ قاس الموصولَ المحلَّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنَا أن «أيّاً» جعلَتْهَـا العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبـين الألـف واللام؛ لئلاَّ يلتقيَ مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودُ بالنداء.

وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفـة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسمٌ فيـه لامٌ وألـف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويلزَمُ منـه الفصـل بقولـه: «سـوى الله» بـين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هـذا خرَّجـه ابنُ النَّحْويَّة[1] وابنُ القوَّاس[2]، والذي أراهُ أن يكون: «و صِفْ»؛ فعلَ أمـرٍ، والـواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصـل، فيكـونُ التقديـرُ: ومـا لنـا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا.

وقوله:

«تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة»

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٨ ـ مخطوط).

(٢) شرح الألفية ١٠٤٢/٢ .

الذي ذكَـرَه، وهـو قولُهُ: «**يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ**» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسنُ / إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[1] وما شاكَلَه من الآيِ الكريمة، فتبيَّنَ من مثاله أنكَ [١٩٩/أ] إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألـفُ واللامُ أن تـأتيَ بـ«أي» فتوليَهـا حـرفَ النـداء، فيكونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بـالألف والـلام صفـةً لـ«أي»، والصفةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «**والقَصْدُ الصِّفَة**» فمرادُهُ أن «أيًّا» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ« القصـدُ » مصدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

«**وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلُ**»

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيـهُ عليـه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لمـا ذَكَـرَ أنَّ اسـمَ الله لا يُحـذَفُ حـرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنَادَى بغـير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حـرفِ النـداء منـه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشـرَّاح[2]، فإنـه في غاية البُعد .

---

(١) سورة الانشقاق: من الآية: ٦ .

(٢) يقصد ابن النَّحْوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: وما سوى هذَين النوعَين، يريد بالنوع الواحد اسمَ الله والإشارةَ، وجعلَهُمَا نوعاً واحداً لاندراجهما في التعريف، ويريدُ بالنوع الآخَرِ: النكرةَ المقصودَةَ؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَه بإثبات حرف النداء أو حذْفِهِ، والله أعلَمُ.

* * *

[المضاف إلى ياء المتكلِّم]

٦٥٤ ـ وَإِنْ تُضِفْ لليَاءِ فِي النِّدَاءِ قُلْ: يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ

٦٥٥ ـ /وَإِنْ تَشَأْ فَتَحْتَ أَوْ حَذَفْتَهَا وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا [١٩٩/ب]

٦٥٦ ـ وَإِنْ تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ كَيَا غُلاَمَا وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ

الكلامُ على هذه الأبيات في أحكام المضاف إلى ياء المتكلِّم، ولا يخلو المضافُ إلى ياء المتكلِّم أن يتقدمَهُ مضافٌ أو لا؛ فإن تقدمَه مضافٌ، فلا يخلو أن يكونَ ابناً أو ابنَةً أو غيرَهما؛ فإن كان غيرَهما نحو: يا غلامَ غلامي فحكمُهُ حكمُ المضاف إلى ياءِ المتكلِّمِ في غير النداء، فالجائزُ في قولك: قام غلامُ غلامي، جائزٌ في قولك: يا غلامَ غلامي وهو: إثباتُ الياء مفتوحةً، وساكنةً، وحذفُهَا والاجتزاءُ عنها بالكسرة، وقلبُهَا ألفاً. وهذا الوجهُ قليلٌ، وكذلك الذي قبلَه.

فإن كان ابناً أو ابنةً فلا يخلو المضافُ إلى ياء المتكلِّم أن يكونَ أمّاً أو عمّاً أو غيرَهما.

فإن [كان][1] غيرَهما نحو: يابنَ أخي، ويابنةَ أخي، فالحكمُ ما تقدَّمَ[2].

وإن[3] كان أمّاً أو عمّاً نحو: يابنَ أمِّي، ويابنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يابنَ أمَّ ويابنَ عمَّ بفتح الميم، واختلفوا في تعليل الفتح فقال

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) وهو إثباتُ الياء ساكنةً ومفتوحةً، وحذفُها والاجتزاءُ عنها بالكسرة، وقلبُهَا ألفاً.

(٣) في الأصل: « فإن ».

سيبويهِ[١]: إنَّ ابنَ أمٍّ، وابنَ عمٍّ رُكِّبا تركيبَ «بعلبك» وبُنيا على الفتح. وقالَ الأخفَشُ[٢]: كان الأصل: يابنَ أما ويابنَ عما بالألف، ثم حُذفت الألف وتُركت الفتحة تدلُّ عليها، وضعَّفَ هذا القولَ أبوالحسن بنُ الضائع[٣] مرَّةً وحسَّنه مرَّةً أخرى، والحقُّ أنه ضعيفٌ[٤]، والصحيحُ قولُ سيبويهِ .

اللغة الثانية: يابنَ أمٍّ ويابنَ عمٍّ، بكسر الميم دون ياءٍ، قال ابنُ مالكٍ[٥]:

اجتُزِئَ فيه بالكسرة / عن الياء، فتكون الياءُ في حكم الوجود، قال الشيخُ [٢٠٠/أ]
أبوحيَّان[٦]: وهذا لا يُتَصوَّرُ إلا على مَن ليس مذهبُهُ التركيبَ، وأصحابُنَا مُعتقدون أن «ابنَ أمَّ» و«ابنَ عَمَّ» و«ابنةَ أمَّ» و«ابنةَ عَمَّ» حَكَمَتْ لها العربُ بحُكمِ اسمٍ واحدٍ فقالوا: يابنَ أمٍّ، فحذفوا الياءَ كحذفهم إيَّاها من «أحدَعَشَر» إذا أضافوه إليها. انتهى.

---

(١) الكتاب ٢١٤/٢ . قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٢١٠/١ في الاحتجاج لمن قرأ (يابنَ أمَّ): « والحجة الثانية: أنهم أرادوا الندبة يابنَ أماه ويابنَ عمَّاه » .

(٢) يظهر من كلامه في معاني القرآن ٣٣٨/١ أنه يوافق سيبويه في تعليله، فقد قال: « وقال: ﴿ابنَ أمَّ إنَّ القومَ﴾ وذلك والله أعلمُ أنه جعله اسماً واحداً مثل قولهم: ابنَ عمَّ أجْلَى، وهذا لا يقاسُ عليه » . ونقل ابنُ السراج في الأصول ٣٤١/١ هذا التعليل عن المازني . وفي إعراب القرآن ١٥٢/٢ قال أبو جعفر النحاس: « قال الكسائي والفراء وأبو عُبيد: يابنَ أمَّ أصله: يابنَ أماه، وقال البصريون: هذا القول خطأٌ؛ لأن الألف خفيفةٌ لا تُحذَفُ ... » وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١، والمحرر الوجيز ٨٨/٦، والبحر المحيط ٣٩٦/٤ .

(٣) قال في شرح الجمل لوحة (٥٣) مخطوط: « وحكى أبو الحسن الأخفش أن منهم مَن يقول: يا غلامَ بالفتح، وهذا كأنه شبه الألف بالياء، فاجتزؤوا بالفتح عنها، وهو ضعيفٌ؛ لخفة الألف، فكيف يفرون منها وهم قد فروا إليها، وليس ببعيد أيضاً أن يعودوا إليها؛ لخفتها، ثم يستثقلونها؛ لأنها بدلٌ من الياء، كما استثقلوا فتحة ما لا ينصرف، فقالوا: مررتُ بجوارٍ » .

(٤) لأن الألف لا تُحذَفُ في مثل هذا النوع إلا قليلاً. انظر أمالي ابن الشجري ٢٩٥/٢، والبيان ٣٧٥/١ .

(٥) شرح التسهيل ٤٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢١١/٤ .

وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾[1] قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح[2].

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، قال الشاعر:

يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[3]

وقال الآخَرُ:

يَابنَ أُمِّي وَلَو شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ عُو تَمِيماً وَأَنْتَ غَيرُ مُجَابِ[4]

---

(١) سورة طه: من الآية: ٩٤. وكسر الميم قراءة حمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، وفتحها قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية حفص. انظر السبعة: ٤٢٣، والحجة لأبي علي ٨٩/٤، وحجة القراءات: ٢٩٧ .

(٢) قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٦/٤ .

(٣) من الخفيف، وهو لأبي زُبيد الطائي في ديوانه: ٥٩٧ (ضمن شعرا إسلاميون)، وفيه:

يابنَ حَسْناءَ شقَّ نَفسِي يَا لجـ ـلاَجُ خَلَّيْتَنِي لدَهرٍ شَـديدِ

ولا شاهد في هذه الرواية، وأبو زُبيد يرثي في البيت ابنَ أخته اللجلاج الذي مات عطشاً في طريق مكة، قال البغدادي في الخزانة ٧٧/٩ عن قصيدة هذا البيت: « وهي من القصائد الجياد في المراثي » ومطلعها:

إنَّ طُولَ الحَيَاةِ غَيرُ سُعودِ وَضَلالٌ تأميلُ نَيلِ الخُلُودِ

ونسبه الصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٢/٢ إلى أبي دؤاد، ولم أجده في ديوانه المطبوع . والبيت الشاهد في: الكتاب ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢، وشرح المفصل ١٢/٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والتصريح ١٧٩/٢ .

(٤) من الخفيف، وهو لَعَلْفاء بن الحارث بن آكل المُرَار الكندي، عم امرئ القيس، يرثي أخاه شُرَحبيل الذي قُتل يوم الكلاب، ونسبه ابن الجراح في كتابه « من اسمه عمرو من الشعراء » : ٦٦ إلى عمرو بن الحارث بن عمرو أبو شُرَحبيل الكندي، يرثي أخاه شرَاحيل . وبعد البيت:

لتَكَارهْتُ مِن ورائكَ حتى تبلغَ الرحبَ أو تُبَزَّ ثيابي

وقصيدة الشاهد في الوحشيات: ١٣٣-١٣٤، وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٥٠/٤، والمسائل البصريات ٥٦١/١، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢، وشرح التسهيل ٤٠٦/٣، ورصف المباني: ١٦٠ .

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يابنَ أمَّا، ويابنَ عَمَّا. قال الشَّاعرُ:

كُـــنْ لِيَ لاَ عَلَيَّ يابنَ عَمَّا

نَـدُمْ عَزِيزَيْنِ وَنُكْفَ الـذَّمَّا[1]

والبيـت[2] مـن الرجـز المقطـوع[3] الضَّـرْب، وقـد أُتبِعَـت العـروضُ الضَّـربَ وخُبِنَتْ . وقال الآخَرُ:

يابنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[4]

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيـةُ أفصـحُ مـن الثالثـة والرابعـة، حتـى قيـل: إنهمـا مختصَّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة .

فإن كان المضافُ إلى ياء المتكلم لم يتقدَّمْه مُضَافٌ، فلا يخلو أن يكونَ معتـلاً أو صحيحاً؛ فإن كان معتلاً فلا يخلُـو أن يكـون مقصـوراً أو منقوصـاً؛ فـإن كـان مقصوراً فاللغةُ الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ، قال تعالى: ﴿ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلاَمٌ ﴾[5] ولا يجوزُ تسكينُهَا[6].

فإن قلتَ: فقد سكَّنُوها في غير النداء، قرأ نـافعٌ: ﴿ مَحْيَـايْ ﴾[7] بإسـكان الياء ؟

---

(١) رجز لم أقف على قائلـه، وهـو في شـرح التسـهيل ٣/٤٠٦، والتذيـل والتكميـل ٤/٢١١، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٠، وفي الأصل: « نُكفا » بالألف .

(٢) قوله: (البيت) هو على مذهبه في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً، وانظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .

(٣) القطع هو: حذف حرفٍ ساكن من آخر الوتد المجموع ، وإسـكان مـا يبقـى. انظـر البـارع لابن القطاع: ٢١٥ .

(٤) بيت من الرجز لأبي النجم العجلي يخاطب زوجتـه، وهـو في ديوانـه: ١٣٤ . والشـاهد في: الكتاب ٢/٢١٤، والمقتضـب ٤/٢٥٢، والأصـول ١/٣٤٢، والمسـائل البغداديـات: ٥٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥، والتذييل والتكميل ٤/٢١١، وغيرها. ويروى: « يابنَة عمي » ولا شاهد فيها هنا .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ١٩ . وهذه قراءة ابن كثير ونـافع وأبـو عمـرو وابـن عـامر، وأمـا قراءة عاصم وحمزة والكسائي فهي ﴿يا بُشْرَى﴾ . انظر: السبعة: ٣٤٧، والنشر ٢/٤٠ .

(٦) وقد قرأ بتسكين الياء من ﴿بشرايَ﴾ ورشٌ عن نافع .

(٧) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٢، من قوله تعالى: ﴿قل إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحيايَ ومماتي لله ربِّ العالمين﴾. وانظر السبعة: ٢٧٥ .

فالجوابُ: أن ذلك من / إجراءِ الوصلِ مُجرَى الوقف . [٢٠٠/ب]

وفيه لغةٌ أخرى نُسبَت لهذيل[١]: بقلب الألِفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَولَيَّ[٢]، وقرأ الحسنُ[٣]: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ .

فإن كان منقوصاً، فإن كان من باب قاضٍ أُدغمَت ياؤُهُ في ياء الإضافة، فقلتَ: يا قاضيَّ، فإن كان من باب «أخ» و «أب»[٤] لم تَرُدَّ المحذوفَ، فتقول: يا أخي بتخفيف الياء، وأجازَ المبردُ[٥] أن ترِدَّ المحذوفَ وتدغمَهُ في ياء الإضافة، فتقول: يا أَخِيَّ بتشديد الياء. وقد تقدَّمَ هذا كلُّهُ في باب الإضافة[٦].

فإن كان صحيحاً فلا يخلو أن يكون أمّاً أو أباً أو غيرَهما، فإن كان غيرَهما

---

(١) الكتاب ٤١٤/٣، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش. انظر: المحتسب ٣٣٦/١، والمفصل: ١٣٣، وشرح المفصل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٣١٩/٢، ومختصر الشواذ: ٦٢، والمحتسب ٧٦/١ .

(٤) في الأصل: « أخ دون أب » وهو تحريف. وانظر شرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على رأيه فيما اطلعت من كتبه. انظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٠/٢. وقد استدل المبرد بقول الشاعر:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وَقَدْ أرَى وَأَبِيَّ مَالكَ ذو المجاز بدَارِ

ورده أبو علي بأن « أبيَّ » في البيت جمع أب وأصله: أبين. إيضاح الشعر: ١٣٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢. وقال ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢: « وإنما الحجة له [أي لأبي علي] في قول الراجز:

كـــان أبيَّ كرماً وسُـودا
يُلقي على ذي اللِّبد الحديدا

لأنه قال: « يلقي » ولو أراد الجمع لقال: يُلقون » .

(٦) يقع باب الإضافة في السفر الرابع من هذا الشرح، ولم أقف عليه .

فلا يخلو أن تكون إضافتُهُ محضةً أو غيرَ محضة .

فإن كانت إضافتُهُ محضة نحو: يا غلامي، جازَ فيه ستُّ لغاتٍ:

الأولى: حذفُ الياء والاكتفاءُ بالكسرة قبلَهَا نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[1] وهي أفصحُ اللغات؛ لأن النِّداءَ بابُ تغيير .

الثانية: ثبوتُها ساكنةً نحو: ﴿ يَـعِبَادِيْ لاَ خَوفٌ عَلَيكُمُ ﴾[2].

الثالثة: فتحُهَا نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسرَفُوا ﴾[3]، ولك أن تقفَ على هذه اللغة بالهاء فتقول: يا غلامِيَهْ .

الرابعة: قلبُ الكسرة التي قبلَ الياء فتحةً، فتنقلبُ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰحَسرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللهِ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ يَـٰأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾[5]، وإذا وقفتَ على هذه اللغةِ، فلَكَ أن تقفَ بهاء السكْتِ لبيان الألِفِ، قال الشَّاعرُ:

وَحَدِيثُهَا كَالغَيثِ أَبْصَرَهُ رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبَا

---

(١) سورة الزمر: من الآية: ١٦ . وهي رواية حفص عن عاصم، وقراءة ابن كثير وهمزة والكسائي . السبعة: ٥٨٨ .

(٢) سورة الزخرف: من الآية: ٦٨. وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو عمرو. انظر: السبعة: ٥٨٨ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٥٣. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ورواية عن أبي عمرو. السبعة: ٥٦٣ .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٥٦ .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٨٤ .

/ فَيَرَاهُ مُنْبَطِراً بَوَادِرُهُ وَيَقُولُ: يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّا[١] [٢٠٠/أ]

فقوله: «يارباه» الهاءُ فيه للسكت، وأُجرِيَ الوصلُ مُجرَى الوقف .

الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش[٢]، وبه قال أبوعلي[٣] وأبوعثمان[٤] وابنُ مالك[٥]، وعليه خَرَّجَ أبوعليٌّ قراءةَ عاصم[٦]: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾[٧] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيَّا فحُذِفَت الألِفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومنَعَ بعضُهم[٨] هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٩]:

---

(١) من الكامل، وهما لأعرابي كما في أمالي القالي ١/١١٥، ونسبهما البلوي في ألف باء ٢/٤٨٨ إلى الراعي النميري، ولم أجدهما في ديوانه، وهما في البيان والتبيين ١/٢٨٣، واللآلي ١/٢٧٥، والخصائص ١/٢٩، والمغني ٢٩، وشرح أبياته ١/٧٤. وفي المصادر السابقة روي البيت الثاني هكذا:

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَن يَكُونَ حَيَاً وَيَقُولُ مِن طَمَعٍ هَيَا رَبَّا

ولا شاهد فيها. ومنبطر: في التاج (بطر): « وبَطَرُه كنَصَرَه وضَرَبَه يبطِرُهُ بَطْراً، فهو مبطورٌ وبطير: شقه » . قال البغدادي: « شبه محبوبته في شدة رغبةٍ بحيئها إليه، بقَطْرٍ قد اشتدت حاجة راعي الماشية إليه؛ لتوالي أعوام المحل عليه، فلما سمع صوت قطرات المطر أمالَ أذنَه ليسمعه، ويتحقق من نزوله راجياً أن يكون خصباً مريعاً، أو غيثاً سريعاً، وقائلاً من شدة فرحه: يا رب حقق رجائي » .

(٢) سبق صفحة: ٦٤١ . وانظر: معاني القرآن له ١/٨٠، وشرح الجمل ١/١٠٠ .

(٣) الحجة ٤/٣٤٠-٣٤١ .

(٤) الأصول ١/٣٤١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٨١-٢٨٢. وانظر: الخصائص ٣/١٣٥، والممتع ٢/٦٢٢، وبه أخذ المالقي في رصف المباني: ٣٥٨ .

(٦) انظر: الحجة ٤/٣٤٠-٣٤١، وقرأ الباقون: ﴿يبنيّ﴾ بكسر الياء .

(٧) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٨) في إعراب القرآن ٢/٢٨٤ قال أبو جعفر: « ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى أن هذا لا يجوز؛ لأن الألفَ خفيفةٌ، فلا يُحذف ... » .

(٩) قال في التذييل والتكميل ٤/٢١٠ : « وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه » . وانظر البحر المحيط ٥/٢٢٦ .

ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرب في النداء، وخَرَّجَ[١] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً.

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان[٢]، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[٣]: ﴿يَـٰبُنَيَّ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حمَلَ الأخفشَ على جواز [هذه اللغة][٤] قولُ الشّاعِرِ:

فَلَيسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنّي بِلَهفَ ولاَ بِلَيتَ ولاَ لَوَ انّي[٥]

الأصل: بلهفَا بالألف ثم حُذِفَت، قال: فكما جاز «بلهفَ» بغير ألف يجوز: يا غُلامَ بحذف الألف. **ورُدَّ** عليه: بأن الذين قالوا: يا غلامَا بالألف، إنما قالوه هرباً من حذف الياء، فأبدلوها ألفاً؛ لكون الألف لخفّتها لا تُحذَفُ، فلو حذفوها لكان نقضاً لغرضهم، مع أن ذلك لم يُحفَظ إلا في قوله: «بلَهفَ» وهو في غير النداء، فكيف يُقَاسُ عليه مع قلّتِهِ ما ليس من جنسِهِ[٦].

قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبَتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه الأخفش، والله أعلم.

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٢٦ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥٤ .

(٢) في الأصل: « باكنان » .

(٣) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) من الوافر، والبيت في معاني القرآن للأخفش ١/٧٢، ٨٠، وإيضاح الشعر: ٣١٣، وسر الصناعة ٢/٥٢١، والمحتسب ١/٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، وشرح الجمل ٢/١٠٠، وشرح التسهيل ٣/٢٨٢، والخزانة ١/١٣١ .

(٦) وقد أنكرها ابن عصفور قال: « فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات » شرح الجمل ٢/١٠٠ .

/ **اللغة السادسة**: البناءُ على الضمِّ، تقول: يارُبُّ بضم الباء[١]، وبذلك قرأ [٢٠١/ب] أبوجعفرٍ[٢]: ﴿قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالحَقِّ﴾[٣] وبه قُرِئَ: ﴿ قَالَ رَبُّ السِّجْنُ ﴾[٤].

وهذه اللغة مختصة بما كثُرَت إضافتُهُ إلى ياء المتكلم[٥].

فإن كان المضاف «أباً» أو «أُمّاً» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في لغاته، وفيه عشرُ لغات؛ الستُّ المتقدِّمَةُ .

والسابعة: أن تأتيَ بالتاء مفتوحةً فتقول: يا أَبَتَ ويا أُمَّتَ .

الثامنة: كسرُ التاء .

التاسعة: ضمُّ التاء كما تقول: يا ثُبَةُ .

العاشرة: أن تأتيَ بألفٍ مع التاء فتقول: ياأَبَتَا ويَا أُمَّتَا، قال الشَّاعرُ:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا[٦]

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه التاء اللاحقةِ لـ«أب» و«أم» في النداء؛ فقال

---

(١) قال سيبويه: « وبعض العرب تقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تغفلوا ... » الكتاب ٢٠٩/٢، وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤٣٨/٢ .

(٢) وهي رواية عن ابن كثير. انظر: مختصر الشواذ: ٩٣، والمحتسب ٦٩/٢، والنشر ٣٢٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٨/٢ .

(٣) سورة الأنبياء: من الآية: ١١٢. و(قل) بدون ألف هي قراءة السبعة ما عدا حفص، فإنه قرأ (قال). السبعة: ٤٣١-٤٣٢ .

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣. وانظر هذه القراءة في روح المعاني للألوسي ٢٣٥/١٢ .

(٥) في ارتشاف الضرب ٥٣٩/٢: « وقال خطاب المارديّ: والخامسة قليلة رديئة، وهي يا غلامُ ... » .

(٦) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٨١ . والشاهد في: المحتسب ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، ٣٤٢، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، وفي البيت شواهد أخرى، راجع: الخزانة ٣٦٢/٥ .

الكوفيون: هي لتأنيث الكلمة، وياءُ المتكلم مقدَّرةٌ بعدها[1]. ورُدَّ بجواز قلبِهَا هاءً في الوقف، ولو كانت ياءُ الإضافة مقدرةً بعدها لما جاز ذلك، كما لم يجز قلبُ التاء هاءً في قولك: يا جاريَتِي، وبأنَّ تاءَ التأنيث لا تقعُ حَشْواً.

وذهب البصريون أنها عوضٌ من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمَعُ بينهما، فلا يقال: يا أبتِي ولا يا أمَّتِي إلا ضرورة. قال الشَّاعرُ:

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[2]

فإن قلتَ: فقد قالوا: يا أبتا وجُمعَ بين التاء والألف، والألف عوضٌ من ياء الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لما كانت الألِفُ ليست نفسَ الياء، جاز ذلك، فيجوزُ للعوض أن يجتمع مع ما عُوِّضَ من المُعوَّضِ منه، ولا يجوزُ أن يجتمعَ مع المعوَّض منه نفسِهِ، فقد يكونُ / للشيء عوضان فيجتمعان، ولا يجتمعُ واحد منهما مع المعوض منه. [٢٠٢/أ]

الوجه الثالث: أنه سُمِعَ من العرَب: يا أَبَاتِ، وهو غريبٌ، قال الشَّاعرُ:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِيَ شَاحِباً ... كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ[3]

وخُرِّج على أنَّ «أبا» مقصورٌ، والتاءُ عِوَضٌ من ياء المتكلِّم، كانَ الأصلُ: يا أَبَايَ، ثمَّ عُوِّضَ من ياء المتكلِّمِ [تاءً[4]، أو][5] كانَ الأصلُ: يا أبتِي، بالجمع بين

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨/٢، وشرح ابن القواس ١٠٤٨/٢ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٤٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، والمساعد ٥٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٥١/٤، والتصريح ١٨٧/٢ .

(٣) من الطويل، وهو لأبي الحُدْرُجان، شاعر مجهول، ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على اسمه . والشاهد في: النوادر: ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٨٠/١، وإيضاح الشعر ١٩٧، والخصائص ٣٣٩/١، واللسان (أبى)، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، والتصريح ١٧٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢١١/٢، والتذييل ٢١١/٤ (مخطوط) .

(٥) ساقط من الأصل.

ياء المتكلم والتاء، وهو بعيدٌ[1].

وقيلَ[2]: الألفُ إشباعٌ .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنّف:

قولُهُ:

«وَإِنْ تُضِفْ لليَاءِ في النِّـدَاءِ»

أخذ يتكلّمُ في حكم المنادَى إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلّم، فالألفُ واللامُ في «الياء» للعهد؛ لأنه معلومٌ أنه لا يُضافُ في النداء إلى الياء إلاّ وهي ياءُ المتكلم، وقيَّد بقولِهِ: «في النِّداء» ليتحرَّز من غير النداء، فإنه لا يجوزُ في غير النداء هذه اللغاتُ التي في النداء .

وقولُهُ:

«قُلْ: يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ»

أخذ يتكلّمُ في اللغات التي في المنادَى المضافِ إلى ياء المتكلّمِ، فذكَرَ منها أربعةً بالنصِّ:

إحداها: ما ذكره في نصف هذا البيت وهي: ياغلامِيْ بالياء ساكنةً، و«قُلْ» جوابُ الشَّرط .

وقولُهُ: «**وَإِنْ تَشَأْ فَتَحْتَ**» هذه اللغةُ **الثانيةُ** مما ذكَرَ، وهي فتحُ ياء الإضافة، فمرادُه: وإن تشأ فتحتَ ياءَ الإضافة.

وقولُهُ: «**أَوْ حَذَفْتَهَا**» هذه اللغةُ **الثالثةُ**، وهي: حذفُ ياء الإضافة، ولم يُنبِّهْ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٠٧/٣ . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٤: «وزعم بعضُ رُواة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: «يا أباتِ» إنما أراد: يا أبتِي، فقلتُ: وهذا ممتنعٌ بعيدٌ؛ لأنه يلزم على هذا أن تكون تاء التأنيث قد لحقت بعد الياء التي هي اسم المتكلم، وهذا لا يجوز، ولم يوجد في موضعٍ» وانظر التصريح ١٧٩/٢ .

(٢) انظر التصريح ١٧٨/٢ .

على حكمِ الحركة قبلَ الياء المحذوفة، بل أطلقَ، فيدخُلُ تحت إطلاقه أن تكونَ كسرةُ دالهِ على الياء المحذوفة، فذاك مُرَادُهُ؛ لأنها اللغةُ الفصيحةُ، وأن تكون ضمَّةً، وهي اللغةُ القليلةُ .

وقولُهُ:

«وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا»

يُريدُ أنكَ إذا وقفتَ على لغةِ مَن فَتَحَ الياءَ، فلَكَ أن تقفَ بهاء السكتِ فتقولُ: يا غُلامِيَهْ، حرصاً على بيان حركةِ الياء، وليس ذلك بلازِمٍ، بل يجوزُ أن تُسَكِّنَ الياءَ، وهو الأصلُ في كل متحرِّكٍ إذا وُقِفَ عليه .

وقولُهُ:

«وَإِنْ / تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ» [٢٠٢/ب]

هذه اللغةُ **الرابعةُ** وهي: أن تَقلِبَ الكسرةَ التي قبل الياء فتحةً، فتنقلبَ الياء ألِفاً .

وقولُهُ: «**كَيَا غُلاَمَا**» تمثيلٌ لقلب ياءِ المتكلم ألِفاً .

وقولُهُ: «**وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ**» يُريدُ أنه يجوز على هذه اللغة أن تقفَ بهاء السكتِ؛ لخفاء الألِفِ، ولئلاَّ يُتوهَّم أن هذه الألِفَ ليست منقلبةً عن ياءِ الإضافة، بل هي ألفُ التنوين والمنادَى نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ، فيكونُ منصوباً، فإذا قلتَ: يا غلامَاهُ بهاء السَّكت، ارتَفَعَ هذا التوهُّمُ .

فهذه اللغاتُ الأربعُ التي ذكرَهَا نصّاً، وسكَتَ عن لغةِ الضَّمِّ بعد حذفِ الياء، وعن لغةِ حذفِ الألِفِ وإبقاءِ الفتحة دليلاً عليها، وكلاهما لغتان ضعيفتان، فلهذا لم ينصَّ المصنِّفُ عليهما .

* * *

[تابع المنادَى]

٦٥٧ - وَنَعْتُ مَا يُضَمُّ إِنْ عَرِّفتَهُ ... بِاللَّام جَازَ الضَّمُّ أَو نَصْبَتَهُ

٦٥٨ - تَقُولُ: يَا زَيدُ الكَرِيمُ ذَا الحَسَبْ ... وَإِن أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجَبْ

٦٥٩ - وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَو ابْنِ ... فَافْتَحْهُ إِتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ

٦٦٠ - كَقَولِهِمْ: يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ ... وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ

٦٦١ - وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ ... كَقَولِهِ: يَا نَصْرُ نَصْرُ حَتْمُ

٦٦٢ - وَالعَطْفُ فِي: يَا زَيدُ والضَّحَّاكُ ... فِي الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ

٦٦٣ - [وانصب أو ارفع يا تميمُ جُمَعُ ... وكلّكم وكلّهُم لا يُرفَعُ [(١)]]

الكلامُ على هذه الأبيات في توابع المنادَى، والمنادَى بهذا النَّظَرِ لا يخلو أن يكونَ مُعرَباً أو مبنياً، فإن كان مُعرَباً فلا يخلو أن يكونَ مجروراً أو منصوباً، فإن كان مجروراً فهو المستغاثُ به نحو: يا لَزَيدٍ، وسيأتي حكمُهُ[(٢)] .

فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ نكِرةً غيرَ مقصُودة، أو مُضَافاً أو مشبَّهاً بالمضاف .

فإن كان نكِرَةً غيرَ / مقصودةٍ نحو: يا رجُلاً، ففي توابِعِهِ تفصيلٌ: [٢٠٣/أ]

فإن عطَفْتَ عليه بالحرف؛ فإن كان نكِرَةً مثلَه، فلا يجوزُ، لا يُقَالُ: يا رجُلاً وغُلاماً؛ لأنَّ النداءَ أصلُهُ القصدُ إلى مُعَيَّنٍ، فإذا جَرَى في غير المعيَّن، كان ضعيفاً لخروجه عن أصله، فلا يحتمِلُ الزيادَةَ بعطفِ مثلِهِ عليه، فلو قدَّرتَهُ على حَذْفِ

---

(١) سقط هنا هذا البيت، ولعله من فعل الناسخ؛ لأن المصنف رحمه الله فسَّره في نهاية الباب صفحة: ٦٩١، وانظر ألفية ابن معطٍ ص: ٤٥ .

(٢) انظر صفحة: ٧١٢ .

حرفِ النِّدَاءِ، جاز؛ لأنه يصيرُ نداءً آخَرَ مستقلاً بنفْسِهِ .

فإن كان المعطـوفُ مضافاً نحـو: يـا غلامـاً وصـاحبَ عَمْـرٍو، جـاز وكـان منصوباً؛ فإن كان عَلَماً بُني على الضَّمِّ نحـو: يـا غلامـاً وزَيـدُ، فـإن كـان بـالألف واللام نحو: يا غُلاماً والرجُلَ فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الرَّفعُ؛ لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ لا يدخُلُ على ما فيه الألِفُ واللامُ، وإنما جاز في «يا زيدُ والرجُلُ» لوجود موجِبِ الاشتراك، وهو الرفعُ، فكان من باب: كُلُّ رَجُـلٍ وسـخلَتُهُ[1]، ممـا يجـوزُ في المعطـوف مـا لا يجوزُ في المعطوف عليه .

فإن أبدَلْتَ منها، فإن كان بالنَّكِرَةِ جازَ، فتقول: يا رجُلاً رجُلاً صالحـاً، ولا يجوزُ بالمعرفة، فإنه تخصيصٌ والكلامُ مبنيٌّ على العُموم .

فإن نَعَتَّها أو عطَفْتَ عليهـا عَطْـفَ بيَـانٍ، جـاز علـى رأيٍ وكـان منصوبـاً، فتقول في النَّعت: يا رجُلاً صالحاً[2]، ومنهم مـن قـال: لا يجـوز؛ لأنَّ الكـلامَ مبـنيٌّ على الإبهام .

فإن كان المنادَى مضافاً ونعتَه أو عطَفْتَ عليه عطْفَ بيانٍ أو أكَّدتَه فالنصب تقول في النعت: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، وفي عطف البيان: يا غـلامَ زيـدٍ عَمـراً، قـال الشاعر:

فَيَا أَخَوَيْنَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوفَلا سَأَلْتُكُمَا بِاللهِ لاَ تُخْذِلَا حَرْبَا[3]

---

(١) المشهور هو قولهم: « كل شاة وسخلتها » . وانظـر: الكتـاب ١٨٧/٢، والأصـول ١٣٥/١، ٣٢٣، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٢) انظرالكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب من قصيدة له يمدح النبي ﷺ ويبكي أصحاب القليب مـن قريـش. انظر : التذييـل والتكميـل ٢٠٦/٤، والمقـاصد النحويـة ١١٩/٤، والتصريح ١٣٢/٢، والهمع ١٩٣/٥ .

/ فـ«عبدَشمسٍ ونَوفَلاً» عطْفَا بيان، وتقول في التأكيد: يا أصحابَ زيدٍ أجمعين، ويا إخوةَ عَمْرٍو كلِّهُم، فتنصِبُ هذا كلَّه . [٢٠٣/ب]

فإن أبدلتَ منه فإن كان مفرَداً نحو: يا عبدَا لله زَيدُ ضَمَمْتَ، وإن كان مُضافاً نَصَبتَ نحو: يا عبدَا لله صاحبَ عَمْرٍو، ولا يصحُّ البدَلُ إلا بشرطَين:

أحدهما: صحَّة مباشرة حرفِ النداء له.

الثاني: أن يصحَّ حذفُ حرف النِّداء منه، فلا يُقال: يا صاحبَنَا الرجلَ؛ لأن «الرجل» لا يباشرُه حرفُ النداء، ولا: يا صاحبَنَا هذا، ولا: يا صاحبَنَا رجلٌ؛ لأن اسمَ الإشارة والنكرةَ المقصودةَ لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء، وكذلك لا يصحُّ: يا ربَّنا الله؛ لأن اسمَ الجلالة لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء .

فإن عطفتَ عليه بالحرف فهو كالبدل، فيُبنَى على الضمِّ إن كان مُفرَداً فتقول: يا صاحبَنَا وزَيدُ، وأجاز الكوفيون[1] فيه النصبَ والتنوينَ .

فإن كان مضافاً فالنصبُ، تقولُ: يا غلامَنَا وصاحبَ عَمْرٍو .

وشَرطُ العطف: أن يكونَ مما يصحُّ حذفُ حرف النداء منه، فلا يُقال: يا صاحبَنَا والرجلُ، فيجبُ فيه النصبُ، وجاز ذلك في العطف ولم يجز في البدل؛ لأنَّ البدلَ على تكرار العامل، فكأنَّ «يا» قد باشَرَت ما فيه الألفُ واللام، وذلك لا يجوزُ، بخلاف العطف فإنه ليس على تكرار العامل، فانتَفَت المباشَرَةُ .

ولا يمتنعُ أن يكونَ ما فيه الألفُ واللامُ منادىً إذا لم يُباشِرْ حرفَ النداء نحو: يا أيُّها الرجُلُ، فـ«الرجل» هو المنادَى في المعنى، وهو معرَّفٌ بالألف واللام، وإنما جاز لأنه لم يُباشِرْ حرفَ النداء .

فإن كان المنادَى / شبيهاً بالمضاف ـ وهو المطوَّل ـ فحكمُ تابعه حكمُ تابعِ المضاف . [٢٠٤/أ]

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٣/٣ .

فإن كان المنادَى مبنياً فلا يخلو أن يكونَ لفظَ الجلالة الذي لحقَتْهُ الميمُ المشددة، أو يكون «أيًّا» ، أو اسمَ الإشارة، أو العلَمَ، أوالنكرةَ المقصودة .

فإن كان لفظَ الجلالة الذي لحقَتْهُ الميمُ المشدَّدةُ نحو: اللَّهمَّ، فقد اختلف النحويون فيه: فذهب سيبويهِ والخليلُ[1] أنه لا يجوزُ نعتُهُ؛ لأنه صار مع الميم بمنزلةِ الصوت، والأصواتُ لا تُنعَتُ، فكذلك هذا، وأما قولُهُ تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ ﴾[2] و﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَٰتِ والأَرْضِ ﴾[3] فعلى حذف حرف النداء أي: يا مالكَ الملك، ويا فاطرَ .

وذهبَ المبرِّدُ[4] والزَّجَّاجُ[5] إلى جواز نعته على اللفظ وعلى الموضع، فـ«مالكَ الملك» و«فاطرَ السموات» عندهما نعتان على الموضع. قالوا: والصحيحُ مذهبُ سيبويه؛ لأنه لم يُحفَظ من كلامهم نحو: اللَّهمَّ الرحيمُ، ولا: اللَّهمَّ الكريمُ، ولو كان على ما قاله المبردُ والزجاجُ لَسُمِعَ .

وأما باقي التوابع فغيرُ ممنوعة .

فإن كان المنادَى «أيًّا» فلا يخلو تابعُهُ أن يكون نعتاً أو غيرَه، فإن كان نعتاً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: ذكَرَ ابنُ مالكٍ[6] أنه لا يُنعَتُ إلا بأحد ثلاثةِ أشياءَ: بما فيه الألف واللام، أو بالموصول المحلَّى بالألف واللام، أو باسمِ الإشارة. ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ واحد منها:

---

(١) الكتاب ١٩٦/٢ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٢٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٤٦ .

(٤) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

أمَّا ما فيه الألفُ واللامُ فاشترطوا فيها أن تكونَ للجنس نحو: الرجُلُ والغلام، أو موصولةً فتقول: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، ويا أيُّهَا الغلامُ[1]، ويا أيُّهَا الرجالُ، ويا أيُّهَا الناسُ، ويا أيُّهَا الضاربُ، قال الشاعرُ:

/ يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيرِ مَا تَعْلَم[2] [٢٠٤/ب]

فـ«أي» هي المنادَى، وما بعده صفتُهُ .

فإن قيل: الرجلُ وما أشبهه غيرُ مشتقٍّ فكيف يُوصَفُ به ؟

فالجوابُ: أنه لُحِظَ فيه الاشتقاقُ، فإذا قلتَ: يا أيُّها الرَّجُلُ، فكأنَّكَ قلتَ: يا أيُّها الحاضرُ.

فإن كانت الألفُ واللامُ لِلَمْحِ الصِّفةِ كالحارث والعبَّاس لم تقَعْ صفةً لـ«أيٍّ»، فلا يُقال: يا أيُّها الحارثُ، وكذلك إذا كانت الألفُ واللام داخلةً على الاسم العلَم قبل النداء نحو: الزيدان والزيدون، فلا يُقال: يا أيُّها الزيدان ولا: يا أيُّها الزيدون. قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: ذكرَ ذلك أبوالحجَّاجِ الأعْلَمُ في رسالته «الرشيديَّة[4]». قلتُ: والرشيدُ هنا من ملوك بني عبَّادٍ[5] بالأندلس .

---

(١) في الأصل: « أيها الغلام » بإسقاط (يا) .

(٢) البيت لكعب الأشقري يقوله لبعض الخوارج، وكان عاب الجبنَ على عمرَ بن عبيد الله بن معمر، . وهو في إصلاح المنطق: ٢٣٤، وانظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٤١٤، وتهذيبه: ٥٣٣. وزريتَ عليه: إذا عبتَ عليه فعلَه .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٨/٤، ونقله أيضاً الشلوبين في حواشي المفصل: ١٢٨، و ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٤) وهذه الرسالة تدور فيما يبدو حول اشتقاق اسم الله عز وجل. وقد ذكرها ابنُ خير الإشبيلي في فهرسته: ٣١٥، و أبو القاسم الكلاعي في إحكام صنعة الكلام: ٧٦ .

(٥) وهو أبو الحسن، عُبيد الله بن المعتمد بن عبَّاد (الرشيد)، أكبرُ أولاد المعتمد النجباء، ولاَّه عهده، وبويع له بإشبيلية، كان الأعلم أستاذَه. انظر أخباره في الذخيرة ٣٨٥/٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٦، والإحاطة ١٠٩/٢، ونفح الطيب ٢٤٧/٤، ٢٥٦، ٢٧١ .

فإن قلتَ: فإذا امتنَعَ نحو الحارثِ من مباشرته حرفَ النداء، ومن أن يكونَ نعتاً لـ«أيٍّ» فكيف يُتَوَصَّلُ إلى ندائه ؟

فالجوابُ: أنك تقولُ: يا مَن يُقالُ له الحارث. وأما الجَرميُّ[1] فَنَصَّ على أنَّ نحو: الحارث يكون [نعتاً][2] لـ«أي» فيجيز: يا أيُّها الحارث .

وأما الموصولُ المحلَّى بالألف واللام فنحو قولِه تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيهِ ٱلذِّكْرُ ﴾[3] و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[4] فـ«الذي» صفةٌ لـ«أيٍّ»، والفرقُ بين الصفة بما فيه الألف واللام الجنسية وبما فيه الألف واللام الداخلة على الموصول: أنَّ لك في الألف واللام الجنسية أن تحذفها مع «أي» وتُنادِي الاسم فتقول في «يا أيُّها الرجل»: يا رجُلُ، ولا يجوزُ ذلك في مثل: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

هذا الذي قرَّرْناه مذهبُ بعضِ النَّحويين منهم ابنُ مالكٍ. قال مَن خالفهم[5]: والذي نصَّ عليه سيبويهِ: أنه لا يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» بالموصول / المحلَّى بالألف [٢٠٥/أ] واللام، قال في باب الحكاية التي لا تُغيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الأواخِرِ منه: «ولا يجوزُ أن تقولَ: يا أيها الذي رأيتُهُ؛ لأنه اسمٌ غالبٌ[6]، كما لا يجوزُ: يا أيها النضْرُ[7] » . فهذا نصٌّ منه على أنه لا يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» بالموصول المحلَّى بالألف واللام .

---

(١) ومعه الفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/٤ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) سورة الحجر: من الآية: ٦ .

(٤) وردت في آيات كثيرة .

(٥) انظر كلام ابنِ خروف والصفّار والخفّاف فيما نقله أبو حيان عنهم في التذييل والتكميل ١٩٨/٤.

(٦) في الأصل: « مخالف » والتصويب من الكتاب .

(٧) الكتاب ٣٣٤/٣ .

وأمّا اسمُ الإشارة فذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ[١] وتَبِعَهُ ابنُ مالكٍ[٢] أنه يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» باسم الإشارة دون أن يُنعَتَ اسمُ الإشارة بما فيه الألفُ واللام، فأجازا: يا أيُّهذا، واستدلاّ على ذلك بقول الشّاعر:

أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ يَغِلْ[٣]

فنعت «أيًّا» باسم الإشارة، ولم يَنعَت اسمَ الإشارة بما فيه الألفُ واللام. و«كُلاَ»: أمرٌ لاثنين مِن كُلْ، و«واغِلٌ»: بالغين المعجَمَةِ مِن وَغَلَ الرَّجُلُ: إذا دخَلَ على القوم وهم يَشرَبون، فشرِبَ معهم من غيرِ أن يُدعَى إليه .

واشتُرِطَ في اسم الإشارة أن يكونَ عارياً من كافِ الخطاب فلا يُقالُ: يا أيُّهذَاك الرَّجُلُ، وقد تقدَّمَ ما في ذلك .

والذي عليه النحويون أنه لا يُنعَتُ «أيٌّ» باسم الإشارة حتى يُنعَتَ اسمُ الإشارة بما فيه الألفُ واللام، فتقول: يا أيُّهذا الرَّجُلُ، ولا يجوز: يا أيُّهذا من غير صفةِ اسم الإشارة، وما استدلَّ به ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وهو محمولٌ عندهم على حذف الصِّفَةِ، التقدير: يا أيُّهذان الرَّجُلان، قال[٤] الأستاذُ أبو الحسن بنُ الضَّائع[٥]: شَرْطُ نَعْتِ «أيٍّ» باسم الإشارة أن يكونَ اسمُ الإشارة منعوتاً بما فيه الألفُ واللام. انتهى .

---

(١) لم أقف عليه فيما راجعته من مؤلفاته .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٩ .

(٣) من الرمل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: مجالس ثعلب ١/٤٢، وشرح التسهيل ٣/٣٩٩، والتذييل والتكميل ٤/١٩٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢٨، والمساعد ٢/٥٠٤، والهمع ٣/٥٠ .

(٤) كلمة « قال » مكررة في الأصل .

(٥) شرح الجمل لوحة (٥١ مخطوط)، وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٩٩، والمساعد ٢/٥٠٥، والهمع ٣/٥١ .

قلتُ: وذلك هو المسمُوعُ من العَرَب، قال طَرَفة:

/ أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى[1] [٢٠٥/ب]

وقال الفرزدَقُ:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّـــائِلِي أَينَ يَمَّمَت[2]

وقال أيضاً:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّـــائِلِي عَنْ أُرُومَتِي[3]

وقال آخَرُ:

أَلاَ أَيُّهَذَا المَنزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ[4]

وذهبَ الجَرميُّ والفارسيُّ وابن جني ومَن تبعهم[5] أنَّ نعْتَ «أيٍّ» باسم

---

(١) صدر بيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٣٢. وتتمته:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

والبيت من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٩٢، وشرح القصائد التسع ٢٦٤/١. وهذا البيتُ يرد كثيراً في كتب النحاة. وانظر موضع الشَّاهد في: شرح المفصل ٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤، والهمع ٥١/٥ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وقد أخطأ المصنف في نسبته، وهو للأعشى في ديوانه: ١٣٥، وعجزه:

فَإِنَّ لها في أَهلِ يَثْرِبَ مَوعِدا

وفي الأصل: « ألا أيهذا الشاتمي ... » .

(٣) صدر بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٣٢٤/١، وعجزه:

أَجِدَّكَ لم تعرف فتبصرَه الفَجْرا

وهو من قصيدة يخاطب فيها خالد بن عبد الله حين حبس نصر بن سيار، مطلعها:

أَخالدُ لولا الدِّينُ لم تُعطَ طاعةً ولولا بَنُو مروانَ لم توثقوا نَصرَا

(٤) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨٨/٢، وروايته:

ألا أيها الرسمُ الذي غير البلى ... ...

والبيت في الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، وأمالي ابن الشجري ٤١١/٢، وشرح المفصل ٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٥/٢ .

الإشارة ضعيفٌ، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[1]: وهذا لا يُلتَفَتُ إليه؛ لأنه خلافُ السَّماع.

فهذه الثلاثةُ الأشياءُ هي التي تُوصَفُ بها «أيٌّ» لا غيرُها من الصِّفات، فلا يُقالُ: يا أيُّها صاحبُ عَمْرٍو وشبهُهُ .

الوجه الثاني: أنَّ صفةَ «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسيَّةِ فهي مرفوعةٌ خلافاً للمازنيِّ[2]، فإنه أجازَ فيها النصبَ. وإنما كان مرفوعاً ولم يكن منصوباً؛ لأنه لو كان منصوباً لكان على الموضِعِ، والنَّصبُ على الموضِعِ لا يكونُ إلا بعد تمام النِّداء، والنِّداءُ لم يتمَّ بـ«يا أيها» فلم يَجُزِ الحَملُ على موضعها، ولأنَّ المقصودَ بالنداء هو الرَّجُلُ، وإنما أُتيَ بـ«أيٍّ» وُصلةً لندائه فجَعَلُوا لفظَهُ كلَفظِ المفرَدِ .

وقال ابنُ الباذِشِ[3]: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[4]: «ولا أدري مِن أيِّ موضعٍ نَقَلَ هذا» ؟ .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلعْ هو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجوازُ المازنيِّ له لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ .

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٩/٤ .

(٢) قال أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١-٢٢٩: « وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار » وانظر رأي المازني في: المقتصد ٧٧٨/٢، رأمالي ابن الشجري ٤٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والهمع ٤٩/٣ .

(٣) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٠٧/٢ .

(٤) لم أقف على قوله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه، علماً أنه نقل قول ابن الباذش في ارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

الوجه الثالث: اختلفَ النحويون في إعراب نحو «الرجل» من قولك: يا أيها الرجل: / فذهبَ الجمهُورُ أنّه صفةٌ لـ«أيٍّ»[1]. [٢٠٦/أ]

وقال ابنُ السِّيْد[2]: الظّاهرُ فيه أنه عَطفُ بَيَانٍ؛ لأنه ليس بمشتَقٍّ. **ورُدَّ**: بأنه لو كان عطفَ بَيَانٍ لَلَزِمَ منه استقلالُ «أيٍّ» بالنِّداء، وليس كذلك.

وذهبَ الأخفشُ[3] أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الرجل.

وذهب الكوفيون أنه صفةٌ لخبرِ مبتدأٍ محذوف، فإذا قلتَ: يا أيها الرَّجُلُ فالتقدير: يا أيها هو هذا الرَّجُلُ، فـ«الرَّجُلُ» صفةٌ لـ«هذا»، و«هذا» خبرُ عن «هو»، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ والخبرُ وبَقِيت صفةُ الخبر، والمبتدأُ والخبرُ جوابٌ لَمن سَأَلَ عن تعيين المنادَى بـ«أيٍّ».

وذهبَ ابنُ كَيسَانَ[4] أنه نعتٌ لاسم الإشارة، واسمُ الإشارة عنده يكونُ ظاهراً ومحذوفاً، وقد تقدَّمَ[5].

الوجه الرابع: أنكَ إذا وصفتَ «أيّاً» بإحدى الصفات الثلاثِ[6]، فلَكَ أن تُتبِعَ بتابعٍ آخَرَ من أيِّ التوابع كان، فتقول في عطف النَّسَق: يا أيها الرَّجُلُ وزَيدٌ،

---

(١) زعم أبو نزار المعروف بملك النحاة أن ضمة (الرجل) ضمة بناء، ورد عليه الجواليقي وابن الشجري ذلك. انظر أمالي ابن الشجري ٣٦٤/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٩٨/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٦/٢، والهمع ٤٩/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وشرح ابن القواس ١٠٤٤/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣.

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٥٤٧، وراجع كتاب «ابن كيسان النحوي» لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ١٥٣.

(٥) انظر صفحة: ٥٨٣.

(٦) وهي: ١- ما فيه الألف واللام. ٢- والموصول المحلى بالألف واللام. ٣- واسم الإشارة.

وتقول في البَيان: يا أيها الرَّجُلُ زَيدٌ، وفي التأكيد: يا أيها الرَّجُلُ نَفْسُهُ، وتقول في الصفة إن كانت مُضَافةً: يا أيها الرَّجُلُ ذا الجُمَّةِ بالنَّصْبِ لا غير؛ لأنَّها مضافَةٌ.

فإن كانت مفرَدَةً [نحو][1]: يا أيها الرَّجُلُ العاقِلُ، جازَ فيها النَّصْبُ على موضعِ «أيٍّ» والرفعُ على لفظها، هذا إذا كانت التوابِعُ تابعةً لأيٍّ، فإن كانت تابعةً للرجل الذي هو صفةٌ لـ«أي»؛ فإن كانت الصفةُ مفرَدَةً، تَعَيَّنَ الرفعُ نحو: يا أيها الرَّجُلُ الطويلُ بالرفع صفةً للرجل، ولا يجوزُ النصبُ كما جاز فيه إذا جعلتَهُ صفةً لـ«أيٍّ».

فإن كان المنادَى اسمَ إشارةٍ فلا يخلو تابعُهُ أن يكونَ صفةً أو لا، فإن كان صفةً فلا تكونُ إلا بالألف واللام نحو: يا هذا[2] الرَّجُلُ، وللخليل والمبردِ وجمهورِ النحويين[3] فيه لحظان:

أحدهما: أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلَةً لنداء ما فيه / الألفُ واللامُ،فيكونُ [٢٠٦/ب] كـ«أيٍّ» فلا يجوزُ في الاسم بعده إلا الرفعُ؛ لأنه هو المقصودُ بالنداء، وإذا كان وُصلَةً لنداء ما بعدَه، لم يُوصَفْ إلا بما فيه الألفُ واللام، أو بالموصول المحلَّى بالألف واللام ، فمثالُ الموصول: يا هذا الذي قامَ، ومثالُ ما فيه الألفُ واللام قولُ الشَّاعرِ:

يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيخِهِ حُجْرٍ تَمَنِّي صَاحِبِ الأَحْلاَمِ[4]

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) في الأصل: « يا أيها » وهو خطأ؛ لأن التمثيل على نداء اسم الإشارة .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٩١/٢-٩٢، والمقتضب ٢١٧/٤، والتذييل ٢٠١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣-١٣٠، والمساعد ٥٠٧/٢-٥٠٨ .

(٤) من الكامل، وهو لعَبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٢٢ يجيب امرأ القيس الذي قال مخاطباً بني أسد بعد أن قتلوا أباه حجراً:

وَالله لا يَذهَبُ شَيخي بَاطِلاً حَتَّى أُبيـــدَ مَالكاً وكَاهِلا

=

وقال الآخَرُ:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِقَتْـ ـلِ أَبِيهِ إِذْلاَلاً وَحَيْنَا[1]

فـ«المخوِّفُ» في البيتَين مرفوعٌ لا غير؛ لأنه المقصودُ بالنداء .

الثاني: أن يكونَ اسمُ الإشارة هو المقصودَ بالنداء لا وُصلةً لما بعدَه، فيجوزُ في الاسم بعده الرفعُ والنَّصبُ، كما جاز في الصفة من نحو قولك: يا زيدُ العاقلُ[2].

وإذا كان اسمُ الإشارة هو المقصود بالنداء، فأنت بالخيار في إتباعه بأيِّ تابعٍ كان، وفي عدم إتباعِهِ؛ لأنه مستقلٌّ بنَفْسِهِ، بخلاف اللحظ الأوَّلِ، فإنه لا بدَّ من وصفِهِ أوَّلاً بما فيه الألفُ واللام .

وقال بعضُ نحاة الأندلس[3]: لا يجوزُ إلا اللَّحظُ الأوَّلُ قال: وهو ظاهرُ كلام سيبويهِ. والصَّحيحُ أنَّ اللَّحظَين جائزان .

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، فلا يصِحُّ أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلَةً لما بعدَه، بل يكونُ منادى مستقِلاً، وحكمُ صفتِه في الإعراب حكمُ صفةِ المنادَى

وانظر الكتاب ١٩١/٢، والتبصرة ٣٤٥/١، وشرح المفصل ٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٣٠/٣، والخزانة ٢١٢/٢ .

(١) من مجزوء الكامل المرفَّل، والترفيل: زيادة سببٍ خفيفٍ على آخر الوتد المجموع. والبيت لعَبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٣٦ . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠١/٤، وانظر المساعد ٥٠٨/٢ . والحَينُ: الهلاك. الصحاح (حين) .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٥٠٨/٢: «وإجازة النصب بالقياس، ولم يُسْمَعْ» .

(٣) وهو ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠١/٤، وانظر المساعد ٥٠٨/٢ .

المبنيِّ على الضمِّ، فتقول: يا هذا صاحبَ عَمْرٍو كما تقولُ: يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو .

فإن كان التابعُ غيرَ صفةٍ، فحكمُهُ في جميع التوابع حكمُ المنادَى المبنيِّ على الضَّمِّ، وسيأتي[1].

٥ **فإن كان المنادَى مبنيّاً على الضمِّ** فلا يخلو أن يكونَ / قد نُوِّن ضرورةً أو [٢٠٧/أ] لا؛ فإن كان قد نُوِّنَ ضرورةً فلا يخلو أن يُتْرَكَ على ضمِّهِ أو يُنصَبَ؛ فإن تُرِكَ على ضمِّهِ نحو: يا زَيدُ، جازَ في نعته الرفعُ والنَّصبُ، فتقولُ: يا زَيدُ العاقلُ والعاقلَ، فالرفعُ على اللفظِ والنَّصبُ على الموضع على نحو ما كان قبلَ التنوين .

فإن كان[2] منصوباً لم يَجُزْ فيه[3] إلا النَّصبُ، تقولُ: يا زيداً العاقلَ بنصب «العاقل»

١٠ لا غير؛ لأنَّ لفظَ المنادَى وموضعَهُ واحدٌ .

وثمرةُ هذه التفرقة تَظهَرُ في المنادَى العلَمِ المقصورِ المنوَّن نحو: يا موسى، فإن اعتقَدْتَ أنه تُرِكَ على ضمِّه، جاز في نعته الرفعُ والنصبُ، وإن اعتقَدْتَ أنه منصوبٌ لم يكن في نعته إلا النصبُ .

فإن كان المنادَى باقياً على ضمَّه فلا يخلو تابعُهُ أن يكونَ نعتاً أو غيرَه، فإن

١٥ كان نعتاً فلا يخلو أن يكونَ بـ«ابنٍ» أو «ابنةٍ» أو غيرِهما، فإن كان بـ«ابنٍ» أو«ابنةٍ» فلا يخلو أن يجتمعَ فيه شروطٌ ثلاثةٌ أو لا، فإن اجتمعَت فيه شروطٌ ثلاثةٌ :

أحدها: أن يقعَ «ابنٌ» أو «ابنةٌ» بين علَمَين أو كُنيَتَين أو لَقَبَين، أو بين أحدِهما مع الآخَرِ نحو: يا زيدُ بنَ عَمْرٍو، أو يا زيدُ بنَ أبي سعيدٍ، أو يا زيدُ بنَ بَطَّةٍ .

---

(١) انظر صفحة: ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٦ .

(٢) أي: المنادَى .

(٣) أي: التابع .

الثَّاني: أن يكونَ «ابنٌ» نعتاً لا غير .

الثَالث: أن لايُفصَل بينه وبين المنادَى . ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ :

الأوَّل: أفصحُهَا أن يُترَكَ المنادَى على ضمِّه و«ابنٌ» على نصبِه استصحاباً لحكمِهِمَا الأصليِّ، وهذا الوجهُ عند المبرِّدِ[1]، ويجوزُ في إعراب «ابنٍ» على هذا الوجه أن يكونَ نعتاً على الموضِعِ، وهو الأحسَنُ، أو بَدَلاً، أو عطفَ بَيَان، أو مَنادىً على حذف حرف النداء، أو مفعولاً بإضمار فِعْلٍ .

الوجهُ الثَّاني: أن يُفتَحَ آخِرُ المنادَى إتباعاً لحركة / «ابنٍ»، قال ابنُ [٢٠٧/ب] كَيسَانَ[2]: « وهذا الوجهُ أكثَرُ في كلام العرَب وإن كان الأوَّلُ هو القياس» .

قال الزَّجَّاجُ: البصريون كلُّهُم يختارون فتحةَ آخِرِ المنادَى، ويُجيزُون الضَّمَّ، وأَنشَدُوا على الفتح:

يَا طَلْحَةَ بنَ عبيدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الجِنَانُ وزُوِّجْتَ المَهَا العِينَا[3]

والمرادُ بـ«طلحةَ» هنا: أحدُ العشَرة رضي الله عنهم. وقال آخَرُ:

يَا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ

سُـرَادِقُ العِزِّ عَلَيكَ مَمْدُودْ[4]

---

(١) قال: « والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو على النعت والبدل » المقتضب ٤/٢٣١-٢٣٢ .

(٢) قوله في التذييل والتكميل ٤/١٩٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢، والمساعد ٢/٤٩٤، والهمع ٣/٥٣، والتصريح ٢/١٦٩، وانظر الكامل ٢/٥٧٦ .

(٣) من البسيط، ونُسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه في تاريخ دمشق ٨/٥٦٧ (القسم الثاني) ومثله في المختصر ١١/٢٠٤، وقبله بيتان آخران، قالها أبو بكر في طلحة بن عُبيد الله حين وقف في أحد موقفاً عظيماً يدافع عن النبي ﷺ ، والبيتان هما:

حَمَى نبيَّ الهدى والخيـــلُ تَتْبَعُهُ حتى إذا مَا لَقُوا حَامَى عن الدِّينِ

صَبراً على الطَّعنِ إذْ ولَّت جماعتُهُم والنَّاسُ مِن بين مَهْدِيٍّ ومفتُـونِ

والشاهد في التذييل والتكميل ٤/١٩٤، وشرح شذور الذهب ١١٤ .

(٤) البيتان منسوبان إلى رؤبة بن العجاج في مجاز القرآن ١/٣٩٩، والصحاح (سردق) وهما في ملحق ديوانه: ١٧٢، ونُسبا إلى الكذاب الحرمازي عبد الله بن الأعور (وهو أعشى بني

=

وقال العجَّاجُ:

يَا عُمَـــرَ بنَ مَعْـمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ

بَعْدَ الَّذِي عَدا القُرُوصَ فَحَزَرْ[1]

والقُـرُوصُ: بالقـاف والصـاد المهمَلَـة: مَصـدَرُ قَـرَصَ اللبَـنُ إذا بَـدَأَ في الحموضـة[2]. وحَـزَرَ: بالحـاء المهملـة والـزاي ثـم الـراء معنـاه: جـاوَزَ الحـدَّ في الحموضة[3]، وهو كنايَةٌ عن تجاوُزِ الحدِّ. يقولُ: لا مُنتَظَرَ بعد تَفَاقُمِ الأمـر، ومنـه: المَثَلُ: «عَدا القَارِصُ فحَزَرَ[4]» يُضرَبُ لمن جاوَزَ الحدَّ .

مـازن) في: الكتـاب ٢٠٣/٢، والنكـت عليـه ٥٥٣/١، وشـرح أبياتـه ٤٧٢/١، والشـعر والشعراء ٦٨٥/٢، وهما في شعره: ٢٨٨ (الصبح المنير) .

وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٣٢/٤، والأصـول ٣٤٥/١، وشـرح المفصـل ٥/٢، وشـرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣، والتصريح ١٦٩/٢ .

قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٣١٥: «مدح أحد بني المنذر بن الجـارود العبـدي [وقـد أسلم الجارود في زمن النبي ﷺ ولقي العدو بعقبة الطين فقتل بها فسـميت باسـمه]. وحَكَـم ابن المنذر أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك... وسمي جده الجارود؛ لأنه أغار علـى قـوم فاكتسح أموالهم، فشُبه بالسيل الذي يجرد ما مرَّ به» وجاء في المعارف: ٣٣٨ عن الحكم بن المنذر: «أنه مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالديمـاس» ومعلـوم أن الحجـاج تـوفي سـنة ٩٥ هـ، وأن هشام بن عبد الملك تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ، فلا بد أن يكـون الـذي مـات في سجن الحجاج غير الذي تولى البصرة لهشام بن عبد الملك، والله أعلم .

(١) ديوانه: ٤٧ يخاطب عمر بن عُبيد الله بن معمر التميمي، أحد سادات بـني تميـم وأجوادهـا، وكان قد ولي حرب الخوارج بعـد أن عظـم أمرهـم واشـتد، تـوفي سـنة ٨٣هـ. أخبـاره في الكامل لابن الأثير ٨٤/٤-٨٩ . والشـاهد في الكتـاب ٢٠٤/٢، وشـرح أبياتـه ٤٧٣/١، والتذييل ١٩٤/٤، وشرح ابن القواس ١٠٥٠/٢ .

(٢) الصحاح (قرص) .

(٣) الصحاح (حزر) .

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٤٢، وجمهرة الأمثال ٥٥/٢، ومجمع الأمثال ٣٤٩/٢ .

واختَلَفَ النحويون في توجيه فتحةِ آخرِ المنادَى، وفتح «ابنٍ» في هذا الوجه؛ فزعَمَ الأكثرون ـ وهو الصَّحيحُ ـ أن فتحةَ المنادَى فتحةُ بِنَاءٍ، وفتحةَ «ابنٍ» فتحةُ إعرابٍ أُتبِعَت فيه حركةُ البناء حركةَ الإعراب، ولم يُعتَدَّ بالفاصل بينهما فإنه ساكنٌ[1].

وقال بعضُهُم[2]: إن حركتَهُمَا حركةُ بِنَاءٍ، فهما مُرَكَّبان تركيبَ «خمسةَعَشَر»، وضَعُفَ لكون الصفة والموصوف لا يُركَّبان.

وقيلَ[3]: فتحةُ النداء إعرابٌ، و«ابنٌ» مُقحَمٌ، الأصلُ: يا زيدَ عَمْرٍو، على أن «زيداً» ولَدُ عَمْرٍو، ثمَّ أُقحِمَ «ابنٌ» ليدلَّ على ذلك، وفيه ما تَرَى.

الوجه الثالث: ضَمُّ نون «ابنٍ» إتباعاً لضمَّةِ المنادَى، حكاها الأخفشُ[4] عن بعض العرب، تقولُ: يا زيدُ بنُ عَمْرٍو، وفيه: إتباعُ حركة الإعراب لحركة البناء، عكسُ الوجه الثاني.

فإن لم تجتمع الشُّروط الثلاثةُ فلا يكونُ في المنادَى إلا الضَّمُّ، ولا في «ابنٍ» إلا النصبُ رجوعاً إلى الأصل، فمثالُ عدَمِ الشَّرطِ الأول قولُكَ: يا رَجُلُ ابنَ عَمْرٍو / أو: يا زيدُ ابنَ أَخِينا، فلم يقع «ابنٌ» بين علَمَين. [٢٠٨/أ]

ومثالُ عدَمِ الشَّرطِ الثاني أن تُعرِبَ «ابناً» بدلاً، أو عطفَ بَيَانٍ، أو منادًى ثانياً، أو مفعولاً لفعلٍ مضمَرٍ حسبما مرَّ في الوجه الأوَّلِ.

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والمساعد ٤٩٤/٢.

(٢) وهو الإمام عبد القاهر الجرجاني. انظر المقتصد ٧٨٥/٢، وعنه نقل السيوطي في الهمع ٥٤/٣.

(٣) انظر التذييل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٣/٣، والتذييل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣، وراجع شرح ابن القواس ١٠٤٩/٢.

ومثالُ عدَمِ الشَّرطِ الثالث قولُكَ: يا زيدُ الفاضلُ بنَ عَمْرٍو، فقد فصَلْتَ بالفاضل بين المنادَى و«ابنٍ»، فالمنادَى في هذه المواضعِ لا يكونُ إلا مضمُوماً؛ لتخلُّفِ بعض الشُّرُوط.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا كان العلَمُ المنادَى مقصوراً نحو: يا موسى بنَ عَمْرو، فهل يُقدَّر فتحُهُ إتباعاً أو لا، إذ لا فائدةَ في ذلك ؟

فذهبَ الجمهور [أنه][1] لا تُقدَّر فيه الفتحةُ، وذهبَ الفرَّاءُ[2] أنه يَجري مَجرَى الصَّحيح فتُقدَّرَ فيه الفتحةُ كما تُقدَّرُ الضمةُ .

الثاني: من النحويين مَن أجرى مُجرَى العلَم المنادَى الموصوفِ بـ«ابن» ما ليس بعلَمٍ بشرط أن يُضافَ «ابنٌ» إلى مثل المنادَى لفظاً ومعنىً، ويكونَ مما كثُرَ استعمالُهُ مدحاً أو ذمّاً، وسواءٌ كان الثاني بالألف واللام أم لا، نحو: يا فلانُ بنَ فُلانٍ، ويا كريمُ بنَ كريمٍ، ويا شريفُ بنَ شريفٍ في المدح، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ[3]، ويا خبيثُ بنَ خبيثٍ في الذم، فيُجيزون في المنادَى في مثل هذا الضمَّ والفتحَ، كما يجوزُ في: يا زيدُ بنَ عَمرو، وإنما اشترطوا التساويَ بين اللفظَين فأجازوا ذلك في نحو: يا شريفُ بنَ شريفٍ، ولم يُجيزوه في نحو: يا كريمُ بنَ شريفٍ؛ لأنهم أرادوا أن يكونَ الأبُ قد مُدِحَ بما مُدِحَ به الابنُ، ومَدْحُ كلٍّ واحدٍ منهما مدْحٌ للآخَر، فيتأكَّدُ المدحُ، فتحصُلُ المبالغة، وكذلك في الذَّمِّ، بخلاف ما إذا اختَلَفَ اللفظان .

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) معاني القرآن ١/٣٢٦ .

(٣) هذا مثلٌ يُضرَبُ لمن لا يُعرَفُ هو ولا أبوه. انظر مجمع الأمثال ٢/٢٦٥، وانظر الصحاح (ضل) .

وذهَبَ البصريون أنه لا يجوزُ فتحُ المنادَى إذا نُعِتَ بـ«ابنٍ» / إلاّ وهو علَـمٌ، [٢٠٨/ب]
وأما ياشريفُ بنَ شريفٍ وما أشبَهَه فلا يُجيزُون فيه إلا الضَّمَّ، ولا يجوزُ الفتحُ، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[١]: وما ذهَبَ إليه البصريون هو القياسُ، إذ الأعلامُ أَقْبَلُ للتغيُّرِ مِن غيرها .

فإن كان نعتُ المنادَى المضمومِ غيرَ «ابن» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في جواز نعتِهِ، وقد اختلَفُوا في ذلك: فذَهَبَ الأصمعيُّ[٢] وقومٌ من الكوفيِّين أنه لا يجوزُ نعتُهُ مُطلَقاً سواءٌ كان النعتُ «ابناً» أو غيرَه، واحتجُّوا: بأنه وقعَ مَوقِعَ المضمَرِ أو الصَّوت، والمضمَرُ والصَّوتُ لا يُنعَتان، وما جاء ظاهرُهُ النعتُ فالمرفوعُ خبرُ مبتدأٍ محذوف، والمنصوبُ إما مفعولٌ بفعل مضمَر، وإما منادًى، فإذا قلتَ: يا زيدُ العاقلُ بالرفع، فهو على تقدير: هو العاقلُ، وإن كان منصوباً فهو على تقدير: أعني العاقلَ، وإذا قلتَ: يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو، فهو على حذف حرف النداء أي: يا صاحبَ عَمْرو .

وذهب البصريون إلى الجواز، واحتجُّوا بالسَّماع، ورَدُّوا ما استدل به الأصمعيُّ ومَن وافقه بأن الشيءَ إذا أشبَهَ شيئاً آخَرَ لا يجري عليه جميعُ أحكامه، بل يبقى على المشبَّهِ أحكامُ أصلِهِ، والدليلُ على ذلك قولُهم: يا تميمُ كلُّهُم، ولو كان المنادَى بمنزلة المضمَر في كلِّ أحواله لم يَجُز إلا «كلِّكُم» على الخطاب، كما لا يجوز أن يُقالَ: إنَّكُم كلَّهم بالغَيبَة، بل: إنكم كلِّكم بالخطاب. ومما رَدُّوا به على

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٥/٤ قال: « وهو الأكثرُ في السماع » .

(٢) حُكيَ عنه أنه طالع أشعارَ العرب وكلامَها فلم يجد منادًى منعوتاً، وما وقع منه فهو شاذ يتأول على القطع. انظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشرح ابن القواس ١٠٥٠/٢، والتذييل ١٢١/٤، والمساعد ٤٩٣/٢ .

الأصمعيِّ قولُهم[1]: يا زيدَ بنَ عَمْرٍو، بفتح دال «زَيد»، ولو كان «بنَ عَمْرٍو» مستأنَفاً لم يكن لفتحِ زَيدٍ وَجهٌ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ «بن عَمْرٍو» صفة لـ«زيد»، وأُتبعَت حركةُ الموصوف لحركة الصفة لجعلهما كالشيء الواحد، وأيضاً يَلزَمُ من قول الأصمعيِّ أن يكون «أيا» في النداء مستقلاً يحسُنُ السُّكوتُ / عليه، إذ ما [٢٠٩/أ] بعده يكونُ مقطوعاً عنه، وأيضاً فمجيءُ الاسم المشتقِّ المضافِ بعد المنادَى المضمومِ لازم النَّصبِ، دليلٌ على عدَمِ القطع، إذ لا مانعَ من رفعه على خبرِ مبتدأٍ كما زَعَمُوا، وأيضاً لو كان على القطع لم يَلزَم الرفعَ في قولك: يا أيُّها الرَّجُلُ، وفي كون «الرجل» هنا لم يُسمَعْ فيه النَّصبُ، دليلٌ على عدم القطع.

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ[2]: يجوزُ نعتُ المنادَى المضمومِ، والقياسُ يقتضي أن لا يجوزَ.

الوجه الثاني: إذا فرَّعنا على الصَّحيح من جواز النعتِ، فلا يخلو المنادَى المضمومُ أن يكونَ نكِرَةً مقصودَةً أوعلَماً؛ فإن كان نكرَةً مقصودَةً فاختلف النحويون في نعتِهَا على قولَين:

الأول: أنها لا تُوصَفُ، وحُجَّتُهُ: أن اللفظَ لفظُ النكرةِ، والمعنى معرفةٌ للقصد، فإن نعَتَّه فلا يخلو أن يكونَ بنكرةٍ أو معرفةٍ، فإن كان بنكرةٍ فمعناه يَأبَى ذلك، وإن كان بمعرفةٍ فلفظُهُ يأبى ذلك، فبَطَلَ النَّعتُ؛ لأنه يؤدِّي إلى التَّناقُض.

الثاني: أنه يجوزُ وصفُهُ، ويكونُ بالمعرفة تغليباً لمراعاة المعنى على مراعاة اللفظ، ثمَّ القائلون بنعته[3] اختلفوا: فمنهم مَن قال: يجوزُ في نعتِهِ الرفعُ والنصبُ، فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبِه، ومنهم من قال: لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٩٣.

(٢) الإيضاح: ٢٤٦، وانظر: المقتصد ٢/٧٧٢.

(٣) في الأصل: (بتبعيته) وهو خطأ.

فإن كان المنادَى علَماً فلا يخلو النعتُ أن يكونَ مفرَداً أو مضافاً، فإن كان مفرَداً فللنحويين فيه مذاهبُ:

الأول: الذي عليه الجادَّةُ وهو الصَّحيحُ أنه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ، فتقول: يا زيـــــدُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه؛ أمَّا الرفعُ فعلى اللفظ؛ لأن لفظَ المنادَى مضمومٌ، وأما النصبُ فعلى الموضِع؛ لأنَّ المنادَى مفعولٌ، وسواءٌ كانت / الضَّمَّـةُ [٢٠٩/ب] ظاهرةً نحو: يا زَيدُ، أو مقدَّرَةً نحو: يا حَذَامِ فإنه يُرفَعُ النعتُ حملاً على الضَّمَّةِ المقدَّرَة، ويُنصَبُ على الموضِع فتقول: يا حَذَامِ العاقلةُ بالرفع والنَّصْبِ، وليس في العربية حركةُ بناءٍ يُحمَلُ علـى لفظها إلا هنا وفي باب «لا» وقد تقدَّمَ[1]، وإنما اختصَّتْ حركةُ البناء في هذَين البابَين بالحمْلِ على لفظِهَا؛ لأنها حركةٌ أشبهَت حركةَ الإعراب؛ لكونها تُوجَدُ بوجود حرفِ النداء، وتُعدَمُ بعَدَمِهِ، وكذلك في باب «لا» تُوجَدُ بوجود «لا» وتُعدَمُ بعدمها، فهي كحركةُ الإعراب تُوجَد بوجودِ عاملها، وتُعدَمُ بعدَمِهِ.

والحمْلُ على اللفظ عندهم أكثرُ من النصب وأفصَحُ؛ لما فيه من المشاكَلَةِ، قاله المبرِّدُ في «المقتضب»[2]. ومنه قولُ الشَّاعرِ:

يَـا حَكَـمُ الوَارِثُ عَن عَبْدِ المَلِكْ

أَرْدَيتَ لَو لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُحْتَبِكْ[3]

---

(١) في باب إن وأخواتها، وهو من موضوعات السفر السادس من هذا الشرح، ولم أقف عليه.

(٢) لم أقف على هذا النص في المقتضب، والذي وقفت عليه هو قول المبرد بعد أن أورد البيت التالي (يا حكم الوارث ...) قال: « فهو الأكثر في الكلام » المقتضب ٤/٢٠٨.

(٣) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨ متفرقين، وفيه: « الوارثَ » بالنصب، وهو يمدح الحكَم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. ونسبه ابنُ جني في اللمع: ١٧٢ إلى العجاج، ولم

=

الروايةُ برفع «الوارث» .

المذهب الثاني: للكوفيين[1] أنه لا يجوزُ في النعت إلا النصبُ، والنصبُ عندهم ليس على الموضع؛ وإنما النَّعتُ منادى في الأصل إلا أنه لَمَّا لم يلحَقْهُ حرفُ النداء نَصَبُوهُ، قالوا: والدليلُ على أنَّ النعتَ منادى في الأصل قولُهُ تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾[2] فنادَى الاسمَ ثمَّ الصفَةَ، وما جاء ظاهرُهُ الرفعُ فالحركةُ فيه عندهم ليست بإعرابٍ، وإنما هي حركةُ إتبَاعٍ لحركة المنادَى. **ورُدَّ** قولُهم: بأنَّ النعتَ لو كان هنا منادى في الأصل وحُذِفَ منه حرفُ النداء، لم يكن منصوباً؛ لأنَّ العرَبَ إذا حذَفَتْ حرفَ النداء من المنادَى تَرَكَتْهُ على الحالة التي يكونُ عليها مع ظهور حرفِ النداء، والأمرُ هنا ليس كذلك .

ثمَّ إنهم أجازوا / فتحَ المنادَى إتباعاً لنصبَ الصفةِ، فقالوا: يا زيدَ الكريمَ [٢١٠/أ] بنصب «الكريم» وفتحِ «زَيد»، واستدلُّوا على ذلك بقول جَريرٍ يمدَحُ عُمَرَ بنَ عبدالعزيز:

وَتَدعُو اللهَ مُجْتَهِداً لِيَرْضَى ... وَتَذْكُرُ في رَعِيَّتِكَ المَعادَا

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا[3]

هذا من أرجوزة لرؤبة، وقد انتحلها أبو نُخيلة السعدي لنفْسِهِ ، وفي الشعر المجموع لأبي نخيلة السعدي: ٢٦٢ مقطوعة منسوبة إليه فيها البيت الثاني فقط. وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٠٨/٤، والخصائص ٣٨٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٤/٣، والإنصاف ٦٢٨/٢، والمغني ٢٨، وشرح أبياته ٦٠/١ . وتَحْبو: تزحفُ، والمعتنك: هو البعير الذي يحبو على رملة فيها تعقُّدٌ لا يَقدر على المشي فيها إلا أن يحبوَ، وتُدعَى العانك. والمحتبِك: الذي شدَّ إزارَه وأحكَمَه .

(١) الأصول ٣٦٩/١ .

(٢) سورة يوسف: من الآية: ٤٦ .

(٣) ديوانه: ١١٨/١، ١٢٠ وهما فيه غير متتاليين، والثاني متقدم على الأول، ومطلع هذه القصيدة:

=

الروايةُ بفتح الراءِ مِن «عُمَرَ»، ولا دليلَ على ما ذكَرَهُ الكوفيون. وخَرَّجَ البصريون البيتَ إمَّا على أنَّ الأصلَ: يا عُمَرَا بالألف، ثم حُذِفَت لالتقاء السَّاكنَين لفظاً وخَطّاً، ويكونُ هذا على مَن يُجيزُ لَحَاقَ هذه الألف في غير المندوبِ والمتعجَّبِ منه والمستغاثِ به[1]، وإمَّا أن يكونَ نَصَبَ المنادَى ونَوَّنَه ضرورةً ثمَّ حَذَفَ التنوينَ.

وزعَمَ ابنُ كَيسَانَ[2] أنَّ العلَّةَ في ذلك جعلُهُم الصفةَ والموصوفَ كالشيء الواحد، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[3]: وتعليلُ ابنِ كَيسَانَ ليس بشيء؛ لأنه ادَّعى شيئاً لم يُوجَدْ في كلامهم وهو تركيبُ الصفة مع الموصوف.

المذهب الثالث: للأخفش وهو التَّفرقةُ بين أن يكونَ المنادَى نكرةً مقصودَةً أو عَلَماً؛ فإن كان نكرةً مقصودَةً فلا يجوزُ في نعته إلا الرفعُ فتقول: يا رَجُلُ العاقلُ بالرفع لا غير، ووجهُ ذلك: أن «يا رجلُ» حركتُهُ عنده حركةُ إعرابٍ لا حركةَ بناء؛ لأنَّ الأصلَ عنده في «يا رجُلُ»: يا أيها الرجُلُ، فلمَّا حَذَفُوا «أيها» والألفَ واللامَ وأدخَلُوا حرفَ النداء عليه فقالوا: يا رجُلُ، بقِيَ على إعرابه

أَبَتْ عَيْنَاكَ بالحسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ والبِلاَدَا

وانظر: المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، والتذييل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣ . ورُوي في بعض المصادر: « يا عمرُ » بالبناء على الضم، ولا شاهد في هذه الرواية هنا. وابن سُعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي و(سُعدى) أمُّهُ، كان هو وكعب بن مامة من سادات أجواد العرب في الجاهلية .

(١) قال ابن مالك: « وأجاز غير سيبويه زيادة الألف في آخر كل منادى لمدِّ الصوت » شرح التسهيل ٣٩٤/٣ .

(٢) رأيه في التذييل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٦/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٤/٤ .

الأصليِّ فلا يكونُ في نعته إلا الرفعُ، والدليلُ عندهم: أنَّ أصلَ «يا رجُلُ»: ياأيها الرجُلُ ما رَوَى الفرَّاءُ عن العَـــــرَب: «يا مُهْدُوهَا كُلُوهَا»[1] فلولا أنه محكومٌ له بحكم: يا أيُّهَا المهدُوها ما جازَ فيه الرفعُ، / ولكَانَ: يا مُهدِيهَا بالنصب . [٢١٠/ب]

فإن كان المنادَى علَماً فله[2] فيه قولان:

أحدهما: أنه يجوزُ في نعته الرفعُ والنصبُ .

الثاني: وهو الصَّحيحُ عندَه ـ أنه لا يجوزُ فيه [إلا][3] النصبُ، وما جاء ظاهرُهُ الرفعُ فإنه إتباعٌ لضمة المنادَى .

ورُدَّ على أبي الحسن: أما قولُه: أنَّ «يا رجُلُ» ضمَّتُهُ ضمَّةُ إعرابٍ، وأنَّ أصلَه: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، فيَلزَمُ منه أن يُرفَعَ المطوَّلُ نحو: يا طالعاً جَبلاً، ولا يُنصَبُ؛ لأنَّ أصلَه على مذهبه: يا أيُّهَا الطالعُ جَبلاً، فحُذِفَ «أيٌّ» والألفُ واللامُ، وكان ينبغي أن يبقى على رفعه، فمَجيئُهُ منصوباً يَرُدُّ عليه ما ادَّعاه . وأما ما حكاه الفرَّاءُ فنادرٌ لايُعتدُّ به .

وأما قولُه: إنَّ ضمةَ العاقل في نحو: يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إتباعٍ فرُدَّ بقولهم: يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمَّة[4]، فـ«ذو الجُمَّة» تابعٌ لـ«العاقل» فلو كانت حركتُهُ حركةَ إتباعٍ لم يصحَّ إتباعُهُ بالرفع؛ إذ ليس فيه رفعٌ، وكان يُقالُ على مذهبه: ذا الجمَّة بالنصب، ولم يأت ذلك إلا بالرفع، قال الرَّاجزُ:

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) أي: للأخفش .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٢ .

يَا أَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي
لاَ تُوعِـدَنِّي حَيَّةً بِـالنَّكْزِ(١)

فـ«ذو» نعتٌ لـ«الجاهل»، والتنزِّي: الوَثْبُ، والنَّكزُ: النَّخسُ بعُودٍ أو نحوه، و«حيَّةً» فاعلٌ بـ«لا تُوعِدَنِّي» .

والدليلُ: أنَّ ضمةَ « العاقل » في قولك: يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إعرابٍ قولُهم: يـا حَذَامِ العاقلةُ برفع «العاقلة»، ولا يُمكِنُ أن تكـونَ الضمَّـةُ في «العاقلـة» إتباعـاً؛ لأنـه ليس في «حَذَامِ» ضَمٌّ في اللفظ .

فإن كانت صفةُ المنادَى المضمومِ مُضَافةً فلا تخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضَةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضَـةٍ نحـو: يـا زيـدُ الحسَـنُ الوجـهِ، جـاز فيهـا الرفـعُ والنصبُ؛ لكون المضـاف في حكم الانفصال فكأنَّكَ قلتَ: يا زيدُ الحسَنُ من غير إضافة، فإن كانت محضَةً نحـو: يـازيدُ صـاحبَ / عَمْـرٍو، فـالنصبُ لا غـيرُ علـى [٢١١/أ] الصَّحيح. قال الشَّاعرُ:

أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٌّ فَخَاصِمِ(٢)

فـ«أخا ورقاءَ» صفةٌ مُضافَةٌ، و«زيدٌ» منادى، وهو الموصوفُ. وقال الآخَرُ:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي ثُعَلٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ(٣)

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ٦٣ يمدحُ أبانَ بنَ الوليـد البجلي، والشـاهد في الكتـاب ١٩٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، ٣٧٥، وأمالي ابـن الشـجري ٣٦٩/٢، ٤٥/٣، وشرح المفصل ١٣٨/٦.

(٢) من الطويل، ولم أقف على نسبته. والبيـت في: الكتـاب ١٨٣/٢، وتحصيـل عـين الذهـب ٣٠٧، والتبصـرة ٣٤١/١، وشـرح المفصـل ٤/٢، ١٥، وشـرح ابـن القـواس ١٠٥١/٢. ووِرقاء: حيٌّ من قيس، والثائر: طالب الدم، والأحناء: الجوانـب واحدهـا حنـو. يقـول: إن كنتَ طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك، فاطلبْهُ وخاصمْ فيه (تحصيل عين الذهب) .

(٣) من الكامل، وهو للمُخبَّل السَّعدي (ربيعة بـن عـوف بـن ربيعـة بـن قتّـال بـن أنـف الناقـة،

=

وإنما وجَبَ النّصبُ في الصفة إذا كانت إضافتُهَا محضةً؛ لأنك لو وَلّيتَهَا حرفَ النداء لم تكن إلا منصوبةً، وبهذا أجابَ الخليلُ سيبويهِ[1] لَمّا سألَهُ عن مُوجِبِ النصبِ، قال سيبويهِ: قلتُ: - يعني للخليل - أرأيتَ قولَ العرَبِ كلِّهم: « أزيدُ أخَا ورقَاءَ» لأيِّ شيء لم يَجُزْ فيه الرفعُ كما جاز في الطّويل[2]؟ قال: لأنَّ المنادَى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلتِه إذا كان في موضِعِه .

وذهَبَ الفرّاءُ والكِسائيُّ وأبو عبدالله الطُّوَال وابنُ الأنباريِّ[3] إلى جواز رفع الصفة المضافة إضافةً محضَةً، فأجازوا: يا زيدُ صاحبُنا برفع «صاحبُنا»، وهذا المذهبُ مَرجُوحٌ؛ لأنه لم يساعدْهُ قياسٌ ولا سماعٌ، وإنما سُمِعَ رفعُ المضاف إذا عُطِفَ على الصفة المفرَدَة، وأنشدوا على تلك:

يَا طَلْحَةُ الكَامِلُ وَابْنُ الكَامِلِ[4]

والمخبَّل لقبه وهو المجنون، وهو شاعرٌ مخضرَمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام، عُمِّر طويلاً. أخباره في: ألقاب الشعراء ٣٠٤، والشعر والشعراء ١/٤٢٠). والبيت في ديوانه: ٢٩٣ (ضمن شعراء مقلُّون) يهجو ابنَ عمه الزِّبرقان بن بدر. ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٧٩ إلى المتنخل السعدي، قال البغدادي رحمه الله: « وقد أخطأ الآمدي هنا في المؤتلف والمختلف، فزعم أن البيت الشاهد للمتنخل السعدي.. وهذا تصحيفٌ منه في اسم الشاعر، وهو تارة يُنسب إلى قُريع، وتارة إلى سعد، وهذا سبب التصحيف » الخزانة ٦/٩١ .

والشاهد في: معاني الفراء ١/٣٢٦، والتذييل ٤/٢٠٥ . وويب بمعنى ويل، قيل: إنهم قالوا ذلك لقبح استعمال الويل عندهم فغيروه. (شرح أبيات سيبويه ١/٢١١) .

(١) الكتاب ٢/١٨٣-١٨٤ .

(٢) من قولهم: « يا زيدُ الطويلُ » .

(٣) انظر: شرح الكافية ١/١٣٧، والتذييل والتكميل ٤/٢٠٥-٢٠٦، ارتشاف الضرب ٣/١٣٠، والمساعد ٢/٥١٦ .

وأبو عبد الله الطُّوال: هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال النحوي الكوفي، من أصحاب الفراء، قال عنه ثعلب: كان حاذقاً بإلقاء مسائل العربية، ولم يشتهر عنه تصنيف. توفي سنة ٢٤٣ هـ. أخباره في: الفهرست ١٠١، وإنباه الرواة ٢/٩٢ .

(٤) بيت من الرجز لم أقف على قائله ولا على تكملة له، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٢/٣٥٥، وأبي حيان في التذييل والتكميل ٤/٢٠٥ .

برفع «ابن» بالعطف على «الكامل»، وهذا نادرٌ لا يُقاسُ عليه، وقد تقدَّمَ أنَّ سيبويهِ قد نقَلَ عن العرَبِ أنهم يَنصبُون ولا يَرفعُون .

وردَّ ابنُ مالكٍ[1] على مَن أجازَ الرفعَ في المضاف: بأنه يَلزَمُ منه تفضيلُ الفرع على الأصل؛ لأنَّ النعتَ فرعٌ عن المنعوت، ولو كان المضافُ منادى لم يَجُزْ فيه إلا النصبُ، فإذا جوَّزْنَا في المضاف الوجهَين حالةَ كونه نعتاً للمنادَى، حصَلَ له في حال الفرعيَّةِ من المزيَّةِ ما لم يحصُلْ له في / حال الأصالة. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ [٢١١/ب] الفُرُوعَ قد يحصُلُ لها ما ليس للأصول .

تنبيه:

إذا أُتِيتَ بصفةٍ بعد صفةِ المنادَى المضمومِ، فلا يخلو أن تكونَا مفرَدَتَين، أو مضافَتَين، أو الأولى مفرَدَةً والثانيةُ مضافَةً، أو بالعكس .

فإن كانتا مفرَدَتَين فلا يخلو أن تجعَلَ الثانيةَ صفةً للمنادَى، أو صفةً للصفةِ الثانية؛ فإن جعلتَها للمنادَى جاز فيها الرفعُ والنصبُ كما يجوزُ في الأُولى، وإن جعلتَهَا صفةً للصفة الأُولى أعربتَها بما أعرَبتَ به الأُولى، فإن كانت الأُولى مرفوعةً تَعيَّن في الثانية الرفعُ، وإن كانت منصوبةً تعيَّن في الثانية النصبُ، فإذا قلتَ: يا زيدُ العاقلُ الكريمُ، فيجوزُ في «الكريم» الرفعُ والنصبُ إن جعلتَه صفةً لـ«زَيد»، وإن جعلتَه صفةً لـ«العاقل» تعيَّنَ رفعُهُ إن رُفِعَ العاقلُ، ونصبُهُ إن نُصِبَ العاقلُ .

وإن كانتَا مضافَتَين نحو: يا زيدُ صاحبَ عَمْرو ذا الجمَّة، تَعَيَّنَ فيهما النصبُ سواءً جَعَلْتَ الثانيةَ للمنادَى أو للأُولَى، فإن جعلتَ «ذا الجمة» للمضاف [إليه][2] الذي هو «عَمْرو» تعيَّنَ [الجرُّ][1] .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٠٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

فإن كانت الأُولى مفردَةً والثانيةُ مضافةً نحو: يا زيدُ العاقلُ ذا الجمة؛ فإن جعلتَها للمنادَى تعيَّن النصب، وإن جعلتَها لـ«العاقل» جرتْ عليه؛ فإن كان «العاقل» مرفوعاً تعيَّن رفعُها، وإن كان منصوباً تعيَّن نصبُها .

فإن كانت الأُولى مضافَةً والثانيةُ مفرَدَةً نحو: يا زيدُ ذا الحسب الكريمُ؛ فإن جعلتَ الثانيةَ للمنادَى جازَ فيها[1] الرفعُ والنصبُ، وإن جعلتَها للصفة الأُولى تعيَّنَ النَّصبُ، إذ لا يجوزُ في الأُولى إلا النصبُ، وإن جعلتَها لـ«الحسَب» تعيَّن الجرُّ، والله أعلَمُ .

فإن كان تابعُ المضمومِ عَطفَ نَسَقٍ، فلا يخلو المعطوفُ أن يكونَ مضافاً أو مفرَداً .

فإن كان مضافاً نحو: يا زيدُ / وغلامَ عَمْرٍو، فالذي عليه الجمهورُ النصبُ؛ [٢١٢/أ] لأنه مُضافٌ، والمضافُ إذا نُودِي كان منصوباً، وشَذَّ الفرَّاءُ فأجاز الرفعَ، فتقول: يا زيدُ وغلامُ عَمْرٍو برفع «الغلام» قياساً على النعت المفرَد[2].

فإن كان مفرَداً فلا يخلو أن يكونَ نكرةً أو معرفةً .

فإن كان نكِرَةً فلا يخلو أن تكونَ غيرَ مقصودَة أومقصودةً؛ فإن كانت غيرَ مقصودَةٍ نحو: يا زيدُ وغلاماً، لم يَجُزْ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ حرفَ العطف نائبٌ عن حرف النداء، والمعطوفُ هنا نكرةٌ غيرُ مقصودَةٍ، فلا يكونُ فيه إلا النصبُ، فإن كانَ نكرةً مقصودَةً نحو: يا زيدُ ورجلُ، فاختلفوا في جواز العطف؛ فذهبَ الجمهورُ إلى جوازه فتقول: يا زيدُ ورجلُ، فتبني «رجلُ» على الضمِّ، كما تقول: يا

---

(١) في الأصل: « فيه » .

(٢) تكلم الفراءُ على النعت المفرَد في المعاني ٢/٣٥٥، ولم يشر إلى إجازة الرفع في المعطوف المضاف، ولم أقف عليه، وانظر التذييل والتكميل ٤/٢٠٦، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠ .

زيدُ وعَمْرو. وذهبَ الأخفشُ وتَبِعَهُ أبو بكرٍ خطَّاب[١] أنه لا يجوزُ .

حجَّةُ الأخفشِ أنَّ النكرةَ المقصودَةَ أصلُهَا أن تكونَ بالألف واللام حالَ النداء، ثمَّ حُذفَت الألفُ واللام، وجُعل حرفُ النداء عوضاً عنها، فلا يجوزُ أن تقول: يا زيدُ ورجلُ؛ لأنه يَلزَمُ منه حذفُ الألف واللام والنائبِ عنها وهو حرفُ النداء، وذلك لا يصِحُّ، ولا حُجَّةَ في ذلك؛ لأنَّ حرفَ العطف قام مَقامَ حرفِ النداء كما قام في عطفِ العلَم .

فإن كان معرفةً فلا يخلو أن يكونَ عَلَماً أو اسمَ إشارة أو بالألف واللام؛ فإن كان علَماً فلا يخلو أن يكونَ معطوفاً على علَمٍ مثلِهِ أو على نكرةٍ مقصودَةٍ؛ فإن كان معطوفاً على علَمٍ مثلِهِ، فالجمهورُ على أنه مبنيٌّ على الضَّمِّ كما يُبنَى المنادَى العلَم، وذهَبَ المازنيُّ[٢] أنه يجوزُ فيه النَّصبُ فتقول: يا زيدُ وعَمراً بنصب «عَمْرو»، وذهبَ الكوفيون[٣] إلى جواز الرفع والتنوين؛ لأنَّ ضمَّةَ المنَادَى عندهم ضمَّةُ إعراب .

فإن كان / معطوفاً على نكرةٍ مقصودَةٍ نحو: يا رجلُ وزيدُ، [فهو][٤] مبنيٌّ [٢١٢/ب] على الضَّمِّ عند الجمهور، ومَن رَأى أنَّ «يا رجُلُ» مختَصَرٌ[٥] مِن «يا أيُّهَا الرجُلُ»، فهو مُعرَبٌ لا يُعطَفُ عليه إلاَّ ما فيه الألفُ واللامُ أو اسمُ الإشارة، فتقول: يا

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

(٢) انظر الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣، وفي شرح الألفية لابن القواس نُسب هذا القول إلى الأخفش، قال: « وأجاز الأخفش يا زيدُ وعمراً بالنصب حملاً على المحل، وتنبيهاً على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » انظر ١٠٥٥/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

(٥) في الأصل: « مختصراً » .

رجُلُ والغلامُ، ويا رجُلُ وهذا، كما تقولُ: يا أيُّها الرجُلُ والغُلامُ، ويا أيُّها الرجُلُ وهذا. ولا يجوزُ على مذهبهم أن تقولَ: يا رجُلُ وزيدُ، كما لا يُقالُ: يا أيُّها[1] الرجُلُ وزيدُ .

فإن كان المعطوفُ اسمَ إشارةٍ، فالجمهورُ على جوازه، فتقولُ: يا زيدُ وهذا، ويقتضي مذهبُ الأخفشِ وخطَّابٍ مَنْعَهُ؛ لأنَّ حرفَ العطف عندهما لا يُغني عن حرف النداء، واسمُ الإشارة لا بُدَّ أن يباشرَه[2] حرفُ النداء .

فإن كان المعطوفُ بالألف واللام فلا يخلو المنادَى أن يكونَ نكرةً مقصودَةً أو علَماً؛ فإن كان نكرةً مقصودَةً نحو: يا رجُلُ والغلامُ، فالجمهور على أنه يجوزُ في المعطوف الرفعُ على اللفظِ، والنصبُ على الموضِعِ، قال الله تعالى: ﴿ يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ ﴾[3] في السبعةِ بالنصب، وقرأ أبو العاليةِ[4] وابنُ أبي عبلَةَ، وعاصمٌ[5] في روايةٍ بالرفع على اللفظ.

وذهبَ الأخفشُ ومَن تبعه أنه لا يجوزُ في المعطوف هنا إلا الرفعُ دون النصبِ، جَرْياً على مذهبه مِن أنَّ «يا رجُلُ» مُعرَبٌ لا مبنيٌّ[6]، وما جاء ظاهرُهُ

---

(١) « يا أيها » مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل: « يباشرها » .

(٣) سورة سبأ: من الآية: ١٠ .

(٤) هو رُفيع بن مهران البصري، من كبار التابعين، أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، توفي سنة ٩٠ وقيل: ٩٣هـ. أخباره في: المعارف ٤٥٤، ومعرفة القراء الكبار ٦٠/١، وغاية النهاية ٢٨٤/١ .

(٥) وقرأ بها أيضاً الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣٣/٣-٣٣٤، ومختصر الشواذ: ١٢١، والمحرر الوجيز ١٤٣/١٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٢/٢ . ولم أقف على من نسب هذه القراءة إلى أبي العالية .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠٤/٤-٢٠٥، قال أبو حيان: « وفي شرح الخفاف: وأما الأخفش =

النصبُ فهو عنده متأوَّلٌ، فقال[١] في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ﴾: إنَّ «الطيرَ» بالنصب معطوفٌ على «فضلاً[٢]» أي: ولقد آتينا داودَ مِنَّا فضلاً والطيرَ.

وقيل: هومفعولٌ بإضمار فعلٍ؛ أي: وسَخَّرنا الطيرَ. وأعرَبه الزَّجَّاجُ[٣] مفعولاً معه. وردَّ: بأنَّ الفعلَ قد صُرِّحَ بعدَه بما يُعطي معنى المفعول معه وهو لفظُ «مَعَهُ» في قوله تعالى: ﴿أَوِّبِي مَعَهُ﴾، والفعلُ إذا اقتضَى شيئاً واحداً لا يُعطَى منه اثنَين إلا بالعطف أو البدل، / ألا ترَى أنه لا يُقالُ: جاءَ زَيدٌ معَ بكرٍ معَ خالدٍ إلا [٢١٣/أ] بالعطف، فتقول: جاء زيدٌ معَ بكرٍ ومع خالدٍ. والصَّحيحُ عندهم أنه يجوزُ في المعطوف بالألف واللام على النكرةِ المقصودَة النصبُ والرفعُ.

فإن كان المنادَى علَماً نحو: يا زيدُ والغلامُ فاتَّفقَ النحويون على جواز الرفعِ والنصب في المعطوف، قال الشَّاعرُ:

أَلاَ يَا زَيدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[٤]

رُويَ بنصب «الضَّحَّاك» ورفعِهِ. والخَمَرُ: بالخاء المعجمة والراء على وزن «جَمَل»: ما سَدَّ الطريقَ من شَجَرٍ وغيرِه.

واختلَفَ النحويون - بعد الاتفاق على الرفع والنصب - في المختارِ منهما على

فمذهبه في (يا رجلُ) أنه معرَبٌ؛ لأنه في نية (يا أيها الرجلُ)... فإن صحَّ أنه معرَبٌ فالقول قولُهُ؛ لأن العرب لا تُتبع إلا على لفظه، وإن ثبت أنه مبني بطل قولُهُ، والسماع يردُّ مذهبَه».

(١) لم يتعرض لهذه الآية في معاني القرآن، ولعله ذكرها في كتاب آخر.

(٢) في الأصل: «معطوفاً». ونسَب إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤ أنه أعربه مفعولاً معه، وانظر: مجاز القرآن ١٤٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤، والدر المصون ١٠٩/٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤.

(٤) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢، وشرح المفصل ١٢٩/١، والتذييل ٢٠٥/٤، والمساعد ٥١٢/٢.

أربعة أقوالٍ:

الأول: للخليل وسيبويهِ والمازني[١] أن الرفعَ هو المختارُ، وحجَّتُهُم أنه الكثير في كلام العرَب، وفيه المشاكَلَةُ بين المعطوف والمعطوف عليه في الحركة، ولأنه منادىً ثانٍ في التحقيق؛ إذ القائل: يا زيدُ والحارثُ إنما أراد نداءهما، ولما امتنعت منه مباشرةُ حرفِ النداء، حرَّكُوه بالحركة التي يُفهَمُ منها النداءُ.

القول الثاني: لأبي عَمْرِو بنِ العلاء ويونسَ والجرميِّ[٢] أنَّ النصبَ هو المختارُ، وحجَّتُهُم: أنَّ القراءَ السبعةَ أجمعوا عليه في قوله تعالى: ﴿ وَالطَّيرَ ﴾، وأنَّ حرفَ النداء لما لم يباشرْهُ، لم يجعلوا لفظَه كلفظ ماباشرَه[٣] حرفُ النداء، عكسُ التعليل في القول الأوَّل، ولا حجَّةَ في كثرةِ قراءةِ النصبِ، إذ خرَّجوه على غير العطف كما تقدَّمَ.

القول الثالث: وهو التفرقةُ[٤] بين أن تكونَ الألفُ واللامُ لِلَمْحِ الصفة

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٨٦-١٨٧، والمقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦، وشرح اللمع لابن بَرهان ١/٢٧٧، وشرح التسهيل ٣/٤٠١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٣.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) في الأصل: « باشر ».

(٤) وهذا قول منسوب في كتب النحاة إلى أبي العباس المبرد، ولم يصرح به في المقتضب، مع أنه ذكر المذهبَين السابقين، انظر: ٤/٢١٢-٢١٣، وقد أنكر الرضي أن يكون هذا هومذهبَ المبرد، فقال: « ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنفُ، ولا يدلُّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم، اخترتُ مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه جُرِّدَ عنهما؛ لأنه تعريفه بالعلمية، قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترتُ مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام إذن تفيدُ التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نَسبَ المصنفُ إليه » شرح الكافية ١/١٤٠.

كالحارث والعباس، فالمختارُ في العطف الرفعُ كقول الخليل، وبين أن تكونَ لغير لَمْحِ الصفة كالرجل والغلامِ والصَّعِقِ والثُّريَّا، فالمختارُ النصبُ كقول أبي عَمْرو.

وجهُ التفرقة: أنَّ الألفَ / واللامَ التي لِلَمْحِ الصفة لم تُحدِثْ تعريفاً فكأنها [٢١٣/ب] ليست فيه، فإذا قلتَ: يا زيدُ والحارثُ، فكأنكَ قلتَ: يا زيدُ وحارثُ، وإذا كان ذلك فكأنَّ حرفَ النداء باشرَهُ فاختير فيه الرفعُ إذا كان بالألف واللام، بخلاف ما إذا كانت الألفُ واللامُ لغير لَمْحِ الصفة، فإنها تؤثِّر تعريفاً وتركيباً ما، فأشبَهَ المضافَ، فاختيرَ فيه النصبُ .

القول الرابع: لابن جنّي[1] أنَّ الرفعَ والنصبَ جائزان من غير ترجيحِ أحدِهما على الآخَرِ.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا جاء المعطوف بعد صفة المنادَى المضمومِ نحو: يا زيدُ العاقلُ وذا الجمَّةِ فالجمهورُ على أنه لا يجوزُ فيه إلا النصبُ، سواءٌ عُطِفَ على الصفةِ أو المَنادَى، وقال المازنيُّ[2]: إن عَطَفتَ على الصفة رَفَعْتَ كما في الصفة .

الثاني: أنه لا يُستثنى من حروف العطف شيءٌ، سواءٌ كان يُشرِكُ في الحُكم نحو: يا زيدُ وعَمرٌو، أو لا يُشرِكُ في الحُكمِ نحو: يا زيدُ لا عَمْرٌو. وخالفَ ابنُ سَعدان[3] فقال: لا يجوزُ: يا زيدُ لا عَمْرو، وزَعَمَ أنه ليس من كلام العرَب .

فإن كان تابعُ المضموم بدلاً فحكمُهُ حكمُ ما باشرَه حرفُ النداء؛ لأنَّ

---

(١) اللمع: ١٧٣ .

(٢) انظر: الأصول ١/٣٧٢ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي، أحد القرَّاء، بغدادي المولد، كوفي المذهب، له كتاب مصنف في القراءات، ومصنف في النحو، توفي سنة ٢٣١هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣/١٤٠، ومعجم الأدباء ١٨/٢٠١ .
وانظر قوله في ارتشاف الضرب ٢/٦٤٥ .

البدلَ على تقدير تكرار العامل، ولا يخلو أن يكونَ مفـرَداً أو مضافـاً؛ فـإن كـان مفرَداً نحو: يا غلامُ زيدُ، لم يَجُز فيه إلا الضَّمُّ؛ لأنه على تقدير حرف النداء، وأنت لو قلتَ: يا زيدُ، لم يكن فيه إلا الرفعُ[1]، فكذلك هـذا، فـإن كـان مضافـاً نحو: يا غلامُ عبدَ الله فليس فيه إلا النصبُ؛ لأنه لو باشرَه حـرفُ النـداء، لم يكـن إلا منصوباً، هذا إذا كان المبدَلُ مغايراً للمنَـادَى لفظـاً نحـو مـا تقـدَّمَ، أو بضميمَـةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ الطويل.

فـإن كان غيرَ مغايرٍ له لا في اللفظ ولا بضميمَةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ فقال ابنُ مالكٍ[2]: إنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأن حقَّ البدلِ أن يُغايرَ المبدلَ منه / بوجـهٍ مَـا، إذ لا [٢١٤/أ] معنى لإبدال الشيء من نفْسِهِ .

فإن كان التابعُ عطفَ بَيَانٍ فليس على تقدير حرف النـداء، فيجـوزُ فيـه مـا يجوزُ في النعت، فإن كان مفرَداً نحو: يا غلامُ زيدٌ، جاز في «زيد» الرفعُ عطفَ بَيَانٍ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، وأمَّا قولُ رؤبةَ:

إنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا

لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا[3]

---

(١) يقصد لم يكن فيه إلا البناء على الضم .

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٠٤ .

(٣) في ديوانه: ١٧٤، وقد نُسِبَا في شرح شذور الذهب ٤٣٧ إلى ذي الرمة، وليسا في ديوانه. والشاهد في: الكتاب ٢/١٨٥-١٨٦، والمقتضب ٤/٢٠٩، والأصول ١/٣٣٤، والإفصاح ٢٠٢، وشرح التسهيل ٣/٤٠٤، والخزانة ٢/٢١٩ . وأسطار: جمعُ سطر، قال البغدادي: «واعلم أن الصاغاني قال في العباب ـ وتبعه صاحب القاموس ـ: إن اسم الحاجب هو نضر بالضاد المعجَمَة، وأن الثلاثة في البيت الأول بالإعجام، وإهمال الصاد تصحيفٌ، وأما نصرٌ في البيت الثاني فهو بالإهمال لا غير، وكذا قال ابن يسعون: رأيتُ في عُرض كتاب أبي إسحاق الزجاج بخط يده وهو أصله الذي قرأ فيه على أبي العباس: نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجَمَة» ثم علق البغدادي بقوله: «والعجَبُ من الصاغاني حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة، ولم يبيِّن قائله» الخزانة ٢/٢٢٢-٢٢٣ .

فـ«نصرُ» الأوَّلُ منادى مبنيٌّ على الضمِّ، وهو نصرُ بنُ سَيَّارٍ أميرُ خُرَاسان[١]، وأما «نصرٌ» الثاني فيُروَى بالضمِّ والرفعِ والنصبِ[٢]؛ فالضمُّ على أنه بدلٌ من المنادَى وعليه أتى به المصنفُ، ويكونُ البيتُ قد دخلَه الخبْنُ، والرفعُ على عطف البيان على اللفظ[٣]، ويكونُ قد سلِمَ من الخبْن، والنصبُ على الموضع. وقيل: إنَّ «نصراً» الثاني على رواية النصب اسمٌ لحاجبِ نصرِ بنِ سَيَّارٍ المنادَى، كان اسمُهُ «نصراً» على اسم الأمير، وهو منصوبٌ على الإغراء[٤]. أراد الشَّاعرُ أن يُغرِيَ الأميرَ بحاجبه؛ أي: يا نصرُ عليك نصراً، أي: خذه. **وردَّ**: بأنه قد رُوي فيه الرفعُ، ولو كان منصوباً على الإغراء لم يكن مرفوعاً[٥].

---

(١) أمير خراسان لبني أمية، وكان أول مَن ولاه هشام بن عبد الملك، من الدهاة الشجعان، غزا ما وراء النهر ففتح حصوناً وغنم مغانم كثيرة، وأقام بمرو، توفي سنة ١٣١ هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٣/٣١١، ٤٦٩، ٤٧٩، والخزانة ٢/٢٢٣ .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٢/٢٢١: «وروى صاحب اللباب فيه وجهاً رابعاً وهو: جره مع نصب الأول، قال شارحه الفالي: فيكون المضاف إليه على هذا جنساً، كما تقول: طلحة الخير، وحاتم الجود، والتنكير للتفخيم» وانظر اللباب: ٣٠٢، وشرحه للفالي: ٤١٨ (رسالة دكتوراه) .

(٣) وقد ضعَّف الرضيُّ كونه بدلاً أو عطف بيان معلِّلاً ذلك بقوله: «لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد» شرح الكافية ٢/١٣٨، ومنع أبو حيان كونه تأكيداً لفظياً لاختلافهما في التعريف، فالأول معرَّفٌ بالإقبال عليه، والثاني بالعلمية، انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٠٨، وزاد البغدادي نقلاً عن أبي حيان: «ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه منون، ولا نعتاً لأنه علمٌ» الخزانة ٢/٢٢٠ .

(٤) وهذا رأي أبي عُبيدة قال: «كان صاحب نصر بن سيار يقال له: نصر، وكان قد حجب رؤية عن نصر، فقال: «يا نصرُ نصراً نصراً» يغريه به، أي: اضرب. انظر: شرح الكتاب ٣/٣٧ (مخطوط)، والإيضاح ٢٠٤، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٣، والخزانة ٢/٢٢١ .

(٥) انظر الخزانة ٢/٢٢١ .

وقال الأصمعيُّ[١]: هو منصوبٌ على المصدر؛ أي: يا نصرُ انصُرْ نصراً.

وقال الجرميُّ[٢]: المرادُ به العطيَّةُ. والثالثُ توكيدٌ له؛ أي: يا نصرُ أعطني عَطيَّةً عطيَّةً. **ورُدَّ**: برواية الرفع، وأمَّا «نصرٌ» الثالثُ فيُمكِنُ أن يكونَ مصدَراً لفعلٍ مقدَّرٍ أو عَطْفَ بَيَانٍ على محلِّ الأوَّلِ أو محلِّ الثاني على رواية الضَّمِّ.

فإن كان تابعُ المضمومِ تأكيداً فلا يخلو أن يكونَ لفظيّاً أو معنوياً؛ فإن كان لفظيّاً فلا يخلو أن يكونَ بلفظ المنَادَى لا يَزيدُ عليه ولا يَنقُصُ منه، أو لا، فإن كان الأوَّلَ نحو: يا زيدُ زيدُ بضم الثاني، فلا خلافَ في جواز كونه تأكيداً، ويجوزُ فيه البدلُ كما تقدَّمَ[٣].

فإن كان فيه / زيادةٌ نحو: يا زيدُ زيدٌ بتنوين الثاني، فقد اختُلِفَ فيه؛ فقيل: [٢١٤/ب] يجوزُ أن يكونَ تأكيداً ولا اعتدادَ بالتنوين؛ لأنَّ هذا القدرَ من التغيير مغتَفَرٌ في التأكيد اللفظي، وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ تأكيداً، واختلفُوا في تعليل ذلك؛ فقيل: لكونه مُنوَّناً فهو غيرُ الأوَّل، وقيل: لمخالفتِهِ الأوَّلَ في التعريف، إذ الأوَّلُ مُعرَّفٌ بالإقبال والثاني بالعلَمِيَّةِ، ولو كان عينَ الأوَّلِ لكان مُعرَّفاً بما تعرَّفَ به الأوَّلُ وكان يجبُ سُقُوطُ التنوينُ منه، ولهذا لم يُجيزوا في قولك: جاءَ الغلامُ غلامُ زيدٍ أن يكونَ الثاني تأكيداً؛ لاختلافهما في موجِب التعريف.

فإن كان معنوياً فلا يخلو أن يكونَ مضافاً أو غيرَ مضاف؛ فإن كان مضافاً

---

(١) انظر: الإيضاح ٢٠٣، وشرح ابن القواس ١٠٥٣/٢، والخزانة ٢٢٢/٢.

(٢) في الخزانة ٢٢١/٢: «وروى الجَرميُّ عن أبي عُبيدة أن النصر: العطيَّة، يريد: يا نصرُ عطيةً عطيةً».

(٣) ومنعه ابنُ مالك رحمه الله تعالى، قال: «وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغايرَ المبدل منه بوجه ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسِهِ» شرح التسهيل ٤٠٤/٣.

نحو: يا زيدُ نفسَهُ، فالجمهور على أنه منصوبٌ لا غير[١]، وذهبَ الفرَّاءُ[٢] أنه يجوزُ رفعُهُ قياساً على ما أجازه في النعت المضاف، فإن كان غيرَ مضافٍ جاز فيه الرفعُ والنصبُ[٣]، فتقول: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، فالرفعُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، ويجوزُ أن تقولَ: يا تميمُ جمعاءُ وجمعاءَ على اللفظ وعلى الموضع باعتبار القبيلة .

تنبيه:

إذا جيء مع تابع المنادَى بضميرٍ فلَكَ فيه وجهان: أن تأتيَ به دالاً على الغَيبَة باعتبار الأصل، ولك أن تأتيَ به مخاطَباً باعتبار أنَّ المنَادَى مخاطَبٌ في المعنى، فتقول: يا زيدُ وأخوهُ وأخوك، ويا زيدُ نفسَهُ ونفسَكَ، ويا تميمُ كلُّهُم وكلُّكُم[٤].

وذهبَ الأخفشُ[٥] أنه لا يجوزُ إلا بضمير الغَيبَة؛ لأنَّ مَا[٦] ذَكَرَ مِن اللَّحظَين إنما يكونُ في نَفْسِ المنادَى لا فيما يعُودُ عليه، إذ ليس الضمير بمنادى، قال: وما جاء مما يُوهِمُ الخطابَ فليس بتأكيدٍ، وإنما هو محمُولٌ على القطْعِ، فإن جاء: يا تميمُ كلُّكُم، فهو عنده إما مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: كلُّكُم مَدعُوٌّ، أو منصوبٌ / بإضمار فعلٍ أي: دَعَوتُ كلَّكم. **وردَّ**: بأنَّ ما ظاهرُهُ التأكيدُ يَضعُفُ فيه القَطعُ، [٢١٥/أ]

---

(١) انظر: الكتاب ١٨٤/٢ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/٢ .

(٤) انظر: الكتاب ١٨٤/٢، وشرح ابن القواس ١٠٥٦/٢ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٤ قال أبو حيان: « وقال بعض أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه الأخفش ليس بصحيح عندي ... » .

(٦) في الأصل: « مَن » .

وأمَّا قراءةُ أبي عَمْرو﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ للهِ ﴾[1] برفع «كلُّهُ» فخُرِّجَ على أنه باقٍ على التأكيد على محلِّ إنَّ واسمِها على مَن يرى ذلك[2].

واستدلَّ المجوِّزون للخطاب بقول الشَّاعِر:

أَلاَ أَيُّهَذا المَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ[3]

وجهُ الدليل: أنَّ كافَ الخطاب في «كأنَّكَ» و«بكَ» راجعٌ إلى الموصول، والموصولُ صفةٌ لـ«المنزل» الذي هو صفةُ «أيٍّ» ، وهو المنادَى في الحقيقة .

ولْنَرجِعْ إلى لفظ المصنف. قوله:

وَنَعْتُ مَايُضَمُّ إِنْ عَرَّفْتَهُ بِاللَّام ... ... »

البيت. أخذ يذكُرُ نعتَ المبني على الضم، وظاهرُ كلامه العمومُ، فيشملُ النكرةَ المقصودة والعلَمَ، وقد تقدَّم قبل هذا حكمُ نعت النكرة المقصودة، وأن الذي عليه الأكثرُ أنها كالعلَم في ذلك فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه، كما تقول: يا زيدُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه، وعلى هذا يجري كلامُ المصنِّفِ في عموم جواز الوجهَين في نعت المنادَى المضموم.

والضميرُ من «عرَّفْتَه» راجعٌ إلى النعت، وقولُه: «إن عرَّفْتَهُ» يعني باللام، تحرُّزٌ من التعريف بالإضافة. وقوله:

«... ...جَازَ الضَّمُّ أَو نَصْبَتَهُ»

أطلقَ الضمَّ ومُرادُهُ الرفعُ؛ لأن حركةَ النعت إنما هي إعرابٌ، وإنما قال:

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ١٥٤، وانظر: السبعة: ٢١٧ .

(٢) وممن يراه: الجرميُّ والفراءُ والزَّجَّاجُ . قاله أبو حيان في البحر المحيط ٨٨/٣، والذي في معاني القرآن للفراء ٢٤٣/١،معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٠/١ أنه مبتدأ و« لله » الخبر.

(٣) سبق تخريجه صفحة: ٦٥٩ .

«الضمُّ» على جهة المشَاكَلَة إذ هي تابعة للضمِّ، وعطف الفعل على المصدر التقدير: جاز الضمُّ أو النصب .

وقوله: «تَقُولُ: يَا زَيدُ الكَرِيمُ» تمثيل لنعت المنادَى المضموم إذا كان النعت معرّفاً بالألف واللام فيجوز في «الكريم» الرفع على اللفظ والنصب على الموضع .

وقوله: «ذَا الحَسَبْ» تمثيلٌ للنعت المضاف، فيتعيَّنُ فيه النصبُ، وقدَّم المثالَ قبل الكلام عليه، وقد تقدَّمَ حكمُ النعت / إذا جاء بعد النعت في هذا الباب، [٢١٥/ب] فمَن ردَّه للمنادَى فحكمُهُ حكمُ نعت المنادَى، ومَن ردَّه إلى نعت المنادَى أُعرِبَ بإعرابه. وقوله:

«وَإِن أَضَفْتَ النَّعْتَ فالنَّصْبُ وَجَبْ»

لَمّا ذكَرَ حكمَ النعتِ المعرفةِ بالألف واللام، ذَكَرَ حكمَ المضاف فأوجَبَ فيه النصبَ، هذا هو مذهب الجمهور، ومنهم مَن يُجيز الرفعَ، وقد تقدم الكلام عليه، وكذلك تقدَّم قولُ من فرَّق بين الإضافة المحضة وغير المحضة . وقوله:

«وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَو ابْنِ»

لما كان حكمُ النعت بـ«ابنة» و«ابن» فيه مخالفة لغيره من النعت المضاف، احتاج أن يذكر حكمه المختص به، وقوله:

«فَافْتَحْهُ إِتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ»

هذا هو الحكمُ الذي يخصُّ «ابناً» و«ابنةً» إذا نَعَتَّ بهما، فذكَرَ أنه يجوزُ فتح المنادى إتباعاً لحركة «ابن»؛ لأن ابناً منصوبٌ إذ هو مضافٌ فتقول: يا زيدَ بنَ عمرو بفتح الدال من «زيد» إتباعاً لفتحة «ابن»، وكذلك: يا هندَ ابنةَ زيدٍ، ويجوز أن يُتركَ المنادَى على أصله من الضمِّ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، وبيَّنّا مذاهبهم في فتحة المنادَى حينئذٍ هل هي فتحة إعراب أو فتحة بناء، ويظهر من المصنِّف أنها

فتحة بناء، وقد تقدَّم أنَّ مِن العرَب مَن يضمُّ «ابناً» إذا ضُمَّ المنادى حكاه الأخفش، ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ[1] بين «ابن» و«ابن» . وقوله:

«كَقَولِهِمْ[2]: يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ»

مثال لفتح العلَم إذا وُصِف بـ«ابن»، وهذا المثال قطعةٌ من بيت العجَّاج المتقدِّم وهو قوله:

يَـــا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لاَ مُـنْـتَظَرْ

وقد تقدَّم الكلام عليه. وقوله:

«وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُـنْكَرِ»

يريد: وإن ضممتَ المنادَى وأعربْتَ «ابنـاً» بـدلاً لم يُنكَر ذلك، إلا أنك إذا أعربْتَ «ابناً» بدلاً لم يجز في المنادَى إلا الضمُّ على أصل النداء،ولا يجوز فتح المنادَى إلا إذا أعربْتَ «ابناً» صفةً، وقد تقدَّم ذلك، قال / بعضُ الشُّرَّاح[3]: إنَّ قوله: [٢١٦/أ] «مبدِلاً» يعني به إبدالَ ضمة المنادَى مِن الفتحة التي كانت في المنادَى على وجه الإتباع، لم يُنكر ذلك؛ لأن الضمَّ في المنادَى هنا هو الأصل، وعلى هذا يحتمل «ابن» أن يكون صفة، ولكن لم يقع إتباعٌ في المنادَى.

ويحتمل أن يكونَ «ابنٌ» بدلاً فيتعيَّن الضمُّ، وقد تقدَّم أن الأخفش حكى عن العرَب ضمَّ الابن إتباعاً لضمة المنادَى . وقولُه:

«وَالضَّمُّ في إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ»

---

(١) الجناس من المحسنات اللفظية، وهو تام وغير تام، فالتام: ما اتفقت اللفظتان منه في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها، ولا تختلفان إلا في المعنى. انظر: شرح التلخيص للبابرتي: ٦٦٥، وطراز الحلة: ١٢٦، ١٤٦ .

(٢) في الأصل: « كقوله » .

(٣) هو ابن النحوية. انظر شرحه على الألفية لوحة (٢٣٠) مخطوط .

أخذ يذكُرُ حكمَ البدل، فذكَرَ أن المنادى إذا كان مضموماً فالبدلُ منه مضمومٌ نحو: يا زيدُ عَمْرُو، ولا يجوزُ فيه الرفع؛ لأن البدلَ على تقدير تكرار العامل فكأنك قلتَ: يا عَمْرُو، إذا كان كذلك لم يَجُز فيه إلا الضَّمُّ. وقوله:

«كَقَولِهِ: يَانَصْرُ نَصْرُ حتْمُ»

جاء به مثالاً للبدل، فـ«نصر» الثاني مضمومٌ بدلٌ من الأول، والضمير في «كقوله» يعودُ على «رؤبة» أي: كقول رؤبة، وقد تقدم الكلام على البيت وما يحتمل من إعراب. وقوله:

«وَالعَطْفُ في: يَا زَيدُ والضَّحَّاكُ»

أخذ يذكر حكم المعطوف، فذكر منه المعطوف بالألف واللام، وقد تقدم أنه يجوز فيه الرفعُ على اللفظ والنصبُ على المحل اتفاقاً، وإنما الخلافُ في اختيار أحدهما. وقوله:

«في الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ[1] اشْتِرَاكُ»

الضمير في «له» عائدٌ على «العطف» . يقيِّدُ أن يكونَ المعطوفُ بالألف واللام، وقد تقدم أقسامُ المعطوف في هذا الباب على اختلافها، وما يجوزُ فيها من الإعراب . وقوله:

«وَانْصِبْ أو ارْفَعْ يَا تَمِيمُ جُمَعُ[2]»

أخذَ يتكلَّمُ في التأكيد، فذكَرَ أنه يجوزُ في مثل: «يا تميمُ جُمَعُ» الرفع في «جمع» والنصب .

---

(١) (له) ساقطة من الأصل .

(٢) ترك المؤلف رحمه الله ذكرَ اعتراض بعض شراح الألفية على صاحب المتن ـ مع أن معني بذلك ـ وقد اعترض ابن القواس هنا على الناظم فقال: « وقوله: (جُمع) ليس بجيد؛ لأنه تأكيد لجماعة المؤنث كقولك: قام النساء جُمع، وتميم ليس كذلك، فالصواب أن يقال: أجمع ... » شرح الألفية ١٠٥٦/٢ .

وقوله: «**وكلُّهُم لا يَرفعُ**» يعني أن التأكيدَ المضافَ يُنصَبُ ولا يُرفع،فتقول: يا تميمُ كلَّهُم بالنصب، وقد تقدم[1] / أن الفرَّاءَ يجيز فيه الرفع . [٢١٦/ب]

وقوله: «**وكلَّكم وكلَّهم**» يُعطي أنَّ مذهبَهُ تجويزُ ردِّ الضمير إلى المنادَى بلفظ الخطاب أو الغَيبة، وقد تقدَّمَ أن ذلك مذهبُ النحويين، وذهبَ الأخفشُ أنه لا يجوز إلا بضمير الغَيبَة .

* * *

(١) انظر صفحة: ٦٨٧ .

[بَابُ النُّدْبَة]

٦٦٤ - وَإِنْ نَدَبْتَ مَـن تُنَادِي قُلْتَا وَازَيْـدُ وَا عَمْرُو وَإِنْ أَرَدتَـا

٦٦٥ - جِئتَ بِيَا فَقُلْتَ: يَا سَعِيدَاهْ وَفِي الـمُضَـافِ يَا عُبَيدَ اللهَاهْ

لَمَّا فرغَ من الكلام على أحكام المَنَادَى، شرَعَ يذكُرُ أحكامَ المندوب. والكلامُ على هذين البيتَين في مسائل :

الأولى: في حقيقة الندبةِ والمندوب لغةً واصطلاحاً، وفي فائدتها وشروطها:

أما النُّدبة لغةً: فهي فُعْلَةٌ مِـن ندَبْـتُ أي: جمعْـتُ؛ لأنَّ النـادبَ يَجمَـعُ النـاس للبكاء على الميت، أو من النَّدَبِ على وَزْنِ (جَمَلٍ) وهو الأثرُ، كأنَّ النادِبَ قـد أثَّـرَ الحزنُ في قلبه، أو من نَدَبْتُ إذا دَعَوتَ؛ لأنَّ النـادبَ يدعُـو السَّـامعين للبكـاء علـى الميت، أو من قولهم: رجُلٌ نَدْبٌ إذا كان خفيفاً في أموره، لأنَّ النَّـادبَ يخِـفُّ عليـه تَعدادُ محاسنِ المندوبِ فيستطرِدُها .

وأما اصطلاحاً: فهـو إظهـارُ التفجُّـع علـى المفقـودِ أو مـا تـنزَّل منزلتَـه بـأداةٍ مخصوصةٍ مقترناً بذكرِ محاسنه .

قولنا: «أو ما تنزَّلَ منزلتَه» ليدخلَ فيه مَن ليس بمفقود ولكنه في حكم المفقود، وسيأتي الكلام عليه[1].

وقولنا: «بـأداةٍ مخصوصـةٍ» هـي «وا»[2] دون سـائر حـروف النـداء، فإنهـا هـي المختصةُ بالندبة، بخلاف «يا» فإنها تكون لنداء المندوب ولغيره.

وقولنا: «مقترناً بمحاسنه» احترازٌ من المنادى بـ«يا» من غير اقتران بذكر المحاسن،

---

(١) في الصفحة التالية .

(٢) قال الشريشي في شرحه على ألفية ابن معط (التعليقات الوفية) لوحة (١٣١): « وزعم بعضُهُم أن أصل (وا): يا، ثم أبدلها من الياء واواً بالندبة، ويقع الفرقُ بينهما » .

فإنه ليس بمندوبٍ، بل هو نداءٌ محضٌ .

وأما المندوبُ لغةً: فهو مفعولٌ / مما ذكرناه من أحد الأفعال المتقدِّمَةِ . [٢١٧/أ]

وأمَّا اصطلاحاً: فقال ابنُ مالكٍ[١]: هو المذكورُ بعد «يا» أو «وا» تفجُّعاً لفقده حقيقةً أو حكماً، أو توجعاً لكونه محلَّ ألَمٍ أو لسببه .

فقولُه: « المذكورُ بعد يا أو وا» احترازٌ مما ذُكِرَ بعد غيرِهما من حروف النداء، فإنه ليس بمندوبٍ. وقولُه: «حقيقةً» كقولك: وا زيداه أو يا زيداه لِمَن فُقِدَ حقيقةً. ومنه قولُ جريرٍ يَرثي عُمَرَ بنَ عبدالعزيز ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:

نَعَى النُّعاةُ أَمِيـــرَ المُؤمِنينَ لَنَـا يَا خَيرَ مَن حجَّ بَيتَ اللهِ واعْتَمَرَا

حُمِّلْتَ أمراً عَظيماً فَاصطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُـــمَـرَا[٢]

فقوله: «يا عُمَرا» مندوبٌ، وهو مفقودٌ حقيقةً .

وقوله: «أو حكماً» كقولك: وازيدُ، و«زيدٌ» غيرُ مفقود، إلا أنه في حكم المفقود، ومنه قولُ عمرَ: «وا عُمَرَاه وا عُمَرَاه[٣]» وذلك حين بلَغَه أن جَدْباً شديداً أصابَ قوماً من العرَب، فندَب نفْسَه وهو غيرُ مفقود، إلا أنه جعل نفْسَه كالمفقود.

وقوله: «أو توجُّعاً» لكونه محلَّ ألَمٍ، مثالُهُ قولُ قيسٍ العامريِّ:

---

(١) التسهيل: ١٨٥، وانظر شرحه ٤١٣/٤ .

(٢) من البسيط، وهو في ديوانه: ٧٣٦/٢، ومعهما بيت ثالث هو قوله:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيسَت بِكَاسِفَةٍ تَبكِي عَلَيكَ نُجُومَ اللَّيلِ والقَمَرا

وفي الديوان: « تنعى النعاة .....». وانظر الشاهد في: الكامل ٨٣٣/٢، والإفصاح ١٩٢، وشرح التسهيل ٤١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤، والمساعد ٥٣٤/٢، والتصريح ١٦٤/٢، ١٨١ .

(٣) انظر تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي: ٩٢، وجاء في كنز العمال ٧٠٠/١٢ أنه من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رثاء عمرَ، فيكون الاستشهاد به للمفقود حقيقةً .

فَوَاكَبِدِي مِن حُبِّ مَن لاَ يُحِبُّنِي وَمِـــن عَـبَـرَاتٍ مَـا لَـهُـنَّ فَنَاءُ[1]

فندَبَ الكَبِدَ لأنـه محـلُّ التوجُّـع . وقولُـه: «أو سببه» مثالُـهُ قـولُ [ابـن] قيسٍ الرُّقيَّات:

تَبْكِيهِمُ دَهْـمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ[2]

ندَبَ الرزيَّةَ لأنها سببُ التفجُّع .

وأما فائدتها: فالإعلامُ بما في نفس النادب من التفجع على المفقود، وما جرى مجراه، وإظهارُ قلّة الصبر وشدة الجزع. وأكثرُ ما يقع مـن النسـاء[3]؛ لرقّـة أفئدتهـنَّ وضَعْفِ صبرهنَّ، ولا يليق بالرجال؛ لأن المطلوبَ منهـم شـدةُ الجلَـد والصَّـبرُ علـى المصائب، ولي في ذلك :

/ إِنَّ التفجُّع للنِّسَاءِ وَإِنَّمَا حَقُّ الـرِّجَالِ تَصَبُّرٌ وَتَجَلُّدُ [٢١٧/ب]

وأما ما تقدمَ مـن قـول عمـرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « واعُمَـرَاه وا عُمَـرَاه » فليس مـن ذلك؛ لأنه إنما هو تأسُّفٌ على التفريط في بعض المسلمين .

فإن قيل: كيف يُنادَى المفقودُ، والمطلوبُ من النِّداء الإقبالُ والجـوابُ، وذلـك

---

(١) من الطويل، وهـو في ديوانـه: ٣٥، وفيـه: « فواكبدا » . وانظـر التذييـل والتكميـل ٤/٢١٧، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتصريح ٢/١٨١ .

(٢) من الكامل، وهو في ديوانه: ٩٩، وروايته:

تَبكي لهم أسماءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ

والبيـت في الكتـاب ٢/٢٢١، والمقتضـب ٤/٢٧٢، وشـرح التسـهيل ٣/٤١٤-٤١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتذييل ٤/٢١٧ . ودهماء: سوداء، وهـي أيضاً العـدد الكثير من الناس. يرثي قوماً من قريشٍ قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وهو يـوم كـان بـين جيـش يزيـد بـن معاوية وبين أهل المدينة بعد أن قـاموا بخلـع يزيـد، وذلـك سـنة ٦٣ هـ. انظـر الكـامل لابـن الأثير٢/٥٩٣ .

(٣) انظر الأصول ١/٣٥٨ .

مفقودٌ في المفقودِ ؟

فالجوابُ: أنه على جهة التعلُّل وتنزيلِ الميت منزلةَ الحيِّ تسلِيَةً لقلب المحزون، كما يَتسلّى المحبوبُ بنداء الأطلال ومخاطبةِ المنازل .

وأما شروطُها: فلها شروطٌ :

الأول: أن يكون المندوبُ معرفةً[1] فلا يُقال: وا رَجُلاَه؛ لأن نادِبَه لا يُعذَر لكونه لا يُعلَمُ .

وخالفَ في هذا الشرط الرِّياشيُّ[2]، فأجازَ ندبةَ النكرةِ مستدلاً بما ورد في الحديث الصحيح من قولِ[3] صُهيبٍ لَمّا طُعِنَ عُمَرُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ: «وا أخَاهُ وا صاحباهُ[4]»، ومن قول عَمْرَةَ بنتِ رواحةَ لَمّا أُغمِيَ على أخيها عبد الله بنِ رواحةَ: «وا جَبَلاه[5]» فوقعت الندبةُ للنكرة في الحديثَين، ولا حُجَّةَ في ذلك عندهم؛ لأن النكرةَ هنا كنايةٌ عن اسمٍ علَم، وكأنَّ صُهيباً قال: وا عُمَرَاه، وكأنَّ عَمْرَةَ قالت: وا عبدَ اللّهاه .

---

(١) هذه المسألة خلافيةٌ بين البصريين والكوفيين، وما ذكره المصنف هو رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون ومعهم الرياشي كما سيأتي. راجع المسألة في الإنصاف ٣٦٢/١، وانظر: الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٢) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٤٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤ .

(٣) في الأصل: « من فعل صهيب » وهو خطأ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٢٠٦)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٥٤٣، ١٥٤٤) .

(٥) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب المغازي) برقم: (٣٩٣٤).
وجاء الشاهد (واجبلاه) في أحاديث أخرى انظرها في سنن الترمذي (كتاب الجنائز) برقم: (٩٢٤)، وسنن ابن ماجه (كتاب ما جاء في الجنائز) برقم: (١٥٨٣) .

ولَمَّا ذكَرَ الشيخُ أبوحيَّان أنَّ النكرة لا تُندَبُ قال[١]: وقد جاء في الحديث: « واجَبَلاه» ـ يشيرُ إلى قول عَمْرَةَ ـ ثم قال: وهو على جهة النُّدور إن صَحَّ. انتهى.

وقولُه: «إن صحَّ» جرْيٌ في ذلك على طريقته في الاستشهاد بالحديث، لأنه يَرَى أنَّ الحديثَ يجوزُ نقلُه بالمعنى، فقد يكونُ الناقلُ غيرَ عربيٍّ فلا يصحُّ الاستدلالُ به، وقد تكلَّمنا معه فيما تقدَّمَ[٢] في هذا الرَّأي الذي له وقلنا: إنه غيرُ صحيحٍ.

الشرط الثاني: أن يكونَ المندوبُ واضحاً بنفْسِه غيرَ متوقفٍ على غيره، فلا يُندَبُ اسمُ / الإشارة ولا الضميرُ، فلا يُقال: وا هذاه، ولا: وا أنتاه؛ لأنهما غيرُ [٢١٨/أ] واضحَين بنفسهما، وإنما اتضح اسمُ الإشارة بالمشار إليه، والضميرُ بمفسِّره، والمرادُ من المندوب أن يكونَ معرفةً واضحاً بنفْسِهِ من حيث يعلَمُهُ السَّامعُ من غير خفاءٍ، ويُتحَقَّقُ أنه مستحقٌّ للندبة. ومن هنا لا يُندَب المرخَّمُ لكونه صار مُبهَماً بسبب ما حُذِفَ منه.

وأما الموصولُ فكان حقُّه أن لا يُندَبَ؛ لأنه متوقفٌ على الصلة، إلا أنهم ندبوا من الموصولات «مَن» بشرط أن تكون الصلةُ مختصةً بالموصول بحيث يَشتَهِرُ بها، فيصيرُ كالعلَمِ المبيحِ للندبة، فلا يُقالُ: وا مَن قامَ، ولا: وا مَن أكلَ؛ لشدة إبهامه، وقالوا: وَامَن حفَرَ بئر زمزَماه[٣]؛ لأنه معلومٌ أنَّ الذي حفرها عبدُ المطَّلب، وتقول: وامَن قتلَهُ ابنُ مُلْجِمَاه، إذ معلومٌ أن الذي قتلَهُ ابنُ مُلجِمٍ هو عليٌّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ.

الشرط الثالث: أن لا تلحقَ علامةُ النُّدبة صفةَ المندوب[٤]. وفي هذا الشرط

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٧.

(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٦٢١ ـ ٦٢٢.

(٣) قال سيبويه: « وزعم [أي الخليل] أنه لا يُستقبح وا مَن حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروفٌ بعينه » الكتاب ٢/٢٢٨.

(٤) المسألة خلافية تُنظَرُ في الإنصاف ١/٣٦٤.

خلافٌ؛ فمذهبُ الخليل وسيبويهِ[١] وجمهورِ النحويين اشتراطُه، فلا يقال: يا زيدُ الظريفاه بلحاق علامة الندبة للصفة، وتقولُ: وازيداه الظريفُ، فتلحَقُ العلامةُ الموصوفَ لا الصفةَ، وحجَّتهم: أن الصفةَ ليس لها حظٌّ في الندبة، وإنما الندبةُ للموصوف، وإنما جيء بالصفة لمجرد التوضيح، قال الخليلُ: لو جاز: وا زيدُ الظريفاه لجاز: جاءني زيدٌ الظريفاه، يعني أن الصفةَ أحسنُ من الندبة، فلو جاز أن تلحقَها علامةُ الندبة مع المندوب لجاز أن تلحقَهَا مع غير المندوب، إذ لا فرقَ فيها بين المندوب وغيره .

وذهب الكوفيون ويونسُ[٢] من البصريين ـ واختاره ابنُ مالكٍ[٣] ـ إلى جواز ذلك فتقول: يا زيدُ الظَّريفَاه، وحجَّتُهم القياسُ والسَّماعُ؛ أما القياسُ: فقاسُوا الصفةَ على المضاف إليه، فكما يجوزُ: وا أميرَ المؤمنيناه، يجوز: وازيدُ الظَّريفاه، والجامعُ بينهما أنَّ كلَّ واحد من الصفة والمضافِ / إليه مع ما قبلَه كالشيء الواحد. [٢١٨/ب]

وأما السَّماعُ: فحكى يونُسُ عن العرَب: « واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه[٤] »، فندبَ الجمجمَتَين، وألحقَ علامةَ الندبة بصفتَهما[٥]. والجمجمة: القدَحُ، ومنه: ديرُ الجماجم لموضعٍ تُعمَلُ فيه الأقداحُ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ بأن علامةَ الندبة قد لحقت

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥-٢٢٦

(٢) ووافقهم ابنُ كَيسَان. انظر: الكتاب ٢/٢٢٦، والإنصاف ١/٣٦٤، وشرح التسهيل ٣/٤١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١٦ .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٦، وشرح الجمل ٢/١٢٩، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/٥٧ (مخطوط): « والذي حكاه سيبويهِ عن يونسَ من قوله: (وا جمجمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه » لستُ أدري إلحاقُ علامة الندبة من قياس يونسَ أو مما حكاه عن العربِ فيُحتَجُّ به له »

(٥) في الأصل: (بصفتيها) .

المجرورَ بإضافةِ نعتِ المندوب، قال الشَّاعرُ:

أَلاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ[1]

وقال الآخَرُ:

كَمْ قَائِلٍ يَا أَسْعَدَ بنَ سَعْدَاهْ

كُلُّ امْرِئٍ بِاكٍ عَلَيكَ أَوَّاهْ[2]

فـ«الزبيراه» و«سَعدَاه» مجروران بإضافة النعت إليهما، وقد لحقَهَا علامةُ الندبة، فالنعتُ نفسُهُ أحقُّ بذلك .

وقد رُدَّت عليهم هذه الحجةُ: أمَّا القياسُ ففرَّقُوا بين المضاف إليه وبين الصفة بأنَّ المضافَ إليه حالٌّ محلَّ التنوين، فلو قلتَ: وا أميرَاه المؤمنين، بلَحَاق علامةِ الندبة المضافَ دون المضافِ إليه، لَفَصَلْتَ بالعلامة بين الاسم وبين ما حلَّ محلَّ التنوين، وذلك ممتنعٌ في الصفة؛ لأنها لم تَحُلَّ محلَّ التنوين. وأما السَّماعُ فإنْ صَحَّ فهو شاذٌّ .

وأما ما استدلَّ به ابنُ مالكٍ فقال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[3]: لا حُجَّةَ في ذلك؛ لأن لحاقَ علامةِ الندبة فيما ذُكِرَ شاذٌّ، ولأن الوصفَ بـ«ابنٍ» الواقعِ بين علَمَين له حكمٌ لا يتعدَّى إلى غيرِه، فلا يُقاسُ عليه.

وذهب خلَفٌ الأحمرُ[4] إلى التفرقة بين أن تكونَ الصفةُ جاريةً على «أيٍّ»

---

(١) من الهزج، ولم أقف على قائله، وعمرو هنا هو: عمرو بن الزبير بن العوام. وانظر الشاهد في: شرح الجمل ١٢٩/٢، والمقرب ٢٠٣، وشرح التسهيل ٤١٦/٣، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣، والمساعد ٥٣٨/٢ .

(٢) من الرجز، ولم أقف على قائلهما. وهما في: شرح التسهيل ٤١٦/٣، والتذييل والتكميل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٩/٤ .

(٤) هو خلف بن حيان الأحمر، مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يكنى أبا محرز، كان من أعلم الناس بالشعر، وأقدرهم على قافية، تنسك آخر حياته، توفي سنة ١٨٠هـ. أخباره في: طبقات النحويين واللغويين: ١٦١، ومعجم الأدباء ٦٦/١١، وإنباه الرواة ٣٨٣/١ .
وانظر: شرح الجمل ١٢٩/٢، و التذييل والتكميل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣ .

فتلحقُهَا علامةُ الندبة فتقول: وا أيُّها الرَّجُلاه، وبين أن تكون الصفةُ جاريةً على غير «أيٍّ» فلا تلحقُهَا، فلا يُقالُ: وازيدُ الظَّريفَاه. وجهُ التفرقة: أنَّ صفةَ «أيٍّ» هي المقصودةُ بالندبة، بخلاف صفةِ غيرِها .

المسألة الثانية: في أحكام المندوب:

وله أحكامٌ: **الأولُ**: أنه لمَّا اشترَكَ المندوبُ مع المنادَى / في باب الاختصاص، [٢١٩/أ] جَرَتْ عليه أحكامُ المنادَى، وكثيراً ما تحمِلُ العربُ باباً على باب آخَرَ مع اختلافهما؛ لاشتراكهما في أمرٍ عامٍّ، فضمُّوا المندوبَ حيث ضمُّوا المنادَى، فكما قالوا: يا زيدُ في النداء قالوا: وا زيدُ في الندبة، ونصبوه حيث نصبوه، وكما قالوا: يا أميرَ المؤمنين في النداء، قالوا: وا أميرَ المؤمنيناه في الندبة، وكما قالوا: يا ضارباً رؤوسَ الأعداء في النداء، قالوا: وا ضارباً رؤوسَ الأعداء في الندبة، وكما نوَّنوا المنادَى في الضرورة نصباً ورفعاً، نوَّنوا المندوبَ فقالوا: وا زيداً ووا زيدٌ، قال الشَّاعرُ ـ في النصب ـ:

وَا فَقْعَساً وَأَينَ مِنِّي فَقْعَسُ

أَبِلِي يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ[1]

فقال: «وا فَقعَساً» بنصب المندوب، والكَرَّوسُ: بفتح الكاف وفتح الرَّاء [والواو] المشدَّدة: اسمُ رجل، وهو في أصل اللغة: الكبيرُ الرأس .

الحكم الثاني: في الحرف الذي يُنادَى به المندوبُ، وفي الزيادة اللاحقة آخرَ المندوب؛ أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ ابنُ الحسين المعروفُ بـ«النِّيلي»[2] والشيخُ أبو البقاءِ[3] حرفاً ثالثاً من حروف النداء

---

(١) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٢) في الحقيقة لم يزد النيلي حرفاً ثالثاً، بل إنه حكى هذه الزيادة فقال: « وزاد بعضهم حرفاً ثالثاً وهو (آ) بهمزة بعدها ألف » انظر شرحه على الكافية (التحفة الشافية) لوحة: (٤٨ ـ مخطوط)

(٣) انظر اللباب ٣٤٢/١ (مطبوع) قال العكبري: « وحروفها: وا، ويا، وقيل: آ أيضاً » .

وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ .

أما «وا» فهو الحرفُ المختصُّ بالندبة عند الأكثر، وقد تقدَّمَ أنَّ ابنَ عُصفور زعمَ أنه يأتي للنداء من غير ندبة[1]، واستدلَّ عليه بقوله:

وَافَقْعَساً ... ...

في البيت المتقدم. وقد يأتي لمجرد التعجُّب، قال الشَّاعرُ:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ

كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَلَيهِ الزَّرْنَبُ[2]

وتتعيَّنُ الندبةُ به عند خوف اللبس، مثل أن تريدَ أن تندبَ مَـــن اسمُهُ زيدٌ، وبالحضرة شخصٌ اسمُهُ زيدٌ، فتقول: وا زيدُ، ولا يجوز / أن تندُبَهُ بـ«يا»؛ لأنك لـو [٢١٩/ب] قلتَ: يا زيدُ، لالتَبَسَ فـلا يُعلَـمُ هـل أنـت تنـدُبُ مَـن اسمُـهُ زيـدٌ، أو تنـادِي هـذا الحاضِرَ.

وأما «يا» فليست بمختصة بالندبـة، بـل الغـالبُ عليهـا [استعمالها][3] في النـداء العاري من الندبة، ولما كانت أمَّ حروف النداء اتَّسعَت العـرَبُ فيهـا فاستعملَتْهَا في الندبة .

وأما «آ» فإن صحَّ فشاذٌّ أو ضرورةٌ .

ولا يجوزُ حذفُ حرف النداء من المندوب فلا يُقالُ: زيداه؛ لأنَّ الندبـةَ بُنِيَـت على تكثير اللفظ ومدِّ الصوت، والحذفُ يُنَافي ذلك .

وأما الزيادةُ اللاحقةُ آخِرَ المنـدوب فـألفٌ وهـاءٌ، تقـولُ في الألـف: وا زيـدَا، وسواءٌ كان المندوبُ مفرَداً نحو: وازيـدا، أو مضافـاً نحـو: واغـلامَ زيـدا، أو مُطَـوَّلاً

---

(١) المقرب: ٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر صفحة: ٥٦٨ .

(٢) تقدما صفحة: ٤٧٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

نحو: واضارباً رُؤُوسَ الكفارا، أو موصولاً نحو: وامَن حَفَرَ بئرَ زمزما، أو مركَّباً تركيبَ مَزجٍ نحو: وامَعْدِي كَرِبَا، أو تركيبَ صوتٍ نحو: واسيبويهَا، أو تركيبَ حكاية نحو: واتأبَّطَ شرًّا، وفي ندبة هذا التركيب الأخير خلافٌ؛ منهم من أجازه مطلَقاً، ومنهم من فرَّقَ فقال: إن كانت الندبةُ بغير لفظ المحكيِّ ، لم يَجُزْ كما في نحو تأبَّطَ شراً، فإنكَ لو ندَبْتَ لتغيَّرَ اللفظُ المحكيُّ بزيادة ألفِ الندبة، إذ لم يكن فيه ألفٌ في الأصل،ولم يُعتَدَّ بألفِ التنوين،وإن لم تُغيِّرْهُ جازَ،كما لو سمَّيتَ رجلاً بـ«ضَرَبَا» فإنكَ إذا ندبتَه التقَتْ ألفُ الندبة مع ألف التثنية، فتُحذَفُ ألفُ التثنية لالتقاء الساكنين، وتبقى ألفُ الندبة، فيبقى اللفظُ على الصورة المحكيَّةِ، وإن كانت الألفُ الآن ليست ألفَ التثنية، فاعتبروا صورةَ اللفظ المحكيِّ،وكذاك لو سمَّيتَ رجلاً بـ«ضَرَبُوا» فإنَّ واوَ الجمع / تذهبُ عند التقاءِ ألف الندبة، فتقعُ الألفُ بعد ضمةٍ [٢٢٠/أ] فتُقلَبُ واواً فتقول: وا ضَرَبُوا، فيصيرُ اللفظُ واحداً[1] والتقديرُ مختلفٌ، فالواوُ الآن ليست واوَ الضميرِ، وإنما هي ألفُ الندبة انقلبَ واواً لأجل الضمة قبلَها .

ثمَّ إنهم اختلفُوا في لحاق هذه الألف للمندوب فقيلَ[2]: أنتَ في لحاقها بالخيار، سواءٌ كان حرفُ النداء «وا» أو «يا» فلكَ أن تقولَ: وا زيدُ ويا زيدُ، ولكَ أن تقولَ: وا زيدا ويا زيدا، وقيل: إن كان حرفُ النداء «وا» فأنت بالخيار؛ لأنه لا يلتبسُ؛ لكون «وا» مختصَّةً بالندبة، وإن كان «يا» فلا بدَّ من الألف فتقول: يا زيدا، ولا يجوز: يا زيدُ بغير ألفٍ لأجل اللبس، فإنه لا يُعلَمُ هل هو منادىً أو مندوبٌ، وأجاز الكوفيون حذفَ هذه الألف فتبقى الفتحةُ دليلاً عليها فتقول: يا عُمَرَ بفتح الراء، والأصلُ: يا عُمَرَاه، والبصريون لا يعرفون هذا .

---

(١) في الأصل: « واحدٌ » .

(٢) وهو قول الخليل ويونس فيما نقله سيبويه عنهما. الكتاب ٢/٢٢١ .

وذهبَ الفرَّاءُ وابنُ الأنباريِّ وبعضُ الكوفيِّين[١] أن العربَ تُبدلُ من ألف الندبة التنوينَ في الوصل فيقولون: وازيداً بالتنوين في الوصل بدلاً من ألف الندبة، واستدلوا على ذلك بقوله:

وَا فَقْعَساً وَأَينَ مِنِّي فَقْعَسُ[٢]

فالتنوينُ في «فقعَس» بدلٌ من ألف الندبة .

وزَعَمَ ابنُ مالكٍ[٣] أن ألفَ الندبة قد تأتي لغير الندبة، فتكون لنداء البعيد، وذلك إذا كان حرفُ النداء «يا»، فيجوز: يا زيداه لنداء البعيد، واستشهد على ذلك بقول امرأةٍ لابن أبي ربيعةَ: نَظرْتُ إلى كَعْبَبي[٤] فَرَأَيتُهُ مِلءَ العَينِ وأُمنِيَّةَ المُتَمنِّي فَصِحْتُ: يَا عُمَرَاه، فقال عُمَرُ: يا لَبَّيكَاه[٥]. فقولها: «يا عُمَرَاه» نداءٌ مجرَّدٌ من الندبة.

قال الشيخُ أبوحيَّان[٦]: ولا يتعيَّنُ ذلك بل يكونُ / من قبيل المندوب الذي [٢٢٠/ب] عُومِلَ معاملةَ المفقود كقول الخنساء: «وا صخراه[٧]» ولم يكن ميتاً بل كان غائباً.

وأما الهاءُ فلكَ أن تُلحِقَ ألفَ الندبة هاءً ساكنةً في الوقف دون الوصل فتقول: وا زيداهْ ـ وقفاً ـ وأجاز الفرَّاءُ[٨] إثباتَ هذه الهاء في الوصل متحركةً بالضم

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٤٥ .

(٢) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٣) قال: « ولا تتعيَّنُ الندبةُ بالألف التي تلي الآخرَ والحرفُ المنبَّهُ به (يا)؛ لأن المنادى البعيد قد تلي الألفُ آخرَهُ » شرح التسهيل ٣/٤١٤-٤١٥ .

(٤) الكَعْبَبُ: ثُبْلُ المرأة (اللسان ـ كعثب) .

(٥) انظر أمالي القالي ٢/٥٦، وشرح التسهيل ٣/٤١٥، والتذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٦) التذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٣/٤١٣ .

(٨) معاني القرآن ٢/٤٢٢، وعلق ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٣٠ على هذا الرأي بقوله: «وليس بشيء» . وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٦ .

والكسر، ومذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البصريين[١] أن ذلك إن سُمِعَ فهو من إجراءِ الوصل مُجْرَى الوقف .

ويَظهَرُ من أبي البقاء في «اللباب[٢]» أنَّ هذه الهاءَ ملازمةٌ للألف فلا يُقالُ: وا زيدا بغير الهاء؛ مخافةَ أن يلتبسَ ألفُ الندبة بالألف المنقلبةِ عن ياءِ المتكلم. والنَّقلُ عن النحويين ما تقدَّمَ .

ثم إن ألفَ الندبة قد تُبدَلُ حرفاً مجانِساً للحركة قبلها إذا خِيف من بقائها ألفاً لَبسٌ، فتُبدَل ياءً إذا وقعت بعد كسرةِ ضميرٍ نحو: وا غلامَكِيه لخطاب المؤنث[٣]، لأنك لو تركتَهَا ألفاً فقلتَ: وا غلامَكَاه، لالتبس بخطاب المذكَّرِ، وأجاز ابنُ مالكٍ[٤] تركَ الألف في خطاب المؤنَّثِ إنْ أُمِنَ اللبسُ، واستدل على ذلك بقول عمرَ بنِ أبي ربيعة: «وا لَبَّيكَاهُ» والخطابُ لمؤنَّثٍ كما تقدَّم[٥].

ومن إبدال الألف ياءً إذا سمَّيتَ بـ«أنتِ» و«قمتِ» خطاباً للمؤنث، تقول في الندبة: وا أنتِيه وا قُمتِيه، ولا يجوز وا أنتاه ولا وا قمتاه؛ لأنه يلتبسُ بخطاب المذكَّر، وكذلك لو سميتَ بـ«قُومِي» أمراً للمؤنث لقلْتَ في الندبة: وا قوميه، حذفْتَ ياء «قُومي» لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة، فوقعت الألفُ بعد الكسرة فقُلِبَت ياءً، ولو

---

(١) قال سيبويه: « ومن لغة مَن يفتح أن يُلحق الهاء في الوقف حيث يبيِّن الحركةَ،كما أُلحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضح لها في قولك: يا رباه » انظر الكتاب ٢/٢٢١، والأصول ١/٣٤٨، وشرح الجمل ٢/١٣٠ .

(٢) اللباب لوحة (٧٢) مخطوط. قال أبو البقاء: « ويزادُ عليها هاءٌ لتبيين الألف، فإن حُذفت الهاءُ لم تأت الألفُ؛ لئلا يُظنَّ أنها بدلٌ من ياء المتكلم » .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٢٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٨ .

(٥) قال أبو حيان: « ومثل هذه اللفظة النادرة لو كانت في النداء، لما جاز أن يبنى عليها قاعدةٌ ويترَكَ المشهورُ المعروفُ من كلام العرب » التذييل ٤/٢٢٠ .

قلتَ: وا قُوماه لالتبسَ بالمثنَّى، وكذلك إذا وقعت بعد الضمير المكسور، تقول: وا غلامَ أُختهِيهِ، ولا تقول: وا غلامَ أختهَاه؛ لأنه يلتبسُ بالمؤنث، ولا تُقلَب بعد كسرةِ / فَعَالِ كحَذَامِ ورَقَاشِ، تقول: وا حَذَامَاه، ولا تقول: وا حَذَامِيه، إذ لا [٢٢١/أ] لَبْسَ يُخافُ منه، وكذلك لا تُقلَبُ بعد كسرةِ إعرابٍ، فلا يُقالُ في عبد الملك: وا عبدَ المَلِكِيهِ، بل: وا عبدَ المَلِكَاه، إذ لا لَبْسَ.

وتُبدَلُ واواً بعد الضمير المضموم تقول: وا غلامَهُوهُ، ولا تقول: وا غلامَهَاه؛ لأنه يلتبسُ بالمؤنث، وكذلك واوُ الضمير نحو: قامُوا إذا سمَّيتَ به، تقولُ: و اقامُوه بحذف واو الضمير؛ لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة، فتقعُ الألفُ بعد الضمةِ فتُقلَب واواً، ولو قلتَ: وا قَامَاه لالتبسَ بالتثنية.

وزعَمَ بعضُ نحاة الأندلس[1] أنَّ المندوبَ إذا كان مفرَداً ولحقَهُ ألفُ الندبة أنه مُعرَبٌ لشبهه بالمطوَّلِ، إذ لو كان مبنياً لقيل فيه: يازَيدُوه بلَحَاق الواو. وهذا لا يَنهَضُ؛ لأنَّ هذه الزيادةَ لا يكونُ بها مُطَوَّلاً، كما لا يكون بالموصوف مُطَوَّلاً، ولأنَّ المطَوَّلَ هو الذي يَعمَلُ فيما بعده، وإنما الفتحةُ في «وا زيداه» فتحةُ بِنَاءٍ.

الحكم الثالث: فيما يلي ألفَ الندبة وهو إما تنوينٌ أو نونُ تثنيةٍ أو جمعٍ، وإما ألفٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ، أو ياءُ المنقوص، أو هاءٌ قبلَها ألفٌ أو ضميرٌ أو غيرُ ذلك.

فإن كان منوَّناً ففيه مذهبان:

الأول: لسيبويهِ[2] وهو حذفُ التنوين؛ لأنه ساكنٌ، وقد التقى مع ألف الندبة، وإذا حذفتَ التنوين، فإن كان ما قبله مفتوحاً تركتَه وألحَقْتَ ألفَ الندبة، فتقول في «تأبط شرّاً»: وا تأبَطَ شرَّاه، وإن كان مضموماً أو مكسوراً فتحْتَ، فتقولُ

---

(١) وهو ابن العلج في البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٠، ٢٢٢، وانظر: شرح الجمل ٢/١٣٢.

فيمن اسمه «قام زيدٌ»: و اقامَ زيداه، وفي «غلامُ زيد»: وا غلامَ زيداه.

وأجازَ الفرَّاءُ[١] إذا كان آخرُ الاسم بعد حذف التنوين مكسوراً إبقاءَ الكسرة وقلبَ ألفِ الندبة ياءً فتقول: و اغلامَ / زَيدِيه . [٢٢١/ب]

المذهب الثاني: للكوفيِّين وهو إبقاءُ التنوين وتحريكُهُ إمَّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتنقلبُ ألفُ الندبة ياءً فتقول: يا غلامَ زيدِنيه، وإمَّا بالفتح فتبقى الألفُ على حالها فتقولُ: واغلامَ زيدِناه .

فإن كان نونَ تثنيةٍ ففيه مَذهَبَان:

الأول: لسيبويهِ[٢]وهو فتح النون فتقول: وازيداناه .

الثاني: للكوفيين وهو إبقاءُ النون على كسرها، فتنقلِبُ الألفُ ياءً، فتقول: وا زيدَانِيه، ولا يمنعون ما ذهب إليه سيبويهِ، ورجَّحَ ابنُ مالكٍ[٣] قولَ الكوفيين بوجهَين:

الأول: أنه إذا بقِيَتْ نونُ التثنية مفتوحَةً، التبس بالأعلام[٤] المختَتَمَةِ بألفٍ ونون نحو: سليمان .

الثاني: أنَّ أبا حاتمٍ حَكَى في نداء «هَنٍ» مُثَنًّى: يا هنانيه[٥]، و لم يحكِ: يا هناناه، قال: والقياسُ إنما يكون على ما سُمعَ .

فإن كان نونَ جمعٍ فالمشهورُ جوازُ ندبَتِهِ، فتُلحِقُ ألفَ الندبة بعد النون، وتَترُكُ واوَ الإعراب على حالها فتقولُ: وا زيدونَاه .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٦٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٨/٣ .

(٤) في الأصل: « بأعلام » .

(٥) انظر الأصول ٣٤٨/١ .

ونُقِلَ عن الكوفيين أنهم يلتزمون فيه الياء فيجعلونه[١] بمنزلة قِنّسرِين على من يلتزم الياءَ، ويجعلُ الإعرابَ في النون، بدليل ثبوت النون مع ألف الندبة، والألفُ عندهم بمنزلة المضاف إليه، فلولا أنَّ الجمعَ صار بمنزلة قِنّسرِين، لما ثبتَت النونُ فيه مع الألف التي هي عندهم بمنزلة المضاف إليه .

ونَقَلَ ابنُ الخبَّازِ في «النهاية[٢]» أنَّ الكوفيين[٣] يمنعون ندبةَ جمع السلامة؛ لأن ندبَته تؤدي إلى حذف النون، إذ ألفُ الندبة عندهم بمنزلة المضاف إليه كما تقدَّم، والجمعُ بين النَّقلَين: أنه إذا نُزِّلَ منزلة قِنّسرين جازت نُدبتُهُ؛ لأن نونَ قِنّسرين لا تُحذَف في الإضافة، ومَن رآه باقياً على حكم الجمع لم يجوِّزْ / ندبَتَه، إذ نونُ [٢٢٢/أ] الجمع تُحذف للإضافة، وعلى هذا التعليل يَلزمُهُم أن لا يُندَبَ المثنّى؛ لأن نونَه تُحذَف للإضافة .

فإن كان ألفاً مقصورةً فلا يخلو أن يكونَ الاسمُ منوَّناً أو غيرَ منوَّن، فإن كان منوناً نحو: مثنى، فإنك تحذِفُ التنوينَ فتعودُ الألفُ المقصورة؛ لأنها كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، فتلتقي مع ألف الندبة، فتُحذَفُ وتبقى ألفُ الندبة فتقول: وا مثنَاه[٤] .

ونُقِلَ عن الكوفيين: أنَّ الألفَ المقصورةَ هي التي تبقى، واستُغنِيَ بها عن ألف الندبة[٥]. ونُقِلَ أيضاً عنهم: أنهم يحذفون الألفَ ويُحرِّكُون التنوينَ فيقولون: يا

---

(١) في الأصل: « فيجعلوه » .

(٢) النهاية لوحة (١٨٤) مخطوط، وانظر: ارتشاف الضرب ١٤٨/٣ .

(٣) في الأصل: « الكوفيون » .

(٤) في الأصل: (مثناه) .

(٥) قال ابن عصفور: « وهذا خُلفٌ؛ لأن حرف المعنى ينبغي أن يثبتَ، ويُحذفَ غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف » شرح الجمل ١٣٢/٢ .

مثنناه، وحكَوهُ من كلام العرَب[١].

فإن كان الاسمُ غيرَ مُنوَّن حُذفت الألفُ لالتقائها مع ألف الندبة فتقول: وا مُوسَاه، وأجازَ الكوفيون قلبَهَا ياءً فتقول: يا مُوسَيَاه[٢].

فإن كان ألفاً ممدودةً للتأنيث كانت أو غيرِ التأنيث فهي بمنزلة الحرف الصحيح، تثبُتُ في الندبة فتقول: وا حمراءاه[٣] إذا سمَّيت به، ووا زكرياءاه بإثبات الهمزة.

وفرَّقَ الكوفيون: فأثبتوا الهمزةَ إذا كانت لغير التأنيث، وحذفوا إذا كانت للتأنيث، قال الشيخُ أبو حيَّان[٤]: والحذفُ في مثل هذا يحتاجُ إلى سَمَاعٍ، وإلا فالقياسُ يقتضي عدَمَ الحذف قياساً على غيرها من الحروف الصِّحَاح .

فإن كان ياءَ المنقوص نحو: قاضٍ أو ما جَرى مَجرَاه كياء «يَرمِي» وواوِ «يَغزُو» فتَحْتَ الياءَ أو الواوَ إن لم تكن مفتوحةً، وأتيتَ بألف الندبة، فتقولُ فيمَن سُمِّيَ بـ«قاضٍ»: وا قاضِيَاه، وكذلك: وا يَرمِيَاه ووا يَغزُوَاه، وليس حكمُ هذا حكمَ مَن سُمِّي بـ«قُومِي» فِعل أمرٍ للمؤنَّث؛ لأنَّ ياءَ «قُومِي» لا يجوز فتحُهَا قبل الندبة، فلا تُفتَحُ في الندبة، بخلاف ياء المنقوص وما أشبهه .

فإن كان آخرُ المندوب هاءَ قبلَها / ألفٌ نحو: الجهجاه وعبد الله، فنصَّ ابنُ مالكٍ[٥] على أنه لا يُجمَعُ بين الألف والهاء اللتَين في الاسم، وبين ألفِ الندبة وهائه؛ لما في ذلك من الثِّقَل، فلا يُقَالُ: وا عبدَ اللَّهَاه، ولا: وا جهجاهاه، بل [٢٢٢/ب]

---

(١) انظر شرح الجمل ١٣٢/٢، والتذييل ٢٢١/٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ١٣٢/٢ .

(٣) في الأصل: « واحمراه » .

(٤) التذييل والتكميل ٢٢١/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٤١٧ .

يُستغنى عن ألف الندبة هاهنا، إذا ألفُ الندبة وهاؤُه ليستا بلازمتَين في غير هذا الموضع، فبالأحرى أن يُستغنَى عنهما في هذا الموضع؛ لما يَلزَمُ منه من الثِّقَل. قال الشيخُ أبو حيَّان[1]: وهذا الذي قاله - يعني ابنَ مالك - مِن مَنْعِ مثلِ هذا، صَرَّحَ أصحابُنَا بخلافه، وقالوا: تقولُ في ندبة مَن اسمُهُ عبد الله: وا عبدَ اللهاه، وقواعدُ باب الندبة تُجيزُ ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليلٍ واضحٍ، انتهى. وقد نصَّ المصنِّفُ على جوازه على ما يأتي في تمثيله .

فإن كان آخِرُ المندوب ضميراً فلا يخلو أن يكونَ ياءَ المتكلم أو غيرَها؛ فإن كانت ياء المتكلم، فإن كان[2] على لغة مَن فتحَ ألْحَقْتَ الألفَ فقلتَ: وا غُلامِيَا، وإن كانَ على لغة مَن سكَّن الياءَ فسيبويهِ[3] يفتَحُهَا؛ لأنها قابلةٌ للفتح، فتصير اللغتان واحدةً، والمبرِّدُ[4] لا يفتحُهَا، ويحذِفُهَا لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة، فيقول: وا غُلامَاه .

فإن كان على لغة مَن حذَفَ ياءَ المتكلم سواءٌ كُسِرَ ما قبلها أو فُتِحَ أو ضُمَّ فإنك تفتَحُ ما ليس مفتوحاً، وتُلحِقُ ألفَ الندبة، فإن كانَ على لغة مَن فتَحَ آخِرَ الاسم وقلَبَ الياءَ ألفاً، فإنك تحذِفُ الألفَ، وتأتي بألف الندبة فتقول في: يا غُلامَا إذا نَدَبْتَ: وا غُلامَاه، وعلى مذهب المبرد وما بعده من اللغات الأربع يلتبسُ المندوبُ بغير المندوب إذا كانت الندبة بـ«يا» إلاَّ أن تُلحِقَ هاءَ السكت .

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم فتَحتَه وألحقْتَ ألفَ الندبة إن قَبِلَ الفتحَ ما لم

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٢٠ .

(٢) في الأصل: (كانت) .

(٣) الكتاب ٢/٢٢١ .

(٤) لم يمنع المبردُ من الفتح، بل أجاز الفتح فتقول: وا غلاميّاه، والحذفَ لالتقاء الساكنين فتقول: واغلامَا. انظر المقتضب ٤/٢٧٠ .

يقع لبسٌ، فإن [ألف][1] الندبة تُقلَبُ / بحسب حركة ما قبلَها رفعاً للَّبس، وقد تقدَّم[2]. [٢٢٣/أ]

فإن كان الضميرُ لا يقبَلُ الحركةَ نحو: قُمْنَا ـ إذا سمَّيتَ به ـ حَذَفتَ الألفَ، وأتيتَ بألف الندبة فقلتَ: وا قمناه.

فإن كان آخِرُ المندوب غيرَ ما ذكَرْنَا، فالأمرُ فيه بيِّنٌ؛ إذ لا لَبسَ فيه إلا لحاقُ ألف الندبة وفتحُ ما قبلَها.

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُه: «**وَإِنْ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي**» قيل: ظاهرُهُ أنَّ المندوبَ منادى حقيقةً[3]، وليس كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسمَهَ بلفظ النداء.

وقوله: «**قُلتَا وَا زَيْدُ وَاعَمْرُو**» هذان مثالان للمندوب، وجاء بهما مندوبَين بـ«وا» لأنها المختصَّةُ بالندبة، فقدَّمَ التمثيلَ بها، وجاء المندوبُ خالياً من ألف الندبة إذ هو الأصلُ، وقد تقدَّمَ أنك إذا ندَبْتَ بـ«وا» فأنت بالخيار في الإتيان بألف الندبة، وبُنِيَ المندوبُ على الضم لَمَّا لم تصحَبْهُ ألفُ الندبة.

وقوله: «**وَإِن أَرَدتَا جِئتَ بِيَا**» يعني جئتَ بـ«يا» التي للنداء مكان «وا» المختصة بالندبة، ومَثَّلَ ذلك بقوله: «**يا سَعِيدَاه**»، فـ«يا» فيه للندبة، و«سعيداه» هو المندوبُ، وأتَى مع «يا» بألف الندبة؛ لأنها لازمةٌ لها عند قوم، وقد تقدَّمَ ما فيه من الخلاف، ثم جاء بعدها بالهاء، وقد تقدَّمَ أنها لا تكون إلا ساكنةً في الوقف، وأجاز الفرَّاءُ أن تكونَ في الوصل، وقد تقدَّمَ.

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) انظر صفحة: ٧٠٤.

(٣) قاله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٣١).

وقوله:

«وَفِي المُضَافِ يَا عُبَيدَ اللَّهَاهْ»

هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فـأَعطَى أنَّ ألـفَ الندبـة تَلحَـقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخـــــلاف، وفي هذا المثال تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما / آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ [٢٢٣/ب] الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلُصُ مـن خـلاف ابـنِ مالكٍ.

* * *

[بابُ الاستغاثة]

٦٦٦ ـ وَتُلْحِقُ اللامَ إِذَا اسْتَغَثْتَا بِمَنْ تُنَادِيهِ إِذَا دُهِمْتَا

٦٦٧ ـ تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرِو وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ

٦٦٨ ـ وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

٦٦٩ ـ وَمَا سِوَاهُ لاَمُهُ مَكْسُورُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ

لما تكلَّمَ في الندبة، أخذ يتكلَّمُ في الاستغاثة. والكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الوجه الأول: في حقيقة الاستغاثة والمستغيث والمستغاث به والمستغاث من أجله:

أما الاستغاثةُ: فهي مصدرُ استغاثَ إذا طلبَ الإعانة .

وفي الاصطلاح: طلَبُ مَدعُوٍّ للإعانة على رفع ضَيمٍ .

فقولنا: «طلبُ مدعُوٍ» جنسٌ يدخُلُ تحته المنادَى والمستغاثُ به، والباقي فصلٌ يَخرُجُ به المنادَى؛ لأنه وإن كان مدعوّاً فدعواه لغير رفع ضَيمٍ .

وأما المستغيثُ: فهو الطالبُ للإعانة .

وأما المستغاثُ به: فهو المدعوُّ لأمرٍ يُطلَبُ دفعُهُ أو المعونةُ عليه أو الدخولُ فيه، ويأتي على جهة الاستطالة والوعيد، وعلى التوبيخ، وعلى التذلل والخضوع .

وأما المستغاث من أجله: فهو الحاملُ على الاستغاثة إما خوفاً عليه، أو خوفاً منه نحو: يا لَزيدٍ لابني، ويالَزيدٍ لِلأسد، ففي الأول خفْتَ على ابنك فطلبْتَ من يخلِّصُهُ، وفي الثاني خفْتَ من الأسد فطلبْتَ من يُخلِّصُكَ منه .

الوجه الثاني:

اعترض ابنُ مالكٍ[١] على النحويين فقال: يقولون: استغاثَ به، والمستغاثُ / به، فيُعَدُّونَهُ بالباء، والمعروف في اللغة تعدِّيه بنفسه، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[٢] و﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾[٣] قال الشيخ أبوحيَّان[٤]: وليس كما ذكَرَ، بل «استغاث» يتعدَّى تارةً بنفسِهِ، وتارةً بحرف الجر، وقد عدَّاه سيبويهِ بالباء، فكان حقُّهُ أن لا يُخطِّئَ النحويين خصوصاً سيبويهِ إلاَّ بعد استقراء تامٍّ، وأنشد في تعديته بالباء قولَ الشاعر: [٢٢٤/أ]

حَتَّى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لاَ رِشَاءَ لَهُ ... مِنَ الأَبَاطِحِ فِي حَافَاتِهِ البُرَكُ

مُكَلَّلٌ بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ ... رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُكُ[٥]

الشاهد في قوله: «استغاث بماءٍ» فعدَّاه بالباء.

الوجه الثالث:

أنَّ المستغاثَ به منادى، فكل ما صح نداؤُه صحَّ أن يكون مستغاثاً به، فأحكام النداء جارية عليه، ويخالفه في أشياء منها:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٠٩ .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٩ .

(٣) سورة القصص: من الآية: ١٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢١٣ .

(٥) من البسيط، وهو لزهير بن أبي سُلمى في شرح ديوانه لثعلب: ١٧٥، وفيه: (بأصول النجم)؛ وهو نبتٌ يقال له: الثيل، و« لا رشاء له » : أي إنه نجلٌ (وهو الذي يخرج من الأرض والوادي، وجمعه نجال ككلب وكلاب) يجري على وجه الأرض. والبُرَكُ: طائر من طير الماء أبيض، وهو الذي يُسمى الشِّيق، وهو جمعٌ واحده: بُرْكَة، وقال بعضهم: البُرَكُ: طائرٌ يُجمع أبراكاً وبركاناً. يتحدث عن قطاةٍ فرَّت من صَقْرٍ، يقول: لم تزل مجتهدةً في طيرانها حتى استغاثت بماءٍ أبطحٍ . ويُروى: البِرَكُ عن الأصمعي وأبي عُبيدة؛ وهي جمع بِركة، يريد الحفائر، وريح خريقٌ: شديدة، بضاحي مائه: ما برز للشمس منه، وحُبُك: طرائق الماء، الواحدة: حبيك. والمعنى: أن الريح إذا مرَّت على ذلك الماء نسجته بمرها عليه. (شرح الديوان)، والصحاح (برك) .

أن ما فيه الألف واللام لا يُنادَى إلا بواسطة «أيٍّ» على حسب ما تقدم، ويجوز ذلك في الاستغاثة تقول: يالَلرَّجُلِ، ووجهُهُ: أنه لما توسطت لام الجر بين حرف النداء والمنادَى، استُسهِلَ ذلك، وقيل: لَمَّا جرُّوا المستغاث [به] ونوَّنُوهُ أوهم التنكير وهو معرَّفٌ بالنداء، فأتوا بالألف واللام لرفع هذا التوهم لا للتعريف.

ومنها: أن المستغاثَ به مجرور باللام بخلاف المنادَى، وإنما جُرَّ باللام علامةً على الاستغاثة .

ومنها: أنه لا تكون الاستغاثة إلا بـ«يا» دون غيرها من حروف النداء، ولا يجوز حذفها، بخلاف المنادَى .

ومنها: إعرابه بالجر في موضع لو كان فيه منادى غير مستغاث به لكان مبنيّاً على الضمِّ نحو: يازيدُ، فإنك إذا استغثتَ به جررْتَهُ ونوَّنْتَهُ فقلتَ: يالَزيدٍ، وكان حقه أن يبقى على بنائه، ولا يؤثر فيه حرف الجر نحو: من قبلُ / ومن بعدُ؛ لأن [٢٢٤/ب] موجب البناء فيه قائم وهو كونه منادىً علَماً، وإنما أعربوه لأمورٍ:

الأول: أن «يا» في النداء حكمها حكم العامل؛ لكون البناء معها شبيهاً بالإعراب، فلما دخل حرف الجر لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة: ما زيدٌ ببخيل، قال الشيخ أبوحيَّان[1]: فعلى هذا يكونُ له موضعُ رفعٍ .

الثاني: أنهم أعربوه للفرق بين لام الاستغاثة وبين لام الابتداء .

الثالث: أنَّ بناء المنادَى ليس بأصل، فلما جيء بلام الجر وهو خاصٌّ بالأسماء رُوعيَ فيه أصلُه فعَمِلَ .

الرابع: أنَّ اللامَ لما دخلت على المنَادى أشبهَ المنادَى المضافَ فأُعرِبَ؛ لأنَّ المضافَ في النداء مُعرَبٌ. ووجهُ الشَّبَه بينهما: أنَّ كلاًّ منهما عاملٌ ومعمولٌ، وعلى

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

هذا التعليل لا يكونُ له موضعُ رفعٍ كما كان في التعليل الأول، قاله الشيخُ أبوحيَّان[١].

الوجه الرابع: في جرِّ المستغاث به:

وتجرُّه اللام على نحو ما كانت تجرُّهُ قبل النداء، فتجرُّهُ بالكسرة ظاهرةً نحو: يالَزيدٍ، ومقدَّرةً نحو: يالَلفتى، وبالياء نحو: يالَلزَّيدَين في التثنية ويالَلزَّيدِين في الجمع، فإن كان مبنياً تركْتَهُ على ما كان عليه قبل النداء، فتقول: يالَرَقاشِ بكسر الشين.

وهذه اللامُ كان حقُّهَا أن تكونَ مكسورةً؛ لأنها جرَّت الظَّاهر، وإنما فُتحت مع المستغاث به؛ لأنه حلَّ محلَّ الضمير؛ لأنه منادى، واللامُ إذا دخلت على الضمير فُتِحت[٢]. وقيل: إنما فُتحت لأنها دخلت على موضعٍ لا يليقُ أن تدخُلَ عليه وهو المنادى، فغُيِّرت بالفتح، والشيءُ إذا دخل في غير موضعه أسرَعَ إليه التغييرُ، قال معناه المبردُ والسيرافيُّ[٣]

وقال الفرَّاءُ[٤]: إنما فُتِحت لأنها صارت مع حرف النداء كالشيء / الواحد، [٢٢٥/أ] واستدلَّ على ذلك بقول الشَّاعر:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ[٥]

ووجهُ الدليل: أنه اقتطَعَ اللام من الاسم المجرور بعده، وجعله مع «يا» كالشيء[٦]، الواحد، وكان التقدير: يا لَلنَّاسِ، قالوا: ولا حجَّة فيه، إذ هو من قبيل

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٥.

(٢) انظر: المسائل البصريات ١/٥١٢، والخصائص ١/٣٢٩، وشرح الجمل ٢/١١٠.

(٣) انظر المقتضب ٤/٢٥٤، وشرح الكتاب ٣/٥١-٥٢ (مخطوط).

(٤) انظر التذييل والتكميل ٤/٢١٤.

(٥) تقدم صفحة: ٣٥٧. وانظر الشاهد أيضاً في: الخصائص ١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨، وشرح التسهيل ٣/٤١٢، والتذييل ٤/٢١٦، والمغني ٢٨٩، وشرح أبياته ٤/٣٢٥.

(٦) في الأصل: «كشيءٍ».

ما اكتُفي فيه بالحرف عمَّا بعدهَ ،كما قال بعضُهم: بلَى فَا، يُريدُ: بلى فافعَل، فحَذَف باقي الكلمة للعلْمِ بها في الكلام قبلها .

ثمَّ إن هذه اللامَ تُكسر مع المعطوف إذا لم يُكرَّر معه حرفُ النداء فتقول: يالَزيدٍ ولِعمروٍ بكسر لام «عمرو». قال الشَّاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

فلو كُرِّرَ حرفُ النداء فتحْتَ اللامَ فقلتَ: يا لَزيد ويا لَعَمرٍو .

وقد يجوزُ في هذه اللامِ الفتحُ والكسرُ بلَحظَين، سُمِع من العرَب في قولهم: «يا لَلماء ويا لَلدواهي » فتحُ هذه اللام وكسرُها، فمَن فتَحَ لحَظَ أنه مُستغَاثٌ به مجازاً، ومثلُ هذا لايكونُ إلا في الشدائد، كأنَّ الظمآنَ يقولُ للماء: تَعَالَ فهذا وقتُكَ. ومَن كسَرَ فيكونُ مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ التقدير: يا لَقومي لِلماء؛ أي: دعوتُكُم لتَنظُرُوا في هذا الأمر .

وقد يأتون بألف آخِرَ المستغاث به عوضاً من لام الجر تقول: يا زيدا، وأنت تُريدُ الاستغاثةَ، ولك أن تأتيَ بهاء السكت فتقول: يا زيدَاه. ولا يُجمَعُ بين هذه الألف ولامِ الاستغاثة، فلا يُقال: يا لَزَيدَاه؛ لأنَّ فيه الجمعَ بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه، وقد يُجَرِّدُونَ المستغاثَ به من هذه اللام ومن الألف نحو: يا زيدُ، فيكون لفظُه لفظَ المنادَى المجرَّدِ من الاستغاثة، وذلك إذا عُلِمَ أنه مستغاثٌ به .

ووقعَ اختلافُهُم في هذه اللام في مواضِعَ :

---

(١) من البسيط، قال القيسي في شرح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١: هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، ويُنسب إلى أبي زُبيد الطائي » ، وقد رجعتُ إلى شعر الرجلين فلم أجد فيهما البيت. وانظره في: المقتضب ٢٥٦/٤، والكامل ١٢٠٠/٣، والأصول ٣٥٣/١، والتبصرة ٣٥٩/١، وشرح الجمل ١١٠/٢، وشرح الكافية ١٣٣/١، والخزانة ١٥٤/٢. قال البغدادي: « وهذا البيت من شواهد جمل الزجاجي، ولم ينسبه أحد إلى قائله » .

[٢٢٥/ب] / **الأول**: اختلفوا في زيادتها فقال الجمهور: إنها غيرُ زائدة[١] .

وقال ابنُ خَرُوف[٢]: هي زائدة فلا تتعلق بشيء؛ لأن الفعلَ في النداء يتعدى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف. **ورُدَّ**: بأن الزيادةَ على خلاف الأصل، قال الشيخ أبوحيَّان[٣]: والأَولى الزيادةُ لمدِّ الصوت، إذ يكونُ أعْوَنَ على الانتصار وطلبِ العون. واستدل على ذلك: بأنَّ هذه اللامَ عاقَبَت الألفَ التي تُزادُ في آخر المستغاث به، فلك أن تقول: يالَزيدٍ، باللام، ولك أن تقولَ: يازيدَا بالألف، ولا يُجمع بينهما، فلولا أنَّ هذه اللامَ زِيدَت لمجرد مدِّ الصوت، لما عاقَبَت الألفَ التي جيء بها لمدِّ الصوت .

---

(١) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه، علماً أنه تعرض للحديث عنها في سر الصناعة ٣٢٩/١، وانظر شرح الجمل ١٠٩/٢، وعلق ابن عصفور على هذا الرأي بقوله: « أما مذهب ابن جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف » . وانظر المغني: ٢٨٨ .

(٢) قال في شرح الجمل ٤٨٩/٢ (رسالة دكتوراه) : « وخصت الأولى بالفتح؛ لأن المنادى في موضع المضمَر، ودخولها على المضمر يوجب فتحها، وأيضاً فإنها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى » .

وقد اضطرب النقل بشأن هذه اللام عن أبي العباس المبرد؛ فقد نسب الرضي في شرح الكافية ١٣١/١ إليه أنها مُعدِّيَةٌ لأدعُو المقدر ـ أو لحرف النداء القائم مقامَه ـ إلى المفعول، ونَسَبَ ابنُ هشام في المغني: ٢٨٨ إليه زيادتها . والذي في المقتضب يخالف هذا وذاك، فقد قال أبو العباس: « وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيداه (إذا مددتَ الصوت تستغيث به)، فيا لَزيدٍ بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب » المقتضب ٢٥٤/٤، ومثله في الكامل ١١٩٩/٣. وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢١٨/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٤/٤ .

الموضع الثاني من الاختلاف: أنهم اختلفوا في متعلَّقِهَا إذا لم تكن زائدة، فذهبَ سيبويهِ[١] ـ وهو اختيارُ ابن عُصفور[٢] وابنِ الضَّائِع[٣] ـ أنها تتعلقُ بفعل النداء المضمَر بعد حرف النداء .

ورُدَّ: بأنه يلزم منه أن يقال: ناديتُ لزيدٍ، وذلك لا يقال؛ لأن الفعلَ المتعديَ بنفسه إذا كان المفعولُ بعده لايتعدى إليه بحرف الجرِّ فلا يقال: ضربتُ لِزيدٍ، فلو تقدَّم عليه جاز فتقول: لِزيدٍ ضربتُ .

وأُجيب: بأن الفعل لَمَّا كان هنا ملتَزَماً إضمارُهُ ضَعُفَ، فتعدَّى بحرف الجرِّ .

وذهبَ ابنُ جني أنها تتعلق بحرف النداء جرياً على مذهبه؛ فإنَّ حرفَ النداء عنده اسمُ فعل. وقد تقدَّم[٤] الكلامُ على هذا المذهب .

الموضع الثالث: اختلفوا هل هي حرفُ جرٍّ مستقل بنفسه، أو هي لامٌ مقتَطَعةٌ من «آل»: فذهبَ الجمهورُ أنها مستقلةٌ غيرُ مقتطعَةٍ[٥] من «آل» .

---

(١) لم أقف عليه، وفي الكتاب ٢/٢١٨: « وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ نحو قولك: يا عجباه ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبتَ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه » .

(٢) شرح الجمل ٢/١٠٩ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٥ ـ مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٦٩ ـ ٥٧٣ .

(٥) في الأصل: « منقطعة » .

[وذهب الكوفيون[١] إلى أنها مقتَطَعةٌ من آل][٢]، فإذا قلتَ: يالَزيد فالتقدير عندهم: يا آل زيد، حُذف من الكلمة فاؤُها وعينُها لكثرة الاستعمال، وبقيت اللامُ، واستدلوا / على ذلك بالبيت المتقدِّمِ وهو: [٢٢٦/أ]

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ[٣]

فاللامُ عندهم بقيَّة «آل» والألفُ بعدها ألفُ الإطلاق .

قالوا: ولا حجَّة فيه، إذ يحتمل أن تكون «لا» فيه حرفَ نفي، والمنفيُّ محذوف، والمنادَى محذوف أيضاً التقدير: يا قومي لا فرار[٤]. وقد تقدَّم تخريجٌ آخَرُ لهذا البيت[٥].

ورد مذهبُ الكوفيين بأشياءَ:

الأول: أنَّ هذه اللامَ لو كانت مقتطَعَةً غيرَ مستقلة لم تزل مفتوحةً، وقد كُسرت في العطف في نحو قولك: يا لَزيد ولِعَمرو، فكسرُهَا في «لِعَمرو» دليلٌ على أنها حرفُ الجر؛ لكونها رجَعَت إلى أصلها من الكسر .

الثاني: أنَّ هذه اللامَ قد دخلت على ما لا يصلُحُ معه «آل» نحو: يا لله ولِلناس، ألا ترى أنه لا يصحُّ: يا آلَ الله، ولا: يا آلَ الناس .

الثالث: أنَّ العرَبَ تقول: يالَكَ، فلو كان أصلُه: ياآلَكَ، لم يجز؛ لأنه لا يجوزُ: يا غلامَكَ. وقد تقدَّم ذلك[٦].

---

(١) من مسائل الخلاف انظرها في ائتلاف النصرة: ١٥٧ - ١٥٨، وراجع: شرح التسهيل ٣/٤١٢، والمغني ٢٨٩ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) انظر صفحة: ٣٥٧، ٧١٥ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٤/٤١٢ .

(٥) انظر صفحة: ٧١٥ - ٧١٦.

(٦) انظر ما سبق في صفحة: ٦٠٨ .

الوجه الخامس: في جر المستغاث من أجله:

وتجرُّهُ اللامُ على كثرةٍ، و«مِن» على قلّةٍ، والمراد بهما التعليلُ.

فأما اللامُ فلا تكون إلا مكسورةً بقيت على أصلها من الكسر؛ لأنَّ موجِبَ الفتح قد ارتفَعَ، فتقول: يالَزيدٍ لِعَمرو بكسرِ لام «عَمرو» أي: أدعوكَ لأجل عَمرو، وأما «مِن» فمثالُه قولُ الشَّاعر: ٥

يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينَا[1]

فـ«مِن نَفَرٍ» هو المستغاثُ من أجله، وقد جُرَّ بـ«مِن» والتقدير: أدعوكم من أجل هؤلاء النفر.

واختلفوا في متعلَّق حرف الجر الداخلِ على المستغاث من أجله:

فقال ابنُ عصفور[2]: «تتعلق بفعلٍ مضمَرٍ قولاً واحداً تقديرُه: / أدعوك لِزيدٍ»، فيكونُ الكلامُ جملتَين. [٢٢٦/ب] ١٠

وقال ابنُ الضَّائع[3]: «تتعلق بفعل النداء قولاً واحداً»، فيكون الكلامُ جملةً واحدةً.

ورُدَّ: بأن فعلَ النداء ضعيفٌ لا يَقوَى أن يتعلق به حرفا جَرٍّ؛ لامُ المستغاثِ به، ولامُ المستغاث من أجله. ١٥

وقال ابنُ الباذش[4]: إنه يتعلق بمحذوف حالاً، التقدير: مدعُواً لِعَمرو، وهذا مبنيٌّ على مجيء الحال من المنادَى، وقد تقدَّم ما فيه[5].

---

(١) من البسيط، وهو في شرح التسهيل ٤١١/٣، وارتشاف الضرب ١٤٠/٣، والتذييل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢.

(٢) شرح الجمل ١٠٩/٢.

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٦ ـ مخطوط).

(٤) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢.

(٥) انظر صفحة: ٥٧٤ وما بعدها.

الوجه السَّادس:

هذا الذي ذكرناه مِن فتح لام المستغاث به، و[كسر][1] لامِ المستغاث من أجله، هو إذا كانا ظاهرَين، وأما بالنسبة إلى المضمَر ففيه تفصيلٌ:

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم، كانت اللامُ معه مفتوحةً، سواءٌ كان مستغاثاً به أو مستغاثاً من أجله، فإذا قلتَ: يالكَ، احتمل أن تكون الكافُ مستغاثاً به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس، وأما قولُ امرئ القيس:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ[2]

فالكافُ فيه مستغاثٌ به. وفيه شاهدان: الأول: جرُّ المستغاث من أجله بـ«من».

الثاني: كونُ المستغاث به ومن أجله لشيءٍ واحد، استغاثَ بالليل من الليل على جهة التعجُّبِ، كأنه يقول: ما أطولَكَ مِن ليلٍ. وأما قولُ الآخَرِ:

سَقَى اللهُ دَاراً لي وَأَرْضاً تَرَكْتُهَا إِلَى جَنْبِ دَارَيْ مُقْبِلِ بْنِ يَسَارِ

أَبُو مَالِكٍ جَارٌ لَهَا وَابْنُ بِرثِنٍ فَيَا لَكَ جَارَي ذِلَّةٍ وَصَغَارِ[3]

فالكافُ من «فيا لَكَ» مستغاثٌ به، جرَّد نفسَه وخاطبَها مستغاثاً بها ومتعجَّباً من فعلها، و«جارَي» منصوبٌ على الذم، ويمكن أن يكون مستغاثاً من أجله، وحُذفت منه اللامُ شذوذاً، التقدير: فيا لَكَ لِجَارَي / ذلَّةٍ وصَغَارٍ. [٢٢٧/أ]

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) صدر بيتٍ من الطويل، في ديوانه: ١٩، وهو من معلقته، وعجزه:

بِكَلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال: ٧٩، وشرح القصائد التسع ١/١٦٢. والشاهد في: ارتشاف الضرب ٣/١٤١، والخزانة ٣/٢٦٩.

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائلهما، وهما في التذييل والتكميل ٤/٢١٦.

فإن كان الضميرُ ياءَ المتكلم، كانت اللامُ مكسورةً. قال ابنُ جنّي: سواءٌ كانت للمستغاث به أو للمستغاث من أجله، فإذا قلتَ: يالي، احتملَت الياءُ أن تكونَ مستغاثاً به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس. قال ابنُ جني[1] ـ في قول الشّاعر ـ:

فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى:[2]

إنه يحتمِلُ أن يكونَ الضميرُ في «يالي» مستغاثاً به، كأنه استغاثَ بنفسِهِ من النوى على جهة التجريد، ويحتملُ أن يكون مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. وفي البيت حذفُ الكاف من كل فعلٍ، التقدير: فيا شوقُ ما أبقاكَ، ويا دمعُ ما أجراكَ، ويا قلبُ ما أصباكَ .

وقال ابنُ عصفور[3]: الصحيحُ عندي أنك إذا قلتَ: يالي لا يكون الضمير فيه إلا مستغاثاً من أجله، لا مستغاثاً به، فإنه يَلزَمُ منه تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى مضمَرِهِ، لكون العامل عنده في المستغاث به فعلَ النداء المحذوفِ، فيكونُ التقدير: أدعُو لي، فالفاعلُ في «ادعو» ـ وهو «أنا» ـ والياءُ من «لي» لشيءٍ واحدٍ، وهذا لا يجوزُ إلا في باب «ظننت» .

---

(١) في كتابه « الفَسْر في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي » ١٦٣/١، وانظر المغني: ٢٧٤، ٢٩٠ .

(٢) من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي، انظره في شرح ديوانه لابن جني « الفسر » ١٦٣/١، وشرحه المنسوب إلى العكبري: ٥٩/١ من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني مطلعها:

فَدَيْنَاكَ مِن رَبعٍ وَإِنْ زِدتَنَا كَرْبَا ... فَإِنَّكَ كُنتَ الشَّرقَ للشَّمس والغَرْبَا

وانظر البيت في: التذييل والتكميل ٢١٦/٤، و المغني ٢٧٤، وشرح أبياته ٢٧٣/٤ .

(٣) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه .

قال الشيخ أبوحيَّان[١]: وهذا لايلزَمُ على مذهب ابن جنّي؛ لكون اللامِ تتعلق بـ«يا» فلا تتحمَّلُ ضميراً، قال: وأما على قولِ ابنِ خَروفٍ[٢] فلا يلزمُ البتَّة؛ لأنَّ اللامَ عنده زائدةٌ فلا تتعلقُ بشيء .

الوجه السَّابعُ: في المستغاث به والمستغاث من أجله:

في ذلك ثلاثةُ أوجُهٍ: ذِكْرُهُما معاً، وذِكْرُ المستغاثِ من أجله، وبالعكس.

فأمَّا ذِكْرهُمَا معاً، فهو الكثيرُ، فمنه قولُ الشَّاعر:

أَلاَ يَا لَقَومِي لِلْحَبِيبِ المُفَارِقِ وَلِلدَّارِ تَنْأَى بِالحَبِيبِ وَتَلْتَقِي[٣]

وأما ذِكْرُ المستغاثِ به دونَ المستغاثِ من أجله، فجائزٌ أيضاً إذا عُلِمَ / [٢٢٧/ب] سببُ الاستغاثة، فمنه قولُ عمَرَ رضي الله عنه ـ لَمَّا طعنه فيروزُ لعنه الله ـ: « يا للهِ وللمُسلِمِين[٤]» ، فذكَرَ المستغاثَ به، ولم يذكر المستغاثَ من أجله؛ لأنه كان مشاهَداً مع ضيق المقام، ومنه قولُ عَديِّ بنِ زيدٍ:

فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالمَوتِ يَا لَلنَّاسِ عَارُ[٥]

فـ«يا للناس» مستغاث به، والمستغاث من أجله محذوف التقدير: يا لَلنَّاس لِمَن يُعيِّرُنا بالموت. ومنه قولُ الفرزدق:

يَا لَتَمِيمٍ أَلاَ للهِ دَرُّكُـــمُ لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى المُصْمَئِلاَّتِ[٦]

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٦ .

(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٧١٧ .

(٣) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

(٤) الفائق في غريب الحديث ٢/٢٥٤. وانظر: المقتضب ٤/٢٥٤، واللامات ٨٨، وشرح الجمل ٢/١١١ .

(٥) من الوافر، وهو في ديوانه: ١٣٢، مع أبيات قالها حينما كان في سجن النعمان. والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٤١١، والتذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

(٦) من البسيط في ديوان الفرزدق: ١/١٠٧، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٤١١، والتذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

فـ«يا لَتَمِيمٍ» مستغاثٌ به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ التقدير: يا لَتَميمٍ لهذه الداهيةِ التي أصابتكم. والمصمَئِلاَّتُ: الدواهي الشدائدُ. والبيت من البسيط من العروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُرَدَفُ[1]، والجزءُ الأول من البيت دخلهُ الطَّيُّ[2]، ودخل الثانيَ والخامسَ الخبنُ[3].

وأمَّا ذِكْرُ المستغاثِ من أجله دونَ المستغاث به فنحوُ قولِ الشَّاعر:

يَا عَجَباً لِـهَـذِهِ الفَلِيقَة

هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيْقَة[4]

فـ«لهذه الفَلِيقَة» مستغاثٌ من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. والفَلِيقَةُ: الدَّاهية، والقُوَبَاءُ: داءٌ معروفٌ[5]، والرِّيقةُ: البُزَاقُ. ذَكَروا أنَّ القُوَباءَ إذا جُعِلَ عليها الرِّيقُ في كل صباحٍ يُزِيلُهَا، فتَعَجَّبَ من ذلك.

الوجه الثامن:

قد يكونُ المستغاثُ به نفسَ المستغاثِ من أجله، وذلك على وجهَين:

أحدهما: أن يُستغاثَ به لِيُنصِفَ من نفسِه، إمَّا على جهة التلطُّف والرغبة. ويَنظُرُ إليه في المعنى قولُه ﷺ: «أعوذُ بكَ منكَ[6]» أي: أنتَ أرجو، ومنكَ / أخافُ. [٢٢٨/أ]

---

(١) القطع هو: حذف حرف ساكنٍ من آخر الوتد المجموع، وإسكان ما يبقى. والردف: هو حرفٌ ساكن من حروف المد واللين، يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء. القوافي للتوخي: ٤٤.

(٢) الطَّيُّ هو: حذف الرابع الساكن. البارع: ٢١٤.

(٣) كُتِبَ في حاشية الأصل (وهو من كلام ابن الخنبلي): «قولُه: (ودخلَ الثانيَ) محلُّ نظرٍ لِمَن تدبَّرَه»، وهذا صحيحٌ، فإن الجزء الثاني جاء تاماً (فاعلن) ولم يدخله الخبن. وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢.

(٤) رجز نُسب في اللسان (قوب) إلى ابن قنان الراجز. وانظر: إصلاح المنطق: ٣٤٤، ٣٥٣، واللامات للزجاجي: ٨٨، والمنصف ٦١/٣، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٢٥، والمغني ٤٨٦، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٩.

(٥) في اللسان (قوب): «والقُوباء والقوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داءٌ معروفٌ، يتقشر

وإما على جهة التوبيخ والتقريع كقولك: يا لَزيد لِزيد، إذا أردتَ توبيخَه على فعله، وعليه حمَلَ ابنُ مالك[1] قولَ مُهلهِلٍ:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كُلَيباً يَا لَبَكْرٍ أَينَ أَيْنَ الفِرَار[2]

استغاث بهم تقريعاً لهم وتوبيخاً على قتل كُلَيب، فهمُ المستغاثُ بهم والمستغاثُ من أجلهم، والتقدير: يا لَبَكرٍ لِبَكرٍ، فحَذَفَ المستغاثَ من أجله؛ لدلالة المعنى.

الثاني: أن يُستغاثَ به لينتَصِرَ لنفسِهِ، كما لو رأيتَ قوماً قد أجمعوا أن يثِبُوا على مَلِكٍ فتقولُ: يا لَلْمَلِكِ لِلمَلِكِ، تُريدُ أن تنبِّهَهُ لينتَصِرَ لنفسِهِ، ويأخُذَ حِذْرَه.

الوجه الثامن:

أنَّ التعجبَ قد يأتي على صورة الاستغاثة، والجامعُ بينهما: أن الحاملَ عليهما أمرٌ يعظُمُ في النفس، فتقول على جهة التعجُّبِ: يا لَلماء ويا لَلدَّواهي ويا لَلمسرَّات، وهذا لا يكونُ إلا عند كثرةِ ذلك الشيء، فيناديه على معنى: هذا أوانُكَ فأَقبِلْ ولا تتأخَّرْ.

ثمَّ إن التعجُّبَ يأتي في هذا الباب على وجهَين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً فتنادي جنسَه، نحو أن ترى ماءً كثيراً فتقول: يا لَلماء، فتناديه نداءَ المستغاث به على جهة التعجُّبِ من كثرته.

---

(٦) جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (من كتاب الصلاة) برقم: (٧٥١)، والترمذي في سننه (من كتاب الدعوات) برقم: (٤٣١٥، ٤٣٨٩)، والنسائي في سننه (من كتاب قيام الليل وتطوع النهار) برقم: (١٧٢٧). وتتمته: « اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك كما أثنيتَ على نفسك ».

(١) شرح التسهيل ٤١٢/٣.

(٢) من المديد، والشاهد في: الكتاب ٢١٥/٢، وشرح أبياته ٤٦٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥٦/٢، واللامات للزجاجي: ٨٧، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢.

الثاني: أن ترى أمراً تستعظمُهُ فتناديَ مَن له نِسبَةٌ إليه[1] ومُكنَةٌ فيه، نحو أن ترى جُهَّالاً أخذوا مناصبَ العلماءِ، فتنادي العلماءَ على طريقة الاستغاثة متعجباً من ذلك، فتقول: يا لَلعلماء لِهذا الأمر .

وأحكام الاستغاثة جارية في التعجُّب في هذا الباب، فما جازَ في الاستغاثة، جازَ في التعجب، وما امتنعَ فيها امتنعَ فيه، إلا أن التعجُّبَ قد يأتي بـ«وا» ، ولا يجوزُ ذلك في الاستغاثة، ومنه قولُ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِعَمرِو بنِ العاص: وَا عَجباً لكَ يا بنَ العاص[2].

ولْنَرْجع إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وَتَلْحَقُ اللامُ إذَا اسْتَغَثْتَا لِمَنْ تُنَادِيهِ ... ...»

يُريدُ أنك إذا أردتَ أن تستغيثَ ألحقتَ المنادَى لامَ الجر علامةً على أنه مستغاثٌ به، وقد تقدَّمَت أحكامُ هذه اللام مستوفاةً، وقد اعترضَ ابنُ النحويَّة[3] على قوله: «لِمَن تناديه» فقال: يَرِدُ عليه ما وردَ على قوله قبلُ:

«وإنْ نَدَبْتَ مَن تُنادي قلتا»

لأنَّ المندوب ليس بمنادى، وكذلك المستغاثُ به. انتهى .

قلتُ: أما كونُ المندوب غيرَ منادى فمُسَلَّمٌ، ـ وقد تقدَّم الجوابُ عن كلام المصنّف هناك[4] ـ ، وأما كونُ المستغاث به غيرَ منادى، فليس بمُسَلَّمٍ، بل هو منادى حقيقةً، فلا اعتراضَ .

---

(١) كلمة « إليه » مكررة في الأصل .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في باب الطهارة) برقم: (١٣٧) من حديث طويل بسنده عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أنه اعتمَرَ معَ عمَرَ في رَكْبٍ فيهم عَمْرو بن العاص ـ إلى أن قال ـ : « وا عجباه لك يا بنَ العاص، إن كنتَ تجدُ ثياباً، أفكلُّ الناس تجدُ ثياباً؟ ... »

(٣) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٢) مخطوط .

(٤) انظر صفحة: ٧١٠ .

وقوله: «إِذَا دُهِمْتَ» بدلٌ من قوله: «إذا استغثتَ» فأُبدلَ ظرفاً من ظرف، فالاستغاثةُ لا تكون إلا لأمرٍ دَهِمَك، يُقالُ: دَهِمَه[1] الأمرُ إذا فَاجَأَهُ بما يكره .

وقوله:

«تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرو»

مثالٌ للام الجر الداخلةِ على المنادَى المستغاثِ به، وهو «يا لجعفر» ولهذا فتَحَهَا، وأما اللامُ في «لِعَمرو» فهي لامُ المستغاث من أجله، ولهذا كَسَرَهَا.

وقوله:

«وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ»

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرَّرَه تنبيهاً على أن المستغاثَ من أجله كما يكون شخصاً يكون معنى، فنبَّهَ بالمثال الأول على الشخص، وبالمثال الثاني على المعنى .

وقوله:

«وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه»

نَبَّهَ على أن لامَ المستغاث به تكونُ مفتوحةً؛ لِمَا يَذكرُهُ، ومُرادُهُ ما لم يكن المستغاثُ به معطوفاً، و لم يُعَدْ معه حرفُ النداء، وقد تقدَّم .

وقوله:

«إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه»

تعليلٌ لفتح لام المستغاث به، فذَكَرَ أنَّ سببَ ذلك كونُ المستغاث به منادى، / والمنادى واقعٌ موقع الضمير، واللامُ إذا دخلت على الضمير كانت مفتوحةً، [٢٢٩/أ] فكذلك إذا دخلت على ما وقعَ موقعه، وقد تقدَّم هذا التعليلُ وغيره .

---

(١) في الصحاح (دهم): «دهِمَهم الأمر» بالكسر، قال: «وقال أبو عبيدة: ودَهَمَتهم بالفتح لغة». وفي التاج (دهم) قال الزَّبيدي: «ونقل شيخنا عن ابن القوطية في الأفعال: أن اللغتين إنما هما في دهِمَت الخيلُ، وأما دهِمَكَ الأمرُ فبالكسر فقط. انتهى» وفيه: «قال ثعلب: كل ما غشيك فقد دهَمَكَ ودهِمَكَ».

وقوله: «تلمحُه» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَحُ الضميرَ، فتعاملُهُ معاملَتَه، فتفتَحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُهَا مع الضمير، وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس[1]»، وجاء في بعضها: «تفتَحُه»، وعليه «شرح ابن النَّحْوِيَّة[2]» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجِنَاس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمول الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ.

وقوله:

«وَمَا سِوَاهُ لاَمُهُ مَكْسُورُ»

«ما» هنا موصولةٌ، فالمرادُ بها لامُ المستغاث من أجله، والضميرُ في قوله: «سواه» عائدٌ على المستغاث، فالمعنى: أنَّ اللامَ التي هي غيرُ لام المستغاث به مكسورةٌ.

وقوله:

«إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ»

يُروى: «إنْ»، ويُروى: «إذ»، وكلاهما مستقيمٌ في المعنى؛ فعلى رواية «إنْ» يكونُ المرادُ به: أنَّ لامَ المستغاث من أجله إنما تُكسَرُ إذا لم يكن فيه مكانَ الظاهر ضميرٌ، تحرَّزَ بذلك من أن يكونَ المستغاثُ من أجله ضميراً، فإنَّ اللامَ تُفتَحُ معه على العادة في ذلك، كقولك: يا لَزيد لك، وعلى رواية «إذ»: يكونُ تعليلاً لكسر لامِ المستغاث من أجله؛ لكونه ليس بمنادى، فلا يُلحَظُ / فيه وقوعُهُ موقعَ الضميرِ،

(١) شرح ألفية ابن معط ١٠٦١/٢.

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٣) مخطوط.

فتُفتَحُ كما فُتحت لامُ المستغاث به، وهذا معنىً غيرُ المعنى الذي في رواية «إنْ» والله أعلم .

كَمُلَ المجلّدُ السَّابعُ من «شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ» على يد مؤلّفه المعترفِ بذنْبِهِ الرَّاجي عفْوَ ربِّهِ أحمدَ بنِ يوسفَ بن مالكٍ المالكيِّ الأندلسيِّ الغَرناطِيِّ، وذلك في المدينة الشريفة على ساكنها أفضلُ الصَّلاة والسَّلام .

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم .

قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدِنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفِّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته ورواية ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً .

ما ذكر القاضي الفاضلُ العالمُ العلامةُ جمالُ الدين المذكورُ من القراءة صحيحٌ، وكتبه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيُّ المؤلفُ المذكورُ، والحمد لله، والصَّلاةُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآله[1].

* * *

(١) كُتب بخط مغاير في الحاشية: « مات أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك سنة تسع وسبعين وسبعمائة عن سبعين سنة، رحمه الله تعالى » .

الفهارس

دليل الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية .

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

٣ ـ فهرس أمثال العرب وأقوالها .

٤ ـ فهرس الأشعار .

٥ ـ فهرس الأرجاز .

٦ ـ فهرس أمثلة النحاة وأساليبها .

٧ ـ فهرس الأعلام .

٨ ـ فهرس الطوائف والقبائل والجماعات .

٩ ـ فهرس الأماكن والبلدان .

١٠ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن .

١١ ـ فهرس المصادر والمراجع .

١٢ ـ فهرس الموضوعات .

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿إني جاعلٌ في الأرض خليفة﴾	٣٠	١٦٨
﴿يا ءادمُ اسكُن﴾	٣٥	٦٢٥
﴿يا بني إسرائيل اذكُروا﴾	٤٠	٦٢٥
﴿وإيَّايَ فارهبون﴾	٤٠	٥٨٠
﴿ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به﴾	٤١	٣٣١
﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾	٦١	٣٤٦
﴿وقولوا للناس حُسنى﴾ (قراءة)	٨٣	٣٢٤
﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾	٨٥	٦٢٠
﴿بئسما اشتروا به أنفُسَهم أن يكفروا﴾	٩٠	٧٥
﴿قل بئسما يأمركم به إيمانكم﴾	٩٣	٧٥
﴿ولتجدنَّهم أحرصَ الناس على حيوة﴾	٩٦	٣٣٢
﴿يا أيها الذين ءامنوا ...﴾ (في آيات كثيرة)	١٠٤	٥٩
﴿قل هاتوا برهانكم﴾	١١١	٤٦٦
﴿إلا من سَفِهَ نفسَه﴾	١٣٠	٢٣٤
﴿فمَن تطوَّعَ خيراً فهو خيرٌ له وأن تصوموا ...﴾	١٨٤	٣٧٠
﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب﴾	١٨٦	٥٦٢
﴿فاذكروا الله كذكركم آباءَكم أو أشد ذكراً﴾ (قراءة)	٢٠٠	٣٧٢
﴿والله سريع الحساب﴾	٢٠٢	٢٥٨
﴿وهو ألد الخصام﴾	٢٠٤	٣٣٧

﴿ولبئس المهاد﴾	٢٠٦	٢١
﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك﴾	٢٢١	٣٧٣
﴿تربصُ أربعة أشهر﴾	٢٢٦	٤٠٦
﴿ولولا دفع الله الناس﴾ (قراءة)	٢٥١	٤٠٥
﴿فنِعِمَّا هي﴾	٢٧١	١٣، ١٦
﴿ذلكم أقسطُ عند الله وأقوَمُ للشهدة ...﴾	٢٨٢	٣٤٦
﴿فإنه ءاثمٌ قلبُهُ﴾ (قراءة)	٢٨٣	٢٣٩
﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾	٢٨٦	٦٢٧

سورة آل عمران

﴿وأُخَرُ متشبهات﴾	٧	٣٦٩
﴿قل اللهم مالك الملك﴾	٢٦	٦٥٥
﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببْكم الله﴾ (قراءة)	٣١	٨٢/ ٨٣
﴿يا أهل الكتاب تعالوا﴾	٦٤	٤٦٦
﴿أن عليهم لعنةَ الله والملائكة والناس أجمعين (قراءة)﴾	٨٧	٤١٢
﴿إن أول بيت وُضِعَ للناس للذي ببكة مباركاً﴾	٩٦	٣٦٦
﴿ولله على الناس حِجُّ البيت مَن استطاع إليه سبيلاً﴾	٩٧	٤٠٧/ ٤٣٧
﴿هأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾	١١٩	٨٢
﴿وبئس مثوى الظالمين﴾	١٥١	٢١
﴿قل إن الأمرَ كله لله﴾	١٥٤	٦٨٨
﴿كلُّ نفس ذائقةُ الموت﴾	١٨٥	١٥٦
﴿ربنا وءاتنا﴾	١٩٤	٦٢٤/٦٢٧

سورة النساء

﴿كتابَ الله عليكم﴾	٢٤	٤٥٩
﴿وكفى بالله شهيداً﴾	٧٩، ١٦٦	٥٦
﴿فصيامُ شهرين﴾	٩٢	٤٠٦
﴿ومَن أصدقُ من الله قيلاً﴾	١٢٢	٣٣٠

سورة المائدة

﴿عليكم أنفسَكم﴾	١٠٥	١٢٩
﴿هل يستطيع ربك﴾ (قراءة)	١١٢	٣٩٠

سورة الأنعام

﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾	٢٣	٤٢٥
﴿جعل الليل سكناً﴾ (قراءة)	٩٦	١٣٤
﴿قل هلمَّ شهداءَكم﴾	١٠٥	٥١٠
﴿إن ربك هو أعلم مَن يضل عن سبيله﴾	١١٧	٣١٧
﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها﴾	١٢٣	٣٣٣
﴿محياي﴾ (قراءة)	١٦٢	٦٤٣
﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ (قراءة)	١٦٤	٣٥٤

سورة الأعراف

﴿يا بني ءادم خذوا زينتكم﴾	٣١	٦٢٥
﴿يا صالحُ ائتنا﴾	٧٧	٥٥٩
﴿يا موسى ادع لنا ربك﴾	١٣٤	٦٢٥
﴿وأنا أولُ المؤمنين﴾	١٤٣	٣٦٦

سورة الأنفال

﴿إذ تستغيثون ربكم﴾	٩	٧١٣
﴿اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطر ...﴾	٣٢	٦٣٦
﴿نعم المولى ونعم النصير﴾	٤٠	٢١
﴿والركبُ أسفلَ منكم﴾	٤٢	٣٦٧

سورة التوبة

﴿غيرُ معجزي الله﴾ (قراءة)	٣،٢	١٦٧
﴿إن عدة الشهور عند الله اثناعشر شهراً﴾	٣٦	٤١/٤٠
﴿وءاخرون اعترفوا﴾	١٠٢	٣٦٩
﴿فاستبشِروا ببيعكم الذي بايعتم به﴾	١١١	٤٠٥
﴿وما كان استغفار إبراهيم﴾	١١٤	٤٠٥

سورة يونس

﴿مكانكم أنتم وشركاؤُكم﴾	٢٨	٥٢٦

سورة هود

﴿وما نريك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا﴾	٢٧	٣٣٣
﴿هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم﴾	٧٨	٣١٤
﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائقٌ ...﴾	١٢	٢٤٨
﴿يا بُنيَّ اركب معنا﴾	٤٢	٦٤٦
﴿وكذلك أخْذُ ربك إذا أخذ القرى﴾	١٠٢	٤٠٥
﴿فعالٌ لِمَا يريد﴾	١٠٧	١٢٤

سورة يوسف

﴿يا بشرَى هذا غلام﴾ (قراءة)	١٩	٦٤٣
﴿يوسفُ أعرِض عن هذا﴾	٢٩	٥٥٩/ ٦٢٤
﴿رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه (قراءة)﴾	٣٣	٣٣٨/ ٣٤٣/ ٦٤٨
﴿يوسف أيها الصديق﴾	٤٦	٦٧٢
﴿فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين﴾ (قراءة)	٦٤	٣٧٢
﴿يا أسفى على يوسف﴾	٨٤	٦٤٥
﴿يا أبانا استغفر لنا﴾	٩٧	٦٢٥

سورة الرعد

﴿فنِعْمَ عقبى الدار﴾	٢٤	٧٤
﴿كفى بالله شهيداً﴾	٤٣	٥٦

سورة إبراهيم

﴿مخلِفَ وعدِهِ رسُلَه﴾ (قراءة)	٤٧	١٦٨

سورة الحجر

﴿يا أيها الذي نُزِّلَ عليه الذكرُ﴾	١٠٦	٦٥٧

سورة النحل

﴿ولنعم دار المتقين﴾	٣٠	٢١
﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً...﴾	٧٣	٤٤٠
﴿إنما عند الله هو خير لكم﴾	٩٥	٣٤٧

سورة الإسراء

﴿فسينغضون إليك رؤوسهم﴾	٥١	٥٥١
﴿كفى بالله شهيداً﴾	٩٦	٥٦

سورة الكهف

﴿كبرت كلمةً﴾	٥	٧٨
﴿لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾	١٢	٣٧١
﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾	١٨	١٢٦
﴿بئس الشراب وساءت مرتفقاً﴾	٢٩	٧٧
﴿وخير عقباً﴾	٤٤	٣٧٦
﴿بئس للظالمين بدلاً﴾	٥٠	٥١/ ٥٦
﴿ولا تُرهقني من أمري عسراً﴾	٧٣	٢١٨

سورة مريم

﴿ذكرُ رحمة ربك عبده زكريا﴾	٢	٤٠٨/ ٤٤٠
﴿واذكر في الكتاب مريم﴾	١٦	٤٤٣
﴿يا ليتني مت قبل هذا﴾	٢٣	٥٦٣
﴿وهُزي إليك﴾	٢٥	٥٣٨
﴿فستعلمون من هو شرٌّ مكاناً وأضعفُ جنداً﴾	٧٥	٣٤٦

سورة طه

﴿يعلم السر وأخفى﴾	٧	٣٧٠
﴿يابنَ أمِّ لا تأخذ بلحيتي﴾	٩٤	٦٤٢
﴿نحن أعلم بما يقولون﴾	١٠٤	٣١٦

سورة الأنبياء

﴿قال رب احكم بالحق﴾	١١٢	٦٤٨

سورة الحج

﴿والمقيمي الصلوة﴾ (قراءة) ٣٥ ١٦٣

سورة المؤمنون

﴿هيهاتَ هيهاتَ لما توعدون﴾ ٣٦ ٤٥٣

﴿نحن أعلم بما يصفون﴾ ٩٦ ٣١٦

سورة النور

﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون﴾ ٣١ ٥٨٥/ ٦٢٤

﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ﴾ (قراءة) ٣٦ ٦٠٠

﴿والله سريع الحساب﴾ ٣٩ ٢٥٨

سورة الفرقان

﴿أصحب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً﴾ ٢٤ ٣١٦

سورة النمل

﴿ألاَّ يَسجدوا﴾ (قراءة) ٢٥ ٦٢٦/٦٢٧

سورة القصص

﴿فاستغاثه الذي من شيعته﴾ ١٥ ٧١٣

﴿واضمم إليك جناحك من الرهْب﴾ ٣٢ ٥٣٨

﴿بَطِرَت معيشتها﴾ ٥٨ ٢٣٤/٢٣٧

﴿ويكأنَّ الله يبسط﴾ ٨٢ ٤٧٩

سورة الروم

﴿وهم من بعد غَلَبِهِم﴾ ٣ ٤٠٥

﴿تخافونهم كخيفتكم﴾ ٢٤ ٣٩٨

﴿وهو أهونُ عليه﴾ ٢٧ ٣١٣

سورة الأحزاب

﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم...﴾	٦	٣٣٨
﴿هلمَّ إلينا﴾	١٨	٥١١
﴿فتعالَين أمتِّعْكن﴾	٢٨	٤٦٦

سورة سبأ

﴿يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ﴾	١٠	٦٨٠
﴿ومن الناس والدواب والأنعم مختلفٌ ألوانُهُ﴾	٢٨	١٤٣
﴿بل مكرُ الليل والنهار﴾	٣٣	٤٠٦

سورة الصافات

﴿إنا زينا السماء الدنيا بزينةٍ الكواكب﴾	٦	٤٣٨
﴿لذائقو العذابِ﴾ (قراءة)	٣٨	١٦٧
﴿ولقد نادينا نوح فلنِعْمَ المجيبون﴾	٧٥	٢/ ٥

سورة ص

﴿لقد ظلَمَكَ بسؤال نعجتك﴾	٢٤	٤٠٦
﴿نعمَ العبد إنه أوابٌ﴾	٤٤	٢/ ٧٤
﴿وآخَرُ من شكله أزواج﴾ (قراءة)	٥٨	٣٦٨

سورة الزمر

﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾	٧	٤٠١
﴿أمَّن هو قانت﴾ (قراءة)	٩	٥٦٢
﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾	٣٠	٢٤٧

﴿يا عباد فاتقون﴾ ١٦ ٦٤٥
﴿يا عبادِيَ الذين أسرفوا﴾ ٥٣ ٦٤٥
﴿يا حسرتَى على ما فرطت في جنب الله﴾ ٥٦ ٦٤٥
﴿قل اللهم فاطرَ السموات والأرض﴾ ١٤٦ ٦٥٥

سورة فصلت

﴿وما ربك بظلّم للعبيد﴾ ٤٦ ٢١٩/١٩٤
﴿لا يسئم الإنسانُ من دعاء الخير﴾ ٤٩ ٤٠٦

سورة الشورى

﴿ومن يقترف حسنةً نَزِدْ له فيها حسنى﴾ (قراءة) ٢٣ ٣٢٤

سورة الزخرف

﴿أيه الساحر﴾ ٤٩ ٥٨٦
﴿يا عبادِ لا خوف عليكم﴾ (قراءة) ٦٨ ٦٤٥
﴿يا مالكُ ليَقْضِ علينا ربك﴾ ٧٧ ٦٢٥

سورة الأحقاف

﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا ...﴾ ٢٤ ١٥٦

سورة محمد

﴿فضَرْبَ الرقاب﴾ ٤ ٣٧٩/ ٣٨٠
﴿فأولَى لهم﴾ ٢٠ ٥٠٤

سورة ق

﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ ١٦ ٣٣٩/ ٣٥٦

سورة الذاريات

﴿والأرض فرشناها فنِعْمَ الماهدون﴾	٤٨	٧٤

سورة النجم

﴿هو أعلَمُ بكم إذ أنشأكم من الأرض﴾	٣٢	٣١٣

سورة القمر

﴿خُشَّعاً أبصارهم﴾ (قراءة)	٧	٢٨٩
﴿بل هو الكذاب الأشر * فسيعلمون غداً من ..﴾	٢٥، ٢٦	٣٠٣
﴿إنا مرسلو الناقة﴾ (قراءة)	٢٧	١٦٧

سورة الرحمن

﴿سنَفرُغُ لكم أيه الثقلان﴾	٣١	٥٨٥

سورة الواقعة

﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾	٨٥	٣٣٩

سورة الحديد

﴿إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات وأقرضوا﴾	١٨	١٥٠

سورة المجادلة

﴿فصيام شهرين﴾	٤	٤٦

سورة الصف

﴿كَبُرَ مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾	٣	٧٧

سورة الجمعة

﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا بئايات الله﴾	٥	٦٦
﴿قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾	١١	٣٤٧

سورة الحاقة

﴿هاؤم اقرؤوا كتابِيَهْ﴾	١٩	٤٧٦

سورة نوح

﴿أنبتكم من الأرض نباتاً﴾	١٧	٦١٣

سورة الجن

﴿فلا يُظهِرُ على غيبه أحداً إلا مَن ارتضى ...﴾	٢٦/٢٧	٣٧١

سورة المزمل

﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظمَ أجراً﴾	٢٠	٣٤٧

سورة الإنسان

﴿ودانيةً عليهم ظلالها﴾	١٤	١٤٨

سورة المرسلات

﴿فقدَرْنا فنعم القادرون﴾	٢٣	٢/ ٧٤
﴿ألم نجعل الأرض كفاتاً * أحياء وأمواتاً﴾	٢٥، ٢٦	٤٣٧

سورة الانشقاق

﴿يا أيها الإنسان إنك كادح﴾	٦	٦٣٨

سورة البروج

﴿فعال لما يريد﴾	١٦	١٢٤

سورة الطارق

﴿إنه على رجعه لقادر * يوم تُبلى السرائر﴾	٨، ٩	٤١٩

سورة الفجر

﴿يا أيتها النفس المطمئنة﴾	٢٧	٥٨٥

سورة البلد

﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة * يتيماً﴾	١٤، ١٥	٤١٣/ ٤٢٢

سورة الليل

﴿لا يصلها إلا الأشقى﴾	١٥	٣١٤

سورة التين

﴿ثم رددناه أسفلَ سافلين﴾	٥	٣٣٢

سورة الإخلاص

﴿قل هو الله أحد﴾ (قراءة)	١	٤٢٥

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	رقم الصفحة
أحبب حبيبك هوناً ما (علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)	٨٢
« أحد جبل يحبنا ونحبه »	٨١
إذا ذُكِرَ الصالحون فحيَّهلا بعُمَر (عائشة رَضي الله عنها)	٥١٨
« اشتدي أزمة تنفرجي »	٦٢١
« أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولاخطر على قلب بشر بلْه ما أُطلعتم عليه »	٤٨٦
« أعوذ بك منك »	٧٢٤
« أعور عينه اليمنى »	٢٤٥، ٢٧٣، ٢٨٤
« ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني بمجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً ، الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني بمجالس يوم القيامة، أساوئكم أخلاقاً، الثرثارون المتفيهقون » .	٣٣٤
أن النبي ﷺ أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين	٤١٢
« أو مخرجيَّ هم »	١٤٩
« أي رب وأنا فيهم »	٥٦٥
« أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين»	٥٦٥
بئس عبد الله أنا إن كان كذا وكذا (بعض العبادلة)	٢٨
« بخ بخ ذلك مالٌ رابح »	٤٥٧
ثوبي حجر (موسى عليه السلام)	٦٢١
« جوف الليل أجوب دعوة »	٣٠٨
« حج البيت من استطاع »	٤٠٨
شثن أصابعه	٢٧٣
شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعها	٢٧٣
شهدتُ صفّين وبئست صفُّون (سهل بن حنيف)	٢٨
صفر وشاحها	٢٧٣

« عليك بذات الدين » ٥٢٩
فهو لما سواها أضيع (عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ٣٠٨
كانت امرأة تهراق الماء ٢٣٤، ٢٤٤
« كخ كخ » ٤٩٠
ماؤه أبيض من اللبن ٣١٢
« ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ٣٦١/٣٦٤
« ملء ردائها » ٢٧٣
« من أحبَّ لقاء الله أحب الله لقاءه » ٨٢
« من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » ٦٣
« من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضوءُ » ٤٠٥
« مَهْيَم » ؟ ٢٨
« نعم عبدا لله خالد بن الوليد » ٦٥
« نعم المال أربعون » ٦٩٦
وا أخاه وا صباحاه (صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ٦٩٦/٦٩٧
وا جبلاه (عمرة بنت رواحة) ٦٩٥
واعُمَراه واعُمَراه (عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ٧٢٣
يا لله وللمسلمين (عمر) ٥٣٦
« يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم »

٣ - فهرس أمثال وأقوال العرب

المثل أو القول	رقم الصفحة
آي أمَّة	٥٦٨
ابدأ بهذا أول	٣٦٦
أتيته لكرامته إياي	٤٣٥
أجرأشَّت الإبل	١٢١
أحسِن إن كنت حاسناً	٢٤٨
أحصَن الرجل فهو محصَن	١٢٢
أحصَرَت الناقة فهي حصور	١٢١
أخواك نعما رجلين	٥٥
أزهى من ديك	٣١٠
أسهَبَ الرجل فهو مسهَب	١٢٢
أسودُ من حنك الغراب	٣١١
أشرِقْ ثبيرُ	٦٢٤
أشغَلُ من ذات النحيين	٣١٠
أشهَر من غيره	٣١٠
أصبِحْ ليلُ	٦٣٢
أطرِقْ كَرا	٦٢٢
أظنني مرتحلاً فسويراً فرسخاً	١٣٨
أعقدتُ العسل فهو عقيد	١٨٦
أعقَّت الفرس	١٢١
أعورُ عينَكَ الحجَرَ	٦٢٢
أكلتُ شاة كل شاة	٣٦
أكلوني البراغيث	١٤٨/١٤٩/٢٦٧/٢٦٨/٢٧٢/٢٨٨/٢٩٠
ألفَج الرجلُ فهو ملفَج	١٢٢
إليَّ	٥٣٧
أما العسل فأنا شرَّابٌ	١٩٩

أنت أشعر أهل جلدتك	٣٣٦
أنت غيوظٌ ما علمتُ أكباد الإبل	٢٠١
أنظره من معسوره إلى ميسوره	١٨٧
إن الله سميعٌ دعاءَ مَن دعاه	٢٠٢
إن فعلت كذا وكذا فبها ونعمت	٦٣/٥٥
إنك مائتٌ عن قليل	٢٤٨
إنه لمنحارٌ بوائِكَهَا	٢٠٢
أورسَ الرِّمثُ فهو وارسٌ	١١٩
أيفعَ الغلامُ فهو يافعٌ	١٢٠
احتَنَكَ الجرادُ ما على الأرض	٣٠٥
افْتَدِ مخنوقُ	٩٢٢
بئس الحجاجُ حجاجُ بنُ يوسف الثقفي	٢٤
بئسما تزويجٌ ولا مهر	٥٧
بَدَارِ	٤٧٢
براكِ براكِ	٤٦٩
بعيرٌ كثير	٢٤
بَيْسَ	١٤
بينكما البعير فخذاه	٥٣١
تركتُهُ بملاحِسِ البقر أولادها	١٠٩
تِيدكَ	٤٨٣
جُبن فهو جبانٌ	١١٨
جرجارِ	٤٧٢
حبك الشيء يعمي ويصم	٢١٠
حصَرَت الناقة فهي حصور	١١٨
حوَّبتُ بالإبل	٥٤١
حيَّهل الصلاةَ	٥١٦
خراجِ خراجِ	٤٧٠
دققتُهُ دقّاً نعمًّا	٥٧
دُهدُرَّين سعدُ القَين	٥٠٧

رغيفٌ كثيرٌ ٢٤
رويدَ نفْسِهِ ٤٩٨
زيد أعسى من عمرو ٣٠٨
سخِيَ الثوب ١٧
سَمْعُ أذني زيداً يقول كذا ٣٨٨
شجُع فهو شجاع ١١٨
الصالح وبئس الرجل في الحق سواء ٧
صهصيتُ ٤٧٥
الصيف أحر من الشتاء ٣٤٤
ضَحِيَ الثوب ١٧
عدا القارصُ ٦٦٦
عرعارِ ٤٧٢
العسلُ أحلى من الخل ٣٤٤
عليه رجلاً ليسني ٥٣٦/٥٥٤
عليكه ٥٣٣
عليَّ زيداً ٥٣٦
غبِن رأيَه ٢٣٤
غسلتُه غسلاً نِعِمَّا ٥٧
غمُرَ فهو غَمْرٌ ١١٨
فيك نعم الخصلة ٦
قرقارِ ٤٧٢
قريشٌ نجباء الناس أبناءً وكرامهموها ٢٦١
قطعتُ رؤوس الكبشين ٢٧٦
قطَّ السعرُ فهو مقطوط ١٢٢
قومك نِعمُوا رجالاً ٥٥
كان ذلك عام كذا وهلم جرا ٥١٢
كلُّ الصيد في جوف الفِرَا ٣٧
كما أنت وزيداً ٥٣١
لا أهلُمَّه ٥١٢

لا عهدَ لي بألأم منه قفاً ولا أوضَعَه	٢٢٧/٢٦٣
الله أعظم من كل عظيم	٣٥١
ما أحسن قوماً أنت منهم	٢٣
ما رأيته مذ شبَّ إلى دبَّ	٩
ما رأيته مذ عام أولُ	٣٦٧
محزون	١٨٣
محموم	١٨٣
مررت بامرأة قويم الأنف	٢٦٦
مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً	١٣٥
مزكوم	١٨٣
مكانَكَي	٥٣٣
مِنتن	١١٩
مَن لا يزال محسناً أحسِن إليَّ	
الناقصُ والأشج أعدلا بني مروان	٣٠١/٣٣٧
النجاءَكَ	٤٥٠
نظرتُ إلى كعثبي فرأيته ملء العين وأمنية المتمني	٧٠٣
نعاءِ فلاناً	٤٧٠
نِعم الإنسان رجل	٦٥
نِعم البعير جمل	٦٥
نِعم بهم قوماً	٥٥
نِعم الزيد زيد بن حارثة	٢٤
نِعم السير على بئس العير	٧
نِعم الصاحب تستعين به	٧٥/٧٨
نِعم العمر عمر بن الخطاب	٢٤
نِعم القتيل قتيلاً أصلح الله به ابني وائل	٢٥/٤٠
نِعم مالاً ألف	٦٥
نِعم المال أربعون	٦٥
نِعم هم قوماً أنتم	٥١/٥٤
نَعيمُ الرجل	١٠

نِقِدَ الحافرُ	١٨
نَوَّرْ فجرُ	٦٢٣
هاتَى يُهَاتِي مُهَاتاةً	٥٢٢/٤٦٧
هذا البعير أحنك الإبل	٣٠٤
هذا ظانُّ زيدٍ أمس قائماً	١٣٧/١٣٦/١٣٤
هذا مارٌّ بزيد أمس	١٢٩/١٢٦
هذا معطي زيد أمس درهماً	١٣٧/١٣٦
هذا مُنحَدُر	١١٩
هلمين يا نسوة	٥١٤
هلمنَّ	٥١٤
همهام	٤٥٥
هو آبلُ الناس	٣٠٥
هو آبلُ من حُنيف الحَناتم	٣٠٥
هو أخصر من كذا	٣٠٨
هو أفلس من ابن المذلَّق	٣٠٧
هو أقمَنُ به	٣٠٥
هو أكذبُ من دبَّ ودرَجَ	٣٥١
هو أكسى من بصلة	٣١١
هو ألصُّ من شِيظاظ	٣٠٥
هو حديث عهد بالوجع	٢٤٠
هو حفيظٌ علمَه وعلم غيره	٢٠٢
هو عليمٌ علمَك وعلم غيرك	٢٠٢
واجمجُمَيَّ الشَّامِيَّتَيناه	٦٩٨
واصخراه	٧٠٣
وامن حفر بئر زمزماه	٦٩٧
وجِعَ بطنَه	٢٣٧
وا لله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة	٧
يا إياك قد كفيتك	٥٧٩ / ٥٨٠
يا تميم كلُّهم	٦٦٩/٦٧٨

يا رجلاً كريماً	٦٠٢
يا رجلاً صالحاً	٦٥٣
يا زيد العاقل ذو الجمة	٦٧٤
يا سيدي ومولىَّ	٦٤٤
يا ضلُّ بن ضلُّ	٧٠٣
يا لبيكاه	٧٠٣
يا لك	٧١٩
يا لَلماء ويا لَلدواهي	٧١٤
يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتم	٦٠٨
يا مهدُوها كلوها	٦٧٤
يا نعم المولى ويا نعم النصير	١٠
يا هنانيه	٧٠٦
يومَئِذٍ	١٤

٤ - فهرس الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(أ)	
بإيماء	البسيط	-	٤١
بالإعطاء	الخفيف	رجل من طيء	٦١٩
إغراءُ	البسيط	أبو نواس	٥٣٥
أبناؤها	الكامل	الفرزدق	٤٢٣
سفهاؤها	الكامل	-	٤٢٤
فناء	الطويل	مجنون ليلى	٦٩٥
الفداء	الوافر	حسان	٣١٥
		(ب)	
أسبى	الطويل	-	٢٦٠
أصبى	الطويل	أبي الطيب المتنبي	٧٢٢
ذهبا	البسيط	ابن أحمر	٥١٥
كربا	البسيط	-	٥٧٣
غريبا	الوافر	جرير	٥٩٥
النجبا	البسيط	ابن هرمة	٤٨٦
ربا	الكامل	لأعرابي وينسب للراعي النميري	٦٤٦
جدبا	الكامل	=	٦٤٥
حربا	الطويل	طالب بن أبي طالب	٦٥٣
أنيابا	البسيط	أبو زبيد الطائي	٢٧٠
مجابِ	الخفيف	غلفاء بن الحارث	٦٤٢
المواهب	الطويل	-	٣٥٤
بالمتقارب	الطويل	مرداس بن همام	٩٨
صاحب	الطويل	=	٩٨
جانبي	الطويل	=	٩٩

الثعالب	الطويل	أعشى همدان أو غيره	٣٨٣
بيترب	الطويل	جبيهاء الأشجعي	٣٩٢
راكب	الطويل	امرؤ القيس	٣٩٤
المحصب	الطويل	=	١٢٧
للعجب	البسيط	أبو الأسود الدؤلي أو غيره	٧١٦
لحروب	الكامل	حسان بن ثابت	١٩٦
ضروبُ	الطويل	ينسب إلى أبي طالب	٢١٥/١٩٩
راكبه	الطويل	المتلمس	٤٢٩
قرب	الوافر	الرعيني	٤٩٥
حسب	=	=	=
فحسب	=	=	=
كبكب	الطويل	امرؤ القيس	١٢٦
أكذب	=	النابغة الذبياني	١٢٩
تشعبُ	الكامل	ساعدة بن جؤبة الهذلي	٨٤
أكذب	الطويل	النابغة الذبياني	٣١٥
أطيب	الطويل	الفرزدق	٣٤١
تحطب	=	-	١٤٥
ربيب	الوافر	بعض الأعراب	٤٢٥
ذيب	=	=	٤٢٥
الأديب	=	=	٤٢٥
الحرب	الطويل	-	٦١٧
غريب	الطويل	أبو الحدرجان	٦٤٩
غرابها	الطويل	الأخوص الرياحي	١٧٦
طالبه	الطويل	الأخطل	٤٢٨
الإهاب	الوافر	عفيرة بنت طرامة أو غيرها	٢٢٩
تحلب	البسيط	الضحاك بن سعد	٢٣٠
ذنوبها	الطويل	أبو حزام العلكي	٢٥٠
شحوبها	الطويل	=	٢٥٠

(ت)

بتكريتا	البسيط	أبو العلاء المعري	٥٢١
راسياتِ	الوافر	الفرزدق	٤٠٠
أرومتي	الطويل	=	٦٥٩
المصمئلات	البسيط	=	٧٢٣

(ج)

الحجاجِ	الكامل	رجل من بني شيبان	٥٥٠
المخارجِ	الطويل	-	٢٠٠
هَيوجُ	الطويل	الراعي النميري	١٩٨

(ح)

أفراحا	البسيط	-	٥٧٤
شراحي	الوافر	-	١٧٠
فارحُ	الطويل	الأشجع بن عمرو السلمي	٢٤٩
أملح	الطويل	جرير	٣٤١
وصفيح	الطويل	-	٥٠١
المسارح	الطويل	الحطيئة	٣٩٥

(خ)

طباخِ	البسيط		٣٥٥

(د)

الصمدْ	الطويل	سبرة بنت عمرو أو غيرها	٣٠٣
معدّ	الرمل	-	٢٨٩
قصدَه	المنسرح	-	٢٥٦/٢٦٣
موعدا	الطويل	الأعشى	٦٥٩

مقتادَها	الطويل	الأعشى	٢٧٤
زادا	الوافر	جرير	٤١
وسؤددا	الطويل	–	٤١٦
الجوادا	الكامل	جرير	٦٧٢
المعادا	=	جرير	٦٧٢
وانقيادا	الخفيف	-	٣٨٥
صميدا	الخفيف	رجل من طيء	٣٤٨
عردا	الطويل	–	٢٧٤
واحدِ	السريع	المتنبي	٣٧
الموقد	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٤٥
البلد	البسيط	ذو الرمة	٤٩
حرد	الكامل	–	٥٣٩
ولد	البسيط	النابغة	٥٠٥
رود	البسيط	الجموح الظفري	٤٩٧
مخلدي	الطويل	طرفة	٦٥٩
فرقد	الطويل	طرفة	٢١٢
أرفد	الطويل	طرفة	٢١٩
المتجرد	الطويل	طرفة	٢٦٦
قعدد	المتقارب	الفرزدق	٢٨٩
يخلدُ	الطويل	حسان بن ثابت	٤٣٦
هند	الطويل	الحطيئة	٨٧
الوجد	الطويل	–	٤٠٠
شديد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٦٤٢
فديد	الوافر	زيد الخيل	٢١٤
بعيد	الطويل	–	٢٣٢
عاهد	الطويل	ذو الرمة	٦٥٩/٦٨٨
وارد	الطويل	الحكم بن صخر	٢٤٩
وتجلد	الكامل	الرعيني	٦٩٥

(ذ)

الأذى	المتقارب	عمر بن أبي ربيعة	١٠٠

(ر)

وضرّ	الرمل	طرفة بن العبد	١٥
الشطرْ	الرمل	=	١٥
المبر	الرمل	=	١٦
فخرْ	الرمل	طرفة	٢١٣
حمر	الطويل	امرؤ القيس	٦١٦
وافرَة	المتقارب	عمران بن عصام أونصيب بن رباح	٢٩٨
عامرة	المتقارب	=	٢٩٨
الزائرة	المتقارب	=	٢٩٨
العشيرَة	الكامل	أبو دهبل الجمحي	٧٠
وزرا	البسيط	ينسب إلى زهير بن أبي سُلمى	٥١
أبجرا	الطويل	الأبيرد بن المعذر الرياحي	٧٣
المصيرا	الخفيف	–	٤٢٠
عذرا	الخفيف	–	٤٠٩
أزورا	الطويل	امرؤ القيس	٣٩٦
جرجرا	الطويل	امرؤ القيس	٣٩٦
البدرا	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٠٣
دارا	المديد	عدي بن زيد العبادي	٢٣١
عمرا	البسيط	جرير	٦٩٤
واعتمرا	البسيط	جرير	٦٩٤
نهارا	الكامل	جرير	٣٤٠
أصبرا	الطويل	النابغة الجعدي	٣٤٧
ببيطرا	الطويل	ابن الزبير الأسدي	٣٩٥
فقيرا	الطويل	–	٤٣٠
ضبارا	الكامل	الحارث بن الخزرج	٥٤٣

جرا	الوافر	عائذ بن زيد	٥١٣
الصبرِ	الطويل	-	١٠١
الذعر	الكامل	زهير أو غيره	٤٤٧/٤٦٨
الأخر	البسيط	الراعي النميري	٣٧٠
جبار	الوافر	بعض شعراء الجاهلية	٣٦٧
شيار	الوافر	=	٣٦٨
باكر		-	٨
للكاثر	السريع	الأعشى	٣٢١
خمر	الكامل	-	٣٤٠
البشر	البسيط	-	٢٦٤
البجائر	الطويل	-	٢٨٧
الأزر	الكامل	الخرنق بنت هفان البكرية	٢٥٧
الأقدار	الكامل	أبان بن عبد الحميد اللاحقي	٢٠٤
النار	البسيط	-	٢٥٩
الدهر	الطويل	-	٢٥٦
فجار	الكامل	النابغة الذبياني	٤٣٢
بنكر	الخفيف	عمرو بن نفيل أو غيره	٤٥٦
ضر	الخفيف	=	٤٥٦
صغار	الطويل	-	٧٢١
بالمهر	الطويل	-	٤٢٩
جار	البسيط	-	٤١٦، ٦٢٦
عرعار	الكامل	النابغة	٤٧٣
يسار	الطويل	-	٧٢١
قصارُ	الوافر	عدي بن زيد العبادي	٨
مكفهرُّ	الخفيف	-	٢٥٥
الثأر	الطويل	-	٢٥
التشاير	الطويل	كثير عزة	٩٣، ١٠٠
عمر	البسيط	الحطيئة	١٣٠
عصيرها	الطويل	مضرس بن ربعي	١٣٩

هدير	الطويل	كثير عزة	٥٦٥
أمور	الكامل	الأخطل	٥٣٠
عاقر	الطويل	أبو طالب	٢١٦/٢٠١
الفخر	الكامل	المخبل السعدي	٦٧٥
مشهور	البسيط	-	٢٢٠
الأزُرُ	البسيط	الفرزدق	٢٥٧
تظهر	الطويل	أبو قيس صيفي بن الأسلت	٢٥٨
عار	الوافر	عدي بن زيد	٧٢٣
الفرار	المديد	مهلهل بن ربيعة	٧٢٥
أنور	الطويل	-	٣٤٧
أسمار	البسيط	ينسب إلى ابن الأثير	٤٨٨
أزورها	الطويل	توبة بن الحمير العقيلي	٥٩٨
عمر	البسيط	جرير	٦٠٢
القطر	الطويل	ذو الرمة	٦٢٦

(ز)

وخزْ	الرمل	-	٤٨،٢٨
ضامزُ	الطويل	الشماخ بن ضرار الغطفاني	٤١٩

(س)

نسيسا	الكامل	المتنبي	٦١٨
فوارسا	الطويل	العباس بن مرداس	٣٥٣
القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس	٣٥٣
المخلسِ	الكامل	المرار الأسدي	٣٨٤
كالياس	البسيط	الحطيئة	٣٩٦
الممارسُ	الطويل	يزيد بن الطثرية القشيري	٦٩
متعيس	الكامل	المرار بن سعيد الفقعسي	١٥٧
الكوانس	الطويل	-	١٧١

راس	الطويل	-	٢٧١
		(ش)	
عائشا	الطويل	-	٦٤٩
		(ض)	
الإبغاضُ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٤١٨
		(ط)	
قطقط	الطويل	أبو مهوش	٤٣٠
		(ع)	
الطمعْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل اليشكري	١٦٧
ما منعا	البسيط	الأحوص الأنصاري	٣٠٣/٩٥
الرقاعا	الوافر	القطامي	٤٣٦
ذراعا	الوافر	=	٥٢٨
دعدعا	الطويل	-	٤٨١
وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	١٨٠
مسمعا	الطويل	المرار الأسدي	٤٢٧
والقنعا	البسيط	أعشى قيس	٣٩٣
بالمطامعِ	الطويل	-	١٤٤
الصوانع	الطويل	النابغة	١٠٨
هجوعُ	الوافر	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	٢١٧
شابع	الطويل	قيس بن العيزارة	٢٤٩
جياع	الكامل	رجل جاهلي	٣٣١
خداع	الخفيف	-	٦١٩
تواضع	البسيط	الصلتان	٦٠٠
شوارع	الطويل	-	٤٢٨
وقائع	الطويل	-	٤٢٨

(ف)

وكيفا	الوافر	جذامة بنت خالد النخعية	٥٦١
القفا	السريع	عمرو بن ملقط	٢٨٧
وكفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم أو غيره	١٦٣
تذرف	الطويل	الحطيئة	٤١٠
وكيف	الطويل	=	٤٠٩
الملاحف	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢٥٦
السدف		سعد القرقرة أو غيره	٣٢٣

(ق)

وتلتقي	الطويل	–	٧٢٣
محق	الخفيف	–	٤٠٤
سابق	الطويل	–	٣٤٨
ورونق	الطويل	–	٣٩٧
تخلق	الكامل	كعب بن مالك	٤٨٦
يترقرق	الطويل	ذو الرمة	٥٩٨
يستفيق	المتقارب	علي بن أمية	٤٢٨
الأباريق	البسيط	الأقيشر الأسدي	٤٠٨
رفيق	الطويل	–	١٧١
رواهقه	الطويل	–	١٧١
رهوق	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	٢١٨
الطريق	الوافر	–	٦٨١
المهراق	الخفيف	–	٨٦
مشرق	الطويل	غيلان بن شجاع النهشلي	٨٣
منطيقُ	البسيط	جرير	٤١

(ك)

هلكْ	الرمل	–	٣٤
أهاليك	البسيط	–	٥٧٣
مالكِ	الطويل	متمم بن نويرة	٥٩٩
فالدكادك	الطويل	=	٥٩٩
الشركُ	البسيط	زهير	٢٣٢
البرك	البسيط	=	٧١٣
حبك	البسيط	=	٧١٣

(ل)

حيهلْ	الرمل	لبيد	٥١٩
الأجلْ	المتقارب	-	٤٢٧
بجلْ	الطويل	طرفة	٤٩١
مضللا	الطويل	-	٣٤٨
أولى لها	المتقارب	الخنساء	٥٠٤
أطفالها	الكامل	الأعشى	١٧٩
ثاقلا	الطويل	لبيد بن ربيعة	٢٥٠
قبيل	الطويل	أبو حية النميري	٢٧٤
يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	٣٥٧،٧١٥،٧١٩
قذالا	الوافر	ذو الرمة	٣٣٣
واحتيالا	الوافر	ذو الرمة	٥٢٦
هلا	الطويل	ليلى الأخيلية	٥١٧
محجلا	الطويل	النابغة الجعدي	٥٧
مخذولا	البسيط	-	٦٢٠
شمالا	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٤٢٨
العقلا	الطويل	-	٤٠٩
عذولا	الخفيف	-	٣٩٥
ذلا	المتقارب	–	١٤٥
أعقلا	الطويل	-	١٩٨

والفعلا	الطويل	-	١٥١
نوالا	الكامل	-	١٦٠
تنجلي	الطويل	-	٢٨٦
وصالها	الطويل	كثير	٣٩٤
أنزل	الكامل	ربيعة بن مقروم الضبي	٤٤٧
الكحل	الطويل	ينسب إلى ابن الزَّبير	٣٢٢
جميل	الطويل	-	٣٨٥
بنبال	الطويل	امرؤ القيس	١٩٥
بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٧٢١
بجحفل	الطويل	-	١٤١
بالمعالي	الخفيف	رجل من طيئ	١٠١
رحيل	الوافر	بعض بني نمير	٢٦
الوصل	الطويل	مجنون ليلى	٤٧
والأصل	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٤٧٠
المفتل	الطويل	امرؤ القيس	٤١٥
مكلل	الطويل	امرؤ القيس	٤١٥
وتجمل	الطويل	امرؤ القيس	٣٨٢
المخلخل	الطويل	امرؤ القيس	٤٦٦
التدلل	الطويل	امرؤ القيس	٥٦٦
المحلل	الطويل	امرؤ القيس	٣٤٣
حمال	البسيط	أبو محلم السعدي	١٧٠
المعالي	الوافر	الحطيئة	٣
معجل	الطويل	-	١٧٥
الجدل	البسيط	الفرزدق	١٥٠
تنزال	الطويل	الشماخ	٤٦٨
الخليل	الوافر	-	٢٢
فاصطل	الطويل	جرير	٥٢٧
الكاملِ	الكامل	-	٦٧٦
لأميلُ	الكامل	الأحوص الأنصاري	٣١٤

أفضل	الكامل	-	٣٤٦
أعجل	الطويل	الشنفرى	٣١٥
أطول	الكامل	الفرزدق	٣١٥
أكسل	الطويل	ذو الرمة	٣٤١
وحيهله	البسيط	رجل من بني بكر بن كلاب	٥١٩
سبيل	الطويل	-	٥٦٧
قليل	الطويل	أبو العيناء، وقيل غيره	٦٢٦
الفضل	البسيط	المتنخل الهذلي	٤١٦
تبول	الوافر	الأعلم الهذلي	٦١٧
سبيل	الخفيف	-	٦١٩
الأنامل	الطويل	الفرزدق	٤٧٠
وصول	الطويل	-	٤٢٩
وجل	البسيط	-	٣٨٤
الأمل	البسيط	-	٣٨٦
وقابله	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	٤٣١
أواصله	الطويل	جرير	٤٥٣
وجعائله	الطويل	ذو الرمة	١٤٠
الوعل	البسيط	الأعشى	١٤٣
حامل	السريع	حسان بن ثابت	٢٦
البديل	الوافر	رقاعة الفقعسي	٤٦
تقتل	الطويل	الأخطل	٨٤
العاذل	المتقارب	-	٨٩
المبسمل	الطويل	-	١٠٠
حمائل	الطويل	أبو طالب	٢٢

(م)

وكرمْ	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٤١٧
تعلمْ	السريع	كعب الأشقري	٦٥٦

معظما	الطويل	–	١٦٥
الحراما	الوافر	–	١٦٧
طللاهما	الطويل	الشماخ	٢٧٥
مصطلاهما	الطويل	الشماخ	٢٧٥
متيما	الكامل	–	٣٦٤
مصرما	الطويل	حسان بن ثابت	٧
حرما	البسيط	–	٢٤١
اللحما	البسيط	النابغة	٤١٥
ديما	البسيط	النابغة	٤١٥
بلئيمِ	الطويل	علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ	٤٧٦
رحيمِ	الطويل	=	٤٧٦
دمي	الكامل	عنترة	١٥٢
رحم	البسيط	–	١٦٣
السلم	الطويل	علباء بن أرقم	١٢٠
سالم	الطويل	ذو الرمة	٥٦٤
ذام	الخفيف	الكميت	٣٢٢
هرم	البسيط	–	٣٣٩
المرجم	الطويل	زهير	٣٨٧
مبرم	الطويل	زهير	٧٤/٥
الأحلام	الكامل	عبيد بن الأبرص	٦٦٢
فخاصم	الطويل	–	٦٧٥
ينم	البسيط	ساعدة بن جؤية	٢٠٧/٢٠٣
الملاحم	الطويل	عاصم بن ثابت	٢٠١
أقدم	الكامل	عنترة	٤٧٨
سالم	الطويل	ذو الرمة	٥٦٤
للحلم	الكامل	زهير	٤٩١
السلامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	٥٩٣
غرام	الطويل	ذو الرمة	٦١٩

الغشوم	الوافر	-	١٦٣
وسلام	الطويل	ذو الرمة	٥٤٧
دعائمه	الطويل	الفرزدق	٢٨٩
ألائم	الطويل	الفرزدق	٣١٦
تهيم	الوافر	تأبط شرا	٢٥
وريم	=	=	٢٥
نيم	=	=	٢٥
نقم	البسيط	زياد بن حمل أو غيره	٨٨
قزم	البسيط	الكميت، أو ابن مقبل	٢١٣
محجوم	الكامل	لبيد	٢٠٥
وكلوم	الكامل	لبيد	٢٠٩/٢٠٤
المظلوم	الكامل	لبيد	٤١٤
ظلم	الكامل	الحارث بن خالد المخزومي أو غيره	٤٣١
السلام	الوافر	الأحوص	٥٩٧
وندام	الكامل	لبيد بن ربيعة	٣٨٩

(ن)

عفانا	البسيط	أوس بن مغراء أو كثير النهشلي	٢٧
وحينا	الرمل	عبيد بن الأبرص	٦٦٣
سنان	الخفيف	-	٣٦٤
أركانا	البسيط	جرير	٣٣٣
فادعينا	البسيط	بشامة بن حزن أو المرقش الأكبر	٣٢٥
دينا	البسيط		٧٢٠
مأمونا	البسيط	-	١٦٨
عينا	الوافر	جرير	٥٣٠
كانا	البسيط	جرير	١٠٤/٩٠/٨٦
أحيانا	البسيط	جرير	٩٨/٩٦/٨٦
إعلانا	البسيط	-	١٠١
العينا	البسيط	أبو بكر الصديق	٦٦٥

أتينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٥٢
وطينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٥٢
حرمانا	البسيط	جرير	١٥٦
عاذلونا	الخفيف	-	١٤٥
لوكانا	البسيط	-	٤٣٦
قربانا	البسيط	جرير	٣٩١
حرمانا	البسيط	جرير	٥٦٣،١٥٨
من كانا	البسيط	جرير	٥٦٣،٨٦
سرعانا	الطويل	الرعيني	٥٠٨
شتانا	=	=	=
بلين	الوافر	أبو الغول الطهوي	٣٢٥
لو أني	الوافر	-	٦٤٧
عني	الوافر	-	٦٣٢
مجتمعان	الطويل	مجنون ليلى	٤٢٠
المباين	الطويل	بشر بن أبي خازم الأسدي	١٤٠
حين	الطويل	كثير	٤٢٨
فلان	الطويل	تميم العجلاني	٤١٨
سفوان	الطويل	وداك بن ثميل المازني	٤٦٤
أركان	الطويل	امرؤ القيس	١٢٧
الحزين	الوافر	المثقب العبدي	٥٠٠
بغني	البسيط	-	١٦٢
ابن مروان	البسيط	-	٣١
عدنانُ	الكامل	-	٦٣٣
إذعان	الهزج	الفند الزِّمَّاني	٤١٧
إعلان	البسيط	-	٣١

(هـ)

الزبيراه	الهزج	-	٦٩٩

صياصيه	البسيط	-	٥٧٥
		(ي)	
لما بيا	الطويل	ذو الرمة	٤٣٦
واديا	الطويل	سحيم بن وثيل	٣٦٥
ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل	٣٦٥
تلاقيا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٥٩٧
خاليا	الطويل	ذو الرمة	٤٣٦
وبأيا	الكامل	-	٥٥٧
رزيتيه	الكامل	ابن قيس الرقيات	٦٩٥
		(ى)	
كالدمى	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٤٣

أنصاف الأبيات

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها	٢٢
فاذهب إليك فإني من بني أسد	٥٢٧
ورثنا المجد والغنى أكبر أكبرا	٣١٤
على جرداء مسحلها علوك	١٩٩
يا طلحة الكامل وابن الكامل	٦٧٦
تعالي فانظري بمن ابتلاني	٤٦٦

٥ - فهرس الرجز

إتلائها	-	٣٩١
كلبا	-	٢٩٧
السبا	-	٢٩٧
الأشنب	راجز من بني تميم	٤٥٦/٤٧٩/٧٠١
الزرنب	=	٤٥٦/٤٧٩/٧٠١
اقترابها	عبد الله بن رواحة	١٠١
شرابها	=	١٠١
أنتا	الأحوص	٥٧٩
جعتا	=	٥٧٩
أعدت	العجاج	٣٢٥
مدت	=	٣٢٥
سراتها	عمر بن لجأ التميمي	٢٧٧
العوج	راجز من بني سعد	٥٧٥
سهيوج	=	٥٧٥
بج	بعض أهل اليمن	٦٣٥
حجتح	=	٦٣٥
الجارود	الكذاب الحرمازي	٦٦٥
ممدود	=	=
صردا	على لسان الضب	٢٠٦
يردا	=	٢٠٦
عردا	=	٢٠٦
بردا	=	٢٠٦
منتظر	العجاج	٦٦٦
فحزر	=	٦٦٦
فرا	-	٦٣٢
شرا	-	٦٣٢

سطرا	رؤبة	٦٨٤
نصرا	=	٦٨٤
بدارها	-	٤٧٢
صغارها	-	٤٧٢
قرقار	أبو النجم العجلي	٤٧٣
بالإنكار	=	٤٧٣
الأخير	رؤبة	٣٠٢
التنزي	=	٦٧٥
بالنكز	=	٦٧٥
امرس	-	٧٥
اقعنسس	-	٧٥
فقعس	بعض بني أسد	٧٠٠/٥٦٨
كروس	-	٧٠٠
دردبيس	-	٣٤٤
إبليس	-	٣٤٤
مض	-	٥٥١
بالنغض	-	٥٥١
الفضفاض	رؤبة	٣١٢
أباض	=	٣١٢
مناعها	راجز من بكر بن وائل	٤٦٩
أرباعها	راجز من بني تميم	٤٦٩
واهجعي	أبو النجم العجلي	٦٤٣
الفليقة	ابن قنان الراجز	٧٢٤
الريقه	ابن قنان الراجز	٧٢٤
غاق	-	٥٤٩
المرفق	-	٢٣٠
حوقها	جارية	٥٢٧
أطيقها	جارية	٥٢٧
عبد الملك	رؤبة بن العجاج	٦٧١

المحتبك	=	٦٧١
عساكا	رؤبة بن العجاج	٦٤٨
دونكا	راجز من بني أسيِّد	٤٦٠
يحمدونكا	=	٤٦٠
إياكا	رؤبة بن العجاج	٣٨٩
ذاكا	=	٣٨٩
تراكها	الطفيل بن يزيد الحارثي	٤٦٩
أوراكها	=	٤٦٩
فضاله	-	٥٠٥
تهاله	-	٥٠٥
الحلاحلا	-	١٥١
نائلا	-	١٥١
المنصل	-	٢٠٠
الحنظل	-	٢٠٠
أسل	ينسب إلى عروة بن حزام	٥٩٠
كل	-	٤٨٨،٤٨٩
مستعجل	-	٤٨٨،٤٨٩
فل	-	٤٨٨،٤٨٩
ينكل	-	٤٨٨،٤٨٩
الذبل	عبد الله بن رواحة	٦٠٣
مشمعل	جبار بن جزاء	١٦٨/٤٠٦
الكسل	=	١٦٨/٤٠٦
الأقدام	-	٤٥٥
همهام	-	٤٥٥
هلمه	-	٥١١
عما	-	٦٤٣
الذما	-	٦٤٣
أظلمه	-	٣٣٨
ألما	أبو خراش الهذلي	٦٣٤

اللهما	أبو خراش الهذلي	٦٣٤
كلما	-	٦٣٤
اللهمَّ ما	-	٦٣٤
مسلَّما	-	٦٣٤
الخدين	أبو صدقة العجلي	٢٤٠
اللحيين	أبو صدقة العجلي	٢٤٠
بدينا	–	٩٤
شقينا	–	٩٤
دينا	–	٩٤
حسانا	–	٤١٣
الليانا	–	٤١٣
القيانا	–	٤١٣
عونِ	–	٢٦٩
سمينِ	–	٢٦٩
سمن	–	٣٣٩/٣٤٤
البطن	–	٣٣٩/٣٤٤
خشن	–	٣٣٩/٣٤٤
أواه	-	٦٩٩
واها	–	٦٩٩
نلناها	–	٦٩٩

٦ - فهرس أمثلة النحاة وأساليبهم

المثال	رقم الصفحة
ابدأ بهذا أولُ	٣٦٦
أعجبني الضارب أمس	١٥٠
الإناء ممتلئ ماء	٦٤
ايمن الله	١٢
بئس الرجل زيد	٢٣/٢
بئست المرأة هند	٥٨/٤
حبذا زيد راكباً	١٠١
حبذا زيد رجلاً	١٠١/٨٨
حسبك ينم الناس	٤٩٢
رويد زيداً	٤٩٥
زيد أحمق من عمرو	٣١١
زيد أعطى من عمرو للدراهم	٣٠٨
زيد أفضل رجل	٣٢٨
زيد غلامه حسن	٢٦٦
زيد قراء	١٩٦
زيد نعم الرجل	٦٨
زيد نعم رجلاً	٦٧
زيد هند ضاربها هو	١٢٤
الزيدان أفضل رجلين	٣٢٨
الزيدون أفضل رجال	٣٢٨
الزيدون أفضل رجال	٣٢٨
ساء الرجل زيد	٧٧
ساء رجلاً زيد	٧٧

ساروا رويداً ٤٩٨
ضامر الكشح ١١٤
عبد الله بن أبيٍّ ألعن ممن لُعن على لسان داود ٣١٠
عليَّ زيداً ٥٣٦
عليه رجلاً ليسني ٥٣٦/٥٥٤
عندي رطل زيتاً ١٠٩
فداءٍ لك فلان ٥٠٤
فرُه الرجل ١١٧
فغر فاه ١١٠
فغر فوه ١١٠
كل رجل وسخلته ٦٥٣
لا أظلم من قتيل كربلاء ٣١٠
لا تحبذه ٩١
ما أحيبذه ٩١
ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ٣٥٨/٣٦٤
ما رأيته مذ عامٌ أولُ ٣٦٧
مررت بالرجل الحسن الوجنة الجميل خالها ٢٧٩
مررت بالرجل الحسن ما اشتملت عليه ثيابه ٢٦٣
مررت بالرجل الحسن وجه الجميل أنفه ٢٧٩
مررت بالرجل الطويل رمح يطعن به ٢٦٣/٢٦٤
مررت بامرأة حسنة وجه جاريتها جميلة أنفه ٢٥٩
مررت بحي أقمارِ النساء ٢٣١
مررت بحي أقمارٍ نساء ٢٣١
مررت بحي أقمارٍ نساؤُه ٢٣١
مررت برجل حسنٍ الوجه أحمرِه ٢٦٢
مررت برجل حسنٍ شامةِ الخد ٢٧٨

مررت برجل حسن شامةٍ خدِّهِ	٢٧٨
مررت برجل حسن وجهٍ	٢٥٨
مررت برجل شرَّابٍ آباؤه	٢٨٧
مررت برجل شرابين آباؤه	٢٨٨
مررت برجل عذراء بنته	٢٥٥
مررت برجل قرشي أبوه	٢٢٤
مررت برجل مؤشر الثغر صاف	٢٦٠
مررت بزيد ضارب عمرو أمس	١٥٥
مررت بضارب في الدار أبوه عمراً	٢٤٤
مررت بقوم أسد أنصاراً	٢٣١
مررت بقوم أسد أنصارهم	٢٣١
مررت بقوم أسد الأنصار	٢٣١
مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها	٢٦٠
منطلق اللسان	١١٤
نعاء زيداً	٤٦٩
نعم الدار هذا البلد	٥٠
نعم الذي قام زيد	٣١
نعم الرجال الزيدون	٢٢
نعم الرجل زيد	٢٣/٢
نعم الرجل زيد أبو عبد الله	٧٦
نعم الرجل زيد العالم	٧٦
نعم الرجل في الدار زيد	٤٧
نعم الرجل والمرأة زيد وهند	٤٣
نعم الرجلان الزيدان	٢٢
نعم الصديق حليم	٧٥
نعم الفتى رجل من بني فلان	٦٥

نعم المرأتان الهندان ٥٠
نعم رجالاً الزيدون ٥٣
نعم رجلاً ٥٦/٥١
نعم رجلاً أنت ٥١
نعم رجلاً زيد ٦١/٦٠/٥٦/٤
نعم رجلاً صالحاً زيد ٦٢
نعم رجلاً هو ٥١
نعم رجلين الزيدان ٥٣
نعم زيد رجلاً ٦١/٢٩
نعم شمساً شمس هذا اليوم ٦١
نعم غلام المرأة زيد ٤٣
نعم غلام سفر غلامك ٦٢
نعم قمراً قمر هذه الليلة ٦١
نعم ما صنعت ٦٢/٥٨
نعموا رجالاً الزيدون ٦١/٥٥
نعما رجلين الزيدان ٦١/٥٥
نعمت المنزل مكة ٥٨
نعمن نساء الهندات ٥٥
هذا أخصر من هذا ٣١٠
هذا أصوب من غيره ٣١٠
هذا التمر أصقر من غيره ٣٠٦
هذا درهم ضرب الأمير ٣١١
هذا حذِرٌ عدوه ٢٠٠
هذا رجل أسد أبوه ٢٢٩
هذا رجل أكمر الابن ٢٥٣
هذا رجل حسن البنت ٢٥١
هذا رحيمٌ أباه ٢٠٠

هذا السير أحمر من هذا	٣١٧
هذه الشاة أحمر من هذه	٣١٨
هذا المكان أقفر من ذلك	٣٠٨
هذه امرأة حائض البنت	٢٥٣
هذه امرأة حسنة الابن	٢٥١
هذه امرأة عجزاء البنت	٢٥٤
هذه امرأة عذراء البنت	٢٥٣
هلمَّ جراً	٥١٣/٥١٢
هند أفضل امرأة	٣٢٨
الهندان أفضل امرأتين	٣٢٨
الهنود أفضل نساء	٣٢٨
هيهات زيدٌ	٤٤٨
وا أمير المؤمنيناه	٦٩٨
وا من قتل ابن ملجماه	٦٩٧
ودُع الرجل	١١٧
وردنا مورداً عسل الماء	٢٣١
وردنا مورداً عسل ماء	٢٣١
وردنا مورداً عسلاً ماؤه	٢٣١
يا أبات	٦٤٩
يا حذام العاقلة	٦٧٥
يا رجلاً خذ بيدي	٥٩٧
يا زيد العاقل ذو الجمة	٦٧٤
يا شريف بن شريف	٦٦٨
يا كريم بن كريم	٦٦٨
يا فلان بن فلان	٦٦٨
يا خبيث بن خبيث	٦٦٨
يا مثلناه	٧٠٨/٧٠٧

٧ ـ فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم عليه السلام	٥٦٤
إبراهيم بن أبي عبلة	٣٩/ ٦٨٠
ابن الأبرش (خلف بن فرتون الشنتريني)	٤٠٢
ابن الأثير (مجد الدين المبارك بن محمد)	٤٨٠/ ٤٨٩
ابن أحمر (عمرو بن أحمر)	٥١٥
الأخطل (غياث بن غوث)	٤١/ ٤٢٨/ ٥٣٠
الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	٤/ ٢٤/ ٢٦/ ٣١/ ٣٢/ ٣٨/ ٥٥/ ٥٩/ ٨٩/ ٩١/ ١٠٣/ ١٤٧/ ١٥٣/ ١٥٤/ ١٦١/ ١٦٩/ ٢٣٧/ ٢٣٩/ ٢٤٠/ ٢٤٦/ ٢٥٢/ ٢٥٣/ ٢٥٤/ ٣٢٧/ ٣٧٩/ ٣٨٣/ ٤٠٤/ ٤١٨/ ٤٥٧/ ٤٧١/ ٤٧٤/ ٤٧٦/ ٥٦٧/ ٥٧٥/ ٥٨٤/ ٥٨٥/ ٦٠٧/ ٦٤١/ ٦٤٦/ ٦٤٧/ ٦٦١/ ٦٦٧/ ٦٧٣/ ٦٧٩/ ٦٨٠/ ٦٨٧/ ٦٩٠/ ٦٩٢
أم إسماعيل	٥٦٤
الأصمعي (عبد الملك بن قريب)	٥٠٤/ ٦٦٩/ ٦٧٠/ ٦٨٦
الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز)	٤٨٤
الأعشى (سليمان بن مهران)	١٤٣/ ٢٧٤/ ٣٢١/ ٣٩٢
الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان)	١٣٢/ ٦٥٦
الأعمش (سليمان بن مهران)	٣٧٣/ ٣٧٦
امرؤ القيس	١٢٦/ ١٢٧/ ١٢٩/ ١٥١/ ١٧٥/ ١٧٦/ ١٩٥/ ٣٤٣/ ٣٨٢/ ٣٩٦/ ٤١٥/ ٤٦٦/ ٥٦٦/ ٦١٦/ ٦٢٣/

٧٢١

أمية بن أبي عائذ ٤٢٧

أميه بن المغيرة ٢٠١/ ٢١٦

ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) ٣٣٣/ ٦٧٦/ ٧٠٣

ابن إياز (جمال الدين الحسين بن بدر) ٥/ ١١٥

ابن بابشاذ (ابن طاهر بن أحمد) ٩٩/ ١٥٤/ ٥٣٤

ابن بابشاه (ناصرالدين عبدالمطلب) ٥٢٢

ابن الباذش (أبو جعفر أحمد بن علي الغرناطي) ١٣٥/ ٦٦٠/ ٧٢٠

ابن الباذش (أبوالحسن علي بن أحمد الغرناطي) ٧٢، ١٣٦

بجير بن الحارث بن عباد ٢٥

البخاري (محمد بن إسماعيل) ٦٢٢

ابن بَرهان(عبد الواحد بن علي العكبري) ٩٢/ ٥٦٩

بشامة بن حزن النهشلي ٣٢٥

أبو بكر بن طلحة (محمد بن طلحة الإشبيلي) ٢١٦/ ٤٧٢/ ٤٢٦/ ٥٢٤

أبو بكر بن عبيدة (محمد بن عبد الله بن عبيدة) ٢٣

البهاري (أبوإسحاق إبراهيم بن أحمد) ٢١٨/ ٣٩٨

تأبط شراً ٢٥

تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني ٢١٣/٤١٨

أبو ثروان العكلي ٤٣٥

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) ٢٣٥/ ٥٠١/ ٥٠٣/ ٥١٦/ ٦٠٨

جبريل ٨١

جذامة بنت خالد النخعية ٥٦١

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن) ٦٠٧

الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحاق) ٢٨/ ٢٩/ ٣٠/ ٣١/ ١٣٢/ ١٦٤/
٢٠٦/ ٢١٤/ ٤١٢/ ٤٩٢/ ٥٩٤/
٦٥٧/ ٦٥٩/ ٦٨٢/ ٦٨٦/ ٦٩٨

جرير ٤١/ ١٥٦/ ٣٣٣/ ٥٣٠/ ٦٧٢/ ٦٩٤

الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز) ٦٦/ ٢٨٨/ ٤٥٩/ ٥٦٥

أبو جعفر (يزيد بن القعقاع القارئ) ٤٨٤/ ٦٤٨
الجموح الظفري ٤٩٧
ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) ١٠٠/ ١٣١/ ١٣٤/ ١٦٣/ ٢٨٠/ ٢٨٢/ ٣٨٧/ ٤٢٥/ ٤٥٨/ ٤٥٩/ ٤٧٧/ ٦٥٩/ ٦٨٣/ ٧١٨/ ٧٢٢/ ٧٢٣
الجواليقي (أبومنصور موهوب بن أحمد) ٣٧/ ٣٣٣
الجوهري (إسماعيل بن حماد) ١٢١/ ٤٦٦/ ٥٢٦
أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد) ٣٠٢/ ٤١٤
ابن الحاج (أبو عمرو عثمان بن عمر) ٩٧
ابن الحاجب ٣١/ ٣٩/ ١١٤/ ١٨٢/ ٢٩٩/ ٣٥٨
الحارث بن الخزرج ٥٤٣
الحارث بن عباد ٢٥/ ٤٠
الحجاج بن يوسف ٢٤
حسّان بن ثابت ﷺ ٧/ ٨٤/ ١٩٦/ ٢١٤/ ٤٣٦
الحسن بن يسار البصري ١٦٤/ ٣٢٤/ ٤١٢/ ٤٢٤/ ٤٤١/ ٤٨٤/ ٤٨٨/ ٦٤٤
الحطيئة (جرول بن أوس) ٣/ ١٣٠/ ٣٩٥/ ٣٩٦/ ٤١٠
حفص بن سليمان الأسدي المقرئ) ١٣/ ٣٧٣/ ٦٤٧
أبو الحكم بن برجان اللغوي (عبد السلام بن عبد الرحمن) ٢٠٧
الحكم بن صخر ٢٤٩
حمزة ﷺ ١٤/ ٢٦
حمزة الزيات (المقرئ) ٣٧٣/ ٣٧٦
حميد الأرقط ٢٦٩
أبو حيّان (أثير الدين محمد بن يوسف) ٣/ ٥/ ١٢/ ١٥/ ٣٣/ ٤٢/ ٤٤/ ٤٧/ ٥٧/ ٥٨/ ٦٢/ ٦٣/ ٦٤/ ٨٩/ ٩٤/ ٩٥/ ٩٨/ ١٠٤/ ١١٢/ ١٢٩/ ١٣١/ ١٣٥/

/١٤٤ /١٥٤ /١٨٦ /١٩٦
/٢٠٢ /٢٠٧ /٢١٢ /٢٢٥
/٢٢٦ /٢٣١ /٢٤٦ /٢٥٣
/٢٥٦ /٢٧٨ /٢٩٠ /٢٢٩
/٣٤٠ /٣٤١ /٣٤٣ /٣٥٤
/٣٥٨ /٣٦٠ /٣٦٣ /٣٦٧
/٣٧٢ /٣٨٣ /٣٨٥ /٣٨٧
/٣٨٩ /٣٩٣ /٣٩٤ /٣٩٩
/٤٢٠ /٤٢٣ /٤٢٧ /٤٣٢
/٤٣٤ /٤٥٣ /٤٦٧ /٤٦٨
/٤٧١ /٤٧٥ /٤٨١ /٤٨٢
/٤٨٣ /٤٨٨ /٤٩١ /٤٩٤
/٤٩٥ /٤٩٩ /٥٠٣ /٥٠٤
/٥٠٦ /٥٠٧ /٥٠٩ /٥١٢
/٥٢٦ /٥٢٨ /٥٢٩ /٥٦٦
/٥٧٣ /٥٧٨ /٥٨٠ /٦٠٤
/٦١٦ /٦٢١ /٦٣٢ /٦٣٥
/٦٤١ /٦٤٦ /٦٥٦ /٦٦٠
/٦٦٩ /٧٠٣ /٧٠٨ /٧٠٩
/٧١٣ /٧١٤ /٧١٥ /٧١٧
٧٢٣

أبو حيوة (شريح بن يزيد) ١٤٨/ ٤٦٠

أبو حيَّه النميري (الهيثم بن الربيع) ٢٧٤

ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) ١١٨/ ٤٧٣

ابن الخبَّاز (أبو العباس أحمد بن الحسين) ٩٥/ ٢٩١/ ٣٧٨/ ٥٦٦/ ٧٠٧

ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد) ٧١/ ٩٣/ ١٣١/ ١٩٥/ ٢١٤/ ٢٧١/
/٣٨٢ /٤٠٤ /٤٤٩ /٥٨٩ /٦١٠
/٧١٧ /٧٢٣

ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد) ١١٣

الخضراوي (أبو القاسم عبد الرحمن بن علي) ٤٥١
أبو الخطاب (عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر) ٢٣٥/ ٥١٦
خطاب بن يوسف الماردي ٩١/ ١٠٣/ ٦٧٩
خلف بن حيان الأحمر ٦٩٩
الخليل بن أحمد الفراهيدي ٩٠/ ٩٣/ ٣٦٧/ ٤٧٩/ ٥٠٩/ ٥٨٧/ ٥٩٤/ ٦٥٥/ ٦٦٢/ ٦٧٦/ ٦٨٢/ ٦٨٣/ ٦٩٨
الخنساء ٧٠٣
الخوبّي (شهاب الدين محمد بن أحمد) ٣٠١
ابن دارة (سالم بن مسافع) ٥٧٩/ ٥٨٠
الداودي (أبو جعفر أحمد بن نصر) ٤٨٠/ ٥٠٣
الدباج (علي بن جابر) ٢٨٢
ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) ٤٦٨
الدينوري (أحمد بن جعفر) ٤٥٧
ابن دَرَستويه (أبو محمد عبد الله بن جعفر) ٩٢/ ٥٠٢
أبو ذؤيب الهذلي (خويلد بن خالد) ١٩٨/ ٤٧٠
ابن ذكوان (عبد الله بن أحمد) ٤٨٤
ذي الرمة (غيلان بن عقبة) ٣٤١/ ٤٣٦/ ٥٢٦/ ٦١٩
ابن ذي النون (أبو زكريا يحيى بن ذي النون) ١٣٥
رؤبة بن العجاج ٢٩٧/ ٦٨٤/ ٦٩١
الربَعي (علي بن عيسى) ١٠٣
ابن أبي الربيع (أبو الحسين عبيد الله بن أحمد) ٥٤/ ٥٥/ ٥٧/ ٩٠/ ١٣٤/ ٢٤١/ ٤٠٤
أبو رجاء العطاردي (عمران بن تيم) ٨٣
رفاعة الفقعسي ٤٦
الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) ١٥٢/ ١٦٢/ ٣٨٧
الرياشي (العباس بن الفرج) . ٥٩٣/ ٦٩٦
أبو زبيد (حرملة بن المنذر الطائي) ٢٧٠/ ٢٩٧
ابن الزَّبير الأسدي (عبد الله بن الزَّبير) ٣٩٤/ ٤٤٧

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) ٥٩/ ٢١٥/ ٢٣٧/ ٢٨٤/ ٣٧٩/ ٤٢٣/ ٥٨٥/ ٦٥٥/ ٦٦٥/ ٦٨١
الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ٢٧٧
أم زرع ٢٧٣
الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) ٥٩/ ١٦٢/ ٢٣١/ ٣٧٣/ ٤١٩/ ٥٣٠
الزناتي ٤٩٤
زهير بن أبي سلمى ٧٤/ ٢٣٢/ ٣٨٦/ ٤٩١
زياد العنبري ٤١٣
الزيادي (أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان) ٢٠٥
أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس) ٥٠٤
زيد بن حارثه ٢٤
زيد الخيل ٢١٤
زيد بن علي ٤٣٩
ساعدة بن جؤية الهذلي ٢٠٣
ابن السَّرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل) ٢٦/ ٣٠/ ٤٠/ ٤٤/ ٥٧/ ٧٢/ ٩٠/ ١٣٢/ ١٤٧/ ٢٤٦/ ٣٣٤/ ٣٣٤/ ٣٤٢/ ٤٢٦/ ٦٠٧
سعد القرقرة ٣٢٣
ابن سعدان (أبو جعفر محمد بن سعدان) ٦٨٣
ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن السكيت) ٤٨٠/ ٤٨٨/ ٥٢٨
أبو السمال العدوي (قعنب بن أبي قعنب) ١٦٦
سهل بن حنيف رضي الله عنه ٢٨
السهيلي (أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحمن) ١٤٤/ ٢٨١/ ٥٣٣
سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ١٦/ ٣٤/ ٣٥/ ٣٩/ ٤٩/ ٥٠/ ٥٥/ ٥٧/ ٦٢/ ٦٣/ ٧١/ ٧٢/ ٨٩/ ٩٠/ ٩٣/ ١٠٣/ ١٥٣/ ١٦١/ ١٦٤/ ١٦٩/ ١٧٩/ ١٨٠/ ١٩٩/ ٢٠٠/ ٢٠٢/ ٢٠٣/ ٢٠٤/ ٢٠٥/ ٢٠٧/ ٢٠٨/

/٢١٠ /٢١١ /٢١٢ /٢٦٢ /٢٦٥
/٢٦٨ /٢٧٢ /٢٧٥ /٢٧٦ /٢٧٧
/٢٧٩ /٢٨٢ /٢٨٣ /٢٨٨ /٢٩٠
/٣٠٦ /٣٤٣ /٣٤٨ /٣٤٩ /٣٥١
/٣٥٢ /٣٥٧ /٣٦٣ /٣٦٥ /٣٦٧
/٣٨٠ /٣٨١ /٣٨٣ /٣٩٠ /٣٩٨
/٣٩٩ /٤٠٠ /٤٠٦ /٤١١ /٤٢٦
/٤٢٧ /٤٤٤ /٤٥٣ /٤٥٧ /٤٧١
/٤٧٢ /٤٧٤ /٤٧٩ /٤٨٧/٤٩٩/
/٥٠٠ /٥١٦ /٥٢٢ /٥٢٣ /٥٢٤
/٥٣٦ /٥٦٥ /٥٦٦ /٥٦٩/٥٧٤/
/٥٨١ /٥٨٩ /٥٩٤ /٥٩٦ /٦٠٥
/٦١٠ /٦٣٢ /٦٤١ /٦٥٥ /٦٥٧
/٦٦٣ /٦٧٦ /٦٧٧ /٦٨٢ /٦٩٨
/٧٠٤ /٧٠٥ /٧٠٦ /٧٠٩ /٧١٨

ابن السِّيد (أبو محمد عبد الله بن محمد) ٦٨/ ١٠٥/ ٢٨٠
ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل) ١٢٢/ ٢٠٢/ ٣٩٢
السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) ١٥/ ٧٢/ ١٣٢/ ٢٤٦/ ٣٧٩/ /٤٥٤
/٥٨١ /٥٩١ /٦٠٥ /٧١٥

ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن الشجري) ٤٢٠/ ٤٢١
شيبة بن نصاح (المقرئ) ٤٨٤
الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد) ١٣١/ ١٣٣/ ٢٣٨/ ٢٤٦/ /٢٨٠
٢٨٢
الشلوبين الصغير (أبو عبد الله محمد بن علي) ٣٨
شُريك بن عبدالله ٢/ ٣
الشّمّاخ بن ضرار ٢٧٥/ ٤٦٨
صدر الأفاضل الخوارزمي (ناصر بن محمد) ٥١٣
أبو صدقة العجلي ٢٤٠

صهيب رضي الله عنه ٦٩٦
الصَّلَتان العبدي (قثم بن خبيئة) ٦٠٠
ابن الضائع (أبو الحسن علي بن محمد) ١٣٥/ ٣٧٩/ ٥٩٢/ ٦٤١/ ٦٥٨/ ٧١٨/ ٧٢٠
أبو طالب بن أبي طالب ٢٠١/ ٢١٦
ابن طاهر (أبو بكر محمد أحمد بن طاهر الخدبّ) ١٣١/ ٢٤٥/ ٣٨٢
ابن الطَّراوة (أبو الحسين بن محمد) ١١/ ٥٢/ ٦٩/ ٢٦٥/ ٤٢٦
طرفه بن العبد ١٥/ ٢١٢/ ٢١٩/ ٤٩٠/ ٦٥٩
طلحة بن عبيد الله ٦٦٥
ابن طلحة (أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي) ٢١٦
الطوال (أبو عبد الله محمد بن أحمد) ٦٧٦
عائذ بن زيد ٥١٢
عاصم بن ثابت (حمي الدَّبر) رضي الله عنه ٢٠١
عاصم بن أبي النجود (المقرئ) ٣٧٦/ ٦٤٦/ ٦٤٧/ ٦٨٠
ابن أبي العافيه (أبوعبدالله محمد بن عبد العزيز) ١٣٢
أبو العالية (رُفيع بن مهران) ٦٨٠
ابن عامر (عبد الله بن عامر اليحصبي) ١٤/ ٥٨٦
عبدالعزيز بن مروان ٢٩٨
عبدالله بن أبيٍّ ٣١٠
عبدالله بن رواحة رضي الله عنه ٩٤/ ١٠١/ ٦٩٦
عبد الله بن قيس الرقيات ٦٩٥
أبو عبيدة (معمر بن المثنى) ٥٧٨
العجّاج (عبد الله بن رؤبة السعدي) ٣٢٥/٦٦٦/٦٩٠
العجلي = أبو صدقة
عدي بن زيد العبادي ٧٢٣
ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله) ٦٢٢
ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن ١١/ ٥٠/ ٦١/ ٦٢/ ٦٣/ ٩٠/ ١٠٣/ ١٢٤/ ١٣١/ ١٦٥/

/١٧٥ /١٨٠ /١٨٧ /١٩٤/
/٢٠٢ /٢١٠ /٢١٥ /٢٢٩/ ٢
/٣٣ /٢٤٠ /٢٤١ /٢٥٢ /٢٥٣/
/٢٧٩ /٢٨١ /٣٩٢ /٤٢٦/
/٤٣١ /٤٤٩ /٤٥٤ /٤٦٣/
/٤٦٥ /٤٨١ /٥١٨ /٥٢٨ /٥٣٣/
/٥٦٧ /٥٦٨ /٥٩١ /٥٩٢/
/٥٩٦ /٦٥٨ /٧٠١ /٧١٨/
٧٢٠ /٧٢٢

ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب) ٣٧٤ /٤١٩
العكبري (أبوالبقاء أحمد بن الحسين) ٣٧٢ /٥٦٩ /٦٣٠ /٧٠٠ /٧٠٤
أبو العلاء المعري (أحمد بن عبد الله بن سليمان) ٥٢١
ابن العلج (ضياء الدين محمد بن علي) ١٠٤
علقمة بن عُلاثة ٣٢١
علي بن أمية ٤٢٨
علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٢/ ٣/ ٤٧٦
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٢٤/ ١٣٠/ ٦٩٥/ ٦٩٦/ ٧٠٣/ ٧٢٣
عمر بن أبي ربيعة ١٤٣/ ٢٥٦/ ٧٠٣/ ٧٠٤/ ٤١٧
عمر بن عبد العزيز ٢٩٨/ ٣٣٧/ ٦٧٢/ ٦٩٤
عمرة بنت رواحة ٦٩٦/ ٦٩٧
أبو عمرو بن العلاء ١٠٣/ ١٦٤/ ٣٦٨/ ٣٦٩/ ٤٨٤/
٥١٤/ ٥٩٤/ ٦٨٢/ ٦٨٨
عمرو بن كلثوم ١٥٢
عنترة بن شداد العبسي ٤٧٨
عيسى بن عمر ٥٩٤
أبو الغول الطهوي ٣٢٤
الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) ٣٢/ ٤٠/ ٤٤/ ٥٧/ ٥٩/ ٦٠/ ٨٧/
٩٠/ ٩٢/ ٩٦/ ١٠١/ ١٠٢/ ١/

١٠٣/ ١٠٥/ ١٣١/ ١٣٢/ ١٣٣/
١٣٤/ ١٥٠/ ٢٣١/ ٢٤٠/ ٢٤٦/
٢٦٥/ ٢٦٦/ ٢٦٧/ ٣٧٩/ ٢٨٠/
٢٩٠/ ٣٤٠/ ٣٤١/ ٣٨٢/ ٣٨٧/
٣٩٤/ ٤١٤/ ٤٢٣/ ٤٢٦/ ٤٥٤/
٤٥٧/ ٤٥٩/ ٥٧٠/ ٤٧٥/ ٤٧٦/
٤٧٧/ ٤٨٣/ ٥١٢/ ٥٨٩/ ٥٩١/
٦٤٦/ ٦٥٩/ ٦٧٠/

فاطمة (رَضي الله عنها) ٤٧٦

ابن الفخار (محمد بن علي البيرى) ٤٤٢

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) ٤/ ٧/ ١٢/ ٢٧/ ٢٩/ ٣١/ ٤٢/ ٥١/
٥٧/ ٥٨/ ٥٩/ ٦٠/ ٨٥/ ١٣٥/ ١٦١/
١٦٢/ ١٧٤/ ١٨١/ ١٨٩/ ٢٤٨/
٢٦٢/ ٢٦٣/ ٢٦٦/ ٢٧١/ ٢٧٢/
٢٨٥/ ٣٢٤/ ٣٢٩/ ٣٣٠/ ٣٨٣/
٤٢٢/ ٤٢٣/ ٤٣٥/ ٤٤٠/ ٤٥٩/
٤٨٢/ ٤٩٧/ ٥١٠/ ٥١٤/ ٥٣٣/
٥٨٥/ ٥٨٦/ ٦٠٢/ ٦٠٨/ ٦٦٨/
٦٧٤/ ٦٧٦/ ٦٨٧/ ٦٩٢/ ٧٠٣/
٧٠٦/ ٧٠٩/ ٧١٥

الفرزدق (همام بن غالب) ٤٠٠/ ٦٥٩/ ٧٢٣

القاسم بن محمد بن الموفق الأندلس أبو القاسم ١٦

القالي (أبو علي إسماعيل بن القاسم) ١٢١

قصي بن كلاب ٥٥٨

القطامي (عمير بن شُييم) ٤٣٥/ ٥٢٨

أبو قلابه (محمد بن أحمد) ٣٠٣

القلاخ بن حزن السعدي ١٩٧/ ٢٠٠

ابن القواس (أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة) ٩/ ٦٣٧/ ٧٢٨

قيس بن الملوح العامري ٦٩٤

قيس بن العيزاره ٢٤٩
ابن كَثير (عبد الله بن كثير الداري المقرئ) ١٣
كُثّير عزة ١٠٠/ ٣٩٤/ ٤٢٨
الكرماني (برهان الدين محمود بن حمزة) ٢٣٦
الكسائي (علي بن حمزة) ٤/ ١١/ ١٢/ ١٤/ ٢٤/ ٢٩/ ٤٦/ ٥١/ ٥٥/ ٥٧/ ٥٩/ ٦٤/ ٧٥/ ٧٨/ ١٢٢/ ١٢٥/ ١٢٨/ ١٢٩/ ١٣٨/ ١٣٩/ ١٤٠/ ١٧٤/ ١٨٨/ ١٨٩/ ٢٠١/ ٢٠٢/ ٢٢٧/ ٢٥٢/ ٢٥٣/ ٢٥٤/ ٢٦٢/ ٢٦٣/ ٣٤٣/ ٣٧٣/ ٣٩٠/ ٤٠٤/ ٤٦٥/ ٤٧١/ ٤٧٩/ ٥١٢/ ٥٣١/ ٥٣٢/ ٥٦٨/ ٥٩٣/ ٦٠٢/ ٦٢٥/ ٦٧٦
كعب بن مالك رضي الله عنه ٤٨٦
الكلبي = محمد بن السائب
ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد) ٧٣/ ٨٠/ ٨٧/ ٩٢/ ٩٧/ ٥٠٣/ ٥٣٢/ ٥٨١/ ٥٨٢/ ٥٨٣/ ٥٨٩/ ٦٦١/ ٦٦٥/ ٦٧٣
الكُمَيت بن زيد ٢١٣/ ٤٧٠
اللاحقي (أبو يحيى أبان بن عبد الحميد) ٢١١
لبيد بن ربيعة ٢٠٤/ ٤١٤/ ٥١٩
لطيفة ٥٦١
ليلى الأخيلية ٥١٧/ ٥٤٠
المازني (أبو عثمان بكر بن محمد) ١٦٤/ ٢٠٥/ ٢١١/ ٣٤٢/ ٤٥٧/ ٤٩٢/ ٦٤٦/ ٥٧٥/ ٦٠١/ ٦٦٠/ ٦٧٩/ ٦٨٢/ ٦٨٣
ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله) ١٥/ ٢٩/ ٣١/ ٤٠/ ٤٤/ ٥٥/ ٦٢/ ٦٣/ ٧٥/ ٩٤/ ٩٨/ ٩٩/ ١٠٢/ ١١٢/

/١١٤ /١١٦ /١١٧ /١١٨ /١٤٥
/١٦١ /١٦٥ /١٧٥ /٢٠٨ /٢٢٣
/٢٢٧ /٢٢٨ /٢٣١ /٢٣٤ /٢٤١
/٢٤٦ /٢٤٨ /٢٥٢ /٢٥٣ /٢٥٤
/٢٥٥ /٢٥٦ /٢٦٣ /٢٦٤ /٢٧٢
/٢٧٣ /٢٨١ /٢٨٨ /٣٠٤ /٣١١
/٣١٢ /٣١٤ /٣١٦ /٣٣١ /٣٣٩
/٣٤٠ /٣٤٣ /٣٤٥ /٣٥٢ /٣٥٤
/٣٥٨ /٣٦٠ /٣٦٣ /٣٨٣ /٣٨٤
/٣٨٨ /٤١١ /٤٢٠ /٤٢١ /٤٣٣
/٤٣٤ /٤٣٧ /٤٤٣ /٤٤٦ /٤٥٣
/٤٥٧ /٤٥٨ /٤٦١ /٤٦٧ /٤٨١
/٤٨٢ /٤٩١ /٤٩٢ /٤٩٣ /٥٠٠
/٥١٦ /٥٤٠ /٥٦١ /٥٦٣ /٥٦٤
/٥٧٣ /٥٧٤ /٥٧٨ /٥٨٠ /٥٩١
/٥٩٢ /٦٠٤ /٦٠٨ /٦١٥ /٦١٨
/٦١٩ /٦٢١ /٦٢٥ /٦٣١ /٦٣٢
/٦٤١ /٦٤٦ /٦٥٥ /٦٥٧ /٦٥٨
/٦٧٧ /٦٨٤ /٦٩٤ /٦٩٨ /٦٩٩
/٧٠٣ /٧٠٤ /٧٠٦ /٧٠٨ /٧٠٩
٧١١ /٧١٣ /٧٢٥

مالك بن أنس ٦٢٢

المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد)
/٤٠ /٥٧ /٨٩ /٩٠ /٩٦ /١٤٩
/١٦٠ /١٦١ /١٦٢ /١٦٤ /١٦٥
/١٧٤ /١٨٠ /٢٠٥ /٢٠٨ /٢١٠
/٢١١ /٢٣٥ /٢٦٢ /٢٧٣ /٢٧٥
/٢٧٦ /٢٨٨ /٣١٤ /٣١٦ /٣٧٩
/٣٨٠ /٣٨١ /٤٧٤ /٤٩٩ /٥٢٣
/٥٦٥ /٥٧٠ /٥٧٤ /٥٨١ /٥٩١

٥٩٤/ ٦٠٦/ ٦٠٧/ ٦٣١/ ٦٣٢/
٦٣٧/ ٦٤٤/ ٦٥٥/ ٦٦٢/ ٦٦٥/
٦٧١/ ٧٠٩/ ٧١٥

متمم بن نوبرة ٥٩٩
المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين) ٣٧/ ٦١٨
المثقب العبدي (عائذ بن محصن) ٥٠٠
مجنون ليلى = قيس بن الملوح
محمد ﷺ ٣١/ ١٢٨/ ١٤٩/ ٢٠١/ ٢٧٣/
٣٣٤/ ٣٦١/ ٣٦٤/
محمد بن السائب الكلبي ٤٤٢
ابن المذلق ٣٠٨
المزّار بن سعيد الفقعسي ١٥٧/ ٤٢٧
مريم عليها السلام ٥٦٣/ ٥٦٤
ابن مسعود رضي الله عنه ٣٢٤/ ٤٨٤
مسلم بن الحجاج القشيري ٤٨٨/ ٦٢٢
ابن مضاء الأندلسي (احمد بن عبد الرحمن) ١٢٥
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ٥٧٩
ابن معط (أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي) ٩٠/ ١٠٧/ ١١١/ ١٩٠/٥٦٥
ابن مقبل = تميم بن أبي بن مقبل
ابن المقفع (عبد الله بن المقفع) ٢١١
مكي بن أبي طالب القيسي ٢٣٦/ ٣٤٥
ابن ملكون (أبوإسحاق إبراهيم بن محمد) ٣٧
مهلهل بن ربيعة ٧٢٥
موسى عليه السلام ٦٢١
الموفق الأندلسي = القاسم بن محمد
النابغة الذبياني ١٠٨/ ١٢٩/ ٣١٥/ ٤١٥/ ٤٧٣/
٥٠٥/ ٥١٧/ ٥٤٠
ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك) ١٤٥/ ١٥٥/ ١٨٦/ ٢٢٨

نافع (المقرئ) ٤٨٤
النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد) ١٣٨/٢٥٣
ابن النحّاس الحلبي (بهاء الدين محمد بن إبراهيم) ١٠٤
ابن النحوية (بدر الدين محمد بن يعقوب) ٥/ ١١٥/ ١٤٧/ ٣٠٠/ ٤٣٣/ ٤٧٧/ ٥٢١/ ٥٥٣/ ٥٥٤/ ٥٦٩/ ٦١٥/ ٦١٦/ ٦٣٧/ ٧٢٨
نصر بن سيار ٦٨٥
نصيب بن رباح ٣٣٦
نفطويه (أبو عبد الله إبراهيم بن محمد) ٣٤٥
أبو نواس (الحسن بن هانئ) ٣٢٦
النيلي (تقي الدين إبراهيم بن الحسين) ٣٦٢/ ٧٠٠
ابن هرمة (إبراهيم بن هرمة) ٤٨٦
أبو هريرة ﷺ ٣٧٣
ابن هشام الخضراوي (أبو عبد الله محمد بن يحيى) ٦٤/ ٢٧١/ ٢٨٢/ ٥١٦
هشام بن معاوية الكوفي ١٢٥/ ١٦٩/ ٣٣٠
الهَجَري (هارون بن زكريا) ٥٠٦
ابن وثّاب (يحيى بن وثاب) ٤٣٩
ورش (عثمان بن سعيد) ١٣
ابن ولّاد (أبو العباس أحمد بن محمد) ١٩٥/ ٢١٥
الوليد بن عبدالملك ٣٣٦
يزيد بن الوليد بن عبدالملك ٣٣٧
ابن يعمَر (أبو إسحاق يحيى بن يعمَر) ٤٤٢
ابن يعيش الحلبي (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي) ٦٥/ ٨٤/ ٥٠٤/ ٥٤١/ ٥٠٥/ ٥١٢/ ٥٤٣/ ٧٠٠/
يونس بن حبيب ٥٨٦/ ٥٩٤

٨ ـ فهرس القبائل والطوائف والجماعات

القبيلة أو الجماعة	أرقام الصفحات
أصحاب الكهف	١٢٨
بنو أسد	١٥١/ ٤٧١/ ٥٨٥
بنو أمية	٣٠١/ ٣٣٧
الأندلسيون	٤٧/ ١١٧/ ١٣١/ ٢٥٣
البصريون	٣/ ٤/ ٦/ ١١/ ١٩/ ١٩/ ٢٦/ ٢٩/ ٣٠/ ٥٠/ ٥٢/ ٥٥/ ٥٨/ ٦٤/ ١٠٣/ ١٢٣/ ١٢٥/ ١٣٢/ ١٣٧/ ١٣٨/ ١٣٩/ ١٤٧/ ١٤٨/ ١٧٤/ ١٧٥/ ١٧٦/ ١٨٠/ ١٨١/ ١٩٧/ ١٩٩/ ٢١٥/ ٢٦٤/ ٢٦٥/ ٢٦٦/ ٢٦٩/ ٢٧١/ ٢٧٣/ ٢٧٧/ ٢٨٧/ ٢٨٩/ ٣٣٥/ ٣٤٧/ ٣٨٦/ ٣٨٧/ ٤٠١/ ٤٠٤/ ٤١١/ ٤٢٢/ ٤٢٣/ ٤٢٤/ ٤٢٦/ ٤٣٧/ ٤٥٠/ ٤٥١/ ٤٥٩/ ٤٦٠/ ٤٦٥/ ٤٩٦/ ٥٠٩/ ٥١٣/ ٥١٤/ ٥٢٦/ ٥٢٩/ ٥٣٢/ ٥٣٣/ ٥٥٢/ ٥٥٣/ ٥٦٩/ ٥٧٤/ ٥٨٢/ ٥٨٣/ ٥٨٨/ ٥٨٩/ ٥٩٤/ ٦٠٢/ ٦٠٣/ ٦١٦/ ٦١٨/ ٦٢٠/ ٦٢٣/ ٦٣٠/ ٦٣٣/ ٦٣٤/ ٦٣٥/ ٦٣٦/ ٦٤٩/ ٦٦٥/ ٦٦٩/ ٦٧٣/ ٧٠٣/ ٧٠٤
البغداديون	١٤٩/ ١٧٥/ ٤٣٥/ ٤٨٣
بكر	٤٠
تغلب	٤٠
تميم	١٩/ ٣٢٢/ ٣٢١/ ٤٥٠/ ٥٠٩/ ٥١٤
بنو تيم اللات	٣٠٥
الحجازيون	٥٠٦/ ٥٠٩/ ٥١٠/ ٥١١/ ٥١٤

بنو دبير ٤٧٥
طيئ ٢٣٢/ ٢٣٨/ ٦٢٠
العبادلة ٢٨
بنو عقيل ٧
الكوفيون ٣/ ٤/ ٦/ ١١/ ١٩/ ١٩/ ٢٦/ ٢٩/ ٣٠/
٥٠ / ٥٢/ ٥٥/ ٥٨/ ٦٤/ ١٠٣/ ١٢٣/
١٢٥/ ١٣٢/ ١٣٧/ ١٣٨/ ١٣٩/ ١٤٧/
١٤٨/ ١٧٤/ ١٧٥/ ١٧٦/ ١٨٠/ ١٨١/
١٩٧/ ١٩٩/ ٢١٥/ ٢٦٤/ ٢٦٥/ ٢٦٦/
٢٦٩/ ٢٧١/ ٢٧٣/ ٢٧٧/ ٢٨٧/ ٢٨٩/
٣٣٥/ ٣٤٧/ ٣٧٧/ ٣٨٦/ ٤٠١/ ٤٠٣/
٤١١/ ٤١٢/ ٤٢٢/ ٤٢٣/ ٤٢٦/ ٤٣٠/
٤٣٧/ ٤٥١/ ٤٦٣/ ٤٨٤/ ٥١٣/ ٥١٤/
٥٢٦/ ٥٢٨/ ٥٢٩/ ٥٥٢/ ٥٧٤/ ٥٨٣/
٥٨٨/ ٥٨٩/ ٦٠١/ ٦٠٣/ ٦١٩/ ٦٢٨/
٦٣٢/ ٦٣٥/ ٦٤٩/ ٦٥٤/ ٦٦١/ ٦٦٩/
٦٧٢/ ٦٧٣/ ٦٧٩/ ٦٩٨/ ٧٠٢/ ٧٠٦/
٧٠٧/
٧٠٨/ ٧١٩ .
بنو مالك ٥٨٥
المتأخرون ١٣٨/ ٢٣٤

٩ ـ فهرس الأماكن والبلدان

البلد أوالمكان	رقم الصفحة
الأندلس	٦٦٣/ ٧٠٥
أُحُد	٨١
بعلبك	٦٤١
بغداد	٥٢١
حراء	٨١
حقل الرخامَى	٢٧٧
خراسان	٦٨٥
دار الندوة	٥٥٨
دير الجماجم	٦٩٨
الشام	٢١٦
كربلاء	٣١٠
المروة	٥٦٤
مكة	٥٥٨/ ٥٦٤
هِيت	٥٢١
اليمامة	٣٩٢

١٠ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن

اسم الكتاب	رقم الصفحة
أحكام القرآن لابن العربي	٦٢٢
الأفعال للرعيني = اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر	
اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني	٢٣٩
الألفية لابن مالك	١٥٤/ ٢٤٦/ ٣٨٨
الإيضاح للفارسي	٢٣١/ ٤٥٤
البسيط لابن العلج	١٠٤
بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة	٢١٦
تحفة الأقران للرعيني	٤٨٥/ ٤٩٣/ ٥٠٦
التذكرة للفارسي	٤٦/ ٣٤٠/ ٣٩٤/ ٤١٤
التسهيل لابن مالك	١١٢/ ١٧٥/ ٢٢٧/ ٢٣٤/ ٢٤٦/ ٢٥٢/ ٢٥٥/ ٤٨١
التصريف لابن كيسان	٥٠٣
التمهيد لابن بطال	٢٥٦
الجمل للزجاجي	٢٧٧
الحلل في شرح الجمل للزناتي	٤٩٥
ردُّ الشارد إلى عقال الناشد لابن الطراوة	٢٦٥
سر صناعة الإعراب لابن جني	١٣١
شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم	١٥٥/ ١٨٦
شرح ألفية ابن معط لابن إياز	٥
شرح ألفية ابن معط لابن القواس	٧٢٨
شرح ألفية ابن معط لابن النحوية	٧٢٨
شرح التسهيل لابن مالك	١٠٢/ ١١٢/ ٢٥٥/ ٣٨٨
شرح الجزولية لعلم الدين الأندلسي	١٦
شرح الجمل لابن عصفور	٣٩٨/ ٥٩٦
شرح الكافية الشافية لابن مالك	١١٤/ ٢٢٧

شرح اللمع لابن بَرهان ٥٦٩
شرح المفصّل لابن يعيش ٦٥
شرح المقرب لابن عصفور ١٨٧/ ٢٥٢
الصحاح للجوهري ١٢١/ ٤٩٩/ ٥٤١/ ٥٤٤/ ٥٤٨
شعر الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ١٥
العجائب والغرائب للكرماني ٢٣٦
الفصول الخمسون لابن معط ٩٠
الكافي لابن أبي الربيع ٤٢٤
الكافية الشافية ٤٤٨
الكبير للأخفش ٥٥
الكتاب لسيبويه ٢٨٨/ ٣٩٠
اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٥٦٩/ ٦٣٠/ ٧٠٤
ليس في كلام العرب لابن خالويه ٤٧٣
المسألة الرشيدية للأعلم الشنتمري ٦٥٦
المسائل البغداديات للفارسي ٩٢/ ٢٦٦
المسائل الحلبيّات له أيضاً ٣٤٠
المقتضب للمبرد ٦٧١
المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٥٤
المقرب لابن عصفور ١٧٥/ ١٨٧/ ٢٥٢
الملوك للأخفش ٤٧٦
النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٢٩١/ ٧٠٧
النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٨٠/ ٥١٦

١١ ـ فهرس المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأبحاث الجلية في شرح المقدمة الجزولية.** لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت٦٦١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٦٦٠ نحو (بخط ابن إياز) .
- **الإبدال.** لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **أبيات النحو في تفسير البحر المحيط.** تأليف شعاع إبراهيم المنصور، مكتبة دار التراث ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد.** لمحمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق:: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.** للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الإحاطة في أخبار غرناطة.** لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
- **إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس.** لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكُلاعي الإشبيلي (ت ق ٦ هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **أحكام القرآن.** لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .

- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض.** لأبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أدب الكاتب.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أراجيز العرب.** لمحمد توفيق البكري (ت ١٣٥١هـ)، ط٢، ١٣٤٦هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الأزمنة وتلبية الجاهلية.** لأبي علي محمد بن المستنير قطرب (ت بعد ٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار - الزرقاء، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أزهار الرياض في أخبار عياض.** لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- **الأزهية في علم الحروف.** لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أساس البلاغة.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الاستدراك على سيبويه في الأبنية.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء.** لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب.** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة .
- **أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة.** لعز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب ـ القاهرة ـ ١٩٧٠م .
- **أسرار العربية.** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها.** لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م .
- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.** لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الأشباه والنظائر.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
- **الاشتقاق.** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .
- **اشتقاق أسماء الله.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين.** اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، دار الفطر ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.** للدكتور محمد عبد المجيد الطويل، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة.** للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

- **إصلاح المنطق.** لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٧م .
- **الأصمعيات.** اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف ـ القاهرة .
- **الأصول في النحو.** لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الأضداد للسجستاني** = ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأضداد.** لجمال الدين محمد بن بدر الدين المنشي (ت١٠٠١هـ)، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، منشورات مكتبة الفكر العربي ـ بغداد ١٩٨٥م .
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨، سعد الدين ـ دمشق .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بيروت دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥ .
- **إعراب الحديث النبوي.** لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار المنارة ـ جدة، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **إعراب الحماسة.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة يني جامع بتركيا تحت رقم: ٩٦٦ .
- **إعراب القرآن.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **إعراب القراءات السبع وعللها.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .

- **إعراب القراءات الشواذ.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **إعراب لامية الشنفرى.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - دمشق، ط٤ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الأعلام.** لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٧ - ١٩٨٦م .
- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء.** لمحمد راغب الطباخ الحلبي (ت١٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد كمال، دار القلم العربي - حلب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الإعلام بتاريخ أهل الإسلام.** لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٣٩٢ .
- **الأغاني.** لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٥٧هـ - ١٩٧٤م .
- **الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي بتركيا .
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح.** لأبي الحسين بن الطراوة السبتي المالقي (ت٥٢٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب.** لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **أفعل من كذا.** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد الفاضل بن عاشور، نشر وتوزيع مؤسسة ع بن عبد الله - تونس، ١٩٧٢م.
- **الأفعال.** لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الأفعال.** لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ - ١٣٩٥-١٤١٣هـ .

- **الأفعال.** لمحمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١م .
- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠١ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨١ ـ ١٩٨٢م .
- **الإقناع في القراءات السبع.** لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ .
- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام.** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **إكمال المُعلِم على صحيح مسلم.** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **ألف باء.** لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي (ت٦٠٤هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ)، مكتبة القاهرة .
- ألفية ابن معط = الدرة الألفية .
- **ألقاب الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **أمالي ابن الشجري.** لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **أمالي الزجاجي.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **أمالي السهيلي.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **أمالي القالي.** إسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٥م .
- **الأمثال.** لأبي عُبيد القاسم ين سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ـ دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية.** للدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **إنباء الغُمر بأبناء العمر.** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة .** لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م. ومصور مخطوطة تيمور برقم: ٧٠٥ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف .** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م :
- **الأيام والليالي والشهور.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري ـ القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **إيضاح الشعر .(أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح**. لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- **الإيضاح العضدي**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل**. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**. لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **البارع في علم العروض**. لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **البارع في اللغة**. لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ط١، ١٩٧٥م .
- **بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ**. لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **البحر المحيط**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **بدائع الزهور في وقائع الدهور**. لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت٩٣٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **برنامج الوادي آشي**. محمد بن جابر بن محمد الوادي آشي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ - ١٩٨١م .

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي.** لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **البغال** = رسائل الجاحظ .
- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب اللبلي الفهري (ت٦٩١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **بغية الرائد فيما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد.** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: صلاح الدين الإدلبي وآخرين - وزارة الأوقاف المغربية - الرباط، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس.** لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت٥٩٩هـ)، دار الكتاب العربي - القاهرة، ١٩٦٧م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
- **البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **البيان في غريب إعراب القرآن.** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **البيان والتبيين.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **تأويل مشكل القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس.** لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بوكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٣م .
- **تاريخ الأدب العربي**. للدكتور عمر فروخ، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٣م .
- **تاريخ بغداد**. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **تاريخ علماء المستنصرية**. للدكتور ناجي معروف، ط٣، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **تاريخ عمر بن الخطاب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: أسامة عبد الكريم الرفاعي .
- **تاريخ قضاة الأندلس**. لأبي الحسن علي بن عبد الله بن الحسن النُباهي المالقي (ت نهاية القرن الثامن الهجري)، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **تاريخ مدينة دمشق**. للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق.
- **التبصرة والتذكرة**. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٧٦م .
- **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** المنسوب إلى العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ـ بيروت .

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة - جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **التحفة الشافية في شرح الكافية.** إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي البغدادي (القرن٧هـ)، مصور عن مخطوطة شستربتي برقم: ٣٦٣١ .
- **تحفة القادم.** لأبي عبد الله محمد بن الأبّار القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، عني بنشره وطبعه أسعد طرابزوني الحسني، مكتبة ابن الجوزي - الدمام .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التخمير** = شرح المفصل .
- **تذكرة الحفاظ.** لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **تذكرة النحاة.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة.** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧هـ)، دار الريان للتراث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل.** لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، مصور عن مخطوطة الأسكوريال.
- **تفسير غريب القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه.** لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور محسن سالم العميري، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١هـ ـ ١٩٩٣م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.** لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة ـ القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **تصحيح الفصيح.** لعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت٣٤٧هـ)، مصور عن مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم: ٧٩/ ٤١٠ .
- **التصريح على التوضيح.** لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .
- **التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية.** لأبي بكر جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي (ت٦٨٥هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة لاله لي بتركيا تحت رقم: ٣٢٨١ .
- **التعليقة على كتاب سيبويه.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي.** اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري (ت هـ)، تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل، دار المأمون ـ دمشق، ١٩٩هـ ـ ١٩٧٩م . منشوارت جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
- **تفسير أسماء الله الحسنى.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية ـ دمشق ط٥ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **تقريب المقرب في النحو.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد حاسم الديلمي، دار الندوة الجديدة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **التكملة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **التكملة لكتاب الصلة.** لأبي عبد الله محمد بن الأبار القُضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، نشره عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

- **التكملة لوفيات النقلة** . لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٠م .
- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة**. للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد، ط١ ـ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٣٢هـ)، مطبوع مع الأمالي .
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. لأبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٠م .
- **التنبيهات**. لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **تهذيب إصلاح المنطق**. صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **تهذيب الألفاظ** = كنز الحفاظ .
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢ ـ ١٤١٣هـ / ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢م .
- **تهذيب اللغة**. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.** لحسين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة .
- **التوطئة.** لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي ـ القاهرة ١٣٧٣هـ .
- **الثقات.** للحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **ثلاثة كتب في الأضداد.** للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب.** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨٥م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
- **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حل من الأعلام بمدينة فاس.** لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة ـ الرباط ١٩٧٣م .
- **الجرح والتعديل.** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م .
- **الجرح والتعديل.** للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م.
- **الجمل في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ إربد، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال.** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٧م .
- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين.** لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (ت١١١١هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الجيم.** لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ابن الحاج النحوي.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني،** بحاشية الشرح .
- **حاشية الشيخ ياسين العُليمي على شرح التوضيح.** مطبوعة مع شرح التصريح .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- **الحجة للقراء السبعة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الحديث النبوي في الشعر العربي** للدكتور محمود فجال،مطبوعات نادي أبها الثقافي.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ـ القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.** للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٣م .
- **الحماسة البصرية.** لصدر الدين علي بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)،تحقيق: د. مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .
- **الحماسة.** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الحماسة.** لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **حواشي المفصل.** لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: حماد محمد الثمالي (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الحيوان.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **الخاطريات.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

- خزانة الأدب وغاية الأرب. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حَجَّة الحموي (ت٨٣٧هـ)، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ط٢، ١٩٩١م .
- **خزانة الأدب وغاية الأرب.** لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ) القاهرة، بولاق ١٢٩١م .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الخصائص.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .
- **خطاب المارديّ ومنهجه في النحو.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٩، ٨٠) رجب ـ ذو الحجة ١٤٠٨هـ .
- **خَلْقُ الإنسان.** لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت ـ ١٩٦٥م .
- **الدارس في تاريخ المدارس.** لعبد القادر بن محمد النعيمي (ت٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.** لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٦-١٤١١هـ / ١٩٨٦-١٩٩١م .
- **الدر المنتخب في تاريخ حلب.** لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن سعد بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية (ت٨٤٣هـ)،مصور عن نسخة الأحمدية بحلب تحت رقم: ١٢١٤ .
- **الدرة الألفية في علم العربية.** لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. ك. ف. زيتر ستين، ليبزج ١٣١٧هـ ـ ١٩٠٠م .
- **درة الحجال في أسماء الرجال.** لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ـ القاهرة، المكتبة العتيقة ـ تونس، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص.** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٧٥م .

- **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة.** تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م. (مطبوع بعنوان المقريزي وكتابه درر العقود..)
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٥٠هـ، وطبعة دار الكتب الحديثة ـ القاهرة بتحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط٢، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع.** للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الدرر المبثثة في الغرر المثلثة.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان إبراهيم العايد، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة .
- **الدليل الشافي على المنهل الصافي.** لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.** لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت٧٩٩هـ) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ـ القاهرة، ١٩٧٢ .
- **ديوان الأبيرد الرياحي** = شعراء أمويون .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي.** تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ديوان أعشى بني مازن** (الكذاب الحرمازي) = الصبح المنير .
- **ديوان أعشى همدان.** تحقيق: الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلم للطباعة والنشر ـ الرياض، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان امرئ القيس.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٤م .

- **ديوان أوس بن حجر**. تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام**. جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ديوان تأبط شراً**. جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني**. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **ديوان توبة بن الحميِّر**. تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٨م .
- **ديوان جرير**. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٦م
- **ديوان حسان بن ثابت**. تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت** (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلالي**. صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م .
- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان**. تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، ١٩٦٩م .
- **ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب** (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار ـ عمَّان، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **ديوان أبي دهبل الجمحي**. (رواية أبي عمرو الشيباني) تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء ـ النجف، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **ديوان ذي الرمة**. بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط٤ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م . وتحقيق كارليل هنري هيس، مطبعة كمبريج ـ ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج**. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **ديوان الراعي النميري**. تحقيق: راينهرت فايبرت، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ـ بيروت، نشر: فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **ديوان أبي زُبيد الطائي** = شعراء إسلاميون .
- **ديوان زيد الخيل الطائي** = شعراء إسلاميون .
- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**. تحقيق مها قنوت، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية)
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**. تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **ديوان أبي طالب** = غاية المطالب .
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري**. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ديوان أبي الطيب المتنبي** = التبيان في شرح الديوان .
- **ديوان العباس بن مرداس السُّلمي**. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **ديوان عبد الله بن رواحة**. تحقيق: د. وليد قصاب، دار الرياض ـ الرياض، ط٢ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص**. تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **ديوان العجاج**. برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق ـ بيروت ١٩٧١م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي** . تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٧٥م .
- **ديوان العرجي برواية ابن جني**. تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ـ بغداد، ط١، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م .
- **ديوان علقمة الفحل**. بشرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي ـ حلب، ط١ ـ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

- **ديوان علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . جمع وترتيب: عبد العزيز كرم، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان عنترة العبسي**. تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الفرزدق**. دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان القتّال الكلابي**. تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م .
- **ديوان القطامي**. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٩٦٠م .
- **ديوان قيس بن الخطيم**. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت**. جمع وتحقيق: د. حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، بدون .
- **ديوان كثير عَزَّة**. تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة** = شرح ديوان لبيد .
- **ديوان ليلى الأخْيَلِيَّة**. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **ديوان شعر المتلمس الضبعي**. رواية الأثرم وأبي عُبيدة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **ديوان متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- **ديوان مجنون ليلى**. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر ـ القاهرة، ١٩٧٩م.
- **ديوان المخبل السعدي** = شعراء مقلون .
- **ديوان المسيب بن علس** = الصبح المنير .

- **ديوان المعاني.** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **ديوان النابغة الجعدي.** تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي ـ دمشق، ط١ ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ديوان النابغة الذبياني.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٩٨٥م .
- **ديوان أبي النجم العجلي.** صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي ـ بالرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **ديوان أبي نُواس.** تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة.** لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ)تحقيق:: د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- **الذيل التام على دول الإسلام.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، مكتبة دار العروبة ـ الكويت، دار ابن العماد ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ذيل الدرر الكامنة.** لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **الذيل على العبر في خبر من غبر.** لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة.** لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة (السفر الأول)، دار الثقافة ـ بيروت .
- **ربط الشوارد في حل الشواهد.** لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

- **الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب.** لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) .
- **رسائل الجاحظ.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت(٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة.** لأحمد بن القاسم العبَّادي (ت٩٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان ـ عمَّان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغةً وخلافاً وأيضاً وهلمَّ جراً.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، عمان ـ الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **رسالة مسهب.** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) (ضمن نفح الطيب) .
- **رصف المباني في حروف المعاني.** لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **رفع الحجاب عن تنبيه الكتَّاب.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم: ٤٤٥٢ .
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.** لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة .
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية** (لابن هشام) . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الروض المعطار في خبر الأقطار.** (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢ ـ ١٩٨٤م ، مكتبة لبنان ـ بيروت .
- **رياض الصالحين.** لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة ١٩٨٣م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

- **السبعة في القراءات.** لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعراف ـ القاهرة ، ط٣ ـ ١٩٨٨م .
- **سجع الحَمام في حِكَم الإمام.** جمع وضبط علي الجندي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد يوسف المحجوب، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٦م .
- **سر صناعة الإعراب.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **سَرحُ العيون في شرح رسالة ابن زيدون.** لجمال الدين بن نباتة المصري (ت٧٦٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة.** لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **سِقط الزَّند.** لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ)، دار صادر ـ بيروت ١١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **السلوك لمعرفة دول الملوك.** لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة، ود. سعيد عبد الفتاح عاشور، لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣م .
- **سنن الترمذي.** لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود.** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الباز ـ مكة المكرمة .
- **سنن ابن ماجة.** لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
- **سنن النسائي.**
- **سهم الألحاظ في وهم الألفاظ.** لابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق: د. صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً.** للدكتور كوركيس عواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **سير أعلام النبلاء.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **السيرة النبوية.** لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت .
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب.** لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط١، ١٤٠٦ - ١٤١٢هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٢م
- **شرح أبيات إصلاح المنطق.** لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدر المتحدة - دمشق، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **شرح أبيات سيبويه.** لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب.** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أسماء الله الحسنى.** للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح أشعار الهذليين.** صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- **شرح ألفية ابن مالك للأشموني.** علي بن محمد بن عيسى (أول القرن العاشر)، ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- **شرح ألفية ابن مالك للشَّاطبي** = المقاصد الشَّافية .

- **شرح ألفية ابن مالك**. لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح ألفية ابن مالك للمرادي** = توضيح المقاصد .
- **شرح ألفية ابن مالك**. لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت .
- **شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز** = الغرة المخفية .
- **شرح ألفية ابن معطٍ**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت٧٧٩هـ) تحقيق حسن عبد الرحمن أحمد السِّفر الأول (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. والسِّفْران الثاني والثالث (مخطوطان) .
- **شرح ألفية ابن معطٍ للشريشي** = التعليقات الوفية .
- **شرح ألفية ابن معط**. لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، ، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شرح ألفية ابن معطٍ للنيلي** = الصفوة الصفية .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب = إيضاح الشعر** .
- **شرح التسهيل**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م . والقسم الثاني من الشرح بتحقيق: علاء الدين حموية (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤٠٦-١٤٠٧هـ .
- **شرح التصريف الملوكي**. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية ـ حلب، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **شرح التلخيص**. للشيخ كمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (ت٧٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ـ طرابلس الغرب، ط١ ـ ١٩٨٣م .
- **شرح الجزولية لعلم الدين اللورقي الأندلسي** = الأبحاث الجلية .

- **شرح الجزولية.** لأبي الحسن علي بن محمد الخشني الأبّذي (ت٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة الزاوية الحمزاوية بالمغرب تحت رقم: ٢٩/ ٢ .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) مصور عن مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا برقم: ١٩٤٨ .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق: سلوى محمد عرب (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن محمد الكتامي الأندلسي، ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٠ نحو .
- **شرح حديث أم زرع.** لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلبكي اللغوي (ت٧٠٩هـ)، (مطبوع بعنوان البعلي اللغوي وكتاباه) تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة. بدون .
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** . لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريصي، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري** = معجز أحمد .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.** تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام ـ الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
- **شرح شافية ابن الحاجب.** لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

- **شرح شذور الذهب.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **شرح شواهد الإيضاح.** لعبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شرح شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- **شرح شواهد الكشاف** = مشاهد الإنصاف .
- **شرح شواهد المغني.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **شرح عيون كتاب سيبويه.** لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مكتبة حسان ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح الفصول لابن إياز** = المحصول .
- **شرح الفصول.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل الخُوَيِّي (ت٦٩٣هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٩١٨ نحو .
- **شرح الفصيح.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري ت(٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم عبد الله الغامدي (رسالة دكتوراة) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ .
- **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **شرح الكافية للنيلي** = التحفة الشافية .
- **شرح كافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .
- **شرح الكافية الشافية**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، (قسم الدراسة) تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

والمجلد الأول (رسالة دكتوراه) بتحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ .

- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٣٦ /١٣٧نحو . والجزءان المطبوعان بتحقيق: د. رمضان عبد التواب وصاحبيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠م . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شرح لامية العرب للزمخشري** = أعجب العجب .
- **شرح اللباب** = العباب .
- **شرح اللباب في علم الإعراب**. لمحمد بن مسعود السيرافي الفالي (ت هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار (رسالة ماجستير) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ .
- **شرح اللمع**. لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح اللمع**. لابن الدهان = الغرة .
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

- **شرح المغني للسيوطي** - الفتح القريب .
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح المفصل للسخاوي** = المفضل في شرح المفصل .
- **شرح المفصل**. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **شرح المفضليات** . لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٠م .
- **شرح المفضليات**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **شرح المقدمة الجزولية**. للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٦٢٥هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **شرح المقدمة المحسبة**. لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت، ط١ - ١٩٧٦م .
- **شرح المقرب**. لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم: ٤٩٤٧ .
- **شرح المقرَّب**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، مصور عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٥١١ .
- **شرح مقصورة ابن دريد**. لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم (طبع بعنوان ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية) مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شرح نهج البلاغة.
- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي**. لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- **شرح الموطأ للزرقاني** (ت١١٢٢هـ)، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.
- **شروح سقط الزند**. تحقيق: لجنة بإشراف د. طه حسين، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م .
- **شعر الأبيرد الرياحي**. (ضمن شعراء أمويون) صنعة د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي** (ت١٧٦هـ)، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٩٦٩م .
- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **شعر الأخطل**. صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان ـ النجف، ط١ ـ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **شعر أبي دؤاد الإيادي**، تحقيق: غوستاف غرنباوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٥٩م.
- **شعر جبيهاء الأشجعي** = شعراء أمويون (القسم الثالث) .
- **شعر ربيعة بن مقروم الضبي** = شعراء إسلاميون .
- **شعر زهير بن أبي سُلمى**. صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م
- **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **شعر سويد بن أبي كاهل اليشكري** = ديوان بني بكر .

- **شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام.** جمع وتحقيق: وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي.** جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **شعر علباء بن أرقم** = ديوان بني بكر في الجاهلية .
- **شعر عمر بن لجأ التيمي.** تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي.** جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي.** تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٩٨٥م .
- **شعر الفِند الزِّمَّاني** = ديوان بين بكر في الجاهلية .
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي.** جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مكتبة الأندلس - بغداد، ١٩٦٩م.
- **شعر المثقب العبدي.** تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **شعر المرار بن سعيد الفقعسي** = شعراء أمويون (القسم الثاني)
- **شعر مضرس بن ربعي الأسدي.** جمع وتحقيق د.نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد السابع والثلاثون) الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **شعر أبي نخيلة السعدي.** جمع وتحقيق عباس توفيق، مجلة المورد (العدد الثالث) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **شعر نُصيب بن رباح.** جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٧م.
- **شعراء إسلاميون.** جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **شعراء أمويون.** دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م .

(الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **شعراء مقلون.** جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الشعر والشعراء.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٦٦م .
- **شعر يزيد بن الطثرية القُشيري.** جمع وتحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر ـ مكة المكرمة ، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شفاء العليل في شرح التسهيل.** لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شواذ القراءات واختلاف المصاحف.** لمحمود بن حمزة الكرماني (ت٥٠٥هـ)، مصور عن المكتبة الأزهرية برقم: ٢٢٤ قراءات .
- **الشوارد في اللغة.** لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **الصاحبي.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٧٧م .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشَين الآخرين،** دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت، ط٢ ـ ١٩٩٣م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م
- **صحيح البخاري.** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ دمشق، ط٣ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **صحيح مسلم.** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية.** لأبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله الطائي النيلي البغدادي (ت ق ٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم: ١٤٣ نحو .
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم.** لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **صلة الخلف بموصول السلف.** لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **ضرائر الشعر.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- **طبقات الشافعية الكبرى.**
- **طبقات الشعراء.** لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **طبقات فحول الشعراء.** لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- **الطبقات الكبرى.** لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت .
- **طبقات المفسرين.** لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **طبقات النحاة واللغويين.** لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الظاهرية. والجزء المطبوع بتحقيق: د. محسن غياض، بغداد - ١٩٧٤م .
- **طبقات النحويين واللغويين.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤م .

- **طراز الحلّة وشفاء الغلّة.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: الدكتورة رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة الجامعية ـ الإسكندرية .
- **العباب في شرح اللباب.** لعبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري المعروف بالنقرة كار (ت٧٧٦هـ)، مصور عن مكتبة شستربتي برقم: ٤١٤٠ .
- **عقد الخلاص في نقد كلام الخواص.** لابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ) (مطبوع بعنوان جهود ابن الحنبلي اللغوية)، تحقيق: نهاد حسوبي صالح، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **العَقَقَة والبررة.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **عقود الجمان في شعراء هذا الزمان.** للمبارك بن أحمد بن الشعار (ت٦٥٤هـ)، مصور عن مخطوطة أسعد أفندي بتركيا تحت رقم: ٢٣٢٣ .
- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (العددان: ٦٧، ٦٨) عام ١٤٠٥هـ . وتحقيق: أحمد تمام، وسمير حلبي ، دار الباز ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٧هـ .
- **أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو.** (رسالة ماجستير) بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى مقدمة من محسن سالم العميري، ١٣٩٩هـ .
- **العوامل المائة النحوية في أصول العربية.** لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف ـ القاهرة، ط١، ١٩٨٣م .
- **عيسى بن عمر الثقفي.** نحوه من خلال قراءاته. لصباح عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **العين.** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **عيون الأخبار.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م .

- **العيون الغامزة على خبايا الرامزة.** لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- **غاية الأمل في شرح الجمل.** لعبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة (ت٦٦٣هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة كوبريلي بتركيا برقم: ١٤٨٤ .
- **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب.** جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء.** لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل.** لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة ـ جدة، ومؤسسة علوم القرآن ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **الغرة في شرح اللمع.** لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، مصور عن مكتبة كلج علي باشا بتركيا تحت رقم: ٩٤٩ .
- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية.** لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) مصور عن مخطوطة أحمد الثالث بتركيا برقم: ٧٦٩.
- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة .
- **غريب الحديث.** لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **غريب الحديث.** لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **غريب الحديث.** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **الغريب المصنف.** لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٩م .
- **الفائق في غريب الحديث.** لجار الله محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢ .
- **الفاخر.** لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن باز .
- **الفتح القريب على مغني اللبيب.** لجلال الدين عبيد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، (رسالة دكتوراه)، بجامعة الأزهر فرع أسيوط، مقدمة من صابر حامد عبد الكريم، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه.** لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م .
- **الفردوس بمأثور الخطاب.** لأبي شجاع شيرويه بن مردويه الديلمي (ت٥٠٩هـ) تحقيق:: السعيد بن بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الفَسْر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي.** للعلامة أبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صفاء خلوصي، بغداد .
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الفصول الخمسون.** لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **الفصيح.** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٤م .

- **فهارس الأصول في النحو.** للدكتور يحيى بشير مصري، دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **فهارس تهذيب اللغة** . صنعة الأستاذ عبد السلام هارون، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- **فهارس معاني القرآن للفراء.** إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا - الدمام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **الفهرست.** لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة - بيروت١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب.** لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.** لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **فوات الوفيات والذيل عليها.** لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت ١٩٧٤م .
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير.** لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٩٣١هـ)، دار إحياء السنة النبوية - القاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .
- **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.** لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي - جدة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **القاموس المحيط.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، دار الجيل - بيروت .
- **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية.** لمحمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ) تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ك٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .
- **قواعد المطارحة.** للحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة ولي الدين أفندي بتركيا برقم: ٣٠٢ .

- **القوافي.** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **القوافي.** للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد ـ بيروت، ط١ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .
- **الكافي في العروض والقوافي.** ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- **الكافية في النحو.** لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء ـ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكامل في التاريخ.** لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الكامل في اللغة والأدب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكتاب.** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة ـ بيروت .
- **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.** للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٢ .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.** لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **كشف المشكل في النحو.** لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة الإرشاد ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **الكشف عن صاحب البسيط في النحو.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٧، ٧٨) محرم ـ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ .

- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال.** لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥هـ)، ضبطه وصححه بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **كنوز الذهب في تاريخ حلب.** لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، مصور عن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٨٣٧ .
- **ابن كيسان النحوي.** لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، ط١ - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **اللآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرائيني** (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي - االرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. ومصورة النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت .
- **لسان الميزان.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

- **اللمع في العربية.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **لمعة في الكلام على لفظة (آمين) المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية.** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول - ١٤٠٩هـ .
- **ليس في كلام العرب.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم.** لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **ما بنته العربُ على فَعَال.** لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـــ دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة.** دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد ـــ بغداد ١٩٦٨م .
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة.** لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـــ الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مجاز القرآن.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م .

- **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **مجمل اللغة**. لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**. لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية ـ القاهرة ١٣٢٦هـ .
- **المحبر**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: د. إيلزة ليختن شتيتر، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم ـ الدوحة، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩م .
- **المحصول في شرح الفصول**. لأبي محمد جمال الدين الحسين بن إياز (ت٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة مكيتة شهيد علي باشا بتركيا تحت رقم: ٢٥١٤ .
- **المحكم والمحيط الأعظم** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٧ ـ ١٩٥٨م .

- **المحيط المجموع في الأصول والفروع.** لابن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ) (الجزء الثاني) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى من إعداد الطالب مؤمن صبري غنام، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **مختصر تاريخ دمشق.** لابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، ومحمد مطيع الحافظ، ط١ - دار الفكر - دمشق .
- **مختصر شواذ القراءات.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية .
- **المخصص.** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت،
- **المذكر والمؤنث.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٧م .
- **مراتب النحويين.** لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع.** لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت - دار المعرفة، ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **المرتجل في شرح جمل الجرجاني.** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت .
- **المسائل البصريات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ٩١٨٥م .
- **المسائل الحلبيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **المسائل الشيرازيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة راغب باشا بتركيا تحت رقم: ١٣٧٩ .
- **المسائل العشر المتعبات إلى الحشر.** لأبي نزار الحسن بن صافي ملك النحاة (ت٥٦٨هـ) (ضمن سفر السعادة) و(الأشباه والنظائر) .
- **المسائل العضديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م
- **المسائل المنثورة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **المساعد على تسهيل الفوائد.** لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- **المستقصى في أمثال العرب.** لجار محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **المستوفى في النحو.** كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان (ت هـ) تحقيق: د. محمد بدوي مختون، دار الثقافة العربية - القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **مشاهد الإنصاف في شواهد الكشاف.** لمحمد بن عليان المرزوقي (ت١٣٥٥هـ)، مطبوع بآخر الكشاف .
- **مشكل إعراب القرآن.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز البحث العلمي - بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **المعارف.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨١م .
- **معاني الحروف. المنسوب** لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **معاني القرآن.** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وأستاذنا د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن الكريم.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديونوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص.** لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ـ بيروت، ١٣٦٧هـ ـ ١١٩٤٧م .
- **معجز أحمد.** لأبي العلاء أحمد بن سليمان أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر ـ الرياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **معجم البلاغة العربية.** للدكتور بدوي طبانة، دار المنارة بجدة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٣ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

- **معجم البلدان**. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- **معجم الشعراء** . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية** للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **معجم شواهد النحو الشعرية** للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معجم الشيوخ (المعجم الكبير)**. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم القراءات القرآنية**. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوه - إيران، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **معجم المؤلفين** (تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث - بيروت .
- **المعجم المختص بالمحدِّثين**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**. للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **المعرب من الكلام الأعجمي**. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت٢٩٩هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا.** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م.
- **المُغرِب في حُلى المَغرِب.** لعلي بن موسى بن محمد (ت٧٨٥هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط٣ - ١٩٧٨م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.** لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط٥ - ١٩٧٩م .
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم.** لأحمد بن مصطفى طاش كبري زادة (ت٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة ١٩٦٨م، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .
- **مفردات ألفاظ القرآن.** لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **المفصل في علم العربية.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم - بيروت ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **المفضل في شرح المفصل.** لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، مصور عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم: ٢١٥٨ .
- **المفضليات.** اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧ - ١٩٨٣م .

- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تصحيح: عبد الله محمد الصديق، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.** لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) [السفر الثالث] تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث ـ مكة المكرمة ، ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م . ومصورة مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٦ .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.** لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط١، دار صادر ـ بيروت .
- **مقاييس اللغة.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح.** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتضب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ .
- **المقدمة الجزولية في النحو.** لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **المقرب.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م .
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد.** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت٨٨٤هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **المقصور والممدود.** لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

- **المقصور والممدود.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الملخص في ضبط قوانين العربية.** لعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الأندلسي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي،ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الممتع في التصريف.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **منال الطالب في شرح طوال الغرائب.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمدابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٩٨٣م .
- **من آراء الزجاج النحوية.** لأستاذنا الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية - القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **من اسمه عمرو من الشعراء.** لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **المنتخب في غريب كلام العرب.** لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **المنصف شرح تصريف المازني.** عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- **من نسب إلى أمه من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر - أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
- **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي.** لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد أمين، ونبيل محمد عبد العزيز، الهيئة العامة العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٨٤-١٩٩٠م .

- **الموشح.** لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي ـ القاهرة . بدون .
- **الموطأ.** للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **النبات.** لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهار دلفين ـ فرانز شتاينر بفيسبادن ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
- **النبات.** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل.** لمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة ـ بنغازي .
- **نتائج الفكر.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض ـ الرياض .
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.** لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية ـ القاهرة .
- **النحاة والحديث النبوي.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **النخل.** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرسالة ـ بيروت ١٩٨٥م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء.** لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **نسب قريش.** لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت٢٣٦هـ)، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٢م .

- **النشر في القراءات العشر**. للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **نظام الغريب في اللغة**. لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربعي (ت٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**. للشيخ احمد بن محمد المقّري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .
- **نكت الهميان في نكت العميان**. لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية ـ القاهرة، ١٣٢٩هـ ـ ١٩١١م
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **النهاية في شرح الكفاية**. للإمام شمس الدين أبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، مصور عن مخطوطة جامعة برنستون برقم: ١٦٥ ب .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر ـ بيروت .
- **نهج البلاغة**. للشريف الرضي محمد بن الحسين (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .
- **نوادر المخطوطات**. تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **النوادر في اللغة**. لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**. لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)،دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **الوافي بالوفيات.** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية ـ فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **الوحشيات.** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٧م .
- **الوحوش.** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أيمن محمد علي ميدان، منشورات النادي الأدبي ـ جدة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه.** للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .
- **الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر.** لابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن (ت٧٧٦هـ)، (ضمن الأشباه والنظائر) .
- **الوفيات.** لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـــ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **ولاة مصر.** لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (ت بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت ١٩٠٨م .
- **يوم وليلة في اللغة والغريب.** لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد جبار المعيبد، (مجلة معهد المخطوطات العربية) مجلد (٤٢ ـ جزء٢) ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه.** لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

١٢ ـ فهرس الموضوعات

(١) قسم الدراسة

المقدمة	٣
الفصل الأول (حياة الرعيني)	٩
المبحث الأول: نسبه وسيرته العلمية	١٠
المبحث الثاني: علمه وخلقه والثناء عليه	١٥
المبحث الثالث: شيوخه	١٧
المبحث الرابع: تلاميذه	٢٥
المبحث الخامس: آثاره	٢٩
الفصل الثاني: (السفر السابع تحليل ودراسة)	٣٢
المبحث الأول: المادة والمنهج	٣٣
المبحث الثاني: مصادره	٥٦
المبحث الثالث: شواهده	٦٧
المبحث الرابع: موازنة بينه وبين ما يقابله من شرح ابن النحوية	٧٥
المبحث الخامس: مآخذ في هذا السفر	٨٦
الفصل الثالث: (الرعيني في السِّفْر السَّابع من شرح الدرة الألفية)	١٠٣
المبحث الأول: موقفه من العلماء	١٠٤
المبحث الثاني: مذهبه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف	١٣٠
المبحث الثالث: اختياراته	١٣٤
المبحث الرابع: أثره في الخالفين بعده	١٥٢

(٢) قسم التحقيق:

تحقيق: نسبة الكتاب	١٥٨
تجزئته	١٥٩
وصف النسخة الخطية	١٥٩
عملي في التحقيق:	١٦١
نماذج مصورة من المخطوط	١٦٢

السفر السابع من شرح الدرة الألفية

باب نعم وبئس:

المسألة الأولى: في حقيقتهما معنىً ولفظاً	١
الكلام عليهما لفظاً (اختلف النحويون فيهما على طريقتين)	٣
الطريقة الأولى	٣
أدلة البصريين	٤
أدلة الكوفيين	٦
الطريقة الثانية	١١
الكلام على أشياء تتعلق بنعم ولغاتها	١٣
الإتباع في (فعيل) وفي (فَعْل)	١٩
عدم تصرف نعم وبئس	٢٠
المسألة الثانية: في فاعل نعم وبئس	٢١
الكلام على (نعم زيدٌ رجلاً)	٢٩
تنبيه: مجيء فاعل (بئس) اسم إشارة	٣٣
الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز	٣٩
توابع الفاعل الظاهر	٤٣
الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما الظاهر	٤٦
تأنيث نعم وبئس لتأنيث الفاعل الظاهر	٤٨
الكلام على الفاعل إن كان مضمراً	٥٠
توابعه	٥٣
إذا كان هذا الضمير مؤنثاً فهل تلحق فعلَه علامة التأنيث؟	٥٤
في تثنية هذا الضمير وجمعه	٥٥
في عودة هذا الضمير	٥٦
المسألة الثالثة: في لحاق (ما) لنعم وبئس	٥٧
إذا وقع بعدهما اسمٌ	٥٧
إذا وقع بعدهما فعلٌ	٥٨
المسألة الرابعة: في المنصوب بعدهما	٦٠
شروطه	٦١

حذفه ٦٢
إعرابه ٦٤
المسألة الخامسة: في المخصوص بالمدح والذم في هذا الباب ٦٥
إذا كان متقدماً على نعم وبئس ٦٧
إذا كان متأخراً عنهما فله أحكام:
في إعرابه ٧٠
في دخول النواسخ عليه ٧٣
في حذفه ٧٤
فَعُلَ يجري مجرى نعم وبئس ٧٦
ساء وكُبُرَ ٧٧
عودة إلى ألفاظ الألفية ٧٨

باب حبذا:

المسألة الأولى: في الكلام على حقيقة حبذا إفراداً وتركيباً ٨٢
الإفراد ٨٢
التركيب ٨٥
إعراب حبذا ٩٠
حذف (ذا) منها ٩٤
المسألة الثانية: في المرفوع بعد حبذا ٩٦
إعرابه ٩٦
في حذفه ٩٩
تقدم المخصوص على حبذا ٩٩
المسألة الثالثة: في المنصوب بعد حبذا ١٠١
الكلام على تقدمه على حبذا وتأخره عنها ١٠١
شروطه ١٠٢
حذفه ١٠٣
إعرابه ١٠٣
العامل فيه ١٠٥
عودة إلى ألفاظ الألفية ١٠٥

باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

اسم الفاعل ١١٢
المسألة الأولى: في حده، وتسميته، واشتقاقه ١١٢
المسألة الثانية: في صيغته ١١٦
كسر ضم ميم اسم الفاعل إتباعاً لكسر ما قبل الآخر ١١٩
قد يستغنى باسم الفاعل من فعل عن اسم الفاعل من فعل آخر ١١٩
المسألة الثالثة: في حقيقة الشبه بين اسم الفاعل والفعل الموجب للعمل، وما بينهما من الفرق بعد العمل ١٢٣
المسألة الرابعة: في شروط عمل اسم الفاعل: ١٢٥
الشرط الأول: أن يراد به الحال أو الاستقبال ١٢٥
إذا سُلب اسم الفاعل الدلالة على الزمان ذُهب به مذهب الأسماء الجامدة ١٣٠
اتفاق اسم الفاعل بمعنى الماضي وبمعنى المستقبل واختلافهما ١٣٠
الخلاف في عمل اسم الفاعل بمعنى المضي بالنظر إلى رفع الفاعل ١٣١
الخلاف في المنصوب بعد اسم الفاعل المراد به الماضي ١٣٢
الشرط الثاني: أن لا يصغر ١٣٧
الشرط الثالث: أن لا يوصف ١٣٩
الشرط الرابع: اعتماده على ما قبله ١٤٢
زاد بعض البصريين شرطاً خامساً ١٤٨
زاد البغداديون شرطاً سادساً ١٤٩
المسألة الخامسة: في اسم الفاعل المحلى بالألف واللام ١٥٠
المسألة السادسة: في إضافة اسم الفاعل ١٥٥
المسألة السابعة: في معمول اسم الفاعل وما يجوز فيه من النصب والجر ١٥٩
المسألة الثامنة: في تقديم معمول اسم الفاعل عليه ١٧٢
المسألة التاسعة: في تابع معمول اسم الفاعل ١٧٥

المسألة العاشرة: اسم المفعول: ١٨٢
حده وصيغته ١٨٢
ما ينوب عنه ١٨٥

قد يأتي اسم الفاعل واسم المفعول على صيغة واحدة .. ١٨٧
عودة إلى ألفاظ الألفية ١٨٨

أمثلة المبالغة:

المسألة الأولى: في حدها وعدها: ١٩٣
المسألة الثانية: في خلاف الكوفيين والبصريين فيها ١٩٧
المسألة الثالثة: في اختلاف البصريين في إعمال جميع الأمثلة الخمسة ١٩٩
المسألة الرابعة: في أحكام تتعلق بها ٢١٢
تثنية أمثلة المبالغة وجمعها يعمل عمل مفردها ٢١٢
إعمالها بمعنى الماضي ٢١٤
ما ذكره ابن طلحة في تفاوت هذه الأمثلة في المبالغة ٢١٦
أصل بنائها من الفعل الثلاثي ٢١٧
توقفها على السماع ٢١٨
عودة إلى ألفاظ الألفية ٢٢٠

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

المسألة الأولى: في حدها ٢٢٣
تنبيهات:
١ ـ الجامد إذا أشرب معنى المشتق عمل عمل اسم الفاعل ٢٢٩
٢ ـ قول الزمخشري بأن هذه الصفة غير جارية على المضارع مطلقاً ٢٣١
٣ ـ أن هذا الباب مختص بالصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين
دون الأفعال ٢٣٣
٤ ـ يجوز أن يلحظ في اسم الفاعل ثبوت معناه فيعمل عمل الصفة المشبهة ٢٣٨
المسألة الثانية: في الجامع بين الصفة واسم الفاعل، والفارق بينهما ٢٤٢
المسألة الثالثة: في زمان الصفة المشبهة ٢٤٥
المسألة الرابعة: في إجراء هذه الصفة على العموم والخصوص ٢٥٠
المسألة الخامسة: ١ ـ في عدد انواع معمول الصفة المشبهة ٢٥٥
٢ ـ في إعرابها ٢٦٠
تنبيهات:
١ ـ الصفة إذا نصبت أو جرت كانت مشبهة باسم الفاعل اتفاقاً ٢٧٩

٢ ـ اختلفوا في الجر في هذا الباب على ثلاثة أقوال ٢٨٠
٣ ـ الجر في باب الصفة أكثر من النصب ٢٨٣
٤ ـ يجوز أن يتبع معمول الصفة بجميع التوابع إلا النعت ٢٨٤
المسألة السادسة: في مطابقة الصفة للموصوف ٢٨٥
المسألة السابعة: في تصوير مسائل هذا الباب ومعرفة الممتنع منها، والمختلف فيه، والجائز ٢٩٠
تنبيه: إذا كان الضمير في المعمول فلا يكون إلا بارزاً ٢٩٣
عود إلى ألفاظ الألفية ٢٩٥

باب أفعل التفضيل:

المسألة الأولى: في حده وتسميته وصيغته ٢٩٩
المسألة الثانية: في شروطه ٣٠٣
المسألة الثالثة: في تجريد أفعل التفضيل عن معنى المفاضلة، وفي جوازه على معنى وامتناعه على آخر ٣١٣
أحكامه إن جرد من معنى المفاضلة ٣١٤
المسألة الرابعة: في أقسامه ٣١٩
الكلام على المحلى بالألف واللام ٣٢٧
الكلام على المضاف ٣٢٨
تنبيهات على ما سبق ٣٣٦
الكلام على المجرد من الألف واللام والإضافة: ٣٣٨
الإتيان فيه بـ (مِن) ٣٣٨
لزومه الإفراد والتذكير ٣٤٢
حذف (مِن) ٣٤٦
حقيقة (مِن) ٣٤٨
المسألة الخامسة: في إعمال أفعل التفضيل: ٣٥٢
إذا كان المعمول منصوباً:
١ ـ مفعولاً به ٣٥٣
٢ ـ مصدراً ٣٥٥
٣ ـ تمييزاً أو حالاً ٣٥٥

٤ ـ إذا كان جاراً ومجروراً ٣٥٥
إذا كان المعمول مرفوعاً:
١ ـ مضمراً ٣٥٧
٢ ـ ظاهراً (شروطه) ٣٥٧
إعراب مسألة الكحل ٣٦١
المسألة السادسة: في آيات لها تعلق بأفعل التفضيل ٣٦٦
١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾ ٣٦٦
٢ ـ قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ ٣٦٨
٣ ـ قولُه تعالى: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ﴾ ٣٧٠
٤ ـ قولُه تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ٣٧٠
٥ ـ قولُه تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ ٣٧١
٦ ـ قولُه تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ ٣٧٢
٧ ـ قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ ٣٧٢
٨ ـ قولُه تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ ٣٧٣
تفسير ألفاظ الألفية ٣٧٤

باب عمل المصدر:

أقسامه:
القسم الأول: لا يعمل اتفاقاً وهو ما لا يقدر بحرف مصدري، ولا هو بدل من لفظ الفعل ٣٧٧
القسم الثاني: ما كان بدلاً من لفظ الفعل ٣٧٩
القسم الثالث: الذي يقدر مع الفعل بحرف مصدري وفيه مسائل: ٣٨٦
المسألة الأولى: في شروطه ٣٨٦
المسألة الثانية: في تقديره مع الفعل بحرف مصدري، وفي الفرق بينه وبين اسم الفاعل، وفي حقيقة زمانه، وسبب عمله ٣٩٧
المسألة الثالثة: في حال المصدر مع معموله: ٤٠٠
١ ـ أن لا يذكر معه معمول أصلاً ٤٠٠
٢ ـ أن يذكر معه معمول فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ٤٠١
٣ ـ في احتماع فاعل المصدر ومفعوله ٤٠٧

٤ ـ في إتباع المعمول ٤١٠
٥ ـ معمول المصدر لا يتقدم عليه ٤١٧
٦ ـ لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ٤١٩
المسألة الرابعة: في أقسامه: ٤٢١
١ ـ المضاف ٣١٢
٢ ـ المنون ٤٢٢
٣ ـ ما فيه الألف واللام ٤٢٦
المسألة الخامسة: في إعماله ٤٣٠
المسألة السادسة: في آيات لها تعلق بالمصدر: ٤٣٧
١ ـ قوله تعالى: ﴿ وَ للهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً﴾ ٤٣٧
٢ ـ قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِب ﴾ ٤٣٨
٣ ـ قولُه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يِمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيئاً﴾ ٤٤٠
٤ ـ قولُه تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ ٤٤٠
عودة إلى ألفاظ الألفية ٤٤٣

باب عمل اسم الفعل:

المسألة الأولى: في حده، وفي حقيقة تسمية الفعل، وفي سببها ٤٤٦
المسألة الثانية: في حقيقة أسماء الأفعال، وأحكامها ٤٥٠
حقيقتها ٤٥٠
أحكامها ٤٥٢
المسألة الثالثة: في الكلام على ما ذكره النحويون منها: ٤٦٧
١ ـ البسيط منها، وهو قسمان:
ـ مختلف في قياسه ٤٦٧
ـ مسموع (وهو ثنائي وثلاثي وزائد) ٤٧٤
الثنائي: ٤٧٤
مه ٤٧٤
صه ٤٧٥
ها ٤٧٥

وي	٤٧٨
وا	٤٧٩
بخ	٤٧٩
قد	٤٨٠
قط	٤٨١
دع	٤٨١
لعا	٤٨١
الثلاثي:	٤٨٣
تيد	٤٨٣
هيت	٤٨٤
بله	٤٨٦
إيهاً	٤٨٧
إيه	٤٨٧
وَيهاً	٤٨٨
بِس	٤٨٩
واهاً	٤٨٩
أخ وكخ	٤٨٩
هاء	٤٩٠
بجل	٤٩٠
ليا	٤٩١
هاه	٤٩١
أَيتُ	٤٩١
لبَّ	٤٩٢
حسب	٤٩٢
أف	٤٩٢
الزائد على الثلاثي	٤٩٥
رويد	٤٩٥
أوْه	٥٠٠
آمين	٥٠٢

مهيم ٥٠٣
همهام ٥٠٣
أولى ٥٠٤
فداء ٥٠٤
النجاء ٥٠٦
هيهات ٥٠٦
دهدُرَّين ٥٠٧
سرعان ٥٠٧
وشكان ٥٠٧
شتان ٥٠٨
بطآن ٥٠٨
٢ ـ المركب منها، وهو قسمان: ٥٠٨
ـ مركب من غير الظرف والجار والمجرور: ٥٠٨
هلمَّ (الحجازية) ٥٠٩
(التميمية) ٥١٤
حيَّهل ٥١٥
عودة إلى ألفاظ الألفية ٥٢٠
ـ مركب من الظرف أوالجار والمجرور (وفيه مسائل): ٥٢٥
المسألة الأولى: في المسموع منها ٥٢٥
مكانك ٥٢٦
عندك ٥٢٦
لديك ٥٢٦
دونك ٥٢٦
وراءك ٥٢٨
أمامك ٥٢٨
إليك ٥٢٨
إليَّ ٥٢٩
عليك ٥٢٩

عليه ٥٣٠
عليَّ ٥٣٠
بعدك ٥٣٠
كذاك ٥٣٠
كما أنت ٥٣١
بين ٥٣١
معنى هذه الأسماء ٥٣١
المسألة الثانية: في أحكامها بعد التسمية ٥٣٢
الكلام على باب الإغراء **٥٣٤**
الفرق بين الإغراء والتحذير ٥٣٨

الكلام على الأصوات:

المسألة الأولى: فيما ذكره النحويون من ألفاظها ٥٤٠
١ ـ ما جاء لزجر ما لا يعقل ٥٤٠
٢ ـ ما جاء لدعاء ما لا يعقل ٥٤٥
٣ ـ حكاية أصوات الحيوان واصطكاك الأجرام ٥٤٦
المسألة الثانية: في أحكامها ٥٤٩
عودة إلى ألفاظ الألفية ٥٥١

باب النداء:

المسألة الأولى: في حقيقة النداء والمنادى ٥٥٧
المسألة الثانية: في حروفه، وهل النداء خبر أو إنشاء؟ ٥٦٠
حروف النداء ٥٦٠
اختلافهم في كونها حروفاً أو أسماء ٥٦٠
(يا) ٥٦١
(أيا) ٥٦٤
(أي) ٥٦٥
(الهمزة) ٥٦٦
(هيا) ٥٦٧
(آ) ٥٦٧

(آي) ٥٦٨
(وا) ٥٦٨
كون النداء خبراً أو إنشاء ٥٦٩
المسألة الثالثة: في العامل في المنادى ٥٦٩
مجيء الحال من المنادى ٥٧٤
عودة إلى ألفاظ الألفية ٥٧٥
الكلام على أقسام المنادى:
١ ـ إذا كان مضمراً ٥٧٨
٢ ـ إذا كان ظاهراً:
إما أن يكون موصولاً ٥٨١
أو اسم إشارة ٥٨١
أو آياً ٥٨٢
أو منقوصاً ٥٨٦
أو مكنياً به
الكلام على المنادى إذا كان مفرداً معرفة:
حقيقته ٥٨٧
حكمه بعد النداء ٥٨٧
نداء (اثنا عشر) ٥٨٨
علة بناء ما بني بعد النداء ٥٨٩
هل يسلب العلم التعريف بالعلمية بعد النداء أو لا؟ ٥٩١
الكلام على تعريف النكرة المقصودة بالنداء ٥٩٢
الكلام على المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة:
١ ـ إذا كانت غير موصوفة ٥٩٦
٢ ـ إذا كانت موصوفة ٦٠٢
الكلام على المنادى المضاف:
١ـ إذا كان مكرراً ٦٠٢
إعرابه ٦٠٤
٢ ـ إذا كان غير مكرر ٦٠٧

الكلام على المنادى الشبيه بالمضاف ٦٠٩
عودة إلى ألفاظ الألفية ٦١١
مسألة في الكلام على حذف حرف النداء:
١ ـ مالا يجوز فيه ذلك ٦١٥
٢ ـ ما يقل فيه ٦١٨
٣ ـ ما يجوز فيه ٦٢٤
حذف المنادى ٦٢٥
عودة إلى ألفاظ الألفية ٦٢٧
نداء ما فيه الألف واللام ٦٣٠
الميم اللاحقة للفظ الجلالة ٦٣٤
عودة إلى ألفاظ الألفية ٦٣٦
الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم: ٦٤٠
١ ـ إذا تقدمه مضاف غير ابن واينة ٦٤٠
٢ ـ إذا تقدمه ابن أو ابنة وكان المضاف إلى ياء المتكلم أماً أو عماً ٦٤٠
إذا لم يتقدمه مضاف:
١ ـ وكان مقصوراً ٦٤٣
٢ ـ أو كان منقوصاً ٦٤٤
٣ ـ أو كان صحيحاً:
ـ إن كان غير أب وأم وكانت إضافته محضة ٦٤٥
ـ أو كان أباً أو أماً ٦٤٨
عودة إلى لفظ الألفية ٦٥٠
الكلام على تابع المنادى: ٦٥٢
إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة ٦٥٢
إذا كان مضافاً ٦٥٣
إذا كان شبيهاً بالمضاف ٦٥٤
إذا كان (اللهم) ٦٥٥
إذا كان (أيّاً) ٦٥٥
إذا كان اسم إشارة ٦٦٢

إذا كان المنادى مبنياً على الضم ٦٦٤
نعته بابن أو ابنة ٦٦٤
نعته بغيرهما ٦٦٩
تنبيهان:
١ ـ إذا كان المنادى علماً مقصوراً فهل يقدر فتحه إتباعاً أو لا؟ ٦٦٨
٢ ـ من النحويين من أجرى مُجرى العلم المنادى الموصوف بابن ما ليس بعلم٦٦٨
تنبيه: في مجيء الصفة بعد الصفة ٦٧٧
إذا كان تابع المنادى المضموم عطف نسق ٦٧٨
تنبيه: في مجيء المعطوف بعد صفة المنادى المضموم ٦٨٣
حكم تابع المنادى المضموم إذا كان بدلاً ٦٨٣
حكم تابع المنادى المضموم إذا كان عطف بيان ٦٨٤
حكم تابع المنادى المضموم إذا كان تأكيداً ٦٨٦
تنبيه: في مجيء الضمير مع تابع المنادى ٦٨٧
عودة إلى ألفاظ الألفية ٦٨٨

باب الندبة:

المسألة الأولى: في حقيقة الندبة والمندوب ٦٩٣
فائدتها ٦٩٥
شروطها ٦٩٦
المسألة الثانية: في أحكام المندوب ٧٠٠
جريان أحكام المنادى عليه ٧٠٠
حروفه ٧٠٠
ما يلي ألف الندبة ٧٠٥
عودة إلى ألفاظ الألفية ٧١٠

باب الاستغاثة:

حقيقة الاستغاثة، والمستغاث به، والمستغاث من أجله ٧١٢
أوجه الخلاف بين المنادى والمستغاث به ٧١٣
جر المستغاث به ٧١٥

اختلافهم في اللام الجارة هل هي زائدة أو لا؟	٧١٧
اختلافهم في متعلقها	٧١٨
اختلافهم في كونها حرفاً مستقلاً أو مقتطعاً من(آل)	٧١٨
جر المستغاث من أجله	٧٢٠
اختلافهم في متعلق حرف الجر الداخل عليه	٧٢٠
الكلام على المستغاث به والمستغاث من أجله	٧٢٣
قد يكون المستغاث به نفس المستغاث من أجله	٧٢٤
قد يأتي التعجب على صورة الاستغاثة	٧٢٥
عودة إلى ألفاظ الألفية	٧٢٦

فهرس الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية	٧٣٢
٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار	٧٤٤
٣ ـ فهرس أمثال وأقوال العرب	٧٤٦
٤ ـ فهرس الأشعار	٧٥٢
٥ ـ فهرس الأرجاز	٧٦٩
٦ ـ فهرس أمثلة وأساليب النحاة	٧٧٣
٧ ـ فهرس الأعلام	٧٧٨
٨ ـ فهرس الطوائف والقبائل والجماعات	٧٩٢
٩ ـ فهرس الأماكن والبلدان	٧٩٤
١٠ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن	٧٩٥
١١ ـ فهرس المصادر والمراجع	٧٩٧
١٢ ـ فهرس الموضوعات	٨٤٩
١٣ ـ فهرس الفهارس	٨٦٤